

# الفتاوى الهيدرية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام

وجماعة من علماء الهند الأعظم

وبها مشرو

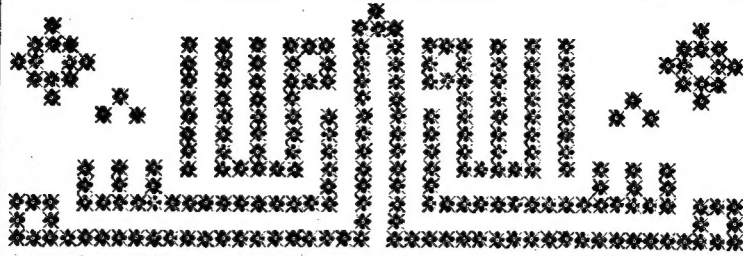
فتاوى قاضخان والفتاوى البرازية

المكتبة التجارية

مصطفى أحمد البزاز

مكة المكرمة





( الجزء الاول )

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومنحنا اتباع طريقته  
امين

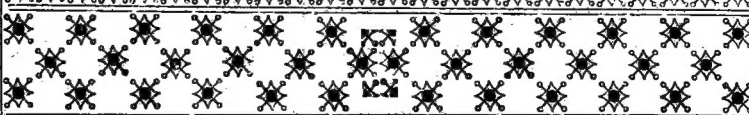
( وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية ) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع نلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة ورجع ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قيل لابي السعود المقتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

( الطبعة الثانية )

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه





**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله رب العالمين والصلاة  
 على رسوله محمد وآله أجمعين  
 جدا يقربنا إلى مرضاة الله  
 تعالى وكرامته وصلاة  
 تفيض إلى محبة الرسول  
 وشفاعته جدا يفتح به كل  
 مقال وصلاة ينال بها  
 كل ما يطلب ويقتنم قال  
 مولانا قاضي القضاة  
 الامام الاجل الكبير الاستاذ  
 نضر الملة والدين محمود  
 الاوزجندی قدس الله  
 روحه يقول العبد الضعيف  
 الفقير إلى رحمة الله تعالى  
 الغني سدد الله في القول  
 والعمل وعصمه من الطغيان  
 والزلل ذكرت في هذا  
 الكتاب من المسائل التي  
 يغلب وقوعها وتيسر الحاجة  
 اليها وتدور عليها واقعات  
 الامة ويقتصر عليها رغبات  
 الفقهاء والائمة وهي أنواع  
 وأقسام فمنها ما هي مروية  
 عن أصحابنا المتقدمين ومنها  
 ما هي منقولة عن المشايخ  
 المتأخرين رضوان الله عليهم  
 أجمعين ورتبته ترتيب  
 الكتب المعروفة وجعلت  
 لكل جنس فصلا وبيت  
 لكل فرع أصلا وفيما كثرت  
 فيه الاقوال بل من المتأخرين  
 اقتصر في نفسه على قول  
 أو قولين وقدمت ما هو  
 الاظهر واقتضت بما هو

### (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المنفرد بوضع الشرائع والاحكام المستبدر برفع معالم الحلال والحرام الذي ذل لجهور العلماء  
 جوح الدراية وثمومها فاناروا آثار الرواية من شمسها وقاية عن الزلل في عوم البلوى وهذا بداية إلى  
 الصواب لدى الفتوى والصلاوة والسلام على مصلى مضمحل الرسالة بعنة وزمانا ومجلى ميدان الدلالة رتبة  
 ومكانا فاتح رتاج السبل ولاقح نتاج الرسل الذي بعثه الله حجة على الجاحدين وختم به باب النبوة على  
 المرسلين وعلى آله الكرام وأصحابه العظام كلهم أجمعين وبعد ذلك فان الفقه حدس جازين الهداية  
 والضلال وقسطاس مستقيم لمعرفة مقادير الاعمال وعياله الزاخرة لا يوجب حلهما قرار وأطواره الشاحنة  
 لا يدرك قنونه بالابصار الآن الكتب المصنفة المتداوله والصحف المؤلفة المتناولة في هذا الفن لا تنفي  
 العليل ولا يفيق منها الغليل اذ بهضها طارح لشطر المسائل وأكثرها منطوق على الروايات المختلفة  
 المتعارضة الدلائل فيشعر المبتغي للتسك بالالتيق والاقوى كن هام في الهيماء في الدليل الاهم ويغفر  
 المستهتر باخذها هو أقرب للتقوى كفاقد الغيم في الغيم حتى عشا أكثرهم عن أضواء السنة إلى نيران  
 الاهواء وركنوا إلى طر مساء البدع وأباطيل الآراء فلا يميز الصدوق عن الطبرس ولا يفصل الحق  
 والطبرس وذهبوا في واديه بعديته ولم يجدوا دليلا على مرامهم الا سفيها غب سفيه فن الله عليهم  
 باستنارة صديق سلطنة الملك السميع الصالح واتفق صبح دولة السلطان الهميع المقام القرم  
 المكرم والقادم القلهزم رزم آجاء الوغي وقفصل غياض المزدحم الطيم على العدل والشجاعة  
 والندی والمقطور بقنه من الزهد والورع والتقوى أمير المؤمنين ورئيس المسلمين امام الغزاة ورأس  
 المجاهدين أبو المظفر محيي الدين محمد اورنك زيب بهلار عالم كبير بادشاه غازي أبد الله تعالى سلطانه

الاشهر اجابة للطالبين وتيسر على الراغبين وعلى الله توكلت فيما تمثيت واستعصمت عن الخطأ فيما نويت وهو حسبي وعي  
 ونعم الوكيل وعليه أوكل وبه استعين \* (فصل في رسم المقتضى) المقتضى في زماننا من أصحابنا اذا استفتى في مسئلة وسئل عن  
 واقعة كانت المسئلة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بخلاف بينهم فانه يعيل اليهم وبقى بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان  
 مجتهدا مستقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر إلى قول من خالفهم ولا يقبل حجة لاهم



عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضمه فان كانت المسئلة مختلفا فيها بين أصحابنا فان كان مع أي حنفية رحمه الله تعالى أحد صاحبيه يؤخذ بقوله ما لو فور الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيه ما وان خالف بأحنفية رحمه الله تعالى صاحبها في ذلك فان كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كالنضاض بظاهر العدالة يأخذ بقوله صاحبيه لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما الاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم بتخير المجتهد ويعمل بما أفضى (٣) إليه ربه وقال عبد الله بن المبارك يأخذ بقوله أي حنفية رحمه

الله وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من سئل عن عشر مسائل فضلا فيصيب في الثمانية ويخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية فان كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن أصحابنا وافق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويفي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقوله من هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه وان كان أفقه الناس عنده في مصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويثبت في الجواب ولا يجازي خوفا من الاقراء على الله تعالى بتعريم الحلال وضده والله الموفق للصواب

كتاب الطهارة  
(فصل في الطهارة بالماء)  
الماء الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الحار والماء البارد وماء البئر وأقواها الماء الحار

وعم على البرية كافة احسانه وجعله يوم يحاسب عن ينقلب الى أهله مسرورا وأبعده عن ينقلب على عقبه مذموما مدحورا وقد ألهم تأليف كتاب يفرغ من التهذيب الايق في قالب الكحل ويلبس من حسن الترتيب حلة الجمال عاريا عن الاطناب والاملال حاويا لعظم الروايات الصحيحة مشتقلا على جل الروايات الصحيحة بين الغث من السمين وغير الضعيف من المتين لا يشبهه فيه اللجين باللجين والهجان بالهجين غير أن هذا الخطب العظيم والامر الجسيم لا يمكنه الا ان عرف الحق من التي وتبين عنده الرشيد من التي فحشد الخذاق في هذا الفن من العلماء الغاضين على فرائده وكلد الكتب المدققة الجامعة لفوائده فأعزاليهم بالكدر في محال هذا الفن ودلائله والمشي عن تفاصيله وتقدير وجوه مسائله وأن يؤلفوا كتابا حاشا لظاهر الروايات التي اتفق عليها وأفتى بها القبول ويجمعها فيسه من النوارد ما تلقتها العلماء بالقبول كسلايقوت الاحتياط في العمل والاجتناب عن الخطأ والزلل فلفقوا في استخراج جواهرهم من معادنه وابرار لطائفهم من مكائنه والتقاط جواهرهم وفرائده واقتناص شوارده وأوابده وميزوا بينه وبين غيره وفصلوا قبيله وديبره ونظموا نومه المنشورة ورتبوا فوائده المأثورة واختاروا في ترتيب كتبها ترتيب الهداية وسلكوا في توضيحها أو تنقيحها أقصى النهاية تاركين لما تكرر في الكتب من الروايات والزوائد معرضين عن الدلائل والشواهد الادليل مسئلة توضيحها أو يتضمن مسئلة أخرى واقتصرنا في الأكثر على ظاهر الروايات ولم يلتفتوا الى انادار الى النوارد والدرابات وذلك فيما لم يجدوا جواب المسئلة في ظاهر الروايات أو وجدوا جواب النوارد موسوما بعلامة الفتوى ونقلوا كل رواية من المعتبرات بعبارتها مع انتهاء الحوالة اليها ولم يغيروا العبارة الا داعي ضرورة عن وجهها ولاشعار الفرق بينهم ما أشاروا الى الاول بكذا والى الثاني بكذا وإذا وجدوا في المسئلة جوابين مختلفين كل منهما موسوم بعلامة الفتوى وسمه الربحان أول يكن واحد منهما معلما ليجعل علم به قوة الدليل والبرهان أثبتوهما في هذا الكتاب والله تعالى هو الموفق للسداد والصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

كتاب الطهارة وفيه سبعة أبواب

الباب الأول في الوضوء وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول في فرائض الوضوء) قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين (وهي أربع) الاول غسل الوجه الغسل هو الاسالة والاسح هو الامامة كذا في الهداية في شرح الطحاوي أن تسيل الماء شرط في الوضوء في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء وعن أبي يوسف رحمه الله أن التقاطر ليس بشرط ففي مسئلة الثلج اذا توضأ به ان قطر قطرتان فصاعد يجوز اجماعا وان كان بخلافه فهو على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الذخيرة والصحيح قولهما كذا في المضمرات ولم يذكر حد الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع في المعنى الوجه من منابت شعر الرأس

ان كان قري الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجس بوقوع النجاسة فيه ما لم ير أثر النجاسة فيه من لون أو طعم أو ريح (ماء النهر أو القناة) اذا احتمل عذرة فاعتزف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة (ماء النهر) اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكمه بحره باققطاع الاعلى فيجوز التوضؤ بما يجري فيه (خيزران) يخرج الما من احدهما يدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيهما بينهما جاز وماء الحفيرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء اذا جرى على الحيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستين فيه الحيفة طاهر وان



كان تستبين لقله الماء فالماء نجس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ساقية) صغيرة وقع فيها كلب جري الماء على ظهر الكلب فتوضأ انسان من أسفله بأشبه ما لم يتغير لون الماء أو ريحه قال الفقيه ابو جعفر مغلثة عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر وكان الماء غالباً عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه ولا يجري في جانيه ماله قوة الجريان فتوضأ انسان من أسفله ينبغي ان لا يجوز ويكون نجساً (سطح) عليه (٤) لمجاسة جرى عليه المطران كان أكثر الماء يجري على النجاسة فالماء نجس وما أصاب

الثوب من تقاطره يفسده قال محمد رحمه الله تعالى ان كانت النجاسة في جانب واحد من السطح أو في جانبين فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة في ثلاثة جوانب فالماء نجس وهذا اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب أو فيه فالماء نجس مادامت النجاسة فيه وان زالت النجاسة يجريان الماء عليهما فانه من الماء طاهر (حوض صغير) يدخل الماء فيه من جانب ويخرج من جانب آخر قالوا ان كان أربعة في أربع فمادونه يجوز فيه التوضؤ وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان في الوجه الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل وان كان جاري في الوجه الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان وكذا قالوا في عين ما هي سبع في سبع في سبع الماسن أسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيه التوضؤ الا في موضع خروج الماء منها

الى ما لم يمتد من العين والذفن الى أصول الأذنين كذا في العيني شرح الهداية ان زال شعر مقدم الرأس بالصلح الاصح أنه لا يجب اصال الماء اليه كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في الزاهدي \* والا فرع الذي ينزل شعره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في العيني شرح الهداية \* واصل الماء الى داخل العين ليس بواجب ولا سنة ولا يتكلف في الانغماض والفتح حتى يصل الماء الى الاشفاور وجوانب العين كذا في الظهيرية وعن الفقيه أحمد بن ابراهيم ان غسل وجهه وغمس عينيه تمضيضاً شديداً لا يجوز كذا في المحيطه ويجب اصال الماء الى الماني كذا في الخلاصة \* ولورمدت عينه فرمست يجب اصال الماء تحت الرمش ان بقي خارجاً تمضيض العين والا فلا كذا في الزاهدي \* وأما الشفة فما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه وما يكتم عند الانضمام فهو من الفم هو الصحيح كذا في الخلاصة \* والبيض الذي بين العذار وبين شحمتي الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح وعليه أكثر مشايخنا كذا في الذخيرة \* وبغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذفن ولا يجب اصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلاً يتدومنه المنابت كذا في فتاوى قاضي خان \* في النصاب واذا كان شارب المتوضئ طويلاً ولا يصل الماء تحتها عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل كذا في المضمرات \* أما اللعبة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مسح ربعها فرض كذا في شرح الوقاية \* وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجب امرار الماء على ظاهر اللعبة هو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكذا في الزاهدي \* والشعر المسترسل من الذفن لا يجب غسله كذا في المحيطين \* وان أمر الماء على شعر الذفن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذفن وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أظفاره لا تلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضي خان \* (والثاني غسل اليدين) \* والمرفقان يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيطه ويجب غسل كل ما كان مرابطاً على أعضاء الوضوء من الاصبع الزائفة والسكف الزائفة كذا في السراج الوهاج \* ولو خلق له يدان على المنكب فالثامنة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائفة فاحاذى منها محل الفرض يجب غسله والا فلا كذا في فتح القدير بل يتدب غسله كذا في البحر الرائق \* في فتاوى ما وراء النهر ان بقي من موضع الوضوء مقدار سابعة أو لرق بأصل ظفره طين يابس أو رطب لم يجز وان طلع يده بجمراً أو خناً جاز \* وسئل الدوبوسي عن عمن فأصاب يده عجين فبيس وتوضأ قال يجزيه اذا كان قليلاً كذا في الزاهدي \* وما تحت الاظفار من أعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب اصال الماء الى ما تحتها كذا في الخلاصة وأكثر المختبرات ذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصفاري شرحه أن الظفر اذا كان طويلاً بحيث يستر رأس الاغلة يجب اصال الماء الى ما تحتها وان كان قصيراً لا يجب كذا في المحيطه ولو طالت أظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها ولو لا واحد كذا في فتح القدير وفي الجامع الصغير سئل ابو القاسم عن وافر الظفر الذي يسي في أظفاره الدرن أو الذي يعمل على الطين أو المرأة التي صبغت اصبعها بالخناء أو الصرام أو الصباغ قال كل ذلك سواء يجزئهم وضوءهم الا لا يستطاع الامتناع عنه الاجحرج والقوى على الجواز من غير فصل بين المدنى والقسوى كذا في الذخيرة \* وكذا الخباز اذا كان وافر الاظفار كذا في الزاهدي ناقلاً عن الجامع الاصغر \* والخضاب اذا تجدد وليس يمنع تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الوجيزه

والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا في المعنى فينتظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز التوضؤ منه والا فلا وعن محمد رحمه الله تعالى في (كوزين) أحدهما طاهر والاخر نجس فصامن فوق واختلط المائان في الهواء يكون طاهراً (الماء الذي جريه ضعيف) لا تستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان يحمل الماء في فيه نبتة لا تذهب من ساعته لا يجوز فيه التوضؤ الا ان يكت بين كل غرتين مدة دار ما يغلب على ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان



بحيث لورفع الماء الغسل عضو يقطع جريه ثم يتصل قبل ان تعود اليه الغسله يجوز فيه التوضؤ وان كان يقطع ولا يتصل قبل ان تعود اليه لا يتوضأ فيه الا ان يمكث بين كل غرتين مقدار ما قلنا وان أراد التوضؤ يجعل وجهه فيه الى مورد الماء ويجعل النهر بين قدميه ان كان صغيرا واختلفوا في كراهة البول في الماء الجاري والاصح هو الكراهة (تم وانما حرقه) وانثلت ضفته فصار بعض الماء يدخل في الثلمة ثم يخرج منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير (٥) ان كان ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر جازوا لا فلا (الجنب)

اذا قام في المطر الشديد متجربا بعد ما تمضمض واستنشق حتى اغتسلت أعضاؤه جازا لانه ماء جار (فصل في الماء الراكد) \* يجوز التوضؤ والغتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حذره قال بعضهم اذا كان الحوض بحال اذا اغتسل انسان في جانب منه لا يضرب الطرف الذي يقابله أى لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين في عشرين يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات أليق واختلفوا في قدر عمقه قال بعضهم ان كان بحال لورفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الارض فهو عميق رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اعترف لا تصيب يده وجهه الارض فهو عميق (حوض) أعلاه عشرين وعشر وأسفله أقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماؤه وانتهى الى موضع هو أقل من عشر

وفي مجموع النوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسعا وفرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء تحت كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* (والثالث غسل الرجلين) ويدخل الكعبان في الغسل عند علمنا الثلاثة والكعب هو العظم الناتج في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط \* ولو قطعت يده أو رجله فلم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق \* وكذا غسل موضع القطع هكذا في المحيط \* وفي البيهقي مثل ان تجدي عن رجل زمن رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم كذا في التارخانية \* واذا دهن رجله ثم وضأ وأمر الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء كذا في الذخيرة \* في مجموع النوازل اذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم وغسل الرجلين ولم يصل الماء الى ما تحته ينظر ان كان ينضره ا يصل الماء الى ما تحته يجوز وان كان لا ينضره لا يجوز كذا في المحيط \* فان خر زنه جاز بكل حال كذا في الخلاصة \* وذكره في الأئمة الحنابلة اذا كان في أعضائه شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزم امرار الماء عليه فان عجز عن امرار الماء بكفه المسح فان عجز عن المسح سقط عنه المسح أيضا في غسل ماحوله ويترك ذلك الموضع كذا في الذخيرة \* ولو كان به قرحة فارفع جلدها وأطراف القرحة منه لئلا يجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ماتحت الجلدة جاز وضوءه لان ماتحت الجلدة غير ظاهر فلا يفرض غسله كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كان على بعض أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع وان نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقص الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع والا شبهه أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا وفي فوائد القاضى الامام ركن الاسلام على السغدى اذا كان على بعض أعضاء وضوءه خرد ذباب أو برغوث فتوضأ ولم يصل الماء الى ماتحت جاز لان التحرز عنه غير ممكن ولو كان عليه جلدة سمل أو خبز تمضوغ قد جف فتوضأ ولم يصل الماء الى ماتحت لم يجز لان التحرز عنه ممكن كذا في المحيط \* ولو بقيت على العضو لعة لم يصبها الماء فصرف البلل الذي على ذلك العضو الى اللعة جاز كذا في الخلاصة \* واذا حول به عضو الى عضو في الوضوء لا يجوز في الغسل يجوز اذا كانت اليد متقاطرة كذا في الظهيرية \* اذا أصاب الرجل المطر أو وقع في نهر جار جاز وضوءه وغسله أيضا ان أصاب الماء جميع يده وعليه المضمضة والاستنشاق كذا في السراجية \* (والرابع مسح الرأس) والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية \* والمختار في مقدار الناصية ربع الرأس كذا في الاختيار شرح المختار \* الواجب أن يستعمل فيه ثلاث أصابع اليد على الاصح كذا في الكفاية \* ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز في ظاهر الرواية كذا في شرح الطحاوى \* ولو مسح بالسبابة والابهام مفتوحتين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فحينئذ يجوز لانهما أصبعان وما بينهما من الكف قدر اصبع فيصير ثلاثة أصابع هكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان \* اذا مسح رأسه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطرا يجوز وان لم يكن متقاطرا لا يجوز كذا في الذخيرة \* وان كان على رأسه شعر طويل فمسح ثلاث أصابع الا ان المسح وقع على شعره وان وقع على شعره رأسه يجوز عن مسح الرأس وان وقع على شعره تحت جبهة أو رقبته لا يجوز ولو كان له ذواتان مشدودتان حول الرأس كما تفعله النساء

لا يجوز فيه الوضوء وان كان الحوض مدورا واختلفوا في مقداره انه كم يكون كبيرا أو أقصى ما قيل فيه أن يكون حوله ثمانية وأربعون ذراعا ولو كان الحوض مسطحا وكونه أقل من عشرة أذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز فيه الوضوء (حوض) كبير جمد ماؤه فثقب ووقعت فيه نجاسة ولم ير أثرها ان كان الماء تحت الجمد غير ملتصق بالجمد جاز فيه الوضوء وان كان ملتصقا بالجمد لا وان خرج الماء من الثقب وان بسط على وجهه الجمد بقدر ما لورفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في الثقب فكالما

في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشر في عشر (حوض) كبير فيه مشرعة فوضأ انسان في المشرعة واغتسل ان كان الماصتصلا بالالواح بمنزلة التابوت لا يجوز فيه الوضوء واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا يتقع كحوض كبير تشعب منه حوض صغير فتوضأ انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلا بماء الحوض الكبير وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بماء تحتها من الماء اذا كانت الالواح مشدودة (٦) (حوض) كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت النجاسة مرسية كالعدرة ونحوها لا يجوز

الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنجس الى ناحية أخرى بينه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت غير مرسية كالبول ونحوه على قول مشايخ العراق هي والمرتبة سواء وقال مشايخنا ومحتاج بل جاز الوضوء في موضع النجاسة وأجمعوا على أنه لو توضأ انسان في الحوض الكبير واغتسل كان لغیره أن يغتسل في موضع الاغتسال (غدير) عظيم يس في الصيف ورائت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلأ يتظران كانت النجاسة في موضع دخول الماء فالكل نجس وان انجمد ذلك الماء كان نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا يطهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء واجتمع الماء في مكان طاهر وهو عشر في عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا وانجمد منه طاهر ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصار أربعين في أربع ووقعت

فوق مسحه على رأس الذؤابة بعض مشايخنا قالوا بالجواز اذا لم يرسلها لانه مسح على شعر تحته الرأس وعامتهم على أنه لا يجوز أرسلها أو لم يرسلها كذا في المحيط \* ومسح الاذن لا ينوب عن مسح الرأس كذا في السراجية \* ولو كان في كفه بلل فمسح به أجزأه سواء كان أخذ الماء من الاء أو غسل ذراعيه وبقي بلل في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه أو خفه وبقي على كفه بلل فمسح به رأسه أو خفه لا يجوز كذا في الخلاصة \* واذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مغسولا كان ذلك العضو أو مسحوا كذا في الذخيرة \* ومن مسح رأسه بالثلج أجزأه مطلقا ولم يفسلوا بين بلل فاطر أو غير فاطر كذا في الفتاوى البرهانية \* واذا غسل الرأس مع الوجه أجزأه عن المسح ولكن يكره لانه خلاف ما أمر به كذا في المحيط \* وان كان بعض رأسه محمولا فمسح على غير المحلول جاز كذا في الجوهرية النيرة \* وفي الحجة ولو لم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التارخانية \* ولا يجوز المسح على القلنسوة والعمامة وكذا لم يصحت المرأة على الخمار لانه اذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل الى الشعر فينبذ يجوز ذلك عن الشعر كذا في الخلاصة \* هذا اذا لم يتوأن الماء كذا في الظهيرية \* والا فضل أن تمسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب اذا اخلطت البله بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة \* والله أعلم

(الفصل الثاني في سنن الوضوء) وهي ثلاث عشرة على ما ذكر في المتون \* (منها التسمية) التسمية سنة مطلقا غير مقيد بالاستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض وهي لا يكون مقبولا السنة بخلاف الاكل ونحوه هكذا في التبيين \* فان نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يتخلو الوضوء عنها كذا في المراجح الوهاج \* ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في محل النجاسة هكذا في فتح القدير \* قال الطحاوي والاستاذ العلامة مولانا خرا الدين الماترغى المذوق عن السلف في تسمية الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي الخبازية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية \* ولو قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا اله الا الله صار مقبولا السنة التسمية كذا في القنية \* (ومنها) غسل اليدين الى الرسغين ثلاثا ابتداء وقيل انه فرض وتقدمه سنة واختاره في فتح القدير والمراجح والخبازية واليه يشير قول محمد في الاصل هكذا في البحر الرائق \* وكيفيته ان كان الاء صغيرا أن يأخذه بشماله ويصب الماء على يمينه ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصبه على يساره كذلك وان كان كبيرا كالخشب ان كان معه انا صغير يفعل ما ذكرنا وان لم يكن أدخل أصابع يده اليسرى مضومة في الاء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات \* وهذا اذا لم تكن على يده نجاسة فان كانت يحمال بجيلة أخرى كذا في الخلاصة \* واختلفوا أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء وبعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده كذا في فتاوى قاضيخان (ومنها المضمضة والاستنشاق) والسنة أن يتمضمض ثلاثا ولا يتمستشق ثلاثا ولا يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا في كل مرة كذا في محيط السرخسي \* وحديث المضمضة استيعاب الماء جميع الفم وحده الاستنشاق أن يصل الماء الى المارن كذا في الخلاصة \* ان ترك المضمضة والاستنشاق أم ثم على الصحيح لانهم امن سنن

نجاسة ثم دخل الماء الى ان صار الماء الجديدي عشر في عشر قبل أن يصل الى النجس كان طاهرا (حوض) صغير نجس الهدى طأوه فدخل الماء من جانب قال الفقيه أبو جعفر يضره طاهر لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال أبو بكر بن سعيد لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس (خندق) طوله ما نذراع أو أكثر في عرض ذراعين قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء ولو بال فيه انسان يتنجس من كل جانب عشرة أذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق



كثيرا بحيث لو بسط يكون عشرا في عشرو ويجوز التوضؤ في الحوض الكبير المنتن اذا لم تعلم نجاسته لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث (اذا ورد الرجل ماء) فأخبره مسلم انه نجس لا يجوز له أن يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان النجس عدلا فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل (حوض) صغير كرى رجل منه ثم راو أجرى فيه الماء وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر ثم راو أجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل وتأويله (٧) اذا كان بين المكانين قليل مسافة (وفي مسئلة) الحضرين اذا كان

مسئله) الحظيرين اذا كان بينهما ما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا قاله خلف بن أيوب ونسبوا بن يحيى وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة ظاهرا الذي استعمله الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال أما اذا لم يكن بينهما مسافة ظاهرا الذي استعمله الاول قبل أن يرد عليه ماء جار في المكان الثاني ويصير مستعمل فلا يطهر بعد ذلك (الماء الطاهر) اذا كان في موضع هو عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو أقل من عشر في عشر يكون طاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو أقل من عشر في عشر ووقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشر في عشر كان نجسا والعبرة في هذا الوقت وقوع النجاسة (حوض) أعلاه ضيق وأسفله عشر في عشر وقعت فيه نجاسة فتنجس أعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشر في عشر به برطافرا

الهدى وتر كها وجب الاسماء بخلاف السنن الزوائد فان تركها لا يوجب الاسماء هكذا في السراج الوهاج  
 \* وان اخذ الماء بكفه ورفع منه بفيه ثلاث مرات وضعف بجوز ولو رفع الماء من الكف بأفقه ثلاث  
 مرات واستنشق لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق لا المضمضة هكذا في المحيط \* واذا اخذ الماء  
 بكفه فتمضمض بعضه واستنشق بالباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج \* (ومنها  
 السؤال) وينبغي أن يكون السؤال من أشجار مره لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة  
 وليكن رطبا في غلظ الخضر وطول الشبر ولا يقوم الاصبع مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة فينقذ يقوم  
 الاصبع من عينه مقام الخشبة كذا في المحيط والظهيرية \* والعلاك يقوم مقامه للرأه كذا في البحر الرائق  
 \* ويندب امساكه بينه بان يجعل الخضر أسفله والاهام أسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر  
 الفائق \* ثم وقت الاستنساك هو وقت المضمضة كذا في النهاية ويستاك أعالي الاسنان وأسافلها ويستاك  
 عرض أسنانه وينتدئ من الجانب الايمن كذا في الجوهرة النيرة \* ومن خشى من السؤال تحريك التي  
 تركه ويكره ان يستاك مضطجعا كذا في السراج الوهاج \* (ومنها تحليل اللحية) ذكر قاضيان في شرح  
 الجامع الصغير تحليل اللحية بعد التلث سنة في قول أبي يوسف وبه أخذ كذا في الزاهدى \* وفي المبسوط  
 وهو الاصح كذا في معراج الدراية \* وكيفيته أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق  
 وهو المنقول عن شمس الاعمال الكردري رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* (ومنها تحليل الاصابع) وهو  
 ادخال بعضها في بعض بعمامة تقاطر وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق \* هذا اذا وصل الما إلى  
 أنشائها وان لم يصل بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين \* وينبغي عنه ادخالها في الماء ولو غير جار والاولى  
 في اليدين التشبيك وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله  
 اليسرى كذا في النهر الفائق \* ويدخل الاصبع من أسفل كذا في المضمرات \* (ومنها) تكرار الغسل ثلاثا  
 فيما يقرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط \* للمرة الواحدة السابعة في الغسل فرض  
 كذا في الظهيرية \* والثلاثان سنتان مؤكدتان على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* وتفسير السبوع أن يصل  
 الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الحجة وينبغي أن يغسل الأعضاء  
 كل مرة غسلا يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة  
 الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات  
 كذا في المضمرات \* ولو توضأ مرة مرة لعزة الماء أو للبرد أو للحاجة لا يكره ولا يأثم ولا يافأثم كذا في معراج  
 الدراية \* ولوزاد على الثلاث لطمأينة القلب عند الشك أو بنقض الوضوء آخر فلا بأس به هكذا في النهاية  
 والسراج الوهاج \* (ومنها) مسح كل الرأس مرة كذا في المتون \* والاظهر أنه يضع كفيه واصابعه على مقدم  
 رأسه ويمدهما الى قفاه على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا  
 به ناهكذا في التبيين وان داوم على تركه استيعاب الرأس بغير عذريأثم كذا في القضية \* (ومنها مسح الاذنين)  
 يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح الطحاوي \* ولو أخذ ماء جديدا من غير ماء  
 البله كان حسنا كذا في البحر الرائق \* ولو مسح مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن  
 الافضل هو الاول كذا في شرح الطحاوي \* ويمسح ظاهر الاذنين بباطن الابهام وباطن الاذنين بباطن

ويجعل كان النجاسة وقعت فيه في هذا الحال كالحوض المحمد اذا كان الماء في ثقبه وثقبه أقل من عشر في عشر يتنجس ما كان في الثقب فان قل الماء ونسفل بطهر وقال بعضهم لا يطهر نزلة الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وكان عشر في عشر وينبغي أن يكون الحوض على التفصيل ان كان الماء الذي يتنجس في أعلى الحوض أكثر من الماء الذي في أسفله ووقع الماء النجس في الاسفل جملة كان نجسا وبصر النجس غالب على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في أسفل الحوض على التدرج والتفريق كان طاهرا

كأنه دبر اليابس إذا كان فيه نجاسات وموضع دخول الماء طاهر فاجتمع الماء في مكان طاهر هو عشر في عشر ثم تعدى بعد ذلك إلى موضع النجاسة \* (فصل في البثر) \* يحتاج إلى معرفة حكم البثر ومعرفة حكم الواقع فيها \* الأول قال مالك البثر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وقال الشافعي رحمه الله إذا بلغ ماؤه قلتين لا يفسده ووقوع النجاسة وعندنا البثر بمنزلة الخوض الصغير يفسد بما يفسد به الخوض الصغير (أ) الأبن يكون كبيراً عشر في عشر (بثر بالوعة) جعلوها بئر ماء أن جعلت أوسع وأعمق مقدار

ما لا تصل إليه النجاسة كان طاهراً وإن حفرت أعمق ولم تجعل أوسع من الأول فجوانبها نجس وقعرها طاهر (بثر) تجس ماؤه فقار ثم عاد بعد ذلك الصحيح أنه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بثر وجب فيها نزع عشرين دلواً فنزع عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزع منه شيء وينبغي أن يكون بين البثر والوعق بين بثر الماء مقدار ما لا تصل النجاسة إلى بئر الماء وقد روي الكتاب بخمسة أذرع أو سبعة وذلك غير لازم وإنما المعتبر عدم وصول النجاسة إليه وذلك يختلف بصلابة الأرض ورخاوتها \* (فصل فيما يقع في البثر) \* الواقع فيها أنواع منها ما لا يفسده ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض أما الأول الآدي الطاهر إذا انغمس في البثر لطلب الدلو أو للتبرد وليس على أعضائه نجاسة وخرج حياً فإنه لا يفسده والماء طاهر وطهور لا ينزع منه شيء وكذا لو وقعت الشاة وخرجت خبيثة إلا أن هنا ينزع عشر دلواً لتسكين

السبايقين كذا في السراج الوهاج \* (ومنها النية) والمذهب أن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث كذا في التبيين \* وكيفيته أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقر بالي الله تعالى أو نويت رفع الحدث أو نويت الطهارة أو نويت استحابة للصلاة كذا في السراج الوهاج \* وأما وقتها فعند غسل الوجه ومحلها القلب والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهر النيرة \* (ومنها الترتيب) وهو أن يبدأ بأحد الله تعالى بذكره كذا في التبيين \* عد القدر والنية والترتيب والاستيعاب من المستحبات وعد صاحب الهداية والمحيط والحقفة والإيضاح والوافي من السنن وهو الأصح كذا في معراج الدراية \* (ومنها الموالاة) وهي التتابع وحده أن لا يجف الماء على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضاً استواء حالة المتوضي كذا في الجوهر النيرة \* وإنما يكره التفريق في الوضوء إذا كان بغير عذر أما إذا كان بعد ريان فرغ ماء الوضوء فذهب لطلب الماء وما أشبه ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا إذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج

**الفصل الثالث في المستحبات** \* والمذكور منها في المتون اثنان \* (الأول التيامن) وهو أن يسد باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح وليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الأيمن منه على الأيسر إلا إذا كان ولولم يكن له اليد واحدة أو بأحدى يديه علة ولا يمكن مسحهما ما يبدأ بالأذن اليمنى ثم اليسرى كذا في الجوهر النيرة \* (والثاني مسح الرقبة) وهو نظهر اليدين وأما مسح الخلقوم فبدعة كذا في البحر الرائق \* (وهنا سنن وأداب ذكرها المشايخ) \* والسنة عند غسل رجله أن يأخذ الأناة بيمينه ويكبسه على مقدم رجله اليمنى ويدلكه بيساره فيغسلها ثلاثاً ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط \* ومن السنن البداءة من رؤس الأصابع في اليدين والرجلين كذا في دفع القدير \* وهكذا في المحيط \* والبداءة من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهدي \* والترتيب في المضضة والاستنشاق سنة عندنا كذا في الخلاصة \* والمبالغة فيه ماسنة أيضاً كذا في الكافي وشرح الطحاوي \* إلا أن يكون مائماً كذا في التتارخانية \* وهي في المضضة بالغرغرة كذا في الكافي \* وفي الاستنشاق أن يضع الماء على منخربيه ويجذبه حتى يصعد إلى ما شئت من أنفه كذا في المحيط \* وفي الأصل من الأدب أن لا يسرف في الماء ولا يكثر كذا في الخلاصة \* وهذا إذا كان مائماً وأعماله كاله فان كان ماء موقوفاً على من تطهر أو يتوضأ حرم الزيادة والإسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق \* وأن يقول عند غسل كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط \* فان دعت إلى الكلام حاجة تخاف فوترته لم يكن فيه ترك الأدب كذا في البحر الرائق \* وأن يقوم بامر الوضوء بنفسه وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم وبحمده أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يصح سائر أعضائه بالغرغرة التي يصح بها موضع الاستنجاء وأن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء أو في خلال الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وأن يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء أو أن يأتيته بعد الفراغ من الوضوء أصلاً لا أخرى كذا في المحيط \* وأن يشرب فطر من فضل وضوئه مستقبلاً القبلة قائماً أو يتوضأ بآنية

القلب لا للطهارة حتى لو لم ينزع ونوضاً جازوا ذكر في الكتاب الأحسن أن ينزع منها دلواً ولم بقدر وعن محمد رحمه الله في الخنزير كل موضع ينزع لا ينزع أقل من عشرين دلواً لأن الشرع لم يرد ينزع ما دون العشرين وكذا الجمار والبغل إذا وقع في البئر وخرج حياً ولم يصب الماء ثم الواقع فإن أصاب ينزع جميع الماء كذا الواقع في البئر ما يبرئ كل لحم من الأبل والبقر والغنم والطيور والجمادات المحبوسة وإن كانت مخلدة فوقع في البئر وخرجت منه حية لا يتوضأ من ذلك البئر استنجاباً احتياطاً وثقة وإن توضأ جاز كما لو شربت من إناء وكذلك سكان



البيت كالفارة والهرة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند أي حنيقة ينزع منها دلاء عشرة أو أكثر كراهة السور وإن لم ينزع ونوضاً جاز وكذا الصبي إذا أدخل يده في البئر أو في الآناء لا يتوضأ منه استحساناً ما لم ينزع وإن لم ينزع ونوضاً جازاً (وأما ما يفسد ماء البئر) فهو على نوعين أحدهما ينزع فيه كل الماء والثاني ينزع فيه البعض أما الأول اذا وقعت فيه قطرة من الخمر أو غيرها من الأشربة التي لا يحل شربها أو الدم أو البول بول الصبي والجارية فيه سواء وكذا بول مذبذب كل لجه وما لا يؤثر كل لجه (٩) وكذا الوضوء فيها شاة أو ما هو مثله في الجنة

كالطبي والآدمي أو مات فيه ماله دم سائل كالفارة ونحوها اذا انتفخت أو تفسخت أو وقع فيها ذنب فارة أو قطعة من لحم الميتة أو وقع فيها كلب أو خنزير مات أولم يمت أصاب الماء فم الواقع أولم يصب أما الخنزير فلا ن عنه نجس والكل كذلك ولهذا لو ابتل الكلب وانقض فأصاب ثوباً أكثر من قدر الدرهم أفسد له لأن ماواه النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب وكذلك لو اغتسل فيه طاهر أو نوضاً لأن الماء المستعمل في إقامة القرية واسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة وكذلك وقع الحديث أو الجنب في البئر اطبل الدلو على أعضائه نجاسة أولم يكن مستنجهاً أو كان مستنجهاً بالخمر فإنه ينزع كل الماء فإن لم يكن على أعضائه نجاسة (فمن أبي حنيفة رحمه الله) ثلاث روايات والأظهر أن يصير الماء نجساً ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتجسس بالماء التجسس حتى لو كان متعصفاً واستنشق حل له قراءة القرآن ولو وقعت الحائض

الخرف ويتوقى التقاطر على الثياب كذا في الزاهدى ولا ينقض يده كذا في السراج الوهاج والمضمضة والاستنشاق باليمنى والامتناع باليسرى كذا في خزنة الفقه لابي الليث وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للتوضي في الشتاء أن يسيل أعضاء الماء مشبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لأن الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع \* ومن الأدب دلالة أعضائه وادخال خنصره صمخاً أذنيه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين \* ويغسل عروة الآناء ثلاثاً ويفصل الأعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستقضى في الغسل والتخليل والدلك ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليستيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدربة ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر الفائق \* والتوضي في موضع ظاهر لأن الماء الوضوء حرمه هكذا في النهر الفائق ناقلاً عن المضمرات \* وجعل الآناء الصغيرة على يساره والكبير الذي يعترف منه على عينيه والجمع بين يمينه القلب وفعل اللسان وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وليقل عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة ولا ترحنى رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبتى حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لاتعطى كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أعطني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيستمعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل رجلي اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل رجلي اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجارتى إن تور ووصل على انبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ولا ينقض ماء وضوئه عن مد كذا في التبيين \* (الوضوء أنواع ثلاثة) \* فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة واجب وهو الوضوء للطواف إن طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركه الواجب ومندوب وذلك غير معدود فمنا الوضوء للثوم ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن يتوضأ كلما حدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك قهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الرابع في المكروهات) فمنها التعنيف في ضرب الماء على الوجه والمضمضة والاستنشاق باليسار والامتناع باليمين من غير عذر كذا في خزنة الفقه لابي الليث \* ومنها تأميت المسح بعماء \* جدي ولا بأس بالتمسح بالمدبيل بعد الوضوء كذا في التبيين \* ويكره أن ينحس نفسه انا يتوضأ به دون غيره كما يكره أن يعين نفسه في المسجد مكاناً كذا في الوجيز لا كدرى

(الفصل الخامس في نوافل الوضوء) \* منها ما يخرج من السيلين من البول والغائط والريح الخارجة من الدبر والودي والمذى والمني والدودة والحصاة \* الغائط يوجب الوضوء قل أو كثر وكذلك البول والريح الخارجة من الدبر كذا في المحيط \* والريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة لا تنقض الوضوء على الصحيح إلا أن تكون المرأة مفضاة فإنه يجب لها الوضوء كذا في الجوهرة النيرة \* به جائفة تخرج منها ريح لا تنقض الوضوء كالجشاة المتين كذا في القسية \* ولولزل البول إلى قصبه الذكركم ينقض الوضوء ولو خرج إلى

(٣ الفتاوى اول) بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب فان وقعت قبل انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر اذا انجس للتبريد لأنهم لا يخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملاً (ولو وقع في البئر خرقة أو خشبة نجسة) ينزع كل الماء (والروت وأخنا البقر) بمنزلة البول (وعن محمد رحمه الله) التبن والتبنان عفو (وبول الهرة والفارة وخرها نجس) في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب (وخرها نجس) وبوله لا يفسد الماء والثوب لتعذرا لاحتراز عنه وذرق ما لا يؤثر كل لجه من الطيور

لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف تعذرا لاحتراز عنه (وبعد الابل أو الغنم) اذا وقع في البئر لا يفسد ما لم ينجس  
والفاحش ما يستكثره الناس والقليل ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بعرة أو بعرتين فهو فاحش (وعن محمد) ان أخذ ربع وجه  
الماء فهو كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنسك في المصر كان ذلك أوفى المفاضة وما يعاون خوف الدابة ثم يعود حكمه حكم  
الروث والبعرة (خبر) ما يؤكل لحمه من (١٠) الطيور لا يفسد الماء الا بالدجاجة الخجلة وفي رواية البط والاوز بمنزلة الدجاجة وذرق

سباع الطيور يفسد الثوب  
اذا غسق ويفسد ماء  
الآواني ولا يفسد ماء البئر  
وموت الطيور في الماء  
يفسد الماء يستوى فيه  
السرى والجري (موت)  
ملا دمه له كالسكن  
والسرطان والحية وكل  
ما يعيش في الماء لا يفسد  
ماء الآواني وغيره وموت  
ملا دمه له كالسكن ونحوه كما  
لا يفسد الماء لا يفسد غيره  
كالصبر ونحوه في رواية عن  
أبي يوسف وكذا الضفدع بريبة  
كانت أو بحرية فان كانت  
الحية أو الضفدع عظيمة لها  
دم سائل يفسد الماء وكذا  
الوزغة الكبيرة (جلد  
الآدمي أو لجمه) اذا وقع في  
الماء ان كان مقدار الظفر  
يفسده وان كان دونه  
لا يفسده ولو سقط في الماء  
ظفره لا يفسد الماء (شعر  
الخنزير) اذا وقع في الماء  
يفسده لانه نجس العين  
وشعر الآدمي طاهر في ظاهر  
الرواية اذا وقع في الماء  
القليل لا يفسد الماء وعلى  
قول من يقول بأنه نجس  
لا يفسد ما لم يكن أكثر من  
قدر الدرهم (عرق الاثان)  
ولبنها يفسد الماء ولا يفسد

القلقة ينقض الوضوء كذا في الذخيرة وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق ولو خرج البول من الفرج الداخل  
من المرأة دون الخارج ينقض الوضوء والمجبوب اذا خرج منه ما يشبه البول فان كان قادرا على امساكه  
ان شاء أمسكه وان شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسبل كذا  
في فتاوى قاضيان وفي الفتاوى اذ اتين أن الخنثى رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض  
الخارج منه حتى يسبل كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضيان والذخيرة ومحيط السرخسي  
وأكثر المعتمدات وأكثروا على إيجاب الوضوء عليه كذا في التبيين والذي ينبغي التعويل عليه هو الأول  
كذا في النهر الفائق ولو كان ذلك الرجل جرح له رأس أحد هما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول  
والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالأول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض الوضوء  
وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل اذا خاف ان رجل يخرج البول غشا احده بقطنة ولولا القطنة  
يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة كذا في فتاوى قاضيان  
اذا خرج دبره من عالج يده أو بجرحه حتى أدخله تنقض طهارته لانه يلتزق بيده من النجاسة وذكر  
الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن نفس خروج الدبر ينقض وضوءه كذا في الذخيرة  
والمدى ينقض الوضوء وكذا الودي والمثني اذا خرج من غير شهوة بأن حمل شيئا فسبغته المني أو سقط من مكان  
مرتفع فوجب الوضوء كذا في المحيط ومعنى الرجل خائرا يفيض رائحته كرائحة الطلع فيه لزوجة ينكسر  
الذ كر عند خروجه ومعنى المرأة رفيق أصفر والذي رقيق يضرب الى البياض يبدو خروجه عند الملاعبة  
مع أهله بالشهوة ويقابله من المرأة القذى والودي بول غليظ وقيل ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد  
البول كذا في التبيين والدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت من قبل المرأة أو الذ كر فكذا ذلك  
وكذلك الحصة كذا في فتاوى قاضيان اذا طرأ احده ثم خرج لا ينقض كذا في الصوم كذا في الظهيرية  
ولوا حقت بالدهن ثم سال منه بعيد الوضوء كذا في محيط السرخسي وكل ما وصل الى الداخل من الأسفل  
ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بلة وان لم يتم الدخول بأن كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي  
(ومنها) ما يخرج من غير السيلين ويسيل الى ما يظهر من الدم والقبح والصدید والماء العله وحذا السيلان  
أن به لا ينجس عن رأس الجرح كذا في محيط السرخسي وهو الاصح كذا في النهر الفائق الدم اذا علا  
على رأس الجرح لا ينقض الوضوء وان أخذ أكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية والفتوى على أنه  
لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل كذا في المحيط الدم والقبح والصدید وماء الجرح والنفطة والسرة  
والشدي والعين والاذن لعله سواء على الاصح كذا في الزاهدی ولو صلبه هنأ في أذنه فكفت في دماغه  
ثم سال من أذنه أو من أنفه لا ينقض الوضوء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان خرج من فيه فعلية الوضوء  
لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم المني كذا في محيط السرخسي  
وان استعطر فخرج السعوط من الفم وكان مل الفم نقض وان خرج من الاذنين لا ينقض كذا في السراج  
الوهاج ولو دخل الماء أذن رجل في الاغتسال ومكث ثم خرج من أنفه لا وضوء عليه كذا في المحيط وفي  
النصاب وهو الاصح كذا في التتارخانية الا اذا صار قبحا خثيثة نقض كذا في المضمرات واذا خرج من أذنه  
قبح أو صديد يتظر ان خرج بدون الوجع لا ينقض وضوءه وان خرج مع الوجع ينقض وضوءه لانه اذا

الثوب ما لم ينجس بمنزلة سور الحمار (وعظم الميتة وصفوها) وشعرها وقرنها وظلفها وحافرها لا ينجس ولم يبق عليه دسومة خرج  
لا يفسد الماء (المحدث) اذا غسل أطراف أصابعه ولم يغسل عضوا تاما أشار الحاكم رحمه الله تعالى في المختصر الى أنه صبر مستملا (وعن أبي  
يوسف) رحمه الله تعالى أنه لا يصبر مستملا ما لم يغسل عضوا تاما وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير أعضاء الوضوء كالجنب والفخذ اذا وقع  
في البئر فارة أو قازتان أو ثلاث فارات نزع منها عشرون دلو أو ثلاثون دلو الا ان الفارة لا تكون فوق الجذ ثم في الجرذين لا ينزع أكثر من



عشرين أو ثلاثين وإن وقع فيها أربع فأرات فعلى قول أبي يوسف الأربع كالثلاث وعلى قول محمد الأربع كالحبس وفي الحبس ينزح منها أربعون أو خمسون فكذلك في الأربع وإذا وجب نزح بعض الماء بعد من الدلاء فالمتبر في ذلك دلوهذا البر فان من عبد لوعظم يسع فيها عشرين دلوان من دولهم جاز لحصول المقصود وإذا نزح الماء وحكم بطهارة البر يحكم بطهارة الدلو والرشا تبعاً لمن غسل يده من نجاسة بقعته وحكم بطهارة اليد يحكم بطهارة عروة القمعة وكذلك حب الخمر إذا صار خلا وحكم بطهارة ( ١١ ) ما فيه يحكم بطهارة الحب وفي كل موضع ينزح جميع الماء فأبسر الطرق

في ذلك أن يجاء بقصبة ويرسل فيها ويجعل على رأس الماء علامة ثم ينزح منها لاء ثم ينظر كم انتقص فيه ينزح الباقي بحساب ذلك ولا يجب نزح الطين لمكان الحرج وما ينزح من البئر لا يطين به المسجد احتياطاً (بئر) تنحس ماؤه فأرادوا نزح الماء بعد زمان وقد ازداد الماء اختلوا فيه منهم من قال بعتة بر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع أو ذراعين بصير الماء طاهراً وطهوراً وغرة ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزح فعي بجاء من الغد ووجد الماء أكثر مما ترك فنه من قال ينزح جميع الماء ومنهم من قال ينزح مقدار الذي بقي عند الترك هو الصحيح (المرأة) إذا وصلت ذوائها بشعر غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستملاً وان غسلت رأسا عليه شعر طويل بصير الماء مستملاً بغسل الشعران الثابت من الرأس تبع له مادام متصلاً به فيصير الماء مستملاً بغسله بخلاف المسئلة الأولى (عظم القيل)

خرج مع الوجع فالظاهر أنه خرج من الجرح هكذا حكى فتوى شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج أيضاً ومسحه فان كان الدم بمحال لوترك ما قدمه مسح منه سال انتقص وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقص وضوءه وكذلك ان أبق عليه رمادا أو تراباً ثم ظهر تراباً وتربه ثم وثقه فهو كذلك يجمع كله كذا في الذخيرة \* ولو نزل الدم من الرأس الى موضع لمحقه حكم التطهير من الانف والاذنين نقض الوضوء كذا في المحيط \* والموضع الذي لمحقه حكم التطهير من الانف ما لان منه كذا في المنتقى \* وان خرج من نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق فان تساوى انتقص الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان أحمر انتقص وان كان أصفر لا ينتقص كذا في التبيين المتوضي إذا عض شيئاً فوجد فيه أثر الدم أو استأله بسؤال فوجد فيه أثر الدم لا ينتقص ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية \* إذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه لا ينتقص الوضوء لانه يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية \* خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكردي \* وهو الاشبه كذا في الفقيه \* وهو الوجه كذا في شرح المنية للجلبي \* وان قشرت نقطة وسال منها ماء أو صديداً أو غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسال لا ينتقص هذا اذا قشرها فخرج بنفسه أما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقص لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية \* الرجل اذا استنثر فخرج من انفه علق قدرا العدسة لا ينتقص الوضوء كذا في الخلاصة \* القراد اذا مض عضو انسان فامتلاء دما كان صغيرا لا ينتقص وضوءه كما لو مضت الذباب أو البعوض وان كان كبيراً ينتقص وكذا العلقه اذا مضت عضو انسان حتى امتلأت من دمه انتقص وضوءه كذا في محيط السرخسي \* والغرب في العين بمنزلة الجرح فإيسل منه ينتقص الوضوء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان في عينه رمداً أو عيش يسيل منها الدموع فالواو ومبر بالوضوء ولو قتل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قحماً كذا في التبيين الدودة الخارجة عن رأس الجرح لا تنتقص الوضوء كذا في المحيط والعرق المذني الذي يقال له بالفارسية (رشته) هو بمنزلة الدودة فان كان الماء يسيل منه ينتقص الوضوء كذا في الظهيرية \* (ومنها التي) لو قل من فيه مرة أو طعمها ماء أو ماء منقذ كذا في المحيط \* والحسد الصحيح في ملء الفم أن لا يمكنه إمساكه الا بكلفة ومشقة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرب ماء ثم فاء صائياً انتقص الوضوء كذا في السراج الوهاج فأولا عن الفساوي \* وان فاء ملء الفم بلغا نزل من الرأس لم ينتقص وان صعد من الجوف لم ينتقص عندهما خلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا بلغ ما صرفا فان كان مخاً لوطاً بشئ من الطعام وغيره فان كان الطعام ملء الفم يكون حداثاً ولا كذا في محيط السرخسي \* وان فاء دمان كان سائلاً نزل من الرأس ينتقص اتفاقاً وان كان علقاً لا ينتقص اتفاقاً وان صعد من الجوف ان كان علقاً لا ينتقص اتفاقاً إلا أن علا التهم وان كان سائلاً فعلى قول أبي حنيفة ينتقص وان لم يكن ملء التهم كذا في شرح المنية \* وهو المختار كذا في التبيين \* وصححه عامة المشايخ فكذا في البدائع \* وان فاء قليلاً قليلاً لوجع يبلغ ملء التهم قال محمد رحمه الله تعالى ان انحدر السبب جمع والا فلا وهذا أصح كذا في المضمرات \* إذا فاء ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثبان كان السبب متحداً وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي \* ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كالقي والقليل والدم

اذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل ويباح الانتفاع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله (عظم الانسان) اذا وقع في الماء لا يفسده لانه طاهر بجميع أجزائه وانما لا يباح الانتفاع به كرامة له (الميت المسلم) اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسده والسكران يفسد وان غسل غير مرة والسقط اذا استعمل في حكمه حكم الكبريان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم يستعمل يفسد الماء وان غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم (الهرة) اذا أكلت طعاماً سقط من فمها شيء يكره أكله وكذا الوحش

عضوا لا يبلى قبل أن يغسل ذلك العضو وان أكلت فأرة فشررت من أنا في فوره يفسده وان شربت بعد ساعة لا يفسده (ولو وقعت) الهرة في حب ماء فأخرجت حية من ساعتها فتوضأ انسان من ذلك الماء جاز (بئران) وقعت في كل واحدة من مائة هرة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من احدها مدلولو وصب في الاخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيها شاة وماتت (بئر) ويجب فيها نزع أربعين دلوًا فنزحوا منها يومًا عشرين دلوًا ويومًا عشرين جاز ولا يشترط (١٣) النزع المتدارك وكذا الثوب اذا نجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل

يومًا مرة ويومًا مرتين جاز  
لحصول المقصود (بئر) وجد  
فيها فأرة ميتة ان كانت  
منتفخة تعاد صلاة ثلاثة  
أيام ولياليها وان كانت غير  
منتفخة تعاد صلاة يوم  
وليلة في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى (وكذا) لورأى  
طائرًا وقع في بئر وأخرج  
ميتًا بعد أيام ولا يدرى أنه  
ميت مات بعد الوقوع ان  
كان منتفخًا تعاد صلاة  
ثلاثة أيام ولياليها وان لم  
يكن منتفخًا تعاد صلاة يوم  
وليلة (فأرة) ماتت في حب  
فوقعت قطرة من ذلك  
الماء في البئر فانه ينزع من  
البئر عشرون دلوًا وثلاثون  
كان الفأرة وقعت في البئر  
وان وقعت الفأرة في الحب  
ونفسخت ثم صب قطرة من  
ذلك الماء في البئر فانه ينزع  
جميع الماء كان الفأرة  
وقعت في البئر منتفخة  
(بيضة) سقطت من  
الدجاجة في مرقعة أو ماء  
لا يفسد ذلك الماء وكذا  
السحلة اذا سقطت من  
أمرها وقعت في الماء مبتلة  
لا يفسد وكذا الانثمة اذا  
خرجت من الشاة بعد  
موتها (اذا مات) العقب أو

اذا لم يسل كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في الكافي \* (ومنها النوم) \* ينقضه النوم مضطجعًا في الصلاة وفي  
غيرها بخلاف بين الفقهاء وكذا النوم متور كبا أن نام على أحد وجهيه هكذا في البدائع \* وكذا النوم  
مستلقيًا على قفاه هكذا في البحر الرائق \* ولونام قاعدًا ووضعا للتيه على عقيبته شبه المنكب لا وضوء عليه  
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولونام مستندًا الى مال أو زيل عنه لم سقط ان كانت مقدمة زائلة عن  
الارض نقض بالاجماع وان كانت غير زائلة فالصحيح أن لا ينقض هكذا في التبيين \* ولا ينقض نوم القائم  
والقاعد ولو في السرج أو المحل ولا الرأكع ولا الساجد مطلقًا ان كان في الصلاة وان كان خارجًا فكذلك  
الاف السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له بأن يكون رافعًا بطنه عن فخذه بحافيا عضديه  
عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه كذا في البحر الرائق \* ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين  
غلبته وتعمده وعن أبي يوسف النقض في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* واختلفوا  
في المريض اذا كان يصلي مضطجعًا فقام فالصحيح أن وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق  
وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* وان نام جالسًا وهو يتمايل ويربما تزول مقعده عن الارض قال  
شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب أنه لا يكون حدثًا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولونام قاعدًا فاسقط على  
وجهه أو جنبه ان اتبعه قبل سقوطه أو حاله سقوطه أو سقط نائمًا وان اتبعه من ساعته لا ينقض وان استقر  
نائمًا اتبعه ينتقض كذا في التبيين \* ولن نام متربعا لا ينتقض وضوءه وكذا لو نام متور كبا أن يبسط  
قدميه من جانب ويلصق أليتيه بالارض كذا في الخلاصة \* واذا نام راكعًا على دابة والدابة عريان فان كان  
في حالة الصعود والاسواء لا ينتقض وضوءه أما حالة الهبوط يكون حدثًا كذا في المحيط \* وان نام على ظهر  
الدابة في كاف لا ينتقض وضوءه وان نام على رأس التنور وهو جالس قد أدلى رجله كان حدثًا كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وأما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو ما أن يكون ثقیلاً أو خفيفاً فان كان ثقیلاً فهو  
حدث وان كان خفيفاً لا يكون حدثًا والفاصل بين الخفيف والثقيل أنه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو  
خفيف وان كان يحكي عليه عاتمة ما قيل عنده فهو ثقيل كذا في المحيط \* وهكذا حكى فتوى شمس الأئمة كذا  
في الذخيرة \* (ومنها الانعاش والجنون والغشي والسكر) \* الانعاش ينقض وضوءه قليله وكثيره وكذا الجنون  
والغشي والسكر وحده السكر في هذا الباب أن لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار  
المصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه اذا دخل في بعض مشيئة تحرك كذا في الذخيرة  
\* (ومنها القهقهة) \* وحده القهقهة أن يكون مسموعًا ولجرائنه والضحك أن يكون مسموعًا ولا يكون  
مسموعًا لجرائنه والتبسم أن لا يكون مسموعًا ولا لجرائنه كذا في الذخيرة \* القهقهة في كل صلاة فيها ركوع  
وسجدة تنقض الصلاة وضوءه عندنا كذا في المحيط \* سواء كانت عمداً أو نسياناً كذا في الخلاصة  
\* ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة  
ولا الطهارة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنازة يبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى  
قاضي خان \* والقهقهة من الصبي في حال الصلاة لا تنقض وضوءه كذا في المحيط \* ولو قهقهة نائمًا في الصلاة  
فالصحيح أنها لا يبطل وضوءه ولا الصلاة كذا في التبيين \* قال الحاکم أبو محمد الكوفي قدس صلواته  
ووضوءه جميعاً وبه أخذ عامة المتأخرين احتياطاً كذا في المحيط \* ولو قهقهة في الصلاة المظنونة الاصح أنه

القراد أو الخنفساء في الاناء لا يفسدها وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزع منها دلاء ثم في رواية ينزع منها عشرون أو ثلاثون وفي  
رواية ان نزع أقل من عشرة جاز (اذا وقع) في البئر سام أبرص ومات ينزع منها عشرون دلوًا في ظاهر الرواية (الصعوة) والعصفور بمنزلة الفأرة  
لاستوائهما في الجنة والحمامة والورشان بمنزلة السور ينزع منها أربعون دلوًا وخسون دلوًا وان تقسم شي من ذلك ينزع جميع الماء والبط والاوز  
ان كان صغيراً فهو كاللجاجة ينزع منها أربعون أو خسون فان كان كبيراً فهو كالجل العظیم ينزع كل الماء (صبيحاً وضوءاً) في بئر عند أبي حنيفة



ينزع كل الماء وعند صاحبه ان استنحي بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنحي به على قول محمد لا يكون نجس لكن ينزع منها عشرون دلو  
ليسير الماء مطهورا (فأرة) ماتت في دهن تنفس الدهن فان كان الدهن جامدا قورنا حوله وينتفع بالباقي أكل وكل شيء وان كان ذائبا لا ينتفع  
به في الايدان الا أن يغسل في قول أبي يوسف وطريق غسله يأتي بعده هذا (فأرة) وقعت في بئر وماتت ينزع منها عشرون دلو فان نزع منها دلو  
وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزع هذا الدلو وان كان (١٣) المصوب هو الدلو الاول ينزع من

الثانية عشرون دلو فان  
صب الدلو الثاني ينزع من  
البئر الثانية تسعة عشر وان  
صب الدلو العاشر ينزع من  
الثانية أحد عشر هو الصحيح  
لان الاولى كانت تطهر قبل  
نزع هذا الدلو بأحد عشر  
فكذلك الثانية فلونزع الدلو  
الاخير من البئر فادام الدلو  
الاخير في هوا البئر لا يحكم  
بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز  
التوضوء بماء البئر وان نحي  
الدلو الاخير عن رأس البئر  
يحكم بطهارة ماء البئر  
(فأرة) ماتت في حب فصب  
ماء الحب في بئر ينزع الاكثر  
مما صب فيه ومن عشرين  
دلو وعند أبي يوسف ينزع  
المصوب وعشرون دلو  
(الاناء كالبر) في حكم البعرة  
والبعرة تين فباروى عن أبي  
حنيفة (رجل) نزع ماء بئر  
انسان فيمس البئر لا يضمن  
شيأ ولو صب ماء آتية يضمن  
لان ماء الآتية مملون وماء  
البئر غير مملون

\* (فصل في الحمام) \*

دخول الحمام مشروع للرجال  
والنساء جميعا خلا لما قاله  
بعض الناس روى أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم دخل  
الحمام وتوزر وخالدين الوليد

رضي الله عنه دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان كشف العورة (اذا خرج) من الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس  
به عند عامة العلماء واختلف المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام وأصح ما قيل فيه وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه خبثا حتى لو خرج انسان من الحمام وقد أدخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلى جاز (ماء  
حوض الحمام) طاهر عندهم ما لم يعلم وقوع التجاسة فيه فان أدخل رجل ينفق الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء كذا لا يدخل فيه شيء

بنتقض وضوءه كذا في الظهيرية ولو فقهه فيما يصلي بالاناء بعد زورا بكاوي بالندل أو الفرض بعد زور  
انتقض كذا في فتح القدير والقهقهة تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقد قيل تبطل  
طهارة الاعضاء الاربعة فالمغتسل في الصلاة اذا فقهه بطلت الصلاة ولا يجوز له أن يصلي بعده من غير وضوء  
جديده كذا في المحيط وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* (ومنها المباشرة الفاحشة) \* اذا باشر امرأته مباشرة  
فاحشة بتجردوا وانتشار ملاقاة الفرج بالفرج ففيه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
استحسننا وقال محمد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط \* وفي النصاب هو الصحيح وفي  
النيابيع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية في الملاسة الفاحشة \* لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض  
طهارة المرأة كذا في القنية \* مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط \* مس ذكره  
أو ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الراد \* والمباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الامرد  
تنقض الوضوء عند الشيخين هكذا في القنية \* وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية \* (ومما اتصل  
بذلك مسائل الشك) \* في الأصل من شك في بعض وضوءه وهو أول ما شك في الموضع الذي شك فيه فان  
وقع ذلك كثير الميلت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت  
الى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوءه ولو كان محدثا فاشك في الطهارة فهو على حدثه ولا يعمل  
بالتحري كذا في الخلاصة

### (الباب الثاني في الغسل) (وفيه ثلاثة فصول) \*

(الفصل الاول في فرائضه) وهي ثلاثة المضضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المتن وحده  
المضضة والاستنشاق كما مر في الوضوء من الخلاصة \* الخب اذا شرب الماحول لم يبعه لم يضره ويجزيه عن  
المضضة اذا أصاب جميعه كذا في الظهيرية \* ولو كان منه مجوف فبق فيه أو بين أسنانه طعام أو درن  
رطب في أنفه ثم غسله على الأصح كذا في الزاهدي \* والاحتياط أن يخرج الطعام عن تجوفه ويجري  
الماء عليه هكذا في فتح القدير \* والدرن اليابس في الانف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهدي \* والعين في  
الظفر يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع والقروى والماء في سواهما والتراب والطين في الظفر لا يمنع  
والصرام والصباغ ما في ظفره ما يمنع تمام الاغتسال وقيل كل ذلك يجزئهم للعرج والضرورة ومواضع  
الضرورة ستة ثمانية عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية \* وان كان على ظاهر يده جلد سمك أو خبز مخسوخ قد  
جف فاغتسل ولم يصل الماء الى ما تحته لا يجوز ولو كان مكانه خر مذياب أو برغوث جاز كذا في المحيط \* ولو كان  
به جدرى ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ما تحت القشرة لا بأس به فلوزالت القشرة لا يعيد  
الغسل كذا في الظهيرية \* ولا يجب اصال الماء الى داخل العينين كذا في محيط السرخسي \* وايس على  
المرأة أن تنقض ضفائرها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح كذا في  
الهداية \* ولو كان شعر المرأة منقوضا يجب اصال الماء الى آثائه ويجب على الرجل اصال الماء الى آثائه  
اللحية كما يجب الى أصولها والى آثاء شعره وان كان ضفيرا كذا في محيط السرخسي \* ولو أزلت المرأة  
رأسها بطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها ازالته ليصل الماء الى أصوله كذا في السراج

من الانبوب ولا يفتقر الناس بالقصة في تنجس ما بالحوض وان كان الناس يغتفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء أو على العكس اختلافه فيه وأكثرهم على انه ينجس ما بالحوض وان كان الناس يغتفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلافه فيه وأكثرهم على انه لا ينجس (البردي) اذا ألقى في الماء النجس في الابتداء على قول محمد لا يظهر أبدا حتى لو اتخذ منه شرابا نحل كان نجسا وعلى قول أبي يوسف وعامة المشايخ يغسل (١٤) ثلاث مرات وبعض في كل مرة أو يحفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد اذا أصابه

الوهاج \* وجب تحريك القرط والخاتم الضيقين ولو لم يكن قرط قد دخل الماء النقب عند مروره أجزاءه والا أدخله ولا يتكلف في ادخال شئ سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق \* ويجب ابصال الماء الى داخل السرة وينبغي أن يدخل اصبعه فيها للمباغة كذا في محيط السرخسي \* الا قلت اذا اغتسل من الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلد جاز كذا في المحط \* وفي واقعات الناطق وهو المختار كذا في التتارخانية \* ويدخل الماء القلقة استحياء كذا في فتح القدير \* ويجب على المرأة غسل فرجها الخارج في الجنابة والحيض والنفاس ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى الغيانية ولا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التتارخانية \* واذا دهن فأمر الماء فلم يصل يجوز كذا في شرح الوقاية

(الفصل الثاني في سنن الغسل) \* وهي أن يغسل يديه الى الرسغ ثلاثا ثم فرجه ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءا للصلاة الارجلية هكذا في الملقط \* وتقدم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان فيه نجاسة ام لا كتقديم الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هناك حدث أولا كذا في الشمني \* ولا يمسح برأسه في رواية الحسن والعجيج أنه يمسح كذا في الزاهدي \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في الزاهدي \* الاول فرض والثنتان سنتان على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وكيفية الافاضة أن يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في معراج الدراية \* وهو الاصح \* كذا في الزاهدي \* ثم ينشئ عن معنسه فيغسل قدميه كذا في المحط \* هذا اذا كان في مستنقع الماء فاما اذا كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسلهما كذا في الجوهرية النيرة \* (وههنا سنن وآداب ذكرها بعض المشايخ) \* يسن ان يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة أو للجنابة ثم يسمي الله تعالى عند غسل اليدين ثم يستحب كذا في الجوهرية النيرة \* وأن لا يسرف في الماء ولا يقتروا أن لا يستقبل القلب وقت الغسل وأن يدل كل أعضائه في المرة الاولى وأن يغسل في موضع لا يراه أحد ويستحب أن لا يتكلم بكلام قط وأن يمسح عند بل بعد الغسل كذا في المنية

(الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة) \* منها الجنابة وهي تثبت بسببين أحدهما خروج المني على وجه الدفق والشهوة من غير ايلاج باللمس أو النظر أو الاحتلام أو الاسقاء كذا في محيط السرخسي من الرجل والمرأة في النوم واليقظة كذا في الهداية \* وتعتبر الشهوة عند انفصاله عن مكانه لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين \* اذا احتلم أو نظر الى امرأة فزال المني عن مكانه بشهوة فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال المني عليه الغسل عندهما وعند أبي يوسف لا يجب هكذا في الخلاصة \* واغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينالم وصلى ثم خرج ببقية المني فعليه أن يغتسل عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولكن لا يعيد تلك الصلاة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو خرج بعد ما بال أو نام أو مشى لا يجب عليه الغسل اتفاقا كذا في التبيين \* اذا احتلم الرجل وانفصل المني من موضعه الا أنه لم يظهر على رأس الاحليل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل بال فخرج من ذكره مني ان كان منتشر عليه الغسل وان كان منكسرا عليه الوضوء كذا في الخلاصة \* اذا اغتسل بعد ما جامعها زوجها ثم خرج منها مني الزرع فعليه الوضوء ودون الغسل وان استيقظ الرجل ووجد على

ما ينجس فيسرب على قول محمد لا يظهر أبدا وعلى قول أبي يوسف اذا أدخله الماء الطاهر ثلاث مرات وحفف في كل مرة يطهر وينبغي لمن دخل الحمام أن يمكث مكانه عارفا ويصب صابمته عارفا من غير اسراف (حوض الحمام) اذا تنجس قد دخل فيه الماء لا يظهر مالم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر بالغلبة الماء الجاري عليه والاول أحوط

(فصل في الماء المستعمل) \*

اتفق أصحابنا رحمهم الله في الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا يبقى طهورا واختلفوا في طهارته وفي السبب الذي يصير به الماء مستعملا وفي الوقت الذي يأخذ الماء حكم الاستعمال أما السبب فانفقوا على انه يصير مستعملا اذا استعمله للطهارة واختلفوا في أنه هل يصير مستعملا لسقوط الفرض اذا لم ينو ذلك أو قصد التبرد أو أخرج الدلو من البئر قال أبو حنيفة وأبو يوسف

رحمهما الله يصير مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور لا يصير مستعملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال اختلفوا على فراشه انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستعملا وان كان في الهواء بعد بدليل ان المحدث اذا غسل ذراعيه فأمسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز مروي ذلك عن أصحابنا وكذا المحدث اذا غسل عضوا فقبل أن يجمع الماء في المكان غسل به عضوا آخر لا يجوز الا على قول أبي مطيع البخني وقال بعضهم لا يصير مستعملا لم يستقر في

مكان ويسكن عن التحرك وأما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله في الشهر وعنه ما هو  
نجس وقال محمد رحمه الله هو طاهر فإن أصاب ذلك الماء ثوبان كان ذلك ماء الاستنجاء وأما أنه أكثر من قدر الدرهم لا يتجوز فيه الصلاة عندنا  
وان لم يكن ذلك ماء الاستنجاء على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يمنع ما لم يفسح والقاحش عند أبي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل ان  
كان ربع الثوب فهو كثير وقال أبو يوسف ان كان شبراً في شبر فهو كثير وفي رواية عن (١٥) أبي يوسف بقدر بالربع قيل أراد

به ربع الكم أو ربع الذيل  
لاربع جميع الثوب (المحدث  
أو الجنب) اذا أدخل يده في  
الاناء لا يغترف وليس عليها  
نجاسة لا يفسد الماء وكذلك اذا  
وقع الكوز في الحب فأدخل  
يده في الحب الى المرفق لاخراج  
الكوز لا يصير الماء مستملاً  
وكذا الجنب اذا أدخل يده  
في البئر اطلب الدلو لا يصير  
الماء مستملاً مكان  
الضرورة (الجنب) اذا أخذ  
الماء بفيه لا يريده المنضضة  
لا يصير مستملاً في قول محمد  
رحمه الله وكذا اذا أخذ الماء  
بفيه وغسل أعضائه بذلك  
الماء أو أخذ الماء بفيه  
وملا به الأنية كان طاهراً  
وطهوراً وقال أبو يوسف  
رحمه الله لا يبيح طهوراً وهو  
الصحيح اما لأنه صار مستملاً  
بسقوط الفرض أولانه  
خاطئه البراق فلا يكون  
طهوراً ولو أدخل يده أو رجه  
في الاناء للتردد بصير الماء  
مستملاً لانعدام الضرورة  
ولو أدخل المحدث رأسه في  
الاناء يريده المسح لا يصير  
الماء مستملاً في قول أبي  
يوسف رحمه الله وقال انما  
يتنجس الماء في كل شيء يغسل  
بريده الغسل أما ما عسخ

فراشه أو خذ بللاً وهو يتذكر احتلاماً ان يتقن أنه منى أو يتقن أنه مذي أو شك أنه منى أو مذي فعليه  
الغسل وان يتقن أنه ودى لا يغسل عليه وان رأى بللاً الا أنه لم يتذكر الاحتلام فان يتقن أنه ودى لا يجب  
الغسل وان يتقن أنه منى يجب الغسل وان يتقن أنه مذي لا يجب الغسل وان شك أنه منى أو مذي قال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الغسل حتى يتقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكره شيخ الاسلام \* وقال  
القاضي الامام أبو علي النسفي ذكره شام في نوادره عن محمد اذا استيقظ الرجل فوجد اللبل في أحليه ولم  
يتذكر حلمه ان كان ذكره من شرب قبل النوم فلا يغسل عليه الا ان يتقن أنه منى وان كان ذكره ساكناً  
قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة بكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب  
أن تحفظ كذا في المحيط \* ولو تذكر الاحتلام ولذا الانزال ولم يرب بللاً لا يجب عليه الغسل والمرأة كذلك  
في ظاهر الرواية لان خروج منها الى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى هكذا في  
معراج الدراية \* اذا نام الرجل قاعداً أو قائماً أو ماشياً استيقظ ووجد بللاً فهذا وما لو نام مضطجعا سواء  
كذا في المحيط \* اذا وجد في الفراش منى ويقول الزوج من المرأة تقول المرأة من الزوج الاصح أنه يجب  
الغسل عليه ما احتياطاً كذا في الظهيرية \* الرجل اذا صار مغشياً عليه ثم أفاق ووجد منياً على فخذه أو فوه  
فلا يغسل عليه وكذلك السكران وليس هذا كالنوم كذا في المحيط \* رجل استيقظ وهو يتذكر الاحتلام  
ولم يرب بللاً ومكث ساعة فخرج مذي لا يلزمه الغسل احتلاماً استيقظ ولم يرب بللاً قوضاً وصلى صلاة  
الفجر ثم نزل المنى يجب عليه الغسل كذا في الذخيرة \* ولا بعيد الصلاة وكذلك لو احتلم في الصلاة ولم ينزل حتى  
أتمها فنزل لا بعيد ما يغتسل كذا في فتح القدير \* (السبب الثاني الايلاج) \* الايلاج في أحد السبلين  
اذا نزلت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول به أنزل ولم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا  
في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بالايلاج مقدارها  
من الذكركذا في السراج الوهاج \* والايلاج في البهيمية والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها الا بوجوب الغسل  
بدون الانزال هكذا في المحيط \* والصحيح أنه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضها فهي  
من يجامع كذا في السراج الوهاج \* اذا جمعت المرأة فيمادون الفرج ووصل المنى الى رحمها وهي بكر  
أو ثيب لا يغسل عليها لانه قد السبب وهو الانزال أو مواراة الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل  
لوجود الانزال كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا حبلت قائماً عليها الغسل من وقت الجماع حتى يجب عليها  
اعادة الصلاة من ذلك الوقت كذا في الملتقط \* لوقات امرأة معي حتى يأتيني وأجدني نفسي ما أجداذا  
جامعني زوجي لا يغسل عليها كذا في محيط السرخسي \* غلام ابن عشرين جامع امرأته فغسلها فغسلها  
الغسل ولا يغسل على الغلام لانه يؤمر بالغسل تحلقاً واعتياداً كما يؤمر بالصلاة تحلقاً واعتياداً ولو كان  
الرجل بالغاً والمرأة صغيرة يجامع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا يغسل عليها وجامع الخصى يوجب الغسل  
على الفاعل والمفعول كذا في المحيط \* ولو لم يفرج ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل وقال  
بعضهم لا يجب والاصح ان كانت الخرق رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج والذقة وجب الغسل والا فلا  
والاحوط وجوب الغسل في الوجهين وان اوج الخصى المشكل ذكره في فرج امرأته أو وبرها فلا يغسل  
عليها وكذا في فرج خنتي مثله وان أوج رجل في فرج خنتي مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله اذا

لا يصير الماء به مستملاً وان أراد به المسح وقال محمد رحمه الله اذا كان على ذراعيه جباير فغسلها في الماء أو غمس رأسه في الاناء لا يجوز له بصير  
الماء مستملاً (الجنب) اذا شرب الماء قبل أن يتضمض هل ينوب عن المنضضة قالوا ان كان فقيم الا ينوب لانه يحس الماء مصافاً لا يصل الماء  
الى كل فمه وان كان جاهلاً لا ينوب لان الجاهل يعيب الماء بما يفصل الماء الى كل القيم (اتضح الغسالة) في الاناء ان كان قليلاً لا يفسد وحدث  
القابل أن لا يستين مواقع القطر في الماء كالعطل وان كان يستين ذلك ويرى فهو كبير ولا بأس للتوضي والمغتسل أن يتسبح بالماء لان



النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ومنهم من كره للتوضي دون المغتسل والصحيح ما قلنا أنه ينبغي أن لا يبالغ ولا يستعصى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه (غسالة الميت) من الماء الأول والثاني والثالث فاسدة وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عن ذلك يكون غسواً والثوب الذي يمسح به الميت طاهر باعتباره ثوب الحي (استنحي) فأصاب الماء مكة أو ذيله ان أصابه الماء الأول أو الثاني أو الثالث يتنجس نجاسة غليظة (١٦) فإن أصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة الماء المستعمل ويكره شرب الماء المستعمل (المحدث)

إذا توضأ في أرض المسجد لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله لأن عندهما الماء المستعمل نجس وإن توضأ في أثناء المسجد جاز عندهم (ويكره) التجرد في المسجد (وكما يصير الماء مستعملاً بإزالة المحدث والجنبه يصير مستعملاً بالغسل للأكل قبل الطعام وبعده وكذلك الواعث للغسل للأحرام أو للإسلام أو للوضوء على الوضوء وصلاة الجمعة وصلاة العيدين وإزالة عرقه وإزالة القدر وكذا إذا اغتسلت المرأة لحيض أو نفاس أو غسل ميتاً اغتسل فإن الماء يصير مستعمل في هذه الوجوه لإقامة القرية ولو توضأ الطاهر لإزالة الطين أو العجن أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبرد لا يصير الماء مستعمل في هذه الوجوه (الصبي العاقل) إذا توضأ أو اغتسل يريده التطهير ينبغي أن يصير الماء مستعملاً لأنه نوى قرية معتبرة

\*) فصل فيما لا يجوز به التوضؤ \*)

لا يجوز التوضؤ بماء الفواكه ونفسه أنه يدق التفاح

أو السفرجل دفناً ثم يعصره فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطحن بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضؤ لأنه ليس بما سطلق ولا يجوز التوضؤ بما الطبخ واقتناء والقند ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحاواني ولا بما الورود والزعفران ولا بما الصابون والحرض إذا ذهب ريقه وصارت خضاً وان بقيت ريقه ولطافته جاز به التوضؤ وكذا لو طبخ بالماء ما يقصده المبالغة في التنظيف كالسدر والحرض وإن تغير لونه ولكن لم تذهب ريقه يجوز به

كان من غير أنزال أما إذا أنزل وجب الغسل بالأنزال كذا في السراج الوهاج \*) (ومنهم الحليض والنفاس) \* يجب الغسل عند خروج دم حيض أو نفاس ووصوله إلى فرجها الخارج والأفليس بخارج ولا يكون حيضاً كذا في التبيين \*) المرأة إذا ولدت ولم تزد دم هل يجب عليها الغسل والصحيح أنه يجب كذا في الظهيرية \*) (أما أنواع الغسل فتسعة) \* ثلاثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والناس وواحد واجب وهو غسل الموتى كذا في محيط السرخسي \*) الكافر إذا أجنب ثم أسلم يجب عليه الغسل في ظاهر الرواية ولو أقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا غسل عليها \*) الصبية إذا بلغت بالحيض فعليها الغسل بعد الاقتراع وفي الصبي إذا بلغ بالاحتلام الأصح وجوب الغسل كذا في الزاهد \*) والاحوط وجوب الغسل في النصول كلها كذا في فتاوى قاضي خان \*) وأربعة سنة وهي غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الأحرام وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي \*) وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في الهداية \*) حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أخذت وصلى الجمعة بالوضوء أو اغتسل بعد الجمعة لا يكون مستنماً \*) ولو اتفق يوم الجمعة يوم العيد وجامع ثم اغتسل بنوب عن الكل كذا في الزاهد \*) في الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح القدير \*) ومن المندوب على ما ذكره بعض المشايخ رجحهم الله الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمنزلة وفي دخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالسنن كذا في التبيين (ومما اتصل بذلك مسائل) الجنب إذا أخر الاغتسال إلى وقت الصلاة لا يأثم كذا في المحيط \*) قد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة أو إرادته ما لا يحل الإبه كذا في البحر الرائق \*) كالأصلاة وسجدة التلاوة ومس المحض ونحوه كذا في محيط السرخسي \*) ذكر في ظاهر الرواية وأدنى ما يكفي من الماء للاغتسال صاع والتوضؤ مد \*) قال بعض مشايخنا رجحهم الله كفاه صاع إذا ترك الوضوء أو ما إذا جاع بين الوضوء والغسل فإنه يتوضأ بالمدن غير الصاع ويغسل بالصاع \*) وقال عامة مشايخنا رجحهم الله الصاع كاف للغسل والوضوء جميعاً وهو الأصح قال مشايخنا هذا بيان مقدار أدنى الكفاية وليس بتقدير لازم بل إن كفه أقل من ذلك نقص منه وإن لم يكفه زاد عليه بقدر ما لا اسراف ولا تقتير كذا في محيط السرخسي \*) وكذلك لو توضأ بدون المد أو أسبغ وضوءاً جازها كذا في شرح الطحاوي \*) والتقدير بالماء في الوضوء إذا كان لا يحتاج إلى الاستنجاء فإن احتاج إلى ذلك استنحب برطل وتوضأ بمد \*) وإن كان لا بسا للنفث وهو لا يحتاج إلى الاستنجاء يكفي برطل وكل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط \*) ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد كذا في المحيط \*) ولا بأس للجنب أن ينام ويعاود أهله قبل أن يتوضأ وإن توضأ فحسن \*) وإن أراد أن يأكل أو يشرب فينبغي أن يتعمض ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج

\*) (الباب الثالث في المياه وفيه فصلان)

\*) الفصل الأول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع \*) (الأول الماء الجاري) وهو ما يذهب بقبنة كذا في الكثر والخلاصة وهذا هو الحد الذي ليس في دركه حرج هكذا في شرح الوقاية \*) وقيل ما يعده الناس جارياً

وهو السفرجل دفناً ثم يعصره فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطحن بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضؤ لأنه ليس بما سطلق ولا يجوز التوضؤ بما الطبخ واقتناء والقند ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحاواني ولا بما الورود والزعفران ولا بما الصابون والحرض إذا ذهب ريقه وصارت خضاً وان بقيت ريقه ولطافته جاز به التوضؤ وكذا لو طبخ بالماء ما يقصده المبالغة في التنظيف كالسدر والحرض وإن تغير لونه ولكن لم تذهب ريقه يجوز به

التوضوء وان صار تخيلاً مثل السويق لا يجوز فيه التوضوء ولو وضأ بماء السيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فانا كان أو أجاجاً وان كان تخيلاً كالطين لا يجوز فيه التوضوء وكذا التوضوء بماء الزعفران وزردج العصفور يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب فان غلبته الحوة وصار متماسكاً لا يجوز فيه التوضوء أما عند أبي يوسف رحمه الله تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد رحمه الله تعتبر الغلبة بتغير الطعم واللون والريح ويجوز التوضوء بالماء الذي ألقى فيه الحص أو الباقلاء (١٧)

وهو الاصح كذا في التبيين \* وفي النصاب والفتاوى في الماء الجاري أنه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه من نجاسة كذا في المضمهرات \* واذا ألقى في الماء الجاري شيء نجس كالحبنة والتمر لا يتنجس ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كذا في منية المصلي \* واذا سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوقه ان كان ما يلاقى الكلب اقل مما يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله على هذا أدركت مشايخي كذا في شرح الوفاية وهكذا في المحيط وقد صححه في التنجيس لصاحب الهداية كذا في البحر الرائق \* وعند أبي يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير أحد أوصافه كذا في شرح الوفاية \* وفي النصاب وعليه الفتاوى كذا في المضمهرات \* واذا كانت الحيفة ترى من تحت الماء لقله الماء لا لصفاؤه كان الذي يلاقيها أكثر اذا كان سد عرض الساقية \* وان كانت لا ترى أولم تأخذ الا الاقل من النصف لم يكن الذي يلاقيها أكثر كذا في المحيط \* ولو كان على السطح عذرة فوق وقع عليه المطر فسال الميزاب ان كانت نجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلاقى العذرة أو أكثره ونصفه فهو نجس والافه وظاهر \* وان كانت العذرة على السطح في مواضع متفرقة ولم تكن على رأس الميزاب لا يكون نجساً وحكمه حكم الماء الجاري كذا في السراج الوهاج \* وفي بعض الفتاوى قال مشايخنا المطر مادام يطرأه حكم الجريان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس الا ان يتغير \* المطر اذا أصاب السقف وفي السقف نجاسة فوكف وأصاب الماء ثوباً فالصحيح أنه اذا كان المطر لم يقطع بعد فسال من السقف طاهر هكذا في المحيط وفي العتابة اذا لم يكن متغيراً كذا في التارخانية \* وأما اذا انقطع المطر وسال من السقف شيء فسال فهو نجس كذا في المحيط \* وفي النوازل قال مشايخنا المتأخرون هو المختار كذا في التارخانية \* ماء النهر أو القناة اذا حمل عذرة فاعتزف انسان بقرب العذرة جازو الماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه \* ماء النهر اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى قاضيان \* المسافر اذا كان معه ميزاب واسع ومعه ادا ومن ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ أبي الحسن أنه كان يقول يأمر أحد رفقائه حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يتوضأ في الميزاب ويضع عند الطرف الاخر من الميزاب انا طاهراً يجمع فيه الماء فان الماء يجمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* حوض صغير كرى منه رجل ثم أوجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فذكرى منه رجل آخر ثم أوجرى فيه الماء وتوضأ جازو وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت \* وكذلك حفرة تخرج الماء من احداهما ويدخل في الاخرى فتوضأ فيهما ينمأ كذا في المحيط \* اذا جلس الناس صفوا فاعلى شط نهر يتوضئون جازو هو الصحيح كذا في منية المصلي \* واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وعليه الفتاوى من غير تفصيل بين أن يكون أربعة أو اربع أو أقل فيجوز أو أكثر فلا يجوز كذا في شرح الوفاية \* وهكذا في الزاهدي ومعراج الدراية \* حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب وسال ماء الحوض من جانب آخر كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول كما سال ماء الحوض من الجانب الاخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله كذا في المحيط \* وفي النوازل وبه تأخذ كذا في التارخانية \* وان دخل الملوأ يخرج ولكن الناس يغتفون منه اغترافاً متداواً طهر كذا في الظهيرية وتفسير الغرف المتدارك ان لا يسكن وجهه الماء فيمابين الغرفتين كذا في الزاهدي \*

(٣) الفتاوى اول) كان المادرا كذا ان كان قليلاً لا يجوز فيه التوضوء أصلاً وان كان كثيراً قدمت المسئلة قبل هذا وكذا الوصب آية الخمر في غير عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ أو يشرب جازان لم يظهر أثره في ذلك اذا كان على بدنه نجاسة فمسحها بخرقة مبلولة ثلاث مرات (حكى) عن الفقيه أبي جعفر أنه قال يطهر اذا كان الماء متقاطراً على بدنه ولا يجوز التوضوء بشيء من الاشربة ولا بغيره هامن المائعات فهو الخلل والمرى لا يبيد القمراً فانه يجوز التوضوء به عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الاول وجوده يمنع التيمم في قوله وتفسيره النبذ أن

يلقى القبر في الماء فيأخذ الماء ولا يصر نخيلا ولا سكرافان كان سكرالاجل شر به ولا يجوز به التوضؤ وإن طبع أذنى طمخه الصحيح أنه لا يجوز به التوضؤ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يتيم ولا يتوضأ بهذا القبر وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رحمه الله يجمع بينه وبين التيمم فإن كان معه سور الجارقيين هذا القبر يتوضأ بسور الجارقيين ولا يلتفت إلى نيب هذا القبر لأن سور الجاركان طهورا في الأصل وانما صار مشكلا بشر الجارأمانيد القبر (١٨) ما كان طهورا في الأصل وفي رواية يجمع بين الكل وما يحل شر به إذا أصاب ثوبا لا يفسده (الماء)

إذا اختلط بالمخاط أو بالزرق

جاز به التوضؤ ويكره

\*(فصل في الاسار)\*

سور طهار لا كراهة فيه وهو سور ما يؤكل لحمه من الحيوان وسور لا دمي على أي صفة كان (وسور مكروه) وهو سور ما كان البيوت كالنأرة والحبة والوزغة والهرقة قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله والله واختلف المشايخ في قول الهرة والنأرة منهم من جعله له عقوا إذا أصاب ثوبا لا يفسده ومنهم من قدره بالكثير القاحش والصحيح أنه مفسد وسور الدجاجة المخلاة مكروه وكذا وسور سباع الطير (وسور نجس) وهو سور الخنزير والكل وسباع الوحش كالأسد والنهد ونحو ذلك (وسور مشكوك) وهو سور الجار والبعمل واختلاف في الشك قال بعضهم الشك في طهارته حتى لو وقع في الماء القليل يفسده وإن أصاب الثوب أو البدن لا يفسده (والصحيح) أن الشك في طهريته وعرقهما طاهر في ظاهر الرواية لا يفسد الماء والثوب (وذكر) خمس الأئمة الخوافي أن عرقهما نجس وانما جعل عقوا في

ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فإن أدخل رجل يده في الحوض وعلمه بالنجاسة أن كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من أنبوه ولا يعترف منه إنسان بالقصة يتنجس وإن كان الناس يغتفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الأنبوب ماء وعلى العكس فأكثرهم على أنه يتنجس وإن كان الناس يغتفون من الحوض بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب فأكثرهم على أنه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضيخان وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الجاري بعدما تغير أحواله وصفه وحكمه بنجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ما طاهر حتى يزيل ذلك التغير كذا في المحيط \* (الثاني الماء الراكد) \* الماء الراكد إذا كان كثيرا فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه أخذ عامة المشايخ رحمه الله كذا في المحيط \* وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة في المربة يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ وفي غير المربة عنده مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ بخاري يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة وهو الأصح كذا في السراج الوهاج \* ومقدار الحوض الصغير أربع أذرع في أربع أذرع هكذا في الكفاية \* وعن أبي يوسف رحمه الله إن الغدير العظيم كالجاري لا يتنجس إلا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير \* والفصل بين الكثير والقليل أنه إذا كان الماء بحيث يخلص بعضه إلى بعض بأن تصل النجاسة من الجزء المستعمل إلى الجانب الآخر فهو قليل والافكثر \* قال أبو سليمان الجوزجاني إن كان عشر في عشر فهو ما لا يخلص وبه أخذ عامة المشايخ رحمه الله كذا في المحيط \* والمعتبر في عمقه أن يكون بحال لا يتخسر بالاعتراف هو الصحيح كذا في الهداية \* والمعتبر ذراع الكرباس كذا في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية \* وهو ذراع العائمة ست قبضات أربع وعشرون أصبعاً كذا في التبيين \* وإن كان الحوض مدورا يعتبر غمانية وأربعون ذراعا كذا في الخلاصة وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي \* يجوز التوضؤ في الحوض الكبير المنتن إذا لم تعلم نجاسته كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى غير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم يعل في الشتاء ويرفع منه الجمدان كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالماء والجد نجس وإن كثر بعد ذلك وإن كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشر في عشر ثم انتهى إلى النجاسة فالماء والجد طاهران كذا في فتح القدير \* ولو توضأ في أجرة القصب أو من أرض فيها زرع متصل بغضه يبيح أن كان عشرا في عشر يجوز واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو توضأ في حوض وعلى وجهه جميع الماء الطالع الذي يقال له بالفارسية جغزباريه إن كان بحال لو سرك يتحرك يجوز كذا في الخلاصة \* ولو توضأ في حوض الحمد ماؤه إلا أنه رقيق ينكسر بتحرك الماء لجاز الوضوء فيه وإن كان الجمد على وجه الماء قطعا قطعاً كان كثيرا لا يتحرك يتحرك الماء لا يجوز الوضوء فيه وإن كان قليلا يتحرك يتحرك الماء يجوز الوضوء كذا في المحيط \* ولو وجد حوض كبير فنقب فيه إنسان فتوضأ فيه فإن كان متصلا بطن النقب لا يجوز ولا جاز كذا في فتح القدير \* وإن خرج الماء من النقب وانبط على وجه الجمد بقدر ما لرفع الماء بكفه لا ينكسر ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والافلا \* وإن كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه الوضوء إلا أن يكون النقب عشرا في عشر كذا في فتاوى قاضيخان \* والمشرعة كالحوض إذا الحمد ماؤه أو كان الماء منضلا عن

الثوب والبدن لكان الضرر وفي طهارته لئلا يتان (وأما سور القرم) فعن أبي حنيفة فيه روايتان ألواح وأظهره لأنه طاهر وطهور وهو قوله ما ثم السور لظاهر بمنزلة الماء المطلق فإن استعمل الماء المكروه مع القدرة على الماء المطلق صح طهارته ويكره في المشكوك يجمع بينهما بين التيمم ولو اكتفى بأحدهما وصلى لا تجوز صلاته \* (فصل في النجاسة التي تسبب الثوب أو الخبث أو البدن أو الأرض) \* (النجاسة نوعان) غليظة وخفيفة (فالخفيفة) لا تنزع ما لم تنفث (والغليظة) إذا زادت على قدر



الدرهم تنفع جواز الصلاة واختلافه في مقدار الدرهم أنه معتبر وزناً أو بسطاً الصحيح أنه في المستحبة كالعذرة والوث ولحم الميتة يعتبر قدر الدرهم وزناً وفي غير المستحبة كالبول والخر والدم يعتبر المقدربسطاً واختلفوا أيضاً في الدرهم الذي يتدبره (قال شمس الأعمى) السرخسي رحمه الله يعتبر فيه أكبر درهم البلدان كان في البلد درهم مختلفة ثم النجاسة الغليظة مالا يشبه في نجاستها بقية نجاستها بدليل مقطوع به كالجرو والدم المسفوح ولحم الميتة وبول المايوكل لحمه وأما الروث (١٩) وأخلاء البقرة ذراي حنيفة نجس

نجاسة غليظة وعند صاحبيه نجاسة خفيفة لا فرق عندهما بين الماء كول وغير الماء كول وفي كل ما يتدبر فيه الفاحش فهو مقدّر بالربع في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع (وبول مايوكل لحمه) نجس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لعارض الأدلة وقال محمد رحمه الله طاهر (العذرة) ونحو الكلب ورجع السباع نجس نجاسة غليظة (خره) مايوكل لحمه من الطيور طاهر إلا ما له رائحة كريهة كخر البجاج والبط والاوز فهو نجس نجاسة غليظة (ذرق) سباع الطير كالبازي والحداة لا يفسد الثوب واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة إذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد إذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد أصلاً وقال بعضهم يفسد إذا خش وبظهر أثر الضرورة في التخفيف لافي سلب النجاسة (دم) السمك وما يعيش في الماء

أولاح المشرعة وإن قل يجوز التوضؤ فيه ولو كان منصلاً لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة \* وإن كان أعلى الحوض أقل من عشرين في عشرة وأسفله عشرين في عشرة رأ أكثر فوكت نجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الأعلى ثم اتقص الماء وانتهى إلى موضع وعشرين في عشرة فالاصح أنه يجوز التوضؤ به والاعتسال فيه كذا في المحيط \* الحوض إذا كان أقل من عشرين في عشرة لكنه عميق فوكت فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشرين في عشرة فهو نجس وإن وقعت فيه وهو عشرين في عشرة ثم اتقص فصار أقل فهو طاهر هكذا في الخلاصة \* ولو أن الغدير حكم بنجاسته ثم نصب مأوؤه وجف أسفله حكم بطهارته \* وإن دخله ماء ثانياً فذيه رواية أن والظاهر أنه لا يعود نجساً هكذا في السراج الوهاج (الثالث ماء الأبار) ما ينزح ماء البئر بوقوعه في مكان (الأول ما يجب نزح الماء بوقوعه) إذا وقعت في البئر نجاسة تنزح وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها بإجماع السلف رحمه الله كذا في الهداية \* وبعر الأبل والغنم إذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يكثر هكذا في فتاوى قاضخان \* وعن أبي حنيفة أن الكثير ما استكثر الناظر والقليل ما استقله وعليه الاعتماد هكذا في التبيين \* والبعير الكثير ما لا يجرد لونه والقليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي والنهاية \* وفي الجامع الصغير الصحيح أنه لا فرق بين الصحيح والمنكسر والطب واليابس كذا في الخلاصة \* ولا فرق بين الروث والخنى والبعير هكذا في الهداية \* ولا فرق بين آبار المصر والآبار كذا في التبيين \* وهو الصحيح لأن الضرورة قد تقع في الجملة في المصر أيضاً كما في الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي وإن مات فيه أمانة أو كلب أو آدمي أو انتفخ حيوان أو تنفخ ينزح جميع ما فيها من غير الحيوان أو كبره كذا في الهداية \* وكذا إذا غط شعره فهو كالنفخ كذا في السراج الوهاج \* وإن وقع نحو شاة وأخرج حيا فالصحيح أنه إذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس وإن أدخل فاه فيه فغير يسوءه فإن كان سوره طاهر فالأمر طاهر وإن كان نجساً فنجس فينزح كله وإن كان مشكوكاً فمشكوكاً فينزح جميعه وإن كان مكروهاً فمكروه فيستحب نزحها وإن كان نجس العين كالخنزير فإنه يتنجس الماء وإن لم يدخل فاه والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء لم يدخل فاه هكذا في التبيين وهكذا سائر المايوكل لحمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء إذا أخرج حيا ولم يدخل فاه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعده كذا في الظهيرية \* الميت المسلم إذا وقع في الماء إن كان قبل الغسل أفسده وبعده لا وهو المختار هكذا في التناخية \* والقط إذا استهل فحكه حكم الكبريتان وقع في الماء بعدما غسل لا يفسد وإن لم يستعمل يفسد الماء وإن غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده إلا إذا سال منه الدم كذا في فتاوى قاضخان \* وإذا وجب نزح جميع الماء لم يمكن فراغها لكونها معيناً ينزح ما تشاء كذا في التبيين وهذا أيسر كذا في الاختيار شرح المختار \* والاصح أن يؤخذ بقول رجائين لها بصيرة في أمر الماء فأي مقدار قال أنه في البئر ينزح ذلك المقدر وهو أشبه بانفقه كذا في الكافي وشرح المبسوط للإمام السرخسي والتبيين \* إن مات فيها الدجاجة والسنور والحمامة ونحوها ولم يكن متنفخاً ولا متفسخاً ينزح أربعون أو خمسون دلو هكذا في محيط السرخسي \* وهو الظاهر كذا في الهداية \* إذا ماتت فأرة أو عصفور في بئر فأخرجت حيز ماتت قبل أن تنفخ فانه ينزح منها عشرين دلو إلى ثلاثين بعد إخراج الذئبة والعذرة كذا في المحيط \* ولا عبرة للنزح قبل إخراج الفأرة كذا في التبيين \* ولا فرق بين أن

لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يفسد إذا خش دم الحية أو الوزعة يفسد الثوب والماء ودم البقي أو البعوض أو البرغوث لا يفسد عندنا (الطحال والكبد) طاهر إن قبل الغسل حتى لو أطل به وجه الخف وصلى جازت صلاته وما يبق من الدم في عروق المذ كآ بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن خش (وعن أبي يوسف) رحمه الله يفسد الثوب إذا خش ولا يفسد القدر (الدم) الذي ظهر على رأس الجرح وانتفخ ولم يسلم ليس بنجس في قول أبي يوسف وقال محمد بنجس (ماء) الطابق نجس قياساً وليس بنجس

استحسانا وهو ربه اذا حرقت العذرة فاصاب ماء الطابق يوب انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كونه طابق أو بيت بالبلوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا هربق فيه النجاسات ففروق حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا لو كان في الاصطبل كوزة ملق فيه ماء فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجسا لان البله في أسفل الكوز صارت نجسة بخسار الاصطبل وفي (٣٠) الاستحسان لا يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فترشح منه يكون طاهرا

(اذا صلى) ومعه شعر الادمى قد ذكرنا أنه يجوز صلاته ولو قطع انسان سنه أو قطع أذنه ثم أعادهما الى مكانهما وصلّى أو صلى وسنه أو أذنه في كفه يجوز صلاته في ظاهر الرواية وكذا الوصل في عنقه فلا بد فيها من كلب أو ذئب تجوز صلاته وما يظهر جلده بالدباغ يظهر لجله بالذكاء كره شمس الأنعام الخلو في قيل يشترط أن تكون الذكاة من أهلها في محلها وهو ما بين اللبنة واللحين وقد سمي بحيث لو كان مأكولا لا يحل أكله بتلك الذكاة (وذكر الناطقي) اذا صلى ومعه من لحم السباع كالغلب ونحوه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كان مذبوحا ولو صلى ومعه لحم بازي قد ذبح جازت صلاته لان سور الغلب ونحوه نجس وما كان سورة نجسا لا يظهر لجله بالذكاء انما يظهر اذا لم يكن سورة نجسا (وعن الفقيه أبي جعفر) اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلاته ولو وقع في الماء أفسده وذكر الناطقي عن محمد رحمه الله اذا صلى على جلد كلب أو ذئب قد ذبح جازت صلاته

عوت الذأرة في البئر أو خارجها وتلق فيها وكذا سائر الحيوانات كذا في البحر الرائق \* ولو قطع ذنب الفأرة والقي في البئر نزح جميع الماء وان جعل على موضع القطع شعة لم يجب الاما في الفأرة كذا في الجوهرة النيرة \* وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزح منها في رواية عشرة ونواحي البئر ثلاثون دلوا اذا وقع في البئر سرام أبرص ومات ينزح منها عشرة دلوا في ظاهر الرواية والصورة بمنزلة الفأرة والورشان بمنزلة السنور ينزح منها أربعون أو خمسون كذا في فتاوى قاضي خان \* وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة وما كان بين الدجاجة والشاء فهو بمنزلة الدجاجة وكذا التارخانية \* وهكذا يكون أبدا حكمه حكم الاصغر كذا في الجوهرة النيرة \* ثم تطهارة البئر بطهر الدلو والرشاء والبكر ونواحي البئر واليد هكذا في محيط السرخسي \* ولو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة ثوب نجس ونه سدر آخر اجها وتغيبت فيها طهرت الخشبة والثوب تبعاً لطهارة البئر كذا في الظهيرية بتروجب فيها نزح عشرين دلوا فنزح الدلو الاول وصب في بئر طاهرة ينزح منها عشرة دلوا والاصل في هذا أن البئر الثانية تطهر بما تطهر الاولى حين كان الدلو المصبوب فيها ولو صب الدلو الثاني ينزح تسعة عشر دلوا ولو صب الدلو العاشر في رواية أبي حفص ينزح احد عشر دلوا وهو الاصح كذا في البدائع \* وان أخرجت الفأرة والقيت في البئر الاخرى وصب فيها ايضا عشرون دلوا فلعلمهم اخراج الفأرة ونزح عشرين دلوا مثل ما كان عليهم في الاولى كذا في السراج الوهاج \* بئران وجب من كل واحدة منهما نزح عشرين فنزح عشرون من احدهما وصب في الاخرى ينزح عشرون ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح أربعين فنزح ما وجب من احدهما وصب في الاخرى ينزح أربعين والاصل فيه أن يتطهر الى ما وجب النزح منها والى ما صب فيها فان كانا سواء تداخلا وان كان واحداً أكثر دخل القليل في الكثير وعلى هذا ثلاث آثار وجب من كل واحدة نزح عشرين فنزح الواجب من البئرين وصب في الثالثة ينزح أربعون كذا في البدائع \* وان صب فيها من احدى البئرين عشرون ومن الثانية عشرة ينزح منها ثلاثون كذا في محيط السرخسي \* ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح أربعين فصب الواجبان في بئر طاهرة ينزح أربعون دلوا قلنا من الاصل ولو نزح دون ذلك من الاربعين وصب في العشرين ينزح أربعون كذا في البدائع \* وفي النوادر فأرة ماتت في حب ما فارتب الماء في البئر قال محمد رحمه الله ينزح الاكثر من المصبوب ومن عشرين دلوا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى اذا وقعت قطرة من ماء ذلك الحب في بئر ينزح منها عشرون دلوا كذا في السراج الوهاج \* وان تفسخت في الحب صب ثم قطرة من ذلك الماء في البئر ينزح جميع الماء كذا في خزائن المفتين \* بئر الماء اذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه كذا في الظهيرية \* ولا يتقدر هذا بالذراع - حتى اذا كان بينهما عشرة أذرع وكان يوجب في البئر اثر بالبلوعة فناء البئر نجس وان كان بينهما ذراع واحد ولا يوجب اثر بالبلوعة فناء البئر طاهر كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* واذا وجد في البئر فأرة أو غيرها ولا يدري متى وقعت ولم تنتفخ أعادوا صلاته يوم وليلة اذا كانوا قسوا منها وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها وان كانت قد انتفخت أو تفسخت أعادوا صلاته ثلاثة أيام وليالها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليهم اعادته حتى يتحققوا متى وقعت كذا في الهداية \* وان علم وقت وقوعها يعيدون الوضوء والصلاة من ذلك الوقت بالاجماع وما عمن من العيين

(الكلب) اذا أخذ عضواً من أنفه به بقيه ان أخذ في الغضب لا يفسده وان أخذ في اللعب والمزاح يفسده لانه في الوجه بذلك الاول يأخذ بسنه وسنه غير نجس وفي الوجه الثاني يأخذ بفيه ولعابه نجس اذا مشى كلب على ثلج فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان الثلج رطباً لم ينجس عليه شيء ينال بصير الثلج نجساً فيصيبه يكون نجساً وان لم يكن رطباً لا يتنجس وقيل لا لا يتنجس الثلج وهو محمول على الوجه الثاني وكذا الكلب اذا مشى في طين أو ردة يتنجس الطين والردة اذا صلى وهو حامل شئ من اكله دمه جازت صلاته وان

أصاب دم الشئ يدنو ب انسان أفسده (لعاب الفيل نجس) كلعاب الفهد والاسد اذا أصاب الثوب بخرطومه نجسه الثوب النجس اذا غسل ثلاثا وعصر مرة لا يطهر الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فان غسل ثلاثا وعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئا من المرة الثالثة وبالع فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والافتا طاهر منه نجس فاذا أصاب شيئا أفسده اذا غسل الثوب ثلاثا وعصر في كل مرة وقوته أكثر من ذلك ولم يبلغ صيانة للثوب لا تجوز اذا نام (٣١) الكلب على حصر المسجد ان كان

يايسلا لا يتنجس وان كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فيه فكذلك (اذا) رعى بعدة في نهر فانتضح الماء من وقوعها فأصاب ثوبا ظهر أثر النجاسة فيه بصير نجسا والا فلا وكذلك لو بال الحمار في ماء جرف فأصاب الرش ثوب انسان لا يفسده ما لم يتقن أنه بول وان كان الماء راكدا فزاد على قدر الدرهم أفسده (الكلب) اذا خرج من الماء وانتفض فأصاب ثوب انسان أفسده قيل ان كان ذلك من ماء المطر لا يفسده الا اذا أصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية أطلق ولم يفصل اذا صلى ومعه فأرأه أو هرة أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كفه نعل أو جروك لا تجوز صلاته لان سوره نجس لا يجوز به التوضؤ (ولو صلى) ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كانت مذنوعة لان جلدها لا يحتمل الباطة فلا تقام الذكاة مقام الدبغ وأما قص الحية ذكره شمس الأئمة الحنوافي الصحيح انه طاهر (اذا صلى) وفي كفه بيضة

بذلك الماء في الاستحسان ان كانت متفسخة لا يؤكل ما عجن بذلك منذ ثلاثة أيام وان كانت غير متفسخة لا يؤكل منذ يوم وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله كذا في المحيط \* (والثاني ما يستحب فيه نزع الماء) \* اذا وقع في البئر فأرأه يستحب نزع عشر ين دلوا وفي السنور والدياجة المخللة نزع أربعين لان سوره هذه الحيوانات مكروه والغالب أن الماء يصيب فم الواقع حتى لو تيقنا أن الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزع شئ من الماء وان كانت الدياجة غير مخللة لا ينزع منها شئ وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية \* ثم في كل موضع كان النزع مستحبا لا ينقص عن عشر ين دلوا واليه أشار محمد في النوادر برواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط \* ويستحب في الماء المكروه نزع عشر دلاء هكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير \* وفي البدائع ناقلا عن الفتاوى ولو وقعت الشاة وخر جت حية ينزع عشرون دلوا لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع وبضاً جاز كذا في فتاوى قاضي خان

والفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ لا يجوز التوضؤ بماء البطيخ والقناء واقتد (٣) ولا بماء الورد ولا بشئ من الاشربة ولا بغيرها من الماءات نحو الخل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بماء الملح هكذا في الخلاصة \* ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب رفته وصار نجس فان بقيت رفته وطافته جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بماء يسيل من الكرم كذا في الكافي والمحيط وفتاوى قاضيخان \* وهو الوجه هكذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وهو الاحوط كذا في شرح منية المصلح لابراهيم الحلي \* فان تغيرت أوصافه الثلاثة بوقوع أوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانه يجوز به الوضوء عند دعائه أو بحبانه رحمهم الله كذا في السراج الوهاج \* والتوضؤ بماء الزعفران والورد والعصفر يجوز ان كان رقيقا والماء غالب وان غلبت الحمرة وصار مماسكا لا يجوز التوضؤ به كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا طرح الزجاج أو العفص في الماء جاز الوضوء به ان كان لا ينقش اذا كتب فاذا نقش لا يجوز كذا في البحر الرائق ناقلا عن التجنيس \* ولو تغير الماء المطلق بالطين أو بالتراب أو بالحب أو بالتوراة أو بطول المكث يجوز التوضؤ به كذا في البدائع \* ولو توضأ بماء السبل يجوز ان خالطه التراب اذا كان الماء غلبا رقيقا فرائدا وأجبا وان كان نجسا كالطين لا يجوز به التوضؤ \* وكذا التوضؤ بالماء الذي ألقي فيه الحصى أو الباقلاء ليلتل وتغير لونه وطعمه ولكن لم تذهب رفته ولو طبخ فيه الحصى أو الباقلاء وريح الباقلاء ويجوز به التوضؤ كذا في فتاوى قاضيخان \* وان طبخ بالماء ما يقصده المبالغة في النظافة كالاشنان والصابون جاز الوضوء به بالاجماع الا اذا صار نجسا فلا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا بل الخبز بالماء بقيت رفته جاز التوضؤ به وان صار نجسا لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* الماء المطلق اذا خالطه شئ من الماءات الطاهرة كالخل واللبن ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضؤ به \* ثم ينظر ان كان الذي يخالطه مما يخالط لونه لون الماء كاللبن وماء العصفر والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون وان كان لا يخالفه فيه ويخالطه في الطعم كصير العنب الابيض وخله تعتبر في الطعم وان كان لا يخالفه فيه ما تعتبر في الاجزاء وان استويا في الاجزاء لم يذكر في ظاهر الرواية وقالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتسابا هكذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله يتوضأ بنيد القرو ولا يتم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير كذا في شرح الطحاوي

(٣) قوله والقنء هو الماء المثلثة محر كانت يشبه القنء أو ضرب منه أو الخيار واحدته بهاء اه قاموس

مذرة قد حال مجها دما جازت صلاته وكذا البيضة التي فيها خر حيت (البيضة) الرطبة أو السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا تقصده في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله (امراة) صلت ومعه صبي ميت ان لم يكن استمل فصلاتها فاسدة غسل أو لم يغسل وان كان قد استمل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت صلاته والمستحب أن لا يصلي على هذه الحالة (ثوب) أم ابد عصر ومضى على ذلك أيام جازت الصلاة فيه عند علماء نازحهم الله تعالى لانه لا يصير خرا في الثوب (امراة) صلت ومعه اودود القز جازت صلاتها لانه ليس بنجس (ثوب) أصابت



الجلسة طارفة منه فمدى ذلك الموضع فغسل منه طرفاً جازت الصلاة فيه (إذا قام ملء لبيحاً) ينبغي أن يغسل فاه فاه لم يغسله حتى صلى جازت صلاته لأنه يظهر بالبراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وكذا إذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا إذا أصابت النجاسة بعض أعضائه ولحمهم بالسناء حتى ذهب أثرها وكذا السكين إذا نجست فحسبها باسنة أو مسحها بريقه وكذا الصبي إذا قام على ندى الأم ثم مضى الندى من أرايطه (إذا صلى) على نوب محشو (٣٢) بطائفة نجسة وظهارته طاهرة تجازت صلاته في قول محمد رحمه الله ويجعل كئوبين وعلى قول

أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ويجعل كئوب واحد ولو صلى على نوب محشو بطائفة طاهرة وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلاته في قول محمد رحمه الله وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز صلاته في الفصلين وقوله أقرب إلى الاحتياط (الأرض) أو الشجر إذا أصابته النجاسة فأصابها الطائر ولم يبق لها أثر يصير طاهراً إذا صلى ومعه كذبة من شعر الكلب جازت صلاته لأنه تبع (المرأة) إذا خضبت بجمها نجس فغسلت ذلك الموضع ثلاثاً بجمها طاهر يظهر لأنها أتت بماء وسعها وينبغي أن لا يكون طاهراً مادام يخرج منه الماء الملون بلون السناء (إذا كان) على بدن الرجل نقطة يمسها تحتها من الرطوبة ولم تذهب الجلدة عنها فوضأ أو مر الماء على الجاهل جاز وان لم يصب الماء ما تحتها لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن (الحمار) إذا وقع في الملاحظة وماره لما كان الشكل طاهراً حلأ كله في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف نجس وكذا العذرة إذا أحرقت وصارت رماداً

وهكذا في أكثر المتون وقال في كتاب الصلاة يتوضأ ببيد التمر وان تيمم معه فهو أحب إلى وقال أبو يوسف رحمه الله يتيم ولا يتوضأ بالبيد بحال وقال محمد رحمه الله يجمع بينهما احتياطاً أي ما ترك لا يجوز وأيهما قدم وأخر حاز كذا في شرح الطحاوي وروى أسد بن نعيم ونوح بن أي مرير والحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله والصحيح قول أبي حنيفة الآخر وأبي يوسف رحمه الله كذا في شرح الجامع الصغير للإمام قاضيخان والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله كذا في العيني شرح الكنز \* وهذا كله إذا كان حلواً أو قارصاً ما إذا غلى واشتد وقذف بالزبد فانه لا يجوز التوضؤ به بالاتفاق لأنه صار مسكراً هذا إذا كان نبأ كذا في شرح الطحاوي \* وان طبع أدنى طمجة يجوز الوضوء به حلواً كان أو متراً أو مسكراً وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية ناقلاً عن المفيد والمزيد \* وقال أبو طاهر الدباس رحمه الله لا يجوز وهو الأصح كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال في المفيد والمزيد الماء الذي ألقى فيه تيمرات فصار حلواً ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج \* ولا يجوز التوضؤ بما سواه من الأبنية كذا في الهداية \* وكذا إذا كان التبييض غليظاً كالديس لم يجوز الوضوء به كذا في الكافي \* واختلف مشايخنا في الاغتسال بالبيد \* عند أبي حنيفة رحمه الله الأصح أنه يجوز كذا في شرح المبسوط وهكذا في الكافي \* وفي الفتاوى العتبية وهو الصحيح كذا في التتارخانية وقال في المفيد والأصح أنه لا يجوز الاغتسال به لأن الجنب أغلظ الحديث والضرورة في الجنب دونها في الوضوء فلا يقاس عليه كذا في التبيين \* وفي الجامع الصغير الحديث وهو الأصح كذا في التتارخانية \* وتشرط النية في الوضوء والاعتسال ببيد التمر كافي التيمم كذا في الظهيرية ولا يجوز الوضوء به مع وجود ماء مطلق ولو وضأ به ثم وجد ماء مطلقاً تنقض وضوءه كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج \* ولو قدر على ماء مكروه يتوضأ به ولا يتوضأ ببيد التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى بيد التمر والصعيد يتوضأ ببيد التمر عند أبي حنيفة رحمه الله لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله يتوضأ بالماء المشكوك ويتيمم ولا يتوضأ ببيد التمر وعند محمد رحمه الله يجمع بين الثلاث ولو ترك واحد الأيجوز والتقديم والتأخير فيه سواء كذا في الظهيرية \* اتفق أصحابنا لرحمهم الله أن الماء المستعمل ليس بطهور حتى لا يجوز التوضؤ به واختله وفي طهارته قال محمد رحمه الله هو طاهر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الذي أزيل به حدث أو استعمل على وجه القرية فالصحيح أنه كذا زيل العضو مستعمل هكذا في الهداية سواء كان الحدث أكبر أو أصغر هكذا في العيني شرح الكنز \* حتى إذا غسل ذراعيه فامسك أنسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا أدخل الحدث أو الجنب أو الخائض التي طهرت يده في الماء لا اغتراف لا يصير مستعملاً للضرورة كذا في التبيين وكذا إذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه إلى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً بخلاف ما إذا أدخل يده في الأنا أو رجليه لا يبرده فانه يصير مستعملاً (١) لعدم الضرورة هكذا في الخلاصة \* وبشرط ادخال عضو تام لصيرورة الماء مستعملاً في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط \* وبادخال الأصبع أو الأصبعين لا يصير مستعملاً وبادخال الكف يصير مستعملاً كذا في الظهيرية \* قوله فانه يصير مستعملاً أي مالا في العضو فقط لا كل الماء وهكذا يقال فيما بعده من هامش الأصل وحرره

والطين النجس إذا جعل منه الكوز أو القدر وطنج به يكون طاهراً (الجلد المدبوغ) إذا أصابته النجاسة ان كان صلباً لا ينشف والجنب النجاسة أصلاً بته يطهر بالنسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثاً ويعصر في كل مرة فيطهرون ان كان لا يمكن عصره فعند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويحرق في كل مرة فيطهر وعند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعلى هذا الخلاف اللحم إذا طنج بالجر والحديد إذا موم بالماء النجس عند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعند أبي يوسف رحمه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلاثاً فيطهر والحديد يوق بالماء الطاهر ثلاثاً

ويبرء في كل مرة فيطهر وكذا الحصى من البردى إذا أصابته النجاسة وهو جدي لا يطهر عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف ثلاثا يغسل ثلاثا ويطهر بالاختلاف لأنه لا ينسف النجاسة (وعند محمد رحمه الله) جلد الميتة إذا ليس ووقع في الماء لا يفسده لو صلى معه جازت صلاته وإن كان أكثر من قدر الدرهم إذا دبح بالرماد أو بالمخ أو الشبحة أو ما ينفع من الفساد ويخرجه عن حد الأكل فهو دباغ (الخشب) إذا أصابته النجاسة (٢٣) فأصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل

كالارض إذا أصابته النجاسة ثم أصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل فإنه لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف إذا لم يبق أثر النجاسة واخترنا في الشجر والكل ما دام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الحصى حكمها حكم الارض اذا نتجت وجفت وذهب أثرها والآخر اذا كان مفروشا فحكم الارض يطهر بالجفاف وان كان موضوعا ينقل ويحول من مكان الى مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلاة علمنا وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصل لا تجوز والبساط الذي بعض أطرافه نجس جازت الصلاة على الظاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر فحرك المصل أولا يتحرك لان البساط بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصل بخلاف ما إذا صلى في ثوب وطرفه طاهر وطرف منه نجس فلبس الطرف الطاهر وألقى الطرف النجس على الارض ان كان

والجنب اذا انفس في البئر طاب البئر فعند أبي يوسف رحمه الله الرجل بجاله والماء بجاله وعند محمد رحمه الله تعالى كلاهما طاهر وعند أبي نعيم رحمه الله كلاهما نجس \* وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانصال وهو أوفق الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين \* ولو انفس للادغسال للصلاة يفسد الماء (١) بالاتفاق كذا في النهاية ولو وقعت الخائض في البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تنخرج من الحيض بهذا كذا في الخلاصة وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو غسل عضو سوى أعضاء الوضوء كما اذا غسل فخذه أو جنبه فلا يصح أنه لا يصير مستعملا بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة \* واذا غسل رأسه ليحلق شعره وهو متوضي لا يصير مستعملا كذا في الظهيرية \* ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجين أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملا كذا في فتاوى قاضيان \* المحدث اذا توضأ للتبريد أو للتعليم صار الماء مستعملا عندهما وعند محمد رحمه الله لا يصير مستعملا كذا في الخلاصة \* في الجامع الصغير الحسامي صبي توضأ هل يصير الماء مستعملا اختار انه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا ولا فلا هكذا في المختصرات \* اذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملا (٢) كذا في محيط السرخسي \* المرأة اذا وصلت شعرها بشعرها ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملا \* وان غسلت شعرها صار مستعملا كذا في السراج الوهاج والظهيرية \* ولو غسل رأس انسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملا كذا في محيط السرخسي \* جنب اغتسل فانتضع من غسله شيء في انائه لم يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل منه سيلانا ففسده وكذا حوض الحمام على قول محمد رحمه الله لا يفسده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج من الطهورية كذا في الخلاصة \* غسالة الميت نجسة أطلق محمد رحمه الله في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا الآن محمد رحمه الله انما أطلق لان الميت لا يخرج عن النجاسة غالبا كذا في الظهيرية \* ولو توضأ بالخل أو بما الوردي لا يصير مستعملا عند الكل كذا في التتارخانية \* الماء المستعمل اذا وقع في البئر لا يفسده الا اذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* عرق كل شيء يعتبر بسوره كذا في الهداية \* عرق الحمار والبغل والاعاجم - ما اذا وقع في الماء القليل أفسده وان قلا كذا في المحيط \* وان أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة وان نجس في ظاهره والرواية هكذا في خزائن المفتين \* سور الادمي طاهر ويدخل في هذا الجنب والخنثى والنفساء والكافر الاسو شراب الخمر ومن دمي فوه اذا شربا على فور ذلك فانه نجس وان ابتلع ريقه مرارا طهر فسه على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* اذا كان شارب شراب الخمر طويلا نتجس الماء وان شرب بعد ساعة كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* وكراهة سور المرأة للاجني كسوره لها ليس لعدم طهارته بل لانه لا يستعمل كذا في النهر الفائق \* وسور الفرس طاهر بالاجماع في الاصح كذا في الزاهدى \* وكذا سور مائوكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة والخلا والابل والبقر بالخلافة فسورها يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدميها لا يكره وان نوص - لم فهي بمعنى الخلافة هكذا في محيط السرخسي \* وسور مائيس له نفس سائلة مما يعيش (١) قوله يفسد الماء بالاتفاق عبارة غير يستعمل اه (٢) قوله صار مستعملا أي اذا قصد إقامة السنة والا فلا يستعمل اه

ما على الارض يتحرك يتحرك لا تجوز - لانه اذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب قد لا يحجب لو استشه بجدران النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا لا يجد ربح النجاسة يجوز (الخبر اذا أصابته النجاسة) ان كان حجرًا يشرب النجاسة كحجر الرجا يكون يسه طهارته وان كان لا يشرب لا يطهر الا بالغسل (اللين اذا أصابته النجاسة) وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لانه ليس بأرض وان كان مفروشا وصلى عليه بعد الجفاف جازت صلاته لانه صار كوجه الارض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان (اذا قام)

المصلي على مكان طاهر ثم يحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يكت على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا اذا صلى ومعه نجاسة مسك ان كانت النجاسة نجاسة جازت صلاته لان نجاسة المدبوعة وان كانت رطبة ان كانت نجاسة مذبوجة جازت صلاته لانها طاهرة وان لم تكن مذبوجة فصلاته فاسدة والمسك حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها وان كانت دم فقد تغيرت (٣٤) فيصير طاهرا كرماد العذرة (الصبي) اذا بال في التنور ومسحت المرأة التنور بخزقة

مبلولة بنجاسة ثم خربت ان كانت النجاسة قديست ولم يبق بلها قبل الصاق الخبز بالتنور لا يتنجس الخبز لان النار لما كانت البسلة صارت كالارض اذا يسبت بالشمس وان ألصقت الخبز بالتنور حال قيام البسلة فالخبز يتنجس وقيل ان كان الخبز خبز حنطة أو شهير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز أو الجوارس يتنجس لان ذلك ينشف (اذا صلى ومعه درهم) تنجس جانباه الصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لان الكل درهم واحد وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالتيمص ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على البساط أو الارض تحت القدمين تجمع كفي ثوب واحد ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل

في الماء وغيره طاهر هكذا في التينين \* وسور حشرات البيت والحية والفأرة والنور مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة \* ويكره ان تلجس الهرة في كف انسان ثم يصلي قبل غسلها أو يأكل من بقية الطعام الذي أكل منه كذا في التينين \* وانما يكره ذلك في حق الغني لانه يقدر على بدله أما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا في السراج الوهاج \* فان أكل فأر وشربت الماء في فوهها يتنجس وان مكثت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية \* وسور سباع الطير مكروه وعن أبي يوسف وجهه الله أنه اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر على منارها لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية \* وكذا سور مالا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكروه ما استحسننا كذا في شرح الميسر \* الماء المكروه اذا نوضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها كذا في الاختيار شرح المختار \* وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكثر \* حب الماء اذا ترشح منه الماء فجاء كلب فلجس الحب فالله الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة \* ويفسّل الاناس من ولوغ الكلب ثلاثا كذا في الهداية \* وسور البغل والحمار شكوك \* والصحيح أنه طاهر \* وانما الشك في ظهوريته كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه ما لجمهور كذا في الكافي \* فان لم يجد غيرهما نوضأ بهما ونهيم وأيهما قدم جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الا كغفابا حدهما كذا في خزنة المفتين \* والافضل تقديم النوضأ والاعتسال به عندنا كذا في البحر الرائق \* اختلفوا في النية في النوضأ بسور الحمار والاحوط أن ينوي كذا في فتح القدير \* ولو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضؤ به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي \* بول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضي خان \* وموت ما ليس له نفس سائله في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزناير والعقارب ونحوها \* وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان وفي غير الماء قيل غير السمك يفسده وقيل لا وهو الاصح \* والضفدع الجري والبري سواء كذا في الهداية \* قال أبو القاسم الصفار به نأخذ كذا في المضمرات \* ولا فرق في الصحيح بين أن يموت في الماء أو خارج الماء ثم ياتي فيه كذا في التينين وبستوى الجواب بين المتفسخ وغيره الا انه يكره شرب الماء لانه لا يخلو عن اجزائه وهو غير ما كحل كذا في محيط السرخسي \* وما يعيش في الماء ما يكون بوالده ومثواه في الماء \* ومات العاش دون ماتي المولود يفسد كذا في الهداية \* ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب كذا في القنية \* خشبة أصابتها نجاسة أو سرقين فاحترقت فصارت رمادا فوقع في الماء القليل لا يفسده عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى هكذا في المضمرات \* شعر الميتة وعظمها طاهران وكذا العصب والحافر والخف والطاف والقرن والصوف والوبر والريش والسن والمنقار والخلب وكذا شعر الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان الشعر مخلوقا أو مجزوا أما اذا كانت فافاته يكون نجسا كذا في السراج الوهاج \* وانفعة الميتة ولبنها في ضرعها وقشر البضة الخارجة والسحلة الساقطة من أمها وهي مبتلة طاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي \* ونجاسة المسك ان كانت بحال لو أصاب الماء لم يفسده طاهرة الاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكوة طاهرة بالاتفاق كذا في التينين \* أما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا في الاختيار شرح المختار \* لو وقع في البئر عظم الميتة وعليه لحم أو دسم تنجس والا لا كذا في معراج الدراية \* جلد الانسان اذا وقع في الماء وقشره

من قدر الدرهم ولو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ما يمنع جواز الصلاة ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصابته النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد يمنع وقبل ان كان مضروبا يمنع عندهم وقول أبي يوسف رحمه الله أوسع وقول محمد رحمه الله أحوط وفيما اذا كانت البطانة نجسة دون الظهارة أو كان الحشو نجسا الاحوط قول أبي يوسف رحمه الله (الماء) الذي يسيل من فم الثائم طاهر هو الصحيح لانه متوازن من البلغم اذا جعل السريرين



في الطين وطن به شئ فليس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس (الشرقيين) الخاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة ولو مر الريح على النجاسة وثبت ثوب مبلول معلق تصيبه الريح قيل بأنه يتنجس اذا أصح مزارين شاة ميتة وصلى معها جازت صلته وكذلك لو أصح المشاة ودبغها وجعل فيها اللبن أو العنبر جاز وكد الكرش وكل ما يمنع عن الفساد ويخرج عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب أو الشمس ونحوه وقال أبو يوسف رحمه الله (٢٥) الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم اذا

أدخل المرارة في اصبعه

لقرحه يكره ذلك في قول

أبي حنيفة رحمه الله لان

عنده لا يباح التداوى ببول

ما يؤكل لجه (الخف) اذا

أصابته النجاسة ان كانت

النجاسة مستحبة كالغذرة

والرث والمني يظهر بالحك

اذا يست وان كانت النجاسة

رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر

الا بالغسل وعن أبي يوسف

رحمه الله اذا مسها على

وجهه المبالغة بحيث لا يبقى

له أثر يظهر وعليه الفتوى

لعموم السوى وان لم تكن

النجاسة مستحبة كالخمر

والبول لا يظهر الا بالغسل

وعن أبي يوسف رحمه الله

اذا ألقى عليه ترابا فمسها

يظهر لانها تصير في معنى

المستحبة به نأخذ

(والثوب) لا يظهر الا بالغسل

وعن أبي يوسف رحمه الله

تعالى إلا المني فانه يظهر

بالفرك وقيل مني المرأة

لا يظهر بالفرك لانه رقيق

بمنزلة البول وفي مجموعات

مجدد الأئمة البخاري قال وفي

فوائد الشيخ القاضي الامام

أبي علي النسفي انه سئل

أبو بكر محمد بن الفضل عن

مني المرأة اذا أصاب الثوب

هل يظهر بالفرك كمنى الرجل قال لا يظهر لان منى الرجل فيه غلظة ومنى المرأة رقيق أصفر كالبول فلا يظهر

الا بالغسل ثم قال مجد الأئمة قال رحمه الله تعالى يعني استاذ القاضي الصحيح انه لا فرق بين منى المرأة ومنى الرجل (والبدن) لا يظهر من جميع

ذلك الا بالغسل ولو مس موضع الحامة ثلاث مرات بثلاث خرق مبلولة قدم قبل هذا انه يجوز اذا كان المامة قاطرا اذا أصاب الثوب منى

ففرقكم بظاهره فأصابه ما به بذلك الصحيح انه لا يرد نجسا (والارض) اذا أصابته النجاسة جفت وذهب أثرها ثم أصابها الماء

ان كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قدرا الظاهر يفسده والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة \* كل اهاب دبغ دبغة حقيقة بالادوية أو حكيمة بالتقريب والتشميس واللقه في الريح فقد طهر وجازت الصلاة فيه والوضوء منه الا جلد آدمي والخنزير هكذا في الزايدى \* ولو أصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكيمة الاظهر أنه لا يعود نجسا كذا في المضمرات \* وما طهر جلده بالدباغ طهر جلده بالذكاة وكذلك جميع أجزائه تطهر بالذكاة الا الدم وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط السرخسي \* الكوز الذي يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له أن يشرب ويتوضأ منه ما لم يعلم أن به قدرا \* اذا فترت القارة من الهرة ومترت على قصعة ماء ذكركم من الأئمة الخواص في رحمه الله ان الهرة ان جرحتها نجس القصعة والا \* وفي شرح الطحاوي نجس مطلقا لانها تنول غالباً من خوف الهرة هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة \* ويجوز للرجل أن يتوضأ من الخوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يتيقن به وائس عليه أن يسأل عنه ولا يدع التوضوء منه حتى يتيقن أن فيه قدر الاثر هكذا في المحيط \* ولو ظنه نجسا فتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة \* سبع مربال كية وغلب على ظنه شربه منها يتنجس والا فلا كذا في البحر الرائق ناقلا عن المبتغي \* في الفتاوى العتائية ولو وجد في الصحراء ماء قليلا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ فان كانت يده نجسة وليس معه ما يغترف به منه فإنه يقع منديل أو اذا سال الماء على يده من المنديل طهرت وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم أنه يقدر على المشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التارخانية \* ولو أن الصبيان وأهل الرستاق يضعون أيديهم على الدلو والرشاء فالدلو والرشاء طاهران كذا في الظهيرية \* ما لم يعلم يقنابا النجاسة كذا في فتح القدير \* اذا دخل الصبي يده في كوز ماء أو رجليه فان علم ان يده طاهرة يتيقن بجوز التوضوء به وان كان لا يعلم انها طاهرة أو نجسة فالتستحب أن يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ بجزءه كذا في المحيط \* واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم أن في الحمام نجسا أجزأه وان لم يغسل قدميه وان علم أن فيه نجسا قد اغتسل فعلى رواية محمد رحمه الله لا يلزمه أن يغسل وهو الظاهر كذا في المحيط \* اذا مسح أعضاء بالمنديل وابتل حتى صار كثيرا أو قاطر الماء من أعضائه على ثوب مقدار الكثير الفاحش جازت الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد وهو المختار وعندهما وان كان نجسا لكن سقط اعتبار نجاسته ههنا لما كان الضرورة كذا في البدائع \* ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة \* في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت أو صافه لا ينتفع به من كل وجه كالبول والاحارسي الدواب وبول الطين ولا يطين به المسجد كذا في التارخانية \* البول في الماء الحارى مكروه كذا في الخلاصة ويكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التارخانية \* حوض فيه عصير فوقع البول فيه ان كان عشرين في عشر لا يفسده وان كان أقل أفسده كما في الماء كذا في الخلاصة

### (الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول)

الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم (منه التنية) وكيفيتهما أن ينوي عبادة مقيمة لا تصح

(٤) الفتاوى اول

هل يظهر بالفرك كمنى الرجل قال لا يظهر لان منى الرجل فيه غلظة ومنى المرأة رقيق أصفر كالبول فلا يظهر الا بالغسل ثم قال مجد الأئمة قال رحمه الله تعالى يعني استاذ القاضي الصحيح انه لا فرق بين منى المرأة ومنى الرجل (والبدن) لا يظهر من جميع ذلك الا بالغسل ولو مس موضع الحامة ثلاث مرات بثلاث خرق مبلولة قدم قبل هذا انه يجوز اذا كان المامة قاطرا اذا أصاب الثوب منى ففرقكم بظاهره فأصابه ما به بذلك الصحيح انه لا يرد نجسا (والارض) اذا أصابته النجاسة جفت وذهب أثرها ثم أصابها الماء

بعد ذلك الصحيح أنه لا يعود نجسا وكذا الوجهت الأرض وذهب أثر النجاسة تورش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به (والتراب الطاهر) إذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أي ما كان نجسا (خف) بطانة ساقه من الكبراس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد وملاؤه ثلاث مررات واهراق الماء به يطرأ لانه أتى بما هو الممكن (إذا ذبح شاة) ومسح السكين بصوفها يطرأ إذا ذهب أثر الدم وكذا السيف (٢٦) إذا تنجس ومسحه بالتراب أو بالخرقة وذهب أثر الدم (توب) أصابته

الاباطهارة ونية الطهارة واستباحة الصلاة تقوم مقام ارادة الصلاة ولا يجب التيميم بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء جاز كذا في التبيين \* وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو تيمم لصلاة الجنابة أو لسجدة التلاوة أجزأه أن يصلي به المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط \* ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزارة القبر أو ولدن الميت أو الأذان أو الأقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تيمم لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي المكتوبة بذلك التيمم وعند محمد يصلي بناء على أن السجدة قريبة عند محمد خلافا لهما كذا في الذخيرة \* ولو تيمم للسلام أو لرد السلام لا يجوز إداة الصلاة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تيمم يريد به تعليم الغير ولا يريد به الصلاة لم يجزئه عند الثلاثة كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان \* والكافر إذا تيمم للسلام فاسلم لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد كذا في الخلاصة \* مريض بيمه غير هالته على المريض دون الميم كذا في القنية \* (ومنها الضربتان) يمسح باحداهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين كذا في الهداية \* ويمسح المرفق كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحلية يمسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الداربه وهكذا في فتح القدير \* يمسح العذار شرط على حكمي ماعن أصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزاهدى وهل يمسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف يكتفى كذا في المضمرات \* وان مسح وجهه وذراعيه بضرية واحدة لا يجزئ به كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالأخرى إحدى يديه أجزأه في الوجه واليد الأولى وبعد الضرب للبدن الأخرى كذا في السراج الوهاج \* وإذا أراد التيمم فتملك في التراب وذلك به جسده كله ان كان التراب أصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز وان لم يصب لم يجز هكذا في الخلاصة \* مقطوع اليدين من الرسغ يمسح ذراعيه ومقطوع الذراعين يمسح موضع القطع وان كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسي \* ولو شئت يدا يمسح يده على الأرض ووجهه على الحائط ويجزئ به ولا بدع الصلاة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قبل فصل التيمم \* لو ضرب يديه فقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح بذلك الضربة كمالوا أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء به قال السيد أبو شجاع \* وقال القاضي الأسدي جازي يجوز كن ملاء كفيه ماء فحدث ثم استعمله \* وفي الخلاصة والأصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الأئمة كذا في فتح القدير \* (ومنها الاستيعاب) استيعاب العضوين في التيمم واجب في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* وهو المختار كذا في المضمرات \* حتى لو لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العينين لا يجزئ به كذا في محيط السرخسي \* ولا بد من نزع الخاتم والسوار هكذا في الخلاصة \* ويمسح الوتره التي بين المخربين ويجب تحليل الأصابع ان لم يدخل بينها غبار كذا في التبيين \* (ومنها الصعيدي الطيب) يقيم بظاهر من جنس الأرض كذا في التبيين \* كل ما يحترق فيصير رمادا كالخشب والحشيش ونحوهما أو ما ينطبع ويلين كالحديد والصقرو والنحاس والزجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الأرض \* وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع \* فيجوز التيمم بالتراب والرمال والسبخة المنعقدة من الأرض دون الماء والحصى والنورة والكحل والزنجير والمغرة والكبريت والقيرو وزج والعقيق

نجاسة رطبة فألقى عليه أوبى وصلى ان كان توبا يمكن أن يجعل من عرضه توبين كالتيمم يجوز في قول محمد رحمه الله وان كان لا يمكن أن يجعل من عرضه توبين لا يجوز ولو ألقى عليه البدا وصلى قال أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تجوز صلاته وقال الحلواني لا تجوز إلا أن يبقى على هذا الطرف الطرف الآخر فيصير بمنزلة توبين وان كانت النجاسة يابسة جازت صلاته على كل حال لأنها لا تلتصق بالشوب الملقى عليها (إذا) نام الرجل على فراش أصابه منى ويسف ففرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلال في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم أصاب ذلك الفراش جسده فظهر أثره في جسده تنجس بدنه وكذا إذا غسل رجله ومشي على أرض نجسة بغير مكعب فابتلت الأرض من بلل رجله واسود وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصل جازت صلاته وان كان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى مشى على الأرض

وابتسل وجه الأرض فصارت طينا ثم أصاب الطين رجله لا تجوز صلاته وقيل ان كانت النجاسة في الأرض يابسة فعر عليها والبلش برجله مبلولة لا تنجس رجله وان كانت النجاسة في الأرض رطبة ورجله يابسة تنجس الرجل (رجل) دخل من بطا فأصاب رجله من الأرواث شيء فصلى قالوا لا بأس به ما لم يبعث لعوم البلى وعن محمد رحمه الله أنه رخص في الأرواث حين قدم الرى لما رأى فيه من البلى وان أصاب الخف منه شيء يعتبر فيه قدر الربع والمراد من الربع ربيع مادون الكعبين لا ما فوقه ما لان ما فوقه ما زيادة على الخف (إذا استنخى) الرجل

وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به ويظهر خفه بعالطهارة موضع الاستنجاء كالقناني عروة القمعة اذا أخذها بسند نجسة وغسل يده ثلاثا اذا ظهرت يده تطهر العروة تبعا (الحصير من البردي) اذا تبخس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلاثا ويقيم على الحصير حتى يخرج الماء من أثقابها وان كانت النجاسة يسهل في الحصير تدلك حتى تلبس النجاسة وتزول بالماء ولو كان الحصير من القصب فقد ذكرنا أنه يغسل ثلاثا فيطهر (البساط (٢٧) التبخس) اذا ألقى في الماء الجاري فجري عليه

الماء ليلة يطهر (الآجر) اذا تبخس وهو غير مفروش ان كان قد عاين مستعملا يغسل ثلاثا فيطهر وان كان جديدا يغسل ثلاثا ويحذف في كل مرة (اذا) تبخست اليد بدهن فنجس فغسلها ثلاثا من غير حرض وبق أثر الدهن في يده على قياس قول أبي يوسف رحمه الله يظهر (اذا) امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه أثر الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا (اذا) وجد الشعر في بعر الغنم أو الابل يغسل ثلاثا ويؤكل وان كان في اخفاء البقر لا يؤكل (اذا) احرق الرجل رأس شاة وقد تلطخت بالدم ولم يغسله وطخه في قدر جاز ولا يفسد المرققة (اللحم) اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا وان لم يكن من الدم المسفوح لا يكون نجسا (الطائر) اذا وقع في قدر ومات فيه ان وقع حال الغليان فالكل فاسد يهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعد ما سكن عن الغليان نصب المرققة يغسل اللحم الذي كان فيه ويؤكل (اذا صاب الطباخ) في القدر مكان الخل خرا غلظا فالكل

والبلخش والزمر ذو الزبرجد كذا في البحر الرائق \* وبالقوت والمرجان كذا في التبيين \* وبالأجر المشوي وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وهو ظاهر الرواية هكذا في التبيين \* وبالحزف الا اذا كان عليه صبغ ليس من جنس الارض كذا في خزائن الفتاوى \* وبالحجر عليه غبار أولم يكن بان كان مغسولا أو أمليس مدقوقا أو غير مدقوق كذا في فتاوى قاضي خان \* وبالطين الاحمر والاسود والايض كذا في البدائع \* والاصفر كذا في الخلاصة \* والاخضر كذا في التناوخانية \* وبالارض السنية والطين الرطب كذا في البدائع \* وبالمرداسنج (١) المعدني دون المختل من شئ آخر هكذا في محيط السرخسي \* أما الملح فان كان ما يضاف لا يجوز به اتفاقا وان كان جبليا فقيه روايتان وصحح كل منهما ولكن الفتوى على الجواز هكذا في البحر الرائق \* الارض اذا احترقت فقيم بذلك التراب الاصح أنه يجوز هكذا في الظهيرية \* ولو تيمم بالألألى المدقوقة أو غير المدقوقة لا يجوز ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوبا لا يجوز وان لم يكن مسبوبا وكان محتطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز بالرماد والعنبر والكانور والمسك كذا في الظهيرية \* ولا بالماء المتجمد هكذا في التبيين \* ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح \* وصورة التيمم بالغبار أن يضرب يديه ثوبا أو لبد أو وسادة أو ما شبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم أو ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط \* ولو أصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به ناويا للتيمم يجوز وان لم يمسح لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولو وضع يديه على حنطة أو شعير أو غير ذلك من الحبوب فلتصق يديه غبارا فان كان أثره جاز به التيمم كذا في السراج الوهاج \* وان لم يمسح لا يجوز هكذا في البحر الرائق \* واذا خالط التراب ما ليس من جنسه فالغلبة هكذا في الظهيرية \* ولو كان المسافر في طين وردغة لا يجد ماء ولا صعيدا وليس في ثوبه وسرجه غبار بلطخ ثوبه أو بعض جسده بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي أن يتيمم ما لم يحفظ ذهاب الوقت لان فيه تلطخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلة وان تيمم به أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ما الله لان الطين من أجزاء الارض وما فيه من الماء مستمسك هكذا في البدائع \* وان صار الطين مغلوبا بالماء فلا يجوز به التيمم هكذا في محيط السرخسي \* اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية \* الارض اذا أصابها النجاسة فمست وذهب أثرها لا يجوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها المسح بثلاثة أصابع) لا يجوز المسح باقل من ثلاثة أصابع كسح الرأس والخفين كذا في التبيين \* (ومنها عدم القدرة على الماء) يجوز التيمم لمن كان بعيدا من الماء ميلا هو المختار في المقدار سواء كان خارج المصر أو فيه وهو الصحيح وسواء كان مسافرا أو مقبلا هكذا في التبيين \* لا يجوز التيمم لعلم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفارقها أهلها أو أكثرهم منها راو ذكر عن السككي جواز ذلك والصحيح عدم الجواز واختلف بعد الطلب وأما قبله فلا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وأقرب الأقوال أن الميل وهو ثلث الفرسخ أربعة آلاف ذراع طول كل ذراع أربع وعشرون أصبعا وعرض كل أصبع ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن هكذا في التبيين \* والمعتبر المسافة دون خوف الوقت كذا في الهداية \* ويتيمم بخوف سبع أو عدو سواء كان خائفا على نفسه أو على ماله هكذا

(١) قوله بالمرداسنج هو بضم الميم الرصاص الذي يتفصل عن الفضة اهـ

نجس لا يطهر - رأينا وما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يغلي ثلاث مرات لا يؤخذ به وكذا الحنطة اذا طيخت بالجنم لا تطهر أبدا قال رحمه الله وعندنا اذا صاب فيه الخل وترك حتى صار الكحل خلا لا بأس به ولو صب الخمر على الحنطة تغسل ثلاثا ويحذف في كل مرة (البقرة) اذا وقعت في الحلب عند الحلب فرمى بها من ساعته لا بأس به وان نقت البقرة في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك (اذا صلب على الدابة) وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه مشكل فلا يمنع الجواز وان كانت من دم أو عذرة أو كثر من قدر الدرهم لا يجوز



(بهر القارة) اذا وقع في حنطة وطمنت الحنطة لا بأس بكل الدقيق الا أن يكون كثيرا يظهر أثره بتغير الطعم وغيره (خبز) وجد في خلاه بهر القارة ان كان البعر على صلابته يرى البعربو كل الخبز (خمر) صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن أكله لموضيته وجوضيتها حموضة الخل لا بأس بأكلها وعلى هذا في جميع المسائل اذا صب في الخمر الخل وصار خلا لا بأس بأكلها (قارة) وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت (٣٨) خلا لا بأس بأكله وان تقسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحمل أكله

وكذا الكلب اذا وقع في  
عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يحمل  
أكله لان لعاب الكلب قائم  
فيه وانه لا يصير خلا الخمر اذا  
صب في ماء أو الماء صب في  
خمر ثم صار خلااختلفوا فيه  
قال بعضهم يحمل أكله وكذلك  
خل ألبكة (الخل النجس) اذا  
صب في خمر صار خلاا يكون  
نجسا لان النجس لم يتغير  
(دن) الخمر اذا غسل ثلاثا  
ان كان عتيقا مستعملا يطهر  
وكذا الوصب فيه الخل يصير  
طاهرا (دن) العصير اذا غلا  
واشتد وقذف بالزبد وسكن  
عن الغليان وانقص ثم  
صار خلاا ن ترك الخل فيه  
حتى طال مكثه وارتفع بخار  
الخل الى رأس الدن يصير طاهرا  
في قول من يقول بتطهير  
النخاسة بنجاسوى الماء من  
المائعات وكذا الثوب الذي  
أصابه الخمر اذا غسل بالخل  
(المرغيف) اذا ألقي في الخمر ثم  
صار الخمر خلااختلفوا فيه  
والصحيح أنه طاهر اذا لم يبق  
فيه رائحة الخمر وكذا البصل  
اذا ألقي في الخمر ثم تخلل لان  
ما فيه من أجزاء الخمر صار  
خلاا (البن النجس) اذا جعل  
في الطين ان كان التبن قائما  
ترى عينه كان نجسا ان كان

في العناية أو لخوف حية أو نار هكذا في التبين \* وكذا لو كان عند الماء لص أو ظالم يؤذيه يتيم كذا في القنينة  
\* وفي التنف يتيم لخوف ضياع الوديعة أو قصد غريم لا وفاء بدينه كذا في الزاهدي والكفاية \* وكذا اذا  
خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وكذا اذا خاف العطش  
على نفسه أو رفيقه المخالطة أو آخر من أهل القافلة أو دابته أو كلابه لما شربه أو صيده في الحال أو ثانی  
الحال وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المرققة ويجوز التيم اذا خاف الجنب اذا اغتسل بالماء  
أن يقتله البرد أو يمرضه هذا اذا كان خارج المصرا جاعا فان كان في المصريف كذا عند أي حنطة خلافا  
لهمما والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيه اذا لم يقدر على تسخين الماء فان  
قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* واذا خاف المحدث ان توشأ أن يقتله البرد أو يمرضه يتيم هكذا  
في الكافي واختاره في الاسرار \* لكن الاصح عدم جواز اجماعا كذا في النهر الفائق \* والصحيح أنه لا يباح له  
التيم كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان \* ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد  
مرضه أو بطل برؤيه يتيم لا فرق بين أن يشرب من القربة أو من الشئ من العرق المذني والمبطون أو بالاستعمال  
كالحدرى ونحوه أو كان لا يجد من يوضيه ولا يقدري بنفسه فان وجد خادما أو ماستأجر به أجيرا أو عنده  
من لو استعان به أعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيم لانه قادر كذا في فتح القدير \* ويعرف ذلك الخوف اما  
بغلبة الظن عن أمانة ونجربة أو اخبار طبيب حذق مس لم يظهر ظاهر الفسق كذا في شرح منية المصلي  
لأبراهيم الحلبي \* وان كان به جدرى أو جراحات يعتبر الاكثر محذرا كان أو جنبا ففي الجنبه يعتبر أكثر  
البدن وفي الحديث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الأكثر صحيحا والقل جرحا يغسل الصحيح ويمسح على  
الجرح ان أمكنه وان لم يمكنه المسح يمسح على الجائر أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيم \* وان كان  
نصف البدن صحيحا والنصف جرحا اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يتيم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة  
وهكذا في المحيط \* وفي جمع العلوم له التيم في كله لخوف البق أو مطر أو حر شديد كذا في الزاهدي والكفاية  
\* المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو لو كان له أن يتيم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم  
يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتيم \* ولو كان مع رفيقه قد دلو لم يملك له وقاله رفيقه انظر حتى استقي  
الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر وان تيم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يتيم عند  
وجود آلة التقوير في نهر جامد تحته ما وقيل يتيم وفي جد أو ثلج ومعه آلة الذوب لا يتيم وقيل يتيم والظاهر  
الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق \* الاسير في دار الحرب اذا امنه الكافر عن الوضوء والعملة يتيم  
ويصلى بالأيام ثم بعد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال لغيره ان توضأت حبستك أو قتلتك فإنه يصلى بالتيم ثم  
يعيد كذا في فتاوى قاضي خان \* المحبوس في السجن يصلى بالتيم ويعيد بالوضوء لان الجبر انما تحقق بصنع  
العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى ولو حبس في السفر يتيم ويصلى ولا يعيد لانه انضم عذر  
السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء (١) فتحقق العدم من كل وجهه كذا في محيط  
السرخسي \* والاصل انه متى امكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله وما  
(١) قوله والغالب في السفر الخ قالوا هذا محط التعليل قال في الحلية وهذا يشير الى انه لو كان بحضرته  
أو بقرب منه ماء يجب الاعادة لتمحض كون المنع من العبد اهـ

كثيرا والا فلا (اذا) صلى في قبص من غير سراويل ان كانت الركبة والسرة مستويين جازت صلاته وكذا لو كانت الركبة مستوية زاد  
والسرة مكشوفة جازت وعلى العكس لا تجوز كذا الوصل على هذا الوجه في ازاروا حدلان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على  
قول من يجعل الركبة عضوا كاملا على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا تنفس صلاته لان الركبة لا تبلغ ربع الجمل (الجنب)  
اذا دخل الحمام وانزوى صوب الماء على جسده ونزع يدهم بطهارته اذا ردوا ان لم يصبروه مروى خلف عن أبي يوسف رحمه الله وان لم يكن الرجل

مستحباً فهو أغش (إذا شرب الخمر) ونام فسال من فقه شيء على وسادته أن كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه فبقي أن يكون طاهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ويظهر القمير بريقه (إذا وقعت الخجاسة) في صبغ فانه يصبغ به التوب ثم يغسل ثلاثاً فيطهر كلما إذا اختضبت بحناء فنجس (إذا شرب الخمر) وصلى لم تجز صلاته أن كان مأصابه من الخمر أكثر من قدر الدرهم وأن كان أقل من ذلك جازت صلاته وأن شرب الخمر وصلى بعد ساعات جازت صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله (٣٩) وكذا إذا قام الرجل وصلى فهو على هذا الوجه

(الأرض) إذا تنجست بيول واحتاج الناس إلى غسلها فإن كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثاً ما تطهر وإن كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتذلك ثم تشف بصوف أو خرقة يفعل ذلك ثلاث مرات فتطهر وإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت الخجاسة ولم يبق ريحها ولا لوناً وزكت حتى جفت تطهر (إذا كانت الخجاسة) تحت القدم أكثر من قدر الدرهم تنزع جواز الصلاة وإن كانت الخجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جعت نصراً أكثر من قدر الدرهم فإنها تجمع وتنزع الصلاة وكذا لو كانت الخجاسة في موضع السجود أو في موضع الركبتين أو اليدين يعني يمنع جواز الصلاة قال ولا يجعل كأنه يضع العضو على الخجاسة وهذا كالأصلي رفعاً أحدى قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على الخجاسة لا تجوز ولا يجعل كأنه لم يضع وتكره الصلاة في سبع مواضع في قوارع الطرق لأنه يصير غاصباً حق الغير في معطن الأبل والمزيلة والحجرة

زاد على غير المثل فير فلا يلزمه بخلاف عن المثل كذا في البحر الرائق \* (ومنه الطلب) مسافر غلب على ظنه أن يقر به ما وجب الطلب بقدر غلبه ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن أو إخبار كذا في الكافي \* وإذا شك يستحب له الطلب وإن لم يشك يتيم ولم يكن تاركاً لافضل هكذا في السراج الوهاج \* والغلاة أربعاً ذراع كذا في الظهيرية ولربما من يطلبه له كفاه من الطلب بنفسه \* ولو تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الاعادة عندهما خلافاً لأبي يوسف كذا في السراج الوهاج \* ولو قرب من المساء ولم يعلم به ولم يكن بحضوره من يسأله أجزأه التيمم وإن كان بحضوره من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأل فآخبره بما قرب لم تجز صلاته كذا في نزل بالمران أن لم يطالب الماء لم يجز تيممه وإن سأل في الابتداء فلم يجزه حتى تيمم وصلى ثم أخبر بما قرب بجزأته لانه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي \* لو كان مع رفيقه ماء فظن أنه إن سأل أعطاه لم يجز التيمم وإن كان عنده أنه لا يعطيه يجوز التيمم \* وإن شك في الاعطاء وتيمم وصلى فسأله وأعطاه بعد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعتابي \* وإن منعه قبل شروعه وأعطاه بعد فراغه لم يهدوان أبي أن يعطيه إلا بشئ المثل أن لم يكن معه غنة تيمم وإن كان لم يتييم وإن لم يسمع إلا بغير فاحش وهو ضعف القيمة (١) تيمم هكذا في الكافي \* وتعتبر قبلة الماء في أقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضي خان \* التيمم المصلي رأى مع رفيقه ماء فإن كان كبيراً به أن يعطيه يقطع صلاته وإن كان يشك فيه مضى على صلاته فإن سألها فأن أعطاه وتوضأ أعاد الصلاة وإن أبيت صلاته وإن أعطاه بعد ما لم يمتنع ماضى كذا في محيط السرخسي

\* (الفصل الثاني فيما ينقض التيمم) ينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء كذا في الهداية \* وينقضه القدرة على استعمال الماء الكافي الفاضل عن حاجته كذا في البحر الرائق \* جنب اغتسل وبقى لمعة وفني ماؤه يتيمم لبقاء الخجاسة فإن أحدث تيمم للحدث فإن وجد ماء يكفيه ماصرفه إليها وإن كفي معينا صرفه إليه والتيمم لا آخر باق وإن كفي واحد غير معين صرفه إلى المعة وأعاد تيممه للحدث عن محمد \* وعند أبي يوسف (٢) رحمه الله تعالى لا يعيد ولو صرفه إلى الوضوء جاز وتيمم لخباثته اتفاقاً فإن لم يكن تيمم للحدث قبل وجود هذا الماء قديم قبل غسل المعة للحدث لم يجز عند محمد وعند أبي يوسف يجوز والأول أصح وإن لم يكف واحد بقي تيممه ما \* جنب على بدنة لمعة أحدث قبل أن يتيمم تيمم لها ما واحدنا وبالله ما فان تيمم لها ثم وجد ماء يكتفي لأحدهما غير معين صرفه إلى المعة ويعيد التيمم للحدث عند محمد كذا في الكافي \* وإن كفي لأحدهما بغيره غسله ويكتفي التيمم في حق الآخر كذا في شرح الوفاية \* ولو كان على ظهر لمعة وقد نسي أعضاء الوضوء والماء يكتفي لأحدهما ماصرفه إلى أيهما شاء لكن الصرف إلى أعضاء الوضوء أحب هكذا في شرح الزيادات للعتابي \* مسافر محدث نجس الثوب معه ماء يكتفي لأحدهما يغسل به الخجاسة ويتيمم للحدث ولو تيمم أولاً ثم غسل الخجاسة يعيد التيمم لانه تيمم وهو قادر على ما يتوضأ به كذا في محيط السرخسي \* وإن توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس جازو يكون مسياً فمما فعل كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا زال المرض المبيح ينتقض تيممه المسافر إذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضاً يبيح له التيمم لو كان مقيماً لم تجز له الصلاة (١) قوله وهو ضعف القيمة وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وهو الاوفق اهـ (٢) قوله وعند أبي يوسف الخ يظهر أنه لا الوجه اهـ ابن عابدين

والخرج والغتسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن الخجاسة غالباً فان غسل في الحمام موضع ليس فيه تمثيل وصلى فيه لا بأس به وكان واحداً من الرهاد يفعل كذا ولا بأس بالصلاة في موضع جلوس الحماي لانه لا نجاسة فيه ومنها الصلاة في المقبرة لانه تشبه بالميت ودوان كان فيها موضع أعد الصلاة فيه ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلاة على سطح البيت وأراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصر والبوارى والبسط ولو صلى على وجه الأرض وبسطه على الأرض لصيانة الوجه عن التراب

اول دفع حر الارض او برزدها فسجد على الكعب لا بأس به ولو كانت الارض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جازا ما اذا كان النعل ظاهره وباطنه طاهرا فطاهر وان كان ما يلي الارض منه نجسا فكذلك وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفله نجس وقام على الطاهر وقد مر وان كان الرجل في نعليه أوفى مكعبه لا يجوز وكذا لو بسطه على موضع النجاسة وسجد على كعبه لا يجوز (ذباب المستراح) اذا جلس على ثوب لا يفسده الآن يغلب ويكثر ويجوز الصلاة على (٣٠) الثلج ان كان لبدنه ويستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الارض وان كان يغيب فيه الجبين ولا يستقر

لا يجوز كالو سجدة على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوج وكل ما لا تستقر فيه الجبهة كالدهن والجاو رس ويجوز على الحنطة والشعير لانه يستقر فيه الجبين ويجد حجم ماتحته ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت لبد لا يجد حجم الميت جازت صلاته لانه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز لانه سجد على الميت ولا يصل في طين وردة لان فيه تلطيخ الوجه والثوب وان كانت الارض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا يتلطيخ لا بأس به ولا بأس بالصلاة على الجملة ان كانت موضوعة على الارض لان بمنزلة السرير وان كانت في عنق الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة (اذا) صلى في ملك الغير فهو على وجهين ان كان مسلما أو كافرا فان كان كافرا فلا تجوز لانه لا يرضى بصلاة المسلم في أرضه وان كانت لمسلم فان كانت مزروعة أو مكروبة لا يصل لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم تكن مزروعة لانصرها الصلاة لا بأس به

بذلك التيمم لان اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى عن الثانية وتصدر الاولى كأن لم تكن كذا في الفصول العبادية في أحكام المرضى في كتاب الطهارة \* ولو مر بماء وهو نائم فالأصح أنه لا ينتقض عند الكل كذا في الزاهدي \* وان مر على الماء وهو في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو أو سبغ لم ينتقض هكذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا أتى بئر أو ليس معه دلور شاة أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض \* والاصل فيه ان كل ما منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا كذا في البدائع \* ولو مر بالماء وهو متيمم لكنه نسي أنه متيمم ينتقض تيممه كذا في خزائن المفتين \* متيممون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به أيكم شاه وهو يكتفي لواحد بطل تيممهم ولو قال هذا الماء لكم وقبضوه لا ينتقض تيممهم كذا في الكافي ولو أدنو الواحد منهم انتقض تيممه في قولهما وأما على قياس قول أبي حنيفة فلا والعصم فساد التيمم اجماعا كذا في السراج الوهاج \* المسافر اذا مر في القلعة بماء موضوع في حب أو نحوها لا ينتقض تيممه وليس له أن يتوضأ منه الآن يكون الماء كثيرا فيستدل بكثرته على أنه للشرب والوضوء جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* التيمم في السفر اذا وجد من الماء قدر ما يكتفي لغسل أعضاء النريضة مرة مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفيه انتقض تيممه هو المختار كذا في الخلاصة \* واعتراض الردة على التيمم لا يبطل التيمم حتى لو أسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الثالث في المتفرقات) \* سنن التيمم سبع اقبال اليدين بعد وضعهما على التراب وادبارهما ونفضهما وتفرج الاصابع والتسمية في أوله والترتيب والموااة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وكيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما وينفض كذا في التبيين \* بقدر ما يقتار التراب كذا في الهداية \* ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه على الارض كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين كذا في التبيين \* قال مشايخنا ويمسح بربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم مسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ايمامه اليسرى على ظاهر ايمامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي وهكذا في البدائع \* لو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة \* وصلى التيمم الواحد ماشيا من الصلوات فرضا أو نفلا كذا في الاختيار شرح المختار \* ويستحب التأخير الى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه أنه يجد الماء في آخره اذا كان بينه وبين موضع بر جوه ميل هكذا في معراج الدراية \* قال الخنذري يؤخر الى آخر وقت الجواز وقال غيره الى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويتيمم ويصل في الوقت المستحب كذا في البدائع \* وهكذا في شرح الطحاوي والكافي \* ثلاثة في السفر جنب وحائض وطهرت وميت وغمه ماء مقدرا ما يكتفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف الى أحدهم ويباح التيمم لكل وان كان مباحا كان الجنب أولى به كذا في فتاوى قاضيخان وهو الأصح هكذا في الظهيرية \* وكذا لو كان مكان الحائض محدث يصرف الى الجنب كذا في الخلاصة \* ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كان مع الجنب ما يكتفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضوء الا اذا كان مع الجنب حدث بوجوب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكتفي لغسل بعض أعضاء الوضوء فانه يتيمم من غير غسله هكذا في شرح الوقاية

لان صاحب الارض يرضى بذلك واذا ابتلى بين أن يصل في الطريق وبين أن يصل في أرض غير مزروعة كانت الصلاة تيمم في الطريق أولى لانه حقا في الطريق ولا حن له في أرض الغير (التميلة) اذا تجست فاصابها المطر ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات تظهر اذا فارق الرجل جبهة فوجد فيها قارة ميتة لم يكن للبيعة ثقب يعيد كل صلاة صلى بها من حين لبسها وان كان للبيعة ثقب يعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رجسها الله وعندهما لا يعيد الا أن يعلم الوقت الذي ماتت فيه كما قلنا في البئر. ولو شرع في الصلاة وفي كعبه فرخة

حية فلم يفرغ من الصلاة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلاة لا تلامه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلاة لزمه الاعادة (اذا) شرع الرجل في الصلاة فرأى في نوبه نجاسة أقل من الدرهم ان كان مقتديا وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلاة أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر فإنه يقطع الصلاة ويغسل التوب لأنه قطع للآكل وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى على صلاته ولو رأى في نوب امامه نجاسة أقل من قدر (٣١) الدرهم فان كان من مذهب المقتدى أن

النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام أنها تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى ولا يجوز صلاة الامام وان كان مذهبهم ما على العكس فحكهما على العكس (اذا) رأى الرجل في نوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه أنه لو أخبره بذلك يغسل النجاسة فإنه يحبزه ولا يسعه أن لا يحبزه وان كان في قلبه أنه لا يلتفت الى كلامه وسعه أن لا يحبزه والا امر بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلاة لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع (رجل) صلى في قبص واحد محلول الحجب جازت صلاته وان كان بصره يقع على عورته في الركوع سواء كان عرض اللحية أو لم يكن وعورته لا تظهر في حقه انما تظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصلي على عورة الغير لا تفسد صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله ولو نظر المصلي الى فرج امرأته بشهوة حرمت عليه أمهاوا بنتها ولو نظر الى فرج أم امرأته

\* تيمم وفي رحله ما لا يعلم به أو نسيه فصلى اجزأته عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بامر أو بغير أمر بعلمه وان كان بغير علمه لا يعيد اتفاقا كذا في التبيين \* والد في الوقت وبعده سواء كذا في الهداية \* واذا ضرب خبائه على رأس برقد غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم أو كان على شط النهر وهو لا يعلم قيمه وصلى به جاز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* اذا شك أو ظن ان ماء قد فني وصلى ثم وجدته فإنه يعيد اجماعا \* ولو كان على ظهره أو معلقا في عنقه أو موضوعا بين يديه فنسيه وتيمم لا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج \* ولو كان الماء على الاكاف معلقا ان كان راكبا والماء في مؤخر الرجل جاز وان كان في مقدمة لا يجوز وان كان سايقا فان كان في مؤخر الرجل لا يجوز وان كان في مقدمة جاز وان كان قائدا جاز كنهما كان هكذا في محيط السرخسي \* واذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضؤه وييممه فإنه لا يصلي عندهما \* قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله رأيت في الجامع الصغير للكرخي ان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد \* وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية \* ولوان المحبوس لم يجد ماء ولا رايا نظيفا لا يصلي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وهذا اذا لم يمكنه أن ينقر الارض أو الحائط بشئ فان أمكنه يستخرج التراب وتيمم كذا في الخلاصة \* وفي الايضاح اذا كان لوفوض أسس بوله وان تيمم لا يسلس جاز له التيمم كذا في السراج الوهاج \* رجل في البادية معه ماء زمزم في القمعة وقد رخص رأسها لا يجوز التيمم كذا في الخلاصة \* ويجوز التيمم اذا مضرت جنازة والولي غير مخاف ان اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة ولا يجوز للولي وهو الصحيح هكذا في الهداية \* ولان امره الولي هكذا في الخلاصة \* ويجوز التيمم للولي اذا كان من هو مقدم عليه حاضرا اتفاقا لانه يخاف الفتور وكذا يجوز له التيمم اذا أذن لغيره بالصلاة هكذا في البحر الرائق \* صلى على جنازة تيمم ثم أتى بأخرى فان كان بين الثانية والاولى مقدار مدة يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي أعاد التيمم وان لم يكن مقدارا ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى هكذا في المصنفات \* التيمم لصلاة العبد قبل الشروع بها لا يجوز للامام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يجوز هكذا في البحر الرائق \* ولا يجوز للمقتدى ان لم يخف فوت الصلاة لو توضأ ولا يجوز \* ولو أحدث أحدهما بعد الشروع فمما بالتميم تيمم وبني بخلاف وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف الذهاب بالاجماع وان لم يخف ذهابه فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يرج ادراكه قبل الفراغ تيمم وبني عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما هكذا في النهاية \* والاصل ان كل موضع يقوت فيه الاداء الى خلف فإنه يجوز له التيمم وما يقوت الى خلف لا يجوز له التيمم كالجمعة كذا في الجوهرة النيرة \* ولو تيمم اثنان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسي \* واذا تيمم امرأ من موضع واحد جاز كذا في التتارخانية \* ويجوز التيمم بالجنب لصلاة الجنائز وصلاة العبد كذا في الظهيرية \* ومن استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه حتى يستيقن بالتيمم كذا في الخلاصة \* والتيمم على التيمم ليس بترية كذا في القنية \* وللسافر ان يطأ جاريته وان علم أنه لا يجد الماء كذا في الخلاصة \* المصلي اذا قال له نصراني خذ الماء فإنه مضى على صلاته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من

حرمت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعييا يصير مباحا ولا تفسد صلاته في الوجه كما عند أبي حنيفة رحمه الله (الدهن) النجس اذا أصاب نوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبر فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلاة واذ انبسط التوب الطاهر اليابس على أرض نجسة مقبلة وظهرت البله في التوب لكن لم يصر رطبا ولا يحال لعصره يسيل منه شئ متقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيح أنه لا يصير نجسا وكذا لو لقي التوب النجس في نوب طاهر والنجس



رطب مبتل وظهرت ندوة في الثوب الطاهر لكن لم يصري حال الوضوء يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجسًا ﴿باب الوضوء والغسل وفيه سبعة فصول﴾ فصل في صفة الوضوء وفصل فيما ينقضه وفصل في النوم وفصل في صفة الغسل وفصل فيما يوجب غسله وفصل في المسح على الخفين وفصل في الحيض \* فرض الوضوء غسل الأعضاء المعروفة والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة وواجب وهو الوضوء للطواف ان طاف (٣٣) بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركه لا واجب ومنه بوضوء ذلك غير معدود \* فيها الوضوء

الصلاة سأله ان أعطاء أعادوا فلا كذا في فتاوى قاضي خان

### (الباب الخامس في المسح على الخفين)

المسح على الخفين رخصة ولو أتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى كذا في التبيين \* وهذا الباب يشتمل على فصلين

(الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح) \* (منها) أن يكون الخف مما يمكن قطع السفرة به وتتابع المشي عليه ويستتر الكعبين ويستمر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط حتى لو لبس خفًا لا ساق له يجوز المسح ان كان الكعب مستورا \* ومسح على الجوارب المجلد وهو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله هكذا في الكافي \* والمنعل وهو الذي وضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم هكذا في السراج الوهاج \* والخفين الذي ليس مجلد ولا منعه لا بشرط أن يستمسك على الساق بل لا يربط ولا يرى ما تحته وعليه الفتوى كذا في التهر القاتق \* اذ لبس مكعبًا لا يرى من كعبه أو قدميه الا مقدار اصبع أو اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له كذا في فتاوى قاضي خان \* واذ لبس الجرموقين فان لبسهما واحد هما فان كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما \* وان كانا من أديم أو ما يشبهه يجوز \* وان لبسهما فوق الخفين فان كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما الا أن يكونا رقيقين يصل البلل إلى ما تحتهما وان كانا من أديم أو ما يشبهه أجعوا انه اذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما \* وان لبسهما قبل أن يحدث جاز المسح عليهما عندنا هكذا في المحيط \* ولو لبس الخدين ولبس أحد الجرموقين جاز له أن يمسح على الخف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في فتاوى قاضي خان \* والخف على الخف كالجرموق كذا في الخلاصة \* ولو لبس خفًا ذا طاقين له أن يمسح عليه كذا في الكافي \* والعصج من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لان مواطبة المشي فيها سفر يمكن كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* الجرموقان كان يسترا يقدم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع أو اصبعين جاز المسح \* وان لم يكن كذلك لكن يسترا يقدم بالجلد ان كان متصلًا بالخارج بالخرز جاز المسح عليه \* وان شدة بشي لا كذا في الخلاصة \* ولا يجوز المسح على الخف المتخذ من الحديد والزجاج والخشب هكذا في الجوهر النيرة \* (ومنها) أن يكون المسح من ظاهر كل خف مقدار ثلاث أصابع اليد على الاصح هكذا في محيط السرخسي \* أصغرها هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يجوز المسح على باطن الخف أو عقبيه أو ساقه أو جوانبه أو كعبه هكذا في التبيين \* ولو مسح على رجل قدر اصبعين وعلى أخرى قدر خمسة لم يجز كذا في فتح القدير \* ولا يعتبر المسح على موضع خال عن القدم فلا يجعل رجلاه في الخالي ومسح جاز وان أزال رجلاه بعد ذلك عن ذلك الموضع أعاد المسح هكذا في السراج الوهاج \* ولو كانت باحدى رجليه جراحة لا يقدر بها على الغسل والمسح بجوارحه المسح على الأخرى \* وكذا لو قطعت من فوق الكعب وان قطعت من دونها وبقي من موضع المسح مقدار ثلاث أصابع يجوز المسح عليهما والا لا هكذا في المحيط \* ولو كان الجرموق واسعًا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كذا في القنية \* (ومنها) أن يكون المسح ثلاث أصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي \* حتى لو مسح باصبع واحدة

النوم اذا اراد النوم يستحب له أن يتوضأ ومنها المحافظة على الوضوء وتقسيمه أن تتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبغسل الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك فقهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت \* (وسن الوضوء كثيرة) \* فيها الاستحباب اذا اراد أن يتوضأ بعد ما أحدث فانه يغسل موضع النجاسة فان ترك الاستحباب بالماء واستنحى بالخر أو بالندر جاز ولا يعتبر فيه العدد انما الاعتبار فيه الاقاء والاستحباب بالماء بعد الاستحباب بالخر اذ يغسل يديه ويغسل يديه واختلفوا أنه يغسل يديه قبل الاستحباب أو بعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستحباب ومرة بعده ويسمى واختلفوا أيضا في وقت التسمية والاصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستحباب واستتر العورة ولا يسن الاستحباب في حدث الریح والنوم وان جاوزت النجاسة موضع الشرج ان كان المجاوز أكثر من قدر الدرهم يفترض

غسلها بالماء وان كان درهمًا فدونه لا يفترض غسلها باناء في قول أبي حنيفة وأبي جعفر رحمهما الله فان لم يغسل النجاسة وصلى جاز من وينبغي أن يشي خطوات ثم يستنحي ومرة الاستحباب بالماء أن يرخي موضع الاستحباب كل الارضاء حتى يتم التنظيف ويستنحي باصبع أو اصبعين أو ثلاثة بطون الاصابع لبرؤئها احترازًا عن الاشتقاق بالاصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا أنها تقع عند منفرحة من رجلها وتغسل مظهرها ولا تدخل الاصبع في فرجها لما قلنا في الاستحباب بالخر يدبر بالخر الاول ويقبل بالخر الثاني ويدبر بالثالث ان كل في الصيف وفي الشتاء يقبل

الرجل بالجوز الاول ويدبر الثاني ويقبل الثالث لان في الصيف خصيته متدليتان فلو أقبل بالاول تتلطح خصيته فلا يقبل ولا كذا في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها فان كان صائغاً لا ينبغي أن يقوم عن موضع الاستجماع حتى ينشف ذلك الموضع بخرقة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد وضومه ولا يتنفس في الاستجماع لهذا والاستجماع بالماء أفضل ان أمكنه ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالجوز ولا يستنجي بالماء قالوا من كشف العورة للاستجماع يصير (٣٣)

في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بما سخن كان بمنزلة ما لو استنجي في الصيف الا أن نوابه لا يبلغ نواب المستنجي بالماء البارد ويستنجي باليسري فان شلت يده اليسرى ولا يجد من يصب الماء عليه لا يستنجي الا أن يقدر على الاستجماع بالماء بيده اليمنى بان كان على ضفة نهر جاد وان شلت يده وعجز عن الوضوء والتيمم مسح ذراعيه مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلاة وكذا قالوا في المريض اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن أو اخ فانه يوضيه الا أنه لا يمس فرجه الا من يحمل له ووطؤهما والمرأة المريضة ان لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها بنت أو أخت توضحها ويسقط عنها الاستجماع (اذا أراد) المتوضي أن يغسل يديه بأخذ الاناء بيده اليسرى ويصب على اليمنى بالاناء ثلاثاً ثم اليسرى وان لم يكن معه أنية صغيرة فانه يغترف من التورب اصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل وجهه بضع الماء على

من غير أن يأخذ ماءً جديداً لا يجوز ولو مسح به اثلاث مرات في ثلاثة مواضع واخذ لكل مرة ما جديداً جاز كذا في التبين \* ولو مسح بالاناء والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مسح بثلاث اصابع موضوعة غير معدة يجوز ويكون مخالفاً للسنة كذا في منية المصلي \* واذا مسح خفيه برؤس اصابعه فان كان الماء متقاطراً يجوز ولا الهكذا في الذخيرة \* ولو أصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث اصابع أو مئتي في حشيش مبتل بالمطر يجزيه والطل كالطريق الاصح هكذا في التبين \* ويجوز المسح ببل الغسل سواء كانت متقاطرة أو غير هال ويجوز ليله بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط \* وكيفية المسح أن يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويدهما الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه هكذا في فتاوى قاضي خان \* هذا بيان السنة حتى لو بد من الساق الى الاصابع أو مسح عليه ما عارضاً جزءاً هكذا في الجوهر النيرة \* ولو وضع الكف ومدها أو وضع الاصابع ومدها كلاهما حسن والاحسن أن يمسح بجميع اليد ولو مسح بظاهر كفه جاز والمستحب أن يمسح بباطن كفه كذا في الخلاصة \* واطهار الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزاهدي وهكذا في شرح الطحاوي \* ولكنه مستحب هكذا في منية المصلي \* ولا يسن فيه التكرار كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يشترط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح هكذا في فتح القدير \* فلو وضأ ومسح على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة \* (ومنها) أن يكون الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة كتك قبل اللبس أو بعده هكذا في المحيط \* حتى لو غسل رجله أو لأم لبس خفيه أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكمل الطهارة قبل الحدث جاز هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم أحدث قبل غسل الاكمل لم يجز المسح كذا في الكافي \* ولو لبس خفيه محمداً وخاض الماء حتى دخل الماء وانغصبت رجلاه وأتم سائر الاعضاء ثم أحدث جاز المسح عليه كذا في التبين \* وتوضأ بسوء رجلاه وتيمم ولبس خفيه ثم أحدث وتوضأ بسوء رجلاه وتيمم مسح على خفيه \* ولو كان مكانه نبيذ القرم والمسلح مثله بجاها لا يمسح على الخف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى اذا توضأ بسوء رجلاه ولبس الخفين فلم يتيمم حتى أحدث فانه يتوضأ بسوء رجلاه ويمسح على خفيه ثم يتيمم ويصلي كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسي \* لا يجوز المسح للمحدث التيمم هكذا في خزائن المفتين \* ولا يجوز المسح لمن أجنب بعد لبس الخف أو قبله الا اذا تيمم الجنبه وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كلما توضأ بجوزله المسح في المدة فان عاد جنباً برؤية الماء فكأنه أجنب الا ان هكذا في المضمهرات \* الجنب اذا اغتسل وبنى على جسده ملعة فلبس الخف ثم غسل للمعة ثم أحدث يمسح كذا في الخلاصة \* ولو بقي من أعضاء الوضوء ملعة لم يصب الماء فأحدث قبل غسلها لا يمسح هكذا في التبين \* (ومنها) أن يكون في المدة وهي القيم يوم وليله ولا سفر ثلاثة أيام ولياليها هكذا في المحيط \* سواء كان السفر سفر طاعة أو معصية كذا في السراجية \* وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس حتى ان توضأ في وقت القهر ولبس الخفين ثم أحدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين فذمة المسح باقية الى الساعة التي أحدث فيها من الغدان كان مقبياً هكذا في المحيط \* ومن اليوم الرابع ان كان مسافراً هكذا في محيط السرخسي \* مقيم سافر في مدة الإقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة \* واذا استكمل

(٥ الفتاوى اول) جبينه حتى يحد الماء الى أسفل الذقن ولا يضع على خده ولا على أنفه ولا يضرب على جبينه ضرباً عنيفاً ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب ابدال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلاً تدوم المنابت منه ولا يجب ابدال الماء الى داخل العينين ومن الناس من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى أشغاره وجوانب عينيه فان كان الرجل ملتحماً لا يجب غسل ما استرسل من الذقن وكذا الوجه جعل شعره ذواتين وشدهما حول رأسه وأرسلهما

وكذا الحرم اذا تلبد رأسه فوصل الماء الى أصول شعره كفاء كافي شعر اللحية ولا يسن تخليل اللحية في قول أبي حنيفة رحمه الله ويستحب أن يمسح ثلث اللحية أو ربعها في بعض الروايات يمسح كلها وهو الصحيح وبغسل الموضع المكشوف بين العذار والاذن في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله فان أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أو ظافر لا يلزمه الاعاد قولو كان (٣٤) به فرقة فارتفع جلد ها وأطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان

يخرج منه القبح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز وضوءه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض غسله اذا اغتسلت المرأة من الحيض أو الجنابة وفي أظفارها عين أو الطيبان أو الخبز أو الصباغ اذا توضأ أو اغتسل وفي أظفارها عين أو طين أو ما أشبه ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه وأجمعوا على أن الدرر لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في أسنانه وذكر الناطق رحمه الله أن الطعام يمنع تمام الغسل إلا أن يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع (الاغتسل) اذا اغتسل من الجنابة ولم يصل الماء تحت الجلدة وغسل ما فضل من الجلدة على رأس الحشفة وما يخرج منه البول عن رأس الحشفة يخرج من الجنابة لان ذلك خلق وعنه بعضهم أنه لا يخرج وكذا ما يكون على البدن يقال بالفارسية فانساج لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد

مسح الاقامة ثم سافر ينزع خفيه ويغسل رجله كذا في المحيط \* والمسافر اذا أقام بعد ما استكمل مدة الاقامة ينزع خفيه ويغسل رجله وان أقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدتها كذا في الخلاصة \* المعذور اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء وليس الخفين يجوز له المسح الى المدة كالاصحاب بخلاف ما اذا وجد العذرة قارنا للوضوء أو وليس أحدهما يجوز المسح في الوقت الآخر به هكذا في البحر الرائق \* (ومنها) أن لا يكون الخرق في الخف كبيراً وهو مقدار ثلاث أصابع الرجل أصغرهما وهو الصحيح هكذا في الهداية \* ويشترط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكاملها وهو الاصبع سواء كان الخرق في باطن الخف أو في ظاهره أو في ناحية العقب كذا في المحيط \* ولو كان الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة \* وانما يعتبر الاصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع وأما اذا انكشف الاصابع أنفسهم فالاعتبار ان تكشف الثلاث أيها كانت حتى لو انكشف الاجام مع جارتها وهو ما قدر ثلاث أصابع من أصغرهما يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره هكذا في الجوهر النيرة والتبيين \* ويجمع الخرق في خف واحد لا في خفين حتى اذا كان في أحد الخفين خرق قدر اصبع وفي الآخر قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر اصبع وفي العقب مثل ذلك في جانب الخف مثل ذلك لا يجوز هكذا في المحيط \* ثم الخرق الذي يجمع أقله ما يدخل فيه المسألة وما دونه لا يعتبر الحاقه بموضع الخرز والخرق المانع من المسح هو المنفرج الذي ينكشف ما تحته أو يكون منضمماً لكن يتخرج عند المشي ويظهر القدم أما اذا لم ينكشف ما تحته فلا يمنع وان كان الخرق طويلاً \* ولو انكشف الظهارة وفي داخلها بطانة من جلد أو خرقة مخروزة بالخف لا يمنع هكذا في التبيين \* والخف أو الجورب أو الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسور يشده عليه فيستره فهو وكغير المشقوق وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخف كذا في الزاهدي

(الفصل الثاني في نواقض المسح) ينقض ناقض الوضوء ونزع الخف وكذا نزع أحدهما ومضى المدة هكذا في الهداية \* هذا اذا وجد الماء ما اذا لم يجد لم ينتقض مسحه بل تجوز له الصلاة حتى اذا انقضت وهو في الصلاة ولم يجد ماء مضى على صلاته وهو الاصح هكذا في المحيط وفتاوى فاضيلان والزاهدي والجوهر النيرة \* ومن المشايخ من قال تفسد صلاته وهو الاشبه كذا في التبيين \* واذا نزع الخف وهو طاهر لا يجب عليه الاغسل رجله وكذا اذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية \* ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له المسح وان طال المدة كسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق \* وخرج أكثر القدم الى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية \* لو كان الخف واسعاً اذا رفع القدم يخرج العقب واذا وضع عاد الى موضعه يجوز المسح عليه ولو كان الرجل أعرج عشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى فاضيلان \* واذا مسح على خف ذي طاقين فنزع أحد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الآخر وكذا اذا مسح على خف مشعر ثم حلق الشعر هكذا في المحيط \* وكذا اذا مسح فقشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي \* وان نزع الجرد وقين بعد ما مسحهما يعيد المسح على الخفين هكذا في المحيط \* ولو نزع أحدهما مسح على الخف البادي وأعاد المسح على الجرموق الباقى في ظاهر الرواية هكذا في البسائع وفتاوى فاضيلان \* ولو لبس

من البدن بمنزلة الدرر ولو كان على يديه خسر مخضوع قد جف ويس وغتسل لا يخرج عن الجنابة حتى يدل ذلك خفيه الموضع ويجري الماء تحتها لانه لا يخرج فيه ولو كان على أعضائه وضوءه قرحة نحو الدمل عليه اجلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازت صلاته ولو كان في اصبعه خاتم كان واسعاً لا يحتاج الى تغير بكونه وان كان ضيقاً ولم يحرك كسروى الحسن عن أبي حنيفة وأبوسليمان عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله أنه يجوز وقال بعضهم في الضيق لا بد من التعديل ثم يمسح رأسه فرضا

وسنة بجماء واحد مرة وقال الشافعي رحمه الله يسبح ثلاث مرات ثلاثاً مائة وعندها لو فعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا ندباً ومقدار المفروض ربع الرأس بثلاثة أصابع فإن مسح بأصبع واحدة ظهره وأوطأ وجنبه ووقع ذلك في ثلاث مواضع جاز وإن مسح بأصبعين لا يجوز إلا أن يسبح بالإناء والسبابة مفتوحة حتى يضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيجوز بذلك بمئة ثلاثة أصابع وإن مسح بثلاثة أصابع موضوعة غير مدودة روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف وابن رستم (٣٥) عن محمد رحمهم الله أنه يجوز الاستنجاء في

مسح الرأس من سنة وصورة ذلك أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويعدّهما إلى ففاه فيجوز وأشار بعضهم إلى طريق آخر احترازاً عن استعمال الماء المستعمل إلا أن ذلك لا يمكن إلا بكافة ومشقة فيجوز الأول ولا يصبر الماء مستعملاً ضرورة إقامة السنة فإن مسح بثلاثة أصابع مدودة غير أنه وقع على الشعر أن وقع على شعر تحت رأس جاز وأن وقع على شعر تحت جبهة أو رقة غير الرأس لا يجوز لأن ماء على الرأس يكون من الرأس ولهذا لو خلف أن لا يضع يده على رأس فلان فوضع على شعر تحت رأس حذت ولو مسحت المرأة فوق الخماران وصل الماء إلى الشعر جاز والأفلا وقال بعضهم إن كان الخمار جديداً غير مغسول لا يجوز لأنه لا يقبل الماء وقال بعضهم إن ضربت يدها بماء فوق الخمار حتى يصل الماء إلى شعرها جاز والأفضل أن يسبح تحت الخمار ويسح الأذنين بجماء الرأس وإن لم يسح على الرأس ومسح على الأذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس ولم ينقل أصحابنا إدخال

خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ما ثم دخل الماء في أحد خفيه أن يبلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولاً يجب عليه غسل (١) الرجل الأخرى هكذا في الخلاصة \* وكذا إذا ابتل أكثر القدم وهو الأصح هكذا في الظهيرة \* ولو نوى أو ربط الجبيرة ومسح عليه ما وغسل رجله وليس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويسح على الجبائر والخفين \* وإن برئت الجراحة قبل أن تنقضي الطهارة التي لبس عليها الخف فإنه يغسل ذلك ويسح على الخدين وإن برئت به أن تنقضي تلك الطهارة فعليه نزاع الخف هكذا في السراج الوهاج والظهيرة \* (وعمامة بذلك المسح على الجبائر) \* وهو ليس بفرض بل واجب عند أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق \* وإنما يسح إذا لم يقدر على غسل ما تحتها ومسحها بأن تضرر بأصابع الماء أو حبالها هكذا في شرح الوفاية \* ومن ضرر الرجل أن يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في فتح القدير \* وإن كان يضربه الغسل بالماء البارد ولا يضربه الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق \* وإن لم يضربه جاز تركه عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما \* وفي العناية الصحيحة أنه يرجع إلى قولهما \* وذكر في العيون والحقائق أن الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وإذا زادت الجبيرة على نفس الجراحة فإن ضررها الحل والمسح يسح على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعاً صحيحاً \* وإن ضررها المسح لا الحل يسح على الخرقه التي على رأسها ويغسل ما حولها وإن لم يضرها المسح ولا الحل غسل ما حولها ومسحها نفسها \* وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرهما مثل الكي والكسر هكذا في فتح القدير \* ويكتفي بالمسح على أكثر الجبيرة هكذا في الهداية \* وبه بقي كذا في المضمرات \* ولا يجوز على النصف فما دونها إجماعاً كذا في السراج الوهاج \* وإن مسح المقتصد على العصابة دون الخرقه أجزأه أيضاً وعليه الاعتماد هكذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المضمرات أن الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* الفرجة التي تنبى من اليدين عقدت العصابة بكفها المسح وهو الأصح هكذا في شرح الوفاية \* وفي الصغرى وهو الأصح وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* إذا سقطت الجبائر لا عن برء ولا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وإن سقطت عن برء يبطل المسح ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط \* إذا توضأ وأمر الماء على الدواء ثم سقط الدواء عن برء يلزم الغسل والألا هكذا في المحيط \* ولو أنكسر ظفره فجعل عليه دواء أو علكا كان يضربه نزع مسحه عليه وإن ضره المسح تركه \* وشقوق أعضائه يمر عليها الماء إن قدر ولا مسحه عليها إن قدر ولا تركه وغسل ما حولها كذا في التبيين \* مسحه على العصابة فسقطت فبدلها بأخرى فلا حرج أن يعيد المسح هكذا في ذخيرة \* رجل بأصبعه قرحة فدخل الماراة في أصبعه أو المرهم فجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز إذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق المقتصد وعليه الفتوى \* رجل على ذراعيه جبائر فمسح ما في أيدي المسح عليه الميمز وأفسد الماء بخلاف ما إذا كان على أصابع اليد والكف فإنه يميز به ولا يفسد الماء وإن أراد المسح هكذا في الخلاصة \* والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس يبدل حتى لو كانت الجبيرة على إحدى رجله مسح عليها وغسل الأخرى (١) قوله يجب عليه غسل الخ لأنه انتقض المسح وهو الصحيح ومقابلته ضعيف كما نص عليه الشرنبلالي وابن عابد بن اه من هاشم الأصل

الأصابع في صماخ الأذنين وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وأما مسح الرقبة ليس بأدب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعنده اختلاف الأقاويل كان فعله أولى من تركه ولو غمس رأسه في الماء جاز عن المسح في قول أبي يوسف وقدم قبل هذا ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب ويسمى عند غسل كل عضو يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائماً والغسل عن الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً واختلفوا



انه هل يمسح رأسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح \* (فصل فيما ينقض الوضوء) \* الغائط ينقض الوضوء قل أو أكثر وكذا البول والريح من الدبر وإن خرج الريح من الذكراً ومن قبل المرأة لا ينقض والمفوضة إذا خرج من قبلها ريح قال الشيخ الإمام أبو حفص البخاري هو حدث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عنه فقال إن كان ريحاً يوجد فهو حدث وقيل إن كان مسموعاً أو متناهياً هو حدث والافلاوق قال الكرخي (٣٦)

بمنزلة الریح الذی ینخرج من  
قبلها (الدود) اذا خرج من  
الدبر فهو حدث واذا خرج  
من قبل المرأة والذكر فکذلک  
وکذلک الحصى ولو سقطت  
لدودة من الجرح لا ینقض  
(القبح) والدم والصدید اذا  
سال من الجرح نقض الوضوء  
وان علا وانفتح ولم یسل  
لا ینقض الوضوء ولو ألتی  
علیه تراباً ورماً ما دام مسحه  
بجوقة ثم وثم ان کان بحال لو  
ترکهُ یسل نقض الوضوء  
والافلا والراف ینقض  
وکذا وزل الدم من الرأس  
الی مالان من الانف ولم ینظر  
على الارنبه نقض الوضوء ولو  
قام سل الفم طعماً أو ماء  
نقض الوضوء ان لم یعلا  
لا ینقض واختلفوا فی مل  
الفم قال بعضهم ما لایکن  
امسا کما لا تکلفه ومشقة  
یکون مل الفم وقال بعضهم  
ما لایکن الکلام معه یتکون  
مل الفم وان قام مرتین أو  
مراراً ولو جمع ذلك یتکون  
مل الفم ان کان قبل سکون  
الفشان یجمع وان قام دماً  
نقض الوضوء وان لم یعلا  
الفم فی قول أبی حنیفة وأبی  
یوسف رحمهم الله تعالی

هكذا في التبيين \* ولا يتوقف هذا المسح بوقت ولا فرق بين أن يشده على الوضوء أو على غير الوضوء كذا في الخلاصة \* ويستوى فيه الحدث الاصغر والا كبر \* ولا تشترط النية في مسحه باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق \* ويكتفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط \* وانما زالت العصاة الفوقانية لا يجب إعادة المسح على القدمين هكذا في البحر الرائق \* ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخف كذا في الكافي \* رجل باحدى رجليه جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم لبس الخف كذا في الكافي \* لا يجوز المسح على الخف ولو مسح على الجبيرة ولبس الخفين جاز له المسح على الخفين كذا في محيط السرخسي \* رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث ومسح عليهما وصلّى صلوات فلم تزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال عنها الدهم وهو لا يعلم انه متى انشقت حتى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد بيس وكان الرجل لبس الخف عند طلوع الفجر وزعه بعد العشاء لا يعيد الفجر ويعيدها بعد هامن الصلوات \* وان كان رأس الجرح مبتلا بالدم لا يعيد شيئا منها هكذا في المحيط \* ولو كانت جراحة فربطها فابتسل ذلك الرباط ان نفذ البلل الى الخارج نفى الوضوء والا فلا \* ولو كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض دون البعض فنقض الوضوء كذا في التتارخانية في نواقض الوضوء \* ولا يجوز المسح على القفازين هكذا في الكافي \* ولو امر انسان أن يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة \* المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

باب السادس في الدماء المختصة بالنساء وهي ثلاثة حيض ونفاس واستعاضة (وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في الحيض) وهو دم من الرحم لا للولادة كذا في فتح القدير \* فان رآته من الدبر لا يكون حيضا ويستحب أن تغسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة \* ويتوقف كونه حيضا على امور \* (منها) الوقت وهو من تسع سنين الى الياض هكذا في البدائع \* الياض مقدر بخمسة وخمسين سنة وهو المختار كذا في الخلاصة \* وهو اعدل الاقوال كذا في المحيط \* وعليه الاعتماد كذا في النهاية والسراج الوهاج \* وعليه الفتوى هكذا في معراج الدرياء \* فارأت بعده الا يكون حيضا في ظاهر المذهب \* والمختار ان رآته ان كان دما قويا كان حيضا كذا في شرح الجمع لابن الملك \* (ومنها) خروج الدم الى الفرج الخارج ولو بسقوط الكرسف فإدام بعض الكرسف حائلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حيضا هكذا في المحيط \* طاهرة رأت على الكرسف أثر الدم يحكم بحيضها من حين الرفع \* والحائض اذا لم تجد عليه أثر الدم حكم بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوفاة \* ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة \* (ومنها) أن يكون على لون من الالوان الستة السوداء والحمر والصفرة والكدر والخرقة والترس هكذا في النهاية \* وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طري لا حين يحف هكذا في المحيط \* فلورأت بياضا خالصا على الخرقه مادام رطبا فاذا يبس اصفر فحكمه حكم البياض \* وكذا الورأت حمرة او صفرة فاذا يبست ابيضت فعتبر حالة الرؤية لاحالة التغير هكذا في التجنيس \* (ومنها) النصاب اقل الحيض ثلاثة ايام وثلاث ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين \* وأكثره عشرة ايام ولياليها كذا في الخلاصة \* (ومنها) تقدم نصاب الطهر ورفراغ الرحم عن الحمل هكذا في السراج الوهاج \* الطهر المقتل بعن الدمين والدما في مدق الحيض يكون حيضا \*

وَأَن قَاءَ بِلُغَامِهِ الْقِمَّ لَا يَنْتَضِ الْوَضُوءُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ الرَّجُلُ أَغْلَفَ خَرَجَ وَلَوْ  
الْبَوْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيُقِي فِي غَلَاظِهِ نَقْضُ الْوَضُوءِ وَكَذَا الْخَرَجُ الْبَوْلُ مِنَ الْفَرْجِ الدَّخَلِ لِلرَّأْدِ وَنِجَاسُ الْخَارِجِ نَقْضُ الْوَضُوءِ وَلَوْ نَزَلَ الْبَوْلُ مِنْ  
الْمَثَانَةِ إِلَى الْأَحْلِيلِ وَلَمْ يَظْهَرْ عَلَى رَأْسِ الْأَحْلِيلِ لَا يَنْقُضُ وَلَوْ كَانَ فِي بَلَنِهِ جَائِفَةٌ لَمْ يَنْقُضْ مِنْهَا دَوْدُ لَا يَنْقُضُ (الْمَجْسُوبُ) إِذَا خَرَجَ مِنْهُ مَاءٌ يَشْبِهُ  
الْبَوْلَ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى إِسْكَانِهِ إِنْ شَاءَ أَمْ كَذَلِكَ إِنْ شَاءَ أَوْ لَوْ فَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِسْكَانِهِ لَا يَنْقُضُ مَا يَسِيلُ (وَإِذَا)

تسن الخشني انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح وان تبين انها امرأة فالفرج الاخر منها بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء ما يخرج منه ما لم يسيل ولو كان يذكر الرجل جرح له رأسا ن أحدهما يخرج منه ماء يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ماء لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه نقض الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (اذا) أدخل في احليله قطنه وغيبها ثم خرجت أو أخرجهما نقض الوضوء وان كان طرفا منه خارجا لا ينقض الوضوء وان أقطر في (٣٧) احليله دهنا ثم عاد فلا وضوء عليه

بخلاف ما لو احقن بدهن ثم عاد ولو أدخل في دبره شيئا وطرف منه خارج فأخرجه لا وضوء عليه قالوا تأويل هذا اذا لم تكن عليه بلة فان كان نقض الوضوء وكذا لو حل شيئا وطرف منه خارج ثم خرج ان كان عليه بلة نقض الوضوء والا فلا وان صب الدهن في أذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من أنفه وأذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان خرج من القم نقض الوضوء لان ما يخرج من القم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف فانه موضع النجاسة أما الاول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الأنف بعد أيام لا ينقض ولو احتشت المرأة في الفرج الخارج فابتسل الجانب الداخل بطلت طهارتها لان الفرج الخارج مما بمنزلة الاليتين يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل فابتل ما كان من الفرج الخارج ينقض الوضوء (الدودة) اذا سقطت من الاذن أو الأنف لا تنقض الوضوء والغرب في العين

ولو خرج أحد الدمين عن مدة الحيض بأن رأت يومادما ونسعة طهرا ويومادما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض \* ولا يتبدى الحيض بالطهر على هذه الرواية ولا يختم به وهي رواية محمد عن أبي حنيفة \* وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الطهر المختل بين الدمين اذا كان أقل من خمسة عشر يوما لم يقص وكثير من المتأخرين أفتوا بهذه الرواية لانها أسهل على المفتي والمستفتي كذا في التبيين وهذا كذا في الزاهدي \* والاخذ بهذا أسير كذا في الهداية \* وعليه استقر رأي الصدر الشهيد حسام الدين وبه يقتضى كذا في المحيط \* فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض سواء كانت مبتدأة أو معتادة وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضها عشرة أيام وفي المعتادة عرفت في الحيض حيض والطهر طهر هكذا في السراج الوهاج \* ويجوز بدءا الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه اذا كان بعده دم هكذا في التبيين \* اذا كان الطهر خمسة عشر يوما أو أكثر يعتبر فاصلا فيجعل كل واحد من الدمين أو أحدهما بانفراده حيضا حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط \* وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لا كثره الا اذا احتج الى نصب العادة كما اذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل شهر وباقية طهر هكذا في الهداية

(الفصل الثاني في النفاس) وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون \* ولو ولدت ولم تزد ما لا يجب الغسل عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد قال في المفيد هو الصحيح \* لكن يجب عليها الوضوء بخروج النجاسة مع الولد هكذا في التبيين \* وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب الغسل وأكثر المشايخ أخذوا بقوله وبه كان يقتضى الصدر الشهيد هكذا في المحيط \* وقال أبو علي الدقاق وبه نأخذ كذا في المضمرات \* وفي الفتاوى هو الصحيح هكذا في الجوهر والنيرة \* لو خرج أكثر الولد تكون نفسها او الا فلا وكذا لو قطع فيها وخرج أكثره والسقط ان ظهر بعض خلقه من اصبع أو ظفر أو وشعر ولد فتصير به نساء هكذا في التبيين \* وان لم يظهر شيء من خلقه فلا نفاس لها فان أمكن جعل المرقى حيضا يجعل حيضا والافهوا استحاضة \* وان رأت دما قبل اسقاطه ودم ما بعده فان كان مستبين الخلق فمأرأته قبله لا يكون حيضا وهي نفسها فيما رأته بعده وان لم يكن مستبين الخلق فمأرأته قبل اسقاط حيض ان أمكن جعله حيضا هكذا في النهاية \* ولو ولدت من قبل سترتها بان كان يطمها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفاسا هكذا في الظهيرية والتبيين الا اذا خرج من الفرج دم عقيب خروج الولد من السرة فانه حينئذ يكون نفاسا هكذا في التبيين \* ونفاس التوأمين من الاول كذا في الكافي \* وشرط التوأمين أن يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر واذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهما حملان ونفاسان \* وان ولدت ثلاثة بين الاول والثاني أقل من ستة أشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يجعل حملان واحد كذا في التبيين \* أقل النفاس ما يوجد ولو ساعة وعليه الفتوى وأكثر ما رجعوا كذا في السراجية \* وان زاد الدم على الاربعين فالاربعةون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاسا هكذا في المحيط \* الطهر المختل في الاربعين بين الدمين نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان خمسة عشر يوما فاصعد او عليه الفتوى \* ثم العادة في النفاس تنتقل برؤية المخالف مرة عند أبي يوسف هكذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في الاستحاضة) لو رأت الدم بعد أكثر الحيض والنفاس في أقل مدة الطهر فمأرأت بعد بمنزلة الجرح ما يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع (رجل) يسيل الدم من أحد مفترقه فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المفترق الاخر فنقض الوضوء ولو كان به جدي بعضا يسيل وبعضها ليس بسائل فتوضأ فسال الذي لم يكن سائلا فنقض الوضوء فانها بمنزلة الشرخ لا بمنزلة جرح واحد اذا خاف الرجل خروج البول غشا احليله بقطنه ولولا القطنه لم يخرج من البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه وان ابتل الطرف الداخل من القطنه وكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر منها (المباشرة) الفاحشة تنقض الوضوء

استحسانا ونفسه بها أن يباشرها متجردين وانتشرت آله ولا في فرجه فرجها وقال محمد رحمه الله تعالى لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج والانعاش ينقض الوضوء في الأحوال كلها أقل أو أكثر وخروج المني لأعن شهوة بان سقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ما رقيق يخرج عند الشهوة كذا الودي وهو ما غليظ يخرج به سد البول إذا مضته العلقسة وامتلأت من الدم ينقض الوضوء (٣٨) لأن الوشقة تخرج منها دم سائل والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقسة ولو برز الرجل وفيه دم فإن كان الدم غالبا ينقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه وكذا الخلل لأنه ليس بسائل (التهمة) في صلاة لها ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو نفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنائز يطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة (والفح) يطل الصلاة ولا يطل الطهارة والتبسم لا يطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة ضحك لها صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبدروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والفح ما تبدوا أسنانه وليس له صوت والقهقهة عامدا كان أو ناسيا ينقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة ويطل التيمم كما يطل الوضوء ولو صلى القريضة بالأيام بعد ركوعه فيها انقض

الأكثر إن كانت مبتدأة بعد العادة إن كانت معتادة استحاضة \* وكذا ما نقص عن أقل الحيض وكذا ما رأت الكبرة جدا والصغيرة جدا هكذا في الحيض \* وكذا ما تراه الحمل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج المولود كذا في الهداية

(الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفس والاستحاضة) لا يثبت حكم كل منها إلا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في الحيض \* (الأحكام التي يشترك فيها الحيض والنفس غمائية) \* (منها) أن يسقط عن الحائض والنفساء الصلاة فلا تنقض هكذا في الكفاية \* إذا رأت المرأة الدم تترك الصلاة من أول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية ناقلا عن النوازل وهو الصحيح كذا في التبيين \* إذا حاضت في الوقت أو نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن أن تصلي فيه أولا هكذا في الذخيرة \* لو افتتحت الصلاة في آخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلاة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة \* ويستحب للحائض إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتملأ قدر ما يمكنها أداء الصلاة لو كانت طاهرة كذا في السراجية وفي الصغرى الحائض إذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التتارخانية \* (ومنها) أن يحرم عليها الصوم فتنقضه هكذا في الكفاية \* إذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطاً هكذا في الظهيرية \* (ومنها) أنه يحرم عليها وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان الجلبوس أو لا عبور هكذا في منية المصلي \* في التهذيب لا تدخل الحائض مسجدا جماعة \* وفي الحجة إذا كان في المسجد ما ولا تجدد في غيره وكذا الحكم إذا خاف الجنب أو الحائض سبعا أو لصا أو ورد فلا بأس بالمقام فيه والأولى أن يتيمم تعظيماً للمسجد هكذا في التتارخانية \* وسطح المسجد له حكم المسجد كذا في الجوهرة النيرة \* المتخذ لصلاة الجنائز والعبد الأصح أنه ليس له حكم المسجد هكذا في البحر الرائق \* ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية \* (ومنها) حرمة الطواف إلهاماً بالبيت وإن طاف خارج المسجد (١) هكذا في الكفاية \* وكذا يحرم الطواف للجنب هكذا في التبيين \* (ومنها) حرمة قراءة القرآن لا تقرأ الحائض والنفساء والجنب شيئاً من القرآن والآية وما دونه أسوا في التحريم على الأصح الآن لا يفسد بجلود الآية القرآنية مثل أن يقول الحمد لله بريد الشكر أو بسم الله عند الكل أو غيره فإنه لا بأس به هكذا في الجوهرة النيرة \* ولا تحرم قراءة آية قصيرة تجرى على اللسان عند الكلام كقوله تعالى ثم نظر أو ولم يولد هكذا في الخلاصة \* أن غسل الجنب فيه ليقرأ لم يحل لذلك هكذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة والإنجيل والزبور هكذا في التبيين \* وإذا حاضت المعلمة فنبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا يكره لها التمجى بالقرآن كذا في المحيط \* ولا يكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية كذا في التبيين وعليه الفتوى كذا في التجنيس والظهيرية \* ويجوز للجنب والحائض الدعوات وجواب الإذن ونحو ذلك كذا في السراجية \* (ومنها) حرمة مس المحف لا يجوز لهما والجنب والمحدث مس

(١) قوله خارج المسجد نصوا على أنه لا يصح الطواف خارج المسجد للحائض وغيرها وعبارة شرح الباب ولو طاف خارج المسجد فموجود الجدران لا يصح إجماعاً وأما إذا كانت جدرانها منه دعة فكذلك عند عامة العلماء خلافاً لمن لم يعتد بخلافه انتهت

الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الإيما مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكباً خارج المصر أو القرية وقهقهة فيها انقض وضوءه وإن كان في مصر أو قرية لا ينقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس في صلاته وكذا لو أتمخ التطوع راكباً خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهة لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو صلى في المصر ركعة تطوعاً راكباً ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهة لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ولو صلى راكباً وهو منزه من العدو والدابة واقفة أو سائرة

الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الإيما مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكباً خارج المصر أو القرية وقهقهة فيها انقض وضوءه وإن كان في مصر أو قرية لا ينقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس في صلاته وكذا لو أتمخ التطوع راكباً خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهة لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو صلى في المصر ركعة تطوعاً راكباً ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهة لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ولو صلى راكباً وهو منزه من العدو والدابة واقفة أو سائرة

أو تعدوبه وهروبى إيماء إلى القيلة أو إلى غيرها ثم قهقهه كان عليه الوضوء (إذا) خرج الامام عن صلاته لا على وجه القطع بل على وجه الفساد بأن قهقهه أو أحدث متعمدا ثم قهقهه المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء الذى لا قته التهقهه والحدث العمد من صلاة الامام قد فسد وبفساده فسد ذلك الجزء من صلاة المأموم ولهذا لو كان المأموم مسبوقا ففسد صلاته المسبوق فاذا قسدت صلاته المأموم لا تنتقض طهارته بالقهقهه ولونتكلم الامام أو سلم متعمدا بعد التشهد ثم قهقهه المأموم انتقضت طهارته لأن (٣٩) سلام الامام وكلامه لا يخرج المقتدى

من الصلاة في الصحيح من الجواب فاذا قهقهه المقتدى في صلاته انتقضت طهارته ولهذا لوتكلم الامام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدى أن يسلم في أظهر الزوايتين عن أي حنيفة رحمه الله ولو قهقهه الامام أو أحدث متعمدا لاسلام على المقتدى ولو قهقهه القوم دون الامام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم ولا تنفسد صلاة الامام ولو قهقهه القوم بعد التشهد تمت الامام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم وكذا لو قهقهه الامام والقوم معا تمت صلاة الكل وانتقضت طهارة الكل ولو سلم المقتدى قبل سلام الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم قهقهه لا وضوء عليه لانه صح خروجه عن الصلاة قبل خروج الامام فلا تنتقض طهارته ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها سوى عصر يوم لم يكن داخل في الصلاة فلا تنتقض طهارته بالقهقهه ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقهه كان عليه الوضوء (مسافر) صلى ركعة

المصحف الا بغلاف متجاف عنه كالخريطة والجلد الغير المشترى لاجلها متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة \* والصحيح منع من حواشي المصحف واليباض الذى لا كتابة عليه كذا في التبيين \* واختلفه وافي من المصحف بما عدا أعضاء الطهارة وما غسل من الاعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع أصح كذا في الزاھدى \* ولا يجوز لهم مس المصحف بالثياب التى هم لابسوها ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن \* ولا بأس بمسها بالكم هكذا في التبيين \* ولا يجوز من شئ مكتوب فيه شئ من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك اذا كان آية نامة هكذا في الجوهرية النيرة \* ولو كان القرآن مكتوبا بالفارسية يكره لهم مسه عند أبي حنيفة وكذا عندهما على الصحيح هكذا في الخلاصة \* ومن خافه ذكرا لله تعالى سوى القرآن قد أطلقه عامة مشايخنا هكذا في النهاية \* ولا يكره للجنب والحائض والنفساء النظر في المصحف كذا في الجوهرية النيرة \* ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذى في بعض سطوره آية من القرآن وان كان لا يقرآن القرآن \* والجنب لا يكتب القرآن وان كانت الصحيفة على الارض ولا يضع يده عليها وان كان مادون الآية \* وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب به أخذ مشايخ بخارى هكذا في الذخيرة \* ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وان كانوا محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* (ومنها) حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية \* وله أن يقبلها ويضعها ويستمتع بجميع بدنهما خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف هكذا في السراج الوهاج \* فان جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه التوبة والاستغفار \* ويستحب أن يتصدق بدينار أو نصف دينار كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) وجوب الغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية \* اذا مضى أكثر مدة الحيض وهو العشرة يحل وطؤها قبل الغسل مبتدأة كانت أو معتادة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغسل هكذا في المحيط \* واذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغسل أو يعضى عليها آخر وقت الصلاة الذى يسع الغتسال والتحريرة لان الصلاة انما تجب عليها اذا وجدت من آخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاھدى \* وأما مضى كمال الوقت بأن ينقطع دمه في أول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يعضى الوقت فليس بمسرح هكذا في النهاية \* لو انقطع دمها دون عادتها يكره قربانها وان اغتسلت حتى يعضى عادتها وعليها أن تصلى وتقوم للاحساط هكذا في التبيين \* ولو انقطع لأقل من عشرة أيام ولم يجد ما يفتيمه لم يحل وطؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى تصلى فان وجدت الماء بعده تحرم القراء لا الوطء عندنا كذا في الزاھدى \* قال البخندى وهو الأصح كذا في السراج الوهاج \* ومتى ظهرت المبتدأة دون العشرة أو المعتادة دون عادتها أخرت الوضوء والغتسال إلى آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلاة في الوقت المكره كذا في الزاھدى \* (وأما الاحكام المختصة بالحيض) فخمسة انقضاء العدة والاستبراء والحكم بوجها والفصل بين طلاق السنة والبدعة كذا في الكفاية \* وعدم قطع التتابع في الصوم هكذا في التبيين والمضمرات في كذارة الظهار \* (ودم الاستحاضة) كالرعاف الدائم لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء كذا في الهداية \* انتقال العادة يكون مرة عند أبي يوسف وعليه الفتوى هكذا في الكفاية \* فان رأت بين طهرين نامين دمالا على عادتها بالزيادة والنقصان أو بالتقدم والتأخر أو بهما معا تنقلت العادة إلى أيام دمه حقيقيا كان الدم أو حكيا \* هذا إذا لم يجاوز العشرة فان جاوزها فغير وقتها حيض ومارأت على

منه اظهر بغير قراءة أو صلاهما ثم قعد قدر التشهد ثم ضحك قهقهه كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان التحريم باق \* وكذا المقيم اذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم قهقهه وكذا الرجل اذا صلى من الفجر ركعة ثم طلع الشمس ثم قهقهه في قياس قول أبي حنيفة \* وكذا مصلى المكتوبة اذا تذكر فأنه ثم ضحك قهقهه وكذا الرجل اذا نوى امامة النساء فجاءت امرأة وقامت بجنبه واقتدت به ثم قهقهه الرجل كان عليه الوضوء قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله هذا اذا وقفت المرأة بجنب الامام وكبرت بعد تكبيره فاما اذا كبرت مع



الامام لا تعتقد تحريم الامام فلا تنقض طهارة الامام ولو وقعت المرأة بحجب امام يؤمها ثم ضحك فقهه في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في صلاة وفي رواية عليها الوضوء \* اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم ضحك فقهه كان عليه الوضوء في رواية كاب الصلاة \* اذا شرع في ركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءة وصلاتها ثم ضحك فقهه في رواية كان عليه الوضوء \* مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الإقامة ثم ضحك فقهه (٤٠) لا وضوء عليه ونية الإقامة بعد السلام تكون قطعاً للصلاة \* الصلي بالبحري اذا علم في

الصلاة انه صلى الى غير جهة القبلة فحصى على صلاته بعد العلم فسدت صلاته \* وان ضحك فقهه لا وضوء عليه في رواية \* ما صح الخلف اذا انقضت مدة مسجدة في الصلاة ثم فقهه لا وضوء عليه وكذا ما صح الجبيرة اذا برئ ثم فقهه لا وضوء عليه \* الصحيح اذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجاً ثم فقهه كان عليه الوضوء في رواية \* وكذا القاري اذا اقتدى بالامام أو الآخر أو الصحيح اذا اقتدى بالموي ثم فقهه كان عليه الوضوء \* وكذا المتوضي اذا اقتدى بالمتيم والمتوضي يرى الماء والامام لا يرى ثم ضحك المتوضي كان عليه الوضوء \* وكذا المقتدى اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والامام لا يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء \* وان كان الامام يعلم انه افتتح الصلاة الى غير القبلة فضحك المقتدى لا وضوء على المقتدى \* وكذا لو كان المقتدى يعلم ان على الامام قاتنه والامام لا يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء \* رجل صلى بقوم فاعتقدوا قد راوا تشهد ولم

غيرها استخاضة فلا تنقل العادة هكذا في محيط السرخسي \* وكذا النفاس فان رأيت لعل العادة ولم يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط \* واذا جاوز الاربعين ولها عادة في النفاس رقت الى أيام عاداتها سواء كان ختم معروفها بالدم أو بالطهر عند أبي يوسف هكذا في السراج الوهاج \* المعتادة اذا استقرت دهرها واشتبه عليها كل من عدد أيام الحيض والمكان والدور تحرى ومضت على ما استقر رأيا عليها وان لم يكن لها رأى لا يحكم بشئ من الحيض والطهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط فتجنب أيداً ما تجنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة هكذا في التبيين \* فتصلي المكتوبات والواجبات والسنة المؤكدة ولا تصلي تطوعاً وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح \* وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في الجرارائق \* وان اشتبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لو توفت كل صلاة وان ترددت بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لو توفت كل صلاة استخساناً \* وقال نجم الدين النسفي والصحيح انها تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط \* وهو الاصح هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في الجرارائق \* ولا تنطرق في شئ من شهر رمضان وعليها قضاء أيام الحيض مدمضى الشهر فان علمت ان حيضها كان يتبدى بالليل فعليها قضاء عشرين وان علمت أنه بالنهار فقضاء اثنين وعشرين احتياطاً وان لم تدركه بالليل أو النهار فأكثر ما يحتاج بقول بلزمتها قضاء عشرين \* وكان الفقيه أبو جعفر يقول تقضى اثنين وعشرين احتياطاً قضتها موصولة بالشهر أو مفصولة عنه هذا اذا علمت ان دورها كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان يتبدى بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضتها موصولة أو مفصولة وان علمت أنه كان بالنهار تقضى اثنين وثلاثين احتياطاً لو قضتها موصولة وان قضتها مفصولة فثمانية وثلاثين \* وان لم تدرك ان قضت موصولة فعليها قضاء اثنين وثلاثين وان قضت مفصولة فثمانية وثلاثين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي \* المعتادة اذا رأت بعد الولادة دماً ونسيت عادت ما كان لم يجاوز دهرها أربعين يوماً وطهرت هي بعد الأربعين طهراً كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات \* وان جاوز الدم الأربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الأربعين أقل من خمسة عشر يوماً فعليها ان تحرى فاراستقر رأيا عليها على عدد كان عادة نفاسها اذا لمضت على ذلك وان لم يكن لها رأى في ذلك احتاطت فقضت صلاة الأربعين كلها فان كان دهرها مستمر الحال انتظرت عشرة أيام ثم قضت صلاة هذه الأربعين ثانياً هكذا في المحيط \* أسقطت في المخرج ما يشك في أنه مستبين الخلق أو لا واستمر به الدم ان أسقطت أول أيامها تركت الصلاة قدر عاداتها يمين لانها ما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى عاداتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها انفساء أو طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عاداتها في الحيض يمين لانها ما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصلى عاداتها في الطهر يمين ان كانت استوفت أربعين من وقت الاسقاط والافبالشك في القدر الداخل فيها و يمين في الباقي ثم تستمر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانه تصلي من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عاداتها في الحيض يمين \* وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط كذا في فتح القدير (وعما يتصل بذلك أحكام المذخور) شرط ثبوت العذر ابتداء أن يستوعب استمراره وقت الصلاة كاملاً وهو الاظهر كالاقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سأل دهرها في بعض وقت صلاة فتوضأت

يتشهدوا ثم ضحك الامام ثم ضحك القوم فان الامام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى \* الامي اذا علم سورة في الصلاة ثم فقهه روى عن أبي يوسف رحمه الله ان عليه الوضوء العاري اذا صلى ركعة ثم وجد قوباً ثم فقهه في رواية لا وضوء عليه لانه لم يبق في الصلاة \* وفي رواية عليه الوضوء \* وكذا الامة اذا صلت بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالذنن ثم ضحك فقهه في رواية لا وضوء عليها \* وفي رواية عليها الوضوء \* رجل افتتح العصر فحصى من صلى الظهر والمقتدى لا يعلم كان

شارعاً في التطوع ويؤمّر بالمضي وان فقهه كان عليه الوضوء \* رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهذا كرها أو كان في صلاة العيد فزال الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر وأوصل ومقامه طاهر وموضع سجوده نجس فمقهقه كان عليه الوضوء \* إذا أحدث الرجل في الصلاة فتوضأ للبناء ثم فقهه كان عليه الوضوء \* (فصل في النوم) \* تكلم العلماء في تفصيل أحوال النوم وهو على وجهين \* الأول أن يكون في الصلاة \* والثاني أن يكون خارج الصلاة \* أما الأول فظاهر المذهب أن النوم (٤١) في الصلاة لا يكون حدثاً تاماً قائماً

أو راحاً أو ساجداً إلا أن يكون مضطجعا أو متكئاً \* والاضطجاع على نوعين ان غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو غزلة ماله سبقه الحدث يتوضأ ويبنى وان نهد النوم في الصلاة مضطجعا فإنه يتوضأ ويستقبل \* ومن غز عن الصلاة قائماً أو قاعداً فصلى مضطجعا فنام فيها ينقض وضوءه \* ولو نام ساجداً في الصلاة ذكرنا أنه لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية \* فان نهد النوم في سجوده تنقض طهارته وتفسد صلاته \* ولو نهد النوم في قيامه أو ركوعه لا تنقض طهارته في قولهم \* وأما الوجه الثاني إذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجداً على وجه السنة بأن كان رافعا بطنه عن فخذه بحافيا عضديه عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطيه لا يكون حدثاً \* وان كان ساجداً على غير وجه السنة بأن الصق بطنه بفخذه واقترش

وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمه فافسده أعادت تلك الصلاة لعدم الاستيعاب \* وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لا تعيدها لوجود استيعاب الوقت \* وشرط بقائه ان لا يضي عليه وقت فرض الا والحدث الذي انبى به وجد فيه هكذا في التبيين \* المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق البطن أو انقلاط الریح أو رعا ف دائم أو جرح لا يرقاً يتوضأ لو فت كل صلاة ويصا لون بذلك الوضوء في الوقت ماشاؤا من الفرائض والنوافل هكذا في البحر الرائق \* وان توضأ على السيلان وصل على الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني أعاد كذا في شرح منية المصل لبراهيم الحلبي \* وكذا اذا انقطع في خلال الصلاة وتم الانقطاع هكذا في المضمرات \* ويبيطل الوضوء عند خروج وقت المفروضة بالحدث السابق هكذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في المحيط في نواقض الوضوء \* حتى لو توضأ للعدور لصلاة العبد له أن يصلي الظهر به عند أي حنية ومحمد وهو الصحيح لانها بمنزلة صلاة النجس \* ولو توضأ مرة لا يظهر في وقته وأخرى فيه لا يعصر فعنه ما ليس له أن يصلي العصر به هكذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وانما تنقض طهارتها اذا توضأت والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت حتى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوءها أن تصلي بذلك ما لم يسأل أو تحدث حدثاً آخر كذا في التبيين \* ان توضأت في وقته بلا حاجة فسأل يتوضأ وكذا ان توضأت لحدث آخر غير السيلان فسأل كذا في الكافي \* رجل به جدرى منه ما هو سائل فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن سائلاً لنقض وضوءه كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا سال الدم من أحد مخبريه فتوضأ ثم سأل من المخبر الآخر فعليه الوضوء هكذا في البحر الرائق \* المستحاضة اذا توضأت واقتبعت الصلاة النافلة فلم تصل متها ركعة خرج الوقت فعدت الصلاة ولزمها القضاء احتياطاً هكذا في الظهيرية \* متى قدر المعذور على رد السيلان برباط أو حشواً أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب رده ويخرج برده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا منعت الدرور فانها حائض كذا في البحر الرائق \* النفساء والمستحاضة اذا احتشيت لا تخرج من أن تكون نفساء أو مستحاضة كذا في التبيين \* ولو كان في عينه رمد أو عمش يسيل دمه هائو ثم بالوضوء وقت كل صلاة لاحتمال كونه صديداً هكذا في التبيين \* اذا كان به جرح سائل وقد شت عليه خرقه فأصابها الدم أكثر من قدر الدم أو أصاب ثوبه ان كان بمجال أو غسله يتجسس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله وصل قبل أن يغسله والا فلا هذا هو المختار هكذا في المضمرات \* رجل رعد أو سال عن جرحه الدم ينتظر آخر الوقت فان لم ينقطع توضأ وصل قبل أن يغسله قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة

### (الباب السابع في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في تطهير الانجاس) ما يطهره النجس عشرة (منها) الغسل بجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مانع طاهر يمكن ازالته به كالحلل وماء الورد ونحوه مما اذا عصر انعصر كذا في الهداية \* وما لا ينعصر كالدهن لم يجز ازالته به كذا في الكافي \* وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين \* ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الزاهدي \* وازالتان كانت مرسية بإزالة عينا أو أثرها ان كانت شيئا يزول أثره ولا يعتبر فيه العدد كذا في المحيط \* فلوزالت عينا بمرة ككتفي بماء ولولم

(٢٦ الفتاوى اول) بذراعيه كان حدثاً وان كان قاعداً مستويا للتيمة على الارض مستويا لمسكه ولم يسند ظهره الى شيء لا وضوء عليه \* وان نام قاعداً واضعاً للتيمة على عقبه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول أبي يوسف رحمه الله \* وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله \* وان نام قاعداً مستويا للتيمة على الارض مستفداً الى حائط أو الى اسطوانة عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا وضوء عليه \* وهكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله \* وان نام متربعا وقد أسند ظهره الى شيء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يكون حدثاً \* وقال الطحاوي

رحمه الله ان كان بحال لو ازيل السند بسقط فهو حديث والا فلا \* وان نام جالساً وهو كان يتمايل ورعا يزول مقعده عن الارض قال شمس  
الائمة الحلو اني رحمه الله ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً وان نام جالساً وسقط قال شمس الائمة الحلو اني رحمه الله ظاهر المذهب عن أبي  
حنيفة رحمه الله انه انما يتنبه قبل أن يزول مقعده عن الارض لا ينقض وضوءه \* وان انتبه بعد ما زال مقعده عن الارض انتقض وضوءه  
سقط أو لم يسقط وان نام قاعداً (٤٣) متوركا فهو بمنزلة ما لو نام قاعداً وهو كان يتمايل ورعا يزول مقعده عن الارض \* وحقيقة

المعنى في ذلك ان المعتبر  
استرخاء المفاصل فاذا لم  
يسقط على وجهه ولم يقرب  
الى السقوط حتى انتبه فقد  
انعدم الاسترخاء \* وان نام  
على رأس التنوير وهو جالس  
قد أدلى رجله كان حدثاً  
لان ذلك سبب لاسترخاء  
المفاصل \* وان نام على ظهر  
الدابة في سرج أو كاف  
لا ينقض وضوءه لعدم  
استرخاء المفاصل \* النعاس  
لا ينقض الوضوء وهو قليل  
نوم لا يتنبه عليه أكثر  
ما يقال ويجرى عنده \*  
السكران اذا أفاق ان كان  
سكراناً لا يعرف الرجل من  
المراة عليه الوضوء لانه بمنزلة  
الانعام \* مس الذكر والمرأة  
لا ينقض الوضوء عندنا

\* فصل فيما يوجب  
الغسل \*

أسباب الغسل ثلاثة  
الجنابة والحيض والنفاس  
\* الجنابة تثبت بسببين  
أحدهما انفصال المني عن  
شهوة والثاني الإيلاج في  
الآدمي \* واختلفت عبارات  
السلف في الإيلاج الذي  
يعلق به الجنابة \* عن محمد

تزل بثلاثة تغسل الى أن تزول كذا في السراجية \* وان كانت شيئاً لا يزول أثره لا بعشقة بأن يحتاج في  
ازالته الى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكف بازالته هكذا في التبيين \* وكذا لا يكف بالماء المغلي بالنار  
هكذا في السراج الوهاج \* وعلى هذا قالوا الوضوء بغيره أو يده بصيغ أو حناء نجسين فغسل الى أن صفاء الماء  
يطهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير \* واذا غمس الرجل يده في السمن النجس أو أصاب ثوبه ثم غسل يده أو  
الثوب بالماء من غير حرض وأثر السمن باق على يده يطهر \* وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وهو الأصح هكذا في  
الذخيرة \* وان كانت غير مريبة يغسلها ثلاث مرات كذا في المحيط \* ويستترط العصر في كل مرة فيما  
ينعصر ويبلغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته وفي غير رواية  
الاصول يكتبني بالعصر مرة وهو أرفق كذا في الكافي \* وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \*  
والاول أحوط هكذا في المحيط \* ولو عصره في كل مرة وقوته أكثر ولم بالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا  
في فتاوى قاضي خان \* ان غسَلَ ثلاثاً فعصره في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئاً ان عصره في  
المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب والسيد وما تقاطر طاهر والا فلا كل نجس  
هكذا في المحيط \* وما لا ينعصر يطهر بالغسل ثلاث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف أثر في  
استخراج النجاسة وحده التجفيف أن يجلبه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس هكذا في التبيين  
\* هذا اذا تشربت النجاسة كثيراً وان لم تشرب فيه أو تشربت قليلاً يطهر بالغسل ثلاثاً هكذا في محيط  
السرخسي \* امرأة طهت الحنطة والاعجم في الخمر قال أبو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات ويحفف في كل  
مرة وقال أبو حنيفة لا يطهر أبداً وعليه الفتوى هكذا في المضمرات ناقلاً عن النصاب والكبرى \* اذا تشرب  
ما لا ينعصر بالعصر كما اذا تشربت النجاسة في المصاب بان موته السكين بماء نجس أو كان الخرف والأجر  
جديدين وقد وقعت الخمر فيه ما أو الحنطة اذا أصابته خمر وثم شربت فيها واتفتحت من الخمر عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى يموت السكين بالماء الطاهر ثلاثاً ويغسل الأجر والخرف بالماء ثلاثاً ويحفف في كل  
مرة فيطهر والحنطة تنقع في الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تحفف بفعل كذلك ثلاث مرات  
ويحكم بطهارتها وان لم تنتفخ تطهر بالغسل ثلاثاً والتجفيف في كل مرة ويستترط أن لا يوجد طعم الخمر  
ولاريجها هكذا في المحيط \* وان كان الأجر قديماً يكفيه الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة كذا في الخلاصة  
\* تجس العسل يلقى في طخبر ويصب عليه الماء ويغلى حتى يعود الى مقداره هكذا ثلاثاً فيطهر \* قالوا  
وعلى هذا اللبس \* الدهن النجس يغسل ثلاثاً بان يلقى في اناء ثم يصب فيه ماء ويحرك ثم يترك حتى  
يعلو الدهن فيؤخذ أو ينقب أسفل الاناء حتى يخرج الماء هكذا ثلاثاً فيطهر كذا في الزاهد \* ثوب  
نجس غسل في ثلاث جفان أو في واحدة ثلاثاً وعصر في كل مرة طهر لجريان العادة بالغسل هكذا قالوا لم يطهر  
لصاق على الناس \* وغسل عضوف أو ان وغسل جنب لم يستنج في آثار كالثوب ويتنجس الماء والاواني  
والماء الرابع مطهر في الثوب لا العضو لانه اقرب اليه كذا في الكافي \* والماء الثلاثة نجاسة متفاوتة  
فالاول اذا أصاب شيئاً يطهر بالثلاث والثاني بالثلاث والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح  
كذا في التنوير \* ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في محيط السرخسي \* ونظير  
الاجابة الثالثة بعمامة الغسل كعمرة القمعة وجب الخمر التي تخللت فيه هكذا في الزاهد \* خف بطانة

رحمه الله تعالى اذا التقي الختان وتوارت الحشفة يجب الغسل \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا توارت الحشفة  
في قبل أو دبر من الآدمي يجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو الصحيح فان الإيلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به  
وان لم يوجد فيه التفاهة لثانين \* والايلاج في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانه ناقص في قضاء الشهوة بمنزلة الاستماع بالكف فلا  
يوجب الغسل بدون الازال \* والايلاج في الميتة بمنزلة الإيلاج في البهائم لكان النقصان في قضاء الشهوة وكذا الإيلاج في الصغيرة التي

لا يجامع مثلها الاوجب الغسل في قول محمد رحمه الله تعالى بدون الانزال \* انا أنى الرجل امرأته وهي عذراء أو جامعه فمما يحدون الفرج لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا يجب الغسل ما لم ينزل \* ولا يغسل على المرأة أيضا ما لم تنزل لانه دام السبب في حقها وهي مواراة الحشفة \* وكذلك اذا كانت ثيبا ولم تتوار الحشفة \* فان خرج منه ودى أو مذى كان عليه الوضوء \* اذا جومت المرأة فمما يحدون الفرج ووصل الخنى الى زوجها وهي بكر أو ثيب لا يغسل (٤٣) عليها الفقد السبب وهو الانزال أو

مواراة الحشفة حتى لو وجدت كان عليها الغسل لوجود الانزال \* غلام ابن عشر سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو مواراة الحشفة بعد توجبه الخطاب ولا يغسل على الغلام لانه دام الخطاب الا أنه يؤمر بالغسل اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة \* ولو كان الرجل بالغوا والمرأة صغيرة فالجواب على العكس \* وجاع الخصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به لمواراة الحشفة \* واذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية مني الزوج لا يلزمها إعادة الغسل في قولهم لان الخارج اذا لم يكن مني المرأة كان بمنزلة الحدث \* المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها الخنى حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى انه قال ما لم يخرج المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها \* وبه أخذ شمس الأئمة الخلواني رحمه الله واليه أشار الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال \* والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي

ساق من كبراس فدخل في خروقه ما نجس فغسل الخف ودلكه باليد ثم ملأه الماء ثلاثا وواراه الا انه لم يتيها له عصر العكس \* باس فقد طهر الخف كذا في المحيط \* وفي النوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر كذا في التارخانية \* الخف الخراساني الذي صرهم موشى بالغزل بحيث صار ظاهره كله غزلا فأصابته النجاسة تحتها فانه يغسل ثلاثا ويحذف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع التقاطر ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا أصح والاول أحوط كذا في الخلاصة \* الارض أو الشجر اذا أصابته النجاسة فاصابه المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهرا وكذا الخشب اذا أصابته النجاسة فاصابه المطر كان ذلك بمنزلة الغسل \* الارض اذا اتجست ببول وأحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثا فتطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتذلك ثم تنشف بصوف أو خرقة يفعل كذلك ثلاث مرات فتطهر وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لون لها وتركت حتى جفت تطهر كذا في فتاوى قاضيان \* حصير أصابته نجاسة فان كانت النجاسة يابسة لا بد من الدلك حتى تلبس وان كانت رطبة ان كان الحصير من قصب أو ما أشبهه يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الى شئ آخر كذا في المحيط \* ويطهر بلا خلاف لانه لا ينشف النجاسة كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان من بردي أو ما أشبهه يغسل ويحذف في كل مرة فيطهر عند أبي يوسف كذا في منية المصلي \* وعليه الفتوى كذا في شرحها لابراهيم الحلبي \* البردي اذا لقي في الماء النجس في الابتداء على قول أبي يوسف وعليه المشايخ يغسل ثلاث مرات ويصرف في كل مرة أو يحذف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الحمام وهكذا في الخلاصة \* البساط النجس اذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* الكوز اذا كان فيه خرق طهره أن يجعل فيه الماء ثلاث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديدا وهذا عند أبي يوسف رحمه الله هكذا في الخلاصة \* دن الخمر اذا غسل ثلاثا وكان عتيقا مستملا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا اذا لم يبق رائحة الخمر كذا في التارخانية فاذا عن الكبرى \* الجلد المدبوغ اذا أصابته نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثا ويصرف في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويحذف في كل مرة كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا اتجست طرف من أطراف الثوب ونسيه فغسل طرفا من أطراف الثوب من غير تحريك بطهارة الثوب واختار \* فلا صلى مع هذا الثوب صلوات ثم طهر ان النجاسة في الطرف الاخر يجب عليه إعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة \* والاحتياط أن يغسل جميع الثوب \* وكذا اذا علم أنه أصاب الكرم ولا يدرى أي الكبتن غسلها هكذا في محيط السرخسي \* الثوب اذا اتجست ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرة نين جاز للحصول المقصود كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يقع في البئر \* (ومنها المسح) \* اذا وقع على الحديد الصقيل الغير الخشن كالسيف والسكين والمرأة ونحوها نجاسة من غير أن يموت بها فكما يطهر بالغسل يطهر بالمسح بخرقة طاهرة هكذا في المحيط \* ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ماله جرم وما لا جرم له كذا في التبيين \* وهو المختار للفتوى كذا في العناية \* ولو كان خشنا أو منقوشا لا يطهر بالمسح كذا في التبيين \* اذا مسح موضع الحجمة ثلاث خرفات رطاب نظاف أجزاء من

احتلام الرجل لا بد من خروج الخنى فكذا احتلام المرأة الآن الفرج الخارج منها بمنزلة الاثنين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج \* وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابن عبد الله بن المباركة امرأة قالت معي جنني يا بني في النوم مراراً وأجد في نفسي ما أجد اذا جامعني زوجي قال لا يغسل عليها وليس للرجل أن يجامع امرأته اذا كان الحجاب الخفى بين القبيل والذبر قد انقطع الا أن يحكمنا يانها في قبلها من غير تعد \* اذا احتلم الرجل وانفصل الخنى عن موضعه الا أنه لم يظهر على رأس



الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنابة تتعاقب بخروج المني وهو الانتقال من موضع الى موضع لحقه حكم التطهير \* وفي المراتة كزنااته  
يعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج \* اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئاً ولا يتذكر الانزال  
لا يغسل عليه \* وان اتبعه ورأى على فراشه أو خذذه نياً كان عليه الغسل تذكر الاحتلام أو لم يتذكر \* وان رأى المني يلزمه الغسل  
في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما (٤٤) الله تذكر الاحتلام أو لم يتذكر \* وقال أبو يوسف رحمه الله ان تذكر الاحتلام يلزمه

الغسل والا فلا \* وفي صلاة  
الاصل اذا استيقظ وعنده  
انه لم يحتمل وجود بلاء عليه  
الغسل في قول أبي حنيفة  
ومحمد رجهما الله \* الجنب  
اذا اغتسل قبل أن يبول  
وصلّى جازت صلاته فان  
خرج منه المني بعد ذلك كان  
عليه الغسل في قول أبي  
حنيفة ومحمد رجهما الله  
خلافاً لأبي يوسف رحمه الله  
ولا يعيد ما صلى \* وعن هذا  
الخلاف اذا استمتع بالكف  
فلما انفصل المني أخذ باحليله  
حتى سكنت شهوته ثم خرج  
المني وكذا اذا جامع امرأته  
فيما دون الفرج أو احتلم  
فاستيقظ قبل خروج المني  
فأخذ بذكره حتى سكنت  
شهوته ثم خرج منه المني  
كان عليه الغسل في قول أبي  
حنيفة ومحمد رجهما الله  
\* ولو اغتسل بعد ما بال ثم  
خرج منه مني أو مذي  
لا يغسل عليه في قولهم \*  
اذا استيقظ الرجل من  
منامه فوجد على طرف  
احليله بلاء لا يدري انما مني  
أو مذي فانه يغتسل الآن  
يكون قد انتشر ذكره قبل

الغسل لانه يعمل على الغسل كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) الفرق في المني \* المني اذا أصاب الثوب  
فان كان رطباً يجب غسله وان جف على الثوب أجزأ فيه الفرق استحبنا كذا في العناية \* والصحيح انه  
لا فرق بين مني الرجل والمرأة \* وبقاء أثر المني بعد الفرق لا يضر كبقائه بعد الغسل هكذا في الزاهدي \* ولو  
كان رأس ذكره نجساً بالبول لا يظهر بالفرق كذا في محيط السرخسي \* وان أصاب بدنه لا يظهر الا بالغسل  
رطباً كان أو يبساً وهو مروي عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي ناقلاً عن الاصل \* وهكذا في فتاوى  
قاضي خان والخلاصة \* قال مشايخنا يظهر بالفرق لان البلى فيه أشد كذا في الهداية \* ولونه قد المني الى  
البطانة يكتفي بالفرق هو الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* وهكذا في التبيين \* خف أصابه مني ان كان يبساً  
يجوز فيه الفرق كذا في الكافي \* المني اذا فرق عن الثوب وذهب أثره فأصابه ماء فيه روايتان المختارانه لا  
يعود نجساً كذا في الخلاصة \* (ومنها) اخذ والدك الخف اذا أصابته النجاسة ان كانت متجسدة  
كالعدوة والروث والمني يظهر بالحث اذا يبست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر الا بالغسل وعند أبي  
يوسف اذا مسح على وجهه الباقية بحيث لا يبقى لها أثر يظهر وعليه الفتوى لعموم البلى كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول اذا التصق بهما مثل التراب أو التي عليها فسحها  
يطهر وهو الصحيح هكذا في التبيين \* وعليه الفتوى للضرورة كذا في معراج الدراية \* وفي فتاوى الحجة  
الافروا اذا أصابته النجاسة المتجسدة ويبست يظهر بالدلك كما يظهر الخف كذا في المصنوعات \* (ومنها) الخفاف  
وزوال الاثر \* الارض تطهر باليس وذهب الاثر للصلاة لا للتميم هكذا في الكافي \* ولا فرق بين الخفاف  
بالشمس والنار والريح والظل كذا في البحر الرائق \* ويشارك الارض في حكمها كل ما كان ثابتاً فيها  
كالحيطان والاشجار والكلا والقصب مادام قائماً عليها فاذا قطع الحشيش والخشب والقصب وأصابته  
النجاسة لا يظهر الا بالغسل كذا في الجوهر النيرة \* الاجرة اذا كانت مفروشة فحكهها حكم الارض  
تطهر بالخفاف \* وان كانت موضوعة تنقل وتحول لا بد من الغسل هكذا في المحيط \* وكذا الحجر واللبنة  
هكذا في منية المصلي \* فان قلع بعد ذلك هل يعود نجساً فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خان \* المحصى  
حكمه حكم الارض اذا كان فيها أو ما اذا كان على وجه الارض لا يظهر كذا في المحيط \* وهكذا في منية المصلي  
\* واذا طهرت الارض بالخفاف ثم أصابها الماء الصحيح أنه لا يعود نجساً ولورش عليها الماء وجلس عليها  
لا بأس به هكذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها) الاحراق \* السريقين اذا احرق حتى صار رماداً فعند محمد  
يحكم بطهارته وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة \* وكذا العذرة هكذا في البحر الرائق \* اذا احرق رأس  
الشاة ملطخاً بالدم وزال عنه الدم يحكم بطهارته \* الطين النجس اذا جعل منه الكور أو آلة مدر فطبخ يكون  
طاهراً هكذا في المحيط \* وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب \* اذا سعت المرأة  
التور ثم مسحت بمزقة مبتلة بنجاسة ثم خبزت فيه فان كانت حرارة النار كانت به الماء قبل الصاق الخبز  
بالتور لا يتنجس الخبز كذا في المحيط \* سعر التنوير بالاختاء والارواح يكره الخبز فيه ولورشه بالماء بطلت  
الكراهة كذا في القنية \* (ومنها) الاستحالة \* تحلل الخمر في خاية جديدة طهرت بالاتفاق كذا في القنية  
\* الخبز الذي عجن بالخمر لا يظهر بالغسل ولو صب فيه الخل وذهب أثره يظهر كذا في الظهيرية \* الرغيف اذا  
ألقى في الخمر صار الخمر خلافاً للصحيح انه طاهر اذا لم يتبق رائحة الخمر وكذا البصل اذا لقي في الخمر ثم تحلل لان

النوم فلما استيقظ وجد البلاء فها هنا لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشراً قبل النوم فوجد من البلاء بعد الانتباه يكون  
من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل الآن يكون أكثر اياه انه مني خيفة يلزمه الغسل \* أما اذا كان ذكره مسكناً حين نام  
يجعل تلك البلاء له منياً ويلزمه الغسل \* قال شمس الأنعماء المالوف رحمه الله تعالى هذه منية \* لا يكره وقوعها والناس عنها غافلون فلا  
بدن - فقهها \* اذا نام الرجل قائماً أو قاعداً أو ماشياً فوجد منياً كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى بمنزلة ما لو نام

مضطجعه الرجل اذا صار معنى عليه ثم افاق فوجد مذيالاً او اغسل عليه \* وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذيالاً \* وليس هذا كالنوم لان ما يراه الناس سببه ما يجدهم من اللذة والراحات التي تمنحهم منها الشهوة وأما الانغماس في السكر فليس من أسباب الراحة \* اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد امينياً بينهما وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الغسل عليهما احتياطاً \* وقال غيره ان كان الماء غليظاً يبض فهو من (٤٥) الرجل وان كان رقيقاً أصفر فهو من المرأة \* وقال بعضهم ان

ما فيه من اجزاء الخمر صار خلاها كذا في فتاوى قاضيان \* الخمر اذا وقعت في الماء أو الماء في الخمر ثم صارت خلطاً طهر كذا في الخلاصة \* واذا صب الخمر في المرقعة ثم انخل ان صارت المرقعة كالخل في الحوض طهرت هكذا في النظمية \* فأوردت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت خللاً لا يابس باكله \* وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صارت الخمر خللاً لا يابس باكله \* وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يابس باكله لان ألعاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تخلل فكذا في الخلاصة \* الخلل النجس اذا صب في خرفصار خلا يكون نجساً لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيان \* الحمار والخنزير اذا وقع في الملهة فصار ملهاً أو بئراً بالوعة اذا صار طيناً طهر عندهما خلا قال يوسف رحمه الله كذا في محيط السرى \* دن العصور اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان واتقص ثم صارت خللاً انخل فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخلل الى رأس الدن يصير طاهراً وكذا الثوب الذي أصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيان \* جعل الدهن النجس في الصابون يفتي بطهارته لانه تغير كذا في الراهدى \* (ومنها) الدباغ والدكة والنزح وقدم كل منها بالتفصيل \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* اذا أصابت النجاسة بعض أعضائه ولحسها بلسانه حتى ذهب أثرها يطهر وكذا السكين اذا تنجس فلمسه بلسانه أو مسحه بريقه هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو لحس الثوب بلسانه حتى ذهب اثره فقد طهر كذا في المحيط \* اذا قام على الفم وتوضأ ولم يغسل فاه حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالبراق \* الصبي اذا قام على ثدي الام ثم مص الثدي صارت ايطهر كذا في فتاوى قاضيان \* المحلوج النجس اذا تدف ان كان الكلى أو النصف نجساً لا يطهر وان كان يسيراً بحيث يتخلل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكدس اذا تنجس فقسيم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة \* الخنطة تداس بالخمر يتول وتروث ويصيب بعض الخنطة ويختلط ما أصيب منها بغيره قالوا لو عزل بعضهم واغسل ثم خلط الكل ابعج تناولها \* وكذلك لو عزل ووجهه من انسان أو نصدق به عليه كذا في الذخيرة \* اذيب القلي (١) النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية \* القارة لومات في السمن ان كان جامداً قور ما حوله ووربه والباقي طاهر يؤكل وان كان مانعاً لم يؤكل وينتفع به من غير جهة الاكل مثل الاستصباح وديبغ الجلد هكذا في الخلاصة \* واذا ديبغ به يؤمر بالغسل ثم ان كان ينصر يغسل ويعصر ثلاث مرات وان كان لا ينصر عند أبي يوسف رحمه الله يغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة كذا في البدائع \* وحدا لحامدانه اذا أخذ من ذلك الموضع لا يستوى من ساعته وان كان يستوى فهو مائع هكذا في فتاوى الغرائب

(١) الفصل الثاني في الاعيان النجسة \* وهي نوعان \* (الاول) المغلظة وعنى منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه \* والصحيح ان يعتبر بالوزن في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المتقال وبالمساحة في غير ما هو قدر عرض الكف (٢) هكذا في التبيين والكافي وأكثرا فتاوى \* والمتقال وزنه عشرون قيراطاً \* وعن شمس الأئمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج ناقلاً (١) قوله القلي هو ازصاص والموم بالضم الشمع اه قاموس (٢) قوله عرض الكف قال في شرح الوقاية المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع اه من هامن الاصل

من المرأة \* وقال بعضهم ان وقع طولاً فهو من الرجل وان كان مسدوراً فهو من المرأة \* وعلى الرجل غن ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانهم من الحيوان الدائرة فيكون بمنزلة الماء كالماء والماء الكافر اذا أجنب ثم أسلم قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه الغسل \* قالوا لو حاضت الكافرة ثم طهرت من حیضها ثم أسلمت لا يغسل عليم وأشار الى الفرق في السير الكبير قال لان السبب في حق الجنب هو الجنبية والجنبية بما يستدام فكان لدوامها حكم الابتداء فيصير كأنه أجنب بعد الاسلام \* وأما السبب في حق المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاسلام \* وقال بعضهم لا يغسل عليهم \* وافرقت هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث اذا أسلم ثم أراد أن يصلى كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو القيام الى الصلاة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنبية فان غم لم

يوجد السبب بعد الاسلام \* وهذه فصول أربعة الاول والثاني والثالث الصبي اذا بلغ بالاحتلام والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب \* والا حوط وجوب الغسل في الفصول كلها \* المرأة اذا أجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان شامت أخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التحجيل فانها ان كانت تحج من الجنبية لا تخرج من الحيض وحكمها واحد اذا أمنى الرجل من غير شهوة وانتشار لا يغسل عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وان بال الرجل خرج منه منى ان كان

ذكره منتسرا كان عليه الغسل والا فلا. الرجل اذا كان غزابه شيق وفرط شهوة قالوا له ان يغسل يذكره لتسكين الشهوة ولا تقول هو ماجور على ذلك فمن أي حنفية رحمه الله انه قال حسب أن يجزأ أساب رأسه الحنجرة اذا أراد أن يأكل أو يشرب فالتسحب له أن يغسل يديه وفاه وان ترك لأبأس به. واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والجنب سواء. وقال بعضهم لا يسحبها غلظ لا يزول نجاسة الحيض عن الفم واليد بخلاف الجنابة (٤٦) \* وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته عند الاغتسال. وان علم انه يصل الماء

من غير ادخال الاصبع أجزاءه. ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فان كان ذلك في جوف الليل وحاف الخروج يستحب له أن يتيمم. اذا توضأ المحدث أو اغتسل الحنجرة بعد البول ثم رأى على ذكره بلالا ولا يعلم أنه ماء أو بول فإنه يعيد الوضوء. وان اعترضه ذلك في الصلاة والشيطان يوسوسه بذلك كثيرا وهو لا يتيقن بالنجاسة فإنه يصح في مسالته ولا يلزم فيه حتى يستيقن انه بول وينبغي لمن أسلى بذلك أن ينضح فرجه بالماء حتى اذا رأى بلالا يجعل ذلك من الماء لمن البول

عن الايضاح \* كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء أو الغسل فهو مغلط كالغائط والبول والمني والمذي والودي والقيح والصد يد والقيح. اذا ملأ الفم كذا في البحر الرائق. وكذا دم الحيض والنفاس والاستحاضة هكذا في السراج الوهاج. وكذلك بول الصغير والصغيرة كالأول كذا في الاختصار شرح المختار. وكذلك النحر والدم المسفوح وطعم الميتة وبول ما لا يؤكل والروث واخناه البقر والعذرة ونحو الكلب ونحو السباع والبط والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيان. وكذا خمر السباع والسنور والفأرة هكذا في السراج الوهاج. بول الهررة والفأرة اذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة. خمر الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وكذا خمر الملق كذا في التارخانية. ودم الحية والوزغة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية. فاذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة كذا في المحيط. (والثاني الخفيفة) وعنهما ما دون ربع الثوب كذا في أكثر المتون. اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قبل الغسل ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل والكفم والدخريص ان كان المصاب ثوبا وربيع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصحبه صاحب الخفة والمهبط والبدائع والجنبى والسراج الوهاج. وفي الحقائق وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق. وبول ما يؤكل لحمه والفرس ونحوه لا يؤكل مخفف هكذا في الكفر. وخفة النجاسة تظهر في الثوب بدون الماء كذا في الكافي. دم الشهيدي ما دام عليه طاهر واذا أبيض منه كان نجسا ومرة كل شيء كبوله كذا في الظهيرية. البول المنتضخ قدر رؤس الاربعه والضرورة وان امتلا الثوب كذا في التبيين. وكذا قدر الجانب الآخر هكذا في الكافي والتبيين. هذا اذا كان الانتضاح على الثياب والابدان اما اذا انتضخ في الماء فإنه ينجسه ولا يعني عنه لان طهارة الماء كد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا في السراج الوهاج. ولو كان المنتضخ مثل رؤس المسلة منع كذا في البحر الرائق. (ومما يصل بذلك مسائل) \* جلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يحتمل الدباجة هكذا في الظهيرية. قيص الحية الصحيح انه طاهر كذا في الخلاصة. لعاب النائم طاهر سواء كان من الفم أو منبعا من الخوف عند أي حنفية ومحمد رحمه الله عليه وعليه الفتوى. واما لعاب الميت فقد قيل انه نجس هكذا في السراج الوهاج. مله ودود القز وعينه ونحوه طاهر كذا في القنينة. وذرق ما يؤكل لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج. والصحيح ان لبن الاثان طاهر كذا في التبيين. وهكذا في منية المصلي. وهو الاصح كذا في الهداية. ولا يؤكل كذا في النهاية والخلاصة. وما يبي من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان نجس كذا في فتاوى قاضيان. وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمسحوق هكذا في محيط السرخسي. وما لزق من الدم السائل بالدم فهو نجس كذا في منية المصلي. دم الكبد والطحال ليس بنجس كذا في خزائن الفتاوى. ودم البق والبراغيث والقمل والكتان (١) طاهر وان كثر كذا في السراج الوهاج. ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان. بعرة الفأرة وقعت في قر الحنطة فطخت والبعرة فيها أو وقعت في قوردهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما. قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ. وفي مسائل أبي حفص في بعرة الفأرة اذا وقع في الرب أو اخلل أنه لا يفسد هكذا في

من غير ادخال الاصبع أجزاءه. ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فان كان ذلك في جوف الليل وحاف الخروج يستحب له أن يتيمم. اذا توضأ المحدث أو اغتسل الحنجرة بعد البول ثم رأى على ذكره بلالا ولا يعلم أنه ماء أو بول فإنه يعيد الوضوء. وان اعترضه ذلك في الصلاة والشيطان يوسوسه بذلك كثيرا وهو لا يتيقن بالنجاسة فإنه يصح في مسالته ولا يلزم فيه حتى يستيقن انه بول وينبغي لمن أسلى بذلك أن ينضح فرجه بالماء حتى اذا رأى بلالا يجعل ذلك من الماء لمن البول

\* (نصل في المسح على الخفين)

المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء بأكثر مشهورة قريية من المتواتر روى عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة ان تحب الشجين ولا تطعن في الخفين وتحب على الخفين. وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال من السنة أن تفضل الشجين وتحب

الخفين وترى المسح على الخفين. وعن الكرخي رحمه الله تعالى من أنكر المسح على الخفين يحنى عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته. والخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحا لقطع المسافة والمنشئ المتتابع عادة ويسترا الكعبين وما فتحهما. ومروية المسح على الخفين أن يصع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يده الى الساق فوق الكعبين ويخرج بين أصابعه وان بدأ من أصل الساق وقال في الاصابع جاز

(١) قوله والكان هو وزن زمان دوية حر الساعة فاموس المحيط

ولا يسن فيه التكرار وان مسح برؤس الاصابع وجا في اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يساغ ما تبل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد \* وان مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز \* وان مسح بالابهام والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز لان ما بينهما مقدار اصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وان مسح بأصبع واحد ثم بلها فمسح الخف ثانيا وثالثا ان مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كانه مسح ثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف ببل الغسل (٤٧) كانت البللة قاطرة أو لم تكن ولا يجوز

ببل بعد المسح \* وتفسيره اذا توضأ ثم مسح الخف ببله بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببله بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لانه مسح الخف ببله مستعمله بخلاف الاول \* ولا يصح بعد مضى المدة \* ومدة المقيم يوم وليلة \* ومدة المسافر ثلاثة أيام ولياليها \* يعتبر المدة من وقت الحدث لامن وقت اللبس ولامن وقت المسح عندنا \* وتفسير ذلك ان المقيم اذا أحدث بعد طلوع الفجر فتوضأ ودام على وضوئه الى الفحوة ولبس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل وقت العصر ثم توضأ فانه يصح الى ما بعد الزوال من الغدو يعتبر المدة من وقت الحدث بعد اللبس واذا انقضت المدة وهو على وضوئه فانه ينزع خفيه ويغسل رجله خاصة \* وان انقضت مدة المسح وهو يحدث فانه ينزع خفيه ويستقبل الوضوء \* ولو نزع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع احدي الخفين وهو على وضوئه فانه ينزع خفيه ويغسل رجله \* وان نزع

الحيط \* ولو أصاب الثوب دهن نجس أقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصارت أكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلاة به أخذ الا كثرون هكذا في السراج الوهاج \* وبه يؤخذ كذا في منية المصلي \* اذا لف الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب فظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير رطبا بحيث لو عصر يسيل منه شيء ولا يتقاطر فالاصح أنه لا يصير نجسا وكذا الوسيط الثوب الطاهر على الثوب النجس أو على أرض نجسة مبتلة واثرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصير رطبا بحال لو عصر يسيل منه شيء ولكن يعرف موضع الندوة فالاصح أنه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة \* ولو وضع رجله المبلولة على أرض نجسة أو بساط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابتلت تنجس ولا تعتبر الندوة هو المختار كذا في السراج الوهاج ناقل عن الفتاوى \* واذا جعل السريقين في الطين فطين به السقف فيدس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس \* السريقين الجاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة هكذا في فتاوى قاضخان \* اذا هبت الريح بالعدرات واصابت الثوب المبلول يتنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما يصيب الثوب من بخارات التجارات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في الظهيرية \* دحان النجاسة اذا أصاب الثوب أو البدن الصحيح انه لا ينجسه هكذا في السراج الوهاج \* وفي الفتاوى اذا حرقت العذرة في بيت فعلا دخانه وبخاره الى الطابق وانه قد ذاب أو عرق الطابق فاصاب ماؤه ثوبا لا ينسد استحسانا مالم يظهر أثر النجاسة وبه أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل كذا في الفتاوى الغياثية \* وكذا الاصطبل اذا كان حار وعلى كونه طابق أو بيت البووعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر \* وكذا الحمام اذا حرق فيه النجاسة فعرق حيطانها وكواها وقتا طر كذا في فتاوى قاضخان \* لو استنجى بالماء ولم يمسحه بالماء حتى فاسعا منهم على انه لا يتنجس ماحوله وكذلك لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق أو بالماء ثم قدس كذا في الخلاصة \* وكذا اذا دخل المربط في الشتاء وبدنه مبتل او دخل فيه شيء مبتل خفف من حره لا يتنجس الا ان يظهر أثره كصفرة ظهرت في السراويل المبتل أو في ذلك الشيء اذا نيس هكذا في الذخيرة \* اذا نام الرجل على فراش فاصابه مني ويس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلى في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم أصاب بلل الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس بدنه كذا في فتاوى قاضخان \* جار بال في الماء فاصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع جواز الصلاة وان كثر حتى يستيقن انه بول وكذا الورميت العذرة في الملهف خرج منها رشاش فاصاب ثوبا لم يظهر أثره فيه يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه أخذ الفقهاء أبو الليث سواء كان المله جاريا أو راكدا \* وعن أبي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فذنى في الماء فاصاب منه رشاش ثوب الراكب صار نجسا سواء كان الماء راكدا أو جاريا والاصح هو الاول للقاعدة المطردة ان البقية لا يزول بالمشاء \* هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلي \* ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد ما لان يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاضخان \* رجل أصابه طين أو مشي فيه ولم يغسل قدميه وصلى يجزيه ما لم يكن فيه أثر النجاسة الا ان يحتاط كذا في فتاوى قاضخان ناقل عن الواقعات الحسامية \* التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضخان \* وبه أخذ الفقهاء أبو الليث كذا في الخلاصة \* التبن النجس اذا جعل في الطين اذا كان التبن قاطريا عينه كان

بعض الخف فان خرج أكثر العقب الى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا بقي في الخف مقدار ثلاثة أصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسحه \* ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه \* اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه أو قدميه الا مقدار اصبع أو أصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له \* ولو لبس خفان فتنى خرزه أو أصابه شق يدخل فيه ثلاثة أصابع



إذا دخلت الأنة لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لأن المانع انكشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا إذا ظهر اصبع أو أصبعان \* وكذا لو كان طول الخرق أكثر من ثلاثة أصابع وانفتاحه أقل من ثلاثة أصابع جاز المسح عليه \* وإن كان انفتاحه ثلاثة أصابع يظهر منه أطراف ثلاثة أصابع من أصغر أصابع الرجل لا يجوز لأن الثلاث أكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا إذا كان الخرق في مقدم الخلف في أعلى القدم (٤٨) أو في أسفله فإن كان الخرق في موضع العقب كان يخرج منه أقل من نصف العقب

جاز عليه المسح وإن كان أكثر لا يجوز \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى مسح حتى يبدو أكثر من نصف العقب ولو كان الرجل أعرج يمشي على صدر قدميه وقدر ارتفع العقب عن موضع عقب الخلف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه إلى الساق \* ولو كان الخلف واسعاً إذا ارتفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب وإذا وضع القدم عاد العقب إلى موضعه وهذا مما لا بأس به يجوز عليه المسح \* ولو قطعت رجله أن يبقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة أصابع فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح على الخلف إذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وإن كان الذي يبقى من ظهر القدم أقل من ثلاثة أصابع لا يجوز عليه المسح \* وكذلك لو بقي مما يلي العقب بمقدار ثلاثة أصابع ولم يبق من قبل الأصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح لأن محل المسح المقدم دون المؤخر \* وكذلك لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح لأن غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل

مجبسان كان كثيرا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ليس يحكم بطهارته كذا في المحيط \* الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثوبه لا يتجنب ما لم يظهر فيه أثر البلل راضيا كان أو غضبان كذا في منية المصلي \* قال في الصبرية هو المختار كذا في شرحه الأبراهيم الحلبي \* إذا نام الكلب على حصير المسجد كان يابسا لا يتجنب وإن كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيان \* عظم الفيل طاهر هو الأصح كذا في المحيط \* لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والأسد إذا أصاب الثوب بنحو طومه نجسه كذا في فتاوى قاضيان \* جرة كل شيء مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج \* والشعر الذي يوجب بعرا لابل والشاة يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجب جد في خني البقر لأنه لا صلاح فيه كذا في الظهيرية \* خبز وجد في خلالة بعرا القارة إن كان البعرة على صلابته يرى البعرة ويؤكل كل الخبز كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في السراج الوهاج \* البعرة إذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وإن نمت البعرة في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* إذا جعلت النكبة من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة \* إذا أصاب بول الشاة بول الأدمى يجعل الخفيفة تبعا للغليظة كذا في الظهيرية (الفصل الثالث في الاستنجاء) يجوز الاستنجاء بنحو حجر منق كالدر والتراب والعود والخرق والجالد وما أشبهها \* ولا فرق بين أن يكون الخارج معتادا أو غير معتاد في الصحيح \* حتى لو خرج من السبيلين دم أو قيح يطهر بالحجارة \* وكذلك لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها \* وصنفة الاستنجاء بالأحجار أن يجلس معتد على يساره منحرفا عن القبلة والريح والشمس والقمر ومعه ثلاثة أحجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث \* قال أبو جعفر \* هذا في الصيف أما في الشتاء فيقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالخجر في حق العرق حتى إذا أصابه العرق من المقعدة لا يتجنب \* ولو قعد في ما قليل نجسه هكذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وليس في الاستنجاء عددهم سنون كذا في التبيين \* وإنما الشرط هو الانتهاء حتى لو حصل بجحر واحد يصير مقبلا السنة ولو لم يحصل بثلاثة أحجار لا يصير مقبلا السنة كذا في المضمرات \* ويستحب أن تكون الأحجار الطاهرة عن عيئه ويضع ما استنجد به عن يساره ويجعل وجهه النجس إلى تحت كذا في السراج الوهاج \* والاستنجاء بالماء أفضل إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة \* وإن احتاج إلى كشف العورة يستنجد بالخجر ولا يستنجد بالماء كذا في فتاوى قاضيان \* والأفضل أن يجمع بينهما كذا في التبيين \* قيل هو سنة في زماننا وقيل على الإطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* ثم الاستنجاء بالأحجار إنما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث فاما إذا تعدت موضعها بأن تجاوزت الشرج اجعوا على أن ما جاوز موضع الشرج من النجاسة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم يفترض غسلها بالماء ولا يكفيها الإزالة بالأحجار وكذلك إذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من قدر الدرهم يجب غسله وإن كان ما جاوز موضع الشرج أقل من قدر الدرهم أو قدر الدرهم إلا أنه إذا ضم إليه موضع الشرج كان أكثر من قدر الدرهم فازالها بالخجر ولم يغسلها بالماء يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يكره كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح كذا في الزاد \* وإن كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستجمر ولم

الرجل الأخرى \* ولو لم يكن له الأرجل واحدة فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح \* ولو ظهر من الخلف الخنصر والوسطى والابهام يغسلها من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح \* ولو ظهر من الخرق الابهام وهي مقدار ثلاثة أصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الأصابع ويستوى فيه الصغير والكبير ولو كان في إحدى الخفين خرق قدر اصبع وفي الأخرى قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر اصبع وفي مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الأيسر من الساق لا يجوز لأنه إذا جمع بصير

قدر ثلاثة أصابع وان تفرق ذلك في الخفين لا يمنع المسح لأن ما في الخفين لا يحمل في صلاحيتهما القطع المسافة بخلاف النجاسة المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب أو ثوبين وكذا النجاسة تحت القدمين اذا كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير أكثر وكذا لو كانت النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف أو خفين لأن المانع ثمة استعمال النجاسة الكثيرة ولا يعتبر الخرق في الساق لأن عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق أولى \* المرأة في المسح على الخفين بمنزلة (٤٩) الرجل لاستوائهما في الحاجة \* لا يمسح

الخف اذا احتاج الى المسح  
فخاض الماء أو أصابه مطر  
وابتل جازمه وكذا الأمر غيره  
بأن يمسحه فمسحه جازمه  
المسافر اذا انقضت مدته  
مسحه وهو يخاف ذهاب  
الرجل من البرد جازله أن  
يمسح لمكان الضرورة وان  
كان لا يخاف على رجله ينزع  
خفيه ويفسح لرجليه  
\* ماسح الخف اذا أم الغاسل  
جاز بخلاف صاحب  
الجرح السائل اذا أم الصحيح  
\* ماسح الخف اذا أحدث في  
الصلاة فأنصرف ليتوضأ ثم  
انقضت مدته مسحه قبل أن  
يتوضأ كان له أن يفسح  
رجليه ويبني على صلاته  
كالمصلي بالتيمم اذا أحدث  
في صلاته فأنصرف ثم وحده  
ماء كان له أن يتوضأ ويبني  
على صلاته \* ماسح الخف  
اذا كان مسافراً فاقام بعد  
ما استكمل مدة الإقامة فانه  
ينزع خفيه ويفسح لرجليه  
وان أقام قبل استكمال  
مدة الإقامة يتم مدة الإقامة  
والمقيم اذا سافر بعد  
ما استكمل مدة الإقامة فانه  
ينزع خفيه ويفسح لرجليه  
لأنه لما انقضت مدة الإقامة  
ثبت حكم الحدث السابق

يفسحها ذكر في شرح الطحاوي أن فيه اختلافاً بعضهم قالوا ان مسح بثلاثة أحجار وانما جازت قال وهو الأصح وبه قال النقيب أبو الليث كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في السراجية \* اذا كان على طرف أحليه نجاسة أقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* واختلفوا فيما اذا كانت معة معة كبيرة وكان فيها نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم يتجاوز المخرج عن أبي شعاع ومنه عن الطحاوي يجره الاستنجاء بالأحجار فهذا أشبه بقولهما وبه نأخذ كذا في التبيين \* (وكيفية) الاستنجاء من البول ان يأخذ الذكر شماله ويمره على جدار أو حجر أو مدر ناتي من الأرض ولا يأخذ الحجر بيمينه وكذا لا يأخذ الذكر بيمينه والحجر بشماله وان اضطرر إلى مدرابن عقبيه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك أمسك الحجر بيمينه ولا يحركه هكذا في الزاهدي \* والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية \* قال بعضهم يستنجي بعدما يخطو خطوات \* وقال بعضهم يركض برجله على الأرض وينتدخ ويلف رجله اليمنى على اليسرى وينزل من الصعود إلى الهبوط \* والصحيح ان طباع الناس مختلفة في وقع في قلبه انه تم استبراء ما في السبل يستنجي هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج والمضمرات \* ولو عرض له الشيطان كثيراً لا يلتفت إلى ذلك كافي الصلاة وينضم فرجه بما حتى لو رأى بللاً تخله على بله الماء هكذا في الظهيرية \* (وصفة الاستنجاء) بالماء ان يستنجي يده اليسرى بعدما استرخى كل الاسترخاء الذي يمكن صاعداً ويصعد أصبعه الوسطى على سائر الأصابع قليلاً في ابتداء الاستنجاء ويفسح موضعها ثم يصعد بصره ويفسح موضعها ثم يصعد بصره ثم يسببانه في غسل حتى يطعم من قلبه أنه قد تطهر يقيناً أو غلبة ظن ويبلغ فيه الآن يكون صاعداً ولا يقدر بالعدد الا ان يكون موسفاً في قدر في حقه بالثلاث كذا في التبيين \* ولا يستعمل في الاستنجاء الا أكثر من ثلاث أصابع ويستنجي بعرض الأصابع لبرؤسها كذا في محيط السرخسي \* ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالعنف كذا في المضمرات \* ويدلك برفق وقال عامة المشايخ بكيفية الغسل بكفه من غير أن يرفع أصبعه \* وقال عامتهم تجلس المرأة منفرجة وتغسل ما ظهر بكفه ولا تدخل أصبعها كذا في السراج الوهاج \* وهو المختار هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الصربية \* وتكون أخرج من الرجل كذا في المضمرات \* وفي الحجة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يغسل دبره أولاً ثم يغسل قبله بعده وعندهم ما يغسل قبله ولا كذا في التتارخانية \* وعلى قولهما مشى الغزوي وهو الأشبه كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* وتطهر اليد مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية \* ويفسح يده بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون أنقى وانظف وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك يده على الحائط كذا في التبيين \* من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء أهم وبلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء بارداً وما اذا كان الماء سخناً كان كمن استنجى في الصيف ولكن نوابه دون نواب المستنجي بالماء البارد كذا في المضمرات \* المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لوقت كل صلاة اذا لم يكن منها بول أو غائط كذا في السراجية \* ولو شلت يده اليسرى ولا يقدر ان يستنجي بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجي وان قدر على الماء الجارى يستنجي بيمينه كذا في الخلاصة \* الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا أمه ولا ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضيه ابنة أو أخوه

(٧ الفتاوى أول) في الرجل فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الأعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الإقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له أن يمسح مدة السفر ثلاثة أيام وليأبى \* وان سافر بعد الحدث وبعد المسح فكذا \* بشرط جواز المسح على الخف أن يكون لا لبس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعدما توضأ وغسل رجله أو غسل رجله أو لا ثم لبس خفيه قبل الحدث أو غسل إحدى رجله وليس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكل الطهارة قبل الحدث \* رجل له خف

واسع الساقان بقى من قدمه خارج الساق في الخلف مقدار ثلاثة أصابع سوى أصابع الرجل جازمسه وان بقى من قدمه خارج الساق مقدار ثلاثة أصابع بعضهم من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز السمع عليه حتى يكون مقدار ثلاثة أصابع كلها من القدم لا اعتبار للاصابع \* ماسح الخلف اذا دخل الماء خلفه وابتل من بجله قدر ثلاثة أصابع أو أقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان (٥٠) ابتدل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح يروى ذلك عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى \* ماسح الخلف اذا

غلب الاستنجاء فانه لا يسفر وجهه وسقط عنه الاستنجاء كذا في المحيط \* المرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة أو أخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيان \* وكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاه واستتبارها وان غفل وقدم مسحة قبل القبلة يستحب له ان يصرف بقدر الامكان كذا في التبيين \* ولا يختلف هذا عندنا في البنين والعصاة كذا في شرح الوقاية \* ويكره للمرأة ان تمسك ولها ليلون والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج \* ويكره الاستنجاء بالعظم والروث والرجيع والطعام والدم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعر وكذا باليمن هكذا في التبيين \* وان كان باليسرى عذر يمنع الاستنجاء بجازا ان يستنجي بيمنه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج \* ولا يستنجي بالاشياء الخمسة وكذا لا يستنجي بحجر استنجي به مرة هو او غيره الا اذا كان حجره احرف له ان يستنجي كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط \* ولا يستنجي بكاغد وان كانت يضاء كذا في المضمرات \* ويكره الاستنجاء بالابحار والغصم وشي له قيمة كخرقة الديباج كذا في الراهدى \* (الاستنجاء على خمسة أوجه) \* واجبان أحدهما غسل فخامة المخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كيلا تنشيع في بدنه \* والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رحمه الله قل أو أكثر وهو الاحوط وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتباره لحواز الاستنجاء رفيه فيبقى المعتبر ما وراءه \* والثالث سنة وهو اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها \* والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط بفعل قبله \* والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الرمح كذا في الاختيار شرح المختار \* اذا أراد دخول الخلاه يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان لذلك والا فيصعد في حفظ ثوبه عن اصابه النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الرأس \* ويكره ان يدخل في الخلاه ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو شيء من القرآن كذا في السراج الوهاج \* ويستحب له عند الدخول في الخلاه ان يقول اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسة ويقدم رجله اليسرى وعند الخروج يقدم اليمنى كذا في التبيين \* ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله تعالى ولا يشمت عاتسا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن \* فان عطس بمحمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر لعورته الا الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبرز ولا يعطش ولا يتنخخ ولا يكثر الالتفات ولا يعتب بيده ولا يرفع بصره الى السماء ولا يبطل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج \* ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذيني وأبقي ما ينفعني كذا في التبيين \* ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان أو راكدا ويكره على طرف نهر أو بئر أو حوض أو عين أو تحت شجرة مثمرة أو في زرع أو في ظل ينتفع بالملابس فيه \* ويكره يجنب المساجد وصلى العبد وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين \* ويكره أن يقعد في أسفل الارض ويول الى أعلاها وأن يبول في حجر فارة أو حية أو غل أو ثقب \* ويكره أن يبول قائما أو مضطجعا أو متصردا عن ثوبه من غير عذر فان كان به ذر فلا بأس به \* فاذا أراد أن يبول وكانت الارض صلبة دقا بحجر أو دحرف حفرة حتى لا يترشش عليه البول \* ويكره أن يبول في موضع ويتوضا فيه أو يغتسل كذا في السراج الوهاج

### (كتاب الصلاة)

الصلاة فريضة محكمة لا يسع تركها أو يكفر جاحدا كذا في الخلاصة \* ولا يقتل تارك الصلاة عامدا غير

الامام المعروف بخوارزم زاد رحمه الله تعالى انه لا يشترط فيه الاستيعاب \* وان مسح على الاكثر جازمه وان مسح على النصف ومادونه لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى \* وللقصد أن يؤتم غيرة وقيل من ظله الدم لا يؤتم غيرة لانه يخاف خروج الدم وقيل لا يؤتم على الفور يؤتم بعد زمان \* صاحب الجرح السائل اذا منع خروج الدم بعلاج أو رباط لا يكون صاحب جرح سائل \* والمقتضيلين بصاحب جرح مائل لانه يتمكن من منع الدم بعصابة أو غيره فان هذا كان له أن يؤتم

انقضت مدة مسحه في الصلاة ولم يجبه ماء فانه يمضي على صلاته لانه لا فائدة في قطع الصلاة لان حاجته بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين \* ولو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلاته ومن المشايخ من قال نفسه صلاته والاول أصح \* المحدث اذا تم عند عدم الماء ولبس الخلف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق \* وكما يجوز المسح على الخلف بجوز المسح على الجائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واذا كان المفتقد قالوا هذا اذا كان الفصد والجراحة في موضع لرجل بالرباط أمكنه أن يشده بنفسه وان كان لا يمكن جاز المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة \* واذا مسح على الجبيرة هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ

غيره \* رجل باحدى رجله قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله العجيبة ولبس الخف عليها ثم أحدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف يمسح على الجبيرة \* والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير جامعين الغسل والمسح ولو لبس الخف عليه ما كان له أن يمسح لانه لبس الخف عليه ما بعد الغسل \* رجل باحدى رجله بثرة فغسل رجله ولبس الخف عليه ما ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلاة فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منه الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم أنها امتى انشقت (٥١) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينظر

ان كان رأس الجراحة قد  
يبس وكان الرجل قد لبس  
الخف عند طلوع الفجر  
ونزع الخف بعد العشاء  
الاخيرة فانه لا يعيد الفجر  
ويعيد ما بعده من الصلاة  
وان نزع الخف ورأس  
الجراحة مبلول بالدم فانه  
لا يعيد شيئا من الصلاة \* اذا  
مسح الخف ثم نشرت الجرح  
الظاهرة من الخف وبقيت  
الباطنة لا يلزمه إعادة المسح  
لان الخف يحكم التركيب  
صار كشيء واحد فلا يلزمه  
إعادة المسح \* صاحب الجبيرة  
اذا مسح على الجبيرة ولبس  
الخف عليها ثم أحدث  
ومسح على الخف ثم سقطت  
الجبيرة عن بره بطل المسح  
على الخف \* رجل باصبعه  
قرحة وأدخل الماراة في  
اصبعه وهي تجاوز موضع  
القرحة فتوضأ ومسح عليها  
جازا لمكان الضرورة \* وكذا  
لو كان على يده أو رجله جراحة  
أو قرحة فجعل عليها الجبائر  
والجبائر ترز يد على موضع  
القرحة والجراحة كان له  
أن يمسح عليها \* وكذلك  
المقصد قيل هذا اذا مسح  
جميع المواضع الذي أخذته

منكر وجوبها بل يحبس حتى يحدث نوبة كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملائك \* الوجوب يتعلق عندنا  
بآخر الوقت بمقدار التحريم حتى ان الكافر اذا أسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والحائض اذا طهرت  
ان بقي مقدار التحريم يجب عليه الصلاة عندنا كذا في المضمرات \* واذا اعتزمت هذه العوارض في آخر  
الوقت سقط الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى \* القابلة لو اشتغلت بالصلاة تخاف موت الولد جاز  
لها أن تؤخر الصلاة عن وقتها وتؤخر بسبب اللص ونحوه كذا في الخلاصة في النصل الرابع من المواقيت  
(\* وفيه اثنتان وعشرون بابا)

### باب الاول في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في أوقات الصلاة) \* وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى  
طلوع الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعقبه الظلام قبل الكاذب لا يدخل وقت  
الصلاة ولا يحرم الاكل على الصائم هكذا في الكافي \* اختلف المشايخ في أن العبرة لاول طلوع الفجر الثاني  
أول استطارته وانتشاره كذا في المحيط \* والثاني أوسع واليه مال أكثر العلماء هكذا في مختار الفتاوى  
\* والاخوة في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم  
\* ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثله سوى التي \* كذا في الكافي \* وهو الصحيح هكذا في محيط  
السرخسي \* والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي \* وطريق معرفة زوال  
الشمس وفي الزوال أن تغرب خشبة مستوية في أرض مستوية فإدام الظل في الاتقاص فالشمس في  
حد الارتفاع وإذا أخذ الظل في الازدياد علم أن الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة من موضع  
العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثلى ظل أصل العود سوى في  
الزوال يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا الطريق هو الصحيح  
هكذا في الظهيرية \* قالوا الاحتياط أن يصلي الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثله  
ليكون الصلاة في وقتيه ما يقين \* ووقت العصر من صيرورة الظل مثله غير في الزوال الى غروب  
الشمس هكذا في شرح المجمع \* ووقت المغرب منه الى غيوبة الشفق وهو الحجرة عندهما وبه يقين هكذا  
في شرح الوقاية وعند أبي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحجرة هكذا في القدوري \* وقولهما أوسع  
لأننا في قول أبي حنيفة رحمه الله أحوط لان الأصل في باب الصلاة أن لا يثبت فيها ركن ولا شرط الا بما  
فيه يقين كذا في النهاية ناقلنا عن الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام \* ووقت العشاء والزمن غروب الشفق  
الى الصبح كذا في الكافي \* ولا يقدم الزوال على العشاء لوجوب الترتيب لان وقت الزوال لم يدخل حتى لو صلى  
الزوال قبل العشاء ناسياً أو صلاهما فظاهر فساد العشاء دون الزوال فانه يصح الزوال ويبيد العشاء وحدها عند أبي  
حنيفة رحمه الله لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر \* ومن لم يجد وقت العشاء والزوال كان في بلد يطاع  
الفجر فيه كما يغرب الشفق أو قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه هكذا في التبيين

(الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات) \* يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع

العصاة حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى انه كان لا يجيز المسح على عصاة المقصد ويجوز على خرقه المقصد وقال  
ما باخذ العصاة يغسل وبعضهم جوزا المسح على العصاة أيضاً وعليه الاعتماد اذا مسح على العصاة ثم سقطت العصاة قبلها بالآخرى  
الاولى أن يعيد المسح على الثانية وان لم يعدها جزأه لان المسح على الاولى بمنزلة الغسل \* ولهذا لا يتروك وقت فصار كالومسح رأسه ثم حلق \*  
بخلاف ما لو مسح على الخف ومسح على الخف لا يجوز المسح على الثاني \* وان مسح على الجوزين فهو على وجهه ان كانا يقين عليه

منعلين لا يجوز المسح عليهم ما في قولهم وان كانوا تخمينين منعلين جاز المسح عليهم ما في قولهم ثم على رواية الحسن ينبغي أن يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل الى أسفل القدم جازوا التخمين أن يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معنى قوله لا ينشفان أى لا ينشف الجوارب الماء الى نفسه كالديم والصرم وان كانوا تخمينين غير منعلين لا يجوز (٥٣) المسح عليهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يجوز وعن أبي

حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع الى قولهم ما قبل موته \* يجوز المسح على الخف الذي يكون من اللبد وان لم يكن منه لانه يمكن قطع المسافة به \* وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية بيش بند وهو أن يكون شقوقا مشدودا وما يقال بالفارسية جاروق ان كان يسترا القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع أو اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز \* وبعضهم يجوزوا ذلك لان عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق \* ويجوز المسح على الجر موقين أما اذا لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان الجر موق من الاديم أو من الصرم فان كان من جلد يقال بالفارسية كنت فكذلك \* وان كان من السكر باس لا يجوز المسح عليه وان لبسهما على الخفين لا يجوزان لبسهما بعد ما لبس الخفين وأحدث ومسح على الخفين أو لبسهما بعدما أحدث قبل أن يمسح

الشمس بل يسفر بهما بحيث لو ظهر فساد صلاته يمكنه أن يعيدها في الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين \* وهذا في الازمنة كلها الا صليحة يوم النحر للعاج بالزداقة فان هناك التغليس أفضل هكذا في المحيط \* ويسحب تأخير الظهر في الصيف وتجيئله في الشتاء هكذا في الكافي \* سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة كذا في شرح الجمع لابن الملك \* ويسحب تأخير العصر في كل زمان ما لم تتغير الشمس والعبارة لتغير القرص لا لتغير الضوء فتى صار القرص بحيث لا تحارفه العين فقد تغيرت والا لا كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو شرع فيه قبل التغير فذه اليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان \* ويسحب تجييل المغرب في كل زمان كذا في الكافي \* وكذا تأخير العشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخر الليل لمن يثق بالانتباه ومن لم يثق بالانتباه أو تر قبل النوم هكذا في التبيين \* وفي يوم الغيبة يوتر الفجر كما في حال العصور ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال ويجعل العصر خوفا من أن يقع في الوقت المكروه ويؤخر المغرب حذرا عن الوقوع قبل الغروب ويجعل العشاء كيلا يمنع مطر أو نبل عن الجماعة هكذا في محيط السرخسي \* وهذا في الازمنة كلها ولا يجمع بين الصلاتين في وقت واحد الا في السفر ولا في الحضر بعد زما معدا عرفة والمزدلفة كذا في المحيط \*

(الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها) ثلاث ساعات لا تجوز فيها المكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا سجدة التلاوة \* اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانصراف الى أن تزول وعند اجرامها الى أن تغيب العصر يومه ذلك فانه يجوز اذاؤه عند الغروب هكذا في فتاوى قاضخان \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة \* هذا اذا وجبت صلاة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت مباح واخرنا الى هذا الوقت فانه لا يجوز طعا أمالو وجبت في هذا الوقت واديتا فيه جاز لانها ديت ناقصة كما وجبت كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في الكافي والتبيين \* لكن الافضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلاة الجنازة التأخير مكروهه كذا في التبيين \* ولا يجوز فيه اقضاء الفرائض والواجبات الفاتمة عن أوقاتها كالوتر هكذا في المستصفي والكافي \* والتطوع في هذه الاوقات يجوز بركه كذا في الكافي وشرح الطحاوي \* حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو غروبها فقهقه كان عليه الوضوء ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا تنتقض طهارته بالقهقهة هكذا في فتاوى قاضخان في نواقض الوضوء \* ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكروه في ظاهر الرواية ولو أتمه خرج عن عهده ماله بذلك الشروع هكذا في فتح القدير \* وقد أساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* ولو قضاؤه في وقت مكروه جاز وقد أساء كذا في محيط السرخسي \* ولو نذر أن يصلي في الوقت المكروه فأدى فيه بصح وبإثم ويجب أن يصلي في غيره كذا في البحر الرائق \* انذار مطلقا وفي غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الا اذا فيها وهو الوجه هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* تسعة أوقات يكره فيها النوافل وما في معناها الا القرائن هكذا في النهاية والكفاية \* فيجوز فيها اقضاء الفاتمة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضي خان منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر كذا في النهاية والكفاية \* يكره فيه التطوع بأكثر من سنة الفجر \* ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام أفضل لان وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا تنوي بان عن سنة الفجر

على الخفين لا يجوز المسح على الجر موقين بالاجماع وان لبس الجر موقين قبل أن يحدث ويمسح جاز المسح على الجر موقين عندنا على خلاف الاشافي رحمه الله تعالى وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل أيضا وان لبس الخفين واحدا الجر موق جاز له أن يمسح على الخف الذي لا جر موق عليه وعلى الجر موق \* ولو لبس الخفين ولبس عليهم الجر موقين ومسح على الجر موقين ثم نزع الجر موقين فانه يعيد المسح على الخفين \* وان نزع احدا الجر موقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف الباقي وعلى الجر موق الباقي وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه



الله تعالى انه يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يترع الجر موق الباقي ويمسح على الخفين \* (باب التيمم في الباب فصول) \* فصل في صورة التيمم فصل فيمن يجوز له التيمم فصل فيما يتقضى به التيمم \* أما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول أن يكون على وجه المين والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة وهذا أولى ليدخل التراب في أثناء الاصابع ثم قال أبو يوسف (هـ) رحمه الله تعالى بقبولهم ما يريد به وهو غير لازم إن شاء فعمل وان شاء لم يفعل ثم ينفضهما

على الاصبع هكذا في السراج الوهاج والتميين \* ولو شرع أربعاً فالشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر وهو المختار كذلك في خزائن الفتاوى \* ومنها ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية \* ولو أفسد سنة الفجر ثم قضاه بعد صلاة الفجر لم يجزه كذا في محيط السرخسي \* ومنها ما بعد صلاة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية \* لو افتتح صلاة النفل في وقت مستحب ثم أفسدها فتضاهها بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزه هكذا في محيط السرخسي \* ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الأقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعدين والكسوف والاستسقاء هكذا في النهاية والكفاية \* ويكره التنفل عند خطبة الحج وخطبة النكاح هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* ويكره التطوع إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلي \* إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ثم خرج الإمام للخطبة يتم أربعاً وهو الصحيح وألوه مال الإمام الصدر لاجل التمهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية \* ويكره التنفل إذا قُبت الصلاة الاسنة الفجران لم يخف فوت الجماعة وقبل صلاة العدين مطاقا وبعدهما في المسجد لا في البيت وبين صلاتي الجمع يعرفه ومزدلفة هكذا في البحر الرائق \* ويكره جميع الصلوات سوى الوضوء إذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج ناقلاً عن الحاوي \* ويكره الصلاة وقت مدافعة البول أو الغائط \* ووقت حضور الطعام إذا كانت النفس تأثقة اليه والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من أفعال الصلاة ويجعل بالشوشغ كأنما كان شاغل ويكره أداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق

### (الباب الثاني في الاذن وفيه فصولان)

(الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن) الاذان سنة لأداء المكتوبات بالجماعة كذا في فتاوى قاضيان وقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة كذا في الكافي \* وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط \* والاقامة مثل الاذان في كونه سنة للأقراء فقط كذا في البحر الرائق \* وليس لغیر الصلوات الخمس والجمعة فحوا السنن والوتر والتطوعات والتراويح والعدين اذان ولا اقامة كذا في المحيط \* وكذا للندوة وصلاة الجماعة \* والاستسقاء والضحى والافراع هكذا في التبيين \* وكذا لصلاة الكسوف والخسوف كذا في العيني شرح الكنز \* وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صابن بجماعة يصلين بغير اذان واقامة وان صابن بمجازت صلاتهن مع الاساءة هكذا في الاطلاعة \* ونوب الاذان والاقامة للسافر والمقيم في بيته وليس على العبد اذان ولا اقامة كذا في التبيين \* تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقاً وكذا في الصبح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان قدم يعادى الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* وعليه الفتوى هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة \* وأجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا تجوز كذا في المحيط \* حضر الإمام بعد اقامة المؤذن بساعة أو صلى سنة الفجر بعدها لا يجب اعاتها كذا في القنية \* وأهلية الاذان تعتمد بمعرفة القبلة والعلم بمواقب الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان \* وينبغي ان يكون المؤذن رجلاً عاقلاً صالحاً تقياً عالماً بالسنة كذا في النهاية \* وينبغي أن يكون مهيباً يتفقد أحوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعات كذا في القنية \* وان يكون مواظباً على الاذان هكذا في البدائع والتتارخانية \* وان يكون

(باب التيمم في الباب فصول) \* فصل في صورة التيمم فصل فيمن يجوز له التيمم فصل فيما يتقضى به التيمم \* أما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول أن يكون على وجه المين والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة وهذا أولى ليدخل التراب في أثناء الاصابع ثم قال أبو يوسف (هـ) رحمه الله تعالى بقبولهم ما يريد به وهو غير لازم إن شاء فعمل وان شاء لم يفعل ثم ينفضهما

واشتياع العصور في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يجز الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز وشروطه شيان النية والخبر عن استعمال الماء أما النية اذ نوى به التطهير جاز ولا يشترط نية التيمم للنجاسة والحادث وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى الجنب اذا تيمم يديه الوضوء أجزأه عن النجاسة وان تيمم اطلق الصلاة والتطوع أو لا يكتبه جاز له أن يصل بذلك التيمم أية صلاة كانت وكذا لو تيمم صلاة الجنازة أو لمسحاً أو لا وهو مسافر جاز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم لقراءة القرآن

عن ظهر القلب أو عن المصحف أو بإزالة القبر أو دفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم اختلعه وأفيه قال عامة العلماء لا يجوز به أبو بكر بن سعيد البخاري رحمه الله تعالى يجوز \* ولو تيمم للسلام أو لرد السلام لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم الكافر للسلام وأسلم لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا التيمم بيده (٥٤) تعليم الغير لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في ظاهر الرواية \* (فصل فيما يجوز له التيمم) \* ويجوز التيمم للحدث والجنابة

والحيض عند عامة العلماء وهل يشترط لجوازه طاب الماء في العمرات يشترط وفي القلوة لا يشترط إلا أن يغلب على ظن المسافر أنه لو طلب الماء يجده لو أخبر بذلك فحينئذ يفترض عليه الطلب سيما ويسار على قدر غلوة ولا يبلغ ميلاً وكذا لا يضر بنفسه أو أصحابه ومن خرج من المصر أو السواد للاحتطاب أو للاحتشاش أو لطلب الدابة فضرته الصلاة فإن كان الماء قريباً منه لا يجوز له التيمم وإن خاف خروج الوقت اختلعه أو في حد القرب قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أجمع أصحابنا رحمه الله تعالى على أنه يجوز للمسافر أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل وإن كان أقل من ذلك لا يجوز إذا كان يعلم به المسافر وإن خاف خروج الوقت لا يجوز للقيم أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز إذا كان الماء على قدر ميل وهو اختيار الفقيه أبي بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وعن

محمّد باقر أذانه كذا في النهر القائق \* والاحسن أن يكون أماماً في الصلاة كذا في معراج الدراية \* والافضل أن يكون المؤذن هو القيم كذا في الكافي \* وإن أذن رجل وأقام آخران غاب الأول جاز من غير كراهة \* وإن كان حاضر أو يلحقه الوحشة بأقامة غيره يكرهه وإن رضى به لا يكرهه عندنا كذا في المحيط \* إذا كان الصبي العاقل صحيحاً من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن إذا بلغ أفضل وأذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويعد وكذا الجنون هكذا في النهاية \* ويكرهه إذا كان السكران ويستحب أعادته كذا في التبيين \* وكرهه إذا كان المرأة في عادتيا كذا في الكافي \* ويكرهه إذا كان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة \* وكرهه إذا كان الجنب وأقامته باتفاق الروايات والاشبه أن يعاد الأذان ولا تعاد الإقامة ولا يكرهه إذا كان المحدث في ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* وكرهه أقامته ولا تعاد هكذا في محيط السرخسي \* ولو ارتد المؤذن بعد الأذان لا يعاد وإن أعيد فهو أفضل كذا في السراج الوهاج \* وإذا ارتد في الأذان فلا أولى أن يتدئ غيره وإن لم يتدئ غيره وأنه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ويكرهه إذا كان قاعداً وإن أذن لنفسه قاعداً فلا بأس به والمسافر إذا أذن ركعةً لا يكرهه ولا يترك الإقامة كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* وإن لم ينزل وأقام أجزأه كذا في المحيط \* ويجوز للمسافر أن يفتح الأذان على الدابة وإن لم يكن وجهه إلى القبلة كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* وفي الحضر يكرهه أن يؤذن راكياً في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* ولا يعاد هكذا في الخلاصة \* ويجوز إذا كان العبد والقروي وأهل المنافسة وولد الزنا والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوات دون بعض إن كان في السوق ثم أرا وفي السكة ليلاً من غير كراهة لكن غير هؤلاء أولى هكذا في المحيط \* ومتى كان مع الأعمى من يحفظ عليه أوقات الصلوات فتأذنه وتأذنين المصير سواهما هكذا في النهاية \* ويكرهه أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير إذن وأقامة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يكرهه تر كهمالاً يصلي في المصر إذا وجد في المحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين \* والافضل أن يصلي بالأذان والإقامة كذا في التمر تاشي \* وإذا لم يؤذن في تلك المحلة يكرهه تركهما ولو ترك الأذان وحده لا يكرهه كذا في المحيط \* ولو ترك الإقامة يكرهه كذا في التمر تاشي \* ويكرهه للمسافر تركهما وإن كان وحده هكذا في المبسوط \* ولو ترك الإقامة أجزأه ولكنه يكرهه كذا في شرح الطحاوي \* فإن أذن وأقام فهو حسن \* وكذلك إن أقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط \* ولو صلى في بيته في قرية إن كان في القرية مسجد فيه أذان وإقامة فحكمه حكم من صلى في بيته في المصر وإن لم يكن فيه مسجد فحكمه حكم المسافر كذا في الشمني شرح النقاية \* وإن كان في كرم أو ضيعة يكتفي بالأذان القريبة أو بالبلدة إن كان قريباً والأفلا \* وحد القريب أن يبلغ الأذان إليه منها كذا في مختار الفتاوى \* وإن أذنوا كان أولى كذا في الخلاصة \* وإن صلوا بجماعة في المنافسة وتر كوا الأذان لا يكرهه وإن تركوا الإقامة يكرهه كذا في فتاوى قاضيان \* أهل المسجد إذا صلوا بأذان وجماعة يكرهه تكرار الأذان والجماعة فيه \* ولو صلى بعض أهل المسجد بأقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقيت الجماعة فالجماعة المسحبة لهم والكراهة للأولى كذا في الباعثات \* ولو صلى فيه غير أهل الجماعة فلا بأس لاهل أن يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي \* جماعة من أهل المسجد أذّنوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروهم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول فاذنوا على وجه الجهر ثم علوا ما صنع الفريق الأول فلهن أن يصلوا بالجماعة على وجهها ولا

محتسباً في أذانه كذا في النهر القائق \* والاحسن أن يكون أماماً في الصلاة كذا في معراج الدراية \* والافضل أن يكون المؤذن هو القيم كذا في الكافي \* وإن أذن رجل وأقام آخران غاب الأول جاز من غير كراهة \* وإن كان حاضر أو يلحقه الوحشة بأقامة غيره يكرهه وإن رضى به لا يكرهه عندنا كذا في المحيط \* إذا كان الصبي العاقل صحيحاً من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن إذا بلغ أفضل وأذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويعد وكذا الجنون هكذا في النهاية \* ويكرهه إذا كان السكران ويستحب أعادته كذا في التبيين \* وكرهه إذا كان المرأة في عادتيا كذا في الكافي \* ويكرهه إذا كان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة \* وكرهه إذا كان الجنب وأقامته باتفاق الروايات والاشبه أن يعاد الأذان ولا تعاد الإقامة ولا يكرهه إذا كان المحدث في ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* وكرهه أقامته ولا تعاد هكذا في محيط السرخسي \* ولو ارتد المؤذن بعد الأذان لا يعاد وإن أعيد فهو أفضل كذا في السراج الوهاج \* وإذا ارتد في الأذان فلا أولى أن يتدئ غيره وإن لم يتدئ غيره وأنه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ويكرهه إذا كان قاعداً وإن أذن لنفسه قاعداً فلا بأس به والمسافر إذا أذن ركعةً لا يكرهه ولا يترك الإقامة كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* وإن لم ينزل وأقام أجزأه كذا في المحيط \* ويجوز للمسافر أن يفتح الأذان على الدابة وإن لم يكن وجهه إلى القبلة كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* وفي الحضر يكرهه أن يؤذن راكياً في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* ولا يعاد هكذا في الخلاصة \* ويجوز إذا كان العبد والقروي وأهل المنافسة وولد الزنا والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوات دون بعض إن كان في السوق ثم أرا وفي السكة ليلاً من غير كراهة لكن غير هؤلاء أولى هكذا في المحيط \* ومتى كان مع الأعمى من يحفظ عليه أوقات الصلوات فتأذنه وتأذنين المصير سواهما هكذا في النهاية \* ويكرهه أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير إذن وأقامة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يكرهه تر كهمالاً يصلي في المصر إذا وجد في المحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين \* والافضل أن يصلي بالأذان والإقامة كذا في التمر تاشي \* وإذا لم يؤذن في تلك المحلة يكرهه تركهما ولو ترك الأذان وحده لا يكرهه كذا في المحيط \* ولو ترك الإقامة يكرهه كذا في التمر تاشي \* ويكرهه للمسافر تركهما وإن كان وحده هكذا في المبسوط \* ولو ترك الإقامة أجزأه ولكنه يكرهه كذا في شرح الطحاوي \* فإن أذن وأقام فهو حسن \* وكذلك إن أقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط \* ولو صلى في بيته في قرية إن كان في القرية مسجد فيه أذان وإقامة فحكمه حكم من صلى في بيته في المصر وإن لم يكن فيه مسجد فحكمه حكم المسافر كذا في الشمني شرح النقاية \* وإن كان في كرم أو ضيعة يكتفي بالأذان القريبة أو بالبلدة إن كان قريباً والأفلا \* وحد القريب أن يبلغ الأذان إليه منها كذا في مختار الفتاوى \* وإن أذنوا كان أولى كذا في الخلاصة \* وإن صلوا بجماعة في المنافسة وتر كوا الأذان لا يكرهه وإن تركوا الإقامة يكرهه كذا في فتاوى قاضيان \* أهل المسجد إذا صلوا بأذان وجماعة يكرهه تكرار الأذان والجماعة فيه \* ولو صلى بعض أهل المسجد بأقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقيت الجماعة فالجماعة المسحبة لهم والكراهة للأولى كذا في الباعثات \* ولو صلى فيه غير أهل الجماعة فلا بأس لاهل أن يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي \* جماعة من أهل المسجد أذّنوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروهم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول فاذنوا على وجه الجهر ثم علوا ما صنع الفريق الأول فلهن أن يصلوا بالجماعة على وجهها ولا

الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال إذا خرج المقيم من المصر أو من السواد للاحتطاب أو للاحتشاش فان كان في موضع يسمع صوت عبدة أهل الماء فهو قريب وإن كان لا يسمع فهو بعيد وبه أخذ أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وإذا كان في المقيم فاطنك في المسافر وعن أبي جعفر رحمه الله تعالى إذا كان خارج المصر ولا يسمع أصوات أناس أجزأه التيمم وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصر إنما الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والافتطار والمسح على الخفين ولو كان مع المسافر ما هو يختلف على نفسه



الحديث ولم تقصد صلاة  
التميمين عن الجنبية لوجود  
القدرة على الماء لكل واحد  
من الفريق الاول دون الثاني  
ولو كان الامام متيمما للحديث  
فسدت صلاة الكل لفساد  
صلاة الامام ولو كان الامام  
متيمما للجنبية والماء لا يكفي  
للجنبية فصلاة الامام ومن  
خلفه من المتوضئين والتميمين  
للجنبية تامة لجزءهم عن  
الطهارة بالماء وفسدت  
صلاة التميمين للحديث  
لقدروهم على الطهارة بالماء  
وان كان الماء يكفي للجنبية  
فان كان الامام متوضئا  
فصلاته وصلاة المتوضئين  
تامة وصلاة التميمين فاسدة  
وان كان الامام متيمما عن  
أى شئ كان فسدت صلاة  
الكل رجلان يصلان  
أحدهما عريان والاخر  
منهم بفاء رجل وقال معي  
ما فتوضأ به أيها التميم ومعى  
نوب فغذا بها العريان فسدت  
صلاته كما قال الشيخ  
الامام أبو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله تعالى متيمم متر  
على الماء وهو نائم كرفى  
بعض الروايات انه على قول  
أبى حنيفة رحمه الله تعالى  
ينقض تيممه وقيل ينبغي

أن لا ينتقض عند الكل لأنه لو  
 رجعما الله تعالى فيما إذا تيمم  
 لأحدهم فهو أولى به وإن  
 فريضة وغسل الميت سنة

أن لا ينتقض عند الكل لأنه لو تيمم وبقره ما لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف مقدار  
رجهما الله تعالى فيما إذا تيمم وفي رحله ما لا يعلم به ثلاث في السفر جنب وحائض وميت وثم ما قدر ما يمكن لأحدهم فان كان الماء مأكلا  
لأحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف إلى أحدهم ويباح التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان الجنب أولى لان غيبه  
فريضة وغسل الميت سنة والرجل يسلم اماما للراة فيغسل الجنب وتقيم المرأة قومع الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به

لأنه حق ثقل مال الابن \* ولو وهب لهم رجل ما بقدر ما يكفي لاحد منهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيها احتمال القسمة لا تفيد الملاك وان اتصل بهم القبض \* المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له أن يتيمم لعجزه عن استعمال الماء وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل يصلح لذلك فان كان معه منديل يصلح لذلك لا يتيمم \* ولو كان (٥٧)

فقال له رفيقه استطرحتي استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان تيمم ولم ينتظر جاز \* وكذا لو كان عريانا مع رفيقه ثوب فقال له استطرحتي أصلي ثم أدفعه اليك يستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلى عريانا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو كان مع رفيقه ما يكفي لهم فقال استطرحتي أفرغ من الصلاة ثم أدفعه اليك لزمه أن ينتظر وان خاف خروج الوقت \* ولو تيمم ولم ينتظر لا يجوز فالاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في المملوك لا تثبت القدرة بالبذل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاباحة \* المصلي بالتيمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه الاعادة ولو وجد في خلال الصلاة فسدت صلاته وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل التشهد وكذا لو وجد بعد التشهد قبل السلام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم تقصد

مقدار ركعتين او أربع يقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات كذا في الزاهدي \* والوصل بين الاذان والاقامة مكروه بالاتفاق كذا في معراج الدراية \* والاولى للمؤذن في الصلاة التي قبلها تطوع مسنون او مستحب ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في محيط السرخسي \* فان لم يصل يجلس بينهما \* واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفضل بينهما بسكتة يسكت قائما مقدوما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في النهاية \* فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العناية \* واختلفو في مقدار الفصل فعند أبي حنيفة رحمه الله المستحب ان يفضل بينهما بسكتة يسكت قائما ساعة ثم يقيم ومقدار السكتة عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة \* وعنده ما يفضل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضية حتى ان عند أبي حنيفة رحمه الله ان جلس جازوالافضل ان لا يجلس وعنده ما على العكس كذا في النهاية \* ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج \* وينتظر المؤذن الناس ويقيم للضعيف المستجبل ولا ينتظر رئيس المحلة وكبيرها كذا في معراج الدراية \* ينبغي ان يؤذن في أول الوقت ويقيم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* اذا دخل الرجل عند الاقامة يكرمه الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حتى على الفلاح كذا في المضمهرات \* ان كان المؤذن غير الامام وكان القوم مع الامام في المسجد فانه يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح \* فاما اذا كان الامام خارج المسجد فدخل المسجد من قبل الصفوف فكلما جاوز صفاف قام ذلك الصف والميه مال شمس الأئمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهر زاده وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كبارا واما الامام وان كان المؤذن والامام واحدا فان اقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة وان اقام خارج المسجد فمناجاة تفقوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد [يكبر الامام قبيل قوله قد قامت الصلاة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح \* كذا في المحيط \*] وما يصل بذلك اجابة المؤذن \* يجب على السامعين عند الاذان الاجابة وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلاة لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حتى على الفلاح ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في فتاوى الغرائب \* وكذا في قول المؤذن الصلاة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول صدقت وبررت كذا في محيط السرخسي \* سمع الاذان وهو عشي فالاولى أن يقف ساعة ويحجب كذا في القنية \* واجابة الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير \* واذا بلغ قوله قد قامت الصلاة يقول السامع أقامها الله وأدامها الله مادامت السموات والارض وفي سائر الكلمات يحجب كما يحجب في الاذان كذا في فتاوى الغرائب \* ولا ينبغي ان يتكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا ينشئ من الاعمال سوى الاجابة ولو كان في القراءة فبغني ان يقطع ويشغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع \* ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة \* اذا كان في المسجد أكثر من مؤذن واحد أو اثنين واحد بعد واحد فالحكمة للاول كذا في الكفاية

(٨ الفتاوى اول) صلاته وكذا لو وجد بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهو فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وان وجد قبل أن يعود لا تسد ذلك الكل \* المصلي بالتيمم اذا أحدث في صلاته فانصرف ليتيمم الا أنه لم يجد ترابا فلم يتيمم حتى وجد ماء ذكر بعض العلماء فيما جع من الفتاوى انه يتوضأ ويبنى قال مولانا رضي الله تعالى عنه فقد كرت المسئلة كذلك في فصل مسح الخف وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر انه يتوضأ ويستقبل الصلاة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في



شرح كتاب الصلاة فقال كان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يتوضأ ويبنى قال وهذا أقبس لذهبه لان اقتداء المتوضي بالتميم يجوز عنده فكذلك بناء الوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحالم التيمم يد قول محمد رحمه الله تعالى \* مسافر أجنب فشرع في الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجدهما قد رما يكتفي للوضوء فانه يتوضأه ويبنى ذكره البقال في فتاواه قال وهذا قول آخر لمحمد رحمه الله (٥٨) تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* المصلي بالوضوء اذا سبقه الحدث فذهب

### \* (الباب الثالث في شروط الصلاة) \*

وهي عندنا سبعة \* الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريية كذا في الزاھدی \* وفيه فصول أربعة

(الفصل الاول في الطهارة وسر العورة) طهارة النجاسة من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه واجب هكذا في الزاھدی في باب الانجاس \* هذا اذا كانت النجاسة قد رما ناعا أو أمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يمتكن من ازالته الا ببدء عورته للنام يصلي معها ولو أبدأها لا زالة فسق هكذا في البحر الرائق \* ويعتبر ظاهر البدن حتى لو اكتمل يكمل نجس لا يجب عليه غسل عينه كذا في السراج الوهاج \* النجاسة ان كانت غليظة وهي أكثر من قدر الدرهم فغسلها فريضة والصلاة بها باطلة وان كانت مقدار درهم فغسلها واجب والصلاة معها جائزة وان كانت أقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة فائتمنع جواز الصلاة حتى تغش كذا في المضمرات \* سر العورة شرط لصحة الصلاة اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي \* العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبته فسرته ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة \* وركبته عورة عند علمائنا جميعا هكذا في المحيط \* بدن الخنزيرة عورة لا وجهها وكفها وقدمها كذا في المتن \* وشعر المرأة على رأسها عورة وأما المسترسل ففيه روايتان الاصح انه عورة كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية \* والامة كالرجل وبطنها وظهورها عورة ويدخل في هذا الجواب أم الولد والمدرسة والمكاتب كذا في التبيين \* والمستعانة بغيره المكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* والخنثى المشكل اذا كان رقيقا فعورته عورة الامة وان كان حرا أمرناه أن يسترجع بدنه فان ستر ما بين سترته الى ركبته قال بعضهم تلزمه الاعداء وقال بعضهم لا تلزمه كذا في السراج الوهاج \* مراعاة صلت عريانه أو بغير وضوء تؤثر بالاعداء وان صلت بغير قناع فصلاتها تامة استحسانا كذا في محيط السرخسي \* وسر العورة في الصلاة من الغير فرض بالاجماع \* ومن نفسه غير فرض عند عامة المشايخ كذا في شاهان \* فاذا صلى في قبص بغير ازار أو كان لو نظر رأى عورته من ريقه فعند عامة المشايخ لا تفسد وهو الصحيح \* وان صلى في بيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لا تجوز صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* والثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا تجوز الصلاة فيه كذا في التبيين \* ولو كان عليه قبص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى أحد عورته لكر لو نظر اليه انسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشئ قليل الانكشاف عفولان فيه بلوى ولا بلوى في الكبر فلا يجعل عفوا الربيع وما فوقه كثير ومادون الربيع قليل وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح أن التقدير في العورة الغليظة والخفيفة بالربيع هكذا في الخلاصة \* انكشاف مادون الربيع معفو اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين أو أكثر وجع وبلغ ربع أدنى عضو منها يمنع جواز الصلاة كذا في شرح الجمع لابن الملك \* ولا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والاتساع بل بالقدرحق لو انكشفت من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن هكذا في القنية \* وان انكشفت عورته في الصلاة فسترها بلا مكث جازت صلاته اجماعا وان أتى ردك مع الانكشاف فسدت اجماعا وان لم يؤدّه لكن مكث قد رما يكتفي الاداء تفسد عند أبي

ليتوضأ فلم يجد ماء فتميم ثم قبل انصرفه الى مقامه وجد الماء توضأ وبني ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استحسانا \* الجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات ويستطيع غسل ما بقي فانه يقيم ويصلي لانه لو غسل غير موضع الجراحات ربح ما يصل الماء الى جراحته فيضره لاجرم لو أمكنه أن يغسل غير موضع الجراحات ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح أو بعضها بخرقه ويمسح على الخرقه فعل وان كان أكثر أعضائه صحيحا فان كانت الجراحة على رأسه وسائر جسده صحيحا فانه يدع الرأس ويغسل سائر الأعضاء ويمسح موضع الجراحة لان للآكثر حكم الكل وكذا لو كان محدثا به جراحات فان كان أكثر أعضائه الوضوء جريحتهم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان أمكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت الجراحة على رأسه ووجهه وبدنه وليس

على رجله جراحة يباح له التيمم وعلى عكسه لا يباح وقبل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على رأسه ووجهه يوسف ويديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الا أكثر من كل عضو جريحا وان استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه أحوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك أو تلف عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض وإذا زال المرض المبيح للتيمم ينتقض تيممه \* الجنب الصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك من الاعتسال يباح له التيمم في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في قولهم وأما المحدث في المصر إذا خاف الهلاك من الشوضي  
اختلافوا فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يباح له التيمم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في ديارنا لا يباح للقيم أن يتيمم  
لان في عرف ديارنا أجزأ الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه أن يدخل الحمام ويغتسل فيستعمل بالعسرة عند الخروج \* ومن به جدرى أو حصية  
يجوز له التيمم لان الاغتسال يضربه \* ومن لا يقدر على الوضوء لا يجزئ له التيمم (٥٩) \* المسافر إذا أمر في القلعة بماء موضوع

في حب أو نحوه لا ينتقض  
تيممه وليس له أن يتوضأ منه  
لأنه وضع للشرب لا للوضوء  
والمباح في نوع لا يجوز استعماله  
في نوع آخر الآن يكون  
الماء كثيراً ويستدل لكثرة  
على أنه وضع للشرب والوضوء  
جميعاً فينتزح يتوضأ  
ولا يتيمم وذكر القاضي  
الامام أبو علي النسفي عن  
الشيخ الامام أبي بكر محمد  
بن الفضل ان الماء الموضوع  
لشرب يجوز منه التوضؤ  
والموضوع للوضوء لا يباح  
منه الشرب \* الاسير في دار  
الحرب إذا منعه الكافر عن  
الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي  
بالأيام ثم يعيد إذا خرج  
وكذا الرجل إذا قال له غيره  
ان توضأت حسبك أتى وقتك  
فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد  
بغزلة المحبوس في المصر إذا لم  
يجده ماءً وجده تراباً نظفها  
فانه يتيمم ثم يعيد ولو أن  
المحبوس إذا لم يجد ماءً ولا  
تراباً نظفها لا يصلي في قول  
أبي حنيفة ومحمد درهما  
الله تعالى \* وأما عوا على ان  
الماشي لا يصلي وهو عيشي  
ولا الساجح وهو يسبح ولا  
السائف وهو يضرب  
بالسيف وان خاف خروج

يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح النقاية  
لشيخ أبي المكارم \* آفة صلت بغيرة قناع فاعتقت في صلاتها فان لم تستتر من ساعتها فسدت صلاتها وان  
سترت من ساعتها بعل قليل جازت كذا في محيط السرخسي \* والعمل القليل أن تأخذ بيد واحدة كذا في  
السراج الوهاج \* والذكر يعتبر بانفراده وكذا الاثنان هو الصحيح هكذا في الهداية \* والائتان كل واحدة  
منهما عورة على حدة والبرئان هما هو الصحيح كذا في شرح الجمع لان الملك \* وهكذا في التبيين \* والركبة  
الى آخر القعدة عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والقعدة معطى جازت صلاته وهو الاصح  
هكذا في التبيين \* وكذا كعب المرأة مع ساقها كذا في شرح الجمع لابن الملك \* وما بين سرتيه وعانته عضو  
على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فإذا انكشف ربه فسدت صلاته كذا في الخلاصة \* والظهر  
بانفراده عورة والبطن كذلك وكذا الصدر كذا في التارخانية ناقلاً عن العتبية \* والجنب تبع للبطن كذا  
في القنية \* وندى المرأة ان كانت صغيرة ناهية فهو تبع لصدرها وان كانت كبيرة فهو عضو على حدة كذا  
في الخلاصة \* ويعتبر بكل واحد عورة بانفراده وكذا الاذان حتى لو انكشف ربه واحد منهما فسدت كذا في  
الراهدى \* ومن لم يجد ثوباً يصلي قاعاً أو يثني بالركوع والسجود أو قائماً بركوع وسجود أو الأول أفضل هكذا  
في الكافي \* لا يلا كان أو نهاراً في بيت أو صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* والمراد بالوجود القدرة فان  
ابح له فالأصح أنه يجب عليه استعماله هكذا في الجوهر النيرة \* العاري إذا كان محضته من له كسوة فانه  
يسأله فان لم يعطه صلى عرياناً \* ولو وجد في خلال صلاته ثوباً استقبل كذا في التارخانية ناقلاً عن السراجية  
\* وان كان يركع وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان كذا في القنية \* ويصلي  
المرأة وحدها متباعدة عن صلوات الجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه الى القبلة ويضع  
يديه بين فخذه يثني يميناً \* وان أوما القائم أو ركع أو سجد القاع جاز كذا في الراهدى \* في الحجة اذا وجد  
العاري حصيراً أو بساطاً يصلي فيه ولا يصلي عرياناً \* وكذا ان أمكنه أن يستتر عورته بالحشيش كذا في  
التارخانية \* عرياناً قدر على طين يلطخ به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كماله قد دران يخفف عليه  
ورق الشجرة كذا في القنية \* ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ويستتر به القبل والبر  
بالاتفاق هكذا في معراج الدراية \* وان لم يجد ما يستتر به أحدهما قال بعضهم يستتر به الذي له أخفى في  
حالة الركوع وقال بعضهم يستتر به القبل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج \* ولا تجوز الصلاة  
في ثوب الحرير للرجال وتصح للنساء ولو لم يجد غيره يصلي فيه لا عرياناً كذا في فتح القدير \* ولو ان امرأة  
صلت قائمة تنكشف من عورتها ما يخرج جوار الصلاة ولو صلت قاعاً لا ينكشف شيء منها فانما تصلي  
قاعدة كذا في التبيين \* في العتبية اذا انكشف ربه عورة غنم السجود تركت السجود كذا في  
التارخانية \* والمستحب أن يصلي الرجل في ثلاثة أبواب قيص وازار وجامعة اما لو صلى في ثوب واحد  
متوشحاً به تجوز صلاته من غير كراهة \* وان صلى في زار واحد يجوز ويكره \* وأما المرأة فالمستحب لها أن  
تصلي في ثلاثة أبواب أيضاً قيص وازار ومقنة فان صلت في ثوبين جازت صلاتها كذا في الخلاصة \* وان  
صلت في ثوب واحد متوشحاً به لا يجوز الا اذا سترت به رأسها وجميع جسدها كذا في محيط السرخسي \*  
ولو صلى رجلان في ثوب واحد واستر كل واحد بطرف منه أجزأه وكذا الوألي أحد طرفيه على ثأم أجزأه

الوقت \* ولو حبس الرجل الظاهر في المكان التحبس يصلي بالأيام ثم يعيد كان ذلك في الحضرة وفي السفر قال محمد رحمه الله تعالى في السفر  
لا يعيد وفي الحضرة يعيد \* المصلي بالتيمم إذا رأى سرباً أو ظن انه ماء فأنصرف ثم علم انه كان سرباً فسدت صلاته جاز وضوء صلاته أولم يجاوز  
\* (ومن هذا الجنس مسائل) \* أحدها هذه ومنها إذا رأى حجرة على ثوبه فظن أنها نجاسة فأنصرف ليفسها ثم علم انها لم تكن نجاسة ومنها إذا  
ظن انه ترك مسح الرأس أو لم يتوضأ أصلاً فأنصرف ثم علم انه كان قد توضأ ومسح ومنها إذا ظن في الظاهر انه لم يصل الفجر فأنصرف ثم علم انه

قد صلاها ومنهم من الخلف اذا ظن انه انقضت مدة مسجعه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلاته في هذه الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلاته  
أولم يجاوز \* (ويشارك هذا الجنس مسئلتان) \* الاولى اذا ظن في صلاته انه رجع فانصرف ثم علم انه لم يرجع والثانية قوم صلوا بالجماعة  
قرأوا سوادا وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازاء العدو ثم علموا انه كان غبارا أو دواب ان جاوزوا موضع صلاتهم فسدت صلاتهم  
والافلا \* المصلي بالتيمم اذا رأى (٦٠) سرايا كان أكبر رآه انه ماء يساح له أن يصرف وان استوى الظن ان لا يحل له قطع الصلاة

واذا فرغ من الصلاة ان  
ظهر انه كان ماء يلزمه  
الاعادة والافلا \* المتوضي  
اذا اقتدى بالتيمم ثم رأى  
المقتدى ماء لم يراما  
فسدت صلاة المقتدى دون  
صلاة الامام \* التيمم اذا امر  
بالماء وهو نائم ينتقض تيممه  
في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقيل لا ينتقض عند  
الكل كالماء كان يقظا ناظرا  
بموضع بقر به ماء ولم يعلم به  
مر يصلى لا يصير الماء الا أنه  
لا يقدر على استعمال الماء  
بنفسه ان لم يكن أحدهما  
يعينه جازله التيمم بالاتفاق  
وان كان معه أحد يعينه  
على استعمال الماء ان كان  
المعين حرا أو امرأة جازله  
التيمم في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وان كان  
معه مملوك اختلف المشايخ  
رحمهم الله تعالى فيه على  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى قال بعضهم لا يجوز  
له التيمم وقيل ان كان المعين  
يعينه بغير بدل لا يجوز له  
التيمم عند الكل \* (ومن  
جنس هذا مسائل) \*  
احداها هذه \* ومنها انه اذا  
كان لا يقدر على التوجه الى  
القبلة بنفسه وغم من وجهه

كذا في الجوهر النيرة \* ولو كان الثوب يغطي جسدها ورُبَّع رأسها فترك تغطية الرأس لا يجوز ولو  
كان يغطي أقل من الربع لا يصير هاتركه والستر أفضل كذا في التبيين \* عريان وجد قطعة تستر ربع أصغر  
العورات فلم يستر فسدت والافلا كذا في المقنية \* وان صلى في الماء ان كان كدرا صحت وان كان صافيا  
يمكن رؤية عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج

\* (الفصل الثاني في طهارة ما يستبره العورة وغيره) \* وجد ثوباً ربعه طاهر وصلى عارياً لم يجز \* وان كان  
أقل من ربعه طاهراً أو كله نجساً خبيرين أن يصلى عارياً قاعداً يأمروا بين أن يصلى فيه قائماً ركوعاً وسجوداً  
وهو أفضل كذا في الكافي \* ولو لم يجد الا جلدة مينة غير مدبوغة لا يجوز أن يستبره عورته ولم تجز صلاته فيه  
كذا في السراج الوهاج \* ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يتغير ما لم يبلغ  
أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين \* والمستحب الصلاة في أقلهما نجاسة كذا في  
الخلاصة \* ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلى في أقلهما دمًا ولا يجوز عكسه ولو كان  
في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع  
صلى في أيهما شاء والأفضل أن يصلى في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهراً والآخر أقل من الربع  
يصلى في الذي ربعه طاهر ولا يجوز العكس هكذا في التبيين \* ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه  
بقر ما يمكنه أن يتزربه لم يجز إلا أن يصلى فيه لأنه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر ولم يفصل بين ما اذا تحرك  
الطرف الآخر أو لم يتحرك كذا في محيط السرخسي \* ولو كان طرف أحدهما ما يمكنه أن يتزربه فإنه يتزربه  
ويصلى لم يجز الا ذلك سواء كان بحال يتحرك الطرف الآخر أو لا يتحرك كذا في الخلاصة \* الأصل في جنس  
هذه المسائل ان من ابتلى بلبتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفتا فعليه أن يختار أهونهما  
كذا في البحر الرائق \* اذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحترى وصلى وان كانت الغلبة للثياب النجسة  
كذا في السراجية \* ولو وقع تحتره على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحتره على ثوب آخر فصلى فيه العصر  
فالعصر فاسدة ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلى الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم  
المغرب في الاول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الاول  
أو الثاني فالظهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان \* وهذا وما وصلى الظهر في الاول بالتحترى  
والعصر في الثاني وفي الاول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة \*  
واذا صلى وهو لابس منديلاً أو ملاءة أو أحد طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الارض ان كان  
النجس يتحرك يتحرك المصلي لم تجز صلاته وان كان لا يتحرك تجوز صلاته \* واذا صلى في ثوب وعنده انه نجس  
فلما فرغ من صلاته تبين انه طاهر تجوز صلاته كذا في المحيط \* اذا كان مع العريان ثوب يساح و ثوب كراس  
فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلى في الديساح كذا في الخلاصة \* المصلي اذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل  
من قدر الدرهم ان كان في الوقت سعة فالأفضل أن يغسل الثوب ويستقبل الصلاة وان كان تقوته الصلاة  
بجماعة ويجد في موضع آخر كذلك وان خاف أن لا يجد الجماعة أو يقوته الوقت مضى على صلاته كذا في  
الذخيرة \* هذا اذا كان في الصلاة وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلاة وهو يخشى ان يغسله  
تقوته الجماعة أحب الى أن يدخل في الصلاة ولا يغسله كذا في الخلاصة \* ان وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر

الى القبلة ومنها اذا كان على فراش نجس لا يمكنه أن يتحول الى مكان طاهر وغم أحد يحمله وأجمعوا على انه اذا عجز عن القيام من  
نفسه أو أحد يعينه فصلى قاعداً جاز وعلى هذا الخلاف الاعي اذا وجد قائداً الى الحج أو الى الجمعة عند أبي حنيفة لا يلزمه الجماعة والحج  
\* المقداد وجد من يحمله الى صلاة الجمعة كرا الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لاجعة عليه عند الكل وينبغي أن لا يكون  
عليه الحج ولا حضور الجماعة بخلاف وذكر القاضي الامام أبو علي السفدي رحمه الله تعالى ان الكل على الخلاف \* المسافر اذا لم يكن على

طعم من الماء فانه يشيم ويصلي ليكون محرراً واثاب الاداء في أول الوقت وان كان على طعم من الماء يشكبه أن ينتظر لكن لا يفترط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس \* مسافر اجنب ولم يجد ماء قديم وصلى ثم أخذ ثم وجد ماء يكنى للوضوء ولا يكنى للجنبه فانه لا يتيم \* مسافر اجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيم للجنبه لانها باقية فان يتيم وشرع في الصلاة ثم فهمه ثم وجد ماء يكنى للاغتسال فانه يغسل به أعضاء وضوئه ومابقي (٦١) من جسده لم يكن غسلها في المرأة الاولى ولا يغسل فرجه فانه

من قدر الدرهم ولا يدري متى أصابته لا يعيد شيئاً من صلاته بالاجاع وهو الاصح كذا في محيط السرخسي والجوهرة النيرة \* ولورأى في بوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المقتدي أن النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام انما تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا تجوز صلاة الامام وان كان مذهبهم ما على العكس فكذلك ما على العكس كذا في فتاوى قاضيخان في باب النجاسات \* قال نصير وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحدة منهما أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صار تأكراً من قدر الدرهم يجمع وينعج جواز الصلاة وكذلك كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة \* ولو صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمعتا تكونان أكثر من قدر الدرهم لا تمنع جواز الصلاة في قواهم وليست كالنجاسة المنفردة في ثوب واحد \* ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل من قدر الدرهم ولو جمعتا تكونان أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما وينعج جواز الصلاة \* ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصابته النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كثوب واحد لا تمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى تمنع وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوسع وقول محمد رحمه الله تعالى أحوط كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى ومعه درهم نجس جانباً المختارانه لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح لان الكل درهم واحد هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان موضع انفه نجساً وموضع جبهته طاهراً تجوز صلاته بلا خلاف وكذلك اذا كان موضع انفه طاهراً وموضع جبهته نجساً وسجد على انفه تجوز صلاته بلا خلاف \* وان كان موضع انفه وجبهته نجساً ذكر الزندوبسي في نظمه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سجد على أنفه دون جبهته وتجاوز صلاته وان لم يكن بجبهته عذرو عندهما لا تجوز صلاته الا اذا كان بجبهته عذراً كذا في المحيط \* وان سجد به ما لا يجوز على الاصح هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة كذا في الوجيز للكردي \* ولا يفترق الحال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجساً وبين أن يكون موضع الاصابع نجساً واذا كان موضع احدى القدمين طاهراً وموضع الاخرى نجساً فوضع قدميه اختلف المشايخ فيه الاصح انه لا تجوز صلاته فان وضع احدى القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلاته مجازة كذا في المحيط \* وان كانت النجاسة تحت يديه أو ركبتيه في حالة السجود لم تنفس صلاته في ظاهر الرواية واختار أبو الليث أنها تنفسد وصححه في العيون كذا في السراج الوهاج \* اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه الا انه اذا سجد تقع ثيابه على أرض نجسة يأسه أو ثوب نجس جازت صلاته كذا في المحيط \* ان كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جمعتهما قصيراً أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع وينعج جواز الصلاة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب وفي المضمرات هو المختار \* وفي الفتاوى العتبية وكذا يجمع نجاسة وضع السجود وموضع القدم كذا في التتارخانية \* واذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة \* اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمسك على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب

لواحدث حدثاً غير ضحك ثم وجد ماء يغسل به أعضاء وضوئه ومابقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تقاض التيمم في أعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلاة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى الاقف على ظاهرها انها لا تنقض طهارة الغسل والصحيح انها تنقض وبزعمه الوضوء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضاً

\* فصل فيما يجوز به التيمم \*

يجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الارض كالستراب والرمل والحص والنبوة والمغرة والسحرة والزرنج والمزاد السج والأعدو والكحل والطين الأحمر والخمر الذي عليه غبار أو لم يكن بأن كان مغسولاً أو لمس مدقوقاً أو غير مدقوق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الخمر مدقوقاً وعليه

غبار جاز به التيمم والا فلا \* ولو تيمم بارض قد درش عليها الماء وبقي فيها نوة جاز \* ويجوز التيمم بالاجر والحصي والكيزان والحباب والحيطان من المدر \* ولا يجوز بالقضارة ان كان وجهها مطلياً بالانك فان لم يكن مطلياً أو تيمم بنظيرها جاز \* ولو تيمم بالخرف ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذاً من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية جاز وان جعل فيه شيء من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز \* ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيمم به لكن يلطخ به بعض ثيابه أو جسده ويترك حتى يجف ثم يتيمم به وقال الشيخ الكرخي رحمه الله

تعالى يجوز التيمم بالطين وذ كرم من الأتمة الخ لاني رحمه الله تعالى انه لا ينبغي أن يتيمم بالطين لان فيه تلطيح الوجه ولو فعل جاز ولو نفض  
توبه أولده أو مبرحه قيمه بغيره جاز ويجوز التيمم بالعقب والزبرجد لانهم ما من أجزاء الأرض ولا يجوز بالألأى لانهم اخلقت من الماء  
ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرماس والحاس والقصور وكل ما يذوب وينطبع ولا بالمخ المائي واختلافوا في الجبلى والصحيح  
هو الجواز ولا يجوز بالماذلة من أجزاء (٦٣) الشجر لان أجزاء الأرض ولو تيمم بالنوب أو اللبد لا يجوز وان ضرب يده عليه

ولزق به تراب قيمه به جاز وكذا لو ضرب يده على حنطة أو شعير فلزق التراب أو الغبار يسده قيمه بذلك جاز وإذا أحرقت الأرض بالنار ان اختلط بالماذلة يعتبر فيه الغالب ان كانت الغلبة للتراب جاز به التيمم والا فلا وكذا التراب اذا خالطه ما ليس من أجزاء الأرض يعتبر فيه الغلبة الأرض اذا أصابته نجاسة فيست وذهب أثرها جازت الصلاة عليها ولا يجوز بها التيمم مساقمعه سور حار وماه ظاهر ولا يعرف أحدهما من الآخر قال محمد رحمه الله تعالى يتوضأ به ما ولا يتيمم المصلي بالتيمم اذا رأى سور الحمار فانه يعضى على صلته ولا يقطع بالشك ثم يعيد بسور الحمار ولورأى فيبد الفر فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قطع صلته ويصلى بنبيذ التمر واعتراض الردة على التيمم لا يطل حتى لو أسلم وصلى بذلك لتيمم يجوز عندنا \* جنب تيمم للظهور صلى ثم أحدث فضره العصر ومعه ما يكتفى للوضوء فانه يتوضأ لان الجنبه قد زالت بالتيمم فاذا أحدث بعد التيمم ومعه ما يكتفى للوضوء فانه يتوضأ فان توضأ للعصر وصلى ثم صر بماء ولم يكتفى حتى حضره المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قدر ما يتوضأ به لانه لما صر بماء يكتفى للاغتسال عاجبنا فهذا جنب معه ما لا يكتفى للاغتسال في تيمم اذا تيمم ثم شك في تيممه انه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما اذا وضأ ثم شك في الحدث اذا تلاية السجدة في العصر وليس معه ماء لا يجوز التيمم لانه لا يخاف فواتها يتوضأ بعد ذلك ثم يسجد اذا هم لما جنبته يوم

الثوب والمكان \* ولو افتتح الصلاة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير شرا عا في الصلاة كذا في الخلاصة \* ولو صلى على المذابة وعلى سرجها نجاسة مثل الدم والعذرة أكثر من قدر الدرهم فصلاته فاسدة والصحيح أنه يجزئه كذا في محيط السرخسي \* ولو صلى على بساط وفي ناحية منه نجاسة ان لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا تمنع أداء الصلاة \* وان كان البساط كبيرا أو صغيرا بحيث لو حركه أحد طرفيه بترك الطرف الآخر هو المختار كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في منزع الرأس \* وكذا الثوب والحصى هكذا في السراج الوهاج \* وفي الحجة البساط اذا أصابته نجاسة ولا يدرى في أى موضع هي فانه يجوز أن يتحرى فيصلى في الموضع الذي يطمئن قلبه انه طاهر كذا في التارخانية \* ولو كانت النجاسة على بطانة مصلاه أو في حشوها جازت الصلاة عليها اذا لم يكن أحد هما مخيطا على صاحبه ولا مضربا وان كان أحدهما مخيطا على صاحبه يجوز على قول محمد لانه بالخباطة والتضرب لم يصرفوا واحدا وعند أبي يوسف لا يجوز هكذا في محيط السرخسي \* وقول أبي يوسف أقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كانت النجاسة رطبة فالقى عليها ثوبا وصلى ان كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبان كالنهي يجوز عند محمد وان كان لا يمكن لا يجوز وان كانت نجاسة جازت اذا كان يصلح ساترا كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى اذا نثر ثوبه والاعلى طاهر دون الأسفل يجوز كذا في السراج الوهاج وشرح المنية لابن أمير الحاج ناقلا عن المبتنى \* ولو قام على النجاسة وفي رجليه نعلان وجوز بان لم تجز صلته كذا في محيط السرخسي \* ولو خلع نعليه وقام عليه اجاز سواء كان ما على الأرض منه نجسا أو طاهرا اذا كان ما على القدم طاهرا والآخر اذا كان أحدهما وجهه نجسا فقام على الوجه الطاهر وصلى جاز مفروشة كانت أو موضوعة هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا صلى على حجر الرخى أو على باب أو بساط غليظ أو على مكعب ظاهر طاهر وباطنه نجس يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتى الشيخ أبو بكر الاسكاف وهو الاشبه بالرجح \* هكذا في شرح المنية المصلي لابن أمير الحاج \* وكذا اللبد هكذا في المحيط \* وكذا الخشب اذا كان غلظه بحيث يقبل القطع هكذا في الخلاصة \* اذا أراد أن يصلى على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب قليلا بحيث لو استنمته بمجدرا نحة النجاسة لا يجوز وان كان كثيرا لا يجد الرأحة يجوز كذا في التارخانية \* اذا كان على الثوب المسوط نجاسة وفرش عليه التراب لا يجوز هكذا في السراج الوهاج \* ولو بسط كه على موضع النجاسة وسجد عليه الصحيح انه لا يجوز هكذا في التارخانية \* ولو صلى في جبة محشوة فوجلى حشوها بعد الفراغ فأرة ميتة يابسة ان كان للعبة ثقب أو خرق اعاد صلاة ثلاثة أيام وان لم يكن اعاد جميع ما صلى في تلك الجبة كذا في السراج الوهاج \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* اذا صلى في كه يصفه مذرة قد حال محها دما جازت صلته وكذا البيضة التي فيها خرغ ميت كذا في فتاوى قاضيان \* في النصاب رجل صلى في كه فارورة فيه لول لا تجوز الصلاة سواء كانت ممتلئة أو لم تكن لان هذا ليس في مظانه ومعه بخلاف البيضة المذرة لانه في معدنه ومظانه وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* ولو صلى والشهيد على عاتقه وعلى توبه دم كثير تجوز صلته ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا تجوز رجل دخل في الصلاة وفي كه فرخ حية فلم يخرج من صلته رها ميتة فان كان غالب ظنه انها ميتة في صلته يجب اعادة الصلاة وان لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشككا لا تجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة \* أعاد سته

يتوضأ لان الجنبه قد زالت بالتيمم فاذا أحدث بعد التيمم ومعه ما يكتفى للوضوء فانه يتوضأ فان توضأ للعصر وصلى ثم صر بماء ولم يكتفى حتى حضره المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قدر ما يتوضأ به لانه لما صر بماء يكتفى للاغتسال عاجبنا فهذا جنب معه ما لا يكتفى للاغتسال في تيمم اذا تيمم ثم شك في تيممه انه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما اذا وضأ ثم شك في الحدث اذا تلاية السجدة في العصر وليس معه ماء لا يجوز التيمم لانه لا يخاف فواتها يتوضأ بعد ذلك ثم يسجد اذا هم لما جنبته يوم



العبد مع الامم وخاف القوت واشتغل بالوضوء جاز له الشروع بالتيمم فان أحدث في صلاته جاز له البناء بالتيمم اذا كان الشروع بالوضوء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز له البناء بالتيمم \* ولو أحدث في صلاة الجمعة لا يبنى بالتيمم لان الجمعة تنوت الى خلف وهو الظاهر \* ولا يتيمم السلطان لصلاة العبد ولا الولي لصلاة الخنائة رجل رأى التيمم الى الرسخ أو الورتركة واحدة وفعل ذلك زماناً ثم رأى الورتركة أو التيمم الى المرفق لا يعيد ماصلي قبل لانه كان محتمداً فيما فعل ولولم يكن من (٦٣) أهل الرأي ففعل ذلك من غير أن يسأل

أحدنا ثم سأل فافتنى أن التيمم الى المرفق وان الورتركة ثلاث فانه يعيد ماصلي لانه ما كان محتمداً فيه \* واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غيره جاز \* مسافر أحدث ومعه ثوب نجس فوجد ماءً قدر ما يكفي للوضوء أو للنجاسة ولا يكفي لهما فانه يغسل الثوب به ويصلي بالتيمم فان توضأ بالماء وصل في الثوب النجس جاز ويكون مسيئاً فيما فعل واذا تيمم لصلاة الخنائة وصلى جاز له أن يصلي بذلك التيمم على جنازة أخرى قبل أن يقدر على الوضوء كالأول تيمم للكتوبة وصلى كأنه أن يصلي مكتوبة أخرى \* رجل أتى ماء من الماء أي حيا وطلب ماء فلم يجد فصلى بالتيمم فهو على وجهين ان رأى قوماً من أهله فلم يسألهم فصل بالتيمم ثم سألهم فأخبروه بالماء لم يجز وان سألهم فلم يخبروه أو لم يرق قوماً من أهله جازت صلاته \* مسافر نسي الماء في رحله أو في رحله ماء ولم يعلم به فقيم فصل جازت الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو كان على شط نهر أو جنب نهر ولم يعلم به وعن

جازت صلاته وان زاد على قدر الدرهم لا خلاف بين علماء على ظاهر المذهب وهو الصحيح لأن سنن الأئمة طاهر هكذا في الكافي \* ولو صلى وفي عنقه قلادة فيها سنن كلب أو ذئب يجوز صلاته اذا صلى ومعه فأرة أو مزة أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كفه ثعلب أو جرو كلب أو خنزير لا تجوز صلاته لان سورته نجس كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا وضع في حجر المصلي الصبي الغير المستكمل وعليه نجاسة مائة ان لم يمكث قدر ما أمكنه ادا ركن لا تقصد صلاته وان مكث تقصد بخلاف ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الحمامة المتنجسة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير \* وكذا الجنب والمحدث اذا حمله المصلي جازت صلاته كذا في السراج الوهاج \* (وتكره الصلاة في تسع مواطن) \* في قوارع الطريق ومعاطن الابل والمزبلة والحجرة والخروج والمغتسل والحمام والمقبرة وسطح الكعبة ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصى والبسط والبولاري هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الثوب المتنجس معلقاً فوق رأسه اذا قام المصلي يصير على كتفه فصل ركعاً معه تقصد صلاته وكذا لو وضع عليه قباء نجس هكذا في الخلاصة \* اذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه أنه لو أخبر بذلك يغسل النجاسة فانه يخبره وان كان في قلبه أنه لا يلتفت الى قوله وسعه أن لا يخبره والامر بالمعروف على هذا كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الامام السرخسي الامر بالمعروف واجب مطلقاً من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في استقبال القبلة) لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة خنائة الا متوجهاً الى القبلة كذا في السراج الوهاج \* اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا فرق بين أن يكون بينه وبينها حائل من جدار أو لم يكن كذا في التبيين \* حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي \* ولو صلى مستقبلاً بوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط \* ومن كان خارجاً عن مكة فقبلته جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ والصحيح هكذا في التبيين \* وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصها الصحابة والتابعون فعلينا الساعهم فان لم تكن فالسؤال من أهل ذلك الموضع وأما في البصار والمفاوز فدل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضي خان \* والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء وفي فتاوى اللجنة الصلاة في الابار العميقة والجبال والتلال الشامخة وعلى ظهر الكعبة جائرة لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بمحاذ الكعبة الى العرش كذا في المضمرات \* ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز الى أي جهة توجهه ولو صلى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط \* مريض صاحب فراش لا يمكنه أن يحول وجهه ويسبح بضرته أحد وجهه يجزيه صلاته الى حيثما شاء كذا في الخلاصة \* وكذا اذا كان يجهد من يحوله ولكن يضره التحويل هكذا في الظهيرية \* ومن كان خائفاً يصلي الى أي جهة قدر كذا في الهداية \* ويستوى فيه الخوف من عدو أو سبع أو لصوص وكذا اذا كان على خشبة في البحر وهو يخاف الفرق اذا انحرف الى القبلة هكذا في التبيين وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على دابة والنافلة بغير عدو فله أن يصلي الى أي جهة توجهه كذا في منية المصلي \* ومن أراد أن يصلي في سفينة تطوعاً أو فريضة

أبي سفيان رحمه الله تعالى في هذين الفصلين روايتان ولو صلى عرياناً ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه على هذا الخلاف \* المسافر اذا وجد ماءً قدر ما يغسل به ككل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم الا اذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متمسكاً بجمادى قدر ما يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلاثاً ثلاثاً فلم يبق الماء فانه يعيد التيمم \* اذا أحدث الامام في صلاته الخنائة قال الفقيه أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان استخاف متوضئاً ثم تيمم وصلى خلفه أجزأه في قولهم جميعاً وان

نيم هذا الذي أحدث وأم الناس وأتم جازت صلاة الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى صلاة المتوضئين فاسد وصلاة المتيممين جائزة وهذه المسئلة دليل على ان في صلاة الجنازة يجوز السبا والاختلاف ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غيرهما من الصلاة \* اذا أراد ان يتيم فضرب ضرباً واحدة ثم أخذت ففسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضرباً أخرى للبدن الى المرفقين جاز \* المصلي بالتيمم (٦٤) اذا قال له نصراني خذ الماء فإنه يمضي على صلاته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه

الاستهزاء فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من الصلاة سأله ان أعطاء أعاد الصلاة والا فلا \* اذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسهها بخرقه أو تراب يوصل الى المسح بقلل النجاسة وان كان لا يستأصلها وان صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء بالخبر سواء \* اذا ظهرت المسافرة من حيزها أو أيامها أقل من عشرة قسمتان صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكل وان لم تصل لاذكر لها في الاصل واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يحل للزوج وطؤها قبل الصلاة عند محمد رحمه الله تعالى ولا يحل عندهما لان عندهما لا يقطع حق الرجعة قبل الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقطع والاحوط أن لا يطأها \* المسافر اذا لم يجد الماء ووجد النخل ان كان ذلك في مكان البرد وزمانه يجوز له التيمم لان التوضؤ بالنخل لا يجوز الا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه ويتقاطر وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضؤ يباح له التيمم \* رجل لم يجد الاسود

فعله أن يستقبل القبلة ولا يجوز له أن يصلي حيثما كان وجهه كذا في الخلاصة \* حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه الى القبلة حيث دارت كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* وان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضوره من يسأله عنها اجتهد وصلي كذا في الهداية \* فان علم أنه أخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وان علم وهو في الصلاة استدار الى القبلة وبني عليها كذا في الزاوي \* واذا كان بحضوره من يسأله عنها وهو من أهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التحري كذا في التبيين \* ولو كان بحضوره من يسأله عنها فلم يسأله وتحري وصلي فان أصاب القبلة جازوا والا فلا كذا في منية المصلي وهكذا في شرح الطحاوي \* وحد الحاضرة أن يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهر النيرة \* ولو اشتبهت القبلة في المقارنة فوقع اجتهاده الى جهة فاحبره عدلان أن القبلة الى جهة أخرى فان كانا مسافرين لا يلتفت الى قوله - ما اذا كانا من أهل ذلك الموضع لا يجوز له إلا أن يأخذ بقوله ما كذا في الخلاصة \* فان تحري وصلي الى غير جهة التحري يعيدها وان أصاب القبلة كذا في منية المصلي \* ولو وصلي الى جهة من غير أن يشك في أمر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين فيجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة \* فان ظهر في خلال الصلاة أنه أخطأ يلزمه الاستقبال وان ظهر أنه أصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم ولا يستقبل هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شك ولم يتحرر وصلي من غير تحري فان زال الشك في الصلاة بان أصاب وأخطأ يستقبل الصلاة والا فان ظهر الخطأ بعد الفراغ أو لم يظهر شيء بعيد وان ظهرت الاصابة مضى الامر هكذا في الخلاصة \* تحري فلم يقع تحريه على شيء قيل - يؤخر وقيل يصلي الى أربع جهات وقيل يخبر كذا في البحر الرائق \* والاصوب الاداء كذا في المضمرات \* فان صلى الى جهة ان ظهر أنه أصاب القبلة جاز وكذا ان ظهر أنه أخطأ أو لم يظهر شيء هكذا في الظهيرة \* لو دخل بلدة وعان المحارب المنصوبة يصلي اليها ولا يتحرى وكذا لو كان في المقارنة والسما معصية وله علم باستدلال النجوم على القبلة لا يتحرى كذا في محيط السرخسي \* رجل دخل مسجدا لا محراب له وقبلته مشكلة فصلى بالتحري ثم ظهر أنه أخطأ كان عليه الاعادة لانه قادر على السؤال من الاهل وان تبين أنه أصاب جازت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو سألهم فلم يخبروه وتحري وصلي جاز وان تبين أنه أخطأ كذا في محيط السرخسي \* رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري فتبين انه صلى الى غير القبلة جازت صلاته لانه ليس عليه أن يقرع أبواب الناس للسؤال عن القبلة ولو صلى ركعة بالتحري ثم تحول رأيه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل صلى في مقارعة بالتحري فاقتدى به رجل من غير تحري ان أصاب الامام القبلة جازت صلاتهما وان أخطأ جازت صلاة الامام دون المقتدى كذا في الخلاصة \* رجل اشتبهت عليه القبلة بمكة بان كان محبوسا ولم يكن بحضوره من يسأله فصلى بالتحري ثم تبين أنه أخطأ روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لا اعادة عليه وهو أقيس وكذلك اذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرة \* ولو اشتبهت عليه القبلة فصلى ركعة بالتحري فتحول رأيه الى جهة فصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى أربع ركعات الى أربع جهات عن محمد رحمه الله انه يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تحول رأيه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تركه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف

الكاتب فانه يتيم لانه نجس فكان وجوده كعدمه \* جنب مريم سجدة عين ماء لا يجدها غيره لا يباح له أن يدخل المسجد المشايخ عند ما من غير تيمم قال الشافعي رحمه الله تعالى يباح له الاجتياز ولا يباح القعود ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتمل تكلموا فيه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يباح \* (فصل في المسجد) \* تذكر الموضف والموضف فيه الا أن يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه أو توضأ في اناه وقد مر قبل هذا ولا يبرق في المسجد لافوق البواري ولا تحت الحصيد لانا امرنا بتعظيم المسجد وصونه

عن النجاسة في أخذ النخامة بشبهه ولا يلقها في المسجد وان اضطر الى ذلك كان الالقاء فوق الحصر أهون من الالتقاء تحت الحصر لان البوارى ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة فان لم يكن فيه بوارى يدقها في التراب أو تحت الحصر ولا يتركها على وجه الأرض ولا يزيق على أساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة أو غيرها \* ويكره مسح الرجل من طين والرغبة باسطواؤه المسجد أو بجاته \* ولو مسح بقطعة حصر ملقاة في المسجد لا يصلي عليها فالأولى أن لا يفعل ذلك (٦٥) وان فعل فلا بأس به وان مسح

بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب مجموعا في ناحية غير منبسطة فلا بأس به وان كان منبسطة مفروشا يكره لانه بمنزلة أرض المسجد وان مسح بخشب فهو مضمومة في المسجد فلا بأس به لان الخشب لم يمت من المسجد \* وان كان في المسجد عشب خطاف لا بأس بأن يرمى بها تزيين المسجد \* ولا يحضر في المسجد بئر ماء لانه لو حفر يدخل فيه النسوان والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهاتمه ولو كان البئر قديما يترك كبير زمر \* وان حفر في المسجد بئر فتلف فيه شيء ان حفر أهل المسجد أو رجل آخر بان أهله لا يضمن الحافر وان حفر بغير إذن أهل المسجد يضمن الحافر سواء كان البئر يضر بالمسجد أو لا يضر كالحفر بئر في ملك الغير بغير إذنه وكالوعلق رجل ليس من أهل المسجد قنديل أو بسط حصر افتلف به انسان كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه البعثة ويشغل مكان الصلاة إلا أن

المشايخ فيه والصحيح انه تفسد صلاته كذا في القنية \* رجل دخل في الصلاة بالتحري واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة فحول وجهه الى القبلة فحاجر جل قد علم بحاله الاول ودخل في صلاته فصلاة الاول جائزة وصلاة الداخل فاسدة الاعمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فحاجر رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان الاعمى حين افتتح الصلاة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلاة الامام والمقتدى وان لم يجد من يسأله جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أن قوما اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضورهم أحد عدل يسألونه وليس نعمة علامة يستدل بها على جهة القبلة أو كانوا في المفازة فحجروا وجاعوا صلوا ان صلوا وحدها جازت صلاتهم أصابوا القبلة أو لا ولو صلوا بجماعة يجوزهم أيضا الصلاة من تقدم على امامه أو علم بخلافه فامامه في الصلاة وكذا لو كان عنده انه تقدم على الامام أو صلى الى جانب آخر غير ما صلى امامه قوم صلوا في مفازة بالتحري وفيهم مسبق ولا حق فلما فرغ الامام من صلاته فاما يقضيان فظهر لهما ما القبلة خلاف ما رأى الامام أمكن للمسبوق اصلاح صلاته بان يحول الى القبلة دون اللاحق كذا في الخلاصة \* ويجوز التحري لسجدة التلاوة كما يجوز للصلاة هكذا في السراج الوهاج \* (ومما يصل بذلك الصلاة في الكعبة) صح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فن جعل ظهره الى ظهر الامام أو جعل وجهه الى ظهره جازت صلاته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجوز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* ومن كان عن يمين الامام او يساره جاز اذا لم يكن أقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد وهكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الامام فن كان منهم أقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية \* ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا كذا في التبيين \* وان وقفت امرأة بهذا الامام ونوى الامام امامتها فان استقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاته وان استقبلت الجهة الاخرى لا تنفسد كذا في الظهيرية \* من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة أخرى الى جهة أخرى لا يجوز لانه صار مستدبرا عن الجهة التي صارت قبله يقيمن من غير ضرورة كذا في البدائع (الفصل الرابع في النية) النية ارادة الدخول في الصلاة والشروط أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي وأدائها ما لو سهل لا يمكنه ان يجيب على البدئية وان لم يقدر على أن يجيب الا بتأمل لم تجز صلاته ولا عبرة للذكر باللسان فان فعله لتجتمع عزيمة قلبه فهو حسن كذا في السكافي \* ومن عجز عن احضار القلب يكفيه اللسان كذا في الرازي \* وبكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين \* وهو ظاهر الجواب واختيار عامة المشايخ كذا في التجنيس \* والاحتياط في التراويح أن ينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل كذا في منية المصلي \* والاحتياط في السنن أن ينوي الصلاة متتابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الذخيرة \* الواجبات والفرائض لا تأدى بمطلق النية اجماعا كذا في الغياثية \* فلا بد من التعيين فيقول نويت ظهر اليوم أو عصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت كذا في شرح مقدمة أبي الليث \* ولا يكفي نية الفرض واذا نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة ولو نوى الظهر في غير الجمعة قبل

(٩ من الفتاوى اول) يكون منفعة للمسجد بان كانت الارض نزهة لا تستقر أساطينها في غرس فيه الشجر لتقل النزة \* ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الحصر ومناح المسجد به جرت العادة من غير تكبير \* ولا يجوز أن يتخذ في المسجد طين يقامر فيه من غير عذر فان فعل به ذر جاز \* ويصلي في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لا في كل مرة \* ولو تعلق بنباب المصلي شيء من ردى المسجد أو حصره فأخرجهم ولم يتم ذلك لا يجب عليه الاعادة لانه يسير لا يعتبر \* ويكره أن يحيط في المسجد لانه أعنة للعبادة دون الاكتساب \* كذا في الوراق والفقهاء اذا كتب

باجرة والمعلم اذا غل الصبيان باجرة وان فلهما بغير اجر فلا بأس به وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا تعد الرجل في المسجد خطا يخط فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والدواب لا بأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فاحشا يضر بالمسجد لان فيه ضرورة \* ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلبس به شيء يضره \* وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد \* ويكره الجلوس في المسجد للصبي ثلاثة أيام أو أقل وفي غير المسجد يرضى للرجل ثلاثة (٦٦) أيام والترك أولى \* ويكره اتخاذ الصيافة في الحبيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا

يجوز وهو الصحيح وانما يجوز به أن ينوي فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت أما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخبر وجه فتوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج الوهاج \* ولو نوى ظهر يومه يجوز ولو كان الوقت قد خرج وهو مختص ان يشك في خروج الوقت كذا في التبيين \* وفي صلاة الجنائز ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء الميت وفي العيدين ينوي صلاة العيد وفي الترتين ينوي صلاة الترتين كذا في الزاهدى \* وفي الغاية أنه لا ينوي فيه انه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين \* وكذا يشترط التعيين في المنذور ركعتي الطواف هكذا في البحر الرائق \* ولا يشترطنية عدد الركعات هكذا في شرح الوقاية \* حتى لو نواها خمس ركعات وقعد على رأس الرابعة أجزأه وتأخوئية الخمس كذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج \* ونية الكعبة ليست بشرط هو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المضمرات \* ويحتاج الى التعيين في القضاء أيضا هكذا في فتح القدير \* ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضيان والظهرية \* وهو الاصح كذا في التبيين في مسائل شتى \* فان أراد تسهيل الامر ينوي أول ظهر عليه كذا في فتاوى قاضيخان والظهرية وهكذا في التبيين في مسائل شتى \* وبعض قضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده كذا في التبيين \* وفي القضاء ينوي انها سبئية فاذا هي أحدية أو على عكسه اختلاف المشايخ وفي الوقت يجوز كذا في الزاهدى \* وعزم على الظهر ويجزى على لسانه العصر يجوز به كذا في شرح مقصدتة أبي الليث \* وهكذا في القنية \* رجل افتخ المكتوبة فظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس فالجواب بالعكس \* كذا في فتاوى قاضيان \* ولو افتخ الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الفاتحة أو الجنائز وكبر يخرج عن الاول وينشر في الثاني والنية بدون التكبير ليس بخارج كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية \* واذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي هي ويجزئ تلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه أما اذا نوى بلسانه وقال فوبت أن أصلي الظهر راتة قص ظهره ولا يجزئ تلك الركعة كذا في الخلاصة \* ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصبر شارعا في الفريضة كذا في فتاوى قاضيان \* والمنفرد يحتاج الى ثلاث نيات الصلاة لله تعالى وتعيين انها أية صلاة وينوي القبلة حتى يكون جائزا عند الكل كذا في الخلاصة \* والامام ينوي ما ينوي المنفرد ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يؤم فلانها فلان واقتدى به جاز هكذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصير اما بالنساء الا بالنية هكذا في المحيط \* ولو كان مقصدنا ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء أيضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا في فتاوى قاضيان \* ولو نوى الشروع في صلاة الامام أو الاقتداء به في صلاة يجز به وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو الاصح هكذا في معراج الدراية ولو نوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجز به هكذا في التبيين \* والافضل أن ينوي الاقتداء بعدما قال الامام الله أكبر حتى يكون مقصدنا بالمصلي ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة تجوز نيته عند عامة العلماء وبه كان يفتي الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو أجود كذا في المحيط \* ولو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصبر شارعا في صلاة الامام اذا شرع كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو نوى الشروع في صلاة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا اختاره قاضيان كذا في شرح النية لابن امير الحاج \* اذا اقتدى

أو كبر غائبا \* ولا بأس للفتكف أن يبيع ويشتري في المسجد \* وتكلموا في صلاة الجنائز في المسجد الذي يقام فيه الجماعة قال عامسة المشايخ بكرة الامن عذر من مطر أو نحوه سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد أو كان الميت خارج المسجد والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان نسب الكراهة ادخال الميت في المسجد أو اختلاف المكانين بين الامام وبين الميت وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة الساف جرت لصلاة الجنائز باعدا موضع على حدة فلم يكره ذلك لما أعذوا لهام موضع على حدة \* مسجد بنى على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتحت عنوة وبنوا مسجد اباذن الامام جازت فيه الصلاة لان الامام

أن يجعل الطريق مسجدا فهذا أولى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره الناطق رحمه الله تعالى في الوقعات اذا بنى بالامام في أرض الغصب مسجدا أو حائوتا لا بأس بالصلاة في المسجد ولا يستأجر الحائوت والحلم ويدخل الحائوت اشراء المتاع \* أما الصلاة في أرض الغير ان كانت لذي نكره لانه يابى ذلك ويضره \* وان كانت مسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يضر به وان كانت مزروعة أو مكروبة فان كان بينهما صداقة وموتة أو كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك لا بأس به اذا كان لميزلا

الرجل مسجدان يذهب الى مكان أقدم فان كانا سواء يذهب الى مكان أقرب من منزله وان استويا فهو مخير وان كان قوماً من ههنا أكثر فان كان فقير يذهب الى الذي قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وان لم يكن فقيراً يذهب حيث أحب وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان هو ممن يؤم الناس فكذلك وان كان ممن يقتدى بغيره يذهب الى مكان امامه أصح وافقه \* رجل صلى في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حبه فانه يصلي في مسجد منزله وان كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله (٦٧) مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله

ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحداً لا يذهب الى مسجد منزله حقاً عليه فيؤدى حقه \* مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقبض ويصلي وحده فذلك أحب من أن يصلي في مسجد آخر \* رجل فاتته الجماعة في مسجد حبه فان ذهب الى مسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن وان صلى في مسجد حبه وحده فهو حسن وان دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن وان دخل مسجده ثم أقیم لمسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاء في الاخبار عن النبي المختار عليه الصلاة والسلام اذا قامت لأحدكم صلاة في مسجده فليصلها في مسجده ولا ينسج المساجد وقبل ان يدخل المسجد الخمار على الوجه الذي قلنا هذا اذا كان الرجل من عرض الناس فاما اذا كان عالماً أو معروفاً يذهب الى مسجده ويصلي فيه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذلك وان كان ممن يحسن في القراءة فالأفضل

بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم أن الامام في أية صلاة في الظهر وأوفى الجمعة أجزأ أميتها كانت ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام وانما نوى الظهر فاذا هي الجمعة لا يجوز واذا أراد المقتدى تيسير الامر على نفسه ينبغي أن ينوي صلاة الامام والاقتداء به أو ينوي أن يصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في المحيط \* ولو نوى الاقتداء في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعاً بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء \* ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله أنه زيداً وعمراً أو يرى انه زيداً فانه هو عمرو وصح اقتداؤه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المقتدى يرى شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله أو لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز كذا في المحيط \* واذا نوى الاقتداء بزيداً فانه هو عمرو ولم يجز كذا في التبيين \* وينبغي للمقتدى ان لا يربط الامام عند ذكره القوم وكذلك في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يربط الميت كذا في الظهيرية \* المصلون ستة من علم الفرائض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب بتركه كما فنوى الظاهر أو الفجر أجزأه وأغتنية الظهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً وامكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلح الناس فرائض ونوافل فيصلح كما يصلح الناس ولا يجزئ الفرائض من النوافل لا يجزيه والخامس اعتقاد ان لكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصلحها لاوقاتهم لم يجزيه كذا في القنية \* من لا يعلم الفرض من النفل وينوي الفرض في كل ما يصلي يصبح الاقتداء به في صلاة ليس لها سنة قبلها مثلها كصلاة العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلاة قبلها سنة مثلها كصلاة الفجر والظهر هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج وفتاوى قاضيان \* أجمع اصحابنا على ان الافضل أن تكون النية مقاربة للشروع هكذا في فتاوى قاضيان \* والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة عند التكبير اذا لم يوجدها قطعها وهو عمل لا يليق بالصلاة كذا في الكافي \* حتى لو نوى ثم نوى أو مشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جاز ولا يعتب بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين \* الربا لا يدخل في الفرائض كذا في الخلاصة \* لو افتتح خالصاً لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما افتتح والربا أنه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي ليراني الناس فاما لو صلى مع الناس بحسبها ولو صلى وحده لا يحسبها فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان كذا في المضمرات في باب النوافل ناقلاً عن العناية \* رجل انتهى الى المسجد ليصلي الظهر فوجد الامام في القعدة ولم يدر أي القعدة الاولى والاخيرة فاقتردى به ونوى أنه ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت به لا يصح الاقتداء \* وكذا لو نوى ان كانت الاولى اقتديت به وفي الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداؤه في الفريضة ولو انتهى اليه ولم يدر انه في العشاء أو في التراويح فاقتردى به ونوى انه ان كان في الفريضة ما اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت به لا يصح ولا يصح ما اقتديت به في الفريضة أو في التراويح ما اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت به لا يصح ما اقتديت به في العشاء أو في التراويح \* ولو قال ان كان في العشاء

أن يطلب غيره يقتدى به وان فاتته التكبيرة الاولى في مسجد أو ركعة أو ركعتان فالأفضل أن يصلي في مسجد ولا يذهب الى مسجد آخر لانه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجده فلا يترك حتى مسجد \* ولو افتتح الصلاة ثم أقم في مسجده قالوا بأنه يقطع الصلاة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلاة \* ولو افتتح الصلاة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجده أو في مسجد آخر فانه يتم الصلاة \* اذا كان امام الحى زائناً أو آكل رباله أن يتحول الى مسجد آخر \* رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بعمرة وبطه وبارى والحصر والقناديل



والاثان والاطامة والامامة ان كان أهلاً لذلك وان لم يكن أهلاً فلا رأى في ذلك اليه \* الجبانة ومصلى الجبانة لهم احكام المسجد عند أداء الصلاة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة \* وليس لهم احكام المسجد حتى حق المرور وحرمة الدخول للجنب \* وفناء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتدائه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائماً اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب صلاة الجمعة فقال صح الاقتداء (٦٨) في طاعات المسجد والدة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصيارفة

الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطاعات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فاما دار الصيارفة فمفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانهم من فناء المسجد متصلة بالمسجد \* رجل خضر يترافى فناء المسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو خضر يترافى فناء قوم يؤمر بالتسوية \* ولو هدم حائط لدار رجل ملكه أو خضر يترافىها يضمن النقصان \* قوم صلوا في العصر جماعة ووسط الصفوف موضع مقعدار حوض أو فارقين لم يقم فيه أحد جازت صلاتهم ان كانت الصفوف حوالى ذلك الموضع متصلة لان الصفوف اذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد واحد \* دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة

اقتديت به وان كان في التراخي اقتديت به فظهر أنه في التراخي أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة

### (الباب الرابع في صفة الصلاة هذا الباب مشتمل على خمسة فصول)

(الفصل الاول في فرائض الصلاة) وهي ست \* (منها التحريمية) وهي شرط عندنا حتى ان من يحرم للفرائض كان له ان يؤدي بها التطوع هكذا في الهداية \* ولكنه يكره ترك التحلل عن الفرض بالوجه المشروع وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر فلا يجوز اجتماعاً وكذا بناء الفرض على تحريمه النفل كذا في السراج الوهاج \* ولو أحرمت الصلاة لكانت حادثة فاعادها عند فراغها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغها من التكبير يعمل بسيراً أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغها منها أو منحرفاً عن القبلة فاستقبل عند فراغها منها جازاً هكذا في البحر الرائق \* ولو شرع بالتسبيح أو بالتأميل صح ولكن الاولى ان يشرع بالتكبير كذا في التبيين \* وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح هكذا في النخبة والمحيط والظهيرية \* ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله ان ما تجزئ للتعظيم من أسماء الله تعالى جاز الاقتناع به نحو الله الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين \* وكذا الحمد لله ولا اله غيره وتبارك الله هكذا في المحيط \* وكذا اذا قال الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أجزأ عندهما أما اذا قال ابتداءً أجل أو أعظم أو أكبر ولم يقرن اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعاً بالاجماع هكذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج \* ولو قال اللهم يصير شارعاً عند الفقهاء كذا في الخلاصة وفناوى قاضى خان \* وهو الاصح كذا في المحيطين \* ولو ذكر الاسم دون الصفة بان قال الله أو الرحمن أو الرب ولم يرد عليه يصير شارعاً عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في التبيين \* وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ ان الشروع عنده بالاسماء الخاصة أو بهما او بالمشتركة كالرحيم والكريم والظاهر والاصح انه بكل اسم من أسمائه كذا ذكره الكرخى وأفتى به المرغينانى هكذا في الزاهدى \* ولو افتتح باللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس به تعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسى \* واذا قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو انا لله أو لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان لا يصير شارعاً هكذا في المحيط \* ولو كبر متجهاً ولم يرد به التعظيم أو أراد به جواب المؤذن لم يجزئه وان نوى كذا في التارخانية \* ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعاً كذا في التبيين \* ولو قال الله أكبر بالكاف الفارسية يصير شارعاً كذا في المحيط \* ولا يصير شارعاً بالتكبير الا في حالة القيام أو فيما هو أقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدى \* حتى لو كبر قاعداً لم يصير شارعاً في الصلاة ويجوز افتتاح التطوع قاعداً مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسى \* ويحرم مقارن التحريمه الامام عند أبي حنيفة رحمه الله \* وعندهما بعد ما أحرمت الفتوى على قولهما هكذا في الممدن \* فيسئل لاختلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين \* والمقارنة على قوله كقارئة حركة الحاشم والاصبع والبعدي على قولهما أن يوضئ المقتدى همزة قاله براء \* كبر كذا في المصنف في باب الخفية \* فان قال المقتدى الله أكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله أكبر ووقع قبل قول الامام ذلك قال التقية

من كان في الدار فهو في حكم مسجد جماعة فينت فيه احكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا ينعون الناس أبو من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة اذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا ينعون الناس عن الصلاة فيه \* ولا بأس بان يترك سراج المسجد في ثلاث الليل لان لهم أن يؤخروا الصلاة الى ثلاث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع ويجوز أن يدرس الكتاب بوضئه قبل الصلاة ويعدها مادام الناس يصلون فيه \* مسجد

ليس له وذر وإمامه معلوم يصلي فيه الناس فوجا فوجا جماعة الأفضل أن يصلي فيه كل فريق بأذان واقامة على حدة \* مسجد كبير مر رجل  
بين يدي المصلي في أي مقدار يكره المروفي ولا يكره \* حكى رجل عن أبي نصر محمد بن سلام أنه قدر بخمسة دراعا وفمادون ذلك بكرة  
وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الأول والخامس الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره \* وبقية مسائل المسجد تأتي في كتاب  
الوقف إن شاء الله تعالى \* (كتاب الصلاة) \* باب الأذان \* الأذان سنة لأداء المكتوبة (٦٩) بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع

الامة وانه من شعائر  
الاسلام حتى لو امتنع أهل  
مصر أو قرية أو محلة أجبرهم  
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم \*  
وأهلية الأذان تعمة معرفة  
القبلة والعلم عواقب الصلاة  
لان السنة في الأذان استقبال  
القبلة ابتداء وانتهاء فيحتاج  
الى معرفة القبلة والأذان  
شرع لاحضار الناس الى  
المسجد لأداء الصلاة  
واعلامهم بدخول وقت  
الصلاة وابطاح الافطار  
وحرمه الاحجار فاذا لم يعرف  
الوقت يكون أذانه سبعا  
للفتنه قال رضي الله  
تعالى عنه فجعلت الباب على  
فصاين \* فصل في معرفة  
القبلة \* فصل في معرفة  
مواقيت الصلاة وذكرت  
مسائل اشتباه القبلة  
ومسائل الأذان بعدهما \*  
أما الأول أتفقوا على ان  
القبلة في حق من كان بمكة  
عين الكعبة ويلزمه التوجه  
الى عينها ثم تعين لكل قوم  
منها مقام فلاهل الشام الركن  
الشامي ولاهل المدينة  
موضع الخطيم والميزاب  
ولاهل اليمن الركن اليماني  
ولاهل الهند ما بين  
اركن اليماني الى الحجر \*

أبو جعفر الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم \* وكذا لو أدرك الامام في الركوع فقال الله اكبر الا أن قوله الله  
كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على ان المقدري لو فرغ من قوله  
الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات كذا في الخلاصة \* ان كبر قبل امامه  
فالصحيح انه ان نرى الاقتداء به لا يصير شارعا وان لم ينو الاقتداء به يصير شارعا في صلاة نفسه هكذا في محيط  
السرخسي \* أما فضيلة تكبيرة الافتتاح فتسكلمه وفي وقت ادراكها والصحيح ان من أدرك الركعة  
الاولى فقد أدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في الحصري باب أبي يوسف \* ولو أدرك الامام وهو راكع  
فكبر قائما وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلاته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسي \* ولو كبر  
بالفارسية جاز كذا في المتن سواء كان يحسن العربية أو لا لأنه اذا كان يحسنها يكره وعلى قول أبي  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط \* وعلى هذا الخلاف جميع  
أدكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع والسجود وكذا كل ما ليس بعربية  
كالتركية والنجية والحشية والنبطية هكذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المسبوط الورى والاخرس  
والامى الذى لا يحسن شيئا يصير شارعا بالنسبة ولا يلزمه التحريك باللسان كذا في التبيين \* (ومنها القيام) \*  
وهو فرض في صلاة الفرض والوتر هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* وفرضه يتأدى بادن ما ينطلق  
عليه الاسم كذا في الكافي في آخر فصل القراءة \* وهذا القيام أن يكون بحيث اذا مئديه لا ينال ركبتيه  
\* ويكره القيام على احدى القدمين من غير عذر ويجوز الصلاة ولله عز وجل لا يكره كذا في الجوهرة النيرة  
والسراج الوهاج \* (ومنها القراءة) \* وفرضها عند أبي حنيفة رحمه الله يتأدى بآية واحدة وان كانت  
قصيرة كذا في المحيط \* وفي الخلاصة وهو الأصح كذا في التتارخانية \* والمكتفى بها مسمى كذا في الوقاية  
\* ثم عنده اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان وقوله تعالى ثم قل كيف قدر ونظر يجوز بلا خلاف  
بين المشايخ فلورأ آية هي كلمة واحدة كدها متان أو آية هي حرف كصاد نون قاف فيه اختلاف بين  
المشايخ كذا في المصنف \* والأصح انه لا يجوز كذا في شرح الجمع لابن الملك \* وهكذا في الظهيرية والسراج  
الوهاج وفتح القدير \* اذا قرأ آية طويلة في الركعة من نحو آية الكرسي وآية المائدة البعض في ركعة  
والبعض في أخرى عانتهم على أنه يجوز كذا في المحيط \* وهو الأصح كذا في الكافي ومنية المصلي \* وأما حدة  
القراءة فقول الصحيح الحروف أمر لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز وبه أخذ عامة  
المشايخ هكذا في المحيط \* وهو المختار هكذا في السراجية \* وهو الصحيح هكذا في النقاية \* وعلى هذا نحو  
التسمية على الذبيحة والاستئمان في اليمين والطلاق والعناق والايلا والبيع \* وأما محل القراءة ففي الفرائض  
الركعة متان هكذا في المحيط \* ثانيا كان أو ثلاثا أو رباعيا وسواء كانتا أوليين أو آخرين أو مختلفتين هكذا  
في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* حتى لو لم يقرأ في واحدة منه أو قرأ في واحدة فقط فسدت صلاته كذا  
في الشمني شرح النقاية \* وفي الوتر والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط \* ولو قرأ في حالة النوم الأصح أنه  
لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا تجوز القراءة بالفارسية الا به ذر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يفتى  
هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ويجوز عند أبي حنيفة رحمه الله بالفارسية وبأى لسان كان وهو  
الصحيح ويروى رجوعه الى قوله ما وعليه الاعتماد هكذا في الهداية \* وفي الاسرار واختيارى

ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم واختلوا في قبله من هو خارج عن مكة قال أبو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عين  
الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى بهمة الكعبة وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الأمصار والقرى المحارِب التي  
نصبت الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم فمنهم من قال فجاءوا قبله أهلها ما بين المشرق والمغرب لذلك قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى ان كان بالعراق جعل المغرب عرينه والمشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله تعالى وانما قال لذلك ليقول عمر رضي الله

تعالى عنه اذا جعلت المغرب في يمنك والشرق في يسارك فبما بينهما مقابلة لاهل العراق وحين فتح خراسان جعلوا قبله اهلها ما بين  
مغرب الصيف ومغرب الشتاء فبما بينا اتباعهم واتباعهم في استقبال الحارث بن النعمان فبان لم تكن فاسأل عن الاهل اما في البحار  
والفاوق فدل القبلة النجوم لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به الى القبلة وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى انه قال في قبلة أهل الرى اجعل (٧٠) الجدى على منكبك الايمن واختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى فيما سوى ذلك من

الامصار وقال بعضهم اذا  
جعلت بنات نعش الصغرى  
على اذنك اليمنى والمحرف  
قائلا الى شمالك فتلك  
القبلة \* وقال بعضهم اذا  
جعلت الجدى خلف اذنك  
اليمنى فتلك القبلة \* عن  
عبد الله بن المبارك وأبي  
مطيع وأبي معاذ وسالم بن  
سالم وعلى بن يوسف رحمهم  
الله تعالى انهم قالوا قبلتنا  
العقرب وعن بعضهم اذا  
كانت الشمس في برج الجوزاء  
في آخر وقت الظهـ راذا  
استقبلت الشمس بوجهك  
فتلك القبلة \* عن الفقيه  
أبي جعفر رحمه الله تعالى  
انه قال اذا قت مستقبل  
المغرب في وقت العشاء الاخيرة  
يكون فوق رأسك نجمان  
مضبان هما موضع زوال  
الشمس من رأسك وهما  
مقابلان فالذى عن يمينك  
يقال له النسر الواقع والذي  
عن يسارك يقال له النسر  
الطار وهو أسرعهما سقوطا  
فاذا سقط الذى عن يمينك  
فيسقطا يكون سجدة  
منكبك الايمن واذا سقط  
النسر الطائر كان سقوطه في  
وجهك سجدة عينك اليمنى  
فالقبلة ما بينهما \* قال الفقيه

\* وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وهو الاصح  
هكذا في مجمع البحرين \* (ومنها الركوع) \* وقد روي الواجب من الركوع ما يتناول الاسم بعد أن يبلغ حته  
وهو أن يكون بحيث اذا منبته نال ركبتيه كذا في السراج الوهاج \* اذا لم يركع وذهب من القيام الى  
السجود بغير السنة بان خر كالجل فذلك الاختفاء يجزئ عن الركوع والا حجب اذا بلغت حدوبته  
الركوع بشير برأسه للركوع كذا في الخلاصة والتجسس \* وأما بقية ما فرغ من القراءة وهو الاصح  
هكذا في المحيط \* (ومنها السجود) \* السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهاى \* وكال  
السنة في السجود وضع الجبهة والانف جميعا ولو وضع أحدهما فقط ان كان من عذرا لا يكره وان كان من غير  
عذرا فان وضع جبهته دون انفه جازا جماعا يكره وان كان بالعكس فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله  
\* وقال لا يجوز وعليه الفتوى ولو وضع خذله أو ذقنه لا يجوز لاني حالة العذر ولا في غير ذلك لاني حالة  
العذر مما يؤتى ايماء ولا يسجد كذا في خزنة المفتين \* وانما يجوز الاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب  
منه وأما اذا سجد على ما لان منه وهو الارنبه فلا يجوز كذا في السراج الوهاج والجوهرة النيرة \* ولو سجد  
على الحشيش أو التبن أو على القطن أو الطنفسة أو الثلج ان استقرت جبهته وانفه ويجد حجمه يجوز وان  
لم تستقر لا ولو سجد على الجبل ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على  
السرير ولو سجد على العزال (١) وهو بالفارسية كاره يجوز كالسرير كذا في الخلاصة \* اذا سجد على  
الحنطة أو الشعير جاز وان سجد على الذرة أو الجاوس أو الدخن أو الارز لا يجوز فان كان الارز أو  
الجاوس أو الذرة أو الدخن أو الخلج في الجوانق جاز كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد على ظهر رجل هو  
في الصلاة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلاة وليس في صلته لا يجوز ولو سجد على فخذه ان كان به غير  
عذر المختار أنه لا يجوز وان كان بعذر المختار أنه يجوز ولو سجد على ركبتيه لا يجوز به عذر وبغير عذر كذا  
في الخلاصة \* ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبيين \* ولو سجد على ظهر الميت  
وعليه لبدان وجد حجم الميت لم يجوز ان يجد حجمه جاز كذا في محيط السرخسي \* اذا كان موضع  
السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لينة أو لبنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهاى \* ووجد  
اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج \* في الحجة لو كان موضع سجوده شوكا كثيرا وقراصات زاجحة فرفع  
رأسه من موضع السجود ووضع موضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل الكل سجدة واحدة كذا  
في التارخانية \* ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد  
ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع أحدهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية  
المصلى لابن أمير الحاج \* ووضع القدم موضع أصابعه وان وضع اصبع واحد فقط وضع ظهر القدم دون  
الاصابع بان كان المكان ضيقا ووضع أحدهما دون الاخرى تجوز صلاته كالمقام على قدم واحدة كذا  
في الخلاصة \* ولو سجد وهو نائم اعاد السجدة ولو نام في ركوعه وسجوده لا يعد شيئا كذا في محيط السرخسي  
\* ولو وضع جبهته على حجر صغيرا ووضع أكثر الجبهة على الارض يجوز والا فلا كذا في التجسس وهكذا  
في المحيط \* (ومنها القعود الاخير) مقدار التمهيد كذا في التبيين \* وهو من قوله التحيات لله الى عبده ورسوله

(١) قوله على العزال هو بالكسر شبه الجوالق كذا في القاموس اهـ

أبو جعفر رحمه الله تعالى قبله بخاراهي على قبلتنا \* وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال هو  
القبلة ما بين النسر النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس في ديار ناصبيه وهو عند نضج العنب في ديار نوا وقت العشاء الاخيرة يكون حذاء  
رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين ذراعا في مرمى العين فاذا مر على رأسك تكون القبلة بينهما \* وعن الشيخ الامام  
أبي جعفر الماتريدي رحمه الله تعالى قال اذا أردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس في المول أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر

الى مغرب اشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلث من حيثك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك وهذه الاطاول  
بعضها قريب من بعض وأقربها الى المقصود ما قاله الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله تعالى \* رجل اشبهت عليه  
القبلة فأخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتعري الى جانب آخر فان لم يكونا من أهل ذلك الموضع لم يلتفت الى كلاهما لانهما  
يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهادهما بغيره وان كانا من أهل ذلك الموضع فعليه (٧١) أن يأخذ بقولهما ولا يجوز له أن

يخالفهما لان أهل الموضع  
يكون أعرف بقبلته من غيره  
عادة فكان خبرهما عن علم \*  
رجل دخل في الصلاة  
بالتعري واجتهاده كان خطأ  
ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة  
لخوله وجهه الى القبلة فحله  
رجل قد علم بجاهه الاول  
ودخل في صلاته فصلاة  
الاول جائزة وصلاة الداخل  
فاسدة وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه يجوز  
صلاة الداخل أيضا \* الا ان  
اذا صلى ركعة الى غير قبلة  
فجاءه رجل وحوله الى القبلة  
واقترده فهو على وجهين  
ان كان الاعى حين افتتح  
الصلاة وجد من يسأله عن  
القبلة فلم يسأله فسدت صلاة  
الامام والمقتدى وان لم  
يجدا الاعى من يسأله جازت  
صلاة الامام وفسدت صلاة  
المقتدى لان المقتدى زعم  
انه بنى صلاته على صلاة  
كان أولها الى غير القبلة \*  
رجل صلى الى غير القبلة  
متعدا روى عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى انه يكفر وان  
أصاب القبلة وبه أخذ  
الفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى وكذا اذا صلى في  
الثوب النجس أو بغير طهارة

هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلااته تامة كذا في الجوهرية النيرة \* والقعدة  
الاخيرة فرض في القرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب فتفسد صلاته كذا  
في الخلاصة \* وأما الخروج بصنع الصلي فليس به فرض هو الصحيح \* كذا في التبيين والعيني شرح الكنز  
وأكثر الكتب

(الفصل الثاني في واجبات الصلاة) يجب تعيين الاولين من الثلاثية والرابعة المكتوبتين للقراءة  
المفروضة حتى لو قرأ في الاخرين من الرابعة دون الاولين أو في احدى الاولين وحدى الاخرين ساهيا  
وجب عليه سجود السهو وكذا في البحر الرائق \* ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة أو ما يقوم مقامهما من  
ثلاث آيات قصار أو آية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق \* وفي جميع ركعات النفل والموتر  
هكذا في البحر الرائق \* ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق \* اذا نسي الفاتحة في الركعة  
الاولى أو الثانية وقرأ السورة ثم تذكر فانه يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية هكذا في  
الحيط \* ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد الفاتحة في الاخرين \* وان قرأ  
الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة ويجزئهما هو الصحيح هكذا في النهاية \* اذا لم يقرأ  
بشيء في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة يجزئهما في قولهم ويسجد للسهم وكذا في  
فتاوى ضيخان في فصل سجود السجود \* ويجب الاقتصار في الركعتين الاولين على قراءة الفاتحة مرة  
واحدة في كل ركعة منهن اهكذا في المنية \* واذا قرأ في الاولين أو احدى الفاتحة مرتين على الولا يلزمه  
سجود السهو \* ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه كذا في الظهيرية وهكذا في التجنيس  
وهو الاصح هكذا في الزايد \* ويجب مراعاة الترتيب في كل فعل مكرر في كل ركعة كالسجود أو جميع  
الصلاة كعدد الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى وقضاها في آخر الصلاة \* وكذا ما يقضيه  
المسبوق بعد فراغ الامام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آخره أمما شرع غير مكرر في كل  
ركعة كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيها فرض حتى لو ركع قبل القيام أو  
سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو قدر التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في  
التبيين \* أبوه واعلى ان الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
كذا في الظهيرية \* وكذا الطمأنينة في الجلسة هكذا في الكافي \* وأما الاعتدال في الركوع والسجود بولكل  
ركن هو أصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية \* وهو الصحيح كذا في شرح  
المنية لابن امير الحاج \* وتعديل الاركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مضامحه واذناه قدر تسبيحة كذا  
في العيني شرح الكنز والنهر الفائق \* ونحو القعدة الاولى قدر التشهد اذا رفع رأسه من السجدة الثانية  
في الركعة الثانية في ذوات الاربع والثلاث هو الاصح هكذا في الظهيرية \* ويجب التشهد في القعدة الاخيرة  
وكذا في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي  
\* والتشهد ان يقول الصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الزايد \* وهذا  
تشهد عبدالله بن مسعود والاخذ بهذا أولى من الاخذ بتشهد ابي عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية

وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بآو بل قوله تعالى فأيضا لو اقم وجهه لاله لا يكون كافرا وقال مشايخ كبارهم القاضي الامام أبو علي  
السجدي وشيخ الائمة الحلواني رحمه الله تعالى اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر \* كذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلاة الى غير القبلة  
بأثرة حالة الاختيار وهو التطوع على الدائمة ومن العلماء من جوز الصلاة في الثوب النجس فلا يحكم بكفره \* أما اذا صلى بغير طهارة  
متعدا فانه يصير كافرا وقال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى يكون زديقا لان أحد الم يجوز الصلاة بغير طهارة فيكون استغنا فابا

تعالى **•** رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالقرى ثم تبين انه صلى بغير القبلة جازت صلاته لانه ليس عليه أن يرفع أبواب الناس للسؤال عن القبلة **•** ولا يعرف القبلة **•** من الجدران والحيطان لأن الحوائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز الحراب من غيره وعسى يكون ثمة هام توديه فخارته القرى **•** المصلى اذا نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه قال الفقيه أبو أحمد العياصى ان لم يكن الرجل أتى مكة أجزأه لان عنده المقام والبيت واحد (٧٣)

لحينئذ تجوز صلاته **•** ولو نوى ان قبلته محراب مسجد لا تجوز صلاته لان المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهى للصلاة لا ينوب عن نية القبلة **•** بعض مسائل النية تأتي في باب افتتاح الصلاة ان شاء الله تعالى **•** وأما معرفة الاوقات فأول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر بخران سمي العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو كذنب السرحان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شئ من أحكام النهار والثاني هو البياض الذي يستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى يتشترى مستطير لذلك يثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر وآخر وقت الفجر حين تطلع الشمس **•** وأما وقت الظهر اتفقوا على ان أول وقت الظهر حين نزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر **•** قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال

**•** ولا بد من أن يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كأنه يحى الله ويسلم على النبي وعلى نفسه وأولياء الله تعالى كذا في الزايدى **•** ويجب لفظ السلام هكذا في الكثر **•** ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها **•** ويجب الجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخافت هكذا في التبيين **•** ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولى من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفيها فيما بعد الأولى **•** كذا في الزايدى **•** ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان بعرفة **•** ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية **•** وكذا يجهر في التراويح والوتران كان اماما وان كان منفردا ان كانت صلاة يخافت فيها يخافت حتما هو الصحيح وان كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار **•** والجهر افضل ولكن لا يبالغ مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في التبيين **•** ولا يجهد الامام نفسه بالجهر كذا في الحر الرائق **•** واذا جهر الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الامام انما يجهر لاسماع القوم لا يدبروا في قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج **•** والذكر ان كان وجب للصلاة فانه يجهر به ككسيرة الافتتاح وما ليس بفرض فاما وضع للعلامة فانه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماما واماما فمرو والمقتدى فلا يجهران به **•** وان كان يختص ببعض الصلاة كتكبيرات العيدين جهر به وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الاخفاء **•** وأما ما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين والتسبيحات كذا في البحر الرائق **•** اذا تر صلاة الليل ناسيا فقتضاها في النهار وأم قتها وخافت كان عليه السهو وان أم ليل في صلاة النهار يخافت ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضيان في سجود السهو **•** والمنفرد اذا قضى هذه الصلوات في الجهر فيما يجهر باختلاف المشايخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط **•** هكذا في الكافي **•** وهو اختيار شمس الأئمة وغيره **•** السلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيان هو الصحيح وفي الدخيرة وهو الاصح كذا في التبيين **•** وفي الخلاصة عن الاصل رجل صلى وحده فجاء رجل واقضى به بعد ما قرأ الفاتحة أو بعضها فقرأ الفاتحة ثانيا ويجهر كذا في الحر الرائق **•** واما نوافل النهار فيخفى فيها احتما وفي نوافل الليل يخفى كذا في الزايدى **•** اختلفوا في حد الجهر والخافتة قال الفقيه أبو جعفر والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافتة ان يسمع نفسه وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط **•** وهو الصحيح كذا في الوقاية والنقاية **•** وبه أخذ عامة المشايخ كذا في الزايدى **•** ولو كان بحيث تسمع وزشفته حتى لو قرب انسان صملاخه من فمه يدخل صوته في أذنه وفهم ما يقرأ فلهذه مجمعة (١) كذا في الخلاصة

(الذي الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها) **•** (سننها) رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا واخذ ركبته بيديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع نفسه وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبته واقترش رجليه اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة كذا في الحر الرائق **•** وكذا الطمانينة في ما قدر تسبيحة كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج **•** والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء **•** (وآدابها) نظره الى موضع سجوده حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى اربته حال

(١) قوله بمجمعة في القاموس مجمع في خبره لم يبينه والكتاب لم يبين حروفه ٥١

وقال صاحباه رحمه الله تعالى حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال **•** وطريق معرفة الزوال وفي الزوال ان السجود تعزز خشية مستوية في أرض مستوية فادام الظل في الأتة اص فالشمس في حدة الارتفاع فاذا أخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة من موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال **•** فاذا زاد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل أصلى الودسوى في الزوال يخرج وقت الظهر في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه **•** وعندهما اذا صارت الزيادة مثل الودسوى في



الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رحمه الله تعالى انه جعل تعرفه زوال الشمس نظرياً آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فما دامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل واذا صارت الشمس على حاجبه اليمين علم ان الشمس قد زالت \* وأول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاختلاف وأخروفتها حين تغرب الشمس ويكره التأخير الى تغرب الشمس واختلافوا في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في ضوء الشمس الذي على رأس الحيطان ورأس الجبال والشجر وقال (٧٣) بعضهم هو التغير في قرصها وانما يعرف هو التغير في قرصها أن يتقل الى

السهود والى حجره حالة القعود وعند التسليم الاولى الى منكبه اليمين وعند الثانية الى منكبه الايسر وكظم فمه عند الثأوب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق \* (وكيفيتها) \* اذا أراد الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه حتى يحاذي باجم اميه شحمتي أذنيه وبرؤس الاصابع فروع أذنيه كذا في التبيين \* ولا يطأ طي رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة \* قال الفقيه أبو جعفر يستقبل بطون كفيه القبلة ويشير أصابعه ويرفعهما فاذا استقرت في موضع محاذة الاقدامين شحمتي الاذنين يكبر قال شمس الأئمة السرخسي عليه عامة المشايخ كذا في المحيط \* والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا في الهداية \* وهكذا تكبيرات القنوت وصلاة العيدين ولا يرفعهما في تكبيرة سواها كذا في الاختيار شرح المختار \* فلورفع عندئذ لا تقصد صلته على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* والمرأة ترفع حذاء منكبيها هو الصحيح كذا في الهداية والتبيين \* واذا رفع يديه لا يضم أصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريق هكذا في النهاية \* وهو المعتمد هكذا في المحيط \* ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به وان ذكره في أثناء التكبير رفع وان لم يكن كنهه الى الموضع المسنون رفعه ما قدر ما يمكن وان أمكنه رفع احدها دون الاخرى رفعها وان لم يمكنه الرفع الا بزيادة على المسنون رفعه ما كذا في التبيين \* في المبسوط لو مد ألف الله لا يصير شارعا وخيف عليه الكفران كان قاصدا وكذا لو متألف كبر أو باع لا يصير شارعا ولو مداه الله فهو خطأ لغة وكذا لو مد راحة \* ومثلا ما قاله صواب جزم الها خطأ كذا في فتح القدير \* واذا قال الله أكبر بجمعة الله أو همزة أكبر تقصد صلته كان الشك واذا وسط الالف بين الباء والراء قال بعضهم تقصد صلته وقال بعضهم لا تقصد هكذا في النهاية \* (ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت الدرة) كافر غ من التكبير هكذا في المحيط ناقلا عن الامام خواهر زاده وهكذا في النهاية \* والمرأة تضعها على ثدييها كذا في المنية \* كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كذا في حالة التناو القنوت وصلاة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كذا في تكبيرات العيدين فالسنة فيه الارسال كذا في النهاية \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* وبه كان يقضى شمس الأئمة السرخسي والصدرا التكبير برهان الائمة والصدرا الشهيد حسام الدين كذا في المحيط \* ويرسل اتفاقا في قومة الركوع اذا كان سنة الانتقال لا القومة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* استحسن كثير من مشايخنا الجمع بين الاخذ والوضع كذا في الخلاصة \* وفي المصنف هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وظلت بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى يأخذ الرغ بالخصر والاهمام ويرسل الباقي على الذراع وينبني أن يكون بين قدميه أربع أصابع في قيامه كذا في الخلاصة \* ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جلتك ولا اله غيرك كذا في الهداية \* اماما كان أو مقتديا ومنفردا كذا في التتارخانية \* ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر وجل تناو كذا في المحيط \* فلا يأتي به في الفرائض كذا في الهداية \* ولا وجه بعد التسمية ولا بعد التناو كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* والاولى ان لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لتصل التسمية وهو الصحيح كذا في الهداية \* (ثم يتعوذ) وصورة أعود بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة \* وبه يقضى هكذا في الزاهدي \* والسنة فيه الاخفاء وهو المذهب عند علماءنا كذا في المنيرة \* ثم التمتع بالقرآن دون التناو عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

الشافعي رحمه الله تعالى

(١٠ الفتاوى اول) التغليس أفضل فعنده التجليل بالاداء في أول الوقت في سائر الصلاة أفضل وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في صلاة الفجر يبدأ بالتغليس ويختم بالتنوير اذا كان يريد إطالة القراءة وان كان لا يريد فالتنوير أفضل أجمعوا على ان المستحب في صلاة الفجر بالمزدلفة هو التغليس وحدا التنوير ما قال شمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى انه يبدأ بالصلاة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة مابين أربعين آية أو ستين آية أو أكثر وترتل القراءة فاذا فرغ من الصلاة لوظهر له وهو

في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلاة قبل طلوع الشمس كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم \* ويؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء العصر في الصيف والشتاء جميعا ويجعل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويجعل العشاء في الصيف ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلاة والسلام لعاذرني الله تعالى عنه أخر العشاء في الشتاء فإن الليل فيه طويل وعمل في الصيف فإن الليل فيه قصير هذا إذا كانت السماء مصحبة فان (٧٤) كانت متغمة يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين

يصل العشاء إلى طلوع الفجر والافضل أن يصلح في آخر الليل إذا كان ينق من نفسه أنه يستيقظ في آخر الليل وإن كان لا ينق فالافضل أن يصلح في أول الليل وإن أوتر قبل العشاء متعمدا لا يجوز وإن صلى العشاء على غير وضوء ثم استعظ في السجدة أو ترغلا فرغ من الوتر ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء الا في ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا تجوز المكتوبة ولا صلاة الجنائز ولا سجدة التلاوة إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانصاف إلى أن تزول الشمس وعند اجرار الشمس إلى أن تغيب الا عصر يومه فانه يجوز أدائها عند الغروب \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يجوز التطوع عند انصاف يوم الجمعة \* ونسعة أوقات يجوز فيها قضاء الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نقل لها سبب

تعالى حتى يأتي به المسبوق إذا قام إلى القضاء دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد هكذا في الهداية بأكثر المتون \* والتعوذ عند افتتاح الصلاة لا غير فلو افتتح الصلاة ونسي التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة \* (ثم يأتي بالتسمية) ويخفيها وهي من القرآن آية أنزلت للفصل بين السور كذا في الظهيرية فيما يكره في الصلاة \* ولا يتأدى بها فرض القراءة كذا في الجوهرة النيرة \* وبأني بها في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط \* وفي الجته وعليه الفتوى هكذا في التارخية \* ولا يسمى بين الفاتحة والسورة هكذا في الوقاية والنقابة \* وهو الصحيح هكذا في البدائع والجوهرة النيرة \* (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) كذا في السراج الوهاج \* إذا فرغ من الفاتحة قال آمين والسنة فيه الاخفاء كذا في المحيط \* المنفرد والامام سواء وكذا المأموم إذا سمع هكذا في الزاهدي \* وفي آمين لغتان المد والقصر ومعناه استجب والتشديد خطأ فاحش ولوقال آمين بالمد والتشديد لا تفسد صلاته وعليه الفتوى لانه موجود في القرآن هكذا في التبيين \* لو سمع المقتدى من الامام ولا الضالين في صلاة لا يجهر فيها مثل الظهر والعصر قال بعض مشايخنا لا يؤمن وعن القبة أبي جعفر الهندي \* كذا في المحيط \* وفي صلاة الجمعة والعيدين إذا سمع المقتدى من المقتدين التامين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا في السراج الوهاج ناقله عن الفتاوى \* (ثم يضم إلى الفاتحة سورة أو ثلاث آيات) هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج \* والآية الطويلة تقوم مقامها كذا في التبيين \* (ويركع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب) هو المذهب الصحيح كذا في الخلاصة \* في الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط كذا في الهداية \* قال الطحاوي وهو الصحيح كذا في معراج الدراية \* فيكون ابتداء تكبيرة عند أول الخرورج والفراغ عند الاستواء للركوع كذا في المحيط \* ويجهر الامام بتكبيره الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في التارخية \* وهو الاصح كذا في الخلاصة ويجزئ الرامن التكبير كذا في النهاية \* ويعتمد يديه على ركبته كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في البدائع \* ويفترج بين أصابعه ولا يندب إلى التفريج الا في هذه الحالة ولا إلى الضم الا في حالة السجود وفيما رواه ذلك يترك على العادة كذا في الهداية \* ويبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر ولا ينكسر رأسه ولا يرفع بعني يسوى رأسه بعجزه كذا في الخلاصة \* ويكره أن يحني ركبته شبه القوس والمرأة تحني في الركوع يسير ولا تعتمد ولا تفرج أصابعها ولكن تضم يديها وتضع على ركبتيها وضعا وتحني ركبتيها ولا تجافي عضديها كذا في الزاهدي \* ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاثا وذلك أدناه فلترك التسبيح أصلاً وأني به مرة واحدة يجوز ويكره \* فإذا اطمان راكعاً (رفع رأسه) فان ترك الطمأنينة تجوز صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* فان كان اماماً يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع وان كان مقدياً يأتي بالتحميد ولا يأتي بالتسبيح بلا خلاف وان كان منفرداً الاصح أنه يأتي بهما كذا في المحيط \* وعليه الاعتماد كذا في التارخية \* وهو الاصح كذا في الهداية \* ثم في الرواية التي تجمع يأتي بالتسبيح حال الارتفاع وإذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد كذا في الزاهدي \* وهو الصحيح كذا في القنية \* سئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله من حمده قال لا يأتي به بعد ما استوى قائماً \* وكذا كل ذكر يؤتي به في حال الانتقال لا يؤتي به في غير محله كالتكبير الذي يؤتي به عند الانحطاط من القيام إلى الركوع أو من الركوع إلى السجود وكذا لا يأتي بيقية تسبيحة

كالنذر وركعتي الطواف وتحية المسجد وألم يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر لا يجوز الا سنة الفجر السجود وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل الغفر وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التطوع قبل العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلاة إذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن فضل رحمه الله تعالى مادام الانسان يقدر على

السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن براحي كل شيء في محله كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة \* انما قال  
سمع الله لمن حمده يقول الهاء بالجزم ولا يبين الحركة في الهاء كذا في التتارخانية ناقلا عن الجلة \* (ثم اذا  
استوى قائما كبر ووجه) كذا في الهداية \* ويكبر في حالة الخرو ورو يقول في سجوده سبحان ربى الاعلى  
ثلاثا وثلاثا أدناه كذا في المحيط \* ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختم بالوتر  
كذا في الهداية \* فالأدنى فيها ثلاث مرات والأوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات كذا في الزاد  
وان كان اماما لا يزيد على وجه بل القوم كذا في الهداية \* قالوا اذا أراد السجود بضع أو لاما كان  
أقرب إلى الارض فبضع ركبتيه أولا ثم يديه ثم أنفه ثم جبهته واذا أراد الرفع رفع أولا بجبهته ثم  
أنفه ثم يديه ثم ركبتيه قالوا هذا اذا كان حافيا أما اذا كان متحفظا فلا يمكنه وضع الركبتين أولا  
فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليدين على اليسرى كذا في التبيين \* ويضع يديه في السجود حذاء أذنيه  
ووجه أصابعه نحو القبلة وكذا أصابع رجليه ويعتمد على راحتيه ويدي ضبعيه عن جنبيه  
ولا يفتش ذراعيه كذا في الخلاصة \* ويحافى بطنه عن غزبه كذا في الهداية \* والمرأة لا تجافى في ركوعها  
وسجودها وافتش رجليه وفي السجدة تفتش بطنها على فخذيها كذا في الخلاصة \* والامة كالمرأة  
لا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج \* (ثم يرفع رأسه ويكبر) \* والسنة  
فيه أن يرفع رأسه حتى يستوى جالسا وليس في هذا الجالس ذكر مسنون عندنا كذا في الجوهر النيرة  
\* ولولم يستوجبالسجدة أخرى أجزأه عندنا حنيفة ومحمد ربهما الله تعالى كذا في الهداية \* رفع  
الرأس من السجدة ليس بركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه أداء الثانية الا به الا أنه لا يمكنه الانتقال  
إلى الثانية الا بعد رفع الرأس فلم يرفعها حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة  
وأزيلت الوسادة حتى وقعت جبهته على الارض أجزأه كذا في النهاية \* واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن  
أبي حنيفة رحمه الله انه ان كان إلى القعود أقرب جازوا ان كان إلى الارض أقرب لا يجوز هكذا في التبيين \*  
وهو الاصح هكذا في الهداية \* وروى أبو يوسف رحمه الله عنه اذا رفع رأسه مقدار ما يسمى رافعا جاز \* قال  
في المحيط وهو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح \* كذا في البدائع \* (ثم يكبر ويخط للسجدة الثانية) ويسبح  
فيها مثل ما سجد في السجدة الاولى كذا في المحيط \* (ثم انما فرغ من السجدة ينهض على صدره وقدميه) \*  
ولا يقد ولا يعتمد على الارض يديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا في المحيط وترك الاعتماد  
مستحب بل ليس به عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق \* ولوقعد  
واعتمد يديه على الارض كالمذهب الشافعي لا بأس به هكذا في الظهيرية ويقع في الركعة الثانية مثل  
ما فعل في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ كذا في القدوري \* (واذا رفع رأسه من السجدة الثانية  
في الركعة الثانية افتش رجليه اليسرى) وجلس عليها ونصب اليمنى فصا وجهه أصابعه نحو القبلة ووضع  
يديه على فخذه وبسط أصابعه كذا في الهداية \* ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا في الخلاصة \* وان كانت  
امراة جلست على أليتها اليسرى وأخرجت رجليها من الجانب الايمن كذا في الهداية \* (ويقرأ تشهدان  
مسعود) كذا في الكافي \* ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي \* واذا انتهت إلى قوله أشهد أن لا اله الا  
الله يشهد بالسجدة واختار أنه لا يشهد كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات ناقلا عن الكبرى \*

وقت العشاء ويصلح صلاتي  
وقت العشاء ويجوز عند  
الشافعي رحمه الله تعالى  
الجمع بين الصلاتين بعد  
السفر والمرض والمطر  
ولا يتطوع قبل المغرب  
ولا قبل صلاة العيدين في  
المشهور ويتطوع بعد صلاة  
العيد ما شاء وعن بعض  
الحنابلة أنهم كانوا يتطوعون  
قبل صلاة العيد ولا يصلي  
يوم الجمعة إذا خرج الإمام  
للخطبة فإن افتتح الأربعاء  
قبل الجمعة ثم خرج الإمام  
ذكر في النوادر أنه إن كان  
صلى ركعة بضيف بها أخرى  
ويخفف القراءة بقرآنه مخففة  
الكتاب وبشيء من السورة  
وبه أخذ المشايخ ولم يذكر  
في النوادر أنه لو صلى ركعتين  
وقعد على رأس الركعتين  
وقام إلى الثالثة ولم يقبدها  
بالسجدة حتى خرج الإمام  
واختلف فيه المشايخ قال  
بعضهم سمع يعود إلى القعدة  
ويسلم وقال بعضهم يتمها  
أربعاً ويخفف القراءة  
وهكذا إذا شرع في الأربع  
قبل الظهر ثم أقبل للظهر  
وإن كان في الركعة الأولى  
ولم يقبدها بالسجدة فإنه  
يتمها ركعتين وإن سلم على

رأس الركعتين حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال يقتضى أربعاء (مسائل اشتباه القبلة) وهو جل صلى في العمرة الى جهة من غير شرك ولا تحزان تميز انه أصاب القبلة أو كان أكبر رأيه ذلك أولم يظهر من حاله شئ حتى ذهب عن ذلك الموضوع فصلاته جائز لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لاداء الصلاة يجعل مستقبل القبلة حتى يبين خلافه وان تميز انه أخطأ فصلاته فاسدة وان شك في القبلة فصل الى جهة من غير تحزان تميز انه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه ذلك أولم يبين من حاله شئ فصلاته فاسدة وان

تعييناته أصاب فصلاته جائزة وان كان أكبر رأيه أنه أصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز صلاته وان صلى الى جهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء أو ظهر أنه أصاب أو كان في أكبر رأيه ذلك فصلاته جائزة بالاتفاق وان ظهر أنه أخطأ كذلك عندنا وان اشتهت عليه القبلة فتحري ووقع تحريه على جهة فأعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى وتبين أنه أصاب القبلة (٧٦) فصلاته فاسدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يحشى عليه التكفر هذا اذا تبين

والامر بعد الفراغ من الصلاة وان ظهر الامر في خلال الصلاة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحري فيه ان ظهر أنه أخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلاة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلاة استقبال الصلاة وان ظهر أنه أصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلاته ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة مالم يظهر الخطأ فاذا تبين انه أصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة توجه الى جهة من غير تحري وظهر في خلال الصلاة انه أخطأ يستقبل الصلاة لان صلاته كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان ظهر أنه أصاب القبلة فذلك يستقبل الصلاة لان افتتاحه كان ضعيفاً حتى لا يحكم بجواز الصلاة مالم يعلم بالاصابة فاذا قوى حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا عمل بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يعيد لان لم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك واقترح الصلاة الى جهة بالتحري ثم تبين في خلال التبيين الصلاة انه أخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر أنه أصاب يمضي على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحاً بخلافه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحري الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه أخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر أنه أصاب القبلة فذلك لان افتتاحه كان فاسداً ولهذا لو ظهر بعد

وكثيرون المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المفتي كذا في التبيين \* (فاذا فرغ من قراءة التشهد وقام كذا في المحيط) \* وفي الجلابي والقيام من القعدة على صدور قدميه كالقيام من السجدة وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الارض كذا في الزاهدي \* واذا قام بفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط \* ويقرأ الفاتحة فقط هكذا في الكافي \* وتكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الاختيار شرح المختار \* وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولا سجدتنا السموان كان ساهياً لكن القراءة أفضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة \* وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيجان \* وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة \* وهو الصحيح وظاهر الرواية هكذا في البدائع \* والنسكوت مكرمه هكذا في الخلاصة \* (ويجلس في الاخيرة) كما جلس في الاولى هكذا في الهداية \* ويتشهد فاذا فرغ من التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط \* وسئل محمد عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وبارك على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد \* وكره بعضهم أن يقول اللهم ارحم محمدًا والصحيح أنه لا يكره كذا في التبيين \* فاذا فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولابويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة \* ويدعول نفسه وبغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة كذا في التبيين \* ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا في الخلاصة \* ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستقبل سؤاله من العباد كقوله اللهم رزقني فلانة تشبه كلامهم وما يستقبل كقوله اللهم اغفر لي اس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول كذا في الهداية \* فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ والصحيح كذا في العيني شرح الهداية \* ولو قال اللهم ارزقني ما لا اعطيتفسد ولو قال اللهم ارزقني العلم والحج ونحو ذلك لا تفسد كذا في المضمرات \* وفي اللؤلؤ الجنية ينبغي ان يدعوى في الصلاة بدعاء محفوظ لانه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كذا في التتارخانية \* وكل ما ذكرناه انه يفسد انما يفسد اذا لم يقعد قدر التشهد في آخر الصلاة أو ما اذا قعد فصلاته تامة يخرج به من الصلاة كذا في التبيين \* ومن الادعية الماثورة ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم \* وكان ابن مسعود يدعو بكلمات منهن اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم كذا في النهاية \* ويستحب أن يقول المصلّي بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجّة \* (ثم يسلم تسليتين) تسليمة عن عيئه وتسليمة عن يساره ويجوز في التسليمة الاولى وجهه عن عيئه حتى يرى بياض خده الايمن وفي التسليمة الثانية عن يساره حتى يرى بياض خده الايسره وفي القسنة هو الاصح هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط \* المختار ان يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية \* ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته عندنا والسنة في السلام أن تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى كذا في المحيط وهو الاحسن كذا في

لا يعيد لان لم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك واقترح الصلاة الى جهة بالتحري ثم تبين في خلال التبيين الصلاة انه أخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر أنه أصاب يمضي على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحاً بخلافه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحري الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه أخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر أنه أصاب القبلة فذلك لان افتتاحه كان فاسداً ولهذا لو ظهر بعد

الفراغ انه أصاب القبلة يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاولى ولو اشتهت عليه القبلة فصل ركعة بالتحري فيقول وياه الى جهه أخرى وصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى أربع ركعات الى أربع جهات روى عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز ولو صلى ركعة بالتحري ثم تحول رأيه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ فزعمهم الله تعالى منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة \* رجل اشتهت عليه (٧٧) القبلة بمكة ولم يكن بحضرته من يسأله

فصلى بالتحري ثم ظهر انه أخطأ حكى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى انه لاعادة عليه وكذلك كان الاشتباه بالمدينة \* رجل دخل مسجدا لا محراب له وقبلته مشكلة فصلى بالتحري ثم ظهر انه أخطأ كان عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الاهل فلا يجوز له التحري وان تبين انه أصاب القبلة جازت صلاته لحصول المقصود وصارت هذه المسئلة بمنزلة ما لو شك في القبلة وصلى من غير تحري ثم اذا ظهر انه أصاب القبلة تجوز صلاته \* (مسائل الاذان) \* اذا أذن قبل الوقت يكره ويعد في الوقت وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكره في التحري في النصف الاخير من الليل ولا يبعد ويكره الاذان مع الخنابة ولا يكره مع الحدث في رواية \* والأقامة تكررهم جميعا \* خمسة يكره أذانهم وإذا أذنا بعد الصبي الفتي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والجناب وثلاثة لا يبعد أذانهم المحدث في ظاهر الرواية والقاعد اذا أذن يكره ولا

التيمن \* وان سلم عن يمينه فقام فان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد بقعد وسلم كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة \* والصحيح انه اذا استدبر القبلة لا يأتي بها كذا في القنية \* ولو سلم أولا عن يساره فانه يسلم عن يمينه مالم يتكلم ولا يبعد السلام عن يساره \* ولو سلم تلقاه وجهه يسلم عن يساره كذا في التبيين \* اختلفوا في تسليم المقتدى قال الفقيه أبو جعفر المختار أن ينتظر اذا سلم الامام عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ عن يساره يسلم المقتدى عن يساره كذا في فتاوى قاضيخان \* وينوي من عنده من الحفظة والمسلمين في جانبه كذا في الزاهد \* ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلاته هو الصحيح كذا في الهداية \* والمقتدى يحتاج الى نية الامام مع نية من ذكرنا فان كان الامام في الجانب الايمن فواء فيهم وان كان في الجانب الايسر فواء فيهم وان كان بجذائه فواء في الجانب الايمن عند أبي يوسف وعند محمد بنوبه فيما كذا في المحيط \* وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي \* وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التارخانية والمنفرد ينوي الحفظة لا غير ولا ينوي في الملازمة عند المحصور كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في البدائع \* وان سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث فاعلم انه يقوم الى التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن ينصرف بيمينه ويسرة أو يئأخر وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه وان كان مقتديا أو يصلي وحده ان لبث في مصلاته يدعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه أو تأخر أو انحرف يمينه أو يسرة جاز والكل سواء وفي صلاة لا تطوع بعدها كالتجبر والعصر يكره المكث فاعلم ان مكانه مستقبل القبلة \* والنبي عليه الصلاة والسلام نهى هذا بدعة ثم هو بالخيار ان شاء مذهب وان شاء مجلس في محرابه الى طلوع الشمس وهو أفضل ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بجذائه مسبوق فان كان ينصرف بيمينه أو يسرة والصيف والشتاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* وفي الحجة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشرع في السنة ولا يشتغل بادعية طويلة كذا في التارخانية

\* (الفصل الرابع في القراءة) \* سنن حالة الاضطراب في السفر وهو ان يدخله خوف أو غلة في سيره أن يقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شاء وحالة الاضطراب في الحضر وهو سبق الوقت أو الخوف على نفس أو مال أن يقرأ قدر ما لا يفوته الوقت أو الايمن هكذا في الزاهد \* وسنن حالة الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امانة وقرأ ان يقرأ في الشبر سورة البروج أو مثلها ليحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج \* وفي الظهر ومثله وفي العصر والعشاء ودونه وفي المغرب بالقصار جذا هكذا في الزاهد \* وسنن في الحضر أن يقرأ في الفجر في الركعتين بربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب \* وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل الفجر \* وذكر في الاصل أو ودونه وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحيط \* واستحسنوا في الحضر طوال المفصل في الفجر والظهر وأوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب كذا في الوقاية \* وطوال المفصل من الحجرات الى البروج والأوساط من سورة البروج الى لم يكن والقصار من سورة لم يكن الى الآخر هكذا في المحيط والوقاية ومنية المصلى \* وفي البيتة اذا كان يؤدى العصر في وقت مكروه فالصواب انه يستوفي القراءة المستنونة كذا في التارخانية \* ولم يتوقف في الوتر شي سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية \* فقرأ فيه فهو حسن كذا في المحيط \*

بعد وكذا الراكب في المصر والمسافر اذا أذن راكبا لا يكره ويستل للاقامة ويجوز للسافر أن يفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة \* خمس خصال لو وجدت في الاذان أو في الاقامة توجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان أو في الاقامة يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان أو في الاقامة وكذا اذا سبقه الحدث في الاذان أو في الاقامة فذهب لي توشأ يستقبل غيره أو يستقبل هو اذا رجع اذا حضر المؤذن في خلال الاذان أو في الاقامة ويجوز عن الاعمال لم يكن هناك من يلقيه يجب الاستقبال



وكذا إذا أُنشِر في الأذان أو في الإقامة ثم رُزِعَ الأعمام يستقبل غيره. وينبغي أن يؤذن على المئذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد  
 • جماعة من أهل المسجد أدنو في المسجد على وجه الخلة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروا من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول  
 فأذِنوا على وجه الجهر والاعلان ثم علموا ما صنع الفريق الأول فلهي أن يعلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة للجماعة الأولى لأنهم أقيموا على  
 وجه السنة بظاهر الأذان والإقامة (٧٨) فلا يسل حق الباقي ويكره أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة ما

قلنا ولا يكره في البيوت  
 والكروم وضياح القرى لأن  
 أذان القرية والمصر أذان  
 لهم فان تركوا الأذان  
 والإقامة جازوا أن أدنوا كان  
 أولى وان صلوا بجماعة في  
 المفازة ان تركوا الأذان  
 لا يكره وان تركوا الإقامة  
 يكره وقيل لا يترك الأذان  
 أيضا وليس لغير المكتوبة  
 نحو الوتر وصلاة العيد وصلاة  
 الجنازة وجماعة النساء أذان  
 وإقامة ولا بأس بالتطريب  
 في الأذان وهو تحسين  
 الصوت من غير أن يتغير فان  
 تغير بطن أو ممد أو ما أشبه  
 ذلك كره وكذلك قراءة  
 القرآن وقال شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى  
 انما يكره ذلك فيما كان من  
 الأذكار أما في قوله حي على  
 الصلاة حي على الفلاح لا بأس  
 فيه بادخال مد وشهوه المؤذن  
 اذا لم يكن عالما بأوقات  
 الصلاة قالوا لا يستحق ثواب  
 المؤذن • ولا يحل للمؤذن  
 وللإمام أن يأخذ على  
 الأذان والإقامة أجران لم  
 يشارطهم على شيء لكنهم  
 عرفوا حاجتهم فهو له في  
 كل وقت شيئا فهو أحسن  
 يطيبه ذلك ولا يكون أجرا

لكن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتربسج اسم ربك الأعلى وقيل بأسماء الكافرون وقيل هو الله أحد  
 فيقرأ أحيانا هذا التبرك وأحيانا غير ذلك للتعز عن هجران باقي القرآن كذا في التهذيب • ولا يزيد  
 على القراءة المستحبة ولا ينقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستقبال كذا في  
 المصنوعات ناقلا عن الطحاوي • وإطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية من الفجر مسنونة بالاجماع •  
 وقال محمد رحمه الله تعالى أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى  
 كذا في الزاهدي ومعراج الدارية وفي الحجة وهو المأخوذ لفتوى كذا في التارخانية • وعلى هذا الخلاف  
 الجمعة والعيدين هكذا في البدائع • وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التفاوت بينهما  
 بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الأولى والثالث في الثانية • وفي شرح الطحاوي وينبغي أن يقرأ في الأولى  
 بثلاثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات أو عشرين كذا في المحيط • هذا لبيان الأولى • وأما لبيان الحكم  
 فالتفاوت وان كان فاحشا بان قرأ في الأولى سورة طويلة وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به كذا في الظهيرية  
 • وفي بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف أن إطالة الركعة الثانية على الأولى مكروهة ان كانت ثلاث  
 آيات أو أكثر وان كانت باقل من ذلك لا يكره كذا في الخلاصة • قال المرغيناني التطويل يعتبر بالآي ان  
 كانت متقاربة وان كانت الآيات متباعدة من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والحروف كذا في  
 التبيين • ويكره أن يوقت شيئا من القرآن لشي من الصلوات قال الطحاوي والاسيحا في هذا اذا رآه حتما  
 واجبا بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة وأما اذا قرأ لأجل اليسر عليه أو تبرأ بقراءته صلى  
 الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحيانا لا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا  
 في التبيين • الأفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة • فان عجز أن يقرأ السورة  
 في الركعتين كذا في الخلاصة • ولوقر بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره وقيل لا يكره وهو  
 الصحيح كذا في الظهيرية • ولكن لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة • ولوقر في ركعتين  
 وسط سورة أو من آخر سورة وقرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى لا ينبغي له  
 أن يفعل ذلك على ما هو ظاهر الآية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة • في الحجة لوقر في الركعة  
 الأولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كالوقر آمن الرسول في ركعة فقل هو الله أحد في ركعة  
 لا يكره كذا في التارخانية • قراءة آخر السورة في الركعتين أفضل من قراءة السورة بتمامها ان كان آخرها  
 أكثر آية من السورة وان كانت السورة أكثر آية فقرأتها أفضل هكذا في الذخيرة • واذا أراد أن يقرأ  
 آية طويلة مثل آية المداينة أو ثلاث آيات اختلوا فيه والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى اذا بلغت الآيات  
 مقدار أقصر سورة من القرآن كذا في التارخانية • واذا جع بين سورتين بينهما أسورا أو سورة واحدة في  
 ركعة واحدة يكره وأما في ركعتين ان كان بينهما أسورا لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره  
 وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط • كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في  
 الخلاصة • وقال بعضهم لا يكره أصلا واذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى أو في تلك الركعة سورة  
 فوق تلك السورة يكره وكذا اذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الأخرى أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك  
 الآية • واذا جع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور

• اذا أدن واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح ان الموجب للسمي كذا  
 وترك التجارة هو الأذان الأول ليس الثاني من الحرمة ما يكون للأول ولا ينبغي للمؤذن أن يتكلم في الأذان أو في الإقامة أو يمشي لانه شبهه  
 بالصلاة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال • واذا انتهى المؤذن في الإقامة إلى قوله قد قامت الصلاة له الخيار ان شاء أعانها في مكانه  
 وان شاء مشى إلى مكان الصلاة اماما كان المؤذن أو لم يكن • الأذان خمسة عشر كلمة وأخر الأذان عندنا لا اله الا الله والإقامة سبعة عشر كلمة

خمس عشر منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلاة مرتين \* واذان الفجر في بلادنا سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلاة خير من النوم مرتين وفي الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة وعرفة يؤذن للدولى وقيم وللثانية لا يؤذن \* ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلى في أحدهما إذا قدم في أدائه وقاله ته شيأ بأن قال أولاً أنهم مد أن محمد رسول الله ثم قال أشهد أن لا اله الا الله فعليه أن يقول بعد كلمة الشهادة أنهم مد أن محمد رسول الله مراعاة للنظم \* ولو أذن (٧٩) ومكث ساعة ثم أخذ في الإقامة

فطن انما أذان فسمع فيها ما يصنع في الاذان فقيل له هذه إقامة فانه يستقبل الإقامة من أولها الا ان السنة في الإقامة الحدردا ترسل فقد ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين فانه لا بأس به \* ويجوز أذان الاعرابي والاعمى وولد الزنا والعبد وغيرهم أولى ولا بأس بأن يؤذن رجل وقيم غير مطلق الاول ويكره ان لم يرض به الاول \* ومن سمع الاذان فعليه أن يجيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجب الاذان فلا صلاة له قال شمس الأعمى الحلواني رحمه الله تعالى تكلم الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو أجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً ولو كان حاضراً في المسجد حين سمع الاذان فليس عليه الاجابة \* وقوله عليه الصلاة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن فله من الاجر كذا فهو كذلك ان قاله نال الثواب الموعود وان لم يقل لم ينسب الثواب الموعود فاما أن يأنم ويكره لذلك فلا واذا أراد الجواب

كذا في المحيط \* هذا كله في الفرائض وأما في السنن فلا يكره هكذا في المحيط \* ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة أخرى بينهما سورة أو قرأ سورة فوق تلك السورة فاختار انه يمضي في قراءتها ولا يترك هكذا في النخبة \* افتتح سورة وقصد سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك السورة ويفتح التي أرادها يكره وكذا لو قرأ أقل من آية وان كان حرفاً ولو كبر للركوع في الصلاة ثم بدله أن يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة \* واذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة أو الفاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط \* من يختم القرآن في الصلاة إذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم إذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشي من البقرة كذا في الخلاصة \* في الحجة قراءة القرآن بالقرآت السبعة والروايات كلها جائزة ولكن أرى الصواب ان لا يقرأ القراءة العجبة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التارخانية \* صلى التطوع قاعدة فإذا أراد الركوع قام وركع فالأفضل حين قام ان يقرأ بشي من القرآن ولو لم يقرأ واستوى قائماً وركع جاز اما اذا لم يستوف قائماً وركع لم يجز كذا في الخلاصة

(الفصل الخامس في زلة القارئ) (منها) وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة أخرى \* ان وصل حرفاً من كلمة بحرف من كلمة أخرى نحو ان قرأ اياك نعبد ووصل الكاف بالنون أو غير المغصوب عليهم ووصل الباء بالعين أو سمع الله لن حمد ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعد ذلك هكذا في الخلاصة \* (ومنها) ذكر حرف مكان حرف \* ان ذكر حرفاً مكان حرف ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون وما أشبه ذلك لم يفسد صلاته وان غير المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات ففسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين انبشقة كالطامع الضاد والصاد مع السين والطامع التاء اختلف المشايخ قال أكثرهم لا يفسد صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان \* وكثير من المشايخ أفتوا به قال القاضي الامام أبو الحسن والقاضي الامام أبو عاصم ان تعد فسدت وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التميز لا يفسد وهو أعدل الاقوال والمختار هكذا في الوجيز للكردي \* ومن لا يجزئ بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح كذا في المحيط (ومنها) حذف حرف \* ان كان الحذف على سبيل الإيجاز والترخيم فان وجد شرائطه نحو أن قرأ نادوا يا مال لا تفسد صلاته \* وان لم يكن على وجه الإيجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته نحو ان يقرأ أو هذ جاءهم رسلنا بالبينات بترك التاء من جاءت وان غير المعنى تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ انهم يؤمنون في لا يؤمنون بترك لا هكذا في المحيط وفي العناية هو الاصح كذا في التارخانية \* ونحو ان يقرأ هم لا يظلمون فقرأت حذف الالف من أفرأيت ووصل نون يظلمون بقاء أفرأيت وان يقرأ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً وحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تفسد الصلاة هكذا في النخبة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهار ما هو مخدوف (ومنها) زيادة حرف \* ان زاد حرفاً فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ وانهى عن المنكر زيادة الباء هكذا في الخلاصة \* وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا

باللسان لنسب الثواب الموعود فكل ما هو شأء وشهادة يقول ما قاله المؤذن وعند قوله حتى على الصلاة حتى القلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن \* ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات الخمس في زمانها \* وتثويب كل بلدة ما تعلمه أهل تلك البلدة \* ويجوز تخصيص كل من كان مشغولاً بصالح المسلمين بزيادة الاعلام \* ولا ترجيع في الاذان عندنا وصورة الترجيع أن يأتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم يأتي بهما مرتين \* اناسم للرجل على المؤذن في أدائه أو مطلقاً لرجل وحده الله تعالى أو سلم على المصلي

أوعلى من يقرأ القرآن نحو على الإمام وقت الخطبة ففرغ المؤمن عن الأذان والمصلي عن الصلاة والقاري عن القراءة هل يلزمهم رد السلام وتشميت العاطس ونحو ذلك روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السامع رد السلام في نفسه ويشتمه في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك إذا فرغ عما كان فيه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفعل من ذلك شيئا في الأذان والصلاة وقراءة القرآن وإذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام ويشتمه إن كان حاضرا (٨٠) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل الفراغ ولا بعده وهو

الصحيح \* وأجمعوا على أن المغموط لا يلزمه رد السلام لا في الحال ولا بعده لأن السلام حرام فلا يوجب الرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد إذا عطس الإمام في الخطبة بحمد الله في نفسه ولا يجهر به وإن عطس غيره وحمد الله تعالى لم يشتمه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا عطس الإمام بحمد الله في نفسه ولا يحرك شفتيه وإذا فرغ من الخطبة بحمد الله تعالى بلسانه وإن عطس غيره وحمد الله تعالى فانه لا يشتمه \* ولو سلم على القاضي أو المدرس قالوا لا يجب عليه الرد \* ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية فان علم الناس أنه أذن قبل بانه يجوز هو يجوز السلام على من كان في الحمام إذا كان متزائيا \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا سلم على المصلي فإن المصلي يرد السلام بعد الفراغ من الصلاة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تأويله إذا سلم على المصلي وهو لا يعلم أنه في الصلاة بأن رآه جالسا أو نحو ذلك وسلم عليه فها هنا

فيجزم الميم من هـ ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تفسد الصلاة وكنا نحو أن يقرأ أو ما خلق الذكروا لا تثنى فظهر الالف وكانت محذوفة فظهر الالف وكانت مدغمة في الذال هكذا في الهيظ \* وإن غير المعنى نحو أن يقرأ وزيراً مبشورة مكان وزيراً أو مثنانين مكان مثنان أو الذكروا لا تثنى وإن سعيكم لشيء والقرآن الحكيم وإنك بزادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة \* (ومنها) ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل أن كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهي في القرآن لا تفسد صلته شيوان قرأ مكان العلم الحكيم وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تفسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد نحو أن قرأ التائبين مكان التوابين وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تقاربان في المعنى تفسد صلته بخلاف إذا لم تكن تلك الكلمة تسبيحاً ولا تحميداً ولا ذكر أو أن كان في القرآن ولكن لا تقاربان في المعنى نحو أن قرأ أو عدا علينا أنا كنا غافلين مكان فاعلمين ونحوه مما لو اعتقدته يكفر تفسد عند عامة مشايخنا وهو الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة \* ولو نسب إلى غير ما نسب إليه أن لم يكن المنسوب إليه في القرآن نحو مريم ابنة عمران تفسد بخلاف ولو كان في القرآن نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رحمه الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لأن عيسى لأب له وموسى له أب إلا أنه أخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردي \* (ومنها) زيادة كلمة على وجه البديل \* الكلمة الزائدة إن غيرت المعنى ووجدت في القرآن نحو أن يقرأ الذين آمنوا وكفروا بالله ورسله أو أولئك هم الصديقون أو لم يوجد نحو أن يقرأ أنما على لهم ليزدادوا علواً جلا تفسد صلته بخلاف \* وإن لم تغير المعنى فإن كانت في القرآن نحو أن يقرأ أن الله كان عباده خبيراً بصيراً لا تفسد بالاجماع وإن لم تكن في القرآن نحو أن يقرأ فيها فأكهه ونخل وتناحر ورمان لا تفسد صلته عند عامة المشايخ هكذا في الهيظ \* (ومنها) تكرار الحرف أو الكلمة \* إن كرر حرفاً واحداً فإن كان ذلك أظهر تضعيف لم تفسد صلته نحو أن يقرأ من يرتد \* وإن كان زيادة نحو أن يقرأ الحمد لله ثلاثاً لمات تفسد صلته \* وإن كرر الكلمة فإن لم يتغير المعنى لا تفسد صلته وإن تغير نحو أن يقرأ رب العالمين أو مالك مالك يوم الدين فالصحيح أنها تفسد هكذا في الظهريه \* (ومنها) الخطأ في التقديم والتأخير \* إن قدم كلمة على كلمة أو أخران لم يتغير المعنى لا تفسد نحو أن قرأ لهم فيها زفر وشقيق وقدم الشهم بق هكذا في الخلاصة \* وإن تغير المعنى نحو أن يقرأ أن الأبرار لي بحيم وإن الفجار لي نعيم فأكثر المشايخ على أنها تفسد وهو الصحيح هكذا في الظهريه \* وإن قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى تفسد نحو أن يقرأ أنما ذللكم الشيطان يخوف أولياء منافقوه \* ولا تخافون وفيما لا يتغير لا تفسد نحو أن يقرأ يوم تسود وجوه وتبيض وجوه ولو قدم حرفاً على حرف إن تغير المعنى تفسد صلته كعصم مكان عصف \* وإن لم يتغير لا تفسد كما إذا قرأ غشاء أو حى مكان أحوى وهو المختار هكذا في الخلاصة \* (ومنها) ذكر آية مكان آية \* لو ذكر آية مكان آية إن وقف وقفاً تاماً ثم ابتدأ بآية أخرى أو ببعض آية لا تفسد كما لو قرأ أو العصر إن الإنسان ثم قال أن الأبرار لي نعيم أو قرأ التين إلى قوله وهذا البلد الأمين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الإنسان في كبد أو قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قال أولئك هم شر البرية لا تفسد أما إذا لم يقف ووصل إن لم يتغير المعنى نحو أن يقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جرات

يُرد السلام بعد الفراغ وعلى هذا إذا سلم على المغموط \* (باب افتتاح الصلاة) \* افتتاح الصلاة بعد تقديم طهارة

البدن والنوب والمكان وسر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلاة والتحرية \* أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم إن كان يصلي إلى المحراب لا يشترط وإن كان يصلي في الصحراء يشترط فإذا نوى القبلة أو الكعبة أو الجهة جاز \* أما نية الصلاة أمر لا يمتنع والكلام في ذلك في مواضع \* الأولى أصل النية والثاني في وقتها والثالث في كيفية \* أما أصلها أن يقصد بقلبه أن يقصد

بقليه وذكر بلسانه كنا افضل وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يمين الذكرباللسان وأما وقت النية أجمع علما وناعلي ان الافضل ان تكون مقارنة للشروع ولا يكون شارعا بنية متأخرة وعن الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه يجوز بنية متأخرة عن التعرعة واختلقة واعلي قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء النية وقال بعضهم الى أن يرفع رأسه من الركوع \* فان نوى قبل الشروع روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لو نوى (٨١) عند الوضوء أنه يصلي الظهر والعصر مع

الامام ولم يشغل بعد النية بماليس من جنس الصلاة الا أنه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بطلت النية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل أية صلاة يصلي يجيب عني البدية من غير تفكير فهي نية تامة جازت صلاته وان احتاج الى تأمل وتفكير لا تجوز \* وأما كيفية النية لا يتخلوا ما ان يكون منفردا أو مقتديا وكل ذلك على وجهين اما أن يكون مفترضا أو مستقلا مؤثما أو قاضيا فالمتفعل يجوز صلاته بنية الصلاة \* وكذا التراخي وسائر السن عند مشايخنا رحمه الله تعالى وان كان مفترضا فان كان منفردا لا يكفي نية الصلاة لان الفرض مشروط بكون النفس مشرور فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض أيضا لان الفرض أنواع فلا يمتن التعيين فان نوى فرض الوقت يجوز لا في الجمعة لان العلماء اختلفوا

الحسنى مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس نزلا لا تنفسد أما اذا غير المعنى بان قرآن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ان الذين كفروا من أهل الكتاب الى قوله خالدين فيها أولئك هم خير البرية تنفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح ~~هكذا~~ في الخلاصة \* (ومنها الوقت والوصل والابتداء في غير موضعها) \* اذا وقف في غير موضع الوقت أو ابتداء في غير موضع الابتداء ان لم يتغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله أولئك هم خير البرية لا تنفسد بالاجماع بين علمائنا هكذا في المحيط \* وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كالولم يقف عند قوله أصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تنفسد لكنه قبيح هكذا في الخلاصة \* وان تغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ شهد الله انه لا اله ووقف ثم قال لا اله الا هو لا تنفسد صلاته عند عامة علماءنا وعند البعض تنفسد صلاته والفتوى على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط \* وقال القاضي الامام السعيد الجيب أبو بكر اذا فرغت من القراءة وتريد أن تكبر للركوع ان كان الختم بالنساء فلوصل بالله أكبر أولى ولو لم يكن بالنساء فالفصل أولى كقوله تعالى ان شاء الله والابر هكذا في التتارخانية \* (ومنها اللحن في الاعراب) \* اذا لحن في الاعراب لحن لا يغير المعنى بان قرأ لا ترفعوا صوتكم في رفع التاء لا تنفسد صلاته بالاجماع وان غير المعنى تغيرا فاحشا بان قرأ وعصى آدم ربه بنبأ الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك مما لو تمديه بكفر اذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون قال محمد بن مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البطي والفقهاء ابو جعفر الهندي وأبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد شمس الأئمة الخوافي لا تنفسد صلاته وما قاله المتقدمون انحوط لانه لو تمديه يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن \* وما قاله المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاشبه كذا في المحيط \* وبه يقتضى كذا في العناية \* وهكذا في الظهيرية \* (ومنها ترك التشديد والمتى موضعهما) \* لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين أو قرأ الحمد لله رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختار انما لا تنفسد وكذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انها تنفسد \* وأما ترك المدان كان لا يغير المعنى بان قرأ أولئك بلاءة وأنا أعطيناك بدون المد لا تنفسد وان كان يغير بان قرأ سواهم بترك المد وكذا في قوله دعاء ونداء المختار انما لا تنفسد كما في ترك التشديد كذا في الخلاصة \* وان شئت في ومن أظلم عن كذب على الله قال بعضهم لا تنفسد وعليه الفتوى كذا في العناية \* (ومنها ترك الادغام والاسان به) \* اذا انفي بالادغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس ويقع العبارة ويخرجها عن معرفة معنى الكلمة نحو أن يقرأ قل للذين كفروا استغلبنوا بدغام الغين في اللام فسدت صلاته وان أنفي بالادغام في موضع لم يدغمه أحد الا أن المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار نحو أن يقرأ قل سبيروا بدغام اللام في السين لا تنفسد صلاته \* واذا ترك الادغام نحو أن يقرأ ايتنا سكونوا يدرككم الموت يفلك الادغام لا تنفسد صلاته وان خش من حيث العبارة هكذا في المحيط \* (ومنها الامالة في غير موضعها) \* اذا قرأ بسم الله بالامالة أو قرأ مالك يوم الدين بالامالة وما شاكل ذلك لا تنفسد صلاته كذا في المحيط \* (ومنها القراءة بتغير ما في المعصاف الذي جمعه أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه) \* ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ بتغير ما في المعصاف المعروف بالابوذي معناه تنفسد صلاته بالانفاق اذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه \* وان قرأ ما ابوذي معناه فعل قولهم لا تنفسد

(١١ - الفتاوى اول) في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عند الجمعة يجوز وان لم يفرض في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت ولم يتوعدد الركعات جاز لان ما نوى الظهر فقد نوى أعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما قلنا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فاذا نوى فرض

الوقت كان نولاً بالعصر وملا الظاهر لا يجوز نية العصر ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوهما لأن نية قضاء الفائتة لا يتعين البعض ونوى أيضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين في الذمة لا يتعين احدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف الصلاة وإذا أراد تسهيل الأمر بنوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا نوى الأول فصلى فإليه يصير أولاً (٨٣) وكذا لو نوى آخر ظهر عليه فصلى فإليه يصير آخره فرق بين الصلاة وبين الصوم في

الصوم لو كان عليه قضاء يومين ففضى يوماً ولم يتعين يوماً جازاً لأن في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد أما في الصلاة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب يختلف الواجب فلا يتعين التعيين لاجرم لو كان عليه قضاء يومين من رمضان يتعين إلى التعيين \* وقد ذكر في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته عصر يوم ففضى أربعاءاً عليه وهو يرى أن عليه الظاهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى أربعاء قضاء عما عليه وقد جهل الصلاة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويهينها ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته صلاة من يوم وليلة واشتبه عليه أنها أية صلاة كانت فإنه صلى صلاة كل اليوم ليخرج عما عليه \* رجل افتتح المكتوبة وظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة لأن قرآن النية بكل جزء من أجزاء الصلاة متعذر فيشترط قرآن النية بالجزء الأول وكذا لو شرع

في التطوع فظن أنها مكتوبة كانت صلاته تطوعاً لما قلناه ولو كبر للتطوع ثم كبر بنوى به الفرض يصير شارعاً في الفريضة وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق فشكل في صلاته فكبر بنوى به الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيها لأن حكم صلاة المسبوق يختلف حكم صلاة المنفرد لأنه يجوز الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع \* وإذا أراد الرجل أن يضلي ظهر يوم مع عهده أن وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جازاً لأنه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في نعمته \* فإذا نوى ظهر اليوم

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد والصحيح من الجواب في هذا أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة أما صلاته فلا تفسد حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقدار ما تجوز به الصلاة تجوز صلاته هكذا في المحيط \* (ومن هذا كبر بعض الحروف عن الكلمة) \* إذا ذكر بعض الكلمة وما أتتها ما لا تقطع النفس أولانه نسي الباقي ثم تذكره \* الباقي بخوان أراد أن يقرأ الحمد لله فلما قال أل انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكره وقال حمد لله أوله يذكر الباقي بخوان أراد أن يقرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فلما قال أل تذكره قد كان قرأ فاتحة ذلك ورُكع أو ذكر بعض الكلمة وتركت تلك الكلمة وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها أو ما شأنا كلها تفسد صلاته عنده بعض المشايخ وبه كان يفتي الإمام شمس الأئمة الحلواني \* ومن المشايخ من قال إن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها بوجوب ذلك فساد الصلاة فذكر شرطها بوجوب فساد الصلاة وإن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شرطها بوجوب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط \* وللشراح حكم السك هو الصحيح كذا في فتاوى قاضخان \* ومنهم من قال إن كان لمذكر من الشارح وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة وإن كان الشارح المقروء لا معنى له ويكون لغوا أو لم يكن لغوا ولكن يكون غير المعنى بوجوب فساد الصلاة وعامة المشايخ على أنها لا تفسد لأن هذا مما لا يمكن الترخض عنه فصار كالتخفيف المدفوع في الصلاة هكذا في الذخيرة والمحيط \* إذا خفض بعض حروف الكلمة فالصحيح أنها لا تفسد صلاته لأن فيه بلوى العامة كذا في المحيط \* ولو قرأ القرآن في الصلاة بالخطأ إن غير الكلمة تفسد وإن كان ذلك في حروف المد واللين لا تفسد إلا إذا خفس وإن قرأ في غير الصلاة اختلف المشايخ وعامة مذهبهم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة وهو الصحيح كذا في الوجيز لا كرهى \* وكرهوا الاستماع أيضاً كذا في الخلاصة \* ونقل عن أبي القاسم الصنار البخاري أن الصلاة إذا جازت من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً إلا في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية \* (ومنها إدخال التانيث في أسماء الله تعالى) \* إذا قرأ في صلاته هل ينظرون الآن تانيثهم الله في ظلال من الغمام بالله قال محمد بن علي بن محمد الأديب تفسد صلاته لأن التانيث لا يجوز إذا خاله في أسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل الله لا اله الا هو الحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد وأشباه ذلك وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنها لا تفسد صلاته لأن الاتيان ههنا فعل غير الله تعالى وبعض مشايخنا صححوا ما ذكره الفضل رحمه الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة \* ذكر في الفوائد لو قرأ في الصلاة بخطأ فاحش ثم رجع وقرا صحيحاً قال عندي صلاته جائزة وكذلك الأعراب ولو قرأ النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب أو انخفض مكان الرفع أو انصب مكان الرفع لا تفسد صلاته

### • (الباب الخامس في الإمامة) • وفيه سبعة فصول

• (الفصل الأول في الجماعة) • الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتن والخاصة والمحيط ومحيط السرخسي \* وفي الغاية قال عامة مشايخنا أنها واجبة وفي القيد وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج وإذا فاتته الجماعة لا يجب

عليه في التطوع فظن أنها مكتوبة كانت صلاته تطوعاً لما قلناه ولو كبر للتطوع ثم كبر بنوى به الفرض يصير شارعاً في الفريضة وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق فشكل في صلاته فكبر بنوى به الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيها لأن حكم صلاة المسبوق يختلف حكم صلاة المنفرد لأنه يجوز الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع \* وإذا أراد الرجل أن يضلي ظهر يوم مع عهده أن وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جازاً لأنه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في نعمته \* فإذا نوى ظهر اليوم



فقد نوى ما عليه إلا أنه قضى ما عليه بنية الإدام وقضاء ما عليه بنية الإدام يجوز الاترى ان الاشهر اذا اشتبه عليه رمضان فحزى شهر او صام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا قضاء بنية الإداء وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون قضاء ولا يكون أداء هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد ولو كان مقتديا بالمقتدى بنوى ما بنوى المنفرد بنوى الاقتداء أيضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية فاذا نوى الاقتداء لم يعين الصلاة لا يجوز لان الاقتداء بالامام (٨٣) كما يكون فى الفرض يكون فى النفل

وقال بعضهم يجوز وكذا لو قال نويت أن أصلى مع الامام وذكر فى باب الحدث اذا اقتدى بالامام بنوى صلاة الامام ولا يعلم ان الامام فى أية صلاة فى الظهر أو فى الجمعة أجزاء أيهما كانت لانه نوى الدخول فى صلاة الامام مقتديا به فصير شارعا فى صلاته ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلاة الامام لكنه نوى الظهر فاذا هى الجمعة فانه لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء ولو لم ينو الابتداء لكنه نوى صلاة الامام أو نوى فرض الامام لا يصح اقتداؤه لأن بنوى فرض الامام مقتديا به أو بنوى الشروع فى صلاة الامام لانه لما نوى الشروع فى صلاة الامام صار كأنه نوى فرض الامام مقتديا به وقال بعضهم اذا نوى الشروع فى صلاة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا انتظر تكبيرة الامام فكبر مع الامام يجوز ويكفر مقتديا به والاحسن أن يقول نويت أن أصلى مع الامام ما يصلى الامام ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء

عليه الطلب فى مسجد آخر بالخلاف بين أصحابنا لكن ان أتى مسجدا آخر ليصلى بهم مع الجماعة فحسن وان صلى فى مسجد حيه فحسن وذكر القدرى أنه يجمع فى أهله ويصلى بهم وذكر شمس الأئمة الاولى فى زماننا اذا دخل مسجد حيه أن يتبع الجماعات وان دخله صلى فيه وتسقط الجماعة بالاعتذار حتى لا تجب على المريض والمقعّد والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمذلول الذى لا يستطيع المشى والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انهم تسقط بالمرض والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا فى التبيين وتسقط بالريح فى الليلة المظلمة وأما بالنهار فليست الريح عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخبثين أو أحدهما أو كان اذا خرج يخاف أن يجسسه غريمه فى الدين أو يريد سقرا أو قمت الصلاة فيخشى أن تفوته القافلة أو كان فيما لمريض أو يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقمت صلاته ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطهامة فى غير وقت العشاء ونفسه تنوق اليه كذا فى السراج الوهاج المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة فى محله فصلى أهله فيه بالجماعة لا يساح تكرارها فيه باذان فان اما اذا صلوا بغير اذان يساح اجاعا وكذا فى مسجد قاعة الطريق كذا فى شرح المجمع للصفه اذا زاد على الواحد فى غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه صبي عاقل كذا فى السراجية \* التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداعى بكرة وفى الأصل للصدر الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة فى ناحية المسجد لا يكره وقال شمس الأئمة الخواص ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق وفى الرابع اختلف المشايخ والاصح انه يكره هكذا فى الخلاصة

(الفصل الثانى فى بيان من هو أحق بالامامة) الاولى بالامامة أعلمهم باحكام الصلاة هكذا فى المضمرات وهو الظاهر هكذا فى البحر الرائق هذا اذا علم من القراءة قدر ما تقوم به سنة القراءة هكذا فى التبيين \* ولم يطعن فى دينه كذا فى الكفاية \* وهكذا فى النهاية \* ويحجب الفواحش الظاهرة وان كان غيبا أو رجع منه كذا فى المحيط \* وهكذا فى الراهى \* وان كان متعذرا فى علم الصلاة لكن لم يكن له حظ فى غيره من العلوم فهو أولى كذا فى الخلاصة \* فان تساوا أو افروهم أى أعلمهم بعلم القراءة يقف فى موضع الوقوف ويصل فى موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا فى الكفاية \* فان تساوا أو افروهم فان تساوا أو افاسهم كذا فى الهداية \* فان كانوا واهى السن فاحسنهم خلقا فان كانوا سواء فاحسبهم فان كانوا سواء فاحسبهم وجها كذا فى فتح القدير \* أى أكثرهم صلاة بالليل كذا فى الكفاية \* فان استووا فى الحسن فاشترهم نسباً كذا فى فتح القدير \* فكل من كان أكمل فهو أفضل لان المقصود كثرة الجماعة ورغبة الناس فيه أكثر كذا فى التبيين \* فان اجتمعت هذه الخصال فى رجلين يقرع بينهما والخيار الى القوم كذا فى الخلاصة \* جماعة فى دار ضيافى فماحب الدار أولى بان يتقدم الآن يكون معه ذو سلطان أو قاض \* فان قدم المالك واحدا منهم وكبره فهو أفضل وان تقدم احدهم بآز \* دار فيها مستأجرها ومالكها \* اوصيف فالمستأجر أحق بالاذن والاستئذان منه هكذا فى التارخاتية \* وكذا المستعير أولى من المعير كذا فى السراج الوهاج \* دخل المسجد من هو أولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة أولى كذا فى القسنة \* والاخر من اذأم قوما خرافة لآلة الكل جائرة \* واذا امأ مآذ كرفى بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا \* وذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب الصلاة ان الاخر مع الايمى اذا اراد الصلاة كان الايمى أولى

بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا تكون الامع الامام \* ولو نوى الاقتداء بالامام فى صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء \* ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحضره لانه زيا وعمر وجاز اقتداؤه \* ولو نوى الاقتداء بالامام وعمر يرى انه زيد فاذا هو وعمر اقتداؤه لان العبرة بما نوى للمبرى وهو قد نوى الاقتداء بالامام \* ولو قال اقتديت بزيدا أو نوى الاقتداء بزيدا فاذا هو وعمر ولا يصح اقتداؤه لان العبرة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيدا هذا كما هو فى الصوم لو قال نويت أن أفصم صوما الخميس

فلما عليه صوم يوم آخر لا يجوز • ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى أن عليه صوم يوم الخميس فلما عليه صوم يوم آخر جاز • ولو نوى في صلاة الإمام والإمام لم يشرع بعد • وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الإمام إذا شرع الإمام لأنه ما قصد الشروع في صلاة الإمام للحال انما قصد الشروع في صلاة الإمام إذا شرع الإمام • ولو نوى الشروع في صلاة الإمام على غان أن الإمام قد شرع ولم يشرع الإمام بعد فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ولو كان (٨٤) المتقدم يرى تخضر الإمام وقال اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبدالله وظهر أنه جعفر

بالإمامة والامى إذا لم الآخر من فصلاتهم ما جازة بخلاف كذا في التناخانية • وفي منية المصلي المتيم من الجنابة أولى من المتيم من الحدث كذا في النهر الفائق • قوم لحوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد الخارج أقام المؤذن فقام إمام من أهل الخارج فأمرهم وقام إمام من أهل الداخل فأمرهم من يسبق بالشروع فهو والمقتدون به لا كراهة في حقهم كذا في الخلاصة • رجالان في الفقه والصلاحي سواء إلا أن أحدهما أقرأ فقام أهل المسجد غير الحرافة أساوا وإن اختار بعضهم الآخر أو اختار بعضهم غيره فالعبارة لا كراهة كذا في السراج الوهاج • ليس في المحلة الواحدة يصلح للإمامة لا تلتزمه ولا يأنه يتركها كذا في القنية • (الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره) • قال المرغيناني يجوز الصلاحة خلف صاحب هوى وبدعة ولا يجوز خلف الرافضي والجهلي والقدرى والمشبعة ومن يقول بخلاف القرآن • وحاصل أن كان هوى لا يكفر به صاحبه يجوز الصلاحة خلفه مع الكراهة والافلاحة كذا في التبيين والخلاصة • وهو الصحيح هكذا في البدائع • ومن أنكر المعراج ينظر أن أنكر الأسرار من مكة إلى بيت المقدس فهو كافر وإن أنكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر • ولو صلى خلف مبتدع أو فاسق فهو محذور ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف تقي كذا في الخلاصة • والاعتداء بشافعي المذهب انما يصح إذا كان الإمام يتصامى مواضع الخلاف بأن يتوضأ من الخارج النجس من غير السيلين كالفضدان لا يتحرف عن القبلة أخرها فافحشا هكذا في النهاية والكنشاية في باب الوتر • ولا شك أنه إذا جاوز المغارب كان فاحشا كذا في فتاوى قاضيان • ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في إيمانه وأن لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وأن يغسل ثوبه من المني ويفركه اليابس منه وأن لا يقطع الوتر وأن يراعى الترتيب في القوائيم وأن يسمح بربع رأسه هكذا في النهاية والكفاية في باب الوتر • ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيان • ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية • وذكر الإمام الترمذى عن شيخ الإسلام المعروف بخواهر زادعنه أنه لم تعلم منه هذه الأشياء يقين بجواز الاعتداء به وبكره كذا في الكفاية والنهاية • ولوعلم المتقدم من الإمام ما يفسد الصلاة على زعم الإمام كس المرأة والذكر أو ما شبه ذلك والإمام لا يدري بذلك تجوز صلاته على قول الأكثر وقال بعضهم لا تجوز وجه الأول وهو الأصح أن المتقدم يرى جواز صلاة إمامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في التبيين • قال الفضلي يصح اقتداء الحنفى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى هكذا في الخلاصة • ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضئين عند أي حنيفة وأي يوسف رجما الله تعالى هكذا في الهداية • وذكر شيخ الإسلام هذا الخلاف فيما إذا لم يكن مع المتوضئين ماء فإن كان معهم ماء فإنه لا يؤم المتوضئين هكذا في النهاية • وأما اقتداء المتوضي بالمتيم في صلاة الجنائز فجاز بلا خلاف هكذا في الخلاصة • ويجوز اقتداء المذنب بالمعذور إن اتحد عذرهما وإن اختلف فلا يجوز كذا في التبيين • فلا يجوز أن يصلي من به انغلات رجب خلف من به سلس البول كذا في البحر الرائق • وكذا لا يصلي من به سلس البول خلف من به انغلات رجب • ورجح لا يرقأ لأن الإمام صاحب عذرين وللمأموم صاحب عذر كذا في الجوهر النيرة • ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة وهذا إذا قارن الوضوء الحدث أو طرأ عليه هكذا في الزايدى • ويجوز اقتداء الغاسل بمسح الخف وبالمسح على الجبيرة وكذا الإمامة المقتصد لغير من الأصحاب إذا كان يأمن خروج الدم • والراكب على الدابة لمن كان معه

جاز وكذا لو كان في آخر صفوف ولا يرى شخص الإمام فقال اقتديت بالإمام الذى هو قائم في الخراب الذى هو عبدالله فإذا جعفر جاز أيضا لأنه عرفه بالإشارة فلمغت التسمية • وينبغي للمتدنى عند كثرة القوم أن لا يعين الإمام ولكن يقول اقتديت بالإمام القائم في هذا الخراب فيأبى الإمام قائما على تلك فإذا نوى ذلك جاز وكذا في صلاة الجنائز لا ينبغي أن يعين الميت بأن نوى الصلاة على فلان الميت لأن المتقدم إذا كان بعيدا من الميت يجهل أن يكون الميت غير ذلك ولكن ينبغي أن ينوى الاقتداء بالإمام في الصلاة على الميت الذى يصلى الإمام عليه • المتقدم في النية يحتاج إلى أن ينوى أربعة أشياء ينوى الصلاة ويعين الصلاة وينوى الاقتداء وينوى القبلة • والافضل أن ينوى الاقتداء عند افتتاح الإمام الصلاة فإن نوى الاقتداء منه حين وقت الإمام موقف الإمامة جاز عند أكثر المشايخ رجما الله تعالى وللنفرد يحتاج إلى ثلاث نيت نسبة الصلاة

لله تعالى وتعيين آية الصلاة وينوى القبلة • وفي نية الكعبة ينوى عرصة الكعبة لا البناء • فإن نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل لأن المسلم لا يصلى لغرفة تعالى • ولو نزل نية آية صلاة لا يجوز في القرض لما قلنا • والإمام ينوى ما ينوى المنفرد لأنه منفرد في حق نفسه ولا يحتاج إلى نية الإمامة حتى لو نوى أن لا يؤم فلا جناح فلان واقتدى به جاز • رجل لم يعرف أن الصلوات الخمس فرض على العباد لأنه كان يصلى في مواقيت الإيجوز وعليه قصاؤها لأنه لم ينو الفرض فلا يجوز • وكذا إذا علم أن منها نية

ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة ولم ينو الفريضة في السكك لا تجوز المكتوبات وان نوى الفريضة في السكك يجوز وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فبطل مع الامام ونوى صلاة الامام جازت وان كان يعلم الفرائض من النوافل لكس لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جازت صلاته لانه نوى الفريضة في صلاته وان لم يكن هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فبطل ونوى الفريضة في السكك جازت صلاته \* اما صلاة القوم فكل صلاة ليست لها سنة قبلها كصلاة العصر (٨٥) والمغرب والعشاء يجوز صلاة القوم أيضا وكل صلاة قبلها سنة

كصلاة الفجر والظهر لا تجوز صلاة القوم \* وانما التنية لمن اراد الاقتراح يكبر ويرفع يديه فيصير شارعا في الصلاة واختلاف الناس في وقت الرفع وكيفيته اما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنا له بدايته عند بدايته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى قال يقبض أولا أصابعه ويضمها فاذا أراد التكبير ينشر أصابعه ولا يفرج بين أصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم وانما يفرج بين أصابعه كل التفريج في الركوع ويضم كل رفع السجود ويرفع يديه حذاء أذنيه ويمس طرفيها مية شحمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه \* والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى ترفع المرأة حذاء منكبيها ويروي في ذلك حديثا وذلك أقرب الى الستر \* ثم تكبيرة لاقتراح عندنا شرط وقال الشافعي رحمه الله تعالى ركن وغرة

على دابة والموى امثله والعارى للعرافة كذا في الخلاصة \* والافضل ان يصلى العرافة وحدها فاعود بالايام ويتابعه بعضهم عن بعض فان صلاها جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهرية النيرة \* وان تقدمهم جاز كذا في النهاية \* وصلاهم بجماعة مكروهة كذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج \* ويصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد لا اقتداء بالراكع والساجد بالموى هكذا في فتاوى قاضيخان \* ويؤم الاحد ب القائم كما يؤم القاعد كذا في الذخيرة وهكذا في الخانية \* وفي التظيم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والا فكذلك عندهما وبه اخذ جماعة العلماء خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكفاية \* ولو كان تقدم الامام عوج وقام على بعض ما يجوز وغيره اولى كذا في التبيين \* ويصلى المتنزل خلف المفترض كذا في الهداية \* وان لم يقرأ في الاخيرين كذا في التارخانية ناقلا عن جامع الجوامع \* وان اقتدى بمنفصل بمفترض فافسده ثم اقتدى به في ذلك الفرض ونوى قضاء الزمان به بالافساد جاز عندنا قضاءه هكذا في السكك \* ولا يصح الاقتداء بالجنون المطبق ولا بالسكران فان كان يجهل ويفيق يصح الاقتداء به في زمان الافاقة هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال الفقيه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لا فاقته وقت معلوم أو لم يكن فهو بمنزلة الصحيح في زمان الافاقة وبه تأخذ هكذا في التارخانية \* ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لا خارج الوقت \* المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فقام مسافرا اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداؤه \* ومصلى ركعتي الظهر اذا اقتدى بمن يصلى الاربع قبل الظهر يجوز هكذا في الخلاصة \* وتجوز امامة الاعرابي والاعشى والعبد وولد الزنا والفاسق كذا في الخلاصة \* الا انما تكره هكذا في المتنون \* امامة الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن في الخلوة اما اذا كان الامام في الخلوة فان كان الامام لها من أوله ضمن محرمانه يجوز ويكره كذا في النهاية ناقلا عن شرح الطحاوي \* ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا في العيدين وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة هكذا في الهداية \* ويكره امامة المرأة للنساء في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا في صلاة الجنازة هكذا في النهاية \* فان فعلن وقفت الامام وسطهن وبقيامهما وسطهن لا تزول الكراهة وان تقدمت عليهن امامهن لم تفسد صلاتهن هكذا في الجوهرية النيرة \* وصلاتهن فرادى افضل هكذا في الخلاصة \* وامامة الخنثى المشكل للنساء جائزة ان تقدمهن وان قام وسطهن ففسدت صلاته لوجود المحاذاة ان كان الامام رجلا كذا في محيط السرخي \* وللرجل وخنثى مثله لا يجوز \* وامامة الصبي المراهق لصبيان مثله يجوز كذا في الخلاصة \* وعلى قولنا ثمة يلج يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المظلمة كذا في فتاوى قاضيخان \* المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية \* وهو الاصح هكذا في المحيط وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق \* وتجوز صلاة الاخرى اذا صلى منفردا وان كان قادرا على الاقتداء بالقارئ هكذا في التارخانية \* وامامة الامي قوما مابين جازة كذا في السراجية \* اذا أم أمي اميا وقارنا فصلا الجميع فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صلاة القارئ وحده وأم اذا صلاوا حذانا فاقبل انه على الخلاف وقيل يصح وهو الصحيح هكذا في شرح مجمع البحرين للصف \* لو افتخ الامي ثم حضر القارئ قبل تفسد وقال الكرخي لا ولو حضر الامي على قارئ يصلى فلم يتدبه وصلى اختلافوا فيه الاصح ان صلاته فاسدة \* القارئ اذا كان على باب المسجد

الاخلاف يظهر في بناء النقل على تحريمه الفرض عندنا يجوز وعنده لا يجوز فان افتخ الصلاة بالتحميد والتليل أو بالتسبيح فقال سبحان الله أو قال الله أجل أو قال الله أعظم أو قال الله أو الرب ولم يزد أو قال لا اله الا الله أو لا اله غيره أو تبارك الله يصير شارعا في الصلاة وكذا لو قال اللهم يصير شارعا عند الفقهاء \* ولو قال أستغفر الله أو قال اللهم اغفر لي لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء ولو قال الكبير أو قال الاكبر أو قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان

يحسن التكبير لا يصير شاعرا باللفظة التكبير ولو قال بالفارسية خدای بزرگ لست أو قال خدای بزرگ أو قال نام خدای بزرگ يصير شاعرا في الصلاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يصير شاعرا إذا كان يحسن العربية وعلى هذا الخلاف إذا قرأ القرآن في الصلاة بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز أن كان يحسن العربية وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز وتفسد صلاته كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه (٨٦) الله تعالى وعلى هذا الخلاف جميع إذا كان الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء

وتسبيحات الركوع والسجود فان قال بالفارسية تبارك يا هر زمرا إذا كان يحسن العربية تفسد صلاته وعنده لا تفسد وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والخشبية والنطبية \* ويبنى على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة \* أحدها هذه \* والثانية إذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره منه للجائز والجنب وعلى قول أهل المدينة لا يكره وقول صاحبيه في هذا مشتبه والصحيح أن قولهما كقولهم لانهم يأخذان بالاحتياط والثالثة الإي إذا تعلم تفسير سورة من القرآن نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج من أن يكون أميا لا تجوز صلاته بالقرآن ما به لم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لأن قولهما فبن لا يحسن العربية كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وحكي شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى في

أو يجوز المسجد والاي في المسجد يصلي وحده فصلا لا يجرأه خلاف إذا كان القارئ في صلاة غير صلاة لا يجرأه لا يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق ذكر الامام الترمذاني يجب أن لا يترك الإي اجتهاده في آتاه ليله ونهاره حتى يعلم مقدار ما يجوز به الصلاة فان قصر لم يعد عند الله تعالى كذا في النهاية \* ولا يصح اقتداء القارئ بالإي وبالاخرس وكذا لا يصح اقتداء الإي بالاخرس والكاسي بالعاري والمسوق في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا اقتداء باللاحق باللاحق والنازل بالراكب هكذا في الخلاصة \* لا يصح اقتداء مصلي الظهر مصلي العصر ومصلي الظهر يومه بمصلي ظهره يومه ومصلي الجمعة وكذا عكسه ولا اقتداء المفترض بالمنفل والناذر بالناذر الا إذا نذر أحدهما صلاة صاحبه فاقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ولا اقتداء من أفسد تطوعه بمن أفسد تطوعه الا إذا اشترى كافا نافله وافسداهم اقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ويصح اقتداء الحالف بالحالف ولا يجوز اقتداء الناذر بالحالف ويصح اقتداء الحالف بالناذر هكذا في محيط السرخسي \* العاري إذا أم العراة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين ولا تجوز صلاة اللابسين بالاجماع كذا في الخلاصة \* ولا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعذر عليه غسله بالمبلي بالحدث الدائم كذا في التارخانية \* ولا يجوز امامة اللئغ الذي لا يدرك على التكلم ببعض الحروف المثلثة اذ لم يكن في القوم من يقدر على التكلم بتلك الحروف فاما إذا كان في القوم من يقدر على التكلم بها فسدت صلاته وصلاة القوم ومن يقف في غير موضع ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له أن يؤم وكذا من يتكلم عند القراءة كثيرا ومن كان به عتمة وهو أن يتكلم بالناء مرارا أو فاقاة وهو أن يتكلم بالفاء مرارا وأما الذي لا يقدر على اخراج الحروف الا بالجهل لم يكن له عتمة أو فاقاة فادأخرج الحروف أخرجهما على الصحة لا يكره أن يكون اماما هكذا في المحيط في زلة القارئ \* القارئ إذا اقتدى بالإي لا يصير شاعرا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء هو الصحيح وكل جواب عرفه في القارئ إذا اقتدى بالإي ثم أفسده على نفسه فهو الجواب في رجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث أو الجنب ثم أفسده على نفسه \* والاصل في هذه المسائل ان حل الامام ان كان مثل حال المقتدى أو فاقه جازت صلاته الكل \* وان كان دون حال المقتدى صحت صلاة الامام ولا تصح صلاة المقتدى هكذا في المحيط \* الا إذا كان الامام أميا والمقتدى قارئا أو كان اخرس والمقتدى أميا فلا يصح صلاة الامام أيضا هكذا في فتاوى قاضيخان \* وذكر النقيه أبو عبد الله الجرجاني أنهما تفسد صلاة الإي والاخرس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا علم أن خلفه قارئاً ما إذا لم يعلم لا تفسد صلاته كما قال \* وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية \* رجلان افتحا الصلاة معا ونوى كل واحد أن يكون اماما لصاحبه فصلاهما تامة وان نوى كل أن يأتي بصاحبه فصلاهما فاسدة كذا في محيط السرخسي \* لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يده تصاوير لانهم مستورة بالثياب وكذا الوصلي وفي أصحها خاتم فيه صورة صغيرة أو وصلي ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل يصلح للإمامة ولا يؤم أهل محله ويؤم أهل محله أخرى في شهر رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء \* ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء بكرمه ذلك كذا في الخلاصة \* الفاسق إذا كان يؤم يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا يترك الجمعة امامته وفي غير الجمعة يجوز أن يتحول الى مسجد آخر ولا ياتمه به هكذا في الظهيرية \* رجل

صلاة الحائز لودع الامام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز ان يدعو بالفارسية ولا تجوز صلاته ولا صلاة القوم وان كان لا يحسن العربية تجوز صلاته واقتداء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحده فعلي هذا في المكتوبة إذا كان الامام لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز عزلة القارئ إذا اقتدى بالإي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع أنها آية السجدة ولم يعلم وعلى التالي أن يحضر السامع أنها آية السجدة وعلى قائلها أن كان التالي يحسن العربية لم تكن تلاوة أصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه أما السامع أن علم أنها آية السجدة يلزمه السجدة والأفلا \* ويكبر المقتدى مع الإمام \* فان قال المقتدى الله أكبر وقوله أكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الإمام في الركوع (٨٧) فقال الله أكبر الآن قوله الله كأن في

قبله وقوله أكبر في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على أن المقتضى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات \* وإن افرغ من تكبيرة الافتتاح يأتي بالشاء بقول سبحانه اللهم الخ اماما كان أو مقديا أو منفردا وإذا كبر المقتدى قبل تكبير الإمام هل يصير شارعا في صلاة نفسه أشار في الأصل إلى أنه يصير شارعا وفي رواية النوادر لا يصير شارعا حتى لو سجد فقهه لا تنتقض طهارته قيل ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر في النوادر قول محمد رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزلة الاقتداء بالحائض والحمار وثمة لا يصير شارعا أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الحائض والحمار لا يصلح اماما له أصلا بخلاف الرجل \* وكافر فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العبد وتكبيرات الجنّة والقنوت \* ويرسل في القومة بين

أم قوما وهم له كارهون أن كانت الكراهة لفساد فيه أو لانهم أحق بالإمامة يكره له ذلك وإن كان هو أحق بالإمامة لا يكره هكذا في المحيط \* وكره تطويل الصلاة كذا في التبيين \* وفيه للإمام أن لا يطول بهم الصلاة بعد القدر المسنون وينبغي له أن يراعي حال الجماعة هكذا في الجوهر النيرة \* رجل أم قوما مشررا قال كنت محوسبا فانه يجبر على الإسلام ولا يتقبل قوله وصلاتهم جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جاز لا يقبل قوله وإن لم يكن كذلك واحتل أنه قال على وجه التورع والاحتياط أعادوا صلاتهم \* وكذا إذا قال كان في توبتي قدر كذا في الخلاصة \* وكذا إذا بان أن الإمام كافر أو مجنون أو امرأة أو خنثى أو أمي أو صلي بغير إحرام أو محدثا أو جنبا هكذا في التبيين (الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع) المانع من الاقتداء ثلاثة أشياء \* (منها) طريق عام يعرفه العجلة والأوفاه هكذا في شرح الطحاوي \* إذا كان بين الإمام وبين المقتدى طريقان كان ضيقا لا يترفيه العجلة والأوفاه لا يمنع وإن كان واسعا يترفيه العجلة والأوفاه يمنع كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* هذا إذا لم تكن الصفوف متصلة على الطريق أما إذا اتصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء ولو كان على الطريق واحد لا يثبت به الاتصال وبالثلث يثبت بالاتفاق وفي المتن خلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا كذا في المحيط \* ولو قام الإمام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق إن لم يكن بين الإمام وبين من خلفه في الطريق مقدا ما يترفيه العجلة جازت صلاتهم وكذا فيما بين الصف الأول والثاني إلى آخر الصفوف كذا في فتاوى قاضيان \* والمانع من الاقتداء في الفتاوى قدر ما يسع فيه صفين وفي مصلى العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء وإن كان يسع فيه الصفين أو أكثر وفي المختار صلاة الجنّة باختلاف المشايخ وفي النوازل جده كالمسجد كذا في الخلاصة \* (ومنها) طريق عظيم لا يمكن العبور عنه إلا بالعلاج كالتطيرة وغيرها هكذا في شرح الطحاوي \* فان كان بينه وبين الإمام نهركبير يجري فيما سبق والزوارق يمنع الاقتداء وإن كان صغيرا لا تجزى فيه لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا في الخلاصة \* وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص \* وكذا لو كان في المسجد الجامع هكذا في فتاوى قاضيان وإن كان على النهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء لمن كان خلف النهر وللثلاثة حكم الصف بالاجماع وليس للواحد حكم الصف بالاجماع وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق إن كان بينهم بركة أو حوض إن كان بحال لو وقعت النجاسة في جانب يتجنب الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء وإن كان لا يتجنب يمنع الاقتداء هكذا في المحيط \* (ومنها) صف تام من النساء هكذا في شرح الطحاوي \* إذا كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة ثلاث الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط \* قوم ملأوا على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم قدامهم نساء أو طريق لا يتجاوز صلاتهم فان كن ثلاثا في ظاهر الرواية تفسد صلاة ثلاثة من الرجال إلى آخر الصفوف وتجاوز صلاة الباقي وإن كن صفوا واحدة تفسد صلاة الكل وإن كان الذين فوق الظلة بمذاهبهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضيان في فصل مسائل الشك \* وفي فوائد الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغقي إذا كان في المسجد رف وعلى الرف صف من النساء اقتدين بالإمام وتحت الرف صفوف من الرجال هل تفسد صلاة من وقف خلف النساء قال لا تفسد \* إمام يصلي برجال ونساء وصف النساء بهذا وصف الرجال تفسد صلاة رجل واحد الذي بين

الركوع والسجود لا يقول وجهت وجهي للذي لا قبل الشئ ولا بعده \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا فرغ من التكبير يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين وفي بعض الروايات وأنا من المسلمين وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لو قال ذلك قبل التكبير لأحضر القاب فهو حسن \* والأفضل في تكبيرة الافتتاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون تكبير المقتدى مقارنا لتكبير الإمام وعلى



قول صاحبيه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقدار التكبير الامام لا يصير شارعا في الصلاة في إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصير شارعا \* واختلافوا في تسليم المقتدى عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسلم بعد الامام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية يسلم مع مقدار التسليم الامام قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار ان ينظر اذا سلم الامام عن يمينه (٨٨) فيسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره يسلم المقتدى عن يساره فان لم

الرجال والنساء وصار ذلك كستره أو حائط بينهم وبينهن الا يرى لو كان بين صف النساء صف الرجال ستره قدر مؤخر الرجل كان ذلك ستره للرجال ولا تقصد صلاة واحد منهم \* وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان كان أقل من ذلك لا يكون ستره \* فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره وان كان قدر قامة فهو ستره لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط كذا في المحيط \* اذا كان بينهم حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبير يمنع المقتدى الوصول الى الامام لوقه الوصول اليه اشبه عليه حال الامام أو لم يشبهه كذا في الذخيرة \* ويصح ان كان صغيرا لا يمنع أو كبراه نقيب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان النقيب صغيرا يمنع الوصول اليه لكن لا يشبه عليه حال الامام سماعا أو رؤية هو الصحيح \* وأما اذا كان الحائط صغيرا يمنع ولكن لا يحجب حال الامام فنه من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان في الحائط باب مسدود قيل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول \* وقيل يصح لان وضع الباب الوصول فيكون المسدود كلفتح هكذا في محيط السرخسي \* والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل فيه كذا في الوجيز للكردي \* ولو اقام على باب المسجد والامام في المحراب فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي \* وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيان والاصالة \* وهو الصحيح ان اذا كان على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي \* وان قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد لا يشبهه حال الامام صح الاقتداء \* ولو قام على دكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقتداء ما لم يكن بشرط اتصال الصفوف كذا في الخلاصة \* ويجوز اقتداء جوار المسجد بامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام \* وان كان طريق عام ولكن سدة الصفوف جازا لاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد لا يشبه عليه حال الامام يصح الاقتداء \* وان اشبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيان \* وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء أيضا وكذا لو قام في المئذنة فقتدى بامام المسجد كذا في الخلاصة \* (الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم) \* اذا كان مع الامام رجل واحد أو صبي يعقل الصلاة قام عن يمينه وهو المختار \* ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* ولو وقف على يساره جاز وقد أساء كذا في محيط السرخسي \* ولو وقف خلفه جاز \* ولم يذكر محمد الكراهية نصا \* واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم بكرهه وهو الصحيح كذا في البدائع \* واذا كان معه اثنان فاما خلفه وكذلك اذا كان أحدهما صبي \* وان كان معه رجل وامرأة أقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه وان كان رجلا وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما \* وان كان معه رجلان وقام الامام وسطهما فصولا لا تتم جازة \* رجلان صدي في الصحراء واثنتان أحدهما بالآخر وقام عن يمين الامام فجاء ثالث وجذب الموثم الى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكى عن الشيخ الامام أبي بكر طر حال انه لا تقصد صلاة الموثم جذبه الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده كذا في المحيط \* وفي التتارخانية العتبية هو الصحيح كذا في التتارخانية \* رجلان أم أحدهما صاحب في فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل في صلاتهم فاقدم حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون بين الصف الاول وبين الامام لا تقصد صلاته وان جاوز موضع سجوده كذا في المحيط \* ولو اجتمع

يكبر المقتدى مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة كان محررا ثواب تكبيرة الافتتاح ولا يقول في الشنا بجل شلولة \* ولو أدرك المقتدى الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك الشنا ويكبر ويركع وان أدرك الامام في السجود فانه يكبر للافتتاح قائما ويأتي بالشنا ثم يكبر ويسجد وكذا لو أدرك الامام في القعدة ولو أدرك الامام بعدما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يأتي بالشنا بل يستمع وقال غيره يأتي بالشنا قال مولا نازي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشنا ولو كان يسر بالقراءة يأتي بالشنا ولو ان المسبوق لم يأت بالشنا في أول الصلاة فقام الى قضاء ما سبق ذكر في الكيسانيات انه يأتي بالشنا عند محمد رحمه الله تعالى ولم يذكر فيه خلافا وبعد الفراغ من الشنا يعودا ما كان أو منفردا \* ولا يتعذر ان كان مقتديا في قول أبي حنيفة ومحمد

رحمهما الله تعالى \* والمسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق قالوا ان تعوذ كان سنا والمختار في التعوذ هو اللفظ المنقول الرجال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار قوله استعذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما كان أو منفردا وان كان مقفيا لا يقرأ وان كان الامام أميلا لا يصح التدا بالقرآن به والله أعلم \* (فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح) لا يصح الاقتداء بالمرأة

ولا بالجنون المطبق فان كان يحسن وينيق يصح الاقتداء في زمان الافاقه \* ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان \* وعلى قول ائمة بلح رحمة الله تعالى يصح الاقتداء بالصبيان في التراخي والسنن المطلقة \* ولا يصح اقتداء القاري بالاي ولا بالآخرس ولو صلى الای وحده وبجنبه قارئ يصلي تلك الصلاة لا يجوز صلاة الای وان لم يكن القارئ في الصلاة جازت صلاة الای \* ولا يصح اقتداء الای بالآخرس ويصح اقتداء الآخرس بالای \* الای اذا اقتدى بالقارئ قطع سورة في وسط الصلاة قال الشيخ الامام (٨٩) أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا تفسد صلاته لان صلاته كانت بقراءة \* وقال غيره تفسد صلاته لانه يقوى حاله \* ولا يصح اقتداء الكاسي بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت \* ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده وكذا المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فجاء مسافرا واقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتدائه \* ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمومي وضع اقتداء القارئ بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتدائه المفترض بالتفصل وعلى القلب يجوز ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الآخر عند اختلاف الفرضين وان كان أحدهما بصلي الظهر والاخر يصلي العصر \* وكذا صاحب الظهر اذا لم يصلي الجمعة أو الامام يصلي الجمعة والقوم يصلون الظهر وكذا ظهر الامس وظهر اليوم لانهم افرضوا مختلفان واختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين راقى ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى \* ولو نذر الرجل

الرجل والصبيان والخسائي والاناث والصبيات المراهقات يقوم الرجال أقصى ما يلي الامام ثم الصبيان ثم الخسائي ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي \* وكراهتهن حضور الجماعة الا للجموز في الفجر والمغرب والعشاء \* والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي \* وهو المختار كذا في التبيين \* وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يترأصوا ويستأوا لخلل ويسوءوا بين مناهم في الصفوف \* ولا بأس أن يأمرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق \* وينبغي للامام أن يقف بازاء الوسط فان وقف في منبته الوسط أو في مبسرة فقد أساء لمخالفة السنة هكذا في التبيين \* وينبغي أن يكون بمجذاه الامام من هو أفضل كذا في شرح الطحاوي \* والقيام في الصف الاول أفضل من الثاني وفي الثاني أفضل من الثالث \* وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني يجوز في الصف الثاني كذا في القنية \* وأفضل مكان للمأموم حيث يكون أقرب الى الامام \* فان تساوت المواضع ففي عين الامام وهو الاحسن هكذا في المحيط \* بحادثة المرأة الرجل مفسدة لصلاته \* ولها شرائط \* (منها) أن تكون المحاذية مشبهة تصلح للجماع \* ولا عبرة للسن وهو الاصح كذا في التبيين \* حتى لو كانت صبيبة لا تشتمى وهي تعقل الصلاة فاذت لا تفسد صلاته كذا في الكافي \* (ومنها) أن تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كان يصليان بالايام \* (ومنها) أن تكون الصلاة مشتملة كتحريمه وأداء \* ونعني بالشركة تحريمه أن يكونا باثنين محررهما على تحريمه الامام حقيقة ونعني بالشركة أداءه أن يكون لهما الامام فيما يؤتيان تحقيقاً أو تقديراً فالمدرك بان تحريمه على تحريمه الامام وبان أداءه على أدائه حقيقة \* واللاحق بان تحريمه على تحريمه الامام حقيقة وبان أداءه فيما يقضيه على أداء الامام تقديراً \* والمسبوق بان في حق التحريم منفرد فيما يقضيه فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان لا تفسد صلاته كذا في التبيين \* (ومنها) أن يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته \* (ومنها) أن يكونا بالاحاطل حتى لو كان في مكان متحدين كانا على الارض أو على الدكان الا ان بينهما ما سطوانة لا تفسد صلاته هكذا في الكافي \* وأدنى الحائل قدر مؤخر الرجل وغلظه غلظ الاصبع \* والفرجة تقوم مقام الحائل \* وأدناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا في التبيين \* (ومنها) أن تكون ممن نصح منها الصلاة حتى ان الجنونة اذا حاذته لا تفسد صلاته كذا في الكافي \* (ومنها) ان ينوي الامام امامتها أو امامة النساء وقت الشروع لابعده ولا يشترط حضور النساء لصحة يمتن \* (ومنها) أن تكون المحاذاة في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاته من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف \* (ومنها) أن تكون جهتهم ماضية حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصل كل بالتحري الى جهة \* والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين \* والمرأة تتناول الاجنبية والمحرمة والحليلة والصغيرة المشبهة والكبيرة التي يفرغ عنها الرجال هكذا في الكفاية \* ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك هكذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* والمرأتان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها واثنان خلفهما مجذاهما \* وان كن ثلاثا فسدت صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر هكذا في التبيين

(١٣) الفتاوى اول أن يصلي ركعتين وينذر الرجل الآخر أن يصلي ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز \* ولو نذر أن يصلي ركعتين فقال رجل آخر علي أن يصلي تلك الركعتين المنذورتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر جاز \* ولو نذر الرجل أن يصلي ركعتين ورجل آخر حلف وقال والله لا أصلي ركعتين فاقتدى الحالف بالناذر جاز \* ولو اقتدى الناذر بالحالف لا يصح ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعاً فاقتدى أحدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداء وبمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو حلف رجلان كل واحد منهما أن يصلي

ركعتين فاقندى - وده ما بالآخر صد بمنزلة اقتداء المنتطوع بالمتطوع ولوان حنفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى دح اقتداؤه لان كل واحد منهم ما يحتاج الى نية الوتر فلم يختلف بينهما \* رجل شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد ورجل آخر شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد فاقندى أحدهما بالآخر في القضاء لا يجوز \* وكذا لو اقتدى أحدهما بالآخر يضي (٩٠) مندورة \* ولو أن قوماً فتحوا التطوع مع الامام ثم أفسدوا فاقندوا بالامام في قضاء تلك

الصلاة أو اقتدى بعض القوم ببعض صح اقتداؤهم \* ويجوز اقتداء المتوضئ بالمتيم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* ويجوز اقتداء من أحلف بما يحلف به من الخلف بما يحلف به وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وصاحب الجرح بمنزله \* ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ما سبق مثله ولا اقتداء اللاحق بمنزله وامامة المقتصد لغيره وقد مر قبل هذا انه اذا كان يأمن من خروج الدم يجوز \* ويجوز امامة الاحد للآخر بمقتضى اقتداء القائم بالعاقد ولا يصح اقتداء النازل بالراكب \* (امامة الائنغ لغير الائنغ) ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل انه انصح لان ما يقول امرت لغة له وقال غيره لا تصح صلاة الامام في هذه المسائل جائزة الا اذا كان الامام آمناً واقصدى به القارئ فان صلاة الامام لا تجوز الا في صلاة الاخرى اذا اقتدى به الا في صلاة الاخرى فانها لا تجوز صلاة الاخرى أيضاً وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء هل يصير المقتدى شارعاً في صلاة نفسه في

ومحاذاة الحنفي المشكل لا تقصد صلاته كذا في التتارخانية في فصل بيان مقام الامام والمأموم (الفصل السادس فيما يتابع الامام وفيما لا يتابعه) اذا أدرك الامام في التشهد وقام الامام قبل أن يتم المقتدى أو سلم الامام في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى التشهد فاحتار أن يتم التشهد كذا في الغيبة \* وان لم يتم أجزاء \* ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد كما لو سلم \* ولو أحدث الامام عمداً قبل فراغ المقتدى من التشهد فسد صلاته هكذا في الخلاصة \* الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فندى بعض من خافه التشهد حتى قام واجتمعوا على من لم يشهد أن يعود ويشهد ثم يتبع امامه وان خفي أن نفوته الركعة كذا في الكفاية \* ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام \* ولو رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثاً الصحيح انه يتابع الامام هكذا في فتاوى قاضيان \* اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين وسجودين كذا في الخلاصة \* ولو أطاق الامام السجود ورفع المقتدى رأسه بظن انه سجد ثانياً فسد معه ان نوى الاولى أو لم يكن له نية تكون عن الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية \* فان شاركه الامام فيها جاز كذا في التبيين \* وان رفع المقتدى رأسه من السجدة الثانية قبل أن يضع الامام جبهته على الارض لا يجوز وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد فقد صلاته هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* ولو أطاق المأموم السجود فسجد الامام الثانية فرفع المأموم رأسه وظن أن الامام في السجدة الاولى فسجد ثانياً يكون عن الثانية وان نوى الاولى لا غير لان النية لم تصادف محلها لا باعتبار رفعه ولا باعتبار فعل الامام كذا في محيط السرخسي \* (خمس أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضاً وتابع) تكبيرات العبد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو والقنوت اذا خاف فوت الركوع هكذا في الوجيز للكردي \* وان كان لا يخاف يقنت ثم ركع كذا في الخلاصة \* (وأربعة أشياء اذا تعبد الامام لا يتابعه المقتدى) زاد في صلاته سجدة عمداً أو زاد على أقاويل الصحابة رضي الله تعالى عنهم في تكبيرات العبد وكبر في صلاة الجنازة خمساً أو قام الى الخامة سادياً كذا في الوجيز للكردي \* فان لم يقيد الخامة بالسجدة وغاد وسلم سلم المقتدى معه وان قيد الخامة بالسجدة سلم المقتدى \* ولو لم يقيد الامام على الرابعة وقام الى الخامة ساهياً أو تشهد المقتدى وسلم ثم قيد الامام الخامة بالسجدة فسدت صلاتهم كذا في الخلاصة \* (ونسعة أشياء اذا ترك الامام أتى بها المأموم) ترك رفع اليدين في التجرعة أو الشاءان كان الامام في الفاتحة وان كان في السورة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً للثاني وترك تكبيرة الركوع والسجود أو التسبيح فيما أو التسميع أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التثنية أو ترك الركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة كذا في الوجيز للكردي \* واذا سجد قبل الامام وادركه الامام فيها جاز ولكن يكره للمقتدى أن يفعل ذلك كذا في المحيط في صلاة (الفصل السابع في المسبوق واللاحق) المسبوق من لم يدرك الركعة الاولى مع الامام وله أحكام كثيرة كذا في البحر الرائق \* (منها) انه اذا أدرك الامام في القراءة في الركعة التي يجهر فيها بالآيات بالثناء كذا في الخلاصة هو الصحيح كذا في التبيين وهو الاصح هكذا في الوجيز للكردي سواء كان قريباً أو بعيداً

رواية باب الحديث لا يصير شارعاً وكذا في رواية الزيارات حتى لو ضحك فقهه لا تنتقض طهارته وفي رواية باب الاذان يصير شارعاً قبل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في باب الاذان قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بناء على انفساد الجهة بوجوب اداء التجرعة في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قواه لا بوجوب والقارئ اذا اقتدى بالآخر ذكر الكرخي انه يصير شارعاً في الصلاة ثم انما جاءه وان القراءة تقصد صلاته وقال غيره لا يصير شارعاً في الصلاة أصلاً - افرش في قضاء

الفائتة فقام عليه تلك الفائتة واقتدى بالسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى فسدت صلاة المقيم لانه خلى مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للسافر لانه لا يصلح اماما للسافر في قضاء الفائتة \* واما صلاة المسافر ينظر ان كان استخلف المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف المرأة \* نظير للمسئلة الرجل اذا أم نساء فسبقة الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف امرأه فسدت صلاة (٩١) النساء ولم تفسد صلاة الرجل \* ولوان الرجل الذي أم نساء

أحدث ولم يستخلف واحدة  
منهن لكن تقدمت واحدة  
منهن قبل خروج الامام  
عن المسجد كرفي النواذر  
ان صلاة الرجل لم تفسد  
لانه لم يرض بامامتها وروى  
الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى انه قال  
تفسد صلاة الرجل \* ذكر  
شمس الائمة الحلواني رحمه  
الله تعالى ان شيخنا كان يميل  
الى هذا \* امام سبقه الحدث  
في الصلاة فاقتدى به رجل  
قبل أن يخرج من المسجد  
حكى النقيبه أبو جعفر رحمه  
الله تعالى انه يصح اقتداؤه  
وأشار محمد رحمه الله تعالى  
في الاصل الى هذا \* ويصح  
الاقتداء بأهل الاهواء  
الاجهيمية والقدرية  
والرافضي العالي ومن يقول  
بخلق القرآن \* وفي بعض  
الروايات الانخطائية وكذا  
المشبهة لا تجوز الصلاة  
خلفهم \* أما من سواهم  
يجوز الاقتداء بهم ويكره \*  
وكذا الاقتداء بمن كان  
معروفا بأكل الربا والفسق  
مروى ذلك عن أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى لا ينبغي للقوم أن

أولا يسمع لصممه هكذا في الخلاصة \* فاذا قام الى قضاء ما سبق يأتي بالنساء ويتعوذ للقراءة كذا في فتاوى  
فاضيخان والخلاصة والظهيرية \* وفي صلاة الخفاضة يأتي به هكذا في الخلاصة ويسكت المؤتم عن السناء اذا  
جهر الامام والصحيح كذا في التتارخانية في فصل ما يفعله المصل في صلاته \* وان أدرك الامام في الركوع  
أو السجود يتحرى أن كان أكبر رأيه انه لو أتى به أدركه في شيء من الركوع أو السجود يأتي به قائما ولا يتابع  
الامام ولا يأتي به واذا لم يدرك الامام في الركوع أو السجود لا يأتي بهما وان أدرك الامام في القعدة لا يأتي  
بالسقاء بل يكبر للافتتاح ثم لا لاخطا ثم يقعد هكذا في البحر الرائق في صفة الصلاة \* (ومنها) انه يصلي أولا  
ما أدرك مع الامام ثم يقضي ما سبق كذا في محيط السرخسي \* واذا بدأ بقضاء ما فاتته قيل تفسد صلاته وهو  
الاصح هكذا في الظهيرية \* وذ كرفي جامع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في  
المضمرات \* والظاهر القول بالنسب كذا في البحر الرائق \* (ومنها) انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد  
الافي مواضع \* اذا خاف المسبوق الماسم زوال مدته أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق  
في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طالع الشمس أو خاف ان يسبقه  
الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا يصعد السهو \* أما اذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا  
اذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لولا انتظار سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغه كذا في الوجيز  
للكردري \* ولو قام في غيرهما بعد قدر التشهد صح ويكره تحريرا كذا في فتح القدير والبحر الرائق \* وان قام  
قبل ان يقعد قدر التشهد لم يجز \* ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام قيل تفسد  
وقيل لا تفسد وبه يفتي هكذا في الخلاصة وفتح القدير \* (ومنها) انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليتين بل  
ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق \* ويكتفى حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كان صلاة بعده تطوع  
أو يستدبر المحراب ان لم يكن أو ينتقل عن موضعه أو يمضي من الوقت مقدار ما لو كان عليه سهو وسجد  
كذا في التمرنات في باب صلاة العيد \* (ومنها) ان المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير  
واذا أتم التشهد لا يشتغل بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكامو فيه وعن ابن شجاع انه يكرر التشهد  
أي قوله أشهد أن لا اله الا الله وهو المختار كذا في الغياثية \* والصحيح ان المسبوق يتوسل في التشهد حتى  
يفرض عند سلام الامام كذا في الوجيز للكردري وفاضيخان \* وهكذا في الخلاصة وفتح القدير  
\* (ومنها) انه لو سلم مع الامام ساهيا أو قبله لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده لم يفسد كذا في الظهيرية وهو المختار  
كذا في جواهر الاخلاط \* وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عداقة تفسد  
كذا في الظهيرية \* واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى الاستقبال يصير خارا بخلاف  
المنفرد اذا شك فكبر ونوى الاستقبال كذا في فتاوى فاضيخان \* (ومنها) انه يقضي أول صلاته في حق  
القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث  
قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة \* ولو ترك القراءة في أحدهما تفسد \* ولو أدرك ركعة من الرابعة فعليه  
أن يقضي ركعة بقرآنها الفاتحة والسورة بتشهد ويقضي ركعة أخرى كذلك ولا يشهد وفي الثالثة  
بالتخير والقراءة أفضل هكذا في الخلاصة \* ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقرآنها ولو ترك في أحدهما فسدت  
ولو كان الامام يقضي قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الثاني فادركه فيه واقتدى به بأقوال القراء فيما

يؤمهم صاحب خصومة في الدين فان صني رجل خلفه جاز \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز أن يكون مراد أبي يوسف رحمه الله  
تعالى الذين يناظرون في دقائق الكلام \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من طلب الدين بالخصومات فقد تندق ومن طلب المال بالكماء  
فقد أفلس ومن طلب غربا الحديث فقد كذب \* وأما الاقتداء بشعوى المذهب قالوا لا بأس به اذا لم يكن منه صبا ولا شكافي ايمانه  
ولا متصرفا فخره فاحشاعن القبلة ولا شك انه انما يجوز للمغرب كذا فاحشا \* وان يكون من موشاة من الخارج النجس من غير السيلين \*

ولا يتوخأ بالماء القليل الذي وقت فيه الجماعة \* الفاسق إذا كان يوم وعز القوم عن منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلاة الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة بتمامه لان في الجمعة لا يوجد غيره \* ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلاة خلف كل بر وفاجر \* وأما في غير الجمعة من المكتوبات فهو بسبيل من أن يتحول الى مسجد آخر ولا ياتم بذلك لان قصده الصلاة خلف تقي \* وإذا صلى الرجل خلف فاسق أو مبتدع يكون محروما ثواب الجماعة لما روينا من (٩٢) الحديث لكن لا ينال ثوابه من يصلي خلف عالم تقي \* قال عليه الصلاة والسلام

من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء \* رجلان هما في الفقه والصالح سواء الآن أحدهما أقر أقدم أهل المسجد الآخر ولم يقدموا أقرأهما فقد أسأوا ولا يأغنون \* وكذا الرجل إذا قبل القضاء وهو من أهله وغيره أفضل منه وكذا الولي \* أما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخلفاء الأفضلهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه اجماع الامة \* وان اختار بعض القوم لهذا والبعض لهذا فالعبرة لا اجتماع الاكثر \* رجل أم قوما وهم له كارهون فان كانت الكراهة لفساد فيه أولانهم أحق بالامامة منه كرهه ذلك \* وان كان هو أحق بالامامة لا يكره لان الجاهل والفاسق يكره العالم والصالح \* رجل أم قوما شهرتم قال كنت محسوبا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلاهم - م جائزة \* وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جاز لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال ذلك على وجه التورع

يقضى حتى لو تركه فافيه تفسد كذا في الوجيز لا كدرى \* (ومنها) انه من شرط ما يقضى (الافى أربع مسائل) (أحداها) انه لا يجوز اقتداءه ولا الاقتداء به \* فلو اقتدى مسبوق بمسبوق فسدت صلاة المقتدى قرا أو لم يقرأ دون الامام كذا في الجرار اثنى \* ولو نسي أحد المسبوقين المتساويين كية ما عليه فقضى ملاحظا لا آخر بلا اقتداء به صح هكذا في الخلاصة \* ولو ظن ان لامام أعليه هو وافجد للمسلم وفتابعه المسبوق فيه ثم علم أنه لم يكن عليه هو فأنشأ الروايتين ان صلاة المسبوق تفسد لانه اقتدى في موضع الانفراد قال الفقيه أبو الليث في زماننا لا تفسد هكذا في الظهيرية \* وان لم يعلم لا تفسد صلاته في قولهم كذا في فتاوى قاضيان هو المختار وبه يقتضى أبو حفص الكبير وهو المأخوذ به كذا في الفائية \* ولو قام الامام الى الجماعة فتابعه المسبوق ان قدما الامام على رأس الاربعة تفسد صلاة المسبوق وان لم يقدم لم تفسد حتى يقيد الجماعة بالسجدة فإذا قيدها بالسجدة فسدت صلاة الكل هكذا في فتاوى قاضيان \* (ثانيها) انه لو كبرناو بالاشتتاف يصير مستأنفا قاطعا لا دلي بخلاف المنفرد \* (ثالثها) أنه لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجد تاسه وقبل أن يدخل معه كان عليه أن يعود فيسجد معه مالم يقيد الركعة بسجدة فان لم يعد حتى يسجد عصى وعليه ان يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد لا يلزمه السجود له وغيره \* (رابعها) انه باقى تكبير التشريق اتفاقا بخلاف المنفرد لا يجب عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير والجرار اثنى \* (ومنها) انه يتابع الامام في السهو ولا يتابعه في التسليم والتكبير والتلبية فان تابعه في التسليم والتلبية فسدت وان تابعه في التكبير وهو يعلم ان مسبوق لا تفسد صلاته واليه مال شمس الاثنية المرخسى كذا في الظهيرية \* والمراد من التكبير تكبير التشريق كذا في الجرار اثنى \* (ومنها) ان الامام لو تذا كر سجدة تلاوة وعاد الى قضائها لم يقيد المسبوق ركعته بسجدة يرفض ذلك ويتابع فيها ويسجد معه للمسلم ثم يقوم الى القضاء ولو لم يعد فسدت صلاته \* ولو تابعه بعد تقيدها بالسجدة فيها فسدت رواية واحدة وان لم يتابعه في رواية كتاب الاصل نفسه أيضا كذا في فتح القدير وهكذا في البدائع والتاريخية ناقلا عن الطحاوى والمضمرات وشرح المبسوط للامام المرخسى والسراج الوهاج والخلاصة \* ولأن الامام لم يعد الى سجدة التلاوة فصلاة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه ان يقضى ما عليه كذا في التتارخانية \* ولو تذا كر الامام سجدة صلوية وعاد اليها يتابعه وان لم يتابعه فسدت \* وان قد ركعته بالسجدة تفسد في الروايات كلها أعاد أو لم يعد والاصل انه اذا اقتدى في موضع الانفراد أو انفردي في موضع الاقتداء تفسد كذا في الجرار اثنى \* (اللاحق) وهو الذي أدرك أوها وفاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائما للزحام والطائفة الاولى في صلاة الخوف كآته خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للمسلم وكذا في الوجيز لا كدرى \* ولو سجد الامام للمسلم ولا يتابعه لللاحق قبل قضاء ما عليه بخلاف المسبوق كذا في الخلاصة \* (اللاحق) اذا عاده بعد الوضوء ينبغي له أن يشغل أو لا بقضاء ما سبقه الامام بغیر قراءة يقوم مقدار قيام الامام وركوعه وسجوده ولو زادا ونقص فلا يضر هكذا في شرح الطحاوى \* وإذا كبر مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم اتبعه فانه يصلي الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية هكذا في الاخيرة \* ولو لم يشغل بقضاء ما سبقه الامام ولكن يتابع الامام أولا ثم قضى ما سبقه الامام بعد تسليم الامام جازت صلاته عندنا هكذا في شرح الطحاوى \* (اللاحق) اذا تولى الإقامة في حال أداء ما قامه مع الامام أو أحدث فدخل مصر ويتم صلاة المسافر بن خلا فزفر رجما لله تعالى

والاحتياط أعادوا صلاتهم \* العبد اذا قلده ل ناحية فعلى بهم جازت صلاتهم \* ولو استقضى فقضى لا يجوز قضاءه هذا بمنزلة الحدود في القذف اذا لم يبالئام جازت صلاتهم \* ولو قضى أو شهد لا يجوز \* ويجوز امامة الاعراب والاعمى والعبد وولد الزنا وغيرهم وألحقهم في الاذان \* لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لانها مستورة بالثياب \* وكذا الوصل في أصبعه ختم فيه صورة صغيرة أو صلى ومعه دراهم عليها تمثيل لانها صغيرة \* المقتدى اذا رأى على قوب الامام نجاسة اقل من قدر الدرهم وعنده



انها مانعة جواز الصلاة وعند الامام انما الاتمع جازت - صلاة الامام ولا يجوز صلاة المقتدى لانه يعتقد فساد صلاة الامام وفساد الاقتداء به  
 \* ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا أنه لم يعلم بالنجاسة وفي رأى المقتدى انما الاتمع جازت صلاة المقتدى لانه يعتقد جواز صلاة  
 الامام وصحة الاقتداء به \* المتأمل اذا اقتدى بالمقتضى وأحدث الامام وخرج من المسجد ان استخلف المتأمل فسدت صلاته ما وان لم  
 يستخلف جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى وهي ومثله النساء سواء \* وكذا المقيم (٩٣) اذا اقتدى بالمسافر بعد خروجه

الوقت فأحدث الامام فهو  
 على هذه الوجوه \* ويكره  
 أن يكون الامام في مكان  
 أعلى من القوم وعلى العكس  
 لا يكره ذكر في النوادر عليه  
 عامة المشايخ رحمه الله  
 تعالى \* والارتفاع المكروه  
 مقدر بقامة الوسط ذكره  
 الكرخي رحمه الله تعالى \*  
 وان كان بين الامام والمقتدى  
 طريق ان كان ضيقا لا ترفيه  
 العجالة والاوقار لا يمنع  
 الاقتداء بان كان واسعا

ففيه العجلة والاوقار يمنع  
 فان قام المقتدى في عرض  
 الطريق واقتدى بالامام جاز  
 ويكره أما الجواز لانه اذا قام  
 في الطريق لم يبق بينه وبين  
 الامام طريق غير فيه العجالة  
 فان قام رجلا آخر خلف  
 المقتدى وراء الطريق  
 واقتدى به لا يصح اقتداؤه  
 لان صلاة من قام على  
 الطريق مكروهة نصا وفي  
 حق من خلفه وجوده كعدمه  
 \* ولو كان على الطريق  
 ثلاثة جازت صلاة من  
 خلفهم لان الثلاثة صف في  
 بعض الروايات وعند اتصال  
 الصفوف لا يسقط الطريق  
 حائلا \* وكذا اذا كان خلفه  
 اثنين على قياس قول أبي

هذا اذا فرغ الامام من الصلاة أما اذا لم يفرغ بعد بصلى أربعة بالاتفاق كذا في المصنف \* والامام اذا ترك القعدة  
 الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه لاحق بان نام فاتبه أو سبقه حدث فذهب وتوضأ ثم جاء وقد سبقه الامام  
 بركعات لا يقعد في وضع القعود عندنا خلافا لفرجته الله تعالى بخلاف المسبوق هكذا في الحصر  
 \* (المسبوق يخالف الا لاحق في القضاء في ستة أشياء) \* في محاذاة المرأة والقرائة والسهو والقعدة الاولى اذا  
 تركها الامام وفي ضحك الامام في موضع السلام وفي صلاة الامام الاقامة اذا قيد المسبوق الركعة بالسجدة كذا  
 في الظهيرية \* رجل سبق بركعة في صلاة من ذوات الاربع ونام خلف الامام في الثلاث الباقية ثم اتبعه  
 يأتي بماعليه في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد متابع للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلاته \*  
 ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل ادركها مع الامام ياتي بالركعة التي هوشاك فيها في آخر الصلاة هكذا في  
 الخلاصة \* (ومما يتصل بذلك مثل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم) \* لو وقع الاختلاف بين  
 الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت أربعة ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلاة  
 بقولهم وان لم يكن على يقين يعيد الصلاة بقولهم \* ولو اختلف القوم قال بعضهم صلي ثلاثا وقال بعضهم  
 صلي اربعاً والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد كذا في الخلاصة \* واذا لم يكن  
 مع الامام واحد وأعاد الامام الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم به كذا في المحيط \* ولو استيقن  
 واحد من القوم انه صلي ثلاثا واستيقن واحد انه صلي اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم  
 شيء كذا في الخلاصة \* ولا يستحب للامام الاعادة وعلى المتيقن بالنقصان الاعادة \* ولو كان الامام استيقن  
 انه صلي ثلاثا واستيقن بالتمام كان عليه أن يعيد بالقوم ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام هكذا في  
 المحيط \* ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها  
 احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان وأخبر بذلك كذا في الخلاصة \* امام  
 صلي بقوم وذهب قال بعضهم هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان  
 كان في وقت العصر فهي العصر وان كان شكلا جاز للفريقين كذا في الظهيرية

#### \* (الباب السادس في الحديث في الصلاة) \*

من سبقه حدث توضأ وبني كذا في الكثرة والرجل والمرأة في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط \* ولا يقعد  
 بالتي احدث فيها ولا يتمن الاعادة هكذا في الهداية والكافي \* والاستئناف أفضل كذا في المتن \* وهذا في  
 حق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعاً وأما الامام والمأموم ان كانا يجعلان جماعة  
 فلا استئناف أفضل أيضاً وان كانا يجعلان فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة \* وصحح هذا في الفتاوى  
 كذا في الجوهرة النيرة \* (ثم لجواز البناء بشرط) \* (منها) أن يكون الحدث موجبا للوضوء ولا يندر  
 وجوده وان يكون مما لا اختيار له بغيره ولا في سببه هكذا في البحر الرائق \* فانما أحدث في الصلاة من  
 بول أو غائط أو ريح أو رعا في متعمد فسدت صلاته ولا يبيني وان لم يتعمد فان كان الحدث موجبا للفعل  
 فكذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان بفعل الآدمي فكذلك خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
 الخلاصة \* وانما ذكره القى عمل القوم من غير قصد يتوضأ ويبيني ما لم يتكلم \* وفي التقييد لا يبيني هكذا في المحيط

يوسف رحمه الله تعالى بجوز صلاتهم خلفه ما وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تجوز \* ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في  
 الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدراً ما ترفيه العجالة جازت صلاتهم \* وكذا فيما بين الصف  
 الاول والثاني الى آخر الصفوف \* ولو كان بين الامام وبين المقتدى نهري يجري فيه الزوارق يمنع الاقتداء بقوله عليه الصلاة والسلام ليس  
 مع الامام من كان بينه وبين الامام نهراً أو طريقاً أو صف من الناس أو نهراً المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيراً \* وحده الكبير ما قلنا وان

كان بينهم احاطة ذكرى الاصل انه لا يمنع الاقتداء بالمرءى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحائط يمنع الاقتداء بالمرءى عمر رضي الله تعالى عنه انه قال من كان بينه وبين الامام نهر أو حائط أو طريق فليس معه فالواحد ذكرى الاصل محمول على ما اذا كان الحائط قصيرا سهلا مقدار العرجة بين الصفتين ذراع أو ذراعان كما يكون بين المسجد (٩٤) الصفي والشتوى وما ذكر في النوادر محمول على ما اذا كان الحائط من الحجر أو المدرأسه

يكون أوسع من العرجة بين الصفتين فإذا كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح أو نقب لو أراد الوصول الى الامام يمكنه ولا يشبهه حال الامام بسماع أو رؤية صبح الاقتداء في قولهم \* وان كان عليه باب مسدود وعليه نقب صغير مثل النجفة لو أراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشبهه عليه حال الامام اختلافوا فيه ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى العبرة في هذه الاشياء حال الامام وعدم اشتباهه بالمتكبر من الوصول الى الامام لان الاقتداء بمتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما روينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد فهو على هذا التفصيل أيضا ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام صبح

\* ولو أصاب المصلي حدث بغيره فله كالأصابع بدقة أو رماه انسان بجحر أو مدر فشج رأسه أو مس أحد قرحه فادماه لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو سقط من السطح مدر أو لوح فشج رأسه ان كان جروا للمار استقبال الصلاة خلا لا يبي يوسف رحمه الله \* وان كان لا جروا للمار فن مشايخنا من قال يني بلا خلاف ومنهم من قال على الاختلاف هو الصحيح \* وكذلك لو كان تحت شجرة فسقط منها غرة فخرسته ولودخل الشول في رجل المصلي أو جعد فدخل الشول في جبهته فسال منه الدم من غير قصد له لا يني وكذلك لو عضه زنبور فسال منه الدم ولو عطس فسبقه الحدث من عطائه أو نتخخ فخرج بقوته ريح قليل لا يني وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو سقط من المرأة الكرمف بغير صنعها لم يلزمت في قولهم جميعا وبصر يكها يني عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يني كذا في التبيين \* وان سال من دمل به دم تود أو غسل وبني \* ولو عصر الدم حتى سال أو كان في موضع ركبته دمل فانتفخ من اعتماده على ركبته في سجوده فهذا بمنزلة الحدث المدفلا يني على صلاته كذا في المحيط \* اذا غمر في صلاته أو جرح أو فقهه يتوضأ ويستقبل الصلاة وكذلك اذا نام في صلاته واحتلم يستقبل ولا يني استحسانا واذا انظر الى فرج امرأه فأزال لا يني أو انتفض البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسلها لا يني في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي \* (ومنها) ان يصرف من ساعته حتى لو أتى ركعا مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤتى ركعا فسدت صلاته ولو قرأ اذا هب انفسد صلاته وآيا لا وقيل بالكس والصحيح الفساد فيما والتسبيح والتلليل لا يمنع البناء في الاصح كذا في التبيين \* ولو أحدث الامام وهو راكع فرفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده أو رفع رأسه من السجود وقال الله أكبر مر يدا به أداه ركن فسدت صلاة الكل وان لم يرد به أداه الركن ففيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الكافي \* امام سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسدت وان رفع رعا ككبيرا لا تفسد فيستخلف كذا في الوجيز لم يكره \* ولو أحدث نائما ثم اتبعه بعد ساعة يني وان مكث بظان ساعة تفسد كذا في معراج الدراية \* (ومنها) ان لا يذبل بعد الحدث فعلا منافيا للصلاة لم يكن أحدث الا مالا يمتنه أو كان من ضرورات ما لا يمتنه أو من نواحيه وتمتته حتى اذا سبقه الحدث ثم تكلم أو أحدث متعمدا أو فقهه أو أسكل أو شرب أو نحو ذلك لا يجوز له البناء وكذا اذا جن أو أغشى عليه أو أجنب هكذا في البدائع أو نظر الى فرج امرأة فأمنى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو استنى من الاناء أو البر وهو محتاج اليه فتوضأ جازله البناء ولو استنجى فان كان مكشوف العورة بطل البناء وان استنجى تحت ثياب بحيث لا تنكشف عورته جازله البناء هكذا في البدائع \* المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فادكت عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضى أبو على النسفي ان لم يجد بدنا من ذلك لم تفسد صلاته كذا في النهاية \* واذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء بطلت صلاتها وهو الصحيح \* واذا توضأ ثلاثا ثلاثا أو يستوعب رأسه بالمسح ويديه فمض ويستنشق وبأى بسائر السن وهو الاصح كذا في التبيين \* أما لو غسل أربعة أربعا يستقبل الصلاة كذا في التارخانية وان أحدث والماء بعيد والبرق ريبا اختار أقل مؤنة من الامر من من الذهاب والترح \* والصحيح انه اذا نزع استأنف كذا في المضمرات هو المختار كذا في الخلاصة \* أحدث وفي منزله ما غلم يتوضأ وقصد الحوض والبيت أقرب من الحوض ان كان بينهما ما قليل من قدر صفتين لم تفسد

الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن لا يشبهه عليه حال الامام صبح الاقتداء أيضا وان اشتبهه عليه حال الامام لا يصح وكذا لو قام في المئذنة مقبدا بامام في المسجد وان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشبهه عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره متصلا بالمسجد لا يصح اقتداءه وان كان لا يشبهه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثير التخلل فصار المكان مختلفا أما في البيت مع المسجد لم يقبل الا الحائط فلم يمتص المكان وعند اتحاد المكان يصح

الاعتداء الا اذا اشتبه عاينه حال الامام ولو قام خارج المسجد على دكان متصل بالمسجد فقدم قبل هذا وكذا لو كان في المسجد الجامع نهر يجري ان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع \* ولو صلى بالناس في الجبانة صلاة العيدين جازت صلاتهم وان كان بين الصفوف فضاء واتساع لان الجبانة عند اداء الصلاة لها حكم المسجد وان اقتدى برجل في الصحراء يشهده بين الامام مقدرا لمالا يمكن الاصطفا فيه صح الاعتداء وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام أقل من ثلاثة أذرع (٩٥) لا يمنع الاعتداء \* قوم صلوا

على ظهر ظله في المسجد وتحتهم وقد دامهم نساء أو طريق لا يجوز صلاتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاعتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز صلاة ثلاثه من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف (٩٦) وتجاوز صلاة الباقي وان كن صفا واحدا نفسد صلاة الكل وفي بعض الروايات ان كن ثلاثا فهو وصف حتى لا يجوز صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة بجذائهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذة ههنا المكان الحائل فلا تفسد صلاتهم كرجل وامرأة صليبا صلاة واحدة وبينهما حائط جازت صلاتهما الصلاة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان يجد مكانا في ضمن المسجد يكره \* وان كان لا يجد لا يكره اذا ضاق المسجد على القوم لا بأس بأن يقوم الامام في الطاق لمكان العذر وان قام من غير عذركه \* المقتدى اذا تقدم على امامه لم تجز صلاته وان كان المقتدى أطول من الامام

صلاته وان كان أكثر منه نفسا \* ولو كان في بيته ماء ان كان عاده التوضؤ من الحوض فنسى الماء الذي في البيت وذهب الى حوض وتوضأ بغيره على صلاته هكذا في الخلاصة \* ولو وجد في الحوض موضع التوضؤ فقبوا الى موضع ان كان بعد تركضيق المكان الاول بيني والا فلا كذا في الوجيز للكردي \* ولو توضأ وتذكر انه لم يسبح برأسه فذهب ومسح جازله البناء ولو لم يتذكر حتى قام الى الصلاة ثم تذكر واستقبل هكذا في الخلاصة \* ولو نسي ثوبه فرجع ورفع استقبل الصلاة كذا في التارخانية \* اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اناء فتوضأ بذلك الماء وحل الاناء الى موضع صلاته جازله البناء ان كان حل الاناء على يد واحدة كذا في المحيط \* رجل دخل منزله وبابه مغلق فنقصه وتوضأ فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والا فلا كذا في التارخانية \* وان ملا الاناء وحله يدين لا بيني وان حله يد واحدة جازله البناء كذا في الجوهرية النيرة \* وان أصابته نجاسة مانعة من جواز الصلاة فغسلها فان كانت من سبق الحدث منه بنى وان كانت من خارج لا بيني خلافا لابي يوسف رحمه الله \* ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا بيني وان كانت في موضع واحد كذا في التبيين \* ولو أصاب ثوبه نجاسة ان أمكنه التزع بأن وجد ثوبا آخر فزعر من ساعته أجزأه وان لم يمكنه التزع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فان أدى جزأه من الصلاة مع ذلك النوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤتجزأ من الصلاة ولكن مكث كذلك لم يفسد وان طال وان أمكنه التزع من ساعته بان كان يجد ثوبا آخر فلم يزعر ولم يؤتجزأ من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته كذا في المحيط \* ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوضأ فحدث متعمدا لا يجوز له البناء كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها) ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي كذا في البحر الرائق \* فالما سح على الخفين واحدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه في خلال وضوئه يستقبل الصلاة وهو الصحيح كما لو أحدث التيمم في الصلاة فذهب فوجد الماء لم يبر وكذا المستحاضة اذا حدثت في الصلاة ثم ذهبت كذا في محيط السيرخي \* وكذا ما سح الجبير اذا برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل اذا خرج وقت الصلاة هكذا في التارخانية \* (ومنها) اذا كان مقتديا بغيره الى الامام ان لم يكن فرغ الامام وكان بينهما حائل يمنع جواز الاعتداء ولو فرغ امامه لا يعود ولو عاد اختلفوا في فساد صلاته \* ولو لم يكن بينهما مانع فله الاعتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق \* والمنفرد بعد ما توضأ بخير بين اتمام الصلاة في بيته والرجوع الى صلاه والرجوع افضل هكذا في الكافي \* والامام كالمفرد ان فرغ امامه والاعاد ويتم خلف خليفته كذا في شرح الوقاية \* (ومنها) أن لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق \* (ومنها) اذا كان اماما أن لا يتخلف من لا يصلح للامامة فلا يتخلف امرأه استقبل كذا في البحر الرائق

(فصل في الاستخلاف) في كل موضع جازله البناء للامام أن يتخلف وما لا يبرح له معه البناء فلا استخلاف فيه \* وكل من يصلح اماما لا يفسد الذي سبقه الحدث في الانتداء يصلح خليفته ومن لا يصلح اماما له في الانتداء لا يصلح خليفته كذا في المحيط \* وصورة الاستخلاف أن يتأخر محمد وبنوا واضعائده على أنفسه يوم انه قد رغب ويقدم من الصف الذي يليه ولا يتخلف بالكلام بل بالاشارة وله ان يستخف مالم يجاوز الصفوف في الصحراء وفي المسجد مالم يخرج عنه كذا في التبيين \* اذا حدث واستخلف رجلا من خارج المسجد

ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الامام جازت صلاته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدماها بجنازة قدم الزوج لا تجوز صلاتها ما بالجماعة وان كان قدماها خاف قدم الزوج الا أنه اطو يله تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتها لان العبرة للقدم ألا ترى أن صيد الحرم اذا كن رجلا خارج الحرم ورأسه في الحرم يحمل أخذه وان كان على العكس لا يحمل وكذا لو كان رأس الامام وسجوده في الطاق وقدماه خارج الطاق لا يكره وان كان قدما في الطاق يكره \* اذا فرغ الامام من التشهد فأراد أن يسلم فلما قال السلام

اقتدى به رجل قبل أن يقول عليكم لا يكون شعارا في صلاة الامام لان قوله السلام كلام تام الا ترى أن المصلي اذا اراد أن يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكره في الصلاة فسكت فانه يكون خارجا عن الصلاة \* اذا اقتدى بامام لا يدري انه مقيم أو مسافر قالوا لا يصح اقتداؤه لان العلم بحال الامام شرط اداء الصلاة بالجماعة وكذا تعين الامام من المقتدى \* اذا أدرك الامام في الركوع فكبرا كما لم يكن شعارا في الصلاة الا أن يكون الى القيام أقرب (٩٦) لان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام \* اذا انتهى الى الامام في الركوع فكبر يريد به

والصوف متصله بصوف المسجد لم يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان \* والاصح هو الفساد كذا في فتاوى قاضي خان \* والاولى للامام أن لا يستخلف المسبوق وان استخلفه ينبغي له أن لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية \* ولو تقدم يتدنى من حيث انتهى اليه الامام \* اذا انتهى الى السلام يقدم مدر كايستسلم بهم فلما تدنى حين أتم صلاة الامام فقهه أو أحدث متعذرا أو تكلم أو خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلاته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح كذا في الهداية \* ولو ترك ركوعا يشير بوضع يده على ركبته أو سجودا يشير بوضعها على جبهته أو قرأه يشير بوضعها على فم كذا في البحر الرائق \* وان بقي عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنتين فباصبعين \* ولسجدة التلاوة يضع اصبعه على الجبهة واللسان والسم على قلبه \* كذا في الظهيرية \* هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك أما اذا علم فلا حاجة كذا في التتارخانية \* رجل اقتدى بالامام في ذوات الأربع فحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كم صلى الامام وكم بقي عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضي خان في فصل المسبوق \* ولو استخلف لاحقا للمخليفة ان يشير لقوم حتى يؤدوا ما عليه من الصلاة ثم يتم بهم الصلاة ولو لم يفعل ذلك فهو ضعي على صلاة الامام وأخر ما عليه حتى انتهى الى موضع السلام واستخلف من سلم بهم جازع عندنا كذا في المضمرات \* والامام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخف رجلا ويقوم الخليفة في مقامه ينوي أن يؤم الناس أو يستخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوضأ من جانب المسجد والقوم ينظرونه ويرجع الى مكانه وأتم صلاته بهم أجزأهم وان لم يستخلف الامام ولا القوم - حتى خرج من المسجد فسدت صلاة القوم ويتوضأ الامام ويصلي لانه في حق نفسه كالمتفرد كذا في المحيط \* وان تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الاول هكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كان خلف الامام شخص واحد أحدث الامام تعين ذلك الواحد لا امامة عنه الامام بالنسبة أو لم يعينه \* ولو تقدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام الا أن ينوي القوم أن يأتموا بالآخر قبل أن ينوي ذلك \* ولو تقدم كل طائفة رجلا فالطائفة لا كثر وعند الاستواء تفسد صلاة الكل وان تقدم رجلان فالسابق الى مكان الامام تعين وان استويا في التقديم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلاة الذي يأتيهم الاكثر صحيحة وصلاة الاقل فاسدة وعند الاستواء لا يمكن الترجيح فتفسد صلاة الطائفتين هكذا في التبيين \* ولو استخلف من آخر الصوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما فتفسد صلاة من كان يتقدمه دون صلاة الامام الاول ومن عن يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى أن يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وقبل أن ينوي الامامة فسدت صلاتهم \* وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام من المسجد كذا في البحر الرائق \* ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جازي يصير كأن الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الاول والامام يحجز هكذا في الخلاصة \* لو أحدث ولبس معه أحد فلم يخرج حتى جاء من اتهم به ثم خرج كان

تكبيرة الركوع ان كبر وهو قائم جازت صلاته ويكون تكبيرة الافتتاح \* وان كبر وهو راكع لم يحجز لاذكر ان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام \* اذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم الناس فيه ذكر الصلوات الشهادتين حسام الدين رحمه الله تعالى في واقعاته وقال أقرب الاقارب الى الصواب أن يقال ان كل الامام في المقصورة والقوم يسراى خاصة يجوز \* وكذا لو كان الامام بمسجد أو بناه والناس يسراى خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم بمسجد منارة لا يجوز \* وكذا في سجدة التلاوة ان اقرأها مرتين مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء لا يتكرر الوجوب واذا صلوا على الدابة بجماعة جازت صلاة الامام ومن كان معه على دابته ولا تجوز صلاة غيره في ظاهر الرواية \* اذا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان

المقتدى يتم التشهد ثم يقوم \* وكذا لو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصل على النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبته وله سبيل السهو وتركه سبيل الجحيم بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام \* ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد لان الكلام بمنزلة السلام \* وان أحدث الامام متعذرا قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه لا يتم

التشهد ولورفع الامام رأسه من الركوع والسجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا تكلموا فيه والصحيح انه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لان من العلم من لم يجوز الصلاة لم يسبح ثلاثا ولورفع الامام في الركوع قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس عؤفت ولا مقدر ولورفع الامام في الركوع ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا كان خاف قوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع ولوفرغ المقتدى من (٩٧) التشهد قبل فراغ الامام وذهب أو تكلم جازت صلاته لان تمام الصلاة متعلق بالقعدة وقد تمت قعدة الامام في حق المقتدى \* رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يقنت لان هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام وسجد للسهو في آخر الصلاة \* رجل صلى وحده فجاءه قوم واقتدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الامام الحدث فتأخر واستخف واحدا من القوم ولا يدري الامام الثاني كم صلى الامام الاول وكم بقي عليه ولا يعرف القوم أيضا وقد خرج الامام من المسجد \* قالوا ان كان الامام سبقه الحدث وهو قائم فان الثاني يصلي ركعة وقعدة قدر انشهد ثم يقوم ويتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم الى أن يفرغ الامام الثاني من الصلاة فاذا فرغ قام القوم ويتمون صلاتهم وحدا لان الامر يَحْتَمِلُ انه كان بقي على الامام الاول آخر الركعات فحين صلى الثاني نكأ الركعة يتم صلاة

الثاني خليفة الاول عند أصحابنا رحمهم الله تعالى هكذا في الظهيرية \* اذا خسر عن القراءة أن يستخف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما تجوز به الصلاة أو اعتراه نخل أو خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان أما اذا قرأ ما تجوز به الصلاة فلا يستخف بل يركع ويمضي على صلاته فلواستخف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه هكذا في التبيين \* واذا نسي القراءة أصلا لا يجوز الاستخفاف بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية \* مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخف مقيما يلزم المسافر الاتمام ولواستخف مسافر اقتدى بالخليفة الاقامة لم يلزم القوم الاتمام كذا في محيط السرخسي في فصل صلاة المسافر \* وما يتصل بذلك مسائل \* من ظن انه أحدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد صلى ما بقي كذا في الهداية وهذا بخلاف ما لوطن انه افتتح على غير وضوء أو كان ما مضى على الخفين وظن ان مدة مسحه قد انقضت أو كان متميما فقرأ سرابا فظنه ماء أو كان في الظهر فظن انه لم يصل الفجر أو رأى حرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف حيث نفسد صلاته \* والدار والبيان ومصلح الجنابة بمنزلة المسجد وكان الصفوف في العمارة حكم المسجد ولو تدم قدمه ولم يكن له سترة يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه سترة فالحدث السترة كذا في التبيين \* وان كان يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك يمينه وشماله وخلفه كذا في المحيط \* والمرأة ان نزلت عن مصلاها فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تعسكف فيه كذا في التبيين \* ولو خاف المصلي سبق الحدث فانصرف ثم سبقه ليس له أن يني كذا في فتاوى قاضيان \* (وبطلت الصلاة في مسائل) \* اذا طلع الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جبرته عن بر أو زال عذر المعذور أو استخف أميا أو قدر مومي على الركوع والسجود أو كان ما مضى على الخفين فتمت مدة مسحه وكان واجدا للماء أو ما اذا لم يكن واجدا له لا يسطل وقيل يسطل أو نزاع خفيه بعمل يسير بان كانا واسعين لا يحتاج فيهما الى المعالجة في النزاع \* وأما اذا كان النزاع بفعل عفيف تمت صلاته بالاجماع أو تعلم أمي سورة بأن تذكرها أو حفظها بالسماع عن يقرأ من غير اشتغال بالعلم أو ما لو تعلم حقيقة تمت صلاته هذا اذا كان منفردا أو اماما حيث تجوز امامته أما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند عامة من انهم انفسدوا واختار أبو الليث أنها لا تنفسد هكذا في التبيين هو الصحيح كذا في الظهيرية \* ووجد عارثا يتجوز به الصلاة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلاة أو كانت فيه وعنده ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر للعورة أو كان المصلي متميما فقد رعى استعمال الماء أو تذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متوضئا يصلي خف متميما فقرأ المزمع الماء أو وتما على الامام فائتة فتذكر المزمع الفائتة بطلت صلاة المزمع وحده كذا في التبيين \* ثم اذا بطلت الصلاة في هذا المسائل لا تنقلب نفلا الا في ثلاث مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة أو طالت الشمس أو خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في الجوهرة النيرة \* فهذه اثنتا عشرة مسألة في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل \* (منها) اذا كان يصلي بالنوب النجس فوجد ما يغسل به \* (ومنها) اذا كان يصلي القضاء فدخلت عليه الاوقات المكروهة من الزوال وتغير الشمس للغروب أو طلوعها \* (ومنها) اذا صلت الامة بغير قناعت فاعتقت في هذه الحالة ولم تستعورتها من ساعتها \* فهذه المسائل كلها اذا عرض له واحد منها بعد ما قد قدر التشهد أو في سجود السهو وبطلت صلاته وملا من كان خلفه لو كان اماما ولو سلم وعليه سجود السهو وعرض له واحد منها

(١٣ - الفتاوى اول) الامام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلاة القوم تفسد صلاتهم ولا يشتغلون أيضا بالقضاء وحدا فان قبل أن يفرغ الثاني من صلاته لاحتمال انه كان على الامام الاول أكثر من ركعة واحدة فلواشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلاة الامام الاول تفسد صلاتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا \* رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع فصلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاة المقتدى لان الاربعة وجبت على المقتدى



بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كل رجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالنذر واقتدى فحين بغيره فلا تجوز صلاة المقتدى \* المقتدى اذا أتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على خمسة أوجه اما ان أتى بالركوع والسجود قبل الامام أو بعد الامام أو أتى بالركوع قبل الامام وسجد مع الامام أو أتى بالركوع مع الامام وسجد قبله أو أتى بالركوع والسجود قبل الامام ثم يدركه الامام في آخرهما في الركعات كلها فان أتى بالركوع والسجود قبل (٩٨) الامام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلاته لان

فان سجد بطلت صلاته والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا اذا سجد هو ولهم ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في التبيين

**\* (الباب السابع فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان) \***

**\* (الفصل الاول فيما يفسدها) \*** المفسد للصلاة نوعان \* قول وفعل \* (النوع الاول في الاقوال) \* اذا تكلم في صلاته ناسيا أو عامدا خاطئا أو قاصدا قذرا أو كثيرا اتكلم لا مصلح صلاته بان قام الامام في موضع القعود فقال له المقتدى اقمدا أو قصد في موضع القيام فقال له قم أو لا مصلح صلاته ويكون الكلام من كلام الناس استقبل الصلاة عندنا كذا في المحيط \* هذا اذا تكلم قبل أن يقع قدر التشهد هكذا في فتاوى قاضي خان \* وهذا اذا تكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث يسمع نفسه بنفسه صلاته كذا في المحيط \* وان لم يسمع وسمع الحروف لا تفسد كذا في الراهدى \* وفي النوازل اذا تكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد صلاته وهو المختار كذا في المحيط \* يفسدها السلام لله لالة عمدا أو ما غيره فان كان على ظن ان الصلاة نامة بغيره فسد وان كان ناسيا للصلاة تفسد ولو سلم على رجل نفسه مطلقا كذا في شرح أبي المسكارم \* المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو سلام عديمع البناء كذا في الخلاصة في عمية صل بمسائل الاقتداء مسائل المسبوق \* وهكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فحين يصح الاقتداء به \* ولو سلم المسبوق مع الامام يتظر ان كان ذا كراما عليه من القضاء فسدت صلاته وان كان ساهيا للماعليه من القضاء لا تفسد صلاته لانه سلام الساهي فلا يخرج من حرمة الصلاة كذا في شرح الطحاوى في باب سجود السهو \* رجل صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن انها أربعة أو سلم في الظاهر على رأس الركعتين على ظن انها خمسة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن انه مسافر فانه يستقبل الله لالة \* ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها أربعة فانه يمضي على صلاته ويسجد بالسهم كذا في فتاوى قاضيخان \* والضابط ان السهو عن السلام ان وقع في أصل الصلاة بوجوب فسادها وان وقع في وصف الصلاة لا بوجوب الفساد هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو \* ولو أراد أن يسلم على انسان ساهيا قال السلام تذكر أنه لا ينبغي له أن يسلم وهو في الصلاة فسكت تفسد صلاته كذا في المحيط \* ولو صافح بنية السلام تفسد سلامه لانه كلام معني ولا يرد بالاشارة ولو أشار يريد رد السلام أو طالب من المصلي شيئا أشار بيده أو برأسه بنم أو بلا تفسد صلاته هكذا في التبيين \* ويكره كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* رجل عطس فقال المصلي يرحمك الله تفسد صلاته كذا في المحيطين \* ولو قال العاطس يرحمك الله وحاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة \* ولو عطس في الصلاة فقال آخر يرحمك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي \* وهكذا في المحيط \* ولو عطس فقال له المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس بجواب وان أراد به جوابه أو استفهامه فالصحيح انها تفسد هكذا في الترتاشي \* ولو قال العاطس لا تفسد صلاته وينبغي أن يقول في نفسه والاحسن هو السكوت كذا في الخلاصة \* فان لم يحمد فله يحمد اذا فرغ فالصحيح انه يحمد فان كان مقتديا لا يحمد سرا ولا علنا في قولهم كذا في الترتاشي \* رجلان يصليان فعطس احدهما فقال رجل خارج الصلاة يرحمك الله فقالا لاجيء آمين تفسد صلاة العاطس ولا تفسد صلاة الآخر

الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبرا لما فعل ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتين وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بقيت الرابعة بغير ركوع وسجود فيصلي ركعة بغير قراءة ويتم صلاته أما اذا ركع مع امام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله لم تعتبر هذه السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة من الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتين فيجب عليه قضاء

ركعتين بغير قراءة ويتم صلاته وأما اذا ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة لان لانه السجود مع الامام لا يعتبر اذا لم يتقدمه الركوع قبله من أربع ركعات وان أدركه الامام في الركوع والسجود اخرهم يجوز لانه أتى بما هو الواجب ولكنه يكره وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته واذا صلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ماها لا يتابعه المقتدى بل يكسبها فان عاد الامام الى القعدة ولم يقيد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدى وان قيد

الخامسة بالسجدة يسلم المقتدى ولا ينظر الامام فان تكلم الامام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يقضى ركعتين \* اذا زاد الامام في صلاته سجدة لا يتابعه المقتدى لانه خطأ اجاعا ولا متابعة في الخطا بخلاف ما اذا ترك الامام القعدة الاولى في ذوات الاربع فان المقتدى يتابعه ولا يقعد وكذا زاد في تكبيرات العبد يتابعه المقتدى في ذلك الا اذا جاوز الامام قايلا للصلاة وسمع المقتدى التكبير من الامام فينقل لا يتابعه \* لو كبر (٩٩) في صلاة الجنائز خساها لا يتابعه

المقتدى ولو ان الامام لم

يقعد على رأس الرابعة

وقام الى الخامسة ساهيا

وتشهد المقتدى وسلم قبل

أن يقعد الامام الخامسة

بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة

فسدت صلاتهم جميعا \*

رجل انتهى الى الامام بعد

ما ركع الامام ورفع رأسه

من الركوع فكبر المقتدى

للافتتاح وركع وسجد

سجدتين مع الامام لم يكن

المقتدى مدر كالثلاث الركعة

لما عرف ولا تنفسد صلاته \*

وكذا لو أدركه في السجدة

الاولى فكبر وركع وسجد

سجدتين لم تنفسد صلاته

بخلاف ما اذا أدرك الامام

بعد ما ركع وسجد سجدة

واحدة ورفع رأسه من

السجدة فاقضى به الرجل

وركع وسجد سجدتين حيث

تفسد صلاته لان المقتدى

اذا شرع في صلاة الامام

بعد ما رفع الامام رأسه من

الركوع قبل أن يسجد أو

بعد ما سجد ولم يرفع رأسه

من السجدة كان عليه

متابعة الامام في السجدة

وان لم تكن السجدة محسوبة

من صلاته فلم يوجد منه

الزيادة ركوع ولم تنفسد

لانه لم يدع له هكذا في الظاهر بريد وفتاوى قاضخان \* في الفتاوى ولو قال له يرحمك الله وقال الاخر آمين لانفسد صلاة من قال له آمين لانه لم يدع له هكذا في السراج الوهاج \* اذا قرأ القرآن أو ذكر الله تعالى بريد خطاب الله ان أمره بشيء أو نهاه عن شيء تنفسد صلاته فان أراد تنبيه من يشغل الله في الصلاة لا تنفسد كذا في التهذيب \* ولو عرض للامام شيء فسمع المأمور لا بأس به لان قصد به اصلاح الصلاة ولا يسبح للامام اذا قام الى الآخرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام أقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البحر الرائق ناقل عن البدائع ولو فتح على غير امامه نفسه دالا اذا غنى به التلاوة دون التعليم كذا في محيط السرخسي \* وتنفسد صلاة بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضخان \* وان فتح غير المصلي على المصلي فأخذ بفتح نفسه كذا في منية المصلي \* وان فتح على امامه لم تنفسد ثم قبل ينوي الفتح بالفتح على امامه التلاوة والصحيح أن ينوي الفتح على امامه دون القراءة قالوا هذا اذا رتب عليه قبل أن يقرأ أو قدر ما تجوز به الصلاة أو بعد ما قرأ ولم يتحول الى آية أخرى وأما اذا قرأ وتحول ففتح عليه نفسه صلاة الفتح والصحيح انه لا تنفسد صلاة الفتح بكل حال ولا صلاة الامام لو أخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي \* ويكره للمقتدى أن يفتح على امامه من ساعته بطوار أن يذكر من ساعته فيصير فارتأى خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي \* ولا ينبغي للامام أن يلجئهم الى الفتح لانه يلجئهم الى الفتح رافعا خلفه وانه مكره بل يركع ان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة ولا ينتقل الى آية أخرى كذا في الكافي \* وتفسير الالحاء أن يردد الآية أو يقف ساكنا كذا في النهاية \* ارتجى على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر فان أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تنفسد ولا انفسد لان تذكره مضاف الى الفتح وفتح المراهق كالبالغ ولو سمعه المؤتم من ليس في الصلاة فتعنه على امامه يجب أن تظل صلاة الكل لان التلقين من خارج كذا في البحر الرائق ناقل عن القنية \* أخبر عيسى بن عاصم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أراد به جوابه تنفسد صلاته وان لم يرد جوابه أو أراد به اعلامه أنه في الصلاة لم تنفسد بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* واذا أخبر بما يحبه فقال سبحان الله أو لا اله الا الله أو الله أكبر ان لم يرد به الجواب لا تنفسد صلاته عند الكل وان أراد به الجواب فسدت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة \* ولولا غم عقرب فقال بسم الله تنفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وقيل لا تنفسد لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* ولو قال عند رؤية الهلال رب وربك الله تنفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو عوذ نفسه بشيء من القرآن للحمى ونحوها تنفسد عندهم هكذا في الظهيرية \* مريض صلى فقال عند قيامه أو عند الخطأ بسم الله لم يلحقه من المشقة والوجه لا تنفسد صلاته وعليه الفتوى هكذا في المضمرات في الجوامع الصغير للصمد الشاهد وفي قوله ان الله وانا اليه راجعون اذا أراد الجواب تنفسد صلاته عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد أو قال الله أكبر لا تنفسد صلاته بالاجماع ان لم يرد به الجواب أما اذا أراد الجواب قال بعضهم تنفسد صلاته عند الكل وهو الظاهر ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة لم يكن جوابا لغيره لا تنفسد صلاته وان سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال جوابا له تنفسد صلاته ولو قرأ رجل ما كان محمد أباً - من رجالكم وصلى عليه رجل في الصلاة لا تنفسد صلاته وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال وهو في الصلاة لعنه الله لا تنفسد صلاته

صلاته أما اذا شرع في صلاة الامام بعد ما رفع الامام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الامام في السجدة فكان آتيا بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة ناهية في الصلاة موجبة فساد الصلاة \* رجل أدرك الامام في قيام الركعة الاولى وركع مع الامام ولم يقدر على أن يسجد مع الامام - حتى قام الامام الى الثانية وركع المقتدى معه ثانيا وسجد أربع سجديات للركعة الثانية جميعا كانت السجدة ثانيا منها للركعة الاولى ويبعد الركعة الثانية كلها لانه لم يسجد للركعة الاولى - حتى ركع ثانيا فاذا سجد أربع سجديات فالسجدة ثانيا منها التمتنا بأحد الركعتين

ولنادى رجل فقال اقرأ الفاتحة لاجل المهوات فقرأ الم比丘 نفسه صلاته وبقي هكذا في الخلاصة \* ولو  
أشد شعرا وجد عينه في القرآن مثل قول الشاعر \* وأما الذي يكذب بالدين \* فنذلك الذي يدع اليتيم (٢)  
وقوله ويخترهم وينصرم عليهم \* ويشق صدور قوم مؤمنين \* وأراد به انشاد الشعر نفسه هكذا في محيط  
السرخسي \* ولو أنشأ شعرا أو خطبة ولم يتكلم بلسانه لانت نفسه وقد أساء كذا في منية المصلي \* في الفتاوى  
ولوتفكر في صلاته فتذكر حديثا أو شعرا أو خطبة أو مسئلة يكره ولا تفسد صلاته هكذا في السراج  
الوهاج \* ولو جرى على لسانه نعم فان كان يعتاد أن يجري في كلامه نفسه صلاته والافلا لا يجعل ذلك من  
القرآن كذا في محيط السرخسي \* وان قال بالفارسية أدى فهو بمنزلة نعم ان كان ذلك عادة تفسد والافلا  
كذا في فتاوى قاضيان \* ان دعا بما يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والمغفرة والرزق بان قال اللهم  
ارزقني الخ أو اغفر لي لانت نفسه \* ولو دعا بما لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم أطعمي أو اقض ديني  
أو زوجيني فانه يفسد \* ولو قال اللهم ارزقني فلانة فالعجيب انه يفسد لان هذا اللفظ أيضا مستعمل فيما  
بين الناس \* ولو قال اللهم اغفر لي ولوالدي لانت نفسه لانه موجود في القرآن \* ولو قال اللهم اغفر لآخي ذكر  
الشيخ أبو الفضل الحارثي انه يفسد \* والعجيب انه لا يفسد لانه موجود في القرآن كذا في محيط السرخسي  
\* وان قال اغفر لآي أو لأمي أو لخالتي أو لزيد فسد صلاته كذا في السراج الوهاج \* ولو قرأ الامام  
آية الترغيب أو الترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت له فقد أساء ولا تفسد صلاته كذا في فتاوى  
قاضى خان \* وهكذا في الظهيرية \* المصلي كلما قرأ أيها الذين آمنوا رفع رأسه وقال ليلى سیدی  
فلا حسن أن لا يفعل ولو فعل قبل لانت نفسه صلاته كذا في محيط السرخسي \* وهو العجيب كذا في فتاوى  
قاضيان في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن \* ولو لم يلبى الحاج في صلاته نفسه كذا في الخلاصة \* ولو قال في  
أيام التنريق لله اكبر لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أذن في الصلاة وأراد به الاذان  
فسدت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* واذا سمع الاذان فقال مثل ما يقول المؤمن ان  
أراد به جوابه تفسد والافلا وان لم يكن له نية تفسد هكذا في محيط السرخسي \* ولو وسوسه الشيطان  
فقال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد وان كان في أمر الدنيا تفسد  
كذا في التمرناشي \* اذ انشئ التشهد في آخر الصلاة فلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض  
سلم قبل ان تمام التشهد فسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفع بالعود الى  
قراءة التشهد فاذا سلم قبل ان تمام التشهد تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان قعوده  
الاول لا يرتفع كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفع بقدر ما قرأ أو لم يرتفع أصلا لان محل قراءة  
التشهد القعدة ولا ضرورة الى رفض ما عليه الفتوى \* وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لا رواية لها  
اذ انشئ الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فانتصب قائما للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع  
قال بعضهم تفسد صلاته لانه انتصب قائما للقراءة ارتفع ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد صلاته  
وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع أو لم يرتفع أصلا لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه  
لم يكن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن في صلاته أو نأوه أو بكى فارتفع بكائه فحصل له حر وفان كان من  
٢ قوله فذلك الذي فيه كسر لا يخفى اه

وأدرك المقتدى في الركوع جازوا لا يكون سبوقا بركة لأن الامام شاركه في الركوع وان قل \* المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام وأطال الامام السجدة وطان المقتدى ان الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا وكان الامام في السجدة الاولى قالوا ان نوى متابعة الامام أو نوى السجدة التي كان فيها الامام أو نوى السجدة الاولى جاز وان نوى المقتدى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه عن السجدة وانخط للسجدة الثانية فقبل أن يضع الامام جبهته على الارض للسجدة الثانية رفع المقتدى رأسه عن السجدة الثانية لاتبجوز سجدة المقتدى وعليه إعادة تلك السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلاته \* رجل أدرك الامام في الركوع فانه يركع ولا يأتي بالنشاء في الركوع بل يأتي بالتسبيحات لان النشاء سنة والتسبيح كذلك والتسبيحات في محلها فإتي بالتسبيح \* ولو أدرك الامام في الركوع في صلاة العيد فانه يأتي بتكبيرات العيد الركوع لان التكبير

واجب والتسبيح سنة الاشتغال بالواجب أولى \* الامام اذا فرغ من الصلاة يستحب له أن يتحول الى عين القبلة **ذكر**  
وكذا الواردان يتطوع بعد المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كيلا يشبهه على القوم ويستحب له أن يتحول الى عين القبلة ويصلي في عين  
القبلة لان للعين فضلا على اليسار ويمين القبلة ما يكون جهدها يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون جهدها يمين المستقبل \* (فصل في  
المسبوق) \* رجلان سيقا بعض الصلاة فقاما الى قضاء ما سقاوا فاقضى أحدهما بالآخر فسد صلاة المقضى قرأ أو لم يقرأ \* رجل اقتدى

بالامام في ذوات الاربع فأحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري ان الامام لم يصل ولم يبق عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات  
و يقعد في كل ركعة احتياطاً \* اذا ظن الامام ان عليه سهواً ففسد السجدة واتباعه المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو وفيه رواية  
واختلاف للمشايع لاختلاف الروايتين وأشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لا تفسد  
وان لم يعلم انه لم يكن سهواً وعلى الامام لم تفسد صلاة المسبوق في قولهم \* الامام اذا سبقه (١٠١) الحدث في ذوات الاربع واستخفاف

مسبوقاً بركنين فان  
المسبوق يصلي ركعتين ويقعد  
حتى يتم صلاة الامام ثم  
يقوم بقضاء ما سبق ولو ان  
هذا المسبوق صلى ركعتين ولم  
يقعد ففسدت صلاتهم كالمسبوق  
اقتضى المقيم بالمسافر  
فأحدث المسافر واستخفاف  
المقيم فصلى المقيم ركعتين  
ولم يقعد ففسدت صلاتهم  
لان الخليفة قائم مقام الاول  
ما لم يفرغ عن صلاة الاول  
والاول لو ترك هذه الصلاة عدة  
فسدت صلاته فكذا اذا  
ترك الثاني \* المسبوق بركعة  
اذا سلم مع الامام ساهياً  
لا يلزمه سجود السهو لانه  
مقتد بعد وان سلم بعد  
الامام كان عليه السهو ولانه  
صار منفرداً \* المسبوق اذا  
شد في صلاته بعد ما قام الى  
قضاء ما سبق انه سبق بركعة  
أو ركعتين فكبر ينوي  
الاستقبال يصير خارجاً عن  
الصلاة وكذا المسبوق اذا  
سلم مع الامام ناسياً فظن ان  
ذلك ففسد فكبر وينوي به  
الاستقبال يصير خارجاً عما  
كان فيه بخلاف المنفرد  
اذا شك فكبر ينوي  
الاستقبال فانه لا يكون خارجاً  
لان صلاة المسبوق تخالف

ذكر الجنة أو النار فسلاته تامة وان كان من وجع أو عصبية فسدت صلاته ولو نأوه لكثرة الذنوب لا يقطع  
الصلاة ولو بقي في صلاته فان سال دمعهم من غير صوت لا تفسد صلاته وتفسيره ان يقول آه  
وتفسيره التأووه ان يقول آه كذا في التارخانية \* ولو قال آخ آخ تفسد بالاجماع وان لم يكن مسموعاً  
لا تفسد ويكره لانه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي \* ولو نفع التراب من موضع سجوده ان كان غير  
مسموع لا تفسد صلاته كالتنفس لكن ان تعدي بركه وان كان مسهوعاً بان يكون له حروف مهجاة فهو  
ينزله الكلام ويقطع الصلاة هكذا في الخلاصة \* اذا ساق الكلب بقوله هر أو ساق الكلب بقوله هر يقطع  
وان ساقها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا دعا الهرة بماله حروف مهجاة يقطع  
الصلاة واذا دعاها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا نقرها بماله حروف مهجاة يقطع هكذا في  
الذخيرة \* ويفسد الصلاة التخخ بلا عذر بان لم يكن مدفوعاً اليه وحصل منه حروف هكذا في التبيين  
\* ولو لم يظهر له حروف فانه لا يفسد اتفاقاً لكنه مكروه كذا في الجرارائق \* وان كان بعذر بان كان مدفوعاً  
اليه لا تفسد اعدم امكان الا ترازعنه وكذا الانين والتأووه اذا كان بعذر بان كان مرصداً لا يفسد نفسه  
فصار كالعطاس والبشاه ولو عطس أو تحشا فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسي \* ولو تخخ  
لا صلاح صوته وتحسنه لا تفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الامام فتخخ المقتدى لم يندى الامام لا تفسد  
صلاته وذكر في النهاية أن التخخ لا علام أنه في الصلاة لا يفسد كذا في التبيين \* ويقعد هاء قرآته من  
مصحف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد له أن حمل المصحف وتقايب الاوراق والنظرفيه عمل  
كثير وللصلاة عنه بدو على هذا لو كان موضوعاً بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب أو قرأ المكتوب في  
الحرب لا تفسد ولان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول  
وغيره ففسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي \* ولو كان يحفظ القرآن وقرأ من مكتوب من غير حمل  
المصحف قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامرين ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع الصغيرين ما اذا قرأ قليلاً  
أو كثيراً من المصحف \* وقال به بعض المشايخ ان قرأ مقدار آية تفسد صلاته والافلا وقال بعضهم ان قرأ  
مقدار الفاتحة تفسد والافلا كذا في التبيين \* ولو نظر الى مكتوب هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لاحد أنه  
يجوز كذا في النهاية \* وفي الجامع الصغير الحسامي لو نظرت في كتاب من الفقه في صلاته وفهمه لا تفسد صلاته  
بالاجماع كذا في التارخانية \* اذا كان المكتوب على الحرب غير القرآن فنظر المصلي الى ذلك وتأمل وفهم  
فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد به أخذ مشايخنا وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى تفسد  
كذا في الذخيرة \* والصحيح انها لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في الهداية \* ولا فرق بين المستفهم وغيره على  
الصحيح كذا في التبيين \* ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسد  
صلاته (١) كذا في فتاوى قاضيان \* (النوع الثاني في الافعال المفسدة للصلاة) \* العمل الكثير بفسد  
الصلاة والقليل لا كذا في محيط السرخسي \* واختلفوا في الفاصل بينهما على ثلاثة أقوال \* (الاول) أن

(١) قوله فسد صلاته اعتمد في الدرس على البحر والنهر التفصيل وهو انه ان كان المقرؤه كرا أو تزجها  
لا تفسد اذا لم يقتصر عليه بل قرأ من القرآن القدر القروض وان كان المقرؤه قصة تفسد بمجرد برائه اهمن  
هامش الاصل

صلاة المنفرد لا ترى انه يصح الاقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق \* ومن كان في صلاة فكبر ينوي صلاة أخرى بأن كان في الفرض فكبر  
ينوي النفل أو على العكس فانه يصير خارجاً عما كان فيه \* امام صلى يقوم فسبقة للحدث واستخفاف رجلاً فتذكر الثاني انه لم يصل الفجر  
فسدت صلاة الاول والثاني والقوم ولو ان الامام الذي سبقه الحدث وخرج من المسجد تذكر فانه قد فسد لانه خاصة لانه لما خرج من  
المسجد صار كواحد من القوم وان تذكر الامام الاول فانتة قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة الثاني وصلاة القوم لان

الرجل فسجد الامام للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلاة ظهراً أو أدرك الامام الجمعة لانفسد صلاة من سلم اذ لم يدرك الجمعة \* وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى قضاة ركعة بعد سلام الامام ثم تذكر الامام سجدة تلاوة وسجد لها لانفسد صلاة المسبوق الا اذا تابعه في السجدة \* اذا صلى الامام الظهر أربع ركعات وقعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساهياً خافئ انسان واقتدى به في صلاة الظهر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح اقتداء الرجل لان الامام ما لم يقعد الخامسة بالسجدة يكون في تحريم تلك الصلاة \* اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام قعد على الرابعة فسدت صلاة المسبوق وان لم يكن قعد لانفسد صلاة المسبوق حتى يقعد الخامسة بالسجدة فاذا قعد بها بالسجدة فسدت صلاة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة تمت صلاته في حق المسبوق فلا تجوز للمسبوق متابعتها \* وان لم يكن قعد على رأس الرابعة

يكون في حكم الصلوة الاولى ولهذا قالوا ان الامام اذا لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة لايسلم المقتدى مالم يستدبر  
 يقيد الامام الخامسة بالسجدة بخلاف ما ذاقه الامام على رأس الرابعة \* الامام اذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة وقام الى الرابعة  
 فشهد المقتدى وسلم قبل ان يقيد الامام الرابعة بالسجدة فسدت صلاته لما قلنا \* رجلان صليا في الصحراء وأتمأ - دهما بالآخر وقام على  
 يمين الامام فبأه ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل أن يكبر لا لانتاح حتى عن الشيخ الامام أبي بكر بن الطرخان وجه الله تعالى انه لا تفسد



صلاتا المؤتم التي جذبته الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده لان الثالث لما توجه للصلاة وقام مقام الصلاة صار ذلك الموضع مسجد اللهم ويكون الثالث كالداخل في صلاتهما وقال غيره من المشايخ اذا جاء الثالث لا يجذب المؤتم الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجوده فيه صير الثالث مع من كان على عين الامام خلف الامام لان الامام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تنفس صلاته \* اذا اقتدى المتنفذ بالمتفرض فأحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلاة الامام ولا تنفس صلاة المتنفذ (١٠٣) \* رجل صلى المغرب في منزله فذهب

واقضى رجل يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى ولا يقال صلاة الامام انقلب نضلا في قول أي حنيفة وأي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن لا تنفس صلاة المقتدى والجواب عنه ان صلاة الامام وان صارت نفلا الا أنها كانت فرضا فصارت في الحكم متفلا من تحريمه الفرض الى تحريمه النفل وبصر كأنه صلى صلاتين بتعريضتين فيصير المقتدى مصليا صلاة واحدة بامامين من غير عذر لحدث فلا يجوز وكذا لو قعد الامام على الثالثة حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على سجدة فاذا سلم يصير مصليا ركعة واحدة \* المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو سلام عدا يمنع البناء \* مسافر صلى ركعة في مسافر واقضى به فأحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فتوى الاقامة والامام الثاني نوى الاقامة

استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية \* ولو مشى في صلاته مقدرا وصف واحد لم تنفس صلاته ولو كان مقدرا وصفين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم الى صف لا تنفس كذا في فتاوى قاضيخان \* رفع اليدين لا يفسد الصلاة أما سوق الجمار عند الرجلين يفسد ورجل واحدة لا كذا في الخلاصة \* وان حرك رجلا واحدة لا على الدوام لا تنفس صلاته وان حرك رجلية تنفس واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين والعمل برجل واحدة بالعمل بد واحدة وقال بعضهم ان حرك رجلية قليلا لا تنفس صلاته كذا في المحيط \* وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق \* ولو حوّل القادر صدره عن القبلة فسدت صلاته ولو حوّل وجهه دون صدره لا تنفس هكذا في الزاهدى \* هذا اذا استقبل من ساعته كذا في النخبة \* ولو ركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الا يدين وان نزل عن الدابة لم تنفس كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير أن يحوله عن القبلة لا تنفس صلاته وان وضعه على الدابة تنفس كذا في السراج الوهاج \* ولو تقدم على الامام من غير عذر فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى الفضلي في الصحراء رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجوده لا تنفس صلاته ويعتبر مقدار سجوده من خلفه وعن يمينه وعن يساره ويعطى هذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة فيالم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرناه من المواضع فسدت صلاته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع \* ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلاته كذا في خزنة الفتاوى وهكذا في القضية \* رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقضى به يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة نادى ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى كذا في فتاوى قاضيخان في فصل في من يصح الاقتداء به \* قتل العترة والحية في الصلاة لا يفسد الصلاة سواء حصل بضربة أو بضربات وهو الاظهر وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى فأخذ النعل بيده ومشى اليه لا تنفس وان صارت ادم الامام كذا في الخلاصة ويستوى فيه جميع أنواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية \* وانما يحاح قتل الحية أو العقرب في الصلاة اذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيه فأما اذا كان لا يخاف الاذى فيكره كذا في المحيط \* ولورى ثلاثة أحجار على الولاء أو قتل القملات على الولاء أو تفت ثلاث شعرات على الولاء أو اكحل تنفس صلاته كذا في الظهيرية \* وفي الحجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجرا وبسط ذراعه ودها بطاقة ورمى نحو الهواء فسدت صلاته بحجر واحد كذا في التتارخانية \* وعن الحسن رحمه الله تعالى في المصلي على الدابة اذا ضربها الاستخراج السير فسدت صلاته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة أو مرتين لا تنفس صلاته وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تنفس صلاته يريد اذا ضربها على الولاء كذا في المحيط \* ولو ضرب انسانا بدوا واحدة أو بسوط تنفس كذا في منية المصلي \* ولورى طائرا بحجر لم تنفس لكنه يكره كذا في الخلاصة \* ولو خلع الخف وهو واسع لا تنفس كذا في محيط السرخسي \* ولو لبس الخف فسدت صلاته \* ولو ألجم دابته أو أسرجها أو نزع السرج فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كتب قدر ثلاث كلمات في صلاته تنفس صلاته وان كان أقل لا وفي الفتاوى تقدير ثلاث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة \* وان كتب على الهواء أو على بدنه شيئا لا يستبين لا تنفس وان كتب كذا في السراج

أيضا ثم جاء الامام الاول كيف يفعل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا حضر الامام الاول بتقدي بالثاني فاذا صلى الامام الثاني الى ركعة الثانية يقعد قدر التشهد ويستخلف رجلا من افرام القوم أدرك أول الصلاة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصل ثلاث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الثاني \* المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتة قالوا يكره ذلك لانه خلف السنة ولا تنفس صلاته \* المسبوق اذا قدم مع الامام كيف يفعل اختفوا فيه والصحيح انه يترسل في التشهد

حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام واذا خاف انه لو انتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه كان له ان يقوم بقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام  
 \* المنفرد الذي عليه سهو والامام لا ياتي بالدعاء في التشهد الذي يكون قبل سجود السهو \* المسبوق اذا أدرك الامام في القراءة التي يجهر فيها  
 لا ياتي بالنساء فاذا قام الى قضاء ما سبق ياتي بالنساء ويتعوذ بقراءة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند  
 القراءة أيضا \* المسبوق ركعتين اذا ترك (١٠٤) القراءة في أحد مما فسدت صلاته \* رجلان اقتديا بالامام بعد ما أدى الامام بعض

الصلاة ثم قاما بقضائهما  
 ففسى أحدهما انه يكتم سبق  
 فنظر الى صاحبه وقضى  
 مقبلا رما قضي صاحبه ولم  
 يقتببه بجوز صلاته \* مسافر  
 اقتدى بالمقيم بعد ما صلى  
 الامام ثلاث ركعات وعليه  
 سهو فسجد للسهو وتابعه  
 المقتدى ثم قام وقضى  
 ما سبق به تجوز صلاته

\* (فصل في مسائل الشك  
 والاختلاف بين الامام  
 والقوم) \*

مصلى المغرب اذا شك انه في  
 الركعة الاولى أم الثانية  
 وهو قائم فانه يتم تلك الركعة  
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة  
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة  
 ويقعد \* ولو شك بعد السلام  
 انه صلى ثلاثا أم اربعاً يحكم  
 بالجواز بناء على الظاهر \* ولو  
 شك بعد ما فرغ من التشهد  
 روى عن محمد رحمه الله تعالى  
 انه يتم صلاته أيضا ولا شيء  
 عليه \* رجل صلى وحده أو  
 امام صلى يقوم فلما سلم أخبره  
 رجل عدل انك صليت  
 الظاهر ثلاث ركعات قالوا ان  
 كان عند المصلى انه صلى  
 أربع ركعات لا يلتفت الى  
 قول المخبر \* ولو شك المصلى

الوهاج \* ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى قاضيان \* صبي  
 مص ندى امرأة صلى ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضا عابدا ولا كذا في محيط  
 السرخسي \* وان مص ثلاث مصات تفسد صلاته وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* ولو  
 كانت المرأة في الصلاة فقامه هازو جهابين القعذين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة  
 أو بغير شهوة ومساها بشهوة أو ما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشتمه لم تفسد صلاته ولو نظر الى فرج المطلقة  
 طلاقا رجعا عن شهوة يصير مراحها ولا تفسد صلاته في رواية هو المختار كذا في الخلاصة \* ولو ادهن رأسه  
 أو لحية أو جعل ماء الورد على رأسه فسدت صلاته قبل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه  
 ولو كان في يده مفسح رأسه أو بلحية لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو سرح لحية تفسد صلاته  
 كذا في محيط السرخسي \* اذا حلك ثلاثا في ركن واحد تفسد صلاته \* هذا اذا رفع يديه في كل مرة اما اذا لم  
 يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحك مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة \* ولو مر مرتا في موضع سجوده  
 لا تفسد وان أمم وتكلم في الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلاته من قدمه الى موضع  
 سجوده كذا في التبيين \* قال مشايخنا اذا صلى راما بصره الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكره وهو  
 الصحيح كذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا في البدائع \* وهو الاشبه بالصواب كذا في النهاية \* هذا حكم  
 العمراء فان كان في المسجد كان بينهما حائل كإنسان أو اسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهما حائل والمسجد  
 صغير كره في أي مكان كان والمسجد الكبير كالعمراء كذا في الكافي \* ولو كان يصلي في الدكان فان كانت  
 اعضاء المارتحاض اعضاء المصلي يكره والا فلا كذا في محيط السرخسي \* ولو مر رجلان متحاذيان فالكره  
 نطق الذي يلي المصلي كذا في السراج الوهاج \* قالوا حله الراكب اذا أراد ان يمران يصير وراء الدابة ويمر  
 فنصير الدابة سترة ولا يأتى كذا في النهاية \* ولو مر ثلثان يقوم أحدهما امامهم ويمر الآخر ويفصل الآخر هكذا  
 ويمر ثلثان كذا في القنية \* وينبغي لمن يصلي في العمراء ان يتخذ امامه سترة طوله اذراع وغلظه اغلظ الاصبع  
 ويقرب من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن أو الايسر والايمن أفضل هكذا في التبيين \* وان تعذر غرز  
 العود لا يلحق كذا في الكافي \* وصححه جماعة منهم قاضيان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق \* وفي  
 الخلاصة هو الاصح \* وفي القنية هو المختار كذا في شرح أبي المسكار \* فان وضعها وضعها طولا لا عرضا كذا  
 في التبيين \* واذا لم يكن معه خشبة أو شيء يغرز أو موضع بين يديه هل يخط خطا عاتة المشايخ على انه لا يخط  
 وهو رواية عن محمد وقال بعض مشايخنا يخط وهو رواية عن محمد أيضا والذين قالوا بالخط اختلقوا في كيفية  
 الخط قال بعضهم يخط طولا وقال بعضهم يخط كالخراب كذا في الخط \* ولا بأس بترك السترة اذا أمن المرور  
 ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين \* وسترة الامام سترة للقوم \* ويدرك المار اذا لم يكن بين يديه سترة أو مريمه  
 وبين السترة بالاشارة أو بالتسبيح كذا في الهداية \* قالوا هذا في حق الرجال اما النساء فانهن به فقر وكيفية  
 أن يضرب بظهوره الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ناقلان عن غاية البيان  
 \* والجمع بين الاشارة والتسبيح يكره والاشارة بالرأس والعين أو غيرها كذا في الكافي \* اذا زاد في صلاته  
 ركوعا أو سجودا ذكر في ظاهر الرواية انها لا تفسد وكذلك اذا زاد سجودتين أو أكثر لا تفسد صلاته  
 وكذلك الركوعان وما زاد على ذلك ولو زاد في ركعة تامة قبل اتمام صلاته فسدت صلاته لو ركع الامام

في قول المخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى انه بعد صلاته احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين ويصعد  
 بعد صلاته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله \* ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربع  
 فان كان الامام على يقين لا بعد الصلاة بقولهم وان لم يكن على يقين أخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم  
 صلى اربعاً والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد لكان الامام فان أعاد الامام الصلوات أعاد القوم معه مقتدين

به صرح اقتداؤهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداء المستقل بالتفعل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداء المفترض بالمفترض •  
ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لان قول المستيقن  
بالنقصان عارضة قول المستيقن بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو العلم فلا يعاد على المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه لا يبطل بيقين  
غيره ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلاثا كان عليه ان يعيد بالقوم لانه يتيقن بالنقصان (١٠٥) ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام

لما قلنا • ولو استيقن واحد  
من القوم بالنقصان وشك  
الامام والقوم فان كان ذلك  
في الوقت اعادوها احتياطاً  
وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم  
الا اذا استيقن عدلان  
بالنقصان واخبروا بذلك •  
رجل صلى صلاة يوم وليلة  
ثم تذكر انه ترك القراءة في  
ركعة واحدة ولا يدري من  
أية صلاة تركها قالوا يعيد  
صلاة الفجر والوتر لانهما  
يفسدان بترك القراءة في  
ركعة واحدة ولو تذكر انه  
ترك القراءة في الركعتين  
يعيد صلاة الفجر والمغرب  
والوتر ولو تذكر انه ترك  
القراءة في الاربع يعيد  
صلاة الظهر والعصر  
والعشاء ولا يعيد الفجر  
والوتر والمغرب • ولو اجتمع  
أهل قرية على ترك الوتر  
أدبهم الامام وحسبهم فان لم  
يؤمنوا قائلهم وان امتنعوا  
عن أداء السنن قال معاذ  
بخاربا قائلهم كما يقتلهم  
على ترك الفرائض وعن  
عبد الله بن المبارك رحمه  
الله تعالى انه قال لو أنكروا  
أهل بلدة السؤال قائلهم  
كما يقتل المرتدين • امام  
صلى المغرب فقال بعض

وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فاجاز رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة فقام انفسد صلاته لانه ادخل  
زيادة ركعة وهو الركون والسجود وانما انفسد الصلاة هكذا في المحيط • اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح  
العصر أو التطوع بتكبيرة جديدة فان صلاته تفسد لانه صح شرعاً في غير ما هو فيه وهو التطوع فيما  
اذنوا أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أو لم يكن بان سقط الترتيب بكثرة القوائت أو بضيق الوقت  
فخرج عما هو فيه ضرورة • وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الفرض أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر  
أو بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا في التبيين • ولو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستئناف  
للظهر بعينه فلا يفسد ما اذا فيه سب بثلث الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت  
الصلاة كذا في البحر الرائق • هذا اذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت ان أصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب  
بثلث الركعة هكذا في الكافي • ولو افتتح منفرداً ثم اقتد به رجل فافتتح ثانياً لاجله فهو على الافتتاح الاول  
الآن يكون الداخل امرأه كذا في النهاية • ولو افتتح الظهر ثم كبر بنوى الاقتداء بالامام فيما بطل الاول  
ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل المؤدى كذا في الكافي • اذا صلى الظهر اربعا لم يعلم انه ترك  
انه ترك سجدة منها ساجداً ثم قام واستقبل الصلاة وصلى اربعا وسلم فسد ظهره لان نية دخوله في الظهر ثانياً  
وقع لغواً فاذا صلى ركعة واحدة فقد خلت المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق  
وهكذا في الخلاصة • ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد وزعم انه أتته افسلم ثم قام فكبر  
ولوى الدخول في سنة المغرب وقد سجد لسنة أو لاف صلاة المغرب فاسدة لانه صار منته قدام الفرض الى  
النفذ قبل فراغها • أما اذا سلم وتذكر انه لم يتم حسب ان صلاتها فسدت فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى  
ثلاثاً صلى ركعة وقعد قدر التشهد اجزأه المغرب والا فلا • ولو افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر  
للافتتاح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته • ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتتحها وصلى  
ثلاث ركعات لا تجوز صلاته • وفي كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة  
وانتقل الى النفذ قبل تمام الفرض كذا في الخلاصة

(الفصل الثاني فيما يكبره في الصلاة وما لا يكبره) يكبر للصلى أن يعثب بشوبه أو لحينه أو جده وان يكف  
فيه بان يرفع يديه من بين يديه أو من خلفه اذا اراد السجود كذا في معراج الدراية • ولا بأس بان يفيض ثوبه  
كيلا يلف بحجبه في الركون • ولا بأس بان يسبح جهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة  
وقبله اذا كان يضرم ذلك ويسفله عن الصلاة • واذا كان لا يضرم ذلك يكبر في وسط الصلاة ولا يكبر قبل  
التشهد والسلام كذا في فتاوى قاضيخان • والتلوة أفضل كذا في محيط السرخسي • ولا بأس بان يسبح  
العرق عن جهته في الصلاة كذا في فتاوى قاضيخان • كل عمل هو مفيد لا بأس به للصلى وقد صرح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن جهته وكان اذا قام من سجوده يفيض ثوبه بيمينه أو بيسره • وما ليس  
بمفيد يكبره كذا في الخلاصة • وهكذا في النهاية • ظهر من أنفسه ذين (١) في الصلاة فسحها أولى من أن  
يقطع منه على الأرض كذا في القنية • ويكبره عند الآي والتسبيح باليد وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى لا بأس بذلك • ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل

(١) قوله ذين كما مبرقين الخطأ أو ما سال من الانف رقيقاً كما في القاموس ٥١

١٤ الفتاوى اول) القوم صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يؤخذ بقول الفريق الذي كان  
الامام بهم • فان أعاد امرأه أخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين فاسدة لا حتم ان الامام كان متفلاً في الثانية  
وصلاة الفريق الآخر والامام جائز ولو كان خلفه مسبوق فاقتدى به في الثانية لا تجوز صلاته • رجل صلى الوتر فشك وهو قائم انه صلى فانه  
ياخذ بالاقل احتياطاً ان لم يقع تحريم على شيء وقع في كل ركعة احتياطاً يقرأ في كل ركعة أما القنوت قال أئمة بلغ بقنوت في الركعة

الاولى لاغير وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى انه بقنت في الركعة الثانية أيضا به أخذ القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان المسبوق بركعتين اذا قنت مع الامام في الركعة الثالثة لا يقنت مرة أخرى وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقنت مرة أخرى في مسئلة الشك وفرق القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى بين الشك والمسبوق لان قنوت المسبوق مع الامام (١٠٦) وقع في موضعه لانه كان مأمو رابه فلا يقنت مرة أخرى لان تكرار القنوت ليس

بشروع \* أمافي مسئلة الشك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فبقنت مرة أخرى \* ولو أوتر فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في الركوع فانه يعود الى القيام ويقرأ ويقنت وبركع لانه لما عاد الى القيام كما هو في حكم الفريضة فارتفع ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان والصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع \* ومن يقضى الصلاة يقضى الإوتار بقنوتها لان قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت ومن لا يجلس القنوت يقول ربنا آتافي الدنيا حسنة الخ قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا واختلفوا انه هل يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا انه هل يجهر بالقنوت أم يخاف ويحمله

ولا يجوز في الفرائض والاجماع والاطهر ان الخلاف في الكل كذا في التبيين \* قاله مشايخنا وان احتاج المرء الى القعدة إشارة لانصا صاوعمل المضطر بقولهما كذا في النهاية \* قالوا نغز برؤس الاصابع لا يكره كذا في فتاوى فاضلخان \* واختلفوا في عذ التسبيح خارج الصلاة قال في المستصفى لا يكره خارج الصلاة في الصحيح هكذا في التبيين \* ويكره عند السور لان ذلك ليس من اعمال الصلاة كذا في الهداية \* وكره تقليب الحصى الان لا يمكنه من السجود فيسويه مرة أو مرتين وفي ظاهر الرواية يسويه مرة كذا في المنية \* وتركه أحب الى كذا في الخلاصة \* ويكره أن يسبك أصابعه وأن يرفع كذا في فتاوى فاضلخان \* والفرقة أن يفرها أو يعتكف حتى تصوت كذا في النهاية \* والفرقة خارج الصلاة كرها كثيرا من الناس كذا في الزاهد \* ويكره عقص شعره وهو جوع الشعر على الرأس وشده بشي حتى لا ينحل كذا في التبيين \* واختلف الفقهاء فيه على أقوال فقيل أن يجمعه وسط رأسه ثم يشده وقيل أن يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء وقيل أن يجمعه من قبل الفقا ويصكه بخيط أو خرقة وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق نافلا عن غاية البيان \* ويكره أن يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى فاضلخان \* ويكره التخصر أيضا خارج الصلاة كذا في الزاهد \* ويكره أن يلتفت يمنة أو يسرة بأن يحول بعض وجهه عن القبلة فأما أن ينظر عتوق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى فاضلخان \* ويكره أن يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين \* ويكره أن يقعي في التشهد أو بين السجدة كذا في فتاوى فاضلخان \* والاقعاء أن يضع أليته على الأرض وينصب ركبتيه نصباً با هو الصحيح كذا في الهداية \* وهو الأصح هكذا في الكافي والنهاية نافلا عن المبسوط \* والاقعاء أن يقعد على عقبيه وقيل على اطراف أصابعه وقيل أن يجمع ركبتيه الى صدره وقيل هذا ويحتمل يديه على الأرض وهو الاشبه باقعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهد \* ويكره رد السلام يدهم والتربع بلا عذر كذا في التبيين \* ويكره أن يفترش ذراعيه وأن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية \* وهو ان يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه فيرسل جوانبه \* ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين \* سواء كان تحتة قيص أو لا كذا في النهاية \* في الخلاصة والنصاب المصلي اذا كان لابس شقة أو فرجى ولم يدخل يديه في الكعبين اختلف المتأخرون والمختار انه لا يكره كذا في المضمرات \* قالوا ومن صلى في قباء ينبغي أن يدخل يديه في كعبه ويشده بالمنطقة مخافة السدل كذا في فتاوى فاضلخان \* واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلاة كافي الدراية \* وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق \* وتركه الصلاة حاسر رأسه اذا كان يجعد العمامة وقد فعل ذلك تكاسلاً أو تمها ونابا الصلاة ولا بأس به اذا فعله تذلاً وخشوعاً بل هو حسن كذا في الذخيرة \* ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى العتابة وتركه الصلاة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التتارخانية \* ولو صلى رافعا كعبه الى المرفقين كره كذا في فتاوى فاضلخان \* وتركه الصماء وهو ان يشمل بثوبه فيجلب به جسده كله من رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج يده منه كذا في التبيين \* وتركه لبسة الصماء وهو ان يجعل الثوب تحت الابطالين ويطرح جانباً على عاتقه الايسر كذا في فتاوى فاضلخان \* ويكره الاعتجار وهو أن يكرع عمامته ويترك وسط رأسه مكشوقاً كذا في التبيين \* قال الامام الوالوالجي وهو يكره خارج الصلاة أيضا كذا في البحر

الامام عن المتقدمي أو لا يتحمل لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الامام يجهر بالقنوت الزائق ويختبر المؤمن شامراً أو شامراً أو آمن واذا قرأ شامراً أو شامراً خافت وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن يخفي الامام وكذا المتقدمي لانه ذكر كسائر الازكار وشامراً لا افتتاح وتكبيرات الركوع والسجود \* بعضهم جعل القنوت بمنزلة القراءة يتحمله الامام عن المتقدمي ويجهره \* مصلي الظهر اذا صلى ركعة بية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في

الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس بشئ \* وجعل صلى ركعتين ثم ذلك انه مقيم أو مسافر مسلم في حالة الشك ثم علم انه مقيم فانه بعد صلاة القميين لان هذا شاك عدا \* صلى العصر اذا ذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر الذي هو فيه افاته يتحيز في ان يقع تحيزه على شئ يتم العصر وسجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم بعد الظهر احتياطا ثم بعد العصر وان لم يعد فلا شئ عليه \* ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن انه (١٠٧) كبر جازله المضي وان أتى ركعا \* صلى

الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين أم ثلاثا قالوا ان كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلاة لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثالثة فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تقصد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة أصلا وصارت كأنها لم تكن كالسجدة الحادثة في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مثله \* وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخط المكتوبة بالثالثة قبل اكمال المكتوبة ففسد المكتوبة \* ولو شك في صلاة الفجر في قيامه انها الاولى من صلاته أم ثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يمكنه اصلاح صلاته بأن يرفض ما هو من قيامه ويعود الى القعدة \* فان كانت ههنا ركعة ثالثة فقد رفضها بالعود الى القعدة وتمت صلاته ثم يقوم ويصلي

الرائق \* وتكرما الصلاة في ثياب البذلة كذا في معراج الدراية \* ويكرما التلم وهو تغطية الانف والقدم في الصلاة والتشاوب فان غلبه فليكظم ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كفه على فيه كذا في التبيين \* ويكره ترك تغطية القدم عند التشاوب هكذا في خزنة الفقه \* ثم اذا وضع يده يضع ظهر يده كذا في البحر الرائق ناظرا عن مختارات النوازل \* ويغطي فاه يمينه في القيام وفي غيره باليسار كذا في الراعي \* ويكره التلمطي وتغميض عينيه وان يدخل في الصلاة وهو يذفع الاخشين وان شغلته قطعها وكذا الرمي وان مضى عليها أجزأه وقد أساء \* ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء بقوته صلى لان الادامع الكراهة أولى من القضاء \* ويكره ان يروح على نفسه بمروحة أو بكفه ولا تقصده الصلاة ما لم يكن كذا في التبيين \* ويكره السعال والتخخ قصدا وان كان مدفوعا اليه لا يكره كذا في الراعي \* ويكره ان يبرق في الصلاة \* وكذا ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم عليه كذا في المحيط \* وكذا في القومة التي بينهما وفي الجلسة التي بين السجدين كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* ويكره للنفرد أن يقوم في خلال صفوف الجماعة فيصاف فهم في القيام والقعود وكذا المقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن صباح وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكره فان جازأ أحدهما من الصف الى نفسه وقام معه فذلك أولى كذا في المحيط \* وفيه أن يكون عالما حتى لا تقصد الصلاة على نفسه كذا في خزنة الفتاوى وفي الحاوي وان كانت التبرير ما وراء المصلي لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبر مقدار ما لو كان في الصلاة ويمر انسان لا يكره فههنا أيضا لا يكره كذا في التتارخانية \* ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على عيئه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير وهذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كانت صغيرة بحيث لا تبدل للناظر لا بأس لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس أن يجمع رأسها بحيث يحاط عليها حتى لم يبق للرأس أثر أصلا ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور ما هو مطوق وأشدّها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه هكذا في الكافي وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت ملقاة على الارض لا يكره كذا في التتارخانية ولا يكره متثال غير ذي الروح كذا في النهاية \* ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كرر آية واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلاة المفروضة فهو مكروه في حالة الاحتياط أو ما في حالة العذر والتيسار فلا بأس هكذا في المحيط \* ويكره أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة الجمعة وكذا في كل صلاة يخاف فيها القراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهو \* ويكره وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورؤسها مقبلة ما انما قام الامن عذر كذا في المنية \* ويكره للمؤمن ان يسبق الامام بالركوع والسجود وان يرفع رأسه فمقابل الامام كذا في محيط السرخسي \* ويكره الجهر بالتسمية والتأمين واطعام القراءة في الركوع والاذكار بعد تعلم الانتقال والاتكاع على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح كذا في الراعي \* صلى وهو حامل صبيًا جازت صلاته ويكره ولو لم يكن هناك من يحفظه ويتعهده وهو يكي فلا يكره هكذا في محيط

ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة ثم ينهدو بسجدة سجدين للسهولان تلك الركعة ان كانت هي الاولى فلم يأت بشئ من صلاته سوى التكبير فيأتي بجمع أسركلمه ولا يقعد بينهما الا في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شئ فلا يقعد فاذا شك ولم يدرك صلى ركعتين أم واحدة فان شك في حالة القيام أمكنه اصلاح الصلاة بان يتم هذه الركعة بقعدة قدر التمسك ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد بسجدة للسهول في آخره بخلاف ما اذا شك انها ثالثة أم الاولى فهناك لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فالأمر بالمضي



فيها تفسد صلاته فان ذلك أمر بالعود الى القعدة أما في الفصل الثاني شك انه أدى الركعة الثانية أو لم يؤد فاما أن تكون هذه الركعة الركعة الأولى أم الركعة الثانية فكيدهما كان لا تفسد صلاته باتمام هذه الركعة فإذا أتتها بقدر التشهد لا احتمال انها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى وان شك وهو ساجدان شك انها الركعة الأولى أم الثانية عضي فيها سواء شك في السجدة الأولى أم في السجدة الثانية لانها ان كانت الأولى لزمه المضى فيها وان كانت (١٠٨) ثانية يلزمه تكميلها واذا رفع رأسه من السجدة الثانية بقدر التشهد ثم

يقوم ويصلي بر كعة \* ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو لم يسبح يتقن بذلك لا شك له فيه ثم يتقن أنه لم يحدث أو يتقن انه قد مسح قال الشيخ الامام محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى ينظر ان كان أدى ركنا حال ما كان متيقنا بالحديث وبعدم المسح فانه يستقبل الصلاة وان لم يؤد ركنا عضي في صلاته ولو شك في صلاته انه هل كبر لا فتتاح أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه أم لا ان كان ذلك أول مرة يستقبل الصلاة \* وان كان يقع له مثل ذلك كثيرا جازله المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب \* الامام اذا قام الى الخامسة ما يقبل أن يعقد على رأس الرابعة في ذوات الاربع ثم عاد الامام الى القعدة ولم يعد مقتدى وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلاة الامام واختصوا في صلاة المقتدى والاعادة أحوط \* مسائل الرياء \* الامام اذا علم بمجيء شخص الى الصلاة فان كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة

السرخسي \* ويكره نزاع التقيص والقلنسوة واسمها وخلق الخف في الصلاة بعمل يسير كذا في المحيط \* وان رفع العمامة من رأسه ووضعها على الارض أو رفعها من الارض ووضعها على رأسه لا يفسد \* ولكنه يكره كذا في السراج الوهاج \* ويكره ان يسجد على كور عمامته كذا في الذخيرة \* وانما يكره اذا لم يمنع وجدان حجم الارض فانه لو منع ذلك لم يجز أصلا كذا في البرجندی \* اذا بسط كفه وسجد عليه ان بسط ليقى التراب عن وجهه كره وان بسط ليقى التراب عن عمامته وثمابه لا يكره كذا في البحر الرائق \* رجل يصلي على الارض ويسجد على خرقة وضعوها بين يديه ليقى بها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية \* ولو ستر قدميه في السجدة يكره كذا في الخلاصة \* ولا بأس للقطوع المنفرد أن يتعوذ من النار ويسأل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وان كان في الفرض يكره رأيا للامام المقتدى فلا يفعل ذلك في الفرض ولا في النفل كذا في المنية \* ويكره التمايل على عناء مرة وعلى يسراه أخرى كذا في الذخيرة \* ويكره التراوح بين القدمين في الصلاة لا بعدد وكذا القيام باحدى القدمين كذا في الظهيرية \* ويكره تقديم احدى الرجلين عند النهوض ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين \* ويكره أن يشم طيبا أو ريحانا كذا في الذخيرة \* ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره قيام الامام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه اذا كان قائما خارج المحراب هكذا في التبيين \* واذا ضاق المسجد بن خلف الامام فلا بأس بان يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية \* ويكره أن يكون الامام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهر الرواية كذا في الهداية \* وان كان بعض القوم معه فلا يصح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي \* ثم قدر الارتفاع فامة ولا بأس بعماد ونهاذ كره الطحاوي \* وقيل انه مقتدر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتبارا بالسيرة وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وتكره الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ويكره للانسان أن يخص لنفسه مكانا في المسجد يصلي فيه كذا في التتارخانية \* ولو صلى الى وجه انسان يكره كذا في المعدن ولو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره كذا في القرائني \* الاستقبال الى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الاول أو في الصف الاخير كذا في المنية \* ولو صلى الى ظهر رجل يتحدث لا يكره وان كان بالقرب منه الا اذا رفعوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فينشد يكره هكذا في الخلاصة \* ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن توجه في صلاته الى التورفيه نار فتموقد أو كانوا فيه نار يكره ولو توجه الى قنديل أو الى سراج لم يكره كذا في محيط السرخسي \* وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى \* ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* اذا سمع الامام حن جأ وهو في الركوع فطول ليدرك الجأ في فان عرف الذي يجي يكره وان كان لا يعرفه لا بأس بذلك مقدار تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى \* وقيام الامام في غير محاذة الصف مكروه هكذا في البحر الرائق \* ويكره أن يصلي وفيه دراهم أو دنانير وان كان لا يتعمه عن القراءة ويكره لو صلى وفي يده مال يسكه كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره أن يصلي وقدامه عذرة هكذا في محيط السرخسي \* ويكره أن يخطو خطوات من غير عذر ووقف بعد كل خطوة وان كان بعدد لا يكره كذا في المحيط \* ويكره أن يكبر خلف الصف ثم يلحق به كذا في محيط

لا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول قدر ما لا ينقل على القوم بأن يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد لان السرخسي الزيادة على ذلك يصير سببا لتفريق الجماعة \* وكذا لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بأن يطول بمقدار ما لا يكون سببا لتفريق الجماعة \* وكذا لا بأس للؤذن أن يؤخر الإقامة لادراك القوم مع الاحتراز عن الرياء هذا اذا كان الامام لا يعرف الشخص الذي يجي الى الصلاة \* فان كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه المذبل والاشراك لغير الله تعالى في الصلاة وبعض مسائل الرياء

بأنى في فصل القراءة ان شاء الله تعالى \* رجل دخل في صلاة الظهر ثم شك انه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلاة يتقن انه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر لانه لما استيقن بعد الفراغ من الصلاة انه لم يصل الفجر صار كأنه كان مستيقنا في ذلك الوقت كصلي بالتجم اذا رأى شيئاً فظن انه سرب فلما فرغ من الصلاة ظهر انه كان ما فانه يتوضأ ويعيد وكذلك لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يسمع الخطبة لانه لو لم يصل الفجر حتى يشرع الامام من الخطبة (١٠٩) لا يمكنه قضاء الفجر مع الجمعة اذا شك في

صلاة انه هل أداها أم لا فان

كان في الوقت كان عليه أن

يعيد وبعد خروج الوقت

لا شيء عليه \* ولو شك في

ركعة بعد الفراغ من الصلاة

لا شيء عليه وفي الصلاة يلزمه

أداؤها \* المسبوق اذا فقد

مع الامام قدراً تشهد وخاف

انه لو اتى بسلام الامام غير

الناس بين يديه كان له أن

يقوم لقضاء ما سبق ولا

ينتظر سلام الامام وقد ار

الموضع الذي يكره المرور في

المسجد من قبل هذا وفي

الصحراء اذا لم يكن له سترة

لا يكره المرور وراء موضع

السجدة \* ولو كان بين يديه

سترة يكره المرور بينه وبين

السترة \* رجل صلى الظهر ثم

تذكر انه ترك من صلاته

فرضا واحداً قالوا يسجد

سجدة واحدة ثم يقعد ثم

يقوم ويصلي ركعة بسجدة

واحدة ثم يقعد ثم يسجد

سجدة في السهو هذا اذا علم انه

ترك فعلاً من أفعال الصلاة

فان ترك قراءة تفسد صلاته

لا جرم ان صلى ركعة

بقراءة وثلاث ركعات بغير

قراءة \* رجل صلى الوتر

ركعتين ثم ظن انه في السنة

فسلم على رأس الركعتين

فسدت صلاته وكذا الوصل في الظهر على رأس الركعتين على ظن انه في الفجر \* (فصل في الترتيب وقضاء المتركات) \* الاصل في اداء

الوقت مع تذكر الفاتحة أن ينظر الى القوائت ان كانت متان فوفاها تجوز السابعة الوقتية وفي رواية ان سماعة رحمه الله تعالى ان كانت

القوائت خمساً تجوز السادسة مع تذكر القوائت وان كثرت القوائت وسقط الترتيب ثم قضى بعض القوائت وبقي خمس لا تجوز السادسة

الوقتية فان بقيت القوائت ستاً تجوز السابعة الوقتية ولو تذكر صلاة قد نسيتها بعدما أدى وقتها لم يجز الوقتية ولا يظهر الترتيب عند

السرخسي \* ويكره أن يضع يديه على الركبتين في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضيان \* وتكره القراءة خلف الامام عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الهداية \* ويكره تنكيس الرأس ورفع وجهه ومجاورة اليدين عن الأذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالفخذين وقيام القوم الى الصف عند الإقامة والامام غائب هكذا في خزائن الفقه \* ويكره أن يجهلهم عن اكمال السنة كذا في المنية \* في الحج ويكره أن يذب بيده الذباب والبعوض الاعتدال الحاجة بعمل قليل كذا في التتارخانية \* وكل عمل قليل بغير عذر فهو مكروه كذا في البحر الرائق \* ولا بأس ان يصلي متعدياً للوقوس والجمعة الا أن يتحرر كاعليه حركات تشغله حينئذ مكروه ويجزيه كذا في السراج الوهاج \* الصلاة في أرض مغصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان منه وبين الله تعالى بناب وما كان بينه وبين العباد يعاقب كذا في مختار الفتاوى \* الصلاة جائز في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وأركانها وافتقارها الى وجهه غير مكروه وهو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة كذا في الهداية \* فان كانت تلك الكراهة كراهة تحریم تجب الاعادة وتزبه تستحب فان الكراهة القرينية في رتبة الواجب كذا في فتح القدير \* (وما يصل بذلك مسائل) \* المصل اذا دعا مأخذاً بوجبه لا يجيب ما لم يفرغ من صلاته الا أن يستغث به لشيء لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وكذا الاجنب اذا خاف أن يسقط من سطح أو تحرقه النار أو يفرق في الماء واستغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلاة رجل قام الى الصلاة فسرقت منه شيء فبقيته درهم له أن يقطع الصلاة ويطلب السارق سواء كانت فريضة أو تطوعاً لان الدرهم مال امرأته صلى ففارق قدرها جاز لها قطع الصلاة لاصلاحها وكذا المسافر اذا نذرت بآية أو خاف الرامي على غنمه الذئب ولورأى أعمى عند البئر خاف عليه أن يقع فيها قطع الصلاة لاجله كذا في السراج الوهاج \* ولو جاء ذمي فقال للمصلي اعرض علي الاسلام يقطع وان كان في القرية كذا في الخلاصة \* ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر الا بد كر الخبر كذا في محيط السرخسي \* الصلاة بنية الخصومة لا تفعل كذا في الخلاصة \* (فصل) \* كره غلق باب المسجد وقيل لا بأس بغلاق المسجد في غير أو ان الصلاة صيانة لمتاع المسجد وهذا هو الصحيح وكره الوطء فوق المسجد والبول والتخلى لا فوق بيت فيه مسجد واختلاف في مصلى العيد والحجارة الاصح أنه لا يأخذ حكم المسجد وان كان في حق جواز الاقتداء كالمسجد لكونه مكاناً واحداً كذا في التبيين \* وفناء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد بل ان اليه اشار محمد رحمه الله تعالى في باب الجمعة فقال يصح الاقتداء في الطاقات والسدد وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصياغة الا اذا كانت الصفوف متصلة وعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لان من فناء المسجد متصلة بالمسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يكره نقش المسجد بالحص وماء الذهب كذا في التبيين \* وهذا اذا فعل من مال نفسه أما المتولى يفعل من مال الوقف ما يرجع الى أحكام البناؤون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل ضمن كذا في الهداية \* وان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلمة لا بأس به حينئذ كذا في الكافي \* وليس يستحسن كتابة القرآن على الحارث والمجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان وطأ وفي جمع النسبي مصلى أو بساط فيه أسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا يكره اخراجه

التسيمان واذا نذر كبر يظهر الترتيب وان نذر كبر بعد شهر لا تجوز الوقتية مع تذكرة الغائبة الا اذا كانت الفوائت ستاً أو أكثر وكذا لو نذر كبر في الصلاة فسدت صلاته وكذا لا يظهر الترتيب مع التسيمان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق أن يكون الباقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقتية والمتركة جميعاً فان كان يسع فيه المتركة والوقتية جميعاً يكون واسعاً وان كانت المتركة أكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتركات مع (١١٠) الوقتية لم يكن يسع بعضهم الوقتية لا تجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه الوقت

عن مالك اذا لم يأمن من استعمال الغير فالواجب أن يوضع في أعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لمخافة من الاهانة كذا في الكفاية \* وتكره المضمضة والوضوء في المسجد الا أن يكون ثمة موضع أعيد لذلك ولا يصلي فيه وله أن يتوضأ في ناء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يترق على حيطان المسجد ولا يربط يديه على الحصى ولا فوق البواري ولا تحتها وكذا الخياط ولكن يأخذ بشويه وان كان فعل فعلية أن يرفعه كذا في محيط السرخسي \* فان اضطر الى ذلك كان الالقاء فوق الحصار أهون من الالقاء تحته لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البواري يدفنه في التراب ولا يتركه على وجه الارض كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مشى في الطين كره أن يمسح به بخائط المسجد أو باسطواته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاولى له أن لا يفعل وان مسح بتراب في المسجد فان كان التراب مجموعاً لا بأس به وان كان منبسطاً يكره وهو المختار وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به كذا في محيط السرخسي \* ولا يحفر في المسجد بئر ماء ولو كانت البئر قديمة ترك كبر خرزم \* ويكره غرس الشجر في المسجد لانه تشبه بالبيعة ويشغل مكان الصلاة الا أن يكون فيه منفعة للمسجد بأن كانت الارض ترة لا تستقر اساطيرها فغرس فيه الشجر ليقبل التركة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا بأس بأن يتخذ في المسجد بيتاً يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة \* مسجد بني علي سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فحقت عنوة وبني مسجدان للامام جازت الصلاة فيه لان للامام ان يجعل الطريق مسجداً فهو ذا أولى رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقاً كان بغيره عند لا يجوز وبغيره عند لا يجوز ثم اذا جاز يصلي في كل يوم مرة لا في كل مرة الخياط اذا كان يحيط في المسجد بكره الا اذا جلس لدفع الصبيان وصبى ماء المسجد فحينئذ لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب باجر يكره وبغيره أجراً وأما المعلم الذي يعلم الصبيان باجر اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان ضرورة الحز أو غيره لا يكره وفي نسخة القاضي الامام في اقراره العون جعل مسئلة المعلم كسئلة الكاتب والخياط كذا في الخلاصة \* دار فيها مسجدان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة تثبت فيها أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة وانما فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجداً وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يحمل الرجل سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا تعلق بثيابه بعض ما يليق في المسجد من البواري فخرجه ليس عليه الرد اذا لم يتمد كذا في الخلاصة \* رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بعمرة وعمارته وبسط البواري والحصر والقناديل والاذان والاقامة والامامة ان كان أهلاً لذلك فان لم يكن فالرأي في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلبس بشيء يضمن كذا في الخلاصة

(الباب الثامن في صلاة الوتر) \*

عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلاث روايات في رواية قريبة وفي رواية سنة مؤكدة وفي

وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقى من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى الوتر ثم يصلي الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضى العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو نذر كبر الوتر في صلاة الفجر فسدت فجزه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا اذا كان في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع الشمس وكذا لو نذر كبر في وقت العصرانه لم يصل الفجر والظاهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضى الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيه ما لا ست ركعات فانه يصلي الفجر ثم يصلي العصر \* وانما قضى الغائبة ان قضاهما جميعاً فان كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاهما وحده يجزئ بين الجهر والخافتة والجهر أفضل كما

في الوقت ويحذف فيما يخاف فيها حتماً وكذا الامام \* ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضها راعي الترتيب في القضاء رواية وتفسير ذلك انه اذا قضى فائتة ثم فائتة فان كان بين الاولى والثانية فوائتة ست يجوز له قضاء الثانية وان كان أقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها يسكن هذا الاصل وجعل ترك الصلاة شهراً ثم أراد أن يقضى المتركة فقتضى ثلاثين فجر ادفعه واحدة ثم ثلاثين ظهر ثم ثلاثين عصر اهكذا فعل في جميع الصلاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الفجر الاولى جائزة لانه ليس قبلها

متروكة بقين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها أربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغرب وعشاءه والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثلاث صلوات أربع من اليوم الاول وأربع من اليوم الثاني ثم بعدهما من صلاة الفجر إلى آخر الشهر جائزة \* وأما صلاة الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول \* وصلاة الظهر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ست صلوات متروكة ثلاثه من اليوم الاول وثلاثه من اليوم ( ١١١ ) الثاني وما بعدهما من صلاة الظهر إلى آخر الشهر جائزة \* وأما

صلاة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم وصلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة أيام وكذلك كل عصر إلى آخر الشهر جائزة \* وأما صلاة المغرب فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وصلاة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلاة متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك

رواية واجب وهي آخر أقواله وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو كان سنة تبع العشاء لم يكن تأخيرها إلى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبع العشاء كذا في التبيين \* ولا يجوز أن يوتر قاعدا مع القدرة على القيام وعلى راحته من غير عذر هكذا في محيط السرخسي \* ويجب القضاء بترك ناسيا أو عامدا وإن طالت المدة ولا يجوز بدون نية الوتر كذا في الكفاية \* ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط ويستحب تأخيرها إلى آخر الليل ولا يكره كما يكره تأخير سنة العشاء تبع العشاء كذا في التبيين \* والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام كذا في الهداية \* والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه وبقى قبل الركوع في جميع السنة ومقدار القيام في القنوت قدر أذنا السماء انشقت هكذا في المحيط \* واختلفوا أنه يرسل يديه في القنوت أم يعتمد والمختار أنه يعتمد هكذا في فتاوى قاضي خان \* والمختار في القنوت الاخفاء في حق الامام والقوم هكذا في النهاية \* ويحافته المفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* وليس في القنوت دعاء مؤقت كذا في التبيين \* والاولى أن يقرأ اللهم اننا نستعينك ويقرأ بعده اللهم اهدنا فإني هديت ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار كذا في المحيط \* أو يقول اللهم اغفر لنا ويكر ذلك ثلاثا وهو اختيار أبي الليث كذا في السراجية \* ولو نسي القنوت فتدكر في الركوع فالصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام هكذا في التتارخانية \* فان عاد إلى القيام وقت لم يعدد الركوع لم تنفس صلواته كذا في الجراراني \* أما ما رفع رأسه من الركوع ثم تدكر فانه لا يعود إلى قراءة ما نسي بالاتفاق كذا في المضمرات \* وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسهو وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو أنه لم يعدد الركوع أجره كذا في السراج الوهاج \* الامام اذا تدكر في الركوع في الوتر انه لم يقنت لا ينبغي أن يعود إلى القيام ومع هذا ان عاد وقت لا ينبغي أن يعيد الركوع ومع هذا ان عاد الركوع والقوم ما تابعوه في الركوع الاول وانما تابعوه في الركوع الثاني أو على القلب لا تنفس صلواتهم كذا في الخلاصة \* ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشايخنا كذا في الظهيرية \* المقتدى يتابع الامام في القنوت في الوتر فلور كع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع الامام \* ولور كع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا ان خاف فوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع كذا في الخلاصة \* ذكر الناطقي في أجاسه لوشك أنه في الاولى والثانية والثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعتين يقعدتين ويقنت فيهما احتياطا وفي قول آخر لا يقنت في الكل أصلا والاول أصح لان القنوت واجب وما ترتدين الواجب والبدعة يأتي به احتياطا كذا في محيط السرخسي \* المسبوق يقنت مع الامام ولا يقنت بعده كذا في المنية \* فاذا قنت مع الامام لا يقنت ثانيا فيما يقضي كذا في محيط السرخسي \* في قولهم جميعا كذا في المضمرات \* واذا أدركه في الركعة الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضي كذا في المحيط \* ولا يقنت في غير الوتر كذا في المتن \* ولو صلى الوتر من يقنت في الوتر بعد الركوع في القومة والمقتدى لا يرى ذلك تابعه فيه هكذا في فتاوى قاضي خان \* ان قنت الامام في صلاة الفجر بسكت من خلفه كذا في الهداية

لان قبلها أربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلاة المغرب من اليوم السابع جائزة ثم ما بعدهما من صلاة المغرب إلى آخر الشهر جائزة \* وأما صلاة العشاء كلها جائزة لانه ليس قبلها صلاة متروكة وعن محمد رحمه الله تعالى الترتيب اذا سقط بكثره الفوائت هل يعود فمابق عليه من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يختار رواية العود واختار من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى رواية عدم العود وجل ترك صلاة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهذا كركلة وركعة قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقضى المتروكة ويعيد الخمس فان لم يقض المتروكة حتى صلى السادسة جازت السادسة في قولهم  
ويقضى المتروكة واختلفوا في الخمس التي بعدها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد الخمس وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
يعيد وكذلك لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلاة وهوذا كراهه لم يصل الخمس فانه يصلي الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض  
المتروكات ولم يعيد السادسة حتى صلى (١١٣) السابعة وهوذا كرر لم يفعل جازت السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتروكة \*

\* وبقي فاعلموا وهو الصحيح كذا في النهاية

\*(الباب التاسع في النوافل)\*

من قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها أربع كذا في المتن  
والاربعة بتسليمية واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليمين لا يعتد به عن السنة أقوى السنن ركعتا الفجر ثم  
سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في التبيين \* قال مشايخنا العالم اذا  
صار مرجعنا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس الى فتواه الاسنة الفجر كذا في النهاية \* ولو  
صلى ركعتين وهو يظن أن الليل باق فاذا تبين أن الفجر قد كان طلع ذكر القاضي علاء الدين محمود النسفي في  
شرح المختلفات أنه لا رواية في هذه المسئلة \* وقال المتأخرون يجوز به عن ركعتي الفجر \* وذكر الشيخ الاجام  
الاجل شمس الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ظاهرا الجواب أنه يجوز به عن ركعتي الفجر لان الاداء حصل  
في الوقت كذا في المحيط \* ولا يجوز أن يصلهما قاعدا مع القدرة على القيام ولهذا قيل انها قريبة من  
الواجب كذا في التناخانية ناقلا عن النافع \* ولا يجوز أدائها ركعتين غير عذر كذا في السراج الوهاج  
\* السنة لركعتي الفجر أن يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص وأن يأتي بهما في أول الوقت  
وفي بيته هكذا في الخلاصة \* ولا يجوز أدائها ما قبل طلوع الفجر ولو وافق شروعه فيها ما طلع الفجر يجوز  
ولو شغل في الطلوع لا يجوز ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه أقرب الى المكتوبة  
ولم يتخلل بينهما صلاة والسنة ما تؤدي متصلا بالمكتوبة والسنن اذا فأتت عن وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر  
اذا فأتت مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي  
\* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* واذا فأتتا بدون الفرض لا يقضى عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى  
كذا في محيط السرخسي \* وأما الاربع قبل الظهر اذا فأتته وحدها بان شرع في صلاة الامام ولم يشتغل  
بالاربعة فقامتهم على أنه يقضيها بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وفي  
الحقائيق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى يقدم الاربع وعليه الفتوى كذا في السراج  
الوهاج \* ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما بكل حال وهذا حوط  
رجل ترك سنن الصلاة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه تركها استخفا فاوان رآها حقا فالصحيح انه يأثم لانه  
جاءه الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي \* ولو صلى الاربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين  
جاز استحسانا كذا في المحيط \* وينب الاربع قبل العصر والعشاء وبعدها والست بعد المغرب كذا في  
الكنز \* وخبر محمد رحمه الله تعالى بين الربيع والركعتين قبل العصر وبعدها والعشاء والافضل الاربع في  
كلهما هكذا في الكافي \* (ومن المندوبات صلاة الضحى) \* وأقلها ركعتان وأكبرها ثنتا عشرة ركعة  
ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها \* (ومنها) تحية المسجد وهي ركعتان (ومنها) ركعتان عقيب الوضوء  
(ومنها) صلاة الاستخارة وهي ركعتان \* (ومنها) صلاة الحاجة وهي ركعتان \* (ومنها) صلاة الليل كذا في  
البحر الرائق \* ومنتهى تهجد عليه السلام ثمان ركعات وأقل ركعتان كذا في فتح القدير ناقلا عن المبسوط  
\* وأما صلاة التسبيح فذكرها في المنتقى بكبري بقرائتها ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله

واختلفوا في السادسة قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يعيد السادسة وقال يعيد  
السادسة أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى فرق فقال قبل  
خروج وقت السادسة يعيد  
السادسة وبعد خروج وقتها  
لا يعيد لان قبل خروج وقت  
السادسة الفوائت خمس فلم  
يسقط الترتيب وأما بعد  
خروج وقت السادسة لو  
وجبت عليه إعادة السادسة  
كانت الفوائت ستا فيسقط  
الترتيب فتسقط إعادة \*  
يجل ترك صلاة يوم وليلة  
فصلى من الغد مع كل صلاة  
من الغد صلاة فالفوائت  
كلها جائزة قديمها وأخرها  
أما الوقتيات ان بدأ بها لا يجوز  
وان بدأ بالفوائت فالوقتيات  
كلها فاسدة الا العشاء الاخيرة  
وان كان عالما بالعشاء  
فاسدة أيضا وهذه المسئلة  
توافق قول من يقول ان  
الترتيب اذا سقط بكثرة  
الفوائت ثم قضى بعض  
الفوائت بقيت الفوائت  
أقل من ست يعود الترتيب  
وقال بعضهم لا يعود هو  
المختار \* رجل ترك الظهر  
والعصر من يومين مختلفين  
ولا يدرى أيتهما كانت أولى

فقرى ولم يقع تحريمه على شيء فانه يبدأ بآيتهما شاء فان بدأ بالظهر فاقضى الظهر ثم العصر قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى يعيد الظهر وقال أصحابه لا يعيد وبهذه المسئلة استدلل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الرجل اذا ترك  
صلاة فتذكر بعد شهر قال يلزمه الترتيب فلا تجوز له الوقتية قبل قضاء المتروكة الا اذا كانت المتروكة أكثر من خمس ووجه الاستدلال انه  
أوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعسى أن تكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين أكثر من ست صلوات



وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون الظهر مع ما بعده الى العصر من اليوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكة  
أقل من ست لم يمنع الترتيب فكذا اذا تذكرك صلاة نسيم اقبل شهر يجب مراعاة الترتيب وعلى قول أكثر المشايخ لا يجب ويجوز اداء  
الوقفة قبل قضاء تلك المتروكة وهكذا روى عن أبي يوسف والطحاوي رحمه الله تعالى وما قاله المشايخ رحمهم الله تعالى أحوط وقول غيره  
أوسع ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام على قول أبي يوسف (١١٣) ومحمد رحمه الله تعالى يقضى  
ثلاث صلوات ولا يجب

مراعاة الترتيب كما قالوا في  
الظهر والعصر انه يقضى ما  
ولا يعيد الاولى منه ما  
واختلف المشايخ على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
قال بعضهم يقضى سبع  
صلوات والفقهاء على  
قوله ما رجل افتتح العصر  
في آخر وقتها فإلما صلى ركعتين  
غربت الشمس ثم تذكرائه لم  
يصل الظهر فانه يتم العصر  
ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح  
العصر في آخر وقتها مع  
تذكر الظهر يجوز هذا  
أولى ولو افتتح العصر في أول  
الوقت وأطال القراءة فلما  
صلى ركعتين غربت  
الشمس ثم تذكرائه لم يصل  
الظهر فكذلك ولو افتتح  
العصر في أول الوقت وهو  
ذا كرائه لم يصل الظهر  
فأطال حتى غربت الشمس  
لا يجوز عصره لان شروعه  
في العصر في أول الوقت  
وهذا كرائه لم يصل الظهر  
لم يصح ولو افتتح العصر في  
أول وقتها وهذا كرائه لم  
يصل الظهر ثم احسرت  
الشمس فانه يقطع العصر ثم  
يستقبلها مرة أخرى لان  
شروعه لم يصح ولو تذكر

أكبر خمس عشرة مرة ثم يتعدو بقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشر أو في الركوع عشر  
وفي القيام عشر أو في كل سجدة عشر أو بين السجدين عشر أو يتمها أربع ركعات قبل لابر عباس  
هل تعلم له هذه الصلاة السورة قال نعم الهاكم التكاثر والعصر وقيل بآية الكافرون وقيل هو الله أحد  
قال المعلى ويصلها قبل الظهر كذا في المضررات \* التطوع المطلق يستحب أداءه في كل وقت كذا في محيط  
السرخسي \* وكره الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمان أيسل بتسليمه واحدة والفضل فيه ما ربا  
لانه أدوم تحريمه فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة ولهذا لو تذكرائه صلى أربعاً بتسليمه لا يخرج عنه بتسليمتين  
وعلى القلب يخرج كذا في التبيين \* الأفضل في السن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلاة الرجل  
في المنزل أفضل الا المكتوبة ثم باب المسجد ان كان الامام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في  
الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحد الخفاف اسطوانة وكره خلف الصفوف بلا حائل  
وأشدها كراهة ان يصلي في الصف مخالطاً للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي  
بها في المسجد في أي موضع شاء فاما السنن التي بعد الفرائض فيأتي بها في المسجد في مكان صلى فيه فرضه  
والا لو ان يخطي خطوة والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فرضه لا يحمله كذا في الكافي \* وذكر الحلواني  
الأفضل أن يؤدي كله في البيت الا التراويح ومنهم من قال يجعل ذلك أحداً في البيت والصحيح أن كل ذلك  
سواء فلا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل ما يكون أبعد من الرياء واجمع للاخلاص  
والخشوع كذا في النهاية \* وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في  
القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف سائر ذوات الاربع من النوافل كذا في الزايدى \* ولو  
صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع أو الشراء أو الاكل أو الشرب فانه يعيد السنة أما باكل  
لقمة وشربة لا تطل السنة كذا في الخلاصة \* ولو نكحكم بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا  
ولكن ثوابه أنقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية \* يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب  
وسورة فلا تترك القراءة في ركعة أو ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المضررات \* وان شرع في النافلة على ظن  
أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فافسدها لم يقض كذا في الزايدى \* وانفق أصحابنا رحمهم الله تعالى ان  
الشروع في التطوع بمطلق النبوة لا يلزمه أكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة  
\* نوى أن يتطوع أربعاً شرع فهو شرع في الركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في القنية  
\* رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على رأس الركعتين عامداً لا تفسد صلاته استحساناً وهو قولهما  
وفي القياس تفسد وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين  
الاصح أنه تسند صلاته ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه  
على هذا القياس والاستحسان وذكر الامام الصفا في نسخة من الاصل ان ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة  
على قياس قول محمد رحمه الله تعالى يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه مجودا لم وكذا في الخلاصة \* هذا  
اذا نوى أربعاً فان لم ينو أربعاً وقام الى الثالثة يعود واجعا وتفسدان لم يعد كذا في البرجندى \* والاربع قبل  
الظهر ككها \* التطوع عند محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتمية قياس  
واستحسان في الاستحسان لا تفسد وهو المأخوذ كذا في المضررات \* والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد رحمه

(١٥ - الفتاوى اول) في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو ممكن من أداء الظهر قبل تغير الشمس الا أن عصره أو بعض عصره  
يقع بعد التغير عندنا يلزمه الترتيب ولا يجوز أداء العصر قبل أداء الظهر وعلى قول الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه الترتيب الا اذا تمكن من  
أداء الصلاتين قبل التغير ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري أية صلاة كانت اختلفوا فيه والاحوط ما روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى انه يعيد صلاة يوم وليلة ولو نسي صلاتين من يومين لا يدرى ما روى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه يعيد صلاة يومين

رجل افتتح العصر وهو ذا كراهه لم يزل الظهر أو ملاحا على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر وإعادة العصر فان قضى الظهر ولم يعد العصر  
وصلى المغرب جازل المغرب وعليه إعادة العصر أما إعادة العصر فلا يصح صلاها وعليه ما سبق وأما جواز المغرب فلا يصح صلاها  
وليس عليه صلاة قبلها يمين قالوا هذا إذا لم يكن مجتهدا أو كان مجتهدا ورأى أن الترتيب واجب وإن كان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه إعادة  
العصر وعن الحسن رحمه الله تعالى (١١٤) من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسي \* رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات

وهذا كالتروكة كان عليه  
قضاء التروكة لا غير وقال  
أبو يوسف ومحمد رحمه  
الله تعالى أنه يقضى التروكة  
وحساب بعدها ولو صلى بعد  
التروكة خمس صلوات ثم  
قضى التروكة كان عليه  
إعادة الخمس التي صلاها في  
قولهم \* رجل صلى سنة كل  
يوم خمس صلوات في وقت  
الفجر قالوا صلاة الفجر من  
اليوم الاول جائز وما سوى  
الفجر من ذلك اليوم فاسدة  
وكذا ما سوى الفجر من  
سائر الايام لانه صلاها قبل  
الوقت وصلاة الفجر من اليوم  
الثاني ان كان الرجل من  
يرى الترتيب لا يجوز لان عليه  
قبلها من اليوم الاول أربع  
صلوات وصلاة الفجر بعد  
اليوم الثاني من كل يوم  
جائز سواء كان الرجل يرى  
الترتيب أو لا يرى لكثرة  
القوائمت \* رجل ترك  
الصلاة شهرا أو سنة ثم  
اشتغل بإداء الصلاة في  
مواقبها ثم ترك صلاة ثم  
صلى وقتية وهذا ككر  
للتروكة الحديثة ولما قبلها  
من القوائمت اختلوا في  
جواز الوقتية قال بعضهم  
يجوز وهو الظاهر \* رجل

الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فنية قياس واستحسان وفي الاستحسان لا يفسد وفي القياس  
يفسد عمده وهو المأخوذ كذا في الخلاصة \* وإذا افتتح التطوع على غير وضوء أو في ثوب نجس لم يكن داخل  
في صلاته فإذا لم يصبح شرعه لا يلزمه القضاء كذا في المحيط \* ويجوز أن يثقل التادير على القيام قاعدا بلا  
كره في الأصح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملا \* وإذا افتتح التطوع قائما ثم أراد أن يركع من غير عذر  
فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله استسما كذا في المحيط \* إذا تطوع قائما فأعيا بالأس بأن يتوكل على  
عصا وحائط هكذا في شرح الجامع الصغير الحاشي \* ولو صلى التطوع بالأيمن من غير عذر لا يجوز ولو شرع  
في النفل ثم أفسده ان خرج به من الحرية كالأحداث أو تكلم لا يصح بناءا لآخرين وإن لم يخرج كالأحداث  
القراءة يصح بناءا لآخرين عليه كذا في التارخانية \* ولو صلى قاعدا في التطوع أو الفريضة وهو لا يقدر على  
القيام فإنه بالخيار أن شاء جلس بحيث ياتي في حالة القراءة وإن شاء جلس مترجعا كذا في التارخانية تأقلا عن شرح  
الطحاوي \* واختار أنه يقعد كما يقعد في حالة التشهد كذا في الهداية \* ولو افتتح التطوع وأدى البعض  
قاعدا ثم بدله أن يقوم فقام وصلى البعض قائما أجزأه عندهم جميعا كذا في المحيط \* ولا يكره كذا في محيط  
السرخسي \* ومن صلى التطوع قاعدا فإذا أراد ركوع قام وركع فالأفضل أن يقرأ شيئا إذا قام فإن قام  
مستويا لم يقرأ شيئا وركع أجزأه وإن لم يستوف قاعدا وركع لا يجزئه كذا في الخلاصة \* وقضى ركعتين لو نوى  
أربعاً وأفسده بعد القعود الاول أو قبله كذا في الكنز وعلى هذا سنة الظهر لأنها نافلة وقيل يقضى أربعاً  
احتياطاً لأنها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية والكافي \* وهو الأصح كذا في المصنعات \* ونص صاحب  
النهاب على أنه الأصح كذا في البحر الرائق \* ولو قام التطوع إلى الثالثة فتدكر أنه لم يقعد بعد ودان كانت سنة  
الظهر وعن علي البرزنجي \* ولو قعد في الشفع الاول وسلم أو تركه لم يلزمه شيء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أنه يلزمه قضاء الآخرين ولو نوى أربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً أو قرأ في إحدى الآخرين فقط يلزمه قضاء الاولين  
عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله يقضى أربعاً ولو قرأ في إحدى الاولين  
واحدة الآخرين أو قرأ في إحدى الاولين لا غير فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى  
أربعاً وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى الاولين ولو قرأ في الاولين لا غير أو قرأ في الاولين واحدة الآخرين  
فعليه قضاء الآخرين بالإجماع ولو قرأ في الآخرين لا غير أو قرأ في الآخرين واحدة الاولين فعليه قضاء  
الاولين بالإجماع والاصل فيها عند محمد رحمه الله تعالى أن ترك القراءة في الاولين أو في أحدهما يبطل  
الحرمة إذا قعد الركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليه أو عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ترك القراءة في الشفع  
الاول لا يوجب بطلان الحرمة لأن القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الأي  
والآخرين والمقتضى لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا يبطل الحرمة فيصحب شرعه في الشفع  
الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان الحرمة لإجماع الأمة على  
وجودها فلا يصح البناء عليه وفي أحدهما يختلف فيه فكيف يبطلانها في حق لزوم القضاء وببطلانها في حق  
لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين \* الداخلة مع الإمام في الاولين من التطوع إذا تكلم قبل أن  
يدخل إمامه في الآخرين لا يلزمه الاوليان عندهما ولو تكلم بعد ما قام الإمام إلى الآخرين وقرأ في الأربع

مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطعموا عنه لصلواته انفق المشايخ على أنه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى يقضى  
لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة والوتر كذلك واختلفوا أنه هل يقوم لإطعام مقام الصلاة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رحمه  
الله تعالى يقوم وقال البجلي رحمه الله تعالى لا يقوم وكذا قال علي بن نارية رحمه الله تعالى إن الإمام يقوم مقام صوم رمضان وصوم السائر  
\* غلام احتلم بعد دعاء إلى العشاء لم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلقوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء

وهو المختار وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجابا وهذه واقعة محمد رحمه الله تعالى سألها بأحسنة رحمه الله تعالى فأجابها  
بما ذكرنا فأعاد العشاء \* رجل يقضى صلوات عمره مع أنه لم يقضه شيء منها قال بعضهم بأنه يكرهون بعضهم بأنه لا يكرهونه لأنه أخذنا احتياطاً  
والصحيح أنه يجوز لكن لا يقضى بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر لأنها نقل ظاهر أو قد فعل كثير من السلف رحمه الله تعالى لشبهة  
(فصل في الاستخلاف) \* من لا يصلح اماماً في الاستداء لا يصلح خليفة له \* امام سبقه (١١٥) الحدث فقدم الامام رجلاً والقوم  
رجلاً ونوى كل واحد منهما

أن يكون اماماً فالامام هو  
الذي قدمه الامام لأنه مادام  
في المسجد كان حق  
الاستخلاف له وإن تقدم  
رجل من غير تقديم أحد  
وقام مقام الامام قبل أن  
يخرج الامام عن المسجد  
جاز ولو خرج الامام من  
المسجد قبل أن يصل هذا  
الرجل إلى المهراب ويقوم  
مقامه فسدت صلاة الرجل  
والقوم ولا تفسد صلاة  
الامام الاول \* رجل صلى  
برجل فاحد أو خرجا من  
المسجد معا فسدت صلاة  
المقتدى دون صلاة الامام  
\* امام أحدث فقدم رجلاً من  
آخر الصفوف ثم خرج من  
المسجد فان نوى الثاني أن  
يكون اماماً من ساعته  
ونوى أن يؤمهم في ذلك  
المكان جازت صلاة الخليفة  
وصلاة الامام الاول ومن  
كان على عين الخليفة وعلى  
يساره في صفه ومن كان  
خلفه ولا يجوز صلاة من  
كان قبله من الصفوف لأنهم  
صاروا اماماً للامام وإن  
نوى الثاني أن يكون اماماً  
إذا قام مقام الاول وخرج  
الامام الاول من المسجد

يقضى أربعاً ولو اقتدى به في الآخرين وصلاهما مع الامام قضي الاولين اقتدى المتطوع بمصلي الظهر في  
أوله أو آخره ثم تكلم قضي أربعاً اقتدى المتطوع بمصلي الظهر ثم ذكر أنه لم يصل الظهر قطها واستأنف  
التكبير للظهر ولا قضاء عليه رجل يصلي الظهر فقال آخر الله على أن أصلي خلف هذا الرجل هذه الصلاة  
تطوعاً ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر أجزأته عن الظهر ولا يلزمه قضاء شيء رجل صلى أربعاً  
تطوعاً فاقترى به رجل في الخامسة ثم أنسد ها يقضى المقتدى ستاً ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرجع  
المقتدى فانطلق يتوضأ صلى امامه ثلاثاً ثم تكلم المقتدى ثم أتم الامام الصلاة ستاً يقضى المقتدى أربعاً كذا  
في محيط السرخسي \* (وما يصل بذلك مسائل) \* لو نذر السن وأتى بالنذرية فهو السنة وقال تاج الدين  
أبو صاحب المحيط لا يكون آية بالسنة لأنه لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب من باب السنة كذا في البحر الرائق  
\* لو قال الله على أن أصلي يوماً ففعله ركعتان كذا في القنية ولو نذر صلوات شهر ففعله صلوات شهر كلفروضات  
مع الوتر دون السنة لكنه يصلي الوتر والمغرب أربعاً كذا في البحر الرائق \* رجل قال الله على أن أصلي ركعتين  
بغير وضوء لا يلزمه شيء كذا في السراجية ولو قال بغير قراءة تلازمه صلاة بقراءة عند علماء الثلاثة رحمه الله  
تعالى ولو قال الله على أن أصلي نصف ركعة أو ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو  
المختار ولو قال ثلاث ركعات يلزمه أربع ركعات ولو قال الله على أن أصلي الظهر غني ركعات ليس عليه الا  
الظهر أربع ركعات هكذا في الخلاصة \* نذر أن يصلي ركعتين فصلاهما فاعاد اجاز وعلى الدابة لا كذا في  
السراجية \* ولو نذر أن يصلي قائماً يلزمه قائماً ويكره الا عتد على شيء كذا في محيط السرخسي \* اذا قال  
الله على أن أصلي ركعتين اليوم فلم يصلهما قضاهما ولو قال الله لا أصلي اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر عن  
عنه ولا قضاء عليه \* اذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام أو في مسجد من المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز  
خلافاً لفر رحمه الله تعالى كذا في السراجية

(فصل في التراويح) وهي خمس ترويحيات كل ترويحة أربع ركعات يشتمل على كذا في السراجية \* ولو  
زاد على خمس ترويحيات بالجاعة يكره عندنا هكذا في الخلاصة \* والصحيح أن وقتها ما بعد العشاء إلى طلوع  
الفجر قبل الوتر وبعده حتى لو تيسر أن العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والوتر أعاد التراويح مع العشاء  
دون الوتر لأنها تتبع العشاء هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان الوتر غير تابع للعشاء في الوقت عنده  
والتقديم انما لوجوب الاجل الترتيب وذلك بسقط بعد النسيان فيصير اذا أتى قبل العشاء النسيان بخلاف  
التراويح فان وقتها بعد اداء العشاء فلا يعتب بما أتى قبل العشاء عندهما الوتر سنة العشاء كالتراويح  
فابتداء وقتها بعد اداء العشاء فحبب الاعادة اذا أتى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراويح  
وبالجمله اعادة الوتر مختلف فيها أو ما اعادة التراويح وسائر من العشاء فتفق عليه اذا كان الوقت باقياً هكذا  
في التبيين \* ويستحب الجلوس بين الترويحيتين قدر ترويحى وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الكافي  
وهكذا في الهداية \* ولوعلم ان الجلوس بين الخامسة والوتر يشغل على القوم لا يجلس هكذا في السراجية \* ثم  
هم مخبرون في حالة الجلوس ان شأوا وسجوا وان شأوا قعدوا ساكنين وأهل مكة يطوفون أسبوعاً ويصلون  
ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فردى كذا في التبيين \* والاستراحة على خمس تسلمت تكره  
عند الجمهور كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* والمستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه

قبل أن يصل الثاني إلى مقام الاول فسدت صلاتهم لأنه كإخراج الاول خلافاً كان الامام عن الامام فشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن  
يصل الخليفة إلى المهراب قبل أن يخرج الامام عن المسجد وإن نوى الثاني أن يكون اماماً من ساعته فقبل أن يصل إلى المهراب خرج الاول  
من المسجد لا تنفذ صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الامام \* الامام اذا أحدث واختلف رجلاً من خارج المسجد والصفوف متصلة  
بصفوف المسجد يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان

والاصح هو الفساد امام سبقة الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جازي بصير كان الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الامام الاول وان كان غير ذلك لم يخرج امام يؤم انه عرف فاستخلف غيره فقبل أن يخرج الامام عن المسجد ظهر انه كان مائلا ولم يكن دما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الخليفة أدى ركعتي الصلاة لا يجوز للامام أن يأخذ الامامة (١١٦)

مرة ثانية لكنه يقتضى بالخليفة لان الخلافه تاكدت باداء ركن وان لم يؤدركا لكنه قام في المحراب قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يأخذ الامامة مرة أخرى لان المسجد مكان واحد فيجعله كأنه لم يحول وجهه عن القبلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحدث فتنفسد صلاة الكل عند محمد رحمه الله تعالى ولو ظن انه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على وضوء روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يستقبل الصلاة وان ظن انه أحدث فاستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم علم انه لم يكن أحدث فسدت صلاة الكل هو الصحيح ظن الامام انه أحدث أو على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم استيقن بالطهارة فسدت صلات الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج الامام اذا صار مطابا بالبول فذهب واستخلف

واختلفوا في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاخلاط وهو سنة للنساء جميعا كذا في الزايد ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل تستحب والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* لو أدى التراويح بغير جماعة أو النساء وحدها في بيوتهم يكون تراويح كذا في معراج الدراية ولو ترك أهل المسجد كلهم الجماعة فقد أسأوا وانما كذا في محيط السرخسي \* وان تخاف واحدا من الناس وصلاها في بيته فقد ترك الفضيلة ولا يكون مسيئا ولا تاركا لاسنة واما اذا كان الرجل ممن يقتدى به وتكثر الجماعة بحضوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج \* وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى كذا قاله القاضي الامام أبو علي النسفي والصحيح ان ادائها بالجماعة في المسجد أفضل وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارئاً فالأفضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه ولا يقتدى بغيره كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الامام اذا كان امامه لحالاً بالاسنان يترك مسجده ويحيط به ولا يترك مسجد حيه ويحيط به ولا ينبغي للقوم ان يقتدوا في التراويح بالخوشخوان (١) ولكن يقدموا المدرستخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن الخشوع والتدبر والتفكير كذا في فتاوى قاضي خان \* ويوتر بجماعة في رمضان فقط عليه أجماع المسلمين كذا في التبيين \* الوتر في رمضان بالجماعة أفضل من ادائها في منزله وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وقال بعضهم الأفضل ان يوتر في منزله منفردا وهو المختار كذا في التبيين \* ويكره للرجال ان يستأجروا رجلا يؤمهم في بيوتهم لان استئجار الامام فاسد (٢) ولو صلى التراويح في مسجد واحد يكره كذا في فتاوى قاضي خان \* امام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* والفتوى على ذلك كذا في المصنوعات \* والمفتى اذا صلاها في مسجدين لا بأس به ولا ينبغي ان يوتر في المسجد الثاني ولو صلى التراويح ثم أرادوا أن يصلوا ثانية يصلون فرادى كذا في التتارخانية \* ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أقام قوماً آخرين في التراويح فهو يؤي الامامة كره ولا يكره لا يقوم ولو لم ينو الامامة أو لا شرع في الركوع واقصد به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان \* والأفضل أن يصلي التراويح بامام واحد فان ملوه بامامين فالمستحب ان يكون انصراف كل واحد على كمال التروية فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك في الصحيح واذا جازت التراويح بامامين على هذا الوجه جاز أن يصلي الفريضة أحدهما يصلي التراويح الآخر وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه يؤمهم في الفريضة والوتر وكان أبي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج \* وامامة الصبي العاقل في (١) قوله الخوشخوان معناه حسن الصوت والمدرستخوان صحيح القراءة (٢) قوله لان استئجار الامام فاسد هذا مبني على قول القدماء والمتأخرين يجوز والاستئجار على الامامة ونحوها وهو المتيقن به في زماننا اهـ بحراوى

غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا أصابه وجع البطن أو المانة التراويح أو غير ذلك وكذا لو خرج عن القيام بذلك السبب ثم عدل ووصل فاعاد لا يجوز امام سبقة الحدث فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل أن يخرج عن المسجد أو أحدث منه قالوا يضره ولا يضر غيره ولرجاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة ولو بدا للاول ان يقعد في المسجد لا يخرج كان الامام هو الثاني ولو تواضعا للاول في المسجد وخليفة فانه في المحراب ولم يؤدركا يتأخر الخليفة

ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضأ ثم رجع الى المسجد وخلع نفسه لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني وان نوى الثاني بعد ما تقدم الى المحراب أن لا يتخلف الاول ويصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلاة من اقتدى به \* رجل صلى في المسجد فأحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر ينوي الدخول في صلاته ثم خرج الاول فان الثاني يكون خليفة الاول عند أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك الوضأ الاول في ناحية من المسجد ورجع (١١٧)

التي في التوافل المطلقة تجوز عند بعضهم ولا تجوز عند عاصمتهم كذا في محيط السرخسي \* اذا فاتت التراويح لا تقضى بجماعة ولا بغيرها وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تذكروا انه قد علمهم شفع من الليلة الماضية فارادوا القضاء بنية التراويح يكره \* ولو تذكروا التسليم بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن الفضل لا يصلونها بجماعة وقال الصمد بن محمد يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج \* اذا سلم الامام في ترويحة فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن الامام على يقين ياخذ بقول من كان صادقا عنده كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها بجماعة أو فرادى والصحيح ان يعيدوا فرادى هكذا في المحيط \* صلى العشاء وحده ان يصلي التراويح مع الامام ولو ترك الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح بجماعة \* واذا صلى معه شيء آمن التراويح \* ولم يدرك شيئاً منها او صلاها مع غيره له أن يصلي الوتر معه هو الصحيح كذا في الفتن \* واذا فاتته ترويحة أو وتر ويحتمل فلا وش تغلب بها بقوته الوتر بالجماعة يشغل بالوتر ثم يصلي ما فات من التراويح وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين (١) لو وجد الامام في الصلاة لم يدركها القريضة أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت به فظاهر ان في التراويح وفي العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة \* ولو صلى التراويح مع مقتديين يصلي مكتوبة أو وتر أو نافله الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه مكروه مخالف لعمل السلف ولو اقتدى من يصلي التسليم الاول عن يصلي التسليم الثانية فالصحيح انه يجوز كما لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يصلي الاربع قبله هكذا في محيط السرخسي \* لو اقتدى من لم يصل السنة بعد العشاء بمن يصلي التراويح ونوى سنة العشاء جاز وهل يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينوي التراويح الاصح انه لا يحتاج (٢) لان الكل بمنزلة صلاة واحدة هكذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا صلى التراويح مع الامام لم يجز ذلك لكل شفع بنية جاز كذا في السراجية \* اذا لم يسل في العشاء حتى بنى عليه التراويح الصحيح انه لا يصح وهو مكروه \* واذا بنى التراويح على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا في الخلاصة \* السنة في التراويح انما هو الختم مرة فلا يترك لكسل القوم كذا في الكافي بخلاف ما بعد التشميد من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه يشغل على القوم لكن ينبغي ان يأتى بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام هكذا في النهاية \* والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث مرات أفضل كذا في السراج الوهاج \* الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به أما في التسليم الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلاة ولو طوّل الاولى على الثانية في القراءة لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان \* ونسب التسوية بين الركعتين عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى بطول القراءة في الاولى على الثانية هكذا في محيط السرخسي \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقرأ في كل ركعة عشرين آيات ونحوها وهو الصحيح كذا في التبيين \* ويكره الاسراع في القراءة

(١) قوله لو وجد الامام الخ هذا القرع تقدم بلفظه تبيل الباب الرابع في صفة الصلاة قالوا في حذفه من هذا الموضع كما هو كذلك في نسخة الطبع الهندي اه بحر اوى (٢) الاصح انه لا يحتاج صح في الخلاصة انه يحتاج وهو الاحوط اه بحر اوى

المسجد \* المقتدى اذا شك في اتمام وضوء امامه تجوز صلاته ما لم يتيقن ان الامام ترك وضوءه من اعضائه وضوءه لان الاحكام تنبني على الظاهر والظاهر هو اتمام وضوءه \* (باب الحديث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره) \* في الباب فصول أربعة فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره فصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب فصل فيما قطع الصلاة وفصل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء \* اما الاول يكره: الآتي والتسليم في الصلاة المكتوبة والتطوع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس في المكتوبة



والتطوع قالوا ان غمر برؤس الاصابع لا يكره واختلف المشايخ في كراهة هذا لا سيما في التسبيح خارج الصلاة ويكره ان يعبت بنوبه أو جسده أو لحية وان يكف نوبه ولا بأس بان يتقضى نوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان يضربه ذلك وبشغله عن الصلاة وان كان لا يضربه ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان يمسح العرق عن جبهته (١١٨) في الصلاة ويكره ان يشمك أعابعه ويفرقع وان يضع يده على خصره وان يلتفت يمينه ويساره بان يحول بعض وجهه عن القبلة فأما من يتطرق عوق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان يقبى في التشهد أو بين السجدين وتفسيره ان يضع أليتيه على الارض وينصب فخذه وقيل تفسيره ان يضع أليتيه على الارض وينصب يديه أمامه نصبا ويكره التربع لامن عذر بان يفعل على وجه التكبر وان تربع في التطوع لا على وجه التكبر جاز ولا يقترب ذراعيه ولا يثياب ولا يغطي فاه ولا أنفه الا اذا غابه التناوب فحينئذ يضع يده على الفم ولا تطى ولا يفيض عينه ولا يقب الحصى الا اذا كان لا يكتسه السجود فيسوى موضع سجوده مرة أو مرتين ولا بأس بقتل العقرب والحية الجني وغير الجني في الصلاة بعد الاعتذار وقبله وقبل هذا اذا لم يحتج الى المشي والمعالجة فان احتاج الى المشي والمعالجة الكثيرة فسدت صلاته قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وان احتاج الى المعالجة لم تفسد صلاته ويكره أن

وفي أداء الأركان كذا في السراجية \* وكما رتل فهو حسن كذا في فتاوى فاضلخان \* والافضل في زماننا ان يقرأ بما لا يدوي الى تغيير القوم عن الجماعة لئلا يلهو لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرخسي \* والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يعلل القوم ولا يلزم تعطيل المساجد وهذا أحسن كذا في الزاهدي \* وينبغي للإمام ان اذا أراد الختم أن يحتم في ليلة السابع والعشرين كذا في المحيط \* ويكره ان يجعل ختم القرآن في ليلة احدى وعشرين أو قبلها وحكى ان المشايخ رحمهم الله تعالى جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعاً وأعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشرين من الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً على قراءة في كل ركعة من التراويح القدر المسمون كذا في فتاوى فاضلخان \* وحصل الختم ليلة التاسع عشر أو الحادى والعشرين لا تترك التراويح في بقية الشهر لانها سنة كذا في الجوهر النيرة \* الاصح أنه يكره له الترك كذا في السراج الوهاج \* واذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرؤة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى فاضلخان \* واذا فسد الشفع وقد قرأ فيه لا يعتد بقراءة فيه ويعيد القراءة ليحصل له الختم في الصلاة الجائزة وقال بعضهم يعتد بها كذا في الجوهر النيرة \* والناس في بعض البلاد تركوا الختم لتوانهم في الامور الدينية ثم بعضهم اختار قل هو الله احدى في كل ركعة وبعضهم اختار قراءة سورة الفيل الى آخر القرآن وهذا أحسن القولين لانه لا يشبه عليه عدد الركات ولا يشغل قلبه بحفظها كذا في التجميع \* اتفقوا على أن أداء التراويح قاعداً لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم يجوز وهو الصحيح الا أن نوبه يكون على النصف من صلاة القائم فان صلى الامام التراويح قاعداً بعد أو بغير عذر واقتدى به قوم قيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح واذا صح اقتداء القائم بالقاعداً اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب أن يقعدوا احترازاً عن صورة المخالفة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل أداء التراويح قاعداً \* في الفتاوى ولو صلى أربعاً بتسليم لم يقعد في الثانية ففي الاستحسان لا تقعد وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا لم تقعد قال محمد بن الفضل تنوب الاربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان \* وعن أبي بكر الاسكاف أنه سئل عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القياس ينبغي أن يعود ويقعد ويسلم وان تذكر بعد ما سجد للثالثة فان أضاف اليها ركعة أخرى كانت هذه الاربع عن تسليمة واحدة وان قعد في الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه فعلى قول العامة يجوز عن تسليتين وهو الصحيح كذا في فتاوى فاضلخان \* واذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمات ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهياً كان أو عامداً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهياً فكذلك وان كان عامداً فعليه مع التراويح عشر وركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولها هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان

ياخذ القبلة ولا يقبلها لكن يدفنها تحت الحصى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه انه لو أخفقه ساهياً أو بر غوثاً فقلتها أو دفنها فقد أساء ولا يبرؤ في الصلاة ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقم عليه ويكره الاعتجار وهو أن يشد رأسه بالمندبل ويترك وسط رأسه وكذلك قص الشعر وهو ان يجمع شعره على وسط الرأس ويشده وتكره القراءة في غير حالة القيام وكذلك سدل الثوب في الصلاة وهو ان يجعل الثوب على رأسه أو عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره وتكره الصلاة في ازار واحد

من غيره مذر ولا بأس بأن يصلي في ثوب واحد متوشح به ويكره لبسة الصما هو أن يجعل الثوب تحت الإبط الأيمن ويطرح جانيه على عاتقه الأيسر قالوا من صلى في ثوب واحد ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالنظفة مخافة السدل ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على يمينه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح أنه لا يكره على البساط إذا لم يسجد على التصاوير وهذا إذا كانت الصورة كبيرة تبدل لناظر من غير تكلف فإن كانت صغيرة أو معمورة الرأس (119) لا بأس به ولا بأس بالصلاة على القرش والبسط والبود والصلاة

سأهيا لا يلزمه وإن كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة كذا في الظهيرية وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة ان قعد في كل ركعتين يجوز عند الكل وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمية واحدة كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ويكره للمعتدي أن يقعد في التراويح فإذا أراد الامام أن يركع يقوم وكذا إذا غلبه النوم يكره أن يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم أو نواغظه وترك التدبر كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل شرع في صلاة التراويح مع الإمام فلما قعد الإمام قام هو وسلم الإمام فأتى بالشفع الآخر وقعدا للشفع الثاني فأتى به الرجل أن علم ذلك يسلم ويدخل مع الإمام ويوافق في التشهد فإذا سلم الإمام يقوم وبأني بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الإمام في الشفع الثالث كذا في الخلاصة

#### (الباب العاشر في أدراك القرينة)

إن صلى ركعة من المغرب أو المغرب فأقيم يقطع ويقعد وكذا يقطع الثانية مالم يقعد بها بالسجدة وإذا قعد بها لم يقطعها وإذا أتمها لم يشرع مع الإمام لكراهة النفل بعد صلاة الفجر ولما نبه من الاتيان بالوتر في النفل بعد المغرب أو مخالفة امامه كذا في التبيين وكل ذلك بدعة فإن شرع أتمها أربعان موافقة السنة أحق من موافقة الإمام هكذا في الكافي وهو موسى كذا في محيط السرخسي \* ولو سلم مع الإمام ففسد صلاته فيقضي أربعاً لأنها زمت بالاعتداء كذا في الشنئي \* ولو اقتدى هذا المتن لم ينص على أن يصلي المغرب ولم يقرأ في الثالثة أن قرأ المقتدي تجوز صلاته ولو لم يقرأ فكذلك بتبعية الإمام كذا نقل عن الشيخ الإمام الاستاذ خاني \* ولو قام الإمام إلى الرابعة على ظن أنه الثالثة فتابعه المقتدي في الرابعة ففسد صلاته المقتدي قعد الإمام على رأس الثالثة أو لم يقعد هو المختار وإن صارت صلاة الإمام نفلًا عندهما لكن كانت فرضًا صار منه قلا من الفرض إلى النفل فصار كأنه صلى صلاتين بقرعتين فصير المقتدي مصليا صلاة واحدة بإمامين من غير عذر أحدث فلا يجوز ولو شرع في النفل ثم أقيمت المختار أنه لا يقطعها قعد الركعة بالسجدة أو لم يقعد وكذا لو شرع في المندورة أو قضاء الفوائت هكذا في الخلاصة في الاعتداء بالإمام وفيما يفعل المقتدي \* ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقيمت يصلي ركعة ثم يدخل مع الإمام وإن لم يقعد الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام هو الصحيح كذا في الهداية \* أراد بالاقامة شروع الإمام في الصلاة لا إقامة المؤذن فإنه لو أخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقعد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم بالركعتين بخلاف بين أصحابنا كذا في النهاية \* ولو أقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت فلا فقيمت في المسجد أو كان يصلي في مسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ولو صلى ثامن الظهر يتم ويقعد متى عابجا بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد ولم يقعد بها بالسجدة حيث يقطعها ويختار أن شاء عاد إلى القعود ليس وإن شاء كبر قائما ينوي الشروع في صلاة الإمام ولم يسلم قائما هكذا في التبيين \* والختير هو الأصح هكذا في معراج الدراية \* وقبل يقطع قائما بتسليمية واحدة وهو الأصح لأن القعدة مشروطة للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فإن

على الأرض أو على ما تنبته الأرض أفضل ويكره أن يطول الركعة الأولى على الثانية في التطوع ويكره تطويل الثانية على الأولى في جميع الصلاة ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع ويكره نزع الميصر والقلنسوة ولبسهما ونزع الخف في الصلاة بهل يسير ويكره أن يشتم طيبا وإن يروح بشو به أو بريح رحة في الصلاة مرة أو مرتين ولا تفسد الصلاة ويكره الدخول في الصلاة وهو مطالب بول أو غائط فإن اقتحها وذلك يشغله عن الصلاة قطعها وإن مضى عليها أجزاء وقد أساء وكذا لو أصابه بعد الافتتاح ويكره أن يحرف أصابع رجليه أو يديه عن القبلة في السجود وغيره وينبغي أن يكون منتهى بصره إلى موضع سجوده ولا يرفع رأسه إلى السماء ويكره أن يصلي خلف الصفوف أنا وجل في الصفوف فرجة ويكره المرور بين يدي المصلي ويدراً المصلي المار بين يديه

ولا يقاتله ويكره أن يصلي وبين يديه نيام أو قوم يتحدون في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية الجامع الصغير قالوا لا بأس بأن يصلي إلى ظهر رجل فاعيد يحدث قالوا تأويل رواية الحسن أن ذارفعوا أصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلاة ويكره أن يصلي وبين يديه تنورا أو كائون فيه نار موقودة لأنه يشبه عبادة النار \* وإن كان بين يديه سراج أو قنديل لا يكره لأنه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه معصف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك ويكره أن يصلي وهو يعتمد على حائط أو سطوة من

غير عند ولا يسبغ في التطوع ولا بأس أن يصلي وفيه دراهم أو دنانير لا تمنعه عن القراءة وإن منعت عن القراءة لا تجوز صلاته وكذا لو صلى وفي يديه مال يسكه ويكره أن يضع يديه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر وكذا أن يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض وإن رفعهما لا تجوز صلاته \* (فصل فيما يوجب السجود وما لا يوجب السجود) \* إذا صلى ولم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا قال إن كان ذلك أول ماسها (١٣٠) يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم أول ماسها في هذه الصلاة وقال بعضهم

أول ماسها في عمره وعليه أكثر المشايخ فاذن في ذلك غير مرة يعزى وبأخذنا ركن إليه قلبه فان وقع تحريمه على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى إن كانت الصلاة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه فان وقع تحريمه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وإن لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالأقل في صلاة الفجر يجعل كائنه صلى ركعة فيقعد لاحتمال أنه صلى ركعتين ثم يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه (ومسجد السهو يتعلق بأشياء) \* (منها) إذا قعد فيما يقام فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أراد بالقيام إذا استتم قائما أو كان إلى القيام أقرب فانه لا يعود إلى القعدة وإن لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع اليدين من الأرض وركبته على الأرض مالم يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذا روى

التعلل عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين وبكفيه تسليمة واحدة كذا في محيط السرخسي \* وكذلك في العشاء والعصر غير أنه لا يدخل معهم تطوعا في العصر بعد الفراغ إذا أدرك ركعة من الظهر مع الإمام فانه لم يصل الظهر بجماعة في قولهم جميعا ويكون مدر كفضل الجماعة في قولهم جميعا وإن أدرك ثلاثا مع الإمام كان مصليا مع الإمام كذا في السراج الوهاج \* ولو شرع في التطوع ثم أقيمت المكتوبة ثم الشفع الذي فيه ولا يزيد عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم أو خطب يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقد قيل يتها كذا في الهداية \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشي أن يفوته ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وإن خشي فوتها أدخل مع الإمام كذا في الهداية \* ولبيد كرفي الكتاب أنه إن كان ير جوادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب أنه إن خاف أن يفوته الركعتان يدل على أنه يدخل مع الإمام وحكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يصلي ركعتي الفجر لأن ادراك التشهد عندهما كادراك الركعة كذا في الكفاية \* وأما بقية السنن فان أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد وإن خاف فوت ركعة شرع معه كذا في التبيين \* ولو أدرك الإمام في الركوع ولم يدركه في الركوع الأول والثاني يترك السنن ويتابع الإمام كذا في الخلاصة \* دخل مسجد أقدم فيه بركه أنه أن يخرج حتى يصلي فان كان رجلا مؤذنا أو امام مسجد وتفرق الجماعة بسبب غيبته لا بأس بالخروج - هذا إذا لم يصل - فان كان قد صلى مرة في العشاء والظهر لا بأس بالخروج مالم يأخذ الأوّل في الإقامة فان أخذ في الإقامة لم يخرج حتى قضاها تطوعا وفي العصر والمغرب والفجر يخرج فان مكث ولم يدخل معهم بكره كذا في محيط السرخسي \* ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لا يصير مدر كالتلك الركعة كذا في الهداية \* سوائه يمكن من الركوع أو لم يتمكن وكذا لو انحط ولم يقف لكن رفع الإمام رأسه قبل أن يركع قال الهجوي دخل المسجد والإمام راكع فقد قال بعض مشايخنا ينبغي أن يكبر ويركع ثم يمشي حتى يلتحق بالصف كيلا يفوته الركوع وعندنا المشي ثلاث خطوات متوالية تطل ولا يكبره أكثر من مشي بخانة على أنه لا يكبر لكيلا يحتاج إلى المشي في الصلاة ذكر الحلافي في صلاته أدرك الإمام في الركوع فكبر قائما ثم شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع الأصح أن يعتد بها إذا وجدت المشارة كقوله قبل أن يستقيم قائما وإن قل هكذا في معراج الدراية \* أجمعوا أنه لو انتهى إلى الإمام وهو قائم فكبر ولم يركع مع الإمام حتى ركب الإمام ثم ركب أنه يصير مدر كالتلك الركعة وأجمعوا أنه لو ألقى يداه في قومة الركوع لم يكن مدر كالتلك الركعة كذا في البحر الرائق \* أدرك الإمامه راكعا يحرم قائما وكبر وبأني بالشاهو تكبيرات العبد قائما إن غلب على ظنه أنه يدرك الإمام في الركوع وإن خشي أن يفوته الركوع يركع ولا يأتي بالتكبيرات وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب صلاة العبد \* ومدر كالإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى تلك التكبير الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولغت فبته كذا في فتح القدير \* المقننى إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها إذا جهروا امام فيما يخاف فيه قل ذلك أو أكثر وأخاف فيما يجهر فيه قل صلاته ذلك أو أكثر في ظاهر الرواية وفي النوادر لا سهو عليه مالم يخاف مقدار ما يتعلق به جواز الصلاة على الاختلاف وهو آية قصيرة عنه - دأبني - بنفقة رحمه الله تعالى وعندهما ثلاث آيات قصار وآية طويلة وذكر شمس الأئمة الحلافي رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الجهر والخافتة سواء وفي كل ذلك سهو وإن كانت كلمة ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لانه مخبر بين الجهر والخافتة وروى أبو سليمان رحمه الله تعالى

ان المنفرد اذا ظن انه امام فجهر كما يجهر الامام يلزمه سجود السهو ومنها اذا ترك الفاتحة في الاولين أو أحدهما أو ترك السورة في الاولين أو أحدهما يلزمه السهو ومنها اذا قرأ في الاولين أو في أحدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لاسهو عليه وقيل بأنه يلزمه السهو ولو ترك قراءة التشهد ناسباً في القعدة الاولى أو في الاخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه وكذا لو ترك بعض التشهد سهاياً يلزمه السهو في (١٣١) ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلي

اماماً يأخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن يأخذ بقول محمد رحمه الله تعالى ومن عليه السهو يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى في القعدة

الاولى وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين وان ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته وان أدرك الامام في الركوع والسجود في آخرهما يجوز هكذا في فتاوى قاضيان \* ومن أتى مسجداً قد صلى فيه لا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدله مادام في الوقت معه وان كان فيه ضيق يتركه قيل هذا في غير سنة الظاهر والفجر هكذا في الهداية \* وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والترمذاني والمجيب كذا في الكفاية وهكذا في النهاية \* وقبل هذا في الجميع كذا في الهداية \* وهو اختيار صدر الاسلام كذا في الكفاية \* والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها كذا في الهداية \* سواء صلى الفرض بجماعة ولا اذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية

### \* (الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت) \*

كل صلاة فاتت عن الوقت به سد وجوبها فيه يلزمه قضاءها سواء تركها عمداً أو سهواً أو بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة أو قليلة فلا قضاء على مجنون حاله جنونه لما فاتته في حاله عقله كالأقضاء عليه في حاله عقله لما فاتته حاله جنونه ولا على مرتد ما فاتته زمن رتبته ولا على مسلم أعمى في دار الحرب ولم يصل مدة لجعله بوجوبها ولا على مغي عليه ومريض عجز عن الاعياء ما فاتته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة ومن حكمه ان الفاتية تقضى على الصفة التي فاتت عنه الاعداد وضرورة فيقضى مسافر في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي أربعاً والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر من ركعتين والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب وسنة في السنة ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العروقة الثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فانه لا تجوز الصلاة في هذه الاوقات كذا في البحر الرائق \* رجل صلى فارتد فاسلم في الوقت بعد كذا في الكافي \* صبي صلى العشاء ثم نام واحتمل وانته قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبي اذا بلغ قبل طلوع الفجر لا يلزمه اقضاء العشاء لان الحيض لو طرأ على الوجوب أسقط الوجوب فاذا قارنه أولى أن يمنع وان بلغت بالسن تلزمه العشاء وان لم ينتبه حتى طلع الفجر قبل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت \* هو المختار كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى قضى الفوائت ان قضاها بجماعة فان كانت صلاة يجهر فيها يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاها وحده يتخير بين الجهر والخافتة والجهر أفضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيه حتماً وكذا الامام كذا في الظهيرية \* الترتيب بين الفاتية والوقية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي \* حتى لا يجوز اداء الوقية قبل قضاء الفاتية كذا في محيط السرخسي \* وكذا بين الفروض والوتر هكذا في شرح الوقاية \* ولو صلى الفجر وهو ذا كراهة لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تذكر فاتت في تطوعه لم يفسد تطوعه لان الترتيب عرف واجبات في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العناية بالصبي اذا بلغ وصلى صلاة في وقتها يصير صاحب ترتيب كل صلاة اذا بلغت ورأت دماحها تصير صاحبة عادة بجمعة واحدة كذا في التارخاتية \* وأما الترتيب في بعض اعمال الصلاة فليس بفرض عندنا كذا في المحيط \* حتى ان من أدرك الامام في اول الصلاة ونام خلفه أو سبقه

الثانية والاحوط ان يصلي في القعتين ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو بدأ بالسورة سهاياً فلما قرأ البعض تذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد السهو وان قرأ كذا الفاتحة ونسى الباقي لاسهو عليه وان تبقى الاكثر فعليه السهو اماماً كان أو منفرداً وان لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية ولو قرأ الفاتحة أو آية من القرآن في القعدة أو في الركوع أو في السجود أو قرأ التشهد في الركوع أو في السجود كان عليه السهو ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد يلزمه السهو ولو قعد في الثانية

(١٦٦ فتاوى اول) قدر التشهد ونسى قراءة التشهد ثم تذكر أو قرأ فيه روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه اذا ترك القعدة الاولى من ذوات الاربع أو الثلاث يلزمه السهو ولو ترك التطوع لا تقصد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويلزمه السهو ولو ترك القنوت فذكر في القعدة أو بعد ما قام من الركوع لا يفتن وعليه السهو ولو سها عن تكبيرات العيد يلزمه السهو ولو زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً لا تقصد صلاته ويلزمه السهو ولو افتتح الصلاة ثم شك انه هل كبر لا فتاح ثم تذكره

كبران شغله التفكير عن اداء منى من الصلاة كان عليه السهو والافلا ولوشك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا لقطع الاول ولوافتح الظهر ثم نسي قطن انه في العصر ف صلى ركعة أو أكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهو عليه لان تفكيره لم يشغله عن اداء ركن ولوشك في ركوعه أو سجوده وطال تفكيره كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقه الحدت فذهب ليتوضأ ثم شك انه صلى ثلاثا (١٣٣) أو أربعاً وشغله ذلك عن وضوءه ساعة ثم استيقن فأتى وضوءه فعليه السهو لانه في

حرمة الصلاة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولوشك في ذلك بعد ما سلم تسليم واحدة ثم استيقن باتمام الصلاة لا يلزمه السهو لانه شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما قد قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم تذكر فلم كان عليه السهو وان افتتح الصلاة فقرأ التشهد في قيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامداً أو سهواً لاسهو عليه وان جهل بالعود أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهو عليه وان قرأ في الاولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني ان شاء وان قرأها لا يكون قضاء وان ترك السورة في الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الاخيرين أولهم يقرأ وإذا قرأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجهر بقرآن السورة ولا يجهر بقراءة الفاتحة \* رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة فلنظر الى من

الحدت فسبقه الامام ثم اتبته أو توضأ وعاد فعليه ان يقضى أو لا ما سبقه الامام ثم يتابع امامه اذا أدركه فلواتبع الامام أو لا ثم قضى بعد تسليم الامام جازعاً عند علمائنا الثلاثة وكذلك في صلاة الجمعة اذا رآه الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائماً أو مكثه اداء الركعة الثانية فاذا أتى الركعة الثانية قبل ان يؤتى الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جازعاً كذا في شرح الطحاوي في فصل ستر العورة \* ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في المضمرات \* ولو تذكر صلاة قد نسيها بعد ما أتى وقتية جازت الوقتية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو صلى الظهر على ظن انه متوضئ ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين انه صلى الظهر من غير وضوء بعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن انه متوضئ ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين بعيدهما لان العصر ثم تبع للظهر كذا في محيط السرخسي \* وإذا صلى الظهر وهو ذاكرانه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاكر للظهر يجوز العصر لانه لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين \* ولوشك في الظهر انه هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ يتيقن انه لم يصل الفجر بعيد الظهر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي \* ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلاة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ان مذهب علمائنا رحمه الله تعالى ان تصد صلواته قال ولكن لا تصدحين ذكرها بل يهارة كعتين وبعدهما تطوعا سواء كان الفاتح قديماً أو حديثاً كذا في المحيط \* ولو أن صلى الجمعة تذكر أن عليه الفجر فان كان بحيث لو قطعهها واشتغل بالفجر تقوته الجمعة ولا يقوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويصلي الفجر ثم صلى الظهر وعند محمد رحمه الله تعالى يتم الجمعة ولو كان بحيث انه اذا قضى الفجر أدرك الجمعة مع الامام فانه يستقل بالفجر اجماعاً وان كان بحيث اذا قطع الجمعة واشتغل بالفجر يقوته الوقت أتم الجمعة اجماعاً ثم صلى الفجر بعد اذها كذا في السراج الوهاج \* ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قدم الفاتحة جازواً ثم هكذا في النهر الفائق \* ثم تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقتية والفاتحة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر أطلع الشمس قبل ان يقعد قدر التمسك صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين \* ويراعى الترتيب وان كان لا يؤدى الوقتية على وجهه الا فضل كالوضاء الوقت بحيث لا يمكنه ان يصلي الوقتية الا مع تخفيفها وقصر القراءة والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب والاقصر على أقل ما تجوز به الصلاة كذا في الترمذي \* ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفاتحة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تجوز صلاته الا ان يقطعها أو يشرع فيها ولو شرع ناسياً والمسئلة بما لها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع كذا في التبيين \* ويعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق حتى لو ظن من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان كان الوقت يسيراً ما صلاهما والا أعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر فطلعت الشمس قبل أن يقعد قدر التشهد في العشاء صح فخره هكذا في التبيين \* وكذا اذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه ان الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاها وقد بقي من وقت الظهر بعضه نظريه فان كان ما بقي من

خلفه ليعلم انهم ان قاموا قام وان قعدوا قعدوا ثم بذلك قالوا الأبا من به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع وقت الدين في تكبيرة الافتتاح ولا بترك ثناء الافتتاح والتعوذ والتأمين ولا بترك التسمية في الركعة الاولى ولا بترك الجمع الحمد وربنا للحمد ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك التسبيحات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيدين وتكبيرات الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الا حرفاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها سهواً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة



الرابعة ساهيا لاسهو عليه ولولم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ان كان متمدًا فقل ساء وان كان ساهيا كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا حرج عليه في العمد ولا سجود في السهو وعليه الاعتماد ومن عليه سجود السهو في صلاة الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر التشهد سقط عنه سجود السهو وكذا لو سهوا في قضاء الفاتحة فلم يسجد حتى اجرت الشمس وكذا في الجمعة اذا خرج (١٣٣)

السلام يسقط السهو اقتدى بامام سلم عليه مجود السهو ان يسجد الامام لاسهو وصح الاقتداء والافلا وعند محمد رحمه الله تعالى يصح الاقتداء على كل حال اذا لم يسجد الامام للسهو لا يسجد المقتدى \* اذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لاسهو عليه ويسلم عن يمينه اذا قعد على الرابعة قد ر تشهد ثم تذكر بعد السلام انه لم يشهد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعود ويشهد وقال زفر والحسن رحمه الله تعالى لا يشهد اذا ترك صلاة الليل ناسيا فقضاها في النهار وأم فيها وخافت ساهيا كان عليه السهو ويغني أن يجهر ليكون القضاء على وفق الاداء وان أم ليل في صلاة النهار يخاف ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو ولو أم في التطوع في الليل خافت متمدا فقد ساء وان كان ساهيا فعليه السهو ان لم يقرأ شي في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بنافحة

وقت الظهر ما أمكنه ان يصلي فيه الفجر ثم الظهر لم تجزئه التي صلى وعليه ان يقضي الفجر ثم يعيد الظهر وكذلك ان بقي من الوقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر ركعة كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة \* وان كانت المتركاة أكثر من واحدة والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا تجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض حتى لو ترك في وقت الفجر انه لم يصل العشاء والوتر بقي من الوقت ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي الوتر ثم يصلي الفجر ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو ترك في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يتبق من الوقت الا ما يسع فيه ثم في ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيه الاست ركعات فانه يصلي الفجر ثم العصر ثم الفاتحة كذا في فتاوى قاضي خان \* والعبرة في العصر لا آخر الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في المبسوط ان أمكنه اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه اداء الا اثنين قبل غروب الشمس فعليه اداء العصر وان كان يمكنه اداء الظهر قبل تغير الشمس وتقع العصر كلها أو بعضها بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب الاعلى قول حسن ابن زياد فان عند ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في النهاية \* ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر ما لا يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا في التبيين \* ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو لا يعلم أن عليه الظهر وأطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فانه ان يقضي على صلاته كذا في الجوهر النيرة \* ولو سقط الترتيب اضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤدع على الاصح لا فاض كذا في الزاهدي \* ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان مادام ناسيا واذا تذكر يلزمه هكذا في التارخانية ناقلا عن الخلاصة \* ويسقط الترتيب عند كثرة الفوائت وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* وحده الكثرة ان تصير الفوائت ستا تجزى وقت الصلاة السادسة وعن محمد رحمه الله تعالى انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح كذا في الهداية \* ثم اعتبر فيه أن تبلغ الاوقات المتخلة مذقاته ستة وان ادعى ما بعدها في أوقاته ما قبل يعتبر أن تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة وغمرة الاختلاف تظهر فيما اذا ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم وهو لا يدري أيها أولى فعلى الاول يسقط الترتيب لان المتخلة بين الفوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لان الفوائت بنفسها تعتبران تبلغ ستا فيصلي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والاول أصح كذا في التبيين \* وهو أوسع وبالثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وهو أحوط هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكثرة الفوائت كما سقط الترتيب في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجزأه ثلاثين ظهر راتم هكذا في محيط السرخسي \* الترتيب اذا سقط بكثره الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقيت الفوائت أقل من ستة الاصح انه لا يعود هكذا في الخلاصة \* قال الشيخ الامام الزاهد أبو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط \* حتى لو ترك صلاة شهر فقضاها الا صلاة واحدة ثم صلى الوقتية وهذا كله اجاز كذا في محيط السرخسي \* (والفوائت نوعان قديمة وحديثة) \* فالقديمة تسقط الترتيب اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ وذلك كمن ترك صلوات شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى أخرى ذكرا للفاتحة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز

الكتاب وسورة ويحجرهم ما في قولهم جميعا ويسجد لاسهو اذا أخر السجدة الصليبة أو سجدة التلاوة عن موضعهما كان عليه السهو اذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو قيل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لاسهو عليه المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خسر ساجدا ساهيا لم تجز صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعليه السهو اذا زاد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه السهو اذا صلى العصر خمسًا وقعدت الرابعة

قدر التشهد قالوا لا يضيف اليها أخرى لان التنقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه افوات محله لانه آخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى التطوع ولم يتم التطوع وعن محمد رحمه الله تعالى انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما يكره اذا كان عن اختياراً ما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره **وكذا قالوا** فمن أراد أن يتطوع في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فلا فضل أن يتمها قلنا اذا بدأ بقراءة السورة (١٣٤) في الركعة الاولى أو الثانية فقرأ فاسأها كان عليه السهو اذا سلم بعد

وعليه الفتوى كذا في الكافي \* واذا آخر الصلاة الفائتة عن وقت التذ كرمع القدوة على القضاء هل يكره فالمدكور في الاصل انه يكره لان وقت التذ كراها هو وقت الفائتة وتأخير الصلاة عن وقتها مكروه بالاخلاف كذا في المحيط \* في الاصل رجل صلى العصر وهو نائم لم يصل الظهر فواسد الا أن يكون في آخر الوقت لكن اذا قدمت الفريضة لا يسطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يسطل والمسئلة معروفة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله فرضية العصر تنفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائز لا يجب عليه اعادته وعندهما تنفسد فساداً بانما لا يجوز لها مجال فالأصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقية كما تسقط بكثرة الفوائت تسقط بكثرة المؤدى كذا في المحيط \* رجل نسي صلاة ولا يدريها ولم يقع تحريمه على شيء بعد صلاة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية \* قال الفقيه به تأخذ كذا في التارخانية ناقلاً عن المتابع \* وكذا لو نسي صلاتين من يومين ولا يدري أي صلاتين اعاد صلاة يومين وعلى هذا القياس لو نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام أو خمس صلوات من خمسة أيام ولو ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري أيهما ترك أو لا يحترى فان لم يكن له رأى يعيد ما أدى أولاً مرة أخرى عند أبي حنيفة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات وقالوا الا نأمره بالتحري ويسقط عنه الترتيب للعجز فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسي \* فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان أفضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضاً صلى العصر اذا تركه ترك سجدة واحدة ولا يدري انهما من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فانه يحترى فان لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركهما من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر وان لم يعد لاشي عليه كذا في المحيط (مسائل متفرقة) في البيهقي سئل والدي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلاله ثم اقتدى به انسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه فقال نعم ان لم يكن الامام مقيماً والمقتدى مسافراً كذا في التارخانية \* شافعي المذهب اذا صار حنفياً المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيها ثم أراد أن يقضيها في الوقت الذي صار حنفياً يقضى على مذهب أبي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة \* رجل يرى التيمم الى الرسخ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلاثاً لا يعيد ما صلى وان صلى كذلك عن جهل من غير أن يسأل أحداً ثم سأل وأمر بالثلاث بعد ما صلى كذا في الذخيرة وفي الصبرية امره أن تركت صلاة فخاض وطهرت فصلت مع تذكر الفائتة قال لا يجوز كذا في التارخانية \* حربي أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام أو مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ولا يعاقب عليه اذا مات ولو أسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحساناً كذا في فتاوى قاضيان في آخر باب ما يكون اسلاماً من الكافر وما لا يكون \* فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان أو رجل واحد أن لا يلزمه كذا في محيط السرخسي \* في العناية عن أبي نصر رحمه الله فيمن بقضى صلوات عمره من غير أن فاته شيء يرد الاحتياط فان كان لاجل النقصان والكرهية فحسن وان لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الابداء لصلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المضمرات \* ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية \* وفي الفتاوى رجل يقضى

ما قدر قدر التشهد ولم يتشهد فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدتين السهو ثم يتشهد ثم يسلم اذا نسي التشهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكروا واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد تنفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تنفسد صلاته لان قعود الاول ما ارتفض كما بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ أو لم يرتفض أصلاً لان محمل قراءة التشهد العقد فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعن هذا اختلاف المشايخ في مسئلة لا رواية فتح الاذاني الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فاتصّب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تنفسد صلاته لانه لما اتصّب قائماً للقراءة ارتفض ركوعه فاذا لم يعد الركوع تنفسد

صلاته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع أو لم يرتفض أصلاً لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن اذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فأخطأ فقرأ سورة أخرى لاسهو عليه اذا شك في سجود السهو انه سجد سجدة أو وسجدتين وطال تفكيره ثم تذكر لاسهو عليه المسبوق اذا لم يتابع الامام في سجود السهو وسها فيما يقضى كقائه سجدة ثان وينتظم الثانية الاولى وان لم يسه فيما قضى وفرغ عن صلاته سجدة السهو والذي كان مع الامام استحساناً ولو تابع الامام في سجود السهو ثم سها فيما

الفوائت

يقضى فانه يسجد للسهو \* امام سهائي مملته ثم أحدث فقدم غيره فسهل الثاني أيضا فسجد الثاني مجدتين كفا ذلك اذا سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فقرأ أو ركع فلم يسجد وسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق في سجود السهو ويقدمه مقدارا للشهد لان انفراد لم يتأكد كذا لجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة بعد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود الامام للسهو وارتفض بالمناجاة (١٣٥) فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق

أن يقوم الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل أن يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على وجوه اما ان كان مسبوقا بركة أو بركتين أو بثلاث فان كان مسبوقا بركة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلاة تجاوزت صلاته لو مضى على ذلك وان لم يقع من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من التشهد فمضى على ذلك فسدت صلاته لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلاته ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسبوقا بركتين لانه ترك القراءة في احدهما ولو كان مسبوقا بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد أدنى قومة وقرأ في الاخرين ما تجوز به الصلاة جازت صلاته وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته \* رجل صلى

الفرائض فانه يقضى الوتر وان لم يستيقن انه حل بقي عليه وتر ولم يبق فانه يصلي ثلاث ركعات ويقضى ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة أخرى فان كان وترافقداؤه وان لم يكن فقد صلى التطوع أربعاً ولا يضره القنوت في التطوع \* وفي الحجة والاستغفار بالفرائض الأولى وأهمهم من التوافل الا السنن المعروفة وصلاته الضحى وصلاته التسبيح والصلوات التي رويت في الاخبار ففيها سور معدودة واذ كل معهودة فذلك بنية النفل وغيره بنية القضاء كذا في المضمرات \* ولا يقضى الفرائض في المسجد وانما يقضيها في بيته كذا في الوجيز للكردي \* في الملتقط ولو أمر الاب انه أن يقضى عنه صلوات وصيام أيام لا يجوز عندنا كذا في التتارخانية \* اذا مات الرجل وعليه صلوات فائنة فأوصى بأن تعطي كفارة صلواته يعطى لكل صلاة نصف صاع من بزر ولو ترك نصف صاع واحد يوم ونصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يسد تقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الحجة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة يجوز ويدفع عن كل صلاة نصف صاع حنطة منورين ولو دفع جله الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار وفي الوالولية ولو دفع عن خمس صلوات تسع امان لفقير واحد ومنه الفقير واحد اختيار النقية انه يجوز عن أربع صلوات ولا يجوز عن الصلاة الخامسة \* وفي النجاسة سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن القديبة عن الصلوات في مرض الموت هل يجوز فقال لا \* وسئل حماد بن عيسى عن أبي يوسف بن محمد عن الشيخ القاني هل تجب عليه القديبة عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حق فقال لا كذا في التتارخانية \* في فتاوى أهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم انه لم يقرأ في الاولين من إحدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه بعيد الفجر والمغرب ولو تذكرانه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أية صلاة تركها قالوا بعيد صلاة الفجر والوتر ولو تذكرانه ترك القراءة في ركعتين بعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ولو تذكرانه ترك القراءة في أربع ركعات بعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء لا بعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط \* تارك الصلاة عدل الا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفرائض

### (الباب الثاني عشر في سجود السهو)

وهو واجب كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في الهداية \* والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحا حتى ان من عليه السهو في صلاة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه السجود وكذا اذا ساقى قضاء الفائتة فلم يسجد حتى اجرت وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في البحر الرائق \* وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهائه لم يسجد كذا في النهر الفائق \* ومحلها بعد السلام سواء كان من زيادة أو نقصان ولو سجد قبل السلام اجزأ عنه ذلك كذا في الاصول وياتي بتسليتين هو الصحيح كذا في الهداية \* والصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل كذا في الكافي \* ويسلم عن يمينه كذا في الزاهد \* وكيفيته أن يكبر بعد سلامه الاول ويحترس اجدا ويسجد في سجوده ثم يفعل ثانيا كذا في تشهد ثانيا ثم يسلم كذا في المحيط \* وياتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في سجدة السهو والصحيح وقيل ياتي به ماني القعدة الاولى كذا في التبيين \* والاحوط أن يصلي

المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد ووطن انه أتم الصلاة فسلم ثم قام وكبر ينوي السنة ثم تذكرانه لم يتم المغرب بعد ما جعل السنة أو قبل ذلك فسدت المغرب لانه تنقل الى السنة قبل اكمال الفريضة ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكران صلاته قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة وقعد قدر التشهد جازت المغرب والا فلا لان سنة المغرب ثانيا لم تصح فيبقى في الاولى فاذا صلى ركعة وقعد يتم الصلاة والا فلا وان افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه يكبر للافتتاح فاتقها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته لان في المرة الثانية

تعد في الثانية وهي الثلاثة. فبعضه ولو صلى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتحه صلى ثلاث ركعات لا تجوز صلاته لانه في الاولى فاذا لم يفتد على رأس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على رأس الثالثة فتفسد صلاته. \* اذا صلى الظهر أو صلاه ترك بعد السلام انه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلاة صلى أربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته لان نية استقبال الظهر لم تنصح لانه كان في الاولى فصارت خالطاً المكتوبة بالثلاثة قبل اكمال المكتوبة فتفسد (١٣٦) صلاته. \* رجل صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن انه اتم ورجحة

أو سلم في الظهر على الركعتين على ظن انها جامعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن انه مسافر يستقبل الصلاة ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها رابعة فانه يضي على صلاته ويسجد سهوه لانه في المسائل الثلاث سلم مع علمه انه صلى ركعتين فكان عامداً في السلام على رأس الركعتين فتبطل صلاته. أمافي المسئلة الرابعة سلم على رأس الركعتين على ظن انه صلى أربعاً فكان ساهياً فلم يكن عامداً بالسلام على رأس ركعتين فلا تبطل صلاته وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يني كالموطن انه أحدث فانه عرف ثم علم انه لم يحدث وعندهما كان له أن يني على صلاته ما لم يخرج عن المسجد وعند محمد رحمه الله تعالى لا يني فكذلك في هذه المسئلة معلى الرابع اذا رفع رأسه عن الركوع من الركعة الثالثة فتذكر انه لم يسجد في الثانية الا سجدة واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثانية ثم يسجد للثالثة

في القعدتين كذا في فتاوى قاضيخان. وحكم السهو في القرض والنفل سواء كذا في المحيط. قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو ليست بركن وانما أمر بها بعد سجدة السهو ليدفع ختم الصلاة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا تنفسد صلاته كذا قاله الحافظ في كذا في السراج الوهاج. وفي الوالوجية الاصل في هذا ان المتركة ثلاثة أنواع فرض وسنة وواجب في الاول ان أمكنه التدارك بالقضاء فحصى والافسدت صلاته وفي الثاني لا تنفسد لان قيامه بآثار كان ما قد وجدت ولا يجبر بسجدة السهو وفي الثالث ان ترك ساهياً يجبر بسجدة السهو وان ترك عامداً لا كذا في التارخانية. \* وظاهر كلام الجمل الفقهاء لا يجب السجود في العمد وانما تجب الاعادة جبر النقصان كذا في البحر الرائق. ولا يجب السجود الا بترك واجب أو تأخير ركن أو تقديمه أو تكراره أو تغييره واجب بأن يجهر فيما يخاف وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي. ولا يجب ترك التعوذ أو البسملة في الاولى والثانية وتكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ولا يجب ترك رفع اليدين في العيدين وغيرهما ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال أو لاسهايا ولو ترك القومة ساهياً بان انحط من الركوع ساجداً في فتاوى قاضيخان ان عليه السجود عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى هكذا في فتح القدير. \* (ثم واجبات الصلاة انواع) \* (منها) قراءة الفاتحة والسورة اذا ترك الفاتحة في الاولين أو أحداها يلزمه السهو وان قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لاسه وعليه وان نسي الاكثر كان عليه السهو واما ما كان أو منفردا كذا في فتاوى قاضيخان. \* وان تركها في الآخرين لا يجب ان كان في القرض وان كان في النفل أو الوتر وجب عليه كذا في البحر الرائق. ولو كررها في الاولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو أعادها بعد السورة أو كررها في الآخرين كذا في التبيين. \* ولو قرأ الفاتحة الاخر فأقرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية. \* ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين. \* ولو قرأ الفاتحة وآيتين فخرا كعساها ثم تذكر عاداً ثم ثلاث آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية. \* ولو قرأ الفاتحة عن السورة فعليه سجود السهو كذا في التبيين. \* ولو قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الاصح ولو قرأ في ركوعه أو سجوده أو تشهد يلزمه وهذا اذا بدأ بالقراءة ثم بالتشهد وان بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا في محيط السرخسي. \* ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسه وعليه في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى. \* ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ان كان متعمداً قد أساء وان كان ساهياً كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيخان. \* ومن سها عن فاتحة الكتاب في الاولى أو في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه أبو الليث يلزمه سجود السهو وان كان قرأ من السورة وكذلك اذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه من الركوع فانه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد السهو وفي الخلاصة اذا ركع ولم يقرأ السورة ورفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع وعليه السهو وهو الصحيح كذا في التارخانية. \* واذا قرأ في الركعة الاولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه كذا في المحيط. \* وفي الوالوجية المصلي اذا تلا آية السجدة ونسى أن

عوده الى السجدة المتركة لا يرض الركوع ويلزمه السهو لانه أخر السجدة في الركعة الثانية عن محلها وان تذكر يسجد وهو ركع في الثالثة انه ترك من الركعة الثانية سجدة فانه يسجد السجدة المتركة ويتشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما. \* لانه ما تذكر في الركوع والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الارتقا فكان عوده للسجدة المتركة رفضاً للركوع فيه تنفس بخلاف ما بعد التمام. \* المصلي اذا سلم ناسياً وعليه سجدة التلاوة فبعد ما خرج عن الصلاة قبل أن يتهدد قد تشهد فسدت صلاته لان

العبد في سجدة التلاوة يرض القعدة في رواية كالعبد في السجدة الصليبية يرض القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار شمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى أما العبد في سجود السهو لا يرض القعدة باتفاق الروايات \* إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة فتد كرفي  
مكانه بعدما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويوقف بعد قدر التشهد فإن سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلاته لا ترض القعدة ولا تقصد صلاة  
القوم لا تقطاع المتابعة \* المسافر إذا صلى ركعتين وسها فيهما وسجد السهو ثم نوى الإقامة (١٣٧) صحت نيته ويقلب فرضه أربعاً

ولو صلى الرجل ركعتين  
تطوعاً وسها فيهما وسجد  
للسهو فأراد أن ينوي عليهما  
ركعتين لا ينوي \* من عليه  
السهو إذا سلم وهو يريد أن  
لا يسجد للسهو كان عليه أن  
يسجد ونيته باطلة \* رجل  
ترك من صلاته سجدة صليبية  
وسجدة للتلاوة فسلم وهو  
ذاكر أحدهما فسدت  
صلاته كانت المذكورة  
صليبية أو تلاوة وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى إن  
كان ناسياً للتلاوة وذاكراً  
للصليبية فكذلك وإن  
كان على العكس لا تقصد  
صلاته ولو سلم وهو ذاكر  
أنه قد قدر التشهد ولكنه لم  
يقرأ التشهد ثم ذكر أن  
عليه سجدة للتلاوة لا يعود  
لأنه سلام عود صلاته تامة  
لأنه لم يترك ركناً وكذا لو سلم  
وهو ذاكر أن عليه سجدة  
التلاوة ثم ذكر أنه لم يشهد  
فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجد  
للتلاوة وقصلاه تامة \* المني  
إذا نسي سجدة التلاوة في  
موضعها ثم ذكرها في  
الركوع أو في السجود أو في  
العود فإنه يجزئها ساجداً  
ثم يعود إلى ما كان فيه  
فيعيده استحضاراً وإن لم

يسجد لها ثم ذكرها وسجدها وجب عليه سجود السهو ولأنه تارك للوصل وهو واجب وقيل لا سهو عليه  
والأول أصح كذا في التناخية \* إذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فخطأ فقرأ سورة أخرى لا سهو عليه  
كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها) تعيين القراءة في الأولين كذا في البحر الرائق \* (ومنها) رعاية الترتيب  
في فعل مكرر فلا ترك سجدة من ركعة فتد كرها في آخر الصلاة سجدها وسجد للسهو وترك الترتيب فيه وليس  
عليه إعادة ما قبلها ولو قدم الركوع على القراءة لزمه السهو ولكن لا يعتد بالركوع في فرض إعادة بعد  
القراءة كذا في البحر الرائق \* (ومنها) تعديل الأركان وهو الظاهر أنه في الركوع والسجود وقد اختلف في  
وجوب السجود بتركه بناء على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب ولو زوم السجود بتركه ساهياً وسجده  
في البدائع كذا في البحر الرائق \* (ومنها) القعدة الأولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين  
\* (ومنها) التشهد فإذا تركه في القعدة الأولى أو الأخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا إذا ترك بعضه كذا  
في التبيين \* سواء كان في الفرض أو النفل كذا في البحر الرائق \* ولو قرأ التشهد في القيام إن كان في الركعة  
الأولى لا يلزمه شيء وإن كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب كذا في الظهيرية  
\* ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعدها يلزمه سجود السهو وهو الأصح لأن بعد  
الفاتحة محل قراءة السورة فإذا تشهد فيه فقد أدى الواجب وقبلها محل الشاء كذا في التبيين \* ولو تشهد في  
الآخر بين يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي \* وإذا فرغ من التشهد وقرأ الفاتحة سهواً فلا سهو عليه  
وإذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذلك إذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو كذا روى  
عن أبي حنيفة رحمه الله في الواقعات الناطقية وذكره نال إذا بدأ في موضع التشهد بالقراءة ثم تشهد فعليه  
السهو ولو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ولو قرأ التشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه هكذا  
في المحيط \* ولو كرر التشهد في القعدة الأولى فعليه السهو وكذا لو زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب  
عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والأول  
أصح ولو كرره في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين \* وإذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكره  
وتشهد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ويجب إذا قعد فيها  
يقام أو قام فيما يجلس فيه وهو أمام أو منفرداً أو بالقيام إذا استتم قائماً أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود  
إلى القعدة هكذا في فتاوى قاضي خان وسجد السهو \* ولو عاد إلى القعود تقصد صلاته على الصحيح كذا في  
التبيين \* وإن لم يكن كذلك يقعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الأصح هكذا في الهداية  
والتبيين \* ويعتبر ذلك بالنصف الأسفل من الإنسان إن كان النصف الأسفل مستوياً كان إلى القيام أقرب  
والألا كذا في الكافي \* وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو ويستوي فيه القعدة  
الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع البتية وركبته على الأرض لم يرفعهما إلا سهو عليه هكذا روى عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا إذا سجد في موضع الركوع أو ركع في موضع  
السجود أو كرر ركناً أو قدم الركناً أو أخره في هذه الفصول كلها يجب سجود السهو وفي القدوري ومن ترك  
من صلاته فعلاً وضع فيه ذكر فعلية سجود السهو لأن الفعل إذا وضع فيه مذ كذا في المارة كونه مقصوداً

بعد جازت صلاته وإن أخرها إلى آخر صلاته أجزأه لأن الصلاة واحدة وإن كان ما موصلي ركعة وترك منها سجدة فعلى ركعة أخرى  
وسجد لها فتد كذا في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيدها كان فيها إلا أنه ارتفعت فيعيدوها استحضاراً  
فأما ما قبل ذلك إلى المتركة هل ترتفع إن كان ما تخلل بين المتركة وبين الذي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه  
إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرتفع إذا قرأ في الشفع



الثاني من الظهر أو العصر أو العشاء الفاتحة والسورة تساهبا لسهو عليه قرأ في صلاة الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ تجافى جنوبهم لسهو عليه لأنه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولاة \* (فصل فيما يفسد الصلاة) \* المفسد للصلاة نوعان فعل وقول أما الأول إذا أحدث في صلاته من بول أو غائط أو ريح أو رعاى متعمدا فسدت صلاته وإن سبقه الحدث ولم يتعمد أن كان حدثا موجبه الغسل فكذلك وإن كان موجبه (١٣٨) الموضوع فإن كان بفعل الأذى فكذلك وإن لم يكن بفعل الأذى لا يفسد الصلاة بل

يتوضأ ويبنى إذا كان على بدنه دمل أو جراحة أو بثرة فمزها يده عمدا فسال منه الدم فسدت صلاته لأنه تعمد الحدث وإن لم يغزها لكانها انشقت باصا به البدن أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو بمنزلة ما لو رمى إنسان ببنذقة أو حجرة وفيه خلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى نقصد صلاته ويمنع البناء كذا لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلي عشى إنسان فادماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي أو وضع جبهته على الأرض في السجود فسال منه الدم من غير قصد فسدت صلاته عندهما وقبل تقسده عند الكل لأن الاحتراز عنسه ممكن فإذا لم يحتز صار كأنه تعمد ذلك وكذا لو كان تحت شجرة فسقط منها أغصنة فخرجنه وإن لم يصبه الحدث ولكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلاة إن كان كثيرا منه بدتفسد صلاته وإن كان يسيرا

في نفسه فتمكن بتركه القص في صلاته فيجب جبره بسجدة السهو وإن كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع الميّن على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود وإذا قعد المصلي في صلاته وتشهد ثم شك أنه صلى ثلاثا أو أربعا حتى شغل ذلك عن التسليم ثم استيقن أنه صلى أربعة أتم صلاته فعليه سجدة السهو وإن شك في ذلك بعدما سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه وإذا أحدث في صلاته وذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك حتى شغل عن الموضوع ساعة فعليه سجدة السهو وكذا في المحيط \* (ومنها القنوت) فإذا تركه يجب عليه السهو وتركه بتحقيق رفع رأسه من الركوع ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت بسجدة السهو لأنهم بمنزلة تكبيرات العبد كذا في التبيين \* (ومنها تكبيرات العيدين) قال في البدائع إذا تركها أو نقص منها أو زاد عليها أو أتى بها في غير موضعها فإنه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق \* ويستوى في الزيادة والنقصان القليل والكثير قد روى عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله إذا سها الإمام عن تكبيرة واحدة في صلاة العبد بسجدة السهو وكذا في الذخيرة \* وإذا كفي كشف الأسرار إن الإمام إذا سها عن التكبيرات حتى ركع فإنه يعود إلى القيام بخلاف المسبوق إذا ترك الإمام في الركوع فإنه يأتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق \* ولو ترك تكبيرة الركوع الثاني في صلاة العبد وجب عليه السهو لأنهم واجبة بعد التكبيرات العيدين بخلاف تكبيرة الركوع الأولى لأنها ليست ملحقه بها كذا في التبيين \* السهو في الجمعة والعيدين والمكسوبة والتطوع واحد إلا أن مشايخنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة لئلا يقع الناس في فتنة كذا في المضمرات ناقلا عن المحيط \* (ومنها الجهر والاختفاء) حتى لو جهر فيما يخافت أو خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو واختلغا في مقدار ما يجب به السهو ومنهما قيل يعتبر في الفصلين بقدر ما تجوز به الصلاة وهو الأصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها \* والمفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لأنه من خصائص الجماعة هكذا في التبيين \* وإن جهر بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لسهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان (فصل) سهو الإمام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود كذا في المحيط \* ولا يشترط أن يكون مقدريا به وقت السهو حتى لو أدرك الإمام بعد ما سلم بالزمه أن يسجد مع الإمام تبعاله ولو دخل معه بعدما سجد سجدة السهو وتابعه في الثانية فلا يقتضي الأول وادخل معه بعدما سجد هما لا يقضيهما كذا في التبيين \* سهو المؤمن لا يوجب السجدة ولو ترك الإمام سجود السهو فلا سهو على المؤمن كذا في المحيط \* والمسبوق يتابع الإمام في سجود السهو ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته \* واللاحق إذا سجد للسهو مع الإمام لا يعتد به ويسجد في آخر صلاته وينبغي للمسبوق أن يمكث ساعة بعد سلام الإمام لموازاة أن يكون على الإمام سهو وهكذا في محيط السرخسي \* ولو لم يتابع الإمام في سجود السهو وقام إلى القضاء لا يسقط عنه ويسجد في آخر صلاته \* ولو سلم الإمام فقام المسبوق ثم تذكر الإمام أن عليه سهوا فسجد له قبل أن يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه أن يرفض ذلك ويعود إلى متابعتها ثم إذا سلم الإمام قام إلى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد إلى متابعتها الإمام فمضى على قضائه فإنه تجوز صلاته ويسجد للسهو بعد فراغ ما استحسنه ولو سجد الإمام بعدما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فإنه لا يعود فإن عاد إلى متابعتها فسدت صلاته كذا في المراج الوهاج \* ولو سها الإمام في صلاة الخوف بسجد للسهو وتابعه فيه الطائفة الثانية وأما الطائفة الأولى فأنها لا يسجدون بعد

لا تفسد صلاته واختلغا في القلة والكثرة قال بعضهم كل ما يقام بالبدن فهو كثير وما يقام بسدا واحدة فهو الفراغ يسير ما لم يتكرر فعلى هذا القول المصلي إذا ضرب ابنته مرة أو مرتين لا تفسد صلاته لأن الضرب يتم بسدا واحدة وإن ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته ولو كان في صلاة الظهر أو النفل أربع ركعات فضربها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته وإن ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته وكذا لو اتقص من عمامته كور فسواه مرة أو مرتين لا تفسد ذلك يحصل بسدا

واحدة وان تم فسدت صلاته لانه لا يحصل يدا واحدة وكذا المرأ اذا قمعت فسدت صلاتها ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته لان ذلك يحصل بتعدين ادخال اليد في المغلق ثم شد المغلق وان فتح الباب المغلق فسدت صلاته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المغلق ثم تحريك المغلق وقت الفتح ثم اخراج المغلق من موضع الشد ولو شد السراويل تفسد صلاته لانه يحتاج الى استعمال اليدين وان حل الازار لا تفسد صلاته يتم يدا واحدة من غير تكرار الفعل وكذا الوزر القميص تفسد ولو حل لا تفسد (١٣٩) ولورفع العمامة ووضعها على الارض

أو رفعها من الارض ووضعها على الرأس لا تفسد لانه يتم يدا واحدة من غير تكرار ولوزر القميص لا تفسد ولوليس القميص تفسد ولو تنفل أو خلع نعله لا تفسد صلاته لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة ولوليس الخفين فسدت صلاته لانه لا يتم يدا واحدة ولو ألبس دباية أو أسرجها أو نزع السرج فسدت صلاته وان أمسكها أو خلع اللجام لا تفسد ولوليس قلنسوة أو خيطة أو نزعها لا تفسد وان رمى طبراً لم تفسد صلاته قبل هذا اذا كان الحجر في يده أما اذا أخذ الحجر من الارض ورمى طبراً تفسد صلاته ولو تزوج بمرحمة أو بكه لا تفسد صلاته وقد مر قبل هذا وان أكل أو شرب عامداً أو ناسياً فسدت صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة وهو كثير لانه عمل اليد والقدم والاسنان وان ابتلع شيئاً بين أسنانه في الكتاب انه لا تفسد الصلاة ولم يفصل قبل هذا اذا كان قايلاً فان كان كثيراً فسدت الصلاة ثم اختلفوا في القلة والكثرة بعضهم قنوا

الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق \* والا حاق لا يسجد له وهو فيما يقضى والمسبوق يسجد له وهو فيما يقضى ولولسها امامه ولم يسجد المسبوق معه وسما هو فيما يقضى بكفيه سجدة واحدة والمقيم خلف المسافر حكمه حكم المسبوق في سجدة السهو \* الامام اذا سها ثم أحدث فقدم مسبوقاً أتتها الا السلام فانه يقدم رجلاً أدرك أول الصلاة فيسلم ويسجد للسهم ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من أدرك أول الصلاة قام كل واحد الى قضاء ما سبقه ويسجد كل واحد له وهو في آخر صلاته هكذا في محيط السرخسي \* رجل صلى الظهر ركعتين في الركعة فذكر ان يقرأ في الركعة الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى القعدة وسلم كذا في المحيط \* ويسجد للسهم وكذا في السراج الوهاج \* وان تذكر بعد ما قعد الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة أخرى حتى يصير شفعا ويتشهد ويسلم هكذا في المحيط \* ويسجد للسهم واستحسانا كذا في الهداية \* وهو المختار كذا في الكفاية \* ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط \* والركعتان نافلت ولا تنوبان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهرية النيرة \* قالوا في العصر لا يضم اليها سادسة وقبل يضم وهو الاصح كذا في التبيين \* وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكره بعد العصر اذا كان عن اختيار وأما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد وقعد بها بالسجدة لا يضم اليها الرابعة كذا في التبيين \* وصرح في التبيين بان الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في البحر الرائق \* واذا لم يقعد قدر التشهد في الفجر بطل فرضه بترك القعود على الركعتين والتنفل قبل الفجر بأكثر من ركعة في الفجر مكره بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقعد بها بالسجدة حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر ليس بمكروه هكذا في التبيين \* وان لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام الى الخامسة ان تذكر قبل أن يقعد الخامسة بالسجدة عاد الى القعدة هكذا في المحيط \* وفي الخلاصة وشهد ويسلم ويسجد للسهم وكذا في التارخانية \* وان قعد الخامسة بالسجدة فسد ظهره عندنا كذا في المحيط \* ونحو صلاته تنال عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية \* ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في وقت الفساد فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما وضع رأسه للسجود تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود ففرض السجود عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتأدى بوضع الرأس وعند محمد رحمه الله تعالى بالوضع والرفع كذا في المحيط \* قال غير الاسلام في الجامع الصغير والمختار للفتوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* وفائدة الاختلاف تظهر فيما اذا أحدث في هذه السجدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمكنه اصلاحها وعند محمد رحمه الله تعالى يمكن فيذهب ويتوضأ كذا في المحيط \* ويقعد ويتشهد ويسلم كذا في فتح القدير \* والاصح أنه لا يسجد للسهم وكذا في النهاية \* وان سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فهو في الصلاة ان يسجد للسهم وان لا عندهما وهو الاصح وعند محمد زفر رحمه الله تعالى هو فيها وان لم يسجد فبعد السلام ان اقتدى به رجل صح عند محمد رحمه الله تعالى مطلقاً وعند محمد ماصح ان يسجد للسهم وان فقهه انتقض الوضوء عند خلافه ما وصلاته تامة اجاعا و سقط عنه سجود السهو ولو نوى الإقامة انقلب فرضه أربعاً عنده ويسجد في آخر الصلاة

(١٧ - الفتاوى اول) القليل بما دون الحصة وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم ما دون ملء الفم لا يفسد الصلاة وفرق بين الصلاة وبين الصوم وان ضرب انساناً بسوط أو سيف فسدت صلاته وان تقلد سيفاً أو نزع لا تفسد صلاته وكذا اذا تدرى برداً أو جل شيئاً خفيفاً يحمل يدا واحدة أو جل شيئاً أو ثوباً على عاتقه لم تفسد صلاته وان كان ثقیلاً لا يتحمل بالاجر بمقامته فسدت صلاته وان دفع المار بين يديه برأسه أو يده لا تفسد صلاته وان رمى بسهم فسدت صلاته لانه كثير قالوا هذا اذا أخذ القوس والسهم ووضع

النسب على الوتر عيبه فاما اذا هلك النقص في يد السهم على الوتر فرمى لا تفسد صلاته ولوركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الاباليدين وان نزل عن الدابة لم تفسد لان النزول يمكن بدون استعمال اليدين بأن يجعل رجله من جانب وي طرح نفسه على الارض قالوا هذا يشكل بما اذا جله غيره ووضع على السرج فان صلاته تفسد ويمكن أن يجاب عن هذا فيقال ان فعل غيره انتقل اليه فصار كأنه هو الذي يركب بنفسه وهذا على قول (١٣٠) من يقدر الكثير يعمل اليدين وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل

رحمته تعالى وقال بعضهم ان كان يحمل لواءه انسان ليستيقن انه ليس في صلاة فهو كثير وان كان يشك انه في الصلاة وليس في الصلاة فهو يسير وهذا اختيار العامة وقال بعضهم يفوض ذلك الى رأى المصلي ان استغفنه واستكثره فهو كثير والا فلا قال الشيخ الامام شمس الاعشى الحلواني رحمه الله تعالى هذا القول اقرب الى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر تقدير اهل يفوض ذلك الى رأى المبتلى به ولوحول المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر ولو كان في العصر فتاب عن موضع قيامه فسدت صلاته قال الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ما لم يتاخر مقدار سجوده من خلفه وكذا عن عيبيه أو عن يساره بقدر ما قلنا كافي وجه القبلة المرأة اذا طنت انها أحدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن

وعنده لا يتقلب أربعاً وسقط عنه سجود السهو اذا يجابه بوجوب طاله كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكار \* ومن صلى ركعتين تطوعاً فسها فمما وسجد السهو ثم أراد أن يصلي آخرتين لم يبين كذا في الهداية \* ولو نسي صح لبقاء التصرية ويعيد سجود السهو في المختار وكذا المسافر لو نسي الإقامة بعد ما سجد السهو يلزمه أربع ركعات ويعيد سجود السهو كذا في التبيين \* رجل صلى العشاء فسها فمما وقرأ بمجدة التلاوة فلم يسجد هاوترك سجدة من ركعة ثم سلم فالتسلية على أربعة أوجه ان كان ناسياً للكل أو عامداً للكل أو ناسياً للتلاوة عامداً للصلاة أو على العكس في الوجه الاول لا تفسد صلاته بالاتفاق لان هذا سلام السهو وسلام السهو لا يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلاته بالاتفاق لان سلام العبد يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلاته كذا في المحيط \* السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لانه لا يتناهى كذا في التذيب \* ولو سها في سجود السهو على بالقرى ولو سها في صلاته مراراً بكفيه سجدتان كذا في الخلاصة \* ولو أتم في التطوع في الليل غفقت متعمداً فقد أساء وان كان سهاها فعليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي التهمة اذا ترك الجهر في الوتر وفي التراويح يلزمه السهو كذا في التتارخية \* اذا أحدث الامام وقد سها فاستخف رجلًا بسجد خليفته للسهو وبعد السلام وان سها خليفته فيما يتم أيضاً كفاه سجدتان له وهو وسهواً الاول كالوسها الاول مرتين وان لم يكن الاول سها وانما سها الخليفة لزم الاول سجود السهو وسهواً خليفته ولو سها الاول بعد الاختلاف لا يوجب سهواً شيئاً كذا في الذخيرة \* وفي الاصل اذا سلم في الرابعة سهاها بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فان عليه أن يعود الى قراءة التشهد ثم لم يسجد للسهو ثم تشهد ويسلم كذا في المحيط \* وما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم في مقدار المؤدى \* من شك في صلاته لم يدرك الا ناصلي أم أربعاً وكان ذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة كذا في السراج الوهاج \* ثم الاستقبال لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر مما ينافي الصلاة والسلام قاعداً أو ولي ومجرد النية بلغوا ولا يخرج من الصلاة كذا في التبيين \* ثم اختلف المشايخ في معنى قوله أول ما عرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعبادة لانه لم يسه في غير وقت وقال بعضهم معناه أنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة والاول أشبه كذا في المحيط \* وان كرر شكه تجرى وأخذ بأكثر ما به كذا في التبيين \* وان لم يترجعه عنده نسي بعد الطلب فانه يبني على الأقل فيجعلها واحدة فيبطل شك انها ثمانية وثانية لو شك انها ثالثة وثالثة لو شك انها رابعة وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يتوهم أنه محل قعود فربما كان القعود واجباً كيلاً يصير تاركاً فرض القعدة أو واجباً \* فان وقع في رابعها الاولى والثانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة فباتى بأربع قعدات قعدتان مفروضتان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان كذا في البحر الرائق \* واذا شك بعد السلام أو قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة \* وجل شك في صلاة أنه صلاه أم لا فان كان في الوقت فعليه أن يعيد وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه كذا في المحيط ولو شك في صلاة الفجر وهو في القيام انها الثالثة أو الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم تشهد ثم يسجد سجدتين السهو

مسألة هادست صلاتها وليس البيت لها كلسجد للرجل وقال القاضي أبو علي النسفي رحمه الله تعالى لا تفسد وان صلاتها والبيت لها كلسجد للرجل ولو كان المقتدى على عين الامام فجاء ثالثاً واجتنب المؤتم الى نفسه بعد ما كبر الثالث أو قبله لم تفسد صلاة المؤتم وقال بعضهم اذا اجتنبه قبل التكبير تفسد \* محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة كشركة التصرية والاداء تفسد صلاة الرجل قلت محاذاة المرأة وكتمت بالهنة كانت المرأة أو صغيرة متافهة لان العاقلة من أهل الصلاة تثاب عليها اقتصدت بامام نوى امامتها في

الفريضة أو اقتدت متطوعة بانفترض فان قامت بحجب امام نوى امامتها وكبرت مع الامام لم تنقض صبره الامام هو الصحيح وان تقدمت على الامام وأتت به لم تفسد صلاة الامام وحدها لانه ان يحاذي عضو منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يجذأها أسفل منها أو خافها ان كان يحاذي الرجل شيأ منها تفسد صلاته ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا يصح اقتداء القاري بالامى من غير ان ينوى امامته حتى تفسد صلاة الامى (١٣١)

وان شك وهو ساجد فان شك في انها الركعة الاولى او الثانية فانه يمضي فيها سوا مشك في السجدة الاولى او الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضى فيها وان كانت الثانية يلزمه تكميلها واذ رفع رأسه من السجدة الثانية بقدر التشهد ثم يقوم فيصلي ركعة \* ولو شك في صلاة الفجر في سجوده أنه صلى ركعتين أو ثلاثا ان كان في السجدة الاولى أمكنه اصلاح صلاته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كالموسيقا الحداث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة (ز) وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته ولو شك في الفجر انها ثانية أم ثالثة فان لم يقع تحريه على شئ فان كان قائما في حال ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد وان كان قاعدا والمسئلة بحالها يتحرى وان وقع تحريه انها ثانية مضى على صلاته وان وقع تحريه انها ثالثة تحرى في القعدات ان وقع تحريه انه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته وان لم يقع تحريه على شئ فسدت صلاته أيضا وكذا في ذوات الأربع اذا شك انها الرابعة أو الخامسة ولو شك انها ثالثة أو خامسة فعلى ما ذكرنا في الفجر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة أخرى وينتهد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ويسجد للسهو ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثانية أم ثالثة يتم تلك الركعة ويقتضيها ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقتضيها أيضا والخيار الى هنا عبارة الخلاصة \* ومما لا ينبغي اغفاله انه يجب من سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري أو بنى على الأقل كذا في البحر الرائق ناقلا عن فتح القدير \* واذا شك في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا وتذكر في ذلك كثيرا ثم استيقن انه صلى ثلاث ركعات فان لم يكن تذكره شغل عن أداء ركعتين بصل وبقدر فليس عليه سجود السهو وان طال تفكره حتى شغله عن ركعة أو سجدة أو يكون في ركوع أو سجود فيطول تفكره في ذلك وتغير عن حاله بالتفكر فليس عليه سجود السهو استحياسا نهكذا في المحيط \* ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو أنه لم يمسح يقن بذلك لاشك له فيه ثم يقن أنه لم يحدث أو أنه قد مسح قال أبو بكر ان كان أدى ركعتين كان حاله اليقين بالحديث أو بعدم المسح فانه يستقبل الصلاة ولا يمضي فيها نهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو علم انه أدى ركعتا وشك انه كبر الا فتتاح أولا وهل أحدث أو لا هل أصابت النجاسة ثوبه أولا أو مسح رأسه أم لا استقبل ان كان أول مرة والامضى ولا يلزم الوضوء ولا غسل ثوبه كذا في فتح القدير \* وفي الفتاوى العناية لو شك في صلاته انه مسافر أو مقير يصلي أربعا ويقعد على الثانية احتياطاً كذا في التتارخانية \* رجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الرابعة والثالثة فلخطا الى من خلفه ليعلم بهم ان قاموا قام معهم وان قعدوا قعد معه بذلك فلا بأس به ولا سهو عليه كذا في المحيط \* اذا شك الامام فآخبره عدلان يأخذ بقولهما رجل صلى وحده أو صلى يقوم فلما سلم أخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى أربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر كذا في المحيط \* وفي الظهريه قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أما أنا فاعيد بقول واحد عدل بكل حال كذا في التتارخانية \* ولو شك المصلي في الخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى انه يعيد الصلاة احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين أعاد صلاته وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله امام صلى يقوم وذهب فقال بعضهم

اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد رحمه الله تعالى ان صلاته تفسد وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا كقول محمد رحمه الله تعالى وان تجس ثوبه أو بدنه بسجدة بان رعى فأصاب الرعاف ثوبه أو بدنه ان كان قليلا فصل في اجاز وان كانت كثيرة وليس معه ثوب آخر فانه ينصرف ويتوضأ ويغسل النجاسة ويبني على صلاته لان الشرع جوز البناء في الرعاف مع انه يصيب ذلك بسجدة ووبه فلا يمنع البناء المصلي اذا خاف سبق الحدث فانصرف فسقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

تعالى ولو سبقه الحدث في الصلاة فأنصرف ليتوضأ ثم أحدث متعمداً يجوز له البناء ولو وقع في صلاته قبل التمام ففسد صلاته كالأحد متعمداً ولو وقع بعد التمام أو بعد ما عاد إلى سجود السهو وتنقض طهارته ولا تفسد صلاته وبه ما عاذا إلى سجدة التلاوة تنقض طهارته وتفسد صلاته ما قبل هذا إذا أحدث الإمام فقدم محمداً أو جنباً أو امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً وخرج من المسجد ففسدت صلاته الكمال (١٣٣) وان لم يخرج الإمام من المسجد حتى قدم هؤلاء رجلاً يصلح للإمامة إن قدم

هي الظهر وقال به ضمهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان كان في وقت العصر فهي العصر لان الظاهر شاهد لمن يدعى ما يوافق الوقت وان كان مشكلاً جازاً للفريقين في القياس كذا في المحيط

### \* (الباب الثالث عشر في سجود التلاوة) \*

سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر كذا في الهداية ١ في آخر الاعراف عند قوله ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون ٢ والرعد عند قوله ولله يسجد من في السموات والارض طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال ٣ والتخل عند قوله ولله يسجد من في السموات وما في الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون ٤ وفي اسرايل عند قوله ان الذين آمنوا بالله من قبله ان اتى عليهم يجزون لا اذن فان سجداً ويقولون ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً ٥ ومريم عند قوله اذا اتى علم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ٦ والاولى في الحج عند قوله الم تر ان الله يسجد له من في السموات والارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن بين الله فاعلمن مكرم ان الله يفعل ما يشاء ٧ والقرقان عند قوله واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ان سجدنا تأمرنا وزادهم نفورا ٨ والتخل عند قوله ويعلم ما تخفون وما تعلنون ٩ والم تنزيل عند قوله انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بهم سجدوا وسجدوا سجودهم ١٠ وص عند قوله فاستغفره وخر كما واثاب ١١ وحم السجدة عند قوله لا يسأمون ١٢ والتعجب عند قوله فاسجدوا لله واعبدوا ١٣ واذا السماء انشقت عند قوله فاعلم ان يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ١٤ واقرأ باسم ربك عند قوله واسجدوا اقترب هكذا في العيني \* والسجدة واجبة في هذه المواضع على السامع والساكن سواء قصدهم مع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية \* رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة بتعريف الشفيعين وانما يجب اذا صح الحروف وحصل به صوت سمع هو أو غيره اذا قرب اذنه الى فقه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة وفي مختصر البحر لوقر أو اسجد وسكت ولم يقل واقرب يلزمه السجود كذا في التبيين \* رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعهم نال كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل في وجوب السجدة ان كل من كان من أهل وجوب الصلاة ما أداء أو قضاء كان أهلاً لوجوب سجدة التلاوة من لا فلا كذا في الخلاصة \* حتى لو كان التالي كافراً أو مجنوناً أو صبياً أو حائضاً أو نفساء أو عقيب الطهر دون العشرة والاربعين لم يلزمهم وكذا السامع كذا في الزاهدي \* ولو سمع منهم من عاقل بالغ تجب عليه لسماعه ولو قرأ المحدث أو الجنب أو سمعها تجب عليه ما وكذا المريض \* ولا تجب اذا سمعها من طهر هو المختار \* ومن النائم الصائم انما تجب وان سمعها من الصديق لا تجب عليه كذا في الخلاصة \* النائم اذا أخبره قرأ آية السجدة في حال النوم تجب عليه وفي النصاب هو الاصح كذا في التارخانية \* ولو قرأها سكران تجب عليه وعلى من سمعها كذا في محيط السرخسي \* المرأة اذا قرأت آية السجدة في ملامتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها السجدة كذا في المحيط \* مصلى التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها لا يلزمه

المحدث أو الجنب متوضأ  
صح تقديمهما ولا يصح  
تقديم غيرهما إلا إذا  
تعمد القرآن فسدت صلاته  
وكذا اذا قام القارئ يجنب  
الأي يصلي صلاة الأي  
تفسد صلاة الأي وقال  
أبو يوسف ومحمد رجهما  
الله تعالى ان تعم الأي بعد  
ما فقد قدر التشهد لا تفسد  
صلاته وان تعلم الأي  
بعد ما سلم وعليه سهو  
لا تفسد صلاته عند الكل  
ولو تعلم بعد ما سلم ثم تذكر  
سجدة التلاوة فسدت  
صلاته في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ولو كانت  
السجدة صليبه فسدت  
صلاته عند الكل ولو  
كان الأي مقتدياً بالقارئ  
فتعلم القرآن في وسط  
الصلاة قال الشيخ الإمام أبو  
بكر محمد بن الفضل رحمه  
الله تعالى لا تفسد صلاته  
\* العار إذا وجب الثوب  
في صلاته تفسد صلاته  
وكذلك صاحب الجرح  
السائل اذا انقطع دمه أو  
خرج الوقت في خلال

اعادة

العدالة والمقيم اذا وجد ما سأل الخلف اذا انقضت مدة مسكه وصاحب الجبيرة اذا سقطت الجبيرة

في الصلاة عن بر فسدت صلاته \* رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يعد على الثانية لم تفسد صلاته استصحاباً ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات ولم يعد الا في آخرهن اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تفسد صلاته قياساً واستصحاباً وقال بعضهم هذا والارسل سواء مصلى الجمعة اذا خرج وقتها فسدت صلاته وهو وماتت من سواء \* المرأة اذا أضرعت ولدها في الصلاة تفسد صلاتها ولو جاء



الصبي وارضع من ثديها وهي كارهة فقل لها فسدت صلاتها وان مص فضة او مصتين ولم ينزل لبنها لم تنفسد صلاتها وانعض ثلاث  
صنات تنفسد صلاتها نزل اللبن اول ينزل \* اذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو نظر في المصحف  
او المحراب فهم ولم يقرأ لا تنفسد صلاته وهو الصحيح ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته  
وكذا لو أوشد شعرافيه تسبيح أو تهليل فسدت صلاته ولو أغشى على الصلي أو جفن فسدت (١٣٣)

في جامعها زوجها بين الفخذين  
فسدت صلاتها وان لم ينزل  
منها بله وكذا لو قبلها بشهوة  
أو غير شهوة أو مسها بشهوة  
ولو نظر إلى فرج المطلقة  
طالافار جميعا عن شهوة  
يصر مرارها ولا تنفسد  
صلاته في رواية وكذا لو  
نظر المصلي إلى فرج امرأة  
بشهوة حرمت عليه أمها  
وابنتها ولا تنفسد صلاته في  
رواية ولو صلى الرجل في  
قبض محلول الحبيب فوق  
بصره في الركوع والسجود  
على فرجه ذكرناه أنه لا تنفسد  
صلاته وفي رواية تنفسد وهو  
اختيار الشيخ الامام أبي بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى ولو نظر انسان من  
تحت القميص ورأى عورة  
المصلي لا تنفسد صلاته ولو  
قبلت المصلي امرأة ولم  
يشتمها لم تنفسد صلاته  
\* اذا نام المصلي مضطجعا  
متعمدا فسدت صلاته ولو  
نفس في الصلاة ولم يعمد  
فقال نفسه حتى اضطجع  
اختلفوا فيه قال بعضهم  
تنتقض طهارته ولا تنفسد  
صلاته وله أن يتوضأ ويبنى  
وقال بعضهم لا تنفسد صلاته  
ولا تنتقض طهارته كالونام

اعادة تلك السجدة \* وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد أو العياذ بالله ثم أسلم لم تجب عليه تلك السجدة  
ولا تجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من  
سمعها السجدة فهم السامع أولا اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعنده ما ان كان السامع يعلم انه  
يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة \* وقيل تجب بالاجماع وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن بعد بذل تأخير ما لم يعلم وان تلاها وهو أصح فلم يسمع وجب عليه  
السجدة كذا في الخلاصة \* اذا قرأ آية السجدة بالهجة لم تجب السجدة كذا في السراجية \* واذا تلا  
الامام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه سواء سمعها منه أم لا وسواء كان في صلاة الجهر أو الخافتة  
الا أنه يستحب أن لا يقرأها في صلاة الخافتة ولو سمعها من الامام أجنب ليس معه في الصلاة ولم يدخل  
معهم في الصلاة لزمه السجود كذا في الجوهر النيرة \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* سمع من امام فدخل معه  
قبل أن يسجد سجده معه وان دخل في صلاة الامام بعد ما سجدها الامام لا يسجد ها وهذا أدرك في آخر  
تلك الركعة أو ما أدركه في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ كذا في الكافي وهكذا في النهاية \* وان  
تلا المأموم ولم يلزم الامام ولا المؤتم السجود في الصلاة ولا بعد الفراغ منها كذا في السراج الوهاج \* ولو  
سمع المصلي من أجنب يسجد بعد الفراغ ولو سجده في الصلاة لا يجز به ولا تنفسد صلاته كذا في التهذيب  
\* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* هذا اذا لم يقرأ المصلي السامع غير المؤتم فان قرأها أو لا ثم سمعها فسجد ها  
لم يسجد ها في ظاهر الرواية وان سمعها أو لا ثم تلاها ففيه رواية ان وحرم في السراج به لا يسجد ها كذا في  
النهر الفائق \* وان قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت في وسط السورة فالأفضل ان يسجد ثم يقوم  
ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يجز به قياسا وبناخذ ولو لم يركع ولم يسجد  
وأتى السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجز به ولا يسقط عنه بالركوع وعليه قضاءها بالسجود مادام في  
الصلاة وذكر الشيخ الامام المعروف بحواهر زاده انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلاث آيات ينقطع النور  
ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة الحسواني لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات كذا  
في فتاوى قاضيان \* ولو كانت يختم السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجده ولم يركع فلا بد من أن يقرأ  
شيئا من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود ولورفع ولم يقرأ شيئا أو ركع جاز وان لم يركع ولم  
يسجد وتجوز إلى موضع آخر فليس له أن يركع بها وعليه أن يسجد مادام في الصلاة ولو كانت السجدة  
في آخر السورة وبعدها آيات أو ثلاث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجدها اذا أراد أن يركع بها جازله  
أن يختم السورة ويركع ولو سجدها ثم قام يختم السورة ويركع فان وصل اليها شيئا آخر من سورة أخرى فهو  
أفضل هكذا في المضمرات \* واذا سجده وركع لها على حدة على الفور يعود إلى القيام ويستحب أن لا يعقبه  
بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* ولو قرأ آية السجدة  
في الصلاة فأراد أن يركع بها يحتاج إلى التنية عند الركوع فان لم يوجد منه التنية عند الركوع لا يجز به عن  
السجدة \* ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يجز به وقال بعضهم لا يجز به هكذا في  
المضمرات \* والظاهر أنه لا يجوز كذا في شرح أبي المكارم \* وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس من  
الركوع لا يجز به بالاجماع كذا في البصر الرائق \* ولو نواها في الركوع عقب التلاوة ولم يتوها لمقتدى

في السجود ولو نام في ركوعه أو سجوده ان لم يعمد ذلك لا تنفسد صلاته وان عمد فسدت في السجود ولا تنفسد في الركوع ولو كتب على  
على يده أو في الهواء أو في شيء لا يتبين لم تنفسد صلاته وان كتب على الارض متبيناً فسدت صلاته اذا كثر ولو مضغ علكا فسدت صلاته  
اذا كثر ولو أخذ من الخارج سمسمة أو ابتلعها فسدت صلاته في رواية ولو كان في فيه هلمجة فلا كهانة صلاته وان لم يلكها فدخل في  
جوفه ثم اشق يسير لم تنفسد صلاته وكذا لو ابتلع دما خرج من بين أسنانه لم تنفسد صلاته اذ لم يكن ملء الفم وكذا الوقاء أقل من مل

القيم فعاد إلى خوفه وهو لا يملك مساقدة لا تفسد صلاته ولو دهن رأسه ونجسته أو أكل أو جعل ما أورد على رأسه فسدت صلاته قبل هذا إذا تناول القارورة فصب الدهن على يده ولو كان في يده فتبع برأسه أو نجسته لم تفسد صلاته ولو لم أنسان على المصلي فاشترط السلام برأسه أو يده أو أصبعه لا تفسد صلاته ولو صافح المصلي رجلا يريد به التسليم فسدت صلاته ولو تم شعرة أو شعرين بجمرة أو مرتين لا تفسد وان تفت ثلاث مرات (١٣٤) تفسد صلاته وكذا لو قتل القملة مرارا متتابعات فسدت صلاته ولو مشى في صلاته مقدار نصف واحد لم تفسد

صلاته ولو كان مقدار صفتين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى إلى صف ووقف ثم مشى إلى صف لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد صلاته ولو طالب من المصلي انسان شيئا فأومأ المصلي برأسه بنعم أو أراه انسان درهما وقال أجيده فوأمر برأسه بنعم لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي القبلة في المسجدة لا تفسد صلاته ولو تفكر في صلاته فتذكر حديثا أو شعرا أو أنشأ كلاما حربيا ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلاته ولو انكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها في الصلاة فسدت صلاتها والمعتبر في انسداد الصلاة انكشف ما فوق الاذنين لا ما تحتها وهو الصحيح وفي حرمة النظر نسوي بينهما هو الصحيح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

لا ينوب عنه ويسجد اذا سلم امامه وبعد القعدة ولو تركها تفسد صلاته كذا في القنية \* اجمعوا على ان سجدة التلات تأتي بسجدة الصلاة وان لم يزل تلاوة كذا في الخلاصة \* المصلي اذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم ذكرها في الركوع أو السجود أو في القعدة فانه يجزئها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيه ويعيده استحيانا وان لم يعد جازت صلاته كذا في الظهيرية في فصل السهو \* اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم في الرحبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة فكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورواؤهم ان لم يزدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره ومجدهم التالي ان قصده اتباع التالي تفسد صلاته والمستحب في غير الصلاة أن يسجد السامع مع التالي ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة \* ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصف القوم خلفه فيسجدون وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها كذا في البحر الرائق \* ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتفي في حق التالي بسجدة واحدة وان اجتمع في حق التلاوة والسماع وشروط التداخل الاتحاد الآتي واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآتي أو اتحد المجلس واختلفت الآتي لا تداخل كذا في المحيط \* ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب عليه ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه نأخذ كذا في العناينة \* والمجلس واحد وان طال أو أكل اقامة أو شرب شرية أو قام أو مشى خطوة أو خطوتين أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلاطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيه من دار إلى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء بجهل كمن واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راعها في الصلاة كذا في فتاوى قاضيهان \* وان اشتغل بالتسبيح أو التهلل أو القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم يقطع أيضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا تجب عليه أخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة أخرى قبل أن تسير فعليه سجدة واحدة يسجد بها على الارض ولو سارت ثم تلاها بزمه سجدة واحدة وكذا اذا قرأها راعها ثم نزل قبل أن تسير فقرأها عليه سجدة واحدة يسجد بها على الارض كذا في الجوهر النقيع \* واعتبر تبدل المجلس دون الاعراض حتى لو قال لاقرأ ثانيا ثم قرأ في مجلسه كسنة سجدة ويتكرر في تسدية الثوب والدياسة وركب الارض هكذا في الكافي وفي الانتقال من غصن إلى غصن في أضيق الاقوال هكذا في المصنوعات \* ولو قرأها وهو ماش بزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر أو نهر عظيم أما اذا كان يسبح في حوض أو غدير له حديمه لم يصح أنه يتكرر وكذا لو قرأها حاول الرمي في الطاحونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة \* وان عمل كثيرا يبادأ كل كثيرا أو نام مضطجعا أو باع أو نحو ذلك استحسانا لان المجلس يتبدل بهذه الاعمال اسماء صامضها قالها عرفا كذا في محيط السرخسي \* والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤدى خارج الصلاة كذا في السراجية وهكذا في الكافي \* ويكون آتيا بركبها كذا في البحر الرائق \* هذا اذا لم يفسدها قبل السجود فان أفسدها فاضاها خارجها ولو بعد ما يسجد بها لا يعبدها كذا في القنية \* ولو قرأ القرآن في الركوع أو السجود لا يلزمه سجود التلاوة قال رضي الله عنه وعندي انها تجب

الله تعالى ذراعها ليس بعورة حتى لو صارت امرأة وذراعها مكشوفة فان صلاتها جازت صلاتها وان كان ذراعها مكشوف ربيع القدم يمنع الصلاة وكلف الوجه ليس بعورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو موقوف على حدة وانكشف ربيعها يمنع الصلاة وفي رواية الركبة مع الفخذ عضوا واحدا وكذا الذراع مع الخصيتين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عضوا واحدا انكشف ربيعها اجمع يمنع الصلاة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي

الامام الاجل أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان لم يجد بدا من ذلك لم يفسد صلاته وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستجماع وغسل موضع النجاسة تحت القميص فابدأ عورته فسدت صلاته وكذا المرأة اذا سبقها الحدث في الصلاة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واغضاءها في الوضوء وتغسل اذ لم تجد بدا من ذلك وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه يستقبل الصلاة ولا يبني وكذا المرأة كما لو كشفت العورة في الصلاة تفسد صلاته والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص (١٣٥) عليه مع انها تكشف عورتها في الوضوء ظاهراً وليس هذا

كالو كشف العورة في الصلاة الا ترى أن من سبقه الحدث في الصلاة ينزع خفيه ويتوضأ ولو نزع خفيه في الصلاة تفسد صلاته وكذلك ما سمع الخلف اذا انقضت مدة مسحه في الصلاة نفسه صلاته ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء ثم انقضت مدته مسحه كان له أن ينزع خفيه ويتوضأ ويبني ولو صلى بجل مكشوف الرأس وهو يجده جماعة ان كان على وجه التذلل والتضرع لا بأس به وان كان على وجه التهاون يكره ولو صلى رافعا يكره الى المرفقين يكره من سبقه الحدث في الصلاة انه يستقي الماء من البئر يتوضأ ويبني اذ لم يكن عنده ماء آخر وذكر الكرخي والقدرى رحمه الله تعالى ان الاستجماع يمنع البناء ولو انغمس الى نحره في ماء لم يجاوز عنه الى نحر آخر فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب لتوضأ فوجد الدلو منخرقا فخرزه فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث ويقر به بئر

ولكن تتأدى فيه كذا في الظهيرية \* ولو قرأها فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه ثم قرأها ثانيا فعليه سجدة أخرى وان كان لم يسجد لا اولى عليه سجدة واحدة حتى لو لم يؤدّها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجد هاتم أعادها في تلك الركعة لا تجب ثانيا كذا في محيط السرخسي \* المصلي اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم أعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد لا اولى عليه أن يسجد هاتم وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة وسقط عنه الاولى كذا في فتاوى قاضيخان \* قرأ آية السجدة في ركعة ثم أحدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وضوءه من غير عليه سجدة ثان كذا في محيط السرخسي \* ولو تلا آية السجدة في الصلاة أو وضوءه من غير عليه سجدة لها ثم أحدث فتوضأ وبني ثم سجد عليه سجدة أخرى ويسجد اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم أحدث فتوضأ وبني ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة أخرى كذا في الظهيرية \* ولو تلاها في وقت مباح فسجد هاتم أو قات مكروهة لم تجز ولو تلاها في أوقات مكروهة فسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها نازلا ثم اصابه خوف فركب فسجد أجزأه في حالة الخوف ولا يجزئه في حالة الامن كذا في محيط السرخسي \* وشرائط هذه السجدة شرائط الصلاة الا التحريم وركن وضع الجبهة على الارض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو الاعماء للرض أو الركب على الدابة في السفر وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث والعمد والكلال والفقهية وعليه أعادتها كما لو وجدت في سجدة الصلاة الا انه لا وضوء عليه في الفقهية وكذا اذا حاذت المرأة لانتفاسها ولو نام فيها لا تنتقص طهارته على الصحيح كذا في البصر الرائق \* وسنم التكبيرا ببدء وانتهاء كذا في محيط السرخسي \* هو الظاهر كذا في التبيين \* فاذا أراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشبه عليه ولا سلام كذا في الهداية \* ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ولا ينقص عن الثلاث كذا في المكتوبة كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو لم يذكر فيه اشيا يجزئه كذا في المكتوبة كذا في الخلاصة \* ويرفع صوته بالتكبير والمستحب ان اذا أراد أن يسجد للآية يقوم ثم يسجد واذ رفع رأسه من السجود يقوم ثم يتعد كذا في الظهيرية \* ثم اذا أراد السجود ينوي بها بقلبه ويقول بلسانه أجد لله تعالى سجدة الثلاثة الله أكبر كذا في السراج الوهاج \* وفي الغيبة واذا هو البس على الفور حتى لو اذا هاتى أي وقت كان يكون مؤذيا لا قاضيا كذا في التتارخانية \* هذا في غير الصلاة أما الصلاة اذا أخرها حتى طالت القراءة ثم يركعها ويأتم هكذا في البحر الرائق \* القارئ اذا كان عنده قوم كانوا متأهبين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ جهر وان كانوا محدثين أو بطن انهم يسمعون ولا يسجدون أو يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ في نفسه سواء كان في الصلاة أو خارج الصلاة كذا في الخلاصة \* ويكره أن يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكره والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين كذا في فتاوى قاضيخان وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره كذا في الخلاصة \* (ومما يضل بذلك مسائل سجدة الشكر) \* وسجدة الشكر لا عبرة لها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي مكروهة عنده لا يناب عليها وتركها أولى \* وقال أبو يوسف

فذهب الى الملة قالوا ان كان مؤثمة التزح والاستجماع أقل من مؤثمة الذهاب الى الماء فانه يستقي والا يذهب الى الماء المصلي اذا قام مل الغم تنتقص طهارته ولا تفسد صلاته وله أن يتوضأ ويبني وان قام أقل من مل الغم لا تنتقص طهارته ولا تفسد صلاته وان قام مل الغم ثم ابتلعه ولم يجبه وهو يقدر على ان يجبه تفسد صلاته وان لم يكن مل الغم لا تفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتفسد في قول محمد رحمه الله تعالى والا حوط قوله \* الامام اذا حصر من القراءة فاستخلف غيره قبل أن يقرأ مقدارا ما تجوز به الصلاة جاز في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ولا تفسد صلاته \* (وأما المفسد من حيث القول) \* إذا تكلم في صلاته عامدا أو ساهيا أو ناسيا أو كثيرا قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلاته وكذا إذا سلم على إنسان أو رد السلام ولو أراد أن يسلم على أحد ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت تفسد صلاته ولو بكي في صلاته فإن سال دمه من غير صوت لا تفسد صلاته وإن ارتفع صوته فحصل به حروف إن كان من ذكر الجنة والنار لم تفسد صلاته وإن كان من وجع أو مصيبة تفسد صلاته (١٣٦) وكذا لو قال أف أو نف أو أن في صلاته فقال آم أو أه تفسد صلاته إن كان من

وجع أو مصيبة وإن كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن سجدة رحمه الله تعالى أنه قال لا تفسد صلاته لأن ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عضوا كالأعضاء وحصل به حروف أو بجشي أو تنأب فارفع صوته فحصل به حروف لم تفسد صلاته ولو لدغته عقرب أو أصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الإمام الأجل أو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويكون بمنزلة الأتني وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل لا تفسد صلاته ليس من كلام الثامس وإن تنح أن كان بعد ذلك تفسد صلاته وإن كان بغير عذر تفسد صلاته ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فقد تفسدت صلاته لأنه خاطبه ولو عطس المصلي فقال له رجل يرحمك الله فقال المصلي آمين فسد صلاته لأنه أجابه ولو كان يجنب المصلي العاطس رجل آخر في صلاة فلما عطس المصلي فقال له رجل ليس في صلاة يرحمك الله وقال المصلي آمين فسدت صلاة العاطس لأنه أجابه ولا تفسد صلاة غير

ومحمد رحمه الله تعالى هي قرينة ثاب عليها وصورتها عندهما أن من تجددت عنده نعمة ظاهرة أو رزق الله تعالى ولدا أو مالا أو وجود ضالة أو أودعت عنه نعمة أو شئ مريض له أو قدم له غائب يستحب له أن يسجد شكر الله تعالى مستقبل القبلة يحمد الله فيه ما يوسعه ثم يكبر أخرى فيرفع رأسه كافي سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج \* قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ويكره أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية \* وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوات مكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤتى إليه فمكروه هكذا في الزاهدى

### (الباب الرابع عشر في صلاة المريض)

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا ركع وسجد كذا في الهداية \* وأصح الأقوال بل في تفسير المجهز أن يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية \* وكذلك إذا خاف زيادة المرض أو إبطاء البر بالقيام أو دوران الرأس كذا في التبيين \* أو يجرد وجال ذلك فإن لحقه نوع مشقة لم يجز ترك ذلك القيام كذا في الكافي \* ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه يؤمر بأن يقوم قدر ما يقدر حتى إذا كان قادرا على أن يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان قادرا على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بأن يكبر قائما ويقرأ قدر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد إذا عجز قال شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت أن لا تجوز صلاته كذا في الخلاصة \* ولو قدر على القيام متكئا الصحيح أنه يصلي قائما متكئا ولا يجز به غير ذلك وكذلك لو قدر على أن يعتمد على عصا أو على خادمه فإنه يقوم ويتكئ كذا في التبيين \* المريض إذا صلى في بيته يستطيع القيام وإذا خرج لا يستطيع اختلج المشايخ رحمه الله تعالى فيه الاختلاف أنه يصلي في بيته قائما أو به فتى هكذا في المضمرات \* ثم إذا صلى المريض قاعدا كيف يقعد الأصح أن يقعد كيف يتيسر عليه هكذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح هكذا في العيني شرح الهداية \* وإذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر متكئا أو مستندا إلى حائط أو إنسان يجب أن يصلي متكئا أو مستندا كذا في الذخيرة \* ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا على المختار كذا في التبيين \* وإن عجز عن القيام والركوع والسجود وقدر على القعود صلى قاعدا بآيما ويجعل السجود أخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضيه حتى لو سوى لم يصح كذا في البحر الرائق \* وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام فالمستحب أن يصلي قاعدا بآيما وإن صلى قائما بآيما جازعنا هكنا في فتاوى قاضيه \* والموتى يسجد للسهو بالآيما كذا في المحيط \* ويكره للموتى أن يرفع إليه عودا أو وسادة يسجد عليه فإن فعل ذلك ينظر إن كان يحضر رأسه للركوع ثم للسجود أخفض من الركوع جازت صلاته كذا في الخلاصة \* ويكون مسنئا كذا في المضمرات \* وإن كان لا يحضر رأسه لكن يوضع العود على جبهته لم يجز هو الأصح فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض وكان يسجد علم اجازت صلاته كذا في الخلاصة \* وإن كان يجبهته بجرح لا يستطيع السجود عليه لم يجزته إلا بآيما وعليه أن يسجد على أنفه وإن لم يسجد على أنفه أو ألم تجز صلاته كذا في الذخيرة \* وإن تعذر القعود أو ما بالركوع والسجود مستقيما على ظهره وجعل رجلا إلى القبلة وينبغي أن يوضع تحت

العاطس لأن تأميتها ليس بجواب ولو عطس المصلي فقال له رجل في الصلاة الحمد لله روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه رأسه قال لا تفسد صلاته وإن أراد به الجواب وإن قال يرحمك الله فسدت صلاته لأن الأول تحميد وليس بجواب ولو عطس المصلي فنبى أن يسكت فإن قال الحمد لله لا تفسد صلاته لأن هذا ليس بخطاب من العاطس غيره ولو قال يرحمك الله فسدت صلاته وينبغي أن لا تفسد لودعها بعد آخرها المصلي إذا نطق على من ليس في الصلاة أن أراد به قراءة القرآن لا تفسد صلاته عند الكل وإن أراد به تعظيم ذلك الرجل

تفسد صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة ثم هل تفسد صلاته بان يتنعم مرة أو يشترط فيه التكرار فيه فإيتان والاصح أن لا يشترط وان  
 فتح على المصلّي رجل ليس في الصلاة فأخذ المصلّي بفحمة فسدت صلاته لانه تعلم وان فتح المصلّي على امامه كان ذلك قبل أن يقرأ مقدار  
 ما تجوز به الصلاة ولم ينتقل الامام الى آية أخرى جاز ولا تفسد صلاته أخذ الامام بفحمة أو لم يأخذ وان كان ذلك بعد ما قرأ مرة ما تجوز  
 به الصلاة فان انتقل الامام الى آية أخرى لا ينبغي له أن يفتح فان فتح وأراد به (١٣٧) التعليم فسدت صلاته وان أخذ الامام

بفحمة تفسد صلاة الكل  
 وان قرأ الامام مقدار  
 ما تجوز به الصلاة الآتية  
 توقف ولم ينتقل الى آية  
 أخرى حتى فتح المقتدى  
 اخلفوا فيه والعجيب انه  
 لا تفسد صلاة الفاعل وان  
 أخذ الامام به فانه لا يفسد  
 صلاتهم ولا ينبغي للمقتدى  
 أن يفتح قبل الاستفتاح ولا  
 للامام أن يلجئ المقتدى  
 الى الفتح لكنه يركع ان كان  
 قرأ قدما تجوز به الصلاة  
 أو ينتقل الى آية أخرى  
 \* المصلّي اذا أخبر بخبر يسره  
 فقال الحمد لله أو أخبر بأمر  
 عجيب فقال سبحان الله أو  
 بخبر يهوله فقال لا اله الا الله  
 أو قال الله أكبر ان لم يرد به  
 الجواب لم تفسد صلاته في  
 قولهم جميعا وان أراد به  
 الجواب فسدت صلاته  
 في قول أي خذفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى وقيل  
 لو قال لا اله الا الله أو قال  
 وصلى الله على محمد وآل  
 الله أكبر لا تفسد صلاته في  
 قولهم ولو أخبر بعصية أو  
 بخبر يسره فقال الله وانا  
 اليه راجعون ان أراد به  
 قراءة القرآن دون الجواب  
 لا تفسد صلاته في قولهم

رأسه وسادة حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود وان اضطجع على جنبه  
 ووجهه الى القبلة أو ما جازوا الاول أولى كذا في الكافي \* وان لم يستطع على جنبه الايمن فعلى الايسر كذا  
 في السراج الوهاج \* ووجهه الى القبلة كذا في القنية \* ولو شرع صحيح في الصلاة قائما فحدث به مرض  
 يمنعه من القيام صلى قاعدا يركع ويسجد وان لم يستطع قومنا قاعدا فان لم يستطع فمضطجعا كذا في التبيين  
 \* ومن صلى قاعدا يركع ويسجد ثم صحى على صلاته قائما عند الشك في ركعتيه \* وان صلى  
 بعض صلاته بالايما ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا كذا في الهداية \* هذا اذا قدر  
 على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح له البناء كذا في الجوهر النيرة \* واذا عجز  
 المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عند فرض الصلاة ولا يعتبر الايماء بالعينين والحاجبتين  
 ثم اذا خف مرضه هل يلزمه القضاء اختلّفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان  
 كان دون ذلك يلزمه كافي الاغما وهو الاصح \* هكذا في فتاوى قاضي خان \* والقنوي عليه كذا في الظهيرية  
 \* وان مات من ذلك المرض لاشئ عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط \* رجل صلى أربع ركعات جالسا فلما  
 قعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يتشهد فهو بمنزلة القيام ويعضى كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي  
 الحماوى ويسجد للسهو كذا في التارخانية \* ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية  
 نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود ويتشهد كذا في فتاوى قاضي خان \* مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من  
 السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة ظن انها نالت فقرأ أو ركع وسجدوا لايما فسدت صلاته ولو كان في الثالثة  
 وظن انها نالت فآخذ في القراءة ثم علم انها نالت لا يعود الى التشهد بل يعضى في قراءته ويسجد للسهو في آخر  
 صلاته هكذا في المحيط \* وفي التجريد ويقتل المريض في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد بما يقبله  
 الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التارخانية \* مفارقة المريض للصحيح فيما هو عاجز عنه فاما فيما  
 يقدر عليه فهو كالصحيح فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع ان يتوجه الى القبلة ولم يجد أحدا يحمله  
 الى القبلة في ظاهر الرواية أنه يصلي كذلك ولا يعيد فان وجد أحدا يحمله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى  
 يحمله فان لم يأمره وصلى على غير القبلة لا يجوز وكذلك اذا كان على فرش نجس ان كان لا يجد فراشا طاهرا  
 أو يجده لكن لا يجد أحدا يحمله الى فراش طاهر يصلي على الفراش النجس وان كان يجده أحدا يحمله  
 الى فراش طاهر ينبغي ان يأمره حتى يحمله فان لم يأمره وصلى على الفراش النجس لا يجوز هكذا في المحيط  
 \* مريض تحته ثياب نجسة ان كان بجبال لا يسطئ شي الا ويتجسس من ساعته يصلي على حاله وكذلك اذا لم  
 يتجسس الثاني لكن يطعمه زيادة مشقة بالتصويل كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن أغشى عليه خمس صلوات  
 قضى ولو أكثر لا يقضى والجنون كالانغماء وهو الصحيح ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمه  
 الله تعالى وهو الاصح هذا اذا دام الانغماء ولم يبق في المدة اما اذا كان يفتق ينظر فان كان لافاقته وقت معلوم  
 مثل ان يحف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفتق قليلا ثم يعاوده فيفتق عليه ثم يترده هذه الافاقه فيبطل  
 ما قبلها من حكم الانغماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتق بغتة فيسلكم  
 بكلام الاصحاء ثم يغشى عليه فلا عبرة به في لافاقته كذا في التبيين \* ولو أغشى عليه بغز من سبع أو آدمى  
 أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجاع ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط

(١٨ فتاوى اول) وان أراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلاته عند الكل وهو ظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده  
 رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة أو رجل اسمه موسى فقال وما نالك بينك يا موسى أو كان في السفينة ناسه خارج عنها فقال  
 يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تفسد صلاته بالاتفاق وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم ولو قال انا ربكم الاعلى وأراد به  
 الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كأنه يتبطل صلاته ولو قيل للمصلي من أين جئت فقال المصلي وبشرطه وعصر مشبه



(15A)

ابن الفضل رحمه الله تعالى  
تفسد صلاته ولو قال اللهم  
اغفر لعي أو لحالي تفسد  
صلاته ولو قال اللهم  
ارزقني أو قال اللهم ارزقني  
جنتك أو رزقك لا تفسد  
صلاته وكذا لو قال اللهم  
ارزقني الحج ولو قال اللهم  
اقض ديني تفسد صلاته  
ولو رأى الهلال في الصلاة  
فقال رب وربك الله تفسد  
صلاته وكذا الولي الحاج في  
صلاته تفسد صلاته ولو  
قال في الصلاة في أيام  
التشريق لله أكبر لا تفسد  
صلاته ولو أذن في الصلاة  
وأرأى الأذان فسدت  
صلاته في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى  
لا تفسد صلاته حتى يقول  
على الصلاة وحى على الفلاح  
وكذا إذا سمع الأذان  
في الصلاة فقال المصلّي مثل  
ما قال المؤذن وأراد به  
جواب الأذان تفسد صلاته  
في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعلى قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
لا تفسد صلاته حتى يقول  
على الصلاة وحى على  
الفلاح ولو قال اللهم

ولو شرب البنج أو الدواء حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط عند الشيخين رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو نام أكثر من يوم وليلة يقضى رجل ان صام في رمضان صلى قاعدا وان افطر يصلي قائما يصوم ويصلي قاعدا كذا في محيط السرخسي \* وان صلى المريض قبل الوقت عددا وخطأ تخافة أن يشغله المرض عن الصلاة لم يجزئه وكذلك لو صلى بغير قراءة أو بغير وضوء لم يجزئه أيضا فان عجز عن القراءة بوجوب أيامه بغير قراءة رجل له عذر مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى أن يوضئه ولو كان له امرأة مريضة تلبس عليه أن يوضئها كذا في المحيط \* كل من لا يقدر على اداء ركن الا يجتهد يسقط عنه ذلك الركن كذا في فتاوى قاضيان \* حتى لو كان به جراحة لا يستطيع أن يسجد الا وتسبيل جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك يقرأ على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعدا بوجوب أيامه ولو صلى بالركوع وقع دوا وما بالسجود أجزأه الاول أفضل هكذا في المحيط \* وكذا ان صلى قائما تلبس بوله أو سأل بجرحه أو لم يقدر على القراءة ولو صلى قاعدا لم يصبه شيء يصلي قاعدا كذا في السراجية \* ومن خاف العدوان صلى قائما أو كان في خباء لا يستطيع أن يقسم عليه فيه وان خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر يصلي قاعدا المريض اذا فاتته الصلاة وقضاها في حالة العمة فعل كما يفعل الاصحاء ولو قضاها كما فاتت لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* وان قضى في المرض فوائت العمة قضاها كما قدر قاعدا أو مومنا كذا في السراجية \* وصل أقعد عند نفسه انسانا فيغيره اذا ساء عن ركوع أو سجود يجزيه اذ لم يمكنه الا بهذا كذا في الفنية \* ويستحب للمريض أن يؤخر الصلاة الى أن يفرغ الامام من صلاة الجمعة وان لم يؤخر يكره وهو الصحيح كذا في المختارات

(الباب الخامس عشر في صلاة المسافرين)

أقل مسافة تغير فيها الأحكام مسيرة ثلاثة أيام كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \*  
 الأحكام التي تغير بالسفر هي قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب  
 الجمعة والعيدين والاضحية وحرمة الخروج على الحزبة بغير محرم كذا في العنانية \* والمعتبر السير الوسيط كذا  
 في السراجية \* وهو سير الابل ومشي الاقدام في أقصر أيام السنة كذا في التبيين \* وهل يشترط سير كل  
 يوم إلى الليل اختلفوا فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشي إلى الزوال وبلغ المرحلة  
 ونزل وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذا في بصير مسافرا كذا في السراج الوهاج  
 \* ولا معتبر بالترامخ هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يعتبر السير في البر بالسير في البحر ولا السير في البحر  
 بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منهم ما يليق بمجاءه كذا في الجوهر النيرة \* وتعتبر المدة من أى طريق  
 أخذ فيه كذا في البحر الرائق \* فإذا قصد البلد وإلى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها  
 والآخر دونها فذلك الطريق الأبعد كان مسافرا عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان \* وإن سلك الأقصر  
 يتم كذا في البحر الرائق \* ولو كان في موضع له طريقان أحدهما في الماء وهو يقطع في ثلاثة أيام والثاني في  
 البر وهو يقطع في يومين فإنه اذا ذهب في طريق الماء بقصر وفي البر لا بقصر ولو كان اذا سار في البر وصل في  
 ثلاثة أيام وان سار في البحر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر \* والمعتبر في البحر ثلاثة أيام في ربح

ارزقي دابة أو كرمًا أو زبني امرأة تفسد صلاته فالخاسل انه اذا دعا في الصلاة بما جاء في الصلاة أو في القرآن أو في مستوية المائدة لا تفسد صلاته وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلاته وان كان يستحيل سؤاله من العباد لا تفسد صلاته ولو قرأ الامام آية الترحيب أو الترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت رساله فقد اسأولا تفسد صلاته ولو قرأ أو ركع وسجد وهو نائم تفسد صلاته واذا جرى على لسان المصلّي نعم فان كان ذلك علته يجرى على لسانه في غير الصلاة عمادة فسدت صلاته لانه من كلامه

وان لم يكن ذلك عادة له لاتفسد صلاته لانه قرآن \* ولو قال بالفارسية آرى فهو بمنزلة تم ان كان ذلك عادة تفسد صلاته والا فلا كالوقرأ  
القرآن بالفارسية وهو يحسن العربي أو لا يحسن جازى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو سبقه الحدث فى الصلاة فذهب للوضوء  
فقرأ القرآن فى الذهاب أو فى الرجوع تفسد صلاته وان سجد تفسد المصلى اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان  
كان ذلك فى أمر الآخرة لم تفسد صلاته وان كان فى أمر الدنيا تفسد صلاته (١٣٩) وما يحسد الصلاة لخطاى القراءة

\* (فصل فى قراءة القرآن  
خطاؤى الاحكام المتعلقة  
بالقراءة) \*

المصلى اذا أخطأ فى القراءة  
فذلك لا يخلو من وجوه  
اما أن يكون الخطأ فى  
الاعراب أو بتخفيف المشتد  
أو بتشديد المخفف أو بترك  
المدى الممدود أو بادخال  
المدى غيره أو بذكر حرف  
مكان حرف أو كلمة مكان  
كلمة أو آية مكان آية  
أو بالتقديم والتأخير  
أو بوصل المفصول أو ضنه  
أو خطأ فى النسبة \* أما  
الخطاى فى الاعراب اذا لم يغير  
المعنى لاتفسد الصلاة عند  
الكل كالوقرأ ان المؤمن  
والمؤمنات أو قرأ لم يجعل  
له عوجا بالنصب أو قرأ  
قواما مكان قواما أو قرأ  
الحمد لله رب العالمين نصب  
الدال ونصب ميم الرحيم  
ونون الرحمن ونصب بفتح  
الباء أو بكسر الباء فان ذلك  
لا يفسد الصلاة لان الخطأ  
فى الاعراب مما لا يمكن  
الاحتراز منه فيعذر واهذا  
لو قال رجل زيت بالخفض  
أو قال لامرأة زيت نصب  
التاء يحد لانه يفهم من الخطأ  
ما يفهم من الصواب وان

مستوية غير غالبة ولا ساكنة كفى الجبل يعتبر فيه أيضا ثلاثة أيام وان كان فى السهل تقطع فى أقل منها  
ولو كانت المسافة ثلاثا بالسير المعتاد فسار اليها على القوس جريا حيثما فوصل فى يومين أو أقل قصر كذا فى  
الجوهرة النيرة \* وفرض المسافر فى الرابعة ركعتان كذا فى الهداية \* والقصر واجب عندنا كذا فى  
الخلاصة \* فان صلى أربعة أو قعد فى الثانية قدر التشهد أجزأته والاخران نافله ويصير مسيئا لتأخير  
السلام وان لم يقعد فى الثانية قدرها بطلت كذا فى الهداية \* وكذا اذا ترك القراءة فى الاولين أو فى ركعة  
منهم ما تفسد صلاته عندنا كذا فى التارخانية \* القصر ثابت فى حق كل مسافر سفر الطاعة والعصية فى  
ذلك سواء كذا فى المحيط \* وكذا الركب والمائى \* كذا فى التهذيب \* ولا قصر فى السنن كذا فى محيط  
المرحسى \* وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السنن والمختار أنه لا يأتى بها فى حال الخوف ويأتى بها فى حال القرار  
والامن \* كذا فى الوجيز للكردرى \* قال محمد رحمه الله تعالى بقصر حين يخرج من مصره ويخلف دور المصر  
كذا فى المحيط \* وفى الغيائية هو المختار وعليه الفتوى كذا فى التارخانية \* الصحيح ما ذكر أنه يعتبر بمجاورة  
عمران المصر لا غير الا اذا كان عمدة قرية أو قرى متصلة ببعض المصر فيندتعتبر بمجاورة القرى بخلاف  
القرية التى تكون متصلة بفناء المصر فانه بقصر الصلاة وان لم يجاوز تلك القرية كذا فى المحيط \* وكذا اذا  
عاد من سفره الى مصره لم يتم حتى يدخل العمران ولا يصير مسافرا بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بمجرد  
النية كذا فى محيط السرخسى \* ثم المعتبرة بالمجاورة من الجانب الذى خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر  
قصر وان كان بمحذاته من جانب آخر بنية كذا فى التبيين \* وان كان فى الجانب الذى خرج منه محلة  
منفصلة عن المصر وفى القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة كذا فى الخلاصة  
\* ولا بد للمسافر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة أيام حتى يترخص برخصة المسافرين والا لا يترخص أبدا ولو  
طاف الدنيا جميعها بان كان طالب أبق أو غريم أو نحو ذلك ويكتفى فى ذلك قصد غلبة الظن يعنى اذا غلب  
على ظنه انه يسافر قصر ولا يشترط فيه التيقن كذا فى التبيين \* ويعتبر أن يكون من أهل النية حتى ان  
صليوا نصرا اذا خرجوا الى السفر وسارا يومين ثم بلغ الصبي وأسلم النصرانى فالصبي يتم والمسلم بقصر كذا  
فى الزايدى \* ولا يزال على حكم السفر حتى ينوى الإقامة فى بلدة أو قرية خمسة عشر يوما أو أكثر كذا فى  
الهداية \* هذا اذا سار ثلاثة أيام أما اذا لم يسر ثلاثة أيام فعزم على الرجوع أو نوى الإقامة يصير مقيما وان  
كان فى المفازة ونية الإقامة انما تؤثر بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح  
وصلاحيه الموضع حتى لو نوى الإقامة فى بر أو بحر أو جزيرة لم يصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال  
بأرضه كذا فى معراج الدراية \* قال شمس الأئمة الحلوانى عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا ومعهم اخيبتهم  
وخيامهم وفساطيحهم فترلوا مفازة فى الطريق ونصبوا الاخبية والفساطيط وعزموا فيها على إقامة خمسة  
عشر يوما لم يصروا مقيمين لانهم حوله وليس بمسكن كذا فى المحيط \* اختلف المتأخرون فى الذين يسكنون  
فى الخيام والاخبية فى المفازات من الاعراب والتراسكة هل صاروا مقيمين بالنية عن أبى يوسف فيه  
روايتان فى احدهما لا وفى الاخرى قال يصرون مقيمين وعليه الفتوى كذا فى الغيائية \* وان نوى الإقامة  
أقل من خمسة عشر يوما قصر كذا فى الهداية \* ولو بقي فى المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج  
ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما قصر كذا فى التهذيب \* الحجاج اذا واصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان

غير المعنى تعبر افا حشبان قرأ وعصى آدم به فغوى نصب ميم آدم ورفع ياميه أو قرأ البارى المصور بنصب الواو أو قرأ انما يحشى اقم من  
عبادة العلماء برفع الله ونصب العلماء أو قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وأزنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الا الله بنصب الله  
وما به لم تأويله الا الله بفتح الهاء ولا يغفر لكم باقه الغرور بفتح الغين وكسر الراء وان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وأنت  
خير المنزلين بفتح الزايم أو ما أشبه ذلك مما لو تعبد به بكفر اذا قرأ خطأ فسدت صلاته فى قول المتقدمين واختلف المتأخرون فى ذلك قال محمد بن

مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن عبد الجني والفقير أبو جعفر الهندي والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام اسمعيل الزاهد وشمس الأئمة الخواني رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته وما قاله المتقدمون أحوط لأنه لو تمحيد يكون كفر أو ما يكون كفر لا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون أوسع لأن الناس لا يعززون بين أعراب وأعراب فلا تفسد الصلاة وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهر لأنه لا يعتبر بالأعراب عرف (١٤٠) ذلك في مسائل منها إذا قال الرجل لا هراثة أنت واحدة ونوى به الطلاق عنده يقع

الطلاق نصب الواحد أو رفعها أولم يفر بها \* ومنها لو قال لغيره أنا قاتل أبائك في قول محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء ويحمل على الوعد ولو قال أنا قاتل أبيك يكون اقرا في قول محمد رحمه الله تعالى على نفسه بالقتل وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء في الوجهين \* ومنها لو قال لعبد رأسك رأس حر أو رأس حر أو رأس حر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسوي بين الكل ولا يعتق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يعتق في الوجه الثالث ثم بعد هذا ذكر أكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضي الإمام أبي بكر الزنجري رحمه الله تعالى لأنه كان مشهورا بعلم القراءة \* المصلي إذا قرأ أيا بكسر الكاف أو قرأ أتعبت بكسر التاء فسدت صلاته في قول المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين ولو قرأ أن الله لا يخلف الميعاد برفع الدال أو بكسر الدال لم تفسد صلاته عند الكل ولو قرأ ذلك كفارة إيمانكم بكسر الالف أو قرأ ألم يلبسوا إيمانهم نصب الالف لم تفسد صلاته \* وأما الوجه الثاني إذا خفف المشدق قال القاضي الإمام لا تفسد صلاته بخفيف المشدق لا في

لا يخرج جوا الامع الصافه ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافله خمسة عشر يوما فصاعدا يتون أربعة ولونوى الإقامة خمسة عشر يوما في موضعين فان كان كل منهما أصلا بنفسه فهو مكتمل معنى والكوفة والحيرة لا يصير مقيما وان كان احدهما متعللا آخر حتى يجب الجمعة على سكانه يصير مقيما ولونوى الإقامة خمسة عشر يوما بقرتين النهار في احدهما والليل في الاخرى يصير مقيما اذا دخل التي نوى البيوتة فيها هكذا في محيط السرخسى \* ولا يصير مقيما بدخوله أولا في القرية الاخرى كذا في الخلاصة \* ذكر في كتاب المناسك أن الحاج اذا دخل مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لأنه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق الشرط وقيل كان سبب نفقه عيسى بن أبان هذه المسئلة وذلك لأنه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة فجمع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر الجمعت أتم الصلاة فاقبني بعض أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال اخطأت فانك تخرج الى معنى وعرفات فلما رجعت من معنى بدا صاحبى أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اخطأت فانك مقيم بمكة فمالم تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرجعت الى مجلس محمد رحمه الله تعالى واشتغلت بالفقه كذا في البحر الرائق \* حاصر قوم مدينة في دار الحرب أو أهل البقي في دار الاسلام في غير مصر ونوى الإقامة خمسة عشر يوما قصر وا لان حالهم متردد بين قرار وفرار فلا تصح نيتهم وان زلوا في بيوتهم كذا في التمراشي \* ولهذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى في تاجر دخل مدينة لم حاجته نوى أن يقيم خمسة عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لأنه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يقضى فيقيم فلا تكون نيته مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من أراد الخروج الى مكان ويريد ان يترخص برخص السفر ينوى مكانا بعد منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق ناقل عن معراج الدراية \* ومن دخل دار الحرب بامان ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت نيته كذا في الخلاصة \* اذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فعلموا باسلامه وطلبوه ليقتلوه فخرج هارب يريد مسيرة ثلاثة أيام فهو مسافر وان أقام في موضع محتفيا شهرا أو أكثر لأنه صار محاربا بهم وكذا المستامن اذا غدر وطلبوه ليقتلوه وان كان واحدا من هؤلاء مقيما بمدينة من دار الحرب فلما طلبوه ليقتلوه اختفى فيها فاته يوم الصلاة لأنه كان مقيما بهذه البلدة فلا يصير مسافرا لم يخرج منها ولو كان أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فقاتلهم أهل الحرب وهم مقيمون في مدينتهم فانهم يتون الصلاة وكذلك ان عليهم أهل الحرب على مدينتهم فخرجوا منها يريدون مسيرة يوم فانهم يتون الصلاة وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة أيام قصروا الصلاة فان عادوا الى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدينتهم أموافها الصلاة وان كان المشركون غلبوا على مدينتهم وأمافوا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليه او خلى المشركون عنها فان كانوا اتخذوها دارا ومنزلا لا يبرحونها فصار دارا لاسلام يتون فيها الصلاة وان كانوا لا يريدون أن يتخذوها دارا ولكن يقيمون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلاة فيها كذا في المحيط \* والاسير في دار الحرب اذا انقلت منهم ووطن على الإقامة خمسة عشر يوما في غارا ونحوه لم يصير مقيما كذا في الخلاصة \* وفي التجنس عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا في مدينة ان اتخذوها دارا يتون الصلاة وان لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا الإقامة بها شهرا أو أكثر فانهم يصيرون كذا في البحر الرائق

تفسد صلاته \* وأما الوجه الثاني إذا خفف المشدق قال القاضي الإمام لا تفسد صلاته بخفيف المشدق لا في قوله رب العالمين أو قرأناك بعد بغير تشديد تفسد صلاته وعامة المشايخ على ان ترك المد والتشديد بمنزلة انطافى الأعراب لا تفسد الصلاة في قول المتأخرين ولو قرأ أو قرأ تلاءها أو قرأ أفعينا بالتشديد لا تفسد الصلاة ولو قرأ أو أياك تسعين بغير همزة لا تفسد الصلاة لأنه لا يغير المعنى وكذلك لو قرأ أهدنا الصراط المسند فقيم وأظهر لام صراط المسند فقيم لأنه لا يغير المعنى وكذا

لوقرأصراط الذين بالاثم واللام لا تفسد صلاته ولوقرأيا ليتعبد وأشبع ضم الدالح حتى يصبروا ولم تفسد صلاته وكذا لوقرأ أمين بالتشديد لم تفسد صلاته وأما إذا أخطأ بذكر حرف في مكان حرف في كلمة ولم يتغير المعنى بأن قرأ أن المسلمون ان الظالمون وما أشبه ذلك لم تفسد صلاته لأنه لا يغير المعنى لأنه يفهم بالخطأ ما يفهم بالصواب وكذا لوقرأ يا أيما مكان أو بالأم تفسد صلاته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته لأنه ليس في القرآن وان ذكر حرفا مكان حرف وغير (١٤١) المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء

مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا يشقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه قال أكثرهم لا تفسد صلاته وعن أبي منصور العراقي كل كلمة فيها عين أو واو أو فاء أو طاء أو تاء وفيها سين أو صاد فقرأ السين مكان الصاد أو الصاد مكان السين جاز إذا قرأ التحيات لله بالطاء أو قرأ الدجيات لله بالدال قال القاضي الامام رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ولوقرأ إذا جاء نسير الله بالسين أو قرأ ولا يغوث ويعوق ونضر بالصاد لا تفسد صلاته ولوقرأ السجد بالسين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وعبد الواحد الشيباني لا تفسد صلاته ولوقرأ أصا طير بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لوقرأ أساتير بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ الاما لا طررت بالطاء تفسد صلاته وكذا لوقرأ

\* وكل من كان تبعاً لغيره يلزمه طاعته يصير مقيماً باقامته ومسافراً بنبته وخروجه الى السفر كذا في محيط السرخسي \* فيصير الجندى مقيماً في القيا في بنية اقامة الامير في المصر كذا في الكافي في نواقض الوضوء \* الاصل أن من يمكنه الاقامة باختياره يصير مقيماً بنية نفسه ومن لا يمكنه الاقامة باختياره لا يصير مقيماً بنية نفسه حتى ان المرأة اذا كانت مع زوجها في السفر والريق مع مولاه والتلذذ مع استاذة والاجير مع مستأجره والجندى مع أميره فهو لا يصير مقيماً بنية أنفسهم في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ثم المرأة انما تكون تبعاً للزوج اذا وفاهامهرها المجهول وأما اذا لم يوفها فلا تكون تبعاً له قبل الدخول والجندى انما يكون تبعاً للامير اذا كان يرزق من الامير كذا في التبيين \* أما اذا كانت رزاقهم من أموال أنفسهم فالعبرة بنبتهم كذا في الظهيرية \* المحبوس بالدين والسلازم به يعتبر فيه بنية صاحب الدين ان كان المطلوب معسراً وان كان موبراً يعتبر فيه بنية المطلوب حتى لو عزم أن لا يقضى دينه فهو كالمعسر كذا في المضمرات \* العبد اذا كان بين المولى في السفر فتوى أحدهم الاقامة دون الآخر فان كانا باياً في خدمته فالعبد يتبع يوم خدمته ويتصور يوم خدمة الآخر وان لم يكونا باياً فالوا ينفى أن يصل إلى أربعة اعتباراً للاصبل ويقعد على رأس الركعتين لا محالة احتياطاً كذا في الغيبة \* ان لم يعلم التبع باقامة الاصل قيل يصير مقيماً وقيل لا يصير مقيماً وهو الاصح لان في لزوم الحكم قبل العلم بحر جاوضر او هو مدفوع شرعاً العبد اذا خرج مولاه سألته فان لم يخبره أتم صلاته وان صلى أربعة أياما ولم يقعد في الثانية ثم أخبره مولاه انه قصد مسيرة سفرين خرج الاصح انه لا يعيد هالمابينا كذا في محيط السرخسي \* اذا أم العبد مولاه ومعه جماعة من المسافرين فلبى صلى ركعة نوى المولى الاقامة تحت بنية في حقه وفي حق العبد ولا ينظر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى في صلى العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما أصلاً ثم أربعة ثم عاذا يعلى العبد أن المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصابعه أولاً ويشير بأصابعه ثم ينصب أربع أصابع ويشير بأصابعه الأربع كذا في المحيط \* ولو نوى المسافر الاقامة في الصلاة في الوقت أعها منفرداً كان أو مقرباً مسبوقاً كان أو مدركاً فان كان لاحقاً فتوى الاقامة بعد فراغ امامه لم يتأخر بخلاف ما لو نوى الاقامة قبل فراغ الامام فان تكلم لاحق بعد ما نوى الاقامة صلى أربعاً ان كان في الوقت وان خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسي \* ولو خرج الوقت وهو في الصلاة فتوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى الأربع في حق تلك الصلاة كذا في الخلاصة \* المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهم ولم تصح بنية في هذه الصلاة لأنه نوى الاقامة بعد الخروج وبسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لو عاد الى سجود السهو وتصح بنية الاقامة وينقلب فرضه أربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيعطل وان سجد السهو ثم نوى الاقامة تصح بنية وتصير صلاته أربع سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الاقامة في السجدة لانه لم يسجد السهو عادت حرمة الصلاة فصار كالنوى الاقامة فيها ولو كان مسافراً في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى أقام في آخر الوقت يتقلب فرضه أربعاً وان لم يسبق من الوقت الا قدر ما يسبغ فيه بعض الصلاة وان أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك

الاما إذا طررت بالذال مكان الصاد تفسد صلاته ولوقرأ بالتامع الضال اما لا تضررت لا تفسد صلاته ولوقرأ خاسثا وهو حسير بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لوقرأ عسبر بالعين مع السين لا تفسد صلاته ولوقرأ عسبر بالعين مع الصاد تفسد صلاته ولوقرأ يوم نبلى السرائر باللام تفسد صلاته ولوقرأ نبلى بالزاي لم تفسد صلاته ولوقرأ القانطين بالطاء تفسد صلاته ولوقرأ الانفام الهام بالسين تفسد صلاته ولوقرأ الانفصال باللام لم تفسد صلاته ولوقرأ وعند الوجوب بالدال تفسد صلاته ولوقرأ انتم أشد رهط بالطاء لم تفسد صلاته ولوقرأ

الامن خفف الخفة بالتأخير ما انفسد صلاته ولو قرأ يوم نبش البتة الكبرى بالتأخير ما انفسد صلاته ولو قرأ في يوم ذي مسقة بالقاف  
تفسد صلاته ولو قرأ ذو قوامس مغربا لغين تفسد صلاته ولو قرأ ذلکم بالله اذ ادعى الله وعده بالعين لا تفسد صلاته ولو قرأ هم اظلم  
واتقى بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ واتقى مكان وأطفي بالتاء والقاف تفسد صلاته ولو قرأ والعدايات طجحا بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ يوم  
ترجف الارض والخبار بالراء تفسد (١٤٣) صلاته وكذا لو قرأ وترى الجبار بالراء تفسد صلاته ولو قرأ تحسبها جامدة بالذال تفسد

صلاته وكذا جامدة مقاربة  
تفسد صلاته ولو قرأها  
خادمة بالخاء لا تفسد صلاته  
ولو قرأ فتقبلوا احسرين  
مكان حاسنين لا تفسد صلاته  
ولو قرأ فليعبدوا رب هذا  
البيت الذي قرأ التي فهمي  
بنزلة ما لو قرأ اياك نعبد  
واياك نستعين ولو قرأ فظلمت  
تفكهن وتفكهن بالحاء  
أو تفكهن بالعين تفسد  
صلاته ولو قرأ بل الساعة  
موعدهم موعدهم بالنال  
أو موعدهم بالصاد أو قرأ  
موعظم بالطاء تفسد صلاته  
في الوجوه كلها ولو قرأ فهل  
عسى عسى بالصاد لا تفسد  
صلاته وكذا لو قرأ فان  
عصولك عصولك بالسين ولو  
قرأ ليعبض بهم الكفار  
بالضاد أو ليغيث بالذال  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
فيصحبكم تبحلوا فيصحبكم  
بالخاء لا تفسد صلاته ولو  
قرأ وربك يخلق ما يشاء  
ويختار ترأربك بالنصب  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
يلبسون ثيابا خذرا بالذال  
أو بالذال تفسد صلاته ولو  
قرأ أن هؤلاء يحبون العاجلة  
يكذبون العاجلة تفسد

صلاته ولو قرأ يعودون رجال يعودون بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ استرق السمع قرأ بالغين استرغ تفسد صلاته  
ولو قرأ هذا ما لى عتيد عتيد بالنون لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ كل كفار عتيد بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ فسوف ينبتهم بينهم  
الله من البيان لا تفسد صلاته ولو قرأ الا انار الا الناس تفسد صلاته ولو قرأ وما آتيناهم من كتب يدرسونها أو ما آتيناهم تفسد صلاته  
ولو قرأ ولا يحبسن الذين كفروا ان تغفل عنهم خير لا تفهم ان تغفل عنهم بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ لا تفسد صلاته ولو قرأ



كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكن التائين خصيماً قرأ خسيماً بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ خطيماً مكان خصيماً بالطاء ولو قرأ وما هو على الغيب بضنين يذنب بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ أكثر وأقرب الفساد قرأ فأرسلوا فيها الفساد لا تفسد صلاته ولو قرأ غير المغضوب غير المغضوب بالقاف تفسد صلاته وكذا لو قرأ غير المغضوب بالطاء أو بالذال تفسد صلاته ولو قرأ الظالمين بالطاء أو بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ الدالين بالذال تفسد صلاته ولو قرأ (١٤٣) الصرات بالتاء تفسد صلاته وعلى قول أبي منصور العراقي

رحمه الله تعالى لا تفسد ولو قرأ الشيطان بالتاء لا تفسد صلاته ولو ترك الألف واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلاته ولو قرأ قل هو الله أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ لم يره أحد أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ لم يكن له قرأ بكل له باللام لا تفسد صلاته ولو قرأ صدنا كم سددنا كم بالسين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ عليكم تمطلون لعلمكم تسطلون بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ أم موسى فارعا بالعين لا تفسد صلاته ولو قرأ اللهم صل بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ لا تأخذه سنة ولا نوم قرأ لا تأخذه سنة بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بتراباء تفسد صلاته ولو قرأ أن هؤلاء مستبدرين أو مدبرين لا تفسد صلاته ولو قرأ وشروه بثمن بخس قرأ بثمن بخس لا تفسد صلاته ولو قرأ اغماهي زجرة قرأ بالجاء تفسد صلاته ولو قرأ ونحسل طلعا هضم قرأ بالناء أو بالذال تفسد صلاته

مقبر عما يجوز للسافر قصر فيه كذا في السراج الوهاج \* وكيفية الصلاة على الدابة أن يصلي بالإيماء كذا في الخلاصة \* وفي الحجة ويصلي قاعدا على السرج أو الكاف ويقرأ ويركع ويسجد ويتشهد ويسلم هكذا في التارخانية \* ويجعل السجود أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه على شيء سائر دابته أو واقفة كذا في الخلاصة \* ولو سجد على شيء وضع عنده أو على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق \* ويجوز أن يوحى على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج \* ويستوى الجواب عندنا بين أن يفتح الصلاة مستقبلاً القبلة وبين أن يفتيها مستدبراً القبلة كذا في المحيط \* وفي الحجة هو المختار كذا في التارخانية \* ويصلون فرادى فإن صلوا بجماعة فصلاة الإمام تامة وصلاة القوم فاسدة كذا في الخلاصة \* وإذا صلى على الدابة خارج المصر هل له أن يسوق الدابة ذكر شيخ الإسلام في شرح السيران المسئلة على التفصيل أن كانت الدابة تنساق بنفسها ليس له أن يسوقها فإذا كانت لا تنساق بنفسها فاساقها هل تفسد صلاته قال إن كان معه سوط فهميها ونخبها به لا تفسد صلاته عمل قليل كذا في الذخيرة \* والسائر والراكب نوافل حتى تجوز على الدابة كذا في التبيين \* افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمه أجاز لا وهو المأخوذة كذا في الغياثية \* وإذا افتتح التطوع على الأرض فاتمه أركباً لم يجز ولو افتتحها ركباً فاتمه أركباً لم يجز كذا في المتنون \* رجلان في محمل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع أجزأهما وكذلك في الفرض حالة الضرورة كذا في السراجية \* سواء كانا في شق أو شقين لأنه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء \* فان كان كل واحد على دابة لم يجز صلاة المقتدى لأن بين الدابتين طر يقام سطر قواؤه مانع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز المكتوبة على الدابة إلا من عذر هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا الواجبات مثل الوتر والمندور والمشروع الذي أفسده وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة التي تلي على الأرض هكذا في العيني شرح الكنز \* ومن الاعتذار أن يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه أو على ثيابه أو دابته لصاً أو سباعاً أو عدواً وكانت الدابة جوارحاً لو نزل عنها لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيئاً كبيراً لا يمكنه أن يركب ولا يجرد من ركبه أو كان في طين وردغة لا يجرد على الأرض مكاناً يابساً كذا في المحيط \* هذا إذا كان الطين بحال يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المنابة لكن الأرض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة \* ولا تلزمه الإعادة إذا استطاع النزول كذا في السراج الوهاج \* المذكور أن يمكنه إيقاف الدابة بوقف ويصلي بالإيمان ولو لم يوقفها لا تجوز كذا في المضمرات \* وأما الصلاة على الجملة فان كان طرفها على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السريرو وكذا لو ركز تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض لا على الدابة يكون بمنزلة الأرض كذا في التبيين \* ولا تضر التجاسة على الدابة وقيل إن كانت على السرج أو الركابين تمنع وقيل إن كانت على الركابين لا تمنع والأصح عدم المنع مطبقاً كذا في العيني شرح الكنز \* أما الصلاة في السفينة فالمستحب أن يخرج من السفينة للفرصة إذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي \* وإذا صلى قاعداً في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجزى لا تجوز إجماعاً كذا في التهذيب \* ولو صلى فيها فان كانت مشدودة على الجند (١) مستقرة على الأرض فصلى قائماً أجزأه

(١) قوله الجند هو شاطئ النهر اهـ

ولو قرأ تلعبا بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ وأمطرنا عليهم مطراً قرأهما بالتاء تفسد ولو قرأ ربنا أماناً أنزلت وأنعمنا الرسول قرأ وأنعمنا بالنصب ورفع الرسول لا تفسد صلاته عند المتأخرين وكذا لو قرأ فان كذبوا فقة كذب رسل من قبلك نصب كاف كذب لا تفسد عند المتأخرين وكذا لو قرأ كذب أصحاب الأيكة برفع الكاف إن الشيطان ينزغ بينهم قرأ ينزع بالعين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ ولا أكثر من ذلك ولا أكبر بالباء لا تفسد صلاته ولو قرأ وعسى أن تكبروا شيأ قرأ وهو شرككم وعسى أن تحبوا شيأ قرأ وهو خير لكم لا تفسد

صلاته ولو قرأ أن الله يعلمون قرأ بالنصب أن الله لا تفسد صلاته ولو قرأ إلا عن موعدة وغداها يقرأ بالذال موعدة أو قرأ بالصاد موعضة  
تفسد صلاته ولو قرأ موعضة بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ أو ما أناب ظلام العبيد قرأ بالذال تفسد صلاته ولو قرأ للعبيد بالذال أو  
بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ قل مولوا يغضكم بالصاد لا تفسد صلاته ولو قرأ قضا غلظ بالصاد أو قرأ غلظ القلب بالصاد تفسد صلاته  
ولو قرأ خالصا ونجيا خلطوا ونجيا بالطاء (١٤٤) لا تفسد صلاته ولو قرأ والاعلال التي كانت عليهم والاعناق التي كانت عليهم لا تفسد

صلاته ولو قرأ بما كنتم  
تتكفرون بما كنتم تكسبون  
لا تفسد صلاته ولو قرأ في  
البحر سربا قرأ صربا بالصاد  
تفسد صلاته ولو قرأ نسبا  
نصبا بالصاد تفسد صلاته  
ولو قرأ إذا وينا إلى الصخرة إلى  
السخر قبالسين تفسد صلاته  
ولو قرأ يني إسرائيل  
إسرائيل بالصاد تفسد  
صلاته ولو قرأ فطره فقه التي  
فطر الناس عليها قرأهما  
بالتاء أو قرأ فاطر السموات  
بالتاء تفسد صلاته ولو  
قرأ ولقد فضلنا بعض النبيين  
فضلنا بالصاد لا تفسد صلاته  
ولو قرأ فضل الله فصل الله  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
فصل الآيات بالسين فسدت  
صلاته ولو قرأ كتاب  
فصلت فضلت لا تفسد  
صلاته ولو قرأ ولا تقبلوا  
لهم شهادة قرأ لا تقبلوا لهم  
شهادة تفسد صلاته ولو قرأ  
ويدرأ عنها العذاب يذرأ  
بالذال تفسد صلاته  
ولو قرأ والطور وكتاب مسطور  
والتور بالطاء تفسد صلاته  
ولو قرأ مسطور مستور بالطاء  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
ومن يشاقق الرسول يساقق

وان لم تكن مستقرة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلاة فيها كذا في محيط السرخسي \* وان كانت موقوفة  
في لجة البحر وهي تضطرب فالاصح أنه ان كانت الريح تمحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وان حركتها  
قليلاً فهي كالواقفة كذا في الترمذاني \* أجمعوا أنه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلاة فيها قاعداً  
كذا في الخلاصة \* ويلزمه التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة كذا في الكافي في باب صلاة المريض  
\* وكلما دارت السفينة يحول وجهه إليها ولو ترك التحويل وجهه إلى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئه ولو  
صلى فيها بالإيماء وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزئه في قولهم جميعاً هكذا في المضمرات في باب صلاة  
المسافر \* ولا يصير مقبلاً بنية الإقامة فيها وكذلك صاحب السفينة والملاح الآن تكون السفينة بقرب  
من بلدته أو قرينته فيخاف أن يكون مقبلاً بأقامته الأصلية كذا في المحيط \* وفي اللؤلؤ الجمة افتتح الصلاة في  
السفينة حالة أقامته في طرف البحر فقلتها الريح وهو في السفينة فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أي  
يوسف رحمه الله تعالى وفي لجة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى احتياطاً \* وفي العناية ولو  
كان مسافراً وشرع في الصلاة في السفينة خارج المصغر فجزت السفينة حتى دخل المصير يتم أربعاً كذا  
في التارخانية \* ولا يجوز أن ياتم رجل من أهل السفينة بامام في سفينة أخرى فان كانت السفينتان  
مقروبتين يجوز كذا في الخلاصة \* وفي النوازل اذا كان بحال يقدر أن ينضم إحداهما إلى الأخرى من  
غير عنف فهما بمنزلة المقروبتين وتجوز صلاة الطائفتين كذا في التارخانية \* ومن اقتدى على الجذبامام  
في السفينة أو على العكس فانه يتقارن كان بينهما طريق أو طائفة من النهر لم يجز الاقتداء وان كان على  
العكس يجوز \* واذا وقف على الاطلال يقدر بالامام في السفينة صح اقتداؤه الآن يكون امام الامام  
كذا في المحيط \* واذا استوثق السفينة وهو في الصلاة استقبله لأنه عمل كثير كذا في محيط السرخسي

### \* (الباب السادس عشر في صلاة الجمعة) \*

وهي فرض عين كذا في التهذيب \* (ثم لوجوبها بشرائط في المصلي) وهي الحرية والذكورة والإقامة والعمه  
كذا في الكافي \* والقدرة على المشي كذا في البحر الرائق \* والبصر هكذا في الترمذاني \* حتى لا تجب الجمعة  
على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في محيط السرخسي \* ولا على المقعد بالاجماع كذا في المحيط  
\* وان وجلمن يحمله كذا في الزاهدي \* ولا على الاعمي وان وجد قائداً كذا في السراجية \* والشخ  
الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض فلا تجب عليه \* والمطر الشديد والاختصاص السلطان الظالم مسقط  
كذا في فتح القدير \* وللولي أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد \* وعلى المكاتب الجمعة وكذلك  
معتق البعض اذا كان يسعى وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في  
فتاوى قاضخان \* وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الاصح أنه يصلي اذا لم  
يجل بحفظ دابته كذا في العيني شرح الهداية \* وللسأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وهذا قول الامام  
أبي حفص رحمه الله تعالى قال أبو علي الدقاق ليس له أن يمنع في المصر ولكن يسقط عنه الاجر بقدر  
اشتغاله بذلك ان كان بعيداً وان كان قريباً لا يحيط عنه شيء وليس للاجير أن يطالب بمن المحطوط بمقدار  
اشتغاله بالصلاة هكذا في المحيط \* وظاهر المتن يشهد للدقاق كذا في البحر الرائق \* ومن لاجمة عليه ان

الرسول بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ كنتم تشاقون تساقون بالسين ولو قرأ قضا فخصه بالسين اذاها  
فسدت صلاته اذا قرأ أن أرسلنا عليهم بحاقراً روحاً لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ والريح لا تفسد صلاته فراكاً  
يساقون إلى الموت قرأ بالسين لم تفسد صلاته ومن الجبال جديض قرأ بالذال جند لا تفسد صلاته ورتل القرآن ترتيلاً قرأ ترتيلاً لا تفسد  
صلاته سورة أنزلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلاته وفي عقبه قرأ في عقبه لا تفسد صلاته فقال لم يرتد قرأ بالطاء ترتيلاً لا تفسد صلاته

ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تنفس صلاته ولا يغرنكم بالله الغرور قرأ بكسر الغرور تنفس صلاته سوط عذاب قرأ بالصاد ضوط  
تفقد صلاته فرت من فسورة قرأ من قوصر بالصاد أو بالسين تنفس صلاته فسحقا لأصحاب السعير قرأ بالسين الشعير تنفس صلاته  
أول نمر كما يند كرفيه من تذروا كم التذير قرأ بالصاد الضير لا تنفس صلاته ولولا أن ربطنا قرأ بالتاء تنفس صلاته وهو أفصح مني  
لساناً قرأ بالسين أفصح لا تنفس صلاته بل عجت ويسخرون قرأ يسخرون بالخاء (١٤٥) لا تنفس صلاته وإذا رآ آية يستسخرون  
قرأ بالخاء لا تنفس صلاته

وإذا ما جاز عن فرض الوقت كذا في الكثر (ولادائم اشراط في غير المصلي) \* منها المصير هكذا في الكافي \*  
والمصير في ظاهر الرواية الموضع الذي يكون فيه مفق وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت أبيته  
أنية مني هكذا في الظهيرية وفتاوى ضيخان \* وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التارخانية \* ومعنى  
اقامة الحدود والقدرة عليها هكذا في الغياثية \* وكما يجوز أداء الجمعة في المصير يجوز أدائها في فناء المصير وهو  
الموضع المتصل بالمصير متصلاً بالمصرون كان مقيماً بوضع بينه وبين المصير فرجة من المزارع والمراعى  
فحو القلع بخار الاجرة على أهل ذلك الموضع وان كان النداء يبلغهم والغلاة والميل والامبال ليس بشئ  
هكذا في الخلاصة \* هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار  
شمس الأئمة الحلواني كذا في فتاوى قاضيخان \* القروي اذا دخل المصرون نوى أن يكثي يوم الجمعة لزمته  
الجمعة لانه صار كواحد من أهل المصير في حق هذا اليوم وان نوى أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت  
أو بعد الدخول لاجعة عليه ولو صلى مع ذلك كان أجوراً كذا في فتاوى قاضيخان والتجنيس والمحيط  
\* ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة اذا نوا إقامة  
والمسافرون اذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصير اذا قامت الجمعة وأهل السجون  
والمرض ويكره لهم الجماعة كذا في فتاوى قاضيخان \* وجازت بغير في الموسم للخليفة أو لأمير الجوارح لا لأمير  
الموسم كذا في الوقاية \* سواء كان أمير الموسم مقبلاً أو مسافراً الا اذا كان مأذوناً من جهة أمير العراق أو  
أمير مكة وقيل ان كان مقبلاً تجوز وان كان مسافراً لا تجوز والعصم الاول هكذا في البدائع \* ولا تجوز في  
غير هذه الايام كذا في محيط السرخسي \* ولا جمعة بعرفات اتفاقاً كذا في الكافي \* وتؤتى الجمعة في مصر  
واحد في مواضع كثيرة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الاصح وذكر الامام السرخسي  
انه الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ هكذا في البحر الرائق \* انا اصاب الناس مطر  
شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف كذا في الخلاصة \* ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع  
الشك في المصير أو غيره وأقام أهل الجمعة ينبغي أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات ويؤاها بالظهر حتى لو لم  
تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهده فرض الوقت يبين كذا في الكافي وهكذا في المحيط \* ثم اختلفوا في  
نها قبل بنوي آخر ظهر عليه وهو الاحسن والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله  
بعد كذا في القنية \* وفي فتاوى (أهو) ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع التي يصل بها بعد الجمعة  
في ديارنا كذا في التارخانية \* (ومنها السلطان) \* عادلا كان أو جأراً هكذا في التارخانية ناقلاً عن النصاب  
أو من امره السلطان وهو الأمير والقاضي أو الخطباء كذا في العيني شرح الهداية \* حتى لا تجوز اقامتها  
بغير أمر السلطان وأمرنا به كذا في محيط السرخسي \* رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الامام والامام  
حاضر لا يجوز ذلك الا أن يكون الامام أمره بذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* مرض الأمير فصل الشرطي  
لم تجز الا بانه كذا في التارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع \* العباد اذا قلد عمل ناحية فصلي بهم الجمعة جاز  
كذا في الخلاصة \* صلاة الجمعة خلف المتقلب الذي لا منشور له من الخليفة تجوز ان كانت سرية سيرة  
الامرأه يحكم فيما بين رعيته بمحكم الولاية المرأة اذا كانت سلطانية تجوز أمرها باقامة الجمعة لا اقامتها  
هكذا في فتح القدير \* الصحيح في زمانان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شهنة والوالي والقاضي لا يقيمون

(١٩ - الفتاوى اول) من رسول قرأ من رزق لا تنفس صلاته ألم يجده يتيم قرأ يتيماً كذا في التارخانية وقولوا قولا سيديدا  
بالصاد قرأ صديدا تنفس صلاته وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطل بالنون تنفس صلاته وكانت من القاتين فاذا هم يقنطون  
ومن يقنط من رجعة قرأ بالتاء مكان الطاء أو بالطاء مكان التاء تنفس صلاته ومن يقنط من كن لله ورسوله قرأ بالطاء يقنط تنفس  
صلاته حتى تكون حرضاً وتكون من الهالكين قرأ من الجاهلين تنفس صلاته أنهم أقرب لكم قرأ غريب تنفس صلاته خط وأثل

قرأ أو أتلف نفسه صلاته فأكثبنا مع الشاهدين قرأ أو كتمان بالميم لا تفسد صلاته وأوتى من كل شيء قرأ من كل نفس لا تفسد صلاته ولا يستثنون قرأ أو لا يسطنون بالطاء لا تفسد صلاته وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالطاء ناظرة إلى ربهم ناظرة قرأ بالاضاد ناضرة لا تفسد صلاته ويتجنبها الاثنى قرأ الاثنى بالتاء قال ان وصل به الذي يصل النار الكبرى تفسد صلاته وان لم يصل بل وقف ثم ابتدأ بالذي يصل النار الكبرى لا تفسد صلاته وكذا الوقر (١٤٦) وسيجنبها الاثنى الذي سيجنبها الاثنى الذي ان وصل به الذي يوثق ماله يترك تفسد

الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في الغيبة \* والى مصرمات فصلي بهم خليفة الميت أو صاحب الشرط أو القاضي جاز فان لم يكن ثمة واحد منهم \* واجتمع الناس على رجل فصلي بهم جاز كذا في السراجية \* ولوعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جاز كذا في التهذيب \* ولومات الخليفة وله ولاية وامر على أمور الماين فهم على ولايتهم يقيمون الجمعة مالم يعزلوا كذا في محيط الدرختي \* اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في الخطبة ولوقال اخطب لهم ولا تصل أجزاء أن يصلي بهم كذا في الراهدى \* ولواستعمل صبي أو نصراني على مصر فالم هذا أو باع ذلك لا يقيم الجمعة الا بالمرجيد الا اذا قال لهم الخليفة اذا سلمت فصل واذا بلغت فصل كذا في التهذيب \* الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو حضر من امصار ولا يجمعها وهو مسافر جاز لان صلاة غيره تجوز بآذنه فله لانه أولى ولوان امام مصر مصران ثم نقر الناس عنه ظنوه عدوا وما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون الا بآذن مستأنف من الامام الامام اذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا وقال الغيبة أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا منعهم بجمعة ما بسبب من الاسباب وأراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرافا ما اذا منعهم بجمعة ما بجمعة فاهم أن يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية \* الامام اذا عزل كان له أن يصلي الجمعة بالناس الى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدّم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب بعزله أو علم بقدم الامير فسلاته باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوافتح الامام الجمعة ثم حضر وال آخر فانه مضى في صلاته كذا في الخلاصة \* بلاد علي اولاد كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة ويصير القاضي قاضيا براضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا واليا مسلما كذا في معراج الدراية \* (ومنها وقت الظهر) حتى لو خرج وقت الظهر في خلال الصلاة نفسد الجمعة وان خرج بعد ما قد قدر التشبه فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وليس له أن يني الظاهر عليه الاختلاف الصلاتين كذا في التبيين \* المقتدى اذا نام في صلاة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاته ولوانتبه بعد فراغ الامام والوقت دائماتها الجمعة كذا في المحيط \* (ومنها الخطبة قبلها) حتى لو صلاها بالخطبة أو خطب قبل الوقت لم يجز كذا في الكافي \* الخطبة تشمل على فرض وسنة فالفرض شيان الوقت وهو بعد الزوال وقبل الصلاة حتى لو خطب قبل الزوال أو بعد الصلاة لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية \* والثاني ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق وكفت تحميدة أو تهليل أو تسبيحة كذا في المتون \* هذا اذا كان على قصه \* الخطبة اما اذا عطف حمد الله أو سبح أو هال متجيبا من شيء لا يوجب عن الخطبة اجماعا كذا في الجوهرية النيرة \* خطب وحده أو بحضور النساء الصحيح أنه لا يجوز كذا في معراج الدراية \* ولو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز كذا في الخلاصة \* ولو خطب والقوم ينام أو صمت جازت كذا في العيني شرح الهداية \* (ومنها ما سنن في خمسة عشر) أحدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب (وثانيها) القيام هكذا في البحر الرائق \* ولو خطب قاعدا أو مضطجعا جاز هكذا في فتاوى قاضيخان \* (وثالثها) استقبال القوم بوجهه (ورابعها) التعوذ في نفسه قبل الخطبة (وحامسها) أن يسمع القوم الخطبة وان لم يسمع أجزاء (وسادسها) البداية بحمد الله (وسابعها) الشاء عليه بجماعه (وثامنها) الشهادتان (وتاسعها) الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام

صلاته والا فلا ما ودعك ربك قرأ ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد والرب أضافان ترك التشديد في ما ودعك لا تفسد الصلاة وفي الرب تفسد وما في قرأ بالغين وما على تفسد صلاته أسفل ساقلين قرأ بالالف واللام الساقلين لا تفسد صلاته حتى مطلع الشجر لما قال الفج انقطع نفسه فركع لم تفسد صلاته وانه على ذلك الشهيد قرأ لشديد لا تفسد صلاته وكذا الوقر وأنه لم يخطير لشديد قرأ الشهيد لا تفسد فالغريات صبا قرأ سجا بالسجين تفسد صلاته فأثرن به نفعاً قرأ نفعاً تفسد صلاته واسوف يعطيك ربك فترضى قرأ فترضى بالطاء تفسد صلاته فأما اليتيم فلا تقهر قرأ فلا تكهر لا تفسد صلاته لا يلاف قریش قرأ لا يلاف قریش لا تفسد صلاته كلا اذا بلغت التراقي قرأ التراقي قبل لا تفسد صلاته فالتقم الحوت قرأ فالتقمه قيل لا تفسد هل أتاك حديث الغاشية قرأ العاشية تفسد صلاته وكذا الوقر والليل

اذا يغشى قرأ يغشى تفسد صلاته وذلك قطرها تذليل لا قرأ بالاضاد لا تفسد ولو قرأ بالطاء ظلمات تفسد ولو قرأ بالطاء ظلمات لا تفسد (وعاشرها) صلاته وكذا الوقر أو لا ناعا بالاضاد لئلا تفسد صلاته ولو قرأ بالطاء لا تفسد صلاته فظلت أعناقهم قرأ بالاذل أو بالاضاد لم تفسد صلاته لم يجز ذلك يتما قرأ بذلك يتما لا تفسد صلاته يومئذ تحدث أخبارها قرأ أخبارها اختلوا فيه قال بعضهم تفسد صلاته ناراضة قرأ خامية بالخاء تفسد صلاته وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر قرأ بالصبر تفسد صلاته لم يجعل كيدهم في تضليل قرأ بالاذل في تضليل لا تفسد

ولو قرأ يدع اليتيم تسكين  
الذال تفسد صلاته والله  
أعلم قل أعوذ برب الفلق  
قل أعوذ برب الناس ترك  
تشديدا الرباختلفوا فيه  
قال بعضهم - لم لا تفسد ومن  
شرع اسقى اذا وقب قرأ فاسق  
تفسد صلاته وكذا لو قرأ  
وقب وجب ومن شر حامد  
اذا حمد قرأ بالصاد حمد  
لا تفسد صلاته من الحنة  
والناس قرأ بالنصب من  
الحنة تفسد صلاته كدهم  
في تضليل قرأ بالطاء قال  
عضهم لا تصح اذا لا ذنك  
ضعف الحماة وضعف  
المعات قرأ بالصاد أو بالطاء  
لاظنك تفسد صلاته  
لتكون من الغافلين قرأ  
من الغافلين بالراء تفسد  
صلاته لتكون من  
الخاسرين قرأ من الشاكرين  
تفسد صلاته ومن يكتبها  
قرأ يكتبها بالباء تفسد صلاته  
الا الظن وان الظن قرأ  
بالضاد تفسد صلاته ذلكم  
أزكى لكم وأطهر قرأ أو أظهر  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
بالضاد أو بالذال تفسد  
صلاته قال فرعون ذروني  
أقتل فقرا بالرفع لا تفسد  
صلاته اذا عاقر بالضاد

لا تقصد صلاته آمنت طائفة قرأ بالطاء أمط لا تقصد صلاته ولورق ألباء تائفة تقصد صلته كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدها فيها  
قرأ بالذال تقصد صلته حتى إذا فرغ عن قلوبهم قرأ بالراء والعين فرغ لا تقصد صلته وهو قرائته في بحر الكافرين من عذاب اليم قرأ في  
يزيد الكافرين لا تقصد صلته فهو اوصموا كثير منهم قرأ بالسين ومحو لا تقصد صلته نصر من الله وفتح قريب قرأ غريب بالعين لا تقصد  
صلاته لمفعلا الناصبة ناصبة قرأ هاء بالسين لا تقصد صلته وكذلك قرأ النصب فعلا الصاد لا تقصد صلته كذبة خاطئة قرأ كاذبة بالذال



لاتفسد صلاته وكذا لو قرأ خاتمة خاتمة بالتام لا تفسد صلاته هل ترى من فطوره قرأ طاري بالطاء وقبور بالتاء لا تفسد صلاته فسنيسره  
 ليسرى قرأ الطاء تفسد صلاته فأما الزيد فيذهب جفا قرأ فاما الذهب فيذهب جفاه تفسد صلاته أو كما عليها قرأ أو كل  
 عليها لا تفسد صلاته سلمهم أيهم بذلك زعيم قرأ زعيم تفسد صلاته كيف ضرب بوالث الامثال قرأ كذا بوالث الامثال لا تفسد صلاته يومئذ  
 يصدر الناس قرأ بالسین والطاء بسطر (١٤٨) الناس تفسد صلاته ولو قرأ بالسین والتاء اختلفوا فيه قال بعضهم لا تفسد صلاته

واذا مسه الخسیر قرأ الخسر  
 بطرح اليه لا تفسد صلاته  
 لانه حذف حرفا واحدا  
 وحذف الحرف لا يفسد  
 صلاته وزراري مبثوثة  
 قرأ وزراري مبثوثة قال  
 يعبد الصلاة فسقناه الى  
 بلديت فانزلناه الملقرا  
 فأحييناه المله اختلفوا فيه  
 قال بعضهم لا تفسد صلاته  
 اني أريد ان أنكحك قرأ رب  
 اني أريد ان أنكحك تفسد  
 صلاته ما تنسخ من آية  
 أو تنسخها قرأ من آية أو نوتها  
 أو يوتها لا تفسد صلاته  
 سيقولون ثلاثة رابعهم قرأ  
 ثلاثة ربيعهم تفسد صلاته  
 ومن يضل الله قرأ بالطاء  
 لا تفسد صلاته الحمد لله قرأ  
 برفع اللام الاول لا تفسد  
 صلاته ثمانية أيام حسوما  
 قرأ أحصوا ما باله اذ قال أبو  
 عهمة سبعين معاذ المروزي  
 تفسد صلاته فسترضع  
 له أخرى قرأ فسترضع  
 لا تفسد صلاته والتين  
 والزيتون قرأ بالطاء والطين  
 تفسد صلاته لعل أطلع  
 الى اله موسى قرأ بالتاء اطلع  
 لا تفسد صلاته واتبع فيها  
 آتاك الله قرأ بالعین واتبع  
 لا تفسد صلاته وزروع

ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان وأما من جاء الامام بخطب فعليه  
 أن يستقر في وضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضيان \* فأما  
 تحطى السؤل ففكره والاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق \* المختار ان السائل اذا كان لا يمر  
 بين يدي المصلي ولا يحطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحشا فو يسأل لامر لا يتعمده لا بأس بالسؤال  
 والاعطاء ولا يحل اعطاء سؤال المسجد اذ لم يكن \* ونوعا على تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز للكردي  
 \* اذا شهد الرجل عند الخطبة ان شاه جلس محتيا أو متر بعا أو كما يسر لانه ليس بصلاة عملا وحقيقة كذا  
 في المضمرات \* ويستحب أن يقعد فيها كما يقعد في الصلاة كذا في معراج الدراية \* ان كان في النفل  
 ثم شرع الخطيب في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعدها عند الر كعتن هكذا في القنية \* ولو ذكر في الجمعة  
 أن عليه التبر فان كان لا يخاف قوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب  
 بضيق الوقت أما لو خاف قوت الجمعة لا الوقت فعندها يبدأ بالفجر وعند محمد يتم الجمعة كذا في معراج  
 الدراية ويكره أن يخبط متكئا على قوس أو عصا كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* ويتقار  
 الخطيب السيف في كل يامه فقت بالسيف كذا في شرح الطحاوي \* (ومنها الجماعة) وأقلها ثلاثة سوى  
 الامام كذا في التبيين \* ولا يشترط كونهم من حضر الخطبة كذا في فتح القدير \* ولو خطب الامام يوم الجمعة  
 ونظر الناس وجاء آخرون وصلى بهم الجمعة جزأهم كذا في محيط السرخسي \* والشرط فيهم أن يكونوا  
 صالحين للامامة أما اذا كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا في الجوهر النيرة \*  
 وتنعقد الجمعة باثني عشر العبيد والمسافرين والمرضى وكذا بالاميين والخرس كذا في محيط السرخسي \* اذا  
 كبر الامام الجمعة والقوم حضور ولم يشرعوا معه ذكر في الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسهم  
 الركوع صحت الجمعة والامام يتقبلها ولم يذكر خلافا كذا في الغيانية \* ولو كبروا مع الامام ثم نفروا خرجوا  
 من المسجد ثم جاؤا وكبروا قبل رفع الامام رأسهم من الركوع جزأهم الجمعة كذا في محيط السرخسي \* اذا  
 كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبر وامعه حتى أحدوا ثم جاء آخرون وذهب الاولون جازا حسنا ولو  
 كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى قاضيان \* ان تقروا بعد الافتتاح قبل  
 التقييد بالسجدة لم يجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما كذا في التمر تاشي \* وان نفروا بعد  
 ما قعد الر كعة بالسجدة صلى الجمعة عند علماءنا الثلاثة كذا في المضمرات \* (ومنها الاذن العام) وهو  
 أن تفتح أبواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة تواجته وفي الجامع وأغلقوا أبواب المسجد على  
 أنفسهم وجعلوا الميجز وكذلك السلطان اذا اراد أن يجمع بحشمه في داره فان فتح باب الدار وأذن اذا دعا  
 جازت صلاته شهدا العامة أو لم يشهدوها كذا في المحيط \* ويكره كذا في التتارخانية \* وان لم يفتح باب الدار  
 وأجلس البوابين عليهم لم تجزاهم الجمعة كذا في المحيط \* ويجوز للسافر والعبد والمريض أن يؤموا في الجمعة  
 كذا في القدوري \* ومن لا عذر له لمصلي الظهر قبلها كره كذا في الكنز \* ويستحب للمريض والمسافر وأهل  
 السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* ان  
 أدى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان معذورا كالسافر والمريض والعبد أو  
 غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته والامام فرغ منها لا يطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيها انقبل

قرأ بالذال لا تفسد صلاته الذي فرض عليك القرآن قرأ بالطاء فط تفسد صلاته ولبناء الصا قرأ بالسین خالسا  
 لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ انفاصا انفاصا لا تفسد صلاته انه كان في حيا قرأ خفيا لا تفسد صلاته وانما جميع حاذرون قرأ  
 بالاضاد حاضرون لا تفسد صلاته بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تفسد صلاته لا تدرون أيهم أقرب قرأ بالذال لا تدرون تفسد  
 صلاته لولا ان تدركه نعمة قرأ بالذال تفسد صلاته قل كل متر به فترى وقرأ بالسین فيهما تفسد صلاته بهجل حنيذ قرأ بالذال حنيذ تفسد

صلاته وان كنت لمن الساجدين تفسد صلاته واليك نسعي ونحفظ قرأ بالاذن تفسد صلاته فشوف نوتيه أجزا عظيما قرأ  
نصله أجزا عظيما لا تفسد صلاته صحفا منشورة قرأ سحنا بالسين تفسد صلاته ما سبقكم بهما من أحد قرأ سبغكم بالغين لا تفسد صلاته  
وقالوا أننا ضللنا قرأ بالطاء ظلالا لا تفسد صلاته وهو قراءة فمن فرض فيهن الحج قرأ بالطاء فقرأ أو بالذال تفسد صلاته وذروا ظاهر الإثم  
قرأ بالطاء وظروا أو بالضاد وضرروا تفسد صلاته وجعلوا لله محاذرا من الحرت قرأ (١٤٩) بالضاد أو بالطاء مما طرأ تفسد صلاته  
وتلذا لا عين قرأ بالضاد أو

بالطاء تفسد صلاته  
فطاف عليهم اطاعتهم قرأ بالطاء  
تألف تفسد صلاته لقد  
سمع الله قول الذين قالوا ان  
الله فقير وقف عليه لا تفسد  
صلاته عزيز عليه ما عنتم  
وقف عليه أنت قلت  
للناس وقف عليه وقال  
الله لا تتخذوا وقف عليه  
ألا أنهم من أفكهم يقولون  
وقف عليه ثم تولوا عنه  
وقالوا علم وقف عليه خسر  
فنادى فقال وقف عليه ان  
وقف لا تقطع النفس في هذه  
المواضع لا تفسد صلاته من  
بعثنان من قريته فنادى فقال  
عليه قال هذا وقف حسن  
وما أنتم بمصرخي وقف عليه  
وانشد بقوله اني كفرت  
قال لو تم ذلك يكفروا بطل  
صلاته قال في ضلال مبين  
وقف عليه وابتدأ بقوله  
اقبلوا يوسف لا يأثم ولا تفسد  
صلاته أعجزت أن أكون  
مثل هذا الغراب قرأ الغبار  
قال الفقيه أبو جعفر رحمه  
الله تعالى تفسد صلاته اذا  
قرأ الرحمن علم القرآن  
الشیطان علم القرآن تفسد  
صلاته وكذا لو قرأوا ذكر في  
الكتاب ادريس اذ كرى

أن يصل اليه فرغ منها بطل ظهروا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما وان خرج لا يريد الجمعة  
لا يطل اجامعا كذا في الكافي \* وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارنا للقراءة لا يطل هكذا في التبيين  
\* ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤت بها الا امام بعد الا أنه لا يبرجوا دارا كه البعد المتساقطة بطل ظهروا في  
قول البلطيين وهو الصحيح \* فان كان توجه اليها ولم يصل الامام بعد اربعين عذرا اختفوا في بطلان ظهروا  
الصحيح أنه لا يطل واختفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا أنهم خرجوا قبل ان تمامها النائية الصحيح انه  
يطل ظهروا هكذا في الكافية \* ثم المعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا يطل قبله على المختار كذا في فتح  
القدير \* ولو كان جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر لا يطل حتى يشرع مع الامام اتفاقا كذا في البحر  
الرائق \* والمريض اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة فصل في الجمعة ان تقضى ظهروا  
وانقلب نفلا كذا في النهاية \* ومن أدركها في التشهد أو في سجود السهم أو تم جمعة عند الشيخين رحمه الله  
تعالى وكره في المصر ظهروا المحدثين وغيره كالمسجون والمسافر جماعة قبل فراغ الامام بعده وكره جماعة  
الظهروا لاهل المصر اذا لم يجتمعوا المانع وأما أهل القرى فلهم ذلك بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره قاضي  
خان وغيره هكذا في شرح مختصر الوفاة لابي المكارم \* ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول \* وقال  
الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان على المنارة  
والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر  
أو على الزوراء كذا في الكافي \* وسرعة المشي والعدو الى المسجد لا تجب عندنا وعند عامة الفقهاء واختلف  
في استحبابه والاصح أن يمشي على السكينة والوقار كذا في القنية \* واذا جلس على المنبر اذن بين يديه وأقيم  
بعد تمام الخطبة بذلك جرى التوارث كذا في البحر الرائق \* وصلاة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بفاتحة  
الكتاب وأي سورة يشاء ويجهر بالقراءة فيهما كذا في محيط السرخسي \* واذا كبر ولم يستطع أن يسجد على  
الارض للزحام فانه ينظر حتى يقوم الناس فان وجد فرجة سجدوا وسجدوا على ظهر رجل آخر أجزأه وان  
وجد فرجة ومع هذا سجد على ظهر رجل آخر لم يجزئه هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زجه الناس فلم  
يستطع السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يعضي في صلاته بغير قراءة كذا في البحر الرائق \*  
لو سبق رجل يوم الجمعة ثم قام لقضاء ما فاته كان بالخيار ان شامه وراوان شاخفت كالمفرد في صلاة الفجر كذا  
في الخلاصة \* ويستحب ان حضر صلاة الجمعة أن يدهن ويمس طيبا ان وجدته ويلبس أحسن ثيابه ان كان  
وتستحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في معراج الدراية

### (الباب السابع عشر في صلاة العيدين)

وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* ويستحب يوم الفطر للرجل الاغتسال والسؤال  
وليس أحسن ثيابه كذا في القنية \* جديدا كان أو غسلا كذا في محيط السرخسي \* ويستحب التخم  
والطيب والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلى وأداء صدقة النظر قبل الصلاة  
وصلاة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع في طريق آخر كذا في القنية \* ولا بأس  
بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي أفضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية \* واستحب في عيد الفطر

الكتاب باللبس تفسد صلاته وكذا لو قرأ في أخاف أن يسلك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان تفسد صلاته ومن يؤمن بالله ويعمل  
صالحا يدخله جنتا قرأ من يكفر بالله تفسد صلاته هذا اذا قرأ موصولا وان كان قرأ مفصلا ولا تفسد صلاته ولو قرأ وان ربكم الرحمن قرأ  
وان ربكم الشيطان تفسد صلاته وكذا لو قرأ قدس الشهد من التي قرأ بالقاف من التي تفسد صلاته ولو قرأ يدخلون في دين الله خلتون  
بالهاء تفسد صلاته أنعت عليهم قرأ باللام الممت تفسد صلاته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلاته لانه نسيه الى الأب وليس له أب ولو قرأ

موسى بن مريم لا تقصد صلته لان كلاهما في القرآن وليس فيه نسبة من لأمه الى الام فلا تقصد صلته ولوقرأ موسى بن عيسى لا تقصد  
صلته في قول محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه العلامة ولوقرأ عيسى بن عمران لا تقصد صلته ولوقرأ موسى بن  
لقمان قال الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام الزرعي رحمه الله تعالى لا تقصد صلته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى  
لا أب له ولا كذلك موسى بن لقمان لان موسى (١٥٠) له أب الا أنه أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تقصد صلته

ولوقرأ عيسى بن سارة تقصد

أن يأكل قبل الخروج الى المصلي ثلثاً أو خساً أو سبعا أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وزوا الاماشاء  
من أي - لو كان كذا في العيني شرح الكنتز ولولوا كل قبل الصلاة لا يأثم ولولوا كل بعد هالي العشاء  
ربما يعاقب عليه والاخفى كالفطر فيها الا أنه يترك الاكل حتى يصلي العبد كذا في الفقيه وفي الكبرى  
الاكل قبل الصلاة يوم الاخفى هل هو مكروه فيه روايتان والمختار انه لا يكره لكن يستحب له أن لا يفعل  
كذا في التارخانية \* ويستحب أن يكون أول تناولهم من لحوم الاضاحي التي هي ضيافة الله كذا في  
العيني شرح الهداية \* الخروج الى الجبانة في صلاة العبد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا  
عامه المشايخ وهو الصحيح هكذا في المضمرات \* وتجوز إقامة العبد في موضعين وأما إقامة في ثلاثة  
مواضع فعند محمد رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في المحيط \* ولا يخرج  
المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلاف المشايخ في بناء المنبر في الجبانة قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره كذا  
في فتاوى قاضي خان \* والصحيح أنه لا يكره كذا في الغرائب \* وينبغي أن يخرج ماشياً الى المصلي على  
السكينة والوقار مع غض البصر عما لا ينبغي أن يصر كذا في المضمرات \* ويكره في الطريق في الاخفى  
جهر أو يقطعه اذا انتهى الى المصلي وهو المأخوذ به وفي الفطر المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به  
كذا في الغيبة \* أما سر الخسب كذا في الجوهرة النيرة \* تجب صلاة العبد على كل من تجب عليه صلاة  
الجمعة كذا في الهداية ويشترط للعبد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة \* فانما سنة بعد  
الصلاة وتجوز الصلاة بدونه وان خطب قبل الصلاة تجازي يكره كذا في محيط السرخسي \* ولا تعاد  
الخطبة بعد الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان \* المستحب أن يصلي اربعاً بعد الرجوع الى منزله كذا في  
الزاد \* اذا قضى صلاة الفجر قبل صلاة العيد لا بأس به ولولم يصل صلاة الفجر لا يمنع جواز صلاة العبد وكذا  
يجوز قضاء القوائت القديمة قبله الكبر لوقضاها بعد هافه وأحب وأولى هكذا في التارخانية ناقلاً عن المجة  
\* ووقت صلاة العبد من حين تبضع الشمس الى أن تزول كذا في السراجية وكذا في التبيين \* والافضل  
أن يعمل الاخفى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة \* ويصل الامام ركعتين فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح  
ثم يكبر ثلاثاً ثم يقرأ جهراً ثم يكبر تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية قرأ ثم كبر ثلاثاً ثم ركع بالاربعة فتكون  
التكبيرات الزوائد ستاً ثلاثاً في الاولى وثلاثاً في الاخرى وثلاث أصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان  
للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويوالي بين القراءتين وهذه رواية ابن مسعود وبها أخذنا  
كذا في محيط السرخسي \* ويرفع يده في الزوائد يسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث نسيجات كذا  
في التبيين \* وبه أفتى مشايخنا كذا في الغيبة \* ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في  
الطهريه \* ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين كذا في الجوهرة النيرة \* ويجلس بينهما جلسة خفيفة كذا في  
فتاوى قاضي خان \* واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العيني شرح الهداية \* ويخطب في عيد الفطر  
بالتكبير والتسبيح والتهاويل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التارخانية \* ويستحب  
أن يفتح الخطبة الاولى بتسعة تكبيرات تقرأ والثانية بسبع كذا في الزاهد \* ويعلم الناس صدقة  
النظار واحكامها وهي خمسة على من يحب ولان يحب ومتى يحب وكما يحب ومحب كذا في الجوهرة النيرة  
\* وفي عيد النحر تكبر الخطيب ويسبح ويعظ الناس ويعلمهم أحكام الذبح والنحر والقران كذا في

صلته وكذا لوقرأ ومريم  
انه عملان تقصد صلته  
لانه قرأ ما ليس في القرآن  
والله أعلم \* وان أخطأ في  
القراءة ولم تكن المسئلة  
فبذلك رآنا من المسائل يظهر  
ان كان الخطأ في الاعراب  
فقد رآنا انه ان لم يفحش  
لا تقصد صلته عند الكل  
كالوقرأ ان المسلمين والمسلمات  
ينصب التاء وان خش بأن  
قرأ ما لو تعبد به يكره فكذلك  
عند المتأخرين والاعادة  
أحسوط وان أخطأ بذكر  
حرف مكان حرف ولم يختلف  
المعنى والتي قرأها تكون في  
القرآن جازت صلته عند  
الكل كالوقرأ ان المسلمون  
ان التاء وان لم يختلف  
المعنى لكن ما قصر أليس في  
القرآن كالوقرأ كونوا قيامين  
بالقسط ولا تذر على  
الأرض من الكافرين دواراً  
وقرأ الحى القيوم فسدت  
صلته في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وفي قول  
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
الله تعالى لا تقصد وان  
اختلف المعنى ولم تكن التي  
قرأها في القرآن نحو ان يقرأ  
فسحقاً لا صحاب الشيعر

تقصد صلته عند الكل ولا يبين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر تعدد الفصل بين التارخانية  
الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلمة رحمه الله تعالى انما العبرة باتفاق المعنى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جرد المثل  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قرأ أعلن أن لن يحول باللام مكان يجوز قال أبو القاسم الصفار البخاري رحمه الله تعالى لا تقصد صلته  
لان التحويل والتحويل معناه واحد ولو قرأ وفرش مرقوعة بالثاني اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلته لان المرقوع ثوب خلق يمزق

وشباب أهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تفسد صلاته لان الرقعة عبارة عن نفس الشيء يقولون ثوب جيد الرقعة اذا كان أصله جيداً ولو قرأ أخذ برأس أخيه يحز بالحاء والراء قال بعضهم تفسد صلاته لان الحز قطع والحز ليس بقطع وقال بعضهم لا تفسد لان الحز هو التميز قد يكون قطعاً وقد لا يكون فاذا قرأ يحز اليه كان معناه خصه به هذا الاخذ حيث أخذ برأسه ولم يأخذ برأس السامري وان قرأ فعز زنا مكان فعز زنا قال بعضهم تفسد صلاته لاختلاف المعنى لان التعزير امانة والتعزير (١٥١) كرامة وقال بعضهم لا تفسد صلاته

لان في دره الحد والاكتفاء بما دون الحد كرامة قال الله تعالى لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه ان زاد حرفاً في كلمة فهو على وجهين ان لم يتغير المعنى ومنه يوجد في القرآن لا تفسد صلاته في قوله لم يقرأ وأمر بالمعروف وانه على المنكر وانحى عن المنكر بزيادة الياء أو قرأ ان أراد دو اليك بزيادة ال أو قرأ فخبوا بأحسن منها أو ردوها قرأ أو ردوها أو قرأ ومن بهص الله ورسوله يدخله نار الخلد يدخلهم بزيادة هم قال عامة المشايخ رجعهم الله تعالى لا تفسد صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجعهم الله تعالى وكذا في قياس قول أبي يوسف رجعهم الله تعالى في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بأن قرأ والدليل اذا يغشى والهار اذا تجلى وما خلق الذكروا الاثني وان سعيكم لشتى بزيادة واو أو قرأ يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسدت صلاته لانه جعل جواب القسم قسماً تفسد صلاته وان نقص حرفاً عن كلمة ان لم

التاريخانية \* ويهلم تكبير التشريق كذا في الزاد \* واذا كبر الامام بالخطبة يكبر القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الناس في أنفسهم (١) امثالاً للامر وسنة الانصات كذا في التاريخانية ناقلاً عن الحجة \* اذا اقتدى بن لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لان هذه مخالفة بسيرة فلا تحل بالمتابعة كذا في الغيانية \* قال محمد رجه الله تعالى في الجامع اذا دخل الرجل مع الامام في صلاة العبد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ما تكبر الامام غير ذلك اتبع الامام الا اذا كبر الامام تكبيراً لم يكبره أحد من الفقهاء مخافة ان يتابعه كذا في المحيط \* لكن هذا اذا كان بقرب الامام يسمع التكبيرات منه فاما اذا كان يبعده يسمع من المكبرين يأتي بجميع ما يسمع وان خرج من أقاويل الصحابة لجواز ان الغلط من المكبرين فلو ترك شيئاً منها بما كان المتروك ما أتى به الامام كذا في البدائع \* قال محمد رجه الله تعالى في الكبير ولو ان رجلاً دخل مع الامام في صلاة العبد في الركعة الاولى بعد ما كبر الامام تكبير ابن عباس رضي الله عنه حاست تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله عنه حافاته يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حل ما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع رأى الامام كذا في التاريخانية \* ولو انتهى رجل الى الامام في الركوع في العيدين فانه يكبر للافتتاح قائماً فان أمكنه أن يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأى نفسه وان لم يتمكن ركع واشتغل بالتكبيرات عند أي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ولا يرفع يده اذا أتى بتكبيرات العيدين في الركوع كذا في الكافي \* ولو رفع الامام رأسه بعد ما أتى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام وتسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج \* ولو أدركه في القومة لا يقضى فيها لانه يقضى الركعة الاولى مع التكبيرات واللاحق يكبر برأى امامه كن شرع مع الامام ونام فانتبه يكبر برأى الامام لانه كأنه خاف الامام بخلاف المسبوق كذا في الكافي \* اذا أدرك الامام في صلاة العبد بعد ما تنهده الامام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسجود أو بعد ما سجد للسجود ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضى صلاة العبد ومن المشايخ من قال المذكور قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى فاما على قول محمد رجه الله تعالى لا يصير مدركاً كصلاة الجمعة ومنهم من قال هذا بخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* في الانفع تكبير الركوع (٢) في صلاة العيدين من الواجبات لانهم من تكبيرات العبد وتكبيرات العبد واجبة وفي النافع وكذا تجب رعاية لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجب سجود السجود اذا قال الله أجل أو أعظم في صلاة العبد دون غيرها (٣) واذا نسي الامام تكبيرات العبد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة أو في الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التاريخانية \* وتؤخر صلاة عيد النبط الى الغد اذا منعهم من اقامته عذر بأن غم عليهم الهلال وشهد عند الامام بعد الزوال أو قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال أو صلاه في يوم غيم فظهر أنها وقعت بعد الزوال ولا تؤخر الى بعد الغد والامام لو صلاه مع (١) قوله في أنفسهم قال ط الظاهر أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجميعها اه وقوله وسنة الانصات هذا أحد أقوال ثلاثة والثاني انه فرض والثالث انه واجب والمشهور الوجوب بحجراوى (٢) قوله تكبير الركوع أي في الركعة الثانية اه بحجراوى (٣) قوله دون غيرها الاشبه وجوب لفظ التكبير في كل صلاة كما في شرح الملتقى اه بحجراوى

يتغير المعنى لا تفسد صلاته في قوله لم يقرأ ولقد جاءتهم رسالتنا بالبينات ولقد جاءهم بحذف التاء أو قرأ قالوا انما أنت من المسخرين ما أنت الا بشر مثنا بحذف الواو أو قرأ فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء قرأ فسبحان الذي بحذف الفاء وكذا كل ما جاء في القرآن بالواو والفاء ويدونها اذا قرأ بغيرهم لم تفسد صلاته وان حذف حرفاً أصلياً من كلمة فتغير المعنى تفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رجعهم الله تعالى لم يقرأ أو ما رزقناهم بحذف الزاي والراء أو قرأ أو لم يقرأ أو قرأ ما خلقناهم بغير علمه أو قرأ وجعلنا ابن

مريم يحذف الجيم أو قرأ الليل اذا غشي والنهار اذا تجلى وما خلق الذكروا لا تثنى يحذف الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جواب القسم ويصير نفي بعد ما كان اثباتا لوتعدي به يكثر فاذا جرى على لسانه سهواً أو خطأً تفسد صلاته قالوا على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد لان المقروء موجود في القرآن ولو كانت الكلمة ثلاثية فحذف حرفها من أولها أو وسطها كالقراءة قرأنا غير يقرأ نارياً يحذف العين (١٥٣) أو غير ياء يحذف الباء تفسد صلاته أما لتغير المعنى أو لانه يصير لغواً في الكلام وكذا لو حذف

الحرف من الآخر نحو ان يقرأ ضرب الله مثلاً يحذف الباء فان حذف على وجه الترخيم لا تفسد صلاته وشروطه أن يكون بعد النداء في اسماء الاعلام وان لا يكون الاسم ثلاثياً بل يكون رباعياً أو خماسياً فيحذف الحرف الآخر كالألف فيقرأ يا مالاً يمال لان الترخيم نوع من الفصاحة يقال يا حارث مكان يا حارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعائشة رضي الله تعالى عنها يا عائش وان قدم حرفاً على حرف في كلمة كما لو قرأ كقص ما كول مكان كعصف أو قرأ فسورة قوسرة مكان قسورة أو قرأ والعصر ان الانسان لثني بريح مكان خسر تفسد صلاته لان التقديم والتأخير بتغير المعنى وان أخطأ بكلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلها في القرآن تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ ان القباد لثني خيام أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات

الجماعة وفاتت بعض الناس لا يقضيه من فاتته خرج الوقت أو لم يخرج هكذا في التبيين \* واذا حدث عذر يمنع من الصلاة في يوم الاضحية صلاه من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك كذا في الجوهرية النيرة \* ثم العذر ههنا التني الكراهة حتى لو أخرها الى ثلاثة أيام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساءوا في الفطر للجواز حتى لو أخرها الى الغد من غير عذر لا يجوز كذا في التبيين \* ووقت من الغد كوقت من اليوم الاول كذا في التنازعانية \* امام علي بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحية فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك فان علم يوم التحريق الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاهز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزول الشمس كذا في فتاوى قاضيخان \* وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعنا وقد تم صلاة الجنازة على الخطبة كذا في القنية \* والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبهاً بالواقفين بعرفة ليس بشئ كذا في التبيين \* (وما يصل بذلك تكبيرات أيام التشريق) \* (الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع) \* الاول في صفته والثاني في عدده وما هيته والثالث في شروطه والرابع في وقته \* أما صفته فانه واجب \* وأما عدده وما هيته فهو ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد \* وأما شروطه فاقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة هكذا في التبيين \* ولا تشترط الحرية والسلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الاصح هكذا في معراج الدراية \* وأما وقته فأوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق هكذا في التبيين \* والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما كذا في الزاهدي \* وينبغي أن يكبر متصلاً بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث متعمداً سقط كذا في التهذيب \* ولا يكبر عقب الوتر وعقب صلاة العيد (١) \* ونسى صلاة من أيام التشريق فذكرها في أيام التشريق من ثلاث السنة قضاهما وكبر كذا في الخلاصة \* واذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فقضاها فيها لا يكبر وكذا لو فاتته صلاة في أيام التشريق فقضاها في غير أيام التشريق أو قضاها في أيام التشريق من قابل لا يكبر عقبها وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر والمرأة تخافت بالتكبير وكذا يجب على المسبوق ويكبر بعد ما قضى ما فاتته ولو ترك الامام التكبير يكبر المقتدى وينتظر المقتدى الامام حتى يأتي بشئ يقطع التكبير وهو الاشياء التي تقطع البناء كالخروج من المسجد والحديث العمد والكلام كذا في التبيين \* واذا أحدث الامام بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة

\* (الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف) \*

(١) قوله وعقب صلاة العيد في البحر عن المجتبي والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدى بجماعة فاشبهت الجمعة اهـ

المعنى الا ان الثانية ليست في القرآن بان فرأطعام الفاجر مكان الايم لا تفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد وهي رحمه الله تعالى وكذا لو قرأ ان ابراهيم لا ياه حليم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاولى في المعنى أو مخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم أو ما أشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا علينا انا كنا غافلين مكان فاعلين أو قرأ الشيطان على العرش استوى أو ما أشبه ذلك أو غم آية الرحمة



بآية العذاب أو على العكس قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى تفسد صلاته وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح هو الفساد لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به ولوقرأ ألتستبركتم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلاته وكذا لوقرأ وإذا قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال نعم أو قرأ ألتستبركتم قالوا نعم أو قرأ آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو قرأ ولوترى أنوقفوا على ربهم (١٥٣) قال ألبس هذا بالحق قالوا نعم أو قرأ

ويوم يعرض الذين كفروا على النار ألبس هذا بالحق قالوا نعم تفسد صلاته لأن بلى إذا ذكرك عقيب النفي يراد به رد النفي والتصديق في الإثبات ونعم يكون تصديقا في النفي يقول الرجل غيره الماعط كذا ألم أعلم هذا العبد بأف أن قال بلى يكون رد للنفي وتصديقا للإثبات معناه لا بل أعطيتي ولا بل بعثتني فان قال نعم يكون تصديقا في النفي معناه ما بعثتني ولا أعطيتني فإذا اختلف المعنى اختلفا فاحشا تفسد صلاته وإن أراد أن يقرأ كلمة فجرى على لسانه شطر كلمة أخرى فرجع وقرأ الأولى أو ركع ولم يتم الشطران قرأ شطران كلمة لو أتمها لانفسد صلاته لانفسد صلاته بشرطها وإن ذكر شطران كلمة لو أتمها تفسد صلاته تفسد صلاته بشرطها ولا شطر وان حكم الكل هو الصحيح وإن ذكر آية مكان آية إن وقف على الأولى وقفا تاما أو آية الثانية لانفسد صلاته كالموقر أو التبين والزيوتون ووقف ثم ابتدأ فقد خلفنا الإنسان في كبد لا تفسد

وهي سنة هكذا في الذخيرة \* وأجمعوا أنها تؤدى بجماعة واختلفوا في صفة أدائها قال علماء أبي بصير ركعتين كل ركعة ركوع وسجدتين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما أحب كذا في المحيط \* والافضل أن يطول القراءة فيه ما كذا في الكافي \* ويدعو بعد الصلاة حتى تحل الشمس بكل الانجلاء كذا في السراج الوهاج \* ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة فإذا خفف أحدهما طول الآخر كذا في الجوهر النيرة \* ولا يصلي هذه الصلاة بجماعة إلا امام الذي يصلي الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني فان عدم الامام الذي يصلي الجمعة والعديد فانهم يصلون وحدا في مساجدهم إلا إذا كان الامام الاعظم الذي يصلي الجمعة والعديد أمرهم بذلك فيستدبجوز أن يصلوا بجماعة يؤتمهم فيها امام معهم في مسجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجماعة في كسوف الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والصحيح قوله كذا في المضمرة \* وليس في هذه الصلاة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط \* والموضع الذي يصلي فيه الجبانة أو المسجد الجامع ولو صلا في منزل آخر جاز والأول افضل ولو صلا وحدا في منازلهم جاز ولو اجتمعوا ودعوا من غير أن يصلوا اجزأهم كذا في خزنة المفتين \* ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التتارخانية \* ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار أن يشاء أن يجلس مستقبل القبلة ودعا وإن شاء قام ودعا وإن شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الأئمة الحلواني وهذا أحسن ولو قام واعتمد على عصاه أو على قوس له ودعا كان ذلك حسنا أيضا كذا في المحيط \* وإن لم يصل حتى انجبت لم يصل بعد ذلك وإن انجبت بعضها جاز أن يتلأ الصلاة فان سترها حجاب أو حائل وهي كاسفة على وإن غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب وإن اجتمع الكسوف والنجاسة بدأ بالنجاسة وإن كسفت في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها لم يصل كذا في الجوهر النيرة \* (وما يصل بذلك الصلاة في خسوف القمر) \* يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدا ناهي كذا في محيط السرخسي \* وكذلك إذا اشتدت الاهوال والافزع كالريح إذا اشتدت والسماء إذا دامت مطرا أو لجا أو اجرت والنهار إذا أظلم وكذا إذا عم المرض كذا في السراجية \* وكذا في الزلازل والصواعق والندار (١) الكواكب والضوء الهائل بالليل والخوف الغالب من العدو وشو ذلك كذا في التبيين \* وذكر في البدائع أنهم يصلون في منازلهم كذا في البحر الرائق

#### (الباب التاسع عشر في الاستسقاء)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة كذا في الهداية \* ولا خطبة فيه ولكن دعاء واستغفار \* وإن صلا وحدا فلا بأس به كذا في الذخيرة \* وليس فيه قلب ردا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين \* وقال لا يخرج الامام ويصلي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كذا في المضمرة \* والافضل أن يقرأ أصبح اسم ربك الأعلى في الأولى وهل أتاك حديث الغاشية في الثانية كذا في العيني شرح الهداية \* ويخطب خطبتين بعد الصلاة ويستقبل الناس بوجهه قائما على الأرض لأعلى المنبر \* ينص بين الخطبتين بجملة وإن شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبحه ويستغفر

(١) قوله وانتشار الخ بالناء المثلثة الخ تساقطها متفرقة كافي تفسيرا أبي السعدي ٨١

(٣٠ - انه تأوى أول) صلاته وكذا لوقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قرأ أولئك هم شر البرية وإن لم يقف وقرأ موصولا إن لم تغفر الأولى بالثانية كالموقر أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلم يحزنوا الحسنى أو قرأ وجه يومئذ علم اغيرة أولئك هم الكافرون حقا لانفسد صلاته وإن تغفر المعنى بأن قرأ أن الأبرار في جحيم وإن الفجار في نعيم أو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية أو قرأ وجه يومئذ علم اغيرة أولئك هم المؤمنون حقا لانفسد صلاته لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به وقال بعضهم لا تفسد

صلاته لعموم البلوى والاول اصح وان ترك كلتمن آية ان لم يتغير المعنى كالوقر أو ماتدري نفس ماذا تكسب غدا وترك ذلالتفسد صلته  
لانه يفهم به ما يفهم بدون الترك وكذا لوقر أو لئن اتعت أهواهم بعد ما جاك من العلم وترك من أوقر أو جزا سبته مثلها ولم يدكر السبته  
الثانية لاتفسد صلته وان تغير المعنى بترك الكلمة بأن قرأ فيهم لا يؤمنون وترك لأوقر أو اذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وترك  
لاتفسد صلته عند العامة لانه أخير (١٥٤) بخلاف ما أخبره تعالى به لو ائتمت بذلك يكثر فاذا أخطأ تفسد صلته وقيل لاتفسد

لان فيه بلوى وضروية والعصم هو الاول وان زاد كلمة في آية فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن أو لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وبرا وذى القربى أو قرأ ان الله كان غفورا رحاما عليهما والله غفور رحيم كريم أو قرأ وان تغفروا لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لاتفسد صلته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في القرآن نحو ان يسر آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم أجرهم عند ربهم تفسد صلته أو قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف تؤتيهم أجورهم أو قرأ فاما من أعطى واتقى وكفر وصدق بالحسنى أو قرأ أو آمن بخجل واستغنى وآمن وكذب بالحسنى أو قرأ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا وآمنوا أولئك أصحاب النار لانه لو لم يندلج بكفر فاذا أخطأ تفسد صلته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن ولا يتغير المعنى

للمؤمنين والمؤمنات وهو متكى عقوسا فاذا مضى صدر من خطبته قلب ردها (١) كذا في المضمرات \* وصفة تقليب الرءاء ان كان مرعاجا جعل أسنله أعلاه وأسفله وان كان مدورا جعل الجانب الايمن على اليسر واليسر على الايمن ولكن القوم لا يقبلون أو ديتهم هكذا في الكافي والحيط والسراج والوهاج وفي التحفة واذا فرغ الامام من الخطبة يجعل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة وقلب ردها ثم يشغل بدعاء الاستسقاء فأتوا الناس فعودمس - تقبلون ووجههم الى القبلة في الخطبة والدعاء في دعاء الله تعالى ويستغفر للمؤمنين ويغفر لغيرهم ويستغفرون ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن وان ترك ذلك وأشار بأصبعه السبابة فحسن وكذا الناس يرفعون أيديهم أيضا لان السنة في الدعاء بسط اليدين كذا في المضمرات \* وينصت القوم لخطبة الاستسقاء كذا في الحيط \* ثم المستحب أن يخرج الامام بالناس ثلاثة أيام متتابعات كذا في الزاد \* ولم ينقل أكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة في ثياب خاقعة أو غسيلة أو مرقعة متدليلين خاشعين متواضعين لله عز وجل تاكسي رؤسهم ثم في كل يوم يقسمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في الظهيرية \* وفي التجريد ان لم يخرج الامام أمر الناس بالخروج وان خرجوا بغيرة منه جاز ولا يخرج أهل الذمة في ذلك مع أهل الاسلام كذا في التاريخانية \* وان خرجوا مع أنفسهم الى بيعهم أو الى كتابتهم أو الى الصحراء لم يمنعوا عن ذلك كذا في العيني شرح الهداية \* وانما يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم أودية ولا أنهار وأباريسرون منها ويسقون مواشيهم أو زروعهم أو يكون لهم ولا يكفيهم ذلك فأما اذا كانت لهم أودية وأباريسرون فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء لانهم انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في الحيط

### (الباب العشرون في صلاة الخوف)

لا خلاف ان صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أما بعده فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد \* واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في القدرى \* وصورة اشتداد الخوف أن يحضر العدو بحيث يروونه خافوا ان اشتغلوا جميعا بالصلاة يحمل عليهم هكذا في الجوهرية النيرة \* فالوراء اسودا وظنوه عدوا وصلوها فان تبين كما ظنوا جازت وان ظهر خلافه لم يجز الا اذا ظهر بعدما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلاة قبل أن تتجاوز الصفوف فان لهم ان ينووا استحسانا كذا في فتح القدير \* وهذا كله في حق القوم وأما الامام فصلاته جائرة بكل حال لعدم المفسد في حقه كذا في البحر الرائق \* وكيفية صلاة الخوف ان كان الامام والقوم مسافرين فان لم يتنازع القوم في الصلاة خافه فالأفضل للامام أن يجعل القوم طائفتين قياما طائفة ليقيموا اباراما العدو ويصل بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بازاء العدو ان يصل معهم تمام صلاتهم أيضا وان تنازع كل طائفة فقالوا اننا نصل معك يجعل القوم طائفتين يقفان اباراما العدو ويصل مع الطائفة التي معه ركعة ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو وتجيء الطائفة التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصل بهم الركعة الاخرى ثم يشهد ويسلم

(١) قوله قلب ردها مذهب محمد وعليه الفتوى كما في شرح درر البصار اه

بأن قرأ أو آمنوا فهديتهم وعصيتهم فاستحبوا المعنى على الهدى تفسد صلته لانه تغير تغيرا فاحشا لو لم يندلج بكفر ولا فاذا أخطأ تفسد صلته هو الاصل في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لاتغير المعنى بأن قرأ كلوا من ثمره اذا أثمر واستصد أو قرأ نعيمنا فأكهة ونخل وتقاح ورمنا لاتفسد صلته لانه ليس فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لاتفسد الصلاة مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ترك آية من سورة فقد قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة جازت صلته وان وصل في غير موضعه أو فصل

في غير موضعه فقد ذكرنا في غير المعنى تغيرا فاحشاً بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء فقرأ ان الذين آمنون وعملوا الصالحات  
 ووقف وقفا تاماً ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو قرأ من عمل الصالحين ذكر أو أتى وهو مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلنحيينه حياة  
 طيبة أو فصل بين الوصف والموصوف بأن قرأ أنه كان عبداً ووقف ثم ابتدأ بقوله شكروا فخل هذا لا يحسن ولا تنسده الصلاة وكذا الوصل  
 بين قوله لا بد كراهته نظمت القلوب لا تنسده الصلاة وان كان لا يحسن هذا الوقف (١٥٥) لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها

الا العلماء وان تغير المعنى  
 تغيرا فاحشا نحو وان يقرأ  
 لا اله الا هو او يقرأ وقالت اليهود  
 ويوقف ثم يبتدأ بقوله عزير  
 ابن الله ونحو ذلك قال عامة  
 العلماء رحمه الله تعالى  
 لا تنسده صلاته لما قلنا من  
 المعنى وقال بعضهم تنسده  
 واما حكم التخفيف  
 والتشديد فقد ذكرنا فيه  
 قول القاضي الامام الاجل  
 رحمه الله تعالى ومن العلماء  
 من قال ترك التشديد اذا كان  
 بغير المعنى تغيرا فاحشا كما  
 لو قرأ وظلنا عليهم الغم  
 بالتخفيف أو قرأ ان النفس  
 لا مارة بالسوء بدون التشديد  
 أو شد كافي اياك تعبد  
 وياك نستعين فسد صلاته  
 وينبغي أن لا تنسده لانه لو  
 زاد حرفا لا يغير المعنى  
 لا تنسده الصلاة فكذا اذا  
 شدد وأما ترك المدان بغير  
 المعنى كافي قوله اننا نزلنا آتانا  
 أعطيناك لا تنسده صلاته  
 وان غير المعنى كافي قوله دعاء  
 ونداء وجزاء وما أشبه ذلك  
 اختلف المشايخ فيه حسب  
 اختلافهم في ترك التشديد  
 اذا غير المعنى وان كان  
 الرجل ممن لا يحسن بعض

ولا يسلم معهم من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيقضون ركعة بغير  
 قراءة فاذا اصلوا ركعة قعدوا قدر التشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاخرى مكان صلاتهم  
 فيقضون ركعة بقراءة وان كان الامام والقوم مقيمين والصلاة من ذوات الاربع تقوم طائفة بازاء العدو  
 ويفتح الصلاة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بازاء العدو  
 وتجي الطائفة الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظر مجيئهم فيصلي بهم ركعتين ثم يشهد ويسلم  
 ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة  
 ويسلمون ويقفون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة وان كان الامام مقبلا  
 والقوم مسافرين أو مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين وان كان الامام  
 مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة  
 وسلم ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون فاذا أتمت الطائفة الاولى صلاتهم  
 انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فيصلون ثلاث ركعات الاولى بفاصلة  
 الكتاب وسورة لانهم مسبقون فيها والآخرين بفاصلة الكتاب وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين  
 ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم  
 ركعة فن كان مسافرا خلف الامام بقي الى تمام صلاته ركعة ومن كان مقيما بقي الى تمام صلاته ثلاث  
 ركعات ثم انصرفوا بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام فن كان مسافرا صلى ركعة بغير قراءة  
 لانه مدرك اول الصلاة ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا أتمت الطائفة  
 الاولى صلاتهم انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فن كان مسافرا صلى ركعة  
 بقراءة لانه مسبق ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات الاولى بفاصلة الكتاب وسورة لانه كان مسبقا فاعيا  
 وفي الاخرين بفاصلة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين أن يكون العدو مستقبلا القبلة أو مستدبرا  
 هكذا في المحيط \* ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم  
 بالثانية ركعة فانصرفوا فاسدة وأصله أن الانحراف في غير ما منه مفسد وتركه في أو وانه غير  
 مفسد \* فعلى هذا الوجه عليهم أربع طوائف فصل في بكل طائفة ركعة فصالا الاولى والثالثة فاسدة وصلاة  
 الثانية والرابعة صحيحة \* وان عادت الطائفة الثانية صلاها الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يقضون  
 الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلي ثلاثا بقراءة فيصلون ركعة بفاصلة وسورة ويقعدون  
 ثم يقومون فيصلون أخرى بفاصلة وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة بفاصلة لا غير ويقعدون  
 ويسلمون كذا في السراج الوهاج \* ومن دخل في قسم غيره صار حكمه حكم ذلك الغير الا اذا دخل بعد ما فرغ  
 من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وانصرفوا الارجل بقي حتى صلى الثلاثة ثم انصرف  
 فصلاته تامة لانه وان دخل في قسم الثانية لكن لم يصرم منها الا فرغ من قسمه كذا في محيط السرخسي  
 \* وفي المغرب يصلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ولو اخطأ وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا  
 وبالثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعا ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم  
 بالاولى الثالثة فصالا الاولى فاسدة وصلاة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية

الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعتد في ذلك فان كان لا ينطق اسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم  
 غيره كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقف أو يتخخ عند القراءة لا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت  
 صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا تجوز صلاته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الاخر اذا  
 صلى وحده حيث تجوز صلاته وان كان يقدر على أن يقتدى بغيره لانه لا يكون وقد لا يكون ولو قرأ في صلاته ما ليس في مصحف الامام

لنحو مصحف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ما لم يكن منه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهللا تفسد  
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا تجوز  
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى  
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

الله عليه الصلاة والسلام  
رغبنا في قراءة القرآن بقراءته  
لانا نقول انما لا تجوز الصلاة  
بما كان في مصحفه الاول لان  
ذلك قد اتسخ وعبد الله بن  
مسعود رضي الله تعالى عنه  
أخذ بقراءة رسول الله عليه  
الصلاة والسلام في آخر عمره  
وأهل الكوفة أخذوا بقراءته  
الثانية وهي قراءة عاصم  
وانما رغبنا رسول الله عليه  
الصلاة والسلام في تلك  
القراءة كذا ذكره الطحاوي  
رحمه الله تعالى ولو قرأ  
القرآن في صلاته بالحنان ان  
غير الكلمة تفسد صلاته لما  
عرف فان كان ذلك في حرف  
المد واللين وهي الياء والالف  
والواو لا يغير المعنى الا اذا  
خفى وعند الشافعي رحمه  
الله تعالى الخطأ في غير الفاتحة  
لا يفسد الصلاة لان عنده  
الكلام لا يقطع الصلاة اذا  
لم يكن عمدا وهذا ليس بعد  
لانه يريد قراءة القرآن وانما  
تفسد الصلاة بالخطأ في  
الفاتحة لان عنده لا تجوز  
الصلاة بدون الفاتحة وان  
قرأ بالاحسان في غير الصلاة  
اختلفوا في جوازه وعامة  
المشايخ خرجهم الله تعالى  
كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع

بقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف فصل بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية  
والثالثة جائزة وتقتضي الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقتضي ركعتين بقراءة  
كذا في الجوهر النيرة \* ثم الخوف من عدو ومن سبع سواء والخوف لا يوجب قصر الصلاة الا أنه يباح له  
المشي في الصلاة كذا في المضمرات \* ولا يقاتلون في حال الصلاة فان قاتلوا بطلت صلاتهم لان القتال ليس  
من أعمال الصلاة وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهر النيرة \* سواء كان انصرافه عن القبلة الى  
العدو أو من العدو الى القبلة \* ولا يصلي ساجدا في البحر ولا ماشيا كذا في المضمرات \* وان كان ماشيا هاربا  
من العدو وغضرت الصلاة ولم يتمكن الوقوف يصلي فانه لا يصلي ماشيا عندنا بل يؤخر واذا مشى في صلاة  
الخوف وجب عليه سجدة السهم وكذا في المحيط \* فان اشتد الخوف صلاها ركبا فإرادى يومئذ بالركوع  
والسجود الى أي جهة شاء اذا لم يقدر واعي التوجه الى القبلة كذا في الهداية \* واشتد اذا الخوف هناك  
لا يدعهم العدو بأن يصلوا نارلين بل يجمعونهم بالمحاربة كذا في الجوهر النيرة \* ولا يصلون بجماعة ركبا  
الا أن يكون الامام والمقتدى على دابة فيصيح اقتداء المقتدى به واذا صلى بالايام لم تلزمه الاعادة بعد زوال  
العدو في الوقت وخارج الوقت والراجح بوجهي اذا لم يقدر على الركوع والسجود والراكب اذا كان طالبا  
لا يصلي على الدابة وان كان مطلوبا لا بأس بأن يصلي على الدابة كذا في المحيط \* ثم كل من كان يمكنه أن ينزل  
فصلي راكبا تفسد صلاته عندنا كذا في المضمرات \* ولو حصل الأمن في وسط الصلاة بأن ذهب العدو  
لا يجوز أن يتم الصلاة الخوف ولكن يصلون صلاة الأمن من مابقي من صلاتهم ومن حول منهم وجههم عن  
القبلة بعد ما انصرف العدو فسدت صلاته ومن حول منهم وجههم قبل انصرف العدو ولاجل الصلاة ثم  
ذهب العدو وبنى على صلاته كذا في التارخانية \* قال محمد رحمه الله في الزيادات امام صلى الله عليه وسلم بالظهور بالناس  
صلاة الخوف وهم مقيمون فلما صلى بطائفة ركعتين انحرفوا الا واحد منهم لم تفسد صلاته ولكن لا يستحب  
له ذلك فان صلى مع الامام الركعة الثالثة فعلم انه أساء فيما صنع وانحرف بعد الثالثة أو بعد الرابعة قبل  
ان يقعد الامام قدر التشهد فصلاته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدر التشهد قبل التسليم  
فصلاته تامة فان افتتح الامام بهم صلاة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة أقبل العدو وانحرفت طائفة  
من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى أعوا فوصلاتهم تامة أما صلاة من بقي مع  
الامام فظاهر وأما صلاة من انحرف فلان هذا الانحراف في أوانه والضرورة متحققة ولو افتتح الامام بهم  
صلاة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين بعد الركعتين لم تفسد صلاتهم وان  
انحرفوا بعد ما صلوا ركعة فسدت صلاتهم ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلاث ركعات وانصرفت  
طائفة ليقة وبازاء العدو ولا ذكرها الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد  
صلاتهم لان بعد أداء الشطر الى أن يفرغ الامام وان الانحراف للطائفة الاولى كذا في المحيط \* صلاة  
الخوف تجوز في الجمعة والعديد كذا في السراجية \* فاذا قابل الامام العدو يوم العيد في المصفر اذا كان  
يصلي بالناس صلاة الخوف يجعل الناس طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يرى مذهب ابن  
مسعود تابعه الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية وان كان رأى كل واحدة  
من الطائفتين خلاف رأى الامام الا اذا تبين بخطا الامام ولم يقبل به أحد من الصحابة فاذا فرغ الامام

أيضالانه تشبه بالنسفة لما يفعلونه في فهمهم وكذا الترجيع في الاذان وقد مر قبل هذا من المسائل التي تتعلق من  
بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من تجب عليه الصلاة اذا قرأ آية السجدة أو سمعها ممن تجب عليه الصلاة ولا تجب بحضرة أو نفاس  
أو كفر أو صغر أو جنون ولا تجب اذا سمعها من طير وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح هو الوجوب ولو نلى بالفارسية تجب عليه  
وعلى من سمعها السجدة فهم السامع أول فهم اذا أخبر السامع أنه قرأ آية السجدة ولو جوب بالتران لا تجب السجدة ولو تجمي

مكروه آخر بأن قرأ عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز أدؤها في موضع نجس وان كان سجوده على موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التسلاوة سجداً لاولى أو لم يسجد الا اذا اختلف المجلس والمجلس واحد وان طال أو اكل لقمة وشرب شربة أو قام ومشى خطوة أو خطوتين أو كان راكعاً فنزل أو أفاض أو فركب أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكان واحد لا يتكرر الوجوب ولو تلا آية السجدة ثم نام مضطجعا أو اكل أو اشتغل بالتجارة ثم اعادها بتكرار الوجوب وسير السفيينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن في الصلاة وان قرأ على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فلا عليها

\*(الباب الحادى والعشرون فى الجنائز وفيه سبعة فصول)\*

\* (الفصل الاول في المحتضر) \* اذا حضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا في الهداية \* وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق تركه على حاله كذا في الزاهدي \* وعلامات الاحتضار ان تسترخي قدماه فلا تنصبان ويتعرج انفه ويخسف صدغه وتعد جلدته النخبة كذا في التبيين \* وتعد جلدة وجهه فلا يرى فيها تعطف كذا في السراج الوهاج \* واقتن الشهادة من وصورة التلقين ان يقال عنده في حالة النزاع قبل الفرقة جهر او هو يسبح شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ولا يقال له قل ولا يلج عليه في قولها مخافة ان يضجر فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن الا ان يتكلم بكلام غيرها كذا في الجوهر النيرة \* وهذا التلقين مستحب بالاجماع \* واما التلقين بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية \* ونحن نعمل به ما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرات \* ويستحب ان يكون الملقن غير متم بالمرحلة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخير كذا في السراج الوهاج \* قالوا واذا ظهرت من المحتضر كلمات توجب البكة فلا يحكم بكفره ويعمل بمعاملة موتى المسلمين كذا في فتح القدير \* وحضور أهل الخير والصلاح مرغوب فيه ويستحب قراءة سورة يس عنده كذا في شرح منية المصلح لابن أمير الحاج \* ويحضر عنده من الطيب كذا في الزاهدي \* ولا بأس بجلوس الخائض والجانب عنده وقت الموت كذا في فتاوى قاض خان \* فاذا مات شتوا الحميمه وغمضوا عينيه ويتولى ارفق أهله باغماضه بأسهل مما يستدر عليه ويستلحيا به صابغة عريضة يشدها في حية الاسفل ويربطها فوق رأسه كذا في الجوهر النيرة \* ويقول مغضيه بسم الله وعلى له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تيسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسأله بلسانك واجعل ما خرج اليه خيرا عما خرج عنه كذا في التبيين \* ويلين مفاصله ويرتذراعيه الى عضديه ثم يمتد هما ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يمتدها ويرتدخذه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يمتد بها كذا في الجوهر النيرة \* ويستحب ان يرفع عنه ثيابه التي مات فيها ويسحب جميع بدنه بثوب وترك على شيء ثم ترفع من لوح أو سرير لئلا يصيبه دابة الارض فيغير ريحه ويجعل على بطنه جديدة أو طين رطب لئلا ينفخ كذا في السراج الواج \* ويستحب ان يعلم جيرانه وصدقائه حتى يوتوا حقهم بالصلاة عليه والدعاء له كذا في الجوهر النيرة \* وكره بعضهم النداء في الاسواق والاصح ان لا بأس به كذا في محيط السرخسي \* ويستحب ايضا ان يسارع الى قضاء دينه وبراءته منه وياد الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجأة ترك حتى يتقرر بموته كذا في الجوهر النيرة \* ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا في التبيين \* أمر أمهات والوليد يضطرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك كذا في فتاوى قاض خان \*

اختلافوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مرارا في الدرس أو تسديع الثوب أو يدور حول الرمح والذي يسبح في حوض  
اختلافوا فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول السجدة وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح انه يتكرر  
إذا كان كل واحد منها يصلح لآلة نفسه فقرأ أحدهما آية السجدة مرتين وجمع صاحبه وصاحبه قرأ آية خبذة أخرى مرة فسمعها الأول  
فعلى الأول سجدة ثان سجدة بقرآته يؤتيها في الصلاة لانه قرأ آية السجدة في الصلاة مرتين فلا يلزمها الا سجدة وبعد الفراغ من الصلاة



يسجد سجدة بقرائه صاحبها لان ما وجبت بقراءته صاحبها لا تكون صلاته فلا يؤتيها في الصلاة وعلى الثاني سجدة واحدة بقراءته يؤتيها في الصلاة وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه ذكر في النوادر انه يتكرر في سجدة واحدة اذا فرغ من الصلاة لان ما وجبت بقراءته صاحبها لا تكون صلاته وانما يتكرر عليه الوجوب بقراءته صاحبها لان كان صاحبها مختلف حقيقة وانما جعل مقصدا ضرورة جواز الصلاة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية (١٥٨) لا يلزمه بقراءة صاحبها الاسجدة وعليه الاعتماد لاننا انظرنا الى مكان السامع

فكانه واحد وان نظرنا الى مكان التالي فكانه جعل ككون واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع ايضا لان السامع بناء على التلاوة وأجمعوا على انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلاة واتحد مجلس التالي يتكرر الوجوب على السامع بتكرار التلاوة أما اذا اختلف مجلس التالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على السامع \* رجل تلاوة السجدة مرارا في الصلاة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر بالقياس نأخذ \* المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعها الامام والقوم لا تجب السجدة لافي الصلاة ولا اذا فرغوا منها وقال محمد رحمه الله تعالى سجدوا اذا فرغوا من الصلاة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في النوادر ان عليه ان يسجد قبل هو قول محمد رحمه الله تعالى وان سمعوا من ليس معهم في الصلاة سجدوا اذا فرغوا من الصلاة فان سجدوا في

(الفصل الثاني في الغسل) غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا في النهاية \* ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي كذا في الكافي \* والواجب هو الغسل مرة واحدة والتكرار سنة حتى لو كفى بغسله واحدة أو غسسه واحدة في ما جاز كذا في البدائع \* ويجوز دالميت اذا اراد غسله وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية \* ويوضع على سريره مجرور وقبل وضع الميت عليه \* وكيفيته ان تدار الحجره حوالى السرير امامة أو زائفا أو خسلا ولا زاد عليها كذا في التبيين والعيني شرح الكفر \* وكيفية الوضع عند بهض أصحابنا الوضع طولا كما في حالة المرض اذا اراد الصلاة بآيما \* ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر والاصح ان يوضع كما يسر كذا في الظهيرية \* ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراما لا غاسله أو من يعينه كذا في السراج الوهاج \* وتستعورته بخرقة من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* ظاهر المذهب أن يستعورته بالغليظة دون الفخذين كذا في الخلاصة \* هو الصحيح كذا في الهداية \* ويستحب أن يديه خرقه وغسل السوء لأن من العورة حرام كالنظر اليها كذا في الجوهر النيرة \* ولا ينظر الرجل الى فخذه الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر الى فخذه المرأة كذا في التتارخانية \* ثم يوضأ وضوءا للصلاة الا اذا كان صغيرا لا يبلى فلا يوضأ كذا في فتاوى قاضيان \* ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط \* ويبدأ بالميامن اعتبارا بوجاهة الغسل في حياته ولا يعضض ولا يستنشق كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن العلماء من قال يجعل الغسل على اصبعه خرقه رقيقة ويدخل الاصبع في فمه ويمسح بها اسنانه وشفتيه ولهاثة ولثته وينقيها ويدخل في منخره أيضا كذا في الظهيرية \* قال شمس الاتمط الحوافي وعليه عمل الناس اليوم كذا في المحيط \* واختلفوا في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه كذا في التبيين \* والفصل بالماء الحار أفضل عندنا كذا في المحيط \* ويغلى الماء بالصدر أو بالحوض فان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية \* ويغسل رأسه ورجليه بالماء السدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه لان السنة هي البدأ بالميامن ثم يجلسه ويسنده اليه ويمسح بطنه مسحا رفيقا تحزرا عن تلويث الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ثم ينشفه ثوب كذا في الكفاية \* ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شعره كذا في الهداية ولا يقص شاربه ولا ينف ابهامه ولا يخلق شعر عاتيه ويدفن جميع ما كان عليه كذا في محيط السرخسي \* وان كان ظفره منكسرا فلا بأس بأن يأخذه كذا في المحيط \* ولا بأس بأن يجعل القطن على وجهه وأن يحشى به مخارقه كالدير والقبول والاذنين والقم كذا في التبيين \* الميت اذا وجد في الماء لا يمتن غسله لان الخطاب بالغسل توجه على بني آدم ولم يوجد من بني آدم فعل الا أن يحركه في الماء فنية الغسل عند الانحراج كذا في التبيين \* وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي \* ولو كان الميت متفصضا بعد رمسه كنى صبا الماء عليه كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية \* وحكم المرأة في الغسل لحكم الرجل ولا يرسل شعرها على ظهرها

الصلاة لم يجزهم ولم تنفس صلاتهم \* رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلاة فقرأ أحامرة أخرى فانه كذا يسجد سجدة أخرى في الصلاة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلاة ثم قرأ أحامرة أخرى يسجد سجدة واحدة في الصلاة ونسقط عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد هاتم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأ أحامرة

أخرى سجدة واحدة ومدة طالت عنه الأولى \* رجل سمع آية السجدة من رجل فسمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها وهاجرته سجدة واحدة وقيل على رواية النوادر لا تجزيه إلا عن قراءته \* ولوقرأ آية السجدة في الصلاة وسمعها أبا من رجل ليس في الصلاة قرأها معه أجزأته سجدة واحدة \* وأن سمعها من ذلك الرجل قبل قراءته أو بعدها سجدة أخرى إذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وأن سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها وفسجدهم أحدث وذهب إلى البناء ثم عاد فسمعها (١٥٩) من ذلك الرجل مرة أخرى قالوا يسجد سجدة أخرى إذا فرغ

لاختلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية النوادر وعلى هذا قالوا لوقرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم أحدث وذهب للبناء ثم عاد فأعادها فإنه يسجد بسجدة أخرى ويستوى سماعه وتلاوته مرتين في وجوب السجدة \* إذا قرأ الإمام سجدة وسجدها ثم اقتدى به رجل آخر لم يسجد فيها يقضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا سجد المسبوق مع الإمام ثم قرأها فيما يقضى يسجد \* المصلي إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراراً وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة والساوق يسجد لكل مرة \* إذا قرأ المصلي على الدابة عشر مرات ورجل آخر على الدابة قرأ كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحب كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته وعشر سجدة لتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر أما في ظاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة لتلاوته \* رجل قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن

كذا في التارخانية ناقل عن شرح الطحاوي \* ومن استلم بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه وإن لم يستلم أدرج في خرقه ولم يصل عليه يغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كذا في الهداية \* والاستمالة ما يعرف به حياة الولد من صوت أو حركة \* ولوشهدت القابلة أو الأم على استمالة الولد فإن قوله ما مقبول في جواز الصلاة عليه هكذا في المضمرات \* السقط الذي لم تتم أعضاؤه ولا يصل عليه باتفاق الروايات والمختار أن يغسل ويدفن لمقوف في خرقه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وجد أكل البدن أو نصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصل عليه كذا في المضمرات \* وإذا صلى على الأكل لم يصل على الباقي إذا وجد كذا في الإيضاح \* وإن وجد نصفه من غير الرأس أو وجد نصفه مشقوقاً طويلاً فإنه لا يغسل ولا يصل عليه ويكفن في خرقه ويدفن فيما كذا في المضمرات \* ومن لا يدري أنه مسلم أو كافر فإن كان عليه سبيل المسلمين أو في بقاع دار الإسلام يغسل والا فلا كذا في معراج الدراية \* موقى المسلمين إذا اختلطوا بموقى الكفار أو قتل المسلمين بقتل الكفار إن كان للمسلمين علامة يعرفون بها يميز بينهم وعلامة المسلمين الختان والخصاب ولبس السواد فيصلى عليهم وإن لم تكن علامة ان كانت الغلبة للمسلمين يصلى على الكل وينوي بالصلاة الدعاء للمسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين وإن كانت الغلبة للمشركين فإنه لا يصل على الكل ولكن يغسلون ويكفنون ولكن لا على وجه غسل موقى المسلمين وتكفينهم ويدفنون في مقابر المشركين وإن كانوا سواهم لا يصل عليهم \* أيضاً واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذونهم مقبرة على حدة كذا في المضمرات \* وإن سبي صبي مع أحد أبويه أو بعده ثم مات لا يغسل حتى يقر بالسلام وهو يعقل أو يسلم أحدهما وفي الأجداد اختلاف وإن سبي وحده غسل وصلى عليه كذا في الزاهدي \* ولومات الرجل في السفينة يغسل ويكفن كذا في المضمرات \* ويصل عليه وينقل ويرمي في البحر كذا في معراج الدراية \* ومن قتل ابني وقطع طريق لا يغسل ولا يصل عليه ما قبل هذا إذا قتل في حالة المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها أما إذا قتل بعد ثبوت يد الإمام عليه ما فإنه لا يغسل ولا يصل عليه عليهم ما هو هذا حسن أخذ به الكبار من المشايخ رحمهم الله \* ومن يقتل الناس خنقاً لا يغسل ولا يصل عليه ومشايخنا رحمهم الله تعالى جعلوا حكم المقتولين بالعصبة حكم أهل البغي على هذا التفصيل كذا في محيط السرخسي \* والمكاريون في المصر بالراح بالدليل بمنزلة قطاع الطريق كذا في الذخيرة \* وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الغاسل جنباً أو كافراً أو كافراً أو يكره كذا في معراج الدراية \* ولو كان محدثاً لا يكره ما هنا كذا في القنية ويستحب للغاسل أن يكون أقرب الناس إلى الميت فإن لم يعلم الغسل فاهل الامانة والورع كذا في الزاهدي \* يستحب أن يكون الغاسل ثقة يستوفي الغسل ويكتم ما يرى من قبيح ويظهر ما يرى من جميل فإن رأى ما يجهل من تهال وجهم وطيب رائحته وأشبه ذلك يستحب له أن يحدث به الناس وإن رأى ما يكره من أسوداد وجهه موتن رائحته وانقلاب صورته وتغير أعضائه وغير ذلك لم يجز له أن يحدث به أحد كذا في الجوهرية النيرة \* فإن كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة ورأى الغاسل منه ما يكره فلا بأس بأن يحدث به الناس ليكون زجر الهمة عن البدعة كذا في السراج الوهاج \* ويستحب أن يكون قرب الغاسل بحجرة فيما يجوز له لا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضعف نفس الغاسل ومن يعينه كذا في الجوهرية النيرة \* والأفضل أن يغسل الميت بماء وان ابغى الغاسل

بوحى بها ولوقرأها ركبا كان له أن يوحى بها قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى هذا في راكب خارج المصر وإن كان المصر أو مأ تلالوته لا يجزيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولوقرأها ركبا ثم نزل ثم ركب كان له أن يوحى بها لأنه إذاها كما وجبت \* رجل قرأ آية السجدة في الصلاة فإن كانت السجدة في آخر السورة أو قرياً من آخرها بعد آية أو آيتين إلى آخر السورة فهو بالخيار أن شامركم بها ينوي للتلاوة وإن شامركم بغيره يعمد إلى القيام فيختم السورة وإن وصل بها سورة أخرى كان أفضل وإن لم يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم

السورة ثم ركع وسجد للصلاة يسقط عنه سجدة التلاوة لأن هذا القدر من القراءة لا يقطع الغور ولور كع لصلاة على الغور وسجد يسقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة أو لم ينو فكذا إذا قرأ بعد هاتين اجمعوا على أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخوار زاده رحمه الله تعالى لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد رحمه الله تعالى (١٦٠) وان قرأ بعد السجدة ثلاث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ الامام المعروف

بخوار زاده رحمه الله تعالى انه اذا قرأ بعد السجدة ثلاث آيات ينقطع الغور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يقطع مالم يقرأ أكثر من ثلاث آيات واذا سجد للتلاوة يكبر للأنطاط وقال محمد رحمه الله تعالى يكبر للرفع أيضا ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجد ثم افتتحها في مكانه فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة أخرى \* اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الرحبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة وكبر فطن القوم انه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم لانهم ما زادوا الا ركوعا وبزيادة الركوع لم تفسد الصلاة \* المصلي اذا قرأ آية السجدة في الصلاة فاراد ان يجزئ ساجدا فخر را كعافذ كبر في ركوعه انه نوى السجدة فخر ساجدا ثم رفع رأسه وأتم الصلاة أجزأ

الاجرفان كان هنالك غيره يجزأ أخذ الاجروا لم يجزئ هذا في الظهيرية \* ويغسل الرجل الرجل والنساء النساء ولا يغسل أحدهما الآخر فان كان الميت صغيرا لا يشتهى جاز أن يغسله النساء وكذا اذا كانت صغيرة لا تشتهى جاز للرجل غسلها او الجنب والخصي في ذلك كالفعل ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب النبوذة فمن قبيل ابن زوجها أو أخته وان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله وأما هو فلا يغسلها عندنا كذا في السراج الوهاج \* ولو طلقها رجعا ثم مات عنها وهي معتقة نفسها كذا في محيط السرخسي \* فان مات في آخر عدتها قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة أن تغسله كذا في شرح الطحاوي \* والاصل فيه أن كل من يحل له وطؤها لو كان حيا بالشكاح يحل لها أن تغسله والا فلا كذا في التارخاتية ناقلا عن العتابة \* واليهودية والنصرانية كالمسلمة في غسل زوجها الكهنة أقبح كذا في الزاهدي \* اذا كان للمرأة محرم بيمينه باليد وأما الاجنبي فخرقة على يده بغض بصره عن ذراعيها وكذا الرجل في امرأته الا في غض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ماتت أم ولده أو مدبرته أو مكاتبته أو جاريته لا يغسلها المولى وكذا على العكس ولو مات رجل بين النساء تيممه ذات رحم محرم منه أو زوجته أو أخته بغير ثوب وغيره بائس كذا في معراج الدراية \* ولو مات الرجل في السفر ومعه نساء ورجل كافران فنهى عنه الغسل ويحلى بينهما حتى يغسله وان لم يكن معهن رجل وكانت صبية صغيرة لا تشتهى وأطاعت أن تغسله علمتها الغسل ويحلى بينهما حتى تغسله وان ماتت المرأة في السفر ومعه امرأة كافرة أو صبي لم يبلغ حدا الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجل هكذا في المضمرة \* والخنى المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجلا ولا امرأة ويمم وراءه ثوب كذا في الزاهدي \* وان مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب الخشب ويلف في خرقة ويحفر حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والعدو ولا يوضع فيه بل يلقى كذا في الهداية \* وينبغي أن لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم اذا مات بل يذهب المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلاة على الميت \* واذا مات الرجل في السفر وليس هنالك ماء طاهر ييمم ويصلي عليه هكذا في المحيط \* رجل مات ولم يجد ماء فميمم وصلا عليه ثم وجد ماء غسل وصلى عليه ثانيا في قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثالث في التكفين) وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير \* كف الرجل سنة ازار وقصر ولقافة وكفاية ازار ولقافة ضرورة ما وجد هكذا في الكثر \* والا زار من القرن الى القدم واللقافة كذلك والقميص من أصل العنق الى القدم كذا في الهداية \* بلا يجب ودخو بص وكفن كذا في الكافي \* وليس في الكفن عمامة في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسنتها المتأخرون بل كان عالما ويجعل ذنبا على وجهه بخلاف حال الحياة كذا في الجوهر النيرة \* وكفن المرأة سنة درع وازار وخيار واضافة وخرقة يربط بها ثيابها وكفاية ازار ولقافة وخار هكذا في الكثر \* وعرض الخرقه مابين الثدي الى السرة هكذا في العيني شرح الكثر والتبيين \* والا ولى أن تكون الخرقه من الثدين الى الفخذ كذا في الجوهر النيرة \* ويكره الاقتصاد على ثوبين لها وكذا للرجل على ثوب واحد الا للضرورة كذا في العيني شرح الكثر \* والصبي المراهق في الكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبي ثوبان

\* المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصد به اتباع التالي تفسد صلاته \* رجل سجد من غيره كذا في الكثر \* كذا في المستحب له أن يسجد مع التالي ولا يرفع رأسه قبله \* رجل قرأ آية السجدة في غير الصلاة فأراد أن يركع للسجدة في رواية يجوز ذلك \* مصلي التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاءها الا يلزمه إعادة تلك السجدة وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعباد بانه ثم أسلم لم يجب عليه تلك السجدة وكذا المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها

السجدة \* رجل قرأ آية السجدة لاتنزهه السجدة بتعريفك الشفتين وانما تجب اذا صحح الحروف وحصل به صوت جمع هو او غيره اذا قرب  
اذنه الى فيه \* رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها  
رجل في الصلاة ليس عليه ان يسجد ومن قرأ آية السجدة عند نائم أو أصم فلا يسمع ولولا انه نائم أو أصم لم يكن على النائم والاصم سجدة  
ولاسلام في سجدة التلاوة ولو سجد للتلاوة الى غير القبلة جاهلا فارى الكتاب (١٦١) يجزيه وأراد به اذا كان متحررا ويكره

ان يقصر السورة ويدع آية  
السجدة وان قصر آية  
السجدة وحدها في غير  
الصلاة لا يكره والمستحب  
ان يقرأ معها آية أو آيتين  
ويكره للامام ان يقصر آية  
السجدة في الصلاة التي  
يخافت فيها الا ان تكون  
السجدة في آخر السورة  
(مسائل كيفية القراءة وما  
يكره فيها ويستحب) ولا بأس  
بقراءة القرآن في الصلاة  
على التأليف عرف ذلك  
بفعل الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم والمستحب  
قراءة المفصل يسيرا للامر  
عليه وتخفيفا على القوم  
وأما القراءة في الفرائض  
بخواتيم السور روى عن محمد  
رحمه الله تعالى انه لا يكره لما  
روى عن عبد الله بن مسعود  
رضي الله تعالى عنه أنه قرأ  
في الفجر في السفر قل ادعوا  
الله وأدعوا الرحمن الآية  
ورسول الله صلى الله عليه  
وسلم قرأ في الصلاة قل يا أهل  
الكتاب تعالوا الى كلمة سواء  
بيننا وبينكم وفي غريب  
الروايات عن أبي جعفر  
رحمه الله تعالى لا بأس بان  
يقرأ من أول السورة أو من  
وسطها أو من آخرها وان

كذا في التبيين \* والخفي بكفن كك ما تكفن المرأة احتياطاً ويجنب الحرير والمعصفر والمزعفر كذا في  
الجوهرة النيرة \* وبكفن بكفن مثله وهو ان ينظر الى مثل ثيابه في الحياة لخروج العيدين وفي المرأة ينظر الى  
ما تلبس اذا خرجت الى زيارة أو غيرها كذا في الزاهدي \* ولا بأس بالبرود والكتان والقصب (١) وفي حق  
النساء بالحرير والابرسم والمعصفر والمزعفر ويكره للرجال ذلك وأحب الاكفان الثياب البيض هكذا  
في النهاية \* والخلف والجدي في التكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة \* وكل ما يباح للرجال لبسه في حال  
الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح  
الطحاوي \* وان كان بالمال كثرة وبالورثة قل فبكفن السنة أولى وان كان على العكس فكفن الكفاية  
أولى كذا في الظهيرية \* واذا اختلفت الورثة في التكفين فقال بعضهم بكفن في نوبين وقال بعضهم في  
ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون كذا في الجوهرة النيرة \* وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللقافة ثم  
يبسط عليها الازار ثم يوضع الميت على الازار ويقمص ويوضع الخنوط في رأسه وحلته وسائر جسده كذا  
في المحيط \* ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجل كذا في الابيضاح \* ويوضع الكافور  
على جبهته واثني عشر ركنية وقدميه ثم يعطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة  
كذلك كذا في المحيط \* وان خيف انتشار الكفن يعقد بشئ كذا في محيط السرخسي \* وأما المرأة فتبسط  
لها اللقافة والازار على نحو ما بينا للرجل ثم توضع على الازار وتلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على  
صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يعطف الازار واللقافة كما بينا في الرجل ثم المحرقة بعد ذلك  
تربط فوق الاكفان فوق الثديين كذا في المحيط \* وتجوز الاكفان قبل أن يدرج الميت فيم اوزا واحدة  
أو ثلاثاً أو خمسة ولا يراد على ذلك كذا في العيني شرح الكثر \* وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثون موضعاً  
عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه كذا في التبيين  
\* والمجرم وغير المجرم في ذلك سواء يطيب ويغطي وجهه ورأسه وتجمر الامة كما تجمر الحرّة هكذا في المحيط  
\* والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله  
حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الحاني هكذا في التبيين \* ومن لم يكن له مال فالكفن على من  
تجب عليه النفقة الا الزوج في قوله محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الكفن  
على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله  
امرأة موسرة فليس عليها كفنه بالاجماع كذا في المحيط \* وان لم يكن له من تجب عليه نفقته فكفنه في بيت  
المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الزاهدي \* وفي العتبية وان لم  
يوجد ذلك غسل وجعل عليه الاذخر ودفن ويصلى على قبره كذا في التتارخانية \* رجل مات في مسجد  
قوم فقام أحدهم وجع الدراهم ففضل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به  
محتاجاً آخر وان لم يقدر على صرفه الى الكفن تصدقه على الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان \* وان سرق  
كفنه وهو طري كفن كفناً نائبا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء وأصحاب الوصايا ولو لم تنزل  
التركة من الدين فان لم يقبض الغرماء يوثق بهم يدى بالكفن وان قبضوا الا يسترد منهم شئ وان نفق كفاء

(١) قوله والقصب المراد به ثياب ناعمة من كان كافي القاموس

(٣١) فتاوى اول قرأ آخر السورة في ركعة يكره أن يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح  
وان أراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين أو سورة تامة فأكثرهما آية أفضلها - مقارئة وان أراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة أو  
ثلاث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلاث آيات أولى واذا ملئت الآيات مقدر قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الآتى لا كثرة  
الكلمات وعدد الحروف \* اذا أراد ان يقرأ القرآن في غير الصلاة فالمستحب له أن يكون على الطهارة مستقبلاً للقبلة لا بلساً أحسن ثيابه

فوب واحدون أكله السبع وبقى التكفن عادلى التركة ولو كفته أحجبنى أو فر يسه من مال نفسه يعود الى المكفن كذا فى معراج الدراية

(الفصل الرابع فى حل الجنائز) سن فى حل الجنائز أربعة من الرجال كذا فى شرح النقاية للشيخ أبى المسكاف \* اذا جله على سرر أخذوه بقوائمه الاربع به وردت السنة كذا فى الجوهرة النيرة \* ثم ان فى حل الجنائز شئان نفس السنة وكما لها ما نفص السنة فهى أن تأخذ بقوائمها الاربع على طريق التعاقب بأن تجعل من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق فى حق الجمع وأما لكل السنة فلا يتحقق الا فى واحد وهو أن يبدأ الحامل يجعل بين مقدم الجنائز كذا فى التارخانية \* فيعمله على عاتقه الايمن ثم المؤخر الايمن على عاتقه الايمن ثم المتقدم اليسرى على عاتقه اليسرى ثم المؤخر اليسرى على عاتقه اليسرى \* فبكره جعلها بين العودين بأن يحملها رجلان أحدهما مقدما والآخر مؤخرا لا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما أشبه ذلك ولا بأس بأن يأخذ السرير بيده أو يضع على المنكب ويكره له أن يضع نصفه على المنكب ونصفه على أصل العنق هكذا فى شرح الطحاوى \* وذكر الاستيعابى أن الصبي الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بأن يجعله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالجل على أيديهم ولا بأس بأن يجعله على يديه وهو راكب وان كان كبيراً جعل على الجنائز كذا فى البحر الرائق \* ويسرع بالميت وقت المشي بلا خيب وعنده أن يسرع به بحيث لا يضرب الميت على الجنائز كذا فى التبيين \* الافضل للشيع الجنائز المشي خلفها ويجوز أمامها الا أن يتباع عنها أو يتقدم الكل فيكره ولا يمشی عن يمينها ولا عن شمالها كذا فى فتح القدير وفى حالة المشي بالجنائز يقدم الرأس كذا فى المضمرات واتباع الجنائز أفضل من النوافل اذا كان لجوار أو قرابة أو صلاح مشهور كذا فى البحر الرائق \* ولا بأس بالر كوف بالجنائز والمشى أفضل \* ويكره أن يتقدم الجنائز راكباً كذا فى فتاوى قاضيان \* ويكره النوح والصياح وشق الجيوب فى الجنائز ومنزل الميت فأما البكاء عن غير رفع الصوت فلا بأس به والصبر أفضل كذا فى التارخانية \* ولا يتبع بناري حجر ولا شمع كذا فى البحر الرائق \* ولا ينبغي للنساء أن يخرجن فى الجنائز واذا كان مع الجنائز نائحة أو صائح زحرت فان لم تزجر فلا بأس بان يمشى معها الا اتباع الجنائز سنة فلا يتركه لبدعة من غيره ولا يقوم للجنائز الا أن يريد أن يشهد بها كذا فى الابيضاح \* وكذا اذا كان القوم فى المصلى وجب بمجنزة قال بعضهم لا يقومون اذا رأوها قبل أن توضع الجنائز عن الاعناق وهو الصحيح كذا فى فتاوى قاضيان \* وعلى متبعي الجنائز الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذ كر وقراءة القرآن كذا فى شرح الطحاوى \* فان أراد أن يذكر الله يذكره فى نفسه كذا فى فتاوى قاضيان \* واذا وضعت الجنائز على الارض عند القبر فلا بأس بالجولوس وانما يكره قبل أن توضع عن مناكب الرجال كذا فى الخلاصة \* والافضل أن لا يجلس مالم يستوا عليه التراب كذا فى محيط السرخسى \* واذا ترؤابه للصلاة بوضع عرضاً للقبلة كذا فى التارخانية \* ويجوز الاستنجاء على حل الجنائز كذا فى فتاوى قاضيان

(الفصل الخامس فى الصلاة على الميت) الصلاة على الجنائز فرض كفاية اذا قام به البعض واحداً كان أو جماعة ذكراً كان أو أنثى سقط عن الباقيين واذا تركه الكل أمعوا كذا فى التارخانية \* والصلاة على الجنائز تأتي باداء الامام وحده لان الجماعة ليست بشرط الصلاة على الجنائز كذا فى النهاية \* وبشرطها اسلام

عبادة متى قراءة القرآن نظار اولان فيه جمعا بين العبادتين وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن وتكلموا في قراءة الميت  
القرآن في الفراش مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجه يكون أقرب الى التعظيم ولا بأس بالتسبيح والتهليل مضطجعا وكذا باب الصلاة  
على النبي عليه الصلاة والسلام رجل يقرأ القرآن ويجنبه رجل يكتب الفقه لا يمكنه أن يستمع كان الاثم على القارئ لانه قرأ في موضع  
يستغل الناس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب ويكرهه غير المصحف وان يكتب بقلم دقيق احترازا عن القهقر اذا تخلف المصحف أو اسود



ومصارحها لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في أرض مخافة أن نصيبه التجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يهرس ويبسط وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسن عند البعض ولا بأس بتدبيب المحصف وتفضيضة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره ذلك وتكلموا في النقطة والتعشير ومشايخنا رحمه الله تعالى جوزوا ذلك ولا بأس بدفع المحصف والروح إلى الصبيان من لا يباح له مس المحصف لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على (١٦٣) الأرض لا يمسه يديه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخنا

رحمهم الله تعالى ولا بأس للحائض والجنب مس المحصف إذا كان في خريطة أو غلاف غير مشرر ويكره أن يأخذ به كما في ظاهر الروايات ولا بأس بأن يأخذ كتب الفقه بكمه وإن كان لا يتخلو عن آيات التكرار الحاجة ولا بأس للحائض والجنب أن يعلم القرآن حرفاً حرفاً ولا يعلمه آية تامة ولا ينبغي للحائض والجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل والزبور لأن الكل كلام الله تعالى واختلفوا في قراءة القنوت والصحيح أنه لا يكره \* رجل تعلم من القرآن ما تجوز به الصلاة كان تعلم الباقي وتعلم الفقه والأحكام أولى له من صلاة التطوع \* رجل قرأ القرآن في غير الصلاة فلما انتهى إلى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه وقال ليسك يا سيدي الأولى أن لا يفعل ولو فعل فذلك في الصلاة تفسد صلاته وهو الصحيح \* الحربي والذي إذا طلب تعلم القرآن يعلم وكذا إذا طلب الفقه والأحكام رجاء أن يمتد إلى الحق لكنه يمنع من مس

الميت وطهارته مادام الغسل يمكن أن يدفن قبل الغسل ولم يمكن إخراجها إلا بالنش تجوز الصلاة على قبره لا ضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن تعاد الصلاة لفساد الأولى هكذا في التبيين \* وطهارة مكان الميت ليست بشرط هكذا في المضمرات \* ويصلى على كل مسلم مات بعد الولادة صغيراً كان أو كبيراً إذا كان كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً إلا البغاة وقطاع الطريق ومن غسل حاله \* وإن مات حال ولادته فإن كان خرج أكثره صلى عليه وإن كان أقله لم يصل عليه وإن خرج نصفه لم يذكر في الكتاب ويجب أن يكون هذا على قياس ما ذكرنا من الصلاة على نصف الميت كذا في البدائع \* والصبي إذا وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصلى على كل من يقتل على متاع يأخذه هكذا في الإيضاح \* ومن قتل أحداً بوجه لا يصلى عليه أهله كذا في التبيين \* ومن قتل نفسه خطأ بناول رجل من العدو ليضربه بالسيف فأخطأ وأصاب نفسه ومات غسل وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة \* ومن قتل نفسه عمدًا يصلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وهو الأصح كذا في التبيين \* ومن قتل بحق بسلاح أو غيره كقود والرجم يغسل ويصلى عليه ويصنع ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة \* والذي صلبه الإمام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلى عليه كذا في فتاوى قاضيان \* أولى الناس بالصلاة عليه السلطان إن حضر فإن لم يحضر فالقاضي ثم الإمام الحنفى ثم الولي هكذا في أكثر المتون \* ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام الأعظم وهو الخليفة أولى أن يحضر فإن لم يحضر فإمام المصنفان لم يحضر فالقاضي فإن لم يحضر فصاحب الشرط فإن لم يحضر فإمام الحنفى فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وبهذا الرواية أخذ كثير من مشايخنا رحمه الله كذا في الكفاية والنهاية ومجراحي الدراية والعناية \* والأولياء على ترتيب العصباء الأقرب فالأقرب إلا الأب فإنه يقدم على الابن كذا في خزائن المفتين \* قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعندهم الابن أولى والصحيح أنه قول الكل كذا في التبيين وهكذا في الغائبة وفتح القدير \* ولا حق للنساء في الصلاة على الميت ولا للصغار ولا اقرب أن يقدم على الأبعد من شأه فإن غاب الأقرب في مكان تقوت الصلاة بحضوره فالأبعد أولى فإن قدم الغائب غيره بكتاب كان لا بعد أن يمنعه والمرضى في المصر بمنزلة الصحيح يقدم من شأه وليس للأبعد أن يمنعه فإن تساوى وليان في درجة فأكبرهم سناً أولى وليس لأحد منهما أن يقدم غير نيكه إلا بإذنه فإن قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذي قدمه الأكبر أولى كذا في الجوهرة النيرة \* وفي الكبرى الميت إذا وصى بأن يصلى عليه فلا نفي للصحة بطله وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* عبد مات واختصم في الصلاة عليه المولى وأبو العبد وأبنته وهما حران فالقوى أحق بالصلاة عليه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* ولا ولاية للزوج عند نالقطاع الوصلة بالموت كذا في الجامع الصغير لقاضيان \* فإن لم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الخيران أولى من الأجنبية كذا في التبيين \* ولو ماتت امرأة لها زوج وابن عاقل بالغ منه فالولاية للأب دون الزوج لكن يكره للأب أن يقدم أباه وينبغي أن يقدمه فإن كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بأن يقدم لانه هو الولي وتعظيم زوج أمه غير واجب عليه كذا في البدائع ولا يصلى على ميت الأمرة واحدة والتفعل بصلاة الجنازة غير مشروع كذا في الإيضاح \* ولا يعبد الولي من صلى الإمام الأعظم أو السلطان أو والي أو القاضي أو إمام الحنفى لأن هؤلاء

المحصف إذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك \* وتعلم المرأة القرآن من المرأة خير من تعلمها من الأعمى لأن نعمتها عورتها على المولى أن يعلم عبده من القرآن ما يحتاج إليه لاداء الصلاة \* رجل يقرأ القرآن ويعلن فيه ونعمة رجل يسمع أن يعلم السامع أنه لو لقنه الصواب لا يلحقه الوحشة كان عليه أن يعلمه وإن علم أنه لا يتعلم ويصير ذلك سبباً للخصومة والمنازعة فلا بأس بأن يترك \* رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قراءة القرآن له أولى من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يجيء في غيره قالوا وينبغي لحامل القرآن أن يختم القرآن في كل أربعين

يومامره رجل قرأ في الركعة الأولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيأ من البقرة يكون حاله متحلاً وقال بعضهم بعيد قل أعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئاً من البقرة مراعاة للنظم والترتيب وتكمله وفي الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا ينع عن ذلك وقراءة سورة الاخلاص ثلاث مرات عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق رحمهم الله (١٦٤) تعالى الآن يكون الختم في المكتوبة فلا يكره سورة الاخلاص ولا بأس بالخلاصة

والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو عن ذلك

### \*(باب صلاة المسافر)\*

إذا جاوز المقيم عمران مصره قاصدا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسير الليل أو مشى الاقدام ببلته قصر الصلاة ويرخص له ترك الصيام أما شرط مجاوزة عمران لان السفر فعل فلا يوجد مجرد النية فيشترط قران النية باذني فعل بخلاف ما إذا نوى الاقامة حيث يصير مقبلا مجرد النية لان الإقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى الفعل وأما التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه الصلاة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها يجوز المسح لكل مسافر ثلاثة أيام لاندخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير الادنى مدة السفر وانما اعتبر مدة مشى الاقدام وسير الليل لانه الوسط واغاد كرا الامام واليالي لان المسافر لا يرتحل في كل يوم وليله الامر يسير بالايام ويسفر بالليالي وفي

أولى منه وان كان غيره ولا يله أن يعد كذا في الخلاصة \* وان صلى عليه الولي لم يجز لاحد أن يصلي بعده ولو أراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه \* ولو صلى عليه الولي وليت اولياء أخر بمنزلة ليس لهم أن يعيدوا كذا في الجوهر النيرة \* فان صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي ان شاء كذا في الهداية \* رجل صلى صلاة الجنائزة والولي خلفه ولم يرض به ان تابه فصلى معه جاز ولا يعيد الولي ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد وان كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة صحّت صلاة الامام ولا تعاد الصلاة عليه كذا في الخلاصة \* اذا صلى المريض على جنازة قاعدا وهو وليه او القوم خلفه قيام جاز رجل مات في غير بلد ثم جاء أهله فحملوه الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضيخان \* حضرت وقت صلاة المغرب جنازة تقدم صلاة الجنائزة على سنة المغرب كذا في القنية \* ولا تجوز الصلاة على الجنائزة راكبا كذا في المحيط \* وكل ما يعتبر بشرط الصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمة واستقبال القبلة وستر العورة والنية يعتبر بشرط الصحة صلاة الجنائزة هكذا في البدائع \* فالامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه الفريضة عبادة لله تعالى متوجها الى الكعبة مقدما بالامام ولو تفكر الامام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنائزة يصح ولو قال المقتدى اقتديت بالامام يجوز كذا في المضمرات \* ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه امام المصلي فلا تصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه هكذا في النهر الفائق \* وتفسد صلاة الجنائزة بما تفسده سائر الصلوات الاتحاد المراء كذا في الزاهدي \* اذا كان القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما كذا في التتارخانية \* يقوم للرجل والمرأة بذاء الصدروه هذا حسن موافق الامام من الميت للصلاة عليه وان وقف في غيره جاز وصلاة الجنائزة اربع تكبيرات ولو ترك واحدة منهم لم تجز صلاته هكذا في الكافي \* فيكبر لا افتتاح ويقول سبحانك اللهم الخ ثم يكبر أخرى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر أخرى ويدعوليت وجميع المسلمين وليس فيه ادعاء مؤثمة وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وحريرا وحريرا وكبيرنا وذكرا وانانا اللهم من أحييته منادى أحياه على الاسلام ومن توفيته منادى توفه على الايمان فان كان الميت مغرا عن أي حسنة رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا واجر اللهم اجعله لنا شافعا ومنشفعا هذا اذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن أن يأتي بأى دعاء شاء ثم يكبر اربعة ثم يسلم تسليمين وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي \* وبخافت في السلك الا في التكبير كذا في التبيين \* ولا يقرأ في القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة كذا في محيط السرخسي \* ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز \* والامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي \* ولا ينوي الميت في التسليمين بل ينوي بالاولى من عن يمينه وبالشامة من عن شماله كذا في السراج الوفاج \* وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* ولو كبر الامام خسا فالمقتدى لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمكث حتى يسلم معه وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* واذا جاز رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضر انتظر حتى يكبر الثانية ويكبر معه فاذا

الجبل يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمجاورتها وفي البحر ثلاثة أيام ولياليها فرغ في البحر بعد أن تكون الرياح مستوية غير غالبة ولا ساكنة وبعضهم قدر أدنى مدة السفر ثلاث مراحل وبعضهم قدرها بالفراسخ وبعضها قريب من بعض ويعتبر بمجاورة عمران المصير من الجانب الذي خرج ولا يعتبر به - له أخرى - من الجانب الآخر فان كانت في الجانب الذي خرج - له - من المصير في القديم كانت منه - له - بالمر لا يفهم الصلاة - في مجاوزة - له - وهل يعتبر

مجاورة الفناء ان كان بين المصروف فناءه أقل من قدر غلوة لم يكن بينهما من رعة يعتبر مجاورة الفناء أيضا وان كان بينهما من رعة أو كانت المسافة بين المصروف فناءه قدر غلوة يعتبر مجاورة عمران المصروف ولا يعتبر في مجاورة الفناء كذلك اذا كان هذا الانفصال بين قريتين أو بين قرية ومصروفان كانت القرى متصلة بربض المصروف تعتبر مجاورة القرى هو الصحيح وان كانت القرية متصلة بفناء المصروف لربض المصروف يعتبر مجاورة الفناء ولا يعتبر مجاورة القرية \* الرجل اذا قصد بلدة الى مقصده طريقان (١٦٥) أحدهما مسيرة ثلاثة أيام واليهما الآخر دونهما فاسلك الأبعد كان

مسافر عندنا المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق نذر كرشيا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا أصليا بأن كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تأكل به وجعله دارا يصير مقبلا مجرد العزم الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستسكان حيث لم يسرن ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقبلا يتم صلاته الى الوطن واذا خرج من هناء الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان ذلك وطنا أصليا له ونفسه به ما فلن يتم الصلاة لانه صار مقبلا مجرد الدخول على التفصيل الذي قلنا وان لم يكن وطنا أصليا فانه يقصر الصلاة ما لو نزل الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم نية الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة ممن يتمكن من الاقامة وموضع الاقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمدر والخشب لا الخيام والاختية والوبر \* الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للمبارزة ونووا الاقامة لم تصح نيتهم وكذا اذا نزلوا في بعض

فرغ الامام كبر المسبوق التكبير التي فاتته قبل أن ترفع الجنازة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* وكذا ان جاء وفد كبر الامام تكبيرتين أو ثلاثا كذا في السراج الوهاج \* وان جاء رجل وقد كبر الامام أربعين لم لا يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والاصح أنه يدخل وعليه الفتوى كذا في المضمهرات \* ثم كبر ثلاثا قبل أن ترفع الجنازة متتابع الادعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان \* ولو رفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية أنه لا ياتي كذا في الظهيرية \* وان كان مع الامام فتغافل ولم يكبر مع الامام أو كان في النية بعد فاختار التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قواهم لانهما كان مسندا جعل بمنزلة المشرق كذا في شرح الجامع الصغير فتاوى قاضي خان \* وان كبر مع الامام التكبير الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرها ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو سلم الامام هذه الثالثة ناسيا كبر الرابعة ويسلم كذا في استاخر خانية \* ولو اجتمعت الجنازة بغير الامام ان شاء صلى على كل واحد على حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدراية \* وهو في كيفية وضعهم بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سطر واحد أو وقف عند أفضلهم وان شاء وضعهم واحدا وراء واحد الى جهة القبلة وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلاتهم خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل فيصنف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخفاف ثم النساء ثم المراهقات ولو كان الكل رجالا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوضع أفضلهم وأسنهم مما يلي الامام ولو اجتمع حرو وعبد فالمشهور قديم الحز على كل حال كذا في فتح القدير \* واذا كبر الامام على جنازة فجيء باخرى مضى على صلاته على الاولى فاذا فرغ استأنف على الثانية وان كان لما وضعوا كبر التكبير الاخرى بنوهم ما نهى للاولى ايضا ولا تكون للثانية وان كبر الثانية ينوي الثانية وحدها فهي الثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعاد الصلاة على الاولى كذا في السراج الوهاج \* ولو أحدث الامام في صلاة الجنازة فقدم غيره جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو دفن الميت قبل الصلاة وقبل الغسل فانه يصلى على قبره الى ثلاثة أيام والصحيح أن هذا اليسر بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم أنه قد غرق كذا في السراجية \* والصلاة على الجنازة في الجبانة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط \* وصلاة الجنازة في المسجد الذي تقام فيه الجماعة مكروهة سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد أو الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد واختار كذا في الخلاصة \* ولا تكرر بعد المطر ونحوه كذا في الكافي \* تكرر في الشارع وأراضى الناس كذا في المضمهرات \* أما المسجد الذي بني لاجل صلاة الجنازة فلا تكرر فيه كذا في التبيين \* ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا بأذن أهل الجنازة قبل الدفن وبعد الدفن يسره الرجوع بغير اذنهم كذا في المحيط

(الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر) دفن الميت فرض على الكفاية كذا في السراج الوهاج \* والسنة هو اللحدون الشق كذا في محيط السرخسي \* وصفة اللحد أن يحفر القبر بتمله ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فوضع فيه الميت كذا في المحيط \* ويجعل ذلك كالبيت المسقف كذا في البصر الرائق \* فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضي خان \* وصفة الشق أن

يكون الشق في ظاهر الرواية وكذا الرعاة اذا كانوا يطوفون في المغاور ولهم خيام وأخبية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان نزلوا موضعا كثيرا ما والكل لا نصبوا والماء ونووا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكل لا يكفيم تلك المدة صاروا مقبين وكذا التراكة والاعراب ومن دخل دار الحرب بأمان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحت نيته \* الكافر اذا سلم في دار الحرب ولم يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم أهل الحرب بسلامه فهو برب منهم يريد سفر ثلاثة أيام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الاسلام في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن على الاقامة خمسة

عشر ومائة غاراً ونحوه لم يصبر مقيماً الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة ومضى خمسة عشر يوماً لم يكن مقيماً وان لم يكن بينهما مسيرة سفر لانه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوماً وان تأهل بها كان كل واحد من الموضعين وطناً أصلياً له ومن كان مولياً عليه فالنسبة في السفر والإقامة نسبة من يلي عليه كالمراة مع زوجها والعبد مع مولاه والجندى مع الأمير الذي يجرى عليه والأمير مع الخليفة والآخر مع من استأجره الغريم اذا تعلق به صاحب دين (١٦٦) في السفر فله معه أو حبسه ان كان الغريم قادراً على قضاء ما عليه ومن قصده ان

يقضى دينه قبل أن يمضي خمسة عشر يوماً فالنسبة في السفر والإقامة نسبة المديون وان لم يكن قادراً فالمعتبرية الحابس وحكم الأسير في دار الحرب لحكم العبد لا تعتبر فيه والرجل الذي يبعث إليه الولي أو الخليفة ليؤتى به اليه فهو بمنزلة الأسير ولو كان العبد بين مولىين في السفر فتوى أحد المولىين الإقامة دون الآخر قالوا ان كان بينهما مهاباة في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الإقامة اذا خدم المولى الذي نوى الإقامة واذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة يصلي صلاة السفر واذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى أياماً ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة تلك الصلاة وكذا المرأة اذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلوات في ظاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العبد اذا أم مولاه في السفر ونوى المولى الإقامة صححت نيته حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليهما إعادة تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في

تحفر حفرة كالنهر وسط القبر ويبني جانباً باليمين أو غيره ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية وينبغي أن يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط القامة وكلما زاد فهو أفضل كذا في الجوهرية النيرة \* وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامته كذا في المضمرات \* وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجوز اتخاذ التابوت في بلاد نال خاوة الارض قال ولوا اتخذ تابوت من حديد لا باس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطن الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة المهد وبكره الآخر في اللحد اذا كان يلي الميت كذا في فتاوى قاضيخان وبكره الدفن في الاماكن التي تسمى فساق كذا في فتح القدير \* والشفع كالوتر فمن دخل كذا في الكافي \* ويستحب أن يكونوا أقوياء اماناً وصلحاء كذا في التتارخانية \* وذو الرحم المحرم أولى بادخل المرأة من غيرهم كذا في الجوهرية النيرة \* وكذا ذو الرحم غير المحرم أولى من الاجنبي فان لم يكن فلا باس للاجاب وضعها كذا في البحر الرائق \* ولا يدخل أحد من النساء القبر كذا في محيط السرخسي \* ويدخل الميت مما يلي القبلة وذلك أن يوضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في اللحد فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حالة الاخذ كذا في فتح القدير \* ويقول واصله بسم الله وعلى مله رسول الله كذا في المتون \* ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة \* ونحل العقدة ويسوى اللين والقص لا الاجز والخشب ويسحب قبره الى قبره ويهال التراب كذا في المتون \* ولا باس بان يميلوا بأيديهم وبالمساحي وبكل ما أمكن كذا في الجوهرية النيرة \* وبكره أن يراد على التراب الذي أخرج من القبر كذا في العيني شرح الكفر \* ويستحب لمن شهد دفن الميت أن يحثو في قبره ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعاً ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الحثية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى كذا في الجوهرية النيرة \* ولا باس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار امكن كذا في السراج الوهاج \* ويسمى القبر قدراً الشبر ولا يربع ولا يجصص ولا باس برش الماء عليه وبكره أن يبنى على القبر أو يقعد أو ينام عليه أو يوطأ عليه أو يقضى حاجة الانسان من بول أو غائط أو يعلم بعلامه من كآبة ونحوه كذا في التبيين \* واذا خربت القبر فور فلا باس بتطمينها كذا في التتارخانية \* وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* ومن حفر قبر لنفسه فلا باس به ويؤجر عليه كذا في التتارخانية \* رجل حفر قبراً فارادوا دفن ميت آخر فيه ان كانت المقبرة واسعة وبكره وان كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما أتفق صاحبه فيه كذا في المضمرات \* والافضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويسحب اذا دفن الميت أن يجلس واساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينجر حزور ويقسم لهما يكون القرآن ويدعون للميت كذا في الجوهرية النيرة \* قراءة القرآن عند القبر وعند محمد رحمه الله تعالى لا تتركه ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقوله وهل ينتفع والخيار أنه ينتفع هكذا في المضمرات \* وبكره أن يبنى على القبر مسجداً أو غيره كذا في السراج الوهاج \* وبكره عند القبر مال يعهد من السنة والمعهود منها ليس الا زيارته والدعاء عنده قائماً كذا في البحر الرائق \* ولا يدفن اثنان أو ثلاثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة يجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في محيط السرخسي \* وان كانا رجلين يقدم في اللحد أفضلهما هكذا في المحيط

السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لانه وكذا سلام عده وقد صار العبد مقيماً على المشي ترى \* اذا أم العبد مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتين نوى المولى الإقامة صححت نيته في حق عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة أربعاً وهو نظير ما لو صلى مسافر بجماعة مقيمين ومسافر من فلما صلى ركعة أحدث

الامام وقدم مقبها فانه لا ينقلب فرض القوم اربعة فكذلك هاهنا ثم بماذا يعلم العبدان المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى بازاء العبد فتنصب اصبعه اولاً ويشير باصبعه ثم ينصب اربعة اصابع يده ويشير باصابعه الاربعة الكافر المسافر اذا اسلم وبينه وبين مقصده اقل من ثلاثة ايام كان حكمه حكم المقيم وكذا الصبي اذا كان في السفر مع ابيه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه اقل من ثلاثة ايام كان مقبها هكذا قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال غيره (١٦٧) من المشايخ اذا بلغ الصبي يصلى اربعاً

واذا اسلم الكافر يصلى ركعتين وقال بعضهم يصليان ركعتين فاما المسلم المسافر اذا اردت والعباد بالله ثم اسلم من ساعته وبينه وبين وطنه اقل من ثلاثة ايام بقي مسافراً كسالم تبهم ثم ارتد والعباد بالله ثم اسلم لا يطل تبهم فكذلك لا يطل سفره وكذا المرأة اذا طلقها زوجها في السفر فطليقة بائنة او ثلاثاً او رجعية وانقضت عدتها وبينها وبين وطنها اقل من ثلاثة ايام فاما قبل انقضاء العدة في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم الزوج اذا كان الرجل مقبها في اول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة الا يرى له لومات او اغنى عليه اغما طوبى لا اوجن جنونا مطبقا او حاضت المرأة او صارت نساء في آخر الوقت يسقط كل الصلاة فاذا سافر يسقط بعض الصلاة ولو كان مسافراً في اول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه

\* وكذا اذا كانت امرأتين هكذا في التارخانية \* ولو ولي الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره ووزعه والبناء عليه كذا في التبيين \* ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أو مثل القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة \* وكذا الوما في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغصوبة أو أخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفن الميت في أرض غيره بغير إذن مالكها فالملك بالخيار ان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في التبيين \* ولو وضع الميت غير القبلة أو على شقه الا يبرأ أو جعل رأسه موضع رجله وأهبل عليه التراب لم ينش \* ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنة كذا في التبيين \* وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما أهالوا عليه التراب ينش كذا في فتاوى قاضيخان \* قالوا ولو كان المال درهما كذا في البحر الرائق \* ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان بابسا بالأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* والمشى في المقابر بغير علم لا يكره عندنا كذا في السراج الوهاج \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية \* وروى الحسن بن زباد اذا عزى أهل الميت مرة فلا ينبغي أن يعزى مرة أخرى كذا في المضمهرات \* ووقفتم من حين يموت الى ثلاثة ايام ويكره بعد ذلك الا أن يكون المعزى أو المعزى اليه غافلا فلا بأس بها وهي بعد الدفن أولى منها قبله وهذا اذا لم يمنعهم جرح شديد فان رؤى ذلك قدمت التعزية ويستحب أن يعزى بالتعزية جميع أقارب الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا أن يكون امرأه شابة فلا يعزى بها الا بحارمها كذا في السراج الوهاج \* ويستحب أن يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لميتك وتجاوز عنه وتغمد برحمته ورزقك الصبر على مصيبته وأجرلك على موته كذا في المضمهرات ناقلا عن الحجة \* وأحسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ما أخذوله ما أعطى وكل شئ عنده باجل مسمى ويقال في تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وفي تعزية الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك ولا يقال أعظم الله أجرك وفي تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا تنقص عدلك كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس لاهل المصيبة أن يجلسوا في البيت أو في مسجد ثلاثة ايام والناس يأتونهم ويعزونهم ويكره الجلووس على باب الدار وما يصنع في بلاد المجهم من فرش البط والقيام على فوارع الطرق من أقبج القبايح كذا في الظهيرية \* وفي خزائن الفتاوى والجلووس للمصيبة ثلاثة ايام رخصة وتركه أحسن كذا في معراج الدرية \* وأما النوح العالي لا يجوز البكاء مع رقة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد الثياب وتمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء وأما ما ويدخله دود والأيدي وشق الجيوب وخدش الوجوه ونشر الشعر ونثر التراب على الرأس والضرب على الفخذ والصدور وإلقاء النار على القبور وفن رسوم الجاهلية والباطل والفرو كذا في المضمهرات \* ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام كذا في التبيين \* ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة ايام كذا في التارخانية

(الفصل السابع في الشهيد) وهو في الشرع من قتل أهل الحرب والبنى وقطاع الطريق أو وجد في معركة أو به جرح أو يخرج الدم من عينه أو أذنه أو جوفه أو به أثر الحرق أو وطئته دابة العدو وهو راكبها أو ساقها أو كدمته أو صدمته بيدها أو برجلها أو نفر وادابته بضرب أو زجر فقتلته أو طعنوه بالقود في ماء

وان لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعا وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة كالمبلغ الصبي في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الخائض أو النساء ولم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه التعزية أو أفاق المجنون أو المغمى عليه اذا عرض عليه شئ عما قلنا في آخر الوقت تجب الصلاة فكذلك الاقامة وان أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر \* المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهول تصح نيته في هذه الصلاة لانه نوى الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى



لانه لو عاد الى سجود السهو وتصح نية الاقامة فيه فيقلب فرضه اربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيسقط وقال محمد رحمه الله تعالى تصح نية الاقامة لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج منه عن حرمة الصلاة فصار كالنوى الاقامة قبل السلام واذا صحت نيته بتم الصلاة اربعاً وسجد السهو وهو بعد الفراغ وان سجد السهو ثم نوى الاقامة تصح نيته وتصير صلاته اربعاً سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الاقامة في السجدة لانه لما سجد (١٦٨) للسهو عادت حرمة صلاته فصار كالنوى الاقامة في الصلاة \* مسافر صلى ركعة بمسافر في

فيهم مسافر واقتدى به ثم أحدث الامام واستخلف هذا الرجل ونزع الامام ليتوضأ ونوى الاقامة والامام الثاني نوى الاقامة أيضاً ثم عاد الامام الاول الى الصلاة ماذا يفعل الامام الاول والثاني قالوا يقتدى الامام الاول بالناس في الركعة الثانية فاذا قعد الامام الثاني قعد التشهد يقوم ويستخلف رجلاً أدرك أول الصلاة ليسلم بالقوم ثم يقوم الامام الثاني ويصلي ثلاث ركعات والامام الاول ركعتين لانه لما صلى ركعتين خرج من الامامة \* مسافر صلى الظهر ركعتين فقام الى الثالثة ناسياً بعد ما قعد قدر التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فانه يعود ويقعد وان تذكر بعد ما قعد الثالثة بالسجدة يتم صلاته اربعاً وكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر وان لم يكن قعد على الركعتين ان تذكر في قيام الثالثة يعود وان لم يعد حتى قعد بها بالسجدة فسدت صلاته ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الاوليتين

أو نارا ورماه من دور أو أسقطوا عليه حائطاً ورما نارا فينا أو هبت به اريح الينا أو جعلوها في طرف خشب رأسها عندنا وأرسلوا الينا ماء فاحترق أو غرق مسلم أو قتل مسلم ظلماً ولم يحب به دية كذا في الكافي \* وكذا ان قتل أهل الذمة أو المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية \* ولو وجبت الدية بصلح أو بقتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب القصاص لكنه سقط بالصلح أو بالشبهة كذا في العيني شرح الكنز \* ومن قتل مدافعاً عن نفسه أو ماله أو عن المسلمين أو أهل الذمة بأي آلة قتل بجديد أو بحجر أو خشب فهو شهيد كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المسلمون في سفينة فرماهم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك وتعدت الى سفينة أخرى فيها المسلمون فاحترقوا فهم كلهم شهداء كذا في الخلاصة \* وحكمه أن لا يغسل ويصلى عليه كذا في محيط السرخسي \* ويدفن بدمه وثيابه كذا في الكافي \* ولو كان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل كذا في العتبية \* وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والجلود والقرود والحشود والخف والقلنسوة والسر اويل وليذكر محمد رحمه الله تعالى السر اويل الا في السرور وكان الشيخ أبو جعفر الهندواني يقول الاشبه أن لا ينزع السر اويل ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* ويزاد حتى يتم الكفن وينقصر ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي \* ويجعل الخنوط للشهيد كافي الميت كذا في البحر الرائق \* يغسل ان قتل جنياً أو صبياً مجنوناً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين \* وكذا تغسل ان قتلت حائضاً أو نساء من طهر تاوتم الانقطاع فان لم ينقطع تغسل ان صلح المرنى حياً في الاصح هكذا في الكافي \* أما لو رأته يوماً أو يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ويغسل من ارث وهو من صار خلفاً في حكم الشهادة لتبيل مرافق الحياة وهو أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة حياً الا اذا حمل من مصرعه كيلاً نظماً والخيول ولو آواه فسطاطاً أو خيمة أو بقي حياً حتى مضى وقت الصلاة وهو يغسل فهو ميت هكذا في الهداية \* ومن الارث ان يبيع أو يشتري أو يتكلم بكلام كثير وهذا كما اذا وجد بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضاءها فلا يكون مرتباً كذا في التبيين \* ويغسل ان أوصى بأمر ديني أو قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في العيني شرح الكنز \* وكذا لو قام من مكانه أو تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة \* وان انفلت دابة مشرك وابس عليها أحد فوطئت مسلماً أو رمى مسلماً الى المشركين فأصاب مسلماً أو نفرت دابة مشرك فرمته أو هرب المسلمون فأخاهاهم الكفار الى نار أو خندق أو جعل المسلمون الحسك حولهم فمشوا عليها وما نوايفه لئن خلاها لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وان عثرت دابة رجل من المسلمين في القتال فرمت به فقتلته غسل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو رأته دواب المسلمين رايات المشركين فنفرت من ذلك دابة من غير تنبيه المشركين ورمت صاحبها وقتلته غسل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك لو ان المشركين تحمقوا في مدينة فبعد المسلمون بسورها فمات رجل انسان منهم فوقع ومات غسل عندهما وكذلك لو انهم زعم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلماً أو صاحبها عليها أو سائق أو قائد غسل وكذلك لو ان المسلمين نهبوا الحائط فوقع عليهم من قههم غسلاً لا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وكذلك اذا حمل على العدو فسقط عن فرسه كذا في البدائع \* وان تراه انفرقان ولم يتقاتلا غسل من وجده ميتاً حتى يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في التتارخانية \* ولو وجد

أوفى احدهما ثم قام الى الثالثة وقرأ قالوا في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نوى الاقامة في الثالثة تجوز صلاته ولو قرأ في الثالثة وركع ثم نوى الاقامة في الركوع قالوا يجوز أيضاً \* مسافر أم قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعة غربت الشمس ثم جاز رجل واقتدى به صبح اقتداه فان سبق الامام الحدث واستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخاطفة انه لم يصل المظهر فسدت صلاته لان الوقت ليس بضيق عند شروعه ولو تذكر هذه الثالثة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه

ذباحت في الذمعة في آخر وقت  
 وهو كان مسافرا في آخر وقت  
 الظهر فصارت في ذمته صلاة  
 السفر أم الصلاة العصر  
 خرج وقتها وهو مقيم فقبب  
 عليه \* مسافر صلى شهرا  
 جميع الصلوات ركعتين قال  
 أبو حنيفة وجهه الله تعالى  
 يعيد ثلاثين مغربا ولا يعيد  
 غيرها وقال أبو يوسف  
 وعحمد رحمه الله تعالى  
 يعيد ثلاثين مغربا ولا يعيد  
 صلاة العشاء والفجر والظهر  
 والعصر بعد المغرب الاول  
 \* مسافر أتم قوما مسافرين  
 فأحدث فاستخلف مسافرا  
 ونوى الثاني الإقامة لا بتغير  
 فرض من خلفه من  
 المسافرين ولو نوى الامام  
 الاول الإقامة بعدما أحدث  
 قبل أن يخرج من المسجد  
 صار فرضه وفرض القوم  
 أربعة فان استخلف الامام  
 واحدا من القوم يتم  
 الخليفة صلاة الإقامة  
 \* مسافر صلى الظهر ركعتين  
 فقام الى الثالثة ناسيا  
 ومنعدبا جازيا مسافرا واقتدى  
 به في تلك الحالة فصلاة  
 الداخل موقوفة ان عاد  
 الامام الى القعدة فسلم  
 فصلاة الداخل تامة لان

**\* (الباب الثاني والعشرون في السجادات) \***

(٢٢ - الفتاوى اول) الامام في حرمة الصلاة حين اقتدى به وان لم يعد ونوى الإقامة في قيام الثالثة ينقلب فرضه وفرض الداخل أربعاً لأن نوى الإقامة وهو في حرمة الصلاة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضى ما فات وذلك ركعتين لأن صلاة القنوت صارت أربعاً أيضاً \* مسافر أم قوماً معينين فلصلى ركعتين نوى الإقامة لتحقيق الإقامة بل أتم صلاة المقيمين لا يصير مقبلاً ولا ينقلب فرضه أربعاً \* جماعة من المقيمين صلوا خلف مسافر لا قراءة عليهم فمما يقضون كذا ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وكذلك السهو ولا يشتدي

أحدهما الآخر \* أمير خرج مع جيشه في طاب العدو ولا يعلم أين يدركهم فانهم يصلون صلاة الأقامة في الذهاب وإن طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع أما في الرجوع إن كان مدة السفر يقصر عن الصلاة إلا فلا \* العبد إذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى فانه يسأله إن أخبره أنه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافرين وإن كان دون ذلك صلى صلاة الأقامة وإن لم يخبره بذلك كان مقبلاً قبل ذلك صلى صلاة الأقامة وإن كان مسافراً قبل (١٧٠) ذلك صلى صلاة السفر لعدم المغير في حقه وكذا الأسير مع أسر وقيل المولى

إذا نوى الإقامة فانما تظهر نيته في حق العبد إذا تافظ به أما إذا نوى الإقامة في نفسه ولم يتلفظ به ثم أخبره بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد \* رجل خرج من بخارا إلى أموية اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفرا وهو الظاهر لأن الأبل لا تسير في أقل من ثلاثة أيام ومن كرمينية إلى بخارا ينبغي أن يكون كذلك \* كوفي قدمت عليه امرأته من خراسان حاجرة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقصر الصلاة لأن توطئ بذلك وكذا في حجة النفل الآن تكون بحسبها زوجها \* وللسافر أن يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يركض له في ترك السنن ولا في قصرها ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أكره لها أن تسافر يوما وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات

سجدة واحدة فمؤدى سجدة واحدة فضيف إليها أخرى فتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويشهد ثم يصلي الثالثة ويشهد ثم يسجد سجدة في السهو وقال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده هذا إذا نوى بها عن الركعة التي قيد بها بالسجدة الواحدة حتى لا تلحق بركوع آخر بعد تلك الركعة أما إذا سجد مطلقا لم ينبو يجب أن تفسد صلاته وحكم ذوات الأربع لحكم ذوات الاثنين والثلاث لوترك واحدة أو اثنين أو ثلاثة هكذا في الظهيرة \* وإن ترك أربع سجدة ولا يدري كيف ترك يسجد أربع سجدة ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تفسد صلاته ثم يصلي ركعة ويقعد ويشهد ثم يقوم ويصلي أخرى ويشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وإن ترك خمس سجدة يسجد ثلاثا ولا يقعد بعدها ويصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطا وإن ترك ستا يسجد سجدتين ثم لا يقعد ثم يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة وإن ترك سبعا يسجد سجدة وصلى ثلاث ركعات قالوا هذا إذا نوى بالسجدة الركعة التي قيد بها بالسجدة وإن سجد بغير نية ساهيا ثم تذكر بأني بسجدتين وينوي بإحداهما ما عليه حتى تلحق أحداهما بالركعة الأولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصليا ركعتين ثم أصلى ثلاثا وتشهد في الثانية من الثلاث ثم صلى الرابعة جازت صلاته ولو ترك ثمانى سجدة يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات ولو صلى الفجر ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية أو قعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك تفسد صلاته ولو ترك سجدتين ففيه قولان والاصح أنهما تفسد وكذلك لو ترك ثلاث سجدة ولو ترك أربعاً تفسد ويسجد سجدتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة ولو صلى الظهر خمسا وترك سجدة فسدت وكذا لو ترك سجدتين في الاصح أو ترك ثلاثا أو أربعاً أو خمسا ولو ترك ستا لم تفسد وهو يكن صلى الظهر أربعاً وترك أربع سجدة كما مر ولو ترك سبعاً لم تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانى سجدة يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات كذا في محيط السرخسي \* وإن ترك تسع سجدة يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحقا وإن ترك منها عشر سجدة يسجد سجدتين ثم يصلي ثلاث ركعات ويسجد السهم وهكذا في الظهيرة \* ولو صلى المغرب أربعاً تفسد صلاته ولو ترك سجدتين ففيه قولان وكذلك لو ترك ثلاثا أو أربعاً ولو ترك خمسا لم تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعة ولو ترك ستا يسجد سجدتين ويصلي ركعتين كالمغرب ثلاثا ويسجد سجدتين كذا في محيط السرخسي

### (كتاب الزكاة) \* (وفيه ثمانية أبواب)

(الباب الأول في تفسير ما وصفته وأشرائطها) \* أما تفسير ما فهمي عليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى هذا في الشرع كذا في التبيين \* وأما وصفته فها هي فريضة محكمة بكفر جاحدها ويقتل مانعها هكذا في محيط السرخسي \* وتجب على الفور عند تمام الحول حتى يأتيه تأخير من غير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى يأتيه عند الموت والاول أصح كذا في التذيب \* وأما شرط ادائها فنية مقارنة للأداء أو لعزل ما وجب هكذا في الكنز \* فإذا نوى أن يؤدى الزكاة ولم يعزل شيئا جعل يصدق شيئا فشيا إلى آخر النية ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة كذا في التبيين \* إذا كان في وقت الصدق بحال لو سئل عما إذا تؤدى يمكنه أن يجيب من غير فكرة فذلك يكون نية منه ولو قال

على الثلاث فامادون الثلاث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك ولا يكون عليها في ذلك ما يكون عليها في الثلاث وقال حماد رحمه الله تعالى لأبأس للرأفة أن تسافر مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي يدرك لبس محرم وكذا المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والحارية التي لم تحض إذا كانت مشبهة لا تسافر بغير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصر في قولهم ولا يجوز المكتوبة الأمن عذر ومن الاعتذار أن يخاف من نزول الدابة على نفسه أو على دابته من سبع أو أص أو كان في طير وردغة لا يجيد

على الارض موضعاً يابساً أو كانت الدابة جوارحاً لا ينزل لا يمكنه الركوب الا بعين أو كان شيئاً كبيراً لا ينزل لا يمكنه ان يركب ولا يجرد من بعينه  
فجوز الصلاة على الدابة في هذه الاحوال لقوله تعالى فان خفتهم فراجل أو ركناً ولا يلزمه الاعادة اذا قدر بمنزلة المريض اذا صلى بالايمن على  
الدابة وان كانت الدابة تسير وان قدر على ايلاف الدابة لا يجوز الايمان على الدابة ان كانت الدابة تسير وكانت قط الاركان عن الركاب  
يسقط عنه الانحراف الى القبلة \* الرجل اذا حمل امرأته من القرية الى المصر كان (١٧١) لها أن تصلي على الدابة في الطريق  
اذا سكنت لا تقدر

على الركوب والنزل وكذا  
الرجل لو خاف أن يصلي  
فأعماه سبع أو عدو  
ولو صلى فاعداً أبراه كان له  
أن يصلي فاعداً وكذا لو  
خاف أنه لو صلى فاعداً أبراه  
سبع أو عدو جاز له أن يصلي  
مستلقياً اذا صلى على  
الدابة في محل وهو يقدر  
على النزول لا يجوز له أن  
يصلي على الدابة اذا كانت  
الدابة واقفة الا أن يكون  
المحل على عسان على  
الارض وأما الصلاة على  
الجملة ان كان طرف الجملة  
على الدابة وهي تسيراً ولا  
تسيراً صلى صلاة على الدابة  
تجوز حاله العذر ولا تجوز  
في غيرها وان لم يكن طرف  
الجملة على الدابة جاز في  
منزلة الصلاة على السرير

**\* (باب صلاة المريض) \***

صلاة المريض ما يستطيع  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
لعمران بن حصين رضي الله  
تعالى عنه صل قائماً فان لم  
تستطع فقاعداً فان لم  
تستطع فعلى الجنب توتى  
ايمله فينظر ان قد روى على  
القيام والركوع والسجود  
يصلي قائماً ركوع وسجود

ما تصدقت الى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة لم يجز كذا في السراجية \* اذا وكل في أداء الزكاة أجرأته  
النية عند الدفع الى الوكيل فان لم ينو عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز كذا في الجوهرية النيرة  
\* وتعتبر نية الموكل في الزكاة دون الوكيل كذا في معراج الدراية \* فلو دفع الزكاة الى رجل وأمره أن يدفع  
الى الفقراء فدفعت ولم ينو عند الدفع جاز ولو دفعها الى الذي ليدفعها الى الفقراء جاز لوجود النية من الأمر  
هكذا في محيط السرخسي \* فان تجدد للموكل نية أخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير  
كان عملاً نوى أخيراً حتى لو دفع اليه دراهم تصدق بهما عن الزكاة ماله فلم يدفع المأمور حتى نوى الأمر أن  
يكون عن نذر وقعت عن ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله على أن تصدق  
بهذه المائة فدخل وهو ينوي عند الدخول أن يتصدق بهما عن الزكاة لم يجز به عن الزكاة كذا في محيط  
السرخسي \* واذا هلك الوديعة عند المودع فدفعت القيمة الى صاحبها وهو فقير يدفع للصومعة يريد به الزكاة  
لا يجز به كذا في فتاوى قاضيان في فصل أداء الزكاة \* واذا دفع الى الفقير بلانية ثم نواه عن الزكاة فان  
كان المال قائماً بيد الفقير أجرأه والا فلا كذا في معراج الدراية والراهدي والبحر الرائق والعيني شرح  
الهداية \* رجل أدى زكاة غيره عن مال ذلك الغير فاجازه المالك فان كان المال قائماً بيد الفقير جاز ولا فلا  
كذا في السراجية \* ومن تصدق بجميع نصابه ولا ينوي الزكاة سقط فرضها وهذا استحسان كذا في  
الراهدى \* ولا فرق بين أن ينوي النقل أو لم تحضره النية \* ولو دفع جميع النصاب الى الفقير ينوي به عن  
التذراء واجب آخر يقع عملاً نوى ويضمن قدر الواجب \* ولو وهب بعض النصاب من الفقير يسقط عنه  
زكاة المؤتدى عند محمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثله وهو الاشبه  
كذا في الراهدى \* ولو كان له دين على فقير فأبرأه عنه سقط عنه زكاة نوى به عن الزكاة ولا لانه كالهلاك  
ولو أبرأه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الاداء عن الباقي كذا  
في التبيين \* ولو كان من عليه الدين غنياً فوهبه منه بعد الدخول في رواية الجامع يضمن قدر الزكاة وهو  
الاصح هكذا في محيط السرخسي \* ولو أمر فقيراً بقبض دين له على آخر ونواه عن زكاة عين عنده جاز كذا في  
البحر الرائق \* ولو وهب دينه من فقير ونوى زكاة دين آخر له على رجل آخر ونوى زكاة عين له لم يجز كذا في  
الكافي \* وأداء العين عن العين وعن الدين جائز وأداء الدين عن العين وعن دين يقبض لا يجوز وأداء الدين  
عن دين لا يقبض يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا أراد الرجل أداء الزكاة الواجبة قالوا الافضل الاعلان  
والاظهار وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والاسرار كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أعطى مسكناً  
دراهم وسماها هبة أو قرضاً ونوى الزكاة فانها تجز به وهو الاصح \* كذا في البحر الرائق ناقلاً عن المبتغي  
والقنية \* (وأما شروط وجوبها) الحرة حتى لا تجب الزكاة على العبد وان كان أدوناً في التجارة وكذا  
المدر وأما الولد والمكاتب وأما المستسقى في حكمه حكم المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
البدائع \* (ومنها الاسلام) حتى لا تجب على الكافر كذا في البدائع \* ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط  
لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كذا في الموت فلو بقي على ارتداده سنين فبعد اسلامه  
لا يجب عليه شيء لتلك السنين كذا في معراج الدراية \* قال الصيرفي فيما اذا أسلم الكافر في دار الحرب وأقام  
سنين هناك ثم خرج اليها لم يكن للامام الاخذ منه لانه لم يكن في ولايته وهل تجب عليه الزكاة حتى يفتي

لا يجز به الا ذلك وان عجز عن القيام وقد روى على الركوع والسجود يصلي فاعداً ركوع وسجود لا يجز به الا ذلك وان عجز عن الركوع  
والسجود وقد روى على القعود يصلي فاعداً ايما لم يجعل السجود أخفض من الركوع وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقد روى على القيام يصلي  
فاعداً ايما لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط المقصود سقطت الوسيلة وان صلى قائماً ايما جاز عندنا والمستحب أن يصلي فاعداً  
ايما وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز له ترك القيام ان قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يزاد مرضه أو وجعه بالقيام فان لم يكن

كذلك لكن بلغه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قدر على بعض القيام دون اتمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز بقدر حتى لو قدر على أن يكبر قائماً ولا يقدر أكثر من ذلك يكبر قائماً ثم يقعد فان لم يقم خفت أن لا تجز به صلاته وان كان لا يقدر على القيام الامتسكنا قالوا يقوم متمكناً لا يجز به الا ذلك ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد بن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه (١٧٣) يتربع عند الافتتاح وعند الركوع يترش رجله اليسرى وعن أبي يوسف رحمه الله

بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويفتي بالدفع وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتي بالدفع بخلاف الذي اذا سلم في دارنا فانه تجب عليه الزكاة علم أو لم يعلم كذا في السراج الوهاج \* (ومنها العقل والبلوغ) فليس الزكاة على صبي ومجنون اذا وجدته الجنون في السنة كلها كذا في الجوهر النيرة \* فلو افاق في جزء من السنة بعد ذلك النصاب في أولها أو آخرها قل ذلك أو كثر يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية \* وهو ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* قال صدر الاسلام أبو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* هذا في الجنون العارض بأن جن بعد البلوغ أما في الاصلي بأن بلغ مجنوناً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في الكافي \* وكذا الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه هكذا في التبيين \* وتجب على الغني عليه وان اسـتوعب الانعام حولاً كاملاً كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها كون المال نصيباً) فلا تجب في أقل منه هكذا في العيني شرح الكافي \* (ومنها كون المال من الماشية) بعد الحول الى الفقير او الى الوكيل لاجل الزكاة ثم ظهر فيه ادرهم متوقفة لم تكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب واذا اراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله أن يسترد من الوكيل ان لم يتصدق بها هكذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها الملك التام) وهو ما اجتمع فيه الملك واليد وأما اذا وجد الملك دون اليد كالصداق قبل القبض أو وجد اليد دون الملك كملك المكاتب والمدينون لا تجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج \* وأما المبيع قبل القبض فليلزمه النصاب والصحيح أنه يكون نصيباً كذا في محيط السرخسي \* ولا تجب على المولى في عبده المعدل للتجارة اذا أتى كذا في شرح المجمع لابن الملك \* ولو على الزوج لو خالعها على ألف ولم يقبضها ستين \* كذا في المضمرات \* ولا على الزاني اذا كان الرهن في يد المهرتين هكذا في البحر الرائق \* وأما المالك المأذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق وان لم يكن عليه دين فكسبه ملو له وعلى المولى زكاته اقام الحول كذا في معراج الدراية \* قبل ينبغي أن يلزمه الاداء قبل الاخذ والصحيح أنه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي \* وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة \* (ومنها فراغ المال) عن حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا طعام أهله وما يتعمل به من الاواني اذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر والاولئ والياقوت والبخش والزمر ذو نحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا الواشتري فليس بالنفقة كذا في العيني شرح الهداية \* وكذا كتب العلم ان كان من أهله والآلات المختزلة كذا في السراج الوهاج \* هذا في الآلات التي ينتفع بقسمها ولا يبقى أثرها في المعول وأما اذا كان يبقى أثرها في المعول كالأواشتري الصباغ عصفرا أو زعفراناً يصبغ ثياب الناس بأجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصيباً وكذا كل من ابتاع عينا يعمل به ويبقى أثره في المعول كالقفص والدهن لديغ الجلود خال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لتلك العين أثر في المعول كالبابون والخرض لا زكاة فيه كذا في الكفاية \* (ومنها الذراغ عن الدين) قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل دين له مطالب من جهة العبادات وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد كالقرض وغنم البيع وضمن المثلقات وارش الجراحة وسواء كان الدين من التقوا أو المكيل أو الموزون أو الثياب والحيوان وجب بخلع أو صلح عن دم عدو وهو حال أو مؤجل أو لله تعالى كدين الزكاة فان كان

تعالى انه يركع مترجماً \* الاحد اذا كان قيامه ركوعاً يشير برأسه للركوع لانه عاجز عاها فوقه \* اذا عجز المريض عن الاعياء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الاعياء بالعينين والحاجيين ثم اذا خف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليله لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كافي الانعام وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول أصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر من قطعت يدها من المرفقين وقدماه من الساقين لاصلاة عليه فثبت أن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب \* كل من لا يقدر على اداء ركن الا بحدث يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين ان يؤدي بعض الاركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين أن يصلي بالاعياء تعين عليه الصلاة بالاعياء لا يجز به الا ذلك لان

الصلاة بالاعياء هون من الصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة زكاة والصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لا يجوز الا بعذر والمبتلى بين الشرين تعين عليه أهونهما ولو كان له قائماً أو قاعداً سال جرحه وان اتفق على فقاهه لا يسقط عنه القيام ويركع ويسجد لان الصلاة مع الحدث كالا تجوز من غير عذر رفع الاستلقاء أيضاً لا تجوز من غير عذر فانه يتوابع الاداء مع الحدث فيه من اجزاء الاركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه قال يصلي مضطجاً يؤتي ايماء

\* مريض تحته ثياب نجسة كان لا يبسط شيئاً الاو يتجسس من ساعته يعلى على حاله وكذا اذا لم يتجسس الثاني لكنه يلحفه زيادة مشقة بالتحويل \* مريض صلى جالساً لم يرفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة فظن انها الثالثة فقرأ أو ركع وسجد بالايمان فسدت صلاته لانه انتقل الى الثالثة قبل اتمام المكتوبة ولولم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة فظن انها ثالثة فأخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التشميد بل يعضى في قراءته ويسجد للسهو في آخر الصلاة \* رجل له عبد (١٧٣) مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد رحمه الله تعالى يجب على المولى

أن يوضئه لانه مادام في ملكه كان عليه تعاهده \* ميت عليه صلوات فانتة فقضاها الوارث عنه بأمره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بأمره جاز والفرق ان الصلاة عبادة بدنية لا تعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة أما الحج كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب فيها بالمباشرة كفى الزكاة قال وينام المريض في الصلاة على قفاه ورجلاه نحو القبلة وعند الشافعي رحمه الله تعالى ينام على جنبه الايمن كما يوضع في البعد وعند نالو فعل ذلك يجوز والاول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائماً فان لم يستطع فقاعداً فان لم يستطع فعلى قفاه يوحى ايماء فان لم يستطع فآله أحق بقبول العذر منه وعند الزرع ينام على قفاه أيضاً لانه أيسر لخروج الروح \* رجل لي صلى ركعة بقيام وركوع ومحمد بن مرض وصار الى حالة الايماء فسدت

زكاة ساعته يمنع وجوب الزكاة بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في العين بان كان العين قائماً أو في الذمة باسم مالك النصاب وان كان زكاة الاثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين أصحابنا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في السوائم ولو كان الدين خراج أرض يمنع وجوب الزكاة بقدره وهذا اذا كان خراجاً يؤخذ بحق ولا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الأرض كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول وعلى الدراهم ثم العشرية اذا أخرجت طعاماً واستهلكه وضمن مثله ديناً في الذمة وذلك قبل تمام الحول على الدراهم ثم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التناظرانية \* وكذلك المهر يمنع مؤجلاً كان أو معجلاً لانه مطالب به كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح على ظاهر المذهب وذكر البرزوي في شرح الجامع الكبير قال مشايخنا رحمه الله تعالى في رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد أداءه لا يجعل مانعاً من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن أيضاً هكذا في جواهر الفتاوى \* وأما نفقات الزوجات فلم تنصر ديناً ما بفرض الله اضي أو بالتراضي لا تمنع وتسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي أو التراضي وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي في مدة قصيرة فهو مادون الشهر وأما اذا كانت المدة طويلة فلا تصير ديناً بل تسقط كذا في البدائع \* وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة أما اذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة فلم تسقط الزكاة هكذا في الجوهر والنيرة \* وأما الدين المعترض في خلال الحول فذكر في العيون أن عند محمد رحمه الله تعالى يمنع وجوب الزكاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمنع كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين رجل له على رجل ألف درهم دين وكفلهم رجل بأمر المديون أو بغير أمره ولكل واحد من الاصل والكفيل ألف درهم فحال الحول على مالهما لازكاة على واحد منهما \* ما ولو اغتصب رجل ألفاً من رجل فباع آخر واغتصب ألفاً من الغائب واستهلكها ولكل واحد منهما ما ألف فحال الحول على مال الغائبين كان على الغائب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغائب الثاني كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة وقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصرف الى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته، مثل انقلب والتصرف فكان الدين مصرفاً اليه فاما الدار والخادم فشغولتان بحاجته فلا يصرف الدين اليه وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لانه لا يربل حاجته بل يربل فيها وهو معنى قول الحسن البصري ان الصدقة كانت تحل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح وكانوا ينفون عن بيع ذلك وعن هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا عظيماً ولكنه محتاج اليها يحل له أخذ الصدقة الا أن يملك فضلاً عن حاجته ما يساوي ما تفي درهمه هكذا في شرع المبسوط للامام السرخسي \* والفاضل عن حاجته من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث والمختار الاول هكذا في فتح القدير \* واذا سقط الدين كان أبرأ الدائن من عليه الدين اعتبر ابتداء الحول من حين سقوطه وعند محمد رحمه الله تعالى يجب الزكاة عند تمام الحول الاول كذا في فتح القدير وهكذا في الكافي \* وكل دين لا مطالب به من جهة العباد كديون الله تعالى من الصدور والكسارات وصدقة الفطرو وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي \* وضمان

صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في النواذر لان تحريره انه قد تمت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما \* رجل صلى أربع ركعات جالساً لم يرفع رأسه من الركعة الرابعة منها فقرأ أو ركع قبل أن يتشميد قال هو بمنزلة القيام يعضى لو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثالثة نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشميد لان بمجرد النية لا يصير قائماً \* المريض اذا عجز عن الايمان فترك رأسه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال انه يجوز صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز لانه لم يوجد منه فعل



• (باب صلاة الجمعة) • الجمعة فريضة على الرجال الاحرار العاقلين المقيمين في الامصار ولا يكون الموضع مصر في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه مصف وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت ابنته ابنته نى وكما يجوز اداء الجمعة في المصر يجوز اداؤها في فناء المصر وفناء المصر هو الموضع المعدل صالح المصر المتصل به ومن كان مقيماً في عمران المصر وأطرافه وليس بين ذلك الموضع وبين المصر فرجة فعليه بالجمعة ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران (١٧٤) المصر فرجة من المزارع والمراعى نحو القلع بخمار الجمعة على أهل ذلك الموضع وان كان النسياء يلفهم والغلاة

والذيل والامبال ليس بشئ هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى • العبد اذا قلده على ناحية فصلى بهم الجمعة جاز ولا تجوز الانكحة بتزويجه ولا قضاءه لان أهل القضاء من كان أهلاً للشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهلاً للقضاء والمتغلب الذي لا عهد له أى لا منشور له من الخليفة ان كانت سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء أو يحكم فيما بينهم بحكم الولاية يجوز منه اقامة الجمعة وليس للقاضي أن يصلى الجمعة بالناس اذا لم يؤمر به ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم • وإلى المصر اذا مات فجا يوم الجمعة ان صلى بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة أو القاضي جاز لانه مفوض اليهم أمر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأمره القاضي ولا خليفة الميت لم يجز ولم يكن جمعة وان لم يكن ثمة قاض ولا

اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرل قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التنازخانية • وقالوا فيمن ضمن الدرل فاستحق المبيع ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع • وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير أو لافان فضل عنهم ما صرف الى العروض فان فضل عنها فالى السواهم فان كانت السواهم اجناساً مختلفة صرف الى أقلها زكاة وان استوفى فيها صرف الى أي شاء هكذا في التبيين • وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره فالتجارب المال ان شاء صرف الدين الى السائئة وأدى الزكاة من السائئة لان في حق صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أن يأخذ من السائئة دون الدراهم فلها ما صرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من السائئة كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي • له ما تان ووصيف وتزوج على مثله واسد تنقضى بر الحاجة وبقي لا تجب لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين الى الجنس كذا في الكافي • (ومنها كون النصاب نامياً) حقيقة بالتوالي والناسل والتجارة أو تقديراً بان يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو في يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقى وفعلى هكذا في التبيين • فالخلقى الذهب والفضة لانهم لا يصحان الا لا تتفادع باعيانهم ما دفع الخواصج الاصلية فتجب الزكاة فيها ما نوى التجارة أو لم ينو أصلاً أو نوى النفقة والفعلى ما سواه ما يكون الاستئمان فيه بنية التجارة أو الاسامة بنية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل بفعل التجارة أو الاسامة ثم نية التجارة قد تكون صريحة أو قد تكون دلالة فالصريح أن ينوى عند عقد التجارة أن يكون المملوك للتجارة سواء كان ذلك العقد شراءً أو اجارةً وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو العروض • وأما الدلالة فهي أن يشتري عيناً من الاعيان بعروض التجارة أو يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض فنصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحاً محال لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة في كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايع يلح • كانوا يصحون رواية الجامع • ومال ملكه بعقد ليس فيه مبادلة أصلاً كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالهرو بدل الخلع والصلح عن دم العبد وبدل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق • ولو ورثه فنواه للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين • وفي السائئة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو اقبل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي • ومن اشترى جارية للتجارة ونفواها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي • ويشترط أن يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو يد نائبه فان لم يتمكن من الاستئمان فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين • وهو كل ما بقي أصله في ملكه ولكن زال عن يده زوالاً لا يرجع عوده في الغالب كذا في المحيط • ومن مال الضمار الدين المجموع والمقصود اذ لم يكن عليهم ائنة فان كانت عليهم ائنة وجبت الزكاة الا في غصب السائئة فانه ليس على صاحبه الزكاة وان كان الغاصب مقر ائنته المفقود والابقى والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المسمى مكانه وأما المدفون في حرز ولو دارغ به اذ انسيه فلاس منه كذا في البحر الرائق • وان كان مدفوناً في أرضه أو كرمه قبل تجب الزكاة لان حشر جميع الارض الملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حشر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة

خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز لمكان الضرورة • ولومات الخليفة قوله امرامو ولا على الاشياء من لا ينقد أمور السباين كان لهم اقامة الجمعة لانهم أقبلوا الامور المسلمين فكأنوا على حالهم ما لم يعرفوا • والجماعة شرط لصلاة الجمعة لانهم لا انعقاد لا الادائهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتم الانعقاد قبل التقييد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يتم الانعقاد بمجرد الشروع وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا حضر الناس عنه وبقي الامام وأهل الجمع فيها ثلاثة سوى الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ولا يشترط الاقامة والحريه في الامام ولا في مقتدى عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ \* والنصراني اذا امر على مصر ثم أسلم ليس له أن يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا الصبي اذا أمر ثم أدرك وكذا الواسقة في صبي أو نصراني ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي لم يجز حكمهما ولو قيل النصراني اذا أسلمت فصل بالناس أو انقض أو قيل للصبي اذا أدرك فصل بالناس أو انقض جاز لان الفصل الاول حين (١٧٥) أمر لم يكن أهلا فلا عليك الانقليد في المستقبل أما في الفصل الثاني أضاف التقليد الى

حالة الاهلية والتقليد يحتمل الاضافة فيصح تقليده وعن بعض المشايخ اذا أمر الصبي أو الذي قبل يوم الجمعة وفرض اليه أمر الجمعة فأسلم الذي وأدرك الصبي كان له أن يصلي الجمعة بالناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان التفويض باطل \* الامام اذا أحدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم لا بتقديم أحد لا تجوز صلاتهم خلفه وان قدمه واحد من أصحاب السلطان ممن فوض اليه أمر العلنة يجوز وكذا اذا قدم القوم واحد قبل أن يخرج الامام عن المسجد جاز لا صلاح صلاتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع أو ضحك فقهه فأمره غير أن يجمع بالناس لا يجوز لان الامام لم يفوض التقديم الى القوم وانما جاز تقديمهم لا صلاح صلاتهم فاذا خرج عن صلاة الامام لم يبق اماما فلا يصح أمره وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعات عند أصحابنا رحمه الله تعالى وان وجد حاملا وكذا

لا ينعقد نصابا وان كان الدين على جاحد وعليه بيعة غير عادلة قبل لا تجب والصحيح انه يجب كذا في الكافي \* والدين المجمعون اذا لم يكن عليه بيعة ثم صارت له بيعة بعد سنين بأن أقر عند الناس لا تجب عليه الزكاة هكذا في التبيين \* وان كان القاضي عالما بالدين فعليه زكاة ماضى وفي مقرب يجب مطلقا سواء كان مليا أو معسرا أو مفلسا كذا في الكافي \* وان كان الدين على مفلس فليس له القاضي فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ماضى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان \* وان كان المدين يقر في السر ويحج في العلانية لم يكن نصابا وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضي جحد وقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعديل الشهود ثم عدلوا سقط عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى أن عدل الشهود كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو هرب غرره وهو يقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدر ولا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي \* وأما سائر الدين المقر بهم ففيه على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعه لا بد لاعتن شيئا للميراث أو بعه لا بد لاعتن شيئا كالوصية أو بفعله لا بد لاعتن عمال كالمهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد والدية وبذل الكتابة لا زكاة فيه عنده حتى يقبض نصابا ويحول عليه الحول \* ووسط وهو ما يجب بدلا عن مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة وثياب البذلة اذا قبض ما تين زكي لما مضى في رواية الاصل وقوى وهو ما يجب بدلا عن سلع التجارة اذا قبض أربعين زكي لما مضى كذا في الزاهد \* (ومنها) حول الحول على المال العبرة في الزكاة لا حول القصر كذا في الفقيه \* وانما كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية \* ولو استبدل مال التجارة أو لتقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل الساعة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي \* ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول ما لا من جنسه ضمه الى ماله وزكاه سواء كان المستفاد من غنائه أو لا وبأى وجه استفاد ضمه سواء كان بميراث أو هبة أو غير ذلك ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم هكذا في الجوهر النيرة \* فان استفاد بعد حوله الحول فانه لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوي \* ثم انما يضم المستفاد عندنا الى أصل المال اذا كان الاصل نصابا فاما اذا كان أقل فانه لا يضم اليه وان كان يتكامل به النصاب وينفقد الحول عليه ما حال وجود النصاب كذا في البدائع \* ولو كان معه نصاب من الساعة وحال عليه الحول فتوكلها ثم باعها بدها ومعه نصاب من الدراهم قدم مضى عليه نصف الحول فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضم اليه من الساعة بل يستأنف حوله جديدا وعنده ما يضمه ويركبهما جميعا وهذا اذا كان ثمن الساعة يبلغ نصابا بافراده اما اذا كان لا يبلغ نصابا ضمه بالاجماع كذا في الجوهر النيرة \* وأما ثمن الطعام المعشور وثن العبد الذي أدى صدقة فطره فانه يضم اجماعا ولو باع المشية قبل الحول بدراهم أو بمشاة ضم الثمن الى جنسه بالاجماع بأن يضم الدراهم الى الدراهم والمشية الى المشية وان جعل المشية بعد ما زكاهاء لوفه ثم باعها ضم ثمن اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وان كان له أرض فاذا خرجها ثم باعها ضم ثمنها الى أصل النصاب كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أدى زكاة الدراهم ثم اشترى بها ساعة وعنده من جنس ساعة لم يضمها اليه لانها بدل مال آتيت الزكاة عنه ولو وهب له ألف ثم أفاد ألفا قبل الحول ثم رجع الواهب في

الاعمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد قائدا وقال محمد رحمه الله تعالى الاعمى اذا وجد قائدا يلزمه والفرق لمحمد رحمه الله تعالى ان الاعمى قادر على السعي الا أنه لا يهتدى فاذا وجد قائدا يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق أما المقعد عاجز عن السعي فلا يلزمه وان شخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمريض وللولي أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبدین وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض اذا كان يسمى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى

الضريبة جعة وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى المستأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى ليس له أن يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحيط عنه شيء من الاجر وان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار سقط عنه ربع الاجر فان قال الاجير سقط عني الربع بقدر اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله (١٧٦) تعالى والى المصر اذا اعتل وأمر رجلا بأن يصلي الجمعة بالناس وصلى هو الظاهر في منزله

ثم وجد حقة فخرج وخطب نفسه وصلى بهم الجمعة أجزأته وأجزأهم \* الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجتمع بالناس ولو مصر من أمصار ولا يجمع بها وهو سافر جاز لان صلاة غيره يجوز بذاته فصلاته أولى \* الامام اذا منع أهل مصر أن يجتمعوا لم يجتمعوا كما ان له أن يصبر موضعا كان له ان ينهاهم قال النقيع أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا نهمهم مجتهدا بسبب من الاسباب أو اراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا فاما اذا كان نهمى متعسفا أو اضرا ابرهم فلمهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة \* ولو أن اماما مصر مصرهم نفر الناس بخوف عدو أو ما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فأنهم لا يجتمعون الا باذن مستأنف من الامام \* اذا أراد الرجل أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت \* القروي اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوى أن يمكثه

الهبة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائة حتى يمضي حول من مملكه الا انه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التسبع رجل له ما تاددهم فقال عليه ثلاثة أحوال الا يوما ثم فادخسه يركى للحوال الاول خمسة لا غير لانه اتقص النصاب في الحول الثاني والثالث يدين الزكاة كذا في محيط السرخسي \* رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخها وبيع جلد هاتحي بلغ جلد هانصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له غنم للتجارة فتمت قبل الحول ثم صار خلايساوى نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لا في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة فتمت قبل الحول فيبقى الحول يبقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضيخان \* ويجوز تعجيل الزكاة بعده ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة \* وانما يجوز التعجيل بثلاثة شروط احدها أن يكون الحول منعقد اعليه وقت التعجيل والثاني أن يكون النصاب الذي أدى عنه كمالا في آخر الحول والثالث أن لا يفوت أصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب أو الفضة أو أموال التجارة أقل من المائتين فعجل الزكاة ثم كمل النصاب أو كانت له ما تاددهم أو عرض للتجارة قيمتها ما تاددهم فتصدق بالخمسة عن الزكاة واتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقص أو كان النصاب كمالا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوي \* وكما يجوز التعجيل بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضي خان \* فلو كان عنده ما تاددهم فعجل زكاة ألف فان استقامد ما لا أربح حتى صار ألفا ثم تم الحول وعنده ألف فانه يجوز التعجيل وسقط عنه زكاة الالف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استنادا فالمجل لا يجزئ عن زكاته فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له أن يركى كذا في البحر الرائق \* ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية \* ولو عجل زكاة ألفين وله ألف فقال ان أصبت ألفا أخرى قبل الحول فهي عنهم والا فهي عن هذه الالف في السنة الثانية أجزأه رجل له أربع مائة درهم فظن ان عنده خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم علم انه ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي \* رجل له نصاب ذهب فضة عجل عن أحدهما ما يقع عنهما لان التعيين لغو لا تحاد الحفس بدليل الضم وان هلك أحدهما تعين الآخر كذا في الكافي \* ولو ملك نصابا من حيوانات مختلفة فعجل زكاة البعض فهلا المؤدى عنه لا يقع عن الباقي كذا في محيط السرخسي \* ولو عجل أداء الزكاة الى فقير ثم أيسر قبل الحول أو مات أو ارتد جاز ما دفعه عن الزكاة كذا في السراج الوهاج \* قال أصحابنا رحمه الله تعالى اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط

#### \*(الباب الثاني في صدقة السواثم) وفيه خمسة فصول

\*(الفصل الاول في المقتمة) \* تجب الزكاة في ذكورها وانما واحتياطهما والساعة هي التي تسام في البرارى القصد الدور والنسل والزيادة في السمن والغنم حتى لو أسيتم للعمل والركوب للدور والنسل فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أسيتم للحم ولو أسيتم للتجارة ففهيما زكاة التجارة دون الساعة هكذا في البدائع \* فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق في البعض فان أسيتم في أكثرها فهي ساعة والا فلا كذا في محيط السرخسي \* حتى لو علفها نصف الحول لا تكون ساعة ولا تجب فيها الزكاة كذا في

يوم الجمعة تلزمه الجمعة وان نوى أن يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة أو بعد الدخول لاجعة التبيين عليه لان في الفصل الاول صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصرف فلو صلى مع ذلك كانه أجورا \* اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تجوز في ثلاث مواضع وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى \* وروى أصحاب الامام

في صلاة الجمعة فلم يستببه حتى  
خرج الوقت فسدت صلاته  
لانه لو أتتها كان قضاء وقضاء  
الجمعة لا يجوز ولو أتته  
بعد فراغ الامام والوقت  
قائم أتمها جمعة لانه أدى  
الجمعة في الوقت وان خرج  
وقت الظهر قبل الفراغ  
عن الجمعة فسدت الجمعة  
وعليه استقبال الظهر وكذا  
اذا خرج الوقت بعد ما قعد  
قدرا لله قبل السلام في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى الامام اذا  
عزل كان له أن يصلي الجمعة  
بالناس الى أن يأتيه الكتاب  
بعزله أو يقدم عليه الامير  
الثاني فاذا جاء الكتاب أو علم  
بقدم الامير فصلاته باطله  
وان صلى صاحب شرطة  
جاز لان عماله على حالهم  
حتى يعزلوا \* وجعل تذكر  
يوم الجمعة والامام في الخطبة  
أنه لم يصل الفجر فانه يقوم  
ويصلي الفجر ولا يستمع  
الخطبة وقضى الفجر بعد  
انقوته الجمعة \* اذا تذكر في  
صلاة الجمعة ان عليه فجر يوم  
أو فاته أخرى فهو على  
بحره ان كان الوقت بحال  
واشغل بالناس فانه يخرج

(الفصل الثاني في زكاة الابل) ليس في أقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية \* ويجب فيما دون خمس وعشرين في كل خمس شاة كذا في العيني شرح المكنز \* والشاة من الغنم مالهاسنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهرة النيرة \* فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية إلى خمس وثلاثين فإذا كانت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة إلى خمس وأربعين فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة إلى ستين فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعنت في الخامسة إلى خمس وسبعين فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنت لبون إلى تسعين فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين كذا في الهداية \* ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وعشرين شاة إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة وست وعطاسين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقات إلى مائتين هكذا في العيني شرح الهداية \* إن شاء أدى عن المائتين أربع حقات عن كل خمسين حقة وإن شاء أدى خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون هكذا في فتاوى قاضيخان \* ثم تستأنف الفريضة أبداً كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا والبخت والعراق سواء كذا في الهداية \* وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الابل السائة بنت مخاض فصاعد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* ويحسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذان في الزكاة ولا يأخذ الربي وهي المربية ولها ولا كولة التي تسمى للأكل والحامل والفحل وخيار النساء - ويؤخذ من أوسطها كذا في محيط السرخسي \* \* وجب من ولم يولد دفع أعلى منها وأخذ الفضل أو دونها وأرد الفضل أو دفع القيمة الآن في الوجه الأول للصدق أن لا يأخذوا بطلب عين الواجب أو قيمته لأنه شراء ولا جبر على الشراء وفي الوجه الثاني يحرم حتى يحول فأضاً بالخلة لأنه لا سعي بل هو دفع القيمة كذا في الكافي

(٣٣ - الفتاوى اول) الوقت يمضو في الجمعة عند الكل لان الترتيب يسقط عند ضيق الوقت وان كان في الوقت سنة بحيث يعلم أنه لو اشغل بالفائتة لانقوته الجمعة فانه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة وان علم انه لو اشغل بالفائتة تقوته الجمعة لكن يمكنه اذا ما الظهر في آخر الوقت اخذناه فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يقطع الجمعة ويقضى الفائتة ويصلى الظهر في آخر الوقت وقال محمد رحمهما الله تعالى ويقضى في الجمعة ولا يقطع \* اذا حضر رجل يوم الجمعة والمسجد مלא ان تحطى يؤذى الناس لا يضطى وان كان لا يؤذى

أحدان لا يطاقوا ولا جسد الأبا س بأن يخطي ويدنوس الامام وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا أخذ لان المسلم أن يتقدم ويدنوس المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من يجي بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان أمام من جاء الامام بخطب (١٧٨) فعليه أن يستقر في موضعه من المسجد لان مشبهه وتقدمه عمل في حالة الخطبة وروى

الطحاوي \* وان احتمل تقدير المسنة والتبعية فهو غير كافي وعشرين مثلاً ان شاء أدى ثلاث مسنة وان شاء أدى أربعة أربعة كذا في التبيين \* والجاموس كالبقرة وعند الاختلاط يجب ضم بعضها الى بعض لتكامل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من أغلبها ان كان بعضها أكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ أعلى الادنى وأدنى الاعلى كذا في البقر الرائق \* وفي النافع المذكور والاختي في هذا الباب سواء \* وفي الفتاوى العتبية الافضل في البقر أن يؤتى من الذكر التسيع ومن الانثى التبعية كذا في التتارخية \* وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في البقر تباع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* (الفصل الرابع في زكاة الغنم) ليس في أقل من أربعة من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت أربعين ساعة وحال عليها الحول ففيها اشاة الى مائة وعشرين \* فاذا زادت واحدة ففيها اشاة الى مائة فاذا زادت ففيها ثلاث اشياه فاذا بلغت أربع مائة ففيها أربع اشياه ثم في كل مائة اشاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعليه انه قد الاجماع وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو النخى وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* والمتولد بين الغنم والظباء يعتبر فيه الام فان كانت غنماً ولو جبت فيه الزكاة ويكبل به النصاب والا فلا وكذا المتولد بين البقر الاهلي والوحشي كذا في محيط السرخسي

(الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة) لاشي في الخيل وهذا عندهما وهو المختار للفتوى الآن تكون للتجارة كذا في الكافي \* فان كانت للتجارة في كملها حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمتها ما يساوي كانت ساعة أو علوقة كذا في المضمرات \* والخيول والبغال والفهد والكلب المصلم انما تجب فيه الزكاة اذا كانت للتجارة كذا في السراجية \* ليس في الخيلان والفصلان والجماجيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اخر اقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعه اله في انعقادها نصابا دون زكاة كذا في الهداية \* حتى لو كان له أربعون حملاً او واحدة مسنة تجب شاة وسط فان كانت المسنة وسطاً أو دونها أخذوا ن هلك بعد الحول سقطت الزكاة عنده ما وكذا لو كان له خمسة فصبه الا لاحقة وسطاً تجب هي فان هلك نصف الفصيلان سقط نصف الحقة وبقي نصفها كذا في الكافي \* ولا يجزئيه أخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهره النيرة \* وليس في العوامل والحوامل والعلوقة صدقة كذا في الهداية

(الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض) \* وفيه فصلان

(الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة) تجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال مضروباً كان أو لم يكن مصوغاً أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء نيراً كان أو سبيكة كذا في الخلاصة \* ويعتبر فيها أن يكون المؤدى قدراً الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو أدى عن خمسة دراهم جيا خمسة زوناً قيمتها أربعة دراهم جيا جاز عنده ما ويكره لو أدى أربعة جيا قيمتها خمسة دريئة عن خمسة دريئة لا يجوز ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها لصياغته ثلثمائة أن أدى من العين يؤدى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف

هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطي ما لم يخرج الامام أو لا يؤذى أحداً واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فضل وهو أن الدنوس من الامام أفضل أم التباعد عنه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الدنوا أفضل وقال بعضهم التباعد أفضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغسيب ذلك \* رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الارض من الزحام فانه ينظر حتى يقوم الناس فاذا رأى فرجة يسجد وان سجد على ظهر الرجل أجزأه وان وجد فرجة فسجد على ظهر رجل لم يجزوه هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن رحمه الله تعالى لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال \* رجل ركع ركوعين مع الامام ولم يسجد حتى صلى الامام ثم رأى فرجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسجد سجدتين للركعة الاولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وان لوى حين يسجد للركعة

الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الاولى وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى هذا على احدى الروايتين عن علي بن ابي حمزة رحمه الله تعالى فاما على الرواية الاخرى السجدة الثانية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان ركع مع الامام في الاولى ولم يسجد وركع معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضى الاولى بركوع وسجود \* امام افتتح الجمعة ثم حضره الى آخره فانه يمضي في صلاته لان افتتاحه مدسح فكان بمنزلة رجل أمره الامام بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه ان حجر عليه قبل الدخول على محججه والا فلا

\* رجل اقتدى بالامام يوم الجمعة ينوي صلاته بالامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وان نوى عند التكبير ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلاة الامام وحسب انهم الجمعة فصحت نيته وبطل حسابه \* أما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر ظهره انه لم يصح اقتداؤه لمكان المغيرة \* امام افتتح الجمعة ففقر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل (١٧٩) أن يرفع رأسه من الركوع جاز ولو

خطب الامام وكبر والقوم يعود يتجدثون ثم جاء آخرون لم يجز كآته خطب وحده حتى يكبر الاولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كبر والقوم يعود لم يجز وقيل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ ثلاث آيات واعتبر في الأصل أن يكبر القوم قبل أن يرفع رأسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى أحدثوا ثم جاء الآخرون وذهب الاولون جاز استحسانا ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير \* الغسل يوم الجمعة سنة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من السنة الغسل يوم الجمعة واختلفوا ان الغسل للصلاة أم لليوم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن النضر رحمه الله تعالى ليس الامر كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولا اغتسال للصلاة لليوم لاجتماعهم

وان أدى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو أدى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع كذا في التبيين \* وكذا في حق الوجوب يعتبر أن يبلغ وزنهما نصابا ولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة ووزن امانة وخسون وقيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا في العيق شرح الكنز \* وفي النسياع ان بكت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب فيها الزكاة وان قل النقصان كذا في التناخنية \* ويعتبر في الذهب وزن المائتين وفي الدراهم وزن سبعة ونفسره ان ترز كل عشرة منها سبع مائتين كذا في فتاوى قاضخان \* والمثقال هو الدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس مائتين كذا في التبيين \* الدراهم اذا كانت مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدرهم الخالص وان غلب الفس فليس كالفضة كالسوقه في نظر ان كانت رائحة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اعمانا رائحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم فان كانت كثيرة وتخلص من الفس فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا في كثير من الكتب وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الخدانية والخلاصة الوجوب احتياطا كذا في البحر الرائق \* والذهب المحلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة كذا في التبيين \* وأما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط \* وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربعة مائتين كذا في فتاوى قاضخان \* ثم في كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مائتين كذا في القيراطان كذا في الهداية \* وتضم قيمة العروض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكنز \* حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافا لها ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير أو خمسة عشر دينار وخمسين درهما تضم اجماعا كذا في الكافي \* ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اختلفوا فيه والصحيح انه تجب كذا في محيط السرخسي \* ولو فضل من النصابين أقل من أربعة مائتين وأقل من أربعين درهما فانه تضم إحدى الزيادة الى الأخرى حتى يتم أربعين درهما أو أربعة مائتين كذا في المضمرات \* ولو ضم أحد النصابين الى الآخر حتى يؤدي كل من الذهب أو من الفضة لأبأس به لكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء قدر اورواجا والانيؤدي من كل واحد ربع عشره كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في العروض) الزكاة واجبة في عروض التجارة كآته ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والذهب كذا في الهداية \* ويقومها المضروبة كذا في التبيين \* وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة كذا في المضمرات \* ثم في تقويم عروض التجارة التخيير يقوم بأهم ما شام من الدراهم والدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصابا فيستدعي التقويم بما يبلغ نصابا كذا في البحر الرائق \* اذا كان له مائتا قفيز خنطة للتجارة تساوي مائتي درهم فتم

على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال اليوم واجب أن يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ وصلى لم تكن صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل وقال الحسن رحمه الله تعالى ان اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة بغسل وان أحدث وتوضأ وصلى لا يكون صلاة بغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ ثم دخل الجمعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون هذا كآته شهيد الجمعة على غسل وقال ان كان الغسل اليوم فهو غسل



نام له وان كان له لاداة لم يشهد الصلاة على وجهه فانما شهد الصلاة على وضوءه وكذا لو اغتسل بالاحرام فبال وضوء ثم أحرم كل احرامه على وضوء امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا بوضوء الرجل وذکر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجرّد أنه يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان هنالك رجال فخطب (١٨٠) الا أن يكون الامام أمر بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث أو جنب صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء

الحول ثم زاد السرأوانة قص فان أدى من عينها أدى خمسة افقره وان أدى القيمة تعتبر قيمته يوم الوجوب لان الواجب أحدهما ولهذا يبيع المصدق على قبوله وعنده ما يوم الاداء وكذا كل مكمل أو موزون أو معدود وان كانت الزيادة في الذات بأن ذهبت رطلو به تعتبر القيمة يوم الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يضم وان كان القصار ذاتا بأن ابتاع بغير يوم الاداء عندهم كذا في الكافي \* وفي قومها المال في البلد الذي فيه الممل حتى لو بعث عبد التجارة الى بلد آخر فمال الحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مغازة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتح التدبير ناقلا عن الفتاوى \* ويضم بعض العروض الى بعض وان اختلف اجناسها أو اما البواقيت والاداء والجواهر فلا زكاة فيها وان كانت حليا الا أن تكون للتجارة كذا في الجوهر الزينة \* ولو اشترى قدورا من صفر عسكها أو بواجرها لا تجب فيها الزكاة كالا تجب في بيوت الفلذ ولودخل من أرضه حنطة تبلغ قيمته بقيمة نصاب ونوى أو عسكها أو ببيعها فاهامسكها حول لا تجب فيها الزكاة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن شخصاً يشتري دواب أو ببيعها فاهامسكها أو مقادير أو براقع فان كان يبيع هذه الاشياء مع الدواب ففيه الزكاة وان كانت هذه مطلق الدواب بما افلا زكاة فيها كذا في النخبة \* وكذلك الهطالواش ترى القوارير ولو اشترى جوالق لبواجرها من الناس فلا زكاة فيها لانه اشتراها لا لغيره لا للبايعه كذا في محيط السرخسي \* والخباز اذا اشترى حطباً وملا الاجل الخبز فلا زكاة فيه واذا اشترى عسماً يجعل على وجه الخبز ففيه الزكاة كذا في النخبة \* مضارب ابتاع عبداً أو ثوباً له وجعله زكي الشكل بخلاف رب المال حيث لا يزكي الثوب والحولة لانه يملك الشراء لغير التجارة كذا في الكافي \* ولو اشترى المضارب طعاماً من ذبقة عبداً للتجارة وحل عليه الحول وجبت فيه الزكاة والمالك لو اشترى طعاماً من ذبقة عبداً للتجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي \* الممل الذي تجب فيه الزكاة ان أدى زكاة من خلاف جنسه أدى قد رتبة الواجب اجماعاً وكذا اذا أدى زكاة من جنسه وكان عملاً لا يجري فيه الربا وأما اذا أدى من جنسه وكان ربواً فابو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبران القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي (مسائل شتى) ولو اشترى رجل في الزكاة فلم يدرك في أولم يركفانه يبيعها كذا في المحيط والمراجحة والاجر الرائي ناقلا عن الواقعات \* الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النصاب دون العفو حتى لو هلك العفو بقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو تبع للنصاب ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصرف الهالك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى أن ينتهي وان هلك الممل بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وفي هلاك البعض يسقط بقدره هكذا في الهداية \* ولو استملك النصاب لا يسقط هكذا في المراجحة \* واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس اسماً تملأ كالا بخلاف سواء استبدلها بجنسها أو بخلاف جنسها الا أنه اذا حان فيه بمال لا يتغير الناس في مثله فانه يضم زكاة قدر الحاجة وان اراض النصاب بعد الحول ليس باستملاك وان نوى الممل على المستقرض كذا في البحر الرائق \* وان حبس السائمة عن العلف والماء حتى هلكت ففيل هو استهلاك فيض من وقيل لا يضم ولو زال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة أو بعوض ليس بممل كالا مهاراً وليس بمال الزكاة كهيبة الخدمة صار مستملاً كما قد رآنا قدر الزكاة في العوض في يده ولم يبق ولو رجع في الهبة بقضاء وقبض زال الضمان وكذا بغير قضاء على الاصح كذا في الزاهد دي \* ويؤخذ من آية بني تغلب ضعف

ثم اغتسل وصلى بالناس جازوا لورجع الى منزله وجامع أو تغدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا أن يبعد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فأحدث واستخف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى لو أمره هذا الرجل رجلاً شهد الخطبة لصلى الجمعة بالناس لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يملك التفويض الى غيره كالأمر صديداً أو معتموها أو كافر أو امرأة فأمر هؤلاء رجلاً بذلك لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يصح الثاني وان أحدث الامام بعد الخطبة فاستخف من شهد الخطبة الا أنه محدث أو جنب فأمر الخليفة رجلاً طاهره يصلى بالناس جاز لان التفويض الى الاول **==** ان جازاً ولهذا لو اغتسل كان له أن يصلى فبذلك التفويض الى غيره بخلاف ما اذا استخف رجلاً لم يشهد الخطبة لان التفويض اليه لم يصح \* ولو أحدث الامام في الصلاة فاستخف رجلاً لم يشهد الخطبة جاز لان الثاني في صلاته على تحريرة بانشرها

من استجمع شرائط الصلاة فكان الثاني قائماً قام الاول ولهذا لو أحدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلاته ما استجمع شرائط الصلاة فكان الثاني قائماً مقام الاول فيملا ما يملكه الامام الاول اذا أذن الامام رجلاً بأقامة الجمعة كان ذلك اذنا له بالخطبة **==** هذا لو أذن له أن يخطب كان اذا قام الصلاة ولو قال الخطب هم ولا تصل بهم أجزأه أن يعلو بهم \* اذا خطب الامام يوم الجمعة فليأمر من أتم عليه أميراً آخر فتمت يومه وصلى بهم الجمعة لا يجوز له أن يخطب

وليسمع الخطبة فان كان الامير الثاني صلى خلف الاول ولم يهرله جازت الجمعة ولو عزله الاول انتقض حكم الخطبة الاولى فان لم يحضر الثاني صلى الاول الجمعة مع علمه بقدم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلس الحكم أو يوجد منه ما يستدل به على عزل الاول اذا خطب الامام يوم الجمعة قاعدا أو مضطجعا جاز لان الخطبة ليست بصلاة ولهذا لم يشترط فيها الاطهارة واستقبال القبلة اذا خطب الامام يوم الجمعة وفرغ منها فذهب ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلى بهم الجمعة (١٨١) جاز لانه خطب والقوم حضور

فتحقق الشرط وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر اذا جاء قوم آخرون ولم يرجع الاولون صلى بهم أربعة الآن يبعد الخطبة ويستحب القوم أن يتوجهوا الى الامام عند الخطبة لما روى عن الزهري وعطاء رضى الله تعالى عنهم ما تم ما قالوا ثلاث من السنة وعدا من حله ذلك استقبال الخطيب عند الخطبة وتكلم الناس في التسبيح والتلليل عند الخطبة قال بعضهم من كان بعيدا عن الامام ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتلليل \* أجمعوا على ان من لا يسمع الخطبة لا يكلم بكلام الناس أمأثرا والقدران والتسبيح والذكر والفقه قال بعضهم الاشتغال بقراءة القرآن وبذكر الله تعالى أفضل من الانصات وقال بعضهم الانصات أفضل أما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابه من أصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من كان قريبا الى الامام

ما يؤخذ من المسلمين ولا يؤخذ من فقررهم ولا من مواليهم الجزية كذا في محيط السرخسي \* وليس على الصبي من يؤت غناب في ساعته شيء على المرأة ما على الرجل \* كذا في الهداية \* قال في الكتاب لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق كذا في فتاوى قاضي خان \* فذا كان رجل غائبا شاة تجب فيها شاة ولا يفرق كأنه لم يأت فيؤخذ شاة وان كان له جاني وجبت شاتان ولا يجمع كأنه الرجل واحد فيؤخذ شاة واحدة كذا في محيط السرخسي \* الخليطان في الموالي كغير الخليطين فان كان نصيب كل واحد منهما ما يبلغ نصف ما وجبت الزكاة والاندلساء كانت شركتهما ما نأوا وما فوضه أو شركة ملك بالارت أو غيره من أسباب الملك وسواء كانت في مري واحد أو في مراعى مختلفة فان كان نصيب أحدهما يبلغ نصف ما وجبت الزكاة دون الآخر فأنما تجب على من تجب عليه اذا بلغ نصيبه نصيبا ولو كان بينهما وبين غائبين رجلا غائبا شاة كل شاة بينهما وبين رجل على حدة صار له من كل شاة نصفها حتى صار له أربعون شاة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لاشي عليه وكذا اذا كان بينهما وبين ستين رجلا ستون بقرة كذا في السراج الوهاج \* وما كان بين الخليطين يتراجعان بالسوية فاذا كان بين الرجلين أحدي وستون من الابل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاخذنا ما صدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما أخذ السامعي من ما يذكركه شاة شاة كذا في فتاوى قاضي خان \* الرجل اذا كان له وأثم فجاءه المصدق يريد أخذ صدقة فقال ليست هي لي فاقول قوله مع البين كذا في شرح الطحاوي \* ولو طالب الامام الزكاة فقهه حتى ملك المال لا يفي وهو الصحيح وعليه عاقبتهم كذا في التبيين \* واذا أخذنا ما راج الخراج وصدقة السواثم لا يثنى عليهم كذا في الهداية وفي الحقة الواجب في الابل الاثونة حتى لا يجوز سوى الاثان ولا يجوز الذكور الا بطريق القيمة كذا في التتارخانية \* ويؤخذ من زكاة الغنم الذكور والاثان لان اسم الشاة ينظمها بخلاف الابل لان الاسم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون كذا في السراج الوهاج \* ويجوز دفع القيم في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشر والنذر كذا في الهداية \* فلأدنى ثلاث شياه \* من عر أربع ووسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز كذا في فتح القدير \* واذا كان لرجل ما شاة في حنطة قيمته ما تدرجهم فصاحبها بالخيار ان شاء أدنى زكاتها من العين وهي خمسة أقدرة حنطة وان شاء أدنى زكاتها من القيمة كذا في شرح الطحاوي \* اذا باع الساعة فان كان المبتدع حاضرا فهو بالخيار ان شاء أخذ بقيمة الواجب من البائع وتم البيع في الكل وان شاء أخذ الواجب من العين المشتركة على البيع في انقدرنا أخذوا لم يكن حذروا وقت البيع وحضر بعد التفرق عن المجلس فانه لا يأخذ من المشتري وانما يأخذ بقيمة الواجب من البائع ولو باع طعاما وجب فيه العشر فالمصدق بالخيار ان شاء أخذ من البائع وان شاء أخذ من المشتري سواء حضر قبل الافتراق أو بعده كذا في البحر الرائق ونشرح الطحاوي \* رجل أجز أرضه ثلاث سنين كل سنة ثمانمائة درهم فحين مضى ثمانية أشهر ملك مائتي درهم فبقيت عليه الحول فاذا مضى حول بعد ذلك يزكي ثمانمائة الاما وجب عليه من زكاة خمس مائة \* رجل له ألف درهم له مال لا غيره ما لا يخرج من داره عشر سنين لكل سنة مائة فدفع الف ولم يسكنها حتى مضت السنون والدار في يد الآخر يزكي الآخر في السنة الاولى عن ثمانمائة وفي الثانية عن ثمانمائة

يسمع صوته اختفوا فيه روى عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن مهاجر انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقبل لاراهيم النخعي رحمه الله تعالى في ذلك فقال اني صليت الظهر في دارى ثم ريت الى الجمعة تقية ولذلك تأويلان أحدهما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فريقين فريق منهم لا يصلى الجمعة لانهم كانوا لا يرون الجائر سلطانا ولا سلطانهم يومئذ كان جائرا فانما كانوا لا يصلون الجمعة لاجل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لان السلطان كان يؤخر الجمعة عن وقتها في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون مع الامام ويحضرهم الجمعة وقال بعضهم

مادام الخطيب في حمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ لتمام فعايمهم الاستماع والامانة فاذا أخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس  
بالكلام حينئذ قال شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى الصريح عندنا ان من كان قريسا من الامام يستمع ويسكت من أول الخطبة الى  
آخرها واستماع الخطبة أفضل من رد السلام ونشيت العاطس والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام وعن أبي يوسف وهذا قول  
الطحاوي رحمه الله تعالى اذا قال (١٨٣) الخطيب في الخطبة بأية الذين آمنوا صلوا عليه الآية صلى على النبي عليه الصلاة

والسلام نفسه ومشايخنا  
رحمهم الله تعالى قالوا بانه  
لا يصلي على النبي عليه  
الصلاة والسلام بل يستمع  
ويسكت لان الاستماع فرض  
والصلاة على النبي عليه  
الصلاة والسلام ممكنة بعد  
هذه الحالة ذكر في الزوائد  
عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى اذا خطب الامام يوم  
الجمعة ثم نزل وافتتح التطوع  
ركعتين خفيفتين أو طوّلتين  
قال أمره بإعادة الخطبة  
وان لم يعد لها أجزاء وكذا لو  
افتتح الصلاة فأفسدها لم  
يقعد على رأس الركعتين  
وصلى أربعاً فانه يعد  
الخطبة وان لم يعد لها أجزاء  
وكذا لو افتتح الجمعة ثم تذكر  
ان عليه حجر يومه فانه  
يقضي الفائتة ويعيد  
الخطبة وان لم يعد لها أجزاء  
ويقرأ الامام في الجمعة في كل  
ركعة بفاتحة الكتاب وأي  
سورة شاء ويجهريهما  
واختلفوا في قراءة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في  
صلاة الجمعة وروى أنه  
كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة  
الجمعة والمنافقون وروى أنه  
كان يقرأ أسج اسم ربك  
الاعلى وحل أنالك حديث

الازكاة السنة الاولى ثم يسقط لكل سنة زكاة مائة أخرى وما وجب عليه بالسنين الماضية ولا زكاة على  
المستأجر في السنة الاولى والثانية بقصان نصابه في الاولى وعدم قيامه في الثانية ويرى في الثالثة ثلثمائة ثم  
يرى في كل سنة مائة أخرى وما استفاد قبلها الا أنه يرفع عنه زكاة السنين الماضية ولو كان آجر الدار بجمارية  
للتجارة قيمتها ألف والمسئلة بجبالها فلا زكاة على الآجر لان آجره الجارية صارت مستحققة والاستحقاق بمنزلة  
الهلال وعلى المستأجر زكاة كل ما وصفوا ولو كانت الاجرة مكيلا أو موزونا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم وان  
كان بعينه فهو بمنزلة الجارية ولو سلم الدار ولم يقبض الاجرة يتقلب فيصير حكمه المستأجر حكم المجر وسكتم  
المجر حكم المستأجر كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم عاتين  
وقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فبات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك  
على المشتري وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا في فتاوى  
فاضيخان \* باع عبد للخدمة بالف في الحول على الثمن فردت بعيب بقضاء أو رضاء في الثمن ولو باع بعرض  
للتجارة فردت بعيب بعد حول بقضاء لم يرك البائع العرض والعبد لم يرك المشتري العرض وزكي البائع العرض  
ان رد بلا قضاء لانه كالبيع الجديد وان نوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه اسمك كذا في الكافي  
\* ولو أخرج زكاة المال حتى مرض يؤدى سرامن الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد ان يستقرض لاداء  
الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتمعت له قضاء دينه بقدر على ذلك كان الافضل  
له ان يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجى أن يقضى الله تعالى دينه في  
الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له أن لا يستقرض لان  
خصومة صاحب الدين كان أشده كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة على ألف ودفع اليها ولم  
يعلم انما أمة فحال الحول عندها ثم علم انها كانت أمة فزوجه نفسه بغير إذن المولى وردت الألف على الزوج  
روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل خلق لحيه انسان فقضى عليه  
بالدية ودفع الدية فحال الحول ثم ثبتت لحيته وردت الدية لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل أقر رجل  
بدين ألف درهم ودفع الألف اليه ثم تصاد فاعاد الحول انه لم يكن عليه دين لازكاة على واحد منهما وكذلك  
رجل وهب لرجل ألفا ودفع الألف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسم ترد الألف  
لا زكاة على واحد منهما كذا في فتاوى فاضيخان \* رجل وجب عليه زكاة المائتين فافترض خمسة من  
ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لانسقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال بعد ما أقرز كانت الخمسة ميراثا  
عنه كذا في التتارخانية نافلا عن الظهيرية \* ولو تزوج امرأة على أربعين ساعة وقبضت وحال عليها  
الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه زكاة النصف الباقي كذا في فتاوى فاضيخان في فصل مال  
التجارة \* واذا وجبت الزكاة على رجل وهو لا يؤدى الا يحل للفقير أن يأخذ من ماله بغير علمه وان أخذ كان  
لصاحب المال أن يسترد ان كان قائم لو ان كان هالك يضمن كذا في التتارخانية \* السلطان اذا أخذ  
الجبائيات أو ما لا يطرق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلّفوا فيه والصحيح أنه تسقط  
كذا قال الامام السرخسي هكذا في المضمرات \* وللبديل حكم المبدل حتى لو تبايعا عبدا بعدد ولم ينوبا  
شيأ فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة

الغاشية \* (باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التثريب) \* لا يجب الخروج الى صلاة العيد الاعلى من يجب عليه فبذل  
الجمعة ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المصرو السلطان والاذن العام الا في شيتين أحدهما في الخطبة والخطبة في صلاة العيد تختلف  
الخطبة في الجمعة من وجهين أحدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلاة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة تقدم الخطبة على  
الصلاة وفي العيدين تؤخر عن الصلاة فان قدم الخطبة في صلاة العيد جاز أيضا ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة ويخطب في صلاة العيد

خاضعين كما هو المعتاد ويجلس بينهم جلسة خفيفة ويكبر في الخطبة في العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في عيد الاضحى أكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر فإن لم يسمهم جاز ولا يضرب أعدهم \* رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك واختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا يكبره كيلا يحتاج الى اخراجه وقال بعضهم يكبره ويخطب قائماً وعلى دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكبر من يذهب الى

العيد يوم الاضحى ويحجر بذلك ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل يكبر في أيام العشر في الاسواق قال النخعي أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت ان مشايخنا رجعهم الله تعالى برون ذلك بدعة والسنة أن يخرج الامام الى الجبابة ويستخلف غيره ليصلي في المصر بالضعفاء والمرضى والاضراء ويصلي هو في الجبابة بالاقوياء والاصحاء وان لم يستخلف أحداً كان له ذلك ولا تخرج الشواب من النساء في جميع الصلوات وأما الجاهل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تخرج المجوز في العيدين والعشاء والفجر ولا تخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب وقال أبو يوسف ومحمد رجعهم الله تعالى للمجوز أن تخرج الى الجماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على ان المجوز لا تسافر بغير محرم ولا تخلو برجل شابا كان أو شيخا ولها أن تصافح الشيوخ ولا يخرج العبد الى العيدين والجمعة بغير إذن المولى وإذا أذن له موله اختلعه وأفيه

فبدل ما كان للتجارة وللجارية وتبدل ما كان للخدمة للخدمة \* تقايض عبد بعبد في نصف الحول وهو للتجارة وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر مائتان وتم حوالهما وظهر بالاكس عيب ينقصه مائة لم يركب واحد منهما لعدم كل النصاب في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء في سبيل الرفع لانه بقي في يده ألف حولا ولم يركب الاخر لعدم النصاب فان رد المعيب بلا قضاء لم يركب الا ردوان حال الحول بعد الشراء وركب المردود عليه ألفا لانه بيع جديد فصار مستهلكا وان رد بقضاء ركب المردود ولو ظهر عيب بالرفع ينقص مائتين بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالاكس فربقضاء أو برضا ركب المردود وركب المردود عليه المأخوذ كذا في الكافي \* رجلان دفع كل منهما مائة الى رجل ليؤتي عنه فخلط ماله ما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وضع الزكاة على كفه فأنتم بها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة

#### (الباب الرابع فيمن يمر على العاشر) \*

وهو من نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات ويأمن التجار به من الاصوص وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي \* ويشترط في العلم أن يكون حراما لم يغيرها شي كذا في البحر الرائق ناقلا عن القاية \* وإذا مر عليه المسلم لم يعمل التجارة أخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول يضعه موضع الزكاة وان مر عليه الذي يأخذ منه نصف العشر يضعه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه أكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج \* ومن مر على العاشر بأقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان أو ذميا أو حرا يعلم ان له مالا آخر في منزله أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* مر على العاشر مال فقال لم يحمل عليه الحول ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول أو قال على دين مطالب من العباد أو أدبته أنا الى الفقراء قبل اخراجه الى السفر أو أدبت الى عاشر آخر وكان في تلك السنة عاشر آخر وحاف صدق \* ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق \* وكذا اذا ادعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر كذا في الكافي \* وإذا أتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع عيینه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليست بشرط كذا في البدائع \* وان حلف أنه أتى الى ساع آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التارخية ناقلا عن جامع الجوامع \* وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في الكنز \* ولا يمكن اجراؤه على عومه فان ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال أدبته أنا لان فقراء أهل النعمة ليسوا بصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين ولو قال في السواثم أدبت أنا الى الفقراء في المصر تصدق بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بادهائه \* والزكاة هو الثاني والاول ينقلب نفسه هو الصحيح هكذا في التبيين \* وفي جامع أبي اليسر لو أجاز الامام اعطاه لم يكن به بأس لانه لو أذن الامام في الابتداء أن يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا جاز بعد الاعطاء كذا في البحر الرائق \* \* ترتيب وأتم وأتقود فقال ليست هي صدق كذا في السراج الوهاج \* مر على العاشر يعروض

قال بعضهم له أن يخاف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج اذا أذن المولى وان لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد انه لو استأذنه يأذن له لا ينبغي له أن يخاف عن الجمعة والعيدين وان علم انه لو استأذنه بكبره وبأف قاته لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة اذا أرادت أن تصوم فطوعا بغير إذن زوجها ان علمت انها لو استأذنت زوجها يأذن لها كان لها ان تصوم ووقت صلاة العبد بعد ما ارتفعت الشمس قد مرع أورحين الى أن تزول والانفل أن يعجل الاضحى ويؤخر الفطر وليس صلاة العبد أذان واقامة بخلاف الجمعة ولا يتطوع في الجبابة

قبل صلاة العبدولة أن يتطوع بعدها والافضل أن يصلي أربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم يكره ومن خرج الى الجبانة ولم يدرك الامام في شيء من الصلاة ان شاء انصرف الى بيته وان شاء صلى ولم ينصرف والافضل أن يصلي أربع ركعات تكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلاة العبد صلى أربع ركعات يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس (١٨٤) وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعداجيل او نوابج ريل

فقال ليست هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي \* ولو مر بمائتي درهم بضاعة لم يعشرها وكذا المضاربة الآن يكون في المال ربع يبلغ نصيبه نصف ما يبيع أو خذ منه لان مال الله كذا في الهداية \* وكذا الوتر عده اذون بمال فان كان مال المولى لا يأخذون ان كان كسبه فكذلك وهو الصحيح وان كان مولا معه يأخذ منه الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله كذا في الكافي \* ولو مر الذي بالخمر والخنزير بنسبة التجارة وهما يساويان مائتي درهم فصاعدا عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنزير في ظاهر الرواية وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ولما ذكر محمد رحمه الله تعالى حكم جلود الميتة اذا مر بها الذي على العاشر قالوا وينبغي لعاشرة عشر هاهنا كذا في المحيط \* ويأخذ من الحربي العشر الا ان يأخذوا من تجارنا كثيرا أو أقل فيؤخذ منهم كذلك وان لم يأخذوا مناشيا لم يأخذ منهم شيئا بحجزة لهم على صنيعهم وان أخذوا من جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى مأمونه ولا يؤخذ من مكانتي الحربيين وصبيانهم الا اذا أخذوا من صبيانهم وكاتبنا كذا في محيط السرخسي \* ولا يصدق الحربي في شيء الا أن يدعى في الجوارى أنهن أمهات أولاده وفي العلمان انهن أولاده لان اقراره بالنسب وأمومية الولد صحيح فانه تمت صفة المملوكة فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح منه فان مر بمخمسين درهما لم يؤخذ منه الا أن يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعلم هل يعشرون أم لا أو نعلم ولكن لا نعلم قدر ما يأخذون منا أخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج \* وان مر الحربي على العاشر فوشره ثم مر مرة أخرى لم يعشره حتى يحول الحول وان عشرين فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرين أيضا كذا في الهداية \* ولو مر حربي بعاشر ولم يعلم له العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشره لما مضى كذا في التبيين \* ولو مر المسلم والذي على العاشر ولم يعلم به ثم علم في الحول الثاني بأخذهم ما كذا في محيط السرخسي والسراج الوهاج \* ولو مر عليه باربعين شاة وقد دخل عليهم احوال ان أخذ منه لا ازل دون الثاني كذا في السراج الوهاج \* ويؤخذ من بني تغلب نصف العشر والماخوذ منهم عوض عن الجزية ولو مر صبي أو امرأته من بني تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج \* ومن مر بعاشر الخوارج وعشروه ثم مر على عاشر أهل العدا عشره ثانيا بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلد وأخذوا زكوة سوائهم فانه لا شيء عليهم كذا في الكافي \* مر على العاشر بما يتسارع اليه الفداء كالفواكه والرطب والبقول والالبان وقيمتها نصاب لم يعشروه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند غيره ما يعشروه كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في محيط السرخسي والكافي \* ولو مر بمواش ساعة دون النصاب وفي بيته ما يملكه نصابا أخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحايبة كذا في السراج الوهاج

### (الباب الخامس في المعادن والركاز)

ما يخرج من المعادن ثلاثة منطبع بالنار وما نفع وما ليس بمنطبع ولا مانع \* أما المنطبع كالذهب والفضة والحديد والرماس والنحاس والصفرة فجميع الخمس كذا في التهذيب \* سواء أخرج حرًا أو عبدًا أو ذميًا أو صبيًا أو امرأته وما بقي فلا تأخذ والحربي المستأمن اذا عمل بغير اذن الامام لم يكن له شيء وان عمل باذنه فلا مانع له وما وجد في أرض عشيرة أو خراجية كذا في محيط السرخسي \* اذا عمل رجلان في طلب

ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يكبر في المعدين تسع تكبيرات خمسا في الاولى وأربع في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد ست

تكبيرات في كل ركعة ثلاث تكبيرات زوائد وبوالى بين القرائتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى وبالقرأة الركاز في الركعة الثانية وهو قول أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى لان الجهر بالتكبير بدعة فلا يؤخذ بها الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في المشهور روايتان وفي رواية يكبر ثلثي عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى وأربع في الثانية وفي رواية يكبر ثلاث عشرة ثلاث أصليات

وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية ويد بالتكبير في كل ركعة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه والائمة في زماننا يكبرون على رأى ابن عباس رضي الله تعالى عنه لان الخلقة اشترطوا عليهم ذلك وأخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحى بالثانية في عيد الفطر فأبو حنيفة رحمه الله تعالى سوى بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات أيام التشريق فقال في تكبيرات أيام التشريق يد بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلاة العصر (١٨٥) من يوم النحر وأخذوا بالقل فيها وهما أخذوا

بالاكثر في تكبيرات أيام التشريق فقال لا يد بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق لقوله تعالى وأذكروا الله في أيام معدودات وأراد به أيام التشريق ويرفع يديه مع كل تكبير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الا في تكبيرة الركوع وان صلى خلف امام لا يرى رفع اليدين في التكبيرات يرفع المقتدي ويقرا في العبدتين في كل ركعة بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء ويؤخر التكبيرات عن ثناء الافتتاح وان أدرك الامام في التشهد أو بعد السلام في سجود السهو فانه يصلي ركعتين ويكبر رأى نفسه فان فاتت صلاة التطرف في

الركاز فاصابه أحدهما كان للواجد اذا استأجر أجرا للعمل في المعدن فالمصاب المستأجر كذا في البحر الرائق \* وأما المانع كالقير والنفط والمخ والماليس بنطع ولا مانع كالنورة والحص والجواهر والياقوت فلا شيء فيها كذا في التهذيب \* ويجب الخس في الزئبق كذا في محيط السرخسي \* ولا يجب فيه لو جدد في داره وأرضه من المعدن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجب كذا في التبيين \* ومن وجد كثر في دار الاسلام في أرض غير مملوكة كالقلاع فان كان على ضرب أهل الاسلام كذا يكتب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وان كان على ضرب أهل الجاهلية كالأراهم المنقوش عليها الصليب والصنم ففيه الخس وأربعة أخماسه للواجد كذا في محيط السرخسي \* ولو اشتبه الضرب بأن لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهليا في ظاهر المذهب كذا في الكافي \* ويستوى أن يكون الواجد صغيرا أو كبيرا حرا أو عبدا مسلما أو ذميا وان كان حرياسا متأمنا لا يعطى له شيء الا أن يكون الحربي عمل باذن الامام وشرطه ومقاطعته فعليه أن يني بالشرط كذا في المحيط \* وان وجد في أرض مملوكة اتفقوا جميعا على وجوب الخس فيه واختلفوا في أربعة أخماسه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي لصاحب الخطة كذا في شرح الطحاوي \* وفي الفتاوى العتائية اذا كان صاحب الخطة ذميا فلا شيء له فان لم يعرف الخطة له ولا ورثته بصرف الى أقصى مال في الاسلام يعرف له كذا في التتارخانية \* ولو لورثته كذا في البحر الرائق ناقلا عن البدائع وشرح الطحاوي \* والا يكون لبيت المال كذا في محيط السرخسي \* ولو وجد مسلم ركزا أو معدنا في دار الحرب في أرض غير مملوكة لا بد فهو للواجد ولا خس فيه \* ولو وجد في ملك بعضهم فان دخل عليهم بامان رده عليهم ولو لم يرد وأخرجه الى دار الاسلام يكون ملكا له الا انه لا يطيب له ولو باعه يجوز بيعه ولا يمكن لا يطيب للشترى أيضا كذا في شرح الطحاوي \* وسببه التصديق به كذا في البحر الرائق \* وان دخل بغير امان يكون له من غير خس كذا في محيط السرخسي \* والمانع من السلاح والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقماش في هذا كالكبر حتى يخمس كذا في التبيين \* ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنب واللؤلؤ والسمك كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* ولو أخرج النعدين من البحر لا شيء فيهما كذا في التهذيب \* وليس في القير وزج الذي يوجد في الجبال خمس كذا في الهداية \*

### (الباب السادس في زكاة الزرع والثمار)

وهو فرض وسببه الارض النامية بالخارج حقيقة بخلاف الخراج فان سببه الارض النامية حقيقة أو تقدير بالتمكن فلو تمكن ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ولو أصاب الزرع أفة لم يجب وركنه التملك وشرط أدائه ما مرق الزكاة وشرط وجوبه نوعان الاول شرط الاهلية وهو الاسلام فانه شرط ابتداء فلا يتدأ الا على مسلم بخلاف والعلم بالفرضية وأما العقل والبلوغ فليسا من شرائط الوجوب حتى يجب العشر في أرض الصبي والمجنون لان فيه معنى المؤنة ولهذا جاز لا لام أن يأخذ جيرا ويصدق عن صاحب الارض الا أنه لا ثواب له وكذا الوما من عليه العشر والمعام قائم يؤخذ منه بخلاف الزكاة وكذا مالك الارض ليس بشرط الوجوب لوجوبه في الاراضي الموقوفة ويجب في أرض المأذون والمكاتب والنوع الثاني شرط الحماية وهو أن تكون عشيرة فلا عشر في الخارج من أرض الخراج ووجود الخراج وان

اليوم الاول بعذر يصلي في اليوم الثاني وان فاتت بعذر لا يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعذر أو بغير عذر لا يصلي بعد ذلك وأما عيد الاضحى ان فاتت في اليوم الاول بعذر أو بغير عذر يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني

(٣٤ - فتاوى اول) بعذر أو بغير عذر يصلي في اليوم الثالث فان فاتت في اليوم الثالث بعذر أو بغير عذر لا يصلي بعد ذلك \* امام صلى الله عليه وسلم في عيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغدو صلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحى فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جازي من ذبح ويخرج من الغدو يصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما تزل الشمس وان زالت الشمس يخرج من الغدو يصلي ما تزل فان علم بعد ما زالت الشمس في



اليوم الثالث لا بد لي بهذا وان علم يوم التحرقيل الزوال الذي بالناس بالصلاة وجزاء من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزول الشمس ولا تصلي صلاة العبدراك كما لا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنائز لانها ليست بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى في الروايات الظاهرة اذا صلوا على جنازة ركبنا في القياس تجوز وفي الاستحسان لا تجوز والسمو في صلاة العبد وصلاة الجمعة والمكتوبة (١٨٦) وصلاة التطوع سواء ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا يسجد لاسم في العبد

والجمعة ككيلا يقع الناس في الفتنة

(باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلاة على الجنائز والتكفين وغير ذلك) \*

كل مسلم مكلف قتل ظالم لو لم يجب عن دمه بدل هو مال ولم يرتك لم يغسل قتله أهل البغي أو قطع الطريق أو أهل الحرب بسلاح أو غيره \* المسلم اذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى يغسل ويصلى عليه \* اذا مات الانسان لا بأس بأن يؤذن قرآنه واخوانه يمونه ويكرمه النداء في الاسواق وكيفية الغسل أن يجرد الميت عندنا ويوضع على عورته خرقة قدر ذراع يستتر من سرته الى ركبته ويسير تركبته في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان النظر الى عورة الميت حرام لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه لا تنظر الى نفسك ولا ميت وفي ظاهر الرواية يوضع خرقة تستر السوء وحدها ثم يغسل ما تحت الخرقة لكن لا يغسل السوء ولا عيسها

يكون الخارج منها بما يقصد بزراعتها تمام الارض هكذا في البحر الرائق \* فلا عشر في الحطب والحشيش والقصب والطرفاء والسعف لان الاراضي لا تستمنى بهذه الاشياء بل تقصد هاتحي لو استمنى بقوائم الخلاف والحشيش والقصب وغصون النخل أو فها دلب أو صنوبر ونحوها وكان يقطع ويبيعه يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي \* ويجب العشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل ما تجزعه الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز وأصناف الحبوب والبقول والراحين والاوراد والطراب وقصب السكر والذرية والبطيخ والقناء والخيار والبادنجان والعصفرو أشباه ذلك مما له ثمرة باقية أو غير باقية قل أو كثر هكذا في فتاوى قاضيخان \* سواء يسي في بساتين السماء أو سيجيا يقع في الوسق أو لا يقع هكذا في شرح الطحاوي \* ويجب في الكان وبذره لان كل واحد منهما مائة صود كذا في شرح الجمع \* ويجب في الجوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المصنفات \* ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على الشوك الا خضر في أرضه كذا في خزنة المفتين \* وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بموكة كاشجار الجبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية \* ولا عشر فيما هو تابع للأرض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق \* ولا يجب في البرزور التي لا تصلح للزراعة والتداوي كبر البطيخ والتانخواء والشونيز كذا في المصنفات \* ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر القطن والبادنجان والكندر والموز والبن كذا في خزنة المفتين \* ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها كذا في شرح الجمع لابن المالك \* وما سقى بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقى سحيا وبالدابة يعتبر أكثر السنة فان استوى بالجبب نصف العشر كذا في خزنة المفتين \* ووقته وقت خروج الزرع وظهور الثمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق \* فلا يعمل عشر أرضه قبل الزرع لا يجوز ولو عمل بعد الزراعة بهدائيات فانه يجوز ولو عمل بعد الزراعة قبل ان ينبت فلا يظهر أنه لا يجوز ولو عمل عشر الثمار ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي \* ويسقط بهلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يسقط بغيره وان استهلكه غير المالك أخذ الضمان منه وأدى عشره وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار ديناً في ذمته ويسقط بالردة وموت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه كذا في البحر الرائق \* تعاقب له أرض عشرية عليه العشر مضاء فإوان اشتراها ذمى من تعاقب فهي على حالها عندهم وكذا اذا اشتراها من مسلم أو أسلم التعاقب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان التضعيف أصلياً أو حادثاً ولو كانت الأرض مسلم باعها من ذمى غير تعاقب وقبضها فعليه الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أخذها منه مسلم بالشفعة أو ردت على البائع ففساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي أرض الصبي والمرأة التغليين ما في أرض الرجل وليس على الجوسي في داره شيء هكذا في الهداية \* وان جعل مسلم داره بستاناً أو ثقتة تدور مع مائه فان سقاها بعاء العشر فهو عشري وان سقاها بما يخرج فهو خراجي بخلاف ما إذا جعل الذي داره بستاناً حيث يجب عليه الخراج كيفما كان وداره حرّة كذا في التبيين \* وكذا المقابر كذا في البحر الرائق \* ولو ان المسلم أو الذمى سقاها مرة بعاء العشر ومرة بما يخرج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخراج كذا في معراج الدرارية \* ثم ما العشر ما البر التي - فرت في أرض العشر وما العين التي تظهر في أرض العشر وكذلك ماء السماء وما البحار العظام

سده بل يجعل في يده خرقة يغسل سواته بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغير خرقة كالومات المرأة بين أجناب عيسها عشري أجنبي بخرقة عند الضرورة ثم يوضا وضوءه للصلاة الا اذا كان صغيراً الا يصلي فلا يوضا ويبدأ بالماء من اعتبار اجماع الوضوء في حياته ولا يعضض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يجعل الفاسل خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهاثة ولثته ويدخل في منخره أيضاً وعليه الناس اليوم ثم يغسل كاهه والمعروف السقط الذي لم يتم أعضاؤه لا يصلي عليه بانفاق الروايات واختلاف في غسله واختيار أن يغسل ويدفن

ملء وخافى خرقه وان سقط الغلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلى عليه وفي تسميته كلام \* اذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينوب عن الغسل لأن الأمر بالاناء أمرنا بالغسل وأصابه المطر وجريان الماء ليس بغسل \* الفريق يغسل ثلاثا في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وإن لم ينو يغسل ثلاثا وعنه في  
رواية يغسل مرة واحدة \* اذا غسل الميت ثم خرج منه نجاسة لا يعاد الغسل \* الصغير (١٨٧) والصغيرة اذا لم يبلغا حسد الشهوة

يغسلهما الرجل والنسوة  
لأنه ليس لأعضائهما حكم  
العورة وفي الأصل قال  
قبل ان يتكلم وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أكثر  
ان يغسلهما الاجنبي  
الخصي والمحبوب كالفعل  
ويهم الخنثى وقيل يغسل  
في شبابه اذا كان للزنا محرم  
يتمهما بالبدن وأما الاجنبي  
فبخرقه على يده ويغض  
بصره عن ذراعيها وكذا  
الرجل في امرأته الا في  
غض البصر ولا فرق بين  
الشابة والعجوز \* رجل  
مات ولم يجدوا ماء فجموه  
وصلوا عليه ثم وجدوا ماء  
غسل ويصلى عليه ثانيا في  
قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وعنه في رواية  
يغسل ولا تعاد الصلاة بمنزلة  
جنب نيم وصلى ثم وجد  
ماء بعد ذلك وعن محمد  
رحمه الله تعالى في ميت دفن  
قبل الغسل وأهلاؤه عليه  
القرب قال يصلى على قبره  
ولا ينش وعن محمد رحمه

عشرى كذا في المحيط \* وماء أنهار شقها بجمع وماء بئر حفرت في ارض خراجية خراجي وأما ماء سجون  
ودجلة والفرات فخارجي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو أجزأ أرضا  
عشرية كان العشر على الأجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على المستأجر كذا في الخلاصة  
\* ولو هلك الخارج قبل الحصاد لا يجب العشر على الأجر وإن هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الأجر وعنده  
لو هلك قبل الحصاد أو بعده فإنه يهلك بما فيه هكذا في شرح الطحاوي \* ولو أجزأها من مسلم فزرعها فالعشر  
على المستعير ولو أجزأها من كافر فالعشر على المعير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكافر  
ولا يمكن عند محمد رحمه الله تعالى عشر واحدة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشران كذا في محيط  
السرخسي \* وفي المزارعة على قولهما العشر عليها بالحصصة وعلى قوله على رب الأرض لكن يجب في حصته في  
عينه وفي حصصة المزارع يكون دينيا في ذمته كذا في الجرار الرائي \* ولو هلك الخارج سقط العشر عنهما عذرهما  
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط عنه عشر حصصة المزارع ويسقط في  
حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقضاء قبل الحصاد أو سرقه فلا عشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب  
على رب الأرض عشر البذل وعندهما عليهما كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب أرضا عشرية فزرعها  
ان لم تنقصه الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كذا في  
الخلاصة \* واذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد أدرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشره على البائع  
دون المشتري ولو باعها والزرع بقل ان قصله المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى أدرك فعشره  
على المشتري كذا في شرح الطحاوي \* واذا باع الطعام المعشور فللمصدق أن يأخذ عشره من المشتري وإن  
تفرقا وإن شاء أخذ من البائع ولو باعه بأكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فلا مصدق أن يأخذ عشر الطعام  
وإن شاء أخذ عشر الثمن وإن كان البائع جاني فيه بما لا يتغابن النام فيه فليس للمصدق أن يأخذ عشر الطعام  
وإن استهلكه أخذ من البائع عشر طعام مثله إلا أن يعطيه مقدار قيمته من الثمن وإن كان المشتري  
استهلكه فالمصدق بالخيار إن شاء ضمن البائع وإن شاء ضمن المشتري مثل عشره لأن كل واحد منهما  
متلف حقه ولو باع الغنم أخذ العشر من غنمه وكذلك لو اتخذ عسيرا ثم باعه فعليه عشره من العسير كذا  
في محيط السرخسي \* ولا تحبب أجره العمال ونفقة البقروكرى الانهار وأجرة الحافظ وغير ذلك فيجب  
إخراج الواجب من جميع ما أخرجته الأرض عشر أو نصف كذا في الجرار الرائي \* ولا بأكل شي من طعام  
العشر حتى يؤدي عشره كذا في الظهيرية \* وإن أفرز العشر يحمل له أكل الباقي وقال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى ما أكل من الثمرة أو أطم غيره ضمن عشره كذا في محيط السرخسي في باب ما يحتسب لصاحب  
الأرض

### (الباب السابع في المصارف)

\* (منها الفقير) وهو من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير نام وهو مستغرق في الحاجة فلا  
يخرج عنه عن الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير \* التصديق  
على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل كذا في الزا هدى \* (ومنهم المسكين) وهو من لا شيء له

لا يغسل \* ميت غسله أهل من غير نية الغسل أجزأهم ذلك \* اذا مات الرجل وليس ثمة رجل تبعه أمته أو أمة غيره بغير ثوب الامن  
يعتق بموته ولا تغسل الامم ولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى للحرمة والصائغة أن تغسل زوجها اذا مات الرجل  
عن امرأته فقبلت بن الميت وارتدت والعياذ بالله أو وقعت الحرمة بينهم بسبب من الأسباب لم يجز لها أن تغسله اذا ظاهر الرجل من  
امرأته ثم مات عنها كان لها أن تغسله منكحة الرجل اذا تزوجت بزوجه حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت الى الزوج

الاول فلت عنها وهي في العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله وان انقضت عدتها في حياته أو بعد وفاته كان لها أن تغسله رجل له امرأتان فقال احدا كما قال ثلثا ثم مات قبل أن يبين لم يكن لواحدة منهما أن تغسله والهما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق اذا مات الرجل عن المرأة المجوسية لا تغسله فان أسلمت كان لها أن تغسله اذا مات الرجل عن امرأته وأختها في عدته لم تغسله وان انقضت عدة أختها كان لها أن تغسله اذا مات الرجل فاقامت (١٨٨) امرأتان أختان كل واحدة منهما ميتة انه تزوجها دخل بها واولا يعلم أيتهما الاولى لم

تغسل واحدة منهما وميراث امرأته واحدة بينهما وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة ويكره أن يكون حائضا أو جنبيا ولا بأس بجسوس الحائض والجنب عنده وقت الموت \* امرأة ماتت والولد يضرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك اذا عاش الجرح في المعركة يوم اغسل وان عاش أقل من يوم لم يغسل في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* اذا جرح الرجل فتمحمل قليلا ثم مات غسل الآن يسقط في الموضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل ومن أوصى بوصية غسل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما تطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلمتين أما الكلمة والكلمتان لا تطل الشهادة ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بأن أصابه سيفه أو سهمه غسل في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يغسل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبغسل

فيحتاج الى المسئلة لقوته أو ما يورى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الأول حيث لا تحل المسئلة له فانها لا تحل لمن يملك قوت يومه بعد ستره بدنه كذا في فتح القدير \* (ومنها العامل) وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور كذا في الكافي \* ويعطيه ما يكفيه وأولاه بالوسط مدة ذهابهم ويايهم ما دام المال باقيا الا اذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يراد على النصف كذا في البحر الرائق \* وان حل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك كذا في التبيين \* وهكذا في محيط السرخسي \* ولا يحل للعامل الهاشمي تنزيها لقربة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحل للغني كذا في التبيين \* فان عمل الهاشمي علم او رزق من غيرها لا بأس به هكذا في الخلاصة \* ولو له المال في يد العامل أو وضع سقط حقه وأجزأ عن الزكاة عن المؤدين كذا في السراج الوهاج \* المصدق اذا أراد أن يحل حق عمله قبل الوجوب جاز له الاخذ والافضل أن لا يأخذ كذا في الخلاصة \* (ومنها الرقاب) هم المكاتبون ويعاونون في فك رقابهم كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أو لم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي \* ولا يجوز لمكاتب هاشمي أن يملك يقع للولي من وجهه والشبهة ملحقه بالحقيقة كذا في محيط السرخسي \* (ومنها الغارم) وهو من زعمه دين ولا يملك نصابا فلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه كذا في التبيين \* والدفع الى من عليه الدين أولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات \* (ومنها في سبيل الله) وهم منقطعة والغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع والحاج الفقراء منهم \* هكذا في التبيين \* والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* (ومنها ابن السبيل) وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع \* جاز الاخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي المعبرة ثم لا يلزمه أن يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين \* والاستمعة راض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في التظهيرية \* فهذه جهات الزكاة وللمالك أن يدفع الى كل واحد وله أن يقتصر على صنف واحد كذا في الهداية \* وله أن يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير \* والدفع الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع نصابا كذا في الزاهدي \* ويكره أن يدفع الى رجل مائتي درهم فصاعدا وان دفعه جاز كذا في الهداية \* هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فان كان مديونا فادفع اليه مقدار ما لو قضي به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان مديونا فادفع له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضي خان \* ونبد الاغناء عن السؤال في خلافة اليوم كذا في التبيين \* وأما أهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلوا في صدقة الفطر والندور والكفارات قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز الا أن فقراء المسلمين أحب اليك كذا في شرح الطحاوي \* وأما الحربى المستأمن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذلك القنطرة والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تمليك فيه ولا يجوز أن يكفى بها ميت ولا يقضى بها دين الميت كذا في التبيين \* ولا يشتري بها عبد يعتق ولا يدفع الى أصله وان علا وفرع وان غفل كذا في الكافي \* ولا يعطى للولد المنق

من قتل بالبحر ونحو ذلك في غير المحاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا القتل بوجوب الدية عنده ومن قتله ولا السبع أو احرق بالنار أو ردى من جبل أو مات تحت حدم أو قتل بقصاص أو رجم أو قتل انسان دافعا عن نفسه أو ماله غسل ومن قتل انسه أو قتلت المرأة زوجها أو لها منه ولد يغسل لان قتله وقع موجب القصاص وانما وجبت الدية لتعذر استيفاء القصاص \* وليس في غسل الميت استم لالقطن في الروايات الظاهرة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يجعل القطن الملوغ في مخزئه وغفنه وبعضهم

قالوا يجعل في صمخ أذنيه أيضا وقال بعضهم يجعل في دبره أيضا وهو قبيح \* ويكفن الميت كفن مثله وتفسره أن يقطر إلى ثيابه في حياته لخروج الجمعة والعديد من ذلك كفن مثله أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا واستحسنها المتأخرون وهو مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه وبه أخذ مالك رضي الله تعالى عنه وأدناه في الرجل ثوبان قيص ولقافة وكفن السنة للمرأة خمسة شخاروا زاروقيص ولقافة وخرقة تربط فوق ثدييه وبطنها وكفن الكفاية لها ثلاثة (١٨٩) قبص وازاروقافة فان كان بالمال

كثرة وبالورثة قلته فكفن

السنة أولى وان كان على

العكس فكفن الكفاية أولى

والمرأى في الكفن بمنزلة

البالغ والطفل الذي لم

يلغ حدا الشهوة فالأحسن

أن يكفن فيما يكفن البالغ

وان كفن في ثوب واحد جاز

ويقدم الكفن من التركة

على سائر الحقوق فان لم يترك

مالا فكفن على من يجب

عليه النفقة الا الزوج في قول

محمد رحمه الله تعالى وعلى

قول أبي يوسف رحمه الله

تعالى يجب الكفن على

الزوج وان تركت مالا

وعليه الفتوى اذا نبش

الميت وهو طري كفن ثانيا

من جميع المال فان كان

قد قسم ماله فالكفن يكون

على الأوارث دون الغرماء

وأصحاب الوصايا وان لم يفضل

التركة من الدين فان لم يكن

الغرماء قبضوا دينهم بدئي

بالكفن وان كانوا قبضوا

ديونهم لا يستبرئ منهم شيئا

لزوال ملك الميت \* معتق

الرجل اذا مات ولم يترك شيئا

وله حالة موسرة ومولاه الذي

أعتقه قال محمد رحمه الله

تعالى كفته على خالته

وعن أبي يوسف رحمه الله

ولا الخلو من مائه بالرنا كذا في التمرناشي \* ولا يدفع الى امرأته للاشتغال في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولا يجوز الدفع الى عبده ومكاتبه ومدره وأم ولده ولا الى معتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصورته أن يعتق مالا الكيل جزأ شأئاعنه أو بعتقه شريكه فيستسعه الساكت فيكون مكاتبه أما اذا اختار التضييق أو كان اجنبيا عن العبد جازله أن يدفع الزكاة اليه لانه مكاتب الغير كذا في التبيين \* ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا أي مال كان ذنابا ودرهم أو سواهم أو عروضا للتجارة أو غير التجارة فاضلا عن حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدي \* والشروط أن يكون فاضلا عن حاجته الأصلية وهي مسكنه وأثاث مسكنه وثيابه وخدمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط النماء انه مشروط وجوب الزكاة لحرمان كذا في الكافي \* ويجوز دفعها الى من يملك أقل من النصاب وان كان صحيحا مكنته \* كذا في الزاهدي \* ولا يدفع الى عملاق غني غير مكاتبه كذا في معراج الدراية \* ولا يجوز دفعها الى ولد الغني الصغير كذا في التبيين \* ولو كان كبيرا ففسر أجاز ويدفع الى امرأه غني اذا كانت فقيرة وكذا الى البنت الكبيرة اذا كان أبوها غنيا لان قدر النفقة لا يغنيها وبغى الاب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي \* ويجوز صرفها الى الاب المعسر وان كان ابنه موسرا كذا في شرح الطحاوي \* ويجوز صرفها الى من لا يحل له السؤال اذ لم يملك نصابا وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا أنه يحتاج اليها للتدريس أو التعمق أو التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء كانت فقرا أو وحديثا وأدبها كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا يجوز له أخذها وكذا لو كان له حوائث أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وعلمها لا تنكفي لقوتها وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيقة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج ما يكتفي له ولعياله اختلثوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستانان وهو يساوي مائتي درهم قالوا لم يكن في البستان مائتيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغيره لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له أن يأخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين بينة عادلة وان لم تكن بينة عادلة لا يحل له أخذها ما لم يرفع الامر الى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له أخذها كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح كذا في الزاهدي \* ولا يدفع الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب كذا في الهداية \* ويجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كندرية أبي لهب لانهم لم ينصروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج \* هذا في الواجبات كالزكاة والنذر والعشر والكفارة فاما التطوع فيجوز صرف اليهم كذا في الكافي \* وكذا لا يدفع الى موالهم كذا في العيني شرح الكنز \* ويجوز صرف خمس الركا والمعدن الى فقرا بني هاشم كذا في الجوهر النيرة والوكيل اذا أعطى ولده الكبير والصغير أو امرأته وهم محاربون لا يحل شيئا كذا في الخلاصة \* اذا شل وتحرى

تعالى في النوادر اذا ماتت المرأة وترك ثوبا أو ثيابا فكتفها عليها على قدر موارثها وان لم يترك مالا لم يكن هناك أحد يجب عليه نفقته في حياته كان كفته على الناس فان لم يقدر واسألو الناس وقرى بين هذا وبين الحق اذ لم يجدوا باصلي فيه ليس على الناس أن يسألوا له ثوبا لان الحق يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت \* رجل مات في مسجد قوم فقام أحدهم وجع الدراهم لتكفينه ففضل من ذلك شيئا علم صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفها الى الكفن تصدق بها على الفقراء رجل كفن ميتا

من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذ منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت وان كان وهب له الورثة وكفنه الورثة فالورثة أحق به وكذا لو كفن ميتا فافتقره السبع كان الكفن له لانه بقي على ملكه \* حتى عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي فله ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحي وارثه يكفن فيه الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث \* من لا يجبر على النفقة في حياته كأولاد (١٩٠) الاعمام والعلم والاحوال والخالات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تخرق ولم

يترك صالحا لما تخلله ليس للتولي ان يتصدق به بل يبيعه ويصرف نفسه في ثوب آخر \* يجوز الاستنجار على حل الجنائز وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ رحمه الله تعالى جواز ذلك أيضا ثم السنة في حل الجنائز عندنا أن يحملها أربعة نفر من جوانبها الأربع يطوف كل واحد منهم على جوانبها الأربع يضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها على يمينه ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها على يساره روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يفعل كذلك ويكره أن يضعها على أصل العنق ويقوم بين اليهودين ويسرع بالجنائز ويمشي به الأعلى بحمله ولا يطأ كيلا يتحرك الميت والمشي خلف الجنائز أفضل ويجوز المشي امامها ما لم يتبادر عن القوم ولا ينبغي أن تقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكبا ويكره التوج والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بأن هطل

فوقع في أكبر رأيه انه محل الصدقة فدفع اليه أو آل منه فدفع أو رآه في صف النقرة فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وأما اذا ظهر انه غني أو هاشمي أو كافر أو مولى الهاشمي أو الولدان أو المولودون أو الزوج أو الزوجة فانه يجوز وتسقط عنه الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ظهر انه عبده أو مدمره أو أم ولده أو مكاتبه فانه لا يجوز وعليه أن يعدها بالاجماع وكذا المستسعي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* واذا دفعها ولم يخطر بباله انه مصرف أم لانه هو على الجوار لا اذا تبين انه غير مصرف واذا دفعها اليه وهو شاك ولم يتحرر وتحرر ولم يظهر له انه مصرف أو غلب على ظنه انه ليس بمصرف فهو على الفساد اذا تبين انه مصرف هكذا في التبيين \* ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا أن يتقلها الانسان الى قريته أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده ولونقل الى غيرهم اجزأ وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حينها بأن أخر جهابذة الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل والافضل في الزكاة والفطر والنذور الصرف أولا الى الاخوة والاخوات ثم الى أولادهم ثم الى الاعمام والعلماء ثم الى أولادهم ثم الى الاخوال والخالات ثم الى أولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى أهل حرفته ثم الى أهل مصره أو قريته كذا في السراج الوهاج \* ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* وأما أخذ ظلمة زكاة من الصدقات والعشور والخراج والجبائز والمصادرات فالأصح انه يسقط جميع ذلك عن أرباب الاموال اذا نوا عن دفع الصدقة عليهم كذا في التارخات في الفصل الثامن من الزكاة \* ولو قضى دين الفقير بركاة ماله ان كان بأمره يجوز ان كان بغير أمره لا يجوز وتسقط الدين ولو دفع اليه دار السكنى ان الزكاة لا يجوز كذا في الزايدى \* نوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقربائه أولاد يأتية بالبشارة أو يأتي بالبا كورة اجزأ ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة لم يستأجره ان كان الخليفة بحال لم يدفعه بعلم الصبيان أيضا اجزأ والا فلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في الاعباد وغيرها بنية الزكاة كذا في معراج الدراية \* اذا دفع الزكاة الى التقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها أو يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصي يقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة \* أو من كان في عياله من الاقارب أو الاجانب الذين يعولونه والمثقف يقبض للقيط ولد دفع الزكاة الى مجنون أو صغير لا يعقل فدفع الى أبيه أو وصيه فالوا لا يجوز كالوضع على دكان ثم قبضها فقير لا يجوز ولو قبض الصغير وهو راكح جاز وكذا لو كان يعقل القبض بأن كان لا يرى ولا يمدح عنه ولو دفع الى فقير معتمده جاز كذا في فتاوى قاضيان

(فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع) (الاول) زكاة السوائم والعشور وما أخذها العاشر من تجار المسلمين الذين يعمرون عليه ومجمل ما ذكرنا من المصارف (والثاني) خمس الغنائم والمعادن والركاز ويصرف اليوم الى ثلاثة أصناف التمتي والمساكين وابن السبيل (والثالث) الخراج والجزية وما صولح عليه بنو نجران من الحال وينتفع به من الصدقة المضاعفة وما أخذها العاشر من المستأمنين وتجار أهل الذمة كذا في السراج الوهاج \* وتصرف تلك الى عطاء المقاتلة وسنن الثغور وبناء الحصون ثمرة الى مرصد الطريق

الدمع فان كانت مع الجنائز نائمة أو صاحجة زبرت فان لم تنزح فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكر فان أراد ان يذكر الله يذكر في نفسه وعن ابراهيم رحمه الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر والله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير ان أهلها واذا كان القوم في المصلى يفي بالجنائز قال بعضهم يقومون لها انذارا أو هاقبل أن توضع الجنائز هن الاغناق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان في الابتداء ثم نسخ \* اختلفت الروايات فمن هو أحق بالصلاة على الميت ذكر في

شرح الصلاة للشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى امام الحنابلة والى من أبي الميت له أن يقدم ويصلي من غير تقديم أحد وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاب أولى ولا يتقدم امام الحنابلة الاب وعند عدم امام الحنابلة أولى من سائر العصابات وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى السلطان أحق بالصلاة على الميت اذا حضر ثم امام الحنابلة ولا يتقدم أحد غير السلطان غير امام الحنابلة الابن الولي وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى (١٩١) اذا حضر السلطان يقدم الاولياء

فيصلي عليها وان حضر والى المصر والقاضي فالولى أولى ان يقدم عليها وان لم يحضر القاضي ولا والى وحضر صاحب الشرطة وامام الحنابلة فصاحب الشرطة أولى أن يتقدم وان كان للوالى خليفة فلم يحضر الخليفة خلفته أولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر والى ولاخليفة ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحنابلة ينفي للاولياء أن يقدموا امام الحنابلة وان لم يحضر امام الحنابلة وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر والى أو خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحنابلة والاولياء فاني الاولياء ان يقدموا أحدا من هؤلاء وأرادوا ان يتقدموا فلهم ذلك ولهم أن يقدموا من شاؤا ولا يتقدم أحد من هؤلاء الا باذنهم وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى وبه أخذ الحسن رحمه الله تعالى مات الرجل وله اخوان لاب وأم فلا أكبر أولى فان أراد الاكبر أن

في دار الاسلام حتى يقع الامن عن قطع المصوص الطرق والى اصلاح القناطر والجسور كذا في محيط السرخسي \* والى كرى الانهار والمظالم التي لاملك لاحد فيها كالجحون والقرات ودجلة كذا في شرح الطحاوي \* والى بناء الرباطات والمساجد وسد البثق (١) وتحصين ما يخاف عليه البثق والى ارياق الولاة وأعوانهم والقضاة والمفتين والمحاسبين كذا في محيط السرخسي \* والمعلمين والمتعلمين كذا في السراج الوهاج \* ونصرف الى كل من تقلد شيئا من أمور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسي \* (والرابع) الاقطان هكذا في محيط السرخسي \* وما أخذ من تركه الميت الذي مات ولم يترك وارثا أو تركه زو جاوزوجة وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى وادويةهم وهم فقراء والى كفن الموقى الذين لا مال لهم والى الاقطاب وعقل جنائيه والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته وما أشبه ذلك كذا في شرح الطحاوي \* فعلى الامام أن يجعل بيت المال أربعة اكل نوع بيتا لكل نوع حكمي يختص به لا يشركه مال آخر فيه فان لم يكن في بعضها شيء فلا امام أن يستقرض عليه مما فيه مال فان استقرض من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا أخذ الخراج بقضى المستقرض من الخراج الا أن يكون المقائله فقراء لان لهم - ظافهم فلا يصير قرضا وان استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضا عليهم لان الخراج له حكم النفي والغنيمة والفقراء محظ فيهما واعدا لا يعطو لهم لاستغنائهم بالصدقات كذا في محيط السرخسي \* والواجب على الأئمة أن يوصلوا الحقوق الى أربابها ولا يجبرونها عنهم ولا يحل للامام وأعوانه من هذه الاموال إلا ما يكفهم وعائلاتهم ولا يجبرونها كنوزا وما فضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان قصر الأئمة في ذلك فوباله عليهم والافضل للامام والمصدق أن لا يتجهل رزقه لشهر ثمان بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاج \* ولا ينبغي لاهل الذمعة في بيت المال الا أن يرى الامام ذمتها بالجوفا فعليه أن يعطيه من بيت المال لانه من أهل دار الاسلام وكان عليه احياؤه كذا في محيط السرخسي \* ومن له حظ في بيت المال فظفر بما هو وجه لبيت المال فله أن يأخذه ديانة ولا امام اخبار في المنع والاعطاء في الحكم كذا في القنية

### (الباب الثامن في صدقة الفطر)

وهي واجبة على الحر المسلم المالك لقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية وجوب نفقة الاقارب هكذا في فتاوى قاضيان \* وانما تجب صدقة الفطر من أربعة أشياء من الحنطة والشعير والتمر والازبيب كذا في خزائن المفتين وشرح الطحاوي \* وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر ودقيق الحنطة والشعير وسويقهم ما مثلهم ما والخبر لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح وأما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه يؤكل بجميع اجزائه وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاع وهو قولهما ثم قيل يجوز اذا باعتبار العين والاحوط أن يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسي \* ثم الدقيق أولى من (١) قوله البثق بالثلاثة بين الموحدة والقاصف معناه كسر شرط التهر ويطلق على نفس ذلك الموضع كما في القاموس اه

يقدم غيرهما فلا يصغر أن يمنعه فان تقدم كل واحد منهم مارحلا آخر فالذي قدمه الاكبر أولى وكذا الابن الاكبر مع الاصغر وكذا ابنا المم عند عدم غيرهما وان كان الاخ الاصغر لاب وأم والاخ الاكبر لاب فالاصغر أولى وان كان الاصغر قدم غيره ليس للاخ الاكبر أن يمنعه لانه لاحق للاخ لا ب مع الاخ لا ب وأم فان كان الاخ لا ب وأم غائبا فكأن تقدم فلان مات فلان فلاخ لا ب أن يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدم وحده الغيبة فيسهل أن لا يقدر على أن يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس بقدمه وعن محمد رحمه الله تعالى امر أئمتنا



وله أبوا بن وزوج فالأب أحق بالصلاة عليهما من الابن ان كان من غير الزوج فان كان الابن من الزوج فالأب أحق ثم الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أمة ماتت وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصير لم يحضر جنازتها فابن المولى أحق من الزوج \* عبد مات فاختصم في الصلاة عليه للمولى وأب العبد وابنه وهما احرا فالأب أحق بالصلاة عليه وكذا المكاتب اذا مات من غير وفاء وان ترك وفاء ان أدبت كتابته به أو كان المال (١٩٣) حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن أحق بالصلاة عليه ويكره أن يتقدم جده وهو أب

المكاتب وان كان المال غائباً فالمولى أحق بالصلاة عليه \* ولا ترفع الأيدي في تكبيرات الجنائز الا في تكبيرة الافتتاح عند مشايخنا رحمهم الله تعالى وبعض مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يرفع الأيدي رجل أدرك أول التكبير من صلاة الجنائز ولم يكبر حين يكبر الامام كبره ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولى حتى سلم الامام لانه لو كبر الاولى كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام أربعاً كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم يكبر ثلاثاً قبل أن يرفع الجنائز فمتابعا لدعاء فيها فاذا رفعت الجنائز من الارض يقطع التكبير وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكبر حتى كبر الامام أربعاً فاتته صلاة الجنائز وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام واذا كبر الامام على الجنائز تكبيرة أو تكبيرتين فخارج رجل لا يكبر هذا الرجل حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبقاً وكذا كبر الامام قبله بخلاف من كان حاضراً قائماً في الصف ولم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلاً أو كان في النية فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام واذا كبر الامام في صلاة الجنائز خمساً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان واختاران لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم معه رجل كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبر ينويه ونوى أن لا يكبر على المرأة فتخرج من صلاة المرأة الى صلاة الرجل

البر والدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة وما سواه من المحبوب لا يجوز الا بالقيمة وذكر في الفتاوى ان أداء القيمة أفضل من غير المنصوص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهر والنيرة \* ولو أتى ربع صاع من حنطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقع عن نفسه وعليه تكبير الباقي \* وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة عن صاع من شعير هكذا في محيط السرخسي \* فان أتى نصف صاع من شعير ونصف صاع من غر أو نصف صاع من غر ومنوا واحداً من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة حازعاً - لنا كذا في البحر الرائق \* والصاع غناية أرطال بالبغداد والرتل البغدادى عشرون أستايراً كذا في التبيين \* والاستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوفاة \* ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غيرهما بالوزن فيما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كمرطلا وهو اجماع منهم بانه هتير بالوزن كذا في التبيين \* ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر في مات قبل ذلك لم تجب عليه الصدقة ومن ولد أو أسلم قبله وجبت ومن ولد أو أسلم بعده لم تجب وكذا الفقير اذا أبى بر قبله تجب ولو افتقر الغنى قبله لم تجب كذا في محيط السرخسي \* ومن مات بعد طلوع الفجر فهو واجبة عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهر والنيرة \* وان قدموها على يوم الفطر جاز ولا تفضل بين مئة ومئة وهو الصحيح وان أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها كذا في الهداية \* ولو عمل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صاع كذا في البحر الرائق \* وفي تجنبس الملتقط من سقط عنه صوم الشهر لكبر أو المرض لا تسقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات \* والمسحب للناس أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى كذا في الجوهر والنيرة \* وأما وقت أدائها فجميع العمر عند عامة مشايخنا رحمهم الله كذا في البدائع \* وتجب عن نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي \* والمعنوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون أصلياً أو عارضياً وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط \* ثم اذا كان للولد الصغرى أو الجنون مال فان الأب أو وصيه أو جده ما أو وصيه يخرج صدقة فطر أنفسهم ما ورقتهم ما من ماله ما عدا ما ي

حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يؤتى عن الجنين لانه لا يعرف حياته هكذا في السراج الوهاج \* وليس على الأب أن يؤتى الصدقة عن عماله انهم الصغير من مال نفسه وكذا المعنوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وليس على الجد أن يؤتى الصدقة عن أولاد ابنة المعسر اذا كان الأب حياً وكذا لو كان الأب ميتاً في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* والولدين الابوين على كل واحد منهما ما صدقة تامة كذا في الظهيرية \* وان كان أحدهما موسراً والاخر معسراً أو ميتاً فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما لاجل أم هذا الولد كذا في الخلاصة \* زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه ثم جاء يوم الفطر لا تجب على الأب صدقة الفطر كذا في التتارخانية \* ويؤتى عن مملوكه للخدمة مسلماً كان أو كافراً ويجب عن مدبره وأمهات أولاده عندنا وتجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأثون وان كان على العبد دين مستغرق ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مال الرقبة وكذا عبد العارية والوديعة والعبد الحائى عمداً أو خطأ لأن مالك المالك انما يزول بالدفع الى الجنى عليه مقصوراً على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضيان \* وعن المروان تجب في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب

وان كبر الثانية ينوي بها عليهم ما يمكن خارجا عن صلاة المرأة الى صلاة الرجل الا ان ينوي بالصلاة عليه وحده مجزئة ما لو شرع في فريضة فلما صلى بعضها كبر ينوي الفريضة والتطوع لا يكون خارجا عن الفريضة الى التطوع وكذلك كبر على جنازة فأتى بجنازة أخرى فانه يضي في الاولى ويستقبل الصلاة على الثانية فان كبره وعلى هذه الوجوه ان نوى الاولى أو ثوابها أو لم ينو شيئا كان في الاولى الا اذا كبر ينوي الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كبر ينوي التطوع (١٩٣) وصلاة الجنازة جازع التطوع اذا صلى المريض على جنازة

قاعد وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز \* ويدعوى في صلاة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقرأ بفاتحة الكتاب فان قرأنية التناء لا بأس به وان قرأها بنية القراءة كرم ذلك قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى من أحصانا قال قراءة الفاتحة في الشفع الثاني من ذوات الأربع يكون على وجه الدعاء والتناء لا على وجه القراءة وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى الرقيق الصغار في دار الحرب فبعت أحدهم منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارتد الزوجان في دار ذات أحد منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارتد الزوجان والمرأة حمل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلاة عليه بخلاف حكم الميراث رجل مات في غير بلد فمضى عليه ثم جاء أهله وجلوه الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لا تعاد اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس أو عند طلوعها أو

وكذا ينسب به تجب عليه عن نفسه كذا في التبيين \* ولا تجب عن عبده التجارة عند ناولا عن عبده المأذون كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يخرج عن مكاتبه لقصور الملك فيه ولا يخرج المكاتب أيضا عن نفسه لفقره ولا يخرج المولى عن رقيق مكاتبه ولا يخرج المكاتب أيضا عن وأما المعتقد بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما كحرمديون فان كان غنيا وجبت عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج \* واذا عجز المكاتب ورث في الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجب عن عبد أو عبده مشركين اثنين ولو كان له عبد أتى أو أسورا أو مغصوب بمجود لا تجب على المولى فطرته ولا تجب عليه أيضا عن نفسه بسببهم كذا في التبيين \* فان عاد الا أتى عن الا نأق أو رد المغصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا أو بشرط الخيار لغيره فمروم الفطر في مدة الخيار فان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع تجب على المشتري وان فسخ فعلى البائع ولورثة المشتري على البائع بخيار روية أو عيب ان رده قبل القبض تجب على البائع وان رده بعد القبض تجب على المشتري كذا في خزائن المفتين \* ولو اشترى عبدا بعد ثبات فريوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض وان مات العبد قبل القبض فلا تجب على أحد منهما كذا في السراج الوهاج \* ولو كان العبد مبيعا عاقدا فمروم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مروم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* وتجب عن عبده المندوب بالتصدق كذا في التتارخانية \* والعبد المجهول مهران كان بعينه تجب على المرأة قبضته أو لم تقبض لانهم المملوكه بنفس العقد وان طلقها قبيل الدخول بهما ثم مروم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا فلا صدقة على أحد وان كان مقبوضا فكذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وان كان بغيره فلا صدقة على أحد كذا في التتارخانية \* ولو قال لعبده اذا جاء يوم الفطر فأنت حر فمروم الفطر عتق العبد وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهر النيرة وفتاوى قاضيان \* ولا يؤدى عن زوجته ولا عن أولاده الكبار وان كانوا في عياله ولو أتى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أجزأهم استحسانا كذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يجوز أن يعطى عن غيره عياله الا بأمره كذا في المحيط \* ولا يؤدى عن أجداده وجناته ونوافله كذا في التبيين \* ولا يلزم الرجل الفطرة عن أبيه وأمه وان كان في عياله لانه لا ولاية له عليه كالا ولولا الكبار كذا في الجوهر النيرة \* ولا يجب أن يؤدى عن اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله كذا في فتاوى قاضيان \* والاصل ان صدقة الفطر تعلق بالولاية والموتة لكل من كان عليه ولايته وموته ونفقته فانه تجب عليه صدقة الفطر فيه والا فلا كذا في شرح الطحاوى \* ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين أو أكثر لم يجز ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين \* واذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان استعملوا بحجره عليه وان أوصى بذلك يجوز وينفذ من ثلث ماله كذا في الجوهر النيرة \* المرأة اذا أمرها زوجها بادهاء صدقة الفطر فحطت حنطته بمخاطبها بغير اذن الزوج

(٣٥ - الفتاوى اول) عند الزوال لا يعاد بعد ذلك أهل البغي اذا قتلا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب أوزارها يصلي عليهم وكذا قطاع الطريق اذا قتلا في الحرب لا يصلي عليهم وان أخذهم الامام ثم قتلهم يصلي عليهم وحكم المقتولين لمعصية حكم قطاع الطريق والمكابرون في مصر بالليل بمنزلة قطاع الطريق والذي صليبه الامام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلي عليه ومن قتل مظلوما يصلي عليه ولم يفضل ومن قتل ظالما غسل ولا يصلي عليه رجل صلى على جنازة والولى خلفه

لم يأمر بذلك أن تابعه صلى معه لا بعد الولي وإن لم يتبعه فإن كان المصلي سلطاناً أو الامام الأعظم أو القاضي أو والي مصر أو امام حية ليس للولي أن يعيد في ظاهر الرواية وإن كان غيرهم فله الاعادة جناية تشاجرهم أقوم أقوم أقوم رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلاة عليها فصلاتهم تامة وإن أحب الأولياء أعادوا الصلاة ولا ينوي الامام الميت في تسليمي الجنازة بل ينوي من عن يمينه بالتسليم الأولى ومن عن يساره بالتسليم الثانية ويسلم بعد التكبيرة (١٩٤) الرابعة ولا يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وإذا انتهت الجنازة إلى القبر كره الجلوس للقوم قبل أن توضع عن أعناق الرجال فإذا وضعت عن الأعناق جلسوا ويصكرو القيام والسنة في القبر عندنا العدد فإن كانت الأرض رخوة فلا بأس بالشق وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه جوز اتخاذ التابوت في بلادنا لرخاوة الأرض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت ويساره ليصير منزلة المهد ويكره الأجر في العدا إذا كان يلي الميت أما فيما وراء ذلك لا بأس به ويستحب اللبن والقصب وإن يكون مستأمر تفعاً من الأرض قدر شبر ويرش عليه الماء كيلا يتشرب بالريح وإن كتب عليه شيئاً أو وضع الأجر لا بأس بذلك عند البعض ولا يخص القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التخصيص والتفضيز وعن البناء فوق القبر قالوا أرادوا البناء السفط الذي يجعل على

فدفعت إلى الفقير جازعها إلا عن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* رجل له أولاد وامرأة فكان الحنطة لأجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة القدر ثم جمع ودفع إلى الفقير بينهم يجوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة

### (كتاب الصوم وفيه سبعة أبواب)

(الباب الأول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه) \*

أما تفسيره فهو عبارة عن ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح إلى غروب الشمس بنية التقرب من الأهل كذا في الكافي \* وأنواعه فرض وواجب ونفل والفرض نوعان معين كرمضان وغير معين كال كفارات وقضاء رمضان والواجب نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين \* وسببه مختلف في المنذور والنذر وفي صوم الكفارة أسبابها من الخنث والقتل وسبب القضاء هو سبب وجوب الأداء هكذا في فتح القدير \* وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام أبو زيد خراساني إلى أنه لا يصح إلا ما ذهب إليه أبو اليسر إلى أنه الحزب الأول الذي لا يغفر لمن كل يوم كذا في الكشف الكبير \* قال في غاية البيان وهو الحق عندي وصححه الامام الهندي كذا في النهر الفائق \* فأنا أوافق في الآية الأولى ثم أصبح مجنوناً واستوعب الشهر كله ذكراً شمس الأئمة الحلواني لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية \* وعلى هذا إذا أفاق في ليلة في وسط الشهر ثم أصبح مجنوناً لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق والافاق بزوال جميع ما به من الجنون فأما إذا أصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزاوي \* ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الأفق إلى غروب الشمس وقد اختلف في أن العبرة بالأول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته وانتشاره فيه قال شمس الأئمة الحلواني القول الأول أحوط والثاني أوسع هكذا في المحيط \* وبالله مال أكثر العلماء كذا في خزانة الفتاوى في كتاب الصلاة \* تسهر على ظن أن الفجر لم يطالع وهو طالع أو أظفر على ظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لأنه ما تبعه الا فطار كذا في محيط السرخسي \* إذا شك في القبر فالأفضل أن يدع الأكل ولو أكل فصومه تام ما لم يتيقن أنه أكل بعد الفجر فيقضي حينئذ كذا في فتح القدير \* وإن كان أكبر رأيه أنه تسهر والفجر طالع فعليه قضاءه وعلا بغيره الرأى وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا إذا لم يظهر له شيء ولو ظهر أنه أكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه هكذا في التبيين \* وإذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الإثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وإن شهدوا على طلوع الفجر وشهدوا أنه لم يطلع فأكل ثم ظهر أنه قد كان طالع لا يجب الكفارة لأن شهادة الواحد على الطلوع ليست بحجة تامة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دخل عليه جماعة وهو تسهر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذن لم أصر صائماً وصرت مقطراً فأكل بعد ذلك ثم ظهر أن أكله الأول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى إن كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وإن كان واحداً فعليه الكفارة عدلاً كان أو غير عدل

القبر في ديارنا لما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يخص القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسفط لأن ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر على جنبه إلا من مستقبل القبلة ومن الناس من قال يسلم سلا وتفسيره أن توضع الجنازة عند آخر القبر حتى يكون رأسه بارزاً موضع قدميه من القبر ثم يسلم إلى القبر وعندنا توضع الجنازة على رأس اللحد من قبل القبلة ثم يوضع في اللحد وهذا أولى لأنه إذا أخذ من قبل القبلة يكون وجوهه لا تخدش إلى القبلة وإذا وضعوا في القبر قالوا باسم الله وعلى مله

رسول الله وفي بعض الروايات بسم الله وبالله وفي الله وعلى الله رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض  
مغصوبة واخذت بالشفعة وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما اهلوا عليه التراب ينش ويسحب في القبر والميت دفنه في المكان  
الذي مات في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس به كذا الوما في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى  
مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب مات بمصر ونقل الى الشام (١٩٥) وموسى عليه السلام نقل تاوت

يوسف عليه السلام من  
حبس الى الشام بعد زمان  
وسعد بن أبي وقاص رضي  
الله تعالى عنه مات في ضيعة  
على أربعة فراعخ من المدينة  
ونقل على أعناق الرجال  
الى المدينة وبعد ما دفن  
لا يسع اخراجه بعد مدة  
طويلة أو قصيرة الا بعذر  
والعذر ما قلنا قال شمس  
الائمة السرخسي رحمه الله  
تعالى وقول محمد رحمه الله  
تعالى في الكتاب لا بأس بأن  
ينقل الميت قدر ميل أو ميلين  
(بيان ان النقل من بلد الى  
بلد مكروه) امرأه مات  
ولها في غير بلدها ودفن  
فأرادت بنش القبر وحمل  
الميت الى بلد هاليس لها ذلك  
لما قلنا حامل مائت وقد أقي  
على حملها تسعة أشهر وكان  
الولد يقر في بطنها فدفنت  
ولم يشق بطنها ثم روي في  
التمام انها تقول ولدت لابن  
القبر لان الظاهر ان الوفاة  
كان الولد ميتا ولا يكسر  
عظام اليهود اذا وجدت في  
قبورهم لان حرمة عظامهم  
كحرمة عظام المسلم لانها  
حرم ايدأوه في حياته يجب  
صاته عن الكسر بعد

لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة \* اذا قال الرجل لامرأته أنظري أن القبر طالع  
أولا فنظرت ورجعت وقالت لم يطلع فجلسها زوجهما ثم ظهر أن القبر كان طالعا قال بعضهم ان صدقها  
وهي ثقة لا كفارة عليه والصحيح أنه لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان أفطرت مع العلم بالطولع  
هكذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة \* ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر كذا في الكافي \* ولو أكل  
ولم يتبين له شيء فعليه القضاء في الكفارة روايتان هكذا في التبيين \* ومختار الفقيه أبي جعفر رحمه الله  
تعالى لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير \* وان شئ أنه أكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة كذا في  
التبيين \* وان أفطروا كبرياءه أن الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وقد انضم  
اليه كبرياءه فصار بمنزلة اليقين كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء شئ أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له  
شيء هكذا في التبيين \* اذا شهد اثنان أن الشمس غابت وشهد آخران أنها لم تغب فأفطرت ثم ظهر أنها لم تغب  
فعليه القضاء دون الكفارة لاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أراد أن يشجر بالتحري فله ذلك اذا  
كان بحال لا يمكنه مطالعة القبر بنفسه أو بغيره وذكر الشيخ شمس الائمة الحلواني أن من تسحرا بكبر  
الرأى لا بأس به اذا كان الرجل عن لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله أن يدع الاكل  
وان أراد أن يشجر بصوت الطبل المحرى فان كثرت الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة  
فلا بأس به وان كان يسمع صوتا واحدا فان علم عدالته يعتمد عليه وان لم يعرف حاله يحسب ولا بأس به وان  
أراد أن يعتمد بصباح الديك فقد أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به انما كان قد جرح به مرارا  
وظهر له أنه يصيب الوقت وذكر شمس الائمة الحلواني أن ظاهرا ذهب أصحابنا رحمه الله تعالى في ظاهر  
الرواية أنه يجوز الا فطار بالتحري كذا في المحط \* (أما شروطه) فثلاثة أنواع \* (شرط) وجوب الاسلام  
والعقل والبلوغ \* (وشرط) وجوب الاداء للصحة والاقامة \* (وشرط) صحة الاداء النية والظاهرة عن  
الحيض والنفس كذا في الكافي والنهاية \* والنية معرفته بقلبه أن يصوم كذا في الخلاصة ومحيط  
السرخسي \* والسنة أن يتلفظ بها كذا في النهر الفائق \* ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في  
فتاوى قاضي خان \* والتسحر في رمضان نية ذكره نجم الدين النسفي وكذا اذا تسحر لصوم آخر وان تسحر  
على أنه لا يصح صائغا لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع القبر صبح رجوعه في  
الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج \* ولو قال نويت أن أصوم غدا ان شاء الله تعالى صحمت نيته هو  
الصحيح كذا في الظهيرية \* وان نوى أن يفطر غدا ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصوم لا يصير صائغا بهذه  
النية فان أصبح في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه عن رمضان ذكر شمس الائمة الحلواني عن  
الفقيه أبي جعفر عن أصحابنا رحمه الله تعالى في صيرورته صائغا واثنين الاظهر أنه لا يصير صائغا كذا  
في المحيط \* اذا نوى الصائم الفطر ولم يحدث شيئا غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني \* ووقت النية  
كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولو نوى قبل أن تغيب الشمس أن  
يكون صائغا غدا ثم نام أو غشي عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس  
جاز كذا في الخلاصة \* جاز صوم رمضان والنذر المعين والنقل بنية ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية  
النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجمع الصغير وذكر القدرory ما بين الزوال

موته ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن أنه طريق أحد أو لا يظن في ذلك وان لم يقع ذلك في ضيقه لا بأس  
بأن يمشي فيه ويكره قلع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان يابسا لا بأس به لانه مادام رطبا يسبح فيؤنس الميت وعلى هذا قالوا  
لا يستحب قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحفره خفية ويلقى فيها كالكلب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم لم يدفنوه  
بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه ويلقى في البحر ولا بأس بأن يدفن اثنان أو ثلاثة

أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله عليه السلام في بعض الغزوات  
 \* (كتاب الصوم) قال مولانا رضي الله تعالى عنه جعت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيام النهار وقيام الليل  
 وبدأت بالصوم لأنه أهم أم الصوم فهو مشتمل على فصول (الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب)  
 شهادة الواحد على هلال رمضان (١٩٦) مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً بالغاً عاقلًا حراً كان أو عبداً إذا كان أو أتي وكذا شهادة

الواحد على شهادة الواحد  
 وشهادة المحدث في القذف  
 بعد التوبة في ظاهر الرواية  
 وقال الطحاوي رحمه الله  
 تعالى لا تشترط العدالة  
 في هذه الشهادة ومن  
 المشايخ من قال أراد به  
 المستور هكذا روى الحسن  
 عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ولا تشترط الدعوى  
 ولا لفظ الشهادة في هذه  
 الشهادة كما لا تشترط في سائر  
 الاخبار وهذا إذا كان  
 بالسماء عليه فان كانت  
 معيبة فشهدوا على رؤية  
 الهلال في المصر لا يقبل  
 الاشارة من يقع العلم  
 بشهادتهم واختلفوا في  
 تقدير ذلك عن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى انه قدره  
 بخمسين كما في القسامة  
 وعن محمد رحمه الله تعالى  
 حتى يتواتر الخبر من كل  
 جانب وهكذا روى عن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وروى انه يقبل فيه شهادة  
 أهل محلة وان جاء الواحد  
 من خارج المصر وشهد  
 برؤية الهلال ثمة روى انه  
 يقبل شهادته واليه أشار

والصحيح الأول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم هكذا في التبيين \* وانما تجوز النية قبل الزوال  
 اذا لم يوجد قبل ذلك بعد طوع الفجر ما ينافي الصوم واذا وجد قبله ما ينافيه من الاكل والشرب والجماع  
 عامداً أو ناسياً فلا تجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوي \* واذا نوى من النهار ينوي أنه صائم من قوله  
 حتى لو نوى أنه صائم من حين نوى لا يصير صائماً كذا في الجوهر والنيرة والسراج الوهاج \* ولو أغنى عليه في  
 ليلة من رمضان أو في يوم منه فان أفاق قبل الزوال نوى الصوم آخر أم هو كذا المجنون كذا في محيط  
 السرخسي \* وكذا إذا ارتد رجل عن الاسلام أول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم  
 قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضي خان \* والافضل أن يبيت النية في موضع تجوز نيته من النهار  
 هكذا في الخلاصة \* وأن يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا نوى واجبا آخر في يوم رمضان يقع  
 عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى اذا صام المسافر نية واجب آخر يقع عنه ولو نوى النفل ففيه روايتان كذا في الكافي \* والاصح أنه  
 يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي \* وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان كذا في الكافي  
 \* ولو نوى المسافر والمريض مطلقاً يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي \* النذر المعين اذا صامه نية  
 واجب آخر كقضاء رمضان والكفارة كان عن الواجب وعليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج \* وهو  
 الاصح كذا في الصبر الائق \* وشرط القضاء الكفارات أن يبيت ويعين كذا في النقاية \* وكذا النذر  
 المطلق هكذا في السراج الوهاج \* ولما شبه على المأثور شهر رمضان فصام محتمراً باجازان كان بعده ونوى من  
 الليل سوى يوم العيد وأيام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولا تشترط نية القضاء وهو  
 الصحيح لأنه نوى ما عليه من صوم رمضان كذا في البدائع \* فاذا وافق صومه شوالاً فان كان كاملاً  
 أو ناقصاً فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملاً وشوالاً ناقصاً فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصاً  
 وشوالاً كاملاً لم يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة فان كان كاملاً أو ناقصاً فعليه قضاء أربعة أيام وان كان  
 ناقصاً وذال الحجة كاملاً فثلاثة أيام وان كان كاملاً وذال الحجة ناقصاً فخمسة أيام وان وافق صومه ذال القعدة  
 أو شهر آخر فان كان كاملاً أو ناقصاً أو الشهر الآخر كاملاً لم يلزمه شيء وان كان كاملاً والآخر ناقصاً  
 فيوم هكذا في السراج الوهاج \* ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الأولى  
 بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الأولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه أبو جعفر  
 نوى صوم رمضان ما يجوز وان نوى عن الثانية مفسراً لا يجوز وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي  
 \* اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي أن ينوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان  
 وان لم يعين الأول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وان لم  
 يعين كذا في الخلاصة \* اذا أفطر رمضان متمداً وهو قفيرو فقام أحد أو ستين يوماً للقضاء والكفارة ولم  
 يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه أبو الليث كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى نوى شيئين مختلفين  
 متساويين في الكفاءة والفرصة ولا رجحان لاحدهما على الآخر بطلا ومتى ترجح أحدهما على الآخر ثبت  
 الرجح كذا في محيط السرخسي \* فاذا نوى عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استحسننا وان  
 نوى النذر المعين والتطوع ليلاً أو نهاراً أو نوى النذر المعين وكفارة من اليل يقع عن النذر المعين بالاجماع

في الاصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع وأما هلال شوال فان كان بالسماء عليه لا يقبل الاشارة كذا  
 رجلين ورجل أو امرأتين ويشترط فيه الحرية وكذا يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي أن يشترط فيه لفظ الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن  
 لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق الحره عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قياس  
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال القطار وهلال رمضان كما في قول أبي حنيفة وفي الوقت على قول الفقيه

أي جعفر رحمه الله تعالى ولا تجوز فيه شهادة الحدود وفي القذف وإن تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت السمعة حميدة لا يقبل فيه الا قول الجماعة كافي هلال رمضان وأما هلال ذي الحجة ذكر الحاكم رحمه الله تعالى أن هلال الاضحية كهلال القطر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر والشهادة على هلال الاضحية كالهلال على هلال رمضان لما يتعلق به من امر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلال القطر لأن فيه منفعة للناس وهو التوسع بالحج (١٩٧) الاضحية اذا رأى الامام هلال شوال

وحده لا ينبغي له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لمكان الاشتباه رجل رأى هلال شوال وحده وهو ممن تقبل شهادته ولا تقبل فانه ينوي الصوم ولا ينظر في الستر لمكان الاشتباه رجل رأى هلال القطر فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك

اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وإن رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وإن أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا تجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك والافاض فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي القطر ان أخبر عدلان برؤية الهلال لأبأس بأن يفطروا واذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا بما أخفى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأنهم لو أفطروا

كذافي السراج الوهاج \* ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع يقع عن رمضان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل أو عن قضاء رمضان وعن كفارة القتل يقع عن القتل بالاتفاق كذا في محيط السرخسي \* ولو نوى عن كفارة وتطوع جاز عن الواجب استحسانا كذا في الذخيرة \* ولو نوى المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صومها كذا في السراج الوهاج \* ولو نوى صوم القضاء وكفارة البين لم يكن عن واحد منهما ما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للتعارض وعند محمد رحمه الله تعالى لمكان التناهي ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط \* وإذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا تصح نيته عن القضاء يصير شارعا في التطوع فان أفطر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة

### (الباب الثاني في رؤية الهلال)

يجب أن يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رآوه صاموه وإن غم أو كثر ثلاثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ينبغي أن يلتزموا هلال شعبان أيضا في حق أقسام العدد وهل يرجع الى قول أهل الخبرة المدول من يعرف علم النجوم الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج ولا يجوز له تخيم أن يعمل بحساب نفسه كذا في معراج الدراية \* وتكررها لا إشارة عند رؤية الهلال كذا في الظهيرية \* وإذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الدليل المستقبلة هو المختار كذا في الخلاصة \* إن كان بالسماحة عليه فشهاده الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقلا بالغًا سحرًا كان أو عبدا ذكرًا كان أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد وشهادة الحدود وفي القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان \* وأما مستور الحال فانظروا انه لا تقبل شهادته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تقبل شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط \* وبه أخذ الحلواني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وتقبل شهادة عبده على شهادة عبده في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة ولا تقبل شهادة المراهق ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم حتى أنه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهره العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسر في رؤية الهلال قال أبو بكر الاسكاف انما تقبل اذا فسر بأن قال رأيت خارج المصر في الصحراء وفي البلد بين خلل للسحاب وفي ظاهر الرواية أنه تقبل بدون هذا واذا رأى الامام أو القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحية كذا في السراج الوهاج \* اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه أن يشهد به في ليلة حرا كان أو عبدا ذكرًا كان أو أنثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد به غير إذن مولاهما والقاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوحيين للكردي \* هذا في المصر وأما في السواد اذا رأى أحدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس أن يصوموا بقوله بعد أن يكون عدلا اذ لم يكن هناك حاكم يشهد عنده كذا في المحيط \* رجل رأى هلال

لا فطر وشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في القمار وإن كانوا صاموا بشهادة رجلين أفطروا واذا صاموا ثلاثين يوما وعن القاضي الامام علي السعدي أنهم لا يفطرون وإن صاموا بشهادة رجلين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا أخبرتهم ما رآه في غير البلد وإن كانت شهادتهما انهما رآه في البلد وكثيرا لاهل لا يقبل فيها قول الواحد والاثنين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية جماعة وعشرين



ثم رأوا هلال شوال قالوا ان كان عدوا شعبان رؤية ثلاثين يوما وغم عليهم هلال رمضان فصاموا ما واصلوا وان صاموا تسعة وعشرين يوما  
ثم رأوا هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا الشهر ولو صام أهل بانه ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية  
فعلم من صام تسعة وعشرين يوما فاعلمهم قضا يومهم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية وكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله  
تعالى وقال بعضهم يعتبر باختلاف (١٩٨) المطالع أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في

اليوم التاسع والعشرين  
ان أهل بلدة كذا رأوا هلال  
رمضان في ليلة كذا قبلكم  
يوم فصاموا وهذا اليوم يوم  
الثلاثين من رمضان فلم يروا  
الهلال في تلك الليلة والسماء  
مصحبة لا يسبح الفطر غدا  
ولا تترك التراويح في هذه  
الليلة لان هذه الجماعة لم  
يشهدوا بالرؤية ولا على  
شهادة غيرهم وانما حكموا  
رؤية غيرهم اذا شهد  
شاهدان عند قاض لم ير  
أهل بلدة على ان قاضي بلدة  
كذا شهد عنده شاهدان  
برؤية الهلال في ليلة كذا  
وقضى القاضي بشهادتهما  
جازلهما القاضي أن يقضى  
بشهادتهما لان قضاء القاضي  
حجة ولو قضى القاضي  
بشهادة الواحد على هلال  
رمضان فصاموا ثلاثين يوما  
ولم يروا الهلال والسماء  
مصحبة ذكرنا ان على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يفطرون وعن محمد رحمه  
الله تعالى انهم يفطرون  
وبه أخذ نصير بن يحيى رحمه  
الله تعالى اذا شهد الشهود  
على هلال رمضان في اليوم  
التاسع والعشرين انهم رأوا  
هلال رمضان قبل صومهم

رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم وان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون  
الكفارة وان أفطر قبل ان يرد القاضي شهادته فالصحيح انه لا تجب عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضي  
خان \* ولو شهد فاسق وقبلها الامام وأمر الناس بالصوم فافطروا هو واحد من أهل بلدة قال عامة المشايخ  
فازمه الكفارة كذا في الخلاصة \* ولو أكل هذا الرجل ثلاثين يوما لم يفطر الامع الامام كذا في الكافي \*  
وان لم يكن بالسماء علم لم تقبل الشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفقود الى رأى الامام من غير  
تقدير هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج  
الوهاب \* وذكر الطحاوي أنه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع  
كذا في الهداية \* وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المروغيني وصاحب الاقضية والفتاوى الصغرى لكن  
في ظاهر الرواية لا يسرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية \* ويلتمس هلال شوال في تاسع  
وعشرين من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر أخذ بالاحتياط في العبادة فان أفطر قضاء ولا كفارة عليه  
كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل رأى هلال الفطر وشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان  
أفطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهد هذا الرجل عند  
صديق له فأكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير \* ولو رأى الامام وحده أو القاضي وحده هلال  
شوال لا يخرج الى المصلى ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر كذا في السراج الوهاب \*  
وان كان بالسماء علم لم تقبل الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويشترط فيه الحرية ولفظ الشهادة كذا  
في خزائن المفتين \* واذا أخبر رجلان في هلال شوال في السواد والسماء متعجمة وليس فيه وال ولا قاض  
فلا بأس للناس أن يفطروا كذا في الزايد \* وتشتط العدالة كذا في النقاية \* ولا تشتط الدعوى  
ولا تقبل شهادة المحدث في القذف وان تاب وان كانت معصية لا يقبل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان  
كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الكافي \* وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل أيضا اذا جاء من مكان  
آخر كذا في الذخيرة \* والاصح كالفطر في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهداية \* وكذا غيرهما من  
الاهل لا تقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول أو أحرار غير محددين هكذا في البحر الرائق  
\* اذا صاموا بشهادة الواحد أو كلاً ثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيماري الحسن عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى للاحتياط وعن محمد رحمه الله تعالى انهم يفطرون كذا في التبيين \* وفي غاية  
البيان قول محمد أصح كذا في التهر القاني \* وقال شمس الأئمة الحلواني هذا الاختلاف فيما إذا لم يروا هلال  
شوال والسماء معصية فأما اذا كانت متعجمة فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة \* وهو الاشبه هكذا  
في التبيين \* واذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متعجمة وقبل القاضي شهادتهما صاموا ثلاثين  
يوما فلم يروا هلال شوال ان كانت السماء متعجمة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت معصية يفطرون أيضا  
على الصحيح كذا في المحيط \* واذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا  
الهلال قبل صومكم يوم ان كانوا في هذا الموضع ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا  
من مكان بعيد جازت شهادتهم لاتقاء التهمة كذا في الخلاصة \* ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه فتوى الفقيه أبي الليث وبه كان يقضى شمس الأئمة الحلواني قال لورأى

يوم ان كانوا في هذا الموضع ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت  
شهادتهم لاتقاء التهمة اذا رأوا الهلال نهرا قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطرون من الليلة المستقبلية وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى ان رأوا الهلال بعد الزوال فكذلك وان رأوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ان كان مجراه  
امام الشمس والشمس تلوها فهو الليلة الماضية وان كان مجرا خلف الشمس فهو الليلة المستقبلية وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى

ان غاب بعد الشفق فهو الليلة الماضية وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكره الاشارة اليه كما يفعله أهل  
المجاهلة شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا  
اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله تعالى عنه يوم فطركم يوم صومكم لان ذلك محتمل بمحمل انه أراد به ذلك العام دون الابد اذا سلم الحرب في  
دار الحرب ولم يعط ان عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ماضى (١٩٩) ويلزمه الصوم في المستقبل وانما

يحصل العلم باخبار رجلين  
عدين أو رجل وامرأتين  
وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى أنه لا يشترط فيه  
العدالة والخبرة والبلوغ  
وان أسلم في دار الاسلام  
فعليه قضاء ماضى بعد  
الاسلام علم بذلك أو لم يعلم  
اذا اشتبه على الاسير المسلم  
في دار الحرب شهر رمضان  
فحري شهر او صامه ان وافق  
صومه شهر رمضان جاز وان  
كان هذا الشهر قبل رمضان  
لا يجوز لان الاداء لا يسبق  
الوجوب وان صام شهرا  
بعد شهر رمضان جاز وقيل  
ينبغي أن لا يجوز لان عليه  
القضاء وهو لم ينو القضاء  
ومشايخنا رحمهم الله تعالى  
قالوا هذا اذا نوى أن يصوم  
ما عليه من شهر رمضان حتى  
يجوز ذلك ثم هذا انما يجوز  
اذا صام شهرا وافق شهر  
رمضان في العدد وصلاحيته  
الايام للقضاء أما اذا وقع  
الصوم في شوال وشوال كان  
انقص من رمضان يوم  
يقضى يومين أيضا وما  
لأتمام العدد يوم المكان يوم  
العبد وان وافق صومه  
شهر رضى الحجة وهو انقص

أهل مغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل مشرق كذا في الخلاصة \* ثم انما يلزم الصوم على متأخرى  
الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية أو تلك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أن أهل بلدة قد رأوا هلال رمضان  
قبلكم يوم فصاموا هذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يروه لالهلال لا يساح فطر غد ولا يترك التراخي في  
هذا الليلة لانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم ولو شهدوا أن قاضي بلدة  
كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهادتهما باجازة هذا القاضي أن يحكم بشهادتهما  
لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتح القدير \* اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية  
ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال ان عدوا شعبان برؤية ثلاثين يوما ولم يروا هلال رمضان قضوا  
يوما واحدا وان صاموا ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم فان عدوا هلال شعبان ثلاثين  
يوما من غير رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضوا يومين كذا في الخلاصة \* اذا صام أهل مصر تسعة  
وعشرين يوما للرؤية وفيهم مريض لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع  
أهل مصر صام ثلاثين يوما يخرج عن العهدة يقين كذا في المحيط

#### (الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره) \*

يكره وضع اليد للصائم كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في المتون \* قال مشايخنا المسئلة على التفصيل  
ان لم يكن الملك ملتصقا بمصلها فطره وان كان مصلها ملتصقا فان كان أسود فطره وان كان أبيض لم يفطره  
الا أن في الكتاب لم يفصل كذا في المحيط \* وكره ذوق شئ ومضغه بلا عذر كذا في الكنز \* ومن العذر في الاول  
ما لو كان زوج المرأة وسيد هاسي الخلق فذاقت المرققة ومن العذر في الثاني أن لا تجد من يمضغ الطعام  
لصيم من حائض أو نفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طبيخا ولا لبنا حليبا كذا في النهر الفائق \* وذكر  
في القنيس أن كراهة الذوق في صوم الفرض وأما التطوع فلا بأس كذا في النهاية \* ويكره للصائم أن  
يدوق العسل أو الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضي خان \* وقيل لا بأس به  
اذا لم يجد بئاس شراؤه أو يخاف الغبن كذا في الزاهدى \* وتكره له المبالغة في الاستنجاء كذا في السراج  
الوهاب \* وكذا المبالغة في المضضة والاستنشاق قال شمس الأئمة الخواص في تفسير ذلك أن يكثر امساك الماء  
في فمه وعيلا لأن يغرق (١) كذا في المحيط \* ولو فسا الصائم أو شرط في الماء لا يفسد الصوم ويكره له  
ذلك هكذا في معراج الداراية \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره للصائم المضضة والاستنشاق بغير  
وضوء ذكره الاغصان وصب الماء على الرأس والاستنقاء في الماء والتلفف بالثوب المبول وقال أبو يوسف  
لا يكره وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* ويكره للصائم أن يجمع ريقه في فمه ثم يتلعه كذا في  
الظهرية \* ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يكره المبالغة بالماء وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل كذا في فتاوى  
قاضي خان ولا يكره كل ولاد من شارب كذا في الكنز \* هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصد هاركة كذا في النهر  
الفائق \* ولا فرق بين أن يكون مفطرا أو صائما كذا في التبيين \* ولا بأس بالجماعة أن أمن على نفسه

(٢) قوله لأن يغرق هذا خلاف الاشهر كما في شرح المنية اهـ

من رمضان يوم يقضى خمسة أيام أيضا وما نقصان العدد أو أربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق رجل جن في رمضان ثم أفاق بعد  
سنتين في رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء السنة الذي أفاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين  
المنخبة قالوا هذا اذا أفاق قبل الزوال أما اذا أفاق بعد الزوال يجعل كأنه لم يغف في هذا الشهر هذا اذا بلغ عاقلًا ثم جن أما اذا بلغ مجنونًا ثم  
أفاق في رمضان في بعض الشهر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان هذا الفصل الاول سواء يلزمه القضاء وسوى بين الجنون الطارئ

والمقارن وعن محمد رحمه الله تعالى ان هنالا يلزمه تضامها كان مجنوناً فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا علم رجلاً جن في رمضان كله فليس عليه قضاء وان افاق شيأ منه فعليه القضاء وان أغنى عليه في رمضان كله فعليه قضاؤه وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى لا قضاء عليه في الانغماء كافي الجنون المستوعب وان أغنى عليه في أول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا نوى الصوم في تلك (٣٠٠) الليلة قبل الانغماء ولم يذ كر ذلك في الكتاب وجعله ناوية تقدير انما انما يجعل ناوية تقدير اذا

كان أهلاً تصح منه النية أما اذا لم يكن أهلاً في تلك الليلة بأن أغنى عليه في آخر يوم من شعبان ودام الانغماء عليه قضاء ذلك اليوم أيضاً غلام بلغ في النصف من رمضان في نصف النهار وانصرأ في أسلم فانه لا بأس بكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقي من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى وان أكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه فان كان ذلك قبل الزوال ولم يكوناً كلاً شيئاً فتوب بالصوم قبل الزوال لا يجوز صومه معان الغرض غير ان الصبي يكون صائماً عن التطوع لانه كان أهلاً للتطوع في أول اليوم بخلاف الكافر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في الكافر كذلك واليه أشار في المنتقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في أول اليوم ينافي أصل الصوم أما الصبي في أول اليوم لا ينافي وجود أصل الصوم وكما يجعل وجود النية في أكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذلك البلوغ في أكثر اليوم يجعل بمنزلة

الضعف أما اذا خاف فانه يكره وينبغي له أن يؤخر الى وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطروا قصد نظير الحجة هكذا في المحيط \* ولا بأس بالقبلة اذا أمن على نفسه من الجماع والازوال ويكره ان يامن \* والمس في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين \* وأما القبلة الفاحشة وهي أن يمس شفتيها فتكره على الاطلاق والجماع فيمادون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية \* قيل ان المباشرة الفاحشة تكره وان أمن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* والمباشرة الفاحشة ان يتعانقوا وهما مختبران وعيس فرجه فرجه او هو مكروه بخلاف هكذا في المحيط \* ولا بأس بالمعاينة اذا لم يامن على نفسه أو كان شيخاً كبيراً هكذا في السراج الوهاج \* ومن أصبح جنباً واحتلم في النهار لم يضرب كذا في محيط السرخسي \* التمسح مستحب ووقته آخر الليل قال الفقيه أبو الليث وهو السدس الاخير هكذا في السراج الوهاج \* ثم تأخير السجود مستحب كذا في النهاية \* ويكره تأخير السجود الى وقت يقع فيه الشك هكذا في السراج الوهاج \* وتجهيل الافطار أفضل فيستحب أن يفطر قبل الصلاة من السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت كذا في معراج الدراية في فصل المتفرقات \* وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان أو من شعبان ان نواه عن رمضان أو عن واجب آخر كرهه هكذا في فتاوى قاضي خان \* والثاني دون الأول في الكراهة هكذا في الهداية \* ثم ان ظهر انه من رمضان أجزأ عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعاً في الوجه الأول وان افطر لا قضاء ~~هكذا~~ في فتاوى قاضي خان \* وفي الوجه الثاني يصح عانوى وهو الصحيح هكذا في الكافي \* وان لم يظهر في الوجه الثاني أنه من شعبان أو من رمضان لا يقع عانوى بخلاف هكذا في المحيط \* وان نوى التطوع فالصحيح أنه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعاً فان افطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزماً هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان أطلق النية فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً وان ظهر انه من رمضان كان من رمضان كذا في المحيط \* وان جمع في أصل النية بأن ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائماً وان جمع في وصف النية بأن ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر أو ينوي ان يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه أيضاً ثم ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا سقط الواجب في الاول وصار تطوعاً غير مضمون فيهما كذا في التبيين \* أما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء متغيرة كذا في التبيين \* أو شهد واحد فرددت شهادته أو شاهدان فاسقان فرددت شهادتهما فاما اذا كانت السماء معصية ولم ير الهلال أحد فليس يوم الشك كذا في الزايد \* اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه أفضل أو الفطر قالوا ان كان صام شعبان أو وافق صوماً كان يصومه فصومه أفضل كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ان صام ثلاثة أيام من آخر شعبان كذا في التبيين \* ولولم يوافق اختلافه واختار أن يقضى بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب \* ويقضى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* والفصل بين الخاصة

البلوغ في كل اليوم ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن أكل والعمامة شيئاً فنوى الصوم جازع عن الفرض لان الجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في أكثر اليوم كوجودها في الكل ولو اسلم النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائماً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو افطر يلزمه القضاء فلا فرق رحمه الله تعالى لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة أول النهار في حكم النية فكذا في حكم الاهلية (الفصل الثاني في النية) لا يصح

الدخول في الصوم الابنية عندنا وعند فرجه الله تعالى اذا كان صحيحا مقبلا في نهار رمضان يصوم منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بمن  
النية لكل يوم وعند مالك رحمه الله تعالى يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بطلق النية قبل الزوال ونية صوم آخر عندنا  
وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يصح الابنية الفرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا والندرا المعين يصح بطلق  
النية ونية التطوع واذا نوى القضاء أو الكفارة في اليوم الذي نذر أن يصوم فيه كان (٣٠١) صومه عما نوى وكل صوم ليس له وقت  
معين كالقضاء والندرا المطلق

والعامة هو أن من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافهم من العوام والنية أن ينوي  
التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله أن كان من رمضان فن رمضان كذا في معراج الدراية  
\* رجل أصبح يوم الشك متلو مائتا كل ناسيا ثم ظهر أنه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى أنه لا يجوز  
كذا في الظهيرة باب النية ويكره صوم يوم العيد وأيام التشريق وإن صام فيها كان صائما عندنا كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولا قضاء عليه \* أن شرع فيها ثم أفطر كذا في الكنت \* هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة  
وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الثالث \* ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
متفرقا كان أو متتابعا وعن أبي يوسف كراهته متتابعة الامتناع لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا  
في البحر الرائق \* والأصح أنه لا بأس به كذا في محيط السرخسي \* وتستحب السنة متفرقة كل أسبوع  
يومان كذا في الظهيرة في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب \* ويكره صوم الوصال وهو أن  
يصوم السنة كلها ولا ينظر في الايام المنهي عنها وإذا أفطر في الايام المنهية المختارانه لا بأس به كذا في الخلاصة  
\* ويكره أن يصوم أياما لا يفطر فيهن ليلا أو نهارا هكذا في السراج \* والافضل أن يصوم يوما ويفطر يوما كذا  
في الخلاصة \* وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الأئمة الحلواني لا بأس به إذا كان لا يعتقد تعظيم  
ذلك اليوم هكذا في الذخيرة \* ويكره صوم يوم النيروز والمهرجان إذا تعذر ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك  
أما الكلام في أفضية الصوم في هذا اليوم فإن كان يصوم قبله تطوعا فالافضل له أن يصوم والا فالافضل أن  
لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وأنه حرام هكذا في الظهيرة \* وهو المختار هكذا في محيط السرخسي \*  
ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان \* ويكره أن تصوم المرأة تطوعا بغیر اذن  
زوجها الآن يكون مريضاً أو صائماً أو محرماً بحج أو عمره وليس للعبد والامة أن يصوما تطوعا إلا بأذن المولى  
كيفية كان وكذا المديرو والمدبره وام الولدان صام أحدهم هؤلاء للزوج أن يفطر المرأة ولو لمولى أن يفطر العبد  
والامة وتقتضي المرأة إذا أذن لها زوجها أو بابت ويقضى العبد إذا أذن له المولى أو أعتق فاما إذا كان الزوج  
مريضاً أو صائماً أو محرماً لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها أن تصوم وإنها لو أيسر كذلك العبد والامة  
فإن للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة النيرة \* وكل صوم وجب على المولى بسبب باشره كالتطوع  
الصوم الظهار كذا في الخلاصة \* ولا يصوم الاجير تطوعا إلا بأذن المستأجر إن كان صومه يضربه في  
الخدمة وإن كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي \* وأما بنت الرجل وأمه وأخته  
فيمتنعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج \* ويكره للمسافر أن يصوم إذا أجهده الصوم فإن لم يكن كذلك  
فالصوم أفضل إذا لم يكن رفقاؤه أو عاتمتهم منطرين فإن كان رفقاؤه أو عاتمتهم مفطرين والنفقة مشتركة  
بينهم فالافطار أفضل كذا في الظهيرة \* وإذا أصبح المسافر مائتا فدخل مصره أو مصره آخر فنوى الإقامة  
كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج  
الدراية \* ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان  
\* وصوم يوم الجمعة بافتراده مستحب عند العامة كالثنين والخميس كذا في البحر الرائق \* ويستحب صوم  
يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والأشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورب  
ثلاثة سرد وواحد فرد \* ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج \* ويكره

والعامة هو أن من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافهم من العوام والنية أن ينوي  
التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله أن كان من رمضان فن رمضان كذا في معراج الدراية  
\* رجل أصبح يوم الشك متلو مائتا كل ناسيا ثم ظهر أنه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى أنه لا يجوز  
كذا في الظهيرة باب النية ويكره صوم يوم العيد وأيام التشريق وإن صام فيها كان صائما عندنا كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولا قضاء عليه \* أن شرع فيها ثم أفطر كذا في الكنت \* هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة  
وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الثالث \* ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
متفرقا كان أو متتابعا وعن أبي يوسف كراهته متتابعة الامتناع لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا  
في البحر الرائق \* والأصح أنه لا بأس به كذا في محيط السرخسي \* وتستحب السنة متفرقة كل أسبوع  
يومان كذا في الظهيرة في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب \* ويكره صوم الوصال وهو أن  
يصوم السنة كلها ولا ينظر في الايام المنهي عنها وإذا أفطر في الايام المنهية المختارانه لا بأس به كذا في الخلاصة  
\* ويكره أن يصوم أياما لا يفطر فيهن ليلا أو نهارا هكذا في السراج \* والافضل أن يصوم يوما ويفطر يوما كذا  
في الخلاصة \* وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الأئمة الحلواني لا بأس به إذا كان لا يعتقد تعظيم  
ذلك اليوم هكذا في الذخيرة \* ويكره صوم يوم النيروز والمهرجان إذا تعذر ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك  
أما الكلام في أفضية الصوم في هذا اليوم فإن كان يصوم قبله تطوعا فالافضل له أن يصوم والا فالافضل أن  
لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وأنه حرام هكذا في الظهيرة \* وهو المختار هكذا في محيط السرخسي \*  
ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان \* ويكره أن تصوم المرأة تطوعا بغیر اذن  
زوجها الآن يكون مريضاً أو صائماً أو محرماً بحج أو عمره وليس للعبد والامة أن يصوما تطوعا إلا بأذن المولى  
كيفية كان وكذا المديرو والمدبره وام الولدان صام أحدهم هؤلاء للزوج أن يفطر المرأة ولو لمولى أن يفطر العبد  
والامة وتقتضي المرأة إذا أذن لها زوجها أو بابت ويقضى العبد إذا أذن له المولى أو أعتق فاما إذا كان الزوج  
مريضاً أو صائماً أو محرماً لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها أن تصوم وإنها لو أيسر كذلك العبد والامة  
فإن للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة النيرة \* وكل صوم وجب على المولى بسبب باشره كالتطوع  
الصوم الظهار كذا في الخلاصة \* ولا يصوم الاجير تطوعا إلا بأذن المستأجر إن كان صومه يضربه في  
الخدمة وإن كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي \* وأما بنت الرجل وأمه وأخته  
فيمتنعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج \* ويكره للمسافر أن يصوم إذا أجهده الصوم فإن لم يكن كذلك  
فالصوم أفضل إذا لم يكن رفقاؤه أو عاتمتهم منطرين فإن كان رفقاؤه أو عاتمتهم مفطرين والنفقة مشتركة  
بينهم فالافطار أفضل كذا في الظهيرة \* وإذا أصبح المسافر مائتا فدخل مصره أو مصره آخر فنوى الإقامة  
كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج  
الدراية \* ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان  
\* وصوم يوم الجمعة بافتراده مستحب عند العامة كالثنين والخميس كذا في البحر الرائق \* ويستحب صوم  
يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والأشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورب  
ثلاثة سرد وواحد فرد \* ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج \* ويكره

(٣٦ - الفتاوى اول) وكذا إذا أظهار حق له فبترج القضاء وعن محمد رحمه الله تعالى فمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة  
اليمين يقع عن النذر كل صوم لا يتأدى الابنية من الليل كالقضاء والندرا نوى مع طلوع الفجر جاز أن الواجب قران النية بالصوم  
لا تقديعها بنية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى إذا وجب على إنسان قضاء يومين من رمضان واحدا فأراد أن  
يقضيهما بنوى أول يوم وجب عليه قضاء ومن هذا رمضان وإن لم ينزلك أجزأه وإن كان من رمضان بنوى رمضان الاول فإن لم ينزلك

اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجزئه \* اذا أفطر في رمضان متعمداً وهو فقير فصام أحد أو ستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعب اليوم  
للقضاء جاز ذلك كذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فصلاً كأنه نوى القضاء في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة \* اذا نوى في رمضان  
قبل أن تغيب الشمس أن يصوم غداً فنام أو أغشى عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائماً في الغداً لأن نوى بعد  
غروب الشمس أن يصوم غداً \* اذا ارتد (٣٠٣) رجل عن الاسلام والعياد بآلته في أول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى

الصوم قبل الزوال فهو صائم  
وان أفطر فعليه القضاء دون  
الكفارة \* مريض أو مسافر  
لم ينو بالصوم من الليل في  
شهر رمضان ثم نوى به بعد  
طلوع الفجر قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى يجزئه ما  
وبه أخذ الحسن رحمه الله  
تعالى \* الصائم المتطوع اذا  
ارتد عن الاسلام ثم رجع  
الى الاسلام قبل الزوال  
ونوى الصوم قال زفر رحمه  
الله تعالى لا يكون صائماً  
ولا قضاء عليه ان أفطر  
وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يكون صائماً وعليه  
القضاء \* اذا أفطر رجلاً في  
شهر رمضان سنة تسعين  
ومائة فصام شهراً ينوى  
القضاء عن الشهر الذي عليه  
وهو يرى أنه من رمضان  
سنة احدى وتسعين ومائة  
قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى يجزئه وان صام  
شهراً ينوى القضاء عن رمضان  
سنة احدى وتسعين ومائة  
وهو يرى أنه أفطر ذلك قال  
لا يجزئه

صوم عرفه للعاج ان أضعفه كذا في البحر الرائق \* وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجزه عن أفعال الحج  
\* (المرغوبات من الصيام أنواع) أولها صوم المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم  
عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في الظهيرية  
\* المسنون أن يدوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير \* ويكره صوم عاشوراء مفرداً كذا في تحيط  
السرخسي \* وصوم أيام الصيف لطولها وحرها أدب كذا في الظهيرية

### (الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد)

والفسد على نوعين (النوع الاول ما يلوجب القضاء دون الكفارة) اذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيلاً  
يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية \* ولو قيل لرجل يأكل ناسياً صائماً وهو لا يتذكر فالصحيح  
أنه يفسد صومه هكذا في الظهيرية \* رجل نظر الى صائماً يأكل ناسياً رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم الى  
الليل فالتفت عنه بكرة أن لا يذكره وان كان يضعف في الصوم بأن كان شيخاً كبيراً به أنه لا يجزئه كذا في  
الظهيرية في فصل الاعتذار بالمجعة \* لو أكل مكرهاً أو مخطئاً عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى  
فاضل \* المخطئ هو الذي أكل للصوم غير القاصد للفطر اذا أكل أو شرب هكذا في النهر الفائق \* والناسي  
عكسه هكذا في النهاية والبحر الرائق \* اذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيلاً بنظر ولا فرق بين الفرض  
والنفل كذا في الهداية \* وان غصص أو استنشق فدخل الماء جوفه ان كان ذا كراهية ففسد صومه  
وعليه القضاء وان لم يكن ذا كراهية ففسد صومه كذا في الخلاصة \* وعليه الاعتماد ولو ربح رجل الى صائم  
شيئاً فدخل حلقه ففسد صومه لانه بمنزلة المخطئ وكذا اذا اعتدل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج  
\* النائم اذا شرب ففسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم اذا ذهب العقل اذا أصبح لم تؤول ذبيحته وتؤكل  
ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا ابتلع ما لا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالخمر والتراب  
لا يلزمه الكفارة كذا في التبيين \* ولو ابتلع حصاة أو نواة أو حجر أو مدر أو قطناً أو شيشاً أو كغدة  
فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة \* ولا كفارة في السفر جل اذا لم يدرك ولم يكن مطبوعاً ولا ابتلاع  
الجوزة الرطبة هكذا في النهر الفائق \* ولو ابتلع جوزة يابسة أو لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع يضة  
بقشرها أو رمانة بقشرها لا كفارة عليه كذا في الخلاصة \* والفسق ان كان رطباً فهو بمنزلة الجوز وان  
كان يابساً ان مضغه فعليه الكفارة اذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وان كان مشقوق  
الرأس فكذا عند العامة لا كفارة عليه هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أكل قشر البطيخ ان كان يابساً  
أو كان بحال يتقذر منه فلا كفارة عليه وان كان طرياً بحال لا يتقذر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية  
\* ولو أكل الارز والجاورس لا تجب فيه الكفارة كذا في الذخيرة \* ولا كفارة بأكل العدس والمماش هكذا  
في الزاهدي \* ولو أكل الطين الذي يغسل به الرأس ففسد صومه وان كان يعتاد ذلك هذا الطين فعليه  
القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية \* وان أكل ما بين اسنانه لم يفسد ان كان قليلاً وان كان كثيراً ففسد  
والحصاة وما فوقها كثيراً وما دونها قليل وان أخرجه وأخذ به يده ثم أكل ينبغي أن يفسد كذا في الكافي  
وفي الكفارة أقاويل قال الفقيه رحمه الله تعالى والاصح أنه لا تجب الكفارة كذا في الخلاصة \* واذا

(الفصل الثالث في  
العتذار الذي يبيح الإفطار في  
الاحكام المتعلقة به)

رجل يخاف ان يفطر رزداً

عنه وجعاً أو جماً شدة كان له أن يفطر وكذا الحامل والمرضع اذا خافت على نفسها أو ولدها وكذا الامه اذا وضعت  
عن الطبع أو انجز وغسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا لدغته حية  
فافطر لشرب الدواء قالوا ان كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به وكذا الرجل اذا كان بازاً العدو وهو يخاف الضعف على نفسه فله أن يفطر  
مقياً كان أو مسافراً رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلي قائماً وان لم يصم يمكنه أن يصلي قائماً فانه يصوم ويصلي فاعداً جامعين

العبادتين \* رجل أحمى غيب فافطّر على ظن أن يومه يوم المرض وما حم فيه كان عليه الكفارة وكذا إذا فطرت المرأة على ظن أن يومها يوم حيض فلم يحض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة الإباحة قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا إذا نوى الصوم ثم أفطّر بعد طلوع الفجر فان لم ينو الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة \* المسافر إذا تذكّر شيئاً قد نسيه في منزله فدخل منزله فافطّر ثم خرج قال عليه الكفارة قياساً لأنه مقيم عند الأكل حيث رفض سفره (٣٠٣) بالعود إلى منزله وبالقياس تأخذ

\* الصائم المتطوع إذا دخل على بعض أخوانه فسأله أن يأكل لأبأس بأن يجيبه وإن كان صائماً من قضاء رمضان كره له أن يأكل \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لم يفطر فلأناف كان فلان متطوعاً بنظر الحق أخيه الخائف وإن كان صائماً عن القضاء لا يفطر \* رجل أفطّر في رمضان لمرض كان عليه القضاء ولا تجزيه القديّة فإن مات قبل أن يبرأ لشيء عليه لأنه لم يدرك عدة من أيام أخر وعليه أن يوصى بالقديّة ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا وإن لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير إصاء عندنا خلافاً لما في رحمه الله تعالى \* إذا فطر المريض أياماً ثم صح أياماً ثم مات لزمه القضاء بقدر ما صح لأنه لم يقدر على القضاء إلا بقدر ما أدركه \* إذا وجب على الرجل القضاء بأن أفطّر بعدراً أو غيره عذر ولم يقض حتى عجز وصار شيخاً فانيا بحيث لا يرجي برؤه تجوز له القديّة وانما تجوز له القديّة عن صوم هو أصل بنفسه وهو صوم رمضان عند

ابتلع سممة بين أسنانه لا يفسد صومه لأنه قليل وإن ابتلع من الخراج يفسد ونكاه وفي وجوب الكفارة والمختار أنهما يجب إذا ابتلعهما ولم يعضّهما كذا في الغيبة وقتاوى قاضي خان \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وإن مضغها لا يفسد لأن يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جداً لكن الأصل في كل قليل مضغه كذا في فتح القدير \* ولو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه لأنما ابتلاشى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المضغوطة لغيره كذا في الوجيز لا كدرى \* إذا بقيت لقمة السحور في فيه نطق الفجر ثم ابتلها أو أخذ كسرة خبزياً كلها وهو ناس فلما مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم قال بعضهم أن ابتلاعها قبل أن يخرجها فعليه الكفارة وإن أخرجهام أعادها لا كفارة عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ابتلع براق غيره فسد صومه بغير كفارة إلا إذا كان براق صديقه فينتد تلمزمه الكفارة كذا في المحيط \* وإن ابتلع براق نفسه من يده فسد صومه ولا تلمزمه الكفارة كذا في الوجيز لا كدرى \* تربط شفاه ببراقة عند الكلام أو غيره فابتلعه لا يفسد للضرورة كذا في الزاهد \* ولو سأل أعباه من فيه إلى ذقنه من غير أن يقطع من داخل فقه ثم رده إلى فيه وابتلعه لا يفطره لأنه لا يتم الخروج بخلاف ما إذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات \* في الحجة رجل له عله يخرج المساء من فمه ثم يدخل ويذهب في الخلق لا يفسد صومه كذا في التتارخانية \* ولو بقي بالبعد المضغ فابتلعه مع البراق لم يفطره ولو دخل الخاط أنفه من رأسه ثم استشه فأدخل حلقه فم يطره لأنه بمنزلة ريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو أكل دماً في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستغفره الطبع كذا في الظهيرية \* الدم إذا خرج من الأسنان ودخل حلقه ان كانت الغيبة للبراق لا يضره وإن كانت الغيبة للدم يفسد صومه وإن كان سواً فسد أيضاً استحساناً صائم عمل البريسم فأدخل البريسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حمرته واختلط بالريق فصار لريق أخضر أو أصفر أو أحمر فابتلعه وهو ذا كرم صومه فسد صومه هكذا في الخلاصة \* ولو مص الهلج فدخل البراق حلقه لم يفسد مالم يدخل عينه كذا في الظهيرية \* ولو مص سكر حتى وصل الماء حلقه فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسي \* وما ليس بفسد وبالآل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذباب إذا وصل إلى جوف الصائم لم يفطره كذا في إيضاح الكرماني \* ولو أخذ الذباب أو كره يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوي \* ولو تناب فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج \* والمطر والثلج إذا دخل حلقه يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الادوية أو غبار الهرس أو شبيهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالرييح أو بجوافر الدواب وأشبه ذلك لم يفطره كذا في السراج الوهاج \* الدموع إذا دخلت فم الصائم ان كان قليلاً كالقطرة والقطرتين أو نحوها لا يفسد صومه وإن كان كثيراً حتى وجد ملوحته في جميع فمه واجتمع شيء كثير فابتلعه يفسد صومه وكذا عرق الوجه إذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة \* وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفطره هكذا في شرح المجمع \* ومن اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يضره هكذا في النهر الفائق \* ولو أقطر شيئاً من الدواء في عينه لا يفطر صومه عندنا وإن وجد طعمه في حلقه وأذ برق فرأى أثر الكحل ولونه في براقه عامة المشايخ على أنه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة \* وهو الأصح هكذا في التبيين \* إذا قام

وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز فيه ما يجوز في صدقة الفطر إلا أن القديّة يجوز طعام الإباحة أكلتان شعبتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفارة اليمين أو القتل أذا لم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير أو لم يصم حتى صار شيخاً فانياً لا تجوز له القديّة لأن الصوم هذا بدل عن غيره ولهذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عن التكفير بالمال والقديّة لا تجوز إلا عن صوم هو أصل \* رجل نظر إلى صائم يأكل ناسياً فقال له أنت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل لست بصائم وأكل ثم تذكر أنه كان صائماً



فسد صومه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث أخبره الرجل بذلك ولا يفسد في قول زفر رحمه الله تعالى لانه ناس ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه أن يخبره بذلك قالوا ان كان شابا بقدر على اتمام الصوم يخبره وان كان شيخا ضعيفا لا يخبره لان الشيخ لا يقدر على اتمام فطرته حتى يأكله ثم أخبره بذلك \* ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان أمكنه وطؤها فله أن يفطرها وكذا المملوك اذا كان غائبا ولا تضره في ذلك وان (٣٠٤) أحرمت المرأة تغير اذن زوجها قالوا له أن يحللها وكذا الاجبر ان كان يضربه في الجمعة وكذلك في الصلاة

\* (الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره) \*  
يكره مضغ العلك للصائم لانه تعرض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه قيل هذا اذا كان أيضا مضغه غيره أما اذا كان لم يضره غيره أو كان أسود فسد صومه أما الأسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف وأما اذا كان أيضا ولم يضره غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على ان الكل واحد ويكره للمرأة أن تضع لصبها طعاما اذا كان لها منه بد وكذا اذا ذاق شيئا بلسانها لان فيه تعرض الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج سيئ الخلق لا بأس للمرأة أن تذوق المرققة بلسانها ويكره للصائم أن يذوق العسل والدهن يعرف الجيد من الردي عند النساء \* ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السحور ولورود الاثنا في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا يأكل حتى يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن للغرب \* ولا بأس

أو استقاء مل النعم أو دونه عاد بنفسه أو أعاد أو خرج فلا فطر على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط مل انهم هكذا في النهر الفائق \* وهذا كله اذا كان التي طعاما أو ماء أو مرة فان كان بلغا فغير مفسد للصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلا لابي يوسف رحمه الله تعالى اذا ملا الفم وقوله هذا أحسن من قولهما هكذا في فتح القدير \* ومن احتقن أو استعطأ أو قطر في أذنه دهنا فطر ولا كفارة عليه هكذا في الهداية \* ولو دخل الدهن بغير منعه فطره كذا في محيط السرخسي \* ولو أقطر في أذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* واذا أقطر في احليله لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* سواء أقطر فيه الماء والدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل المثانة وأما اذا لم يصل بان كان في قصبة الذر كره بعد لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين \* وفي الاقطار في اقبال النساء يفسد بلا خلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية \* وفي دواء الحنيفة والامة أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول الى الجوف والدماع لالكونه رطبا أو يابس حتى اذا علم أن اليابس وصل يفسد صومه ولو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية \* واذا لم يعلم أحدهما وكان الدوام رطبا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك وان كان يابسا فلا فطر اتفاقا هكذا في فتح القدير \* ولو طعن برمح أو اصابه سهم وبقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لا يفسد كذا في التبيين \* ومن ابتلع لحما برطبا على خيط تم انتزعه من ساعته لا يفسد وان تركه فسد كذا في البدائع \* ولو ابتلع خشبة وطرقها في يده ثم أخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كها فسد صومه كذا في الخلاصة \* ولو أدخل أصبعه في استه أو المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار الا اذا كانت مبتلة بالماء والدهن حينئذ يفسد لوصول الماء والدهن هكذا في الظهيرية \* هذا اذا كان ذا كرا للصوم وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لان الصوم انما يفسد في جميع الفصول اذا كان ذا كرا للصوم والا فلا هكذا في الزاهد \* واذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه \* وهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء اذا كان صائما كذا في محيط السرخسي في باب الاستجمار \* والصائم اذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مبالغ الحنيفة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق \* واذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه الفتوى \* وكذا لو أكرهته المرأة كذا في الخلاصة \* اذا أوج قبل طلوع الفجر فلما خشى الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه وان بدأ بالجماع ناسيا وأوج قبل طلوع الفجر أو الناسي تذكر ان نزاع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* وان بقي على ذلك فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية هكذا في البدائع \* واذا انظر الى امرأة بشهوة في وجهها أو فرجها كثر النظر أو لا يفطر اذا أنزل كذا في فتح القدير \* وكذا لا يفطر بالفكر اذا أنى هكذا في السراج الوهاج \* واذا قبل امرأته وأنزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط \* وكذا في تقبيل الامة واللام وتقبيلها زوجها اذا رأت بالادوار وجدت لذة ولم تزل فلا فسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الزاهد \* ولو قبل جمعة فأنزل لا يفسد كذا في المحيط \* والمس والمباشرة والمصافحة والمعانقة كالقبلة كذا في البحر الرائق \* ولو لمس المرأة ورأى ثيابها فامتنى فان وجد حرارة جلد هاقسدا والا فلا كذا في معراج

بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكره في العشي وقال أبو يوسف الدراية رحمه الله تعالى بذكره الاول بالماء لان فيه ادخال الماء في الفم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لان المقصده هو التطهير فكان بمنزلة المضمضة وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل \* الصائم انما سفر نهارا لا ينسفي له أن يفطر لان الوجوب كان ثابتا فلا يستقطب به بل مباشرة باختياره اذا أصبح المسافر صائما فدخل مصره أو مصره اخرى نوى الإقامة \* ثم له أن يفطر لانه اجتمع

انه يكره ان ياخذ الماء بفيه  
ثم يجهه أو يصب الماء على  
رأسه أو ييل الثوب ويتلف  
به لان فيه اظهار الخجرفى  
العبادة وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه لا يكره  
ان يصب الماء على رأسه أو  
ييل الثوب ويتلف به وهو  
والاستقلال سواء ولا بأس  
بالكحل للصائم وان وجد  
طعمه فى حلقه وكذا اذا  
دهن شارب وكذا الجمجمة  
لماروى عن رسول الله عليه  
الصلاة والسلام أنه احتجم  
وهو صائم ويكره ان يصوم  
يومين لا يفطر بينهما وكذا  
صوم الوصال وهو ان يصوم  
السنة ولا ينقطع فى الايام  
المنهية والافضل أن يصوم  
يوماً ويفطر يوماً ويكره  
صوم الصمت وهو ان يصوم  
ولا يتكلم لانه فعل الجحوش  
ولا بأس بصوم يوم الجمعة  
مداً أى حنيقة ومحمد رحهما  
الله تعالى لماروى عن ابن  
عباس رضى الله تعالى  
عنهما أنه كان يصوم يوم  
الجمعة ولا يفطر ويكره صوم  
النروز والمهرجان لان فيه  
تعظيم ايام نهى عن تعظيمها  
وان وافق يوماً كان يصومه  
بل ذلك لا بأس به ويستحب

صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنه قال صوم هذه الأيام صوم النبي القرشي كان رسول عليه الصلوة والسلام يصوم هذه الأيام من كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت والخلق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر أو في السفر إذا كان يقوم عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لأنه يجزئ عن أداء أفعال الحج ويكره للمسافر أن يصوم إذا أجهد الصوم لأن فيه اهلاك النفس فان لم يكن كذلك فالصوم للمسافر

بعده ليكن من مخالفنا لاهل  
الكتاب وان صام شعبان  
ووصله برمضان فهو حسن  
وأما صوم يوم السبت وهو  
اليوم الذي يشك فيه انه من  
رمضان أو من شعبان فان  
نوى الصوم في هذا اليوم من  
رمضان كره لقوله عليه  
الصلاة والسلام من صام  
يوم السبت فقد عصى أبا  
القاسم ولقوله عليه الصلاة  
والسلام ولا تتقدموا رمضان  
بصوم يوم ولا يومين ولان  
فيه تشبها بالروافض فانهم  
يصومون يوما قبل رمضان  
ويقطرون يوما قبل الفطر  
فان صام ثم ظهر أنه من  
رمضان أجزأه وان ظهر انه  
من شعبان كان تطوعا وان  
أفطر لا قضاء عليه لانه في  
معنى المظنون وان نوى  
واجبا آخر كره لما روينا  
فان ظهر انه من رمضان جاز  
عن رمضان كل الصوم رمضان  
بينة واجب آخر اذا كان  
مسافرا فيقع صومه عما  
نوى في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وان ظهر  
انه من شعبان اختلفوا فيه  
قال بعضهم يكون تطوعا  
لان الصوم في هذا اليوم  
منهي فلا يأتى به الواجب

وقال بعضهم يجوز صومه عما لا يمنع الجواز كالصلاة في الأرض الشك اختلاف في كراهته والله عليه الصلاة والسلام من صام

(منها السفر) الذي يبيع الفطرو هو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه كذا في الغياثية \* فلو سافر ثم أراد  
لا يباح له الفطر في ذلك اليوم وان أفطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو أفطر ثم سافر كذا في محيط السرخسي  
\* ولو أكل في أول النهار متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية \* ولو

• (الباب الخامس في الاعذار التي تبطل الافطار) \*

وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لأنه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة سافر  
لا يمنع الجواز كالصلاة في الأرض المغنوبة وإن لم يستلزم لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال أنه كان من رمضان وإن نوى التطوع يوم  
الشك اختلفوا في كراهته والصحيح أنه لا بأس بذلك لما روي عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما أنه ما كانا بصوم يوم الشك وقوله  
عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فإن ظهر أنه من رمضان كان صائماً عنه وإن ظهر أنه

من شعبان كان متطوعا وان أفطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزما بخلاف مسئلة المظنون ان نوى ان يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن القضاء وعن واجب آخر فهو مكروه لان كل واحد من التيتين مكروهة فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه لانه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم كفى لجواز الفرض وان ظهر أنه من شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته ويكون صائما عن التطوع وان أفطر لا قضاء عليه لانه شرع في التطوع مسقطا لاموجبا (٢٠٧) وان نوى أن يصوم عن رمضان

ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن التطوع كره أيضا لانه نوى الفرض من وجه الشك فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان وقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون صائما كما لو شرع في الصلاة ينوى الظهر والتطوع لا يصير شارعا في الصلاة في قول محمد رحمه الله تعالى وان ظهر أنه من شعبان فأفطر ينفي أن لا يلزمه القضاء وان نوى أن يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان شعبان فغير صائم ليكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال وتكلموا في الأفضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان يصوم يوم الخميس أو يوم الجمعة فالصوم أفضل وان لم يكن اختلافا وفيه قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى الفطر أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد تصعبت أبا القاسم والاحتراز عن التشبه بالروافض وقال نصيرن يحيى رحمه الله تعالى الصوم أفضل لحديث علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما

سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا في الخلاصة \* ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى أهله ليحمل شيئاً عليه فأكل بمنزله ثم خرج القياس أن يجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال النقيه وبه نأخذ كذا في الغيابة \* (ومنها المرض) المريض اذا خاف على نفسه التلف أو ذهب عضو يفطر بالاجماع وان خاف زيادة العلة أو امتدادها فكذلك عندنا وعليه القضاء اذا أفطر كذا في المحيط \* ثم معرفة ذلك باجتماع المريض والاجتماع غير محذور الوهم بل هو غلبة ظن عن أمانة أو تجربة أو باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق كذا في فتح القدير \* والعصم الذي يخشى أن يعرض بالصوم فهو كالمرض كذا في التبيين \* ولو كان له نوبة الحمى فأكل قبل أن تظهر الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير \* ومن كان له حمى غلب فلما كان اليوم المعتاد أفطر على قوه \* ثم أن الحمى تعاوده وتضعفه فأخلفت الحمى تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة \* (ومنها جعل المرأة وارضاءها) الحمل والمرضع اذا خافا على أنفسهما أو ولدهما أفطرا وقضتا ولا كفارة عليهما \* كذا في الخلاصة \* (ومنها الحيض والنفس) واذا حضت المرأة أو نفست أفطرت كذا في الهداية \* المرأة اذا أفطرت على أنه يوم الحيض ثم انها لم تحض في يومها ذلك الاظهر أن عليها الكفارة كذا في الظهيرية \* ولو طهرت ليلا صامت الغدان كانت أيام حيضها عشرة وان كانت دونها فان أدركت من الليل مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وان طلع الفجر مع فراغها من الغسل لا تصوم لان مدة الاغتسال من جملة الحيض فيمن كانت أيامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي \* (ومنها العطش والجوع كذلك) اذا خيف منه ما الهلاك أو نقصان العقل كالأمة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به موكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل كذا في فتح القدير \* (ومنها كبر السن) فالشيخ الفاني الذي لا يدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية \* والجور من له كذا في السراج الوهاج \* وهو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت كذا في البحر الرائق \* ثم ان شاء أعطى الفدية في أول رمضان مرة وان شاء أخرها الى آخره كذا في النهر الفائق \* ولو قدر على الصيام بعد ما فدى بطل حكم الفداء الذي فداه حتى يجب عليه الصوم هكذا في النهاية \* ولو كان صوم كفارة البين أو صوم كفارة القتل فجز عنه وصار شحنا فانيا فأراد أن يطعم عنه لم يجز والاصل فيه أن كل صوم اذا كان أصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جاز لا طعام بدلا عنه اذا وقع اليأس عن الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن أصلا بنفسه لم يجز الاطعام عنه وان وقع اليأس عن الصوم كفارة البين لانه بدل عن غيره فلا يجزي الاطعام عنه وأما في كفارة الظهار وكفارة الافطار في شهر رمضان اذا عجز عن الاعناق لفقره وعجز عن الصوم لكبره جازله أن يطعم اثنين مسكينا لان هذا عار بدلا عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي \* ولو فات صوم رمضان بهذر المرض أو السفر واستدام المرض وانسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان أوصى بأن يطعم عنه صحت وصيته وان لم تجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله فان برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته فيلزمه قضاء جميع ما أدرك فان لم يصم حتى أدرك الموت فعليه أن يوصي بالفدية كذا في البدائع \* ويطعم عنه وليله لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير كذا في الهداية \* فان لم يوص وتبرع عنه الورثة جاز ولا يلزمهم من غير ابراء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يصوم عنه الولي كذا في التبيين \* فان صح المريض أو أقام المسافر ثم ماتا

والعصم ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصوم يوم الشك متلوما غير مطلق ولا عازم قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا اذا لم يكن قاضيا أو مفسيا فان كان لا يفضل له أن يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويقف العامة بالتلوم والانتظار الى وقت الزوال مروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان المفتي يمكنه أن يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره (الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم) اذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا لا يفسد صومه استعسانا ولو كان مكرها أو خاطئا ففسد صومه قياسا واستعسانا ان ابتلع بزاقه الذي فيه

أو الخياط الذي نزل من راسه إلى القدم لا يفسد صومه وكذا إذا دخل الدخان أو الغبار أو ربح العطر أو الذباب حلقة لا يفسد صومه وكذا إذا تربط شفتاه برباقه عند الكلام أو نحوهما فابتلع لا يفسد صومه وكذا إذا خرج الدم من بين أسنانه والرباق غالب فابتلع ولم يحد طعمه لا يفسد صومه وإن كانت الغلبة للدم ففسد صومه وإن استويا فسد احتياطا وإن داوى جائفة أو أمانة إن داواهما بدواء يابس لا يفسد صومه عند الكل وإن داواهما بدواء رطب فسد في قول (٣٠٨) أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد في قول صاحبيه رحمه الله تعالى قيل لا فرق

بين الرطب واليابس إذا وصل الجوف فسد صومه وإن لم يصل لا يفسد وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطابقا بناء على الغالب والغالب هو الوصول إلى الجوف وذكر الشرط في تفسير المجرى \* إذا احتجم لا يفسد صومه عندنا خلافا لما لا رحمه الله تعالى \* الغيبة لا تفسد صومه وكذا الاحتلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر فأمنى لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نساء والجماع قضاء الشهوة بماسة العضو والعضو ولم يوجد وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده ولم ينزل أو جامع فمداون الفرج ولم ينزل وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه انقضاء دون التكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقصان ومن الناس من قال لا يفسد صومه في الاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد الشهوة لا يباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجس وإن لا يكون أنما أولوا بطلع سلمكة

لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وهذا قولهم جميعا من غير خلاف وهذا الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وإن جاءه رمضان الثاني ولم يقض الأول قدم الأداء على القضاء كذا في التهراتائق \* ذكر الرازي عن أصحابنا أن الإفطار بغير عذر في صوم التطوع لا يحل هكذا في الكافي \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وهو ظاهر الرواية هكذا في التهراتائق \* والضيافة فيما روى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عذر وهو الاظهار هكذا في الكافي \* قالوا والصحيح من المذهب أنه إن كان صاحب الدعوة ممن رضى بغير حضوره ولا يتأذى بترك الإفطار لا يفطر وإن كان يعلم أنه يتأذى بترك الإفطار يفطر ويقضى وقال الشيخ الاجل شمس الأئمة الحلواني أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر دفعا للآذى عن أخيه المسلم وإن كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وإن كان في ترك الإفطار أذى المسلم وهو إذا كان الإفطار قبل الزوال فاما بعده فلا يفطر إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوق الوالدين كذا في المحيط \* وتكون عذرا في حق المضيف والضيف كذا في شرح الوقاية \* الضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب هكذا في النهاية \* المجنون إذا أفارق في بعض الشهر يلزمه قضاء ماضى وإن استوعب جنونه كل الشهر لم يقضه وفي ظاهر الرواية لم يفصل بين الجنون الطارئ على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسي \* ولو أفارق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء وهو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية \* ولو أغنى عليه رمضان كله قضاء وهذا بالإجماع كذا في معراج الدراية \* أغنى عليه أو جن بعد ما غربت الشمس وبقي كذلك أياما لم يقض يوم تلك الليلة لأنه إن كان يعلم أنه نوى الصوم فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حاله التوبة والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مسافرا أو متهكما يعتاد الفطر في رمضان قضاء لأن ظاهر حاله لم يدل على التوبة ولم ينو كذا في الزاهدى \* الغازى إذا علم أنه يقاقل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر كذا في محيط السرخسي \* فإن لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لأن القتال يحتاج إلى تقديم الإفطار ليقوى ولا كذلك المرض هكذا في الظاهرية في المقطعات \* المحترف المحتاج إلى نفقته علم أنه لو اشتغل بحرقة يلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يعرض كذا في القنية

### (الباب السادس في النذر)

الأصل أن النذر لا يصح إلا بشروط (أحدها) أن يكون الواجب من جنسه شرعا فلذلك لم يصح النذر بعيادة المريض (والثاني) أن يكون مقصودا لا وسيلة فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة (والثالث) أن لا يكون واجبا في الحال وفي نافي الحال فلم يصح بصلاة الظهر وغيرهما من المفروضات هكذا في النهاية (والرابع) أن لا يكون المنذور معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق \* فإذا قال الله على صوم يوم النحر أفطر وقضى وهذا النذر صحيح لأنه مشروع بنفسه منهي عنه وهو ترك اجابة دعواه الله تعالى وإن صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية \* ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس لم يصح نذره كذا في البحر الرائق \* ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما كل أو بعد ما حاض لا يجب شيء في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وهو المختار كذا في السراجية \* وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره

وطرفها بيده أو خشبة أو طرفها بيده أو أدخل أصبعه في دبره أو خرج رفاقه من الفم إلى الذقن ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو كذا كان بين أسنانه شيء قد دخل حلقة وهو كاره أو متعمدا لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبع الطريق وإن كان قد راى الحصة فأكله متعمدا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى يلزمه القضاء والكفارة وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمكة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه وإن تسلاها من الخارج وابتلعها ففسد صومه وتكلموا في وجوب

الكفارة واختاره هو الوجوب هذا اذا تلعبها فان مضغها لا يفسد صومه لانها تلتزق بلسانه فلا يصل الى جوفه شيء ولو غاض الماء فدخل الماء اذنه لا يفسد صومه وان صب الماء في اذنه اختلقوا فيه والصحيح هو الفساد لانه وصل الى الجوف به لانه لا يعتبر فيه صلاح البدن وان طعن برجح لا يفسد صومه وان بقي الزج في جوفه لانه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن ولودخل السهم جوفه وخرج من الجانب الاخر لم يفسد صومه ولو القى حجر في الجانب فدخل جوفه لم يفسد صومه (الفصل السادس (٢٠٩) فيما يفسد الصوم وهو على نوعين)

(أحدهما) يوجب القضاء

دون الكفارة (والثاني)

يوجب القضاء والكفارة

ويدخل فيه مسائل الطلوع

والغروب \* أما ما يوجب

القضاء دون الكفارة اذا

جامع مكره في نهار رمضان

عليه القضاء دون الكفارة

وكان أبو حنيفة رحمه الله

تعالى يقول أولا عليه

القضاء والكفارة لان الجامع

لا يكون الا بالتشاور الا لانه

وتلك امانة الاختيار ثم يرجع

وقال لا كفارة عليه وهو

قوله لان فساد الصوم

يكون بالايلاج وهو كان

مكره في الايلاج وليس كل

من يتشاور الله يجامع وكذا

اذا قبل امرأة بشهوة فامني

أو مسها بشهوة فامني عليه

القضاء دون الكفارة لوجود

قضاء الشهوة بصفة النقصان

والحيض والنفاس يفسدان

الصوم فيوجب القضاء

دون الكفارة ولو أكل

مكره أو مخطئا بأن تضرص

فوصل الماء جوفه ففسد

صومه وعليه القضاء دون

الكفارة وقال بعضهم

تضرص حتى دخل الماء

حلقه ان زاد في المضضة

على الثلاث ووصل الماء

كذا في الخلاصة \* ولو قال الله على ان أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا لا يلزمه شيء ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صام كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج وهكذا في المحيط \* وان جعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يعاين فيه فلان أبدا فعرفي فلان في اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبدا ولا شيء عليه غير ذلك كذا في المحيط \* اذا قال الله على ان أصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعين الاداء اليه وهو على التراخي بالاجماع \* ولو قال الله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال الله على ان أصوم يومين أو ثلاثة أو عشرة لزمه ذلك وتعين وقتا يؤتى فيه فان شاء فترق وان شاء تابع الا أن ينوي التتابع عند التذرع فينتد يلزمه متتابعان نوى فيه التتابع وأطرو يوما فيه أو حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج \* ولو أوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعاً جزأه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الله على ان أصوم عشرة أيام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً أو أطرو يوماً لا بدري أن يوم الاطوار من الخمسة أو من العشرة فانه يصوم خمسة أيام آخر متتابعات فيؤخذ عشرة متتابعة كذا في الظهيرية \* ولو قال الله على ان أصوم يوماً أو يوماً فاعليه صوم يوم واحد الا أن ينوي بذلك الا بد \* ولو قال الله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم أيام لزمه ثلاثة أيام الا أن ينوي الاكثر ولو قال صوم أيام كثيرة ولا ينفقه فعليه صوم عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما سبعة أيام كذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله على صوم الايام ولا ينفقه فعليه صيام عشرة أيام وعندهما سبعة أيام كذا في السراجية \* ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً كذا في فتح القدير \* وكذا لو قال الله على ان أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا يوماً يلزمه صوم أحد وعشرين كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال الله على صوم جمعة لزمه سبعة أيام الا أن ينوي يوم الجمعة خاصة والتعين اليه كذا في السراج الوهاج \* ولو قال صوم الجمع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العمر \* ولو قال جمع هذا الشهر فعليه أن يصوم كل يوم جمعة عرفي هذا الشهر قال شمس الأئمة السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية في المقطعات \* اذا قال الله على ان أصوم يوم الخميس فهو على أقرب خميس اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس بائي الا أن ينوي ذلك \* ولو قال الله على ان أصوم يوم السبت ثمانية أيام فعليه أن يصوم سبتين وان قال سبعة أيام لزمه سبعة سبوت لان السبت في سبعة أيام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج \* اذا نذر أن يصوم كل خميس بائي عليه فافطر خميساً واحداً فعليه قضاءه كذا في المحيط \* ولو أخر القضاء حتى صار شيخاً فانياً أو كان النذر بصيام الا بد فبجوز ذلك أو باشتغاله بالعبادة لكون صناعته شاقة فله أن يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله انه هو الغفور الرحيم \* ولو لم يدر اشد الزمان كالحرقه ان يفطر وينظر الشتاء فيقضي كذا في فتح القدير \* وهذا اذا لم يكن نذره بالابد هكذا في الخلاصة \* ولو أراد أن يقول الله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوى فيه القصد وغيره اذا قال الله على صوم شهر لزمه ثلاثون يوماً وتعين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقيب النذر حتى لا يأنتم بالتأخير كذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله

(٢٧ - فتاوى اول) جوفه ففسد صومه وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ان نوى الصلاة المكتوبة لم يفسد صومه وان نوى

للتطوع ففسد صومه وقال بعضهم لا يفسد فيها وعن الحسن وهو قول أصحابنا رحمه الله تعالى ان كان ذا كرا صومه ففسد صومه

وان كان ناسياً لا شيء عليه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وان أكل بنفسه ففسد صومه وان

كان نائماً فصب الماء في حلقه ففسد صومه عندنا خلافاً لغيرنا والشافعي رحمه الله تعالى وكذا النائم والجنونة اذا جامعهم ما زوجهما



عليهم ما القضاة الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يفسد صومهما لانهم في معنى التسيان وانا نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب مجرده ويؤمر وقوع مثله في القضاء فيفسد الصوم ولان في الناسي العذر بما من قبل من له الحق وهاهنا بما من قبل العبد \* اذا أوجب رجل رجلا فعليه ما القضاء والغسل أنزل أولم ينزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيمادون الفرج وان علمت المرأة ان عمل الرجل من الجماع في رمضان ان أنزلت عليه ما القضاء (٣١٠) والغسل وان لم تنزل لا غسل عليهم ما ولا قضاء اذا أوجب قبل ما طلع الفجر فلما

خشى الصبح أخرجه وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاحتلام وان بدأ بالجماع ناسيا أو أوجب قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر أو الناسي في اليوم نذر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخل الفرج أو لم يكن على وجه التعلى وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه وان حرك نفسه بعد التذكرو بعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما أوجب لاهرأته ثم قال لهما ان جامعتك فانت طالق فان نزع نفسه لا يحنث وان لم ينزع ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانت نزع لا يحنث وان حرك نفسه يقع الطلاق وبصيرمرا جعا بالحركة الثانية وكذا لو قال لمتبعه ما أوجب لهما ان جامعتك فانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تعتق وان لم ينزع وحرك نفسه عتقت الجارية ووجب لها

على أن أصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي هو فيه واذا نوى شهر افهوعلى ما نوى كذا في المحيط \* ولو قال لله على ان أصوم شهر امتنا بعلمه المتتابع وان أطلق بخبر وان عين الشهر فافطر يوم ما قضاؤه ولا يستقبل وان أفطر كله بخبر في القضاء بين التفرق والتتابع كذا في الزاهدي \* ولو قال لله على صوم سؤال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهله وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين ثلاثين وسؤال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم سؤال الا ذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة ثلاثين ثلاثين وسؤال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة أيام كذا في الخلاصة \* ولو قال لله على أن أصوم شهر امثل شهر رمضان ان نوى المائله في التتابع يلزمه صوم شهر متتابعاً وان نوى المائله في العسد أو لم يكن له نية يلزمه أن يصوم ثلاثين يوماً ان شاء صام متفرقا وان شاء متتابعاً كذا في المحيط \* وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التارخانية \* وكذا لو أراد مثله في الوجوب له أن يفرق هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لله على صوم هذه السنة أفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق وقضاها كذا في الهداية \* هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في سؤال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال بعد أيام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين وأيام التشريق كذا في فتح القدير نافلا عن غابة البيان \* ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهله ويقضى خمسة وثلاثين يوماً ثلاثين يوماً لرمضان وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر والنحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان كذا في الخلاصة \* واذا أوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الاجاب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال دهر افهوعلى سنة أشهر أو الدهر فعلى العكر كذا في فتح القدير \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا علق المذنب بالصوم بشرط وأداءه قبل وجوده لا يجوز اجماعاً واذا كان مضافاً الى وقت وأداءه قبل مجيء الوقت بان قال لله على أن أصوم رجب فصام رجباً الا أنه كانه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في المحيط \* ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب حتى يقول لله على \* وهذا قياس وفي الاستحسان ان يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قياساً ولا استحساناً كذا في الظهيرية \* واذا أوجب على نفسه صوم شهر فانت قبل أن يعصى شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه أن يوصي بذلك فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الحنطة سواء كان الشهر دينه أو بغير دينه نص عليه في باب الاعتكاف \* المريض لو قال لله على أن أصوم شهر فانت قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوماً لزمه أن يوصي بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الا يصاء بقدر ما صح كذا في الخلاصة \* ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لله على أن أصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهاره شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزأه ويجب عليه قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات

### (الباب السابع في الاعتكاف)

لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومخاطراته (أما تفسيره)

العتق ولا حد عليهما وان لم يحرك لا يحنث ولا يعتق كذاها هنا الحقنة توجب القضاء وان كان لبناً لا يثبت الرضاع فهو وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن أما الحقنة والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطور والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحقنة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والعجم هو الاول لان الكفارة موجب الاطوار ومعهنى ولم يوجد وان أفطر في احليله لا يفسد صومه في قول

أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
إذا صلب في أحد له دهن فوصل إلى المئانة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله  
تعالى الخلاف فيما إذا وصل إلى المئانة أماما دام في قصة الذكر لا يفسد صومه بالاتفاق لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المئانة ليس لها  
منفذ وإنما يخرج البول منها بطريق الترشيع وهذا الكلام يرجع إلى الطب ولودخل (٢١١) دمه أو عرق جبهته أو دم رعاfe

ملقه فسد صومه ومن  
الناس من قال لو فتح فاه  
فسقطت لجة أو مطرفي  
فيه فالتلع كان  
عليه القضاء الصائم إذا فاه  
لا يفسد صومه لقوله عليه  
الصلوة والسلام من فاه  
فلا قضاء عليه فان عاد إلى  
جوفه فهو على وجهين أن  
كان ملء القم أو أعاده فسد  
صومه في قولهم لأن ملء  
القم له حكم الخارج  
فأعادته بمنزلة ابتداء الأكل  
وان عاد بنفسه فسد صومه  
في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لأنه عاد إلى جوفه ماله  
حكم الخارج ولا يفسد  
صومه في قول محمد رحمه الله  
تعالى وهو الصحيح لأنه كما  
لا يمكن الاحتراز عن خروجه  
لا يمكن الاحتراز عن عودته  
فجعل عفو وان لم يكن  
ملء القم فان عاد لم يفسد  
صومه في قولهم عند محمد  
رحمه الله تعالى لعدم الفعل  
وعند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لأنه ليس له حكم  
الخارج وان أعاده فسد  
صومه في قول محمد رحمه الله  
تعالى لوجود الفعل ولا يفسد  
في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لأن القياس ليس

فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية \* وينقسم إلى واجب وهو المذمور تحييزاً أو تعليقاً  
والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان والى مستحب وهو ما سواه كما في فتح القدير  
(وأما شرطه) فمنها النية حتى لو اعتكف بلا نية لا يجوز بالإجماع كذا في معراج الدراية \* ومنها مسجد  
الجماعة فصيح في كل مسجده أذان واقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة \* وأفضل الاعتكاف ما كان في المسجد  
الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم فيما كان أهله أكثر وأوفر  
كذا في التبيين \* والمرأة تعتكف في مسجد بيتها إذا اعتكفت في مسجد بيتها فقلنا البقعة في حقها كمسجد  
الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه الحاجة إلى الإنسان كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي \* ولو  
اعتكفت في مسجد الجماعة جاز وبكره هكذا في محيط السرخسي \* والأول أفضل ومسجد حبيب أفضل لها  
من المسجد الأعظم ولها أن تعتكف في غير موضع صلاتها من بيتها إذا اعتكفت فيه كذا في التبيين \* ولولم  
يكن في بيتها مسجد يجعل موضعه آمنه مسجداً فاعتكفت فيه كذا في الزايدى \* ومنها الصوم وهو شرط  
الواجب منه رواية واحدة وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قوله ما أن الصوم ليس بشرط  
في التطوع وليس لاقفه تقديراً على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن يخرج منه صح  
هكذا في التبيين \* ولو نذر اعتكاف ليلة أو يوم قدأكل فيه لم يصح ولو قال لله على أن اعتكف شهر بغير صوم  
فعليه أن يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية \* ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بمجبه الاعتكاف  
حتى أن من نذر باعتكاف رمضان صح نذره كذا في الذخيرة \* فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه أن  
يقضى اعتكاف شهر آخر متابعاً بصومه فيه هكذا في المحيط \* وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر  
فاعتكف فيه لم يجزئ له لأن الصوم صار ذين في ذمته لما فات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود  
لا يتأدى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزئ له ولو أظفر وقضى صوم الشهر مع  
الاعتكاف أجزاء لأن القضاء مثل الأداء هكذا في محيط السرخسي والخلاصة \* إذا أصبح الرجل صائماً  
منطوقاً قال في بعض النهار لله على أن اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى لأن الاعتكاف الواجب لا يصح إلا بالصوم الواجب والصوم في أول اليوم انعقد نطقاً فلا يمكن جعله  
واجباً بعد ذلك كذا في المحيط \* (ومنها الإسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحيض والنفس) لأن  
الكافر ليس من أهل العبادة والمجنون ليس من أهل النية والجناب والحائض والنفساء ممنوعون عن  
المسجد وأما البلوغ فليس بشرط الصحة الاعتكاف فيصح من الصبي الماقل ولا تسترط الذكورة والحريفة  
فيصح من المرأة والعبد باذن المولى والزواج أن كان لها زوج كذا في البدائع \* فان أذن لها الزوج  
بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها به وذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى إذا منع المملوك بعد الأذن صح  
منعه ويكون مسبباً في ذلك وللمكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنع به كذا في فتاوى  
قاضى خان \* وان نذرت المرأة بالاعتكاف فللزواج أن يمنعها عن ذلك وكذلك العبد والامة إذا نذرا به  
فلهما أن يمنع كذا في المحيط \* فإذا اعتق فقلبه وان باتت قصت هكذا في فتح القدير \* ذكر في المنتقى ولو  
أذن لها في الاعتكاف شهرًا فارتدت أن تعتكف متتابعاً فللزواج أن يأمرها بالتفريق ولو أذن لها في  
اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له أن يمنعها كذا في محيط السرخسي \* (وأما أدابه)

بخارج فلا يتصور إدخاله والصحيح في هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان تقياً أن كان ملء القم فسد صومه لقوله عليه الصلاة  
والسلام من تقياً فعليه القضاء ولا كفارة عليه لأن فساد الصوم عرف نصاً بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة وإذا فسد صومه  
لا يتأتى فيه العود وإعادة وان لم يكن ملء القم فسد صومه عند محمد رحمه الله تعالى لظاهر النص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
لا يفسد صومه لأن مادون ملء القم لا يسمى قياً مطلقاً فان عاد إلى جوفه لا يفسد صومه لأن مادون ملء القم ليس بخارج حكماً وان

أعاده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار له قضاؤه القوم وان تقيا لم يفسد صومه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وهو بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة صائم عمل الابرسم فادخل الابرسم في فيه فخرجت خضرة الصبغ أو صغرت أو جرت واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحر (٣١٢) فابتلعه وهو هذا كصومه فسد صومه إذا أكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخضرة والنواة

وكل قطن والحشيش والتراب والكاعذ والبراق الذي جعله في كنه ثم ابتلعها وسفرجل اذا لم يكن مسدرا وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه فان كان يعتاد كل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة \* النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم اذا هب العقل اذا ذبح لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحته من نسي التسمية وان أكل ميتة قد تدردت فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تدردت فعليه القضاء والكفارة جميعا \* وأما ما يوجب القضاء والكفارة اذا أصبح صائما في رمضان فحاص امرأته متمعدا عليه القضاء والكفارة اذا وارت الحشفة أنزل أولم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشافعي رحمه الله تعالى في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب ثم قال ان كانت غنية يعمل عنها الزوج كمن ماء الاغتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يجهل عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجزى فيه النيابة وان كانت المرأة مكرهة عليها القضاء والكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم فيه طاوعته بعد ذلك لانها طاوعته بعد فساد الصوم وان جامعها في دبرها أو جامع أمته في دبرها متمعدا عليها القضاء والكفارة أنزل أولم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذا اذا عمل في قوم لوط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قالوا به أخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة \* الصائم اذا أكل متعمدا ميتة ذبيحة أو يدوي به كالبز والاطمة والاشربة والادهان والالبان عليه

فان لا يتكلم الاجبة وان يلزم بالاعتكاف عشر من رمضان وان يختار أفضل المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج \* ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانباء عليهم السلام وأخبار الصالحين وكتابة أمور الدين كذا في فتح القدير \* ولا بأس أن يتحدث بما لا يتم فيه كذا في شرح الطحاوي \* (وأما محاسنه فظاهرة) فان فيه تسليم المعتكف كليته الى عبادة الله تعالى في طلب الرزق وتبديد النفس من شغل الدنيا التي هي ممانعة عما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف أو قاته في الصلاة ما حقه أو حكاما المقصد الاصل من شرعيته انتظار الصلاة بالجماعات وتشبيه المعتكف بنفسه بمن لا يعصون الله ما أمرهم ويضلعون ما يؤمرون وبالذين يسجون الليل والنهار وهم لا يسيئون \* ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيف الله تعالى هكذا في النهاية \* (وأما مقصداته) فمنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلا ونهارا الا بعذر وان خرج من غير عذر ساءعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* سواء كان الخروج عامدا أو ناسيا هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يخرج المرائين من مسجد بيتهم الى المنزل هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لها أن ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها كذا في التبيين \* (ومن الاعذار الخروج للغائط والبول وأداء الجمعة) فاذا خرج لبول أو غائط لا بأس بأن يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما فرغ من الوضوء ولو مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو كان يقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريبين وبعيد قال بعضهم لا يجوز أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج \* وان كان خرج الحاجة الانسان له أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في العناية \* وأما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية \* ويخرج الجمعة حين تزول الشمس ان كان معتكفه قريبا من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تقوته الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تقوته لم ينتظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يأتي الجامع فيصلي أربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكنه بقدر ما يصلي أربع ركعات أو ستا على حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي \* فان مكث يوما وليه أو أمم اعتكافه لا يفسده ويكره كذا في السراج الوهاج \* فان خرج من المسجد بعذر بان انهمد المسجد وأخرج مكرها فدخل مسجد آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسننا كذا في البدائع \* وكذا لو خاف على نفسه أو ماله فخرج هكذا في التبيين \* ولو خرج لبول أو غائط فحسبه الغريم ساعة فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قوله ما يسر على المسلمين كذا في الخلاصة \* ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق \* ولو خرج لجنائز يفسد اعتكافه وكذا صلاتها ولو تعينت عليه أو لانجاء الغريق أو الحريق أو الجهاد اذا كان النفير عاما أو لاداء الشهادة هكذا في التبيين \* وكذا اذا خرج ساعة بعد ذر المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية \* ولو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج الى عبادة المريض وصلاة الجنائز وحضور مجلس العلم يجوز لذلك كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* ولو سعد المئذنة لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب المئذنة خارج المسجد كذا في البدائع \* والمؤذن وغيره

الكفارة عندنا وكذا إذا أكل هليجة أو مسكاً أو كافوراً أو غالية أو زعفراناً وإن أخذ الهليجة بغيره وجعل عصها ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء وإن جعل هذا بالقديد أو بالسكر يلزمه القضاء والكفارة وكذا إذا أكل شياً من أوراق الشجر مما يأكله الناس وكذا الخل والمزى وماء العصفور وماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القشاق والعقد (١) وماء الزرجون والمطر والنيج والبرد إذا تعذر ذلك وكذا إذا أكل طيناً يؤكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة وفي الطين النيسابوري عن (٢١٣) أبي جعفر الهندي وإن رجه الله تعالى أنه

قال يجب القضاء والكفارة

وقال محمد بن الحسن رحمه

الله تعالى في الرقيات الصائم

إذا أكل الطين يجب عليه

القضاء دون الكفارة إلا أن

يكون من الطين الارمني

فإن فيه القضاء والكفارة

لأنه يؤكل للدواء وأما الطين

الذي يغلى فيؤكل عن محمد

رحمه الله تعالى أنه قال

لأدري وكذا يرى عن

أبي يوسف رحمه الله تعالى

قيل معنى قوله لا أدري أي

لأدري أنه يدوي به أم لا

وفي ظاهر الرواية يجب

الكفارة لأنه يؤكل عادة

وإن أكل دقيقاً في بعض

الروايات عن أبي يوسف رحمه

الله تعالى لا يجب الكفارة

وعن محمد رحمه الله تعالى

يجب وفي بعض الروايات

الخلافاً على عكس هذا ولا

يجب الكفارة بأكل العجين

وفي دقيق الذرة إذا التهب من

يجب القضاء والكفارة وكذا

إذا أكل الحنطة كما هي في

قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى وعن أبي يوسف

رحمه الله تعالى في صائم

قضم الحنطة فأكلها عليه

القضاء والكفارة ولو مضغ

حبة الحنطة لا يفسد صومه

فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان \* ولا بأس أن يخرج رأسه إلى بعض أهله ليغسله كذا في التتارخانية \* هذا كله في الاعتكاف الواجب أما في النفل فلا بأس بأن يخرج بعدد غيره في ظاهر الرواية وفي التحفة لا بأس فيه بأن يعود المريض ويشهد الجنائز كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* (ومنهم الجماع ودواعيه) فيجزم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل والمس والمعانقة والجماع فيمادون الفرج والليل والنهار في ذلك سواء والجماع عامداً أو ناسياً ليلاً أو نهاراً يفسد الاعتكاف أنزل أول منزل وما سواه يفسد إذا أنزل وإن لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع \* ولو أتمى بالتفكير والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين \* وكذا لو احتلم كذا في فتح القدير \* ثم إن أمكنه الاغتسال في المسجد من غير أن يتلو المسجد فلا بأس به ولا يفرض ويغتسل ويعود إلى المسجد ولو توضأ في المسجد في نوافه أو على هذا التفصيل هكذا في البدائع وفتاوى قاضي خان \* (ومنهم الاغما والجنون) نفس الاغما والجنون لا يفسد بالاختلاف حتى لا يقطع التتابع وإن أغشى عليه أياماً أو أصابه لم يفسد اعتكافه وعليه إذا برئ أن يستقبل فإن تناول الجنون وبقي سنين ثم أفاق يجب عليه أن يقضى هكذا في البدائع \* وإن صار معتوهاً ثم أفاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان \* (وأما محظوراته) فيها الصمت الذي يعقده عبادة فإنه يكره هكذا في التبيين \* وأما إذا لم يعقده فله أن يكره كذا في البحر الرائق \* وأما الصمت عن معاصي المسلمين في أعظم العبادات كذا في الجوهر النيرة \* ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جرم كذا في الخلاصة \* إذا أكل المعتكف نهاراً ناسياً ليلته لأن حرمة الأكل لاجل الصوم لا لاجل الاعتكاف كذا في النهاية \* والأصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالأكل والشرب كذا في البدائع \* ولا بأس للعتكاف أن يبيع ويشترى الطعام وما لا يمتنه وأما إذا أراد أن يتخذ متجراً فيكره له ذلك هكذا في فتاوى قاضي خان والذخيرة \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ويجوز للعتكاف أن يتزوج ويراجع كذا في الجوهر النيرة \* ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة \* وإذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه لأنه تناول محظورات الدين لا محظورات الاعتكاف كالأكل مال الغير كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فإن كان اعتكاف شهر بعينه إذا أفطر يوماً يقضى ذلك اليوم وإن كان اعتكاف شهر بغيره يلزمه الاستقبال سواء أقدمه بصدقه من غير عذر كالتفريط والجماع والاكتفاء في النهار أو بعدد كما إذا مرض فاحتاج إلى الخروج أو بغيره صغره كالحيض والجنون والاضغاث الطويل كذا في فتح القدير \* (وما يتصل بذلك من سائل) إذا أراد إيجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي أن يذكر بلسانه ولا يكفي لإيجابه النية بالقلب ذكره شمس الأئمة كذا في النهاية \* وهكذا في الخلاصة \* وههنا أصلاً (أحدهما) أنه إذا ذكر الأيام بالجمع أو بالتنبيه يتناول ما بآرائهم من الليالي وكذا الليالي يتناول ما بآرائهم من الأيام كذا في الكافي \* فلو تذاكرت ثلاثاً أياماً أو أكثر أو يومين أو ثلاثاً ليلاً أو أكثر أو ليلتين لزمه الأيام بلياليها والليالي بآيامها إن لم يكن له نية فإن نوى بالأيام خاصة وبالليالي الليالي خاصة صحته نية ويلزمه في الأيام اعتكاف الأيام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا في البدائع

لأنها تلاشي باضغ كالقلاني السمسة وإن أكل حبة عن أن مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها إن لم يكن معها نفروها فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها نفروها اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي اللوزة الرطبة والخوخة الرطبة كقارة لأنها تؤكل كاهي وأما اللوزة الرطبة إن ابتلعها فعليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل وإن مضغها فإن كان فيها لب عليه القضاء والكفارة لأنه أكل ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة والربط واليابس فيه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة اللوز

(١) قوله القنبد المثلث صحر كائنت يشبه القنبد أو ضرب منه أو اختياراه فاموس

وكذا الضحك والفسق ان كانت رطبة فهي بمنزلة الجوز وان كانت ياسة اذ مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها اللب بل قلنا في الجوز وان ابتلعها ان لم تكن مشقوقة الرأر فسد صومه فلا كفارة فيه عند الكل وان كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم ان كانت مملوحة فيها لا كفارة وان لم تكن مملوحة لا كفارة فيها وان ابتلع فمأخوذة روى هشام عن محمد رجه الله تعالى ان عليه الكفارة لان جميعهما كقول بخلاف قشر الجوز (٢١٤) وفي قشر الرمانه وشحمها وابتلاع الرمانه والبيض القضاة دون الكفارة لانهم لا تؤكل

كذلك وان ابتلع بطيخة صغيرة أو حبة (١) صغيرة أو حبة روى هشام عن محمد رجه الله تعالى ان عليه الكفارة وان أكل كل شحما غير مطبوخ اختفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دماي ظاهر الرواية عليه القضاة دون الكفارة لانه مما يستقذره الطبع وفي بعض الروايات عليه القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان أكل لحما غير مطبوخ عليه القضاء والكفارة اذا بقيت لقمة السحور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها أو أخذ حبة من الخبز ليأكلها وهو ناس فلما مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلف المشايخ فيه على أربعة أقوال قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها لا كفارة عليه وان أخرجه من فيه ثم عادها وابتلعها عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وان أخرجه ثم عادها لا كفارة عليه هو الصحيح \* اذا سهر على نفي أن الفجر لم يطعم أو أفطر على نفي أن الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع والشمس لم تغرب علمه القضاء فيه ما للوجود تشبها المناقض ولا كفارة فيه المكان العذر وان تسهر وهو شاك في طلوع الفجر فالتسحر له أن يدع الاكل وهو شاك فصومه تام وان شك في غروب الشمس عليه ان يدع الاكل فان أكل وهو شاك يلزمه القضاء واختل في وجوب الكفارة وان تسهر وأكبر أنه ان الفجر طالع قال مشايخنا رجه الله تعالى عليه أن يقضى ذلك اليوم وان أفطر وأكبر أنه ان الشمس لم تغرب علمه القضاء والكفارة لان النهار كان

\* ولو نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير \* (وثانيهما) انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جاز له التفريق ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً هكذا في البدائع \* فلو نذر اعتكاف شهر بعينه أو بغير عينه أو ثلاثين يوماً يلزمه متتابعاً \* ومتى شاء لم يعين الشهر كذا في الظهيرية \* ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتدأه من الليل لان الأصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعده كذا في الكافي \* فلو قال الله على أنا اعتكف يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الانام الكنية يدخل قبل غروب الشمس هكذا في فتاوى قاضخان \* ولو نذر اعتكاف يوم العيد قضاءه في وقت آخر وعليه كذا في الإيماني نوى اليمين فلو اعتكف فيه أجزاء وأساء كذا في الخلاصة \* ولو اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشئ عليه كذا في الظهيرية \* ولو نذر اعتكاف يوم أو شهر معين فاعتكف قبله أو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق \* ولو نذر اعتكاف شهر مضى لم يصح نذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم \* ولو نذر اعتكاف شهر ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه شئ كذا في محيط السرخسي \* ولو نذر اعتكاف شهر فبات أطعم لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعيراً أو صاعاً كذا في السراجية \* ويجب عليه أن يوصي هكذا في البدائع \* وان لم يوص وأجارت الورثة جاز ذلك ولو نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشئ عليه وان صح يوم مات أطعم عنه عن جميع الشهر كذا في السراجية \* (المتفرقات) \* رجل أفطر في شهر رمضان تسعين وخمسمائة فصام شهراً ينوي القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى انه رمضان سنة إحدى وتسعين وخمسمائة قال أبو حنيفة رجه الله تعالى يجزيه وان صام شهره راي ينوي القضاء عن رمضان سنة إحدى وتسعين وخمسمائة وهو يرى انه أفطر ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلاله فالظاهر انه والمنحون فيه سواء كذا في الزاهدي \* وان أسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى علم بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان في فصل رؤية الهلال \* ولو أسلم قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم الاهلية في أول النهار والصوم لا يجزأ كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه الامساك \* وان بلغ الصبي قبل الزوال والاكل ونوى التطوع كان متطوعاً على الصحيح هكذا في الجوهرية والنية والسراج الوهاج \* قال الرازي يؤمر الصبي اذا أطاعه وذكر أبو جعفر اختلاف مشايخ بل رجه الله تعالى فيه والاصح أنه يؤمر وهذا اذا لم يضرب الصوم بيده فان أضرب لا يؤمر به وان لم يضرب فلا قضاء عليه وشك أبو حفص أن يضرب ابن عشر سنين على الصوم قال اختلافوا فيه والصحيح أنه بمنزلة الصلاة هكذا في الزاهدي \* كل من كان له نذر في صوم رمضان في أول النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر ثم زال عذره وصار بحال لو كان عليه من أول النهار لوجب عليه الصوم كالصبي اذا بلغ في بعض النهار وأسلم الكافر وأفاق المنحون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في أول النهار لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى فيه بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين أنه من رمضان أو سهر على نفي أن الفجر لم يطعم ثم تبين أنه طالع فانه يجب عليه الامساك في بقية اليوم

على نفي أن الفجر لم يطعم أو أفطر على نفي أن الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع والشمس لم تغرب علمه القضاء فيه ما للوجود تشبها المناقض ولا كفارة فيه المكان العذر وان تسهر وهو شاك في طلوع الفجر فالتسحر له أن يدع الاكل وهو شاك فصومه تام وان شك في غروب الشمس عليه ان يدع الاكل فان أكل وهو شاك يلزمه القضاء واختل في وجوب الكفارة وان تسهر وأكبر أنه ان الفجر طالع قال مشايخنا رجه الله تعالى عليه أن يقضى ذلك اليوم وان أفطر وأكبر أنه ان الشمس لم تغرب علمه القضاء والكفارة لان النهار كان

فابتاعوا منه البهائم كدرايه فصاعداً اليقين. اذا شهد اثنان الشمس قد غابت وشهد آخر انهما لم تغب فافطر ثم ظهر انهما لم تغب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق. واذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخر انهما لم يطلع فافطر ثم ظهر انه كان قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق. وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وان شهدوا على طلوع الفجر وشهد آخر انهما لم يطلع فافطر ثم ظهر انه كان قد طلع لا تجب الكفارة لان شهادة الواحد (٢١٥) على الطلوع ليست بحجة تامة بل هي شرط الحجة ولو دخل على

رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذالم اصبر صائماً وصرت مفاطراً فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني كان بعد طلوعه قال الحاكم ابو محمد رحمه الله تعالى ان كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وان كان واحداً عليه الكفارة عدلاً لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا. اذا قال الرجل لامرأته انظرى ان الفجر طالع أو غير طالع فنظرت فرجعت وقالت لم يطلع فافطر ثم ظهر ان الفجر كان طالعاً اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقاً وهو الصحيح لانه على يقين من الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع. اذا افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وان افطر في رمضانين عليه لكل

تسبها بالصائمين كذا في البدائع في فصل حكم الصوم المؤقت \* وكذا الذي كل وهو يرى ان الشمس قد غابت فظهر انهما لم تغب وكذا من افطر خطأ أو مكرهاً كذا في الخلاصة \* وقيل الامساك المستحب لا واجب والعصم الوجوب كذا في فتح القدير \* وأجمعوا على انه لا يجب التسبب بالصائم على الحائض والنفساء والمريض والمسافر كذا في الخلاصة \* وهل تأكل الحائض سراً أو جهراً قيل سراً وقيل جهراً ولا بأس بالمريض الا كل جهراً رواية واحدة كذا في السراج الوهاج \* ومن دخل في صوم التطوع ثم أفسده قضاء كذا في الهداية \* سواء حصل الفساد بصدقه أو بغير صدقه حتى اذا حاضت الصائفة المتطوعة يجب القضاء في أصح الروايتين كذا في النهاية \* اختلف أصحابنا رضي الله تعالى عنهم في الصوم المظنون اذا أفسده بان شرع في صوم أو صلا على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فافطر متعمداً قال أصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن الأفضل ان يعصى فيه وعلى هذا الخلاف اذا شرع في صوم الكفارة ثم أسير في خلاله فافطر متعمداً كذا في البدائع \* اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الامام النسفي انه يصح وان افطر يلزمه القضاء كذا في الخلاصة \* ومن لم ينو رمضان كله صوماً ولا افطراً فعليه قضاؤه كذا في الهداية \* ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان كذا في التكنيز \* كفارة الفطر وكفارة الظهار واحدة (١) وهي عتق رقبة مؤمنة أو كافرة فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكيناً كل مسكين صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبه فان كان وقت الاداء معسراً يجزئه الصيام وان كان موسراً وقت الوجوب كذا في الخلاصة \* ولو جامع مراراً في أيام من رمضان واحد ولم يكن تركه عليه كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير \* ولو افطر في يوم فاعتق ثم افطر في اليوم الثاني فاعتق ثم افطر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحققت الرقبة الاولى فلا شيء عليه وكذا لو استحققت الثانية ولو استحققت الثالثة فعليه اعتاق رقبة واحدة لان ما تقدم لا يجزئ عما تأخر ولو استحققت الثانية أيضاً فعليه اعتاق رقبة واحدة لليوم الثاني والثالث ولو استحققت الاولى أيضاً فعليه كفارة واحدة ولو استحققت الاولى والثالثة فاعتق رقبة واحدة لليوم الثالث ولو جامع في رمضانين ولم يكن تركه للاول فعليه لكل جماعة كفارة في الظاهر كذا في البدائع \* اذا زمت انكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه نعمة لاحد يفتي باعتاق الرقبة كذا في البحر الرائق \* شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة طاب يوم الخميس أيضاً كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى حتى لا تجوز التحمية في هذا اليوم اعتماداً على قول علي رضي الله عنه يوم نحرككم يوم صومكم لانه يحتمل انه أراد به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى قاضيان في فصل رؤية الهلال (٢) اعلم ان الصيامات اللازمة فرضاً ثلاثة عشر \* سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة اليمين وكفارة الافطار في رمضان والتذرع للمعين وصوم اليمين المعين وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم التذرع المطلق وصوم اليمين بأن قال والله لا صوم من شهر كذا في البحر الرائق \* ثم اذا كان مخيراً في قضاء رمضان فالتابعة مستحقة مسارعة الى

(١) مطلب بيان الكفارة (٢) مطلب لا يجوز الاعتماد على قول علي يوم نحرككم يوم صومكم

فطر كفارة وقال محمد رحمه الله تعالى يكفيه كفارة واحدة \* (الفصل السابع فيما يقطع الكفارة وما لا يقطع) \* المسافر اذا قدم مصر وهو صائم في رمضان فأتى ان صومه لا يجوز فافطر بعد ذلك متعمداً لا كفارة عليه وان لم يفت بذلك فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز أو رث شبهة في نفسه وكذا لو أصبح المقيم صائماً ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والصحيح ان افطر ثم مرض مرضاً لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا خلافاً



شبهة فان كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسدني  
الذميان عن أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى ان  
عليه الكفارة وروى  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى انه لا كفارة عليه  
وهو الصحيح \* رجل ذرعه  
التي وهوذا كره الصوم وأنا  
أأعتزل فظن أن ذلك  
فطره بوصول الماء الجوف  
أو الدماغ من أصول الشعر  
فأكل بعد ذلك متعمدا كان  
عليه القضاء والكفارة على  
كل حال وفي بعض الروايات  
فرو بين العالم والجاهل  
فأوجب الكفارة على العالم  
لا على الجاهل وكذا في  
الذي ذرعه التي فأكل متعمدا  
عليه القضاء والكفارة ان  
كان عالما في قولهم وان كان  
جاهلا فكذلك في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافًا لأبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقول محمد رحمه الله  
تعالى مضطرب وان احتمل  
في شهر رمضان ثم أكل متعمدا  
كان عليه الكفارة وان  
كان جاهلا فكذلك عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى في  
ظاهر الرواية وعن محمد رحمه  
الله تعالى ان استغنى فقها

شبهة فان كان بلغه الحديث  
وعلم ان صومه لا يفسد في  
الذي يمان عن أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى ان  
عليه الكفارة وروى  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى انه لا كفارة عليه  
وهو الصحيح \* رجل ذرعه  
التي هو هوناً كرسوم أو ناس  
أو اعتدل فظن أن ذلك  
فطره بوصول الماء الجوف  
أو الدماغ من أصول الشعر  
فأكل بعد ذلك متعمداً كان  
عليه القضاء والكفارة على  
كل حال وفي بعض الروايات  
فرو بين العالم والجاهل  
فأوجب الكفارة على العالم  
لا على الجاهل وكذا في  
الذي ذرعه التي فأكل متعمداً  
عليه القضاء والكفارة ان  
كان عالماً في قولهم وان كان  
جاهلاً فكذلك في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافاً لأبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقول محمد رحمه الله  
تعالى مضطرب وان احتمل  
في شهر رمضان ثم أكل متعمداً  
كان عليه الكفارة وان  
كان جاهلاً فكذلك عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى في  
ظاهر الرواية وعن محمد رحمه  
الله تعالى ان استغنى فقها

فافتاه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متع  
سار به فظن ان ذلك فطره فان  
بحال وان كان سمع في الجملة  
كان عالما وقال أبو يوسف رحمه

فافتاه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متع  
سار به فظن ان ذلك فطره فان  
بحال وان كان سمع في الجملة  
كان عالما وقال أبو يوسف رحمه

عليه وكذا الذي اكتمل أو دهن نفسه أو شاربه ثم كل متمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتى فافتى له بالفطر فينشد لا يلزمه الكفارة \* رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فأكل بعد ذلك متمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تقطر الصائم وقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة يفترون الصائم وينقض الوضوء الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجة سواء في الوجود كاه او عامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل (٣١٧) حال اعتمد حديثا أو فتوى لان العلماء

أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ذهاب الاجروايس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة وان استاك فظن ان ذلك فطره فأكل بعده متمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان أو جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان أوجب بهيمة أو ميسرة ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فأكل بعد ذلك متمدا ان كان عالما عليه القضاء والكفارة وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان ابتلع سلكة ولم يفتها من يده أو أدخل خشبة في دبره ولم يفتها من يده أو أدخل اصبعه في دبره ثم أكل بعد ذلك متمدا ان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان كان عالما فعليه القضاء والكفارة ولونظر الى محاسن المرأة فانزل أو تفكر فانزل فظن ان ذلك فطره فأكل متمدا فهو بمنزلة التي وقال بعضهم ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة

الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر الحج في ذمته ديناً عليه كذا في فتح القدير \* ولو حج ثم ارتد ثم أسلم لزمه أخرى اذا استطاع كذا في السراجية \* (ومنها العقل) فلا يجب على الجنون وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق \* (ومنها البلوغ) فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أن الصبي حج اذا قبل البلوغ فلا يكون ذلك عن حجة الاسلام ويكون تطوعاً ولو أحرّم ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعاً وان جدد التلبية أو استأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون عن حجة الاسلام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* وكذا الجنون اذا أفاق والكافر اذا أسلم قبل الوقوف بعرفة جدد الاحرام كذا في البدائع \* ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة وأحرّم من مكة أجزأه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه لجواز الميقات بغير احرام شيء كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها الحرية) فلا يجزئ على عبده ولو مدبراً أو أم ولد مكاتباً ومبعضاً أو مآذوناً في الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق \* ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزيه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل الاحرام وأحرّم وجب أجزأه عن حجة الاسلام ولو أحرّم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها القدرة على الزاد والراحلة) بطريق الملك أو الاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لامتة له عليه كالوالدين والمولودين أو من غيرهم كالاجانب كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب ممن تعتبر منه كالاجانب أو لا تعتبر كالابوين والمولودين كذا في فتح القدير \* وتفسير ملك الزاد والراحلة أن يكون له مال فاضل عن حاجته وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمته وأثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهباً ورجاعاً كالماشيا وسوى ما يقضى به دينه ويسكن نفقة عياله ومهره ومسكنه ونحوه الى وقت انصرافه كذا في محيط السرخسي \* ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقتصر كذا في التبيين \* والعمال من تلمه نفقته كذا في البحر الرائق \* ولا يترك نفقة لما بعد ابائه في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه من قدر على رأس زامله وأمكنه السفر عليه وجب والافان كان مترافها فلا بد من أن يقدر على شق محمل ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الاجير وهو أن يكتري رجلاً بغير واحد يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما مرحلة أو فرسخاً ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسراً كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي النيايح يجب الحج على أهل مكة ومن حولها ممن كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وان لم يقدروا على الرحلة ولكن لا بد أن يكون لهم من العاظم مقدار ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج الوهاج \* الفقير اذا حج ماشياً ثم أسير لاج عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا وجد ما يحج به وقد قصد التزويج يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة أو جها الله تعالى على عبده كذا في التبيين \* اذا كان له دار يسكنها وعبد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا تثبت به الاستطاعة وفي التجريد ان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم يبلغ بها الحج أو يبلغ من مسكن وخادم وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها في غير الحج أم كذا في الخلاصة \* وكذا من كان له ثياب لا يمتنها كان عليه أن يبيع ويحج بها وان كان بثمنها وقام بالحج ولو كان له منزل

(٣٨ - الفتاوى اول) \* (فصل فيمن يجب عليه التشبه ومسا لا يجب) \* غلام بلغ في رمضان في نصف النهار ونصراني أسلم فانه لا يأكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت من الحيض والنفس بعد طلع الفجر أو معه والجنون اذا أفاق والمسافر اذا قدم مصر بعد الاكل والمقيم اذا انسحر بعد طلع الفجر وهو لا يعلم به والذي أكل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظن أنها لم تغب كل من صار على صفته في آخر النهار ولو كان عليه في أول النهار يلزمه الصوم كن عليه الامساك في بقية اليوم عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان من أفطر

خطأ بأن تغمض ودخل الملعق حلقه وأكل متعمداً ومكرهاً وأفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشبه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء والحيض والنفساء وعلى المريض والمسافر \* (فصل في التذنب بالصوم) رجل قال لله على صوم هذه السنة فإنه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ويقضى تلك الأيام وعليه كفارة اليمين أن نوى اليمين في قول أي حنيفة ومحمد رجعما الله تعالى ولو قال لله على صوم سنة (٢١٨) ولم يعين بصوم سنة بالاهله ويقضى خمسا وثلاثين يوماً ثلاثين يوماً لرمضان وخمسة أيام

يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لأجل الحج كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا كان له منزل يسكنه ويمكنه أن يبيع ويشتري بثمنه منزلاً دون منه ويبيع بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* وإن أخذ به فهو أفضل كذا في الإيضاح \* ولا يجب بيع مسكنه والاقتصاف على السكنى بالإجارة اتفاقاً كذا في البحر الرائق \* قالوا في كتب الفقه إذا كانت لفقيه وهو محتاج إلى استعمالها لا تثبت بها الاستطاعة وإن كانت لجاهل تثبت به الاستطاعة وإن كانت كتب الطب والنجوم تثبت الاستطاعة سواء كان محتاجاً إلى استعمالها والنظر فيها أو لا يحتاج كذا في المحيط \* قال بعض العلماء إن كان الرجل تاجراً يعيش بالتجارة فلك ما لا مقداره مالو رفع منه الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه إلى وقت رجوعه ويبيّن له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والأفلا وإن كان محترفاً بشرط لوجوب الحج أن يملك الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من وقت خروجه إلى رجوعه ويبيّن له آلات حرفته وإن كان صاحب ضيعة أن كان له من الضياع ما لو باع مقداره ما يكفي الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده ويبيّن له من الضيعة قدر ما يعيش بقية الباقي يقتصر عليه الحج والأفلا وإن كان حراً أو أكاراً فلك ما لا يكفي الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من خروجه إلى رجوعه ويبيّن له آلات الحرفتين من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والأفلا كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها العلم بكون الحج فرضاً) والعلم المذكور ثبت لمن في دار الإسلام بمجرد الوجود فيها سواء علم بالفرضية أو لم يعلم ولا فرق في ذلك بين أن يكون نشأ على الإسلام أو لا فيكون علماً حكماً ولمن في دار الحرب بأخبار رجلين أو رجل وامرأتين ولو مستورين أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق \* (ومنها سلامة البدن) حتى إن المقعد والزمن والمفروح ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الإجماع إن ملكوا الزاد والراحلة ولا الإصغاء في المرض وكذلك الشيخ الذي لا يثبت على الرحلة وكذلك المريض كذا في فتح القدير \* وهذا ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عنهم ما وظاهر الرواية عنهم أنه يجب عليهم فإن أجروا أجزاءهم مادام الحج مستمراً بهم فلن زال فعليهم الإعادة بأنفسهم وظاهر ما في الحنفية اختياره فإنه اقتصر عليه وكذا الاستيعاب وقواه المحقق في فتح القدير كذا في البحر الرائق \* وألحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج وكذا لا يجب الإجماع عنهم كذا في النهر الفائق \* والاعشى إذا ملك الزاد والراحلة لم يبعد فائدة لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الإجماع بالمال فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب وعندهما يجب وإن وجد فائدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب الحج بنفسه وعن صاحبه فيه رواية أن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن ولم يجمع حتى صار ممناً ومفلوجاً لزمه الإجماع بالمال بخلاف كذا في المحيط \* ولو تكلف هؤلاء الحج بأنفسهم سقط عنهم حتى لو صحوا بعد ذلك لا يجب عليهم الإجماع هكذا في فتح القدير \* (ومنها أمن الطريق) قال أبو الميثان كان الغالب في الطريق السلامة يجب وإن كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* قال الكرماني إن كان الغالب في طريق البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والأفلا وهو الأصح وسيحون وجميعون والفراة والنبل أنهار لا يجار كذا في فتح القدير \* وكذا أجلة كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها المحرم للمرأة) شابهة كانت أو عجوزاً

قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتتابعة لا تتخلو عن شهر رمضان ولو قال لله على أن أصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف إلى أن تمضي السنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل اليمين ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهله وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والأضحية وأيام التذنب لانه لا يتم صوم ثلاثة أشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوال وذوا القعدة وذوا الحجة وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء سنة

أيام \* رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم من إذا رمضان كان عليه كفارة اليمين ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر هو الصوم بنية الشكر ولو قدم فلان قبل أن ينوي فتوى به الشكر ولا ينوي بعين رمضان بر في عينه لوجد شرط البر هو الصوم بنية شكر وأجرأه عن رمضان كالصوم بنية التطوع فليس عليه قضاؤه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد في التتابع فعليه

أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا ومن نوى بالنذر عينا فافطر فعليه القضاء والكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء دون الكفارة أن نوى النذر واليمين جميعا وأن نوى اليمين تجب الكفارة دون القضاء ولو أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا إذا أراد شيئا آخر على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر يلزمه الطلاق والعتاق والنذر ولو نذر أن يصوم أبدا فاضف عن الصوم لاشتغاله بالعبادة قال له أن يقطر (٣١٩) ويطم لكل يوم نصف صاع من الخنطة لانه

استيقن أنه لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله تعالى وإن لم يقدر أشده الصنف وحرمه كان له أن يفطر وينتظر زمان الشتاء حتى يدرك فيقضى مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالابد ولو أوجب على نفسه حججا وعمل أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وإن علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز وإن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا للحمد ووزفر رحمه الله تعالى إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها إلا أن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الإيجاب ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضتي أو يوما أكل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت إلى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل ولو قالت لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما كات أو بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد رحمه

إذا كانت بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام هكذا في المحيط \* وإن كان أقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع \* والمحرم الزوج ومن لا يجوز مناهجها على التأيد بقراءة أو رضاء أو مصاهرة كذا في الخلاصة \* ويشترط أن يكون مأونا عاقلا بالغاعرا كان أو عبدا كافرا كان أو مسلما هكذا في فتاوى قاضي خان \* والمجوس إذا كان يعتقد باحتمال كتمان الإيسافر معها كذا في محيط السرخسي \* والمرأى كالبالغ وعبد المرأة ليس بمحرم لها كذا في الجوهر والنيرة \* ولا عبدة للصبي الذي لا يجتمه والجنون الذي لا يفيق كذا في محيط السرخسي \* وتجب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم ليحج بهم أو عند وجود المحرم كان عليها أن تحج حجة الاسلام وإن لم يأت لها زوجها وفي الناف له لا يخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تتزوج للحج كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم تكلموا أن أمن الطريق وسلامة البدن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجود المحرم للمرأة بشرط لوجوب الحج أم لا بدائه بعضهم جعلوا بشرط الوجوب وبعضهم شرط اللاداء وهو الصحيح وغيره خلاف فيما إذا مات قبل الحج فعلى قول الأولين لا تلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية \* ومنها عدم قيام العدة في حق المرأة عدة وفاة كانت أو عدة طلاق والطلاق بائن أو رجعي هكذا في شرح الطحاوي \* فلا يخرج المرأة إلى الحج في عدة طلاق أو موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الأمصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا يخرج من ذلك المصر ما لم تنقض عدتها كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن لزمته العدة بعد الخروج إلى الحج وهي مسافرة فإن كان الطلاق رجعي ما لم تنقض عدتها كذا في زوجها والفضل لزوجها أن يرجعها وإن كان الطلاق بائنا فهو كالاجني كذا في السراج الوهاج \* ثم ما ذكر من الشرائط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج أهل بلده إلى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في أول السنة قبل أشهر الحج وقبل أن يخرج أهل بلده إلى مكة فهو في سعة من صرف ذلك إلى حيث أحب وإذا صرف ماله ثم خرج أهل بلده لا يجب عليه الحج فأما إذا جاء وقت خروج أهل بلده فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه إلى غيره فإن صرفه إلى غير الحج أو غيره عليه الحج كذا في البدائع \* (وأما شرائط صحة أدائه فلا ثلاثة) \* الاحرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج \* (وأما كنهه فثيابة) الوقوف بعرفة وطواف الزيارة لكن الوقوف أقوى من الطواف كذا في النهاية \* حتى يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* (وأما واجباته فخمسة) السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق أو التقصير وطواف الصدر كذا في شرح الطحاوي \* (وأما سننه) فطواف القدوم والرمل فيه أو في الطواف الفرض والسعي بين الميادين الأخضرين والبيتوتة بمعنى في ليالي أيام النحر والدفع من منى إلى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مر دافئة إلى منى قبلها كذا في فتح القدير \* والبيتوتة بمزدلفة سنة والترتيب بين الجمار الثلاث سنة هكذا في الجرار الرائق \* (وأما آدابه) فانه إذا أراد أن يركب أن يحج قالوا ينبغي أن يقضى دينه كذا في الظهيرية \* ويشاور ذار رأي في سفره في ذلك الوقت لا في نفس الحج فانه خبر وكذا يستخير الله تعالى في ذلك وسنتها أن يصلي ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستحلال من خصومه ومن كل من عامله كذا في فتح القدير \* وقضا ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقربطه في ذلك والعزم على عدم العود إلى مثل ذلك كذا في الجرار الرائق \* ويقعز عن الرياء والسمعة والفخر ولذا كره

الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القضاء وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شي في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو نذر أن يصوم يوم كذا أو غدا فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى وكذا إذا نذرت صوم القدوه حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فأت قبل أن يمضي الشهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن يومه بذلك فيطم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة ويستوى في ذلك إن كان الشهر بعينه

أوبغير عينه قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف إذا أوجب على نفسه اعتكافاً فأنه قبل أن يعتكف يلزمه أن يوصي بذلك فيطم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من الحنطة وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا عن أبي حفص الفقيه رحمه الله تعالى قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أوجب على نفسه صوم شهر فمات من ساعته روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه (٣٣٠) ويلزمه أن يوصي به قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى فإن كان الشهر بعينه

قال فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال هشام فقلت له ما قولك فيه قال حتى أنظر \* رجل قال لله على أن أصوم هذا اليوم أمس أو أمس هذا اليوم لزمه صوم اليوم ولو قال غده هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمه صوم أول الوقتين الذي تقو به فإن كان أول الوقتين الذي تقو به اليوم وقال ذلك بعد الزوال لاثني عليه ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام ذلك مرة كفاه إلا أن ينوي الأبد ولو أوجب صوم هذا اليوم شهر أصام ما تكرم منه في ثلاثين يوماً يعني أن كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يمضي شهر فيكون الواجب صوم أربعة أيام أو خمسة أيام وكذا لو قال لله على أن أصوم يوم الاثنين سنة كان عليه أن يصوم كل اثنين يمر به إلى سنة وعن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يصوم ثلاثين يوماً مثل ذلك اليوم ولو نذر أن يصوم يوماً يوماً لا يلزمه صوم يوم إلا أن ينوي الأبد ولو قال

بعض العلماء الركوب في الحمل وقيل لا يكره إذا تجرد عن قصد ذلك ويحتمل في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل الحج بالنفقة الحرام مع أنه يسقط القرض معها وإن كانت مفسوبة كذا في فتح القدير \* إذا أراد الرجل أن يحج بحال حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضي دينه من ماله كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات \* ولا بد له من رفيق صالح يذره إذا نسي ويصبر إذا جزع ويعينه إذا عجز وكونه من الجانب أولى من الأقارب بعد أن ساحة القطيعة كذا في فتح القدير \* وفي النبايع ويترك نفقة عبالة ويخرج بنفس طيبة ويتق الله في طريقه ويكثر ذكر الله ويحجب الغضب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل السكينة والوقار بترك ما لا يعنيه كذا في التتارخانية في تعليم أعمال الحج ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمل أكثر منه كذا في فتح القدير \* ويحترق من يحملها فوق ما تطيقه ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة ولو ملوك له وتجرب يد السفر من التجارة أحسن ولو اتجرو لا ينقص ثوابه كذا في البحر الرائق ولا سيما كس في شراء الأدوات ولا يشارك في الرادوا اجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم أحل ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس اقتداء به عليه السلام والأقيوم الاثنين في أول النهار والشهر ويودع أهله وأخوانه ويستكملهم ويطلب دعاءهم ويأتيهم بذلك وهم بأقرب ما أقدم كذا في فتح القدير \* ويخرج خروج الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتمدت وعليك توكلت اللهم أنت تقبلي وأنت رجلي اللهم اكفني ما أهمني وما آلهتم به وما أنت أعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني إلى الخير أينما توجهت اللهم إلى أعوذ بك من وعاء السفر وكأبة المنقلب والخور بعد الكور وسوء المنظر في الأهل والمال وإذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وبقراءة الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة كذا في الظهيرية \* الحج راكبا أفضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات \* وفي النوازل والخاتران الطريق ان كان قريياً فالفضل أن يحج ماشياً وان كان بعيداً فالفضل أن يحج راكباً كذا في التتارخانية في المتفرقات \* ويكره الحج على الحمار والرجل أفضل كذا في فتاوى قاضي خان في المتفرقات \* وإذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ومن علينا محمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلني في خير أمة أخرجت للناس سبها الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون والحمد لله رب العالمين كذا في الظهيرية \* الأحسن للعاج أن يبدأ بنفسه فإذا قضى نسكه أتى إلى المدينة في الكبري لو كان غير حجة الإسلام يبدأ بأعيانها وان بدأ بالمدينة مع هذا في الأول جاز كذا في التتارخانية في الفصل الثالث من الحج \* ثم الركن لا يجزئ عنه البدل ولا يخلص عنه بالدم إلا ببيان عينه والواجب يجزئ عنه البدل إذا تركه ولو ترك المنى والآداب فلا شيء عليه وقد أساء كذا في شرح الطحاوي \* (وأما محظوراته فنوعان) أحدهما ما يفعله في نفسه وذلك ستة الجماع والحلق وقلم الأظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه ولبس الخيط \* والثاني ما يفعله في غيره وهو التعرض للصيد في الحلق والحرم وقطع شجر الحرم كذا في الجامع الصغير لقاضي خان والتخفة وغيرهما كذا في النهاية \* (ومما يتصل بذلك مسائل) ويكره الخروج إلى الحج إذا كره أحد أبويه ان كان الوالد معتمداً إلى خدمة الولد وان كان مستغنياً عن خدمته فلا بأس والجداد

الله على أن أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا يوماً يلزمه صوم أحد وعشرين والجدات يوماً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً ولو قال دهرافه وعلى ستة أشهر عندهما والده هو العركله ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر ولو قال لله على أن أصوم جمعة أن أراد به أيام الجمعة يلزمه سبعة أيام وان أراد به يوم الجمعة يلزمه يوم وان لم يكن له نية يلزمه سبعة أيام لان الجمعة تنكر ويراد بها يوم الجمعة

وتذ كر وادبها أيام الجمعة وفي الثاني غلب استعمالها فنصرف المطلق اليه \* رجل قال لله على ان أصوم عشرة أيام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز ولو أوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة أجزأه \* مريض قال لله على ان أصوم شهر افان قيل أن يصح لا يلزمه شيء وان صح يوم الزمان أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى لزمه أن يوصى بقدر ما صح كل مريض اذا فاته صوم رمضان ثم صح وله ما ان وجوب التذمر مضاف الى وقت الصحة معني فصار كانه قال بعد الصحة لله على ان أصوم (٢٣١) شهر ثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة

فيتقدر بقدره

### (فصل في الاعتكاف)

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليل بالشرط والشروع فيه اعتبارا بآثار العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ثم انما يشترط الصوم في اعتكاف أو يجب على نفسه فأما في النقل فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه شرط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تصلي فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له أذان واقامة وهو الصحيح اقول عمر لا اعتكاف الا في مسجد له أذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل لانه في الحرم وهو مأمن انطلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعده مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أفضل المساجد بعد المسجد الحرام لانه

والجدا عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات \* ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالنزوح وكذا ان كرهت خروجه وزوجته واولاده أو من سواهم ممن لزمه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بأن يخرج ومن لا يلزمه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالنزوح مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كان الولد امر صبيح الوجه فلا بد أن يمنع من الخروج حتى يأتي في الملتقط حج الفرض أولى من طاعة الوالدين وطاعتهم أولى من حج النفل وفي الكبرى لو كان السفر مخوفا مثل البحر لا يخرج الاباذن الوالدين كذا في التتارخانية \* ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال لم يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كفيل باذن الغريم لا يخرج الاباذنهما وان كفيل بغير اذن الغريم لا يخرج الاباذن الطالب وحده وله أن يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات

### (الباب الثاني في المواقيت)

المواقيت التي لا يجوز أن يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالخليفة واهل العراق ذوات عرق واهل الشام حنيفة واهل نجد قرن واهل اليمن يلم وفائدة التأقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها كذا في الهداية \* فان تقدم الاحرام على هذه المواقيت جاز هو الافضل اذا أمن واقعة المخطورات والافال تأخيرها الى الميقات أفضل كذا في الجوهر النيرة \* وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ومن جهام من غير أهلها كذا في التبيين \* ومن جاوز ميقاته غير محرّم ثم أتى ميقاتا آخر فأحرم منه أجزاء الا أن احرامه من ميقاته أفضل كذا في الجوهر النيرة \* وهذا في غير أهل المدينة لان أهل المدينة أخص بوقته كذا في السراج الوهاج \* وكل من قصد مكة من طريق غير مسلك أحرم اذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت كذا في محيط السرخسي \* ومن حج في الجرف فوقته اذا حاذى موضع من البر لا يتجاوز الا محرما كذا في السراج الوهاج \* وان سلك بين الميقاتين في البحر أو البر اجتهد وأحرم اذا حاذى ميقاتا منهما أو بعدهما أولى بالاحرام منه كذا في التبيين \* فان لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين الى مكة كذا في البحر الرائق \* ومن كان أهله في الميقات أو داخل الميقات الى الحرم فبقايتهم الحج والعمرق الحل الذي بين المواقيت والحرم ولو أخر الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط \* ووقت المكي للاحرام بالحج والحرم للعمرة الحسل كذا في السكافي \* فيخرج الذي يريد العمرة الى الحل من أي جانب شاء كذا في المحيط \* والتنعيم أفضل كذا في الهداية \* ولا يجوز الا في أن يدخل مكة بغير احرام نوى النسك أولا ولو دخلها فعليه حجة أو عمرة كذا في محيط السرخسي في باب دخول مكة بغير احرام \* ومن كان داخل الميقات كالبيستانى له أن يدخل مكة لحاجة بلا احرام الا اذا أراد النسك فالنسك لا يتأدى الا بالاحرام ولا حرج فيه كذا في السكافي \* وكذلك المكي اذا خرج الى الحل للاحتطاب أو الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير احرام وكذلك الآفاق اذا صار من أهل البستان كذا في محيط السرخسي

### (الباب الثالث في الاحرام)

وله ركن وشرط (فالركن) أن يوجد منه فعل من خصائص الحج وهو نوعان (أحدهما قول) بأن يقول مكان عبادته في حياته وجوار روضته بعد وفاته ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتا يعني موضع صلاتها في بيتها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تعتكف الا في مسجد حيا وعندنا لا تعتكف في مسجد حيا جاز ويكره \* ولا يخرج المعتكف من المسجد للحاجة لازمة شرعية كالجمعة أو الحاجة طبيعية كالبول والغائط واذا خرج لبول أو غائط لا يعتكف في منزله بعد الفراغ من الظهور ويأتى الجمعة حين تزول الشمس فيصلي قبلها أربعين ركعة أو أربعين



أوستا ولا يمكث أكثر من ذلك أما بعدها أربعاً أو ستان إلا أن قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سننها وقال أبو الحسن  
الكرخي رحمه الله تعالى يأتي الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها أربعاً أو ستاً وبعد أربعاً أما قبلها أربعاً أو ستاً أربع سنة الجمعة وركعتان  
تحتية المسجد وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كان منزله بعيداً من الجامع يخرج حين يرى أنه يبلغ الجامع عند النداء وإن كان خروجه قبل  
الزوال وهو الصحيح وإن قام في المسجد (٢٢٢) الجامع يوماً أو ليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك ولا يعود المعتكف مريضاً

ولا يشهد جنازة ولو خرج  
المعتكف عن المسجد بغير  
عذر ساعة بطل اعتكافه في  
قول أبي حنيفة وعندهما  
لا يبطل حتى يكون أكثر  
من نصف يوم وعلى هذا  
الخلافاً إذا خرج ساعة  
بعد المرض لأن الخروج  
بعد المرض لم يصير مستثنى  
عن الإيجاب لأنه لا يغلب  
وقوعه فصاركاً أنه خرج بغير  
عذر إلا أنه لم يأت في الخروج  
بعد المرض وكذا إذا  
خرج بغير عذر ناسياً فسد  
اعتكافه وإن كان ساعة في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وكذا إذا انعدم  
المسجد فانتقل إلى مسجد  
آخر أو أخرجه السلطان  
مكراً أو أخرجه الغريم أو  
خرج هو لبول أو غائط  
ففسد الغريم ساعة فسد  
اعتكافه في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وإذا جامع  
المعتكف امرأته ليلاً أو  
نهاراً عامداً وناسياً فسد  
اعتكافه وإن كان الجامع  
ناسياً لا يفسد الصوم  
ويباح للمعتكف الأكل  
والشرب في معتكفه وإن  
أكل أو شرب في النهار ناسياً  
لا يفسد اعتكافه وإن

أبنيك اللهم ليبيك لا شريك لك الخ وهي مرة شرط وإن زيادة سنة وتلزمه بتركها الإساءة كذا في محيط  
السرخسي \* ولو كان مكان التلبية تسبيحاً أو تحميداً أو تهليلاً أو تمجيداً أو ما أشبه ذلك من ذكر الله تعالى  
ونوى به الأحرام صار محرماً سواء كان يحسن التلبية أو لا يحسنها بالاجماع وكذا إذا أتى بلسان آخر أجزأه  
سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها كذا في شرح الطحاوي \* والعربية أفضل ولو قال اللهم ولم يزد عليه  
فن قال يصير به شارعاً في الصلاة يقول يصير محرماً وعلى قول من قال لا يصير به شارعاً في الصلاة لا يصير محرماً  
هكذا في فتاوى قاضي خان \* (والثاني قول) وهو أن يقلد بدنة وأن ساقها وتوجهه معها يداً الطبع يصير محرماً  
وإن لم يلب سواء قلد بدنة تطوعاً أو ندراً أو جزاءً صيداً ونحوه وإن بعث بها على يدي رجل ولم يتوجه معها  
ثم توجه لم يكن محرماً حتى يلحقها الأهدى متعة أو قرآن فإنه يصير محرماً حين توجه قبل أن يلحقها كذا في  
محيط السرخسي \* فإذا أدركها أو ألقاها أو أدركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الأحرام فيصير  
محرماً كالساقها في الابتداء كذا في الهداية \* ولو اشتد قوم في بدنة وهم يؤمون البيت فقلد أحدهم  
بأمرهم فقد أحرما موافقاً لهم صار محرماً دونهم وصفة التقليد أن يربط على عنق بدنة قطعة نعل  
أو حذوة فزادة أو لحاء شجر كذا في محيط السرخسي \* ولو جال بدنة أو قلداً شاة ونوى به ما الأحرام فتوجه  
معه لم يصير محرماً وكذلك إذا أشعر بدنة ونوى به الأحرام في قولهم جميعاً كذا في المضمرات \* ويستحب  
التجليل والتصدق بالحل والتقليد أحب من التجليل كذا في فتح القدير \* والبدن من الأبل والبقر كذا في  
الهداية \* والاشعار أن يظعن في سنامها من الجانب الأيسر حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال الأدهم حسن كذا في المضمرات \* والتجليل أن يلبس بدنة الجمل هكذا في شرح  
الطحاوي \* (وأما شرطه فالثاني) حتى لا يصير محرماً بالتلبية بدون نية الأحرام كذا في محيط السرخسي  
\* ولا يصير شارعاً بمجرد التلبية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر أو سوق الهدى أو تقليد البدنة  
كذا في المضمرات \* وإذا أراد الأحرام اغتسل أو توضأ أو غسل أفضل إلا أن هذا الغسل للتنظيف حتى تؤمر  
به الخاص كذا في الهداية \* ويستحب في حق النفساء والصبي ويستحب كمال التنظيف من قص الأظفار  
والشارب وحلق الأظفار والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال أو أرادته والاقتدير بحه وإزالة الشعث  
والوسخ عنه وعن بدنه بغسله بالخطمي والاشنان ونحوهما ومن المستحب عند إرادة الأحرام جاع زوجته  
أو جاريته إن كانت معه ولا مانع من الجماع فإنه من السنة هكذا في البحر الرائق \* وينزع الخيط والخلف  
ويلبس ثوبين إذا أراد أحد جديدين أو غسيلين والجديد أفضل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لبس ثوباً  
واحد استبرأ عنه جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* والأزار من السرة إلى ما تحت الركبة والرداء على  
الظهر والكفين والصدر ويشده فوق السرة وإن غرز طرفه في أزاره فلا بأس به ولو خله بخلال أو مسلة  
أو شدة على نفسه بحبل أساه ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق \* ويدخل الرداء تحت عيئه ويلقيه على كتفه  
اليسرى ويبقى كتفه الأيمن مكشوفاً كذا في خزائن المفتين \* ويدهن بأي دهن شامطياً كان أو غير  
مطيب وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرام بما لا يبقى عيئه بعد الأحرام وإن بقيت رائحته وكذا  
التطيب بما يبقى عيئه بعد الأحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبقى عيئه على قول الكل على

بأشرف ما دون الفرج فأنزل فسد اعتكافه وإن لم ينزل لا يفسد ولو نظر فأنزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف المباشرة إحدى  
الفاحشة وإن أمن على نفسه ماسوى ذلك ويباح للصائم إذا أمن على نفسه ماسوى ذلك لأن الاعتكاف مما يتبدل ولا فاعاحة  
الدواعي قد نصير سبباً للوقوع فيما هو محظور الاعتكاف وهو الجماع وأما الصوم لا يتبدل فاعاحة الدواعي لا تصير سبباً للوقوع في الجماع  
الذي هو نقيض الصوم ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشترى أراد به الطعام ولا يبتلئ منه أما إذا أراد أن يأخذ متجراً فيكره له ذلك ولا

صحت في الاعتكاف ولا يفتد الاعتكاف سباب ولا جدال ولا بأس للعتكف أن ينأى في المسجد أو يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أهله ليغسله وإن غلبه في المسجد في إناه لا بأس به لأنه ليس فيه تلاوت المسجد وصعود المئذنة أن كان باهما في المسجد لا يفسد الاعتكاف وإن كان أناب خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لأن خروجه للأذان يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لأن الخروج من المسجد وإن كان ساعة يفسد (٣٣٣) الاعتكاف في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل ويجوز اعتكاف التطوع أقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعبادة المريض وفي رواية لا يجوز أقل من يوم ويبطل لعبادة المريض ولا بأس للمأول بأن يعتكف بأذن سيده والمرأة بأذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزواج فان أذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها بعد ذلك وإن منعها لا يصح منعه والمولى إذا منع المأول بعد الأذن صح منعه ويكون مستثنى من ذلك وللكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه إذا أصبح صائما عن التطوع ثم قال في بعض النهار لله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح نذر في قياس قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان ذلك قبل الزوال فعليه أن يعتكف وكذا إذا أصبح مفطرا يعني غيرنا للصوم ثم قال قبل الزوال لله على أن اعتكف هذا اليوم يلزمه أن يعتكف بصومه وإن لم يفعل فعليه القضاء في قول أبي يوسف

أحد الروايتين عنهما قالوا به نأخذ كذا في البحر الرائق \* ثم يصلي ركعتين ويقرأ فيه ما عايشاه وان قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وقيل يأثم الكافرون وفي الثانية بفاتحة الكتاب وقيل هو الله أحد تبركا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أفضل كذا في المحيط \* وكثير من علم شايقرون بعد الفراغ من سورة قل يأثم الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الفراغ من سورة قالوا لا بأس بآذان من ذلك رجة وهي ثلث من أمر نار شدا كذا في خزائن المفتين \* ولا يصليهما في الوقت المكروه وتجزئه المكتوبة كذا في البحر الرائق \* ثم إذا فرغ من صلاته يطلب من الله التيسير ويدعو اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني كذا في المحيط \* ثم يأتي في دبر الصلاة أو بعد ما استوت به راحته والتبسية في دبر الصلاة أفضل عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وصفة التبسية أن يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وتوكله أن النعمة لك يروي بفتح الالف ويكسرها وبالفتح أصح قال الكرخي يأتي به ولا ينقص منها كذا في المحيط \* وإن زاد عليها فهو حسن بأن يقول لبيك الله الخلق لبيك غفار الذنوب لبيك وسعديك والخير كله بيدك والرب غباء إليك كذا في محيط السرخسي \* وأما النقص فمكروه اتفاقا كذا في البحر الرائق \* ثم إذا أتى صلى على النبي المعلم للخيرات ودعا بما عايشاه الآية يخفف صوته إذا صلى عليه كذا في فتح القدير \* ويكثر التبسية ما استطاع في أدبار الصلوات كذا في المحيط \* وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في أدبار المكتوبات دون الغائبات والنافلات هكذا في شرح الطحاوي \* وكذا كماله في ربا أو علا شرفا أو هبط وأدبا وبالاحرار حين استيقظ من منامه كذا في المحيط \* أو استعطف راحته وعند كل ركوب وزول كذا في التبيين \* ويستحب في التبسية كلها رفع الصوت من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير \* (ومما اتصل بذلك مسائل) \* وإذا أتى وهو يريد القرآن أو الأفراد فهو مكافئ وإن لم يتكلم به ما في إحرامه كذا في الإيضاح \* عن محمد إذا خرج الرجل إلى السفر يريد الحج فاحرم ولم تحضره النية قال هو جليل له فان خرج ولا نية له وأحرم ولم ينو شيئا قال له أن يجعله ماشيا ما لم يطف بالبيت كذا في فتاوى قاضيخان \* فإذا طاف شوطا واحدا كان إحرامه إحرام عمرة كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو لم يطف حتى جامع أو أحصر كانت عمرة لان القضاء قد وجب فأوجبنا ما هو الأقل واليسقن وهو العمرة كذا في الإيضاح \* وإذا أحرم بحجة وعليه حجة الاسلام ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهي عن حجة الاسلام تآدي بطلاق النية كذا في الظهيرية \* ولو أحرم بحجتين عند الميقات أو عند غيره لم ينافيهما جميعا في قول أي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو أحرم بعمرتين عند الميقات أو عند غيره لم ينافيهما كذا في فتاوى قاضيخان \* أحرم ولم ينو حجة ولا عمرة ثم أحرم بحجة فالأولى عمرة وإن أحرم بعمرتين فالأولى حجة وإن لم ينو بالأحرار الثاني شيئا فهو قارن ولولي بالحج وهو ينوي العمرة أو ولي بالعمرة وهو ينوي الحج فهو مكافئ ولولي بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كل قارنا كذا في محيط السرخسي \* وإذا أحرم الرجل بشئ ونسيه تلزمه حجة وعمرة وإن أحرم بشئتين ونسيهما في الاستحسان تلزمه حجة وعمرة ويحمل الأمر على القرآن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أحرم بحجة ينصرف إلى حجة هذه السنة كذا في محيط السرخسي \* ولو أحرم نذرا ونفلا كان نفلا أو نوى فرضا وطوعا كان تطوعا عنده وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأصح كذا في فتح القدير

رحمه الله تعالى وكذا إذا أصبح المقيم غيرنا للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم أفطر لا كذا في حنيفة رحمه الله تعالى \* إذا أحرم الرجل في اعتكافه بحجة تلزمه الأحرار لأنه لا تنافي بينهما ما يجمع بينهما ما لا أن يخاف فوت الحج فيسعد الاعتكاف لأن أمر الحج أهم لأن الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف والعمرة ثم يستقبل الاعتكاف لتركة التتابع بالخروج \* إذا أغنى على المعتكف أياما أو أصابه لم فعله أن يستقبل الاعتكاف إذا بر القنات التابع وإن صار له متوهم أو فاق بعد سنين يجب عليه القضاء كمن جن وعليه

فوائت ثم أفاق بعد سنين وإذا أوجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتدوا العياذ بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لان النذر بالقرينة قريبة فيبطل بالردة كسائر القرب \* إذا قال الله على ان اعتكف شهر الزمة اعتكاف شهر بالايام والليالي متتابع في ظاهر الرواية بخلاف ما إذا تأخر أن يصوم شهر افان لا يلزمه التتابع فان قوى بالشهر الايام دون الليالي لا تصح نيته وان قال الله على اعتكاف شهر بالليالي فانه لا يلزمه التتابع فان قال نويت به الايام دون الليالي صححت نيته وان

### (الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الاحرام)

واذا أحرم يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال والرفث الجماع والفسوق هي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى والجدال هي الخصامة مع رفقاءه هكذا في محيط السرخسي \* ولا يقتل صيدا كذا في الهداية \* ويتقى تعرض الصيد باخذ أو اشارة أو دلالة أو اعانة ولا يلبس مخيطا قيصا أو قباه أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خنثا إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين كذا في فتاوى قاضيخان \* والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل القدم كذا في التبيين \* ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه ولا بأس بأن يضع يده على أفقه كذا في البحر الرائق \* ولا يلبس الجوربين كذا يلبس الخفين كذا في المحيط \* والمحرام من لبس الخيط هو اللبس المعتاد حتى لو أترز بالقميص والسراويل أو وضع القمام على كتفه وأدخل منكبيه ولا يدخل يده لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس بشدا الهيمن أو المنطقة المحرم سواء كان في الهيمن نفقته أو نفقة غيره وسواء كان شدا المنطقة بالبريسم أو بالسيمور هكذا في البدائع والسراج الوهاج \* ولا يشد طيلسانه بالزر أو بالخلخال لانه يشبه الخيط ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يلبس ثوبا مصبوغا بعصفر أو زعفران أو غيره إلا أن يكون غسिला بحيث لا ينقض فلا بأس به قيل في النفص أن لا يتناثر صبغه على البدن وقيل لا تنفوح رائحته وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولا يخلق رأسه ولا شعر بدنه ويستوى في ذلك الخلق بالموسى والنورة والقلع بالاسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في السراج الوهاج \* ولا يأخذ من ظفره شيئا كذا في محيط السرخسي \* ولا يمس طبيبا يده وان كان لا يقصده الطبيب كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يدهن كذا في الهداية \* وليس له أن يختضب بالحناء لانه طبيب كذا في الجوهر النيرة \* ولا بأس بأن يكحل بكحل ليس فيه طبيب ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ولا يحك رأسه واذا حك فليفرق بحكه خوفا من تناثر الشعر وقتل القمل وهو ممنوع وان لم يكن على رأسه شعر أو أذى فلا بأس بالحك الشديد كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بأن يستظل بالبيت والمحل كذا في الكافي \* ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاها والستر لا يصب رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصب رأسه أو وجهه كره ذلك لمكان التغطية كذا في المحيط \* ولا بأس للمحرم أن يحجم أو يفصد أو يجبر الكسر أو يحتنن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يقطع شجر المحرم غير الاذخر وكذلك الخلال كذا في شرح الطعاعوي

### (الباب الخامس في كيفية أداء الحج)

يستحب أن يغتسل لدخول مكة وهو مستحب للعائض والنفساء ويدخل مكة من الثنية العليا وهي ثنية كذا من أعلى مكة على درب المعلى ولا يضره لادخلها أو نهرا في حجه وكذا في عمرته كذا في التبيين \* والمستحب أن يدخلها من ارا كذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد بعد ما حط أنقاله

قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار رجل قال لله على أن اعتكف ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لا شيء عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قدأ كل فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين لزمه الاعتكاف بيومهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح نذره ولو قال لله على ان اعتكف ثلاث ليل صحت نذره ويلزمه اعتكاف ثلاثة أيام بالليالي ولو قال لله على ان اعتكف بيوم صحت نذره يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال لله على أن اعتكف يومين لزمه الاعتكاف بليلتهم ما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لان ليلة كل يوم تقدم عليه واهذا يقام التراخي في الليلة التي أهل فيها الهلال

من رمضان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يلزمه اعتكاف يومين لا غير ولا يدخل فيه الليل أصلا وعنه في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة التتابع وفي رواية اذا نذر أن يعتكف شهر الزمة ابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس واذا قال أياما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر أن يعتكف رمضان صح نذره فان اعتكف فيه أجزاء فان صام رمضان ولم يعتكف عليه أن يعتكف شهر آخر يصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي

يوسف رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر رحمه الله تعالى فان اعتكف في رمضان آخر قضاء لا يجوز  
عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم رمضان له ذر فقصي الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جازواذا  
أوجب على نفسه اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخطة وقد ذكرناه وان كان مريضاً وقت الإيجاب ولم  
يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر باعتكاف أيام العيد قضاء في وقت آخر لان (٢٣٥) الاعتكاف لا يكون الا بالصوم والصوم

في هذه الايام حرام وان  
نوى البين كفر عن يمينه  
لفوات البر وان اعتكف  
فيه أجزاء وقد أساء ولو نذر ان  
يعتكف رجلاً ففعل شهر  
قبله لا يجوز في قول أبي  
يوسف خلافاً للمجدد رحمه الله  
تعالى وعلى هذا الخلاف اذا  
نذر ان يصح سنة قبلها أو نذر  
أن يصلي ركعتين يوم الجمعة  
فصلاهما يوم الخميس  
وأجمعوا انه لو قال لله على أن  
أتصدق بدرهمين يوم الجمعة  
فتصدق به ما يوم الخميس  
أجزأه وكذا لو قال لله على  
أن أصلي ركعتين في مسجد  
المدينة فصلاهما في مسجد  
آخر جاز وقال زفر رحمه الله  
تعالى ان كان هذا المكان  
دون ذلك المكان لم يجز  
وأجمعوا على ان النذر لو  
كان معلقاً بان قال اذا قدم  
غائب أو شئ الله مريضاً  
فلانا فله على أن اعتكف  
شهر ففعل شهر أو قبل ذلك لم  
يجز \* اذا سكر المعتكف  
ايلاً لم يفسد اعتكافه لانه  
تناول محظور الدين لا محظور  
الاعتكاف فلا يفسد  
اعتكافه كالوكل مال الغير  
اذا اعتكف الرجل من غير  
أن يوجب على نفسه ثم

كذا في الجوهرة النيرة \* ويستحب أن يكون ما يبا في دخوله حتى يأتي باب بني شيبه فيدخل المسجد الحرام  
منه متواضعا خاشعاً ما يما ملاحظاً لجلالة البقعة مع التلطف بالمزاحم كذا في البحر الرائق \* ويدخل المسجد  
حافياً الا أن يتضرر به كذا في الاختيار \* ويقدم رجله اليمنى في دخوله ويقول بسم الله والحمد لله والصلاة  
والسلام على رسول الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن تصلي  
علي سببنا محمد عبدك ورسولك وأن ترحمني وتقبل عثرتي وتغفر ذنوبي وتضع عني وزري كذا في التبيين  
\* فاذا عاين البيت كبروه هالاً ويقول لا اله الا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع  
السلام حينئذ ينابك السلام اللهم زدنيك هذا تعظيماً وتشريفاً ومهابة وزدني تعظيماً وتشريفاً من حبه  
واعتره تعظيماً وتشريفاً ومهابة كذا في السراج الوهاج \* ويدعو بمبادله كذا في التبيين \* ثم يبدأ بالحجرو لا  
يبدأ بغيره الا أن يكون التيمم في الصلاة فيدخل في الصلاة كذا في الظهيرية \* ويستقبله ويكبر رافعاً يديه  
كأكبر للصلاة ثم يسلمهما كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي البدائع وغيره والصحيح أنه يرفع يديه من مكنته  
كذا في النهر الفائق \* ويستلمه وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان أمكنه من  
غير أن يؤذي أحداً ويقول عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي واشرح  
لي صدري ويسر لي أمري وعافني فممن عافيت كذا في المحيط \* والامس الحجر يده وقبل يده وان لم يستطع  
ذلك أمس الحجر شياً في يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي \* فان لم يستطع شيئاً من ذلك  
يستقبله ويرفع يديه مستقبلاً ياطنهما يابه ويكبر ويهال ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا  
في فتح القدير \* وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب كذا في السراج الوهاج ولا يجعل باطن كفيه الى  
السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا في الناية \* ويقول الله أكبر الله أكبر اللهم ايمانا بأك وتصديقاً بك بأك  
ووفاء به بأك واتباعاً لتبليك وسنة نبيلك أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده  
ورسوله آمنت بالله وكفرت بالجهل والطاغوت كذا في المحيط \* ثم أخذ بعمار يمينه بمابلي باب الكعبة  
فيطوف سبعة أشواط وقد اضطلع قبل ذلك كذا في الكافي \* وينبغي أن يبدأ بالطواف من جانب الحجر  
الذي يلي الركن اليماني فيكون ماراً على جميع الحجر بجميع يده فيخرج من خلاف من يشترط المرور كذلك  
عليه وشرحه أن ينف مستقبل على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يمشي كذلك مستقبلاً  
حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في فروع  
تعلق بالطواف \* ولو أخذ عن يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج \* والاضطباع هو أن يلقى  
طرف رداءه على كتفه اليسرى ويخرجه تحت ابهام اليمين ويلقى طرفه الاخر على كتفه الايسر وتكون  
كتفه اليمين مكشوفة واليسرى مغطاة بطرفي الرداء كذا في التبيين \* ثم الشوط من الحجر الاود الى الحجر  
الاسود كذا في الكافي \* وافتتاح الطواف من الحجر الاسود سنة عند عامة مشايخنا حتى لو افتتح الطواف من  
غير الحجر جاز فيكره كذا في محيط الدر خسي \* ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه  
وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية \* فبعد الطواف فان أعاده على الحطيم وحده أجزأه كذا في الاختيار  
شرح المختار \* وكلما مر بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير أن يؤذي أحداً وان لم يستطع يستقبل  
الحجر ويكبر ويهال كذا في فتاوى قاضيخان \* ويحتم الطواف بالاستلام كذا في الهداية \* وان افتتح

(٢٩ - الفتاوى اول) خرج من المسجد لاثني عليه وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه يعتكف يوماً  
\* اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت فانها تصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال \* اذا قال الله على أن اعتكف رجلاً ففعل شهر  
رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه يريد به اذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها والاولى للرجل أن يعتكف  
في رمضان عشر الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتكف من كل رمضان عشر الفم كانت السنة التي قبض فيها اعتكف

عشرين وروى انه عليه الصلاة والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه اُتاه جبرائيل صلوات الله عليه وقال ان ما نطلب ورابطه يعني ليلة القدر أخبرنا ما طلبت في العشر الاخر واستبدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري أية ليلة هي وربما تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر تدور في السنة قد تكون في رمضان وقد (٢٣٦) تكون في غير رمضان وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انها قال

لا تقدم ولا تأخر ولكن لا يدري أية ليلة هي وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لامرأته في النصف من رمضان أنت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف الاخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية وعلى قولهما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الاخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق ولو كانت في النصف الاول فقد وقع الطلاق أيضا في السنة الثانية بمعنى النصف الاول وقال بعض الناس ليلة القدر أول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله تعالى ليلة سبعة عشر وقيل هي ليلة تسعة عشر وقال زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه هي ليلة أربع

الطواف باستلام الحجر وختمه وترك الاستلام فيما بين ذلك أجزأه واذا ترك رأسا فقد أساء كذا في شرح الطحاوي \* وبسليم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي \* وان تركه لا يضره ولا يستلزم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي \* ويرمل في الثلاثة الاول من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي \* وكذا في كل طواف بعده سمي ثانيا يرمي فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* وتفسير الرمل أن يسرع في المضي ويترك فيه شبه المبارز يختبر بين الصفيين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط \* فان زاحه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل كذا في محيط السرخسي \* ولورمك الرمل في الشوط الاول لا يرمي الا في الشوطين بعده ونسيانه في الثلاثة الاول لا يرمي في الباقي ولورمك في الكل لم يلزمه شيء كذا في البصر الرائق \* ولا يرمي في طواف القدوم ان آخر السعي الى طواف الزيارة كذا في التبيين \* وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والاقامة وليس على أهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي \* فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية \* واذا فرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب المزاحمة يصلي حيث لا يعسر عليه من المسجد كذا في الظهيرية \* وان صلى في غير المسجد جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ولا تجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهدي \* ويستحب له أن يدعو بعد صلاته خلف المقام بما يحتاج اليه من أمور الدنيا والآخرة كذا في التبيين \* ويصلي ركعتي الطواف في وقت يباح له أداء التطوع فيه كذا في شرح الطحاوي \* ويستحب أن يأتي زمر بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويتوضع ويقرأ الباقي في البر ويقرأ اللهم افئ أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاعا من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا في فتح القدير \* ثم اذا أراد أن يسعي بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين \* ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل في كل طواف بعده سمي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف أما كل طواف ليس بعده سمي فلا عود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية \* ثم يخرج الى الصفا والافضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بني مخزوم وليس ذلك سنة عنه ناولوخرج من غيره جاز كذا في الجوهرة النيرة \* ويقدم رجله اليسرى في الخروج كذا في التبيين \* فيبدأ باله فاقبص عدليا واصعد على الصفا والمروة سنة حتى يكره أن لا يصعد عليها كذا في محيط السرخسي \* وانما يصعد بقدر ما يصير البيت جمرأي منه كذا في الهداية \* ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا كذا في الظهيرية \* ويهل ويحمد الله وينبئ عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بحاجته كذا في محيط السرخسي \* ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج الوهاج \* ثم يهبط منها نحو المروة ويمشي على هيئته حتى يأتي بطن الوادي فاذا كان عند الميل الاخضر سمي في بطن الوادي سعيها حتى يجاوز الميل الاخضر فاذا خرج منه يمضي على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهل وينبئ عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقبل ما فعل على الصفا ويطوف بهما هكذا سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسمي في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط

وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأكثرا قال يبل على انها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكر الوراق السرخسي رحمه الله تعالى انه قال ان الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهت الى السابع والعشرين أشار اليها فقال هي حتى مطلع الفجر وقيل ليلة القدر ليلة بلقيس كنه لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وانما أخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع علمها عن هذه الامة ليحبته وفي احياء الليالي ويكثر والاطاعة في طلبها رجا أن يدركوها كما أخفى الله تعالى الساعة ليكونوا

على خوف من قيامها بغنة \* (فصل في صدقة الفطر) \* صدقة الفطر لا تجب الا على الحر المسلم الغني وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب على العبد ويتحمل عنه المولى والغني الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك نصيباً أو مالا قيمته نصاب فاضلا عن مسكنه وشباب بدنه وإثائه وفرسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف النماء وما زاد على الدار الواحدة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغني وكذا الزيادة على فرسين للغازي والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو حمار (٣٣٧) للدهقان وغيره وكذا الخادم وكتب الفقه لاهله ما زاد على نسخة من

رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر وكتب الطب والادب والنحو ونحوها كلها معتبرة في الغني وللزراع ما زاد على الثورين وآلة الحر اثنين ويعتبر قيمة الكرم والضبعة عند أبي يوسف وهلال رحمه الله تعالى ولو اشترى قوت سنين أو نصابا فيه كلام والظاهر انه لا يعد ذلك من الغني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في وجوب صدقة الفطر أن يكنى ما وراء النصاب النفقة ونفقة عياله سنة وإذا كان له دار لا يسكنها أو يؤجرها أو لا يؤجرها يعتبر قيمتها في الغني وكذا إذا سكنها وفضل عن سكنه شيء يعتبر فيه قيمة الفضل في النصاب ويتعلق بهذا النصاب أحكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمه وضع الزكاة فيه ووجوب نفقة الأقارب وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يشترط الغني لوجوب صدقة الفطر فنده تجب

السرخسي \* والسعي من الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية \* وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي \* إذا سعى معكوساً بأن بدأ بالمروة فمن أحببنا من قال يعتد به ولكن يكرهه والصحيح أنه لا يعتد بالشروط الأولى كذا في الذخيرة \* وشروط السعي أن يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف أعاد السعي ان كان بمكة ولو سعى بعد الإحلال فبالإجماع يجوز ووكذا بعد الأشهر والحض والجنبابة لا يمنعان صحة السعي كذا في محيط السرخسي \* والأصل أن كل عبادة تؤدي إلى المسجد من أحكام المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها والطواف يؤدي في المسجد كذا في شرح الطحاوي \* المفرد بالتحج إذا أتى بطواف القدوم فلا فضل أن لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أحرّم بالحج يوم التروية أو قبله فإن طاف وسعى قبل أن يأتي منى فهو أفضل لأن يكون أهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي \* ولو أقيمت الصلاة والزجل بطواف أو يسعى بترك الطواف والسعي ويصلي ثم يني بعد الفراغ من الصلاة وإذا أقيمت الجنازة خرج من سعيه إليها فإذا فرغ وعاد يني على ما كان هكذا في فتح القدير \* ويكره الحديث في السبع والشراء في الطواف والسعي كذا في التتارخانية \* وإذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما إلى يوم التروية ولا يحمل له شيء من المحظورات فإلام بمكة يطوف بالبيت ما بدله كل طواف سبعة أشواط كذا في فتاوى قاضيخان \* لكنه لا يسعى عقب هذه الأطوف في هذه المدة كذا في المحيط \* ويصلي لكل أسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي \* ويكره له الجمع بين الأسبوعين بغير صلاة بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء أنصرف عن شفع أو وتر كذا في السراج الوهاج \* وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغير بما ولاه مكة الصلاة أفضل كذا في شرح الطحاوي والبحر الرائق \* وعند الطواف الذي كراهه من القراءة كذا في السراجية \* وإذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الإمام خطبة يعلم فيها الناس الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف والإفاضة وفي الحج ثلاث خطب أولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة عني في اليوم الحادي عشر يفصل بين كل خطبتين يوم كذا في الهداية \* كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجاس بينهما وكلها تخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر كذا في التبيين \* ثم يروح مع الناس إلى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جازوا لأول أو كذا في البدائع \* ثم لا يترك التلبية في أحواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره وبالي عند الخروج من مكة ويدعو بمشاهد ويهلل كذا في التبيين \* ويبيت بمنى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغلس (١) ثم توجه إلى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو بات بمكة وصلّى بها الفجر يوم عرفة ثم توجه إلى عرفات ومضى أجره ولكن أساء بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه أن يخرج إلى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج ما لم يصلها لوجوبه عليه كذا في التبيين \* فانما

(١) قوله بغلس هذا خلاف قول الأكثر اهـ

على الفقير الذي له قوت يوم وتجب الصدقة على الصبي والمجنون إذا كان له مال عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وتجب على والده ما إذا كان غنيا وعن محمد رحمه الله تعالى في الكبير إذا بلغ مجنوناً فصدقة فطره على أبيه وإن بلغ مقيماً من لا تجب عليه لأن ولاية الأب زالت ببلوغه ولا تعود بالمجنون ولو كان للولد صغير مال أدى عنه الأب من مال الصغير استحبنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الوصي وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدي من مال نفسه وإن أدى من مال الصغير من وهو قول زفر رحمه الله



تعالى وأما الاخضية ان لم يكن الصغير مال لا يجب على الاب أن يغضي عنه وان كان له مال يجب على الاب أن يغضي عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجب وكذا الوصي فان غضي الاب من مال الصغير عند سرته روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى انه يضمن اعتبارا بصدقة النظر وليس على الاب أن يؤدي الصدقة عن محال ذلك انه الصغير من مال نفسه ويؤتى (٢٣٨) من مال الصغير اذا كان له مال وكذا المعتمود في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه

الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يؤتى لامن ماله ولا من مال الصغير وليس على الحد أن يؤدي الصدقة عن أولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا بانفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية لان ولاية الحد تثبت بواسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفاة الاب عدم حال حياته وعلى الرجل أن يؤدي صدقة الفطر عن نفسه وأولاده الصغار ولا يجب عليه أن يؤدي عن أولاده الكبار واخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله ولا عن والديه وان كانا في عياله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان الاب زنا معسرا تجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أدى عن زوجته أو عن أولاده الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة المأثون عنهم عادة وعليه الفتوى ويؤتى عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب عن

انتهى الى عرفات ينزل في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضي خان \* وقرب الجبل أفضل كذا في التبيين \* ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب بالمارة هكذا في المحيط \* واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب وبصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي \* وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي \* وان خطب قاعدا أجزأه ولو لم يكن القيام أفضل وان ترك وأخطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء كذا في الجوهر النيرة \* ويعلم الناس في الخطبة الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة ورمي جرة العقبة في يوم النحر والنحر والخلق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من أيام النحر هكذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ثم ينزل فيصلي الامام الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان واقامتين ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسي \* ولا يتطوع بين الصلاتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كرهه وأعاد أذان العصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* وكذا اذا اشتغل بينهما بعمل آخر من أكل أو شرب هكذا في السراج الوهاج \* ثم يلحوا بالجمع أعني تقديم العصر على وقتها وأداؤها في وقت الظهر شرائط (منها) أن تكون مرتبة على ظهر جائر استحسانا كذا في البدائع \* فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظن ان الشمس زالت والعصر بعده أعاد الخطبة والصلاة استحسانا كذا في محيط السرخسي \* (ومنها الوقت) وهو أن يكون يوم عرفة (والمكان) وهو عرفات كذا في الكفاية (ومنها احرام الحج) قالوا ينبغي أن يكون محرما بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ومحرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم لا يمتنع الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقدّم بالاحرام على وقت الجمع وفي أخرى يكتفى بالتقديم على الصلاة لان المقصود هو الصلاة كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* (ومنها الجماعة) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليست بشرط فمن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجمع بينهما المنفرد كذا في الهداية \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد \* ولو فاتت مع الامام أوقاتها واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* ولا يشترط الامام بالجمع اذا ما الظهر كذا في البحر الرائق \* فاذا أدرك مع الامام ركعة واحدة من الصلاتين أو شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهر النيرة \* ولو نفر الناس عن الامام فصل وحده الصلاتين جاز كرهه مطلقا لكن ان كان بعد الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قبل يجوز عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو أحدث الامام في الظهر فاستخلف غيره يجمع المستخلف بينهما ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين \* ولو أحدث الامام بعد ما خاب وأمر رجلا بالصلاة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له أن يصلي بهم الصلاتين جميعا ولو لم يأمر أحدا لكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المذهب عنده ان الامام أو من يقوم مقامه شرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما أجزأهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* (ومنها) أن يكون الامام هو الامام الاعظم أو نائبه وهو شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الجوهر النيرة \* فلو

مما ليك الكفار ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر ولا تجب صدقة الفطر عن عبيده للتجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وتجب عن أيوبه وأمهات أولاده عندنا خلافا للمالك رحمه الله تعالى ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدي المكاتب عن نفسه لعدم الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب وردي الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وقد كان قبل ذلك

للتجارة لم يعد الى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة أبطلت صفة التجارة مع بقاء المالك فيه وصار كالوجه للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدي عن الآبق ولا عن المصوب المجعود الذي لا يئتم به وحلف الغاصب فان عاد الآبق من الآباق أورد المصوب عليه بعد ماضى يوم الفطر كن عليه صدقة ماضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب عليه صدقة ماضى ذكره في المستقى ولا يؤدي عن عبده المأسور ويؤدي عن المرهون اذا كان فيه وفاء (٢٢٩) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في

الامالى ليس على الراهن أن يؤدي صدقة الفطر حتى يفكه فاذا افتسكه أعطى للمضى لان الرهن قبل الفكك متردد بين أن يبقى الراهن بالفكك وبين أن يصير المرتهن مستوفيا دينه من مالته بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان على العبددين مستغرق ولا تجب صدقة الفطر عن عبيد عبده المأذون لانه ان كان على العبد المأذون دين لا يملك المولى عبيده وان لم يكن عليه دين كان العبيد للتجارة ولا تجب صدقة الفطر عن العبيد للتجارة وان اشتراهم المأذون للخدمة تجب ان لم يكن على المأذون دين وان كان عليه دين فعلى الاختلاف ولو كان العبد موصى بخدمته كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية والوديعة والعبد الخاني عدا وأخطا لان الملاك انما يزول بالدفع الى الجنى عليه مقصورا على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعا فاسد اغرم يوم الفطر

فلوصل الظهر جماعة لامع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح قوله هكذا في البدائع \* ولومات الامام وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطته لم يجرى له كذا في التدين \* واذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط \* وعرفات كلها وقف الا بطن عرنة كذا في الكثر \* ويقف في أى موضع شاء كذا في فتاوى قاضيان \* (والوقوف شرطه شيان) أحدهما كونه في أرض عرفات والثاني أن يكون في وقته وليس القيام من شروطه ولا من واجباته حتى لو كان جالسا جازو كذا النية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق \* والافضل أن يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط \* (وواجبه) الامتداد الى الغروب \* (وأما سنه) فلا تغتسال والخطبتان والجمع بين الملائتين وتقبل الوقوف عقيهما وأن يكون مفطرا وأن يكون متوضئا وأن يقف على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه وأن يكون حاضر القاب فارغا عن الامور الشاغلة عن الدعاء وينبغي أن يجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم لئلا يزعج بهم وأن يقف عند العنقود السود وموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق \* ووقوف الحائض والجنب ومن لم يصل الصلاتين يجزيه ولا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* ويرفع الايدي بسطا ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع \* ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويحتمد في الدعاء ويأبى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي \* ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية \* ولا يزالون في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بحوائجهم الى غروب الشمس كذا في المضمرات \* وليس عن أصحابنا فيه دعاء موقوف لان الانسان يدعو بحوائج كذا في البدائع \* ويمكن عامة دعائه بعرفات لانه لا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لانه بعد الاياه ولا يعرف رباسواه اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هذامقام المستجير العائذ من النار اخرجني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم اذهب عني النار فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط \* والسنة أن يخني صوته بالدعاء كذا في الجوهرية النيرة \* ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول النحر حتى حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها او جاهل او نائم او يقظان مفيقا او مجنون او مغنى عليه فوقف بها او مر مار ولم يقف صار مدركا للحج ولا يجزى عليه الفساد بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي \* وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا شبهه على الناس هلال ذي الحجة وأكلوا القعدة ثلاثين ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جازا تسعنا والقيام ان لا يجوز كماله ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاضي خان \* وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من اول يوم النحر فقد فاته الحج وسقط عنه أفعال الحج ويحول احرامه الى العرة فيأدى بأفعال العرة ويحل ويجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوي \* والى كذا ما تابعه لالايام المستقبله لالايام الماضية الا في الحج فانها في حكم أيام ماضية لاني حكم أيام مستقبله ليله عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز في يوم التروية وليله النحر تابعة ليوم عرفة

قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع لان المالك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبت للمشتري عند القبض مقصورا وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترداد فكان بمنزلة بيع فيه خيار وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري تمام الاعتاق كما يتم باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه \* اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر وفي البيع خيار لاحدهما فمضى يوم الفطر ثم تم البيع وانتقض فصدقة

الفطر على من يصير العبد له وكذلك زكاة التجارة إذا كان اشتراها للتجارة وعند زفر رحمه الله تعالى صدقة الفطر تجب على من كان العبد في ملكه يوم الفطر ولو جرد السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة ولنا أن الملك متردد بين أن يكون للبائع أو المشتري لأن الزد بخيار الشرط فخرج من كل وجه وقال الشافعي رحمه الله تعالى صدقة الفطر على من كان له الخيار فإن كان الخيار له ما فعل البائع وإن لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم (٢٣٠) الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري لأن ملك المشتري ثم بالقبض وإن مات قبل أن يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما

حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة وكذا لا تجوز النضحية فيها كما لا تجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسي \* وإذا غربت الشمس أقاض الامام والناس معه على هينهم حتى يأبوا بصدقة كذا في الهداية \* والافضل أن يمشي على هينته فإذا وجد فرجة أسرع كذا في التبيين \* وينبغي أن يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه إلا إذا تأخر الامام عن غروب الشمس فدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار \* ويكبر ويهلل ويحمد ويأبى ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في ما ريقه كذا في التبيين \* وإن خاف الزحام فتعجل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به إذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط \* والافضل أن يقف في مكانه كيلا يكون أخذ في الاداء وهو الاقامة قبل أو أنه وكيلًا يكون مخالفا للسنة كذا في التبيين \* ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس واقامة الامام لخوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية \* ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل أن يعيدها بمزدلفة عادتا إلى الجواز في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي \* ولو خشي طلوع الفجر قبل أن يصل المزدلفة فله الأهم في الطريق جاز كذا في التبيين \* ولو تقدم العشاء بمزدلفة على المغرب يصلي المغرب ثم يعيد العشاء فإن لم يعد العشاء حتى انفجر الصبح عاد العشاء إلى الجواز كذا في الظهيرية \* ويستحب أن يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين \* وإذا أتوا المزدلفة نزلا وحيت شأوا ولا ينزلون على قارة الطريق كذا في محيط السرخسي \* والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قزح أفضل كذا في فتاوى قاضي خان \* فإذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلي الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلي بهم صلاة العشاء بأذان واقامة واحدة في قول أصحابنا الثلاثة كذا في البدائع \* ولا يتطوع بينهم ولو تطوع بينهم أو اشغل بشيء أعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ومن صلى المغرب أو العشاء وحده أجزأه بخلاف الصلواتين بعرفة على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى والافضل أن يصلي مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح \* ذكر الامام المحبوبي ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية \* وإذا فرغ من العشاء يبيت في كذا في المحيط \* وينبغي أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه كذا في التبيين \* فإن مر به أمار بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه السنة كذا في البدائع \* فإذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري \* ويقف الناس وراء الامام أو حيث شأوا كذا في محيط السرخسي \* والافضل أن يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قزح كذا في شرح الطحاوي \* ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الزاد \* ويدعو الله بحاجته رافعا يديه إلى السماء كذا في المحيط \* والمزدلفة كلها موقف لا يطن محسر كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا بلغ بطن محسر أسرع أن كان ماشيا وحل دابته أن كان راكبا قدر رمية ذكره الكرمانى وهو إجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع الفجر إلى أن يسفر جفا فإذا طاعت الشمس خرج وقته ولو وقف فيها في هذا الوقت أو مر بها جاز كذا في الوقوف بعرفة وقوله أو بعده لا يجوز كذا في

الافضل أن يمشي على هينته فإذا وجد فرجة أسرع كذا في التبيين \* وينبغي أن يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه إلا إذا تأخر الامام عن غروب الشمس فدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار \* ويكبر ويهلل ويحمد ويأبى ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في ما ريقه كذا في التبيين \* وإن خاف الزحام فتعجل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به إذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط \* والافضل أن يقف في مكانه كيلا يكون أخذ في الاداء وهو الاقامة قبل أو أنه وكيلًا يكون مخالفا للسنة كذا في التبيين \* ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس واقامة الامام لخوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية \* ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل أن يعيدها بمزدلفة عادتا إلى الجواز في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي \* ولو خشي طلوع الفجر قبل أن يصل المزدلفة فله الأهم في الطريق جاز كذا في التبيين \* ولو تقدم العشاء بمزدلفة على المغرب يصلي المغرب ثم يعيد العشاء فإن لم يعد العشاء حتى انفجر الصبح عاد العشاء إلى الجواز كذا في الظهيرية \* ويستحب أن يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين \* وإذا أتوا المزدلفة نزلا وحيت شأوا ولا ينزلون على قارة الطريق كذا في محيط السرخسي \* والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قزح أفضل كذا في فتاوى قاضي خان \* فإذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلي الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلي بهم صلاة العشاء بأذان واقامة واحدة في قول أصحابنا الثلاثة كذا في البدائع \* ولا يتطوع بينهم ولو تطوع بينهم أو اشغل بشيء أعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ومن صلى المغرب أو العشاء وحده أجزأه بخلاف الصلواتين بعرفة على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى والافضل أن يصلي مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح \* ذكر الامام المحبوبي ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية \* وإذا فرغ من العشاء يبيت في كذا في المحيط \* وينبغي أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه كذا في التبيين \* فإن مر به أمار بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه السنة كذا في البدائع \* فإذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري \* ويقف الناس وراء الامام أو حيث شأوا كذا في محيط السرخسي \* والافضل أن يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قزح كذا في شرح الطحاوي \* ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الزاد \* ويدعو الله بحاجته رافعا يديه إلى السماء كذا في المحيط \* والمزدلفة كلها موقف لا يطن محسر كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا بلغ بطن محسر أسرع أن كان ماشيا وحل دابته أن كان راكبا قدر رمية ذكره الكرمانى وهو إجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع الفجر إلى أن يسفر جفا فإذا طاعت الشمس خرج وقته ولو وقف فيها في هذا الوقت أو مر بها جاز كذا في الوقوف بعرفة وقوله أو بعده لا يجوز كذا في

ثابت الكل واحد منهم ما قبل القسمة وعندهما أفرأ يقسم القاضي جبرا قسمة واحدة فكان الملك ثابا قبل القسمة ولو التبيين كذا العبد بين رجلين / تجب الصدقة عليهم في قولهم جميعا وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب الصدقة عليهم ما وإذا كان الابن لرجلين بأن جاءت الجارية بين رجلين بولاد فادعاه أو ادعيا لهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال محمد رحمه الله تعالى يجب عليه صدقة واحدة ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن عبده المسلم ولا المسلم وتجب الصدقة على من

يسقط عنه الصوم لمرض أو كبر \* ويؤتى صدقة النطر عن نفسه حيث هو وعن عبيده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال ويجوز أن يعطى الواجب عن واحد جماعة أو على العكس \* ثم عندنا الواجب نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزبيب بمنزلة الشعير وقال الشافعي رحمه الله تعالى (٣٣١) لا يجوز الدقيق والسويق ولو أتى

منوين من الخبز يذ كرفي  
الكتاب واختلف المشايخ  
فيه بعضهم جوزوا ذلك  
وبعضهم لم يجوزوا إلا على  
اعتبار القيمة وهو الصحيح لأن  
الخبز موزون والحنطة مكيل  
فلا يجوز إلا باعتبار القيمة  
وأما الأظ فلا يجوز عندنا  
الإباعتار القيمة ولو أتى  
أقل من نصف صاع من  
الحنطة يساوي صاعاً من  
الشعير مكان صاع من الشعير  
لا يجوز \* والصاع ثمانية  
أرطال مما يستوى كيله  
ووزنه نحو العدس والماش  
فإن كان يسع فيه ثمانية  
أرطال من العدس والماش  
فهو الصاع الذي يكال  
به الحنطة والشعير والتمر  
هذا إذا أعطى صدقة الفطر  
بالصاع فإن أعطى بالوزن  
منوين من الحنطة يجوز في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وقال  
محمد رحمه الله تعالى لا يجوز  
لأن النص ورد بالصاع وهو  
مكال يختلف وزن ما يدخل  
فيه فإن كانت الحنطة بريّة  
كان وزنها أكثر وكان العتبر  
هو الكيل ولهما أن المختلفين  
في الصاع قدروا الصاع بالوزن  
بعضهم بثمانية أرطال  
وبعضهم بخمسة أرطال

التبيين \* ولو جاوز حد المزد لفة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف بها إلا إذا كانت به علة أو مرض  
أو ضعف يخاف الزحام فدفع منها لافلاشي عليه كذا في السراج الوهاج \* فإذا أسفر جذاذ فمنا قبل  
طلوع الشمس والناس معه حتى يأتوا منى كذا في الزاد \* روى عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
أنه حد أسفار فقال إذا أسفر بحيث لم يبق إلى طلوع الشمس إلا مقدار ما يصلي ركعتين يذهب كذا في المحيط  
\* فإن دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه كذا في البدائع \* ثم يأتي  
بحرة العقبة قبل الزوال فيرميها بسبع حصيات في بطن الوادي من أسفل إلى أعلى مثل حصاة الخذف  
ويكبر مع كل حصاة ولا يرمي يومئذ من الجمار غيرها ولا يقف عندها هكذا في شرح الطحاوي \* ولو جعل  
بدل التكبير تسبيحاً أو تهليلاً جاز ولا يكون مسبأ كذا في البدائع \* ويقطع التلبية عند أول حصاة يرميها  
في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا فرق بين المفرد والمتنع والقارن كذا في البحر الرائق  
\* والمعتبر يقطع إذا استلم الحجر وفات الحلق إذا تحلل بالعمرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فإن كان  
قارناً يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر إذا ذبح هديه ولو حلق الحاج قبل أن يرمي بحرة  
العقبة قطع التلبية وإن زار البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى كذا في محيط السرخسي \* ثم يرجع إلى منى فإن كان معه ذلك ذبحه وإن لم يكن فلا يضرك لأنه مفرد  
بالحج ولو كان قارناً أو متمتعاً فلا بد من الذبح ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل كذا في شرح الطحاوي  
\* هذا في غير المحصر فأما المحصر فلا حلق عليه كذا في التهراتائق \* ثم التحير بين الحلق والتقصر إن شاء هو  
عند دم العذر فلو تذر الحلق لعرض تعين التقصير أو التمتع تعين الحلق كأن لبده بصمغ فلا يعمل فيه  
إقراض ومنى نقض تناثر بعض شعره لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للعمرم إزالة شعره بغيره ما كذا في البحر  
الرائق \* والتقصر أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدار الأغلة كذا في التبيين \* وفي  
البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الأغلة إذ أطراف الشعر غير متمة - لوبة عادة فوجب أن يزيد  
على قدر الأغلة حتى يستوفي قدر الأغلة في التقصير يقينا كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* وحلق  
الكل أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي \* ثم الحلق موقت بالما التمهيد وهو الصحيح وأفضل  
هذه الأيام أولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* وإذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بأن حلق  
قبل ذلك أو بسبب آخذ كرفي الأصل أنه يجزى الموسى على رأسه لأنه لو كان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه  
اجراً للموسى وإزالة الشعر فاجز عنه سقط وما لم يجز عنه يلزمه ثم اختلف المشايخ في اجراء الموسى أنه  
واجب أو مستحب والأصح أنه واجب هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لو كان برأسه قروح  
لا يستطيع معها أن يتر الموسى على رأسه ولا يصل إلى تقصيره فقد حل بمنزلة من حلق رأسه لأنه يجز عن  
الحلق والتقصر فسقط عنه والاحسن له أن يؤخر الإحلال إلى آخر الوقت من أيام التمهيد لم يؤخر لاشئ  
عليه وإن لم يكن به قروح ولكنه خرج إلى بعض البوادي ولا يجد موسى أو من يحلقه فيه يجز به إلا الحلق  
أو التقصير وليس هذا بمنذر كذا في محيط السرخسي \* ولو حلق بالنزرة أجزأه كذا في السراج الوهاج  
\* ويعتبر في سنة الحلق الابتداء بمير الحلق لا المحلوق ويبدأ بشقه الأيسر كذا في فتح القدير \* ويستحب دفن  
شعره والدعاء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وإن رمى الشعر فلا بأس به وكراهه النافذة في الكنيف

وثالث رطل فإن كان تقدير الصاع بالوزن يجوز لا إعطاء الوزن ويجوز أن يعطى فقراء أهل الذمة ويكره ولا يجوز صرفها إلى المستأمن  
ويجوز إلى زوجة الغنى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا فوض لها بالحنطة لا يجوز عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الدقيق أحب إلى  
من الحنطة لأنه أقرب إلى المقصود وأندراهم أحب إلى من الكل وقال بعضهم الحنطة أحب من الدراهم وينبغي أن تكون الحنطة أولى إذا  
كان في موضع يشترون الأشياء بالحنطة كما يشترون بالدراهم \* ويجوز تهيئها يوم أو يومين وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية بسنة

بأخير الاداء وان افقر لانها  
متعلقة بالذمة دون المال  
بخلاف الزكاة والله أعلم

التراويح سنة مؤكدة  
للرجال والنساء وأثرها الخلف  
عن السلف من لدن تاريخ  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى يومنا وهكذا روى  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أنه أسنة لا ينبغي  
تركها وقال قوم من  
الروافض سنة لرجال دون  
النساء وقال قوم منهم أنه  
ليس بسنة أصلان النبي  
صلى الله عليه وسلم أقامها  
في بعض الليالي ولم يواظب  
عليها ثم أحسنهم أمر رضي  
الله تعالى عنه ولا هل  
السنة والجماعة ما جاء عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنه قال في شأن رمضان  
فرض الله تعالى عليكم  
صيامه وسنت لكم قيامه  
وقال صلى الله عليه وسلم في  
حديث سلمان رضي الله  
تعالى عنه فرض الله صيامه  
وسنت لكم قيامه  
وقد واظب عليها الخلفاء  
الراشدون رضي الله تعالى  
عنهم وقال عليه الصلاة  
والسلام عليكم بسنتي

وهذه الخلافة من بعده وأقامها الأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فهو عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما خائف القدر  
ذكو ان وأم سلمة رضي الله تعالى عنها جماعة النساء أمتهن ولا تها أم الحسن البهرى رضي الله تعالى عنها وكانت هي في صفهن وأني  
على علي رضي الله تعالى عنه ودعا بالخير فقال نور الله مضجع عمر رضي الله عنه كأنور مساجدنا وانما لم يواظب النبي صلى الله عليه وسلم  
خشيته أن نكتب علمنا اليه أشار في حديث رواه عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت انها سنة ويستحب أدائها

بالجماعة وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى في التقديم الافراد افضل كسائر السنن لانه اقرب الى الاخلاص وابتعد عن الربا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في مسجده فالفضل له أن يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله تعالى عنه أقامها بالجماعة بمضمر من كبار الصحابة وخيارهم رضي الله تعالى عنهم الظاهر منهم اختياره والافضل وقال بعض العلماء اذا صلاها في البيت وحده وترك الجماعة كان مستثنا كاللجنة (٣٣٣) والحاصل ان الجماعة سنة على وجه

الكفاية ان ترك أهل المسجد كلهم فقد أساءوا وتركوا السنة وان أقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف رجل من احد الناس وصلى في بيته يكون تاركا للفضيلة ولا يكون مستثنا ولا تاركا للسنة وان كان الرجل ممن يقتدى به ويكثر الجماعة بمحضرة ونقل بغيته لا ينبغي له أن يترك الجماعة لان تركه تقليل الجماعة وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة أداها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قاله القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى والصحيح ان أداها بالجماعة في المسجد افضل لان فيه تكثيرا للجماعة وكذلك في المكتبات ولو كان الفقيه قارئا فالافضل والاحسن له أن يصلي بجماعة نفسه ولا يقتدي بقراءة غيره ويكره الرجل أن يستأجر رجلا ليؤم في بيته لان الاستئجار للإمامة فاسد ولو

الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر يرمي الجمار الثلاث كذلك حين تزول الشمس ثم ينفرد أحب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان أحب أن يمكث هناك تلك الليلة فكذلك حتى طلع الفجر لا يمكثه أن ينفرد في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* (والكلام في الرمي في مواضع) \* (الاول) في أوقات الرمي وله أوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من أيام التشريق وله يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلاثة أنواع مكروه ومسنون ومباح فمباح طالع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس الى الزوال والها وقت مسنون وما بعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت صباح والليل وقت مكروه كذا في محيط الدرر خبي \* ولورمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقا كذا في البحر الرائق \* وأما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال الا أن ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روى في ظاهر الرواية \* وأما وقته في اليوم الرابع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا أن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط الدرر خبي \* (الثاني) أنه يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض بشرط وجود الاستمالة حتى لا يجوز بالغير زوج والياقوت كذا في السراج الوهاج وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية \* ويجوز بالجمر والمدرو والطين والمغرة والنورة والزنج والمخ الجبلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والغبر واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا في غاية السروجي شرح الهداية \* (الثالث) في مقدار ما يرمي به فنقول يرمي بالصغار مثل حصي الخذف كذا في المحيط \* واختلفوا في مقدارها والخمار قدر الباقلا ولورمى بجمر أكبر أو أصغر جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* وليس يستحب كذا في التتارخانية \* (الرابع) في صفة المرمي به فنقول ينبغي أن تكون مغسولة كذا في السراج الوهاج \* ولورمى بتمسكة يمين كره وأجزأه كذا في فتح القدير \* ويستحب أن يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق ولا يرمي بمحصة أخذها من عند الجمره فان رمي بها جاز وقد أساء كذا في السراج الوهاج \* ويكره أن يلقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير \* (الخامس) في كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيها قال بعضهم يأخذ الحصى بطرفي إبهامه وسبابته كأنه عاقد ثلاثين ويرميها كذا في المحيط \* وفي الواو الجنية وهو الاسخ كذا في التتارخانية \* قالوا ينبغي أن يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة أذرع فصاعدا وذكر في الاصل لو قام عند الجمره ووضع الحصى عندها وضعه لا يجزئ ولو طرحها طرأ جزءا لكنه مسمى لمخالفته فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط \* (السادس) في صفة الراى كل رى بعد رى فالافضل أن يكون ماشيا والافرا كما هكذا في المتن \* (السابع) في محل الرمي فنقول محل رمي الجمار الثلاث أولاها التي تلى مسجد الخيف والوسطى التي تلىها والاخيرة هي جمره العقبة كذا في المحيط \* (الثامن) أنه من أى موضع يرمي فنقول يرمي من بطن الوادي يعني من أسفل الى أعلاه هكذا في السراج الوهاج \* ويقذف جانبه الايمن هكذا في شرح الطحاوى \* ولورماها من أعلاه جاز الاول السنة الامن عذر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ويستقبل في الرمي جمره العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصياته كذا في فتاوى قاضيخان \* (التاسع) في موضع وقوع الحصى فنقول ينبغي أن

(٣٠ - فتاوى اول) أقاموا التراويح بامامين فصلى كل امام تسليمة بعضهم جواز ذلك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب أن يصلى كل امام تروية ليكون موافقا لاهل الحرمين فلما جاز التراويح بامامين على هذا الوجه يجوز أن يصلى الفريضة أحدهما والآخر التراويح ولو صلى امام واحد التراويح في مسجدين كل مسجد على وجه الكمال اختلف المشايخ فيه حكى عن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز قال أبو بكر سمعت أبا نصر أنه قال يجوز لاهل المسجدين جميعا كما لو أذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجدا آخر فاذن وأقام



وصلى معهم فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واطام ولا يصلى معهم كذلك في التراويح ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كالواظن واطام مرتين في مسجد واحد واختار الفقيه ابو الايثر رحمه الله تعالى قول أبي بكر رحمه الله تعالى هذا اذا اتم للناس مرتين فان لم يكن اماما وصل التراويح في مسجد بجماعة ثم ادرك جماعة اخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصل لاباس به كالوصل في المكتوبة ثم ادرك الجماعة جاز ان يصل معهم الا في الفجر (٢٣٤) والعصر ❦ ثم مسائل التراويح يجمعها فصول مذكرها ان شاء الله تعالى

\*(فصل في مقدار التراويح)\*

مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعي رحمه الله تعالى ماروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها صلى أهل كل مسجد في مسجدهم كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة خمس ترويحات بعشر تسليمات يسلم في كل ركعةتين وقال مالك رحمه الله تعالى ان يصلي ستا وثلاثين ركعة سوى الوتر ماروي عن عرو على رضي الله تعالى عنهم ما انهما كانا يصليان ستة وثلاثين وانا ماروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر بثلاث بعدها خص رمضان بالذكر فالظاهر انه أراد به التراويح وذو المشهور من العبادة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين وماروي مالك رحمه الله تعالى غير مشهور وأهو محمود على انهما كانا يصليان بركل ترويحة أربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب أهل المدينة فان صلاوا

تقع الحصة عند الجرة أو قريها منها حتى لو وقعت بعد امنها لم يجز كذا في المحيط \* ولو وقعت الحصة على ظهر رجل أو على حمل وثبت عليه أعادها وان سقطت عن الحمل أو عن ظهر الرجل في سنه ذلك أجزأه كذا في الظهيرية \* (العاشر) في عدد الحصة فنقول يرمى كل جرة بسبع حصيات وفي السابعة يرميها بيمينه كذا في التارخانية \* ولورى إحدى الجار بسبع حصيات رمية واحدة فهو بمنزلة حصة واحدة وكان عليه أن يرمى ستة أخرى كل واحدة رمية على حدة ومن زاد على السبع لم يضرب كذا في محيط السرخسي \* (الحادي عشر) أنه يكبر عند كل حصة فيقول بسم الله والله أكبر ثم يرمي الشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل حجى مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا كذا في المحيط \* (الثاني عشر) أنه في اليوم الأول يرمى جرة العقبة لا غير وفي بقية الأيام يرميها يبدأ بالأولى ثم بالوسطى ثم بجرة العقبة كذا في المحيط \* وإن بدأ في اليوم الثاني بجرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد أعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسي \* رجل رمى في اليوم الثاني الجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الأولى فإن رمى الأولى ثم أعاد على الثانية والثالثة ضمن مراعاة الترتيب وإن رمى الأولى وحدها أجزأه عندنا هكذا في التارخانية \* فإن رمى كل جرة بثلاث أتم الأولى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وإن رمى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة بثلاث وإن استقبل ربه فافه وأفضل وفي مناسك الحسن إذا رمى الجرة الأولى بحصة ثم رمى الجرة الوسطى بحصة ثم رمى الجرة الأخيرة بحصة ثم رجع فرماهن بحصة حصة حتى رمى كل واحدة منهن بسبع على ما وصفت لك فقد تم رميه على الجرة الأولى ورمى أربع حصيات على الجرة الوسطى فعليه أن يتمها برمى ثلاث حصيات ورمى جرة العقبة بحصة فيتمها برمى ست هكذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى لورى الجار الثلاث فإذا في يده أربع حصيات لا يدري من أين هي يرمين عن الأولى ويستقبل الجرتين الباقيتين ولو كان ثلاثاً أعادها على كل جرة واحدة كذلك لو كانت حصة أو حصاتين أعاد كل حصة ويجزيه كذا في محيط السرخسي \* ويكره أن يقدم الرجل نقله إلى مكة ويقوم حتى يرمى كذا في الهداية \* ثم يأتي المحصب وهو الأبطح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا أناسه في حرمه بآبكره ثم يدخل مكة ويطوف لأحد سبعة أشواط ولا رمل فيه كذا في الكافي \* ويسمى هذا طواف الصد وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبيين \* وله وقتان وقت الحواز ووقت الاستحباب (فالاول) أوله بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولو سئى ولم ينو الإقامة بها ولم يتخذها دارا جازا وطوافه وأما آخره فليس بمؤقت مادام مقيما حتى لو أقام عام لا ينو الإقامة فله أن يطوف ويقع أداءه (والثاني) أدبوقه عند اركاد السفر حتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لو طاف ثم أقام إلى المشاء فأحب إلى أن يطوف طوافا آخر ليكون توديع البيت آخر عهده عن مودعه كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شيء بالتأخير عن أيام النحر بالإجماع كذا في البدائع \* وطواف الصد واجب على الحاج إذا أراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصد ولا يجب على أهل مكة وأهل المواقب ومن دونهم كذا في الايضاح \* ولا يجب على المناضر والنفساء ولا على فائت الحج كذا في محيط السرخسي \* كوفي فرغ من أفعال الحج واتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصد لأنه واجب على من بعده ولا على من يسكن هذا إذا عزم على السكنى قبل أن يحل النحر الأول والنحر الأول بعد يوم النحر يومين أما إذا عزم بعده فقد رمل منه طواف

بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك رحمه الله تعالى لا بأس به عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا ان صلوا بالجماعة  
عشر ين ركعة وما زاد على ذلك الى ست وثلاثين فرادى فرادى فهو مستحب وان صلوا الزيادة بالجماعة بكرة على ان التفضل بالجماعة غير  
التراخي مكره وعندنا وعندنا ليس بمكره وكلما صلى الامام ترويجة ينتظر قاعدا بين الترويجتين مقدار ترويجة وينتظر بين الترويجة الخامسة  
والوتر مقدار ترويجة ثم يوتر هكذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يستحب الانتظار بين كل ترويجتين لان التراخي مع ماخوذ



الليل والاضل استيعاب أكثر الدليل بالتراويح فان آخر والتراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب كما لا يستحب تأخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لأنس به وهو الصحيح ولو صلى العشاء في منزله ثم أتى المسجد فوجد الناس في الصلاة فظن أنهم في التراويح فصلى معهم ثم ظهر أنه كان عشاء جاز عند البعض لأنه مشغل اقتدى بالمفترض \* اذا فاتت التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى في الغد ما لم يدخل (٣٣٦) وقت تراويح أخرى وقال بعضهم تقضى ما لم يصير شهر رمضان وقال بعضهم لا تقضى

وهو الصحيح وذلك لأنها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى اذا فاتت بغير فريضة فكذلك التراويح واهذا لا تقضى بجماعة ولو جاز قضاؤها بعد الوقت لتقضى كما فاتت فان قضاها وحده كان نفلا مستحباً ولا يكون تراويح كسنة المغرب والعشاء وان تذكر في الليل أنه فسد عايمهم شفع من الليلة الماضية فاراد القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح بخلاف التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصلي بنية التراويح واماسا تراويح السن اذا تركها بعذر فهو معذور وان تركها بغير عذر استخفافا وتهاونا يكون مسيئاً

\*(فصل في نية التراويح)\*

ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر أو فرض الوقت عند أداء الظهر وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن بنية الصلاة أو بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو

واني بافعال الحج جاز كذا في الهداية \* ولا يلزم النائب التجرد عن المحيط حال احرامه عن المغني عليه كذا في البحر الرائق \* اختلفوا فيما لو استمر مغني عليه الى وقت أداء الافعال هل يجب أن يشهدوا به المشاهد فيطاف به ويسعى ويوقف أو لا بل مباشرة الرفقة لذلك عنه تجزئه فاخترنا طائفة الاول واخترنا آخرون الثاني وجعل في المتوسط الاصح كذا في فتح القدير \* وان أحرّم عنه أو طاف به أو رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قيل لا يجوز به عنده وقيل يجوز به كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى عيسى بن أبيان عن محمد رحمه الله تعالى رجل أحرّم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عنه فقهى به أصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح أو مريض الا أنه يعقل فانغى عليه بعد ذلك فله أصحابه وهو مغني عليه وطافوا به فلما قضاوا الطواف أو بعضه أفاق وقد أغنى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوماً أجزأه ذلك عن طوافه كذا في المحيط \* ذكر الاسيحياني ومن طيف به محمولا أجزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمول جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول أو لم ينو أو كان الحامل طواف العمرة وللمعه ولطواف الحج أو بالعكس ولو كان الحامل ليس بمعمر فلامع مولعاً أو جبه احرامه كذا في البحر الرائق وهكذا في شرح الطحاوي \* مريض لا يستطيع الطواف فطاف به أصحابه وهو نائم ان كان لم يأمرهم لا يجوز به وان كان أمرهم ثم نام أجزأه وكذلك اذا دخلوا به الطواف أو وجهه وشعره فنام فطافوا به أجزأه كذا في المحيط \* مريض لا يستطيع الرمي يوضع الحصاة في كفه ليرمي به أو يرمي عنه غيره بأمره كذا في محيط السرخسي في صفة الراي \* ولو قال لبعض من عنده استأجرني من يحملني فطوف بي ثم غلبته عيناه ونام ولم يحض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوما فأقوه فله لودوه ونام فطافوا به قال أستحسن اذا كان في فوره ذلك انه يجوز فنام اذا طال ذلك فنام فاقوه واحتملوه ودنام لا يجوز به عن الطواف ولو كان الاجر لازم كذا في المحيط \* استأجر وارجالاً فله الامرأة فطافوا به ونوا الطواف أجزأهم ولهم الاجرة وأجزأ المرأة وان نوى الحامل من طلب غريمهم والمحمول يعقل وقد نوى الطواف أجزأ المحمول دون الحاملين وان كان مغني عليه لم يجزئه كذا في فتح القدير \* كل طواف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً أو عن غيره فالحرّم بحجة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعاً كان للقدم وان كان محرماً بالعمرة فطوافه يكون للعمرة وان كان قارناً فطوافه أولاً للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف وقت طواف الزيارة كان لازماً وان لم ينو الطواف لذلك \* ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طائلاً للغريم وأهراً بمن العبد ولا يعتبر بطوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفاً وان لم ينو هكذا في فتاوى قاضي خان في فصل كيفية أداء الحج \* الصبي لو أحرّم بنفسه أو أحرّم عنه صار محرماً كذا في التبيين \* وفي الاصل الصبي الذي يحج به أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار اذا كان صبيلاً لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط \* ولو ترك الجمار والوقوف بالمزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها يفعل ما يفعله البالغ ولو ترك بعض أعمال الحج نحو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء \* ثم الاب اذا أحرّم عن ابنه الصغير وارتكب به بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير \* وينبغي لمن أحرّم عن الصبيان أن يجزئوه ويلبسه ثوبين اذا رادوا ويحجبه ما يجنبه المحرم في احرامه فان فعل شيئاً من محظورات الاحرام لاشئ عليه ولا على وليه لاجله ولو أفسده لا قضاء عليه وكذلك

الصحيح لان صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة أو ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كافي المكتوبة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في سنة القبر انهم اتأدوا بنية التطوع وانما تأدوا نواي السنة أو نوى الصلاة متابعة للنبي عليه الصلاة والسلام فعلى هذا اذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي المكتوبة أو بمن يلهي نافلة أخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذلك لو كان الامام يلهي التراويح فاقا ١٥ بدرجل ولم ينو التراويح ولا صلاة الامام لا يجوز كما لو اقتدى

برجل يصلي المكتوبة فتوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الامام فانه لا يجوز ولو اقتصد امام يصلي التسليمة الثانية أو العاشرة والمتقدمي نوى التسليمة الاولى أو الخامسة جاز لان الصلاة واحدة وليس عليه أن ينوي التسليمة الاولى أو الثانية ألا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الاربع قبل الظهر صرح اقتصدوا وهذا أولى ولو اقتدى بامام في التراويح والمتقدمي نوى سنة العشاء بان لم يكن صلى السنة بعد العشاء (٣٣٧) حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء فلم يختلف صلاتهما ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أتم قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولولم ينو الامامة أو لا وشرع في الصلاة فاقتدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهما ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فاقتدى به رجل في الوتر ثم علم الامام أنه صلى تسع تسليمات لم يجز للمتقدمي ما نوى لانه نوى التراويح والامام نوى الوتر ولو صلى التراويح بحنية الفوائت من صلاة الفجر لم تكن محسوبة عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تتأدى الانسية التراويح أو انسية السنة في هذا الوقت وهل يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينوي التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل شفع منها صلاة على حدة والاصح أنه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلاة واحدة

إذا أصاب صيد في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* وإذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالوا يحرم عن الصغير بمن كان أقرب اليه حتى لو اجتمع والدوا يحرم عنه والد دون الاخ كذا في فتاوى قاضي خان في كيفية أداء الحج

### (الباب السادس في العمرة)

وهي في الشرع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهي أن تكون مع الاحرام هكذا في محيط السرخسي \* العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة (ووقفها) جميع السنة الا خمسة ايام نكره فيها العمرة لغير القارن كذا في فتاوى قاضي خان \* وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق والظاهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا إذا هاج في هذه الايام صح ويصح بحرمانها فيها كذا في الهداية \* في المنتقى بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامام الى رجل أهل بعمره في أول العشرة ثم قدم في أيام التشريق فاحب الى أن يؤخر الطواف حتى تمضي أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك الايام أجزأه ولا دم عليه ولو أهل بعمره في أيام التشريق فانه يؤمر بان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها أجزأه ولا دم عليه كذا في المحيط \* (وأما ركعتها) فالطواف \* (وأما واجباتها) فالسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير كذا في محيط السرخسي \* (وأما شرائطها) فشرائط الحج الا الوقت هكذا في البدائع \* (وأما سننها وأدائها) ففها هو سنن الحج وآدابها الى الفراغ من السعي \* (وأما مفسدها) فالجماع قبل طواف الاكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج ناقلا عن البدائع \* المفرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول لبيك بالعمرة أو يقصد قلبه ولا يذكرها بلسانه والذكر باللسان أفضل كذا في المحيط \* ويجتنب المحرم بالعمرة ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج فاذا طاف وسعى وحلق يخرج عن احرام العمرة ويقطع التلبية كما استدل بالحج في أصح الروايات كذا في الظهيرية

### (الباب السابع في القران والتمتع)

القران هو أن يجمع بين احرام الحج والعمرة من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها كذا في معراج الدراية \* سواء أحرم بهما معاً وأحرم بالحجة وأضاف اليها العمرة أو أحرم بالعمرة ثم أضاف اليها الحجة الا انه اذا أحرم بالحجة وأضاف اليها العمرة فقد أساء فيما صنع كذا في المحيط \* اذا أراد الرجل القران يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ ويغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبي فيقول لبيك بعمرة وحجة معاً كذا في فتاوى قاضي خان \* ويذكرها بلسانه عند التلبية مع قصد القلب أو يقصد بهما القلب ولا يذكرها باللسان والذكر باللسان أفضل فاذا لبي على هذا الوجه يصير محرماً بالحرامين فيعتبر في أشهر الحج أو قبلها ويحج من عامه ذلك كذا في المحيط في تعليم اعمال الحج \* ويأتى القارن بأفعال العمرة ثم يأتي بأفعال الحج كذا في محيط السرخسي \* فيطوف طواف القدوم سبعة أشواط

(فصل في مقدار القراءة في التراويح)

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع

مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء لانها تسع العشاء وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين آية الى ثلاثين وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقرأ في كل ركعة عشرين آية وهو الصحيح لان فيه تحفة يفاعلى الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعته وآيات القران

سنة آلاف وشئ. فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين. ينبغي للإمام وغيره إذا صلى التراويح وعاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات أحراز للفضيلة وهي الختم مرتين. والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يجتمعون في كل عشرين ليلة. وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان يجتمع في شهر رمضان إحدى وستين ختمة ثلاثين في الأيام وثلاثين في الليالي وواحدة في التراويح. وعنه (٢٣٨) رحمه الله تعالى أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء وإذا فسد الشفع من

التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بما قرأ قال بعضهم لا يعتد لحصول الختم في الصلوات الجائزة وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لأن المقصود هو القراءة فساد في القراءة ولو عمل الختم له أن يفتح من أول القرآن في بقية الشهر وان ختم في التاسع عشر ثم جعل بعد ذلك يصلي العشاء من غير تراويح لا يكبر لما ذكرنا أن المقصود هو الختم ويكره أن يجعل بختم القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها إذا كان القوم يملون وكما رتل فهو أحسن وكذا لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره إذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القسرات في سائر الصلوات بان كان القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون أهم ثواب الصلاة لا ثواب الختم وقد ذكرنا أن السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه سئل أن يجعل الإمام للفریضة قراءة على حدة أو يخطب فيقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل إلى ما هو

ويسعى كذا في الهداية \* ولو طاف للحج والعمره طوافين متوالين من غير أن يسعي بينهما ثم سعى سبعين جاز وأساء كذا في التبيين \* إذا طاف القارن لعمرته ثلاثة أشواط وسعى لها ثم طاف لحجته كذلك ثم وقف بعرفة فطاف للحجة محسوب من طواف العمره ويقضى شوطا واحدا أو أتم طواف العمره وبعد السعي لهما للحجة وجوبا وللعمره استحبابا وهو قارن كذا في محيط السرخسي \* أن طاف القارن وسعى أولا للحج ثم طاف وسعى للعمره فالاول للعمره والثاني للحج كذا في الجوهره النيرة \* قارن طواف لعمرته ويحتمه وسعى بنوى أن يكون لحجته كان سبعة عن العمره كذا في اعطي \* ولا يخلق بين الحج والعمره كذا في الهداية \* إذا رمى جمره العقبة يوم النحر يذبح دم القرآن وهذا الدم نسك من المناسك كذا في فتاوى قاضيخان \* ويتحل بالخلق عندنا بالأذبح كذا في الهداية \* وإن كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يخلق أو يقصر كذا في فتاوى قاضيخان \* والمتمتع من يأتي بأعمال العمره في أشهر الحج أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلبأ به بينهما الماسما صححها كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء حل من أحرامه الاول أو لا كذا في محيط السرخسي \* ونس من شرط التمتع وجود الأحرام بالعمره في أشهر الحج بل أداؤها فيها أو أداها أكثر طوافها فلوطاف ثلاثة أشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الأربعة الباقية ثم حج في عامه كان متمتعاً كذا في فتح القدير \* فلو طاف المتمتع أكثر طواف عمرته قبل أشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفرداً بعمره ومفرداً بالحجة ولا يجب عليه الهدى كذا في الظهيرية \* ولا يشترط أن يكون من عام الأحرام بالعمره بل من عام فعلها حتى لو أحرز في رمضان وأقام على أحرامه في شوال من العام القابل ثم طاف لعمرته من القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق \* والامام الصحيح أن يرجع إلى أهله ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه كذا في المحيط \* والامام الصحيح أن يكون في المتمتع الذي لا يسوق الهدى أما إذا ساق الهدى فالساق فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا في السراج الوهاج \* وإذا اعتمر في أشهر الحج ثم حل منها ورجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً وإذا اعتمر في أشهر الحج وطاف لها ثلاثة أشواط وحل ورجع إلى أهله ثم رجع إلى مكة وقضى ما بقي عليه من عمرته وحل وحج من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان طاف أربعة أشواط ثم رجع والمستله بمحالها لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتمر في أشهر الحج ثم عاد إلى أهله قبل أن يحل منها أو لم يلبأ به وهو محرم ثم عاد بذلك الأحرام فاتم عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجاع وهو ما إذا طاف لعمرته ثلاثة أشواط أو أقل ثم عاد إلى أهله وهو محرم ولو أنه رجع إلى أهله بعد ما طاف أكثر الطواف لعمرته أو كله فلم يحل ولم يلبأ به محرم ما عاد أو أتم بقية عمرته وحج من عامه ذلك فإنه يكون متمتعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية \* والمتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة المتمتع الذي لا يسوق الهدى أن يتدنى من الميقات فيحرم بعمره ويدخل مكة ويطوف لهما ويسعى ويخلق أو يقصر وقد حل من عمرته كذا في السراج الوهاج \* والأحرام من الميقات ليس بشرط للعمره ولا للتمتع حتى لو أحرزهم من ديرة أهله أو غيرها جازوا متمتعاً كذا في الحنفية بعد الفراغ منها ليس بحتم بل له الخيار أن شاء تحلل وأن شاء بقي محرم ما حتى يحرم بالحج كذا في التبيين \* ويقطع التلبية إذا ابتدأ الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج \* ثم يقيم عكة حللاً كذا في الهداية \* وليست الإقامة بمكة

أخف على القوم وسئل أيضاً عن الإمام إذا فرغ من التشهد في التراويح أي زيد عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا يشترط على القوم من يدن الصلوات والاستغفار أن يعلم أنه ينقل على انقوم لا يزيد وعن بعض المشايخ من لا يمكن عازفاً بأهل زمانه فهو جاهل ويأتي بالكثافة في كل شفع وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة وآية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ التروكة ثم المقررة وليكون على الترتيب فالاول لا ينبغي للقوم أن يقدموا في التراويح الخوض في القرآن ولكن يقدمون المدرستون فان الإمام إذا كان يقرأ بصوت حسن

يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك كان الامام الحائري لا يأبى بان يترك مسجده وكذا لو كان غيره أخف قراعه منه وأحسن والافضل - لنعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به أما في التسليمة الواحدة - فلا يصح تعديله بطول القراءة في الركعة الثانية كما لا يصح في سائر الركعات ولو طول الأولى على الثانية في القراءة لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى التسوية بين الركعتين كافي الظهور والعصر عندهما وحكي (٢٣٩) عن المشايخ رحمهم الله تعالى انهم جعلوا القرآن على خمسمائة

واربعين ركوعا وعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انه ليلة القدر وفي غيره هذا البلد كانت المصاحف معلقة بعشر من الايات وجعلوا ذلك ركوعا ليقرا في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

(فصل في التراويح)

اذا سلم الامام في ترويحة فقال بعض القوم - على ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يذيع علمه بقول الغير وان لم يكن الامام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده وكذا لو وقع الاختلاف بين الامام وبين جميع القوم ان كان الامام على يقين بعمل عما كان عنده وان وقع الشك انه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصلون تسليمة أخرى لان الزيادة على التراويح بالجاعة انما يكره اذا تيقنوا بالزيادة

شرطا بل معناه انه اذا أراد ان يقيم الحج من عامه ذلك فليقم حلالا الى وقت احرام الحج ولو اقام بمكة حراما جاز كذا في السراج الوهاج \* فاذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بالارم كذا في الهداية \* والمسجد أفضل ومكة أفضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير \* وهذا الوقت ليس بالارم حتى لو أحرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهر النيرة \* ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو أفضل كذا في التبيين \* وكلما عمل فهو أفضل كذا في الجوهر النيرة \* ويقع ما ينهيه الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طاف طواف القدوم وسعى لم يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير \* ويجب الدم على المتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يحلق رأسه حتى يذبح وان كان معسرا لا يجدن الهدى فانه يصوم ثلاثة أيام في الحج وانما يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام بعد احرام العمرة الى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة ولا أفضل أن يصوم هذه الايام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوما قبلها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية \* ولا يجوز صومها الا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم ان شاء تابعه وان شافرقه كذا في الجوهر النيرة \* فاذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة أيام بعد ما مضت أيام التشريق عندنا كذا في الظهيرية \* وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج حاز عندنا كذا في القدوري \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومن لم يصم الثلاثة فليس عليه صوم السبعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلاثة أيام أو بعدما كمل قبل أن يحلق أو يحل وهو في أيام الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدى \* ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل أن يصوم سبعة أيام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلاثة أيام ولم يحل حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ماض ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو لم يصم الايام الثلاثة لم يجزئه الصوم به - وذلك ولا يجزيه الا الدم فان لم يجده - دبا وحل فعليه دم للتمتع ودم لاحلاله قبل أن يذبح ولا دم عليه لترك الصوم كذا في الظهيرية \* واذا عجز عن الاداء أو مات أو وصى لم تجزئه الفدية انما يلزمه الدم عنه كذا في التتارخانية \* ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزئه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين \* وحكم المقارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى ان وجده والصيام ان لم يقدر عليه كذا في الظهيرية \* فاذا أراد المتمتع أن يسوق الهدى أحرم وساق هديه كذا في القدوري \* وهو أفضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهر النيرة \* ولو كان ساق الهدى ومن نيته القتع فلما فرغ عن العمرة بداه أن لا يتمتع كان له ذلك يفعل بهديه ماشاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* القرآن في حق الافاق أفضل من التمتع والافراد التمتع في حقه أفضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة كذا في الهداية \* وكذلك أهل المواقيت ومن دونها الى مكة في حكم أهل مكة كذا في السراج الوهاج \* اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح قرانه ولو خرج الى الكوفة وأهل بالعمرة واعتزم حج لم يكن متمتعا ولو ان المكي خرج الى الكوفة وأحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعا صح المله مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط \* لو أحرم للعمرة قبل اشهر

ورأى الزيادة تراويحها هاتيا يصلون التسليمة الاخرى بنية اتمام التراويح فلا يكره كالنطوع بعد العصر انما يكره اذا شرع فيه مع العلم به أما اذا شرع في النطوع بنية العصر ثم علم انه قد كان أدى العصر فانه يتم صلاته ولا يكره كذا هذا وقال بعضهم يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى استرازا عن الزيادة على التراويح والصحيح انهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطاً (فصل في السهو) اذا سلم الى الامام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقم في الثانية في القياس نقس صلاته وهو قول محمد وقر رحمه الله تعالى ويلزمه قضاء هذه التسليمة



وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد اذا لم يفسد اختلافوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انها تنوب عن تسليمة أو تسليتين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى تنوب عن تسليتين لان الاربع لما جاز وجب ان ينوب عن تسليتين كمن أوجب على نفسه أن يصل أربع ركعات بتسليتين فصلى أربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الامالي عن أبي (٢٤٠) يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز فكذا هنا وكذا الوصل الاربع قبل الظهر ولم يقعد

على رأس الركعتين جاز استحسانا وقال الفقيه أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في التراويح تنوب الاربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح لان القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلاته أصلاً كما هو وجه القياس وانما جاز استحساناً فأخذنا باقياس وقتنا بفساد الشفع الاول وأخذنا بالاستحسان في حق بقائه التحريمه واذا بقيت التحريمه صح شرعه في الشفع الثاني وقد أتتها بالقعدة فجاز عن تسليمة واحدة وعن أبي بكر

الاسكاف رحمه الله تعالى انه سئل عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي أن يعودو يقعدو وسلم ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع الثالثة وسجد فان أضاف اليها ركعة أخرى فان هذه الاربعه عن ترويحة واحدة يعني عن الركعتين وهذا الذي ذكرنا اذا صلى أربع ركعات

الحج فحضاها وتحمل وأقام بحكمة فأحرم بعمره ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً فان كان حين فرغ من الاولى خرج حيازا للميقات قبل أشهر الحج فاهل منه لعمره في أشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وان كان جاوز الميقات في أشهر الحج لم يكن متمتعاً الا اذا خرج الى أهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده هو متمتع جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعدها كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتمر كوفي في أشهر الحج وأقام بحكمة أو ببصرة وحج من عامه ذلك صار متمتعاً كذا في المنون \* ولو اعتمر في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاءه قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد ما يرجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع لاهله التمتع والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى أهله ثم يعود محرماً بالعمرة كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا اذا اعتمر في أشهر الحج وأفسدها ولو أنه اعتمر قبل أشهر الحج وأفسدها ثم أتمها على الفساد ولم يخرج من الميقات حتى دخلت أشهر الحج وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع ولو عاد الى غير أهله ولحق بموضع لاهله التمتع والقران ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رأى هلال شوال خارج الميقات ولحقته أشهر الحج وهو من أهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً وان رأى هلال شوال داخل الميقات ولحقته أشهر الحج وهو ليس من أهل التمتع وتوجه اليه النبي عن التمتع فلا يرتفع عنه النبي حتى يلحق بأهله وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون متمتعاً في الوجهين هكذا في شرح الطحاوي ومن اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه فأيها أفسد مضى فيه وسقط دم التمتع كذا في الهداية \* ولو تمتع وضحي لم يجزئه عن التمتع كذا في الكثر

### (الباب الثامن في الجنائيات) وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والتدهن) الطيب كل شيء له رائحة مستلذة ويعدده العقلاء طبياً كذا في السراج الوهاج \* قال أصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع نوع هو طيب محض معتدل للتطيب به كالسند والكافور والغير وغير ذلك تجب به الكفارة على أي وجه استعمل حتى قالوا لوداوى عنه بطيب تجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه ما كالنحم فسواء كل أودهن أو جعل في شقاق الرجل لا تجب الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه أصل للطيب يستعمل على وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشيرج ويهتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في ما كحل أو شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في البدائع \* ولا فرق في المنع بين بدنه وازاره وفرشه كذا في فتح القدير \* فاذا استعمل الطيب فان كان كثيراً فاحشاً فاقبه الدم وان كان قليلاً فاقبه الصدقة كذا في المحيط \* واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثرة في العضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة بربع العضو الكبير والشيخ الامام أبو جعفر اعتبر القلة والكثرة في نفس

ولم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى الطيب قول العامة يجوز عن تسليتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يحل بشي فيجوز كالأول وأوجب على نفسه أن يصل أربع ركعات بتسليتين فصلى أربعاً بتسليمة واحدة وقعد في الثانية فانه يجوز فكذا هنا وان صلى ثلاث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين اما ان تقعد في الثانية أو لم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد اكمال الشفع الاول فاذا أفسد

الشفع الثاني بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا أو عامدا الأشك ان في القياس وهو قول محمد بن زفر رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقصد صلاته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير وأما في الاستحسان هل تقصد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اختلافا فيه قال بعضهم تقصد ولا يجزئ عن شيء وقال بعضهم تجزئ عن تسليمة واحدة وعلى هذا الخلاف اذا تنفل بثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية على قول الفريق الاول لا يجزئ به (٣٤١) وجه قول الفريق الثاني ان التطوع

معتبر بالكتابة ولو صلى المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثالثة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة غير مشروعة في التطوع فصار كأنه لم يقعد أصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى أربع صلوات على رأس الثانية لان القعدة على رأس الرابعة مشروعة بخازن واذا لم تجز الثلاث عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الاولتين وهل يلزمه للثالثة شيء أن كان ساهيا لشيء عليه لانه مظنون وان كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده الترخية لم تقصد فصح شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء لانه شرع في الثالثة بتصريحة فاسد قيسا واذا يصح الشروع في الشفع الثاني عنده اذا قد للشفع الثاني في موضعه

الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس فهو كثير وما لا فلا والصحيح أن يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب حتى لو طيب به عضو كامل لا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة \* وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والتبيين \* هـ ذ في البدن وأما الثوب والفراس اذا الترق به طيب اعتبر فيه القلة والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف والافيا يقع عند المبلى كذا في النهر الفائق \* ويستوى في وجوب الجزاء ما لطيب الذكرو والنسيان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع \* ولو طيب جميع أعضائه فعليه دم واحد لا اتحاد الجنس كذا في التبيين \* وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رحمه الله تعالى اذا كثر الاول فعليه دم آخر الثاني وان لم يكفر الاول كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج \* وان خضب رأسه بجناء عجب الدم وهذا اذا كان ما تعاون كان ملبا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس (١) كذا في الكافي \* ولو خضب رأسه بالوسمة لاشئ عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الضداع فعليه الجزاء باعتبار أنه يغلف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية \* ولا يغسل رأسه وحلته بالخطمي فان غسل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو غسل المحرم باشتنان فيه طيب فان كان من رأسه اشنانا كان عليه الصدقة وان كان ساهيا طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى قاضيان في فصل ما يجب لبس الخيط \* ولو مس طيبا فارتقى به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب أو لم يقصد وان كان أقل من ذلك فصدقة وان لم يرتقى به فلا شئ عليه وعن محمد رحمه الله تعالى فمن اكحل بكحل طيب مرة ومرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثرية فعليه دم كذا في السراج الوهاج \* ولو كان الطيب في أعضائه متفرقة يجمع ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو داوى قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداواها مع الاولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تبرأ الاولى (٢) كذا في البحر الرائق \* ولو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلا شئ على المحرم في أكله سواء كان توجد رائحته أو لا كذا في البدائع \* وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ فان كان مغلوبا فلا شئ عليه غير أنه ان وجدت معه الرائحة كره وان كان غالبا وجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب فان كان غالبا قدم والا فصدقة الآن يشرب مرارا فيجب دم كذا في النهر الفائق \* وان أكل غير الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا كذا في البدائع \* لو دخل ميتا قد أجز فعلق بثوبه رائحة فلا شئ عليه لانه غير منتفع بعينه بخلاف ما لو استحم بثوبه فعلق بثوبه فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع بعينه وان لم يعلق به شيء منه فلا شئ عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادهن يدهن فان كان الدهن مطيبا كدهن البنفسج وسائر الادهان التي فيها الطيب فعليه دم اذا بلغ عضوا كاملا وان كان غير مطيب بأن ادهن بزيت وشيرج فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا وجب (١) قوله ودم لتغطية الرأس استشكل بقوله هم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا واجب شيئا وأجاب عنه في رد المحتار فراجع اهـ بحر اوى (٢) قوله ما لم تبرأ الاولى فان تبرأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان كافي الباب اهـ بحر اوى

(٣١ - فتاوى اول) وأما على قول الفريق الاول لما جاز الثلاث عن تسليمة واحدة هل يجب عليه شيء لاجل الثالثة ان كان ساهيا لا يجب عليه وان كان عامدا يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان شروعه في الشفع الثاني قد صح وفسد الشفع الثاني بترك الرابعة فيلزمه ركعتان فعلى هذا اذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد بن زفر واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهيا فكذلك وان كان عامدا عليه مع التراويح عشرون ركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولها مهمل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة (٣٤٣) ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في

كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الاربع اذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز ثمة عن تسليمية واحدة يقول هاهنا يجوز عن تسليمية واحدة وعلى قول العامة ثمة يجوز عن تسليميتين وهو الصحيح هنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى اذا صلى ست ركعات بتسليمية واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول صاحبيه يجوز عن تسليميتين لان عندهما الزيادة على الاربع مكروهة فلا تنوب الزيادة عن التراويح وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز عن ثلاث تسليميات وذلك ست ركعات لان عنده الى الست بتسليمية واحدة لا يكره باتفاق الروايات وان صلى ثمان ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز عن تسليميتين لان ما زاد على الاربع مكروه عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في

الجزء بالتطيب فلا بد من ازالته من بدنه أو ثوبه فلو لم يزل به بعد ما كفر له اختلافوا في وجوب دم آخر لبقائه وأظهر القولين الوجوب كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شيء بشم الرياح والطيب والبخار الطيبة مع كراهة شمه كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* ولو ربط مسكاً أو كافوراً أو غيره في طرف ازاره لم يمتنع الفدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجدر بارتجائه ولا بأس أن ينعقد في مكان عطاراً وموضع يتخفيفه الا أنه يكره اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا بأس بأكل الخبيص المحرم وهو الخبز والزعفران كذا في السراج الوهاج \* ولو تطيب قبل الاحرام ثم اتقى بعده من مكان الى آخر من بدنه فإنه لا شيء عليه اتفاقاً كذا في البحر الرائق

(الفصل الثاني في اللبس) اذا لبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد يوم الى الليل فعليه دم وان كان أقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط \* سواء لبسه ناسياً أو عامدا عالماً أو جاهلاً مختاراً أو مكرهاً كذا في البحر الرائق \* اذا أدخل منكبسه القباء دون أن يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير أن يزره وان زره القباء أو الطيلسان يوماً لم يزره دم بخلاف ما لو عقد الرداء أو شدد الأزار بجبل يوماً كره له ذلك ولا شيء عليه كذا في فتح القدير \* ولو لبس المحرم المحيط أياماً فان لم ينزعه ليلاً ونهاراً يكفيه دم واحد بالاجماع وان ذبح الهدى ودام على لبسه يوماً كاملاً فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس مبتدأ الا ترى أنه لو احرم وهو مشتمل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوماً كاملاً فعليه دم ولو نزع وعزم على تركه ثم لبس ان كفر لاول فعليه كفارة أخرى بالاجماع وان لم يكفر فعليه كفارة ثان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل من غير أن يعزم على تركه فلا يجب عليه ادم واحد بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي \* ولو لبس قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خنيزقاً وقلنسوة فعليه كفارة واحدة كذا في محيط السرخسي \* ولو غطي المحرم رأسه أو وجهه يوماً فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة \* وكذا اذا غطاه ليله كله سواء غطاه عامداً أو ناسياً أو نائماً كذا في السراج الوهاج \* اذا غطي ربيع رأسه فصاعداً يوماً فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور ورعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور وكذا في المحيط \* ويكره له أن يعصب رأسه أو وجهه بغير علة وان فعل ذلك يوماً كاملاً فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* ولو عصب موضعا آخر من جسده لا شيء عليه وان كثر لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير \* ولو لحل المحرم شيء أعلى رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل بروحها فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط \* واذا ألبس المحرم محرماً أو حلاً لا بخطأ أو مطيباً بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية \* ولو اضر المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قبض واحد فلبس قبضين أو قبضاً وجبة أو اضطر الى القلنسوة فلبس قلنسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العمامة أو القلنسوة فلبسهما مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارة ثمان كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوباً بالضرورة ثم زالت الضرورة فداوم على ذلك يوماً أو يومين فداوم في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه

رواية الجامع الصغير يجوز عن ثلاث تسليميات لان الزيادة على الست مكروهة وفي رواية الاصل يجوز عن اربع التسليميات لان على رواية الاصل الى الثمان غير مكروه وما زاد على الثمان مكروه وان صلى عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الرواية الثالثة يجوز عن خمس تسليميات وفي الروايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليميات وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمية واحدة ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة عمدان قعد في

كل ركعتين يجوز عن الكل على قول العامة وعند البعض يجوز عن تسليمة واحدة كافي الأربع وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في غيرها في القياس وهو قول محمد وزفر رحمه الله تعالى تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء وفي الاستحسان على القول الصحيح يجوز عن تسليمة واحدة كالأصلي أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في الصحيح انه ينوب عن تسليمة واحدة فكذا هنا \* امام شرع في الوتر على ظن انه أتم التراويح \* فلما صلى ركعتين تذكر انه ترك تسليمة واحدة فلم على رأس ركعتين لم يجوز ذلك (٢٤٣) عن التراويح لانه ماصلي بنية التراويح

\* (فصل في امامة الصبيان في التراويح) \*

اختلافوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصير ابن يحيى رحمه الله تعالى انه سئل عنها قال تجوز اذا كان ابن عشرين وقال شمس الأئمة الصرخي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلاته ليست بصلاة على الحقيقة فلا يجوز امامته كامامة المجنون وان أم الصبيان يجوز لان صلاة الامام مثل صلاة المقتدى

\* (فصل في أداء التراويح قاعدا) \*

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عذر واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو صلى سنة الفجر قاعدا بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منهم ماسخة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اذا التراويح قاعدا بغير عذر وفروا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو الصحيح الآن ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم

الا كفارة الضرورة وان يقن بزوال الضرورة فعليه كذا رتان كفارة ضرورة \* فانما اختياره كذا في البدائع \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابية مبتدأة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنابية مبتدأة كذا في المحيط والذخيرة والمحرر اذا مرض أو أصابه الحمى وهو يحتاج الى لبس الثوب في وقت ويستغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم تزل عنه تلك العلة وان زالت عنه تلك الحمى وأصابته حمى أخرى أو زال عنه ذلك المرض وجاء مرض آخر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو حضر عدو فاحتاج الى لبس الثياب فلبس ثم ذهب فترج ثم عاد أو كان العدو لم يبرح مكانه فكان يلبس السلاح فيقاتل بالنهار ويرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو \* والاصل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع

(الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار) ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجوز به غيره كذا في شرح الطحاوي \* سواء حلق في الحرم أو غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك اذا حلق ربيع رأسه أو ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* واذا حلق ربيع لحية فصاعدا فعليه دم وان كان أقل من الربع فصدقة كذا في السراج الوهاج \* وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية \* وان حلق عاتقه أو باطنه أو تفرقه أو أحدهم فعليه دم كذا في السراج الوهاج \* وان حلق من إحدى الاطراف أكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* ولو حلق موضع الخامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى ضيخان \* وان أخذ من شاربيه ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربيع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية \* واذا حلق عضواً كاملاً فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة أراد به الفخذ والساق والابطادون الرأس واللحية كذا في المحيط \* وان تق من رأسه أو من انفه أو لحية شعرات ففي كل شعرة كف من الطعام كذا في فتاوى قاضي خان \* أصله وشعره أقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروبي شرح الهداية \* واذا خبز المحرم فاحترق بعض شعره تصدق له واذا حلق المحرم رأسه أو لحية فانتثر منه شعر فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج \* اذا حلق رأسه وأخذ لحية وابطاه وكل بدنه فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه في كل شيء من ذلك دم وهو كذا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* وان حلق رأسه فارق لذلك دماً وهو بعد في مقام واحد ثم حلق لحية فعليه دم آخر ولو حلق في شمس واحد ربيع رأسه وفي مجلس آخر ربيعاً ثم حلق حتى حلق كله في أربعة مجالس يلزمه دم واحد اتفاقاً ما لم يكفر لاوله كذا في فتح القدير \* حلق رأس محرم أو حلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بامر أو بغير امر طاعة كان المحلوق رأسه أو مكرها كذا في غاية السروبي شرح الهداية \* ولو حلق الحلال رأس محرم بامر أو بغير أمره كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الحائق كذا في فتاوى قاضي خان \* وعلى الحائق الحلال صدقة كذا في غاية السروبي شرح الهداية \* وان أخذ من شارب حلال أو قلم اظفاره أطعم ماشاء كذا

ووجه الفرق ان سنة الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا يجوز التوبة بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدا بعذر أو بغير عذر وانقضى به قوم قيام اختيار المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في قول محمد رحمه الله تعالى ويصح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كافي المكتوبة وقال بعضهم يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان أولى بالجواز واذا صح اقتداء القائم بالقاعد اختلفوا في استحباب القوم قال بعضهم

المستحب للقيام أن يقعدوا احترازاً عن صورة المخالفة وقال القاضي الامام أبو علي التستري رحمه الله تعالى الحاصل ان الامام اذا كان قاعداً يستحب القيام للقيام في قول أحد حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الامن عذروا وقال محمد رحمه الله تعالى يستحب لهم القيام ودوزكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه سئل عن الرجل اذا أم قاعداً في شهر رمضان يقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر قولهم خاصة قال بعض (٣٤٤) المشايخ رحمه الله تعالى انما ذكر قوله لان عنده لا يصح اقتداؤهم بالقاعد وقال

بعضهم انما ذكر قوله لما لان عنده المستحب للقيام ان يقعدوا ويكره للقتدى ان يقعد في التراويح فاذا أراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكاليف في الصلاة والتشبه بالمنافقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصلي مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة من النوم تهاونا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على السطح في شدة الحر لقوله تعالى فزنا جهنم أشد حرًا كذا في تفهيمهم وكذا يكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم بواحدة لان في وضع البدن على الارض تشبه بالمنافقين ويكره عدل ركعات في التراويح لما فيه من اظهار الملالة وكذا يكره ان يقوم عند الجوع والعطش ليت هانما يكتب علينا

\*(فصل في الوتر)\*

اختلفوا ان أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الاداء في منزله وحده الصحيح ان الجماعة أفضل لان عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه

في الهداية \* من آخر الخلق حتى مضت أيام الحر فعليه دم وكذا القارئ أو المتمعن اذا أخر الذبح حتى مضت أيام الحر كذا في المحيط \* قارئ خلق قبل الذبح فعليه دم ان دم للقرآن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين \* وليس للمعمر أن يقص أطفاره فاذا قص أطفاً يريد واحدة أو رجل واحدة عن غير ضرورة فعليه دم وكذلك اذا قلم أطفاً يريد به ورجليه في مجلس واحد بكفه دم واحد \* ولو قلم ثلاثة أطفاً يريد واحدة أو رجل واحدة يجب عليه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة الا ان يبلغ ذلك دماً فينقص ما شاء \* ولو قلم خمسة أطفاً يريد من يد واحدة ولم يكفر ثم قلم أطفاً يريد الاخرى ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزمه دم ان \* ولو قلم خمسة أطفاً يريد من يد واحدة في مجلس واحد وحلق ربيع الرأس وطيب عضواً في مجلس واحد أو مجالس مختلفة فعليه بكل جنس دم على حدة \* ولو قلم خمسة أطفاً يريد من الاعضاء الاربع الممتزجة يجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك لو قلم من كل عضو من الاعضاء الاربع أربعة أطفاً فيجب عليه الصدقة وان كان جلته ستة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دماً فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي \* انكسر ظفر المحرم وتعلق فأخذ فلا شيء عليه كذا في الكافي \* وحكم التنف والقص والاطلاق بالنورة والقاع بالاسنان حكم الخلق كذا في السراج الوهاج (مسائل تتعلق بالفصول السابقة) في كل موضع اذا فعل محتسراً يلزمه الدم كاللبس والحلق والتطيب والقلم اذا فعل ذلك بعلّة أو ضرورة فعليه أي الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوي \* وذلك اما النسك أو الصدقة أو الصوم فان اختار النسك ذبح في الحرم كذا في المحيط \* وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا اذا تصدق بجمعه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي \* وان اختار الصوم صام ثلاثة أيام في أي مكان شاء كذا في المحيط \* ان شاء تابع وان شاء فترق كذا في شرح الطحاوي \* وان اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع حنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والا فضل أن يتصدق على فقراء مكة ولو تصدق على غير فقراء مكة جاز كذا في المحيط \* ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظاهرية وشرح الطحاوي

(الفصل الرابع في الجماع) الجماع فيمجدون القرح واللس والقبل بشهوة ولا تنفد الحج والعمرة أنزل أولم ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسي \* وكذا الوعاقبها بشهوة ولو أتى بهيمة فاولجها فلا شيء عليه الا اذا أنزل فيجب عليه الدم ولا تنسد حجته ولا عمرته كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة \* وان نظر الى فرج امرأة بشهوة فامتنع لاشي عليه كذا لو تفكر فامتنع كذا في الهداية \* وكذا ان أطال النظر أو كرر كذا في غاية البروجي شرح الهداية \* وكذا الا تلازم لا يوجب شيئاً سوى الفحل وان استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* اذا كان مفرداً بجمعة وجامع امرأة قبل وقوفه بعرفة وهما محرمان فسدت حجته لماذا التي الختان وغابت الحشفة وعليهما المضي والاعتمام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم وتجزي الشاة في ذلك وعليهما قضاء الحج من قابل ولا تجب عليهما العمرة كذا في شرح الطحاوي \* ويستوى فيه الوطء من نسيان وعدوا كرامه ونوم ومن العصى والجنون كذا في محيط

لما جاز الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتباراً بالكتابة واذ كانت الامام يفتن مقتدى أم يسكت روى عن أبي السرخسي يوسف رحمه الله تعالى انه باناً لار ان شاء قتت وان شاء امن وعنه في روايته انه يفتن المقتدى الى أن يبلغ الى قوله ان هذا يكذب الكفار ملحق حينئذ يسكت وعند محمد رحمه الله تعالى لا يفتن المقتدى ثم ماذا يصنع في رواية منه يسكت وفي رواية يسكت الى أن يبلغ الامام موضع الدعاء حينئذ يؤمن واختلفوا ان الامام يجهر بالقنوت أم لا يجهر في بعض الروايات لا يجهر في قول محمد رحمه الله تعالى ويجهر في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وفي بعض الروايات الخلاف على العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلن دعاء القنوت يجهز الامام لتعلم القوم درويان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والصحابه رضي الله تعالى عنهم تعلموا دعاء القنوت من قراءته وان كان القوم يعلنون القنوت لا يجهر الامام لان الاصل في الاذكار والدعاء والاختفاء واختلقوا انه يرسل يديه في القنوت ثم يعتدل عنه محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فقال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يرفع يديه اذا كبر للقنوت ثم يرسلهما في (٢٤٥) القنوت والمختار عند مشايخنا رحمهم الله تعالى أن يرفع يديه للتكبير ثم يعتدل في القنوت كما في القراءة

وقدم هذا فيما تقدم واذا صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قالوا لا يصلي في القعدة الاخيرة وكذا لو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى ساهيا لا يصلي في القعدة الاخيرة ولو كان الامام يقنت في القومة بين الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذا في سجود السهو قبل السلام وكذا في تكبيرات العيدين أما في تكبيرات صلاة الحنابلة اذا كبر الامام خمسا لا يتابعه المقتدى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان ذلك منسوخ واذا قنت في الركعة الاولى أو الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع وان شك اندقنت في الثالثة أم لا يتحرى فان لم يحضره رأى يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو صلى خلف من يقنت في صلاة الفجر لا يقنت لان القنوت في صلاة الفجر منسوخ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقنت

المسرخي \* ولو كان الزوج صبيًا يجامع مثله فسد جهادونه ولو كانت هي صبية أو مجنوناً ونه انعكس الحكم كذا في فتح القدير \* ولو جامع قبل الوقوف بعرفة ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس واحد لا يجب الا ادم واحدا وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما ادمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى \* ولو جامع مرتبة بعد أخرى على وجه الرفض والاحلال فلا يلزمه لذلك أكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد أو مجالس متعددة كذا في شرح الطحاوي \* ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد جمعه جامع ناسيا أو عامدا كذا في فتاوى قاضيان \* ويجب على كل واحد منهما ادمان ولو جامعها مرة أخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الا ادمان واحدة وان كان في مجلسين يجب عليه ادمان للاول وشاة للثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* وان كان الجماع الثاني على وجه الرفض فلا ادم عليه للثاني كذا في المحيط \* وان جامع بعد الحلق فعليه شاة كذا في الكافي \* ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة كله أو أكثره فلا شيء عليه \* ولو طاف لها ثلاثة أشواط يجب بدنه وجمته تامة كذا في شرح الطحاوي \* ولو لم يحلق حتى طاف للزيارة ثم جامع قبل الحلق فعليه شاة كذا في التبيين \* وان جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف أربعة أشواط أو أكثره فعليه شاة ولا تفسد عمرته كذا في الهداية \* واذا جامع المعمر مرة بعد أخرى في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الايضاح \* هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* وان كان قارنا أو جامع قبل أن يطوف لعمرته فسدت عمرته وجمته ويمضي فيهما وعليه حجة وعمرته من قابل وسقط دم القران كذا في المحيط \* وعليه شاتان كذا في محيط السرخسي \* وان جامع بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسدت حجته ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل وسقط عنه دم القران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط وان جامع بعد ما وقف بعرفة لا تفسد عمرته ولا حجته وعليه جزو حجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط \* ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة أو أكثره فلا شيء عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق أو التقصير يجب عليه شاتان لبقاء الاحرام لهما جميعا \* ولو جامع مرة أخرى فان كان في المجلس الاول فلا يجب عليه شيء غير ذلك وان كان في مجلس آخر فعليه دمان وتحجز به شاتان هكذا في شرح الطحاوي \* وان كان متمتعاً فان لم يستق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب في المفرد بالحج والمفرد بالعرة وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام وهو سقوط دم المتعة متى جامع قبل الطواف لعمرته أو قبل الوقوف بعرفة ولزم الدمين متى جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط \* والمرأة والرجل في ذلك سواء وكذا اذا جمعت تامة أو مكروه أو جامعها صبي أو مجنون كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الخامس في الطواف والسعي والرمي والجمار) \* ولو طاف طواف الزيارة بمحداً نافعاً به شاة وان كان جنباً فعليه بدنه وكذا لو طاف أكثره جنباً أو محمداً والافضل أن يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه والاصح أن يعيد في الحدث ندباً وفي الجنابة وجوباً ثم أعاده وقد طاف محمداً لا ادم عليه وان أعاده بعد أيام النحر وان أعاده وقد طاف جنباً في أيام النحر لا شيء عليه وان أعاده بعد أيام النحر يجب الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالآخر كذا في الكافي \* وتسقط عنه البدنة كذا في السراج الوهاج \* ولو رجع

(كتاب الزكاة) الزكاة فرض على الخاطب اذا ملك نصيباً تاماً محولاً كاملاً والمال النامي نوعان الساعة ومال التجارة أمال الساعة فهي الرعية التي تسكن في الرعي يطلب منها العين وهو النسل والابن فاذا علفها في مصر أو غير مصر فهي علوفة وليست بساعة وان كان يعلفها في بعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعبرة في ذلك لاكثر السنة فان كانت رعية في نصف السنة لم تكن ساعة وان كانت للتجارة فراعاه سنة أشهر أو أكثر لم تكن ساعة الا أن ينوي أن يجعلها ساعة فجعله عبد التجارة اذا أراد أن يستقدمه سائناً فيستقدمه فهو للتجارة على حاله الآن



يؤى أن يخرجهم من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين كالعوامل والحوامل فليست ساعة فان اراد صاحب الساعة أن يستعملها أو يعلقها فلم يفعل حتى حال الحول كان فيه ازمة الساعة لانها كانت ساعة فلا تخرج عن أن تكون ساعة بمجرد النسي من غير فعل وكذا لو ورث ساعة فحال عليها الحول كان عليه زكاتها لانها كانت ساعة فبقي على ما كانت وان لم ينو ولواشترى ساعة للتجارة كان فيه ازمة الساعة لانه طلب النماء من البذل (٢٤٦) لامن العين \* وذ كورا السواثم وانها اود كورها مع انائها في حكم الزكاة سواء والله أعلم

(فصل فی صدقة الابل)

الى أهله وقد طاف جنباً يجب أن يعود ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعث بدنة أجزأه الآن العود هو  
 الأفضل ولورجع الى أهله وقد طاف محدثان عاد وطاف حاروان بعث بالشاة فهو أفضل كذا في التبيين  
 \* ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فمادونه ان عليه شاة فلا يرجع الى أهله أجزأه أن لا يعود وبعث  
 بشاة كذا في الهداية \* ولو طاف الاقل من طواف الزيارة محدثان رجعا الى أهله تجب عليه الصدقة لكل  
 شوط نصف صاع من حنطة اذا بلغت قيمتها ما فاته ينقص منها ما شاء ولو طاف أقله جنباً ورجع الى أهله  
 يجب الدم وتجزئه الشاة وان كان بمكة فأعادها طاهر اسقط ما وجب عليه وعند أبي حنيفة رحمه الله ان أعاده  
 في أيام النحر سقط وان أعاده بعد ما تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة هكذا في شرح  
 الطحاوي في باب الحج والعمرة \* ولو طاف طواف الزيارة وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم أجزأه ولكن  
 مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط \* ومن طاف طواف الصدر محدثاً فاعليه صدقة وهذا هو الاصح  
 وان طاف أقله محدثاً فاعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط بالاعادة بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو  
 طاف طواف الصدر كله جنباً أو أكثره يجب عليه الدم وتجزئه الشاة ان كان رجعا الى أهله وان كان  
 بمكة وأعادها سقط ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق ولو طاف أقله جنباً ان رجعا الى أهله تجب عليه  
 الصدقة لكل شوط نصف صاع من الحنطة وان كان بمكة وأعادها سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي في  
 باب الحج والعمرة \* ولو ترك طواف الصدر أو أكثره تجب عليه شاة ولو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر  
 فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر كذا في الكافي \* اذا طاف للزيارة جنباً  
 ووجبت عليه الاعادة فان طاف للصدر في آخر أيام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف  
 الزيارة وصارتا ركناً كطواف الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا بخلاف ما يجب عليه دم آخر لترك طواف  
 الزيارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو طاف طواف الزيارة محدثاً وطواف الصدر في آخر  
 أيام التشريق طاهر فاعليه دم كذا في التبيين \* وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف  
 الصدر جنباً فاعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو حرام  
 على النساء بدأ وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه دم لتأخير طواف الزيارة  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير موقت واذا ترك طواف الزيارة  
 خاصة وطاف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه اترك طواف الصدر وان ترك من  
 طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كانت أربعة أشواط من طواف الصدر  
 لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم لترك أربعة أشواط من طواف  
 الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة لترك الثلاثة من  
 طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهي ستة أشواط وعليه ترك  
 الباقي من طواف الزيارة ودم لترك طواف الصدر وان طاف لكل واحد منهما أربعة أشواط فان  
 نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف  
 للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز رحمه عندنا وعليه شاتان شاة لنقصان تمكن في طواف الزيارة  
 وشاة لترك طواف الصدر يبعث بهما فيذبحان في العام الثاني يعني كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن طاف

ليس فيمادون خمس من  
الابل الساعية ذكاة وفي  
الخمس شاة وفي العشرين شاتان  
وفي خمسة عشر ثلاث شياه  
وفي عشرين أربع شياه  
وفي خمس وعشرين بنت  
مخاض وهي التي طعت في  
السنة الثانية وفي ست  
وثلاثين بنت لبون وهي  
التي طعت في السنة الثالثة  
وفي ست وأربعين حقة  
وهي التي طعت في السنة  
الرابعة وفي احدى وستين  
جدعة وهي التي طعت في  
السنة الخامسة وفي ستة  
وسبعين بتالبون وفي  
احدى وتسعين حقان الى  
مائة وعشرين فان زادت  
الى مائة وعشرين تستأنف  
الفريضة فيجب في كل خمس  
من الزيادة شاة مع الواجب  
المقتضى ثم في مائة وخمس  
وعشرين حقان وشاة وفي  
مائة وثلاثين حقان  
وشاتان وفي مائة وخمس  
وثلاثين حقان وثلاث  
شياه كذا الى مائة وخمس  
وأربعين فيجب فيها حقان  
وبنت مخاض وفي مائة  
وخسين ثلاث حقات فاذا  
زادت على مائة وخسين

تستأنف القرية فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك الى أن يبلغ الزيادة خمسة وعشرين فيجب فيها طواف  
بث مخاض مع الحقايق الثلاث التي كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين - ثفة فيجب في مائة وست وتسعين  
أربع حقايق الى ما تين ثم في كل خمسين حقة ان شاء أدى من المائتين أربع حقايق وان شاء أدى خمس بنت لبون عن كل أربعين بنت  
لبون فاذا زادت على ذلك تستأنف القرية على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عند النسيء عليه الزكاة

(فصل في صدقة البقر) ليس فيملا دون الثلاثين من البقر صدقة وفي الثلاثين من البقر السائمة تباع أو تبعة وهي التي طعنت في السنة الثامنة وفي أربعين من البقر مسنة وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاث روايات في رواية في إحدى وأربعين مسنة وربع عشر مسنة أو مسنة وثلاث عشر تباع هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه لاشي في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فإذا بلغت خمسين ففيها مسنة وربع (٢٤٧) مسنة وروى اسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشي في

الزيادة على الأربعين حق يبلغ ستين ففيها تبعة أو تبعة ثمان وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى اتفقوا على أن فيما زاد على الستين الأوقاص تسع وتسع ويجب في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تباع أو تبعة ففي سبعين يجب مسنة وتباع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أسباع وفي مائة مسنة وتبعتان وفي مائة وعشرة مسنتان وتباع وفي مائة وعشرين إن شاء أدى ثلاث مسنتان وإن شاء أدى أربعة أسباع والجواميس بمنزلة البقر

(فصل في صدقة الغنم)

ليس فيملا دون الأربعين من الغنم صدقة وفي أربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زيادة الغنم في رواية الأصل الثاني وهو الذي طعن في السنة الثامنة وروى الحسن عن أبي حنيفة

طواف القدوم بمحمد فاعله صدقة وإن كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج \* وذ كرفي غاية البيان أن طواف محمد ناسي ورمل عقبيه فهو جائز والأفضل أن يعيدهم مع عقب طواف الزيارة وإن طاف له جنباً وسعى ورمل عقبيه فإنه لا يعتد به ويجب عليه السعي عقب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق \* إذا طاف للعمرة بمحمد ناسي وجنباً فإدام بمكة بعيد الطواف فإن رجع إلى أهله ولم يعد في الحديث تلمذه الشافعي في جنب تكفيه الشاة استحساناً هكذا في المحيط \* ومن طاف للعمرة وسعى على غير وضوء فإدام بمكة يعيدهم ما إذا أعادهم لاشي عليه فإن رجع إلى أهله قبل أن يعيدهم فعليه دم لترا الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل بإداء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا إذا أعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية \* وإن طاف للزيارة وعورته مكشوفة أعاد ما دام بمكة وإن لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم ووجه تام كذا في القدوري \* وإن سعى جنباً أو حائضاً ونفساء فسعيه صحيح وكذا الوسعي بعد ما حل وجامع وكذا بعد الأشهر كذا في السراج الوهاج \* ولو طاف راكباً أو معجولاً أو سعى بين الصفا والمروة راكباً أو معجولاً إن كان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شيء وإن كان من غير عذر فإدام بمكة فإنه يعيد وإذا رجع إلى أهله فإنه يترك ذلك دعاء عندنا كذا في المحيط \* ومن أقاض من عرفات قبل الإمام وقبل الغروب فعليه دم أما بعد الغروب فلا شيء عليه فإن عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وإن عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لافترق بين أن يقض باختياره أو نتيجه بعده هكذا في السراج الوهاج \* ومن ترك الوقوف بعرفة فعليه دم كذا في الهداية \* ولو ترك الجمار كلها أوى واحدة أو جرة العقبة يوم النحر فعليه شاة وإن ترك أقلها تصدق لكل حصة نصف صاع إلا أن تبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار \* ويجب شاة تأخير النسك عن مكانه كما إذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للرجوع أو للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب دمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديم القارن والمتمتع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق

(الباب التاسع في الصيد)

الصيد هو الحيوان المصنع المتوحش في أصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون نواله وتناسله في البر ويجري وهو ما يكون نواله في الماء لأن المولود هو الأصل والتعشيش به بذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الأول على الحرم دون الثاني كذا في التبيين \* إن قتل محرم صيداً فعليه الجزاء كذا في المتون \* ويستوى في ذلك العمد والناسي والخاطئ والمبتدئ يقتل الصيد والعائد إلى قتل صيد آخر هكذا في السراج الوهاج \* والمبتدئ في الحج والعائد فيه سواء كذا في التبيين \* والمعلم والمباح سواء كذا في المحيط \* والجزاء قيمة الصيد بأن يقوم عدلان في المكان الذي قتله فيه في زمان القتل لاختلاف القيم باختلاف الأماكن والازمنة وإن كان في برية لا يباع فيها الصيد يعتبر أقرب المواضع منه مما يباع فيه هكذا في التبيين \* ثم هو مخير في القيمة إن شاء اشترى بها هدماً وبجها إن بلغت القيمة هدماً وإن شاء اشترى طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير وإن شاء صام كذا في الكافي \* فإن اختار الصوم قوم

رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز في الاضحية والجذع من الضأن هو الذي يحض عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من المعز إلا النقي في قوائمهم أخذ ذلك كروالان في سواهم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز أخذ ذلك إلا أن يكون الكل ذلك كروالان لا يؤخذ في الزكاة إلا الوسط من أذنها ومن أدون أرفها ولمن عليه الزكاة أن يدفع الأرفع ويسترد الفضل على الوسط أو يدفع الأدون ويرد الفضل إلى الوسط المتول من الظبي والغنم إذا كان الأم من الغنم فهو من الغنم عندنا

يجب فيه الزكاة يعتبر الام كاعتبر في الرق والحرية وكذا المتول من البقر الاهلي والوحشي **وفصل في صدقة الحملان والفصلان**  
**والبحايل** لا تجب فيها الزكاة ولا ينقص منها النصاب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعلي قول زفر رحمه الله تعالى يجب  
 في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة فان كان في الصغار مسئلة يجب فيه ما يجب  
 في الكبار في قولهم الا أن عندهما ان (٣٤٨) ما يجب فيه ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان

لم يكن يؤخذ الموجد لا غير  
وتفسيره رجل له مائة  
وتسعة عشر رجلا ومستان  
يجب فيها مستان في قولهم  
فان لم يكن الامسنة واحدة  
عند أبي حنيفة ومحمد  
وجهما الله تعالى يؤخذ  
تلك المسنة لا غير وكذا لو  
حال الحول على ستين من  
المجاهيل ففيها تسع واحد  
عند أبي حنيفة ومحمد وجهما  
الله تعالى يؤخذ ذلك  
التبع لا غير وكذا لو حال  
الحول على ستة وسبعين  
فصلا فيها بنت لبون يؤخذ  
ذلك لا غير ويحتسب على  
الرجل في الساعة العمياء  
والعمفا والصغيرة ولا يؤخذ  
منها شيء وعن أبي يوسف  
رحمته الله تعالى ليس في  
الابل والبقر والغنم العي  
شي لانها ليست بساعة  
وكذلك مقطوع القوائم  
ولا يؤخذ الربي والا كيلة  
والماخض وخل الغنم لانها  
من الكرائم وقد نهى عن  
أخذ الكرائم ولا يؤخذ  
الهرم ولا ذات عوار بين الا  
أن يشاء المصدق رجلا  
بينهما عما نون من الغنم كل  
شاة بينهما روى هشام عن  
محمد بن أبي حنيفة رحمه

المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام أقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء  
صام عنه يوما وان شاء أخرج طعاما كذا في الايضاح \* وان كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم  
القدر الواجب أو يصوم يوما كاملا كذا في الكافي \* وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق  
بلحمه على الفقراء ويجوز الاطعام في أي موضع شاء وكذا الصوم هكذا في التبيين \* وان ذبحه في الحل لم  
يجزئه عن الهدي وأجزأه عن الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من  
حنطة اذا بلغ قيمته والا فيكمل واذا سرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان كان  
الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط \* وان اختار الهدي وفضل منه شيء لا يبلغ الهدي فهو  
بالحل في الفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوم وان شاء تصدق به وآتى كل مسكين نصف صاع  
وان شاء تصدق بالهض و يصوم بالهض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما  
أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وآتى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كذا في  
التبيين \* ولو قتل الحرم صيدا في الحرم فعليه ما على الحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل  
الحرم كذا في النهاية \* الحلال اذا قتل صيدا في الحرم فكمه على ما ذكره لأن الصوم لا يجوز فيه والقارن  
اذا قتل صيدا فعليه جزاء كذا في شرح الطحاوي \* ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها  
فعليه الجزاء ولا يجاوز قيمته شاة وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا صال الصيد كذا  
في السراج الوهاج \* الحرم اذا قتل بازيا معلما فانه يجب عليه قيمته بازيا معلما بالغة ما بلغت صاحبه ويجب  
عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك قد ألقى وعلم فقتله يجب عليه قيمته معلما لصاحبه وغير  
معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* وكذا لو ألقى حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما هكذا في محيط  
السرخسي في باب قتل الصيد \* محرم جرح صيدا فان مات منه بضمي قيمته وان برئ منه ولم يبق له أثر  
لا بضمي وان بقي له أثر بضمي النقصان وان لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا  
في محيط السرخسي في قتل الحرم الصيد \* فان وجده بعد الجرح ميتا وعلم أن موته كان بسبب آخر ضمن  
الجرح فقط كذا في النهر الفائق \* ولو جرح صيدا أو تقشعره أو قطع عضوا منه ضمن ما ناقصه ولو وقف  
رئيس طائرا أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة كذا في الهداية \* محرم كسر بيضة  
من بيض الصيد فان كانت مذرة فلا شيء عليه وان كانت صحيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية \* وكذا اذا  
شوى بيض صيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي \* ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفر أخرى ولو لم يكفر  
حتى قتله لم يمتة كفارة بالقتل ونقصان بالجراحة كذا في المحيط \* وان قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز  
الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤدي الجزاء كذا في السراج  
الوهاج \* حلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته بشعر أو بدن فان من الجراحة ضمن نقصان الجراحة  
وقيمة يوم مات وان انتقصت قيمته بشعر ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو آذى الجزاء ثم ازدادت قيمته في  
الحرم بشعر أو بدن ثم مات من الجرح ضمن الزيادة كاقبل التكفير محرم جرح صيدا في الحل ثم حل من  
الاحرام فزاد شعر أو بدن ضمن النقصان وقيمة كاملة يوم مات وان قُدي قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرم  
بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقبلة يوم مات \* حلال

الله تعالى انه قال عليهم امان ان لو كان عاقون بين اربعين رجلا رجل منهم من كل شاة نصفها والنصف الباقي جرح بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى قال في الكتاب ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين منفرد وتفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس للساعي ان يجهل كل اربعين في مكان واحد من كل اربعين شاة وتفسير اللفظ الثاني ان يكون بين رجلين اربعون شاة لكل واحد منهما عشرون ليس للصدق

ان يجمع بين الكل ويأخذ منهم ماشاة قال وما كان بين خليطين فانهم ما يترافعان بالسوية قالوا اراد بذلك اذا كان بين رجلين احدى وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فأخذ المصدق منهم ما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على شريكه بخصه ما أخذ السامعي من ملكه زكاه شريكه \* (فصل في الخيل) الخيل السائمة اذا كانت كورا وانا ما يجب فيها الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء أعطى عن كل فرس دينار وانا شاء قومها وأعطى (٣٤٩) ربع عشر قيمتها قالوا هذا في أفراس

العرب لانها متفاوتة فاحشا أما في أفراسنا تقوم ويوتى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا ما فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر تجب وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى لازكاته الخيل قالوا والفتوى على قولهم ما أو أجمعوا على ان الامام لا يأخذ منهم - م صدقة الخيل جبرا

### (فصل في مال التجارة)

مال التجارة نوعان أحدهما ما خلق غننا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونصابها ما قال في الكتاب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان أوله يكن مصوغا كان أو غير مصوغ حليا كان للرجال أو للنساء عندنا تبرا كان أو سبيكة يعتبر في الذهب وزن المائتين وفي الدراهم وزن سبعة وتسعين أن وزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل بلد يعتبر وزن ذلك البلد

بحر صيد الحرم ولم يخرج منه عن الصيدية وبحر حلال آخر مثل ذلك ومات منه - ما فعل الأول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جرح مابقي من قيمته فعليه ما نصفان فان قطع الأول يده أو جرحه أو أخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده أو جرحه ضمن الأول قيمته كاملة مات أو لا وضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنايتان ولو زاد بينهما ما ضمن الأول ما نقصه جنيته غير زائدة وقيمه زائدة يوم مات وبه الجناية الثانية وضمن الثاني ما نقصه جنيته زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان ولو قتله الثاني أو فاقع عنه ضمن كل قيمته وبه الجناية الأولى ولو جرحه الأول غير مستمكك والثاني قطع يده أو جرحه ومات منه ما ضمن الأول ما نقصه جنيته وبه الجنايتان وضمن الثاني قيمته وبه جرح الأول مات أو لا وكذا لو كانا محرمين الا في تصيف القيمة كذا في الكافي \* الحرمان اذا قتل صيدا في الحل أو في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذلك لو أشترك عشرة من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان شريك المحرم صبيا أو كافرا لشيء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان شريك المحرم صبيا أو كافرا لشيء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل حلالا قتل صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يتهم الغرم على عدد الرؤس وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهم - ما ما نقصه ضربه ثم على كل واحد منهما ما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين حلالا اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الآخر على القاتل بما غرم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن حلالا وقارنا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء وعلى القاتل جزاء آخر ولو أن حلالا ومفردا وقارنا اشتراكا وفي قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث جزاءه وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القاتل جزاء آخر وعلى هذا القياس تجرى هذه المسائل كذا في شرح الطحاوي \* ولو بدأ الحلال وثني المفرد وثالث القاتل ومات فعلى الحلال ما نقصه جراحته صحى ما من قيمته وثلث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد ما نقصه جراحته وبه الجرح الأول وقيمه وبه الجراحات الثلاث وعلى القاتل ما نقصه جراحته وبه الاو ايمان وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الأولى قطع يده أو جرحه أو كسر جناحه أو الشاة في العين فعلى الأول قيمته صحى ما وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الأول وعلى القاتل قيمتان وبه الجنايتان كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* محرم بعمره جرح صيدا جرحا لا يستهلك ثم أضاف اليها جرحه ثم جرحه أيضا فمات من الكل فعليه للعمره قيمته صحى ما وقيمه للعج وبه الجرح الأول ولو حبل من العمره ثم أحرمت بالحج ثم جرحه الثانية ضمن العمره قيمته وبه الجرح الثاني وللحج قيمته وبه الجرح الأول ولو كان حين حبل من العمره قرن بجحة وعشرة ثم جرح الصيد فمات ضمن العمره القيمة وبه الجرح الثاني وضمن للقران قيمتين وبه الجرح الأول فلو كان الجرح الأول استمكلا كابان قطع يده والمستمكلا بحالها غرم للأول قيمته صحى ما وغرم للقران قيمتين وبه الجرح الأول ولو كان الثاني أيضا قطع يده فهذا والجرح الأول سواء كذا في محيط السرخسي \* مفرد بعمره جرح صيدا جرحه حلال أيضا ثم أضاف المفرد إلى العمره بحجة جرحه أيضا فمات الصيد من ذلك كله ضمن للعمره قيمته وبه جرح الحلال وقيمه للعج وبه الجراحان وضمن الحلال ما نقصه جرحه وبه الجرح الأول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حبل من عمره بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم

(٣٣ - فتاوى اول) وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يوجب في كل مائتي درهم تجارية وهي الغطارية خمسة منها ويقول انها أعز النقود في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتري بها النساء ويشتري بها الخسيس والنفس غزلة الدراهم في ذلك الزمان وبه أخذت شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وفيما سواه من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الآن يكون النصف من كل درهم فضة أو يبلغ قيمتها مائتي درهم أو عشرين مثقالا فان كان الفس غالبها في بمزلة الفلوس

والذئب من نذلة الصدران نواها للتجارة وبلغت قيمته مائتي درهم يجب فيه الزكاة والافلا وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة الابالية ولو باع عرضا كان للتجارة بمرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينزلان حكم البدل حكم الاصل وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبدا خطأ ودفع به فان المدفوع يكون للتجارة ولو كان القتل عدا فصول من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا (٢٥٠) وبواها للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك مالا مية أو وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة

والوصية لم يكن للتجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون للتجارة وعلى هذا الخلاف الماهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم العمدان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد فكان كسبيا وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقال ذهب زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم تبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربع مثاقيل في الزيادة ربع عشرها وبكل نصاب الفضة نصاب الذهب ونصاب الذهب بالفضة وبعرض التجارة أيضا الا ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بكل نصاب الفضة نصاب الذهب باعتبار القيمة وعند صاحبيه رحمه الله تعالى باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمته مائة درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجب الزكاة وعندهما لا تجب ما لم يكن الذهب عشرة مثاقيل اشترى خادما

جرحه فلت ضمن للعمرة قيمته وبه الجنائتان الاخران والقران قيمتين وبه الجنائتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنائتان مستهلكات قطع يدور رجل وفق العينين فعليه للعمرة قيمته صحيحا والقران قيمتان وبه الجنائتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرجه مجر وحبالا اول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث كذا في الكافي \* ثم اعلم ان الجزاء يتعدت به المقتول الا اذا قصده التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل \* صاد المحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لاحرامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصدا الى تحليل لا الى جناية على الاحرام وتجهيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق \* اذا قتل الصيد تسميدا فان كان متعديا في التسييب يضمن والافلا فاذا نصب شبكة فتعلق بهم صيد فمات أو حفر حفرة للماء فوقع فيه صيد ومات لاشئ عليه ولو أعان محرم محرما أو حلالا على صيد ضمن كذا في البدائع \* كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد ويعلق به من الجزاء ما يتعلق بالقتل كذا في المحيط \* وصفة الدلالة الموجبة للجزاء أن لا يكون المدلول عالميا بالصيد وأن يصدق في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لاضمان على المكذب وأن يبقى الدال على احرامه حتى يقتله المدلول أم لو تمحل فقتله المدلول بعد ذلك لاشئ عليه وبأنه وأن يأخذ المدلول الصيد قبل أن ينفذات عن مكانه حتى انه لو انقلت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله لاشئ على الدال كذا في السراج الوهاج \* محرم دل محرما على صيد فعلى كل واحد منهم اجزاء كاملة محرم دل حلالا فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولا شئ على الحلال كذا في المحيط \* لال دل محرما أو حلالا على صيد الحرام فلا شئ على الدال وعلى القاتل الجزاء كذا في محيط السرخسي \* ولو أشار اليه فان كان المشاري صيدا أو يعلم به من غير اشارته فلا شئ على المشار الا أنه يكره ذلك هكذا في البدائع \* أمر المحرم محرما بقتل الصيد وله عليه فأمر الثاني بالثابتة فقتله فعلى كل واحد منهم جزء كامل ولو أخبر محرم محرما بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر فلم يصبه في الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد الجزاء ولو أرسل محرم محرما الى محرم فقال قل له ان فلانا بقتل لك في هذا الموضع صيد فذهب فقتله فعلى الرسول والمرسل والقاتل على كل واحد قيمة الصيد وان كان المرسل اليه يراه ويعلم به فلا شئ على أحد الا القاتل فان عليه الجزاء ولو أن محرما أشار الى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد من وكره والمشير يرى صيدا واحدا فانطلق ذلك الرجل وأخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان في الوكر فان على الامر الجزاء في الذي أمر فيه ولا شئ عليه في الآخر ولو رأى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه بوجه من الوجوه الا أن يرميه فقتله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك اليه فرماه وقتله فعلى كل واحد منهم الجزاء هكذا في المحيط \* وان استعار من محرم سكيناً فقتل بها صيدا فلا جزاء على المحرم ويكره هذا اذا قدر على ذبحه بغيره وان لم يقدر على ذبحه بغيره فانه يضمن كذا في محيط السرخسي \* محرمون نزلوا بمكة يتأوفيه نواهض وحمام فأمر ثلاثة منهم رابعهم باغلاق الباب فاغلقوا وخرجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيوراً قد ماتت عطا شاف على كل واحد منهم الجزاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* المحرم اذا أخذ الصيد يجب عليه ارساله سواء كان في يده أو في قفص معه أو في يته فان أرسله محرم من يده فلا شئ على المرسل لان الصائد مأمول الصيد وان قتله فعلى كل واحد منهم اجزاء وللاخذ أن يرجع بماضن على القاتل عنه دأصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى ولو أصاب الحلال صيدا ثم أحرم مسكنا لايأيد فعليه ارساله فان لم يرسله حتى

هالك

للخدمة وهو ينوي انه لو أصاب رجلا يبيع خال عليه الحول لازكاة فيه وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم

ليؤجره من الناس خال عليه الحول لازكاة فيه لانه اشتراها لاله وعزمه انه لو وجد رجلا يبيعها لاعتبر وكذا الجمال اذا اشترى ابلا للكره أو المكاري اذا اشترى حرا للكره ولو اشترى الصباغ عصفرا أو زعفراناً ليلصق في باب الناس بالاجرو حال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا باع نصابا لان ما أخذ من الاجر يقابل بالعين وكذا كل من ابتاع عن السبعيل به وبقى أثره في الممول كالعصفرو والدهن لا يباع الجلد خال عليه

الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لملك العبد أثر في المعلوم كالصائون والحرض لازكاة فيه لانه لا يبق بعد العمل فكان الاجر مقابلا بالمنفعة فلا يبعد من مال التجارة وكذا الشخص اذا اشترى دواب للبيع واشترى لها جلا لا ومقاود فان كان لا يدفع ذلك مع الدابة الى المشتري لازكاة فيها وان كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة اذا حال عليها الحول وكذا العطار اذا اشترى قوارير ولو اشترى الرجل دارا أو عبد للتجارة ثم اجره يخرج من أن يكون للتجارة لانه لما اجره فقد قصد المنفعة ولو اشترى قدورامن (٢٥١) صغر يسكها أو يواجرها لا تجب فيها الزكاة كالتجرب في بيوت الغلة ولو دخل من أرضه حنطة يبلغ قيمته اقيمة نصاب ونوى أن يسكها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كافي الميراث ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طرفي الحول وعدم الانقطاع فيما بين ذلك ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع وهلاك كل النصاب في خلال الحول يبطل حكم الحول \* رجل له غنم للتجارة تساوي مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخنها وبيع جلدتها حتى بلغ جلدتها نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عصير للتجارة ففخم قبل الحول ثم صار خلاساوي نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول الا أن هذا يخالف ما روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى \* رجل اشترى عصيرا بمائتي درهم ففخمه بعد ما مضت أربعة أشهر فلما مضت سبعة أشهر أو ثمانية

هلك في يده يضمن كذا في البدائع \* ولا يزول ملكه بالارسال حتى لو أرسله وأخذ ما انسان يسترده اذا تحلل من احرامه كذا في شرح الجمع لابن الملك \* وان أرسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان كان الصيد في قفص معه أو في بيته لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع \* ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رحم له أو قفصه لا يجب عليه ارساله كذا في الكفاية \* ولو أحرم وفي يده صيد في قفص أو أحرم وفي قفصه صيد ولم يدخل في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوي \* ولو أدخل الحرم معه بازيا فإرساله فقتل حمام الحرم فلا نفي عليه وهكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد \* حلال غضب من حلال صيد ثم أحرم الغاصب والصيد في يده يلزمه ارساله ويضمن قيمته لما ملكه وان دفعه الى المغصوب منه برئ من الضمان وقد أساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد \* اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان باقيا في يده وان كان فائتاجب قيمته كبيع المحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم ولو تباع الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيدا الحرم يتصدق بقيمته ولا يجوز به صوم واختلفو في جواز الذبح عنه فقيل لا يجوز به وفي ظاهر الرواية يجوز به هكذا في التبيين \* الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يؤكل المحرم اذا ذبح صيدا في الحل أو الحرم يصير ميتة وعلى المحرم الجزاء كذا في السراجية \* المحرم اذا رمى صيدا فقتله أو أرسل كلبه أو بازيه المعلم فقتله فلا يحل أكله وعليه جزاءه ولو أكل من صيد ذبح بنفسه ان كان قبل أن يؤذى جزاءه دخل ضمان ما أكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان أكل بعد ما أذى الجزاء فعليه قيمة ما أكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله ما الله تعالى ليس عليه الا الاستغفار والتوبة وان أكل منه حلال أو محرم آخر فلا شيء عليه الا الاستغفار والتوبة بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذا لم يبدل المحرم عليه ولا أمره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية \* ولو كسر المحرم بيض صيد فآذى جزاءه ثم شواهه أكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي \* ولو رمى صيدا بعضه في الحل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط \* فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطا وهذا اذا كان قائما أما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه للقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة أصلها في الحرم وأغصانها في الحل وهو على الأغصان فالعبرة بملك الصيد للشجرة كذا في السراج الوهاج \* ولو حصل أحد الطرفين في الحرم اما الرامي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان عن الحرم من غير أن يجري السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا أرسلهما \* وفي الولوالجية ولورما وهما في الحل فدخل الصيد الحرم بعد ما جرحه فمات فيه لم يكن عليه جزاء ويكره أكله كذا في التارخانية \* واذا أرسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاتبه الكلب واخذ في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤكل الصيد

أشهر الا يوما صارت خلاساوي مائتي درهم فتمت السنة كان عليه الزكاة لانه عاد للتجارة على ما كان ولو تم الحول وهي خمر لازكاة عليه \* رجل آجر داره بعد ونوا للتجارة كان للتجارة \* رجل له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم كانت قيمته أقل من مائتي درهم وان قوم بالذناير كانت قيمته أكثر من عشر مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان اشتراه بالدرهم بقوم بالدرهم وان كان اشتراه بالذناير بقوم بالذناير وان كان اشتراه بمل غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب في المص الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبده الى مصر آخر حاجة يعتبر بقيمة العبد في



المصر الذي فيه العبد فان كان العبد في المفارقة يعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولم تجب في الوجه الآخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فذلك قوله الاول ولو اشترى أرض عشر أو أخرج للتجارة لا يجب فيها الزكاة وكذا لو اشترى بذر التجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى للتجارة أرض (٢٥٢) عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع \* اذا اشترى عبد التجارة بشفرة فضة وزنها

ما تدرهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى لازكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشترى بمائة وتسعين درهما وذلك قيمته ثم صار يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة فالحاصل ان في عين الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا يجب الزكاة ما لم تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان ديناً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رواية الاصل الدينون ثلاثة دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثن ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى ودين ضعيف وهو بدل مال ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصالح عن دم العبد والدية ففي الدين القوى تجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخي الاداء الى ان يقبض

ولو روى الخلل الى الصيد في الحل فدخل الصيد الحرم وأصابه السهم في الحرم لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط \* وفي الخلية قال عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم كذا في التتارخانية \* ولو ارسل في الحرم كلباً على ذئب وأصاب صيداً أو نصب شبكة الذئب ووقع فيه ما صيد لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو نقر بشفرة فوقع في بئر أو صدم على شيء فعليه الجزاء وكذا لو كان راكباً أو سائقاً أو قائداً فأنتفت الدابة سدها أو رجلها أو فمها أو صيدها فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية \* ومن أخرج ظبية من الحرم فولدت أولاداً فماتت هي وأولادها فعليه جزاؤها من حلال أخرج ظبية من الحرم وجب عليه ارسالها وتكون مضمونة عليه الى أن تصل الى الحرم فان ولدت أو زادت في بدنها أو شعرها قبل وصولها الى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير يضمن الاصل دون الزيادة ولو باعها فولدت في بدنها المسترى أو زادت في بدنها أو شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع أدى جزاءها ضمن الكل وان كان أدى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون الولد والزيادة كذا في غاية السروجي \* ومن قتل قلة تصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا أخذ القملة من بدنه أو رأسه أو ثوبه أما اذا أخذها من الارض فقتلها فلا شيء عليه سواء قتل القملة أو ألقاها على الارض وان قتل قتلين أو ثلاثاً تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وكذا لا يجوز أن يقتل القمل لا يجوز أن يدفعه الى غيره ليقته فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له أن يشير الى القمل ولا أن يلقى ثيابه في الشمس ليموت القمل ولأن يغسل ثيابه ليموت القمل فان ألقى ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيراً فان ألقى ثيابه في الشمس لتخفيف فلت منه شيء ولم يكن ذلك من نية لا شيء عليه وان دفع ثوبه الى حلال ليقته فقتله فعلى الآخر الجزاء ولو أشار الى قلة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شيء في قتل الكلب العور والذئب والحدأة والغراب الابقع وهو ما يأكل الجيف أما ما تأكل الزرع فهو صبيح لا شيء في الحية والعقرب والفأرة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد والسلحفاة ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ والخنفساء كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا الحلم والوزع وصياح الليل كذا في السراج الوهاج \* والضبع والنعلب الذي لا يتدنى بالاذى غالباً فله قتله ولا شيء عليه كذا في غاية السروجي \* الحرم ممنوع من قتل ما يدال بالافواسق وهي التي تبتدى بالاذى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان \* وللحرم ذبح شاة وقرة وبغير ودجاجة وبط أهلي كذا في الكتبخ \* (واعلم أن شجر الحرم انواع أربعة (١) \* ثلاثة منها يحل قطعها والاتقاع بها من غير جزاء وهي كل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة نبتت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها لا يحل قطعه ولا الاتقاع به فإذا قطعه رجل فعليه الجزاء وهو كل شجرة نبتت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويسوى في هذا الواحد أن يكون مملوكاً لا انسان أو لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه أم غيلان فقطعه انسان فعليه قيمته مال الكاهن عليه قبة أخرى لم يلق الشرع هكذا في المحيط \* اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فاذا كان القاطع مخاطباً بالشرائع ان اشترى بقمته طعاماً تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في أي مكان شاء وان شاء اشترى بها عبداً

(١) مطاب شجر الحرم انواع

أربعين درهما وكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم وفي الدين الوسط لا يجب الاداء ما لم يقبض ومائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم ويحل الحول بعد القبض وعن السائفة بمنزلة ثمن عبد الخدمة \* ولو ورث مائتي درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لازكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية

أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكما قبض شيئا يلزمه أداء زكاة ذلك القدر قبل القبض أو أكثر الدين الكتابة فان في بدل الكتابة لا تجب الزكاة لما مضى من الحول قبل القبض وكذلك لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته ألف درهم فاعتقه أحدهما وهو معسر واختار الآخر استعاء العبد فقبض السعاية بعد سنتين لازكاة عليه (٢٥٣) ما لم يحل الحول عليه بعد القبض

ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خسا من الابل لازكاة فيها في قولهم م ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت خال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقي ولو كان المهر عبد اطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول ان قضى القاضى بالدية من الدراهم أو الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض

وان قضى القاضى بالدية من الابل لازكاة في قولهم حتى يحول الحول بعد القبض كالتزويج امرأة على ابل بغير عينا وقبضت يعتبر الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خسا من الابل لازكاة فيها في قولهم م ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت خال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقي ولو كان المهر عبد اطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول ان قضى القاضى بالدية من الدراهم أو الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض

وان قضى القاضى بالدية من الابل لازكاة في قولهم حتى يحول الحول بعد القبض كالتزويج امرأة على ابل بغير عينا وقبضت يعتبر الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خسا من الابل لازكاة فيها في قولهم م ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت خال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقي ولو كان المهر عبد اطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول ان قضى القاضى بالدية من الدراهم أو الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض

ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم سواء كان محرما أو حلالا أو قارنا فإذا أتى قيمته يكره له الانتفاع بالملعوق ولو باع يجوز بيعه ويتصدق بقيمته وما كان يس من أشجار الحرم وخرج من حد النماء والزيادة فلا بأس بقطعه والانتفاع به كذا في شرح الطحاوي \* ولو قطع الشجرة فالمعتبر أصلها دون أغصانها فان كان أصلها في الحرم وأغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهو من شجر الحرم - ساطا ويجوز أخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه اذا كان لا يضر بالشجر كذا في السراج الوهاج \* ولو قطع شجرة في الحرم فغرم قيمتها غرسها مكانها ثم نبتت ثم قلعتها ثانيا فلا شيء عليه لانه ما مكها بالضمان كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى في قطع شجرة الحرم محرمان أو حلالا أو محرما وحلالا فعليه ماقية واحدة كذا في غايه السروحي \* وان احتش حشيش الحرم وهو رطب وجبت عليه قيمته ولا شيء عليه في أخذ اليابس هكذا في شرح الطحاوي \* ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا لأخذ رطل أو بأس باخذ الكفاة في الحرم كذا في الكافي

### (الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام)

اذا دخل الآفاق مكة بغير احرام وهو لا يريد الحج والعمره فعليه لا دخول مكة اما حجة أو عمره فان أحرم بالحج أو العمره من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم لتلحق الميقات \* وان عاد إلى الميقات وأحرم فهذا على وجهين فان أحرم بحجة أو عمره عماله زعمه خرج عن العهدة وان أحرم بحجة الاسلام أو عمره كانت عليه ان كان ذلك في عامه أخرجه عماله زعمه لا دخول مكة بغير احرام استسنا كذا في المحيط \* وكذا اذا حج من عامه فلا حجة نذرهما هكذا في النهاية \* وان تحوات السنة وباقي المسئلة بحاله الميمزته عماله زعمه لا دخول مكة بغير احرام كذا في المحيط في بيان مواقيت الاحرام \* ومن جاوز الميقات وهو لا يريد الحج والعمره غير محرم فلا يتحلل اما أن يكون احرم داخل الميقات أو عاد إلى الميقات ثم أحرم فان أحرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوت الحج متى عاد فانه لا يعود ويضئ في احرامه ولم يدم وان كان لا يخاف فوات الحج فانه يعود إلى الوقت واذا عاد إلى الوقت فلا يتحلل ما أن يكون حلالا أو محرما فان عاد حلالا ثم أحرم سقط عنه الدم وان عاد إلى الوقت محرما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان ابي سقط عنه الدم وان لم يلب لا يسقط وعنده ما يسقط في الوجهين \* ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر أقرب منه وأحرم جاز لا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بني عامر دون مكة فلا شيء عليه \* كوفي جاوز الميقات بغير احرام وأهل بعمرة ثم أهل بحجة فهذا على وجهين اما أن يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحجة أو لا ثم بالعمرة من الحرم أو قرن بينهما فان أحرم بالعمرة ثم بالحجة أو قرن بينهما فعليه دم واحد استسنا وان أحرم بالحجة أو لا ثم بالعمرة من الحرم فعليه دمان أحدهم التلح احرام بالحجة من الوقت والثاني ترك احرام العمر من الحل \* رجل جاوز الميقات فأحرم بحجة فافسدها أو فاته الحج ففصاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت واذا جاوز الميقات بغير احرام ثم أذن له مولا ما أن يحرم فأحرم لزعمه دم الوقت اذا اعتق وأما الكافر يدخل مكة ثم أسلم ثم يحرم فلا شيء عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يعتلم ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي \* ولو جاوز الميقات قاصدا مكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة امحجة أو عمره فان خرج من عامه ذلك إلى الميقات فأحرم بحجة الاسلام

كانت الاجرة من الدراهم او من الدنانير كان زكاتها على الاجر لانه ملكها بالقبض وعند انقضاء الاجارة لا يلزمه رد عن المقبوض وانما يلزمه رد غيـره فان كان غزلة دين لحقه بعد الحول وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البردوي ومجد الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان زكاتها تجب على المستاجر أيضا لان الناس به بدون مال الاجارة ديناً على الاجر وفي بيع الزفاه المعهود بسمرقند تجب زكاة الثمرة على البائع وعلى قول الشيخ الامام الزاهد (٢٥٤) علي بن محمد البردوي ومجد الائمة السرخسي رحمه الله تعالى تجب على المشتري أيضا وفيه نوع اشكال وهو انه

لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي أن لا تجب الزكاة على الاجر والبائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر أيضا لانه وان اعتبر ديناً للمستاجر فليس بمنفعة في حقه لانه يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على الجاحد أو فوقه ونعمة لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان كانت الاجرة عيناً وفي العين في يد الاجر وقت انقضاء الاجارة فقط الزكاة عن الاجر لانه استحق عليه عين مال الزكاة رجل له مائة درهم في يده ومائة درهم أخرى دين له على غيره فقال عليها الحول ذكر عصام رحمه الله تعالى ان عليه الزكاة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجارة ويكون المدين ملياً مقرباً للدين \* رجل له على رجل مائة درهم حال الحول الا انه رآه استفاد ألفاً فتم الحول على المائتين لا تجب عليه زكاة الا ان مال يأخذ من الدين أربعين

أو غيرهما فإنه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة لا خيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة ما ردينا فلا يسنط الابتعين النية كذا في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة \* مكى \* خرج من الحرم يريد الحج وأحرم ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يستغل بأعمال الحج حتى عاد الى الحرم ان عاد ملياً يسقط عنه الدم بخلاف وان عاد غير ملياً لا يسقط عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في التتارخانية \* وان خرج المكي الى الحل لحاجة ثم أحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلا شيء عليه والمتنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فأحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم محرماً عند هـ او محرماً ملياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم وأهل منه قبل الاحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجي شرح الهداية

### (الباب الحادى عشر فى اضافة الاحرام الى الاحرام)

يجب أن يعلم بان الجمع بين احرامى الحج أو احرامى العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لم يمتنع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تلازمه احداهما الا أنه لا يمتنع رفض احدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثانى وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء أعمال العمرة على أعمال الحج بدعة وأما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس ببدعة حتى ان من أحرم بحجة وطاف لها شوطاً ثم أهل بعمرة رفض العمرة هكذا في المحيط \* ولم يمتنع دم الرفض وقضاء العمرة كذا في النهاية \* ولو أحرم بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف للحجة شوطاً فإنه لا يرفض العمرة كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أحرم المكي بعمرة وطاف لها شوطاً ثم أحرم بالحج فإنه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمرة كذا في الهداية \* ولو أحرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من أفعال العمرة فإنه يرفض العمرة اتفاقاً هكذا في الكافي \* فان طاف لعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج بخلاف وعليه دم بالرفض أيهما رفضه الا أن يرفض العمرة فضاها وفي رفض الحج قضاء وعمرة وان مضى عليه سائر اجزائه وعليه دم لجمعه بينهما كذا في الهداية \* كوفي أحرم بالحج ثم أحرم بعمرة لم يمتنع ويصير بذلك قارناً لكنه اساءه فلو وقف بعرفات ولم يأت بأفعال العمرة فهو رافض لعمرة فان توجه اليها لم ترتفع حتى يقف فان طاف للحج للتحية ثم أحرم لعمرة لم يمتنع ولو مضى عليه سائر اجزائه وعليه دم لجمعه بينهما ودم كفارة لانسك ويسقط أن يرفض عمرته كذا في الكافي \* وانا أحرم بحج وفرغ منه ثم أحرم بحج آخر يوم الغر لم يمتنع الثاني ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل أن يحرم بالثاني فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني أو لم يحلق كذا في التبيين \* ومن فرغ من عمرته الا التقصير فأحرم بأخرى فعليه دم للاحرام قبل الوقت وهو دم جبرو كفارة كذا في الهداية \* الحاج اذا أهل بعمرة في يوم التروا وأيام التشريق لم يمتنع ولا يمتنع رفضها فان رفضها يجب دم لرفضه وعمرة كانها وان مضى عليها جازو عليه دم كفارة \* واذا حلق للحج ثم أحرم لا يرفضها كذا في الاصل وقال مشايخنا يرفضها وان قاله الحج ثم أحرم بعمرة رفضها وان أحرم بحج رفضه أيضا

درهما فصاعداً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا تجب عليه زكاة المائتين مالم يقبض أربعين درهماً فاذا لم يجب وانا عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن القائمة \* رجل له دين على رجل وهب من ثأنته وكله بقبضه وحال الحول ثم قبضه الموهوب له كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض \* الدين يمنع الزكاة اذا كان مع السام من جهة العباد كالقرض وعن المبيع وضمن المتلف وارث الجراحه ومهر المرأة كان الدين عن النقود أو من المكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بشكاح أو خلع أو صلح عن دم

عمده هو حال أو أجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكاة الفاضل اذا بلغ النصاب وان لم يمتدح بعبود جوب الزكاة لا يسقط الزكاة وجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بأن استهلك النصاب بعد الحول لا يمنع الزكاة يستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى نفس الزكاة في النصاب تمنع الزكاة ردين الزكاة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم وخسعة دراهم فغضى عليها حولان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه عشرة دراهم لان بعض الحول الاول وجب عليه (٢٥٥) خمسة المائتين ولا يجب عليه الخمسة الزائدة زكاة لان عنده

واذا فرض لزومه الدم وعليه في العمرة قضاءؤها وفي الحججة عمره فحجة كذا في الكفاي

### (الباب الثاني عشر في الاحصار)

المحصر من أحرم ثم منع عن مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من العدو أو المرض أو الخبس أو الكسر أو القرع أو غيرها من الموانع من اتمام ما أحرم به حقيقة أو شرعا وهذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* وحد المرض الذي يثبت به الاحصار عندنا أن يقدمه عن الذهاب والركوب الا زيادة مرض والعدو ينتظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج \* لو سرق نفقته أو هلكت راحته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان يقدر على المشي فليس محصر واذا أحرمت ولا زوج لها ومعهما محرم فقات محرمها أو أحرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها فقات زوجها فانها محصورة كذا في البدائع \* واذا مات محرم المرافة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بغير ان زوجها فقاتها من الذهاب فهي بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا أحرما جاز لمولاهما أن يحللهما ويكونان محصرين كذا في السراج الوهاج \* وان أحرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي محصورة وان كان لها محرم وزوج ولها استطاعة عند خروج اهل بلدها فليست بمحصورة وان كان لها زوج ولا محرم معها فقاتها الزوج فهي محصورة وهل للزوج أن يحلها روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحلها ثم الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة عند عامة العلماء (وأما حكم الاحصار) فهو ان يبعث بالهدى أو بمنه ليشتري به هديا يذبح عنه وما لم يذبح لا يحل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند الاحرام الا هلال بغير ذبح عند الاحصار أو لم يشترط ويجب أن يواعد يوماء معلوما يذبح عنه فيحل به - والذبح ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا وأما الخلق فليس بشرط التحلل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان حلق فحسن كذا في البدائع \* المحصر اذا كان لا يجد الهدى ولا غنم ولا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج ان حل في يوم وعده على ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاحلاله قبل وقته ولو ذبح الهدى قبل يوم الوعد جاز استحسانا كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* ثم اذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعمره من قابل وان كان مفردا بالعمره فعليه عمره مكانها وان كان قارنا فاعلم يحل يذبح هديين وعليه عمرتان وحجة كذا في المحيط \* ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه يذبح الاول منهما ما يكون الاخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا يذبحهما كذا في البدائع \* ولو بعث بهدي واحد ليحل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحل عن واحد منهما كذا في التبيين \* ولو بعث بهديين ولم يعين أحدهما للحج أو للعمره لم يضره كذا في المحيط السرخسي \* وان دخل قارنا فاطاف بالعمره وحجته فخرج فاحصر قبل أن ينفق بعرفة فانه يبعث الهدى ويحل به وعليه حجة وعمره مكانه وليس عليه عمره مكان عمره وعليه دم لتقصير في غير الحرم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* والمحصر اذا قضى حجته في عامه فلا عمره كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* ولو أحرمت بشي لا ينوي حجة ولا عمره ثم أحرص يحل بهدي واحد وعليه عمره استحسانا \* ولو أحرمت

لا يجب الزكاة فيما دون الاربعين غضى الحول الثاني وماله مائتان سوى الزكاة الاولى فتجب عليه خمسة أخرى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه السنة الاولى خمسة دراهم وثمان درهم لان عندهما يجب الزكاة في الكسور في ماله في السنة الثانية مائتان الاثن درهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شي \* ولو ملك الرجل ألف درهم ومضى عليها ثلاثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون وللحول الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه زكاة تسعمائة وستين لان عنده لا تجب الزكاة فيما دون الاربعين وللحول الثالث زكاة تسعمائة وعشرين وذلك ثلاث وعشرون وعندهما تجب الزكاة في الكسور أيضا فان ضاع منهما مائتان وبقي مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كأنه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكاة المائتين وان ملك الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليها

ثلاثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في السنة الاولى خمسة دراهم والسنة الثانية أربعة دراهم عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لا بدون الاربعين \* فلال النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة هلك بعد ما طلب الامام أو الساعي أو قبله عند مشايخنا رحمه الله تعالى وهل يأثم بتأخير الزكاة بعد التمكن ذكر الكرخي رحمه الله تعالى انه يأثم وهكذا ذكر الحاكم الشهد رحمه الله تعالى في المنتقى وعن محمد رحمه الله تعالى ان من أجز الزكاة من غير عز ولا يقبل شهادته فرق محمد رحمه الله تعالى بين الحج وبين الزكاة فقال

لا يأتى بتأخير الحج ويأتى بتأخير الزكاة لان في الزكاة حق الفقراء فيها ثم بتأخير حلقهم أما الحج خالص حق الله تعالى وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يأتى بتأخير الزكاة ويأتى بتأخير الحج لان الزكاة غير مؤقتة أما الحج فريضة يتعلق اداؤها بالوقت بخلاف الصلاة وتوعسى لا يدرك الوقت في المستقبل \* رجل مائة مائة درهم قضى عليه حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعة لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو حال (٢٥٦) الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال

الحول على المستفاد لا تجب عليه زكاة المستفاد ولان زكاة نصاب الاول دين في ذمته فنعز زكاة المستفاد ولو ملكه نصابا وتزوج امرأة على مائتي درهم وحال الحول على النصاب لا تجب عليه الزكاة لان وجوب المهر حق للمرأة مانع وجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة عين أو ظاهرا أو قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والخراج وينع صدقة الفطر \* مات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصدقنا في التركة الا أنه لو أوصى بداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو أخر زكاة المال حتى مرض يؤدى سرا من الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتهد قضاء دينه يقدر على ذلك كان الافضل له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا

بشيء وسماه نفسه وأحصر يحل بهدى واحد وعليه حجة وعمره كذا في البدائع \* ولو أحرمت بحجتين أو عمرتين ثم أحصر يحل بدمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بهدى واحد كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ومن أهل بعثين وسار إلى مكة ليؤديه ما فان أحصر يلزمه هدى واحد من عمره واحدة ولو لم يسرح حتى أحصر يلزمه هديان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه عمرتان عنده ما خلا لمحمد رحمه الله تعالى محصر بهت بالهدى ثم زال الاحصار فان علم أنه يدرك الهدى والحج يلزمه الذهاب وان علم أنه لم يدركه ما لا يلزمه وان علم أنه يدرك أحدهما فان كان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدى يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه استحسانا كذا في محيط السرخسي \* واذا أدرك هديه صنع به ما شاء كذا في المحيط \* المفرد بالحج اذا تم زال الاحصار عنه فأحرم وجمع من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* رجل أحصر بحجة أو عمره فبعث بهدى الاحصار ثم زال الاحصار وحدث احصار آخر فان علم أنه يدرك الهدى ونوى أن يكون للاحصار الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى ينحر لم يجزئه كذا في محيط السرخسي \* ومن وقف بعرفة ثم أحصر لا يكون محصرا ومن أحصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين \* قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع \* وان قدر على أحدهما فليس بمحصر لانه اذا قدر على الوقوف أمن من القوات وأما اذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يحل بهدى كذا في التبيين \* ومن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق فعليه ترك الوقوف بمزدلفة ولم يترك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه تأخير مدم وتأخير الحلق دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شيء كذا في المحيط \* هدى الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما لا يجوزوا جمعوا أن هدى الاحصار عن العمرة يجوز ذبحه في أي وقت كان بعد أن كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

### (الباب الثالث عشر في فوات الحج)

من أحرمت بالحج فرضا كان أو مندورا أو تطوعا صحها مكان أو فاسد أو ساء مطرا فسد أو فاسدا أو انفق فاسدا كما اذا أحرمت بحجها وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويحلل ويقضى من قابل ولادم عليه كذا في الهداية \* وان كان فائت الحج فارقا فاته يطوف للعمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وقد بطل عنه دم القران ويقطع التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يحل به كذا في البدائع \* وان كان فائت الحج متمتعاً فسد ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع بهديه ما شاء كذا في المحيط \* اختلف أصحابنا فيما يحل به فائت الحج من الطواف أنه يلزم ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى باحرام الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع \* وفائدة هذا الاختلاف تظهر فيما اذا أحرمت بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرفضها حتى لا يصير محرما بحجتين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرفضها بل يمضي فيها كذا في المحيط \* وليس على فائت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيان

(الباب) استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين أشد \* رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا تجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد للخدمة كان على المولى صدقة فطره \* رجل له ألف درهم فآغتصب من رجل ألفا وَاغتصب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضا ألف درهم فاستلم الثاني الغصب وحال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المقصوب منه كان على الغاصب الاول زكاة ألف مولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول ان ضمن الغصب المقصوب

منه كان له ان يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغول بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغول بالدين قبل البراء فلا يكون سدا للزكاة \* رجل عليه ألف درهم لرجل وكفل به رجل بغير ان له ولا مصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على ماله ما ثم أبرأهما منه صاحب الدين لازكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالب بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه \* رجل التقط ألفا وعرفها سنة ثم تصدق بها وله ألف درهم (٢٥٧) فحال الحول على ألفه كان عليه زكاة ألفه استحسن ان الدين ليس بواجب لاحتمال ان صاحب المظنة يجبر الصدقة ولانه ليس هنا أحد يطالبه من حيث الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة بوجوب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك واقرض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان توى المال على المستقرض وكذا لو أعار النوب للتجارة بعد الحول ولا تجب الزكاة على الجنون اذا كان مطبقا وتجب على المجنون عليه وان استوعب الاغنام حولا كاملا ولو جن في أول الحول ثم أفاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة لان الجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ الصبي مجنونا ثم أفاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم أفاق ولا يعد بهما مضى من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في أول الحول ثم

### (الباب الرابع عشر في الحج عن الغير)

الاصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو صدقة أو غيره كالحج وقرأة القرآن والاذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* (العبادات ثلاثة أنواع) ماله محضة كالزكاة وصدقة الفطر وبدنية محضة كالصلاة والصوم ومركبة منهما كالحج والاقابة تجرى في النوع الاول في حالي الاختيار والاضطرار ولا تجرى في النوع الثاني وتجري في النوع الثالث عند التجز كذا في الكافي \* ولو جاز النية في الحج شرائط \* (منها) أن يكون المحجوج عنه عاجزا عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادرا على الاداء بنفسه بان كان صحيح البدن وله مال أو كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه (ومنها) استدامة العجز من وقت الاجحاج الى وقت الموت هكذا في البدائع \* حتى لو أجم عن نفسه وهو مريض يكون مراعى فان مات أجزأه وان تعافى بطل وكذا لو أجم عن نفسه وهو محجوب كذا في التبيين \* فان أجم الرجل الصحيح عن نفسه رجلا ثم عجز لم تجزئه الحج كذا في السراج الوهاج \* وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا التفضل كذا في الكنز \* ففي الحج النفل تجوز النية حالة القدرة لان باب النفل أوسع كذا في السراج الوهاج \* (ومنها) الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير أمره الا لو ارث صحيح عن مورثه بغير أمره فانه يجزيه (ومنها) نية المحجوج عنه عند الاحرام والافضل أن يقول بلسانه ليس عن فلان (ومنها) أن يكون حج المأمور بحال المحجوج عنه فان تطوع الحاج عنه بحال نفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا وصى أن يحج بماله ومات فتطوع عنه وارث بحال نفسه كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مالا للحج عن ميت فأنفق المأمور شيئا من ماله نفسه فان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير محضا لفا ويرجع عما أنفق من مال الميت استحسننا ولا يرجع قياسا وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فأنفق شيئا من ماله ينظر ان كان أكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسننا والقياس أن لا يجوز هكذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يحج راكبا حتى لو أمره بالحج فخرج ماشيا ضمن النفقة ويحج عنه راكبا كذا في البدائع \* ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج كذا في التبيين \* والافضل للانسان اذا أراد أن يحج رجلا عن نفسه أن يحج رجلا قد حج عن نفسه ومع هذا لو أجم رجلا لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الأمر كذا في المحيط \* وفي الكرماني الافضل أن يكون عالما بطريق الحج وأفعاله ويكون حرا عاقلا بالغ كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو أجم عنه امرأه أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي \* واذا أمر رجلا أن يحج عنه حجة فاهل بحجة واحدة عنهم جميعا فهذه الحجعة عن نفسه ولا يقع لواحد منهم ما يضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله عن أحدهم بخلاف ما اذا حج عن أبيه فان له أن يجعله عن أبيه ماشيا واذا أمرهم بالاحرام جعله عن أحدهم ولم يعين فان مضى على ذلك الإيهام صار محالفا وان عين أحدهما قبل المضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مخالف ويقع الحج عن نفسه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقع عن غيره وهذا

(٣٣٣ - فتاوى اول) أفاق في السنة يعد بمضى من الحول والذي يجن ويفيق عنزلة العاقل \* رجل أودع ماله لرجلا لا يعرفه ثم وجده بعد سنين وأخذ ماله لازكاة عليه ولو أودع رجلا لا يعرفه ثم نسي سنين ثم تذكر به ذلك كان عليه زكاة ماضى وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لازكاة عليه ماضى وكذا المصوب المحجود اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا المال الذي ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين والعبد اذا أتى من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين والمدفون في القفلة اذا نسي مكانه وان دفن في داره أو دار غيره ونسي مكانه



ثم وجده بعد سنين كان عليه زكاة ماضى واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذ انسى مكانه والدين المجهود بمنزلة الساقط في  
البحر فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه نصاب وان لم يكن القاضي علم بالدين وله بينة عادلة فلم يقمها حتى  
مضى السنون روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يكون نصابا وأكثر المشايخ رجعهم الله تعالى على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين  
المجهود نصابا ولم يفصل قال شمس الأئمة (٢٥٨) السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح جواب الكتاب اذ ليس كل قاض يعادل ولا كل

بينه تعادل وفي الخصومة  
بين يدي القاضي ذلك وكل  
واحد لا يختار ذلك وان  
كان المديون يقرب في السر  
ويجحد في العلانية لم يكن  
نصابا وان كان المديون مقرا  
الا أنه معسر فهو نصاب وان  
كان على مفلس فلسه القاضي  
وهو مقر يكون نصابا في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رجعهم الله تعالى الاول  
وان كان مقر افلأقدمه  
الى القاضي مجده فقامت  
عليه البينة ومضى زمان في  
تعديل الشهود ثم عدلوا  
سقطت عنه الزكاة من يوم  
محمد عند القاضي الى أن  
عدل الشهود لانه كان  
جاحدا وتزمت الزكاة فيما  
كان مقرا قبل الخصومة  
ولو كان الدين على ملي مقربه  
وهرب المديون الى مصر من  
المصارف عليه الزكاة فيما  
يقبض منه لانه قادر على  
ان يطلب أو يبعث بذلك  
وكيلا وان لم يقدر على  
طلبه وعلى الوكيل فلا زكاة  
عليه وعلى ابن السبيل  
زكاة ماله لانه قادر على  
التصرف بنائبه \* رجل  
تزوج امرأة على ألف ودفع  
اليها ولم يعلم انها أمة فخال

بخلاف ما إذا أبهم الاحرام فلم يعين حجة أو عمرة فان له أن يعين ماشاء هكذا في شرح المجمع للصنف وان  
أطلق بأن سكت عن ذكر المجهود عنه معناه ومبهم ما قال في الكافي لانصر فيه وينبغي أن يصح التعيين  
هنا اجماعا لعدم المخالفة كذا في التبيين \* واذا أمر غيره بالافراد بحجة أو عمرة فقرن فهو مخالف ضامن في  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يأمر أحدهما باستحسانا وهذا  
الاخلاف فيما إذا قرن عن الآخر وأما لو تولى بأحدهما عن شخص آخر أو عن نفسه فهو مخالف ضامن  
بلا خلاف ولو أمر بالحلج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط \* وفي الخاتمة  
ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام كذا في التارخانية \* ولو أمره بالعمرة فاعتمر أو لا ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفا  
وان كان حج أو لا ثم اعتمر فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط \* ولو أمره بأحدهما بالحلج والاخر بالعمرة  
ولم يأمره بالجمع فجمع بردهما أو أمره بالجمع جاز كذا في محيط السرخسي \* والمأمور بالحلج ينفق من  
مال الآخر ذاهبا وجائيا كذا في السراجية \* ولو أخرج رجلا بوذى الحلج ويقم بمكة جازوا الأفضل أن يحج  
ويرجع واذا فرغ المأمور بالحلج من الحلج ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا أنفق من مال نفسه ولو  
أنفق من مال الآخر يضمن فان أقامها أياما من غيرة الإقامة قال أصحابنا انه ان أقام إقامة معتادة  
مقدار ما يقيم الناس به عادة فالنفقة في مال المجهود عنه وان أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا  
كان في زمانهم فأما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والأحاديث لجماعة قليلة من مكة الامع القافلة فما  
دام منتظرا خروج القافلة فنفقته في مال المجهود عنه وكذا في أقامته ببغداد والتعويل في الذهاب والاياب  
على ذهاب القافلة والايام \* فان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا حتى سقطت نفقته من مال الآخر  
ثم رجع بعد ذلك هل تعود نفقته في مال الآخر ذكر القدر في شرح مختصر الطحاوي أن على قول محمد  
رحمه الله تعالى تعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تعود وهذا اذا لم يكن اتخذ مكة دارا  
وان اتخذ مكة دارا ثم عاد لا تعود النفقة في مال الآخر بلا خلاف كذا في البدائع \* ولو خرج المأمور بالحلج  
قبل أيام الحلج ينبغي أن ينفق من مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة ثم يقيم بها وينفق من مال نفسه حتى  
جاء وان الحلج ثم يتحلل وينفق من مال الميت حتى يتحقق السبب وهو الانفاق في الطريق من مال الميت  
كذا في محيط السرخسي \* ولو أن الحاج عن الغير تشاغل بجوائج نفسه حتى فاتته الحلج ضمن المال فان حج  
بمال نفسه عن الميت من عام قابل آخر أو ان فاتته الحلج بأقة سماوية أو سقط من البعير قال محمد رحمه الله  
تعالى لا يضمن النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج \* والمأمور بالحلج  
إذا أخذ طريقا آخر أبه دوا كثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسي

### (الباب الخامس عشر في الوصية بالحلج)

من عليه الحلج اذا مات قبل أدائه فان مات عن غير وصية يأثم بلا خلاف وان أحب الوارث أن يحج عنه حج  
وأرجو أن يجزئه ذلك ان شاء الله تعالى كذا ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان مات عن وصية لا يسقط  
الحج عنه وان حج عنه يجوز عندنا باستجماع شرائط الجواز وهي بنية الحلج وأن يكون الحلج بمال الموصي  
أو بأكثره لا تطوعا وأن يكون راكبا لا ماشيا ويحج عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بأن أوصى أن

الحول عند هاتم علم انما كانت أمة زوجت نفسها بغير إذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى انه لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية اليه فخال الحول ثم بنت لحية ووردت الدية اليه  
لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل أقر لرجل بدين ألف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد فأبعد الحول لانه لم يكن عليه دين لا زكاة على كل  
واحد منهما وكذلك وهب لرجل ألفا ودفع الالف ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على كل واحد منهما

رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم، اثني درهم وتقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كلن على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري أما على البائع فلا نيلك الثمن وحال الحول عليه عنده وأما على المشتري لان العبد كان للتجارة وبموته عند البائع انفسخ البيع والمشتري أخذ عوض العبد مائتي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين لانه ملك الثمن ومضى عليه الحول عنده وبانفساخ البيع لحقه دين بعد الحول فلا تسقط (٢٥٩) عنه زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال عن ملكه الى البائع فلم يملك المائتين حولا كاملا وبانفساخ البيع استفاد المائتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة \* رجل له على رجل ألف درهم دين وكفله به ارجل بأمر المديون أو بغير أمره ولاصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فقال الحول على مالهما لازكاة على كل واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطايبا بالالف \* ولو اغتصب رجل ألفا من رجل فها آخر واغتصب الآخر من الغاصب واستهلكها لكل واحد من الغاصبين ألف فقال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول لوضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني أما الثاني ولو ضمن لا يرجع على الاول وانما فارق الغصب الكفالة وان كان في الكفالة أمر اذا أدى الكفيل يرجع على الاصيل لان في الغصب ليس له ان يطالب ما يجعبل اذا اختار تضمين أحدهما بغير الآخر أو تافى الكفالة ان يطالبهما

يحب عنه بثلث ماله أو أطلق بأن أوصى بأن يحب عنه هكذا في البدائع \* فان لم يبين مكانا يحب عنه من وطنه عند علمنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكنى للحج من وطنه فأما اذا كان لا يكنى لذلك فانه يحب عنه من حيث يمكن الاجحاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط \* ولو لم يكن له وطن فانه يحب عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح الطحاوي \* واذا كان له أو طان شتى يحب عنه من أقرب أو طانه الى مكة بلا خلاف لامن أبعد أو طانه هكذا في التارخانية \* وان أوصى أن يحب عنه من موضع كذا من غير بلده يحب عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة أو بعد عنها وما فضل في يد الحاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرتد على الورثة لانه لا يسهل أن يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع \* ولو أوصى عنه من غير وطنه مع إمكان الاجحاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصي يكون ضامنا ويكون الحج له ويحب عن الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي أوصى عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فينشد لا يكون ضامنا ولو أوصى عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ أبعد منه فان الوصي يكون ضامنا ويحب عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون مخالفا ويرد الفضل على الورثة كذا في الظهيرية فان خرج من بلده الى بلد أقرب من مكة فان خرج له غير الحج حج عنه من بلده في قولهم جميعا وان خرج للحج قلت في بعض الطريق وأوصى أن يحب عنه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى يحب عنه من حيث يبلغ كذا في البدائع \* وفي الزاد والعصج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المفهرات \* واذا خرج للحج وأقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به وأوصى بأن يحب عنه يحب عنه من بلده في قولهم جميعا كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* واذا أوصى بأن يحب عنه فمات الحاج في طريق الحج يحب عنه من منزله بثلث ما بقي من ماله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وهذا اذا كان الثلث يكنى للحج من منزله فان لم يكن حج عنه من حيث يبلغ استسما كذا في النهر النائق \* اوصى بحج فأوصى عنه رجلا وهلك النفقة أو سرق قبل الخروج أو في الطريق أو في يد الوصي قبل أن يدفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحب من ثلث ما بقي من المال كذا في التمرنات \* وهكذا في التارخانية \* وان أوصى بحج وماله يكنى لحجة واحدة ولا يكنى للثانية يحب عنه واحدة وترد الزيادة الى الورثة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا أوصى أن يحب عنه بثلث ماله وثانيه يبلغ حجها فان قال أحجوا عني بثلث مالي حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة يحب عنه حجة واحدة وان قال أحجوا عني بثلث مالي لم يرد على هذا يحب عنه حجها الى أن لا يبقى من ثلث ماله شيء والوصي بالخيار ان شاء أحج عنه حجها في سنة واحدة وان شاء أحج رجلا في كل سنة مرة والاول أفضل فان أحج الوصي بالثلث حجها وبقي شيء فليسل لابني للحج من وطنه وبقي للحج من أقرب المواقف أو من مكة أو ما أشبه ذلك باني بذلك ولا يرد الباقي على الورثة هكذا في المحيط \* وان أوصى أن يحب عنه بثلث ماله في كل سنة حجة لم يرد في الاصل روى عن محمد رحمه الله تعالى انه كالثاني هكذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو قال الميت الوصي ادفع المال الي من يحج عني لم يكن للوصي أن يحب نفسه ولو أوصى الميت أن يحب عنه ولم يرد كان للوصي أن يحب نفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحب عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجيزوا لا يجوز واذا أوصى بأن يحب عنه بماله فتبرع عنه

جميعا فكان كل واحد منهما مطايبا بالالف \* رجل له على رجل ألف درهم فقال الحول عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل له ألف فقال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الف أبرأ المستهلك سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل أقرض ألفه رجلا بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض عن القرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عنده متاع للتجارة وحال عليه الحول فباعه من رجل ثم أبرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكاة لان من عليه الزكاة أن يبيع ماله بمال الزكاة ويقرضه بعد الحول فاذا صار مال الزكاة دينا

بسبب تملكه صار كأنه كان ديناً من الأصل وفي الدين ما لم يقبضه لا يلزمه الاداء فإذا سقط الدين بالابراء سقطت عنه الزكاة \* رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقبضها حتى جال الحول ثم قبضها لا زكاة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولاً بعد القبض لأنها كانت مضفونة على بائعه بالثمن وكذا السائمة إذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب إلا أنه يمنعها من المالك ثم ردّها على المالك بعد الحول لا زكاة على صاحب الغنم فيما مضى وكذا لو كانت السائمة رهناً عند (٣٦٠) رجل بالف والراهن مائة ألف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن كان على

الراهن زكاة ما كان عنده من المال إلا الألف التي هي دين عليه ولا زكاة عليه في غنم الراهن لأنها كانت مضفونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة الدراهم إذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكاة إذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكاة وإن كان الغاصب مقر \* رجل له ألف درهم مضى عليه شهر ثم ان صاحب الألف أتى الرجل متاعاً فقبضه ألف ثم أراه صاحب المتاع عن ضمانه قال زفر رحمه الله تعالى يستقبل حولاً بعد الإبراء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا حال عليها الحول من مملكتها كان عليه زكاتها

### \*(فصل في أداء الزكاة)\*

أداء الزكاة على نوعين أداء بعد الوجوب وتجهيل الزكاة قبل الوجوب إذا أراد الرجل أداءاً زكاة الواجبة قالوا الأفضل هو الإعلان والاطهار وفي التطوعات الأفضل هو الاخفاء والاسرار وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الأفضل صاحب

الوارث أو الاجنبي لا يجوز وإذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأن أجمع الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز وله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفاية ولو فعل ذلك أجنبي لا يجوز ولو أوصى بأن يحج عنه فأن أجمع الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لبيت عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أوصى الميت للحاج بمائة ألف في يده بعد الرجوع تجوز وصيته له ويجز له الفضل بالوصية وهو الأصح ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم فإنه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فإنه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذلك إذا أوصى بأن يحج عنه بمائة مائة بعينها وقد هلك منها درهم أو أكثر فإنه يحج عنه بالساقى ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوي \* ولو أوصى لرجل بألف وأوصى بألف للساكنين وأوصى بأن يحج عنه بألف حجة الاسلام وثلاثة يبلغ ألفي درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثاً ثم ينظر إلى حصص الساكنين فيضاف إلى حجه حتى يكمل فافضل فهو للساكن ولو أوصى بأن يحج عنه بألف درهم وذلك النقد لا يزوج في الحج فلو وصى أن يصرفه إلى الدراهم التي تزوج في الحج وإن شاء يدفع الدينار بعينها لو أمر الوصي رجلاً أن يحج عن الميت في هذه السنة واعطاه النفقة فلم يحج حتى مضت السنة تخرج من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط السرخسي \* الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت ولو لم يمت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فرجع بغير إحرام بنفقته ويقضى ما تبقى كذا في الذخيرة في فصل المأمور بالحج \* وإن أفسد حجه بجماع قبل الوقوف رتبع ما بقي في يده من المال وضمن ما أنفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة وأما إذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج \* أوصى أن يحج عنه فلان فأت فلان فممن محمد رحمه الله تعالى يحج عنه غيره إلا أن يقول لا يحج إلا فلان ولا يحج غيره ولو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة إلى غيره ليحج عن الميت لم يجز إلا أن يكون الأمر أدنى في ذلك وينبغي للوصي أن يأذن له في أن يحج عنه غيره إذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير \* الحاج عن الميت إذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي أن يبعث بالنفقة إليه ليرجع إذا قال الوصي للحاج إن في المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط \* ولو أحرص من الميقات أو دونه فضاع المال فانفق من مال نفسه حتى قضى المناسك ورجع إلى أهله ليرجع به على الوصي إلا بأمر القاضي فنفقته كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو ضاع مال النفقة بمكة أو بقرب منها ولم يبق من مال النفقة فأنفق المأمور من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كذا في التارخانية \* إذا استأجر المأمور بالحج خادماً لخدمته أن كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه وإن كان مثله لا يخدم نفسه فهو في مال الميت وللمأمور بالحج أن يدخل الحرام ويعطي أجرة الحرام وغير ذلك مما يسهله الحاج \* الوصي إذا دفع الدراهم إلى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال عنه كان له ذلك ما لم يحرم فإذا استرد وطلب المأمور ونفقة الرجوع إلى بلده ينظر أن استرد المال لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وإن استرد لضعف رأيه أو لجهله بأمر المناسك فالنفقة في مال الميت وإن استرد لخيانة ولا تهمه فالنفقة في مال الوصي هكذا في المحيط \* لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة وما دام مشغولاً بالعمرة فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ منها فنفقته في مال الميت كذا في غاية السروجي شرح الهداية

المال الظاهر أن يؤدي الزكاة إلى الفقراء بنفسه لأن هؤلاء لا يضعون الزكاة موضعاً فأمّا الخراج فانهم يضعونه موضعاً لان (الباب) موضع الخراج المقابلة وهو لا ممقاة لأنه لا يجمعون بيضة الاسلام قال أبو بكره خراج الصدقة إلى فقراء بلدة أخرى إلا أن يصرحوا إلى أقربائه هكذا روى أبو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل بعث كتابه إلى فقراء بلدة أخرى غير البلد الذي هو فيه قبل تمام الحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث إليه فإنه يجوز ذلك \* رجل له مال في يد شريكه

في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكاة وصية للفقراء فانها تصرف الى فقراء البلد الذي فيه الميت \* رجل لما خاض في القاضى عليه بشفقة فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاطعام خلاف ظاهر الرواية \* رجل أعطى رجلا دراهم ليستصدق بها على الفقراء تطوعا فلم يتصدق المأموور حتى (٣٦١) نوى الأمر زكاة ماله من غير أن يتلفظ به ثم تصدق بالمأموور جازت

### (الباب السادس عشر في الهدى)

وهو مشتق على أمور (الاول) معرفة الهدى وهو ما يهدى من النعم الى الحرم وكذا في التبيين \* ويكون هديا يجعله هديا يصريحا أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا كذا في البحر الرائق \* وهو من ثلاثة أنواع الابل والبقر والغنم كذا في الهداية \* وعندنا الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير \* والبدن من الابل والبقر خاصة كذا في محيط السرخسي \* (والثاني) ما يجوز فيه وما لا يجوز في الهدى هديا اما جاز في الضحايا والشاة جاز في كل شيء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة تجنبوا من جامع بعد الوقوف كذا في الهداية \* (والثالث) ما يسن وما يكره تقليد الهدى مسنون كذا في محيط السرخسي \* يقلد هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذي أوجبه على نفسه بالندى ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات فلا يقلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج \* ولا يسن تقليد الشاة عندنا كذا في الهداية \* (والرابع) ما يقبل بالهدى وما لا يقبل ولا يركب الهدى الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استدلاله وابتداله فينا في التعظيم فيحرم كذا في محيط السرخسي \* ولوركبها أو حمل عليها فنقصت فعلية ضمان مانقص ويصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق \* وان كان له البني لم يحلها وينسخ ضرعها بالماء البارد حتى يتقطع لبنها ان كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه ويضر ذلك بالبدنة يحلها او يتصدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بمثلها أو بقيته كذا في الكافي \* وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق \* ان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق بمنه كذا في التبيين \* فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هديا ففسد كذا في البحر الرائق \* ومن ساق هديا فغضب فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا قام غيره مقامه وان اصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء كذا في الكافي \* هذا اذا كان موسرا اما اذا كان مفسرا أجزأ ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج \* واذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعا ففسد هديا وصنع فعلها به ما وضرب صفقة سناها ولم يأكل هو منها شيئا ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك أفضل من أن يترك جزا السباع وان كانت واجبة أقام غيره مقامها وصنع بها ماشاء كذا في الكافي \* اذا باع هدى التطوع والحرم وعطب فيه قبل يوم النحر فان كان قد عكس فيه انقصان يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق به له ولا يأكل منه وان كان النقصان المتمكن يسيرا بحيث لا يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق به له وكل وهذا بخلاف هدى المتعة فانه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجزى به واذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه أخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الاول فان نحرهما فهو أفضل وان نحر الاول وباع الآخر أجزأ وان نحر الاول وباع الاول فان كان قيمة الآخر مثل قيمة الاول أو أكثر فلا شيء عليه وان كان أقل يتصدق بفضله ما بينهما كذا في المحيط \* ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي \* وذبحه يوم النحر أفضل كذا في التبيين \* ولا يجوز ذبح هدى المتعة والقران الا في يوم النحر كذا في الهداية \* حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجماعا وبعده كان تاركا للواجب عند الامام فيلزمه دم هكذا في البحر الرائق \* ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم كذا في

عن الزكاة وكذا لو أمره بأن يتصدق بها عن كفارة اليقين ثم نوى الزكاة ثم تصدق المأموور جازت عن الزكاة ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله على أن أتصدق بهذه المائة فدخل الدار وهو ينوي عند الدخول أن يتصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يجزه عن الزكاة لان في الفصل الاول يد الوكيل كيد الموكل ودفعه كدفع الموكل فاذا نوى الزكاة كان عمانى أمانى مسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه \* رجلا نذر كل واحد من ماله الى رجل لم يؤدي عنه فخلط ماله ما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل أوقاف مختلفة فخلط أموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا وكذا البياع والسمسار اذا خلط أموال الناس والطهارة اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطهارة ما ذروا بالخلط عرفا من عليه

الزكاة اذا شك انه هل أدى الزكاة أم لا قال ابن المبارك رحمه الله تعالى يؤدي الزكاة كما لو شك في أداء الصلاة في وقتها بخلاف ما لو شك في أداء الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله بغيره فان أخذ كان لصاحب المال ان يسترد ما كان قائما في يده ويضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في قرابته من عليه الزكاة وقبيلته أو حوج من هذا الرجل فكذلك ليس له ان يأخذ ماله وان أخذ كان ضامنا في الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى يرجى ان يحل له ان يأخذ رجل دفع زكاة ماله الى

رجل وامره بالاداء اعطى الوكيل ولد نفسه الكبير والصغير وامرأته وهم محاورهم جاز ولا يسلك لنفسه شيئا \* رجل أمر رجلا بان يؤدى عنه الزكاة من مال نفسه فأدى المأمور فانه لا يرجع على الأمر ما لم يشترط الرجوع وكذا لو قال لقدره ب لفلان درهم أو قال الموهوب له لرجل عوض الواهب عن هبته من ماله ففعل المأمور ذلك لا يرجع على الأمر ولو قال لغيره انفق على عيالي أو انفق في بيته داري وليس بينهما خلطة ولم يذكر (٣٦٣) الرجوع فانفق المأمور وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع على الأمر وقال الشيخ الامام المعروف

بجواهر زاده رحمه الله تعالى لا يرجع بغير شرط والمدينون اذا أمر رجلا بقضاء دينه ففضى المأمور يرجع على الأمر بغير شرط وفي الجنايات والمؤمن المالية اذا أمر غيره بإدائها عنه فأدى المأمور قال الشيخ الامام الزاهد نحر الاسلام على بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى يرجع المأمور على الأمر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالباً من جهة العباد حساً \* قال رحمه الله تعالى ومن قسم الجبايات والمؤمنين الناس على السوية ~~يكون~~ ما جورا والرجل اذا أخذ السلطان لصادره فقال الرجل خلصني أو الاسير يد الكافر اذا أمر غيره بذلك فدفع المأمور ما لا وخلص الأمر اختلقوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المستثنين الا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الاسير يرجع وفي الذي أخذ السلطان لا يرجع الا عند شرط الرجوع وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع في المستثنين وان لم

الهداية \* ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أحوج منهم كذا في الجوهر النيرة \* كل دم يجوز له أكله لا يجب عليه التصدق به بعد الذبح بل يستحب أن يتصدق بالثلث وما لا يجوز له أكله يجب عليه التصدق به فلو ذبح بعد الذبح لاضمان عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح ان كان مما يجب عليه الصدقة به يغرم قيمته ويتصدق به وان كان مما لا يجب عليه الصدقة به لا يغرم شيئا ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز أو لا يجوز ويجب عليه صدقته كذا في السراج الوهاج \* ويستحب لصاحبه أن يأكل من هدى الطوق اذا بلغ الحرم ومن هدى المتعة والقران هكذا في التبيين \* ويجوز له أن يطعم الغني ولا يجوز الا كل من بقية الهدايا كدما الكفارات والتذورات وهدي الاضار والتطوع اذا لم يبلغ محل كذا في السراج الوهاج \* ولا يجب تعريف الهدى وهو أن يذهب به الى عرفات ولو عرف بهدى المتعة والقران فحسن \* والافضل في الجزور النحر وفي البقر والغنم الذبح ونحر الابل قدامه أن يضعها والاول أفضل ولا يذبح البقر والغنم قائمين ويضعهما واستحب الجهور استقبال القبلة والاولى أن يتولى ذبحها بنفسه اذا كان يحسن ذلك كذا في التبيين \* ويتصدق بجملاتها وخطامها ولم يعط أجرة الجزار منه كذا في الكثر \* ويجوز أن يتصدق على الجزار منها سوى أجره عند الأكثر وان أعطاه شيئا منها الجزارة ضمنه كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* (والخامس) التذبر بالهدى ان قال الله على هدى فان نوى شيئا من الانواع الثلاثة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى الشاة عندنا وان قال الله على بدنة فان نوى شيئا من النوعين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فله أن يختار أي النوعين شاء كذا في المحيط \* البدنة اذا أوجبه بالندرة فانه يضرها حيث شاء الا اذا نوى أن يضر بمكة فلا يجوز نحرها الا بمكة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أرى أن يضر البدن بمكة ولو أوجب جزورا فهو من الابل خاصة كذا في البدائع \* ولو نذر هديا يختص ذبحه بالحرم اتفاقا ولو نذر جزورا يجوز في غير الحرم اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين لابن المثلث \* ولو قال الله على أن أهدي شاة فأهدي جزورا جاز واذا أدى مثل ما عينه في نذره أو أفضل منه أو أهدي قيمته أجزأه كذا في المبسوط للامام السرخسي

### (الباب السابع عشر في التذبر بالحج)

الحج كاهو واجب بإيجاب الله تعالى ابتداء على من استجمع شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام ففقد يجب بإيجاب الله تعالى بناء على وجوب سبب الوجوب من العبد وهو بأن يقول لله على حجة وكذا لو قال على حجة سواء كان النذر مطلقا أو معلقا بشرط بان قال ان فعلت كذا فله على أن أحج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر وجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في البيه الثانية فعلى ذلك الحجة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الله على احرام أو قال على فعله حجة أو عمره أو تعين اليه وكذا اذا قال لفظا يدل على التزام الاحرام بان قال الله على المشي الى بيت الله الى الكعبة أو الى مكة جاز وعليه حجة أو عمره كذا في البدائع \* وهو الاستحسان هكذا في محيط السرخسي \* فان عين حجة أو عمره كان عليه أن

يشترط الرجوع \* عامل الخراج اذا أخذ الخراج من الاكاروب الارض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الفتاوى لابي الليث يحج رحمه الله تعالى انه يرجع ولو أخذ العامل الخراج من الخارج لا يرجع وعامل الجباية اذا أخذ الجباية من المستأجر اجارة طوبى له أو ممن يسكن الدار أو الحانوت بالغلة فالواحد ولو أخذ الخراج من الاكارسوا \* رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامره بالاداء ثم أدى الأمر بنفسه ثم الوكيل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوكيل علم بادائه أو لم يعلم وقالان لم يعلم لا يضمن وان علم ضمن وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ان

علم ضمن وان لم يعلم لا يضمن \* رجل وجب عليه زكاة ما بين اثنين فافترض خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لانسقاط عنه الزكاة ولومات صاحب المال بعد ان افترض الخمسة كانت الخمسة مبرأة عنه عن هشام رحمه الله تعالى قال سألت محمد ارحمه الله تعالى عن رجل قال ما تصدقت به الى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا تحضره النية قال لا يجوز به قلت فان اخرج الدراهم وصرفها في كره وقال هذه من الزكاة فجعل يتصدق ولا تحضره النية قال أرجو ان يجوز به اذا هلك (٢٦٣) الوديعة عند المودع فدفع القيمة الى

صاحبها وهو فقير يدفع الخصومة برأيه الزكاة لا يجزئ به ويكره الاحتياط لمنع الزكاة وابطال الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل أدى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فيه ادرهم مستوقه لم تكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب وان اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكاة لم تكن واجبة فظهر ان الصدقة وقعت تطوعا فان رد الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين بعد الحول الى رجل وأمره بأن يتصدق بها عن الزكاة فلم يتصدق حتى وجد في ماله درهما سترها كان له أن يسترده من الوكيل \* رجل ظن ان ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر ان ماله كان اربعمائة كان له أن يجعل الزكاة من السنة الثانية لان الزيادة ان لم تقع زكاة أمكن جعلها تعجلا فقبل تعجلا وكذا الناجر

يجزئ أو يعقر ما شيا ثم اذا حج أو اعتمر ما شيا متى يبدأ بالمشي ومتى يترك المشي في الحج يترك المشي متى طاف للزيارة وفي العمرة متى طاف وشي وفي البداءة اختلف المشايخ بعضهم قالوا يعيش من حيث يحرم ومنهم من قال يعيش حين يخرج من بيته كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* فلوركب اذ قدما وكذا اذ ركب في أكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسبه من الدم وفي الاصل خبره بين الركوب والمشى قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبيين \* ولو قال الله على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح وتلزمه حجة أو عمرة ولو قال الى الصفا والمروة لا يصح في قولهم جميعا \* ولو قال على الذهاب الى بيت الله أو الى الخرج أو الى الحرم أو الى المسجد الحرام أو الى الصفا والمروة لا يصح في جوابه كالجواب في قوله الله على المشي الى بيت الله أو الى كذا وكذا على الاتفاق والاختلاف كذا في البدائع \* ولو قال الله على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط \* \* ولو قال الله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته \* ولو قال الله على نصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى تلزمه حجة كاملة وكذا لو قال ليسك بحجة لأطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة تلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال الله على ثلاثون حجة فأحج ثلاثين نفسا في سنة واحدة فان مات قبل أن يحج \* وقت الحج جاز الكل وان جاء وقت الحج وهو حي قادر على الحج بطلت حجة واحدة وعلى هذا كل سنة تجزئ كذا في المحيط \* ولو قال المريض ان عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فبرأ من حجة وان لم يقل على حجة لله لان الحجة لا تكون الا لله ولو قال ان برأت فعلى حجة فبرأ وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام ولونوى غير حجة الاسلام صح نية كذا في الخلاصة \* (مسائل شتى) \* أهل عرفة وقفوا في يوم وشهدوا يومهم وقفوا قبل يوم الوقوف بان شهدوا أنهم وقفوا يوم التروية تقبل عليهم الاعادة ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا أنهم وقفوا يوم النحر لا تقبل وتجزئهم حجهم وهذا استحسان وان شهدوا يوم التروية ان هذا اليوم يوم عرفة فان أمكن لا امام أن يقف مع الناس أو أكثرهم فبارقيات شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا عشية فاتهم الحج فان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم ارفا كذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الحج وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا والشهود في هذا كواحد من الناس حتى لو وقفوا بعمار أو أولم يقفوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين \* وعليهم أن يحلوا بعرة وعليهم الحج من قابل الشهود اذا شهدوا في زمانهم الوقوف بعرفة فبارقيات شهادتهم شاهدين عدلين واذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة فبارقيات شهادتهم الى الوقوف به ليلا لا تقبل فيه شهادة عدلين لان الوقوف يتحول بشهادتهم حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه الا الامر الظاهر كذا في المحيط \* والحاصل ان في كل موضع لوقبات الشهادة لغات الحج على الكل لا يقبل الا امام الشهادة وان كثر الشهود وفي كل موضع لوقبات الشهادة لغات الحج على البعض دون البعض فبات الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا حرمت بغير حجة الاسلام وكان معها محرم فان لم يكن لها زوج فأنها تنقض على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب القدية \* وان كان لها زوج فاذن لها في الحج فأحرمت

اذا أمر على عامل الصدقة بمال فأخذ العامل منه أكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله أكثر فظهر انه كان أقل فجعل الزيادة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة حولا لا تحتسب الزيادة من الزكاة لانه ما أخذ الزيادة على وجه الزكاة وانما أخذها حورا وظلما \* (فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة) \* اذا وهب الدين من المديون بعد الحول ينوي به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجوز بوضعه الواهب فكذا الزكاة استحسانا وان كان المديون فقيرا فهو هبة الدين ينوي به زكاة مال عين عند الواهب لانه قطع عنه زكاة ذلك المال وكذا



لأنه زكاة من آخر على غيره ولو هب جميع الدين من المدينون فبذلة الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون مؤديا وتسقط عنه الزكاة وكذا لو هب كل الدين من المدينون ولم ينويه الزكاة كأن مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كماله كان النصاب عينا فذهب النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينوشيا كأن مؤديا استحسانا إذا كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينوشيا كأن مؤديا قياسا واستحسانا وإن هب من المدينون خمسة من الدين ينويه (٣٦٤) زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا واستحسانا وهل تسقط عنه زكاة

الخمسة وهو عن درهم في القياس لا تسقط وفي الاستحسان تسقط ولو هب خمسة من المائتين ولم ينوشيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تسقط عنه زكاة الخمسة وكذلك هب من المدينون مائة وخمسة وتسعين وبقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو هب من المدينون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى أربعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسقط عنه زكاة ما هب وان هب خمسة تسقط عنه زكاة الخمسة وهو عن درهم وان هب مائة تسقط زكاة المائة وان هب الكل ولم ينوشيا أو نوى التطوع تسقط عنه زكاة الكل

### (فصل في تجهيل الزكاة)

يجوز تجهيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التجهيل به بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصاب كثيرة رجل له مائة درهم فجهل

بالحج قبل أشهر الحج فله أن يحللها وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها وإن كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلادها لم يكن له أن يحللها وإن أحرمت قبل ذلك كان له أن يحللها إلا أن يكون أحرما قبل ذلك بأيام يسيرة هكذا في المحيط \* وإن أحرمت بغيره فلزوجه أن يمنعها ويحللها بغيره ولا يثبت التحليل بقول الزوج - حلالا بل بفعلها أو أدنى ما هو من محظورات الأحرام من قص ظفر أو تقصير شعر أو تطيبم بالطيب أو تقبيلها أو تعانقها فتحل بذلك وعليها هدى الإحصار وقضاء حجة وعمره فإذا أذن لها تزوجها بالاحرام في عامها ذلك فأحرمت ونوت القضاء أو لم تنو يكون قضاء وسقطت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها دم لرفض الأول وإن تحولت السنة فلا الأئمة وعليها حجة وعمره ودمه هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية \* ولو أحرمت ببيع نفل ثم تزوجت فلزوج أن يحللها عندنا بخلاف ما إذا أحرمت بالفرض فليس له أن يحللها إن كان له المحرم وإن لم يكن لها فإن منعها كذا في البحر الرائق \* ولو جامع زوجته أو أمته المحرمة ولا يعلم بأحرما لم يكن تحليلا وفسد جهوا وإن علمه كان تحليلا ولو حللها ثم بدا له أن يأذن لها بعد مضي السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حللها فأحرمت فحللها فأحرمت كذا مرارا ثم حجت من عامها أجزأها عن كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم تصح بعد التحليلات إلا من قابل كان عليه الكل تحليل عمرة كذا في فتح القدير \* العبد والامة إذا أحرما بغير إذن سيده أن يمنعهما ويحللها بغيره هدى وعلى كل واحد منهما هدى الإحصار وقضاء حجة وعمره بعد العتق ولو أحرص العبد والامة بعد ما أذن السيد لهما كان للمولى أن يبعث عنه هديا فيذبح عنه في الحرم فيحل هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية \* ولو أذن لعبد أو أمته جازله أن يحللها مع الكراهة وإذا أراد المولى أن يحلل عبده صنع به أدنى ما يحظره الأحرام من قص ظفر أو تقصير شعر أو تطيبه أو غيره ذلك ولا يكون محلا له بالنهي فقط ولا بقوله - حلالا هكذا في السراج الوهاج \* إذا أحرم العبد والامة بأذن السيد ثم باعهما يجوز البيع والشراء أن يمنعهما ويحللها ما عندنا كذا في شرح الطحاوي في باب الفدية \* ذكر الأسبغاني أنه لا يجوز الاستئجار على الحج ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو استؤجر على الحج ودفع إليه الأجرة فخرج عن الميت فإنه يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والجى وقطاعه وشرايه وثيابه ومركوبه وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقصير فاقض في نفسه بدر رجوعه برده على الورثة ولا يحل له أن يأخذ الفضل لنفسه إلا إذا تبرع الورثة بترك الفضل للعاج وهم من أهل التبرع حل له بتجليل الورثة آياه كذا في شرح الطحاوي في أوائل كتاب الحج \* المأمور بالحج عن الميت إذا رجع من الطريق وقال منعت وقد أنفقت من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة إلا أن يكون أمرنا ظاهر ايدل على صدق مقالته المأمور بالحج إذا قال حجبت عن الميت أو أنكر الورثة أو الوصى فالقول قوله مع عينه إلا أن يكون للميت على المأمورين فقال حج عني بهذا المال حجته فحج عنه بعد دموته فعليه أن يقيم البيعة على أنه حج بها كذا في المحيط \* ولا بأس باخراج حجارة الحرم وزيادته إلى الحل عندنا وكذا ادخال تراب الحل إلى الحرم وأجمعوا على إباحة إخراج ما زرم ولا يأخذ شيئا من استنار الكعبة وما سقط منها يصرف إلى الفقراء ثم لا بأس بأن يشتري منهم كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولا يجوز اتخاذ المساويك من أركاء الحرم وما رشح ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ممن أخذ شيئا

منها خمسة وعشرين عنها وما يستفيد في السنة فالحال الحول ومعه ألف درهم لا يجوز عما جعل ولوملك مائتي درهم منه فجهل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الأدره ما ثم استفاد تعلم ألف درهم يجوز ما جعل ولو كان له خمسة من الأبل الحوامل فجهل شاتين عنهما أو عافى بطونهما ثم تبعت خدما قبل الحول أجزأه عما جعل وإن عمل عملته في السنة الثانية لا يجوز \* رجل له ألف بيض وألف سود فجهل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل الحول أجزأه ما جعل عن السود وكذا لو عمل عن السود فضاغت كان

عن البيض ولو حال الحول وهما عنده ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما قبل عليه وعلى تمام زكاة ما بقي وكذا لو أتى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كان الاداء عنهما وفي النواذر إذا عجل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد ما لحول لا يجوز شي من المعجل عن الباقي وعليه زكاة الباقي ولو كان عنده ألف درهم ومائة دينار فجعل عن الدنانير قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدنانير قبل الحول وحال الحول على الدراهم جاز ما عجل عن الدراهم إذا كان يساوي خمسة وعشرين درهماً (٢٦٥) وكذا لو عجل خمسة وعشرين درهماً

عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جاز المعجل عن الدنانير بقيمة وان لم يهلك أحدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي عجل عنه كان المعجل عن المالين ولو حال الحول على ألف درهم ومائة دينار فادى زكاة أحدهما بعينه كان المؤدى عن المالين ولو كان له خمس من الابل السائمة وأربعون من الغنم فجعل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن المعجل زكاة عن الباقي ولا يشبه هذا الدراهم والدنانير لأن في الدراهم والدنانير بكل نصاب أحدهما بالآخر وبضم البعض البعض فكانت جنساً واحداً بخلاف السوائم ولو كان له ألف سود وألف بيض فجعل عن أحد المالين ثم استحق المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لأن في الاستحقاق عجل عيالك فبطل نفعه ولو زكى عن ألف درهم بعد الحول فضاقت الألف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه ولو كان الاداء

منه لزمه رده اليها فان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحه به ثم أخذ كذا في السراج الوهاج \* (خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (١)) \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انه أفضل الندوبات وفي مناسك الفارسي وشرح المختار انه اقرب من الوجوب بل من السعة والحج ان كان فرضاً فالاحسن أن يبدأ به ثم يثني بالزيارة وان كان تنلاً كان بالخيار فاذا نوى زيارة القبر فلينومعه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أحد المساجد الثلاثة التي تشد اليها الرحال وفي الحديث لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى اذا توجه الى الزيارة بكثير من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق كذا في فتح القدير \* ويصلى في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهي عشرون مسجداً كذلك الكرماني في مناسكه فاذا وقع بصرة على أشجار المدينة زاد في الصلاة والتسليم كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* واذا عاين حيطان المدينة يصلى عليه ويقول اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب ويعتدل قبل الدخول أو بعده ان أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعاً عليه السكينة والوقار كذا في الاختيار شرح المختار \* وما يفعله بعض الناس من النزول بقرب من المدينة والمشى الى أن يدخلها أحسن وكل ما كان أدخل في الادب والاجلال كان حسناً كذا في فتح القدير \* واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أظلمن ورب الارضين وما أظلمن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا دخل المسجد فقل ما هو السنة في دخول المساجد من تقديم البني كذا في فتح القدير \* ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعائك وأتقى مرضاتك كذا في فتاوى قاضي خان \* ويكون دخوله المسجد من باب جبريل أو غيره كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ويصلى عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر بجذاه منسكبه اليمين وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يحب ثم ينفض فتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه مسة قبل القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنونه أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيب وأعظم للحرمة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته الكريمة الهيبة كأنه نائم في حله عالم به يسمع كلامه كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأدبت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في أمر الله حتى قبض روحك حمداً محموداً الجزل الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلوات وأزكاها وأتم التحية وأعناها اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأسقنا من كأسه وارزقنا من شفاعة واجعلنا من رفقائه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا الهدى والجلال والاكرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج \* ولا يرفع صوته ولا يمتد كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ويلبسه سلام من

(١) مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

(٣٤ - فتاوى اول) والهلال قبل الحول أجزاء من زكاة دينه \* (فصل في موضع فيه الزكاة) \* مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات لاثني عشر الآية والفقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس والمسكين هو الذي يسأل الناس ولا يصدقوا ولا يحل السؤال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحل السؤال لمن كان كسواً أو عيالك خسين درهماً ويجوز صرف الزكاة الى من لا يحل له السؤال اذا لم يملك نصاباً وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه

يحتاج اليها للحفاظ والتدريس أو التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه وكذا لو كان عند من المصنف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا أخذ الزكاة وان كان عند طعمام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكاة اليه وان كان أكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز ان كان عند طعمام سنة وكذا لو كان له كسرة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له أخذ الزكاة وكذا (٣٦٦) لو كان له حوانيت أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغائمه لا تنكفي لقوته وقوت

عياه يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعياه اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان والبستان يساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع للبيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى - اول الاجل وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكاة مقدار البلاغ الى وطنه وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المديون موسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين يئنة عادلة وان لم يكن له يئنة عادلة لا يحل له أخذ الزكاة ما لم يرفع الأمر الى القاضي

أوصاه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستدبر القبلة ويصلي عليه ماشاء ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا أمينه على الاسرار جزاك الله عنا أفضل ما جرى اماما عن أمة نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خيرا وسلك وقاتلت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قائلا الحق ناصر الاله حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم امتنا على حبه ولا تخيب سعيانا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يتحول حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا منظر الاسلام السلام عليك يا مكسر الاصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء ورضى الله عن استخلفك فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا فكفلت اليتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرصيا وها ديارهم هيا جعت شملهم وأغنيت فقيرهم وجبرت كبرهم فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا ضجيجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقي وزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزاك الله أحسن جزاء جئنا كما توسل بك الى رسول الله لشفع لنا ويسأل ربنا أن يقبل سعيانا ويحيينا على ملته ويميتنا علما ويحشرنا في زمرة ثم يدعول نفسه ولو لديه لمن أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالأول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولوأنتهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك الآية وقد جئناك ساءعين وقولك طائعين أمرنا مستشفعين بنبيك اليك ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية ربنا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحانه وبك رب العزة عما يصفون الى آخر السورة ويريق ذلك ماشاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفق له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهو بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الروضة وهي كالحوض المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لتنازه بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ماشاء يتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنطة وهي التي فيها بقية الخبز الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فقل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن ويجهت ان يحكي ليله مدة مقامه بقراءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما سرا وجهرا كذا في الاختيار شرح المختار ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج ويستحب أن يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله تعالى عنه ويزور في البقيع قبة العباس وفيها مع الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة أمير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجاعق من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثيرا من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين ويصلي في مسجد فاطمة

فحلقه فاذا حلقه وحلف بعد ذلك يحل له أخذ الزكاة وعلى هذا قالوا ان الدين المجهود انما لا يكون نصبا اذا حلقه القاضي وحلف رضي أمافي ذلك يكون نصبا حتى لو قبض منه أربعين درهما يلزمه أداء الزكاة ويجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها موسر في قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم الله تعالى فرضها النفقة أو لم تفرض ولا يجوز ان يصغر والده غني فان كان الابن كبيرا جاز ولودفع الزكاة الى بنت غني يجوز في رواية عن أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو دفع الى فقيرة ابن موسر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان

في عيال الغنى لا يجوز ان لم يكن جاز ولا يجوز ان عليه الزكاة ان يدفع زكاته الى عبده ولا الى مديره ولا الى أم ولده ولا الى مكاتبه علم بذلك أولم يعلم ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب ولا يجوز الدفع الى عبد مولا غني ولا الى مديره ولا الى أم ولده فان دفع وهو لا يعلم لم تم علم أجزاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أولم يعلم ولا يجوز الدفع الى بني هاشم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم لم تم علم جازوك لا يجوز (٢٦٧) صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم لا يجوز

صرف كفارة البين والظهار والقتل وعشر الأرض وجزاء الصيد وغلة الوقف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز صرف غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على الاغنياء وان كان الوقف على الفقراء ولم يسم بني هاشم لا يجوز صرفها الى بني هاشم وموالهم

رضي الله تعالى عنها بالبيع ويسحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فعمى الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم لا حقون وبقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص ويسحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ويدعو يا صريح المستصرخين وباغيات المستغنين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربة وحزنة في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف ويا دائم الاحسان يا أرحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا ليس في هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء دعا جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ويستحب له متمم مقامه بالمدينة أن يصلي الصلاة كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا أراد الزجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد بركتين ويدعو بما أحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج

هذا أول الربع الثاني من هذا الكتاب  
مطلب تفسير النكاح وصفته  
وركنه وشروطه

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح وفيه أحد عشر بابا  
(الباب الأول في تفصيله مشروعا وصفته وركنه وشروطه وحكمه)

وبنو هاشم الذين لا تحمل لهم الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقيل وآل جعفر وولد الحرث بن عبد المطلب وصبي الله تعالى عنه ولا يجوز دفع الزكاة الى الغنى فان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو صرف الى فقير لم يظهر انه صرف الى أبيه أو ابنه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حرييا كان أو ذميا فان صرف الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في

(أما تفسيره) فهو عقد يراد على ملك المتعة قصدا كذا في الكنز \* (وأما صفته) فهو أنه في حالة الاعتدال سنة مؤكدة وحالة التوفيق واجب وحالة خوف الجور مكره كذا في الاختيار شرح المختار \* (وأما ركنه) فالإيجاب والقبول كذا في الكافي \* والإيجاب ما يتلفظ به أو لامن أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية \* (وأما شروطه) فغيب العقل والبلوغ والحرية في العقد الا أن الأول شرط الاعتقاد فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاختيران شرط التنفيذ فان نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على اجازة وليه هكذا في البدائع \* (ومنها) المحل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية \* (ومنها) ما عكس كل من العاقدين كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو عقد النكاح بلفظ لا يهتمان كونه نكاحا ينعقد وهو المختار هكذا في مختار الفتاوى \* (ومنها) الشهادة قال عامة العلماء انها شرط جواز النكاح هكذا في البدائع \* وشروط في الشاهد أربعة أم والحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينعقد بمحضرة العبد ولا فرق بين الفتن والمدبر والمكاتب ولا بمحضرة المجانين والصبيان ولا بمحضرة الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق \* ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا موافقين لها في الملة أو مخالفين كذا في السراج الوهاج \* واسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافرين فينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانا موافقين لهما في الملة أو مخالفين كذا في البدائع \* ويصح بشهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا بشهادة المحدثين في القذف وان لم يتوبا كذا في البحر الرائق \* وكذا يصح بشهادة المحدث وفي الزنا كذا في الخلاصة \* وينعقد بمحضرة من لا تقبل شهادته له أصلا كذا في تزويج امرأة بشهادة ابنه منها وكذا في تزويج بشهادة ابنه لامنها أو ابنيها لامنه هكذا في البدائع \* والاصل في هذا الباب أن كل من يصلح أن يكون وليا في النكاح بولايته نفسه صلح أن يكون شاهدا ومن لا فلا كذا في الخلاصة \* ويشترط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع \* ولا يشترط وصف المذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية \* ولا ينعقد بشهادة المرأة

رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص وظن أنه فقير فاذا هو غني جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى دفع الزكاة الى فقير مديون ليقضى به دينه أفضل من دفع الى فقير آخر ولا يجوز الدفع الى الغني ومن يملك نصيبا كاملا فاضلا عن مسكنه وأثاثه ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه ولا يجوز دفع الزكاة الى أولاده وأولاد أولادهم من قبل الذكور والامهات وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم وجداته وان علوا من قبل الآباء والامهات ويجوز الى سائر قرابته

للمرأة الاخوة والاخوات والاعمام والعلمت والاخوان والاطحالات ولودع الى اخته وله على زوجها مهر يبلغ نصف ما كان الزوج ملياً مقراً  
لوطلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكاته اليها وان كان فقيراً أو غنياً الا انه لا يعطى لوطلبت جازاً صرف اليها ولو بنى مسجداً بنية الزكاة  
لا يجوز وكذا الحج والعمره واستاق العبد وكذا الوقضى دين ميت أو حي بغير امره وان قضى دين فقيراً بامر جاز ولو كفى ميتاً لا يجوز  
ولا يعطى الرجل زكاته ماله زوجته عند الكل (٣٦٨) وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه رحمه الله

بغير رجل وكذا الخنثيين اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضى خان \* (ومنها) سماع الشاهدين  
كلامهما معا كذا في فتح القدير \* فلا ينعقد بشهادة نائين اذا لم يسمعا كلام العاقلين كذا في فتاوى  
قاضى خان \* وتكلموا في الاصحين الذين لا يسمعان والصحيح أنه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى  
خان \* وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخر سان كان يسمع كذا في الخلاصة \* ولو سمعا كلام أحدهما  
دون الآخر أو سمع أحدهما كلام الآخر كلام الآخر لا يجوز النكاح هكذا في البدائع \* ولو كان  
بمحضرة الرجاين وأحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع أو رجل آخر في اذن الأصم  
لا يجوز حتى يكون سماعهما معا كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي نظم الزندويستى اذا سمع أحد الشاهدين  
كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم أعاد العقد فالذى سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام  
المرأة في العقد الثانى لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثانى لا غير فان  
كان العقدان في مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال  
بعضهم مثل أبى سهل ينعقد وقال الزندويستى لا تأخذ بقول أبى سهل كذا في الذخيرة \* وان سمعا كلام  
العاقلين ولم يعرفا نسبته قبل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة بمحضرة  
تركين أو هندية قال ان أمكنهم ما أن يعبراً ماسعاً جازوا الا فلا كذا في فتاوى قاضى خان \* وهل يشترط فهم  
الشاهدين العقد كذا في الفتاوى أن المعتبر السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الاعميين جاز قال  
الظاهر والظاهر انه يشترط الفهم أيضاً كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* ولو تزوج  
امرأة بمحضرة السكرارى وهم عرفوا أمر النكاح غير أنهم لا يدرون به بعد ما سمعوا انعقد النكاح هكذا في  
خزانة المفتين \* وفي فتاوى أبى الليث رجل قال لقوم اشهدوا أنى تزوجت هذه المرأة التى في هذا البيت  
فقاتت المرأة قبلت فسمع الشهود مقالته لم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وان كانت  
في البيت معها أخرى لا يجوز رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهدوا ان  
كان من هذا البيت الى ذلك البيت كونه أو الأب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الأب لا تقبل كذا في  
الذخيرة \* رجل بعث أقواماً خطبة امرأته الى والدها فقال الأب زوجت وقبل عن الزوج واحد من القوم  
لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسى والتجنيس \* ومن  
تزوج امرأته بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التجنيس والمزيد \* امرأته وكلت رجلين زوجها  
من نفسه فقال الوكيل بمحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر  
اسمها واسم أبيها وجدها لانها غائبة والغائبة تعرف بالتسمية كذا في محيط السرخسى \* وكان القاضي  
الامام ركن الاسلام على السغدى في الابتداء لم يشترط ذكر الجذ ثم رجع في آخر عمره وكان يشترطه وهو  
الصحيح وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* وان كانت حاضرة متقبلة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو  
الصحيح وان أراد الاحتياط يكتف فوجهها حتى يراها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها ولو  
كان الشهود يعرفونها وهى غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير وعرف الشهود أنه أراد به المرأة التى يعرفونها  
جاز النكاح كذا في محيط السرخسى \* ومن امر رجلان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل والأب حاضر  
صح والا فلا كذا في الكنز \* قالوا اذا زوج ابنته البكر البالغة بامرها وبمحضرتها ومع الأب شاهد آخر صح

الله تعالى ويجوز اعطاء  
النهر حجة عن الجهاد والفضة  
عن المضروبة والتبر عن  
المصوغ وان كانت قيمة  
المصوغ أكثر من قول أبى  
حنيفة رحمه الله تعالى وان  
كان المدفوع أقل قدر من  
الواجب لكنه يساوى  
الواجب في القيمة لا يجوز الا  
عن قدره واذا دفع الزكاة  
الى الفقير لا يتم الدفع مالم  
يقبضها الفقير أو من له ولاية  
على الفقير نحو الأب والوصى  
يقبضان للصبي والمجنون أو  
من كان في عياله من الأقارب  
أو الأجانب الذين يعولونه  
والملتقط يقبض المقيط ولو  
دفع الزكاة الى صبي لا يعقل  
أو مجنون فدفع الصبي الى  
أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز  
كما لو وضع زكاته على دكان ثم  
جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز  
ولو قبض الصبي وهو مرأق  
جاز وكذا لو كان يعقل القبض  
بأن كان لا يرى به ولا يتجدد  
عنه ولو دفع الى معنوق فقير جاز  
ولو دفع قوم زكاة أموالهم  
الى من يأخذ الزكاة لنفقة فقير  
فاجتمع عند الأخذ أكثر من  
ماتى درهم جاز قالوا كل من  
أعطى زكاته قبل ان يبلغ مافي  
يد الا خدم مائتى درهم جازت

زكاته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الاخذ ما تادهم لا يجوز لأن يكون الفقير مدينوا هذا اذا كان الاخذ اخذاً لا موال بامر النكاح  
الفقير فان أخذ بغير أمره جازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم يكن بامر الفقير كان الاخذ كذا عن الدافعين فاجتمع عند الاخذ يكون مال  
الدافعين جازت زكاة الكل كما لو دفع رجل مائتى درهم أو أكثر زكاة ماله الى فقير واحد ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائتى درهم وان أعطاه  
جاز عندنا هذا اذا لم يكن انفق مدينوا فان كان مدينوا فاندفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شئ أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا

لولا يكن مدونا لكن كان معبلا جازان يعطى له مقدار الوزوع على عياله بصيب كل واحد منهم دون المائتين والدفع الى فقير واحد ما يغنيه  
عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفريق على الفقراء ولو وضع الزكاة على كفهم فانتهم الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فرضي  
به جازان كان يعرفه والمال قائم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نوى الرجل أن يعطى فقيرا واحدا ليس عليه دين ألف درهم زكاة ماله  
فجاء المعطى بألف فوزنهم مائة مائة كذا وزن مائة دفعه اليه قال يجوز له الألف من الزكاة (٢٦٩) اذا دفع الألف في مجلس واحد والالف

كان حاضر في المجلس وان  
كان الالف غائباً ونوى أن  
يعطى ألفاً فاقبى بمائتي  
درهم فوزنهم ثم رث الى  
ثمانمائة فوزنهم له جاز  
المائتان من الزكاة والباقي  
تطوع \* السلطان الجائر  
اذا أخذ صدقة الاموال  
الظاهرة اختلفوا فيه  
والصحيح ما قاله الفقيه أبو  
جعفر رحمه الله تعالى أنه  
تسقط الزكاة عن أربابها  
ولا يؤمر بالاداء ثمانية لان له  
ولاية الاخذ فصح أخذه وان  
لم يضع الصدقة في موضعها  
وان أخذ الجبايات أو مالا  
بطريق المصادرة ونوى  
صاحب المال عند الدفع  
الزكاة اختلفوا فيه قال  
بعضهم لا يصح وقال شمس  
الاعنة السرخسي رحمه الله  
تعالى الصحيح أنه يجوز  
وتسقط عنه الزكاة ويجوز  
دفع القيمة في الزكاة والتذر  
عندنا

### \* (فصل في التذر) \*

رجل قال ان نحويت من هذا  
الغم فقه على أن أنصدق  
بهذه الدراهم خيرا ثم أراد  
ان يتصدق بالقيمة لا بالخبر  
جاز \* رجل في يده درهم  
فقال لله على أن أنصدق به

النكاح وان كانت غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل رجلا أن يزوجه عبده فزوج الوكيل  
العبدا امرأتين أو امرأتين والعبدا حاضرة لا يجوز النكاح كذا في التبيين \* واذا أذن الرجل  
لعبده في النكاح فزوج العبد بمحضرة المولى بشهادة رجل واحد سوى المولى الصواب أنه يجوز عند  
أصحابنا كذا في التجنيس \* ولو زوج المولى عبده البالغ امرأة بمحضرة رجل واحد والعبد حاضر صح وان  
كان العبد غائبا لم يجوز وعلى هذا الامة وقال المرغيناني لا يجوز كذا في التبيين \* ومن هذا الجنس مسئلة  
ذكرت في مجموع النوازل امرأة وكلت رجلا بان يزوجه رجلا فزوجها بمحضرة امرأتين والموكلة حاضرة  
قال الامام نجم الدين يجوز النكاح هكذا في الذخيرة \* وقت حضور الشهود وقت الايجاب والقبول  
لا وقت الاجازة حتى لو كان العقد موقفا على الاجازة ولم يحضر عند العقد لم يجز هكذا في البدائع \* (ومنها)  
رضا المرأة اذا كانت بالغة بكرة كانت أو ثيبا فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا كذا في فتاوى  
فاضلهم \* (ومنها) أن يكون الايجاب والقبول في مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا حاضرين  
فاوجب أحدهما فاقام الآخر من المجلس قبل القبول أو اشتغل بعمل بوجب اختلاف المجلس لا ينعقد  
وكذا اذا كان أحدهما غائبا لم ينعقد حتى لو قالت امرأة بمحضرة شاهدين تزوجت نفسي من فلان وهو  
غائب فبلغه الخبر فقال قبلت أو قال رجل بمحضرة شاهدين تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فقالت  
تزوجت نفسي منه لم يجز وان كان القبول بمحضرة شاهدين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه  
الله تعالى ولو أرسل اليها رسولا أو كتب اليها بذلك كتابا فقبلت بمحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة  
الكتاب جاز لا لتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب لا يجوز عندهما وعند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز هكذا في البدائع \* واذا بلغها الكتاب وقرأته ولم تزوجه نفسها منه في ذلك  
المجلس وانما تزوجت نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب  
يجوز النكاح كذا في الخلاصة \* ولو قالت ان فلانا كتب اليي بخطبتي فاشهدوا أني قد تزوجت نفسي منه  
صح النكاح لان الشهود سمعوا كلامها بايجاب العقد وسمعوا كلام الخاطب باسماءها اياهم هكذا في الذخيرة  
\* ولو كتب الايجاب والقبول لا ينعقد كذا في فتح القدير \* والخز والعبد والصغير والكبير والعدل  
والفاسق في الرسالة سواء لانها تبليغ عبارة المرسل هكذا في الخلاصة \* ولو عقدوا وهما عيشيان أو ييران  
على الدابة لم يجز وان كانا في سفينة سائرة جاز كذا في البحر الرائق \* والفور في القبول ليس بشرط عندنا  
كذا في العيني شرح الهداية \* (ومنها) أن لا يخالف القبول الايجاب فاذا قال لا خروجه منك ابنتي على  
ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر كان باطلا ولو قبل النكاح وسكت عن المهر ينعقد  
النكاح بينهما ذكروا في فتاوى أبي الليث \* وفي مجموع النوازل عبد تزوج امرأة على رقبته بغير إذن سيده  
فقال السيد أجزت النكاح ولا أجزه على رقبته فالنكاح جائز ولها الاقل من مهر مثلها ومن قيمة العبد يباع  
فيه كذا في الذخيرة \* ولو تزوجت نفسها منه بألف فقبلها بالافين أو بمخمسة مائة صح ونوقل يوم الزيادة على  
قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* (ومنها) أن يضيف النكاح الى كلها أو ما يعبر به  
عن الكل كالأمر والرقبة بخلاف اليد والرجل ولو أضاف النكاح الى ظهرها أو بطنها ذكر الحلواني قال  
مشايخنا لا يشبه من مذهب أصحابنا أنه ينعقد كذا في البحر الرائق \* ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة

الدراهم فلم يتصدق حتى هلكت سقط التذر وان لم تهلك وتصدق بثلثها جاز أيضا ولو قال كل منفعة تصل الى من ماله فله على أن أنصدق  
بها فهو له فلان شأ كان عليه ان يتصدق به كالأمر التذر وان لم يهب له شيئا لكن أذن له أن يأكل من طعامه فليس عليه أن يتصدق  
بشيء لان في الفصل الاول ملك التاذر ما يضيف اليه التذر فيلزمه الوفاء وأما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصدق بشيء ولو قال ان  
فعلت كذا فالى صدقة في المساكين ولد يورث على الناس لا تدخل الديون في التذر ولو قال مالي صدقة ففعلت فصدق على فقراء



بلدة أخرى جاللان الصريف الى الفقير صرف الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كالأوندر بصوم أو صلاة بمكة فصام وصلى ببلدة أخرى جاز عندنا ولو قال ان رزقي الله تعالى مائتي درهم فله على رزاقه عشرة فلك مائتي درهم كن عليه ركة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه خلاف المشروع ولو قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائتي درهم الصحيح انه لا يلزمه التصديق الا بملكك لان فيما لم يملك لم يكن النذر (٢٧٠) مضافا الى الملك والى سبب الملك فلا يصح كمالو قال مالي في المساكين صدقة وليس

له مال لا يلزمه شيء رجل قال كذا أكلت اللحم فله على أن تصدق بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لأن كل لقمة أكلة ولو قال كذا شربت الماء فعلى درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصدة درهم رجل سقط عنه شيء فقال ان وجدته فله على أن أفق أرضي هذه على ابنه السبيل فوجهه كان عليه الوفاء بالنذر فان وقف على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الأقارب أو الأجانب جاز

### (فصل في العشر والخراج)

الأرض نوعان عشرية وخراجية فأرض العرب كلها عشرية وهي أرض تباهية والنجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من عذيب الى مكة وعدن أبين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق وما سقى من أنهار الأجاجم خراجية وحد السواد طولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان وحده عرضا من منقطع

فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح كذا في فتاوى قاضيان والظاهرية وفي التفريق تزوج نصفها ففقد ذكر بعضهم انه يجوز هو المختار كذا في مختار الفتاوى \* (ومنها) أن يكون الزوج والزوجة معلومين فلو تزوج بنته بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى الفارغة كذا في النهر الفائق \* جارية سميت في صغرها باسم فلان كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صارت معروفة باسمها الآخر والاصح عندي أن يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية \* رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة قال لرجل زوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى الفضلي أنه لا ينقد النكاح ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز كذا في المحيط \* ولو كان لرجل بنتان كبرى اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة وأراد أن يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينقد على الصغرى ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لا ينقد على احدهما كذا في الظهيرية \* أبو الصغرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان وقال فلان قبالت لابني ولم يسم الابن ان كان له ابن لا يجوز وان كان له ابن واحد يصح ولو ذكر أبو البنت اسم الابن فقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال أبو الابن قبالت صح \* ختنيان صغيران قال أبو أحدهما الابن الآخر بمحض من الشهرود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا وقبل الآخر ثم ظهر ان الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان \* ولو قال أبو الصغرة لابي الصغرة زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال أبو الصغرة قبالت يقع النكاح للاب هو المختار كذا في مختار الفتاوى وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* (وأما حكمه) فكل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير وملك الحبس وهو صيرورتها ممنوعة عن الخروج والبروز ووجوب المهر والنفقة والكسوة عليه وحرمه المصاهرة والارث من الجانبين ووجوب العدل بين النساء وحقوقهن ووجوب اطاعته عليهما اذا دعاها الى الفراش وولاية تأديبها اذا لم تطعه بان نشرت واستحباب معانرتها بالمعروف هكذا في البحر الرائق \* وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في السراج الوهاج

### (الباب الثاني فيما ينقد به النكاح وما لا ينقد به)

ينقد بالايجاب والقبول وضع المضي أو وضع أحدهما للمضي والآخر لغيره مستقبلا كان كلاهما أو حالا كلضارع كذا في النهر الفائق \* فاذا قال لها أتزوجك بكذا فقالت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقبل الزوج قبلت كذا في الذخيرة \* ولو قال تزوجيني نفسك فقبت انعقدان لم يقصده الاستقبال هكذا في النهر الفائق \* وكما ينقد بالعبارة ينقد بالاشارة من الآخر ان كانت اشارته معلومة كذا في البدائع \* ولا ينقد بالتعاطى كذا في النهاية \* ولا ينقد بالكاتب من الحاضرين فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينقد هكذا في النهر الفائق \* (وما ينقد به النكاح فهو نوعان) \* صريح وكاتب فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما دعاها هو وما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط \* فينقد بلفظ الهبة هكذا في الهداية \* ولو قال وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال وهبت بنتي لخدمتك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة \* ان اطلب

الجبل من أرض حلوان الى أقصى القادسية المنهل بعذيب من أرض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها الرجل ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ما الخراج وما الخراج ما الامارات التي حفرها الاعاجم والسيحون والجحون والدجلة والفرات خراجية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكل بلدة فتحت صلحا وقلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغنائين فهي عشريه وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيه - م يشي مكان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين

الفاقة وتكون عشيرة وإن شامتن عليهم وبعد المني كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج وأرض الجبال التي لا يصل اليها الماء عشيرة وما حي من الموات ان احيى بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج وأحيى يترأى قنسة ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها أرض خراج فهي خراجية وان كان حولها أرض عشيرة فهي عشيرة وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيأ من الخارج فهو الخمس والسدس (٢٧١) وما أشبه ذلك وخراج وظيفة وهو أن

يكون الواجب شيأ في الذمة

يتعلق بالتمكن من الانتفاع

بالارض في كل حرب يصلح

للزراعة في كل سنة فخير من

الخطئة أو الشعر ودرهم

الفقر بمائة ارطال والدرهم

عشرة بوزن سبعة وقد

ذكرنا تفسيره بالحري

ستون ذراعاً في ستين ذراعاً

بذرعان الملك وذراع الملك

يزيد على ذراع العامة

بقبضة من قبضات الرجل

الوسط وفي كل حرب

يصلح للارطاب خمسة دراهم

وفي حرب الكرم عشرة

دراهم عرف ذلك بتوظيف

عمال عررضي الله عنه

واجازته ما فعل عماله وفي

أرض الرعضران والبستان

بقدر ما يطبق أو الى نصف

الخارج مقدراً بالطاقة

والبستان كل أرض محوطة فيها

أشجار متفرقة يمكن زراعة

ما وسط الأشجار وليس في

الأشجار التي تكون على

المسناة شيء فان كانت

الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة

أرضها فهي كرم فان كانت

الارض لا تطبق أن يكون

الخارج خمسة دراهم بان

كان الخارج لا يبلغ عشرة

دراهم يجوز التقصان عن

الرجل من امرأة زنى فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيان  
\* ونية بلفظ التملك والصدقة بلفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية وكذا بلفظ الشراء في الصحيح  
هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العيني شرح الكنز والدين \* ولو قال  
لامرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً كذا في الذخيرة \* وكذا لو قال كوني امرأتي  
بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على أن تكوني امرأتي فقبلت كان نكاحاً كذا في الوجيز للكردي \* اذا  
قال ثبت حق في منافع بضعك بالف فقالت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة \* ولو قالت امرأة عترتني  
نفسى فقال قبلت يكون نكاحاً هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قالت المبانة رددت نفسي اليك فقال  
الزوج قبلت بحضور الشاهدين يكون نكاحاً كذا في محيط السرخسي \* وفي أجناس الناطقي اذا طلق  
امرأته ثلاثاً أو بآتيان قال لها ارجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحض من الشهود كان نكاحاً  
صحوا وان لم يذكرا المال فان أجمعاً على ان الزواج أراد به النكاح كان نكاحاً والا فلا كذا في الذخيرة  
\* ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة بغير نكاح لا يكون نكاحاً  
كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لامرأة ١ مرأسي فقبلت المرأة بآشيدم لا ينبغي الا اذا قال  
لها ٢ باشيدي بزنى فقالت بآشيدم يكون نكاحاً وقيل ينبغي النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في  
الخلاصة \* اذا قال لغيره ٣ دختر خويش مراده فقال ٤ دادم ينبغي النكاح وان لم يقل الخطاب  
٥ بذيرفتم ولو قال ٦ مرادادي فقال ٧ دادم لا ينبغي النكاح ما لم يقل الخطاب ٨ بذيرفتم  
الا اذا أراد بقوله ٩ دادى التحقيق دون السوم فينذني فبقوله ١٠ خويشتن را فقلان بزنى دادى  
النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي ان قوله دختر خويش مراده لا بد أن يقول ١٠ بزنى وقوله  
الآخر ١١ بزنى دادم فاما بدون ذلك فلا ينبغي النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينبغي فلا بد من  
هذه الزيادة لتصل المسئلة متفقاً عليها كذا في المحيط \* قبل لامرأة ١٢ خويشتن را فقلان بزنى دادى  
فقال ١٣ دادوقيل للزوج ١٤ بذيرفتي فقال ١٥ بذيرفت ينبغي النكاح وان لم تقل المرأة دادم  
والزوج بذيرفتم \* قبل لامرأة ١٦ خويشتن رازن من كردى فقالت ١٧ كردم ينبغي النكاح  
\* وكذا لو قال ١٨ خويشتن رازن من كرداني فقالت كردانيدم هكذا في الذخيرة \* قبل لامرأة هل  
زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في أثناء الكلام ١٩ من ويرأخواستم وقال الرجل قبلت صح  
النكاح كذا في الخلاصة \* سئل نجم الدين عن قال لامرأة ٢٠ خويشتن را بزم زاردم كايين بمن بزنى  
دادى فقالت بالسمع والطاعة قال ينبغي النكاح ولو قالت ٢١ سپاس دارم لا ينبغي لان الاول اجابة

(ترجمة)

١ أكنت لي فقالت كنت ٢ أكنت للزوجية فقالت كنت ٣ أعطيتي منك ٤ أعطيتها  
٥ قبلت ٦ أعطيتني ٧ أعطيتك ٨ قبلت ٩ أعطيت ١٠ للزوجية ١١ أعطيتها  
للزوجية ١٢ هل أعطيت نفسك فلان للزوجية ١٣ أعطيت ١٤ هل قبلت ١٥ قبل  
بدون ضمير المتكلم الذي هو الميم الا في بعد في قوله دادم وبذيرفتم ١٦ هل جعلت نفسك لي امرأة  
١٧ جعلت ١٨ هذه العبارة معناه ما مثل التي قبلها ١٩ انما زوجته ٢٠ هل أعطيتني نفسك  
للزوجية بألف درهم مهراً ٢١ قولها سپاس دارم بعبارة واثق الفضل

ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة في كل بلدة فيها وتوظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا زائد في قولهم  
وان لم يكن فيه ان توظيف من الامام على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للامام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة  
دراهم وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك \* أرض خراجها وظيفة أغصنها غاصب فان كان الغاصب جاحداً ولا يئنه للمالك ان لم يرزعهما  
الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعهما الغاصب ولم تقصم الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرراً بالغصب أو كان

للمالك مئة ولم تقصمها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان تقصمها الزراعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل نقصان أو أكثر كأنه أجرها من الغاصب بضم النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى ينظر إلى الخراج والنقصان فأيما كان أكثر كان ذلك على الغاصب ان كان النقصان أكثر من الخراج فقد دار الخراج برؤى الغاصب إلى السلطان ويدفع الفضل إلى صاحب الأرض وان كان الخراج أكثر يدفع الكل إلى السلطان (٢٧٢) وفي سيع الوفاء إذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه

والثاني وعد كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك فقال الرجل ٢٢ بخذ وند كاري بذير فتم يصح النكاح ولو لم يقل الرجل ذلك لكانت له ٢٣ شاباش ان لم يقل بطريق الطنزي يصح النكاح كذا في الخلاصة \* ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاباحة والحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين \* ولا يلفظ الاقالة والخلع والبراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يلفظ الشركة والكتابة هكذا في محط السرخسي \* ولا يلفظ الاعتاق والولا والايديع كذا في غاية السروجي \* ولا يلفظ الغداء كذا في البحر الرائق \* ولا ينعقد بلفظ الوصية لانها لو وجب للمالك مضافا إلى ما بعد الموت كذا في الهداية وهكذا في الكافي \* وان قال أو صبت أمي للعمال بالف درهم وقبل الاخرى ينعقد النكاح كذا في النهاية \* رجل قال لا تزوج بك فلانة مني بكذا فقال أبو الصغيرة ارفعها واذهب حيث شئت لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وأردت أن تقول بمائة دينار فقبل ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة \* رجل بعث جماعة إلى رجل ليخطبوا ابنته فقالوا ٢٤ دختر خوشتر فلانة را بما دادي فقال دادم وقالوا بذير فتم لا ينعقد النكاح لانهم لم يضيفوا إلى الخاطب \* رجل وامرأة اقتربا بالنكاح بين يدي الشهود وقالوا بالفارسية ٢٥ مازن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما وهو المختار كذا في الخلاصة \* ولو قال ٢٦ اين زن من است بمعض من الشهود وقالت المرأة ٢٧ اين شوي من است ولم يكن بينهما نكاح سابق اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يكون نكاحا كذا في الظهيرية \* وفي شرح الجصاص المختار انه ينعقد إذا قضى بالنكاح أو قال الشهود لهما ما جعلتهما هذا نكاحا فقالا لم ينعقد هكذا في مختار الفتاوى \* وفي النتيجة سئل على السعدي عن رجل سلم على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت عليك السلام يا زوجي وسمع ذلك الشاهدان قال لا ينعقد كذا في التتارخانية \* قيل لرجل ٢٨ دختر خوشتر را به پسر من ارزاني داشتي فقال ٢٩ داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة \* اذا قال أبو الصغيرة شهدوا لي زوجت بنت فلان الصغيرة ابني فلانا بمهر كذا فقبل لابي الصغيرة أليس هكذا فقال أبو الصغيرة هكذا ولم يرد على ذلك فالاولى أن يجرد النكاح وان لم يجرد جاز هكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* ولو قال بالفارسية ٣٠ خوشتر را بزني دادم بنو بهزادرم فقالت بذير فتم لا ينعقد النكاح لان لفظة بزني بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التبيين \* واذا قال لابي البنت زوجتني ابنتك وقال أبو البنت زوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا الا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت لان قوله زوجتني استخباره هكذا في فتاوى قاضي خان \* وفي لفظ القرض والرهن اختلاف المشايخ والصحيح عدم الانعقاد كذا في فتاوى قاضيخان \* وقيل بلفظ القرض ينعقد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان نفس القرض عليك عندهما وهو المختار كذا في مختار الفتاوى \* ولفظ السلم قيل ينعقد وقيل لا وكذا الصرف فيه قولان كذا في العيني شرح الكنز \* النكاح المضاف كقوله زوجتكها داغبر صحيح أما

الخراجية أو أعار كان الخراج على رب الأرض كالودعة من الزراعة الا اذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملتفا فان اجارته واعارته باطله لان هذه اجارة وقعت على استهلاك العين ولو أجر أرضه العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان استأجر أو استعار أرضا تصالح للزراعة فغرس المستأجر والمستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانها صارت كرما فكان خراج الكرم على من جعلها كرما وان غصب أرضا عشرية وزرعها ان لم تقصم الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصنها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان \* باع أرضا يضاء خراجية اختلفوا فيه قال بعضهم ان بقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري والا

٢٢ قبلت لك - زيادة ٢٣ قوله شاباش بمنزلة طيب عليك نور ٢٤ بنتك فلانة اعطيتكها الناقال اعطيت وقالوا قبلنا ٢٥ نحن زوج وزوجة ٢٦ هذه امرأتى ٢٧ هذا زوجي ٢٨ جعلت بنتك لافقة لابي ٢٩ جعلت ٣٠ اعطيتك نفسي للزوجية بأنهم درهم فقالت قبلت

فعلى البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة قدما يتمكن المشتري من الزراعة أي زرع كان ويبلغ الزرع مبلغا تبلغ المعلق قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والافعلي البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يتمكن المشتري ان يزرع فيها الدخن ويدرك أو تبلغ مبلغا تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري واختاروا الافتوى يقول الاول ولو اشتري أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدارا يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لانه ظلم

ومن ظلم ليس له أن يظلم غيره \* رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنون ولم يكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لخراج على أحد قالوا الصحيح في هذا أن ينظر إلى المشتري الآخر إن بقي في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه ورجل باع أرضا فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وإن باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فأغارها وباع معها حنطة (٢٧٣) محصورة هذا الذي ذكرنا إذا كانوا

بأخذون الخراج في آخر السنة فإن كانوا يأخذون في أول السنة على سبيل التجهيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري \* رجل له قرية في أرض خراجية فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذلك الرجل إذا كان له دار خلت في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستانا أو غرس فيها نخلا وآخر جهها عن منزله ليس فيها شيء لأن ما بقي من الأرض تسع للدار وإن جعل كل الدار بستانا فإن كان في أرض العشر ففيها العشر وإن كان في أرض الخراج ففيها الخراج \* من عليه الخراج إذا منع الخراج سبعا لا يؤخذ منها مضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء

المعلق فإن كان على أمر مضي صح لأنه معلوم المال فلو خطبت بنته فاحترقها زوجهما من فلان قبل هذا فكذبته فقال إن لم تكن زوجته ما منه فقد زوجهما من ابنك وقبل أبو ابن عند الشهود فبان أنه لم يكن زوجهما من أحد صح النكاح كذا في النهر الفائق \* وإن قال لامرأة بمحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا إن أجاز أبي أو رضى فقالت قبلت لا يصح \* رجل تزوج امرأته على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يدها ذلك محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يدها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يدي أطلق نفسي كذا في النهر الفائق قال الزوج قبلت جاز النكاح ووقع الطلاق ويكون الأمر يدها وكذا المولى إذا زوج أمته من عبدها بدأ العبد فقال زوجني أمتك هذه على ألف على أن أمرها يدي تطلقها كذا في النهر الفائق قال الزوج قبلت جاز النكاح ويكون الأمر يدها المولى ولو قال المولى فقال زوجتك أمي على أن أمرها يدي أطلقها كذا في النهر الفائق قال العبد قبلت جاز النكاح ويكون الأمر يدها المولى ولو قال العبد للمولى إذا تزوجتها فامرأتي يدي أطلقها كذا في النهر الفائق قال الزوج قبلت جاز النكاح ويكون الأمر يدها المولى ولا يمكن إخراجها أبدا كذا في فتاوى قاضي خان \* ذكر شمس الأئمة السرخسي إذا تزوج امرأته على ألف إلى الحصاد والدياس اختلف مشايخنا في هذه المسئلة والاختار عندي أنه ينبغي عقد ويثبت هذا الأجل في المهر كذا في مختار الفتاوى \* ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط سواء جعل الخيار للزوج أو للمرأة أولهما ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر حتى أنه إذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل إلا إذا كان العيب هو الحب والنساء والعنة فإن المرأة بالخيار وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* فإذا شرط أحدهما صاحبه السلامة عن العي والشرط والزمناه أو شرط صفة الجمال أو شرط الزوج عليهم صفة البكارة فوجدت بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في التتارخانية \* رجل تزوج امرأته على أنه مدني فإذا هو قروي يجوز النكاح إن كان كفأ ولا خيار لها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى أبي الليث تزوج امرأته على أن أباه بالخيار صح النكاح ولا خيار كذا في النهر الفائق

### ( الباب الثالث في بيان المحرمات ) وهي تسعة أقسام

\* ( القسم الأول المحرمات بالنسب ) \* وهن الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخ وبنات الاخت فهن محرمات نكاحا ووطأ ودوا عيه على التأيد فالأمهات أم الرجل وجدته من قبل أبيه وأمه وإن علون وأما البنات فبنته الصلبة وبنات ابنه وبنته وإن سفلن وأما الأخوات فالأخت لأب وأم والأخت لأب والاخت لأم وكذا بنات الأخ والأخت وإن سفلن وأما العمات فنلات عمه لأب وأم وعمه لأب وعمه لأم وكذا عمات أبيه وعمات أجداده وعمات أمه وعمات جدته وإن علون وأماعمة العمه فإنه يتظر أن كانت العمه القربى عمه لأب وأم أو لأب فعمه العمه حرام وإن كانت القربى عمه لأم فعمه العمه لا تحرم وأما الخالات فخالاته لأب وأم وخالاته لأب وخالاته لأم وخالات أبيه وأمهاته وأما خالة الخالة فإن كانت الخالة القربى خالة لأب وأم أو لأم فخالاتها تحرم عليه وإن كانت القربى خالة لأب فخالاتها لا تحرم عليه

( ٣٥ - فتاوى أول ) ولو جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز في قولهم السلطان إذا لم يطلب الخراج ممن هو عليه كان لصاحب الأرض أن يتصدق به فإن تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة اشترى أرض خراج جعلها دارا أو بيتا فيها بناء كان عليه خراج الأرض كالأوطى عطلها والسلطان أن يحبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج وفي خراج الوظيفة إذا هلك الخراج فإن هلك الأكر قبل الحصاد بما سمعوا به لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وإن هلك بما يمكن الاحتراز عنه كالحرب والدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك

هكذا في محط السرخسي

بعض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الناطقي  
الكرم واذا باع الكرم وأثمران كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان أقل من  
فان كان نصف الخارج كان نصف الخارج لا يبلغ قبضاً ودرهما لا ينقص عن قبض ودرهم لانه كان ممتكناً من  
وان كان في أرضه أجرة فما صد كثر ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر

ان ثمر الاشجار ومن كان له أ  
الحبوب كان عليه خراج الكرك  
عشرين درهما كان عليه مقد  
زراعة الارض فلا ينقص عما

أو خلاف أو شجر لا يثر ينظر ان أمكنه ان يقطع ذلك ويجعلها من ردة قلم بفعل كل علمه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها لم كثيرا أو قليل فكذلك وكذلك ان قدر ان يجعلها من ردة و يصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه (٢٧٥) خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج

لانه حق العباد فلا يمنع بالدين \* اذا اشترى أرضا ولم يقبضها أو قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد ما ينفع في عمارتها يدفعها الامام الى غيره فزراعة بالنصف أو الثلث أو الربع وتكون الغلة لصاحب الارض يؤدي عنها الخراج ويسلك ما بقي وان لم يجد الامام من يأخذها من ردة يوجبها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج وان لم يجد من يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفع في عمارة الارض قرضا لان الامام مأمور بتتميم مال بيت المال بأي وجه يتبأله قالوا هذا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع ولا يواجر لان ذلك حجر وعنده الحجر

الناطق اطلاقا من غير هذا التفصيل كذا في الظهيرية \* وهكذا في وسيز الكردري والسراج الوهاج \* ولو مس ظفرها بشهوة ثبت كذا في الخلاصة \* ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما ما يوجب اذا كان بينهما ما يوجب فان كان صفيقا لا يجيد المس حرارة المسوس لا تثبت حرمة المصاهرة وان انتشرت آلتها بذلك وان كان رفيقا بحيث تصل حرارة المسوس الى يده ثبت كذا في الذخيرة \* وكذا لو مس أسفل الخلف الا اذا كان منعلا لا يجيد ان القدم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قبل الرجل المرأة أو يمسها ما يوجب فان كان يجيد رد الثياب أو برد الشدة فهو وقيل وليس كذا في المحيط \* والدوام على المس ليس بشرط ثبوت الحرمة حتى قيل اذا مديده الى امرأة بشهوة فوقعت على أنف ابنتها فازدادت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع يده من ساعته كذا في الذخيرة \* ويشترط أن تكون المرأة مشتبهة كذا في التبيين \* والفتوى على أن بنت تسع محل الشهوة لا مادونها كذا في معراج الدراية \* وقال الفقيه أبو الليث مادون تسع سنين لا تكون مشتبهة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر رحمه الله تعالى أنه كان يقول ينبغي للفق أن يفتي في السبع والثمان انها لا تحرم الا ان بالغ السائل انما عجله ضخمة جسمية فحينئذ يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات \* فلو جامع صغيرة لا تستهي لا تثبت احرمة كذا في البحر الرائق \* ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشتبهة يوجب الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم يخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا في التبيين \* وكذا تسترط الشهوة في الذكرك حتى لو جامع ابن أربع سنين فزوجة آية لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتح القدير \* ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع ويستهي وتستهي التسامع مثله كذا في فتاوى قاضي خان \* والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد ابغى شهوة ثم استهي بعد الترك لا تعلق به الحرمة وحد الشهوة في الرجل أن تنتشر آلتها أو تردد انتشارا ان كانت منتشرة كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* وبه يفتي كذا في الخلاصة \* فمن انتشرت آلتها فطلب امرأته أو أولجهاين فخذى ابنتها لا تحرم عليه امها ما لم تردد انتشارا كذا في التبيين \* هذا الحد اذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا أو عينا فخذ الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويزداد الاشتها ان كان متحركا كذا في المحيط \* وحد الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتها بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فازدياده كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ووجود الشهوة من أحدهما يكفي بشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو بالنظر لم تثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين \* قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الشمني شرح النقاية \* ولو لم ينزل لم تثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تين بالانزال أنه غير داخ الى الوطء كذا في الكافي \* ولو نظر الى دبر المرأة لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو وطئ في دبرها لا تثبت به الحرمة كذا في التبيين \* وهو الاصح هكذا في المحيط \* وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط \* واذا جامع ميتة لا تثبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومما اتصل بذلك مسائل) لو أقر بجرمة المصاهرة أو أخذ به ويفرق بينهما أو كذلك اذا أضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعته أمك قبل نكاحك يؤاخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى دون العقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت فالقاضي

على الحر العاقل البالغ باطل وكذلك قرية فيها مات أربعاء أو غابوا عنها وعجز أهل القرية عن خراجها فاردوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فاشترى أحدهم الكروم والآخر الاراضي فان اردوا قسمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل



لا يعرف الا كرم الاراضى كذلك يتطرق الى خراج الكرم والاراضى فاذا عرف ذلك بقسم جله خراج الضيعة علم ما نسب قدر حصتها  
 \* قرية خراج أرضها على التفاوت فطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينهما وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان  
 على التساوى أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك ومن عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركه وعن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى في رواية يسقط ذلك بالموت (٢٧٦) ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحمل صاحب الارض ان  
 يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج

#### \* (فصل في العشر) \*

في كل ما يخرج من الارض من  
 الحنطة والشعير والدخن  
 والارز واصناف الحبوب  
 والبقول والراحين والاوراد  
 والرطاب وقصب السكر  
 والذرية والبطيخ والقنا  
 والخيار والبادنجان والعصف  
 وأشياء ذلك لها غيرة باقية أو  
 غير باقية يجب فيها العشر في  
 قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى قل أو أكثر وقال أبو  
 يوسف ومحمد رحمه الله  
 تعالى لا يجب العشر فيما  
 لا ينبت من الثمار وفيما ينبت  
 لا يجب ما لم يبلغ خمسة أوسق  
 والوسق ستون صاعا وان  
 كان شيئا لا يوسق كالقطن  
 والزعفران وأشياء ذلك قال  
 محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه  
 خمسة من أقصى المقادير نحو  
 الاحمال في القطن كل جل  
 ثمانية من بالعراق والامناء  
 في السكر والزعفران والافراق  
 في العسل وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى يعتبر فيه  
 القيمة ان كانت قيمة الخارج  
 مثل قيمة خمسة أوسق من  
 أدنى المؤسسات يجب فيه  
 العشر والافلا ولا يجب  
 العشر في التبن ولا في الحطب  
 والحشيش والقنب والصوبر

لا يصدق ولا يكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لا تحرم عليه امرأته وذكر محمد رحمه الله تعالى  
 في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأته هذه أمي من الرضاة ثم راد أن يتزوجها بعد ذلك فقال أخطأت في  
 ذلك فله أن يتزوجها السحسا ووجه الفرق بينهما أنه ههنا أخبر عن فعله والخطأ فيها هو فعله نادر فلا يصدق  
 فيه وأما في الرضاة فما أخبر عن فعل نفسه في زمان يتذكر وهو وانما سمع مع غيره وأخطأ فيه ليس بنادر كذا  
 في التجنيس والمزيد \* واذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أو أسها ونظر الى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة  
 فقد ذكر الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى في التقبيل بقى بنيت الحرمة ما لم يتبين أنه قبل بغير شهوة وفي المس  
 والنظر الى الفرج لا يفتي بالحرمة الا اذا تبين أنه فعل بشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس  
 والنظر كذا في المحيط \* وهذا اذا كان المس على غير الفرج وأما اذا كان على الفرج فلا يصدق أيضا كذا في  
 الظهيرية \* وكان الشيخ الامام الاجل طه مير الدين المرغيناني بقى بالحرمة في القبلة في الفم والخذ والرأس  
 وان كان على مقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن بشهوة وفي البقال يصدق اذا أنكر الشهوة في المس  
 الا أن تقوم آلتها متشرة فيماتقها كذا في المحيط \* ولو أخذت ذمها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان  
 الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر به الماء كذا في الوجيز  
 للكردي \* وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل بشهوة كذا في جواهر الاخلاط \* وهل تقبل  
 الشهادة على نفس المس والتقبيل بشهوة المختار أنه تقبل واليه ذهب نحر الاسلام على السردوي كذا في  
 التجنيس والمزيد \* وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نكاح الجماع لان الشهوة مما يوقف عليه في الجملة اما  
 بقوله العضو من الذي يتحرك عضوه أو باثنا عشر من لا يتحرك عضوه كذا في الذخيرة \* وهو الممول كذا في  
 جواهر الاخلاط \* سئل القاضي على السعدي عن سكران باشرأته وقبلها وقصد أن يجامعها فقالت  
 الانية أنا بنتك فتركها هل تحرم أمها قال نعم كذا في التارخالية \* قيل لرجل ما فعلت بأمرائك قال  
 جامعته قال ثبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل والمسؤل هازلين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب  
 كذا في المحيط \* رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحلل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها لابنه  
 أن يكذب ويطأها لان الظاهر يشهد \* ولو تسرى جارية ميراث أبيه بسبعة أن يطأها حتى يعلم ان الاب  
 وطئها كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأته على أنها عذراء فلما أراد وقوعها وجدها قد اقتضت  
 فقال لها من اقتضت فقالت أبوك أن صدقها الزوج بانث منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأته كذا في  
 الظهيرية \* لو ادعت المرأة أن مس ابن الزوج اياها كان عن شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في  
 السراج الوهاج \* رجل قبل امرأته بشهوة وقبل الاب امرأته بشهوة وهي مكرهة وانكر الزوج  
 أن يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدق الزوج وقعت الفرقة ويجب المهر على الزوج ويرجع  
 بذلك على الذي فعل ان تعمد القاعل الفساد وان لم تعمد لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعمد بالوطء الفساد  
 لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجتمع تزوج بأمة رجل ثم ان الامة قبلت من زوجها قبل الدخول بها  
 فادعى الزوج أنها قبلته بشهوة وكذبه المولى فانه سائمين من زوجها لا قرار الزوج أنها قبلت بشهوة ويلزمه  
 نصف المهر تنكذب المولى اياه أنها قبلته بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت قبلته بشهوة كذا في  
 المحيط \* ولو أخذت ذكر الحتم في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة صدقت كذا في خزنة الفتاوى \* ذكر

والقصب الفارسي ولا في سلف الخيل ولا في الطرفاه ولا في الدلب وشجر القطن والبادنجان ويجب في برز القنب وبرز الصوبر محمد  
 ولو جعل أرضه مشجرة أو مقلصة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القلت للدواب ولا يجب العشر فيما كان من  
 الادوية كالوزر والهليلة ولا في الكندر والاصمغ ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على الشوك الاخضر  
 في أرضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعد لذلك ولهذا الوسط على الاشجار لا يجب ويجب العشر في الاراضى الموقوفة وأرض

الصبيان والمجانين ان كانت عشرية وان كانت خراجية ففيه الخراج وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبل يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والمفرو النحاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان مما لا ينطبع كالزرنج والكحل والزاج والياقوت والفيروز والزرجرد لا شيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبز والاولو والسك \* رجل في داره شجرة مثمرة لا عشرية وان كانت البلدة عشرية بخلاف ما اذا كانت في الاراضي ويصرف العشر (٢٧٧) الى من يصرف اليه الاكثر \* المسلم اذا وجد

في داره معدن ذهب أو فضة لا شيء فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب جواهر رحمه الله تعالى فيه الخمس وان وجد في داره ركاز فهو لصاحب الحظفة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو لمن وجدته وان وجد في أرضه معدن ذهب أو فضة كان فيه الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الاصل انه لا شيء فيه \* المسلم اذا أعار أرضه العشرية في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر على المستعير ان كان المستعير مسلما وان كان كافرا فعلى رب الارض وان دفع أرضه العشرية مزارة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون العشر على صاحب الأرض كما في الاجارة وعنددهما يكون على الزارع كما في الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الأرض كان العشر على صاحب الأرض في قولهم وان غصب أرضا عشرية وزرعها ان نقصتها الزارعة كان

محمد رحمه الله تعالى في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل بنفسه حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أم لم يشتهه كذا في الذخيرة \* واذا فجر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنته لانه حرم عليه نكاح ابنته على التأييد وهذا دليل على أن المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيان \* لا بأس بأن يتزوج الرجل امرأة أو يتزوج ابنته ابنتها أو أمها كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى الصغرى اذا قل ذكر في خرقه وجاءها كذا لثان كانت خرقه لا تمنع وصول المرأة الى ذكره تحل المرأة للزوج الاول وان كانت تمنع كلفه بدل فلا تحل كذا في الخلاصة

(القسم الثالث المحرمات بالرضاع) كل من تحرم بالقربة والصهرية تحرم بالرضاع على ما عرف في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسي

(القسم الرابع المحرمات بالجمع) وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات والجمع بين ذوات الارحام (أما الجمع بين الاجنبيات) فانه لا يحل للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز للعبد أن يتزوج أكثر مننتين كذا في البدائع \* المكاتب والمذبر وابن أم الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية \* ويجوز للحر أن يتسرى من الاماء ما شاء من العدد وان كثرت وليس للعبد أن يتسرى وان أذن له مولاه فيه كذا في الحاوي \* وللحر أن يتزوج أربعة من الحرائر والاماء كذا في الهداية \* ولا عدا بين يتزوج اثنتين حرتين كاتتا أو أمتين كذا في البحر الرائق \* واذا تزوج الحر خسا على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خسا في عقدة فسد نكاح الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاثا ولو تزوج الحر في خسا ثم أسلم ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة فترق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثا في عقدة ولا يعلم أما الاولى فصح نكاحها على كل حال ولها المسمى وأما الفرقان فالبيان ان الزوج حال حياته ما أو موته ما فعلا أو قولاً في ظهور فسادها لامرأته ولا ميراث كذا في التتارخانية \* ولو تزوجت امرأة أو زوجة في عقد واحد فان كان لاحدهما أربع نسوة جاز نكاح الآخر هكذا في محيط السرخسي (وأما الجمع بين ذوات الارحام) فانه لا يجمع بين أختين بنكاح ولا بوطء بملك بين سواء كاتتا أو أختين من النسب أو من الرضاع هكذا في الوهاج \* والاصل ان كل امرأتين لو صورنا احدهما من أي جانب ذكر البعز النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يميز الجمع بينهما كذا في المحيط \* فلا يجوز الجمع بين امرأة وعمتان بنكاح أو رضاعا وخالتها كذلك ونحوها ويجوز بين امرأة وبناتها فان المرأة لو فرضت ذكر احلت له تلك البنات بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وبناتها لا عدا على النكاح على ذلك الفرض ليس لقربة أو رضاع كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* فان تزوج الأختين في عقدة واحدة يفرق بينهما وبينه فان كان قبل الدخول فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول يجب لكل واحد منهما الاقل من مهره ثلثاها ومن المسمى كذا في المضمرات \* وان تزوجها في عقدتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه أن يفارقهما ولو علم القاضي بذلك يفرق بينهما فان فارقها قبل الدخول لا يثبت شيء من الاحكام وان

العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تنقصها الزارعة فعلى الغاصب في زرعه \* (فصل في خراج الراس) \* الجزية تؤخذ من الفقير المعتمل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال ضعف ذلك اربعة وعشرون ومن الفائق في الغنى ثمانية وأربعون ونكاحه وفي الفقير ووسط الحال والفائق قال بعضهم مر لا يملك مائتي درهم فهو فقير ومائة مائتي درهم الى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف الى ما لا يتناهى فهو فائق في الغنى والمعتل هو الذي يقدر على العمل وان كان لا يحسن الحرفة

ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا يفهم من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء وتجب الجزية على مولى القرشي عندنا الذي إذا كان غنياً بعض السنة فقيراً في البعض قالوا ان كان غنياً أكثر السنة يؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال ولو امتنع أهل النعمة عن اداء الجزية قاتلهم الامام الذي اذا عمل الجزية لستين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة (٢٧٨) وان أدى الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء وهذا على قول

من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

(فصل في احياء الموات)

ذكر في شرب الاصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أرض الموات ان يفتح الامام بلدة عنوة ولم يقسم الاراضي بين الغائبين وتركها مهملة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فاختار ولم يقسم يكون مواتاً وعنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمر ان يصبح صبيحة وسطاً فالي أن يبلغ صوته به يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتاً اذا لم يكن مقبرة ولا فناء لاهل القرية وعن محمد رحمه الله تعالى يعتبر الصوت من دور القرية لا من الاراضي العاصرة وقال أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى يعتبر الصوت على قدر أذان الناس في العادة من غير أن يجهد نفسه هذا اذا لم يعرف انها كانت ملكاً لأحد فان عرف انها كانت ملكة لكن لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام أبو علي السغدّي عن استاذ

فارقه بعد الدخول فلها المهر ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العتة ويثبت النسب ويعتزل عن امراته حتى تنقضي مدة أختها كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمّر الزوج بالبيان فان بين فعلين ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينهما وبينهما كذا في شرح الطحاوي \* ولهما نصف المهر اذا كان مهرهما متساوياً وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وان كانا مختلفين يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد تجب مئة واحدة لها ما بدل نصف المهر وان كانت القرعة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملاً كذا في التبيين \* قال أبو جعفر الهندي في معنى المسئلة اذا ادعت كل واحدة لا ولية ولا حجة لهما فيقضى بنصف المهر لهما ما اذا قالتا لا ندري أي العقدين أول فلا يقضى بشيء حتى يصطفا كذا في غايه السروجي \* وصورة الاصطلاح هي أن يقول عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدو فانصطح على أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية \* واذا برهن كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* وكل هذه الاحكام المذكورة بين الاثنين ثابتة بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح القدير \* وان أراد أن يتزوج احدهما بعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدته احدهما دون الاخرى فله أن يتزوج المعتدة دون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان دخل باحدهما فله أن يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان انقضت عدتها جاز له أن يتزوج بأيتهما شاء كذا في التبيين \* ولا يجوز الجمع بين الاثنين استماعاً كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً واذا ملك اثنين كان له أن يستمتع بأيتهما شاء فاذا استمتع باحدهما فليس له أن يستمتع بالآخرى به ذلك وكذلك لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له أن يوطئ الاولى وليس له أن يوطئ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم الاولى على نفسه ومتوحيه اياها اما بالتزويج ممن رجل أو بالخراج عن ملكها ما عاتق أو هبة أو بيع أو صدقة أو كتابة كذا في شرح الطحاوي \* وعاتق البعض كاعتاق الكل وكذا عليك البعض كتمليك الكل كذا في التبيين \* ولو قال هي علي حرام لا تحل له الاخرى كالحبيص والتفاس والاحرام والصيام كذا في غايه السروجي \* وان وطئها وليس له أن يوطئ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى بما قلنا وان باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت اليه البسعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحة فزوجه او انقضت عدتها لم يوطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج جارية فلم يوطئها حتى اشترى أختها فليس له أن يستمتع بالمشتراة لان الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشترىها كان جامعاً بينهما في الفراش كذا في شرح الطحاوي \* فان تزوج أخته أمه فوطئها صح النكاح واذا جاز لا يوطئ الامه وان كان لم يوطئ المنكوحة ولا يوطئ المنكوحة الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فيمنع يوطئ المنكوحة ويطأ المنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة كذا في الهداية \* ولو تزوج أخته أمته نكاحاً فاسد لم يحرم عليه أمته الموطوءة الا اذا دخل بالمنكوحة فيمنع يوطئ الموطوءة هكذا في البحر الرائق \* اختان قالت كل واحدة منهما لرجل واحد قد زوجت نفسي منك بكذا وخرج الكلامان منهما معا فقبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو بد الزوج فقال قد زوجتك كل واحد منكما بالف درهم فقالت احدهما رضيت وأبى

لما لم الامام رحمه الله تعالى انه يجوز للامام أن يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء فتصير لى أحياءها وفي نوادر الاخرى

هشام عن محمد رحمه الله تعالى الاراضي اذا كان لها آثار عمار من مسنة ونحوها ولو لها رباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد أن يحبسها ويملكها أو يأخذ منها تراباً وفي رسالة أبي يوسف الى هارون رحمه الله تعالى هي لى أحياءها وليس للامام أن يخرجها من يده وعليه فيها خراجها وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى في القصور الجزية والنواويس الجزية اذا رفع الرجل منها التراب وأقام في أرضه قال ان

كانت قصورا أو فواو يشخر بقبول الإسلام فهي عترة الموت لا يامس بذلك وإن كانت خربت بعد الإسلام وكان لها أرباب لكن لا يعرفون لا يسع لأحد أن يأخذ منها شيئا لانهم عترة دورهم ونفسير الاحياء عن محمد رحمه الله تعالى احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا فتر نهرا وكر بها وسقاها يكون احياء وان كرها ولم يسقى أو سقى ولم يكرب لا يكون احياء وان حوطها وسنها بحيث يصعب الماء يكون احياء فاما العجيرة لا يكون احياء (٢٧٩) وصورة التعجير ان يجرى الرجل الى ارض

موات فيحضر عليها حفرة ولا يبرها ولا يحبسها فان فعل بهاذلك فهو أحق بها الى ثلاث سنين فان لم يحبسها بعد ثلاث سنين فهو والناس فيه سواء لا يكون له حق بعد ثلاث سنين وبحرم التعرض لغيره قبل ثلاث سنين وروى ابن شجاع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا خفر للموات بئرا أو ساق اليها الماء أو أجرى اليها عينا فقد احياء وفي الفتاوى انما يملك الموات بالاحياء بأحد الاشياء الثلاثة اما ان يبنى أو يكرب أو يجرى اليها الماء ومن احياء أرض لمصلحة بغير اذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه بملكها وذكر الناطقي رحمه الله تعالى القاضي في ولايته عترة الامام في ذلك \* اذا احيى رجل مواتا ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتها غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء ينظر ان كان ذلك لا يضر العامة كان له ذلك وان كان يضر العامة ليس له ذلك ولا للامام ان يأذن له بذلك

الاخرى ان ترضى فستكاحهما باطل كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل وكل رجلان يزوجه امرأته وكل رجل آخر بمثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأته بغير امرها وهما أختان من الرضاة وخرج الكلاما معافهما باطلان وكذلك لو كان أحد السكاحين برضا المرأة أو كان كلاهما برضاها كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجلان لم يوكلا بنكاح وكانا فضولين زوجا رجلا أختين في عقدتين متفرقتين برضا الأختين وخطب عن كل واحدة منهما مخاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح احدهما جازولوا أنهم جازوا به في عقدته بأن قال كل واحد منهما زوجه فلانة وقلنا في خطب عنهما رجلان لا يجوزنني من ذلك كذا في الذخيرة \* تزوج أختين واحدهما مائة مائة الغير أو منكوحته بصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز أن يتزوج أخت مائة مائة سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو بائن أو ثلاث أو عن نكاح فاسد أو عن شبهة وكلاهما لا يجوز أن يتزوج أختها في عدها فكذا لا يجوز أن يتزوج واحدة من ذوات المحارم التي لا يجوز الجمع بين اثنتين منهن وكذا لا يحل أن يتزوج أربع سواها عنده هكذا في الكافي \* ولو اعتق أم ولده لم يحل له تزوج أختها حتى تنقضي عدها ويحل أربع سواها عنده وعندهما تحلل الأخت أيضا كذا في فتح القدير \* فان قال الزوج أخبرني ان عدها قد انقضت فان كان ذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها ان أخبرت الآن تفصر بها هو محتمل من اسقاط سقط مستبين الخلق أو نحوهم وان كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة ان صدقته أو كانت ساكنة أو غائبة فله أن يتزوج أخرى أو أختها ان شاء ذلك وكذلك ان كذبه في قول علمائنا كذا في المبسوط \* ويجوز تزوج المرتدة اذا لحقت بدار الحرب تزوج أختها قبل انقضائها عدها كما اذا ماتت فان عادت مسلمة فاما بعد تزوج الأخت أو قبله ففي الاول لا يفسد نكاح الأخت لعدم عود العدة وفي الثاني كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس له تزوج الأخت وعودها مسلمة يصير شرعا لحاقها كالغيبه الا يرى أنه يعاد اليها مالها وتعود معتدة كذا في فتح القدير \* ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما مائة للآخرى ولا بين امرأتين كل منهما مائة للآخرى وصورة ذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخر ويولدها بنتا فيكون كل واحد من البنتين مائة للآخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر وأولدها كانت بنت كل واحد منهما مائة للآخرى كذا في الهداية وحل تزوج المضمومة الى محزومة وصورته أن يتزوج امرأتين احدهما لا يحل له نكاحها بان كانت محزومة له أو ذات زوج أو وثنية والآخرى يحل له نكاحها صح نكاح من تحلل وبطل نكاح الآخر والمسمى كله لتي جاز نكاحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين ولو دخل بالتي لا تحلل فالد كور في الاصل ان له مهر المثل بالغاما بلغ والمسمى كله للمعيلة قال في المبسوط وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير (القسام الخامس الاما المنكوحه على الحرة أو معها) لا يجوز نكاح الامه على الحرة ولا معها كذا في محيط السرخسي \* وكذا المدبر وأم الولد كذا في فتح القدير \* ولو جمع بين الامه والحرة في عقد واحدة صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامه وهذا اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فان لم يصح فضمها الى الامه لاوجب بطلان نكاح الامه كذا في الخلاصة \* ولو نكح الامه ثم الحرة صح نكاحهما كذا في فتاوى قاضيخان \* فان تزوج امه على حرة في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وكذلك ليس للامام أن يزيد في النهر العظيم كوة أو كوتين ان كان يضر العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له أن يفعل ذلك أضر بصاحب النهر ولم يضر لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها أو شقها وفي نوادر ابن رستم لا يملك أن يعطي من الطريق الجادة أحد البيوت عليه ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر فليس لذلك وليس هذا الا لل خليفة قالوا والسultan أن يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة ولو بنى في ارض الموات بناء في بعضها أو زرع فيها زراعا قليلا كان ذلك احياء لذلك البعض دون غيره الا أن يكون ماعرا كثر من النصف فيكون احياء

لكل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كان الموات في وسط ما أحياء يكون أحياء لكل وإن كان الموات في ناحية لا يكون أحياء لما بقي شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لأحد أن يحطط بها بغير إذنه وكذا كل ما كان له ساق كالخشيش والشوك الأجر ونحو ذلك وإن كان ذلك كلاً بأن لم يكن له ساق فلكل أحد أن يأخذها وإن لم يكن موضع الشجر ملكاً لأحد لكنه ينسب إلى قرية أو إلى أهلها بأن كان فناء لهم فلا بأس (٢٨٠) بأن يحطط بما لم يعلم أنه ملك وكذا الزرع والكبريت والتمار في المروج والأودية

ولو كان في أرض رجل مملعة فأخذنا من ذلك الماء لأصمان عليه كالأخذ من حوض أنسان ولو صار الماء لمصفاً لا يبل لأحد عليه ومن أخذه كان ضامناً لأنه لم يبق ماء بل صار من أجزاء الأرض وكذا النهر إذا انشق بجري الماء بطين واجتمع في أرض أنسان قدر ذراع أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذها من ذلك الطين وإن أخذ كان ضامناً لأن الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من أجزاء ملكه وفي صيد الأصل إذا جابه السيل بالتراب الكثير واجتمع في أرض أنسان يكون لأصاحب الأرض وكذا الفحل إذا هسلت في أرض رجل كان لأصاحب الأرض بخلاف الصيد إذا باضت أو أفرخت في أرض أنسان أو شجرة فإن ذلك لا يكون لأصاحب الأرض والشجر وكذا الصيد إذا كس في أرض أنسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكاً لأصاحب الأرض وإنما يكون ملكاً لمن أخذه وكذا الصيد إذا رمى ووقع في أرض أنسان ولا يدرى

وعنده ما يجوز أن كانت معتدة عن طلاق رجعي لم يجز بالاتفاق كذا في الكافي \* ولو تزوج أمة وحره والحر في عدة عن نكاح فاسد أو عن وطء بشبهة ذكر الحسن أنه على الخلاف بينه وبينهما وغيره قال يجوز نكاح الأمة ههنا بالاتفاق وهو الاظهر والأشبه \* وإذا تزوج الرجل حره في عدة أمة عن طلاق رجعي ثم راجع الأمة جاز هكذا في الأخيرة \* عبد تزوج حره ودخل بها بغير إذن مولاه ثم تزوج أمة بغير إذن مولاه فأجاز المولى نكاحهما يجوز نكاح الحره دون الأمة كذا في محيط السرخسي في فصل نكاح العبد والأما \* ولو تزوج أمة بغير إذن مولاه ولم يدخل بها ثم تزوج حره ثم أجاز المولى لم يجز \* ولو تزوج ابنتها وهي حره قبل الإجازة جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل له بنت كبيرة وأمة كبيرة فقفل الرجل قد زوجها كليهما كل واحد منهما ما يكاد قبل الزوج نكاح الأمة كان باطلاً فإن قبل بعد ذلك نكاح الحره جاز كذا في المحيط \* ويجوز تزوج الأمة مسلمة كانت أو كفاية وإن قدر على حره كذا في الكافي \* وبكره نكاح الأمة مع طول الحره هكذا في البدائع \* ولو تزوج أربعمائة من الأماء وخمس من الحرات في عدة صح نكاح الأماء كذا في محيط السرخسي

(القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير) لا يجوز للرجل أن يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج \* سواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو دخول في نكاح فاسد أو شبهة نكاح كذا في البدائع \* ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنه منكوحة الغير فوطئها تنجب العدة وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير لا تنجب حتى لا يحرم على الزوج وطؤها كذا في فتاوى قاضيخان \* ويجوز لأصاحب العدة أن يتزوجها كذا في محيط السرخسي \* هذا إذا لم يكن هناك مانع آخر سوى العدة كذا في البدائع \* وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يتزوج امرأته حامل من الزنا ولا يطؤها حتى تضع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط \* وكذا لا يباح وطؤها إلا بباح ودواعيه كذا في فتح القدير \* وفي مجموع النوازل إذا تزوج امرأة قدر في هوبها وظهر بهما جليل النكاح جاز عند الكل وله أن يطأها عند الكل وتصح النفقة عند الكل كذا في الأخيرة \* رجل تزوج امرأة بغير طهر سقط قد استبان خلقه فإن جاءت به لاربعة أشهر جاز النكاح وإن جاءت به لأقل من ذلك لم يجز لأن خلقه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوماً كذا في الظهيرية \* وحبل ثابت بالنسب لا يجوز نكاحها إجماعاً وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان الحمل من حربي كلها حرة والمسبية يجوز النكاح ولا يطؤها حتى تضع حملها رواها أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه واعتمدها الطحاوي والمنع رواية محمد رحمه الله تعالى واعتمدها الكرخي وهو الأصح المعتمد عليه هكذا في التبيين \* رجل تزوج أم ولد وهي حامل منه فالنكاح باطل وإن لم تكن حامل أصح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ومن وطئ جاريته ثم تزوجها جاز النكاح إلا أن عليه أن يستبرأها أصابته قبلها \* كذا في الهداية \* وهذا الاستبراء على المولى بطريق الاستبراء دون الحتم هكذا في شرح الهداية \* وإذا جاز النكاح فلزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرأها كذا في الهداية \* وقال الفقيه أبو الوليث قول محمد رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط وبه نأخذ كذا في النهاية \* وهذا الخلاف فيما إذا زوجها المولى قبل أن يستبرأها فلا يستبرأها قبل أن يزوجهما جاز وطء الزوج بلا

من رماه فإنه لا يكون لأصاحب الأرض وإنما يكون لمن أخذه وكذا الصيد إذا ضرب صيداً آخر وأقامه في دار أنسان استبراء وكذا الوصيف فسايطاً فعلق بها صيداً لا يكون لأصاحب الفسائط وإنما يكون لمن أخذه والسهم إذا اجتمع في حوض أنسان أو واجتمع بغير احتياله لا يصير ملكاً له وكذلك ماء النهر أو المطر أو الثلج إذا اجتمع في ملك أنسان لا يصير ملكاً له إلا بالأحرار والرجل إذا كان له أرض ويجنب أرضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة ناله في أرضه كانت النالة لأصاحب الشجرة ويؤمر بقلعه إلا أن من أجزاء ملكه ولو أن رجلاً

أحبها أرضا كانت مقصبة فزعرها ثم جاء رجل وأدعى أنه ملكه رثت عليه لأن الأرض بالخراب لا تزول عن ملك المالك فتدعي المالك ويكون  
الزرع للزرع إلا أن مقدار البذر واجرة الأجر أو أشباه ذلك يطيبه ويتصدق بالزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كالأوصاف  
أرضاً فزعرها ولو أحبها أرضاً مينة بأذن الإمام وزرعها مع العشرة ثم يبيعها مع الزرع أن كان الزرع قد أدرك فالعشر على البائع وإن كان الزرع  
بقي فالعشر على المشتري \* (كتاب الحج) \* الحج مرة واحدة فريضة عند اجتماع (٣٨١) الشرائط وشرائطه نوعان شرائط

الادام وهي الزمان والمكان  
والاحرام وشرائط وجوبه  
\* منها اعتدال الحال بالعقل  
والبالوغ فلا يجب على  
الصبي ولو حج الصبي كان عليه  
حجة الاسلام إذا بلغ ولو خرج  
الصبي إلى الحج فبلغ في  
الطريق قبل الاحرام ثم  
أحرم وحج جازع حجة  
الاسلام وكذا لو جاوز  
المقات بغير احرام ثم احتلم  
بمكة وأحرم من مكة أجزأه  
عن حجة الاسلام ولم يكن  
عليه بمجاوزة المقات بغير  
احرام شيء لأنه لم يكن من  
أهل الحج ولأن أهل  
الاحرام عند المجاوزة ولو  
أحرم قبل أن يحتمل ثم احتلم  
قبل الوقوف بعرفة وحج  
لا يجزيه عن حجة الاسلام  
ولو احتلم ثم رجع إلى المقات  
قبل أن يحرم فأحرم بحجة  
الاسلام وحج يجزيه عن حجة  
الاسلام وكذا لو لم يرجع  
إلى المقات بعد الاحتلام  
وبعد الاحرام بعد البلوغ  
قبل الوقوف بعرفة وحج  
يجزيه عن حجة الاسلام  
ولو أنه لم يحدد الاحرام بعد  
البلوغ ومضى في حجه لم يكن  
ذلك عن حجة الاسلام ولو  
بلغ الصبي فضرته الوفاة  
وأوصى بأن يحج عنه حجة

استبراء فافها كذا في فتح القدير \* وإذا رأى امرأته ترى فتزوجها حل وطؤها قبل أن يستبرئها عندهما  
وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحبه أن يبطأها ما لم يستبرئها كذا في الهداية \* الأب إذا تزوج بجارية ابنه  
يجوز عندنا كذا في التاتارخانية \* ويجوز نكاح المسيية لغير السابي إذا سببت وحدها دون زوجها  
وأخرجت إلى دار الاسلام بالإجماع ولا عدة عليها وكذلك المهاجرة يجوز نكاحها ولا عدة عليها في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف  
في أنه لا يهل وطؤها قبل الاستبراء بحضة كذا في البدائع

(القسم السابع المحرمات بالشرك) لا يجوز نكاح المجوسيات والوثنيات وسواء في ذلك الحر أو الرمنهن  
والاماء كذا في السراج الوهاج \* ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والتجوم والصور التي استحسوها  
والمعللة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده كذا في فتح القدير \* ولا يبطأ المشركة  
والمجوسية بملك العين ويجوز للمسلم نكاح الكاتبة الحرة والمذنبية حرة كانت أو أمة كذا في محيط  
السرخسي \* والاولى أن لا يفسد ولا تؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير \* ثم إذا تزوج المسلم  
الكاتبة فله منها من الخروج إلى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج \* ومن اتخاها لغير منزله كذا  
في التتارخاني \* ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج الوهاج \* وإذا  
تزوج المسلم كاتبة حرة في دار الحرب جاز ويكرهه فان خرج بها إلى دار الاسلام بقيت على النكاح كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وان خرج وتركها في دار الحرب وقعت الفرقة بتبائن الدارين كذا في شرح الميسر  
للإمام السرخسي \* والمبيض (١) إذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم أسلمها بيعاً أو تزكياً كان بيعته دانه  
من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يكن دخل بها ثم إن المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها  
قبل أن تقع الفرقة بينهما أو بين زوجها الاول قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان  
كانا يظهران الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزاً ولا يجوز نكاح المرأة الزوج الثاني وان  
كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المرأة الثاني كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وكل من يعتقد ديناً مسلماً أو له كتاب منزل كعصف أبراهيم عليه السلام وشيث  
وزبور داود وعليه السلام فهو من أهل الكتاب فيجوز منّا حكمهم وأكل ذبائحهم كذا في التبيين \* وأما  
الصائيات فيجوز للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكره ولا تجوز عندهما وكذلك ذبائحهم وهذا  
الاختلاف بناء على أنه وقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم قوم من الصائري يقرؤون الزبور ويعظمون  
بعض الكواكب كعظمتها القبلية وهم أجعلوا عظمتهم لبعض الكواكب عبادة منهم لها فسكانوا عبدة  
الاوثان كذا في الكافي وهكذا في أكثر شروح الهداية \* ومن كان أحد أبويه كاتبا والآخر مجوسيا  
كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع \* ولو تزوج المسلم كاتبة فمجبست حرمت عليه وانفسخ  
نكاحها وان تزوج يهودية فتنصرت أو نصرانية فتودت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت فعند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يفسد عندهما يفسد كذا في الجوهر النيرة \* قال النجدي والاصل في هذا أن

(١) قوله والمبيض الخ في القاموس المبيضة كذا في الفرقة من الثوب لتبييضهم ثيابهم مخالفة للسود من  
العباسيين اهـ فالمبيض والمبيضة في كلام المؤلفين كان من هذه الفرقة اهـ معصمه

(٣٦ - فتاوى اول) الاسلام جازت وصيته عندنا ويصح عنه وكذا النصراني إذا أسلم قبل وقت الحج وأوصى بأن يحج عنه وهو من شرائط  
الوجوب الحرة فلا يجب على العبد ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام إذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل  
الاحرام فأحرم وحج أجزأه عن حجة الاسلام ولو أحرم قبل العتق ثم حدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي  
لأن احرام الصبي لم يكن لازماً لفعل كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لأنه من أهل الالتزام فلا يعتبر بتجديده والفقيه إذا حج ماشياً ثم أسير



فلا يج عليه \* ومن الشرائط سلامة البدن عن الامراض والعلل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب على المفقود والمفلوج والزمن والاعمى وان ملك الزاد والراحلة وقال صاحب اذ ذبحهما الله تعالى سلامة البدن ليس بشرط فعنده ما يجب الاجحاج على هؤلاء وان عجزوا بأنفسهم وعنده لا يجب الاجحاج والاعمى اذا ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قائدا لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاجحاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب (٢٨٣) وعنده ما يجب وان وجد قائدا عند أبي حنيفة لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صاحبيه رحمهما

أحد الزوجين اذا صار الى حال لو استأنف العقد لا يجوز فالحائز يطل ثم اذا فسد النكاح بالتجسس ان كان من قبلها فانه يحصل التفريق ولا شيء لهما من الصداق ولا متعة ان كان قبل الدخول به او ان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فلها نصف الصداق ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فتجب المتعة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز للزوجة أن تتزوج من مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة أصلية وكذلك لا يجوز نكاح المرتد مع أحد كذا في المبسوط \* ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كتابي كذا في السراج الوهاج \* وتحل الوثنية والمجوسية لكل كافر الا للمرتدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجوز نكاح أهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلفت شرائعهم كذا في البدائع \* ويجوز نكاح الكاكية على المسلمة والمسلمة على الكاكية وهما في القسم سواء لاسيما في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان

\* (القسم الثامن المحرمات بالملك) \* لا يجوز للمرأة أن تتزوج عبد لها ولا العبد المشترك بينها وبين غيرها واذا اعترض ملك اليمين على النكاح يطل النكاح بان ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقصا منه كذا في البدائع \* اذا تزوج الرجل أمته أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولد له أو أمة يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك لا يجوز النكاح بجارية له فيها حق ملك تجارية من أكسب مكاتبه أو أكسب عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي \* قالوا في هذا الزمان الاول أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية \* المأذون والمدير اذا اشتريا منكوبتهما لا يطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوبته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان \* وأما المعتق بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو في حكم المكاتب فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار لا يطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو أعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينفق له كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تزوج المكاتب أو العبد بنت مولاه باذنه جاز النكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب فلا يفسد بعوت المولى عندنا كذا في المبسوط \* وبعد ذلك ان أعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورتق الرق يطل نكاح البنت ويسقط كل المهران كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصتها من رقة الزوج يسقط المهر وبقى حصته غيرهما من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضي خان

\* (القسم التاسع المحرمات بالطلاق) \* لا يحل للرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابه الزوج الثاني ولا أمة طلقها اثنتين وكلا لا يجوز له نكاحها الا يحل له وطؤها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تزوج أمة ثم طلقها اثنتين ثم اشترىها أو أعتقها لا يحل له أن يتزوجها حتى تتزوج غيره ويأهاو وطلقها وتقتضى عدتها كذا في السراج الوهاج \* \* \* ومما يتصل بذلك مسائل \* \* \* فكاح المتعة باطل لا يفيد الحل ولا يقع عليها طلاق ولا إيلاء ولاظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه هكذا في فتاوى قاضي خان في الفاظ

الله تعالى فيه روايتان هما فرقا على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقالا لوجود القائد الى الجمعة ليس بداريل هو غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمرضى الذي عجز عن الحج اذا امر برحله ان يحج \* \* \* عنه ان مات قبل أن يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه اعادة الحج عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب \* \* \* ومن الشرائط الاستطاعة وهي أن يملك ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب بدنه وفرسه وسلاحه ونفقة عياله وأولاده الصغار مدة ذهابه وإيابه وان كفى ذلك الفاضل للزاد والراحلة محلا أو زاملا أو شق محمل كان عليه الحج ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الآجر وهو أن يكتري رجلا ن بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما امرأته أو فرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري من رحلة ويمشي من رحلة لم يكن موسرا وقال بعض العلماء

ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فلك ما لا مقدارا لو دفع منه الزاد والراحلة لذهابه وإيابه ونفقة عياله وأولاده من النكاح وقت خروجه الى وقت رجوعه ويقتى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محترفا بشرط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وإيابا ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويقتى له ألا تشرفته كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب ضيعتان كان له من الضياع ما لو باع مقدارا ما يكتفي زاد وراحلة ذهابا وإيابا ونفقة عياله وأولاده ويقتى له من الضيعة قدر

ما يعيش بغيره الباقي يفترض عليه الحج والأفلا وان كان حراً تماماً كما رأيت ما لا يكتفي لازداد الراحلة ذاهباً وجائياً ونفقة عليه وأولادهم وقت خروجه الى رجوعه ويبنى له آلات الحرائث من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والأفلا هذا اذا كان أفاقياً فان كان ميكياً وكان ساكناً بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيراً لا يملك زاد الراحلة وان كان الأفاقى فقيراً وتبرع ولده بالمزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافاً لما في رحمه الله تعالى وان كان المتبرع أجنياً له فيه قولنا وقيل في (٢٨٣) الاجنبى عنده لا يثبت الاستطاعة قولاً

ومن الشرائط أن الطريق  
حتى قال أبو القاسم الصفار  
رحمه الله تعالى لأرى الحج  
قرضاً منذ عشرين سنة حين  
خرجت القرامطة وهكذا  
قال أبو بكر الاسكاف رحمه  
الله تعالى في سنة ست  
وعشرين وثلاثمائة قيل انما  
كان ذلك لان الحاج لا يتوصل  
الى الحج الا بالرشوة للقرامطة  
وغيرهم فتكون الطاعة سبباً  
للعصية والطاعة اذا صارت  
سبباً للعصية ترتفع الطاعة  
وقال الفقيه أبو الليث رحمه  
الله تعالى ان كان الغالب  
في الطريق السلامة  
يفترض الحج وان كان  
الغالب هو الخوف والقطع  
لا يفترض ولو كان بينهما وبين  
مكانة يحرق فهو كخوف الطريق

والفرات أنهار وليست  
بحار ولا تثبت الاستقامة  
للرأيا إذا كان بينهما وبين مكة  
مسيرة سفر شابة كانت أو  
عجوزا لا يعجز وهو الزوج  
أو من لا يجوز نكاحها  
على التأيد لحم أو رضاع  
أو صهرية ويكون مأمونا  
عاقلا بالغار كان أو عبدا  
كافرا كان أو مسلما وعند

النكاح \* وهو أن يقول لامرأة خالصة من الموانع أعتج بك كذا مدة عشرة أيام مثلاً أو يقول إياماً أو متعني  
نفسك إياماً أو عشرة أيام أو لم يذ كر إياماً بكذا من المال كذا في فتح القدير \* والنكاح المؤقت باطل كذا في  
الهداية \* ولا فرق بين طول المدة وقصرها على الأصح ولا بين المدة المعلومة والمجهولة كذا في النهر الفائق  
\* قال الشيخ الامام الاجل شمس الانة الحلواني وكثير من مشايخنا قالوا اذا سمي ما يعلم يقيناً ثم ما لا يعيشتان  
اليه كلف سنة ينقضي بطل الشرط كما لو تزوجها الى قيام الساعة أو خروج الدجال أو نزول عيسى عليه  
السلام وهكذا روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو تزوجها مطلقاً وفي نيته  
أن يقدمها مائة نواها فالنكاح صحيح كذا في التبيين \* ولو تزوجها على أن يطلق بعد شهر فانه جائز كذا  
في البحر الرائق \* ولا بأس بتزوج النهرات وهو أن يتزوجها على أن يقدمها مائة نواها دون الليل كذا  
في التبيين \* ويجوز للمعمر والمحرمة أن يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم وليته ومن ادعت  
عليه امرأة نكاحها أو قامت بينة فجعلها القاضي امرأته ولم يكن تزوجها ووسعها المقام معه وان ندعه  
يجامعها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً وفي قوله الآخر وهو  
قول محمد رحمه الله تعالى لا يسمع أن يطأها كذا في الهداية \* ثم يجعل قضاء القاضي انشائها لهذا بشرط أن  
تكون المرأة محللاً للنساء حتى لو كانت ذات زوج أو في عدة غيره أو مطلقة منه ثلاثاً لا ينفذ قضاؤه  
وبشرط حضور الشهود عند القضاء في قول العامة هكذا في التبيين \* وكذا لو ادعى عليها النكاح فخفكه  
كذلك وكذلك لو قضى بالطلاق بشهادة الزور مع علمها حل لها التزوج بأخر بعد العدة وحل للشاهد  
تزوجها وحرمت على الاول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تحل للاول وللثاني وعند محمد رحمه الله  
تعالى تحل للاول ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها حرمت عليه ولو جوب العدة واما الثاني فلا تحل له أبداً  
كذا في البحر الرائق \* ادعى رجل على امرأة نكاحاً فجحدت فصالحها على مائة على أن تقر بذلك فاقرت  
فهذا المال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح فان كان بمحض من الشهود صح النكاح ووسعها المائة مع  
زوجها فيما بينهما وبين زوجه او لا ينعقد النكاح ولا يسمعها المقام مع زوجها هو الصحيح كذا في المحيط

(الباب الرابع في الاولياء)

ثبتت الولاية باسباب أربعة بالقرابة والاولاد والامامة والملا- كذا في البحر الرائق \* وأقرب الاوليا الى  
المراة الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد ابوالاب وان علا كذا في المحيط \* فاذا كان للجنونة أب  
وابن أو جد وابن فالولاية للابن عندهم او عند محمد رحمه الله تعالى للاب كذا في السراج الوهاج \* والافضل  
أن يأمر الاب لابن بالنكاح حتى يجوز بهلا خلاف كذا في شرح الطحاوى \* ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم  
ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم الم لاب وام ثم الم لاب ثم ابن الم لاب وام ثم ابن الم لاب وان  
سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب ثم  
بنوهما على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصبان الى المرأة وابن عم بعيد كذا في التتارخانية \* وكل  
هو له ولاية الاجبار على البنت والذ كفي حال صغرهما واصل كبرهما اذا جئا كذا في البحر الرائق \* ثم  
مولى العتاة يستوى فيه الذكروا لاني ثم عصبه المولى كذا في التبيين \* وعند عدم العصبه كل قريب

الشافعي رحمه الله تعالى يجوز لها المسافرة بغير محرم في رفقة لها فيها نساء ثقات ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم ليعج بها وعند وجود المحرم كلن عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها وفي النافله لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تتزوج للبعج كما لا يجب على الفقير اكتساب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق أو الموت وكذا لو وجبت العدة في الطريق بقى مصر من المصارو بينهما وبين مكة مسرة سفر لا تخرج من ذلك المصرا لم تنقض عدتها ومن لهدا ولا يسكنها أو ثياب لا يلبسها

كان عليه أن يبيع ويحج بثمن إن كان بثمن أو فاء بالحج لأنه فاضل عن حاجته ولو كان له منزل يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفضل لأجل الحج وتكلموا في أن سلامة البدن في قول أبي حنيفة راحة الله تعالى وأمن الطريق ووجوب داء الحرم للراغب من شرائط الوجوب وأمن شرائط الأداء فعلى قول من يجعلها من شرائط الوجوب أدامات قبل الحج لا يلزمه الإجماع بالمال وعلى قول من يجعلها من شرائط الأداء يلزمه الإجماع بالمال إذا مات قبل الحج وإذا استجمعت (٣٨٤) الشرائط يجب الحج واختلفوا أنه يجب مضيقاً أو موسعاً في قول أبي يوسف رحمه الله

[illegible]

لاهرمة عند التعميم يقرب مسجد عائشة رضي الله عنها والافضل للإفاقي ان يحرم من ديرة أهله النسب  
وبكره ان يحرم بالحج قبل أشهر الحج وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة لان الاحرام يطول فرما يقع في الحرام ولهذا  
قالوا بكره ان يحرم من ديرة أهله اذا كان بين منزله وبين مكة مسافة بعيدة وان أحرم قبل أشهر الحج صح احرامه عندنا خلافا للشافعي  
رحمه الله تعالى \* واذا اراد ان يحرم وضأ أوغتسل والتمس ل أنضل وينزع الخنط والخف ويلبس فوبن ازارا ورتابا جديدين أوغسلين

والجديد أفضل ويقتصر شاربہ وبقلم أطفاله ويدهن بأي دهن شاطبيا كان أو غير مطيب \* وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرار  
بما لا يبق عنبه بعد الأحرار وأن بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبق عنبه بعد الأحرار كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة  
ثم يصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبى في دبر الصلاة أو بعد ما سنوت به راحته والتلبية  
في دبر الصلاة عندنا أفضل وصورة التلبية أن يقول بليك اللهم بليك لا شريك (٢٨٥) التليسا لك الحمد والنعمة لك والملك

لك لا شريك لك وإن شئت  
قال أن الحمد لك بالتصميم  
وان شاء بالكسر وعنده  
محمد رحمه الله تعالى الكسر  
أفضل وهو اختيار الكسائي  
رحمه الله تعالى لأن فيه  
تكثر الشاء وكما يجوز  
التلبية بالعريضة يجوز  
بالفارسية والعربية أفضل  
ولو قال اللهم ولم يرد عليه  
قال الشيخ الإمام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى هو على الاختلاف  
الذي ذكرنا في الشروع في  
الصلاة من قال بصبره  
شارعا في الصلاة يقول  
بصبره محرمًا وعلى قول  
من قال لا بصبره شارعا في  
الصلاة لا يصبر محرمًا  
ولا يصبر محرمًا عندنا بمجرد  
النية ما لم يضم إليها التلبية  
أو بسوق الهدى ولولي  
ولم ينو لا يصبر محرمًا في  
الروايات الظاهرة ويكثر  
الحرم التلبية في ادبار  
الصلوات والأصوات كلها في  
ركبانا أو علا شرفًا أو هبط  
وأيًا ويرفع صوته بالتلبية  
ويتنق محظورات أحراره  
وهي الرفث والقسوق  
والجدال والجماع وتعرض  
السيد بأخفا وأشارة ودلالة

النسب من كل واحد منهم ما ينفرد كل واحد منهما بالتزويج كذا في السراج الوهاج \* زوجها على التعاقب جاز  
الأول دون الثاني وإن زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فزعموا ولا يعلم أيهما أول بطل التعقدان كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وإن زوج الصغيرة أو الصغيرة بعد الأولياء فإن كان الأقرب حاضرًا وهو من أهل الولاية  
توقف نكاح الأبعد على إجازته وإن لم يكن من أهل الولاية بان كان صغيرًا أو كان كبيرًا مجنونًا جاز وإن كان  
الأقرب غائبًا بغيبة منقطعة جاز نكاح الأبعد كذا في المحيط \* والأمة إذا غاب مولاها ليس للأقرب التزويج  
كذا في السراج الوهاج \* ثم قدر الغيبة بسافة القصر وهو اختيار أكثر المتأخرين وعليه الفتوى \* وقال  
شمس الأئمة السرخسي ومحمد بن الفضل الأصح أنه مقدر بفوات الكف الحاضر الخاطب إلى استطلاع  
رأيه وهذا أحسن كذا في التبيين \* وعليه الذموى كذا في جواهر الاختلاط \* حتى لو كان مختفيًا في البلدة  
لا يوقف عليه يكون غيبة منقطعة كذا في شرح مجمع البحرين \* فإن كان الأقرب جوا لا يوقف على أمره أو  
كان مفقودًا لا يعرف مكانه أو مختفيًا في البلد لا يوقف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السعدي  
يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان مختفيًا بالمصر جاز نكاح  
الأبعد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زوجها الأبعد لم يقام الأقرب حتى توقف على إجازة الأقرب ثم غاب  
الأقرب وتحولت الولاية إلى الأبعد لا يجوز ذلك النكاح الذي يشره الأبعد إلا بإجازة منه بعد تحول الولاية إليه  
هكذا في الظهيرية \* واختلاف ما يختفى ولاية الأقرب أن تزول بالغيبة أم بقيت قال بعضهم إن باقية إلا  
أنه حدث للأبعد ولاية بغيبة الأقرب فتصير كأنها أوليين \* ثم بين في الدرجة كالأخوين والعين وقال  
بعضهم تزول ولايته وتنقل إلى الأبعد وهو الأصح كذا في البدائع \* فلزوجها حيث هو ولا راية فيه وينبغي  
أن لا يجوز لانتقاط ولايته كذا في محيط السرخسي \* وإن زوجها الأقرب حيث هو واختلفوا فيه والظاهر هو  
الجواز كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* فإن وقع عقد الأقرب والأبعد معًا فلا يجوز كلاهما أو كذلك  
إذا كان لا يدري السابق من اللاحق هكذا في شرح الطحاوي \* وسئل ولاية الأبعد بمعنى الأقرب لا ما عقده  
لأنه حصل ولاية تامة كذا في التبيين \* وأجمعوا أن الأقرب إذا غاضل تنتقل الولاية إلى الأبعد كذا في الخلاصة  
\* غاب الولي أو غاضل أو كان الأب أو الجد فاسقًا فللقاضي أن يزوجهما من كف \* كذا في الوجيز للكردي  
\* لولي الصغير والصغيرة أن ينكحهما وإن لم يرضيا بذلك كذا في البرجندى \* سواء كانت بكرا أو تيمنا كذا في  
العيني شرح الكنز \* المعتوه والغتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة فلولي أن نكحهما - ما إذا كان  
المجنون مطبقًا كذا في النهر الفائق \* وإذا زوج غير الأب والجد الصغيرة فلا جناح أن يعقد مرتين مرة بمهر  
مسمى ومرة بغير مهر مسمى لا حرجين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الأول ويصح الثاني  
بمهر المثل والثاني أن الزوج لو كان حاف بطلاق امرأته تزوجهما بطلاق أن تزوج أو بطلاق كل امرأته أن تزوجهما  
ينفقد الثاني مهر المنزل ويحل وإن كان أبًا أو جدًا فكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى للوجه الثاني كذا في التبيين والمزيد \* فإن زوجها الأب والجد فلا خيار لهما بعد  
بلوغهما وإن تزوجهما غير الأب والجد فلكل واحد منهما الخيار إذا بلغ أن شاء أقام على النكاح وإن شاء فسخ  
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية \* فإن  
اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما أو أتاها بحمل للزوج أن

أوعانة ولا يباس مخيطا قباء أو قميصًا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خفافًا أو يقطع الخلف أسفل من الكعبين ولا يلبس مصبوغا  
بعضه أو زعفران إلا أن يكون غسيلًا لا ينقص أي لا يجرد منه أشرطة الزعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عند نول أو يخفضه أو لا  
فاخر أو الحرام من لبس الخيط هو اللبس المتلف حتى لو تزوج بلباسه أو بالسراويل أو وضع القباء على كتفيه وأدخل من يمينه ولا يدخل  
يديه لا بأس به ولا يشد يلبسه بالزر أو بالثلال لأنه يشبه الجلب أو لا بأس به ولا يشد يلبسه بالثلال ولا يشد رأسه ولا يربل التفث عن نفسه

ولا يقتل القمل وإذا حرك رأسه يصد برفق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحكم بيطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوائ رأسه ولا يتناثر شعره وإن سقط في الوضوء ثلاث شعرات من لحية يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل رأسه ولحيته بالخطمي لانه يقتل الهوام ويزيل التفت فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف الحناء طيب وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يحسب بالشهوة فإن فعل (٢٨٦) كان عليهما الدم وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما

يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة ولا بأس للمرأة المحرمة أن تلبس الخيط من حرير كان أو من غيره وتلبس الحلي والخف وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وان أرخت شيئا على وجهها تجافي وجهها لا بأس به فدللت المسئلة على انها لا تكشف وجهها على الاجنب من غير ضرورة ولو حل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالاجانة وشحوا لا يكون لا بأس ولا يحس طيبا يلبسه وان كان لا يقص عليه الطيب ويكره للمحرم شم الزعفران والبخار الطيبة ولا شيء عليه في ذلك ولا بأس بأن يكحل بكحل ليس فيه طيب وان اكحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يشد الهميان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا وعن أبي

يطلبها ما لم يفرق القاضي بينهما كذا في المسوط وان زوج القاضي أو الامام ثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي \* سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كف ولا ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال يعتقدون توقف على اجازتها بعد بلوغها كذا في التارخانية \* واذا زوجت الصغيرة نفسها فأجاز الا لا الولي جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط السرخسي \* ويطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر او لا يعتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكر الا أن الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا أو بوجد منها فاعل يستدل به على الرضا كما تمكن من الجماع أو طلب النفقة أو ما أشبه ذلك أمالوا كلف طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها اذا علمت بالاعتد ساعة ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار فسكت بطل خيارها ما اذا لم تعلم بالاعتد ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سئلت على الشهود بطل خيار البلوغ كذا في المحيط \* ولوا جمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ تقول اطلب الحقيين ثم تبدأ في التفسير باختيار النفس كذا في السراج الوهاج \* ولا يطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت أو يجي منه ما يعلم انه رضى ولا يطل بالقيام في حق الغلام وانما يطل بالرضا كذا في الهداية \* واذا أدركت بالحيض لا بأس بأن تختار نفسها مع رؤية الدم وان رأت الدم في الليل تقول فحقت النكاح وتشهد اذا أصبحت وتقول انما رأيت الدم الا أن لانها لا تصدق أن تقول رأيت الدم في الليل وقسخت ذكره في مجموع النوازل \* قال رضى الله عنه وان كان هـ ذاك كذا لكن الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة \* قال هشام سألت محمدا رحمه الله عن الصغيرة التي زوجهاها اذا حاضت فقات الحد لله قد اخترت فهي على خيارها فان بعثت خادمها حين حاضت تدعو الشهود لتشهد هـ م فلم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فكنت أياما لا تقدر على الشهود فقال الزمها النكاح ولم يجعل هذا عذرا كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها أو شهدت على ذلك ولم تقصد الم إلى القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في المنيرة \* ولو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت وسقط خيارك فالقول قول الزوج كذا في المحيط \* الصغير والصغيرة المرقوفان اذا تزوجهما المولى ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغني عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة أو لأم زوجها ما لم يطل فان لها خيار البلوغ كما ذكره الاسي جابي كذا في البحر الرائق \* ما رتد مسلم ولحق بدار الحرب وخلف امرأته وابنتها الصغيرة في دار الاسلام وزوج الم الحاربية مسلما فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الام والبنت والزوج مر تدين بدار الحرب فالنكاح بحاله فان سبي الكل واسلوا فان الحاربية والام مملوكان والزوج والاب حران فان بلغت الحاربية لا خيار لها ولها خيار العتق اذا أعتقت كذا في محيط السرخسي \* ثم الفرقه بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سبها الزوج والام أو كذا الفرقه بخيار العتق ليست بطلاق وبخلاف المنيرة كذا في السراج الوهاج \* (والضابطة) أن كل فرق قبيحة من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ لخيار العتق والبلوغ وكل فرقة بائنة من قبل الزوج فهي طلاق كالابلا والحب والعنة كذا في

النهر

يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للمهر ان يتوسد ثوبا مصبوغا بالزعفران ولا ينالم عليه ولو اذنه يسمي

أو نهم لاشئ عليه ولو تطيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب رحمه الله تعالى صدقة ولو دلوى بالزيت شقوف رجله أو جرحه لاشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير أو كله لاشئ عليه وان لم يطبخ وربحه فوجده منه يكره ذلك ولا شئ فيه ولو جعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا لا كفارة عليه

ولودخل ميتا فبغيره واتصل بشيء من ذلك لاشئ عليه ولو شرب رجعا تطيب به قبل الاحرام لا بأس به ولو تطيب المريض للتداوى فعليه  
 أى الكفارات شاه ولا بأس للجرم ان يحتم أو يقصد أو يجبر الكسر أو يختل لان ذلك ليس من محظورات الاحرام وكذا واغتسل  
 أو دخل الحمام وان خضب رأسه بالوسمة عن أى حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الدم والوسمة ليس بطيب \* (فصل فيما يوجب الكفارة  
 والصدقة على الحاج) \* منها تجاوزة الميقات بغير احرام الا فاقى اذا (٣٨٧) جاوز الميقات بغير احرام حتى رجع الى

الميقات ولبي جازحه  
 ويسقط عنه الدم الذى كان  
 واجبا عليه بمجاوزة  
 الميقات بغير احرام عندنا  
 وان لم يرجع الى الميقات  
 حتى أحرم بحجة أو بعمره ثم  
 رجع الى الميقات ولبي ان  
 كان ذلك قبل أن يطوف  
 بالبيت جازحه ويسقط  
 عنه دم المجاوزة وان  
 رجع الى الميقات ولم يلب  
 عند الميقات وجب ذلك  
 الاحرام جازحه ولا يسقط  
 عنه دم المجاوزة في قول أى  
 حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال صاحباه رحمه الله  
 تعالى جازحه ويسقط عنه  
 دم المجاوزة اذ رجع الى  
 الميقات محرما لبي عند  
 الميقات أو لم يلب ولو جاوز  
 الا فاقى الميقات بغير احرام  
 ثم أحرم وطاف بالبيت شوطا  
 أو شوطين لا يسقط عنه الدم  
 الذى كان واجبا بالمجاوزة  
 رجع الى الميقات أول  
 يرجع ولو جاوز الا فاقى  
 الميقات بغير احرام ولم يقصد  
 حجة أو عمره ودخل مكة بغير  
 احرام كان عليه حجة أو عمره  
 والمكي ومن كان منزله داخل  
 الميقات لا يلزمه بدخول  
 مكة بغير احرام شئ ولو دخل

النهر الفائق \* واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار  
 الزوج أو باختيار المرأة وان كان دخل بها فلا مهر كاملا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة  
 كذا في المحيط \* مع متوهة زوجها غير الاب والجد ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها أو جدها ثم عقلت  
 فلا خيار لها كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجها الابن فهو كالاب بل أولى كذا في الخلاصة \*  
 واختلفوا (١) في وقت الدخول بالصدقة فقل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع  
 سنين كذا في البحر الرائق \* وأكثر المشايخ على انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت  
 ضخمة سمينة تطيق الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كلن للزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين  
 وان كانت نحيفة مهزولة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج ان يدخل بها وان كبر سنها وهو  
 الصبي واذا فقد الزوج المهر وطلب من القاضي أن يأمر أبا المرأة بتسليم المرأة فقال أبوها انها صغيرة لا تصلح  
 للرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق نظران كانت ممن تخرج أخرجهما أو أضرها  
 وينظر اليها فان صلحت للرجال امر يدفعها الى الزوج وان لم تصلح لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج امر من  
 يشق من النساء أن ينظرن اليها فان قلن انها تطيق الجماع ويحتمل الرجال امر الاب يدفعها الى الزوج  
 وان قلن لا يحتمل الرجال لا يؤمر بتسليمها الى الزوج كذا في المحيط \* نفذ شكاح حرة مكلفة بلاولى عند  
 أى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة  
 عن امرأة شافعية بكر بالقعة زوجت نفسها من حنفى بغير اذن أبيها والاب لا يرضى وردته هل يصح هذا  
 النكاح قال نعم وكذلك لو زوجت نفسها من شافعى كذا في الظهيرية لا يجوز نكاح أخذ على بالغة  
 صالحة العقل من اب أو سلطان بغير اذن أبكرها كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها  
 فان اجازته جاز وان ردت به اطل كذا في السراج الوهاج \* ولو ضحك البكر عند الاستمارة أو بعد ما بلغها الخبر  
 فهو رضا هكذا ذكر القدورى وشيخ الاسلام كذا في المحيط وهكذا فى الكافى \* وقالوا ان ضحكك  
 كالسنة ثم لمسه هت لا يكون رضا كذا في المسوط للإمام السرخسي والكافى \* وعليه الفتوى كذا فى  
 البحر الرائق \* وان تبست فهو رضا وهو الصحيح من المذهب ذكره شمس الاثمة الحلو فى كذا فى المحيط \*  
 وان بكت اختلوا فيه والصحيح أن البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع  
 الصوت والصياح لا يكون رضا كذا فى فتاوى قاضيان وهو الاوجه وعليه الفتوى كذا فى الذخيرة \* وان  
 استأذن الولي البكر البالغة سكنت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد ما زوجها الولي  
 فهو رضا وكذا لو طالت بعد اقامتها بعد العلم فهو رضا هكذا فى السراج الوهاج \* واذا قال لها الولي أريد أن  
 ازوجك من فلان بأنفسك سكنت ثم زوجها فقالت لا أرضى أو زوجها ثم باغها الخبر فسكنت فالسكوت  
 منها رضا في الوجهين جميعا اذا كان المزوج هو الولي وان كان لها ولي أقرب من المزوج لا يكون السكوت  
 منها رضا ولها الخبر ان شاءت رضيت وان شاعت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذلك الرجل  
 رسول الولي يكون سكوتها رضا سواء كان الرسول عدلا أو غير عدل كذا فى المضمرات \* وان كان المخبر فضوليا  
 شرط فيه العمد أو العدة عند أى حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا فى الكافى \* وقال بعض مشايخنا

(١) مطلب وقت الدخول بالصغيرة

الا فاقى مكة بغير احرام ثم رجع الى الميقات فى تلك السنة وأحرم بحجة الاسلام سقط عنه ما كان واجبا بالمجاوزة ودخول مكة بغير احرام عندنا  
 وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج الى الميقات فى السنة الثانية وأحرم بحجة الاسلام وجب حجه الاسلام ولا يسقط عنه  
 الدم الذى كان واجبا عليه فى العام الاول \* (فصل فيما يجب على الحرم بارتكاب المحظور) \* وذلك أنواع منها ما يفسد الحج ويوجب  
 الدم ومنها ما لا يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الاول اذا جامع الحرم قبل الوقوف بعرفة



فقد جمعو يلزمه الدم يجوز فيها الشايع جامعها ناسيا أو عامدا عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعمر إذا جامع قبل الطواف فسد حرامه وإذا فسد جمعه بالجامع يعضى في الحجة الفاسدة ويقبل فيها ما يفعل في الحائرة ويجتنب عما يجتنب في الحائرة فإن جامعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجامع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو نوى (٢٨٨) بالجامع الثاني رفض الحجة الناسية لا يلزمه بالجامع الثاني شيء ولو جامع امرأته

بعد الوقوف بعرفة لا يفسد جمعه وعليه جزور جامع ناسيا أو عامدا والوطء في الدبر بمنزلة الوطء في القبل في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية عنه الوطء في الدبر لا يفسد الحميم وإذا وطئ البهيمة وأُترل كان عليه الدم ولا يفسد جمعه وإن لم ينزل لشيء عليه وإن جامع الحاج أو المعتمر فيما دون الفرج وأُترل أو لم ينزل لا يفسد أحرامه ولا جمعه وعليه شاة والمرأة في الجامع بمنزلة الرجل وكذا إذا جمعت نائمة أو مكروه أو جامعها صبي أو مجنون

(فصل فيما يجب بلبس الخيط وإزالة التفث)

إذا لبس المحرم ثوبا محيطا يوما كان عليه الدم وإن كان أقل من يوم كان عليه الصدقة نصف صاع من بر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا لبس لا أكثر من يوم كان عليه دم وعن محمد رحمه الله تعالى إذا لبس يوما الساعة كان عليه من الدم بمقدار ما لبس وإن باثر ما فيه الدم بعد أن

رحمهم الله تعالى إن كان الخبير اجنبيا ليس بولي ولا رسول عنه إن كان الخبير رجلا واحدا غير عدل فإن صدقته في ذلك ثبت النكاح وإن كذبه لا يثبت وإن ظهر صدق الخبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يثبت النكاح إذا ظهر صدق الخبير كذا في الذخيرة \* ولو بلغها الخبر فكلمت بكلام أجنبي فهو سكوت \* هـ فإن يكون اجازة هكذا في الجرار الرائق \* بكر بلغها خبر النكاح فاختارها العطاس أو السعال فلما ذهب عنها قالت لا أرضى جازا إذا قالت متصلا به وكذلك إذا أخذها ثم ترك فقالت لا أرضى جازا رد في هذا الموضع أيضا كذا في الذخيرة \* وتعتبر في الاستمارةسمية الزوج على وجه تقع به المعرفة كذا في الهداية \* حتى لو قال لها أريد أن أزوجه من رجل فسكت لا يكون رضا ولو قال لها أزوجه من فلان أو فلان وذ كر جماعة فسكت فهو رضا ووجه الولي من أيهم شاء فإن قال من جبراني أو بني عمي إن كانوا جماعة يحصون فهو رضا والأفلا كذا في التبيين \* وهذا كله إذا لم تفوض الأمر إليه أما إذا قالت أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله إن أقواما يخطبونك أو زوجتي ممن تختاره ونحوه فهو واستئذان صحيح وقيل يشترط ذكر المهر وهو قول المتأخرين وفي فتح القدير وهو الأوجه كذا في الجرار الرائق \* فإن استأمرها الأب قبل النكاح فقال أزوجه من فلان لم يذ كر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضا ولو أنها ترد به بذلك وإن ذكر الزوج والمهر في الاستمارة فسكت كان سكوتها رضا وإن ذكر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت قالوا إن وهما من رجل فقد نكحها لأنها رضيت بنكاح لا تسمية فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهر المثل وإن تزوجها بمهر مسمى لا يفسد نكاح الولي لأنها ما رضيت بتسمية الولي فلا يفسد نكاح الولي إلا باجازه مستقبلة وإن تزوجها الولي بغير استمارة أخبرها بعد النكاح فسكت إن أخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا فيه والعصم أنه لا يفسد كون رضا وإن ذكر الزوج والمهر فسكت كان رضا وإن ذكر الزوج ولم يذ كر المهر فهو على التخصيص الذي تقدم في الاستمارة قبل النكاح وإن ذكر المهر ولم يذ كر الزوج فسكت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تزوجها ولم يذ كر المهر فسكت لا أرضى ثم رضيت في المجلس لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر أن أقواما يخطبونك فقالت أنا راضية بما تفعله فزوجها الولي من الأول فأبى أن يجيز نكاحه كان لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل الشيخ الإمام الفقيه أبو نصر عن رجل زوج وليته فلما بلغها الخبر قالت هو دم لم لا أرضى به أو قالت هو دباغ لا أرضى به قال هذا كلام واحد فلا يضرهما ما فتمت وبطل النكاح كذا في المحيط \* وإذا استأمرها الولي في نكاح رجل فأبى ثم تزوجها الولي منه فسكت كان رضا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو تزوجها الولي بحضورها فسكت اختلف المشايخ فيه والأصح أنه رضا ولو تزوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازتهما معا بطل لعدم الأولوية وإن سكبت بقباموقوفين حتى تجيز أحدهما كذا في التبيين \* وهو ظاهر الجواب كذا في الجرار الرائق \* وإذا استأمر البكر الولي في التزويج من رجل فقالت غيره أولى لم يكن ذلك إذا نزلوا أخبرها بعد العقد فقالت ذلك كان اجازة كذا في الذخيرة \* بالغة زوجها أو ما قبلها الخبر فقالت لا أريد أو قالت لا أريد فلانا فاختار أنه يكون ردائي الوجهين كذا في التتارخية ناقلا عن الثانية \* ولو قال لها ولها أريد أن أزوجه من فلان فقالت يصلح فلما خرج الولي قالت لا أرضى ولم يعلم الولي بقولها حتى

اضطر إلى تغطية الرأس خوفا من الهلاك من البرد أو المرض أو لبس السلاح لأجل المقاتلة كان عليه ما نص الله تعالى زوجها عليه في كتابه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أراد بالنسك الشايع بالصيام ثلاثة أيام وبالطعام طعام ستة مسكن لكل مسكن نصف صاع ولو طيب المحرم بعض الشارب أو بعض الأعية كان عليه صدقة ولو طيب عضوا كمالا كل رأس والساق والفخذ عليه دم وفي النوارذنا طيب مقدار ربع الرأس كان عليه الدم وفي أقل من ذلك عليه الصدقة ولو قصر كل الأظفار أو أظافر يده واحدة أو رجل واحدة

عليه الدم ولو قص أقل من يدفع عليه الصدقة عندنا لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبهما رحمه الله تعالى  
ولو قص خمسة أطراف من يدين أو رجلين عليه الصدقة وقال محمد رحمه الله تعالى عليه الدم ولو اتكسر ظفر المحرم وصار بحال لا ينت  
فاخذه لاشئ عليه ولو قلم أطرافه واحدة في مجلس واحد أو أطرافه من يد أخرى في مجلس آخر كان عليه كفارة في قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى عليه كفارة واحدة (٣٨٩) ما لم يكفر الأول وكذا إذا جامعها في مجلسين

ولو قلم أطرافه اليدين  
والرجلين في مجلس واحد  
كان عليه كفارة واحدة  
ولا يحلق المحرم رأسه فان  
حلق كان عليه الدم حلق  
في الحرم أو في غيره في قول  
أبي حنيفة ومحمد رحمه  
الله تعالى وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى في غير الحرم  
لا شئ عليه ولو حلق موضع  
الحجامة كان عليه الدم في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى يكفي حلق الرقبة  
وقال في حلق موضع الحجامة  
عليه الصدقة ولو أخذ  
المحرم شعر محرم آخر كان  
عليه الصدقة ولو حلق  
الحلال رأس محرم بأمرة  
أو بغير أمرة كانت الكفارة  
على المحرم ولا يرجع بذلك  
على الحائق وإذا لبس الخيط  
قبل الإحرام ثم أحرم ولم ينزع  
فهو بمنزلة ما لبس بعد  
الإحرام ويكره للمسرم أن  
يدخل تحت شعر الكعبة ولو  
عصب المحرم رأسه كان عليه  
الصدقة ولا بأس للحرم أن  
يقطع أذنيه أو من لحيته  
مادون الذقن ولا يمسك على  
أنفه بشوب ولا بأس بأن  
يضع يده على أنفه ولا ينطى  
فاه ولا ذقنه ولا عارضه وفي

زوجها من فلان صبح ولوزو جهها التي فقالت نعم ما صنع فالأصح أنه إجازة ولو قالت أحسنت أو أصبت  
أو بارك الله لك أو لنا أو قبلت التهنئة فهو رضا وقال ابن سلام رحمه الله تعالى إذا قال لها الولي أزوجك من  
فلان فقالت ١ باكي نيسنانه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي إلى النكاح أو كنت قلت لك لا أريد فهو رد  
للكاح المبشر وكذا لو قالت لا أرضى أو لا أصبر أو أنا كارهة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رد وأما  
قوله لا يعجبني أو لا أريد الأزواج فلا يكون رد حتى لو رضيت بعد ذلك بصبغ ولو قالت لا أريد فلان فهو رد  
كذا في الظهيرة \* وهو الاظهر والأقرب إلى الصواب هكذا في المحيط \* ولو قالت أنت أعلم أو بالفارسية  
١ توبه داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك اليك فهو رضا كذا في الظهيرة \* بكر وزوجها ابن عمها من  
نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكتت ثم قالت لا أرضى كان لها ذلك لأن ابن الم كان أصيلا في نفسه فضولها  
في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في  
التزويج ممن نفسه فسكتت ثم زوجها من نفسه جازا جاعا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الأب للبكر البالغة  
ان فلانا بكركم بغير كفارة وثبت من مكاتها مرتين وهي ساكتة فزوجها جازا كذا في غاية السروجي \* ولو  
زوجها الولي بغير استأمر ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت لا بل رددت كان القول قولها  
كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* فان أقام الزوج البينة على سكوتها حين بلغها الخبر فهي امرأته  
والا فلا نكاح بينهما ولا يمين عليهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فعليهما اليمين كذا في المحيط  
\* وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* فإذا نسكتت بقضى عليها بالنكاح وإن أقام  
الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر وأقامت بينة على الرد فيبئننها أولى كذا في المحيط \* وإذا قال الشهود  
كأنهذه ولم نسعها تسكمت بنبذ سكوتها بذلك كذا في فتح القدير \* ولو أقام الزوج البينة أنها أجازت العقد  
حين أخبرت وأقامت البينة أنها ردت حين أخبرت كانت البينة بنبذ الزوج البينة أنها أجازت العقد  
كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت لم أرض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها إياها من الدخول بها رضا  
الا إذا دخل بها وهو مكرهه فحينئذ لا يثبت الرضا فان أقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى  
الغضلي أنها تقبل وقيل لا الصحيح أنها لا تقبل لأن التمكين منها بمنزلة الإقرار بالرضا ولو أقربت بالرضا ثم ادعت  
الرد لا تصح دعواها ولا تقبل بنبذها كذا هذا كذا في المحيط \* ولا يقبل عليها قول وليها بالرضا لأنه يقر  
عليها بشيئ الملك للزوج وأقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي  
\* رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقال ورثة الزوج أنها زوجت بغير أمرها  
ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث وقالت زوجي أبي بأمري كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة  
وان قالت زوجي أبي بغير أمرى فبلغني الخبر فرضيت فلا ميراث لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضيخان  
\* ولو استأذن النيب فلا بد من رضاها بالقول وكذا إذا بلغها الخبر هكذا في الكافي \* وكما يتحقق رضاها بالقول  
سكوتها أرضيت وقبلت وأحسن وأصبت وبارك الله لك أو لنا ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها  
وقتها أو عكسها من الوطاء وقبول التهنئة والضحك بالسرو من غير استئذان كذا في التبيين \* والنيب

(ترجمة)

١. لا بأس ٣ أنت أعلم

(٣٨٧ - فتاوى أول)

الشعر كثيرا في الإبط ان كان كثيرا الشعر يعتبر فيه الربع لو جوب الدم والافلا أكثر فان تنف من رأسه أو من أنفه أو لحية شعران  
فبكل شعرة كف من طعام ولو غطى رجل وجهه المحرم وهو نائم كان عليه الدم وان أخذ المحرم من شارب به بطم مسكينا ولو غسل  
المحرم باشتان فيه طيب فان كان من راء سماء اشتانا كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم والصدقة في كل موضع نصف

صاع الا في الجراد والقمل على ما ذكر في المحرم والمهر ما ذاق لم أظفر غيره يضمن كالحلق رأسه وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يضمن في قلم الاظافر \* (فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام) \* يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحشي بأصل الخلقة أما الابل والبقر اذ انذ وتوحش فليس بصيد وصيد البر ما كان متواها وبوالده في البر وصيد البحر ما كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والعقرب والحدأة (٣٩٠) والغراب قالوا المستثنى هو الغراب الابقع وما يأكل الحيف وأما ما يأكل الزرع فهو

صيد ولا شيء في الحية والعقرب والفأرة والزبور والنمل والسرطان والذئب والبق والبعض والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهري الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب ولا فرق

في الكلب بين العقور وغيره وفي العقور روايتان والظاهر انهم الصيد لان الفواسق وفي السنور الوحشي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد والحمام المسرول صيد وفي المطوقة روايتان والباشق والصقرو البازي صيد معهما كان أو لم يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المسباح والمملوك ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ والخنفساء ويجب الجزاء في الضب والبرقع وابن عرس وكذا في القمل والقرد والخنزير قال زفر رحمه الله تعالى في القرد والخنزير لا يجب الجزاء في الجراد قملة وفي القملة الواحدة صدقة يطعم ماشاء

### (الباب الخامس في الاكفاء)

الكفاءة معتبرة في الرجال للنساء للزوم النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولا تعتبر في جانب النساء للرجال كذا في البدائع \* فاذا تزوجت المرأة رجلا خيرا منها فليس للولي أن يفرق بينهما فان الولي لا يتغير بأن يكون تحت الرجل من لا يكافؤه كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* الكفاءة تعتبر في أشياء (منها النسب) فقرش بعضهم كفاءة لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفاءة لهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفاءة للقرشي والعرب بعضهم كفاءة لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء كذا في فتاوى قاضيان \* وبنو باهلة ليسوا با كفاءة لعامة العرب والصحيح أن العرب كلهم كفاءة كذا ذكره أبو اليسر في مبسوطه كذا في الكافي \* والموالي وهم غير العرب لا يكونون كفاءة للعرب والموالي بعضهم كفاءة لبعض كذا في العناية \* قالوا الحسيب كف للنسب حتى ان القتيبة يكون كفاءة للعلوية ذكره قاضيان والعناية في جوامع الفقه وفي النبايع والعالم كف للعربية والعلوية والاصح أنه لا يكون كفاءة للعلوية كذا في غاية السروجي \* (ومنها اسلام الآباء) من أسلم نفسه وليس له أب في الاسلام لا يكون كفأ لمن له أب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضيان \* ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون كفأ لمن له أبوان فصاعدا في الاسلام كذا في البدائع \* والذي أسلم نفسه لا يكون كفأ لآلئ لها أبوان أو ثلاثة في الاسلام ويكون كفأ لثلاثة هذا اذا كان في موضع قد ساعد هذا الاسلام وطال وأما اذا كان العهد قريبا بحيث لا يعرف ولا يكون ذلك عيافا فانه يكون كفأ كذا في السراج الوهاج \* ومن له أبوان في الاسلام كان كفأ لأمراهات ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط \* رجل ارتد والقياد بالله ثم أسلم فهو كف لمن لم يتجر عليه ردة كذا في القنية \* (ومنها الحرية) فالملوك كيف كان لا يكون كفأ للحرية وكذا المعتق أبوه لا يكون كفأ للحرية الاصلية كذا في فتاوى قاضيان \* والمعتق يكون كفأ لثلاثة كذا في شرح الطحاوي \* والمعتق أبوه لا يكون كفأ للآلئ التي لها أبوان في الحرية كذا في فتاوى قاضيان \* والذي هو حر مسلم في الاصل بأبيه وجده وان ولد جده حرا مسلما كف لمن لها أباء حرا مسلمون ولو كان جده معتقا أو كافرا أسلم لا يكون كفأ لها والمعتق لا يكون كفأ لأمراهة أمهارة الاصل وأبوهام معتق وقيل لا رواية لهذه المسئلة كذا في العناية \* ومولاة أشرف القوم لا تكون كفأ لولي الوضيع لان الولاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة

وفي القملتين أو ثلاث كف من الحنطة وفي العشر نصف صاع وكما لا يقتل القمل لا بدعها الى غيره لقتل فان فعل ذلك يضمن وكذا لو أشار الى القمل أو ألقى ثوبه في الشمس لم يملك أو غسّل ثوبه لم يملك ولو ألقى ثوبه في الشمس لملك القمل فملك القمل لا شيء عليه وان ابتدأ السبع فقتله المحرم لا شيء عليه اذا كسر المحرم يرض صيدا أو شوى كان عليه قيمته ان لم تكن البضعة مدرة وان خرج منها فرخ ميتا كان عليه قيمته حيا ولو ضرب بطن ظبية فطرحت جنيها ميتا وماتت الظبية كان عليه ضمانهما ولو قتل ظبية حاملا يضمن

فيمتها حاملا ولو عطب الظبي بنفسه طام محرم أو دة المحرم حفرة لاله فوقع فيه اصيد أو نزع الصيد من المحرم فاشتد فلهك لاشئ على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهم مجزأ كامل ويجل للمحرم أكل لحم صيد قتلته حلال وان كان فيه مصنع المحرم لا يجل ولو اشترى المحرم من محرم صيدا فلهك عند الثاني بضمن البائع والمشتري كل واحد منهم ما قيمته ولو أحرمت وفي قنصه صيد لا يجب عليه ارساله ولو قلع المحرم سن صيدا أو تفريشه فعاد لاشئ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المحرم (٢٩١) اذا ذبح صيدا لا يؤكل ولو اضطر انسان

في أكل ميتة وصيد بد بجه محرم يتناول أيم ماشاء وما يضمن المحرم بحجة أو عمة بارتكاب محذور كان على القارن ضعفه لانه جنى على احرامين وجزاء الصيد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قيمة الصيد بقومه الحكيمان في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان وان كان لا يباع في ذلك المكان تعتبر قيمته في أقرب المواضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى بثلاث القيمة طعاما يتصدق به على المساكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء منظر الى قيمة الصيد انه كم يوجد به من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بزوما وقال محمد والشافعي رحمه الله تعالى ان كان الصيد مما لا مثل له من النعم لا خيار فيه الى الحكيمان اذا حكم على القاتل بشئ من هذه الاشياء يتعين عليه ذلك وفيما له مثل من النعم لا خيار فيه للحكيمان ويجب على القاتل مثل

بني هاشم اذا زوجت نفسم من مولى العرب كان لمعتقها حق التعرض هكذا في شرح الطحاوي \* ومولاه الهاشمي لا تكافئ مولى القرشي كذا في الترتاشي \* ومعتقة أشرف القوم تكون ككفأ للوالى كذا في الذخيرة \* وتعتبر الكفأة في الحرية والاسلام في حق العجم لانهم كانوا يفتخرون بهم مادون النسب هكذا في التبيين \* أما في حق العرب فالاسلام الابليس بشرط كذا في المحيط \* فلو تزوج عربي له أب كافر بعربية لها أباه في الاسلام فهو كفء وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم كذا في الجرار الراتق \* (ومنها الكفأة في المال) وهو أن يكون مال الكالمهـ والنفقة وهو العتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكهما أو لا يملك أحدهما لا يكون كفا كذا في الهداية \* موسرة كانت المرأة وموسرة كذا في التبيين والمزيد \* ولا تعتبر الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفا لها وان كانت هي صاحبة أموال كثيرة هو الصحيح من المذهب وان كان يقدر على نفقة بالكسب ولا يقدر على المهر اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه لا يكون كفا كذا في المحيط \* والمراذيل المجل وهو ما تعارفوا به ولا يعتبر الباقي ولو كان حال كذا في التبيين \* قال أبو نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان نصير رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت شهر وهو الاصح هكذا في التبيين والمزيد \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كفا وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لفاضيخان \* والاحسن في المخترفين ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى فاضيلان \* ثم انما تعتبر القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما اذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهو فقير فتركت له المهر لا يكون كفا لانه انما يعتبر حال العقد كذا في التبيين والمزيد \* رجل تزوج أخته الصغيرة من صبي له طاقة النفقة وليس له طاقة المهر قبل الاب النكاح وهو غني جاز لانه يمد غنيا بغنى الاب في حق المهر دون النفقة لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتجهلون بهور الابناء الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة \* ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كفا لان له أن يقضى أى الدين شاء كذا في النهر الفائق \* (ومنها الديانة) تعتبر الكفأة في الديانة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهداية \* فلا يكون الفاسق كفا للصالح كذا في الجمع \* سواء كان معتل القس أو لم يكن كذا في المحيط \* وذكر السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفأة من حيث الصلاح غير معتبرة كذا في السراج الوهاج \* رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن أنه صالح لا يشرب الخمر فوجده الاب شريفا مدمنا وكبرت الابنة فقالت لا أرضى بالنكاح ان لم يعرف أبوها شرب الخمر وغلبة أهل بيته الصالحون فالنكاح باطل أى يطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وانما الخلاف بين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه فيما اذا تزوجها من رجل عرفه غير كف فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لان الاب كامل الشفقة وافر الرأى فالظاهر أنه تأمل غاية التأمل ووجد غير الكفأ أصلح من الكفأ كذا في المحيط \* ثم الكفأة تعتبر (١) عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كف ثم صار فاجرا داعرا لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج \* (ومنها الحسرة)

(١) مطلب الكفأة تعتبر عند ابتداء النكاح

المقتول في النعمة مدنة وفي جوار الوحش بقرة وفي الضبع والظبي شاة وفي الارنب عناق وفي الربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الاعلى وجه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا أو عنقا فالجوز الجمل والعناق في الهدى وانما يجوز ان تبلغ قيمة المقتول قيمة الجسد العظيم من الضأن والنشئ من غيره واذا قتل المحرم سبعاً من سبع الوحش أو الظبي كان عليه قيمته لا يجوز به دما وقال زفر رحمه الله تعالى يجب عليه قيمته بالغة ما بلغت كماله لو كان المقتول مما يؤكل لحمه وانا نقول ان الضمان انما واجب بسبب الاراقة لا بسبب افساد اللحم فلا يلزمه الادم

بجلا في الما كول لان عمة أسد الدم فيجب عليه قيمته بالغصة ما بلغت وفي الصيد المألول تجب قيمته بالغصة ما بلغت لان ذلك ضمان الملك فيجب قيمته بالغصة ما بلغت بخلاف الجزاء \* (فصل في كيفية أداء الحج) \* المحرم بالحج اذا أتى محظورات احرامه وقدم مكة فدخلها ليلا أو نهارا لا يضره والمستحب أن يدخلها نهارا وقال بعض الفاضل بركه دخوله ليلا واذا دخل المسجد الحرام وشاء سد البيت بركه ويهلل ويحمد الله تعالى ثم يبدأ بالحجر فيستقبله ويكبر (٢٩٢) وافعاله بركه كما يكبر للصلاة ثم يرسله أو يستلم الحجر وتفسير ذلك أن يضع كفيه

رحمه الله تعالى وليس بواجب ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حيثما تسير له من المسجد وإن صلى في غير المسجد جاز حتى  
وركعتا الطواف عندنا واجبة وإذا فرغ من الصلاة يعود إلى الحجر ويستلمه إن استطاع وإن لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل وهذا الاستلام  
لافتتاح السعي بين الصفا والمروة فإن كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود إلى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج إلى  
الصفا من أي باب شاء ويسعي بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزمه الدم وعند الشافعي رحمه الله تعالى ركن

وصفة السعي أن يبدأ بالصفافيه عد الصفافيه يستقبل الكعبة ثم يكبر ثلاثاً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره يرفع بها صوته ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفافيه على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعى في بطن الوادي سعياً فاذا خرج من بطن الوادي عشى على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد هادياً يستقبل الكعبة ويكبر ويهلل يفعل بالمروة ما يفعل بالصفافيه كذلك سبعة أشواط من الصفافيه الى المروة وشوط ومن المروة الى الصفافيه شوط (٢٩٣) عند عامة العلماء رجهم الله تعالى خلافاً لما قاله البعض فاذا فرغ

من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حرماً الى يوم التروية لا يحل له شيء من المخطورات فاذا دام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة أشواط ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس ويبعث بني ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغلس ثم يتوجه الى عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في أي موضع شاء وأن خرج منها قبل طلوع الشمس فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمكة لا بأس به وان بات بمكة وخرج منها يوم عرفة الى عرفات كان محققاً للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت الشمس من يوم عرفة يتوضأ أو يغتسل والغسل أفضل ثم يصلي الظهر والعصر مع الامام وفي وقت الظهر بأذان واحد أو قائمتين يؤذن للظهر ويقيم ثم يقيم للعصر بعد الظهر وان فاتته الجماعة صلى كل صلاة في وقتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجمع بين الصلاتين في وقت الظهر خلافاً لصاحبيه رحمه ما

حتى تلد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* أما اذا ولدت منه فليس للأولياء حق الفسخ لكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام واذا تزوجت نفسها من غير كف فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت أولاداً ثم بدله أن يحاصم في ذلك فله أن يفرق بينهما كذا في النهاية \* واذا تزوجت نفسها من غير كف وورثى به أحد الأولياء لم يكن له هذا الولي والى مثله أو دونه في الولانية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا اذا تزوجها أحد الأولياء برضاها كذا في المحيط \* وان زوجها الولي من غير كف فدخل بها ثم باتت من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً وراجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفريق كذا في الخلاصة \* في المتقي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة تحت رجل هو ليس بكف لها خصم أخوها في ذلك وأنها غائب عنها غيبة منقطعة أو خاصه ولى آخره وغيره أولى منه وهو غائب غيبة منقطعة فادعى الزوج أن الولي الأولي زوجها بمهر ما قامه البينة فان أقام بينة على ذلك قبلت بينته وأخذ به على الولي الأولي والافرق بينهما ما هكذا في الذخيرة \* في المتقي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل زوج أمه وهي صغيرة من رجل ثم ادعى أنها ابنته يثبت النسب والنكاح على حاله ان كان الزوج كفاً فان لم يكن كفاً وفي القياس لازم لانه هو الذي زوج وهو ولي ولو باعها من رجل ثم ادعى المشتري أنها ابنته فكذلك اذا كان الزوج كفاً وان كان الزوج غير كف فالقياس كذلك لانه زوجها أولى ماله وفي نكاح الاصل عبد تزوج امرأة باذن مولاه ولم يخبروا العقد انه حر أو عبد ولم يعلم المرأة أيضاً ولا ولياً لها أنه حر أو عبد ثم طهر أنه عبد فان كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وان كان الأولياء هم الذين باشروا العقد فلا خيار عليهم باقية المسئلة بمجالها فلا خيار للمرأة ولا للأولياء \* ويؤهلوا خبر الزوج انه حر وباتى المسئلة بمجالها كان لهم الخيار فهذه المسئلة دليل على أن المرأة اذا تزوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كف أو غير كف ثم علمت انه غير كف فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وان كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا انه كف أو غير كف فلا خيار لواحد منهم ما اذا شرط الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة ثم طهر انه غير كف كان لهم الخيار وسئل شيخ الاسلام عن مجهول النسب هل هو كف أم لا امرأة معروفة النسب قال لا كذا في المحيط \* ولو اتسب الزوج لها نسباً غير نسبها فان ظهر دونه وهو ليس بكف فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفاً فحق الفسخ لها دون الأولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخبره فلا فسخ لاحد كذا في الظهيرية \* ولو كانت هي التي غيرت الزوج واتسبت الى غير نسبها الخيار للزوج وهي امرأتها ان شاء أمسكها وان شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو تزوج امرأتها على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه لا يملكه أو عله لا يملكه كان لها حق الفسخ كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه رجل من بني قريش وأثبت القاضي نسباً منهن وجعلها بنتاً له وزوجها بحجماً فلها الاب أن يفرق بينهما وبين زوجها ولو لم يكن كذلك لكن أقربت بالرق لرجل لم يكن لمولاه أن يطل النكاح بينهما كذا في الذخيرة \* المرأة اذا تزوجت نفسها من غير كف هل لها أن تمنع نفسها حتى يرضى الأولياء أفتى الفقيه أبو الليث ان لها ذلك وان كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من مشايخنا أفتوا بظاهر الرواية ليس لها أن تمنع كذا في الخلاصة \* ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهرها ما

الله تعالى ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يجوز أداء العصر في وقت الظهر الا أن يكون محرماً عند الظهر والعصر جميعاً وفي رواية يجوز أداء العصر في وقت الظهر الا أن يكون محرماً عند أداء العصر وهو قولهما وعلى هذا قالوا ينبغي ان يكون محرماً بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر ومحرماً بالحج عند أداء العصر لا يجوز له ان يجمع لان احرام العمرة لا اثر له في جواز الجمع بين الصلاتين فكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع



الا امام في وقت الطهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى - الا ان فرجه الله تعالى ويكره التعاوي بين الصلاتين ان يجمع بينهما اماما كان او ماموما فان تطوع اعادة الاذان لاجل العصر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعيد واذا فرغ الامام من الصلاتين راح الى الموقف والناس معه فان تخلف واحد لحاجته لا بأس به ويقف في أي موضع شاء والافضل لغیر الامام ان يقف عند الامام والافضل للامام ان يقف (٣٩٤) را كما فان وقف قائما أو جالسا جاز ويكره الميل ويدعو الله تعالى لحاجته ووقت

الوقوف من حين تزول الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر اقله صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج بين ان الوقت ياتي الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف في شئ منه فقد أدرك الحج وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة أو كملوا اذا القعدة ثلاثين يوما ثم بين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز كالتوبين ان يومهم كان يوم التروية وعرفات كلها موافق الا بطن عرنة واذا وقف يحمد الله عز وجل ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك رافعا يديه كالستيم المسكين والدكر الذي جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى عن عمرو على رضي الله عنهما انه ما سالا رسول الله صلى الله عليه

فلولي الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها أو يشاركها واذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها وان فارقها بعده فلها المسمى وكذا اذا مات أحدهما قبل التفرق وهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابيس له الاعتراض هكذا في التبين \* ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما في حكم الطلاق والظهار والا يلا والميراث باق كذا في السراج الوهاج \* السلطان اذا كره رجلا لزوج موليته من كف باقل من مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم زال الاكراه فلولي حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها أو يفترق القاضي بينهما وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لاحق للولي في ذلك وكذلك في مسئلة اذا كانت المرأة مكروهة ثم زال الاكراه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق الخصومة للمرأة مع الولي وعلى قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما يتصل بنصل معرفة الاولياء \* واذا كرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كف بمهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار لها واما اذا كرهت على أن تزوج نفسها من غير الكف أو باقل من مهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار كذا في المحيط \* واذا كرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه يجوز العقد ولا ضمان على المكروه بحال فينظر ان كان الزوج كفا أو المسمى أكثر من مهر المثل أو مثله جاز وان كان اقل من مهر المثل وطلبت التبليغ الى مهر مثلها يقال له اما ان تبلغ اليه والافارقها فان بلغ فها ونعت وان فارقها قبل الدخول لا يلزمه شئ وان دخل بها وهي مكروهة فهذا رضامنه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طاعة فهذا رضامنها بالمسمى الا أن الاولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ابيس لهم ذلك - هذا اذا كان الزوج كفا ما اذا كان غير كف فللاولياء أن يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكروهة لزمه مهر المثل وحق الاعتراض لعدم الكفاة باق وان دخل بها طاعة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه ويكون هذا رضامنها بالنكاح لان تمكينها من نفسها اجازة للعقد كقولها رضيت ويسقط الخياران الثانيان لها التفرق لعدم الكفاة واتمام مهر المثل وبقي الخيار للاولياء في التفرق لعدم الكفاة ولتقصان المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم الهه الخيار لعدم الكفاة لا غير ولو فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شئ كذا في السراج الوهاج في كتاب الاكراه \* ولو تزوج ولده الصغير من غير كف به ابنه أمة أو ابنته عبدا أو زوج بغين فاحش بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبين \* وعندهم الا لا يجوز الزيادة والخط الاجماعتان في الناس فيه قال بعضهم فاما أصل النكاح فصحيح والاصح أن النكاح باطل عندهما كذا في الكافي \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي كذا في فتاوى تاضيحان \* والخلاف فيما اذا لم يعرف سواه اختيار الاب بمجانة أو فسقا ما اذا عرف ذلك منه فالنكاح باطل اجماعا وكذا اذا كان سكران لا يصح تزويجه لها اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وان كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغابن الناس في مثله يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والجد من سائر الاولياء كذا في المحيط \* والذي يتغابن فيه الناس مادون نصف المهر وقيل مادون العشر كذا في السراج الوهاج

### (الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيرها)

يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضره الشهود كذا في التاتارخانية ناقلا عن خواهرزاده \* امرأه قالت

ودخل عن الذماعة في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم أكثر ما دعوا في هذا اليوم ودعوا الانبياء قبل عليهم السلام لرجل لا اله الا الله وحده لا شريك له الملائكة الحديجي ويميت وهو حي لا يموت وذو الجلال والاكرام يمدونه وهو على كل شئ قدير وعن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد قوله على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني اهو بلك من وساوس الصدور وشبهة الامور وشدة القبر فاذا غربت الشمس من يوم

عرفة أفاض الامام والناس معه على هينهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام يؤخرون المغرب فإذا أتوها ينزلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قرح أفضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء ما إذا قام في أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى بأذان واقامتين ولا يتطوع بين الفرضين كالأية تطوع بين الظهر والعصر بعرفات فإذا انفجر الصبح يصلي الفجر بغلس ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته (٢٩٥) \* الوقوف بمزدلفة واجب عند العامة ولو ترك يلزمه الدم

الا إذا كان بعد زوال مالك رحمه الله تعالى هو ركن كالوقوف بعرفة والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسر والمستحب هو الوقوف عند جبل قرح ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لا قبله لان قبله ليلة النحر وانما وقت الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء مؤقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يقول اللهم ان هذا جمع أسألك أن ترزقني جوامع الخير كله فانه لا يعطى ذلك غيرك اللهم رب المشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام ورب الخيرات العظام أسألك أن تبلغ روح محمد نبينا منا أفضل السلام اللهم أنت خير مطلوب وخير مرغوب ولك في كل وقت جائزة أسألك أن تجعل جائزتي في هذا اليوم ان تقبل توبتي وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع علي الهدى أمرى واجعل التقوى من الدنيا همة ثم يمشي على هينته قبل طلوع الشمس الى منى فإذا أتى منى بأي جرة العتبة

لرجل زوجتي ممن شئت لا عليك أن يزوجه من نفسه كذا في التحنيس والمزيد \* رجل وكل امرأه أن تزوجه فزوجه بنفسه ما لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* واذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأه بعينها يبدل سماء فزوجه الوكيل لنفسه بذلك البدل جاز للنكاح للوكيل كذا في المحيط \* وكلت رجلان يتصرف في أمورهما فزوجه من نفسه فقالت المرأة أدبت البيوع والاشربة لا يجوز النكاح لانه لو وكلته بتزويجها لا عليك أن يزوجه من نفسه فهذا أولى كذا في التحنيس والمزيد \* امرأه وكلت رجلان يزوجه من نفسه فقال زوجت فلانة من نفسي يجوز وان لم تقل كذا في الخلاصة \* امرأه رجلاً أن يزوجه فزوجه ابنته الصغيرة أو بنت أخيه الصغيرة وهو لو لم لا يجوز وكذلك كل من بلى امرأه بغير أمرها ولو تزوجه ابنته الكبيرة برضاها ذكر في الأصل ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الا أن يرضى بها الزوج وعلى قولهما يجوز ولو تزوجه أخته الكبيرة برضاها جاز بلا خلاف كذا في المحيط \* الوكيل من قبل المرأة إذا زوجها من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان الابن صغيراً لا يجوز بلا خلاف كذا في المحيط \* الوكيل بالنكاح من قبل المرأة إذا زوجها من ليس بكفـ لها قال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح \* وان كان كفأً لانه اعنى أو مقعد أو صبي أو معتوه فهو جائز وكذا إذا كان خصياً أو عنبياً ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأه فزوجه امرأه عماً أو شلاء أو وثقاء أو مجنوناً أو صغيرة تجامع أو لا تجامع حرة أو أمة ليست بكفـ له مسلمة أو كنية جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوجه الوكيل أمة نفسه لا يجوز إجماعاً كذا في النهاية \* ولو تزوجه شوهاً أو فوهاً لها ألعاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على هذا الاختلاف كذا في الظهيرية \* وعلى هذا الخلاف إذا تزوجه مقطوعة اليدين أو مفلوجة كذا في النهاية \* امرأه أن يزوجه بغيره يضاف فزوجه مسوداً وعلى العكس لا يصح ولو عماً فزوجه بصيرة يصح كذا في الوجيز للكردي \* امرأه بأن يزوجه أمة فزوجه حرة لا يجوز وان تزوجه بكاتبه أو مدبرة أو أم ولد جاز كذا في الخلاصة \* الوكيل بالنكاح الفاسد إذا تزوجه نكاحاً جائزاً لم يحجز كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله أن يزوجه امرأه فزوجه الوكيل امرأه جعلها الزوج طالقاً ان تزوجه فالتكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط \* رجل وكل رجلاً أن يزوجه امرأه فزوجه امرأه قد أبانها الموكل قبل التوكيل جاز إذا لم يكن الموكل شكاً اليه من سوء خلقها وشؤ ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأه فارقها الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة \* وإذا قال الرجل لغیره زوجتي امرأه فإذا فعلت ذلك فأمرها بدها فزوجه الوكيل امرأه لم يشترط لها ذلك كان الأمر بدها ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أني إذا تزوجتها فأمرها بدها فزوجه امرأه لم يكن الأمر بدها الا ان يشترط الوكيل ولو وكلت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه إذا تزوجه بها يكون الأمر بدها فزوجه امرأه جاز للنكاح ويكون الأمر بدها حين تزوجه بها فزوجه امرأه كان الموكل ألى منها أو كانت في عدة الموكل جاز للنكاح الوكيل ولو تزوجه الوكيل امرأه هي في نكاح الغيرة أو في عدة الغير وهو يعلم بذلك أو لم يعلم فدخل الموكل بها ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل وكذلك لو تزوجه أم امرأته ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة أو فلانة فأنتم ما تزوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان تزوجه ساجدة في عقدة لم تجز واحدة منهما كذا في فتاوى قاضيان

فمنها من بطن الوادي بسبع حصيات مندل حصي الخذف لا يكون أطول من النواة ويستقبل في الرمي جرة العقبة بجعل منى عن عينه والكمة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض عندنا كالطين والحجر والمرد وكيفية الرمي ان يضع إبهامه على وسط سبائنه ويضع الحصة على رأس إبهامه فيرميها كذلك يكبر مع كل حصاة يرمى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله أكبر ونعم الشيطان وحزبه ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمى بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى في ذلك

اليوم غير هاهنا كذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الأفضل أن يكون هذا الرمي راكعاً أو ساجداً  
وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الرمي كله راكعاً أفضل ولا يقف بعده هذا الرمي حتى يأتي منزله هكذا روى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه لم يقف بعد الرمي ولم يذكر الذبح بعده هذا الرمي قبل الخلق لأنه مفرد لا يلزمه الذبح ولا أضحية عليه لأنه مسافر فأما القارن والمتنع  
يذبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يحلق (٢٩٦) أو يقصر لانه جاء أو ان الخروج عن الاحرام والخروج انما يكون بالخلق أو التقصير

\* امر رجلان يزوجه امرأتين في عقدة واحدة منهما وهو الصحيح هكذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضيخان \* فان أجازت كاحدهما أو نكاح أحدهما نقض كذا في البحر الرائق \* ولو تزوجه في  
عقدتين لزمه الأولى ونكاح الثانية موقوف على الإجازة كذا في العيني شرح الهداية \* ولو وكره أن يزوجه  
امرأة بعينها فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك ولو وكره أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة  
جاز وكذا إذا وكره أن يزوجه هاتين المرأتين في عقدة فزوجه أحدهما وتقربى العقدة ليس بخلاف ولو  
قال لا تزوجني الا اثنتين في عقدة واحدة فزوجه امرأته يلزمه وكذلك في العيني إذا ألحق بأخر كلامه  
ولا تزوجني واحدة منهن مادون الأخرى فزوجه أحدهما لا يجوز كذا في المحيط \* ولو قال زوجني هاتين  
الاختين تجوز أحدهما ما إلا أن يقول في عقدة ولو قال هاتين في عقدة وهما اختان جاز التفريق إلا أن ينه  
عن التفريق كذا في التتارخانية \* ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة فإذا أجازها زوج فأتى عنها وأطلقها وانقضت  
عدها ثم تزوجه الوكيل أياه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا أن يزوجه من قبلته فزوجه من قبلته  
أخرى لم يجز كذا في الخلاصة \* وكل رجلان يزوجه فلانة فزوجه الوكيل صحيح نكاح الوكيل فلو أن  
الوكيل أقام مع المرأة ثم راودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجه من الموكل جاز تزوجه أياه كذا في  
فتاوى قاضيخان \* ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الموكل بنفسه ثم أتى بها فزوجه الوكيل أياه لم يجز  
كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة \* وإذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأة بعينها فزوجه أياه باكثر من مهر مثلها  
إن كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مهر مثلها يجوز بلا خلاف وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس  
في مهر مثلها فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكل رجلان يزوجه امرأة بالف درهم  
وان كان أكثر لا يجوز ما لم يجزه الزوج وان زاد شيئا فلا يزال يجوز ما لم يجزه الزوج كذا في المحيط \* ولو وكل  
رجلاً أن يزوجه فلانة بالف درهم فزوجه أياه بالقياس أن أجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك  
حتى دخل بها فالتحريم باق أن أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيصير مهر المثل أن كان أقل  
من المسمى والايحى المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أعزم الزيادة أو لم يكن النكاح لم  
يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان المأمور ضمن لها المسمى فاختبرها بأنه أمره بذلك ثم أنكر  
الزوج الأمر بالزيادة على الألف فأنكر الأمر بالزيادة كما لا ريب في ذلك ولا مرد بالنكاح ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب  
المأمور بالمهر وبعد هذا أقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة أن المرأة تطالب المأمور بنصف  
المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر واختلاف المشايخ رحمه الله فيه والصحيح أنه انما  
اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح أن القاضي فرق بينهما لطلبها ذلك  
حتى لا تبقى معلقة فموضوع ما ذكر في كتاب الوكالة أنهما لم يطلب التفريق لكن قالت أصبر حتى يقر زواجي  
بالنكاح أو أجدينة على الأمر بالنكاح فبقى عليه جميع المهر برغمه على الأصل فكذا على التكفيل كذا  
في المحيط \* وكل رجلان يزوجه امرأتين على أن المهر عشرة دراهم والمؤجل غنا فلو جعل الوكيل المهر  
ثلاثين لا يصح العقد ويكون موقفاً على الإجازة فان أقدم الزوج على الوطء ولم يعلم عاصم الوكيل لا ينعقد

والخلق أفضل لأنه مقدم على  
التقصير في كتاب الله تعالى  
والتقصير أن يقطع من رؤس  
الشعر قدر أعمله ولا خلق على  
النساء فإذا خلق أو قصر حل  
له كل شيء الا النساء ما لم يطف  
باليث وروى ذلك عن  
عائشة رضي الله تعالى عنها  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى يحل له الطيب وان  
كن لا يجعل لها النساء والصحيح  
ما قلنا لان الطيب داع الى  
الجماع وانما هو فاحل الطيب  
بعد الخلق قبل طواف الزيارة  
بلا أثر ثم يطوف بالبيت في  
يومه ذلك طواف الزيارة ان  
استطاع أو من الغد أو بعد  
الغد ولا يؤثر عن ذلك لان  
طواف الزيارة عند نموت  
يوم النحر ويومين بعده  
وانطواف في أول الوقت  
أفضل اعتباراً بالأضحية  
فإذا أخر عن وقته قضاء  
وكان عليه الدم في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
صاحبه رحمه الله تعالى  
لا يلزمه الدم ويطوف بالبيت  
سبعة أشواط وراء الحطيم  
ويصلي بعد الطواف ركعتين  
فيصل النساء وهذا الطواف  
يسمى طواف الزيارة وطواف

الركن وطواف يوم النحر ولا يرمي في هذا الطواف ولا يصح بعده بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة  
لا يجب للمرأة وقد سعى قبل طواف الزيارة فان لم يسكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى في هذا الطواف ويسعى بعده بين  
الصفا والمروة ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة لما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد الى منى  
فبعثني فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر رمي بالحجار الثلاثة يبدأ بالتي تلي مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي

الخلف ويقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل صلاة ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لما يحتاجه يجعل في ذلك بطن كفيه إلى السماء ثم يأتي بحجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويقف مثل ما فعل في الأول ولم يرو أنه ينادي بعد رمي الأولى، والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعل لي حجاباً مبروراً وذناباً مغفوراً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم إليك أقضت (٢٩٧) ومن عذابك أشنفت واليك رغب ومنك

رهبته فتقبل نسكي وارحم

تضرعي واقبل توبتي

واسجب دعوتي وعظم

أجري وأعطني سؤل ثم يأتي

بحجرة العقبة فيرمي من بطن

الوادي سبعاً ويكبر مع كل

حصة ولا يقوم بعد هافي

المشهور فإذا كان من الغد

وهو اليوم الثالث من الشهر

يرمي الجمار الثلاثة كذلك

حتى تزول الشمس ثم ينفر

أن أحب في يومه ذلك

ويسقط عنه الرمي في اليوم

الرابع أقوله تعالى فمن تعجل

في يومين فلاثم عليه وإن

أحب أن يعكس هناك تلك

الليلة فكذلك حتى طلع الفجر

لا يمكنه أن ينفر في هذا اليوم

حتى يرمي بعد الزوال لذلك

فيكون جلته سبعين حصة

سبعة في يوم الأضحي ثم

بعد ذلك في كل يوم أحداً

وعشرين في ثلاثة أيام وإن

تسر قبل طلوع الفجر من

اليوم الرابع لا يلزمه الدم في

رواية وإن أقام حتى طلع

الفجر من اليوم الرابع ويلزمه

الرمي فيرمي قبل الزوال جازي

قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولا يجوز في قول أبي

يوسف ومحمد والشافعي

رحمهم الله تعالى ويبيت

العقد وإن أقدم مع العلم بذلك يكون اجازة \* أمهرت رجلاً أن يزوجه على ألفين فزوجها على ألف فدخل بها ولم تعلم فإنها أن ترد النكاح ولها مهر مثلها بالغام بلغ كذا في خزانة المفتين \* وكل رجلاً بان يزوجه امرأة بالف درهم فأبى المرأة حتى زادها الوكيل ثوباً من ثياب نفسه فالتكاح موقوف على اجازة الزوج لأنه خالف أمره وفي هذا الخلاف مضمرة للزوج لأنه إذا استحق هذا الثوب تجب قيمة على الزوج لا على الوكيل لأن الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلو لم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بها فهو بالخيار ولا يكون الدخول به إرضاء بخلافه الوكيل إن شاء أقام \* هو وإن شاء فارقها فإذا فارقها فله الأقل مما سمي لها الوكيل ومن مهر المثل فكذلك في التخييس والمزيد \* وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجها الوكيل امرأة على عبد الله أو كحل أو عرض له صم التزويج ونفذ ولم الوكيل تسليمه وأذا سلم لا يرجع على الزوج بشئ وإن لم تقبض المرأة العبد الممهور حتى هلك الضمان على الوكيل وترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولو زوجه الوكيل امرأة أبى درهم من ماله بان قال زوجتك هذه المرأة بالف من مالي أو قال زوجتك هذه المرأة بالف في هذه جازاً للنكاح والمال على الزوج ولا يطالب الوكيل بالألف المشار إليه كذا في الذخيرة \* ولو زوجه على عبد للزوج جازو على الزوج قيمة عبده استحساناً كذا في محيط السرخسي \* والعبد لا يصير مهوراً لم يرض به الزوج كذا في المحيط \* وكله أن يزوجه امرأة فزوجها أياً موهضين لها عنه المهر جازاً ذلك ولم يرجع به الوكيل على الزوج كذا في المبسوط \* وكله أن يزوجه امرأة على ألف درهم فإن أبى فباين الألف إلى ألفين فأبى المرأة أن تزوج نفسها فزوجها بالفين ذكر في الأصل أن ذلك جائز لازم للزوج كذا في المحيط \* وكلت رجلاً بان يزوجه من رجل بمهر أو ربعه درهم فزوجها الوكيل وأقامت المرأة مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن الوكيل زوجها منه بدينار وصدقه الوكيل يتظر أن أقول الزوج أن المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار إن شاءت اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وإن شاءت ردت ولها عليه مهر مثلها بالغام بالغ ولا نفقة لها في العدة وإن أنكر الزوج ذلك فكذلك كذا في محيط السرخسي \* هذا إذا كان المهر مذكوراً أما إذا لم يكن بان وكل رجل رجلاً آخر بان يزوجه امرأة فزوجها امرأة أكثر من مهر المثل لا يتغابن الناس فيه أو وكلت رجلاً بان يزوجه من رجل فزوجها بأقل من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في الخلاصة \* وكله بان يزوجه امرأة بالف درهم فزوجها امرأة بمخمسين ديناراً بآذانها أو لا بآذانها ثم جحدته بالف بآذانها أو لا بآذانها بطل الأول بالثاني ولو كان الأول بالثاني بآذانها والثاني بمخمسين ديناراً بآذانها فالأول بطل الثاني بآذانها بطل الأول كذا في الكافي \* وكله أن يزوجه امرأة غداً بعد الظهر فزوجها قبل الظهر وبعد الغداً لا يجوز ولو وكله بالتزويج على أن يأخذ حظاً فزوج ولم يأخذ - فله المهر صريح كذا في الوحي للكردي \* رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجلاً يرجع إلى علمي ودين عشرة فلان فزوجها رجلاً على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لأن غرضه من المشورة أن يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فإذا حصل الغرض فلا حاجة إلى المشورة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أرسل رجلاً ليخطب له فلانة فزوجها له جازاً سواء كان بمهر مثل أو غن فاحش كذا في السراجية \* وكل رجلاً أن يخطب له ابنة فلان فجاء الوكيل إلى أبي المرأة وقال هب ابنتك معي فقال الأب وهبت ثم أذى الوكيل أني أردت النكاح لموكلتي إن كان القول من الخطيب وهو الوكيل على وجه الخطبة

(٣٨ - فتاوى أول)

هذه الآية بمعنى ولا يبيت بمكة أسباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره أن يقدم الإنسان ثقله إلى مكة ويقيم في حتى يرمي الجمار لأن ذلك يشغل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها ثم يأتي بالبطح فينزل به ساعة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمى هذا الموضع أبطح ومعه باو خيفاً ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط طواف الصدر لا يرمي فيها ويسمى هذا الطواف طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الأفاضة وطواف آخر العهد بالبيت فإذا طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الأعلى أهل مكة ويسقط بعد

فاذا طاف وصلى ركعتين ثم روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين يأتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على رأسه ثم يأتي المنزم ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته ويضع خده على حائط الكعبة ويتشبث باستار الكعبة هكذا روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك ووقت الرمي بعد طلوع الفجر من يوم (٢٩٨) النحر الى غروب الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان آخر الى الليل رماده في الليل ولا شيء عليه وان أخره الى

الغدر ماء وعليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من أيام التشريق حتى تزل الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من أيام التشريق يجوز الرمي قبل الزوال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه وان لم يرم الجمار كان عليه الدم لتلك الواجب الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمنزلة ورمى الجمار والحق أو التقصير وطواف الصدر على الأفاقي وأول وقت طواف الزيارة عند نابه - طلوع الفجر من يوم النحر وأخروفته في رواية المبسوط آخر أيام النحر فان أخر عنها لا شيء عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا أفضل ولو طاف طواف الزيارة محدثا أو جنباً خرج عن إحرامه يحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه الا انه

ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينقذ النكاح بينهما أصلا وان كان على وجه العقد ينقذ النكاح للوكيل للوكيل وكذا اذا قال الوكيل قبلت فلان لان الوكيل لما قال هب ابتك مني وقال الاب وهبت تم العقد بينهما وأما اذا قال الوكيل هب ابتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينقذ النكاح مالم يقل الوكيل قبلت فاذا قال قبلت فلان أو قال قبلت مطلقا ففي الوجهين ينقذ العقد للوكيل هكذا في المحيط \* وان قال أبو البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للوكيل زوجت ابنتي على صداق كذا ولم يقل من الخاطب أو من موكله فقال الخاطب قبلت يصح النكاح للخاطب كذا في التتارخانية \* (١) الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة \* اذا وكت المرأة رجلان أو وصى بالوكالة الى رجلين بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد أن يوكل غيره بتزويجها فضر الوكيل الموت أو وصى بالوكالة الى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الاول يجوز كذا في المحيط \* اذا وكت المرأة والرجل رجلين بالتزويج ففعل أحدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضيان \* وكل رجلان يزوجه امرأة بعينها ووكلا آخر أيضا ووكلا امرأة وكيلا كذلك فالتقي وكيلا الزوج ووكيلا المرأة فزوج أحد الوكيلين باف وقبل وكيلا من جانبها وزوج آخر بمائة دينار وقبل الآخر من جهتها ووقع العقدان معا وأجهلا واختلف في السابق صح بهر المنسل كذا في الكافي \* ولو وكت رجلا لزوجته امرأة فزوجها امرأة ثم اخلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقه المرأة في ذلك لانها تصادق على النكاح فثبت النكاح بمصادقة ما وهذه المسئلة دليل على ان النكاح ثبت بالتصادق (٢) كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم يعلم ولو أخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة واذا زوجها زوجها النكاح ولو كان وكيلا من جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو ابنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط \* امرأة وكت رجلا بان زوجها من انسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ بخاري ينقض الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغناني وبه يقتضي القاضي برهان الدين وقتوى بعض مشايخ بخاري انه لا ينزل كذا في التتارخانية ناقلا عن فتاوى آهو \* ولو وكت بان يزوجه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله ولحق بدار الحرب ثم سببت وأسلمت فزوجها باه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مريض كل لسانه فقال له رجل لا يكون لك وكيلا في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية (٣) أرى أرى ولم يزد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية \* رجل له ابن ولابنة ابنة فأكراه الاب ابنة على أن يوكله بتزويج ابنته فقال له الابن من (٤) ازتووا زرتندي تو بزارم هر چه خواهي بكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكت رجلا أن يزوجه امرأة وتحتة اربع نسوة انصرفت الوكالة الى حالة تلك

(١) مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يوكل بلاذن (٢) مطلب النكاح ثبت بالتصادق

(٣) نعم نعم (٤) انما لول منك ومن بنتك افعل ما تريد

لوطاف محدثا كان عليه شاة وان طاف جنبا كان عليه بدنة وان طاف أكثر الطواف بأن طاف أربعة أشواط كذلك الزوج فهو كالوطاف كل الطواف فان أعاد الطواف بعد أيام النحر لا يسقط عنه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه بسقط وان طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله تعالى انه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق رحمه الله تعالى يلزمه الدم وان طاف الصدر على غير وضوء كفي النواذر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه عليه الصدقة وكفي بعض الروايات ان عليه دموا على قولهما

عليه الصدقة ولو طاف لازىرتمكشوف العورة بقدر ما يمنع الصلاة جاز وعليه دم ولو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم لاشئ عليه ومن اجتاز يعرفات وهو ناثم أو مغمى عليه أجزأه عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فأهل عنه أصحابه جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجوز لولا أمر أصحابه قبل النوم والإغماء أن يصرموا عنه إذا نام أو أغمى عليه فأحرموا عنه جازي قولهم حتى لو أفاق واستيقظ من منامه فأتى بأفعال الحج جاز ولو أحرم بالحج ثم أغمى (٣٩٩) عليه وطاقوا به حول البيت على بهر وأوقفوه يعرفات ومن دلفقة

الزوج ذلك وهو ان تبين واحدة من نسائه كذا في محيط السرخسي أجمع أمحساناً أن الواحد يصلى وكذا  
في النكاح من الجانبين ووليام الجانبين ووليام جانب أصيلا من جانب ووكيلا من جانب أصيلا من  
جانب ووليام جانب ووكيلا من جانب أما الواحد فهل يصلح فصولا من الجانبين أو وليام جانب فصولا  
من جانب أو أصيلا من جانب فصولا من جانب أو ووكيلا من جانب فصولا من جانب حتى يتوقف العقد  
على الإجازة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* كل  
عقد صدر من الفضولي وله قابل يقبل سواء كان ذلك القابل فضوليا آخر أو ووكيلا أو أصيلا انعقد موقوفا  
هكذا في النهاية \* وشرط العقد يتوقف على القبول في المجلس ولا يتوقف على ما رواه المجلس كذا في السراج  
الوهاج \* رجل قال أشهدوا أني تزوجت فلانة فبلغها الخبر فاجازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي  
الشهود وأشهدوا أني تزوجت نفسي من فلان الغائب فبلغها الخبر فاجاز لا يجوز ولو قبل فضولي عن الغائب في  
الفصلين يتوقف على إجازة الغائب في قول أمحسانا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وثبت  
الإجازة لنكاح الفضولي بالقول والفعل كذا في البحر الرائق \* رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنه فبلغها الخبر  
فقال نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فإما أو قال أحسنت أو أصبت كان إجازة كذا في فتاوى قاضيان \* وهو  
المختار اختاره الشيخ أبو الليث كذا في المحيط \* وإذا علم أنه أراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء  
فحينئذ لا يكون إجازة ولو هذه القوم فقبل التهنئة كان إجازة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الحجة قال  
الفقيه وبه نأخذ كذا في التارخانية \* زوج رجل امرأة بغير إذنها فقالت لم يعجبني ما فعل أو قالت  
(١) مراخوش نيامداين كارلا يكون ردأحتي لو رضيت بعد ذلك ينفذ النكاح كذا في الفصول العبادية  
\* قبول المهر إجازة وقبول الهدية ليس بإجازة كذا في فتح القدير \* وفي فوائد صاحب المحيط لو قال للفضولي  
بئس ما صنعت يكون إجازة في النكاح كذا عن محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يكون ردأوعليه  
القنوى والإجازة بالفعل سوق المهر إليها وهل يشترط وصول المهر إليها قال ظهير الدين بشرط وقال مولانا  
والقاضي الامام غفر الدين لا يشترط ولو خلاها هل يكون إجازة قال مولانا يكون وقال بعضهم نفس  
الخلوة لا تكون إجازة هكذا في الفصول العبادية \* رجل تزوج امرأة من رجل بغير أمرها فبلغها الخبر  
فقالت (٢) بئس ما صنعت فهذا إجازة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو جعفر  
رحمه الله تعالى يفتي به كذا في الذخيرة \* ولو تزوج الفضولي أربعين عقد وثلاثين عقد فطلق واحدة  
من فريق كان إجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح القدير \* فضولي تزوج رجلا عشر في عقود وبلغهن  
فأجرن إجازة لنكاح التاسعة والعاشرة وعلى هذا عشرة رجال زوج كل واحد إجماعه من رجل وهن مدركات  
فاخترن جميعا إجازة لنكاح التاسعة والعاشرة وان كانوا أحد عشر رجلا فنكاح الثلاث الأخيرة جائز وان  
كانوا اثني عشر فنكاح الأربع جائز وان كانوا ثلاثة عشر فنكاح الأخيرة وحدها جائز كذا في غاية  
السروحي \* فضولي تزوج رجلا خمس نسوة في عقود متفرقة فلزوج أن يختار أربع منهن ويفارق  
الأخرى كذا في الظهيرية \* ولو تزوج رجل أربع بغير أنهن ثم أربعاً ثم تثنى وقت ثنتان كذا في العتابة  
\* قال محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنها باثني عشر وخاطب عن الرجل رجل آخر

ترجمة

(١) دو بمعنى قولها لم يعجبني (٢) لامانع لا بأس

أصح وإن طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة وعليه دم لتكرر طواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف الصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة قودم لطواف الصدر وإن ترك أحد الطوافين فهو على ثمانية أوجه إن ترك كلا الطوافين فهو حرام على الرجال والنساء أبداً وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة قودم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير



مؤقت والثاني اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطواف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر وان ترك طواف الصدر خاصة فعليه تركه ومن تركه من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطواف طواف الصدر كانت الأربعة الأشواط من طواف الصدر وطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم لتركه أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم وان تركه من طواف الزيارة ثلاثة أشواط (٣٠٠) فعليه صدقة للتأخير وصدقه لترك الثلاثة من طواف الصدر وان تركه من طواف

الصدر أربعة أشواط كان عليه دم لان تركه الاكثر تركه الكل وان تركه الاقل كان عليه صدقة وان تركه من كل واحد منهم ما أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهو ستة أشواط وعليه تركه الباقي من طواف الزيارة ودم وترك طواف الصدر وان طاف لكل واحد منهم ما أربعة أشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه تأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز سجدة عندنا وعليه شاتان شاة لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويعتبر ما فيه بجهان في العام الثاني يعني وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعا أو عن غيره مثاله الحرم بجمعة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعا كان للقدوم وان كان محرما بعرة فطوافه للعمرة وان كان قارنا فطوافه أولا يكون للعمرة ثم الحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينو ذلك ولا بد من النية ولا يعتبر الجبهة حتى لو طاف

بغير اذنه فكان نافذولين ثم انما ما جدد النكاح بخمسين دينارا بغير اذنه ما حتى توقف النكاح على اجازته ما ثم ان المرأة اجازت أحد النكاحين وأجاز الزوج أحدهما أيضا فان أجاز الزوج النكاح الذي أجازته المرأة بان أجازت النكاح بالف درهم وأجاز الزوج ذلك أيضا أجاز النكاح بالف درهم وان أجاز الزوج النكاح الآخر بان أجاز النكاح بخمسين دينارا فإنه لا يجوز فان أجمع بعده ذلك على اجازة الثاني لا يجوز وان أجمع على اجازة الاول كان جائزا وكذلك لو أن المرأة بدأت وأجازت النكاح الثاني كان ذلك فسحا منها الاول حتى لو أجمع على الثاني يجوز ولو أجمع على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجازة وأجاز أحد النكاحين بطل الآخر وهذا الذي ذكرنا اذا علم المجاز أو لا من المجازا خرا أما اذا علم المجاز الاول ثم أجمع بعده ذلك على أحد النكاحين وتصادق على ذلك بان قالوا لا تذكروا ان هذا هو المجاز أو لا جاز هذا النكاح فان لم يترك المجاز أو لا واجمع على أحد النكاحين من غير ترك المجاز أو لا لم يجز واحد منهم ما أبدا ولو قالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان للزوج أن يجبر أيهما شاء اما النكاح بالف واما النكاح بخمسين ويجوز ذلك ويلزم الزوج المسمى فيه ولو أجاز أحدهما النكاح بالدرهم والاخر بالندينير وخرج الكلامان منهم ما معاقبته بتقص النكاحين جميعا وان أجاز كل واحد النكاحين جميعا وخرج الكلامان منهم ما معاقبته كالجواب فيه اذا أجاز كل واحد منهم النكاحين ولم يخرج الكلامان معا بل على التعاقب فينفذ أحد النكاحين للمحالة وان أجاز أحدهما نكاحا لا بهينه بان قال الزوج مثلا أجزت أحد النكاحين أو قال أجزت هذا أو هذا فاجازة المرأة في هذه المسئلة لا تخلف من أربعة أوجه اما أن قالت أجزت ما أجاز الزوج وخرج الكلامان معا في هذا الوجه يجوز أحد النكاحين واما ان قالت أجزت غير ما أجاز الزوج وخرج الكلامان معا تنقض النكاحان جميعا واما ان قالت أجزت النكاحين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قالت أجزت ما أجاز الزوج يجوز أحد النكاحين واما ان قالت أجزت أحدهما أو قالت أجزت هذا وهذا مثل ما قاله الزوج وخرج الكلامان معا ذكر انهم ما لم يميزا نكاحا بعد ولهما أن يجتمعا على أحد النكاحين أيهما شاء أو انشا فسخا كلا العقدتين كذا في الذخيرة \* ولو قال أجزت أحدهما وقال الآخر بعده أجزت أحدهما جاز النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* فضولي زوج عبد امرأتين في عقدة ثم تزوجه امرأتين في عقدة وذا برضا النسوة فعتقه له أن يجيز نكاح ننتين اما الاوليين أو الاخرين أو أحدي الاوليين وأحدي الاخرين ولو أجاز نكاح الثلاث بطل ولو أجاز نكاح الرابعة جاز ولو كانت الانكحة وقعت في عقدة لم تلحقها بالاجازة أبدا كذا في الكافي \* واذا تزوج العبد ثلاثة تابعه بغير اذن المولى فاجاز المولى الكل صححت الثالثة كذا في العتبية \* والاصل أن الاجازة بمنزلة العقد في حق المحل فان كان المحل بهما لا يصح اجتماعه في انشاء العقد لا يصح اجتماعه في الامضاء والاجازة وان صح اجتماعه في الانشاء يصح في الاجازة رجل زوج رجلا بغير اذنه صغيرتين في عقدة بغير اذن أبيهما ما وخطب عنهما ما خطب فارضعتما امرأة ثم بلغ الزوج (١) فأجاز نكاح احدهما وأجاز أبوها لا يجوز ولو أرضعت احدهما وماتت ثم أرضعت الاخرى فأجاز نكاحهما فأجاز أبوها جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من ولدين في عقدتين ثم صارتا اخنتين وأجاز نكاح احدهما جاز صغيرتان بنتان

(١) قوله بلغ الزوج أي بلغه النكاح اه

بالبيت طالب الغريم أو هارب من العدو لا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم ينو ولو طاف ثلاث مرات زوجهما او خمس مرات أو سبع مرات كل مرة سبعة أشواط وصلى بعد ذلك اكل أسبوع ركعتين جاز ولو طاف في الاوقات التي يكره فيها الصلاة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يجوز الطواف ولا يصلي الا في الوقت الذي يحل فيه الصلاة المرأة اذا حاضت في الحج ان شاءت قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فانه تغتسل ويحرم واذا قدمت مكة وهي حائض تصنع كما يصنع الحاج غير أنهما لا تطوف بالبیت

ولا تسمى بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك ولا تحلق لكنها تقصر وان حاضت يوم العرق قبل ان تطوف بالبيت فليس لها ان تنفر حتى تظهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأت البيت وطافت جازاها ان تنفر وليس عليها طواف الصدر \* (فصل في العرة) \* العرة عند ناسفة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام تكره فيها العرة لغير القارن يوم عرفة ويوم النحر واثني عشر يوم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أحرمت للعرة يوم عرفة قبل الزوال لا يكره ويجوز تكرارها في السنة (٣٠١) الواحدة عندنا ويجتنب المحرم بالعرة

ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في أحرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج واذا طاف وسعى وحلق يخرج من أحرام العرة ويقطع التلبية كما استلم الحجر في أصح الروايات \* وركن العرة شيان الأحرام والطواف بالبيت \* وواجبها شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من ردى الجمار والوقوف بعرفة وطواف النخبة والصناد والبثوة بمعنى والمزلفة \* المحرم بالعرة اذا أحرمت بالحج ان أحرمت قبل أن يطوف لعمركم يكون قارنا وكذلك أحرمت بعد ما طاف لها شوطا أو شوطين أو ثلاثا وان أحرمت بعد ما طاف لها أربعة أشواط كان متمتعا \* رجل لي بحجة فنوى بقلبه العرة أو لي بغيره ونوى بقلبه الحج أو لي بهما جميعا ونوى أحدهما أو لي بأحدهما ونوى كلاهما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العبر قلنا نوى

(فصل في القران)

المحرمون أربعة المقر بالحج والمقر بالعمرة والقارن والمتمتع

أما المقر بالحج والعمرة فقد ذكرنا وأما القارن والقارن من يجمع بين الحج والعمرة في الأحرام يقول لبيك بعمرة وحجة \* واذا أراد الرجل القران يتأهب للأحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلي فيقول لبيك بعمرة وحجة معا فقدم محمد رحمه الله تعالى العمرة في الذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الى الحج ثم يسأ بأفعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرة سبعة أشواط كما يطوف المفرد ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق رأسه ولا يحل بل يخرج الى

زوجهم اعمهم في عقدتين من رجل بغير أمره فارضعتهما امرأه فأجاز الزوج نكاح احدهما لم يجز ولو كان لكل واحدة عم هو وليا والمسئلة بجعلها فأجاز نكاح احدهما اجاز ولو تزوج أمتير في عقدة برضاها بغير إذن المولى فاعتق المولى احدهما بعينها فبلغ المولى النكاح فأجاز نكاح الامة لا يجوز وكذلك لو تزوج رجل رجلا متين في عقدة باذنه ما واذن مولاها ما فاعتق المولى احدهما ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح الامة لا يجوز وان أجاز نكاح الحرة جاز ولو أن المولى أعتقهما معا فأجاز نكاح احدهما أو كليهما ما جاز ولو قال فلانة حرة وفلانته حرة أو أعتق احدهما ما وسكت ثم اعتق الاخرى ثم بلغ الزوج فأجاز نكاحهما معا أو متعافيا صح نكاح المعتقة الاولى دون الاخرى ولو كان النكاح في عقدتين فان كانتا لمولين فاعتق أحدهما احدهما ماله اجازة نكاح أيهما شاء وان كانتا لرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون الامة كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت تحت رجل حرة وزوجه فضولى أمة فانت الحرة وزوجه أخت امرأته فانت امرأته ليس له أن يجيز وكذلك لو كان تحتها أربع نسوة فزوجه خامسة ثم ماتت احدها ليس له أن يجيز في الخامسة ولو تزوجه خساد فمرة واحدة ليس له أن يجيز في بعضهم هكذا في السراج الوهاج \* حرت تحت امرأته وزوجه رجل أربع نسوة بغير أمره فبلغه ذلك فأجاز نكاح بعضهم لم يجز ولو تزوجه أربع نسوة في عقود متفرقة فأجاز نكاح بعضهم جاز فان أجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز وبطل نكاح الكل حتى لو أجاز بعد ذلك نكاح بعضهم لا يجوز ولومات امرأته قبل الاجازة في العقد الواحد وفي العقود المتفرقة ثم أجاز نكاح الكل لم يجز كذا في المحيط \* لو أن رجلا تزوج ابنته البالغة من رجل غائب وقبل عن الزوج فضولى فانت ابنة الغائب لا يبطل نكاح الاب بعمته رجل زوج ابنة البالغ امرأته بغير إذن خن الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب أن يقول اجز النكاح على ابنة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا تزوج رجل بنت اخيه من ابنة وهما صغيران ولا بنته اخيه اب ثم مات أبوها قبل اجازة النكاح فأجاز الم هذا النكاح قبل بلوغها صححت الاجازة ونفذ النكاح وكذلك اذا زوج الرجل ابنة البالغ امرأته بغير إذن الابن فلم يبلغ حتى صار ممتعا فأجاز الاب ذلك النكاح جاز وكذلك العدة اذا تزوج بغير إذن المولى ثم خرج عن ملكه الى ملك غيره فأجاز الثاني النكاح صححت اجازته ونفذ العقد وكذلك الامة اذا زوجت نفسها بغير إذن المولى فخرجت عن ملكه الى ملك غيره بالبيع أو بالهبة أو بالارث فان لم يحل فرجها للملك الثاني بان ورثها جماعة أو ورثها ابنة وكان الميت وطنها أو باعها أو وهبها من جماعة أو من ابنة وكان الاب وطنها فالوارث الاجازة واذا كانت الجارية تحت للثاني في هذه الصورة بأن وهبها من أجنبي أو باعها من أجنبي أو من ابنة ولم يكن الاب وطنها أو ورثها ابنة ولم يكن الميت وطنها فانه لا تصح الاجازة من الثاني ولا يصح النكاح باجارة الثاني كذا في المحيط \* (ومما يمتثل بذلك مسائل الفسخ (١)) العاقدون في الفسخ أربعة (الاول) عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي فاذا زوج رجلا امرأته بغير إذن ثم قال ففسخت العقد لا يفسخ وكذا لو تزوجه أخت تلك المرأة يتوقف النكاح الثاني ولا يكون فسخا للاول (الثاني) عاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجلان تزوجه امرأته بغيره فزوجه تلك المرأة وخاطب عثم افضولى فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوجه أخت تلك المرأة

(١) مطلب مسائل الفسخ

عرفات ويقف ثم يطوف بالبيت للحج ويديه بين الدفا والمروة عند ما يطوف القارن طواقين ويسمى الهاماسعين أحد مالهرة والثاني للحج ثم يأتي بسائر ما يفعل المقر بالحلج فإذا رمى جمرة العقبة يوم التخيذ يبع دم القران وهذا الدم نسك من المناسك يتوقت أيام النحر ويباح له أن يتناول منه عند ما ويجوز فيه الشاة والاشتر الذي البقرة أفضل من الشاة والخزور أفضل من البقرة كافي الاضحية وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يحلق (٣٠٣) أو يقصر فيحلق وان لم يطف القارن امرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند نابصر

رافضا لمرته ولا قران لاهل مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة ولو أحرم بجحيتين عند الميقات أو عند غيره لم تهما جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وكذا لو أحرم بعمرتين لم تهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الاحدى الجحيتين واحدى العمرتين وعلى هذا الخلاف اذا أحرم بحجة ووقف بعرفة ثم أحرم بحجة أخرى عندهما يلزمه الثانية أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الثانية واذا صار محرما لهما كيف يفعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشتغل بعمل احدهما ترفع النية الثانية فإذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف تكرار الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما قال لبيك بجحيتين أو قال لبيك بعمرتين يصبر محرما بهما جميعا وترفع احدهما في مكانه قبل ان يشتغل بعمل احدهما \* اذا قال لله على

لا يفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيخان \* فان أنكحها الوكيل بعينها نكاحا آخر ينتقض الاول كذا في محيط السرخسي \* (الثالث) عاقد نكاح الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل زوج رجلا امرأه بغير أمره ثم ان الزوج وكله بان يزوجه امرأه بغير عيها فزوجه أخت تلك المرأة يفسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه (الرابع) عاقد نكاح الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجلا ليزوجه امرأه بغير عيها فزوجه امرأه فخطب عنها فزولى فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو زوجه أخت تلك المرأة يفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيخان \* فالقضى في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف عليك الرجوع قولاً وفعلًا كذا في الظهيرية \* ولو زوج له فزولى امرأه ثم وكل رجلا بان يزوجه له امرأه فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية الجامع \* ولو زوج له أخته بامر ما باطل نكاح الاول أحد ما لو كلبين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما باشره الوكيل الاخر وقوفاً قصداً وملك نقضه بنكاح اختها أو بتجديد الاول بهما آخر كذا في العناية \* ولو زوج امرأه بغير إذن ثم وكل رجلا بان يزوجه امرأه فنقض باسائه ما فعل الزوج لم يصح فان زوجه اختها ينتقض الاول ولو زوج له الوكيل امرأتين في عقدة احدهما اخت الاولى أو اربعاً في عقدة لم ينتقض نكاح الاول كذا في محيط السرخسي

#### (الباب السابع في المهر) وفيه سبعة عشر فصلاً

\* (الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهر او ما لا يصلح مهر) \* أقل المهر عشرة دراهم مضروبة بأوغر مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبراوان كانت قيمته أقل كذا في التبيين \* وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر الرواية حتى لو تزوجه على ثوب أو مكيل أو موزون وقيمتها يوم العقد عشرة قصارت يوم القبض اقل ليس لها الرجوع في العكس لهما ما نقص كذا في النهر الفائق \* ولو أنقص الثوب لقوات جزمته قبل القبض فلها الخيار ان شاءت أخذته وان شاءت أخذت عشرة دراهم هكذا في محيط السرخسي \* المهر انما يصلح بكل ما هو مال متقوم والمنافع تصلح مهر غير أن الزوج اذا كان حراً وقد تزوجه على خدمة اياها جاز النكاح ويقضى لها مهر المثل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى هكذا في الظهيرية \* ولو تزوجه على خدمة حراً خرفاً لم يكن بامرءه ولم يجز وجب قيمته وان كان بامرءه فان كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الا انكشف والفقة وجب ان تمنع وتطلى هي قيمته أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجه على منافع ذلك الحرة حتى تصير أحرى بها لانه أجبر وحدها في دفعته في الاول فكالاول وفي الثاني فكالثاني هكذا في فتح القدير \* ولو تزوجه على خدمة عبده أو أمته صح كذا في النهر الفائق \* ولو كان الزوج عبداً فلها خدمته بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجه امرأته على أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوجه على أن يرعى غنمها أو يزرع أرضها في رواية لا يجوز وفي رواية جاز كذا في محيط السرخسي \* والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح هكذا في النهر الفائق \* والصواب أن يسلم لها اجماعاً استدلالاً بقصة موسى وشعيب عليهما السلام وشريعة من قبلنا لما قلنا انما قلنا الله تعالى أو رسوله بلا انكار كذا في الكافي

ان أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* المحكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بحجة \* واذا وعمره معاقبته يرفض العمرة في قوله ولوطاف للعمرة شوطاً أو شوطين ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة ثم يقضيها به - والعمرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال انه يرفض العمرة ولو كان طاف للعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة بالاتفاق ويمضي في عمرته ثم يقضى الحجة في عامه ذلك ان بقي وقت الحجة \* عن محمد رحمه الله تعالى ان خرج الرجل الى السفر يريد بالحج فأحرم ولم تحضره النية قال هو حج قبله

فان خرج ولانية له فاحرم ولم ينوشأ قال له ان يجعله ماشاء ما لم يطف بالبيت فاذا طاف بالبيت فهي عمرة وعن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله على المشى الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون حجة أو ثلاثون عمرة ولو قال على المشى الى بيت الله ثلاثين شهرا أو قال أحد عشر شهرا أو قال عشرة أشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرف \* رجل قال وهو بخراسان على المشى الى بيت الله ان كنت فلانا بالكوفة فكلام فلانا بالكوفة قال عليه المشى الى بيت الله (٣٠٣) من خراسان \* رجل قال انما حرم بحجة

ان فعلت كذا ففعل كان عليه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولو قال انا هدى الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء \* اذا أحرمت الرجل بشيء ونسبه يلزمه حجة وعمرة وان أحرمت شيئين ونسبهما في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحمل أمره على القرآن \* رجل أوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء مشى وان شاء ركب واهراق دما وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا أفضل فعلى رواية الحسن اذا نذر أن يحج ماشيا فحج راكبا يخرج عن النذر وفي ظاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم انه متى ركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك رحمه الله تعالى يركب بعد ما طاف للصلاة قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه يركب بعد ما وقف ثم اختلفوا انه من أى موضع يلزمه

\* واذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الاحكام أو على الحج والعمرة ونحوهما من الطاعات لا تصح التسمية عندنا \* (ثم الاصل) في التسمية انما اذا صحت وتقرر يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة بكل عشرة عند أصحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مهور المثل واذا تزوجها على أن لا يحزرجها من بلدها أو على أن لا يتزوج عليها لا تصح التسمية فان المذكور ليس بمال وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على مائة أو دم أو خمر أو خنزير لم تصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى داره وركوب دابته والحمل عليها وزراعة أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مائة معلومة صحت التسمية كذا في البدائع \* ولو تزوج العبد على رقبته باذن مولاه أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز ولو تزوج عليها حرة أو مكاتبة لا يجوز ولا ينفذ بقيمة كذا في غايه السروحي \* ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته أو على دم عدله عليها أو على أن يحجبها كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له على امرأة ألف درهم عن مبيع فتزوجها على أن أخر ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتأخير باطل كذا في الظهيرية \* رجل تزوج على ألف التي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بالف وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكاه باقبض الدين من المديون ولو تزوج امرأة على ألف التي له على فلان الى سنة فرفضت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بالمال وان شاءت اتبعت المديون فان اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا تزوجها على هذا العبد وهو ملك الغير أو على هذه الدار وهي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة فبعد ذلك ينظر ان أجاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلها عين المسمى وان لم يحز المستحق لا يطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما تجب قيمة المسمى كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة على عيب عبد اشتراه منها جاز فان كانت قيمة العيب عشرة فلها ذلك وان كانت أقل من عشرة وجب تكميل العشرة كذا في الظهيرية \* قد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل ولكل واحدة من المرأتين مهر مثلها وهو أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه الزوج أخته أو أمه على أن يكون بضع كل واحدة منهما مصادق الاخرى كذا في الجوهرية النيرة \* واذا سمى في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجها على ما يشترطه العام أو على ما يخرج أرضه العام أو على ما يكتسب غلامه لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل وكذا اذا سمى ما ليس بمال للعالم من كل وجه بان تزوجها على ما في بطون غنمه أو على ما في بطن جاريته لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط \* واذا تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم أجني كانت التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج ينظر ان حكم به مهر مثلها أو أكثر فلها ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى بالاقل وان كان الزوج على حكمها فان حكمت به مهر مثلها أو أقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم تجز الزيادة الا اذا رضى الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم الاجنبي فان حكم به مهر المثل جاز وان حكم باكثر من مهر المثل يتوقف على رضا الزوج وان حكم باقل من مهر المثل يتوقف على رضا المرأة كذا في البدائع

(الفصل الثاني فيما يتأكله المهر والمتعة) والمهر يتأكله كدبا بعد ثلثة الدخول والخلاوة الصحيحة وموت أحدهما زوجين سواء كان مسمى أو مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالبراءة

المشى قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يمشى من بيته فان ركب في الكل أراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة \* رجل قال على المشى الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة أو قال على زيارة بيت الله يلزمه حجة أو عمرة ماشيا ولو قال على الذهاب الى بيت الله أو على الخروج الى بيت الله أو الخروج الى الكعبة أو الى بيت المقدس أو الى المدينة لا يلزمه شيء ولو قال على المشى الى الحرم أو الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا وما لو قال على المشى الى بيت

الله سواء ولو قال على المنى الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه على هذا الخلاف أيضا رجل قال لله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال لله على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته قال على الرازي رحمه الله تعالى عليه بقدر ما يعيش من السنين وهكذا روى عن محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لله على نصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه حجة كاملة (٣٠٤) وكذا لو قال لبيك بحجة لأطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة يلزمه حجة كاملة إذا

من صاحب الحق كذا في البسائع \* وان تزوجها ولم يسم لها مهرًا أو تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها وكذا إذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها المنة ولو فرض القاضي لها مهرًا أو فرض الزوج بعد العقد في حال التأكيدي كدكيتا كدكيتا كدمهر المثل وان طلقها قبل الدخول تجب المنة ولا ينصف المفروض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* ولا تجب المنة الا اذا حصلت الفرقة من جهته كالطلاق والفرقة بالابلاء واللعان والحب والعنة وردة وابائه الاسلام وتقبيله أمهًا أو ابنته بشهوة وان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب كدكيتا أو ابائها الاسلام وتقبيله ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفافة وكذا لو اشترى زوجته من المولى أو اشتراها أو كبله منه ولو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج منه تجب المنة وكل موضع لا تجب المنة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجودها كذا في التبيين \* وفي كل محل أوجب العقد مهر المثل في الطلاق قبل الدخول تجب المنة فحسب كذا في التذيب \* (المنة ثلاثة أنواع) قبض وملخفة ومقنعة وسلا جدي غايبة الجوده ولا رد غايبة الرادة كذا في المحيط \* كذا في عرفهم وأما في عرفنا فيعتبر عرفنا كذا في الخلاصة \* ولو أعطاه قيمة الاثواب دراهم أو دنانير تجبر على القبول كذا في البسائع \* ثم لا تزد على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي \* ويعتبر برقيها حالها القيام مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين \* فان كانت من السفلة يمتنعها من الكبرياء وان كانت من الوسطى يمتنعها من القز وان كانت من نفقة الحال يمتنعها من الابريسم وهو الاصح كذا في النيساب \* والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي \* وقيل يعتبر بحالها محاكم صاحب البسائع \* وهذا القول أشبه بالفقه كذا في التبيين \* قال الولوالجي وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* ولا منعة للتوفى عنها زوجها سمي لها مهرًا أو لم يسم دخل بها أو زوجها أو لم يدخل وكذلك كل نكاح فاسد فزق القاضي فيه بينهما قبل الدخول بها وقبل الخلوة أو بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا منعة فيها والعبد بمنزلة الحر في وجوب المنة اذا كان النكاح باذن المولى كذا في المحيط \* (المنة عندنا على ثلاثة أوجه) منعة (واجبة) وهي للطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهرًا (ومستحبة) وهي للطلقة بعد الدخول (ولا واجبة ولا مستحبة) وهي للطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهرًا كذا في السراج الوهاج \* والخلوة الصحيحة أن يجتمعا في مكان ليس هنالك مانع يمنعه من الوطء حسًا أو شرعًا أو طبعًا كذا في فتاوى قاضيان \* والخلوة الفاسدة أن لا يتمكن من الوطء حقيقة كالمرض المدنف الذي لا يتمكن من الوطء ومرضها ومرضه سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* أما المرض فالمراد به ما يمنع الجماع أو يلحق به ضرر والصحيح أن مرضه لا يخلو عن تكسر وفتر فكان مانعًا سواء لحقه ضرر أم لا وهذا التفصيل في مرضها كذا في الكافي \* اذا خلا بامرأته وأحدهما محرّم بفرض أو نفل أو في صوم فرض أو مفسدة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والنذر والكفارة روايتان والأصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وصلاة التطوع لا تمنع والحيض والغائس يمنعان ولو كان معهما تامًا أو أعمى لا تصح الخلوة ولو كان معهما صغيرًا يعقل أو مغمى عليه لا يمنع الخلوة وان كان معهما صغيرًا يعقل بان أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما أو كان معهما أصم أو أخرس لا

علق الخلع بشرط ثم علقه بشرط آخر ووجد الشرطان تكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الج

### (فصل في التمتع)

التمتع أفضل من الافراد والقران أفضل من الكل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الافراد أفضل من التمتع وقال الشافعي رحمه الله تعالى الى الافراد أفضل من الكل \* التمتع عندنا من يأتي بأعمال العزّة أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يأتي بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلب بأهله بينهما المأما صحصا وان أحرم بالعزّة قبل أشهر الحج وطاف لها في أشهر الحج ويحج من عامه ذلك عندنا يكون متمتعًا لان أداء أعمال العزّة في أشهر الحج بمنزلة ابتداء الاحرام في أشهر الحج ولو اعتسرفي أشهر الحج ثم أفسدها أو أعتما على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعًا لانه لم يتم العزّة ولو قضى العزّة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاهما قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون متمتعًا

في قولهم لانه لم يتم العزّة ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات لا يكون متمتعًا ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع نصح لانه التمتع والقران ثم عاد وقضى العزّة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمتعًا الا أن يرجع الى أهله ثم يعود محرّمًا بالعزّة ولو خرج الى الميقات قبل أشهر الحج ثم يرجع يكون محرّمًا في قولهم وبكالا قران لاهل مكة ومن كان في معناهم لا منعة لهم ويجب الدم على القارن والتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه يتيسر الجمع بين العبادتين \* اذا أحرم بالعزّة وطاف لها بعض الطواف في رمضان

وبعضه في شؤال ثم حج من عامه ذلك فان كان أكثر طواف العرة في شؤال كان متمتعاً وعليه دم المتعة وان كان أكثر طوافها في رمضان لا يكون متمتعاً ولوطاف اليها ثلاثة أشواط في شؤال ثم رجع إلى أهله ثم عاد إلى مكة وطاف ما بقي وحج من عامه ذلك فان كان أكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد ارتفع له نسكان في سفرين وان كان أكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولوطاف للمرة على غير وضوء في رمضان ثم أعاد الطواف في شؤال وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً المتمتع اذا لم يسبق (٣٠٥) الهدى مع نفسه فلما فرغ من أفعال

المرّة يتخلل وان ساقى هدى المتعة يبقى محرماً ما لم يفرغ من أفعال الحج

\*(فصل في فائت الحج)\*

من فاته الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل العرة وعليه الحج من قابل ولادم عليه عندئذ لا يترك الجناية وقد أتى بأحد موجبي الاحرام فان كان قارناً يطوف للمرّة ويسعى ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويطل عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف الصدر

\*(فصل في الاحصار)\*

المحصر هو المحرم بالمرّة أو الحج اذا منع عن الوصول إلى البيت لمرض أو عدو أو كافر أو مسلم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا احصار الا بالعدو وحكمه أن يعيتم بهدى واحداً شاة أو بقرة أو بدنة أو يشتر في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيها ما يجوز في الاضحية فان كان قارناً يعيتم بهدين ويؤاخذهم أن يضرعوا عنه في الحرم يوم

تصح هكذا في فتاوى قاضيخان \* والمجنون والمعتوه كالصبي فان كانا يعقلان فليست بخلاوة وان كانا لا يعقلان فهي خلو كذا في السراج الوهاج \* وان كان معهما جارية للمرّة اختلفوا فيه والفتوى على انها تصح كذا في الجوهر النيرة \* وجارية الرجل لا تمنع الخلوة كذا في معراج الاربعة \* وكان محمد رحمه الله تعالى أولاً يقول لو كان غنماً أمته تصح بخلاف ما لو كان غنماً أمته ثم رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة وفتاوى قاضيخان \* وان كان معهما زوجة الاخرى تمنع صحة الخلوة وان كان معهما كلب عقور يمنع وان لم يكن عقوراً فان كان للمرّة فكذلك وان كان للزوج صحت الخلوة كذا في التبيين \* ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحت الخلوة علم بدخولها أو لم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لائماً حكم النيقطان كذا في الظهيرية \* المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معها أحد ولم يعرفها الزوج فكثت ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل عليها ولم يعرفها الا يكون هذا خلوة ما لم يعرفها هكذا اختار الشافعي والامام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط \* وفي الجفة نأخذ كذا في التارخانية \* ويصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوة كذا في التبيين \* ولا تصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة به غيره لا يجامع مثله او الكافر اذا خلا باهراً أو بعد ما سلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافر وامرأته مشركة فخلها لا تصح كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن الموانع لصحة الخلوة أن تكون المرأة ارتقاء أو قرناً أو عفلاً أو شهراً كذا في التبيين \* ولوطاها منهن ثم خلها باقبل التكفير تصح طهرتها عليه كذا في البحر الرائق \* وان خلها ولم تكن من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوة وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج \* وخلوة المحبوب خلوة صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وخلوة العنين والخصى خلوة صحيحة كذا في الذخيرة \* والمسكان الذي تصح فيه الخلوة أن يكونا آمنين من اطلاع الغير عليهم ما غير انهما كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولا تصح الخلوة في الصحراء ليس بقرية ما أخذ اذ لم يأمنا مروانسان وكذا الخلوة على سطح ليس على جوانبه ستر أو كان السستر قريباً أو قصيراً بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهم لا تصح الخلوة اذا خاف هجوم الغير فان أمنا صحت الخلوة كذا في الظهيرية \* ولو خلها في الطريق ان كانت جادة لا تصح وان لم تكن صحت هكذا في السراج الوهاج \* ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام فان حملها إلى الرستاق إلى فرسخ أو فرسخين وعديل الطريق كان خلوة في الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو خلها في خيمة في مقارة صحت الخلوة كذا في الظهيرية \* ولو حج بها فزل في مقارة من غير خيمة فليست الخلوة صحيحة وكذا في الجبل كذا في التبيين \* وفي بستان لا باب له يغلق ليست بخلو فان كان له باب وغلق فهو خلوة كذا في الخلاصة \* ولو خلها في محل عليه قبة مضروبة ليلاً أو نهاراً ان أمكنه الوطء صحت الخلوة ولو خلها في بيت غير مسقف أو في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية \* ولو خلها في حجلة أو قبة فأرخت الستر عليه فهو خلوة صحيحة كذا في البدائع \* ولو كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوة وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان الستر من ثوب بريق يرى منه أو كان قصيراً بحيث لو قام انسان يراه ما لا يكون خلوة هكذا في الخلاصة \* وفي البيوتات الثلاثة أو الاربعة واحد بعد واحد اذا خلا باهراً في البيت القصوى ان

(٣٩ - فتاوى اول)

النصر فاذا انحرح له كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الموضع الذي أحصر وليس على المحصر حلق ولا تقصير ثم ان كان محرماً بالمرّة عليه قضاء العرة اذا قدر وان كان محرماً بحجة فعليه حجة وعرة أما قضاء الحج فان كان ذلك حجة الاسلام فعليه أدؤها وان كان محرماً بحجة التطوع عليه قضاءها لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وأما قضاء العرة فلا يلزمها الحج بعد الشروع صار كفائت الحج وفائت الحج نلزمه العرة فكان عليه قضاء العرة اذا بعث بالحصر



بألهدي ان شاء أقام في مكانه وان شاء رجع ويجوز ذبح هدى الا حصار قبل يوم النحر في العرة والحج جميعا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يجوز في الحج المحصر اذا لم يجد الهدى فهو محرم الى ان يجد أو يطوف ويسمي بين الصفا والمروة ويحلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يجد الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة حصر ولا يكون محصرا (٣٠٦) في الحرم اذا مكث الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان بمكة

عدو غالب يمنع من الطواف فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم لتروك الوقوف بعرفة ودم لتروك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيره ودم لتأخير الحلق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس على أهل مكة حكم الاحصار اليوم لانها دار الاسلام بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم واذابعت بالهدى ثم زال الاحصار ان أمكنه ان يدرك الهدى والحج جميعا لزمه المضي في الحج والتوجه جميعا ولو قدر على أن يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه المضي في الحج وان قدر على ذلك الحج دون الهدى لا يلزمه المضي استحسانا وهذا التقسيم يتأق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده يجوز ذبح دم الاحصار قبل يوم النحر فاما على قول صاحبها رحمه الله تعالى الله تعالى لا يجوز الذبح فلا يتأق هذا التقسيم في الحج وانما يتأق في العرة ولو كان الاحصار بالمرض فنزال

كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها يدخل من غير استئذان لانصح الخلوة وكذا الخلوة في بيت من دار والبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليه سماع غيرهما من المحرم أو الاجانب يدخل لانصح الخلوة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مجموع التوازل سئل شيخ الاسلام عن تزوج امرأة فدخلها أمها عليه وخرجت وردت الباب الا انه لم تغلقه والبيت في خان يسكنها اناس كثيرة وله هذا البيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينتظرون من بعد هل تصح هذه الخلوة قال ان كانوا ينظرون في الطوابق يترصدون اهلها وما يعلم بذلك لانصح وأما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهم ما يقصد ان ينقلوا في البيت الى زاوية لا تقع أنصارهم عليه كما في الذخيرة \* تجب العدة في الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة أم فاسدة استحسانا لتوهم الشغل وذكر القدوري ان المانع ان كان شرعا تجب وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا تجب وأصحابنا أقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطء في حق بعض الاحكام دون البعض فاقاموها مقامه في حق تأكد المهر وبثوث النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح أختها واربع سواها وحرمة نكاح الامة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحصان وحرمة البنات وحلها الاول والرجعة والميراث وأما في حق وقوع طلاق آخر فغير روايتان والا قرب أن يقع كذا في التبيين \* ولا تقام الخلوة مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا يكره ثم طلقها تزوج كالابكار كذا في الوجيز للكردي \* واذ اتا كذا المهر لم يسقط وان جاءت الشقة من قبلها بان ارتدت أو طأعت ابن زوجها بعدما دخل بها أو خلاها وقبل ذلك يسقط جميع المهر للحج \* الفرق من قبلها كذا في المحيط \* ولا خلاف في ان أحد الزوجين اذا مات حنف أنفه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية نية كذا المسمى سواء كانت المرأة حرة أو أمة وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتله أجنبي أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه فاما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأ كذا الكل عندنا كذا في البدائع \* وان كانت أمة فقتلت نفسها روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط مهرها وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يسقط وهو قولهم ما وان قتلها ما ولا قبل الدخول يسقط مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاعلا أما اذا كان صبيًا أو مجنونًا لا يسقط اجماعا كذا في الجوهر النيرة \* واذ قتل السيد زوجها لا يسقط اجماعا كذا في السراج الوهاج \* واذ مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأ كذا المثل عند أصحابنا كذا في البدائع \* ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها اذا استوا وياسنا ورجالا وبلدا وعصرا وعقلا ودينا وبكارة وكذا يشترط أن تستوي في العلم والادب وكما الخلق وأن لا يكون لهما ولد كذا في التبيين \* وانما يعتبر حالها في السن والجمال حالة الزوج كذا في المحيط \* وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا بان يكون زوج هذه كازواج أمثالها من نساء في المال والحسب وعدمهما كذا في فتح القدير \* وقوم أبيها أخواتها ألبها وأمهاتها ولا بها وعماتها بنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهر أمها الا أن تكون أمها من قوم أبيها بان كانت بنت عم أبيها كذا في المحيط \* فان لم يوجد في الاجانب من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها كذا في التبيين \* وفي المنتقى ويشترط أن يكون الخبر بمهر المثل رجلين أو رجلا وامراأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا

المرض فهو والا لسوء ولوسرت نفقة الحاج عن محمد رحمه الله تعالى قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا فيجوز أن يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالفقير اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الاتملم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قدر على المشي للحال لكنه يخاف أن يعجز يكون محصرا القادر اذا حصر فيه ثم هدى واحدا للتحلل عن الأحرامين لا يصح ولا يتحلل به لان أو ان الخروج عن الأحرامين في حق واحد بالهدى الواحد لا يتحلل عنهما وان بعث به دين لا يحتاج الى ان يعين

هذا للهرمة وهذا للرجل المرأة اذا احرمت بالرجل تطوعا فنعها زوجهما فهي محصورة ولا تزوج أن يحللها عاها ومن محظورات الاحرام ولا يثبت التحلل ههنا بقول الزوج حال تلك ولو احرمت بنجعة الاسلام وليس لها محرم فهي محصورة ولا تحلل ههنا بالبهدي واذا احرمت العبد او الامه بغير اذن المولى فله مولى ان يحللها ما يغير هدى ويجب القضاء بعد العتق ولو احرمت باذن المولى ثم احصر لا يجب دم الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق \* (فصل في الحج عن الميت) \* (٣٠٧) انا حج عن الميت بأمره هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلاف فيه

قال بعضهم لا يقع الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا اشترط النية عن المحجوج عنه ويذكر الحاج في التلبسة فيقول اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن ههنا فقال ذلك معلق بعيشة الله تعالى كما قال محمد رحمه الله تعالى قالوا وينبغي أن يكون الحاج رجلا حرة مريض أو شيخ يدفع الى رجل مالا يعرج عنه حجة الاسلام وأراد أن ما يفضل عن الحج من النفقة والسياب وغير ذلك يكون للدفع اليه قال ابن شجاع رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك ان يقول دافع للمال للدفع اليه وكذلك ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيه من نفسه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا أمر غيره بأن يحج عنه ينبغي أن يفوض الامر الى الأمور

في الخلاصة \* زوجت نفسها مهر أمها جاز وفي الذخيرة هو الصحيح كذا في غاية السروجي \* (الفصل الثالث فيما هي مالا وضم اليه مالا ليس بمال) \* اذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط \* والمرأة المسمى فقط كذا في البحر الرائق \* بخلاف ما اذا تزوجها على ألف وعلى أن يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق ما لم يطلق ثم اذا شرط التطلق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كما لو تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدى لها هدية فلم ينف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة اذا لم يف الزوج بالشرط كذا في المحيط \* هـ اذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يوف بما وعد فليس لها الا المسمى فان وفي بمائشط لها فلهما المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة لا يجزي ولم يوف فليس لها الا المسمى هكذا في البحر الرائق \* ولو تزوج مسلم مسلمة مسمى لها في عقدة النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وارطال من خرف فالمهر مسمى لها اذا كان عشرة فصاعدا ويبطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لان النكاح لا منعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج \* ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضرته فلانة على ان ردت عليه عيدا وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الالف والطلاق على بضعةا وعلى العبد فان كانت قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن العبد غنا ونصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صدقها وانقسم البضع والعبد على الطلاق والالف أيضا وصدق بمقابله الطلاق نصف العبد ونصف البضع وبمقابله الالف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بائنا فان استحق العبد وأهلك قبل التسليم رجع بخمس مائة حصصا العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا وان كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضرته فلانة على ان ردت عليه عيدا فلهما لا يقع الطلاق على الضررة ما لم يطلقها وصدق الالف صدقها وانقسم الالف والنصف عن العبد اذا كانت قيمة البضع وقيمة العبد على السواء فبعد ذلك ينظر ان وفي لها بالشرط بان يطلق فلانة فلهما الخمسمائة لا غير وان لم يطلق ضرته فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط \* ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضرته على أن ترد المرأة عليه عيدا ثم طلقها علم بان هذه عقود ثلاثة نكاح وبيع وطلاق يجعل فانه قسم ما في جانب وهو الالف وطلاق الضررة على ما في جانبها وهو البضع والعبد فصاعدا نصف الالف بازاء العبد فيكون غنا ونصفها بازاء البضع فيكون مهر او طلاق الضررة نصفه بازاء العبد فيكون خلع او نصفه بازاء البضع فلا يصير مهر الا انه ليس بمال ولكن يعتبر حقا للمرأة فاذا طلقها فلا يحل لها ما قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يحل لها ما قبل الدخول الا ان يطلق الزوج الضررة أو لم يطلق فاذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضررة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج ما تبين وخسين وله نصف العبد وان طلق الضررة والمسئلة بحالها فللزوجة ما تبين وخسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضررة فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضررة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وطلق الزوج الضررة يرجع عليها بخمس مائة حصصا العبد من الالف ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضررة يرجع بالخمسمائة التي كانت عن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي

(الفصل الرابع في الشروط في المهر) لو تزوجها على ألف وشرط عليها أن يبيع عنه قسم الالف على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها خمسة الثوب ثمنه وحصصا البضع مهرها كذا في العناية \* ولو تزوج امرأة على ألف فية قول حج عنى بم هذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمرة وان شئت قرانا والباقي من المال منى للوصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة \* رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئا فالامر على مفسر وان لم يفسر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحج عن من يلد له اذا كان ثلث ماله بنى لذلك وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث مات وان جاوز الأمر وهو الوصى المكان الذي مات فيه ثم أمر

وجلا ليج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قولهم ولو قال الميت لا وصي ان يبيع نفسه ولو وصى  
 الميت ان يبيع عنه ولم يزد كان لا وصي ان يبيع نفسه فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليج عن الميت فان اجازت  
 الورثة وهم كبار جازوا ان لا يجوزوا لا يجوز لان هذا بمنزلة التبرع بالمال المأمور بالبيع اذ اخرج قبل ايام الحج كان له ان يتفق من مال الميت الى  
 بغداد والى الكوفة والى المدينة والى (٣٠٨) مكة واذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يجيء أو ان الحج ثم يرحل ويتفق من

مال الميت ليكون المأمور  
 منفقاً من مال الميت الا امر  
 في الطريق ويكون ضامناً  
 لما أنفق من مال الميت في  
 اقامته هذا اذا أقام ببلدة  
 خمسة عشر يوماً لانه مقيم  
 وروى ابن سماعة عن محمد  
 رحمه الله تعالى اذا أقام  
 المأمور في بلدة ثلاثة أيام  
 أو أقل وأنفق من مال الميت  
 لا يضمن وان أقام أكثر من  
 ذلك يتفق من مال نفسه  
 قالوا في زماننا ان أقام أكثر  
 من خمسة عشر يوماً تكون  
 نفقته في مال الميت لانه  
 لا يتمكن من الخروج بدون  
 القافلة وان أقام بعد  
 خروج القافلة لا تكون  
 نفقته في مال الميت ولو أقام  
 بمكة بعد ايام الحج فان أقام  
 اقامة معتادة كانت النفقة  
 في مال الميت وان لم تكن  
 معتادة لم تكن في مال الميت  
 ولو عزم على اقامة زيادة على  
 المعتاد ثم عزم على الخروج  
 عادت نفقته في مال الميت  
 الا ان يكون اتخذ مكة داراً  
 فلا تعود اذا امر الرجل  
 غيره بالحج لايصح أمره  
 الا اذا كان عاجزاً عن الحج  
 بنفسه عجزاً يردوم الى الموت

ان لم يكن له امرأة وعلى ألفين ان كانت له امرأة أو تزوجها على ألف ان لم يخرجهما من بلدتها وعلى ألفين  
 ان أخرجهما منها أو تزوجها على ألف ان كانت مولاة وعلى ألفين ان كانت عريية وما أشبه ذلك فلا شك ان  
 النكاح جائز وأما المهر فالشرط الاول جائز بخلاف فان وقع الوفاة به فلها ما سمي على ذلك الشرط وان لم  
 يقع الوفاة به فان كان على خلاف ذلك أو فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزداد على  
 الاكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان  
 كذا في البدائع \* ولو تزوجها على ألفين ان كانت جميلة وعلى ألف ان كانت قبيحة صح والشرطان جائزان  
 بخلاف كذا في الخلاصة \* ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي ثيب لا تحب الزيادة  
 كذا في القنية \* رجل تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكمله كذا في  
 التبيين والمزيد \* ولو تزوجها على ألف حال أو على ألف الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحكم  
 مهر المثل فان كان مهر مثلها ألفاً أو أكثر لها ألف حال وان كان أقل من الألف لها الألف الى سنة ولو تزوجها  
 على ألف حال أو على ألفين الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها ألفي درهم أو أكثر فلها  
 الخيار ان شاءت أخذت ألفي درهم الى سنة وان شاءت أخذت ألفاً حال وان كان مهر مثلها أقل من الألف  
 فالحيار له يعطيه أي المأثر شاهوان كان مهر مثلها أكثر من ألف وأقل من ألفين فلها مهر مثلها عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وفي الطلاق قبل الدخول يجب نصف الاقل بالاجماع كذا في  
 العتبية \* وفي المتن اذا قال لامرأة أتزوجك على ألف درهم على أن تزوجيني فلانة بمهر من عندك تعطينه  
 اياماً فترتزوجها على ذلك كان النكاح بمصتها من الألف اذا قسم على مهره وليس عليها أن تزوج فلانة ولو  
 قال أتزوجك على ألف على أن تزوجيني فلانة بألف فقبلت ذلك وتزوجت فهذا امرأته قد تزوجت بغير  
 مهر مسمى فلها مهر مثل نساها كرجل تزوج امرأته على ألف على أن ترد عليه ألف درهم ولو أن المرأة التي  
 شرط نكاحها تزوجت نفسها منه بمئة مائة جاز ونكاح الاول على ما وصفت لك بغير مهر مسمى ولو تزوج  
 امرأته على أن يهب لها ألف درهم فهذا الألف لا يكون مهر او لا يجبر على أن يهب فلها مهر مثلها وان سلم  
 الألف فهو للواهب وله أن يرجع فيها ان شاء ولو قال على أن أهب لك ألف درهم فالألف مهر فان طلقها  
 قبل الدخول وقد وقعت الهبة رجع عليه بنصف ذلك وهي الواهب كذا في المحيط \* ولو تزوج امرأته على  
 جارية على ان له خدمتها عاش أو مافي بطنها كانت الجارية وخدمتها ومافي بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها  
 مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا ان يسلم الزوج الخادم  
 اليها باختياره بغير خدمة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوج امرأته على جارية بعينها واستثنى مافي بطنها  
 فلها الجارية ومافي بطنها ذكره الكرخي والطحاوي من غير خلاف كذا في البدائع \* ولو تزوج امرأته على  
 غنم بعينها على أن أصوافها الى كل له الصوف استثنى ما كذا في الظهيرية \* ولو قال تزوجك على أن  
 تعطيني هذا الثوب لهما مهر المثل ولا يلزمها الثوب ولو تزوجها على ألفين على أن ألقاه أو للرحم أو  
 للساكن أو قالت تركت ألقاه أو للرحم أو للساكن أو للبلاء فالمهر ألف استثنى ما سواء كان هذا القول  
 من الزوج أو من المرأة ولو قال على أن ألقاهما لا يبيها أو لفلان بعينه فليس بشئ لانه شرط فيه هبة باطلة  
 وعليه تمام مهر المثل ان كان أكثر من الألف كذا في العتبية \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل

حتى لو قال الرجل لله على ثلاثون هجة فاج ثلاثين نفساً في سنة واحدة ان مات قبل ان يجيء وقت الحج جاز الكل لانه لم  
 يعرف قدرته بنفسه عند مجي وقت الحج فجاز وان جاز وقت الحج وهو بقدر بطلت هجة واحدة لانه قدر نفسه فانه لم يشترط صحة الاجماع  
 في هذه السنة وعلى هذا كل سنة تجيء المرأة اذا لم تجد محرماً لا تخرج الى الحج الا ان تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فحينئذ تبعت من يبيع  
 عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعث رجلاً ان دام عدم وجود المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كل رخص اذا حج عنه

رجلا ودام المرض الى ان مات هـ اذا اذ كان الامر عاجرا عجزا برجي زواله كالمريض والابسر ونحو ذلك وان كان لا يرجي زواله كالرمانة والعمى  
جاز أن يأمر غيره بالحلج المأمور بالحلج اذا دخل مكة قبل أيام العشرة أي يوسف رحمه الله تعالى انه قال تكون نفقته في ماله الى أن يدخل  
أيام العشرة المأمور بالحلج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينبغي أن ينتظر أن كان المأمور بمن يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الأمر  
وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال الأمر لانه مأذون بذلك دلالة (٣٠٩) وللمأمور بالحلج ان يدخل الحمام بقدر  
المتعارف ويعطى أجر الحارس

من مال الأمر لان ذلك من  
الرواتب وله ان يهتدى من  
مال الأمر وتفسيره ان يحفظ  
دراهم النفقة مع الرفقة وله  
ان يودع المال استحسانا  
ولوضاع مال النفقة بمكة أو  
بقرب منها ولم يبق مال النفقة  
فاتفق المأمور من مال نفسه  
كان له أن يرجع في مال  
الميت وان فعل ذلك بغير  
قضاء لانه لما أمره بالحلج  
فقد أمره بان يتفق عنه  
المأمور بالحلج اذا حج ماشيا  
وأمكن مؤنة لكراه كان  
ضامنا مال الميت ويكون  
الحلج لنفسه لان الأمر  
بالحلج ينصرف الى المتعارف  
والمتعارف هو الحلج بالراد  
والراحلة المأمور بالحلج اذا  
ترك الطريق الاقرب واختار  
الابعد بأن ترك البغدادى  
طريق الكوفة وذهب في  
طريق البصرة ان كان  
الحاج يسلك ذلك الطريق  
لا يضمن لان الطريق الابعد  
عسى يكون أسرها با من  
الاقرب \* اذا دفع الوصى  
المال الى رجل ليجع عن  
الميت في هذه السنة فأخذ  
وآخر الحلج ورجع من قابل  
جاز عن الميت ولا يكون

تزوج امرأته على ألفين ألفا أو ألف لبيها أو قالت المرأة زوجت نفسي منك على ألفين ألفا أو ألف لبي  
فذلك جائز والافان لها كذا في المحيط \* ولو قال لامرأة أتزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن  
أهب لك عبد فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها وان أبي أن  
يدفع لا يجبره وكان عليه مهر مثلها لا يراذ على الألف ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في فتاوى قاضيان \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أولياء المرأة اذا قالوا الذي يريد أن يتزوجها  
زوجناك على ألف درهم على ان مائة منها لك فهو جائز والمهر تسعة مائة ولو قالوا زوجناك على ألف درهم  
على أن لنا خمسين دينار فالدرهم والدينارين كالمهر كذا في المحيط \* ولو تزوجها على أربع مائة دينار على أن  
يعطيها بكل مائة خادما بغير عينه فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يراذ على أربع مائة دينار ولا ينقص عن  
أربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعياها فالشرط جائز وله أربعة خدام وسط كأنه تزوجها على ذلك كذا  
في محيط السرخسي \* ولو تزوجها على مائة درهم على أن يسوق بذلك البها عشر من الابل الاوسط فيجوز  
استحسانا كذا في فتاوى قاضيان \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة زوجت نفسها من رجل على  
أن يهرى فلان ماله عليه من الدين برى فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في الأمالي اذا زوج ابنته على أن يهرى من الدين الذي له عليه أو زوجت المرأة نفسها على أن يهرى من الدين  
الذي له عليها وهو كذا قاله جماعة جازة ولها مهر مثلها كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة بألف على أن لا يتفق  
عليها ومهر مثلها مائة كان لها الألف والنفقة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأة أعتقتك عن أن  
تزوجيني ويكون العتق صدقا لك فقبلت عتقت ثم ان وقت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شيء عليها  
والا يجبر عليها بقيمة نفسها ولو كانت لعبدها أعتقتك على أن تتزوجني بألف أو على أن تعطيني ألفا فقبل  
عتق فان أبي أن يتزوجها فله قيمة نفسه وان تزوجها بألف قسم الألف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها  
أصاب الرقبة فتمت وما أصاب المهر فمهرها يتنصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العناية

\* (الفصل الخامس في المهر تدخله الجوهرة) المهر المسمى أنواع ثلاثة (نوع) هو مجهول الجنس والوصف كما  
لو تزوجها على ثوب أو دابة أو دار فلها مهر المثل وكذا لو تزوجها على ما في بطن جارية أو غنم أو على ما يهر  
نخلة العام (نوع) هو معلوم الجنس مجهول الوصف كالمهر المسمى على عبد أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب  
هروى يجب الوصف ان شاء أتى عينه وان شاء أتى قيمته كذا في الظهيرية \* وهذا اذا ذكر العبد أو الثوب  
مطلقا غير مضاف الى نفسه فاما اذا ذكره مضافا الى نفسه من قال تزوجتك على عبد أو ثوب فليس له أن  
يعطى القيمة لان الاضافة من أسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط \* وتعتبر قيمة الوسط بقدر غلظه  
السهرو الرخص عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي \* وعليه الفتوى كذا  
في غاية السروجي \* ولو صاها على أكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز وباقيل يجوز كذا في العناية \* (نوع)  
هو معلوم الجنس والصفة كالمهر المسمى على مكبل أو موزون موصوف في الذمة بصفة التسمية ويلزمه  
تسليمه هكذا في الظهيرية \* ولو تزوج على كز حنطة مطلقة ولم يصفه فان شاء أعطى كز او سطا وان شاء  
أعطى قيمته كذا في محيط السرخسي \* والجواب في سائر المكيلات والموزونات نظير الجواب في الحنطة  
كذا في المحيط \* ولو تزوجها على هذا العبد أو على هذا الألف حكم مهر المثل وكذا اذا تزوجها على هذا العبد

ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقيد كالمهر المسمى على رجل لا بأن يعطى عبده غدا أو يبيع غدا فاعتق أو باع بعد  
غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحلج وقد أفتى بعض المال في الطريق قضى على وجهه ورجع ان مضى وأفتى من مال نفسه يكون  
متبرعا ولا يسقط الحلج عن الميت لان سقوط الحلج عن الميت انما يكون بطريق التسمية بانفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه  
الطريق وبقي شيء في يده من مال الميت فرجع وأفتى على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا انما تذهب القافلة المأمور بالحلج اذا

مات بعد الوقوف بعرفة جاز  
 عن الميت لانه ادى ركن  
 الحج ولو لم يتفرج قبل  
 طواف الزيارة فهو حرام  
 على التسامع يعود بنفقة  
 نفسه ويقضى ما بقى عليه  
 لانه صار جانيا في هذه  
 الصورة \* المأمور بالحج عن  
 الميت اذا حج واعتمر ان اعتمر  
 قبل الحج في أشهر الحج ثم حج  
 من مكة عن الميت يكون  
 مخالفا في قولهم ولا يجوز  
 ذلك عن حجة الاسلام عن  
 نفسه وكذا الوجه عما اعتمر  
 كان مخالفا عند العامة  
 \* الحاج عن الميت اذا كان  
 مأمورا بالقران كان دم القران  
 على الحاج لافي مال الميت  
 والاصل فيه ان كل دم  
 يجب على المأمور بالحج  
 يكون على الحاج لافي مال  
 الميت الا دم الاحصار في  
 قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى فان ذلك يكون في  
 مال الميت في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال  
 صاحباه يكون على الحاج  
 ولو أن رجلا أمره وجلان  
 أحدهما بالعمرة والآخر  
 بالحج ولم يأمر به بالجمع فجمع  
 كان مخالفا ولو أمر بالجمع  
 فجمع جاز ولا يكون ضامنا

ولو أمر بالمعزة فاعتمر ثم حج بماله  
ضامنا ما لهما وليس له ان يجعل  
ان يحج عنه فاحرم بحجة عمر  
بالعمل فاما اذا عين بعد ذلك بان

ولو أمر بالعمرة فاعتمر ثم حج بحال نفسه لا يكون مخالفا ولو أمره رجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما وج كان الثوب ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن أحدهما ولو أمر بالحج عن أبيه كان له ان يجعل عن أبيه ماشاء ولو أمره رجلان كل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم بحجة عن أحدهما غير عين كان له ان يصرف إلى أبيه ماشاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا عين قبل الاشتغال بالعمل فاما اذا عين بعد ذلك بأن عين بعد الطواف لا يصح تعيينه الخارج عن الغير ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اكتفى بالتسمية الصحيح

إذا أمر رجلاً بأن يبيع عنه ثم عجز لم تجز حجة المأمور الميت إذا أوصى بأن يبيع عنه بماله فتبيع عنه الوارث أو الاجنبي لا يجوز المأمور بالبيع إذا أفسد الحج بالجماع يضمن ما كان أنفق من مال الميت إذا أوصى الرجل بأن يبيع عنه فأجج الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذلك إذا أوصى بالرجوع ولو أوصى بأن يبيع عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جازليت عن حجة الاسلام الحاج عن الميت إذا مرض (٣١١) في الطريق ليس له أن يدفع المال إلى غيره للبيع عن الميت إلا إذا

قبل له وقت الدفع أصنع ما شئت فخنشذ كل له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض إذا استأجر المحبوس رجلاً للبيع حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس وللأجير أجر مثله في ظاهر الرواية المأمور بالبيع عن الميت إذا خلف بعض النفقة وجب يقيتها جاز ويضمن ما خلف إذا خلط المأمور بالبيع النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز وبرئ عن الضمان المأمور بالبيع إذا لم يبقه مال الميت فأنفق من ماله ومال الميت قال فان كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء أو عامة النفقة فهو جائز لأنه لا يمكن الاحتراز عن القليل فيعني القليل والافهوضان

### فصل في محظورات الحرم

صيد الحرم لا يحل قتله ولا تنقيده إلا ما يباح منه للحرم وقد كرنا فان قتله انسان كان عليه قيمته يدخل الاطعام في جرثائه ولا يدخل

الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم إن شأته وأخذتها وإن شأته أخذت مهر المثل كذا في غاية السروجي \* وإن تزوج امرأتين على ألف قسمت على مهر مثلهما فإن طلقهما قبل الدخول كان لهما نصف الألف على قدر مهرهما كذا في محيط السرخسي \* فان قبلت احدهما دون الاخرى جاز النكاح في التي قبلت ويقسم الألف على قدر مهر مثلهما ما أصاب حصه التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي يعود إلى الزوج كذا في البدائع \* وإن لم يصب نكاح احدهما فكل الألف للآخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو دخل بالتي لم يصب نكاحها فلها مهر المثل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو أن أخا وأختاً ورثا داراً من أبيهما افتزوج الأخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم ماتت الأخ ولم ترض الأخ بذلك قالوا تقسم الدارين ورثة الأخ والأخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الأخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الأخ فللأخت فللأخت قيمة البيت في تركه الزوج كذا في فتاوى قاضيان \* وإن تزوجها على عبد من عبده أو قيص من قصائه أو عمامة من عمامته يصب ويحب الوسط من ذلك أو القرعة كذا في غاية السروجي \* ولو تزوجها على جهاز بنت فلها وسط ما يجهز به النساء كذا في التتارخانية

\* (الفصل السادس في المهر الذي وجد على خلاف المسمى) \* ان تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخلل فإذا هو خير فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولو تزوجها على هذا الدن من الحر فاذا هو خل أو على هذا الحر فاذا هو عبد أو هذه الميتة فاذا هي ذكيرة فلها المثل في الاصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو قال على هذا الحر فاذا هو عبد غيره تجب قيمته ولو كان عبداً يجب مهر المثل كذا في العتبية \* وإذا تزوج امرأة على عبد بعينه فاذا هي جارية أو على ثوب مروى بعينه فاذا هو مروى فان عليه عبد يعدل قيمة الجارية وثوباً مروياً بقيمة المروى كذا في الذخيرة \* ولو تزوجها على هذا العبد فظهر مدبراً أو مكاتباً أو على هذه الامة فظهرت أم ولد تجب في ذلك كله القيمة بالاتفاق كذا في غاية السروجي \* سواء كانت المرأة تعلم بحال العبد أم لا كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا تزوج امرأة أو سمى لها شيئاً أو أشار إلى شيء أو أشار إليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمى وإن كانا حرامين أو كان المشار إليه حراماً كان لها مهر المثل أو كان ذلك مثلاً كالوقت العقد لا يدرى كماله ولو تزوج امرأة على هذا الدن من الخلل فاذا هو طلاء فلها مثل الدن من الخلل وإن كان فيها خير فلها مهر المثل وإن كان المسمى حراماً والمشار إليه حلالاً اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما رواه أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه أنه إذا أشار إلى حلال كان لها المشار إليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوج على هذين العبدتين أو على هذين الدينين من خل فاذا أحدهما حر أو خير فلها العبد والخل الباقي لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لا شيء قيمة كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي

الصوم وفي الهدى رواية أن الحرم إذا قتل صيد الحرم في القياس يلزمه قمتان وفي الاستحسان لا يلزمه إلا ما يلزمه في قتل صيد الحل ولا يجب عليه لأجل الحرم شيء حلالاً لا قتل صيد في الحرم بضربه كان على كل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يقسم القرم على عدد الرؤس كافي ضمان الملائن وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما تنقصه ضربه ثم غرم كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرماً كان على الحرم جميع القيمة كالوقتله محرماً نوعاً على الحلال نصف قيمته كالأول كمن شريكه



خلالا ولو كان شريك المحرم مبيدا أو كافرا لاشئ على الصبي والكافرا لانهم لا يحاط بان يحق الشرع وعلى المحرم جزاء كمل حلال اصطلا  
صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد منهم جزاء كامل لا اختلاف السبب ويرجع الاخذ على القاتل بما عزم لانه كد عليه  
ما كان على شرف السقوط بالارسال فيرجع عليه كافي غاصب الغاصب حلال دل محرم ما وحلالا على صيد المحرم لاشئ على الدال  
عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما (٣١٣) يضمن صيده لان شجر الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم والحرام من الشجر ما ينبت

عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا لاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شئ آخر  
من خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأته على أرض  
وحدها على أن قيم عشرة أجرة في قبضتها المرأة فاذا هي ستة أجرة وكان ذلك قبل أن تزوجها فلها الخياران  
شامت أخذت الأرض ولا شئ لها غيرهما وان شامت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت  
عشرة أجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمت ثمنها علمت أنها ستة أجرة فلا شئ لها غير  
الأرض وكذلك المولودة اذا انتصفت من وزنها والنياب اذا انتصفت من ذرعها ولو لم تكن باعته ولا وهبتها  
ولكن غلب عليها دجلة أو نحوها من الأنهار فجرى فيها وصارت مستهلكة ثم علمت أنها ستة أجرة بركة رجعت  
على الزوج بتمام قيمة الأرض وكذلك اذا تزوجها على عشرة أبواب هروية بأعينها على أن كل ثواب منها  
عشاري فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شامت أخذتها وان شامت ردتها وأخذت قيمتها لو كانت  
عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فانها سباعية فهي بالخيار ان  
شامت أخذت الثياب ولا شئ لها غيرهما وان شامت أخذت الثياب العشارية ووردت الثوب الذي وجدته  
سباعيا وأخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رقعته وجودته كذا في المحيط \* ولو تزوجها على عصير بعينه  
فتخذه رقبيل القبض روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها عصير مثلها ان قدر عليه وان عجز فقيمة كذا في  
محيط السرخسي \* ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى لها  
التسعة وتعام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى  
يعطيهما عشرة منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا  
عزل أحدهما بعزل الآخر ولها الباقي وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل  
الاجود بعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها أكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود  
وأقل من قيمة الاثواب اذا عزل الآخر كان لها مهر المثل والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا  
في فتاوى قاضيان \* واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب آخر  
هروى وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أنها عشرة اكرار  
فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكرار مثل التسعة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا تزوج امرأة على  
أرض على أن فيها ألف نخلة وحدها أو تزوجها على دار وحدها على أن أمبنة بالاجر والحص والساج  
فاذا الأرض لا نخل فيها واذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ان شامت أخذت الدار والأرض ولا شئ لها غير ذلك  
وان شامت أخذت مهر مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها لم يكن لها الا نصف الأرض ونصف الدار على  
ما وجدت عليه الا أن تكون متعتها أكثر من ذلك فيكون الخيار للراة ان شامت أخذت نصف الأرض أو  
نصف الدار ولا شئ لها غير ذلك وان شامت أخذت المتعة كذا في المحيط

في الحرم بنفسه مما لا ينبت  
الناس عادة كالشوك ونحوه  
وأما ما ينبت به الناس عادة  
فلا ضمان عليه بقطعه وان  
نبت بنفسه ولو أنبت  
انسان في الحرم شجر لا ينبت  
الناس عادة كالاراك وأم  
غيلان لا يحرم قطعه ولا  
ضمان فيه لاهل الحرم  
\* ولو نبتت أم غيلان في أرض  
رجل فقطعها انسان كان  
على القاطع قيمتان قيمة  
لصاحب الأرض لان الشجر  
ملكه وقيمة أخرى لحق  
الحرم كما لو قتل صيدا مملوكا  
في الحرم اذا قطع رجلا  
شجرة الحرم وأدى قيمتها  
يكره له الانتفاع بها فان  
انتفع به لاشئ عليه لانه  
ملك المقتطع بالضمان فلا  
يغرم بالانتفاع كما لو ذبح  
صيدا الحرم وأدى الجزاء ثم  
أكل وان غرس المقتطوع  
فنت فلها أن يقطعه ويصنع  
به ما شاء ولو احتش حبش  
الحرم كان عليه قيمته  
تصدق بها ولا شئ عليه  
في اذخر الحرم لاستثناء النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا  
بأس ياخذ كما في الحرم لانها  
ليست من الشجر ولا من  
الحشيش والكلا ولا ضمان

في قطع ما جف من شجر الحرم وشجرة الحرم ما كان أصله في الحرم ولا عبرة للقصن فان كان بعض أصله في الحل  
وبعضه في الحرم لا يجوز أخذه ترجيح العروة ولورى طيرا على غصن شجرة يعتبر فيه مكان الطيران كان الصيد ولو وقع يقع في الحرم فهو من  
صيد الحرم ولا فلا ولو كان رأس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد قائما  
وقوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يصل أخذه لان قراره في النوم لا يكون على القوائم وكلا لا يحتش حبش الحرم لا يبرى في قول أبي حنيفة

ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بل يرمى خلال أخذ صيد من الحل وأدخله في الحرم كان عليه إرساله عندنا ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو أرسل كلباً في الحل على صيد فدخل الصيد في الحرم فتبعه الكلب وأخذه لا يباح كل ما لو ذبحه آدمي في الحرم ولا شيء على المرسل ولو رمى صيداً في الحل فنفر الصيد ووقع السم به في الحرم قال محمد رحمه الله تعالى عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم ولو أرسل في الحرم كلباً على ذئب وأصاب صيداً (٣١٣) أو نصب شبكة للذئب ووقع فيه صيد لا شيء عليه ولو أخرج ظبية من الحرم وأدى جزاءها فولدت أولاداً وماتت الأولاد ليس عليه ضمان الأولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كرهه كل من تزهوا لو أسامة بن بنسفة في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الاتعاق لا يشتري ولا بأس بإخراج جملته الحرم وتراجه إلى الحل

من الحرم وأدى جزاءها فولدت أولاداً وماتت الأولاد ليس عليه ضمان الأولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كرهه كل من تزهوا لو أسامة بن بنسفة في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الاتعاق لا يشتري ولا بأس بإخراج جملته الحرم وتراجه إلى الحل

### \*(فصل في المقطعات)\*

دخول البيت - حسن ولا بأس بالمرأة غداً عرفة إلى نصف النهار الأفضل أن يبدأ الحاج بحكة فاذا قضى نسكه يمر بالمدينة وأن بدأ بالمدينة جاز المحرم إذا اضطر إلى مسكة وصيد كانت المسكة أولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف والحسن رحمه الله تعالى يذبح الصيد ولو كان الصيد مذنباً فالصيد أولى عند الكل ولو وجد صيداً وكلباً فالكلب أولى لأن في الصيد ارتكاب الخطأ ولو وجد صيداً وأعمال إنسان يذبح الصيد ولا يأخذ مال الغنم ولو وجد صيداً ولحم آدمي كان ذبح الصيد أولى استحسنوا عن محمد رحمه

والزيادة غنماً كدبا حده من ثلاثة أمثال الدخول وأما بالخولوة العجيبة وأما بعت أحد الزوجين فإن وقعت الفرة بينهما من غير هذه المعاني الثلاثة بطلت الزيادة وتنصف الأصل ولا تنصف الزيادة كذا في المضمرة وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى أن الزيادة في المهر بعد مائة المهر عجيبة وفي كراهية شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى أن الزيادة في المهر بعد الفرة باطلة وهكذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وصورة ما روى بشر إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول به أو بعده ثم زاده في المهر لم تصح وكذلك إذا انقضت عدة المطلقة طلاقاً رجعيها ثم زاده في المهر به بذلك لا تصح الزيادة وفي القدوري أن الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز كذا في المحيط المطلقة الرجعية إذا قال لها زوجه أرت في مهر لم تصح لأنهم أجبه ولة ولو قال لها راجعتك بمهر ألف درهم إن قبلت جاز والأفلا لأنه زيادة في المهر فتتوقف على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجلس الأصح أنه يشترط كذا في الظهيرية امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم أن الزوج أشهد أن لها عليه كذا من مهرها ثم تكا موفيه واختار عند الفقيه أبي الليث أن إقراره جائز إذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة والاشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة كذا في الوجيز للكردي ولو تزوج امرأة بألف درهم ثم جدد النكاح بالثنتين اختارنا وفيه ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الألف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تلزمه الألف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختارنا عندنا أن لا تلزمه الألف الثانية كذا في الظهيرية وقتوى القاضي الإمام على أنه لا يجب بالعقد الثاني شيء إلا إذا عني به الزيادة في المهر فيجب المهر الثاني كذا في الخلاصة قيل ولو وهبت مهرها ثم جدد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الدراية وإن جدد النكاح لا احتياط لا تلزمه الزيادة بالنزاع كذا في الوجيز للكردي إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى زوج أمته من رجل على مهر معلوم ثم اعتقها ثم زاده الزوج في المهر شيئاً معلوماً فالزيادة للمولى وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الزيادة لها ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى وإن باعها فالزيادة للمشتري ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع حرز زوج أمته بغير إذن مولاه على مائة درهم فقال الزوج للمولى أجز النكاح فقال المولى أجزته على أن تزيدني الصداق خمسين درهماً فإن رضى الزوج بذلك صح ونثبت الزيادة وإن لم يرض به لم تثبت الإجازة وفيه أيضاً مذكورة أعنت حتى ثبت لها الخيار وقال لها زوجه أرت في صداقك خمسين درهماً على أن تختار بيني ففعلت صح الاختيار ونثبت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمثل لو قال لها لك على خمسين درهماً على أن تختار بيني ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها وفي نكاح المستقضى نكاح امرأته ومحمد ثم أن الزوج مع المرأة اصطفاً على أن أعطاه ألف درهم أن أجازته للنكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك إذا قال لها أزيدك مائة على أن تقرتي بالنكاح ففعلت فإن وجدت بينة على أصل النكاح الأول لم يكن له أن يرجع في المائة لأنهم استنزلوا زيادة في المهر كذا في المحيط وإن حطت عن مهرها صح الخط كذا في الهداية ولا بد في صحة حطها من الرضا حتى لو كانت مكروهة لم يصح ومن أن لا تكون مريضة مرض الموت هكذا في البصر الرائق

(٤ - فتاوى أول) الله تعالى الصيد أولى من لحم الخنزير وعن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى من وجد طعام الغنم لا يباح له المسكة وهكذا روى عن ابن سماعة وبشر رحمه الله تعالى أن النصب أولى من المسكة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى وقال الكرخ رحمه الله تعالى هو بالخيار وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحنيج تطوعاً أعظم أجرام الصدقة ثم الصدقة ثم العتق إذا أراد أن يجمع بجل حلال فيه شبهة فإنه يستدين للحنيج ويقتضيه دين من ماله وله أن يجمع وعليه دين لا وفاء له وإن كان في ماله وفاء بالدين يقتضيه الدين ولا يجمع ويكره

الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عند مال ما يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه او ان كان كذبا لا يغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وله ان يخرج بغير اذن الكفيل ويكره الخروج بمكة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس ويستوفي فيما دون النفس وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما ولودخل الحربي (٣١٤) لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ويكره الحج على الحمار والجلد أفضل ولا بأس للمعمر أن يتزوج ويكره الخروج الى الحج انا كره أحد أبويه ان كان الولد محتاجا الى خدمة الولد فان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الأبوين بمنزلة الأبوين رجل أوصى لرجل بألف درهم وبالف للساكن وأوصى بأن يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلاث ماله يبلغ ألف درهم يقسم الثلث بين الكل أثلاثا ثم ما أصاب المساكين يضم الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل من الحج يكون للساكنين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما أحق الله تعالى فتقدم الفريضة وان كان عليه حج وزكاة وأوصى لانسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ بما بدأ به الميت ذكرنا وان كان عليه فريضة ونذرا أوجبه على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال وان اجتمع تطوع وواجب أوجبه على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره أو أخر وان كان

\* واذا تزوج الرجل امرأة على عبد أو جارية أو على عيّن من الاعيان فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجل أو كانت بيضاء احدى العينين فانكحى البياض أو كان آخر من فتكلم أو أوصم فاستمع أو كانت غيبا فلا تخرج أو أرضا فزرع فيها أو منفصلة متولدة من الاصل كالولد والارث والعقرو ولو براد اجز الصوف والشعر اذا أنزلا والتمر اذا جرز والزرع اذا حصد فان الاصل كان له والزيادة تنصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها تنصف الاصل والزيادة كذا في المبسوط \* وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كما اذا صبغ النوب أو بنى في الدار بناصرت المرأة بذلك قابضة فلا تنصف ويجب عليها نصف القيمة يوم كبر بالقبض وان كانت منفصلة غير متولدة منه كالهبة والكسب والغلة فان الاصل تنصف والزيادة كالهبة للمرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاصل والزيادة كلاهما يتنصفان هكذا في شرح الطحاوي \* ولو كان الزوج آجرا فلا جرة له ويصدق بها كذا في محيط السرخسي \* وان كانت بعد القبض وكانت متصلة غير متولدة من الاصل فانما اتنع التنصيف ولزوج عليها نصف القيمة يوم سلمه اليها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تمنع التنصيف هكذا في شرح الطحاوي \* وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فانما تمنع التنصيف وعليها نصف قيمة الاصل هكذا في البدائع \* وان كانت منفصلة متولدة من الاصل تمنع التنصيف بالاجماع وان كانت منفصلة غير متولدة فلزيادة المرأة الاصل بينهما فان هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول به أو اما اذا ورد الطلاق أولا ثم ظهرت الزيادة فاما ان يكون بعد القضاء بالنصف للزوجة او قبل القضاء قبل القبض أو بعده ان كان قبل القبض فالزيادة الاصل بينهما فان قضاء أو لم يوجد وان كان بعد القبض وكان بعد القضاء بالنصف للزوجة فكذلك الجواب وان كان قبل أن يقضى بالنصف للزوجة فالمهر في يدها كالمقبوض بحكم عقد فاسد هكذا في شرح الطحاوي \* ولو ارادت أو قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها بعد ما حدثت الزيادة في يد المرأة فذلك كله لها وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت كذا في البدائع \* واذا اتفق المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على وجوه (أحدها) أن يكون النقصان بأقضية سموية وأنه على وجهين ان كان النقصان يسيرا كان له نصف الخادم ميبان غير ضمان النقصان ليس لها غير ذلك وان كان النقصان فاحشا فلها الخيار ان شئت تركت المهر على الزوج وضمن نصف قيمته يوم العقد وان شئت أخذت نصف الخادم ميبان غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان (الوجه الثاني) أن يكون النقصان بفعل الزوج وأنه على وجهين أيضا ان كان النقصان يسيرا فانه إذا أخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها أن تترك الخادم على الزوج ونقصانه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شئت أخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وترك الخادم وان شئت أخذت نصف الخادم وضمنت الزوج نصف قيمة النقصان \* (الوجه الثالث) أن يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه له انصف الخادم لا شيء لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيرا أو فاحشا \* (الوجه الرابع) أن يكون النقصان بفعل الصدوق في ظاهر الرواية هذا كالتقصان بآفة مماوية (الوجه الخامس) ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وأنه على وجهين ان كان يسيرا فانه إذا أخذ نصف الخادم ونقصان الاجنبي

الكل تطوعا وكان الكل فريضة أو كان واجبا أو جبه على نفسه يبدأ بمباديه المتوهم من مسائل الاصل رجل نصف مات وترك ابنين وأوصى بأن يحج عنه بثلاثة ماله تسعة فقرأ أحد الابنين بالوصية وبجدا الآخر وأخذ كل واحد منهما أربعمائة وخمسين نصف ماله ودفع المقر الى رجل مائة وخمسين يحج عن الميت بذلك ثم أقر الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة وخمسين بأمر القاضي يأخذ المقر من الجاهد خمسة وسبعين لان الحج اذا كان بأمر القاضي يجوز عن الميت فافضل عن الوصية يكون للورثة وقد اتفقا

على انه فضل عن الحج مائة وخمسون وذلك الفاضل في يد الجاحد فراجع المقرر عليه بنصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير  
أمر القاضي حج عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة أخرى بثلاثمائة لان الاول لم يجوز عن الميت لان الميت أوصى بأن يحج عنه بثلاثمائة فما  
سرف الى الحج الاول يجعل كالقائم فيحج مرة أخرى بثلاثمائة \* (فصل في الادعية والاذكار) \* اذا أراد الراجل الخروج الى الحج قالوا  
ينبغي أن يقضى دينه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج الى الحج خروج (٣١٥) الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل  
أن يخرج من بيته وكذلك بعد

نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشاً ان شئت أخذت نصف الخادم واتبعت الاجنبى  
بنصف قيمة النقصان وان شئت تركت الخادم على الزوج وأخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد  
ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة  
ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان باقية سماوية والنقصان يسيراً أخذ الزوج نصف المهر عيباً ليس له غير  
ذلك وان كان النقصان فاحشاً ان شاء أخذ النصف كذلك معيباً من غير ضمان النقصان وان شاء ترك ذلك  
على المرأة وضمن نصف قيمته صحها يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشايخ  
رحمهم الله تعالى على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا كرا القدوري في شرحه وهو  
الصحيح \* وان كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة فهذه ومالو كان النقصان باقية سماوية  
سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب أيضاً وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبى  
ينقطع حق الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضته لان الاجنبى قد ضمن الارش فتصير هذه  
الزيادة منفصلة الآن تكون هي أبرأت الجاني عن الجذابة أو هلك الارش في يدها قبل الطلاق فحينئذ  
ينصف لزوج المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيدين هذا ومالو حصل النقصان  
قبل الطلاق سواء ذكر كرا القدوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع  
الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء أخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا  
ومالو كان النقصان بفعل الاجنبى سواء وان هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على  
الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على المرأة نصف القيمة يوم  
القبض كذا في المحيط \* وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا تركة الابيب فاحش وانما لا يرد المهر بالعب  
اليسر اذا لم يكن مكبلاً أو موزوناً ما اذا كان مكبلاً أو موزوناً فبغيره بالعب اليسر كذا في الظهيرية \* ولو تزوج  
امرأة على أمة بعينها ماتت في يدها ثم علمت أنها عبيد رجعت عليه بنقصان أمتي كافي البيع وان لم تكن  
الامة معينة فالمرأة تضمن قيمتها عيها ويضمن الزوج قيمة خادمه وسط فيقاصون ويرد عليها فضل ذلك وان  
كانت قيمتها عيها أكثر من قيمة خادمه وسط لم يرجع واحده من ماله على صاحبه بشئ كذا في محيط الدر خدي  
(الفصل الثامن في السمعة) اذا تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك  
فالمسئلة على وجهين (الاول) أن يتواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر من ما تعاقدا  
عليه في العلانية من جنس ما تواضع عليه في السر الا أنه أكثر مما تواضع عليه في السر فان اتفقا على  
المواضعة أو أشهد الرجل عليها أو على وليها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة سمعة فالمهر ما تواضع عليه في  
السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى  
في العقد ويكون القول قول المرأة الآن يقوم للزوج بينه وان كان ما تعاقدا عليه في العلانية من خلاف  
جنس ما تواضع عليه فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة يتعقد  
النكاح بمهر المثل واذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنائير ويتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها  
كان مهرها الدنانير التي تواضع عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدنانير مهرها أو  
تزوجها في العلانية وسكت عن المهر يتعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً (الوجه الثاني) أن يتعاقدا

الرجوع الى بيته ويقول في  
دبر الصلاة حين يخرج  
اللهم بك انتشرت وبالك  
توجهت وبك اغنصمت  
وعليك توكلت اللهم أنت  
ثقتي وأنت رجائي فاكفني  
ما أهتمني وما لا أهتم به وما  
أنت أعلم به مني عز جارك  
ولا اله غيرك اللهم زدني  
التقوى واغفر لي ذنوبي  
ووجهي للخير أينما توجهت  
اللهم افي أعوذ بك من وعاء  
السفر وكآبة المنقلب والطور  
بعد الكور وسوء المنظر في  
الاهل والمال فاذا خرج  
يقول بسم الله لا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم توكلت  
على الله اللهم وفقني لما تحب  
وترضى واحفظني من  
الشيطان الرجيم وبقراً  
آية الكرسي وسورة الاخلاص  
والعوذتين مرة مرة واذا  
ركب الدابة يقول بسم الله  
والحمد لله الذي هدانا  
للاسلام وعلمنا القرآن ومن  
عاشنا بنبيه محمد عليه السلام  
الحمد لله الذي جعلني في خير  
أمة أخرجت للناس سبحان  
الذي سخر لنا هذا وما كنا  
لنا مقرين واننا الى ربنا لنقبلون  
والحمد لله رب العالمين

و بلي عند حرامه فاذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وأمنك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار  
فقني من عذابك يوم تبعث عبادك ووفقني لما تحب وترضى وحرم لحمي ودمي وشعري وبشري على النار واذا رأى الكعبة يقول الله أكبر  
الله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام حنينا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيماً وتشريراً وتكريماً ومهابة وزد من حج واعتمر  
تعظيماً وتشريراً ومهابة وتكريماً عيلاً واذا دخل المسجد الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمك السلام على ملائكة الله أنهد أن لاله الا الله وأن محمد عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت اللهم اهد قلبي وسدد لساني  
واقبل توبتي وثبني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن ترحمني وتقبل عثرتي وتضع غي وزري اللهم  
أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ثم يبدأ بالحج ويستلم ولا يبدأ بغيره لأن يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة ويقول عند  
استلام الحجر بسم الله الله أكبر أشهد (٣١٦) أن لا اله الا الله وأن محمد عبده ورسوله أمنت بالله وكفرت بالجبث والطاغوت

واللات والعزى وما يعبدون  
من دون الله ان ولي الله  
الذي نزل الكتاب وهو يتولى  
الصالحين لا اله الا الله ايماننا  
بك وتصدقنا بك ووفاك  
بعهدك وانساء السنة نبينا  
اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي  
قلبي واشرح لي صدري  
ويسر لي أمري وعافني فمين  
نعاف فان لم يمكنه تقبيل  
الحجر عيس الحجر بيديه ثم  
يمسح بيديه وجهه وان لم  
يقدر على استلام الحجر لرجله  
يقوم بمحذاها بالحجر مستقبل  
الحجر ويرفع يديه ويقول الله  
أكبر الله أكبر لا اله الا الله  
والله أكبر أشهد أن لا اله الا  
الله وأن محمد عبده ورسوله  
ثم يقول ما يقول عند  
استلام الحجر ويمسح وجهه  
بيديه وكما يحرق الطواف  
بالركن اليماني يقول ربنا  
آتني في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار وعند الركن العراقي  
يقول رب اغفر وارحم وتجاوز  
عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم  
فيمسح بيده عن وجهه ويقول  
تحت الميزاب اللهم اظني  
فحت ظل عرشك يوم لا ظل  
الا ظل عرشك لا اله غيرك

في أسرع مهز ثم أقر في العلانية بأكثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر وأشهد أن الزيادة في  
العلانية سمعة فالمهر والمذكور عند العقد في السر فاما إذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة ففي شرح  
مختصر الطحاوي على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إن المهر هو مهر العلانية ويكون هذا زيادة  
على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه غير أنه إذا كان خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة  
على المهر الاول وان كان من جنسه فبقدرا لزيادة على المهر الاول يكون زيادة وذ كرشيع الاسلام رحمه الله  
تعالى انه ما إذا انعقد في السر بألف وأظهر في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما أقررت به في  
العلانية هزل وقالت المرأة لا بل جسد فالقول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية الا أن يقوم للزوج  
بينة على ما ادعى هكذا في الذخيرة  
(الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه) لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم أو استحق فان  
كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والاف بالقيمة كذا في المحيط \* وكذلك لو هبت العين  
المهورة للزوج ثم استحق ترجع عليه بقيتها كذا في الظهيرية \* ولو استحق نصف الدار المهورة ان شئت  
أخذت الباقي ونصف القيمة وان شئت أخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف  
الباقى كذا في محيط الدرر خسي \* ولو تزوج امرأته على أبيها عتق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبل  
القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بالقيمة لها فليس لها ان تاخذ الاب واذا ملكه الزوج  
في الفصل الاول لا تملك المرأة الا بالقضاء أو بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة  
والتسليم اليها كذا في الظهيرية \* ولو تزوجها على عبد الغير أو على عبد نفسه ثم استحق تجب قيمة العبدان  
لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل القضاء عليه بالقيمة يؤمر بتسليم عينه كذا في العتبية  
(الفصل العاشر في هبة المهر) للمرأة أن تهب مالها الزوجها من صداق دخل بها زوجها أو لم يدخل وليس  
لأحد من اوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوي \* وليس للاب أن يهب مهر ابنته  
عند عامة العلماء كذا في البدائع \* وللولي أن يهب صداق امته من زوجها أو كنفك مدبرته وأم ولده وأما  
المكاتبه فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا يبرأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوي \* امرأة الميت  
اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت حاله الطلق ثم مات لا تصح كذا في السراجية \* ولو وهبت من  
ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان هكذا في  
التارخانية \* فان تزوجها على ألف فقبضتها ورهبتهالها ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بمائة مائة  
وكذا اذا كان المهر مكيلا أو موزونا آخر في الذمة لم يمتنع من قبض الالف حتى وهبتها ثم طلقها  
قبل الدخول بها يرجع واحد منهم ما على صاحبه بشئ ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها  
المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع واحد منها بشئ على صاحبه عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف  
كذا في الهداية في المشتق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ولو دفع الالف كلها اليها ثم اختلفت فيه بألف قبل  
أن يدخل بها يرجع عليها في القياس بخمسمائة وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشئ كذا في المحيط \* ولو  
تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعروض فوهبت له نصفه أو كله قبضت أو لم تقبض ثم طلقها قبل الدخول لم

يا أرحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حجاجا مبرورا وذنبا مغفورا وسعيام شكورا  
وتجارة لن تزور رحمتك يا عزيز يا غفور ويقول في جميع طوافه اللهم اني أعوذ بك من الكفر والشك والشرك والتفارق والفقر والذل  
وسوء الاخلاق وبعد الطواف يصلي ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله  
أحد وان قرأ غير ذلك جاز ثم يدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما يحب وترضى وحبني عما تكره ونسقط وثبني

على ملة نبيك وخذلك ابراهيم عليه السلام ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لا اله الا الله ولا نعبد الاياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الها واحد احدى احدى الصفا لم يتخذ صاحبة ولا ولدا اللهم اجعل هذا حجامبر وراوس عيامث وراوس عيامث مقبولا وتجار لن (٣١٧) تبور برحمتك يا ارحم الراحمين واذا

نزل من الصفا يقول اللهم استمعلي لسنتك وسنة نبيك ووفني على ملتك وملة رسولك واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا أعلم ثم يصعد المروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا ويقول ايضا على الصفا والمروة اللهم اعصمني على دينك وطوا عمتك وطوا عية رسولك وجنبي معاصيك اللهم اذهب عني للاسلام فلا تنزعني ولا تنزعني منه حتى توفي عليه اللهم يسر لي اليسرى وجنبي اليسرى واغفر لي في الآخرة والاولى اللهم أعني ولا تهني علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكر اذا كرا واهابا واواها منيبا تقبل توبتي واغسل حوبتي واهد قلبي وسدد لساني فاذا كان يوم التروية وذهب الى منى ودخل منى يقول هذا منى وهو عماد للتنا

رجع عليا بشئ رلوز وجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذا الجواب كذا في الكافي \* سواء قبضت أولم تقبض هكذا في الكافية \* واذا وهبت الصداق من اجنبي وسلطته على القبض فقبض ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصفه \* ولو قبضت الصداق ووهبته من الاجنبي ثم وهبته من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بالنصف الدين والعين فيه سواء كذا في المحيط \* اذا باعته المرأة أو وهبته على عوض ثم طلقها رجع عليها بمثل نصفها فماله مثل أو بنصف القيمة فيما لا مثل له ثم ان كانت باعته قبل القبض فعليها نصف القيمة يوم البيع وان كانت قبضت ثم باعته فعليها نصف القيمة يوم القبض كذا في البدائع \* رجل قال ما لطلقة لا تزوجك ما لم تهينني مالا على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم أبى أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج أو لم يتزوج كذا في الخلاصة \* مثل عن قال لامرأته أبرئني من مهرك حتى أهب لك كذا فقالت أبرأتك ثم أبى الزوج أن يعطيها شيئا فالمهر بحاله كذا في الحاوي \* امرأة أقربت بانها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا ينظر الى قدتها فان كان قدتها قد المذركات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قدتها قد المذركات لا يصح اقرارها قال رضي الله تعالى عنه وينبغي لقاضي ان يحتاط في ذلك ويأمرها عن سنه او يقول لها بما اذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام أقرت بالبلوغ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* اختلاف في هبة المهر فقالت وهبته لا بشرط أن لا تطلقني فقال بغير شرط قال قول قولها كذا في القنية

(الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل في المهر وما يعلق بهما) في كل موضع دخل بها أو صحت الخلوة وتلك كل المهر ولو أرادت أن تمنع نفسها لاستيفاء المجل لها ذلك عندهم خلافا لهما وكذا لا يمنع من الخروج والسفر والحج التطوع عنده الا اذا خرجت خروجا فاحشا وقبل تسليم النفس لها ذلك بالاجماع وكذا اذا دخل بها وهي صغيرة أو مكرهة أو مجنونة فلا بد حبسها حتى يوفي لها المجل كذا في الغتاية \* ولو دخل الزوج بها أو خلا بها برضاها فلها أن تمنع نفسها عن السفر بها حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب والمجل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك وكان الشيخ الامام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصفا رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختياره كذا في المحيط \* واذا أوفاهما مهرها نقلها الى حيث شاء وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زمانها وان أوفاهما المهر ولا يمكن نقلها الى القرى أين أحب وعليه الفتوى وله أن ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية كذا في الكافي \* زوج ابنته البكر البالغة فأراد أن يزوجها فالتول الى بلد آخر بهاله فله أن يحملها معه وان كره الزوج ذلك اذا لم يكن أعطاها المهر وان كان قد أعطاها المهر فليس له ذلك الا برضا الزوج كذا في المحيط \* فان أعطاها المهر الا درهم واحد فلها أن تمنعه عن نفسها وليس له استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج \* صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق امساكها قبل النكاح أن يردّها الى منزله وينعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض كذا في فتاوى قاضيان \* واذا زوج المم بنت أخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد الى بيتها كذا في التجنيس والمزيد ولا يشترط احضار المرأة لاستيفاء الاب مهر ابنته ولو طالب الزوج الاب بتسليم المرأة

عليه من المناسك فتن علينا بجموع الخيرات كما منتت على أوليائك وأهل طاعتك وانما أنا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك تفعل بي ما أردت اللهم واياك أدعو ومنك أرجو فبلغني صالح أملی واغفر لي ذنبي وقني عذاب النار واذا توجه الى عرفات يقول اللهم اياك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت واياك أردت أسألك أن تبارك لي في سفري وأن تقضي لي بعرفات حاجتي وأن تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين واذا وقف بعرفات يكثر الثناء على الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار لنفسه وللوالدين



والمؤمنين والمؤمنات وليكن عامة دعائه يعرفات لاله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لاله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف الميعاد اللهم وهذا مقام المسخير العائذ بك من النار فاجزني من النار بعفوك وأدخني الجنة برحمتك اللهم اذهب عني النار فلا تنزعني منها ولا تنزعني مني ولا تنزعني مني حتى تقبضي وأنا عليه ووفقني لما اقترضت علي وأعني على طلب رضاك وأدام حقتك (٣١٨) واجعلني من أعظم عبادك نصيبا من خير تقسمه في هذه المعيشة بين عبادك

اله الحزين من نورهم سدى به  
أورحمة تشرها أورق  
تسطه أوضر تكشفه أو  
بلاء تدفعه أو فتنة تصرفها  
اللهم آمين روعى واستر  
عورتى وأقلى عثرى واقض  
عنى دينى واغفر لى ولوالدى  
وقربائى وأحبى اللهم انك  
دعوت الى الحج ووعدت  
المغفرة على شهود مناسكك  
وقد أحبتك ولكل وفد  
جائز فاجعل جائزتى من  
موفقى هذا أن تغفر لى دينى  
وبوئى فى الدنيا حسنة وفى  
الآخرة حسنة وقنا عذاب

النار وإذا فاض من عرفات  
الى المزدلفة يقول لاله الا  
الله الله اكبر الحمد لله الذى  
لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك  
فى الملك اللهم اليك أقضت  
ومن عذابك أسفقت واليك  
رغبت ومنك رجعت فاقبل  
نسكى واحم حوبى وأعظم  
أجرى وزدنى اتقوى وسلم  
دينى وزدنى علما وحلما وانا  
أنى المزدلفة يقول اللهم  
هذا جمع أسألك أن ترزقنى  
فيه جوامع الخير كله اللهم  
رب المشعر الحرام ورب  
الركن والمقام ورب البلد  
الحرام ورب المسجد الحرام  
ورب الحل والحرام أسألك

فان كانت فى منزله فعليه تسليما اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت  
فى منزله ولكن اتهمه الزوج فى تسليمها فالقاضى يأمر الاب بأن يعطيه كفيلا بالمهر ويأمر الزوج بدفع المهر  
اليه ولو كانت الخصومة فى المهر بالكوفة والبصرة لا يكاف الاب - نقل البت الى الكوفة ولكن  
يقال للزوج ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا فى محيط السرخسى \* وان  
ينواقدر المجل بمجل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور فى العقدان كما يكون المجل لمثل  
هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجلا ولا يقدر بالبيع ولا بالنس وانما ينظر الى المتعارف وان  
شرطا فى العقد نجعل كل المهر يجعل الكل مجلا ولا يقدر بالبيع ولا بالنس وانما ينظر الى المتعارف وان  
متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وإذا قبضت المهر فاذا هو  
زئوف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يبدلها ولو كان دخل به ابرضاها ثم وجدت المهر  
المقبوض زئوفا وما أشبه ذلك أو كان متاعا اشتريت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها أن تمنع  
نفسها منه كذا فى المحيط \* فى المتنى اذا كان المهر حالا فاحالت عليه غيرة لها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه  
حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الزوج أحالها بالمجل على غريم له على أن أبرأته من المهر فى الاستحسان ليس  
له أن يدخل بها حتى تأخذ المهر هكذا فى الذخيرة \* وإذا كان المهر مؤجلا فاعلموا ما فى الاجل ليس لها  
أن تمنع نفسها التمس فى المهر على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا فى البدائع \* تزوج امرأة  
على ألف الى سنة فاراد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان شرط الزوج الدخول بها فى  
العقد قبل السنة فله ذلك وليس لها المنع عنه بخلاف كذا فى جواهر الاخلاطى \* وان لم يشترط قال محمد  
رحمه الله تعالى له ذلك كالبيع وبه كان يفتى الامام الاستاذ فخر الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس  
له ذلك وبه كان يفتى الصمد الشافعى كذا فى الخلاصة \* ولو شرط عليها أن يدخل بها قبل ايفاء المجل صح  
الشرط ولو كان المهر مؤجلا ثم عجل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تمنع كذا فى العتبية \* ولو كان  
بعضه عاجلا وبعضه آجلا فاستوفت العاجل وكذلك لو أجلته بعد ائتمه لومة ليس لها أن تحبس  
نفسها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تحبس نفسها الى استيفاء البدل عند الاجل كذا فى شرح  
الجامع الصغير اقاضى خان \* ولو قال نصفه مجل ونصفه مؤجل كجرت العادة فى دنائنا ولم يذكر الوقت للمؤجل  
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا وقال بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت وقوع  
الفرقة بالموت أو بالطلاق وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يؤيد هذا القول كذا فى البدائع \* لا خلاف  
لاحد أن تأجيل المهر الى غاية معلومة نحو شهر أو سنة صحيح وان كان الى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ  
فيه قال بعضهم يصح وهو الصحيح وهذا لان الغاية مع لومة فى نفسها وهو الطلاق أو الموت لا يرى أن  
تأجيل البعض صحيح وان لم ينص على غاية معلومة كذا فى المحيط \* وبالطلاق الرجعى يتجمل المؤجل ولو  
راجعها لا يتأجل كذا أفتى الامام الاستاذ كذا فى الخلاصة \* ولو ارتدت والى اذ بالله تعالى ثم أسلمت  
وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بيقية المهر فيه اختلاف المشايخ كذا فى المحيط \* فى المتنى ولو تزوج  
امراة على ثوب موصوف الى أجل فلحل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا  
فى الذخيرة \* رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلا فاعطاها قمعة

ان تبلغ روح محمد صلى الله عليه وسلم أسألك بنور وجهك الكريم أن تغفر لى دينى وترجى وتجمع على اله - سدى أمرى  
وتجعل التقوى زادى وذخرى والجنة مأبى وهب لى رضاك عنى فى الدنيا والآخرة ما من هو خير كله أعطى من الخير كله واصرف عنى الشر كله  
اللهم حرم لى وعظمى وشعمى وسائر جوارحى على النار برحمتك يا أرحم الراحمين وانا رى الجبار بكرى مع كل حصة ويقول اللهم اجعله  
جبارا وروا ذنبنا مغفورا وسعيانا مشكورا واذا وجهه هديه الذبح يقول وجهت وجهى لى فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من

المشركين انصلاقي ونسكي ومحياي ومعاي الله رب العالمين لا شريك له وبذلك أحرمت وأنا أول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم عليه السلام بفضلك وجودك يا أكرم الأكرمين ويقول عند الخلق اللهم ببارك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شعرة منها نورا يوم القيامة ثم يرجع الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب به قول عند شرب الماء اللهم اني أسألك رزقا واسعا (٣١٩) وعلما نافعا وشفاء من كل داء

الثياب كان لها أن لا تقبل القيمة وان لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تمنع عن أخذ القيمة كذا في الظهيرة  
 \* رجل تزوج امرأه بأف على أن يعدها ما تيسر له والبقية المدة كان الألف كله إلى سنة إلا أن تقيم المرأة  
 البينة أنه تيسر له منها شيء أو كله فتأخذه كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأه تزوجت بنتها وهي صغيرة وقبضت  
 صداقها ثم أدركت فان كانت الام وصيتها فله أن يطالب أمها بالصداق دون زوجها وان لم تكن الام  
 وصيتها فله أن يطالب زوجها والزوج يرجع على الام وكذا في غير الاب والجد من الأولياء رجل قبض مهر  
 ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرذائل ان كانت المرأة بكر لم يصدق الابينة وان كانت ثيبا صدق كذا في محيط  
 الدرر في باب النكاح المصغر والصغيرة وللأب والجد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت  
 أو كبيرة الا اذا نمت وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك على الصغيرة وفي البنت  
 البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو أقر الاب انه قبض صداقها في صغرها وهي صغيرة وقت الاقرار يصدق  
 وان كانت بالغة حين أقر لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا لانه صدقه إلا أن يقبض بشرط أن تبرأ بنته كذا  
 في العتبية في الأصل الثاني فمن لا يجوز نكاحها بالحرمة وغيرها من كتاب النكاح \* رجل تزوج بالغة  
 وودعها إلى أبيها بمهر ضامعة فلما بلغها الخبر قالت لأرضي عما فعل الاب فهذا على وجهين أما ان كان ذلك  
 في بلد لم يجز التعارف بدفع الضمعة بالمهر أو في بلد جرى التعارف في الوجه الاول لم يجز بكرا كانت أو ثيبا  
 وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغت وان كانت صغيرة فأخذ الاب مكان المهر المسمى ضمعة لا تساوي  
 المهر فان كان في بلد لم يجز التعارف انهم يأخذون الضمعة بأضعاف قيمتها لم يجز وان كان في البلد جرى التعارف  
 انهم يأخذون الضمعة بالمهر بأضعاف قيمتها جاز صغيرة لا يستمتع بها زوجها فلا لب أن يطالب الزوج  
 بمهرها كذا في التبيين والمزيد

بالسكنة والوفاء والهبة والاجلال لانها محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ونزول الملائكة .  
 أنف ملك يحفون بالقرى قيام الساعة . واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أظلل وب الارضين وما أقرين  
 أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية  
 من النار وأمانا من العذاب وسوا الحساب . واذا دخل المسجد يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعاك واتبني رضاك ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان أراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيه الصلاة بالناس يأتي المنبر وعن يساره ثابوت موضوع فيصلي خلف الثابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا صلى ركعتين يقصد القبر على سكينته وقارو فراغ قلب من أمور الدنيا ويذهب إلى موضع من وجه القبر وفي ذلك الموضع (٣٣٠) رخامة يضامر كبة في حائط القبر فيكون فوق رأسه قنديل كبير معلق فإذا وقف

هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أنهم لما أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة وأنجحت الأمة واجهدت في أمر الله حتى قبضك الله تعالى حميدا محمودا فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى الله عليك أفضل الصلاة وأزكاهم اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأعطه الدرجة والوسيلة وأوردنا حوضه واسقنا بكأسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفائه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من قبري نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود إليه يا ذا الجلال والإكرام ويدعو صاحبه أي بكرو وعرضي الله عنهما فيقول السلام عليكما ويأل حاجته ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها لما جاء في الآثار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل ألف صلاة فيما سوا من المساجد قالوا ليس

الله تعالى قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي وهو الاصح هكذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وان كان المهر دينامو صوفا في الدقة بأن تزوجها على مكيل موصوف أو موزون موصوف أو موزوع موصوف فاختلاف في قدر الكيل والوزن والذرع فهو كالاختلاف في قدر الدراهم والدنانير وان كان الاختلاف في جنس المسمى بأن قال الزوج تزوجتك على عبد و قالت على جارية أو قال الزوج تزوجتك على كتر شهيرة و قالت على كرخطة أو على ثياب هروبة أو قال على ألف درهم و قالت على مائة دينار أو في نوعه كالتزويج مع الرومي والدنانير الصورية مع المصرية أو في صفته كالجودة مع الرداءة فالاختلاف فيه كالاختلاف في العينين والدراهم والدنانير فان الاختلاف فيهما كالاختلاف في ألف والالفين لان كل واحد من الجنسين والتوعين والموصوفين لا يملك بالاتراخي بخلاف الدراهم والدنانير فانها ما كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جعلتا بجنس واحد لان مهر المثل يقضى من جنس الدراهم والدنانير بخلاف أن يستحق مائة دينار من غير تراخ هذا اذا كان المهر دينافا ما اذا كان عينا فان اختلاف في قدره فان كان مما يتعلق العقد بقدره بأن تزوجها على طعام بعينه فاختلاف في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كثر و قالت المرأة تزوجتني عليه بشرط انه كثر ان كان فهو مثل الاختلاف في ألف والالفين وان كان مما لا يتعلق العقد بقدره بأن تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلفا فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه ثمانية أذرع و قالت انه عشرة أذرع لا يتحالفان ولا يحكم مهر المثل والقول قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بأن قال الزوج تزوجتك على هذا العبد و قالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في ألف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر المثل مماثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بخلاف ما اذا اختلفا في الدراهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار أو أكثر فلها مائة دينار كما مر كذا في البدائع \* ولو أنهما تصادقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوه فاهلك عند الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج بالاجماع إذا في شرح الطحاوي \* ولو قال تزوجتك على عبدى الاسود و قيمته ألف وقدمات في يدي و قالت المرأة لا بل تزوجتني على عبدك الأبيض و قيمته ألفا درهم وقدمات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتحالفان ان كان مهر المثل بين الدعويين ولو تزوجها على كربة بعينه فاهلك فاختلفا في مقداره أو صفته أو تزوجها على ثوب بعينه أو نفقة فضة بعينها أو ابريق فضة بعينه فاهلك واختلفا في الذرع أو الوصف أو الوزن ففي كل ما ذكرنا أن القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله أيضا بعد الهلاك كذا في المحيط \* ولو اختلفا في الوصف والدرجة جعلا القول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام مهر مثلها كذا في الظهيرية \* ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على أمي هذه وعني أم المرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة وتعنى الامه على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة البينة على أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام المرأة وهو عبد الزوج أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان أقامت أمها وهي أمه الزوج مع ذلك أنه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها ويسمى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم فقضى القاضي بينة المرأة بالنكاح

في هذه المواقف دعاء مؤت فبأي دعاء عاجز وما ذكرنا من الادعية بعضها مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين فالتبرك بها يكون أقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى مادام را بها وبالتسبيح مادام عاملا وبالادعاء ما كان خاليا والحمد لله رب العالمين (كتاب النكاح) قال رضى الله عنه أبواب النكاح ثمانية أبواب (الباب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح) وأنه يشتمل على فصول ثلاثة (الفصل الأول في الالفاظ التي يتعقد بها النكاح)

ينعقد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو أن تقول المرأة تزوجت نفسي منك بكذا بحضور من الشهود فيقول الرجل قبلت أو يكون على وجه الاستقبال بأن يقول الرجل للمرأة أتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت أو يكون بلفظة الأمر بأن يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة تزوجت وكما ينعقد العقد بلفظة النكاح والتزويج ينعقد بما يصح كون على الإيعان عندنا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال كل ما يفيد ملك الرقبة في الأمة يفيد ملك النكاح (٣٣١) في الحرة إذا قالت المرأة لرجل عند

الشهود تصدقت بنفسي عليك ووهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قالت ملكت نفسي منك أو قال لها الرجل ملكي نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بهت نفسي منك بكذا فقال اشترت أو قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الأب ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت ولو قالت أجهتك نفسي أو أعزتك أو أحللتك أو أقرضتك أو أودعتك أو رهنك فقال قبلت لا يكون نكاحا وبنت به الشبهة ولو قالت أجزتك نفسي بكذا فقال قبلت أو استأجرت لا يكون نكاحا وقال الكرخي رحمه الله تعالى يكون نكاحا ولو قالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا ولو قالت المرأة لرجل تزوجت على ألف فقال الرجل أجزت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

بمائة دينار إن ابنا المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة أنه تزوج المرأة على رقبة فان القاضي يبطل القضاء الاول ويقض بان الأب هو المهر ولو كان الزوج يدعى أنه تزوجها على أبيه أو صدقه الأب في ذلك فأقام البينة وأدعت المرأة أنه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الأب والزوج وجعل الأب صداقا وأعتقه من ماله أو جعل ولاه لها ثم أقامت المرأة البينة أنه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباه حرا من مال الزوج وأبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اختلفا بعد الطلاق فان كان بعد الدخول أو قبل الدخول بعد الخلوة فالجواب فيه كالجواب فيما لو اختلفا حال قيام النكاح وان كان قبل الدخول لم أو قبل الخلوة فان كان المهر دينيا فاختلاف في الألف والالفين فالقول قول الزوج ويتنصف ما يقول الزوج ولم يذ كر الخلاف ذ كر الكرخي وحكي الإجماع وقال نصف الألف في قولهم وذ كر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقال ينبغي أن يكون القول قول المرأة إلى مئة مثلها أو القول قول الزوج في الزيادة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح هو الاول وقبل لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وانما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة فوضع المسئلة في كتاب النكاح في الألف والالفين فلا وجه لتكثير المتعة ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومنعة مثلها عشرون وان كان المهر عينا كما في مسئلة العبد والجارية فلها المتعة إلا أن يرضى الزوج أن يأخذ نصف الجارية كذا في البدائع \* ولو كان الاختلاف في أصل المسمى بان نقاه أحدهما أو ادعاه الآخر يجب مهر المثل وهذا بالاتفاق كذا في التبيين \* ولا يراد على ما ادعت المرأة ولو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص مما ادعاه الزوج لو كان هو المدعى لها كذا في البحر الرائق \* ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول يجب المتعة بالاتفاق كذا في فتح القدير \* وان كان الاختلاف بعدموت أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حياته ما حال قيام النكاح في الأصل أو في المفسد أو كذا في الإيضاح شرح الكنز \* وان مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستكروه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولاب تشكر تفسير أن أحدهما أن يدعى أنه تزوجها بأقل من عشرة ربه أخذ بعض مشايخنا والثاني أن يدعى أنه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة بمثل ذلك المهر ربه أخذ عامة المشايخ وهو الصحيح كذا في المحيط \* وان وقع الاختلاف بين ورثته ما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقضى بمهر المثل قالوا واقتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضيان \* وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا كله اذا لم تسلم المرأة نفسها فان سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد الممات فانه لا يحكم بمهر المثل لان تعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تستحل شيئا من مهرها عادة فيقال لا بد أن تقر بما استجملت والا قضينا عليك بالتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسي \* اذا مات الزوجان وقدمى لهما مهر راتب ذلك بالبينة أو بتصادق الورثة فلورثتهان يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا اذا علم ان الزوج مات أولا وأعلم انه مامتا معا ولم تعلم الاولى واما اذا علم انه مامتا أولا فيقطع منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير \* ولو انتفتق الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبيه وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلا على \* لو أبرأت زوجها

(٤١ - فتاوى اول) يكون نكاحا وعنه أيضا اذا قال الرجل لاى البنت زوجتني ابتك فقال أبو الانية زوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا إلا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجتني ابتك فقال أبو البنت زوجت أو فعلت فانه يكون نكاحا قال لان قوله زوجتني استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجتني لانه تو كبل اذا طلب الرجل من امرأة زفافا قالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا وهو غير ماله قال أبو الانية ووهبت منك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة

فدبت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغريمي الفارسية دختر خویش را امر ادا دی فقال دادم لا يكون نكاحا وكذا وقال  
لامرأة امرأش أو امرأ ابنتي يدى فقالت بأشيدم لا يكون نكاحا حتى يقول يذير فتم ولوقال امرأ ابنتي يدى فقالت بأشيدم لا يكون نكاحا  
رجل قال أين زن منست بمحض من الشم ودفقات المرأة أين شوى منست ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ فيه \* ذكر البيهقي رحمه  
الله تعالى في كتابه رجل وامرأة ليس (٣٣٣) بينهما نكاح اتفاقا أن يقر بالنكاح فاقترأ لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن أمر

متقدم ولم يتقدم وكذلك في  
البيع اذا اقربا بيع لم يكن  
ثم اجاز لم يجز \* وذكر في صلح  
الاصل رجل ادعى على  
امرأة نكاحا فجحدت  
فصلحها على مائة درهم على  
ان تقره بالنكاح فاقرت له  
بالنكاح جاز الاقرار قال  
لانما تزعم انها زوجت  
نفسها منه ابتداء بمائة درهم  
وهذا بخلاف ما اذا ادعت  
المرأة الخلع على زوجها فجحد  
ثم فصلحها الزوج على مائة  
درهم على ان تبرأ من  
الدعوى فإنه لا يجوز وذكر  
في التوازل رجل وامرأة  
أقرا بين يدي الشهود  
بالفارسية مازن وشوئيم  
لا ينفق النكاح بينهما  
وكذا وقال لامرأة هذه  
امرأتى وقالت هي هذا  
زوجي لا يكون نكاحا وان  
قال لها ما الشهود رضى بها أو  
أجرتنا فلا أرضينا أو أجرتنا  
لم يكن نكاحا لان الاجازة  
تنفذ للعقد وليست بانشاء  
ولو قال الشهود جعلتها هذا  
نكاحا فقالا نعم كان نكاحا  
لان الجعل عبارة عن الانشاء  
وقال مولانا رضى الله عنه  
وينبغي أن يكون الجواب  
على التفصيل ان اقربا عقد

من مهرها أو وهبته اياه ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة أبرأته في مرضه وانكر الزوج فالقول قوله  
كذا في التبيين \* امرأ ادعت على زوجها بعد موتها ان لها عليه ألف درهم من مهرها فالقول قوله الى  
تمام مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* قال هشام سألت محمد رحمه  
الله تعالى عن امرأة ادعت أن هذا الرجل تزوجها بالكوفة منذ سنة على الفين وأقامت على ذلك بينة وأقام  
الزوج بينة أنه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على ألف قال البينة بينة المرأة قلت وان كان معها ولدا أكثر من  
سنتين قال وان كان كذا في النخبة \* الزوج اذا أبى ان يكتب خط المهر لا يجبر ولو كان في خط المهر دنائير  
والعقد بالدرهم تجب الدرهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضى الله تعالى عنه تأويله بينه وبين الله تعالى  
أما القاضي فيجبره على الدنانير الا اذا علم أن العقد بالدرهم كذا في التتارخانية ومن بعث الى امرأته شيئا  
فقال هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهر لا كل كالشرا والمهر المطبوخ والفواكه التي  
لا تبقى فان القول قوله اياه استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن مهيا فلا كل كالعسل والسمن والجوز واللوز هكذا  
في التبيين \* وذكر الفقيه أبو الليث المختار أن القول قوله في مناع لم يكن واجبا على الزوج كالحلف والملاءة  
ونحوه وفي مناع كان واجبا عليه كالنهار والدرع ومناع الليل فليس أن يحسب من المهر كذا في  
محيط السرخسي \* ثم اذا كان القول قول الزوج ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع به مهرها لانه يبيع  
بالمهر ولا يتغير به الزوج بخلاف ما اذا كان من جنس المهر وان كان هالكالا ترجع ولو قالت هي من المهر  
وقال هو هدية فان كان من جنس المهر فالقول قوله وان كان من خلافه فالقول قوله كذا في التبيين  
\* أعطاهامالا وقال من المهر وقالت من النفقة فالقول للزوج الا أن تقيم هي البينة كذا في فتح القدير  
رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث أبو المرأة الى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداها  
كان القول قول الزوج مع عينته فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لانها لم تره بكونه  
مهر او ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالك كان شيئا مثل ما ردت على الزوج مثل ذلك  
وان لم يكن مثلها لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالك فلا ترجع على  
الزوج بشيء وان كان قائما وكان الاب يبعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك من مال  
الامة البالغة برضاها فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضيان \* سئل على بن أحمد عن رجل أرسل الى أهله خطيبته  
دنانير ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتها من المهر هل يكون القول قوله فقال القول قول  
الباعث قيل له لو دفع اليهم دنانير فقال انفقوا البعض الى أجرة الحائك والبعض الى ثمن الشاة للشراء والبعض  
الى الجوزقة (١) كما هو العادة ثم بعد ذلك فزفت اليه ثم بعد ذلك يدعى أفى بعث الدنانير لاجل المهر يقبل قوله  
قال اذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التعيين وسئل أبو حامد عن رجل خطب لانه خطيبته وبعث اليها درهم  
ثم مات الاب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال ان تمت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه  
وان لم تتم فهو ميراث وان كان الاب حيا رجع الى بيانه وسئل والذي عن بعث الى خطيبته سكرابا وجوزا  
ولو زاورا وغريها ثم بداهم فتركو المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع عليهم باسترداد ما دفع فقال ان  
فرق ذلك على الناس بأذن الدافع ليس له حق الرجوع وان لم يأن في ذلك فله ذلك كذا في التتارخانية \*

(١) قوله الى الجوزقة في القاموس جوزق القطن بالفتح معرب

ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان أقرت المرأة أنه زوجها وأقر الرجل انما امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن تزوج  
اقربا به ابتداء لانشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقربا عقد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل  
لامرأة لست لي بامرأة وبني بالطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بامرأة لاني قد طلقك ولو قال لم يكن تزوجها ونوى به الطلاق  
لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه \* رجل قال للبانة أو المختلعة راجعتك على كذا بمحض من الشهود يكون نكاحا وان لم يذكر

مألا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحالم رحمه الله تعالى في المنتقى وكذا لو قالت المباشرة لزوجها ردت نفسى عليك وهو بمنزلة الرجم وقال بعضهم اذا قال للبانية اولي بغيرك فقلت بكون نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضي لا يكون نكاحا \* رجل قال لا آخر زوج ابنتك مني بألف درهم فقال أبو البنت بمحض من الشهود ادفعها واذهب بها حيث شئت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون (٣٣٣) ذلك نكاحا أبو الصغير اذا قال بين

يدي الشهود اشهدوا اني قد تزوجت فلانة بنت أحمد يريد به أبو الصغير من ابني فلان بمهر كذا وقال لا بها أليس هكذا فقال أبوها هكذا ولم يزيد على ذلك قالوا الاولى ان يجدد النكاح وان لم يجدد اجاز \* امرأة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود وقال اشهدوا اني قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يجز هذا النكاح الا أن يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدتها وهو كمالو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة مستقبلة فقال تزوجت هذه وقالت المرأة زوجت نفسى جاز لانهم اغلواصة بالاشارة أما الغامبة لا تعرف الا بالاسم والنسب فان كان الشهود يعرفون المرأة الغامبة وذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه أراد تلك المرأة \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل رجل طلب من امرأة ان تجعل أمرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على صداق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض

تزوج امرأته وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة على ذلك عوضا ثم رقت اليه ثم فارقتها وقال انما بعثت اليك عارية وأراد أن يسترد ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فاقول له في الحكم واذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه كذا في المحيط \* قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان صرححت حين بهشت أنما عوض فكذا وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها كذا في فتاوى قاضيهان \* في الحجة ولو أرسل الى المرأة ناكحة مسل أو طيبا ثم قال كان من المهر فالقول قوله \* وفي الحاشي فان وجهت هي اليه عوضا تلك الطيب وحسبت أن زوجها وجه الطيب اليها هدية فلما ظهر الخلاف أرادت الرجوع في العوض هل لها ذلك قال ليس لها ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائما يسترد الزوج اذا لم ترض بذلك مهرا وان كان هالكا وله مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل خفيته تصير قيمته قصاصا بمهرها كذا في التتارخانية \* امرأة ماتت فالتحذت أمها ما توبعت الى أم المرأة بقرة فذبحت البقرة وأنتقتها في أيام المأتم ثم أراد الزوج أن يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقاه بعت اليها لتذبح وتطعم من اجتماع عند حافي المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقاه بعت اليها وذكر القيمة كان له أن يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المأتم مع غيرها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي مجموع النوازل بعث الى امرأته أيام العيد دراهم فقال (٢) عدي أو قال سيم شكر ثم ادعى انه من المهر لا يصدق كذا في المحيط

\* (الفصل الثالث عشر في تكرار المهر) \* رجل قال لامرأة كلمتزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاق وان يلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم تزوجها أولا ولا وقع عليها طلاق واحد ولم يمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها فانه هذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالزوج فوجب عليها العدة فان تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق به قب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكوا وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عتده عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المنكوحه ولو قال كلمتزوجتك فانت طالق بائن فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانت منه ثلاثا وعليه خمسة مهرو ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه وطئ عن شبهة فيجتمع عليه خمسة مهرو ونصف \* واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كمال بالنكاح الثاني في قول

ترجمة  
(٢) عدي أو حق حلاوة

من الشهود وزوجت من نفسى امرأة جعلت أمرها في النكاح يدي على كذا من الصداق وهو كلف المرأة ما يجوز به النكاح وقال شمس الاعانة لو اوفى رحمه الله تعالى هذا على قول الخصاص أما على قول من يشاء ومشايع فليخرجهم الله تعالى لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال شمس الاعانة السر خسر رحمه الله تعالى وان خصا فان كان كبير في العلم يجوز الاقدام به وذكري ايضا الحالم الشهود رحمه الله تعالى في المنتقى كما قال الخصاص رحمه الله تعالى جارية تبيعت في مفرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها الاول اذا صارت معروفة بالاسم



الآخر امر أموكت رجلا بأن يزوجه فزوجهها وغلط في اسم أبيه لا يعتقد النكاح إذا كانت غائبة \* رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقال الأب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا يعتقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب زوجتك ابنتي فاطمة هذه وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت جازا النكاح \* رجل له ابنة واحدة فزوجهما من رجل وقال زوجتك ابنتي ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز \* رجل له ابنتان اسم (٣٣٤) الكبرى منهما عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال الأب في نكاح الكبرى زوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح على

الصغيرة ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز نكاح واحدة منهما وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا ذكر في النكاح اسم رجل غائب وكنية أبيه ولم يذكر اسم أبيه ان كان الزوج حاضرا وأشار إليه جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم أبيه واسم جده قال والاحتياط ان ينسب إلى المله أيضا قيل له فان كان الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لانه لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة إذا ذكر الزوج اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود انه أراد تلك المرأة يجوز النكاح \* الوكيل بالنكاح من قبل الرجل إذا قال لا بى البنت وهبت انتك منى فقال الأب وهبت فقال الوكيل بحسبها قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لموكله الا انه أضمر ذلك ولم يصرح قالوا ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الأب أيضا على وجه

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليه الاستقبال العدة عندهما ولو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى باتت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطوعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل وإذا كانت أمة فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح الثاني وإذا تزوجت المرأة من غير كف فدخل بها فرفع الولى الأمر إلى القاضي وفرق بينهما ووجب المهر والعدة ثم تزوجهما هذا الرجل بغير ولى وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لهما مهر كامل ويلزمها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى رجل تزوج صغيرة تزوجهما وادخل بها ثم بلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجهما في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم تزوجهما في العدة قبلت واختارت نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت فتزوجهما في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج أمة ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجهما في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجهما في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وطئ جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأة في النكاح الفاسد مرارا فعليه مهر واحد كذا في الظهيرية الاصل ان الوطئ متى حصل عقيب شبهة الملك مرارا لم يجب الامهر واحد لان الوطئ الثاني صادف ملكه \* ومتى حصل الوطئ عقيب شبهة الاشتباه مرارا يجب لكل وطء مهر على حد دلان كل وطء صادف ملكا لغيره ولو وطئ الابن جارية الاب مرارا وقد ادعى الشبهة فعليه بكل وطء مهر وكذا لو وطئ جارية امرأته ولو وطئ مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد ولو وطئ أحد الشريكين الجارية المشتركة مرارا فعليه بكل وطء نصف مهر ولو وطئ مكاتبته منه وبين غيره مرارا فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه بكل وطء نصف المهر وذلك كله للمكاتبه رجل زنى بامرأة فتزوجهما وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثل بالزنا ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح هكذا في محيط السرخسي \* إذا قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق حين أخوك بك أو قال إذا خلوت بك فلا بها وجامعها فعليه مهر ونصف مهر مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ولا أثر للخلوة في هذه الصورة لان المهر اعمائيا كدخولها إذا كان فيها مدة يمكنه الدخول فيها وان لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر وإذا قال لا بى البنت إذا تزوجتك وخلوت بك ساعة فانت طالق فتزوجهما وخالها ودخل بها وقع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول إذا كان الدخول بعد الخلوة ساعة وان كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه الامهر واحد كذا في المحيط \* ولو وطئ المغتدة عن الطلقات الثلاث وادعى الشبهة قيل ان كانت الطلقات الثلاث جله فظن أنها لم تقع فهذا ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن أن الطلقات واقعة لكن ظن أن وطئها حلال فهذا ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر كذا في الخلاصة \* إذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد وان استحققت نصفها كان عليه نصف المهر للمستهق كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وطئ منكوبة مرارا ثم ظهر أنه حلف بطلاقها

الاجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحا وان كان كلاهما على وجه العقد لم يكن العقد ولو كبل \* وفي الجامع الصغير رجل بعث يلزمه أقوام إلى والد امرأة للخطبة فقال أبو البنت زوجت ذكرانه لا يكون نكاحا لانهم جميعا أمروا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم فبقي النكاح بغير شهود فلا يجوز الا أن يكون الزوج حاضر حينئذ يصير القوم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين لان الناس يريدون بهما ان يباشر العقد أحدهم أيهم كان وعن أبي حفص السفي كذا في وجه الله تعالى رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنة فقال أبو البنت

(३५०)

فقلت يا آدم هل تدري ما  
 قيل لرجل في نكاح امرأه  
 وأين نكاح بذير فتى فقال  
 بذير فتى ولم يقل بذير فتى قالوا  
 يجوز ذلك وكذا الوحي بين  
 رجلين مقدمات في بيع فقال  
 البائع بع هذا العبد بألف  
 درهم وقال المشتري اشتريت  
 جازوان لم يقل البائع بع  
 منك وكذا قالت المرأة في  
 طلب خلع خوشتن خريدم  
 نو فروختي فقال الرجل  
 فروخت فانه يصح ذلك وان لم  
 تقل المرأة خوشتن راخرديم  
 أزوتو ولم يقل الزوج فروختم  
 رجل أراد أن يزوج لابنه  
 الصغير امرأه صغيرة فقال أبو  
 الصغيرة زوجت ابنتي من  
 ابنك فقال أبو الصغير قبلت  
 جازوان لم يقل قبلت لابني  
 لأن الأبواب يتضمن إعادة  
 ما في السؤال رجل خطب  
 لابنه الصغير امرأه فلما  
 اجتمعا للعقد قال أبو البنت  
 بالفسارسية ترادادم برني أين  
 دخترهز ترادهم فقال أبو  
 الابن بذير فتى يجوز النكاح  
 للاب لأن الأب أضاف  
 النكاح الى نفسه وان  
 جرت الخطبة بينهما لاجل  
 الابن رجس ل قال لغيره  
 جنتك خاطبا ابتك أو قال  
 جنت زوجتي ابتك أو قال

جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك أو قال لمكتهامك فهو نكاح لازم وأما انعقاد النكاح بالوصية ان قال أبو البت أو صيت باني لك  
الآن بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وإن قال أو صيت لك باني بعصموني لم يكن نكاحا ولو قال أو صيت باني لك  
ولم يرز فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا لولفظه الامر في النكاح لا لايجاب وقدرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة اطلقني على ألف  
فقال طلقت كان تاما وكذا في الخلع وكذا الوال لغيره كفل لي بنقسي هذا أو قال كفل لي بما عليه فقال نسكفت تمت الكفالة وكذا

لوقال حبلى هذا العبد فقال وهبت ولوقال الواهب ابتداء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للشترى أقتلى  
 البع فقال أقتل لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تتم الاقالة وان لم يقل قبلت وكذا لو قال الرجل تصدقت  
 بهذا عليك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتم من غير قبول ولو قال المديون لرب دينه أبرئت فقال أبرأت يتم البراء ولو قال صاحب  
 الدين لمديونه ابتداء أبرأتك من الدين (٣٣٦) الذى على عليك صح من غير قبول لكن لورد المديون يطل ابرأؤه وبراء الكفيل لا يرتد

بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول ويطلب بالرد والاقرار لا يحتاج الى القبول ويطلب بالرد ولو وقف أرضا على رجل ونسله فقال الموقوف عليه لا أقبل اخلفوا فيه قال هلال رحمه الله تعالى يطل الوقف وقال الانصارى رحمه الله تعالى يصح الوقف ولا يطل بالرد في قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع \* رجل قال بحضرة الشاهدين تزوجت فلانة قبلها بحضرة الشاهدين فقبلت لم يجزنى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أرسل الرجل رسولا اليها أو كتب اليها كتابا في تزوجتك على كذا فقبلت بحضرة الشاهدين ان معها كلام الرسول أو قرأ الكتاب عليه ما قبلت جاز وان لم يقرأ الكتاب عليه ما قبلت لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولا ينقصد النكاح بلفظة المتعة وهي باطلة عندنا لا تنقيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضى الله تعالى عنهما وتفسيرها أن

يدها فلا شئ عليه خلاف الصحيح اذا وطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسى \* مريض وهب جاريته لانسان وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له وطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية \* في نوادر المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب امرأته جامعها فيما دون الفرج وجاءت بولد فان كانت بكر افعليه المهر وان كانت ثيبا فلا مهر عليه كذا في التتارخانية (الفصل الرابع عشر في ضمان المهر) زوج ابنته انه غيرة أو الكبيرة وهي بكر أو محنونة رجل اوضحه عنه مهرها صح ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها أو وليها ان كانت أهلا لذلك ويرجع الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره كذا في التبيين \* زوج ابنته من رجل على ألفي درهم وأشهد على نفسه انه زوج فلانة من فلان بألفي درهم على ان ألف درهم من مالى وعلى فلان ألف درهم فقبل الزوج فالمرحلة على الزوج والاب ضامن عنه ألف درهم فان أخذت المرأة ذلك من أبيها أو من ميراثه كان للاب أو لورثته أن يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط \* واذا زوج ابنة الصغرى امرأته ضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته جازا اذا قبلت المرأة الضمان واذا أتى الاب بذلك ان كان الاداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما أدى استحسانا الا اذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان كذا في الذخيرة \* ثم للمرأة أن تطالب الولي بالمهر وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فاذا بلغ تطالب أبيها شاعت كذا في التبيين \* اذا ضمن الاجنبي بأمر الاب يرجع وكذا الوصى لو أدى مهره يرجع فان مات الاب قبل أن يؤدى فالمرأة بالخيار ان شاءت أخذت من الاب وان شاءت من تركه الاب ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عند أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكرنا خلاصا في أدب القاضي أنه لا يكون متبرعا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب ذلك من ميراث الابن كذا في الذخيرة \* وفي البقالى اذا قال الاب اشهدوا بأني قد زوجت ابنتي فلانة لم يلزمه الا أن يؤدى فيكون صدقه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو كان الابن كبيرا وضمن الاب عنه بغير أمره في صحته ثم مات الاب وأخذت المرأة من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع والمجانين كالمبطلين في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا كما اذا حصل الضمان في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه قصد به هذا الضمان ايصال النفع الى الوارث والمريض مجبور عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة \* واذا خطبها وضمن لها المهر وقال أمرنى الزوج بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة والامر بالضمن صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من أهل الضمان واذا أدى الضمان رجع بذلك على الزوج وان كذبه في الامر بالضمن وصدقته في الرسالة صح النكاح وصح الضمان فيما بين المرأة والرسول لا في حق المرسل حتى كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالهناق ولا يرجع الرسول على الزوج بما أدى وان كذبه في الرسالة والامر بالضمن ولا يثبت له على ذلك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب الرسول بالمهر وبعد هذا اختلفت الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة أن المرأة تطالب الرسول ببعض الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة أنها تطالب الرسول بجميع المهر فقبل في المسئلة روايتان وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة

يقول الرجل لامرأة أمتع بك بكذا من المال كذا مدة فرضيت فانما الاتقيد الحل ولا يقع عليه اطلاق ولا ايلاء ولا ظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك منعة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الهارونيات ينعقد به النكاح وبلغ قوله متعة ولو قال تزوجتك شهر افرضت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويطل الشرط كالزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويطل الشرط وكما لو قال بعثك هذا بكذا لخطبة جاز البيع ويطل الشرط وقال الحسن بن

زياد رجه الله تعالى ان ذكر اوقتا لا يعيشان أكثر من ذلك يجوز النكاح لانه تأيد معنى وان ذكر اوقتا يعيشان أكثر من ذلك لا يصح لانه  
توقيت وعندنا الكل سواء رجل تزوج امرأة بلفظ العربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو تزوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا لفظ يتعقد  
به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعرفا معنى اللفظ ولم يعلم ان هذا اللفظ يتعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق  
والتدبير والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعتاق (٣٣٧) والتدبير واقع في الحكم ذكره في  
عتاق الاصل في باب التدبير

وإذا عرف الجواب في الطلاق  
والعتاق ينبغي أن يكون  
النكاح كذلك لان العلم  
بعضهم اللفظ انما يعتبر لاجل  
القصد فلا يشترط فيما  
يستوى فيه الحد والهزل  
بخلاف البيع ونحو ذلك  
وأما في الخلع اذا قلن الرجل  
امراته اختلعت نفسي  
منك بغيرى ونفقة عدنى  
فقال ذلك اختلعت المشايخ  
فيه قال بعضهم اذا لم تعرف  
معنى اللفظ أو لم تعلم ان هذا  
لفظ الخلع فبما بين الناس  
لا يصح الخلع وهو الصحيح  
قال مولانا رضى الله تعالى  
عنه ينبغي أن يقع الطلاق  
ولا يبرأ الزوج عن المهر  
ونفقة العدة كما لو خالع  
امراته الصغيرة فقبلت فانه  
يقع الطلاق ولا يقطع المهر  
والنفقة وكذا اذا قلن ان  
تبرئ زوجي عن المهر بالعربية  
وكذا المدون اذا قلن رب  
الدين لفظه الابراء لا يبرأ  
رجل قال لامرأة تزوجتك  
على كذا من الدراهم بمحض  
من الشهود فقالت قبلت  
النكاح ولا أقبل المهر أو  
قال رجل لرجل زوجتك  
ابنتي على كذا فقال الزوج

كذافي الخيط \* ولو قال لم يأمري في الزوج بشي لكني أزوجه منه وأضمن المهر ولعله يجوز ففعلت وأنكر  
الزوج الرسالة بطل ذلك كله كذا في العناية في فصل من لا يجوز نكاحه بالحرمية \* والوكيل بالتزويج اذا  
ضمن لها المهر وأدى ان كان بأمره يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالنكاح  
(الفصل الخامس عشر في مهر الذمي والحرية) ما صلح مهر في نكاح المسلمين فانه يصلح مهر في نكاح  
أهل الذمة وما لا يصلح مهر في نكاح المسلمين لا يصلح مهر في نكاحهم أيضا لانهم والخزير كذا في  
البدائع \* ولو نكح ذمي ذمية بمئة أو دم أو نكحها بغير مهر ما نفيها أو سكا عنه وذلك العقد جائز عندهم  
فوطئت أو طلقت قبل الوطء أو مات الذمي عنها لا مهر لها في الصورتين عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا  
في العيني شرح الكنز \* سواء أسلم أو وقع أحدهما الامر النساء أو ترافعا وهذا المذهب ينوب عن المثل بالنفي  
هكذا في فتح القدير \* وكذا الحرين ان نكحوا ذمية بمئة أو دم أو على أن لا مهر لها في دار الحرب لا مهر لها  
بالانفاق بين أصحابنا الثلاثة كذا في العيني شرح الكنز \* سواء أسلم أو ترافعا هكذا في فتح القدير \* فان  
تزوج ذمي ذمية على خمر أو خنزير ثم أسلم أو أسلم أحدهما فان كان الخمر أو الخنزير بعينه ولم تقبض فليس  
لها الا المعلن وان كان بغير عينه بان كان في الذمة فله في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة  
رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لها مهر مثلها سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال محمد رجه الله  
تعالى لها القيمة سواء كان بعينه أو بغير عينه ولا خلاف في أن الخمر أو الخنزير اذا كان دينيا في الذمة ليس لها  
غير ذلك هذا كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا فلا شيء للمرأة كذا في البدائع  
\* ولو طلقها قبل الدخول ففي المعلن لها نصف المعلن عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وفي غير المعلن في الخمر لها  
نصف القيمة أو في الخنزير لها المنة كذا في الكافي

(الفصل السادس عشر في جهاز الزانية) لو جهزها بنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه  
الفتوى \* ولو أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم فلزوج أن يسترده لانه رشوة كذا في البحر الرائق \* واذا بعث  
الزوج الى أهل زوجته أشياء عند زفافها منها ديباج فلما زفت اليه أراد أن يسترد من المرأة الديباج ليس له  
ذلك اذا بعث اليها على جهة التملك كذا في النصول العمادية \* جهز بنته وزوجها ثم زعم ان الذي دفعه اليها  
ماله وكان على وجه العارية عندها وقالت هو ملكي جهزني به أو قال الزوج ذلك بعد موتها فالقول قولهما  
دون الاب وحكي عن علي السغداني ان قول قول الاب وذ كرمته السر خسي وأخذ به بعض المشايخ وقال  
في الواقيات ان كان العرف ظاهر عندك في الجهة ازكافي ديارنا فاقول قول الزوج وان كان مشتركا فالقول  
قول الاب كذا في التبيين \* قال الصدر الشهيد رجه الله تعالى وهذا التفصيل هو المختار لانتوى كذا في النهر  
الفاوق \* واذا كان القول للزوج وأقام الاب بينة قبلت بينته والبيئة الصحيحة أن يشهد عنه التسليم الى  
المرأة في انما سالت هذه الاشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معاومة وتشهد الالة على اقرارها ان  
جميع ما في هذه النسخة ملك والى عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط كذا في البحر الرائق  
\* ولو تزوج ابنته البالغة وجهزها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد ووزجها من آخر فليس لها  
مطالبة الاب بذلك الجواز ولو كان لها على أبيها دين فجوز لها أبوها ثم قال جهزتها بدينها على وقالت بمالك  
فالقول للاب ولودفع الى أم ولد شيئا اتخذ جهازا لبنت ففعلت وسلمته اليها لا يصح تسليمها اليها مالم يسلمها

قبلت النكاح ولا أقبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو باطل ولو قال قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمى من المهر  
وذ كرفي لمتنى عبد تزوج امرأة على رقبته بغير ان المولى فبلغ المولى فقال أجب النكاح ولا أجزه على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل  
من مهر المثل ومن قيمته يباع فيه وذ كرفي الجامع مثل ذلك فقال أمة تزوجت بنيران المولى على مائتي درهم فبلغ المولى فقال أجز النكاح  
على خسين دينار ورضي به الزوج جاز قالوا لان كلام المولى ليس برد للنكاح بل هو رد للتسمية بغيره لا يكون رد للنكاح لان النكاح

ينعقدون التسمية فإذن يبقى من التسمية رجل قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا أن أجازأي أودى فقالت قبلت  
لا يصح لأنه تعليق والتكاح لا يحتمل التعليق ولو قال تزوجتك على أي بالخيار يجوز التكاح ولا يصح الخيار لأنه لا يعلق بالتكاح بالشرط بل  
بأنه التكاح بشرط الخيار فيطرح شرط الخيار \* رجل تزوج امرأة على أنه متى فاذا هو قروى يجوز التكاح أن كان كفأ ولا خيار لها \*  
رجل طلب من امرأة تكاح بحضرة من (٣٣٨) الشهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل ليس لي زوج فقالت المرأة إن لم يكن لي زوج

أبوها صغيرة نسجت جهازا لأمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فأنتم أمها فسلم أبوها جميع الجهاز  
إليها فليس لأختها دعوى نصيبهم من جهة الأم امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابريسم كان  
يشتره أبوها ثم مات الأب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة ولودعت الأم في تجهيزها لنفسها أشياء من أمتعة  
الأب بحضرة وعلمه وكان ساكنا وزفت إلى الزوج فليس للأب أن يسترد ذلك من بنته وكذلك لو أنفقت الأم في  
جهازها ما هو معتاد والأب ساكت لا تنضم هكذا في القنية تزوجها وأعطاه ثلاثة آلاف دينار بدست  
بيمان (١) وهي بنت موسر ولم يعطها الأب جهازا أفنى الإمام جمال الدين وصاحب المحيط بأنه يتمكن من  
مطالبة الجهاز من الأب على قدر العرف والعادة وإن لم يجهز له طلب بدست بيمان قال وهذا اختيار الأئمة غتر  
رجلا وقال أزوج بنتي منك بجهاز عظيم وأردت عليك دست بيمان كذا دينار فأخذت دست بيمان وأعطاه  
بلا جهازا لرواية فيه الآن صدر الإسلام برهان الأئمة ومشايخ بخاري أجابوا بأنه إن لم يجهزها يسترد ما زاد  
على دست بيمان مثلها وقد راجحها بدست بيمان صدر الإسلام وعماد الدين النسفي لكل دينار من دست  
بيمان ثلاثة دنانير أو أربعة دنانير من الجهاز فإن لم يفعل هذا القدر استرد منه دست بيمان وقال الإمام  
المريغني الصحيح أنه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لأن المال في التكاح غير مقصود كذا في الوجيز لا كروى  
\* رجل جهز لابنة له فمات قبل التسليم إليها وطلب بقية الورثة نصيبهم من الجهاز فإن كانت الابنة بالغة وقت  
التجهيز فلباقى الورثة نصيبهم هكذا ذكر وهو الصحيح لأنها إذا كانت بالغة ولم يسلم إليها لا يصح القبض والمالك  
بجواز ما إذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقيين لأنها إذا كانت صغيرة كان لأب قابضها كذا في جواهر  
القضاوي \* امرأة دفعت متاعا إلى الزوج وقالت (٢) ابن رافروش وذكر كذا في خرج كن ففعل هل  
عليه قيمته له أنتم كذا في فتاوى الخنذي \* رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت  
عقدتها فلما انقضت عقدتها أبت أن تتزوج أن شرط في الانفاق التزوج يرجع عليها بما أنفق زوجت نفسها  
أم لا ذكره الصدر الشهيد \* والصحيح أنه لا يرجع لو زوجت نفسها وإن لم يشترط لكن أنفق على هذا الطمع  
اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى \* وقال الشيخ الإمام  
الاستاذ رحمه الله تعالى الأصح أنه يرجع زوجت نفسها أم لا تزوج لأنهم ارشوة وهكذا اختاره في المحيط  
\* وهذا إذا دفع الدراهم إليها التسق على نفسها ما إذا أكلت معه لا يرجع عليها بشئ ولو عمل في كرم رجل  
على طمع أن يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع بأجر المثل شرط التزوج أم لا إذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال  
الاستاذ رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في الخلاصة رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى  
إن كنت تنقد المهر إلى ستة أشهر وأولى سنة أو زوجها منك ثم إن الرجل بعد ذلك بعث بمدايا إلى بيت الأب  
ولم يقدر على أن ينقد المهر فلم يزوج ابنته منه هل له أن يسترد ما بعث للمهر وقالوا ما بعث للمهر وهو قائم وأهال  
يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شئ له من ذلك امرأة لها مملوك قالت  
لزوجها أنفق عليهم من رى ففعل فقالت لا أحسب من مهرى لأنك استخدمتهم قال أبو القاسم ما أنفق

فقد زوجت نفسي منك  
وقبل الزوج ولم يكن لها  
زوج فالواجب لهذا التكاح  
لأن التعليق بشرط كائن  
تخير جنينان صغيران قال  
أب أحد هما لأب الآخر  
بعض من الشهود زوجت  
ابنتي هذه من ابنك هذا  
فقبل الآخر ثم ظهر أن  
الجارية كانت غلاما والغلام  
كان جارية قال التكاح  
جائز وهو نظير ما ذكرنا إذا  
جعل لرجل في عقد التكاح  
نفسه محلا للتكاح \* ولا  
ينعقد التكاح بلفظة الأقاله  
ولا بلفظة الخلع والصلح  
ولا بلفظة البراءة ولو أضاف  
التكاح إلى نصف المرأة  
فيه رواية صحيح أنه  
لا يصح لاجتماع ما يوجب  
الحلل والحرم في ذات واحدة  
فتخرج الحرمة وينعقد  
التكاح بلفظ واحد إذا  
كان الماقد وليا للصغيرين  
بأن كان جديا لهما أو  
عمالهما فقال زوجت فلانة  
من فلان وكذا لو قال الرجل  
زوجت بنتي فلانة بن أخي  
فلان وكذا القاضي إذا  
قال زوجت هذه الصغيرة  
من هذا الصغير والمولى إذا  
زوج أمته من عبده الصغير

ترجمة  
(١) دست بيمان هو ما يعطيه الزوج للعروس على سبيل الهدية ومعه بدست بيمان (٢) بع هذا وأصرفه  
في لوازم البيت

والمعتق إذا زوج معتقه من معتقه الصغير وكذا لو كان الواحد وكيلًا من الجانبين أو وليًا من جانب واحد وكذا لو كان  
أوليا من جانب واحد وأصله من جانب فيقول زوجت ابنة عمي فلان من نفسي أو يقول معتق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسي أو كان  
وكيلًا من قبل المرأة فنزوج موكلته من نفسه أو كانت المرأة وكيلًا لرجل فيقول زوجت نفسي فلانا فان في هذه المسائل ينعقد التكاح  
بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد يجبًا وقبولًا وقال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاد رحمه الله تعالى هذا إذا ذكر لفظها أو أصل في ذلك

أما إذا ذكر لفظاً هو نائب فيه لا يكتب بلفظ واحد وصورته ذلك إذا زوج امرأته من نفسه بان قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتب بلفظ واحد لأنه في التزويج نائب وان قال تزوجت فلانة جاز لا في التزويج أصيل \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأة زوجيني نفسك على ألف فقالت لا أفعل إلا بألفين فقال الرجل اتقي الله واخشي فقالت قد فعلت كان جازاً وعن محمد رحمه الله تعالى مثل ذلك \* وينعقد النكاح بلفظ الصبي موقوفاً على إجازة الولي إن كان عقداً يملكه الولي كالأول (٣٣٩) تزوج الصبي أئمنه ينعقد ويتوقف على إجازة الولي إذا قال الرجل

لامرأة تزوجتك بألفان رضي فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمان أن كان فلان حاضراً في المجلس ورضي جازاً استحساناً وإن كان غائباً لم يجز وإن رضي بعد ذلك

\* (فصل في النكاح على الشرط)

رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يسهل هذا كرمحمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر بينهما وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد إذا تزوج امرأة على أن طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يسهل بعد عشرة أيام إن النكاح جاز والطلاق باطل ولا تعلق أمرها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن استبدت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يسهل أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازاً النكاح ويقع الطلاق

عليهم بالمعروف يكون مهرها كذا في فتاوى قاضيان

\* (الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت) قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت القرعة بفعل من الزوج أو من المرأة فلا يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبهه ذلك فهو للمرأة الآن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقوس ونحو ذلك فهو للرجل الآن تقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفرس والشاة والنور فهو للرجل الآن تقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما يصلح للرجل فهو للرجل إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رحمه الله تعالى هو للرجل إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشكل للباقي منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بملكه فهو للرجل كذا في المحيط \* وإن كان أحدهما حراً والآخر عبداً أو كافراً أو مأموراً أو مكاتباً كان المتاع كله للحر منهما أيهما كان وقالان كان المأول مجبوراً فكذلك وإن كان مأموراً أو مكاتباً فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فهذا مأول كانا مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات أنهم مساوون كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كانا معلوكين أو مكاتبين فالقول في المتاع على ما وصف كذا في المحيط \* ولا فرق في هذه الوجوه بين ما إذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج جرة في عيال أحدهما كان الابن في عيال الأب والأب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتباه لا الذي يعول كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كانت له نسوة ووقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فإن كن في بيت واحد فمتاع النسوة ينهن على السوا ما وإن كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينهما وبين زوجها على ما وصف ولا يشارك بعضهن بعضاً كذا في المحيط \* ولو أقرت المرأة بمتاع أنها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة وإن اختلفا في البيت الذي يسكنان فيه يهدى كل واحد أنه له فالقول للزوج فإن أقامت البينة أو أقامها بقضى بينة المرأة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت البينة أن الدار لها وإن الرجل عدها أو أقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمرته أن تزوجها بألف درهم دفع إليها ولم يقيم بينة أنه عرفه بقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما وإن أقام البينة أنه حر الأصل والمسألة بحالها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما البينة يقضى به للزوج كذا في المحيط \* إذا غزلت المرأة قطن زوجها اختلفا في الغزل قبل القرعة أو بعدها فإن أذن لها بالغزل بان قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه فإن ذكر لها أجرها لم يكن لها ذلك وإن ذكر أجرها لم يكن لها أجرها ولا شرط أن يكون الغزل والسكر باس لهما كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها وإن اختلفا في الأجر فقالت غزلت بأجر وقال بغير أجر فالقول للزوج مع عينه ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها وإن اختلفا فقال أذنت لك لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع العين ولو قال اغزليه

(٤٣ - فتاوى أول) ويكون الأمر يسهل إن البداءة إذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداءة من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال صار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يسهل فيصير مفضلاً عن النكاح وكذا المولى إذا تزوج أئمنه من عبده إن بدأ العبد فقال زوجني أئمنك هذه على ألف على أن أمرها يسهل ذلك طلقها كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر يسهل المولى ولو بدأ



المولى فقال لا زوجتك أمي على أن أمرها يدي أطلقها كلها أريد فقال العبد قبلت جازا لنكاح ويصير الامر بيد المولى وعن هذا قالوا مطلقه الثلاث اذا ارادت ان تزوج المحلل وتحاف ان لا يطلقها فاحلله لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق نفسي كلها أريد ثم قبل الزوج فيكون الامر بيدها بعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت أو يقول المحلل تزوجتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك الى عشرة أيام أو على أن أمرك (٣٣٠) بيدها بعد ما تزوجتك تطاقت نفسك كلها تريد ان تقول المرأة قبلت تطلق بعد

ليكون الغزل لنا فالغزل له ولها أجزا المثل ولو قال اغزليه ولم ير عليه فالغزل له وان لم يها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجهها وان اختلفا فقال صاحب القطن غزرت باذني وقالت غزرت بغير اذنك فالقول قوله وان حل قطن الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يباع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن وان لم يكن يباع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول قوله كما لو طيخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج وكذا لو اختلفا في الكسرة باس فقال للمرأة دفعت الى الحائك لينسجها باذني وقالت دفعت بغير اذنك فالقول للزوج كذا في فتاوى فاضل بنان \* وفي نكاح فتاوى أبي الليث امرأة غزلت قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكرباس ويشتريان بالثمن أمتعة لحاجة بينهما ما واخذوا ببعض الكرباس ثياب البيت فجميع ذلك من الكرباس وما اشترى به للرجل الا الاشياء التي اشترى الزوج لها أو علم عاقبته اشترى لها فللمرأة ذلك وفي يسوع فتاوى أبي الليث رجل كان يدفع الى امرأته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها حيا نادرا هم ويقول الله تترى بهما اقطنوا واغزلي فكانت تشتري وتغزل ثم تباع وتشتري بغير ثمنها أمتعة البيت كانت الامتعة لها كذا في الذخيرة غزلت القطن باهم الزوج لتجعل له منديلا فكانت قبل النسج فهو لصاحب القطن رجل قوام على امرأته فينفق عليها ويشترى لها من الجوزة فهي تغزلها ويدفع الرجل غزلها الى الحائك فينسجها أو ابائهم وقعت الفرة فان كان نسجها لبيع أو يتخذ الثياب فهي له وان كان لها فهي لها كذا في القنية

(الباب الثامن في النكاح الفاسد وأحكامه)

اذا وقع النكاح فاسدا فترق القاضى بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عتة وان كان قد دخل بها فلا الاقل مما سمي لها ومن مهر مثلها ان كان غنة مسمى وان لم يكن غنة مسمى فلها مهر المثل بالغ ما بلغ وتجب العتة ويعتبر الجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للعقد وعليه وتعتبر العتة من حين يفرق بينهما عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينقص من عدد الطلاق كذا في الخلاصة \* والمتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون الا بالقول كتحليل سبيلك أو تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة أمالوا أنكر وقال أيضا ذهبي وتزوجي كان متاركة لكن لا ينقص من عدد الطلاق وبعد مجيء أحدهما الى الآخر بعد الدخول لا تحصل المتاركة وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا تنفذ الا بالقول ولكل فسحة بغير محضر صاحبه وبعده لا الا بمحضر صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* وعلم غير المتاركة بشرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا تنفذ عتتها كذا في القنية \* والصحيح ان علمها بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط في الطلاق \* وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد ولا نفقة وان صالح على النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردي \* ويثبت نسب الولد للمولود في النكاح الفاسد وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قاله أبو الليث كذا في التبيين \* والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا بان مس أمها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الام كذا في الخلاصة \* الحراذ اشترى امرأته ففسد النكاح بخلاف العبد المأذون اذا اشترى امرأته كذا في السراجية \* وبالدخول في النكاح الفاسد لا يصير

عشرة أيام ويصير الامر بيدها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فأمرها بذلك أبدأ ثم تزوجها يكون الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجها أبدا امرأة أطلقها زوجها فأرادت أن يتزوجها الزوج فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبيني مالك على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم ابى أن يتزوجها قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى الهبة باطلة وفي بالشرط أو لم يف لانها جعلت المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة وقال الخلف رحمه الله تعالى تصح الهبة تزوجها أولم يتزوجها وسيأتى نظير هذا في كتاب الهبة وعن أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة على أن يأتي بعبده الا بقى قال يجوز النكاح ولها مهر مئتاها وعنه اذا تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها غير بكر كان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها لا تنسحق بعقد النكاح \* رجل تزوج أمة الغيرة على أن كل ولد تلده فهو حرم

النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الولد رقيقا فكان الشرط مفيدا \* رجل تزوج امرأة على ألفي درهم ان كانت جميلة وعلى ألف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم حتى لو كانت جميلة كان المهر ألفي درهم وان كانت قبيحة كان المهر ألفا لانه لا خطر في التسمية لان المهر ان تكون قبيحة أو جميلة بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجهما من بلدها فان الشرط الثاني لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان غنة تعلق التسمية بما لا يعرف وحده وقت العقد فلا تصح التسمية

محصنا

الأن هذا المعنى بشكل بلو تزوجها على ألف درهم ان لم يكن له امرأه وعلى ألفين ان كان له امرأه فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الشرط ثانيا وقت العقد امرأه تطلقها تزوجها ثلاثا فتزوجه رجل على قصد التحليل اختلفت الروايات فيه والحاصل انهم اذا تزوجت ومن قصدهما التحليل الا انهم لم يشترطوا ذلك تحت الاول وان شرطوا الاحلال في القول وتزوجهما على ذلك صح النكاح وتحل الاول في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ويكره ذلك للاول (٣٣١) والثاني وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا يصح نكاح المحلل ولا تحل الاول وقال محمد رحمه الله تعالى يصح نكاح المحلل ولا تحل الاول ولو طلقها الزوج الثاني ثلاثا قبل الدخول فتزوجت بثالث ودخل بها حلت للاول والثاني ولو كان الثاني مجبوا بافكتت عنده حيناً ثم ولدت ولدا حلت للزوج الاول وبثبت نسب الولد من المجهوب ولو كانت المرأة صغيرة لا يجامع مثلها فتزوجهما رجل ووطئها قال محمد رحمه الله تعالى ان

افضاها الزوج الثاني لا تحل الاول به - هذا الوطء وان لم يقضها حلت للاول به رجل تزوج امرأته على ان يتفق عليه في كل شهر مائة دينار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى النكاح جائز لوها نفقة مثلها بالمعروف به رجل تزوج امرأته على ألف درهم على أن لا تزني ولا يرثها جاز النكاح ويتوارثان وليس لها الألف درهم كان مهر مثلها أقل من ذلك أو أكثر

### (فصل في شرائط النكاح)

منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى الشرط

محضنا ولو وطئها بعد التفرق يحد كذا في معراج الدراية \* واذا تزوجهما نكاحا فاسدا وخطباها وجاءت بولد وأنكر الزوج الدخول فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال ثبت النسب ويحب المهر والعدة وفي رواية قال لا يثبت النسب ولا يجب المهر ولا العدة وان لم يحل به الا يلزمه الولد كذا في المحيط \* غاب (١) عن زوجته البكر سنين فتزوجت وجاءت بأولاداً وبسيت امرأة فتزوجهما حري وأنت بأولاداً وأدعت الطلاق وأعدت وتزوجت بأخر وولدت أو نعتي اليها تزوجهما فاعتدت وتزوجت بأخر فولدت فالولد عند الامام للاول نفاه الاول أو أذاعه الثاني أو نفاه لاقل من ستة أشهر أو أكثر من سنين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له كذا في الوجيز للكردي وروى عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في التنجيس \* وهكذا في فتاوى قاضيان والسراجية وبه أفتى الصدر الشهيد وقال الامام ظهير الدين الفتوى على انه للاول لان الولد للأشراش بالنص ولو كان الاول حاضرا والمستله بها قالوا للاول كذا في الوجيز للكردي \* رجل تزوج امرأته أسقطت سقطا قد استبان خلقه لاربعة أشهر من وقت النكاح جاز ولو كان لاربعة أشهر الا يوما لا يجوز المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة ينظر ان كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وان كان شهرا فصاعدا ان صدق وصح النكاح كذا في الخلاصة

### (الباب التاسع في نكاح الرقيق)

نكاح القن والمكاتب والمدبر والامة وأم الولد بلاذن السيد موقوف ان أجاز نفذ وان رد بطل فان تكلموا بالاذن فالمهر عليهم ويبيع القن فيه لا الاخران بل يسعيان كذا في الوقاية \* وكذا ولد أم الولد ومعتق البعض لا يباعان فيه بل يسعيان هكذا في التبيين \* وكذا المكاتبه لا تملك تزوج نفسها بدون اذن المولى وكذا المأذون لانه أعاد أن له في التجارة والنكاح ليس منها وكذا المدبرة لا تزوج نفسها كذا في السراج الوهاج \* ثم اذا بيع العبد مرة ولم يفت الثمن بالمهر لا يباع ثانيا بل بطالب بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر بخلاف النفقة حيث يباع لها مرة بعد أخرى ولو مات العبد سقط المهر والنفقة كذا في التبيين \* وما يجب على العبد بغير اذن المولى من المهر يؤاخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضيان \* باع عبده بعد ما تزوجه امرأته فالمهر في رقبته الغلام يدور معه أينما داره والصحيح كدين الاستملاك \* زوج عبده مرة ثم أعنته فخير في نصيب المولى أو العبد يضمن الاقل من قيمته ومن مهرها زوج مدبره امرأته ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤاخذ اذا أعتق كذا في القنية \* رجل زوج عبده امرأته بالف درهم ثم باعه منها بتسعة مائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانما تأخذ التسعة مائة بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فأجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة مائة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بالف والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بذلك ويبيعه الغريم عاني من دينه اذا عتق كذا في فتاوى قاضيان \* ويملك المولى اجبار جميع ممتلكاته المكاتب والمكاتبه كذا في العناية \* فهو - لا يجبر ان على النكاح وان كان صغيرا وهذا من أغرب المسائل حيث اعتبر فيه رأى الصغير

### (١) مطلب غاب زوجها فتزوجت بغيره

هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجهما بغيره وشهدوا بشرط النكاح لا يجوز ولو تزوجهما بغيره وشهدوا بشرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح بشهادته القاضيين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأتين ولا ينقض بشهادة المراتين بغير رجل ولا بشهادته العبد والجنونين والاصميين والخنثيين اذا لم يكن معهما رجل ولا بشهادة الثاقين اذا لم يسمعا كلامهما قاضيين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرين ويصح ونكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* ويصح

نكاح أهل الذمة بشهادتهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويسمع الشاهدان كلامهما معا فان سماع أحد الشاهدين كلامه ما لم يسمع الشاهد الآخر لا يجوز فان أعاد اللفظة النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع العقد الثاني لا يجوز وكذلك لو كان النكاح بحضور رجلين أحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع في أذن الأصم أو صاح رجل آخر لا يجوز حتى يوجده سماعهما معا (٣٣٣) وذكر القاضي الامام أبو علي السفدي رحمه الله تعالى في شرح السيران النكاح يصح

بحضرة الأصم وان لم يسمعا لان الشرط حضرة الشهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز وشرطوا السماع وذكر أيضا القدوري رحمه الله تعالى شرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العاقدين ولم يعرفا تفسيره قيل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة بحضور تركيين أو هندیين لم يعرفا كلام العاقدین قال ان أمكنهما أن يعرفا ماسمعا جاز والافلا وفي المنتقى اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهدين فسمع أحد الشاهدين ولم يسمع الآخر ثم أعاد على الذي لم يسمع قال النكاح جائز استحسانا اذا كان المجلس واحدا وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى حكى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز حتى يسمعا معا ولا نص عن أصحابنا رحمه الله تعالى في النكاح بشهادة الآخرين اما على قول القاضي الامام علي السفدي رحمه الله تعالى لاشك انه يقع لان عنده

والصغيرة في تزويجها ما حتى قالوا زوجها المولى بغير انهما توقف على اجازتهما فان ادبها المال وعقبا لا يعتبر رأيهما مادام صغيرين بل يتفرده المولى أو الولي هكذا في التبيين \* ولورضيت المكتبة الصغيرة قبل الاداء ثم عتقت لا خيار لها للعالم لانها صغيرة وله اخبار العتق اذا بلغت كذا في الكافي \* ولو أن هذه المكتبة لم ترض بالنكاح ولم تنقضه حتى عجزت وردت في الرقب بطل النكاح حتى لو أجازته لم تعمل اجازته ولو كان مكان المكتبة مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأه بغير رضاه ثم عجز وردت رقبا لم يبطل نكاحه بل يبقى موقوفا على اجازة المولى كذا في المحيط \* والاذن بالنكاح يتناول الفاسد أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يتناول الا الصحيح كذا في التبيين \* فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم أراد أن يتزوج أخرى نكاحا صحيحا ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا في البدائع \* واذا أذن لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لم يملك المهر في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أذن له بنكاح فاسدا ودخل بها لم يملك المهر في الحال في قولهم جميعا كذا في البدائع \* أذن لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأة أتت في عقد لم يجز تزوج واحدة منهما الا اذا اقترنت به ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء أو ما تشبهه فحينئذ يعم ويتزوج ثنتين فان قال المولى عنت به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط \* ولو تزوج العبد والامة بغير اذن المولى ثم أجاز قبل الدخول أو بعده يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلقها العبد قبل الاجازة بطل التوقف كذا في العتبية \* كل ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بال عقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر المثل وسواء كانت الامة قنة أو مديرة أو أمة ولد الامة والمعتق بعضهم اذان المهر لهما كذا في البدائع \* زوج امته أو تزوجت بآذنه ثم عتقت فلها الخيار والمهر للمولى كذا في التمرناشي \* اذا تزوج امته ثم أعتقها ثم زاد الزوج في مهرها فالزيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها وكذلك لو باعها ثم زاده فالزيادة للعتري كذا في المحيط \* اذا تزوج العبد بغير اذن المولى وقال له المولى طلقها رجعية يكون اجازة كذا في التبيين \* ولو قال له المولى طلقها أو قال له فارقها لم يكن اجازة كذا في البدائع \* ثم الاصل فيه ان أذن السيد يثبت بالتصريح كقوله أجزت أو رضيت به أو أذنت فيه ويثبت أيضا بالدلالة قولاً أو فعلاً مثل أن يقول عند سماعه هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت أو بارك الله فيها أو لا بأس بها أو يسوق اليها مهرها أو شيئاً منه بخلاف الهدية قال الفقيه أبو القاسم لا يكون شيء من هذه الاقوال اجازة والاوّل اختيار أبي الليث وبه كان يفتي الصدر المشهور اذا علم انه قاله على وجه الاستهزاء والاذن في النكاح لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز استحسانا كالعبد اذا تزوج بفسو له فاذن له مولاه في التزوج فجاز ما صنعته الفضولي كذا في التبيين \* نكحت أمة بغير اذن مولاه على مائة درهم فقال المولى لا تزوج أجزت على ان تزيد لي خمسين درهماً أو أبي الزوج ذلك فليس هذا باجازة وردت للمولى أن يجيز وكذا لو قال لا أجزت حتى تزيد لي خمسين أو لا يزيد خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر ولو قال لا أجزه ولكن زدي خمسين أو قال لا أجز النكاح وأجزه ان زدتني عشرة فهو رد وبطل النكاح الاوّل ولو قال أجزت بخمسين ديناراً ورضي الزوج صح النكاح بخمسين ديناراً كذا في الكافي \* قال الزوج للعقبة لك خمسون درهماً على ان تختارني لزم العقد ولا شيء لها ولو قال اختارني ولك خمسون زيادة على

صداقك

الشرط حضرة الشاهدين دون السماع وعلى قول غيره اذا كان يسمع كلام العاقدين

ينبغي أن يصح وان لم يكن أهلاً لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنيه من غيرها أو بشهادة ابنيهما من غيره يجوز وان تزوجها بشهادة ابنيه من غيرها في ظاهر الرواية يجوز وفي المنتقى انه لا يجوز وان تزوجها بشهادة ابنيه من غيرها ثم تجاحدا فشهد الابنان بحد الاب والمرأة تدعى جازت شهادة الابن وان ادعى الاب والمرأة تجحد لا تقبل شهادة ابنيه وان كان النكاح بشهادة ابنيه من غيره

ثم تجاهد ان ادعت الام لاتقبل شهادة ابنها وان بجدت والزواج يدعى جازت شهادة الابن وان كان النكاح بشهادة ابنيه منها فاما بجد  
لاتقبل شهادة الابن وانما الزوج الرجل ابنته بشهادة ابنه جاز النكاح فان تجاهد بعد ذلك وشهد الابن عند جحد الزوج ودعوى  
الاب ان كانت صغيرة لاتقبل شهادتهم وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وبجد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع وان ادعى الاب وبجد الزوج  
لاتقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه (٣٣٣) الله تعالى تقبل ولزوج ابنته الكبيرة

بشهادة ابنيه فجحدت الرضا  
وادعى الاب لاتقبل شهادة  
الابن على الرضا فالخامس  
ان الشهادة لاختهما وعلى  
اختهما تجوز وشهادتهما  
على أبيهما فيما يجحد الاب  
مقبولة وان شهدا ليهما  
فما يدعى الاب فان كان  
للاب فيه منفعة نحو ان  
يشهد بعقد له تعلق  
حقوقه بالاب لاتقبل وان  
لم يكن للاب فيه منفعة الا  
ان الاب يدعى لاتقبل  
شهادة ابنيه في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
فيل هو قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وأصل  
المسئلة رجل قال لعبدته ان  
كذلك فلان فانت حر فشهد  
ابن فلان ان اباهما كام العبد  
فان كان الاب يجحد جازت  
شهادتهما وان كان الاب  
يدعى لاتقبل في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى لانه  
يعتبر الدعوى وعلى قول  
محمد رحمه الله تعالى تقبل  
لانه يعتبر منفعة الوالدين  
قبول شهادة الولد \* وشهادة  
الانسان فيما يباشره مدونة  
بالاجماع سواء يباشره لنفسه  
أو لغيره وهو خصم في ذلك  
أولم يكن فلا تجوز شهادة

صدائق وصحت وتجب الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي \* ولو تزجت بغير شهود حتى أجاز المولى  
بجهرتهم لا يصح كذا في الكافي \* الاب والجد والوصى وانقاضى والمكاتب والشرىك والمفاوض علىكون  
تزوج الامه ولا يملكون تزويج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشرىك شركة عنان  
لا يملكون تزويج الامه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولزوج الاب أو الوصى أمة الصبي من  
عبدته لا يجوز كذا في الخلاصة \* واذا تزوج أمة من عبده لامهر لها عليه كذا في المحيط \* زوج أمة من  
عبدته على أن أمرها يده ان ابتداء المولى فقال زوجتكم على أن أمرها يده أطلقها كلاً أريد وقبل  
العبد صح وصار الامر يده وان ابتداء العبد وقال زوجني أمتك على أن أمرها يده أطلقها كلاً تريد  
فزوجها لم يصح الامر يده كذا في الوجيز للكردي \* ولزوج الاب جارية ابنه من عبده ابنه جاز عند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لفرجه الله تعالى لانه لا يتعلق المهر برقبة العبد ولا يكون فيه ضرر فيملك  
الاب كذا في محيط السرخسي \* واذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بغير إذن المولى ثم  
طلقها فلا تقبل اإجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح وليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص  
من عدد الطلاق ولو وطئها بعد الطلاق يلزمه الحد فان أجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لا تعمل إجازته  
وان أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يتزوجها ولم أفرق بينهما ما ان فعل كذا في المحيط  
\* ولزوج أحد المولدين أمة ودخل بها الزوج فلا آخر النقص فان نقص فله نصف مهر المثل وللزوج  
الاقل من نصف مهر المثل ومن المسمى كذا في الظهيرية \* مجهولة النسب أفرت بالرق لابي الزوج وقال  
الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انفسخ النكاح كذا في العناية \* أمة تزوجت بلا إذن المولى فباعها  
فأجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والافلان الحسل البات اذا طرأ على الموقوف أبطله  
حتى لو كان المشتري عن لا يحل له وطؤها ويجوز مطلقاً كذا في الوجيز للكردي \* وكذا المكاتبه اذا تزوجت  
بغير إذن المولى فباعت المولى فأجاز الوارث نكاحها صححت إجازته كذا في فتاوى قاضيان \* ويجوز نكاح  
المكاتب باذن الوارث كذا في العناية \* اذا أذن الرجل لعبدته أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته  
أمة أو مدبرة أو أم ولد باذن مولاهن جاز النكاح وصار العبد للمولاهن وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز  
وكذلك لو تزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلاً هذا اذا أذن له أن يتزوج على رقبته امرأة أما اذا أذن  
له أن يتزوج امرأة ولم يقل على رقبته فتزوج امرأة حرة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد على رقبته جاز النكاح  
بقيمتها استحصانا كذا في المحيط \* هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر مما يتغاب فيه فان كان مما  
لا يتغاب فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم تبس في المهر حتى يعتق كذا في الكافي \* واذا أمر مكاتبه  
أو مدبره أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز وكذا اذا تزوج حرة أو مكاتبه  
واذا صح النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما بعبان في ذلك عبد تزوج حرة أو أمة أو مكاتبه أو أم  
ولد أو مدبرة على رقبته بغير إذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجازه فان كان تزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد عملت  
إجازته وصح وان كان تزوج حرة أو مكاتبه لا تعمل إجازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لزمه  
الاقل من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما أجاز المولى النكاح يكون ذلك ديناً في

الوكيل بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا تزوج الموكلة بمحضرة أبيها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا لو زوجت المرأة نفسها بشهادة أبيها  
وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلاً بأن يتزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بمحضرة الاب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة النكاح على  
رجل وهو يجحد فقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد أحدهما أنه تزوجها بالثمن وخسمائة والمرأة تدعى  
النكاح بالثمن وخسمائة جازت شهادتهما ويقضى لها بالثمن ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح وشهد الشاهدان على هذا

الوجه لا قبل شهادتهما ولا يقضى بالنكاح وان اختلف الشاهدان في المكان او في الزمان لا تلة وان ادعت المرأة على رجل نكاحا  
فجد فاقامت شاهدين يقضى بالنكاح وبجوده لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال أحدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم  
يكن بشهود فالقول قول من يدعي النكاح بشهود وكذا لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة أن أباه زوجها  
وهي بالغه لم ترض وادعى الزوج أن أباه (٤٣٣) زوجها في الصغير كان القول قول المرأة وان أقامت المرأة البينة انها كانت بنت عشرين

سنة وقت النكاح وأقام  
الزوج البينة انها كانت بنت  
ثمان سنين كانت البينة بينة  
المرأة اذا زوج الرجل  
ابنته بشهادة السكران  
وسمعا كلام العاقدين  
وعرفوا جاز النكاح وان كانوا  
لا يدرونه بعد زوال السكر  
رجل تزوج امرأة بشهادة  
الله ورسوله كان باطلا لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا نكاح  
الا بشهود وكل نكاح يكون  
بشهادة الله وبه ضم جعلوا  
ذلك كفرا لانه يعتقد ان  
الرسول صلى الله عليه وسلم  
يعلم الغيب وهو كفر رجلا  
قال بين يدي الشهود تزوجت  
هذه المرأة التي في هذا  
البيت فقالت المرأة قبلت  
فسمع الشهود كلامها ولم  
يروا شخصها فان لم يكن في  
البيت الا امرأة واحدة جاز  
والافلا وكذا لو وكلت المرأة  
رجلا فسمع الشهود كلامها  
ولم يروا شخصها فهو على  
هذا الوجه واذا اختلف  
الزوجان فقال الرجل  
تزوجتك وأنا صغير بغير إذن  
الولي وقالت المرأة تزوجتني  
بعد البلوغ كان القول قوله  
ويقول القاضي أن يجيز هذا  
العقد فان أجاز جاز وان رد

رقبته يباع فيه إلا أن يفديه المولى وان دخل بها قبل إجازة المولى النكاح يؤخذ بما لزمه بعد العتق (١) وان  
كان تزوج على رقبته أمة أو مديرة أو أم ولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد إجازة المولى النكاح لا يجب الا  
السمي وهو رقبة العبد للمولاهن وان دخل بها قبل إجازة المولى النكاح فكذلك الجواب لا يجب الا المسمي  
وهو رقبة العبد للمولى بهض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط \* عبد  
تزوج أمة بغير إذن المولى ثم تزوج حرقة فأجاز المولى نكاحهما جاز نكاح الحرمة ولو تزوج حرقة ثم أمة وأجاز  
نكاحهما جاز نكاح الحرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة  
فبلغ المولى فأجاز الكل ولم يدخل بين جاز نكاح الثالثة وان دخل بين فسد نكاحهن كذا في الظهيرية \*  
ولو تزوج بغير إذن سيده أمة ثم حرقة ثم أمة ثم أجاز السيد نكاحهن تجوز الامة الأخيرة ولو تزوج حرتين ودخل  
بأحدهما ثم تزوج أمة فأجاز المولى كله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نكاح الحرتين ولو تزوج أمتين  
في عقد ودخل بأحدهما ثم تزوج حرتين في عقد ودخل بأحدهما ثم أجاز المولى نكاح أحد الفريقتين لم  
يجز نكاح شئ منهن كذا في محيط السرخسي \* عبد تزوج حرقة وأمة ثم حرقة وأمة فأجاز المولى الكل جاز  
نكاح الحرتين وان دخل بين فسد نكاحهن فاسد عبد تزوج حرقة فقال العبد لم يأذن لي المولى وقد نفص  
النكاح هو وقالت المرأة قد أدن يفرق بينهما لاقراءه ان النكاح فاسد ويلزمه كمال المهر ان كان دخل بها  
ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها نفقة الامة كذا في الظهيرية \* وكذا اذا قالت لأدري أم لا كذا في  
التاريخية نافلا عن جامع الجوامع \* ومن زوج عبدا ما دون الامة مديونا امرأته جاز والمرأة اسوة للفرع ما ان  
كان النكاح بمهر المثل أو أقل فلوزوجه منها ما كثر طواب بالزيادة بعد استيفاء الفرع ما كدين الصحة مع دين  
المرض كذا في فتح القدير \* ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان الفرقه من قبل المولى قبل الدخول  
كالحرمة ترد أو تقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا في التمرناشي \* وكذا يسقط المهر لو أعتقها قبل الدخول  
فاختارت الفرقه ولو باعها أو ذهب به المشتري من المصراوعينها بموضع لا يصل اليه الزوج تسقط المطالبة  
بالمهر حتى لو أحضرها بعد فله المهر هكذا في الصمرارائي \* ولو باعها من آخر ثم اشتراها الزوج فعلى الزوج  
نصف المهر للمولى الأول كذا في التمرناشي \* ولو تزوجت بغير إذن مولاه أو فوطها المولى فقد انفسخ وكذا لو  
قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم كذا في العناية \* ولو اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع كان  
النكاح جائزا وان اتقص البيع بطل النكاح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف لما حذر به الله تعالى  
وبقول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى كذا في الظهيرية \* وحق المالك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء  
لحق الاسترداد في البيع الفاسد يمنع البائع من النكاح ولو زوجها ابنته ثم مات الابن حتى ثبت حق الاسترداد  
للابن لا يفسد النكاح حتى يستردا كذا في العناية \* ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا  
تقاضى عبدا بامه فقبضه باتباع الغلام وزوجها من باتباعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح ولو  
تزوج ابتداء بعد هلاك الغلام لم يجز كذا في الكافي واذا اشترى المالك بن زوجته أو زوجة المولى لا يفسد  
النكاح ولو أبانهم ثم أراد أن يتزوجها لا يجوز وكذا الوصية ببناته تحت مكاتبه أو عبده الموصى بعقده  
وكان على الميت دين مستغرق لم يفسد نكاح البنت وكذا الوصية بعق أحداهما غير معين تمنع فساد نكاح  
(١) قوله بعد العتق طرف لقوله يؤخذ وفي نسخة قبل العتق وعليها فالطرف متعلق بقوله لزمه اه معجمه

بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك إجازة الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه أشهد عند العقد أو انكر المولى كان  
القول قول الوكيل بالنكاح وثبت الحرمة باقرار المولى نكاح الوكيل بغير شهود اذا شهد الرجل على امرأته انه أمة فلان المدعي فان  
كان أوقاها المهر جازت شهادته والافلا ومن شرائط النكاح الولي وهو شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في المأقلة  
بالاغلة اذا زوجت نفسها روى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى ان نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه رحمه الله تعالى انه ان لم يكن لها

ولي يجوز فان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجاز جاز وان رد بطل سواء كان الزوج كفاً أو لم يكن الا انه اذا كان كفاً كان للقاضي ان يجتد النكاح ولا تحل لزوجها من غير تجديد وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا ينقد النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها أو أمتها أو نوكت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح بكرة كانت أو نيباً زوجت نفسها كفاً أو غير كفاً لانه اذا لم يكن كفاً كان للاولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة (٣٣٥) رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح ان كان

كفاً وان لم يكن كفاً لا يجوز النكاح أصلاً واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام شمس الانعم السرخسي رحمه الله تعالى رواية الحسن أقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحوط سداد باب التزوج عليها من غير كفاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاحوط ان يجعل العقد موقفاً على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفاً يصح فسخ الولي وان كان كفاً لا يصح فسخه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي وهو كف صحت طلاقه عليها وكذا الايلاء والظهار وان مات أحدهما يتوارثان وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك نكاح المرأة لا يصح اجازته لكن لا تحرم المرأة به هذا الطلاق وان طلقها هذا الرجل ثلاثاً كره له ان

البت في حق العبد الذي تحتها ولو كانت تحتها ما بنتان لارواية لهذا ولو أوصى له بزوجه لم يفسد حتى يقبل بعد موته ولو كان على العبد دين للبت أو غيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في العناية ومن زوج أمته لا يجب عليه تبويها فتقدمه ويطوها الزوج ان ظفر بها وكذا ان اشترط التبوئة لا يجب عليه شيء لانه لا يمتصية العقد فان بؤاً دام به منزلاً فلها النفقة والسكنى ولو بدله أن يستخدمها بعد التبوئة فله ذلك فلو طلقها بؤاً تابعد التبوئة تجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا تجب والمكاتبه في هذا كالحرة كذا في التبيين \* واذا زوج الرجل مدبرته أو أم ولد أو بؤاً هيئتم مع زوجها ثم بدله أن يستخدمها ويردها الى منزله فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلاً لا يمنع ذلك من استخدامها كذا في المحيط \* وقد قالوا في الامه اذا بؤها فكانت تحدم مولاه في بعض الاوقات من غير أن يستخدمها لم تنسقط نفقتها وكذا المدبرة وأم الولد كذا في السراج الوهاج \* زوج أمته رجلاً فالاذن في العزل الى المولى كذا في الكافي \* العزل ليس بمكروه برضا امرأته الحرة أو برضا مولى امرأته الامه وفي الامه المملوكة بغير رضاها قالوا وكذلك المرأة يسعها أن تعالج لاسقاط الحبل ما لم يستثن شيء من خاتمة ذلك ما لم يتم له مائة وعشرون يوماً ثم اذا عزل وظهر بها حبل هل يجوز نفقه قالوا ان لم يعد الى وطنها أو عاد بعد البول ولم ينزل جاز له نفقه والا فلا كذا في التبيين \* ولو اعتقت أمه أو مكاتبه خبرت ولوزوجها حراً كذا في الكنز \* ولا فرق في هذا بين أن يكون النكاح برضاها أو بغير رضاها كذا في التبيين \* ثم الكلام في خيار العتق في فصول (أحدها) ان خيار العتق ثبت لا يتحدون الذي ذكر (والثاني) أن خيار العتق لا يبطل بالسكوت ويبطل بقول أو فعل يدل على اختيارها النكاح (والثالث) انه يبطل بالقيام عن المجلس (والرابع) أن الجاهل بخيار العتق عند حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يبطل خيارها ان قامت عن المجلس على ما عليه اشارات الجامع وهو قول الكرخي وجاعة من مشايخنا رحمه الله تعالى خلافاً لما قاله القاضي الامام أبو طاهر الدباس (والخامس) ان الفرقه بخيار العتق لا يحتاج فيها الى قضاء القاضي كذا في المحيط \* والعبد اذا تزوج بغير إذن مولاه ثم اعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو باعه فاجاز المشتري وكذلك لو اجاز ورثته بعد موته هكذا في السراج الوهاج \* واذا زوجت الامه نفسها بغير إذن المولى وأجاز فالمهر للمولى أعتقها بعد ذلك أو لم يمتتها والدخول حصل بعد اعتاق أو قبله وان لم يجز حتى أعتقها جازاً لعقد ولا خيار لها الا انه ينظر ان لم يكن دخل بها الزوج فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى هذا اذا كانت كبيرة وأما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم تكن لها عصبه سواء وان كانت لها عصبه غير المولى فاذا أجاز العقد جاز واذا أدركت بعد ذلك فلها خيار الادراك الا اذا كان مجزى العقد أباهما أو جدها فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي \* فان كانت تزوجت بغير إذنه على ألف ومهر مثلها مائة فدخل بها الزوج ثم أعتقها مولاها فالمهر للمولى وان لم يدخل بها فالمهر لها كذا في السراج الوهاج \* ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من التملك جاز النكاح وان لم يخرج لم يجز حتى تؤدي السعابة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في الظهيرية \* أمه لم تزوج بغير إذن مولاهم أعتقها مولاها أو مات عنها لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة \* ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالقارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذلك نحو

يتزوجها قبل التزوج بزواج آخر وأجمعوا على انها لو أقرت بالنكاح صح اقرارها ومن شرائط النكاح رضا المرأة اذا كانت بالغة بكرة كانت أو نيباً فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال أزوجك ولم يذ كر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضا ولها أن ترد بعد ذلك وكذا لو قال لها أزوجك جبراني أو بغي وهم لا يحصون لان الرضا بالجهول لا يقق وان ذ كر الزوج والمهر في الاستمثار فسكت كان سكوتها رضا وان ذ كر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت قالوا ان وهبها من رجل ودخل فنفذ نكاحه لانها رضيت



بنكاح لا تسمية فيه وانما هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظة الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانهم امارضيت بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازه مستقلة وان زوجها الولي بغير استثمار ثم اخبرها بعد النكاح فسكتت ان اخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا بما لو استأمرها قبل النكاح ولم يذ كر الزوج والمهر وان ذ كر الزوج المهر جميعا فسكتت كان رضا وان ذ كر الزوج (٣٣٦) ولم يذ كر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستثمار قبل النكاح وان ذ كر

المهر ولم يذ كر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح لان الزوج أصل فيها انه تمتع الرضا وان سمى الولي رجلا في الاستثمار قبل النكاح فقالت غيره أحب الى لم يكن ذلك اذا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره أحب الى رد النكاح لان هذا الكلام محتمل فلا يبطل به النكاح المتعقد وقبل النكاح وقع الشك في انه قاده فلا ينعقد بالشك \* بكر زوجها اولها قبلها الخبر فحكمت كان ذلك رضا لان الضحك اماراة السرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان أخذها السعال أو العطاس حين أخبرت فلما ذهب السعال أو العطاس قالت لأرضي صبري وكذا لو أخذتها ثم تركت فقالت لأرضي مع الرد لان السكوت كان عن اضطرار ولو قال لها

الحرية اذا تزوجت ثم سببت فأعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقها بدار الحرب ثم سببت ثم اعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انه لا يثبت لها الخيار قال القدوري قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تعتق فتختار زوجها ثم ترتد مع الزوج ثم تسي فتعتق فتختار نفسها وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت خيار واحد واذا اختارت المعلقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا وان اختارت بعد الدخول بها وجب المسمى لسيدها ولو اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها أو لم يدخل بها كذا في المحيط \* ولو أعتقها فصولي ثم زوجها ودفع المهر للولي ثم أجاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها أن تسترد المهر من المولى ولو باعها الفضولي ثم زوجها ثم أجاز المولى البيع فلا يشتري أن يجبر النكاح أو يفسخ كذا في العناية \* في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى عبد تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج بامة لم يكن تزوجه الا في عقد الحرة رد النكاح الحرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو رد ولو تزوج حرة فدخل بها ثم تزوج أختها لم يكن ذلك رد النكاح الاول وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة رجل باذنه ثم قال لاجلتي في نكاحها فهذا رد له ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عتقها لم يكن ذلك نقضا للنكاح وفي المنتقى اذا تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لأمه بغير مهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعليها أن ترد العبد لان لم يكن دخولها قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل تزوج أخته برضاها من رجل بغير أمر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه أبوه وأخيه بغير أمره حتى توقف النكاح على اجازة الزوج فأعتق المولى الامه قبل أن يجبر الزوج النكاح بنى النكاح كذلك موقوف على اجازة الزوج وأى من الامه أو الزوج شاء انتقض هذا النكاح ثم نقض الصحيح وان لم يعلم به الزوج ولو أراد المولى أن ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذ كر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان أجاز الزوج النكاح بعد ما عتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيار العتق ويكون المهر للمعلقة فلو كان المولى زوجها بغير رضاها وبقي المسئلة بحالها فان الامه بعد ما عتقت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج أو بعد اجازة الزوج فانه يعمل بنقض ما في الحالين كذا في المحيط \* وان زوجت الامه بغير الاذن ومن جاب الزوج فضولي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق أو قبله لم يصح نقضها واذا عتقت وأجاز الزوج لا ينفذ الا باجازه لان الاجازة بمنزلة الانشاء كذا في العناية \* رجلا شهدا على رجل انه اعتق جاريته هذه وهو يجهل فقضى القاضي بالعتق ثم رجع عن شهادتهما ثم تزوج أحدهما الجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان تزوجها قبل القضاء بالقيمة عليها يبرق بينهما وبعد القضاء جاز نكاحه مسلم اذن لعبد النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصارى انه تزوجها اتقبل (١) ولو كان العبد مسلما والمولى نصرانيا لم يجز كذا في الظهيرية \* تزوج أمة ابنه فولدت لم تصر أم ولد له وعلمه المهر وعتق الولد على أخيه بالقربة \* تزوج أمة أبيه فولدت لم تصر أم ولد له وعتق الولد على أبيه كذا في التمرناشي \* واذا استولنا لابنة بنكاح فاسد أو وطء بشبهة فعندنا لا تصير أم ولد له كذا في المبسوط \*

(١) مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه النصراني بالنكاح

قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لأریده فزوجها قبلها الخبر فسكتت جاز النكاح لان الرد قبل النكاح لا يبدل على الرد بعده لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت اني لأریده فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها أخبرت بعد العقد انها على الحالة الاولى لم تبدل حالها \* بالغت زوجها اولها قبلها الخبر فقالت لا أريد الزوج أو قالت لا أريد فلانا لا يكون ردًا وقال بعضهم ان قالت لا أريد الزوج لا يكون ردًا والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد الفلان وغيره

ولو زوجه الأولى فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يضطربونك فقاتلانا راضية بما تفعل فزوجه الأولى من الأولى فأتت ان تجبر نكاحها  
كان لها ذلك لان قولها ان راضية ينصرف الى غير الاول لان تقدير كلامها كله قال لها اذا أتت فلانا فقد خطبك قوم آخرون فقالت أنا  
راضية بما تفعل سوى الاول وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل اني كرهت حبة فلانة فطلقها فزوجه الأولى امرأته رضاهما في فزوجه  
المطلقة لا يجوز ويكون الامر على غيرها وكذا الوياح عبده ثم امر انسانا أن يشتري (٣٣٧) له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فسكنا

هنا الولي اذا زوج البكر  
البالغة ثم اختلف الزوج  
والمرأة فقال الزوج بلغك  
النكاح فسكت فقالت  
لا بل رددت كان القول قولها

عندنا كالمتستر اذا دعي  
ردا لوديعه وانكر المعبر كان  
القول قول المستعير لانه  
ينكر وجوب الضمان على  
نفسه كذا ههنا لان الزوج  
يدعي لزوم العقد والمرأة  
تنكر فكان القول قولها

وان أقام البينة كانت البينة  
بينة المرأة على الرد لانها  
قامت على الاثبات صورة  
وبينة الزوج قامت على  
النفي وان أقام الزوج  
بينة انها أجازت العقد  
وأقامت المرأة بينة على الرد  
كانت البينة بينة الزوج  
لانهم ما استويا في الاثبات  
صورة وبينة الزوج ترجحت  
بلزوم العقد ولا يمين عليها في  
قول أي حنيفة رجه الله

تعالى وان كان الزوج دخل  
بها طوعا لم تصدق في دعوى  
الرد وان كان دخل بها  
كرها صدقت في دعوى الرد  
\* السكوت جعل رضائي  
مسائل معدودة منها بكر  
زوجها وليها فعلت بذلك  
فسكتت كان سكوتها رضا

حررت تحت عبد قالت لسيدها عتقه عني بألف ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها للمولى ألف  
وكذا لو قال رجل تحت أمه مولاها اعتقها عني بألف ففعل عتقت الامة وفسد النكاح والمولى على الزوج  
ألف ولو قالت اعتقه عني ولم تسم مالا فاعتقه لم يفسد النكاح والولاء للمعتق عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
الله تعالى كذا في الكافي

### (الباب العاشر في نكاح الكفار)

كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل النعمة وما لا يجوز بين المسلمين فهو أو أوع (منها النكاح بغير  
شهود) اذا تزوج الذي ذمته بغير شهود وهم يدينون ذلك فهو جائز حتى لو أسلما بقران على ذلك عند علمائنا  
الثلاثة وكذلك اذا لم يسلموا ولكن طلبا من القاضي حكم الاسلام أو طلب أحدهما ذلك فالقاضي لا يفرق  
بينهما (ومن هنا نكاح معتدة الغير) اذا تزوج الذي بامرأته هي معتدة الغيران وجبت العدة من مسلم كان  
النكاح فاسدا بالاجماع ويتعرض لهم في ذلك قبل الاسلام وان كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة  
وان وجبت العدة من كافر وهم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فاداموا على الكفر لا يتعرض لهم  
بالاجماع كذا في المحيط \* اذا تزوج الكافر في عدة كافر وذا في دينهم جائز ثم أسلما أقراعليه هذا قول أبي  
حنيفة رجه الله تعالى كذا في الهداية \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقران عليه والصحيح قول  
أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولا يفرق القاضي بينهما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى  
أسلما أو أسلم أحدهما ترافعا أو رافع أحدهما هكذا في المحيط \* في المبسوط ان الخلاف بينهم فيما اذا كانت  
المرافعة والاسلام والعدة قائمة أما اذا كان بعدا نقضها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير \* (ومنها  
نكاح المحارم) لو كانت منكوحه الكافر محرما له بأن كانت أمه أو اخته هل لهذه الانكحة حكم الصحة  
فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى هي صحيحة بينهم - حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه  
بالدخول به بعد العقد وقبل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا  
والجمع بين المحارم والخمس كذا في التبيين \* ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية فان أسلما أو أسلم  
أحدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رفعا الامر الى القاضي كذا في المحيط \* وان رفع  
أحدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر بأبي ذلك وعندهما يفرق  
بينهما كذا في الكافي \* وما داموا على الكفر ولم يترافعا السنا لا يتعرض لهم بالاتفاق اذا كانوا يدينون ذلك  
كذا في المحيط وهكذا في العناية \* وانفقوا على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى انه لو تزوج أختين  
في عدة واحدة ثم فارقا أحدهما قبل الاسلام ثم أسلم أن الباقية نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه كذا  
في الكفاية \* اذا طلق الذي امرأته الذمية ثلاثا ثم أقام عليها قيامه عليها قبل الطلاق قبل أن يتزوج بها  
آخر وقبل أن يحدث عقد النكاح عليها أو خالع امرأته ثم أقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما  
وان لم يترافعا الى القاضي ولو طلقها ثلاثا ثم جدد عقد النكاح عليها غير أنها لم تتزوج بزواج آخر فانه  
لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* ذمي تزوج مسلمة يفرق وان أسلم وقالت تزوجتني وأنا مسلمة وقال  
بل مجوسية فالقول لها او يفرق لدعواها التحريم كذا في التتارخية \* اذا زوجت صبية من صبي وهما

(٣٤ - فتاوى اول) منها ومنها اذا تواضع رجلان في السر ان تظهر البيعة علانية وهو بيننا الخبة ثم قال أحدهما لصاحبه انقلنا  
في السر هكذا وقد بد الى ان أجعله يبيعنا ففعلت الآخر ثم تباعا كان البيع صحيحا ومنها اذا أسلم المشركون عبد الرجل ثم وقع في الغنمة  
بعد ذلك وقسم ومولا الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل - حقه في أخذ العبد ومنها المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبائع  
براه ولم ينعنه من القبض كان اذا منها المولى اذا رأى عبده يبيع ويشترى ولم ينعنه فسكت يكون ذلك اذا منها رجل اشترى عبدا على انه

بالخيار ثلاثة أيام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزمه البيع وبطل خياره وان كان الخيار للبائع لا يطل خياره ومنها الشفيع اذا علم بالبيع فسكت بطلت شفيعته ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت وفي بعض الروايات فانقاذ البيع أو التسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله ومنها رجل قال والله لا أنزل فلان في داري وفلان نازل فيها فسكت الحالف يحنث في عيینه ولو قال له الحالف اخرج فابي أن يخرج فسكت الحالف بعد ذلك (٣٣٨) لا يحنث في عيینه ومنها امرأة ولدت ولدافهني الناس زوجها بالولد فسكت لزمه الولد حتى لا علق نفيه بعد ذلك ومنها

الموهوب له اذا قبض الموهوب في مجلس الهبة فسكت الواهب يكون ذلك اذا بالقبض وتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فائدة للملك اذا قبض بمحضرة البائع والبائع يسكت صح قبضه ويقيده الملك ومنها أم ولد جاءت بولد فسكت المولى حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير كف فباع المولى فسكت المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهازها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان لا يكون رضا رجل زوج ابنته البكر البالغة من غير كف فعلمت بذلك فسكتت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا لان علي قول أبي حنيفة الابولى في نكاح من غير كف ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كمالو زوجها من كف هو الجدة عند

من أهل الذمة فأدركا فان كان المزوج أباً فلا خيار لهما وان كان المزوج غير الأب والجدة فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أسلم أحد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان أسلم والآخر بينهما كذا في الكنز \* وان سكنت ولم يقل شيئاً فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً كذا في الذخيرة \* ثم لا فرق بين أن يكون المصير صبياً أم ابناً بالغاً حتى يفرق بينهما بآبائه وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى ولو كان أحدهما صغيراً غير مميز ينظر عقله كذا في التبيين \* فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان أسلم ولا يفرق ولا ينتظر بلوغه وان كان مجنوناً يعرض على أبيه الاسلام فان أسلم أو أسلم أحدهما والآخر بينهما كذا في الكافي \* فان أسلم الزوج وأبى المرأة لم تكن الفرقة طلاقاً وان أسلمت المرأة وأبى الزوج وفرق تكون الفرقة طلاقاً عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا وقعت الفرقة بينهما بالاباء فان كان بعد الدخول فلهما المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان بآبائهما فلهما نصف المهر وان كان بآبائهما فلا مهر لهما كذا في التبيين \* ولو أسلم زوج الكتابية بقي نكاحهما ما كذا في الكنز \* واذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضى ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخل بها كذا في الكافي \* فان أسلم الآخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كانا مسلمين فالبيئونة اما بعرض الاسلام على الآخر أو بانقضاء ثلاث حيض كذا في العتبية \* وهذه الحيض لا تكون عدّة ولهذا يستوى فيها المدخول به أو غير المدخول به اثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذلك فلا عدّة عليهم وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ورجعها الله تعالى كذا في الكافي \* ولو كانت لا تحيض أصغر أو كبراً لتيين الإجماع ثلاثة أشهر كذا في البحر الرائق \* ولو أسلمت المرأة وخرج الزوج مستأمناً لتيين الإجماع ثلاث حيض وكذلك لو صار ذمياً بعد ما خرج مستأمناً حتى لو خرجت المرأة يعرض الاسلام عليه فان أسلم لم يفرق بينهما وكذلك لو أسلم الزوج ثم خرجت الزوجة ذمياً لم تبين حتى تحيض ثلاث حيض فاذا وقعت الفرقة بمضى ثلاث حيض ذكراً في السيد الكبير أو امرأة بفرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وتبين الدارين سبب الفرقة لا السبب حتى لو خرج أحد الزوجين مسلماً أو ذمياً من دار الحرب الى دار الاسلام وقعت الفرقة كذا في التبيين \* حربي خرج المستأمناً من قبل الذمة بآبائهما امرأته وان سبي أحدها وقعت البيئونة بينهما لتبين الدارين وان سبها معاً لم تقع البيئونة كذا في السراج الوهاج \* ولو خرج الحربي مستأمناً أو دخل المسلم دار الحرب مستأمناً لم تقع الفرقة بينه وبين امرأته كذا في الكافي \* وكذا الخروج من منعة أهل البقي الى منعة أهل العدل أو بالعكس لا تقع به الفرقة كذا في التبيين \* مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بآبائهما ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين كذا في الظهيرية \* وتسكن المهاجرة الحائلة بلا عدّة خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مسلمة أو ذمياً وكذا اذا أسلمت في دار الاسلام أو صارت ذمياً وهذا عند أبي حنيفة ورجعها الله تعالى وقالوا يجب العدة هكذا في التبيين \* ولو سبي وتحتة أخذت أو أربع أو خمس فسيين معه بطل نكاح الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعها الله تعالى سواء كان بعقود أو بعقده ولو كان تحت كفر أو ختان أو خمس فأسلمن معافات كان بعقود صح نكاح الاخت الأولى

عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب أما غير الاب والجدة ليس بولي في الانكاح من غير كف فلم يكن سكوتها رضا كزوجها الاجنبي والاربع من كف فسكت لا يكون سكوتها رضا ولا بتمن النطق \* رجل قال لاجنبيه اني أريد أن أزوجه من فلان فقال بالفارسية توبه داني قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اذا وقال بعضهم قولها توبه داني وقوله اني في عرف بلادنا يكون اذا وان قالت فلك البك يكون توكيلا في قولهم وذكر الناطقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد استأن من مولاة في الزوج فقال المولى اني أعلم لا يكون

ذلك اذا ناولوه قال ذلك اليك كان ادنا وتقرىضا رجل تزوج امرأته بغير انهما بلغها الخبر فقالت بالك ثبت قال بعضهم يكون اجازة والاولى  
 أن لا يكون اجازة رجل زوج ابنته البالغة فلما بلغها الخبر لم تتكلم ثم شلت في اليوم الثاني فقالت لا أرضى بما فعل أبي وتزوجت بأخر قال  
 أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان لم تعلم الزوج أو لم تعلم الصداق فلما علمت بذلك ردت بطل نكاح الاب بكر زوجها ولها فقلت بعد سنة  
 حين بلغني النكاح قلت لا أرضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة (٣٣٩) فردت لا يقبل قولها ولو بلغها الخبر

وعندها قوم فقالت قد  
 ردت النكاح حين بلغني  
 الأنهم لم يسمعو ذلك مني  
 لا يقبل قولها لان القوم اذا لم  
 يسمعو ردها كان الثابت  
 عندهم سكوتها فيثبت  
 الرضا صغير تزوجها ولها  
 غير الاب والجد فقالت بعد  
 ما أدركت اني قد اخترت  
 نفسي حين أدركت لا يقبل  
 قولها بخلاف الفصل الاول  
 لان خيار البلوغ فسح  
 للنكاح النافذ فكانت مدعية  
 ابطال الملك الثابت رجل  
 زوج ابنته البالغة ولم يعلم  
 الرضا والرد حتى مات زوجها  
 فقالت ورثة الزوج انها  
 زوجت بغير أمرها ولم تعلم  
 بالنكاح ولم ترض فلا ميراث  
 لها وقالت هي زوجتي أبي  
 بأمرى كان القول قولها  
 ولها الميراث وعليها العدة  
 وان قالت زوجتي أبي بغير  
 أمرى فبلغني الخبر فرضيت  
 لامهر لها ولا ميراث لانها  
 أقرت ان العقد وقع غير نافذ  
 فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك  
 لا يقبل قولها للمكان التهمة  
 بكر زوجها ابن عمها من  
 نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر  
 فسكت ثم قالت لا أرضى  
 كان لهذا لان ابن الم كان

والاربع الاول وبطل الباقي فان تزوجته بعقد فان كانوا من أهل الذمة بطل الكل بخلاف مينا  
 الا اذا ماتت واحدة أو بأت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من أهل الحرب فكذلك في  
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في العتابة وان سببت معه ثنتان لم يفسد نكاحهما  
 وفسد نكاح اللتين بقيتا في دار الحرب كذا في السراجية ولو كان الحربى تزوج أم أو بنتا لم يفسد نكاحها  
 تزوجهما في عقد واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجهما متفرقا فنكاح الاول جائز ونكاح الاخرى  
 باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ما لو لونه كان دخل  
 بهما جميعا فنكاحهما باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية  
 فنكاح الاول جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل  
 بالثانية فان كانت الاولى بنتا والثانية أم أو بنتا فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الأم أو لا ولم يدخل بهما ثم تزوج  
 البنت ودخل بهما فنكاحهما باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الا انه يحل له أن يتزوج  
 البنت ولا يحل له أن يتزوج الأم كذا في السراج الوهاج ارتد أحد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير  
 طلاق في الحال قبل الدخول وبعده ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهر ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل  
 بها وان كانت هي المرتدة فلها كل المهر ان دخل بها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان ارتد ما ثم أسلم معا  
 فهما على نكاحهما استحسانا ولو أسلم أحدهما بعد ارتدادهما معا وقعت الفرقة بينهما كذا في الكافي  
 وان لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجد معا كذا في الظهيرية ولو أوجرت كلمة  
 الكفر على لسانها غايظة لزوجها أو أخرجها لنفسها عن حبالة أو لاستجاب المهر عليه بنكاح مستأنف  
 تحرر على زوجها فتغير على الاسلام وانكح قاض أن يجدد النكاح بأدنى شيء ولو يدينار رخصت أو رضيت  
 وليس لها أن تتزوج الا بزوها قال الهندواني أخذ بهذا قال أبو الميث وبه نأخذ كذا في التمر ناشى فان  
 أسلم الزوج وتحتته كابية ثم ارتدت بأت كذا في محيط السرخسى والرد يتبع خبر الابوين دينا كذا في الكنز  
 هذا اذا لم تختلف الدار بأن كذا في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام وأسلم الوالد  
 في دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام حكوا وأما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم  
 فلا يتبعه وولده ولا يكون مسلما كذا في التبيين والمجوسى شرمن الكفاي كذا في الكنز ولو كان أحد  
 الزوجين كاسيا والآخر مجوسيا فالولد كفاي يجوز للمسلم منا كحته وتحل له ذبيحته كذا في غايه السروجى  
 مسلم تزوج نصرانية ثم تمصا معا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقع الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقع  
 كذا في الظهيرية ولو كانت تحت مسلم نصرانية فتزوجا جميعا وقعت الفرقة بينهما بالاتفاق لان سبب  
 الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة كذا في السراج الوهاج ولو تزوج مسلم صبية لها أبوان مسلمان فارتد  
 ابن الصغيرة من زوجها وان لحقها بدار الحرب بأت ولومات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد  
 الآخر ولحقها بدار الحرب لم تبين من زوجها كذا في الظهيرية صبية نصرانية تحت مسلم تمجس أبوها  
 وقدمت الأم نصرانية لم تبين كذا في محيط السرخسى مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها أو أباها  
 نصرانيا ثم تمجس أحد ابوينها بقى الآخر على النصرانية فالابنة لا تبين من زوجها ولو كان الابوان  
 تمجسا والجارية صبية على حالها تبين من زوجها وان لم يدخلها دار الحرب وليس لها من المهر قليل

أصلا في نفسه فزوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلا يمل الرضا ولو استأمرها في التزوج من  
 نفسه فسكت ثم تزوجها من نفسه جازا جازا رجل زوج رجلا امرأته بغير انهما بلغها الخبر فقال نعم ما صنعت أو بارك لنا الله فيها أو قال  
 أحسنت أو أصبت كان اجازة لا اذا علم انه أراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فيثبت لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام  
 المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاكراه عن أبي نصر بن سلام عن محمد بن سلمة رحمهما الله تعالى ولولا لاباس فانه

لا يكون اجازة وعن محمد بن مسلمة قوله بشما صنعت يكون اجازة وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى قوله نعم ما صنعت او احسنت او اصبحت يكون اجازة وبشما صنعت لا يكون اجازة ولوقال اسأت قيل انه اجازة ولوهنا القوم فقبل التهنئة كان اجازة \* صبي تزوج بالغة فغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزواج آخر وقد كان الصبي اجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بزواج آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها تمكث الفسخ (٣٤٠) قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير يتظر ان كان النكاح في

ولا كثير وكذلك الجواب فيما اذا بلغت معتوه لانها اذا بلغت معتوه بقيت تابعة للابوين والدار في الدين لانه ليس للمعتوه اسلام نفسه - حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه امرأة بالغة مسلمة صارت معتوه ولها ابوان مسلمان زوجها أوها وهي معتوه حتى جاز النكاح ثم ارتد الابوان والعياذ بالله تعالى ولحقا ما ابدار الحرب لم تبين من زوجها والصغيرة اذا عقلت الاسلام ووصفته ثم صارت معتوه كانت بمنزلة هذه مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لا تعقل دينها من الاديان ولا تصفه وهي معتوه فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوه بانث من زوجها كذا في المحيط \* ولا مهر لها قبل الدخول وبعد يجب المسمي ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فان قالت نعم حكمها بالسلامة فان قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا تصفه بانث ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت المحوسبة بانث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلا فالأب يوسف رحمه الله تعالى وهي مسئلة ارتداد الصبي كذا في الكافي \* رجل ارتد مرارا وجد الاسلام في كل مرة وجد النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني وزوج المرتدة أن يتزوج باربع سواها اذا لحقت بدار الحرب رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فاخبره مخبر أنها قد ارتدت والمخبر حر أو مملوك أو محدود في ذنوب وهو ثقة عنده وسعه أن يصدق به ويتزوج أربع سواها وكذا اذا كان غير ثقة وأكبر رأيه انه صادق وان كان أكبر رأيه انه كاذب لا يتزوج أكثر من ثلاث وان أخبرت المرأة أن زوجها قد ارتد لها أن تتزوج بأخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس لها أن تتزوج قال شمس الأئمة السير خشي الأصح رواية الاستحسان كذا في فتاوى قاضيان في باب الرقة \* ان ارتد السكران الذاهب العقل لم تبين منه امرأته في الاستحسان كذا في السراج الوهاج وفي فصل الرقة

### (الباب الحادي عشر في القسم)

ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما في ما يلزمه والبيتوته عندها للعبادة والموائسة لافيا لا يملك وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيان \* والعبد كالحرف في هذا كذا في الخلاصة \* فيسوي بين الحديدة والقدية والبكر والتيب والصغيرة والمریضة والرثاء والمجنونة التي لا يخاف منها والخاص والنفساء والحامل والحائل والصغيرة التي يمكن وطؤها والحرة والمولى منها والظاهر منها كذا في التبيين \* وكذا بين المسلمة والكفاية كذا في السراج الوهاج \* والزواج الصحيح والمریض والمحبوب والخصي والعين والبالغ والمراهق والمسلم والذمي في القسم سواء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كانت احدهما حرة مسلمة أو نعمة والاخرى أمة أو مكاتب أو مدبرة أو أم ولد فانه يجعل الحرة يومين وليلتين ولا لامة يوما وليلة كذا في الخلاصة \* ولو أقام عند الأمة يوما فاعتقت يقيم عند الحرة يوما وكذا لو أقام عند الحرة ثم اعتقت الأمة ينتقل الى العتيقة لان مقتضى قذال كذا في التبيين \* ولا قسم للمملوك بملك العين كذا في البندانع \* وعمد القسم الليل ولا يجمع المرأة في غير يومها ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها ولا بأس أن يدخل عليها بالهارج والباحة ويعودها في مرضها في ليلة غير هافان ثقل مرضها فلا بأس أن يقيم عندها حتى تشفى أو تموت

الصغير بمهر المثل أو بما يتعاب الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفاً فنفذ باجازة الصبي بعد البلوغ وان كان يهر كثير لا يتعاب الناس فيه ولا للصغير أب أو جد فكذلك لانها ما يملك النكاح عليه بهر كثير فيسوق فقد الصغير على اجازتهما فيمنع بالاجازة بعد البلوغ وأن لم يكن له صغير أب أو جد جاز الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة \* وجعل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقيل انوال ابن صغير امر الابن ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز الابن الكبير بطل النكاح لان أبا الصغيرة كان يملك فسخ هذا النكاح الموقوف وكان موته قبل النفاذ بمنزلة الفسخ كطرفة اذا تزوجت نفسها من رجل غائب وقيل عن الغائب فضولي كان للمرأة أن تفسخ ذلك النكاح وموتها قبل النفاذ يكون فسخاً كذلك ههنا ولو أن رجلاً زوج ابنته البالغة من رجل غائب وقيل عن الزوج فضولي غلبت أبو المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموتة لان الاب لو اراد

فسخ النكاح لا يملك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه فضولي فلا يبطل النكاح بموته \* رجل تزوج ابنته البالغة امرأة بغير كذا انه نحن الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب أن يقول أجزت النكاح على ابني لان الاب يملك انشاء النكاح عليه بعد الجنون فملك الاجازة \* عبد تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم امرأته فبلغ المولى فاجاز الكل فان لم يكن دخل بهن جاز نكاح الثالثة لان الاقدام على نكاح الثالثة كان فسخاً للنكاح الاولى والثانية فتوقف نكاح الثالثة فيفسخ باجازة المولى وان كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لان الاقدام على نكاح

١١ خالته في عتة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لمقبلها فلا تصح اجازة المولى كالموتزوجين في عقد واحد وكذا الحر اذا تزوج عشرين سنة  
 بغير اذنهن في عقد منفردة فلفهن فأجرن جميعا جازنكاح التاسعة والعاشره لان الموتزوج الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها  
 فاذا تزوج التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فيتوقف نكاح التاسعة والعاشره على اجازتهما \* أمة تزوجت بغير اذن المولى ثم  
 باعها المولى فاجاز المشتري نكاحها ان كان الزوج دخل بها بصحت اجازة المشتري وان (٣٤١) لم يكن دخل بها الزوج لا تصح اجازة  
 المشتري لانه اذا لم يكن دخل

بها حلت للمشتري بملك العين  
 والحل البات اذا طرأ على  
 الحل الموقوف بطله وأما  
 اذا دخل بها الزوج تجب  
 عليها العدة بهذا الدخول  
 فلا يحل فرجها للمشتري  
 فتصح اجازة المشتري وكذا  
 الامه اذا تزوجت بغير اذن  
 المولى فبات المولى قبل  
 الاجازة فاجاز الوارث نكاحها  
 ان كان المورث أو الزوج  
 دخل بها بصحت اجازة  
 الوارث لانها لا تحل للوارث  
 وان كان لم يدخل بها المورث  
 ولا الزوج لا تصح اجازة  
 الوارث لان الوارث ملكها  
 بموت المورث وحلت له  
 فبطل النكاح الموقوف  
 \* أم ولد تزوجت بغير اذن  
 المولى ثم اعتقها فان لم يدخل  
 بها الزوج قبل العتق لم يجز  
 النكاح بموت المولى لانه  
 فرج عليها عتة العتق  
 والعدة تمنع نفاذ النكاح  
 وان كان الزوج دخل بها  
 قبل العتق جاز النكاح  
 بموت المولى لان قيام عتة  
 الزوج يمنع وجوب عتة  
 العتق وكذا المكاتبه اذا  
 تزوجت بغير اذن المولى  
 فبات المولى فاجاز الوارث

كذا في الجوهره النيرة \* والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقته  
 كذا في التبيين \* ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية تخاف فرافعته الى القاضي أو جعه القاضي عقوبة  
 لا تركابه المحظور يأمره بالعدل ولو أقام عند احدى امرأتيه شهر اقبل الخصومة أو بعدها ثم خاصمته  
 الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المسئلة قبل وماضى كان هدر ليس لها أن تطلب أن يقيم  
 عندها مثل ذلك ولو أقام عند احدى امرأتيه زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون  
 الاذن لازما كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهبت احدى المراتين القسم لصاحبتها جاز ولها أن ترجع متى  
 شامت كذا في السراج الوهاج \* وان رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز ولها أن ترجع في  
 ذلك كذا في الجوهره النيرة \* ولو تزوج امرأتين على أن يقيم عند احدهما أكثر أو أعطت لزوجها مالا  
 أو جعلت على نفسها جعلا على أن يزيد قسمها أو حطت من المهر لكي يزيد قسمها فالشرط والجمع باطل  
 ولها أن ترجع في ماله كذا في الخلاصة \* وكذلك لو بذل الزوج الواحدة مالا على أن تبذل ثوبتها لصاحبتها  
 أو بذلت هي المال لصاحبتها لترك ثوبتها لا يجوز والمال يسترد كذا في التارخانية \* ولو كان للرجل امرأة  
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بعصبه الاما فظلمت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن  
 يبيت معها اياما أو يفطر لها احيانا أو كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يجمل لها يوما وليلة ولا زوج ثلاثة ايام  
 ولياليها ثم رجع فقال يَوْمُ الزَّوْجِ أَنْ يَرَاهَا فَيُؤَنِّسَهَا بِعَصْبَتِهِ أَيْامًا أَوْ أَحْيَانًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ  
 مَوْقُوتٌ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيَانِ \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* وفي المنتقى ولو كانت عنده امرأتان  
 وله أمهات وأولاد وسراى أقام عند كل واحدة منهم ما يوم وليلة ويقوم في يومين وليلتين عند من شاء من  
 السراى ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهم يوما وليلة ولم يكن عند السراى الاوقفة  
 شبيهة المارة كذا في فتاوى قاضيان \* وله أن يسافر ببعض نسائه دون البعض والاولى أن يقرع بينهم  
 تطيبا للقلوب \* واذا قدم من السفر ليس للاخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند  
 التي سافر بها واذا كانت له امرأة أو أراد أن يتزوج عليها أخرى وخاف أن لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان  
 كان لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال الغم عليها كذا في السراجية \* والمذهب أن  
 يسوى بينهم في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهاة الاولاد ولا يجب شئ كذا  
 في فتح القدير \* (وما يتصل بذلك مسائل) لا يجوز أن يجمع بين ضربتين أو الضرائر في مسكن  
 واحد الا برضاهن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرائر في مسكن واحد بل ضا يكره أن يبطأ احدهما بحضرة  
 الاخرى حتى لو طلب وطأها لم تلزمها الاجابة ولا تبصر في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله أن  
 يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنفاس الا أن تكون ذميمة وله جبرها على التطيب والاستعداد  
 كذا في البحر الرائق \* وله أن يمنعها من كل ما يتأذى من رافحته ومن الغزل وعلى هذا أنه يمنعها من  
 التزين بما يتأذى بريحه كان يتأذى برائحة الحناء الاخضر ونحوه وله ضربها بترك الزينة اذا كان يريد بها  
 وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها كذا في فتح القدير \* رجل له امرأة لا تصلي له أن يطلقها وان لم  
 يقدر على ايقاع مهرها فان أرادت أن تخرج الى مجلس العلم بلائنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة  
 وزوجها عال بها أو جاهل لكنه يسأل عالما لا تخرج والا فلها أن تخرج وان كان لها أب زمن وليس لهن

نكاحها بصحت اجازته لانها لا تورث فينفذ النكاح باجازة الوارث \* ولي الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغيرة أو مس لا يصدق  
 الا بالينة أو بتدقيق الصغير بعد البلوغ في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا مولى العبد اذا أقر بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل  
 وقال صاحبهما رحمه الله تعالى يصدق ومولى الأمة يصدق بالاجماع واختلفوا في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير أو تكبر  
 النكاح فاقروا الى أمه أو اقروا الى النكاح في الصغير مع اقراره والعصم ان الخلاف فيما اذا أقر في صغيرهما فبلغا أو تكبرا لم يصح اقرارهما



ولو أنكر العبد قبل أن يعتق أو بعده لم يصح عليه إقرار المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسكوت البكر جعل رضا في استثمار المولى قبل النكاح وكذا إذا تزوجها ثم أخبرها وكذا إذا أرسل إليها رسولاً في الاستمارة وفي الأخبار ولا يشترط العدول والعدالة في الرسول فإن أخبرها فضولي لأب من العدول والعدالة وسكوت النيب لا يكون رضا ولو صارت نيباً بالوثة أو بمالعة الاستبراء أو بمروء الزمان كان سكوتها رضا وكذا إذا صارت نيباً بالزنا (٣٤٣) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صارت نيباً بالوطء في نكاح أو شبهة نكاح

أو مملكتين لا يكون سكوتها رضا ولو خلاهما من زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقالت لم يدخل بي تزوج كما تزوج الانكار ولو تزوجها المولى إلا بعد فعلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا إذا لم يكن الأقرب غائباً غيبه منقطعة ولو كان أبو البكر عيباً فزوجهما الآخر لم يعلت به فسكت كان سكوتها رضا والقاضي عند عدم الأولياء بمنزلة المولى في ذلك \* المولى إذا تزوج النيب فرضيت بقلها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها أن ترد بعد ذلك ولا يعتبر الرضا بالقلب وإنما المعتبر في النيب الرضا باللسان أو بالفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكن من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذلك في حق الغلام وإذا سأل الشهود الجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا إلى وجهها فسكت إن لم تنكر الجارية الرضا جاز النكاح فيما بينهم وبين ربهم وإن أنكرت الجارية الرضا لا يجوز لها أن يشهدوا على رضاها حتى ينظروا إلى وجهها

يقوم عليه وزوجهما من الخروج إليه لها أن تعصى زوجها وتطيع الوالد مؤمناً كان أو كافراً رجل له أم شابة تخرج إلى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لا يمنعها ابنها ما لم يتحقق عنده أنه يخرج لفساد في نكاح يرفع الأمر إلى القاضي فإذا أمره القاضي بالمنع له أن يمنعها القيامة مقامه كذا في السكاف \* تزوج أربع نسوة بالكوفة ثم طلق إحداهن بغير عمنها ثم تزوج مكبة ثم طلق إحدى نسائه ثم تزوج بالطائف أخرى ثم مات ولم يدخل بواحدة منهن فلما طأته مهر كل مهر ولائكة سبعة أثمان المهر والكوفيات ثلاثة أصدقة وعن صداق بينهما سواء تزوج امرأة في عدة وامرأتين في عدة وثلاث في عدة ولم يعلم أيهن أولى فنكاح الواحدة صحيح يمين والقول قول الزوج في الثلاث والثنتين أيهن الأولى وأي القرين مات والزوج حتى فقال هي الأولى ورهن وأعطي مهورهن وقرق بينهما وبين الآخر وإن كان دخل بهن كلهن ثم قال في صحته أو عند موته لأحد القرينين هو الأول فهو الأول ويفرق بينهما وبين الآخر وكل واحدة الأقل من مهر مثلها ومما سئى لها وإن قال الزوج لا أدري أيهن الأولى يجب عنهن الآن الواحدة فإن مات قبل أن يبين فللواحدة ماسمى لها من المهر بكاله وللثلاث مهر ونصف بينهما وللثنتين مهر واحد بينهما كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي \* تزوج امرأة وابنتها في ثلاثة عقود ولا تدري الأولى منهن ومات قبل الوطء والبيان فلهن مهر واحد وكل ميراث النساء هذا بالاتفاق ثم اختلفوا في كيفية القسمة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للأُم النصف من كل من المهر والميراث وقال يقسم بينهما اثلاثاً ولو تزوج الأُم في عدة والبنتين في عدة كان الكل للأُم بالاتفاق ولو تزوج امرأة وأمه أو ابنتها أو امرأة وأمه أو أخت أمها كان المهر والميراث بينهما اثلاثاً بالاتفاق وهو الصحيح كذا في فتح القدير \* ولو تزوج ثلاثاً في عدة واحدة في عدة واحدة في عدة واحدة ولا تدري أيهن أولى فللثلاث مهر ونصف وللنفردتين مهر ونصف بينهما نصفان وإذا تزوج واحدة في عدة وثنتين في عدة وثلاثاً في عدة وأربعاً في عدة ثم مات ولا يعرف أيهن أولى فلهن ثلاثة مهور ونصف فأما النصف فللأربع ثلاثة أرباعه وللثلاث ربعه وأما مهر واحد فللأربع منه سدس ونصف وللثلاث سدس ونصف وللثنتين سدس وأما المهران فاستوت في ذلك منازعة الفرق الثلاث فكان بينهما اثلاثاً للكل فريق ثلثا مهر فأصاب الأربعة فيهن سواء ولا عراجة للواحدة معهن ولكن تأخذ من الثلاث عن ما أصابهن والباقي بينهن سواء ومن الثنتين سدس ما أصابهما والباقي بينهما مساو وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى للأربع مهر وثلاث مهر وللثلاث مهر وللثنتين ثلثا مهر وللواحدة نصف مهر وإذا تزوج أربع نسوة في عدة وثلاثاً في عدة ثم طلق إحدى نسائه ثم مات قبل أن يبين فلهن ثلاثة مهور هكذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي

### (كتاب الرضاع)

قليل الرضاع وكثيره إذا حصل في مدة الرضاع تعلقت به التحريم كذا في الهداية \* قال في الينابيع والقليل مفسر عايعلم أنه وصل إلى الجوف كذا في السراج الوهاج \* ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدر بثلاثين شهراً وقال المقدّر بجولين هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو قطم الرضيع في مدة الرضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضيع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لوجود الرضاع في المدة وهو الظاهر

وبسبب الوفاة فسكت إن كانت بكراً أو تسكلم إن كانت نيباً النيب إذا تزوجت بغير أمرها بالف درهم قبلها فقالت أجزت النكاح على خسين ديناراً أو قالت أجزت النكاح على أن يزيد لي كذا أو قالت لا أجزت النكاح إلا بزيادة كذا لم يكن ذلك رداً ولا يطل نكاحها حتى لو أجازت به ذلك صححت إجازتها ولو قالت لا أجزت النكاح ولكن زد لي يكون ذلك رداً الصبي المراهق إذا تزوج بغير إذن الأب امرأة ودخل بها فبلغ الخبر الأب فردد نكاحه قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرباً أما الحد فلأن الصبا أو ما العقر فلأنها لم تزوجت

من رجل آخر فبلغها  
فسكنت جازنكاح الاب  
لان الاخ ليس بولي فلم يكن  
سكوتها في نكاح الاخ رضا  
اذا تزوج الصغير أو الصغيرة  
بغير إذن الولي فبلغها لم يجز  
نكاحهما حتى يجيزا بعد  
البوغ\* والعبد أو الامسة  
اذا تزوج بغير إذن المولى  
ثم أعتقا جازنكاحهما من  
غير اجازة

لا يجوز نكاح العبد  
والمكاتب والمكاتب والمدير  
والمديرة وأُم الولد بغير إذن  
السيد وكذلك معق  
البعض على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ويجوز  
نكاح المولى على العبد بغير  
إذنه وإن كان كبيرا كما يجوز  
نكاح الأمة وعن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى في  
رواية وهو قول الشافعي  
رحمه الله تعالى لا يملك  
المولى إجماعاً العبد ولا يجوز  
تزوج المولى على المكاتب  
والمكاتبه إلا بإذنهما وإن  
كانا صغيرين ولوزوج المولى  
مكاتبته الصغيرة بغير إذنها  
فعمت لا يسل نكاح المولى  
لكن لا يجوز إلا بإجازة المولى

من المذهب كذا في المحيط \* وفي النبايع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم كذا في الهداية \* وأجمعوا على أن مدة الرضاع في استحقاق أجره الرضاع بمقدور يحولن حتى أن المطلقة إذا طالت به بعد الحولين بأجرها الرضاع فإلى الأب أن يعطى لا يجبر ويحجر في الحولين كذا في فتاوى قاضخان \* وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الأم تثبت في جانب الأب وهو الفعل الذي نزل اللبن بوطئه كذا في الظهيرية \* يحرم على الرضيع أبوا من الرضاع وأصولهما وافر وعهما من النسب والرضاع جميعا حتى أن المرضعة لو ولدت من هذا الرجل أو غيره قبل هذا الرضاع أو بعده وأرضعت رضيعاً أو ولد لهذا الرجل من غير هذه المرأة قبل هذا الرضاع أو بعده وأرضعت امرأة من ابنه رضيعاً فالكل أخوة الرضيع وأخواته وأولادهم وأولاد أخوته وأخواته وأخوال الرجل عمه وأخته وعمته وأخوال المرضعة خاله وأختها خالته وكذا في الجد والجدة وثبت حرمة المصاهرة في الرضاع حتى أن امرأة الرجل حرام على الرضيع وامرأة الرضيع حرام على الرجل وعلى هذا القياس في المسئلتين كذا في التهذيب \* أحدهما أن لا يجوز للرجل أن يتزوج أختاً منه من النسب ويجوز في الرضاع لأن أختاً منه من النسب لو لم يوجد أحد منه فهي ابنته وإن لم تكن منه فهي ربيته وهذا المعنى لا يتأق في الرضاع حتى أن في النسب لو لم يوجد أحد هذين المعنيين بأن كانت جارية بين الشريكين جاءت بولد فادعياه حتى ثبت النسب بينهما ولو لكل واحد منهما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولين أن يتزوج بأخت الشريكه وإن حصل كل واحد من المولين متزوجة بأختاً منه من النسب \* والمثله الثانية لا يجوز للرجل أن يتزوج أم أخته من النسب ويجوز في الرضاع لأن في النسب أن كانا أخوين لأم فأم الأخ امرأة أياً به وهذا المعنى معدوم في الرضاع كذا في المحيط \* وتحل أخت أخيه رضاعاً كتحل نسباً مثل الأخ لأب إذا كانت له أخت من أمه يحل لأخيه من أياً به أن يتزوجها كذا في الكافي \* وتحل أم أخيه وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته من الرضاع هكذا في شرح الوفاية \* وكذا يجوز له أن يتزوج بأم حفدته وبجدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب كذا في التبيين \* وكذا يجوز له أن يتزوج بعمه ولده من الرضاع كذا في السراج الوهاج \* وكذا أم أخت ابنه وبنت أخت ولده وبنت عمه ولده كذا في النهر الفائق \* وكذا المرأة يجوز لها أن تتزوج بأبي أختها وبأخي ابنها وبأبي حفدتها وبجد ولدها وبخال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب كذا في التبيين \* إذا طلق الرجل امرأة ولها ابن فتزوجت بزوجة أخرى بعد ما انقضت عدتها ووطئها الثاني أجمعوا أنها إذا ولدت من الثاني فالابن من الثاني وينقطع من الأول وأجمعوا على أنها إذا لم تحبل من الثاني فالابن من الأول وإذا حبلت من الثاني ولكن لم تلد منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اللبن يكون من الأول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبياً كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي أولاد هذا الرجل من غيره \* هذه المرأة رجل زنى بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صبياً لا يجوز لهذا الزاني ولا لأحد من آبائه وأولاده نكاح هذه الصبية كذا في فتاوى قاضخان \* ولم الزاني وخاله أن يتزوج به هذا الولد كالمولود من الزنا كذا في التبيين \* ولو وطئ امرأة شبهة فحبلت منه فأرضعت صبياً فهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هذا كل من ثبت نسباً به من الواطئ ثبت منه الرضاع وفي كل موضع لا يثبت نسب الولاد منه ثبت الرضاع من الأم كذا في

وان عجزت بطل نكاح المولى بمجردا ولو زوج مكانه الصغیر امرأة بغير اذنه فعتق أو عجز لا يطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازة المولى وما يجب للام والمدربرة وأم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتب ومعتقة البعض يكون لهما الا لأولى وإذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يساع فيه وما يجب على المكاتب والمدربر سعيان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤاخذ به بعد العتق وليس للرجل ان يزوجه عبدا نه الصغیر ولا ان يزوجه أمتهوا لمذبحرة الاب وكذا الوصي والقاضي

زوجه أخت تلك المرأة  
يتوقف الثاني ولا يكون  
فسخا للاول وعاقديفسخ  
بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو  
الوكيل \* رجل وكل رجلا  
ليزوجه امرأه بعينها فزوجه  
تلك المرأة وخاطب عنها  
فضولي فان هذا الوكيل  
ملك الفسخ بالقول ولوزوجه  
أخت تلك المرأة لا يفسخ  
العقد الاول وعاقديملك  
الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول  
وصورته رجل زوج رجلا  
امرأة بغير امره ثم ان الزوج  
وكله أن يزوجه امرأة بغير  
عينها فزوجه أخت تلك  
المرأة يفسخ نكاح الاولى  
ولو فسخ ذلك العقد بالقول  
لا يصح فسخه وعاقديملك  
الفسخ بالقول والفعل جميعا  
وصورته رجل وكل رجلا  
ليزوجه امرأة بغير عينها  
فزوجه امرأه وخاطب عنها  
فضولي فان فسخ الوكيل  
هذا العقد صح فسخه ولو  
زوجه أخت تلك المرأة  
يفسخ العقد الاول

رجله ابن ولابنه ابنة  
فاكره الاب ابنة على أن  
نوكله في تزويج ابنته فقال

الابن من انوار فرزندى تو بيزارم هر چه خواهى بكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح لمعان أحداهما لما قال هر چه خواهى بكن فى تزويجها فكان الكلام محتملا يحتمل انما  
أراد بذلك الردوان كرمه الاب ولانه لا يراد به ذى فى حالة الغضب التوكيل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى فى شأن  
فليس من ومن شامه فذكرهم عم قال ابنة اخيه الشيب انى أريد ان أزوجه من فلان فقالت يصلح فلما فارقهها الم قالت لأرضى ولم يعلم الم

بذلك زوجها جازئها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه قالوا كليل فلا ينزل قبل العلم بالغة وكلت رجلا يتزوجها من فلان بألف درهم فزوجها الوكيل بخمسائة فلما أخبرت بذلك قالت لا يعجبني هذا لاجل نقصان المهر فقيل لها لا يكون لك منه الا ما تريدن فقالت رضيت قال الفقه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز النكاح لان قولها لا يعجبني ليس برذل للنكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا فصحت الاجازة \* رجل أمر رجلا لبيع غلاما له بمائة دينار فباعه بالمأمور (٣٤٥) بألف درهم ثم قال لا أمرت بالفسلام فقال المولى أجزت ذكري

المنتقى انه يجوز البيع بألف درهم وكذلك هذاني النكاح ولو قال الأمر حين أخبره المأمور بالبيع قد أجزتك بما أمرتك به لم يجز بيع المأمور \* رجل وكل رجلا ليزوجه فلانة فتزوجها الوكيل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرأى بعينه اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه لان الوكيل بائنه مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كانه اشترى لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك الميم مما يقبل الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلأن الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها من الموكل جازله أن يزوجه اياه مريض كل اسانه فقال له رجل أكون وكيلاني تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية أرى أرى ولم ير ذلك لم يصروا وكلا لان قوله أرى محتمل يحتمل أن يكون توكيلا في الحال

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو أظهر وأحوط هكذا في التبيين \* قيل الاصح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملق \* ولو استويا تعلق التحريم بما اجتمعا كذا في النهر الفائق \* ولو جعل اللبن مخضيا أو رابيا أو شيرا أو أوجينا أو أقطا أو مصلقا أو له الصبي لا يثبت التحريم لان اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع \* في ملتقط المختص صبية أرضعها بعض أهل القرية لا يدري من أرضعته امنهن فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات \* وان تزهر وان ذلك فهو أفضل كذا في الدخيرة في كتاب الاستحسان \* والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وان فعلن ذلك فليخففن أو يكتبن كذا سمعت من مشايخي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطارئ والمقدم كذا في المحيط \* فلأن رجلا تزوج صغيرة فحاضت أم الزوج من النسب أو من الرضاع أو اخته أو بنته فأرضعت الصغيرة حرمت عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان تعدت الفساد وان لم تعد لم يرجع كذا في السراج الوهاج \* واذا أرضعت أجنبية ثلثيها لم ينسب اليها من رجل واحد صغيرتين تحت رجل حرمتا على زوجها ولم تغرم ماشيا وان تعدت النسب كذا في فتح القدير \* ولو تزوج صغيرتين رضعتين فحاضت امرأة أجنبية فأرضعتهم معا وعلى التعاقب حرمتا عليه ويجوز أن يتزوج احدهما أيتهما شاء فان كن ثلثا فأرضعتن جميعا حرمتا عليه وله أن يتزوج واحدة منهن أيتهن شاء وان أرضعتن على التعاقب واحدة بعد واحدة حرمتا عليه الا وليان وكانت الثالثة امرأة وكذا اذا أرضعت الثلثين معا ثم الثالثة حرمتا والثالثة الاولى ثم الثلثين معا حرمت جميعا كذا في البدائع \* يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان كانت تعدت الفساد كذا في المضمرات \* فان كن أربع صبايا فأرضعتن معا أو واحدة بعد أخرى فسد نكاح الجميع كذا في السراج الوهاج \* وكذا لو أرضعت واحدة ثم الثلاث معا حرمتا في فتح القدير \* ولو أرضعت الثلاث منهن معا ثم أرضعت الرابعة لا تحرم الرابعة كذا في المحيط \* واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا صغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها وان علمت أن الصغيرة امرأة كذا في الهداية \* وتعد بان تعلم قيام النكاح وأن الرضاع منها فسد وتعد به لدفع الجوع أو الهلاك عند خوف ذلك فلا تعلم النكاح أو علمته ولم تعلمه فسد أو علمته فسد ولكن خافت الهلاك أو قصدت دفع الجوع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع يمينها وعن محمد رحمه الله تعالى انه يرجع في الوجهين ما اذا قصدت الفساد وما اذا لم تقصد والصحيح ظاهر الرواية عنه وهو قولهما كذا في فتح القدير \* وان كانت مجنونة لا يرجع عليها وللمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا المعتوهة هكذا في المحيط \* وكذا المكروهة هكذا في فتح القدير \* وكذا الصغيرة اذا جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فأخذت نديها وأرضعت منها بائنه ولكل واحدة منهما نصف الصداق ولا يرجع به على أحد كذا في السراج الوهاج \* ثم الكبيرة حرمتا مؤبدة وكذا الصغيرة ان كان دخل بالأم أو كان اللبن منه وان لم يكن جازله أن يتزوج بها ثانيا كذا في النهر الفائق \* ولو كانت تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة بائنا وكذلك لو أرضعتها أخت الكبيرة ولو أرضعتها الكبيرة أو خالها لم تنسب واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو أخذ رجل ابن

(٤٤ - فتاوى اول) ويحتمل أن يجعله وكيلاني في الزمان الثاني ويحتمل التأمل والتدبر أرى أبعلك وكيلاني فلا يصروا وكلا بالاشك ولو وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجها الوكيل بائنه نفسه ان كانت الابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباهما الله تعالى يجوز ذلك ولو تزوجه الوكيل أخته يازني قولهم جميعا والوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجها من ليس بكف لها قال بعضهم

يصح في قول أحد حنفية رحمه الله تعالى خلافا لصاحبهم رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وإن كان كفا  
 الآلة أعي أو مقعد أو وصي أو معتوه فهو جائز وكذا إذا كان خفياً أو غيباً ولو وكل رجلاً بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأة غيباً أو مشغولاً  
 أو رقيقاً أو مجنوناً أو صغيراً تجلح أو لا تجلح حرة أو أمة كفا وليست بكف له مسلمة أو كفاية جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو  
 وكل رجلاً بأن يزوجه أمة فزوجه حرة (٣٤٦) لا يجوز وأن زوجه مكاتباً أو مدبرة أو أمة ولا جازل لأن في النكاح كالأمة ولو وكل رجلاً

ليزوجه امرأة فزوجه  
 امرأة حرة أو فزوجه  
 امرأة حرة أو فزوجه امرأة  
 كان الموكل ألى منها أو كانت  
 في عدة الموكل صح انكاح  
 الوكيل ولو زوجه الوكيل  
 امرأة وهي في نكاح الغير  
 أو في عدة الغير وهو يعلم  
 بذلك أو لم يعلم فدخل بها  
 الموكل ولم يعلم بذلك فرق  
 بينهما وعليه الأقل من المسمى  
 ومن مهر المثل لأن موجب  
 الدخول في النكاح الفاسد  
 الأقل من المسمى ومن مهر  
 المثل ولا يرجع الزوج بذلك  
 على الوكيل وكذا لو زوجه  
 أم امرأته \* رجل أرسل  
 رجلاً ليخطب له امرأة بعينها  
 فذهب الرسول وزوجه إياه  
 جازل لأنه أمر بالخطبة وتعلم  
 الخطبة بالعقد ولو وكل  
 رجلاً ليزوجه امرأة فزوجه  
 امرأة ثم اختلف الزوج  
 والوكيل فقال الزوج  
 زوجتي هذه وقال الوكيل  
 بل زوجتك هذه الأخرى  
 كان القول قول الزوج إذا  
 صدقته المرأة في ذلك لأنهما  
 تصادقا على النكاح فيثبت  
 النكاح بتصادقهما وهذه  
 المسئلة دليل على أن النكاح  
 يثبت بالتصديق ولو وكل

الكبيرة فأوجرت صبيتين يفرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك إذا  
 نكح الفاسد وهو الصحيح رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعته أم الموطوءة بآث الصبية  
 رجل تزوج صبية ثم عتها لا يصح نكاح العمة فإن أرضعت أم العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها كذا في  
 فتاوى قاضيان \* ولو تزوج كبيرة وصغيرتين فأرضعتهما الكبيرة فإن أرضعت ماعا حرم من عليه ولا يجوز  
 له أن يتزوج الكبيرة أبداً ولا يجوز له أن يجمع بين الصغيرتين نكاحاً أبداً ويجوز أن يتزوج بأحداهما إن كان  
 لم يدخل بالكبيرة وإن كان قد دخل بهما لا يجوز كافي النسب وإن أرضعت ماعا على التعاقب واحدة بعد أخرى  
 فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الأولى وأما الصغيرة الثانية فإنها أرضعت ماعا بعد ما بآث الكبيرة فلم يصر  
 جامعاً لكنها ربيته من الرضاع فإن كان قد دخل بآثها تحرم عليه والأفلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك  
 ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فأرضعتن على التعاقب واحدة بعد أخرى حرم من  
 جميعاً لأنهم أرضعت الأولى صارت بنتاً لها فحصل الجمع بين الأم والبنت فحرم ما عليه فلما أرضعت الثانية  
 فقد أرضعتها والكبيرة والصغيرة مباحات فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن يتظر أن كان قد دخل  
 بالكبيرة تحرم عليه للحال لأنهم ربيته وقد دخل بآثها وإن كان لم يدخل به لا تحرم عليه للحال حتى ترضع  
 الثالثة فإذا أرضعت الثالثة حرم ما عليه لأنهم مباحات وأختين والحكم في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين  
 الصغيرتين وتزوج الصغار على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع \* وإذا تزوج كبيرة وثلاث صبيات وأرضعت  
 واحدة ثم ثنتين ماعا حرم من جميعاً وإن أرضعت ثنتين ماعا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والأوليان ولا تحرم الثالثة  
 هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عدت الكبيرتان  
 إلى إحدى الصغيرتين وهي زينب فأرضعتها أحدهما بعد الأخرى ثم أرضعتا الصغيرة الثانية وهي عورة  
 أحدهما بعد الأخرى بآث الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي زينب والصغيرة الثانية وهي عورة امرأته ولو  
 أن إحدى الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى ثم أرضعت الكبيرة الأخرى الصغيرتين واحدة  
 بعد أخرى فإن كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الصغيرة الأولى وهي زينب بآث الكبيرتان  
 والصغيرة الأولى وهي زينب والصغيرة الأخرى وهي عورة امرأته ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الأخرى  
 حرم من عليه جملة كذا في المحيط \* رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولأبنة امرأة أتان صغيرة وكبيرة فأرضعت  
 امرأته الأب امرأته الأب والأم والأب والابن منها فقد بآث الصغيرتان ونكاح الكبيرتين  
 ثابت وكذا لو كان مكانهما أخوان ولو كان رجل وعمه فنكاح امرأته الابن ثابت وتبين امرأته الأم الصغيرة  
 منه كذا في البحر الرائق \* ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فأرضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة بآثه  
 أو بآث غيره حرمت عليه لأنهم أم امرأته كذا في المحيط \* ولو طلق رجل امرأة ثلاثاً ثم أرضعت المطلقة  
 قبل انقضاء عدتها امرأته صغيرة بآث الصغيرة لأنها صارت بنتاً لها فحصل الجمع في حاله العدة والجمع في حال  
 قيام العدة كالجمع في حال قيام النكاح كذا في البدائع \* ولو طلق امرأة ثلاثاً ثم أنخت المعتدة أرضعت  
 امرأته صغيرة قبل انقضاء عدتها المطلقة بآث الصغيرة كذا في الظهيرية \* ولو تزوج رجل أم ولد له مملوكه  
 صغيراً فأرضعته بآث السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه كذا في البدائع \* رجل له أم ولد فزوجه من  
 صبي ثم أعتقه فأختارت نفسها ثم تزوجت بأخر فولدت فحمت إلى الصبي فأرضعت بآث من زوجها لأنها

ليزوجه امرأة فزوجه  
 امرأة حرة أو فزوجه  
 امرأة حرة أو فزوجه امرأة  
 كان الموكل ألى منها أو كانت  
 في عدة الموكل صح انكاح  
 الوكيل ولو زوجه الوكيل  
 امرأة وهي في نكاح الغير  
 أو في عدة الغير وهو يعلم  
 بذلك أو لم يعلم فدخل بها  
 الموكل ولم يعلم بذلك فرق  
 بينهما وعليه الأقل من المسمى  
 ومن مهر المثل لأن موجب  
 الدخول في النكاح الفاسد  
 الأقل من المسمى ومن مهر  
 المثل ولا يرجع الزوج بذلك  
 على الوكيل وكذا لو زوجه  
 أم امرأته \* رجل أرسل  
 رجلاً ليخطب له امرأة بعينها  
 فذهب الرسول وزوجه إياه  
 جازل لأنه أمر بالخطبة وتعلم  
 الخطبة بالعقد ولو وكل  
 رجلاً ليزوجه امرأة فزوجه  
 امرأة ثم اختلف الزوج  
 والوكيل فقال الزوج  
 زوجتي هذه وقال الوكيل  
 بل زوجتك هذه الأخرى  
 كان القول قول الزوج إذا  
 صدقته المرأة في ذلك لأنهما  
 تصادقا على النكاح فيثبت  
 النكاح بتصادقهما وهذه  
 المسئلة دليل على أن النكاح  
 يثبت بالتصديق ولو وكل

رجلاً ليزوجه فلانة أو فلانة فبنتهم مازوجه جازل لا يطل التوكيل بهذه الجهالة وإن زوجهما جميعاً في عقدة لم يجوز واحد  
 منهما كالأول وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة ثم وكل آخر بمثل ذلك فزوجه أحدهما امرأة  
 والاخر أختها إن كفا على التعاقب جازل الأول وإن وقع ما بطلا إذا قال الرجل لغيره زوجتي امرأة فإذا فعلت ذلك فامرأته يداه فزوجه  
 الوكيل امرأته ولم يشترط لهذا ذلك كذا لا امرأته ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أني إذا تزوجتها فامرأته يداه فزوجه امرأته لم يكن

الامر يسدها الآن يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك الى الوكيل بخلاف الاول ولو وكلت المرأة رجلا  
بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر يسدها ثم زوجها منه جازا لنكاح ولا يكون الامر يسدها حين زوجها ولو  
وكل رجلا أن يزوجه فلانة فاذا الها زوج فمات عنها وطلقتها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة ثم  
تزوجها الموكل ثم بانها لم يكن للوكيل أن يزوجه اياه اذا وكلت المرأة رجلا أن (٣٤٧) يزوجهما فزوجها على مهر صحيح أو فاسد

أو وهما من رجل بالشهود  
أو صدق بها على رجل فهو  
جائز فان تزوجت المرأة  
قبل أن يزوجه الوكيل  
يخرج الوكيل من الوكالة  
\* امرأه لها زوج قالت لرجل  
اني أختلع من زوجي فاذا  
فعلت ذلك وانقضت عدتي  
فزوجني فلانا جاز ذلك على  
ما قالت \* اذا وكلت المرأة  
الرجل رجلين بالتزويج أو  
بالخلع أو بالعقـ على مال  
ففعل أحدهما لم يجز ولو  
وكل رجلين بطلاق أو عتاق  
بغير مال ففعل أحدهما جاز  
\* الوكيل بالنكاح كالرسول  
لا يملك قبض المهر للمرأة  
وكذلك ولي الكبيرة الا  
الاب والجد فانهم ما يملكان  
قبض مهر الكبيرة اذا كانت  
بكر استحسن اذا وكل رجلا  
بان يزوجه فلانة بالف  
درهم فزوجها اياه بالثمين  
ان أجاز الزوج جاز وان رد  
بطل وان لم يعلم الزوج بذلك  
حتى دخل بها فالحايـ ايا ان  
أجاز كان عليه المسمى لا غير  
وان رد بطل النكاح ويجب  
مهر المثل ان كان أقل من  
المسمى والاوجب المسمى  
وان لم يرض الزوج بالزيادة  
فقال الوكيل أنا غرم الزيادة

صارت امرأته من الرضاع كذا في تناقضه \* الرضاع يظهر بأحد أمرين أحدهما الاقرار والثاني  
البينة كذا في البدائع \* ولا يقبل في الرضاع لاشهاد درجلين أو رجل وامرأتين عدول كذا في المحيط  
\* ولا تقع الفرقة بالابتقيق القاضي كذا في الترافائق \* واذا شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان  
وفرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن  
مهر المثل ولا يجب النفقة والسكنى كذا في البدائع \* ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد  
النكاح عندها لاسبغها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا  
قامت عندها كذا في فتاوى قاضخان \* وان كان المخبر واحد او وقع في قلبه أنه صادق فالاولى ان يتزوه  
و يأخذ بالنفقة وجد الاخبار قبل العقد أو بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط \* ولو تزوج امرأه فقالت  
امرأته ارضعتكم فهو على أربعة أوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كذبها  
فالنكاح بطل لكن اذا كانت عدلة فالتزوه أن يفارقها كذا في التهذيب \* واذا فارقها فالأفضل له أن  
يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والأفضل لها ان لا تأخذ شيئا منه وان كان بعد الدخول بها فالأفضل  
للزوج أن يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا  
تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع \* وكذلك اذا شهدت  
امرأتان أو رجل وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل وامرأتان غير عدول كذا في السراج الوهاج  
\* وان صدقها الرجل وكذبها المرأة فسد النكاح والمهر بطل وان صدقها وكذبها الرجل فالنكاح بطل  
ولكن لها أن تخلفه ويترق اذا نكل كذا في التهذيب \* ولو تزوج امرأته ثم قال بعد النكاح هي أختي من  
الرضاعة أو ما أشبهه ثم قال أو هممت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسانا ولو ثبت على هذا المنطق  
وقال هو حق كما قلت ففرق بينهما ولو لم يجد بعد ذلك لا ينفقه بحجوده كذا في المحيط \* وان كانت المرأة صدقته  
فلا مهر لها وان كذبته فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبته  
وان صدقته فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء لهما من النفقة والسكنى كذا في المضمرات  
\* ولو أقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه أختي من الرضاع أو أمي من الرضاع ثم قال أو هممت أو أخطأت  
جازه أن يزوجه ولو قال هو حق كما قلت لم يجز أن يزوجهما ولو تزوجهما فارق بينهما ما ولو وجد الاقرار فشهد  
اثنان على الاقرار ففرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* واذا أقرت المرأة أن هذا أمي من الرضاعة أو أختي من  
الرضاعة أو ابن أختي وأنكر الرجل ثم أكذبت المرأة نفها وقالت أخطأت فزوجها فالنكاح جائز  
وكذلك لو تزوجهما قبل أن تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أقررت قبل النكاح انك  
أختي وقد قلت ان ما أقررت به حق حين أقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسد اذ فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا  
القول من الزوج يفرق بينهما ولو أقر بذلك جميعا ثم أكذبا أنفسهما وقالوا أخطأنا ثم تزوجهما كان النكاح  
جائزا كذا في الذخيرة \* واذا قالت هذا أختي رضاعا أو صرت عليه جازله أن يزوجهما لان الحرمة ليست اليها  
قالوا به يبقى في جميع الوجوه كذا في البحر الرائق \* ولو أقر بالنسب فقال هذه أختي من النسب أو أمي  
أو ابنتي وليس لها نسب معروف وتصلح أن تكون أمه أو بنته فانه يسئل مرة أخرى فان قال أو هممت  
أو أخطأت أو غلطت فهما على النكاح في الاستحسان وان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج

والزمن النكاح لم يكن له ذلك امرأه وكلت رجلا بالتصرف في أموره فزوجها من نفسه لا يجوز لانها لو وكلت بالنكاح لا يملك التزويج من  
نفسه فهما أولى \* رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأته كانا فاسدا فزوجها امرأته كانا جائزا لم يجز لان النكاح الفاسد ليس بنكاح فلا  
يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا لو حال أن لا يتزوج فزوج نكاحا فاسدا لا يثبت وهذا بخلاف البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع  
بيعاً جائزا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الفاسد يبيع بفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيثبت بالبيع الفاسد



\* امرأته وكلت رجلين زوجها بأربعة درهم فزوجها الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن الوكيل زوجها منه بدينار فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقراً أن المرأة لم توكله بدينار كانت المرأة بالخيار أن شاعت أجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وإن شاعت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن ثم المرأة رضيت بالمسمى فإذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا يزاد على ما رضيت إمامنا المرأة (٣٤٨) ما رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاً ما بلغ وليس لها نفقة

العدة لأن العدة لم تجب بحكم النكاح وإنما وجبت بالدخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وإن كان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكر فذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا أمر يحتاج فيه إلى أن يشهد على أمرها ويخبرها بعد العقد إذا خالف أمرها وكذا الولي إذا كانت بالغت يفعل ما يفعل الوكيل \* وكيل المرأة إذا زوجها أو الأب إذا زوج البالغة أو الصغيرة بمهر مسمى ثم إن الوكيل أو الأب أبرأ الزوج من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تنفع الهبة والابراء إلا أن تجبر المرأة إذا كانت بالغت وشرط الضمان باطل لأنه لو كفل عن المرأة وقال أكرز رضا نهدي وبستان من ضامن مرشوى رايج زن بستان فبطان الكفالة ظاهر \* رجل قال لا آثر أن أخذه لأن ماله عليك من الدين فانا ضامن بذلك أو وأدبه الكفالة للمرأة فقال أكرز نطلب كن من ضامن أمرا كه أزال خود بدهم وهذه كفالة للمرأة وهي غائبة فلا يصح في قول أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يقبلها حاضر المرأة في المجلس والحيالة

الوهاب \* وإذا كان مثلها لا يولد لمثله لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في المبسوط \* ولو قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه أمي وله أم معروفه وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في المحيط

### (كتاب الطلاق) وفيه خمسة عشر باباً

(الباب الأول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه ووصفه وتقسيمه وفيه يقع طلاقه وفيه لا يقع طلاقه)

(١) (ما تفسيره) شرعاً فهو رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلغة مخصوص كذا في البحر الرائق \* (وأما ركنه) فقوله أنت طالق ونحوه كذا في الكافي \* (وأما شرطه) على الخصوص فثبوت (أحدهما) قيام القيد في المرأة نكاحاً أو عدة (والثاني) قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فطلقها في العدة لم يقع لزوال الحل وإذا طلقها ثم راجعها بقي الطلاق وإن كان لا يزال الحل والقيد في الحال لأنه من يلزمها في المآل حتى انضم إليه ثبوت كذا في محيط السرخسي \* (وأما حكمه) (٢) فوقع الفرقة بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح القدير \* وزوال حل المناكحة متى تم ثلاثاً كذا في محيط السرخسي \* (وأما وصفه) فهو أنه محظور نظر إلى الأصل ومباح نظر إلى الحاجة كذا في الكافي \* (وأما تقسيمه) فإنه نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع إلى العدد ونوع يرجع إلى الوقت (أما الطلاق السني في العدد والوقت فنوعان حسن وأحسن فالأحسن أن يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها وكانت حاملاً فاستبان حملها وأحسن أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر ثم في طهر آخر أخرى كذا في محيط السرخسي \* (والسنة) في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي الوقت ثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحيض كذا في الهداية \* والمرأة التي خلابها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخولة كذا في المحيط \* المسلمة والكافية والامة في وقت طلاق السنة سواء كذا في التتارخانية \* قبل بؤخر الطلقة الأولى إلى آخر الطهر كيلاً تتضرر بتطويل العدة وقيل يطلقها عقيب الطهر كيلاً يتل بالايقاع عقيب الوقاع وهو الاظهر كذا في التبيين \* ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه إنما يكون وقتاً للطلاق السني إذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت على هذا الطهر فإن الجماع في حالة الحيض والطلاق في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبيه من أن يكون محلاً للطلاق السني نص عليه في الزيادات وهذا إذا لم يراجعها من طلاقها في حالة الحيض فاما إذا راجعها فقد ذكر في الأصل أنها إذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها إن شاء وهذا إشارة إلى أن المراجعة لا يعود الطهر الذي عقيب الحيض محلاً للطلاق السني وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا إشارة إلى أنه يعود محلاً للطلاق السني قال أبو الحسن رحمه الله تعالى ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما ذكر في الأصل قولهما ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم أراد أن يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنياً بالاتفاق كذا في الذخيرة \* ولو

(١) مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه (٢) مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه

أبناها لها إن كانت كبيرة إن يقول الوكيل أو الولي إن المرأة أمرتني بالهبة والابراء فإن أنكرت ذلك وأخذت منك غير حق فانا ضامن لك بذلك فيصح هذا الضمان وإن كانت المرأة صغيرة قالوا الحيالة في أن لا يكون الزوج مطالباً بالاجماع أن يقول الأب وقت عقد النكاح بالغارسية دختر خویش فلانة رباتو بنی خادم بدو هو از درم بدانك بانصد درم ترا بود فإنه يصح ذلك وبصر هذا الكلام للاستثناء كانه قال

زوجت ابنتي بالفدرهم الاخمسة فيصير ذلك عند الكل فكذلك الوكيل وحيلة أخرى أن يشتري أبو الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضاً قليل القيمة بما يريد أن يحيط من مهر الصغيرة عن زوجها فيصير الأب مستوفياً ذلك من مهرها بمن العرض \* رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجل يريد أن يرجع إلى علم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلاً بهذه الصفة من غير مشورة فلان جازاً لأن غرضه من المشورة أن يكون النكاح بمن كان بهذه الصفة فإذا حصل الغرض لا حاجة إلى المشورة (فصل في الكفاة) (٣٤٩) الكفاة معتبرة في النكاح خلافاً لما لا رحمه الله تعالى ومفيان

وإذا طلق  
أمر أنه في شهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول أنه أن يطلقها ثانياً في ذلك الطهر وكان  
سنياء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون سنياء عن محمد رحمه الله تعالى  
روايتان كذا في الذخيرة \* وكذلك الاختلاف إذا راجعها باللس أو بالقبلة أو بالنظر إلى فرجها بشهوة كذا  
في السراج الوهاج \* فإذا كان أخذاً يداً أمر أنه عن شهوة فقال لها أنت طالق ثلاثاً باللسنة يقع عليها ثلاث  
تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضاً لأن كل ما وقع عليه تطليقة صار راجعاً لها فتقع أخرى كذا في المبسوط  
\* ولوراجعها بالجماع ليس له ذلك بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* هذا إذا راجعها بالجماع فلم تحبل منه  
فإن حبلت منه فله أن يطلقها أخرى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* (وأما  
البدعي) (١) فنوعان بدعي بمعنى يعود إلى العدد وبدعي بمعنى يعود إلى الوقت (فالذي يعود إلى العدد أن  
يطلقها ثلاثاً في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقة أو يجمع بين التطليقتين في طهر واحد  
بكلمة واحدة أو بكلمتين متفرقتين فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عامياً \* (والبدعي) من حيث الوقت  
أن يطلق المدخول بها وهي من ذوات الأقراء في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه وكان الطلاق واقعاً  
ويستحب له أن يراجعها والأصح أن الزوجة واجبة هكذا في الكفاة \* والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر  
الرواية والخلع سني كان في حالة الحيض أو في غير حالة الحيض وفي المشتق ولا بأس بأن يخبر امرأته في  
الحيض ولا بأس لها أن تختار نفسها في الحيض وفيه أيضاً إذا أدركت واختارت نفسها فلا بأس للقاضي  
أن يفرق بينهما في حالة الحيض هكذا في المحيط \* والامة إذا عتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي  
حائض وكذلك إذا مضى أجل العنين وهي حائض كذا في شرح الطحاوي \* المدخولة وغيرها سواء في هذه  
المسائل هكذا في السراج الوهاج \* وإذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها أو كبراً ولا لها ما بان بلغت بالنسب ولم  
تردماً أصلاً فإراد أن يطلقها السنة طلقها واحدة فإذا مضى شهر طلقها أخرى فإذا مضى شهر طلقها أخرى  
ثم إن كان الطلاق وقع في أول الشهر وهو أن يقع في أول ليلة روي فيها الهلال تعتبر الشهر بالأهلة اتفاقاً  
في التفريق والعدة وإن كان وقع في وسطه فبالأيام في تفريق الطلاق بالاتفاق فلا يطلقها الثانية في اليوم  
الموافق ثلاثين من الطلاق الأول بل في الحادي والثلاثين فبالعدة وفي حق العدة كذلك عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يعتبر بالأيام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا تنقضي عتقها إلا بمضي تسعين يوماً  
ويجوز أن يطلق التي لا تحيض من صغرها أو كبراً ولا يفصل بين وطئها وطلاقها برمان وبه قالت الأئمة الثلاثة  
كذا في فتح القدير \* قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كان شيخنا يقول هذا إذا كانت المرأة صغيرة  
لا يرعى منها الحيض والحبل وأما فمن يربح فلا فضل أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر هكذا في الذخيرة  
\* وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها السنة ثلاثاً ينفصل بين كل تطليقة بين بشهر عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* إذا قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الأقراء أنت طالق  
للسنة وقع تطليقة الحال إن كانت طاهرة من غير جماع وإن كانت حائضاً أو كانت في طهر جامعها فيه لم يقع

(١) مطلب الطلاق البدعي

\* ومنها الحسرية فالمدخولة كيف كان لا يكون كفاً للحرية وكذا المعتق لا يكون كفاً للحرية الأصلية والمعتق أبوه لا يكون كفاً للمرأة الحرة التي لها  
أبوان في الحرية ومن له أبوان في الحرية يكون كفأً لمن كان له أبوان في الحرية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من أسلم نفسه والمعتق إذا أحرز  
من الفضائل ما يقابل نسب الآخر يعتقون كفاً له \* ومنها الكفاة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادراً على المهر  
والنفقة يكون كفأً لذات أموال عظيمة ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفاً للفقيرة في ظاهر الرواية وعن الحسن عن أبي يوسف

رحم الله تعالى يكون كفاً ولا تعتبر القدرة على المهر والنفقة وفي بعض الروايات تعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا زوج الصغرة أخوها من صبي ليس له طاقة للمهر وأبوه غني وقبل النكاح أبوه جازلان الصغرة بعد غنيا في المهر بمال الأب ولا بعد غنيا في النفقة لأن الآباء يتحملون المهور الغالية ولا يتحملون النفقة المدارة أما من ليس له أب غني لا بد له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم تعتبر القدرة (٣٥٠) على أداء كل المهر وقال بعضهم تعتبر القدرة على أداء نصف المهر وفي ديارنا تعتبر القدرة على أداء

المهر واختلفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط أن يملك نفقة سنة وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدر على إيفاء ما يجهل له من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا قدر على إيفاء ما يجهل لها من المهر ونفقة شهر كان كفاً والاحسن في المختارين ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا ملك الرجل ألف درهم وعلمه دين ألف درهم وتزوج امرأة بألف ومهر مثلها ألف قالوا يجوز ذلك لأنه قادر على أن يقضى دين المهر بالألف التي في يده ومما تتلق به الكفاة عند البعض الدابة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان معتلماً يخرج سكراناً لا يكون كفاً للصالحين من بنات الصالحين وإن كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفاً وعن محمد رحمه الله تعالى إذا

للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ولو قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء أنت طالق ثلاثاً للسنة فهو على وجهه أن نوى أن يقع عند كل طهر تطليقة فهو على ما نوى وكذلك إن لم ينو شيئاً فهي طالق عند كل طهر تطليقة وإن نوى أن يقع الثلاث جله للحال صحت نيته لأن وقوع الثلاث جله عرف بالسنة وإن نوى أن يقع عند رأس كل شهر تطليقة فهو على ما نوى ولو كانت آيسة أو صغرة مدخولة فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعت في الحال واحدة وطهر الحال ولم يطأها أو يقع بعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى كذا في المحيط \* وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة جله كان كذا في محيط السرخسي \* وكذلك الحامل إن لم تكن له نية أو نوى كذلك كذا في التبيين \* ولو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثاً للسنة تقع واحدة ساعة تكلمه فإن تزوجها وقعت أخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو كانت حاملاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة حتى وقعت واحدة ساعة ماتكم به ووقعت الأخرى ولو وضعت حملها بعد ذلك يوم وتزوجها كذا في الذخيرة \* ولو قال أنت طالق للسنة ولم يقل ثلاثاً إن كانت من ذوات الاقراء تقع عليها تطليقة إذا صادف الوقت ووقته طهر لا جاع فيه ولو لم يصادف الوقت لا يقع إلى أن يصادف الوقت فإذا صادف الوقت نفذ ولو كانت من ذوات الأشهر أو كانت حاملاً تقع عليها تطليقة حال ما تلفظه كذا في شرح الطحاوي \* ولو نوى ثلاثاً جله أو متفرقاً على الأطهار صرح هكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار \* وذكره في الاسلام والصدور الشهابية وجماعة منهم صاحب الهداية أنه لا تصح نية الجملة فيه كذا في التبيين \* حتى لا يقع أكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو قال أنت طالق للسنة فأراد به واحدة لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي \* ولو أراد نيتين لم تكن نيتين ولو أراد بقوله طالق واحدة وبقوله للسنة أخرى لم يقع الا واحدة كذا في التناخية \* وإذا قال لامرأته أنت طالق كل شهر للسنة فإن كانت قد أيست من الحيض تعتد بالشهر ورهى طالق ثلاثاً عند كل شهر واحدة وإن كانت تعتد بالحيض فهي طالق واحدة إلا أن ينوي ثلاثاً عند كل شهر واحدة فيكون ثلاثاً كذا في المحيط \* ولو قال لها وهي ممن لا تبيض أنت طالق للشهر ورهى طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق للحيض وهي ممن تبيض وقعت عند كل حيض تطليقة وإن كانت ممن لا تبيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال إن كانت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض إذا طهرت في قوله للحيض كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق نيتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع \* ذكر المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق تطليقتين أو لاهما للسنة فإن كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي للسنة أولاً ثم تتبعها الأخرى فإن كانت حائضاً أخرت التطليقتان جميعاً حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الأخرى ولو قال لها أنت طالق نيتين أحدهما للسنة والأخرى للبدعة أو قال أنت طالق واحدة للسنة والأخرى للبدعة فإن كان الوقت وقت السنة تقعان جميعاً تقع السنة أولاً وتتبعها البدعة وإن لم يكن الوقت وقت السنة تقع البدعة وتتأخر السنة وإن بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة تقع البدعة وتتأخر السنة كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته أنت طالق نيتين للسنة أحدهما بائن فله أن يجعل البائن أيتهما شاء وإن لم يبين حتى حاضت وطهرت بانت بتطليقتين كذا

كان الفاسق محترماً مع ما عظمه عند الناس كأعوان السلطان وغيرهم يكون كفاً للبنات الصالحين وإن كان مستقظاً عند الناس لا يكون كفاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم ينقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح أن عنده الفسق لا يمنع الكفاة وقال بعض مشايخ بلج رحمه الله تعالى الفاسق لا يكون كفاً للبنات الصالح مع ما عظمه عند الناس وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ومنها الحرف في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر

الحرفة ويكون البيطار كفاً للطار وفي قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى واحداً من الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الحنيفة كالبيطار والحمام والحائك والكناس والدباغ لا يكون كفاً للطار والبراز والصراف وهو الصحيح لأن الناس يستنكفون عنهم وقيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانوا لا يعدون الدنانير في الحرفة منفعة ويعدون ذلك في زمانها والجمال لا يعد في الكفاة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر وقال الشيخ الامام الزاهد نقر (٣٥١) الاسلام على بن محمد البزدوي رحمه الله تعالى الفقيه يكون كفاً

للعلوية لان شرف الحسب فوق شرف النسب الذمية اذا زوجت نفسها رجلاً لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان يكون امرأها رجلاً وان زوجت ابنة ملكهم أو خيرهم نفسها كناساً أو دنانيرهم أو نقصت عن مهرها نقصاً فاحشاً كان لوليها ان يطالبوه بالتبليغ الى تمام مهر المثل أو بالفسخ اذا زوجت المرأة نفسها غير كفء كان للاولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ لعدم الكفاة الا عند القاضي لانه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين يتمسك بنوع دليل ويقول عالم فلا تنقطع الخصومة الا بفصل من له ولاية عليها كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض فلا يكون هذا الفسخ طلاقاً فان كان ذلك قبل الدخول والخلوة يقطع كل المهر ولا عدة عليها وان كان بعد الخلوة الصحيحة كان عليه كل المهر ونفقة العدة والى أن يفسخ القاضي العدة بينهما كان النكاح قائماً في حق جميع الاحكام من ملك الطلاق والظهار والايلاء

في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق بعد السنة يقع بعد الحيض والظهر ولو قال كلبا ولدت ولدا فانت طالق للسنة فولدت ثلاثة أولاد من بطن واحد لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما النفاص من الولد الاول فاذا طهرت من الناس تقع واحدة ثم في كل طهر أخرى ولو قال أنت طالق مع كل واحدة واحدة للسنة يقع الثلاث بصفة السنة ولو قال للبدة يقع الثلاث للحال كذا في العتبية \* واذا قال لامرأته أنت طالق غدا للسنة وهي عن لا يقع عليها طلاق السنة في الغدا لا يقع عليها الطلاق الا في وقت السنة كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطئها غيره زنا وقع الطلاق في هذا الطهر وان كان شبهة لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية \* واذا طاهر من امرأته ثم طلقها طلاقاً في السنة في وقته قبل أن يكفر عن الظهار وقع ولم تنع حرمة الظهار ووقع الطلاق السني وكذلك لو تزوج باخت امرأته ودخل بها وفرق بينهما وطلق امرأته للسنة في عدة الاخت وكذلك لو طلق امرأته للسنة وهي حبلى من خجور امرأة نعي اليها زوجها فتزوجت بزواج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول وفرق بينهما وبين الزوج الثاني حتى وجبت العدة من الثاني فطلقها الاول للسنة في عدتها من الثاني لم يقع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان الاول طلقها ثلاثاً للسنة قبل أن تتزوج بالثاني خاضت وطهرت فلزمها تطليقة ثم تزوجت بالثاني ودخل بها الثاني وفرق بينهما لم يقع عليها ما بقي من طلاق السنة مادامت تعتد من الثاني في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الطلاق ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة بألف درهم ان شئت او قدم المشيئة على الطلاق فان كانت هذه المقالة في حالة الحيض فالمشيئة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تكون حتى تطهر من الحيض وان كانت هذه المقالة في طهر جامعها فيه حتى تحيض حيضة أخرى فطهر هكذا في المحيط \* ولو طلقها وهي صغيرة ثم خاضت وطهرت قبل مضى الشهر فله أن يطلقها أخرى بالاجماع ولو طلقها وهي من ذوات الاقراء ثم أيسر فله أن يطلقها أخرى حين تأس كذا في محيط السرخسي \* وفي نوادر أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته وقد أيسر من الحيض أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعت واحدة حين تسكبه ثم اذاحضت بعد ذلك وطهرت بطلت تلك التطاقة الاولى ولزمها تطليقة عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جامعها بها لا يأس قبل هذه المقالة فان أيسر بعد هذه الحيضة واستبان أيامها وقعت التطليقتان الباقيتان بالشهور ذكر في المتن اذا قال لها أنت طالق للسنة فقالت أنا طاهرة وقال الزوج وقعت عليك في الحيض أو به ده فاقول قول المرأة ولو قالت أنا حامل وقال هو استبحامل لم تصدق المرأة في ادعاء الحمل وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق واحدة للسنة فقالت المرأة قد كنت حاضت وطهرت قبل هذا قبل أن تسكبه هذا الكلام ونكحت به وأنا طاهرة ولم تقر بي وقال الزوج قد كنت قربتك بعد الطهر قبل هذا الكلام فاقول قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت قربتك في الحيض وكذبته المرأة فاقول قول المرأة وكذلك لو قالت لم تكن دخلت بي قط فاقول قولها قال القدروري رجل قال لامرأته وهي أمة أنت طالق للسنة وهي الساعة ممن لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشتراها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة كذا في المحيط \* ولو كان الزوج عبداً والمرأة حرة

والتوارث اذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء كان للاولياء حق الفسخ ما لم تله منه ولا يطل حق الولي بكونه بعد ما علم وان طال الزمان وان قبض مهرها وجب بطل حقه وان لم يقبض ولا يكن خاص زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه استحصانا اذا زوجت المرأة نفسها غير كفء موزعي به أحد الاولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه وان زوجها الولي غير كفء ودخل بها ثم باتت من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها بهذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ وان كان الطلاق رجعياً

لم يكن له أن يفسخ ولو زوجت نفسها غير كف مودخل بها ثم فسخ القاضي العقد بينهما مضمومة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كأن على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الأولى عند محمد رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا عدة عليها وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف منها (٣٥٣) هذه المسئلة ومنها إذا طلق الرجل امرأته المدخولة تطليقة بآئنة ثم تزوجها في

العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عندهما عليه كل المهر وعلى قول زفر ومحمد رحمهما الله تعالى نصف المهر بالنكاح الثاني \* ومنها إذا طلق امرأته بآئنة بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يجب عليه المهر الثاني \* ومنها المنكوحة إذا كانت أمة فطلقها بعد الدخول تطليقة بآئنة ثم تزوجها في العدة ثم أعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول \* ومنها إذا طلق امرأته بعد الدخول تطليقة بآئنة ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان أو بخيار البالغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تأكد المهر وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لا في حق المهر

فقال لها أنت طالق للسنة ثم اشترته وقع الطلاق إذا جاء وقت السنة وفي الظهيرة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع وفي العتابة والقنوي على هذا كذا في التارخانية \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا السنة وهي طاهرة بطهر جامعها فيه ثم اشترها ثم أعتقها مكانه قائم أعتقها بيمينتين فإذا طهرت من الحيضة الأولى وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الأخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضا حين ما قال لها هذه المقالة ثم اشترها أو أعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته إلا بعد شهر أو بعد حيضة وكذا المعتقة إذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها أنت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق إذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحيط \* وكذا في الزيادات لو أمر رجلا أن يطلق امرأته السنة وهي مدخول بها فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة أو قال إذا حضت وطهرت فانت طالق لحاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حضت وطهرت ثم قال لها الوكيل أنت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتي ثلاثا السنة فطلقها ثلاثا السنة للحال وقعت واحدة وينبغي أن يطلقها أخرى في طهر آخر ثم يطلقها أخرى في طهر آخر كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الزوج غائبا أو أراد أن يطلقها للسنة واحدة فإنه يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق وإن أراد أن يطلقها ثلاثا السنة يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق ثم إذا حضت وطهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوي \* وفي المبسوط وإن شاء أو جز كتابك إذا جاءه كتابي هذا فانت طالق ثلاثا السنة فيقع بهذه الصفة وإن كانت لا تحيض كتب إذا جاءه كتابي هذا ثم أهل شهر أنت طالق أو فانت طالق ثلاثا السنة كذا في الجرارائق \* (ألفاظ طلاق السنة) (١) على ما روى عن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى السنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق سنة والعدة وطلاق عدة وطلاق العدل وطلاق عدلا وطلاق الدين أو الاسلام وأحسن الطلاق وأجله وطلاق الحق أو القرآن أو الكتاب كل هذه تحمل على أوقات السنة بلائيه ولو قال أنت طالق في كتب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها والأوقع في الحال لأن الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج إلى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال ولو قال عدلية أو سنة وقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى السنة ولو قال حسنة أو جميلة يقع في الحال وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة أو طلاق البدعة ونوى الثلاث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض والطمهر الذي فيه جامع وإن لم تكن له نية فإن كانت في طهر فيه جامع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وإن كانت في طهر لا جامع فيه لا يقع للحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق تطليقة حقا طلقت الساعة ولو قال أنت طالق تطليقة بالسنة أو مع السنة أو بعد السنة كان للسنة هكذا في محيط السرخسي \* (ألفاظ طلاق البدعة) (٢) فتوأن يقول أنت طالق للبدعة

(١) مطلب ألفاظ طلاق السنة (٢) مطلب ألفاظ طلاق البدعة

ولا في حق العدة الآن عند زفر رحمه الله تعالى عتاسقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تسقط وكذلك لو كان النكاح الأول فاسدا ودخل بها أو كان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم فارقها قبل الدخول ولو كان النكاح الأول جائزا ودخل بها ووقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وزفر رحمهما الله

تعالى في الفصول المتقدمة \* رجل تزوج امرأة وانتسب إلى قبيلة ثم ظهر أنه من غيرهم فان كان ما ذكر شرهما يظهر وهو كف لها بما ظهر بان تزوج عربية على أنه عربي فظهر أنه قرشي أو ذكر أنه عجمي فاذا هو عربي كان العقد لازماً ولو كان ما ظهر خيراً مما ذكر وليس يكف لها بان تزوج قرشية على أنه عجمي فاذا هو عربي كان النكاح لازماً في حقها ويكون للادوليا حق الاعتراض وان كان ما ظهر شرّاً مما ذكر وليس يكف لها بما ظهر بان تزوج عربية على أنه عربي فاذا هو عجمي كان لها حق الفسخ (٣٥٣) وان رضيت كان للادوليا حق الفسخ وان كان ما ظهر شرّاً مما

ذكر وهو كف لها بان تزوج عربية على أنه قرشي فاذا هو عربي كان لها حق الفسخ عند أصحابنا الثلاثة رحمهم الله تعالى خلافاً لغيره رحمه الله تعالى وكذا لو تزوج امرأة على أنه فلان ابن فلان فاذا هو أخوه لا ييه أو عمه لا ييه كان لها حق الفسخ وان كان ككفها \* رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجدته شرباً مدمناً فبلغت الصغيرة وقالت لا أرضي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان لم يكن أبو البنت يشرب المسكر وكان غائباً أهل بيته الصلاح فالتكاح باطل لان والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاءة وانما زوجها منه على ظن أنه كف وزكر في الاصل امرأة زوجت نفسها رجلاً لم تعلم انه حر أو عبد ظهر انه أذن له في النكاح لا خيار لها ويكون الخيار للادوليا وان زوجها الاولياء رضاه أو لم يعلموا انه حر أو عبد ثم علموا انه كان عبد الاخيالا حدهم

أو طلاق البدعة أو طلاق الجور أو طلاق المعصية أو طلاق الشيطان فان نوى ثلاثاً نفى ثلاثاً هكذا في البدائع  
\* (فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه) يقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً قلا سواء كان حراً أو عبداً طائناً أو مكرهاً كذا في الجوهرية النيرة \* وطلاق الملاحب والمهازل به واقع وكذلك لو أراد أن يتكلم بكلام فسحق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع كذا في المحيط \* وفي الجامع الاصغر سئل راشد عن أراد أن يقول زينب طالق فجري على لسانه عمره توفي القضاء تطلق التي سمي وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق فانه يقع الطلاق واذا قال لامرأته أنت طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق طلق في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى فكذا في الذخيرة (١) \* ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمعنى عليه والمدعوش هكذا في فتح القدير \* وكذلك المعتوه لا يقع طلاقه أيضاً وهذا اذا كان في حالة العتة أو في حالة الافاقة الصحيح انه واقع هكذا في الجوهرية النيرة \* طلق النائم فلما انتبه قال لها طلقك في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظته في النوم لا يقع \* طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا كذا في الوجيز للكردي \* ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال أجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال أوقعت وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق \* ولو أن رجلاً طلق امرأته الصبي فقال الصبي بعد بلوغه أوقعت الطلاق الذي أوقعه فلان يقع ولو قال أجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط \* ولو كان الصبي وكفاً بالطلاق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التتارخانية \* حكى عيين رجل فلما بلغ إلى ذكر الطلاق خطر بباله امرأته ان نوى عند ذلك الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق وكان موصوفاً لا بحيث يصلح للايقاع على امرأته يقع لانه أوقع وان لم ينوشه لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى الكبرى \* وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أكره على شرب الخمر وشرب الخمر ضرورة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان \* أجه وأنه لو سكر من البخ أو لبن الرمال ونحوه لا يقع طلاقه وعناقه كذا في التهذيب \* ومن سكر من البخ يقع طلاقه ويحد لفشو هذا الفعل بين الناس وعليه الفتوى زماناً كذا في جواهر الاخلاط \* وان شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والقواكه والعسل اطلق أو أعتق اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح أنه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر وطلق لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً للمحدر رحمه الله تعالى ويقتى بقول محمدر رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* وعن محمدر رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم وافقه فارفع وصعد فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلاق لا يقع ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيخان \* وأجمعوا على أنه لو أكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا في

(١) مطلب من لا يقع طلاقه

(٤٥ - فتاوى اول) وعنده لو ذكر الزوج انه حر فزوجه هو هامة ثم ظهر انه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلاً لم يشترطها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كف وليس يكف ثم ظهر انه غير كف ولا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجها رضاه أو لم يعلموا بعد الكفاءة ثم علموا وان شرط الكفاءة أو أخبرها بالكفاءة فزوجه هو هامة غير كف كان لها الخيار والسكران اذا زوج بنته الصغيرة وقصر في مهرها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو فعل الصالح ذلك يجوز في قول أبي حنيفة



رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله تعالى أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا يتخذ عقده على الصغيرة بأقل من مهر مثلها وإن زوجها الصاحي من غير كف لا يجوز في قول صاحبه واختلقوا في قول أبي حنيفة والظاهر الجواز وإن زوجها السكران من غير كف لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات عنهما في الأب والجد إذا زوجا الصغيرة بأقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد قاسد وفي رواية عنهما العقد

(٣٥٤)

فسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة زوجت نفسها غير كف كان للولي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن الولي ذارحم محرم منها كإن الم ونحوه وقيل من لا يكون محرماً لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الأول غير الأب والجد إذا زوج الصغيرة من رجل كان جده معترق قوم ولم يكن مسلماً في الأصل وانحصار مسلماً ولا صغيرة أباه أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فجازت النكاح لم يجز لأن هذا النكاح لم يكن له مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا تلحقه الإجازة وكذا لو انعقدت الكفاءة بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير الأب والجد امرأة زوجت نفسها غير كف قالوا لها أن تنزع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي بهذا العقد لأن الظاهر من حال الولي أن لا يرضى فلو وطئها الزوج فعسى تحبل فيعذر الفسخ ويلحقهم العار بنسبهم من لا يكافؤهم والله أعلم

شرح الطحاوي \* رجل أكرهه السلطان ليؤكل بطلاق امرأته فقال لخاتمة الضرب والحبس أنت ووكيلي ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم أؤكله بطلاق امرأتى قالوا لا يجمع منه ويقع الطلاق كذا في البحر الرائق \* ولو وكل رجلاً ليطلق امرأته فشرى الوكيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشايخ لا يقع وأكثر المشايخ على أنه يقع كذا في التتارخانية \* ويقع طلاق الآخر من بالإشارة يريد بالآخر من الذي ولد وهو آخر أو طراً عليه ذلك ودام حتى صارت إشارته مفهومة كذا في المضمرات \* سواء قدر على الكتابة أم لا كذا في معراج الهداية وفتح القدير \* وإن لم تكن له إشارة معروفة يعرف ذلك عنه أو يشك فيه فهو باطل كذا في المبسوط \* وإن طراً عليه الخمر ولم يدم لم تعتبر إشارته وطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرات \* وفي آخر النهاية عن الترمذاني تقديره بسنة وعن الإمام أنه لا بد أن يدوم إلى الموت قالوا وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* وإذا كان الآخر من يكتب كتاباً يجوز به طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى \* سئل بعضهم عن سكران قال لامرأته ٢ أى سرخ بك بماه ماندرويت كدبانوى من طلاق دادة شويت قال ينظران كانت المرأة ثيباً وكان قبل هذا لها زوج طلقها ثم تزوجها هذا فإنه لا يقع الطلاق بهذا اللفظ إن لم تكن له نية الطلاق وإن لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق نوى أول من ينو كذا في التتارخانية \* وإذا ارتد الزوج وطلق بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه فان عاد إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع الطلاق عليها ولو ارتدت المرأة ولحق بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع طلاق الزوج عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع كذا في النخبة \* ولو اشتري امرأة وطلة لم يقع الطلاق عليها كذا إذا ملكته أو شقصا منه لا يقع ولو اشترت زوجها ثم أعتقه ثم طلقها وقع طلاقه عليها وعلى هذا لو اشترى زوجته ثم أعتقه ثم طلقها وقع طلاقه في العدة وقع طلاقه لزال المانع كذا في التبيين \* وإذا تزوج العبد امرأة يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته كذا في الهداية \* واعتبار الطلاق بالنساء عندنا حتى يكون طلاق الأمة نثنين حراً كان زوجها أو عبداً وطلاق الحرة ثلاثاً حراً كان زوجها أو عبداً كذا في الكافي

### (الباب الثاني في إيقاع الطلاق وفيه سبعة فصول)

\* (الفصل الأول في الطلاق الصريح) \* وهو كائن طالق ومطلقة وطلقتك ونقع واحدة رجعية وإن نوى إلا كثيراً أو الأمانة أو لم ينو شيئاً كذا في الكنز \* ولو قال لها أنت طالق ونوى بالطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى والمرأة كالقاضى لا يحل لها أن تمكنه إذا سمعت منه ذلك أو شهده به شاهد عدل عندها ولو قال لها أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء شيئاً وكذا لو قال أنت طالق من هذا القيد ولو نوى بقوله أنت طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانه وقضاء ولو قال أنت طالق من عمل كذا أو من هذا العمل دين ديانه ولا يدين قضاء كذا في التبيين \* ولو قال أنت طالق من غل أو من قيد كرهته المسئلة في المنتقى في الموضوعين وأجاب في أحد الموضوعين أنه لا يقع الطلاق في القضاء وأجاب في الموضوع الآخر أنه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق من

ترجمة  
(٢) يا جبراً الشقة وجهك يشبه القمر يا سيدى طلقك زوجك

\* (فصل في الأولياء) \*

الأصل في اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وهو شرط جواز النكاح في الصغار والمالك والمجانين هذا والولاية تثبت بأسباب أقواها ملك اليمين لا يصح نكاح المملوك إلا بأذن المولى والمولى عليك إجبار بعده على النكاح عندنا وإجبار الأمة عند الكل والمملوك إذا كان بين رجلين لا يزوجه أحدهما ثم بعده ملك اليمين العصبية لقوله عليه السلام النكاح إلى العصباء وأقرب العصباء إلى الصغيرة والصغيرة الأب ثم الجد الأبوان هلا والابن من العصبية يزوجه الأم المجنونة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يزوجه

الآن يكون الابن من عشرينها واختاف أصحابنا في الاب والابن اذا جتمع الجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الابن أحق بتزويجها وقال محمد الأب أحق لأنه يملك التصرف في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها وكذلك ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا ثم العم لاب وأم ثم العم لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وما ذكرنا كله مذهب أصحابنا (٣٥٥) رحمهم الله تعالى وقال الشافعي رحمه

الله تعالى ليس له - ير الاب والجد تزويج الصغيرة والصغير ولولي تزويج الذيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وبعد العصابات من الاقارب الولاية عندنا لمولى العتاقة لانه عصبة ثم عصبة مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ولاية لذوى الارحام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب والاقرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وأم ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتات والاقوال والخالات وأولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد القاسد والاخت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الولاية للجد وبعد هؤلاء لمولى الموالاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ومادام له قريب فالقاضي

هذا القيد ومن هـ - ذا الغل طلقت ولم يدين في القضاء كذا في المحيط \* ولوقال أنت طالق ثلاثا من هذا العمل طلقت ثلاثا ولا يصدر قضاءه لم ينو الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبل أو كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار طلقت وان قال غنيت به الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلقت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى في القضاء ولو قال لها أطلقتك ان نوي به الطلاق يقع والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوقال أنت مطقة أو بامطقة تسمى كين الطام والتخفيف لا يكون طلاقا بالنية كذا في السراج الوهاج \* وان قال انت الطلاق أو انت طالق الطلاق أو انت طالق طلاقا فان لم تكن له نية أو نوى واحدة أو نيتين فهى واحدة رجعية وان نوى ثلاثا ثلاثا ولو قال أنت طلاق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعيًا وتصحبه الثلاث ولا تصحبه النية الثنتين فيها كذا في الهداية \* هـ اذا كانت حرة أما اذا كانت أمة فتقع ثنتان أو يكون قد نكح على الحرة واحدة فتقع ثنتان اذا نكحها مع الاولى كذا في السراج الوهاج \* ولوقال أنت طالق الطلاق وقال غنيت بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق أخرى يصدر فتقع رجعتان ان كانت مدخولا بها او لا لغير الكلام الثاني كذا في الكافي \* وفي المتن رجل قال لامرأته لك الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهي طالق وان لم تكن له نية فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهو طلاق والا فلا امر بيدها \* ولوقال عليك الطلاق فهي طالق اذا نوى \* ولوقال لها طلاق عليك واجب وقولك اذا قال لها الطلاق عليك واجب ذكره الباقي في فتاواه \* ولوقال طلاقك على لا يقع ولوقال طلاقك على واجب وأولاهم أو فرض أو مات ذكر الشيخ الامام الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه خلافا من المتأخرين منهم من قال تقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى أو لم ينو ومنهم من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والغارق العرف وعلى هذا الخلاف اذا قال لها ان فعلت كذا فطلقك على واجب أو قال لازم أو قال ثابت ففعلت واختار الصدوق في هذا الوجه في الكل كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بعدم الوقوع في الكل كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الكبرى للخاصي المختار انه يقع في الكل كذا في فتح القدير \* روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فبين قال لامرأته كوني طالقاً وأطلق قال أراموا قاعاً \* ولوقال لها أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال أنت طالق وقد طلقتك تقع ثنتان اذا كانت المرأة مدخولا بها (١) \* ولوقال غنيت بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدر في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى \* ولوقال لامرأته أنت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقتها أو قال قلت هي طالق فهي واحدة في القضاء كذا في البدائع \* واذا قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط ان كانت مدخولة طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخولة طلقت واحدة وكذا اذا قال أنت طالق فطالق أو ثم طالق ثم طالق أو طالق طالق كذا في السراج الوهاج \* رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق

(١) مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار

ليس بولي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في عهد ومنته وروى ان لم يكن ذلك في عهده ومنشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم يأذنه السلطان بذلك ثم أذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا مستحسنا كالعبد فان تزوج بغير اذن المولى ثم أذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا مستحسنا والودعي لا يملك انكاح الصغير والصغيرة أو دعي اليه الاب في ذلك أو لم يوص وروى هشام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول مالك ان

أوصى إليه الأب جازله تزويج الصغير والصغيرة وقال ابن أبي ليلى هو ولي في الوجهين ولو كان الصغير أو الصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمثقل ونحوه فإنه لا يملك تزويجهما ولا ولاية له بهما والمجنون ولا المدلول ولا الكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية وإذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالأخوين والعين فإيهما تزوج جازع عندنا وإن زوجها على التماقب جازا الأول دون الثاني وإن زوجها كل واحد منهم آمن رجل آخر فوقعهما أو لم يعلم (٣٥٦) أمهم ما أول بطل العقدان وقال مالك رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد

الولي بالإنكاح كالأب بغير واحد من المولين في العبد والامة المعتقة وإن زوجها الأب بعد والأقرب حاضر يتوقف على إجازة الأقرب وإن كان الأقرب غائبا غيبه منقطعة جازا إنكاح الأب بعد عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى إذا غاب الأقرب تنقل الولاية إلى السلطان والقاضي وقال زفر رحمه الله تعالى لا يزوجه أحد حتى يحضر الأقرب أو يزوجه أو وكيل الأقرب فإن زوجها أو وكيل الأقرب حيث هو اختلفوا في جواز إنكاحه والظاهر هو الجواز وتكلموا في الغيبة المنقطعة بعضهم قدرها بانقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قدرها بمسيرة سنة وبعضهم قدرها بمسيرة شهر وقال أكثرهم إن كان في موضع لا ينتظر الكف بمجيء الخبر منه فهي منقطعة وأشار في الكتاب إلى أن أدنى مدة السفر يكفي للانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى وسفيان الثوري وأبي عصة سعيد وابن معاذ المروزي رحمه الله تعالى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى قال هو من بخار إلى نفسه غيبة منقطعة فإن كان الأقرب حيث هو جوا لا يوافق على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتجبا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة لأنه لما تذر الوصول إليه والاتقاء برأيه كان بمنزلة الميت فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان محتجبا

فقال غيبته بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامهم صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان (١) متى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بعينه بحرف الواو يتعد الطلاق وإن عني بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله بما طلقتك أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى الابائية كقوله لم طلقتك فانت طالق كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق واعتدى أو أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى فان نوى واحدة تقع واحدة وإن نوى ثنتين تقع ثنتان وإن لم تكن له نية إن قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة وإن قال اعتدى أو واعتدى تقع ثنتان كذا في محيط السرخسي \* ولو طلقتها ثم قال لها طلاق (٢) دامت تقع أخرى ولو قال طلاق (٣) دامت لا تقع أخرى \* ولو قال أنت طالق واحدة واحدة تقع واحدة \* ولو قال أنت طالق وانت تقع ثنتان وفي الفتاوى واحدة كذا في الظهيرية \* ولو قال لها أنت طالق ثم قال لها بما طلقتك لا تقع أخرى روى ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقهما أي منهما ومنه وكذلك لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق ولو كان دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فله أن يوقع الطلاقين على أحدهما كذا في الذخيرة \* امرأة قالت لزوجها اطلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقتك ثلاثا نوى الزوج الثلاث أو لم ينو ولو قالت بغير حرف الواو وطلقني طلقني فقال الزوج قد طلقتك ثلاثا نوى واحدة أو لم ينو - يا تقع واحدة كذا في المحيط \* قال أبو القاسم الصفار إذا قال الرجل لامرأته طلقتك غير مرة طلقت ثنتين وفي وانعادت الناطق رجل قال لامرأته أنت طالق كذا كذا تقع ثلاث كأنه قال أنت طالق أحد عشر كذا في التتارخانية \* امرأة قالت لزوجها اطلقني فقال لها لست لي بامرأة فلو اهذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج إلى النية (٤) امرأة قالت لزوجها اطلقني فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة \* رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقتك ولم تحفظ حق أيها عاتبتك في ذلك فقال الزوج هذه ثمانية أو قال الزوج هذه ثالثة تقع أخرى ولو عاتبتك ولم تذكر الإطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الابائية كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المتن امرأة قالت لزوجها اطلقني فقال الزوج قد فعلت طلقتك فان قالت ردى فقال فعلت طلقتك أيضا روى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قيل لرجل أطلعت امرأة ثلاثا قال نعم واحدة قال القياس أن يقع عليها ثلاث تطليقات ولكأن استحسن وشجعها واحدة وفيه إذا قالت المرأة طلقني ثلاثا فقال الزوج قد أبنتك فهذا جواب وهي ثلاث كذا في المحيط \* ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنت طالق أو فانت طالق فهي واحدة ولو قال قد طلقتك فهي ثلاث كذا في السراج الوهاج \* ولو قالت أنا طالق فقال نعم طلقتك ولو قاله في جواب طلقني لا تطلق وإن نوى قيل لرجل ألسن طلقت امرأة فكيف لي بطلاق كنه قال طلقت لأنه جواب الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لا تطلق لأنه جواب الاستفهام بالنفي كنه قال ما طلقت كذا في الخلاصة \* ولو حذف القاف من طالق فقال أنت

- (١) مطلب كذا الطلاق بالواو أو بغيرها ونوى بالثاني الاول (٢) طلقتك (٣) طلق بصيغة الماضي (٤) مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني

الثوري وأبي عصة سعيد وابن معاذ المروزي رحمه الله تعالى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى قال هو من بخار إلى نفسه غيبة منقطعة فإن كان الأقرب حيث هو جوا لا يوافق على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتجبا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة لأنه لما تذر الوصول إليه والاتقاء برأيه كان بمنزلة الميت فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان محتجبا

في المصير جازنكاح الابد واذا زوج الرجل ابنه امرأه بأكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها أو وضعها في غير كفء أو زوج ابنه الصغيرة أو امرأته ليست بكفء له جازني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يجوز ان تحش وأجعوها على أنه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي وإذا بلغ الصغير أو الصغيرة وفد زوجها الاب أو الجد لاخبار له - ما وله - ماخبار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لاخبار له ما اذا

(٣٥٧)

بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها فان اختارت نفسها كما بلغت وأشهدت على ذلك صح فأما في الغلام والجارية التي هي تيب لا يطل خيار البلوغ بسكوتهم أو لا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا أو تفعل ما يدل على الرضا نحو والتكبن من الوطء وطلب النفقة وان أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها \* وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه أحدها ان خيار العتق يبطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والتيب لا يبطل بالقيام عن المجلس والثاني ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عذرا حتى ان الصغيرة اذا قالت لم أعلم بخيار البلوغ انما سكنت لاجل ذلك لا تعذر ويطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك عذرت ولا يبطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان ومنه ان خيار العتق يثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا

طال فان كسر الام وقع بلائمة والا فان كان في مذاكرة الطلاق أو الغضب فكذلك والوقوف على النية وان حذف الام فقط فقال أنت طالق لا يقع وان نوى وان حذف الام والقاف بان قال أنت طاو سكت أو أخذ انسان في لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق \* رجل قال لامرأته ترائلق \* ههنا خمسة ألفاظ \* تلاق وتلاغ وتلاغ وتلاغ وتلاغ وتلاغ عن الشرح الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يقع وان تعدد قصد أن لا يقع ولا يصدر قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل أن يتلفظ به وقال ان امرأتي تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فأتلفظ بهم اقطعها لقيها وتلفظ بهم او شتمه وبذلك عند الحنابلة لا يحكم بالطلاق بينهم ما كان في الابتداء يفرق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم رجع الى ما قلناه وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هذا استفتيت في ذكره قال لامرأته ترائلق بالتمام والكاف وهو عندهم بالتركي الطحال فقال أردت به الطحال وما أردت به الطلاق وأفتيت أنه لا يصدر في القضاء كذا في الذخيرة من رجل قال لغيره أطلق امرأتك فقال نعم بالهجماء أو قال بلي بالهجماء ولم يتكلم به يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال لهما ابتداء أنت طالق يعني طالق يقع كذا في الخلاصة (١) \* ولو قال نساء أهل الدنيا أو أرى طوالت وهو من أهل الري لا تطلق امرأته الا ان نواها رواء هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولا فرق بين ذكر لفظ جميع وعدمه في الاصح وفي نساء أهل مكة أو الدار وهو من أهلها ونساء هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتح القدير \* ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طوالت وفيها امرأته طلقت كذا في فتاوى قاضيان (٢) \* ولو قال أنت ثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال لم أتو لا يصدر اذا كان في حال مذاكرة الطلاق والاصدق ومثله بالفارسية توبسه على ما هو المختار للفتوى \* ولو قال أنت أطلق من فلانة وفلانة مطلقة أو غير مطلقة فان عني به الطلاق وقع والا فلا وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طلق زوجة فقال له ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا في فتح القدير (٣) \* ولو قال لامرأته أنت مني ثلاث ان نوى الطلاق طلقت وان قال لم أتو الطلاق لم يصدر ان كان في حال مذاكرة الطلاق ولو قالت لزوجه طلقني فأشار بثلاث أصابع وأراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل زينا امرأته طالق فخاصمته زينب الى القاضي في الطلاق فقال لي امرأته أخرى بلادة كذا اسمها زينب فاباها عنيت ولم يقم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة وبينهما من كان الطلاق بائنا وان أحضرت تلك واسمها زينب وعرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد اليه الاولى ويطل طلاقها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين قال لامرأته طالق وله امرأته معروفة فقال لي امرأته أخرى وجاءت امرأته أخرى وأدعت أنها امرأته وصدقها الزوج في ذلك فقال لياها عنيت أو قال اخترت أن أوقع الطلاق على هذه فان أقام البينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل أن يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عنيت بالطلاق بالمجهولة

(١) مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو البلدة طوالت وفيها امرأته (٢) مطلب لو قال أنت ثلاث

(٣) مطلب لو قال أنت مني ثلاثا

ومن ان خيار العتق لا يبطل بالسكوت وان كانت بكر أو خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر ومنه ان خيار العتق لا توقف الفرقه على القضاء بل تثبت بنفس الاختيار وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقه ولا يبطل النكاح ما لم يفسخ القاضي العقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شي من المهر وللصغيرة والصغير خيار البلوغ في انكاح القاضي في أظهر الرايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا زوج ابنته الصغيرة وضع لها المهر عن زوجها صح

الضمان فإذا بلغت وأخذت الابن بالضممان لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير أمره ويرجع إن كان بأمره فإن كان ضمان الأب في مرض موته لم يصح وإن زوج الابن الصغیر امرأة وضمن عنه المهران كان في صحة الأب جازوا أن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغیر في ماله وفي الاستحسان لا يرجع ولو مات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فاستأثر الورثة أن يرجعوا في نصيب الصغیر بذلك عندنا خلافاً لفرقة (٣٥٨) رحمه الله تعالى ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الأب بغير أمره في صحته ثم مات

وأخذ الضمان من تركته لم ترجع ورثته بالأجاء ولو كان الأب ضمن المهر عن ولده الصغیر في مرض موته لا يصح الضمان والمجانين كالأصفيان في ذلك سواء وإذا ضمن عن ابنه الصغیر وأدى كان متطوعاً إلا إذا أشهد عند الأداء أنه يردى ليرجع فينبذ لا يكون متطوعاً ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره منها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وفي الثيب لا يزوج بالأجاء وإن زوج البكر البالغة العاقلة أبوها وهو كافراً أو عبداً فرضيت باللسان جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وإن سكنت لا يجوز بالأجاء وإذا بلغ الابن معتوهاً أو مجنوناً بقي ولاية الأب عليه في ماله ونفسه وإذا بلغ عاقلاً من جن أو صار معتوهاً هل تعود ولاية الأب في المال والنفس اختلفوا فيه قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا تعود في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتكون الولاية للسلطان وقال محمد رحمه الله تعالى

فالقاضي يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها إليه ويوقع الطلاق على الجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه أيضاً إذا تزوج امرأتين أحدهما نكاحاً صحيحاً والآخرى نكاحاً فاسداً أو اسمهما واحدة قال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكحها فاسداً لم يصدق قضاء وكذلك إذا قال أحدهما امرأتى طالق ثم قال عنيت التي نكحها فاسداً لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر \* ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها أو نسبها إلى أبيها أو أمها أو أختها أو ولدها أو امرأتها بذلك الاسم والنسب فقال عنيت أخرى أجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عنيت امرأتى وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في إبطال الطلاق عن المعروفة إلا أن يشهدوا أنهم ودعوا نكاحها قبل أن يتكلم بالطلاق أو على أقرارهما به قبل ذلك أو تصدق المرأة المعروفة كذا في فتح القدير \* رجل قال طلقت امرأة أو قال امرأتى طالق ثم قال لم أعن امرأتى يصدق ولو قال عمره طالق و امرأتى أنه عمره وقال لم أعن امرأتى لم يصدق قضاؤه كذا في المحيط (١) \* ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان كانتا مهرماً معروفتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلقت امرأة كانت لي أو قال كنت طلقت امرأة تزوجتها أو قال كنت لي امرأة فطلقتها وأدعت المعروفة أنها هي وقال الزوج كانت لي امرأة أخرى غير المعروفة وأياها طلقت فالقول قول الزوج لأن الزوج لم يقر بالإيقاع في الحال في هذه الصورة حتى يتعين المعروفة هكذا في الذخيرة \* ولو قال كنت لي امرأة فاشهدوا أنها طالق فادعت المعروفة أنها هي فالقول قول المعروفة لأن قوله فاشهدوا أشهاد للحال فيكون قوله أنها طالق انشأ طلاقاً للحال فلو قال طلقت امرأتى أو قال امرأتى طالق أو قال امرأتى من نسائي طالق وبقي المسئلة بمجالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام إيقاع للحال كذا في المحيط \* رجل له امرأتان اسم أحدهما زينب واسم الأخرى عمرة فقال لعمرة أنت زينب فقالت نعم فقال أنت طالق أذن لا تنطلق في الأصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال لبازينب فأجابته عمرة فقال أنت طالق ثلاثاً طلقت الجهمية ولو قال نويت زينب طلقنا هذه بالإشارة وتلك بالأعتراف كذا في الخلاصة \* ولو قال لبازينب أنت طالق فليجبه أحد طلقت زينب ولو قال لامرأتى أنت ينظر إليها ويشير إليها بزينب أنت طالق فإذا هي امرأة أخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة تعتبر بالإشارة ويبطل التسمية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لبازينب أنت طالق ولم يشر إلى شيء غير أنه رأى شخصاً ظنه زينب وهي غيرها طلقت زينب قضاء لا ديانة كذا في التارخانية \* قال امرأتى عمرة بنت صبيح طالق و امرأتى عمرة بنت حفص ولا تيمله لا تطلق امرأتى فان كان صبيح زوج ام امرأتى وكانت تنسب إليه وهو في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتى أنه لا يعلم طلقت امرأتى ولا يصدق قضاء وفيما بينهما وبين الله تعالى لا يقع إن كان يعرف نسبها وإن كان لا يعرف يقع أيضاً فيما بينهما وبين الله تعالى وإن نوى امرأتى في هذه الوجوه طلقت امرأتى في القضاء وفيما بينهما وبين الله تعالى كذا في خزنة المفتين \* ولو قال امرأتى الحبشية طالق ولا تيمله في طلاق امرأتى ولا تيمله لا يقع عليها وعلى هذا إذا سمى بغير اسمها ولا تيمله في طلاق امرأتى فان نوى طلاق امرأتى في هذه الوجوه طلقت امرأتى كذا في الذخيرة \* ولو كانت له امرأتان بصيرة فقال امرأتى هذه العياء طالق وأشار إلى البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر (١) مطلب لو قال امرأتى طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء

التسمية

تعود ولاية الأب في المال والنفس استحسننا وقال محمد بن إبراهيم المدايني رحمه الله تعالى عندنا تعود ولاية الأب وعلى قول زفر رحمه الله تعالى تثبت الولاية للسلطان وأما إذا جن الأب أو صار معتوهاً هل يكون للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الابن إذا جن امرأته جاءت إلى القاضي وقالت إنني أريد أن أتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد فالقاضي أن يأنن لها بالنكاح ويقول أذنت لك إن لم تكوني قرشية ولا عربية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة الغير وكذلك لو كان لها ولي فأن يزوجها

كان للقاضي أن يأذن لها بالتزويج وإن لم يكن لها ولي وأرادت الاحتياط برفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجه القاضي بأنفسها أو يأذن لها بالنكاح وإن كرهت أن ترفع الأمر إلى القاضي فطالبت بأبائها بالتزويج فزعم الأب أنه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فأقام الأب بينة على ذلك قالوا لا يلتفت إلى بينته لأنها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر وللاب أن يزوجهما فإن أبي الأب ترفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجهما أو تقعد بنفسها قالوا وذلك أولى لهما من ترك النكاح (٣٥٩) لأن محمد أرحمه الله تعالى رجع

الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النكاح بغير ولي غير الاب والجد اذا زوج الصغير قالوا الاحوط أن يزوجه امرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح النكاح الثاني بمهر المثل والثاني ان الزوج لو حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة أو بلفظة كل امرأة أتزوجها فهي طالق فانما تزوجهما ينحل المين بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق فتصل بالنكاح الثاني وان كان المزوج هو الاب أو الجد ينبغي أيضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لما ذكرنا من الوجهين لان عندهما الاب والجد لا يملكان النكاح بأقل من مهر المثل نقصانا فاحشا كما يملك غير الاب والجد عند الكل وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكان النكاح بأقل من مهر المثل فيباشر النكاح مرتين على هذا

التسمية والصفحة الاشارة كذا في خزائن المفتين \* ولوقال فاطمة الهـمدانية والاعوراء طالق وامرأته فاطمة وليست بهمدانية ولا عوراء لم تطلق ولو ذكركنسها طلقت وان وصفها بصفة ليست فيها لان الغائب يعرف بالاسم والنسب كذا في العتبية \* ولوقال باحجازية أنت طالق وهو يشير اليها طلقت كذا في محيط السرخسي \* ان سمي امرأته بـهـمـاء وباسم ايها بان قال امرأتي عمة بنت صبيح بن فلان او قال أم هذا الرجل التي في وجهها الخال طالق طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال او لم يكن كذا في المحيط \* وكذا لو قال امرأتي بنت صبيح او بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن بها خال طلقت كذا في محيط السرخسي \* ولوقال امرأتي عمة وام ولدي هذه الجالسة طالق ولا نية له والجالسة غيرها وليست بامرأته لم تطلق كذا في البحر الرائق \* امرأه قالت لرجل اسمي فلانة بنت فلان الفلانية فتر وجهها ثم قال كل امرأه لي طالق ثلاثا الا فلانة بنت فلان الفلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولو قال لها افرضك طلاقك لا يقع واختلف المشايخ رجعهم الله تعالى في قوله رهنك طلاقك والصحيح انه لا يقع \* ورجل قال لامرأته خذي طلاقك فقالت أخذت يقع الطلاق وفي العيون شرط النسيء الاصح انها ليست بشرط رجل قال لامرأته طلقك الله تعالى تطلق وإن لم ينو كذا في الخلاصة \* وهو الاصح هكذا في المحيط \* وفي المنتقى لو قال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك أو قضى الله تعالى طلاقك أو قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا الا أن ينوي ولو قال هويت طلاقك أو أحببت طلاقك أو رزيت طلاقك أو أردت طلاقك لا تطلق وإن نوى هكذا في الخلاصة \* ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يقع كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال أنا بريء من طلاقك أو برئت اليك من طلاقك فالصحيح انه لا يقع وإن نوى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ رجعهم الله فيه اذا نوى وإن لم ينو لا يقع والاصح انه يقع كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون نفو يضان طلقت نفسها في المجلس يقع والافلا رجل قال لامرأته أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثة أيام يقع الطلاق ويطل الخيار رجل سمي امرأته مطقة فقال سميتك مطقة لا يقع الطلاق عليه الا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا قال وهبت لك طلاقك فهو ذم امرأته حتى يقع الطلاق قضاء وان لم ينو به الطلاق واذا قال نويت أن يكون الطلاق في يدها لا يصح صدق قضاءه بصدق ديانته ولو أراد أن يطلقها فقالت هب لي طلاق أي اعرض عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولو قال أعرضت عن طلاقك ينوي الطلاق لم تطلق كذا في المحيط \* ولو قال تركت طلاقك يريد به الطلاق تطلق ولو قال مانويت به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة \* ولو قال خليت سبيل طلاقك ينوي الطلاق يقع كذا في الظهيرية \* رجل (١) قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا كان السكوت لانقطاع النفس يقع الثلاث وإن كان لا لانقطاع النفس لا يقع الثلاث ولو قال أنت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاثا يقع الثلاث كذا في الخلاصة \* سئل كم طلقتهما فقال ثلاثا ثم زعم انه كان كذا لا يصح صدق في القضاء كذا في التتارخانية \* ولو قال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا فقبل أن يقول ثلاثا أمسك غيره فمات تقع واحدة كذا في محيط السرخسي في باب التشكيل والتخير \* ولو أخذ انسان فمعه ثم قال ثلاثا فثلاث وهو

(١) مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا

الوجه احتياطاً للوجه الثاني وانما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية لانه لو سمى المهر في النكاح الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جسد النكاح في المنكوحه يلزمها مهران ربما ترفع ذلك الى قاض يرى ذلك فيقضي بالمهرين الولي اذا جن جنونها مطبقاً لتزول ولايته وان كان يجب وبغيره لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حاله جنونه وينفذ ذلك في حاله الاقامة وتكلموا في الجنون المطبق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مقدر بأكثر السنة وقال محمد رحمه الله تعالى هو مقدر بالشر في الصوم وفي الزكاة مقدر بالسنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى



انه رجع الى قول محمد رحمه الله تعالى \* (باب في المحرمات) \* حرمة النكاح على نوهين مؤبدتين وغير مؤبدتين فالمرأة ثبت بالنسب والرضاع والصهرية أما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم أمهاتكم الآيات الام بالرشدة والزنية حرام وكذلك الجدة القرى والبعدى من قبل الاب أو الام وكذا بنت وأولاد البنت وان سفلن وبنت الابن كذلك المخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا وكذا الاخوات من أى جهة كن وبنت (٣٩٠) الاخوات وان سفلن وكذلك بنات الاخ وان سفلن وكذا العمت والخالات من

محول على ما اذا قال على الفور عند رفع اليد من فمه كذا في الظهيرية \* ولو قالت لزوجها طالق ثلاثا فإراد أن يطاقها فأخذ انسان فبه سده فلما رفع يده قال (١) دادم فانها تطلق ثلاثا هكذا حكى فتوى شمس الاسلام كذا في الذخيرة \* ولو أضاف الطلاق الى جلستها أو الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق وذلك مثل أن يقول أنت طالق أو يقول رقبتيك طالق أو عتقتك طالق أو ورجعتك طالق أو بذلك أو جسدك أو فرجك أو رأسك أو وجهك كذا في الهداية \* وكذا اذا قال نفسك كذا في السراج الوهاج \* ولو أضاف الى جزء لا يعبر به عن جميع البدن كذا في الهداية \* ولو أضاف الى جميع البدن طلق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يدك طالق وأراد به العبارة عن جميع البدن طلقت كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا قال سرتك طالق وكذا اللسان والاذن والاذن والساق والفخذ كذا في الجوهر النيرة \* والاصح انه لا يقع في الظاهر والبطن والبضع كذا في الكافي (٢) \* وان أضاف الى جزء شائع فحواش يقول نصفك طالق أو ثلثك طالق أو ربعك طالق أو جزء من ألف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال دمك طالق فيه روايتان والصحيحة منهما انه يقع كذا في السراج الوهاج \* واختار في الدم ان لا يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال شعرك طالق أو ظفرك أو ريقك لم يطلاق بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* وكذا السن والعرق والحمل كذا في فتح القدير \* ولو قال الرأس منك طالق أو الوجه أو وضع يده على الرأس أو العنق وقال به هذا العضو طالق لم يقع في الاصح كذا في التبيين \* ولو قال هذا الرأس طالق وأشار الى رأس امرأته الصحيح انه يقع كذا في السراج الوهاج كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال يدك طالق لا يقع ولو قال اسنك طالق يقع قال المرغيناني (٣) لو قال قبلك طالق لا رواية فيه \* وينبغي أن يقع كذا في غايه السروجي \* ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل طالق ثنتين فلا رواية لهذه المسئلة عن المتقدمين وعن المتأخرين رحمه الله تعالى وقد صارت هذه المسئلة واقعة بخارى فاتفق بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بوقوع الواحدة بالاضافة الى النصف الاعلى لان الرأس في النصف الاعلى فيصير مضافا الى رأسها وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث بالاضافتين لان الرأس في النصف الاعلى والفرج في النصف الاسفل فيصير مضافا الى رأسها وبالاضافة الى النصف الاعلى والفرج بالاضافة الى النصف الاسفل كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقة تقع واحدة كاملة \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقة فهي كواحدة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ثلاثة انصاف تطليقة يقع ثنتان وهو الصحيح وكذا أربعة انصاف تطليقة كذا في العتبية \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقتين تقع واحدة \* ولو قال نصف تطليقتين يقع ثنتان \* ولو قال ثلاثة انصاف تطليقتين فهي ثلاث \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والنكرا اذا كررت كانت الثانية غير الاولى \* ولو قال نصف تطليقة وثلثا وسدسها تقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بان قال أنت طالق نصف تطليقة وثلثا وربعها يقع واحدة وقيل تقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* اذا قال لها أنت طالق نصف ثلاث تطليقات تقع طلثتان واذا قال أنت طالق نصف ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في الذخيرة

(١) أعطيت (٢) مطلب اذا أضاف الطلاق الى جزء شائع من المرأة (٣) مطلب قبلك طالق يقع

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلال فوطء الاب والجد وان علا جلاك المين موطوءة الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة فوجدتها وان علت وبنت الموطوءة وبنت اولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الحارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها أحدهما يحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلال في ذلك عندنا ووطء الصغيرة التي لا تنسهي لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومثلهما جلاك المين أو بغير ملك وقال أبو

الوجوه الثلاثة وعات الاصول وخالاتهم أم الامة حرام وعمة الامة لاب وأم أولاد كذلك وأما عمة الامة لام لا تحرم وأما المحرمات بالرضاع فلا يحرم من النسب يحرم بالرضاع وانما يفارق الرضاع النسب في مسائل منها تحرم على الرجل أخت ولده من النسب ولا تحرم أخت ولده من الرضاع ومنها انه لا يحل للرجل ان يتزوج جدته ولده من النسب وتحل جدته ولده من الرضاع ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بأم أخيه أو أم أخته من النسب ويحل من الرضاع وسند كرم مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدان شاء الله تعالى \* (وأما المحرمات بالصهرية) \* الصهرية تثبت بالله قبل الجائز وبالوطء حلالا أما أو عن شبهة أو زنا أما المحرمات بالعقد فمكسوخة الاب والجد من قبل الاب أو الام وان علا ومنكسوخة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وأم المرأة وجدتها القرى والبعدى دخل بالمرأة ولم يدخل وبنت المرأة وان سفلن ان كان دخل

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلال فوطء الاب والجد وان علا جلاك المين موطوءة الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة فوجدتها وان علت وبنت الموطوءة وبنت اولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الحارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها أحدهما يحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلال في ذلك عندنا ووطء الصغيرة التي لا تنسهي لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومثلهما جلاك المين أو بغير ملك وقال أبو

يوسف رحمه الله تعالى يوجب حرمة المصاهرة وتكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم اذا بلغت تسع سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ أما ابنة ست أو سبع أو ثمان ان كانت عجلة فحزمة فقد بلغت حد الشهوة وان لم تكن فالى ثنى عشرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت ابنة خمس سنين وتشتهى مثلها فهي مشتهاة ولا يوقيت فيه رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية عن أبي حنيفة ان وطئها ولم يقضها ثبت حرمة المصاهرة وان أفضاها لا ثبت (٣١١)

في النوادر اذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يدري انها هبل كانت تشتهى حرمت عليه أمها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ما دون سبع سنين لا تكون مشتهاة وعليه الفتوى الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فأفضاها لا تحلل للزوج الاول وأما المحرمة بدوعى الوطء اذا مسها أو قبّلها بشهوة ثبت حرمة المصاهرة وان أنكر الشهوة كان القول قوله إلا أن يكون ذلك مع انتشار الآلة والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وان مسها وعليها ثوب ضيق لا تصل حرارة المسوسة ولينها الى يده لا ثبت الحرمة وان كان الثوب رقيقا تصل اليه حرارة المسوسة ولينها ثبت الحرمة كالومس متجردا وكذا الومس أسفل الخلف الا اذا كان منعلا لا يجديلن القدم ومس المرأة الرجل في الحرمة كس الرجل المرأة ولو قبّل الرجل أم امرأته ثبت الحرمة ما لم يظهر انه قبّلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم انه كان عن الشهوة لا ثبت الحرمة لان تقبيل

ولو قال انت طالق واحدة ونصف أو قال واحدة وربعاً أو ما أشبه ذلك تقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها أو قال واحدة وربعها تقع واحدة كذا في المحيط \* وهكذا في البدائع \* وهذا أقول بعضهم واختارانه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة \* واذا طلقها ثلاثاً أو أربعاً أو ربعاً أو ثلثاً يقع واحدة في المعرف وثلاث في المنكر ولو قال خمسة أرباع يقع ثنتان في المعرف وثلاث في المنكر وعلى هذا في كل جزء سماه كالأخماس والأعشار كذا في التبيين \* ولو طلق امرأته واحدة ثم قال لا أخرى اشركتك في طلاقها طلقت واحدة ولو قال للثالثة قد اشركتك في طلاقها طلقت ثنتين ولو قال للرابعة اشركتك في طلاقها طلقت ثلاثاً ولو كان الطلاق على الاول بمال مسمى ثم قال للثانية قد اشركتك في طلاقها طلقت ولم يلزمها المال ولو قال قد اشركتك في طلاقها على كذا من المال فان قبلت لزمتها الطلاق والمال والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو قال فلانة طالق ثلاثاً أو فلانة معها أو قال أشركت فلانة معها في الطلاق طلقتا ثلاثاً كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ثلاث نسوة له أنتن طواقي ثلاثاً أو طلقتكن ثلاثاً يقع على كل واحدة واحدة ثلاث ولا ينقسم بخلاف ما لو قال أو قعت بينكن ثلاثاً فانها تقسم بينهن فتقع على كل واحدة واحدة كذا في غاية السروحي \* ولو قال اشركتك في تطليقة فهذا وما لو قال بينكن تطليقة سواء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لاربعة نسوة أنتن طالقات ثلاثاً يقع على كل واحدة ثلاث ولو قال لامرأة انت طالقتي خمس تطليقات فصالت ثلاث تكفي في فقال ثلاث لك والباقي على صوابك وقع الثلاث عليها ولم يقع شيء على غيرها لان الباقي بعد الثلاث صار لغوا فقد صرف اللغو على صوابها فلا يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لاربعة أنتن طواقي ثلاثاً ينوي ان الثلاث بينهن فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة كذا في فتح القدير \* ولو كانت له امرأتان فقال بينكما تطليقتان طلقت كل واحدة واحدة وكذا اذا قال اشركت بينكما في طلقتين وليس كذلك اذا طلق امرأته تطليقتين ثم قال لا أخرى قد اشركتك في طلاقها فانه يقع عليها طلقتان أيضاً كذا في السراج الوهاج \* ولو طلق احداهن واحدة والاخرى ثنتين ثم قال للثالثة اشركتك معها ما يقع الثلاث عليها مدخولة كانت أو غير مدخولة ولو طلقهن على التفاوت ثم اشرك غيرهن مع احداهن غير عين بخير كذا في العناية \* وفي الباقي اذا طلق امرأته ثلاثاً ثم قال لامرأة أخرى جعلت لك في هذا الطلاق نصيباً فان نوى واحدة فواحدة وان نوى نصيباً في كل واحدة من الثلاث فثلاث \* وفي المتن اذا طلق امرأته ثم تزوجها ثم قال لامرأة أخرى له قد اشركتك في طلاق فلانة طلقت ولو قال اشركتك في طلاق فلانة ولم يكن مطلقاً أو كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها أو لم يطلقها ففي امرأته الفسار لا يلزم امرأته طلاق ان كان طلقها أو لم يطلقها نوى الزوج طلاقاً أو لم ينو في امرأته كذا لا تطلق الثانية اذا لم يكن طلق تلك ولا يكون هذا اقرار بطلاق تلك رواه بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وأبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى مطلقاً وراد في الباقي ولا يكون هذا اقرار بطلاق تلك الا أن يقول اشركتك في طلاق فلانة التي طلقها وفي الباقي أيضاً لو اشركها في طلاق امرأته الغير لا يصح الا أن يقول أنا أوقع طلاقه الذي أوقع عليها على امرأتى وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في أمة أعققت واختارت نفسها فقال زوجها لامرأته أخرى له قد كنت اشركتك في طلاق هذه لا يقع عليها الطلاق وكذلك كل فرقة بغير طلاق ولو قال قد اشركتك في فرقة هذه أو قال قد اشركتك في بينونة ما بيني

(٤٦ - فتاوى اول) النساء غالباً يكون عن شهوة والعانة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير ودليل الشهوة على قول أبي الحسن القمي رحمه الله تعالى انتشار الآلة عنه وذلك ان لم يكن منتشر قبل ذلك وان كان منتشر قبل ذلك فعلامة الشهوة زيادة الانتشار والشدة وفي الشيخ والعين علامه الشهوة أن يحرل قلبه بالاشتياؤه ان لم يكن متحرراً قبل ذلك وان كان متحرراً قبل ذلك فحد الشهوة ان يزداد التحرك والاشتياؤه وقال عامة العلماء الشهوة أن يجبل قلبه اليها وتشتهى أن يواقعها والنظر الى الفرج عن الشهوة ثبت حرمة

المصاهرة عندنا وتكلموا في النظر الى الموضع الذي ثبت الحرمة قال بعضهم هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى  
وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال بعضهم هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن زستم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه  
الفتوى حتى قالوا لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا ثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة ولو نظر الى دبرها  
لا ثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم (٣٦٢) على الفاعل أم المفعول به وابنته وكذلك لو لاط امرأة لا يحرم عليه أمها  
وابنتها ولو مس امرأة بشهوة فامسني أو نظرت الى فرجها فامسني لا ثبت حرمة المصاهرة ولو مس شعرا امرأته عن شهوة قالوا لا ثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات انها تثبت واذ فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرما لا يثبت الا انه حرم عليه نكاح ابنتها على التأيد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بطوطء الحرام وبما تثبت به حرمة المصاهرة ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة وراء ستر رقيق أو زجاج يستبين فرجها ثبت حرمة المصاهرة ولو نظر الى امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه أمها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها فنظر عن شهوة لا ثبت الحرمة ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من الخارج فنظر عن شهوة ثبت الحرمة اذا تزوج الرجل امرأة وخلا بها وهو صائم صوم رمضان أو محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه

وبينها لزمنها تطليقة بائنة وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم أفو الطلاق لم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال لاربعة نسوة ينسكن تطليقة طلقت كل واحدة واحدة وكذا اذا قال ينسكن تطليقتان أو ثلاث أو أربع الا اذا نوى ان كل تطليقة ينسكن جميعا فيقع في التطليقتين على كل منهما تطليقتان وفي الثلاث ثلاث ولو قال ينسكن خمس تطليقات ولا يثبت له طلقت كل تطليقتين وكذا ما زاد الى ثمان فان زاده على الثمان فقال تسع طلقت كل ثلاثا كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق وانت طالق وانت طالق في الفتاوى واحدة ولو قال وانت لا امرأة أخرى يقع عليه أو لو قال انت طالق وانت طالق وانت طالق في الثانية يقع على الاولى ثنتان وعلى الثانية واحدة ولو قال انت طالق أو لا بل انت تقع واحدة ولو قال ثانيا أنت للاخرى لا يقع بدون النية فاما وانت فيقع كقوله هذه طالق وهذه يقع عليه ما ولو قال هذه طالق هذه لم يقع على الاخرى بدون النية ولو قال هذه طالق وهذه طالق طلقتهما لا فاما قوله لم تطلق الاولى الا ان يقول طالقان ولو قال لهن أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقته الاخيرة وكذا يجزى الوادى ولو قال طالق طلقن ولو قدم الطلاق طلقن كذا في الظهيرية \* وهكذا في العتابة \* وكذا لو كان له اربع نسوة فقال لواحدة ما كنت ثم أنت للمرأة الاخرى ثم أنت طالق للاربع طلقته الرابعة كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال أنت طالق وانت وأنت لا طلقته الاولى بل فقط ولو قال أنت طالق ثلاثا وهذه معك أو مثلك أو قال وهذه الاخرى معك وعني به جالسة معك لم يصدق وطلقته ثلاثا فاما قوله ان طلقته فهذه معك أو معك فطلق الاولى ثلاثا فيقع على الاخرى واحدة لان قوله ان طلقته يتناول طلاقه واحدة ولو قال ابتداء هذه طالق معك لم يقع على الخاطبة الابائية كذا في العتابة \* ذكر في الاصل فمن كان له ثلاث نسوة قال هذه طالق أو هذه وهذه طالقت الثالثة في الحال ويخير الزوج بين الاولى والثانية كذا في المحيط \* له اربع نسوة قال انت طالق أو هذه وهذه أو هذه فله الخيار في احدى الاولين وابقى في الاخرين كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه طالق أو هذه وهذه طالقت الثالثة والرابعة وله الخيار في الاولين ولو قال هذه طالق أو هذه وهذه طالقت الاولى والرابعة وله الخيار في الثانية والثالثة كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق لابل هذه أو هذه لابل هذه طالقت الاولى والاخرى وله الخيار بين الثانية والثالثة ولو قال عمره طالق أو زينب ان دخلت الدار فدخلها خسر في ابقاعه على أيهما شاء ولو قال انت طالق ثلاثا أو فلانة على حرام وعني به اليقين لم يجبر على البيان حتى تغضي اربعة أشهر فاذا مضت ولم يقربها يجبر على أن يقع طلاق الابلاء أو طلاق التصريح ولو قال امرأته طالق أو بعد هذه حرفات قبل البيان فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق العبد وسعى في نصف قيمته وبطل الطلاق وللرأة نصف الميراث وثلاثة ارباع الصداق ان كانت غير مدخولة ولا ميراث لها من السعاية كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا قال لها أنت طالق لابل طالق فهي طالق ثنتين وكذا لو قال انت طالق واحدة لابل واحدة وكذلك لو قال انت طالق واحدة لابل طالق واحدة \* وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها أنت طالق لابل أنت طالق واحدة بالكلية لا يلزمه بالكلية الثاني شيء الا أن ينوي ولو قال أنت طالق لابل انت طالق الاولى تطليقتان والاخرى واحدة وفي الاصل لو قال لها كنت طلقته أمس واحدة لابل ثنتين وقعت ثنتان كذا في المحيط \* ولو قال للدخول أنت طالق واحدة لابل ثنتين يقع

يصل له ان يتزوج بابتها ولو نظر الى غير الفرج من الاعضاء عن شهوة أو نظر الى الفرج لاعتن شهوة لا ثبت الحرمة ولو الثلاث أركب امرأته أو تزنها ومنه ما يوجب صفيق لا ثبت الحرمة وكذا لو احتلم على امرأة لا ثبت الحرمة وكذلك لو جامع ميتة لا ثبت الحرمة وانا كانت المرأة مع ابنة مشتمة لها في فراش قد الرجل يدها امرأته ليجرأ الى فراشه ليحلم معها فأصاب يد الرجل ان المرأة تقرب ما باضعه على ظن ان امرأته فان وقعت يده على الابنة وهو يشتهي بها حرمت عليها امرأته وان كان يظن انها امرأته لوجود المس عن شهوة وان اختلفا

في الشهوة فالقول قول الزوج لانه ينكر المحرمه واذا نظر الزجل الى فرج ابنته بغير شهوة فتعني أن تكون له جارية مثلها فوقع منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي غناها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج الابنة لم يكن عن شهوة امرأته لهما زوج جنة يكون محرما لها ان كان دخل بالجنة كانت الجدة من قبل الاب أو من قبل الام وأما زوج بنتها وزوج بنت ولدها يكون محرما لها يدخل بهما أو لم يدخل لان البنت لا تحرم (٣٦٣) بنفس نكاح الام فلا تحرم بنفس نكاح الجدة أما الام فحرم بنفس نكاح البنت عندنا

بنفس نكاح البنت عندنا فحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن ولا بأس للمرأة ان تسافر مع ابن زوجها لانه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها بخافة ان يقع في قلبه شيء صغيرة فزعت في المنام فهربت الى فراش والدها عزيراته واتقشر لها بوها وهي ابنة عثمان سخين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أخشى ان تحرم والدتها على أبيها ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع وبشهي وتسخي التماس من مثله وأما المحرمات لاعلى سبيل التأيد تسعة منها زيادة على العدد المشروع والعدد المشروع للحرار هو الاربع من الحرائر والامام أو المملوك له ان يتزوج امرأتين لا غير عندنا واذ تزوج الحرة خمساً على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خمساً في عقدة فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاث نسوة

الثلاث ولو قال ذلك لغیر المدخولة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وطالق وطالق لابل هذه طلقت الاخيرة واحدة والاولى ثلاثاً ولو قال اثلاث نسوة أنت طالق وأنت لابل أنت طلق جميعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها وهي غير مدخول بها هذه طالق واحدة واحدة واحدة لابل هذه الاخرى فالأخرى تطلق ثلاثاً والاولى واحدة وان كانت مدخولة فتلاث كذا في العتبية في فصل الكتابات \* رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل غدا طلقت للبحال واحدة فاذا انشق الفجر من الغد وهي في العدة تقع أخرى كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قالت أنت طالق رجعي والاخرى بائن لابل هذه فعلى الاولى ثنتان وعلى الاخرى واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً لابل هذه طلقت ثلاثاً ولو قال لابل هذه طالق الثانية واحدة كذا في العتبية في فصل الكتابات \* ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة أولاً ولائني لا يقع شيء وقال محمد رحمه الله تعالى تقع واحدة رجعي ولو قال أنت طالق أولاً ولائني أو غير طالق لا يقع شيء اتفاقاً كذا في الكافي \* ولو قال ثلاثاً ولا قيل على الخلاف والاصح أنه لا يقع كذا في العتبية في فصل الكتابات \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا شك في أنه طلق واحدة أو ثلاثاً (١) فهي واحدة حتى يستيقن أو يكون أكبر ظنه على خلافه فان قال الزوج عزمت على انما ثلاث أو هي عندي على انما ثلاث اضع الامر على أشده فاخبره عدولاً وحضروا ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قال اذا كانوا عدولاً صدقهم وأخذ بقولهم كذا في الذخيرة في الحادي عشر \* ولو قال أنت طالق واحدة أو ثنتين فالبيان اليه ولو قال ذلك لغیر المدخولة تقع واحدة ولا يخبر الزوج كذا في الظهيرية \* ذكر القدوري اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الجرو والبهيمة وقال احداً كما طالق أو قال هذه طالق أو هذه طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو جمع بين منكوحتيه وبين رجل وقال احداً كما طالق أو قال هذه طالق أو هذا لم يقع الطلاق على منكوحتيه الابائية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضم الى امرأته أجنبية وقال احداً كما طلق أو قال هذه طالق أو هذه لا تطلق امرأته الابائية لان الاجنبية محل للثلاث خبراً وان لم تكن محلالة انشأوا هذه الصيغة بحقيقتها اخباراً ولو قال في هذه الصورة طلقت احداً كما طلقت امرأته من غير نية ذكره في طلاق الاصل \* ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ولا جنبية احداً كما طالق واحدة والاخرى ثلاثاً وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل له امرأتان رضيعتان فقال احداً كما طالق ثلاثاً طلقت احداً وما والبيان اليه فلو أنه لم يبين الطلاق في احدهما احتج جاءت امرأته فأرضعتهم اماً وعلى التعاقب بالتاجيعا كذا في المحيط \* ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احداً كما طالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضيان \* قال في الزيادة رجل تحت حرة وأمة وقد دخل بها فقال احداً كما طالق ثنتين ثم اعتقه الامه ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال تحرم حرة غليظة ولو كانتا متين فقال الزوج احداً كما طالق ثنتين ثم اعتقهما جميعاً ثم مرض وبين الطلاق في احدهما فانها تحرم حرة غليظة والميراث بينهما نصين لان البيان في حق الميراث كله عدم كذا في المحيط \* رجل تحت حرة أمتان لرجل فقال المولى احداً كما حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق ثنتين امر المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدهما طلقت هي ثنتين ولا تحرم حرة غليظة وتعتد بثلاث حيض وان مات

(١) مطلب اذا شك أنه مطلق واحدة أو ثلاثاً

ولو تزوج الحرة خمساً ثم أسلموا ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينهن والخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة فرق بينهن الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد ورفق والشافعي رحمه الله تعالى له ان يختار منهن أربعا كيفما تزوج والحر اذا تزوج عشرين نسوة على التعاقب جاز نكاح التاسعة والعاشرة لانهما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الاربع قبلها فلم تزوج التاسعة دل ذلك على فساد نكاح الاربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة

والعاشرة ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا مرتين كاتنا وأمتين ان تزوجهما جله بطلا وان تزوجهما على التعاقب صح الاول وبطل الثاني ومنه بالجمع بين الاختين وطأ اذا وطئ الرجل أخت امرأته بشبهة تجب العدة على الموطوءة وما لم تنقض عدتها لا يحل له ان يوطأ المنكوحه ولو اشترى أمتين أختين ليس له أن يوطأهما فان وطئ واحدة منهما لا يحل له وطأ الاخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على نفسه ببيع أو هبة أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج (٣٦٤) وان وطئها ليس له أن يوطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى كما قلنا وان يباع

واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت المبيعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحه زوجا أو انقضت عدتها لم يوطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه لما قلنا ومنه بالجمع بينهما وطأ حكم كما اذا ملك أخت منكوحه لم يوطأ المملوكة ولوملك جارية ووطئها ثم تزوج أختها جاز النكاح عندنا ولا يوطأ واحدة منهما حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا ولو تزوج أختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما لماله ان يتزوج واحدة منهما للحال وان تزوجهما في عقدة وفسد نكاحهما ووطئهما كان عليهما العدة ومادامتا في العدة لا يجوز له نكاح احداهما فان انقضت احداهما جاز ان يتزوج الاخرى ولو تزوج امرأته ثم نكح أختها جاز نكاح الاولى وبطل نكاح الثانية فان وطئ الثانية لم يوطأ الاولى حتى تنقضي عدة الثانية ومنه اذا جمع بين الاختين في نكاح وعدة نكاح اذا تزوج امرأة وأختها في عتق أو تزويج

المولى قبل البيان شاع العتق فيه ما قال الزوج الآن يؤمر بالبيان فان بين الزوج في أحدهما ما تحرم حرمة غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ما استمعة وطأها اثنان وعدتها أحضتان وان لم يمت المولى وليكن غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدا كما طالق ثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج فهي حرة يؤمر الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في أحدهما الطلاق طلقت وعتقت عقيب الطلاق فتحرم حرمة غليظة وتعد بثلاث حيض وفي بعض النسخ بحيضتين كذا في الكافي قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما ان قال لهما ما تقاطقان طلقت كل واحدة منهما اطلاق رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدا كما طالق ثلاثا كان له البيان فان لم يبين حتى انقضت عدة أحدهما تعينت الباقية للثلاث وان انقضت عدتهما مع ما تعين الثلاث على واحدة منهما ما قالوا أراد به أنه لا تقع الثلاث على واحدة منهما بعينها اما يقع الثلاث على واحدة منهما لا بعينها ثم قال وليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها قالوا أراد بذلك أنه ليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها معة صودا بالبيان اماله ذلك حكما للنكاح بأن يتزوج احداهما بعد انقضاء العدة فلا وانقضت عدتهما ثم أراد ان يتزوجهما مع ما لم يحز ولو تزوج باحدهما اجاز وتعين الاخرى للطلقات الثلاث ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احداهما مازو جأخر ودخل بها ثم فارقها أو مات عنها فانقضت عدتها ثم نكحهما الاول جميعا جاز وكذلك لو انقضت عدتهما ثم ماتت احداهما فتزوج الثانية جاز نكاحها لانه لم يوجد في الميتة ما يوجب تعينها بالواحدة حتى تتعين الحية بالثلاث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج باحدهما لان النكاح لا يصبح الا في المطلقة بواحدة فتعينت المتزوجة الواحدة قال في الزيادات رجل تحت امرتان لرجل لم يدخل بهما فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اشترى احداهما تعينت الاخرى للطلاق كما لو ماتت احداهما ولو اشترى احداهما مع باقي الطلاق بينهما ما لا يملك الزوج البيان في احداهما ولو وطئ احداهما مع ملك الميمن تعينت الاخرى للطلاق لان حمل امرءة على الصلاح واجب وذلك بحمل وطئها على الحلال وذلك بانتفاء الطلاق عنها لان الامة المطلقة بتطليقتين كما لا تحل لملك لمة كاح لا تحل لملك الميمن ولو قال لا امرأتين له وقد دخل بهما احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا ولا لمة له في واحدة منهما فله أن يوقع الثلاث على ابنته ما دامتا في العدة واذا انقضت عدتهما ليس له أن يوقع الثلاث على احداهما بعينها وان انقضت عدة احداهما ما بانتهى بواحدة والاخرى طالق ثلاثا وان لم يكن دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فليس له أن يوقع الثلاث على احداهما بعينها فان تزوج باحدهما في هذه الصورة جاز وليس له أن يتزوج الاخرى كذا في المحيط ولو طلق احدي نساءه الاربع ثلاثا ثم اشتبهت وانكرت كل واحدة أن تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه احداهن ويجوز أن تكون كل واحدة وقد قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل ما لا يساح عند الضرورة لا يجوز التحري فيه والقروج من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يحترى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعد من عليه الى الحاكم في النفقة والجماع اعدي عليه وجسسه حتى يبين التي طلقها منهن وتزومه نفقة منهن وينبغي أن يطلق كل واحدة مطلقة واحدة فاذا تزوج من بغير مجاز له التزوج بهن وان لم يتزوجن فالافضل أن لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صح نكاحهن وتعينت الاربعة للطلاق وكذا قالوا في الوطء لا يقربهن احتسابا فان قرب

بائن في نكاح صحيح أو في العتق نكاح فاسد لا يصح عندنا ولو قال زوج المعتدة أختي حتى انقضت عدتها وذلك الثلاث

في مدة تنقضي في مثلها العدة كان له ان يتزوج باخنها أو أربع سواها عندنا خلافا لغيره وخلافا لما في رحمه الله تعالى ان كان الطلاق رجعيًا ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا وعدة عتاق صورتها اذا عتق أم ولده كان عليهما الاعتداد بثلاث حيض ولا يحل له ان يتزوج باخنها ولا بأربع سواها في عدتها عند زفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

لا يجوز نكاح الاخت ويجوز نكاح الاربع \* ومنها الجمع بين ذوات رحم محرم لا يجوز له ان يتزوج امرأته على عمد ولا على خالها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة أخيها \* ولو تزوجها ما لا يصح نكاحهما قالوا كل امرأتين لو كانت احدهما ذكرا والاخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما في النكاح الا في مسئلة اذا جمع بين امرأتين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك \* ومنها الجمع بين الحرة والامة في النكاح ان نكحهما مجله صح نكاح الحرة بطل نكاح الامة وان نكح (٣٦٥)

نكح الحرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو تزوج الامة وحرة في عدته لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى ولو جمع بين خمس حرائر وأربع اماء في عقدة صح نكاح الامة ولو تزوج حرة وامة معا والحرة في نكاح الغير أو في عدة الغير صح نكاح الامة ولو تزوج أمة بغير بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بعد ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج أمة على حرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الامة \* ومن المحرمات الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد ولا يجوز نكاح المرتدة لاحد والمجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد ويجوز نكاح الصائبة للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كاتبة خرية في دار الحرب جاز ويكره فان

الثلاث تعينت الرابعة للطلاق وليس له أن يتزوج بالكل قبل أن يتزوج من زوج آخر فان تزوجت واحدة منهن تزوج ودخل بها ثم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة أنها المطلقة ثلاثا يحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لهن فالحكم كقوله ان قبل اليمين كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلاثا فان كان بائنا ينكحهن جميعا نكاحا جديدا ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعي ارجعهن جميعا واذا كان الطلاق ثلاثا ثمانت واحدة منهن قبل البيان فلا حسن أن لا يبطأ الباقيات الابد ببيان المطلقة وان وطئن قبل البيان جاز كذا في البدائع \* ولو قال لامرأتين له احدا كما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما ما طقت الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما ما أوقبها أو حلف بطلاقها أو ظاهر منها أو طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما قبل عدت اباه لم يرتبها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاظ الطلاق \* ولو طلق واحدة بعينها ثم قال أردت بهذا العلق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين أو مابين واحدة الى اثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث أو مابين واحدة الى ثلاث فهي ثلاثان وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلاث أو مابين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروحي \* ولو قال من واحدة الى عشرين يقع ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق مابين واحدة الى أخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج \* روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو قال انت طالق مابين واحدة وثلاث فهي واحدة كذا في المحيط \* ولو قال ثنتان الى ثنتين فثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في العناية \* ولو قال انت طالق الى الليل أو قال الى شهر أو قال الى سنة فهو على ثلاثة أو وجهه اما أن ينوى الوقوع للعالم ويجعل الوقت للامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للعالم واما أن ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعد مضي الوقت المضاف اليه وان لم تكن له نية أصلا لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا \* ولو قال لها انت طالق الى الصيف أو قال لها الى الشتاء فهذا ما لو قال الى الليل أو الى الشهر سواء وكذلك اذا قال الى الربيع أو قال الى الخريف كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق الى حين أو الى زمان فان نوى وقتا دون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على ستة أشهر ولو قال انت طالق الى قريب لم ينو شيئا فهو على شهر الا يوما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو قال انت طالق من هنالى الشام فهي واحدة عليك الرجعة كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بها وقعت ثلاث ولو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة وان نوى معنى مع وقعت ثلاث مدخولة كانت غير مدخولة هكذا في فتح القدير \* وان نوى الطرف تقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرفا فيلغوز كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا قال واحدة في ثلاث فنوى واحدة وثلاثا أو نوى واحدة مع ثلاث يقع الثلاث وكذلك اذا قال انت طالق ثنتين في ثنتين فنوى ثنتين أو ثنتين مع ثنتين يقع الثلاث وان لم تكن له نية أو نوى الضرب والحساب في قوله واحدة في ثنتين تقع واحدة لا غير وفي قوله واحدة في ثلاث كذلك وفي قوله ثنتين في ثنتين يقع ثنتان لا غير كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق

خرج بها الى دار الاسلام بقيا على النكاح والمبعض اذا تزوج مبيضة بشهود وولى ثم أسلم جميعا وتركها ما كما يعتقده من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلا بها أو لم يحل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها قبل ان تقع الترتية بينهما وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا يظهران الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المراتم مع الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر أو احدهما كذا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المراتم مع الثاني ويجوز للمرتد نكاح



الامة النكاحية عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز نكاح منكوسة الغير ومعتدة الغير عند الكل ولو تزوج بمنكوسة الغير وهو لا يعلم انه منكوسة الغير فوطئها تجب العدة وان كان يعلم انها منكوسة الغير فوطئها لا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها والمهاجرة لا عدة عليها ولو ان تزوج الحال في قول أبي حنيفة فزوجه الله تعالى وقال صاحباه زجهما الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولوهاجر (٣٣٦) الزوج كان له ان يتزوج باختها أو أربع سواها وان كانت المهاجرة حاملا لا يتزوج في

رواية محمد عن أبي حنيفة

رحمہما اللہ تعالیٰ وروی

أول يوسف عن أبي حنيفة

وَجْهًا لِلَّهِ تَعَالَى إِنَّ لَهُمَا

تتو ح لک: لایه ها و حواص

حزب الله الحار

حتى تصع الحمل ويحور  
: كما في النمل

نكاح الحامل من الزنا ولا

بقربہار وجہا حق تاد فی

قول أبي حنيفة ومحمد

رجعهم الله تعالى وقال

أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

لايجوز تكاسها واذا راى

الرجل امرأة تزني فتزوحها

جَازَ النِّكَاحَ وَلَا زَوْجًا

بطأهامم، غواستواء، وقال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا يحب

ان پٹاھامن غیر آن

يستبرئها وان تزوج الذي

کافرة معتدة من کافر جازفی

قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالیٰ ولو اسلم بقیاعلیٰ

النكاح وان ترفع الامر

الى القاضي لا يطل القاضي

النكاح منه - ما خلا فالأى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توالت له كذا كذا

لعلنا ولو كانت الحماية  
فما زالت الامم المتحدة

في عدة مسلم لا يجوز للمسلم  
الالتزام بغيره

ولا لدمي أن يتزوجها حتى

تَقْضَىٰ عِدَّتُهَا وَالَّذِي إِذَا

آبان امراته الذمية فتزوجها

مسلم آوڙي من ساعتہ ذکر

بعض المشايخ يخرجهم الله

تعالیٰ انہ یجوزلہ نکاحہاوا

بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله أنت طالق في الدار وان عني به إذا أتيت مكة  
بصدق ديانة لا قضاء ولو قال أنت طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار يتعلق  
بالفعل كذا في الهداية \* وان قال أنت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالقاً مكانها وان قال أنت  
طالق في مكانك لم تطلق حتى تركه وتسجد سجدة وان قال في صومك كانت طالقاً حين يطلع الفجر كذا في  
السراج الوهاج \* ولو قال في مرضك أو وجعك لم تطلق حتى غرض كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق  
طلقة فيها دخولك الدار فانه يقع في الحال كذا في غاية السروحي \* ولو قال لها أنت طالق في حيضك أو مع  
حيضك فحين رأت الدم تطلق بشرط أن يستمر بها الدم الى ثلاثة أيام ولو قال أنت طالق في حيضك أو مع  
حيضك فلم تحض وتظهر لا تطلق ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا تطلق ما لم تظهر من هذه الحيضة  
وتحبض مرة أخرى كذا في البدائع ونشر الطعناوى \* ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بحيضك  
لم تطلق حتى تدخل أو تحبض كذا في البحر الرائق \* ولو قال أنت طالق في ثوب كذا وعليها غيره طلقت  
للحال وكذلك إذا قال أنت طالق وأنت مريضة وان قال غيبت إذا البست واذا حضرت دين فيما بينه وبين الله  
تعالى لا في القضاء كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق في ذهابك الى مكة أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق  
حتى تفعل ذلك الفعل كذا في المحيط \* ولو قال لها أنت طالق في علي أو حجابي أو رأبي يقع الطلاق  
بخلاف قوله أنت طالق فيما أعلم كذا في التظهير

• (الفصل الثاني في إضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك) \* ولو قال لها انت طالق في الغدا وقال غدا ولا نية له يقع الطلاق حين يطلع الفجر من الغد وان قال نويت به الوقوع في آخر الغد فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصلين وهل يصدق قضاء أجمعه وعلى أنه لا يصدق في قوله غدا واختلفوا في قوله في الغد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصدق وقال لا يصدق وعلى هذا اذا قال انت طالق في رمضان أو في رمضان أو قال أنت طالق شهرا أو في شهر ولو قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يأتي وكذلك اذا قال لها أنت طالق في يوم الخميس فهو على أول خميس يأتي ولو قال غبت رمضان الثاني لا يصدق في القضاء يصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر \* ولو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس فهو على يوم الخميس القائم كذا في المذخبة \* وفي مجموع النوازل اذا قال لها انت طالق يوم الجمعة أو في يوم الجمعة فهو في يوم الجمعة فانه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الثانية الا أن ينوي كذا في المحيط \* رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال انت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في فتاوى قاضيان \* رجل حلف وقال لا امرأته في النصف من رمضان انت طالق ليله القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة وعلى قوله ما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان في باب الاعتكاف \* والحالف لو كان من العوام يحنث في ليله السابع والعشرين من رمضان الذي حلف فيه لكثرة عرفهم كذا في الحاوي \* ولو قال أنت طالق بعد ستة تطلق بعد ما غربت الشمس من اليوم السابع يعرف الناس كذا في التارخانية \* ولو قال انت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يؤخذ باول الوقتين الذي تفوته فيقع

تعالى انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بحمضة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حمض وروى أصحاب الامالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا عدة عليها وقال ثعلب الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى اختلف المشايخ في وجوب العدة على النعمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة لانها ضمانة لتكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمية مع تقدم من مسلم لان تلك العدة قوية

فتقع النكاح \* رجل وطئ امرأة أبيه حرمت على أبيه وكلن على الاب كل المهران دخل بها فان قال الابن علت انها على حرام وتهدت  
انسادا النكاح كان عليه الحد ولا يرجع الاب عليه بما غرم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان وان لم يعلم الاب بذلك ووطئها  
عن شبهة لاحد عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على الاب ان دخل بها ولا يرجع على الابن لانه لم يتعد الفساد وان قبل امرأة أبيه عن  
شهوة حرمت على أبيه ويجب المهر على الاب ان كان دخل بها فان قال الابن تعدت افساد (٣٦٧) النكاح رجوع الاب عليه بما  
غرم من المهر وان لم يتعد  
الفساد لا يرجع ولا يحل  
للرجل ان يتزوج حرة طلقها  
ثلاثا قبل اصابة الزوج  
الثاني ولا أمة طلقها اثنتين  
وكلا يجوز له نكاحها لا يحل  
له وطؤها بملك اليمين

فصل في اقرار أحد الزوجين  
بالحرمة وفساد النكاح  
بسبب النسب وبطلان  
النكاح بملك اليمين

المطلقة الثلاث اذا أنت  
الزوج الاول وقالت تزوجت  
زوج آخر ودخل بي وطلقني  
وانقضت عهدي ان كانت  
ثقة ووقع عند الاول  
انها صادقة وكان ذلك  
بعدمدة تنقضي فيها العدتان  
وذلك أربعة أشهر فصاعدا  
حل للزوج الاول ان يتزوجها  
وان كان بعدمدة لا تنقضي  
فيها العدتان لا يحل وكذا لو  
أقرت المرأة بذلك وأنكر  
الزوج الثاني حل نكاحها  
للاول ولو أقر الزوج الثاني  
بذلك وأنكرت المرأة دخول  
الثاني لا يحل للاول وان  
كان الاول تزوجها بعدمدة  
ولم تقل المرأة شيئا قالت  
تزوجني وكنت في عسدة  
الثاني أو قالت كنت تزوجت  
بالزوج الثاني ولم يدخل بي

في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق اليوم وغدا انطلق في الحال واحدة  
ولا تطلق غداها وان قال غدا واليوم فانها تطلق اليوم واحدة وغدا أخرى كذا في السراج الوهاج  
\* ولو قال لها انت طالق اليوم واذا جاء غدا تنفع للحال واحدة واذا جاء غدا وهي في العدة تنفع أخرى كذا في  
فتاوى قاضيان \* واذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا فهي طالق غدا حين يطلع الفجر كذا في الذخيرة \*  
واذا قال لها في الليل انت طالق في ليلا ونهارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المقالة ثم لا يقع في النهار  
شيء هذا اذا لم تكن لينة وان نوى أن يقع لكل وقت تطليقة كان كما نوى واذا قال لها في الليل انت طالق  
نهارك وليلك تنفع واحدة ساعة ما قال هذه المقالة وتنفع أخرى اذا طلع الفجر ولو قال لها ليلت أنت طالق  
في ليلك وفي نهارك أو قال لها انما أنت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تطليقة واذا قال لها أنت  
طالق في كل وقت ونهارك أو في قيامك وقعودك لم يقع ما لم يوجد ولو قال في كل وقت في شهر بك أو في قيامك وفي  
قعودك فايهما وجد يقع فان نوى طائفة واحدة في قوله في ليلا وفي نهارك دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه  
نوى ما يحتمل له لفظه وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأة انت طالق بالنهار والليل ان  
قال ذلك نهارا طلقت واحدة وان قال ذلك ليلا طلقت اثنتين كذا في المحيط \* ولو قال لامرأة في وسط النهار  
انت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت اثنتين لان الطلاق الواقع  
في أول اليوم يكون واقعاً في آخره فلا تقع الا واحدة أما اذا بدأ بآخر اليوم والطلاق آخر اليوم لا يكون واقعاً  
في أوله فيقع طلاقان كذا في فتاوى قاضيان في فصل الكتاب \* واذا قال انت طالق الساعة غدا يقع  
عليها في الحال وان قال عنت به هذه الساعة الساعة من الغد فانه لا يصح في القضاء ويدين فيما بينه وبين  
الله تعالى كذا في المحيط \* وفي المنتقى انت طالق غدا وبعد غدا يقع في الغد فقط ولو قال أمس واليوم  
فواحدة فاما اليوم وأمس فثنتان ولو ذكر معه وأول من أمس فثلاث كذا في العتاة في الفصل الثاني فيما  
يكون شرطاً معني وفي الاضافات \* ولو قال انت طالق اليوم وبعد غدا طلقت اثنتين في قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال انت طالق غدا أو بعد غدا يقع بعد غدا لانه  
جعل أحد الوقتين ظرفاً والاصل انه متى أضاف الطلاق الى أحد الوقتين يقع بأخرهما كذا في الكافي  
\* ولو قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غدا ولا تله تقع واحدة كذا في محيط السرخسي \* فان نوى ثلاثاً  
متفرقة على ثلاثة أيام وقعن كذلك كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق تطليقة تقع عليك غدا انطلق حين  
يطلع الفجر ولو قال تطليقة لا تقع الا غدا طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* واذا قال انت طالق رأس  
كل شهر فانها تطلق ثلاثاً في رأس كل شهر واحدة \* ولو قال لها انت طالق كل شهر فانها تطلق واحدة كذا  
في الذخيرة \* ولو قال لها انت طالق كل جمعة فان كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى  
تبين بثلاث وان كانت نيته على كل جمعة تترباها على الدهر فهي طالق واحدة وان لم تكن لينة طلقت  
واحدة كذا في البحر الرائق \* ولو قال انت طالق كل يوم أو أبداً أو طالق الايام أو قال انت طالق اليوم  
وغدا أو بعد غدا فهي واحدة وكذلك لو قال انت طالق اليوم ورأس الشهر ولو نوى في كل يوم يقع ولو قال  
انت طالق في كل يوم تطليقة تقع كل يوم تطليقة ولو قال انت طالق في كل يوم أو عند كل يوم أو كلما مضى  
يوم طلقت ثلاثاً في كل يوم تطليقة كذا في محيط السرخسي \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

قالوا ان كانت عامة بشرائط الحل للاول لا يقبل قولها ولا الاول ان يسكنها وان كانت جاهلة قبل قولها وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت  
منكمومة الغيرة طلقها فقالت المرأة للثاني تزوجني وأنا معتدة عن الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان بين  
نكاح الثاني وطلاق زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويكون اقدامها على النكاح  
اقراراً بانقضاء العدة وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قولها ويفرق بينهما وبين الثاني وهذا

بجفاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد مدة فقالت تزوجتني قبل ان أتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون اقدامها على نكاح الاول اقراراً منها بأنهم تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا بقولها فجعل اقدامها على النكاح بمنزلة اقرارها بانقضاء العدة ولا كذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني يمكن فلم يجعل اقدامها اقراراً منها بوجود النكاح فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهر ثم قال لها تزوجتك قبل اصابه (٣٦٨) الزوج الثاني أو تزوجتك قبل الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كان القول

قول المرأة وبفسد النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان كان دخل بها \* اذا تزوج الرجل امرأته قد كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت أسقطت بعد الطلاق سقطا استبان خلعه كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أسقطت قبل نكاحك بعد طلاق الاول سقطا استبان خلعه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها \* امرأة زوجت بزوج ودخل بها ثم قالت لم أكن رضى بنكاح الاب وقد وردت نكاح الاب حين علمت وأقامت البينة على ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقبل بينهما على رد النكاح وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه

اذا قال لامرأته أنت طالق بعد أيام فأتبع بعد سبعة أيام وروى المعلى عنه اذا قال لها اذا كان ذو القعدة فانت طالق وقد مضى بعضه قال هي طالق ساعة ما تكلم واذا قال أنت طالق في محي يوم ان قال ذلك ليل طلقت كما طلع الفجر من اليوم الحائض وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في مضي يوم ان قال ذلك ليل طلقت اذا غربت الشمس من الغد وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في محي ثلاثة أيام ان قال ذلك ليل طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال أنت طالق في مضي ثلاثة أيام فان قال ذلك ليل طلقت اذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ به يتم الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع ووقع في بعضها الا تطلق حتى محي مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الليلة الرابعة وهكذا كرا القدر في شرحه كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق أمس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء ولو تزوجها أول من أمس وقع الساعة ولو قال أنت طالق قبل أن أتزوجك لم يقع شيء كذا في الهداية \* ولو قال أنت طالق اذا تزوجتك قبل أن أتزوجك أو أنت طالق قبل أن أتزوجك أو اذا تزوجتك فانت طالق قبل أن أتزوجك ففي صورتين الاولين يقع عند التزوج اتفاقاً وفي الثالثة لا يقع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر أو قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فدخلت الدار أو قدوم فلان قبل تمام الشهر من وقت المين لا تطلق ولو دخلت الدار أو قدوم فلان تمام الشهر من وقت المين يقع الطلاق ومن قال لامرأته أنت طالق قبل هذا الشهر تطلق في الحال ثم عند علمائنا الثلاثة رحمه الله يقع الطلاق مقارناً لدخول وقت انقضاء الشهر وتكون في وقت الدخول والقدوم حتى لو خالها في وسط الشهر ثم دخلت الدار أو قدوم فلان تمام الشهر وهو في العدة لا يظهر بطلان الخلع هكذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر فان مات فلان تمام الشهر طلقت مستنداً الى أول الشهر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق اجماعاً ولو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في أول شعبان اتفاقاً ولو قال أنت طالق ثلاثاً أو بياً ناقبل موت فلان بشهر ثم خالها في أثناء الشهر ثم مات فلان تمام الشهر ان كانت في العدة يقع الثلاث مستنداً ويطل الخلع ويرد الزوج يدل الخلع الى المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع الثلاث ولا يطل الخلع وبصر مع الخلع ثلاثاً وان مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن قد دخل بها ولم تحبب العدة لا يقع الثلاث ولا يطل الخلع بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* واذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر أو قبل موتك ثم مات الزوج أو المرأة عنده يقع الطلاق قبل الموت في آخر جزء من اجزاء حياته مستنداً وعندهما لا يقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فان مات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذه المين أبداً وان مضى شهر من وقت المين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر بعد ذلك طلقت لان وجود القدومين مجتمع عادة فسقط اعتباره ولو قال لامرأته أنت طالق قبل يوم الاضحي والنظر بشهر فانها تطلق اذا اهل هلال رمضان لان الفطر مع الاضحي لا يوجدان معاً فعلق وقوع الطلاق بصفة التقدم

الله تعالى لا تقبل بينهما لان التمكن بمنزلة الاقرار على جواز النكاح فكانت مكذبة ظاهراً \* رجل تزوج امرأته واعتبر أقران فلان تزوجها وطلقة وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وأنكر الطلاق يقضى له بالمرأة ويفرق بينهما وبين الآخر فان أقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبته المرأة في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العدة كأنه طلقها للحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة لا آخر وان أنكرت ما أقر به الاول من

دخل بها رجل أقرآن هذه  
المرأة أمه أو أخته من  
الرضاع أو بنته ثم أراد أن  
يتزوجها وقال أو همت أو  
أخطأت أو نسيت وصدقته  
المرأة فيما دعي من النسيان  
والغلط كان له أن يتزوجها  
وان ثبت الرجل على إقراره  
وقال هو - حق كما قلت لم يكن  
له أن يتزوجها وان كان  
إقراره بذلك بعد ما تزوجها  
فرق بينهما - ما ان ثبت على  
إقراره وكذا لو أقرت المرأة  
بذلك وأنه كسر الزوج ثم  
كذبت المرأة نفسها وقالت  
أخطأت أو غلطت فتزوجها  
جاء النكاح وان كان إقرارها  
بذلك بعد النكاح بقيا على  
النكاح ولو تزوج امرأة  
ثم قال بعد ذلك هي أختي أو  
بنتي أو أمي من الرضاع ثم  
قال أو همت ليس الأمر كما  
قلت لا يفسد النكاح بينهما  
ولو ثبت على إقراره وقال هو  
حق كما قلت أو أشهد عليه  
شهء ودا فرق بينهما فان جحد  
بعد ذلك لا يقع بحجوده  
وكذا لو قال هذه ابنتي أو  
أختي وليس لها نسب معروف  
ثم قال أو همت صدق ولو  
قال لعبد أو لأمته هذا بنى  
أو ابنتي - يعتق ولا يشترط

واعتبر اتصال الشهر بأحد هادون الآخر كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق قبل يوم الاضحية يقع الطلاق في الحال وكذا لو قال أنت طالق تطليقة قبلها يوم الاضحية يقع الطلاق في الحال هكذا في الذخيرة \* ولو قال أنت طالق قبل أن تحيض حيضة بشهر فكتبت شهرًا ثم رأت يومًا أو يومين دما لم تطلق حتى تراه ثلاثا فإذا استمر ثلاثا قبل هي طالق قبل ذلك بشهر \* ثم دأبى حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أنها تطلق للحال كذا في محيط السرخسي \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق قبيل غدا وقبيل قدم فلان فهو قبيل ذلك طرفه عين قال الحارث بن أبي الفضل رحمه الله تعالى هذا الجواب في قوله قبيل قدم فلان غير مستقيم والعجيب أنه يقع الطلاق إذا قدم فلان كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق بعد يوم الاضحية تطلق حين يحض الليل ولو قال بعد ها يوم الاضحية طلقت للحال ولو قال مع يوم الاضحية طلقت حين يطلع فجره ولو قال معها يوم الاضحية طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك لا يقع شيء كذا في الكافي \* وإذا قال أنت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة أو قال بعد يوم بعد يوم الجمعة يقع الطلاق عليه يوم الجمعة في المسنتين جميعا ولو قال أنت طالق بشهر غير هذا اليوم أو سوى هذا اليوم كان كما قال وكانت طاعة بعد مضي ذلك اليوم ولا يشبه هذا قوله إلا هذا اليوم فان هنالك تطلق حين تكلم كذا في المحيط \* والاصل ان الطلاق إذا علق بفعلين يقع عند آخرهما لأنه ان وقع عند أولهما صار معلقا بأحدهما وان علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما وان علق بالفعل والوقت يقع لكل واحد تطليقة لانهما مختلفان وان علقه بوقت أو بفعل فان سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل ويجعل كل منهما وقتا أو ضيفا للطلاق إلى أحدهما ولو قال إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأنت طالق لا يقع الا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزاءة قال أنت طالق إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأيهما جاء طلقت وكذلك لو توسط الجزاء كذا في محيط السرخسي \* ولا يقع بالثاني شيء الا إذا نوى ذلك كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق إذا جاء غد وبعد غد يقع في آخره ولو قال وهي مضطجعة أنت طالق في قيامك وتعودك لم تطلق حتى تفعلها فان كانت قاعدة فدامت ثم قامت أو كانت قائمة فذهبت ثم قعدت طلقت ولو قال أنت طالق في قيامك وفي قعودك طلقت بأيهما وجد ولو وجد لم يقع الا واحدة ولو قال أنت طالق إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأيهما وجد طلقت واحدة وكذلك لو قال أنت طالق إذا جاء رأس الشهر وإذا قدم فلان فأيهما وجد وقع ولو قال أنت طالق رأس الشهر أو إذا قدم فلان ان وجد القدم أو لا يقع وان جاء رأس الشهر أو لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط السرخسي \* وان قال أنت طالق رأس الشهر وإذا قدم فلان تعلق بكل واحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحد وعند الشرط أخرى كذا في الكافي في آخر فصل الطلاق قبل الدخول \* وإذا قال لامرأته الامة إذا جاء غد فانت طالق اثنتين وقال لها المولى إذا جاء غد فانت حرة في الغد لم تحمل له حتى تسكن زوجا غيره ومحمد بن ابي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الهداية \* ولو قال إذا طلقك فانت طالق وإذا لم أطلقك فانت طالق ولم يطلق حتى مات وقع تطليقتان ولو قال إذا لم أطلقك فانت طالق وإذا طلقك فانت طالق فانت طالق قبل أن يطلق وقع تطليقة واحدة كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت باتفاق العلماء فلوقال موصولا أنت طالق بر حتى لو قال متى لم أطلقك فانت طالق ثلاثا ثم وصل قوله أنت

(٤٧ - فتاوی اول) الثبات علی اقراره و کذا لوقال لامرأته هی ابنتی من النسب ولها نسب معروف لا یفرق بینهما وان کان مثلهایولئله و کذا لوقال هی أُمی وله أُم معروفه و لوقال لها هی ابنتی و لیس لها نسب معروف و مثلهایولئله و ثبت علی اقراره فرق بینهما وان أقرت المرأة انھ ابنته ثبت النسب ان کن مثلهایولئله و ان کان مثله الاولاد ائله لا یشب النسب ولا یفرق بینهما و ملک الیمین یمنع انعقاد نکاح المولی اذا تزوج الرجل أمة أو مملکة أو مدبرته أو أُم و له أو أمة یملک بعضہم لم یکن ذلك نکاحا و لو تزوج أمة الغیر لم ملکها

أوملك بعضها بطل النكاح والمأذون والمدير اذا اشترى منك حتما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منك حوته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها لا يصح ولو اشترى الحرام امرأته بشرط الخيار لا يبطل نكاحها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا المرأة اذا تزوجت نفسها من عبدها أو المكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر لان النكاح اذالم (٣٧٠) يعتبر كان بمنزلة العدم ولو عتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينقلب النكاح جائزا ولو تزوج المكاتب

طالق قال أصحابنا برؤوقعت واحدة ولو قال حين لم أطلقك ولا نية له فهي طالق حين سكت وكذا زمان لم أطلقك وحيث لم أطلقك ويوم لم أطلقك وان قال زمان لا أطلقك أو حين لا أطلقك لا تطلق حتى تمضي ستة أشهر ان لم تكن له نية كذا في فتح القدير \* ولو قال يوم لا أطلقك لم تطلق حتى يمضي يوم كذا في العتبية في الفصل الثاني فيما يكون شرطه معنى \* ومن قال لامرأته يوم أتزوجك فانت طالق فتزوجها لا يلا طلاقا ولو قال عنيت به بياض النهار خاصة دين في القضاء كذا في الهداية \* واذا قال ليله أتزوجك فانت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها لا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال يوم أتزوجك فانت طالق قال ذلك ثلاث مرات فتزوجها يقع الثلاث كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كلما لم أطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلاث متتابعات لا يقع جملة حتى لو كانت غير مدخول بها وقعت عليها واحدة لا غير كذا في التبيين \* ولو قال اذالم أطلقك فانت طالق او اذالم أطلقك فانت طالق فانه يرجع الى نيته فان قال نويت به الايقاع في الحال طلقت من ساعتها وان قال نويت به في آخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم أطلقك فانت طالق فان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع عليها الطلاق حتى يموت أحدهما او قال طلقت حين ماسكت كذا في المصنعات \* ولو قال انت طالق اذالم أطلقك او اذالم أطلقك لم تطلق حتى يموت أحدهما ان عني به الشرط وان عني به نية وقع الطلاق كما سكت وان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تطلق حتى يموت أحدهما وعندهما كما سكت يقع كذا في الكافي \* رجل قال كلما وقعت عندك فامرأته طالق فقعده ساعة طلقت ثلاثا ولو قال كلما نربتك فانت طالق فضرها يديه جميعا طلقت ثنتين وان ضرها بكن واحد لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة رجل قال لامرأته كلما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقا فان طلاقا بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقها واحدة طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيان

\* (الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه) \* اذا قال أنت طالق مثل عدد كذا شيء لا عدده كالمشمس والعمر وما أشبه ذلك فهي واحدة بآية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال عدد ما في يدى من الدراهم وليس في يده شيء تقع ثلاثة واحدة وكذا اذا قال عدد ما في الخوض من السمك وليس في الخوض سمك كذا في المحيط \* ولو أضاف الطلاق الى عدد معلوم النفي كعدد شعر بطن كفي أو مجوهول النفي والاشبات كعدد شعر ابليس ونحوه تقع واحدة أو من شأنه الشبوت لكنه زائل وقت الحلف بعارض كعدد شعر ساقى أو ساقك وقد تنوزل يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير \* ولو قال بعدد الشعر الذى على فخذك وقد كانت طلت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كلما قال بعدد الشعر الذى على ظهر كفي وقد طلى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال انت طالق عدد شعر رأسي وقد طلى لا يقع شيء ولو قال انت طالق عدد ما في هذه القصعة من الثريدان قال ذلك قبل صب المرقعة عليه فهو ثلاث وان قال بعد صب المرقعة فواحدة كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال انت طالق كالف أو مثل انت فان نوى ثلاثا فهو ثلاث لا جماع وان نوى واحدة أو لم تكن له نية فهي واحدة بآية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا قال انت طالق واحدة كالف فهي واحدة بآية في قولهم جميعا واذا قال لها انت طالق كعدد لالف أو كعدد ثلاث أو مثل عدد ثلاث فهي ثلاث في القضاء وفيما ينمو بين الله تعالى ولو نوى غير ذلك فنيته باطله هكذا في البدائع \* ولو

جائزا ولو تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورد في الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهران كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فيقدر حصته من رقبته الزوج يسقط المهر وتبقى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد واذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز عندنا فان ولدت منه أولاد اعتقوا على المولى لان الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا ملك المولى أخاه يعتق ولا يصير الجارية أم ولدا لا بد عندنا خلافا لفرقة رحمه الله تعالى وكذا لو ولدت منه أولاد نكاح فاسد أو بالوطء عن شبهة ولو ولدت منه بنجور تصير الجارية أم ولده ولو تزوج الابن جارية أبيه باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه هذا كان الولد حرا لان المولى ملك ابن ابنته ولا تصير الجارية أم الولد للابن لعدم الملك ولو كان الابن وطئها بغير نكاح أو

شبهة نكاح لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه وطئها وان الولد منه عتق على الاب باقراره لانه قال لوملك ابنته من الزنا يعتق عليه فكذا اذا ملك ابن ابنته من الزنا فان قال الابن علمت انهم التحل لي كان عليه الحد وان قال طننت انهم التحل لا يحد صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان أخبر بذلك عدل نية يؤخذ بقوله فلا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فالاحوط ان يارقها روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه





وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الأولاد لاول ويحوز لاول دفع الزكوة عنهم ويجوز لشهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكاة الى ولده من الزنا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع عن هذا وقال لا تكون الاولاد لاول وانما لهم للثاني وعليه الفتوى ولا يجوز للزوج دفع الزكاة الى ولده الملاءنة ولا تقبل شهادته له وذکر هشام رحمه الله تعالى في النوادر تجوز شهادته ولدا للملاءنة للزوج \* رجل (٣٧٣) تزوج امرأة فولدت ولدا للملاءنة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جب ان

يكون الولد لي فقالت المرأة لابل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قوله وان جاءت بالولد لا كثر من اثنين من وقت النكاح والمثلة بحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى القول قول المرأة أيضا عبد تزوج أمة بادن مولاها ثم اشتراها رجل فادعى المشتري انها مولا له ومثلها مولا لثمة فهما ولدها وبفسد السكاح بينهما وان أنكر ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى أمة فولدت منه ثم جاء رجل وأقام بيعة انها امرأته زوجها منه مولاها قال أجعلها امرأته وأجعل الولد للزوج لانه صاحب فراش ويعتق الولد على المولى لدعواه انه ولده \* رجل تزوج امرأة فقامت بولد نام لاقل من ستة أشهر قال محمد رحمه الله تعالى النكاح فاسد في قول وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* محبوب تزوج امرأة فكانت عنده زمانا ثم جاءت بولد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الولد وله ويحملها ذلك لزوج كان قبله طلقها ثلاثا \* رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول ففيه تزوج بانيها فجاءت الام بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفاه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بابت منه امرأته وله ان يتزوج الام بهذا ذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان جائزا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ولا الولد لاول ثم رجع وقال الولد لاني \* رجل طلق امرأته بانيها وأورجها فاعتدت وتزوجت

فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق مثل هذا أو هذا وأشار بثلاث أصابع فان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة وبأشبهه وكذا اذا لم تكن له نية كذا في البدائع \* ولو قال أنت طالق باني أو البنت أو الغش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو أشد الطلاق أو الجليل أو تطليقة شديدة أو عريضة أو طويلة قوى واحدة بنية ان لم ينو ثلاثا ولو نوى بقوله أنت طالق واحدة وقوله باني ونحوه أخرى تقع ثنتان ويكون باني \* الاصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفه الا بوصفه الطلاق بلغوا الوصف ويقع رجعا مثل ان يقول أنت طالق طلاقا لم يقع عليك أو على أتي بالخيار ومتى وصفه بصفة بوصف بها الطلاق فلا يحل اطلاقه لا تنبي عن زيادة كقوله أحسن الطلاق أو أفضله أو أسمنه أو أجمله أو أعدله أو خيره أو تنبي عن زيادة كقوله أشد الطلاق ونحوه فالاول رجعي والثاني بائن على أصولهم ولو قال أنت طالق أقبح الطلاق أو أغشيه أو أخبثه أو أسوأه أو أغلظه أو أشره أو أطوله أو أكبره أو أعرضه أو أعظمه ولم ينو شيئا أو نوى واحدة أو تنبي عن غير الامة كانت واحدة بنية وان نوى ثلاثا فثلاث كذا في التبيين \* ولو قال أنت طالق طوله وعرضه كذا فهي واحدة بنية وان نوى الثلاث لا يقع كذا في محيط المترخي \* رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو رجل الطلاق يقع طلاقا ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الاصل انه يقع ثلاثا ولو قال أقل الطلاق تقع واحدة ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثا دخل بها أو لم يدخل وكذا لو قال أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأته أنت طالق لاقيل ولا كثير تقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان وهو الاشبه ولو قال لا كثيرا ولا تقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال كل الطلاق فهي واحدة ولو قال كثير الطلاق فهي ثنتان ولو قال أنت طالق الطلاق كله فهي ثلاث ولو قال عددا من الطلاق فهي ثنتان وكذلك اذا قال عددا الطلاق ولو قال عددا الطلاق فهي ثلاث ولو قال أنت طالق وأخرى فهي واحدة ولو قال أنت طالق واحدة وأخرى فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير واحدة فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير ثنتين فهي ثلاث كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق واحدة تكون ثلاثا وتصير ثلاثا وتعود ثلاثا أو تتم ثلاثا أو تستكمل ثلاثا فهي ثلاث كذا في الترتاشي \* ولو قال أنت طالق تمام ثلاث أو ثالث ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقتان فهي واحدة ولو قال طلقك آخر ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القياس ان يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء انه يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق تطليقة حسنة أو جليلة كانت طالق بملك رجعتها حائضا كانت أو غير حائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته أنت طالق لا يجوز عليك من الطلاق أو ما لا يقع أو على أتي بالخيار ثلاثة أيام تقع واحدة وبطل الخيار وكذلك لو قال أنت طالق تطليقة تطيري الهواء كذا في الظهيرية \* وان قال أنت طالق على أن لا رجعة في عليك يلفظ بملك الرجعة كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق لو نين من الطلاق فهي ثنتان ولو قال ألوانا من الطلاق فهي طالق ثلاثا فان قال نويت ألوان الحرة والصفرة فانه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال أنواعا أو ضربا أو وجوها

فهي

الدخول

وتزوج بانيها فجاءت الام بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفاه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بابت منه امرأته وله ان يتزوج الام بهذا ذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان جائزا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ولا الولد لاول ثم رجع وقال الولد لاني \* رجل طلق امرأته بانيها وأورجها فاعتدت وتزوجت

في العدة ثم ولدت لستين من طلاق الاول أو ستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الولد للاول بخلاف ما تقدم  
لا لاول جعلناه للثاني لحكمتنا بقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة أم ولد أعتقه ما مولاه أو مات عنها ولم يمتها العدة ثم تزوجت في العدة  
بجاءت بولد لستين من حين مات المولى أو أعتق ولدت ستة أشهر منذ تزوجت فادعيها جميعا قال الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت  
ببخلاف أم ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح (٣٧٣) فادعيه المولى والزوجة فان الولد يكون

للزوجة في قولهم جميعا فلو  
طلقها طلاقا رجعيا فترجعت  
رجلا في العدة ثم طلقها  
الزوج الثاني فجاءت بولد  
لستين وشهر من طلاق  
الاول ولستة أشهر فصاعدا  
من طلاق الثاني فان الولد  
يكون للثاني لانا لو جعلناه  
للاول لحكمتنا بالرجعة  
امراة طلقها وزوجها ثلاثا  
وهي آيسة فاخبرت بعد  
شهور أن بنتها قد انقضت  
بالاشهر ثم جاءت بولد لاكثر  
من ستين قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى تنقضي  
عدتها بالولادة ولا يكون الولد  
للزوج الا أن يدعى رجل  
تزوج امراة وطلقها من  
ساعة فجاءت بولد على تمام  
سنة أشهر من وقت النكاح  
كان الولد ولده عندنا خلافا  
لرفر رحمه الله تعالى وان جاءت  
بالولد لاكثر من ستة أشهر  
من النكاح أو لاق من ذلك  
لا يكون للزوج امراة قالت  
في عدة الوفاة لست بحامل  
ثم قالت من الغدا أنا حامل  
كان القول قولها فان قالت  
بعد أربعة أشهر وعشرة  
أيام لست بحامل ثم قالت  
أنا حامل لا يقبل قولها الا  
أن تأتي بولد لا قبل من ستة

فهو ثلاث هكذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق أطلق الطلاق لا يقع بدون النية كذا في العتبية في فصل  
الكذابات \* رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جمعت تلك التطليقة بأنة أو قال جعلتها  
ثلاثا اختلقت الروايات فيه والصحيح أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير بأنا أو لا بأنا وعلى قول  
محمد رحمه الله تعالى لا تصير بأنا ولا لا بأنا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بأنا ولا يصح  
جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة ألزمت امرأتى ثلاث تطليقات بثلاث  
التطليقة أو قال ألزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت  
ثلاث التطليقة بأنة لا تصير بأنة ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بأش أو هي ثلاث فطلقها  
واحدة فانه عليك الرجعة ولا يكون بأنا ولا ثلاثا لانه قدم القول قبل زول الطلاق ولو قال اذا دخلت الدار  
فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بأنة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه  
هذه المقالة كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول) اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول به او وقع عليها فان  
فرق الطلاق بانث بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل أن يقول أنت طالق طالق طالق وكذا اذا قال  
أنت طالق واحدة وواحدة وقعت واحدة كذا في الهداية \* والاصل في هذه المسائل أن الملقوظ به أو لآن  
كان موقعا أو لا وقعت واحدة واذا كان الملقوظ به أو لا موقعا آخر وقعت ثنتان فلو قال أنت طالق واحدة  
قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبل واحدة او واحدة  
وقعت ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة أو واحدة وفي  
المدخول به يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال واحدة بعد ثنتان فثلاث  
كقوله واحدة مع ثنتين أو معهما ثنتان وكذا واحدة قبل ثنتان أو واحدة بعد ثنتين فثلاث كذا في العتبية  
\* ولو قال أنت طالق ثنتين مع طلاق اية فطلقها واحدة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وبعد طالق ان  
دخلت الدار تقعان بالدخول كذا في الظهيرية \* ولو قال لها ولم يدخل بها أنت طالق احدى وعشرين تقع  
الثلاث عند علمنا الثلاثة ولو قال احدى وعشرين تقع الثلاث في قولهم ولو قال واحدة وعشرين وقعت واحدة  
ولو قال واحدة ومائة أو واحدة وألفا كانت واحدة في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى تقع الثلاث كذا في المحيط \* وفي المتن اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت  
طلقها واحدة قبل الثنتين فاني لا بطل عنها الثنتين وألزمها التي أقرت به ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره  
كذا في الذخيرة \* وان قال واحدة ونصفا وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصفاً واحدة وقع ثنتان عند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال أنت  
طالق واحدة وأخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق \* واذا قال أنت طالق ثلاثا أو نحو من العدي فانت بعد  
قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثا ونحوه لم يقع شيء كذا في التبيين \* ولو قال أنت طالق البتة أو طالق بأش  
فجاءت قبل أن يقول البتة أو بأش لا يقع شيء كذا في البحر الرائق \* ولو قال أنت طالق اثم دنا ثلاثا فواحدة  
ولو قال فاشم دنا ثلاثا كذا في العتبية \* وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت  
الدار وقع عليها واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد ثنتان وماذا خرج يقع ثنتان اجماعا كذا في

أشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويطلب اقرارها بانقضاء العدة \* رجل خالع امرأته بمهرها ونفقة عدتها وكل حق لها عليه فافترت المرأة  
وقت الخلع وقالت أنا حائض غير حامل من زوجي ثم أقرت في الشهر من قبل أن تقر بانقضاء العدة وقالت أنا حامل من زوجي وأنكر الزوج  
الحمل لا تصح دعواها \* رجل له جارية غير محصنة فتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولداً كبيرن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة  
من نفيه وان كانت محصنة لا يسهه نفيه لانه ربما يعزل فيقع المهر في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت من

مولاها وما ثم وجدها ويطؤها ويعزل عنها فظهر بها حبل وولدت بعد ستة أشهر من دهرت ومات الولد فان كانت الحاربية هربت الى مقيم بها كان المولى في سعة من بيع الحاربية وان كانت الحاربية عقيمة لم يظهر منها جوار ولا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد بأنها أم ولده حتى لا يتابع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك ديانة ولا يعتمد على العزل رجل زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه يثبت النسب لانه أقرب نسب (٣٧٤) من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبوا لم يثبت النسب من المولى لانه

ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل المهر لمكان الدخول حكما رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فولدت لاقل من سنتين يوم فنفاه ثم ولدت ولدا آخر بعد سنتين يوم فهما ابنة وتثبت الرجعة لانهما بوا امان خلقا من ماء واحد والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطء بعد الطلاق رجعة \* رجل طلق امرأته طلاقا بائنا به الدخول فخرج منها رأس الولد قبل سنتين ثم خرج الباقي بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر الولد قبل سنتين \* رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر أنا حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق أولا أكثر من سنتين من وقت الطلاق أولا أقل من ستة أشهر من حين قالت أنا حامل كان الولد للزوج

\* (باب في ذكر مسائل المهر)

المهر لا يكون الا من مال متقوم فان سمي مالا مجهول

الجوهرة النيرة \* وان علق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وهي غير مدخولة بانتهى واحدة عند وجود الشرط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولغا الباقي وعندهما ما يقع الثلاث وان كانت مدخولة بانتهى ثلاث اجاعا الا أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتبع بعضها به ضافي الوقوع وعندهما ما يقع الثلاث جلة واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقال أنت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار أو ذكره بالقاء فدخلت الدار بانتهى ثلاث اجاعا سواء كانت مدخولة أو غير مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل المعلق وان دخلت بعد البيسوبة قبل التزوج حنت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول معاق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان أخر الشرط فقال أنت طالق طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج \* ولوعرف بحرف الفاء فقال لغير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت فمهر على الخلاف فيما ذكرنا السرخي فعنده تبيين واحدة ويسقط ما بعدها وعندهما ما يقع الثلاث وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه تقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بتم وأخر بالشرط كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولا بهما فعنده يقع في الحال ثنتان وتعلق الثالثة بالشرط وان كانت غير مدخول بها وقعت واحدة في الحال وتلغو الثانية وان قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق وهي مدخول بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولا بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية وتلغت الثالثة وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه وأخره الا أن عند وجود الشرط يقع الثلاث ان كانت مدخولا بهما في غير المدخول بها اطلاق واحدة قدمه أو أخره كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار فانت قبل قوله ان دخلت لم تطلق ولو قال أنت طالق وانت طالق ان دخلت الدار فانت المرأة عند الاول أو في الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق \* ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق ان دخلت الدار بانتهى بالاولى ولم تتعلق الثانية بالدخول وفي المدخولة تقع واحدة في الحال وتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانتهى بالاولى ولم يلزمها اليمين لانها ذمها منقطع ولو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فاذا دخلت طلقت واحدة ولو قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل ووقع عليها ثنتان ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة أخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الكنایات) لا يقع بها الطلاق الابالية أو بدلالة حل كذا في الجوهرة النيرة \* ثم الكنایات ثلاثة أقسام (ما يصلح جوابا بالغير) أمرك بذلك اختاري اعطدي (وما يصلح جوابا بالرد بالغير) اخرجني اذهبي اعزني قومي تقضي استمري تخمري (وما يصلح جوابا بوشمها) خيبة بريبة بته بانه حرام

الجنس بأن تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغ ما بلغ لان التسمية لم تنص وكذلك تزوجها على دار ولم يبين موضع الدار ولتزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صحت التسمية وأما الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء أعطاهما الوسط من ذلك وان شاء أعطاهما قيمة الوسط ولتزوجها على كرك خنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطى كرا وسطا وان شاء أعطاهما قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الوسط بعينه ولو وصف الكرك فقال وسطا ورديا كان عليه

فان لم تقبض الثوب حتى بلغت قيمته عشرة دراهم فلها الثوب ودره — مان تعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على تبرضة وزنه عشرة ولا يساوى عشرة مضروبة كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي سرقة مثلها لا يقطع ما لم تبلغ قيمتها عشرة مضروبة يعتبر الوزن والقيمة جميعا احتمالا للدره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع في الدراهم الزيفه والنهرجة اذا تزوج فيما بين الناس وفي الزكاة تجب في كل مائتي درهم زئوف خمسة منها ولو تزوج امرأة على ألف من دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقص غيره اقالوا ان كانت تلك الدراهم تزويج لو وجدت فلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت تلك الدراهم فلا يوجد أو صارت لاتزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم قبل الكساد ولو كانت غنا فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن

هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدنانير في المهور \* رجل تزوج امرأه على قيمة هذا العبد أو على قيمة هذه الدار جاز النكاح عهر مثلها لا تسمى مجهول الجنس \* رجل تزوج امرأه على الألف الذي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار إن شاءت أخذت الزوج بألف وإن شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يוכלها بقبض الدين من المديون ولوزر وجهاء على أن أبرأ فلان عما له عليه من الدين يرى فلان ولها مهور منها على الزوج ولوزر وجهاء على الألف التي له على فلان إلى سنة فرفض بذلك فنزوجهاء على ذلك كان لها الخيار إن شاءت أخذت



فجوز استعسانا والقياس بخلاف ذلك قال محمد رحمه الله تعالى ما لا يجزى في النكاح ما لا يجزى في البيع ولتزوج امرأة على طلاق امرأته  
أخرى أو على دم عدله عليها أو على وليها أو على أن يعلمها القرآن أو على أن يحج بها كان لها مهر مثلها ولتزوجها على حجة كان لها قبة حجة  
وسط ولتزوجها وهو حر على أن يتخذه مهاسنة كان لها مهر مثلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا ولتزوجها على  
أن يري غنمها سنة أو يزرع أرضها سنة في رواية الأصل ولتزوجها على خدمة (٣٧٧) حر آخر سنة ورضي ذلك الحر كان لها عين

الخدمة ولو قال الرجل  
زوجتك ابنتي هذه على أن  
تزوجني ابنتك فلانته جاز  
النكاح ولكل واحد منهما  
مهر مثلها وكذا ولتزوجها  
على ثوب يساوي خمسين  
درهما كان لها مهر المثل  
ولتزوجها على هذا العبد  
فاذا هو حر أو على هذا الدن  
من الخلل فاذا هو حر أو على  
هذه الشاة فاذا هي خنزير أو  
على هذه الشاة الذكينة فاذا  
هي ميتة كان لها مهر المثل  
ولو قال تزوجتك على هذا  
الحرف فاذا هو عبد أو على هذا  
الخنزير فاذا هو شاة أو على  
هذه الشاة الميتة فاذا هي  
ذكينة أو على هذا الحرف فاذا  
هو خمل روى محمد عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
أن لها مهر المثل وروى أبو  
يوسف عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أن لها  
المشار إليه وهو الصحيح  
ولو جمع بين مال وغير مال  
فقال تزوجتك على هذين  
العبدين فاذا أحدهما حر  
أو على هذين الدينين من الخلل  
فاذا أحدهما حر في ظاهر  
الرواية عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى لها مهر مال أن  
كان يساوي عشرة دراهم

أو بالاولى والثالثة طلاقا لا غير أو بالثانية والثالثة طلاقا وبالاولى حيا وفي هذه الوجوه الستة تطلق  
ثلاثا أو ينوي بالثانية طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثانية حيا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حيا  
لا غير أو بالآخر بين طلاقا لا غير أو بالاولين حيا لا غير أو بالاولى والثالثة حيا لا غير أو بالاولى والثانية  
طلاقا وبالثالثة حيا أو بالاولى والثالثة طلاقا وبالثانية حيا أو بالاولى والثالثة حيا وبالثالثة  
طلاقا وبالاولى والثالثة حيا أو بالثانية طلاقا أو بالثانية حيا لا غير ففي هذه الاحد عشر وجهات تطلق  
ثنتين أو ينوي بكل منها حيا أو بالثالثة طلاقا لا غير أو بالثانية حيا لا غير أو بالثالثة طلاقا وبالثالثة  
حيا لا غير أو بالثانية والثالثة حيا أو بالاولى طلاقا أو بالآخر بين حيا لا غير ففي هذه الوجوه الستة  
تطلق واحدة \* وألم ينو بكل منها شيئا فلا يقع في هذا الوجه شيء كذا في فتح القدير \* رجل قال لامرأته  
اعتدي اعتدي وقال نويت بكل تطلق واحدة من فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق  
ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اعتدي ثلاثا أو قال نويت باعتدي طلاقا ونويت بثلاث ثلاث  
حيض فهو كما قال في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* في المبسوط قال لها اعتدي فاعتدي  
أو اعتدي واعتدي أو قال اعتدي اعتدي ونوي الطلاق يقع ثنتين في القضاء كذا في غاية السروجي  
\* في المتن إذا قال لها اعتدي بامطلة وعني بقوله اعتدي الطلاق فهي طالق تطليقتين أحدهما بقوله  
اعتدي والثانية بقوله بامطلة وإن قال نويت أنهما مطلقتان لم ينفك من الطلاق باعتدي يدين فيما بينه  
وبين الله تعالى ولو قال لها يني فانت طالق فهي واحدة إذا لم ينو بقوله يني طلاقا ولو قال حرمت نفسي  
عليك فاستتري ونوي بهما طلاقا فهي واحدة بانه لا يقع على بائن بائن وكذلك إذا قال نويت بقولي  
حرمت نفسي واحدة وبقولي استتري ثلاثا فهي واحدة ولو قال لم أنوبقولي حرمت نفسي شيء أو أردت  
بقولي فاستتري واحدة أو ثلاثا فهو كما نوي كذا في المحيط \* ولو قالت لزوجه طلقني فقال اعتدي ثم قال لم  
أنو الطلاق لم يصدق كذا في التتارخانية \* الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال أنت طالق  
وقعت طلاقا ثم قال أنت طالق تقع أخرى ويلحق البائن أيضا بان قال لها أنت بائن أو خالعهما على مال ثم قال  
لها أنت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها أنت طالق ثم قال لها أنت  
بائن تقع طلاقا أخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها أنت بائن ثم قال لها أنت بائن لا يقع الاطلاق واحدة  
بانه لا يمكن جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى  
لو قال غنيت به البيئونة الغليظة ينبغي أن يعتبر وتثبت به الحرمة الغليظة الا اذا كان البائن معلقا بان قال  
ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال أنت بائن ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الككنز  
\* ولو قال لها أنت بائن أو خالعهما ثم قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوي الطلاق فدخلت وهي في العدة  
لا يقع الطلاق ولو قال لامرأته والله لأفريقك ثم قال لها قبل مضي أربعة أشهر أنت بائن ونوي به الطلاق  
أو خالعهما يقع الطلاق ثم اذا مضت أربعة أشهر ولم يفرقها يقع الطلاق أيضا ولو خالعهما أولا ثم قالها أنت  
بائن لا يقع شيء كل حكم عرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله أنت واحدة واعتدي واستبر في رجلك  
كذا في السراج الوهاج \* فلو أباها أو خالعهما ثم قال لها في العدة فاعتدي ناويا وقع الثاني في ظاهر الرواية  
كذا في البحر الرائق \* رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقوع الطلاق ولم يجب المال أما

(٤٨ - فتاوى اول) وان كان لا يساوي عشرة دراهم يكمل لها عشرة كانه سمي المال لا غير ولو أشار الى ما بين فقال تزوجتك على هذا  
العبد أو على هذا العبد أو أحدهما أو كس والآخر أرفع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن كان مهر المثل مثل الاوكس أو أقل منه فلها  
الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارفع أو أكثر من الاوكس فلها الارفع وان كان أكثر من الاوكس وأقل من الارفع كان لها مهر المثل لا يزداد  
على الارفع ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا أن يكون نصف الاوكس أقل من



المتعة فينتد تكون لها المتعة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لها الاوكس على كل حال بان كان يساوي عشرة دراهم أو أكثر وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على ألف درهم أو على ألفين فان أعتقت المرأة أو كسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس أو أقل منه جاز عققتها في الاوكس وان أعتقت الارفع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جاز عققتها وان كان أقل منه لم يجز ولا يجوز عققتها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال (٣٧٨) ويجوز في الاوكس وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

وقوع الطلاق فلا تنه صريح فيلحق ولو طلقها على مال أو خالعها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالعها في العدة لا يصح \* ولو قال لها بعد البينونة خالعك بنوي الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع \* اذا قال لها انت بائن غدا بنوي به الطلاق ثم بائها اليوم ثم جاء الغد تقع عليها تطبيقه بالشروط عندنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وينبغي على قياس هذه المسئلة أنه اذا قال لها ان دخلت الدار فانت بائن بنوي به الطلاق ثم قال لها ان كنت فلا نأفأنت بائن بنوي به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطبيقه واحدة ثم كملت فلا نأفأنت بائن بنوي به الطلاق تقع عليها تطبيقه أخرى كذا في الذخيرة \* ولو قال للبائنة أنت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها انك بتطبيقه لا يقع كذا في الخلاصة في جنس فمين يكون محلا للطلاق \* كل فرقة توجب حرمة مؤبدة كحرمة المصاهرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأته بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعقدة كذا في البدائع (الفصل السادس في الطلاق بالكاتبه) \* الكتابة على نوعين من سومة وغير من سومة ونعني بالمرسومة ان يكون مصدر او معنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدر او معنونا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الهواء والماءوشى لا يمكن فهمه وقرأته في غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت من سومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو المرسومة لا تخلو ما أن ارسل الطلاق بان كتب أمابعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة \* وان علق طلاقه بما يجيء الكتاب بان كتب اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فالم يجيء اليها الكتاب لا يقع كذا في فتاوى قاضيان \* وان كتب اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فكذلك حوائج خفاء الكتاب فقرأت الكتاب أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة \* رجل كتب الى امرأته بجوائح وكتب في آخره أمابعد فاذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فبذلك فاما كتابه الطلاق فجاءه الكتاب فطلق ولو سما كتابه الحوائج وترك كتابة الطلاق ثم بعث به اليها لم تطلق لانه اذا سما الحوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرط وان كتب في أول الكتاب أمابعد فاذا جاءك كذاي هذا فانت طالق ثم كتب الحوائج في آخره ثم محال الطلاق وبقي ما بعده لم تطلق وان محاماه به مده وترك الطلاق طلقت كذا في الظهيرية \* ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعدده حوائج ثم محال الطلاق وبعث بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كتب اليها أمابعد فانت طالق ثلاثا ان شاء الله تبارك وتعالى موصولا بكتابه لا تطلق وان كان مفصولا تطلق كذا في الظهيرية \* ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فأخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورهما فوصل الكتاب الى أيها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقرأته وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه (١) أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لاروايه لهذه المسئلة

اذا أعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عققتها وان أعتقتهما الزوج جميعا جاز عققتهما فيهما بضمن قيمة أيهما شاء وان أعتقتهما المرأة جميعا قبل الطلاق أو بعده فأيهما صار لها عتق ولو تزوج امرأته على خادمة بعينها فكما حاسدا ودفع اخلاصة اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان أعتقها بعد الدخول فالعتق جائز ولو تزوج امرأته على ألف وعلى ان يطلق فلانة أو على ألف وعلى أن يعفو عن دم عمه على أو على ألف وعلى ان يعتق أخاها ان وفي بالشروط كان لها الالف لا غير وان لم يف بكل اهما مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من الالف ولو تزوجها على أحد هذين العبدتين أيهما اشئت انادفعته اليك فانه يعطيها أيهما شاء ولو كان هذا في الخلع تعطيه أيهما اشئت المرأة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجها من بلدها أو على ألف ان لم يكن له امرأته وعلى ألفين ان كان له امرأته قال أبو حنيفة رحمه

(١) مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق

الله تعالى الشرط الاول جائز ان وافق الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يراد على ألفين ولا ينقص ويذهب عن ألف ولو تزوجها على ألف حالة أو ألفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ ألفي درهم اختارت ما شئت ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لاشئ فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا لاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس ولو تزوج امرأته على جارية على ان له خدمتها ما عاش أو ما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها

وما في بطنها المرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا أن يسل الزوج الخادم اليها باختياره وبغير خدمة ولو تزوج امرأة على غنم بعينها على ان أصواتها على كان له الصوف استقصانا ولو تزوج امرأة على ألف على أن لا يرنها ولا ترثه جاز السكاح بألف كان مهر مثلها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة تزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن أهب لك عبدى هذا فتر وجهها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها (٣٧٩) وان أبي أن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يراد على ألف

ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوج امرأة على عبد فانا هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد والمرأة تعلم بحال العبد أو لم تعلم كان لها قيمة العبد \* رجل له على امرأة ألف درهم من غنم يسع فتر وجهها على أن آخر ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل \* رجل طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم راجعها وقال لها زدت في مهر لم يصح لانها مجهولة ولو قال راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت جازوا فلا لان هذا مزية في المهر فتتوقف على قبولها ولو تزوج امرأة بألف ثم حدد السكاح بألفي درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى في كتاب السكاح ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا ان على قوله ما يلزمه الالف الثانية وعلى قول

وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية \* رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لا آخر اكتب الى امرأتى كتابا ان خرجت من منزل فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل فرائده عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالخرج والاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال لا يكتب قد شرط ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ذكره في الجامع كذا في محيط السرخسي \* ولو كتب الى امرأته كل امرأته على غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاخير ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية \* في المنتقى لو كتب كتابا في قرطاس وكان فيه اذا أناك كذا في هذا فانت طالق ثم نسخ في كتاب آخر أو امر غيره أن يكتب نسخة ولم يعمل هو فأنهاها الكتابان طلقت تطليقتين في القضاء اذا قرأتهما كتابا أو قامت به بينه وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيقع عليها تطليقة واحدة بأيهما أتاهوا يبطل الآخر لانها نسخة واحدة وفيه أيضا رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فأخذ وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فأنهاها الكتاب وأقر الزوج انه كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعث به هذا الكتاب اليها أو قال لا اكتب نسخة وابتعث بها اليها وان لم تقم عليه البينة ولم يقرأه كتابه لكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يلقه بنفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرأه كتابه كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

\* (الفصل السابع في الطلاق بالانفاذ الفارسية) \* والاصل الذي عليه الفتوى في زماننا هذا في الطلاق بالفارسية انه اذا كان فيه اللفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غيرنية اذا أضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الانفاذ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كتابات الفارسية فيكون حكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع \* اذا قال الرجل لامرأته ٢ به شتم ترازني فاعلم بأن هذه اللفظة استعمالها أهل خراسان وأهل عراق في الطلاق وأنها صريحة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى كان الواقع بهار رجعيًا يقع بدون النية \* وفي الخلاصة به أخذ النقيب أبو الليث وفي التنقيدي عليه الفتوى كذا في التارخية \* واذا قال ٣ به شتم تراولم يقل ٤ اززني فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق فواحدة تلك الرجعة وان نوى بآثنا أو ثلثا فهو كالنوى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذا كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لامرأته ٥ تراجنك بازداشتم أو ٦ به شتم أو ٧ يله كردم ترا أو ٨ بای كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقك عرفا حتى يكون رجعيًا يقع بدون النية كذا في الخلاصة \* وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي في قوله به شتم بالواقع بلا نية ويكون الواقع رجعيًا ويبقى فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع بآثنا كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ٩ ييك طلاق دست بازداشتم يقع الطلاق بآثنا ولو قال ١٠ ييك

٢ تركتك من الزوجية ٣ تركتك ٤ من الزوجية ٥ فككت ييك ٦ تركتك ٧ سبيتك ٨ فككت رجلك ٩ فككت ييك بطلاقة واحدة

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه وذ كر عصام الدين رحمه الله تعالى ان عليها ألفين ولم يذكر فيه خلافا وذ كر شمس الانعم الخلو في رحمه الله تعالى في شرح الحيل اذا جدد السكاح في المنكوحه وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه أشار شمس الانعم السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السكاح قال ولا نارضى الله عنه وينبغي ان لا تلزمه الالف الثانية لانه لا يثبت زيادة لفظا ولو ثبتت الزيادة ان ثبت في ضمن السكاح فاذا لم يصح السكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا الوباغ شيًا بألف ثم باعه بألف وخمسمائة

كان البيع الثاني فسخا للبيع الاول والزيادة في الثمن والزيادة في المهر سواء ولو لم يكن ان يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل فسخا وهذا لو كان النكاح الاول بالف والثاني بالف لا يجعل لمال الثاني زيادة في المهر امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج أقر بين يدي الشهود ان لهاعليه كذا وكذا من المهر تركه ما في ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى بصح اقراره اذا قبلت ويجعل على انه زاد في مهرها والزيادة (٣٨٠) في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير

قبول المرأة \* رجل قال لامرأته ان أقررت بمهر كذا فأنت طالق ثم أراد ان يفسر وهو صحيح فان المرأة تبسبب من مالها بمقدار ما يريد أن يقر لها من المهر بعد البراءة فيقر على نفسه لها بمن المبيع فلا يحنث في عينه وان كان الزوج مريضا لاجل له في ذلك \* رجل قال لامرأته أبريني من مهر كذا حتى أهب لك فأبرأته وأبى الزوج ان يهب لها شيئا قال نصبر رحمه الله تعالى لا يبرأ الزوج عن المهر \* رجل تزوج امرأة بالف على ان كل الالف مؤجل ان كان الاجل معلوما صح التأجيل وان لم يكن لا يصح وانما لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتجهيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة فهو خذمنه الباقي بعد الطلاق أو بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يجبره ولو ان أخا أو اختا ورثا دارا من أبيهما فزوج الاخ امرأة سبب بعينه من تلك الدار ثم مات الاخ ولم ترث الاخ بذلك قالوا تقسم الدارين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخ فمهر المرأة قيمة البيت في تركه الزوج كالتزوج امرأته بعد فاسق العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد

الطلاق دست بازداشتم يقع رجعي كذا في التجنيس والمزيد \* امرأة قالت لزوجها ٢ مر اطلاق ده فقال الزوج ٣ داه كبر وكبره كبر أو قال داه بادو كبره بادان نوى يقع ويكون رجعا وان لم ينو لا يقع \* ولو قال ٤ داه است أو كبره است يقع نوى أو لم ينو ولا يصح في ترك النية قضاء \* ولو قال ٥ داه استكار أو كبره استكار لا يقع وان نوى ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق ٦ داه كبر وبرو لا يقع أخرى الا اذا نوى اثنتين ولو قالت لا كفي بالواحدة فقال ٧ دو كبران نوى به الاثنتين من الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لها بعد ما طلبت منه الطلاق ٨ كفته كبر لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة \* ولو قالت ٩ دست ازم من بازدار فقال بازداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في الحيط \* ولو قالت ١٠ مر امدار فقال الزوج ١١ ناداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في النخبة \* ولو قالت ١٢ مر اطلاق ده فقال لأفعل فقال ١٣ اكر بدهي بروم شوي كنم كفت بكن خواهي يكي خواهي ده لا يقع كذا في العتائية \* امرأة قالت ١٤ مر اسه طلاق ده فقال الزوج ١٥ دايما باليا فان كان هذا لغة أهل بلدة من البلدان ولم يكن لغة أهل بلدة الزوج لا يصدق انه لم يرد به الجواب وان لم يكن لغة أهل بلدة من البلدان لم يكن جوابا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ١٦ ترايت طلاق واين طلاق أولين وآخرين است تقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ١٧ توه ده ونوى الطلاق يقع كذا في خزانه المفتين \* رجل قال لامرأته ١٨ دست ازم من بازدار فقالت المرأة بازداشتم به طلاق فقال الزوج من نيزازو بازداشتم ان نوى الواحدة فواحدة وان نوى الثلاث فثلاث وان لم ينو شيئا لا يقع شيء رجل قال لامرأته ١٩ مر اباكر نيسي ونوى به الطلاق لا يقع رجل قال لامرأته ٢٠ هزار طلاق ترا وقع الثلاث رجل قال لامرأته في حال مذاكرة الطلاق ٢١ هزار طلاق بدامت در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق فالقول قوله مع عينه رجل قال لامرأته ٢٢ توه طلاق باش ان نوى ايقاع الثلاث يقع والافلا كذا في الظهيرية \* ولو قالت طلقني فقال ٢٣ سه طلاق بدامن تودرنه ادم برو يقع الثلاث كذا في العتائية \* ولو قال بالنارسية ٢٤ تو طلاق يقع كذا لو قال لها ٢٥ تو طالق وكذا لو قال لها ٢٦ تو طلاق باش او سه طلاق باش او سه طلاقه باش او سه طلاقه شو تطلق من غير نية وبه كان يفتي الامام الاستاذ ظهير الدين خالي رحمه الله تعالى وفي باب السنن لا تطلق من غير

(رجع)

٢ اعطى الطلاق ٣ افرضي انه أعطى وفعل (أو قال) ايكن معطى أو ليكن فعل ٤ اعطى أو فعل ٥ ظني انه اعطى أو ظني انه فعل ٦ افرضي انه اعطى واذهبي ٧ افرضي اثنتين ٨ افرضي انه قيل ٩ كف بذلك عني فقال افرضي انما كفت ١٠ لا تمسكي ١١ افرضي انك لم تمسكي ١٢ اعطى الطلاق ١٣ ان كنت تعطيني اذهب أتزوج فقال افعلي ان أردت واحدا أو عشرة ١٤ اعطى ثلاث طلاقات ١٥ (دايم) كلم من قبيل الممهل ١٦ اعطيتك طلاقه وهذا هو الطلاق الاول والاخر ١٧ اعطيتك ثلاثا ١٨ كفي بذلك عني فقالت المرأة كفت بثلاث طلاقات فقال الزوج وأنا أيضا كفت عنك ١٩ است تنفعيني ٢٠ لك ألف طلاق ٢١ جعلت في ذيلك ألف طلاق ٢٢ كوني ثلاث طلاقات ٢٣ وضعت ثلاث طلاقات في ذيلك فاذهبي ٢٤ أنت طلاق ٢٥ أنت طالق ٢٦ كوني طلاقا أو كوني ثلاث طلاقات ٢٧ مثل الذي قبله

وقع في نصيب الاخ فمهر المرأة قيمة البيت في تركه الزوج كالتزوج امرأته بعد فاسق العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد نية على الزوج وان كان الاخ تزوج امرأته على مال ثم أعطاها بذلك المال يتابعينه من تلك الدار والمستله بها الماطل البيع ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه \* جماعة قالوا الرجل زوجته فلانة بالف درهم على ان مائة منها لك ورضيت المرأة جاز النكاح شتمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء \* رجل تزوج امرأته نكاحا فاسدا على خادمة بعينها فاعتقها قبل ان يدخل بها فالتق باطل وان اعتقها بعد ما دخل بها جاز العتق

\* رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة، وصوفة العاقل والعرض والرقعة إلى أجل معلوم فأعطاه القيمة الثياب كان لها أن لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تمتنع عن أخذ القيمة قال محمد رحمه الله تعالى وأصل هذا أن كل ما جازا السلم فيه فلها أن لا تأخذ إلا المسمى وما لم يجز فيه السلم كان الزوج أن يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائز إذا كانت مؤجلة ولا يجوز دون الأجل فله أن يعطيها القيمة لا في المكمل والموزون لها أن لا تأخذ القيمة وإن لم تكن مؤجلة لأن المكمل والموزون يصلح مهر أو تمنا (٣٨١) من غير ذكر الأجل أما الثوب الموصوف

وإن صلح مهر إلا أن الثوب يتعين بالتعيين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عبته كان له أن يعطي القيمة \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة بأربعة دراهم فتزوج امرأة بأربعة دراهم وأكل القاضي لها عشرة قال محمد رحمه الله تعالى لا يجتث في عبته وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها \* رجل قال لامرأة تزوجتك على ألف درهم فقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك نفسي جاز وكذا لو سكت الزوج وافترقا ثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على ألف كان جائزا \* رجل قال تزوجت هذه وهي أمه له معروفه قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك إقرارا بالعق والنكاح باطل \* رجل قال لامرأة أتزوجك على ناقة من ابلي هذه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لهم هم مثلها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطيها ناقة من ابلي ماشاء \* رجل تزوج امرأة بألف على أن يقدما تسره والبقية إلى سنة كان

نية كذا في الخلاصة \* رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية ٢ هز ارتلاق تراولم يزد على وقع هذا عليها ثلاث تطلقات امرئة قال لها زوجها أنت طالق واحدة فقالت له المرأة ٣ هز ارتقال الزوج هز ارتقالا على وجهين أما أن ينوي شيئا أو لم ينو في الوجه الأول هو على ما نوى وفي الوجه الثاني لا يقع امرأته قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج لها بالفارسية ٤ نوازسر تا باطلاق كرده يسأل الزوج عن مراده امرأته سألت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية ٥ يك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ٦ تراسيا ارتلاق ولم تكن له نية يقع تطلقتان رجل قال لا آخر تزوجت امرأة أخرى فقال نعم فقال لم تطلق المرأة الأولى فقال بالفارسية ٧ از برای تراولم يكن تزوج امرأة أخرى ولم يطلق الأولى ولم يرد بذلك الطلاق لا تطلق رجل قال لامرأته ٨ من طلاق ترا دادم فهذه على ثلاثة أوجه أن نوى الإيقاع أو التزويض أو لم ينو شيئا في الوجه الأول يقع وفي الوجه الثاني لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التجنيس والمزيد \* ولو قال ٩ دست باز داشتيم ترافقيه اختلاف الشيخين لكن على نحو ما ذكرنا في قوله ١٠ بهستم في فتاوى النسائي إذا قالت ١١ دست باز داشتيم مرافقا قال داشتيم فهو بمنزلة ما لو قال ١٢ دست باز داشتيم وإذا قالت ١٣ مرادر كار خدای كن فقال الزوج ١٤ ترادر كار خدای كردم أو قالت ١٥ مرابجندای بخش فقال الزوج ١٦ بخشيدم ان نوى الطلاق يقع وإن لم ينو لا يقع كذا في النخبة \* قالت له طلقني فقال ١٧ ترا كدام طلاق مانده است يا كدام نكاح فهو اقرار بالثلاث كذا في القنية \* سئل نجم الدين عن امرأة طلقني فقال لها ١٨ نه ترا طلاق مانده است نه نكاح برخيز ووه كبر قال هذا اقرار انه قد طلقها ثلاثا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ١٩ دست باز داشتيم يك طلاق فقالت المرأة ٢٠ باز كوي تا كواهان بشنوند فقال الزوج ٢١ دست باز داشتيم يك طلاق فلما افترقا قالت له أجنبية ٢٢ زن برادست باز داشتيم فقال دست باز داشتيم يك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة ٢٣ دست باز داشتيم يكون انشاء فطلق ثلاثا لا إذا قال غيب بالثانية والثالثة إلا بخبر ولو قال ٢٤ دست باز داشتيم يكون اخبارا كذا في فتاوى قاضيان \* إذا قال ٢٥ چهار راه بر تو كشاده است لا يقع الطلاق وإن نوى ما لم يقل خذي أيما شئت عند أكثر المشايخ وأنه منقول عن محمد رحمه الله تعالى وإذا قال لها ٢٦ چهار راه بر تو كشادم يقع الطلاق إذا نوى وإن لم يقل خذي أيما شئت وفي مجموع النوازل لو قالت ٢٧ دست از من بدار فقال لها ذهبي إلى جهنم يقع الطلاق سئل نجم الدين عن امرأة

(ترجة)  
٢ ألف تطلقة لا ٣ ألف ٤ أنت مطلقة من الرأس إلى القدم ٥ أعطيتك مطلقة وأعطيتك طلقين ٦ لا طلاق كثير ٧ من أجلك ٨ أعطيتك الطلاق ٩ فككت يدك ١٠ سبت ١١ هل فككت يدي فقال فككت ١٢ فككت اليد ١٣ اجعلني في طاعة الله ١٤ جعلتك في طاعة الله ١٥ هبت لله ١٦ وهبتك ١٧ أي طلاق بقي لك وأي نكاح ١٨ ما بقي لك طلاق ولا نكاح قوي وذهبي ١٩ فككت يدك بطلقة ٢٠ قل ثانيا حتى تسمع الشهود ٢١ فككت يدك بطلقة ٢٢ هل فككت يدا امرأتك فقال فككت يدها بطلقة ٢٣ فككت يدها ٢٤ فككت يدها والفرق لا يظهر إلا في الفارسي ٢٥ الطرق الأربع مفتوحة عليك ٢٦ فكت لك أربعة طرق ٢٧ ارفع يدك عني

الألف كله إلى سنة إلا أن تقيم المرأة البينة أنه تسره منهاشئ أو كاهفته أخذها \* رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها ثمانون دينارا قيمة الخادم وأربعون قيمة البيت وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقدر بالأربعين ويعتبر فيه قيمة الغلام والرخص والفتوى على قولهما إذا تزوج امرأة وسعى لها شئ أو أشار إلى شئ والمشار إليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كانا حلالين فلها مثل الذي سعى وإن كانا حرامين أو كان المشار إليه حراما كان لها مهر المثل إذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري

كما لو تزوج امرأته على هذا الحد من الخلل فاذا هو طلاقا مثل الدن من الخلل وان كان فيه خرقا لمهر المثل وان كان المسمى حراما والمشار اليه حلالا اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما روى أبو يوسف رحمه الله تعالى انه اذا أشار الى حلال كان لها المشار اليه ولو قالت تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت فاذا في البيت خنزير او ليس فيه شيء كان لها شاة وسط وتبطل الإشارة \* رجل تزوج امرأته فقال اشهدوا اني زوجت فلانة (٣٨٣) من فلان بألف درهم على ان على من مالى ألف درهم وعلى فلان يريد به الزوج ألف درهم

فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاب بألف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كأنه امرأه بالضمان عنه فاذا أخذت المراء من أبيها أو من ميراثه ألفا كان للاب أو لورثته ان يرجعها بذلك على الزوج ولو قال اشهدوا اني زوجت ابنتي فلانة من فلان بألف درهم من مالى فقال الزوج قبلت جار النكاح ولا ضمان على الاب \* رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم ونوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون منعتهما أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسي على ألفي درهم أفق منها تركت لله وللرحم فقال الزوج قبلت فالمهر ألف درهم \* رجل زوج ابنته من رجل على ان أبرأ الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو زوجت الابنة نفسها على ان أبرأ الزوج أباهما عن دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولو لها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئ من ذلك مهرى \* رجل تزوج امرأة على عبدها

٢ دامت طلاقا سرخو يش كبر وروى خويش طلب كن قال الطلاق الاول رجعي فان لم ينوب قوله ٣ سرخو يش كبر طلاقا آخر بين الاول رجعي ولا يقع به هذا القول شيء وان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا ويصير الاول مع الثاني بائنا كذا في الذخيرة \* ولو قالت ٤ كرا ن بخريدي بعيب بازده فقال بعيب بازده دامت ونوى يقع به الطلاق ولو قال ٥ بعيب بازدهم لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة \* ولو قال أبو المرأة لزوجها ٦ كرا ن خريديا من عن بازده فقال بتوا بازدهم يقع الطلاق اذا نوى كذا في الظهيرية \* ولو قالت ٧ سو كند خور بطلاق من ككه فلان كرا نكنم فقال خورده كبر حكي فتوى شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى انه لا تطلق امرأة قالت لزوجها ٨ من يكسوى نويكسوى فقال الزوج ٩ هجنين كبر لا تطلق امرأة قالت لزوجها ١٠ تو بر من برا أمدة كه من زن نونه أم فقال ١١ في كبر لا تطلق \* رجل دعا امرأته الى الفراش فأبت فقال لها اخرجي من عندي فقالت طلقني حتى اذهب فقال الزوج ١٢ اكرار زوي تو جنين است جنين كبر فلم تقل شيئا وقامت لا تطلق كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة فقيل له ١٣ چرا كردهي فقال كردها كردها كبر يقع اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يفتي كذا في الخلاصة \* رجل أكل خبزا أو شرب خرا فقال ١٤ نان خوردم ونيدي زن ما به ثم قال له رجل بعد ما سكت ١٥ بسه طلاق فقال الرجل بسه طلاق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان \* في الفتاوى رجل قال لامرأته ١٦ اكرتوزن مني سه طلاق مع حذف اليا يقع اذا قال لم أو الطلاق لانه ما حذف لم يكن مضيفا اليها امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال لها ١٧ سه طلاق برداروردي لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق اليها وان نوى يقع ولو قال لها ١٨ سه طلاق خود برداروردي يقع بدون التنية ولو قالت طلقني فضر بها وقال لها ١٩ اينك طلاق لا يقع ولو قال ٢٠ اينك طلاق يقع وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن ضرب امرأة فقال ٢١ دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام أحمد القلانسي رحمه الله تعالى عن وكرا مرأته فقال ٢٢ اينك يك طلاق ثم وكرها ثانيا فقال ٢٣ اينك دو طلاق وكذا الثالث قال تطلق ثلاثا فشيخ الاسلام يقول سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام أحمد يقول سمي الطلاق فيقع \* سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية ٢٤ بسه طلاق ان قال غنيت امرأتي يقع وان لم يقل شيئا لا يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ٢٥ دار طلاق لا يقع في جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم الاضافة اليها وقيل يقع من غيرنية وهو الاشبه لان قوله دار في العادة وقوله خذسواء

(ترجمه)  
٢ اعطيتك الطلاق املي املي نفسك واطلي رزقك ٣ املي املي نفسك ٤ اشتريت غاليا فرد به بالعيب فقال رددتك بالعيب ٥ رددت بالعيب ٦ اشتريت غاليا فردته على فقال رددتها لك ٧ احلف بطلاق اني لا افعل هذا الامر فقال افرضي اني احلفت ٨ أنا في ناحية وأنت في ناحية ٩ افرضي هكذا ١٠ لم تجت على وأنا لست امرأتك ١١ افرضي انك لست ١٢ ان كان مرادك هكذا افرضي هكذا ١٣ لم فعلت فقال افرضي الذي فعل لم يفعل ١٤ اكلنا خبزا وشربنا ثيبا نساؤنا بثلاث ١٥ بثلاث طلقات ١٦ ان كنت امرأتي طالق ثلاثا ١٧ خذي ثلاث طلاقات وذهبت ١٨ خذي ثلاث طلاقاتك وذهبت ١٩ هالك الطلاق ٢٠ هالك طلاقك ٢١ خذي الطلاق ٢٢ هالك طلقه ٢٣ هالك طلقتين ٢٤ بثلاث طلاقات ٢٥ خذي الطلاق

ذكر في النوادر ان للمهر مثلها وليس هنا بمنزلة ما لو تزوج امرأته على عبد الغير لان غنة لو أجاز صاحب العبد كان العبد مهر او هناعبد ولو المرأة لا يصير مهرها \* ان تزوج الرجل امرأة بألف على ان ترد المرأة عليه ألفا جازا النكاح ولها مهر مثلها كما لو تزوجها على ان لا مهر لها ولو تزوج امرأته على ان يهب الزوج لبيها ألف درهم كان للمهر المثل وهب لبيها ألفا ولم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأته على ان يهب لبيها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقدم دفع الالف الى الاب يرجع عليها بنصف الالف

وهي الواهبة \* رجل تزوج عبدا امرأة بألف درهم ثم باعته بتسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانما تأخذ التسعمائة بمهرها ويصل  
النكاح ولا ترجع المرأة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة  
كانت التسعة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بألف والمرأة بالالف ولا تتبع المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه هذا  
عتق \* رجل تزوج امرأة على حكمها جازا النكاح ولها ما حكمت بمقدار مهر المثل أو أقل (٣٨٣)

لم يصح حكمها على الزوج  
ما لم يرض به \* ولو كان الحكم  
للزوج فحكم بمقدار مهر  
المثل أو أكثر جازا حكم  
بأقل من مهر مثلها لم يصح  
حكمه الا برضا المرأة وكان لها  
مهر مثلها وكذا لو شرط في  
النكاح حكم رجل أجنبي  
فحكم بمقدار مهر المثل جاز  
حكمه وان حكم بأكثر من  
ذلك لا يصح حكمه على  
الزوج وان حكم بأقل من  
مهر المثل لا يلزمها حكمه  
وكان لها مهر المثل \* رجل  
قال لامرأة تزوجتك على  
دراهم ولم يذكرا العدد كان  
لها مهر مثلها ولا يشبه هذا  
الخلع اذا تزوج امرأة على  
أقل من ألف ومهر مثلها  
ألفان كان لها ألف درهم  
لان النقصان عن الالف لم  
يصح لمكان الجهالة فصار  
كأنه تزوجها على ألف وان  
كان مهر مثلها أقل من  
عشرة قال محمد رحمه الله  
تعالى لها عشرة دراهم \*  
رجل تزوج امرأة بألف  
على ان لا ينفق عليها ومهر  
مثلها مائة كان لها الالف  
والنفقة اذا تزوج بذات  
رحم محرم منه نحو الام  
والبنت والاخت والعممة

ولو قال لها خذي طلاقك يقع من غيرنية كذا ههنا كذا في المحيط \* مثل شمس الائمة الا وزجندى رحمه الله  
تعالى عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدي لطلقت نفسي ألف تطليقة فقال الزوج ٢ من  
نيزه زار دادم ولم يقل ٣ دادم ترا قال يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج ٤  
اينك هزارة لا تطلق من غيرنية \* رجل طلق امرأته فقيل له في ذلك فقال ٥ دادمش هزار ديكر تطلق  
ثلاثا من غيرنية امرأة قالت لزوجها ٦ من برتوسه طلاقه أم فقال الزوج ٧ يشي أو قال سه طلاقه  
يشي أو قال سه مكوجه صد كوفهنا كله اقرار عنه بالثلاث فيقع عليها ثلاث تطليقات مثل الفقيه  
أبو بكر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته ٨ هزار طلاق بويكي كردم قال يقع ثلاث تطليقات وكذلك  
اذا قال ٩ هزار طلاق ترا بكي كنم ونوى الطلاق يقع ثلاثا كذا في الذخيرة \* مثل نجم الدين رحمه الله تعالى  
عن قال لامرأته فخذ النكاح بيننا احتياطا فقالت بين وجه الحرمه ونازعته في ذلك فقال ١٠ سزاي اين  
زنك ان اين است كه هيجنين حرام ميداري قال يكون اقرارا بالحرمه ولو قال ١١ سزاي اين زنك ان است  
كه حرام داري ولم يقل ١٢ هيجنين لا يكون اقرارا بحرمه هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله ١٣  
اين زنك ان هيجنين تحقيق الحرمه منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات \* مثل شيخ الاسلام الفقيه  
أبو نصر عن سكران قال لامرأته أتريدن أن أطبقك قالت نعم فقال بالفارسية ١٤ اكرورن مني يك طلاق  
دو طلاق سه طلاق قومي واخر جي من عندي وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله كذا في المحيط  
\* مثل أبو بكر عن سكران قال لامرأته ١٥ بيزارم بيزارم بيزارم اچيزي نباشي فقالت المرأة الى متى  
تقول فاني أخاف لم يبق بيني وبينك شئ فقال الزوج ١٦ چنين خواهم فلما سمعها قال لم أذكر شيئا من ذلك  
فقال أرجوا أنها لا تطلق وهي امرأته كذا في التتارخانية \* في فتاوى النسائي رجل قال ١٧ أن زن كه  
مر ايجانه است بسه طلاق وليست امرأته في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ١٨ اين زن كه  
مر ابايخانه اند راست بسه طلاق وليست هي في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط  
\* في فتاوى النسائي اذا قال لامرأته المدخول بها ١٩ ترايك طلاق ترايك طلاق فهو بمنزلة قوله أنت طالق  
أنت طالق كذا في الذخيرة \* ولو قالت ٢٠ مر اطلاق دهو مر اطلاق دهو مر اطلاق دهو فقال دادم تقع ثلاث  
ولو قالت ٢١ مر اطلاق دهو مر اطلاق دهو فقال دادم تقع واحدة ولو قالت ٢٢ مر اطلاق كن

ترجمة  
٢ وأنا أيضا أعطيت ألف طلاق ٣ أعطيتك ٤ هالك ألفا ٥ أعطيتها ألفا آخر ٦ أنا طالق منك ثلاثا  
٧ أكرأوا قال أكثر من ثلاث تطليقات أو قال لا تقولي ثلاثة قولي كم مائة ٨ ألف تطليقتك جعلتها واحدة  
٩ ألف تطليقتك اجعلها واحدة ١٠ الاثني بهذه النساء نقضن مع الحرمه هكذا ١١ الاثني بهذه  
النساء نقضن مع الحرمه ١٢ هكذا ١٣ هذه النساء وهكنا ١٤ ان كنت امرأتي طليقة وطاقتين  
وثلاث طلاقات ١٥ أنا متا دمتا دمتا أنت لم تكوفي شيئا ١٦ أريدك هكذا ١٧ المرأة التي هي في البيت  
بثلاث طلاقات ١٨ هذه المرأة التي هي في هذه الدار بثلاث تطليقات ١٩ لك طليقة لك طليقة ٢٠ اعطني  
الطلاق واعطني الطلاق فقال أعطيت ٢١ اعطني الطلاق اعطني الطلاق اعطني الطلاق  
فقال أعطيت ٢٢ طلقني طلقني فقال فعلت فعلت فعلت

والخالة أو تزوج بامرأة أبيه أو ابنه ودخل بها لاحد عليهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مهر مثلها بالتمام يبلغ وقال أبو يوسف ومحمد  
والشافعي رحمه الله تعالى ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه اذا تزوج امرأة  
على ألف الى سنة كان لها الالف بعد سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى أولا كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم رجع وقال لها ان تنع نفسها حتى يوفيا عشرة دراهم ثم رجع وقال



لها ان تمنع نفسها حتى يوفى بها كل المهر اطارها اخطر البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وسمى لها شيئين أحدهما مال والاخر ليس بمال لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البتة ونحو ذلك ولم يف بالشرط كان لها مهر المثل <sup>والمهر المثل معتبر بنساء عشرين</sup> من قبل الأب كالاخوات لأب والعمات لأب من كانت مثلها في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى مهر المثل (٣٨٤) يعتبر بقوم الأم من الخلات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم طلقها قبل

الدخول بها كان لها المنفعة

**\*(فصل في المنعة)\***

المنعة ثلاثة أنواع درع ونجار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها أكثر من نصف مهر مثلها كان لها المنعة لا يراد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرًا ثم فرض لها الزوج او القاضي مهرًا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المنعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف الآخر وقال أبو يوسف أولا والشافعي رحمهما الله تعالى لها نصف الفروض ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرًا أو كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة بالسمي فان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها ووجبت المنعة لا يؤخذ الكفيل بالمنعة ولو أخذت المرأة بالسمي أو بمهر المثل رهنًا جاز فان أخذت رهنًا بالسمي وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر لانها

مراطلاق كن مراطلاق كن فقال كرم كرم كرم تطلق ثلاثا وهو الاصح \* ولو قالت لزوجها ٢ مراطلاق ده فقال ابن نيزاده وان يقع اذا نوى ولا يقع بدون النية كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين في الخلع \* امرأة قالت لزوجها ٣ من وكيل تو هستم فقال هستي فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج ٤ تو بمن حرام كشتي ما راجدا بابدود ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد تقع واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العدد تقع واحدة بائنة وهذا عندهما أو ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقع كالوكيل بالواحدة اذا طلق ثلاثا كذا في الخلاصة وعليه الفتوى \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن خالع امرأته ثم قال لها في عدتها ٥ دامت سه طلاق ولم يزد عليه قال ان نوى ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا والا فلا ٦ زن را كفت تراطلاق دادم مردمان ملامت کردند كفت ديكر دادم نكفت ويراونكفت طلاق قال يقع اذا كان في العتة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين \* رجل قيسله ٧ اين فلانه زن تو هستم فقال هست ثم قيسله ٨ اين زن تو سه طلاقه هست فقال هست وهو يزعم أنه لم يسمع قوله ٩ سه طلاقه وانما سمع ١٠ اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قال ١١ زن تو سه طلاقه هست بصوت جهير أما اذا لم يكن كذلك صدق قضاء رجل قال لغيره ١٢ زن از تو سه طلاق گماين کار نکرده فقال هز ارطلاقه يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعلى ذلك الامر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية \* قالت لزوجها ١٣ من با تو عيباشم فقال الزوج ١٤ مباش فقالت طلاق بدست تو است مراطلاق كن فقال الزوج ١٥ طلاق ميكنم طلاق ميكنم وكررت ثلاثا طلقت ثلاثا بخلاف قوله ١٦ كتم لانه استقبال فلم يكن تحقية بالتسكيك \* وفي المحيط لو قال بالعريضة أطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استعماله الحال فيكون طلاقا وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجها من برنوسه طلاقه أم فقال الزوج هلاهل تطلق ثلاثا قال لا الا أن ينوبها ولو قالت لزوجها ١٧ حلال خدا بر تو حرام فقال آرى حرمت عليه بتعليقة سئل نجم الدين عن رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت أمك فقالت ١٨ طلاق ده تا بروم فقال تو برو من طلاق دادم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ١٩ تراطلاق أو طلاق ترا فهي طلاق ولا فرق بين التقديم والتأخير كذا في خزائن المفتين \* سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن قال

٢ أعطى الطلاق فقال هذا أعطى أيضا وذلك ٣ أنا وكيك فقال أنت وكيلى ٤ أنت صرت على حرام اللائق بنا الانفصال ٥ اعطيتك ثلاث طلقات ٦ قال لامرأته اعطيتك الطلاق فلامه الناس فقال ثانيا أعطيت ولم يقل لها ولم يلفظ بطلاق ٧ هل فلانة هذه امرأتك فقال نعم ٨ امرأتك هذه طالق ثلاثا فقال نعم ٩ طالق ثلاثا ١٠ أهذه امرأتك ١١ امرأتك طالق ثلاثا ١٢ امرأتك طالق منك ثلاثا انك لم تفعل هذا الشيء فقال ألف تعليقة ١٣ أنا لا أكون معك ١٤ لا تكوفي فقالت اطلاق يسهلك طلقنى ٢٣ أطلق أطلق ١٥ سأطلق ١٦ حلال الله عليك حرام فقال نعم ١٧ طلاقى حتى اذهب فقال اذهبي أنت وأنا أرسل لك الطلاق دائما ١٨ لا الطلاق أو الطلاق لك

تصير مستوفية مهرها بلاك الرهن اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعدما طلقها قبل الدخول عندنا لامرأته تصير مستوفية نصف المهر وبهالك النصف الباقي أمانة كالوهر المرتين الدين من الراهن ثم هلك الرهن عندنا بهالك أمانة وعندنا فر رحمه الله تعالى بهالك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهنًا بالسمي وان كان رهنًا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن بسقط عنها قدر المنعة وان هلك بعد الطلاق ان هلك قبل أن يتحدث المرأة حدًا بالمنعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخرا بهالك أمانة ولو لها

المتعة على الزوج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ألا وهو قول محمد رحمه الله تعالى هلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وإن أحدثت حساباً بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر أهلك بغير المثل قبل المهر أو دمهم المثل وتنقص عنه المتعة وقال محمد وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول هلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ إذا وقعت الفقرة بين الزوجين قبل لدخول بها فقبل من قبل المرأة كالدقة وتقبيل ابن الزوج وخيار البلوغ (٣٨٥) من قبل الغلام أو المرأة وخيار العتق إذا كانت المرأة أمة أو

مكاتبه زوجها مولاها بابانها وهي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شيء وكذا لو كانت أمة فقتلها مولاها قبل الدخول بها عمداً أو خطأ يسقط كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا يسقط شيء ولها كل المهر ولو قتلت الأمة نفسها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح أنه لا يسقط ولو أبت في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا صدق لها ما لم تحضر ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شيء من المهر عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى والجوسية إذا كانت في نكاح مجوسى فأسلم الزوج وأبت المرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر

فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

إذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر فإن كان في موضع يجعل البعض

لامرأته وكانت له امرأتان ٢ سه طلاقاً أن يذكر ترا دادم وإن سه طلاق بوي دهن كفت ابن سه طلاق بوي دادم وميدانم كه ابن زن سه طلاق سه ديدكر كه خطاب باوى كرد طلاق شود بانه فقال نه ابن طلاق شودونه آن رجل من عادته أن يقول إذا رأى صبياً ٣ أى ما درت شش طلاقه فسكرو من الخمر فأنا منه فظنه صبياً أجنيباً فقال ٤ روى ما درت شش طلاقه ولم يعلم أنه ابنه طلق امرأته ثلاثاً رجل طلق امرأته ثنتين فقبل له ٥ بيتاً آشتى كتمت فقال ميان ما ديوارا هنى ميبايد لا تطلق امرأته ثلاثاً ولا يكون هذا قراراً بالطاقت الثلاث امرأة قالت لزوجها ٦ من بروسه طلاق أم فقال توجه سه طلاقه توجه هزارة طلاقه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرة \* مثل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قالت له امرأته ٧ مراراً يا بواشيدن نيست مر اطلاق ده فقال الزوج ٨ چون توروى طلاق داده شدو قال لم أفو الطلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الأئمة كذا في الذخيرة \* رجل اتهم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال ٩ زن غررا طلاق دادم قبل يقع الطلاق إذا نوى وقيل بالوقوع من غيرنية \* رجل جمع الأصداق أو امرأته أن تختذلهم طعاماً فلم تفعل وذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج ١٠ زنيكه دوست و دشمن مر انبوداز من سه طلاق ذكر في مجموع النوازل أنه تطلق امرأته رجل قال لخدمه وهم يذكرون امرأته بسوء ١١ جندان كرديد كه سه طلاق كرديدش أو جندان كرديد كه سه طلاقه كرديدش يقع الطلاق عليها كذا في المحيط \* ولو قال لها ١٢ دادمت بك طلاق وسكت ثم قال ١٣ ودو طلاق وسه طلاق تقع الثلاث ولو قال ١٤ ترايك طلاق وسكت ثم قال ١٥ ودو يقع الثلاث ولو قال دو بغير الواو انوى العطف تقع الثلاث وإن لم ينو تقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال ١٦ ترا طلاق دادم خر يدى كفت خرديم وخوش راسه طلاق دادم شوى كفت رستى ان عنى بقوله ١٧ رستى الاجازة وقع الطلقات الثلاث والافواحدة رجعية كذا في العتبية \* ولو قال لها ١٨ از تو بيزار شدم لا يقع بدون النية ولو قالت ١٩ بيزار شو از من ودست باز دار از من فقال بيزار شدم نشترط النية ويقول لها هذا لا يصير حال مذاكرة الطلاق ولو قال لها ٢٠ مر بابو كارى نيست وزر ابا من فى اعطينى ما كان لى عندك واذهبي حيث شئت لا يقع بدون النية كذا في الخلاصة \* مثل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته

٢ ثلاث طلقات تلك الأخرى أعطيتك وأنت أعطيتك هذه الثلاث طلقات فقال المرأة أعطيتك هذه الثلاث طلقات وأعلم أن هذه المرأة طلقت ثلاثاً فهل تطلق الأخرى التي كان الخطاب معها أم لا فقال لا تطلق هذه ولا تلك ٣ بأبها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٤ اذهب بأبها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٥ تعال حتى نصالحك فقال لا لازم مينا جدم من جديد ٦ أنا طالق منك ثلاثاً فقال اى ثلاث طلقات أنت وأى ألف تطلقه أنت ٧ أنا ليس لى معك انتظام اعطى الطلاق ٨ لمثل وجهك اعطى الطلاق ٩ طلقت المرأة القحبة ١٠ المرأة التي ليست لصديقي ولا لعدوى طالقة منى ثلاثاً ١١ فعلتم كثيرا حتى جعلتموها مطلقه بالثلاث ١٢ أعطيتك طلاقة ١٣ وطلقتين وثلاث طلقات ١٤ لك طلاقة ١٥ وثنتان ١٦ أعطيتك الطلاق هل اشتريت فقال اشتريت وأعطيت نفسي ثلاث طلقات فقال الزوج خلصت ١٧ خلصت ١٨ زعلت منك ١٩ ازعل منى وآخر يذكعنى فقال صرت زعلانا ٢٠ ليس لى معك شغل وليس لى شغل

(٤٩ - فتاوى أول) ويترك الباقي في الأئمة إلى وقت الطلاق أو الموت كما هو عرف ديارنا كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال بالفارسية دست بيمان وليس لها أن تطالبه بكل المهر فإن يئس أو قدر المجل يجل ذلك وإن لم يئس أو شياً ينظر إلى المرأة وإلى المهر المدكور في العقد أنه كم يكون المجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجعلاً ولا يشترط ذلك بالربع ولا بالنكاح ولا بتأخير المهر المتعارف لأن التاب عرفاً كان ثابت شرطاً وإن شرطوا في العقد تجهيل كل المهر يجعل الكل مجعلاً ويترك العرف وإن كان البعض مجعلاً وأنه كان له أن

يدخل به لان الدخول بعد أداء المجل مشروط عرفا فيعتبر على ما كان مشروطا نصا وان كان كل المهر مؤجلا وشرط الدخول قبل أداء شيء كان له أن يدخل بها كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يدخل بها حتى حل الاجل كان له أن يدخل بها قبل اعطاء المهر ولو تزوج امرأته بمهر مجمل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج ما لم تقبض مهرها وكذا لو كان البعض مجلا كان لها أن تخرج قبل أداء المجل وبعد أداء المجل ليس لها ان (٣٨٦) تخرج الا باذن الزوج صغيرة تزوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق

كان لمن له حق امساكها قبل النكاح ان يردها الى منزله ويعتقها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصداق حق المرأة فلا يبطل ذلك بابطال الصغيرة وكذا الرجل اذا زوج ابنته أخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يعتقها من الزوج لان الم لا يملك تسامها الى الزوج قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمها اذا اراد الرجل أن يتقل المرأة من بلد الى بلد بغير إذن ان كان ذلك قبل ايقام المهر لا يملك وله ذلك بعد ايقام المهر في ظاهر الرواية وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى لا يملك نقلها من بلد الى بلد وان أوفاهامهرها وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان الزمان قد فسد يخاف عليها من الضرر في الغربة ما لا يخاف عليها في عسيرتها وله ان يخرجها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى مادون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من

٢ برخزو بخانة ما درو رسه ماهه عده من بدارم قال دادمت يكي طلاق ثم قال ابن سخن آخرين بدان كفتم كه بايد كه معنی سخن اول ندانسته باشی هل له أن يتزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلقت ثلاثا كذا في الظهيرية \* ولو قال لها ٣ نوازم چنان دوری چنانكه مکه از مدینه لا يقع الطلاق بدون النية رجل قال لاخر ٤ زن تو بر تو هزار طلاقه است فقال له الاخر ٥ زن تو بر تو هزار طلاقه است أفنى الشيخ الامام النسفي أنه يطلق امرأته قال رحمه الله تعالى ولكن هذا في رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية لا تطلق ولو قال لامرأته ٦ تو مرا نشانی تا قيامت أو همه عر لا يقع الطلاق بدون النية ولو قال ٧ و بر اشوی حلاله می باید صارت مطلقة الثلاث كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ٨ توحيله خویشتن كن لا يكون اقرا را منه بالثلاث ولو قال ٩ حيله زن ان كن يكون اقرا بالثلاث اذا نوى ولو قال ١٠ میان ماراه نیست ان نوى الثلاث فلا ولا فلا شيء ولو قال ١١ این ساعت میان ماراه نیست ليس بشيء بالنية لو قال ١٢ میان ما دیوار اهتین می باید لا يقع كذا في الوجيز للكردي \* قالت مرا طلاق ده مره ثم قالت دادی فقال دادم نه ان قال مثقلا فانه يدل على الرد لا يقع وان قال مخفيا يقع وكذلك لو قال دادم ولم يقل نه كذا في التارخانية ناقلا عن المجتة \* في مجموع النوازل امرأته قالت لزوجها ١٣ آخر زن تو ام فقال الزوج ١٤ نه نوونه زنی تو لا يقع بهذا شيء كذا في المحيط \* ولو قال ١٥ تو زن من نبی لا يقع وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* سئل الدوسي عن قال لامرأته ١٦ هشته هشته حرا می خای قال لا يصدق في انه لم يرد به الطلاق وطاعت ثلاثا كذا في الحاوي \* في النسبة سئل عن امرأته قالت لزوجها ١٧ با تو نمی باشم قال نأشیده کبر فقالت ابن چه نحن بود آن كن كه خدای تعالی و رسول خدا فرمود نیکو و بکوی طلاق تا بروم فقال طلاق کرده کبر برو حل يقع الطلاق ان نوى الايقاع تقع واحدة قيل أليس قوله ١٨ طلاق کرده کبر واحدة وقوله برو واحدة فقال يراد بها الواحدة الا أن ينوي ثنتين فتصح كذا في التارخانية \* سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن طلق امرأته طلقين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثلاث عليها فقيل له لم لا تزوجهما فقال ١٩ وی مرا نشاید تاروی دیگری نه بیند ثم يقول عنيت به وجهه أبيها وأمه او لم أطلق ثلاثا قال ٢٠ این افراد بوبسه طلاقه شد کی آن زن بچکم كذا في الظهيرية \* في

ترجہ  
٢ قومی و اذهبی الى بیت أمك واعتدی الثلاثة أشهر رمی ثم قال أعطيتك طلاقه ثم قال وهذا الكلام الاخر قلته لثلاثتك في جاهله بمعنى الكلام الاول ٣ أنت بعیده معنی مثل بعد مکه عن المدينة ٤ امرأتک عليك طالق ألفا ٥ امرأتک مطلقة عليك أيضا ألف تطليقة ٦ أنت لا تليقین لی الى يوم القيامة أو مدة العمر ٧ اللازم لها زوج محلل ٨ افعلى حيله تنفسك ٩ افعلى حيله النساء ١٠ ليس فينا طريق ١١ في هذه الساعة ليس بيننا طريق ١٢ اللازم بيننا جدار من حديد ١٣ أنا امرأتک ١٤ لأنت ولا زوجیتک ١٥ أنت لست امرأتی ١٦ مطلقة مطلقة بالسكون أنت حرام انت حرام ١٧ أنا لا أكون معك قال افرضی عدم الكون فقالت ما يكون هذا الكلام افعلى ما امر الله تعالى ورسوله به وقل الطلاق جيدا لذهب فقال افرضی أن الطلاق وقع اذهبی ١٨ افرضی أن الطلاق وقع وقوله اذهبی ١٩ لا تليق لی مالم تزوجه آخر ٢٠ يكون هذا اقرا بثلاث طلاقات تلك المرأة حكما

محله الى محله \* رجل زوج ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالثقة اذا كانت لا تطبق الرجال فتاوى ولا يحتمل الجماع لان الثقة جواز الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج أما المهر بدل البضع وقد ملك بضعها فيطالب به \* امرأة تزوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى يدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع بذلك على الام لان الام

اذالم تنكح وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الاب والجداني  
 الاب والقاضي لان غيره هو لا يملك التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صدقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة رجل زوج ابنته  
 وهي بكر أو صغيرة وطلب مهرها من الزوج كان لذلك اذا كان الزوج مقرا بالنكاح والمهر ومقرا بأنه لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم  
 الزوج في المهر والتنفقة ولا يشترط احضار المرأة عندنا ولو وهب الزوج لها (٣٨٧) هبة أو بعث اليها هدية لم يكن قبض الاب

قبضها وكان للزوج أن  
 يأخذ ذلك من الاب وان  
 كانت المرأة بالغعة ثيباً أو  
 كانت بكراً وكان الزوج  
 جاحداً لم يكن للاب أن  
 يخاصم الزوج الا بوكالتها  
 فان قال الزوج دخلت بها  
 فليس لك أن تأخذ الصداق  
 الا بوكالتها وأنكر الوكالة

وقال الاب لابل هي بكري  
 منزلي ولاينة للزوج وطلب  
 من القاضي تحليف الاب  
 على العلم بذلك عن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى انه يحلف  
 لان الاب لو أقر بذلك صح  
 اقراره على نفسه وتسلط  
 خصومته فيحلف وذكر  
 الخصاص في أدب القاضي  
 انه لا يحلف لانه لا يدعى على  
 الاب شيئاً فلا يحلف الاب  
 كالوكيل بقبض الدين  
 اذا قال له الغريم ان الموكل  
 قد أبرأني عن الدين أو قد  
 أوفيت به وأراد ان يحلف  
 الوكيل ليس له ذلك فان قال  
 الزوج انه يأخذ الصداق  
 ولا يسم البنت فان تصادقا  
 ان البنت صغيرة لا يحتمل

الجماع أمر الزوج بدفع  
 الصداق الى الاب ولا يلتفت  
 الى كلام الزوج وان قال  
 الاب هي كبيرة لا أعرف

فتاوى النسق رجل قال لامرأته بعد ما قالت له في خصومة وقعت بينهما ٢ من بالوتعياشم اكرنباني  
 بس أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقالت ٣ ميباشم يقع الثلاث وعلى هذا رجل لامه أبوه لاجل  
 أمرأته فقال الابن ٤ اكر تراخوش نيسيت بس دادمش سه طلاق فقال الاب ٥ مراخوش است وهو  
 نظير مسئلة الشتم والمجازاة - حتى لو لم يقل ٦ بس يكون تعليقاً والمستلثان لا تشبهان قوله لها ٧ اكر مرا  
 شخوأي ترا طلاق فقالت مخوأي لم تطلق لان هذا تعليق بالارادة وانها أمر باطن لا يوقف عليه فيتعلق  
 بالاختيار وأما قوله ٨ بس دادمش فتحقيق كذا في الخلاصة \* ولو قال لامرأته ٩ دورباش ازمن يقع  
 اذا نوى ولو قال ١٠ بيزارم اززن وخواسته ان نوى طلاقاً يكون طلاقاً والا فلا هكذا في التارخانية  
 والله أعلم بالصواب

### (الباب الثالث في تفويض الطلاق) وفيه ثلاثة فصول

\* (الفصل الاول في الاختيار) \* اذا قال لامرأته اختاري ينوي بذلك الطلاق أو قال لها طلقي نفسك  
 فلها أن تطلق نفسها مادامت في مجلس اذالك وان تناول يوماً أو أكثر ما لم تقم منه أو تأخذ في عمل آخر وكذا  
 اذا قام هو من المجلس فالامر في يدها مادامت في مجلسه او ليس للزوج أن يرجع في ذلك ولا ينهها عما جعل  
 اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة \* اذا قامت عن مجلسه اقبل أن تختار نفسها وكذا اذا اشتغلت بعمل  
 آخر به لم انه كان قاطعاً لما قبله كما اذا دعت بطعام لتأكله أو نامت أو نشطت أو اغتسلت أو اخضبت أو  
 جامعها زوجها أو خاطبت رجلاً بالبيع والشراء فهذا كله يبطل خيارها كذا في السراج الوهاج \* ولو  
 شرب ماء لا يبطل خيارها لانهم اشرب لتتمكن من الخصومة وكذلك اذا أكلت شيئاً يسيراً من غير أن تدعو  
 بطعام كذا في التبيين ان نامت قاعدة أو لبست ثياباً من غير أن تقوم أو فعلت فعلاً لا يعلم انه ليس  
 بأعراض لم يبطل خيارها ولو قالت ادعوا لي شهوداً أنهم هم على اختياري أو ادعوا لي أبي لاستشيريه أو  
 كانت قائمة فالتكاث أو قدمت فهي على خيارها وكذا اذا كانت قاعدة فالتكاث فهي على خيارها على  
 الاصح وان اضطجعت فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان احدهما يبطل خيارها وبه قال زفر رحمه  
 الله تعالى والثانية لا يبطل \* وان كانت قائمة فركبت بطل خيارها وكذا اذا كانت على دابة فركبت على  
 دابة أخرى كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت متكئة فاستوت قاعدة لا يبطل خيارها كذا في الفهرية  
 ولو كانت راكبة فترزت أو على العكس بطل خيارها كذا في الخلاصة \* وان كانت تسير على دابة أو في  
 محمل فلو قفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها الا أن تختار مع سكوت الزوج لان سير الدابة  
 ووقوفها مضافان اليها فاذا سارت كان كمجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كانت على دابة واقفة  
 فسارت بطل خيارها وان كانت واقفة فاجابت ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك

زوجة  
 ٢ أنا لا أكون معك اذالم تكوني حينئذ ٣ أكون ٤ ان كانت ليست تعجبك حينئذ أعطيتها ثلاث  
 طلقات ٥ تعجبني ٦ حينئذ ٧ ان كنت لا تريدني فلك طلاق فقالت أريدك ٨ حينئذ أعطيتها  
 ٩ كوني بعيدة عني ١٠ أنا متأت من السماء ومن تزوجهن

مكانهم ولا أقدر على تسليمها ومع ذلك يريد أخذ الصداق من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي أنا أخذ صداقها وأجهزها به  
 والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضي بأمر الزوج بدفع الصداق الى الاب لان العادة تجرت بتعجيل الصداق وتأخير تسليم المرأة والنائب  
 عرفها كالتاب شرطاً لانه يأخذ من الاب كفيلاً بأمر حتى لو سلم البنت اليه برئ التكفيل وان عجز عن تسليم البنت يتوصل الزوج الى حقه  
 بأخذ المال من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزاً عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة وان كانت الصغيرة بين

الاب والزوج في مصر والزوج في مصر آخر كان عقد النكاح عمة او كان عقد النكاح في مصر الذي اختصافيه ثم اتت المرأة الى مصر آخر بان كانت الخصرمة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقال الاب انا اخذ الصداق ههنا واسلمها اليه بالبصرة فان القاضي بأمر الزوج حتى يدفع الصداق الى الاب ثم يذهب الى البصرة فيأخذها ثم ولا يجب على الاب حمل المرأة الى زوجها رجل زوج بكر بالغه برضاها بمهر مسمى ثم اخذ بالمسمى ضيعة فأخبرت بذلك (٣٨٨) فردت اخذ الضيعة قالوا ان كان في موضع تعارفوا اخذ الضيعة بالمهر لم يصح

ردها لانه لما كان متعارفا كان ذلك قبض المهر والاب يملك قبض صداق البكر وان لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الضيعة عليها لانه اشترى الضيعة بماله والاب لا يملك الشراء على البالغة وفي بلادنا اخذ الضيعة متعارفا في الراسين في الامم وأخذ السود مكان البيض أو على العكس جنزلة أخذ الضيعة لا يملك اذا لم يكن متعارفا وفي الاتزان اخذ الدواب بالمسمى متعارفا كخدا الضيعة في الراسين هذا اذا كانت بالغة فان كانت صغيرة فأخذ الاب بالمسمى ضيعة بأضعاف قيمتها لم يكن ذلك متعارفا في ذلك الموضع لا يجوز فعل الاب عليها لانه لا يملك الشراء عليها بأضعاف القيمة وان كان ذلك متعارفا جاز ويكون ذلك جنزلة قبض المسمى رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه رده على الزوج وصدقه الزوج وكذبته الائمة قالوا ان كانت بكر الا يصدق الاب الايسة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه

بانت منه وكذلك الجواب ان كانت ماشية وان سبقت خطواتها جوابا لم تبين منه وان كانت الدابة سائرة فوقفتها بقي خيارها ولو كانت في بيت فقت من جانب الى جانب بقي خيارها والسنية كالبيت لا كالدابة قال شمس الائمة الخلو في رحمة الله تعالى سواء كان على الدابتين أو على دابة واحدة أو كانت هي على دابة وهو يمشي أو كانا في فئتين أو في سفينتين واحدة أو في محملين أو في محمل واحد حتى لو كانا على عاتق رجل واحد واختارت نفسها في خطواتها كانت منه والا فلا في الفصول العبادية في الفصل الثالث والعشرين \* وفي المحمل يقوده الجمل وهما فيه لا يبطل كذا في العتابة \* وان كانت محتبة فتربعت أو كانت متربعة فاحتبت لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية \* رجل خيرا مهره أنه يقبل أن تختار نفسها أخذ الزوج يدها فقامها أو جامعها طوعا أو كرها خرج الامر من يدها \* في مجموع النوازل وفي الاصل من نسخة الامام خواهر زاده مخترع اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن عندها أحد يدعو الشهود لا يخلو اما أن تتحول عن موضعها أو لم تتحول فان لم تتحول لا يبطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن موضعها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بناء على أن المعتبر في بطلان الخيار اعراضها أو تبدل المجلس عند البعض أيهما وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح حتى لو قالت المرأة ٢ خويشتن خريدم فقام الزوج وجاء اليها ومضى خطوة أو خطوتين وقال ٣ فروختم صح الخلع وهذا يوافق قول البعض كذا في الخلاصة \* وان ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة فانتها فان كانت في صلاة الفرض أو الواجب كلو لا يبطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة التطوع فان سلمت على رأس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خيرت وهي في الاربع قبل الظهر فانت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يبطل خيارها كافي التطوع المطلق وقال بعضهم لا يبطل وهو الصحيح كذا في البدائع \* وان سبحت أو قرأت شيئا يسيرا لم يبطل خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قالت اعطني كذا ان كنت تطلقني بطل حتى لو طلقت لا يقع ولو قالت لم لا تطلقني لمساك ثم طلقت نفسها يقع ذكره في الفتاوى \* واذا خيرها وأخبرت بالشفعة ينبغي أن تقول اخترت كذا في العتابة \* ولو خيرها فلم تسمع أو كانت غائبة فلها الخيار في مجلس علمها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول أو تكررت المرأة فالقول لها كذا في محيط السرخسي \* ثم لا بد من النية في قوله اختاري فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك كذا في الهداية \* فاذا اختارت نفسها فأنكر قصد الطلاق فالقول له معيمنة أما اذا خيرها بعد هذا كره الطلاق فاختارت نفسها ثم قال لم أنوال الطلاق لم يصدق في القضاء وكذا اذا كانا في غضب واذا لم يصدق في القضاء لا يسع المرأة أن تقيم معه الا نكاح مستقبل كذا في فتح القدير \* وفي المحيط لا بد من ذكر النفس أو التطليقة أو الاختيار في أحد الكلامين لوقوع الطلاق بان قال الزوج اختاري نفسك أو اختاري تطليقة أو اختاري نفسي أو قالت المرأة اخترت نفسي أو اخترت تطليقة أو اختارت وقوع الطلاق بذلك \* أما لو قال اختاري فقالت اخترت فلم يقع شيء \* ولو قال لها اختاري فقالت فعلت فكذا

ترجمة  
٢ اشتريت نفسي ٣ بعث

وان كانت ثيبا كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق الثيب فان ادفع الزوج اليه كان أمانة في يده والمودع اذا أدى رد المودعة كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه والمودع اذا أدى رد المودعة كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه والمودع اذا أدى رد المودعة كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه

عليه كالأكل بقبض الدين إذا أقر بقبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب ولو كان الأب حين قبض المهر من زوجها قال  
أخذ منك على أن أبرئك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة أن تأخذ المهر من الزوج يرجع الزوج بذلك على الأب كالأكل بقبض  
الدين إذا قال للمديون أخذ منك على أن أبرئك من فلان صاحب الدين ثم أنكر الطالب الوكالة وأخذ المال من المديون كان للمديون أن  
يرجع بذلك على الوكيل \* امرأه سلمت نفسها إلى زوجها وقبل استيفاء المهر (٣٨٩) ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان

لها ذلك في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال  
أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى ليس لها أن تمنعه من  
الوطء واشتبهت الروايات  
عنهما في الامتناع عن  
المساورة وعلى قول أبي  
القاسم الضار رحمه الله  
تعالى لها أن تمنع عن  
المساورة وأن استوفت  
مهرها وقد ذكرنا \* امرأة  
ماتت فقال الزوج وهبت  
مهرها مني في صحته أو قالت  
الورثة لا بأسل وهبت في  
مرضه الذي ماتت فيه  
قال بعض مشايخنا رحمه  
الله تعالى القول قول الزوج  
وذكر في وصايا الجامع الصغير  
ما يدل على أن يكون القول  
قول الورثة لأنهم أنكروا  
سقوط الدين ولأن الهبة  
حادث في حال إلى أقرب  
الأوقات \* امرأت طالبت  
زوجها بجهرا فقال الزوج  
مرة أو فميتها ومرة قال أدبت  
إلى أبيها قالوا لا يكون  
متناقضا لأن الأداء إلى الأب  
وهو بقبض البنات بمنزلة  
الأداء إليها \* امرأة أقرت  
أنها مدركة ووهبت مهرها  
من زوجها قالوا ينظر إلى  
قدتها فإن كان قدتها قدر

ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت حيث يقع كذا في غاية السروجي \* ويشترط  
ذكر النفس متصلا وإن انفصل فإن كان في المجلس صحيحا فلا وتكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر  
النفس وكذا قوله اختارني أو أمتي أو أهلي أو الأرواح يعني عن ذكر النفس كذا في التبيين \* بخلاف  
قولها اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن ولها أخ  
فينبغي أن يقع ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجا لا يقع ولو قالت  
اخترت نفسي أو زوجي لم يقع ولو عطف بالواو فلا اعتبار لا قدم ولا يؤمر بما بعده ولو خيرها ثم جعل لها أن يقع على  
أن تختار ما فاختارته لا يقع ولا يجب المال كذا في فتح القدير \* ولو قال لها اختاري فقالت اخترت ثم قالت  
عزيت نفسي إن كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وإن قالت بعد القيام عن المجلس لا تنطق ولا يقبل  
قولها كذا في فتاوى قاضخان في فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة \* ولو قال لها اختاري  
فقالت أنا اختار نفسي فهي طالق استحبنا كذا في الهداية \* ولو قال لها اختاري فقالت أمنت نفسي أو  
سمرت نفسي أو طلقت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق باننا كذا في السراج الوهاج \* وإن كان  
التفويض مقرونا بذكر الطلاق بان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية  
\* وإن ذكر الثلاث في الخبر بان قال لها اختاري ثلاثا فقلت اخترت يقع الثلاث كذا في البدائع \* ولو قال  
لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة أو اختارة وقع الثلاث بلائنة  
وكذا لا يحتاج فيه إلى ذكر النفس كذا في رواية الجامع وفي رواية الزيادة تشترط النية وإن كرر قوله  
اختاري \* ثم وقوع الثلاث بقولها اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعنده ما تطلق واحدة (١) \* ولو قالت اخترت اختارة أو الاختارة أو مرة أو بمرة أو دفعة أو بدفعة أو  
بواحدة أو اختارة واحدة تقع ثلاث في قولهم جميعا ولا فرق بين أن يذكرا الآخر بين أو أو أو أو ثم أولم  
يذكر كذا في التبيين \* ولو قالت طلقت نفسي أو قالت أنا طالق فهو جواب لكل وتطلق ثلاثا كذا في  
المحيط \* ولو قال لها اختاري ثلاث مرات فقالت اخترت التطليقة أو اخترت التطليقة الأولى تقع واحدة  
بالإجماع كذا في الظهيرية \* ولو قال لها اختاري اختاري اختاري أو ذكر الخبرين بحرف الناء فقالت قد  
طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بانه كذا في البدائع \* ولو قالت اخترت نفسي  
قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العناية \* وإذا قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد بطلت  
واحدة بطل ذلك كله كذا في المحيط \* وإن قال لها اختاري اختاري اختارت نفسها فقال  
الزوج نويت بالاول الطلاق وأردت بالآخرين أن أفهمها لم يصح في القضاء ويدين فيما بينهما وبين الله  
تعالى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال اختاري اختاري اختاري بالف فقالت اخترت جميع ذلك وقعت  
الأوليان بلائني والثالثة بالف وكذا لو قالت اخترت نفسي اختارة أو واحدة أو واحدة كذا في معراج  
الدرية \* وإن قالت اخترت نفسي بالاولى أو الوسطى أو الأخيرة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعنده ما إن اختارت بالاولى والوسطى تقع واحدة بلائني وإن اختارت بالثالثة تقع بالف كذا في الكافي  
\* ولو قالت طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بانه فبعد ذلك تسئل المرأة عن ذلك

(١) قوله وعندهما تطلق واحدة هو المختار في الدر وغيره اهـ معجمه

المدركات صح إقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وإن لم يكن قدتها قدر المدركات لا يصح إقرارها قال مولانا  
رضي الله تعالى عنه وينبغي للقاضي أن يمتط في ذلك ويسألها عن سنها ويقول لها بماذا عرفت ذلك كالأقوال في غلام أقرب بالبلوغ إن  
القاضي يسألها عن وجهه ويهناط في ذلك رجلا اشترى لامرأته متاعا ودفع إليها بضارها حتى اشتريت متاعا ثم اختلفا فقال الزوج  
هو من امرأته فقالت المرأة هدية ذكرك في الكتاب إن النول قول الزوج إلى الطعام الذي يؤكل وفسروا ذلك وقالوا إن كان نكرا أو دوقا



أو عسلاً أو سيباً يعني كان القول فيه قول الزوج وان كان من ذل اللحم والخبز أو لشيء الذي لا يقبل فيه قول الزوج وقال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى كل منافع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومنافع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقبل له الخلف والملاءة قال ليس على الزوج أن يهيئ لها أمر الخروج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي القاسم (٣٩٠) الصفار رحمه الله تعالى حسن وبه نقول رجل بعث إلى امرأته منافع وأبو

المراة إلى الزوج متاعاً أيضاً قال الزوج الذي بعثته كان صداقاً كان القول فيه قول الزوج مع عيने فان حلف ان كان المتاع قائماً كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر أو يرجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئاً مثلياً ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثلياً لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج بشيء وان كان قائماً وكان الأب بعث ذلك من مال نفسه يستتره من الزوج لانه هبة لغير ذى رحم محرماً فكان له أن يرجع وان بعث الأب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة وأحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع \* رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك عوضاً وزفت اليه ثم فارقها فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة استرداد العوض أيضاً قالوا القول

فان قالت عني لا ولي والثانية وقعت بلا شيء أو الثالثة بابت بالف كذا في فتح القدير \* وان قال اختاري واختاري واختاري بالف فقالت اخترت أو اخترت واحدة أو واحدة يقع الثلاث بألف اجماعاً وان قالت بالاولى أو الوسطى أو الاخرة فكذلك عنده وعند غيره ما لا يقع شيء كذا في الكافي \* ولو قال اختاري واختاري بالف فقالت اخترت تطليقة أو طأنت نفسي لم يقع شيء اجماعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو قالت طلقت واحدة لم يقع عندهم ولو ذكر لكل تحبير ما لا على حدة اختارت ما شاءت كذا في العتابة \* ولو قال لها اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت فلها اختيار واحدة أو اثنتين عندها في حنفية رحمه الله تعالى لا غير وعندهم ما نقلت أن تطلق نفسها ثلاثاً كذا في فتح القدير \* واذا قال لها اختاري فقالت لا اختارك أو قالت لا أريدك أو قالت لا حاجة لي فيك فهذا كله باطل ولو قالت لا اختار اطلاقاً فهذا رد الامر وان قالت هو بيت زوجي أو أحبته فمهي على خيارها وان قالت كرهت فراق زوجي فقد اختارته وان قالت اخترت أن لا أكون امرأته فكذلك بابت منه كذا في المحيط \* ولو قال اختاري تطليقة فقالت اخترت ما تقع رجعية ولو قال اختاري تطليقتين فاخترت واحدة تقع ولو قال لرجل خيراً امرأتي فمال يحيرها لم يكن الخيار لها ولو قال أخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاخترت نفسها او وقع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال لها اختاري نفسك اليوم أو هذا الشهر أو سنة أو سنة فله أن يختار نفسها مادام الوقت باقياً سواء أعرضت عن المجلس أو اشتغلت بعمل آخر أو لم تعرض فهو سواء \* وكان لها الخيار في ذلك الوقت الموقت ولو قال اختاري اليوم أو هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم أو الشهر لا يرد على ذلك ولو قال يوماً فمفهوم من ساعة تكلم إلى منها من الغد ولو قال شهراً فمفهوم من الساعة التي تكلم فيها إلى أن يستكمل ثلاثين يوماً والخيار اذا كان موقفاً يطل بعض الوقت سواء علمت أو لم تعلم بخلاف ما اذا كان غير موقت كذا في السراج الوهاج \* ولو قال اختاري اليوم واختاري غدا فردت في اليوم لا يطل في الغد ولو قال اختاري في اليوم وغدا فردت في اليوم يطل أصلاً كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في الامر باليد) الامر باليد كالتحجير في جميع مسائله من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج الرجوع وغير ذلك سوى ثلثة فانه انصح بهن في التحجير كذا في فتح القدير \* اذا قال لامرأته أمرك بيدك ينوي الطلاق فان كانت تسمع فأمرها يدها مادامت في مجلسها وان لم تسمع فأمرها يدها اذا علمت أو بلغها كذا في المحيط \* وان كانت غائبة فهو على وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يبلغها فيه وأما اذا جعل الامر اليها موقفاً بوقت فان بلغها مع بقائه من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم ثم علمت فلا خيار لها كذا في السراج الوهاج \* وان قال لها أمرك بيدك ينوي ثلاثاً فقالت قد اخترت نفسي واحدة فهي ثلاث كذا في الهداية \* ولو قال أمرك بيدك ونوى الثلاث وطلقت نفسها ثلاثاً كان ثلاثاً وان نوى اثنتين فهي واحدة وكذا اذا قالت طلقت نفسي واخترت نفسي ولم تذكر الثلاث فهي ثلاث وكذا اذا قالت أبت نفسي أو حرمت نفسي وغير ذلك من الالفاظ التي تصلح جواباً ولو قالت طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطليقة فهي واحدة بآية كذا في البدائع \* اذا جعل أمرها يدها فاخترت نفسها في مجلس علمها بابت واحدة وان كان الزوج أراد ثلاثاً فثلاث وان نوى اثنتين أو واحدة أو لم تكن له نية في العبد فهي واحدة كذا في

الزوج في مناعه لانه أنكر التملك وللمرأة أن تسترد ما بعثت لانها تزعم انها بعثت عوضاً للهبة فان لم يكن ذلك هبة المحيط لم يكن ذلك عوضاً فكان لكل واحد منهما أن يسترد متاعه وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لكنها حبست ونوى ان يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها \* رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى ان كنت تنقد المهر إلى ستة أشهر أو إلى سنة أو زوجاً منك ثم الرجل بعد ذلك بعث هدايا إلى بيت الاب ولم يقدر على ان ينقد المهر فلم يزوج

منه هل له أن يستر ما بعث قالوا ما بعث لله وهو قائم أو هالك يسترد وكذلك ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك امرأة لها ما يملك قالت لزوجهما أنفق عليهم من مهرى ففعل فقالت لأحسبه من مهرى لانك استخدمتهم قال أبو القاسم البلخي رحمه الله تعالى ما أنفق عليهم بالمعروف يسكون من المهر رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بجهاز ثم قال كان الجهاز عارية اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الأب لان التملك يستفاد من جهته فاذا أنكر (٣٩١) التملك كان القول قوله وقال بعضهم

لا يقبل قوله الا بينة لان الجهاز انما يكون ملك المرأة فاذا أنكر ذلك كان مكذبا ظاهرا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الأب من الاشرف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الأب من جله من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله فان أراد الأب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند بعث الجهاز انه عارية أو يجعل للجهاز ندوة ويكتب في ذلك اقرارا للبنت انها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا ونعم الاحتياط في ذلك ان يشتري الأب جميع ما في نسخته من البنت بشئ معلوم ثم انها تبئ الأب عن البنت ان كانت بالغة لاحتمال ان الأب كان اشتري لها بعض ذلك في مغرها فكان الاحتياط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرزى بشكاح هذا الرجل الا أن يدفع اليه دراهم فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان الزوج أن يسترد

الحيط \* اذا قال أمرك بيدك في تلبية فهي تلبية رجعية وفي المتني اذا قال أمرك بيدك في ثلاث تلبقات فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين فهي رجعية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته أمرك ثلاث تلبية فأتى بيدك فقالت المرأة لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها كذا في فتاوى قاضيان \* واذا جعل أمرا يدها فقالت قبلت نفسي طلقت وكذا اذا جعل أمرا يدها فقالت قبلتها طلقت كذا في فصول الاستروشي \* ولو قال أمرك في يدك أو في كفك أو في عينك أو في شمالك أو جعلت الامر بيدك أو فوضت الامر بيدك أو فوضت الامر كله في يدك ونوى الطلاق صح ولو قال في عينك أو رجلك أو رأسك أو نحوها لم يصح الا بالنية ولو نوى بالامر باليد واحدة ثم نوى ثلاثا لم يصح وكذا لا تصح نية الثنتين الا في الامة كذا في العتابة \* ولو قال أمرك في فك أو لسانك فهذا كقوله أمرك بيدك \* ولو قال لها أمرك بيدك المختار ان هذا كقوله أمرك بيدك كذا في الخلاصة \* ولو لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس الامر بشئ الا أن يكون في حالة الغضب أو في حالة مذكرة الطلاق ولا يدين في الحكم أنه لم يرد به الطلاق في الحالتين وان ادعت المرأة نية الطلاق أو انه كان في غضب أو مذكرة الطلاق فالقول قوله مع اليقين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذكرة الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق الا أن تقيم البينة على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرية \* واذا جعل أمرا يدها فطلعت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد اشغالك بكلام أو بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير أن اشتغل بكلام آخر وبشيء آخر فالقول قوله او وقع الطلاق كذا في فصول الاستروشي \* دعوى المرأة على زوجها أنه جعل أمرا يدها لا تنفع أمرا لو طلقت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الامر فإنه يسمع وليس للمرأة أن ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على أن يجعل أمرا يدها كذا في الخلاصة \* جعل أمرا يدها ان قام فقام وطلعت نفسها فادعى انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الايقاع في مجلس العلم فالقول لها واذكر الحاكم قال جعلت أمرك بيدك أمس فلم تطلقني نفسك فقالت اخترت فالقول له كذا في الوجيز للكردي \* سئل جدي رحمه الله تعالى عن جعل أمرا يدها ٢ اكرار كند ثم قام فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذكرة أو أيام ولم تطلقني في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا أن فطلعت نفسي على الفور فالقول ان أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين \* رجل جعل أمرا يدها فقالت للزوج أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا عليك حرام أو أنا منك بائن فهذا كله طلاق ولو قالت أنت حرام ولم تقل على أو قالت أنت بائن ولم تقل مني فهو باطل ولو قالت أنا حرام ولم تقل عليك أو قالت أنا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط \* رجل جعل أمرا يدها في الطلاق فقالت لزوجهما طلقتك كان باطلا كالأضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها أمرك بيدك اليوم وبعد غد لم يدخل فيه الليل حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل أمر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة \* وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها أمرك بيدك

ترجمة  
٢ ان قام

مادفع اليه لانه رشوة \* امرأة في عدة الغير جاءها رجل فقال أنا أنفق عليك مادمت في العدة بشرط أن تزجي نفسك مني اذا انقضت عدتك فرفضت وأنفق علم في العدة فانه يرجع عليها بما أنفق لانه أنفق عليها بشرط فاسد وان أنفق عليها من غير شرط لكن علم انه أنفق عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما أنفق لانه اذا علم بذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط

كالمستقرض اذا اهدى الى المقرض شيء لم يكن اهدى المقل الاقرض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوى الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأه ادعت بعد وفاته زوجها ان لها عليه ألف درهم من المهر قبل قولها الى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده يحكم بمهر المثل امرأته ماتت فالتحذت أمهما بما وبعث الزوج الى أم المرأة بقرة (٣٩٢) فذبحت البقرة وأنفقته في أيام المأتم ثم أراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا لان انفق

اليوم وغدا دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها اذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة \* وفي الولوالجية وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* رجل قال لامرأته امرئك يبدلك اليوم وغدا وبعده غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء أنه لو قال امرئك يبدلك اليوم وأمرئك يبدلك غدا فهما أمران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر يدها وهو الصحيح كذا في الكافي \* ولو اختارت نفسها اليوم فطاعت ثم تزوجها قبل مجيء الغد فأردت ان تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى اذا اختارت نفسها كذا في البدائع \* ولو قال امرئك يبدلك يوم يقدم فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان ولم تعلم بقدمه حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العناية \* ولو قال لها امرئك يبدلك اليوم غدا فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال امرئك يبدلك يوما أو شهرا أو سنة أو قال اليوم أو الشهر أو السنة أو قال هذا اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة لا تقيدها بالمجلس ولها الامر في الوقت كله تختار نفسها فيما شئت منه ولو قامت من مجلسها أو تشاغت بغير الجواب لا يبطل خيارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلاف غير أنه ان ذكر اليوم أو الشهر أو السنة منكر فافلها الامر من الساعة التي تكلم فيها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا بالايام وان ذكر عمر فافلها الخيار في بقية اليوم وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر ههنا بالاهلال \* ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها ان تختار نفسها مرة أخرى ولو قالت اخترت زوجي أو لا اختار الطلاق ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يخرج الامر من يدها في جميع الوقت حتى لا تملك أن تختار نفسها بعد ذلك وان بقي الوقت كذا في البدائع \* ولو قال لها امرئك يبدلك في هذا الشهر فاختارت زوجها خرج الامر من يدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبطل الامر في ذلك المجلس لا في مجلس آخر وفي بعض الروايات ذكر خلاف على تكس هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو قال امرأته أتى يبدلك فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه ويبطل بغيره بلا علم كذا في الكافي \* ولو قال امرئك يبدلك بأفردته مرة يبطل ذكر بكره امرئك يبدلك اليوم أو شهرا فردته لم يبطل خيارها فيما بقي من المدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التارخانية \* ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها امرئك يبدلك رأس الشهر كان الامر يدها الليلة التي يهل فيها الاهلال ومن الغد الى الليل ولو قال لها امرئك يبدلك في رأس الشهر كان لها المجلس ما حتى تغرب الشمس قال الأثرى أنه لو قال لها امرئك يبدلك غدا كان لها الغد كله ولو قال في غد كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد وذكر ابراهيم ما يخالفه ذاقه دروي عنه اذا قال امرئك يبدلك رمضان أو قال في رمضان فهو ماسوا والامر في يدها رمضان كله وكذلك اذا قال امرئك يبدلك غدا أو في غده فهو ماسوا كذا في المحيط \* ولو قال امرئك يبدلك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم فهو على مجلسه أو هو صحيح موافق لقوله أنت طالق غدا وأنت طالق في الغد كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها امرئك يبدلك الى عشرة أيام فامرأها في يدها من هذا الوقت الى مضي عشرة أيام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو أراد الزوج أن يكون الامر يدها بعد مضي عشرة أيام دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في الظهيرية \* رجل

انه بعث اليها التذميج ونظم من اجتمع عندها في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته وأنهت باذنه من غير شرط الرجوع وان انفق انه بعث اليها ذكر القيمة كان له أن يرجع عليها لانها ما انفق انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا تذكر في الهدايا وانما تذكر ليرجع فكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المرأة مع يمينها لان حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الضمان قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج لان أم المرأة تدعى الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو يتكر ذلك فيكون القول قوله كن دفع الى غير مدراهم فأنفقها فقال صاحب الدراهم أقرضتكها وقال القابض لا بل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم

(فصل في تكرار المهر)

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء أخرى ومرة يتكرر بها أما الثالث رجل زنى

بامرأة فزوجهها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالنال أول الفعل كان حراما الآن الفعل في حق قضاء قال ثمرة كفعال واحد فاذا صارت حلالا في آخره لم يجب الحد بأوله فصا آخر الفعل شبهة في أوله والفعل الحرام لا يخلو عن غرامة أو عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب السمي بالعقدان المسمى يتأ كذا بالوطء بالتمام الوطء أولى وأما الثاني رجل حمل قال لامرأته كملت زواجك فانت طالق تزوج بها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف

في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملك تزوجها أو لا يقع عليها طلاق واحد ولم ينفك مطلقا قبل الدخول فإذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالتزويج فتجب عليها العدة فإذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهذا طلاق يعقب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما اذا تزوج العدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول (٣٩٣) عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب

الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجب مع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عدته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذه المسئلة نظير رواية فيما قلنا اذا جدد النكاح في المنكوحه لا يلزمه مهر الثاني ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المنكوحه ولو قال كلمتا تزوجتك فانت طلاق بائن فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت منه بثلاث وعليه خمس مهر ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صافها وهي مبانة فاعتبر النكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع

قال لا آخر امرأتي بيدك الى سنة صار الامر بيده الى سنة حتى لو أراد أن يرجع لا يملك واذا تمت خرج الامر من بيده كذا في التجنيس والمزيد \* وفي الفتاوى الصغرى لو قال لاجنبي أمرأتي بيدك يقتصر على الجماس ولا يملك الرجوع قال في المحيط وهو الاصح كذا في الخلاصة \* المفوض اليه ان كان يسمع فالامر بيده مادام في ذلك المجلس وان لم يسمع أو كان غائبا فبأن يصير الامر بيده اذا علم أو بلغه الخبر ويكون الامر في بيده مادام في مجلس العلم والقبول في المجلس ليس بشرط ولكن اذا رد المفوض اليه ذلك يرتد به كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره قل لامرأتي أمرك بيدك لا يصير الامر بيدها ما لم يقل المأمور لها ذلك لان هذا أمر بالتفويض ولو قال لغيره قل لامرأتي ان أمرها بيدها يصير الامر بيدها قبل الاخبار كذا في الظهيرية \* ولو قال لغيره طلق امرأتي فقد جعلت ذلك اليك فهو تفويض يقتصر على المجلس وللزوج أن يرجع عنه واذا طلقها في المجلس تقع واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت اليك طلاقها فطلقها بقية نصر ويكون رجعيًا ولو قال لغيره طلق امرأتي وقد جعلت أمرها بيدك أو قال جعلت أمرها بيدك وطلقها كان الثاني غير الاول لان الواو للعطف فاما حرف الفاء في هذه المواضع فيكون لبيان السبب فلا يملك الواحدة واذا ذكر بحرف الواو وطلقها الوكيل في المجلس تبين بتطبيقاتين لان الواقع يحكم الامر بكون بنا فاذا كان أحدهما بائنا كان الآخر بائنا ضرورة انه لا يملك الرجعة فان طلقها الوكيل بعد التيام من المجلس تقع واحدة رجعية وكذا لو قال أمرها بيدك فطلقها كذا في فتاوى قاضيان \* في الجامع اذا قال لرجل أمرها امرأتي بيدك فطلقها فطلقها الوكيل قبل أن يقوم عن المجلس فهي واحدة بائنة الا أن ينوي الزوج ثلاثا فيكون ثلاثا ولو قام الرجل عن مجلسه قبل أن يطلقها بطل الامر وكذلك لو قال طلقها فأمرها بيدك كان هذا وما تقدم سواء كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل لو قال للصكالة كتب لها خط الامر على أي متى سافرت بغير إذننا فهي تطلق نفسها واحدة كلما شئت فقالت لا أريد الواحدة وطلبت الثلاث وأبي الزوج ولم يتفقا وخرجتا يصير الامر بيدها في تطليقة واحدة كذا في الفصول العمانية في الفصل الثالث والعشرين \* ولو جعل أمر امرأته بيدها أو بيد اجنبي ثم حزن الزوج جنونا مطبقا لا يطل الامر باليد ولو جعل أمر امرأته بيدها أو مجنون أو عبدا أو كافر فهو في بيده قبل أن يقوم من ذلك المجلس كالمفوض ذلك الى المرأة ولو قال لامرأته وهي صغيرة أمرك بيدك ينزى الطلاق فطلعت نفسها صح ووقع الطلاق كذا في فصول الاستروشي \* ولو جعل أمر امرأته بيدها صح وبقصر على المجلس الا أن يقول طلقها متى شئت أو تطلق نفسها متى شئت ولو جعل أمرها بيد رجلين لا ينفرد أحدهما فان قالوا كذا فقتلنا في المجلس فان ذكر الزوج حلف بالله ما يعلم ان الامر كذلك ولو نوى الثلاث فطلقها أحدهما واحدة والاخر تدين أو ثلاثا وقعت واحدة لاتفاقهما عليها كذا في العناية \* ولو قال أمرأتي يدي ويديك أو قال جعلت أمرها يدي ويديك فطلقها المخاطب لم يجز بطلاقه أن يجيز الزوج كذا في المحيط \* ولو قال أمر امرأتي بيد الله ويديك أو قال جعلت أمرها بيد الله ويديك يريد به الطلاق فطلقها المخاطب يقع كذا في الكافي \* في المنتقى رجل جعل أمر امرأته بيد أبيها فقال أبوها قد قبلتها مطلق كذا في المحيط \* ذكر في أجناس الناطقي شهد رجلان على رجل وقالاشهدان فلانا أمرنا أن نبلغ امرأته انه جعل أمرها بيدها وبلغناها وقد طلعت نفسها بعد ذلك جازت شهادتهما ولو قالاشهدان فلانا قال لنا جعل أمر امرأتي

(٥٠ - فتاوى اول) عليه خمس مهر ونصف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب عليه أربع مهر ونصف مهر بالنكحة الثلاثة قبل الدخول وثلاث مهر وبالوطء ثلاثا عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأته ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل به الدخول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها الاستقبال العدة عندهما وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت من زوجها قبل

رجل تزوج صغيرة وزوجها  
ولها ودخل بها فبلغت  
واختارت نفسها وفرق  
بينهما ثم تزوجها في العدة ثم  
طلقها قبل الدخول بها  
عندهما عليه مهر كامل  
وعليها عدة مستقبله وعلى  
هذا أيضا رجل تزوج  
صغيرة ودخل بها ثم طلقها  
تطليقة بائنة ثم تزوجها في  
العدة فبلغت واختارت  
نفسها وفرق بينهما كان  
عليه مهر كامل وعليها عدة  
مستقبله وعلى هذا أيضا  
رجل تزوج امرأة ودخل بها  
ثم ارتدت والعياذ بالله ثم  
أسلمت فتزوجها في العدة ثم  
ارتدت قبل الدخول بها  
وعلى هذا أيضا رجل تزوج  
أمة ودخل بها ثم عنقت  
واختارت نفسها ثم تزوجها في  
العدة ثم طلقها قبل الدخول  
بها وعلى هذا أيضا رجل  
تزوج امرأة نكاحا فاسدا  
ودخل بها ففرق بينهما ثم  
تزوجها في العدة نكاحا جائزا  
ثم طلقها قبل الدخول بها  
كان عليه مهر كامل وعليها  
عدة مستقبله في قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
الله تعالى وأما ما يكرر  
المالطه رجل تزوج امرأة

نكاحا فاداو وطها مرارا ثم فرق بينهما قال محمد رحمه الله تعالى عليه مهر واحد وانما قال ذلك لان الوطأت حصلت بشبهة بحرف واحد وهو شبهة النكاح الفاسد ومنها اذا اشترى جارية ووطها مرارا ثم استحق كان عليه مهر واحد لان الوطأت كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وان استحق نصفها كان عليه نصف مهر للستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ أحدهما مرارا كان عليه بكل وطء نصف مهر قال هشام رحمه الله تعالى لانه حين وطئ كان يعلم ان نصفها ليس له رجل وطئ جارية بانه مرارا كان عليه

مهر واحد لان الكل كانت بشبهة واحدة وهى شبهة حق التملك ولو وطئ الابن جارية يسه مرارا وادعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لان  
المهر وجب بسبب دعوى الشبهة لانه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فاذا انكر ردعوى الشبهة تنكر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى  
دعوى الشبهة واذا وطئ الرجل جارية امرأته مرارا وادعى الشبهة فهذا كالموطئ جارية يسه مرارا وادعى الشبهة كان عليه لكل وطئ مهر  
لانه يحتاج الى دعوى الشبهة ولو وطئ الرجل مكاتبته مرارا كان عليه مهر واحد لان سبب (٣٩٥) الكل واحد وهو قيام ملك العين

ولو وطئ مكاتبته بين وبين  
آخر مرارا كان عليه في  
النصف الذى له بالوطآت  
نصف مهر واحد وفي  
النصف الآخر بكل وطء  
نصف مهر وذلك كله للمكاتبه  
\* رجل وطئ امرأته مرارا  
ثم ظهر انه كان حلف  
بطلاقها ووقع الطلاق كان  
عليه مهر واحد كالموطئ  
اشترى جارية ووطئها مرارا  
ثم استحققت كان عليه مهر  
واحد غلام ابن أربع  
عشرة سنة جامع امرأته وهى  
ثامنة لا تدرى ان كانت ثيبا  
ليس عليه حد ولا عقر  
وان كانت بكر او انتضها  
بإزسه مهر مثلها وكذا  
لو كانت أمة ان كانت ثيبا  
لا شيء عليه وان كانت  
بكر او انتضها عليه مهرها  
وكذا المجنون رجل وقع  
على امرأته فلما خالطها  
طلقها وهو على تلك الحال  
ثم أتم جامعها بعد الطلاق  
وقضى حاجته ثم تنحى قال  
محمد رحمه الله تعالى وهو  
احدى الروايتين عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى ليس  
عليه حد ولا مهر لان الكل  
فعل واحد فاذا كان أوله  
 وآخر محلا لا لا يجب عليه

بحرف الواو فهو للعطف والمعطوف لا يصلح تفسير المعطوف عليه واذا عطف البعض على البعض فالتفسير  
المذكور في آخره يجعل تفسير الكل كذا في المحيط \* واذا كرر الخيار والامر باليد بغير واو ذكر في آخره  
تفسيرا كان ذلك تفسير الما يليه دون ما قبله كذا في غاية السروجى \* واذا قال لها امرئك بيدك طلقي  
نفسك أو قال لها اختارى طلقي نفسك فقالت اخترت نفسي فقال الزوج لم أرد الطلاق كان مصداقا ولا يقع  
عليها شيء ولو قال لها امرئك بيدك فاختارى فطلقي نفسك فقالت اخترت نفسي وقال الزوج لم أرد شيئا  
من ذلك الطلاق فانه لا يصدق على ذلك وتقع تطلقه بانه بقوله امرئك بيدك مع عيینه بالله ما أراد به الثلاث  
ولو قال لها اختارى فامرئك بيدك فطلقي نفسك فقالت فاخترت نفسي أو قالت طلقت نفسي فهى طالق  
تطلقه بانه بقوله امرئك بيدك كذا في المحيط \* واذا قال امرئك بيدك فطلقي نفسك أو قال اختارى فطلقي  
نفسك فقالت طلقت نفسي أو اخترت نفسي تقع واحدة بانه \* ولو قال امرئك بيدك وطلقي نفسك أو قال  
اختارى وطلقي نفسك فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء اذ لم ينو الزوج الطلاق \* ولو قالت طلقت نفسي  
تقع طلقه رجعية بالصرح الآن يكون قد نوى الثلاث بقوله وطلقي نفسك ولو قال امرئك بيدك  
واختارى وطلقي نفسك فاختارت نفسها لم يقع شيء وكذا لو قال امرئك بيدك واختارى فاختارى أو قال  
اختارى وأمرئك بيدك فامرئك بيدك ولو قال امرئك بيدك واختارى فطلقي نفسك فاختارت نفسها طلقت  
ثنتين مع عيینه أنه لم يرد الثلاث بالامر وكذا لو قال اختارى واختارى فطلقي نفسك أو قال امرئك بيدك  
وأمرئك بيدك فطلقي نفسك كذا في غاية السروجى \* واذا قال قد جعلت امرئك بيدك فامرئك بيدك فطلقي  
نفسك فالامر واحد والثالث صار تفسير الامر كذا في العتابة \* وان قال اختارى فاختارى فطلقي  
نفسك فقالت اخترت نفسي تقع باثنتان وكذا لو قال امرئك بيدك فامرئك بيدك فطلقي نفسك وان قال  
اختارى فطلقي نفسك وأمرئك بيدك فقالت اخترت نفسي تقع باثنتان ولو قال امرئك بيدك فاختارى فطلقي  
نفسك فاختارت نفسها أو قال اختارى فطلقي نفسك فامرئك بيدك فاختارت نفسي واحدة بانه كذا في  
الكافي \* ولو قال اختارى فامرئك بيدك وطلقي نفسك فاختارت نفسها لا يقع شيء وان طلقت تقع واحدة  
\* كذا في محيط السرخسى \* وان قال امرئك بيدك فاختارى واختارى وطلقي نفسك أو فطلقي نفسك  
فقالت اخترت نفسي تقع واحدة بانه ولا يصدق الزوج في ترك النية وان قال طلقي نفسك فامرئك بيدك  
أو جعلت الخيار بيدك فطلقي نفسك أو طلقي نفسك فقد جعلت الخيار بيدك فطلقت نفسها فهى واحدة  
بانه وان قال طلقي نفسك فاختارى فقالت اخترت نفسي تقع واحدة بانه وان قالت طلقت نفسي تقع  
باثنتان وان قال امرئك بيدك فاختارى فاختارى فطلقي نفسك ولم ينو شيئا فقالت اخترت نفسي تقع  
واحدة بانه ولو قال امرئك بيدك وسكت ثم قال طلقي نفسك ما يجب عليك ان تطلقي نفسك ولم ينو بالامر  
شيئا فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء لو قالت طلقت نفسي تقع واحدة رجعية وان قال امرئك بيدك  
فاختارى واختارى أو قال اختارى فامرئك بيدك وأمرئك بيدك أو قال امرئك بيدك اختارى أو  
قال اختارى أمرئك بيدك فامرئك بيدك أو قال امرئك بيدك فاختارى واختارى ولم ينو شيئا لا يقع في الوجه  
كاهما ولو قال جعلت امرئك بيدك فامرئك بيدك فاختارت نفسها تقع واحدة بانه بالنية أو بالقرينة بان  
يكون في حال مذاكرة الطلاق وان نوى الثلاث يكون ثلاثا ولو قال جعلت امرئك بيدك وأمرئك بيدك

الحد ولا المهر الا اذا خرج ثم دخل بعد الطلاق أما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أزل فلا مهر عليه وعن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى يجب المهر وان لم يخرج ثم دخل بعد الطلاق وعلى هذا الخلاف لو كان الطلاق رجعيا على قول محمد  
واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير مراحما وفي رواية أخرى وهو قول زفر رحمه الله تعالى يصير مراحما وعلى هذا  
أيضا اذا قال لامنه بعد التقاء الختان أنت حرة ثم أتم جماعه لا عقر عليه في قول محمد رحمه الله تعالى الا اذا خرج بعد العتق ثم أدخل أخوان



زواج أحدهما امرأً والآخر أهلاً فدخلت كل واحدة منهما على غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بآث عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما لامرأته نصف مهرها وعليه لاتي وطئها عقراً لاتي وليس لاحدهما ان يتزوج امرأته بعد ذلك لان امرأته كل واحد منهما صارت حراماً وطئ الموطوءة ولزواج الام ان يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يوطأ أمها وليس لزواج البنت ان يتزوج الام لانها حرمت عليه بنكاح البنت وكذا لو لم يكن بين الزوجين (٣٩٦) قرابة رجل وابنه تزوجا أختين فأدخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها

فوطئها كان على كل واحد منهما عقراً لاتي وطئها لانه وطئ عن شبهة وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها باتت قبل الدخول بنفسه من قبلها وهو مطاوعها رجل تزوج امرأته ابناً بنتها فدخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها باتت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته باتت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعها وان كان الوطاء منهما معافلاً شيء على واحد منهما لامرأته \* رجل قال لامرأته قبل الدخول أنت طالق حين أخلوك أو قال اذ خلوت بك فأنت طالق فخلابها وجامعها كان عليه مهر ونصف مهر بالخلو لان المهر انما يتأخذ بالخلو اذ وجد فيه أمة بقدر على وطئها ولم توجد هناء وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

(فصل في الخلو ونكاح المهر)

المهر يتأخذ بثلاث بالوطء

فاختارت نفسها تقع باثنتان ولو قال طلق نفسك طلاقاً مأكلاً الرجعة فقد جعلت أمرك بيدك في ثلاث تطليقات بواثن فاختارت نفسها أو طلقت يقع الثلاث كذا في الكافي \* ولو قال طلق نفسك واخاري فاختارت تقع باثنتان وان طلقت يقع اثنتان كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لامرأته أمرك بيدك لكي تطلق نفسك أو حتى تطلق نفسك فطلعت نفسها فهو بائن كذا في فصول الاستروشي \* ولو قال لامرأته أنت طالق أو أمرك بيدك لم تطلق حتى تختار نفسك هي في مجلسها اخيئذ يخبر الزوج ان شاء أو وقع بتطليقه وان شاء وقع باختيارها كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أمرك بيدك فاخاري أو قال اختاري فأمرتك فالحكم للامرء باليد حتى لو نوى الثلاث يصح وان أنكرها أو أقرت بواحدة يحلف كذا في غاية السرخسي \* ولو قال لامرأته أمرك بيدك فطلق نفسك غدا فقول طلق نفسك غدا مشورة فلها ان تطلق نفسها في الحال كذا في الفصول العمدية في الفصل الثالث والعشرين ان قال أمرك بيدك فطلق نفسك ثلاثاً للسنه أو قال اذا جاء غدا فلها ان تطلق نفسها ثلاثاً في مجلسها او السنة أو الشرط لغومته وان قال أمرك بيدك فطلق نفسك ثلاثاً للسنه أو اذا جاء غدا - دولم ينبو بالامر شيئاً لغير الامر وصح غيره فلها ان تطلق نفسها ثلاثاً للسنه أو اذا جاء غدا كذا في الكافي \* التفويض المعلق بشرط اما ان يكون مطلقاً عن الوقت واما ان يكون موقفاً فان كان مطلقاً بان قال اذا قدم فلان فأمرتك بيدك فقدم فلان فأمرها يدها اذا علمت في مجلسها الذي قدم فيه وان كان موقفاً بان قال اذا قدم فلان فأمرتك بيدك يوماً وقال اليوم الذي يقدم فيه فاذا قدم فلها الخيار في ذلك الوقت كله اذا علمت بالقدم غير أنه اذا ذكر اليوم منكر ايقع على يوم تام وان عرفه يقع على بقية اليوم الذي يقدم فيه ولا يطل بالقيام عن المجلس وليس لها ان تختار نفسه في الوقت كله لامرأة واحدة ولو لم تعلم بقدمه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيار لها بهذا التفويض أبداً كذا في البودائع \* ولو قال أمرك بيد فلان شهر افه هو على الشهر الذي يليه ويطل بغيره وان لم يعلم فلان ولو قال اذا مضى هذا الشهر فأمرها يدها فلان فمضى الشهر فأمرها يدها في مجلس علمه وان علم بعد شهرين لان التفويض معلق بمضى الشهر والمعلق بالشرط يصبر مر سلا عند وجود الشرط ولو أرسل التفويض بعد مضي الشهر يقتصر على مجلس علمه فكذا هذا \* ولو قال أمرك بيد فلان فلان اذا مضى شهر ثم مضى شهر ثم علم أحدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق فهو موقوف حتى يعلم الآخر فان طلق في مجلس العلم يقع والابطال كذا في محيط السرخسي \* قال المديونة ان لم تقض حتى الى شهر فأمر امرأتك يكون بيدك فقال المديون وليكن كذلك ووجد الشرط له ان يطلقها كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال اذا جاء شهر كذا فأمرتك بيدك يوماً منه أو قال من ساعة من يوم الجمعة ولم تكن له نية فليس بشيء الا ان يبين ذلك اليوم والساعة في المجلس كذا في الغاية \* في المنتقى اذا قال لها اهل الهلال فأمرتك بيدك فان علمت أن الهلال قد اهل ولم تختار نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يدها وان جاءت بعد الهلال بأيام وقالت لم أعلم به فان جاءت بأمر أرى انها كاذبة فيه لم أقبل قولها كذا في المحيط \* واذا قال لامرأته اذا تزوجت عليك امرأته فأمرتك تلك المرأة بيدك ثم خالعهما أو طلقها بائناً وتلا ثماناً ثم تزوج امرأته أخرى لا يصبر أمرها يدها اذا قال لها اذا تزوجت امرأته فأمرتك تلك المرأة بيدك ولم يقل عليك ثم طلقها بائناً وتلا ثماناً وخالعهما ثم تزوج امرأته أخرى يصبر

وموت أحد الزوجين وبالخلوة والصحة ان يجتمع في مكان ليس هنالك مانع يمنع من الوطاء أو شرعاً أو طبعاً اذا الامر خلا بامرأته وأحدهما يصبر لا يقدر على الجماع أو يحرم بفرض أو نفل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والتندر والكفاة روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع الخلوة في ظاهر الرواية وقيل بأنه يمنع بعد الزوال وصلاة التطوع لا تمنع الخلوة والحيض والنفاس يمنع الخلوة لانه يمنع شرعاً وطبعاً ولو كان معهما ثماناً أو أعى لا تصح الخلوة وقيل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

النائم لا يمنع الخلوة ولو كان معهم ما صغير لا يعقل أو منى عليه لا يمنع الخلوة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المنى عليه والمجنون يمنع وإن كان معهم ما صغير يعقل بأن أمكنه أن يعبر ما يكون بينهم لا تنص الخلوة ولو كان معهم ما أصم أو أخرس لا تنص الخلوة ولو كان معهم ما جارية أحدهما أو امرأة له أخرى كان محمد رحمه الله تعالى يقول أو لا جارية الرجل لا تنص الخلوة لأن له أن يجامعها بحضرة جاريته أو امرأة له أخرى ثم يرجع وقال جارية أحدهما تمنع الخلوة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا (٣٩٧) يكره الوطء بحضرة امرأة له أخرى ولو

كان معهم ما كلب أحدهما  
حكى عن الشيخ الامام  
شمس الانعم الخلوة في رجه  
الله تعالى انه قال كلب  
المرأة يمنع فانه لا يتحمل ان  
تكون سيدة مستقرشة  
وعسى يعقره بخلاف كلب  
الرجل ولا تنص الخلوة في  
المسجد والحمام وقيل في  
الليل تنص الخلوة في المسجد  
كأفي الحمام ولا تنص الخلوة  
في الطريق الجادة فان حملها  
الى الرستاق الى فرسخ أو  
فرسخين وعُدل بها عن  
الطريق كان خلوة في الظاهر  
ولو دخلت على الرجل  
امرأته ولم يعرفها أو دخل  
الرجل على امرأته فكت  
ساعة ثم خرج ولم يعرفها  
اختلفوا فيه قال القبيصة  
أوالبيت رحمه الله تعالى  
لا يكون خلوة ويصدق انه لم  
يعرفها ولا تنص الخلوة في  
صحراء ليس بقرى بها أحد  
إذا لم يأمنوا برؤسهم  
وكذا الخلوة على سطح ليس  
بجوانبه سراً وكان الستر  
رفيقاً أو قصر بحيث لو قام  
انسان يقع بصره عليها  
لا تنص الخلوة إذا خاف اطلاع  
الغير عليها فان أماناً عن  
ذلك صححت الخلوة ولو خلاها  
في محل عليها قبة مضرورة

الامرئ يدها وإذا قال لها ان تزوجت عليك في هذا النكاح فأمر لك يديك أو قال فأمرها يديك ثم انه  
طلقها واحدة بآنية ثم تزوجها ثم تزوج امرأته أخرى لا يصير الامرئ يدها كذا في الذخيرة \* ولو قال ان  
تزوجت عليك ما دمت في نكاحي أو ما كنت في نكاحي فأمر لك يديك ثم طلقها بآنية وأخلفها ثم تزوجها  
ثم تزوج عليها ففي قوله ما دمت في نكاحي لا يصير الامرئ يدها وفي قوله ما كنت في نكاحي كذلك على رواية  
أيمان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه أن قوله ما دمت أو ما كنت سواء وقرئ في مجموع النوازل بين قوله  
ما كنت وبين قوله ما دمت وأشار الى أن في قوله ما كنت يصير امرأته يدها ولو تزوج عليها بعد ما تزوجها  
بعد الخلع لانه ثبت كون بعد كون ولا تثبت ديمومة بعد ديمومة كذا في فصول الاستروشي \* جعل أمر  
امرأته يدها ان تزوج عليها امرأة ثم انه ادعت على الزوج انك تزوجت علي فلانة وفلانة حاضرة تقول  
زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح بصير الامرئ يدها ولو كانت غائبة عن المجلس وأقامت  
هذه بينة انك تزوجت علي فلانة بنت فلان بن فلان وصار امرئ يدي هل تسمع فيه روايتان والاصح  
انها لا تسمع لانها ليست بمخصم في اثبات النكاح عليها كذا في الفصول العادية \* ولو قال لها ان دخلت الدار  
فأمر لك يديك ثم طلقها واحدة بآنية أو اثنتين بآنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار وصار الامرئ  
يدها سوا تزوجها في العدة أو بعدما انقضت عدتها مدخولة كانت أو غير مدخولة حتى لو تزوجها  
فطلقت نفسها يقع كذا في الخلاصة \* إذا قال لامرأته ان دخلت دار فلان فأمر لك يديك فدخلت دار فلان  
ثم طاعت نفسها طاعت نفسها قبل أن تزيل المكان الذي فيه سميت داخلته طلقت وان مشت خطوتين  
ثم طلقت نفسها لا تطلق كذا في المحيط \* في المتن لو قال لامرأته ان غبت عنك فكنت في غيبي يوماً أو  
يومين فأمر لك يديك قال اذا مكث يوماً فأمرها يدها وهذا على أول الامر بين رجل جعل امرأته  
يدها على أنه ان غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شئت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير  
من تلك المدة فاذا هي غيبته نفسها حتى تمت المدة افتى الشيخ الامام الاستاذ رضي الله تعالى عنه أنه يبقى  
الامرئ يدها وافتى القاضي الامام نضر الدين رحمه الله تعالى أنه ان كان لا يعلم بمكانها لا يصير الامرئ يدها قال  
وهذا اذا كانت مدخولة فأما قبل أن يدخل بها الوطء ان تلك المدة فلا يصير الامرئ يدها ولو كانت  
مدخولة فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصر لا يجي الى بيتها يصير الامرئ يدها قال هكذا افتى الشيخ القاضي  
الامام ولو قال ان غبت عن كورة بخاري فأمرها يدها فاذا خرج عن الكورة الى الرستاق يصير الامرئ يدها  
يدها كذا في الخلاصة \* ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ طهر الدين رحمه الله تعالى لو جعل امرأته  
يدها على أنه متى غاب عنها عن بخاري من المكان الذي يسكن فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شئت  
فغاب عن بخاري شهرين وذلك قبل أن يفي بها وطلقت المرأة نفسها قبل بئنها لا تطلق لانه لم يغيب عنها من  
مكان يسكن فيه اذ يراد بالمكان الذي يسكن فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاستروشي \*  
\* ولو قال ان غبت عن بخاري فاسم بخاري يطلق على القصبة على قول أكثر المشايخ قال الامام  
السرخسي باسم بخاري من كرمية الى قبر كذا في الخلاصة \* جعل أمرها يدها متى شئت في الطلاق  
ان خرج من بلدة بخاري بلا انها تخرج الى كولة سراي ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكردي  
\* سئل نجم الدين النسفي عن قال لغيره ان غبت من هذه البلدة ومضى على غيبي ستة أشهر فأمر امرأتني

ليلاً أو نهاراً ان أمكنه الوطء صححت الخلوة ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم صححت الخلوة في الظاهر وكذا الخلاها في خيمة في مفازة  
صححت الخلوة كما في المحل ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلاها لا تنص الخلوة وفي البيوتات الثلاثة والأربعة واحد بعد واحد اذا خلا  
بامرأته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها لم يدخل من غير استئذان لا تنص الخلوة وكذا الخلاها في بيت  
من دار للبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليها غيرهما من المحارم أو الاجانب لم يدخل لا تنص الخلوة ولو اجتمع مع امرأته في

الخلفان على رواق والناس قعود في سفلى الخلفان لوتظروا اليهما بقع بصريهما عليهما لاتصح الخلوة من يرضى جى بامرأته وأدخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم أشعر بها ثم طلقها وادعت المرأة أنه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كل المهر خلوة العينين صحيحة وكذا خلوة المحبوب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والرتق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع وذكر (٣٩٨) في كتاب طلاق الاصل ان العدة تجب على الرتق وله انصف المهر ولا تصح خلوة الغلام الذى لا يجامع مثله ولا الخلوة

بصغيرة لا يجامع مثلها وفي كل موضع صحت الخلوة وطلقها لا يكون له حق الرجعة و بعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان أقرت المرأة انه لم يجامعها في ظاهر الرواية الكافر اذا خلا بامرأته بعد ما أسلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافر و امرأته مشركة فخلوها لاتصح الخلوة وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها العدة استحسانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة اذا قال ان تزوجت فسلانة فخلوت بها ففهي طالق فتزوجها وخلوها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله أعلم بالصواب

### \*) فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومناخ البيت \*

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهد لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على

بيدك حتى تخلعها بيقينة مهرها ونفقة عدها فقاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو بنو كبل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى أفتوا بأنه عليك حتى يبطل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* رجل جعل امرأته يدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت فمضى ذلك الوقت وطلعت نفسها ثم اختلفا فقال الزوج أعطيني في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها أصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لاني امرأته ان لم أتك الى أربعين يوما فامرأته أقي بيدك فاذا مضى أربعين يوما بلبس اليها من الساعة التي تكلم فيها فأمرها يدها ما دام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد أتيتك وقال أبو المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة \* ولو جعل امرأته يدها على انه ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل نفقتها اليها فهي تطلق متى شئت نفسها بعت اليها خمسة دين درهما قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة صار امرأته يدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فضت المدة ولم تصل اليها النفقة لا يصير الامر يدها وترفع اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلم تهب النفقة ولكن الزوج قال بعت النفقة اليها وومات اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قوله وقال هكذا سمعت من القاضي الامام الاسماتذخر الدين رحمه الله تعالى ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حق وفي فصول الاستروشني ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ذكر في الذخيرة وأحاله الى المنتقى اذا قال لامرأته ان لم أرسل اليك هذا الشهر بنفقة فانك طالق او قال ان لم أرسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فإرسل على يدي أنسك فضاغت من يد الرسول لا يبحث لانه قد أرسل كذا في فصول الاستروشني \* جعل امرأته يدها متى شئت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى أن يمضي الشهر هذا فارس لها اليها يدرجل ولم يجد الرسول منزلها واوطأها بعد مضى الشهر وأجاب القاضي الاستروشني بأنم امتلك الايقاع وفيه نظر لان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير الامر يدها لان الشرط عدم الارسل وقد أرسلها اليها قال لها ان لم أرسل اليك خمسة دنانير بعد عشرة أيام فأمرك بيدك في الطلاق متى شئت فضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرد به الفور لانتك الايقاع حتى يموت أحدهما كذا في الوجيز للكردي \* رجل أراد أن يغيب عن امرأته من سمرقند فوطأ البتة بالنفقة فقال ان لم أبعث بنفقة من كش (١) الى عشرة أيام فأمرك بيدك التلطي نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة أيام لكن من موضع آخر هل يصير امرأته يدها في فتاوى ظهير الدين ما يدل على انه يصير الامر يدها فانه ذكر فيها لو قال ان لم أبعث بنفقة من كريمة الى عشرة أيام فانك طالق فبعث من موضع آخر قبل انقضاء عشرة أيام يبحث في عمنه كذا في الفصول العمادية \* ان لم تصل اليك نفقة عشرة أيام فأمرك بيدك فنشرت بأن ذهبت الى أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع كذا في الجبر الرائق \* ان غبت عنك فأمرك بيدك فاسره الظالم لا يصير الامر يدها وقال الشيخ ان أجبره على الذهاب فذهب نفسه صار يدها كذا في الوجيز للكردي \* اذا جعل امرأته يدها متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فاضربها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها

(١) قوله من كش هو بضم الكاف قرية بجرجان كما في القاموس اه

دعوى الاخر فان قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بألفي درهم بخيانة فان نكلت ثبت الزيادة وان حلف لا ثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا يقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت ثبت الالف وان حلفت فلها ألفان ألف بالتسمية لا خيار لان الزوج فيها ألف يحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أدى من الدراهم وان شاء أدى من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى بينهما وان أقاما جميعا يقضى بينهما الزوج

وان كان مهر مثلها ألفاً وخمسة مائة فما كان نكاح الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وان نكحت هي يقضى بألف وان حلفا جميعا يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بحكم مهر المثل ويخير الزوج في الخمسة مائة وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقام البينة يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بطريق مهر المثل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى يحكم بعمته مثلها فأيهما شهد له كان القول قوله مع عيने على دعوى (٣٩٩) الآخر فان كانت المتعة بينهما تخالفا

في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير القول قول الزوج مع عيने وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول الزوج في الوجه كله إلا أن يأتي بشئ مستنكر واختلف الناس في المستنكر قال الحسن ابن زياد رجه الله تعالى المستنكر أن يكون مهر مثلها عشرة آلاف درهم والرجل يدعي النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ المروزي المستنكر أن يقول الرجل تزوجتها بخمراً أو خنزيراً وقال بعضهم المستنكر أن يدعي الزوج النكاح بما لا يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد وان اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعي تسمية المهر والاخر يكره أن يقول قول المنكر ويقضى لها بمهر المثل وهذا ومالو اختلف الزوجان قبل الطلاق في الوجه وسواء وان مات أحدهما واختلفا الحي وورثة الميت فهنا ومالوا اختلف الزوجان في حياتهما سواء وان ماتا جميعا واختلف ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة

بجناية فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة \* رجل جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها متى شئت فخرجت من البيت بغير إذن الزوج فضربها اهل بصير الامر يدها فقد قيل لا بصير الامر يدها ان أو في صداقها المجل وان لم يوفها ذلك فلها أن تذهب الى بيت أبيها من غير إذنه وتتمتع نفسها بالاستيفاء المجل فلا يكون الخروج بجناية وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقضي بأن الامر لا بصير فيدها من غير تفصيل وكان يقول خروجها من البيت بجناية مطلقاً والاول أصح كذا في المحيط \* قال لها ان لم أعطك دينارين الى شهر فأمر بك يديك فاستدانت وأحالت على زوجها ان أدى الزوج المال الى المحال قبل مضى المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يؤتملك الايقاع أمر بك يديك ان خرجت من البلدة الا بذلك فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذن ولا استأذنها فأشارت لم يذكر حكمه كذا في الوجيز للكردي \* سئل جئت رجه الله تعالى عن رجل جعل امرأته يدها في امر كذا كذا ثم قام فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذلة ثلاثة أيام ولم تطلق في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا ان فطلعت نفسها على القولين يكون أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العبادية \* ولو جعل امرأته يدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الامرين وطلعت نفسها ثم وجد الآخر لا يكون لها أن تطلق نفسها مرة أخرى ولو جعل امرأته يدها على انه متى ضربها أو غاب عنها فان شئت طلعت نفسها واحدة وان شئت نلتين وان شئت ثلاثاً فان طلعت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها أن تطلق نفسها أخرى في ذلك المجلس قال ليس لها ذلك كذا في فصول الاستروشي \* ان غبت عنك ستة أشهر ولم تصل بك نفسي ونفقتي في هذه المدة فأمر طلاقك يديك ثم غاب عنها ولم تصل اليها نفسها وصلت نفقته كان الامر يدها لان الطلاق ههنا معلق بعدم الفعلين في المدة ولم يوجد ذلك فيبحث أما اذا علقه بوجود الفعلين فلا يبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن هاتين الدارين أو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قدم الطلاق أو أخر لا تطلق الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاطي \* جعل امرأته يدها وهي صغيرة على انه متى غاب عنها سنة تطلق نفسها بالاختسان يلحق الزوج فوجد الشرط فأبرأته عن المهر ونفقة العدة وأوقعت طلاقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكردي \* رجل جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية تطلق نفسها فطلعت النفقة وألحقت ولازمته فهذا ليس بجناية أما اذا شتمته أو مضرت نياها أو أخذت لحية فهذه جناية ولو قالت لزوجها يا جاراً أو يا ابنه أو ٣ خدائت مراراً فهداه هذه جناية منها ولو جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم أفنى الشيخ الامام الاستاذ رجه الله تعالى انه يكون جناية وقال القاضي الامام غير الدين رجه الله تعالى لا يكون جناية قال وهذا موافق لما قال القدوري ان وجهها وكفيه ليس ببعورة كذا في الخلاصة \* والصحيح أنها ان كشفت وجهها عند من يهتم بها فهو جناية كذا في الظهيرية \* ولو أهدت صوتها أجنيباً يكون جناية بأن كملت أجنيباً أو تكلمت عامدة ليسمع أجنيباً أو شاعبت مع الزوج فسمع صوتها أجنيباً كذا في الخلاصة

٢ ان قام ٣ الله يأخذ عركه

رجحه الله تعالى القول قول ورثة الزوج قل أو كثر وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج إلا أن يأتي بشئ مستنكر وقال محمد رجه الله تعالى يحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقالارجهما الله تعالى يقضى بمهر المثل وقالوا والفتوى على قولهما ولو تزوجها على عبد بعينه وهلاك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول للزوج وكذا ولو تزوجها على ثوب بعينه فهلاك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة

الثوب كل القول قول الزوج وكذا الزوج على ابريق فضة أو ذهب فذلك قبل التسليم واختلاف في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمه عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية واذا زاد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودرهمان ولو كانت قيمة الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خربت المرأة ان شاعت أخذت الثوب ناقصا وان (٤٠٠) شاعت أخذت قيمته يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الرجل

تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة أو أماً البينة فالبينة بينة المرأة لان بينها قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير وتعتق الامسة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة دينار أو أقام أو المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان أقامت أمها وهي أمسة الزوج مع ذلك بينة انه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها ويسعى الولدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار أو أقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم ففرض القاضي بينة المرأة فالتكاح بمائة دينار ثم ان أباً المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يطسل القضاء الاول ويتضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدهي انه تزوجها على أيها

ولوشمت أجنبيا كان جنابة كذا في البحر الرائق \* جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة فحقت جنابة شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد أيام جنت جنابة غير شرعية فضر بها وطلقت المرأة نفسها بحكم الامر فقال الزوج اني ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك أن تطلق نفسك وقالت بل ضربتني لاجل الجنابة الثانية ولي أن أطلق نفسي فالقول قول الزوج هكذا في العتبية \* ولو جعل أمرها يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فلعمري الزوج ثم لعنته المرأة فضر بها تكلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشايخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج أم امرأته ثم قذفت المرأة أم زوجها كذا في الظهيرية \* \* ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الخصومة يا ابن الاجبر أو يا ابن الاعرابي فضر بها وانه كما قالت لها ان تطلق نفسها ولو قالت يا ابن النسيان ان كان كما قالت فلا معتبر به هذا ولا يكون جنابة كذا في البحر الرائق \* ولو قال لها أي بليد فقالت له مثل ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرح بما قال الزوج وان قالت ٢ نوتني ففسيه اختلاف المشايخ والاصح انه جنابة وصار كأنها قالت ٣ توخو بليدي كذا في خزائن المفتين \* \* ولو جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شاعت فخاصمت المرأة الى القاضي وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلعت نفسي وطلبته بقبعة المهر فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتني فقال الزوج بقصد ٤ نردم فقالت المرأة للقاضي انه أقر بالضرب وأقر بشرط صحة يقع الطلاق فخره بتسليم قبعة المهر الى خباء الزوج بعد ذلك عند القاضي وادعى انه ضربها بجنابة كانت منها أو أقامت على ذلك بينة فاستفتوا عن صحة دعواه فانفتحت الاجوبة على فساد ملكا كان التناقص كذا في الذخيرة \* رجل جعل الامر يدها زوجته بتطبيقه لو ضربها بغير جنابة فصعدت السطح من غير ملاءة تكون هذه جنابة اذا صعدت للنظارة والا فلا ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أعطيني البطيخ فالتفته اليه على هيئة الالهانة فضر بها يكون جنابة وان لم تلقه على طريق الالهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في أمر هو معصية فقال لها لا تنعلي هذا فقالت مجيبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا القول منها جنابة وان جعلت في أمر ليس بمعصية لا يكون جنابة كذا في جواهر الاخلاط \* \* ولو جعل أمر امرأته يدها ان ضربها فامر غيره فضر بها اهل يصير أمرها يدها فهذه مسئلة الخلف على أن لا يضرب امرأته فامر غيره فضر بها فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يحتمل كما اذا حلف لا يضرب عبدا فامر غيره فضر به يحتمل وقيل لا يحتمل ولو أوجعها وقرصها أو مدت شعرها أو عضها أو خنقها فأما لما يصير الامر يدها وهذا الذي يمكن في حالة المزاح اما في حالة المزاح لو فعل ذلك مما حزنه فانه لا يصير الامر يدها وان أوجعها وكذا اذا اصاب رأسه أو انفه في حالة المزاح فأدماها لا يحتمل وهو الصحيح كذا في فصول الاستروشي \* واعطاؤها شيئا من بيته بلا اذنه حيث لم تجر العادة بالمساحة به جنابة وكذا دعائها على موكنا قولها أزواج النساء رجال وزوجي لا \* ولودعها الى كل الخبز المحرذ فغضبت لا يكون جنابة كذا في البحر الرائق \* جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أذنتك أن تذهبي في كل عشرة أيام الى بيت أبيك فغضت عشرة أيام أو أزيد ولم تذهب اليه فآزارها أبوها ثم

ترجة  
٢ أنت ٣ أنت أيضا بليد ٤ لم أضربها قصدا

وصدقها الاب في ذلك وأقاما البينة فادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة ففرض القاضي بينة الاب ذهبت والزوج وجعل الاب صدقا أو أعظم من ماله او جعل ولا لها ثم أقامت المرأة البينة ان كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة وبقي القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباه امر من مال الزوج وبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة لان الاب كان حرا باقرار الزوج قبل أن يقضى القاضي بغيره وانما قضى القاضي بالولاء دون العتق فكذلك بطل الولاء بينة المرأة بعد ذلك والله أعلم بالصواب

(فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت) اختلف المشايخ في هذه المسئلة على تسعة أقوال قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعدما وقعت الفارقة بفعل من الزوج أو من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبهه فهو للمرأة الآن يقيم الزوج البيعة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباب والقلنسوة والمنطقة والقرص ونحو ذلك فهو للرجل الآن تقيم المرأة البيعة (٤٠١) على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدام والفراس والشاة

والستور فهو للرجل الآن تقيم المرأة البيعة على ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل ولومات الرجل وبعيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجل عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل الحي منه ما وهو الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الحكم بعدموت أحدهما هو الحكم في حياتهما وان كان أحدهما حرا والآخر مملوكا محجورا كان أو مأذونا ومكاتباً كان المتاع كله للحر منهما أيهما كان وقال أصحابه رحمهما الله تعالى ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان مأذونا ومكاتباً فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فهذا وما لو كانا مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض

ذهبت بلا اذنه فضر بها صار الامر بيدها جاءت أم المرأة الى بيت الزوج فقال جاءت أمك الكلبة فقالت الكلبة أمك وأخيتك فضر بها الا يصير الامر بيدها كذا في الوجيز للكردي \* ولو جاء ضيف فامر الزوج المرأة أن تبسط للضيف الطنفسة لاجل أن ينام فلم تفعل فضر بها اصرار امرها يدها ولو ضربها الترتك غسل الثياب أو تركه الطبخ فهو - اذا ضرب بغير جنابة كذا في خزائن الفتيين \* ولو جعل امرها يدها على انه متى شتمها فهي تطلق نفسها فقال لا تغزق حرك (١) أو لانا كلى العذرة أو كلى أو اضرب رأسي على الجدار لا يصير الامر بيدها كذا في الخلاصة \* جعل امرها يدها على انه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصوصية الا زواج فطلقت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لامرأته امرك بيدك كذا شئت فلها أن تختار نفسها كذا شئت في ذلك المجلس أو في مجلس آخر حتى تين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس أكثر من واحدة فلو شامت طليقة واحدة تقع واحدة ولو شامت أخرى وهي في العدة تقع أخرى وكذا لو شامت الثالثة وهي في العدة ولكن اذا وقع الثلاث وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه وشامت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت البين بوقوع الثلاث ولو شامت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت عتمة ما تزوجت بزواج آخر وعادت الى الأول عادت بثلاث تطليقات عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولو شامت بثلاث تطليقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد أخرى كذا في فصول الاستروشي في الفصل الحادي والعشرين \* ولو شامت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث كذا في فتاوى فاضحان \* ولو قال لها امرك بيدك اذا شئت أو متى شئت فلها أن تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في أي وقت شامت ولو اختارت زواجها خرج الامر من يدها وكذا في قوله امرك بيدك اذا شئت أو متى شئت كذا في فصول الاستروشي \* ولوردت الامر لم يكن رد او لو قامت عن مجلسها أو أخذت في عمل آخر أو كلام آخر فلها أن تطلق نفسها الا انها لا تملك أن تطلق نفسها الا واحدة كذا في البدائع \* وان قال امرك بيدك كيف شئت تقتصر مشيئته على المجلس وكذا في قوله ان شئت أو ما شئت أو كم شئت أو أين شئت أو أينما شئت وكذا لو قال لامرأته امرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العمادية \* ولو قال لها اختاري اذا شئت أو امرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاخترت نفسها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثانياً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تطلق ثانياً قال شمس الأئمة السرخسي قوله ضعيف كذا في الخلاصة \* قال لامرأته امر فلانة بيدك لتطلقها متى شئت فهذا مشورة والامر بيدها في ذلك المجلس ذكره في المنتقى كذا في المحيط \* ولو جعل امرها يدها ثم طلقها طلاقاً شاعراً خرج الامر من يدها في ظاهر الرواية ولو طلقها واحدة رجعية بقي الامر على حاله قالوا هذا اذا كان الامر مخيراً أما اذا كان معلوماً بان قال ٢ اكرز ابن زم أو ما أشبه ذلك فامر بك بيدك ثم انه خالعهما أو طلقها طلاقاً شاعراً لم يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها اصرار الامر بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعدما انقضت العدة كذا في الذخيرة \* لو قال لها امرك بيدك مادامت امرأتى فهذا على النكاح ويبطل بايانتها بخلاف ما اذا طلقها

ترجمة

(١) قوله حرك أي فربك ١٥ بجزاوى ٢ ان ضربتك

(٥١ - فتاوى اول) الروايات انها سواء وذكر في البعض وقيد فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غيرة بالغة الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال أحد بان كان الابن في عيال الاب أو الابن في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشياء الذي يقول في قولهم كذا ذكر في الكيسانيات وروايد ابن رستم ولو كان للرجل أربع نسوة فوقع الاختلاف في المتاع بينهما وبينه فان كن في بيت واحد فلا يصلح للنساء يكون بينهما وان كانت



الواحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل واحد منهما من يكون بينهما وبين زوجها على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا في ذلك لانه لا يدلو واحدة منهما على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الابينة ولودعت المرأة بمتاعها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة ولومات الزوج فقال وارثه للمرأة قد كان والدي طلقك ثلاثا في العدة وأراد أن يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الابالينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة (٤٠٣) رحمه الله تعالى لان عنده المشكل للحي منها فيكون القول قولها مع يمينها

بالله ما تعلم انه طلقها فان نكحت أو أقرت كان المشكل للوارث كما لو وقعت انحصرة بين الزوجين بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانها صارت أجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها تترث فلم تكن أجنبية وكان هذا بمنزلة ما لومات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعي انه له كان القول في ذلك قول الزوج وان أقامت المرأة البينة أو أقامت جميعا يقضي بينة المرأة لانها خارجة بمعنى ولو كانت الدار في يد رجل أو امرأة وأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عدها وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة صرته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقم بينة انه حر فانما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقم البينة على الحرية فيقضي

رجعيا ويختلف ما اذا جعل امرها يدها مطلقا ولم يقبل ما دعت امرأتها ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الامر بحاله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في القياسية \* رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم نجني منه فقال الزوج ان كنت تريد النجاة مني فامركي بيدك وعن الطلاق ولم ينو الثلاث فقالت طلقك نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التجبس والمزيد \* امرأة قالت لزوجها تريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقك ان كان الزوج قوي ته ويض الطلاق اليها تطلق واحدة وان عن بذلك طلق نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال لغيره أريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقك امرأتك ثلاثا قالوا تطلق ثلاثا والصحيح ان هذا وما تقدم سواء انما يقع الطلاق اذا أراد الزوج تفويض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضيان \* قال لامرئى زوجي ابتك على ان امرأتي بيدك ان شئت طلقها وان شئت لم تطلقها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال ان طلقها في ذلك المجلس طلقك وان قام لم تطلق كذا في الحماوى \* ولو قال أمرك بثلاث تطليقات بيدك ان أبرأتني عن مهرك فقالت وكلني حتى أطلق نفسي فقال أنت وكلني (١) لتطلق نفسك فاذا أبرأتني عن المهر أو لانم طلقك في المجلس يقع وان لم تبرئه لا يقع ولو قالت لزوجها تركت مهرى عليك على أن جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك فمهرها قائم لم تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي \* لو أكره أن يجعل امرأته في يدها ففعل صح وعن أبي نصر لو أكره أن يكتب على القرطاس امرأته طالق أو امرها يدها لم يصح الا اذا نوى كذا في القياسية \* عبد قال لولاء زوجتي أمتك هذه على أن أمرها بيدك فزوجها لم يصبر الامر يسده وان بدأ المولى فقال زوجتها منك على ان أمرها بيدي فقبل العبد صار الامر بيده كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثالث في المشيئة) اذا قال لها طلق نفسك سواء قال لها ان شئت أو لا فله ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له أن يعزها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتى وقرنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقربه بالمشيئة كان نو كيلا ولم يقتصر على المجلس ويملك العزل عنه كذا في الجوهر النيرة \* ولو قال لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه ولو قال لها طلقك فترتك لا يقتصر على المجلس لانه نو كليل هكذا في الكافي \* قال لامرأة طلق نفسك ونوى الثلاث فطلعت نفسها ثلاثا مجتمعا أو متفرقا أو قالت طلقك نفسي ثلاثا ولو طلعت واحدة أو ثنتين وقعت ولو طلعت واحدة وسكتت ثم ثنتين وقعت واحدة كذا في التمرناشي \* وان نوى ثنتين تقع واحدة الا اذا كانت أمة كذا في السراج الوهاج \* وان نوى واحدة لم يقع شيء باقناع الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة ولو طلعت واحدة ولا لية للزوج أو نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت أبت نفسي أو أنا حرام أو بأت أو بنة أو برينة كذا في التمرناشي \* ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق وخرج الامر من يدها كذا في فتح القدير \* ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلعت واحدة فهي واحدة ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقع كذا في الهداية \* اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها واحدة واحدة واحدة تقع واحدة وتلغو الزيادة ولو قال لها طلق نفسك تطليقة رجعية فطلعت بائة أو قال لها

(١) قوله وكلني هو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث اه بجزاوى

بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها طلق يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضى بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وان أقاما البينة يقضى بينة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء أو أقاما البينة يقضى به للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البينة ان المتاع لها وان

الرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان المتاع له وأنه تزوج المرأة بألف ونقدها فانه يقضى بالرجل انه عبد المرأة ويقضى لها بالمتاع أيضا كالمثلث  
في الدار وان أقام الرجل البينة انه حر الاصل يقضى له بالحرية وبالمراة والمتاع أيضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة وان كان المتاع  
مشكلا يكون للرجل والنساء يقضى بحريته ويقضى له بالمراة أيضا ويقضى بالمتاع للمرأة لان بينة المرأة في المشكل أولى لانها خارجة اذا  
غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل الفرقة أو بعد هافا مسئلة على وجوه (٤٠٣) اما ان أذن لها بالغزل أو نهى عن

الغزل أو لم يأذن لها ولم ينه  
فان أذن لها بالغزل ان قال  
اغزلي لي كان الغزل للزوج  
ولأجر لها عليه لانه أمر  
بالغزل ولم يذكر لها أجرة كان  
ذلك استعانة منها وان ذكر  
لها أجرة ان سمى لها أجرة  
معلوما كان لها ذلك لانه  
استأجرها العمل غير مستحق  
عليها بأجر معلوم وان ذكر  
أجرة مجهولا أو شرط أن  
يكون الغزل أو الكبراس  
لها ما كان الغزل للزوج ولها  
أجر مثلها لانه استأجرها  
ببعض ما يخرج من العمل  
فيكون في معنى قفيز  
الطمان وهو كالمودع غزلا  
الى حائك لينسجه بالنصف  
وان اختلفا في الاجز فقات  
المرأة غزلت بأجر وقال الزوج  
بغير أجر كان القول قول  
الزوج مع يمينه لانه أنكر  
الاجارة والاجر ولو قال  
اغزلي لنفسك كان الغزل  
لها ولا شيء عليها لانه تبرع  
عليها بالقطن وان اختلفا  
فقال الزوج انما أذنت لك  
لتغزلي لي وقالت لا بل قلت  
اغزلي لنفسك كان القول  
قول الزوج لان الاذن يستفاد  
من جهته فيكون القول

طلق نفسك تطليقة بآنية فطلقت رجعية يقع ما أمر به الزوج لا ما أنت به كذا في البدائع \* ولو قال  
لامرأتين له طلاقا أنفسكما ثلاثا أو قد دخل به ما فطلقت كل واحدة منهما ما نفسها وصاحبها على التعاقب  
طلقت كل واحدة منهما ما ثلاثا بتطليق الأولى لا بتطليق الأخرى لان تطليق الأخرى بعد ذلك نفسها  
وصاحبها باطل ولو بدأت الأولى فطلقت صاحبها ثلاثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبها دون نفسها  
لانها في حق نفسها مالكة والتحكيم يقتصر على المجلس فإذا بدأت بطلاق صاحبها خرج الامر من يدها  
و بتطليقها نفسها لا يبطل تطليقها الأخرى بعد ذلك لانها في حق الأخرى وكيله والوكالة لا تقتصر على  
المجلس كذا في الظهيرية \* في المستق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته طلاقا أنفسكما ثم  
قال بعده لا تطلقا أنفسكما فكل واحد منهما أن تطلق نفسها ما دامت في ذلك المجلس ولم يكن لها أن تطلق  
صاحبها بعد انتهى كذا في محيط الدرر في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشيئة \* اذا قال  
لامرأتين له طلاقا أنفسكما ثلاثا ان شئت ما فطلقت احدهما نفسها وصاحبها ثلاثا في المجلس لم تطلق واحدة  
منهما ما فان طلقت الأخرى نفسها وصاحبها بعد ذلك ثلاثا قبل القيام عن المجلس طلقتا ثلاثا ولو طلقت  
احدهما لم يقع الطلاق ولو قامت عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثا لم تطلق  
واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو قال طلقت نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة أو ثنتين لا يقع شيء  
في قولهم جميعا كذا في البدائع \* ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة فواحدة فان كان بعضها  
متصلا ببعض طلقت ثلاثا ما دخل بها أو لم يدخل كذا في التبيين \* ولو قال لها طلقت نفسك واحدة ان شئت  
فطلقت نفسها ثلاثا ما يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما تقع واحدة كذا في الكافي \* وان  
قال لها طلقت نفسك متى شئت فلها أن تطلق في الجماس وبعدها المشيئة مرة واحدة وكذا قوله متى  
ما شئت واذا ما شئت ولو قال كلما شئت كان ذلك لها أبدا حتى يقع ثلاث كذا في السراج الوهاج \* ولو قال  
طلقت نفسك كيف شئت لها أن تطلق كما شئت بآنية أو رجعا واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ويختص بالمجلس كذا  
في التهذيب \* ولو قال طلقت نفسك ان شئت وطلعت فلانة امرأته أخرى ان شئت فقالت فلانة طالق وأنا  
طالق أو قالت أنا طالق وفلانته طالق طلقتا جميعا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها طلقت نفسك ثلاثا  
ان شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء الا أن تقول أنا طالق ثلاثا كذا في التتارخانية \* ولو قال لها طلقت نفسك  
ان شئت فقالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا رجل قال لامرأته طلقت نفسك اذا شئت ثم جن  
الرجل جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يملك الزوج أن يرجع عن كلامه  
يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له أن يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون كذا في فتاوى قاضيان \* في  
المستق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها طلقت نفسك واحدة بانتمعتي شئت ثم قال لها طلقت نفسك  
واحدة أملاك الرجعة متى شئت فقالت بعد أيام أنا طالق فهي طالق واحدة يملك الرجعة ويصير قولها  
جوابا لكلام الآخر كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته طلقت نفسك عشر ان شئت فقالت طلقت نفسي  
ثلاثا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها طلقت نفسك ان شئت فقلت شئت لا يقع كذا في  
البدائع \* في الزيادات اذا قال لامرأته اذا جاء غدف طلقت نفسك بألف درهم ثم رجعت قبل مجي الغد لا يعمل  
رجوعه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غدف طلقتني على ألف درهم ثم رجعت قبل مجي الغد يعمل رجوعها

قوله مع البين ولو قال لها اغزلي لي يكون الغزل لها ما كان الغزل للزوج ولها أجر المثل وقد كرنا  
لزوج لان الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل له وانها ما عن الغزل فقزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها اغزلته غصبا  
فتضمن مثل ذلك القطن كن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للقاصب وعليه مثل تلك الحنطة وان اختار ان يقل صاحب القطن غزليته  
بأذن وقالت غزليته بغير اذنك كان القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعي تلك القطن وهو ينكر وان حل قطن الى بيته ولم يقل شيئا

فقرت ثمان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن لاجل البيع وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدهي الاذن كان القول قوله لان الظاهر من حاله انه يعمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن بائنا دلالة كما لو طيقت طعما لمن اللحم الذي جابه فان الطعام يكون للزوج ولان الزوج اذا كان يدهي الاذن والمرأة تدعي عليه ثلث القطن وهو منكر وكذلك لو اختلفا في الكرباس (٤٠٤) فقال الزوج للمرأة دفعت الى الحائك باذن لي نسجه وقالت دفعت بغير اذنك

كان القول قول الزوج اذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكذا في يدان من ثلث الكرباس ويشتريان بالثمن اتمعة لحاجتهما واتخذوا بعض الكرباس ثياب البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرباس وما اشترى من ثمنه للرجل لان المرأة تعمل للرجل فيكون ذلك للرجل الاشياء اشترى لها وسمى عند الشراء او علم عادة انه اشترى لها ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع الى امراته ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها احيانا من الدراهم ويقول اشترى بها قطننا واغزلي فكانت تشتري وتغزل ثم يبيع وتشتري بها اتمعة للبيت كانت الامتعة للمرأة لانها اشترت من غير وكيل الزوج اياها بالشراء فكانت مشتريه لنفسها والله أعلم

### (فصل في دعوى النكاح)

امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فجدها فانه يستحق باقده ما هي بزوجته الى وان كانت زوجة لي فهي طالق

كذافي التارخانية \* ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت يقع ويختص بالجلس كذافي التهنيز \* اذا قال انت طالق ان اردت او رضى او هويت او احببت فقالت شئت او اردت في المجلس يقع الطلاق كذافي الحواوي \* واذا قال لها انت طالق ان اعجبك او وافقك فقالت شئت وقع كذافي التارخانية \* ولو قال انت طالق ان شئت فقالت احببت لا يقع كذافي غايه السروجي \* ولو قال لها شائي الطلاق ونواه فقالت قد شئت يقع استحسانا وان لم تكن له نية لا يقع ولو قال شائي طلاقك يقع بلا نية ولو قال ان شئت فانت طالق فقالت نعم او قبلت او رضى لا يقع ولو قال انت طالق ان قبلت فقالت شئت حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي انه يقع الطلاق هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت ينوي الطلاق بطل الامر حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى كذافي الهداية \* ان قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا فهو علي وجهين اما ان علقته مشيئة بشيء ماض قد وجد في هذا الوجه يقع الطلاق واما ان علقته مشيئة بشيء لم يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من يدها وعن هذا قلنا اذا قالت شئت ان شاء أي كان ذلك باطلا وان قال الاب بعد ذلك شئت لا يقع الطلاق هكذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا فان شئت فقالت انا طالق فهو باطل وان قالت انا طالق ثلاثا فهو ثلاث كذافي فتاوى فاضيلان \* ولو قال لها انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت ثلاثا لا يقع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة كذافي محيط السرخسي \* قال انت طالق ثلاثا فان شئت فشايت واحدة لم يقع ولو شئت واحدة واحدة واحدة طلق ثلاثا دخل بها أولا ولو شئت واحدة وسكتت فقد اعرضت حتى لو شئت بعدها لم يقع كذافي التمرثاني \* رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت كذافي فتاوى فاضيلان \* ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت نصف واحدة لا تطلق كذافي محيط السرخسي \* داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين قال اذا وصلت فهي طالق ثلاثا كذافي فتاوى فاضيلان \* ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شئت فترزوها فلها المشيئة في مجلس العلم كذافي محيط السرخسي \* ولو قال لها انت طالق ان شاء فلان بتقيد بمجلس علم فلان فاذا شاء في مجلس علمه وقع الطلاق وكذلك اذا كان غائبا فباغاه الخبر يقتصر على مجلس علمه كذافي البدائع \* ولو قال لامرأته انت طالق وطالق وطالق ان شاء زيد فقال زيد قد شئت تطليقة واحدة لا يقع شيء وكذلك لو قال شئت اربعا كذافي محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه (منها) اذا قدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق (أو قدم) الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي (أو وسط) الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي وكل ذلك على وجهين (أحدهما) اذا أعاد كلمة الشرط فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق (أو لم يعد) وذ كر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي فانت طالق (والالفاظ ثلاثة) المشيئة والاباء والكراهة فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط وان أعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة

بائن أما الاستحلاف فلا ن على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يستحلف على النكاح والفتوى على قولهما فقال وأجمعوا على انه يستحلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت لاجل المال وانما يستحلف على هذا الوجه لانهم لو كانت صداقة لا يطل النكاح بمجرد فاذ احلف تبقى معطلة وقال به ضمهم يستحلف على النكاح فاذا حلف يقول القاضي فرقت بينكما \* رجل تزوج امرأته بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود وليس للزوج أن يستعلم المرأة في قولهم لان الاستحلاف شرع لرجاء

النكول ولو أقرت المرأة بنكاح الأول لا يصح إقرارها على الزوج الثاني فلا تستحق لكن يستحق الزوج الثاني فإن كانت انقطعت  
الخصومة وانكحل الزوج الثاني صار مقر بنكاح الأول حينئذ تستحق المرأة فإن حلفت لا يثبت نكاح الأول وإن نكحت يقضى  
بها الأول رجلان ادعى نكاح امرأته ووجدت لهما أقامهما أقام البينة يقضى له فإن أقام البينة وليست هي في يد أحدهما تبطل  
البينة لان النكاح حالة الحياة لا يحتمل الشركة وليس أحدهما أولى من الآخر (٤٠٥) وإن أقام كل واحد

منهما البينة انتهت وكانت  
المرأة في يد أحدهما يقضى  
بها لصاحب اليد وكذلك  
أقاما البينة وادعى أحدهما  
الدخول وشهد بشهوده  
بالنكاح والدخول يقضى له  
وإن أقام كل واحد منهما  
البينة على النكاح  
والدخول لا يقضى لأحدهما  
وإن ادعى النكاح ووقت  
أحدهما وشهد بشهوده على  
النكاح والوقت فهو أولى  
وإن وقت أحدهما ولم  
يؤت الآخر الآن المرأة  
في يد الذي لم يؤت يقضى  
لذي اليد وكذلك لو وقت  
أحدهما ولم يؤت الآخر  
الآن الذي لم يؤت أقام  
البينة على النكاح والدخول  
كان هو أولى وإن وقتا  
واحداهما سبق فالأسبق أولى  
على كل حال وإن أقاما البينة  
على النكاح ولم يؤتتا أقرت  
هي لأحدهما يقضى للقرلة  
وإن أقاما البينة على  
النكاح والمرأة تقر لأحدهما  
اختاروا فيه قال بعضهم  
لا يقضى للقرلة لان الأقرار  
قبل البينة يطل بينة الآخر  
فلا يقضى للأقرار بعد  
البينة وقال بعضهم  
يقضى للقرلة لان الأقرار

فقال إن شئت وإن لم تشأ فانت طالق لا يقع الطلاق أبدا وكذا لو قال إن شئت وإن أبيت فانت طالق أو  
ذكر الكراهة مكان الإياه وإن قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق إن شئت وإن لم تشأ فقالت في  
مجلسها شئت طلقت وكذا لو قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وإن وسط الطلاق  
فقال إن شئت فانت طالق وإن لم تشأ فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين وإن ذكر الإياه وقت  
الطلاق على الشرط فقال أنت طالق إن شئت وإن أبيت فانت طلقت أو قالت أبيت يقع الطلاق وإن  
قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا لا يقع والكراهة بمنزلة الإياه وإن وسط الطلاق فقال إن شئت فانت  
طالق وإن أبيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا إذا لم ينوش شيئا فإن نوى ونوع  
الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط كذا في فتاوى  
فاضل خان \* إذا قال لها أنت طالق إن شئت أو لم تشأ إن شئت في المجلس طلقت بحكم المشيئة وإن قامت  
عن مجلسها طلقت أيضا وإذا قال لها أنت طالق إن شئت أو أبيت فهو على أحد الأمرين في مجلسها إن  
شئت في المجلس طلقت وإن قالت في المجلس أبيت طلقت أيضا وإن قامت قبل أن تشأ أو تأتي لا تطلق ولا  
يكون الإياه بالكلية هذا إذا لم تكن لازمة فأن نوى إيقاع الطلاق عليها على كل حال فهو على ما نوى  
فيقع الطلاق عليها لا محالة هكذا في المحيط \* ولو قال إن شئت فانت طالق وإن لم تشأ فانت طالق طلقت  
للمحال ولو قال إن كنت تحبين الطلاق فانت طالق وإن كنت تبغين فانت طالق لا تطلق ولو قال أنت  
طالق إن أبيت أو كرهت طلاقك فقالت أبيت تطلق ولو قال إن لم تشأ فانت طالق فانت طالق ثم قالت لا أشاء  
لا تطلق كذا في محيط السرخسي \* إن قال لها إن كنت تحبينني أو تبغينني فانت طالق فقالت أنا أحبك  
أو أبغضك وقع الطلاق وإن كان في قلبها خلاف ما أظهرت وهذا الجواب إنما يكون على المجلس ولو قال  
لها إن كنت تحبينني بقبلك فانت طالق فقالت أنا أحبك وهي كاذبة طلقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق واحدة فأن كرهت فثنتان فأن كرهت يقع  
الثلاث أحدها الأول وثنتان بالتعليق فأن سكنت فواحدة كذا في العتبية \* بشر بن الوليد عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الآن تشأ واحدة فقامت من مجلسها قبل أن  
تشأ شيئا طلقت ثلاثا وإن شئت واحدة قبل أن تقوم لزمتها بطلقة واحدة وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا  
الآن تريد واحدة أو الآن تهوى واحدة أو الآن تحبي واحدة وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثا الآن  
تشأ فلان واحدة أو الآن تهوى فلان واحدة أو الآن يحب فلان واحدة أو الآن يريدوا واحدة فهو مثل  
ذلك وإن لم يكن فلان حاضر فله ذلك إذا علم به في المجلس الذي يعلم فيه كذا في المحيط \* ولو قال لها أنت طالق  
ثلاثا الآن أرى فلان غير ذلك فهذا على المجلس فأن قام فلان عن المجلس قبل أن يرى غير ذلك طلقت المرأة  
ثلاثا وهذا ما لو قال لها أنت طالق ثلاثا إن لم ير فلان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس ولو قال  
أنت طالق ثلاثا الآن أرى غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعد ما قام عن المجلس رأيت غير  
ذلك لا يقع الثلاث وكذلك إذا قال الآن أشاء أنا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس وإذا قال لامرأته  
أنت طالق إن شئت فلان وإن أحب أو أن رضيت أو أن تهوى أو أن أرد فبلغ ذلك فلان فله مجلس علمه بخلاف  
ما إذا قال إن شئت أنا أو أحببت أنا حيث لا يقتصر على المجلس وإذا لم يقتصر على المجلس في حق الزوج إذا

المرأة لأحدهما بمنزلة اليد ولو أقاما البينة وهي في يد أحدهما يقضى لصاحب اليد ولو كانت المرأة في يد أحدهما فشهدوا أنها امرأته أو  
شهدوا أنها منكوحته وحلله وشهود الآخر شهدوا أنه تزوجها اختاروا فيه قال بعضهم لا تقبل بينة ذي اليد لان بينة ذي اليد اختار على  
بينة الخارج إذا شهدوا على السبب أما إذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة مطلق الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل بينة ذي اليد وقال  
بعضهم لا تقبل لان شهادة الشهود وانما امرأته أو منكوحته وحلله بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تميز منكوحته وحلله إلا بسبب

معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب معين كان ذلك الحكم وذكرا السبب سواء بخلاف المثلان المثلث يثبت باسباب كثيرة وليس بعضهم بأولى من البعض فلا يتعين السبب رجل ادعى نكاح امرأته وهي تنجده فشهدوا أنها امرأته وقضى القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صح ظاهر فلا يسلط ما لم يظهر خطؤه بيقين وذلك بأن يؤقت الثاني وقتا يكون قبل الاول ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأته (٤٠٦) وقد كان دخل بها أحدهما وهي في بيت الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى صاحب البيت أولى ولو ادعى زيد وعمر ونكاح امرأته فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى لزيد وعليه القنوى ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان سالها القاضي وقال من زوجك فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي يقضى بها لعمر وقال أسحق بن ذلك في جواب المنطق وكذا في البيع وكذا لو قال رجل لاختين فاطمة وخديجة تزوجت فاطمة بعد خديجة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بنكاح فاطمة ولو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي لذى أقرت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لها جميعا وهي تنجده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل الشهود بأيهم ما بدأت أقضى به ولو قالت تزوجت ما جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأته صاحب الامس ولو أن رجلين

قال ان شئت أنا قال الزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يقول شئت الذي جعلته الى ولا تشترطية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط أن يقول شئت طلاقك ولو قال لها أنت طالق إن لم يشأ فلان فقال فلان في المجلس لا أشاء طلقك ولو قال ذلك لنفسه ثم قال لا أشاء لا تطلق حتى يموت كذا في الذخيرة \* ولو قال لامرأته ان شئت فافتم طالق ان شئت فاشاء احدهما لا يقع ولو قال لرجلين ان شئت فافتم طالق لثلاثا فاشاء أحدهما واحدة والاخر ثنتين لا يقع \* ولو قال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهم ما عشتهم الاولى ان أراد به الطلاق وان لم يرد به الطلاق يصدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان شئت وشاء فلان تعلق بعشمتهم كذا في الكافي \* ولو قال أنت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت ان شاء فلان فقال فلان شئت لا يقع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال لها أنت طالق غدا ان شئت فلها المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا فلها المشيئة في الحال ولم يذكر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لها المشيئة في الغد في المستثنين جميعا وعلى هذا اذا قال لها اختاري غدا ان شئت اختاري ان شئت غدا أمرك بيدك غدا ان شئت أمرك بيدك ان شئت غدا فامشيئة في الغد في الحالين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا قال لها طلق نفسك غدا ان شئت طلق نفسك ان شئت غدا ان شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لها أن تطلق نفسها حتى يجيء غدا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان قدم المشيئة فلها أن تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال طلقك نفسي غدا كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق غدا ان شئت فقالت شئت الساعة لا يقع فان شئت بعد ذلك في الغد يقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها ان شئت الساعة فانت طالق غدا أو نوى ذلك ولم يقل الساعة فقالت شئت أن أكون غدا طالق او وقع الطلاق في الغد ولو قالت شئت أن يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع الطلاق اليوم ويخرج الامر من يدها كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق أمس ان شئت فلها المشيئة في الحال كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر رجل قال لامرأته أنت طالق إن لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا أشاء لا تطلق لان له أن يشأ في اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لها اذا جاء غدا فانت طالق ان شئت كان لها المشيئة في الغد كذا في المحيط \* ولو قال لها أنت طالق اذا شئت ان شئت أو أنت طالق ان شئت اذا شئت فها مسوا تطلق نفسك امتي شامت وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اخر قوله ان شئت فكذا وان قدمه تعتبر المشيئة في الحال فان شامت في المجلس تطلق نفسها بعد ذلك اذا شامت ولو قامت من المجلس قبل أن تقول شيئا بطل وقال شمس الائمة في ان شئت فانت طالق اذا شئت هنا مشيئتان الاولى على المجلس والاخرى معلقة اليها معلقة بالوقت حتى شامت بعدها ما طلقت قال وان لم تقل شئت حتى قامت عن المجلس فلا مشيئة لها ولا فرق بين أن يقول ان شئت الساعة أو لم يذكر الساعة هكذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق متى شئت أو متى شامت أو اذا شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعد القيام عن المجلس ولوردد لم يكن رد ولا تطلق نفسها الا واحدة كذا في الكافي \* ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت فلا يقتصر على المجلس كذا في غاية السروجي

أما ما جعلا البينة على نكاح امرأته بعد موتها يقضى لهما بما راث زوج واحد لان حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو ولو مات أحد المدعين فأقرت المرأة أن نكاح الميت كان أولا صح تصديقها رجل ادعى على امرأته أنها امرأته وأقام البينة على ذلك وادعت المرأة أنها امرأة هذا الرجل الآخر وذلك الرجل يجحد وأقامت البينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينة الزوج المدعى لان الشهود لما شهدوا عليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها أنها امرأته واقرارها على نفسها صدق من بينها ألا ترى أن رجلا

لأقام البينة على رجل أنه اشترى منه ثوبه هذا وأقام صاحب الثوب البينة على رجل آخر أنه باعه منه وهو يجحد فان البينة بينة المدعى على صاحب الثوب لما قلنا ولو قالت المرأة حين أقامت البينة على الرجل أنها امرأته ادعاه ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة وذلك كامرأة أقام البينة عليها جلان بالكاح ولم يؤت فأنهم اصدقه المرأة فهو زوجها امرأته قالت لرجل أنا امرأتك فقال بحبيها أنت طالق كان اقرارا بالكاح وهي طالق ولو قالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوج وأنت (٤٠٧) طالق فليس هذا باقرار عند أبي

حنيفة رحمه الله تعالى  
امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها أنت طالق يقع الطلاق وإن قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأة نكاحا وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أنها امرأته وإن أباها زوجها منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعى عليها أم كذبه ولو ادعى على امرأة نكاحا وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أن أختها امرأة المدعى والرجل المدعى ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فإن القاضي يقضي بنكاح الشاهدة أنها امرأة المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة فإن حضرت الغائبة وأقامت البينة على ما دعت أختها يقضي بنكاحها إذا أقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها

\* ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا كذا في المحيط \* ولو طلقت نفسها ثلاثا بوجه لا يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما تقع واحدة ولا يرد بالزوج ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثا ورجعت بزوج آخر ثم عادت اليه وطلقت نفسها لا يقع ولو طلقت نفسها طلقة أو طلقتين ثم تزوجت بزوج آخر ثم عادت إلى الأول يملك عليها الثلاث عندهما ولها أن تطلق واحدة واحدة إلى أن توقع الثلاث خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولو قال لها كلما شئت فانت طالق ثلاثا فاشمت واحدة فذلك باطل كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى تنشاء وإن قامت عن مجلسها فلا مشية لها وإن قال لها أنت طالق كيف شئت طلقت تطلقة يملك الرجعة قبل المشية فإن قالت قد شئت واحدة أو ثلاثا وقال الزوج نويت ذلك فهو كما قال أما إذا ردت ثلاثا والزوج واحدة أو على القلب فيقع واحدة رجعية وإن لم تحضره البينة تعتبر مشيتها فيها فالواجب على موجب التخيير كذا في الهداية \* وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يقع شيء ما لم تنشاء فإن شأت أو وقعت واحدة رجعية أو بآنية أو ثلاثا بآنية مطابقة لإرادته وما قاله أولى وغمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما إذا قامت عن المجلس قبل المشية وفيما إذا كان ذلك قبل الدخول فإنه يقع عنده طلقة رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين \* وإن قال لها أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت نفسها ما شأت واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ما لم تقيم من مجلسها أو تأخذ في عمل آخر يتعلق أصل الطلاق بمشيئتها فإن ردت الأمر كان ردنا ولو قال لها طالق نفسك من ثلاث ما شئت أو اختاري من ثلاث ما شئت فلها أن تطلق نفسها واحدة أو ثنتين وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لها أن تطلق نفسها ثلاثا أيضا كذا في الكافي \* وعلى هذا الخلاف لو قال طلق من نسائي من شئت فليس له أن يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا في غاية السروجي \* ولو قال طلق من نسائي من شئت فشتن كلهن له أن يطلقهن كذا في فتح القدير أو لواء المرأة إذا طلبوا من الزوج أن يطلقها فقال الزوج لا يبيها ما تريد مني أفعل ما تريد وخرج ثم طلقها أبوها لم تطلق إن لم يرد الزوج التفويض ويكون القول قوله أنه لم يرد به التفويض كذا في الخلاصة \* وإذا قال لرجل طلق امرأتك فله أن يطلقها في المجلس وبعده وله أن يرجع كذا في الهداية \* إن قال لها طلق نفسك وصاحبك فلها أن تطلق نفسها في المجلس لأنه تفويض في حقها ولها أن تطلق صاحبك في المجلس وغيره لأنه تفويض في حقها وإن قال لرجلين طلقا امرأتك إن شئتما فليس لأحدهما التفريق بالطلاق ما لم يجتمعا عليه وإن قال طلقا امرأتك ولم يقربهما بالمشية كان نو كيانا وكان لأحدهما أن يطلقها كذا في الجوهرة النيرة \* وإذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما أن يطلقها إذا لم يكن الطلاق بآلة ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحدكما بدون صاحبه فطلقة أحدهما ثم طلقها الآخر أو طلق أحدهما أو أجازا لا خير لا يقع شيء ولو قال لرجلين طلقا جميعا ثلاثا فطلقة أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطلقتين لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلاث كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لرجلين طلقا ثلاثا ينفرد كل واحد منهما بالطلاق وكذا يملك أحدهما واحدة والآخر ثنتين كذا في العتابة \* ولو قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتك إن شئت فشاء في المجلس فهو جائز وإن قام الوكيل عن المجلس قبل أن يشاء بطل التوكيل كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا

بتلك البينة التي أقامت الشاهدة وتفرق بين الزوج والشاهدة فإن أنكرت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة ولو أقر الرجل بنكاح الغائبة بسأله القاضي هل كان منك وبين الغائبة فرقة فإن قال لا يطل نكاح الحاضرة ولو قال كنت طلقت الغائبة وأخبرتني بأقضاء عدتها وكذبت الشاهدة في طلاق الغائبة يقضي بنكاح الشاهدة فإن حضرت الغائبة وصدقته في النكاح وكذبت في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلاقها ولو ادعى نكاح امرأة أو أقام البينة وأدعت المرأة أنه تزوج بأمرها أو أيتها فهاذا وما



قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا ناسأت لا يصير وكيلما لم نشأ ولها المشيئة في مجلس علمها واذا شئت في مجلس علمها حتى صار وكيلا لوطلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ينبغي أن يحفظ هذا فان البلوى فيه تم فان عامة كتب الطلاق التي يكتبها الزوج من الغربية يكون فيها كتبت اليك هذا الكتاب سل امرأتى هل نشاء الطلاق فان شأته فطلقها ثم ان الوكلاء كثير ما يؤخرون الابقاع عن مجلس مشيئتها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع واذا قال لغيره أنت وكيلي في طلاقها على ابني بالخيار أو على انها بالخيار أو على أن فلانا بالخيار فالوكالة جائزة والخيار باطل واذا قال لغيره طلق احدي نسائي وطلق واحدة منهن بعنهما صح وليس للزوج

وز على شرائط الوقف وكما تجوز الشهادة على النكاح بالتسامع تجوز بالمهر أيضاً بالاشهارة بعد  
 يسد رحمه الله تعالى في المنتقى والاشهاد على نوعين عرفي وهو أن يسمع من قوم لا يتصور راجعاً عنهم على  
 دعه رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة ممن غير استنهادا يقع في قلبه أن الامر كذلك ولا  
 حنفيه رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا شهد واحد عدل بعون رجل وقال أنا عانت مونه

\*) فصل في الشهادة على  
(النكاح) \*

يكتفي بشهادة الواحد عند أبي

حل له أن يشهد على موته والصحيح أن الموت بمنزلة النكاح وغيره ولا يكتفى فيه بشهادة الواحد ولو رأى رجلاً وامرأة يسكنان في منزل وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له أن يشهد على نكاحهما ولو قدم عليه رجل من بلدة وانتسب له وأقام عنده دهرالم يسمعه أن يشهد على نفسه حتى يلقى من أهل تلك البلدة رجلين عدلين عن يعرفه ويشهد له على نفسه وإذا تحمل الشهادة بالثبوت والتسامع فشهد عند القاضي وأبهم جازت شهادته وإن فسروا قال الله على النكاح (٤٠٩) أو على النسب لأنني سمعت ذلك من قوم

لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته من رأى داراً أو عينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف المالك ووقع في قلبه أنه ملكه حل له أن يشهد على أنه ملكه فان شهد وفسر فقال أشهد أنه لاني رأيت في يده يتصرف فيه تصرف المالك لا تقبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ولم يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت تقبل شهادته وإن فسر وإذا سمع الرجل نكاحاً أو موتاً أو نسباً ووقع في قلبه أنه حق ثم شهد عنده عدلان بخلاف ما وقع في قلبه أو لم يسمعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يستيقن بكذبهما وإن شهد عنده عدل بخلاف ما وقع في قلبه أو لا وسمعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يقع في قلبه أن هذا الواحد صادق فيما يشهد وإن عاين رجلاً نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عبد أو أقر رجل على نفسه عمال ثم شهد عند الشاهد رجلاً عدلان فلا تطلق امرأته ثلاثاً

بعد ذلك صح النهي ولو نهي المرأة عن الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لغيره إن جاءتك امرأتى فطلقها أو قال إن خرجت إليك امرأتى فطلقها ثم إنه نهي الوكيل عن الإيقاع بعد نهي المرأة إليه وبعد خروجها إليه يصح النهي إذا علم كما قبل الجحى والخروج كذا في المحيط \* رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه والصحيح أنه يقع رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل بأن أو رجعهما ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة ولا ينزل بإبائه الموكل إذا لم يكن طلاق الوكيل عمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجه الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وإن كان الموكل تزوجهها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله تعالى ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وإن لحق الموكل بدار الحرب مرتداً وقضى القاضي بلحاظه بطلت الوكالة حتى لو عاد مسلماناً وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وإن لحق بدار الحرب الآن بقضى القاضي بلحاظه كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالطلاق ليس له أن يوكّل غيره وإذا وُكِّل صبياً عاقلاً أو عبداً بالطلاق صح كذا في السراجية \* ولو وُكِّل له فزوج ثم طلق لم يقع ولو سكت بلاقبول ثم طلق وقع ولو قال له طلقها غداً فقال الوكيل أنت طالق غداً كان باطلاً ولو قال له طلقها فقال الوكيل أنت طالق إن دخلت الدار فدخلت لم يقع وإذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً فطلقها أو قال لغيره طلق امرأتى نصف تطلقه فطلقها الوكيل تطلقه لا يقع شيء كذا في البحر الرائق \* الوكيل بالطلاق المنجز إذا علق لا يصح كذا في القنية في كتاب الوكالة \* رجل أراد السفر فوكّل رجلاً بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح عزله وإن كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله إلا بمحضر منها قال شمس الأئمة السرخسي والصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة ولو وُكِّل رجلاً بالطلاق وقال كلماء عزلتك فانت وكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بحدّ الوكالة قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى إذا قال عزلتك عن جميع الوكالات ينزل وينصرف ذلك إلى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكنتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة كذا في التارخانية \* ولو قال لغيره طلق امرأتى فأبى أو قال أبى فطلقها فهو وكيل لا يقتصر على المجلس وللزوج أن يرجع عنه وإذا طلقها الوكيل تقع واحدة بئس وليس له أن يوكّل أن يوقع أكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال طلقها على أن لا يخرج من البيت شيئا فقال لها طلقك على أن لا تخرجي من البيت شيئا فقبلت طلقك أخرجت أو لم تخرج ولو قال طلقك بشرط أن لا تخرجي من البيت فان أخرجت لا تطلق وإن اختلفا فالقول قول الزوج لأنه منكر كذا في العناية \* رجل قال لغيره طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته يسير رجل فجن المجعول إليه فطلق قال محمد رحمه الله تعالى إن كان لا يملك ما يقول لم يقع طلاقه ولو جن الموكل بالطلاق إن جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو جن زماناً نادماً بطلت وكالته إذا قال لغيره طلق امرأتى إذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل إذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلاً كذا في فتاوى قاضيان

(٥٣ - فتاوى أول) بمحضرتهم ما أو أن مشتري الجارية أعتق الجارية أو أقر بائع الجارية قبل البيع أنه أعتقها أو أن امرأة واحدة أرضعت الزوجين في صغرهما في الحولين ثم إن المرأة أنكرت النكاح وأنكرت الجارية بملأ المشتري لا يسمع الشاهد أن يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية لأن الشاهد ينوشه إذا عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الجارية بعتة لا يجوز للمرأة ولا للجارية أن تدعه بجماعها فكذلك لا يجزى الشاهد إن يشهد على النكاح والبيع وإن شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية عدل واحد

بالطقات الثلاث وعق الجارية لا يحل للشاهد ان يمنع عن الشهادة على البيع والنكاح \* (فصل في العنين) \* نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عني لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يسطل حقها بترك الخصومة وان طال الزمان ما لم ترض بذلك وكذا لو كان الرجل يصل الى غيرها من النساء والجواري ولا يصل اليها كان (٤١٠) لها حق الزوجية والخصومة واذا خاصمتها الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد

وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت ثيبا كان القول قوله وان قالت ان ابكر فالقاضي يريه النساء والمرأة الواحدة تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي ثيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثيابة يريه من فاذا ثبت عدم الوصول اليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أو لم يطلب ويثبته على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا وكذا لو أقر الزوج انه لم يصل اليها أجله سنة وتكلموا انه يؤجله سنة قرية أو شسبة قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لم يذكرك محمد رحمه الله تعالى هذا في

\* قال لا تحزوا جنى فلانة وطلقها ثلاثا ثم ظهر ان الاخر قد تزوجها قبل الامر أو بعده بنفسه ينبغي أن يبقى وكيلها بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة \* الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التارخانية \* الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البسائط \* وفي فوائد نظام الدين ٢ أمر بدست زن نهاده كه اكر فلان كار كنم تو پای خود را كشاده كني هرگاه كه خواهی آن كار كرد و پیش از پای كشاده كردن باشوی خلع كرد پس از آن پای تواند كشاده كردن بانی آجاب رحمه الله تعالى تواندوا كرمده كندشتم باشد باز نكاح كند و انديانی قال في ذكر في الزيارات في الباب الاول اذا امر رجلا أن يطلق امرأته بأف ثم أبانها بنفسه ليس للوكيل أن يطلقها وكذلك ان جدد النكاح ولو طلق امرأته بامنا ثم وكل رجلا بأن يطلق امرأته على مال فطلقها على مال وقبلت طلقت ولا يجب المال ولو جدد النكاح فطلقها وقبلت لا يقع في فوائد جدي رحمه الله تعالى قال لا امرأته ٣ اكر زبرتوزن خواهم امر وی بدست تو نهادم فثبت حرمة المصاهرة بينه وبين امرأته لمسه أمها هل يبقى الامر في يدها بعد ثبوت الحرمة حتى لو تزوج امرأته لم يأن تطلقها قال يبقى الامر في يدها لنص وقضاء القاضي به فانه لو قضى بجواز نكاح التي زنى بامتها وأبانتها فذ عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* جعل امرها يدها برانكها كركابين بخشي پای خود كشاده كني متى شئت وكانت وهبت مهرها له قبل أن يجعل الامر بيدها قال شيخ الاسلام نظام الدين وبعض أصحابنا بالهأن تطلق نفسها قالوا ليس لها ان تطلق نفسها كذا في الوجيز للكردي ٥٥ مردی بدست زن را كفت كه اكر يكاه از رفتن من بر آید و من بزونه آمده باشم و نفقه من بنور سیده باشد امر تو بدست تو نهادم تا هر چه وقت بایدت پای خود كشاده كنی پیش از كندشتن يكاه نفقه رسید اما مردنه آمد امر زن بدست زن نشد و بشرط امر كه بدست زن شود و وجه بر است تا آمدن و نفقه نارسیدن یکی ازین دو یافت و یکی في بخلاف قوله من و نفقه من نرسد و یکی رسید امر بدست وی شود رأيت فتوى آجاب عن شيخ الاسلام علاء الدين محمود الحارثي المروزي وصورته رجل قال لا امرأته ان غبت عنك شهر افأمر لك بذلك ٦ این مرد را كافر اسیر برد و بانه هل يصير امرها يدها آجاب

ترجمة

٢ جعل الامر بيد المرأة على انه ان فعلت هذا الامر فلان تطلق نفسك كلما أردت ففعل هذا الامر وقبل أن تطلق نفسها تخالعت مع الزوج فهل تلك بعد ذلك ان تطلق نفسها أم لا آجاب رحمه الله تعالى بانها تلك ذلك فاذا مضت العدة وتزوجها ثانيا هل تلك أم لا قال لا ٣ ان كنت أتزوج عليك امرأته جعلت امرها يديك ٤ على انك ان وهبت مهر لك فلك طلاق نفسك ٥ رجل سافر وقال لا امرأته ان مضى شهر من وقت ذهابي ولم أرجع اليك ولم تصل اليك نفقتي فقد جعلت امرك يديك حتى تطلق نفسك متى أردت فوصلتها النفقة قبل مضى شهر لكن الرجل لم يأت لا يكون أمر المرأة يدها لان شرط الامر شيان عدم المحي و عدم وصول النفقة فوجد احد الشيتين ولم يوجد الاخر بخلاف قوله ان كانت لاتصلك نفقتي ولا أنا ووصل أحدهما يصير الامر بيدها ٦ فأسر الكذا هذا الرجل

الكتاب وروى ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالايام وهكذا قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والناطقي رحمهما الله تعالى رجاء ان يوافق في العلاج في الايام التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية

والقمرية ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر أو مدينة فان أجلته المرأة أو أجله غير القاضي لا يعتبر ذلك ٢ في التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وأيام حيضها وان مرض أحدهما مرضا شديدا لا يستطيع معه الجماع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما في رواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب عليه ويعوض له لذلك هو ضاومادون ذلك يحتسب وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحتسب الشهر وما دونه يحتسب وهو أصح الاقاويل ولو هربت المرأة من

زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان غاب الزوج بحج أو غيره يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تاته المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة غيرها ولم تاته وان آتته الى السجن وثمة مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلوة والمبيت معها يحتسب تلك المدة والا فلا وان كانت المرأة محترمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان أحرمت بعد التأجيل لا يحتسب على الرجل ويعرض له عن تلك الايام وان كان (٤١١) الزوج مظاهرها ان كان قادرا على الاعتاق أجله القاضي سنة

وان كان عاجزا عن الاعتاق أمهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة مات القاضي أو عزل قبل أن تحضر المرأة وولي غيره فقدمته الى القاضي الثاني وأقامت السنة ان فلانا القاضي كان أجله في أمرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبنى على الاول وان مضت السنة من وقت التأجيل ولم تخصمه زمانا لا يطل حقه وان طاويعته في المضاجعة في تلك الايام فان خاصمته الى القاضي ان كانت ثيبا كان القول قوله وان أقر الزوج انه لم يصل اليها أو قالت أنا بـ كـ فتنظر اليها النساء وقلن انها بكر خيرا القاضي فان اختارت زوجها أو قامت عن مجلسها قبل الاختيار أو أقامها أعوان القاضي أو أقام القاضي عن مجلسه بطل حقه كما في خيار الخنزيرة فان اختارت الفرقة في مجلسها بإمره القاضي بالتفريق ولا تقع الفرقة

٢ في و كان والذى يقول ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي أن يحقق الشرط وهو الغيبة لان الاتيان مكرها أو ناسيا أو عامدا سواء في تحقق الحنث كذا في الخلاصة \* وفي مستفتيات صاحب المحيط قال لها ٣ اكرده رزاقا غائب شوم ونفقة من يتوزر سدا من توبدست توئم مادم ده روز كذشت واختلعا في وصول النفقة شوى ميكويد كه رسانيدهام وزن منكراست أجاب رحمه الله تعالى قول قول زن باشد تا امر بدست وي باشدواين رواية أصل است ورواية منتقى برعكس اين است كذا في الفصول الحمادية \* قال الآخر ٤ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من نهادى طلاق زن خواستنى را فقال نهادم فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت وقد تزوج امرأته فليس لصاحب المال أن يطلقها ولو كان قال ٥ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من نهادى طلاق زن را كه بخواهى وباقي المسئلة بمجالها فله أن يطلقها كذا في المحيط \* رجل جعل أمر امرأته بيدها فقلت ٦ دست باز داشتى ولم نقل خويشتن والابن ولو قالت غنيت نفسى ان كان المجلس قائما تصدق والا فلا وبعض مشايخنا قالوا ينبغي أن يقع كذا في الظهيرية \* ولو قالت ٧ افكندتم وقالت ما نويت طلاقا صدقت ولو قالت نويت طلاقا ولو قالت ٨ طلاق افكندتم يقع بدون النية كذا في الخلاصة \* ذكر شيخ الاسلام قال لها ٩ امر بدست توئم مادم شش ماه را فالامري بيدها عند تمام ستة أشهر كذا في الوجيز لا كدرى \* وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله تعالى ١٠ مردى مرزن خود را كفت كه اكرده روز نفقه تو از من يتوزر سدا بعد از ان بای خود را كشاده كن ثم انما اصارت ناشئة حتى مضت المدة فينبغي أن لا تطلق نفسها وقد وقع الاستفتاء عن قال لامرأته ١١ اكر يكاه نفقه تو ترسانم يتوامر توبدست تو بعد از ين زيدستورى شوى بخانه بدر بخشم رفت و يكاه باشيدواين مرد نفقه نفرستاد ينبغي أن لا يصير امرها بيدها وقد وردت الفتوى عن قال لامرأته ١٢ اكر بعد از ده روز پنج دينار زير تو ترسانم فامر لك ببدل لتطلق نفسك متى شئت ١٣ ده روز كذشت وان زرت رسانيدهل لها أن تطلق نفسها قالت نعم ١٤ اكر مراد شوى آن بوده است كه اكر بر فورده روز تمام شدن ترسانم بای خود را كشاده كرداندوان لم يردبه الفور ليس

٢ لا ٣ ان كنت أغيب عنك عشرة أيام ولم تصل اليك نفقتى فقد جعلت امرك بيدك فغضت عشرة أيام واختلعا في وصول النفقة فالزوج يقول أوصلتها والمرأة منكراة أجاب رحمه الله تعالى بأن القول قول المرأة حتى يصير الامر بيدها وهذه رواية الاصل ورواية المنتقى بعكس هذه ٤ ان كنت لا تعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر بيدي في طلاق المرأة التي تزوجتها فقال وضعت ٥ ان كنت لا تعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر بيدي في طلاق المرأة التي ستزوجها ٦ فكذلك البدل لم تقل بنفسى ٧ أوقعت ٨ أوقعت الطلاق ٩ جعلت الامر بيدك لستة أشهر ١٠ رجل قال لامرأته ان كانت نفقتك لا تصلا منى عشرة أيام فطلق نفسك ١١ ان لم أوصل لك نفقتك شهرافا امر لك بيدك وبعد هذا ذهبت المرأة الى بيت ابيها غاضبي من غير ان الزوج ومكثت شهرا ولم يعث هذا الرجل نفقة ١٢ ان لم أوصل لك بعد عشرة أيام خمسة دنانير ذهب ١٣ غضت العشرة أيام ولم يعث لها ذلك الذهب ١٤ ان كان مراد الزوج انه ان لم أوصل لك على الفور عند تمام العشرة الايام فلها أن تطلق نفسها

باختيارها فان أبى الزوج أن يفرق يقول القاضي فرقت منك فيلزمه المهر وعليها العتة وان طلب من القاضي أن يؤجله سنة أخرى لا يجيبه القاضي فان أجله المرأة سنة أخرى كل لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل النكاح سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجوان أصل اليها والغلام الذى هو ابن أربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امرأته أخرى يجامعها أو يجامع الجارية كان للمرأة أن تخصمه ويؤجل سنة وكذا الخنثى اذا كان يبول من مبال الرجل يؤجل سنة ولو وجدت المرأة زوجها امرضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل

مالم يصح وان طال المرض والمعتوه اذ ازوجته وليه امرأة فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بحضرة الخصم عنه وتاجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وقرق القاضي بينهما مدة ضي الاجل ثم تزوجها امرأة أخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيها لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج

لهذا لم يمت أحدهما واستصوب والذي هذا الجواب كذا في فصول الاستروشي \* مثل بعض اساتذتنا عن قال لامرأته ٢ اكر ازين شهر يديستوري تو بروم امر تو بدست تو نم دادم ناباي خود ككشاده كني هروقت كه خواهي اين مرد كو كسر ارفت و دشمنان روز باشي يديستوري زين بای ككشاده كردن تواند يانی آجانبی والله أعلم واقعة الفتوى رجل غاب عن امرأته ٣ بعد از سه ماه نامه آمد ازین مرد دون نامه نوشته بود كه اكر از وقت غيبت من دو ماه بر آید تو من درین مدت بنو زسد بای خود ككشاده كني هرگاه كه خواهي ومع لموم شد كه اين مرد اين نامه رابعه ادا زان نوشته كه يكماه بیش بر غيبت او نيامده بوده است اما زنده نامه در راه دير مانده است درین صورت اين زن پای خود تواند ككشادن يانی چون سه ماه گذشته و اين زن را علم نبوده است قيل في باب ما يجعل فيه امرأته الى غيره بالوقت في آخر ايمان الجامع انه يصير الامر يديها وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين ٤ امر بدست زن نهاد كه ويراي جناب شرعي زنند پس از ان اين زن را كفت كه هر ده روزي ترا دستوري دادم تا بخانه پدر و مادر و روی ده روز گذشت و دوازه و زشد بدر روماد آمدند و با ايشان رفت بخانه ايشان بدین جناب يديستوري رفتن بر زدها بصير امرها يديها آجانب بصير والله أعلم و رأيت فتوى آجانب عن اعمى نظام الدين رحمه الله تعالى و صورتهما جعل امرأته يديها ان ضربها بغير جنابة شرعية ٥ پس مادر زن بخانه آين مرد آمد مرد كفت زن را كه اين مادر ماد رسك است چرا آمده است زن كفت مادر تست و خواهر تو مردن را بزدا امر بدست زن نشود كذا آجانب رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* جعل امرها يديها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها ثم قال لها الزوج ٦ لعنت بر تو باد فقالت لعنت خود بر تو باد ككلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة منها لا تنهائية وايست بيادته وعامتهم على ان هذا جنابة منها وهو الاصح وعلى هذا اذا قال لها ٧ اى مادرت سياهه فقالت المرأة مادرت سياهه فعلى قول الاولين هذا ليس بجنابة والعامة تكلموا فيما بينهم قال بعضهم ان كانت أم الزوج حية فهو هذا ليس بجنابة منها في حقه وان كانت أم معيبة

امرأة ولم يصل اليها وقرق القاضي بينهما مدة ضي الاجل ثم تزوجها امرأة أخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيها لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج امرأته ٢ اكر ازين شهر يديستوري تو بروم امر تو بدست تو نم دادم ناباي خود ككشاده كني هروقت كه خواهي اين مرد كو كسر ارفت و دشمنان روز باشي يديستوري زين بای ككشاده كردن تواند يانی آجانبی والله أعلم واقعة الفتوى رجل غاب عن امرأته ٣ بعد از سه ماه نامه آمد ازین مرد دون نامه نوشته بود كه اكر از وقت غيبت من دو ماه بر آید تو من درین مدت بنو زسد بای خود ككشاده كني هرگاه كه خواهي ومع لموم شد كه اين مرد اين نامه رابعه ادا زان نوشته كه يكماه بیش بر غيبت او نيامده بوده است اما زنده نامه در راه دير مانده است درین صورت اين زن پای خود تواند ككشادن يانی چون سه ماه گذشته و اين زن را علم نبوده است قيل في باب ما يجعل فيه امرأته الى غيره بالوقت في آخر ايمان الجامع انه يصير الامر يديها وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين ٤ امر بدست زن نهاد كه ويراي جناب شرعي زنند پس از ان اين زن را كفت كه هر ده روزي ترا دستوري دادم تا بخانه پدر و مادر و روی ده روز گذشت و دوازه و زشد بدر روماد آمدند و با ايشان رفت بخانه ايشان بدین جناب يديستوري رفتن بر زدها بصير امرها يديها آجانب بصير والله أعلم و رأيت فتوى آجانب عن اعمى نظام الدين رحمه الله تعالى و صورتهما جعل امرأته يديها ان ضربها بغير جنابة شرعية ٥ پس مادر زن بخانه آين مرد آمد مرد كفت زن را كه اين مادر ماد رسك است چرا آمده است زن كفت مادر تست و خواهر تو مردن را بزدا امر بدست زن نشود كذا آجانب رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* جعل امرها يديها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها ثم قال لها الزوج ٦ لعنت بر تو باد فقالت لعنت خود بر تو باد ككلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة منها لا تنهائية وايست بيادته وعامتهم على ان هذا جنابة منها وهو الاصح وعلى هذا اذا قال لها ٧ اى مادرت سياهه فقالت المرأة مادرت سياهه فعلى قول الاولين هذا ليس بجنابة والعامة تكلموا فيما بينهم قال بعضهم ان كانت أم الزوج حية فهو هذا ليس بجنابة منها في حقه وان كانت أم معيبة

ان كنت أذهب من هذه البلدة بلا اذنك فقد وضعت امرك بيدك لتطلق نفسك أي وقت أردت فذهب ذلك الرجل الى كوك سرامكث يومين فغير اذن المرأة هل تملك ان تطلق نفسها أولاً آجانب لا ٣ وبعد ثلاثة أشهر جامعكثوب من ذلك الرجل وكان كتب في هذا المكتوب أنه ان مر شهران من وقت غيبتى ولم آتلك في هذه المدة فلك ان تطلق نفسك أي وقت أردت وصار معلوماً أن هذا الرجل كتب هذا المكتوب بعد أن لم يأت على غيبتة أكثر من شهر لكن تأخر حمل المكتوب في الطريق في هذه الصورة هل تقدر هذه المرأة أن تطلق نفسها أولاً حيث مضت ثلاثة أشهر ولم يكن لها علم ٤ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يضربها بغير جنابة شرعية فبعد ذلك قال لها أعطيتك اذنا بالذهب الى بيت أهلك وأملك في كل عشرة أيام قضت عشرتا يوم وصارت اثني عشر يوماً فجاءها أبوها وأنها ذهبت معها الى بيتهم فما فضر بها بجنابة الذهب بلا اذن ٥ فبعد ذلك جاءت أم المرأة الى بيت هذا الرجل فقال الرجل للمرأة ان هذه الام كلبه لم جاءت فقالت المرأة أملك وأختك الكلبة فضر ب الرجل المرأة لا يكون الامر يديها ٦ عليك اللعنة فقالت عليك اللعنة ٧ يا أيها التي أمها قحبة فقالت أملك القحبة

ابطال تقرق القاضي ولو وجدت المرأة زوجها محبوباً وهو رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوباً فأقامت معه زماناً وهو يضاجها كانت على خيارها ولو قالت المرأة ٥ ومحبوب والزوج ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر عيس وراء الثوب ولا فكشف عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر أمر القاضي أمينا للنظر الى عورته فيخبره بحاله لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة رجل تزوج امرأة وكان يأتيها فيكون الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها وأقامت معه كذلك زماناً وهي بكر أو ثيب ثم خاصته

الى القاضي أجله القاضي سنة ويفعل ماقلنا زوج الامه اذا كان محبباً أو غنياً كان الخيار الى المولى في ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رجما  
الله تعالى فان رضى المولى لاحق للامه وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في العزل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الخيار الى الامه لا الى  
المولى كما قال هوني العزل واختلاف في قول محمد رحمه الله تعالى ذكره بعضهم قوله مع أبي يوسف كما في العزل عنده وبعضهم ذكره واوله ههنا  
مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا فرق القاضي في الحب والعنة كان طلاقاً تاماً (١٣٤) \* (فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح) \*

الخيارات أنواع منها ما ثبتت في جميع التصرفات وهو خيار اجازة عقد الفضولي وعند الشافعي رحمه الله تعالى خيار عقد الاجازة لا يتصور لان عنده عقد الفضولي لا يتوقف فلا يتصور الاجازة منه ومنها ما ثبتت في التصرفات التي تحتل الفسخ ولا يثبت فيما لا يملك الفسخ كالنكاح والطلاق والعقاق وهو خيار الشرط اذا شرط الخيار في النكاح عندنا يصح النكاح ويطل الشرط وعند الشافعي رحمه الله تعالى شرط الخيار يطل النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لافي المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيبها وقال الشافعي له أن يرد المرأة بعيب خمسة بالجنون والجدام والبرص والقرن والرتق له أن يفسخ النكاح ويرد المرأة ان رد قبل الدخول بسقط كل المهر وان كان بعد الدخول كان

فهذا اجنبية منها في حقه وبعضهم قالوا لا يصير الامر يدها سواء كانت ام الزوج حية أو ميتة فلو قالت له ٣ خديت منك دها فهدا اجنبية منها وكذلك اذا قالت له ٣ أي خديت ان ترس لك فهدا اجنبية منها ولو قالت له ٤ أي بدخوي فان كان كذلك فهذا ليس بجنابة وان لم يكن كذلك فهو جنابة ولو قال لها لا تفعل هكذا فقالت ٥ خوش می آرم ان كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا اجنبية وان كانت قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجنابة في المنتقى وانا قالت لزوجهما طلق في قول الزوج ٦ من طلاق تو بدست تو نهادم فقالت من خود را طلاق دادم وقال الزوج من نیز ترا طلاق دادم يقع اطلاقه بقتان كذا في المحيط \* ولو قالت ٧ أي بی مزه يكون في حق الشر يف جنابة كذا ذكره في العدة \* وسئل والدي عن ٨ امر بدست زنی نهاده که بی جنایه ترند زن در پیش زان دیگر گفت اگر شو بان شما مرد اند شوی من باری مرد بدست فضر بهم الزوج اجاب لا يصير الامر يدها وهذا اجنبية نها والله أعلم ذكر في فتاوى الديناري ٩ امر بدست زن نهاده که او را هیچ گاه نزنم مگر که بجنایه فلان برود بدستوری من زن بدستوری شوی بجنایه فلان رفت و شوی با او جنگ کرد و شوی را دشنام داد شوی آن زن را زدن گفت من بچکم امر خود پای خود کشاده کردم شوی گفت من بدان سبب زده ام که بجنایه فلان رفته بدستوری من قال القول قول الزوج وذكر في طلاق فتاوى الديناري قالت لزوجهها ١٠ بطلاق من سوگند خورده که مرا یکگاه زنی وزدی من بر تو طلاقم مرد گفت که من یکگاه شرعی زده ام قال القول قول الزوج فلو قال الزوج بعد ذلك ١١ من ترا گفته بودم که بجنایه خواهرت مرد و مرا از انجا سخت می آید کنون رفتی و بدان سبب زده ام زن منکر است مرد رفتن خانه خواهر را قول قول که باتسد کواه بر که بود قال القول قول الزوج ولا نسمع البینه في هذا رجل قال لا خرفي مجلس شرب الخمر ١٢ هر زنی را که خواسته ام برای تو خواسته ام داشتن ورها کردن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل ١٣ اگر چنین است دادم زن ترا بکطلاق و دو طلاق و سه طلاق هل يقع قال لا لا قوله ١٤ در دست تو بوده است اخبار عن كون الامر يده في الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه في يده بقاؤه بل الامر المطلق مقتصر على المجلس وقد تبدل

ترجمه  
٣ الله ياخذ عرك ٣ يا من ليس يخاف الله يا كافر ٤ يا نعيم الاخلاق ٥ افعل طيبا ٦ أنا وضعت طلاقك سدا فقالت طلقت نفسي وقال الزوج وأنا يا بضاط طلقتك ٧ يا عديم الذوق ٨ جعل الامر يده المرأة على أنه لا يضر به بغير جنابة فقالت المرأة عند النساء الاخران كانت ازواجكن رجالا فيكون زوجي غير رجل ٩ جعل الامر يده المرأة على أنه لا يضر به بغير ذنب الا اذا ذهبت الى بيت فلان بغير ذني فذهبت المرأة الى بيت فلان بغير ان الزوج فتشاجر معها واشتمته فضر بهم فقالت المرأة أنا خلصت نفسي بمقتضى امرك فقال الزوج أنا ضرتك بسبب ما ذهبت الى بيت فلان بغير ذني ١٠ خلعت بطلاقك لا تضر بني بغير ذنب وضررتي فانا مطلقه منك فقال الرجل ما ضربتك بغير ذنب شرعي ١١ كنت قلت لك لا تذهبي الى دار اخلك فاني أنضر من ذلك والا تذهبت وضررتك بهذا السبب والمرأة تنكر الذهاب الى بيت اخنها قال القول قول من والبينة على من ١٢ كل امرأة تزوجت من أجل ما فاسا كها وتسريحها كان يده ١٣ ان كان هكذا فقد طلقت امرأتك مطلقه مطلقين وثلاث طلاقات ١٤ كان يده

لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة زوجها ختناً أو جدماً أو برصاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ليس لها حق الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لها حق الفرقة وان وجدت المرأة في مهرها عيباً لا ترد في البسر و رد في الفاحش الا ان يكون المهر مكياً أو موزناً قدر في البسر والفاحش وان وجدت زوجها محبباً أو غنياً لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك بالمعروف أو التفريق بناء عليه ولهذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاقاً \* وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار الخيرة وخيار



العتق وخيار الفسخ لعدم الكفاة وخيار البلوغ أما الاول اذا قال لامرأته اختاري او اختاري نفسك ينوي به الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع تطليقة بانه وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يبطل بسكوتها بكرة كانت أو ثيبا بل يتبدل إلى آخر المجلس الا اذا ردت او قامت أو أعرضت والفرقة بهذا الخيار لا تحتاج إلى قضاء القاضي وأما خيار العتق للتكويح اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فنفعت قبل الدخول أو بعده كان لها حق الفسخ (٤١٤) حرا كان الزوج أو عبدا عندنا وكذا المكاتب الصغيرة أو الكبيرة اذا زوجها المولى

برضاها فعتقت بالاداء أو أعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة ووقوع الفرقة منها لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يتبدل إلى آخر المجلس الا اذا أبطلت الخيار بلسانها أو دلالة وانما يفارق هذا الخيار خيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون طلاقا وفي خيار الخيرة تكون طلاقا وأما الخيار لعدم الكفاة اذا زوجت المرأة نفسها غير كف كان الاولياء من العصبة حق الفسخ وهذا التفسير لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء السكاح قائم بجميع أحكامه من الطلاق والظهار والتساور وخيار المولى لا يبطل بسكوتها ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تلد ويكون فسخا لاطلاقا حتى لو كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة وان أجاز المولى بطل حقه وكذا اذا أخذ مهرها وان زوجها المولى غير كف ثم وقعت الفرقة بينهما كما زوجت نفسها من هذا الزوج بغير المولى ان يفرق بينهما ولو زوجها المولى غير كف فطلقاتها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعه المولى يمكن لهذا المولى ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بانه ثم تزوجها بغير المولى كان المولى ان يفرق بينهما ورضا المولى بالعد الثاني ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا المولى ولا لغيره حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

فيبطل حتى لو قال ٢ در دست تو است فهو اقرار بقيام الامر في يده فيصح التطليق كذا في فصول الاستروشنى \* في فوائده حتى رحمه الله تعالى ٣ امر بدست زن نهادا كرى كما رادودينار بنورسان بابت كساده كن زن را وام خواهي بود بوي حواله كرى بوي تواند كساده من از كشتن مدت اجاب في والله أعلم ان آداء الى المتهمل قبل مضى المدة فانه لا يزوج ٤ تواند وفي فوائده ٥ امر بدست زن نهادا كه بيدستورى نواز شهر زوم مرد از شهر بيرون رفت وزين او را ماست بابت كرده ل يكون اذا قال لا واقعة الفتوى ٦ امر بدست زن نهادا كه في دستورى كبرى تجرد فذهب مع زوجها الى النحاس واختارت جارية فاشتراها الزوج ٧ اين پس نديدن زن دستورى بود اجاب بعض أهل زماننا وان كان ليس لذلك اهلا ٨ بود حتى لا يصير الامر بيدها وقد اجبت بصير الامر بيدها كذا في الفصول العمدية \* وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها ٩ يك سخن كويم رو داشتى أو قالت يك كار كنم رو داشتى فقال الزوج داشتى فقلت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شئ والقول قول الزوج انه لم يرد الطلاق كذا في المحيط \* علق الطلاق بالضرب بغير جنابة فخرجت المرأة من البيت الى الرقيقة ١٠ تا آتش در خانه آرد وكن في الرقيقة رجل اجنبى ولم يكن قصدا للمرأة رؤية الاجنبى فضر بها الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنابة كذا في خزائن المفتين \* ١١ بكي ديكرى را چنين گفت كه هرگاه كه بى دستورى من از شهر بروى امر زن خویشان بدست من نهادى گفت من ادم بكار دستورى داد پس از ان تواند رفتن بى دستورى وى اجاب علاء الدين رحمه الله تعالى ١٢ تواند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت بكار فرار كند كه كذا كتبت عن فوائده \* قال لامرأته ١٣ اكر بعد سر هرش ما هي ترا بهر مادر و پدر نرم امر تو بدست تو نهاد ماى خود يك طلاق بائن بكشاي هرگاه كه خواهي وزن قول كرد تفويض را در مجلس پس از اين يك سال گذشت و اين شوى اين زن را بچخانه پدر و مادر نبرد هل لها ان تطلق نفسها كانت مسئلة واقعة الفتوى بمرغبان فارس هل لها ان تطلق نفسها فكتبت نعم لهذا ذلك ووافقني اهل الافتاء بمرقند يومئذ في الجواب في فوائده حتى رحمه الله تعالى ١٤ بكي چنين گفت كه من سبكي نخورم و فارة كنم و زنا كنم اكر يكمن زن از من بس طلاقا كرى بكي از اين

٢ جعل الامر بيد المرأة ان لم أوصل لك في الشهر دينارين خلصى نفسك وكان للمرأة ان تدان فحوت له عليه هل تقدر ان تخاص نفسك بعد مضى المدة اجاب لا ٤ تقدر ٥ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يخرج من البلدة بغير اذن خارج الرجل من البلدة وشعته المرأة ٦ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يشترى جارية بغير اذن ٧ فهل يكون استحسان المرأة هذا اذا ٨ يكون ٩ سأقول لك كلمة هل تخصها أو قالت سأفعل امر اهل تنفذه فقال الزوج انفذه ١٠ لاجل أن تأي بنار ١١ رجل قال لا آخر كلاما خرجت من البلدة بغير اذن فهل جعلت امر امرأتك بيدى فقال جعلت فأعطاء اذا امرأة فبعد ذلك هل يقدر أن يذهب بغير اذنه ١٢ يقدر لان كلاما معنى كل وقت وكل وقت ينخل عمرة واحدة ١٣ ان لم أوصل لك الى بلدة ايك وأمل في رأس كل سنة أشهر فقد جعلت امر لك بيدك تطلق نفسك بطلقة بانه أى وقت أردت وقبلت المرأة هذا التفويض في المجلس فضى بعد ذلك عام وهذا الرجل لم يوصل المرأة الى بيت أبيها وأمها ١٤ رجل قال لأشرب المثلث ولا أقامر ولا أزنى وان فعلت فامرأتى منى بثلاث طلاقات فان فعل واحدا من هذا الاشياء طلقت امرأته

كارها زوجت نفسها من هذا الزوج بغير المولى ان يفرق بينهما ولو زوجها المولى غير كف فطلقاتها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعه المولى يمكن لهذا المولى ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بانه ثم تزوجها بغير المولى كان المولى ان يفرق بينهما ورضا المولى بالعد الثاني ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا المولى ولا لغيره حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجهما القاضي فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الظاهر ثبوت الخيار في نكاح القاضي وكذا اذا زوج الصغيرة أمها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في خيار البلوغ روايتان والظاهر بثبوتها واما المعتومة اذا زوجها أخوها أو غيرها ثم عقلت كان لها الخيار كالمعتومة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجدة لا خيار لها وان زوجها ابنتها لا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ينبغي (٤١٥) أن لا يكون لها الخيار كالزوجة الاب وعن محمد رحمه

الله تعالى ان لها الخيار والمولى اذا زوج أمته الصغيرة فعتقت ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلافوا فيه والصحيح انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت ولايته فوق ولاية الاب والجد ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه منها ان خيار العتق يثبت ثلاثي خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكر والانثى ومنها ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يطل بسكوتها بل يمتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يطل بسكوت البكر وخيار البلوغ للثيب والغلام لا يطل الا بالاطال نصابان قال الغلام نفقت النكاح وبوي به الطلاق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكون طلاقا وان نوى ثلاثا ثلاث ومنها ان الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اختبرت نفسي وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة مالم يفرق القاضي بينهما وعند تفرق القاضي يسقط كل المهر ان كانت الفرقة قبل

كأزها بكند زنش طلاق شود ثم قال ولا خلاف في النقي واختلفوا في الاثبات وهو ما اذا قال ٢ اكر من سيكي خورم وقرار كنم وزنا كنم امر زن بدست وى نهادم ثم فعل واحد منها لا يصير الامر بيدها عند بدستهم ويصير بيدها عند الآخرين وقال رحمه الله تعالى الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس وزجرها عن ارتكاب المحظور وكل واحد من هذه الافعال بانفراده يصلح غرضه فينبغي ان لا يتوقف على السكوت وان كان اللفظ للجمع كذا ذكر شيخ الاسلام برهان الدين \* وفي فوائد العلامة ٣ مردى امر زن خود را كفت كه اكر من سيكي خورم وجوش سيدة و عصير بكني امر بدست تو نهادم تا پاى خود بكشائى هر كه كه خواهى زن قبول كرد مرد بكني خورم و ديكر هائى امر بدست زن شود بخوردن بكني باى اُجاب شود كه معلق به ريكيست جدا نه بجملة هكذا اُجاب معللا ووافقه الباقر من أهل زمانه ٤ امر بدست زن نهاده كه اكر او را بر ند بجنائى و بى جنائى پاى خود بكشائى هر كه كه خواهد وزن قبول كرد به دازين مرد مرا ين زن را بر ند بجنائى زن تو آند پاى كشاده كردن باى اُجبست و اند قلت وما اختار الشيخان الامامان جدى والعلامة السمرقندى رحمه الله تعالى وأهل زمانه ما فهماد كراهه هو اختيار الشيخ الكبير أبي بكر محمد بن الفضل البضاري رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية

### (الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في الفاظ الشرط) ألفاظ الشرط ان وانا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما في هذا اللفاظ اذا وجد الشرط اثلث العيين وانتهت لانها لا تقتضى العموم والتكرار لوجود الفعل مرة ثم الشرط واثلث العيين فلا يتحقق الحث بعده الا في كمالها لانهما يوجب عموم الافعال فاذا كان الجزء الطلاق والشرط بكلمة كلما يتكرر الطلاق بتكرار الحث حتى يستوفى طلاق المثلث الذي حلف عليه فان تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم يحث عندنا كذا في الكافي \* ولو دخلت كلمة كلما على نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق أو كلما تزوجت فانت طالق يحث بكل مرة وان كان بعد زوج آخر هكذا في غاية السروجي \* ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأة واحدة مرارا لم تطلق الا مرة واحدة كذا في المحيط ولونوى بعض النساء صحت نيته بانه لا قضاء وقال الخصاص تصح نيته في القضاء أيضا والفتوى على ظاهر المذهب وان أخذ بقول الخصاص اذا كان الحالف مظلوما فلا بأس به كذا في البحر الرائق \* ومن جملة ألفاظ الشرط لو ومن وأى وأيان واين وأنى كذا في التبيين \* ومنها في اذا دخل على الفعل كقوله انت طالق في دخولك الدار يعني ان دخلت الدار هكذا في العناية \* والالفاظ التي للشرط بالفارسية ٢

٢ ان كنت اشرب المثلث وأقامر وأزنى فقد جعلت امر المرأة بيدها ٣ رجل قال لامرأته ان كنت أشرب المثلث والعصير والنيذفة قد جعلت الامر بيدك لا جمل أن تطلق نفسك متى شئت فقبلت المرأة فشرب الرجل نية لا لم يفعل غير ذلك فهل يكون الامر بيد المرأة بتسرب النيذام لا اُجاب يكون لانه معلق بكل واحد بانفراده لا بالجملة ٤ جعل الامر بيد المرأة على أنه ان كان يضربها بجنائى أو بغير جنائى فلها ان تطلق نفسها متى شئت وقبلت المرأة ذلك وبعد هذا ضرب الرجل بجنائى فهل تقدر المرأة على أن تطلق نفسها أم لا اُجبست تقدر ٢ مطلب ألفاظ الشرط بالفارسية

الدخول وان كانت بعد الدخول كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يطل الا بالاطال نصا أو بالتسكين من الزوج أو طلب المهر أو طلب فرض النفقة بخلاف خيار العتق وخيار الخمر فان ذلك يطل بالقصاص عن المجلس ومنها ان خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق ولم تعلم بالخيار كان له الخيار اذا علمته وتعدربا بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر ولم تعلم بالخيار لا تعدربا بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا تكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق وخيار عدم الكفاية فان بلغت الثيب في جوف الليل ولم تقدر على الاشهاد قال محمد رحمه الله تعالى كما

ا كروهي وهميشه وهر كامه وهر زمان وهر بار فالاول: يعنى قوله ان فلا يحنث الامرة والثاني بمعنى متى فلا يحنث الامرة والثالث كالثاني ومعناه ما واحد وفي الرابع والخامس يحنث مرة لانه بمعنى كل وهو الصحيح السادس بمعنى كلما فيحنث كل مرة كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان \* أما لفظة كه بان قال امرأته طالق ثلاثا كه انكار ميكند فان لم يتعارفوا التعليق بقوله ~~كه~~ يقع الحال لانه لتحقيق وان لم يتعارفوا التعليق الابه لا نطلق ما لم يوجد الشرط وان تعارفوا التعليق بهذا وبصرخ الشرط ذكر الفضل في فتاواه أنه يقع الطلاق للحال وبعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا لا يقع وهو الاصح كذا في المحيط \* وزوال الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة أو ننتين لا يطلها فان وجد الشرط في الملك انخلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهي امرأته وقع الطلاق ولم تنق اليمين وان وجد في غير الملك انخلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ومضت العدة ثم دخلت الدار تحلل اليمين ولم يقع شيء كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فاطلقها واحدة أو ننتين قبل دخول الدار فترجعت بزواج آخر ودخل بها ثم عادت الى الزوج الاول فدخلت الدار طلقت ثلاثا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كذا في البدائع \* تحريم الطلقات الثلاث يطل تعليق الثلاث وما دونها فالوعلق الثلاث أو ما دونها ثم نكح الثلاث قبل وجود الشرط ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شيء أصلا كذا في شرح النفاية للبرجندى \* وكما يطل التعليق بتخير الثلاث يطل بلحاظ مدار الحرب عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى خلافا لهما حتى لو دخلت الدار بعد لحاقه وهي في العدة لا تطلق خلافا لهما وقاعدة الخلاف فيما اذا جاء تأييد مسلمان فزوجها نائبا لا ينقص من عدد الطلاق شيء عنده وينقص عندهما كذا في فتح القدير

الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلمة (ل) لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتى طالق وله أربع  
 نسوة فدخلها أربع مرات ولم يكن واحدة منهن بعينها يقع بكل دخل واحد ان شاء فرفها عليهن وان شاء  
 بعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كتبت فلا نافقت طالق فاليمين النائية تصير معقولة  
 بالدخول فإذا دخلت الدار انعقدت اليمين النائية فإذا كتبت ثلاث مرات بعد ذلك طلقت ثلاثا كذا في الجعر  
 الرائي \* اذا قال الرجل لرجلين كلما كتبت عندكما فامرأتى طالق وتعدى عند أحدهما اليوم  
 وتعدى عند الآخر من الغد طلقت امرأته ثلاثا لأنه لما تعدى عند الأول وأكمل ثلاثا فقامت أو أكثر  
 كأنه أكمل عند ثلاث مرات واذا تعدى عند الآخر فكتاته أكمل عند ثلاث مرات فتعدى عند الأول  
 عند ثلاث مرات والاكمل عند ما في كل مرة شرط وقوع التطبيقية وكذلك اذا قال لا أحدهما كلما  
 كتبت عندئذ ثم أكملت عندهما فامرأتى طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته  
 كلما كتبت كذا ما حنا فانك طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة ولو  
 قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثا كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم فلانا  
 ولو قال لامرأته وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما أو دخل باحدهما دون الاخرى كلما كتبت بطلاقكما  
 فواحدة منكما طالق أو قال فاحدا كمال طالق وكرر مرتين لا يقع شيء ولم يذكر في الكتاب أنه لو قال ذلك في  
 المرة الثالثة وقع الا يقع الا اذا عني بالواحدة في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية فحينئذ يصير ما قلنا

الجارية لتأني بشهود  
تشهدهم بطل خيارها الا ان  
يكون على الفور وينبغي  
أن تقبل في فور البلوغ  
اخذت نفسى ونقضت  
النكاح فاذا قات ذلك  
لا يطل حقها بالتأخير حتى  
يوجد التمكن وأما اذا  
ثبت لها خيار البلوغ  
والشفعة فتقبل طلبت  
الحقين ثم تفسر وتبدأ في  
التفسير بالاختبار وقيل  
تطالب الشفعة وتبكي  
صرخا فيكون البكاء بهذه  
الصفة رد النكاح مع طالب  
الشفعة على قول من يجعل  
البكاء بهذه الصفة ردا  
للكناح

\*(باب الرضاع)\*

الرضاع في اثبات حرمة  
المناكحة بمنزلة النسب  
والصهرية كما ان الحرمة  
بالنسب اذا ثبتت في الامهات  
والبنات تعدى الى الجدات  
والنوافل فكذا اذا ثبتت  
بالرضاع تعدى الى اصول  
المرضعة وفروعها واخوتها  
وأخواتها وهذه الحرمة كما  
ثبتت في جانب الام تثبت في  
جانب الاب وهو الفعل الذي  
ينزل لبنها بوطئه وقال الشافعي  
رحمه الله تعالى الحرمة

لا تثبت في جانب الاب والفقها  
عماته وأولاد الفعل اخوته لا

عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بعدون خمس رضعات في خمسة أوقات يكفي الصغير بكل واحدة منهن وقال أصحاب الطواهر لا بد من ثلاث رضعات ولا يحصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والنحو ولا يحصل بالاقطار في الأذن والاحليل والخائفة والامة ولا بالحقة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى يحصل بالاقتناع ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدر بثلاثين شهرا إذا ارتضع في هذه المدة ثبت الحرمة فطم على رأس (٤١٧) الحولين أو لم يقطع ولوارضع بعد حولين

ونصف لا تثبت الحرمة فطم

أولم ينظم قال أبو يوسف

وعمدو الشافعي رحمه الله

تعالیٰ وقتہ مقدر بحولہ

ان اردتے ہو تو اس کے لئے

الارض في السويين سب  
القطر أول قطر

الحرمه نظم اوم نظم وبعد  
اللات والاعوان

الحواشي لا تكتب فطم اوم

يَقْطَعُ وَقَالَ زُفَرٌ رَجَاهُ اللَّهُ

تعالیٰ وقتہ مقدس ثلاث

سنين وأجمعوا على أن مدة

## الرضاع في استحقاق أجرة

الرضاع على الأب، فقد

محولن حتی ان المطلقه اذا

طالبته بعد الحولين بأجرة

الرضا عفاى الاب ان يعطى

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

میرزا یحییٰ علی قزوینی

وروي الحسن بن علي بن فضال

حقيقه رجهما الله تعالى  
اننا الى الله المرجع

اذا فطم الصبي في الحولين

فتعود الصبي واكتفى

بِالطَّعَامِ فَارْضَعِ لَا تَبْتَ حَرَمَةٌ

## الرضاع وفي ظاهرها الرواية

## إذا أُرِضِعَ في مَدَّةِ الرِّضَاعِ

تثبت به الحرمة على كل حال

«إذا مضى الرجل ثدى امرأته

وشر من الدنيا لم يحم علمه

ام، أنه لما قلنا انه لا رضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الفصل بترجمه و ترجمه

قطر لہائی فارمیت

صیبا صارت اما لصی و بیت

جميع أحكام الرضاع بينهما

حتى لو تزوجت البكر رجلاً

مَّا بَعْدَ الدَّخُولِ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ

ده وقال الشافعي رحمه الله

كما لا تثبت به حرمة الرضاع

ولدموطة تفتان الحارمة اذا

2000

[illegible]

(۵۳ - فتاویٰ اول) ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا الزوج ان يتزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان

بزوجها لأنها صارت من الرائب التي دخل بأمها وبثت الرضاع بلبن الميتة - وأما صاحب الدين قبل الموت أو بعده - وقال الشافعي رحمه الله

تعالى لاشت الرضاع ببلن بعد الموت كالاتت حرمة المصاهرة بوطء الميتة وإذا نزل الرجل لبن فأرضعه به صملا لاشت به حرمة الرضاع

لأناس لا، حل ان تزوج مرة ولده وأخت ولدهم: الرضاع لان نكاح أخت ولدهم: النسب حار اذا لم تكن ولدهم طوطم بمفان الحارة اذا

.....

كانت بين رجلين فجاءت بولد واحد مولد لكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة أخرى كل لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت أخت ولده من النسب ونظائرهما كثيرة اذا ارتفع الصبيان من لبن هيمة لا تثبت به حرمة الرضاع بينهم ما واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبيبن ان طبخ الطعام بأن طبخ لبنها أرز لا تثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا كان اللبن غالباً أو مغلوباً وان يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالباً لا تثبت الحرمة في قولهم (٤١٨) قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان يتقاطر تثبت

الحرمة والاصح انها لا تثبت وان كان الطعام مغلوباً باللبن لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تثبت الحرمة كالأخطأين الأدي بلبن الشاة ولبن الأدي غالب تثبت الحرمة وكذا لو زردت خبزاً في لبنها وتشرب الخبز اللبن أولت سوياً بلبنها ان كان يوجده طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا أكل الطعام لقمة لقمة فان حسي حسوا تثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة باللبن وسقى صبيبن ان كان اللبن غالباً تثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مغلوباً لا تثبت وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالباً لا تثبت الحرمة عندنا وان كان مغلوباً باللبن تثبت الحرمة ثم فسّر محمد رحمه الله تعالى فقال ان لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة وان غير لا تثبت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان غسب طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً وان غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا جعل

مرة تقع طلاقة واحدة ولو دخلها مرة أخرى طلق أخرى ولو دخلها ثلاثاً طلق ثلاثاً وانظره لوقال لامرأته كلاً كلاً ثمرة وجوزة فانت طالق فا كل ثلاث ثمرات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو أكل جوزة أخرى طلق أخرى ولو أكل جوزة ثالثة طلق ثلاثاً كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* قال ابن سميعة سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال ولو قال كلاً دخلت هذا الدار فكلاً كملت فلاناً فانت طالق قال فهذا عليه ما يكون الفاسخ فان بدأت فدخلت الدار ثلاث دخلات ثم كملت فلاناً مرة طلق ثلاثاً ولو دخلت الدار دخله ثم كملت فلاناً ثلاث مرات طلق ثلاثاً كذا في البدائع في كتاب الايمان \* ولو قال كلاً دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلاناً فدخل الدار مراراً ثم كمله مراراً بحث في الايمان كلها \* ولو قال كلاً تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوجها مراراً ودخلت مرة طلق ثلاثاً كذا في البحر الرائق \* رجل قال كل امرأته تزوجها أبداً في قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأته من تلك القرية فتزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث ولو قال كل امرأته تزوجها من قرية كذا فتزوج امرأته من تلك القرية حنث حينما تزوجها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال كل امرأته ألى تكون بخاري فهي طالق ثلاثاً الصحيح أنه يراد به طلاق امرأته يتزوجها بخاري وعن هذا قالوا لو تزوج امرأته في غير بخاري ثم نقلها الى بخاري ويكون هو معها فيه لا تطلق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنكوحة \* رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأته وكل امرأته تزوجها الى ثلاثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأته وطلقها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة ثم دخل الدار طلق القديمة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي أوقع عليها بالتخيير فتطلق ثلاثاً وأما الجديدة فتطلق واحدة باليمين سوى ما أوقع عليها بالتخيير فتطلق تطليقتين ولو أن الزوج حين طلقها لأول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلق القديمة واحدة بالحنث في عين التزوج بنفس الزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين عين التزوج ويمين الكون فأما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط \* ولو قال كل امرأته تزوجها فهي طالق وفلاناً لأمراًة أو كل امرأته من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلاناً طلق وفلاناً لئلا لا ينتظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك أو دخلت الدار وهي في العدة طلق أخرى كذا في الظهيرية \* ولو قال كل امرأته تزوجها أبداً أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلاناً فتزوج امرأته قبل الكلام وتزوج امرأته بعده طلق كل امرأته يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقفة بان قال كل امرأته تزوجها فهي طالق ثلاثاً ان كملت فلاناً فتزوج امرأته قبل الكلام وتزوج امرأته بعده طلق التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كملت فلاناً فكل امرأته تزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين مطلقة أو موقفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صحته فبنته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال كل امرأته تزوجها ان دخلت الدار فهي طالق قدم المؤخر في تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلق ويجعل الدخول شرط الانعقاد وصار الشرط الاول شرط الحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأته تزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأته أملكها فهي طالق ان دخلت الدار أو قدم الدخول يتناول من مملكه لا من سيملك وان عني الاستقبال صدق في التغايط فتطلق من

اللبن في دواء أو خلط بالماء لا تثبت الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة أخرى فأورصها قال أبو يوسف كانت رحمه الله تعالى وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من أكثرهما فان استويا يكون منهما وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت الرضاع منهما على كل حال امرأة لها لبن طلقها تزوجها وتزوجت بزوج آخر فلبت من الثاني وأرضعت صبيها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من الاول ما لم تلد من الثاني فاذا ولدت كان الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية ان عرفت نزول

اللين من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني ويتقطع حكم الاول في رواية اذا حبلت من الثاني يتقطع حكم الاول وقال محمد رحمه الله تعالى الرضاع منهم حتى تضع الحمل من الثاني اذا ولدت المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت بآخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي تحت الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن الاول كان منه \* رجل تزوج امرأة ولم تدم منه قط ثم نزل اهلها بن فارضعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاده هذا الرجل من غير هذه المرأة (٤١٩) \* رجل زني باهرا فوالت منه وارضعت به هذا اللبن صغيرة

لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من آبائه وأولاده نكاح هذه الصبية وذلك في الدعوى رجل قال للمملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع أمه عتق المملوك ولا تصير الحاربة أم ولده \* رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فارضعت ولدا ثم يس لبنها ثم درلها بن بعد ذلك فارضعت صبيا كان لهذا الصبي ان يتزوج اولادها الرجل من غير المرضعة \* الرضاع الطارئ على النكاح بمنزلة السابق بيانه انما تزوج صبية فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من أمهات نسائه وكذلك الزوج رضعة فارضعتا أمه أو أخته أو ابنته حرمت الرضعة على زوجها وكذا لو تزوج رضيعتين فارضعتا امرأة واحدة معاً أو واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لانه صار جامعاً بين الاختين ولكل واحد منهما نصف الصداق يرجع الزوج بذلك على المرضعة ان تمتدت الفساد عندنا والتعدان

كانت في ملكه باعته او اظهره ومن سلك باقراره كذا في الكافي كتاب الايمان في باب اليمين بالعق والطلاق \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال كل امرأة أتزوجها تشرب السويق فهي طالق أو قال كل امرأة أتزوجها تلبس المعصفر فهي طالق فهذا على أن تشرب السويق وتلبس المعصفر بعد التزوج الآن تكون بنية على ما قبله كذا في ذخيرة في آخر متفرقات باب التعليق \* ولو قال لامرأة كل امرأة أتزوجها ما دامت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذا لامرأة ثم طلقها بانها ثمانية ثم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروشي في الفصل العشرين فيما يطل من العقود بالشرط \* ولو قال كل امرأة أتزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كما لو قال كل امرأة أتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها رجل له أربع نسوة قال كل امرأة ألى طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها تطلق بانه ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق جميعا \* رجل قال كل امرأة ألى طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستنبد بعد ذلك لا يقع على من يستفيد كذا في فتاوى قاضيان \* لو قال كل امرأة ألى طالق ان فعلت كذا ولو لم يستلها امرأة تزوجها بعد ذلك صح كما اذا قال كل امرأة تكون لي والى هذا ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رحمه الله تعالى لا تصح وقال السيد الامام رحمه الله تعالى بالقول الاول ناخذ كذا في فصول الاستروشي \* روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لوالديه كل امرأة أتزوجها ما دمت حية فهي طالق فمات أحدهما بطلت اليمين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (١) \* ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة أتزوجها وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليمين بالنكاح \* رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري أنه كان بالغ وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لانه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالشك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال كل امرأة أتزوجها ما لم أتزوج فاطمة فهي طالق فماتت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لامرأة كل امرأة أتزوجها فقد بدعت طلاقها منك بدوهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت نكاح غيرها قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشتريت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج أخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الإيجاب كذا في البحر الرائق \* اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى \* في الملتقط ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبته (٢) لا يحنث اذا تزوج امرأة أخرى كذا في التارخية \* اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوجه فضولي وأجاز بالفعل (٣) بان ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنقل العبارة اليه في المستحق ان تزوجت فلانة فهي طالق وان أمرت من يزوجنيها فهي طالق فامر انسانا فزوجهما منه طلقت ولو تزوجها من غير ان يأمر أحدا لا تطلق وان أمر بعد ذلك رجلا فقال زوجني فلانة وهي امرأة على حالها طلقت ولو قال ان تزوجت (١) مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ (٢) مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق الخ (٣) مطلب اذا علق الطلاق على الزوج فزوجه فضولي وأجاز بالفعل لا يحنث

ترضعها من غير حاجة لها الى الارضاع بأن كنت شيعي ونقبل قولها انهم لم تعد الفساد وان كانت مجنونة وهي امرأة لا يرجع عليها والمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكذلك لو أخذ الصبي لدى الكبيرة وهي ثامنة فارضعت فالثامنة بمنزلة المجنونة ولو أخذ رجل لبن الكبيرة فأوجر صبيتين بفرض الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل ان تعمد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلاث رضيعات فماتت امرأة وأرضعتن على التعاقب أو أرضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان لانه صار جامعاً بين الاختين في نكاح وبقيت



الثالثة امرأته لانها صارت أختا لاوليين بعد ما فسد نكاح الاوليين فان أرضعت واحدة منهن أو لاثنتين معا حرمن جميعا لان الاختية ثبتت دفعة واحدة ولتزوج صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة بتأجيلها ولا مهر لا كبيرة ان كان لم يدخل بها لان الفقرة جاءت من قبلها ولا صغيرة نصف المهر لانها باتت بفعل الغير ثم رجع الزوج بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد لا يرجع وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها (٤٣٠) صارت ابنة امرأته ولم يدخل بها وليس له ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها أم امرأته وان كان

دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلاث رضيعات فأرضعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة أو أرضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا أما الكبيرة والصغيرة الاولى لانهما صارتا أما و بنتا وأما الباقيتان فلانهما صارتا أختين في نكاح واحد وان أرضعت ثنتين معاً الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأته بعد ما باتت امرأته قبل الدخول وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فأرضعت الكبيرة صغيرة ثم صغيرة باتت الكبيرة والصغيرة الاولى أما الكبيرة الاولى فلائنها باوضاع الاولى صارت أم امرأته فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتماع في نكاح واحد وأما الكبيرة الثانية فلائنها باوضاع الصغيرة الاولى صارت أم امرأته

فبطل نكاحها الصغيرة الثانية لانها صارت ابنة امرأته التي

فلائنه أو امرأتان نسائا ان يزوجنهما فهي طالق فأمر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان تزوجت فلائنه أو خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بان قال ابتداء بحضرة رجلين تزوجتك بالفق قبلت طلق هكذا في فتح القدير

(الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرهما) \* اذا أضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح نحو أن يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا فمتي وسواخص مصر أو قبيلة أو وقتاً أو لم يخص واذا أضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط انفاً كما مثل أن يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولا تصح اضافة الطلاق الا ان يكون الخاف مالكا أو يضيفه الى ملك والاضافة الى سبب الملك كالزوج كالاضافة الى الملك فان قال لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم نكحها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي \* ولو قال كل امرأة أجمع معي في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجنها طالق فزوجه امرأته بغير امره لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير \* التعاقب بصريح الشرط وهو ان يذكر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كما لو قال المرأة التي تزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي تزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية \* ثم الشرط ان كان متأخراً عن الجزاء فالتعليق صحيح وان لم يذكر حرف الفاء اذ لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت ألا ترى أن من قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بالدخول وان لم يذكر حرف الفاء لم يتخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقترناً على الجزاء فان كان الجزاء اسماً فاعلم ان يتعاقب بالشرط اذ ~~كان~~ الجزاء بحرف الفاء حتى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق يقع الطلاق للحال الا اذا قال غيبته بالتعليق فحينئذ يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء فعلاً ماضياً مستقبلاً أو فعل ماضٍ فالجزاء يتعلق بالشرط بدون حرف الفاء ويقتضى على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فانها تطلق للحال وان قال غيبته بالتعليق لا يدين أصلاً كذا ذكر في الجامع وبعض مشايخنا قالوا يستل الزوج كيف نويت ان قال باضه ما حرف الفاء لا تصح نيته أصلاً وان كان بالتقديم والتأخير تصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار فانت طالق تطلق للحال وان عني التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار فانت طالق للحال وان عني التعليق لا يدين أصلاً لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا نوى به بيان الحال معناه أنت طالق في حال دخولك الدار وحكي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يجب أن تصح نيته لان الواو في مثل هذا يذكّر للحال كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ان ولم يرد عليه تطلق في الحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا لو قال أنت طالق ثلاثاً أو قال أو قال ان كان أو قال وان لم يكن لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق دخلت فتعزل لعدم التعليق ولو قال أنت طالق أنت دخلت فتعزل الهمزة وقع في الحال وهو

بانت منه قبل الدخول وليس في نكاحه غيره فلا تحرم رجل زوج ام ولده من عبد صغيره فارضعه من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير ما عني المولى فلائنها صارت منه كوحدة ابنة فقهرم على المولى وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة لاب ولانها أمه رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعتها أم الموطوءة بانث الصبية لانها صارت أخت الموطوءة والموطوءة في عدته فيبطل نكاح الصبية رجل تزوج صبية ثم عمتها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية

قول  
بانت منه قبل الدخول وليس في نكاحه غيره فلا تحرم رجل زوج ام ولده من عبد صغيره فارضعه من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير ما عني المولى فلائنها صارت منه كوحدة ابنة فقهرم على المولى وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة لاب ولانها أمه رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعتها أم الموطوءة بانث الصبية لانها صارت أخت الموطوءة والموطوءة في عدته فيبطل نكاح الصبية رجل تزوج صبية ثم عمتها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية

لا تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العمة لم يصح فلا يصح له ما بين الاختين رجل تزوج رضيعتين فقامت امرأتان لهما ابن من رجل واحد فأرضعت إحدى المرأتين رضيعته وأرضعت المرأة الأخرى الرضيع الثانية بآب الرضيعتان عن زوجها لانهم ما صارتا اختين تحت رجل واحد ففسد نكاحهما ولا ضمان على المرزعتين وان تعدتا القسدا لان المقدس لا نكاح الاختية والاختية حصلت بفعلها بما جعله فلم يكن القسدا حاصلا بفعل احدهما خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال (٤٢١) لامرأتين له في مرض موته ان دخلتما الدار فأتتا طالتان ثلاثا

فدخلتا بآبنا ولا تحرمان عن الميراث لان وقوع الطلاق حصل بضعهما جله لا بفعل احدهما ولو كانت الكبيرتان لهما ابن من زوج الرضيعتين والمسئلة بحالها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على الكبيرتين لان فساد النكاح لا يضاف الى احدهما خاصة وكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب فساد نكاح الصغيرتين ههنا صرورتهما بتبين لزوجهما لا الاختية فكل كبيرة نفرت بافساد نكاح الصغيرة التي أرضعتها رجل تزوج امرأة فشهدت امرأته انها أرضعتها لا تثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تزوجها كان أفضل وقال مالك رحمه الله تعالى تثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانهم باب الديانة فثبت بقول الواحد كمالو اشترى لحفا فآخبره عدل انه ذبيحة الجوسى يحرم عليه وانما نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة

قول الجمهور وبقوله ادخل الدار وانت طالق يتعلق بالدخول لان الحال شرط مثل أدى الى أننا وانت طالق لا تطلق حتى تؤدي كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق ثم ان دخلت الدار فانه يقع الطلاق ولو نوى التعليق لا يصح نيته أصلا وأما اذا نوى المقارنة بان نوى وقوع الطلاق بمقارنا لدخول الدار فعامته مشايخنا رحمهم الله تعالى على أنه لا يصح كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته أنت طالق ان كانت السماء فوقنا أو قال أنت طالق اذا كان هذا نهارا أو كان هذا ليلا وهما في الليل أو في النهار يقع الطلاق للحال لان هذا تحقيق وليس تعليقا بشرط لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهذا موجود ولو قال ان دخل الجمل في سم الخياط فأنت طالق لا يقع الطلاق لان غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال كذا في البدائع \* رجل قال لامرأته ان لم تزدى على الدينار الذي أخذته من كسبي فأنت طالق فاذا الدينار في كسبه لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيهان \* سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحى الباب الليلة فأنت طالق ولم يكن في الدار أحد ففتحت الباب فلم يفتح له فقال كذا في النهر الفائق ناقل عن القنية \* اذا قال لامرأته وهي حائض ان حضت أو قال لها وهي مريضة ان مرضت فأنت طالق فهذا على الحيض والمرض في المستقبل فان نوى ما يحدث من هذا الحيض أو من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال لها ان حضت غدا فأنت طالق وهو يعلم انها حائض فهذا على هذه الحيضة فاذا دام حتى أسفر الفجر من الغد طلقت بعد أن تكون ثلاثا الساعة تمام الثلاث أو زائد عليه فان كان لا يعلم بحيضها فلهذا على حدوث الحيضة في الغد وكذلك اذا قال لها ان حميت وهي محجومة أو قال ان صدعت وهي مصدوعة فهذا على التفسير الذي قلنا في الحمض والمرض ولو قال لها وهي صحيحة ان صححت فأنت طالق وقع الطلاق حين سكته في الحال وكذلك اذا قال ان بصرت ان سمعت فأنت طالق وهي بصيرة وبصيرة وقع للحال قال وأما القيام والعودة والركوب والسكنى فهو على أن يمكث ساعة بعد اليقين وأما الدخول فلا يكون الا على دخوله مستقبل وكذلك الخروج لا يكون الا على خروج مستقبل وكذلك الجبل اذا قال للجبل ان جبلت فهذا على جبل مستقبل وكذلك الضرب والا كل على الحادث بعد اليقين كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته أنت طالق مالم تحبضى أو مالم تحبلى وهي حائض أو حبلى في حال الخلق فهي طالق حين سكته فان كان يعنى ما هي فيه من الحيض دين فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الجبل فلا يصدق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق اذا صمت يوما طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه كذا في الكافي \* واذا قال اذا صمت فصامت ساعة مقرونة بالنية طلقت هكذا في النهاية \* اذا قال اذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يسمر ثلاثة أيام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيضا فاذا تمت ثلاثة أيام حكمنا بالطلاق من حين حضت كذا في الهداية \* ولو قال اذا حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى ينقطع الحيض وتدخل في الطهر وذلك بالانقطاع على العشرة أو بعض العشرة مع استمراره أو بالانقطاع والغسل أو بالانقطاع وبما يقوم مقام الغسل اذا كان دون العشرة كذا في غاية السروحي \* ولو قالت بعد عشرة حضت وطهرت وكذبها تطلق ولو قالت بعد مضي شهر اني حضت وطهرت ثم حضت حيضة أخرى وأنا لان حائض لا يقبل خبرها ولكن اذا طهرت يقع لانها أخرت الاخبار عن أوانه فصارت منهمة كذا في الكافي \* واذا قال لها ان حضت نصف حيضة فأنت طالق لا تطلق مالم تحض وتطهر وكذا اذا قال اذا حضت سدم

كألو قامت على الطلاق وان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما بشهادة الأربع وكما يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتهن فكذلك قبل النكاح وان أراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت امرأته قبل النكاح انها أرضعتهما كاذبة من تكذيبها كالمشهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها اذا أقر الرجل

بأمرها فانها أختهم من الرضاع ولم يصير على اقراره كان له ان يتزوجها وان أصبر لا يحل له ان يتزوج ولو أقر بعد النكاح بذلك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينهما وان أصبر فرق بينهما وكذا اذا أقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان لها ان تزوج نفسها منه فان أقرت بذلك ولم تصر ولم تكذب نفسها حتى زوجت نفسها منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن اقرارها وقد مرّت هذه الجملة في فصل المحرمات (٤٣٣) فان قالت المرأة بعد النكاح كنت أقرت قبل النكاح انه أخى من الرضاع وقد قلت

ان ما أقررت به حق حين أقررت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق بينهما وعنده لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقرت قبل النكاح انها أخى من الرضاع وقلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة أقرت بعد النكاح ان الزوج أخوها من الرضاع وأصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك اذا أسندت قلت الى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصبر على اقراره فرق بينهما فكذلك اذا أسند اقراره الى ما قبل النكاح والله أعلم

### \*(فصل في الحضنة)\*

أحق الناس بحضنة الصغير حال قيام النكاح وبعد الفقرة الام فان ماتت الام أو تزوجت فام الام فان ماتت أو تزوجت فام الاب فان ماتت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الرواية بعد

حيضة أو ثلث حيضة وكذلك اذا قال اذا حضت نصف حيضة فأنت طالق واذا حضت نصفها الاخر فأنت طالق لا يقع الطلاق ما لم تحض وتطهر فاذا حضت وطهرت تقع طلقتان كذا في البدائع \* قال اذا حضت نصف حيضة فأنت طالق واذا حضت حيضة فأنت طالق فانها تطلق طليقتين معا اذا حضت وطهرت كذا في الجامع الكبير \* ولو قال ان حضت نصف يوم يقع نصفه كذا في العناية \* ولو قال اذا حضت حيضتين فأنت طالق فحاضت الاولى في غير ملك والثانية في ملك طلقت وكذلك ان تزوجها قبل أن تطهر من الحيضة الثانية بساعة أو بعد ما انقطع عنها الدم قبل أن تغسل وأيامها دون العشرة فاذا اغتسلت أو هضى عليها وقت طلاق طلقت كذا في البحر الرائق \* اذا قال لا مهر أنه اذا حضت حيضة فأنت طالق واذا حضت حيضتين فأنت طالق فحاضت حيضتين وقع عليها طليقتان وكانت الحيضة الاولى كمال الشرط في البين الاولى وبعض الشرط في الثانية ولو قال اذا حضت حيضة فأنت طالق ثم اذا حضت حيضتين فأنت طالق ثم اذا حضت حيضتين وقع عليها طليقتان وكانت الحيضة الاولى كمال الشرط في البين الاولى وبعض الشرط في الثانية ولو قال اذا حضت حيضة فأنت طالق فحاضت حيضة وقع عليه الطلاق بالبين الاولى ولا يقع الطلاق بالبين الثانية ما لم تحض بعد ذلك حيضتين آخرين غلب كلمة ثم فان قال غلبت به الاولى صدق ديانة لا قضاء في البقية اذا قال لها اذا حضت فأنت طالق ثم قال كلما حضت حيضتين فأنت طالق وقع بأول الحيضة طلاق وبانقضائها وحيضة أخرى بعدها يقع تطليقة أخرى كذا في المحيط (١) \* وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت وما لا يعلم الامنفا فالقول لها في حقها كان حضت فأنت طالق وفلانة أو ان كنت تحبين فأنت طالق وفلانة فقالت حضت أو أحبك طلقت هي فقط وانما يقبل قولها اذا أخبرت والحيض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها ولو قال لها ان حضت حيضة يقبل في الطهر الذي يلي الحيضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده هذا اذا كذبها الزوج وأما اذا صدقها فطلق ضررتها أيضا كذا في التبيين \* وهذا أيضا اذا لم يعلم وجود الحيض منها أما اذا علم طلقت فلانة أيضا كذا في الجوهر النيرة \* لو قال ان حضت فعدى حروضرتك طالق فقالت حضت وكذب الزوج لا يقع الطلاق والعنق فان صدقها الزوج وتعدى الدم ثلاثة أيام عتق وطلقت من حين رأت ويمنع الزوج عن وطء المرأة واستخدام العبد في الثلاثة وكذا لو تزوجت الضرة بزوج آخر وهي غير موطوءة وتعدى الدم ثلاثة أيام جاز نكاحها وقبل ثلاثة أيام القول قولها في انقطاع الحمل وبقاءه حتى لو قالت في الثلاثة انقطع دمى وصدقها لم يعتق ولم تطلق ضررتها وظهر بطلان نكاح الضرة وان قالت بعد مضي الثلاث انقطع دمى في الثلاث وصدقها الزوج وكذب العبد والضررة فالقول للعبد والضررة وصح نكاح الضرة فان قالت حضت وصدقها الزوج ثم قالت كان الطهر قبل الدم عشرة أيام تصدق ولو قالت رأيت الدم ثم قالت الطهر قبل الدم عشرة أيام صدقت وان قال الزوج كان طهره قبل الدم عشرة أيام وقالت لا بل كان عشرين يوما فالقول لها كذا في الكافي \* ولو قال لا مهر أنه اذا حضت فأنقض القان فقالنا جميعا قد حضنا ان صدقها اطلعتا جميعا وان كذبها لم تطلقا وان صدق واحدة وكذب الاخرى طلقت المكذبة ولم تطلق المصدقة لوجود كمال الشرط في المكذبة لان كل واحد منهما مخبرة عن نفسها بشاهدة على صاحبها وهي مصدقة على نفسها بكذبة في حق غيرها فاذا صدق احدهما وجد الشرطان في حق المكذبة وهو اخبارها عن نفسها وتصديقها لصاحبها وأما المصدقة فتصديقها بأحد الشرطين ولو قال

(١) مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط

هذا في الخالة والاخت لاب في رواية كتاب السكاح الاخت لاب أولى من الخالة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى لهما وبنات الاخوات أولى من بنات الاخوة وبنات الاخت لاب وأم وأولاً أولى من الخالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الاخت لاب مع الخالة والصحيح ان الخالة أولى وأولى الخالات الخالة لاب وأم ثم الخالة لام ثم الخالة لاب وبنات الاخوة أولى من البنات والتمت في العمت على نحو ما قلنا في الخالات ولاحق للامة وأم الولد في الحضنة وأمل الذمة في الحضنة بمنزلة أهل الاسلام ولاحق للرتبة وانما

يسئل حق الحضانة لهؤلاء النسوة بالتزويج اذا تزوجن بأجنبي فان تزوجن بذي رحم محررم من الصغيرة كالجدة اذا كان زوجها أحد الصغيرة أو الام لو تزوجت بعم الصغير لا يسئل حقها والسواء أحمق بالحضانة ما لم يستغن الصغير فان استغنى بأن كان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستغنى وحده فالاب بالغلام أولى والام بالجارية حتى تحيض وعن محمد رحمه الله تعالى حتى تبلغ حد الشهوة ومن لا ولد لها من النساء لا يبقى لها حق الحضانة بعد الاستغناء في الغلام والجارية وبعد ما استغنى الغلام (٤٣٣)

أولى يقدم الأقرب فالأقرب  
ولاحق لابن الم في حضنة  
الجارية فاذا اختلفت  
الزوجان فادعى الزوج ان  
الام تزوجت بزواج آخر  
وأبكرت المرأة كان القول  
قولها وان أقربت انما تزوجت  
بزواج آخر لكن ادعت ان  
ذلك الزوج طلقها وعاد  
حقها في الحضانة فان لم تعين  
الزوج كان القول قولها  
وان عينت الزوج لا يقبل  
قولها في دعوى الطلاق ولو  
اختلف الزوجان في سن  
الولد فقالت الام هو ابن ست  
سنين وأنا أحمق بما سكه  
وقال الولد هو ابن سبع سنين  
وأنا أحمق به فان القاضي  
لا يحلف أحدهما لكن  
ينظر الى الصبي ان راه  
يستغنى عن الولادة بأن كان  
ياكل وحده ويلبس وحده  
ويشرب وحده يدفعه الى  
الاب والا فلا ان القاضي  
لم يعجز عن الوقوف على  
ما يسطر حق الام وهو  
الاستغناء واذا خلع الرجل  
امرأته وله منها ابنة احدى  
عشرة سنة ففقهها الام الى  
نفسه او انما يخرج من بيتها  
في كل وقت وتترك البنت  
ضائعة كان للاب ان يأخذ

لها اذا حضنتها حيضة فانتمطا اثنان أو اذا ولدتما ولدا فانتمطا اثنان كان ذلك على حيضة واحدة تكون  
من احدهما أو على ولي يكون من احدهما ثم اذا قالت احدهما حضنت ان صدقها طلقا جميعا وان كذبها  
طلقت هي وحدها دون صاحبها وان قالت كل واحدة منهما حضنت طلقا جميعا سواء صدقها أو كذبها  
كذا في السراج الوهاج \* وان كن ثلاثا فقال ان حضنت فأتين طوالق فقلن حضنتا لم نطلق واحدة منهن  
الآن يصدقن وكذا ان صدق واحدة منهن فان صدق ثنتين وكذب واحدة طلقت المكذبة ولو كن أربع  
والمسئلة بمجاله الم يطلق الا ان يصدقن وكذا ان صدق واحدة أو ثنتين وان صدق ثلاثا وكذب واحدة  
طلقت المكذبة وحدها دون المصدقات كذا في التبيين \* قال لسانه الرابع اذا حضنت حيضة فأتين  
طوالق فقالت واحدة حضنت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضنت حيضة فأتين طوالق فقالت  
واحدة حضنت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضنت حيضة فأتين طوالق فقالت كل واحدة  
حضنت حيضة فان كذبهن طلقت كل واحدة تطليقة وان صدق واحدة دون الثلاث طلقت كل واحدة  
من الثلاث ثنتين والمصدقة واحدة وان صدق ثنتين طلقت كل مصدقة ثنتين وكل مكذبة ثلاثا وان صدق  
ثلاثا طلقت كل واحدة ثلاثا بالنسبة ثلاث حيض في حق المصدقات وأربع حيض في حق المكذبة كذا  
في البحر الرائق \* قال لامرأته المدخولة كلما حضنت حيضتين فأتين طالق فحاضت حيضتين تقع واحدة  
ثم اذا حاضت أخرى بين تقع أخرى فان حاضت أخرى بين لم يقع شيء لان العدة انقضت بالحيضة الاولى من  
الشرط الثالث ولو قال اذا حضنت حيضة فأتين طالق ثم قال كلما حضنت فأتين طالق فان رأت الدم طلقت  
واحدة واذا طهرت تقع أخرى كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب يقع الطلاق بالحيض  
ولو قال لها ان لم اجمعك في حيضتك حتى تطهرى فأتين طالق ثم قال لها بعد ما طهرت كنت قد جامعتها  
في الحيض فالقول قوله ولا يقع عليها شيء كذا في التتارخانية \* ولو قال فاذا حضنت فأتين طالق فقالت  
حضنت ثم ولدت فان ولدت لستة أشهر وقبل عام ثلاثة أيام لا يقع لانه ظهر انها كانت حاملا قبل ان تلد  
ثلاثة أيام وان كانت لستة أشهر من بعد ثلاثة أيام بآث وزمه الولد ولو كانت حائضا فقال ان طهرت  
فأتين طالق فقالت طهرت وكذبها الزوج تصدق في حق نفسها دون غيرها فان صدقها وطلقت الضرة  
ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لا تصدق وكذا لو قال ان طلقك للسنة فقلانة طالق ثم قال أنت طالق  
للسنة فحاضت وطهرت فقال الزوج جامعتك في الحيض أو طلقك لا يقع على الضرة ويقع عليها وكذا  
لو علمت طلاقها تقع أخرى وان قال الزوج فلا في أيام حيضها لا يقع الطلاق عليها أيضا كذا في العتائية  
\* اذا قال لها ان كنت تحمين أن يعذبك الله بنار جهنم فأتين طالق وفيه لامة وعبدى حر فقالت أحب  
طلقت ولم تطلق فلانة ولم يعق العبد وهو بمنزلة قوله ان كنت تحميني أو نغضبي وان قال لها ان كنت  
تحميني بقضبك فأتين طالق فقالت أحبك وهي كاذبة طلقت قضاء ودبانه عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى واذا قال لامرأته انت طالق ان كنت أنا أحب كذا ثم قال است أحب وهو كاذب فيه  
فهى امرأته ويسعه أن يطأها فمما ينبغي وبين الله تعالى ثم اعلم ان التعليق بالحجبة كالتعليق بالحيض  
لا يفترقان الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالحجبة يقتصر على المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت وقالت  
أحبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يسئل بالقيام كسائر التعليقات وثانيهما انها اذا كانت كاذبة في

البنت لان للاب ولاية أخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذا الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد  
بلغت حد الشهوة في قولهم صغيرة لها أب معسر وعمه موسرة أرادت العمة ان تربي الولد بما لها من الجاه ولا تمنع الولد عن الام والام تباي ذلك  
وتطالب الاب بالاجر ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير أجر واما ان تدفعه الى العمة واذا امتنعت الام  
عن امسالك الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رحمهما الله تعالى تغير الام على امسالك الولد وقال

• شايخنا رحمه الله تعالى لا يجبر امرأة حلفت بالفارسية فقالت اكر من امشب اين يجبره اذ ارم جفاتي امرأة أخرى وجهه في المهد وأمسكت الصبي الا أن الحالفة أرضعته فالواحن في عيها لان امسك الرضيع يكون بالارضاع حالة الصغيرة اذا ثبت ان تلك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يجبر والصحيح انهما لا يجبران الام لا يجبر في الصحيح فالخالة أولى امرأة خرجت من منزلها وتركت صبيها في المهد (٤٣٤) فسقط المهد ومات الصبي لشيء عليها لانهم لم يضعوا فلا تضمن كلوا خرجت من

الاخبار تطلق في التعليق بالحجية وفي التعليق بالحيز لا تطلق فيما ينسب موبين الله تعالى كذا في التبيين \* ولو قال لهما اذا ولدتما أو قال لهما اذا ولدتما ولدين فانتما طالق فانما طالق فانما طالق واحدة منهما ما لم تلد كل واحدة منهما ولدا وكذلك في قوله ان حضمتا حيضتين واذ قال لهما ما اذا ولدتما ولدين فانتما طالق فانما طالق واحدة منهما ولدين أو قال انا حضمتا حيضتين فانتما طالق فانما طالق واحدة منهما ولدين ما حضمتين لا تطلق واحدة منهما ولو حاضت كل واحدة منهما حيضة أو ولدت كل واحدة منهما ولدا فانتما طالق ولا تسترط ولادة كل واحدة منهما ما ولد في المحيط \* ولو قال لامرأته اذا ولدت فانت طالق فقالت ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج أقرب بالحبل ولا كان الحبل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي بشهادة القابلة وعند ما يقضي بوقوع الطلاق بشهادة القابلة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان في باب ما يثبت به النسب وما لا يثبت \* ان قال اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا مينا طلقت كذا في الجوهر قاتلية \* قال الحاکم في الكافي اذا قال لهما اذا ولدت ولدا فانت طالق فأسقطت سقطا قد استبان بعض خلقه طاعت فان لم يستبين خلقه لم يقع به الطلاق كذا في غاية البيان \* ولو قال ان ولدت ولدين فانت طالق فولدت أحدهما في ملكه والثاني في غير ملكه ثم عادت اليه لم تطلق ولو ولدت الاول في غير ملكه والثاني في ملكه تطلق كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق فثنتين فولدت غلاما وجارية ولم يدرك الاول ولم يولد غلاما فثلاثة قضاه في الاغتصاب ثمان تنزها وقد انقضت العدة حتى لو طلقها واحدة غيرها أو كانت أمة لا يردها الا بعد زوج آخر لاحتمال تقدم الجارية بولادة والعدة منقضية هذا اذا لم يعلم أيهما أول وان علم الاول منهم فلا اشكال فيه وان اختلفا فاقول قول الزوج لان منكر كذا في التبيين \* فان ولدت خنثى وقعت واحدة وقعت الاخرى حتى تبين حاله كذا في البصر الزاخر \* وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدري الاول منهم تقع ثنتان في القضاء وفي التنزه ثلاث ولو ولدت غلامين وجارية لم يزمه واحدة في القضاء وفي التنزه ثلاث ولو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فالحمل يمكن الحمل جارية أو غلاما لم تطلق وكذا ان قال ان كان ما في بطني غلاما والمسئلة بماله لان كلمة ماعامة ولو قال ان كان في بطني والمسئلة بمالهها وقع ثلاث كذا في التبيين \* ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما أقل من ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلاثة أو اربعة ثنتين ولو ولدت ثلاثين كل ولدين ستة أشهر وقع ثلاث وتعد ثلاث حيض \* ولو قال لامرأته كلما ولدت ولدا فانتما طالق فولدت احداهما ثم الاخرى ثم الاولى ثم الاخرى ثم في بطن واحد حتى ولدت كل واحدة ولدين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلاثا وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كل واحدة ستة أشهر فأكثرا ستين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني وبثنتا ولدين وطلقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل اذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلدينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلقت ثلاثا ولو قال ان كان الولد الذي في بطني غلاما والمسئلة بمالهها طلقت واحدة لان شرط البين كونه في بطنها

منزلها جامع طرار وطستر مافي البيت لاضمان عليها \* اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر اكان للاب ان يضنها الى نفسه وان كانت نيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مائة ونة على نفسها والغلام اذا عسل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له ان يضمه وليس عليه نفقته الا ان يتطوع

### • (باب النفقة) •

النفقة تتعلق بشايعها الزوجية والاحتباس فحبس على الرجل نفقة امرأته المسئلة والذمية والفقر والغنية دخلها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة تجتمع مثلها فان كانت لا تجتمع لان نفقة لها والمنكوحة اذا كانت أمة ان بواها المولى يتناولها النفقة والافلا وكذا المدبرة وأم الولد والمتبوءة ان يخل بينها وبين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بواها المولى يتناولها ان يستخدمها كان له ذلك فان بواها بيتا وكانت تسير الى المولى في اوقات وتخدمه

من غير استخدام لا تسقط نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحره ولا تحتاج الى التبوءة والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يساع في النفقة من بعد أخرى ولا نفقة للريضة اذا تزوجت الى بيت زوجها فان زفت قالوا لها النفقة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع وان زفت المرأة الى زوجها وهي عجيبة فرضت في بيت الزوج مرضا لا يخلو الجماع ان كان بنى بها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في غيرها وان كان لم يدخل بها فرضت مرضا لا يخل

الجماع لانفقة لها وان أغنى عليها غملة كثيرة وعقولة المرض وان بنى في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وذهبت الى منزل الزوج وهي مريضة على حالها كان له الخيار ان شاء أمسكها وعليه النفقة وان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة قالوا انما تجب النفقة على الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجماع اذا كان يمكن الزوج من الانتفاع بهامع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يمكن لانفقة لها ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى (٤٣٥) دارا فيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى منزل الزوج بمجدة أو

فهو هائل تنتقل لانفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة فان كان صغيرا لا يطيقان الجماع لانفقة لها وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقة امرأته وله ويستدين الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا أسر والنفقة الواجبة لما كوله والمبوس والسكنى اما ما كوله فالدقيق والماء والحطب والملح والدهن فان قالت لا أطبخ ولا أخبز قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا أو ياتيا بمجن يكفيها عمل الطبخ والخبز وفرق بين المرأة وخادمها اذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا يجب لها النفقة على زوج المرأة لان نفقة الخادم مقابلة بالخدمة فاذا لم يخدم لا يجب وأما نفقة المرأة فقابلة بالاحتساب وقد احتسبت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا امتنعت المرأة

وبالولادة تبين كون الغلام في بطنها فحين ان الطلاق من ذلك الوقت لا عند الولادة وقد انقضت العدة بوضع الحمل فلا يقع بالولادة كذا في محيط السرخسي وفي الاصل اذا قال كمل ولدت ولدا فانت طالق وقال لها اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما فانه يقع عليها طليقتان باليمين كذا في المحيط \* ولوعلى طلاقها بحملها لم تطلق حتى تلد لا كثر من سنين من وقت اليمين ويشدب أن يستبرأ قبل أن يطأها لئلا تصوره وحده كذا في النهر الفائق \* لو قال ان لم تكوئي حاملا فانت طالق ثلاثا فانت طالق بولدا لقل من سنتين منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لا كثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت به - داليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي أن يقربها حتى تضع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأة ان خطبتك أو تزوجتك فانت طالق فخطبك أو لا ثم تزوجها لا تطلق فان تزوجها قبل الخطبة بان زوجها منه فضولي فبلغها فاذا جازت طلقت كذا في الخلاصة في كتاب اليمين \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأة ان لا يملكك ما ان خطبتك أو تزوجتك فانما طالقان فخطبك ما ثم تزوجها لم تطلقا ولو تزوجها من غير خطبة في عدة أو عقدتين طلقتا ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلقا ولو خطب واحدة ثم تزوجها لم تطلقا ولو خطب واحدة ثم خطبها ثم تزوجها لم تطلقا كذا في المحيط \* فان عقد عيने بالفارسية بان قال اكر فلانة راجعواهم أو قال هرزني را كه بخواهيم في كل موضع يكون هـ ذاللفظ منهم تفسير الخطبة لا تنقدا ليمين وفي كل موضع يريدون بهذا اللفظ الزوج تنقدا ليمين اذا كان مراده هـ ذاللفظ الطلاق اذا تزوجها وفي عرف ديارنا قولهم بخواهيم نفسهم يقولهم نكحت أو تزوجت فتعقد اليمين ولا يثبت بالخطبة فاذا تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل عارفا بحقيقة هـ ذاللفظ انها للخطبة فقال عنيبت بها الخطبة لا يصدق قضاء ويصدق ديانة كذا في الذخيرة \* ولو قال اكر فلانة راخوا هندكي كتم فعلي الخطبة ولو قال اكر زن كتم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت امرأة ولو قال اكر زن ارم اختلاف المشايخ فيه والفتوى على انه على الزفاف ولو قال ١ اكر دختر فلان مراده دور اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال ٢ اكر و برابري دهندي أو قال داده شود والمسئلة بحالها الختار ان لا تطلق أيضا \* وفي فتاوى التـ في اكر فلان كار كتم هرزني كه بخواهيم خواستن از من بطلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق \* وفي الفتاوى الصغرى لو قال لنكوحته ان تزوجتك أو قال بالفارسية ٥ اكر ترابري كتم فانت طالق فهذا ينصرف الى العدة ولا ينصرف الى الوط \* وكذا لو قال بالفارسية ٦ اكر ترانكاح كتم فاذا تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها ثم تزوجها طلقت أما اذا قال لنكوحته هـ أو لامرأة لا يملك له نكاحها ان نكحتك فانت طالق فينصرف الى الوط حتى لو طلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق كذا في الخلاصة في كتاب اليمين \* رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق تطلق امرأته طليقة بائنة فتزوجها لم تطلق كذا في التجنيس والمزيد \* ولو قال ان زنت بفلانة أو خاطبتها فقال ان زنت بك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فزني بها ثم تزوج بالزينة لا تطلق كذا في الخلاصة \* ولو قال لوالديه ان زوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه

٣ ان كانوا يعطوني بنت فلان فلها الطلاق ٤ ان كانوا يعطوها لي بالزوجية ٥ ان كنت أتزوجك ٦ ان كنت أتكنك

(٥٤ - فتاوى اول) عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا اذا كانت المرأة من نبات الاشراف لا يتخدم بنفسها في أهلها أولم تكن من نبات الاشراف ولكن بها على لا تقدر على الطبخ والخبز أما ان لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا ولا تقدر في النفقة عندنا وانما يجب عليه كفائته بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والأماكن وكما يجب لها عند الكفاية من الخبز كذلك الادام لان الخبز لا يؤثر كل عادة الاما دوما وقالوا في تأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ان أهلي ما يطعم



الرجل أهلها خبز واللحم وأوسط ما يطعم الرجل أهلها خبز والزيت وأدنى ما يطعم أهلها خبز واللبن أما الدهن فلا بد منه خصوصاً في ديار الحار وهذا كله في عرفة هم أما في عرفنا نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس والاقوات ولا تقدر النفقة بالدرهم وقال الشافعي رحمه الله تعالى النفقة مقدرة على الموسر مدان وعلى وسط الحال مذبذبة وعلى العسر مد واحد وهذا غير صحيح لان الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص (٤٣٦) والاقوات وأما اللبس ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقد رالكسوة بدرعين

وخمارين وملحفة في كل سنة واختلفوا في تفسير الملحفة قال بعضهم هي الملاءة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء الليل يلبس في الليل وذكره عيين وخمارين أراد به صفيان وشويان فالصفي ما يكون رقيقاً يصلح في زمان الحار والشتوي ما يكون ثخيناً يصلح لدفع البرد ولم يذكر السراويل في الصيف ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم أما في ديارنا يجب السراويل وشباب آخر كالجبة والفراس الذي ينلم عليه واللعاف وما يدفع به أذى الحار والبرد في الشتاء والصيف درع خز وجبة خز وخمارا برسيم ولم يذكر الخلف والمكعب في النفقة لان ذلك انما يحتاج اليه للخروج وليس على الزوج تهمة أسباب خروج المرأة ثم النفقة انما تجب على قدر يسار الرجل وعسره وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال اخو صاف رحمه الله تعالى يعتبر حالهما وتفسير ذلك ان الرجل اذا كان من الاشراف ان يأكل

امراً بغير امره لا تطلق كذا في فتح القدير \* ولو قال لوالديه ان تزوجتما في امرأة فهي طالق فزوجه امرأة بامرهم قالوا لا تصح هذه البيِّن ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح وتطلق وهو الصحيح \* رجل قال ان تزوجت امرأة آمن بنات فلان فهي طالق وليس لفلان بنت ثم ولدت له بنت فزوجه الخالف قالوا لا يحسن في عيِّنه وبشروط قيام البنت وقت البيِّن ولا يدخل في البيِّن ما يحدث بعد البيِّن رجل قال ان تزوجت امرأة مدامت في الكوفة فهي طالق فقارق الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأة لا تطلق كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ان تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فزوجه امرأة فطلقت ثم اذا تزوجه أخرى لا يقع قال لاجنية مدامت في نكاحي فكل امرأة تزوجه فهي طالق ثم تزوجه فزوج عليها امرأة لا يقع ولو قال ان تزوجتك مدامت في نكاحي فكل امرأة تزوجه والمسئلة بما لا يقع كذا في الوجيز للكردي \* رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فخلال الله على حرام فزوجه طالق ولو قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت خلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب ثم تزوج عليها يقع على كل منهما تطليقة بالبيِّن الاولى وتقع أخرى على واحدة منهما بالبيِّن الثانية بصرفها الى أيتهما شاء كذا في فتح القدير \* رجل قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فزوج في السنة الخامسة تطلق كذا في التبيين والمزيد \* ولو قال ان تزوجتك فانت طالق قبله ثم نكحها بوقعه أبو يوسف وقال لا يقع كذا في فتح القدير \* ولو قال ان تزوجت عليك فالتى أتزوج طالق فطلق امرأته طلاقاً ثانياً تزوج امرأة أخرى في عدتها لا تطلق \* ولو قال رجل ان تزوجت زينب بعد عمرة فهما طالقان فزوجهما كذلك أو قال مع عمرة فزوجهما معا أو قال على عمرة فزوجهما زينب بعد تزوج عمرة وفي نكاحه طالقاً في هذه الوجوه ولو تزوجهما على خلاف ما ذكرنا لم تطلقا ولو قال ان تزوجت زينب قبل عمرة فهما طالقان فزوجهما زينب طلق ولا يتوقف على تزوج عمرة ولا تطلق عمرة اذا نكحها ولو قال قبيل عمرة فنكح زينب لا تطلق ما لم يتزوج عمرة بعده على الفور لكن ان تزوج عمرة بعده على الفور لا تطلق عمرة وطلقت زينب رجل تزوج امرأة غيره ثم قال لها ان مات مولد فانت طالق ثنتين فالت المولى والزوجه وارثه وقع الطلاق ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الكافي \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال ان تزوجت امرأة بعد امرأة فهي طالق فزوج امرأة ثم امرأة ثين في عقدة طلق واحدة من الاخرين والخيار اليه ولو تزوج امرأة ثين في عقدة ثم امرأة طلق واحدة من الاخرين ولو قال ان تزوجت امرأة ثين في عقدة ثم امرأة فها طالقان فزوج ثلاثاً طلق ثنتان منهم والبيان اليه كذا في محيط السرخسي \* رجل له ثلاث نسوة فقال لاحداهن ان طاعتك فالأخرى طالقان ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة طلق كل واحدة من الاخرين واحدة ولو لم يطلق الاولى لكن طلق الوسطى تقع على الاولى تطليقة وعلى الوسطى والاخرى على كل واحدة منهما تطليقتان ولو طلق الاخرى تقع على الاخرى ثلاث وعلى الوسطى ثنتان وعلى الاولى واحدة ولو كان له أربع نسوة فقال لواحدة منهن ان لم أبت عندك الليلة فالثلاث طوالق ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم قال للرابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى وقع عليها ثلاث ويقع على كل واحدة مما لم يبت عندهن تطليقتان ولو بات مع الثنتين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان وعلى الاخرين

الحواري والطير المشوى والبالج والمراة فقيرة تأكل في أهلها خبز الشعير يطعمها الزوج خبز البر وباجة أو باجتين على ولو كانا موسرين كان عليه نفقة الموسرين لا مضاف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا معتبر فيه وان كانت المرأة موسرة والزوج معسر يطعمها خبز البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لا نفقة لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت نفسها الاستيفاء المهران كان المهر مؤجلاً أو وهبته مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشئة وان كانت سلمت نفسها ثم منعت

لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى تكون ناشئة ولو كان الزوج ما كأمها في منزلها اغتنت زوجها من الدخول عليها كانت ناشئة إلا إذا منعت ليجزئها إلى منزل أو يكرى لها منزل لا فينشد لا تكون ناشئة ولو كانت مقمية في منزل ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشئة وإن غصبها غاصب وهرب بها كرها ثم عادت إليه لا يجب عليه نفقة الماضى وكذا إذا حبست ظلماً أو بقول ذكرفي الأصل والجامع الكبير إنه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن أبي (٤٣٧) حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي

[illegible]

لا يكون لها النفقة وكذا  
إذا طواعت ابن الزوج أو  
قبلته أو فعلت ذلك في العدة  
عن طلاق رجعي سقطت  
النفقة ولو كانت العدة من  
طلاق بائناً أو ثلاثاً لتسقط  
بذلك كروا لما كوله والكسوة  
أما السكنى فحقها في بيت  
على حدة تأمن على متاعها  
ولا تستحي عن غيره ممن  
معاشرته الزوج فإن كان  
لأرجل والده أو أخت أو ولد  
من غيرها في منزلها فقالت  
صيرني في منزل على حدة  
كان لها ذلك لأنها تأمن  
على متاعها وتستحي عن  
المعاشرة إذا كان البيت واحداً  
فإن كانت داراً فبها بيوت  
وأعطى لها بيتاً تغلق وتفتح  
لم يكن لها أن تطلب بيتاً آخر  
إذا لم يكن ثمة أحد من إجماع  
الزوج يؤذيها فإن لم يكن  
هناك أحد فشكت إلى  
القاضي أن الزوج يؤذيها  
ويضر بها وأسألت مسكناً  
بين قوم صالحين يعرفون  
أحسانه وأسأته أن علم  
القاضي أن الأمر كما قالت  
زجره القاضي عن ذلك  
ومنعه من التعدي وإن لم

يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوم صالحين أقرها القاضي هناك وسأل عن جيرانها فان  
أخبروا ان الامر كما قالت المرأة فجزه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها بتركها القاضي في تلك وان  
لم يكن في جيرانه من يثق به امره القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين واذا أراد الزواج ان يمنع أباءها وأمهاتها وأحد من أهلها عن  
الدخول عليها في منزلها فاختلعه فاقبال بعضهم ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن الظهور والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل

وينع من النظر من لا يكون محرما وبثمه الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها الزبارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن الكينونة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزبارة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم لا يمنع المحرم عن الزبارة في كل شهر وقال مشايخ بل رحمهم الله تعالى في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة أن تخرج لزبارة المحرم كالحالة والعمه والاخت فهو على هذا الاقوال وان كان لها خادم يفرض عليه (٤٣٩) نفقة خادمها ولا تقرض لا كثر من خادم

واحد في قول أبي حنيفة

ومحمد رحمهما الله تعالى

وقال أبو يوسف رحمه الله

تعالى تقرض نفقة خادمين

قالوا انما تقرض لها نفقة

الخادم اذا كانت المرأة من

بنات الأشراف ولم يأتها

الزوج بطعام مهيا وان

قال الزوج أنا أخدمك أو

تخدمك جاريتهن جوارى

الصحيح ان الزوج لا يملك

اخراج خادم المرأة عن بيته

ونفقة الخادم أدنى الكفاية

لا تبلغ نفقة المرأة ونفرض

لخادمها قيصا وازاكر باس

وكساء كاحص ما يكون

وخف لانها تحتاج الى

الخروج لملابسها الخارجية

من الرسالة الى الابوين ونحو

ذلك ولا يفرض لخادمها

الخيار لان شعرها ليس

بعورة ذي تزوج يحارمه

فطلبت النفقة فان القاضي

يقضى لها بالنفقة في قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى

وقال صاحبها رحمه الله

تعالى لا يقضى ويجب

على الميسرة نفقة خادم المرأة

ولا تستحق المرأة نفقة

الخادم على زوجها اذا لم

يكن لها خادم في ظاهر الرواية

موسرا كان الزوج أو ميسرا

امرأة طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائة وطعام كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك

يفرض لها النفقة بالمعروف شهر اشهر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترفا يفرض عليه النفقة

يوم او مالا نه عسى لا يقدر على تحصيل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان من التجار يفرض عليه شهر اشهر وان كان من الدهاقين

يفرض سنة فسنة ينظر الى ما كان أيسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة أشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا تطالبه

فهي طالق ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين كذا في المحيط \* ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المنى الى بيت الله ان كلمت فلانا فالطلاق على الدخول والعق والمشي على الكلام كذا في التتارخانية \* في الفتاوى لو قال لامرأته ان تركتني أدخل دارك فلم اشترك حليا فانت طالق فتركته فدخل فلم يشترط الحلي على الفور فبين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيه اختلاف واختار أنه يحتمل قال رضى الله عنه ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتها لو قال لامرأته ان بعث بقرتك فلم أقبله فانت طالق فباعته البقرة فـ لم يقبله على الفور أو فتوا على أنها لا تطلق وفي الزبادات رجل قال امرأتى طالق ان لم أخبر فلانا بما فعلت حتى يضربك فأخبر فلانا فلم يضربه بالخالف والعين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة \* قال لها أنت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يحتمل قال لا يخفى امرأته ان لم تدخل بيتي كما كنت فامرأتى طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على الفور لان الحال أوجب التقييد والا كانت اليمين على الابد وتقع اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حتى لو امتنع الاخ مرة كما كان معتادا يحتمل كذا في خزائن المفتين \* اذا قال ان لم أدخل دارين الدارين اليوم فامرأته طالق أو قال ان لم أضرب فلانا سوطين اليوم فامرأته طالق فدخل احدى الدارين وضرب أحد السوطين ولم يضرب الاخر ولم يدخل الاخرى حتى مضى اليوم حنت في عيونه لان شرط الدخول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد ففوات شرط البريعين الحنت وكذا اذا قال ان لم أكلم فلانا وفلانا اليوم فعبدى حرو وكلم أحداهما دون الاخر حتى مضى اليوم حنت في عيونه فصار الاصل أن اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محالين يتقضيها الى شرط السبر وعند فوات شرط البريعين الحنت ولو قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم ألق فلانا فامرأته طالق فدخل فلم يصادف في منزله ولم يلقه الى أن أصبح فان كان عالما بأنه غائب عن المنزل وقت الحلف يحتمل في عيونه وان لم يكن عالما بذلك وقت الحلف لا يحتمل في عيونه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يحتمل في عيونه أيضا: كذا من المعنى فتأمل عند الفتوى \* وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوب كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء الثوب طلقت أعطته الثوب بعد ذلك أو لم تعطه ولو أعطته ثم دخلت لم تطلق لان الواو في مثل هذا الحال كقوله ان دخلت الدار وانت راكبة ولو قال ان لم تعطيني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجمع أمر ان دخول الدار وعدم الاعطاء وعدم الاعطاء انما يتحقق بموت أحدهما أو بملك الثوب فأما اذا مات أحدهما أو هلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الأمران فطلاق كذا في الذخيرة \* أراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت الجارية فتدخل غيرة من ذلك عليك فانت طالق فلا فاشترى ودخلت عليها الغيرة فان دخلت غيب الشر أو وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشر امر زمان لا يقع وهذا اذا ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة قبيحة أو بلحاج أما اذا دخلت في قلبها ولم تسكنها فلا تطلق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلقان بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو دخل الشرط فقال أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار وأقدم الشرط

بنفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض لان غسده بالانصاف النفقة ديناً لا بالقضاء أو بالقاضي فان كانت المرأة مستعانة قبل الفرض وأنفقت على نفسها لترجع بذلك على الزوج وان فرض لها القاضي أو صالحت زوجها من النفقة على شيء معلوم كل شهر فلم يتفق عليها حتى أنفقت من مال نفسها واستدان رجعت بذلك على الزوج أمرها القاضي بالاستدانة أو لم يأمر ولو صالحت زوجها من النفقة على ما لا يكفها كان لها ان ترجع عن ذلك (٤٣٠) الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضي الكسوة لستة أشهر وأعطاها فاضاعت الكسوة وأوسرت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم يمض ستة أشهر وكذا ولو لبست الكسوة لبساً غير معتاد ففترقت قبل مضي المدة ولو لبست لبساً معتاداً ففترقت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وان مضت المدة والكسوة قائمة لم تلبسها في تلك المدة يقضى لها بكسوة أخرى وكذا ولو لبست تلك الكسوة قوم معها ثوب آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وان لم تلبس معها ثوباً آخر خضت المدة والكسوة قائمة لا يقضى بكسوة أخرى ما لم تفرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلكت أو وسرت أو أكلت وأوسرت ولم يبق قبل مضي المدة لا يقضى بنفقة أخرى وان لم تنسرف فلم يبق يقضى بنفقة أخرى ويقضى القاضي بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته فان قال الرجل أنا معسر وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن تقيم المرأة البيينة وفي غن الميسر والفرض اذا ادعى المدبون انه معسر لا يقبل قوله قالوا

ما لم تدخل لا يقع الطلاق فاذا دخلت وقعت ثلاث تطليقات بالاتفاق كذا في الخلاصة \* رجل قال لغيره ان ان لم تكن غداً ان استطعت فأمر أنه طالق ولم يمرض ولم يمنعه سلطان ولا غيره ولم يجبي أمره لا يقدر معه على اتيانه فلم يأت حنث في عينه وهذا اذا لم تكن له نية أو نوى الاستطاعة من حيث الاسباب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التي تحدث مع الفعل وهي الاستطاعة من حيث القضاء والقدر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاؤه في رواية أخرى يصدق قضاؤه أيضاً كذا في الجامع الصغير لقاضيان \* ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق ففقد الحالف ومنع من الخروج أياً ما بحث الحالف وهو الصحيح \* ولو حلف أن لا يسكن هذه الدار فبعد ومنع من الخروج لا يحنث كذا في خزائن المفتين \* اذا قال لامرأته ان أكلت من القدر التي تطبخين أنت فأنت طالق فان أوقدت هي النار فهي طابخة سواء حصل الايقاع بعد ما وضعت القدر على الكاؤون أو في التنور أو قبل ذلك وسواء حصل وضع القدر على الكاؤون منها أو من غيرها وان أوقدت النار غيرها فهي ليست بطابخة حصل الايقاع بعد ما وضعت هي القدر على الكاؤون أو قبل ذلك واليه أشار في القدروري حيث قال الطابخة التي توقد النار دون التي تنصب القدر وتنصب الماس وتلقى الابازير واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انها تكون طابخة اذا وضعت القدر في التنور أو على الكاؤون بعد ما يقاد النار وان حصل الايقاع من غيرها قال الصدر الثالث هيد رحمه الله تعالى في واقعته وعليه الفتوى كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انك تنسدين كل طعام فان أدخلت عليك طعاماً الى شهر فانت طالق فادخل الحالف لما لا يجزئ من الميسر لا يحنث في عينه لان عينه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة كذا في الظهيرية \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا أراد الرجل أن يجامع امرأته فقال لها ان لم تدخلني معي في البيت فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهونه وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا في المحيط \* حلف الرجل أنه يطأ امرأته الليلة كالأرثقل فمجد فقال لا أدري هذا وقال أبو يوسف هذا على المبالغة في الجماع فان بالغ بر في عينه كذا في فتاوى قاضيان \* قال لامرأته انت طالق ان لم اجامع فلانة ألف مرة فاليوم على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقدر فيه وقالوا سمعون كثير كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لامرأته ان أشبعك من الجماع فانت طالق قال لا يعرف ذلك الا بقولها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والشيخ الامام أبو حفص البخاري انه ان جامعها ودام على ذلك حتى أنزلت فقد أشبعها ولا تطلق وقال الفقيه موهبناخذ كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انك اكرامتني بزيدي من بناتي فانت طالق فجاءت الى الباب ولم تدخل تطلق ولودخلت البيت وهونا ثم لا تطلق والشرط أن تجي ماله بحيث لو منعه اليه اتصل اليها كذا في الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الايمان \* امرأة نامت في فراشها فقدمها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان لم تجيبي الى فراشي الليلة فانت طالق فجاءه الزوج كره الى فراشه من غير أن تضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة لا تطلق رجل غاب عن دارة ساعة ثم رجع فظن أن المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آتيها من أي الى داري الليلة فهي طالق ثلاثاً فلما أصبح قالت المرأة كنت في هذه الدار لم يحنث كذا في خزائن المفتين \* رجل قال

رجعة  
ان لم تجيبي عندى الليلة

وكذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم الرأي فان أقامت المرأة البيينة انه موسر قضى عليه بنفقة لامرأته

الموسرين وان أقام البيينة كانت البيينة بينة المرأة وان لم تكن لها بيينة وطلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسناً وان أخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدل انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظ بلفظ الشهادة ويشترط العدول والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قالوا سمعنا انه موسر أو بلغنا ذلك لا يقبل

القاضي ذلك ولوقضى القاضي على الزوج نفقة المعسر ثم أيسر حاله حتى انتهى إلى القاضي ففرض القاضي عليه بنفقة الموسر من لان  
النفقة تجب ساعة فساعة وهو تطير ما لشرع في صوم الكفارة ثم أيسر كان عليه التكفير بالمال وكذا لو فرض القاضي عليه النفقة بالدرهم  
وهي لا تنكته بها فان القاضي يريدى النفقة ولوقضى القاضي عليه بالنفقة فغلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك بالحكم ولوقالت  
المرأة انه يريد السفر فخذلى كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضي (٤٣١) على اعطاء الكفيل كما لا يجبر القاضي

على اعطاء الكفيل بالدين  
المؤجل اذا خاف الطالب  
أن يغيب المدين قبل حلول  
الاجل وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى انه يأخذ من  
الزوج كفيلا بالنفقة  
وهكذا عن محمد رحمه الله  
تعالى في بعض الروايات ثم  
عند أبي يوسف ومحمد رحمه  
الله تعالى يأخذ منه كفيلا  
بنفقة شهر واحد وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في  
رواية ان القاضي يسأل  
الزوج كم تغيب فان قال  
شهر يأخذ منه كفيلا بنفقة  
شهر واحد وان قال أغيب  
شهرين يأخذ كفيلا بنفقة  
شهرين وكذا السنة  
وأما في الدين المؤجل قالوا  
على قياس ما روى عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في  
النفقة لو أخذ كفيلا كان  
حسنا وذكر في المتن ان  
يأخذ كفيلا بالدين المؤجل  
اذا أراد المطلوب أن يسافر  
قبل حلول الاجل وذكر  
شمس الأئمة الحلواني رحمه  
الله تعالى اذا بقي من الاجل  
شي قليل فأراد الغريم ان  
يسافر وسأل الطالب من  
القاضي أن يأخذ منه كفيلا  
أو يمنعه من السفر فان

لا مرأته ان غت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها أو وضع رأسه على مرقعة لها أو اضطجع  
على فراشها أو وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من ثيابها حنث لأنه بعد تناولها ثوبا على وسادة لها  
أو جلس عليها لم يحنث ما لم يضع جنبه أو أكثر جسده رجل كان مع نفر على سطح فأراد أن يذهب فأرادوا  
منعه ووضع رجله على ناحية السطح وقال ان بنت اللبلة أو أكثر ههنا فأمر أنه طالق ويريد الموضع  
الذي وضع الرجل عليه فنام أو أكثر في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديانة  
كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الايمان \* رجل قال لامرأته ان لم أت معك الليلة  
مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك قيصي هذا فخاري حرة فلبس الرجل قبضها  
وبات الا يحنثان لان شرط الحنث في جانب المرأة أن تبث معه وهي لا بسعة قبضها او شرط البر في جانب الرجل  
أن يبث معها وهو لا بس قبضها وقد وجد \* رجل قال لامرأته ان لم أطأك مع هذه المقنعة فانت طالق  
ثلاثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يطأها بغير مقنعة فلا يحنث  
مادامت المقنعة قائمة وهم ماحيان وان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حنث في عينه كذا في فتاوى  
فاضيخان \* واذا قال لها انك لم أجامعك على رأسه ذال الرمح فانت طالق فالحيلة في ذلك أن ينقب السقف  
ويخرج رأس الرمح من السطح ويجمعهما عليه ولوقال لها ان لم أجامعك وسط النهار وسط السوق فانت  
طالق فالحيلة في ذلك أن يحملها في الساري ويدخل في السوق بفعل ذلك الفعل \* واذا قال لامرأته ان  
بت اللبلة الا في حجرى فانت طالق فبات في فراشه ولم يأخذها في حجره حقة لا يقع الطلاق ولوقال  
بالأرسية ٣ بكرا من اندرو باقى المسئلة بما لها يجب أن تطلق كذا في الهيظ \* امرأة قالت لزوجها انك  
نمت مع هذه الجارية وقال الزوج ان نمت مع هذه الجارية فانت طالق ثلاثا فقالت المرأة ان كان في عينك  
هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان لم يعن الزوج معى سوى مناطق به لم تطلق والاطلقت كذا في  
الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته ان وطئتك مادمت معى فانت طالق ثلاثا ثم أراد الحيلة قال محمد  
لجارية ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجارية انك عندى البارحة فأمر أنه طالق ثم قال  
بعد ما سكت ولا غيرها ثم بين انه كانت عند امرأته أخرى قال نصير يحنث وقال محمد بن سلمة لا يحنث وهذا  
بناء على أن الحالف متى ألحق الشرط مع اليمين المعقودة ان كان الشرط لا يلتحق باليمين بالاجماع وان كان  
عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير أقرب الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده الشرط الفاسد  
يلتحق بالبياعات التامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان تحلل السكات يمنع تعلق الجزاء بالاولى  
فلا تمنع الثاني اولى قال رضى الله تعالى عنه والامام خالى يفتى بقول محمد بن سلمة كذا في الخلاصة في  
الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب \* قال لها ان غسلت ثيابى فانت طالق فغسلت كعبه أو ذيله لا تطلق  
كذا في التبنيس \* قال لها ان لم تكوفى غسلت هذا القصعة فانت طالق وكانت المرأة امرت خادها بغسل  
القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة أن تغسل بنفسها الا غير وقوع الطلاق وان كان من عادة المرأة أنها

ترجمة

٣ في حجرى

القاضي لا يجبره الى ذلك ولا يأخذ منه كفيلا قال وهذا في قولهم جميعا ولم يستحسن أبو يوسف رحمه الله تعالى في الدين المؤجل فكان  
هذا قضاء عليه وان كف للزأمر رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا إلا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة مالو آخر داره كل شهر كانت الاجارة في شهر  
واحد حتى كان لصاحب الدار أن يخرج من الدار اذا جازأ رأس الشهر الثاني وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كف بنفقة كل شهر كان  
على الابد استحصانا وكذا لو قال رجل لامرأته تزواجى فلانا على انى ضامن بنفقة كل شهر كان على الابد ولوقال الكفيل كفلت لك عن



زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا الوفاة كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه وإذا كفل  
 انسان بنفقة شهر أو سنة فطلقها وزوجها بابتائا أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة \* رجل خاصمته المرأة إلى القاضي في النفقة فقال أبو  
 الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاهم مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يستترتمها ما أعطاهم من النفقة لان إعطاء الاب بمنزلة إعطاء  
 الابن ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها (٤٣٣) لم يكن له ان يستترتمها ما عجل اذا طلبت المرأة من القاضي ان يفرض لها النفقة

فقرض وهو معسر فان  
 القاضي يأمرها بالاستدانة  
 ثم ترجع على الزوج اذا أبسر  
 ولا يجبره في النفقة اذا علم  
 أنه معسر وان لم يعلم القاضي  
 أنه معسر وسألت المرأة حبسه  
 بالنفقة لا يجبره القاضي في  
 أول مرة لكن يأمره  
 بالاتفاق ويجبره انه يحبس  
 ان لم ينفق فان عادت المرأة  
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثا  
 حبسه القاضي وكذا في دين  
 آخر غير النفقة واذا حبسه  
 القاضي شهرين أو ثلاثة  
 يسأل عنه وفي بعض  
 المواضع ذكر أربعة أشهر  
 والعصم انه ليس بمقدر بل  
 هو مفوض إلى رأى القاضي  
 ان كان في أكبر ربه انه لو كان  
 له مال يغضرو يؤذى الدين  
 يحل سبيله ولا يمنع الطالب  
 عن ملازمته بل للطالب ان  
 يدور معه أينما دار ولا يقعه  
 في مكان ولا يمنعه عن  
 التصرف وان كان غنيا  
 لا يجبره حتى يؤذى الدين  
 والنفقة الا برضا الطالب  
 فان كان له مال حاضر أخذ  
 القاضي الدراهم والنانير  
 من ماله ويؤذى منها النفقة  
 والدين لان صاحب الحق لو  
 ظفر بجنس حقه كان له أن

لا تفصل الاتحادها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عادتها ان تفصل بنفسها وبخادمها فالظاهر أنه  
 يقع الا اذا عني الزوج الامر للخادم بالفصل فلا يقع حينئذ كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان  
 غسلت امرأته ثيابه فهي طالق فغسلت لفاقة قالوا لا يكون حاشا الا اذا نوى ذلك رجل قال لامرأته ان  
 اشتريت لك الماء فانت طالق فدفع الى سقاء درهمه ليصب الماء في الخاية هل يحنث في عينه قيل ينظر ان  
 كان الماء في الكيزان عند دفع الدرهم الى السقاء يحنث وان لم يكن لا يحنث لان الماء متى كان في الكيزان  
 عند دفع الدرهم اليه يصير مشترى ما اذا لم يكن فيصير مستأجرا كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته  
 ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق فخاف أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت المرأة يا صبي ان زوجي فعل  
 بي كذا وكذا حتى يسمع أخوها لا تطلق لانها خاطبت الصبي دون الاخ ولو قال لامرأته ان لم تسكتي فانت  
 طالق فقالت لا أسكت ثم سكنت لا يحنث الا ترى أنه لو قال لها ان تحنث فانت طالق فقالت اني تحنث  
 وهي ساكتة لا يحنث وقولها لا تحنث ليس بشئ اذا تركت ذلك وكذا الوفاة لها وقد كلفت في انسان ان أعدت  
 على ذكر فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكر فلان أو قالت لما نهيتني عن ذكر فلان لا أذكر  
 فلانا لا يحنث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لما نهيتني عن ذكر فلان أو ان نهيتني عن ذكر  
 فلان ففقد ذكره يحنث ولو ذكر اسم فلان بالهجوم لا يحنث هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع في  
 اليمين في الكلام \* في الفتاوى سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا قالت المرأة لزوجها لا طاعة لي بالكون معك  
 جائعة فقال لها ان كنت جائعة في بقي فانت طالق قال اذا لم يكن كذلك في غير الصوم لا تطلق كذا في المحيط  
 \* رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان أنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ولم يرد بهذا الكلام الايقاع لا يقع  
 لانها ليست بامرأته مطلقا كذا في التتارخانية \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال لها يا فارسية  
 اري ثوبك من ثيابي فانت طالق ثلاثا فخالها بعد ما طلع الفجر من الغد ينظر ان كان امرأته من  
 كلامه السابق منع كونها امرأته في شيء من الغد فاذا أخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر طلقت ثلاثا وان  
 لم تكن له نية اذا خالها قبل غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خالها قبل غروب الشمس  
 من الغد ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلقت بحكم اليمين ولو خالها قبل غروب الشمس ثم تزوجها في  
 اليوم الحالى لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط \* رجل حلف لا يطلق امرأته خالها هارجل عنه بغير أمره  
 وعلمه فبلغه ان خيرا وأجاز فان أجاز باللسان بأن قال أجزت حنث وان أجاز بالفعل ولم يقل بلسانه شيئا ولكن  
 أخذ بيد الخلع وقع الطلاق ولم يحنث كذا في التجنيس والمزيد \* رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق  
 فانت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء وان عني طلاقا بذلك القول دين فيا بينه وبين الله  
 تعالى كذا في فتاوى قاضخان في باب تعليق الطلاق \* رجل قال لامرأته ليليا يا فارسية اكرت ارا مشب  
 دارم توبه طلاق فطلقها في الليل طلاقا بآنا فاضى الليل ثم تزوجها بشكاح جديد لم تطلق وكذا الوفاة  
 اكرت ارا جزا رم وزدارم فطلقها بآنا في هذا اليوم كذا في التجنيس والمزيد \* رجل ذكر عده فقيهه من  
 فقهاء البلدة فقال ان كان هو فقيها فامرأتى طالق ان أراد به ما يسميه الناس فقيها في العرف أو لم يرد به شيئا

ترجمة

٢ ان كنت امرأتى غدا ٣ ان أمسكتك الليلة فانت طالق ثلاثا ٤ ان أمسكتك غير اليوم

ياخذ وكذا اذا ظفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم فوجيد تاثير مديونه في القياس ليس له ان يأخذ وفي الاستحسان له ان  
 يأخذ ولا يبيع القاضي عروضة في النفقة والدين في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى للتاضي أن يبيع وإذا  
 فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر ففرضت شهر ولم يوف حتى مات أحد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة استدان بعد الفرض بامر  
 القاضي ثم مات أحد الزوجين قبل القبض لا يسقط المستدانة ولو فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانته أو صاقلت

زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاشد انت أوله تستدن كان لها ان ترجع على الزوج بمافرض لها القاضي مادام حيين واذ مات أحدهما لم يكن له ان يرجع في تركه الميت وكما تسقط المفروضة بموت أحد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلافوا فيه قال بعضهم لا تسقط وقال القاضي الامام أبو علي النسبي وجدت رواية في السقوط وذكر الباقي ان على قول محمد تسقط ولا رواية فيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى زاد الخصاص لسقوط النفقة (٤٣٣) المفروضة شيئا آخر فقال تسقط بموته وبموتها وتسقط اذا طلقها وأبناها

ولو فرض القاضي للطلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر شمس الأئمة الحلواني اذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات أحد الزوجين تسقط وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض \* القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استقرضني كل شهر كذا أو نفقي على نفسك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان يقول الزوج ترجع بذلك على \* امرأة جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين اما ان كان للغائب مال حاضري منزله من جنس النفقة كالدراهم والدينار أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكوبة الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير صرف

وقع الطلاق وان أراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء ما فيها بينه وبين الله تعالى فلا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أن رجلا سمعاه فقيها فقال له الحسن وهل رأيت فقيها قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا أي المعرض عن الدنيا والراغب في الآخرة البصير بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان بلغ ولدي الختان ولم أختنه فأمر أن يطاق فوق الختان عشرين فان نوى أول الوقت لا يبحث ما يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار انه اثنا عشرة سنة يعني أقصاه كذا في الخلاصة \* رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم أختنه فأمر أنه يطاق قال أبو الليث اذا أخر الختان عن عشرين ينبغي أن يبحث وغيره من المشايخ قال لا يبحث ما لم يؤخر الختان عن اثنتي عشرة سنة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كانت له خدمة يقيد بها والا يرجع الى نيته كذا في البرازية \* رجل قال ان كنت أخاف من السلطان فأمر أنه طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سبيل من أن يخاف من السلطان بجناية جناها لم يبحث \* رجل اتهم بصبي فقيل له ان فلانا يقول رأيت بسرعه فقال ان رأيت أسرعه فأمر أنه طالق وقد رآه قد ساره في أمر آخر رجوت أن لا يبحث \* رجل قال ان كان في بيته نار فأمر أنه طالق وفي بيته سراج ان حلف لاجل ان بعض جيرانه طلب منه النار ليسستوقد منها ناراً تطلق وان كانت العين لاجل أنهم طلبوا الخبر أو نحوه أو لم يكن هذا السب لا يبحث كذا في الخلاصة \* اتهم بصبي فقال بالفارسية اكر من باوى ناحفاطي كنم فأمر أنه طالق وقد كان نظرا الى هذا الصبي وقبله طلق امرأته كذا في الفتاوى الكبرى \* ان اشترت أمة أو تزوجت عليك امرأته فانت طالق واحدة قالت لا أرضي بواحدة فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يراد به هذا الشرط يعني لا يقع في الحال شيء قال لها ان كان الله يعذب الموحد من فانت كذا قال لا يبحث ما لم يتبين قال الفقيه لان من الموحد من يعذب ومن لا يعذب فاشتباه الامر فلا يقضى بالشك كذا في الحاوي \* رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فأمر أنه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب فلا يبحث كذا في فتاوى قاضيان \* قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق ثم ان فلانا تحول عن تلك الدار زمانا ثم عاد اليها قبل لا يبحث وهو مأخوذ الفقيه أبي الليث وقيل يبحث والعجيب أنه لا يقع كذا في جواهر الاخلاط في فصل الخلع \* اذا قال لامرأته في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة مني وأراد بذلك نحو يفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسئل الزوج هل كان حلف بطلاقها فان أخبر أنه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان أخبر أنه لم يخلف به قبل قوله كذا في المحيط \* سكران دعا امرأته الى فراشه فأبت فقال لها ان امتثلت وساعدتني والافانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد الهين لا يبحث وان دعاها في المستقبل ولم تساعدته حنت قال مولانا وينبغي أن يبحث اذ لم تساعده وان لم يجدد الدعاء لان الناس يريدون هذا الامتثال للامر السابق سكران اعطى امرأته درهما فقالت المرأة انك اذا صحت تأخذمني فقال ان أخذت منك فانت

ترجة  
٢ ابن فعلت معه عدم التحفظ

(٥٥ - فتاوى اول) ولا تقترع بمد ما يخلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسكب سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كقبلا لامه لو طفرت على مال الزوج بشيء من جنس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك سرا أو جهرا وان كره الزوج فكان أمر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قضاء الا أنه يأخذ منها كقبلا أو يخلفها نظرا للغائب وان كان القاضي لا يعلم نكاحها وليس للغائب مال حاضرا قامت المرأة البيعة على النكاح لا يقبل القاضي بينها قال الحاكم الشهيد رحمه الله وهذا قول أبي يوسف والآخر وهو قول محمد

رجه الله تعالى وقال شمس الأئمة السرخسي لا تقبل يمينه المرأة عندنا بالاتفاق وانما تقبل عند زفر رجه الله تعالى قال وقرئ أبو يوسف رجه الله تعالى بين ما إذا كان للغائب مال حاضر وبين ما إذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضي بينها وان لم يكن لا يقبل وقال شمس الأئمة الحلواني رجه الله تعالى قال مشايخنا رجههم الله تعالى كأنظن أن يمين المرأة على الزوج لا تقبل عند أصحابنا إذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر رجه الله تعالى وانما (٤٣٤) عرفنا قول أبي يوسف رجه الله تعالى في هذه المسئلة كما هو قول زفر رجه الله تعالى

من الخصاف فقال تقبل يمينه المرأة على قول أبي يوسف وزفر رجهما الله تعالى في فرص النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قبول اليمينه على هذا الوجه - به ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر ولو أقر بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان أنكر النكاح كان القول قوله وعليه إعادة البينة على النكاح ويجوز أن تقبل البينة في حكم دون حكم كما لو وكل رجلا بنقل عياله أو عبده إلى بلد فأقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد على العتق تقبل هذه البينة في قصر يد الوكيل ولا تقبل في الطلاق والعناق وعن أبي يوسف رجه الله تعالى في رواية إذا لم يعلم القاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فأقامت المرأة البينة على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب وان كنت كاذبة لم أقرض لك فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والتبضأة في زمانا يقبلون البينة على النكاح لفرض

طالق فأخذوه وسكران لا يحسن في يمينه لان شرط الحنث بعد الافاقة سكران قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فانت طالق ثلاثا ثم أفاق ولا يذ كر شيئا من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر ان ما يقول في تلك الحالة يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات فلان فصارت الدار ميراثا فدخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحسن وان كان عليه دين مستغرق قال الفقيه أبو الليث لا يحسن أيضا وعليه الفتوى \* رجل جالس في بيت من المنازل فقال ان دخلت هذا البيت فأمر أنه طالق فاليمن على دخول ذلك البيت هذا في العربية أمالو عقد اليمين بالفارسية وقال ٢ ١ كرمين بابين خانه اندر آيم فأمر أنه طالق فاليمن على دخول المنزل فان قال غيبته دخول ذلك البيت صدق ديانه لا قضاء فلو أشار إلى ذلك البيت بالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \* رجل قال لامرأته ان دخلت دارا فانت طالق فدخلت دارا أخرى ودخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت يمينه بغير الحنث من تلك الدار الأولى لا يحسن في يمينه وان كانت يمينه لاجل الاخ حنث في يمينه وان لم تكن لنية حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وان دخلت المرأة الدار التي كانت لآخره وقت اليمين ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حنث في يمينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمين يبيع أو هبة أو غير ذلك لا يحسن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ٣ ١ كرتو كرد آستانه فلان كرتي فانت طالق فقال غيبته بالدخول وهي تحوم حومهم ولا تدخل دارهم تطلق ولو قال لامرأته ٤ بجانه فلان اندر آي ترا طلاق ولم يقبل كرتو لاجون تطلق في الحال \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فساق طوالت فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رضي الله عنه والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \* رجل اتهم امرأته برب رجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ ذفلا ناعم امرأتك فخاف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلما ناعم امرأته لا يحسن في يمينه \* رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري وبعثت به إلى الفساحي فانت طالق وكانت في منزله دابة تربي بالشعير وفي معلقها شعير وقد فضل منها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعيرها إلى الفساحي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحسن في يمينه لان ذلك القدوة في اليمين لا يراد عادة وان كان يظن بذلك يحسن في يمينه والصحيح أنه لا يحسن اذا خلطته بشعيرها ثم بعثت به عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الظهيرية \* رجل اتهم امرأته بالحرام فقال لامرأته ٥ اكرتياك سال حرام كنم فانت طالق فهذا على الجماع بمعانيها تدخل الفرجين وتعرف أنهم ليست بمملوك ولا بزوج له أو يشهد غيرهما على ذلك أربعة نفر أو بقرمزة لان هذا على الزنا ولا يثبت لاهم هذا فان جحد عند الحاكم أنه لم يفعل وليس لامرأته يمينه حلفته عند الحاكم فان حلف وسعها المقام معه ولو قال لها ٦ اكرتوبا كسي

(ترجمة)

٣ ان كنت أدخل هذه الدار ٣ ان حث حول عتبة فلان ٤ ان تدخل أو لم تدخل بيت فلان فانت طالق بجحد اداني الشرط وهما كرتو چون يعني ان ولما في العربي ٥ ان فعلت الحرام إلى سنة ٦ ان فعلت حراما مع أحد

النفقة لانه مجتهد فيه ولذا من حاجة وعلى قول من يقبل هذه البينة لا يحتاج المرأة إلى إقامة البينة ان الغائب لم يحلف لها النفقة وكلا يفرض القاضي على الغائب إذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يأمرها بالاستدانة وكان أبو حنيفة رجه الله تعالى يقول أو لا يأمرها بالاستدانة ثم رجع وعلى هذا لو كان للغائب ودعية في يد رجل من جنس النفقة أو دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودعية أو الدين ان كان المودع والمدين مقررا بالودعية والنكاح والدين يأمرهما بإداء النفقة نظر المرأة كالمال موضوعا في يمينه بعد

حرام

ما يحلفه بالله ما استوفيت النفقة أو بأخذ منها كقبلي في قولهم وإن شاعضتها ومعنى هذا الضمان أن يقول لها لا أصدقك ولكني أقربك فان كنت صادقة فلا شيء عليك وإن كنت كاذبة استرد منك المال والوديعة أولى من الدين في البداء قبل الاتفاق عليها وبدمأمر القاضي المودع أو المديون إذا قال المودع دفع المال إليها لأجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون إلا بينة ولو كان على الغائب دين آخر غير النفقة فأحضر صاحب الدين غريم آخر للغائب أو مودعا للغائب لا يأمر القاضي المودع (٤٣٥) والمديون بقضاء الدين وإن كان

مقربا للمال والدين ولودفع المودع الوديعة إلى امرأة صاحب الوديعة لأجل النفقة أو إلى ولده أو إلى والديه ان دفع بأمر القاضي لاضمان عليه وان دفع بغير أمر القاضي كان ضامنا كما لو قضى المودع بالوديعة دينا لصاحب الوديعة فانه يضمن ولو كان المودع أو المديون جاحدا للمال والنكاح فأقامت المرأة البينة على ما دعت لم تقبل بينتها أمافي المال فلا تنها تثبت مالا للغائب وانها ليست بخصم عنه وأما إذا أقامت البينة على النكاح فلا تنها تثبت النكاح على الغائب وليس عن الغائب خصم حاضر فلا تقبل البينة في قول أبي حنيفة إلا آخر وهو قول صاحبه رحمه الله تعالى ولأن المرأة استندت على زوجها الغائب يعني اشترت طعاما بالنسيئة لتقضى الثمن من مال الغائب ان استندت بغير أمر القاضي لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه حتى لو حضر الغائب لا يكون لها أن ترجع على الغائب

حرام كفي فانت طالق ثلاثا فأبانتها فجاءها في العدة طلق عندهما لانهم يعتبران يوم اللفظ وأبو يوسف رحمه الله تعالى به تبرأ الغرض في قياس قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان قبلت أحدا فانت طالق ثلاثا قبلته تطلق كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته ان حلت لك بجرام من ذنبت امرأتى فانت طالق فقالت أخذني رجل فجاءني كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنث وان قدرت حنث إذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال ان اغتسلت من الحرام فأمرأته طالق فعاتق أجنبية فأمنى واغتسل قالوا يرجي أن لا يكون حاشا ويمينه تكون على الجماع رجل قال ان أدخلت فلا يابتي فأمرأته طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان بأمر الحالف ولو قال ان دخل فلان يتي فدخل فلان بأذن الحالف أو بغرضه بعلمه أو بغرضه كان الحالف حاشا في يمينه كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا قال ان ضربت فأمرأتى طالق فخرج منه الضراط من غير قصد لا تطلق وهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فادخل مكرها أو حلف أن لا يخرج فأخرج مكرها كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته ان سرتك فانت طالق فضر بها فقالت سرتي لا تطلق لانه لم أنما كاذبه ولو أعطاه ألف درهم فقالت لم يسرفي قال قول قولها لانه يحتمل أنها طلبت ألفين فلا يسرها ألف كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب \* رجل قال لامرأته ان دخل فريبك داري فانت طالق فدخل فيها قريب المرأة والرجل قيل بأنه يحنث لان القرابة لا تجزأ فيكون قريبا للكل واحد منهما وقيل ينتظر ان كان دخل لعل يحنث به لا يحنث وان كان دخوله لعل يحنث به احث \* امرأة حلت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد فلقها زوجها وهي تأخذ من العيبة (١) لترد على الزوج فأخذ الزوج من العيبة أو منها قبل أن تدفع اليه لا يحنث استحسانا وبه أخذ الشيخ الفقيه الزاهد أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فجاء ربي حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قائمين عند المقالة برزت المرأة وحنث الزوج وان كانا قاعدين برز الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن من فرج الزوج وحالة القعود الامر على العكس وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا قال وينبغي أن يحنث كل واحد منهما لان شرط البر في كل عين أن يكون فرج أحدهما أحسن وعند التعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحنث كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع دبراً منك فانت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأته اني له أوسع كافر جاهي طالق يقع على أعجفه ما وقال الشيخ الامام ظهير الدين يقع على أربطهما كذا في الخلاصة \* رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة ٢ من بارخذاي نوام فقال الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم تكن أفضل منه لم يقع لان العلو والتفوق انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والنسب كذا في محيط السرخسي \* رجلان قال كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسي أنقل من رأسي فأمرأته طالق قالوا طريق معرف ذلك انهما انا ما ادعيا فأيهما

ترجة  
(١) قوله من العيبة هي ما يجعل فيه الثياب كافي القاموس اه بحرأوى ٢ أناسيدتك

وان استندت بأمر القاضي رجعت بذلك على زوجها والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا يساع على الغائب عروضة في النفقة وإذا ذهبت الرجل إلى امرأته ثوب فقال الزوج هو مهر أو قال هو من الكسوة وقالت المرأة هي صلة كان القول قول الزوج وكذا لو أعطاهم ذراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي مدية كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل دين مختلف فأتى شيئا وقال هو من دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك وكذا الزوج الآن تقيم المرأة البينة انه بعث إليها هدية وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج

وكذا لو أهام كل واحد منهما البينة على إقرار الآخر كانت البينة بينة المالك وكذلك لو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المقرض أو فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي كان القول قول الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة المرأة لأنها تثبت الزيادة \* رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عروضة في الدين والنفقة في أبي حنيفة (٤٣٦) رحمه الله تعالى لأن ذلك جبر وهو لا يرى الجبر وقال صاحباه رحمه الله تعالى

كان أسرع جواباً فأمر أس الآخري يكون أثقل منه كذا في فتاوى قاضيان في باب التعليق في كتاب رزين \* رجل قال لامرأته إن لم يكن ذكراً أشتد من الحديد فانت طالق لا طلاق لأنه لا ينقص بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق \* رجل اتخذ ضيافة فدخل رجل من قرية أخرى فقال إن لم أذبح على وجه هذا القادم بقرة من بقوري فمرأته طالق أن ذبح بقرة قبل أن يرجع هذا القادم يرفى عنه والا حنت فان ذبح بقرة فمرأته لم يرفى عنه إلا إذا جرى بينه وبين امرأته من الانبساط والالفة ما لا يميز كل واحد منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهما مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه قط فحينئذ رجوت أن يبروان ذبح بقرة نفسه لأجله لكن ما ضاف بعد الذبح بلعها فان كانت القرية التي انتقل منها هذا القادم قريبة من هذه القرية برأه لشرط البر قد تحقق وإن كانت بعيدة عما بعدتسفر أخاف أن لا يبرأ لأن مثل هذا إذا قدم يتخذون الضيافة لأجله فتقع اليقين على الضيافة بعد الذبح كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا قال إن تركت فلا ندخل هذه الدار فامرأتى طالق فإن كان الخالف يملك هذا الدار فشرط بره أن يمنعه عن الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصمد والشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته \* وفي النوازل شرط بره ملك المنع ولم يتعرض لملك الدار فقال إن كان الخالف يملك المنع عن الدخول فهو على النهي والمنع جعياً وإن كان لا يملك المنع فهو على النهي دون المنع وكان الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى يعتبر ملك المنع وعليه الفتوى \* وإذا قال لامرأته أنت طالق إن جامعته إلا من عذراً أو بلية أو ضرورة كان بعد ذلك يأنها فيما دون الفرج فاختطأ لخطاها فنهى عذراً إذا كان معه على الخطا وهو لا يريد ذلك كذا في الذخيرة \* امرأة قالت لزوجها أنت تغيب ولا تخلف لي النفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاماً عظيماً يحتاج إلى الغضب فقال الزوج إن لم يكن كلاماً عظيماً فانت طالق فإن أراد به المجازاة صلتك للمسال وإن أراد به التعليق دون المجازاة قالوا إن كان الرجل محترماً ما قد يكون مثل هذه الشكاية أهانة لا تطلق وإن لم يكن محترماً ما قد رطلت رجل قال لامرأته إن لم تقوى الساعة وتجيئي إلى دار والدي فانت طالق فقالت من ساءت قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لا يحنث ولو أتدراها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يحنث ولو بقي في التشاجر وطال الكلام بينهما ما لا يقطع الفور ولو خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير رحمه الله تعالى حث وقال بعضهم لا يحنث كذا في الظهيرية \* وبه بقى كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته إن لم تصلي اليوم ركعتين فانت طالق فاضت قبل أن تشرع في الصلاة أو بعد ما صلت ركعة حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه كان يقول إن كان من وقت الحلف إلى وقت الحيض مقداً لم يمكنها أن تصلي ركعتين تنقذ اليقين عند الكل وتطلق وإذا كان أقل من ذلك لا تنقذ اليقين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تطلق وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تنقذ اليقين وتطلق والعصم أن اليقين تنقذ عند الكل على كل حال ويقع الطلاق كذا في التارخية ناقلاً عن الذخيرة قال لامرأته أنت تسرقين من دراهمي فقالت بئ فقال الرجل لورفت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة صرة مطروحة حين كنت الدار فرفعتها ووضعها في ناحية وأخبرت زوجها أن رفعت لا تعبس عنه أرجو أن لا تطلق قال لها إن رفعت من كبسي دراهم فانت طالق فحلت رأس الكيس وأمرت ابنتها رفعت قال في الكتاب أخاف أن تطلق

تباع عروضة في الدين والنفقة وإذا استجملت المرأة نفقة عدة ثم ماتت قبل مضى تلك المدة ليس للزوج أن يسترد شيئاً من ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يسلم لو رنتها صالحة ما مضى من المدة ويرد الباقي على الزوج إن كان قائماً ومن تركتها إن لم يكن قائماً لأنه محل النفقة لاسقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فيسترد المجل لفوات الفرض كالأول أعطى لامرأة نفقة ليتزوجها فماتت كأنه أن يسترد ذلك ولو أعطى النفقة للتي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن أعطاهم دراهم كأنه أن يرجع إلا أن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ رحمه الله تعالى أن أعطى النفقة وشرط فقال أنفق عليك على أن تزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كأنه

أن يرجع عليها وإن لم يذكر ذلك إلا أنه عرف دلالة أنه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لأنه رشو قال أن ينص على الصلة امرأة لها زوج معسر وابن \* وسر يقال للابن أقرضه ويحبر عليه فان أبي يفرض عليه النفقة امرأة قالت لزوجها أنت برى من نفقتي أبداً ما كنت امرأة أنت إن لم يكن فرض القاضي عليه النفقة كانت البراءة باطلة لأنها أبرأته قبل الوجوب وإن كان القاضي يفرض عليه النفقة لكل شهر كذا

فقلت أنت ترى من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك صحت البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو أبرأته بعد مضي أشهر صحت البراءة عما مضى دون ما بقي كما لو أبرأه كل شهر بكذا وكل سنة بكذا اغضى بعض السنة أو بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكروا في كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت العدة بالشهر صرح الصلح وان كانت بالحيز لا يصح ولو صالحته المعتدة من سكاها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى (٤٣٧) فلا يصح اسقاط المرأة \* رجل

اتهم بامرأة فظهر بها رجل فزوجها أبو هانئ وأبى الزوج أن ينفي عليها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أقر الزوج ان الحبل منه جاز النكاح في قولهم ويجوز على النفقة وان لم يقر أن الحبل منه يجوز النكاح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يسد النكاح له وطؤها ما لم تنزع حملها وهل يجب على الزوج غنم ماء الاغتسال وماء الوضوء قال مشايخ بل رحمه الله تعالى يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب الصلاة \* امرأة ماتت ولم تترك مالا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كفنها على الزوج وعليه الفتوى فالامل عنده ان كل من يجب عليه نفقته في حياته يجب عليه كفنه بعد وفاته ومحمد رحمه الله تعالى استثنى الزوج من هذه الجملة ومن لا يجب عليه نفقته في حياته لا يجب عليه كفنه بعد وفاته في قولهم \* رجل

اتهم امرأة برفع دراهم فقال لها الفارسية ٣ اكر از درم من تو برداری فانت طالق ثلاثا ثم اوجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت وأعطت امرأته وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق قال لها ان سرقت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم - لتنتظر اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج أرفعت من هذه الدراهم شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة ووردت على الزوج ان ردت بعدما فارقتها طلقت وان ردت قبل أن تفارقه لا تطلق وان أنكرت طلقت أيضا امرأة رفعت من كيس زوجها درهما واشترت لحما وخطت للعام الدرهم بدراهمه فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا غضى اليوم وقع الثلاث والحيلة في ذلك أن تأخذ المرأة كيس العام فتسلمه الى الزوج فقد دبر في عينه كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لها ما فعلت بالدراهم قالت اشترت اللحم قال ان لم تردى على ذلك الدرهم - فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب قال ما لم يعلم أن ذلك الدرهم أذهب أو سقط في البحر لا يحسن سرقة من دراهم زوجها من كيسه فخطتها بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحد او احد افقدت بعينها كذا في الحماوى \* وضع دراهمه على يدي امرأته فاتهم معا عند الاسترداد فقال لها الفارسية ٣ اكر تو درم برداشتي سه طلاق هستي على وجه الاستفهام فقالت المرأة هستم ثم بان أنها كانت رفعت فان نوى الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد نحويفها الكي تقر لا يقع كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لابن ان سرقت من مالي شيئا فأملك طالق فسرق من دار الاب أبرأه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب ينجل بذلك على الابن طلقت امرأته (٥) وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أبابوسف أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا أبو يوسف رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهما تشتري به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وأمرها أن تعطي فلانا ليشتري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل عينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحسن وان كانت لا تشتري بنفسها يحسن رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخائف أمر جاريته أن تعطي أهل تلك الدار كل ما طلبوا فجاءه ان من تلك الدار فطلب شيئا فاعطت الجارية فعلم المولى بذلك ففكره وغضب فقالت امرأته الخائف للجارية اذهبي واحمل من دار المولى بأجود من ذلك الى تلك الدار فحملت الجارية فلما علم بالدليل أنه فعل ذلك لأجل المولى لا طاعة لمولاتها لا يحسن وان علم أنها فعلت ذلك طاعة لمولاتها حنث الخائف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية و يقبل قولها أنها فعلت ذلك طاعة لمولاتها ولاجل المولى هكذا ذكر في الكتاب \* قال مولانا رضي الله عنه ويحتمل أن تكون صورة المسئلة اذا سأل أهل تلك الدار من الجارية شيئا فأبت ولم تعط فاخبر المولى بذلك ففكره فقالت امرأته الخائف للجارية ارفعي من دار المولى أجود من ذلك واحمل الى تلك الدار المسئلة الى آخرها كذا في فتاوى قاضيخان \* قصار ذهب عن حافوته ثوب لغيره فاتهم القصار أجبره خلف الاجير

٣ ان رفعت من دراهمي ٣ ان كنت رفعت دراهم فانت طالق ثلاثا و نم  
(٥) مطلب مدح محمد لابن يوسف حين سئل فلم يجب مثل ما أجاب أبو يوسف

قال لغيره استند على امرأتي وانفق عليها كل شهر كذا فقال المأمورة نفقت وصدقته المرأة لا يرجع المأمور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا أقرت المرأة ان المأمور انفق عليها قبل قولها انها أخذت بقضاء القاضي أما في الوجه الاول انما أخذت لتوجب على زوجها شيئا فلا يقبل قولها وكذلك هذا في الولد الصغير \* رجل قال لغيره انفق على امرأتي وأعلى عيالي فانفق المأمور بالمعروف قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى للمأمور ان يرجع على امرأته انفق \* المجز عن الاتفاق لا يوجب حق



الفراق وقال الشافعي رحمه الله تعالى لها أن تطلبين من القاضي أن يفرق بينهما ويكون ذلك من حناؤه على هذا الخلاف إذا عجز عن إيفاء المهر المجمل قبل الدخول فإن فرق القاضي بينهما وهو شفعوى المذهب نفذ قضاؤه لأنه قضى في فصل مجتهد فيه ليس فيه نص ولا إجماع فينفذ قضاؤه عند الكل وإن كان القاضي حنفياً لا ينبغي أن يقضى بخلاف مذهبه إلا إذا كان مجتهداً ووقع اجتهاده على ذلك وإن قضى مخالفاً لآرائه من غير اجتهاد عن أبي حنيفة (٤٣٨) في نفاذ قضاؤه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه وإن لم يقض القاضي ولكنه

أمر شفعوى باليقضى بينهما في هذه الحادثة إن لم يكن القاضي مأذوناً بالاستخلاف أو كان مأذوناً لأن القاضي أو المأمور أخذ في ذلك شيئاً لا ينفذ قضاؤه عند الكل لأن قضاؤه القاضي فيما ارتضى باطل عند الكل وإن لم يأخذ شيئاً ففرق المأمور جاز تفريقه وإن كان الزوج غائباً فرفضت المرأة الأمر إلى القاضي وأقامت المرأة البيئة على أن زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي أن يفرق بينهما فإن كان القاضي حنفياً فقد ذكرنا وإن كان شفعوياً وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى جاز تفريقه لأنه قضى في فصلين للتفريق بسبب العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء على الغائب لا يجوز لكن لو قضى بغير قضاؤه في أظهر الروايتين فجاز التفريق وقال الشيخ الإمام لأجل الاستاذ طهري الدين رحمه الله تعالى لا يصح هذا التفريق لأن القضاء على الغائب لا يجوز عند

بالفارسية فقال ٢ كرم تر ازبان كردم فامرأتي طالق ثلاثاً وقد كان رفعه يحث رجل حلقه الأصوص بثلاث تطليقات أنه ليس معه دراهم غير الذي أخذ وأمنه خلف فإن كان معه الأقل من ثلاثة دراهم لا يحث وإن كان معه ثلاثة أو أكثر فإن كانت البين بالطلاق وقع الطلاق وإن لم يعلم فإن كانت البين بالله لا كفارة عليه لأنه إن علم فهو غموس وإن لم يعلم فهو لغو ولو حلف بالفارسية بقوله ٣ كرم بامن درم هست فانت طالق إن كان معه درهم أو أكثر فالجواب فيه ما مر من التفصيل ولو قال ٤ اكر بامن سيم است ان كان معه مال أو علموا بذلك أخذوا منه يحث والا فلا يحث سلبه الأصوص ثم حلفوه بالطلاق أن لا يجبرا أحدًا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال لهم على الطريق ذئاب فذهبهم القافلة فانصرفوا إن أراد بالذئاب نفوس الأصوص حث وإن أراد بقيقة الذئاب يرجعوا إلى المحث ولو قال دخلت على الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء وحلفوني أن لا أخبر باسمائهم وهم معي في السكة ولو كتب يحث فالحيلة في ذلك أن يكتب أسامي جيرانه فعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم فيسكت أو يقول لا أقول فيظهر ولا يحث كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل كان له ثوب فسرقة منه سارق أو غصب منه غاصب ثم إن رب الثوب حلف وقال إن كان له ثوب وأشار إلى ذلك فامرأتي طالق فالمسئلة على ثلاثة أوجه إن عرف أنه قائم تطلق امرأته وإن عرف أنه هالك لا وإن لم يعرف أحد الأمرين تطلق أيضاً لأن القيام أصل كذا في التجنيس والمزيد \* ولو قال بالفارسية ٥ اكر كسي را نبيد زدهم فامرأته كذا فاليمين على ما نوى فإن نوى السقي لا يحث بالاهداء وإن نوى الإهداء لا يحث بالسقي وإن لم ينو شيئاً فإن دفع أو سقي كان حاثاً كذا في خزائن المستنير في كتاب الإيمان في اليمين على الشرب \* وفي الفتاوى رجل عاتبه امرأته في شرب الشراب فقال إن تركت شربها أبداً فانت طالق إن كان يعزم أن لا يترك شربها لا يحث وإن كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر \* طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتي ثم قال انما قاتله لاني توهمت وقوع الذي تكلمت به في البرسام إن كان في ذكره وحكايته صدق والا لا صبي قال في صباه ان شربت سكراً فامرأته طالق فشرى بفي صباه لابقع الطلاق ولو سمع صهره وقال حرمت عليك بنتي تلك اليمين فقال نعم حرمت فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في أنه واحد أو ثلاث وأفتى الإمام طهري الدين وغيره فيه وفي مسئلة البرسام أنه لا يقع لأنه على غير الواقع كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف أن خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتهايت للخروج فقال الزوج دعوها فتخرج ولأنه لم يكن اذناً ولو نوى الاذن يثبت بالدلالة ولو قال لها في غضبه اخرجي ولأنه كان على الاذن الاذناوى اخرجي حتى تطلقى كذا في الخلاصة \* لو قال لها ان خرجت من الدار لا باذني فانت طالق ثم سمع سائلاً يسأل فقال اعطى لسائل هذه الكسرة فإن كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على الدفع اليه الا بخروجها من الدار لا تطلق بالخروج وإن كانت تقدر تطلق فإن كان السائل حين أذن الزوج بذلك بحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج فخرج السائل إلى الطريق فخرجت إليه المرأة يحث قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت امرأته له تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت تطلق لان هذا تهديد لا اذن فإن قامت على أسكنته

٢ ان كنت خسرته ٣ ان كان معي درهم ٤ ان كان معي فضة ٥ ان أعطيت أحدنا بهذا

الشافعي رحمه الله تعالى وينفذ في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اثابته المشهود به وهنالم الباب يثبت المشهود به عند القاضي وهو العجز عن المال غادورائحه فعمسي بصير الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان الشاهد مجازفاً في هذه الشهادة فإذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه \* رجل يسكن في أرض المملكة يريد به أرض السلطان وبأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقدم معك في أرض المملكة ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وإنما ذلك يكون على زوجها ولو امتنع المرأة عن

السكنى معه نصير ناشرة وقد ذكرنا قبل هذا أن الزوج إذا كان يسكن في أرض الغصب فامتنت منه لا نصير ناشرة ويكون لها النفقة على زوجها لان الغصب حرام لاشبهه فيه بخلاف أرض السلطان وماله \* (فصل في القسم) \* وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما في مالك وهو البيتوته عندها العصبية والمؤانسة لافيا لا عيلا وهو الحب والجماع لان الحب عمل القلب والجماع ينبت على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختياره اليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا قسمي (٤٣٩) فبما أملاك ولا تؤاخذني فيما لأملك

حراً وعبد تحتها امرأتان عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وليلاتها في الرأي في البداءة اليه \* الثيب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة والمسلمة والكافية في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمرضى والمحبوب والخصى والعنق والبالغ والمراهق والمسلم والذي \* والجديدة والعسقة في القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكراً أو ثيباً إذا أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك وله أن يبدأ بالجديدة \* قال الشافعي رحمه الله تعالى ان كانت الجديدة بكراً يكون عندها سبعة أيام ثم يسوي بينهما بعد ذلك ويقيم عند كل واحدة منهما يوماً وليلة وان كانت الجديدة ثيباً يقيم عندها ثلاثة أيام وإيالها ثم يسوي بينهما ولو كانت تحت الرجل أمة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد فتزوج عليها حرة فالحرة يومان وللأمة يوم وان أقام عند الأمة يوماً اعتقت لم يقم عند الحرة الاخرى الا يوماً

الباب وبعض قدمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك خارجاً فان كان اعتمادها على البعض الداخل أو عليها لا تطلق وان كان اعتمادها على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا قال لها ان خرجت من هذه الدارن غير اذني فانت طالق فاذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق ونظير هذا ما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة هكذا ذكر في النوازل \* وفي أيام الاصل إذا أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن اذناً وان خرجت به بذلك طالقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي المتن إذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا امرأتي فالامرأتي اسمها الا امرأته نفسها أو رسوله فان أشهد قوماً على ذلك لم يكن أمراً فالأمر هؤلاء الذين أشهدهم الزوج على الامر بلفظها أن الزوج قد أمرها بالخروج ان لم يأمرهم أن يلفظوها فخرجت فهي طالق وان أمرهم أن يلفظوها فخرجت به بذلك لا تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها رضاه واراذه حتى لو خرجت بعدما قال رضيت أردت هويت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بخلاف وفي النوازل إذا قال لها ان خرجت بغير اذني فانت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض أهلها فاذن لها فلم يخرج الى ذلك لكنهم انكس الدار فخرجت الى باب الدار وقمع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي أذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط \* اذا حلف أن لا يخرج من المصرفان خرج فامرأته عاتشة كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق اذا خرج كذا في الوجيز للكردي \* ولو أذن لها بالخروج الى بعض أهلها فافأهلها أو أباها فان لم يكونا في الاحياء فافأهلها كل ذي رحم محرم منها فان كان لها أبوان لكل واحد منهما ما منزل على حدة بان تزوج الام وتزوج الأب فالأب فالأب كذا في الخلاصة \* قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق لتركها الاضافة لها كذا في القصة في باب فيما يكون تعليقاً أو تنهيزاً \* قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع فيها غرقاً أو حرقاً غالب فخرجت لا يحنث كذا في القصة في باب البين في الفعل ولو قال لامرأته ان خرجت من هذا البيت بغير اذني فانت طالق وقد كانت رهنهت محدوداً لها فاستأذنت للخروج فقال لها ذهبي وارزعي الدراهم وأقبضي الرهن فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج مراراً لا تطلق كذا أنبأ الامام النسفي رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* اذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا باذني أو قال الا برضائي أو قال الا بعلي أو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فهاهنا سواء لان كلمة الا غير الاستثناء فالجواب فيها أن بالاذن مرة لا تنهي الامين حتى لو أذن لها بالخروج مرة وخرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير اذنه طلقت وهو نظير ما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بلفظة فانت طالق فخرجت بغير ملحقه طلقت كذا في المحيط \* لو أذن لها مرة فقبل أن تخرج منها عن الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحنث كذا في البدائع \* وإذا نوى في الاذني الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي \* والمحيلة في عدم الحنث أن يقول أذنت لك بالخروج في كل مرة أو يقول أذنت لك كلما خرجت فحينئذ لا يحنث وكذا اذا قال كلما شئت الخروج فقد أذنت لك أو أذنت لك بالخروج أبداً أو أذنت لك الدهر كله فانها ما به بذلك ثم باعاً ما عند محمد رحمه الله تعالى يصح نفيه كذا في السراج الوهاج \* وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى \* وان قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا ففعلت

ولو أقام عند الحرة يوماً ثم اعتقت الأمة بتحويل الى المعتقة ولو أقام عند إحدى امرأتيه زيادة باذر الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازماً ولو جعلت المراتل زوجاً جعلها على أن يزيد لها في القسم يوماً ففعل لم يجز ولها أن تسترد المال وكذا لو حطت عنه شيئاً من مهرها أو زاد لها الزوج في المهر أو جعل لها جعلاً على أن تجعل يومها فلانة فهو باطل ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية فجاءه فرفعته الى القاضي أو جعها القاضي عقوبة لا تركها به المحذور وبأمره بالعدل ولو أقام عند إحدى امرأتيه شهراً قبل الخصومة أو

بعدها ثم خاصته الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المستقبل وماضى كان هدر او ليس لها أن تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو كان عنده امرأة طعنت في السن فاو اد أن يستبدل بها شابة فطلبت القديعة أن يمسخها ويتزوج أخرى ويقيم عندا جديدة أياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها اشوزا أو اعراضا الآية واداسا فرمع احدى امرأته بغير اقراع جاز عندنا والاقراع أفضل (٤٤٠) وقال الشافعي لا يجوز الا بالاقراع فلو أنه سافر مع احدى امرأته فلما قدم طلبت التي لم

أذنت لا يكون اذا كذا في الوجيز للمكردرى \* ولو قال أنت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك أو امرأ أو أرضي أو أعلم جواهرها أن ذلك على الاذن مرة واحدة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحنث فان أراد بقوله حتى اذن في كل مرة فهو على ما فوى في قولهم جميعها هكذا في البدائع \* ولو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا أن اذن لك فهذا هو الموالى قال حتى اذن لك سواء حتى تنتهي اليين بالاذن مرة كذا في المحيط \* ولو حلف بطلاق امرأته على جارية ثم قال للخروج فقال للجارية فاشترى بهذه الدراهم لحما فهذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ان خرجت الى أحد الاباذن فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى أيها فاذن لها فخرجت الى أيها طلقت كذا في خزائن المفتين \* وفي المنتقى اذا قالت امرأته لزوجها ائذن لي في الخروج الى بيت أبي فقال ان أذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى أين لا يحنث في عيونه وهذا بخلاف ما لو استأذنت الغلام مولاه في تزوج أمه رجل فقال له المولى ان أذنت لك في تزوجها فامرأته طالق ثم قال بعد ذلك قد أذنت في تزوج النساء أو قال أذنت لك في التزوج حنث في عيونه واذا قال لعبد انه اشترى هذا العبد بذا في فامرأته طالق ثم اذن له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأته المولى ولو قال له أذنت لك في شراء البر فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأته المولى رجل قال امرأتي طالق ان دخلت هذه الدار الا أن يأمر في فلان فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا أن يأمر في به فلان فلا بد من الامر في كل مرة ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا بذا في فانت طالق ثم قال لها أطيعي فلان في جميع ما أمرت به فامرأته فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل أن الزوج لم يأذن لها بالخروج وكذلك لو قال الزوج لرجل ائذن لها في الخروج فاذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد أذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما أمرت به فلان فقد أمرت ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد أذن لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط \* في فتاوى الاصل اذا قال لامرأته لا تخبري من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التتارخامة \* قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من أمر لا بد منه فانت طالق فأرادت تدعى حقان قدرت على أن توكل بحنث لو خرجت وان لم تقدر على أن توكل لم يحنث حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو رافقها فمعهما لم يحنث اتهم امرأته بجواره فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك فيما يبدولك الا من باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان لم تكن نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنث وان وجد منها بعد ذلك أمر باطل لانهم لم يخرج لامر باطل وان كانت نوت دخول ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف على امرأته بطلاقها أن لا يخرج من الدار الا بذا في أو حلف السلطان رجلا بطلاق امرأته أن لا يخرج من البلدة الا بذا في أو حلف صاحب الدين مدبونه أن لا يخرج من البلدة الا بذا في فاليين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانبت المرأة وعزل السلطان وسقط الدين سقطت اليين ثم لا تعود لها وان عادت الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين رجل خرج مع المولى وحلف بالطلاق أن لا يرجع الا بذا في وسقط منه شيء ورجع لذلك لا تطلق ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الا بذا في

يسافر معها ان يقيم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان سافر بغير اقراع يكون ذلك محسوبا عليه في - في الاخرى فيقيم عنده الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بعجبة الاماء فطلعت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن يبيت معها أياما ويفطرها أحيانا وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى ألا يجعل لها يوما وليله وللازوج ثلاثة أيام وليا لها ثم يجمع فذال يومى الزوج أن يراعيها فيؤنسها بعجبتها أياما وأحيانا من غير أن يكون في ذلك شيء مؤقت وفي المنتقى اذا تزوج امرأته وله أمهات أو ولد وسرارى فقال كون عندهن وأتبعها اذا بدلى لم يكن له ذلك ويقال مكن عندها في كل أربع من الايام يوما وليله ولكن في الثلاث البواقي عند من شئت ولو كان عنده امرأتان وله أمهات أو ولد وسرارى أقام عند كل واحدة منهما يوما وليله ويقيم في يومين وليلتين عندهن شاء من السرارى ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما وليله ولم يكن عند السرارى الا وقفة شبه المار ويكره للرجل فلان أن يبطأ امرأته وعندهما صبي يعقل أو أعمى أو ضرتها أو أمته أو أمته رجل له امرأته وأمة فقال للمرأة لا أسكن مع أمة ثم طلبت يتنا على حدة ليس لها ذلك والله أعلم \* (فصل في نفقة العدة) \* المعتدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعي أو بائنا أو نكاحا مسلا كانت أو لم تكن وقال الشافعي رحمه الله تعالى المعتدة لا تسحق النفقة وتسحق السكنى الا اذا كانت حاسلا فتكون لها

السرارى ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما وليله ولم يكن عند السرارى الا وقفة شبه المار ويكره للرجل فلان أن يبطأ امرأته وعندهما صبي يعقل أو أعمى أو ضرتها أو أمته أو أمته رجل له امرأته وأمة فقال للمرأة لا أسكن مع أمة ثم طلبت يتنا على حدة ليس لها ذلك والله أعلم \* (فصل في نفقة العدة) \* المعتدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعي أو بائنا أو نكاحا مسلا كانت أو لم تكن وقال الشافعي رحمه الله تعالى المعتدة لا تسحق النفقة وتسحق السكنى الا اذا كانت حاسلا فتكون لها

النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل حال والمبانة بالخلع والايلاء والله ان ورثة الزوج ومجاعة أمهافي النفقة سواء والاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا أقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة ورفق القاضي بين ما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى . أما اذا وقعت الفرقه من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة وطاوعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اختلعت عيال ولم تذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان اختلعت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اختلعت على نفقة العدة والسكنى نسقط نفقة العدة وكان لها السكنى وان اختلعت بشرط البراءة عن مؤنة السكنى بأن قالت اكرى بينا واعتدت فيه كان عليه ان تكبرى بينا وتعتد فيه وان طلقت المرأة وهى في بيت كراء كان الكراء على زوجها (٤٤١) مادامت في العدة وان أبرأته عن نفقة

العدة بعد الطلع لا يصح الإبراء \* المنكوحه اذا كانت أمة قد تزأها المولى بيتا فطلقت ثم أعتقت واختارت نفسها كان لها النفقة فان أخرجه المولى من بيته سقطت نفقتها فان أعادها الى بيته بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن المولى تزأها بيتا حال قيام النكاح فزأها بعد الطلاق لان نفقة لها واذا طلق الرجل امرأته وجبت النفقة فارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها فان أسلمت عادت النفقة وان ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم عادت مسالمة الى دار الاسلام لم تعد النفقة والمنكوحه اذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة وان طاوعت المعتدة ابن زوجها بعد الطلاق لا تسقط النفقة وان طلقها وهى ناشرة فلها ان تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة

فلان مات فلان قبل الاذن بطلت الميراث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ان خرجت في غير حق فانت طالق فخرجت في جنازة والدها وأخ لا تطلق وكذلك كل ذى رحم محرم وكذلك خروجها الى العروس أو خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع \* تشاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت من هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب الميراث خروج الا تنقل أو السفر لا تطلق لان الميراث مقيد بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لامرأته ان تركت هذا الصبي حتى يخرج من الدار فانت طالق فغفلت عنه وخرج أو قامت تصلى فخرج فانها لم تتركه فلا تطلق كذا في التتارخانية \* رجل هو يغيث فادعاه امرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فكث ساعة الا أنه بما كس في تلك الساعة مع المكارى في الكراء قالوا لا يبحث في عيونه وعليه الفتوى ولو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة ونحوها فهو عذر ولا لصلاة التطوع والا كل والشرب فليس بعذر فيكون حائنا كذا في الظهيرية قال لامرأته ان خرجت الى منزل والدك فانت طالق ثلاثا فهو على الخروج عن قصد وصلت أو لم تصل ولو قال ان أتيت فهو على الوصول قصدت الخروج الى المنزل أو لم قصد كذا في الفتاوى الكبرى \* قال محمد بن سلمة الذهاب بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينو شيئا وان نوى به الايمان أو الخروج صحته نيته كذا في شرح الجامع الصغير لداخيلان \* سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن امرأة خرجت الى ضيافة فقال الزوج لها ان مكثت هناك أكثر من ثلاثة أيام فانت طالق فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكثت هناك أياما قال لا أفتى بالطلاق غير أن الاحتياط فيه أولى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل ينبغي أن تطلق كذا في المحيط \* ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط يقع ولو ان خرجت فقط لا بالانخروج الى المحلة والفتوى على أنه لا يبحث الا بالخروج الى اقل فيه ما ولو فارسي أو عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردري \* ولو قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت دار الجار لا يبحث هو الاصح كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طالقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يبحث لان وضع القدم في الدار صار كتابة عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية \* ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حث رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يبحث هو المختار

(٥٦ - فتاوى اول) فان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى ان تصير آيسة وتتقضى عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع الميراث ولو أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت أظن انى حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد ذلك لان هذا مما يشبهه فكان لها النفقة الى ان تتقضى عدتها بالحيض أو تصير آيسة فتقضى عدتها بالاشهر \* أم الولد اذا أعتقت ووجبت لها العدة ليس لها النفقة واذا خرج أحد الزوجين الحربين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانتفة للمرأة \* رجل كف لامرأة عن زوجها نفقة كل شهر ابتداء طلقها زوجها كان للمرأة ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح \* المعتدة اذا لم تخصص في نفقة العدة حتى انقضت عدتها لان نفقة لها وكذا لو كان

القاضي فرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وإن لم يمت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تسقط النفقة ولو كان الرجل غائبا فاستدتت العدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك على الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وقد ذكرناه في نفقة النكاح فكذلك في نفقة العدة وإذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما لو حبست المنكوبة وكما تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة وإذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي صغيرة تجامع مثلها كان عليها العدة ثلاثة أشهر ويكون لها النفقة وقال الشيخ الأنعم أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن لم تكن مراقة كانت عدتها بثلاثة أشهر وإن كانت مراقة لا تنقضي عدتها بالثلاثة أشهر لاحتمال أنها حبست بالوطء فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رجها فإن حاضت استقبلت (٤٤٣) العدة بالحيز ويتفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيز المعتدة إذا

لأنهم أتعد السطح كذا في التبنين والمزيد \* امرأة تخرج من دارها إلى سطح جارتها فغضب الرجل فقال أن خرجت من هذه الدار إلى سطح دار الجار أو إلى الباب فانت طالق فخرجت إلى سطح جارتها لم يحنث ولم يتقدم هذه المقدمة حنث لأن الاقطاع كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصهر إن لم تخرج ابتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان يسمع بكاءها في البيت أحد طلق إذا بكيت لأنه إنما يمنعها عن البكاء لأجل ذلك وإن لم يكن كذلك فلا يحنث بيكائها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* في التوازل سئل أبو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من هذه الدار وكانت يجنب داره خربة مفصفا إلى الشارع وقد سلب الخربة وأخذت خوخة إلى داره برافقها فخرجت المرأة من الخوخة هل يحنث قال إن كانت الخربة أصغر من الدار رجوت أن لا يحنث كذا في التتارخانية \* قال لها إن خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرم في الدار إن كان الكرم بعد من الدار بأن يفهم الكرم من الدار لا يحنث وإن كان لا يعدو لافهم حنث لأن في الوجه الأول الكرم في الدار وفي الثاني لا وإنما يفهم الدار يفهم من كرمها إذا لم يكن كبيرا أو لم يكن منقعه إلى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة ذهبت إلى منزل والدها في قرية أخرى فتبعها زوجها وسألها العود إلى منزله فابت خلف الزوج بطلاقها إن لم تذهب إلى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها إلى منزله قبل انفجار الصبح قالوا إن كان أكثر الليلة في تلك القرية يخالف عليه الحنث وإن ذهبت قبل أن يضي أكثر الليلة يبرح أن لا يكون حاتا والصحيح أنه لا يحنث إذا ذهبت معه قبل مضي الليلة \* امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج اذهبي معي فابت فقال الزوج إن لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا إن خرجت بعده يحنث لا يعد ذلك خروجا معه حنث رجل قال لامرأته عند خروجها إن رجعت إلى منزلي فانت طالق ثلاثا فجلس ولم يخرج زمانا ثم خرجت فحلفت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* دعا امرأة إلى الوفاق فابت فقال متى يكون فقالت غدا فقال إن لم تفعل هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيها حتى مضى الغدا لا يحنث ولو قال لها في منزل والدها إن لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق فنعها الوالد من الحضور وطلق هو المختار كذا في البحر الرائق \* رجل بين يديه امرأة متلفة فقيل له هذه المتلفة أمر أنك ثم قيل له احلف بثلاث تطلقات إن لم تكن لك امرأة أخرى هذه خلف بثلاث تطلقات إن ليس له امرأة أخرى هذه كانت المرأة المتلفة أجنبية اختلفوا فيه والفتوى على أنه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأة بغير علمه إلى أن يرمذ

لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لأنها ناشئة المعتدة إذا أبت أن تطبخ فهي كالمسكوبة إن كانت من بنات الأشراف أو بهاءة لا تستطيع الطبخ والخبر كان على الزوج أن يأتى بطعام مهيا أو يأتى بمن يطبخ ويخبز وإن لم تكن من بنات الأشراف وليس بهاءة فعلى الزوج أن يأتى بالدفق ونحو ذلك المعتدة عن وفاة تكون نفقتها في مالها والمنكوبة نكاحا فافدا إذا فرق القاضي بينهما بعد الدخول ووجب العدة ليس لها النفقة \* رجل تزوج منكوبة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم أنها منكوبة الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها وإن كان يعلم أنها منكوبة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير مهر ودان دخل بها كان عليها العدة

على كل حال وإذا دخل على معتدة لأجل الاطلاع هل يساح له ذلك فيه روايتان وإذا دفع الرجل زكوة ماله إلى معتدة أو شهد لها بشئ لم يجز \* رجل طلق امرأته ثلاثا وكتب فلاحضت حيضتين دخل بها فحلفت ثم أقر بالطلاق كان عليه النفقة ما لم تضع حملها والله أعلم \* (فصل في حقوق الزوجية) \* للزوج أن يمنع المرأة من الغزل وله أن يضربها على أربعة من أركان الزينة إذا أراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة إذا أراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلاة في بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى ليس له أن يضربها على ترك الصلاة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة والرابعة الخروج عن منزله بغير إذنه بعد انقضاء المهر \* رجل له امرأة لا تصلى كل له أن يطلقها وإن لم يكن له مال يوفيهامهرها وحكي عن أبي حفص البخاري أنه قال إن لقي الله ومهرها في عنقه أحب إلى من أن يطا امرأة لا تصلى \* رجل يريد أن يطلق امرأته بغير ذنب أو فاهها المهر ونفقة العدة توسع له ذلك لأنه تسريح

باحسان واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير ذنن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة فسال زوجها وهو عالم فاجابها بذلك ليس لها ان تخرج بغير ذننه وان كان الزوج جاهلا وسال عالما عن ذلك فكذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج بغير ذننه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسئلة فيقدم على حق الزوج وان لم يقع لها نازلة وراحت ان تخرج الى مجلس العلم لتتلم مسائل الصلاة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس لها ان تخرج بغير ذننه فان كان الزوج لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان تخرج بغير ذننه ما لم يقع لها نازلة امرأة لها ب زمن ليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعااهده كان لها ان تعصى زوجها وتطبع والعموم ان كان الوالد او كافر الا ان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فيقدم على حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير ذنن الزوج الا باسباب معدودة منها اذا كانت في

(٤٤٣)

منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن ومنها الخروج الى زيارة الوالدين وتغزيتهم وعبادتهم وزيارة المحارم المرأة اذا كانت قابلة فاستأذنت الزوج لرفع الولد وكذا اذا كانت تغسل الموتى والمجلس العلم واذا كان عليها حق اولها حق على غيرها وليس لها ان تعصى شيئا من بينه بغير ذننه ولا تصوم لغير فرض وليس عليها ان تعمل بيدها شيئا من زوجها فاضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك \* رجل له أم شابة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن

ثم حلف ان كانت له امرأة بتزديفها طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أراد ان يتزوج امرأة فأتى أهل المرأة أن يزوجهامنه لما له امرأة أخرى فذهب الخاطب بامرأته الأولى الى المقبرة وأجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة على سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلاثا فحسبوا ان ليست له امرأة في الاحياء فزوجهامنه هذه المرأة صبح التكاح ولا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان لم تحبيني غدا بكذا فانت طالق فبعثت به غدا على يد انسان ان نوى الوصول اليه لا يبحث وان نوى حملها أو لم ينو شيئا يبحث كذا في التمرثني \* رجل قال لمدونه امرأته طالق ان لم تقض ديني فقال المدون نعم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم وأراد جوابه فاليمن لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعي عليه امرأتي طالق ان كان لك على ألف درهم فقال المدعي ان لم يكن لي عليك ألف درهم فأمر أتي طالق فأقام المدعي البينة على حقه وقضى القاضي بفرق بين المدعي عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعي عليه البينة بعد ذلك انه كان أو فاهم ألف درهم قبل دعواه يطل تغريق القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته وتطلق امرأته المدعي ان كان المدعي يزعم له ان لم يكن له على المدعي عليه إلا ألف درهم وان أقام المدعي البينة على اقرار المدعي عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عينا ولو عاين اقرار المدعي عليه على نفسه بألف درهم للمدعي فرق القاضي بينه وبين امرأته والله أعلم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها ان شئت فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنته تقع تمامية واحدة كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي النوازل قال الفقيه أبو الليث بوجه نأخذ كذا في التتارخانية \* ولو قالت لا بارك الله فيك لا تطلق وكذلك لو قالت له يا جاهل يا حنظل لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا في المحيط \* ولو قال لها ان شئت فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية \* قال لها ان شئت أمي أو ذكرتها بسوء فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك فقالت المرأة لا بل أمك فان كان الحلف بلمح أو بيلدة يسمون السائل سلام عليك حيث أمافي بلاد ماوراء النهر وبلاد لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا بسوء ولا يبحث جري بينه وبين امرأته تشاجر من قبل أخيه فقال لها ان سببت أختي بين يدي فانت طالق ثلاثا ثم دخل الزوج عليها وهي تشاجر مع أخته ونسبها فسلم الزوج ان سبها وهي تراه طلقت لانها سببتا بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان شئت أحدافا امرأته طالق فشم ميتا طلقت امرأته رجل قال لامرأته ان قد قتل فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان هذا في العرف يعد قد فالمرأة وان كان في الحقيقة

ان ينهها ما لم يثبت عندنا انها تخرج للفساد اخذت ذريعة الامر الى القاضي فانما امره القاضي بالمتع كان له ان ينهها لانه قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي والمرأة تاتي ان تكون معه قال ليس لها ذلك \* كرجل عليه دين لرجل وعلى رب الدين حقه وق الله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يؤتى حقوق الشرع ليس للدين ان يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤتى حقوق الشرع فلا يؤدى حقه \* رجل فاسق يتخذ الصيافة لفساق كان للمرأة ان تخبر وتطبخ الا انها تنوى عند الطبخ وانخبرتهم ماداموا مشغولين بالا كل يمتنعون عن الشرب يكن جالس عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان له ذلك ويؤجر عليه والله أعلم \* (فصل في المرأة التي لا تدري انهم منكوبة أو مطلقة) شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكر أو قالت لا أدري قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى فلا يشترط فيه الا \* روى فان عرفها القاضي بالعدالة فبقي بينهما وبين



زوجها بقبض لها نفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تستحق نفقة العدة وان لم يعرفه ما القاضى بالعدالة يسأل عن حاله ما ويجمع الزوج عن الخلوة والدخول عليها عدلا كان الزوج أو فاسقا ولا يخرجها عن منزله لانها منكم كوحدة أو معتدة لكن يجعل معها امرأة عدلة ثقة تمتع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة في مدة المسئلة عن الشهر وفرض لها القاضى نفقة العدة أدعت الطلاق أو لم تدع لانها لو لم تكن مطلقة تصير ممنوعة عن الزوج فتسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان لها النفقة فلا تسقط النفقة بالشك فان طالت المسئلة عن الشهود ووجد منها ما تنقضى به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكوحه فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها وتيقن سقوط النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لهما ما أخذت وان ردت البينة لم يخل القاضى بينهما وبين زوجها وترد على (٤٤٤) الزوج ما أخذت من النفقة لانه ظهر انها أخذت النفقة وهي ناشئة وكذا القوضى

فدفع لهما كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال ان قد فتني فانت طالق فقالت لها ابن الزانية لا يحنث قال الفقيه لكن في زمانا يحنث كذا في التتارخانية \* قالت له امرأته يا سفلة فقال لها ان كنت سفلة فانت طالق وأراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلة فتكلموا في معنى السفلة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السفلة هو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له وعليه الفتوى هكذا في التجنيس والمزيد \* قالت له يا كشيخان فقال الزوج ان أنا كشيخان فانت طالق ونوى التعليق قال أبو عصمة الكشيخان من سمع ان أحدا من الرجال مديده الى امرأته بسوء ولا يبالي أملوا ضررها فليس بكشيخان امرأته قالت لزوجها يا بغال أو قالت يا قلبان فقال ان أنا بغال أو قال ان أنا قلبان فانت طالق ثلاثا ينوي الزوج ان أراد المكافأة بما قالت ونوى بالفارسية ٣ خشم راندن وقع الطلاق كما قال هـ هذه المكافأة سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وان أراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل كذلك البغال والقلبان كل واحد منهما أن يكون الرجل عالما بفجور امرأته راضيا بذلك وان لم يكن له نية فثم من جملة على المكافأة ومنهم من جملة على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان في حالة الغضب يحمل على المكافأة لانه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب يحمل على التعليق لانه هو الظاهر قالت له انك قرطبان فقال الزوج ان علمت أني قرطبان فانت طالق ثلاثا لا تطلق ما لم تقبل علمت أنك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأته قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فانت طالق وأراد به التعليق فالتخارئة ان كانت لحيته خفيفة غير متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في معارف الناس كذا في محيط السرخسي \* وتكلموا في تفسير الكوسج والاصح انه ان كانت لحيته خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي \* وروى المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ان لم تكوني أسفل مني فانت طالق فهذا على الحساب فان كان أحسب منها لا يحنث وان كانت أحسب منه تطلق وان كان الامر مشكلا فالقول قول الزوج أنا أحسب منها مع يمينه كذا في محيط السرخسي في باب الخلف على الشتم والضرب ولو قال له ان شتني فانت طالق فقالت المرأة لولدها الصغیر منه ٣ أي بلايه بجه ينظر ان قالت ذلك لكرامة عن الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك لكرامة عن الولد تطلق كذا في المحيط \* امرأته قالت لولدها ٤ أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت طالق ثلاثا فهذا على ثلاثة أوجه اما ان يريد به المجازاة أو لم يرد به شيئا أو أراد التعليق

القاضى بالطلاق ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا ردت على الزوج ما أخذت من النفقة وكذا لو تزوج امرأته فطلبت النفقة وفرض لها القاضى فأخذت النفقة أشهر ثم شهد الشهود انها أخته من الرضاع وفرق القاضى بينهما رجوع الزوج عليها بما أخذت من النفقة لانه ظهر انها أخذت بغير حق هذا اذا أخذت بعد فرض القاضى فان أعطاه الزوج سمحالم يرجع الزوج عليها بشيء ولو شهد الشهود عن أمة في يدرجل انها حرة قبلت البينة لما قلنا في الطلاق فان لم يعرفه القاضى بالعدالة يسأل عن حاله ويقرض النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأته عدلة وفي فصل الطلاق ذكرنا

٣ المشاجرة ٣ بابن الذميمة القبيح الفعل ٤ بابن الذميمة القبيح الفعل

انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوحه أو معتدة فلا يجوز اخراجها وهن ان كانت حرة جاز اخراجها عن منزله فيضربها ويضعها على يدي امرأته عدلة وتكون أجرة الامينة في بيت المال لانها عاملة لله تعالى ويؤمر المدي عليه بالنفقة وان طالت المسئلة عن الشهود بخلاف فصل الطلاق فان عدا اذا وجد ما يمتضى به العدة تسقط النفقة وهن ما لم يرض القاضى بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضى على النفقة لان الأذى من أهل الخصومة فيجبر الجبر في حقه بخلاف غير الأذى من الحيوانات فان نفقة الحيوانات تجب على المالك ديانة ولا يجبر فيها الجبر لانها ليست من أهل الخصومة فان أعطى المدي عليه النفقة ثم عدت البينة وقضى بجريتها رجوع المدي عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء أدعت انها حرة لاصل أو أدعت الاعتراف على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر انها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكلت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البينة ردت الحرية على المولى

فالكلام

ولا يرجع المولى عليها بشئ لأنه أنفق على مملوكه ولا يرجع أيضا بما أخذت من ماله بغيره لأنه لا يستر وجب على مملوكه ضمان المال وكذا رجل في يده أمة شكت عند القاضي أنه لا يتفق عليها أمره القاضي بأن يتفق عليها أو يبيع وإن أجبره القاضي على النفقة فأعطاه النفقة ثم قامت البيعة الناهية الأصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها ابتلاك النفقة وبما أخذت من ماله بغيره لأنه لا يرجع بما أكلت بآذنه رجل ألقى أمة في يد رجل أنه قال فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى بيعة على ما ادعى بضعها القاضي على يدى عدل حتى يسأل عن الشهود ويأمر المدعى عليه بالاتفاق عليها للقيام الملك من حيث الظاهر فإن أنفق عليها ثم ردت البيعة بقيت الحرية للمدعى عليه ولا شئ عليها لأنه ظهر أنه أنفق على مملوكه نفسه فإن عدلت البيعة وقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما أنفق لأنه ظهر أنها كانت مغصوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هذا في قول أبي (٤٤٥) حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول

أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تباع فيه أو يفديها المولى فإن بيعت أو فديها المولى يرجع المولى على المدعى عليه بالأقل من قيمته ومن النفقة التي لحقها وإن كان المدعى عبداً إن كان صغيراً أو مريضاً لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة ويؤمر المدعى عليه بالانفاق كما قلنا في الأمة لكن لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل يترك في يده ويؤخذ منه كقيل بالمدعى به إلا أن يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف أنه يغيبه فينشد يؤخذ منه وإن كان العبد كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا ولا يجبر على النفقة بل يؤمر العبد بالكسب والنفقة على نفسه من كسبه والأمة إذا كانت تقدر على الكسب كالخبر والخطاطة ونحوهما فهي بمنزلة

فالكلام في الوجه الأول والثاني قد مر وأما في الوجه الثالث فلم تطلق في الحكم لعدم الشرط وإن علمت المرأة أنه من الزنا وقع عليها الطلاق لأنه وجد الشرط في حقها ولا يسهلها المقام معها لأنها مطلقة الثلاث كذا في التجنيس \* وإن قالت ذلك لشئ كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته إن لم أقل عند أخيك بكل قبج في الدنيا عندك فأنت طالق فهذا يقع على ثلاثة أنواع من القبج والقواحش فلما قال ذلك عند الأخ تحقق شرط البر في قبج أن يقول للأخ من ساعته أنما قلت ذلك لأجل اليمين وهي برية من هذه الأشياء كذا في الخلاصة \* وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لأنه لا يكون بعد ذلك قول قبج كذا في التارخانية \* رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال له ما بال فارسية ؟ أكر من شئ ما يكون خرا ندر نكنم تكاموا في ذلك والأصح أنه يراد بهذا القهر والغلبة فلا يحنث حتى يموتاً ويعت الحالف كذا في فتاوى قاضيان في باب الحلف على الشتم \* وقيل يحنث للعالم وعليه الفتوى كذا في مس السماء كذا في محيط السرخسي ومنهم من قال يحنث للعالم لأن العزم يتحقق الآن ينوي به القهر والغلبة والتضييق عليهم بما فيه نكاح النية ولا يحنث حتى يموت الحالف أو المحلوف عليه قبل أن يفعل ما نوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجنيس وفتاوى قاضيان في باب التعليق والخلاصة \* قال لامرأته إن أغضبتك فأنت طالق فضرب صيها لها فغضبت ينظر أن ضربه في شئ ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه لا تطلق وإن ضربه في شئ لا ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه تطلق كذا في المحيط \* سئل والدى عن قال لامرأته في حالة الغضب إن لم أكسر عظامك وأشج لحومك فأنت طالق ثلاثاً فقال لو ضربها حتى لا تكاد تبرح عن مكانها لا يحنث ويكون هذا مجازاً عن الضرب الشديد \* سئل أيضاً عن قال لامرأته إن لم أزن منك السحجات فأنت طالق ثلاثاً فقال لو أذاها أذى بليغا وناقشها في كل أمر لا يحنث كذا في التارخانية ناقلاً عن الينبة \* رجل قال لامرأته إن لم أضرب اليوم ولدك حتى ينشق نصفين طالت ثلاثاً ثم ضربه على الأرض فلم ينشق طالت ثلاثاً كذا في محيط السرخسي في باب الحلف بالشتم والضرب \* ولو قال لامرأته إن لم أضربك حتى أتركك لأحبة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضرباً مومعاً شديداً فإذا فعل ذلك برى عينه وقوله حتى تنوي أو تشتم كي أو حتى تستغني مالم يوجد حقيقة هذه الأشياء لم يبر ولو قال لها إن ضربتك بغير جرم فأنت طالق فوضعت القصة على المائدة ومالت وصبت على رجله فتضرر فضرر بها لا يحنث وإن كان بغير قصد لأنها مؤاخذاً بخطا في الأحكام الدينية

ترجمه  
٢ إن لم أجمع لكم في دبر الحمار

العبد والرجل إذا أخذ عبا أو رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي يأمر الذي في يده أن يتفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالكسب كعبداً بآذنه أو الله أعلم \* (فصل في نفقة الأولاد) \* نفقة الأولاد الصغار والأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون الولد عاجزاً عن الكسب لزمانة أو مرض فتكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستأجره الناس قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقد لا يقدر الرجل على الصنيع على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل البيوتات فإذا كان هكذا كانت نفقته على والده وإن كانت له قوة العمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم إذا كان لا يهتدى إلى الكسب لانه لا تسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والآن والولد الصغير إذا كان رضيعاً فإن كانت الأم في نكاح الأب أو غيره يأخذ من غيره لا يجبر الأم على الارضاع وإن لم يأخذ الولد من غيره قال شمس

الاثمة الخلو في رجه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وعن أبي خنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى تجبر قال شمس الأثمة السرخسي رجه الله تعالى تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى فان لم يكن للاب والاولاد الصغير مال تجبر الام على الارضاع عند الكل وان استأجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاجر في قولهم وان استأجرها لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستأجرها لارضاع الولد صح الاستحار وهي أولى من الاجنبية وان كانت الام في العدة من طلاق بائن أو ثلاث فاستأجرها لارضاع الولد فيه روايتان في رواية الأصل تستحق الاجر وفي رواية الاجارات لا تستحق وان أبت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستأجر أمه ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام فان قالت أنا أَرْضَعُهُ بِمَضْرُوعِ الظَّرْفِ هِيَ أَوْلَى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الطعام يفرض القاضي نفقة الصغار على (٤٤٦) قدر طاقة الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على الاولاد لانها تصالح الطعام لا كل الولد

فان لم تكن الام نفقة يدفع  
الى غيرها بالنفقة على الولد  
\* امرأه طلقها وزوجها ولها  
اولاد صغار فافتقرت اليها  
قبضت نفقتهم خمسة أشهر  
ثم قالت بعد ذلك كنت  
قبضت عشرين ونفقة  
مثلهم في مثل تلك المدة مائة  
درهم ذكر في المتن ان هذا  
على نفقة مثلهم ولا تصدق  
انها قبضت عشرين فان  
قالت بعد اقرارها بقبض  
النفقة ضاعت النفقة  
فانما ترجع على أيهم نفقة  
مثلهم \* امرأه اختلعت  
من زوجها على ان أبرأته  
من نفقتها ونفقة ولدها  
رضيعا كان أم لا وعلى نفقة  
ما في بطنها من الولد قال عليها  
ان ترذل المهر الذي أخذت  
ولا نفقة عليها للولد  
ويحتسب لها نفقتها ما دامت  
في العدة \* امرأه ادعت على  
زوجها انه لم ينفق على ولدها  
الصغير قالوا ان كان القاضي  
فرض عليه نفقة الولد

غير ان الام ساقط كذا في الخلاصة في الفصل الحادى والعشرين في الميكن في الضرب \* رجل ضرب رجلا  
ضربا وجعا فقال المضرِب ٢ اكر من مزاوى نكمت فامرأته كذا فضى زمان ولم يجاز قالوا هذا  
لا يقع على المجازاة الشرعية من القصاص أو الارش أو التزير أو نحوه انما يقع على الاسامة باى وجه يكون  
فان نوى الفور فهو على الفور وان لم ينو يكون مطلقا كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مجموع النوازل بهذه  
العبارة لو قال ٣ اكر من نكمت يا واما ورا نكمتى بايد كردن فامرأته طالق فضى اليوم ولم يصنع في حقه  
شيئا الا احسان ولا الاسامة لا يبحث لانه فعل في حقه ما ينبغي وهو العفو الا اذا قال غيبته بالضرب  
أو الشتم فاذا لم يفعل يبحث ولو قال لامرأته ٤ اكر ترزاجون اندر نكمت فانت طالق فضرِبَ انفسها  
حتى خرج الدم وتلطخت بياها بر في عيونه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال غير مراد  
ولو قال ٥ اكر اين كوى راتر كستان نكمت فانت طالق بماذا يبر قال ان ساء عليهم اترا كا كثيرة بر في  
عينه ولو قال ٦ اكر فردامن يا تو چنان نكمت كه سك با بيان آرد كند فامرأته طالق قال يترقب بعض ثيابه  
ويجروه بلبقه على الارض حتى يبر كذا في الخلاصة في الفصل الحادى والعشرين من كتاب الايمان  
\* قال المعلى سألت محمدا رجه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته ليهضبه حتى يقتلها أو حتى ترفع  
ميسرة ولا يئله قال ان ضربها ضربا شديدا كاشدا بالضرب بر في عينه كذا في البسائع \* ولو قال لامرأته  
اذا نوت منى فانت طالق فضرِبَ ابنه فدنث منه لتدفع الضرب عنه اذا كانت بحالة التو مدت يدها  
فرقت بينه ما حنت كذا في الخلاصة \* قال لعبدته ان لقيتك فلم أضربك فامرأته طالق فرأى العبد من  
قدر ميل أو على ظهري لا يصل اليه لا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى \* سئل الشيخ أبو الحسن عن  
رجل كان يضرب امرأته فأرادت الجماعة من النساء منعه فقال ٧ اكر مراباز داريدار زدن فهى طالق  
ثلاثا فنعسه ولم يمنع وهو يمنع قال طلقت ثلاثا وانه صحيح كذا في المحيط \* قال لها ان اذيتك فانت  
طالق فاشتري جارية ونسرها فان كان عند الميكن ما يصرف معنى الايذاء اليه سوى ما فعل لا تطلق لان  
الميكن انصرف الى ذلك والاطلاق لان المرأة تعد هذا أذى حتى لو تعد له لا يقع قال لست تجيبين فقالت  
ان لم أحببك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية ٨ خودتو ان قالت لا أحببك قبل أن تفارقه  
وقع الطلاق فان فارقه قبل أن تقول شيئا لم يقع لان قوله خودتو بنفسه الى ما ذكرت من الطلاق

ترج

٢ ان لم أجاز ٣ ان لم أفعل معك اليوم الذى يلىق فعله ٤ ان لم أجهلك فى دمك ٥ ان لم أجعل هذه القرية  
اترا كا ٦ ان لم أفعل معك غدا كما يفعل الكلب بجرب الدقيق ٧ ان منعتوى من الضرب ٨ بل أنت

المعلق

أو فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد ما مضى مدة وأنكر الزوج حلف والا فلا رجله عشر

له ولد صغيران كان الرجل بقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده وان كان لا يتقدر على الكسب يفرض القاضي  
عليه النفقة وبأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا أيسر وكذا لو كان الاب يجده نفقة الولد ويمتنع من الانفاق  
يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام  
وأنفقت بأمر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بساير ديونه ولو فرض القاضي النفقة  
على الاب فلم تستدين الام أو كل الولد بمثلته الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية بقط نصف  
النفقة عن الاب ونصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذى

فرضت عليها النفقة بشئ إلا المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسئلة الناس كان لها أن ترجع بالفروض على زوجها  
 \* رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا معهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الاب \* صغير بلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ  
 الرجال كان لابن يسلمه في عمل أو يؤجره لعمل أو خدمة وينفق عليه من ذلك وإن كان الولد بنتا لا يملك دفعها الى غير المحرم للخدمة لان  
 الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شئ من كسب الولد عن نفقته يحسبه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب مبذرا يخاف منه على المال  
 أخذ القاضي ذلك منه ويضعه على يدي عدل ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل أموال الصغير فان كان للصغير أم يات عن زوجها  
 واحتاجت الى النفقة كان لها أن تأكل من كسب ولدها صغيرا كان الولد أو كبيرا ونفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية تكون على الاب  
 خاصة وكذا الغلام إذا بلغ أعمى أو به زمانة أو علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى (٤٤٧) النفقة كانت نفقته على الاب خاصة  
 وقال انضاف رحمه الله

وقال انضاف رحمه الله  
 تعالى نفقة البنت البالغة  
 والغلام البالغ الزمن والعاجز  
 عن الكسب تكون على  
 الابوين على الاب الثلثان  
 وعلى الام الثلث وفي ظاهر  
 الرواية البنت البالغة  
 والغلام البالغ الزمن بمنزلة  
 الصغير نفقته تكون على  
 الاب خاصة وأبوالاب عند  
 عدم الاب في النفقة بمنزلة  
 الاب \* رجل به زمانة أو به  
 علة لا يقدر على الحرفة وله  
 ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على  
 نفقتها ويحجب عن نفقة  
 الاولاد الصغار فان كان  
 للصغير مال غائب يؤمر الاب  
 أن ينفق عليه ثم يرجع في  
 مال ولده فان أنفق الاب  
 بغير أمر القاضي لا يرجع  
 الا اذا نوى عند الاتفاق ان  
 يرجع بذلك في مال الولد  
 حينئذ يرجع بذلك ديانة  
 وان أشهد عند الاتفاق انه  
 يتفق ليرجع كان له ان يرجع  
 \* صغير له أب معسر وجد

المعلق بالشرط فصار قائل بل انت طالق ثلاثا ان لم تحبيني دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي  
 وتكفيك فلانة لامرأة أجنبية فقال الزوج ان كنت أحبها فانت طالق تكلموا فيه واختار ان لا تطلق  
 ما لم يقل الزوج أحبها وان كان يحبها الان الطلاق معلق بالخبر عن المحبة قال لها ان لم تكوني أهون  
 على من التراب فانت طالق ثلاثا ان استهان به استهان به بعد افرط فيها لا يبحث لانها أهون عليه من  
 التراب كذا في الفتاوى الكبرى \* سئل أبو القاسم عن النساء يجتهدن ويغزلن لانفسهن ولغيرهن أيضا  
 فغضب زوج امرأة فقال لها ان غزيت لأحد أو غزل لك أحد فانت طالق ثم ان امرأتها من وجهت الى  
 بيت هذه المرأة فطنتا تغزله فغزلته أمها قال ان كان من عادة أولئك النسوة ان كل واحدة تغزل نفسها  
 لا تطلق ما لم تغزل هي نفسها كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ٢ اكرريسمان تو بكار برم يا بكار اريد  
 مرا فانت طالق فاستبدل غزلها بغزل آخر أو كرر باسنان من غزلها بكار براس آخر فليس ذلك قال أبو بكر  
 البجلي لا يبحث في عيने كذا في الظهيرية وان اتخذ منه شبهة فاصطادها الصحيح انه يكون حائشا لانه استعمله  
 فيما يليق كذا في خزنة المفتين في كتاب الايمان \* ولو قال ٣ اكرريسمان تو بكار برم فليس ثوبا من غزلها  
 قال أبو بكر لا يبحث في عيने فقي ٤ اكر بكار اريد قال أخاف أن يكون حائشا رجل قال ٥ اكرريسمه  
 تو برتن من ايد فانت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط بغزلها ثوبا لبس أو اتكأ على مرقعة من غزلها  
 أو نام على فراش من غزلها فالوا عيने تقع على اللبس خاصة ولا يبحث في هذه الوجوه \* ولو قال ٦ اكر اين  
 جامه برتن من ايد فامرأته طالق وكان ذلك قبضا خفيا على عاتقه فالوا تقع عيने على اللبس المتعارف ذلك  
 الثوب كذا في الظهيرية ٧ اكرريسمان تو بكار ايد يا بسودوزيان من اندريد فكذا فباعته غزلها واشترت  
 بثمنه ففقا عاوسقت زوجها لا يبحث في عيने لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في ٨ سودزيانه لان الدخول في  
 سودزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لها يا الفارسية ٩ اكرريسمه  
 تو يا كاردته تو بسودوزيان من در ايد فانت طالق ثلاثا فغزلت وأبست نفسها وصيغها لا تطلق فان قضت  
 دينا على زوجها لم تطلق أيضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان عملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ وأشباه  
 ذلك لا تطلق أيضا لعدم شرط الخنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال ١٠ اكر من ترايوشام از كار

ترجة

٣ ان انتفعت بغزلك أو نفعتني ٣ ان انتفعت بغزلك ٤ ان كان ينفعني ٥ ان أتى غزلك على بدني ٦ ان  
 جاء هذا الثوب على بدني ٧ ان كان غزلك ينفعني أو قال ينفعني أو يضرنى ٨ النفع والضرنى ان كان  
 غزلك أو شغلك ينفعني أو يضرنى ١٠ ان ألبستك من شغلي

أبوالاب مؤسر وللصغير مال غائب يؤمر الجد بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينا على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن  
 للصغير مال كان له ذلك دينا على الاب وان كان الاب زموئلايس للصغير مال يقضي بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على أحد وكذا لو كان  
 للصغير أم مؤسرة أو جدته مؤسرة الاب معسر تؤمر بأن تنفق على الصغير ويكون ذلك دينا على الاب ان لم يكن الاب زموئلا كان زموئلا شئ  
 عليه \* ويجبر الكافر عن نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك \* رجلان بينهما جارية  
 خفأت بولد فادعياه كانت نفقة الولد علمها \* (فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام) \* الابن المؤسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين  
 ولا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكا ان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زموئلا ولا يقدر على عمل وللابن عيال كان على  
 الابن ان يضم الاب الى عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب من عيال ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدارا تحجب فيه

الزكاة فان كان للفقير انسان أحدهم افاق في الغنى والاخر عليل نصيبا كانت النفقة عليهم على السواء وكذا لو كان أحدا لابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهم على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لربعة الولد الصغير والبنات البالغة ابكارا كن أو ثنيات والزوجة والمملوك وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له أب معسر والابن محترف يكسب كل يوم درهما يكفي له ولعائلة اربعة دنانير كان عليه ان يصرف الفضل الى أبيه وكما يجبر على الابن الموسر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم اوجارية اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن ابن فقير محترف وله أب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زمنيا يجبر الابن على نفقة امرأته نفسه وولده الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب أيضا وان كان الابن زمنيا يجبر على نفقة امرأته نفسه وولده الصغير ولا يجبر على (٤٤٨) نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطق رحمه الله تعالى ولا على نفقة أبيه وأمه

كرده خويش فانت طالق ثم ان المرأة رفعت الى زوجها كرماسا ليسججه لها باجر فأخذ الاجرون سجد فلبست لا يحنت لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبست بغير امره لا يكون حانثا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الحلف باللباس \* ولو قال لامرأته ان وضعت يدك على الدول فانت طالق فوضعت يدها على الدول ولم تغزل لا تطلق ولو قال لامرأته وهو لابس من غزلها م آ ن جامه كه پوشيده ام دريدو كذشتان لبست من غزلها فانت طالق فلم ينزع ما كان لابساً تطلق امرأته أمالو قال ٣ ا كبر جزاين بيوشم فكذا فلم ينزع لا يحنت كذا في الخلاصة \* ولو قال ان بعث غزلها فانت طالق فباع غزلها للناس فيه غزلها حنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى \* امرأته تريد ان تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية ٤ ا كراين قبا كه تو مبيري ا كنون من بيوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طالعته لانه ليس بفور كذا في خزانه المقتنين \* امرأته كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى امرأته تغزل لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من الفاي شيئا من حوائج البيت وأقرضت رغبة أو كانت الجارة تخبر في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطته او الزوج لم يكن يكره ذلك منها وانما يكرهه تدفع للغزل فن لم تكن هي تتولى شراء الحوائج بحال الزوج باذنه عادة حنث الزوج وان كانت تتولى لم يحنت لانه هذا اتفاق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال ان انتعت به هذه الخنطة فامرأته طالق فباعها وانتعت بهتم الا يحنت في عيने كذا في خزانه المقتنين \* رجل اشترى منام اللحم فقال امرأته هذا أقل من من وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن منافا فانت طالق فانه يطبخ قبل أن يوزن فلا يحنت الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في اليمين في الاكل \* رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائطين هذا البيت وبين جاره فعمره وقصده به عمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا لا يحنت في عيने وقصده باطل رجل قال ان كذبت فامرأتى طالق ففسل عن أمر خرق رأسه بالكذب لا يحنت في عيने ما لم يتكلم كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صغره لا يحنت ولو أمسكه في فيه ثم شربه بعد ذلك يحنت ولو قال ان شربت الخمر فانت طالق فشهد على شرب الخمر رجلا وامرأته أن لا تقبل في حق الحد ولا في حق الطلاق وقيل تقبل في حق الطلاق وهو

وان كان الاب زمنيا والجد أبو الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب وأما الجد من قبل الام ذكر الناطق انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن لازمان به وقال الخصاص رحمه الله تعالى الجد من قبل الام اذا كان فقيرا ينفق عليه وان لم يكن زمنيا وهو بمنزلة أبي الاب \* فقيره له أخ موسر وبنت بنت موسر كانت نفقته على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كانت على البنت خاصة ولو كان له ابن وابنة كانت نفقته عليهما على السواء وقال بعضهم تكون نفقته عليهما أثلاثا على قدر الميراث والفتوى عن الاول \* امرأته له ازواج فقير وأخ موسر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجبر الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن

ترجمة

٢ ذلك الثوب الذي لبسته تمزق وانقضى ٣ ان لبست غير هذا ٤ ان لبست هذا القباء الذي تقطع عينه الآن

المختار

نسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقته وقال الخصاص رحمه الله تعالى يجبر وقال شمس الأئمة

الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجبر نفقته على ذي الرحم المحرم وفرق بين ذوي الارحام وبين الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل مال بأن كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه ان يبيعها ويشترى بها خاسر فينق الفضل على نفسه فينشد لا تجبر له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها أب موسر يجبر الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يساع على الغائب ماله لاجل النفقة الا لا يوزن فانهما يبيعان عررض الابن الغائب في نفقته ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا ما رحمه الله تعالى لا يجوز للابوين بيع العروض

للغائب لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم الاب اذا أنفق مال ولده الغائب على نفسه خضر الابن وادعى ان الاب كان موسراً وقت الاتفاق وأنكر الاب يعتبر حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله والأفلا وان أقام البينة على دعواهما كانت البينة بينة الاب لانها ثبتت أمراً عارضاً حريماً دخلاً دار الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا تجب نفقتهما على ولدهما ويجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذلك نفقة الولد المسلم على الاب الكافر صغيراً مات أبوه وله أم أو جد أب الاب كانت نفقته عليهم ما نالنا الثلث على الام والثلثان على الجد صغيره خال موسر وابن عم موسر كانت نفقته على الخال لانه محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث معسر له ابن صغير معسر أو ابن كبير من معسر وللرجل ثلاث أخوة متفرقين أهل يسار كانت نفقة الرجل على أخيه لاب وأم (٤٤٩) وأخيه لام أسداً اعتباراً بالميراث وأما

نفقة ولده تكون على الم لاب وأم خاصة اعتباراً بالميراث والاصل فيه أن يجعل كل من كان محتاجاً في حكم النفقة كالعدم وتكون النفقة بعده على من كان وارثاً بقدر الميراث ولو كان الولد ابنة كانت نفقة الاب والبنث على الاخ لاب وأم خاصة أما نفقة البنث لما قلنا ان يجعل الاب كالعدم كما جعلنا في الابن في المسئلة الاولى وأما نفقة الاب لان وارث الاب هنا الاخ لاب وأم لانه يرث مع البنث ولا يرث غيرهم من الاخوة فلا تجعل الابنة كالعدم بل تعتبر الوارثة مع وجود البنث والاخ لام لا يرث مع البنث بخلاف الابن لان أحداً من الاخوة لا يرث مع الابن فست الحاجة الى ان يلحق الابن بالمعدم واذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الاب بين الاخ لاب وأم والاخ لام على ستة

المختار لا فتوى كذا في خزانة المفتين رجل حلف أن لا يشرب المسكر الى سنة فشرّب في غير مجلس الشرب ورواه مسكران وهو يجحد شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم للقاضي أن يخطأ ولا يقبل شهادة من لا يمين الشرب وعلى المرأة أن تحتاط لنفسها في المفارقة بالغداء رجل قال لانسان شيئاً نقول هذا من السكر فقال امرأته طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه محتطاً ويعتسكركان عند الناس يحنث في عينه رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثاً وغب فلان فأقامت امرأته الخالف البينة أن الغائب طلق امرأته بعد عيّن زوجها قال أبو نصر الدبوسي لا تقبل هذه البينة وهو الصحيح رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردّي منه كذا واصليه الى الساعة فان لم تحمليه فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وجلته اليه قالوا يحنث في عينه لان قوله احمليه الى الساعة تنصيص على الفور سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر فعادت اليه عند العشاء قالوا يحنث في عينه لان عينه تقع على الفور وان قال لم أفوالفورا ليدقق قضاء وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يحنث في عينه رجل قال ان كنت فعلت كذا ٣ ابر زن كه مر ابجانه است طلاق وقد كان فعل الآن امرأته لم تكن في بيته وقت البين حنث في عينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو قال ٣ ابر زن كه مر ادرين خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه صبي قال ان شربت فكل امرأته تزوجها فهي طالق فشرّب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ٤ أرى حرام است برمن قالوا هذا اقرار من نفسه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح رجل قال لامرأته بالفارسية اكرتوا مشبدين خانه در باشي فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وباتت معه في منزله قالوا ان أراد بذلك أن تقتفل بمتاعها ووقاها يحنث ان تركت قتلها ثم وان أراد النقل بنفسها لا غير لا يحنث وان أشكل على المرأة حلقته فان حلف بحسبه على الله تعالى وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال ٦ اكرين دوروزا يضا باشي وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها ووقاها وان لم يوقت ولم تكن له يوقت اليمين يحمل على الانتقال بنفسها رجل أراد

٣ فهذه المرأة التي لي في البيت طالق ٣ هذه المرأة التي لي في هذا البيت كذا ٤ نعم حرام على ٥ ان بقيت الليلة في هذا الدار ٦ ان بقيت هتين الليلتين في هذا الدار

(٥٧ - فتاوى اول) فحب النفقة عليهما كذلك ولو كان مكان الاخوة أخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على خمسة لان أحداً من الاخوات لا يرث مع الاب فيجعل الابن كالعدم واذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الاب بينهما على خمسة ثلاثة أنجاس للاخت لاب وأم وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لام بطريق الرد فحب النفقة كذلك ونفقة الابن تكون على الاخت لاب وأم خاصة عند علمنا تارحهم الله تعالى لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لاب وأم خاصة وكذلك النفقة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يهرز كل الميراث يجعل كالعدم ثم ينظر الى من يرث من تجب له النفقة فجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان المعسر لا يهرز كل الميراث قسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهاره وما يجب على الموسر فحب كل النفقة على الموسر ين على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيره أخت لاب وأم وأخت لام



وأنت لابو أم الآن الأم والاخت لابو أم موسر نان ومن سواهم لمعسر كانت نفقة الصغير على الأم والاخت لابو أم على أربعة ولا شيء على غيرهما ولو جعل من لا تجب عليه النفقة كالمدة أم أصلاً كانت نفقة الصغير على الأم والاخت لابو أم أخماساً ثلاثة أخماس على الاخت لابو أم والخمس على الأم اعتباراً بالميراث \* صغيرة أم موسرة وله أخوان موسر نان أخ لابو أم وأخ لابو أم كانت نفقة الصغير على الأم والأخ لابو أم أسداساً السدس على الأم وخمسة أسداس على الأخ لابو أم اعتباراً بالميراث \* رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير على الجد فان كانت للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم اثلاً ثانياً ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانت نفقة الصغير على الجد كالمدة (٤٥٠) ولو كانت الأم موسرة وللصغير أخ موسر لابو أم وجد موسر أبو الأب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وهو

السفر خلفه صهره وقال ان غبت بعده هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فامر أنك طالق فقال الخن بالفارسية ٢ هست ولم يزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلق امرأته لأنه أجاب كلام الصهر والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل وضع لقمة في فيه فقال له رجل ان أكلتها فامرأته طالق فقال له آخران آخر جتها فعبدى حر قالوا بيا كل بعضها ولبقى بعضها فلا بحث أحدهما كذا في خزنة المفتين \* ولو قال لامرأته ٣ اكرمي غداري فأنت طالق فدعت الى غيرها ليسكن ان حلف لاجل اللوث لا يبحث وان حلف لاستغاليا بالطيور يبحث كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين \* ولو قال لامرأته زينب أنت طالق اذا طلقت عمة ثم قال لعمرة أنت طالق اذا طلقت زينب ثم طلق زينب يقع على عمة ولا يقع على زينب ولو لم يطلق زينب ولكن طلقت عمة تقع على زينب واحدة وعلى عمة أخرى قبل في الصورة الأولى وجب أن تقع على زينب أخرى وفي الثانية يجب أن لا تقع على عمة أخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لم تطلق حتى تدخل كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق لو حسن خلقك سوف أراجعه وقع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى السرخسي \* ولو قال أنت طالق لادخلت الدار فهذا مثل قوله أنت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان لا حرف نفي أكد به بالحلف فكانه نفي دخولها ولذلك يتعلق الطلاق بدخولها كذا في البسائط \* رجل قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لطلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كأنه قال اذا دخلت الدار لطلقك فان لم أطلقك فأنت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت الزوج أو توت المرأة يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حر ان لم أضربك رجل قال لامرأته ادخلي الدار وأنت طالق فدخلت الدار طلق لان جواب الامر بحرف الواو كجواب الشرط بحرف الفاء كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال أيتها امرأة اتزوجه فاني طالق فهذا على امرأة واحدة الآن ينوي جميع النساء وهذا بالعبية ولو قال بالنارسية ٤ هر كدام زن كه بزني كتم يقع كل امرأة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار انه يقع على امرأة واحدة ولو قال أيتها امرأة زوجت نفسها مني فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال ٥ هر جنة زن بزني كتم يقع على كل امرأة مرة واحدة الآن ينوي التكرار ولو قال ٦ هر جنة كاه زن بزني كتم يقع

٢ نم ٣ ان مسكت طيرا ٤ مثل ما قبله وانما الفرق بالنسبة للغات ٥ كل امرأة تزوجتها ٦ اي وقت تزوجت امرأة

موسر ان يقضى عليهم بالنفقة فأني أحدهما ان ينفي يقضى على الآخر بجميع النفقة ثم يرجع فوعلى أخيه بنصف على ذلك \* امرأة موسرة لها ثلاث بنات أخوة متفرقين أو ثلاث بنات أخوات متفرقات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل النفقة تسكون على التي من قبل الأب والأم وقال محمد رحمه الله تعالى في بنات الأخوات خمس النفقة على بنت الاخت لام والخمس على بنات الاخت لابو أم وثلاثة أخماس على بنت الاخت لابو أم وفي بنات الأخوة سدس النفقة على بنت الأخ لام والباقي على بنت الأخ لابو أم ولا شيء على الأخرى والله أعلم \* (فصل في نفقة المملوك) \* عبد أو مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولله أو لولده لا تجب عليه نفقة الأولاد حرة كانت المرأة أو مملوكة أما اذا كانت حرة فولدها يكون حراً فلا تجب عليه نفقة الولد الحرة وان كانت مملوكة كان الولد مملوكاً للمولى الأم فكانت نفقتهم على مولى الأم وكذلك المكاتب اذا تزوج امرأة لا تجب عليه نفقة الولد الا ان يكون له ولد في مكاتبته من أمته فتجب على

المكاتب نفقة هذا الولد وكذا المكاتب اذا تزوج أمة فولدت منه أو ولاداً ثم اشتراها أو لم تلد حتى اشتراها فولدت كانت نفقة الولد على المكاتب ولتزوج المكاتب مكاتبه ومكاتبهما واحد ومولاهما واحد فولد لهما ولد في المكاتبه فان نفقة الولد تكون على الام لان المولود يكون تبعاً للام ويكون كالمولود لها فكأن نفقته عليها وكذا الحر اذا تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة كان عليه نفقة المرأة لأن في الامه والمدبرة وأم الولد لا يجب على الزوج نفقة ما لم يوثق المولى ميتاً وفي المكاتبه تجب نفقة على زوجها ولا يشترط التبوة ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما تكون نفقة الولد على مولى الام اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فان كان مولى الامه والمدبرة وأم الولد فقير والزوج أبو الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد في ولد الامه لا يجب على الزوج لان ولد الامه يكون مملوكاً لمولى الامه فينتقل عليه المولى أو يبيعه كالمولود المولى عن الاتفاق على الامه وان كان الولد من المدبرة أو أم الولد ومولى الام فقير لا يمكن (٤٥١) البيع ههنا فيؤثر الاب ان ينفق على الولد ثم يرجع على المولى رجل

زوج أمته من عبده وبوأها يتأولم يوثقها كانت نفقة الامه والعبد على مولاها فان أبي ان ينفق عليها أمر بالبيع رجل زوج ابنته من عبده فطلبت النفقة تفرض لها النفقة على زوجها رجل تزوج أمة ولم يوثقها المولى يتأ حتى يطلقها طلاقاً رجعياً كان لمولاهان بأمر الزوج ليتخذها ميتاً وينفق عليها في العدة وان كان الطلاق بائناً ليس للمولى ان يخجل بينها وبين زوجها وهل له ان يطلب نفقة العدة قال الخصاص رحمه الله تعالى له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوة فلا تستحق بعد الطلاق البائن ولو كان الطلاق رجعياً ثم عتقت كان لها ان تطلب من زوجها أن يوثقها ويتأ وينفق عليها

على امرأة مرة واحدة ثم تخجل ولو قال ٢ ازين روز تاه از سال هر زنی که ویراسته فی طالق و لیست له امرأة فتزوج امرأة لا تطلق كذا في الخلاصة \* ولو قال أمة نسائي كلتيك فهي طالق فكأنه طلق ولو قال أمة نسائي كلتيك فهي طالق فكأنه طلق ولو قال لا امرأتين له أيتكما أكلت هذه الرمانة فهي طالق فكأنه طلق جميعاً لم تطلق واحدة منهم ما كذا في خزائن المفتين \* اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حده ولا لعان لان قوله يا زانية نداء والتداء ليس بفصل كذا لو قال أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار وكذا لو قال أنت طالق يا زانية بنت الزانية ان دخلت الدار ولو قدم النداء فقال يا زانية أنت طالق ان دخلت الدار فاذف لها حين تكلم به بلاعنها واذ اصح القذف ينظر ان لاعنها أو لا ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت لبقاء الحلية وان دخلت الدار أو لا ثم خاصمت في القذف ان كان الطلاق رجعياً بلاعنها وان كان بائناً ولو قال أنت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال وبتعلق ولو قال يا زانية بنت الزانية أنت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفاً لها ولا متهماً في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو بدأ بالنداء بالطلاق فقال يا طالق أنت طالق ان دخلت الدار وقع طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار اذا أتى بالنداء في آخر الكلام بان قال أنت طالق ان دخلت الدار يا زانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم نادى بها بعد ذلك فصار قاذفاً وفي قوله أنت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق طلاق هكذا في البدائع \* رجل قال لامرأته واسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فأنت طالق ويا زينة فدخلت عمرة الدار وطلعت ويسئل عن بنته في زينة فان قال نويت طلاقها طلقت أيضاً ولو قال ذلك بغير واد فقال نويت طلاقها مع عمرة طلاقاً جميعاً ولو قدم الطلاق فقال يا عمرة أنت طالق ان دخلت الدار ويا زينة فدخلت عمرة الدار طلاقاً جميعاً ولو قال لم أؤطلاق زينة لا قبل قوله ولو قال أنت يا عمرة طالق ويا زينة لم تطلق زينة الا أن يوثقها الا ترى أنه لو قال لك يا فلان على ألف درهم ويا فلان كان المال للاول ولو قدم المال فقال لك ألف درهم على ياريدو باسمه كان المال لهما جميعاً ولو قال يا عمرة أنت طالق ويا زينة فعمرة طالق دون زينة الا أن يوثقها ولو قال أنت طالق يا عمرة يا زينة لا تطلق زينة الا أن يوثقها ولو قدم اسمها فقالت يا عمرة يا زينة أنت طالق لم تطلق الا أن يوثقها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أول امرأة تزوجها

٢ من هذا اليوم الى ألف سنة كل امرأة هي له

حتى تنقضي عدتها وان كان الطلاق بائناً ليس لها ان تأخذه بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذا لم يكن بوأها ميتاً فكذلك بعد الطلاق وهذا يؤيد قول بعض العلماء في المسئلة الاولى رجل وجد عبداً آبقاً فأخذه ليرده على مولاه فأنتفق عليه ان أنفق بغير أمر القاضى كان متطوعاً لا يرجع عليه وان كان رفع الامر الى القاضى وسأل عن القاضى أن يأمره بالنفقة ينظر القاضى في ذلك فان رأى الاتفاق أصلح أمره بالاتفاق وان خاف أن تأكله النفقة يأمره القاضى بالبيع وامساك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر ولو ان رجلاً غصب عبداً كانت نفقته عليه الى أن يرده على المولى فان طلب من القاضى أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجبه لان المغصوب مضمون على الغاصب الا أن يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه على العبد فينتدب أخذه القاضى ويبيعه ويمسك الثمن \* ولو أودع رجلاً عبداً فغاب المودع الى القاضى وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان القاضى يأمره بأن يواجر العبد وينفق عليه من أجره

وان رأى ان يبيعه فعل رجل أوصى بعبده لانسان ويخدمته لا خر كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة وان تطاول المرض ورأى القاضي ان يبيعه باعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام الاول في الخدمة وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا ففعل به ما يفعل بالوديعة عبيدين رجلين غاب أحدهما وترك عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البيعة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم يقبل وان قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عبد صغيرا أو زمر أو معتوه أعتمقه مولاه لا يجب على المعتق نفقته بحال ما \* (كتاب الطلاق) \* يشتمل هذا الكتاب على أبواب الباب الاول يشتمل على فصول الفصل الاول في صريح الطلاق (٤٥٣) وما يقع به واحدة أو أكثر \* رجل قال لامرأته طلاقك وأنت مطلقة أو شئت

طلاقك أو رضيت طلاقك أو أوقعت عليك الطلاق أو قال خذي طلاقك أو قال وهبت لك طلاقك ولم ينو شيئا يقع طلاق واحد ولو قال أردت طلاقك لا يقع \* امرأة قالت لزوجها اطلق فلان امرأته فطلقتها فقال الزوج فأنت أطلق من أفهى طالق وكذا لو قال فأنت أطلق من فلانة \* رجل قال لامرأته المدخولة أنت بائن أنت طالق أنت بائن ان نوى بالاولى طلاقا ففى ثلاث وان لم ينو بالاولى طلاقا يقع ثنتان ولو قال لامرأته أنت بائن وفارق القاضي بينهما ثم قال كنت قلت لها أمس أنت بائن فانه يقع الاولى والثانية ولا يصدق في ابطال ما وقع القاضي \* رجل قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم بالهجاء أو قال بلى بالهجاء ولم يشكلم به يقع الطلاق \* رجل قال لامرأته كل امرأة أتزوجها ففى طالق وأنت طالق

ففى طالق فتزوج امرأته طلق فتزوج بعد ما أخرى ولم يتزوج كذا في المحيط \* ولو قال أول امرأة أتزوجها ففى طالق فتزوج امرأتين ثم امرأة لا يقع ولو تزوج امرأتين في عقد واحد ما نسكا فاسدا تطلق التي نسكاها صحيح ولو قال آخر امرأة أتزوجها ففى طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لا يقع على الاخرة حتى يموت الزوج واذا مات الزوج يقع الطلاق عليها من حين التزوج عند أبي حنيفة رجما لله تعالى حتى لو دخل بها الزممه مهر ونصف نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول بناء على عقد فاسد وتعتد بثلاث حبس وعندهما يقع مقصورا على الدال وعليه مهر مثل وعليها عدة الوفاة والطلاق عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليها عدة الطلاق كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع اذا قال الرجل آخر امرأة أتزوجها ففى طالق فتزوج مرة ثم تزوج زينب ثم طلق عمره قبل الدخول بها ثم تزوج مرة ثانيا ثم مات الخائف طلق زينب ولا تطلق مرة ولو نظر الى عشرة نسوة وقال آخر امرأة أتزوجها منسكن طلق فتزوج واحدة منهن ثم تزوج أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق واقع على التي تزوجها مرة دون التي تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اذا مات الزوج بعد تزوج الثانية وانما تفترقان فيما اذا لم يمت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج منسلا أربعة وفارقهن ثم تزوج أربعة أخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطلق كما تزوجها مات الزوج أو لم يمت وفي المسئلة الاولى لو تزوج عشرة نسوة على التفريق فالعاشرة لا تطلق ما لم يمت الزوج \* ولو قال آخر تزوج امرأة أتزوجها فالى أتزوج طالق فتزوج امرأة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثانيا فمات الزوج طلق التي تزوجها مرتين لا التي تزوجها مرة وكذلك لو نظر الى عشرة نسوة وقال آخر تزوج امرأة منسكن فالى أتزوج طالق فتزوج واحدة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثم مات الزوج طلق التي تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطلق العاشرة حتى يموت الزوج كذا في المحيط \* ولو قال أول امرأة أتزوجها ففى طالق فأقر بعد اليمين بتزوج امرأته فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فيقال قد تزوجت فلانة قبلك وصدقته فلانة \* وكذلك لم يصدق في القضاء على التي أقر نسكاها أو تزوجها معاينة وطائفة لانه أقر بوجود الشرط وهو الاولية في التزوج فكان مقرا بوقوع الطلاق والطلاق لا يقع الاعلى المنكوحه وقد ظهر نسكاها دون نسكاها غيرهما فكان مقرا بوقوع الطلاق عليها ظاهرا فاذا ادعى صرفه عنها الى غيرها لا يصدق في الصرف حتى لو أقام البيعة على ما ادعاه قبلت بيته وطلقت تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى أيضا الاقراره على نفسه بجرمها ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبته في النسكاها فلا شئ لها وان صدقته المعروفة ان الجهولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية

تطلق امرأته الساعة ولو قال غيبته به التعليق لا يصدق قضاء ولو قال كل امرأة أتزوجها ففى طالق وأنت ان نوى وقوع ولو الطلاق عليها الحال يقع والا فلا كذا ذكر في المنتقى ولو قال فلانة التي أتزوجها غدا ففى طالق وانت يقع الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي يتزوجها ولو قال المرأة التي أتزوجها غدا ففى طالق وأنت لا يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوجها غدا الا ان ينوى ولو قال كل امرأة أتزوجها ففى نسائي طوائق وقع الطلاق على نسائه الساعة ولو قال لامرأته ائمني له هذه طالق هذه لامرأته أخرى طلقنا جميعا وكذا لو قال وهذه أوفه ذم كذا العتق كذا ذكر في المنتقى \* رجل قال لامرأته طالق ولم يسم وله امرأته معروفة طلق امرأته استحسانا فان قال لامرأته أخرى وايها غيبته لا يقبل قوله الا ان يقيم البيعة ولو قال لامرأته طالق وله امرأتان كلتاها معروفة فتان كلان ان يصرف الطلاق الى أيتهما شاء \* رجل قال لامرأتي على ألف درهم وله امرأته معروفة فقال لي امرأة أخرى والدين لها كان القول قوله ولو قال لامرأتي طالق

ولها على ألف درهم فالطلاق والدين المعروف ولا يصدق في الصرف الى غيرها وكذا لو بدأ بالمال فقال لا امرأتى على ألف درهم وهي طالق وكذا لو قال امرأتى طالق ثم قال لا امرأتى على ألف درهم ثم قال امرأتى أخرى وايضا عني صدق في المال ولا يصدق في الطلاق ولو كان له امرأتان لم يدخل بهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق باتت وان قال أردت واحدة منه لا يصدق وكذا لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق وكذلك العتيق ولو كان دخل بهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق كان له ان يقع الطلاقين على احدهما \* امرأة قالت لزوجهما طلقني فقال فعلت طاعة فان قالت زدني فقال فعلت طلقته أخرى ولو قالت المرأة لزوجهما طلقني ثلاثا فقال فعلت أو قال طلقته ثلاثا ولو قال بحبيباتها أنت طالق أو قال فانت طالق تقع واحدة \* رجل قال لا امرأتى فطلق نفسه فقلت ان احرام عليك أو قالت انابان أو قالت اناخية أو برة طلقته \* كل لفظ يكون من الزوج طلاقا اذا أجابت المرأة بذلك يقع الطلاق (٤٢٣) \* رجل قال لا امرأتى عمرة بنت صبيح طالق وامرأتى عمرة بنت حفص ولا نية له لا تطلق امرأتى فان كان صبيح زوج أم امرأتى وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتى أولا يعلم طلقته امرأتى ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع الطلاق ان كان يعرف نسبا وان كان لا يعرف يقع أيضا فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأتى في هذه الوجوه طلقته امرأتى في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى \* رجل قال امرأتى الحبشية طالق وامرأتى ليست بحبشية لا يقع الطلاق ولو كان له امرأتان بصرية فقال امرأتى هذه العيا طالق وأشار الى البصرية فطلق البصرية ولا تعتبر التسمية والصفة مع الإشارة \* رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال بازينب فأجابتته عمرة فقال أنت

ولو قال تزوجتها وفلانة في عقد واحدة وكذبت المرأة فالقول قوله ولا تطلق واحدة منهما ونكاح فلانة ان صدقته يثبت والافلا ولو قال ان كانت فلانة أول امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال تزوجت قبلها أخرى فالقول قوله مع عيने ولو قال لا امرأتى أول امرأة منك أتزوجها فهي طالق أو قال ان تزوجت احدا كما قبل صاحبها فهي طالق فتزوج احدا ما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبله لم يصدق الا بينة ولو قال تزوجتها في عقد فالقول قوله ولا يتبع الطلاق ولو قال ان تزوجت عمرة قبل زينب فهي طالق فتزوج عمرة فادعت الطلاق فقال تزوجت زينب قبلك فالقول قوله ولو قال ان تزوجت احدا كما قبل الاخرى فهي طالق فتزوج احداها \* رجل قال لا امرأتى فطلق نفسه فقلت ان احرام عليك أو قالت انابان أو قالت اناخية أو برة طلقته \* كل لفظ يكون من الزوج طلاقا اذا أجابت المرأة بذلك يقع الطلاق (٤٢٣) \* رجل قال لا امرأتى عمرة بنت صبيح طالق وامرأتى عمرة بنت حفص ولا نية له لا تطلق امرأتى فان كان صبيح زوج أم امرأتى وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتى أولا يعلم طلقته امرأتى ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع الطلاق ان كان يعرف نسبا وان كان لا يعرف يقع أيضا فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأتى في هذه الوجوه طلقته امرأتى في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى \* رجل قال امرأتى الحبشية طالق وامرأتى ليست بحبشية لا يقع الطلاق ولو كان له امرأتان بصرية فقال امرأتى هذه العيا طالق وأشار الى البصرية فطلق البصرية ولا تعتبر التسمية والصفة مع الإشارة \* رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال بازينب فأجابتته عمرة فقال أنت

طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأتى وان لم تكن امرأتى بطل لانه أخرج الطلاق جوابا لكلام التي أجابت وان قال بوبت زينب طلقته زينب ولو قال بازينب أنت طالق فلم يجبه أحد طلقته زينب ولو قال لا امرأتى ينظر اليها ويشير اليها بازينب أنت طالق فاذا هي امرأتى له أخرى \* امرأة يقع الطلاق على عمرة تعتبر الإشارة وتسل التسمية \* رجل قال لا امرأتى وقد دخل بها اذا طلقته فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقا وكذا لو قال ان طلقته أو متى طلقته أو متى ما طلقته وكذا لو قال كلما طلقته فانت طالق ثم طلقها واحدة يقع عليها طلاقان ولو قال كلما يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقته ثلاثا \* رجل قال لا امرأتى المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدق قضاء ان قال نويت بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقته قد طلقته أنت طالق قد طلقته يقع طلاقان ولو قال أنت طالق فقال له رجل أو امرأة ماذا قلت فقال قد طلقته أو قلت هي طالق يقع واحدة في القضاء وفيما بينه

وبين الله تعالى \* رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو جل الطلاق يقع طلاقاً ولو قال أنت طالق كل الطلاق يقع الثلاث ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاث ولو قال أقل الطلاق يقع واحدة ولو قال أنت طالق لأقليل ولا كثير اختلفت فيه الأقارب باختلاف الروايات قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع طلاقاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقع واحدة وقال الفقيه أبو النصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى يقع ثلاثاً ولا يظهر ما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق عدداً ذكر ابن سماعة رحمه الله أنه يقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يستكمل ثلاث تطليقات ذكر بشر بن الوليد رحمه الله تعالى أنه يقع ثلاث وإن نوى غيره لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثاً دخل بها أو لم يدخل بها وكذا لو قالت (٤٥٤) أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثاً ولو قال

لامرأته أنت طالق مع كل امرأة أو له أربع نسوة ظلقن جميعاً فإن نوى في هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال أنت طالق ثلاثة انصاف تطليقة يقع ثنتان ولو قال ثلاثة انصاف تطليقتين يقع الثلاث ولو قال أنت طالق نصي تطليقة فهو واحدة ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربيع تطليقة فهي ثلاث ولو قال نصف تطليقة وربيعاً وسدساً فهي واحدة \* رجل قيل له إن فلاناً طلق امرأتك أو أعتق عبداً فقال نعم ما صنع أو بنسبها منع اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق فيهما رجل قال لغيره طلقت

الجامع الكبير \* ولو قال إن دخلت هذه لابل هذه الدار أنت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال إن دخلت هذه الدار أنت طالق لابل هذه الدار فأنت طالق ما دخلت طلقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لامرأته أنت طالق إن دخل فلان هذه الدار لابل فلان فأنت طالق ولو دخل لم تطلق إلا واحدة وإن عني رد الجزاء يكون على ما عني فإن دخل الثاني لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء وكذا لو قال أنت طالق إن دخلت هذه الدار لابل فلان ولو قال إن تزوجت فلانة فبى طالق لابل فلانة والثانية امرأته فانها لا تطاق الساعة لأن الكلام الثاني غير مستقل فتعاقى بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للحميري \* ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً لابل فلانة فدخلت الأولى الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً ولو قال في هذه المسئلة لابل فلانة طالق طالت الثانية في الحال واحدة وتعاقى الثلاث في حق الأولى ولو قال إن دخلت فانت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقاً ثانياً بدخول الأولى ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعيًا والأولى عند الدخول بآئنا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* في القدوري إذا قال لهما إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق لابل هذه فدخلت الأولى الدار طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل ثلاثاً إن دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاقاً عند دخول الدار إن كانت المرأة مدخولاً بها ولو قال لهما إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة لابل ثلاثاً لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار وإذا دخلت الدار طلقت ثلاثاً سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن كذا في المحيط

(الفصل الرابع في الاستثناء) إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى متصلاً به لم يقع الطلاق وكذا إذا ماتت قبل قوله إن شاء الله تعالى كذا في الهداية بخلاف ما إذا مات الزوج بعد قوله أنت طالق قبل قوله إن شاء الله تعالى وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما إذا قال قبل الإيقاع أني أطلق امرأتى وأستثنى كذا في الكفاية \* ولو قال أنت طالق إلا أن يشاء الله تعالى وإذا شاء الله فهو مثل إن شاء الله كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق ما شاء الله كان وكذا لو قال أنت طالق إلا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان \* إذا قال أنت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق إذا كان متصلاً كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق إن لم يشاء الله لم يقع إلا أن يوقته بأن يقول اليوم مضي اليوم تطلق بحكم البين كذا في العتبية \* ولو قال لهما أنت طالق ما لم يشاء الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال لهما أنت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى إذا قال لهما أنت طالق ثلاثاً إلا ما شاء الله أنها تطلق واحدة قال ثمة وأجعل الاستثناء على الأكثر ذكر بعد ذلك مسائل أنت طالق

أمرأتك فقال أحسنت أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون إجازة ولو قال أحسنت برحمتك الله حيث خصصتني ثلاثاً منها أو قال في اعتاق العبد أحسنت تقبل الله منك كان إجازة \* رجل قال لامرأته أنت طالق بعدد شعرا ليس يقع واحدة ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك وقد كانت طالت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلى ولو قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي فإنه يقع ويلغوز كذا الشعر لأن بطن الكف ليس موضع الشعر بخلاف ظهر الكف \* رجل قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت المرأة خواهي هزاز فقال الزوج هزاز ولم ينوشها قالوا هذا إلى الوقوع أقرب \* رجل قال لامرأته هزاز طلاقاً يعني كردم قالوا يقع الثلاث كأنه قال طلقتك ثلاثاً بدفعة واحدة ولو قال هزاز طلاقاً لوبكى كيم وأراد به إيقاع الطلاق قالوا طلقت ثلاثاً ولو قال هزاز طلاقاً دأباً مستنداً لا يكون طلاقاً ولو قال لهما ترا سه طلاقاً يقع

الثلاث كانه قال أعطيتك ثلاث تطليقات وان قال لها من طلاق ترا دامت نوى الايقاع يقع وان نوى التفويض لا يقع وان لم ينو شيئا لا رواية فيه عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه و ينبغي ان يقع الطلاق وهو كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال اليك الطلاق فهو على التفويض في قولهم ولو قال لا امرأته بعيب باز دامت ونوى به الطلاق يقع قال لها ثلاث تطليقات عليك طلق ثلاثا وكذا لو قال لعبد العتاق عليك يعتق ولو قال لرجل عليك هذا العبد بالف فقال قبلت يكون بيعا ولو قال لها طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستسهاد فقال ألا ترى أنه لو قال لله على طلاق امرأتي لا يلزمه شيء وهذه مسائل اختلفوا فيها رجل قال لا امرأته طلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض قال بعضهم يقع في الكل تطليقة (٤٥٥) رجعية ان كان دخل بها نوى أولم ينو قال بعضهم لا يقع ونوى وبعضهم ذكر روايته خلافا فقالوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع في الكل وعند محمد رحمه الله تعالى في قوله لازم يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينوي في الكل وذكر الصدر الشهيدي في كتاب الايمان من شرح المختصر الصحيح انه لا يقع الطلاق في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكره في واقعاته الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في قوله واجب يقع لتعارف الناس وفي قوله ثابت أو فرض أو لازم لا يقع لعدم التعارف رجل قال لا امرأته بام طلاقك لم يكن لها زوج قبله أو كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق عليها ولو كان لها زوج قبله وقد كان طلقها بذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار

ثلاثا لا امشاء الله وانت طالق ثلاثا الا ان يشاء الله وذكر انه لا يقع الطلاق أصلا كذا في المحيط \* ولو قال ان أحب الله أو رضى أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق بمشيئة الله أو بارادته أو بحبته أو برضاه لا يقع لانه ابطال أو تعليق عما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان حرف الباء للصاق وفي التعليق الصاق الجزاء بالشرط وان أضافه الى العبد كان عليك منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان وان قال بامرأه أو بحكمه أو بقضائه أو بآذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد لانه يراد به التخيير عرفا في مثله كقوله أنت طالق بحكم القاضي وان قال بحرف اللام يقع في الوجه كلها سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد وان ذكر بحرف في ان أضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجه كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه للحال لانه يذكر للعلم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة هنا التقدير في قدر شيئا وقد لا يسد رحى لو أراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان أضافه الى العبد كان عليك في الاربع الاول تعليق في غيرها كذا في التبيين \* ولو قال ان أعاني الله أو بمعونة الله يريد به الاستثناء فهو مستثنى فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* وان علق الطلاق بمشيئة من لا يوقف على مشيئته فحوا ان يقول ان شاء جبريل والملائكة أو الجن أو الشياطين فهو بمنزلة التعليق بمشيئة الله تعالى ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد لم يقع الطلاق لانه علق بشرطين لم يعلم وجود أحدهما والمعلق بشرطين لا ينزل عند وجود أحدهما كذا في البدائع \* ولو قال لرجل طلق امرأتي ان شاء الله وشئت أو ماشاء الله وشئت وطلقها المخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتي بمشأه الله وشئت وطلقها على مال يجوز لان ههنا دخلت المشيئة على البسول لا على الطلاق فيلغي ذكر البسول ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا في المحيط \* واذا علق الطلاق بمشيئة الخاطم لم تطلق فكذا في النهر الذائق \* رجل طلق امرأته ثلاثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري أي شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في التبيين والمزيد \* وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال أنت طالق الا أن يشاء فلان غير ذلك أو الا أن يريد فلان غير ذلك أو الا أن يحب فلان غير ذلك أو الا أن يرضى أو يهوى أو يرى فلان غير ذلك أو الا أن يبدو فلان غير ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة أو غيرها من اخواتها من فلان في مجلس علم فلان والعبرة للغير دون الضمير بطونه حتى لو قال فلان شئت غير ذلك أو أردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان لم يشأ أو لم ير ذلك بقلبه ولو شاء بقلبه غير ذلك ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى بالا الا أن فعل نفسه بان قال أنت طالق الا أن أشاء غيره أو أريد غيره ينزل الطلاق بعدم ذلك في عمره لا بعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي المحبة والرضا والهوى وغيرها مما ذكره فلو مات قبل أن يشاء غيره طلقت آخر الحياة

طلقت وان قال عنت به الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ولو قال لها أنت مطلقة بالتخفيف أو قال أطاقتك ان نوى به الطلاق يقع والا فلا اذا قال لا امرأته أعزتك طلاقك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه انطلق كما لو قال أقضتكم طلاقك وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله رهنك طلاقك والصحيح انه لا يقع ولو قال خليت طلاقك أو قال خليت سبيل طلاقك أو قال تركت طلاقك ان نوى وقوع الطلاق يقع والا فلا ولو قال برئت من طلاقك اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقع ولو قال أعزتك طلاقك لا يقع الطلاق ولو جمع بين منكوحته ورجل وقال أحدكما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية فقال طلقت احدا كما



طلعت امرأته ولو قال احدا كاطالق ولم ينوشب الا تطلق امرأته وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انها تطلق ولو جمع بين امرأته وماليس يجعل للطلاق كالبهية والحجر وقال احدا كاطالق طلعت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهم اوقال محمد رحمه الله تعالى لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدا كاطالق لا تطلق الحية ولو قال فلانة طالق ثلاثا وفلانته معها لامرأته أخرى طلقت ثلاثا وكذا لو قال فلانة طالق ثلاثا ثم قال أشركت فلانة معها طاعت كل واحدة ثلاثا ولو قال لثلاثه الأربع يمكن تطبيقه طلعت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال يمكن تطبيقه ثلاث أو أربع الا ان ينوي قسمة كل واحد بينهما فتطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال يمكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمانى تطليقات فان زاد على الثمان طلعت كل واحدة ثلاثا وكذا لو قال أشركتكن في تطليقة فهذا او ما لو قال يمكن تطليقة (٤٥٧) سواء رجل قال كنت طلعت امرأتي أو كنت طلعت احدى نسائي أو قال كنت طلعت

امرأته الى يقال لها زينب أو كنت طلعت زينب وزينب الحال امرأته يقع الطلاق على امرأته للحال ولا يصدق في صرف الطلاق الى غيرها ولا في الاستناد ولو قال طلعت أو قال امرأتى تزوجتها أو قال طلعت امرأة كانت لي أو قال كانت لي امرأة فاشهدوا انها طالق طلعت امرأته للحال في هذه المسائل الا ان يقر بطلاق ماض في نكاح ماض فنحو ان يقول كنت طلعت امرأة كانت لي أو قال كانت لي امرأة فطلعتا أو قال كنت طلعت أو قال امرأتى تزوجتها أو قال كنت طلعت امرأة كانت لي يقال امرأتى تزوجتها لا يقع الطلاق على التى تكون في نكاحه في هذه المسائل اذا قال ثبتت غيرها رجل قال لامرأته أنت طالق كل سنة ثلاثا يقع الثلاث من ساعته وكذا لو قال لامرأته

الحق في العدم ولا ترث غير المدخولة وان فرغدم العدة كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير \* قال المعلى قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق لولا دنسك لولا الدار أو أنت طالق لولا لهرتك أو أنت طالق لولا شرفك فهذا كله استثناء ولا يقع الطلاق وكذا لو قال لولا الله كذا في شرح الجامع الكبير للعصيرى \* في مجموع النوازل لو قال لها أنت طالق لولا بولك أو لولا حسنتك أو لولا جالك أو لولا أنى أحبك لا تطلق والكل استثناء كذا في الخلاصة \* التعليق بمشقة الله تعالى اعدام وإبطال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو تعليق بشرط الا أن الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كالمعلق بمشقة غائب ولهذا شرط أن يكون متصلا كالأشروط وقيل الخلاف بالعكس بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وثمرة الخلاف تظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله تعالى أنت طالق فعندهم لا يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق أو قال كنت طلقك أمس ان شاء الله لا يقع عندهما ويقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها اذا جمع بين يمينين بان قال أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كملت زيدا ان شاء الله تعالى ينصرف الى الجملة الثانية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهم ما ينصرف الى الكل ولو أدخله في الايقاعين بان قال أنت طالق وعبدى حر ان شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع ومنها انه اذا حلف انه لا يحلف بالطلاق أو باليمين يحلف بذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للشرط وعندهم لا يحلف كذا في التبيين \* ذكر في إيمان الجامع أن ان شاء الله تعالى يندرج الى اليمينين في ظاهر الرواية كذا في غاية السروجى \* ولو قال ان شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق وان شاء الله أو أنت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يقع الطلاق بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا في الوجيز للكردي ولو قال أنت طالق ان شاء الله أنت طالق فلا استثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أنت طالق وقعت واحدة في الحال كذا في البحر الرائق \* ولو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله وأنت طالق ثنتين ان لم يشاء الله فالاول لا يقع شئ كذا في فتاوى قاضيان \* وفي النوازل اذا قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشأ الله فننتين فضى اليوم ولم يطلقها وقع ثنتان وان طلقها واحدة قبل مضي اليوم لا يقع عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه فلا استثناء عليهم او لا مشيئة للآخرى لانه جعل رجوعا عنه كانه قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع عن الشرط وهو المشيئة صحت نيته لانه محتمل كلامه وفيه تغليظ عليه كذا في شرح الجامع الصغير للعصيرى

يوم الخميس أنت طالق يوم الخميس أو قال أنت طالق في يوم الخميس يقع الطلاق عليه الحال رجل قال لامرأته بالفارسية \* وان اكرامسال زن خواهم فهى طالق فتزوج امرأته قبل ان يلاخ ذى الحجة من هذه السنة طلقت \* رجل طلق امرأته ثم قال لها في العدة قد طلقتك أو قال بالفارسية ترا طلاق دادم يقع تطليقة أخرى ولو قال كنت طلقك أو قال بالفارسية طلاق دادم ترا يقع أخرى \* رجل قال لامرأته انت طالق او لا لا يقع الطلاق في قولهم ولو قال أنت طالق ثلاثا او لا او قال انت طالق واحدة او لا او قال لاثنى يقع واحدة في قول محمد وأبي يوسف الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لا يقع شئ ولو قال انت طالق أو لاثنى روى أبو سليمان رحمه الله تعالى انه لا يقع ولم يذكروا فيه خلافا وذكر رواية أبي حفص ان على قول محمد رحمه الله تعالى يقع واحدة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقع ثم امرأته قالت لزوجها امرأتي طلاق فقال الزوج دادم كبر أو قال كبره كبر أو قال دادم او قال كبره باداختلف المشايخ فيه والعصيرى انه

انه لا يقع الطلاق في قولهم  
وذكر الكرخی رحمه الله  
تعالى انه على هذا الخلاف  
أيضا ولو قال والله ما أنت  
لی بامرأة أو قال على حجة ان  
كنت لی بامرأة أو قال  
ما كنت لی بامرأة أو قال لم  
أكن تزوجتك لا يقع  
الطلاق وان نوى \* رجل  
قال كل امرأة لی طالق أو  
قال امرأة لی طالق لا تدخل  
فیه المعتدة عن البائن ولو  
قال لها أنت طالق يقع  
وكذا لو قال للمختلعة این زن  
من بسه طلاق يقع الثلاث  
\* رجل أضاف الطلاق الى  
بعض المرأة ان أضاف الى  
جزء شائع نحو أن يقول  
منك طالق أو نكث طالق أو  
ربك طالق أو جزء من ألف  
جزء فمك يقع الطلاق وكذا  
لو أضاف الى بعض جامع  
نحو أن يقول رأسك طالق  
أو فركك طالق أو رقبك  
طالق أو وجهك أو روحك  
طالق أو جسدك يقع

\* وان قال لها أنت طالق ثلاثا الواحدة طلقت ثنتين ولو قال اثنتين طلقت واحدة كذا في الهداية  
\* ذكر المصنف في زيادته ان استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان بعين ذلك اللفظ وأما اذا استثنى  
بغير ذلك اللفظ فيصح وان كان استثناء الكل من الكل من حيث المعنى فإنه لو قال كل نسائي طواقي الا كل  
نسائي لا يصح الاستثناء بل يطلق كلهن ولو قال كل نسائي طواقي الا زينب وعمرة وبكرة وسلمى لا تطلق  
واحدة منهن وان كان هو استثناء الكل من الكل كذا في العناية \* ولو قال نسائي طواقي الا هؤلاء وليس  
له نساء غيرهن فإنه يصح الاستثناء ولا تطلق واحدة منهن كذا في البدائع \* ولو قال نسائي طواقي فلانة  
وفلانة وفلانة الا فلانة فلا يستثناء جائز ولو قال فلانة طالقي وفلانة طالقي وفلانة طالقي الا فلانة لا يصح  
الاستثناء وكذا اذا قال هذه وهذه وهذه الا هذه كان الاستثناء باطلا كذا في المحيط \* ولو قال نساؤه طواقي  
الا زينب لم تطلق وان لم يكن له غيرها كذا في غاية السروجي \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة وواحدة  
وواحدة بطل الاستثناء ووقع الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع ثنتان وقول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أرجح فكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرى توقف صحة الاولى الى أن يظهر أنه مستغرق أو لا  
وهما يريان اقتصار صحته على الاولى كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة الا ثلاثا  
يقع الثلاث ويطل الاستثناء في قولهم جميعا كذا في البدائع \* ولو قال أنت طالق واحدة واثنتين الا اثنتين  
أو اثنتين وواحدة الا اثنتين يقع الثلاث وكذا اثنتين وواحدة الواحدة كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت  
طالق واحدة واثنتين الواحدة يقع ثنتان كذا في الذخيرة \* ولو قال أنت طالق ثنتين وأربعة الا خمسة وقع  
الثلاث كذا في الظهيرية \* ولو قال للدخولة أنت طالقي أنت طالقي أنت طالقي الواحدة يقع الثلاث كذا  
في البحر الرائق \* في المنتقى اذا قال لها أنت طالقي ثلاثا ثلاثا الا أربعاً نهى ثلاث في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ويصير قوله ثلاثا ثلاثا باطلا وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى انما تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثنتين  
وثنيتين الا ثنتين ان نوى الاستثناء من احدى الثنتين لا يصح وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الاخرى  
يصح وان لم تكن له نية بصح الاستثناء ووقع الثنتان كذا في الظهيرية وغاية السروجي \* ولو قال أنت  
طالقي ثنتين وثنيتين الا ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالقي أربعاً الا ثلاثا تقع واحدة \* ولو قال أنت  
طالقي ثلاثا الواحدة واثنتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال يقع الثلاث وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يقع ثنتان بصح استثناء الواحدة ويطل الباقي كذا في فتاوى قاضيان \* ويطل الاستثناء

(٥٨ - فتاوى اول) الطلاق ولو قال دملطالق فيه روايتان ولو قال بطنك أو ظهره قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق وإن أضاف إلى جزء من غير جامع فهو أن يقول شعرك طالق أو صدرك أو فخذك أو رجلك أو يديك أو دبرك وما أشبه ذلك لا يقع الطلاق ولو قال هذا الرأس طالق وأشار إلى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كالقول رأسك وهذا طالق ولهذا لو قال لغيره بعت منك هذا الرأس بالف درهم وأشار إلى رأس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع رجل قال لغيره أخبرا امرأتى بطلاقها أو بنسرها بطلاقها أو أحل إليها طلاقها أو أخبرها أنها طالق أو قل لها إنها طالقت فقال لا يتوقف على وصول الخبر إليها ولا على قول المأمور ذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع الطلاق ما يقل لها المأمور ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا ما ينبغي أن يقع الطلاق للمصلح كالقول أحل لها طلاقا أو كالقول اكتب إلى امرأتى أنها طالقت رجل قال لا امرأته أنت طالقتي مثل نسخة ذاتي يقع واحدة ولو قال مثل نسخة ذاتي ونصف

يقع تطليقتان وكذا الوفاة مثل درهمين يقع واحدة ولو قال مثل ثلاث دراهم يقع طلاقان فالحاصل انه اذا شبه الطلاق بما يوزن بسبعة واحدة يقع واحدة وان شبه بما يوزن بسبعين يقع تطليقان وان شبه بما يوزن بثلاث سنجات أو أكثر يقع الثلاث فالدانق يوزن بسبعة واحدة وكذلك الدرهمان ودانق ونصف دانق يوزن بسبعين وكذا ثلاثة دراهم فعلى هذا يخرج هذا الجنس من المسائل اذا جاع بين امرأتين احدهما ما صححة النكاح والاخرى فاسدة النكاح فقال احدا كما طالق لا تطلق صححة النكاح كالوجه بين منكوحة وأجنبية وقال احدا كما طالق ولو كان له امرأتان اسم كل واحدة منهما زينب واحداهما صححة النكاح والاخرى فاسدة النكاح فقال زينب طالق طلقت صححة النكاح فان قال عنيت به الاخرى لا يصدق قضاء كما لو قال زينب طالق وامرأة زينب طلقت امرأته فان قال عنيت زينب أجنبية لا يصدق قضاء (٤٥٨) وكذا الوفاة احدى امرأتين طالق طلقت صححة النكاح ولو جع بين صححة النكاح

(١) أن يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا الأربعة وأن يستثنى بعض التطليقة كقوله أنت طالق الانصفا هكذا في الخلاصة \* ولو قال ثنتين ونصفا الانصفا لا يصح الاستثناء ويقع الثلاث ولو قال أنت طالق ثنتين ونصفا الاثنتين ونصفا عند محمد رحمه الله تعالى تقع واحدة لان بعد الاستثناء يبقى نصف تطليقة ولو قال واحدة ونصفا الا واحدة تقع واحدة كذا في العتبية \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة ونصفا يقع عليها ثنتان كذا في البدائع \* رجل قال لامرأة أنت طالق ثلاثا الا نصفها يقع ثنتان ولو قال الا نصفاهن يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال أنت طالق ثلاثا الا نصف تطليقة وقع الثلاث وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو المختار كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت بائن الا بائنا فان نوى بالاولى ثلاثا وبالآخرى واحدة يصح الاستثناء ويقع ثنتان وكذا أنت طالق واحدة البتة الا واحدة بنوى بالبتة ثلاثا كذا في العتبية \* رجل قال لامرأة أنت بائن بنوى بذلك ثلاثا الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين وكذا الوفاة أنت طالق ثلاثا بائنا الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين ولو قال أنت طالق ثلاثا بائنا واحدة أو قال ثلاثا لبتة الا واحدة يقع رجعتان وكذا الوفاة أنت طالق ثلاثا الا واحدة بائنة أو واحدة ببتة يقع تطليقتان رجعتان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق ثنتين بائنتين الا واحدة فالواقع بائن كذا في الكافي \* ولو قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة بائنة أو واحدة البتة طلقت تطليقتين رجعتين قال في الزيادات اذا قال أنت طالق اثنتين البتة الا واحدة فهي طالق واحدة بائنة وكذلك اذا قال لها أنت طالق ثنتين الا واحدة البتة فهي طالق واحدة بائنة أو قال الا واحدة بائنا فهي طالق واحدة رجعية قال في الكتاب الا أن بنوى أن يكون البائن صفة للثنتين حينئذ تطلق واحدة بائنة لانه نوى ما يحتمل لفظه كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق بائن وأنت طالق غير بائن الا ذلك البائن لا يصح الاستثناء كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة أو ثنتين طوبى بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة في رواية ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في فتح القدير \* ولو قال ثلاثا الا شيئا يقع ثنتان وكذا الا بعضهم ولو قال ثنتين الا نصف طلقة أو الاشياء يقع ثنتان عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى استثناء النصف استثناء الواحدة كذا في العتبية \* وفي المنتقى اذا قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة أو لاشيئ فهنالم

(١) قوله ان يزيد الخ عبارة الخلاصة وما يبطل الاستثناء أربعة احدها ما ذكر اعني عدم الاتصال الثاني أن يزيد المستثنى على المستثنى منه الخ الثالث أن يكون مساويا للخ الرابع أن يستثنى بعض التطليقة الخ انتمت فكان الاولى ذكرها بلفظها الخ قوله عن الركعة اه بحرأوى

وفاسدة النكاح فقال طلقت احدا كما طلقت صححة الشكاح كالوجه بين منكوحته وأجنبية فقال طلقت احدا كما طلقت منكوحته النائم اذا طلق امرأته فأخير بذلك بعد الاتية فقال أجزت ذلك الطلاق لا يقع وكذا الصبي اذا طلق امرأته أو طلقها أجنبي فأجاز بعد البلوغ \* ولو قال النائم بعد الانتباه أو وقعت ذلك الطلاق أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا يقع الطلاق وكذا الصبي اذا قال ذلك بعد البلوغ \* رجل له امرأتان فقالا لاحدهما أنت طالق أربعة فقالت الثلاث تكفي في فقال الزوج أو وقعت الزيادة على فلانة لا يقع على فلانة شيء وكذا الوفاة الزوج الثلاث لك والباقي لصاحبتك لا تطلق الاخرى \* رجل قال لامرأة أنت طالق واحدة أو ثنتين يقع واحدة ولا يجبر

\* رجل قال لامرأة قد طلقك الله أو قال لعبدك الله ذكر في الوقعات انه يقع نوى أو لم ينو ذكر في العميون والبقالي يستثنى ان نوى يقع والا فلا اذا سأل الغيرة وقال طلقت امرأتك فقال طلقها الله حينئذ يقع وكذا العتق \* رجل قال لامرأة في غضب أو خصومة اي هزأ طلاقه بر وطلقت ثلاثا وكذا الوفاة اي طلاق دأده طلقت ولو قال اي سه طلاقه طلقت ثلاثا ولو قال لها يا عريسة اذهبي ألف مرة ينوى الطلاق طلقت ثلاثا \* رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة بائنة أو جعلتها ثلاثا اختلفت الروايات فيه والصحيح ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح بائنا ولا ثلاثا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بائنا ولا يصح جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة أنزمت امرأتى ثلاث تطليقات تلك التطليقة أو قال أنزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال وان قال الزمتا ثلاثا فانها ثلاث وان قال أنزمتها

تطلقتهن فهو ثنتان ولو طلقها واحدة ثم راجعه ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة لأنه لا يملك إبطال الرجعة ولو قال لها بعد الدخول إذا طلقك واحدة فهو بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بائنا ولا ثلاثا لأنه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال لها إذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه هذه المقالة لأن التطليقة لم تقع عليها إذا قال لأمراة به - الدخول ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلاث كما لو قال لها بالعربية أنت طالق أنت طالق أنت طالق فانه يقع الثلاث ولو قال لأمراة ترا طلاق أو قال دامت طلاق ونوى الثلاث صحت نيته رجل قال لأمراة ترا تلأغ فلهذه خمسة ألفاظ أحدها هذه والثانية ترا طلاع والثالثة ترا تلأغ والرابعة ترا طلال والخامسة ترا تلأغ نقل عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يميز بين العالم والجاهل فقال إذا كان عالما لا يقع (٤٥٩) وان كان جاهلا يقع ثم رجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها

ولا يفرق بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون الكل طلاقا ولا يميزون ومن الناس من لا يحسن الكلام وقد يقصد الطلاق ويحجر على لسانه ذلك في الغضب والخصومة قيل له فان كان الرجل عربيا قال وان كان عربيا فكذلك لان من العرب من يذكر الكاف مكان القاف فان قال نهدت ذلك كما يقع الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى الآن يشهد قبل التلفظ فيقول للشهود ان امرأتي تطلب مني الطلاق وأنا لا أريد فانا ألتفظ بهذا قطع الخصومة ثم يخطب بذلك ويسمع الشهود ذلك فان شهدوا بذلك عند القاضي خبثه فلا يقضى القاضي بالطلاق وعن الشيخ الإمام هذا قال استفتيت عن تركي قال لأمراة ترا تلاق وفي التركية يقال

يستثن شيئا وطلقت ثلاثا كذا في المحيط \* قال لها أنت طالق أربعا واحدة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقع ثلاث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع ثنتان والاول اصح كذا في الحاوي \* ولو قال لأمراة أنت طالق أربعا الثلاثا تقع واحدة أو خسا الا واحدة يقع الثلاث كذا في فتح القدير \* ولو قال خسا الا ثلاثا يقع ثنتان كذا في العناية \* وإذا قال أنت طالق عشرة الاثنا اتقع واحدة وإذا قال الاثنا يقع ثنتان وإذا قال الاسباع يقع ثلاث وكذلك لو قال الاسباع أو خسا أو أربعا أو ثلاثا أو ثنتين أو واحدة يقع ثلاث كذا في البدائع \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة وقعت واحدة لانه يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث بقي ثنتان يستثنى من الثلاث فتبقى واحدة كذا في الجوهر النيرة \* وإذا قال أنت طالق عشرة الا تسعا الا اثنا فاستثنى ثمان من تسع تبقى واحدة استثناءها من العشر فكأنه قال أنت طالق تسعة اطلق ثلاثا وان قال عشرة الا تسعا الا واحدة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثناءها من العشر يبقى اثنتان كذا في السراج الوهاج \* عن ابن سماعة فبين قال لها أنت طالق أربعا الا ثلاثا الا اثنتين قال يقع الثلاث كأنه قال أنت طالق أربعا الا واحدة كذا في الحاوي \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة الا واحدة يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في غاية السروجي \* ان قال ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين الا واحدة يقع واحدة ولو قال عشرة الا تسعا الا اثنا فاستثنى ثمان يبقى واحدة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال لأمراة أنت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان كذا في فتاوى قاضيان \* في الخانية رجل قال لأمراة أنت طالق أبدأ ما خلا اليوم طلقك الحال كأنه قال أنت طالق تطليقة لا تقع عليك اليوم كذا في التارخانية \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا غير واحدة فاستثنى ثنتان كذا في العناية \* ولو قال لأمراة أنت طالق ان كلمت فلانا الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بكلامها قبل قدوم فلان قدم فلان أو لم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدومه ولو قال لها أنت طالق الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بقوت قدوم فلان في امر به - نى انه لو لم يقدم حتى مات ينزل الطلاق في آخر احواله وان قدم فلان لم تطلق كذا في شرح المختص الجامع الكبير \* وإذا قال لأمراة أنت طالق ثلاثا الا واحدة غدا أو قال الا واحدة ان كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجي الغد والكلام وعند الكلام ومجي الغد يقع ثنتان \* رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا الا ناسيا فكلمة ناسيا ثم كلمها فلانا كرا كان حائشا ولو قال لأمراة أنت طالق ان كلمت فلانا الا أن الشئ فكلمة ناسيا ثم كلمها فلانا كرا الا يكون حائشا لان كلمة الا أن لا غاية رجل قال لغيره لا جيتك الى عشرة أيام الا أن أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبدأ فان كانت يمينه بالله

للطحال تلاق وقال الزوج أردت الطحال وما أردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق ولا يصدق في إقضاء لان هذا مما يجري على لسان الناس خصوصا في الغضب والخصومة فيكون الطلاق واقعا ظاهرا ولا يصدق قضاء \* رجل طلق امرأته أو أعتق عبده أو دبر بالبرية وهو لا يعلم ان كان يعلم ان هذا ابتاع الطلاق والعناق ولكن لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وان كان لا يعرف معنى اللفظ وان كان لا يعلم ان هذا طلاق أو عناق الا أن الرجل لقن أن يقول طلقك امرأتي أو امرأتي طالق فقال ذلك فكذلك الجواب يقع الطلاق والعناق وان باع بالبرية وهو لا يعرف معنى اللفظ لا يبيع والشراء وان لقنت المرأة أن تقول أبرأت زوجي عن المهر فقالت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وسأى في جنس هذا في فصل الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال لأمراة أنت طالق ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المروج له فيه سواء قالوا هذا كسكوت البكر لما جعل رضاشرا ولا يفرق بين العلم والجهل

وهذا الجواب ظاهر فيما اذا علم ان الاستثناء اذا اقترن بالطلاق يعطل الطلاق وان لم يعلم ذلك فكذلك الجواب وان كان يعرف الاستثناء مقصدا  
 ابقاء الطلاق بخبر الاستثناء على لسانه من غير قصد لابقع الطلاق أيضا وروى عن شداد بن حكيم انه قال اختلفت أنا وخلف بن أبوب في  
 هذه المسئلة فقلت الاستثناء صحيح والطلاق باطل وقال خلف رحمه الله تعالى اختلفت أنا وشداد في مسئلة فقال لي أبو يوسف رحمه الله تعالى سئل فأنه فقال يصح الاستثناء  
 فقلت له قال رأيت لوقال لها أنت طالق بخبري على لسانه أو غير طالق أن يقع الطلاق قلت لا قال فلهذه كذلك وروى هشام عن محمد  
 رحمه الله تعالى رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم بخبري على لسانه صوم شهر قال محمد رحمه الله تعالى عليه صوم شهر ولو أراد أن يقول شيئا  
 بخبري على لسانه النذر أو الطلاق (٤٦٠) أو العتاق قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في النذر يلزمه المنذور به بخلاف وفي

الطلاق والعتاق يقع الطلاق  
 والعتاق في قول محمد رحمه  
 الله تعالى وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى لا يقع  
 الطلاق فيما بينه وبين الله  
 تعالى ويقع العتق وعن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى على  
 عكس هذا يقع الطلاق  
 ولا يقع العتاق والظاهر من  
 قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وقوع الطلاق والعتاق  
 كما قال محمد رحمه الله تعالى  
 ولو جرى على لسانه كلمة  
 كفر لا يكسر بالاختلاف  
 \* رجل قال لامرأته أنت  
 طالق لو نيت طلقت ثنتين ولو  
 قال أنت طالق ثلاثه أو أن  
 طلقت ثلاثا اذا قال  
 لامرأته أنت طالق أنت أو  
 قال أنت طالق وأنت قال  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 يقع واحدة وقال محمد رحمه  
 الله تعالى يقع ثنتان ولو  
 قال ذلك لامرأته أنت  
 أنت طالق أنت للمرأة الأخرى  
 أو قال فأنت أو قال وأنت  
 يقع الطلاق عليهما امرأة

لا يحنث وان كانت بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء رجل قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا  
 لا يقع عليك الا بهد كلام فلان فدخلت الدار طلقت ثلاثا وكلام فلان باطل كذا في فتاوى قاضيان  
 \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة ن حط وطهرت أو ان دخلت الدار فاشترط انصرف الى المستثنى  
 منه كأنه قال أنت طالق ثلاثا ان فعلت كذا الا واحدة يتعمق بالشرط ثنتان كذا في شرح  
 الزيادات لا تعني في الولوالجية لو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة لا سنة كانت طالق ثنتين للسنة عند كل  
 طهر تطليقة واحدة كذا في البحر الرائق \* وشرط الاستثناء أن يتكلم بالحروف سواء كان مسهوعا ولم يكن  
 عند الشيخ الامام الفقيه أبي الحسن الكرخي وكان الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول انه  
 لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل كذا في المحيط \* والصحيح  
 ما ذكره الفقيه أبو جعفر كذا في البدائع \* ويصح استثناء الاصم كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المتن  
 المرأة اذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسهها أن تكون من الوطء كذا في التتارخانية \* وشرط صحة  
 الاستثناء أن يكون موصولا بما قبله من الكلام عند عدم الضرورة حتى لو حصل الفصل بينهما بسكوت أو  
 غير ذلك من غير ضرورة لا يصح فاما اذا كان لضرورة النفس فلا يمنع الصحة ولا يعد ذلك فصلا الا أن يكون  
 سكتة هكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في البدائع \* ولو عطس أو تجشأ أو كان بلسانه  
 يقول فطال تردده ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء كذا في الاختيار شرح المختار \* قال أنت طالق بخبري على  
 لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز لا كردري وهو الظاهر من المذهب كذا في فتح القدير  
 \* رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخرها ان شاء الله فأخذ انسان فيه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع  
 يده عن فمه موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلف بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشأ كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ولو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا ان شاء الله أو ثلاثا واحدة ان شاء الله أو قال أنت طالق وطالق  
 وطالق وطالق ان شاء الله لا يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند حاصص  
 ولم تطلق كذا في محيط السرخسي \* لو قال أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذلك  
 أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينهما كلام لغو كذا في الاختيار شرح المختار \* قال أنت  
 طالق أربعين ان شاء الله كان الاستثناء صحيحا في قولهم كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ان  
 ثلاثا البتة ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في غاية السروجي \* وفي المجتبى من الايمان لو قال أنت طالق  
 رجعيان شاء الله يقع ولو قال بائنا لا يقع كذا في البحر الرائق \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلم  
 ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله أو قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثلاثا

قالت لزوجها طلقني فأبى فقال دادى فقال دادم ان كان في قوله دادم أدنى تثقيل لا يقع الطلاق \* رجل قال لامرأته اذهبي ألف وبطل  
 مرة بنوى الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع ثنتان وان نوى التكرار صدق ديناه لا قضاء ولو قال  
 ذلك لغیر المدخول بها تقع واحدة ولو قال لغیر المدخول بها أنت طالق واحدة لا بل ثنتين طلقت واحدة \* رجل قال لامرأته ترا طلاق أو قال  
 طلاق ترا فهي طالق ولا فرق بين التقديم والتأخير ولو قال بالفارسية دادمت بك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق وسه طلاق طلقت ثلاثا ان كان  
 ذلك بعد المدخول ولو قال ترا بك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق طلقت ثلاثا ولو قال دو طلاق بغير حرف العطف ان نوى العطف طلقت  
 ثلاثا وان لم ينو لا يقع الا واحدة \* رجل قال لامرأته ترا سه ذكر في النوازل انه لا تطلق وقال الصدر التهم بدرجته الله تعالى عندها تطلق  
 قال لامرأته أنت واحدة ونوى به الطلاق يقع واحدة أعرب الواحدة ولم يعرب ولو قال لامرأته تو سه في حال هذا كره الطلاق أو الغضب

وبين الله تعالى وفي القضاء  
 تقع أخرى \* رجل قال  
 لامرأته أنت طالق أكثر من  
 واحدة وأقل من اثنين قال  
 الشيخ الامام هذا القياس ان  
 يقع ثمان لكن ذكر في  
 اختلاف العلماء انه يقع  
 الثلاث \* رجل قال احدي  
 امرأتى طالق وليس له الا  
 امرأة واحدة طلقت امرأته  
 \* رجل قال لامرأته أنت  
 طالق أنت طالق أنت طالق  
 وقال غيبته بالاولى الطلاق  
 وبالثانية والثالثة افهامها  
 صدق ديانه وفي القضاء  
 طلقت ثلاثا \* رجل قال  
 لامرأته أنت طالق وقال  
 غيبته الطلاق عن الوثاق  
 صدق ديانه لا قضاء ولو قال  
 ما غيبته به الطلاق عن  
 النكاح لا يصدق أصلا  
 وان صدقه المرأة في ذلك  
 لا يلتفت الى تصديقها ولو  
 قال أنت طالق من عمل  
 كذا طلقت قضاء \* رجل  
 قال له غيره أنت امرأه غير

هذه فأجاب وقال كل امرأة على طالق ذكر في النوازل أنه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجها أتريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت نفسي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى قوله نعم يحتمل الرديعي طلق أن استطاعت ويحتمل التفويض فأى شئ نوى صحته نيته وكذا لو قال رجل لغيره أتريد أن أطلق امرأتك فقال خواهم أو قال هلا يده فهو على هذين الوجهين رجل قال لغيره خواهي تازنت واطلاق كمن فقال الزوج خواهم فقال الرجل دادمش سه طلاق قال بعض المشايخ لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجعل هذا بمنزلة ما لو قال لامرأته طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال ذلك الرجل دادمش طلاق يقع واحدة وإنما يصح هذا الجواب إذا واد الزوج تفويض الطلاق إليه أما إذا أراد به الرد لا يقع الطلاق رجل عرف أنه كان مجنوناً فالتق له امرأته طلاقاً المارحة فقال الزوج أصابني المجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله وطلاق المعتوم غير واقع كطلاق المجنون



وتكاملوا في الفصل بين المعتوه والمجنون قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والعائل من يعتوه المعتوم من يختلط كلامه وافعاله فيكون ذلك غالبا وهذا غالبا فكانا سواء وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة عن قصد والعائل من يفعل ما يفعله المجانين في الاخيين لكن لا عن قصد وانما يفعل عن ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله المجانين في الاخيين لكن عن قصد يفصل ذلك مع ظهور وجه الفساد \* رجل طلق امرأته وهو صاحب برسام فلما صبح قال قد طلقت امرأتى ثم قال انى كنت اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى حين ما أقر بالطلاق ان ردته الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو أخوذ بذلك قضاء وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك في حال هذا كره الطلاق \* رجل قال لامرأته أنت طالق كل يوم مرة (٤٦٣) وكل يومين مرتين يقع عليها في اليوم الاول واحدة وفي اليوم الثاني ثلاث ان كان الطلاق يزيد على

### (الباب الخامس في طلاق المريض)

قال الشيخ دى الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا في حال صحته أو في حال مرضه برضاها أو بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانهم ما يورثان بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كاذبة أو مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة أو اعتقت في العدة فانهم يورثون كذا في السراج الوهاج \* ولو طلقها طلاقا بائنا أو نكاحا ثم مات وهي في العدة فكذلك عندنا يورث ولو انقضت عدتها ثم مات لم يورث وهذا اذا طلقها من غير سوءها فأما اذا طلقها بسوءها فلا ميراث لها كذا في المحيط \* ولو أكرهت على سؤال طلاقها ثم كذا في معراج الدراية \* ويعتبر وجود الأهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع \* في المبسوط لو كانت المرأة أمة أو كاذبة حين أباينها في مرضه ثم اعتقت الأمة وأسلمت الكاذبة فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير الحصري \* ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم ارتدت ثم أسلمت ثم مات الزوج وهي معتدة لا يورث كذا في محيط السرخسي \* واذا ارتد الرجل والعباد بالله تعالى فقتل أو لحق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الرقة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب ان كانت الرقة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا وان ارتد ما عاظم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم منه حال يرثه المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى قاضيان \* اذا جامعها ابن المريض مكرهة لم يورث قال في الاصل الا ان يكون الاب امر الابن بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقة كانه بائنا بنفسه فصير فارا كذا في المحيط \* ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم جامعها ابنة أو قبلها بشهوة ورثت كذا في محيط السرخسي \* ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت ابن زوجها ثم مات وهي في العدة لم يرث كذا في فتاوى قاضيان \* واذا طلقها بائنا في مرضه ثم صبح ثم مات لا يورث كذا في النهاية \* وان قالت طلقني الرجعة فطلقها ثلاثا أو واحدة بائنة ورثته كذا في غايه السروحي \* واذا قال لها في مرضه أمر لي بكذا واختاري فاخترت نفسها أو قال لها طلق نفسك ثلاثا ففعلت أو اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لا يورث كذا في البدائع \* واذا طلق نفسها ثلاثا فأجاز ثلث لان المبطل لا يورث اجازته كذا في التبيين \* قالوا فمن طلق زوجته في مرضه ودوامه المرض أكثر من سنتين فمات ثم جاء بولد بعد موته لا قبل من ستة أشهر انه لاميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع \* انما يشبث حكم الفرار اذا تعلق حقه باجماله وانما يتعلق به بمرض يخاف منه الهلاك غالبا

كان الطلاق يزيد على الثلاث \* رجل قال لامرأته طلقتك آخر تطليقات ذكر في المتنق انما تطلق ثلاثا ولو قال انت طالق آخر التطليقات لا يقع الا واحدة \* رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد سنة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* رجل قال لامرأته في حال هذا كره الطلاق ههنا طلاق بذاتك در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع عينة \* رجل وقعت الخصومة بشه وبين امرأته فقالت المرأة ضع ثلاث تطليقات ههنا وهناك ثلاث فصبان صغار بما يكون للحائض الا غزل فابان الرجل باصبع رجله واحدة وقال ههنا طلاقك ثم وثم حتى نحاها عن اما كنتم انما قال ادفعيه الى الحائض لينسجه في ثوبك قالوا ينبغي ان لا تطلق امرأته لانه جعل القصب طلاقا

ان لا تطلق امرأته لانه جعل القصب طلاقا \* رجل قال لنساء العالم أو نساء الدنيا طواقي لا تطلق امرأته ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طواقي وفيها امرأته طلقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال نساء بغداد طواقي وفيها امرأته لا تطلق وعن محمد رحمه الله تعالى طواقي \* رجل قال لامرأته أنت طالق في قول الفقهاء أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينهم وبين الله تعالى ما لم ينو \* رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فندى ولا يدرى أنه طلقها واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فقال وى من انشأ يد تاروى ديكرى نه نيند نه زعم انه يحل له ان يتزوجها قالوا لا يصدق قضاء \* رجل قيل له اين فلانة زن تو هست فقال هست وى زن تو سه طلاق هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله سه طلاقه وانما سمع اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء \* رجل قال لامرأته قولى انما طالق لا يقع ما لم تقل ولو قال لغيره قل لها انما طالق طلقت للعالم \* رجل قال

لامرأته أنت منى ثلاثا نوى الطلاق طلقت ثلاثا وان قال لم أو الطلاق ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق لم يصدق قضاء وان لم يكن في حال مذاكرة الطلاق قالوا نحن نرى ان لا يصدق قضاء امرأة قالت لزوجه طلقتي فأشار إليها بثلاثة أصابع ونوى به ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظه وذكري كتاب الطلاق اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار إليها بثلاث أصابع ونوى به الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة \* رجل رأى شخصا وظن انها عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى هذا الشخص فاذا الشخص غير عمرة وامرأته عمرة تطلق امرأته لان المعبر عند عدم الإشارة هو الاسم وقد وجد \* رجل قال لامرأته جه طلاق كرده جه في لا تطلق امرأته ولو قيل لرجل اطلقت امرأتك فقال عدها مطلقه او احسبها مطلقه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجه طلقتي فقال لست لي بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأة قالت لزوجه طلقتي فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة. (٤٦٣) \* رجل طلق امرأته واحدة أو

ثنتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقها ولم تحفظ حق أيها وعانت به في ذلك فقال الزوج هي ثانية أو قال الزوج هذه ثالثة تقع أخرى ولو عانت به ولم تذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الا بالنية \* رجل قال لامرأته أنت طالق ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولو قال أنت طالق لا يقع شيء وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه في العرب وقال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى لو أن عجميا قال ذلك بالقارسية وحذف الحرف الآخر لا يقع وان نوى لانه غير معتاد في العجم ولهذا قالوا لو قال لعبد له نوازل ولم يذكر الذال لا يقع وان نوى وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى لا فرق بين العربية والفارسية اذا نوى صحت نيته وهذا كله اذا قال أنت

بأن يكون صاحب فراش وهو الذي لا يقوم بحوائج البيت كما يعتاده الاصحاب وان كان يقدّر على القيام بتكليف والذي يقضى حوائج البيت وهو يشتكي لا يكون فارا لان الانسان قليا يتخلو عنه والصحيح أن من عجز عن قضاء حوائج خارج البيت فهو مريض وان أمكنه القيام به في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام به في البيت كالقيام بالبول والغائط كذا في التبيين \* والمرأه اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام للصعود على السطح كانت مريضة والا فلا وقد ثبت حكم القرار بما هو في معنى المرض في نوجه الهلاك الغالب فان كان الغالب من حاله السلامة كان كالصحيح ولا يكون فارا فان كان محصورا أو في صف القتال أو نازلا في مسبة أو راكب سفينة أو محبوسا بقود أو رجم فهو سليم البدن عيانا والغالب من حاله السلامة اذا لحسن لدفع بأس العدو وكذا المنعة وقد يتخلص عن الحبس والسبعة بنوع من الحيل وان خرج للبارزة أو قدم ليقتل في قتل مستحق عليه أو انه كسرت السفينة فبقى على لوح أو بقي في فم سبع فالغالب منه الهلاك فيحقق منه القرار والمقعد المفلوج مادام يزاد ما به كالمريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي \* وكذلك المدقوق على هذا وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدر الشهيد حسان الأئمة كذا في المحيط \* صاحب السبل اذا طلق به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن وبأس الشق كذا في البدائع \* فسر أصحابنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه به سنة كتصرفه حال صحته كذا في التمراشي \* صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أعيد المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبرز بعد المبرز الى الصف صار في حكم الصحيح كالمرضى اذا برأ من مرضه كذا في البدائع \* ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان بوعد تلف لا يصير فارا وان كان محبوسا أو قيد يصير فارا كذا في الغتاية \* واذا طلقها في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات بغير ذلك المرض غير انه لم يصح فلها الارث كذا في الكافي \* ولو طلقها في مرضه ثم قتله لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي \* المرأة كالرجل حتى لو باشرت بسبب الفراق من خيار البلوغ والعتيق وتمكن ابن الزوج والارتداد نحو ذلك بعدما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره من الزرع لكونها فارة والحامل لا تكون فارة الا اذا جاءها الطلق كذا في التبيين \* ولو فرق بين المريضة وزوجها لعنة بأن كان الزوج عنيئا فأجل سنة فلم يصل إليها فخرت وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة أو لجب بأن طلق امرأته طلاقا ثابعا - مدخل بها ثم فترقحها في العدة فعملت بذلك وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة لم يرث الزوج في المسلتين كذا في شرح تخفيض الجامع الكبير \* واذا قذفها

طال لا يكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق وان لم ينو ويكون الاعراب قائما مقام الحرف هذا اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق ولا في حال الغضب وان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم ينو ولو قال انت طاو سكت أو أخذ انسان فقه لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت بحذف حرفين من الكلام ولو قالت المرأة لزوجه طلقتي فقال دأيم ان كان ذلك في موضع يكون ذلك عرفهم يقع الطلاق امرأة قالت لزوجه كيف لا تطلقني فقال الزوج توخو سرنا بى طلاق كرده قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه أنت بجميع أجزائك مطلقه ولو قال ذلك يقع الطلاق وان لم ينو كالقول أنت مطلقه \* رجل أراد ان يقول لامرأته أنت طالق ثلاثا فلما قال أنت طالق اخذ انسان فقه او مات يقع واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا ومات المرأة بعد قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثا لا يقع شيء وكذا لو قال أنت طالق واحدة فصادفها

قوله أنت طالق وهي حية وصادفها قوله واحدة وهي ميتة لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون نفريضان طلقت نفسها في المجلس يقع والافلا بخلاف قوله وهبت لك طلاقك فانه يقع الطلاق وقد ذكرنا اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فقالت المرأة هب لي طلاق فقال وهبت يريد به ترك الطلاق والاعراض عنه فهي امرأته \* رجل قال لامرأته أنت طالق وانا بالخيار ثلاثا أيام يقع الطلاق ويطلق الخيار \* رجل سعى امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها لا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء \* رجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم أو عدد التراب أو عدد البحار طلقت ثلاثا وكذا لو قال أنت طالق مثل الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث يقع واحدة بآنية ولو قال أنت طالق مثل الاساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار يقع واحدة بآنية في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى (٤٦٤) يقع واحدة رجعية وهذا الجنس يأتي في فصل التشبيه ان شاء الله تعالى \* رجل قال لامرأته

قبل الدخول بها أنت طالق  
احدى وعشرين طلقت  
ثلاثا عندنا وقال زفر رحمه  
الله تعالى يقع واحدة ولو  
قال واحدة وعشرين  
او واحدة وثلاثا يقع واحدة  
في قولهم الا في رواية عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
ولو قال احده عشر طلقت  
ثلاثا ولو قال واحدة وعشرة  
طلقت واحدة \* رجل قال  
لامرأته المدخولة أنت طالق  
فقال لا اكفي بواحدة  
فقال دو كبر ان نوى اثبات  
الطلاق طلقت ثلاثا \*  
رجل قال لامرأته ان  
تكوني امرأتى فانت طالق  
ثلاثا قالوا ان لم يطلقها  
تطليقة بآنية عند فرأغهم من  
اليمين طلقت ثلاثا \* رجل  
قال لامرأته أنت طالق مع  
كل شربة لم تطلق حتى يشرب  
ولو قال أنت طالق مع كل  
تطليقة وكان ذلك بعد  
الدخول طلقت للحال ثلاثا  
\* رجل له بنت ذوات ازواج

فالتعنوا وهي مريضة وفرق القاضي بين ما وماتت وهي في العدة لا يرمي الزوج كذا في السراج الوهاج  
\* واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان حيضها مختلفا في الميراث تأخذ بالاقل وان كان حيضها  
معلوما فأنقطع الدم عنها وكانت أيامها أقل من عشرة فإن مات قبل أن تغتسل أو قبل أن يذهب وقت الصلاة  
ترث وكذلك ان اغتسلت وبقي عضولها ينصبه الماء كذا في الظهيرية \* فرق بالعدة والجلب في مرض الزوج  
ومات في عدته لم ترثه لرضاها بالفرقة كذا في التمر تاشي \* ولو قذف امرأته في المرض ولا عنها في المرض  
ورثت في قولهم جميعا وان كان القذف في العدة والعان في المرض ورثت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى كذا في البدائع \* واذا آلى منها في المرض فأنقضت مدة الابلاء في المرض ورثت مادامت  
في العدة وان كان الابلاء في العدة ومضت المدة في المرض لم ترث ولو قال لها في مرضه كنت طلقته ثلاثا  
في صحتي وأنقضت عدتك فصدقته ثم أقراه بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز اقراره ووصيته وان طلقها ثلاثا في مرضه بأمرها ثم أقبلها  
بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج \* وانما  
يكون لها الاقل منها عندنا لو مات الزوج وهي في العدة أما اذا مات بعد انقضائها فلها جميع ما أقبلها به  
كذا في الفصول العمادية \* واذا مات الرجل فقالت امرأته قد كان طلقني ثلاثا في مرض موته ومات وأنا  
في العدة ولي الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك فالقول لها كذا في الذخيرة \* ولو قالت  
الورثة كنت أمة واعتقت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول لها كذا في غاية السروجي \* لو كانت  
المرأة أمة قد اعتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة انه كان بهد موته كان  
القول قول الورثة فان قال مولى الامة كنت أعتقته في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة  
كاتبية تحت مسلم فمات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج  
كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قالت طلقني وهو نائم وقالت الورثة طلقك في البقعة  
كان القول قولها كذا في التارخانية \* ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقته ثلاثا في صحتي أو قال  
جاءت أم امرأتى أو ابنة امرأتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بينا رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها  
في العدة وأنكرت المرأة ذلك بآنية منه ولها الميراث فان صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العمادية  
\* واذا طلق امرأته ثلاثا في مرض موته وماتت وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع اليمين وان تطاوت  
المدة فاذا حلفت أخذت الميراث وان نكحت فلا ميراث لها كالأقرب بانقضاء العدة ثم أنكرت وان لم تقبل  
شيئا ولكنها تزوجت بزواج آخر في مدة تنقض في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدتي من الاول فانها

فقال زوج واحدة منهم دخترتاك طلاق دادم يقع الطلاق على امرأته \* رجل قال لامرأته تراكي أو قال تراسه  
قال الصدر الشهد رحمه الله تعالى طلقت ثلاثا ولو قال تو يكي أو قال تو سه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق قال مولانا رضى  
الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا  
بالبيعة كالألوق بالعمرية أنت واحدة ولو قال اين زن كه مر است بسه قال أبو نصر الدوبى رحمه الله تعالى لا يقع وقال أبو بكر العياضى  
رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال لامرأته أنت ثلاث قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى يقع  
\* رجل قال لامرأته دست بازداشتى بیک طلاق فقالت المراقباز كوى تا كواهان بشنوند فقال الزوج دست بازداشتى بیک طلاق فلما  
افترقا قالت له اجنبية زن را دست بازداشتى فقال دست بازداشتى بیک طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة دست بازداشتى بیک يكون انشاء

فتطلق ثلاثا الا اذا قال غنيت بالنسبة والثالثة الاخبار ولو قال دست بازاد شتم يكون اخبارا ورجل قال لامرأته وبسه طلاقا بش  
ان نوى ايقاع الطلاق يكون طلاقا والا فلا لان هذا الكلام محتمل فيحمل انه أراد بذلك وبسه طلاقا ملكا مني فلا بد من النسبة وكذا لو قال  
أنت بثلاث تطليقات يحتمل ذلك أيضا الا أنه غلب استعماله في ايقاع الطلاق حتى لو ظهر ما يدل على انه أراد به الملك لا يقع \* رجل قال  
لامرأته أنت طالق كذا كذا اطلقت ثلاثا لان كذا يستعمل في العدد وأقل عدد من ليس بينهما حرف العطف أحد عشر فتطلق ثلاثا  
\* رجل قال لامرأته أنا أستكشف منك كالبراق في الفم فقالت المرأة فان كنت تستكشف عنها فارم بهم افعال الزوج فذهب وروى بالبراق  
وقال ربيت ونوى به الطلاق لا تطلق لانه لو قام ونوى به الطلاق لا تطلق فكذا اذا برق ونوى به الطلاق \* رجل قال له غيره تزوجت امرأة  
أخرى فقال نعم فقال له لم طاعت الاولى فقال بالفارسية از بلات ترا ولم يكن تزوج (٤٦٥) امرأة أخرى ولا كان طلق الاولى ولم يرد به

الطلاق لا تطلق امرأته

\* امرأة قالت لزوجها

طلقني ثلاثا فقال الزوج

ايك هز اطلاق لا تطلق

امرأته لانه كلام محتمل \*

رجل قال لامرأته لا تخبرني

من الدار بغير اذني فاني

حلفت بالطلاق فخرجت

بغراذنه لا تطلق لانه لم يذكر

انه حلف بطلاقها فقلعه

حلف بطلاق غيره فكان

القول قوله \* رجل له اربع

نسوة فقال لواحدة أنت ثم

أنت للمرأة الاخرى ثم أنت

للرأة الاخرى ثم أنت طالق

للاربعة طلق الرابعة لانه

جعل الطلاق نعتا للرابعة

\* رجل قال طالق فقبل له

من غنيت فقال امرأتى

طلقت امرأته \* رجل قال

امرأة طالق أو قال طلقت

امرأة ثلاثا وقال لم أعني به

امرأتى بصدق ولو قال

عمرة طالق وامرأته عمرة

وقال لم أعني به امرأتى

طلقت امرأته ولا يصدق

لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الاول وجعل اقدامها على التزوج اقرارا منها  
بانقضاء عدها دلالة ولو لم تزوج ولكن قالت أيسمت من الحيض واعتدت ثلاثة أشهر ثم مات الزوج  
وعومت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولد أو حاضت فله الميراث من الاول ونكاح الآخر  
فاسد كذا في المحيط \* اذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر أو اذا دخلت الدار أو اذا صلى  
فلان الظهور أو اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول  
في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية \* ان علق الطلاق بالشروط ان علقه بفعل نفسه  
فانه يعتبر وقت الخنث ان كان مريضاً هو في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة أو المرض كان له منه  
بدأ ولم يكن وان علقه بفعل أجنبي يعتبر فيه وقت الخنث واليمين جميعا ان كان مريضاً في الحالين ورثت  
والا فلا سواء كان له منه بدأ ولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج \* وكذلك الجواب اذا  
حلف في التعليق بفعل سواي فهو صحيح رأس الشهر وما أشبهه كذا في المحيط \* وان علقه بفعل المرأة ان  
كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض أو التعليق في الصحة والفعل في  
المرض وان كان فعلا لا بد لهما منه كالأكل والشرب والنوم والصلاة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء  
من الغريم فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماعا وان كان التعليق في الصحة والفعل  
في المرض فكذلك ايضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه  
كذا في السراج الوهاج \* اذا قال في صحته لامرأته ان لم ات بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات  
ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم تأتني بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم تأتها حتى مات  
ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ولم يرثها كذا في البدائع \* ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول  
طلاقا ثم قال لها اذا تزوجت كذا فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا فان ماتت وهي في  
العدة فهو ذم الموت في عتقه مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيبطل حكم ذلك  
انما يريد التزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا أن التزوج حصل بفعله فلا يكون فارا كذا في فتاوى  
فاضيخان \* مريض قال لامرأته وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وقال المولى أنت حرة غدا فجاء الغد ووقع  
الطلاق والعاقبة معا ولا ميراث لها وكذلك لو كان المولى تكلم بالعق أو لا ثم قال الزوج بعد ذلك أنت  
طالق غدا ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا فان قال لها المولى أنت حرة غدا او قال الزوج أنت  
طالق ثلاثا بعد غدا فان كان يعلم بمقالة المولى فهو فارا وان لم يعلم فليس بشار كذا في الظهيرية \* رجل  
قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرضت وماتت في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال

(٥٩ - فتاوى اول) قضاؤكم كذا لو قال بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم أعني به

امرأتى لا يصح بصدق قضاء وتطلق امرأته كما لو ذكر اسم امرأته ولو قال عمرة طالق وامرأته عمرة طلقت امرأته ولا يصح بصدق قضاء في صرف

الطلاق عنها وكذا لو لم ينسبها الى ابها وانما نسبها الى أمها أو الى ولدها تطلق امرأته وكذا لو أخذته أم امرأته وقالت لا أدعك تخرج الى

السفر حتى تطلق ابنتي فقال دختر را من من طلاق وقال لم أنو امرأتى طلقت امرأته قضاء \* رجل قال لامرأته في الغضب اربوزن من سه

طلاق وحذف الياء لا تطلق امرأته لانه ما أضاف الطلاق اليها \* رجل بين يديه امرأته متلفعة فقيل له هذه المتلفعة امرأتك ثم قيل له

احلف بثلاث تطليقات ان لم تكن لأم امرأتى هذه خلف بثلاث تطليقات ان ليست لأم امرأتى هذه وكانت المرأة المتلفعة أجنبية

اختلفوا فيه والفتوى على انه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأته ببيع فذهب المرأة بتغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كانت له امرأته بترمذ

فهى طالق طلقت امرأته رجل أكل خبزنا وشرب خمرنا ثم قال نان خورديم ونبيذ خورديم زنان ما به ثم قال له رجل بعد ما سكت بسبه طلاق فقال الرجل بسبه طلاق لا تطلق امرأته لأنه لما فرغ من الكلام وسكت ساعة كان هذا ابتداء كلام ليس فيه إضافة إلى شيء رجل قال له يوفه امرأته أنك طالق ان لم تقض حتى اليوم فقال المديون ناعم ولم يرد به الجواب فقال له رب الدين قل نعم فقال نعم يريد به جوابه كانت البين لازمة له لأنه اذا لم يتخلل بينهما شيء طويلا ولم يأخذ في كلام آخر كان الكل كلاما واحدا رجل قال لغيره زن انزو بسبه طلاق كذا بن كارتكرده فقال به زار طلاق يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق رجل قال له غيره هل لك امرأه الا طالق فقال لا طلقت امرأته ولو قال نعم لا تطلق لان في المسئلة الاولى يكون فائلا ليست امرأتى الا طالق ولو قال ذلك طلقت امرأته وأما في المسئلة الثانية صار قائلا امرأتى غير طالق ولو قال كذلك (٤٦٦) لا تطلق رجل حكى عين رجل ان دخلت الدار فامرأتى طالق فلما انتهى الحاكى الى ذكر الطلاق خطر به اليه امرأته قالوا ان نوى عنه ذكر الطلاق ترك الحكاية واستثناف الطلاق وكان كلامه يصلح افعالا لطلاق على امرأته يقع وان لم ينو الاستثناف لا يقع ويكون كلامه محمولا على الحكاية رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا وان كان سكوته لانقطاع النفس تطلق ثلاثا وان لم يكن لانقطاع النفس تقع واحدة لان السكوت لانقطاع النفس لا يفصل رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت فقبل له كم فقال ثلاثا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا قالوا يحتمل ان هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خاصة فان عنده اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ونوى الثلاث صححت نيته ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان

أبو القاسم الصنفار رحمه الله تعالى لا ترضى ولا ترضى هو الصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* أمة تحت عبد قال له مال المولى انتم اسحران غدا قال الزوج انت طالق ثلاثا غدا لم يكن لها الميراث وان قال لها انت طالق ثلاثا بعد غد في القياس لا ميراث لها وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها \* امرأه ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فجد وحلفه الفاذنى خلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقه بها \* مريض قال لامرأته اني قد دخلت الدار فانت طالقان ثلاثا فدخلت الدار مع ثمان مائة وفي العدة ورثت فان دخلت احداهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم مات الزوج لا ترضى وان شاء الاجنبى أو لا ثم الزوج ترضى كذا في الظاهر يريه \* اذا قال المسلم المريض لامرأته الكفاية اذا أسلمت فانت طالق ثلاثا فأسلمت ثم مات الزوج يكون فارا كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كانت المرأة حرة كفاية فقال لها أنت طالق ثلاثا غدا ثم أسلمت قبل الغدا أو بعده فلا ميراث لها ولو أسلمت ثم طلقها ثلاثا وهو لا يعلم بإسلامها فلها الميراث \* واذا أسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثا وهو مريض ثم أسلم ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها وكذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتق وأصاب مالا فلا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا فهو فار ولو لو كانت المرأة أمة أيضا فقال في مرضه اذا اعتقت أنا وانت فانت طالق ثلاثا ثم اعتقها فلها الميراث ولو قال انت طالق غدا ثلاثا ثم اعتق اليوم فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للحمصى \* رجل اعتق أمة وهي تحت الزوج ثم طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعقتها أو لا يعلم كان فارا كذا في فتاوى قاضيخان \* أمة تحت حر اعتقت ووهب لها مال فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها رجل قال لامرأته في مرضه وقد دخل به ما طلقا أنفسكما ثلاثا فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبتهما على التعاقب فطلقتا ثلاثا بتطليق الاولى وتطليق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتهما باطل وورثته الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلقت صاحبته دون نفسها حيث يقع الطلاق على صاحبته ولا يقع عليها وورثتها وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطليق صاحبته وان طلق كل واحدة نفسها وصاحبتهما معا طلقا ولم ترضى وان طلقت احداهما بان قالت احدهما طلق نفسي وقالت الاخرى طلق صاحبتي وخرج الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترضى وان طلقت احدهما نفسها ثم طلقها صاحبتهما طلقت ولا ترضى وعلى العكس ترضى هذا كله اذا كانتا في مجلسهما ذلك فان قامتان في مجلسهما ثم طلقت كل واحدة نفسها وصاحبتهما ثلاثا معا وعلى التعاقب أو طلقت كل واحدة صاحبتهما ورثتا ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة

عنده اذا طلق الرجل امرأته ثم قال جعلتها ثلاثا يصير ثلاثا رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت له هز ارفق قال هزاز منها ينوى الإيقاع فهو على ما نوى رجل قال لامرأته أنت طالق ما لا يقع عليك أو ما لا يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لا يقع عليك أو لا يجوز طلقت ثلاثا رجل قال لامرأته أنت طالق في مكة وهما في غير مكة طلقت للحال وكذا لو قال أنت طالق في ثوب كذا وهي في ثوب آخر يقع للحال ولو قال أنت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال أنت طالق في الليل وفي النهار يقع ثنتان ولو قال أنت لامرأته في الليل أنت طالق في ليلته ونهارك طلقت للحال ولو قال لامرأته في الليل أنت طالق في نهارك وليلك طلقت غدا ولو قال أنت طالق غدا اليوم طلقت غدا ويطلد ذكر اليوم ولو قال أنت طالق اليوم غدا طلقت في الحال \* والاصل فيه انه اذا ذكر وقتين ليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق في الوقت المذكور أو لا ويطلد ذكر الثاني ولو قال لها أنت طالق اليوم واذا جاء غدا يقع للحال واحدة فاذا جاء

غد وهي في العدة يقع أخرى \* رجب \* ل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال أنت طالق في غد تطلق حين يطلع الفجر من الغد ولو قال أنت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور وتكلموا في معرفة هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما يحتاج فيه الى الحشود والوقود والريبع والخريف ما يحتاج فيه الى الحشود والوقود الا ان الربيع يكون في آخر الشتاء والخريف يكون في آخر الصيف وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الاشجار أوراق وثمار والربيع ما يكون فيه عليها الاوراق دون الثمار وكذا الخريف \* رجل اشترى منك حوتة لا يقع عليها الطلاق معلقا كان أو مخبزا مادامت \* لم تكن له \* وكذا لو كان آلى منها ثم اشترىها ثم انتهت مدة الايلا لا يقع عليها الطلاق ولو أعتقها بعد ما اشترىها او وقع طلاقه عليها معلقا كان أو مخبزا ولو علق العبد طلاق امرأته (٤٦٧)

الحرة بشرط أو قال لها أنت طالق لسنة ثم ملكك المرأة زوجها فطلقها أو وجد بشرط الطلاق المعلق أو جاء وقت السنة يقع عليها الطلاق مادامت في العدة \* رجل قال لامرأته أنا منك طالق ونوى به الطلاق لا يقع ولو قال أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ونوى به الطلاق يقع \* المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع فان عاد مسلما وهي في العدة يقع والمرتدة اذا لحقت بدار الحرب فطلقتها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسألة قبل الحيض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعند صاحبه رحمه الله تعالى يقع والله اعلم

\* فصل في الكتابات والمطلقات \*

الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا نصا وهي ثلاثة اقسام والاحوال ثلاثة حالة

منه ما لو قال في مرضه طلقا لنفسه كما ثلاثا ان شئت فقل طلق احداها ما قسمها وما احبها لا تطلق واحدة منه ما حتى تطلق الاخرى نفسها وما احبها لا تطلق الاخرى بعد ذلك نفسها وما احبها ثلاثا تطلقها وورثت الاولى دون الثانية ولو خرج الكلامان منه ما عاينتا وورثتا ولو قامتا عن المجلس ثم طلقت كل واحدة كتبتهم ما عاينتا أو عاينتهما ولو قال في مرضه امرأه كبايد بكبار يده الطلاق يصير طلاقهما مفوضا اليهما بطريق التوكيد حتى لا تنفرد احدهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كافي التعليق بالمشيئة الا انهما يفتريان في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعتا على طلاق واحدة منهما فها يقع في قوله ان شئت ما يقع ولو قال طلقا لنفسك كبايد درهم فقات كل واحدة منهما طلقت نفسها وصاحبتى بالف معاومة عاينتا بائنا بالف ويقسم على مهرهما ولو لم ترنا بحال ولو طلقت بحضرتها من الالف لم ترث وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته ائني لا دخل بهما احدا كما طالتي ثلاثا ثم بين في مرض موته في احداها التحريم عن الميراث وصار الزوج فاربا للبيان فان كانت له امرأة أخرى غيرهما كان لها نصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لهما وضح البيان فيها وكان الميراث للآخرى ولو كانت له امرأة أخرى كان بينهما نصفين فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف الذي لم يكن لهما ولم يصح في حق النصف الذي كان لهما فكانت منكوحة من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت معها امرأة أخرى فالربيع لهما وثلاثة الارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدهما قبل موت الزوج وقبل بيانه تعينت الاخرى للطلاق ولا ميراث لهما فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت احداها لاقول من سنتين ولا أكثر من ستة أشهر ولدا من وقت الطلاق فهذا البس ببيان والزوج على خياره فان في الزوج هذا الولد يؤثر بالبيان فان قال عتبت عند الايقاع التي لم تلد بلا عن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال عتبت التي ولدت يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم أعن عند الايقاع واحدة منهما ولكن أعني باليهما التي ولدت فيهن الا احدا ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لا أكثر من سنتين من وقت الايقاع تعينت الاخرى للطلاق لان الثانية قبل الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للمكاح فان في الولد يجري للعان ولا يقطع النسب لانه ما حكم الشرع بانه لوق منه وبالنسب وعلق به حكمه هو كون الوطء منه بينا فان هذا يكون مانعا من قطع النسب وان ولدت احداها لاقول من سنتين من وقت الايقاع والاخرى ولدت لا أكثر من سنتين تعينت للطلاق فاذا اوقع الطلاق على صاحبة الاقل فحكم عدتها يتطرق ان كان بين ولادتهما وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها أقل من ستة أشهر فعدتها تنقض بوضع الحمل وان كان بينهما ستة

مطلقة وهي حالة الرضا وحالة المدا كره الطلاق وهي ان تسأل المرأة طلاقها أو يسأل غيرها طلاقها او حالة الغضب والخصومة في حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكتابات الابالية ولو قال لم أعن به الطلاق كان القول قوله وفي حالة مدا كره الطلاق يقع الطلاق بثمانية اثمانا ولو قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء وهي قوله أنت خلية بريبة بثة بائن حرام اعتدى امرأتي بذلك اختاري وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلاثة من هذه الثمانية واذا قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء وتلك الثلاثة اعتدى امرأتي بذلك اختاري وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لانهم يتصلم للشتم فحكم على الشتم في الغضب والخصومة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يصدق كما لا يصدق في حالة مدا كره الطلاق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاءه الحق بهذه الخمسة اربعة أخرى لا ملك على عليك لا سبيل لي عليك خليت سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال مدا كره الطلاق وفي الغضب وقال لم أنو



به الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكليات نحو قولك حبلك على غاربك تقتني تخمري استتري قومي أخرجي أذهبي انتقلي انطلقی تزوجي اعزبي لا تنكح لي عليك وهبتك لاهلك قبل الاهل أولم يقبل لا يقع الطلاق الابالية وإذا قال لم أنو الطلاق كان مصدقا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال وهبتك لاهلك أو لا يك أو لا منك أو لا تزوج ونوى الطلاق يقع ولو قال وهبتك لخالك أو لأخيك أو لأختك أو لفلان الاجنبي لا يقع الطلاق وإن نوى وكذا لو قال لأحاجة لي فبك عن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لها افلحي ونوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال في حالة مذاكرة الطلاق فارتدت أو بابتك أو أنت أو بنت منك أو لا سلطان لي عليك أو برحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سيدتك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت اعلم بشأنك فقالت اخترت (٤٦٨) نفس يقع الطلاق وإن قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء ولو قال لها لا تنكح بيني

وبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح أو قال فسخت نكاحك يقع الطلاق إذا نوى ولو قالت امرأة لزوجها است لي بزواج ففعل الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها توامرا اجيزي نباشي وكر ذلك لا يكون طلاقا وكذا لو قال توامرا كسنيئة ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل يقع الطلاق إذا نوى وكذا لو قال أنا بريء من نكاحك يقع الطلاق إذا نوى ولو قال لأحاجة لي فبك ونوى الطلاق لا يقع وكذا لو قال مرا بكاريستى وكذا لو قال ما يريدك ولو قال لها ابعدى عني ونوى الطلاق يقع ولو قال لها أذهبي فتقتني أو الثوب أو أذهبي فتقتني أو قومي فكلى ونوى الطلاق بقوله أذهبي وبقوله قومي لا يقع الطلاق ولو قال لها اربع طرق عليكم مفتوحة ونوى الطلاق لا يقع إلا أن

أشهر فصادف عدة صاحبة الاقل بالحيض وإن أقر الزوج بوطء صاحبة الاقل أو لا طلقت صاحبة الاكثر بأقراره ولا يصدق في صرف الطلاق عن صاحبة الاقل فطلعتا ولو جاءت كل واحدة بولد لاكثر من سنتين من وقت الابتناء وبين الولادتين يوم أو أكثر فولادة الاولى تكون سائلا لا في الاخرى فإذا جاءت الاخرى بعده بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيرها وصار كل واحد منهما ثم الاخرى وقع الطلاق على الجماعة آخر كذا هو هنا وتقتضي عدة المطلقة بالولادة ونسب الولد كذا في شرح الزبائد للعتابي \* ولو مات احداهما قبل البيان فقال الزوج اباها عنيت لم يرثها ولو طلقت الثانية وكذلك إذا ماتت باجتماع احداهما بعد الاخرى ثم قال عنيت التي ماتت أو لم يرث منها ولو ماتت باجتماع معان سقط عليهما حائظ أو غرقا يرث من كل واحدة منهما نصف ميراثها وكذلك إذا ماتت احداهما بعد الاخرى لكن لا يعرف النقصم والتأخر فهذا بمنزلة موت معاولومات تمامها ثم عين احداهما بعد موتها أو قال اباها عنيت لا يرث منها ولا يرث من الاخرى نصف ميراث زوجها ولو ارثت باجتماع قبل البيان فانقضت عدتها ما وباتت لم يكن له أن يبين الطلاق الثلاث في احداهما كذا في البدائع \* ولو فرض طلاق امرأته الى اجنبي في العصة فطلقة الاجنبي في المرض إن كان التفويض على وجه لا يملك عزله عنه لم يرث مثل أن يملكه الطلاق وإن كان التفويض على وجه يمكنه العزل مثل أن يملكه بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا في السراج الوهاج

### \* (الباب السادس في الرجعة وفيما تجل به المطلقة وما يتصل به) \*

الرجعة ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبيين \* وهي على ضربين سني وبدعي (فالسني) أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها شاعدين ويعلم بذلك فإذا راجعها بالقول نحو أن يقول لها راجعتك أو راجعت امرأتى ولم يشهد على ذلك أو أشهد ولم يعلم بذلك فهو بدعي يخالف للسنة والرجعة صحيحة وإن راجعها بالفعل مثل أن يبطأها أو يقبلها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة فانه بصير مراجعا عندنا لأنه يكره ذلك ويستحب أن يراجعها بعد ذلك بالاشهاد كذا في الجوهر النيرة \* (الفاظ الرجعة صريح وكناية) (قال صريح) راجعتك في حال خطبها أو راجعت امرأتى حال غيبتها وحضورها أيضا ومن الصريح ارجعتك ورجعتك ورددتك وأمسكتك ومسكتك بمنزلة أمسكتك فهذه بصير مراجعا بها بالانية \* (والكناية) أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير مراجعا بالانية كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أي رقتك باز أو ردت ان عني به الرجعة بصير مراجعا كذا في الخلاصة \* وإن راجعها بافظ

أبها الذاهبة ارجعتك

يقول أربع طرق عليكم مفتوحة فخذى في أى طريق شئت فحينئذ يقع الطلاق إذا نوى ولو قال بجهل ردم برئوكشادم التزويج لا يقع الطلاق ما لم ينو ولو قال توامرا اريدون وقال لم أنو الطلاق كان القول قوله ولو قالت المرأة لزوجها طلقني فقال لا فعل فقالت إن لم تطلقني أذهب وأتزوج فقال الزوج خواهي شوى كن وخواهي دوست لا يقع الطلاق لأن هذا اظهار له المبالاة ظن الرجل أن نكاح امرأته وقع فاسد فقال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتى ثم ظهر أن نكاحهما كان صحيحا لا تطلق امرأته ولو قال لامرأته أنا بريء من طلاقك لا يكون طلاقا ولو قال برئت البسك من طلاقك يقع الطلاق نوى أولم ينو ولو قال أنا بريء من ثلاث تطلة فانك قال بعضهم يقع الطلاق إذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وإن نوى وهو الظاهر قالت له امرأته ككران تخريده بعيب بازده فقال بازدام قال لا يقع الطلاق ولو قال اب المرأة لزوجها ككران تخريده ازم من عن بازده قال بت بازدام يقع الطلاق إذا نوى كانه قال لها افلحي بأهلك ولو قال لها

انت السراج فهو كالوقال لها انت خلية قالت المراتل وجهها طلقى فقال الزوج ان شئت الف مرة لا يقع شيء ولو قال بزازم ازنا وخواسته ان نوى طلاقا يكون طلاقا والا فلا والواقع بالكليات بائن عندنا الا الواقع بثلاثة اعتدى استبرق في رجلك أنت واحدة فانه يقع به او واحدة رجعية وان نوى الثلاث بالكليات تصح نيته الا في أربعة اعتدى استبرق في رجلك أنت واحدة اختارى فقالت اخترت نفسي فانه لا تصح نيته الثلاث في هذه الاربعة ولا تصح نيته الثنتين في الكليات ولو وقع الطلاق بالقارسية فقال دست بازداشتم ونوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خلية سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينو اذا نوى يقع واحدة رجعية وقال بعضهم هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق بلانية وتكون رجعية وقال الفقيه ابو الميثم والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقع واحدة بائنة ولا يصدق انه لم ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال باي كساده كرمتم تقع واحدة رجعية في قولهم ولا يحتاج الى النية (٤٦٩) لانه تفسير قوله طلقك ولو قال بك طلاق دست بازداشتم يكون

رجعيا ولا يصدق انه لم ينو الطلاق ولو قال جنك بازداشتم ازنو ونوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يقع واحدة بائنة وقال غيره يقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى النسفي لو قال لها تبارك كرمك اورها كرمك او دست بازداشتم او قال تراشتم لا يقع الطلاق ما لم ينو وكذا لو ل دست بازداشتم اورها كرها كرمتم ولو نوى الطلاق في قوله رها كرمتم او باله كرمتم يقع واحدة بائنة وفي قوله دست بازداشتم يقع واحدة رجعية وان قرن الطلاق بهذه الالفاظ نحو ان يقول دست بازداشتم بك طلاق يقع واحدة رجعية ويكون العمل للطلاق كما لو قال امرتك بك في طلاقه او اختارى نفسك بتطليقة فاخترت نفسك يقع واحدة رجعية ولو قال بهشتم او بهشتم

الترويج جاز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صامرا جعلها مهر المختار كذا في الجوهر النيرة \* ولو قال لها انك حنتك كن رجعة في ظاهر الرواية كذا في البديع \* ولو قال راجعتك عمر ألف درهم ان قبضت المرأة ذلك صح والا فلا ان هذه زيادة في المهر فيستلزم قبولها وهذا بمنزلة ما لو حدد النكاح كذا في المحيط \* وكما ثبت الرجعة بالقول ثبت بالفعل وهو الوطء والممس عن شهوة كذا في النهاية \* وكذا التقييل عن شهوة على الفهم بالاجماع فان كان على انخذ أو الذن أو الجبهة أو الرأس اختلفوا فيه وظاهر ما أطلقه في العيون القبلية في أي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* النظر الى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير ولا يكون بالنظر الى شيء من بدن سواي الفرج رجعة كذا في التبيين \* كل ما ثبت به حرمة المصاهرة ثبت به الرجعة كذا في التارخية \* ويكره التقييل والمس بغير شهوة اذا لم يرد به المراجعة وكذا يكره ان يراها متجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البديع \* اذا كان المس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* لافرق بين كون القبلة والنظر والمس منها أو منه في كونه رجعة اذا كان ما مدر منها بعلمه ولم يتعها انفا فان كان اختلاسا منه بان كان ناعما مثلا لا يتكسبه أو فعلته وهو مكره أو معتوه كشيخ الاسلام وشمس الأئمة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثبت الرجعة بهذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان أنكر لا ثبت الرجعة وكذا اذا مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة كذا في فتح القدير \* وان شهدوا على الجماع جازا جماعا كذا في السراج الوهاج \* اذا أدخلت فرجه في فرجها وهو قائم أو مجنون كن رجعة انفا كما كذا في فتح القدير \* ولو قالت لا زوج راجعتك لم يصح كذا في البديع \* الخلوقة بالمدقة ليست رجعة لانها لا تنحصر بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعتدة لا يكون رجعة كذا في المحيط \* اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا فجامعها فالحق التي الختانان فطلقت ولبت ساعة لم يحب عليه المهر وان أخرجه ثم أدخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعيا يصير مراحعا باللبث عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلا فالحمد رحمه الله تعالى ولو تزغ ثم أبلغ صامرا اجعبالا جماع هكذا في الهداية \* وادأ قال لها ان لمستك فانت طالق فلمسها فاذا رفع يده عنها ثم أعادها فاسمائها فافهم رجعة اذا قال لمستك حتمه اذا راجعتك فانت طالق تنصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلقها ثم تزوجها لا تطلق ولو راجعها تطلق لو قال لاجنية ان راجعتك تنصرف يمينه الى العقد قال المطلقة طلاقا رجعيا ان راجعتك فانت طالق ثلاثا فانقضت عدتها ثم تزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق كذا في المحيط \* وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهر النيرة \* اختلفوا في الوطء في الدبر قيل انه ليس برجعة

ازنى لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان ذلك في ذكرك طلاقا أو خصومة واذا نوى الطلاق يقع واحدة رجعية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه حين خالط العجم وجدده ذاصر يحا في العجم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في أي حال كان ولا يدين قضاءه انه عني به التزك للزوج وان نوى بائنا أو ثلاثا فافهم على ما نوى لانه يحتمل ذلك في لغتهم \* رجل قال لمستك حتمه الامة أنت بائن ونوى الثنتين صحت نيته ولو قال ذلان لحرمة طاقها واحدة ونوى الثنتين يقع واحدة \* رجل قال لامرأته اعتدى اعتدى وقال نويت بكل تطليقة واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق ثلاثا ولو قال عنت بالاولى الملاق ولم أعرب بالباقيتين شيئا طلقت ثلاثا ولو قال لم أعرب بالاولى شيئا ونويت بالثانية والاولى والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق فهي مطلقة رجعية ولو قال لم أعرب بالاولى والثالثة شيئا ونويت بالثالثة الطلاق طلقت ثنتين ولو قال عنت بالاولى الطلاق وبالباقيتين العدة صحت نيته ولو قال

عنبت ملاوولي وبالثانية المطلق وبالثالثة العدة صحت نيته أيضا ولو قال اعتدى وكرر ذلك مرارا وقال عنبت به الحيض بصدق قضاء ولو قال أنت طالق فاعتدى وقال عنبت به العدة صحت نيته وإن عني به تطليقة أخرى أو لم ينوشيا فهي تطليقة أخرى وكذلك لو قال واعتدى أو قال اعتدى بغير حرف العطف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت طالق فاعتدى ولم ينوشيا فهي واحدة ولو قال واعتدى أو قال بغير حرف العطف يقع أخرى \* رجل قال لامرأته في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت ثنتين لأن الطلاق الواقع في أول اليوم يكون واقعيا في آخره فلا يقع الا واحدة أما إذا بدأ بآخر اليوم والطلاق في آخر اليوم يكون واقعيا وله فيقع طلاقان وكذلك لو قال أنت طالق غدا أو اليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وغدا يقع الا طلاق واحد ولو قال أنت طالق اليوم وأمس يقع طلاقان (٤٧٠) ولو قال أمس واليوم يقع واحدة ولو قال أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت ثنتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته أنت طالق كلف أن نوى ثلاثا وثلاثين ولو لم ينوشيا فهي واحدة بآئنة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هي في القضاء ثلاث ولو قال أنت طالق واحدة كلف ونوى الثلاث أو لم ينوشيا واحدة بآئنة في قولهم ولو قال أنت طالق كعددا لالف أو كعددا الثلاث فهي ثلاث في القضاء ولو قال أنت طالق ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق حتى يتم ثلاث فهي ثلاث ولو قال حتى أكمل لك ثلاثا وحتى أوقع عليك ثلاثا فهي واحدة ولو قال أنت طالق ملء ليلتي ولم ينوشيا فهي واحدة بآئنة ولو قال أنت طالق مثل الجبل أو مثل جبة خرد فهي واحدة بآئنة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي

والله أشار القدر والفتوى على أنه رجعة كذا في التبيين \* رجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول كذا في فتح القدير \* تصح الرجعة مع الإكراه والهزل واللعب والخطأ كالسكاح وفي القصة أن أجاز مراجعة الفضولي صح كذا في البحر الرائق \* قال الحسائي كذا في الطلاق ثم راجعها أو كتبها الرجعة فهي امرأته غير أنه قد أساء فيما صنع وإنما قال قد أساء لترك الاستحباب وهو والشاهد والاعلام كذا في غاية البيان \* ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط بأن يقول إذا جاء غدا فدرجعتك وإذا دخلت الدار وإذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة إجماعا كذا في الجوهر النيرة \* ولو شرط الخيار في الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعتك غدا أو رأس شهر كذا لم تصح الرجعة في قوله \* جميعا كذا في البدائع \* ولو قال أبطلت رجعتي أو لا رجعة لي عليك كان له الرجعة كذا في النهر الفائق \* وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يراجعها في عدتها وضيت بذلك أو لم ترض كذا في الهداية \* وإن ادعى الزوج الدخول بها وقد خلاها فله الرجعة وإن لم يكن خلاها فلا رجعة له كذا في المحيط \* في الرخصة ولو اتفقا على انقضاء العدة واختلفا في الرجعة فالصحيح أن القول قولها وعليه الجمهور كذا في غاية السروجي \* ولا عين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وإن كانت العدة باقية فالقول قوله في الصحيح كذا في غاية السروجي \* ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها قد راجعها أو أنه قال قد جامعها كان رجعة كذا في البحر الرائق \* وإذا انقضت العدة فقال كنت راجعها في العدة فصدقته فهي رجعة كذا في الهداية \* ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت فهل يصدق بيمينه أم هي أم السابق بالدعوى فيه ثلاثة أوجه الصحيح الأول كذا في معراج الدراية \* ذكر في شرح الطحاوي لو قال لها راجعتك فقالت المرأة موصولا بكلام الزوج انقضت عدتي لم تصح الرجعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندده ما تصح الرجعة كذا في النهاية \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وهذا متبع إذا كانت المدة تمتل الانقضاء فلم يمتلته ثبتت الرجعة كذا في النهر الفائق \* وتختلف المرأة بالاجماع على أن عدتها كانت منقضية حال أخبارها كذا في فتح القدير \* أجمعوا على أنها إذا سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي تصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انقضت عدتي فقال الزوج مجيبا لها موصولا بكلامها راجعتك لأنصح الرجعة كذا في النهاية \* إذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك وصدقته المولى وكذبه الامة فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال القائل قول المولى كذا في الهداية \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولو كان علي القاب بان كذبه المولى وصدقته الامة فالقول قول المولى ولا تثبت الرجعة

قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدة رجعة ولو قال مثل عظم الجبل أو كعظم الجبل أو شبه بصغير أو كبير فهي واحدة بآئنة وإن أجمعا نوى ثلاثا وثلاثين ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة وهي واحدة وإن أشار بأصبعين فهي ثنتان وإن أشار بثلاث فهي ثلاث والمعتبر فيه الأصابع المنشورة دون المضمومة فإن قال عنبت الكف أو المضموم لا يصدق قضاء ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار إلى ثلاثة أصابع ونوى ثلاثا وثلاثين ونوى واحدة فواحدة \* (فصل في طلاق من لا يعقل) \* طلاق المسكر واقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وكذا طلاق السكران من الخمر أو النبيذ وقال الكرخي والطحاوي وهو أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى طلاق السكران غير واقع ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر ضرورة وسكر وطلقا فليس فيه والصحيح أنه كمالا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا شرب النبيذ ولم يوافقه فارتفع بخاره وصدع وزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق امرأته لا يقع ولو زال عقله

بالشرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله فطلق لا يقع طلاقه وإن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والقواكه والعسل اذا طلق أو  
أعتق اختلافوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح انه كالأبنة الحد لا ينفذ تصرفه وطلاق اللاعب والهازل واقع ومن زال  
عقله بالبلخ أو لبن الرمال لا ينفذ طلاقه وعناقه \* (فصل في الطلاق بالكتابة) \* الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني  
بالمرسومة أن يكون مصدرها معنوا مثل ما يكتب الى غائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرها معنوا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة  
فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والخائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءة وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه  
وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وإن نوى وإن كانت مستبينة لكنهم غير مرسومة أن نوى الطلاق يقع والافلا فإن كانت مرسومة  
يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا يحلوا ما أن أرسل الطلاق بأن كتب أم بعد فانت (٤٧١) طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق وتزمنها

العدة من وقت الكتابة وإن  
علق طلاقها بجي الكتاب  
بأن كتب اذا جاءك كتابي هذا  
فانت طالق فان لم يجي اليها  
الكتاب لا يقع وإن كتب  
اذا جاءك كتابي هذا فانت  
طالق وكتب بعد هذا حوائج  
خفاءها الكتاب وقرأت أول  
تقرأ يقع الطلاق وإن بدله  
بعد ما كتب ففعل الحوائج  
وترك اذا جاءك كتابي هذا  
فانت طالق ففعلها الكتاب  
وقع الطلاق لأن قوله كتابي  
هذا إشارة الى ما كتب قبل  
الطلاق واذا وصل اليها ذلك  
وقع الطلاق وإن بدله بعد  
ما كتب ففعلها اذا جاءك كتابي  
هذا فانت طالق وترك الحوائج  
فوصل اليها ذلك لا يقع  
الطلاق لأن شرط وقوع  
الطلاق أن يصل اليها ما كتب  
قبل قوله هذا فاذا لم يحاذ ذلك لم  
يصل اليها ما يتعلق به الطلاق  
هذا اذا كتب الحوائج بعد  
الطلاق فان كتب الحوائج  
أولاً ثم كتب بعد هذا اذا جاءك

اجماع في الصحيح كذا في التبيين \* ولو صدقه المولى والامة ثبت الرجعة اتفاقاً ولو كذباه لم تثبت اتفاقاً  
كذا في النهر الفائق \* وإن قالت قد انقضت عدتي فقال المولى والزوج لم تنقض فالقول قولها كذا في  
الهداية \* ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل الابينة أو أسقطت سقطاً مستبين بعض الخلق فللزواج  
أن يطلب عيها على أن أسقطت بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هـ اذ بين الامة والخزعة كذا في فتح القدير  
\* المولى لو قال للزوج أنت قد راجعتنا أنكر الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهر النيرة \* ان  
قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض بعد فلا رجعتها ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها  
وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل بها الثاني أو لم يدخل ويفرق بينها وبين الثاني وفي المغني هـ هذا هو الصحيح  
كذا في غاية السروحي \* وتقطع الرجعة أن حكم بخروجها من الحيضة الثالثة أن كانت حرة والثالثة أن  
كانت أمة لتمام عشرة أيام مطلقاً وان لم يتقطع الدم كذا في البحر الرائق \* وإن انقطع لقل من عشرة أيام لم  
تنقطع حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كذا في الهداية \* فإن كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك  
الزمن اليسير الذي تقدر فيه على الاغتسال والتحرية لا مادونه وإن كان في أوله لم يثبت هـ هذا حتى يخرج  
جميعه لأن الصلاة لا تصير ديناً إلا بذلك كذا في البحر الرائق \* أما ما أتى من الوقت مقدار ما لا يسع فيه  
الاغتسال أو يسع الاغتسال لا غير فلا يحكم بظهورها حتى ذلك الوقت حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة  
كامله أخرى كذا في شاهان شرح الهداية \* ولو ظهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة  
الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق \* التي كانت عادتاً مارة خساوم مرة ستاً ثم استحيضت تأخذ  
بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق الزوج بزواج آخر كذا في العناية \* وإذا كانت الماطقة كتابية  
فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بنفس انقطاع الدم كذا في البدائع \* ولو راجعها بعد هذا الغسل الذي  
قلنا ان به تنقطع الرجعة ثم عاودها ولم يجاوز العشرة صحت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق  
\* وإن لم تغتسل ولم يمض عليها وقت صلاة كاملة بل تيممت بأن كانت مسافرة لم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وتنقطع اذا تيممت وصلت فرضاً أو نفلاً  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* فلما شرع به في الصلاة لا يحكم  
بانقطاع الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلاة وهو الصحيح من مذهبهما كذا في المحيط \* ولو تيممت وقرأت  
القرآن أو مست المصحف أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع به الرجعة وقال أبو بكر الرازي لا تنقطع  
الرجعة كذا في غاية السروحي \* ولو اغتسلت بسوء الحمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالاجماع  
ولكنه لا التحل للزواج ولا تصل بذلك الغسل ما لم تيمم كذا في البدائع \* وإن اغتسلت ونسيت شياً من

كتابي هذا فانت طالق ثم محال الحوائج وترك اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ففعلها اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق لان شرط وقوع الطلاق ههنا وصول  
ما كتب من الحوائج قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا ولم يصل اليها ذلك وإن محاقوله اذا جاءك كتابي هذا وترك ما قبله بوصول اليها ذلك وقع الطلاق  
فالحاصل ان ما كتب قبل قوله كتابي هذا أصل وما بعده تبع والعبرة بالأصل دون التبع ولان الكتاب يسب الى المهم والمهم ما يدب ذكره ولو  
كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حوائج ثم محال الطلاق وبعث الكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك ان كان ما قبل الطلاق أكثر وإن كان الاكثر ما بعد الطلاق لا تطلق وإن كان فصل الطلاق في آخر  
الكتاب ففعل ما قبل الطلاق أو محال أكثر ما قبل الطلاق من الكلمات وترك فصل الطلاق لا تطلق رجل كتب الى امرأته كل امرأتي غيرك  
وغير فلانة طالق ثم محال اسم فلانة وبعث الكتاب اليها لا تطلق فلانة ولو كتب الى امرأته أم بعد أنت طالق ثلاثاً شاء الله ان كان موصولاً

بكتابه لا تطلق وان كتب الطلاق ثم فتر فترة ثم كتب ان شاء الله تعالى طلقت امرأته لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر وفي الخطاب يعتبر الاستئناس موصولا ولا يعتبر مقصولا ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فان أخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورها وقع الطلاق لان وصول الكتاب الى الاب وهو متصرف في أمورها كوصول الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقراءته يقع الطلاق عليها والا فلا \* رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة ههنا \* الاخرس اذا كان لا يكتب وله اشارة (٤٧٣) معروفة في التصرفات في القياس لا يثبت شيء من تصرفاته من الطلاق والعناق والبيع ونحوه

كما لا يفقد من المريض الذي  
نقل لسانه بمرضه وهو قول  
ملائك وابن أبي ليلى رحمه الله  
وهو إلى وعنه ما ثبتت هذه  
التصرفات بأشارته المعهودة  
كما ثبتت بكتابتها لانه لا يرجح  
منه العبارة فتقام الاشارة  
مقام العبارة كما تقام الكتابة  
مقام العبارة والله أعلم

\*(باب التعليق)\*

رجل قال لامرأته أتريدين  
ان أطلقك فقالت نعم فقال لها  
اكرتوزن مني بك طلاق  
وسه طلاق وهزار طلاق  
قوي واخرجني من عندي  
وهو يزعم انه لم يردبه الطلاق  
كان القول قوله لانه لم يصف  
الطلاق اليها \* رجل قال  
لامرأته اكرتوبخانه مادروى  
ترا طلاق فذهبت الى باب  
دارها ولم تدخل اختلاف  
المساجح فيه والعصم انها  
لا تطلق لانهم يريدون بهذا  
المنع عن الدخول فلا تطلق  
بدونه \* رجل قال لامرأته  
اكرتوبنا كسي حرام كني

بدنهم ليصبه الماء فان كان عضوا كاملا فاقوه لم تنقطع الرجعة وان كان أقل من عضو انقطعت قال في  
النيابيع وذلك قدر اصبع أو أصبعين وهـ ذاستحسان كذا في السراج الوهاج \* وكذا بعض الساعد  
والعضد والعضو الكامل كاليد والرجل كذا في فتح القدير \* واذا اغتسلت عن الحيضة الثالثة فيمادون  
العشرة لكنهم اتركوا المضضة أو الاستنشق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية هشام  
لا تنقطع الرجعة في رواية أخرى تنقطع كذا في غاية البيان \* وقال محمد رحمه الله تعالى بين من زوجها  
ولكنهم التحل للازواج كذا في البدائع \* ان كان الباقي أحد المتخيرين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في  
المحيط \* ولو جاءت بولد قال محمد رحمه الله تعالى اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من العجز الى المنكبين  
انقضت العدة ولا تنصح الرجعة في هـ هذه الحالة = كذا في السراج الوهاج \* خلافاً لما أنه ثم طلقها وقال لم  
أجامعها فصدقته أو كذبته لا رجعة له فان راجعها مع ذلك ثم ولدت لاقل من سنتين بيوم قبل أن تخبر  
بانقضاء العدة صححت تلك الرجعة كذا في القمرا تاشي \* ولو طلق امرأته وهي حامل أو بعد ما ولدت في عهته  
وقال لم أجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدته اسنة أشهر فصاعداً  
من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عهته في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت اسنة أشهر  
فصاعداً من يوم التزوج جعل منه حتى يثبت نسب منه في الموضعين ولو قال لامرأته ان ولدت فأنت طالق  
فولدت ثم ولدت ولداً آخر به اسنة أشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من  
سنتين مالم تقر بانقضاء عدتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين أقل من سنة أشهر حيث لا تكون مراجعة  
كذا في التبيين \* المطلقة طلاقاً رجعياً اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لاقل من سنتين  
لا يكون رجعة كذا في المحيط \* قال كمالا ولدت فأنت طالق فولدت ثلاثة فان كان بين كل ولدين ستة أشهر  
طلقت بالاول وبعلق الثاني صار مرجعاً بولادته طلقت أخرى وبعلق الثالث صار مرجعاً بولادته  
طلقت أخرى فعتقدها هكذا في القمرا تاشي \* المطلقة الرجعية تشوف وتزين ويستحب لزوجهما أن  
لا يدخل عليهما حتى يؤذنها أو يسهما خفق نعليه اذا لم يكن من قصده المراجعة وليس له أن يسافر بها حتى  
يشهد على رجعتها كذا في الهداية \* وكذا لا يحل اخراجها الى مادون السفر كذا في النهر الفائق \* وكما يكره  
السفر بها انكره الخلو وقال السرخسي انما يكره الخلو اذا لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير \* والطلاق  
الرجعي لا يحرم الوطء حتى لو وطئها لا يغرم العقر كذا في الكناية \* ولو طلق امرأته الامه رجعية ثم تزوج حرة  
كان له أن يراجع الامه كذا في البحر الرائق  
\* (فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به) \* اذا كان الطلاق بالثلاث فله أن يتزوجها في العدة

فأنت طالق فأبناهم جامعها في العدة قالوا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى تطلق امرأته وجعلوا هذا فرعا لما وبعد لو قال لامرأته كل امرأأة تزوجها فهي طالق ثم أبناهم ثم تزوجها طلقت عندهما العموم للفظ ولا تطلق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لأن الظاهر أنه لا يريد هاهنا هذا اليمين رجل قال لغيره زنوى ازوى بسه طلاق أكرمتهمان من نياي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا تعليق صحيح كأنه قال إن لم تجي إلى ضيفا فامراتي طالق وكذا لو أنم امرأته برفع شيء فقال توأزن بسه طلاق أكرمتهمان من برداشته أي ولم تكن رفعت تطلق ثلاثا لأنه تعليق الطلاق بعدم الرفع عرفا رجل قال أكرمتهم اجز فلانة زن باشد هز اطلاق اكرت ادم أو قال لاجنبية أكرت جزا تو زن كتم أو قال أكرت جزوهم انن باشد فهي طالق فتزوج امرأته ثم تزوج أخرى طلقت الأولى دون الثانية لأنه ما لم ينقض هر زن له امر اجز نو بدلا يدخل في هذا اليمين إلا امرأه واحدة فإذا تزوج الأولى حلت وقوع الطلاق وانتهت اليمين فلا تطلق







يقع الطلاق عامها بر المرأة وبه - هذا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقا - ألا ترى أن محمدا رحمه الله تعالى قال في الكتاب قال رجل  
لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من  
غير وقوع الطلاق - وهذا لأن التطليق نوعان تطليق عال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف  
التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الإيجاب عدم ما قبل وجود الشرط أمافعله أنت طالق على ألف تطليق في الحال  
لأن كلمة على لا تقتضي عدم المذكور وأبلا لا تقتضي وجوده تقول لرجل أكرمتك على أن تكبرني فيقتضي ذلك وجودا لا كرامته أولا  
ولو قال أكرمتك بأن تكبرني لا يقتضي ذلك وجودا لا كرامته وإنما يقتضي ذلك وجودا لا كرامته بعدا كرامته المخاطب وبصر كانه  
قال أنت أكرمتني أكرمتك ولو قال لامرأته إن سألني الليلة طلاقك فلم أطلقك (٤٧٥) فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة لم أسألك  
الليلة الطلاق فجميع ما أم لك

وليس التوبة بشئ ولو شرطها بكمه وتحمل عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* وهو  
الصحيح ~~هـ~~ كذا في المضمرات \* وإذا طلق امرأته طلاقين واتفقت عدتها وتزوجت بزواج آخر  
ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الأول عادت اليه بثلاث تطليقات وبهدم الزوج الثاني  
الطاقة والطاقتين كأي - دم الثلاث كذا في الاختصار شرح المختار \* وهو الصحيح كذا في المضمرات \* في  
التوازل إذا شهد عند المرأة أمشاء - دان أن زوجها أطلقها ثلاثا إذا كان زوجها ثانيا بسمعه أن تزوج وان  
كان حاضرا لا كذا في الخلاصة \* علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط وتحلف أنه لو عرضت عليه  
أن تكبره واسد - فتت المرأة فاتفقوا بوقوع الثلاث وتحلف أنه لو علم أن تكر الحلف لها أن تزوج بآخر وتحلف  
نفسها سرا منه إذا غاب في سفر فادار جمع التست منه تجديد النكاح أشد ذلك خالف قلبها إلا أنكار الزوج  
للطلاق كذا في الوجيز للكردي \* سئل شيخ الإسلام يوسف بن اسحق الخطي عن طلاق امرأته ثلاثا وكم  
عنهما جعل بطونها فاضت ثلاث حيض ثم أخبرها بذلك هل يجوز لها أن تزوج بزواج آخر قال لا لأن الوطء  
جري بينهما شبهة النكاح وأنه موجب للعدة إلا إذا كان من آخر وطئها جرت ثلاث حيض قيل له فإن كانتا  
عالمين بالحرمه مقررين بوقوع الحرمه الغلظة ولكن بطونها خاضت ثلاث حيض ثم أرادت أن تزوج  
بزواج آخر قال يجوز ذلك إذا كان مقررين بالحرمه كان الوطء زنا والزنا لا يوجب العدة ولا يمنع من  
أن تزوج بوجه نأخذ إلا إذا كانت حلي - على قول أبي يوسف ومحمد رحمه - الله تعالى حتى تضع حملها وعلى  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز كذا في التتارخية \* وسئل شيخ الإسلام أبو القاسم رحمه الله تعالى عن  
امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر أن تمنع نفسها منه هل يسعها أن تقتله قال لها إن قتله  
في الوقت الذي يريد أن يقر بهم ولا تقدر على منعه إلا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الإسلام أبي الحسن  
عطاء بن حزة والامام أبي شجاع وكان الشافعي الامام الاسيحي يقول ليس لها أن تقتله ~~هـ~~ كذا في المحيط  
\* وفي الملتقط وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحيى به جواب السيد الامام أبي شجاع يقول لها  
أن تقتله فقال انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صحة فالاعتماد على قوله كذا في  
التتارخية \* وإذا شهد عند المرأة أمشاء - دان أن زوجها أطلقها ثلاثا وهو يحدد ذلك ثم ماتا أو غابا  
قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسعها أن تقوم معه وان تدعه يقر بها فان حلف الزوج على ذلك والشهود  
قد ماؤا فردها القاضي عليه لا يسعها المقام معه وينبغي لها أن تقتل بماله أو تهرب منه فان لم تقدر  
على ذلك قتله متى علمت أنه يقر بها لكن ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وإذا هربت منه  
لم يسعها أن تعد وتزوج بزواج آخر قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الاستعسان هذا جواب

الليلة الطلاق فجميع ما أم لك  
صدقة على المساكين فسألت  
المرأة طلاقها في الليلة وقال  
لها الزوج أنت طالق ان شئت  
فقالت المرأة لا أشاء ومضت  
الليلة لا تطلق ويكون الزوج  
بارا ولو سألته طلاقها في الليلة  
فقال الزوج أنت طالق ان  
دخلت الدار فضت الليلة ولم  
تدخل طلق لان التعليق  
بمشتتها تفويض الطلاق  
اليها وله - إذا يقتصر على  
المجلس والتطليق رفع القيد  
وفيما يرجع الى رفع القيد  
لا فرق بين أن يطلق وبين  
أن يفوض الطلاق اليها  
ولا كذلك التعليق بدخول  
الدار ونحوه لان ذلك ليس  
بتفويض ولهذا لا يقتصر على  
المجلس فإذا لم يصير الطلاق  
بيده لا يصير الزوج مطلقا  
فيصير حائنا \* رجل قال  
لامرأته ان تكلمت بطلاقك  
فعبدى حر ثم قال ان شئت  
فأنت طالق فقالت لا أشاء  
قال بعضهم يعتق عبده لان

شرط العتق التكلم بطلاقا وقد وجد وكذا لو قال لغيره ان تكلمت بقتلك فعبدى حر ثم قال أنت زان ان شاء الله تعالى يعتق عبده وكذا لو  
قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لعظم عظيم وقال الحسن رحمه الله تعالى ينوي في جميع ذلك وله ما نوي فان لم ينو شيئا فلا أراه حائنا  
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القول الاول أحب الى توبه ضمهم اختار قول الحسن رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته ان حلفت  
بطلاقك فأنت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ان شاء الله تعالى لا يحث في يمينه ولا يطلق امرأته لان الاستثناء في آخر الكلام  
يطل حكم ما قبله وإذا بطل الطلاق بطل البين لان البين لا يبق بدون الجزاء - وهذا لو قال ان أقررت لفلان بعشرة دراهم فأمرأتى طالق  
ثم قال لفلان على عشرة دراهم الا يحث في يمينه لأنه ما أقرله بعشرة وإنما أقرله بتسعة - ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم  
قال لها أنت طالق ان شاء الله طلق امرأته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تعلق في قول محمد رحمه الله تعالى لان على قول أبي يوسف



يقع ثنتان اذا دخلت الدار مرة واحدة ولوقال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت ثنتين فان شئت ثنتين فهي واحدة ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار طالق يقع واحدة للحال والاولى اذا دخلت الدار ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا تنصرف الثلاث الى الطلاق الا أن ينوي الدخول ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار عشر مرات لا الى الطلاق ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار طالق وكان ذلك قبل أن يدخل بها طلق للحال واحدة بالوسطى واذا تزوجها فدخلت الدار طلق لا لولي \* رجل قال لامرأته طالق ثلاثا ان دخل الدار اليوم فشهد شاهدان انه دخل فقال الخائف عبدى حران كانا رأينا في دخلت الدار لم يعق عبده يقولهما رأينا به دخل الدار حتى يشهد شاهدان غير الاولين ان الاولين رأياه دخل الدار وكذا لوقال الخائف للاولين عبدى حران لم يكونا شهدا على بزور لا يعق عبده \* رجل قال لامرأته أخبرني بأمر كذا فقلت لا فقال الزوج ان لم تجربني فانت طالق ثلاثا (٤٧٧) قال محمد رحمه الله تعالى هذا يكون

على الابد الا أن ينوي الفور \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان كلمك سنة اذهبي يا عبد الله قال قد كلمها وحنث في عينه \* رجل قال لامرأته اذا قلت لك يا زانية فانت طالق ثم قال لانها يا ابن الزانية طلقت امرأته فان نوى أن يوجهها دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في النكاح \* رجل قال لامرأته قبل الدخول اذا حضت فانت طالق وقالت حضت وتزوجت من ساعتها ثم ماتت قال محمد رحمه الله تعالى ميراثه الزوج الاول دون الثاني وقال لا يدرى أكان ذلك حيا أم لا \* رجل له امرأة بنت أربع عشرة وغلाम ابن أربع عشرة فقال للمرأة اذا حضت فانت طالق وقال للغلाम اذا احتلمت فانت حرم فقال الجارية قد حضت وقال الغلام قد احتلمت قال تصدق الجارية ولا يصدق الغلام قال لان

وان حلف بحج أو عمرة أو صوم أو صدقة فليس ببول اجماعا وكذا اذا قال ان قربتك فانت على كظهر أمي لم يمين موليا ثم اذا صحح اليمين الذي فهو في أحكامه كالمسلم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم يلزمه كفارة كذا في الدرر الجاهل \* (اللفاظ التي يقع بها الابلاء نوعان) صريح وكناية (أما الصريح) فكل لفظ يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه قوله لا أفر بك لا أجامعك لا أطول لا أباعدك لا اغتسل منك من جنبه لان المباضا المضافة اليها راد بها الوقاع عادة والغسل من الجنابة منها لا يكون الا من الجماع في الفرج وكذلك لوقال لا اقضك وهي بكر لان الاقتضا لا يكون الا بالجماع كذا في محيط الدرر خسي \* ولوقال لا وطئت في الدبر أو فيمادون الفرج لم يصرموليا ولوقال لا جامعتك الا جماع سو سئل عن نيتته فان قال أردت الوطء في الدبر صار موليا وان قال أردت جماعا ضعيفا لا يزيد على شئ والتقاء الختانين فليس ببول وكذا ان لم تكن له نية وان قال أردت دون ذلك فهو بول كذا في فتح القدير \* وفي النسيب في هذه الالفاظ لا يصدق في القضاء لانه لم يرد به الجماع ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التارخانية \* (وأما الكناية) فكل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحمل غيره فلي نوى لا يكون ابلاء كقوله لا أمسها لا أتبعها لا أدخل بها لا اغشها لا يجمع رأسها ورأسى لا أبيت معك في فراش لا أصلحها لا يقرب فراشها أوليس وأنما أو ليغظنها كذا في محيط الدرر خسي \* ولوقال ان نمت معك فانت طالق ثلاثا ولا نية له فهو ابلاء ووقع على الجماع عرفا كذا في الظهيرية \* (ومنها) الاصابة والمباضا والذئب كذا في العيني شرح الكنتز \* في النسيب ويعقد الابلاء بكل لفظ تنعقد به اليمين كقوله والله وبالله وتالله وجلال الله وعظمته الله وكبرياء الله وسائر اللفاظ التي تنعقد به اليمين ولا تنعقد بكل لفظ لانه قد بد اليمين كقوله وعلم الله لا أفر بك أو قال على غضب الله أو سخط الله أو ما أشبهه لا تنعقد به اليمين وفي المنافع وأهل الابلاء من كان أهل الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما من كان أهلا لوجوب الكفارة كذا في التارخانية \* ولا يكون موليا الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون موليا \* رجل قال لامرأته والله لا يس جلدى جلدك لا يكون موليا لانه يحنث في عينه بالمس بدون الجماع في الفرج ولوقال لايس فرجى فرجك يكون موليا لانه يراى هذا الكلام الجماع ولوقال ٢ اكر يا توخيم فانت طالق ولم ينوشيا يكون موليا مراد الثامن من هذا الجماع فان نوى المباضا لا يكون موليا فان ضاجعها ولم يجامعها كان حاشا ولوقال ٣ اكر من دست بزني فراقك نكاحك نكاحك فعل كذا ولم يقربها أربعة أشهر ريتين بتطبيق لانه

ترجمة

٢ ان نمت معك ٣ ان رفعت يدي على المرأة الى سنة

في الغلام يمكن أن ينظر كيف يخرج منه المني وأما خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض ولا يقف عليه غيرها فقبل قولها امرأة قالت لزوجها طالق طلقني فقال الزوج طلقت ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلاثا فثلاث ولوقالت طلقني وطلقني فقال الزوج طلقت فهي ثلاث وكذا لوقالت خبرني خبرني فقال قد فعلت فطلقت نفسها فهي واحدة وان قالت خبرني وخبرني فقال قد فعلت وطلقت نفسها فهي ثلاث \* رجل قال لامرأته ان وطئت ما دمت معي فانت طالق ثلاثا ثم أراد الخلية قال محمد رحمه الله تعالى يطلقها انطلقه بانه ثم تزوجها من ساعتها فلا يحنث \* رجل قال لامرأته أنت طالق وان دخلت الدار طلقت للحال ولوقال ان دخلت الدار أنت طالق أو قال فان دخلت الدار أنت طالق طلق للحال في هذه المسائل ولوقال أنت طالق ان ولم يزد عليه تطلق للحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لوقال أنت طالق ثلاثا ولا أو قال ولا أو قال ان كان أو قال

ان لم يكن لا يطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى \* رجل به فاقاة أو ثقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة فحلف بالطلاق وذكر الشرط أو الاستثناء بعد تردد وتكلف ان كان معروفا بذلك جازا استثناءه وتعليقه \* رجل قال بالفارسية امرأته طالق اكرمن وقطع الكلام قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته أنت طالق أبدا مذكلا اليوم طلقت للعالم كأنه قال أنت طالق طليقة لا يقع عليك اليوم \* رجل قال كل امرأتي طالق الا هذه وليس له امرأه سواه الا تطلق امرأته امرأه قالت لزوجهما طلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة الا أن ينوي ثلاثا ولو قال قد فعلت طلقت ثلاثا وكذا لو قال قد طلقتك ولو قالت المرأة طلقني فقال الزوج قد طلقتك ينوي ثلاثا فهي واحدة ولو قال لامرأته طلق نفسك فقالت قد فعلت والزوج ينوي ثلاثا فهي ثلاث (٤٧٨) امرأته ادعت على رجل انها امرأته فحلف الرجل بطلاق امرأته أخرى ما هي بامرأته

فأقامت المدعية البيعة انها امرأته فقال الزوج قد كانت امرأتي فطلقتها قال لا يحنث في عيने \* رجل ادعى قبل رجل مالا فحلف المدعي عليه بطلاق امرأته ما للمدعي عليه شيء وشهد شاهدان أن على المدعي عليه ألف درهم وقضى القاضي عليه بألف درهم للمدعي فالحمدى عليه يقول ماله على شيء حنث الخائف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهد شهود المدعي ان المدعي أقرضه ألفا وقضى القاضي عليه بألف لا يحنث في قوله ما \* رجل حلف بطلاق زوجته في عيने ولا يدري انه كان حلف بواحدة أو بثلاث قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقصر في ذلك ويعمل بما يقع عليه التحري وان استنوى ظنه يأخذ بالاكثر احتياطا \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لامرأته أخرى وأنت طالق تطلق الثانية للعالم ويتعلق طلاق الأولى بالدخول ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وأنت طالق طلقت امرأته للعالم ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وهذه كان على النكاح كله \* رجل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق طلقت المرأة واحدة الا أن ينوي بالكلام الثاني طلاقا آخر فيلزمه ذلك ولو قال أنت طالق وأنت لامرأته أخرى أو أنت أو فانت طلقت جميعا فان قال لم أقبالكلام الثاني طلاقا لا بد من القضاء ولو قال أنت طالق وأنت لامرأته أخرى طلقت الأولى تنسين والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزوم الأولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبها في الكلام الثاني وكذا لو قال ثم أنتما ولو قال لهما أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاق آخر الا أن ينوي ولو قال

يراد به في العرف الجماع ولهذا لو جامعها في السنة فيمادون الفرج لا يحنث في عيने كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولو قال أنا منك مول فان عني به الخبر كذب فليس بمول فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في الاضامان عني به الايجاب فهو مول في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو قال اذا قررتك فعلى صلاة لا يكون موليا كذا في الكافي \* ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الله على أن أعتق عبدي هذا عن ظهاري ان قررت امرأتي فلانة وهو مظاهر أو ابليس عظامه لا يكون موليا ولو قال عبدي هذا حرة عن ظهاري ان قررت امرأتي فهو مول مظهرا كان أو غير مظاهر ويجزى عن ظهاري يريده اذا كان مظهرا او قد قررت امرأته فاعتق اذا قررت امرأته فهو مول وكل شيء لا يعتق الا بفعل آخر لا يكون موليا كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته ان قررتك أو دعوتك الى فرأيتي فانت طالق لا يكون موليا كذا في فتاوى فاضيل خان \* قال لها ان اغتسلت من جنباتي ما دمت امرأتي فانت طالق ثلاثا أو أعاد هذا القول ولم يعلم هذا القول وكانت المرأة حامل ولم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقالة بأربعة أشهر فصاعدا وقع عليها واحدة بانه بعضى الاربعة الاشهر وانقضت عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك جاز ولا يحنث به \* كذلك كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف بأن يقول ان قررتك فعلى حجة أو عمرة أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عي أو كفارة بين فهو مول ولو قال فعلى اتباع جنازة أو سبعة نلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو تسبيحة فليس بمول ويجب حجة الا بلاءه في قول فاضيل خان مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة ولو قال فعلى أن تصدق على هذا المسكين بهذا الدرهم أو مالي به في المسكين لا يصح الا أن ينوي التصديق به \* ولو قال كل امرأته تزوجها فهي طالق يصير موليا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو قال ان قررتك فعلى صوم شهر كذا فان كان ذلك الشهر رضى قبل مضى الاربعة الاشهر لم يكن موليا وان كان لا مضى قبل مضى الاربعة الاشهر فهو مول كذا في البدائع \* ولو قال ان قررتك فعلى اطعام مسكين أو صوم يوم فهو مول بالاتفاق كذا في المبسوط للسرخسي \* حلف لا يقربها في زمان أو في مكان معين لا يصح كون موليا حلف لا يقربها وهي حائض لا يكون موليا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت على مثل امرأته فلان وقد كان فلان الى من امرأته فان نوى الا بلاء كان موليا والا فلا \* ولو قال أنت على كليلة ونوى العيين يكون موليا \* ولو قال لامرأته ان قررتك فانت على حرام ونوى العيين يصير موليا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند مالك لا يصير موليا حتى يقربها ولو الى من امرأته ثم قال لامرأته أخرى أشركتك في ابلائها لا يصير موليا وذكر الشيخ الكرخي لو قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها كان موليا ثم ما وفرق بينهما كذا

فانت طالق ثم قال لامرأته أخرى وأنت طالق تطلق الثانية للعالم ويتعلق طلاق الأولى بالدخول ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وأنت طالق طلقت امرأته للعالم ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وهذه كان على النكاح كله \* رجل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق طلقت المرأة واحدة الا أن ينوي بالكلام الثاني طلاقا آخر فيلزمه ذلك ولو قال أنت طالق وأنت لامرأته أخرى أو أنت أو فانت طلقت جميعا فان قال لم أقبالكلام الثاني طلاقا لا بد من القضاء ولو قال أنت طالق وأنت لامرأته أخرى طلقت الأولى تنسين والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزوم الأولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبها في الكلام الثاني وكذا لو قال ثم أنتما ولو قال لهما أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاق آخر الا أن ينوي ولو قال

في

ولو قال

أنت طالق لا بل أنت لزم الأولى تطليقتان والأخرى واحدة رجل له ثلاث نسوة فقال لواحدة إذا طلقك فالأخرى إن طلقته أنت ثم قال  
للأخرى مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الأولى واحدة فانه يقع على الآخرين واحدة واحدة ولولم يطلق الأولى ولكنه طلق  
الوسطى واحدة فانه يقع على الثالثة والأولى واحدة واحدة ثم يعود على الثالثة وعلى الوسطى وعلى كل واحدة تطليقة أخرى ولا يقع على  
الأولى شئ سوى الطلاق الأول ولولم يطلق الأولى والوسطى ولكنه طلق الثالثة فانه يقع على الثالثة ثلاث تطليقات وعلى الوسطى  
والأولى على كل واحدة نتان رجل له امرأتان زينب وعرة فقال عمره طالق الساعة أو زينب طالق إذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على  
احدهما حتى يدخل الدار فإذا دخل خيرة في إيقاعه على أيتهما شاء رجل قال لامرأته أنت طالق أو لست بـ رجل أو أنا غير رجل فهي طالق  
لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال أنت طالق أو أنا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته (٤٧٩) رجل قال لامرأته اسمها عمة

ان دخلت الدار يا عمة فأنت  
طالق ويا زينب فدخلت  
عمره الدار طلق وبسئل  
عن نيته في زينب فان قال  
نويت طلاقها أيضا طلقت  
أيضا ولو قال ذلك بغيرها  
فقال نويت طلاقها مع عمة  
طلقتا جميعا ولو قدم  
الطلاق فقال يا عمة أنت  
طالق ان دخلت الدار  
ويا زينب فدخلت عمة  
الدار طلقتا جميعا ولو قال  
لم أؤطلق زينب لا يقبل  
قوله ولو قال أنت يا عمة  
طالق ويا زينب لم تطلق  
زينب الآن ينويها قال  
الآري انه لو قال لا يا فلان  
على ألف درهم ويا فلان كان  
المال للأول ولو قدم المال  
فقال لا على ألف درهم  
على ياريدو يسالم كان المال  
لها جميعا ولو قال يا عمة  
أنت طالق يا زينب فعمرة  
طالق دون زينب الآن  
ينويها ولو قال أنت طالق  
يا عمة يا زينب لم تطلق زينب

في الظهيرة \* ان قال لأقربكما كان موليما منها فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها ما بتاجيعا وان قرب  
واحدة منهما بطل ايلؤها ويا لا الباقي على حاله ولا تجب عليه كفارة وان قربها جميعا بطل ايلؤها  
ووجب كفارة عین وان مات احدهما قبل مضى أربعة أشهر بطل ايلؤها ولا تجب كفارة العین وان  
قرب بعد ذلك بالاتفاق وان طلق احدهما لا يبطل ايلء كذا في السراج الوهاج \* قال للنسائه الأربع  
والله لا أقربكن صار موليما منهن للحال حتى لو لم يقربهن حتى مضت المدة أربعة أشهر بن جيهما وهذا قول  
أصحابنا الثلاثة وهو المستحسن ان كذا في البدائع \* ولو قال لأربع نسوة لا أقربكن الا فلانة أو فلانة فانه  
لا يكون موليما منها جميعا حتى لا يحنث ان قربها ولا تقع الفقرة بينه وبينها بعض المدة من غير قربان كذا  
في الفصول الحمادية \* ولو آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحدة تقع طلقة واحدة عندهما استحسانا  
وفي مجلسين يتعدد كذا في الظهيرة \* اذا قال والله لا أقرب احدا كما فانه يصير موليما من احدهما حتى  
لو وطئ احدهما حال زمته الكفارة وبطل ايلء ولو مات احدهما ما أؤطلق احدهما ثلاثا أو بانت بالردة  
نعيت الثانية لا يلاء لزال المزاحة ولولم يقرب احدهما حتى مضت المدة طلق احدهما بغير عین وله أن  
يختار الطلاق على أيتهما شاء ولو أراد أن يعين الایلاء في احدهما قبل مضى أربعة أشهر لا يملك ذلك حتى لو  
عين احدهما ثم مضى أربعة أشهر لم يقع الطلاق على المعينة بل يقع على احدهما بغير عینها ويخبر في ذلك  
فلولم يقع على واحدة منهما حتى مضى أربعة أشهر أخرى وقعت طلقة على أخرى وبانت كل واحدة  
منها بطلقة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو باتت بعضى المدين ثم تزوجها ما يكون موليما من  
احدهما ولو تزوجها متعاقبا صار موليما من احدهما ولا تعين الأولى لا بالسبق ولا بالتعین الا أنه اذا  
مضت مدة الایلاء من يوم تزوجها أو لبانت الأولى بسبق مدة الایلاء فإذا مضت أربعة أشهر أخرى مندبانت  
الأولى بانت الاخرى كذا في الكافي \* وان قال لأقرب واحدة منك صار موليما منهما فإذا مضت أربعة  
أشهر ولم يقربها ما بتا وان قرب واحدة منهما بطل ايلء وهما وجب الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ولو  
حلف لا يقرب زوجته وأمه أو زوجها وأجنبية لا يصير موليما لم يقرب الأجنبية أو أمته فإذا قربهما  
صار موليما لانه لا يمكنه قربانهم بعد ذلك الا بالكفارة كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل قال لامرأته  
وأمتي والله لا أقرب احدا كما لم يكن موليما الا أن يعنى امرأته فان قرب احدهما حنثت فان أعنى الامة ثم  
تزوجها لم يكن موليما أيضا ولو قال والله لا أقرب واحدة منك فهو مولى من الحرمة استحسننا كذا في شرح  
الجامع الكبير للعصري \* لو كان له امرأتان حرمة وأمة فقال والله لا أقربكما صار موليما منهما فإذا  
مضى شهران ولم يقربهما ما بتا الامة وإذا مضى شهران آخران بانت الحرمة أيضا ولو قال والله لا أقرب

الآن ينويها ولو قدم اسمها فقال يا عمة يا زينب أنت طالق لم تطلق الأولى الآن ينويها \* رجل قال لامرأته ان دخلت  
الدار فأنت طالق فهذا على دخله واحدة ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار فهذا على دخلتين \* رجل قال لامرأته ان قلت  
لا أنت طالق فأنت طالق ثم قال قد طلقتك تطلق اثنتين واحدة بمقتضى طلق واحدة بالعین \* رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان  
تزوجت امرأتين فهما طلقتان فتزوج امرأتين معا فهما طلقتان واحدة واحدة واحدهما تطلق اثنتين \* رجل قال لامرأته أنت طالق أنت  
طالق أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا يقع شئ \* ولو قال شئت أربعا فكذلك في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقع الثلاث اذا قال شئت أربعا امرأته اتهمت بالسرقه فأمرت  
زوجها حتى يحلف بطلاقها انهم لم يسرق الخلف الزوج فقالت المرأة قد كنت سرقة وصرت حائضا فما حلفت كان للزوج أن لا يهدمها لانها



مناقضة رجل حلف بالطلاق على ان تزوجت ثيبا قط وقد تزوج بكر افوجدها ثيبا قال وان صدقته المرأة كانت ثيبا كان لها علم مهر ونصف مهر مهور بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول بحكم اليمين وليس لها نفقة العدة والسكنى لانها معتدة بالوطء عن شبهة وان كذبت المرأة وقالت كنت بكر افلها مهر واحد وعليه النفقة والسكنى رجل حلف بطلاق امرأته ان سرقته امرأته من دراهمه الى سنة ثم دفع الزوج اليها دراهم لينظر اليها فاخذت ثم ردت الى زوجها ورفعت قطعة من غير علم الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة وردت القطعة قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى أخاف انهما اطلق وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان لم تفارقوه ولم تنكرا ينبغي أن لا تطاق رجل حلف ان لم يكن بمجامع امرأته ألف مرة فهي طالق قالوا هذا على المبالغة والكثرة دون العدد ولا تقدير في ذلك والسبعون كثير رجل حلف أن يبطأ (٤٨٠) امرأته الليله كالدروسئل محمدرجحه الله تعالى فقال لا أدري هذا وقال أبو يوسف

رجحه الله تعالى هذا على المبالغة في الجماع رجل حلف ان لا تعطى امرأته من دقيقه أحد او نوى بذلك أمها خاصة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قال اركسي رادهي صدق الزوج ديانة فيما نوى وان قال اركسي رداهي لا يصدق فيما نوى رجل حلف وقال ان غسلت امرأته ثيابي فهي طالق فغسلت ثيابها قالوا لا يكون حائشا الا اذا نوى ذلك ولو أوصى بشيابه تدخل النكاح في الوصية رجل حلف ان لا يأكل من مال خنثه شيئا فخنثت المرأة لا يباح وجعلت في ذلك العجين من دقيق زوجها قالوا لا يكون حائشا حلف الرجل أن لا يقرأ القرآن فقرأ التسمية لا غير قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قرأ الذي في سورة النمل حنث والا فلا رجل حلف أن لا يكون ابنه في

أحدا كما يكون موليا من أحدا ما غير عنها ولو أراد أن يعين أحداهما قبل مضي الشهرين ليس له ذلك واذا مضى شهران ولم يعينها بان الامه واسه وثقت مدة الايلاء على الحرية فاذا مضت أربعة أشهر ولم يعينها بان الحرية ولو ماتت الامه قبل مضي الشهرين تعينت الحرية للايلاء من وقت اليمين كذا في البدائع ولوعتقت الامه قبل المدة صارت مدها كمدة الحرية فاذا مضت أربعة أشهر من حين حلف طلق أحداهما واليه التعيين ولو عتقت بعد ما بان ثم تزوجها بان الحرية بمضي أربعة أشهر منذ بان الامه ومدة الحرية من حين بان المدة بالايلاء قبل ذلك ولو اشتراها قبل الشهرين بان الحرية بمضي أربعة أشهر من حين حلف فان أعتقها ثم تزوجها كان موليا من أحداهما الا أنه اذا مضت المدة من حين حلف بان الحرية فان ماتت الحرية قبل المدة بان المدة بمضي المدة منذ تزوجها فان تمت ولكن أبانها ولم تحض عدتها حتى مضت المدة منذ حلف بان أخرى كذا في الكافي واذا بان الحرية بالايلاء تعينت المدة بالايلاء في المستقبل وتعتبر المدة من حين بان الحرية ولو انقضت عدتها أو كان طلقها ثلاثا فاذا مضت أربعة أشهر من حين تزوج المدة بان بالايلاء لتعني من ذلك الوقت كذا في شرح الجامع الكبير للصديري وان قال ان قربت أحدا كما قال لا أخرى على كظهر أي فهو ول من أحداهما فاذا مضى شهران بان الامه وبطل ايلاء الحرية ولو كانتا حرتين فقال ان قربت أحدا كما قال لا أخرى على كظهر أي فهو ومول من أحداهما فان مضت أربعة أشهر بان أحداهما بالايلاء واليه التعيين فان لم يعين الطلاق في أحداهما ما أو عين في أحداهما ما مضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء ولو قال ان قربت أحدا كما فهي على كظهر أي بقي الايلاء وكذا لو قال ان قربت أحدا كما قال لا على كظهر أي كذا في الكافي ولو قال ان قربت أحدا كما قال لا على كظهر أي وبان الامه بمضي شهرين بقي موليا من الحرية حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بان الامه بان الحرية ولو قال لا أمر أي واحد أحدهما مرة والآخرى أمة ان قربت أحدا كما قال لا أخرى طالق يصير موليا فاذا مضى شهران بان الامه ولا يسقط الايلاء عن الحرية وتعتبر المدة في حقها من حين بان الامه حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بان الامه وهي في العدة بان الحرية لا لا يمكنه قربان الحرية بالطلاق الامه وان انقضت عدة الامه قبل ذلك سقط الايلاء عن الحرية لانه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه لبطلان محلبة الامه للطلاق ولو كانتا حرتين بان أحداهما بمضي أربعة أشهر ويخير الزوج في البيان ويصير موليا من الباقية فان مضت أربعة أشهر والاولى في العدة طلق الثانية والا فلا وان لم يعين حتى مضت أربعة أشهر أخرى بانها ولو قال الحرية وأمة ان قربت أحدا كما قال لا على كظهر أي فهو ومول من أحداهما وبان الامه بمضي شهرين فاذا مضت أربعة أشهر منذ بان الامه بان الحرية سواء كانت الامه في العدة أم لم تكن لانه

متره وأن يفارقه بعد اليوم فلما أصبح الابن تحول بنفسه وثيابه وعياله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان لابن في داره بيت معلوم وفقرغ البيت عن جميع متاعه لا يحنث في عيته رجل حلف أن لا يدخل دار امرأته قط فباعت المرأة الدار من رجل ثم استأجرها الخائف ودخلها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان عيته ملك المرأة لا يحنث وان حلف لاجل الدار حنث رجل دعا امرأته الى الفراش فأبت وقالت انك تعذبني فخلف أن لا يذهب فدخلت في فراشه فجامعها ان جامعها كرها يغير مرادها حنث وان جامعها برضاها لا يحنث رجل ادعى دابة في يد رجل أنه له وحلف على ذلك بالطلاق ودوا ليديقول الدابة لي يقين قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحنث الخائف في الحكم وعلى المرأة ان تحتاط وتحلفه على ذلك فان حلف أقامت معه وان أبي ان يخاف ترفع الامر الى القاضي حتى يحلفه بانه ما هي بطالتي فان نكل فرق بينهما رجل حلف ان لا يشرب المسكر الى سنة فشرب في غير مجلس الشراب وورأوه مسكران

وهو محمد شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال أبو القاسم رحمه الله تعالى القاضي ان يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يعان  
الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في المفارقة بالفداء رجل قال لامرأته اكرار كرهه فوسد وزيان من در ايد فانت كذا فعملت في البيت  
من خبز أو طبخ لا يحث في عيینه رجل وضع دراهمه في يدا امرأته ثم قال لها اكرار من درم برداشته فانت طالق ثم تين انها رفعت فقال الزوج  
انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والتخويف قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى ان لم ينوشيا يحث في عيینه وان نوى الاستفهام كان القول  
قوله مع عيینه قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن لا يصدق قضاء لانه بين ظاهرا رجل قال لامرأته اكرار فدر از من باشي فانت  
كذا فلما جاء الغد قالت من زن توئی باشم فخلعها في صبيحة الغد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان لم يكن له نية فخلعها قبل غروب  
الشمس من الغد كان بارا فان تزوجها بعد غد كانت امرأته بتطبيقين وان نوى (٤٨١) بقوله ان كنت امرأتي غدا في شيء من

الغد وأخر الخلع الى ما بعد  
طلوع الفجر من الغد كان  
حاشا ولو قال لامرأته ان  
تكوني امرأتي فانت طالق  
ثلاثا فان لم يطلقها واحدة  
بأنه متصلة بيمينه تطلق  
ثلاثا ولو قال لامرأته ان  
أنت امرأتي فانت طالق  
ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال  
ذلك للعدة عن طلاق  
رجعي فكذلك وان قال  
ذلك للبانة في العدة فان  
أراد به النكاح المطلق أولم  
يكن له نية لا يقع عليه اطلاق  
آخر وان نوى به الزوجية  
التي تكون بعد الباش في  
العدة طلقت أخرى رجل  
قال لامرأته ان تكوني  
امرأتي غير غدا فانت طالق  
ثلاثا ثم طلقها واحدة بأن  
قبل الغد ومضى الغد بطل  
اليمين وله ان يتزوجها بعد  
ذلك امرأته تخصم ختنها  
فقال لها تزوجها اكرار  
ياوي داوري كئي بنيك يا به بد  
فانت كذا قالت المرأة

لا يمكنه قربان الحرة الابشي يلزمه لان الجزاء طلاق احدهما وقد تعين طلاق من بقي محلا اذا انقضت عتة  
الاولى وكذا لو كانت حرتين الا ان المدة اربعة أشهر ولو قال ان قربت واحدة منك فالأخرى طالق فهو ومول  
منها ما طلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحرة وان انقضت عتة  
الامة قبل ذلك لم يقع على الحرة شيء ولو كانت حرتين بالتابع لمضى أربعة أشهر ولو قال ان قربت واحدة  
منك فالأخرى طالق فهو ومول منها ما وبات الامة بعد مضى شهرين فاذا مضى شهران آخران وبات  
الحرة سواء كانت الامة في العدة لم تكن وان كانت حرتين بانت كل واحدة بتطبيقه مضى أربعة أشهر  
ولو قرب احدهما حث ولكن لا تقع التطليقة واحدة على الابهام وبطلت اليمين الا اذا قال ان قربت  
واحدة منك فهي طالق فانه اذا قرب احدهما يقع الطلاق عليهما لا يطل اليمين حتى لو قرب الأخرى  
طلقت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري قال والله لا أقرب هذه أو هذه فقتل المدة بالتابع ما  
كذا في الفصول العبادية ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو وكقوله ان قربت كذا يصير موليا منها ولو قال  
ان قربت هذه ثم هذه لم يصير موليا كذا في معراج الدراية رجل آلى من امرأته ثم طلقها تطليقة بانة ان  
مضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت أخرى بالايلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة  
الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة  
كان الايلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الايلاء تقع عليها تطليقة أخرى بحكم الايلاء وان  
تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان موليا لكن تعتبر مدة الايلاء من وقت التزوج رجل آلى من  
امرأته بعد ما طلقها تطليقة بانة لا يكون موليا كذا في فتاوى قاضيخان وان آلى من المطلقة الرجعية  
كان موليا فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الايلاء سقط الايلاء كذا في السراج الوهاج ولو آلى من  
امرأته ثم لحق مرتد اثار الحرب ثم مضت أربعة أشهر لامين للايلاء لروال الملك ووقوع البيسونة بالردة  
وفي بطلان الايلاء والظهار بالردة روايتان واختار هذا حلف بطلاق امرأته أن لا يطلق امرأته فآلى  
منها فقتل المدة حث ووقع عليها طلاق بالايلاء وطلاق بالحلف ولو حلف وهو عتيق فترق القاضي بينهما  
لا يقع هو واختار كذا في التتارخانية عبيد آلى من امرأته الحرة ثم ملكته الحرة لا يبقى الايلاء ولو باعته أو  
أعتقته فترجوها ثانيا بعد الايلاء كذا في الظهيرية ولو قال والله لا أقرب بك شهرين وشهرين كان موليا  
وكذا اذا قال لا أقرب بك شهرين وشهرين بعد هذه الذين الشهرين فهو ومول ولو قال والله لا أقرب بك شهرين  
ومكث يوما وقال والله لا أقرب بك شهرين بعد ان شهرين الاولين لم يكن موليا وكذا اذا قال والله لا أقرب بك  
شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لا أقرب بك شهرين لم يكن موليا ولو قال والله لا أقرب بك شهرين ولا شهرين

(٦١ - فتاوى اول) ختنها اما ان تطلقها واما ان تسكها وتفق عليها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان لم يكن ختنها استشارها  
في ذلك الامر بل ابتدأت المرأة بهذا الكلام أخاف ان يحث الخالف رجل قال اكرار من أمشب درين سراي باشم فامرأته كذا ونوبه من  
ساعته للخروج فخم وصار بحال لا يمكنه ان يخرج حتى أصبح قال أبو القاسم رحمه الله تعالى حث في عيینه فتقبل له لوجس كرهاته فكفر ثم  
قال ينبغي أن لا يحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وافرقت بينه وبين الحمي فقال في الحمي يمكنه أن يستأجر من يحمله ويخرجه  
أو يستعين بغيره في ذلك قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن لا يحث في الحمي أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده القدرة  
بالغير لا تعتبر كافي الصلاة والحج والتميم وغير ذلك رجل قال لامرأته اكرار من بوي باشي فانت طالق ثلاثا فطلق ثلاثا فان تزوجها  
بعد ذلك لا يحث مرة أخرى لان اليمين انحلت بأحد الشرطين فلا يحث مرة أخرى كالأول لاجنية ان تزوجتك أو خطبتك فانت طالق

وخطبها ثم تزوجها لا يحنث بالزوج. رجل رأى امرأته تعانق أختها وقبلها فقال انك تحبينها أكثر مما تحبينني قالت نعم فقال الزوج  
اكرهينني است فأنت طالق طاعت امرأته لان المحبة لا تعرف الا بقولها \* رجل قال لامرأته اكرهينني بيرون شوي تامن نفر ما يم فانت  
طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان نوى الاذن في كل مرة صحته فبته وان نوى الاذن مرة واحدة فكذلك وان لم يكن له فيه فهذا  
على مرة واحدة ثم قال الا في أخاف ان يكون مراد الناس خلاف هذا \* رجل قال لامرأته شوقوكيل من باش هر چه خواهي يكن فقلت  
أكرهوكيل نوام خود راست باز داشتم بسه طلاق فقال الزوج ما أردت التوكيل بذلك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان ذلك حال طلب  
الطلاق لا يقبل قول الزوج ويقع واحدة رجعية وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج قال مولانا رضي الله تعالى عنه  
وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ \* رجل (٤٨٣) هو يبعد اذ قال امرأتي طالق ما لم أخرج الى الكوفة فكنت ساعة الا الله بما كس

في تلك الساعة مع المكارى  
في الكراه قالوا لا يحنث في  
عينه وعلمه الفتوى اذا  
مكث ولم يشتغل بأمر  
الطروج حينئذ يحنث في  
يمينه ولو اشتغل بالوضوء  
للبسالة المكتوبة ونحوها  
فهذا عذر ولصلاة التطوع  
والاكل والشرب ليس بعذر  
فيكون حاشا امرأة قالت  
لزوجها لا طلاق لي بالكيثونة  
مكثت جائعة فقال الزوج ان  
كنتي جائعة في بيتي فأنت  
طالق قالوا ان تسكن جائعة  
في غير الصوم لا يكون حاشا  
\* امرأة خرجت الى ضيافة  
فقال الزوج ان مكثت هناك  
أكثر من ثلاثة أيام فأنت  
طالق فرجعت في اليوم  
الثالث الى قرية زوجها ثم  
ذهبت الى تلك الضيافة  
ومكثت هناك أياما قال الفقيه  
أبو الليث رحمه الله تعالى ان  
دخلت عمران قرية زوجها  
حين رجعت ثم ذهبت بعد  
ذلك لا يحنث وان لم تدخل

لا يكون موليا كذا في السراج الوهاج \* وفي المشتق اذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر بعد أربعة أشهر  
فهو مول بمثله ما لو قال والله لا أطولك ثمانية أشهر ولو قال والله لا أقربك شهرين قبل شهرين فهو مول  
وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أقربك أربعة أشهر الا يوماً ثم قال من  
سأته والله لا أقربك ذلك اليوم فهو مول كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته أنت طالق قبل ان أقربك  
بشهر لم يكن موليا حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر ولم يقربها كان بلاء حينئذ قيام ممكنة الجماع قبل الشهر  
فلا شيء يلزمه فان قربها بعد مضى شهر قبل تمام مدة البلاء طلق بالحنث وان تركها أربعة أشهر ولم  
يقربها بآيات بتولية بالابلاء وكذا الحكم اذا جعل ان قربك ردي ناله وقال أنت طالق قبل ان أقربك  
بشهر ان قربتك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* وفي شرح الطحاوي لو قال أنت طالق قبل ان  
أقربك فإنه يصير موليا فان قربها وقع الطلاق بعد القربان بلا فصل ولو تركها حتى مضت أربعة أشهر بآيات  
بالابلاء كذا في التتارخانية \* ولو قال لامرأته اني له انما طالق ان ثلاثا قبل ان أقربك بشهر لم يكن موليا منها  
حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر صار موليا منها فان تركها أربعة أشهر باتت وان قربها بآيات كل واحدة  
بثلاث ولو قرب احداهما قبل مضى الشهر أو قربها بطل الابلاء ولو قرب احداهما بعد شهر سقط الابلاء  
عنها و يصير موليا من الباقية فان قرب الباقية طلقا ثلاثا وكذا لو قال انما طالق ان ثلاثا قبل ان أقربك  
بشهر ان قربتك كذا في شرح الجامع الكبير للعصري \* واذا حلف على قربان امرأته بعقوبته ثم باعه  
سقط الابلاء ثم اذا عاد الى ملكه قبل القربان انعقد الابلاء وان دخل في ملكه بعد القربان لا ينعقد ولو قال  
ان قربتك فعبد اي هذان حران فبات أحدهما أو باع أحدهما لا يطل الابلاء ولو ما باع جميعا أو باعها  
جميعا معا وعلى التعاقب بطل الابلاء ولو دخل أحدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل القربان انعقد  
الابلاء ثم اذا دخل الآخر في ملكه انعقد الابلاء من وقت دخول الاول وان قال ان قربتك فعلى نحو ولدي  
فهو مول كذا في السراج الوهاج \* ولو آلى بعقوبته أحد العبدین بغير عيه فباع أحدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر  
فالمدة من حين اشتري ماباع أو لا ولو باع الثاني قبل اشتراء الاول سقط الابلاء ولو قال ان قربتك فعبدى حر  
برأس شهر أو قال فكل مملوك اشتريته فهو حر صار موليا ما لو قال فهذا العبد حر ان اشتريته أو فلانة  
طالق ان تزوجتها أو قال كل امرأة تزوجها من العرب أو كل امرأة مسلمة أو قال هذه الدراهم صدقة ان  
ملكته لا يصير موليا لانه ليس بمائع من القربان كذا في العناية \* رجل قال لامرأته ان قربتك فعبدى  
هذه ارضت أربعة أشهر وخاصة الى القاضي ففترق القاضي بينهما ثم أقام العبدية أنه حر الاصل فان  
القاضي يقضى بحريته ويطل الابلاء وترد المرأة الى زوجها لانه تبين أنه لم يكن موليا فانه يمكنه قربانها من

هران قرية زوجها ينبغي أن يحنث \* رجل قال لامرأته اكرهينني بكار برم بكار أيدهم افأنت طالق فاستبدل غزلها بغزل غير  
آخر او كبراسا نسج بغزلها بكار باس آخر فليس ذلك قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه ولو قال اكرهينني بكار برم فليس  
نوبان غزلها قال أبو بكر لا يحنث في يمينه فقيل اكرهينني بكار أيدهم افأنت طالق فاستبدل غزلها بغزل غير  
فاصرأته طالق فباعها واتفع بتمها قال لا يحنث في يمينه ولو قال اكرهينني بكار أيدهم افأنت طالق فوضع يده على غزلها أو خط بغزلها  
نوبان لبس أو انكسأ على مرفقه من غزلها أو نام على فراش من غزلها أو لاي يمينه تقع على اللبس خاصة ولا يحنث في هذه الوجوه \* رجل حلف  
وقال اكرهينني بكار أيدهم فسق بجلا أو أهدي الى رجل قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان نوى السقي أو الدفع فهو على ما نوى وان لم ينو سقيا  
كانت عينه على السقي والدفع \* رجل قال لامرأته اكرهينني بكار أيدهم فوجدت المرأة دراهم زوجها في منديل فأعطت امرأة

أخرى وقالت لها ارضي منها شيئا فرفعت ثم دفعت اليها قال أبو القاسم وعبد بن سلمة رجعهما الله تعالى نطق امرأته رجل قال لامرأته اكر  
 باؤخيم فانت طالق ولم ينوشيا قالوا عينه يقع على الجماع ويكون موليا وان نوى به النوم فهو على المضاحمة لا على الجماع فلا يكون موليا  
 رجل قال اكر فلان بخانة من نيا يد بشام فامرأته طالق فدعا فلانا الى بيته ليتعشى فتعشى فلان ثم جاء الى الداعي والداعي ينتظره فأكل معه  
 قالوا لا يكون حاشا في عينه رجل قال لامرأته اكر اين جامه برتن من أيد فامرأته طالق وكان ذلك قيصا لحمه على كتفه قالوا عينه يقع على  
 اللبس المعتاد في ذلك الثوب فلا يحنث بدونه رجل اتهم امرأته بالسرقة فقال لها انك تسرقين من دراهمي كذا اكر بس ازين ازين من بر  
 داري فانت طالق فرفعت بالمكنته في كس البيت ووضعت في ناحية وأخبرت زوجها بذلك قالوا ان رفعت للعبس عن زوجها ربحي أن  
 لا يكون حاشا امرأته خرجت الى قرية فقال لها الزوج اكر بس ارسه روز باشي فانت طالق (٤٨٣) فانصرفت في طريقها الى قرية  
 أخرى ثم ذهبت الى القرية

غشيتي يلزمه كذا في الظهيرية في السنين مع لوفان والله لا أقر بك فضي يوم ثم قال والله لا أقر بك فضي  
 يوم آخر ثم قال والله لا أقر بك فانه يكون ثلاث بلاآت وثلاث أيمان فان لم يقربها حتى مضت أربعة  
 أشهر بانت منه بتطليقة واحدة فاذا مضى يوم بانت منه بتطليقة أخرى فاذا مضى آخر بات منه بثلاث  
 تطليقات ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان قربها بعد ذلك لزمته ثلاث كفارات كذا في  
 التارخانية ولولا آلي من امرأته في مجلس واحد ثلاث مرات فقال والله لا أقر بك والله لا أقر بك والله  
 لا أقر بك ان أراد التكرار فالابلاء واحد والعين واحدة فان لم تكن له نية فالابلاء واحد والعين ثلاث  
 وان أراد التشديد والتغليظ فالابلاء واحد والعين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى  
 (ثم الابلاء على أربعة أوجه) ابلاء واحد وعين واحدة كقوله والله لا أقر بك وابلاء آت وعينان وهو  
 اذا آلى من امرأته في مجلسين أو قال اذا جاء غدف والله لا أقر بك واذا جاء بعد غدف والله لا أقر بك وابلاء  
 واحد وعينان وهي مسئلة الخلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا أقر بك والله لا أقر بك واراد به التغليظ  
 فالابلاء واحد والعين ثنتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى حتى اذا مضت أربعة أشهر  
 ولم يقربها بانت بواحدة وان قربها وجب كفارتان وابلاء آت وعين واحدة وهو اذا قال لامرأته كلب دخلت  
 هذين الدارين فوالله لا أقر بك فدخلت احدهما دخلتني وأدخلتني ما جعد دخله واحدة فهو ابلاء آت  
 وعين واحدة فالاول منعقة عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية كذا في السراج الوهاج ولوقال  
 والله لا أقر بك سنة الا تنقصان يوم يصرف اليوم الى آخر السنة بالاتفاق ويكون موليا رجل قال لامرأته  
 والله لا أقر بك سنة فلما مضى الاربعة الاشهر بانت ثم تزوجها ثم مضى أربعة أشهر بانت أيضا فان  
 تزوجها ثالثا لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر كذا في غاية البيان ولوقال والله  
 لا أقر بك سنة الا يوم لم يكن ولولا الحال في قول أصحابنا الثلاثة وعند زفر يكون موليا للعمال حتى لو مضت  
 السنة ولم يقربها يوما لا كفارة عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربها يوما ينظر ان بقي من السنة أربعة أشهر  
 فصاعدا صار موليا وان بقي أقل من ذلك لم يصير موليا وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا أقر بك سنة الامرة  
 غير ان في قوله الا يوما اذا قربها وقد بقي من السنة أربعة أشهر فصاعدا لا يصير موليا لم تغرب الشمس من  
 ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الامرة يصير موليا غصب  
 القربان بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت فراغه من القربان كذا في البدائع ولوقال بان قال  
 لا أقر بك الا يوما لا يكون موليا حتى يقربها فاذا قربها صار موليا ولو قال سنة الا يوما لا يكون  
 موليا أبدا وكذا لو أطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير ولوقال لامرأته والله لا أقر بك الا يوما لا يكون  
 موليا أبدا وكذا لو أطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير

تلك الاوراق وألقت على دوده بغير أمره لا يحنث كالوعلت دابته ذلك بغير أمره رجل دفع الى رجل مصحفا يصلحه فقال اكر بسود  
 وزيان من درايه فكذا فقرأ الخلف فيه قالوا يحنث في عينه قال رضى الله تعالى عنه اراد به اذا حلف الدافع اكر بسود وزيان  
 من درايه ولو وهب من الآخر لا بشرط العوض ثم عوفه الموهوب لا يحنث ولو باعه حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان  
 لا يحنث اذا قرأ فيه لانه لا يراد بالعين ذلك قال رضى الله تعالى عنه لان العوض اذا لم يكن مشروطا بالعقد لم يكن استغناء بالعوض بخلاف  
 البيع لانه به فيكون قائما مقامه رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرماباه في الدار ليس له باب غير ذلك  
 اختلفوا فيه قال بعضهم يحنث في عينه وقال بعضهم ان كان الكرم صغيرا بعد من الدار ويفهم به كرم الدار لا يحنث في عينه والايكون  
 حاشا رجل قال لامرأته ان دخلت دارا حتى فانت طالق فسكن أخوالها الف دارا أخرى ودخلت المرأة تلك الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت

عينه لغيره من تلك الدار الاولى لا يحث في عينه وان كانت عينه لاجل الاخ حث في عينه وان لم يكن له في عينه نية يحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان دخلت المرأة الدار التي كانت لآخيه وقت البين ان كانت الدار في ملك أخيه الا انه لا يسكن فيها حث في عينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد البين يبيع أو هبة أو غير ذلك لا يحث وان مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعد ما وصارت ملكا لاحد الورثة بالقسمة لا يحث وان دخلت قبل القسمة اختلفوا فيه والاصح أن لا يكون حاشا وان مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق فدخلتها حث في عينه رجل قال لا مرأته ان ذهبت الى قرية كذا فانت طالق فذهبت الى قرية أخرى الا انها مرت في ضياع تلك القرية قالوا ان لم تدخل في عرائنها لا يحث في عينه رجل قال لا مرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق حكى عن الفقيه أبي حفص البخاري رحمه الله (٤٨٤) تعالى انه قال ان جامعها حتى أنزلت فقد أشبعها رجل قال لا مرأته ان حملت التسعة

بالحرام منذ كنت امرأتى فانت طالق فقالت أخذني رجل وباعني كرها قالوا ان كانت بمال لا تقدر على المنع لا يحث وان قدرت حث اذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال لا مرأته ان لم أقل عندك مع أخيك بكل قبج في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال مع أخيا عنها بما هو من أخلاق الشام واللصوص والخساعين والقائلين بصير بارا في عينه ويا ثم بذلك وعينه هذه تقع على الكثير من ذلك وأقله ثلاثة أنواع من القبح وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي للحالف أن يقول عند الاخ بعد ما قال من القبايح انما قلت ذلك لاجل البين وهي بريبة عن ذلك فيكون هذا الكلام توبة منه عما قال فيها ويكون بارا رجل قال ان اغسلت من الحرام فامرأته طالق فعانق أجنبية فأمني واغتسل قالوا يرجى أن لا يكون حاشا وعينه يكون على الجماع رجل قال ان أدخلت فلانا في بيتي فامرأته طالق لا يحث في عينه ما يدخل فلان بالمر الحالف ولو قال ان اشتريك دخل فلان بيتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير اذنه بعلمه أو بغير علمه كان الحالف حاشا في عينه ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل فلان بعلم الحالف فلم يعمه حث في عينه والا فلا رجل قال لا مرأته ان قلت فلانة فانت طالق فدعت امرأته الحالف الى عرس فحامت المرأة التي حلف الزوج عليها متقبية وقالت لا مرأته الحالف أين الشاة فقالت امرأته الحالف شاة لم تزد على ذلك ثم رفعت المتقبية فقاما قالوا ان قصدت جوارها فقد كلمتها وحث الحالف رجل قال لا مرأته ان أكلت من لبن بقرتك أو من مصلها فانت طالق فباعت المرأة بقرتها من زوجها ثم حلبت وأكل الحالف لا يحث في عينه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كانت العين ملك المرأة رجل قال لا انسان يقول شيئا تقول هذا من السكر قال امرأتى طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطا بعد سكران عند الناس يكون

فيه لم يكن وليا بهذه العين أبدا فان جامعها في يومين حث حين تغرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا أقرب بك الا يوما أو الا في يوم أو الا يوما واحدا أو اقرب بك فيه أو الا في يوم واحد أو اقرب بك فيه لم يكن موليا حتى يقرب بها في يوم فاذ مضى ذلك اليوم صار موليا منها ولو وجد علامة الايلاء ولو قرب بها في يومين متفرقين بأن قرب احدهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة حث وسقط البين وكذا لو قرب بها في يوم الخميس ثم قرب بها في يوم الجمعة فان قرب بها في يوم الخميس ثم قرب احدهما يوم الجمعة فمولى من التي لم يقرب بها في يوم الجمعة وسقط الايلاء من الاخرى ولو قرب احدهما يوم الخميس ثم قرب بها في يوم الجمعة كان موليا من التي لم يقرب بها يوم الخميس اذا غربت الشمس من يوم الجمعة ولا يكون موليا من التي قرب بها يوم الخميس فان قرب التي قرب بها في يوم الخميس بعد ذلك لا يحث وان قرب الاخرى حث وسقط الايلاء عنهما ولو قرب احدهما يوم الاربعاء ثم قرب بها يوم الخميس تعين يوم الخميس للاستثناء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حث وسقط البين لو وجد قرب بانها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها يوم الاربعاء لم يحث لان الشرط قرب بانها قرب بالان احدهما وقد قرب احدهما مرتين والا يلاء باقي حتى التي لم يقرب بها يوم الاربعاء رجل قال لا مرأته والله لا أقرب بك الا يوم الخميس لا يكون موليا حتى يمضي يوم الخميس ثم هو مولى ولو قال الا يوم الخميس لم يكن موليا أبدا كذا في شرح الجمع الكبير للصدي في باب الاستثناء من البين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة \* ولو قال وهو بالبصرة وواقه لا أدخل الكوفة وامرأته بها لم يكن موليا كذا في الهداية \* ولو جعل للايلاء غاية ان كان لا يرجى وجودها في مدة الايلاء كان موليا كما اذا قال واقه لا أقرب بك حتى أصوم المحرم وهو في رجب أو لا أقرب بك الا في مكان كذا وبينه وبينه مسيرة أربعة أشهر فصا عدا فانه يكون موليا وان كان أقل من ذلك لم يكن موليا وكذا اذا قال حتى تغطي طفلك وبينها وبين الفطام أربعة أشهر فصا عدا وان كان أقل من ذلك لم يكن موليا وان قال لا أقرب بك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال كان القياس أن لا يكون موليا في الاستحسان يكون موليا وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة أو حتى يلج الجمل في سم الخياط فانه يكون موليا وان كان يرجى وجودها في المدة لا مع بقاء النكاح فانه يكون موليا أيضا مثل أن يقول والله لا أقرب بك حتى تموت أو أموت أو حتى أقتل أو تقتلني أو حتى أطلقك أو حتى أطلقك ثلاثا فانه يكون موليا بالاتفاق وكذا اذا كانت أمة فقال لا أقرب بك حتى أملكك أو أملك شقصا منك فانه يكون موليا ولو قال حتى أشتريك لا يكون موليا أيضا ولا يفسد النكاح وان كان يرجى وجودها مع بقاء النكاح ان كان مما يخلف به وينذر أو جبه على نفسه كان موليا مثل أن يقول ان قررتك فبدي حرك كذا في السراج الوهاج \* ولو قال والله لا أقرب بك حتى أشتريك لنفسى الصحيح انه لا يصير موليا حتى يقول

يكون على الجماع رجل قال ان أدخلت فلانا في بيتي فامرأته طالق لا يحث في عينه ما يدخل فلان بالمر الحالف ولو قال ان اشتريك دخل فلان بيتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير اذنه بعلمه أو بغير علمه كان الحالف حاشا في عينه ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل فلان بعلم الحالف فلم يعمه حث في عينه والا فلا رجل قال لا مرأته ان قلت فلانة فانت طالق فدعت امرأته الحالف الى عرس فحامت المرأة التي حلف الزوج عليها متقبية وقالت لا مرأته الحالف أين الشاة فقالت امرأته الحالف شاة لم تزد على ذلك ثم رفعت المتقبية فقاما قالوا ان قصدت جوارها فقد كلمتها وحث الحالف رجل قال لا مرأته ان أكلت من لبن بقرتك أو من مصلها فانت طالق فباعت المرأة بقرتها من زوجها ثم حلبت وأكل الحالف لا يحث في عينه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كانت العين ملك المرأة رجل قال لا انسان يقول شيئا تقول هذا من السكر قال امرأتى طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطا بعد سكران عند الناس يكون

حاشا في عينه سكران دعا امرأته الى فراشه فابت فاقال لها ان امتثلي امرى وساعدنى والا فانى طالق فاعده نه بعد ما دعاها فى المستقبل بعد الامين لا يحنث فى عينه فان دعاها فى المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغى ان يحنث اذ لم تساعده وان لم يحنث الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامثال لا امر السابق سكران اعطى امرأته ودهما فاقالت المرأة انك اذا صحت ناخذنى فقال ان اخذت فانى طالق ثم اخذوهو سكران لا يحنث فى عينه لان شرط الحنث الاخذ بعد الصحو جماعة من النساء اجعن بغزل لغبرهن على جهة القرص فغضب زوج واحدة وقال لها ان غزيت لاحدا او غزل احدك فانى طالق فبعثت امرأه الى بيت هذه المرأة قطعتا لغزل لها فغزيت أم هذه المرأة قالوا ان كانت المرأة تغزل بنفسها فغزيت غيرها بالاطلاق عليها بغزل غيرها سكران قال لامرأته وهبت دارى هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبى فانى طالق ثلاثا ثم افاق ولا يدكر شيئا من ذلك قالوا الاتفاق (٤٨٥)

تلك الحالة يقول من قلبه  
\*سكران قالت له امرأته سر  
برزئين نه فقال اكرمن سر  
برزئين نهم تراطلاق وتنفس  
فقال مكرم مراد خسو يش  
قالوا ان كان سكونه لا انقطاع  
النفس يصح الاستثناء  
ويخرج وضع الرأس على  
الارض بمراد من ان يكون  
شرط اللعنث وان كان سكونه  
لا لانقطاع النفس لا يصح  
الاستثناء فان قال السكران  
لست اذكر من ذلك شيئا  
كانت عينه في فور لانه يريد  
به النور وظاهر \* رجل قال  
لامرأته اذ ادخلت الشام  
فاذا لم اُفارقك فانت طالق  
فهذا على الابد ولو قال  
وان لم افارقك يكون على  
الفور حين يدخل رجل  
دفع الى امرأته درهما ثم  
قال لها ما فعلت بالدرهم  
قالت اشتريت اللحم فقال  
الزوج ان لم تردى على ذلك  
الدرهم فانت طالق وقد  
ضاع الدرهم من يد القصاب

قالوا لم يعلم انه اذيب ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يبحث \* رجل قال لا امرأته ان غسلت ثيابي فأنت طالق فغسلت كنه أو ذبله اختلفوا فيه قال الفقيه أو لا لا والله تعالى لا يبحث في عيने \* رجل أبان امرأته فقيل له انك تراجعها بعد شهر فقال الزوج ان راجعتها فهي طالق ثلاثا فزوجه في العدة أو بعد انقضاء العدة \* بحث في عيने وان كان الطلاق رجعيًا فزوجه الا يبحث في عيने \* رجل قال لا امرأته ان اغتسلت عن جنبابة ما دمت امرأتي فأنت طالق ثلاثا فذكر هذا القول مرتين أو ثلاثا وكانت المرأة حاملًا فلم يجامعها حتى وضعت حملها ان وضعت حملها بعد ما مضت أربعة أشهر من وقت اليمين بآب واحدة بحكم الايلاء وتقتضي عدتها بوضع الحمل فان وطئها بعد ذلك كان واطئًا لا جنبيني وعليه التوبة والاستغفار ولو لها عليه مهر مثلها لم يعلم الزوج ان كلامه كان ايلاء وانما حرمت عليه وبطل اليمين فان تزوجها بعد ذلك كانت امرأته بتعليقتين ولا يبحث وطئها بعد ذلك امرأته قلها رجل بالرافع قال لنزوجه ان لم تثبت ذهابها اليوم فهي



طالق ثلاثا فهو كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا وان ثبت ذلك يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود رجل قال لامرأته في غضب ان فعات كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها هو اطلاق ذلك على وجه التخويف لم يقع ويكون القول قول الزوج اني قلت ذلك على وجه التخويف رجل قال لامرأته ان بنى الليلة الا في بحري فانت طالق ثلاثا فكانت في فراشه تلك الليلة الا ان الزوج لم يكن اخذها في حجره لا يبحث في عيने ولو قال بالفارسية كركبكم من أندرياني قالوا ينبغي ان يكون حائلا لان هذا الكلام لا يتناول الاحقة الحجر رجل قال لامرأته ان لم اُب معك الليلة مع قصصك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان اُب معك مع قصص هذا فخاريتي حرة فلبس الرجل قميصها وبات لا يبحثان لان شرط الخنث في جانب المرأة ان تبين معنه وهي لابسة قميصها وشرط البري (٤٨٦) جانب الرجل ان يبين معناه وهي لابسة قميصها وقد وجد رجل قال لامرأته ان لم اُطالك

مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئت مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالحية له في ذلك ان يطأها بغيره منع فلا يبحث مادامت المقنعة قائمة ودما حيان فان مات أحدهما أو هلكت المقنعة خنث في عيने رجل حلف لا يجامع امرأته فيما دون الفرج فلا عها ومس ذكرها حتى نخذيها أو أدخل ذكره باطن إحدى ركبتيها أو نزل لا يكون حائلا في عيने ويكون يمينه على المباشرة رجل حلف ان لا يجمل نكته بـلال أو حرام في القرية فجامع امرأته من غير حل النكته بان لم يجمل سراويله أو لم يكن له سراويل أو أمر غيره حتى حل نكته فان كان نوى حقيقة حل النكته لا يبحث ويكون مصداق ذلك قضاء وديانة لانه نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الجماع

الوصول الى السجين ومنع العدو واللسان نادر على شرف الزوال والحبس بحق لا يعتبر في النفي باللسان و بظلم يعتبر كالفائب كذا في غايه السروجي هل يكفي الرضا بالقلب من المريض قبل نعم حتى ان صدقته كان فيا وقيل لا وهو أو جهتم هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلاء الى أن تمضي أربعة أشهر حتى لو آلى منها وهو قادر فكث قد رما يكتنه جاعها ثم عرض له العجز بمرض أو بعد مسافة أو حبس أو جب أو أمر ونحو ذلك أو كان عاجزا حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيؤه باللسان كذا في فتح القدير ولو كان المانع شرعا بان كان محرما بينه وبين الحج أربعة أشهر ففيؤه بالجماع لا غير والنفي باللسان لا يصح كذا في التتارخانية \* المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منه فيا وان قربها في حالة الحيض يكون فيا كذا في الظهيرية \* الزوج اذا كان مريضا حتى آلى ثم مرضت المرأة ثم صح الزوج قبل مضي أربعة أشهر ففيؤه باللسان عند زفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون فيؤه بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* وان كان الايلاء معلقا بالشرط فانه يعتبر بالصحة والمرض في حق جواز النفي باللسان حال وجود الشرط لا حاله وجوده المعلق ولو قال المريض لامرأته لا أقر بك أبدا ولم يفي حتى بانث ثم صح بعد اليقونة ثم مرض ثم تزوجها يكون فيؤه بالجماع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* مريض قال لامرأته والله لا أقر بك فكث عشرة أيام ثم قال والله لا أقر بك يصبر موليا الايام وانعقدت مدتان مدة من اليمين الاولى ومدة من الثانية فان فاهما بقول قبل مضي المديتين صح وارتفعت المدتان كالجوامعها فان دام المرض حتى تمت المدتان تأكد ذلك اني وان صح قبل مضي المدة الاولى بطل ذلك اني يكون فيؤه بالجماع وان لم يفي بالقول وقع طلاقان بمضي المديتين واحدة بمضي أربعة أشهر من اليمين الاولى وأخرى بمضي عشرة أيام بعده وان جامع بحث في اليمينين وتلزمه كفارتان وان لم يبرأ من مرضه ولم يفي بالقول حتى مضت المدة من الايلاء الاول بانث بتطليقة فان صح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع أبدا وان لم يصح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني ان فاهم بلسانه في العشرة الباقية بطل الايلاء الثاني وان لم يفي بانث بتطليقة أخرى فان فاهم بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق بمضي المدة الاولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك اني \* ويكون فيؤه بالجماع ولو لم يفي بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مريض فهو مولى بالايلاء الثاني ولو قربها خنث في اليمينين ولم يمت كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* وانما يعتبر النفي باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد اليقونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت أربعة أشهر ولم يفي بها حتى بانث منه بتطليقة ثم فاهم بلسانه بعد ذلك لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله

حنث في عيने حلف ان لا يفتح سراويله على امرأته وأراد به الجماع يكون موليا وان لم يشوبه الجماع لا يكون موليا ثم وان فتح سراويله لاجل البول ثم جامعها لا يبحث لان فتح السراويل عليها ان يفتح لجامعها فان فتح السراويل لجامعها فلم يجمع قالوا ينبغي ان يكون حائلا لوجود شرط الخنث وهو فتح السراويل لجامعها حلف أن لا يقتل عن امرأته هذه عن جنبه فجامع هذه ثم جامع أخرى أو على العكس يبحث في عيने لان يمينه وقع على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك لانه اغتسل عنها وعن غيرها فيبحث كما لو حلف ان لا يتوضأ من رعا فوضأ من رعا فغيره يبحث في عيने وكذلك لو حلف امرأته بهذا اليمين ثم أصابها زوجها واحتضت ولو قال لامرأته ان اغتسلت منك عن جنبه فانت طالق فجامعها وقع الطلاق وان لم يغتسل رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك الى شهر فانت طالق فجامعها في الغارزة وتيم حنث في عيने لان يمينه وقعت على الجماع ولو حلفت امرأته ان لا تغسل رأسها عن جنبه زوجها فاحتضت زوجها

في الجماع حدثت في عيبتها لان عيبتها يقع على التمكن عن اختيار وان جامعها مكرهة بحيث لا يمكن دفعه لا تحت في عيبتها رجل قال لا امرأته ان لم اجمعك على رأس هذا الرج فانت طالق فساد ما حيين والرج قائم لا تحت رجل قال لا امرأته ان لم اجمعك ان رأني وسط السوق فانت طالق ثلاثا وطلب الحيلة في ذلك فجعلوا الحيلة ان يحمله على العماري ويدخل السوق فيطأها رجل قال لا امرأته اكره حرام كرده تراسه طلاق وقد كانت قبلت رجلا غير محرم او جامعها أجنبي فيمادون الفرج لا تحت في عيبتها لان عيبتها يقع على الجماع عرفا ولو قال لا امرأته بالفارسية اكره بيا كسى حرام كنى فانت طالق ثلاثا فطلقها بائنة ثم جامعها في العدة قالوا في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا تحت وتطلق ثلاثا في قول أبي يوسف رجهما الله تعالى لا تطلق لان ما يعتبران عموم اللفظ وأبو يوسف رجهما الله تعالى يعتبر الغرض امرأته حلفت بالله كره حرام ذكر دستم وعنت انهم لم يحرم الزنا وانما حرمه الله تعالى (٤٨٧) وقد كانت زنت لا تحت في

عيبتها وكذا لو حلف الرجل بهذه اليمين وعنى به ذلك لانه نوى ما يحتمل لفظه ان كان الخائف بالطلاق والعتاق لا يصدق قضاء رجل قال لا امرأته ان فعلت حراما فانت طالق ثلاثا ثم انها تكلمت بالكفر ولم يعلم بالحكمة واقاما على ذلك أباما لا تحت في عيبتها لان عيبتها وقعت على الزنا وانه وطنها عن شبهة فلا تحت كمالو حلف أن لا يفعل حراما فتزوج امرأة نكاحا فاسدا وجامعها لا تحت لان عيبتها يقع على الحرام المطلق ولو حلف بطلاق امرأته أن لا ينظر الى وجهها لا تحت ولو نظر الى فرجها من وراءه رقيق أو زجاج أو في ماء حنت في عيبتها لا ينظر الى فرجها ولو نظر في امرأة لا تحت لانه نظر الى عكس فرجها امرأة اتهمت زوجها بغلام خافته أن لا يأتي حراما من

ثم مضت أربعة أشهر ولم يقبض اليها بابت بتطليقة أخرى وأما التي بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد البينونة حتى ان الصحيح اذا ألى من امرأته ومضت أربعة أشهر وباتت منه بتطليقة ثم جامعها بعد ذلك يطل الا بلاء حتى لو تزوجها بعد ذلك ومضت أربعة أشهر أخرى من غير جماع لا يقع عليها طلاق آخر كذا في المحيط واولاختلف في المدة فالقول قول الزوج غير أنه لا يسع المرأة أن تقيم معه اذا كانت تعلم كذبه بل تهرب أو تفدي بآلها فإرا عن المعصية وان اختلفا بعد مضى المدة وادعى الزوج انه جاء بها في الاربعة الاشهر لم يصدق الا أن تصدقه المرأة كذا في التتارخاسية \* ولو قال ان قربتك فوالله لا أقر بك بصير موليا عند القربان كذا في محيط السرخسي ولو قال ان شئت فوالله لا أقر بك فان شئت في المجلس صار موليا وكذا ان شاء فلان فهو على مجلسه كذا في العتابة \* اذا قال الرجل لا امرأته أنت على حرام وذلك في غير حال مذكورة الطلاق ان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا وان نوى ثلاثا ثلاث وان نوى ثنتين لا يصح الا اذا كانت أمة وان نوى الظهار كان نوى ظهارا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وان نوى البين أول ينوشيا فهو بلاء وان نوى الكذب فهو كذب في ظاهر الرواية وعلى هذا لو قال لها حرمتك على أولم يقل على أوائت محرمة على أو حرام على أولم يقل على أو قال أنا عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي عليك ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البينونة بخلاف نفسها قال وهذا جواب المتقدمين كذا في الخلاصة في الفصل الثاني من الكتابات \* واذا قال لا امرأته أنت على حرام سئل عن نيته فان قال أردت الكذب فهو كما قال وقيل لا يصدق في القضاء لانه بين ظاهرة وان قال أردت الطلاق فهو تطليقة بائنة الا أن يقول فوبت به الثلاث فهو ثلاث وان قال أردت التحريم أولم أرد به شيئا فهو عيبن بصيره موليا ومن المشايخ من يصرفه الى الطلاق من غير نيته المعروف قال صاحب الكتاب يأتي في الايمان وعليه الفتوى كذا في غايه السروج \* قال لا امرأته أنت على كالميتة أو كالدم أو كالحكم الخنزير أو كالجرسئل عن نيته فان نوى كذبا فهو كذب وان نوى التحريم فهو بلاء وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال ان قربتك فانت على حرام فان نوى به الطلاق فهو مول عندهم جميعا وان نوى البين فهو مول للحال عند أبي حنيفة رجهما الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى لا يكون موليا ما لم يقربها \* كذا في البدائع \* ولو قال ان قربتك فانت طالق فضت المدة فقال كنت قربتها في المدة لم يصدق ووقع طلاق آخر باقراره كذا في العتابة \* ولو قال أنما على حرام يكون موليا من كل واحدة منهم ما ويحت بوطئها كذا في فتح القدير \* قال لا امرأته أنتما على حرام ونوى لاحدهما الثلاث وللأخرى واحدة فهما طالقان ثلاثا في قول أبي يوسف رجهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رجهما الله

الرجال فقبل غلاما أو مسة بشهوة لا تحت فان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج تحت وان لم ينزل لانه هو المراد عرفا رجل قال ان أنيت حراما فامرأته طالق فأتى بجمعة لا تطلق امرأته لانه لا يراد باليمين الا اذا كان الخائف ردا قايما من الجهال عشي خلف الدواب رجل اتهم بصبي فقال بالفارسية اكره باوى ناحضاني كرده أم فامرأته طالق وقد كان نظر الى هذا الصبي وقبلة حنت في عيبتها لان هذا يسمى ناحضا طيا رجل حلف لا يقبل فلانا فقبل يده أو رجله اختلفوا فيه قال بعضهم لا تحت ولا تحت في المتحى وقال بعضهم ان عقد البين بالفارسية لا تحت ما لم يقبل وجهه ملتصبا كان أو أهرد وفي العربية فرق بين المتحى وغيره وهو الصحيح رجل له تلميذ فاتهمه والد التلميذ به خلف الاستاذ انه لم يفعل شيئا مما اتهم به ولم يتفكر في ذلك فقال والد التلميذ ان هذا التلميذ الاخر يقول رأيت به سمر معه فقال الاستاذ ان رأيت هذا التلميذ أسمر معه فامرأته طالق وقد كان التلميذ راها يساره في شيء من أموره بأن يشتري شيئا أو يحمل الى منزله شيئا لا ينبغي له أن يعلم

بذلك غيره قالوا زجره أن لا يكون حاشا لان يمينه يقع على المسافة في النوع الذي اتهم به والالتجيز فلا يثبت بدونه كالواثمة المرأة بجارية فقال الرجل اكرساوم ورافأت طالق ثم ضرب الجارية لايحش لان يمينه انصرف الى المس الذي تكلمه المرأة وكذا لو حلف الرجل وقال ان وضعت يدي على جاري فمسي حرة فضربها او وضع يده عليها لايحش في يمينه ان كان يمينه لاجل المرأة او لاهر يدل على انه يريد به الوضع في غير الضرب ورجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلانا مع امرأتك خلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلانا مع امرأته لايحش في يمينه لان أخذها منه - مع المرأة عرفا ان يجدهم مع المرأة في عمل اماوطا أو معاينة أو كلاما فلا يحش بدون ذلك امرأة قالت لزوجه انك غت مع في يمينك هـ هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان كان الزوج لم يره من معنى سوى ما نطق به لايحش والا يكون حاشا وتطلق امرأته قيل لرجل انك تفعل بفلانة كذا وكانت تلك المرأة على السطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والبليلة مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأته طالق ثلاثا ولم يسمها أو اشار بيده الى امرأة أخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة التي اتهم بها طلقت امرأة الخالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة أولا ولا تطلق ديانة لانه اشار الى غيرها وكذا رجل اذنى على رجل ما لا فانكر خلفه القاضي بان الله ماله عليك هذا المال خلف وأشار باصبعه في كفه الى رجل آخر ليس له

(٤٨٨)

نعم هو كما نوى ويجب أن يكون هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أيضا والفتوى على قوله ما لو قال نويت الطلاق لاحداهما واليمين للآخرى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليه ما وعلى قوله ما يجب أن يكون كما نوى ولو قال للثلاث نسوة انتن على حرام ونوى لاحداهن طلاقا وللثانية عينا وللثالثة نسوة الكذب طلقن جميعا هكذا ذكر في الكتاب وهـ ذابح أن يكون على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما على قياس قوله ما نوى وكما نوى كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الاول في ألقاظ التعريم ولو قال أنت على حرام قاله مرتين نوى بالاولى المطلقة وبالثانية اليمين فهو كما نوى في قوله هـ ولو قال أنت على كتمان فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط السرخسي اذا قالت لزوجه انك على حرام أو قالت أنا عليك حرام كان يمينها وان لم تنو كما في جانب الزوج حتى لو مكنت زوجها حانت في يمينها ولو زعمتها الكفارة كذا في الذخيرة

### (الباب الثامن في الخلع وما في حكمه) وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به) الخلع ازالة ملك النكاح يبدل بلفظ الخلع كذا في فتح القدير وقد يصح بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالدارسية كذا في الظهيرية (وشروطه) شرط الطلاق (وحكمه) وقوع الطلاق البائن كذا في التبيين وتصح نية الثلاث فيه ولو تزوجها امرارا وخلعها في كل عقد عندنا لا يحل له نكاحها بعد الثلاث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان حاضرة السلطان يست بشرط لجواز الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في البدائع اذا تشارك الزوجان وخافا أن لا يقيم احدهما دونه فلا بأس بان تقتدى نفسها منه بمال يخلعها به فاذا فعل ذلك وقعت تطلقه بنية ولزمها المال كذا في الهداية ان كان النشوز من قبل الزوج فلا يحل له أخذ شيء من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فان أخذ جاز ذلك في الحكم ولزم حتى لا تملك استرداده كذا في البدائع وان كان النشوز من قبلها كرهنا له ان يأخذ أكثر مما عطاها من المهر ولكن مع هـ ذابح يجوز أخذ الزيادة في القضاء كذا في غاية البيان لو قال خلعت نفسك بكذا فقالت خلعت قبل يصح وقبل لا يصح مطلقا واختار انه لا يصح الا اذا أراد به التحقيق لانه سوم ظاهره كذا في محيط السرخسي لو قال خلعت بكذا فقالت نعم فليس بشيء كأنها قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت أو أجزت صح وكذا لو قال طلقني بكذا فقال نعم فليس بشيء لانه وعد بخلاف قولها أنا طالق بألف فقال نعم يقع كانه قال نعم أنت طالق بأن كذا في غاية السروج وبسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كذا في كبر الدقائق والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البرائة كذا في الخلاصة اذا كان الخلع باللفظ الخلع

عليه حتى لا يحش ديانة امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شئتني فانت طالق فلا فاقالت المرأة لولدها الصغيره هل اى بلانه يحبه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ان قالت المرأة ذلك لشيء كرهت من الولد لا طالق وان قالت لشيء كرهت من ابيه تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان وفلان يدخل في دارك فانت طالق فدخلت المرأة دار فلان وفلان لم يدخل دارها حش في يمينه لانه يراى باليمين احدهما دون الجمع ورجل قال لامرأته لم لا تفلين هذه القصعة فقالت المرأة غلما فقال الزوج ان لم تكوني غلما فانت طالق ثلاثا وكانت المرأة أمرت بخادمها بذلك وغسل خادمها قالوا ان كانت المرأة لا تغسل بنفسها عادة وانما تأمر خادمها لايحش الزوج وان كانت المرأة تغسل بنفسها عادة وعنى الزوج ذلك وقوع الطلاق ورجل قال لامرأته ان غت على نوبك فانت طالق فانتكأ على وسادة وسادتها واضطجع على فراشها أو وضع رأسه على مرفقها قالوا ان وضع جنبه أو أغمض كفه عنه على نوبها حانت وان تكأ على وسادة

أوجلس عليها لا يبحث رجل قال لامرأته اكرمن ازيدك كرم كرده تو بخورم فأنت طالق فسخت قدرا طبعها غيرها وأكل الخائف لا يبحث لانه يراد بهذا الطبع رجل قال لامرأته ان اكلت من القدر التي تطبخين فأنت طالق فوضعت المرأة قدرا في تنورة فنه نار قد أوقدت المرأة فأكل الخائف من ذلك طلقت وان كان قدأ وقد غيرها تكلم وافيته والصحيح انها تطلق أيضا لان التنور لو كان في سكة تو دفعه النار امرأة وتضع كل واحدة فيه قدرها كان ذلك طعنا من كل واحدة وان لم تكن في التنور نار فوضعت قدرها في التنور ثم أوقدت هي النار طلقت اذا أكل الخائف من ذلك وان أوقد غيرهما لم تطلق لان وضع القدر في التنور الذي ليس فيه نار لا يسمى طعنا وكذا الكناون على هذا الوجه امرأة قالت لزوجها تعال حتى تتغذى خائف أن لا يتغذى إلا أن تعالج غدا في قفيز من ملح قالوا تطبخ البيض في قدر فيه قفيز من ملح ثم تغذى ولا يبحث رجل قال لامرأته انك قد سدين كل طعام فان أدخلت عليك (٤٨٩) طعاما لم يسرف فأنت طالق فأدخل

الخائف لهما الإلزام لا يحمل اليهم لا يبحث في يمينه لان يمينه وقعت على الإدخال لمنفعة البيت دلالة رجل قال لامرأته ان لم تجيئني بمتاع كذا غدا فأنت طالق فبعثت المرأة ذلك المتاع على يد انسان فان كان الخائف نوى وصول المتاع اليه غدا لا غير لا يبحث لانه نوى تحملا لفظه وان لم ينو شيئا أو نوى حملها بنفسها حث ولا يكون اليمين على الوصول الابائية امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى غيره التفرل لها فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فأنت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت بذلك شيئا من الفاي حوائج البيت أو كانت جارة لها تخبز في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فأعطتها أو أقرضها خبرا ان كان الزوج لا يكره ذلك منها لا يبحث في القرض واعطاء الدقيق وأما في

هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان وكذلك المباشرة هل توجب البراءة عن سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انها لا توجب ولفظه البيع والشراء اختلف المشايخ فيها والصحيح انها كالخلع والمباشرة كذا في الفتاوى الصغرى ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباشرة والطلاق بحال الابال بشرط قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط فان شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جازا والا فلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان لازواجا أن يرجع عليها بمحصلة الاجر الى تمام المدة كذا في فتاوى قاضيان واذا خالعهما على مال مسمى معروف سوى الصداق فان كانت المرأة قد دخلها والمهر مقبوضا فانها تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا يتبع أحدهما صاحبه بعد الطلاق بشئ وان كان المهر غير مقبوض فالمرأة تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا ترجع على الزوج بشئ من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضا فان الزوج يأخذ منه بدل الخلع ولا يرجع عليها بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يكن المهر مقبوضا يأخذ الزوج منه بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما اذا بارأها بحال مع لوم سوى المهر فالجواب فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كالجواب في الخلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط ان خالعهما على مهر فان كانت المرأة قد دخلها او قد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها مهرها وان لم يكن مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشئ وان لم تكن مدخول بها فان كانت قبضت مهرها وهو ألف درهم رجع الزوج عليها في الاستحسان بألف وان لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ وان خالعهما على عشر مهرها ومهرها ألف درهم فان كانت المرأة قد دخلها او المهر مقبوضا رجع الزوج عليها بمائة وتسلم لها الباقي في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن المرأة قد دخلها فان كان المهر مقبوضا رجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك لحسن لان مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وان لم يكن المهر مقبوضا رجى الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة وهذا اذا خالعهما على جميع مهرها أو بعض مهرها وان بارأها على جميع مهرها أو على بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن لها عليه شيء

(٦٢ - فتاوى اول) شراء ما يحتاج اليه في البيت ان كانت هي تتولى الشراء من الفاي لا يبحث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يريد باليمين وان لم تكن هي تتولى الشراء بنفسها حث اذا اشترت بذلك شيئا من الفاي رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري شعيرين به الى الفاي فأنت طالق وكانت في منزله دابة ترى بالعمروين يديها شعيرة ففضل من أكلها مقدار كف فبعثت المرأة بذات الشعير مع شعير لها الى الفاي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يبحث في يمينه لأن ذات القدر لم يدخل في اليمين عادة وان كان الزوج يرضى بذلك ويعتبره حث في يمينه رجل قال لانه ان سرفعت من مالي شيئا فأمك طالق فسرق من دار الاب آجرة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال رحمه الله تعالى ان كان الاب يغفل بذلك على الابن طلقت امرأته وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أبا يوسف رحمه الله تعالى أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهمي التشتري به شيئا فأنت طالق فدفعت

اليادرهما وأمرها أن تعطى فلا تلبس ثياباً بشراً به شيئاً للمرأة ثم تذكّر الراجل عيونه فاشتد الدهرم منها فان كانت المرأة تشتري الأشياء بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها حنث لان ثمرها أن تأمر غير هابل ذلك اذ لم تكن هي تشتري بنفسها وهي تطهر ما ذكرنا اذا قال لامرأته ان غزلت لاحد فانت طالق فامرت غير هابل ذلك كان على هذا التفصيل \* رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئاً فانت طالق ثم ان الخالف أمر جاريته أن تعطى أهل تلك الدار كل ما يطلبوا بخفاء انسان من تلك الدار فطلب شيئاً فابت الجارية فعلم المولى بذلك ففكره وغضب فقالت امرأ الخالف للجارية اذهبي واحمل من دار المولى باوجود من ذلك الى تلك الدار فحملت الجارية فأدوان علم بالادلة انها فعلت ذلك لاجل المولى لا لاطاعة مولاتها لا يحنث الخالف وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولاتها حنث الخالف وان لم يكن هناك دليل تستدل الجارية وقبولها انها (٤٩٠) فعلت ذلك طاعة لمولاتها ولا لاجل المولى فكذلك كرفي الكتاب قال مولانا رضي الله تعالى عنه ويحثل أن تكون موروقة

كان عليها المهر كالقول خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خالعهاعلى مهر أو طلقها تطليقة بمهرها الذي عليه فقبلت والزوج به لم أنه لا مهر لها عليه تقع تطليقة بانه غير شئ في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع تطليقة رجعية كذا في فتاوى قاضيان \*

ولو قبضت بعض المهر ووهبت منه بعضا ثم اخلعت بشئ مجهول أخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي \*

رجل خالعه امرأته على أن ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت منه أو وهبت من انسان ودعت اليه حتى تعذر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضيان \*

رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا بانه تزوجها ثانيا على مهر آخر ثم اخذها منه على مهرها برى الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج \*

خالعه اقبل الدخول وكان لم يسم لها مهرها تسقط المنة بلاذ كذا في الوجيز للكردي \*

رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة كذا في التجنيس والمزيد \*

خالعهاعلى أن تزوجه امرأته فتمهر عنه فعلم ان ترد عليه المهر الذي أعطاه الا غير كذا في الحاوي القدسي \*

ولو خالعهاعلى مهر او رضاع ابنه حولين جاز وتجبر المرأة على الرضاع فان لم تفعل أو مات الولد قبل الحولين فعلمها قيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي \*

امرأة اخلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تمسك ولدها منه ثلاث سنين أو عشر سنين بنفقة صاحب الخلع وتجبر على ذلك وان كان مجهولا فان تركه على زوجها وهربت فللزواج أن يأخذ قيمة النفقة منها ولو لها أن تطالبه بكسوة الصبي أو ما اخلعت على امسك الولد بنفقة وكسوتها فليس لها أن تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطيميا كذا في الخلاصة \*

لو اخلعت على دراهم ثم استأجرها بديل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها به على امسك الفطيم بنفقة وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير \*

ولو اخلعت على أن تمسك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان أنثى أما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا طالمكنه مع الام يتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى فان تزوجت الام فلا بد أن يأخذ الولد منها وان انفقا لا يترك عنده الا ان هذا حق الولد وينظر الى أجر مثل امسك الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليها بذلك وانما يصح الخلع على امسك الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المتن ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع الحولين كذا في الخلاصة \*

ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة

طالق فاذا الدين نافي كيسه لا تطلق امرأته \* رجل حلف الوكيل أو الأكاران لا يسرق فاخذ الغنم والقوا كفاكل أو حمل للاكل لا يحنت لانه لا يعد سرقة وان حمل للاكل ولصاحب الكرم نصيب في ذلك ولم يخبر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رآه ان يخبره بذلك حنت لانه يعد سرقة وفيما كان من الجبوب وغلة خيار زاد اذا أخذ شيئا من ذلك على وجه الحفظ بل لنفرد به حنت في عينه وغير الوكيل والاكابر اذا حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الخفية حنت في عينه لانه سرقة \* رجل اتهم بسرقة شيء فحلف انه لم يسرق ذلك الشيء ولم يرد وقد كان راه قبل ذلك الا انه لم يسرقه قالوا عينه يتقدم بالزوجة عند السرقة دلالة ولا يحنت في عينه \* رجل له ثوب فسرق منه أو غصبه غاصب فحلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب كذا وسمي ذلك الثوب فامرأته طالق قالوا ان عرف ان ذلك الثوب كان هالكا وقت عينه لا يحنت وان عرف انه كان قائما ولم يعرف حاله حنت في عينه لان القيام أصل هذا كل رجل اذا باع ثوب (٤٩١) الغير بغير أمر المالك وسلمه الى المشتري

فاجاز صاحب الثوب به  
ان علم ان الثوب كان قائما  
وقت الاجازة أو لا يدري انه  
قائم أو هالك صحمت الاجازة  
وان علم انه كان هالكا وقت  
الاجازة لا تصح \* رجل دفن  
ماله في منزله فطلب ولم يجد  
فحلف بالطلاق انه ذهب ماله  
قالوا ان لم يأخذ منه انسان  
يخاف عليه الحنت لانه لم  
يذهب الا اذا نوى الذهاب  
عن طلبه \* قصار ذهب عن  
حاوثة ثوب لغيره فاتهم  
القصار أجبر وحلف الاجبر  
بالفارسية وقال اكر من  
ترازيان كرده أم فامرأته  
طالق وقد كان رفع الثوب  
حنت في عينه لان مقصود  
الحالف من البين الخيانة  
عليه فيما كان في يده لا لازالة  
ملكه \* رجل دخل منزل  
رجل وسرق منه ثوبا فلم  
يطلبه حتى دفع السارق الى  
المسروق منه دراهم فحلف  
المسروق منه دراهمه وحلف  
قال أبو القاسم رحمه الله

اختلفت من زوجها بما عليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدت الى ستين جاز فان مات  
أو لم يكن في بطنها ولا ترديمة الرضاع ولو مات بعد سنة ترديمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمته  
ولو كانت قالت عشرين رجوع عليها باجرة الرضاع سنتين ونفقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان مات  
أو ماتت فلا شيء علي فهو على ما شرطت قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* خلعها على نفقة  
ولده عشرين سنين وهي معسرة فطالبته بنفقة يجبر عليها ما شرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غايه  
السروجي \* رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين من ماله صاع الخلع  
ويبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يبطل باطاله ما وكذا لو طلق الرجل امرأته  
على أن تمسك المرأة الولد بنفقة حتى يبلغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليها فقبلت ثم انها أتت أن تمسك  
الولد فانما تجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها أجرام سالك الولد الى بلوغه امرأته اختلفت على انها برئت  
من النفقة والسكنى تم الخلع ويرأى عن النفقة ولا يبطل السكنى وان اختلفت على أن مؤنة السكنى عليها  
كان عليها أن تكتري بيتا من زوجها أو من غيره فتعند فيه امرأته اختلفت من زوجها على نفقة ولده منها  
ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها أن ترده المهر الذي قبضت امرأته اختلفت من زوجها على ان  
جعلت صداقها للولدها أو على أن تجعل صداقها لفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر  
للزوجه ولا شيء للولد ولا الاجنبي كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال اخي نفسك فقالت خلعت نفسي منك  
واجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها خلعي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون  
الايصال الا أن ينوي بغير مال ولو قال لغيره خلعي امرأتي ليس له أن يجعلها بلا مال كذا في الوجيز ليس كدرى  
\* ولو قال لها خلعي نفسك فقالت طلقت نفسي لزمها المال الا أن ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي  
\* امرأته قالت لزوجها خلعي على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج  
يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والختان يجعل جوابا وان قال بعد ذلك  
لم أعني به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها خلعت منك فقال لها  
طلقتك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم تقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسئل الزوج  
عن النية فان قال نويت به الجواب يكون جوابا في المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضا  
كذا في فتاوى قاضيان \* قالت خلعتي بكذا فقال في جوابها طلقتك بالسنة فهو ابتداء بخلاف كذا  
في غايه السروجي \* امرأته قالت لزوجها خلعتي أو قالت خويشتن خريدم فقال الزوج يجيبها لها أنت

ترجمة  
اشترت نفسي

تعالى ان كان الثوب ذهب من يد السارق لا يحنت المسروق منه لانه صادق وان كان قائما فلا أقول ان المسروق منه يحنت لان على قول  
بعض الناس للمسروق منه وللغصب منه ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله حتى يأخذ حقه قال رضى الله تعالى عنه لا بد من النظر في  
هذا الجواب وينبغي ان يحنت لان الثوب اذا كان قائما فحق المسروق منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا لو ظفر صاحب الدين بعين من اعيان  
المدينين ليس له ان يأخذها بتفاد الروايات أما من له دراهم على انسان اذا ظفر بدنانير مدينه كان له أن يأخذ الدنانير في رواية كتاب العين والدين  
لان الدراهم مع الدنانير جلا جنسا واحدا في بعض الاحكام لا تفاد المقصود منهم ما يؤمها الثمنية أما الأعيان لم تجعل جنسا للامان لا اختلاف  
الصورة والمقصود وكذا في الكتاب رجل رهن عينا بدين ثم جاء الراهن وأراد أن يأخذ عينه من المرتهن وبجهدين المرتهن وأراد أن يحلف  
المرتهن ماله هذا العين في يده كان المرتهن أن يحلف بالله ماله عندى هذا العين الذي يدعي وينوي بذلك ماله عندى هذا العين الذي يجب على



تسليمه اليه ولا يحلف من غير هذه النية هذا اذا كان الثوب قائما فان كان الثوب هالكا عند السارق ففي هذا الجواب أيضا نظر لان على قول أي حنفية رحمه الله تعالى حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا المصالح من الثوب على أضعاف قيمته جاز الصلح عنده وانما ينتقل - حقه عن الثوب الى القيمة بالقضاء ولعل القاضى يقضى بالقيمة من الذنابير لامن الدرهم \* رجل حلفه الاصوص بالطلاق الثلاث ان ليس معه درهم غير ما أخذ وامنه خلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه أقل من ثلاثة دراهم لا يبحث لانه ذكر في المين الدرهم واسم الدرهم لا يتناول مادون الثلاث وان كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت المين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده أو لم يعلم وان كانت المين بالله تعالى فار كان الحالف علم بما كان عنده من الدرهم لا كفارة عليه لان عينه كانت غموسا وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه أيضا لان عينه كانت لغوا وان حلف (٤٩٣) بالفارسية وقال اكربا من دري هست وكان معه درهم أو أكثر ففي المين بالطلاق

طالق ما ربحته قوله خلعت هكذا ذكر في النوازل والفتاوى على أنه ان أراد به الجواب يكون جوابا ولو قال ٢ فروختم بك طلاق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ ظهير الدين قوله انت طالق او ٣ بك طلاق باي كشاده كرم يكون جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الاول جندى وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* وهل يبرأ الزوج عن المهر اختلعا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة \* اذا قال الرجل لامرأته ابتعت منى او قال اشترت منى ثلاث تطليقات بهرك ونفقة عدتك فقالت اشترت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضيان \* الا اذا أراد به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسى \* ولو قال لها اشترى ثلاث تطليقات بهرك ونفقة عدتك فقالت اشترى بتم الطلع بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأته بعت منك ثلاث تطليقات بهرك ونفقة عدتك فقالت امرأته محببة له بعت ولم نقل اشترى قال الفقيه أبو الليث لا يقع وعليه الفتوى \* ولو قالت بعت منك مهرى ونفقة عدتى فقال الزوج اشترى \* خيزرو وقامت وذهبت الظاهر انهما لا يطلق لكن الا حوطا ويجوز النكاح ان لم يكن قبل ذلك طلاقا \* ولو قال لها بعت منك تطليقة بهرك ونفقة عدتك فقالت بالنارسية \* بحان خريدم بقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأه قالت لزوجهما بعت طلاقى \* وهبت أو قالت ملكك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شئ \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بهرك ونفقة عدتك بمثل ما جاجر يل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال بعت منك طلاقا بهرك فقالت طلقك بدنى بانت منه بمهرها بعت قوله اشترى وقيل يقع رجوعا والا اول أصح ولو قال بعت منك تطليقة فقالت اشترى بقع الطلاق رجوعا بحان لانه صريح كذا في محيط السرخسى \* ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشترى بقع طلاق بائ كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشترى ثم قال الزوج أردت التكرار والاخبار عن الاولى والثانية والثالثة لا يصدق قضاء فيقع ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الخلاصة والوجيز للكردرى \* وبه أخذ الفقيه كذا في العتبية \* ولو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مائة على من المهر قال ذلك ثلاث مرات فقالت المرأة قبلت أو رضيت طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقولها

يقع الطلاق وفي المين بالله كان الحكم ما قلنا ولو قال اكربا من سيم أسنان كان معه ما لو علم السراق بذلك أخذ وامنه حنت والا فلا لان عينه يقع على ما يطلبون منه \* جماعة قطعوا الطريق على رجل وأخذوا منه ماله وحلفوه بالطلاق ان لا يخبر أحدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقل للقافلة على الطريق ذباب ففهم القافلة وانصرفت قالوا ان أراد بالذباب الاصوص طلقت امرأته لانه أخبر بامرهم وان أراد حقيقة الباب ليرجعوا لا يبحث لانه لم يخبر بخبرهم \* جماعة دخلوا في الليل على رجل وذهبوا بكل شئ وحلفوه بالان يخبر بها ثم هم في السكة يراهم فاحيلة فيه ما نقل عن أي حنفية رحمه الله تعالى أن يكتب أسامى جيرانه ويامر حتى يعرض عليه فيقال هل كان السارق

٢ بعت بطلقة ٣ خلعتك بطلقة \* قوي واذهبي \* اشترى بروحي

فيسكت أو يقول لا أدري فيظهر السارق ولا يبحث الحالف \* رجل قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم أجامعك الليلة فانت طالق ولم ينو ولو شأن كان يعلم انه أصبح كانت عينه على الليلة القابلة وان نوى الليلة الماضية لا ينعقد عينه في قول أي حنفية وتحد رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته ان وضعت جنك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها تلك الليلة ولم تضع جنها وانامت قاعدة لا يبحث في عينه \* رجل قال لامرأته ان شطت أحدا فانت طالق فانت المرأة مرة أخرى قد سرت رأسها فعدت شعرها قالوا تطلق المرأة قال مولانا رضى الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان ذلك لا يعدم طلاق رجل قال لامرأته ان كان فلان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم فبعد ما طلقت امرأته وعق عنه لان كل عین اقرار منه بالحنث في المين الثانية \* امرأه حلت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد ثوبا فها هو ذا زوجها قد أخذ من العيبة لترد على الزوج فاخذ الزوج

من العيبة أو منها قبل ان تدفع اليه لا يحنث استحسانا به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على ألف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فامرأتى طالق فأقام المدعى بينته على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أوفاه ألف درهم قبل دعواه يطل تفريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطابق امرأته المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه إلا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالنائب عيانا ولو عيانا اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته (٤٩٣) \* امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو يشكر ولا تفقه المرأة

على منع نفسها منه ومعهها ان تفقه له لانها عجزت عن دفع الشرع نفسها فباح لها القتل ولكن ينبغي ان تفقه بالدواء لا بالآلة القتل لان الوقتلته بالآلة جارحة تقتل قصاصا \* رجل قال لامرأته ان فعلت كذا فندانى طواق ففعلت ووقع الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فصار كأنه قال بعد الشرط ندانى طواق \* رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فأنت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فخارجى حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قاضين عند المقالة برت المرأة وحنث الزوج ولو كانا قاعدين برت الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن

ولو قال قد بارأتك قد بارأتك ولم يسم شيئا فقالت قد رضيت أو أجزت فهي ثلاث بغير شيء لو قالت قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف فقال الزوج أجزت أو رضيت كان ثلاثا بثلاثة آلاف درهم كذا فى الخلاصة \* رجل قال لامرأته بعثت منك أمة بألف درهم فقالت فى المجلس أجزت نفسي يقع الطلاق بألف درهم رجل باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وجميع مالها فى البيت غير ما علم من القميص فقالت اشترت وعليها حلى وثياب كثيرة يقع طلاق بائن بما يكون فى البيت وجميع ما يكون عليها من الثياب والحلى يكون للمرأة رجل باع من امرأته تطليقة بما عليها من المهر والزواج به لم انه لا مهر لها عليه تقع واحدة رجعية كذا فى فتاوى قاضيان \* امرأة قالت لزوجها اشترت نفسي منك بما أعطيت وأردت به الايجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق هذا اذا قالت اشترى نفسي بالعربية أما اذا قالت بالفارسية ان قالت خرى والمثله بحالها يصح ولا تنوى المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوى لان فى الفارسية لا لايجاب لفظا وهو قولها خرى ولا عدة لفظا وهو قولها خرم فلا تنوى فاما فى العربية فلهما لفظ واحد وهو قولها اشترى نفسي فتتوى \* امرأة قالت لزوجها وهبت لك مهرى ثم قالت عوضنى فقال الزوج عوضتك بثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا فى التجنيس والمزيد \* رجل أمر امرأته أن تشتري رأسا مشوبا فاشتريت فقال الزوج لها شريدى ووزعت أنه يسأل عن الرأس المشوى فقالت خريدىم وقال الزوج فروختم لا يصح الخلع ولكن انوى الطلاق يقع كذا فى الخلاصة \* المجلس اذا قالوا للمرأة اشترت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقبل للزوج بعث أنت فقال نعم يصح الخلع ويبرأ الزوج وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لان شراءها بنفسها لا يكون الا من الزوج كذا فى الفتاوى الكبرى \* وبه بقى كذا فى الخلاصة \* لو أردت أن تحتل نفسك من زوجها واجتمع القوم وقالوا ولا للمرأة ان تشتري نفسك بجميع الحقوق التى لك عليه فقالت اشتريت ثم قالوا للزوج بعث فقال بعث وكان فى ضميره انه باع متاعا من متاع البيت فالطلاق واقع فى الحكم خلع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رفاقهم فعلت هكذا فقال بالفارسية ر روزه بار لا يقع بهذا الكلام شئ لان هذا ليس بايجاب خلع امرأته فقبل له كم نويت قال ما نشاء ان لم ينو الزوج شيئا تطلق واحدة قالت لزوجها اخلعنى وقالت بالفارسية سه خواهم فقال سه بار ثم خلعهما بعد ذلك بتطليقة تقع واحدة لانه لم يقع شئ بمقوله سه بار هكذا فى الفتاوى الكبرى

ترجمة  
٣ اذهب ثلاث مرات ٣ اطلب ثلاثا فقال ثلاث مرات

من فرج الزوج والامر على العكس فى حالة القعود وان كان الرجل قائما لم المرأة قاعدة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا ويشبه أن يحنث كل واحد منهما لان شرط البر فى كل عين ان يكون فرج أحدهما أحسن وعند التعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحنث كل واحد منهما \* سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع ذرا منك فأنت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شئ غير معلوم ولا مقدور فلا يحنث \* رجلان قال كل واحد منهما صاحبه ان لم يكن رأيت أى أثقل من رأسك فامرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما اذا ناما دعيا فأيهما كان أسرع جوابا فمرأته الاخر يكون أثقل منه \* رجل حلف أن فلا تاقييل وهو عند الناس غير ثقيل وعند الحالف ثقيل لا يحنث فى يمينه الا أن ينوى ما عند الناس لان يمينه يقع على ما عنده \* رجل هدده رجل بسلطان فقال المهددان كنت أخاف من السلطان فامرأتى طالق قالوا ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من جناية يخاف على نفسه بسببها من

السلطان يرجي ان لا تطلق امرأته رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال لهم بالافارسية اكرمن ستملا يكون حزاندر كنتم فامرأته طالق  
 تكلموا في ذلك قال بعضهم لا يبحث ماداموا في الاحياء فان مات الخالف أو - دالاخوين قبل أن يفعل ذلك حدث وعليه الاعتماد \* امرأة قالت لزوجها  
 يا سفة أو قالت يا قرطبان أو يا كشخان أو يا فقال أو شيامن الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق فلا تاختلفوا في ذلك قال النقيب  
 أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى نطق المرأة كما قال كان لزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة  
 ظاهر اجزاء لا يذاتهما زوجها فان قال لزوج نوبت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى نطق المرأة كما قال كان لزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة  
 النساء لانه محمول على المجازاة طاهرا (٤٩٤) وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك في حالة الغضب

فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نوبت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلا واختلفوا في معنى هذه الالفاظ أما السفلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى المسلم لا يكون سفلة إنما السفلة هو الكافر وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى السفلة هو الذي لا يبالي بما يقال له من وجوه الذم والشتم وعن محمد رحمه الله تعالى السفلة هو الذي يلبس بالحمام ويقامر وقال خف بن أيوب رحمه الله تعالى السفلة هو الذي ادعى الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الخائف والحجام والداغ وقيل هو الذي يختلج الى القضاء وأما قرطبان قال أبو بكر الاسكاف

الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز \* ما جاز أن يكون مهورا جاز أن يكون بدلا في الخلع كذا في الهداية \* واذا وقعت المخالعة على خرا وخزير أو ميتة أو دم وقبل الزوج ذلك منها ثبت الفرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيئا كذا في الحاوي القدسي \* ولو خلعهما على عبد نفسه أو طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لا بد من القبول لوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان بلفظ الخلع أو البيع كان بائنا وفي كل موضع كان باغظ الطلاق يكون رجعيًا بعد الدخول كالوطقة على خرا أو على براءتها من دين لها عليه غير المهر أو على براءتها عنه من كفالة نفس أو على تأخير دين لها عليه صحت البراءة والتأخير ان كان الى وقت معلوم ويكون الطلاق رجعيًا كذا في العتبية \* ان سمي في الخلع ما احتمل أن يكون مالا وأن لا يكون مالا بان اختلفت على ما في بيتها أو على ما في يدها من شيء ينظر ان كان في يدها أو في بيتها في تلك الساعة شيء فذلك الزوج وان لم يكن في يدها ولا في بيتها شيء فلا شيء للزوج وكذلك اذا اختلفت على ما في بطون غنمها أو جاراتها لم تنص على الولد واذا سمت في الخلع ما هو مال الا أنه ليس بوجود في الحال وانما هو جدي في الثاني بان اختلفت على ما في يدها من العام أو على ما في كتفها العام وجب عليها رد ما قبضت من المهر ورجع ذلك أم لا اذا سمت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان الا أنه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيتها أو في يدها من المتاع أو اختلفت على ما في يدها من الثمار أو اختلفت على ما في بطون غنمها من ولد أو على ما في ضروع غنمها من لبن ان كان هنالك ما سمت في الخلع فللزوج ذلك وان لم يكن هنالك شيء لزمها رد ما قبضت من المهر اذا سمت في الخلع ما هو مال أو له مقدار معلوم بان اختلفت على ما في يدها من دراهم أو دنانير أو فلولس فان أقل ما يطلق عليه اسم الدراهم ثلاثة فله كان مقداره مع لوم ان كان في يدها ثلاثة دراهم فصاعدًا فللزوج ذلك وان لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلاثة وثمانين الدراهم أو الدنانير وعددا من الفلولس وان كان في يدها درهمان أو ثلثة دراهم اذا سمت في الخلع ما هو مال وأشارت الى ما ليس بمال بان اختلفت على هذا الدن من الخل فاذا هو خزان علم الزوج بكونه خرا فلا شيء له وان لم يعلم رجوع عليها بالمهر الذي أعطاه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* لو خلعهما على عبد بعينه ثم ظهر أنه خرا أو ميت ردت ما أعطاهما وان استحق ثلزمها قيمته وان ظهر حلال الدم فقبل رجوع بغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالنية وان ولو خلعهما على عبد بعينه قيمته ألف على أن يرد الزوج اليها ألفا ثم استحق العبد رجوع الزوج عليها بألف درهم ونصف قيمة العبد لان نصف العبد يسع بألف فاذا استحق رجوع بثمنه وهو ألف ونصف العبد بدل الخلع فيرجع بغيره بغيره كذا في العتبية \* اختلفت مع زوجها على مهرها وثقة عدتها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما صريح ولزم

رحمه الله تعالى القرطبان هو الذي اذا رأى أجنبيا مع امرأته أو أهلها أو محارمه يدعه ولا يتعرض وقال ابو القاسم على الصغار رحمه الله تعالى هو المسبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لامرأته موم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لها في الدخول على امرأته عند غيبته وأما قال فهو القرطبان سوله وأما كشخان - كي ان امرأته جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له يوما أي كشخان الى أمي أطبخ فقال لو ان كنت كشخان فانت طالق قال أبو عصمة رحمه الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا عديده اليك بسو ولا يبالي فهو كشخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشخان وأما المساجن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هو الذي لا يبالي بما سمع ويقال بالنارسية نيب سبب \* امرأة قالت لزوجها انك قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق ثلاثا فانها لا تطلق ما لم تقل علمت لانه لم يقل علمها ولا يقف

عليه غير هاتفتك بالخبار عنها ولو قالت لزوجها ما كوسج فقال الزوج ان كنت كوسج فانت طالق ثلاثا ونوى به التعليق عن أبي خنيفة  
رحمه الله تعالى انه قال بعد اسبوعه ان كانت ثمانا وعشرين طلقت لانه كوسج وان كانت اسبوعا وثلاثين أو أكثر فليس بكوسج وفي عرفنا  
الكوسج من كانت شعور طبعته على الذقن دون الخدين أو كانت على الذقن والخدين الا ان طافات متفرقة غير متصلة وان كان شعور الخدين  
متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج امرأة قالت لولدها بالفارسية أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت  
طالق ثلاثا فانوى المجازاة طلقت وان نوى التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا تطلق ثلاثا ولو شرط الطلاق ولا يسمعها المقام معه وان  
علمت انه ليس من الفجور لا تطلق \* رجل قال لامرأته ان شئت أمي أو ذكرتك بأسوء فانت طالق ثم قال لامرأته كانت أمك سلام عليك  
فكانت المرأة لا بل أمك قالوا ان كان ذلك في بلد بعدون هذا ذكر بأسوء كبلح وغيره طلقت امرأته (٤٩٥) لان في عرفهم هذا عبارة عن المكذبة

أما في عرفنا فهو عبارة عن  
انشاء السلام فلا يكون هذا  
ذكر بأسوء فلا تطلق \* رجل  
قال ان شئت أحد فامرأته  
طالق فشمتم ميتا طلقت امرأته  
\* اذا قال لامرأته اذا شئتني  
فانت طالق وان لغنتي فانت  
طالق فلغنته تقع واحدة ولو  
قال لها ان شئتني فانت طالق  
فلغنته طلقت امرأته \* رجل  
قال لوالدته بالفارسية  
اكر تو مرا تر كي امروز  
فامرأته طالق فخرج من  
المنزل فقالت والدته مه  
توباش ومه زن بوانو فسمع  
الحالف ذلك طلقت امرأته  
\* رجل قال لامرأته ان  
أغضبتك فانت طالق فضرب  
صبيها فغضبت قالوا ان  
ضربه لشيء ينبغي أن يؤدب  
الولد على ذلك لا تطلق لان  
هذا ليس موضع الغضب  
فلا يعتبر غضبها وان ضربه  
في موضع لا ينبغي أن يؤدب  
الولد تطلق امرأته اذا قال  
لامرأته ان سررتك فانت  
طالق فضربها فقالت سررتي

على الزوج عشرون درهـ ما كذا في الوجيز للكردي \* ان اختلفت على عبد لها آبق على انه بريئة من  
ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت أو تسليم قيمته ان عجزت كذا في السراج الوهاج \* لو خالعهما على  
حيوان موصوف نحو الفرس والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك وهي بالخيار ان شئت  
دفعت اليه الوسط وان شئت دفعت اليه قيمته وان خالعهما على حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب  
عليها ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في الينابيع \* لو خالعهما على دراهم معينة فوجدها ستوقفة يرجع  
بالخدا وكذا في الثوب على انه هروى فاذ هو مروي يرجع به هروى وسط كذا في محيط السرخسي \* قال  
خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا يدخل لقبولها حتى اذا  
نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم أرد الطلاق لا يقع ويصدق ديانته وقضاء \* لو خالعهما  
ولم يذكر العوض الصحيح أنه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترتد مساق اليها من المهر لان  
المال مذكور يرد كراخلع عرفا كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة \* لو قال خلعتك على كذا  
وسمى مالا لم يلزمه الا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة لم أؤبه بالطلاق لا يصدق قضاء  
كذا في فتاوى قاضيان \* ان اختلفت بحكمه أو بحكمها أو بحكم اجنبي فهو جائز كافي الصداق الآن  
هنا المعيار مهر المثل وهنا المعيار ما أعطاهما فان اختلفت بحكمه فيكم الزوج عليها بقدر ما أعطاهما  
أو بأقله فذلك صحيح وان حكمها أكثر من ذلك لم تلزمها الزيادة الآن ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما  
أعطاهما الزوج أو أكثر جاز وان حكمت بأقل من ذلك لم يثبت النقصان الآن يرضى الزوج بذلك كذا في  
المبسوط \* وان كان الحكم الى الاجنبي فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة أو نقصان لم تجز الزيادة  
الابرض المرأة والنقصان الابرض الزوج كذا في البدائع \* اذا اختلفت المرأة من زوجها على أن تعتق  
أباه ففعلت فاعتق عنها والاب مولى لها ولو اختلفت على أن تعتق أباه عنه ففعلت فاعتق عن الزوج ثم  
في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يرجع والاصح  
أنه لا يرجع عليها بشيء كذا في التارخاتية

(الفصل الثالث في الطلاق على المال) ان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان  
الطلاق بائنا كذا في الهداية \* طلقها قبل الدخول على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف مهر يسقط الالف  
وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمس مائة ونقصا بألف ولا ترجع عليه بخمس مائة عند  
البلخي وترجع عند غيره وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي ولو جعل مهرها ثلاثا فطلقها انطلقته  
على ثلث مهرها وطلقها ثانيا وثالثا كذلك يقع الثلاث ويسقط ثلث المهر ويضمن الزوج ثلثي مهرها كذا

قالوا لا تطلق امرأته لانه لا يتحقق بكذبها قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يؤقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق  
بخبيرها ويقبل قولها في ذلك وان كانت تتيقن بكذبها كالموالات ان كنت تحمين ان يعد بك الله تعالى بنار جهنم فانت طالق فقالت احب يتع  
الطلاق عليها ولو اعطاها ألف درهم فقالت لم تسرفي كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طالبت ألفين فلا يسرها الالف ولو  
قال لها ان آذيتك فانت طالق فاشتري جارية وتسرها ان كان كلامه بناء على مقدمه يصرف معنى الاذى اليها سوى ما فعل لا تطلق لان العيب  
انصرف الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان هذا معنى بعد أدنى \* رجل أراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت جارية فتدخل  
بيت من ذلك غير فانت طالق ثلاثا فاشتري جارية ودخلت عليها الفيرة قالوا ان دخلت الفيرة عقيب الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد  
الشراء برمان لا تطلق لانه على الطلاق بدخول الفيرة عقيب الشراء بلا فصل وانما يعم ذلك بكلامها من الجاهل والتكلم بها القبيح اما اذا دخلت

الغيرة ولم تتكلم به الا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كمن حلف لا يعادى فلا ناعداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يحنث في عيئه \* رجل قال لامرأته لست تحبينني فقالت له ان لم احبك فأنت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية خودتوني فقالت لا احبك ان قالت لا احبك قبل الاقتران عن المجلس طلقت ثلاثا وان فارقته قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خودتوني ينصرف الى كلامها من وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج قائلا بل أنت طالق ثلاثا لم تحبينني \* رجل دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تمنعني وكيفك فلا تفرأنا جنية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تكلموا في ذلك والصحيح انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها \* رجل قال لامرأته ان لم تكوني علي هون من التراب فأنت طالق ان كان يستهينها استهانة فاحشة يقول النامس انها هون عليه من التراب لا تطلق \* رجل قال لامرأته ان قدفتك (٤٩٦) فأنت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذيان قدفا للمرأة وان

كان في الحقيقة قدفا لامها رجل قال لامرأته ان شئتك فأنت طالق ثم قال لها لا بارك الله فيك لا تطلق لانه لو علق عتق عبده بشفته ثم قال لا بارك الله فيك لا يعتق عبده فكذا الطلاق رجل اتخذ ضيافة لقوم فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم اذبح على وجه القادم بقرة من بقوري فأمرأته طالق فذبح بقرة فقبل ان يرجع القادم من بقوره بر في عيئه ولا حنث وان ذبح بقرة امرأته يحنث لان شرط البرذبح بقرة من بقوره اذا كان بينه وبين امرأته من الانبساط ما لا يترك واحدا منهما ماله عن مال صاحبه ولو تناول احدهما من مال صاحبه لا تجزى المجادلة بينهما ولو ذبح بقرة من بقوره لكن ما اضافه بلحمها حتى يرجع القادم قالوا ان كانت القرية التي انتقل اليها القادم قرية

في الفتاوى الكبرى \* لو قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلقتها واحدة فعليها ثلاثة آلاف ولو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقتها واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلك الرجعة لو قال الزوج طلقني نفسك ثلاثا بالالف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء كذا في الهداية \* امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا بالالف وقد كان الزوج طلقها اثنتين فطلقتها واحدة يجب الالف كذا في الظهيرية \* امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالالف فقال لها الزوج أنت طالق واحدة واحدة وواحدة يقع الثلاث واحدة بالالف وثنتان بغير شيء عند السكك كذا في فتاوى قاضيجان \* قال أنت طالق أربعة بالالف فقبلت طلقت ثلاثا بالالف ولو قبلت الثلاث بالالف لم يقع لو قالت طلقني أربعة بالالف فطلقتها ثلاثا فبقي ألف درهم فقال أنت طالق ثلاثا ولم يذكر الالف طلقت مجابا عنده وعندهما طلقت ثلاثا وعليها الالف بازاء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالالف أو على ألف فقال أنت طالق ثلاثا بالالف لا يقع عنده شيء ما لم تقبل المرأة واذا قبلت السكك يقع الثلاث بالالف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا تقع الثمان الباقيات وان قبلت فهي طالق ثلاثا ما دهن بالالف واثنتان بغير شيء كذا في السكك \* حكى أبو الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع كذا في غايه السروجي \* ولو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقولها أنت طالق بالالف ولا بد من القبول في الوجهين كذا في الهداية \* لو قال أنت طالق وعليك ألف فقبلت أو قالت طلقني وألف فطلقتها طلقت بلا مال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالمال كذا في محيط السرخسي \* ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقتك ثلاثا بالالف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف على قبولها فان قبلت يقع الثلاث ويلزمها ألف وان لم تقبل بطل وعلى قولهما يقع الثلاث بالالف قبلت أم لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيجان \* ولو قالت طلقني وألف فقال طلقتك على ألف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم تقبل لم يقع ويجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي \* لو قالت طلقني بألف فقال أنت طالق وعليك ألف يقع بألف ولو قال أنت طالق ثلاثا بالالف فقالت قبلت واحدة بالالف وقع الثلاث بألف وان قالت قبلت بالثنين وقع ولم يلزمها الالف ولو قال ان أعطيني ألفا أنت طالق فأعطته الاثنين طلقت وكذا لو قالت قبلت بالثنين كذا في غايه السروجي \* قال لا جنية أنت طالق على ألف ان تزوجتكم وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر السبيل الا بعد التزوج كذا في النهر الفائق \* لو قالت طلقني ثلاثا بالالف درهم

لا يحنث في عيئه وان كانت بعيدة بحيث يعد سفر يخاف عليه الحنث لان في مدة السفر يتخذون الضيافة لاجل بعده طلقني الذبح فيصرف البين اليه \* امرأة قالت لزوجها انك تغيب ولا تحنث لي نفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فتغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيما فأنت طالق ثلاثا واراد به التعليق دون الجزاء قالوا ان كان الرجل محترما ذا قدر يكون مثل هذه الشكاية اهانة لا تطلق لان شكايته بالذهب بلا نفقة لعيله يكون عظيما وان لم يكن محترما ذا قدر طلقت \* رجل قال ان بلغ ولدي اثنتان فلم اختنه فأمرأته طالق قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى اذا خرت اثنتان عن عشرين ينبغي ان يحنث لان عشرين نهاية وقت الختان فان الصبي اذا بلغ عشرين يضرب على ترك الصلاة فهو بالختان حتى يكون أبلغ في التطهير وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن شيء عشرين سنة وعليه الفتوى لان هذا في مدة يتصور فيها بلوغ الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال احتلت يقبل

قوله ويحكم بـلوغ وقبل ذلك لو قال احتلت لا يقبل قوله ولا يحكم بـلوغ \* رجل قال لعبدته ان احتلت فانت حر فقال الغلام احتلت وهو مشكل قبل قوله لان احتلامه لا يقف عليه غيره فيقبل قوله في ذلك كقولها لامتة وهي مشكلة الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فقالت حضت قبل قولها وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقبل قول الغلام وبقيل قول الجارية والمرأة لان الاحتلام امر يقف عليه غيره في الجملة \* ولهذا جازت الشهادة على الاحتلام بخلاف الحيض \* رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت فانت طالق فهو على حيض في المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد ان دام الى أن يطلع الفجر من الغد طلقت لان الحيضة الثانية لا يتصور حدوثها في الغد فيحكم على الدوام اذا علم وكذا لو قال لامرأته المريضة انا مرضت فانت طالق فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت غدا (٤٩٧) فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا ولو قال

لصحة اذا صححت فانت

طالق يقع الطلاق كما لو سكنت

عن البين لان الصحة أمر

يتدور في مثله للدوام حكم

الاتداء فيحسب للمحال كما لو

قال لقائم اذا قمت ولقاء اذا

قعدت وللبصير اذا أبصرت

وللملوك اذا ملكتك فانت

حرة فانه يحسب كما سكنت عن

البين لان للدوام حكم

الاتداء والحيض والمرض

وان كان مما يتبدأ ايضا الا ان

الشرع لما علق بالجملة

أحكاما لا يتعلق ذلك بكل

جزء من أجزائه فقد جعل

الكل شيئا واحدا \* رجل

قال لامرأته اكرمني ترا

ازكركرده خویش پوشانم

فانت طالق فدفع المرأة

غزلهما الى زوجها لينسج لها

باجرة معلومة ودفعته اليه

الاجر فنسج الزوج ولبست

المرأة لا يحسب لان الكرايس

كسب المرأة لا كسب الزوج

ولان الشرط هو الالباس

ولم يلبسها ومالبست هي

طلقتي ثلاثا بمائة دينار فطلقها ثلاثا طلقت بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بما يلبسها المالا ان كذا في الظهيرية \* قالت المرأة لزوجها طلقني وضري على ألف درهم فطلق ضرتهما وطلقة ما يجب نصف الالف اذا كان مهر مثلها ما على السواء كما لو قالت طلقني وضري بالف درهم وان كان مهر مثلها ما على الثانية وتجب حصصة المطلقة من الالف من المشايخ من قال هذا على قوله ما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب شي وممن من قال هذا على قول الكل والاصح الاول واذا كان للرجل امرأتان فسألتها أن يطلقها ما على ألف درهم أو بالف درهم فطلق احدها مالزم المطلقة حصتها من الالف فان طلق الاخرى لمزاها حصتها أيضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة \* وان افتروا وقبل أن يطلق واحدة منهم ما بطل ايجاب ما لا افتراق فان طلقها ما بعد ذلك كان الطلاق واقعا بغير بدل كذا في المبسوط \* واذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بالف درهم فقالت قبلت نصف هذه التطليقة طلقت واحدة بالف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بنحو مائة كان باطلا ولو قالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بألف درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة بألف درهم \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقة بنحو مائة طلقت واحدة بنحو مائة كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثلاثا لثلاث سنين بالف درهم وهي طاهرة وقعت واحدة ثلث الالف ثم الثانية في الطهر الثاني بغير بشي الا ان اتزوجها قبله ثم الثالثة هكذا ولو قال ثلاثا لثلاث سنين احداهن بالف فالف بالثالثة وان كان قبل الدخول تقع واحدة بغير بشي ثم اذا تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غد بألف وغدا بالف واليوم بالف فقبلت يقع في الحال بالف فاذا جاء غد لا يقع الا اذا تزوجها قبله فتقع أخرى بألف وكذا بعد غد ولو قال أنت طالق تنتين احداهن ما بالف تقع واحدة في الحال وتعلق الاخرى بالقبول ولو قالت ان طلقتي فلانك ألف او قال الزوج ان جئتني بالف أو أعطيتني أو أديتني ألف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العتابة \* ولو قال لها أنت طالق ثلاثا اذا أعطيتني ألفا أو متى أعطيتني ألفا فنتي امرأته على حالها حتى تعطيها ذلك ومتى اعطته في المجلس أو بعده فالطلاق واقع عليه وليس للزوج أن يمنع منه اذا أتته به لأنه يجبر على القبول ولكن اذا وضعته بين يديه طلقت وهو واسعه ان كذا في المبسوط \* (الاصل) أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما لا يكون مقابلا بهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا بالثاني وان شرط وجوب المال على المرأة حصول البينونة فلوقال لها أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف أو على انك طالق غدا أخرى بألف أو قال اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بالف فقبلت تقع واحدة بنحو مائة في الحال وغدا أخرى بغير بشي الا ان يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أملاك الرجعة

(٦٣ - فتاوى اول) بامر فلا يحسب وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يحسب أيضا المعنى الثاني \* اذا قال لامرأته أنت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطلع الفجر ولو قال أنت طالق في صلاتك لم تطلق حتى ترك وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة شرطا لفصا كالمزكركر حرف الشرط ولو قال أنت طالق لدخولك الدار أو قال لحيضك تطلق في الحال ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بحيضك لا تطلق حتى تدخل أو تحيض وكذا لو قال في دخولك الدار أو في حيضك لا تطلق حتى تدخل وتحيض امرأته ذهبت الى منزل والدتها في قرية أخرى فسبقها زوجها وسألها العود الى منزله فانت خلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل انفجار الصبح قالوا ان كان أكثر الليالي في تلك القرية يخاف عليه الخنث وان ذهب قبل ان يمضي أكثر الليالي يرجي ان لا يكون حاتا والصحيح انه لا يحسب اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة \* امرأه كانت مع زوجها في منزل والدتها فقال لها زوجها اذهبي معي فانت



فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنث \* رجل قال لامرأته ان تنومي الساعة وتجيئي الى دار والدتي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت هي ايضا واثت دار والدتها بعدما تاهها الزوج لا يبحث لان المرأة لما قامت تتهيا للخروج لا ينقطع الفور فانه لو اخذها البول فبالت لم لبست الثياب للخروج لا يبحث الا ترى انه لو قال لها ان لم تجيئي الى فراشي الساعة فانت طالق وهما في التشاجر فقال الكلام بينهما لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يبحث وان خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى حنث الزوج لان الصلاة عمل آخر بخلاف ما اذا كانا فيه وقال بعضهم لا يبحث \* رجل اراد ان يجامع امرأته فلم تطاوعه فقال لها ان لم تدخلني (٤٩٨) معي البيت فانت طالق ثلاثا فلم تدخل في ذلك على الفور ودخلت بعده قالوا ان دخلت بعده

على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم فقالت وقع عليها واحدة الحال بغير شيء فإذا جاء الغد تنقع عليها تطليقة أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق اليوم تطليقة بائة على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم وقعت في الحال واحدة بغير شيء ثم اذا جاء الغد تنقع عليها أخرى بغير شيء فان تزوجها قبل مجي الغد ثم جاء الغد تنقع تطليقة أخرى بالالف ولو قال لها أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم فقالت وقعت الطلقتان بألف وانصرف البذل اليهما وكذلك لو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى بألف درهم فقالت وقعت في اليوم واحدة بنصف الف وغدا أخرى بنصف الف ان تمحل الزوج ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة فاملك الرجعة وغدا أخرى املك الرجعة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة بائة وغدا أخرى بائة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى (٣) بغير شيء بألف درهم فالبذل ينصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف الف فتقع واحدة في الحال بنصف الف وغدا أخرى بمجانا الا ان يتزوجها قبل مجي الغد ثم جاء الغد تنقع أخرى بنصف الف لو قال لها أنت طالق الساعة واحدة املك الرجعة أو قال بائة أو قال بغير شيء وغدا أخرى بألف درهم فالبذل ينصرف الى التطليقة الثانية ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى املك الرجعة بألف درهم ينصرف البذل اليه ما كذا في المحيط \* لو كانت له امرأتان فقال احدا كما طالق بألف درهم والاخرى بمائة فمقتاها على كل واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك على كل واحدة ولو قال والاخرى بمائة دينار لاشي عليها الوقوع الشك في كل واحدة منهم ما كذا في العناية \* لو طلقها على أن تبرئه عن كفالة فلان فالطلاق رجعي لو طلقها على أن تبرئه عن الف الف التي كفلهما على فلان فالطلاق بائن كذا في التارضية \* طلقني على أن أؤخر مالي عليك فطلقها فان كانت للتأخير غاية معلومة صح الاخير وان لم تكن لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كذا في الخلاصة \* ويصح التأجيل في بدل الخلع مع جهالة مستدركه كالحل والدياس لا الفاحشة كالعطاء وهبوب الريح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يجب المال حالنا يجوز اذ لا عا على زراعة ارضها وركوب دابته او خدمتها على وجه لا يلزم خلوها بها او خدمة اجنبي كذا في دفع القدير \* ويصح الخلع من جانبته تعليقا للطلاق بقبولها حتى لا يصح رجوعه عنه ولم يطل بقيامه عن المجلس ويصح اذا كانت غائبة واذا بلغها فله الخيار في مجلسها ويصح تعليقه بالشرط والاضافة الى الوقت كقولنا اذا جاء غدا واذا قدم فلان فقد خالعك على ألف فالتبول اليها بعد مجي الغد والقدوم وفي جانبها يعتبر تعليقها بعوض كالبيع (٣) قوله بغير شيء بألف درهم هكذا في الاصل الذي بأيدينا وحرره فمضى ان يكون قوله بغير شيء زائدا خطأ وانه أعلم بالصواب اه معحه

ماسكنت شهوته طلقت \* رجل دعا جاريته الى فراشه فابت ففقال ان لم تجيئي الليلة فانت حرة فقامت من ساعتها فلم يجامعها الا تنقي وكذا لو قال ذلك لامرأته وكذا لو قال امدها ان لم تأتي الليلة حتى أضربك فانه لم يضربه حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبحث وعليه الفتوى \* ولو قال لامرأته ان لم تأتيني لاجامعك فانت طالق فجاءت ولم يجامعها لا يبحث في عينه \* رجل قال لجماعة بالفارسية اكره بخانه من مهمان بزوت فامر أنه طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكلوا شيئا لا يبحث في عينه \* رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا جلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو

الصحيح لان عينه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها من غيرية الزوج فاذا نوى الفور كان أولى أن يكون مصداق رجل قال حتى لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارقت بعض السلم لا يبحث في عينه وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم نددت فرجعت طلقت لان الحنث يتعلق بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضعت إحدى قدميه في الدار لا يبحث في عينه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يبحث الا بالدخول أما في هذه المسئلة لما ذكر الازمة ووضع القدم على السلم فقد بالغ في عينه فتعلق الحنث بوضع القدم هذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حنث ولو ذكر الخروج ولم يذكر معه وضع القدم في السكة فوضعت إحدى قدميها في السكة لا يبحث \* رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من

المشركين من لا يذهب فلا يحنث \* رجل قال ان زرت فلانا حياً أو ميتاً فامرأته ما القى فشيء عجزته قالوا لا يكون حياً لان التشيع لا يسمي زيارة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يحنث \* رجل قال ان أنفقت من مال امرأتى فهي طالق فأحرقت المرأة سرقينها تحت قدر ابريسم له بغير أمره لا يحنث في عيینه \* رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائط بين هـ ذا البيت وبين جاره فعمره وقصده عبارة بيت الجار لا عبارة هذا البيت قالوا يحنث في عيینه وقصده باطل \* رجل قال لا صحبته ان لم أذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأتى طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم للصوم وحبسوهم قالوا لا يحنث في عيینه وهـ ذا الجواب يوافق قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* أصل المسئلة اذا حلف ليشرب من الماء الذي في هـ ذا الكوز اليوم فآمرقه قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما \* رجل قال ان ركبت فامرأته طالق فهو على ركوب الدواب من القرس والجل والجمار والبغل ونحو ذلك لا على ظهر انسان (٤٩٩) وحايط ولو قال لأركب مركباً فركب ظهر انسان قال بعضهم

حتى يصبح وجوعها قبل قبوله ويطلق بقيامها عن المجلس ولا يتوقف حال الغيبة ولا يجوز التعليق بشرط والاضافة الى وقت كذا في محط السرخسي \* صح شرط الخيار في الخلع لها لاله كذا في كذا الدائق \* والطلاق على مال بمنزلة الخلع في أحكامه الا أن البطل اذا بطل بقي الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعياً واذا وجب يقع بائناً كذا في محيط السرخسي \* قال لامرأته أنت طالق على ألف على ألف بالخيار ثلاثة أيام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأته أنت طالق على ألف على ألف بالخيار ثلاثة أيام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلاثة ووقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافي \* لو اخلعوا وهما عريانان كان كلام كل واحد منهما مامتصلاً بالآخر صريح الخلع وان لم يكن متصلاً لا يصح ولا يقع الطلاق أيضاً كذا في الخلاصة \* قالت سألتك ثلاثاً بالالف فطلقتني واحدة وقال الزوج سألت واحدة فاقول لها والابينة له ومن قال لامرأته طلاقك أمس على ألف درهم فلم تقبلي فقالت كنت قبلت فاقول قول الزوج مع عيینه فكذا في غاية السروجي \* لو قال بنت طلاقك أمس بألف فلم تقبلي فقالت قبلت فاقول قولها لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول لانه شرطه كذا في العتاية \* لو قالت سألتك أن تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بل بألف فاقول قولها وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك لو قالت خلعتني بغير شيء وقال الزوج بل بألف فاقول قولها وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج هكذا في المبسوط \* اذا قالت لزوجها سألتك أن تطلقني ثلاثاً بألف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلاقك ثلاثاً فان كان في المجلس فاقول قوله وان كان قد افترقا فاقول قولها وله عليم ثلاث الف ويقع عليها ثلاث تطليقات ان كانت في العدة وكذا اذا قالت سألتك أن تطلقني وصاحبتي بألف فطلقتني وحدي فقال الزوج بل طلاقك جميعاً فان كان في المجلس الذي وقع فيه الايجاب فاقول قوله وان افترقا من المجلس فاقول قولها وعلى المرأة حصص من الالف لا اعترافاً بذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتي في ذلك المجلس فاقول قولها مع عيینه وعلى الزوج أن يثبت المال بالبينة ولكن الطلاق واقع عليه باقرار الزوج كذا في المبسوط \* المرأة اذا اخلعت مع زوجها على مال ثم أقامت البينة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً أو بأكثر قبل الخلع وقبل ويسترد بدل الخلع والتفاضل لا يمنع قبول البينة ههنا كذا في الخلاصة \* لو أقامت بينة ان زوجها المجنون خاله في صحته وأقام وليه أو هو بعد الافاقة بينة انه خاله في جنونه فبينة المرأة أولى كذا في القضية \* لو قال طلقها ثلاثاً بألف درهم فقالت المرأة هـ ذا منك اقرار ماض وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هـ ذا مني اقراراً مستقبلاً حين تكلمت فلم تقبلي فاقول قول الزوج وان أقاما البينة أخذت بينة المرأة كذا في

الملك ولا الى سبب الملك \* رجل قال لعوزانك أمي فقالت لست أمك فقال الزوج ان لم أفخر بأموستك فامرأته طالق قالوا لا يحنث في عيینه مالم يقل بلسانه لا أفخر \* رجل قال لامرأته وفي يديها قدح فيه ماء فقال لها ان شربته فانت طالق وان وضعت فانت طالق وان صببته فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله تعالى عنه لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو أخذ منها غيرها أو دفعت الى غيرها لا يحنث في عيینه \* رجل قال لامرأته ان اشتريت جارية أو تزوجت عبدك فانت طالق واحدة فقالت لا ارضي بواحدة فقال لها فانت طالق ثنتين ان فعلت شيئاً من ذلك فقالت لا ارضي بنتين فقال فانت طالق ثلاثاً ان لم ترضي بنتين ولم يقل في هذه المرة ان فعلت شيئاً من ذلك قال ابو نصر بن سلام رحمه الله تعالى الكلام الثلاث بناء على ما تقدم ظاهراً \* رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثاً وغاب فلان واقامت امرأته الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد عيّن زوجها قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البينة

الملاة ولا الى سبب الملك \* رجل قال لعوزانك أمي فقالت لست أمك فقال الزوج ان لم أفخر بأموستك فامرأته طالق قالوا لا يحنث في عيینه مالم يقل بلسانه لا أفخر \* رجل قال لامرأته وفي يديها قدح فيه ماء فقال لها ان شربته فانت طالق وان وضعت فانت طالق وان صببته فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله تعالى عنه لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو أخذ منها غيرها أو دفعت الى غيرها لا يحنث في عيینه \* رجل قال لامرأته ان اشتريت جارية أو تزوجت عبدك فانت طالق واحدة فقالت لا ارضي بواحدة فقال لها فانت طالق ثنتين ان فعلت شيئاً من ذلك فقالت لا ارضي بنتين فقال فانت طالق ثلاثاً ان لم ترضي بنتين ولم يقل في هذه المرة ان فعلت شيئاً من ذلك قال ابو نصر بن سلام رحمه الله تعالى الكلام الثلاث بناء على ما تقدم ظاهراً \* رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثاً وغاب فلان واقامت امرأته الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد عيّن زوجها قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البينة

وهو الصحيح لأنها قامت على شرط حقها فيما يضر به الغائب وهذا بخلاف ما لو علق طلاق امرأته بدخول فلان الدار فأقامت امرأته الخالق البينة ان فلان داخل الدار فأنت قبل وبقي بطلاق الحاضرة لان هذه بينة قامت على شرط حقها فيما يضر بالغائب \* رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردى منه كذا او اجليه الى الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحمله اليه قالوا يبحث في عينه لان قوله اجليه الى الساعة تخصيص على الفور \* رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت طالق فقالت الامة انه وطئني وكذبها المولى كان القول قول المولى فان علت المرأة ذلك لم يسعها المقام معه ولان تدعه ان يجامعها وان قال المولى اكرهه ام خوش او ردما كان ذلك اقرارا منه ويبحث في عينه \* سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر (٥٠٠) فعادت اليه عند العشاء قالوا يبحث في عينه لان عينه يقع على الفور وان قال لم أوالف فور

لا يصدق قضاء \* وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يبحث في عينه \* رجل قال ان كنت فعلت كذا اين زن كه مرا بجانة است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت البين حنت في عينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو كان قال اين زن كه مرادين خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه \* صبي قال ان شربت فكل امرأته تزوجها فهي طالق فتشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ ووطن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ارى حرامت برمن قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما أقرب الحرمه ابتداء وانما أقرب السبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل \* رجل قال لاهراته ان اشتريت بالخبر ما فانت طالق فاشترت بالخبر لا يقبل من السقاما حمله من الوادي تطلق امرأته وان دفعت الخبر الى السقام وقالت احمل الماء النبل هذا الخبر قال بعضهم لا يبحث في عينه لان هذا استخبار وليس بشراء \* امرأة كانت تبكي في ميتة فقال زوجها الصهره ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت احد طلق اذا بكيت لانه انما منعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فاذا خرجت قبل ان تبكي بهما المين بطل المين فلا يبحث ببيكانها بعد ذلك \* امرأة قالت لزوجها ان خبزت حتى تأكل فخاريتي حر فخبزت بخارها فاكل منه الزوج لا تبحث لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم تحبزي لاجلك لا تبحث \* رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان بغيري فادى وهوى فانت طالق فارادت ان تذهب الى دار فلان فقال لها توهمي شو برمن چه آيد هذا وعيد وليس بان فلان

التراخية \* لو قال أنت طالق غدا على عبدك هذا فقبلت في الحال وباعت العبد ثم جاء غدا فعلمها قيمته ولو طلقها ثلاثا قبل مجي الغد بطل ذلك كذا في العتامة \* سئل شيخ الاسلام على بن محمد الاسدي عبي عن رجل وامرأته اختله اقبل للزوج كم كان ينسك من الخلع فقال كان ينسك مرتين فقالت المرأة بل كان الخلع ينسك ثلاث مرات قال القول قول الزوج قال نعم الدين النسي رحمه الله تعالى فسئلت عن هذه المسئلة فقالت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وقالت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء عدتها قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ولا يلج للناس ان يحموا بها على النكاح وبه قد وابينهما كذا في الظهيرية \* طلبت من زوجها ان يخلعها على مال فاشهد الرجل عدلين ان امرأته اذا قالت من از تو خوشتر خريد ما وندى أقول لها ٣ فروتم ولا أقول ٤ فروتم ثم اجتمعا وعند القاضي للاختلاف وقع لذلك عند القاضي وسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم أقل فروتم وانما قلت فروتم والشاهدان يشهدان على ذلك ان سمع القاضي فروتم يحكم بجمعة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهدان ولا عبرة لذلك الاشهاد وأما اذا قال القاضي لا أتقن انه تكلم بالخلع أو بالفاء وشهد الشاهدان أنه تكلم بالفاء تسمع شهادتهما ويطلب الخلع ولو شهد بعض من شهد المجلس أنه قال فروتم فانه يقضى بشهادتهما ويحكم بجمعة الخلع كذا في الفصول العمانية \* اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجمعة كذا غير جمعة الخلع فقبل القول قول الزوج وبه كان يبقى ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة فيكون القول قولها في بيان جهة التملك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحيط \* لو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع أو نوعه أو قدره أو وصفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة كذا في البدائع \* وكذا لو قالت اختلعت بغير شيء فالقول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتح القدير \* لو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال فت ثم خلعت القول قوله وهو انكار الخلع كذا في الخلاصة \* اذا خلع امرأته بالفارسية خريدم وفروتم فقال الزوج كان في ضميري اني بعث رأس الشاة أو قال قلت ٦ فروتم من الايقاد أو قالت قلت فروتم بالفاء فقد قبل القول في ذلك قوله مع المين الا اذا كان قبض بدل الخلع حينئذ لا يقبل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قبل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يقبض بدل الخلع لان كلامه خرج جوابا والجواب يتقيد بالسؤال والسؤال عن تعليق النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميري اني بعث ٧ بندقاني

٢ اشتريت نفسي منك بائنا ٣ لفظ مهمل ٤ بعث ٥ اشتريت وبعث ٦ أو قدت ٧ بعث بند القباء

دخلت بحيث رجل قال لاحدى امرأته حين سألت منه طلاق ضربتها الى لوط لقتها فالتك تطلقين فقالت رضى فطلق ضربتها ثم قال لهذه استترى ثم أنكر الطلاق قالوا لا يسع لهذه المرأة المام معه فان أرادت أن ترجع اليه ولم يكن طلقها اثنين قبل ذلك تخافه بالله ما أردت بكلامك الذى تكلمت أكثر من واحدة فان أى أن يحلف لم ترجع اليه وان حلف رجعت اليه بشكاح جديد \* امرأة كانت مع زوجها فى بيت قريب لها فقال لها فى الليل أن بت الليلة فى هذا البيت فلال الله على حرام فخرجت من ساعتها وباتت فى موضع أتاه زوجها قالوا ان أراد الزوج تحويها بنفسها لا يحسن والقول فى ذلك قوله وذ كرى الجامع الصغير رجل قال لامرأته بالفارسية اكرتوا مشب بدى خاتمة دربانى فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وباتت معه فى منزله قالوا ان أراد بذلك ان تتقل بتاعها ووقاشم لا يحسن ان تركت قاشم ائمة وان أراد النقل بنفسها لا غير لا يحسن وان أشكل على المرأة حلفت فان حلف فسا به على الله تعالى (٥٠١) وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال اكر

درين دوروزان نجابانى وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال نفسها ومتاعها وان لم يؤقت ولم يكن له نية وقت المين يحصل على الانتقال بنفسها رجل أراد السفر فخلقه صهره وقال ارغب بعد هذا عن امرأتك فم ترجع اليها عند رأس الشهر فمرأته طالق وقال لختى يا مارسيه هست ويزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلقت امرأته لانه أجاب كلام الصهر والجواب بنقض إعادة ما فى السؤال فتطلق امرأته \* رجل حكى بين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به طلاق امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق استئنف الطلاق وكان كلامه موهولا يصلح للايقاع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينوطلاق امرأته لا تطلق امرأته وان كان يصلح

لا يقبل قوله أيضا عنه مدبض المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ولو أشار الزوج عند قوله فروختم الى رأس الشاة أو الى بند قبائه فعلى قول هؤلاء هذا ليس بشى وانخلع صحيح الا اذا صرح فقال بند قبائر وختم فحينئذ لا يصح انخلع ولو أقام الزوج بينة انه باع رأس الشاة وشهدت بينة أنه قد بعث رأس الشاة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة أنه قال فروختم من الايقاد قبلت بينته ولو أقامت المرأة البينة بعارضة منه باع نفسها أو انه باعها فبينتها أولى هكذا قبل وفيه نظر وعندى ينبغي أن تكون بينة الزوج أولى كذا فى المحيط \* لو قال لرجل اخاع امرأتى لا يكون له أن يتخاعها الا بعالم وهو الصحيح هكذا فى العناية \* امرأة وكانت رجلا بأن يتخاعها من زوجها بالف درهم فان أرسل الوكيل البذل بان قال خالع امرأتك على ألف درهم أو قال على هذه ألف أو اضاف البذل الى نفسه اضافة ملك أو اضافة ضمان بان قال خالع امرأتك على ألف درهم من مالى أو قال على ألف على انى ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل وبات المرأة فان كان البذل مرسلا فهو عليه اوى المطالبة وان كان البذل مضافا الى الوكيل اضافة ملك أو اضافة ضمان فالوكيل هو المطالب بالبذل دون المرأة ويرجع الوكيل بما أدى على المرأة وإذا كانت رجلا بان يتخاعها من زوجها فخلعها على عرض له أى للوكيل وعلل العرض فى بدل الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل يضمن قيمة ذلك للزوج كذا فى المحيط \* لو قال لغيره طلق امرأتى فخلعها الى مال أو طلقها الى مال فالصحيح انه ان كانت مدخولا بها لا يجوز ان لم تكن مدخولا بها جاز ففى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي أن يجوز قبل هو الاصح لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيصير وكيلها ما كذا فى الظهيرية \* وهكذا فى محيط السرخسى \* وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا بعلم رجوعها اذ لم يعلم الوكيل ذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صرح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها قال لرجلين اخاعا امرأتى على غير جعل فخلعها أحدهما لم يقع الطلاق ولو أمر رجلين أن يتخاعا امرأته بألف فقال أحدهما اخاعتها بألف وقال الآخر وقال الآخر قد أجرت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز لو قال أحدهما اخاعتها بألف وقال الآخر فخلعها بألف فهو جائز كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو كان رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز ان لم يكن هو محضرتها واذكر بعد هذا انه لا يجوز أن يكون الواحد وكيل من الجانبين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم أبو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا فى العناية \* رجل وكل رجلا أن يتخلع امرأته اذا أعطت قباه ودفعت القباه الى الوكيل وجرى الخلع بينهما فلما رأى القباه اذا لا بطنه له فخلع غير صحيح وكذا اذا كان له بطنه ولكن ليس له مكان فأما اذا لم يكن له أحد الكين فخلع صحيح كذا فى الخلاصة \* ولو أن رجلا جاؤا الى رجل زعموا أن امرأته وكلتهم

للايقاع على امرأته لانه اذا كان موهولا كان محمولا على الحكاية \* رجل له أربع نسوة دخل من فقال كل امرأته لم أجامها منكن الليلة فالآخرات طوالت فجامع واحدة فطلع الفجر طلقت التى جامعها ثلاثا لانه جعل ترك جماع الواحدة شرطا لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة فوجب تعميم النساء فى التى جامعها واحد شرطا لطلاقها ثلاث مرات وهو ترك جماع الثلاث فتطلق هى ثلاثا ما فى غيرها وجد فى حق كل واحد شرطا لطلاق مرتين بترك جماع غيرهما فطلق مرتين \* رجل قيل له أنك امرأة غير هذه فقال كل امرأة لى فهى طالق لا تطلق امرأته وهذا بخلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها أنك تترقح على فقال ان تزوجت امرأته فهى طالق فابانتم تزوجها تطلق مرة أخرى وكذا لو قالت له امرأته أنك تزوجت على امرأة فقال كل امرأة لى طالق تطلق المخاطبة الا فى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والفرق ان كلام الزوج فى هاتين المستثنين بناء على كلام المرأة فيدخل فى كلامه ما دخل فى كلام المرأة والمذكور فى كلام المرأة فى المستثنين امرأته وهما

الامم يتناول آية امرأة كانت فتدخل المخاطبة في كلام الزوج في المستثنين أما في المسئلة الاولى قول السائل ألت امرأة غير هذه لا يتناول هذه المرأة بجمال ما فلا يتناولها جواب الزوج \* رجل قال لامرأة أنت طالق إذا دخلت الدار ليغذو كرا الغدو يتعاق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في أي وقت كان تطلق ولو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فأنت طالق غدا يتعاق الطلاق في الغد بدخول الدار لانه جعل طلاق الغد جزءا للدخول ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فأنت طالق وطالقي طالق ان كلمت فلانا فطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار تطلق ثنتين ولو كلمت فلانا تطلقت واحدة ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق المعاني بالكلام جزءا للدخول حتى لو كلمت قبل الدخول في الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء \* رجل قال لامرأة أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقت (٥٠٣) المخاطبة للحال فان دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى لان الدخول في الخطاب الخاص

باعتلاها منه فخالعها معهم على ألقى درهم فانكرت المرأة التوكيد فان كانوا قد ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم وان كانوا لم يضمنوا فان لم يدع الزوج انهم او كلتهم لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج انهم او كلتهم فانه يقع الطلاق لكن لا يجب المبالغة اذ خلع الزوج فان باع منهم تطليقة بألبي درهم قال أبو بكر الاسكافي فلهذا والخلع سواء وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \* في الاصل اذا قال لغيره اخلع امرأتى فان أبت فطلقها فأبى المرأة الخلع فطلقها التوكيد ثم قالت أنا اخلع فخالعها باجران كان الطلاق رجعي كذا في المحيط \* رجل قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد أو هذه الالف أو هذه الدار ففعل فاقبلت المرأة فان قبلت الخلع طلقت وعليها تسليم البدل المسمى فان استحق البدل ضمنت ولو قال اخلعها على عبيدي هذا أو دارى هذا وألبي هذه ففعل وقع الخلع ولا يحتاج الى قبول المرأة ثم يتم الخلع بقول الزوج خالعت ولا يحتاج الى أن يقول الاجنبي قبلت امرأة قالت لزوجه اخلعنى على دار فلان أو على عبد فلان ففعل وقع الخلع معها ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار والعبد وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تعذر كان عليه القيمة فان ابتداء الزوج بان قال فطلقتك أو خالعتك على دار فلان كان القبول اليها الى صاحب الدار ولو خاطب الزوج صاحب العبد والمرأة حاضرة فقال خالعت امرأتى على عبدك هذا وقبلت المرأة لم يقع الخلع حتى يقبله صاحب العبد ولو كانت البهلاء من الاجنبي والبدل لغيره لم يخاطب بان قال اخلع امرأتك على عبد فلان هذا أو دار فلان هذه أو على ألف فلان هذه فاقبلت هذه فاقبلت الى صاحب العبد والدار والالف لا الى المرأة الاجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف درهم على أن فلانا ضمن لها ففعل كان القبول الى الضمين لا الى المخاطب ولا الى المرأة في هذا قبول ولو كانت المرأة هي المخاطبة بان قالت اخلعنى على ألف على أن فلانا ضمن لخالعها فان كان الخلع واقعاً معها فان ضمن فلان المال أخذ الزوج أيهما شاء وان أبت الضمان أخذ المرأة بالمال ولو قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد فقال خالعت فإذا العبد لم يجل آخر فقبل مولى العبد لا يلتفت الى قبوله ويكون القبول الى المرأة كذا في شرح الجامع الكبير للحميري \* اذا وكل أحد الزوجين صبياً ومعتوها أو مملوكاً بالقيام مقامه بالخلع والاختلاع جاز ذلك كذا في الميسر \* ولو قال اخي نفسك أو قال اخلعني فإلهة على وجوه ثلاثة (أحدها) أن يقول اخلعني نفسك بجمال ولم يقدر فقالت خالعت نفسي منك بألف في هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج أجزت كذا في فتاوى قاضيان \* وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة أنه يصح الخلع وبه أخذ بعض مشايخنا كذا في الفصول العمادية \* (والثاني) أن يقول لها اخلعني نفسك بألف درهم فقالت خالعت في رواية يتم الخلع بألف درهم وان لم يقل الزوج أجزت وهو الصحيح (والوجه الثالث) أن يقول لها اخلعني نفسك ولم يرد عليه فقالت

لا يمنع الدخول في الخطاب العام وكذا لو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار وهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال فان دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأة له أخرى طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج فان تزوجها بعد ذلك طلقت أخرى ولو قال لامرأة أنت طالق وفلانة ان تزوجتها لا تطلق امرأتها حتى يتزوج فلانة ولو قال أنت وفلانة طواقي ان تزوجتم لم يقع الطلاق على واحدة حتى يتزوج فلانة ولو قال أنت وفلانة طواقي ان دخلت فطلقت فلانة الدار لا يقع الطلاق حتى تدخل فلانة ولو قال كل امرأة لي طالق وأنت طالق لزمها ثنتان وليس للنساء واحدة واحدة ولو قال أنت ومن دخلت الدار من نسائي طواقي فهي طالق حين

سكت وان دخلت الدار وهي في العدة لزمها أخرى ولو قال للعبد أنت حر ومن دخل الدار من عبيدي عتق المخاطب اختلعت للحال فان قال عتبت عتقه بالدخول لا يصدق قضاء \* رجل قال لامرأة كل امرأة أتزوجها مادمت حية فهي طالق لا تدخل المخاطبة في اليمين وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها مادمت فلانة حية لا تدخل فلانة في اليمين ولو قال كل امرأة أتزوجها باسماك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كمالوا قال كل امرأة أتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها \* رجل قال لامرأة ان تزوجت عليك ما عشت فخلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب فتزوج عليها يقع على كل واحدة طلقة ويقع تطليقة أخرى يصرفها الى أيهما شاء لان قوله فخلال الله على حرام جعل عينا بطلاق كل من كانت في نكاحه وكلام الثاني عين بطلاق واحدة من نسائه بغير عينا فاذا تزوج امرأة انحلت اليمينان فيقع على كل واحدة منهما تطليقة باليمين الاولى وبالكلام الثاني على قول من

يصح هذا الميم يقع طلاق اخر على واحدة بغير عينا بصره الى آية - ماشاء - قاله ولا نارضى الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان الكلام الثاني عين بطلاق واحدة بغير عينا وكما تزوج امرأه وقعت على كل واحدة منهم انطليقة فبات الحديشة لا الى عدة فكيف يملك صرف الطلاق الثاني اليها \* رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها انطليقة بائنة ثم دخل الدار وهي في العدة مطلقن جميعا \* رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيدها \* رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان قلت فلا نفاك ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو كتم ثم تزوج ثم كتم طلق المتزوجة بعد الكلام الاول ذكرها القدوري رحمه الله تعالى ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان قلت فلا نفاك ثم تزوج ثم كتم ثم تزوج أخرى ثم كتم لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما قلت فلانا (٥٠٣) فتزوج امرأة وكلم فلا ناطلقت فان

اختلعت ذكرفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون خلعاً \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لها اختلعي نفسك فقالت اختلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كأنه قال لها ايئي نفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وإن كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اختلعي أو بارتئي فقال الزوج فعلت فهذا وما إذا كان الخطاب من قبل الزوج سواء كذا في فتاوى قاضيان \* إذا قال لها اختلعي نفسك بغير مال فقالت خلت تم الخلع بقولها قالت اختلعي بغير مال إذا قال الزوج خلت يقع الطلاق هكذا في المحيط \* لو قال لها اختلعي نفسك بكذا ثم لقبها بالعريضة حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك كذا في محيط السر حسي \* لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه أن يطلقها أو يمسكها فقال الزوج لا أمسكها بل أطلقها فقال الرسول أبرأتك عن جميع مالها عليك فطلقها فانكرت المرأة أمره بالابراء والرسول يدعيه فان ادعى الزوج رسالتها أو وكالته اليه كذلك وقع وهي على حقة وان لم يدع فان كان الرسول قال أبرأتك من حقة ما على أن تطلقها فالطلاق غير واقع وإن لم يقل على أن تطلقها فالطلاق واقع وهي على حقة كذا في فتح القدير \* لو قال فضولي طلقها على ألف فقال طلقت يتوقف فان أجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في العنابية \* رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع تم الخلع كذا في فتاوى قاضيان \* رجل خلع ابنته الكبيرة على صداقها بأذن جاز عليهم أو ولو بلا إذن ولم تجز أيضاً فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وإن أجازت وقنع وبرئ من الصداق وإن ضمن وقع الطلاق فإذا بلغ الخبر المهر أجازت نقد عليه أو برئ الزوج وإن لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب بحكم الضمان هكذا في الوجيز لا لكردرى \* من خلع ابنته وهي صغيرة بماله لم يجز عليهم الا بيسقط المهر ولا يستحق مالها ودل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح أنه يقع كذا في الهداية \* ان خلعها على ألف وهي صغيرة على ان الاب ضامن للألف فالخلع واقع والألف على الاب وإن شرط الألف عاها يتوقف على قبولها ان كانت أهلاً للبول بان تعقب بأن الخلع شرعاً سالباً والنكاح شرعاً جالباً فان قبلت وقع الطلاق اتفاقاً ولكن لا يجب المال وإن قبل الاب عنه أصح في رواية وفي رواية لا يصح وهذا أصح كذا في السكافي \* إذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وإن قبل الاب عنها فعلى الروايتين وإن ضمن الاب المهر وهو ألف درهم طلقت وبزمنه خمسمائة استقصانا كذا في الهداية \* هذا إذا لم يدخل بها فلها جميع المهر والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العسادية \* وإن كان الخلع بين الزوج وأُم الصغيرة انضافت الام البديل الى مال نفسها أو ضمنه يتم الخلع كالوكان الخلع مع الاجنبي وإن لم تضاف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع وإن كان

وإذا قال المنكوحه نكاحاً فاسداً انطلقك فاليمين على الطلاق باللسان \* رجل حلف ليطلق فلانة اليوم فلا تأو فلانة أجنبية أو امرأة طلقها هو فلا تأمينه على ان يطلقها باللسان وهو كالو حلف ليتزوج فلانة اليوم وهي منكوحه الغير ومدخوله كانت اليمين على النكاح الفاسد \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة قد دخلت الدار مرة واحدة طلقت استقصانا وكذا الوفاق ان تزوجتك فانت طالق فتزوجها مرة واحدة طلقت وان قال ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك أو قال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا تطلق ما لم تدخل مرتين ولا تطلق ما لم يتزوجها مرتين \* رجل قال لامرأته طلقي أية نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ان تطلق نفسها وكذا الوفاق نسائي كلهن طوالق ان شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليهما وعلى غيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لها امرئ نسائي يسلك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها



وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لهما ان تطلق نفسها ولو قال نسائي كلهن طواني ان دخلت الدار فدخلت طلقت هي وغيرها ولو قال آية نسائي شئت طلاقها فهي طالق فشاءت الطلاق فهي طالق فشتن طلقن \* رجل قال لامرأته أنت طالق غدا ان شئت كانت المشيئة اليها في الغد ولو قال ان شئت فأنت طالق غدا كانت المشيئة اليها الحال في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الغد في الفصلين وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى المشيئة اليها الحال في الفصلين وكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته اختاري غدا ان شئت أو امرك ببدل غدا ان شئت أو قال ان شئت فأمرك ببدل في الغد كانت المشيئة في الغد وكذا لو قال ان شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لهما ان تطلق نفسها (٥٠٤) حتى يجي الغد وكذا لو قال أنت طالق اذا دخلت الدار ان شئت قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى المشيئة بعد الدخول وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لهما رأس الشهر \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان شئت فقالت أنا طالق فهو باطل وان قالت أنا طالق ثلاثا فهي ثلاث \* رجل قال لامرأته طلق نفسك عشرا ان شئت فشئت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء ولو قال طلق نفسك واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع واحدة ولو قال لهما طلق نفسك ان شئت وطلق واحدة امرأته أخرى ان شئت فقالت أنا طالق وأنا طالق أو قالت أنا طالق وفلانة طالق طلقنا جميعا قال محمد رحمه الله تعالى وكذا لو قال لامرأته أنت

العاقدة أجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تعقل العقدة وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائن ولا يقطع الصداق ولو كانت الصغيرة وكبلا بالخلع ففعل الوكيل ففقه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي اذا خلع الاب على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف على اجازته كذا في فتاوى قاضيخان \* خلع السكران والمكره جائز عندنا وخالع العبي باطل والمعنوه والمنعى عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في الميسر \* الامة اذا اختلفت من زوجها أو طاقها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بالجعل في الحال وانما تؤاخذ به بعد العتق وان اختلفت باذن المولى تؤاخذ به في الحال وينبع فيه الا أن يقدم المولى والمديرة وأم الولد في ذلك كانه الامة لا تختمل البيع فتؤدى البذل من كسبها اذا التزمت باذن المولى والمكاتبه لا تؤاخذ ببذل الخلع الا بعد العتق سواء اختلفت بغير اذن المولى أو بأذنه واذا اختلفت الامة من زوجها بغيرها بغير اذن مولاهما يقع الطلاق ولكن لا يقطع المهر كذا في المحيط \* اذا خلع الامة مولاهما على رقبتهما وزوجهما فخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً أو عبداً أو مديراً جازا خلع فصار الامة للسيد والعبد والمديرة وثبت للمكاتب فيها حق الملك أمتان تحت خرخلعهما المولى على رقبته احدهما جابعتها باطل الخلع فيها وصح في الاخرى ويقسم الثمن على مهرها ما لها أصاب مهر التي صح خلعها فهو للزوج من رقبته الاخرى ولو خلع كل واحدة منهما على رقبته الاخرى وقع الطلاقان البائنان بغير شيء ولو طلق كل واحدة منهما على رقبته صاحبتها يقع رجعا كذا في الاختيار شرح المختار \* أمة تحت عبداً خلعها مولاهما على عبد في يده وقبل العبد ذلك جاز سواء كان باذن المولى أو بغير اذنه ولا يشترط قبول الامة فلو استحق العبد الذي جعل بدلا في الخلع فخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبته الامة تباع فيها الا أن يقدم المولى وان ضمن المولى الدرك للعبد يرجع عليه بجميع الضمان فان كان على الامة دين كان قبل الخلع تباع وبقي بغير الغرماء فان بقي من غناها شيء كان لمولى الزوج وان كان مائتي من غناها لا يفي بقيمة العبد المستحق ضمت الامة تمام القيمة اذا عتقت ولو ان الغرماء ابرؤها عن الدين قبل البيع أو بعده تؤاخذ بقيمة العبد كما قبل الابراء ولا تسلم رقبته لمولى الزوج ولو ضمن مولاهما الدرك في العبد بيعت هي في دينها وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة ولا يعتق ولو ان المولى خلعها على رقبته ولا دين عليها ولم يضمن المولى سلمت لمولى الزوج وان كان عليه دين يبعث في الدين فان فضل شيء أخذه مولى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم ينف الفاضل بقيمة فان ابرأ الغرماء الامة عن الدين قبل البيع سلمت الرقبته لمولى الزوج

طالق واحدة ان شئت وأنت طالتي نتين ان شئت فمالت قد شئت واحدة قد شئت فتبين اذا وصلت فهي طالتي ثلاثا وكذا ولا شيء لو قال طلق نفسك ان شئت وأعتق عبيد ان شئت فبدأت بطلاق نفسها وأعتاق عبيدها صح قال اذا كان الطلاق والعتاق من قبل الزوج فهما امر واحد لا يخرج الامر من يدها بأيهما بدأت ولو قال لهما زوجهما طلق نفسك ان شئت وقال لهما رجل آخر أعتق عبيدي ان شئت فبدأت باعتاق العبد قبل الملاق خرج الامر من يدها من قبل انها اخذت في عمل غير الطلاق \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا شاء لا تطلق لان له ان يشاء في اليوم \* رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق \* رجل قال لامرأته طلق نفسك واحدة ما شئت ان شئت فطلعت نفسها واحدة رجعية لا يقع شيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لهما طلق نفسك واحدة املك الرجعة ان شئت فطلعت نفسها واحدة تبائة يقع واحدة

رجعية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان في مشيئة البائنة مشيئة أصل الطلاق ولا يقع شيء في قيام قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها ما أتت بمشيئة ما فوض اليها فلا يقع كالموالات لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال لغيره طلق امرأتى ما شاء الله تعالى وشئت فطلقة المحاطب لا يقع \* وكذا لو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت وشئت وشئت وشئت وشئت وشئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت ولو قال لامرأته أنت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا أنشاء لا يخرج الامر من يدها \* وكذا لو قال أنت طالق متى آيت فقالت لا ابى ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء \* ولو قال لها طلق نفسك ان شئت فقالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلاه \* رجل قال لامرأته طلق نفسك اذا شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا ثم طلعت المرأة لنفسها قال محمد رحمه الله (٥٠٥) تعالى كل شيء يملك الزوج ان يرجع

عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت واحدة وان شئت ثنتين فقالت قد شئت ثلاثا طلعت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا فطلعت واحدة ان شئت فطلعت واحدة لثلاثة فطلعت واحدة ويبطل عنها الثلاث \* رجل قال لامرأته أنت شئت وان لم تشأى فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأى فانت طالق أو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشأى أو وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى فانت طالق أو لم يعدد كحرف العطف فقال ان شئت ولم تشأى

ولا يثنى لمولاها وان كان الابراء به ما لم يسمع سلم الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فالتقصان على مولى الامة ان كان ضمن الدرء وان لم يضمن فعلى الامة لتواخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* اذا اختلفت في مرضها بغيرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه منها ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن له مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها فاختلفت منه في مرضها بغيرها فقول أمانه نصف المهر فقد سقط عن الزوج بانطلاق قبل الدخول لا من جهتها وللنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلفت منه بأكثر من مهرها فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلفت وهي صحيحة والزوج مريض فاطلع جائز بالمسمى قل أو أكثر ولا ميراث لها منه قال ابن تيمية ان تبرع أجنبي في مرضه باختلفا عن الزوج بمال فله منه للزوج فهو جائز من ثلثه اذا ماتت من ذلك المرض وان كان الزوج مريضاً حين فعل الأجنبي هذا بغير مرضها فله الميراث اذا ماتت الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط \* ان كان الزوج ابن عم لها والمرأة مدخولاً بها فان كان لا يرث منها بحق القرابة بان كانت عصبة أخرى أقرب منه فهذا وماله كان الزوج أجنبياً سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقد ماتت بعد انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الطلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الطلع قدر ميراثه أو أقل يسلم للزوج ذلك وان كان أكثر فالزيادة على ميراثه منها لا تسلم له الا باجازه باقي الورثة وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة على الوارث في نظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمعت له بمنزلة ما لم وجبت له شيئا ثم برأت من مرضها كذا في المحيط \* امرأتها انا نعم وهما وارثاها تزوجت أحدهما ودخل بها ثم خافت بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمرء بينهما ولو طلقها على مهرها وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصيبان كذا في الكافي

### (الباب التاسع في الطهار)

الظهار هو تشبيه الزوجة أو جزئ منها شائع أو معبر به عن الكل بما يحل النظر اليه من المحرمة على التام بدلول برضاع أو صهرية كذا في فتح القدير \* سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أو مكاتبية أو مدبرة أو أم ولد أو كناية

(٦٤ - فتاوى اول) فانت طالق والالفاظ ثلاثة المشيئة والاباء والكراهة فان لم بعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة كالموالات ان أكلت وشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا والجمع بين المشيئة وعدم المشيئة لا يتصور فلا يقع الطلاق أبدا وان أعاد كلمة الشرط وقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأى فانت طالق لا يقع الطلاق ابدان عند تقديم الشرط يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة جميعا كالموالات ان أكلت وشربت فانت طالق يتعلق بهما فلا يصح اليمين وكذا لو قال ان شئت وان آيت فانت طالق أو ذكر الكراهة مكان الالباء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشأى فقالت في مجلسها شئت طلعت لوجود المشيئة وكذا لو ماتت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلعت لان عند تقديم الطلاق يتعلق الطلاق بأحدهما كالموالات أنت طالق ان أكلت وان

شربت فانما قالت شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرط لما عرف في الجامع الكبير وان ذكر الاباء وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان آيت فقالت شئت أو قالت آيت يقع الطلاق لان الشرط أحدهما وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع لان الشرط أحدهما ولم يوجد أما المشيئة فظاهرة للعرف وكذا الاباء لان الاباء فعل والنعل يعرف بحدته بخلاف عدم المشيئة وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه والكره بمنزلة الاباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان آيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذ لم ينوشيا فان نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها يقدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط لانه اذا نوى الايقاع بصير كانه قال (٥٠٦) أنت طالق شئت أو لم تشائي أو قال أنت طالق شئت أو آيت ولو قال لها أنت طالق متى شئت وآيت فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول شئت وآيت بخلاف قوله أنت طالق ان شئت وان آيت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا تكلمت باحدهما يخرج الامر من يدها أما كلمة متى للوقت فلا يخرج الامر من يدها اذا تكلمت باحدهما لا يرى أنه لو قال لها أنت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا شاء لا يخرج الامر من يدها ولها أن تشاء بعد ذلك وكذا لو قال متى آيت ولو علق الطلاق بمشيئة الله تعالى فقال أنت طالق ان شاء الله تعالى أو قال ان أحب أو رضى أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق وكذا لو قال أنت طالق ماشاء الله أو قال الآن يشاء الله أو قال ان لم يشاء الله ولو قال أنت طالق كيف شاء الله يقع الطلاق واحدة رجعية وكذا لو قال أنت طالق وان

كذا في السراج الوهاج \* وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصحظهار الذي كالهـ بي والمجنون كذا في فتح القدير \* فان تزوج امرأة بغيباً امرها ثم ظهر منها ثم أجازت النكاح فالظهار باطل ولو أن العبد أو المذنب أو المكاتب ظاهر من امرأته صح ظهاره كذا في السراج الوهاج \* فلو ظاهر من أمته موطوءة كانت أو غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير \* وكذا الوشبه بالناحمة حرمة موقفة المطلقة ثلاثاً لا يصح الظهار كذا في ملخص المحيط \* ركن الظهار هو قوله لا امرأته أنت على كظهر أمي أو ما يقوم مقامه في أفادة معناه كذا في النهاية \* اذا قال لها رأيتك على كظهر أمي أو وجهك أو رقبتيك أو فركبك يصير مظاهراً وكذا اذا قال لها يدك على كظهر أمي أو ربعك أو نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة كذا في البدائع \* اذا ذكر جزأ لا يعبر به عن جميع البدن كاليد والرجل لم يثبت الظهار كذا في محيط السرخسي \* ان قال ظهرك على كظهر أمي أو كبطنها أو كفرجه لا يكون ظهاراً كذا في الجوهرة النيرة \* لو قال أنت على كركبة أمي في القياس يكون مظاهراً ولو قال لها فذلك على كفخذ أمي يكون ظهاراً كذا في فتاوى قاضيان اذا شبه بعض من أمه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبهه بظهرها وكذا اذا شبهها بمن لا يحل له منا كتحته على التأييد من ذوات محارمه مثل اخته أو عمة أو أمه من الرضاع أو أخته من الرضاع كذا في الجوهرة النيرة \* ان شبهها بمن يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهاراً كذا في فتاوى قاضيان \* لو قال أنت على كظهر أمك كان مظاهراً سواء كانت مدخولاً بها أو لا ولو قال كظهر أمي يثبت ان كانت مدخولاً بها كان مظاهراً ولا فلا كذا في السراج الوهاج \* ان شبهها بامرأة الاب أو الابن يكون ظهاراً دخل به أو لم يدخل به الاب أو الابن \* ولو شبهها بامرأة نفي بها أو به أو ابنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهاراً وهو الصحيح \* ولو شبهها بامرأة أو ابنة امرأته قد زنى بها لا يكون ظهاراً كذا في الظهيرية \* لو قبل أجنبية بشهوة أو نظراً لفرجها بشهوة ثم شبهه زوجته بامرأة لا يمكن مظاهراً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشبه هذا الوطء كذا في المحيط (٢) \* وحكم الظهار حرمة الوطء والدوام الى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضيان \* ان وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى ولا يعاد حتى يكفر كذا في السراج الوهاج \* لو ظاهر منها ثم طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمه فظاهر منها ثم اشتراها حتى يطل النكاح يملك المين وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الاسلام ولحققت بدار الحرب فسيبت ثم اشتراها وكذا اذا طاهر منها ثم ارتد عن الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا طلقها ثلاثاً فترجعت بزواج آخر ثم عادت الى

(٢) مطلب في حكم الظهار

شاء الله ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق واختاف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون مبيناً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مبيناً حتى لو قال لا امرأته ان حلفت بطلاقك فعبدى حرتم قال لها أنت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندهما يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مبيناً ولا يبحث وعلى هذا لو قال لا امرأته أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حران كملت فلان ان شاء الله على قول محمد ينصرف الاستثناء الى الطلاق والعناق جميعاً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء الى المين الثانية كالمؤذ كمكان الاستثناء شرطاً ولو قال أنت طالق بارادة الله تعالى أو بمشيئته أو برضاه لا تطلق

الاول

وكذا لو ذكر مكان حرف الباء كلمة في فقال أنت طالق في مشيئة الله أو في إرادته أو في حكم الله أو في أمره أو في قضاءه أو في قدرته أو في تقديره لا تطلق ولو قال أنت طالق في علم الله أو في معلومه تطلق ولو ذكر حرف اللام فقال أنت طالق لمشيئة الله أو لحبسه أو لقضائه أو غيرهما من الألفاظ تطلق ولو قال أنت طالق بعون الله أو بحكم الله أو بقضائه أو بعله أو بقدرة تطلق ومن شرط صحة الاستثناء عند مشايخنا رحمه الله تعالى أن يكون مسموعا بحيث لو قرب إنسان أذنه إلى فيه يسمع ويصح استثناء الأصم ومن شرط صحة الاستثناء أيضا أن يكون موصولا ولا ينقطع بالتفليس ولا بالعطاس والجشاش ولا يتخلل النسيان بين الاستثناء وبين ما قبله حتى لو قال أنت طالق يا عمرة إن شاء الله صح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق يا زانية إن شاء الله يصح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا فلا تملك واحدة يصح استثناء الواحدة ويقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك إن شاء الله يكون فاصلا فيقع الطلاق (٥٠٧) ولا يصح الاستثناء من رجل قال لامرأته أنت طالق إن شئت

الله أنت طالق عندنا يصرف الاستثناء إلى الأول ويقع واحدة بالكلام الثاني وعلى قول زفر رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء إليهما ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أنت طالق طلقت الحال واحدة ولو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله وأنت طالق ثنتين إن لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء وهذا الجواب على قول محمد رحمه الله تعالى ظاهر لأن عنده الاستثناء باطل تقدم أو تأخر وقوله إن شاء الله وقوله إن لم يشأ الله كل واحد منهما استثناء فيبطل الكل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاستثناء يتعلق فالطلاق الأول يتعلق بمشيئة الله والثاني يتعلق بعدم مشيئة الله ومشيئة الله غيب عنا لا نعرف وجودها عالم تظهر فلا يسميكم بوقوع الطلاق ولأن بالكلام الثاني ولو قال لامرأته أنت طالق

الأول لا يحل له وطؤها بدون تقديم الكفارة عليه كذا في البدائع \* ولو ارتد ما عاتم أسلمها فما على الظاهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا كله في الظاهر المطلق والمؤبد أما في المؤقت كما إذا ظهر مدة معلومة كالיום والشهر والسنة فإنه إن قربها في تلك المدة تلزمه الكفارة وإن لم يقربها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الظاهر كذا في الجوهرية النيرة \* للمرأة أن تطالب المظاهر بالوطء وعليها أن تنفقه من الاستمتاع بها حتى يكفر كذا في فتح القدير \* المظاهر إذا لم يكفر ورفع أمره إلى القاضي يجلس به القاضي حتى يكفر أو يطلق كذا في الظهيرية \* إن قال كثرت صدق ما لم يعرف بالكذب كذا في النهر الفائق \* لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي كان مظاهرا سواء نوى الظهار أو لا لئنه أصلا وبكذا إذا نوى الكرامة أو المنزلة أو الطلاق أو تحريم البين لا يكون إلا ظهرا ولو قال أردت به الأخبار عملي مضى كذا بالاصدق في القضاء ولا يسع المرأة أن تصدقه كالأبصع القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا إذا قال أنا منك مظهر أو مظاهر تلك فهو مظاهر نوى الظهار أو لا لئنه له وأي شيء نوى لا يكون إلا ظهرا وإن أراد به الخبر عن الماضي كذا بالاصدق قضاء ويصدق ديانة وكذا لو قال أنت علي كبطن أمي أو كفخذ أمي أو كفرج أمي فهذا وقوله أنت علي كظهر أمي على السواء كذا في البدائع \* إن قال أنت مني كظهر أمي أو عندي أو معي فهو مظاهر كذا في الجوهرية النيرة \* لو قال لها أنت أمي لا يكون مظاهرا وينبغي أن يكون مكروها ومثله أن يقول يا بنتي وبياختي ونحوه ولو قال لها أنت علي مثل أمي أو كأمي ينوي فإن نوى الطلاق وقع بانها نوى الكرامة أو الظهار فكأن نوى كذا في فتح القدير \* وإن لم تكن له لينة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء من الألفاظ على معنى الكرامة كذا في الجامع الصغير \* والصحيح قوله هكذا في غاية البيان \* وإن نوى التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظهرا عند الكل قال لها أنت مثل أمي ولم يقل علي ولم ينوشه لا يلزمه شيء في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال إن وطئت وطئت أمي فلا شيء عليه كذا في غاية السموحي \* إذا قال لها أنت علي حرام كأمي ونوى الطلاق أو الظهار أو لا لئنه فهو علي ما نوى وإن لم ينوشه لا يكون ظهرا في قول محمد رحمه الله تعالى وذكر الخصاص الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي ونوى طلاقا أو ابلا لم يكن إلا ظهرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكون طلاقا وإن نوى التحريم أو لا لئنه فهو ظهرا بالاجماع \* ولو قال لامرأته أنت علي كظهر أبي أو القريب أو كظهر رجل أجنبي لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كفرج أبي أو كفرج أجنبي كان مظاهرا ولا تكون المرأة مظهرة من زوجها عند محمد رحمه الله تعالى والقوى عليه

يتعلق الطلاق بعدم المشيئة ولو قلنا بوقوع الطلاق بظهور مشيئة الله تعالى فيبطل من حيث يصح فلا يصح اليوم واحدة إن شاء الله وإن لم يشأ فثنتين فبقي اليوم ولم يطلق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان لأن الله تعالى لو شاء وقوع الواحدة لا جرى على لسانه الطلاق في اليوم فإذا مضى ولم يطلق انقضت المشيئة وإن طلقها في اليوم واحدة لا ينزل أكثر من ذلك ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا إن شاء الله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا وكذا لو قال لبعده أنت حرة وإن شاء الله يعتق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ر إلا جواب الثاني وقع لغوا فيه برفا صلا بين الاستثناء وبين ما قبله وقال أصحابنا الاستثناء صحيح ولا يقع الطلاق والعناق وعلى هذا الخلاف لو قال أنت طالق ثلاثا أو واحدة إن شاء الله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله صح الاستثناء في قولهم من رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عنده عدلان فلما استتبت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا

أن كان الرجل - ل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قوله ما ولا فلا إذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق إن شاء الله فكذلك المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة أن القول قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله إلا بينة ولو قال الزوج طلقته أمس وقلت إن شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاستثناء في القول في الخلع فقلت خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا أو الطلاق سواء وإن ذكر البذل في الخلع فقلت خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره (٥٠٨) أنه لا يصدق قضاء إذا أخذ على الخلع جهلاً ولا أراد باخذ الجعل ذكر البذل في

الخلع لاحقة لا حقيقة الاخذ وكذا لا يصدق القاضى فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة وإن شهد بالشهود بخلاف أو بطلاق بغير استثناء قال في السير الكبير إذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فإن جاءت المرأة بشهود فقلنا والله يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئاً آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الأنهم لم يسمعوا فان القاضى يجوز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وإن قال اليهود لا ندرى قال ذلك أم لا لأنهم لم يسمعوا منه شيئاً غير قول المسيح ابن الله لا يقبل القاضى شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معهما غير ما جعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* (٢) بشرط الظهار أن يكون الزوج من أهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمي كالصبي والمجنون ولو ظاهر في ثم أفاق فهو على حكم الظهار ولا يكون عائداً بالافاق هكذا في فتح القادر \* ومن الشرائط أن لا يكون معنوها ولا مدعوها ولا مدعى عليها ولا تأمناً فلا يصح ظهار هؤلاء وكونه جاذباً ليس بشرط الصحة الظاهر حتى يصح ظهار الهائل وكذا كونه طائفاً أو عامداً ليس بشرط عندنا فيصح ظهار المذكور والخاطيء كايصح طلاقه وكذا الخلاء عن شرط الخيار ليس بشرط عندنا فيصح ظهار شرط الخلاء هكذا في البدائع \* وظهار السكران لازم وظهار لاخرس بكتابة أو إشارة تعرف وهو ينوى لازم كالطلاق كذا في التارخية \* أسلم زوج المجوسية فظاهر منها قبل عرض الإسلام عليه أصبح لأنه من أهل الكفارة كذا في الجرائد \* الظهار لا يوجب نقصان العدد ولا يوجب اليمينونة وإن طالت المدة كذا في التارخية \* يصح الظهار من الصغيرة والزانية والقرنات والخائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية السراج \* ولو طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم ظاهرها منى في عدتها صح ظهاره كذا في السراج الوهاج \* لا يصح الظهار من المطابقة ثلاثاً ولا من المبانة والمختلعة وإن كانت في المدة كذا في البدائع \* ولو طلق المظاهر امرأته موصولاً بالظهار لا كفارة عليه إجماعاً لا انتهاء العود كذا في الغيبة \* إذا قال لها أنت على كظهر رأى غداً أو بعد غد فهو وظهار واحد وإذا قال أنت على كظهر رأى غداً أو بعد غد فهو وظهاران فإن كثر اليوم لم يجز عن الظهار الذي وقع بعد الغد كذا في المحيط \* إن قال أنت على كظهر رأى كل يوم فهو وظهار واحد بطل بكفارة واحدة \* ولو قال أنت على كظهر رأى في كل يوم يتجدد الظهار يتجدد كل يوم فإما مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً ولا بد أن يقربها في الليل كذا في الكافي \* أنت على كظهر رأى كل يوم ظهاراً يمدد الظهار فيكون مظاهراً في كل يوم ويتجدد بتجدد اليوم فإما مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً ولا بد أن يقربها في الليل فإن كثر في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد في الغد إذا قال أنت على كظهر رأى كلما جاء يوم فإنه يكون مظاهراً من المظاهر ولا ينتهي ظهار هذا اليوم بخصه وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهراً ظهاراً آخر مع بقاء الأول لا يطله إلا الكفارة هكذا في شرح تليخيص الجامع الكبير \* في المنتقى إذا قال لها أنت على كظهر رأى رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط عنه ظهار رجب وظهار رمضان استحسنوا والظهار واحد وإن كثر في شعبان لم يجز قال رأيت لولا قال لها أنت على كظهر رأى أبداً اليوم الجمعة ثم كفران كفر في يوم الاستثناء لم يجز وإن كثر في اليوم الذي هو مظاهراً فيه أجزأه عن الكل إذا

(٢) مطلب شروط الظهار

الخلع لاحقة لا حقيقة الاخذ وكذا لا يصدق القاضى فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة وإن شهد بالشهود بخلاف أو بطلاق بغير استثناء قال في السير الكبير إذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فإن جاءت المرأة بشهود فقلنا والله يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئاً آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الأنهم لم يسمعوا فان القاضى يجوز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وإن قال اليهود لا ندرى قال ذلك أم لا لأنهم لم يسمعوا منه شيئاً غير قول المسيح ابن الله لا يقبل القاضى شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معهما غير ما جعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق

كذلك قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذين المسائل التي يقبل فيها الشهادة على النقي ولو جرى ظاهراً الاستثناء على لسانه من غير قصد أو استثنى ولا يعرف معنى الاستثناء وقد مر قبل هذا رجل قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لأنه تفضل بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلغوه فلا يصح الاستثناء كلما وسكت بعد الثلاث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع شيء قال رضي الله تعالى عنه ولو قال لامرأته أنت طالق وتنتين وتنتين الواحدة طلقت ثلاثاً ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين يقع ثلثاً ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين ثلاثاً لا لا لوجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث من الثنتين لأن الثنتين الأولىين ولأن الثنتين الأخيرتين ولا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث من الثلاث جميعاً فيكون

مستثنى من كل اثنين واحدة ونصف فيبطل الاستثناء ضرورة اذا قال لامرأته أنت طالق أربعا الا ينعق واحدة وكذا لو قال أنت طالق  
عشر الا تسع كانت تطليقة واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا الا أربعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لان الثلاث  
الثاني وقع لغوا فصار فاصلا بين الاستثناء وبين الاول وقال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان لانه جمع بين الثلاث الاول والثاني بحرف الجمع  
فصار كأنه قال أنت طالق ستا الا أربعا يقع ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة وثنتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال يقع  
الثلاث كأنه قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان فيصح استثناء الواحدة ويبطل الباقي ولو قال أنت  
طالق واحدة واحدة واحدة الا ثلاثا طلقت ثلاثا كأنه قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة  
الا واحدة واحدة واحدة وواحدة طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة واحدة (٥٠٩) وواحدة طلقت ثلاثا في الاستثناء لانه

جمع في الاستثناء بحرف  
الجمع فصار كأنه قال أنت  
طالق ثلاثا الا ثلاثا وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يقع واحدة ويصح استثناء  
الواحدة والثانية لانه استثنى  
البعض ولا يصح استثناء  
الباقى كيلا يؤدي الى استثناء  
الكل ولو قال أنت طالق  
ثلاثا الا واحدة أو اثنتين  
ومات قبل البيان ذكر في  
بعض الروايات عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى انه يقع  
واحدة ويقع ثنتان في قول  
محمد رحمه الله تعالى وعلى  
قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى يكثر الاستثناء ويقل  
الواقع وعلى قول محمد رحمه  
الله تعالى يقل الاستثناء  
ويكثر الواقع فيقع ثنتان وذكر  
في الوصاية انه اذا وقع الشك  
في الاستثناء يقل الاستثناء في  
قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لان على قوله الاستثناء  
اخراج فانما وقع الشك في  
الاستثناء لا يخرج الا التقدير

ظاهر الرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته أنت على مثل امرأة فلان فهو مظهر منها كذا في المحيط  
\* ولو ظاهر من امرأته ثم أشرك أخرى معها أو قال أنت على مثل هذه بنوى الظهار سبع وكذا بعد موتها  
وبعد التكفير كذا في العتامة \* ولو قال للثالثة أشركتك في ظهارها فهو مظهر من الثالثة مظهرين كذا  
في التهذيب \* أن قال لثالثة أنت على كظهر أُمى صار مظهر منهن وعليه لكل واحدة كفارة كذا في الكافي  
\* ولو ظاهر من امرأته مرارا في مجلس أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة الا ان ينوي به الاول كذا كر  
الاسيحي وبغيره وقبل فرق بين المجلس والمجالس والعقد والاول هكذا في البحر الرائق \* يصح ظهار  
زوجه تعلية بأن قال ان دخلت الدار وأن كنت فلا نفأت على كظهر أُمى كذا في البدائع \* ولو قال  
لاجنبيه اذا تزوجتك فأنت على كظهر أُمى فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق ثم قال  
اذا تزوجتك فأنت على كظهر أُمى فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهما يقعان في حالة واحدة  
وكذا لو قال اذا تزوجتك فأنت على كظهر أُمى وانك طالق فتزوجها يلزمه الطلاق ولا يلزمه الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فأنت طالق وأنك على كظهر أُمى فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لاجنبيه أنت على كظهر أُمى ان دخلت الدار لا يصح حتى لو تزوجها  
فدخلت الدار لا يصير مظاهرا بالايجاب اذا علق الظهار بشرط ثم أبان ما قبل وجود الشرط ثم وجد الشرط  
وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع \* ولو قال أنت على كظهر أُمى ان شاء الله تعالى لا يكون ظهرا  
ولو قال أنت على كظهر أُمى ان شاء فلان أو قال أنت على كظهر أُمى ان شئت فهو على المشيئة في المجلس كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان قرنتك فأنت على كظهر أُمى كان موليا ان تركها أربعة اشهر ربات بالايلاء  
وان قرنها في الاربعة اشهر رلزمه الظهار واذا بان بالايلاء ثم تزوجها فقرنها فهو مظهر كذا في المبسوط

### \*( الباب العاشر في الكفارة ) \*

الكفارة انما تجب على المظاهر اذا قصد وطأها بعد الظهار وان رضى أن تكون محرمة عليه بالظهار ولا  
يكره على وطئها لم تجب عليه الكفارة أما اذا عزم على وطئها ووجبت عليه الكفارة فيصير على التكفير فان  
عزم بعد ذلك أن لا يطأها سقطت عنه الكفارة وكذا لو مات أحدهما بعد العزم كذا في النسيب \* كفارة  
الظهار عتق رقبة كاملة الرق في ملكه مقر وبأنية الكفارة وجنس ما ينبغي من المنافع قائم بالبدل كذا  
في الجوهرة النيرة \* ويستوى فيه الكافر والمسلم والذك والأنثى والصغير والكبير كذا في شرح النقاية  
للبرجندي \* اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الآخر قبل أن يجامعها جاز عن الكفارة وبعد

المتيقن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الاستثناء تكلم بالباقي بعد النيا فالشك في الاستثناء يكون شكافي الايجاب فلا يثبت الا التقدير  
المتيقن وذكر في الاقرار اذا قال الرجل لغيره لك على ألف الائمة أو خمسين ذكر في نوادر أبي سليمان رحمه الله تعالى انه يلزمه تسعة  
وخسون وذكر في رواية أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه تسعة وهو الصحيح \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الاشيا طلقت  
ثنتين قضاء اذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا واحدة عدا أو قال الا واحدة ان قلت فلانا لا يقع شيء قبل مجيء الغد والكلام وعند  
الكلام ومجيء الغد يقع ثنتان لان الاصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى فانما كان المستثنى معلقا أو مضافا الى الغد كان المستثنى  
منه معلقا ومضافا الى الغد اذا قال لامرأته أنت طالق يا زينة ثلاثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا ولا حدة عليه ولا لعان  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي طالق واحدة وعليه ما لحذ لان حكم القنف أشد من حكم الطلاق فيصير فاصلا بين الثلاث والطلاق



مبيع واحدة ولو قال غير المدخول به أنت طالق طالق ثلاثا لا يقع الا واحدة \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله صحت الاستثناء ولو قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثلاثا وبطل الاستثناء \* رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخره ان شاء الله فأخذ انسان معه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فقه موصولا يصح الاستثناء كالموتحفل بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشأ \* رجل أراد ان يحلف رجلا بخاف ان يستثنى الحالف فالحيلة له أن يأمر الحالف حتى يقول عقيب اليين موصولا لاسجنان الله أو أستغفر الله أو كلاما لا يصح الاستثناء بعده \* رجل قال والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قالوا في اليين بالطلاق يكون مستثناة اديانة \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ولا وفارسيته يانه لا يقع شيء \* وكذا لو قال أنت طالق والافارسيته ومكزوكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته كريد وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان (٥١٠) وفارسيته اكر \* وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته كرهه وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان لم يكن وفارسيته كريد ولو كان

ما جامعها لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان عبدين اثنين اعتق أحدهما نصيبه عن كفارة لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان موسرا أو معسرا اذا اعتق عبده ولم ينوع عن كفارته أو نوى به - دلالات لا يجوز به عنها كذا في السراج الوهاج \* لو اعتق نصف رقبته بان كان بينه وبين شريكه عبدان لا يجوز له كذا في المبسوط \* ويجوز الاصح عن كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز له المختار كذا في غاية البيان \* ولا يجوز تحجير الآخر من لقوات جنس المنفعة وهو التسكيم كذا في الكافي \* اذا اختلفت المنفعة فهو غير مانع حتى تجوز العوراء مقطوعة إحدى اليدين وأحدى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية \* أشل الدين لا يجوز لغيره من لقوات جنس المنفعة كذا في المبسوط \* ويجوز المحجوب ولا يجوز تحجير الرأعي ومن قطع يده أو رجلاه ولا يجوز تحجير المدر وأتم الولد لانهم سحار من وجهه ولا يجوز تحجير مكاتب أذى بعض بدل الكتابة فان اعتق مكاتب لم يوثق شيئا كذا في الكافي \* ولو عزر عن أداء بدل الكتابة ثم اعتقه فانه يجوز سواء أتى من بدل الكتابة شيئا أو لم يوثق كذا في شرح الطحاوي \* ويجوز الخصى ومقطوع الاذنين ومقطوع المذاكير عندنا ولا يجوز مقطوع ايهام اليدين وكذلك اذا كان من كل يد ثلاث أصابع مقطوعة لم يجز كذا في النهاية \* يجوز مقطوع اصبعين غير الابهام من كل يد لاسقاط الاسنان العاجز عن الاكل كذا في فتح القدير \* وجازت الرقاع والقرنات والعشائم والبصاوير والمداء والخنثى ومقطوع الانف كذا في البحر الرائق \* وجازت العشواء والمخرومة (١) والعنينة كذا في غاية السروحي \* ويجوز ذهاب الحجابين وشعر البحية وكذا يجوز قطع الشفتين اذا كان يقدر على الاكل ولا يجوز الجهنون والمعتموه فان كان يحسن ويبقى يجوز اذا اعتقه في حال افاقته وكذا المريض الذي في حذر مرض الموت لا يجوز ان يجرى ويحاف عليه يجوز والمرتب يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتب يجوز بخلاف كذا في المحيط \* وروى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا اعتق عبد احلال الدم قد قضى بدمه عن ظهاره ثم عفى عنه لم يجز كذا في فتح القدير والنهاية \* وذكر الكرخي (٢) في المختصر انه لو اعتق عبد احلال الدم عن الظهار أجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي \* اذا اعتق عبدا على جعله بنية الكفارة لم يجز عن الكفارة وان أسقط الجعل ويجوز اعتاق الابن اذا علم أنه حرة كذا في المحيط \* ولا يجوز الهرم العاجز والغائب المنقطع الخبر كذا في غاية السروحي \* لو اعتق طفلا رضيعا عن كفارته جاز ولو اعتق مافي بطن جاريته

لم يكن وفارسيته كريد ولو كان هذه الالفاظ ألفاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالجزاء يخرج منه أن يكون ايقاعا \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم فلانا الاناسيا فكلمه فاسيا ثم كلمه ذاكرا كان حائلا لانه استثنى الكلام ناسيا من مطلق الكلام فيبقى ما وراءه داخلا ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الا أن أسى وكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا لا يكون حائلا ان كلمة الا أن لغاية قال الله تعالى ولستم بأخذيه الا أن تغضوا فيه وأراد به الغاية فاذا كلمه ناسيا انتهت اليين فلا يحسن بعد ذلك \* رجل قال لغيره لا يجئك الى عمرة أيام الا ان أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبدا فان كانت يمينه بالله لا يحسن وان كان بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثنتين وواحدة الواحدة يقع ثنتان

- (١) قوله والمخرومة هي المشقوقمة وثرة الانف وهو ما بين المخربين كما في الفاموس اه بجرأوى  
(٢) قوله وذكر الكرخي الخ ظاهره الجواز وان لم ينف عنه فيكون مقابلا لما قبله اه بجرأوى

لان الجمع بين الواحدة والثنتين بجراف الجمع كالمجمع بلفظ الجمع فصار كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا الواحدة فيقع ثنتان ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان ولو قال أنت طالق عشرة الا انما الواحدة يقع ثنتان والاصل في تخريج هذه المسائل ان يأخذ العدد الاول بيمينه ثم الثاني بيساره ثم الثالث بيمينه ثم يطرح مافي يساره عما في يمينه فابقي في يمينه بعد الطرح فهو الواقع ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو نصف واحدة يقع الثلاث لانه أوقع الشك في المستثنى فكان المستثنى هو الأقل كانه قال أنت طالق ثلاثا الانصف واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو نصف واحدة يقع الثلاث لانه لم يستثن اذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين وثنتين الا أن يضاعف ثنتين ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق الا الواحدة يقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة الواحدة وواحدة طلقت ثلاثا \* رجل قال لامرأته أنت باتن ونوى بذلك ثلاثا الواحدة طلقت ثنتين باتن



خواستن أو قال اكرزنا بخواهم طلاق فتزوجها قالوا لا تطلق امرأته لانه يحنت بالارادة قبل النكاح فلا يحنت بالنكاح قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا الجواب ظاهر فيما اذا قال قبل النكاح بخواهم كه فلانة را بخواهم فان لم يقل كذلك وكان عينه اكرزنا بخواهم أو بخواهم خواستن فهذا الجواب مشكل لان الارادة من أفعال القلب بمنزلة المشيئة والرضا فلا يؤخذ ما لم يسلك به \* رجل قال اكر فلانة را بنى دهنند أو راطلاق قالوا لا تصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح هذه اليمين وتطلق وكذلك لو قال الولد انه تزوجتني امرأته فهي طالق فتزوجها امرأته بامر الله قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح وتطلق وهو الصحيح لان التزويج لا يتم الا بالنكاح ولو قال اكر دخن فلانة را بنى دهنند أو راطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال (٥١٣) اكر مراد دهن بنى تطلق ولو قال اكر فلانة را بنى دهنه شود قالوا لا يصح

الجهة التي عينها أولا ولا يلحقها الفسخ وعلى هذا اذا قل ان اشترت هذا العبد فهو حر عن ظهاري ثم قال ان اشترت فهو حر عن يميني ثم اشتراه فهو حر عن الظهار وكذلك اذا قل ان اشترته فهو حر عن ظهاري من فلانة ثم قال لا مرأة اخرى ثم اشتراه فهو حر عن ظهاري الاولى كذا في المحيط \* اذا ظن أنه ظاهر منها فكفر عنها ثم تبين أنه ظاهر من أخرى لم يجزئه عنها كذا في العنابية \* اذا لم يجد المظاهر ما يعقب فكفارة صوم شهرين متتابعين ليس فيه ما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق كذا في غاية البيان \* لو جامع امرأته التي ظاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا أو ناسيا فانه يستقبل الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جامعها بالنهار عامدا استأنف بالاتفاق كذا في شرح الطحاوي \* واذا جامع غير التي ظاهر منها فان كان وطؤها يفسد الصوم يقطع المتابع ويلزمه الاستئناف بالاتفاق وان لم يفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يلزمه الاستئناف بالاتفاق كذا في غاية البيان \* اذا كفر بالصيام وافرط يوما بعد رمضان أو سقر فانه يستأنف الصوم وكذلك لو كفر يوم الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الأيام ولم يفطر فانه يستأنف أيضا كذا في الجوهر النيرة \* اذا صام المظاهر شهرين بالالهة أجزأه وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الهة ثم أفرط لتام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستقبال فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهر بالالهة تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما أجزأه وهذا بناء على قولهم فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجزئه كذا في المبسوط \* ان صام رمضان في السنة عن ظهاري مع شعبان أجزأه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخات \* ان كل في صوم الظهاري ناسيا الصوم لم يضره كذا في النهاية \* لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والافضل له أن يتم صوم هذا اليوم ولو أنه لم يتمه وأفرط لا يجب عليه القضاء عندنا ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز صومه عن كثارته كذا في شرح الطحاوي \* المعتق في يسار المكفر وأفساره وقت التكفير لا وقت الظهار حتى لو ظاهر وهو غني وكان وقت التكفير معسر أجزأه الصوم ولو كان على العكس لم يجزئه كذا في السراج الوفاج \* من ملك رقبة لزمه العتق وان كان محتاج اليها وكذلك من ملك ثمن رقبة من النقيدين ولا اعتبار بالسكن ومافيه من الثياب التي لا يمينها انما يعتبر الفضل كذا في المحيط \* معسر له دين على الناس اذا لم يقدر على أخذه من مدينه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزيه الصوم أما اذا قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزيه الصوم بعد ما قضى دينه هكذا في البحر الرائق \* لا يجوز للعبد ولومكنا أو مستسمى الا الصوم ولو أعتق عنه المولى أو أطمع ولو بامر لم يجز كذا

قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يصح على قول الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ولو قال اكر فلانة را بنى كنم أو راطلاق فتزوج تطلق ولو قال لمنكوحته ان تزوجتك أو قال اكرزنا بنى كنم ينصرف ذلك الى العقد وكذلك لو قال اكرزنا نكاح كنم ينصرف الى العقد وهو الصحيح ولو قل بالعربية ان نكحتك يقع على الوطء ولو قال للطلقة طلاقا رجعيما اكرزنا بنى كنم ينصرف الى العقد فانوى الرحمة يحث نيته وعند الاطلاق ينصرف الى العقد \* فضولي زوج رجلا امرأة ثم حلف الرجل ان لا يتزوج امرأته ثم أجاز الحالف نكاحا بإشهر الفضولي قبل اليمين لا يحنت في عينه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضولي أن لا يتزوج امرأته ثم تزوجه

الفضولي امرأته أو أجاز الحالف نكاحه بالقول حنت في عينه وان أجاز بانعهل من سوق مهر أو بخواه اختلافه في النهر واكثر المشايخ على ان لا يحنت ولو كل رجلا بان تزوجه امرأة ثم حلف ان لا يتزوج تزوجه الوكيل امرأته حنت في عينه لان عقد الوكيل انتقل الى الموكل بقوله فيحنت كما لو أجاز نكاح الفضولي بالقول ولو أن بكر الحلف ان لا تزوج نفسها فزوجها ولم يفسد كذا في رواية عن محمد رحمه الله تعالى انه قال حنت في يمينه او جعل الاجازة بالفعل حنثا \* رجل حلف ان لا يتزوج امرأته فتزوج امرأته نكاحا فاسد كذا في الكتاب انه لا يحنت قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيحنت والصحيح جواب الكتاب \* رجل قال كل امرأة أتزوجها طالق ونوى من بلد كذا ونوى امرأته حبشية أو غيرها لا يكون مصداق في ظاهر الرواية قضاء ولو قال كل امرأة أتزوجها أبدا أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان قلت فلا نافق تزوج امرأته قبل الكلام وتزوج امرأته بعد طلقت كل امرأة يتزوجها

في تلك المدة فان لم تكن اليين موقفة بان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كلفت فلا نفقة تزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد مطلق  
التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مررت المسئلة قبل هذا ولوقال ان كلفت فلا نفقة كل امرأة أتزوجها  
فهو طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليين مطلقة أو موقفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام  
صحت نيته لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام نيته وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ  
فيقع الطلاق عليها جميعا \* رجل قال أية امرأة أتزوجها فهي طالق كانت اليين على امرأة واحدة الا أن ينوي جميع النساء \* ولوقال  
بالفارسية هر كدام زن كه زنی كنم طلاق فهذا على كل امرأة يتزوج \* وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجه اول هذا الكلام  
فارسية قوله أية امرأة أتزوجها والصحيح هو الاول \* ولوقال بالفارسية هر كدام زن كه درنكاح من آید

(٥١٣)

ينبغي أن يكون هذا على كل  
امرأة يتزوج في قولهم جميعا  
لا يجعل النكاح صفة  
للراة فتم بموم الوصف ولو  
قال هر چه زن كنم يقع  
على كل امرأة مرة واحدة  
الا أن ينوي به التكرار ولو  
قال هر بار كه زن كنم  
يتناول كل امرأة ويتكرر  
الطلاق على كل امرأة  
بتكرار الزوج \* ولوقال  
هر چه كه زن كنم بطلاق  
يقع على امرأة واحدة لا غير  
\* ولوقال اگر فلانه را بنخواستم  
أو قال هر زنی را بنخواستم  
كان ذلك في موضع يريدون  
بهذا اللفظ الزوج يقع  
الطلاق وان كان ذلك  
في موضع يريدون به الخطبة  
لا تصح اليين ولا يقع الطلاق  
عند الزوج وفي عرفنا  
يراد بهذا اللفظ الزوج دون  
الخطبة \* رجل قال بالفارسية  
اگر خرا زن كنم أو قال  
اگر خرا زنم ازن باشد

في النهر الفائق \* بخلاف الفقير اذا اعتق عنه غيره أو أطمع فانه يجوز كذا في البدائع \* فان عتق قبل أن  
يكفر فالك مال لا كفارة بالعتق كذا في المبسوط \* وليس للولي منعه من هذا الصوم كذا في النهر الفائق  
\* بخلاف صيام النذر وكفارة اليين لانه أن ينعم من ذلك كذا في البدائع \* صوم العبد مقدر بالشهرين  
المتتابعين هكذا في التبيين \* في شرح المبسوط للسرخسي اذا لم يستطع المظاهر الصيام أطمع ستين مسكينا  
كذا في السراج الوهاج \* الفقير والمسكين سواء فيها كذا في البحر الرائق \* ولا يجوز به أن يعطى من هذه  
الكفارة من لا يجوز به أن يعطيه من زكاة المال الا فقراء أهل الذمة فانه يعطيهم من هذه الكفارة في قول أبي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفقراء أهل الاسلام أحب اليها ولا يجوز به أن يعطى فقراء أهل الحرب  
وان كانوا مستأمنين في دارنا كذا في شرح المبسوط \* لو دفع بغيره فانه ليس بمصرف أجزاء عند أبي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البحر الرائق \* وان أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل جاز  
ولا يكون للأمر أن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية لانه يحتمل القرض أو الهبة فلا يرجع بالشك كذا في  
الكافي \* وان قال الأمر على أن يرجع على الرجوع المأمور على الأمر كذا في التارخانة \* لو تصدق عنه  
بغير أمره لم يجزئه كذا في شرح المبسوط \* يطعم كل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر أو شعير أو قيمته وان  
أعطى مناه من رومونين من تمر أو شعير جاز لحصول المقصود كذا في الكافي \* دقيق البروسو يقه مثله في  
اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسويقه مثله كذا في الجوهر النيرة \* ولو أدى نصف صاع من تمر جريد  
يلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز كذا لو أدى أقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعا من تمر أو شعير لا يجوز  
والاصل فيه أن كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه  
وان كان في القيمة أكثر ولو أدى ثلاثة أمنا من الذرة يبلغ قيمتها منونين من الحنطة جاز قال هشام انما  
يجوز اذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد أن يجعل الحنطة بدلا عن الذرة فلا يجوز كذا في  
المحيط \* لو أعطى عن كفارة ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى  
السراجية \* ولو أعطى مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجزئه الا عن يومه ذلك وهذا في الاعطاء بدعة  
واحدة وباحة واحدة من غير خلاف أما اذا ملكه بدعات فقد قبل يجزئه وقيل لا يجزئه الا عن يومه ذلك  
وهو الصحيح كذا في التبيين \* لو أعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة لا يجوز الا عن ثلاثين  
وعليه أن يعطى ثلاثين مسكينا أيضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوهاج \* اذا  
أعطى ستين مسكينا كل مسكين مدام حنطة لم يجزئه وعليه أن يعيد مدام آخر على كل مسكين فان لم يجد  
الاولين فأعطى ستين آخرين كل مسكين مدام لا يجزئه كذا في المحيط \* لو أدى الى المساكين مداما ثم ردتوا

(٦٥ - فتاوى اول) فهي طالق أو قال هرا طلاق داده فتزوج امرأة غير هانم تزوج أخرى طلق الاولى دون الثانية لان قوله زن  
لا يتناول الا امرأة واحدة \* ولوقال اگر مرايدن جهان زن بود بيه طلاق فتزوج امرأة طلق فان تزوج أخرى لا تطلق لما ذكرنا ان هذا  
اللفظ لا يتناول الا امرأة واحدة \* امرأة قالت لاجنبي زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق طلق \* ولوقال أنت طالق لا تطلق  
ولا يكون هذا الكلام قبولا للنكاح لان هذا الكلام اخبارا ما في المسئلة الاولى جعل مطلقا لاجزائها النكاحها وطلاقها لا يكون جزاء لنكاحها  
الا بالقبول فيكون كلامه قبولا للنكاح ثم يقع الطلاق بعده \* رجل قال كل امرأة أتزوجها أبدى قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأة  
من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانه لم يتزوجها في قرية كذا وكذا ولم يخرجها من تلك القرية فتزوجها في غير تلك القرية لا يصح لان  
شرطا لحنث النكاح في تلك القرية \* ولوقال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حنث حنثا تزوجها \* رجل قال

كل امرأة تكون لي بغيرا فهي طالق فتزوج امرأة بغيرا طلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذا التزوج بغيرا رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فيه قال بعضهم نطلق وقال بعضهم لا تطلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذا التزوج بغيرا رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان وقت البين بنت ثم جاءت له بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحنث في عيمته ويشترط قيام البنت وقت البين ولا يدخل في البين ما يحدث بعد البين كالمولح فان لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس لتلك الدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج الخالف منهم امرأة لا يحنث في عيمته ويشترط وجود الأهل وقت البين الآن هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل في هذا البين ما كانت موجودة وقت البين وما يحدث بعده كالمولح أن لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن ثم ولده ابن وكلمه الخالف يحنث في قول أبي حنيفة (٥١٤) وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال والله

لا أتزوج امرأة من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة ولدت بعد البين حنت بفرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين بنت فلان لان أهل الكوفة قوم لا يحصون فلم يكن الحامل على البين غيظا لحقه من جهة الأهل بل الحامل على البين معنى في الكوفة فيدخل في هذه البين الموجود وقت البين والحادث بعده بخلاف بنت فلان لان غمة الحامل على البين غيظ لحقه من جهة بنت فلان فيدخل فيه الموجود والحادث ولو لحلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة وتونس بالكوفة ثم أوطنت بها حنت الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المعتبر في هذا الولادة برجل حلف بالفارسية ان لا يتزوج من نزا فلان فتزوج ابنة ابنة فلان قالوا لا يحنث في عيمته لان هذا الاسم لا يتناول بنت الابن ولو حلف ان لا يتزوج من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لان هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات برجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق ففارقت الكوفة ثم عاد إليها وتزوج امرأة لا تطلق لان البين كانت موقته مادام بالكوفة فاذا فارقت الكوفة انتهت وان فارقت الكوفة بنفسه وبني وطنه لا يحنث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها برجل قال لا يوبه ان تزوجت امرأة مادمتا حين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتها ما طلق وان تزوج أخرى في حياتها ما طلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا يتناول الامراة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين أو قال بالفارسية هر زن بكمه بجوام طلاق كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوى أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على ما نوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على ما نوى وان لم يكن له نية ينهي أن

أبى الرق ومواليهم أغنياء ثم كوتوا ثيابهم أعاد عليهم لم يجزئه لانهم صاروا بحال لا يجوز الاداء اليهم فصاروا كخنس آخر كذا في البحر الرائق ولو أطم مسكينين مسكينا كل مسكين صاعا من بر عن ظهرين في امرأة أو امرأتين لم يجز الا عن أحدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي ولو أعطاه نصف الصاع عن أحدى الكفارين ثم أعطى النصف الآخر من الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق كذا في غاية البيان لو كانت الكفارة من جنسين مختلفين فانه يجوز بالإجماع لو أعتق نصف رقبة وصام شهرا أو أطم ثلاثين مسكينا لا يجوز عن كفارته كذا في شرح الطحاوي فان غداهم وعشاهاهم وأشبعهم جاز سواء حصل الشبع بالقليل أو الكثير كذا في شرح النقاية لا يبي المكارم فلو غداهم يومين أو عشاهاهم كذا أو غداهم وسجروهم أو سجرهم يومين جزاء كذا في البحر الرائق وأوقفها وأعدلها الغداء والعشاء كذا في غاية البيان لو غدى ستين وعشى ستين غيرهم لا يجزيه الآن لا يعيد على أحد الستين منهم غداء وعشاء كذا في التبيين والمستحب أن يكون الغداء والعشاء بخبز وادام كذا في شرح النقاية لا يبي المكارم ولا بد من الاداء في خبر الشعير والذرة ليتمكن الاستيفاء الى السبع بخلاف خبز البر ولو كان فيمن أطمهم صبي فطعم لم يجزئه وكذا لو كان بعضهم شبها قبل الاكل كذا في التبيين اذا كانوا غلما ياتى بعتل مثلهم يجوز كذا في المحيط ولو أطم مسكينا واحد استين يوما كل يوم أكلتين مشبعين جاز ولو أطم مائة وعشرين مسكينا دفعة واحدة فعليه أن يطعم أحد الفريقين أكلة مشبعة أخرى كذا في السراج الوهاج اذا غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاهاهم وأعطاهم قيمة الغداء يجوز هكذا ذكر في الاصل وفي الباقى اذا غداهم وأعطاهم مائة رويان كذا في المحيط يجب تقديم الاطعام على القربان وان قريه في خلافه لم يستأنف كذا في فتح القدير

### (الباب الحادى عشر فى اللعان)

اللعان عندنا شهادتان مؤكداً باليمين من الجانبين مقررة باليمين والغضب قائمة مقام حد القذف في حقهما ومقام حد الزنا في حقها كذا في الكافي اذا قذف امرأة ثم ماتت فعليه لعان واحد كذا في المبسوط وأجمعوا أنه لا تلاعن بين الزوجين الامراة واحدة كذا في القير شرح الجامع الكبير للبصيرى ولا يحنث العفو (١) والابراء والصالح وكذا لو عفت عنه قبل المرافعة أو صالحته على مال لم يصح وعلاها ردة (١) قوله ولا يحنث العفو ولكن لا يقيم القاضى مع العفو لعدم الطلب وله أن يقيه اذا وجد الطلب بعد حصول العفو تأمل اه بحر اوى

بدل من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لان هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات برجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق ففارقت الكوفة ثم عاد إليها وتزوج امرأة لا تطلق لان البين كانت موقته مادام بالكوفة فاذا فارقت الكوفة انتهت وان فارقت الكوفة بنفسه وبني وطنه لا يحنث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها برجل قال لا يوبه ان تزوجت امرأة مادمتا حين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتها ما طلق وان تزوج أخرى في حياتها ما طلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا يتناول الامراة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين أو قال بالفارسية هر زن بكمه بجوام طلاق كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوى أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على ما نوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على ما نوى وان لم يكن له نية ينهي أن





ويقول الاب لأجيز ما يصنعون فيجوز النكاح ولا يبحث الاب رجل حائف أن لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها فضولى وأجاز الاب بالفعل لا يبحث كالحولف أن لا يبيع فباعه غيره بغير أمره وقبض الحالف الثمن لا يبحث في عينه \* رجل قال لامرأة كل امرأه أتزوجها فتدبت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأه فقالت أنى كانت عنده حين علمت بشكاح غيرها قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشترت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج الاخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب \* رجل قال هرزنى كه وراود تاسى سال ازوى بطلاق ونوى ما يستفيد بعد اليمين أولم ينوشا لا تطلق التي كانت عنده وقت اليمين لان المراد من هذا في العرف ما يستفيد بعد اليمين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قوله كل امرأه تكون لى وقوله كل امرأه تزوجها سواء نوى من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد اليمين في تلك المدة صححت نيته لانه (٥١٦) نوى من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت اليمين معلقة وان نوى الحالية غير

ما يستفيد بعد اليمين دخلت والتزوج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع \* بشرط طلبها فان امتنع عنه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه كذا في الهداية \* فيحد حد القذف كذا في السراج الوهاج \* فإذا لاعن وجب عليها اللعان فان امتنع حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدق كذا في الهداية \* الأفضل للمرأة أن تترك الخصومة والمطالبة فان لم تترك وخاصة الى القاضي يستحسن للقاضي ان يدعوها الى الترتك فيقول لها اتركي وأعرضي عن هذا فان تركت وانصرفت ثم بد الها أن تخصمه فلهذا ذلك وان تقادم العهد لان ذلك حقها وحق العبد لا يسقط بالتقادم كذا في البدائع \* صفة اللعان ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات بقول في كل مرة أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رويت به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواه به من الزنا بشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله انى لمن الكاذبين فيما روى به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما روى به من الزنا كذا في الهداية \* وقيامها وقت اللعان ليس بشرط ان لا يندب هكنا في البدائع \* اللعان يقف على لفظ الشهادة عندنا حتى لو قال أحلف بالله انى لمن الصادقين أو قالت هي ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج \* اذا التعنافرق الحاكم بينهما ولا تقع الفرقة حتى يقضى بالفرقة على الزوج فيفارقهها بالطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل أن يفرق الحاكم لا تقع الفرقة الزوجية فاقعة يقع طلاق الزوج عليها وظهاره وبلاؤه ويجرى التوارث بينهما اذا مات أحدهما ولو أنهما امتنعما من اللعان بعد ثبوته أو امتنع أحدهما أجبرهما الحاكم عليه ولو أنهما اجنت بعد ما التعن الزوج قبل ان تلتعن هي سقط اللعان ولا حد لولا أنهما لما فرغا من اللعان سالا القاضي أن لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهر النيرة \* اذا فرق القاضي بينهما (١) بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينهما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينفي النسب عنه كذا في المسبوط \* فان أخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان ينظر ان كان كل واحد منهما قد التعن أكثر اللعان نفذ التفريق وان لم يلتعنا أكثر اللعان أو كان أحدهما لم يلتعن أكثر اللعان لم ينفذ بينهما كذا في البدائع \* لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه لكونه مجتهدا فيه كذا في الظهيرية \* ولو أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الرجل فاته بعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخى \* وقد أساء كذا في الينابيع \* ولو التعن عند الحاكم ولم يفرق

ما يستفيد بعد اليمين دخلت الحالية في عينه بحكم النية ومن يتزوجها بعد ذلك بحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلا يملك صرف اليمين عما يستفيد وكذا لو قال هرزنى كه وراود ولم يوقت ولو قال هرزنى كه وراود وباشد قال مشايخنا ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى هذا والاول في الوجوه سواء لان قوله وباشد تاكيد لا فائدة للفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول وقال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى لا تنعقد هذه اليمين لان اللفظ الشافى لا يفيد الا ما أفاده الاول فيلغوا ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء فينبغى أن لا تصح اليمين في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه كالأول لعبد أنت حر وان شاء الله تعالى أو قال لامرأة أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله يصير

(١) قوله اذا فرق القاضي الخ كذا في عامة النسخ الحاضرة والاولى حذفه لانه سياتى في صحيفة ٥٢٠

اه بجاوى

المكر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء فيزل الطلاق والعناق والصحيح ما قال مشايخنا حتى رحمه الله تعالى لان تصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بان يجعل الثانى تأكيدا لما أفاده الاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا لا يرى ان الرجل اذا قال لامرأة الحاضرة أنت طالق فالاتى بالثلاثة يكون لغوا وبصر النداء فاصلا ولو قال هرزنى كه بخواهد وبود وباشد بطلاق كه فلان كان كند قالوا ههنا أحد الالفاظ الثلاثة يكون لغوا وبصر فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم ينو بأحد اللفظين الاخرين الحالية فان نوى ذلك ينبغى أن تصح نيته ونصح اليمين وفي الموضوع الذى يصح تعليق الطلاق بالتزوج لو أراد أن تدخل في نكاحه امرأه ولا تطلق فله طريقان أحدهما نكاح الفضولى والاجازة بالفعل والثانى نصح اليمين والاول في زماننا أولى وهذا ظاهر وان أراد الحالف أن يزوجه فضولى فجاء الى عالم وقال من سو كند خورده أميد نيو جيه ونكاح فضولى حاجت است مرا فزوجها

العالم امرأة فأجاز الخالف بالفعل لا يحنث وكذا لو قال الخالف للجماعة مرا - انكاح فضولي حاجت است فزوجها واحدا من الجماعة امرأة وأجاز الخالف بالفعل وكذا لو قال الخالف للجماعة كسي ميسايدك مرارتي خو اهدى يجوز ولا يكون ذلك لو كيلا لان التوكيل للجهول باطل ولو قال لرجل اذبري من عقد فضولي كن قالوا يكون ذلك لو كيلا اذا زوجه المأمور يحنث وان اراد الخالف أن يجيز عقد الفضولي بالفعل يجيزه بسوق مهر لا بتقبيل ولا بلمس كيلا يكون ابتداء الفعل قبل نفاذ النكاح وان بعث اليها عطية أو هدية لم يكن ذلك اجازة حتى لو أجاز بالقول بعد ذلك نطق وان بعث اليها بالمهر ثم أجاز بالقول بعد ذلك لا تطلق لان بعث الهدية والعطية ليس من خصائص النكاح وأحكامه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر ولو قال لمبتوتة أو لاجنبية اكر كسي ترابزي كندوبن بخشد تر اطلاق كان باطلا لانه ما أضاف الطلاق الى سبب الملك فلم تصح اليمين ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فزوجها فضولي (٥١٧) فأجاز الخالف بالفعل قالوا هذا وقوله كل امرأة تزوجها

سواء لان دخول المرأة في النكاح له سبب واحد وهو النكاح فكان ذكر الحكم كذكر السبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حرة أو أقر نسبا ولد حرة كان ذلك اقراا بنكاح الام اما طريق فسخ اليمين وان حنثي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا ثم جاء الى القاضي فطلب منه فسخ اليمين فان كان القاضي حنفيا لا ينبغي له أن يفسخ عنه لانه قضاء بخلاف رأيه لكن ينبغي للقاضي ان كان ما دوننا في الاستخلاف أن يبعث الخالف الى شفيعي المذهب ولا يأمر المبعوث اليه بفسخ اليمين لانه كما لا يجوز للقاضي أن يقضي بخلاف رأيه لا ينبغي له أن يأمر غيره بذلك لكن يأمر المبعوث اليه أن يسمع خصومتهما ويقضي بينهما فبعد ذلك ان كان القاضي

حتى عزل أو مات فان الخالف الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى الكرخي \* لو حدث بهما أو بأحدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الخالف كمن بطل اللعان وذلك بان خروسا بعد ما فرغ من اللعان أو خرس أحدهما أو ارتد أحدهما أو أوكذب أحدهما نفسه أو قذف أحدهما انسا لخدفي القذف أو وطئت المرأة حراما بطل اللعان ولا حد ولا يفرق بينهما ولو جن أحدهما بعد ما فرغ من اللعان فرق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج \* رجل وامرأة اتعنا ولم يفرق القاضي بينهما حتى عنه أحدهما فانه يفرق القاضي وان كان العتة يحل باهلية اللعان لو اتعن الرجل ولم تلتن المرأة حتى عتت أو عتت قبل فراغها من اللعان أو عتت الزجل بعد ما فرغ قبل أن تلتن المرأة لا يفرق بينهما ما لو أيا امر المرأة باللعان \* لو تلاعنا ثم وكل الرجل أو المرأة أو كيلا بالفرقة وغاب يفرق القاضي بينهما لان بعد تمام اللعان الحاجة الى التفريق وأنه مما تجرى فيه النيابة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* لو تلاعنا ثم غابا ثم وكلا أو كيلا بالفرقة فرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* رجل قذف امرأة رجل فقال الرجل صدقت هي كقالت كان فاذ فاحتى تلاعن ولو قال صدقت مطلقا من غير زيادة لم يكن قاذفا كذا في الظهيرية \* لو قال أنت طالق ثلاثا بازانية يجب الحد دون اللعان ولو قال بازانية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان كذا في غاية السروجي \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لامرأة ولم يدخل بها أنت طالق بازانية ثلاثا فهي ثلاث ولا حد ولا لعان كذا في البدائع في كتاب الايمان \* ان قال بازانية فقالت أنت أزني متى فعليه اللعان لان كلامها ليس بقذف له فان معناه أنت أقدر علي الزنا مني ولهذا القذف الاجنبي بهذا اللفظ لا يلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته أنت أزني من فلانة أو أنت أزني الناس فلا حد ولا لعان كذا في المبسوط \* لو قال لها يا زاني فهو قذف لان النساء قد تحذف (١) بخلاف قولها للزوج يا زانية لم يصح \* لو قال بازانية بنت الزانية فهو قذف لها ولا معها كذا في العتبية \* فان اجتمعتا جميعا على مطالبة الحد بدأ بالحد لاجل الام وسقط اللعان وان لم تطالبه الام وطالبته المرأة بلاعن بينهما ويجب حد القذف للام ان طالبته بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك لو كانت الام ميسة فقال لها يا زانية بنت الزانية كانت لها المطالبة فان طالبت وخاصمت في القذفين جميعا بحد للام حتى يسقط اللعان بينهما ولو لم تخصص في قذف أمها ولكن خاصمت في قذف نفسها يجب اللعان كذا في شرح الطحاوي \* قذف أجنبية ثم تزوجها فاقذف وطلبت اللعان والحد يحد ولا بلاعن ولو طلبت اللعان دون الحد فلاعن بينهما ثم طلبت الحد يحد لان الجمع بين الحد واللعان مشروع كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أربع نسوة فقذفهن جميعا في كلام واحد أو قذف كل

(١) قوله قد تحذف أى للترخيم

الاول أو الثاني أخذ ذلك مالا يصح فسخه عند الكل ولا ينفذ قضاؤه وان أخذ القاضي أجرة الكتابة ان أخذ زيادة على أجر المثل فكذلك وان أخذ بقدر أجر المثل فكذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى أن لا يأخذوا اذا جاء الخالف الى القاضي الثاني بكتاب القاضي الاول لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ بالجمهر من الخصم فيحضر مع نفسه المرأة التي تزوجها فتدعى المرأة على الخالف انها امرأته وانه تزوجها بمائة دينار وعليه أداء مهرها والقيام بمواجب النكاح من السكنى والتفقة وغير ذلك فيقول الرجل نعم تزوجتها بمائة دينار الا اني كنت حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امرأته فهي طالق فتزوجها ووقع عليها الطلاق قبل الدخول باليمين السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المرأة من القاضي الحكم بقام النكاح يقول القاضي حكمت بطلان اليمين التي ذكرتها وبقاء النكاح بنكاحي ففسخ قضاؤه وتحل المرأة للخالف ولا يحتاج فسخه الى امضاء القاضي وان أمضى كان أحوط وان كان الخالف عقد على هذه المرأة أيا ما بان قال لها مرا ان تزوجتك فانت

طالق أو قال كذا تزوجتك فانت طالق أو قال اذا تزوجت امرأته فهي طالق قال ذلك من اركان الحكم بقيام نكاح هذه المرأة بنفسه الايمان  
كلها في قولهم ولو كان قال لامرأته اذا تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته اخرى اذا تزوجتك فانت طالق فتزوج واحدة منهما ففسخ القاضي  
اليمين في واحدة وحكم بقيام نكاحها لم يكن ذلك فسحا في حق غيرها حتى لو تزوج أخرى تطلق في قولهم وكذا لو كان ذلك في نسوة وان  
عقد بينا واحدة على كل النساء بأن قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ففسخ اليمين في امرأتها واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياسا  
على مسئلة ذكرها في المنتقى رجل قال كل عبد أملكه فهو حر فقلت عبدا فأقام العبد سنة على يمينه وحكم القاضي بيمينه وبعث العبد ثم  
ملك عبدا آخر هل يحتاج العبد الثاني الى اقامة اليمين على اليمين قال على قول محمد رحمه الله تعالى لا يحتاج وعلى قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة (٥١٨) رحمه الله تعالى يحتاج وأكثر المشايخ رحمه الله تعالى في مسئلة الطلاق على قول محمد رحمه

الله تعالى هذا الكلام اذنى  
رجل على رجل أنه وكيل  
فلان الغائب في جميع  
حقوقه وخصوماته مع  
الناس وللغائب على المدعي  
عليه كذا أو أقام اليمين على  
ذلك وقضى القاضي بالوكالة  
العامة فانه لا يحتاج الى اثبات  
الوكالة على غير آخر رجل  
قال لامرأته اذا تزوجتك  
فانت طالق فتزوجها وطلقها  
ثلاثا ثم اقامت الامر الى  
القاضي ليفسخ اليمين فان  
القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ  
تطلق ثلاثا بالتخيير بعد  
النكاح فلا يفيد ولو ان  
حنفيا علق الطلاق بالتزوج  
فتزوج امرأته فلم يرفع الامر  
الى القاضي ~~لكن~~ سأل  
شفعوى المذهب فافتاه بعدم  
وقوع الطلاق لا ينبغي  
للخالف أن يأخذ بقضائه  
ويترك مذهبه لان عليه  
الاخذ بقول علماء نازحهم الله  
تعالى لا بقول أصحاب  
الشافعي رحمه الله تعالى

واحدة بالزنا بكلام على حدة فان كان الزوج وهن من أهل الامان بلا عن في كل قذف مع كل واحدة على  
حدة وان لم يكن الزوج من أهل الامان يحد القذف في كل واحد عن الكل وان كان الزوج من  
أهل الامان والبعض منهن ليس من أهل الامان بلا عن من كانت منهن من أهل الامان لا غير كذا في  
البدائع \* ولو قذف الحر امرأته الذمية أو الامة ثم أسلمت أو اعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان وإذا اعتقت  
المرأة الامة ثم قذفها الزوج فعليه اللعان بقاء النكاح بينهما عندما اعتقت فان اختارت نفسها بطل  
اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن دخل بها وان لم تكن اختارت حتى بلا عن او يفرق بينهما فعليه نصف المهر  
وكذلك لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في الميسر \* وزوجان  
كافران أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الاسلام حتى قذفها بالزنا أو نفي نسب ولدها  
فانه يجب عليه الحد فان أقيم عليه بعض الحد ثم أسلم فقذفها نائبا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليه  
بقية الحد ثم تلاعننا كذا في النبايع \* اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان (١) وكذلك اذا قال  
اذا تزوجتك فانت زانية أو أنت زانية ان شاء فلان فهو باطل لو قال لامرأته قد زنت قبل ان تزوجتك  
أو رأيتك تزنين قبل ان تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قد زنتك بالزنا فبطل  
تزوجتك فانه يجب عليه الحد لانه ظهر باقراوه قذف قبل التزوج فهو كالوئيت ذلك باليمين وان قال لها  
فرحك زان أو جسدك زان أو بدنك زان فهو قذف بخلاف اليد والرجل وبأى لغة رماها بالزنا فهو قذف  
\* لو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة اذا بلغت وبدون تسع يعز كذا في العيني \* لو قال لزوجته لم أجده  
بكرا احتولا لانه عنده الجهور وهو قول الائمة الاربعة وأصحابهم وهو الاصح كذا في غاية السروجي  
\* واذا قال وجدت معمار جلا يجامعهم لم يكن قاذفا وان قال زنت مستكرهه أو زني بك صبي لم يكن  
قاذفا كذا في الميسر \* ولو قال لها زنت وأنت صبية أو مجنونة وجنونها معهم فلا حد ولا لعان  
ولا يجعل قاذفا في الحبل كذا في غاية السروجي \* وان قال لها زنت وهذا الحبل من الزنا فلا لعان لوجود  
القذف حيث ذكر الزنا صريححا ولم يقف القاضي الحبل كذا في الهداية \* اذا قال الزوج ليس جلت مني فلا  
لعان وهذا قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقالان جاءت بولد لافل من ستة أشهر لاعن وان جاءت  
لاكثر فلا لعان وهو الصحيح هكذا في المضمرات وهكذا في المتون (٢) \* واذا نفي الرجل ولدا امرأته عقيب  
الولادة أو في الحال التي قبل التهنئة ويتناع آله الولادة صحت نفيه لاعن به وان نفاه بعد ذلك لاعن ويثبت  
(١) مطلب تعليق القذف بالشرط باطل ولا يوجب حد ولا لعانا (٢) قوله وهكذا في المتون فيه ان متن  
الكنز جاز على قول الامام ومثله متن التنوير وال جواب ظاهر اهـ

ونتواهم لا تكون حجة في حقه ولو أن امرأة مع الرجل حكما رجلا يصحك بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم حنفيا السب  
لا ينفذ حكمه وان كان شفعويا اختل فوافيه قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح انه ينفذ حكمه عليهم ما هكذا ذكر خمس  
الائمة الخواص في رحمه الله تعالى ان حكم الحكم في المجتهدات فهو الكتابات والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ وليس لاحدهما أن يرجع عن حكمه  
بعد ذلك قال رحمه الله تعالى وهذا ما يعرف ولا يفتى به كيلا يتجاسر اليه العامة ولا لجل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم  
وان كان رجلا ولم يعلم انهم احكامه في هذه الحادثة الا انهم اخصها الى بمحكم الحكم بينهما فعلى قول من يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لان  
التصميم يثبت بغير العلم ولو أن الخالف تزوج امرأته ولم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت المرأة تزوج اخر من غير علم الزوج الاول ثم  
رفعا الامر الى القاضي واختصم اليه ففصل القاضي بطلان التايين وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لان نكاح الزوج الثاني ينعمن

القضاء للاول وليس فسخ بين الخالف أولى من ابطال نكاح الثاني والله أعلم \* (فصل في تحريم الحلال) \* رجل قال كل حلال علي حرام أو قال كل حلال الله أو قال حلال المسلمين وله امرأة ولم ينوشيا اختلفوا فيه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والفقيه أبو جعفر وأبو بكر الاسكافي وأبو بكر بن سعيد رحمهم الله تعالى تين منه امرأته بتطبيق واحدة وان نوى ثلاثا وان قال لم أقربه الاطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفيا ولهذا لا يحلف به الا الزجل فان كانت له امرأة واحدة تين بتطبيق واحدة وان كن ثلاثا أو أربعاً يقع علي كل واحدة واحدة بائنة وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو نسوة تين جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزمه شيء لان جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله فهي غموس وان حلف بهذا علي أمر في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له امرأة كانت عليه كفارة البين لان تحريم الحلال بين ولهذا الوفا (٥١٩) لغيره حرام استمر يا أبو جعفر كفتن ثم كلفه كانت عليه كفارة

النسب ولو كان غائباً عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النبي عند أي حنيفة رحمه الله تعالى مقدار ما تقبل التهنئة وقال في مقدار مدة النكاح بعد القدوم لان النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصارت حالة القدوم لحالة الولادة كذا في الكافي \* اذا أقر بالولد صريحاً أو دلالاً لا يصح النبي بعد ذلك سواء كان بحضرة الولادة أو بعدها والصرح أن يقول الولد مني أو يقول هذا ولدي والدلالة أن يسكت اذا هي لكنه يلاعن كذا في غاية البيان \* رجل له امرأتان فجاءت بولد فنفاه وقال هذا الولد ليس مني أو قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بوجه من الوجوه فإنه لا يتحقق النسب سواء وجب عليه الحد أو لم يجب وكذلك اذا كان من أهل اللعان فلم يتلاعنا فإنه لا يتحقق النسب كذا في شرح الطحاوي \* ولو نفي ولزوجه الحرة فصدقته فلا حد ولا لعان وهو ابنها لا يصدق ان علي نفيه كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو نفي ولزوجه وهما في حال اللعان بينهما لم تنف وكذا لو كان العلق في حال اللعان بينهما صار ابناً له يتلاعنان نحو ان كانت أمة أو كاتبة حال العلق فأعتقت أو أسلمت فإنه لا يلاعن ولا يتحقق النسب كذا في محيط السرخسي \* لو جاءت بولدين ثم نفاه الزوج يلاعن ويلزمه الولد وكذلك لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاها يلاعن ويلزمه الولدان وكذلك لو جاءت بولد فنفاه الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلاعن الزوج ويلزمه الولد كذا في البدائع \* امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزمها وعليه الحد القذف فان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن علي الحي وهما ولدها وكذا فيما اذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاها مالزما ولا عن علي الحي منها كذا في فتاوى قاضيخان \* ان ولدت ولداً فنفاها ولا عن به ثم ولدت من الغد ولداً آخر لزمه الولدان جميعاً واللعان ماض فان قال هو مالزما كان صادقا ولا حد عليه وان قال ليس بابن أبي كانا ابنيه ولا حد عليه ولو قال كذبت باللعان وفيما قد نفته كان عليه الحد كذا في الميسر \* ويشترط تصديقها أربع مرات لا باحة النكاح أما في سقوط الحد واللعان فترة واحدة تكفي كذا في السراج الوهاج \* لو طلق امرأته طلاقاً رجعيًا فجاءت بولد لاق من سنتين يوم فنفاه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين يوم فأقر به فقد بانت منه ولا حد ولا لعان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى ولو كان الطلاق بائناً أو الميسر كله بجحاليها حادثة بنيت نسب الولدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى كذا في الإيضاح \* وذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في امرأة جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاعن وهم بنوه وان نفي الاول والثالث وأقر بالثاني يحدوهم بنوه وكذلك في ولد واحد اذا أقر به ثم نفاه ثم أقر يلاعن ويلزمه وان نفاه ثم أقر به فإنه يحدو ويلزمه كذا في محيط السرخسي \* اذا تزوج الرجل امرأته ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد

هذا كقوله هرجه بدست راست كيرم ولو قال هرجه بدست كيرم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقاً الا بالنية وقال بعضهم هو في العرف كقوله هرجه بدست راست كيرم \* رجل قال لامرأته أنت علي حرام وعنده الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق طلق امرأته لانه ما كان طلاقاً عنده كان نواياه الطلاق ولو قال لامرأته أنت معي الحرام فهو كقوله أنت علي حرام تحرم عليه امرأته ولو قال لامرأته ان فعات كذا فانت أمي ونوتيه التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء \* رجل قال زن من حرام است واكرنه حرام است وي كافر است ولم ينوشيا قالوا يكون موليا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأته أنت علي حرام يكون موليا وفي العرف هذا طلاق فلا يكون موليا \* رجل قال لامرأته مرتين أنت علي حرام ونوتى بالاولى الطلاق والثانية البين فهو علي ما نوى لان عند تعدد اللفظ يمكن تصحيح النية ولو قال لامرأته أنت علي حرام ونوتى الثلاث في احدهما والواحدة في الأخرى فهم ما طلقان ثلاثاً في قول أبي يوسف

البين كما لو قال والله لأكلم فلانا وان كانت له امرأة وقت البين فمات قبل الشرط أو بابت لا إلى عدة ثم باشر الشرط لا يلزمه الكفارة لان عينه انصرفت إلى الطلاق وقت وجودها وان لم يكن له امرأة وقت البين فتزوج امرأته ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بين المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عينه جعلت عينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقاً بعد ذلك ولو قال هرجه بدست راست كيرم فهو بين بالطلاق وان لم ينو ولو قال هرجه بدست جب كيرم لا يكون طلاقاً الا بالنية لانه لا عرف فيه وفي الخلاصة لا يكون طلاقاً وان نوى لانه لا عرف فيه ولو قال هرجه بدست راست كرفته امير من حرام قالوا

رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على ما نوى وعليه الفتوى قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصل المسئلة اذا نوى بالنذر النذر واليمين جميعا ولو قال نويت الطلاق في احدهما وفي الاخرى اليمين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليهما وعندهما ينبغي ان يكون كما نوى ولو قال ثلاث اثنى على حرام ونوى الثلاث في الواحدة وفي الثانية اليمين وفي الثالثة الكذب فالوطاقتن ثلاثا قال رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما في قياس قولهما فهو على ما نوى \* رجل في يد مدراهم فقال هذه الدراهم على حرام ثم اشترى بها شيئا حلت وان وهبها أو تصدق بها لا يحنث لانه لا يراد بهذا تحريم جميع التصرفات وانما يراد به ما يختص بالدراهم غالبا وهو الشراء ولو قال هذه الخمر على حرام ثم شرها اختلف فيه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله (٥٣٠) تعالى قال أحدهما يلزمه الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لانه أخبر عما هو صادق فيه

والفتوى على انه يتوى في ذلك ان أراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وان أراد به اليمين يلزمه وعند عدم النية لا يلزمه الكفارة \* رجل قال حلال الله على حرام ثم قال هو رحمه الله بدست راست كبري بر من حرام اكر فلان كاد كرده ام وقد كان فعل ذلك قالوا بان امرأته بواحدة لان التعليق بأمر في الماضي تفصيل فاذا بان بان بالاولى لا تلحقها الثانية وان كان التعليق بأمر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقا \* رجل قال لا امرأته في حالة الغضب أو الرضا أنت على حرام فاختلج مني يقع عليها واحدة بانه نوى الطلاق أو لم ينو ولو قال لا امرأته هشته هشته حرامى حرامى وقال ما أردت به الطلاق لا يصدق قضاء لان قوله هشته وحرامى طلاق فلا يصدق قالوا وتطلق ثلاثا لان الواقع بقوله

فنفاه فانه يلاعنها ويلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر ~~كما~~ كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للحصري \* اذا قال لا امرأته وقد دخل بها ما احدا كما طلق ثلاثا ولم يبين حتى ولدت احدا - ما لاكثر من سنتين من وقت الطلاق تعينت الاخرى للطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفي الولد لاعتن القاضي بينهما ما وجد سببه ولا يقطع نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب فطمت ولدها بعد مدة الرضا وطلبت من القاضي أن يفرض النفقة لها ولولدها أو قامت البيئة ففرض ثم حضر الزوج ونفي الولد لاعتن القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لاعتن القاضي بحكومة لو ولدت ولدا فانقلب هذا الولد على الرضيع فلت الرضيع وقضى بالدية على عاقله أبيه ثم نفي الاب نسب له لاعتن القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير \* رجل تزوج امرأته فقامت بولد لتمام ستة أشهر من وقت النكاح فان القاضي يقضى بالنسب والدخول حتى يقضى لها القاضي بكال المهر ونفقة العدة ولو أنه نفي هذا الولد فانه يلاعن بينهما ويقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكال المهر ونفقة العدة وكذا الماطقة طلاقا رجعا اذا ولدت لا كثر من سنتين تكون رجعة فان نفاه لاعتن القاضي بينهما وألحق الولد بأمه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* ان كان القذف بولد نفي القاضي نسبه وألحقه بأمه في صورة هذا اللعن أن بأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيتها به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي الولد كرفي اللعان أمرين يقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا ونفي الولد وتقول المرأة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا ونفي الولد كذا في الكافي (١) \* واذا فرق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينهما ~~كما~~ وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب عنه وهذا صحيح كذا في المبسوط \* وهكذا في النهاية \* ثم ينبغي القاضي نسب الولد ويلحقه بأمه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان القاضي يفرق ويقول الزمة أمه وأخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب كذا في الكافي وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* متى وجدته نجما أو من أحدهم بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يقيم امتلا عن فعله أن يتزوجها وذلك مثل أن يكذب نفسه فيجحد أو تكذب نفسها أو قذف أحدهم انسا فاقم عليه الحد أو غرس أحدهم أو جنت المرأة أو وطئت وطأ حراما (١) قوله واذا فرق القاضي الى آخر العزو ومكر مع ما سبق في صحيفة ٥١ قالوا ولي حذفه من السابق كما سبق التنبيه عليه في الهامش لان محلها هنا اه بحرارى

هشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلاث بقوله حرامى حرامى \* (فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو أوردت أو من المرأة) \* رجل جعل أمر امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها طلقك كان باطلا كالواضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قالت انت على حرام أو قالت انت منى بائن أو قالت انا عليك حرام أو قالت انا بائن منك بانت بتطليقة كالواضاف الزوج الحرمة الى نفسه ولو قالت انت بائن ولم تقل منى أو قالت انت حرام ولم تقل على كان باطلا لان بينونة المرأة والحرمة عليها غالبا لا تكون الا بزوال ملك النكاح فيقع بها الطلاق بخلاف بينونة المطلق والحرمة المطلقة ولو قالت دست بازداشتم ولم تقل خويشتن رالا تطلق كالوقال لها اختارى ونوى الطلاق فقالت اخترت لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختارى فقالت اخترت ثم قال غنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلق وصدف وان قالت بعد اقيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشاء ما دامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد

القيام عن المجلس رجل جعل امرأته بيدها لا يصير الا سيدها ما لم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع رجل قال لا امرأته امرأته  
نساء بيدك أو قال لها طلقي أية نسائي شئت فطلعت نفسها لا يقع وقد كرنا رجل قال لا امرأته امرأته ثلاث تطليقات بيدك ان أبرأتني  
عن مهرك وقالت وكلتي علي ان أطلق نفسي فقال لها أنت وكيلي لتطلق نفسك فقامت عن مجلسها خرج الامر من بيدها حتى لو طلقت  
نفسها لا يقع لان وكيل المرأة بطلاقها تفويض فيقتصر على المجلس وان طلقت نفسها في المجلس ان أبرأتها عن المهر أو لا طلعت وان لم  
تبرئه لا تغلظ لان التوكيل كان معلقا بشرط البراءة رجل قال لا امرأته بيدك الى عشرة أيام يكون الامر بيدها من وقت التكلم الى  
عشرة أيام بالساعات لان كون الامر بيدها محتمل التوقيت وكانت كلمة الى العاقبة بخلاف ما لو قال أنت طالق الى عشرة أيام فانها تطلق  
بعد عشرة أيام لان الطلاق محتمل التوقيت فسكات كلمة الى معنى بعد ولو قال (٥٣١) امرأته بيدك الى عشرة أيام ونوى ان

أورث أحداهما ثم أسلم فانه متى وجد أحداهما ذكرنا له أن يتزوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تدعي كذا في النيباع وهكذا في السراج الوهاج وفوق بينهما ثم عنت لا يجوز له نكاحها بقاء أهلية  
اللعان في العتة فكذا في الخبر يشرح الجامع الكبير للحصري لا يشرع اللعان بنى الولي في المصوب (١)  
والخصي كذا في البحر الرائق ولد الملا عن في حق بعض الاحكام الحق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد  
الملا عن لايه لا تقبل وكذلك شهادة الرجل ولد الملا عن لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكاته في ولد  
الملا عن أو وضع ولد الملا عن زكاته في أبيه لا يجوز وكذلك لو كان الولد للملا عن ابن ولزوجة ابنة من  
امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة أو كان لولد الملا عن بنت ولزوجة ابن من امرأة أخرى فتزوج هذا  
الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدق الولي في ذلك في حق بعض  
الاحكام الحق بالاجانب حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على  
صاحبه كذا في الذخيرة ان خاصته وادعت عليه انه قد نكحها بالزواج لا يقبل منها في اثبات القذف  
الشهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما  
لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي كذا في البدائع ولو قامت شاهدين ثم ان الزوج أقام رجلين أو  
رجلا وامرأتين على تصديقها سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم تكن لهاينة فأرادت أن تخلف الزوج عليه  
ليس لها ذلك كذا في شرح الطحاوي ان ادعى الزوج انها صدقته وأراد يمينها يكن عليها يمين كذا في  
المسوط لو أقام أربعة من الشهود على المرأة بالزواج لا يجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد أربعة  
وأحد من الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عنه فان كان  
الزوج قد فها أو لا ثم جاء بثلاثة سواء منهم قذفه يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاءه ثلثة شهدوا انها  
قد زنت فلم يعد لها حد عليها ولا لعان على الزوج كذا في البدائع ولو شهد مع الزوج ثلاثة  
من الميمان عليها الزنا يحسم الميمان ولا عن الزوج كذا في المسوط واذا شهد للمرأة ابناها على زوجها  
انه قد نكحها تجزئ شهادتهم ما وكذلك لو شهد أبو المرأة وابن لها وان شهد أحد الشاهدين انه قد فها بالزنا وشهد  
الآخر انه قال لولدها هذا من الزنا يجوز لو شهد أحد ما نه قد فها بالزنا وبه والآخر انه قد فها بالقارسية  
لا تقي بل ولو شهد أحد ما نه قال لها في بك فلان فلان بك فلان رجل آخر فعليه  
اللعان ولو كان قد فها رجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحدودري لللعان واذا شهد شاهدان  
على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله فان قال انه قد فها قذف امرأته وأمه  
(١) قوله في المصوب فيه نظرا لانه ينزل بالسكوت ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح اه بحروري

(٦٦ - فتاوى اول) تزوجت بعد الثلاث بزواج آخر ثم عادت الى الاول لا يكون الامر بيدها ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم  
تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة ثم عادت الى  
الزوج الاول كان لها المشيئة في ثلاث تطليقات مستقبلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وهي مسئلة الهدم ولو قال لها  
أمرأته بيدك في هذه السنة فطلعت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ولو قال بها أمرأته بيدك في هذه السنة ثم طلقها أو واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في ثلاث  
السنة كان لها الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال لا امرأته أمرأته بيدك اليوم وغدا بعد غد فرددت في اليوم بطل كله وليس  
لها ان تختار نفسها بهذا ذلك وذكر في الواقعات لها ان تختار نفسها في الغد والصحيح هو الاول ولو قال لها أمرأته بيدك اليوم بعد غد



فردت في اليوم كان لها الخيار بعد غد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك ولو قال لها أمر بك بيدك اليوم وغدا فردت في اليوم بطل الأمر لان المعبر هو الوقت الذي تنوبه أولا فيبطل بالرد كذا لو قال أنت طالق اليوم غدا كان إبقاء اللعان رجل قال لا أمر أنه أمر بك بيدك وأمر امرأته أي فلا تبيدك فقالت بطلت فلا تبيدك ثم طلقت نفسها صح لان الكل تفويض واحد فبأيهما بدأت لا يبطل الآخر \* رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت أعطني كذا ان طلقني فقال الزوج لا أدري هذا فقالت المرأة ان جعلت أمرى بيدي فقد طلقت نفسي لا تطلق لانها لما اشتغلت بطالب المال بطل الأمر \* رجل قال لا أمر أنه أمر ثلاث تطليقات بك بيدك فقالت المرأة لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها \* رجل قال لا أمر أنه ان دخلت دار فلان فأمر بك بيدك قد دخلت وطلعت نفسها ان طلقت نفسها حين وصلت (٥٣٣) الى مكان تصير داخله في الدار ولم تزل ذلك المكان طلقت وان شئت عن ذلك المكان

في كلمة واحدة لم تجز الشهادة وان شهدا بناته من غيرهما على قذفه اياه او أمها عنده لم تجز شهادتهما الا ان الأب اذا كان عبدا أو محدودا في قذف فنجوز شهادتهما عليه بضرب الحد ولو شهد عليه شاهدان بقذف امرأته فعدا لهما ما نأوا غايا قبل أن يعضي القاضي بشهادتهما مما فانه يحكم باللعان فان الموت والغيبه لا يقدران في عدالتهما بخلاف ما لو عيا أو ارتدا أو فسقا كذا في المبسوط \* ان أقامت أربعة من الشهود فشهد شاهدان أنه قذفها يوم الخميس وشهد آخران أنه قذفها يوم الجمعة فلا عنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في التارخانية \* ان ادعى الزوج انها كانت أمة أو ذمية يوم قذفها لا يجب اللعان الا اذا كانت معروفة الحزينة والاسلام عند القاضي وان أقام الزوج بينة على رقيتها وكفرها يومئذ وأقامت هي على اسلامها وحريةها فيبنتها أو لى الا أن يثبت بشهود الزوج ردتها بعد الاسلام كذا في العتبية \* أقام الرجل اقاذف شاهدين على اقرار المرأة بالزنا بسقط اللعان عن الزوج ولا يلزمها حد الزنا كما لو أقرت مرة واحدة ولو شهد عليها رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان أيضا استحسانا وان ادعى الزوج انها زانية أو قد وطئت وطأ حراما فعليه اللعان فان ادعى الزوج أن له بينة على أنها كما قال أجل الى قيام القاضي فان أحضر بينة والا عني وان قال الزوج قذفتها وهي صغيرة وادعت أنه قذفها بعد ما أدركت فالقول قوله وان أقام البينة فالبينة بينة المرأة وان ادعت قذفا متادما وأقامت عليه ثم ودأجاز فان أقام الزوج البينة أنه طلقها بعد ذلك طلاقا رجعيًا وخطبها وتزوجها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط

### (الباب الثاني عشر في العنين)

هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الالة فان كان يصل الى الثيب دون الابكار أو الى بعض النساء دون البعض وذلك لمرض به أو لضعف في خلقه أو لكبر سنه أو سحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها كذا في النهاية \* اذا أوج الحشفة فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذك كذا في البحر الرائق \* اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وادعت أنه عنين وطلبت الفرقة فان القاضي يسأله هل وصل اليها أو لم يصل فان أقرانه لم يصل أجله سنة سواء كانت المرأة بكرًا أم ثيبًا وان أنكر وادعى الوصول اليها فان كانت المرأة ثيبًا فالقول قوله مع يمينه أنه وصل اليها كذا في البدائع \* فان حلف بطل حقه وان نكل يؤجل سنة كذا في الكافي \* وان قالت أنا بكر نظر اليها النساء وامرأته تجزئ والاثنتان أحوط وأوثق فان قلن انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في السراج الوهاج \* فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجله سنة كذا في الهداية وان قلن هي بكر فالقول قواها من غير عيين وان وقع للنساء شك في أمرها فانهن فتن

أولياء المرأة أو طلبوا طلاقها فقال كلامهم فقال الزوج لا ب المرأة ما تريد مني افعلي ما تريد وخرج الزوج فطلق الاب ابنته في قال المجلس لا تطلق لان كلام الزوج محتمل يحتمل تفويض الطلاق اليه ويحتمل غيره فلا يكون تفويضًا بالك \* امرأه قالت لزوجها في الخصومة ان كان ما في يدي استغذت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدي فقلت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال لها الزوج قول مرة أخرى فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم أنو الطلاق بقول الذي في يدي في يدي فانها انطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلاثا حتى لو لم يزل لها الزوج قول مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا تطلق امرأته \* رجل قال لا أمر أنه قولى أنا طالق لا يقع الطلاق مالم تفعل المرأة ذلك بخلاف ما لو قال الرجل قل لا أمر أي انها طالق فانها انطلق للعال وقد ذكرنا رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم فني منه فقال الزوج تريد مني النجاة فني فبطلت بيدي ونوى به الطلاق ولم ينو له بد فقلت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت

خطوبتين ثم طلقت نفسها لا تطلق \* رجل جعل أمر امرأته بيدها أو خيرها وهي راكبة ففزلت أو كانت نازلة فركبت بطل خيارها وكذا لو كانت جالسة فأضطجعت للنوم وان كانت قائمة فقعدت أو كانت متمكنة فاستوت فاعدة لا يبطل خيارها ولو كانت فاعدة فاتكأت لا يبطل خيارها في قول زفر رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان القعود والانتكاح يكون لجمع الرأي لا للاعراض ولو قرأت شيئا قليلا لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فاكلت أو امتشطت أو اغتسلت أو اخضبت أو جامعها زوجها أو قامت عن مجلسها بطل الخيار وكذا لو انتصت الصلاة وان كانت في صلاة الضر لا يبطل كما مر حتى تمها وان كانت في التطوع لا يبطل الا أن تقوم الى الشفع الثاني ولو اجتمع

لا يشع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه إذا لم ينو الثلاث صار كأنه قال لها طلق نفسك ولم ينو العدد فقالت طلقت نفسي ثلاثاً لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع واحدة في قول صاحبيه رحمه الله تعالى ولا يقال قول الزوج بعد قولها طلقت نفسي ثلاثاً منجوت لم لا يكون إجازة لفعل المرأة لأنها تقول قول الرجل منجوت بحمل الاسم ثم زافلا يجمل إجازة بالشك \* امرأة قالت لزوجها من وكيل توهم فقال هسي فقالت طلقت نفسي ثلاثاً فقال الزوج بالفارسية توهر من حرام كشي ما راجد أبابيدشدفنفر قائم أراد الزوج أن يراجعها قالوا يسأل عن نيته إن قال غيبته التوكيل بالطلاق ولم أنو له بدتين واحدة فهذا الجواب انما يصح على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى \* امرأة قالت لزوجها اتريد أن أطلق نفسي فقال نعم فقالت طلقت نفسي إن كان الزوج نوى تفويض الطلاق إليها طلقت واحدة (٥٢٣) وإن عني بذلك طلق نفسك إن استطعت

قال بعضهم تؤمر حتى تنزل على الجدار فان أمكنها أن ترمى على الجدار فهى بكر والافهى ثيب وقال بعضهم تخفى بيضة الدبك فان وسعت فافهى ثيب وان لم تسع فافهى بكر كذا فى السراج الوهاج \* ان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثبوت بغيرها غيرهن واذا ثبت عدم الوصول اليها أجله القاضى سنة طلب الرجل التأجيل أو لم يطلب ويشهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا كذا فى فتاوى قاضيان \* ابتداء التأجيل من وقت المخاض كذا فى المحيط \* لا يكون هذا التأجيل الا عند قاضى مصر أو مدينة فان أجلته المرأة أو أجله غير القاضى لا يعتبر ذلك كذا فى فتاوى قاضيان \* فى التأجيل تعتبر السنة القمرية فى ظاهر الرواية كذا فى التبيين وهو الصحيح كذا فى الهداية \* روى الحسن عن أبى حنيفة رجه الله تعالى انه تعتبر سنة شمسية وهى تزيد على القمرية بأيام وذهب شمس الأئمة السرخسى فى شرح الكافى الى رواية الحسن أخذ بالاحتياط وكذلك صاحب الخفة وهذا هو المختار عندى كذا فى غاية البيان \* وهو اختيار شمس الأئمة فى المبسوط \* واختار الامام قاضيان والامام ظهير الدين فى التأجيل انه يقدر بسنة شمسية أخذ بالاحتياط كذا فى الكفاية وعليه الفتوى كذا فى الخلاصة \* عن شمس الأئمة الحلوانى الشمسية ثلثة مائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقمرية ثلثمائة واربعة وخمسون يوما كذا فى الكافى \* وفى المحتجب اذا كان التأجيل فى أثناء الشهر تعتبر السنة بالايام اجما كذا فى البحر الرائق \* ويحتسب فى هذه السنة أيام حيضها وشهر رمضان كذا فى الجامع الكبير لقاضيان \* لا يحتسب عمره ومرضها كذا فى الهداية \* فان مرض فى تلك السنة يؤجل أيضا مدة مرضه عند محمد رجه الله تعالى وعليه الفتوى كذا فى الفتاوى الكبرى \* ان حج أو غاب احتسب عليه بخلاف ما اذا حجت هى أو غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا فى التبيين \* لو كانت محرمة حين خاصته لم يؤجله القاضى حتى تفرغ من الحج كذا فى النهاية \* قال محمد رجه الله تعالى ان خاصته وهو محرم يؤجل سنة بعد الاحلال وان خاصته وهو مظاهر فان كان يقدر على الاعتاق أجل سنة من حين الخصومة وان كان لا يقدر على ذلك أجل أربعة عشر شهرا فان أجل سنة وليس بمظاهر ثم ظاهر فى السنة لم يزيد على المدة بشئ كذا فى البدائع \* ولو وجدت المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وان حال المرض والمعتوه اذا زوجها واباه امرأة فلم يصل اليها أجله القاضى سنة بمحضرة خصم عنه كذا فى فتاوى قاضيان \* ان حبس الزوج وامتنعت من الجماع الى السنين لم يحتسب عليه وان لم تمتنع وكان له موضع خاوة احتسب عليه وان لم يكن له موضع خاوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التفصيل اذا حبس على مهرها كذا فى التبيين \* لو حبست المرأة حتى وكان الزوج يصل اليها وتمكنه الخاوة والمبيت معها تحتسب تلك المدة

أحدهما بالطلاق \* رجل قال لامرأته أمر بك ببدك في هذه السنة ثم طلقها زوجها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة فذكر  
الكفر في رجه الله تعالى ان الامر يكون بيدك في تلك السنة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها  
الوكيل في سكره اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق كالموكل رجلا بالطلاق فجاء الوكيل وطلق والصحيح انه يقع الطلاق \* رجل قال  
لا خروك لك في جميع أموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رجه الله تعالى رجل  
قال لغيره وكنتك في جميع أموري وأقمتك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة  
باطلة وان كان الموكل ناجرا ينصرف التوكيل الى التجارة قال رجه الله تعالى ولو قال وكنتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل  
كانت الوكالة عامة في البيعات والاجارات (٥٣٤) والانسكحة وكل شيء وعن محمد رجه الله تعالى لو قال هو وكيل في كل شيء جائز

صنيعه كان وكيل في  
البيعات والهبات والاجارات  
وعن أبي حنيفة رجه الله  
تعالى انه يكون وكيل في  
المعاوضات دون الهبة  
والعتاق وقال مولانا رضي  
الله تعالى عنه وهذا كله اذا  
لم يكن في حال مذاكرة  
الطلاق فان كان في حال  
مذاكرة الطلاق يكون  
وكيل بالطلاق \* رجل  
أكرهه السلطان ليوكله  
بطلاق امرأته فقال الرجل  
مخافة الضرب والجس  
أنت وكيل ولم يرد على ذلك  
فطلق الوكيل امرأته ثم  
قال الموكل لم أوكله بطلاق  
امرأتى قالوا لا يسمع منه  
ذلك ويقع الطلاق لانه  
أخرج الكلام جوابا في  
خطاب الامر والجواب  
يتضمن اعادة ما في السؤال  
\* رجل قال لغيره طلق امرأتى  
هذه أو أعني عبدى هذا أو  
دبره فقبل الوكيل وغاب  
الموكل لا يجبر الوكيل على

والاذلا كذا في فتاوى قاضيان \* جاءت المرأة الى القاضي بعد مضى الاجل وادعت انه لم يصل اليها وادعى  
الزوج الوصول فان كانت ثيبا في الاصل كان القول قوله مع البين فان حلف بطل حقه وان نكل خيرها  
القاضي وان قالت المرأة أنا بكر نظرت اليها النساء الواحدة تكفي والتثنان أحوط فان قلن هي ثيب كان  
القول قوله مع البين وان قلن هي بكر أو أقر الزوج انه لم يصل اليها خيرها القاضي في الفرقة كذا في شرح  
الحامع الصغير قاضيان \* فان اختارت زوجها أو قامت عن مجاسمها أو أقامها أعوان القاضي أو قام  
القاضي قبل أن تختار شيئا بطل خيارها كذا في المحيط \* وهكذا روى عن محمد رجه الله تعالى وعليه الفتوى  
كذا في التارخانية ناقلا عن الواقعات \* ان اختارت الفرقة أمرها القاضي أن يطلقها طلاقاً بانه فان أبي فرق  
بينهما كذا ذكر محمد رجه الله تعالى في الاصل كذا في التبيين \* والفرقة تطليقة بانه كذا في الكافي \* ولها  
المهر كملوا عليه العدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلا بها أو ان لم يحل بها فاعدة عليه اولها نصف المهران كان  
مسمى والمنعة ان لم يكن مسمى كذا في البدائع \* ان مضت السنة من وقت الاجل ولم تخصمه زمانا لا يطل  
حقها وان طأعته في المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضيان \* وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى  
\* سأل الزوج القاضي أن يؤجله سنة أخرى أو شهراً أو أكثر فانه لا ينبغي له أن يفعل ذلك الا برضا المرأة فان  
رضيت ثم رجعت فله اذ لك ويطل الاجل فتخير كذا في النهاية \* اذا مضت السنة فأت القاضي أو عزل قبل أن  
يخير المرأة وولى غيره فقد مته الى القاضي الثاني وأقامت البينة أن فلانا القاضي كان أجله في أمره سنة  
وأن السنة قد مضت فان القاضي الثاني بين الامر على الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهد شاهدان  
بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل تفريق القاضي انه كان وصل اليها بطل تفريق القاضي ولو أقرت  
بعد تفريق القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق كذا في الظهيرية \* ولو وصل اليها مرة ثم عجز لا خيار لها كذا  
في التبيين \* ان علمت المرأة وقت النكاح انه عنين لا يصل الى النساء الا يكون لها حق الخصومة وان لم تعلم  
وقت النكاح وعلمت بعد بذلك كان لها حق الخصومة ولا يطل حقها بترك الخصومة وان طال الزمان مالم  
ترض بذلك كذا في فتاوى قاضيان \* العنين اذا فرق القاضي بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة ثانيا  
لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأته أخرى وهي عالمة بحالها ذكر في الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا  
في محيط السرخسي \* والصحيح أن الثانية حق الخصومة اذ لم يصل اليها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا  
في غاية السروجي \* ولو تزوجها ووصل اليها مرة ثم عجز فارقته وتزوجته ولم يصل اليها فلها الخيار كذا في  
محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأته وكان يأنها فيمادون الفرج حتى ينزل وينزل ولا يصل اليها في فرجها  
وأقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصمتها الى القاضي أجله سنة كذا في فتاوى قاضيان

بالطلاق والعتاق وغيره الا في فصل \* رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب الى فلان فانه يجبر المأمور على دفع الثوب لان في الثوب \* لا يخرج  
والشيء المعين يجوز ان يكون الثوب أماته عند الامر فيجب عليه تسليم الامانة \* أما في الطلاق والعتاق وغير ذلك انما امره بالتصرف في  
ملك الامر وليس يجب على الامر ايقاع الطلاق والعتاق فلا يقع على الوكيل \* رجل أراد السقرفوكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير  
محضر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح عزله وان كان يطلب المرأة قال بعضهم لا يملك عزله الا بمحضر منها كالموكل رجلا بالخصومة  
بطلب الخصم فانه لا يملك العزل بغير محضر من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى الصحيح انه يملك عزل الوكيل  
بالطلاق وان كان يطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة في الاصل خروج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق  
وقال كذا عزلتك فانت وكيل قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع وهو الزام ما ليس يلزم وقال بعضهم

يصح التوكيل ولا يملك عزله لانه كلما عزلته تجدد الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الاثمة الدرر خشي رحمه الله تعالى العصب ان يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات ينعزل وينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكنتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة مبتوتة وكانت زوجه المطلق ليراجعها بنكاح جديد يدفقال الوكيل بمحض من الشهر وفلان رابا زاورديعائة دينار قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يصح النكاح قال وقوله بازاورد وقوله بازاوردم سواء رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق احداهما طلقت لانه في بعض ما امر به رجل وكل رجلا ليطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع لالحال ولا اذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل باناء أو رجعيانم (٥٢٥) طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت

في العدة ولا ينعزل باناء الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجه الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها فان كان الموكل تزوجهها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وان لحق الموكل بدار الحرب مرتدا وفضى القاضى بلحافه بطلت الوكالة حتى لو غادسها وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وان لحق بدار الحرب الآن يقضى القاضى بلحافه لان قضاء القاضى بالعاقبة بمنزلة الموت رجل قال لغيره ما اذا تزوجت فلانة فطلقها وتزوجها كان للوكيل أن يطلقها لان تعلدق الوكالة بالشروط جائز ولو وكل

لا يخرج عن العنة بدخله في دبرها كذا في معراج الدراية \* لو لم يكن له ما ويجمع فلا ينزل لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية \* ان وجدت كبيرة وزوجه الصغير عنيما ينتظر بلوغه ولو كانت صغيرة لا يفرق ولها اول ولو وجدت زوجه المعتوه عنيما يخصم عنه وليه ويؤجل سنة كذا في الكافي \* اذا كان زوج الامة عنيما فاختار له المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \* كما يؤجل العنين يؤجل الخصى وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجو أن أصل اليها كذا في فتاوى قاضيان \* الخنثى اذا كان يول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له أن يتزوج امرأه فان لم يصل اليها اجل كما أجل العنين كذا في المبسوط \* حكم الخنثى المشكل حكم العنين يعني اذا وجدت زوجه خنثى مشكلا كذا في المعراج الوهاج \* ان كانت امرأة العنين رتقاء أو قرناء لا يؤجل كذا في البدائع \* لو وجدت المرأة زوجها محبوبا خيرا القاضى الحال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضيان \* ويلحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا جدا كالزلا من كانت آتة قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في الجرار الرثي \* ان قالت وجدت محبوبة باقة قال الزوج ما أنا بمحبوب وقد وصلت اليها القاضى يريه رجلا فان علم بالمس والجس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر أمر غيره أن ينظر للضرورة وان وصل اليها ثم جرد ذكره فلا خيار لها كذا في غاية السروجي \* ان كانت امرأة المحبوب عالمة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوي \* ان كان الزوج محبوبا ولم تعلم بحاله فقامت بولد فادعاه وأثبت القاضى نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد له بغير حجاج كذا في المحيط \* اذا فرق القاضى بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد في سنتين ثبت النسب منه ولا يبطل تفرق القاضى وفي العنين يثبت النسب ويبطل تفرق القاضى اذا كان الزوج يدعى الوصول اليها كذا في الظهيرية \* اذا وجدت زوجه الصغير محبوبا بالقاضى يفرق بينهما بخصوصتهما في الحال ولا ينتظر البلوغ ويؤهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أصح لكن القاضى لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كالاب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصى فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي نصب عنه خصما فان جاء بينة يبطل حق المرأة فمثل رضاها به أو بينة على علمها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب بينهما تخلف فان تكلمت لم يفرق وان حلفت فرق كذا في غاية السروجي \* لو كانت المرأة صغيرة زوجها أبوها فوجدت زوجها محبوبا لا يفرق بينهما بخصوصة الاب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمسئلة بحالها فوكلت المرأة رجلا بالخصومة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما بخصوصة الوكيل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل

غائبا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة لا تثبت قبل العلم \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فرد الوكيل ثم طلقها لا يقع طلاقه وان سكنت الوكيل ولم يقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل يقع طلاقه استحسانا \* رجل قال لغيره أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان شامت أو هويت أو أرادت لم يكن وكيلا حتى تشاء المرأة في مجلسها لانه علق التوكيل بعشيتها فتقتصر على مجلس العلم كالو علق الطلاق بعشيتها واذا شامت في المجلس يصير وكيلا وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق تبطل الوكالة وقال بعض العلما رجهم الله تعالى لا تبطل لان المعلق بالشروط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير كأنه قال بعد مشيتها أنت وكيلى في طلاقها فلا يقتصر على المجلس قالوا العصب جواب الكتاب لا يثبت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليه من الشبهة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال لغيره ما تنوكيل في طلاق امرأتى ان شئت فشا في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشا يبطل التوكيل لان تعليق الوكالة

بالمشقة يكون غليظا كتعليق الطلاق بالمشقة \* رجل قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتى على أنى بالخيار ثلاثة أيام جازت الوكالة وبطل  
الخيار \* وكذا بشرط الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار \* وكذا الوكيل بمسوى الطلاق وبشرط الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل  
الخيار \* رجل له أربع نسوة فقال لغيره طاق امرأتى فطلق الوكيل إحدى نسائه بغير عيمها أو قال طلقت امرأتى جاز ويكفون البيان إلى  
الزوج إلى الوكيل وكذا يطلق الوكيل إحدى نسائه بغير عيمها جاز فان قال الزوج لم أعن هذا لا يقبل قوله \* رجل قال لغيره امرأتى بيدك فطلقها فقال  
عبدى فباع الوكيل عبداه من عبده جاز فان قال الموكل لم أعن هذا لا يقبل قوله \* رجل قال لغيره امرأتى بيدك فطلقها فقال  
لها المأمور في المجلس أنت طالق أو قال طلقتك تقع تطليقة بأشياء الأناوى الزوج ثلاثا وثلاثون وكذا الوكيل لغيره طلق امرأتى فأمرها  
بيدك فهذا هو الأول سواء ولو قال (٥٣٦) لغيره امرأتى بيدك في تطليقة أو بتطليقة فطلقها المأمور في المجلس يقع واحدة رجعية

وكذا الوكيل لغيره طلق امرأتى  
فقد جعلت ذلك اليك فهو  
تقويض يقتصر على المجلس  
وإذا طلقها في المجلس يقع  
واحدة رجعية وكذا الوكيل  
جعلت اليك طلاقها فطلقها  
فهو وتقويض يقتصر على  
المجلس ويكون رجعيًا ولو قال  
لغيره طلق امرأتى فأمرها أو  
قال أيتها فطلقها فهو وكيل  
لا يقتصر على المجلس والزوج  
أن يرجع عنه وإذا طلقها  
الوكيل يقع تطليقة بأشياء  
وليس لهذا الوكيل أن يقع  
أكثر من واحدة ولو قال  
لغيره طاق امرأتى وقد  
جعلت أمرها بيدك أو  
قال جعلت أمرها بيدك  
وطلقها كان الثاني غير الأول  
لأن الواو لا يعطف فأما حرف  
الفاء يكون في هذا الموضع  
ليسان السبب فلا يملك إلا  
واحدة وإذا ذكر بحرف  
الواو فطلقها الوكيل في  
المجلس تبين بتطليقتين لأن  
الواقع بحكم الأمر يكون نائبا  
فإذا كان أحدهما نائبا كان

ينتظر حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في المحيط \* زوج الامة إذا كان مجبوا بالخيار إلى الموكل في  
ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* لو أن معتموها لآثر حتى صحت  
زوجته وليه امرأة كبيرة فأنها هو مجبوبة فالتقاضي يفرق بينهما الحال محض وليمه ولو لم يكن مجبوبة بالآلة  
لا يصل إليها فالتقاضي ينصب عنه خصما إن لم يكن له ولي ويؤجله فإن لم يصل إليها فارق القاضي بينهما كذا  
في الذخيرة \* إذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج وإذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار  
لها كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى إن كان الجنون حادنا يؤجله سنة كالغنة ثم يخير المرأة بعده  
الحول إذا لم يبرأ وإن كان مطبقا فهو كالجبوبه نأخذ كذا في الخاوى القدسي

### (الباب الثالث عشر في العدة)

هي انتظار مدة معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح حقيقة أو شبهة المتأ كدبالدخول أو الموت كذا في شرح  
النقابة للبرجندى \* رجل تزوج امرأة نكاحا حائرا فطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة الصحيحة كان عليها  
العدة كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان النكاح فاسدا ففرق القاضي إن فرق قبل الدخول لا تجب العدة  
وكذا لو فرق بعد الخلوة وإن فرق بعد الدخول كان عليها الاعتدال من وقت التفريق وكذا لو كانت الفرقة  
بغير قضاء كذا في الظهيرية \* لا تجب العدة بالوطء في نكاح الفضولي كذا في محيط السرخسي \* لا تجب  
العدة على الزانية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى \* رجل قال كل  
امرأة أتزوجها فهي طالق ونسي ما قال ثم تزوج امرأة ودخل بها انطلق ويجب مهر ونصف مهر وتجب  
العدة ويثبت النسب من الزوج كذا في الخلاصة \* رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت أن  
تزوجت ثيبا فهي طالق ثلاثا ولم أعلم أن ثيب يقع الطلاق باقراره ثم إن صدقته المرأة كان لها نصف المهر  
بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها وإن كذبته المرأة في الجين  
فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى كذا في فتاوى قاضيان \* أربع من النساء أعدة عليهن المطلقة قبل  
الدخول والحريبة دخلت دارا بامان تركت زوجها في دار الحرب والاختان تزوجها ما في عقد واحد  
فيفسخ بينهما والجمع بين أكثر من أربع نسوة فيفسخ بينهما كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة \* العدة  
بالنساء ما لا جاع كذا في التتارخانية \* إذا طلق الرجل امرأته طلاقا نائبا أو رجعيًا أو ثلاثا أو وقت الفرقة  
بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلاثة أشهر سواء كانت الحرة مسلمة أو كفاية كذا في السراج  
الوهاج \* والعدولن لم تحض لصغرا وكبرا أو بلغت بالسن ولم تحض ثلاثة أشهر كذا في النقابة \* وكذا لو زادت

الآن حريتها ناضرة فإنه لا يملك الرجعة وان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحدة رجعية لأن التفويض بطل بالقيام عن  
المجلس وبني التوكيل بصريح الطلاق وكذا الوكيل أمرها بيدك وطلقها أو أيتها ولو قال طلقها أو أيتها فطلقها في المجلس أو في غيره يقع تطليقتان  
لأنه وكله بشيئين بالآلة والطلاق والتوكيل لا يطل بالقيام عن المجلس فيقع طلاقان \* رجل فوّض طلاق امرأته إلى صبي قال في الأصل  
إن كان ممن يعبر يجوز ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فحن الجمع ليه وطلق قال محمد رحمه الله تعالى إن كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه  
ولو حن الموكل بالطلاق إن حن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو حن زمانا ثم أبطلت وكالته وذكر ابن سبعة عن محمد رحمه الله تعالى  
أنه قدر الدائم أولا يوم ثم رجع وقال إن حن - مهر يخرج وإن حن دون ذلك لا يخرج ثم رجع وقال لا يخرج حتى يجن سنة وأبو حنيفة رحمه  
الله تعالى لم يقدر ذلك وقتا \* رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة للسنة فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة إن كانت المرأة في طهر لم يجامعها

فيه ولا في حيضها طلفت واحدة وان كانت حائضاً أو كانت في طهر جامعها فيه بطل كلام الوكيل ولا يقع به الطلاق لا للحال ولا اذا حاضت وطهرت لان الوكيل لا يملك الاضافة فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتى اذا حاضت وطهرت فتدال لها الوكيل اذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلا وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى غدا فقال لها الوكيل أنت طالق اذا دخلت الدار فدخلت لا يقع شيء ولو قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا للسنة فقال لها الوكيل في طهر لم يجامعها فيه أنت طالق ثلاثا السنة يقع للحال واحدة ويظل الباقي وقيل على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يقع شيء لانه مأثور بايقاع الواحدة في كل طهر وعندنا المأثور بالواحدة اذا وقع الثلاث لا يقع شيء والاصح انه يقع واحدة في كل طهر بخلاف لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الموافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا فطلقها ألفا لا يصح (٥٢٧) وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف

تطبيقاً فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء وهما هنا وجدت الموافقة من حيث اللفظ فبقيت واحدة \* رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا للسنة بأن قال فقال لها الوكيل في وقت السنة أنت طالق ثلاثا السنة بأن فقبت يقع واحدة بثلاث الالف فان طلقها الوكيل في الطهر الثاني تطليقة بثلاث الالف فقبت يقع أخرى بغير شيء وكذا لو طلقها الثالثة في الطهر الثالث ولو طلقها الوكيل أو لا تطليقة بثلاث الالف ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل تطليقة أخرى بثلاث الالف تقع الثانية بثلاث الالف وكذا الثالثة على هذا الوجه \* اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحدا كما بدون صاحبه فطلقها

دما بومائم لم ترفع عنها بالشهر وهو الصحيح ولورأت ثلاثة دما ثم انقطع فعدتها بالحيض وان طال الى أن تيسر كذا في العتبية \* وفي جوامع الفقه فيمدون الثلاثة تعدياً بالشهر وهو الصحيح وفي الثلاثة بالحيض كذا في غاية السروجي \* وكذا اذا كانت صغيرة تعدياً بالشهر وخاضت بطل حكم الشهر واسمعت قبل العدة بالحيض كذا في السراج الوهاج \* اذا وجبت العدة بالشهر وفي الطلاق والوفاء فان اتفق ذلك في غرة الشهر اعتبرت الشهر بالا الهله وان نقص العدة عن ثلاثين يوماً وان اتفق ذلك في خلاه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدة الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في ذلك عدد الايام تسعون يوماً في الطلاق وفي الوفاة يعتبر مائة وثلاثون يوماً كذا في المحيط \* لو طلق امرأتى وقت العصر من أول يوم من الشهر وهي عن تعدياً بالشهر تعتبر عدتها بالا الهله ومضى بعض اليوم لا يوجب تكليفه بالايام بخلاف اليوم الثاني والثالث كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا طلق امرأتى في حالة الحيض كان عليها الاعتدال بثلاث حيض كوامل ولا تحسب هذه الحيضة من العدة كذا في الظهيرية \* عدة الامة والمدبرة وأم الولد والمكاتب في الطلاق والفسخ قرآن وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف في الطلاق والفسخ كذا في الكافي \* والمدة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كالحرة كذا في السراج الوهاج \* اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه شبهة أو نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث حيض ان كانت حرة وحيضتان ان كانت أمة وسواء مات عنها أو فرق بينهما وهي حية فان كانت لا تحيض من مغر أو كبر فعدة الحرة ثلاثة أشهر وعدة الامة شهر ونصف كذا في غاية البيان \* لو اشترى زوجته وقد دخل بها فسد نكاحه ولا عدة في حقها حتى لا يحرم عليه وطؤها وهي كالعنة في حق غيره حتى لا يزوجهما من الغير ما لم تحض حيضتين هكذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى زوجته ولهامنه ولد فاعتقها فعليه ثلاث حيضتان تحتجب فيهما ما تحتجب المنكوحه وحيضة من العتق لا تحتجب فيهما ما تحتجب المنكوحه (١) كذا في الظهيرية \* لو اشترى زوجته وحاضت حيضة ثم أعقها تكمّل العدة بحيضتين بعد العتق وتحتجب ما تحتجب الحرة ولو أبانها واحدة ثم اشترى لها حرة ولهامنه بملك المين بخلاف ما لو أبانها اثنتين لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره فان حاضت حيضتين ثم أعقها فلا عدة عليها من النكاح لكن تجب عليها عدة العتق لاحدا فيها اذا كان له منها ولد كذا في العتبية \* مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقاء على النكاح وان أدى الكتابة فعتق يفسد النكاح ولا عدة عليها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا اشترى المكاتب زوجته ثم مات وترك وفاء فاذيت الكتابة فسد النكاح قبل الموت بلا فصل ووجبت

(١) قوله ما تحتجب المنكوحه وهو الزينة ناسفاً على فوات نعمة النكاح اهـ

أحدهما ثم طلق الآخر أو طلق أحدهما أو أجاز الآخر لا يقع شيء ولو وكلهما بالطلاق بمال لا ينفرد به أحدهما وكذلك في العتق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج أو من قبل المرأة ولو قال رجلين طلقاها جميعاً ثلاثا فطلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمع على الثلاث الوكيل بالطلاق اذا لم يكن بمال لا ينعزل بطلاق الموكل طلقها الموكل بائناً أو رجعيًا ويكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك مادامت في العدة واذا انقضت عدتها ينعزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع شيء ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع \* رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة بألف درهم ثم طلقها الزوج بألف درهم فقبت طلفت واحدة بألف درهم وكان ذلك عزلاً للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل أو لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل تطليقة بألف فقبت لا يقع شيء لانه انعزل بطلاق الموكل \* رجل طلق امرأتى تطليقة بائنة ثم قال لغيره طلقها بألف فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في



العدة ثم طلقها الوكيل بألف فقبلت طلقت بألف وإن لم يتزوج الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة بألف فقبلت يقع عليها طليقة بغير شيء بخلاف ما إذا وكل بطلاقها بألف ثم طلقها الوكيل بألف لا يقع شيء من طلاق الوكيل لأن التوكيل إذا كان قبل طلاق الزوج يكون توكيلا بطلاق بوجوب المال فإذا طلقها الموكل بألف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجوب المال فيمنعزل الوكيل ضرورة أما إذا وكل رجلا ليطلق المباشرة بألف فأعماه وكله بطلاق يذكره العوض لا بطلاق بوجوب العوض لأن الزوج لا يملك ذلك وقت التوكيل فإذا أتى الوكيل بما أمر به يقع كالأوكل رجلا يبيع عبده فحين الوكيل جنونا بفعل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلا مجنوناً بهذه الصفة يبيع عبده ثم باع الوكيل نفذ بيعه لأنه إذا لم يكن مجنوناً وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العدة فيه على الوكيل (٥٣٨) وبعد ما جن الوكيل لو نفذ بيعه كانت العدة فيه على الموكل فلا ينفذ أما إذا كان

الوكيل مجنوناً وقت التوكيل فلما وكل يبيع يكون العدة فيه على الموكل فإذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل رجل وكل غيره بالطلاق أو بالعتاق فوكل الوكيل رجلاً آخر فطلق الثاني والأول حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلاً بالطلاق أو بالعتاق فطلقها أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والسكاح إذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بحضرة الأول أو فعل أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز محمد رحمه الله تعالى في رجلين لكل واحد منهما عبد فوكل كل واحد من المولى رجلاً ليعتق عبده فقال الوكيل اعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان قال في القياس أن لا يعتق واحد منهما ولكني أسخس أن أعنتقهما جميعاً ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته \* الوكيل بالعتاق إذا أقر أنه أعتقه أمس وكذب الموكل لا يقبل قول الوكيل لأنه أقر بالاعتاق بعد خروجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق (باب الخلع) الخلع والطلاق بما لا ينفذ إلا بين في جانب الزوج وكذا العتق يعمل في جانب المولى وهو مملوكة في جانب المرأة والعبد فترامى أحكام الميم في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا الوفاق الزوج قبل قبول المرأة صح قبولها ويصح كلامه وإن كانت المرأة غائبة وإذا بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا الوفاق الزوج إذا جاء غداً فقد خالعتها على ألف أو قال إذا قدم فلان فقد خالعتها على ألف يصح ويكون القبول إلى المرأة بعد مجيء الغد والقدوم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في الميم من كل وجهه ويراعى أحكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة الخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها أو لم يعلم ويطلق كلامها بقيام أحدهما أيهما

عليها العدة في فساد السكاح حيثان إذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فإن كانت ولدت فعلم انقسام ثلاث حيض فإن لم يترك وفام ولم تلد منه فعدها شهران وخسة أيام دخل بها أو لم يدخل فإن كانت ولدت منه سعت وسعى ولدها على فجومه وإن عجز أفعدها شهران وخسة أيام فإن أدباعتت وعتق المكاتب فإن كان الاداء في العدة فعدها ثلاث حيض مستأنفة من يوم عتقها تستكمل فيها شهرين وخسة أيام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع \* لو تزوج المكاتب بنت مولاه بانه ثم مات المكاتب بعد موت المولى عن وفاء فدهتها أربعة أشهر وعشر دخل بها أو لم يدخل ولها المصداق والارث لانه مات حراً وإن مات لاعتق وفاء فسد نكاحها لان المرأة ملكة في آخر حياته فإن كان دخل بها سقط المهر بقدر ما لم يكتبه منه وتعتد بثلاث حيض وإن لم يكن دخل بها فلا مصداق ولا عدة كذا في محيط السرخسي \* المعتدة بالحيض إن كان حيضها عشرة أيام فوقت اغتسالها ليس من الحيض وإن كان دون العشرة فهو من الحيض وإن كانت كافر فليس هو من الحيض في الفصلين ويحل للزوج وطؤها ويحل لها أن تتزوج بأخرا إذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت المعتدة بالحيض (١) أيامها عشرة فوقت اغتسالها ليس من الحيض ونفس الانقطاع في الحيضة الثالثة تبطل الرجعة ويحل لزوجه أن يقر بها أن لم يكن طلقها ويجوز لها أن تتزوج بأخرا إن كان قد طلقها وإن كانت أيامها أقل من عشرة فمالم تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل لا تبطل الرجعة ولا يجوز لها أن تتزوج بأخرا هذا إذا كانت مسلمة أما إذا كانت كتابية فنفس الانقطاع تبطل الرجعة ويحل لزوجه وطؤها ويجوز لها أن تتزوج بأخرا سواء كانت أيام حيضها عشرة أو أقل كذا في السراج الوهاج \* وعدة الحامل أن تضع حملها كذا في الكافي \* سواء كانت حاملاً وقت وجوب العدة أو حبلت بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيان \* وسواء كانت المرأة حرة أو مملوكة فنة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد أو مستسعة أو كتابية كذا في البدائع \* وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطء بشبهة كذا في النهر الفائق \* وسواء كان الحمل ثابت بالنسب أم لا ويتصور ذلك فحين تزوج حاملاً لا زنا كذا في السراج الوهاج \* لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي أنه يملك بانقضاء العدة والعصم أنه لا يتعلق وتأويله أن العلوق يضاف إلى ما قبل الموت ولهذا ثبت النسب من الميت أما إذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بلا خلاف كذا في العتبية \* وليس للمعتدة بالحمل مدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو أقل كذا في (١) قوله ولو كانت المعتدة بالحيض أيامها عشرة الخ هذه العبارة معزاة للسراج أيضاً مثل ما قبلها وهما بمعنى واحد فكان الأحسن الاختصار على أحدهما ثم الثانية فيها زيادة بيان عن الأولى كما لا يخفى اهـ بحر اوى

بالعتاق إذا أقر أنه أعتقه أمس وكذب الموكل لا يقبل قول الوكيل لأنه أقر بالاعتاق بعد خروجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق (باب الخلع) الخلع والطلاق بما لا ينفذ إلا بين في جانب الزوج وكذا العتق يعمل في جانب المولى وهو مملوكة في جانب المرأة والعبد فترامى أحكام الميم في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا الوفاق الزوج قبل قبول المرأة صح قبولها ويصح كلامه وإن كانت المرأة غائبة وإذا بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا الوفاق الزوج إذا جاء غداً فقد خالعتها على ألف أو قال إذا قدم فلان فقد خالعتها على ألف يصح ويكون القبول إلى المرأة بعد مجيء الغد والقدوم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في الميم من كل وجهه ويراعى أحكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة الخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها أو لم يعلم ويطلق كلامها بقيام أحدهما أيهما

قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذ لم يقبل أحد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اختلفت وشرطت الخيار  
لنفسها صح شرطها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رجحما الله تعالى لا يصح ثم اختلف فديكون بلفظ الخلع وقد يكون  
بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالنكاحية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعهما على مال معلوم ولم يذ كر المهر فقبلت المرأة بلزمتها البذل وأما  
حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت المهر بلزمتها البذل ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ في قولهم وان لم تكن المرأة مدخولة  
وقد قبضت مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها بالبذل لا غير وعند صاحبيه رجحما الله تعالى يرجع الزوج عليها  
بالبذل ونصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ترجع المرأة عليه بشئ من المهر وعند صاحبيه رجحما الله  
تعالى ترجع المرأة عليه بنصف المهر وان خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولة وقد (٥٣٩) قبضت مهرها رجعت الزوج عليها بمهرها  
وان لم يكن المهر مقبوضا

وان لم يكن المهر مقبوضا  
سقط عن الزوج جميع المهر  
ولا يتبع أحدهما صاحبه  
بشئ وان لم تكن المرأة  
مدخولة فان كان قبضت  
مهرها وهو ألف رجعت الزوج  
عليها في الاستحسان بالألف  
وفي القياس يرجع عليها  
بألف وخمسمائة ألف بحكم  
البذل وخمسمائة بالطلاق  
قبل الدخول وان لم  
تكن قبضت مهرها في  
القياس يرجع الزوج عليها  
بخمسمائة وفي الاستحسان  
يسقط المهر عن الزوج ولا  
يرجع عليها بشئ وان  
خالعهما على بعض مهرها  
بان خالعهما على عشر مهرها  
ومهرها ألف ان كانت المرأة  
مدخولة والمهر مقبوض  
رجعت الزوج عليها بمائة  
درهم ويسلم لها الباقي في  
قولهم وان لم يكن المهر  
مقبوضا سقط عن الزوج كل  
المهر في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وفي قول

الجوهرة النيرة \* وذكر في الاصل اسم الولد والميت على سريره انقضت به العدة وشرط انقضاء هذه العدة  
أن يكون ما وضعت قد استبان خفقه فان لم يستبين خلقه رأسا بان أسقطت علقه أو وضعت لم تنقض العدة  
كذافي البدائع \* اذا كانت المدة حاملًا ولدت ولدين انقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط وان خرج  
منها أكثر الولد فالوان كان الطلاق رجعيًا يقطع حق الرجعة ولا يحل لها أن تتزوج احتياجا كذا في  
فتاوى قاضيان \* روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى ان طلقها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل  
الرجلين أو من قبل الرأس انصف من البدن سوى الرجلين أو سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد  
رحمه الله تعالى والبدن هو من البنية الى منكبيه كذا في الذخيرة \* لو كانت آيسة وهي حرة فعدتها ثلاثة  
أشهر كذا في فتاوى قاضيان \* ان كانت آيسة فاعتدت بشهر وثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها  
وعليه أن تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يطل الاياس هو الصحيح كذا في  
الهداية \* ذكرنا صدر التمهيد ان المرقى بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وانقض الحكم  
بالاياس لكن فيما لا يقبل من الزمان لا فيما مضى عليهم من الاحكام وان كان المرقى كدرة أو خضرة  
لا يكون حيضا ويحمل على فساد المني وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم  
بالاياس لعدم بطلان ما مضى أو لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تر الدم فيه اختلاف المشايخ والاولى أن  
يشترط كذا في السراج الوهاج \* في مجموع النوازل الايسة اذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون  
النكاح فاسدا عند البعض أما اذا قضى القضاة في يجوز النكاح ثم رأت الدم فلا يكون النكاح فاسدا  
والاصح أن النكاح جائز ولا يشترط القضاء وفي المستعمل العدة بالحيض كذا في الخلاصة \* الايسة اذا  
اعتدت ببعض الشهر ودمها جلت تستكمل العدة بوضع الحمل فكذا في فتاوى قاضيان \* عدة الحرة في الوفاة  
اربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت مدخولا بها أو لا مسألة أو كناية تحت مسلم صغيرة أو كبيرة أو آيسة  
وزوجها حراً أو عبداً حاصت في هذه المدة أو لم تحض ولم يظهر حبها كذا في فتح القدير \* هذه العدة لا تجب  
الا في نكاح صحیح كذا في السراج الوهاج \* المعتبر عشر إلى وعشرة أيام عند الجمهور كذا في معراج الدراري  
\* اذا كانت المتكسوة أمتة فاعتد بها شهران وخمسة أيام وكذا الحكم في المدبرة والمكاتبة  
وأما الولد المستهانة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان \* امرأة الغائب اذا أخبرها  
رجل بموته وأخبر رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عين موته أو جنازته وكان عدلا  
وسعها ان تعددت وتزوج هذا اذ لم يورخا ما اذا ارخا وتاريخ شهره والحياة متأخر فسميها مؤلى كذا

(٦٧ - فتاوى اول) صاحب رجحما الله تعالى يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه بتسمائة وان لم تكن المرأة مدخولة  
فان كان المهر مقبوضا رجعت الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك لخسوس لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فرجعت عليها بعشر  
نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبيه رجحما الله تعالى يرجع عليها بخمسين لما قلنا ويرجع أيضا بخمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول  
وان لم يكن المهر مقبوضا برئ الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رجحما الله تعالى يسقط عن الزوج  
خمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم البذل وترجع عليه باربع مائة وخمسين وان كان الخلع بلفظ المباراة فالجواب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد رحمه الله تعالى الجواب فيه أيضا ما ذكرنا في الخلع عنده وعند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى الجواب في المباراة ما ذكرنا في الخلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان طلقها بمال أو بمهرها عند أبي يوسف ومحمد رجحما

الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع عنهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لا يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول به على ألف درهم ومهرها على الزوج ثلاثة آلاف درهم سقط ألف درهم وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وبني ألف وخمسائة للزوج عليها بحكم البذل ألف درهم فيصير ألف قاصدا لألف ويقتلها عليه خمسائة ولا بسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأته على ألف درهم ولم يدخل بها ولم تقبض المرأة شيئا حتى خالعهما على ألف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمها ألف ولا شيء لها عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعطيه خمسائة وتصير خمسائة من البذل قاصدا بخمسائة من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلف المشايخ (٥٣٠) رحمه الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم الجواب فيه عنده

كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع والشراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكر المهر كما هو مذهبه ما وهو الصحيح وفيما اذا كان الخلع بلفظ الخلع هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بمال الا بالشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة من ذلك فان وقت لذلك وقتساجز والا فلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام المدة كان الزوج أن يرجع عليها بحصة الاجر الى تمام المدة فان أرادت المرأة أن لا يكون له عليها حق الرجوع قالوا

في فتاوى قاضيان (١) \* - مثل عن امرأة لها زوج غائب فخاف رجل اليها وأخبرها بموت زوجها ففعلت هي وأهل البيت ما تفعل أهل المصيبة من إقامة التعزية واعتدت وتزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر وأخبرها أن زوجها حي وقال أنا رأيت في بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها أن تقوم معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لم يمكنها أن تصدق الخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما ولهم أن يقرأ على هذا النكاح كذا في التناخضة والبراءة الرائي نافلة عن النسفة \* الرجل اذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل بها وهاهنا من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهم - معا عدة الوفاة تسكن فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثا بغير عينها في صحته ثم مات قبل البيان تجب على كل واحدة منهم - معا عدة الوفاة تسكن فيها ثلاث حيض كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم فأت طلق ثلاثا ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري أدخل أو لم يدخل فعليه عدة الوفاة وليس عليها المدة بالحيض كذا في المبسوط \* لو مات الصبي عن امرأته فظهر بها قبل بعد موته اعتدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعد بوضعه استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولا يثبت نسب الولد في الوجهين كذا في الهداية \* انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بأن تلد لاقبل من ستة أشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوثه بعد الموت بأن تلد لسته أشهر فصاعدا من يوم الموت كذا في الجامع الصغير \* اذا مات الصبي عن امرأته وهي حامل أو حدث الحمل بعد الموت فعندتها أن تضع حملها أو ما المحبوب اذا مات عنها وهي حامل أو حدث بعد موته في إحدى الروايتين كالفضل في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهر النيرة \* ان مات الجنون عن امرأته كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائق \* اذا طلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض أو الصحة وانهم عدت عدة الطلاق وان كان بائنا أو تلاقا فان لم ترث بأن طلقها في حالة الصحة لا تنتقل عدتها وان ورثت بأن طلقها في حالة المرض ثم مات قبل أن تنقضي العدة فورثت اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام فيها ثلاث حيض حتى انما لو لم يوف المدة الأربعة الأشهر والعشر ثلاث حيض تسكن بعد ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* لو قتل المرتد على رذته حتى ورثته امرأته فماتت أبعدا لاجلين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* اذا مات مولد أم الولد عنها أو أعتقها فماتت ثلاث حيض \* هذا اذا لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة وان كانت ممن لا تحيض فعندتها ثلاثة أشهر وان مات عن أمة كان

(١) مطلب غاب زوجها فأنخبرت بموته

الحيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على اني برى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على بطونها عليك وجنس هذا المسئلة يأتي في فصل على حدته ان شاء الله تعالى \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بالبر بغيره اذا قبلت عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج عين فيصح تعليقه بالشرط \* امرأة قالت لزوجها اختلعت منك بكذا وهو ينسج كبريا فجعل ينسج وهو يخصصها ثم قال خلعت قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بقليل عمل كان فيه وان أطال ذلك ينقطع المجلس فلا يكون جوابا \* رجل قال لامرأته خالعتك فقالت قبلت يقع طلاق بائن وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خلعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم أنوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق ولو قال خلعتك على كذا وسمى مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كذا لو قال لها طلقك على ألف درهم لم يقع الطلاق ما لم تقبل فان قال الزوج بعد قبول

المرأة لم تؤبه الطلاق لا يصدق قضاء لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق ظاهرا ولو قال لها اخليني نفسك أو قال اخليني فاطمئنته على وجوه ثلاثة أحدها أن يقول اخليني نفسك بمال ولم يدر فقالت خلعت نفسي بالف درهم ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق **قال** يقر الزوج أجرت لان جهالة البذل تمنع صحة التوكيل والثاني أن يقول لها اخليني نفسك بالف درهم فقالت خلعت في رواية لا يتم الخلع ما لم يقبل الزوج أجرت كافي الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقبل الزوج أجرت وهو الصحيح والوجه الثالث أن يقول لها اخليني نفسك ولم يدر عليه فقالت خلعت ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون خلعا وكذلك لو قال لغيره اخلع امرأتى ليس له أن يجعلها الاعمال لان الخلع غالبا يكون بعوض وروى ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى انه اذا قال لها اخليني نفسك فقالت خلعت يقع طلاق بان يغير بدل كأنه قال لها أي بني نفسك وبه أخذنا كثر المشايخ رحمهم الله تعالى وان (٥٣١)

كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخليني أو بارئني فقال الزوج فعلت فهذا وما لو كان الخطاب من قبل الزوج في الوجوه سواء \* رجل خلع امرأته بماله عليه من المهر ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كالوباع شيأ بدين له عليه ثم تصادق ان لا دين له كان البيع بمنزلة ذلك الدين في ذمة المشتري وكما لو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج بسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خلعهاء على مهرها أو طلقها اطلاقا بمهرها الذي عليه فقبلت والزوج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع اطلاقا بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع طليقة رجعية لان الزوج اذا كان يعلم انه

باطواها أو مدبرة كان بطواها أو أعتقها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج \* لو تزوج أم ولد ثم مات عنها وهي تحت زوج أو في عدة من زوج فلاعده عليها بموت المولى فان أعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليها عدة الحرائر ولو طلقها الزوج أو لأم ثم أعتقها المولى فان كان الطلاق رجعية انتفعت عدتها الى عدة الحرائر وان كان بائنا لا انتفعت فان انقضت عدتها مات المولى فعليها بالموت ثلاث حيض فان مات المولى والزوج فان لم أن الزوج مات أو لاولاد لم أن بين موتيهما ما أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليها شهران وخمسة أيام مدة عدة الامة في وفاة الزوج فان مات المولى فعليها ثلاث حيض وان كان بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فكل ذلك عليها شهران وخمسة أيام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لشيء عليها كذا في البدائع \* اذا مات زوج أم الولد ومولاه ولا يعلم أيهما مات أو لاولاد بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها أربعة أشهر وعشرون من آخرهما وتا احتياطوا ولا يعتبر بالحيض فيها وان لم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعندتها أربعة أشهر وعشرون يستكمل فيها ثلاث حيض فاما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا أيهما مات أو لاولاد فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربعة أشهر وعشرون لا حيض فيها وعندهما يستكمل فيها ثلاث حيض وكذلك لو كان الزوج طلقها اطلاقا رجعية في هذه الوجوه ولا ميراثا لها من الزوج كذا في المتوسط \* في ادب النفاذ طلق وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومنهها يجامع فعندنا ثلاثة أشهر قار أو على النسبي هذا اذا لم تكن مرأقة فان كانت مرأقة قار أو بالفضل لا تنقض عدتها بالاشهر بل بوقف حالها الى أن يظهر انهما حبا بذلك الوطء أم لا كذا في القمري تاشي \* صغيرة طلقها زوجها فانتقضت ثلاثة أشهر الا يوما ثم حاضت فمالم تحض ثلاث حيض لا تنقض عدتها رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فاعتدت بثلاث حيض الا يوما فان كان الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرون كذا في غاية البيان \* اذا اعتدت المطلقة بحیضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لم يخرج من العدة ما لم يتأمن فاذا أيسست تستقبل العدة بلا شهر كذا في فتاوى قاضيخان \* الامة المنكوحه اذا طلقها زوجها رجعيا ثم أعتقها مولاه في عدتها انحوت عدتها الى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليها أن تعتد بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض وبثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض أما اذا طلقها زوجها طلاقا بائنا أو لانا أو مات عنها ثم أعتقت في العدة لم تقول عدتها الى عدة الحرائر فعليها أن تعتد بحيضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام على حسب اختلاف أحوالها كذا في غاية البيان \* أمة صغيرة طلق بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فانتقلت عدتها الى الحيض فتعتد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء اعتقت فصارت عدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمته العدة بأربعة أشهر وعشرون كذا في العتبية \* ابتداء العدة في الطلاق عقيب

لامهر لها عليه كان فاصدا ايقاع الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كالوطاها على خرا أو خنزير أو بشي لا قيمة له وكما لو خالع امرأته على مالها في هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا لو باع شيأ بدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاد رحمه الله تعالى انه لا يصح هذا البيع \* رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بانته بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالفارسية خويشتن خريدم از تو بکايين وبهجه حقه كما مرابرؤاست فان الزوج لا يبرأ عن المهر الاول اذا وهبت من زوجها نصف الصداق أو أقل أو أكثر ثم اختلعت منه بمال معلوم قبل الدخول بها كان الزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه رحمه الله تعالى الخلع في حكم المهر بمنزلة الطلاق ولو وهبت نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول

بها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ فكذلك في الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الزوج ودفعت إليه ثم طلقتها قبل الدخول بهارجع الزوج عليها نصف المهر فكذلك في الخلع يرجع عليها نصف المهر ولو تزوج امرأة على ألف درهم ثم وهبت نصف المهر أو أقل أو أكثر وقبضت الباقي ثم اختلفت منه بما لا يحجول كالأختلعت بثوب أو حيوان في الذمسة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من بقية مهرها ولا ترجع بما وهبت لان بدل الخلع اذا كان يحجول ولا كان الواجب عليها بحكم الخلع رد المهر فما وصل الى الزوج بسبب الهبة من مهرها يحجول واصلا يحجول الخلع فيرجع عليها بما قبضت ولا تبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان بدل الخلع ليس للزوج بحكم الجاهل فكأن عليها رد منفعة البضع وقد عجزت عن ذلك بحكم العاقل فكان عليها رد قيمتها وهو المهر رجس خلع امرأته على (٥٣٣) ان ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه أو وهبت من

الطلاق وفي الوفاة عقب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها كذا في الهداية \* وان شكت في وقت موته فتعتد من حين تيقن بموته كذا في العتابة \* والعدة في النكاح الفاسد عقب التفريق أو عزم الواطئ على ترك وطئها كذا في الهداية \* اذا أقر الرجل أنه طلق امرأته منذ كذا صدقة المرأة في الاستناد أو كذبته أو قالت لا أدري فالعدة من وقت الاقرار ولا يصدق في الاستناد أو الاختار وجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن في التصديق العدة من وقت الطلاق إلا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختاروا أربع سواها زجره حيث كتم طلاقها أو لکن لا تجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر نائبا بالدخول لاقراره وتصديقه اليه بذلك كذا في غاية البيان ناقل عن اليتيمة والفتاوى الصغرى \* لو طلقها ثلاثا وهو يقيم معها فان كان مقررا بالطلاق تنقضي العدة وان كان منكرا تجب العدة من وقت الاقرار زجر الهمة واختار كذا في العتابة \* طلق امرأته ثلاثا وكنتم طلاقا عن الناس فلما حاضت حيضتين وطئها فحبلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة ما لم تضع الولد لان عدتها انما تنقضي بوضع الحمل كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته المدخولة كلما حاضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضيان \* الرجل اذا طلق امرأته ثم أنكر الطلاق فأقيمت عليه البيعة وقضى القاضي بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة \* المدتان تنقضيان عدة واحدة عندنا كاتمان جنس واحد أو من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر وطئها الثاني وفريق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني أن يتزوجها لان قضاء عدة الاول وليس لغيره أن يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق اقيام عدة الثاني في حق الغير وان كان طلاق الاول رجعي كان الاول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدتان جميعا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئها بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية بثلاث حيض تراها في الشهر كذا في فتاوى قاضيان \* لو طلقها بتطليقة بائنة أو بتطليقتين بائنتين ثم وطئها في العدة مع الاقرار بالحرمة كان عليها أن تستقبل العدة واستقبلا بكل وطء وتدخل مع الاولى لأن تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطء حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فالاصل ان المعتدة بعد عدة الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعد عدة الوطء لا يلحقها الطلاق وأما المطلقة ثلاثا اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انما احرام عليه ومع اقراره بالحرمة لا تستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة كذلك

انسان ودفعت اليه حتى تعدر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان المقبوض من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك \* رجل خلع امرأته على عبدها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد وكذا لو خلع امرأته على عبد الغير ولم يجز صاحب العبد ولو خالعه على مافي بيتها من المتاع فان كان لها فيه متاع فلزوج ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خالعه على مافي بيتها من شئ فان لم يكن في البيت شئ كان الخلع واقعا عندنا بغير بدل ذكر الشئ بالالف واللام أو بدونهما وكذا لو خالعه على مافي بيتها وليس في البيت شئ ولو اختلفت على مافي نخبها من الثمار جاز الخلع ويكون له ما على النخب من الثمار قل ذلك أو أكثر فان لم

يكن على النخل غار كان عليها رد المهر ولو خالعه على ما ينثر فخلعها العام جاز الخلع وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أولا يقول ان أثرت فله ذلك وان لم تنثر جاز الخلع بغير شئ كذا لو خالعه على مافي بطن جاريته أو غنمها أو غنمة ان كان في البطن ولديقع الخلع عليه وان لم يكن يقع بغير شئ ثم رجع عن هذا وقال عليها رد ما ساق اليها من الصداق ولا يسئل له على الثمر لان الاشارة لغت لعدم المشار اليه فصار كذا لو خالعه على مال فيلزمها رد المهر وفي فصل الولد لغت الاشارة أيضا لعدم الولد وبقيت تسمية مافي البطن ومافي البطن تناول المال وغير المال ولو اختلفت على مافي يدها من الدراهم يجوز ثم ينظر ان كانت في يدها ثلاثة دراهم أو أكثر كان له ذلك وان لم يكن في يدها دراهم كان عليها ثلاثة دراهم كذا لو خالعه على الدراهم وان كان في يدها درهم أو درهمان بكل ثلاثة دراهم وهذا بخلاف ما تزوج امرأة على دراهم فانه ثمة يجب لها مهر المثل وان خالعه على عبد أو ثوب فان كان مينا جاز ويكون للزوج ذلك وان لم يكن العبد مينا يستحق

عبدًا وسطا وفي الثوب والحيوان يقع الطلاق ويزنه هارذ المهر \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إذا أعطيتني ألفا أو متى أعطيتني ألفا فقبلت لا يقع الطلاق قبل الأعطاء وإن أعطت في ذلك المجلس أو غيره يقع الطلاق ولو قال أنت طالق أن أعطيتني ألفا يتعلق الطلاق بالأعطاء في المجلس \* امرأة قالت لزوجها وقد كان طلقها ننتين طلقني ثلاثا على أن لك على ألف درهم فطلقها واحدة كان عليها كل ألف امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بألف درهم فقال لها الزوج أنت طالق واحدة واحدة واحدة وواحدة يقع الثلاث واحدة بالألف ونثنان بغير شيء عند الكل ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثا طلقث ثلاثا بغير شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى تقع واحدة بألف ونثنان بغير شيء ولو قالت طلقني واحدة بألف وقال لها الزوج أنت طالق ثلاثا بألف يتوقف ذلك على قبول المرأة أن قبلت يقع الثلاث بألف وإن لم تقبل لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته اختلعي أو اخلي نفسك (٥٣٣) مني بالمهر ونفقة العدة ثم لقيتها بالعربية حتى قالت اختلعت منك

إذا قالت علمت بالحرمه ووجدت شرائط الاحصان ولو ادعى الشبهة بان قال ظننت انها تحل لي تستأنف العدة بكل وطأة وتتدخل مع الاولى الآن تنقضي الاولى فإذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه عدة لوط لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا إذا جامعها مقربا بطلاقها أو ما إذا جامعها منكر الطلاقها فانها تستقبل العدة كذا في الذخيرة \* رجل طلق امرأته ثلاثا فزوجت من ساعته رجلا ودخل به الثاني ثم فرق بينهما ما كان عليهما الا عدة بثلاث حيض منهن أو نفقة ثم أوسكها على الاول كذا في فتاوى قاضيان \* لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني فصرق بينهما فاعليها بقية عدتها من الاول تمام أربعة أشهر وعشر وعليها ثلاث حيض من الآخر ويحتسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة كذا في معراج الدرابة \* خالعهما بمال أو بغيره ثم وطئها في العدة عالما بالحرمه تستأنف العدة لكل وطأة وتتدخل العدة إلى أن تنقضي الاولى وبعدة تكون الثانية والثالثة عدة لوط لا يقع الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق ولا تجب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي \* الكتابة إذا كانت تحت مسلم فعليها ما على المسلمة الحرة كالطرة والامة كالامة وإن كنت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت ولا فرقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان ذلك في دينهم وعندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج

### (الباب الرابع عشر في الحداد)

على الميتة والمتوفى عنها زوجها إذا كانت باغية مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي والحداد الاجتناب عن الطيب والدهن والكحل والحاء والخضاب ولبس المطيب والمعصفرة والثوب الاحمر وما صبح بزعفران الا اذا كان غسبا لا ينقص ولبس القصب والخز والحريير وبس الخمي والزرين والامتشاط كذا في التناحرانية \* قال شمس الأئمة المراد من الثياب المذكورة ما كان جديداً فما تقع به الزينة أما إذا كان خلقا لا تقع به الزينة فلا بأس به كذا في المحيط \* ان امتشطت بالطرف الذي أسنانه منه فرجة لا بأس به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون لازمة كذا في فتاوى قاضيان \* وانما يلزمها الاجتناب في حالة الاختيار أما في حالة الاضطرار فلا بأس به ان اشتكت رأسها أو عينها فصببت عليها الدهن أو أكتحل لاجل المعالجة فلا بأس به ولكن لا تقصده الزينة كذا في المحيط \* لو اعتادت الدهن تخافت وجعا يحمل بها ولم تفعل فلا بأس به إذا كان الغالب هو الخلول كذا في الكافي ولا تلبس الحرير لان فيه زينة لا ضرورة مثل أن يكون به احكة أو قلة ولا يحمل لبس الممشق وهو المصبوغ بالمشق ولا بأس بلبس المصبوغ اسود كذا في التبيين \* إذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير ارادة

الزوج عن المهر والنفقة وإن قبل الزوج اذ لم تعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ونحو ذلك والبراءة عن المهر والنفقة تحتل الفسخ وبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعقاق \* رجل قال لامرأته خلعت نفسك مني بكذا فقالت خلعت أو قالت فقلت اختلافه قال بعضهم يصح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذ لم يقبل الزوج والخبر انه ان نوى الزوج التحقيق لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق والظاهر انه سؤم فاذا نوى التحقيق يصح والا فلا لان نوى التحقيق يصح كأنه قال خلعت نفسك مني بكذا فاني خلعتك فإذا قالت خلعت ثم الخلع \* امرأة قالت لزوجها خلعتني على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلافه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خاوما والخبر ان يجعل جوابا لانه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها خلعت منك



فقال له اطلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية اذا قال نويت به الجواب كان جواباً وفي المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضاً \* مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرئني عن كل حق لك على حتى أطلقك فقالت قد أبرأتك عن كل حق يكون لفساد على الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلاقك واحدة قالوا يقع واحدة بانه طاقها عوضاً عن الابرأطها \* امرأه اختلعت على مال بعد الدخول ثم زادت في البذل بعد الخلع لايصح \* امرأه اختلعت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان نفقة العدة لم تكن حقاً لها عند الخلع \* قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فخالعهمهم على ألف درهم ثم انها أنكرت التوكيل فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانهم ما أنكرت التوكيل بقي هذا خلع الفضولي (٥٣٤) والفضولي اذا خاطب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصيلاً فيتم الخلع بقبوله

وان كان القوم لم يضمنوا بادل الخلع كان الخلع موقوفاً على اجازة المراء وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعاً باقراره ولا يجب المال هـ اذا خالعا وان باع الزوج منهم تطليقة بأنني درهم اختلعا فانيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة وقال أبو بكر البخني رحمه الله تعالى هذا خلع سواء وهو الصحيح \* رجل قال لغيره طلق امرأتني فخالعها المأمور وأوطقها بغيرها ونفقة عدها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز كانت المرأة مدخولاً بها أو لم تكن وقال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفضل بين المدخولة وغير المدخولة وعنه انه قال ان كانت

الزينة كذا في شرح الطحاوي \* ولا يجب الحداد على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والكاتبه والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقاً رجعياً وهذا عندنا كذا في البدائع \* لو أسأت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فبما بقي من العدة كذا في الجوهر النيرة \* على الامة الحداد اذا كانت منكوحه في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وأم الولد والمكاتبه والمستعانة وليس في عدة أم الولد عن وفاة سيدها واعتنائها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير \* لا يجوز للاجنبي خطبة المعتدة صريحاً سواء كانت مطاوعة أو متوفى عنها زوجها كذا في البدائع \* أجبه واعي منع التعريض في الرجعي وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها كذا في غايه السروجي \* صورة التعريض أن يقول لها اني أريد النكاح وأحب امرأه من صفتها كذا في صفتها بالصفة التي هي فيها أو يقول انك لحسنه أو جميلة أو عجيبي وأليس لي مثلك أو اني أرجو أن يجمع الله بيني وبينك أو ان قضى الله لي امرأاً كان كذا في السراج الوهاج \* ان كانت معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقه بالغة عاقله مسلمة والحالة حال الاختيار فانها لا تخرج ليلاً ولا نهاراً سواء كان الطلاق ثلاثاً أو بائناً أو رجعياً كذا في البدائع \* المتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبنت في غير منزلها كذا في الهداية \* المعتدة بالنكاح الفاسد لها أن تخرج الا ان منعها الزوج هكذا في البدائع \* ان كانت المعتدة أمة فلها أن تخرج لخدمة المولى في الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً فان أعقت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المبانة وفي القدروري اذا كان المولى بؤاً لامة لم تخرج مادامت على ذلك الا أن يخرج المولى والمدبرة وأم الولد والمكاتبه كالامة في اباحة الخروج كذا في المحيط \* والمستعانة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما الكاتبه فانه يحل له الخروج باذن الزوج ولا يحل له الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً أو ثلاثاً في العدة وكذلك في عدة الوفاة لها أن تبنت في غير منزلها كذا في المبسوط \* فان أسلت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المسلمة والحرة المسلمة لا تخرج لابا من الزوج ولا بغير اذنه وأما الصبية فان كان الطلاق رجعياً فلها أن تخرج باذن الزوج وليس لها أن تخرج بغير اذنه كما قبل الطلاق وان كان الطلاق بائناً فلها أن تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا اذا كانت مراقة فحينئذ لا تخرج بغير اذن الزوج كذا اختاره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* المولى اذا عتق أم ولده فلها أن تخرج كذا في الظهيرية \* المجنونة والمعتوهة تخرجان كالكاتبه كذا في غايه السروجي \* المجوسية اذا أسلم زوجها أو أبت الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة بان كان الزوج قد دخل بها لها أن تخرج الا اذا أراد الزوج منعها من الخروج لتخصين مائه فاذا طلب منها ذلك يلزمها ولو قبلت المسلمة ابن زوجها حتى وقعت الفرقة ووجبت

مدخولاً بها لا يجوز ان لم تكن مدخولاً بها اجازة وكذا قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون بائناً فاذا رضى الزوج بالابانة بغير بدل كان راضياً بالبذل بطريق الاولى أما في المدخولة الطلاق بغير عوض لا يكون بائناً ولا طاعاً للنكاح فلا يكون راضياً بالابانة فلا بد على الأمر \* رجل قال لغيره طلق امرأتني على شرط ان لا تخرج من المنزل شيئاً فطلقها المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد أخرجت شيئاً من المنزل وقالت المرأة لم أخرج ذكرفي التواردان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هـ هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه يتكر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمأمور قل لمرأتني أنت طالق على ان لا تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق بقبول

المراة فإذا قبلت يقع الطلاق للرجال أخرجت من المنزل شيئا ولم تخرج كما لو قال لامرأته أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم فقالت قبلت  
تطلق في الحال وإن لم تعط ألفا وكذا لو قال لامرأته أنت طالق على دخولك الدار فقبلت تطلق للحال وإن لم تدخل لأن كلمة على تعليل  
الايجاب بالقبول لا للتعليل بوجوب القبول رجل قال لامرأته أنت طالق بعد غد على ألف درهم وغدا على ألف درهم واليوم على ألف  
درهم فقالت قبلت فانهم اطلق للحال واحدة بالف وتقع الثانية والثالثة في وقتها ما يعبر جعل رجل قال لامرأة لا يملكها أنت طالق على  
مائة درهم ان تزوجك يوما من الدهر فقالت المرأة قبلت لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يلزمها المال وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى هي طالق والمال واجب ولو انها قالت -ين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت الى ألف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالخلع لا يطالب بالبدل ويكون البدل (٥٣٥) على المرأة رسول المرأة اذا قال للزوج  
طلقها أو أمسكها فقال

العدة اذا كان بعد الدخول فليس لها أن تخرج من منزلها كذا في البدائع \* احرأه اخلعت من زوجها على نفقة عدتها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة \* كما هو فيه قال بعضهم لها أن تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار كذا في فتاوى قاضيان \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* على المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت كذا في البكافي \* لو كانت زائرة أهلها أو كانت في غير بيتها الامر حين وقوع الطلاق انتقلت الى بيت سكنها بلا تأخير وكذا في عدة الوفاة كذا في غاية البيان \* ان اضطرت الى الخروج من بيتها بان خافت سقوط منزلها أو خافت على مالها أو كان المنزل بأجرة ولا تجد ما تؤد به في اجرة في عدة الوفاة فلا بأس عند ذلك أن تنتقل وان كانت تقدر على الاجرة لا تنتقل وان كان المنزل لزوجها وقدمات عنها فلها أن تسكن في نصيبها ان كان ما يصيبها من ذلك ما يكفي في به السكنى وتستعير سائر الورثة عن ليس بحرم لها كذا في البدائع \* وان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها فاخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت كذا في الهداية \* لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تقدر على أدائها لا تنتقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* واذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج عنه كذا في البدائع \* لو كانت بالسواد فدخل عليها الخوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من التحول الى المصر كذا في المبسوط \* المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من الاصوص ولا من الجيران ولكنها تنزع من أمر البيت ان لم يكن الخوف شديدا ليس لها أن تنتقل من ذلك الموضع وان كان الخوف شديدا كان لها أن تنتقل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا تهدم بيت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن اذا كان الزوج غائبا البها وفي الطلاق الرجعي والطلاق البائن اذا كان الزوج حاضرا الى الزوج كذا في المحيط \* اذا طلقها ثلاثا أو واحدة بآنية وليس له الا بيت واحد فينبغي له أن يجعل بينهما بيتا مجابا حتى لا تقع الطلقة بينهما وبين الاجنبية فان كان فاسقا يخاف عليها منه فأنما تخرج وتسكن منزلا آخر وان خرج الزوج وتر كهافه أو ولي وان أراد القاضى أن يجعل معها امرأة حرة ثقة تقدر على الحيلة فهو حسن كذا في المحيط \* اذا طلق امرأة بالبدنية وهي معه في خدمة الزوج ينتقل الى موضع آخر للكلاد والماء على بسعة أن يتحول بها ينظر ان كان يدخل عليها ضررين في نفسها وما لها بتركها في ذات الموضع فله أن يتحول والا فلا كذا في الظهيرية \* المعتدة لا تنسأ للرجع ولا لغيبه ولا يسافر بها زوجها عندئذ وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراحعا كذا في فتاوى قاضيان \* للمعتدة أن تخرج من بيتها الى صحن الدار وتبيت في أى منزل شاءت الا أن يكون في الدار منازل لغيبه فلا تخرج من بيتها الى تلك المنازل ولو سافر بها ثم طلقها بآنية

أرسل البذل إرسالاً بأن قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذه الألف وأشار إلى ألف المرأة كان البذل على المرأة ولا يطالب به الوكيل وان أضاف الوكيل البذل إلى نفسه إضافة ملك أو ضمان بأن قال اخلع امرأتك على ألفي هذه أو على هذه الألف وأشار إلى نفسه أو على ألفي أو قال على ألف على اني ضامن كان البذل على الوكيل لا يطالب به المرأة ولا وكيلا ان يرجع على المرأة قبل الاداء وبعده وان لم تكن المرأة امرته بالضمان بخلاف الوكيل بانكاح من قبل الزوج اذا ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بأمر الموكل فانه لا يرجع على الموكل انا طلق الرجل امرأته على جعل في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب المال وكذا الوجه عمل الزوج مهرها اثلاثا فطلقها طلقة واحدة بثلاث مهرها واثلاثا كذلك يقع ثلاث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلاث مهرها رجل قال لامرأته خالعتك فبقيت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وان لم يكن لها عليه مهر كان عليها ما ساق اليها من الصداق كفاذا كره

الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في الاقرار من المختصر والشيخ الامام المعروف بخوارزمازي رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الخلع لا يكون الا بعوض \* رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع لان الاجنبى لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب اولى فان خالع الاب على صداقه او ضمن ثم الخلع أيضا ثم يتظر ان أجازت المرأة تصح إجازتها ويسقط المهر وان لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك بحكم الضمان ان كان الاب قال له خالع على صداقها ان أجازت وان لم تجز فعلى مقدار ذلك وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كالمو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالمو كان الخلع (٥٣٦) مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وقوع

الطلاق لا اختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان أضافت الام البدل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كالمو كان الخلع مع الاجنبى وان لم أنصف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد أجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائنا ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل وبستم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية

### (الباب الخامس عشر في ثبوت النسب)

قال أصحابنا لثبوت النسب ثلاث مراتب (الاولى) النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان فان كانا من اللعان بينهما لا ينتفى نسب الولد كذا في المحيط \* (والثانية) أم الولد والحكم فيها أن يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي كذا في الظهيرية \* وذكر في النهاية معزيا الى الميسوط انما يملك نفيه مالم يقض القاضى به أو لم يتناول ذلك فأما اذا قضى القاضى به فقد لزمه على وجه لا يملك بطلان وكذا بعد التطاول كذا في الزيين في باب الاستيلاء قالوا وانما يثبت نسب ولد أم الولد بدون الدعوة ان كان يعمل للمولى وطؤها أما اذا كان لا يعمل فلا يثبت النسب بدون الدعوة كأتم ولد كانت أمولاها أو أمة مشتركة بين اثنين استولدها أحدهما ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة كذا في الظهيرية \* وكذا لو حرم وطؤها عليه به وذلك بوطء أبيه أو أخته أو بوطئه أمها أو بنتها لم يثبت نسب ما نلده به وذلك لا بالدعوة كذا في الاختيار شرح المختار (الثالثة) الأمة اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا كذا في الظهيرية \* وحكم المدبرة كحكم الأمة في أنه لا يثبت النسب منه بدون دعوة المولى كذا في النهاية \* وان كان بطلا الأمة ولا يعزل عنها لا يعمل له نفيه فيما بينه وبين الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وان كان يعزل عنها ولم يحصنها جازله النفي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار \* زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاء المولى يثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محبباً لم يثبت النسب من المولى لانه عبده لكن له نسب مع ابوه كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا تزوج الرجل امرأته فقامت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة أشهر فصاعداً يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكنت فان بعد الولادة ثبت بشهادة امرأته واحدة تشهد بالولادة كذا في الهداية \* ولو ولدت أحد الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح

اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كالمو كان الخلع من الاجنبى وذكر الخصاص رحمه الله تعالى يوم في الحيل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان علم الاب ان الخلع خير لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك رحمه الله تعالى يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك ففسد قضاء لانه قضاء في موضع الاجتهاد ويجوز الزهر والتكفالة ببذل الخلع وكذا التأجيل فان أجل الى موت فلان أو الى قدوم فلان يجب البدل للعالم ويطل الاجل فان أجل الى الحصاد والدياس صح التأجيل اذا خالع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كالأب يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على إجازة الأب وخلع السكران جائز وكذلك سائر تصرفاته الا الرد والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وقال داود الاصح في رحمه الله تعالى لا ينفذ منه لصرف ما فيه قال الحسن بن زياد وأبو الحسن الكرخي وأبو القاسم الصغار وهو أحد قبول الشافعي رحمه الله تعالى

وقال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى ان كان معذورا في الشرب بان كان مضطرا أو مكرها لا يقع الطلاق ولا تنفذ تصرفاته وان لم يكن معذورا يقع طلاقه وتنفذ تصرفاته وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس يصح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يأخذ بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاءه رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين معلومة سمح الخلع ويطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الأم حق الولد فلا يطل بإبطالهما امرأته اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عتقها وعلى ان تمسك الولد بنفقة سنين معلومة فامسكت الولد سنة أو سنتين ثم ردت الولد على الزوج فانما تجبر على ان تمسك الولد بنفقة ما بقيت المدة ولو انما هربت ووارث نفسهما حتى تمت المدة ثم ظهرت رجع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة الولد بنفقة حتى يبلوغ الولد وعلى ان (٥٣٧) تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انما أتت ان تمسك الولد فانما تجبر على

ذلك فان لم تفعل كان عليه أجر امساك الولد الى بلوغه امرأته اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى ثم طلعت ونبرا عن النفقة ولا يطل السكنى وان اختلعت على ان مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكثري بيتا من زوجها أو من غيره وتنفق فيه امرأته اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها ان ترد المهر النسي قبضت \* امرأته اختلعت من زوجها على أن ترضع ما في بطنها سنتين حتى يقطم ونفقة الولد بعد الرضاع عشر سنين على انها ان ولده ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولده حيا فأرضعته سنة ثم مات فلا شيء عليها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الشروط كلها جائزة وهي ريشة عما بقي من الرضاع والنفقة ان

يوم والاخر بعده يوم لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العتابة \* الاصل في هذا أن كل امرأه لم تحب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه منه وهو أن يجيء لاقل من ستة أشهر وكل امرأه وجبت عليها العدة فان نسب ولدها يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه ليس منه وهو أن يجيء لاكثر من سنتين فاذا عرفنا هذا فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لا يثبت النسب \* ولو قال لامرأه أجنبية اذا تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها وقع الطلاق ثم اذا جاءت بولد فقام ستة أشهر من وقت النكاح يثبت النسب ولو جاءت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقتها بعد الدخول ثم جاءت بولد يثبت النسب الى سنتين وتنقضي العدة به ولو جاءت به لاكثر من سنتين ان كان الطلاق رجعي يثبت النسب ويصير امرأها وان كان الطلاق بائنا لا يثبت النسب ما لم يدع الزوج فاذا ادعى الزوج يثبت منه وهل يحتاج الى تصديقها أم لا فيه روايتان رواية يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا اذا طلقتها ولو مات عنها قبل الدخول أو بعده ثم جاءت بولد من وقت الوفاة الى سنتين يثبت النسب منه وان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت الوفاة لا يثبت النسب هذا كله اذا لم تقرب بانه قضاء العدة وان أقرت وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة الطلاق والوفاة سواء ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب والا فلا هذا كله اذا كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض وأما اذا كانت صغيرة طلقتها زوجها كان قبل الدخول بخاتم بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب واذا طلقتها بعد الدخول فان ادعت الحبل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو أقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت عن الدعوى فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سكتهم بجملة الاقرار وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كدعوى الحبل كذا في شرح الطحاوي \* امرأته قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد أنا حامل كان القول قولها وان قالت بعد أربعة أشهر وعشرة أيام لست بحامل ثم قالت أنا حامل لا يقبل قولها الا أن تأتي بولد لاقل من ستة أشهر من موت زوجها قبل قولها ويطل اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضيخان الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فان أقرت بالحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبه منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك وان أقرت بانقضاء عدتها بعد أربعة أشهر وعشرة ثم ولدت لستة أشهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبلها ولم تقرب بانقضاء العدة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة

(٦٨ - فتاوى اول) مات الصبي أو ولد ميتا وقال زفر رحمه الله تعالى الشروط كلها فاسدة وعليها ان ترد المهر على زوجها \* امرأته اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها ولدها وعلى ان تجعل صداقها الفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا لاجنبي \* امرأته اختلعت من زوجها على ارضاع ولدها ولم يسم وقتا قال محمد رحمه الله تعالى يجوز ذلك على سنتين وان خلعها على ارضاع الولد سنتين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد رحمه الله تعالى يجوز توكل مثل هذه الجمالة في الطلاق \* امرأته وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل بذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تسليم الرسالة مع رجوعها وان لم يعلم الرسول برجوعها \* رجل قال لرجلين اخلا امرأتى على غير جعل فخلعهما أحدهما يقع الطلاق ولو أمر رجلين أن يخلعا امرأته بالف فقال أحدهما خلعهما بالف وقال الآخر قد أجرت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك ولو قال



البذل بصم كانه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعيًا أما بيع نفسك لنفسك من المرأة وتلك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائناً  
 \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مررات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت  
 التكرار والاختيار عن الأولى بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء ويقع ثلاث تطليقات ويلزنها لثلاثة آلاف درهم لانه لما قال أولاً بعت منك  
 تطليقة بثلاثة آلاف درهم وقبلت وقعت تطليقة بثلاثة آلاف درهم فلا يجب المبالغة والثالثة تبقى الثانية والثالث صريحاً وصرح  
 الطلاق يلحق البائن \* رجل قال لامرأته بعت منك أمرك بالالف درهم فقالت في المجلس اشترت نفسي يقع الطلاق بالف درهم ولو قال لها  
 بعت منك هذا الثوب بغيرك ونفقة عدتك فقالت اشترت ثم طلقها يقع تطليقة رجعية وبيع الثوب بالنفقة باطل لجهالة النفقة \* رجل  
 باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وبجميع مالها في البيت غير ما عليها من القيص (٥٣٩) فقالت اشترت وعليها حلى وثياب  
 كثيرة يقع طلاق بائن بما

يكون في البيت وجميع  
 ما يكون عليها من الثياب  
 والحلي يكون للمرأة لان لفظه  
 ما في البيت لا يتناول ما عليها  
 من الثياب والحلي فلا  
 يستحقها الزوج \* رجل باع  
 من امرأته تطليقة بماله  
 عليه من المهر والزوج يعلم  
 انه لا مهر لها عليه يقع  
 واحدة رجعية بغير بدل  
 \* امرأة قالت لزوجها اشترت  
 نفسي منك بما أعطيت أو  
 قالت اشترى نفسي منك بما  
 أعطيت وأردت الايجاب  
 لا العدة فقال الزوج  
 أعطيت يقع الطلاق لان  
 مطلوب المرأة من الزوج  
 الطلاق فكان تقدير كلامها  
 كأنها قالت اشترت نفسي  
 فأعطني الطلاق فإذا قال  
 أعطيت كان ذلك جواباً  
 لكلام المرأة قوم قالوا  
 لامرأة اشترت نفسك  
 بتطليقة بكل حق يكون  
 للنساء على الرجال من المهر

لاربعة أشهر الا يوم لم يميز النكاح كذا في الجرائد \* رجل تزوج امرأته وجاءت بولد فاخذت له فقال  
 الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ سنة فلو ولد ثابت النسب من الزوج كذا في الظهيرية  
 \* ويجب أن يستحاف عندهما خلافاً لا يبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وان تصادقا على أنه  
 تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة بعد التصديق على تزوجها اياه منذ سنة قبلت وهذا  
 الجواب صحيح مستقيم فيما إذا أقام الولد البينة بعدما كبر أما إذا كان قيام البينة حال صغر الولد فقد اختلف  
 المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما ينصب القاضي خصماً عن الصغير وقال بعضهم  
 لا حاجة إلى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في الظهيرية \* رجل  
 تزوج امرأة فولدت ولداً خمسة أشهر فقال الزوج الولد لذي سبب أو جب أن يكون الولد لي وقالت المرأة  
 لا بل هو من الزنا وفي رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من  
 وقت النكاح والمسلمة بها كذا في القول قول الزوج كذا في التتارخانية \* ولو نكح أمة فطلقها  
 فاشتراها فولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالدعوة وهذا اذا كان بعد الدخول ولا  
 فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعيًا وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر  
 من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدته لتسام ستة أشهر أو أكثر من وقت الزوج وان  
 كان لاقل لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها فمما ذكرنا من الأحكام كذا في التبيين \* وان  
 طلقها ثنتين حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته  
 الموطوءة ثم اعتقها فولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت شرائها لا يثبت النسب إلا أن يدعيه الزوج وعند محمد  
 رحمه الله تعالى يثبت النسب منه إلى سنتين من يوم الشراء بالدعوة وكذا لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت  
 لاكثر من ستة أشهر من وقت شرائها فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت النسب وان ادعاه لا تصديق  
 المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بالتصديق كذا في الكافي \* أم الولد اذا مات عنها أمها أو أعتقها  
 يثبت نسب ولدها إلى سنتين من وقت العتق كذا في العنانية \* من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني  
 فشهدت امرأتها على الولادة فهي أم ولده قالوا هذا فيما اذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فان  
 ولدت لستة أشهر أو أكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك أن تعرف أنه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد أو قال  
 ان كان لها حمل فهو مني بلفظ التعليق أما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة  
 أشهر إلى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق كذا في غاية البيان \* رجل قال للغلام  
 هذا ابني ثم مات ثم جاءت أم الغلام وهي حرة وقالت أنا أمه فهي امرأته وبيرثانه وذكر في النوادر ان

ونفقة العدة فقالت نعم اشترت فقالوا للزوج بعت أنت فقال نعم قالوا بيم الخلع وبيراث الزوج عن المهر وان لم يقولوا لها اشترت نفسك منه لانها  
 لا تشتري نفسها الا من زوجها \* امرأة أردت الخلع فاجتمع قوم وقالوا للمرأة اشترت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشترت  
 وقالوا للزوج بعت فقال بعت وفي ضميره بيع متاع البيت فانها انطقت قضاء لانه قال بعت جواباً لكلامهم والجواب يتضمن اعادة ما في الدُّوَالِ  
 والله أعلم \* (فصل في الخلع بالفارسية) \* رجل قال لامرأته كل شئ سألني الله تعالى من أجلك بسبب المهر وغيره فوافروا وختم بان  
 طلاق كنه أن نواست فقالت المرأة اشترت قالوا لا يقع الطلاق لانه باع منها ما هو حقها فلا يصح كقولها لغيره بعت منك خادمك هذا  
 بعبدي هذا \* امرأة سألت الطلاق فقال الزوج مرافروا وختي اين زور سر اريد ان طلاق كنه تراوى منسب فقالت فزخم فمات الزوج  
 خريد مطلق ثلاثاً لان الطلاق الذي لها عند الزوج ثلاث فيقع جميع ما عنده من الطلاق كقولها لغيره خريد يملك عند من



الوديعة يدخل فيه كل وديعة كانت لها عند رجل قال لامرأته خويشتن را ازین شوی بهر کابین که تراست بروی و بهر هزینه عده که واجب شودی ترا بروی بسبب طلاق آختی فقال آختم ثم قيل للزوج انه يجدي فقال اني جديم بتم الخلع بيننا ما لان ماصر حابها هو فارسية الخلع \* رجل طلق امرأته ورجعها ثم أراد الخلع فقالوا للمرأة خويشتن را ازین مرید کابین و هزینه عده بیک طلاق انه جدي فقالت انه جديم فقيل للزوج نوبك طلاق دادی فقال دادم قال بعضهم يقع نطقه رجعية وقال بعضهم يقع واحدة بائنة وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوابا للكلام المرأة قوم قالوا لامرأة دخل بها زوجها بهر حتى که زنان را بر مردان بود بیک طلاق خويشتن خردی فقالت خريدم فقال الزوج بیک طلاق سنت دادم يقع واحدة رجعية لان البائن لا يكون سنديا فيكون مبتدئا وهذا الجواب على رواية الاصل اعملى رواية الزيادات البائن سنى فينبغي أن لا يكون (٥٤٠) مبتدئا \* رجل قال لامرأته بهر حتى که زنان را بر کردن مردان بود تو خويشتن را ازین

خردی فقالت خريدم فقال الزوج روا كنون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام قد يذکر الرد فلا يجعل ايقاعا بالشك \* رجل قال لامرأته خويشتن از من خردی فقالت خريدم فقال الزوج فرو ختم يقع واحدة بائنة وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر يبرأ وان لم يكن عليه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما اذا اختلعا بلفظة البيع والشراء بالعريسة فكذا اذا كان الخلع بلفظة البيع والشراء بالفارسية \* رجل قال لامرأته خالعتك ونوى به الطلاق يقع به الطلاق ولا يبرأ عن المهر لان قوله خالعتك من الكليات وفي غيرهما من الكليات يقع واحدة بائنة ولا يبرأ عن المهر فكذلك هنا ولو قال

لهما خويشتن از من بخردی فقالت خريدم ولم يقل الزوج فرو ختم لا يقع الطلاق وكذا لو قال بالعريسة اشترى نفسك مني ولو قال لها اختامي فقالت اختلعت يقع الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى والفرق ان قوله اختلعت امرأتي بايقاع الطلاق بافظ الخلع فاذا لم يذکر البذل صار كأنه قال لها اني نفسك ولو قال لها اني نفسك فقالت انت يقع الطلاق وأما قوله اشترى نفسك مني وقوله بالفارسية خويشتن بخردی امرأتي بالملووضة فاذا لم يذکر البذل لم يصح الاصر بالمعاوضة ونوى كلام المرأة لا يقع الطلاق ولو قدر البذل فقال خويشتن بخردی و نفقة عدت أو قال لها بالبريعة اشترى نفسك مني بهرک و نفقة عدت فقالت بالعريسة اشترى أو قالت بالفارسية خريدم بتم الخلع \* امرأته قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خريدم بما أعطيت فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق ولا تنوى المرأة ولو قالت خويشتن خريدم بما أعطيت فقال الزوج أعطيت لا يصح الخلع ولا تنوى المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن

الباب

لهما خويشتن از من بخردی فقالت خريدم ولم يقل الزوج فرو ختم لا يقع الطلاق وكذا لو قال بالعريسة اشترى نفسك مني ولو قال لها اختامي فقالت اختلعت يقع الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى والفرق ان قوله اختلعت امرأتي بايقاع الطلاق بافظ الخلع فاذا لم يذکر البذل صار كأنه قال لها اني نفسك ولو قال لها اني نفسك فقالت انت يقع الطلاق وأما قوله اشترى نفسك مني وقوله بالفارسية خويشتن بخردی امرأتي بالملووضة فاذا لم يذکر البذل لم يصح الاصر بالمعاوضة ونوى كلام المرأة لا يقع الطلاق ولو قدر البذل فقال خويشتن بخردی و نفقة عدت أو قال لها بالبريعة اشترى نفسك مني بهرک و نفقة عدت فقالت بالعريسة اشترى أو قالت بالفارسية خريدم بتم الخلع \* امرأته قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خريدم بما أعطيت فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق ولا تنوى المرأة ولو قالت خويشتن خريدم بما أعطيت فقال الزوج أعطيت لا يصح الخلع ولا تنوى المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن

حرمي ايجاب لا يحتمل العدة وقوله اخويشتن خرم عدة لا يحتمل الايجاب انما يد كرفي الايجاب خويشتن في خرم كايذ كرفي الشهادة كواهي  
ميدهم ولا يقال كواهي دهم اما قولها بالعربية اشترى نفسي يحتمل الايجاب والعدة وتنوي في ذلك ولو قالت لزوجها خويشتن ازو خري  
بمهرى ونفقة عدتي دادى وقال الزوج ارى تقع الفرقة بينهما لان قولها خويشتن خرمي ايجاب بمنزلة قولها خريدم وقول الزوج ارى جواب  
كأنه قال دادم ولو قال الزوج ارى بينم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقبول \* رجل خلع امرأته ثم قالت بالفارسية ديكريده فقال الزوج  
دادم يقع تطليقة أخرى لان قولها ديكريده طلب للطلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا وقال بعضهم يقع الثلاث كأنها قالت أوقع  
الباقى والصحيح هو الاول \* رجل باع من امرأته تطليقة بغيرها ونفقة عدتها فاشترت ثم قال الزوج من ساعته هرسه هرسه قالوا يحاف أن  
تقع الثلاث لان قوله هرسه ينصرف الى الطلاق كأنه قال أوقع الثلاث \* رجل (٥٤١) خالع امرأته بتطليقة فقال له رفقاؤه  
لم فعلت هذا فقال بالفارسية

### (الباب السادس عشر في الحضانة)

أحق الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفرقة الام لان تكون مرتدة أو فجرة غير مأمونة  
كذافي الكافي \* وسواء لحقت المرتدة بدرا الحرب أم لا فان ثابت فهي أحق به كذافي البحر الرائق \* وكذا لو  
كانت سارقة أو مغيبة أو نائمة فلاحق لها كذا في النهر الفائق \* ولا تجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها  
الان يكون له ذرهم محرم غيرها خفية تجبر على حضانتها كيلا يضيع بخلاف الاب حيث يجبر على  
أخذه اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام كذا في العيني شرح الكنتز \* وان لم يكن له أم تستحق الحضانة بان  
كانت غير أهل للحضانة أو متزوجة بغير محرم أو ماتت فأم الام أولى من كل واحدة وان علت فان لم يكن  
للام أم فأم الاب أولى من سواهما وان ماتت كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاص في النفقات ان كانت للصغيرة  
جدة من قبل أمها وهي أم أبي أمها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من جهة أمها كذا في البحر  
الرائق \* فان ماتت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام فان ماتت وتزوجت  
فبنت الأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فبنت الأخت لام لاحتمال الرواية في ترتيب هذه الجلالة انما  
اختلفت الروايات بعده في الحالة والأخت لاب وفي رواية كتاب النكاح الأخت لاب أولى من الحالة  
وفي رواية كتاب الطلاق الحالة أولى وبنات الاخوات لاب وأم وأولام أولى من الحالة في قوله واختلفت  
الروايات في بنات الأخت لاب مع الحالة والصحيح أن الحالة أولى وأولى الحالات الحالة لاب وأم ثم الحالة  
لام ثم الحالة لاب وبنات الاخوة أولى من العمت والترب في العمت على نحو ما قلنا في الحالات كذا في  
فتاوى قاضيان \* ثم يدفع الى حالة الام لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم الى عمتها على هذا الترتيب \* وحالة الام  
أولى من حالة الاب عندنا ثم حالات الاب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير \* والاصل في ذلك أن  
هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فكانت جهة الام مقدمة على جهة الاب كذا في الاختيار شرح  
المختار \* بنات العم والخال والعمة والخالة لاحق اهن في الحضانة كذا في البدائع \* وانما يطيل حق الحضانة  
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن بأجنبي فان تزوجن بذي رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها  
جدا للصغير أو الام اذا تزوجت بعم الصغير لا يطيل حقها كذا في فتاوى قاضيان \* ومن سقط حقها بالتزوج  
يعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية \* واذا كان الطلاق رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها  
لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنتز \* ولو تزوجت الام بزوج آخر وتسلت الصغيرة معها أم الام في بيت  
الراب فلا لاب أن يأخذها منها صغيرة عند جدة تحون حقها فلعماتها أن تأخذها منها اذا ظهرت خيانتها

لم فعلت هذا فقال بالفارسية  
رويسه باد لا يقع بهذا  
الكلام شئ آخر وقدم  
هذا في قوله طلاق دادم باد  
\* رجل خالع امرأته فقيل له  
كم نويت فقال ما تشاء ان لم  
ينس والزوج شيئا بطلت  
واحيدة لان الزوج لم يوقع  
الطلاق وانما ورض إليها  
المشبهة لا يقع به طلاق  
اخر \* امرأة قالت لزوجها  
اخلعني وقالت بالفارسية  
سه خواهم وقال الزوج سه  
باد ثم خلعها بتطليقة يقع  
واحدة لان قول الزوج أولا  
سه باد ليس بايقاع \* امرأة  
قالت لزوجها خويشتن  
ازو بكاين وهزينة عدت  
خريدم فقال الزوج دست  
كوتاه كردم قول بعضهم  
لا يقع شئ ولو قالت خويشتن  
ازو بمهده خريدم  
فقال الزوج دست بازداشتم  
حكى عن الشيخ الامام أبي  
بكر محمد بن الفضل رحمه  
الله تعالى انه قال يتم الخلع

لان الناس يريدون بهذا ومنه الجواب امرأة قالت لزوجها وهبت منك حتى حنك ازمن بازداشتم فقال حنك ازمن بازداشتم قال ذلك ثلاث  
مرات قال بعضهم يحاف انها تطلق ثلاثا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير قوله خليت سبيلك والواقع  
به بائن والبائن لا يلحقه البائن امرأة قالت لزوجها بعت طلاقا أو وهبت أو قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوي به الطلاق لا يقع شئ  
لانها لا تملك الطلاق فلا تملك بيع الطلاق وهبته \* رجل قال لختنه بك طلاق دخترم من بين فروختي بدان كابين كه أو ابرو است فقال  
الزوج فروختم ولم يقل الاب قبلت لا يقع شئ \* امرأة قالت لزوجها كابين ترابحشيدم مر اجند بازدار قالوا انطلقها فقط المهر وان لم  
يطلق لا يسهط \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك بمثل ما جاء مجبريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقلت قبلت قالوا ان كانت ظاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت \* امرأة أبرأت زوجها عما لها عليه على أن يطلقها فاطلقتها باجازت البرائة

والأفلا ولو أبرأته عملها عليه على أن لا يتزوج عليها المرأة جازتوا الشرط باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى كل شيء يجوز فيه الجعل فالبرائة فيه جازت على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه الجعل فالبرائة فيه جازتوا الشرط باطل والهبة والصدقة مثل البرائة رجل قال لامرأته طلاق ترا دادم خريدي خويشتن را فقلت خريدم خويشتن رابسه بارازني قسم فقال الزوج رستي أن أراد الزوج بقوله رستي اجازة قلت المرأة يقع الثلاث وإن لم يرد به الاجازة لا يقع الا واحدة رجعية والله أعلم بالصواب (باب الظهار) (الظهار) الظهار تشبيه المنكوحه بالحرمة على سبيل التابيد بنسب أو رضاع أو صهرية وحكمه حرمة الوطء والدواعي الى غاية الكفارة \* رجل قال لامرأته أنت على كظهر أمي ولم ينوشياً أو نوى به الطلاق أو التحريم أو الظهار يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن نوى به التحريم بالطلاق يكون طلاقاً وإن قال (٥٤٣) غنيت به المكذب لا يسع لها في القضاء أن تصدقه وتكفنه ويدها فيما بينهما

كذافي القنية \* وإن ادعى الزوج أن الام تزوجت بزواج آخر وأنكرت فاقول قولها وإن أقرت أنها تزوجت بزواج آخر ولكن ادعت أنه طلقها وعاد - قلها فإن لم تعين الزوج فاقول قولها وإن غنيت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به ذلك الزوج وإذا وجب الانتزاع من النساء ولم يكن للصبي امرأته من أهله يدفع الى العصبية - دم الأب ثم أبو الأب وإن غلب الأب وأم ثم لاب ثم ابن الأخ لاب وأم ثم ابن الأخ لاب وكذا من سفل منهم ثم العم لاب وأم ثم لاب فأمأ ولأولاد الأعمام فإنه يدفع اليهم الغلام فيبدأ بابن العم لاب وأم ثم بابن العم لاب والصغيرة لا تدفع اليهم ولو كان للصغيرة أخوة أو أعمام فاصطلمهم أولى فإن تساوا أو أسنهم كذا في الكافي \* قال في تحفة الفقهاء وإن لم يكن للجارية من عصباتها غير ابن العم فالاختيار الى القاضي إن رآه أصل يرضيها اليه والافيضه عند أمينة كذا في غابة البليان \* وإذا لم يكن للصغيرة عصبية تدفع الى الأخ لا م ثم الى ولده ثم الى العم لا م ثم الى الخال لاب وأم ثم لاب ثم لام كذا في الكافي \* أبو الام أولى من الخال ومن الأخ لا م كذا في السراج الوهاج \* ويدفع المذكر الى مولى العتاقة ولا تدفع الانثى كذا في الكافي \* ولا حق للامة وأم الولد في الحضانة عالم تعتقها فالحضانة لمولاهم كان الصغير في الرق ولا يفرق بينه وبين الام إن كانا في ملكه وإن كان حراً فالحضانة لاقربائه الا حراً وإذا أعتقنا كانا لهم ما حق الحضانة في أولادهم الا حراً والكتابة أحق بولدها المولود في الكتابة بخلاف المولود قبلها كذا في المعنى شرح الكنز \* المدبرة كالقنية كذا في التبيين \* لاحق لغير المحرم في حضانة الجارية ولا لعصبة الفاسق على الصغيرة كذا في الكفاية \* ولا حضانة لمن تخرج كل وقت وتترك البنات ضائعة كذا في الجرار الرائي \* والام والجدة أحق بالغلام حتى يستغنى وقد رب سبع سنين وقال القدوري حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقد رده أبو بكر الرازي بتسع سنين والفتوى على الاول والام والجدة أحق بالجارية حتى تحيض وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا بلغت حد الشهوة فالأب أحق - وهذا صحيح هكذا في التبيين \* الصغيرة إذا لم تكن مشتهة ولها زوج لا يسقط حق الام في حضانته مادامت لا تصلح للرجال كذا في القنية \* وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى به - دم الأقرب فالأقرب كذا في فتاوى قاضيان \* وبمسكه هؤلاء ما كان غلاماً الى أن يدرك فبعد ذلك ينظر إن كان قد اجتمع رأيهم وهو مأمون على نفسه يحل سبيله فيذهب حيث شاء وإن كان غير مأمون على نفسه فالأب يرضه الى نفسه وبولييه ولا نفقة عليه الا إذا تطوع كذا في شرح الطحاوي \* والجارية إن كانت ثيباً وغير مأمونة على نفسها لا يحل سبيلها ورضها الى نفسها وإن كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويحل سبيلها وتزل حيث أحببت كذا في البسدايع \* وإن كانت البالغة بكر افلا ولياء حتى الضم وإن كان لا يخاف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن وأما

وبين الله تعالى وهذه جملة مسائل احداها هذه والثانية ان يقول لها أنت مثل أمي ولم يقل على ولم ينوش شيئاً لا يلزمه شيء في قولهم ولو قال أنت على كأمي أو مثل أمي ونوى به البر والكرامة لا يلزمه شيء وإن نوى الظهار كان ظهاراً وإن لم ينوشياً لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو الظهار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يلزمه شيء كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية يكون عينا إن تركها أربعة أشهر ولم يقر بها بابت بتطليقة وإن نوى الطلاق أو الظهار فهو على ما نوى وإن لم ينوشياً لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ظهاراً وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

أنه يكون ابلاً وإن نوى به التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يكون ظهاراً عند الكل والمسئلة الثالثة إذا قال أنت على حرام كأمي ونوى به الطلاق أو الظهار أو ابلاً فهو على ما نوى وإن لم ينوشياً يكون ظهاراً في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قول أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون ابلاً - وذكر الخلفاء رحمه الله تعالى الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى والرابعة إذا قال لها أنت على حرام كظهر أمي فإنه يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى أن نوى الطلاق أو ابلاً فهو على ما نوى الآن عند محمد رحمه الله تعالى إذا نوى الطلاق يكون طلاقاً لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون طلاقاً وظهاراً وهو كالموطق ثم ظهاراً وظاهر ثم طلق فإنه يكون طلاقاً وظهاراً ولو قال لامرأته أنت على كلبتة والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح انه إذا لم ينوشياً يكون ابلاً وإن نوى الطلاق يكون طلاقاً وإن نوى الظهار

لا يكون ظهارة ولو قال لها أنت على كفخذأي أو بطنها أو فرجها يكون ظهارة والاصل فيه أنه إذا شبه بها بما لا يحل النظر فيه ممن أعضاء  
الأم يكون ظهارة وان شبهها بما يحل النظر إليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهارة لها ولو قال أنت على كركبة أي في  
القاس يكون مظاهرا ولو قال لها الخذك على كفخذأي أو رأسك على كركب أي لا يكون ظهارة ولو قال لها أنت على كظهر أمك يكون  
ظهارة ولو قال كظهر ابنتك كان دخلا لا يكون ظهارة والأفلا وان شبهها بما أمه الأب أو الابن يكون ظهارة كما لو شبهها بالأم ولو شبهها  
بغزاة الأب أو الابن قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ظهارة أو قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارة أو هو الصحيح ولو شبهها بأم امرأة  
أو ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهارة ولو قبل أجنبية بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ثم شبه امرأة بأم تلك المرأة أو ابنتها لا يكون ظهارة  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال ولا يشبه هذا الوطء ولو شبهها بظهر امرأة لا تحل له في (٥٤٣)

ومنكوحة الغير لا يكون  
ظهارة وكذا التشبيه  
بالرجل أي رجل كان ولو  
قال أنت على كظهر أي ان  
شاهد الله لا يكون ظهارة كما  
لا يكون طلاقا ولو قال أنت  
على كظهر أي ان شاء فلان  
أو قال أنت على كظهر أي  
ان شئت فهو على المشيئة  
في المجلس ولو ظاهر من  
أتمه أو أم ولده يكون باطلا  
لا يحرم عليه وطؤها والمرأة  
إذا ظهرت من زوجها كان  
باطلا لا يلزمها الكفارة كما  
لو أضاف الطلاق إلى زوجها  
وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يلزمها الكفارة \* إذا  
كرر الظاهر على امرأة ينزسه  
بكل ظهارة كفارة وكذا لو  
ظاهر من أربع نسوة يلزمه  
بكل امرأة كفارة وظهر  
الأخرس بالكتابة والإشارة  
المعروفة لازم ولو ظاهر  
موقدان قال أنت على  
كظهر أي اليوم أو الشهر أو  
السنة يصير مظاهرا في الحال

إذا دخلت في السن واجتمع لها رأيها وعفتها فليس للأولياء الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا يتخوف عليها  
كذا في المحيط \* وان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره - حاشا العصباء أو كان لها عصبه مفسد فللقاضي أن  
ينظر في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالصبي سواء كانت بكرا أو ثيبا والوضعها عند امرأة أمينة  
ثقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظر المسلمين كذا في العمى شرح الكنز \* لو أن امرأة جاءت بالصبي تطلب  
الثقة من أبيه فقالت هذا ابن بنتي منك وقد ماتت أمه فأعطى نفقته فقال الأب صدقت هذا ابني من  
ابنتك فاما أمه فلم تغت وهي في منزلي وأراد أخذ الصبي منه لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي أمه ويحضره  
فتأخذه فان أحضر الأب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي  
أم هذا الصبي قاله في هذا قول الرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليه وكذلك الجدة لو حضرت وقالت  
هذا ابن ابنتي من هذا الرجل وقد ماتت أمه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي قاله قوله  
وبأخذ الصبي منها ولو أحضر الأب امرأة وقال هذا ابني من - هذه لأم ابنتك وقالت الجدة ما هذه أمه بل  
أمه ابنتي وقالت التي أحضرها الرجل صدقت ما أنا بأمه وقد كذب - هذا الرجل ولكني امرأة فان الأب  
أولى به يأخذه كذا في الظهيرية \* ذكر في السراجية أن الأم تستحق أجره على الحضانه إذا لم تكن  
منكوحة ولا معتدة لانه وتلك الأجرة غير أجر رضاعه كذا في البحر الرائق \* وإذا كان الأب معسرا  
وأبت الأم أن تربي الابنة وقالت العمة أنا أربي بغير أجرة فان العمة أولى هو الصحيح كذا في فتح القدير  
\* الولد متى كان عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر من النظر إليه وعن تعاهده كذا في التتارخانية نافلا عن

الحاوي

\* (فصل) \* مكان الحضانه مكان الزوجين (١) إذا كانت الزوجية بينهما قائمة حتى لو أراد الزوج أن  
يخرج من البلد فإراد أخذ ولده الصغير من له الحضانه من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وان أرادت  
المرأة أن تخرج من المص الذي هو فيه إلى غيره فلا زوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد أو لم تكن  
وكذلك إذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد بدونه ولا يجوز لزوج إخراجها كذا في البدائع  
\* وإذا وقعت الفروقة بين الرجل والمرأة فإرادت أن تخرج بالولد عند انقضاء عدتها إلى مصرها فان كان  
النكاح وقع في مصرها فلها ذلك وان كان وقع النكاح في غير مصرها فليس لها ذلك إلا أن يكون بين موضع  
الفروقة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الأب طالعة الولد يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل فحينئذ هذه  
بمنزلة محال مختلفة في مصر ولها أن تتحول من محله ولو أرادت أن تنتقل يلد ليس يلد ها ولم يقع فيه النكاح

(١) مطلب مكان الحضانه مكان الزوجين

فإذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال لأجنبية إذا تزوجت كنت فانت على كظهر أي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال إذا تزوجت كنت فانت طالق  
ثم قال إذا تزوجت كنت فانت على كظهر أي فتزوجها يلزمه الطلاق والظاهر جميعا لانهم ما يقع في حالة واحدة وكذا لو قال إذا تزوجت كنت فانت  
عني كظهر أي وأنت طالق فتزوجها ما جميعا ولو قال إذا تزوجت كنت فانت طالق وأنت على كظهر أي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه  
الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبهما رحمه الله تعالى لزمه جميعا وهذا بناء على ان الترتيب في التعليق يوجب  
الترتيب في النزول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبهما رحمه الله تعالى لا يوجب فإذا وقع الطلاق أو لا عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى والمباعدة لا تكون محلا للظهار فلا يلزمه الظهار أما إذا نزل الظهار أو لا وسبق الظهار لا يخرجه من أن تكون محلا للطلاق فيقع  
الطلاق أيضا إذا ظاهر من امرأة ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك آخر كان مظاهرا لا يحل له وطؤها قبل التكفير لان وقوع الفروقة

لا يطل الظهار وكذا الوارثت والعماد بالله ثم اسلمت فتزوجها وان ارتد ما والعماد بالله ثم اسلمها فاعلى الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الوطأ من امرأته وهي أمة ثم اشتراها ليجعل له وطؤها قبل التكفير وكذا الوطأ عتقها ثم تزوجها ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت علي كطهر أمة ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار في العدة لارتد الظهار لانه لو نكح الظهار في هذه الحالة لا يصح فكذا اذا صار المعلق مختزعا عند وجود الشرط \* وكفارة الظهار مذكورة في كتاب الله تعالى \* المظاهر اذا لم يكفر ورفع الامر الى القاضي بحسبه اذا نكح حتى يكفر أو يطلق والله أعلم \* (باب الايلاء) \* الايلاء منع النفس عن قربان المنكوحه منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى أو غيره من طلاق أو عتاق أو صوم أو حج ونحو ذلك مطلقاً أو مؤقتاً بأربعة أشهر من الحرائر ومن يمين في الامعاء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث فان تخلل لا يكون مولياً (٥٤٤) وصورة ذلك ان يقول للحره والله لا اقربك اربعة أشهر الا يوماً أو قال سنة الا يوماً فانه

لا يكون مولياً ما لم يدخل اليوم المستثنى وكذا لو قال والله لا اقربك حتى يقدم ولا ان لا يكون مولياً لانه يتوهم قدمه في المدة وكذا لو قال والله لا اقربك حتى تموت أو يموت فلان لا يكون مولياً لاحتمال ان يموت فلان في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال أو حتى تطلع الشمس من مغربها لا يكون مولياً استحساناً ولو قال والله لا اقربك حتى أعتق عبدي هذا أو حتى أطلق فلان لا يكون مولياً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال والله لا اقربك حتى تموت أو حتى أموت أو حتى تقتل أو حتى أقتل لا يكون مولياً ولا يكون مولياً الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون مولياً \* رجل قال لامرأته والله لا يمس جلدي جلداً لا يكون مولياً لانه

فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط \* ولو انتقلت من مصر الى مصر ليس بقرب ولم يكن مصرها لكن أصل العقد كان بمصر ليس لها ذلك على رواية المبسوط وهو الصحيح كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا كانت المرأة والزوج من أهل السواد وأرادت أن تنقل الولد الى قريتها وقد وقع النكاح فيها فلها ذلك وان كان وقع في غيرها فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان تقارب بحيث يمكن للاب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج الوهاج \* وان كان الاب متوطناً في مصر وأرادت نقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة من مصر وان لم تكن قريتها فان كانت قرية ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كما في مصر وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قرية من مصر كذا في البدائع \* وان أردت أن تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا أن يكون المصر قريتها من القرية على التقدير الذي قلنا كذا في المحيط \* وليس للمرأة أن تنقل ولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بعد أن يكون زوجها مسلماً أو ذمياً وان كان كلاهما حراً بين فلها ذلك كذا في البدائع \* وان ماتت الأم حتى وصلت الحضنة الى الجدة أم الام فليس لها أن تنقل الولد الى مصرها وان كان أصل العقد فيه وكذا أم الولد اذا اعتقت لا يخرج الولد من المصر الذي فيه أمه كذا في غاية البيان \* غير الجدة كالجدة كذا في البحر الرائق \* وفي المنتقى ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولداً ثم ان هذا الرجل أخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها خاصمة في ولدها وأرادت رده عليها قال ان كان الزوج أخرجه اليها بمهرها فليس عليه ان يردّه وقبل لها ذهبي اليه وخذه فارق وان كان أخرجه بغير مهرها فعليه أن يعطيها ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل خرج مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردت المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه أن يرد ولدها فيؤخذ بذلك لها كذا في الظاهرية \* واذا أخذ المطلق ولده من خاصته لزواجه له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمته هكذا في البحر الرائق نافلاً عن الفتاوى السراجية \* والله أعلم بالصواب

### (الباب السابع عشر في النفقات) وفيه ستة فصول

(الفصل الاول في نفقة الزوجة) تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كميرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيان \* سواء كانت حرة أو مكاتبه كذا في الجوهر والنيرة \* تكاموا في تفسير الباطن الجماع والمختار أنهما لم يبلغ تسعاً لم يبلغ مبالغ الجماع

يحنث في يمينه بالس بدون الجماع في الفرج ولو قال لا يمس فرجي فرجك يكون مولياً لانه يراد بهذا الكلام الجماع في التخرج وعليه ولو قال كبراً أو خيم فانت طالق ولم ينوشياً يكون مولياً لان مراد الناس من هذا الجماع ان توى المضاجعة لا يكون مولياً فان ضاحجهما ولم يجامعها كان حائناً ولو قال كرم من دست بزن فراز كنم تا يكسال فعلي كذا ولم يقربها أربعة أشهر تبين بتطبيقه لانه يراد به العرف الجماع ولهذا لو جامعها في السنة قبيادون الفرج لا يحنث في يمينه ولو قال لامرأته ان قريتك أو دعوتك الى فراشي فانت طالق لا يكون مولياً لانه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بأن يدعوها الى الفراش فيحنث ثم يقربها بعد ذلك من غير ان يحنث بالقربان ولو قال لامرأته ان اغتسلت من جنبتي مادمت امرأتى فانت طالق ثلاثاً وأعاد هذا القول وكانت المرأة حاملًا ولم يقربها بعد هذه المقالة حتى وضعت حملها بعد أربعة أشهر فمساعدتها تبيين بواحدة عند انقضاء أربعة أشهر لانه كان مولياً وتقتضى عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون

موليا لفرجها لا يبحث لان العين كانت موقوفة الى بقاء النكاح وبعد ما وقعت تطليقة بالابلاء لا يقع عليها طلاق اخر وان مضت أربعة أشهر أخرى بعد وضع الحمل لان المباشرة بالابلاء لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الا بلامان كانت في العدة ما لم تزوج وان تكرر الكلام الا ان مدة الكل واحدة وفي المدة الواحدة لا يقع الاطلاق واحد ولو قال لها ان قريبتك الى سنة فانت طالق ثلاثا وأراد حيله ان لا يقع الثلاث فالحيلة ان يدعيها أربعة أشهر حتى تبين بتطليقة ثم يمكث ثمانية أشهر تمام السنة ثم تزوجها نكاحا حاسما مستقبلا فاذا قريبتها لا تطلق ولا يقع الثلاث لانها لا تطلق ثلاثا قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبقى العين ولو قال لها ان قريبتك ابدافانت طالق ثلاثا فلا حيلة له في هذا لانه ان قريبتها تطلق ثلاثا وان لم يقربها يقع عليها بعض أربعة أشهر تطليقة فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موليا رجل قال لامرأته والله لا أقربك سنة فمضت أربعة أشهر وبات بتطليقة ثم تزوجها فمضت أربعة أشهر أخرى من (٥٤٥) وقت التزوج يقع عليها تطليقة أخرى لان العين باقية فان تزوجها مرة

وعليه الفتوى هكذا في التارخانية \* والصحيح أنه لا عبرة للسنة وانما العبرة للاحتمال والقدرة كذا في الكافي \* المرأة ان كانت صغيرة مثلها الاوطأ ولا يصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحاشية التي تطبق للجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب هكذا في المحيط \* الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم تزف الى بيت الزوج فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشايخ بلخ رجعهم الله تعالى من قال لا نسحقها اذا لم تزف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى الغياية \* فان كان الزوج قد طالبها بالنفقة فان لم تمتنع عن الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة فاما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان الامتناع بحق بأن امتنعت لنسوة مهرها فلها النفقة وأما اذا كان الامتناع بغير حق بأن كان أوقفاها المهر أو كان المهر مؤجلا أو هو مته منه فلا نفقة لها كذا في المحيط \* وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها والناشرة هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف ما لو امتنعت عن التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فمعت من الدخول عليها بالنفقة لها الآن تكون سألته أن يحولها الى منزله أو يكرى لها منزلا واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن في أرض الغصب فامتنعت منه لها النفقة كذا في الكافي \* وان كانت سلمت نفسها ثم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل يسكن أرض المملكة يريد أرض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقعد معك في أرض المملكة ولا أكل من مالك قالوا الدس لها ذلك واثمت بالامتناع عن ذلك وتصير ناشرة وسئل بعض العلماء عن امرأته لا زوج لا يصلح والمرأة تأتي أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية \* اذا نعتبت المرأة عن زوجها وأبت ان تحول معه حيث يريد من البلدان وقد أوقفاها مهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وبقي المسئلة بحالها فلها النفقة هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وفي قولهما لا نفقة لها سواء أوقفاها المهر أم لا قال الشيخ الامام أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم أما في زماننا فلا يعلك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها كذا في المحيط \* اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها قال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على أدائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على أنه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهر النيرة \* وهـ اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجد معه مكانا يصل اليها قالوا يجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غصبها غاصب وهو ربها أو حبست ظمأ ذكر الخصاصف أنها لا تستحق قال الصدر الشهيد حسان الدين وعالمه الفتوى كذا في القياية \* ولو حبس الزوج وهو يقدر على أداء الدين أو لم يقدر أو هو رب فلها النفقة كذا في غاية السروجي \* وان حبس في سجن

(٦٩ - فتاوى اول) في ابلائك هذه لامرأته أخرى لا يكون موليا من الثانية ولو أشرك في الظهار صح اشراكه لان الكلام الاول قد تم فلا يعلك تغييره وفي الظهار باشرارك الثانية لا تغبر حكم الاولى وفي الابلاء يتغير لانه لو صح الاشراك في الابلاء يتعلق الحنف بقربانها جميعا فلا يصح اشراكها رجل قال لامرأته والله لا أقربك يكون موليا منهن ما حتى لومضت أربعة أشهر ولم يقرب يقع على كل واحدة منهما تطليقة ولو قال والله لا أقرب واحدة منكم كان موليا من واحدة حتى لومضت أربعة أشهر يقع الطلاق على احدها رجل الى من امرأته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر لا يكون موليا وليس الابلاء كالظهار لان الابلاء تعليق الطلاق بعدم القربان فيتعبد بالملك القسام وبالطقات الثلاث يطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه تحريم غاية وليس بطلاق وعلى قول زفر رجه الله تعالى لا يطل الابلاء بالطلاق الثلاث رجل الى من امرأته ثم طلقها بتطليقة ثانية ان مضت أربعة أشهر من وقت الابلاء وهي في العدة طلقث أخرى



بالإبلاوان انقضت عدتها ثم تمت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق بالإبلاء فعدة الطلاق ومدة الإبلاء كقصرى رهن أي ما سبق كان الحكم له رجل إلى من امر أنه ثم طلقها ثم تزوجها انقضت العدة كان الإبلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الإبلاء يقع عليها تطليقة أخرى بحكم الإبلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان مولى لكن يعتبر مدة الإبلاء من وقت الزوج \* رجل إلى من امر أنه بعد ما طلقها تطليقة بأشهر لا يكون مولى \* رجل إلى من امر أنه وينمو بينهما مرة أربعة أشهر أو أكثر وهو مريض لا يقدر على الجماع كان فيؤه باللسان عندنا يقول فتت اليها فان فاء بلسانه ثم رأت في الأربعة الأشهر يبطل ذلك التي ولا يكون فيؤه إلا بالجماع وان كان المولى محبوسا بغير حق جاز أن يكون فيؤه باللسان ويكون بمنزلة الغائب والمريض ولو فاء المريض بقلبه دون لسانه لا يعتبر \* المولى اذا جامع امرأته فمبادون الفرج لا يكون ذلك فنياً (٥٤٦) \* (فصل في الفرق بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر) \* رجل اشترى امرأته أو شيأ منها

يبطل النكاح فان طلقها قبل أن تضي مدة تنقضي فيها العدة لا يقع طلاقه لان الطلاق لا يقع إلا في النكاح أو في عدة النكاح والمملوكة تحصل لمولاه باليمين فلم يكن عليها العدة لا بحق المولى ولا بحق اشترع ولو أعتقها بعد ما اشتراها ثم طلقها قبل أن تضي مدة تنقضي فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى \* رجل قال لامرأته أمة أنت طالق للسنة ثم اشتراها بخلاف وقت السنة لا يقع الطلاق وكذا لو ألى منها ثم اشتراها فانقضت مدة الإبلاء وكذا لو علو طلاقها بشرط ثم وجد الشرط بعد ما ملكها لا يقع الطلاق وان أعتقها بعد ما اشتراها ثم جاء وقت السنة أو انقضت مدة الإبلاء ووجد الشرط يقع الطلاق في قول محمد رحمه

السلطان ظالم اختلفوا فيه والصحح أنها تستحق النفقة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان الزوج في بلدة أخرى قد سفر فبعث اليها الحولة والراد حتى تنقل إليه ولم تجد محرماً لم تذهب تستحق النفقة كذا في الوجز للكردي \* والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر إلى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع فلا نفقة لها سواء كان الزوج يطبق الجماع أو لا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطبق الجماع أو لا يطبق كذا في المحيط \* وان كان الزوج صغيراً والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذلك اذا كان الزوج محبوساً أو غنياً أو مريضاً لا يقدر على الجماع أو خراجاً للجماع فلها النفقة لوجود التسليم كذا في البدائع \* وان كانا صغيرين لا يقدران على الجماع فلا نفقة لها للجزم من قبلها فصار كالحجوب والعين اذا كانت تحتها صغيرة كذا في التبيين \* ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضاً يمنع من الجماع فنقلت وهي مريضة فلها النفقة بهـد النقلة وقبلها أيضاً اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النقلة لو طالها الزوج وان كانت تمنع فلا نفقة لها كالصبيحة كذا في ظاهر الرواية \* وان نقلت وهي صبيحة ثم مرضت في بيت الزوج مرضاً لا تستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها إلا خلاف كذا في البدائع \* ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت إلى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل إلى بيت الزوج في صحفة أو نحوها فلم تنقل لان نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى قاضـيـان \* المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها إبلاء يمنع من الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت إلى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مانعة نفسها بغير حق كذا في المحيط \* ولو حجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت إبلاء محرم ولا زوج فهي ناشزة وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعاً وان كانت انتقلت إلى منزل الزوج فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النفقة وقال محمد رحمه الله تعالى لان نفقة لها كذا في البدائع \* وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج \* وأما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجاباً وتجب عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء أما اذا حجت للطنوع فلا نفقة لها اجاباً اذا لم يكن الزوج معها هكذا في الجوهر النيرة \* وان حجت مع زوجها حجة نفلاً كانت لها نفقة الحضر لان نفقة السفر هكذا في فتاوى قاضيان \* أجمعوا على أن الصوم والصلاة لا يسقطان النفقة كذا في غاية السروحي \* رجل اتهم بامرأة بها حبل فزوجهأ بوجهها منه والزوج ينكر أن يكون الحبل منه جازاً بالنكاح ولا نفقة على الزوج لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي \* وأما اذا أقر الزوج أن الحبل منه فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة عند الكل كذا في المحيط \* واذا كان

الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف لا يقع وعليه الفتوى \* حراً اشترت زوجها أو شيأ منه بطل النكاح فان أعتقت زوجها لرجل ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وتطلق في قول الأول وهو قول محمد ولو قال العبد لامرأته الحرة أنت طالق للسنة ثم ملكت زوجها بخلاف وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحل لعبدها فيظهر وجوب العدة عليها فتكون محللاً للطلاق بخلاف الفصل الأول \* منكوسة ارتدت والعياذ بالله حكى عن أبي نصر وأبي القاسم الصغار انهما قال لا تقع العدة بينهما حتى لا تصل إلى مقصودها ان كان مقصودها الفرقه وفي الروايات الظاهرة تقع الفرقه وتجبس المرأة حتى تسلم ويجدد النكاح بهـذا الباب عليها \* رجل علق طلاق امرأته بدخول الدار ثم ارتدوا والعياذ بالله ولحق بدار الحرب فدخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول أبي حنيفة وكذا لو ألى منها ولحق بدار الحرب ثم انقضت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق ولو طلقها بعد الحاق بدار الحرب لا يقع الطلاق فان عاد إلى دار الاسلام مسلم أو هي في

العدة وطلقها بعد ما خرج من دار الحرب لا يقع الطلاق في قول أبي يوسف إلا خرجه الله تعالى ويقع في قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى \* والمرأة إذا ارتدت عن الإسلام والعباد بالله ولحقت بدار الحرب فطلقها زوجها ثم عادت إلى دار الإسلام مسلمة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لسقوط العدة عنهم بالحق بدار الحرب وفي قول صاحبيه يقع الطلاق لبقاء العدة وإنما لا يقع قبل العود إلى دار الإسلام لاختلاف الدارين \* الصغيرة المسلمة إذا كانت تحت زوج وارتد أوها عن الإسلام لم تبين من زوجها فإن لحقها بدار الحرب بآنت وإن ارتد الأب ولحق بها بدار الحرب وأمها ماتت في دار الإسلام مسلماً ومرة لم تبين الصغيرة من زوجها \* نصرانية صغيرة تحت مسلم تجس أبوها وأمها نصرانية قد ماتت أو هي حية لم تبين الصغيرة من زوجها ولو تجس الأبوان بآنت من زوجها وان لم يلحقها بدار الحرب \* مسلمة بالغة تحت مسلم صارت معتوهة فارتد الأبوان ولحقها بدار الحرب لم تبين من زوجها \* مسلم تزوج (٥٤٧) نصرانية صغيرة لها أبوان نصرانيان قبلت الصغيرة وهي لا تنقل

النصرانية ولا دينان  
الادبان ولا تصفها بآنت من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة بالإسلام الأبوين إذا بلغت وهي لا تعرف الإسلام ولا تصفها تبين من زوجها كأنها ارتدت ولهذا اختار الأتقياء والعلماء استيفاف المرأة وهو حسن ولكن ينبغي أن يكون الاستيفاف على وجه الاستفهام يسيراً للوصف عليها فإن قالت أغا عقل الإسلام أو أقدر على الوصف ولكن لا أصفه قالوا تبين من زوجها لأنها تركت ركن الإسلام وهو الاقرار باللسان عند الحاجة بغير عذر فتكون مرتدة وإن قالت أنا عقل الإسلام ولا أقدر على الوصف اختلّفوا فيه قال بعضهم تبين من زوجها لأن الجهل ليس بعذر وقال بعضهم لا تبين لأن ردة السكران لا تصح استيفافها مع أن سببها معصية بأمرها

لرجل نسوة بعضهم حرائر مسلمات وبعضهن إماء وأذميات فهن في النفقة سواء كذا في التتارخانية \* كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة \* قال ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر ففرض القاضي لها النفقة وأخذ ذلك شهران ثم ظهر فسد النكاح بآنت شهد الله ثم ودأ أنها أخته من الرضاعة وقرق القاضي بينهما رجوع الزوج على المرأة بما أخذت وأما إذا انفق الزوج عليها مسامحة من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشيء كذا ذكره الصداق في التتارخانية \* كذا في شرح أدب القاضي كذا في الذخيرة \* وأجمعوا أن في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة \* ولو ألى منها أو ظاهرهم منها فلا نفقة ولو تزوج أخت امرأته أو عمتها أو خالتها ولم يعلم بذلك حين دخل بها وقرق بينهما ما وجب عليه أن يعتزل عنها مدة عدة أختها فلا امرأته النفقة ولا نفقة لاختموان وجبت عليها العدة كذا في البدائع \* إذا كان زوج المرأة موسراً وله خادم فرض عليه نفقة الخادم وهذا إذا كانت حرة فإن كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم فإن كان لها خادمان أو أكثر لا يفرض لأكثر من خادم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقالوا إن الزوج الموسر يلزم من نفقة الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية كذا في الكافي \* واختلفوا في هذا الخادم فقيل هي جارية يملوكة لها وإن كانت غير مملوكة لها لا تستحق النفقة للخادم في ظاهر الزاوية ولو كان الزوج معسراً لا تجب عليه نفقة خادمها وإن كان لها خادم فيمأروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأصح هكذا في التبيين \* وإذا قال الزوج لامرأته لا أنفق على أحد من خدمك لكن أعطيت الخادمان خدي ليجد منك وأبنت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة امرأة لها عمل اليك فقالت لزوجها أنفق عليهم من مهرى فأنفق عليهم فقالت المرأة لا أجعل النفقة محسوبة لأنك استخدمتهم فما أنفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليها كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على الزوج فإن كان حاضراً صاحب مائة فالقاضي لا يفرض لها النفقة وإن طلبت إذا أظهر للقاضي أنه يضربها ولا ينفق عليها فحينئذ يفرض لها النفقة وإن لم يكن صاحب مائة فالقاضي يفرض لها النفقة في كل شهر أو يأمره أن يعطيها هكذا في المحيط \* ولا يقدر نفقتها بالدرهم والذنانير على أي سعر كانت بل يقدر بها على حسب اختلاف الأسعار غلا أو رخصاً رعاية للجانين كذا في البدائع \* ولو فرضت لها النفقة مشاهرة يدفع البها كل شهر فإن لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها أن تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا أراد الفرض والزوج موسراً كل الخبز الحزاري والعم المشوى والمرأة معسرة أو على العكس اختلّفوا فيه والصحيح أنه يعتبر حالهما كذا في الفتاوى الغيبائية \* وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة

اختياراً فلا أن لا تعتبر ردة هذه كان أولى \* الصبي الذي يعقل يصح ارتداده ووجب الفرقة في قول أبي حنيفة ومحمد وكذا لو ارتدت الصبية التي تعقل \* إذا بلغ الصبي عاقلاً وهو لا يصف الإسلام يكون مرتداً إلا أنه لا يعقل كالمكره على الإسلام إذا أسلم ثم ارتد تصح ردة ولا يقتل \* صبي نصراني زوجته أبوه نصرانية فأسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الإسلام فإذا عقل يعرض عليه الإسلام فإن أبي فرق القاضي بينهما كالأول كان بالغاً يعرض الإسلام عليه فإن أبي فرق القاضي بينهما زوجان مسلمان ارتد معا والعباد بالله لم تقع الفرقة بينهما استسناهما حتى لو أسلم كان النكاح قائماً بينهما الذي إذا انتقل من دين لا يتعرض له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود إلى دينه الأول فإن لم يفعل حتى مضت ثلاث حيض تبين أمر أنه حرية خرجت إلينا مسلمة وتركت زوجها الحربي في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا لو خرج الحربي إلى دار الحرب كافر في دار الحرب إلا أنها

ان خرجت مسلمة مراغمة لاعدة عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه نجب عليها العدة وكذا لو خرج أحدهما ذميا تقع  
الفرقة بينهما وان خرج أحدهما مستامنا لا تقع الفرقة ولو خرجا بامان فأسلمت المرأة في رواية هي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وفي  
رواية يعرض الاسلام على الزوج فان أبي فرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه لا تقع الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض \* اذا أسلم  
أحد الزوجين في دار الحرب تتوقف الفرقة بينهما على مضي ثلاث حيض \* ذممة أسلمت في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها فان أسلم  
والا فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف لا يكون طلاقا وان أسلم الزوج وامرأته  
حرية أو مجوسية يعرض الاسلام عليها فان أسلمت والافرق بينهما ولا يكون طلاقا فان كانت كناية يبيح النكاح بينهما على حاله وردة أحد  
الزوجين لا تكون طلاقا وقال محمد (٥٤٨) رحمه الله تعالى ردة الزوج تكون طلاقا قياسا على ابا الزوج \* (فصل في اللعان) \* اللعان

لا يجري الابن زوجين حرين  
مسلمين عاقلين بالغين غيب  
محدودين في قذف لان اللعان  
عندنا شهادات مؤكدا  
بالايمان فلا يجري اذا لم يكونا  
من أهل الشهادة أو لم يكن  
أحدهما من أهل الشهادة مع  
أهلية الشهادة يراعى العفة  
والاحصان في جانب المرأة  
ويجوز لللعان بين الفاسقين  
والاعميين لانهم من أهل  
الشهادة ينقذ النكاح  
بمحضتهم ما وسبب اللعان  
قذف الزوجة قذفاً واجب  
الحلف في الاجانب واذا تحقق  
السبب وامتنع اللعان لمعنى  
من قبل المراقبان كان الزوج  
حرا عاقلا مسلما بالغاً غير محدود  
في قذف والمرأة كافرة أو أمة  
أو صغيرة أو مجنونة أو خرساء  
أو غيب عفيفة أو موطوءة  
بشبهة لا يجري لللعان ولا  
يجب حد القذف على الرجل  
وان امتنع اللعان لمعنى من  
قبل الزوج كان الزوج أهلاً  
لوجوب الحد عليه كان عليه

البسار ان كانا موسرين ونفقة العسار ان كانا معسرين وان كانت موسرة وهو معسر لها فوق ما يفرض لو  
كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجة أو باجتين وان كان الزوج موسرا مفرط البسار نحو وأن يأكل  
الخلواء واللحم المشوي والباجات (١) وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها  
ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجة أو باجتين وفي ظاهر الرواية يعتبر  
حال الزوج في البسار والاعسار كذا في الكافي \* وبه قال جمع كثير من المشايخ رحمه الله تعالى وقال في  
التحفة انه الصحيح كذا في فتح القدير \* وقال مشايخنا رحمه الله تعالى والمستحب للزوج اذا كان موسرا  
مفرط البسار والمرأة فقيرة أن يأكل معها ما يأكل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة  
من اعتبار حال الزوج أو اعتبار حالهما فهو الجواب في الكسوة كذا في الذخيرة \* اذا كان معسرا وهي  
موسرة سلم لها قدر نفقة المعسرات في الحال والزائد يبيح ديناً ذمته كذا في التبيين \* وان قال أنا معسر  
وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن تقيم المرأة البينة على بساره فان أقامت المرأة البينة انه موسر  
قضى عليه بنفقة الموسرين وان أقاما البينة كانت البينة منه المرأة وان لم تكن له ما بينة وطلبت من  
القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسناً فان أخبره عدل انه موسر  
لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان أنه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة  
يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قال اسمعنا أنه موسر وبلفظ ذلك لا يقبل  
القاضي ذلك كذا في تناوي قاضيخان \* واذا قضى القاضي بنفقة الاعسار ثم أبسر فخاضته ثم لها نفقة  
الموسر كذا في الكافي \* وان قالت لا أطبخ ولا أخبر قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبر وعلى الزوج أن  
يأتيها بطعام مهيا أو يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبر قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان امتنعت  
المرأة عن الطبخ والخبر انما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم  
بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة تمنعها من الطبخ والخبر اما اذا لم تكن كذلك فلا  
يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا كذا في الظهيرية \* قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليها اديانة وان كان  
لا يجبرها القاضي كذا في البحر الرائق \* ولو استأجرها للطبخ والخبر لم يجز لها أخذ الاجرة على ذلك  
كذا في البدائع \* ويجب عليه آلة الطبخ وآنية الاكل والشرب مثل الكوز والجرة والقدر والمغرفة وأشباه  
ذلك كذا في الجوهر والنيرة \* ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها فان خادمها اذا امتنعت  
(١) قوله والباجات هي الاكارع من الضأن أو غيره كما في برهان قاطع فقله باجة أو باجتين أي واحدة  
أو اثنتين من أكارع الضأن أو غيره اهـ مصححه

حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة وان كانا محدودين في قذف كان عليه  
حد القذف فان لم يكن الرجل أهلاً لوجوب الحد عليه كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرائط الاعان فيهما ثم طلقها ثلاثاً أو بأكثر  
يسقط الاعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو طلقها رجعي لا يسقط اللعان وصورت الاعان ما نص الله تعالى في كتابه رجل قذف  
امرأته أو مها من أهل اللعان فلم يرفع الامر الى القاضي فهي امرأته وان رفعت الامر الى القاضي يبدأ القاضي بالرجل فيحلفه كاذ كراه الله  
تعالى في كتابه وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يشترط لفظه المواجهة فيقول فيما ريتك به من الزنا وكر الكرخي اذا ذكر لفظ المغاية  
وأشارتني ثم تحلف المرأة وأنها منكم عن اللعان يحبسها القاضي حتى يلعن كما التعن صاحبها وقال الشافعي اذا امتنعت المرأة بعد لعان الزوج  
يقام عليها حد الزنا وان ادعت المرأة على زوجها القذف وأنكر الزوج فاقامت البينة على القذف لعن القاضي بينهما عندنا لان الثابت

بالبيعة كالنابت عينا واذا التناوفا فرغان العان فرق القاضي بينهما ما يكون طلاقا ولها النفقة والسكنى مادامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته ولها النفقة عندنا واذا نفي الرجل حمل امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فان جاءت بولد ستة أشهر فكذلك لاحتمال ان الولد حدث بعد النفي وان جاءت به اقل من ستة أشهر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحب السيرة لعن القاضي بينهما بلزم الولد أمه \* امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فافر الزوج بالاول ونفي الثاني لزومه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول واقر بالثاني لزماه وعليه حد القذف وان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن على الحي وهما ولدها وكذا الولدت ولدين أحدهما ميت فنفاهما الزماه ولا عن على الحي منهما وان ولدت ولدا فنفاه ولا عن القاضي بينهما ثم لدت من الغد ولدا آخر لزماه جميعا ولا لعان ماض فان قال بعد ذلك هما ابناى كان صادقا ولا حد عليه وما دام المتلاعنان على اللعان (٥٤٩) ليس له ان يتزوجها فان كذب الملاعن نفسه بعد اللعان كان له ان يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو صارت المرأة بعد اللعان بصفة لو كانت عليها لا يجري اللعان بينهما بان زنت أو ما أشبه ذلك كان له ان يتزوجها ولو صدقت المرأة تزوجها قبل اللعان يسقط اللعان ولا يجب الحد واذ التعن الزوج ثلاث مرات والمرأة كذلك ففرق القاضي بينهما جاز تفرقه ويقام الاكثر مقام الكل ويكون تارك السنة فان فرق قبل اكثر اللعان منها كانت الفرقة باطلة

### (باب العدة)

المعدات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والتوفى عنها زوجها والاعتداد قديكون بالحيض وقد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع الحمل أو بإسقاط سقط استئمان خلقه أو بعض خلقه \* أما المطلقة \* رجل تزوج امرأته نكاحا جائزا وطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة

عن هذه الاعمال لا تسحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة \* والنفقة الواجبة المأكل والملبس والسكنى أما الماء \* قول فالدقيق والماء والملح والطيب والدهن كذا في التتارخانية \* وكما يفرض لها قدر الكتابة من الطعام كذلك من الادام كذا في فتح القدير \* ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالشط والدهن وما تغسل به الرأس من السدر والخطمي وما تزيل به الدرن كالاشنان والصابون على عادة أهل البلد وأما ما يقصد به التاذن والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره ان شاء هيأه لها وان شأته كفاذا هيأه لها فعليه استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقطع به السهم وكذا لا غير ويجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجره للطبيب ولا الفصد ولا الحجامة كذا في السراج الوهاج \* وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبدينها من الوسخ كذا في الجوهرية النيرة وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى عن ماء الاغتسال على الزوج \* كذا ما وضوئها عليه غيبة كانت أو فقيرة وفي الصيرفية وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى الصدر الشهبندر رحمه الله تعالى وهو اختيار قاضيان كذا في التتارخانية في باب الغسل \* وأجرة القابلة عليها ان استأجرتها ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة فلنائل أن يقول على الزوج لانه مؤنة الوطء ويجوز أن يقال عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي \* رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فلا قاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر كذا في القنية ناقلا عن فتاوى قاضي بخان وصاحب المحيط \* امرأته جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انهم منكوحه الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير عرف ولا تقدير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسكب سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلا كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند أصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعهلم القاضي بالنكاح وأقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل ويفرض النفقة وان لم يقض بالنكاح وان حضر وأنكر كلفها القاضي باعادة البينة وان لم تعد يسترد النفقة كذا في الخلاصة \* اليوم القضاة يفرضون النفقة عذرا زفر والامام الثاني لمأجبة الناس كذا في الوجيز للكردي \* واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب \* كذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف

الصحة كان عليها العدة وتفسر الخلوة الصحيحة من كتاب النكاح وان كانت الخلوة فاسدة فان كان الفساد لا شرعي مع التمكن من الوطء حقيقة كصوم الغرض وصلاة الغرض والاحرام كان عليها العدة وان كان الفساد لا شرعي عن الوطء حقيقة لا يجب عليها العدة وكذا لو طلقها قبل الخلوة \* وعدة الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهور وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حيضها كان عليها الاعتداد بثلاث حيض كوامل ولا تحتسب هذه الحيضة من العدة كالا تحتسب من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا وفرق القاضي بينهما ان كانت الفرقة قبل الدخول لا يجب العدة وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت الفرقة لامن وقت الوطء وكذا لو كانت الفرقة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة أويسة وهي حرة فعدتها ثلاثة أشهر واختلفوا في حد الاياس قال بعضهم ان كانت بنت خمس وخمسين سنة ولا تحيض فهي آيسة رومية كانت أو غير رومية وعليه الفتوى والتي لم تحض قط فهي عتلة الصغيرة تعتد بالاشهر وان طلقها

زوجها في غرة الشهر تعتد ثلاثة أشهر بالادلة وان طلقها في خلال الشهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد ثلاثة أشهر بالايام كل شهر ثلاثون يوما وقال صاحباه تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالادلة وتكمل الشهر الاول ثلاثين يوما بالشهر الاخر وجنس هذه المسائل كثيرة فان كانت المعتدة عن الطلاق أو الوطء عن شبهة أو الموت حاملا فعدتها بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو حبلت بعد الوجوب فان خرج منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تزوج احتياطاً فان ولدت ولدين في بطن واحد ليس بينهما ستة أشهر تنقض عدتها بالولد الثاني لا بالاول وان كانت المعتدة بموكة أمة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد وهي من ذوات الحيض فعدتها في الطلاق والوطء حيضتان وان كانت من ذوات الا شهر فعدتها شهر ونصف وان كانت حاملا فبوضع الحمل وأم الولد اذا ماتت عنها مولاه (٥٥٠) أو اعتقتها تعتد بثلاث حيض وان حرمت على مولاه بسبب لا تجب عليه العدة حتى تعتق

لكن يزول فراش المولى عنها بالحرمه حتى لو ولدت ولدا لسنة أشهر من وقت الحرمه لا ينبت النسب من المولى ما لم يدع مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقباعلى النكاح لان ما صار ملكا للمولى وان ادى الكتابة فعتق فسد النكاح ولا عدة عليها لانها تحل لزوجهها بملك اليمين وان مات المكاتب بعد ما اشتراها ان مات عاجزا تبطل الكتابة ويصيران مملوكين للمولى فهذا \* رجل مات عن امرأته الامسة فليزنها الاعتداد بشهرين وخمسة أيام دخل بها أو لم يدخل وان مات المكاتب عن وفاة فسد النكاح لانه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته ويملك رقية امرأته فان لم يكن دخل بها فعدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه تعتد بثلاث حيض لانها أم ولد تعتق بموت السيد وان لم تكن ولدت منه كان عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على الحرة أربعة أشهر وعشروا وحكي عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال تعتد أربعة أشهر وعشرين ليال لان الله تعالى ذكر العشر مد كراوجع اليا ليذكر بلفظ الذكر وجمع الايام يذكر بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة أمة فعدتها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة \* صبي مات عن امرأته حامل فظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استقساما وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالشهور وهو روية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهور في قوله \* والمتوفى عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترتز زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتقسم ذلك انها تعتد بأربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين لم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال أمانة في يده أو ديناً أو مضاربة أو بأخذ منها كقبلاها أو كذا أيضا يحلفها القاضي بالله ما أعطهاها النفقة ولم يكن بينكم سبب يسقط النفقة من نشوز أو غيره كذا في الجوهره النيرة وان علم القاضي أحدها ما مال الزوجية أو المال محتاج الى الاقرار بما ليس بعلم عنده وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضي فأرادت المرأة اثبات المال أو الزوجية أو مجموعهما بالبينه ليقضى لها في مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لانه قضاء على الغائب وقال زفر رحمه الله تعالى يسمع بينتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والا تؤمر بالاستدانة فقلت الثلاثة وعلمه عمل القضاة اليوم وبه يقضى كذا في العيني شرح الكنتز \* ثم اذا رجع الزوج ينظر ان كان لم يحل لها النفقة فقدمه في الامر وان كان قد عجز وأقام البينة على ذلك أو لم تقم له بينة واستحلفها فسلكت فهو بالخيار ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من الكفيل ولو أقرت المرأة انها كانت قد عجلت النفقة من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع \* وان رجع الغائب وأنكر النكاح فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال وديعة فله أن يأخذ منه من أيها شاء ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من المودع وأما في الدين فأخذ من الغريم ثم رجع الغريم على المرأة كذا في التتارخانية \* واذا رجع الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع الا اذا قالت مينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في العتابة \* وان قال الدافع كنت أعلم بالزوجية ولا أعلم طلاقها لا يضمن ويحلف على أنه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي \* الوديعة أولى من الدين في البدانة لانفاق عليها وبعد ما أمر القاضي المديون أو المودع اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الا ببينة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كانت الوديعة والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها أن تبيع شيأ من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا يبيع ذلك في نفقتها عند الكل قال وينفق عليها من غلة الدار والعبد الذي هو للغائب كذا في المحيط \* المفقود بمنزلة الغائب كذا في فتاوى قاضيان \* في كل موضع كان للقاضي أن يقضى لها بالنفقة في مال الزوج فلها أن تأخذ من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء \* واذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال احبسها بالها نفقتها منه كان له ذلك كذا في المحيط \* ولو قضى القاضي بالنفقة فعلا اطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية \* ولا يفرق بين عجز عن النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه كذا في الكنتز \* ظهور العجز عن النفقة انما يكون اذا كان الزوج حاضرا أو اذا غاب الرجل عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف

منه كان عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على الحرة أربعة أشهر وعشروا وحكي عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال تعتد أربعة أشهر وعشرين ليال لان الله تعالى ذكر العشر مد كراوجع اليا ليذكر بلفظ الذكر وجمع الايام يذكر بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة أمة فعدتها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة \* صبي مات عن امرأته حامل فظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استقساما وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالشهور وهو روية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهور في قوله \* والمتوفى عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترتز زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتقسم ذلك انها تعتد بأربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين لم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

لا تنقضي عدتها حتى تتم المدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تنقضي عدتها ما الفار بثلاث حيض وسند كرم مسائل الفرار بعد هذا في فصل على حدة وكذا الرجل إذا طلق إحدى امرأته بعين ما دخل به ما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثاً في صحته بغير عينها ثم مات قبل البيان يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو قال لامرأتين له أحداً كما طلق ثلاثاً ثم بين الطلاق في أحدهما في المرض ومات قبل انقضاء العدة كان عليه الاعتدال بأربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض العدة تنقضيان بعدة واحدة عندنا كاستمان جنس واحد أو من جنسين صورة الأولى المطلقة إذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر ووطئها الثاني وفرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني أن يتزوجها لانقضاء عدة الأول وليس لغيره أن يتزوجها (٥٥١) حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني في

نفقة لها هذه المرأة فرفعت المرأة الأمر إلى القاضي فكتب القاضي إلى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما فهل تقع الفرقة قال شيخ الإسلام نعم إذا تحقق العجز عن النفقة قال صاحب الذخيرة الصحيح أنه لا يصح قضاؤه فإن رفع هذا القضاء إلى قاض آخر فجاز قضاؤه الصحيح أنه لا ينفذ لأن هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا أن العجز لم يثبت كذا في النهاية إذا حاضت المرأة زوجها في نفقة ماضية من الزمان قبل أن يفرض القاضي لها النفقة وقبل أن يتراضيا على شيء فإن القاضي لا يقضي لها بنفقة ماضية عندنا كذا في المحيط استندت على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون منطوعة بالاتفاق سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً ولو انفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج وكذا إذا استندت على الزوج سواء كانت استندت بما بذن القاضي أو بغير ذنبه غير أنها كانت بغير ذنب القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغير أن يطالب الزوج بما استندت وإن كانت باذن القاضي إما أن تحيل الغير على الزوج فيطالبه بالدين كذا في البدائع وإذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا على نفقة كل شهر فست أشهر ولم يعطها شيئاً من النفقة وقد كانت استندت فانفقت أو انفقت من مال نفسها ثم ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا إذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما إذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستندت ثم مات أحدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر وهو الصحيح وكذلك في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في المحيط ولا ترد النفقة المجهلة ولو فائمة لموت أحدهما أو طليقة أياها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج ولو أعطى النفقة للتي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منتهى ما قاله الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن أعطاهم أدهم كان له أن يرجع إلا أن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ أن أعطى النفقة بشرط فقال أنفق عليك على أن تتزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كان له أن يرجع عليها وإن لم يزد كذا إلا أنه عرف دلالة أنه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لم يرجع وقال الشيخ الإمام الاستناد ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لأنه رشوة كذا في فتاوى قاضيهان وإذا كان حال الزوج في العسرة معلوماً للقاضي فالقاضي لا يجبره هكذا في المحيط وإن لم يعلم القاضي أنه معسر وسأت المرأة حبة بالنفقة لا يجبره القاضي في أول مرة لكن يأمره القاضي بالاتفاق ويجبره أنه يجبره إن لم ينفق عليها فإن عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً حبة القاضي وكذا في دين آخر

حق الغير وإن كان طلاق الأول رجعي كان للأول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني لأنها في عدة الأول ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني وإن حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدة ثلثاً جميعاً وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها إذا وطئ بشبهة تنقضي العدة الأولى بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حيض تراها في الأشهر واثله أعلم (فصل في انتقال العدة)

المطلقة الصغيرة إذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فإنها تستقبل العدة بثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجعية وكذا الآية إذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت أو حبلت تستقبل العدة بثلاث حيض وفي الحمل بالوضع ولو اعتدت المطلقة بحية أو حيضتين ثم ارتفع

حاضها لا يخرج من العدة ما لم يأنس فإذا أيسر تستقبل العدة بالأشهر ولو اعتدت الآية بالأشهر ففرغت من العدة وتزوجت بزواج آخر ثم حاضت أو ولدت فعلى القول الذي لا يأس حدة مردوم ترى من الدم لا يكون حيضاً لا يفسد نكاحهما مع الثاني وعلى القول الذي ليس بالأياس حدة مردوم ترى الآية من الدم يكون حيضاً يفسد نكاحهما مع الثاني رجل طلق منكوحته الأمة ثم عتقت في العدة فإن كان الطلاق رجعيًا تستكمل عدة الحرائر عندئذ لا يزداد حالها حال بقاء النكاح فتزداد العدة وفي الطلاق البائن لا تزداد عدتها بالعق و عند الشافعي رحمه الله تعالى لا تتغير عدتها في الوجهين وإن ماتت زوج الأمة وعتقت في عدة الوفاة فعدتها شهران وخمسة أيام لا تتغير كالتغير بالعق في الطلاق البائن والحرة المطلقة إذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيًا تنقلب عدتها عدة الوفاة وإن كانت مبتوتة فإن كانت لا تثر زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وإن كانت تثر تنجمع بين الحيض والأشهر المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا تثر من سنتين من وقت الموت



يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة لستة أشهر وزيادة فتجعل كأنهم تزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة وحلت من الثاني أم ولد مات عنها مولاها وهي في الشكاح رجل أو عدة رجل لا يلزمها عدة موت المولى فإن طلقها تزوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحرائر وإن أعتقها وهي في العدة عن طلاق رجعي تتغير عدتها وإن كان الطلاق بالتأثير فإذا انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلاث حيض وقال الشافعي رحمه الله تعالى حيضة واحدة وإن كانت لا تحيض فثلاثة أشهر وإن كانت حاملا فبوضع الحمل وإن قبلت ابن مولاها فكذا ذلك إذا مات المولى وإن ماتت زوج أم الولد ومولاها وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام ولا يعلم أيهما مات أولاً اعتدت أربعة أشهر وعشرا وإن كان بين موتها شهرين وخمسة أيام أو أكثر اعتدت أربعة أشهر وعشرا وثلاث حيض وإن لم يعرف ما بين موتها يجمع بين عدة الوفاة وثلاث حيض في قول (٥٥٣) أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد أربعة أشهر وعشرا ولا

يشترط فيها الحيض وإن كان الطلاق رجعا ثم مات المولى فكذا ذلك ولا تترث هذه المرأة من زوجها ❀ وقد يجب على المرأة أربع عدد صورتها الأمة الصغيرة طلقها الزوج رجعا فإنها تعتد بشهر ونصف فإن بلغت في العدة وحاضت تنقلب عدتها إلى حيضتين فإن اعتقها المولى في العدة تصبح عدتها ثلاث حيض فإن مات زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها أربعة أشهر وعشرا ❀ الكتابة إذا كانت تحت مسلم فعدتها عدة المسلمة في الطلاق والوفاة الحرة كالحره والأمة كالأمة وإن كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في الطلاق والوفاة عند أبي حنيفة إلا أن تكون حاملا فتمنع من التزوج حتى تضع حملها وقال أبو يوسف ومحمد عليها العدة والمهاجرة لا عدة عليها ❀ رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين إن كذبته في الإسناد أو قالت

غير النفقة وإذا حبسه القاضي شهرين أو ثلاثا يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة أشهر والصحيح أنه ليس بمقدر بل هو مفوض إلى رأي القاضي إن كان في أكبر أم أنه لو كان له مال لصخر ويؤدى الدين بحلى سبيله ولا يمنع الطالب عن ملازمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقعد في مكان ولا يمنع عنه عن التصرف وإن كان غنيا لا يخرج منه حتى يؤدى الدين والنفقة إلا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو موسر وطلبت المرأة حبسه لأن يحبسها إلا أنه لا ينبغي أن يحبس في أول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس إلى مجلسين أو ثلاثة فيعظه في كل مجلس تقدم عليه فإن لم يدفع حبسه حينئذ كافي سائر الديون كذا في البدائع ❀ وإذا حبسه لا تسقط عنه النفقة وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع على الزوج إذا ظهر له مال فإن قال الزوج للقاضي احبسها معي فإن لي موضع في الحبس خاليا فالقاضي لا يحبسها معه ولكنها تصير في منزل الزوج ويحبس الزوج لها كذا في المحيط ❀ وإذا حبس للنفقة فما كان من جنس النفقة سلمه القاضي إليها بغير رضاه بالاجماع وما كان من خلاف الحبس لا يبيع عليه شيئا من ذلك ولكن يأمره أن يبيع بنفسه وكذا في سائر الديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع عليه كذا في البدائع ❀ ثم إذا ثبت للقاضي ولاية البيع غنهما يبدأ بالعروض فإن لم يفت عن العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العقار كذا في الذخيرة ❀ رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذا في النفقة كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولو اختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج والبينة بينهما كذا في الوجيز للكردي ❀ وإذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولها على الزوج بقيمة المهر فأعطاهما شيئا ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الإمام الاجل الزاهد شيخ الاسلام خواهر زاد هذا إذا كان المؤدى شيئا يعطى في المهر عادة أما إذا كان شيئا لا يعطى في المهر عادة كقصعة تر يدور غنم وطبق فاكهة وما أشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا في المحيط ❀ وإذا اختلفا فيما وقع الصلح عليه أو الحكم به من النفقة في الجنس أو القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة وإذا بعثت إليها ثوب وقالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالقول قول الزوج مع عينية إلا أن تقيم المرأة البينة أنه بعث به هدية وإن أقام البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك إن أقام كل واحد منهما البينة على إقرار الآخر بما ادعاه وكذلك إن بعث بالدرهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط ❀ وإذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع اليقين كذا في المحيط ❀ امرأة قالت

ان

لا أدري كان عليها العدة من وقت الاقرار أو لها النفقة والسكنى وإن صدقته في الإسناد ذكر في الأصل ان

عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر تصديقها إلا في إبطال النفقة ❀ الحررة المطلقة إذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق في أقل من شهرين وهو المختار ❀ المرأة إذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر ❀ رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الأول ❀ امرأة الغائب إذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجيانه فإن كان الذي أخبر بموته شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عددا لوسعها أن تعتد وتزوج هذا إذا لم يؤرخا فإن راخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فهدمها الأولى ❀ رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم قال كنت حلفت أن تزوجت ثيبا فهي طالق ثلاثا ولم يعلم أنها ثيب فبقي الطلاق باقرا ثم إن صدقته المرأة كان لها نصف المهر

بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء لا نفقة لها لانها صدقته في وقوع الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في البين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى لانها تزعم ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول \* رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت حيضتين جامعها مكرهه ان جامعها وهو ينكر طلاقها يلزمها عدة مستقبله وان كان مقربا بالطلاق وجامعها على وجه الزنا لا يستقبل العدة وكذا الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا وثلاثا قائم معها زمانا ان قائم وهو ينكر طلاقها لا تنقض عدتها وان اقام وهو مقتر بالطلاق تنقض عدتها \* رجل طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس فالحاضت حيضتين وطئها فحبلت ثم اقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها \* رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣) لا تجب على الزوج الاول نفقتها مادامت وسكناها على الاول بخلاف المنكوحه اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣) لا تجب على الزوج الاول نفقتها مادامت

في العدة لانها حين زوجت نفسها ووجبت عليها العدة من الثاني صارت ناشئة فلا تستحق النفقة اما المبتوتة لم تنزع نفسها بالتزوج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل التزوج \* رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وقد فرق بينهما كان عليها العدة بثلاث حيض من وقت الفقرة \* صغيرة بلغت فرأت يومادما ثم انقطع حتى مضى سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعتد بثلاثة أشهر لان الدم اذ لم يستمر ثلاثة ايام لا يكون حيضا فبقيت من ذوات الاشهر \* رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العسة على شئ ان كانت عدتها بالاشهر جاز الصلح لان زمان العدة معلوم وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن ان يجعل الصلح ابراء عن البعض لان البراء عن النفقة بعد الطلاق لا يصح

ان زوجي يريد ان يغيب عني وطلبت كفيلا بالنفقة (١) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لها ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسانا وعلية الفتوى \* ولو علم انه يمكث في السفر أكثر من الشهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* رجل ضمن لامرأة غيره النفقة والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل الآن يسمى لكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج مع المرأة اصططحا على شئ بمقدار نفقة كل شهر ثم ضمنه كذا في الذخيرة \* وان كفلا للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة أبدا وما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه واذا كفلا انسان بنفقة شهر أو سنة فطلقها زوجها بان أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة \* رجل خاصته المرأة الى القاضي في النفقة فقال لها أبو الزوج أنا أعطيك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة كذا في فتاوى قاضيان (٢) \* المرأة اذا أبرأت الزوج عن النفقة بأن قالت أنت بري من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك فان لم يفرض القاضي لها النفقة فالبراءة باطلة وان كان فرض لها القاضي كل شهر عشرة دراهم يصح الابراء من نفقة الشهر الاول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعد ما سكنت شهرا أبرأتك من نفقة ما مضى وما يستقبل ببرا من نفقة ما مضى ومن نفقة ما يستقبل بقدر نفقة شهر ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في التحنيس والمزيد \* ولو قالت أبرأتك من نفقة سنة لا يبرأ الا من شهر الا أن يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير (٣) \* واذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز ثم الاصل في جنس مسائل الصلح عن النفقة أن الصلح عن النفقة من الزوج حين متى حصل بشئ يجوز للقاضي أن يفرض على الزوج في نفقتها بحال يعتبر الصلح بينهما مقديرا للنفقة ولا يعتبر معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل تراضي الزوجين على شئ لكل شهر أو كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراضيها مع الصلح على شئ لكل شهر واذا وقع الصلح على شئ لا يجوز للقاضي أن يفرض على الزوج في نفقتها بحال كالووقع الصلح على عبدا أو ثوب ينظر ان كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراضيها على شئ لكل شهر يعتبر الصلح بينهما مقديرا للنفقة أيضا وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراضيها مع الصلح على شئ لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معاوضة وفائدة اعتبار التقدير أن تجوز الزيادة على ذلك

(١) مطلب في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة (٢) مطلب في الابراء عن النفقة (٣) مطلب مسائل الصلح عن النفقة وانه يعتبر معاوضة أو تقدير لها

(٧٠ - فتاوى اول) حال قيام النكاح ولو صالحته عن أجرة رضاع الولد بعد اليمنونة على شئ جاز الصلح ولو صالحته من السكنى على دراهم لا يجوز \* (فصل فيما يحرم على المعتدة) \* الحرة المسلمة في عدة طلاق أو فرقة سوى الموت لا تخرج ليل ولا نهارا للضرورة من خوف انهدام أو حرق أو ضياع مال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها الى النفقة ولا تبث الا في بيت زوجها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تبث في غير بيت زوجها أقل من نصف الليل والمعتبر في ذلك البيت الذي تسكن فيه قبل الفقرة اما المتوفى عنها زوجها ان كان يكفيها نصيبا من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها فان كان في الورثة من لا يكون محرما ان أمكنها ان تسترا وتأخذ بينا وبين الورثة مما باتسكن في ذلك وان كان لا يكفيها أو لا يمكنها كان لها ان تخرج لهذه الضرورة وكذا اذا خافت على متاعها في ذلك البيت ثم لا تخرج بعد ذلك عن المكان الذي اتقلت اليه ولو طلق امرأته وهي معه في الخيمة والزوج ينتقل من موضع الى موضع للكلا والماء ان كان لا يدخل



عليها وان أراد ان يزوجهما غير لايجوز حتى تحيض حيثن فإن أعتقهما كان عليهما عداً فان عداً فسداً النكاح وفيه الحداد وعداً العتق ولا حداد فيها فكذا في الحيضين دون الثالثة ولو أعتقها بعد ما حاضت حيثن بعد فساد النكاح كان عليهما ان تعتد بثلاث حيض ولا حداد فيها والمعتدة عن نكاح فاسد تخرج ولا حداد عليها كالا نجب عليها عداً الوفاة ولا حداد على الكآبة \* (فصل في المعتدة التي تترث) \* رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ورثت كل الطلاق في العدة أوفي المرض وكذا الوفاة المرأة في العدة ورثها الزوج وان أبانها في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لم تترث وان أبانها في المرض ان أبانها بسؤالها لاثرت أيضاً وان أبانها بغير سؤالها ثم مات وهي في العدة ورثته عند ما وان مات بعد انقضاء العدة لم تترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها الميراث والاصل فيه ان أحد الزوجين اذا باشر الفرفة بعد ما نعلق حتى لا تخرجه ورثه الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب (٥٥٥) من حاله الهلاك بمرض أو غيره لا باصل المرض لان الآدمي لا يسلم عن المرض

وليس كل مرض يفضي الى الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا ان كان المريض رجلاً قد أضناه المرض حتى صار صاحب فراش وبجـز عن القيام بالمصالح الخارجة ويرداد كل يوم مرضه يتعلق حتى لا تخرجه لان الغالب من حاله الهلاك فاذا طلق امرأته في هذه الحالة يكون فاراً وان كانت المرأة مريضه قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصلي فاقعة ولا تذهب الى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها العجز عن المصالح الداخلة وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب ويحيى في حوائجه ويحتم كل يوم فهو كالصحيح والمفالج الذي لا يزاد في مرضه كل يوم فهو كالصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله

بمنزلة المكاتب كذا في المحيط وان زوج أمته من عبـده فنفقة على المولى بؤاًها أولاً وكذا في الكافي \* فان قال المولى لا أنفق عليها يجـز على ذمتها كذا في التارخانية \* ولزوج ابنته من عبـده فلها النفقة على العبد كذا في البدائع \* المتكسوة اذا كانت أمة ان بؤاًها المولى يتناهاها النفقة والا فلا وكذا المدبرة وأم الولد والتبوة أن يجـز لي بينهما بين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بؤاًها المولى يتناهاها أن يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدم ولو بؤاًها ميتاً يبدله أن يستخدمها يجـز في أوقات مولاهما فخدمه من غير أن يستخدمها قالوا لا تسقط نفقتها كذا في البدائع \* ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها أو دل المولى ونحوها من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط \* المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالمرة ولا تحتاج الى التبوة كذا في فتاوى قاضيان \* سئل والدي رحمه الله تعالى عن أمة زوجها مولاهما من انسان وهي مشغولة بخدمة السيد بطول اليوم وتشتغل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التارخانية ناقل عن النجدة \* واذا تزوج العبد أو المدبر أو المكاتب امرأته باذن المولى فولدت امرأته وأولادها لا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت أمهم أم حرة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه ففيم اذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليهم او فم اذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فالاولاد بمنزلة ما فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما اذا كانت أمة لرجل آخر فنفقة الاولاد على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام ان كان للام مال وان لم يكن لها مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالأقرب وكذا ان طاراً تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب كذا في ذخيرة \* وان كان مولى الامه أو أم الولد والمدبرة فقيرا أو ابواً الاولاد غنياهـل يؤمر الاب بالانفاق فان كان الولد من الامه لا يؤمر الاب بذلك وان كان الولد من أم ولد أو مدبرة يؤمر الاب بالانفاق عليهم كذا في المحيط \* ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضيان \* رجل كاتب عبده وأمته فزوجها منه فولدت ولداً فنفقة الولد على الامه دون الاب وهذا بخلاف ما لو وطئ المكاتب أمة نفسه فولدت له ولداً فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب أمة رجل فولدت منه ولداً ولم تلد حتى اشتراها المكاتب فولدت ولداً فنفقة الاولاد على المكاتب كذا في المحيط \* الكسوة واجبة عليه (١) بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة صيفاً وشتاء كذا في التارخانية ناقل عن السنايع \* وانما فرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر مرة كذا في المبسوط \* وفرض لها الكسوة مئة ستة أشهر ليس لها غير ما حتى تمضي المدة

### (١) مطلب في الكسوة

صاحب فراش فهو كالصحيح وان طلق صاحب الفراش امرأته ثم قتل أو مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار والذي يكون موارياً للعدو في صف القتال اذا طلق لا يكون فاراً وان خرج للبراز عن الصف وطلق يكون فاراً وعن أبي حنيفة في النوادر لا يكون فاراً والمحبوس بقصاص أو رجـم اذا طلق لا يكون فاراً وان أخرج ليقـتل وطلق يكون فاراً راكب الجراد اذا انكسرت سفينته وبقي على لوح فطلق يكون فاراً وان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فاراً ولو كان صاحب فراش فطلق ثم صرع ثم مرض ومات في العدة لا يكون فاراً ولو قال المريض لامرأته كنت طلقك ثلاثي صحتي وكذبته المرأة ثم مات وهي في العدة ورثته المرأة ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقاً بثلاث قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلاثاً ثم تزوجه في العدة طلق ثلاثاً فان مات وهي في العدة فهذه موت في عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فبطل حكم ذلك الطلاق وان وقع الطلاق بعد ذلك الآن التزوج يصلح به ما فلا يصبر فاراً وعلى

قول محمد عليها تمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في العدة لم ترث \* اذا رتد الرجل والعياذ بالله فقتل أو طلق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو ولحقت بدار الحرب ان كانت الردة في العدة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استخسانا وان ارتد معا ثم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم منهم لا يرثه المرتد وان مات المرتدان كان النسي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في العدة لم ترث \* اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استخسانا \* امرأة طلقها زوجها ثلاثا وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في العدة كان القول قول المرأة ولو كانت الاممة قد عتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج (٥٥٦) وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى الاممة

قد كنت أعتقته في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كابية تحت مسلم فأسلمت ومات زوجها انقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة \* مريض طلق امرأته ثم قبلت ابن زوجها لا ترث \* مريض قال لامرأته الاممة اذا أعتقت فأنت طالق ثلاثا فاعتقها مولاهما ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته الاممة أنت طالق ثلاثا غدا وقال لها لمولاهما أنت حرة غدا أو بدأ المولى ثم الزوج فجاء غدا يقع الطلاق والعتاق ولا ترث المرأة ولو قال المولى لامته أنت حرة غدا وقال زوجها أنت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم الزوج بكلام المولى يكون فارا والا فلا \* رجل أعتق أمته وهي تحت زوج ثم

فان تخلفت قبل مضيه ان كانت بحيث لو لبستها باسمه نادى تخلفي لم يجب عليه والا وجب وان بقي الثوب بعد المدة ان كان بقاؤه لهدم اللبس أو لبس ثوب غيره أو لبسه يوما دون يوم فانه يفرض لها كسوة أخرى والا فلا كذا في الجوهر النيرة \* ولو ضاعت الكسوة أو النفقة أو سرق لم يجدد غيرها حتى يرضى الفصل بخلاف المحرم كذا في غاية السروجي \* ويجب عليه أن يعطيها ما يفتقر للقة ودعا عليه على قدر حال الزوج فان كموهرا وجب عليه طنفسة في الشتاء ونظف في الصيف وعلى الفقير حصير في الصيف ولبد في الشتاء ولا تكون الطنفسة والنظف الا بعد أن يسقط حصير كذا في السراج الوهاج \* قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم أيضا والكسوة للخادم على الميسري الشتاء قيص كرباس وازار وكساء كثرخص ما يكون في الصيف قيص مثل ذلك وازار وعلى الميسري الشتاء قيص زطى وازار كرباس وكساء رخيص وفي الصيف مثل ذلك فقد أو جب لها في الشتاء من الكسوة أكثر مما يجب عليه في الصيف ثم لم يفرض لخادمته النصار قال في الكتاب ولخادم المرأة المكعب والخف بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان الخادم وكسوته فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان الا أنه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط \* والله أعلم بالصواب

(الفصل الثاني في السكنى) \* يجب السكنى لها عليه في بيت خال عن اهلها وأهلها الا أن تختار ذلك كذا في العيني شرح الكفر \* وان أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته فان علم القاضي أن الامر كما قالت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان جيران هذه الدار قوم صالحين أقرها هناك ولكن يسأل الجيران عن صنعه فان ذكره كروا مثل الذي ذكرت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي في حقها وان ذكره أو أنه لا يؤذيها فالقاضي يتركها عنه وان لم يكن في جواره من يؤثق به أو كانوا يميلون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج أن يسكنها في قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبني الامر على خبرهم كذا في المحيط \* امرأة أبت أن تسكن مع زوجها أو مع أحائها كأمته وغيرها فان كان في الدار بيت وفرغ لها بيتا وجعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها الا بيت واحد فلها ذلك وان قالت لا أسكن مع أمته ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك كذا في الظهيرية \* وبه أفتي برهان الأئمة كذا في الوجيز للكردي \* واذا أراد الزوج أن يمنع أباه أو أمه أو أحدا من أهلها من

طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعتقها أو لا يعلم يكون فارا اذا مال المولى المريض لامرأته الكافية اذا أسلمت فأنت طالق الدخول ثلاثا فأسلمت ثم مات الزوج كان فارا \* امرأة ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا في العدة فجدد وحلقه القاضي خلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه بعد موته لا يصح تصديقها \* مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار فانا نطالقا فان ثلاثا دخلتا الدار معا ثم ماتت وهما في العدة ورثتا وان دخلت احداهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية \* رجل قال لامرأته في صحته ان شئت أنا وفلان فأنت طالق ثلاثا ثم مرض فساء الزوج والاجنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا ترث وان شاء الاجنبى أو لا ثم الزوج ورثت \* واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة بطلها ثم ماتت في العدة ان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب والعنة والعان في قول أبي حنيفة لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة الواقعة بخيار

البلوغ من الصغيرة وخيار العتق ورد قال امرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا لغرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال ابو القاسم الصفاق لا تراث والصحيح هو الاول \* امرأه قالت لزوجه المريض طلقني فطلقة هائلان ثم مات وهي في العدة كان لها الميراث لانه صار مبتدئا فلا يبطل حقه في الميراث كالموت طلقني تطليقة رجعية فابانها \* المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قديما فهو بمنزلة المريض فيكون فارا فان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليس بقائه وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان يبري برؤه بالتداوى فهو بمنزلة المريض وان كان لا يبري فهو بمنزلة الصحيح وقال ابو جعفر الهندي ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان يزداد مرة واحدة ينقص أخرى يتظر ان مات بعد ذلك لسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل السنة فهو بمنزلة المريض (٥٥٧) وروى أبو نصر العراقي عن أصحابنا انه يتظر ان كان يصلي قاعدا فهو بمنزلة المريض وان كان يصلي مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام بعصالح خارج البيت وهو بقدر على القيام بعصالح داخل البيت قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بجوارحه سواء كان في البيت أو خارج البيت فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن العصالج خارج البيت يعتبر مريضا وقد ذكرنا \* مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدتي كان القول قولها مع البين فان نكحت لا تراث فان حلفت ورثت ولو أنهم لم يقل شيأ حتى تزوجت قبل موت المريض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو أنها لم تتزوج لكنها قالت بعد الطلاق أيسر ثم مات زوجها بعد ما مضت ثلاثة

الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها الزبارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن الكسوة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* وقبل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين في كل جمعة مرة وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي \* وهل يمنع غير الابوين من الزبارة قال بعضهم لا يمنع المحرم من الزبارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة أن تخرج لزبارة المحارم كالمسالة والعمة والاخت فهو على هذه الاقوال كذا في فتاوى قاضيخان \* وليس للزوج أن يمنع والديه وولدها من النظر اليها وكلامها في أى وقت اختاروا هكذا في الهداية \* في مجموع النوازل فان كانت قابله أو غسالة أو كان لها حق على آخر أو لا آخر عليها حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وما عداه من زبارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا ياذن لها ولا تخرج ولو أذن وخرجت ~~كانا~~ انا عاصمين ونمنع من الحرام كذا في فتح القدير \* ولو أذن لها في الخروج الى مجلس الوعظ انطأ عن البدع لا بأس به ولا تسافر مع عبدها ولو خصها ولا مع ابنها الجوهري ولا بأخيه ارضاعا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالعلام المحرم الذي لم يحتمل الا أن يكون مراهقا ابن ثني عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تنسئ تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج امها كذا في الوجيز للكردي \* وليس لها أن تعطى شيئا من بيته بغير اذنه ولا تصوم غير فرض كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الثالث في نفقة المعتدة) \* المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو ثلاثا محلا كانت المرأة أو لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان \* الاصل أن الفرقه متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعنى من جهة غيرها فلها النفقة فللملاعة النفقة والسكنى والمبانة بالخلع والايلا ورد الزوج ومجاعة الزوج امها تستحق النفقة وكذا امرأه العنين اذا اختارت الفرقه وكذا ام الولد والمدره اذا اعتقتا وهما عند زواجهما وقبوا وهما المولى ميتا واختارتا الفرقه وكذا الصغيرة اذا أدركت فاخترت نفسها او كذا الفرقه لعدم الكفاة بعد الدخول كذا في الخلاصة \* وان ارتدت أو طاعت ابن زوجها أو أباه أو لمسته شهوة فلا نفقة لها استحسننا ولها السكنى وان كانت مستكرهة فلا تسقط نفقتها كذا في البدائع \* فان أسلت المرتدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نُسرت فطلقة هائم ترك النشوز فلها النفقة كذا في محيط السرخسي \* والاصل في هذه ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان زال سبب الفرقة

أشهر من وقت اقرارها لاميراث لها وان تزوجت بزواج وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول وبفسد نكاح الثاني ولو أنهم لم تلد بعد التزوج ولكنها قالت حضت كان للزوج الثاني ان يصدقها ولا يفسد نكاح الثاني وتصير كالمعتدة اذا اقترنت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكرت انقضاء العدة لا يصح انكارها \* (فصل في النسب) \* امرأه ولدت بعد موت زوجها ما بين وبين سنتين ان صدقتها الورثة في الولادة ثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظة الشهادة لتبوت النسب في حق غيرهم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط كما يشترط نصاب الشهادة وان حددت الورثة الولادة لا تثبت الولادة بالنسب الابشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يثبت بشهادة القابلة وكذا المستبينة والمطلقة طالما قار جعيا اذا ادعت الولادة عند أبي حنيفة لا تثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحبل ظاهرا



أو كان الزوج اقربا للحبل واجمعوا على ان المنكوحه اذا قات ولدت منك وانكر الزوج ثبت الولادة بشهادة القابلة ولا تلاعن بينهما واذا امتنع اللعان لعنى من قبل الزوج كان عليه حدا القذف هذا اذا لم تقر المرأة بقضاء العدة فان اقربت بانقضاء العدة بعد زمان تنقضى فيه العدة ثم ولدت لسته اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه من الزوج وان ولدت لاقل من ذلك يثبت النسب ويظل اقرارها والايسة التي تعتد بالاشهر اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقربت بانقضاء العدة أو لم تقر والصغيرة اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت اذا اقربت بانقضاء عدتها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والباثن فيه سواء وان لم تقر بانقضاء العدة وادعت انها حامل فان كان الطلاق بان يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان الطلاق رجعيا (٥٥٨) يثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحبل ولم تقر بانقضاء العدة

قال أبو حنيفة ومحمد هذا وما لو اقربت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء وقال أبو يوسف هذا وما لو ادعت الحبل سواء المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة ولدت به - ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لم يلزم الاول ثم يطران ولدت لسته اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا رجل تزوج امرأة فجاءت بولد فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج \* رجل تزوج امه فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه بحكم النكاح وان جاءت به لسته اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان طلقها ثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق \* (كتاب العتاق) \* أسباب استدانت العتق كثيرة منها الاعتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ما لا يقرب ومنها العبد المسلم اذا زالت يد الكافر عنه وصورته الحربى اذا دخل دارا بامان واشترى عبدا مسلما ودخل به دار الحرب يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق ولو أسلم العبد الحربى في دار الحرب لا يعتق في قولهم ومن اذا أقر بحرية عبدا انسان ثم ملكه والاعتاق على وجه مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين بديل وبغير بديل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل بدون النية وكناية لا تامل الا بالنية من الفارسية والعربية \* (فصل في صريح العربية) \* رجل قال لعبد اعقتك حررتك انت حررت عتقك انت مولاي او ناداه فقال يا حرت يا عتقك يا مولاي او قال هذا عتقك او قال هذا مولاي فان قال انت مولاي وقال عتقتك به في الدين لا يصدق قضاء وكذا لو قال انت حر وقال عتقتك من العمل

كذا في البدائع \* وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها الا العين الردة ولكن لانها تحبس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة فان تابت ورجعت الى بيته فلها النفقة ولو ال العارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا أو بائنا فاما المعتدة عن طلاق رجعي اذا ارتدت فحسبت أولا فلا نفقة لها كذا في الكافي \* ولو طاعت ابن زوجها أو أباه في العدة أو أسسته بشهوة فان كانت معتدة عن طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق بائنا أو كانت معتدة عن فرقة بغير ملاق فلها النفقة والسكنى بخلاف ما اذا ارتدت في العدة ولحققت بدار الحرب ثم عادت وأسملت أو سببت وأعنت أو لم تعتق فلا نفقة لها كذا في البدائع \* لان نفقة لا توفي عن امرأة زوجها سواء كانت حاملا أو حائلا الا اذا كانت أم ولد (١) وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في السراج الوهاج \* ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست بحق عليها تسقط النفقة والمعتدة اذا كانت لا تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتبرز زمانا لا تستحق النفقة كذا في الظهيرية \* ولو طلقها وهي ناشئة فلها أن تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالت العدة فارتفع الحيض كان لها النفقة الى أن تصير آيسة وتنقضى عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع البين فان أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت السنتان ولم تلد وقالت كنت أظن أني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة الى أن تنقضى عدتها بالحيض أو تصير آيسة وتنقضى عدتها بالاشهر كذا في فتاوى قاضيان \* وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيض فلها النفقة وكذلك لو كانت صغيرة يجامع مثلها فطلقها بعد ما دخل بها أنفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت فيها واستقبلت عدة الاقراء أنفق عليها حتى تنقضى عدتها كذا في البدائع \* واذا خرج أحد الزوجين الحرين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانه نفقة للمرأة وكما تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة كذا في فتاوى قاضيان \* ويعتبر في هذه النفقة ما يكفيها وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح المعتدة اذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض القاضي شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذا في المحيط \* واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عدتها وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن يقبض شيئا من الزوج فان

(١) قوله الا اذا كانت أم ولد الخ ردته في رد المختار وجعله شاذ الا وجه له وذلك لان ام الولد تعتق عونه وتصير أجنبية عنه فلا وجه لاجباب نفقتها في تركته فتأمل اهـ بحراوى

لا يصدق قضاء ولو قال أنت حر لوجه الله عتق ولو قال أنت حر من عمل كذا أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل يعتق في القضاء ولو قال وهبت لك نفسك أو بعته منك نفسك أو تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم يتوقل العبد ولم يقبل ورد ولو قال وهبت منك عتقك وقال غنيت به الأعراس عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يعتق ولو قال لعبد الذي حل له دمه بقصاص أعتقته ثم قال غنيت به عن القتل عتق في القضاء ويسقط عنه الدم بأقراره ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق فلان قضاء ولو قال أعتقك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال رأسك حر أو بدنك حر أو أضاف إلى ما يعبر به عن البدن يعتق كما في الطلاق ولو أضاف إلى جزء شائع بأن قال نصفك حر أو ثلثك حر يكون اعتاقاً لذلك القدر خاصة في قول أبي حنيفة بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك حر فهو على السدس ولو قال جزء منك حر أو شيء منك حر يعتق منه ما شاء المولى (٥٥٩) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال فرجك حر قال للعبد

أولامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية ولو قال لامته فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف أنها تعتق في القضاء ولو قال رأسك حر بالنصب أو رأسك رأس حر بالرفع أو رأسك رأس حر بالتشوين ولم ينوشيا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يعتق في الوجه الثالث واستحسن ذلك أبو يوسف ولو قال لرأس مملوكه هذا رأس حر عن أبي يوسف أنه لا يعتق ولو قال هذا الرأس حر قال بعضهم لا يعتق وإنما يعتق عند الإضافة وقال القاضي الإمام أبو الحسن على السعدي الأطلاق والإضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم المضاف لافرق بين قول القائل بعثك رأس هذا العبد وبين قوله بعثك هذا الرأس ولو قال لعبد أنت

استندت بأمر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج وإن استندت بغير أمر القاضي أو لم تستند أصلاً قيل تسقط وهو الصحيح هكذا في جواهر الإخلاطى \* رجل غاب عن امرأته فتزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الأول فرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في عدمه الأعلى الأول ولا على الثاني رجل طلق امرأته ثلاثاً بعد الدخول فتزوجت بزوج آخر قبل انقضاء العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الأول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منكوسة الرجل إذا تزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الأول فطلقتها ثلاثاً وجب عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على أحد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلق امرأته وهي أمة طلاقاً بائناً وقد كان المولى بواها مع زوجها يتباحى وجبت النفقة ثم أخرجها المولى خدمته حتى سقطت النفقة ثم أراد أن يعيدها إلى الزوج وبأخذ النفقة كان له ذلك وإن لم يكن بواها المولى يتباحى طلقها الزوج ثم أراد أن ييوسها مع الزوج في العدة تجب النفقة فأنما التجب والأصل في هذا أن كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت إلى حال لا نفقة لها إنما تعود وتؤخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة إلا الناشئة كذا في البدائع \* رجل تزوج أمة ولم ييوسها يتباحى حتى طلقها طلاقاً رجعيًا كان لمولاها أن يأمر الزوج ليخذهما بيتاً وينفق عليهما وإن كان الطلاق بائناً ليس للمولى أن يخلى بينهما بين زوجها وليس له أن يطلب النفقة وهو الصحيح لأنهما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التوبة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو طلقها الزوج طلاقاً رجعيًا ثم أعتقها المولى كان لها أن تطلب من الزوج حتى ييوسها بيتاً وينفق عليها لأنهم أمكنت أمر نفسها وإن كان الطلاق بائناً لزوج لا يخلو بها في بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها أن تأخذه بالنفقة والصحيح أنه ليس لها ذلك وإذا عتق أم ولده لا نفقة لها في العدة وكذلك لو مات المولى حتى عتقت أم الولد بموته لا نفقة لها في تركه الملبت ولكن إن كان لها ولد فنفقة تكون في نصيب الولد كذا في المحيط \* قال الخصاص رحمه الله تعالى في نفقاته ولو أن رجلاً قدمته امرأته إلى القاضي وطالبته بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة ومحدث المرأة الطلاق فإن القاضي لا يقبل قوله فإن شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فإنه يأمره بالنفقة عليها فإن عدلت الشهود أو أقرت أنها حاضت ثلاثاً حيض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فإن أخذت منه شيء أردت عليه كذا في الذخيرة \* فن قالت لم أحضر في هذه السنة فالقول قولها ولها النفقة فإن قال الزوج قد أخبرني أن عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في إبطال نفقتها كذا في البدائع \* ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق

حره أو قال لامته أنت حر يعتق في الوجهين هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف \* رجل له خمسة أعبد فقال عشرة ممالكي الواحد أحرار عتقوا جميعاً ولو قال ممالكي عشرة أحرار الواحد عتق أربعة ولو قال لثلاثة أنتم أحرار الأفلان أو فلانا أو فلانا عتقوا جميعاً وبطل الاستثناء وكذا في الطلاق ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً لا واحدة ولا واحدة وقع الثلاث ويبطل الاستثناء وقال أبو يوسف يصح استثناء الأولى والثانية وتقع الثالثة ويبطل استثناءها فعلى قياس تلك الرواية عن أبي يوسف وجب أن لا يعتق الأول والثاني ويعتق الثالث \* إذا حال لعبد ماسد أو قال ممالكي أو قال لامته ماسد في لا يعتق وليس هذا بشيء بل هو لطف وحكي عن أبي القاسم الصغار أنه سئل عن رجل جاء جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما أصنع بالسراج فوجهك أضواء من السراج يا من أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها هذا إذا لم ييوس العتق فإن نوى عن محمد فيه روايتان \* رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه ياحر لا يعتق ولو بعث غلامه إلى بلدته

وقال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد لمن استقبله أنا حر ان كان المولى قال له حين بعته سميتك حراً فاذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حراً وانما قال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتق كالمولى قال له بعدة قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولوقال لغيره قل اغلامي انك حراً وقال انه حر عتق للحال ولوقال للأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك \* رجل قال لام ولده باحرة أو قال لها قومي يا حرة وقال لم أنوبه العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء \* رجل قال لعبدته يا حرة أو قال لامته يا حرة وقال قلت ذلك كذا باعتق قضاء ولوقال أردت اللعب يعتق قضاء وديانة \* عبد دخل على مولا فقال له مولا أي حردخل علينا لا يعتق العبد ولوقال المولى لنوب خاطه مملوكه هذه خياطة حر (٥٦٠) لا يعتق مملوكه \* رجل قال حرقيل له من عنت فقال عبدى عتق عبده \* رجل قال

عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينوب عبده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الارض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف وبقول محمد أخذ شذاد والفتوى على قول أبي يوسف \* ولوقال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف \* ولوقال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم \* ولوقال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم \* رجل قال لعبدته أو أمته قدأعتقك الله عتق وان لم ينو وهو المختار ولوقال لعبدته العتاق عليك يعتق ولوقال عتقك على واجب لا يعتق

أمر أنه ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكرفانه ينبغي للقاضي أن يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام القاضي مشغولا بتركية الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجها نص عليه في الجامع ولا يمكن يجعل معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الأمانة ههنا في بيت المال فان طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني أو تقول لم يطلقني أو تقول لا أدري أطلقني أم لم يطلقني فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها فالقاضي لا يقضى لها بالنفقة وان كان قد دخل بها فالقاضي يقضى لها بمقدار نفقة العدة الى أن يسأل عن الشهود فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يزدها القاضي على نفقة العدة شيئا وبعد هذا ان زكيت الشهود وفرق بينهما سلم لهما ما أخذت من النفقة وان لم ترك الشهود وجب عليها أن ترد على الزوج ما أخذت من النفقة كذا في المحيط \* وان أعطاه الزوج على سبيل الاباحة لا يرجع بشئ كذا في التارخانية \* امرأة أقامت بينة على رجل بالنكاح فلان نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لها ان كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدانت وعدلت البينة أخذته بنفقتها منذ فرض لها وان ادعى الزوج النكاح وهي فتجد فأقام عليها بينة لان نفقة لها اختان ادعت كل واحدة منهما أن هذا الرجل تزوجها وهو يجهل فأقامتا البينة على النكاح والدخول فلها ما نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عليه الخصاص امرأة أخذت نفقتها من زوجها شهر ثم شهدا شهران انها أخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

(الفصل الرابع في نفقة الاولاد) نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها أحد كذا في الجوهرة النيرة \* الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ لبن غيره لا تجبر الام على الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غيره قال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وقال شمس الأئمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وان لم يكن للاب والولد مال تجبر الام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح \* ارضاع الصغير اذا كان يوجب من ترضعه انما يجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال وأما اذا كان له مال فتكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط \* ويستأجر الاب من ترضعه عند الام وهذا اذا وجدت من ترضعه أما اذا لم تجد من ترضعه فتجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والى الاول مال القدوري وشمس الأئمة السرخسي كذا في الكافي \* وليس على الظئر أن تمكث عند الولد في بيت أمه اذا لم يشترط عليها ذلك ويستغنى الولد عنها

\* رجل له عبد في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العبادة فلا تقوم الاشارة مقام العبادة ولو كان في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم ثبت نسبه منه لان اثبات النسب لا يتعلق بالبيان فجاز أن يثبت بالاشارة \* رجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق أمته الآن ينوي العتق وكذا لو قال حرة أنت مثل هذه الامة لا تعتق أمته الآن ينوي ولوقال حرة أنت مثل هذه وأشار الى أمته عتقت أمته ولوقال حرة فأما أنت حرة مثل هذه الامة لا تعتق أمته \* رجل تزوج بأخته المعروفة وأقر بنكاحها لا يجوز ولا تعتق الجارية \* رجل قال لعبدته ما أنت الا حر عتق العبد \* رجل أمر عبده بشئ فامتنع فقال أنت أنا حر أو قال ما أنت اذا الا حر لا يعتق الحال وهو تعليق \* رجل قال لعبدته شئت عتقك عتق ولوقال أردت عتقك لا يعتق ولوقال أنت حرامس وانما لك اليوم عتق بخلاف الطلاق \* رجل قال لعبدته أنت حر على انه ان بدلى رددت عتق العبد ويطل الشرط ولو جمع بين عبده وجمعة وقال احد كما حر

أَوْ قَالَ هَذَا حُرٌّ أَوْ هَذِهِ الْبَيْمَةُ عَتَقَ الْعَبْدُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أُمَّةً قَائِمَةً بَيْنَ دِي مَوْلَاهَا - أَلَا هَارِجٌ أُمَّةً أَنْتَ أُمُّ حُرٍّ فَارَادَ الْمَوْلَى أَنْ يَقُولَ مَسْأَلُكَ عَنْهَا أُمَّةً أُمُّ حُرٍّ فَتَجْعَلُ فِي الْقَوْلِ وَقَالَ هِيَ حُرَّةٌ أُمَّةٌ عَتَقْتَ الْأُمَّةَ فِي الْقَضَاءِ لَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ أَعْتَقْتَ مِنْ فُلَانٍ عَبْدًا آخَرُ مِنْ عِبِيدِهِ وَقَالَ غَنِيْتُ بِهِ الْقَدَمَ دِينَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبِعْتَقْتَ فِي الْقَضَاءِ وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ أَعْتَقْتَ مِنْ هَذَا فِي الْمَلِكِ أَوْ قَالَ فِي السَّنَةِ لَا يَعْتَقُ فِي الْقَضَاءِ وَيَدِينُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَتِيقٌ وَقَالَ غَنِيْتُ بِهِ فِي الْمَلِكِ لَا يَدِينُ فِي الْقَضَاءِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَتِيقٌ بَعْنَى فِي الْأَخْلَاقِ عَتَقْتُ فِي الْقَضَاءِ \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ مَلَكَكَ فَانْتَ حُرٌّ عَتَقْتُ لِلْحَالِ وَمَا بَعْدَ الْيَمِينِ فَهُوَ مَلَكَ حَادَثٌ \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَعْتَقُ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْتَ اللَّهُ لَا يَعْتَقُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ نَوَى وَقَالَ مُحَمَّدَانِ أَرَادَ الْعَتَقَ فَهُوَ حُرٌّ وَإِنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ فَهُوَ صَدُوقٌ وَإِنْ أَرَادَ بِي (٥٦١) كَلَّمَا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ \* رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ

أَلَيْسَ هَذَا حُرًّا وَأَشَارَ إِلَى عَبْدٍ نَفْسَهُ عَتَقَ فِي الْقَضَاءِ \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِي أَعْتَقْتُكَ مِنْ عَشْرَةِ عَتَقَ عِبْدَهُ وَإِنْ كَانُوا مِائَةً \* رَجُلٌ قَالَ لِمَلُوكِهِ أَنْتَ غَيْرُ مَلُوكٍ لَا يَكُونُ ذَلِكَ عَتَقًا مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعِيَهُ وَإِنْ مَاتَ لَمْ يَرِثْهُ بِالْوَلَاةِ \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ نَسَبُكَ حُرٌّ أَوْ قَالَ أَصْلُكَ حُرٌّ أَعْلَمَ أَنَّهُ سَبِي لَا يَعْتَقُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ سَبِي فَهُوَ حُرٌّ وَلَوْ قَالَ أَبُو الْوَلَدِ حُرٌّ لَا يَعْتَقُ لِأَحْقَالِ أَنْهُمْ عَتَقُوا عَبْدًا مَوْلَدًا \* رَجُلٌ قَالَ لِأَمَتِهِ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ الَّتِي فِي بَطْنِكَ حُرٌّ يَعْتَقُ مَا فِي بَطْنِهَا \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ تَصْبِحُ غَدًا حُرًّا كَانِ الْعَتَقُ مُضَافًا إِلَى الْغَدِ وَلَوْ قَالَ تَقُومُ حُرًّا أَوْ تَقْعُدُ حُرًّا يَعْتَقُ لِلْحَالِ \* صَحِيحٌ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ مِنْ ثَلَاثٍ مَالِي يَعْتَقُ مِنْ جَنِينِ الْمَالِ \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ فِي مَرَضِهِ أَنْتَ لَوْ حَيٌّ اللَّهُ فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُكَ اللَّهُ فِي مَحْمَتِهِ أَوْ فِي مَرَضِهِ أَوْ فِي وَصِيَّتِهِ

فِي تِلْكَ السَّاعَةِ وَإِذَا أَبَتْ الظُّفْرُ أَنْ تَرْضِعَهُ عِنْدَ الْأُمِّ لَمْ يَشْتَرَطْ فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ الْأَرْضَ عِنْدَ الْأُمِّ كَانِ لَهَا أَنْ تَحْمِلَ الْوَلَدَ إِلَى مَنْزِلِهَا تَرْضِعُهُ أَوْ تَقُولَ أَنْ خَرَجْتُ فَأَرْضِعُهُ فِي فَنَاءِ الدَّارِ الْأُمِّ ثُمَّ يَدْخُلُ الْوَلَدُ عَلَى الْأُمِّ وَإِنْ شَرَطُوا فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ أَنْ تَكُونَ الظُّفْرُ عِنْدَ الْأُمِّ يَلْزِمُهَا الْوَفَاءَ بِمَا شَرَطَتْ كَذَا فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خُتَانَ \* وَإِذَا وُلِدَتْ أَمَتُهُ مِنْهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ فَلَهُ أَنْ يَجْبِرَهَا عَلَى إَرْضَاعِ الْوَلَدِ لِأَنَّهَا وَمَنْفَعَتُهَا وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَسْلُمَ الْوَلَدَ إِلَى غَيْرِهَا وَأَرَادَتْ هِيَ إَرْضَاعَهُ فَلَهُ ذَلِكَ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اسْتَأْجَرَ ظُفْرًا لِلصَّبِيِّ شَهْرًا فَلَمَّا انْقَضَتْ الْمُدَّةُ أَبَتْ إَرْضَاعَهُ وَهُوَ لَا يَأْخُذُ بِغَيْرِهَا تَجْبِرُ عَلَى إِبْقَائِهِ الْإِجَارَةَ بِالْإَرْضَاعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكُرْدِيِّ \* وَإِنْ اسْتَأْجَرَ هَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ أَوْ مَعْتَدَتُهُ عَنْ طُلُقٍ رَجَعِي لِتَرْضَعِ وَلَدَهَا لَمْ يَجْزِ كَذَا فِي الْكَافِي \* الْمَعْتَدَةُ عَنْ طُلُقٍ بَائِنٍ أَوْ طُلُقَاتٍ ثَلَاثٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ زِيَادٍ تَسْقُتُ أَجْرَ الرِّضَاعَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى هَكَذَا فِي جَوَاهِرِ الْأَخْلَاقِ \* وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا فَاسْتَأْجَرَ الْإَرْضَاعَ وَلَدَهَا جَازِقَانٌ قَالَ الْأَبُ لَا اسْتَأْجَرَ هَا وَجَاءَ بِغَيْرِهَا فَرَضِيَتْ الْأُمُّ بِمِثْلِ أَجْرِ الْأَجْنَبِيَّةِ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرِ فَهِيَ أَوْلَى بِهِ وَإِنْ تَمَسَّتْ زِيَادَةً لَمْ يَجْبِرْ عَلَيْهَا الزَّوْجُ كَذَا فِي الْكَافِي \* وَإِنْ اسْتَأْجَرَ هَا وَهِيَ مَنْكُوحَتُهُ أَوْ مَعْتَدَتُهُ لَارْضَاعِ ابْنٍ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا جَازَ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ \* وَلَوْ ضَالَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَنْ أَجْرِ الرِّضَاعِ عَلَى شَيْءٍ إِنْ كَانَ الطِّفْلُ حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ أَوْ فِي الْعِدَّةِ عَنْ طُلُقٍ رَجَعِي لَا يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ الْمَصْلَحُ فِي الْعِدَّةِ عَنْ طُلُقٍ بَائِنٍ أَوْ طُلُقَاتٍ ثَلَاثٍ جَازَ عَلَى أَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ فَإِذَا صَلَحَ هَا عَلَى شَيْءٍ بَعِينَةٍ جَازَ وَإِنْ صَلَحَ عَلَى شَيْءٍ بَعِيرٍ عَيْنَهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ فِي الْجُلُوسِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ جَازَ اسْتِجَارُ وَوَجِبَتْ النِّفَقَةُ لَا تَسْقُطُ بِمَوْتِ الزَّوْجِ لِأَنَّهَا أَجْرٌ وَلَيْسَتْ بِنِفْقَةٍ هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* وَبَعْدَ الْقِطَاعِ يَفْرُضُ الْقَاضِي نِفْقَةَ الصَّغَارِ عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ الْأَبِ وَتَدْفَعُ إِلَى الْأُمِّ حَتَّى تَنْفَقَ عَلَى الْوَلَدِ فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْأُمُّ نِفْقَةً تَدْفَعُ إِلَى غَيْرِهَا لِيَنْفَقَ عَلَى الْوَلَدِ أَمْرٌ أَطْلَقَ هَا زَوْجَهَا وَلَدَهَا صَغِيرًا فَاقْتَرَبَتْ أَنَّهَا قَبِضَتْ نِفْقَتَهُمْ لِحَسَةِ أَشْهَرٍ ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كُنْتُ قَبِضْتُ عَشْرِينَ وَنِفْقَتُهُمْ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ مِائَةُ دِرْهَمٍ ذَكَرَ فِي الْمُسْتَقَى إِنْ هَذَا عَلَى نِفْقَةِ مِثْلِهِمْ وَلَا تَصْدُقُ أَنَّهَا قَبِضَتْ عَشْرِينَ وَإِنْ قَالَتْ بَعْدَ اقْتِرَابِهَا بِقَبْضِ النِّفْقَةِ ضَاعَتْ النِّفْقَةُ فَانْهَاجَ تَرْجِعُ عَلَى أَيْبِهِمْ بِنِفْقَةِ مِثْلِهِمْ رَجُلٌ مَعْسُورٌ وَلَدَ صَغِيرًا كَانَ الرَّجُلُ يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْتَسِبَ وَيَنْفَقَ عَلَى وَلَدِهِ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خُتَانَ \* فَإِنْ أَبَى أَنْ يَكْتَسِبَ وَيَنْفَقَ عَلَيْهِ سَمَّ يَجْبِرُ عَلَى ذَلِكَ وَيَجْبِسُ كَذَا فِي الْحَيْطِ \* وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ يَفْرُضُ الْقَاضِي عَلَيْهِ النِّفْقَةَ بِأَمْرِ الْأُمِّ حَتَّى تَسْتَدِينَ عَلَى زَوْجِهَا ثُمَّ تَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الْأَبِ إِذَا أَيْسَرَ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْأَبُ يَجِدُ نِفْقَةَ الْوَلَدِ وَيَتَنَعَّجُ مِنَ الْإِنْفَاقِ يَفْرُضُ الْقَاضِي عَلَيْهِ النِّفْقَةَ ثُمَّ تَرْجِعُ الْأُمُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَكَذَا لَوْ فَرَضَ الْقَاضِي عَلَى الْأَبِ نِفْقَةَ الْوَلَدِ فَتَرَكَ الْأَبُ بِالْإِنْفَقَةِ وَاسْتَدَانَتْ وَأَنْفَقَتْ بِأَمْرِ الْقَاضِي كَانَ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ بِذَلِكَ عَلَى الْأَبِ وَيَجْبِسُ الْأَبُ بِنِفْقَةِ

(٧١ - فِتَاوَى أَوَّلٍ) وَقَالَ لَمْ أَتَوَّعْتَقِ أَوْ لَمْ يَقُلْ شَيْءًا حَتَّى مَاتَ فَاتَهُ يَبَاعُ وَإِنْ نَوَى الْعَتَقَ فَهُوَ حُرٌّ \* رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ أَفْعَلْ فِي نَفْسِكَ مَا شِئْتَ فَإِنْ أَعْتَقْتَ نَفْسَكَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ عَتَقَ وَلَوْ قَامَ قَبْلَ أَنْ يَعْتَقَ نَفْسَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَعْتَقَ نَفْسَهُ بَعْدَ قِيَامِهِ عَنِ الْمَجْلِسِ وَلَهُ أَنْ يَهَبَ نَفْسَهُ وَإِنْ يَبِيعُ نَفْسَهُ وَإِنْ يَصْدُقُ بِنَفْسِهِ عَلَى مَنْ شَاءَ بِحُجُوزِ ذَلِكَ \* رَجُلٌ عَاتَبَتْهُ أَمْرًا أَنَّهُ فِي جَارِيَةٍ لَهُ فَقَالَ لَأَمْرًا أَنَّهُ أَمْرٌ هَا فِي يَدِكَ فَاعْتَقْتُهَا الْمَرْأَةُ فَإِنْ نَوَى الْمَوْلَى الْعَتَقَ عَتَقَتْ وَالْأَفْلَاقُ هَذَا يَكُونُ عَلَى الْبَيْعِ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَمْرًا فَجَاءَ تَرْفَعُ هَذَا عَلَى الْعَتَقِ وَغَيْرِهِ \* رَجُلٌ قَالَ كُلُّ عَبْدٍ لِي حُرٌّ وَلَهُ عَبْدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ لَا يَعْتَقُ وَلَوْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ وَلِعَبْدِهِ عَبِيدٌ فَقَالَ كُلُّ عَبْدٍ لِي حُرٌّ عَتَقْتُ عَبْدَهُ سِوَاكَ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَمَا عَبْدُ عَبْدِ اللَّهِ لَا يَعْتَقُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِذَا كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دِينَ يَحْبِطُ بِرَقَبَتِهِ نَوَى الْمَوْلَى عَتَقَهُمْ أَوْ لَمْ يَنْوِ أَنْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دِينَ عَتَقُوا إِذَا نَوَى الْمَوْلَى عَتَقَهُمْ وَالْأَفْلَاقُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ نَوَاهُمْ عَتَقُوا وَالْأَفْلَاقُ كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دِينَ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ

تعالی عنقوا جمیعاً فی الاحوال کاہا \* رجل له عبد وعبده ابن فقال المولى اعبسدا منك حر ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب ولو قال ابنك ابن  
حر عتق الاب ولا يعتق الابن \* رجل قال لعبده یا نیم ازاد قالوا هذا بنزله ما قال لعبده نصفك حر عندی حنیفة یعتق نصفه عند صاحبیه  
یعتق كله \* رجل قال لعبده تلوتیہ نوڈی بعداب تو اندرو دم اکتون کی نشیتی بعداب تو اندرم قالوا هذا اقرار منه بالعتق فی القضاء  
\* رجل قال لعبده تواراد ترا منی ان نوى العتق عتق والا فلا کمال قال لا مرأته أت اطلق من فلانة ثم قال علی قول أبی یوسف ان نوى  
الطلاق تطلق والا فلا \* عبسدا وضع تحت رأسه منديل المولى فقال مولاه یا القارسیة بارخداى مرادستار موی باید باذین نه ند لا یعتق لان هذا  
الكلام یدكر للتعظیم كنه قال برزك مرافلا یعتق \* عبسدا قال مولاه زارادی من ید اكن فقال المولى ازادی تویتدا كردم لا یعتق لانه یحتمل  
التعلیق والتدبیر وغیر ذلك \* أمة قالت (٥٦٣) لمولاه اعتقنی فقال لها یا القارسیة ایدون کیر که ازاد كردم ولم یبنو العتق لا یعتق کمالو قال

الولد وان كان لا يحبس بسائر دينونه ولو فرض القاضي النفقة على الأب فلم تستد ان الأم أو كل الولد بمسئله  
الناس لا ترجع على الأب بشئ وان حصل له بمسئله الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الأب  
وتصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئله الناس لا يرجع على  
الذي فرضت عليه النفقة بشئ كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد  
أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الأب فلت الأب قبل أن يؤدي لها هذه  
النفقة هل لها أن تأخذ من ماله أن ترك ما لا ذكر في الأصل أن لها ذلك وهو الصحيح وأما إذا لم يأمرها  
بالاستدانة فاستدانت نعم مات الزوج قبل أن يؤدي إليها ذلك ليس لها أن تأخذ من ماله أن ترك ما لا  
الاتفاق كذا في الذخيرة \* ونفقة الصبي بعد الفطام إذا كان له مال في ماله هكذا في المحيط \* وان كان مال  
الصغير غائباً أمر الأب بالاتفاق عليه ويرجع في ماله فان أنفق عليه بغير أمره لم يرجع إلا أن يكون أشهد  
أنه يرجع ويضعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع وان لم يشهد إذا كانت بنته يوم دفع أنه يرجع وأما في  
القضاء فلا يرجع إلا أن يشهد كذا في السراج الوهاج \* وان كان للصغير عقار أو أروية أو ثياب واحتج  
إلى ذلك للنفقة كان للأب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة \* صغيره أب معسر وجد  
أبو الأب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك ديناً على الأب ثم يرجع الأب بذلك  
في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الأب كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في القدوري  
والصحيح من المذهب أن الأب الفقير ملحق بالميت في حق استحقاق النفقة على الجدة هكذا في الذخيرة \* وان  
كان الأب زماً وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير  
أم موسرة أو جدة موسرة أو أب معسر أمرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الأب ان لم يكن الأب  
زماً وان كان زماً لا شيء عليه ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن  
كذا في فتاوى قاضيان \* الأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب حتى لو كان الأب معسراً أو الأم موسرة  
وللصغير جده موسر تؤمر الأم بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الأب ولا يؤمر الجدة بذلك كذا في الذخيرة  
\* وان أعطت الأولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة \* وإذا كان للأب المعسر أخ موسر  
يؤمر الأخ بالاتفاق على الصغير ثم يرجع على الأب كذا في محيط السرخسي \* الذكور من الأولاد إذا  
بلغوا أحد الكسب ولم يلقوا في أنفسهم يدفعهم الأب إلى عمل ليكسبوا أو يؤجرهم وينفق عليهم من  
أجرتهم وكسبهم وأما الإناث فليس للأب أن يؤجرهن في عمل أو خدمة كذا في الخلاصة \* ثم في الذكور  
إذا سلمهم في عمل فأكسبوا أو أموالاً فالأب يأخذ كسبهم وينفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقتهم يحفظ

وان نوى \* رجل أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاهما يا زيدا يعق لاه دعاهم بغير اسمه وكذا الوسماء بالفارسية ازاد ثم دعاهما يا حري يعق \* رجل ذلك قال لعبد ميا بدخدای أو قال يابادخدای من ولم ينو لا يعق كما لو قال يابزرک أو يابزرک من \* رجل قال لعبدین له یا سالم أنت حر یا مبارک فهو على الاول ولو قال یا سالم أنت حر یا مبارک على ألف درهم كان على الآخر وإذا تم الكلام قبل ان يدعو بالآخر فهو على الاول \* رجل له جارية حامل فقال لها المولى بعد ما خرج بعض الولد أنت حر فان كان خرج أكثر الولد وهو النصف مع الرأس أو الرأس لا يعق الولد وان كان الخارج أقل عتق الولد لان اعتناق الام لا يكون اعتناق الولد المنفصل وللا أكثر حكم الكل فلا يعق الولد باعتناق الام \* رجل لاعتق جارية انسان فاجاز المولى اعتناقه بعدما ولدت لا يعق الولد \* رجل قال ان اشتريت مملوكين ففهما حران فاشتري حاملا لا يعتقان ولو قال لامته كل مملوكتي فحرک لا يعق حملها \* رجل قال لامته الحامل في حمتها أنت حر أو ماني بطنك فولدت من الغد غلاما ميتا تسبى خلقه

عنت الجارية في قياس قول أبي حنيفة ولولم تلده حتى ضرب انسان بطنها فالقت من القدر جنة لميتا استبان خلقه فهو بالخيار ان اعتق الام يعتق الجنين بعقها وان لم تكن حاملا اعتقت الجارية رجل قال لا خرا نامولى أهلك أعتق أولك أي وأي لم يكن القائل عبد القرله وكذا لو قال أنا مولى أهلك يقل أعتقتي أولك فانه يكون حرا ولو قال أنا مولى أهلك أعتقتي فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتناق الاب الا ان يأتي المقر يمينه رجل أعتق عبده وله مال فماله لولاه الا نوبيا وارى العبد أي نوب شامولى رجل قال لعبده أنت حر البتة فبات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبدا رجل قال لام ولده أنت حر من العمل أو من دخول البيت وقال لم أنوال العتق لا يدين في القضاء ولا يسمع ان يقر بها قال أبو يوسف يدين فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال لعبده رأس الحر أو بدن الحر لا يعتق لانه نشبهه وكذا لو قال أنت مثل الحر رجل قال لجارية ينامولى زاده لا تعتق كالأول قال يابن الحر أو يابن الحر (٥٦٣) \* (فصل فيما لا يتبع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق وان نوى) رجل قال لعبده

لا سبيل لي عليك أو قال لا ملكتك عليك أو لارق لي عليك أو خرجت عن ملكي أو خلعت سبيلك ان نوى العتق عتق والافلا ولو قال لا سبيل لي عليك لا سبيل الولاء وقال لم أنوبه العتق عن محمد انه يعتق ولا يصدق قضاء ولو قال لا سبيل المولاة وقال لم أرد به العتق دين في القضاء رجل قال كل مالي حر وله عبد فقال لم أنوال العتق لا يعتق عبده رجل قال لامته أطلقك ونوى العتق قال أبو يوسف نعتق ولو قال لها فرجك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبده بالهبة ان ت حر إن نوى العتق عتق والافلا وكذا الطلاق ولو قال لعبده لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجسه أين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال

ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسائر أملا لهم فان كان الاب مبدرا مسرفا لا يؤمن على ذلك فالقاضي يخرج ذلك من يده ويجهله في يد أمين ويحفظ لهم فاذا باعوا سلم اليهم كذا في المحيط \* وقال الامام الخواري اذا كان الاب من أبناء الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون اليه لانه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلم يوم الشريعة لا بالخلافات الركيكة وهذا ان الفلاسفة ولهم رشد والالتج كذا في الوجيز للكردي \* ونفقة الاناث واجبة مطلقة على الآباء ما لم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال كذا في الخلاصة ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب لمائة أو مرض ومن يقدّر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في فتاوى قاضيان \* ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زملانا له من كفاية الصغير وذكر في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختصار شرح المختار \* الرجل البائع ان كان زمانا أو مقعدا أو أشل اليد لا ينتفع بمأموعتوها أو مقلو جافا ان كان له مال تجب النفقة في ماله وان لم يكن له مال وكان له أب موسر وأم موسرة تجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي أن يقرض له النفقة على الاب أجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط \* وان صاحبت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب مسرا أو موسرا فبعد ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه أكثر من نفقتهم فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس فيه بأن كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تقدير المقتدرين في مقدار كفايتهم فانها تكون عفوا وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقتدرين فانها تطرح عنه وان كان المصالح عليه أقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الذخيرة \* اذا كان الزجل غائبا وله مال حاضر فان القاضي لا يأمر أحدًا بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين واولاده الصغار الفقراء الذكور والانات والذكور الفقراء المحجزة عن الكسب والانات الفقيرات والزوجة ثم ان كان المال حاضرا عندها ولاه وكان النسب معروفا وعلم القاضي بذلك أمرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالنسب فطلب بعضهم أن يثبت ذلك عند القاضي بالبينة لا تسمع منه البينة وكذلك ان كان ماله وديعة عند انسان وهو مقربها أمرهم القاضي بالاتفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقربه وان كان صاحب اليد أو المديون منكرا فأراد أن يقيم البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال من جنس النفقة من الدراهم والذنانير والطعام ونحوها كذا في البدائع \* واذا كان للغائب عند الوالدين أو الولد أو الزوجة مال هو من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان عند غيرهم وأعطاهم امر القاضى حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليدوان كان أعطاهم بغير أمر القاضى

لامته أنت طالق أو أنت بائن أو أنت منى أو حرمتك أو انت خلية أو برة أو اختارى فاختارت أو قال اخرجى أو استبرقى ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي وقال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى \* (فصل في التعليق والاضافة) رجل قال لامته اذا ماتت والدي فانت حر ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان محمدا يقول أو لا تعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق ثم قال أنا أتيت في ذلك حتى أنظر رجل تشاجر مع أمه فقال يندمه من ارزاد اكر من ارز لروم تاوا زغم غري فخرج هو من البلد ثم رجع قبل موت الام قالوا يكون بارا في عيته ولا يعتق عبده رجل قال لعبده ان يعتق في هذا البلد ابد فانت حر فباعه بعهده لا يعتق لانه كما خنت زال العبد عن ملكه فلا يعتق وان باعه بعهده أو اسدا ان سلمه الى المشتري أو لا تم باعه لا يعتق أيضا لانه كما تم البيع منهم ملكه المشتري وان باعه بعهده





ان قال ليس له على بنتي لا يحنث لان شرط الحنث عدم المال عليه وقت المين ولم يثبت ذلك وان قال لم يكن له على شئ وقت المين عتق لاه  
لما انكر الوجوب وقت المين فقد اقر بشرط الحنث \* رجل قال لعبدته انت حر قبل الفطار والاضحى بشهر عتق في أول رمضان \* رجل قال  
كل عبد اشتريه فهو حر الى سنة فاشترى عبدا لا يعتق حتى باقى عليه سنة من وقت الشراء ولو قال كل عبد اشتريه الى سنة فهو حر فكل عبد  
يشترى من الساعة التي حلف الى تمام السنة يعتق عند الشراء لان في الصورة الاولى أدخل السنة في العتق فيصير قائلا عند الشراء الذي  
اشتراه أنت حر الى سنة فيعتق بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر السنة بعد الشراء فكانت السنة أجلا للمين \* رجل قال لعبدته ان مت الى  
مائتي سنة فانت حر قال أبو يوسف هو مدمر مقيد وقال الحسن بن زياده هو مدمر مطلق لان على قول أصحابنا اذا ذكر وقتا وبلا يعيش الى تلك  
المدة أو لا يعيش يعتبر الوقت ولا يكون ذكر هذا الوقت بمنزلة التأيد وعلى قول الحسن (٥٦٥) اذا ذكر وقتا لا يعيش اليه يكون

\* وان كان للفقير ابنان أحدهما فائق في الغنى والاخر يملك نصا با كانت النفقة علم ماعلى السواء ولو كان  
أحدهما مسلما والاخر ذميا كانت النفقة علم ماعلى السواء كذا في فتاوى قاضيان \* قال الشيخ الامام  
شمس الأئمة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انما تكون النفقة علم ماعلى السواء اذا تفاوتا في اليسار تفاوتا  
يسيرا وأما اذا تفاوتا تفاوتا فاحش فوجب أن يتفاوتا في قدر النفقة كذا في الذخيرة ثم اذا قضى القاضى  
بالنفقة علم ماعلى أحدهما أن يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضى بأمر الآخر بان يعطى كل النفقة ثم  
يرجع على الآخر بحصته وان كان للرجل المهر وزوجة ليست أم ابنه الكبير لم يجبر الابن على أن ينفق  
على امرأته أبيه وكذلك أم ولده وأمه لا يجبر الابن على نفقة هؤلاء لأن يكون بالاب عله لا يقدر على خدمة  
نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشأته ويخدمه فيمنع جبر الابن على نفقة خادم الاب منكوبة كانت أو أمة  
كذا في المحيط \* الاب اذا كان فقيرا معسر وله أولاد صغار محاييج وابن كبير موسر يجبر الابن على نفقة  
أبيه ونفقة أولاده الصغار كذا في محيط السرخسي \* والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الاب نفقتها وان كان  
معسرا وهي غير زمنة واذا كان الابن يقدر على نفقة أحد أبويه ولا يقدر علم ما جعلا فالأم أحق وان  
كان للرجل أب وابن صغير وهو لا يقدر الا على نفقة أحدهما فالابن أحق وان كان له أبوان وهو لا يقدر  
على نفقة أحدهما فانه ما بالان معه ما كل وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه أن  
يزوجه أو يشترى له زانية وان كان للاب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها الى الاب  
وهو يوزعها عليهن كذا في الجوهر والنزهة \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الابن فقيرا كسوبا والاب  
زمنيا يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشاركه يخشى على الاب التلف ذكر الخصاص في أدب  
القاضى ان كان الاب فقيرا ولم يكن كسوبا والابن فقيرا كسوبا فقال الاب للقاضى ان ابني يكسب  
ما يقدر ان ينفق على فاقاضى ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته يجبر الابن على نفقة الاب  
منه وان لم يكن فيه فضل عن قوته فلا شئ عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن  
وحده وان كان له زوجة وأولاد صغار يجبر الابن على أن يدخل الاب في قوته ويجعله كأحد من عياله  
ولا يجبره على أن يعطى شئ على حدة فان كان الاب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب والنفقة اختلوا  
فيه قيل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسي \* ويعتبر في حق الجدل لاستحقاق النفقة الفقرا لا غير على  
ما هو في ظاهر الرواية كفا في حق الاب والجدة من قبل الام كالجدة من قبل الاب وكذا تفرض نفقة الجدات  
من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في الاجداد أيضا كذا في المحيط  
\* والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا أو كانت امرأته بالغة فقيرة أو كان ذكر ا فقيرا زمنيا أو أعمى

ذكر الوقت للتأيد والعمر  
اصلا ماعرف في كتاب النكاح  
اذا تزوج امرأة الى وقت  
يكون متعة عند فاطات  
المدة أو قصرت وعلى قول  
الحسن اذا كرا وقتا لا يعيشان  
اليه لا يكون متعة \* صحيح  
قال لعبدته انت حر قبل  
موفى بشهر ثم مات بعد شهر  
قال بعضهم يعتق من ثلث  
ماله وقال بعضهم يعتق  
من جميع المال وهو الصحيح  
لان على قول أبي حنيفة  
رحمه الله يستند العتق  
الى أول شهر قبل الموت وهو  
كان صحيحا في ذلك الوقت \*  
رجل أوصى بوصايا وكتب  
في وصيته ان عبده فلان حر  
بعد موته ولم يسمع ذلك منه  
احد ثم مات وبجدة الورثة  
تدبيره يستحلف الورثة على  
علمهم ان اقرار الوارث بما في  
كتاب الوصية عتق العبد اذا  
كان يخرج من ثلث ماله ويلزم  
السماة فيما زاد على الثلث  
اذا كان لا يخرج وكذا لو

كان على الميت دين يجهت برقبته يعتق ويسمى في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمته لو كان قنا وقال بعضهم قيمة المدبر  
ثلثا قيمته لو كان قنا وقال بعضهم ينظر بكم يستخدم مدة عمره من حيث الحزرو والظن فجعل قيمته ذلك وقال الفقيه أبو الليث قيمة المدبر  
نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لان للنفق منفعتين منفعة البيع وما شا كلهما من التملك بالدين والامهار  
وغیر ذلك ومنفعة الاجارة والاستخدام والتدبير نفق الاولى وتسعى النافعة فكانت قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان التدبير مقيدا  
يقوم قنا \* رجل قال في مرضه اعتقوا عني فلا يا بعد موتي ان شاء الله أو قال هو حر ان شاء الله في القياس يصح الاستثناء فيه ما وفي الاستثناء  
يصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الاخرى بالاعتاق \* مريض قال لزوجي ومعه مائة مملوكات ينبغي له ولأولاده  
يعتقوهم \* رجل قال لعبدته لا تسبل لاحد عليك بعد موتي قالوا يصير مديرا \* رجل قال له لو كنت اخدم ورتني بعد موتي سنة ثم أنت حر فانت

بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعتق \* رجل مات وترك جارية وعليه دين يحيط بحاله قال نصير لايحل للوارث وطه الجارية قيل له ان لم يكن الدين محيطا قال وان كان الدين قليلا فكذا ذلك ولترك الميت عقارا وجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العقار واحبس الجارية روى عن محمد انه قال له ذلك قيل له لو كان دين الميت قدر قيمة الجارية وله اموال سوى الجارية فاعتق الوارث الجارية ثم هلك تلك الاموال قال الجارية حرة ويضمن الوارث قيمتها للغرماء \* رجل قال لعبد له ان مات فانت حراً او قال متى مت اومتى مات او قال اذا حدث بي حدث الموت فانت حرة فهو مدبر مطلق لا يجوز بيعه فان باعه وقضى القاضي يجوز بيعه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم امن الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق ولو قال ان مت من مرضي هذا او في بلد كذا او قال ان حدث بي حدث الموت من مرضي هذا او في سنتي هذه (٥٦٦) فانت حرة جازيه وان مات المولى قبل البيع يعتق من الثالث \* رجل قال لامته عند

الوصية اذا خدمت ابني وابني هذه حتى يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين تخدمهما حتى تنزوج الجارية وبصيب الابن عن الجارية وان كانا صغيرين تخدمهما حتى يدركا لان استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبني الابن تخدمها جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا تعتق عند استغناء أحدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك أحدهما تخدمهما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات أحدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع اليأس عن ذلك \* رجل قال لعبد له احدكم بعد موتى وله وصية مائة درهم ثم ماتت عتقا والهما وصية مائة درهم بينهما لانه لما مات شاع العتق فيهما جميعا

ويجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية \* وتعتبر أهلية الارث لاحقيقته كذا في النقاية \* لا يقضى بثقة أحد من ذوى الارحام اذا كان غنيا أما البكار والاصحاء فلا يقضى لهم بنفقة على غيرهم وان كانوا فقراء وتجب نفقة الاناث البكار من ذوى الارحام وان كن صحيات البدن اذا كان بهن حاجة الى النفقة كذا في الذخيرة ولا يشارك الزوج في نفقة زوجته أحد حتى لو كان لها زوج معسر وان موسر من غير هذا الزوج أو أب موسر أو أخ موسر فتنتقها على الزوج لا على الاب والابن والاخ لكن يؤمر الاب أو الابن أو الاخ بان ينق علىهما ثم يرجع على الزوج اذا أيسر كذا في البدائع \* واذا كان للفقير والمداين ابن موسر ان فالنفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما وان كان له بنت أو ابن بنت وله أخ لاب وأم فالنفقة على ولدا البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ وللولد البنت ولو كان له والد ولد وهما موسران فالنفقة على ولده وان استويا في القرب الا ان الابن يرجع باعتبار التأويل الساب له في مال ولده ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليهم على قدر ميراثهم على الحد السادس والباقي على ابن الابن واذا كان للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأم وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانتا استويا في الارث وكذا اذا كان للفقير ابن نصراني وله أخ مسلم وهما موسران فالنفقة على الابن وان كان الميراث للأخ وكذا اذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانا استويا في الميراث وكذا المعسرة اذا كانت لها بنت وأخت لاب وأم فالنفقة على ابنتها وان كانتا تشر كن في الميراث كذا في المحيط \* ولو كان له أم وجد فان نفقته عليهما اثلاثا على قدر موارثهما الثلث على الام والثلثان على الجد وكذلك اذا كان له أم وأخ لاب وأم أو ابن أخ لاب وأم أو عم لاب وأم أو واحد من العصابة فان النفقة عليهما اثلاثا على قدر موارثهما ولو كان له جنود فالنفقة عليهما اسداسا ولو كان له عم لاب وأم وعمه لاب وأم فالنفقة على العم دون العمة وكذلك لو كان له عم لاب وأم ونخال لاب وأم فالنفقة على العم ولو كان له عمة لاب وأم ونخال لاب وأم فالنفقة على النخال ثلاثا لانه ادعى العمة نالها على الخال وكذلك لو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فان النفقة عليهما اثلاثا ولو كان له خال من قبل الاب والام وابن عم لاب وأم فالنفقة على الخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة هو ان يكون ذوالرحم المحرم من أهل الميراث ولو كان رجلا غير محرم ثم وابن عم أو محرم ما غير رحم نحو الاخ من الرضاع والاخ من الرضاعة أو رجلا محرم لا من قرابة نحو ابن عم وهو أخوه من الرضاع لا تجب النفقة كذا في شرح الطحاوي \* ولو كانت له ثلاثة أخوة متفرقين فالنفقة على الاخ لاب وأم وعلى الاخ لام على قدر الميراث اسداسا ولو كان له عم وعمه وخالة فالنفقة على العم وان كان المم مسرا فالنفقة عليهما الاصل في هذا ان كل

فتشيع الوصية ولو قال ولكل واحد منكم مائة درهم بطلت احدى المائتين لان احدهما عبده فلا تصح له الوصية \* رجل قال في وصيته أعقوا عبدى الذى هو قديم الصبة تكلموا في قديم الصبة قال أكثرهم قديم الصبة من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والعرجون ينبت على التخله ويقطع في كل سنة فالذى يبقى سنة يكون قديما \* رجل قال لله على ان أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة ولو قال لله على ان تصدق بهذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته كان عليه ان يصدق بقيمته لان في الوجه الاول التزم الاعناق في تصديق الاعناق وهو العبد وأما في الوجه الثاني التزم الصدقة والقيمة تشارك العبد في قبول الصدقة \* رجل قال لعبد ان مت مدبر على ألف قال أبو حنيفة لا يعتق بقبول العبد قبل الموت ولو قبل كان للمولى ان يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى وهو في ملكه فقبل الألف عتق وقال أبو يوسف ان لم يقبل حتى قال المولى ذلك ليس له أن يقبل بعد الموت وان

قبل حين قال المولى كان مدبرا وعليه الالف اذا مات المولى \* ولو قال الرجل لعبد ما انت حر بعد موتى على القدر هم يعتبر قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل بعد الموت قالوا لا يعتق الا باعتاق الورثة ولو قال انت حر على القدر هم بعد موتى يعتبر القبول للحال واذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا ولو قال لعبد ما انت حر بعد موتى قال محمد رحمه الله كانت المشيئة بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر غدا ان شئت كانت المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه للحال في قول أبي يوسف ومحمد وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وعن أبي يوسف في رواية الامالي ان قدم المشيئة تعتبر المشيئة للحال وان آخر تعتبر المشيئة في الغد وعن أبي حنيفة في رواية المشيئة اليه في الغد في الفصلين وكذلك في التدبير عنده يعتبر القبول عند الميت (٥٦٧) على كل حال \* رجل قال لعبد

انت حر يوم اموت وبني باليوم يساض النهار دون الليل لا يكون مدبرا وبصر كانه قال انت حر بعد موتى في التمار فلم يكن العتق معلقا بطلاق الموت فكان له ان يبيعه ولو قال انت حر بعد موتى يوم لا يكون مدبرا مطلقا وان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث \* رجل قال كل مملوك لي بعد موتى حر فاما كان في ملكه يوم الماتة يكون مدبرا واملكه بعد الماتة لا يكون مدبرا ولو قال اذا ملكت فلانا فهو حر بعد موتى فملكه كان مدبرا لانه علق الحرية بعونه مطلقا لانه علق تلك الجملة بشرط وهذا لا يخرج منه ان يكون مدبرا كقول لعبد ما انت حر بعد موتى فلانا فانت حر بعد موتى فملكه يصير مدبرا \* رجل قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا يدخل في

من كان يحجز جميع الميراث وهو معسر يجعل كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقي على قدر مواريتهم وكل من كان يحجز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على قدر مواريتهم من كان يرث معه بيان هذا الاصل رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز عن الكسب او هو صغير وله ثلاثة اخوة متفرقين نفقة الاب على اخيه لانيه وامه وعلى اخيه لانه اسد اسدس النفقة على الاخ لام وخسة اسد اسد على الاخ لاب وام ونفقة الولد على الاخ لاب وام وخس على الاخ لاب وخس على الاخ لاب وام ونفقة الابن على عمه لاب وام ولو كان مكان الابن بنت والمسئلة بحالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لانيه وامه وفي الاخوات المتفرقات على اخته لانيه وامه وكذلك نفقة البنت على العم لاب وام وعلى العمه لاب وام كذا في البدائع \* الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انا معسر ذكر في المنتقى ان القول قول الابن والبينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو انفق على نفسه من مال الابن ثم خاصه الابن فقال ان نفقته وانت موسر وقال الاب فعليه وانا معسر قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اقاما البينة فالبينة بينة الابن هذا في طلاق المنتقى كذا في الخلاصة \* اذا فرض على الاب نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة سنة وقال الاب ضاعت ان علم انه صادق يجبرنا بما وكذا سائر المحارم كذا في التتارخانية \* اذا كان الاب محتاجا وابي الابن ان يتفق عليه وليس ثمة قاض يرفع الامر اليه له ان يسرق ماله منه وبوجود فاض ثمة يا ثم يسرق ماله منه وباعطاء الابن مالا يكفيه يجوز له ان يأخذ الى ان تقع الكفاية وبسرقه فوق الكفاية يا ثم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق ماله منه كذا في البحر الرائق \* وان كان للاب مسكن او دابة فالمذهب عندنا انه يفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن في ناحية منه فينذروا الاب ببيع الفضل والاتفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب تفرض نفقته على الابن حينئذ وكذا اذا كانت للاب دابة نفقة يؤمر ان يبيع ويشتري الا وكس ويتفق الفضل على نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس تفرض النفقة على الابن ويسعى في هذه الوادان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة \* ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم وكذلك لا تجب على المسلم نفقة

ذلك المدبر وام الولد وولد الولد لا يدخل فيه المكاتب ويدخل فيه من كان قنوا وقت المقالة ثم يصير مكا قبل مجي الغد ولا يدخل في ذلك من يملكه بعد المين ولو قال كل مملوك املكه اليوم فهو حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاد في يومه وكذا لو قال هذا الشهر او هذه السنة ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي يذكرها المتخمون يصدق في ادخال ما يستفيد بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال أبو يوسف في قول أبي يوسف ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة فهو حر يعتق من كان يملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى

ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا إذا قال إلى سنة أو سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل فيه ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان في ملكه. ولو قال أردت بقولي سنة من تبقى في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى. ولو قال كل مملوك لي حران دخلت الدار وأقدم الشرط فقال ان دخلت الدار فكل مملوك المملوك حر فهو على ما كان في ملكه وقت المقالة ويعتق عند وجود الشرط. ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك المملوك يومئذ حر فهو على ما كان في ملكه عند وجود الشرط. ولو قال كل مملوك اشتريه فهو حران كملت فلان فهو على ما اشتريه قبل الكلام. ولو قال ان كملت فلان فكل مملوك اشتريه فهو حر هذا على ما يشتري بعد الكلام. ولو قال كل مملوك اشتريه بعد الكلام. ولو قال كل مملوك اشتريه اذا كملت فلان فهو حر فهذا على ما يشتريه بعد الكلام. ولو قال كل جارية اشتريها فهي حرة إلى سنة (٥٦٨) فاشتري جارية قال محمد لا تعتق حتى تتم السنة. رجل قال لعبده اذا أدبت إلى

ألفاً أو قال متى أدبت إلى ألفاً أنت حر لا يعتق قبيل الاداء ولا يكون مقتصراً على المجلس. ولو قال اذا أدبت لا يعتق قبيل الاداء ويقتصر على المجلس وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد بالف أو بعض الالف لا يجبر على القبول فان وضعها في موضع يقدر المولى على قبضها كان ذلك قبضاً ويعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يؤد إليه الالف حنث في عيئنه. ولو قال لا جنبي اذا أدبت إلى ألفاً فبعدى هذا حرقاً لا جنبي بالف ووضعهما بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان ألفاً لا يحنث فان كان المال للمعاقف فقال صاحب المال ان أدى إلى فلان الالف التي لي عليه فعبدى حرها من فلان بالالف إلى الحالف فلم يقبل حنث في عيئنه ولو هلك الالف هلك

أخيه النصراني كذا في الهداية \* ولا يجبر المسلم والذي على نفقة والديه من أهل الحرب وان كانا مستأمنين في دار الاسلام وكذلك الحر الذي دخل على أبا مان لا يجبر على نفقة والديه اذا كانا مسلمين أو كانا من أهل الذمة كذا في المحيط \* أهل الذمة فيما بينهم في النفقة كاهل الاسلام وان اختلفت مللهم كذا في محيط السرخسي \* واذا أسلم الذي وامر أنه من غير أهل الكتاب وأبى الاسلام وفرق بينهما فلا نفقة لهما في العدة وان كانت المرأة هي التي أسلمت فأبى الزوج أن يسلم ففرق بينهما كانت عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة كذا في المبسوط \* واذا خرج الحر من أمة أبا مان فطلبت النفقة فالقاضي لا يفرض لها ذلك قال في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والوالدين والولد في مال مسلم أسير في دار الحرب فقامت بينة على ردة الاسير قبل فرض القاضي نفقة المرأة ضمن ما أخذت من النفقة فان قالت حاسبوني من نفقة عدتي بقول لها الحاكم لا نفقة لك كذا في المحيط \* الذي اذا تزوج بمحرمة وذلك نكاح في دينهم وطلبت منه نفقة النكاح فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفرض لها نفقة النكاح وأجبهوا على أن في النكاح بغير شهود تستحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب

(الفصل السادس في نفقة المالك) \* على المولى أن يتفق على عبده وأمه سواء كان العبد والامة قنأومدبراً أو أم ولد صغيراً كان أو كبيراً زماناً كان أو صحباً أو أعى أو بصيراً مراهقاً أو مستأجراً كذا في السراج الوهاج \* فان أبى المولى عن الاتفاق فكل من يصلح للأجارة يؤاجر ويتفق عليه من أجرته كذا في المحيط \* وان لم يفكسهما بنفقة تمها فالباقي على المولى وان زاد فالزيادة كذا في السراج الوهاج \* ومن لا يصلح لذلك لعذر الصغر أو ما أشبه ذلك ففي العبد والامة يؤمر المولى لينفق عليهم ما يؤيد بهما وفي المدبر وأم الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كذا في المحيط \* واذا كانت جارية لا يؤاجر مثلها بأن كانت حسنة يخشى من ذلك الفتنه أجبر على الاتفاق أو البسيع كذا في فتح القدير \* وقد رآنا نفقة الرقيق كفاية من غالب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة فان تنعم السيد في الطعام والادام والكسوة لم يجب عليه أن يدفع إلى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان السيد يأكل ويلبس دون المعتاد شحاً أو رياضة لزمه رعاية الغالب للرقيق على الأصح واذا كان له عبيد يستحب أن يسوي بينهم في الطعام والادام والكسوة وقيل له أن يفضل النفس على الخسيس والأول أصح والجواري كذلك واذا ولي رقيقه اصلاح طعامه وجابه فينبغي أن يجلسه لياً كل معه فان امتنع العبد تأدياً فينبغي لسيدته أن يطعمه منه واجلاسها معه أفضل ندباً إلى التواضع ومكارم الاخلاق كذا في السراج الوهاج \* ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف كذا في غايه السروجي \* ويجب على المولى شراء الماء للظاهرة لرقيقه كذا

من مال الحالف ولو قال لعبده اذا أدبت إلى ألفاً أنت حر فقبل العبد ثم قال له طعني من مائة أو قال خذ مني مائة دينار مكان الف درهم خط غنمه مائة درهم وأدى إليه تسعمائة درهم فانه لا يعتق ولو أدى إليه القامن مالا كتسبه قبل هذه المقالة يعتق ويرجع المولى عليه بثمنها ولو أدى إليه القامن مالا كتسبه بعد هذه المقالة لا يرجع المولى عليه ولومات العبد قبل أداء الالف وترك ما لا يخاله لمولاه ولا يكون هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى إليه ألفاً اعتق ويجبر المولى على القبول في قول أبي يوسف ولا يجبر في قول محمد. ولو قال لعبده في مرضه اذا أدبت إلى ألفاً أنت حر فقيمة ألف فادى إليه القامن مالا كتسبه بعد هذه المقالة يعتق من جميع ماله استحسننا. ولو قال انت حر على ألف درهم تؤدبها إلى نحبوما كل شهر كذا تكون كاتبة. رجل قال لرجلين دراهم عدي فلان فدرهم أحدهما جاز المدبر انا جنبي جنباً متوجب المال كان عقل جنبته على المولى يضمن الاقل من قيمته ومن أرض جنبته في ماله حال ولا يكون على

عاقبته وان جنى على المولى أو على ماله كان هدر الا ان يقتل مولاه خطأ فيسعى في قيمته المدبرة اذا ولدت من سيدها ولد انصير أم ولد  
 \* (فصل في الاستيلاء) \* كل مملوكة ثبتت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولد لمن ثبت نسب ولدها منه وكذا  
 الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بشكاح أو وطء بشبهة ثم يملكها فن ثبت نسب ولدها منه انصير أم ولد له عندنا وان ملك ولده منها بحق  
 عليه وان ملك ولدها من غيره يكون ملكا له وله أن يبيعه ولو قال جل جبارتي هذمه مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني فأسقطت سقطا  
 استبان خلقه أو بعض خلقه نصير أم ولده وان لم يستن لا نصير عندنا ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني  
 ثم قال بعد ذلك كان رجحا ولم يكن ولدا فصدقته الامة في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال كان  
 رجحا فصدقته الامة لم تكن أم ولده \* رجل قال لجارية قد ولدت هذه أم ولدي ان كان القول في الصحة نصير أم ولده سواء كان معها ولد أو  
 لم يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معها ولد نصير أم ولده تعتق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث وأم الولد  
 تعتق بموت المولى من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز آخر اجها عن ملكه الى غيره ببيع أو هبة أو وصية أو صدقة أو اموار وان  
 باعها وقضى القاضي يجوز ابيعها لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات ولا تضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي حنيفة  
 واغما تضمن فيما ضمن الحر \* الجارية المشتركة اذا ولدت ولدا فادعيها مع انصير أم ولدها فان اعتقها أحدها أو مات عتق كلها في قولهم  
 ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة وقال صاحبها اذا مات أحدهما (٥٦٩) تسمى في نصيب الآخر وان اعتقها  
 أحدهما يضمن المعتق نصف

في الجوهر النيرة \* ولا تجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع \* رجل له عبد  
 لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله  
 أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول العبد له امان أن تأذن لي في الكسب واما أن تنفق  
 علي فاذا لم تأذن فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التارخية ناقل عن اللؤلؤ الحية \* ونفقة  
 العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيار تكون على من يصير له الملك  
 وقيل على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندی \* نفقة عبد  
 الوديعة على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير كذا في البدائع \* ولو أن رجلا غضب عبدا كانت نفقته  
 عليه الى أن يرده على المولى فان طلب من القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه الا أن يكون  
 الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينثذ بأخذه القاضي ويبيعه ويسلك الثمن ولو أودع عبدا وغاب  
 فجاء المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بأن يزوج العبد وينفق  
 عليه من أجره وان رأى أن يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعة كذا في  
 فتاوى قاضيان \* عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك وديعة عندي فانكريدت فبطلت بالله  
 ما أودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبير الم يستحق والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان  
 أو غير مالك كذا في غاية السروجي \* العبد الموصى برقبته لانسك وبخدمته لا آخر فالنفقة على صاحب

في الجوهر النيرة \* ولا تجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع \* رجل له عبد  
 لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله  
 أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول العبد له امان أن تأذن لي في الكسب واما أن تنفق  
 علي فاذا لم تأذن فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التارخية ناقل عن اللؤلؤ الحية \* ونفقة  
 العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيار تكون على من يصير له الملك  
 وقيل على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندی \* نفقة عبد  
 الوديعة على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير كذا في البدائع \* ولو أن رجلا غضب عبدا كانت نفقته  
 عليه الى أن يرده على المولى فان طلب من القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه الا أن يكون  
 الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينثذ بأخذه القاضي ويبيعه ويسلك الثمن ولو أودع عبدا وغاب  
 فجاء المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بأن يزوج العبد وينفق  
 عليه من أجره وان رأى أن يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعة كذا في  
 فتاوى قاضيان \* عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك وديعة عندي فانكريدت فبطلت بالله  
 ما أودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبير الم يستحق والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان  
 أو غير مالك كذا في غاية السروجي \* العبد الموصى برقبته لانسك وبخدمته لا آخر فالنفقة على صاحب

(٧٢ - فتاوى اول) وتكلموا في قيمة أم الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة \* رجل أعقق أم ولده على أن تزوج نفسها  
 منه فقبلت عتقت وان أبت أن تزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو أعققت أمته على أن تزوج نفسها منه فابت أن تزوج نفسها منه كان عليها  
 السعاية في قيمتها \* رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني يثبت نسب الولد منه غلاما كان أو جارية  
 ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سنتين فولدت لاقول من ستة أشهر يثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت  
 والتوقيت باطل \* أم ولدا الذي اذا أسلمت تخرج الى الحرية بالسعاية واذ قضى القاضي عليها بالسعاية كان حالها كحال المكاتب الم تزود بالسعاية  
 \* حر بي خرج البنات مولد له لا يكون له أن يبيعهها \* رجل زوج أمته من عبده فولدت وادعاه المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من  
 الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره \* رجل استولد جارية فولدت نصير الجارية أم ولده ويغرم قيمتها ولا يغرم غيرها واذ تزوج الرجل جارية  
 ابنة الصغير فولدت منه لا نصير الجارية أم ولده ويعتق الولد بالقرابة \* واذ أراد الرجل أن يبط جاريته ولا نصير أم ولده ولدت فانه يبيعهما من  
 ولده الصغير ثم يتزوجها \* واذ ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وأبوه كان الولد من المولى \* ولو وطئ جارية أمر أنه أو جارية والده أو حده فولدت  
 وادعاه لا يثبت النسب ويدرك الغلام فان قال أحدها المولى لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان  
 صدقه في الامر بن جميعا ثبت النسب والا فلا وان كذب المولى ثم ملك الجارية ومامن البهر ثبت النسب \* رجل في يده غلام صغير لا يعبر فقال  
 هو عبدى كان القول قوله فان أدرك الغلام وقال أنا حر لا يقبل قوله وان أقام البينة قبلت بينته وان كان الغلام كبيرا فقال الذي هو في يده  
 هو عبدى وقال الغلام أنا عبد فلان كان القول قول الذي في يده ولولم يقل أنا عبد فلان ولكن قال أنا حر الاصل كان القول قوله \* رجل في



يديه صبي يقول هو عبدى فاعتقه ثم جاءه اخروا قام البينة انه عبده قبلت ميتة ويقضى له بالعبد ويطل اعتاق الاول رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان أعتقه أو دبره لا يقبل قوله ولوادعى انه ابنه علق من مائه بنت النسب ويطل البيع رجل فجر بامة فولدت ثم اشتراها لا تصير أم ولده استحسانا وان اشترى الولد عتق عليه رجل اشترى أمة لها ثلاثة أولاد ولدتهم في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولده ثبت نسبته منه والباقيون أرفاءه جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعاه أحد الشريكين واعتقه الآخر خرج الكلام منهم معا كانت الدعوة أولى من الاعتاق لان الدعوة تستند الى حالة العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتقد معتقا ولدا ولد الغير اذا اذاد الرجل أن يزوج ام ولده ينبغي له أن يستبرئها بحیضة ثم يزوجه فان زوجها قبل أن يستبرئها جاز النكاح ولو أعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حیض فان زوجها قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الام يعتق بعد موت المولى من جميع المال عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك وتفسيره أم الولد اذا أعتقها وارثت والعيان بالله ولحققت بدار الحرب ثم سبيت واشترها المولى فانه تعود ام ولده وكذا المولى ذات رحم محرم منه وعتق عليه ثم ارثت بدار الحرب ثم سبيت فاشترها عتقت عليه وكذلك ثامنا واثنا وكذا أم الولد ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنة له من غيره نصير الجارية أم ولده ليس له أن يبيعه اوله ان يبيع الابنة لانها ولدت قبل ماصارت أم ولد فان زوج الجارية رجلا فولدت ابنة من الزوج ليس له ان يبيع هذه الابنة لانها ولدت الابنة بعد ماصارت أم ولده بعد الشراء فان أعتقهن (٥٧٠) ثم اشترهن بعد السبي والردة عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم

الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا يبلغ الخدمة فنفتقه على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على الخدم لانه ملك منفعة بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة يتطران كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه أو غيرها فنفتقه على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفتقه على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض فرأى القاضي أن يأمره ببيعه باعه واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة وتكون رقبته لصاحب الرقبة ولو أوصى بالامتلز رجل وبما في بطنه الا خرف نفقة الامه على الموصى له برقبته كذا في محيط السرخسى ولو كان المملوك بين الشريكين فنفتقه عليهم ما على قدر ما يملكهما وكذلك لو كان في أيديهما كل واحد منهما يدعى أنه له ولا يثبت له ما فنفتقه عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين اذا أتت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع ولو كان عبيدين رجلين فغاب أحدهما ونفق الآخر بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير عبيدين رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البينة وان شاء لم يقبل واذا قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضيهان أعنتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة لا تجب النفقة على المعتق وانما يتفق عليه من بيت المال ان لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن والمرضى على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المضمرات ولو

عليه بيع الام والابنة الثانية ولا يحرم بيع الابنة الاولى وقال محمد يحرم عليه بيع الام ولا يحرم بيع الابنتين أم الولد اذا ولدت ولدا كان الولد من المولى الا ان ينقى اذا حوت أم الولد على مولاهما بمصاهرة أو نحوها فجاءت بولد استه أشهر لا يلزم المولى الا ان يدعى ولو أعتق أم الولد ثم جاءت بولد ثبت النسب الى سنتين ولا يجوز تنقيته رجل له جارية كان يطؤها ويعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لتسعة أشهر منذ

غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متهم بها وكان أكبر رأيه انها غرت فهو في سعة من نبي ولدها وان لم يظهر منها فجور أو أكبر أعتق رأيه انها عفيفة لا ينبغي له أن ينقى هذا الولد وينبغي ان يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته أم ولدا أعتقها مولاهما وجبت عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى أم الولد اذا جنت جناية موجه المال كان موجب جنايتها على المولى في ماله حالة الجناية كالذبح أم الولد لا تفصل مولاهما بعد الموت ولا تملك بالاسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان تسافر بغير محرم وتصل بغير قناع ولو قتلت سيدها خطأ لا تجب عليها السعاية وان قتلت هذا الولد وليان فعفا أحدهما بقلب نصيب الآخر الا توسع في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها جارية ادعت على مولاهما أم ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه وللمولى ان يجبر أم ولده على النكاح ويملك تزوج الامه عليها ولو تزوجت أم الولد بغير اذن المولى ثم أعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتاق وان لم يدخل بها تجب عليها عدة العتق ويتأكد فراس المولى فلا يجوز ذلك النكاح رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فولدت له في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها مالم تلد فان مات المولى وهي حبلى من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضرب انسان بطنها فالتقت جينتا ميتا كان على الضارب ما في جنين الامه ولو قال كل ولد تلجلين به فهو حر والمستله بجعلها كان على الضارب ما في جنين الحر وان باعها فولدت بعد البيع لاقل من ستة أشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لسته أشهر فصاعدا أولا كثر من سنتين من وقت البيع أولا قل فالبيع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر فولدت لاقل من ستة أشهر عتق ولو ولدت لا كثر من ستة أشهر لا يعتق (فصل في المكاتب) والكاتب

مستقبلي علم فيه خبراى علم أماته ورشد في التجارة وقدرته على الاكتساب كان البذل حالا أو مؤجلا أو منجما أو غير منجم عندنا كل ما يصلح في النكاح يصلح بدلا في الكفاية \* رجل كاتب عبده على ألف درهم ولم يقل اذا أدبت الى ألفا فانت حر فاذى اليه الألف عتق ولو كان البذل منجما فاخل بنجم رد في الرق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح رده رضا العبد ولا يتوقف على القضاء وقال أبو يوسف لا يرد ما لم يخل بنجمين للمكاتب ان يسافر بغير إذن المولى ولو كاتبه على قيمته كانت الكفاية فاسدة وان كاتبه على عين لغير من مكمل أو موزون أو عروض فيه روايتان والأظهر وهو الفساد والمولى ان يفسخ الكفاية الفاسدة وان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى أدى القيمة فقبل المولى عتق \* ولو كاتب أمته على ألف درهم على انه يطوها مادامت مكاتبه فسدت الكفاية واذا أدت البذل قبل الفسخ عتقت \* ولو كاتبه على ثوب في الذمة لا تنصح الكفاية وان أدى اليه ثوبا وقيل لا يعتق \* ويتحمل في بدل الكفاية جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر \* المكاتب اذا كاتب عبده جاز استحسانا فان أدى الثاني قبل الاول عتق وولاؤه يكون للمولى وان أدى الثاني بعد أداء الاول فالاولاه الاول \* وان كاتب أمته وهي حامل فولدها بمنزلة لها وان كاتبها واستثنى ما في بطنها فسدت الكفاية \* ولا تنصح الكفالة ببذل الكفاية ولو كاتب عبدين كفاية واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جاز استحسانا \* المكاتب اذا مات من غير وفاء لم يدع ولدا يطلب الكفاية وتكلموا انها تبطل بموته أو بعد ما قضى القاضي بعجزه قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع انسان بأداء بدل الكفاية لا يقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه أبو الليث لا تبطل ما لم يقض القاضي بعجزه حتى لو تبرع انسان ببذل الكفاية يجوز (٥٧١) ويعتق وان مات المكاتب عن وفاء

أعتق عبده وكان بالغا صحيفا فنفقه في كسبه هكذا في البدائع \* رجل وجد عبدا أبقا فآخذه ليرده على مولاه فأنفق عليه بغير أمر القاضي فكان متطوعا لا يرجع كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أخذ عبدا أبقا وطلب صاحبه فلم يقدر عليه فجا الى القاضي وأخبره بالقصة وطلب من القاضي أن يأمره بالانفاق فالقاضي لا يلتفت الى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل كذا في الاقطب واللقطة وبعد ما قبل القاضي البينة ان كان الانفاق أصح لصاحبه أمره بذلك وان كان ترك الانفاق أصح بأن حاق أن تأكله النفقة أمره ببيعه وامسكنا للثمن كذا في الذخيرة \* ولو شهد الشهود على أمة في يد رجل أنها حرة قبلت البينة ولم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض لها النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على إعطاء النفقة ويضعها على يدها أمعدلة وتكون أجرة الأمانة في بيت المال فان طال المسئلة عن الشهود فان أعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بجبرتها رجع المدعى عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت أنها حرة الاصل أو ادعت الاعتاق على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر أنها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكلت شيئا من ماله بغير إذنه وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ ولا يرجع أيضا بما أخذت من ماله بغير إذنه وكذلك رجل في يده أمة شككت عند القاضي انه لا ينفق عليها أمره القاضي بان ينفق عليها أو يبيعها فان أجبره القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم أقامت البينة أنها حرة الاصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى

تؤدى كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب ولدا حرا أو ولدا مكاتبه معه كفاية واحدة أو ترك ولدا اشتراه في كتابته وقد ترك المكاتب وفاء كان ميراثه لولده \* المكاتب اذا أوصى بوصية فهو على وجود ثلاثة ان أوصى بوصيته ثم مات عن وفاء لا تنصح وصيته لانه يعتق قبيل الموت في ساعة لا تسع كلمة الا بصاه والوجه الثاني ان يقول المكاتب اذا أعتقت ففسد أوصيت بثلاث مالى فلان ثم

أدى بدل الكفاية وعتق ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم والثالث اذا أوصى بوصيته ثم أدى فعتق ثم مات وصيته في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا تنصح الوصية الا ان يجدها بعد العتق \* المولى لا يملك اكتساب المكاتب ولا استخدامه ولا يجب على المولى صدقة فطره ويجوز شرط الخيار في الكفاية المكاتب اذا تزوجت بان المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق \* وأحكام المكاتب في النكاح والعدة أحكام القنن \* المكاتب لا يملك وطء أمته فان وطئها ثم استحققت الامه يؤخذ المكاتب بعقرها في الحال \* اذا مات المكاتب عن وفاء فقد ذقه انسان لا يجده فاذقه \* المكاتب اذا تزوج ابنة مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يسلط النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر ان كان معها وارث آخر \* المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان يكون ولده من أمته ونفقة ولدا المكاتبية يكون على المكاتب \* المكاتبية تستحق النفقة على زوجها وان لم يزوجها المولى يتناخلاف المدبرة وام الولد \* المكاتب اذا ولدت من المولى ثبت لها الخيار ان شاءت أدت الكفاية فعتقت بالكفاية وان شاءت لم تؤد ونجس نفقة سهاقة عتق اذا مات المولى \* المكاتب اذا تبرع بالخط أو البراء لا يصح الا عن عيب \* المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق يجعل وبغير جعل ولا يتزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يهبى بحياة فاحشة كالعبد المأذون المكاتب اذا اشترى أبا ما وابنه يكاتب عليه وان اشترى أخاه لا يكاتب في قول أبي حنيفة \* اذا مات المكاتب وترك ولدا لم ينفق في الكفاية سعى في نجومه وان كان الولد مشترى يقال له اما ان تؤدى الكفاية حالا والآخر في

الرق وان ترك المكاتب ذارحم محرم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقوم مقامه في تجزئته \* المكاتب اذا جنى جناية موجبة للمال كانت جنانيته عليه يجب الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى المكاتب على مولاه أو رفيق المولى كانت جنانيته معتبرة وكذلك جناية المولى على المكاتب أو رفيقه \* المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى عما حاض غند المكاتب قبل العجز فان اشترى أخته ثم عجز المكاتب لا يجب الاستبراء على المولى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة \* المكاتب اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى \* المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب تعتق للحال لان المكاتب ملك ما في ذمته قبل القبول لان هبة الدين من عليه الدين تصح قبل القبول فان قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حر لان هبة الدين ترتب بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحتمل الرد فتعود المكاتبه ويبقى العتق كالمطالب اذا وهب الدين من المدينون وبه كفيلا ورد الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل \* مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف الكتابة لا يعتق المكاتب فان أبرأ الشريك الآخر عن نصيبه أو وهب له نصيبه عتق المكاتب ويسلم للاول ما قبض ولو كانت الكتابة الفاقبض احدهما سائمة وأبرأ الآخر عن أربعائة قال محمد يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمبرئ على ستة اسهم \* رجل قال لعبدته اشتر نفسك بألف درهم فقال العبد قبلت عتق لان بيع نفس العبد من العبد اعناق \* رجل وهب نفس عبده من عبده عتق العبد وان لم يقتل لان عليك نفس العبد من العبد اعناق ولو قال لعبدته انت حر على الف فقال العبد قبلت عتق كذلك ههنا \* عبد ما ذرن قال للمولى اشتريت جارية فقال المولى هي لنا صنع بها ما شئت فاعتقها المأذون لا تعتق لانه لا يراد بهذا الامر الاعناق (٥٧٣) \* عبد دفع الى رجل مال الف قال اشترى من مولاى بهذا وأعتقنى تكلموا فيه والصحيح انه

ينفذ البيع والاعتاق وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وما أخذ المولى أو لا يسلم للمولى \* اذا قال لعبدته ادخل النار وانت حر يعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق

### (فصل في الاعناق عن الغير)

رجل قال لغيره جاريته هذه لك على ان تعتق عني عبدا فلا نقبل فلان ذلك وقبض

عليها بذلك النفقة وبما أخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع عما أكلت باذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنه ماله فأنكر المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ما ادعى يضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود فبأمر المدعى عليه بالانفاق عليه القيام الملك من حيث الظاهر فان أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها وان عدلت البينة ففرض القاضي للمدعى يرجع المدعى عليه بما أنفق لانه ظهر أنها كانت مفعوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هدر كذا في فتاوى فاضيل خان \* وان كان مكان الجارية عبدا وباقي المسئلة تبناها القاضي لا يضع العبد على يدي العدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيلا بنفسه وكفيلا بالعبد وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفا على ما في يده بالانفاق فحينئذ يضعه القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقا معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام عن يده ويضعه على

الجارية لم تكن له الجارية حتى يعتق العبد عن الامر لانه ملك الجارية بازا تملك العبد منه في ضمن الاعناق والتملك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفعل ومالم يوجد تملك العبد لا يتم تملك الجارية \* رجل اعتق عبدا عنه عن أبيه الميت جازي يكون له الولاء لانه هو المعتق وللاب ثواب الاعناق ان شاء الله (فصل في العتق بدعوى النسب وملك ذى الرحم المحرم) \* رجل قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولدا له وهو مجهول النسب يثبت نسبه ويعتق العبد سواء كان العبد أعجميا أصليا أو مولدا وان كان العبد يصلح ولدا له لکنه معروف النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق \* ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق وأختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قولهما أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه التدايم ابني لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يعتق والصحيح هو الاول \* ولو قال لعبدته ابني أو قال لامتنيا ابنة لا تعتق وان نوى كماله قال ابن روبا بنه ولم يرضف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداق ثبت نسبه منهم ما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوى البتة ايضا لا يثبت النسب لا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه \* ولو قال لعبدته هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهم انه يعتق \* ولو قال هذا أخي لا يعتق \* ولو قال لعبدته اى كوجه من اخلة وافيها والصحيح انه لا يعتق \* ولو قال هـ ذاعمي ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كل من ملك شخصه لا يجوز تركه على التائب بسبب القرابة كالاخ والاخت والعمة والحال يعتق عليه صغيرا كان المالك أو كبيرا اقلا أو مجنونا وقال الشافعي لا يعتق الا من له قرابة ولاد \* اذا اشترى أمه في حبلى من أبيه بنكاح أو وطء عن شبهة يعتق ما في بطنه لانه أخوه وله ان يبيع الامة اذا وضعت لان الامة لم تصر أم ولد لابي \* رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواهم ولم

يدع مالاً لأملاكه أو أخواله لأمه وقيمة المملوك مثل الدين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الإقرار في المرض للوارث وصية فإذا مملكت أخاه عتق عليه ولو كان الإقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك بالدين \* رجل وكل رجلاً بأن يشتري له مملوكاً فيعتقه عن ظهره وسمى له الثمن واشترى أبو الموكل قال أبو يوسف عتق كما اشتراه لأنه صار ملكاً للموكل \* ولو وكل رجلاً بأن يشتري له أباً فيعتقه بعد شهر عن ظهره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهره إلا أمره \* (فصل في العتق المبهم) \* رجل قال لامتيه أحداً كاحرة فقيل له هل عتيت هذه لا إحدى الامتين بعينها فقال لا عتقت الاخرى فقيل له بعد ذلك هل عتيت هذه الاخرى فقال لا عتقت الاثنتين جميعاً لان قوله للاولى لم أعن هذه اقرار منه بوقوع العتق على الاولى فعتقنا جميعاً وكذلك في الطلاق \* ولو قال لعبد بن له أحد كاحرة فقيل له أيهما فويت فقال لم أعن هذا وأشار إلى أحدهما عتق الآخر وان قال بعد ذلك لم أعن الآخر عتق الاول أيضاً وهذا الاول سواء \* ولو قال لاحد هذين الرجلين على ألف درهم فقيل له أهو هذا فقال لا لا يجب المال للآخر لان الإقرار للجبهول باطل فلا يستحق عليه البيان فتبي أن أحدهما لا يكون تعييناً للآخر أما بإيقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح لان الكلام المبهم بمنزلة المعلق وتعلق الطلاق والعتاق بالشروط جائز فإذا صح الإيقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك لتعلق الإقرار بالشروط \* رجل قال أمة وعبد من رقتي احرار ثم مات قبل البيان فإن كان له عبدان وأمة عتقت الأمة ومن العبد من كل واحد منهما نصفه ولو كان له أمة وثلاثة أعبد عتقت الأمة ومن العبد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلاثة أعبد وثلاثة (٥٧٣) أماء عتق من الأماء من كل واحدة ثلثها ومن العبد كذلك ولو

كان له ثلاثة أعبد وأمتان عتق نصف كل أمة وثلث كل عبد

#### \* (فصل في اعتاق الحربي) \*

حربي أسلم عبده الحربي وخرج إلى دار الإسلام مراغماً للمولاه عتق وله ان يوالى من أحب لانه من أهل الارض ليس لاحد عليه ولاء وان أسلم عبداً الحربي ولم يخرج النبا لا يعتق لان الاسلام لا ينفي بقائه الرق

يدى عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا وضع القاضي العبد على يدي عـ دل أمره أن يكسب وينفق على نفسه اذا كان قادراً على الكسب بخلاف الأمة لانها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الأمة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة أو غسالة تؤمر بالكسب أيضاً هكذا قال الشيخ الامام أبو بكر البخاري والفقهاء أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى فان كان العبد عاجزاً عن الكسب لمرضه أو لغيره يؤمر المدعي عليه بالانفاق قال فان كان مكان العبد دابة والمدعي عليه لا يجد كفيلاً وهو مخوف على مافي يده والمدعي لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعي أنا لأجبر المدعي عليه على الانفاق لكن ان شئت أن أضعها على يدي عدل فينفق عليها والا فلا أضع على يدي عدل بخلاف العبد والأمة كذا في الخطيب \* ومن ملك بهيمة لزمه علفها وسقيها فان امتنع عن ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها إلا أنه يؤمر بديانة قيمتها مابين الله تعالى على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أما بالاتفاق وأما بالبيع وهو الأصح ويكره الاستقصاء في حلب البهيمة اذا كان مضراً بالقله والعلف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يقص الحالب أظفاره ثلاثاً يؤذيها ويستحب أن لا يأخذ من لبنها الا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تنطق من تنقيل الحمل وادامة السير وغيرهما كذا في الجوهر النيرة \* دابة بين رجلين امتنع أحدهما عن الانفاق عليها وطلب الآخر من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يصير متطوعاً

فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبداً له \* ولو أسلم عبد الحربي فباعه مولا من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة وقال أصحابه لا يعتق وكذا لو باعه من ذمي \* حربي له عبد كافراً أسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخديعة أمناً للولى \* ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينقذ اعتاقه في قول أبي حنيفة خلافاً لصاحبه وقيل ينقذ الاعتاق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولا العتق عند أبي حنيفة لا يثبت وعندهما يثبت \* ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قوله لم ويكون الولاء للحربي وعن أبي حنيفة أنه لا ولاء له \* حربي دخل داراً بأماناً ومعه مديروه ومكانه كانه في دار الحرب فباعها الحربي جاز بيعه ولو كان معه أم ولد لا يجوز بيعها ولو ملك الحربي قريه ودخل النبا بأمان عتق عليه ولو عاد الحربي إلى دار الحرب وخلف أم ولد أو مديروه في دار الاسلام حكم بعتقهما \* اذا مات الحربي أو قتل أو أسر فلا يعتق مكانه ويكون بدل الكتابة لورثته \* اذا مات المولى وله عبد مسلم اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابق منهم عتق لانه استولى على ملك الحربي فملك نفسه فيعتق كالأول أسلم عبد الحربي في دار الحرب فابق إلى دار الاسلام فانه يعتق \* رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الاسلام ومعه هندی يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قال وان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حراً وقول الهندي أنا عبده يكون باطلاً لانه اقرار الحربي على نفسه بالرق وان أخرجه مكرهاً كان عبداً والله تعالى أعلم

\* (ثم طبع الجزء الاول من فتاوى قاضي خان ويلييه الجزء الثاني وأوله (كليب الايمان) \*

فالقاضي يقول لا ياما أن تبيع نصيبك أو تتفق عليهم اهكذا ذكره الخصاص في حقه الله تعالى في نفقائه كذا  
 في المحيط \* وإذا كان له فحل يستحب أن يبقى لها في كوارثها شيء من العسل ويستحب  
 أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وان قام شيء لغداؤها مقام العسل  
 لم يتعين عليه ابقاء العسل (١) كذا في الجوهرة النيرة \* والله  
 أعلم بالصواب \* وإليه المرجع والمآب

(١) قوله لم يتعين عليه ابقاء العسل لعل المراد بقوله لم يتعين على طريق الاستحباب بدليل ما قبله والافتكان  
 الأنسب لم يستحب الخ تأمل اه يجوز اوى

تم طبع الجزء الاول ويتلاه الجزء الثاني أوله كتاب العتق

# فتاوى الهندية

## ﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمية ﴾

وبها مشهورة فتاوى قاضيان \* وهوالامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى  
الفرغانى الخنقى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهى مشهورة مقبولة معمول بها متداولة بين العلماء  
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من  
المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتبه على  
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين  
اقتصر منه على قول او قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا

٥١ من كشف الظنون

من الفتاوى العالمية \* المعروفة بين الناس بالفتاوى الهندية \*

الامام الاعظم \* أبى حنيفة النعمان صاحب القدر الانجم \*

جماعة من علماء الهند الاعلام \* وكان رئيسهم فى تأليفها

السلامة الهمام مولانا الشيخ نظام \* وذلك بأمر

السلطان أبى المنظر محى الدين محمد اورنگ زيب

به ادرعالم كبير \* عليه وعليم رجة

المولى اللطيف الخبير \* آمين

وبها مشهورة الجزء الاول من فتاوى الاستاذ فخر الملة والدين قاضيان محمود الاوزجندى

وهو من أهل الترجيع وكتابه هذا من أصح الكتب التى يعتمد فى الافتاء

والعمل عليه انعمه الله برحمته \* وأسكنه فسيح جنته آمين



يقول راجي غفر المسأوى \* عبد الرحمن الخنفي المدعو بالبحراوى \* اعلم أن السبب في تأليف هذا الكتاب المستطاب  
 \* السهل ما خذناه للقضاء والمفتين والطلاب \* الذي جمع فأوعى \* وانه قد في بابيه فلا ترى مثله جمعا \* هو أن سلطان  
 الهند المنفخم \* والخليفة الترقام الرئيس الاعظم \* محمد اورنگ زيب عالمكير \* عليه رحمة المولى اللطيف الخبير \*  
 لما كانت همته مصروفة الى أمور الدين \* ونشر الاحكام الشرعية بين العالمين \* وأراد أن تكون حوادث الانام على  
 موافقة المفتي به من مذهب أبي حنيفة \* ورأى أن ذلك فيه بعض تعمير لاختلاط غالب الكتب بالخلافات والروايات  
 الضعيفة \* وذلك موجب لقله الضبط \* وإيقاع بعض القاصرين في الخطا والخطب \* وقصد أن تكون الفروع المعتبرة  
 المعتمدة بمجموعاتها في كتاب واحد \* يسهل أخذها ودررها ومعرفة مظانها الكل فاصد \* أمر مشاهير الهند من العلماء  
 الاعلام \* وجعل رئيسهم في ذلك المولى الهمام الشيخ نظام \* فعند ذلك شروا عن ساعد الجد والاجتهاد \* وأخلصوا  
 نياتهم معقدين على رب العباد \* فتنبعوا الكتب المطولة وغيرها من الكتب المعتبرة المحفوظة في دار كتب السلطان  
 المذكور \* وسعوا في تحصيل مرامه حتى وفقهم الله تعالى لاتمامه على الوجه المستطور \* فصار ما حاصله كتابا  
 جامعاً مغنياً عما سواه \* حاوياً للفروع الصحيحة المنقحة التي بلغت في التحقيق منتهاه \* فبذلك استبان المسالك للطلابين  
 \* وظهرت معالم الفقه للعالمين \* وسموه بالقناوى العالمكيرية \* نسبة للسلطان عالمكير أسكنه الله تعالى العرف العلية  
 \* حيث كان سبباً في تحصيل هذا الخير العظيم \* الذي به حصل للكافة النفع الجسيم \* ولقد بذل رحمه الله تعالى  
 للوفين المذكورين على وجه الوظيفة والعطية \* ما يبلغ من الفضة مائتي ألف دروبية \* كأنقل ذلك عن الماسر  
 العالمكيرية \* والروية نحو اثني عشر قرشاً بالقروش المصرية \* وذلك تقرباً لاتحديده \* بلغه الله في دار النعيم ما يريد  
 \* ومن علينا بحسن الختام \* بحاجه سيد الرسل الكرام \* عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام \* آمين

فهرسة الجزء الاول من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

صفحة	صفحة
٤٩ كيفية الاستنجاء من البول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه سبعة أبواب
٤٩ صفة الاستنجاء بالماء	٣ (الباب الاول) في الوضوء وفيه خمسة فصول
٥٠ الاستنجاء على خمسة أوجه	الفصل الاول في فرائض الوضوء
٥٠ (كتاب الصلاة) وفيه اثنان وعشرون بابا	الفصل الثاني في سنن الوضوء
٥١ (الباب الاول) في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول	الفصل الثالث في مستحبات الوضوء
الفصل الاول في أوقات الصلاة	الفصل الرابع في مكرهات الوضوء
٥١ الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات	الفصل الخامس في نواقض الوضوء
٥٢ الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها	١٣ (الباب الثاني) في الغسل وفيه ثلاثة فصول
٥٣ (الباب الثاني) في الاذان وفيه فصلان	الفصل الاول في فرائضه
الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن	١٤ الفصل الثاني في سنن الغسل
٥٥ الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما	١٤ الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة
٥٧ وما يتصل بذلك اجابة المؤذن	١٦ (الباب الثالث) في المياه وفيه فصلان
٥٨ (الباب الثالث) في شروط الصلاة وفيه فصول أربعة	الفصل الاول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع
الفصل الاول في الطهارة وستر العورة	٢١ الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ
٦٠ الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به العورة وغيره	٢٥ (الباب الرابع) في التيمم وفيه ثلاثة فصول
٦٢ وما يتصل بذلك مسائل	الفصل الاول في أمور لا يتمن في التيمم
٦٣ الفصل الثالث في استقبال القبلة	٢٩ الفصل الثاني فيما ينقض التيمم
٦٥ وما يتصل بذلك الصلاة في الكعبة	٣٠ الفصل الثالث في المتفرقات
٦٥ الفصل الرابع في النية	٣٢ (الباب الخامس) في المسح على الخفين وهو يشتمل على فصلين
٦٨ (الباب الرابع) في صفة الصلاة وهو يشتمل على خمسة فصول	الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح
الفصل الاول في فرائض الصلاة	٣٤ الفصل الثاني في نواقض المسح
٧١ الفصل الثاني في واجبات الصلاة	٣٦ (الباب السادس) في الدماء المحتصة بالنساء وفيه أربعة فصول
٧٢ الفصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتهما	الفصل الاول في الحيض
٧٧ الفصل الرابع في القراءة	٣٧ الفصل الثاني في النفاس
٧٩ الفصل الخامس في زلة القارئ	٣٧ الفصل الثالث في الاستحاضة
٨٢ (الباب الخامس) في الامامة وفيه سبعة فصول	٣٨ الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة
الفصل الاول في الجماعة	٤١ (الباب السابع) في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول
٨٣ الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة	الفصل الاول في تطهير الانجاس
٨٤ الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره	٤٥ وما يتصل بذلك مسائل
٨٧ الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	٤٥ الفصل الثاني في الاعيان النجسة
٨٨ الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم	٤٨ الفصل الثالث في الاستنجاء

صفحة	صفحة
٩٠ الفصل السادس فيما يتابع الامام وما لا يتابعه	١٥٣ (الباب التاسع عشر) في الاستسقاء
٩٠ الفصل السابع في المسبوق واللاحق	١٥٤ (الباب العشرون) في صلاة الخوف
٩٣ ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم	١٥٧ (الباب الحادي والعشرون) في الجنائز وفيه سبعة فصول
٩٣ (الباب السادس) في الحدث في الصلاة	١٥٨ الفصل الاول في المحتضر
٩٥ فصل في الاستخلاف	١٥٨ الفصل الثاني في غسل الميت
٩٧ ومما يتصل بذلك مسائل	١٦٠ الفصل الثالث في التكفين
٩٨ (الباب السابع) فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان	١٦٢ الفصل الرابع في حل الجنائز
١٠٥ الفصل الاول فيما يفسدها	١٦٢ الفصل الخامس في الصلاة على الميت
١٠٩ ومما يتصل بذلك مسائل	١٦٥ الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى اخر
١٠٩ فصل كره غلق باب المسجد	١٦٧ ومما يتصل بذلك مسائل التعزية الخ
١١٠ (الباب الثامن) في صلاة الوتر	١٦٧ الفصل السابع في الشهيد
١١٢ (الباب التاسع) في التوافل	١٦٩ (الباب الثاني والعشرون) في السجودات
١١٢ ومن المندوبات صلاة الضحى	١٧٠ (كتاب الزكاة) وفيه ثمانية أبواب
١١٥ ومما يتصل بذلك مسائل لو نذر السن الخ	١٧٠ (الباب الاول) في نفسيها ووصفتها وشرائطها
١١٥ فصل في التراخي	١٧٦ (الباب الثاني) في صدقة السوانم وفيه خمسة فصول
١١٩ (الباب العاشر) في ادراك الفريضة	١٧٧ الفصل الاول في المقتمة
١٢١ (الباب الحادي عشر) في قضاء الفوائت	١٧٧ الفصل الثاني في زكاة الابل
١٢٥ (الباب الثاني عشر) في سجود السهو	١٧٧ الفصل الثالث في زكاة البقر
١٢٨ فصل سهو الامام بوجبه عليه وعلى من خلفه السجود	١٧٨ الفصل الرابع في زكاة الغنم
١٣٠ ومما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم الخ	١٧٨ الفصل الخامس فيما لا يجب فيه الزكاة
١٣٢ (الباب الثالث عشر) في سجود التلاوة	١٧٨ (الباب الثالث) في زكاة الذهب والفضة والعروض وفيه فصلان
١٣٥ ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر	١٧٩ الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة
١٣٦ (الباب الرابع عشر) في صلاة المريض	١٧٩ الفصل الثاني في العروض
١٣٨ (الباب الخامس عشر) في صلاة المسافر	١٨٠ مسائل شتى
١٤٢ ومما يتصل بذلك الصلاة على الدابة والسفينة	١٨٣ (الباب الرابع عشر) فيمن يمر على العاشر
١٤٤ (الباب السادس عشر) في صلاة الجمعة	١٨٤ (الباب الخامس عشر) في المعادن والركاك
١٤٩ (الباب السابع عشر) في صلاة العيدين	١٨٥ (الباب السادس عشر) في زكاة الزروع والثمار
١٥٢ ومما يتصل بذلك تكبيرات أيام التشريق	١٨٧ (الباب السابع عشر) في المصارف
١٥٢ (الباب الثامن عشر) في صلاة الكسوف	١٩٠ فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع
١٥٣ ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر	١٩١ (الباب الثامن) في صدقة الفطر
	١٩٤ (كتاب الصوم) وفيه سبعة أبواب

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٩٤	(الباب الاول) في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته	٢٥٤	(الباب الحادى عشر) في اضافة الاحرام الى
	وشروطه		الاحرام
١٩٧	(الباب الثانى) في رؤية الهلال	٢٥٥	(الباب الثانى عشر) في الاحصار
١٩٩	(الباب الثالث) فيما يكره للصائم وما لا يكره	٢٥٦	(الباب الثالث عشر) في فوات الحج
٢٠٢	(الباب الرابع) فيما يفسد وما لا يفسد	٢٥٧	(الباب الرابع عشر) في الحج عن الغير
٢٠٦	(الباب الخامس) في الاعتذار التي تبج الافطار	٢٥٨	(الباب الخامس عشر) في الوصية بالحج
٢٠٨	(الباب السادس) في النذر	٢٦١	(الباب السادس عشر) في الهدى
٢١٠	(الباب السابع) في الاعتكاف	٢٦٢	(الباب السابع عشر) في النذر بالحج
٢١٣	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٦٥	مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٤	المتفرقات	٢٦٧	(كتاب النكاح) وفيه أحد عشر بابا
٢١٥	مطلب بيان الكفارة		(الباب الاول) في تفسيره شرعا وصفته وركنه
٢١٥	مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على رضى الله عنه		وشروطه وحده
	يوم تحرّم يوم صومكم	٢٧٠	مطلب حكم النكاح
٢١٦	(كتاب المناسك) وفيه سبعة عشر بابا	٢٧٠	(الباب الثانى) فيما ينقذه النكاح وما لا ينقذه
	(الباب الاول) في تفسير الحج وفرضيته ووقته	٢٧٣	مطلب ليس في النكاح خيار رؤية وشروط وعيب
	وشرائطه وأركانها وواجباته وسننه وآدابه	٢٧٣	(الباب الثالث) في بيان المحرمات وهي تسعة
	ومحظوراته		أقسام
٢٢١	(الباب الثانى) في المواقيت	٢٧٣	القسم الاول المحرمات بالنسب
٢٢١	(الباب الثالث) في الاحرام	٢٧٤	القسم الثانى المحرمات بالصهرية
٢٢٣	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٧٥	ومما يتصل بذلك مسائل لواقتر بجمرة المصاهرة الخ
٢٢٤	(الباب الرابع) فيما يفعله المحرم بعد الاحرام	٢٧٧	القسم الثالث المحرمات بالزواج
٢٢٤	(الباب الخامس) في كيفية أداء الحج	٢٧٧	القسم الرابع المحرمات بالجمع
٢٣٥	فصل في المتفرقات	٢٧٩	القسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرة أو معها
٢٣٧	(الباب السادس) في العمرة	٢٨٠	القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير
٢٣٧	(الباب السابع) في القران والتمتع	٢٨١	القسم السابع المحرمات بالشرك
٢٤٠	(الباب الثامن) في الجنائيات وفيه خمسة فصول	٢٨٢	القسم الثامن المحرمات بالملك
	الفصل الاول فيما يجب بالنظيب والتدهن	٢٨٢	القسم التاسع المحرمات بالطلاق
٢٤٢	الفصل الثانى في اللبس	٢٨٣	(الباب الرابع) في الاولياء
٢٤٣	الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار	٢٨٧	مطلب وقت الدخول بالصغيرة
٢٤٤	الفصل الرابع في الجماع	٢٩٠	(الباب الخامس) في الاكفاء
٢٤٥	الفصل الخامس في الطواف والسعي والرمي	٢٩١	مطلب الكفارة تعتبر عند ابتداء النكاح
	ورعى الجمار	٢٩٢	مطلب الجمال لا يعتبر في الكفارة
٢٤٧	(الباب التاسع) في الصيد	٢٩٤	(الباب السادس) في الوكالة بالنكاح وغيرها
٢٥٢	مطلب شجر الحرم أنواع أربعة	٢٩٨	مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يוכל بسلامة
٢٥٣	(الباب العاشر) في مجاوزة الميقات بغير احرام	٢٩٨	مطلب النكاح يشب بالتصادق

صحيحة	صحيحة
٣٠١ مطلب مسائل الفسخ	٣٤٨ (الباب الاول) في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه
٣٠٢ (الباب السابع) في المهر وفيه سبعة عشر فصلا	ووصفه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣٠٢ الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهر او ما لا يصلح مهر	٣٤٨ مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه
٣٠٣ الفصل الثاني فيما يتأكده المهر والمتعة	٣٤٨ مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه
٣٠٤ مطلب عدد ثياب المتعة	٣٤٩ مطلب الطلاق البدعي
٣٠٧ الفصل الثالث فيما سمي ما لا وضه اليه ما ليس به مال	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق السنة
٣٠٧ الفصل الرابع في الشروط في المهر	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق البدعة
٣٠٩ الفصل الخامس في المهر تدخله الجهالة	٣٥٣ فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣١١ الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى	٣٥٤ (الباب الثاني) في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول
٣١٢ الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه	٣٥٤ الفصل الاول في الطلاق الصريح
وفيما يزيد وينقص	٣٥٥ مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار
٣١٥ الفصل الثامن في السمعة	٣٥٦ مطلب كرر الطلاق بالواو وبغيرها ونوى بالثاني الاول
٣١٦ الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه	٣٥٦ مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني
٣١٦ الفصل العاشر في هبة المهر	٣٥٧ مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو البلدة طوالت وفيها المرأة
٣١٧ الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بعهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما	٣٥٧ مطلب لو قال أنت ثلاث
٣١٩ الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر	٣٥٧ مطلب لو قال أنت مني ثلاثا
٣٢٣ الفصل الثالث عشر في تكرار المهر	٣٥٨ مطلب لو قال امرأتني طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء
٣٢٦ الفصل الرابع عشر في ضمان المهر	٣٥٩ مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
٣٢٧ الفصل الخامس عشر في مهر الذي والحرق	٣٦٠ مطلب اذا أضاف الطلاق الى جزئيات من المرأة
٣٢٧ الفصل السادس عشر في جهاز البنت	٣٦٠ مطلب لو قال قبلك طالق يقع
٣٢٩ الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت	٣٦٣ مطلب اذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثا
٣٣٠ (الباب الثامن) في النكاح الفاسد وأحكامه	٣٦٦ الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك
٣٣١ مطلب غاب زوجها فتزوجت بغيره	٣٧٠ الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه
٣٣١ (الباب التاسع) في نكاح الرقيق	٣٧٣ الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٣٣٦ مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه التصرف بالنكاح	٣٧٤ الفصل الخامس في الكتابات
٣٣٧ (الباب العاشر) في نكاح الكفار	٣٧٨ الفصل السادس في الطلاق بالكتابة
٣٤٠ (الباب الحادي عشر) في القسم	٣٧٨ مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو
٣٤١ وما يتصل بذلك مسائل	عكس لا يقع الطلاق
٣٤٢ (كتاب الرضاع)	
٣٤٨ (كتاب الطلاق) وفيه سبعة عشر بابا	

صفحة	صفحة
٤٩٥	٣٧٩ الفصل السابع في الطلاق بالالفاظ الفارسية
٥٠٥ (الباب التاسع) في الطهار	٣٨٧ (الباب الثالث) في تفويض الطلاق وفيه ثلاثة
٥٠٦ مطلب في حكم الطهار	فصول
٥٠٨ مطلب شروط الطهار	الفصل الاول في الاختيار
٥٠٩ (الباب العاشر) في الكفارة	٣٩٠ الفصل الثاني في الامر باليد
٥١٤ (الباب الحادي عشر) في اللعان	٤٠٢ الفصل الثالث في المشيئة
٥١٥ مطلب القذف بعمل قوم لوط لا يوجب اللعان عند	٤١٥ (الباب الرابع) في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه
أبي حنيفة ووجهه عندهما	أربعة فصول
٥١٨ مطلب تعليق القذف بالشرط باطل لا يوجب حدًا	الفصل الاول في ألفاظ الشرط
ولاللعان	٤١٥ مطلب ألفاظ الشرط بالفارسية
٥٢٢ (الباب الثاني عشر) في الغنين	٤١٦ الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلما
٥٢٦ (الباب الثالث عشر) في العدة	٤١٩ مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ
٥٣٠ مطلب غاب زوجها فاخبرت بموته	٤١٩ مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي
٥٣٣ (الباب الرابع عشر) في الحداد	طالق الخ
٥٣٦ (الباب الخامس عشر) في ثبوت النسب	٤١٩ مطلب اذا علق الطلاق على التزوج وزوجه
٥٤١ (الباب السادس عشر) في الحضانة	فصولي وأجاز بالفعل لا يحنث
٥٤٣ فصل مكان الحضانة مكان الزوجين اذا كانت	٤٢٠ الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان وانا
الزوجية بينهما فائقة	وغيرهما
٥٤٣ مطلب مكان الحضانة مكان الزوجين	٤٢٢ مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط
٥٤٤ (الباب السابع عشر) في النفقات وفيه ستة	٤٣٧ مطلب مدح محمد لابي يوسف حين سئل فلم يجب
فصول	مثل ما أجاب أبو يوسف
٥٥٣ الفصل الاول في نفقة الزوجة	٤٥٤ الفصل الرابع في الاستثناء
٥٥٣ مطلب في أخذ المرأة كفيلاً بالنفقة	٤٦٢ (الباب الخامس) في طلاق المريض
٥٥٣ مطلب في الإبراء عن النفقة	٤٦٨ (الباب السادس) في الرجعة وفيما تحل به المطلقة
٥٥٣ مطلب مسائل الصلح عن النفقة وأنه يعتبر معاوضة	وما يتصل به
أو تقديرها	٤٧٢ فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به
٥٥٥ مطلب في الكسوة	٤٧٦ (الباب السابع) في الإيلاء
٥٥٦ الفصل الثاني في السكنى	٤٨٨ (الباب الثامن) في الخلع وما في حكمه وفيه ثلاثة
٥٥٧ الفصل الثالث في نفقة المعتلة	فصول
٥٦٠ الفصل الرابع في نفقة الاولاد	الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به
٥٦٤ الفصل الخامس في نفقة ذوى الارحام	٤٩٤ الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما
٥٦٨ الفصل السادس في نفقة المماليك	لا يجوز

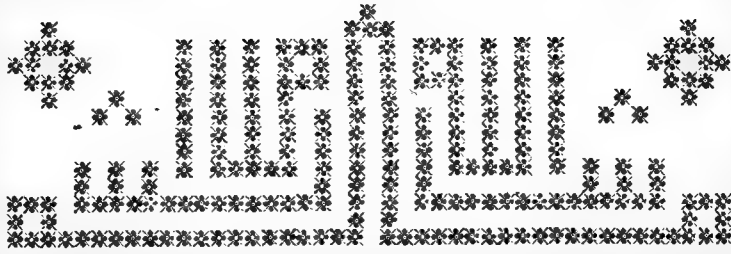


﴿ فهرسة الجزء الأول من الفتاوى الخاتمة ﴾

صفحة	صفحة
١١٧ باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره	٢ فصل في رسم المقتى
وفيه أربعة فصول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه فصول
١٢٠ فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو	٣ فصل في الطهارة بالماء
١٢٨ فصل فيما يفسد الصلاة	٥ فصل في الماء المأكول
١٣٩ فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة	٨ فصل في البئر
بالقراءة	٨ فصل فيما يقع في البئر
١٦١ مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وما يستحب	١٣ فصل في الحمام وأحكامه
١٦٤ باب صلاة المسافر	١٤ فصل في الماء المستعمل
١٧١ باب صلاة المريض	١٦ فصل فيما يجوز به التوضي
١٧٤ باب صلاة الجمعة	١٨ فصل في الأسائر
١٨٢ باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق	١٨ فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف
١٨٦ باب في غسل الميت وما يتعلق به الخ	أو البدن أو الأرض
١٩٥ بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكره	٣٢ (باب الوضوء والغسل) وفيه فصول
١٩٦ (كتاب الصوم) وفيه فصول	٣٢ فصل في صفة الوضوء
١٩٦ الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه	٣٦ فصل فيما ينقض الوضوء
الصوم ومن لا يجب	٤١ فصل في النوم
٢٠٠ الفصل الثاني في النية	٤٢ فصل فيما يوجب الغسل
٢٠٢ الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار وفي	٤٦ فصل في المسح على الخفين
الأحكام المتعلقة به	٥٣ (باب التيمم) وفيه فصول
٢٠٤ الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره	٥٣ فصل في صورة التيمم
٢٠٧ الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم	٥٤ فصل فيما يجوز له التيمم
٢٠٩ الفصل السادس فيما يفسد الصوم	٦١ فصل فيما يجوز به التيمم
٢١٥ الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط	٦٤ فصل في المسجد
٢١٧ فصل فمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب	٦٩ (كتاب الصلاة)
٢١٨ فصل في النذر بالصوم	٦٩ (باب الأذان)
٢٢١ فصل في الاعتكاف	٧٥ مسائل اشتباه القبلة
٢٢٧ فصل في صدقة الفطر	٧٧ مسائل الأذان
٢٣٢ باب التراويح	٨٠ باب افتتاح الصلاة
٢٣٤ فصل في مقدار التراويح	٨٨ فصل فمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح
٢٣٥ فصل في وقت التراويح	١٠٠ فصل في المسبوق
٢٣٦ فصل في نية التراويح	١٠٤ فصل في مسائل الشك والاختلاف بين الإمام
٢٣٧ فصل في مقدار القراءة في التراويح	والقوم
٢٣٩ فصل في الشك في التراويح	١٠٩ فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
٢٣٩ فصل في السهو وأحكامه	١١٥ فصل في الاستخلاف

صفحة	صفحة
٣٢٠ (كتاب النكاح)	٢٤٣ فصل في امامة الصبيان في التراويح
٣٢٠ الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه	٢٤٣ فصل في اداء التراويح قاعدا
يشتمل على فصول	٢٤٤ فصل في الوتر
٣٢٠ الفصل الاول في الالفاظ التي يستعملها النكاح	٢٤٥ (كتاب الزكاة)
٣٢٩ فصل في النكاح على الشرط	٢٤٦ فصل في صدقة الابل
٣٣١ فصل في شرائط النكاح	٢٤٧ فصل في صدقة البقر
٣٤٣ فصل في نكاح المماليك	٢٤٧ فصل في صدقة الغنم
٣٤٤ فصل في فسخ عقد القسولي	٢٤٨ فصل في صدقة الحلالان والفصلان والعجاجيل
٣٤٤ فصل في الوكالة	٢٤٩ فصل في الخيل
٣٤٩ فصل في الكفارة	٢٤٩ فصل في مال التجارة
٣٥٤ فصل في الاولياء	٢٦٠ فصل في اداء الزكاة
٣٦٠ باب في المحرمات	٢٦٣ فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة
٣٦٧ فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمة وفساد	٢٦٤ فصل في تهويل الزكاة
النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمين	٢٦٥ فصل في موضع فيه الزكاة
٣٧١ فصل في مسائل النسب	٢٦٩ فصل في النذر
٣٧٤ باب في ذكرو مسائل المهر	٢٧٠ فصل في العشر والخراج
٣٨٤ فصل في المنعة	٢٧٦ فصل في العشر
٣٨٥ فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر	٢٧٧ فصل في خراج الرأس
٣٩٢ فصل في تكرار المهر	٢٧٨ فصل في احياء الموات
٣٩٦ فصل في الخلوة وتناكد المهر	٢٨١ (كتاب الحج)
٣٩٨ فصل في اختلاف الزوجين في المهر	٢٨٧ فصل فيما يجب الكفارة والصدقة على الحاج
٤٠١ فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت	٢٨٧ فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظورات الخ
٤٠٤ فصل في دعوى النكاح	٢٨٨ فصل فيما يجب بلبس الخيط وازالة التثفت
٤٠٨ فصل في الشهادة على النكاح	٢٩٠ فصل فيما يجب في قتل الصيد والبهائم
٤١٠ فصل في العنين	٢٩٢ فصل في كيفية أداء الحج
٤١٣ فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح	٢٩٨ الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة
٤١٦ باب الرضاع	٣٠١ فصل في العمرة
٤٢٢ فصل في الحضنة	٣٠١ فصل في القران
٤٢٤ باب النفقة	٣٠٤ فصل في التمتع
٤٣٩ فصل في القسم	٣٠٥ فصل في فائت الحج
٤٤٠ فصل في نفقة العدة	٣٠٥ فصل في الاحصاء
٤٤٢ فصل في حقوق الزوجية	٣٠٧ فصل في الحج عن الميت
٤٤٣ فصل في المرأة التي لا تدرى انها منكوحه أو مطلقة	٣١١ فصل في محظورات الحرم
٤٤٥ فصل في نفقة الاولاد	٣١٣ فصل في المقطعات
٤٤٧ فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام	٣١٥ فصل في الادعية والاذكار

صحيفة	صحيفة
٥٤٩ باب العدة	٤٥٠ فصل في نفقة المأول
٥٥١ فصل في انتقال العدة	٤٥٢ (كتاب الطلاق)
٥٥٣ فصل فيما يحرم على المعتدة	٤٦٧ فصل في الكتابات والمدلولات
٥٥٥ فصل في المعتدة التي ترض	٤٧٠ فصل في طلاق من لا يعقل
٥٥٧ فصل في النسب	٤٧١ فصل في الطلاق بالكتابة
٥٥٨ (كتاب العتاق)	٤٧٢ باب التعليق
٥٥٨ فصل في صريح العربية	٥١١ مسائل تعليق الطلاق بالتزوج
٥٦٣ فصل فيما لا يقع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق وان نوى	٥١٩ فصل في تحريم الحلال
٥٦٣ فصل في التعليق والاضافة	٥٢٠ فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة
٥٦٩ فصل في الاستيلاء	٥٢٨ باب الخلع
٥٧٠ فصل في المكاتب	٥٣٨ فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء
٥٧٢ فصل في الاعتناق عن الغير	٥٣٩ فصل في الخلع بالفارسية
٥٧٢ فصل في العتق بدعوى النسب وما لا يذى الرحم المحرم	٥٤٢ باب الظهار
٥٧٣ فصل في العتق المهم	٥٤٤ باب الايلاء
٥٧٣ فصل في اعتناق الحربي	٥٤٦ فصل في الفرقة بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر
	٥٤٨ فصل في اللعان



( الجزء الثاني )

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومنحنا اتباع طريقته  
امين

وبهامشه فتاوى قاضى خان \* وهو الامام خير الدين حسن بن منصور الاوزجندى  
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهو مشهور بجملة من جملة دوله بين العلماء  
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من  
المسائل التى يغلب وقوعها وتوس الحاجة اليها وتدور عليها واقعا لامة وترتب على  
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين  
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو لاطهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا  
ا من كشف الظنون

( الطبعة الثانية )

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الايمان

اليمين على نوعين عين بالله تعالى ويمين بغيره أما اليمين بالله تعالى فهو ذكراسم الله تعالى بحرف القسم مقرونا باليمين واليمين بغيره ذكر شرط صالح وجراء صالح يحلف به وحكم اليمين بالله تعالى عند الحنث وجوب الكفارة وحكم اليمين بغيره عند الحنث لزوم المحلوف به وكلاهما قد يكون بالعربية وقد يكون بالفارسية وغيرهما من اللسان أما الأول فبجمل قال واقت والرحمن والرحيم لأفعل كذا ففعل في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات وتعدد اليمين بتعدد الاسم انما لم يحصل الاسم الثاني نعتا للأول وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه كفارة واحدا حتى أخذ مشايخهم قسدا لان الواو بين الاسم الاول والثاني وبين الثاني والثالث واو القسم لا واو العطف فلم يتصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقيب الثالث اقتصر الخبر على الثالث فكان يميننا واحدة وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال واقت والرحمن لأفعل كذا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وأنواعه وفي العتاق بالملأ وغيره)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكيمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذي جعل دلالة على العتاق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملأ والارق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة انما اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعه) فأنواعه واجب ومندوب ومباح ومختلور أما الواجب فلا عتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار إلا أنه في باب القتل والظهار والافطار واجب مع التمين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التضمير وأما المندوب فلا عتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب (وأما المباح فهو الاعتاق من غربة وأما المختلور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق فمن اعتق عبده للشيطان أو للصنم عتق إلا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا بالغا قلا مالا كاملا اليمين هكذا في النهاية الصبي والمجنون ليس من الأهل ولهذا أضافه إلى تلك الحالة بأن قال اعتقه وأما صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذلك قال في حال عباده أو جنونه إذا بلغت أو أفتت فهو حر لم يعتق كذا في التبيين الأصل أنه إذا أضاف الاعتاق إلى حال معلوم الكون وهو ليس من أهل الاعتاق فيه لا يصدق ولو قال اعتقه وأما مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع والذي يمين ويضيق فهو في حال إفاقته عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق وعتق المكروه والسكران واقع كذا في الهداية ومن شرط

ففعل يلزمه كفارتان في قولهم ولو قال واقت والله لأفعل كذا بتعدد اليمين في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد المعتق

وجه الله تعالى ان في الاسم الواحد لا بتعدد اليمين ويحمل الثاني على التأكيد والتكرار ولو قال واقت لا أدخل هذه الدار ثم قال واقت لا أدخل هذه الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لامرأته والله لأقربك ثم قال في مجلسه واقت لا أقربك ففقرها مرة يلزمه

كفارتان \* وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال الرجل والله لأفعل كذا فلا تأمنه ثم قال مرة أخرى والله لأفعل كذا فلا تأمنه مرة أخرى ان نوى بالثاني التكرار وانما كيد يلزمه كفارة واحدة وان نوى به المبالغة أو لم ينو شيئا يلزمه كفارتان \* رجل قال والله لا أفعل كذا فهو عيب واحد لانه جعل الاسم الثاني سعالا لاول فكأن عينا واحدة كما لو قال والله العزيز لا أفعل كذا \* ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون عينا لأنه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والخطأ

في الاعراب لا يمنع صحة اليمين \* ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لانعدام حرف القسم الآن يعربها بالكسر فيكون عينا لان الكسر يقتضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون عينا بدون الكسر ولو قال بالله لا أفعل كذا قالوا لا يكون عينا لانه يذ كر اسم الله تعالى الا اذا أعربها بالكسر وقصد اليمين \* ولو قال والرحمن لا أفعل كذا وأراد به سورة الرحمن روى بشر رحمه الله تعالى لا يكون عينا \* ولو قال والحق لا أفعل كذا أو قال بالحق لا أفعل كذا يكون عينا لان الحق من أعماله الله تعالى \* ولو قال حقا لا أفعل كذا اختلوا فيه قال بعضهم لا يكون عينا والصحيح أنه ان أراد به اسم الله تعالى يكون عينا \* ولو قال بسم الله لا أفعل كذا يكون عينا ولو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون عينا لان من صفاته ما يذكّر في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا لا اسم ولو قال بحق الله لا أفعل كذا لا يكون عينا

المعتق أن لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرسولا معنى عليه ولا ناعما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء \* ولو قال رجل أعنت عبدى وأنا نائم كان القول قوله \* ولو قال أعنته قبل ان أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطى وكذا الخلق بشرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عوض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلقه عن خياره بشرط لعنته حتى لو ردّ العبد العتق في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا أن اعتاق المرتد لا ينافي الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف وعندنا نافذ واعتاق المرتد نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا أن الاعتاق من المريض يعتبر من الثالث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المستبينة والاشارة المقهمة هكذا في البدائع \* ولو قال العبد لمولاه وهو مريض آخر أنا غرك رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج \* رجل له عبد في يده قيل له أعنت هذا العبد فأمر رأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضين \* ولا بشرط أن يكون عالما بأنه مملوك حتى لو قال الغاصب للمالك أعنت هذا العبد فأعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشئ \* وكذا لو قال البائع للمشتري أعنت هذا وأشار الى المبيع فأعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا يلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا في البحر الرائق \* قال أبو بكر لو قال رجل قل كل عبيدى أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال الفقيه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم بأن هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في النبايع \* ومن شرطه النية في أحد نوعي الاعتاق وهو الكناية دون الصريح كذا في البدائع (وأما سببه) المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس المالك في القريب وقد يكون الاقرار بجرية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله \* وكذا زال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير \* وان أسلم عبد الحربى ولم يخرج اليه لا يعتق فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبدته يكون عبدا له ولو أسلم عبد الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه وكذا لو باعه من ذمى ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف أم ولده أو ممدرا دبره في دار الاسلام حكم بعقدهما كذا في فتاوى قاضين (وأما ألفاظه فثلاثة أنواع) صريح وملحق به وكناية (فالصريح) كلفظ الحرية والعتق والولا وما اشتق منها وانه لا يفتقر الى النية وصغفه به أو أخبر أو نادى كقوله لعهده أو أمته أنت حر أو معتق أو عتق أو محررا وقد حررتك أو عتقتك أو باحرا أو باعتق أو بامولى أو هذا مولاي ولو نوى بهذه الالفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى القدسي ولو نوى انه كان حرا ان كان مسلما يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولى لا يصدق أصلا ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لعهده أنت حر البتة فمات العبد قبل أن يقول البتة فإنه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضين \* رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* فان أراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار

لان الناس يحلفون به ولو قال وحق الله لا أفعل كذا لا يكون عينا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف في رواية يكون عينا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ولو قال وعز الله لا أفعل كذا لا يكون عينا وكذا لو قال وجلال الله أو عظمت وكبريائه أو قال وملاكوته وقدرته ونوى اليمين أو لم ينو يكون عينا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون عينا وتدل اذا نوى اليمين يكون عينا ولو قال ورحمة الله لا أفعل كذا لا يكون عينا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو



قال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضاه الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون عينا ولو قال وأمانة الله يكون عينا وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يكون عينا ورواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال وزمة الله يكون عينا ولو قال وسلطان الله لا يفعل كذا لا يكون عينا ونوى به القدرة يكون عينا ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال أشهد أن لا أفعَل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله

٤

أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون عينا وكذا لو قال عليه بين أو عين الله أو عليه أيم الله أو عين الله أو قال لعن الله أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون عينا ولو قال هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بربري من الإسلام أو بربري من الله ان فعل كذا عندنا يكون عينا واذا فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو على وجهين ان حلف بهذه الالفاظ وعلق الكفر بأمر ماض وقال هو يهودي ان كان فعل كذا وقد كان فعل وهو عالم وقت المين أنه كاذب اختلفوا فيه قال بعضهم يصير كافرا لان التعليق بالماضي تمييز يصير كانه قال هو يهودي ونصراني وقال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لانها غموس وان حلف بهذه الالفاظ على أمر في المستقبل ثم فعل ذلك قال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفارة والصحيح ما قاله بعض المشايخ أنه يتظر ان

شرح المختار \* ولو دعاه بالفارسية ١ يا أزد يعتي ولو سماه أزد غمعا ما أزاله يعتي ولو دعاه بالعربية يا حر يعتي كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرا فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتي وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتي قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتي كمال لو قال العبد قل أنا حر لا يعتي مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لعلامي أنك حر أو قال انه حر عتي للعال ولو قال لأمور قل لعلامي أنت حر لا يعتي مالم يقل الأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو دعاه بمداه سالما فقال يا سالم فأجابه مرزوق فقال أنت حر ولا لينة له عتي الذي أجابه ولو قال غنيت سالما عتي في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فاعني يعتي الذي عناه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فاذا هو عبد آخر له أو لغيره عتي سالم كذا في البدائع \* رجل قال لغيره ألبس هذا حرا وأشار الى عبد نفسه عتي في القضاء كذا في الظهيرية \* في فتاوى أبي الليث اذا قال لعبد أنت حر وألامته أنت حر عتي كذا في المحيط والفتاوى الكبرى \* ولو قال لعبد عتي عليك يعتي كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال عتيك علي واجب لا يعتي كذا في فتاوى قاضيان \* قال لعبد عتيك واجب لا يعتي كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال أنت عتي يعتي وان لم ينو كذا في محيط السرخسي \* ان قال لعبد أنت حر أو لا لا يعتي اجماعا كذا في السراج الوهاج واذا قال لعبد أنت عتي من فلان يعني به عبدا آخر وعني به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتي ولو قال أنت عتي من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتي أصلا وكذا اذا قال أنت عتي السن كذا في المحيط \* ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتي وقال غنيت به في الملك لا يدين في القضاء \* رجل قال لعبد أعنتك الله عتي وان لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جالا وحسنا لم يعتي ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتي كذا في محيط السرخسي \* قال في الاجناس لو قال يا حر النفس عتي في القضاء كذا في غاية البيان \* في المتنق رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له قد أعنتك ثم قال غنيت العتي عن الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه العتوب باقراره لانه عنه ولو لم يقل غنيت العتي عن القتل لم يلزمه العفو ولو قال أعنته لوجه الله عن القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط \* رجل قال لعبد نسبك حر أو قال أصلك حر ان علم أنه سبي لا يعتي وان لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال أبوك حر ان لا يعتي لاحتمال أنه ما عتق بعد ما ولد \* رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى لعبد ٢ ابنك ابن حر عتي الابن ولا يعتي الاب ولو قال ابنك ابن حر عتي الاب ولا يعتي الابن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أضاف العتي الى جزء بعينه عن جميع البدن كقوله رأسك أو قبيلك أو لسانك حر عتي ولو أضافه الى جزء معين لا يعينه عن جميع البدن لم يعتي كذا في محيط السرخسي ولو قال فربك حر قال للعبد أو لامة عتي بخلاف الذي في ظاهر الرواية ولو قال لامة فربك حر من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله انها عتي في القضاء كذا في فتاوى قاضيان \* والاصح في الدبر والاست أنه يعتي كذا في النهر الفائق وقيل لا يعتي وهو الاصح ولو قال عنتك حر قيل يعتي كذا في الرقبة وقيل لا يعتي فانه لم يستعمل ذكر العتي عبارة عن البدن كما في الدبر كذا في

١ قوله ما أزاله يعتي المزمع المدعى ما حار

٢ قوله ابنك ابن حرا الخ بقنوين لفظ ابن في الاول وعدمه في الثاني اه بحر اوى

محيط كلن في اعتقاد الحالف أنه لو حلف بذلك على أمر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير كافرا وان حلف على أمر في المستقبل وفي اعتقاده أنه لو فعل ذلك يصير كافرا فاذا فعل ذلك يصير كافرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت المين على أمر في المستقبل أو في الماضي ولو قال الله يعلم أني ما فعلت كذا هو يعلم أنه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه قصد به ترويح الكذب دون الكفر ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا أو قال عصيت الله في كل ما اقترض

على لا يكون عينا ولو قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو الصلاة لا يكون عينا وكذا لو قال  
 ودين الله أو طاعة الله أو حدوده أو شرايعه أو بالقرآن أو بالمصنف أو بسورة من القرآن أو بالكعبة أو ببلدكته أو بأبنائه أو بالصيام أو  
 بالصلاة لا يكون عينا ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا أو قال سبحان الله أفعل كذا لا يكون عينا الاذنوى ولو قال واسم الله لا فعل كذا  
 يكون عينا ولو قال الله على أن لا أفعل كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها ٥ لاتكون عينا الاذنوى ولو قال ان

دخلت الدار والله لا يكون  
 عينا ولو قال لا أدخل الدار  
 والله لا يكون عينا وهو بمنزلة  
 ما لو قال والله لا أدخل الدار  
 ولو قال ان كنت فعلت كذا  
 فهو برى من القرآن وهو  
 يعلم أنه كاذب ذكر في النوازل  
 أنه يخاف عليه الرد والاعتقاد  
 في جنس هذه المسائل على  
 ما ذكرناه بنى الحكم على  
 اعتقاده \* رجل قال والله  
 ان الامر كذا وهو كاذب  
 فهي غموس لا كفارة فيها  
 وفي المين بالطلاق والعناق  
 والنذر وما أشبه ذلك اذا  
 كان كاذبا يلزمه المحلوف  
 عليه \* رجل قال ان فعلت  
 كذا فهو برى من الله أو  
 قال برى من رسوله وحنت  
 كان عليه الكفارة ولو قال  
 ان فعلت كذا فهو برى من  
 الله ورسوله وحنت فهو  
 عين واحدة يلزمه كفارة  
 واحدة ولو قال ان فعلت  
 كذا فهو برى من الله  
 وبرى من رسوله فهما  
 عینان ان حنت يلزمه  
 كفارتان ولو قال ان فعلت  
 كذا فهو برى من الله  
 وبرى من رسوله والله ورسوله  
 برتان منه ففعل يلزمه أربع  
 كفارات وعن محمد رحمه الله

محيط السرخسي \* لو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال  
 له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل يد حر بالاضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر  
 أو يدك يد حر بالتعنين عتق وكذا اذا قال فريحك فريح حر بالتعنين عتقت كذا في السراج الوهاج \* ولو  
 قال أنت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في الجمع وهكذا في الكافي \* رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد  
 أهل بغداد أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو  
 قال كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله  
 يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبيده فيها أو قال كل عبد في  
 المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها عتق عبيده في قولهم  
 ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لعبد ما أنت الا حر عتق  
 كذا في الهداية \* ولو قال لامرأة حر أنت حر مثل هذه وأراد بقوله هذه أمته فان أمته تعتق ولو قال لم أرد  
 العتاق لم يصدق في القضاء \* قال لامته أنت حر مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التمار خاتبة نافع لادن  
 جامع الجوامع \* رجل قال لامته أنت مثل هذه لامة حر لا تعتق أمته الا أن ينوي العتق وكذا لو قال  
 لحررة أنت مثل هذه لامة لا تعتق أمته الا أن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو يوسف رحمه  
 الله رجل قال لثوب خاطه مملوكه هذه خطاطة حر أو قال لداية مملوكه هذه دابة حر أو قال لملشي عبده هذه  
 مشية حر أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي \* رجل قال حر فقبل له ما  
 عنيت فقال عبدى عتق عبده كذا في فتاوى قاضيان (المحقق بالصريح) كقوله وهبت لك نفسك  
 أو وهبت نفسك منك أو بعت نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوى أو لم ينو كذا في الحاوى القدسي  
 وكذلك اذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا أريد عتق كذا في المحيط وهو الاصح هكذا في شرح أي المكارم  
 للفتابة \* واذا قال بعت نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير \* ولو قال تصدقت عليك  
 بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل ولو قال وهبت لك عتقك وقال عنيت به الاعراض عن  
 العتق في احدي الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق  
 فلان عتق قضاء ولو قال أعنتك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان  
 (وأما كتابات العتق) فكقوله لا مملوك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلعت سبيلك ان  
 نوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوى القدسي \* واذا قال لا سبيل لي عليك لا سبيل الولاء  
 يعتق في القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سبيل الموالاة دين في القضاء كذا في البدائع \* رجل  
 قال لعبد لا رقي عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في فتاوى قاضيان \* قال للغلام أنت لله لا يعتق  
 في قول الامام وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال جعلتك لله خالصا روى عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى عنهم ما انه يعتق كذا في فتح القدير \* رجل قال لعبد في مرضه أنت  
 لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم  
 يقل شيأ حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت عبد الله لا يعتق  
 بلا خلاف كذا في الغيبة \* ولو قال لعبد أو أمته أنا عبدك يعتق اذ نوى كذا في الوجيز للكردي \* روى  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال لامته اطلقك يريد به العتق تعتق ولو قال اطلقك يريد العتق

تعالى لو قال هو برى من الله أو هو نصراني ان فعل كذا فهو عينا ولو قال هو برى من الله أو هو نصراني ان فعل كذا فهو عينا  
 واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو برى من الكتب الاربعة ففعل فعله كفارة واحدة لانها عین واحدة وكذا لو قال هو برى من القرآن  
 ولو قال ان فعلت كذا فهو برى من التوراة وبرى من الانجيل وبرى من القرآن ففعل يلزمه أربع كفارات ولو قال انا  
 برى من المصنف فهو عین واحدة وكذا لو قال هو برى من كل آئق المصنف فهو عین واحدة ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه

مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنابريء عافيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنابريء من بسم الله الرحمن الرحيم ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من القبله أو برىء من الصلاة أو من صوم رمضان ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال الكافر بالشرط وعن بعض المشايخ البراءة من القبله لا تكون عينا ولو قال أنابريء من المؤمنين قالوا يكون عينا لان البراءة من المؤمنين تكون لانكار الايمان ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من الحجلة التي حجبت أو قال من الصلاة التي صليت ففعل لا يلزمه شيء ولو قال أنا

برىء من القرآن الذي تعلمته يكون عينا لانه تبرأ من القرآن والتبرؤ عن القرآن يكون كفرًا ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من هذه الثلاثين يومًا يعني شهر رمضان قالوا ان أراد به البراءة عن فرضيتها يكون عينا وان أراد البراءة عن الاجر والثواب لا يكون عينا وان لم يكن له نية لا يكون عينا بالشك والاحتياط ان يكفر ولو قال لا تفعلن كذا بحياته رأس فلان لا يكون عينا ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون عينا لانه علق تكذيب الله بالفعل وذلك بمنزلة تعليق الكفر بالشرط ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرانية تكون عينا بمنزلة ما لو قال ان فعلت كذا فهو نصراني ولو قال ما فعلت من صوم أو صلاة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون عينا ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهدك لا أنكرك أن لا أفعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة لانها ليست بينين ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون عينا ولو قال

لا أعتق عندنا كذا في البدائع \* ولو قال لها فربك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبد له بالهجرة أنت حر ان نوى العتق عتق والا فلا ولو قال لعبد له لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خلية أو بريئة أو اختاري فاخترت أو قال اخرجي أو استبرئي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بأمة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يعتق بصريح الطلاق وكما ياتيه وان نواه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له أمر بك يدك أو قال له اختر وقف على النية ولو قال له أمر عتقك يدك أو جعلت عتقك يدك أو قال له اختر العتق أو خيرتك في عتقك أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا في البدائع \* رجل عاتبه امرأته في جارية له فقال لامرأته أمرها يدك فأعتقها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جارية فذا على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيان \* ان قال لامته ما عتقت نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا كذا في المبسوط \* رجل قال لعبد افعل في نفسك ما شئت فان عتقت نفسك قبل أن يقوم عن مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وأن يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لعبد أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقا منه ولكن ليس له أن يدعيه وان مات لا يرثه بالولاة وان قال المملوك بعد ذلك اني مملوك له فصدقه كان مملوكا له رواه ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل قال لعبد هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولدا له وهو مجهول النسب ثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أعجميا جليسيا أو ولدًا وان كان العبد يصلح ولدا له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح كذا في الزاد \* ولو قال لعبد هذا أبي أو قال لجاريته هذه أمتي ومثلها ما يلزمه عتق وان لم يكن له أبوان معروفان وصدقاها ثبت النسب منهم ما والا فلا قال بعض مشايخنا في دعوى السنوة أيضا لا يثبت النسب الا بتدقيق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لعبد هذا أبي ومثله لا يلزمه عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قال اصبي صغير هذا جدي قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا في الهداية \* ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغياثية \* ولو قال لغلامه هذه ابنتي أو قال لجاريته هذا ابني فانه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف أيضا ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق وهو الاظهر كذا في المحيط \* وان قال هذا أخي أو أختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي رواية الاصل الابائية كذا في غاية السروحي \* ولو قال هذا أخي لأبي أو قال لأمي يعتق عليه كذا في المحيط \* ولو قال لعبد غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لامته هذه خاتمي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو أختي من زنا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يا ابني أو يا أختي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي وهو الظاهر الا أن نوى

الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة لان عينا عرفا خصوصا عند أهل بغداد فانهم يحلفون به ولو ذكره قال هو يأكل الميتة أو يستحل الدم أو الخمر ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال لله على صوم أو صلاة أو حجة أو عمره أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفاء بما سمي ولا يخرج عن العهد بالكفارة وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو بالخيار ان شاء كفر وان شاء وفى \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرجع في آخر حياته وقال هو بالخيار ان شاء فعل ما سمي وان شاء كفر عينا

ويحتمل التوقيت أيضا كاليمين  
بغير الله فمخوأن يقول والله  
لا أدخل هذه الدار الى  
سنة ينتهي اليمين بمعنى  
السنة \* رجل قال لغيره  
والله لا أكلمك يوما ويوما فهو  
كقوله والله لا أكلمك يومين  
ينتهي اليمين بمعنى اليومين  
ولو قال والله لا أكلمك يوما  
ويومين فهو كقوله والله  
لا أكلمك ثلاثة أيام ولو قال  
لا أكلمك يوما ولا يومين ينتهي  
اليمين بمعنى اليومين ولو  
قال والله لا أكلم فلانا اليوم  
ولا غدا ولا بعد غد كان له  
أن يكلمه في الليالي لانها  
أيام ثلاثة ولو قال والله  
لا أكلم فلانا اليوم غدا وبعد  
غدا يكلمه في الليل لانها  
أيام واحدة بمنزلة قوله  
لا أكلمه ثلاثة أيام فيدخل  
فيه الليالي ولو قال والله  
لا أكلمك كل يوم من أيام  
هذه الجمعة وكله في الجمعة  
مرة حث ولو قال والله  
لا أكلمك في كل يوم من أيام  
هذه الجمعة وكله في كل يوم  
وترك كلامه في يوم من أيام  
الجمعة لا يحث وإن كلمه في  
كل يوم لا يلزمه الا كثرة  
واحدة

١ أيها الرجل المعنوق ٢ أيها المرأة المعنوقة ٣ ياسيدة بيتي ٤ أوياسيدة البيت ٥ يا فتى المولى  
٦ يا نضر ح ٧ لما كنت عبداً كنت في عذابك والآن مع كونك استعبداً أنا في عذابك ٨ أنت  
أعنتني ٩ أظهر عنتي ١٠ أظهرت عنتك

بالفارسية: رجل قال سو کند خورم که این کار نکنم قال بعضهم لا يكون عينا وقال بعضهم يكون عينا  
کار نکنم يكون عينا لان هذا الكلام يذکر لتحقيق دون الوعد بقول الرجل كواهي ميدهم ولو قال سو کند  
صادق او فعل يلزمه الكفارة والافلا ولو قال سو کند خورم بطلاق که این کار نکنم لا يكون عينا لانه وعدو  
تعالی عند البعض فانه يكون تحقيقا ولو قال سو کند خورم يكون عينا بغيره قوله سو کند مضورم ولو قال

كانت كنتم فهو اخبار ان تقتصر على هذا فهو اقرار باليمين باقية تعالى وان زاد على هذا فقال بر من سو كند است بطلاق يلزم ذلك فان قال قلت ذلك كذباً فمما تعرض المجلس عن ذلك لا يصدق قضاء ولو قال من اسو كند خانه است كه اين كار كنتم فهو اقرار باليمين بالطلاق ولو قال باقية العظم كه بزرگتر از باقية العظم ليست كما اين كار كنتم يكون عينا كما لو قال باقية العظم وهذه الزيادة تكون للتأكيد فلا تصرف اصلا ولو قال مصحف خدای مبدست ۸ وی سوخته اكر اين كار كند لا يكون عينا ولو قال ار خدای بزارست واز

أو مجنوناً كذا في غاية البيان \* وصفة ذی الرحم المحرم أن يكون قریباً حرم نكاحه أبداً فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النكاح فالحرم بالرحم نحو أن يملك زوجة ابنه أو أخته أو بنت عمه وهي أخته رضاعاً لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنی الاعمام والاخوال لا يعتق كذا في الكافي \* ولو ملك محرماً له رضاعاً أو مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك أحد الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط \* ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الاسلام وكذا لا فرق إذا كان المملوك مسلماً أو كافراً كذا في غاية البيان فإذا ملك الحر حرماً من دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهر النيرة \* ولو ملك الحر حرماً من قريبه ودخل اليها بأمان عتق عليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهر النيرة \* واشترى العبد المأذون دار رحم محرماً من دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهر النيرة \* ولو ملك الحر حرماً من قريبه ودخل اليها بأمان عتق عليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهر النيرة \* واشترى العبد المأذون دار رحم محرماً من سيدة وليس عليه دين محبط عتق وان كان دين محبط لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو اشترى المكاتب ابن مولا لم يعتق في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة \* ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولا عتقوا كذا في المضمرات \* الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبه لا يعتق كذا في السيراجية \* رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا الا يملكو كاهو أخوال ابن لأمه وقيمة المملوك مثل الدين قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الاقرار في المرض وصية فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك لاحاطة الدين بالترك \* وهذا ين أن دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية \* ولو اشترى أمة وهي حبلى من أبيه والأمة لغیر الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الأمة ولا يجوز بيعها قبل أن تضع وله أن يبيعها إذا وضعت كذا في البدائع \* ان أعتق حاملاً عتق حملها ولو أعتق الحمل خاصة عتق دونها ولو أعتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر منه كذا في الهداية \* فلو جاءت به لسته أشهر فصاعداً من وقت العتق لا يعتق إلا أن يكون حملها توأمين جاءت بأولهما لاقل من ستة أشهر ثم جاءت بالثاني لسته أشهر أو أكثر أو تكون هذه الأمة معتقة عن طلاق أو وفاة فولدت لاقل من سنتين من وقت الفراق وان كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق حينئذ يعتق كذا في فتح القدير \* ولد الأمة من مولاها حر وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد الغرور وولد الحر حر على كل حال لان جانبها راجع في تبعها في وصف الحرية كما يتبعها في الملوكية والمرقوقية والتدبير وأمومية الولد والكاتب كذا في الهداية \* إذا قال لامته الحامل أنت حره وقد خرج منها بعض الولدان كان الخارج أقل يعتق وان كان الخارج أكثر لا يعتق وذكر هشام والمعلی عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فمیں قال لامته الحامل وقد خرج منها نصف بدن الولد أنت حره قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه أن يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد حر كذا في المحيط \* في المنتقى لو قال لامته أكبر ولدني بطنك نهو حر فولدت ولدني في بطن فأولدها مخروراً أكبرها وهو حر ولو قال لامته العلقمة والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسي \* رجل أعتق جارية أنسان فأجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك لي غيرك حر لا يعتق حملها \* رجل قال لامته الحامل في صحتها أنت حره أو ما في بطنك فولدت من الغد غلاماً ميتاً استبان خلقه عتقت الجارية في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم تلد

لا اله الا الله بزار واز أشهد أن لا اله الا الله بزارست اكر اين كار كند فهي أيمان ثلاثة ولو قال هراميديكه تخدای دارم نوميدم اكر اين كار كنتم يكون عينا لان الياس من الله كقصر وتعلق الكفر بالشرط عين ولو قال مسلماني نكرده أم خدائرا اكر اين كار كنتم ففعل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان أراد بذلك ان الذي فصل من العبادة لم يكن حقيقاً يكون عينا والا فلا ولو قال هر چه مسلماني كرده أم بكافران دادم اكر اين كار كنتم ففعل لا يصير كافراً ولا يلزمه الكفارة ولو قال هر چه خدای گفت دروغ است اكر اين كار كنتم قيل هذا لا يكون عينا وهو الصحيح وقد ذكرناه هذا بالعربية فكذلك بالفارسية \* رجل قال والله كه بافلا نخصن نكويم يك روزد وروز ينتهي اليمين بمعنى ثلاثة أيام ولو قال والله كه بافلا نخصن نكويم في يك روز في دوروز في يمين واحدة ينتهي بمعنى اليسومين \* رجل قال بدرقم خدای

كه فلان كار كنتم يكون عينا كما لو قال نذرت أن لا أفعل كذا ولو قال خدائري بغير مبرر بذرفتم كه اين كار كنتم لا يكون حتى عينا لان قوله بغير مبرر بذرفتم يكون عينا فإذا انحلت بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا يصير فاصلاً فلا يكون عينا \* فصل في عقد اليمين على فعل الغير \* رجل قال لا تحرقه لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استخلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما إذا لم يفعل المخاطب ذلك وان قوى القاتل المخاطب بذلك يكون مخالفاً وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا





طالق قالوا ان أراد به بين المرأة لا تطلق المرأة \* جماعة من الفساق اجتمعوا و كان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامر أنه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلاقم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بين رجل أخذه السلطان وأراد أن يحمله فقال له قل بايزد فقال الرجل بايزد ثم قال السلطان له برزوا دينه ياني فقال الرجل له برزوا دينه ٥١

على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العناية \* ولو باع الساكت نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان لا كذا في النهاية \* وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسرا ثم أراد أن يرجع عن ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى \* وذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل \* ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض بانفاق الروايات كذا في المحيط إذا مات العبد كذا في العناية \* واختار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* ولو أن المعتق يرجع على العبد بما لم يرضه من الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكاله بقبض السعاية منه اقتضا من حقه كان جائزا والولاء كله للمعتق وإن لم يختبر شيئا حتى جرحه كان الأرض عليه للعبد ولا تكون جنايته اختيارا منه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* المعتق في اليسار كونه مالكا مقدرا قيمة نصيب شريكه عند الشيئاني وهو الصحيح كذا في جواهر الأخطا \* وذكر في العيون والاختار أن الموصوف في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي \* ولو كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان أعق أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو معسر رواء ابن رستم عن محمد بن جهم الله تعالى \* ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف ودينه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة أعقتهما ماله وخمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرية \* ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم أعققه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة فولدت لم ينفذت إلى ذلك كذا في البدائع \* ولو كان في يوم الاعتاق صحبته عمن يجب نصف قيمته صحبوا ولو كان أعمر يوم العتق فأنجلي بياض عينه يجب نصف قيمته أعمر كذا في فتح القدير \* وكذلك يعتبر يسار المعتق وأعساره يوم الاعتاق حتى لو أعق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعق وهو معسر ثم أيسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائما يقوم العبد للعمال وإن كان العبد هالكا فالقول قول المعتق وإن اختلفا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائما أو هالكا وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعقته يوم كذا وقيمته مائة وقال الساكت أعقته للعمال وقيمته مائتان يحكم بالمعتق للعمال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو اختلفا في اليسار والاعسار فإن كان اختلافهما في حال الاعتاق فالقول قول المعتق والقيمة قيمة الآخر كذا في البدائع \* وإن اختلفا في يسار المعتق وأعساره واعتق مقدم على الخصومة إن كانت مدة يختلف فيها اليسار والاعسار فالقول قول المعتق وإن كانت لا يختلف يعتبر للعمال فإن علم يسار المعتق للعمال فالامتناع للاختلاف وإن لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسي \* معتق البعض إذا كوتب فإن كاتبه على الدراهم أو الدنانير فإن كانت

صار فاصلا فلا يصير بيننا بعد ذلك رجل قال على المشي إلى بيت الله وكل مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر على مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعتاق لأن إيجاب المثنى على نفسه إلى بيت الله صحيح ولا كذلك إيجاب الطلاق والعتاق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق

### فصل في عطف الشرط على البين

رجل قال لجارته إن امرأتى كانت عند البارحة فقال الجارح إن كانت امرأتى عند البارحة فامرأتى طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر أنه كان عند الحالف امرأة أخرى قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى نطق امرأة الحالف وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا تطلق وإنما اختلافا لاختلاف أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في الحاق الشرط بالبين المعتق بعد السكوت

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح وبه أخذ نصير بن يحيى وهذا القول أقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح الحاق الشرط بالفاسد بالبيع التام وقال محمد بن جهم الله تعالى لا يصح الحاق الشرط بالبين بعد السكوت وبه أخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن السكوت يمنع تعليق الجزاء بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا إذا كان الشرط على الحالف وإن كان الشرط للحالف بأن كان فيه تحقيق على نفسه لا يصح الحاق الشرط بالبين بعد السكوت في قولهم جميعا \* قال لا امرأته أن غسلت ثيابي

فعبدي حرفاً مرت امرأته امرأه أخرى أن تغسل وقال الرجل وإن غسلت هي أيضاً ثم غسلت المرأة لانه لم يصح العطف والحق الشرط وان كان فيه تشديداً عليه رجل قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فأنت طالق وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأه أخرى يعني وان دخلت الثانية فأنت طالق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الشرط وأبتم ما دخلت وقع الطلاق على الاولى لانه شدد على نفسه وكذا لو قال الاولى أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وان دخلت ١١ هذه الدار لدار أخرى فدخلت المرأة

الدار الاولى أو الثانية طلقت وكذا لو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامرأه أخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى والثانية وكذا العتق ولو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لدار أخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لانه تخفيف

فصل في تخفيف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف

رجل حلف رجلاً لا يخلف ونوى غير ما يريد المستحلف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق وشخص ذلك يعتبر نية الخالف اذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر طالما كان الخالف أو مطلقاً وان كانت اليمين بالله فان كان الخالف مطلقاً كانت النية نية الخالف وان كان الخالف ظالم لا يريد بيمينه ابطال حق الغير يعتبر نية المستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* رجل أخذ الصوص فأخذوا أمواله وحلفوا أن لا يخبر أحداً

المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على أقل من قيمته تجوز أيضاً وان كان كاتبه على أكثر من قيمته فان كانت الزيادة بما يتغاب الناس في مثلها جازت أيضاً وان كانت بما لا يتغاب الناس في مثلها بطرح عنه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع \* وان كاتبه على عرض وعجز عن الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئاً كذا في المبسوط \* ولو كان شريك المعتق في العبد صبياً أو مجنوناً له أب أو جد أو وصي أو وصية بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق أو يدبر وكذلك لو كان الشريك مكاتباً أو مائماً أو ناعليه دين فانه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا أنهم لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد دين فالخيار للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع \* وان لم يكن للصبي أب ولا وصي الأب وله وصي الام وكان العبد مائماً أو ناعليه دين عن الام لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قال سألت أستاذي الفقيه أبا بكر البلخي رحمه الله عن ذلك فقال اذا كان له وصي أم وليس له وصية غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد أيضاً وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة وليس لوصي الام أن يكتب كذا في المحيط \* وان لم يكن للصبي غيره والمجنون ولي ولا وصي فان كان هنالك حكم نصب الحاكم من يختار لهما أصل الأمور من التضمن والاستسعاء والمكاتبه وان لم يكن هنالك حاكم وقف الأمر حتى يبلغ الصبي وبقي المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع \* واذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً فارد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه بعد العتق فلا ساكت تضمين المعتق بخلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم أبو نصر رحمه الله تعالى وعامة المشايخ على أنه ليس له ذلك واليه اشار محمد رحمه الله في الأصل هذا اذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً ما اذا كان المعتق معسراً وبقي المسئلة بالخالف فلا ساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بخلاف وان لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد الى أن يظهر له مال أو تبرع منه متبرعاً بآدماعه أو يبرئه الساكت كذا في المحيط \* واذا ضمن المعتق يرجع على المعتق بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم تكن له فهو دين عليه كذا في البدائع \* وان كان العبد ترك ما لا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين المولين نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت والمعتق اذا ضمن وما بقي فهو ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال أحدهما هذا ما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الآخر اكتسبه بعده فهو بمنزلة مالواكتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخاً سابقاً لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط \* واذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية كذا في محيط السرخسي \* فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختاروا الاعتاق أو الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب للذكور من أولاد الميت دون الاناث وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد

بخبرهم خلف فاستقبله غير فقال للغير على الطريق ذباب ففهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان نوى بالذباب نفس الصوص حنت في عينه وان لم يذوق ذلك وانما نوى الكذب ليرجع الغير لا يحنث في عينه لانه ما أخبر عن حالهم سلطان أخذ من رجل ما لا ظلم ولا حلفه أن لا يخبره في المال الذي أخذ منه قالوا الحيلة في ذلك أن يخادع منه غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب معهما حتى يصل الى القاضي ويقول الظالم للقاضي قد حلفني بكذا وكذا حتى يفهم القاضي أن غير ما ذاب يخادع وهو لا يخبر نفسه في أمر

القاضي برد المال عليه \* رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا علاماً لم يأت فلانوا يأخذ بيده فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأس الميت من مكانه قبل أن يذهب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أرجو أن لا يكون حاشاً وعينه يكون على غير هذا العمل \* رجل حلفه السلطان أن لا يشتري الطعام للبيع فاشترى الحالف طعاماً ففقه ثم بدله فباعه لا يحنث في عينه لانه ما اشتري للبيع \* رجل خرج مع الأمير في سفر فخلفه الأمير أن ١٣ لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحنث في عينه لان عينه

لم يقع على هذا الرجوع \* رجل ساع بضرب بالناس بالسعايات وفي الحناتيات خالف وقال اكربش كسي راز ياده ازده درم زيان كنم فامرأته طالق زن خویش رازيان كرد زياده ازده درم \* ذكر الشيخ الامام نجيب الدين النسفي رحمه الله تعالى لا تطلق امرأته قال لان عينه وقعت على النكرة لان قوله اكر كسي رانكرة والمرأة صارت معرفة باضافة الطلاق اليها فلا تدخل تحت النكرة وهذا نظير ما ذكر في الجامع \* رجل قال ان دخل داري هذه أحد فعبدى حرف دخل هو بنفسه لا يحنث في عينه لانه معرفة فلا يدخل تحت النكرة وقال مولانا رضى الله عنه وفي هذا الجواب نظر لان المرأة صارت معرفة في الجزاء وكونها معرفة في الجزاء لا يمنع دخوله في النكرة التي هي في موضع الشرط ألا يرى أن الرجل اذا قال لامرأته ان دخل داري هذه أحد فانت طالق فدخلت هي طلقت وان صارت معرفة في الجزاء وكذا لو قال لامرأته ان

منهم ما اختار من ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس لهم ذلك الا أن يجتمعوا على التضمين أو الاستسعاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط \* وان مات المعتق فان كان الاعناق في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يضمن شيئاً حتى يؤخذ من تركته وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع \* ويسعى العبد للمولى عند أبي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط \* واذا كان العبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه فأراد الساكت أن يضمن شريكه نصف نصيبه ويستسعى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه أبو الوليث لا روية في هذه المسئلة فلما قل أن يقول له ذلك ولما قل أن يقول ليس له ذلك كذا ذكر في الزيارات في كتاب الغصب كذا في الظهيرية \* في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله عبد بين رجلين أعتقه أحدهما وهو معسر حتى وجبت السعاية على العبد فأنى أن يسعى فهو بمنزلة حر عليه دين الى أن يقضيه والحكم في حق هذا أنه ان كان ممن يعقل ويعمل بيديه أوله عمل معروف أنه يؤجر من رجل ويؤخذ أجره ويقضى منه دينه وفيه أيضاً عبد صغير بين رجلين فاعتقه أحدهما وهو معسر فأراد الآخر أن يؤجره فان كان العبد يعقل ورضى بذلك جاز عليه وكان الاجر للذي لم يعتق قصاصاً من حقه هكذا في الذخيرة \* ولو أعتق أحدهما نصيبه بأذن صاحبه فلا ضمان عليه وانما له الاستسعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق \* المضارب بالنصف اذا اشتري برأس المال وهي ألف عبد من قيمة كل ألف فاعتقهما رب المال عتقا وضمن نصيب المضارب موسراً كان أو معسراً كذا في الكافي \* قال أبو يوسف رحمه الله في عبد بين رجلين قال أحدهما أحدهما حر وهو فقير ثم استغنى ثم اختار بإيقاع العتق على أحدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك لو مات قبل أن يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الايضاح \* واذا كان العبد بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه واختار بعض الساكتين السعاية في نصيبه وبعضهم الاعناق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عبد بين ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر بعده فللساكت أن يضمن المعتق الاول ان كان وسراً وان شاء أعتق أو دبر أو كاتب أو استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني وان كان موسراً فان اختار تضمين الاول فلا الاول أن يعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني كذا في البدائع \* وان أعتق أحدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاً فليس لواحد الرجوع واذا دبر أحدهم أولاً ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فان دبر ثم كاتب ثم أعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وما المكاتب ان عجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب أولاً ثم دبر ثم أعتق فان لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وان عجز يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي \* وان كان العبد بين ثلاثة نفر فدبر أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما موسران عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت أن يضمن المدبر ثلث قيمته وليس له أن يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد ثلث قيمته وان شاء أعتقه واذا ضمن المدبر فلله تدبر أن يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* اذا كان المدبر معسراً فللساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت اذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا

حلفت بطلاق واحدة منهم فلهذه طالق لاحدهما بعينها ثم حلف بطلاقها حنت في عينه اما المعرفة في الشرط الولاء فلا تدخل تحت النكرة في الجزاء وفيما اذا قال ان دخل داري هذه أحد صار هو معرفة في الشرط والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزاء هذا اذا قال الحالف اكر يش كسي رازيان كنم فان قال اكر يش هيج كس رازيان كنم وزن خویش رازيان كرد ثم قال عنيت غيرهما صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لان قوله هيج كس را عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضاء في ظاهر الرواية وعلى

قول الخصاص نية التخصيص صحيح وجنس هذه المسائل يأتي بعدهذا ان شاء الله تعالى \* السلطان اذا قال لرجل مال فلان أمير زيدك  
تواست فأنكر خلف بالطلاق ليس عندك مال فلان خلف وكان عند الخالف أموال بعثت امرأه فلان أمير اليه والذي جاء بالمال زعم أن  
المال كان مال امرأه فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأه الامير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأه  
الخالف حتى يقرأ الخالف بذلك أو يقضى القاضي بذلك بالبينة بعد دعوى صحيحة ١٣ فيصير الخالف حائثا \* رجل جاب

عشرين شاة من بلداني بلد  
وأدخل جملة الغنم في بلده  
غير أنه أظهر عشرة في حانوته  
فخلفه أمير الحظيرة أنه ما جاب  
الابشرة وما ترك خارج البلاد  
شيء خلف ونوى ما جاب الا  
بعشرة أي في السوق وما  
ترك شيئا في الخارج أي  
خارج السوق فالوا لا يحسن  
في عينه لانه نوى ما يحمله  
لفظه لكن لا يصدق قضاء  
\* رجل أراد ان يحلف غيره  
ليس له أن يحلفه بالطلاق  
والعتاق والايان المغلظة  
من المشايخ من رخص  
ذلك وبه أفتى بعض مشايخ  
سمرقند صيانة لاموال الناس  
وحقوقهم ومشايخنا رجعهم  
الله تعالى لم يجوزوا فان ألح  
المستفتي ينبغي لأفتي أن  
يفرغ الامر الى رأى  
القاضي \* رجل أكره امرأته  
على أن تهب مهرها منه  
فوهبت ثم أنكرت الهبة  
وأراد الزوج أن يحلفها قال  
بعضهم لها أن تحلف فلان  
الزوج يدعى عليها هبة جائزة  
وهي تنكر ذلك فتحلف  
والخيار للزوج ما قال  
الفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى ان المرأة تقول لفلان  
سأله يدعى على الهبة عن

الولا المدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولا بينهم أثلاثا كذا في غاية البيان \* والادبر أيضا  
أن يضمن الذي أعتق ثلث قيمته مدبرا وليس له أن يضمن المعتق ما أدى الى الساكت من قيمة نصيبه ويكون  
الولا بين المدبر والمعتق اثلاثا لثلاث المدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي \* وان شاء  
المدبر أعتق نصيبه الذي يدره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا  
في البدائع \* أما اذا كان المعتق معسرا فالمدبر استسعاء العبد دون التضمن كذا في غاية البيان \* ولو ضمن  
الساكت المدبر نصيبه ثم أعتقه كان للادبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبرا وثلثه قنا كذا في النهاية ناقلا  
عن الترمذاني \* وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقبل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه  
الفتوى كذا في الكافي \* اذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا  
يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد  
وتدبر المدبر في نصيبه أيضا نافذ وهو بخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبرا أو يرجع على المعتق  
بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استسعاء فاما المكاتب فان مضى العبد على كتابته يؤتى  
اليه مال الكتابة والولا بينهم اثلاثا وان عجز كان للمكاتب أن يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفيين اذا كانا  
موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولاؤه بينهما نصفيين كذا في المبسوط \* وان شاءا عتقه وان  
شاءا استسعا كذا في النبايع \* وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث  
نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الأول الا أن التضمن والاستسعاء هنالك  
في الثلث وهنالك الخمس فأما في البيع فان تصادقا انه كان بعد العتق والتدبير أو قال البدائع كان قبل العتق  
والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وان تصادقا انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار  
ان شاء نقض البيع وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسعا فيكون ولاؤه وان شاء ضمن المعتق والمدبر  
قيمة نصيبه ان كانا موسرين ويرجعان به على العبد وأما المرأة فان تصادقا أن التزوج كان بعد العتق أو التدبير  
فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا أن التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان  
شامت تركت المسمى وضمت الزوج خمس قيمته وان شامت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في خمس  
قيمته وولاة خمسة لها وان شامت ضمت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفيين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت  
بخلاف المشتري فأما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان أدى البذل اليه عتق من قبله وان عجز كان له أن  
يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفيين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شرك سادس وحب نصيبه لابن له  
صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة  
قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مالم الابن أن لو كان بالغاً في التضمن أو الاستسعاء  
وليس له حق الاعتاق فان كان للمعتق والمدبر موسرين ضمنهم ما سدس قيمته لابن بينهما نصفيين وان شاء  
استسعى العبد في سدس قيمته لابن كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي \* هشام عن محمد رحمه الله  
تعالى اذا كان المملوك بين ثلاثة لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدس فاعتق صاحب النصف والثلث  
ضمنا نصيب صاحب السدس نصفيين ولصاحب النصف نصف الولا نصيبه ونصف سدس الولا بما ضمن

أكره أو اختيار فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المرافقه ما وهبت بغير أكره وتكون سادقة في عينها والى هذا أشار في  
الحيل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان ما لا يبرهن عند صاحب المال فأراد صاحب المال أن  
ياخذ المال منه بغير رهن ولو ادعى المطلوب الرهن ويعثر بالمال بما لا يمكنه اثبات الرهن فيؤخذ بالمال فيقول المطلوب للقاضي سأله يدعى على  
ما لا يبرهن أو ليس برهن فان قال ليس به رهن حينئذ يحلف \* السلطان اذا كان يطلب رجلا لياخذه يثمة فأخذ رجلا آخر وأراد أن

يحلف بالله ما تعلم أحدًا من غرمائه ولا من أقربائه ليأخذ منهم شيئاً وهو يعلم لا يسعه أن يحلف لأن العين الكاذبة لا باح عند الضرورة لكن ينبغي له أن يحلف ويذكر اسم ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره \* وجل مات وعليه دين ووارثه يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث أن أباه قد قضى دينه لا ينبغي لهذا الابن أن يحلف عند القاضي أن لا يعلم بأن له ديناً على أبيه لأن شهادتهم ما عنده لا تثبت قضاء الدين \* رجل مات وخلف وارثاً وديناً على ١٤ رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فخلف الغريم أنه ليس للدعي عليه شيء قالوا ان

ولصاحب الثلث ثلث الولاء نصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهار أو الارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز موسراً كان الاب أو معسراً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الينابيع \* ولشريكه ان يعتق نصيبه ان شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن الاب في غير الارث ان كان موسراً وان كان معسراً استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز \* وأبو جعفر على أنه لو ورثه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح القدير \* وان بدأ الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر هو موسر فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وان شاء اعتقه كذا في غاية البيان \* ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك أو يعلم وسعى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* أجمع أصحابنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري اذا كان موسراً وليس له تضمين البائع كذا في غاية السروجي \* وسعى العبد ان كان معسراً بالاجماع كذا في الينابيع \* أخوان ورثا عبداً من أبيهما فقال أحدهما هو أخي لابي ووجد الآخر لم يضمن المقر ويسعى العبد في نصيبه وان قال هو أخي لامي وليس أخوه معروفاً لامي ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي \* واذا أعتق أمة بينه وبين آخر ثم ولدت فلشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه شيئاً من قيمة الولد كذا في المبسوط \* ولو أعتق أحد شريكي الامة ما في بطنها فولدت توأماً ميتاً لضمنان عليه ولو ولدت توأماً حياً يضمن كذا في الصرارائق \* واذا أعتق أحد الشريكين الحارية وهي حامل ثم أعتق الآخر ما في بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يضمن له ذلك وهو اختيار من له السعاية ولو أعتقا جميعاً ما في بطنها ثم أعتق أحدهما لأم وهو موسر كان لصاحبه ان يضمنه نصف قيمته ان شاء والحبل نقصان في نبات آدم فانما يضمنه نصف قيمتها حاملاً كذا في المبسوط \* ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غداً بان قال ان دخل زيد الدار غداً فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى الغد ولم يدخل زيد الدار أم لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في عتق بين رجلين قال أحدهما لا أحد العبدان أنت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فضى اليوم وتصادقاً بينهما لا يعلمان دخل أو لم يدخل فان هذين العبدان يعتق من كل واحد منهما ربعه ويسعى في ثلثه أربع قيمته بين المولين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع \* اذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر فضى اليوم ولا يدري أدخل أم لا عتق نصفه ويسعى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبداً بين رجلين

كان لا يعلم الغريم عتوت المورث نرجس وأن لا يكون حائناً وان علم عتوت المورث الصحيح أنه يبحث في عينه لانه اذا علم يريد أن يحلفه ليس عليه شيء لا بطريق الاصل ولا بطريق الورثة وهو كاذب في ذلك \* رجل قال لغريمه كم أكلت من ثمرى فقال أكلت خمسة وحاف وقد كان أكل من ثمره عشرة لا يكون حائناً وكذا بولوا كانت عينه بطلاق أو عتاق لا يقع شيء وكذا الوكيل لرجل بكم اشترى هذا العبد فقال بجائته وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو تظهير ما قال في الجامع اذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشتراه بمائتي عشرة حنث في عينه لانه اشتراه بعشرة وزيادة \* رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار بأنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يبحث في عينه لانه صادق فيما قال رجل كان على سطح مع جماعة فأراد أن ينهب فنعوه فوضع رجله على ناحية من السطح وقال

لنبت الليلة وأكلت ههنا فامر أنه طالق وأراد به موضع رجله فنام وأكل في غير ذلك الموضع من السطح لا تطلق امر أنه ديانته وتطلق قضاء السلطان اذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا فخلف ثم تذكر أنه كان عالماً بذلك إلا أنه نسي وقت العين قالوا زحوا أن لا يكون حائناً لانه ما كان عالماً وقت العين \* رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله ليلة مرقعة وقد كان في منزله مرقعة قالوا ان كانت المرقعة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرقعة لا يبحث في عينه وان كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يبحث في عينه

أضالانه لا يراد باليمين هذه المرقعة وان كانت بحلها كلها البعض دون البعض حث في عينه \* رجل قال لانه ان سرق من داري شيئا فأملك طالق فسرق من داره آجرة وأبنته أو نحو ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الاب يحل بذلك المقدار عن ابنه حث في يمينه والا فلا وأجاب محمد رحمه الله تعالى أولا أنه يحث في عينه فلما بلغه جواب أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسّن قوله \* رجل قال ان كان في يمينه نار فأمر أنه طالق فإذا في يمينه سراج قالوا ينظر ان كان حلف لاجل أن ١٥ بعض جيرانه طلبوا منه النار للاصطلاح

أو الحبل لا يحث في عينه لان يمينه عند ذلك لا يقع على السراج وان كان حلف لاجل أنهم طلبوا منه النار ليستوقدوا به حث في عينه وان لم يكن ليمينه سبب ولم ينوشها لا يحث لان السراج لا يسمى نارا مطلقا \* رجل زرع أرضه لامرأته فطنا ثم قال حلال بروي حرام كرا زغله ابن زمين نجاة رى در ايد ثمن امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب الى الخلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حث الحالف

حلف أحدهما بعتقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وسعى العبد في نصف قيمته بينهما وسرين كانوا ومعه سرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الايضاح \* عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر ان لم أكن بعتك نصيبي أمس فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد يزعم أن صاحبه حاث فيقال للمدعي البيع أقم البيعة فان أقام قضى بالبيع والتمن وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بيعة وأراد أن يحلف المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عتد أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته للسكسواء كانا موسرين أو معسرين أو كان المدعي للبيع موسرا أو معسرا وعندهما ان كانا معسرين أو كان مدعي البيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين أو كان مدعي البيع موسرا لا يسعى وأما مدعي البيع فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والاخر معسرا عندهم وهو الصحيح ثم اذا حلف منكر الشراء كان له أن يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل لم يزمه وان حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي أن يحلفه الا يطلب منكر الشراء واذا قال البائع ان كنت بعتك نصيب من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعتني نصيبك فهو حر يؤم مدعي الشراء باقامة البيعة فان أقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بيعة حكى عن الفقيه أبي اسحق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا ينعىه واذا حلف المدعي عليه لم يثبت البيع فيسمى العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانوا ومعه سرين وعندهما ان كانا معسرين يسعى لهما وان كانا موسرين أو مدعي الشراء موسرا يسعى في نصف قيمته لمدعي الشراء وان قال أحدهما اشتريت نصيبك ان لم أكن اشتريته فهو حر والاخر ما بعت نصيبك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعتته فهو حر بأمرهما القاضي بالبيعة فان أقام البيعة فله ان كل واحد منهما باق في يمينه بقي العبد رقيقا بينهما وان أقام أحدهما البيعة فالعبد كله رقيق له وان لم يقيم البيعة لا يحلفه القاضى لكن لو حلف جاز فان نكلا بقي العبد رقيقا بينهما كالوا فاما البيعة وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للذي حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري وفي الجامع الكبير ان أحد الشرى يكن اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الحالف نصيبه ضمن الحالف ان كان موسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان \* عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم أضربه اليوم فهو حر فضر به فان الحالف الاول ضمن نصيب الضارب كذا في الترتاشي \* واذا قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر فلكم مملوك غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه عتق وان باع نصيبه أو لا ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال للمملوك بعتك اذ ملكك فانت حر فاشترى نفسه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط \* ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما ان صاحبه أعتقه منذ سنة وانه هو أعتقه اليوم وقال شريكه لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لي نصف القيمة بعتك فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعتقه منذ سنة وكذا لو قال أنا أعتقته أمس وأعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بيعة انه أعتقه أمس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع ولو قال أعتقه شريكى منذ شهر وأما من يمين لم يضمن

فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك

رجل قال ان فعلت كذا فألف درهم من مالى صدقة ثم فعل وليس له الامانة درهم تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يلزمه الصدقة الا بما كان عنده وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وان كان عنده عروض أو خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان

لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كن أو جب على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة \* رجل قال هزار درهم ان مال من يدور بشان داه وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فأملك انسان فله ان يتصدق احتسالا وان كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء \* رجل قال ان كفلت كفالة لجال أو نفس فقه على أن أتصدق بفلس ثم كفل لجال أو نفس يلزمه التصديق بفلس واذا أراد الرجل أن يكفل لاجل ينفعي أن يقول ان كفلت فقه على أن أتصدق بفلس فإذا طلبوا منه الكفالة يقول انى حلفت أن لا أكفل ولو اضطر الى كفالة يكفل ويتصدق



به اس \* رجل قال مالي صدقة على فقرا مكة ان فعلت كذا الخ وثبت صدق على فقراء بلخ أو بلدة أخرى جاز ويخرج عن التذكار وجوب عليه صوم أو صلاة بمكة فقط بلخ جاز \* رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذي أنا فيه فعلت أن أتصدق بعشرة دراهم خيرا فتصدق بغير الخبز أو بتمن الخبز يجزئ به \* رجل قال ان زوجتي ابنتي فأنت درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع ألف جلة إلى مسكين واحد جاز \* رجل قال ان برأت من ١٦ مرضي هذا بحت شاه فبرأ لا يلزمه شيء إلا ان يقول ان برأت من كذا فله على أن

أذبح شاه \* رجل قال ان اتجسرت برأس مالي وهي ألف درهم فزرقتني الله تعالى فيها ربما أخرج حاجا لله تعالى فاتجسرت بفضل له كثير شيء قالوا به هذا النذر لا يلزمه شيء \* رجل قال ان فعلت كذا فله على صوم شهر كصوم رمضان وحنث قال بعضهم يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه المتتابع إلا ان ينوي المتتابع \* رجل قال ان فعلت كذا فله على أن أضيف جماعة قسري فحنث لا يلزمه شيء ولو قال لله على أن أطمع كذا وكذا يلزمه ذلك \* رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك إلا ان ينوي الصدقة \* ولو قال ان فعلت كذا فله على حج أو قال لله على صوم سنة فحنث اختلف فيها فقهاء البلدة قال بعضهم يخرج عن العهدة بكفارة البين وقال بعضهم لا يخرج فانه يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده والمستحب هو الوفا بالنذر حتى يخرج عن العهدة في قولهم \* رجل قال ان فعلت كذا فله على صوم سنة الا الايام التي

لانه لم يقر على نفسه بالظن كذا في الظهيرة \* أمة بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه وأنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة بما وتخدم المنكر بما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي \* ونصف ولائها ونصف كسها المنكر ونصفه موقوف ونفقة تاف كسها فان لم يكن فذصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولومات المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لورثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانه موقوف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الأمة فان مات أحدهما عتقت ولولاهما موقوف كذا في التمر الثاني \* ولو قال أعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه أو قال أعتقتان صدقة عتق منهما وان كذبه في الأول كذا في التنازخانية ناقلا عن جامع الجوامع \* وإذا شهد أحدهما الشريك على الآخر باعتاق بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاعتاق بخبر فإذا أعتقا فقد جاز عتقهما والولاء بينهما ما وكذلك ان استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع \* وإذا وجبت السعاية لهما ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد أحدهما الشريك مع الآخر على شيء بيمينه فافاء السعاية لم تجز ثم أدنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد له عليه بنصف أو جراحه أو شيء يجب له عليه مال فشهد أنه مردودة كذا في المبسوط \* وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر بخلاف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وإذا اتخا الفاسي العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في المضمرات \* والولاء لهما كذا في الهداية \* ولو اعترفان معا وعلى التعاقب وجب أن لا يضمن كل لا آخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير \* وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهم أثلاثا وإذا استوفى أحدهم شيئا من السعاية كان لا آخر ان يأخذ منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط \* ولو كان الشر كاه ثلاثة نفر شهد كل اثنين أنه أعتق لم يقبل كذا في فتح القدير \* وإذا شهد أحدهما الشريك على أحدهم بيمينه أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الأول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط \* وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهد أنه استوفى المال كله بواحدة منهما لم تجز شهادتهما عليه وبرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشرك في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بيمينه أنه أعتقها وكذبه الأمة وادعت على الآخر العتق ومجد الآخر وحلف عند القاضي أنه ما أعتقها فانه تعلق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة \* وإذا كانت أمة بين رجلين فشهدا بئنا أحدهما على الشريك أنه أعتقها

أمرض فيها وكان به علة وقال غيب به هذه العلة صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام التي مرض فيها \* رجل قال قسم ادتهما لله على المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة ان فعلت كذا وحنث في القياس لا يلزمه شيء وفي الاستحسان يلزمه حجة أو عمره وهو بالخيار في رواية الأصل ان شامرك وأهرق دما وان شامشي \* ولو قال على المشي إلى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وإلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء \* ولو قال على المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباهما رحمه الله تعالى

يلزمه حجة أو عمره على هذا الخلاف إذا قال على المشي إلى الحجر الأسود وإلى الحجر ولو قال على المشي إلى بيت الله تعالى ينوي بيت المقدس أو ينوي مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء ولو قال على إحرام ان فعلت كذا خنت يلزمه حجة أو عمره في قولهم ولو قال أنا أحرّم أو أنا محرّم أو أهدى أو أمشي إلى بيت الله ان فعلت كذا فهو على وجوه ثلاثة ان نوى الإيجاب أو لم ينو شيئاً يلزمه ما ذكر وان نوى العدة لا يلزمه شيء ولو قال على الطواف بالبيت أو السعي بين الصفا والمروة أو على أن ١٧ أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء

ولو قال على المشي إلى الغزو وان فعلت كذا يلزمه ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال على عشر حجج في هذه السنة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه عشر حجج في عشر سنين والله أعلم بالصواب

### فصل في الكفارة

كفارة اليمين مانص الله تعالى في كتابه \* من عابه كفارة اليمين إذا أعطى ثوباً خلعاً عن كفارة اليمين قالوا لا يجزيه عن القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الحدي لا يجوز وان علم أنه ينفع بالحديد ستة أشهر وهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الحديد يجوز ولا يعتبر القيمة لأنه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى \* إذا أعتق عبداً مريضاً جريحاً ويخاف عليه جازاً وان كان لا يرجح لا يجوز لانه ميت حكاه \* رجل مات وعليه صلاة شهر أو نحو ذلك ولم يترك ما لا يستقرض ورثته فقير خبطة ونصدقه على المسكين ثم المسكين تصدق بذلك على بعض ورثته ثم

فشهدا تم ما باطله ولو شهدا على أيهما الله أعتقها جاز ذلك فان كان الابن موسراً ماتت الخادمة وتركت ما لا وقد ولدت بعد العتق ولدا فأراد الشريك أن يستدعي الولد فليس له ذلك كافي حياة الام لم يكن له سبيل على استعصاء الولد فكذلك بعد موتها اذا خلقت ما لا ولكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركها كما كان يرجع عليه الو كانه حية فبقي فهو ميراث للابن وان لم تدع ما لا يرجع بذلك على الابن واذا لم تمت فاختر الشريك أن يستدعيها فهي بمنزلة المكاتبه في تلك السعاية كذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موسر فالقاضي يقضي بعتقه وكان الشريك أن يضمنه كذا في المحيط \* ويرجع به على الغلام والولاءه وان كان جاحداً للعتق كذا في المبسوط \* ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الاصل فالقاضي يقضي بحرية ولا ولا له عليه وليس للشريك أن يضمنه ولو شهدوا على اقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط \* ولاؤه وقوف لان كل واحد منهم ما يقيمه عن نفسه فان البائع يقول أنا ما أعتقته وانما عتق باقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل أعتقه البائع فالولاءه فلهذا توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاءه وان شهدوا على اقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولاه قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات عتقا اذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهم ما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا أقر أحد الشريكين ان صاحبه أقر عليه بعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي \* اذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد أعد البيعة واذا أعد البيعة عليه يقضي بعتق نصيبه كذا في المحيط \* واذا شهد شاهدان على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر أن يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسنوا واذا حضر الغائب فلا بد من إعادة البيعة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البيعة على أحدهما ما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة لا بخصوصه تقع من قبل قذف أو جناية أو وجه من الوجه فحينئذ تقبل البيعة اذا قامت على أن المولين أعتقاه أو أن أحدهما أعتقه واستوفى الآخر السعاية منه كذا في المبسوط \* اذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغير شيء وشهد الشريك ان كان أنه أعتقه على كذا فشهدا تم ما جازته وكذلك ان شهدا بوالشريكين أو ابناهما بذلك واذا أعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدرى متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

### \* (الباب الثالث في عتق أحد العبدین) \*

العتق اذا أضيف إلى المجهول صح ونبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحد كاحراً أو قال هذا حر أو هذا

(٣ - الفتاوى ثانی) دفع الوارث إلى المسكين عن صلاة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم فقير خبطة جاز ولا يعتبر عدد المسكين في هذا وانما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا صدقة الفطر سواء \* رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلاة نصف صاع من الخطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلاة واحدة ولو أدى عن ست صلوات أحد عشر مثلاً إلى مسكين ومثلاً إلى مسكين آخر أو أدى اثني عشر مثلاً إلى أربعة وعشرين مسكيناً اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز كافي صدقة الفطر اذا أدى

الى مسكين منا ومننا الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة وصدقة الفطر فقالوا في الصلاة اذا أعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يؤد الى كل مسكين نصف صاع كافي كفارة اليمين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعتبر العدد الآن في كفارة الصلاة يعتبر القدر حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر ١٨ وبعضهم جوزوا التفريق في الصلاة أيضا كافي صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا

أوسمي فقال سالم حر أو برغ ~~كذافي الايضاح~~ \* ولو قال هذا حر والاف هذا فك قوله أحد كاجر كذا في خزانة المفتين \* واذا خاصم العبدان الى الحاكم أجبره على البيان كذا في محيط السرخسي \* وان لم يخصاهما واختار ايقاع العتق على أحد كما وقع عليه حين اختاروهما قبل ذلك بمنزلة العبدین مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج \* وللولي أن يستخدمهما قبل الاختيار وله أن يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليه ما قبل الاختيار فان كانت الجناية من المولى فان كانت على مادون النفس بأن قطع يدي العبدین فلا شيء عليه سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت جناية على النفس فان قتلها معا على التعاقب فالاول عبد والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضربة واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما والورثة وان كانت الجناية من الاجنبي فان كانت فيمادون النفس بأن قطع انسان يدي العبدین فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما للمولى سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما أن يكون واحدا واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثته وان قتلها معا على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا على التعاقب فعلى واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما معا على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع \* ولو قال لامتيه احدا كاجر فوالت كل واحدة منهما ولدا أو ولدت احدا - ما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليهما ولو ماتت الامتان معا وقتلتا معا خير المولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يرثه أن الابن الذي عينه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية \* فان مات احد الولدين حال حياة الامتين لم يلفتهن الى ذلك بخلاف ما اذا مات احد الولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط \* ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقر أمتين ويكون للمولى كذا في البدائع \* ولو جنت احدهما جناية قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليهما بعد علمه بالجناية كان مختارا للجناية وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمته بالورثة المولى \* وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق الجناية قبل أن يعلم بالجناية كذا في المبسوط \* ولو باعهما مائة مائة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح \* ولو باعهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين البائع العتق في أحدهما عين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة ينووا فاذا ينووا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط \* فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقذهم العتق فيهما حتى يفسخ القاضي البيع فاذا فسخته انتسب وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة في الآخر وان مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في

يعطى كفارة اليمين أباه وان هلا ولا ولده وان سفل وكذا الصدقة المنذورة \* ولو أعطى في كفارة اليمين لكل مسكين ثلاثة أذرع من الكبراس لم يجز وذلك ما لم يكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المعتبر في السكوة ما يستر أكثر البدن فان أعطى السراويل للمرأة لا يجوز عندهما \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الا زار في كفارة اليمين في قولي وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو حلق لا يلبس ثوبا من غزل فثلاثة فلبس من غزلها سراويل يثبت في عيئه \* اذا أعطى في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا مدام استغنوا ثم اقتروا ثم أعاد عليهم مدام أعان أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا ما رادوا به لا يجوز صرف الكفارة اليهم فيبطل ما أدى كالأدنى

الى مكاتب مدام رد في الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مد لا يجوز ذلك \* رجل أعطى كفارة يمينه امرأة وهي أمة لغیره البدائع ومولاها فقير لا يجوز ذلك لان الصدقة تتم قبولها لا بقبول المولى وهي ليست بعمل لاداء كفارته فلا يجوز كالأدنى أباه وأمه وهما مملوكان لفقر لا يجوز ذلك \* كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه \* ومن دار وخادم لا يجوز صرف الكفارة اليه كالجوز صرف الزكاة اليه \* اذا خنت الرجل وهو مسر ثم أبصر لا يجوز له الصوم وان خنت وهو مسر ثم أعسر أجزأه الصوم \* يعتبر في الكفارة

حاله عند الاداء اذا صام المعسر يومين ثم يسر لا يجوز له الصوم. الحائض اذا اختار التكفير بالاغتسال يجوز فيه من الرقاب ما يجوز في كفارة الظهار. وان اختار الكسوة فقد بينا. وان اختار الاطعام فهو على نوعين طعام تغليك وطعام اباحة قطع عام التملك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاعا من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مدا مدان أعاد عليهم مدا جازوا لم يعد يستقبل الطعام لانه لا بد من مراعاة عدد ١٩ المساكين ومقدار الوظيفة ووظيفة كل مسكين نصف صاع.

وكذا الرجل اذا وصى أن يطعم عنه عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصي عشرة مساكين فان المساكين قبل أن يعشيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصي رجل أعطى كفارة عنه مسكينا واحدا خمسة أموع لم يجز لانه أدخل بعدد المساكين الا اذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فقوم عدد الايام مقام عدد المساكين فان أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية. ولو أطعم خمسة مساكين وكسب خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تغليك جاز ويكون الاعلى منهما بدلا من الارخص أيهما كان أغلى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك الا أن ينوى أن يكون الاعلى بدلا عن الارخص. وان كان الطعام طعام اباحة كان الطعام أرخص. ص جازوا كل أغلى لا يجز. وزلان في الكسوة تغليكا وليس في الاباحة تغليك فان كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن

البدائع. ولو أسرهما أهل الحرب كان للمولى أن يقع العتق على أحدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك أهل الحرب فيه ما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشتراهما رجل من أهل الحرب فلامولى أن يقع العتق على أيهما شاء وبأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فأختار المولى عتقه وبطل الشراء فان أخذه بالثمن الذي اشتراه به عتق الآخر ولو أسرهما أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية. وان اشترى المولى أحدهما من الكافر فلا تخر كذا في خزائن المفتين. رجل قال في صحته أحد كافر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك إلى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي. (البيان أنواع ثلاثة نص ودلالة وضروية). (أما النص) فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا أياك عتيت أو نوبت أو أردت بذلك اللفظ الذي ذكرت أو اخترت أو تكون حر باللفظ الذي قلت أو بذلك اللفظ الذي قلت أو بذلك الاعتاق أو أعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من اللفاظ فلو قال أنت حر أو أعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أراد به عتقا مستأنفا عتقا جاعلا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عتيت به الذي رمني بقولي أحد كافر يصدق في القضاء ويحمل قوله أعتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقتك (وأما الدلالة) فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالبيع أو يهرن أحدهما أو يؤجر أو يكتاب أو يدبر أو يستولب بأن كانت أمة كذا في البدائع. واذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو لاشترى أو باع يعافا سدا ولم يسل أو سلم أو ساد أو وصى به أو زوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في المحيط. لو قال لامتيه احدا كفا حرة ثم جامع احدهما لم تعلق لم تعتق الاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو عتقت عتقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير وحل وطوهما على مذهبه الا انه لا يفتي به هكذا في الهداية. ولو قال لامتيه احدا كفا حرة فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية. (وأما الضرورية) فهو أن يموت أحد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل أحدهما سوا مائة المولى أو أجنبي غير أن القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبي فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يدا أحدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من المولى أو من أجنبي فان قطع أجنبي يدا أحدهما ثم بين المولى العتق فان بينه في غير الجني عليه فلا راس للمولى بلا شبهة وان بينه في الجني عليه ذكر القدر في شرخه أن الارش للمولى أيضا ولا شيء للمجني عليه من الارش وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن الارش يكون للمجني عليه وهكذا ذكر القاضي فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق أنه ان بينه في الجني عليه يجب أرش الآخر ويكون له بدوان بينه في غير الجني عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع. روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فبين قال أحدهما ذين ابني أو احدي هاتين أم ولى فأت أحدهما لم يعين القائم للعربة والاستيلاء كذا في الايضاح. ولو قال عبدي حر وليس له الا عبد واحد عتق فان قال لي عبد آخر وياه عتيت لم يصدق في القضاء الا بينة تقوم على أن له عبدا آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع. ولو قال أحدهما عبدي حر وأحدهما عبدي حر وليس له الا عبد واحد عتق ذلك العبد كذا في المبسوط. ولو قال لعمريه أحد كفا حرة ففعل لم أعن

الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس. وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا وطعام الاباحة كل ثمان مشبعان غدا أو عشاء أو غدا أن أو عشاء أو وسحورا والمستحب أن يكون غدا وعشاء بخير وادام وان أعطاهم غدا وعشاء خير انغدا م جاز عندنا يعتبر فيه الاشباع دون مقدار الطعام. ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحدا من العشرة غير شعبان اختلفوا فيه. قال بعضهم ان كل من ذلك مقدار ما كل غيره جاز. وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب

اشباع العشرة وان غداهم وعشاهم وفيهم من طهر لم يجز وعليه ان يطعم مسكينا آخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عاوى الصوم فلا يجوز لمن ملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو عكاه فله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه ونوب يلبسه ويستعز به وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان له فضل عن المسكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم ولكن بشرط أن يكون الفضل ٣٠ قدر ما يصير به غنيا وان كان له عيب وهو يحتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير

بالصوم لانه قادر على الاعتاق  
\* من ملك ما لا وعليه دين  
مثل ذلك ووجب عليه  
التكفير ففرضي دينه بذلك  
المال جازله التكفير بالصوم  
\* وان صام قبل قضاء الدين  
اختلفوا فيه قال بعضهم  
يجوز له الصوم وقال بعضهم  
لا يجوز وفي الكتاب اشارة  
الى القولين \* وان كان له  
مال غائب أو دين على رجل  
وليس في يده ما يكفر عن  
يمينه جازله الصوم قالوا  
هذا اذ لم يكن المال الغائب  
عبدا فان كان عبدا يجوز في  
الكفارة لا يجوز له التكفير  
بالصوم لانه قادر على  
الاعتاق \* رجل مات  
وعليه كفارة بين أو قبل  
تسقط عنه أما كفارة  
الظهار قال بعضهم تسقط  
أيضا وقال بعضهم لا تسقط  
لانها حق المرأة \* رجل حلف  
أن لا يفعل كذا فأنسى أنه  
كيف حلف بالله أو بالطلاق  
أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا  
أن يتذكر والله أعلم

فصل في عين الفضولي  
اليمين مما يتوقف كالطلاق  
والعتاق وغير ذلك

رجل قال لامرأة الغيران

هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضا كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كان لرجل  
ثلاثة أعبد فقال هذا حر أو هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين \* ولو قال هذا حر وهذا  
أو هذا عتق الاول ويؤمر بالبيان في الآخرين \* ولو اختلف حرب بعد كرجل له عبد فاختلط بجزء من كل واحد  
منهم ما يقول انا حر والمولى يقول أحدكم عبيد كان لكل واحد منهما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم انه حر  
فان حلف لاحدهما ونكل للآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف  
لهما فقد اختلط الامر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف  
القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو  
على هذا الاعتبار كذا في البدائع \* واذا جع بين عبده وبين ما يقع عليه العتق كالبيعة والحائط وقال  
عبيد حر وهذا أو قال أحدكم حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* نوى أو لم ينو  
كذا في البدائع \* ولو قال لعبده وعبد غيره أحدكم حر لم يعتق عبدهما جاعا الا بالنية وكذا اذا جع بين أمة  
حرة وأمة ممتنة فقال أنت حرة أو هذه أو احدا كاحرة لم تعتق أمته \* ولو جع بين عبده وحر فقال أحدكم حر  
لا يعتق عبده الا بالنية كذا في السراج الوهاج \* في فتاوى أهل سمرقند رحمه الله اذا قال أمة وعبد من رقيق  
حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الامة ومن كل واحد من العبدان نصفه ويسعى كل واحد في  
نصفه ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الامة ومن كل واحد من العبد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في  
ثلثه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاث امهات عتق من كل واحد من العبيد والامهات الثلث ويسعون في الباقي ولو  
كان له ثلاثة أعبد وأمة عتق من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه وسعى في الثلثين  
وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* واذا قال لعبده أحدكم حر لا ينو أحدهما  
بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهم ما في نصف قيمته كذا في البدائع  
\* ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي \* رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنان فقال  
أحدكم حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدكم حر فادام حيا يؤمر بالبيان فان عني بالكلام  
الاول والثابت عتق الثابت وبطل الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول الخارج عتق الخارج بالكلام  
الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عتبت به الثابت  
عتق الخارج بالكلام الاول ولا يطل الايجاب الاول وان قال عتبت بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل  
ويؤمر ببيان الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات أحدهم فالمرء بيان أيضا فان مات الخارج يعتق  
الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب الاول والداخل  
بالايجاب الثاني وان مات الداخل خفي بالايجاب الاول فان عني به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني  
وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني وان لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم  
على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه وان كان  
القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثالث وذلك رقبه وثلاثة أرباع رقبه عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أولم يخرج ولكن أجازت الورثة فالحواب كذا وان لم يكن له  
مال سوى العبيد لم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه أن يقال حق الخارج في النصف وحق

الثابت

دخلت الدار فانت طالق فأجاز الزوج ثم دخلت الدار طلقت لان اليمين تقصر في ملك الزوج مباشرة فيستوقف من  
الفضولي على اجازته \* ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق عند الاجازة فان عادت ودخلت بعد الاجازة طلقت كذا ذكر في الجامع \* وفي المنتقى اذا  
دخلت قبل الاجازة فقال الزوج أجزت الطلاق على فهو جائز \* ولو قال أجزت هذه اليمين على لزمته اليمين ولا يقع الطلاق حتى تدخل بعد  
لا جازة \* امرأة قالت جعلت أمري بيدى واخبرت نفسي والزوج حاضر فأجاز أو كلن غائبا قبله فاجاز صارا امرئيهما في مجلس علمها

بالاجازة ولا يصح اختيارها فان اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لان اختيارها انفسها بما لا يتوقف  
فلا ينفذ بالاجازة ولو قالت جعلت امرى بيدى وطلقت نفسي فقال الزوج اجرت بيع المال واحدة رجعية ويصير الامر بيدها حتى  
لو طلقت نفسها في مجلس عليها يقع عليها تطليقة أخرى وهي بآئنة بحكم التقويض ولو أن فضوليا قال لامرأة العير جعلت امرئك بيدك  
فاختارت نفسها فبلغ الزوج فأجاز الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ويصير الامر بيدها ٣١ \* وفي المتنق لوقال لامرأة

الغراختارى يعني الطلاق  
فاختارت نفسها أو قال لها  
امرئك بيدك فاختارت  
نفسها أو قال لها أنت طالق  
ان شئت فقالت شئت فقال  
الزوج قد اجرت ذلك فهي  
طالق لان قوله اجرت  
اجازة للامرئ من جميعا ولو  
قال الزوج اجرت قول  
الفضولي امرئك بيدك وقوله  
اختارى لا يلزمه الطلاق الا  
أن تختار نفسها بعد الاجازة  
\* رجل قال ان دخل محمد بن  
عبد الله هذه الدار فامرأة  
محمد بن عبد الله الذي يدخل  
الدار طالق فقال محمد بن  
عبد الله اشهدوا على بذلك ثم  
دخل الدار يلزمه الطلاق \*  
رجل حلف مملوكه بالطلاق  
وعتق كل مملوك يملكه الى  
كذا وبصدقة كل مال يملكه  
الى كذا سنة ان هو سأل  
البيع أو شكاه وكتب ذلك  
في كتاب والمملوك حاضر  
يسمع ويفهم ما يقول المولى  
فلما فرغ المولى عن ذلك قال  
المملوك لمن حضر اشهدوا  
على بذلك ثم سأل البيع  
أو شكاى حنث ويلزمه كل  
ذلك \* رجل حلف رجلا  
على طلاق وعتاق وهدي  
وصدقة ومشي الى بيت الله

الثابت في ثلاثة الارباع وحق الداخل في النصف أيضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة حق  
الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث  
المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال أربعة وعشروهي سهام السعاية وصار جميع المال أحدا  
وعشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من  
الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة  
وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي رجل له ثلاثة أعبد سالم وزينغ ومبارك  
فقال في صحته سالم أو سالم وزينغ حران أو سالم وزينغ ومبارك آخر خبر فان أوقع على سالم عتق وحده  
وان أوقع على زينغ عتق سالم معه وان أوقع على مبارك عتق أو كذا الوفاة اختارت الكلام الاول أو الثاني  
أو الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخسر الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف زينغ وثلث مبارك لان أحوال  
الاصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج  
رقبة وخسة أسداس رتبة من ثلثه فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم وأجازت الورثة فكذلك وان لم  
يجزوا ضرر أو بقدر حقوقهم في الثلث وطريقه أن يجعل ثلث مال الميت على ستة لحاجتنا الى النصف  
والثلث فيضرب سالم في كاه ستة وزينغ في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث  
المال أحد عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين ومالنا ثلاثة  
أعبد فصار كل عبد أحد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن زينغ ثلاثة ويسعى في سعاية  
ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون  
فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم حر أو زينغ وسالم حران أو مبارك وسالم حران يخير وقيل له أوقع على  
أبيهم شئت فعلى أبيهم أوقع عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد  
من الآخرين وان كان القول في المرض ويخرج رتبة وثلثا رتبة من ثلث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة  
فكذلك وان لم يجزوا ضرر أو بقدر حقوقهم في الثلث ففي سالم في كل الرتبة وحق زينغ في ثلثه وكذا حق مبارك  
وأقل حساب له ثلث ثلاثة فصار حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهم في سهم فبلغت سهام العتق خمسة  
فهو ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رتبة خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن زينغ  
سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة فكذا في شرح الجامع  
الكبير للعصري \* ولو قال سالم حر أو زينغ وسالم أو مبارك وسالم قد ارخر معداد بعد اسم أو هو زينغ  
ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكله أو في الايجابات المختلفة فوجب التحير فسلم يعتق على كل حال وكل  
واحد من زينغ ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثلث الآخرين وقيل سالم ثانيا مبتدأ  
وأخره عطف عليه فيعتق هو به والآخران بالتعين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو  
قال سالم حر أو سالم وزينغ أو سالم ومبارك عتقوا لان أولفت لاتحاد الاسم والتحير لكنه كالمسكوت لا يمنع  
العطف ومنهم من قال ان المذكور هنا قولهم ما عنده فلا يعتق زينغ ومبارك والاصح الاول ولو قال  
لسالم وزينغ أحد كآخر أو سالم عتق ثلاثة أرباع سالم وربع زينغ ولو قال سالم حر أو زينغ أو سالم عتق نصفهما لان  
الثالث عين الاول فلغا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* رجل له أربعة عبيد سالم وزينغ وفرد ومبارك

وقال الخائف لرجل آخر عليه هذه الايمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعتاق لانه في الطلاق والعتاق بمنزلة  
من قال لله على أن أعنتي عبي أو أطلق امرأتي فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق \* وان قال الخائف لرجل آخر هذه  
الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق أيضا رجل قال لا تخر هل دخلت دار فلان أمس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له  
السائل بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا حالف \* ولو قال لا دخلت دار فلان أمس فقال لا وقد دخلها فقال بالله ما دخلتها فقال لا قال فهو





لا يشرب مادام بخارا وطلاله فان نوى ذلك ثم فارق بخارا ثم عاد وشرب حنثا لبقا موطنه بها \* رجل قال لا بويه ان تزوجت امرأة مادامت  
حيين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتهم ساطقت فان تزوج أخرى في حياتهم مالا تطلق لان كلمة ان لا توجب التكرار \* ولو قال كل امرأة  
أتزوج مادمتا حين أو قال بالغارسة هرزني كه نجوا هم تالان يشان زنده اند تطلق كل امرأة تزوجها في حياتهم مالا ان كلمة كل توجب تعميم النساء  
\* وان مات أحد ابويه فتزوج مرة تكلموا فيه \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنها لا تطلق وتسقط البين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو  
الليث رحمه الله تعالى لان شرط الحنث التزوج في حياتهم ما لم يوجد ولو قال لامرأته والله لا أكلك ٣٣ مادام أبوها حين فكلما بها بعد ما

مات أحد هما لا يحنث لما قلنا  
\* ولو قال كل امرأة أتزوجها  
حتى يموتنا فتزوج امرأة بعد  
مامات أحدهما طلقت لان  
شرط الحنث ههنا التزوج  
قبل موتهما \* رجل حلف  
أن لا يصطاد مادام فلان في  
هذه البلدة وفلان أمر هذه  
البلدة بخرج الامير الى بلدة  
أخرى لا أمرهم اصطاد  
الحالف قبل عود الامير الى  
تلك البلدة أو بعد عودهم  
لا يحنث لانتهاء البين  
بمخرج الامير \* رجل قال  
لامرأته ان وطئتني مادمت  
في هذه الحجرة فأنث حرة  
فكفوا من تلك الحجرة ووطئها  
في خجرة أخرى أو فوطئها  
تلك الحجرة ولم يطأها حتى عاد  
الى تلك الحجرة ووطئها فيها  
لا يعتق لان البين انتهى  
بالتحول عن تلك الحجرة  
\* رجل حلف أن لا يدخل  
هــ دار مادام فلان في  
تلك الدار فخرج فلان بأهله  
ثم عاد ودخل الحالف  
لا يحنث وكذا لو قال لامرأته  
ان دخلت دار فلان مادام  
فلان فيها فأنث طالق ففصول  
فلان من تلك الدار زمانا ثم  
عاد ودخلت تلك الدار  
لا يحنث \* وفي التوازل  
رجل قال لغيبه والله

كل واحد الربع بالايجاب البات ثلاثة والتثلث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبلغت سهام  
الوصايا ثمانية وسهام السعاية ستة عشر فاستقام التفرج فان جمع بين سالم وزينغ فقال اخترت ان يكون  
أحدكما عبدا ثم جمع بين زينغ ومبارك فقال اخترت ان يكون أحدكما عبدا ومات بطل اختياره الاول فكان  
العتق دائرا بين سالم وأحد هما فأصاب سالم النصف والنصف الآخر بينهما ما كذا في شرح الزيارات العناني  
\* وان قال لأربعة أحدكم حر ثم قال سالم وزينغ أحدكما عبدا ثم قال لزينغ وفرقدا أحدكما عبدا ثم قال  
لفرقد ومبارك أحدكما عبدا ومات قبل البيان فالاختيار الاخير ناسخ لما قبله وخرج من فرقده ومبارك  
أحد هما من البين ودار العتق بين سالم وزينغ وأحد الآخرين فعتق ثلث سالم وثلث زينغ وسدس فرقدا  
وسدس مبارك وصار كل عبدا مستمرا ولو قال في صحته لامرأته وعنده أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول  
بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى كذا في الكافي \* ولو قال لسالم وزينغ أحدكما حر أو سالم حر يقال له وقع فان اختار الايجاب الاول  
يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان عتق ثلاثة ارباع سالم وزينغ وان مات قبل البيان ولا مال  
له غيرهما ضربا بمقتضى الثلث وحق أحدهما في ثلاثة ارباع وحق الآخر في الربع فاجعل كل ربع  
سهم ما فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في سهم فيصير أربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر  
كل رقبته ستة فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن زينغ سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع  
الكبير للعصري \* وان أضاف صبغة الاعتاق الى أحدهما بعينه ثم نسبته فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل  
البيان \* (والاحكام المتعلقة به ضربان) \* ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته \* اما  
الاول فنقول اذا عتق احدى جاريته بعينها ثم نسبها أو عتق احدى جواريه العشر بعينها ثم نسب العتقة  
فانه يمنع من وطئها واستخدامها من ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالتحري والحيلة في أن يساح له وطئهن أن  
يقدر عليهن عقد النكاح ففصل له الحرة منهن بالنكاح والرقبة بملك البين ولو خاصم العبدان المولى الى  
القاضي وطلب منه البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حسمه لبين كذا ذكر الكرخي \* ولو ادعى كل  
واحد منهما أنه هو الحر ولا يئنه له وبجد المولى وطلب اعينه استخلفه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل  
ما اعتقته ثم ان زكلاهما سعتقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان \* وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن  
المولى لا يجبر على البيان في الجهمية الطائفة اذ لم يذكر في البيان في هذه الجهمية نوعان نص ودلالة أو ضرورة  
أما النص فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا هذا الذي كنت أعتقته ونسبت وأما الدلالة أو الضرورة  
فهو أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان فتحو أن يتصرف في أحدهما منصرفا لا يحسمه بدون الملك من البيع  
والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جاريتين  
وان كن عسرا فوطئ احداهن تعينت الموطأ للرق وتعينت الباقيات لتكون المعتقة فيمن دلاله أو ضرورة  
فتعين بالبيان نصا أو دلاله وكذا لو وطئ النسيبة والثالثة الى التاسعة فتعين الباقي وهي العاشرة للعتق  
والاحسن أن لا يطأ واحدة منهن فلأنه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو مات واحدة منهن قبل البيان فلا حسن  
أن لا يطأ الباقيات قبل البيان فلأنه وطئ قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فمات واحدة منهما لا تعين  
الباقية للعتق وتوقف تعينها للعتق على البيان نصا أو دلاله ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى أحدهما فامتنع

لا أكلك مادمت في هذه الدار فاليمين على الكلام مادام ساكنا فيها ولا يطل البين الا باتا قال يطل بها السكنى لان معنى قوله مادمت في هذه  
الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من قصب أو وتديكون ساكنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحلي قول صاحبه لا يكون ساكنا  
بذلك والغصوى على قولهما والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعها ان شاء الله تعالى هذا اذا كان فلان ممن ينسب اليه الدار بالسكنى وان لم يكن  
بان كان فلان في عيال غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت امرأة تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت أقسنتها في تلك

الدار لا تبقى ساكنة وهذا اذا كان اليمين بالعربية \* وان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم أن لا يعود لا يبقى ساكنة الا تمتع على كل حال \* رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخالف ما بقي لا يحنث لان شرط الحنث الا كل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد \* رجل حلف أن لا ينাম على القراش مادام في الغربة فتزوج امرأة في بلد ونام على القراش قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان ٣٤ تزوج على عزم أن يطلقها أو يذهب بها فهو في الغربة وان لم يكن من عزمه ذلك فليس

الآخر للعتق دلالة أو ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق \* عشرة نفر اكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جاريته ولا يعرف العين فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته وأن يتصرف فيها تصرف الملاك ولو دخل الكل في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهم ثم جعلها وأما الثاني فهو أن المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهم ما نصفه مجانباً بغير شيء ونصفه بالقيمة ويسمى كل واحد منهم ما نصف قيمته للورثة لما ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في البدائع \* رجل أعتق العبد الذي هو قديم العتقة تكاموا فيه واختار أن تكون محبته سنة كذا في التبيين والمزني باب التدبير \* ولو قال أنت حرة أو حملت فلت المولى بعد الولادة فالولد حر وعنت نصف الام كذا في خزائن المفتين \* رجل قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية ولم يدراهم ما أول مع تصادق حابه عنت نصف الام ونصف الجارية والغلام عتد وان ادعت الام أن الغلام أول والبنت صغيرة فأنكر المولى ذلك وقال البنت هي الأولى فالقول للمولى مع عيته ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما إلا أن تقيم الام البيعة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام أولاً وان نكل عنت الام والبنت وان وجد التصديق بأولية الغلام عنتق الام والبنت ويرق الغلام وان وجد التصديق بأولية البنت لم يعتق أحد وان ادعت الام وأولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل عنت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة وأولية الغلام دون الام لعنتق البنت دون الام هكذا في الكافي \* ولو قال لها ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فهو حر ولو كانت جارية فأنت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم أن الغلام أول ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وان علم ان الجارية أول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام احرار وان لم يعلم أيهم أول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من الغلامين ويسمى في ربع قيمته ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربعها وتسعى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة وان صادق الام والمولى على أن هذا الغلام أول عنتق ما تصادق عليه والباقيون أرقاء وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع عيته وانما يستحلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولاً \* واذا قال لها ان كان غلاماً فأنت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان حملها غلاماً وجارية لم يعتق أحد وكذلك قوله ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك عنتق الجارية والغلام واذا قال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدتهم جميعاً عتقوا فان علم أن الغلام أول عنتق هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أولاً عنتق الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم أيهما أول واقفا على أنها لا يعلم ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسمى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع عيته على علمه هذا اذا ولدت غلاماً وجارية فأما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بمجالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين عنتق الام وعنتق

بغريب \* رجل حلف أن لا يعمل عملاً ما لم يأت فلان فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاة أو طهارة أو كل أو نحو ذلك \* رجل قال ان كنت من نخبز الذي مالم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فأكل من خبر والده شيئاً قبل أن يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلق لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل امرأة يتزوج فانما كل يصير قائلاً كل امرأة أتزوجها فهي طالق يدخل في اليمين فاطمة وغيرها \* ولو قال كل جارية اشتريها مالم أشتري فلانة سمى جارية فهي حرة ثم غابت المحلوف عليها أو ماتت فاشتري جارية أخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط حال بقاء اليمين \* وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما فوات المحلوف عليه يطل اليمين \* مديون قال له احب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنث في عيته

لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج \* ولو قال لا قضين دينك الى الجارية خمسة أيام لا يحنث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام \* وكذا لو حلف أن لا يكلم فلان الى عشرة أيام كان اليوم العاشر خلافاً لليمين وكذا لو قال لغيره لا يجيئك الى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر \* وكذا لو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة

طلقت لان السنة الخامسة داخله في اليمين \* وكذا لو أبرداره الى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الاجارة \* ولو قال أكرمن امسال زن خواهم كانت اليمين على بقية السنة الى انسلاخ ذى الحجة كالمو قال لا صوم من هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها \* رجل قال كل عبد أشتريه فهو حر الى سنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعتق حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لانه ذكر السنة بعد العتق فلا يعتق قبل السنة كالمو قال لا مرأته أنت طاق الى سنة عندنا يقع الطلاق بعد السنة \* رجل ٣٥

فاشترى عبدا قبل السنة عتق من ساعته لانه ذكر السنة قبل العتق فكانت السنة غايه اليمين \* رجل قال ان رزقني الله تعالى امرأه موافقة قبل وقوع النكاح فعلى أن أصوم كل خميس ان أراد به وقت وقوع النكاح لانفس الوقوع فهو على وقت وقوع النكاح وكذا اذا لم يكن له نية وقت وقوع النكاح هو أول الشهر الذي يقال بالفارسية أدر \* وان أراد به حقيقة الوقوع فهو — وعلى حقيقة الوقوع وذلك بأن يقع على الارض من النكاح ما يحتاج الناس الى كسبه وان طارفي الهواء ولم يستتب على الارض أو استتب على الحشيش أو على رأس الجدران فذلك لا يعتبر والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما ينطق عليها زوجها باذلة نفسها اذا أراد الزوج التمتع بها فان تزوج بمنل هذه قبل وقوع النكاح أو قبل وقت الوقوع يلزمه الوفاء بما استتم \* ولو قال بالفارسية بافلان سخن نكويتم تارفر بر زمين نيابد ونوى الوقوع حقيقة لا وقت

الاجارة الثانية بعثتها وبقي الغلامان والجارية الاولى ارتقا وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت الام والجارية الثانية والغللام الثاني بعثت الام وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت الام والغللام الثاني والجارية الثانية بعثت الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى ارتقا وان ولدت جارية ثم غلاما عتق الغلام الاول لا غير وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاما عتق الغلام الاول لا غير وان لم يعلم فان اتفقوا على أنه لم يعلم الاول بعثت من الاولاد من كل واحد ربه وأما الام فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وان اخذتوا فالقول قول المولى مع عينه على علمه كذا في البدائع \* ولو قال أول ولدتني فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق الحي ولو قال فانت حرة مع ذلك عتقت بالميتة كذا في خزائن المفتين \* واذا قال الرجل لأميتي له ما في بطن احدا كما حرقه أن يقع العتق على أيها شاء فان ضرب بطن احدها مارجل فالت جنة ميتا لاقول من ستة أشهر منذ تكلم بالعق فهو رقيق ويتعين الآخر للعتق ولو ضرب رجلا من كل واحد منهما بطن احدهما وألق كل واحد حنينا لاقول من ستة أشهر منذ تكلم بالعق كان في كل واحد منهما مثل ما في جنين الامة كذا في المحيط \* ولو قال لثلاث امهات ما في بطن هذه حرو ما في بطن هذه عتق ما في بطن الاولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية \* ولو قال ان كان ما في بطن جاريتي غلاما فأعتقه وان كانت جارية فأعتقوها ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي أن يعتقهما من ثلثه وان قال ان كان أول ولدتني غلاما فانت حرة وان كان جارية ثم غلاما فهو حر ان فولدت غلاما وجارية ثم لا يعلم أيهما أول عتق نصف الام ونصف الغلام أيضا ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ربعها أو تسعي في ثلثه أربع قيمتها قال أبو عصمة رحمه الله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه يعتق من كل واحدة منهما ثلثا ثلثا ربعها وتسعى في الربع ومن أصحابنا رحمه الله تعالى من تكلف لتصح جواب الكتاب وقال احدي الجاريتين مقصودة بالعتق في حاله فلا يعتبر مع هذا جانب التبعية فيها وان سقط اعتبار التبعية فأحدهما عتق في حال دون حال فيه عتق نصفها ثم هذا النصف بينهما ولو كان هذا يكون مخالفا في التخرج للسائل المتقدمة فالاصح ما قاله أبو عصمة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* واذا شهد رجلان على رجل أنه أعنت أحد عبده فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شهد أنه أعنت احدي أمته لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن الدعوى شرطافية وهذا كله اذا شهد في صحته أنه أعنت أحد عبده وأما اذا شهد أنه أعنت أحد عبده في مرض موته أو شهد على تدبيره في صحته أو في مرضه وأداء الشهادة في مرض موته أو بعد الوفاة تقبل استحسانا ولو شهد بعد موته أنه قال في صحته أحد كما حرق قد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية \* والاصح أن تقبل كذا في الكافي \* ولو شهد أنه أعنت أحد عبده بعينه الا اناسيانه لم تقبل ولو شهد أن أحد هذين الرجلين أعنت عبده لم تقبل كذا في التمراتني \* ولو شهد أنه أعنت عبده سالما ولا يعرفون سالما ولا عبدا أحدا سمع سالم عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسمه سالم والمولى يجدهم لم يقنع واحد منهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو شهد باعتقه وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمن قيمته ثم شهد آخر ان المولى كان أعتقه بعد شهادتهما لم يقطع عنهما الضمان اتفاقا وان شهد أنه أعتقه قبل شهادتهما لم تقبل أيضا ولم يرجع بما ضمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \*

(٤ - فتاوى ثانی) الوقوع وقوع النكاح في بلد آخر فتكلم الخائف بحيث لان مراد الناس من هذا وقوع النكاح في البلد الذي فيه الخائف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه النكاح يابى اليمين ولو حلف لا يكلم فلا نال الى الصيف أو الى الشتاء أو الخريف أو الربيع ان كان الخائف من بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتا بالحساب ينصرف اليمين الى ذلك وان لم يكن لهم حساب اختلف الناس في معرفة هذه الاوقات قال محمد رحمه الله تعالى الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والشتا ما يشتد فيه البرد على الدوام والربيع ما يسكن فيه البرد على الدوام

والخريف ما يذكر فيه الحر على الدوام وقال بعضهم الصيف ما يكون على الاشجار ثمار وأوراق والخريف ما لا يبقى فيه الثمار ويبقى الاوراق والرياح ما يخرج فيه الاوراق ولا يخرج الثمار وهذا أقرب الاقوال الى الضبط والاحاطة وقبل يختلف باختلاف البلدان الا أنه يتقدم في بعض ويتأخر في بعض ولوحلف لا يدخل فلانا الى النوروز فهو على نبروز المسلمين لا على نبروز الجوس ولوحلف لا يفعل ٣٦ كذا الى قدوم الحاج أو الى الحصاد والدياس ولم ينوشه ما فهو على أول الحصاد

في الجامع اذا قال الرجل لعبد ين له اذا جاء غدا فاحد كما حرث مات أحدهما اليوم أو أعتقه أو باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد يعق الثاني فان قال المولى قبل مجي الغد اختبرت أن يقع العتق اذا جاء غدا على هذا العبد بعينه كان باطلا وفي الجامع أيضا اذا قال الرجل لعبد ين له اذا جاء غدا فاحد كما حرث مات أحدهما ثم اشتراه قبل مجي الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان البيه ولو باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجي الغد ثم جاء الغد عتق الثاني ولم يشتره حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجي الغد ولا يبطل البيه بالبيع ولو باع نصف أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه كذا في المحيط رجل له أربعة أعبدة أسودان وأبيضان فقال هذان الايضان حران أو هذان الاسودان وكذا لو أضافه الى الوقت بان قال هذان الايضان حران أو هذان الاسودان اذا جاء غدا فاحد لا يبيضان أو باعه ثم جاء غدا عتق الاسودان ولا خيار له ولو مات أحد الايضان وأحد الاسودين ثبت له الخيار ولو مات الايضان عتق الاسودان كذا في شرح الجامع الكبير للعصري ولوقال هذا حر وهذا عتق ولو قال هذا حر وهذا عتق الثاني ولو قال هذا حر هذا ان دخل الدار عتق الأول في الخلال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية ولوقال أحد كما حر اذا جاء غدا فاحد كما حر فاحد عتق ولو مات أحدهما أو باعه ثم جاء غدا عتق الباقي وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزنة المفتين ولو جمع بين عبدتين وحر فقال ائتان منك حران يصرف أحدهما الى الحر والاخر الى العبد فيعتق أحد العبدتين لا غير كأنه يقول أحد العبدتين حر فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي

#### الباب الرابع في الحلف بالعتق

رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عبد فبقي على ما كان حتى دخل عتق سواء دخله بالمال أو نهارا ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد البيه كذا في الكافي ولوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل البيه ولو لم يدخل حتى اشتراه ثانيا فدخل الدار عتق لان البيه لا يبطل بزوال الملك كذا في البدائع روى خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار فبعدي حر وله عبيد قد دخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخله عتق بوقوعه على أيهم شاء واحد بعد واحد كذا في المحيط ولوقال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحق بدار الحرب فسييت وملكها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في البناء عتق قال لعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فأنكر المولى فالقول قول المولى واذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية ولوقال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الاخرى عتق عندنا ولوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حران فبعت فلانا بعتر قيام الملاء عند دخولها أيضا كذا في البدائع قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أول عبد يدخل علي فهو حر فدخل عليه عبد ميت ثم عتق اخي ولم يذكر فيه خلافا منهم من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحلف بعتق ما في البطن وان أدخل عليه عبدان حيان جميعا مع الميعتق واحد منهما فان أدخل بعدهما عبد آخر لم يعتق

والدياس وعلى أول حاج يقدم اذا وجد ينتهي به اليه لان البيه ينتهي بأول جزء من الغاية ولو حلف ليعتق دين فلان اذا صلى الاولى ولم ينوشه يأوله وقت الظهر الى آخره لان صلاة الاولى صلاة الظهر فصارت كأنه قال اذا صلى الظهر ولو قال ذلك كان له وقت الظهر الى آخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الحالف عاميا لا يعصرف اختلاف العلماء فيه فحينه ينصرف الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد البيه لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان وان كان الحالف فقيها فعند أي حنفية رحمه الله تعالى ان كانت عينه في النصف من رمضان لا يفعل شرط الحنف مالم يحض كل رمضان من السنة الثانية لان عنده ليلة القدر تتقدم وتتأخر فعسى يكون ليلة القدر في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية تكون في النصف الاخر من رمضان فلا ينتهي البيه

يقين حتى يمضي كل رمضان من السنة الثانية وهو المختار للفتوى رجل قال لغيره لا أخرج من البلد حتى أريك نفسي كذا فأراه نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحسن الحالف وكذا لو أراه من فوق حائط وقال أنا فلان لا يحسن وان كان لا يصل اليه فلان لانه قد أراه رجل قال لأمراه ان وضعت جنبك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها في تلك الليلة ونامت جالسة ولم تضع جنبها لا يحسن الحالف لانهم لم تضع جنبها رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا فانام جالسا من غير قصد لا يحسن لان هذا مما لا يمكن

الاحترار عنه فيكون مستثنى عن اليمين \* رجل قال لا آثر ان مت فلم أضرب بك فكل مملوك لي فهو حر فبات الخائف ولم يضرب لم يعتق مملوكه  
لانه حنث بعد الموت \* رجل حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان قد خلاها مع عالم يحنث الخائف وكذا الوحلف لا يشترى أمة حتى  
يشترى عبدا فاشترى عبدا وأمة في عقد واحد لا يحنث \* وكذا لو قال لأهلك حتى تكلمني فوقع كلامهما \* وكذا الوحلف لا يصلي حتى  
يصلي فلان فافتتح في الصلاة معه ما ورعها وسجد لم يحنث في قول أبي يوسف ٢٧ رحمه الله تعالى وكذلك جميع الاعمال

وقال محمد رحمه الله تعالى  
يحنث في جميع ذلك \* ولو  
قال ان كلكم الآن تكلمني  
فكذلك ولو قال ان ابتدأتك  
بكلام فعبيدي حر فالتقيا  
وسلم كل واحد منهما على  
صاحبه معا لا يحنث  
عندهما \* وكذا لو قال ان  
كلمتك قبل أن تكلمني فوقع  
كلامهما معا لا يحنث في  
قولهما \* رجل قال ان  
خرجت من هذه الدار حتى  
أكلم الذي هو فيها فامرأته  
طالق وليس في الدار رجل  
فخرج لا يحنث في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل  
قال لا آثر وان الله لأعطينك  
مالك حتى يقضى علي قاض  
فوكل وكيسلا فخاصمه الى  
القاضي فقضى علي وكيل  
الخائف فهو قضاء على  
الخائف ولا يحنث بعد ذلك  
\* رجل قال لغريمه والله  
لا أفارقك حتى أستوفي منك  
حق ثم انه اشترى من مدونه  
عبدا بذلك الدين قبل أن  
يفارقه ولم يقبض دينه حتى  
فارقه قال محمد رحمه الله  
تعالى علي قول من لا يجعله  
حائنا اذا وهب الدين منه  
قبل المفارقة وقبل المدون  
ثم فارقه لا يحنث وهو قول

كذا في المبسوط \* ولو قال لعبده أنت حر ان دخلت الدار لابل فلان لعبده آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول  
الدار كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى \* ولو  
قال كل امرأته تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت امرأتان طلقتا ولا يعتق الا  
عبد واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأته الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت  
امرأتان أو واحدة مرتين طلقا وعق عبدان \* رجل له جوار ولهن أولاده لعبيد فقال كل جارية لي  
تدخل هذه الدار فهي حرة وابنها وعبد من عبيدي حر فدخلن عتقن وأولادهن وعبد واحد ثم لا يعتق لكل  
جارية الا ولد واحد ولو كان العبيد أزواجالا لماء فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها  
وولدها فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي وزوجها وولدها  
وعبد من عبيدي حر فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن وعق بعد كل جارية عبدا \* وفي شرح الكرخي  
لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا أو كملت مع فلان فعبد من عبيدي حر فدخل الدار دخلات  
وكلم مرة لا يعتق الا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة أو  
مرتين \* وان قال لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار أو هذا الدار فام ما دخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه  
الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعا وان قال أنت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار  
كذا في الحاوي القدسي \* ولو قال كل مملوك اشترته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشترى بعد الدخول  
كذا في الايضاح \* رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبيدي حر وان كلمت فلانا فامرأتي طالق فان دخل الدار  
أو لا عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلانا أو لا طلق امرأته ولم ينتظر الدخول فاذا نزل أحدهما  
بطل الآخر ولو وجد الشيطان معانزل أحدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* رجل  
له جارتان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي  
بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية \* رجل قال ان دخلت الدار  
فامرأته طالق وعبد حر ان كلمت فلانا فام ما عينا أن أم ما وجد شرطه نزل جرائه ولو ذكر في آخره ان شاء الله  
فالاستثناء عليهما وكذا اذا علق بمشقة فلان ينصرف الى اليمينين أيضا فان قال فلان لا أشاء بطلت اليمينان  
وكذا ان لم يشأ أحدهما وان شاف في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلق المرأة وان كلم عتق  
العبد \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأتي طالق وعبد من عبيدي حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا  
وكذا لو قدم الجزاء بان قال امرأته طالق وعبد حر ان دخلت الدار أو وسط الشرط بأن قال امرأته طالق  
ان دخلت الدار وعبد حر ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشي الى بيت الله وعبد حر ان  
كلمت فلانا ولا يشاءه فالمشي والطلاق على الدخول والعناق على كلام فلان \* ولو قال امرأته طالق ان دخلت  
الدار وعبد حر ان شاء الله كان عينا واحدة والاستثناء عليهما وكذا لو قال ان شاء فلان \* رجل قال ان دخلت  
الدار ان كلمت فلانا أو اذا كلمت أمتي كلمت فلانا أو اذا قدم فلان فعبيدي حر ولا يشاءه فليمن علي دخول  
الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزاء على  
الشرطين فقال لعبيدي حر ان دخلت الدار ان كلمت فلانا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في  
شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت \* ولو نوى في قوله

أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه فارقه وليس عليه شيء فنهما ينبغي أن لا يحنث لان المدون حين باع العبد منه بدنه ملك ما في ذمته فلا يحنث  
الخائف وعلي قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائنا هنا اذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه  
حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث ولو باع المدون عبد الغنير بذلك الدين ثم فارقه الخائف بعد ما قبض العبد ثم ان المولى استحقه ولم  
يجز المبيع لا يحنث الخائف لان المدون ملك ما في ذمته بهذا البيع لان غنم المستحق مملوك ملكا فادافلا يحنث الخائف \* فلو باع المدون



عبد على انه بالخيار فيه وقبضه الخالف لو فارقه حنث \* ولو كان الدين على امرأت خلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء لما عليها من الدين \* ولو باع المدينون بما عليه عبدا أو أمة فإذا هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد أو كان المدبر أو أم الولد لغير المدينين لو فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الخالف \* ولو وهب الطالب الألف من الغريم فقبلها منه أو أحال الطالب وجلا له عليه مال جماله على مدينه ٣٨ أو أحال المطلوب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الأول لا يحنث الخالف في هذا كله \* مدينون

ان دخلت الدار ان كلفت فلا نفأنت حر أن يكون الدخول مقدما ويكون هو شرط الانعقاد والكلام مؤخرًا صحت نيته وكذا في صورة تقديم الجزاء من نوى ان يكون الكلام آخرًا صحت نيته الا اذا كان فيما نوى نفع له بأن يكون فيه تخفيف له فقد نيتته قضاء للثمة \* واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار الاخرى فأنث حر يكون شرط الحنث دخول الاخرى أو لا فلو دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث ولو دخلها بعد دخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار ودخلها مرة حنث سواء كان الجزاء مقدما أو مؤخرًا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للعصيري \* وأما اذا وسط الجزاء بان قال ان دخلت الدار فعبدي حر ان كلف فلا نفأنا وقال ان كلف فلا فعبدي حر اذا قدم فلان فاليمين على أن يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال كل مملوك لي ذكرك فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعق وان ولدته لاقول من ستة أشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* رجل قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر الا اوسطهم فاشترى عبدا اعتق ساعة ملكه فان اشترى آخر لا يعق فان لم يشتر حتى مات عتق فان اشترى ثالثا لا يعق واحدهنهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* فاذا ملك عبدا ربا يعق العبد الثاني وكذا يعق الرابع حين يملك ثامنا وهم جاعل في هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* والحاصل انه اذا اشترى من العبيد عددا هوز زوج فكل من وقع في النصف الاول يعق في الحال لانه لا يتصور أن يصير اوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشترى ستة عبدا واحدا بعد واحد عتق الثلاثة الاول وحكم الباقي موقوف فان اشترى آخر لا يعق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وتراعتقوا الا الاوسط ولم يذكروا أنهم يعقون من وقت الشراء وقبل الموت وكان الفقيه أبو جعفر يذكر عن الشيخ أبي بكر بن أبي سعيد رحمه الله تعالى أن على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعق قبيل الموت بلا فصل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح أن هناك يعق مقصورا عندهم لان شرط خروجه من الاستثناء اتفاقه في الوساطة وانما يعدم ذلك بشرامه بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم اشترى عبدا من معانقوا ولو قال كل عبدا اشتريه فهو حر الا اولهم فاشترى عبدا لا يعق وما سواه يعق كيف اشترى ولو اشترى أولا عبدين معانقوا ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدا آخر لا يعق ولو اشترى آخر عتق الثاني على هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعق من يملكه بعد اليمين الا اذا عني فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعق ما استأدم من ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي ذكرها النجومون يصدق في ادخال ما يستفاد منه بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك جاءه رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ما يستفاد من تلك الليلة ويومها كذا في المحيط \* ولو قال كل مملوك أملكه غدا فهو

قال لرب الدين والله لا قضين مالك اليوم فأعطاه ولم يقبل ان وضعه بحيث لو أراد أن يأخذ منه تناله بيده لا يحنث \* والمقصوب عنه اذا حلف أن لا يقبض المصوب من الغاصب فحايبه الغاصب وقال سلمته اليك فقال المصوب منه لا أقبل لا يحنث ويبرأ الغاصب من ضمان الرد كما لو حلف الرجل أن لا يؤذي زكاته في رعي على عاشر فأخذ العاشر زكاته لا يحنث الخالف وتسقط الزكاة \* مدينون قال لرب الدين ان لم أقضك مالك غدا فعبدي حر فغاب رب الدين قالوا يدفع الدين الى القاضي فإذا دفع لا يحنث ويبرأ عن الدين لان القاضي نصب ناظر المسلمين فيقبله القاضي نظرا للخالف وذكرا لنا في رحمه الله تعالى أن القاضي ينصب وكيل عن الغائب ويدفع المال الى الوكيل \* وقال بعضهم اذا غاب الطالب لا يحنث الخالف وان لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يحنث الخالف والدفع الى القاضي ليس بشئ وانتهت به الاول فان كان في موضع لم يكن

هناك قاض حنث الخالف \* رجل حلف أن لا يأخذ من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله بقبضه فقبض الوكيل بعد حرمه الميمن ذكرك في المستحق أنه لا يحنث في عينه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يحنث في عينه كالوكل وكيل بالوكالة ثم حلف أن لا يتزوج فتزوج الوكيل حنث الخالف ولو لم يقبضه وكيله ولكن أحال رب الدين عليه رجلا له على المحيل دين قبل اليمين فأخذ المحتال له من الغريم لا يحنث الخالف ولو أخذ الخالف من مدينه رهن بالدين فهلك الرهن في يده لا يحنث \* رجل حلف أن يرخص فلان له عليه شهر فافسكت

عن التفاضل حتى مضى شهر لا يحنث وهو كالو حلف الشفيع أن لا يسلم الشفاعة فلم يحاصم حتى بطلت شفيعته لا يحنث \* وكذا الواجدة  
كل شهر ثم حلف أن لا يؤجر هذا الدار فتركهما عند المستأجر شهر ولا يحنث وإن كان يتقاضى أجر كل شهر بأجرة ماضية وإن ساله أجر شهر لم  
يسكنه المستأجر فأعطاه المستأجر حنثاً لأنه إذا طلب الأجر وأعطاه بصير أجره \* وكذا لو أخذ الرجل ثوباً أمر أنه وذهب به إلى الصباغ وأمره  
أن يصبغ فأنه أمر أنه في ذلك فقال الرجل إن صبغته فأنت طالق ثم صبغه ٣٩ الصباغ لا يحنث لأنه لم يأمر الصباغ بعد

العين بأن يصبغ \* رجل  
حلف أن لا يقبض دينه من  
غريمه اليوم فقبض من  
وكيله حنث وإن قبض من  
متبرع لا يحنث وكذا لو  
قبض من وكيله حنث إذا  
كانت الكفالة بأمره وكذا  
لو أحاله الغريم على رجل  
فأخذ الطالب من المحتال  
عليه حنث \* وكذا لو أحال  
الطالب على العين رجلاً  
ليس له على المحيل دين  
فقبض المحتال له حنث  
الحالف لأن المحتال له وكيل  
ولو اشترى الطالب من  
الغريم شيئاً في يومه وقبض  
المبيع اليوم حنث وإن  
قبض المبيع غداً لا يحنث  
ولو حط الطالب بعض حقه  
وقبض البعض اليوم لا يحنث  
لأنه لم يقبض جميع ما عليه  
في اليوم ولو اشترى شيئاً  
منه بعد العين في يومه شراء  
فاسد أو قبضه فإن كانت  
قيمه مثل الدين أو أكثر  
حنث \* وإن كانت قيمته أقل  
من الدين لا يحنث لأنه لم  
يقبض جميع حقه وكلمة  
ما للتعميم \* وإن استهلك شيئاً  
من ماله اليوم فإن كان  
المستهلك شيئاً مثلياً لا يحنث  
الحالف لأنه يجب عليه مثله

حرم يوماً قال محمد رحمه الله تعالى يعتق من كان في ملكه للعالم ومن ملكه إلى الغد وغداً قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى يعتق ما يستفيد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من ملكه يوم  
الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه  
للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر إذا جاء غداً فهو على ما كان في ملكه للعالم في قولهم  
ولو قال كل مملوك أملكه إلى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل  
فيمن كان في ملكه وقت الحلف وعلى هذا إذا قال إلى سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل ما يستفيد في  
تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من يبق في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما  
بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال كل مملوك أملكه حر بعد غداً أو قال كل مملوك لي فهو  
حر بعد غداً وله مملوك فملك آخر ثم جاء بعد غداً عتق من كان في ملكه منذ حلف لأم من ملكه بعد الحلف كذا  
في الكافي \* ولو قال كل مملوك أملكه أو قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتى وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان  
عنده وقت العين مديون والآ خر ليس بمديون فإن مات عتق من الثلث كذا في الهداية \* هذا إذا لم يكن له نية  
وأما إذا نوى فقتل الكل لانه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين \* رجل قال كل عبد اشتريته  
فهو حر إلى سنة فاشترى عبد لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيان \* وإن  
قال لعبد أنت حر اليوم أو غداً لا يعتق ما لم يبيح الغداً إلا إذا نوى مولا العتق عليه اليوم بقوله أنت حر  
اليوم أو غداً يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم غداً يعتق اليوم ولو قال أنت حر غداً اليوم يعتق غداً كذا  
في التارخانية \* ولو قال أصبح غداً حر أو أصبح غداً تشرب الماء حر يعتق غداً وإن لم يشرب وكذا تقوم  
حر أو تنقذ حر يعتق الحال ولو قال أنت حر أمس وأعمالك اليوم عتق وكذا قوله أنت حر قبل أن تشتريك  
عتق ولو قال لك ماضى يوم فأحد كحرقضى يومان عتقا كذا في العناية \* ولو قال لعبد حر إن لم يكن  
فلان دخل هذه الدار أمس وأمر أنه طالق إن كان دخل ولا يدرى أنه دخل أم لا وقع العتق والطلاق لأنه في  
العين الأولى أقرب دخوله الدار أو كدما العين فيكون إقراراً منه بالطلاق في الثانية أنكر الدخول وأكده  
بها فيكون إقراراً بالعتق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب العين تنقض صاحبها \* ولو قال لعبد  
أنت حر قبل موت فلان وفلان بشهر فأت أحدهما التلم شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط  
\* رجل قال لعبد أنت حر قبل الفطر والأضحى بشهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضيان \*  
في الجامع إذا قال العبد المأذون أو المكاتب كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فلك مملوك كالعبد ما عتق  
لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف إذا قال كل مملوك أشتريه فهو حر  
فاشترى مملوك كالعبد ما عتق وأجمعوا على أنه إذا قال إذا عتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو قال إذا عتقت فكل  
مملوك أشتريه فهو حر فلك مملوك كالعبد العتق أو اشترى مملوك كالعبد العتق يعتق وأجمعوا على أنه إذا قال كل مملوك  
لي فهو حر أو قال كل مملوك أملكه فهو حر فلك مملوك كالعبد العتق لا يعتق كذا في المحيط \* وإذا قال الحر في كل  
مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فخرج البينا وأسلم واشترى عبد لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما يعتق ولو قال أن أسلت فكل مملوك أملكه فهو حر ثم أسلم واشترى مملوك كعتق بالاجماع كذا في شرح  
الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في ملك العبد والمكاتب \* ولو قال رجل لحر إذا ملكتك فأنت حر

لا قيمته فلا يصبر قصاصاً بدينه وإن لم يكن مثلاً فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنث لأنه صار قابضاً بطريق المقاصة لكن بشرط أن  
يقبض أولاً ثم يستهلكه فإن استهلكه ولم يقبضه بأن أحرقه أو ما أشبه ذلك لا يحنث الحالف لأن شرط الحنث القبض فإذا غصب أولاً وجد  
القبض الموجب للضمن فيصير قابضاً بدينه بذلك أما إذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضاً بدينه كرجلين لهما على  
رجل دين مشترك فغصب أحدهما من المديون ثوباً واستهلكه كل واحد منهما أن يرجع عليه بحصته من الدين \* وإن أحرقه من غير غصب

لا يرجع عليه شريكه بشئ \* رجل له على رجل ثمن مبيع فقال ان أخذت ثمن ذلك الشئ فأمر أنه طالق فأخذ مكان ذلك حنطه وقع الطلاق لانه أخذ عوض الثمن وأخذ العوض كالأخذ الموعود ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه أن يرجع عليه بمصته \* مديون حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع من مئاعه ما كان القاضي يبيع عليه اذ ارفع الامر الى القاضي \* رجل حلف أن لا يفارق شريكه فقارقه شريكه لا يحنث \* رجل حلف ٣٠ أن لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله عليه فقهده بحيث يراه ويحفظه فهو غير مفارق

فارتدت ولحقت ثم سببت فاشترها لانه عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال اذا ارتدتت وسببت فاشترتها يترك فانت حرة فكان ذلك عتق اجماعا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت حر ان شئت تعلق بعشيتك في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بعشيتك في المجلس ان كان حاضرا وبجلس عليه ان كان غائبا كذا في البنايع \* ولو قال أنت حر ان لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق لكنه لا يقول لا اشاء لان له أن يشاء في المجلس بل يطلان المجلس باعراضه واشتغاله بشئ آخر كذا في البدائع \* ولو علق بعشيتك نفسه فقال أنت حر ان شئت فان لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يقتصر على المجلس ولو قال أن لم أشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشاء لا يقع أيضا لان له أن يشاء بعد ذلك حتى يموت كذا في السراج الوهاج \* فاذا مات تحقق العدم فاعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا في البدائع \* ولو قال لامة من امائك أنت حرة وفلانة ان شئت فقالت قد شئت عتق قضى لانه عتق قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا قال الرجل لغريم من شئت عتقه من عبيدي فأعتقه فشاء المخاطب عتقهم جميعا مع اعتقوا جميعا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا هكذا كرام المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فأعتقهم المأمور جميعا مع اعتقوا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رحمه الله تعالى لان المعلق بعشيتك المأمور الاعتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعا عتقوا وعندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق الكل الا واحدا منهم وأجمعوا على انه لو قال من شئت عتقه من عبيدي فأعتقه فأعتقهم جميعا عتقوا جميعا ولو قال لا متين له أنفاس حران ان شئت فاشامت احداهما فهو باطل ولو قال لهما أيتكما شئت العتق فهي حرة فشاءت جميعا عتقوا ولو شامت احداهما عتقت التي شامت ولو شاءت فقال المولى أردت احداهما صدق ديانة لا قضاء كذا في المحيط \* رجل قال لغريم جعلت عتق عبيدي اليك فليس له أن ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال أعتق أي عبيدي هذين شئت قال وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في صحة أو مرض اذا مت فاعتق عبيدي هذا ان شئت أو قال اذا مت فأمر عبيدي هذا في العتق بيدك أو قال جعلت عتق عبيدي هذا بيدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي ان شئت كان حرا بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئا ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعقته الورثة أو الوصي أو القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جاز نهيها كذا في الذخيرة \* ولو قال اذا جاء غد فأت حرا ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيخان \* فان شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال أنت حر ان شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع \* في الاصل اذا قال لعبيده أنت حر متى ما شئت أو اذا شئت أو كلما شئت فقال العبد لا اشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له أنت حر كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

وكذا لو حال بينهما ماستر أو أسطوانة من أساطين المسجد لا يكون مفارقا وكذا لو قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارج المسجد الباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان لو أرى عنه بجائط المسجد والآخر خارج المسجد فقد فارقه وكذا لو كان بينهما باب مغلق الا أن يكون المفتاح بيد الحالف اذا أدخله يتناول غلق عليه وقعد على الباب فهذا لم يفارقه \* وان كان المحبوس هو الحالف والمحبوف عليه هو الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح فقد حنث الحالف اذا كان الحالف هو الذي يفارقه \* مديون قال لرب الدين ان لم أدفع اليك حقتك قبل الجمعة فعبدي حر فأت الذي له الدين قبل الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع الى ورثته أو وصيه بر وان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث \* رجل لزم مديونه خلف المزمع لياثمه غدا في فاتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله خلف لياثمه غدا فحقول الطالب الى المنزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحوّل اليه \* فلو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزمه حتى يعطي حقه فغضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعد ما مضى اليوم حنث ولو قال والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوى أن لا يترك لزمه فغضى اليوم ثم فارقه لا يحنث ولو قال لغريمه والله لا أفارقك

الباب

فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله خلف لياثمه غدا فحقول الطالب الى المنزل

آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحوّل اليه \* فلو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزمه حتى يعطي حقه فغضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعد ما مضى اليوم حنث ولو قال والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوى أن لا يترك لزمه فغضى اليوم ثم فارقه لا يحنث ولو قال لغريمه والله لا أفارقك

حتى أخذ مالي عليك ففر منه الغريم لا يحنث \* ولو كان قال لا تفارقني حنث ولو قال والله لا أخدم مالي عليك الاضربة وله عليه عشرة دراهم  
 فجعل يزن درهما درهما ويعطيه بعد أن يكون في وزنه لا يحنث \* وان أخذني في عمل آخر في ذلك المجلس فهو حانث ولو قال ان قبضت مالي  
 على فلان شيأ دون شي فهو في المساكين يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فهو بهال رجل فأقبض الدراهم الباقية فانه لما قبض التسعة  
 حنث ووجب عليه التصديق بها فاذا اوهبها بضمن مثلها ويلزمه التصديق بالدراهم الباقية أيضا اذا قبض \* ولو قال والله

لا أزال أخرج من هذه الدار  
 فطلب اليه فقال قد تركت  
 ثم أبى أن يخرج فانه يحنث  
 اذا قال تركت ولو قال  
 لغريمه ان لم ألامسك حتى  
 تقضى حقى فأمر أنه طالق  
 فامتنع عن الملازمة قبل  
 قضاء الدين حنث \* وكذا  
 لو قال ان لم أضربك حتى  
 يدخل الليل أو يسفح لي  
 فلان أو حتى تسكني أو حتى  
 تصح فامتنع عن الضرب  
 قبل ذلك كان حانثا \* وكذا  
 لو قال حتى تبول أو حتى تنفوط  
 أو حتى تستغيث ولو قال  
 ان لم أضربك بالسياط حتى  
 توتب أو لم يقل بالسياط فهو  
 على المباحة في الضرب  
 ولو قال ان لم أضربك بالسيف  
 ضربة حتى توت أو حتى  
 أقتلك فهو على القتل ولو  
 قال ان لم أخبر فلانا بما  
 صنعت حتى يضربك  
 فأمر أنه طالق فأخبره برقى  
 عينه وان لم يضربه وكذا لو  
 قال ان لم أضربك حتى  
 تضربني أو ان لم تأتني حتى  
 أغديك \* اذا ذكر فعلن  
 كلاهما من واحد أو لهما  
 لا يمتد يتعلق البر بوجودهما  
 جميعا \* ولو قال ان لم أتك اليوم

**باب الخامس في العتق على جعل**

حر ربه على مال فقبل عتق مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفا  
 أو على أن تؤدى إلى ألفا أو على أن تحيطني بألف أو على أن لي عليك ألفا أو على أن تؤدى إليها أو قال بعث  
 نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به  
 وكما تصح به الكفالة جاز أن يستقبل به ما شامدا بيد ولا خريفه نسيئة ولا بد من القبول فان كان حاضرا  
 اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل \* فلو قال لعبد أنت حر بألف  
 فقال قبلت في النصف فانه لا يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز ويعتق كله بجميع المال  
 كذا في البحر الرائق \* ولولا أنه يكون للمولى كذا في البدائع \* ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والنوب بعد بيان  
 جنسهما من الفرس والحمار والنوب الهروي فلو أناه بالقيمة أجبر المولى على القبول كافي المشهور \* ولو  
 لم يسم الجنس بأن قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى إليه العبد العرض  
 فاستحق ان كان بغير عينه في العقد فعلى العبد مثله وان كان معينا بأن قال أعتقتك على هذا العبد أو النوب  
 أو بعثت نفسك به لما جارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع عبي العبد بقيمة نفسه عند أي حنيفة أو أي  
 يوسف رحمه الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بأن قال المولى أعتقتك على عبد وقال العبد  
 على كرخطة أو على ألف وقال العبد على مائة قال القول للعبد مع عينه وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له  
 والبينة بينة المولى كذا في فتح القدير \* ولو قال المولى أعتقتك أمس بألف درهم فلم تقبل فقال العبد قبلت  
 قال القول قول المولى مع عينه كذا في البدائع \* ولو قال للمولاه أعتقتني على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء  
 ولو قال أعتقتني بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمس مائة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى \* عبد بين رجلين  
 قال أحدهما أنت حر بألف فقبل عتق نصفه بخمس مائة الا اذا أجاز لا آخر فيجب ألف بينهما عند أي  
 حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو قال أعتقت نصيبى بألف فقبل العبد لزمه الألف للعتق لا بشاركة الساكت  
 ولو قال أحدهما اذا أدبت إلى ألفا فانت حر فأكتب وأدى عتق نصيبه وللآخر أن يشاركه فيه لانه اكتسب  
 في حاله تركه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم لشرطه ولو قال اذا أدبت إلى ألفا فنصيبى حر يرجع المعتق  
 على العبد بما أخذ منه الشريك كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لعبد أنت حر على ألف درهم فقبل أن  
 يقبل قال أنت حر بمائة دينار فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالا ان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمائة  
 أو قال قبلت على الاجهات ولو قال قبلت أحدهما بالمائة الدراهم أو الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوى  
 ولو قال لعبد أنت حر أو أدلى ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية \* واذا قال لعبد أدلى ألف  
 درهم وأنت حر ذكركه بالوفاة لا يعتق ما لم يؤد الألف ولو قال أدلى ألف درهم فانت حر ذكركه بالقاء فانه  
 يعتق في الحال كذا في الذخيرة \* ولو قال أدلى ألفا فانت حر يعتق الحال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع \* ولو  
 قال أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الألف قبل أو لم يقبل عند أي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقالان قبل عتق ولزمه الألف وان لم يقبل لم يعتق كذا في الينابيع \* ولو قال لعبد أعتق عني عبدا وأنت  
 حر أو لم يقل عني أو قال اذا أعتقت عني عبدا فانت حر صريح فينصرف إلى الوسط وصار العبد مأذونا في التجارة  
 فلو أعتق عبدا ردينا أو مرفعا لا يجوز ان أعتق عبدا أو استطاعا بلا سعاية ان قاله في صحته وان قاله في

حتى أتغدى عندك فأتاه ولم يتغدى عنده ثم تغدى عند من يوم آخر من غير أن أتاه برقى عينه  
 رجل قال لغريمه ان فعلت كذا فم أفعل كذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يفعل ما قال على اثر الفعل المحلوف عليه حنث في  
 عينه ولو قال ان فعلت كذا فم أفعل كذا فهو على الأبد \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الفور أيضا \* رجل قال لعبد  
 ان تقم أو أضربك فشرط البر الضرب قبل القيلام ان قام قبل أن يضربه حنث ولو قال ان تقم فان لم أضربك فقام ولم يضربه

لا يحنث حتى يموت أحدهما ولو قال ان قت فلم أضربك فهذا على قورا القيام \* امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جاريةك على نفسك فأمكنك من نفسك فإلى صدقة فكنت قبل التحريم قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الابد \* رجل قال ان رأيت فلا فإفلم أضرب به فرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث لانه لم يره \* رجل قال لغيره ان اقيمتك فلم أسلم ساعة يلقاه فان لم يفعل حنث \* وكذا لو قال ان استعرتك دابتك فلم تعرتني ينبغي أن يكون

مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء \* وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فلم أفعل كذا ينبغي أن يفعل مع الدخول وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لجاريته ان لم تجيئني الليلة حتى أجامعك مرتين فأنت حرة ففاته من ساعته جامعها مرتين في موضعين لا تعتق وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قال لجاريته ان لم تأتيني الليلة حتى أعشاك فأنت حرة فأنت في تلك الليلة فلم يغنمها لا يحنث وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزيادات اذا ذكر فلعين أحدهما منه والآخر من غيره بينهما كلة حتى وآخرهما لا يصلح غايه للأول ويصلح جزاءه لا يشترط للبر وجود الثاني \* رجل قال لغيره ان بعثت إليك فلم تأتني فعبدى حر فبعث إليه فأناه ثم بعث إليه فأتيا فلم يأنه حنث ولا يبطل الممين بالبر حتى يحنث مرة فحينئذ يبطل الممين \* وكذا لو قال ان بعثت إلى فلم آتتك ولو قال ان آتيتني فلم آتتك أو قال ان زرتني فلم أزلك فهو على الابد \* رجل قال لامرأته

مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمورين ديناراً وقيمة الوسط أربعين ديناراً عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه بعوض فلا يكون وصية وبقي ثلثه بلا عوض وكان مال الميت جميع البذل وثلث المأمور بغير ثلثه ستون ديناراً فثلثه وهو عشرون ديناراً يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وذلك ستة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلث وعتق من البذل ثلاثة عشر وثلث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان فبغلت سهام الوصية عشرون وسهام السعاية أربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البذل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبذل يعتق من الثلث وان قال أعتق عني عبداً بعد موتى وأنت حر فهذا او ما تقدم سواء الا انه اذا عتق عبداً وسطا هنا لا يعتق المأمور الا باعتاق الوارث أو الوصى أو القاضي وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا عتق عنه عبداً وسطا فان قالت الورثة لا لعبد المأمور بعد الموت أعتق عبداً والا بعناك لم يكن لهم ذلك لكن القاضي يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في الكافي \* فان أعتق المأمور عبداً وسطا في المدة التي أمهله القاضي أعتقه والارده الى الورثة وأمرهم ببيعهم وقضى بإبطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته اذا عتق عني عبداً بعد موتى فأعتقوه فهذا او ما قال لعبدته أعتق عني عبداً بعد موتى وأنت حر سواء كذا في المحيط \* ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبدته أعتق عني عبداً بعد موتى وأنت حر سواء كذا في المحيط هو حر وبأخذ المولى ما في يده العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده بعتني نفسي وهذه الالف بثلث درهم قال درهم أخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لعبدته بعتك نفسك وهذه الالف التي في يدك بألف درهم قال درهم قبضه العبد وقيمة العبد بثلث المائة دينار سواء خسمائة منها بالعبد وخسمائة بالدينار (١) فان نقد العبد الالف قبل أن يفتقراً كانت الدنانير للعبد وعتق وان افتقر فأقبل أن يقبضها بطل من الالف بحصة الدينار فكانت الدنانير للمولى والخسمائة التي عتق بها دين على العبد \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال العبد لولاه بعتي نفسي وقال قد فعلت عتق وسعي في قيمته كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق عبده بمال على أجنبي وقبل الأجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن \* واذا قال الرجل لغيره أعتق عبدك عن نفسك بألف على فأعتق فانه لا يلزم الأمر المال واذا أدى كان له استرداده كذا في الأخيرة \* ذمي أعتق عبده على خير أو خبز يريعت بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الآخر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اذا أدبت الى ألفا فأت حرأوا اذا ما أدبت أومتى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان أدبت الى ألفا فأنت حرة يقتصر على المجلس ويصير العبد مأموراً في هذه الوجوه كلها واذا أدى المال عتق ثم ينظر ان كان ذلك من مال اكنسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لولاه وعليه ألف أخرى في ذمته وان كان من مال اكنسبه بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق لمولاه وليس عليه شيء من الالف كذا في النبايع وللمولى بيعه قبل الاداء ولو أدى البعض يجبر المولى على القبول الا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكسب فان أبرأه المولى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج \* العبد اذا أحضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلى بينه وبين المال أجبره المالك ومنزله قابضاً لذلك وحكم بعتق العبد قبضاً أولاً

(١) قوله بالدينار الاول بالدنانير وكذا يقال فيما بعده ١٥ بجراوى

ان لم تطلق نفسك فعبدى حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو انزلها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت \* وكذا لو قال لغيره ان لم تسع عبدى هذا فعبدى الاخر هذا حر فهو اذن في البيع وهو على الابد ولو قال لغيره ان دخلت دارك فلم أجلس فهو على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدى حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول \* وان قال فلم أتزوج فهذا على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول \* رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبداً فعبدى حر

فتزوج غير فلانة حدث \* رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حرا لا يحنت أبدا \* رجل قال عبدي حرا لم أمس السماء حدث من ساعته ولو قال ان لم أمس السماء غدا فامر أنه طالق طلقت غدا في قيام قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق الساعة \* رجل أفطر يوما ثم قال والله لا صوم من هذا اليوم لا يحنت في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ويحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل حلف ليأتين فلانا في أول شهر رمضان فأنا له تمام ٣٣ خمسة عشر يوما لا يحنت فان كان الشهر

تسعا وعشرين يوما قال محمد رحمه الله تعالى ان أتاه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينفي أن لا يحنت وان أتاه بعد الزوال من هذا اليوم حنت \* رجل حلف ليزور فلانا غدا أو ليعودنه فأتى بابه فلم يأذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنت وان أتى بابه ولم يستأذن حنت فيمينه حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الزائر والعائد من الاستئذان \* رجل حلف لا يذهب الى فلان فذهب يريد ثم تذكر فيمينه فرجع فهو حانت والذهب والخروج سواء ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه ولو حلف لا يلقاه فأتى منزله لا يحنت حتى يلقاه \* رجل قال لا تحر ان رأيت فلانا فلم أعلمك فعبدي حر فراه أول ماراه الى جنب الرجل الذي قال لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يعتق عبده لانه ليس هذا موضع الاعلام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحنت ولو قال ان رأيت فلانا فلم أت به

كذا في التبيين \* ولو قال لاجنبي اذا أدبت الى ألفا فعبدي هذا حر فاء الاجنبي بالالف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان ألفا لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال لعبده ان أدبت الى ألفا فأنت حر فقال العبد للمولى خذ مني مكانه مائة دينار فأخذها المولى لا يعتق الا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك ان أدبت الى هذا فأنت حر فينتد بعق البين الثانية كما لو قال له ان أدبت الى ألف درهم فأنت حر ثم قال له ان أدبت الى خمسمائة فأنت حر فأدى اليه خمسمائة يعتق البين الثانية كذا في المحيط ولو مات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أكسائه أو العبد فتركه لمولاه ولا يؤدى منه عنه كذا في النهر الفائق \* ولو قال ان أدبت الى ألفا فأنت حر ثم باعه ثم اشتراه أورد عليه بعبأ أو خيار روية أو شرط ثم أتى بألف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات للعتابي \* واذا قال لعبده اذا أدبت الى ألفا فأنت حر فاستقرض العبد من رجل ألفا ودفعها الى مولاه عتق العبد ورجع غريم العبد على المولى فيأخذ منه ألفا كذا في الذخيرة \* ولو قال لعبده اذا أدبت الى كذا من العروض فأنت حر فأداها اليه عتق الا أنه ان كان ذلك شيأ يصلح أن يكون عوضا في الكتابة يجبر المولى على قبوله بمنزلة ألف وان كان لا يصلح عوضا في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن أن قبله يعتق كذا في المبسوط \* ولو قال ان أدبت الى ثوبان فأنت حر أو قال ان أدبت الى دواهم فأنت حر فأتى بثوب أو بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي \* ولو قال اذا قدم فلان فأدبت الى ألفا فأنت حر فقدم فلان فأدى اليه ألفا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المؤدى من مال اكسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بألف آخر كذا في شرح الزيادات للعتابي \* واذا قال له اذا أدبت الى عبدا فأنت حر ولم يصف العبد الى قيمته ولا الى جنس فهو جائز واذا وجد القبول ثبت العبد دينيا في الذمة فان أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك ان أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وان أتى بعبد دري لا يجبر على القبول ولكن قبل يعتق ولو جاء العبد بعبد وسط لا يجبر المولى على القبول واذا رضى بها وقبلها لا يعتق ولو قال له اذا أدبت الى عبدا وسطا وقال اذا أدبت كرت حنطة وسطا فأنت حر فجاء بعبد ثم رفع أو بكثر ثم رفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعتق كذا في المحيط \* ولو قال اذا أدبت الى ألفا في كيس أبيض فأنت حر فأدى اليه في غير كيس أبيض لم يعتق كذا في السراجية \* ولو قال لامة اذا أدبت الى ألفا فكل شهر مائة فأنت حر فقبلت ذلك فليس هذا بكتابة وله أن يبيعها ما لم تؤد وان كسرت شهر الم تؤد اليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا في رواية أبي حفص والدليل على أن الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا أدبت الى ألفا في هذا الشهر فأنت حر فلم تؤدها في ذلك الشهر وأدتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع \* واذا قال أعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية \* ولو قال اخذ مني وولدي سنة ثم أتت حر أو اذا خدمتني واياها سنة فأنت حر فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فمات شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط \* وان قال لعبده أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات

(٥ - فتاوى ثانيا) فعبدي حر والمسئلة بحالها لا يعتق لانه أتى جنبيه قبل أن يراه وعن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات أنه يحنت \* رجل قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم ألق فلانا فامر أنه طالق فدخل المدينة ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه الى أن أصبح قالوا ان كان عالما وقت البين أنه غائب عن منزله حنت والا فلا وهو كالموت لو قال ان لم أكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل غروب الشمس لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (باب من الايمان) أكثر مسائل الايمان في هذا الباب والمسائل على نوعين أحدهما



والقضاء والاقتضاء فتذكر  
كل جنس في فصل على حدة  
ان شاء الله تعالى

(فصل في التزويج)

رجل حلف أن لا يتزوج  
 بغير فزوجته أبوه لا يحث  
 ولو لم يكن ولكن وكل وكيل  
 بالسكاح ففعل الوكيل  
 حث الحالف لان السكاح  
 عقديته علق حقوقه بمن وقع  
 له العقد فكان العاقد صغيرا  
 محضا لا يستغنى عن إضافة  
 العقد الى موكله فكان فعله  
 كفعل الحالف اذا كان  
 الحالف من أهل المباشرة  
 والمجنون ليس من أهل  
 المباشرة فلا يكون فعل الاب  
 كفعل الحالف بخلاف  
 الوكيل وكذا لو كان  
 التوكيل قبل اليمين وزوجه  
 الوكيل بعد اليمين حث  
 الحالف لان الوكالة غير  
 لازمة فكان للدوام حكم  
 الابتداء ولو زوج الحالف  
 فضولى فان كان عقدا  
 الفضولى قبل اليمين فأجاز  
 الحالف بعد اليمين بالقول أو  
 الفـ هل لا يحث الحالف  
 لان عند الاجازة يستند  
 النفاذ الى حالة العقد فيصير  
 الحالف متزوجا قبل اليمين  
 فلا يحث وان كان عقد

العبد وترك ماله بقية نفسه لمولاه عندهما كذا في السراج الوهاج \* ولو قال ان خدمتي سنة فانت حر فخدمه أقل من سنة أو أعطاه مالا عوض خدمته لم يعتق ولو قال ان خدمتي وأولادي سنة فانت حر فخدمه أقل من سنة أو أعطاه مالا عوض خدمته لم يعتق ولو قال ان خدمتي ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حر فان كانا صغيرين فخدمهما حتى يدركا وان أدرك أحدهما دون الآخر فخدمهما جميعاً فان كانا كبيرين فخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وإذا زوجت الابنة وبني الابن فخدمهما جميعاً وان مات أحدهما ومولاهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط \* وإذا قال لامته إذا أديت إلى ألفا فانت حر فقلت ولدا ثم أديت لم تعتق ولدها مع ما وادت الألف من مال مولاه اعتقت لوجود الشرط وللولد أن يرجع عليها بمثل له ولو كان المولى مرزوقاً بصلها إذا أديت إلى ألفا فانت حر فأكسبت وأدت ثمنها للمولى من مرضه فانها تعتق من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أديت إلى ألفا فانت حر فانتعتق قبل الاداء بطل هذا القول كذا في المبسوط \*

رجل قال لا تحترق أمتك هذه على ألف درهم على أن تزوجه فأعتقه فأبى أن تزوجه فالتقى واقع من المالك ولا شيء على الأمر ولو قال أعتق أمتك عني على ألف درهم والمستله بها لها قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها فأصاب قيمتها فعلى الأمر وما أصاب مهر المثل بطل عنه فلوزوجت نفسها منه فأصاب قيمتها اسقط في الوجه الأول وهي للولي في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهر الهازلي الوجهين كذا في الكافي \*

ولو أعتق أم ولد على أن تزوجه نفسها منه فقيلت عتقت فان أبى أن تزوجه نفسها منه لأسباب عليها ولو أعتق أمته على أن تزوجه نفسها منه فابت أن تزوجه نفسها منه فاعتقتك على ألف على أن تزوجهني على عشرة فقبل ذلك ثم أبي أن يتزوجها فعليه الألف فان كانت قيمته أكثر من الألف سعى في تمام القيمة وان قالت أعتقتك على أن تزوجهني وتهرني ألفاً فقبل ثم أبي ذلك عتق وعليه أن يسعي في قيمته ولو تزوجهها على مائة ورزيت بذلك فلا سعابة عليه ولودعاها العبد على أن يتزوجها على ألف فابت المرأة فلا سعابة عليه كذا في محيط السر حسي \*

وإذا قال لعبيد له إذا أدىتمالي ألف درهم فاتمسا برأيهما ولو أداها أحدهما من عند نفسه بأن قال خمسمائة عني وخمسمائة أتبرع به صاخي لا يعقل إلا أن يقول خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بها صاخي فينفذ بيعتهما ولو أداها ما جنبي لم يعتقا إلا أن يقول أؤدي الألف بعتهما أو قال علي أنه ما حران فإذا قبل عتقا وكان للودي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط \*

من قال لعبيده أحد كاحر ألف درهم لا يعتق واحداً منهما حتى يقبلوا في المجلس فلم يقبلوا حتى قاما عن المجلس بطل وإن قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فإن قبلا وقال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحد منهما وإن قال كل واحد منهما قبلت بالألف أو لم يقبل بالألف أو قال أحدهما قبلت بألف درهم يقال للولي بين فاذا وقع العتق على أحدهما عتق وزمه الألف وان مات قبل البيان انفصت تلك الرقة بينهما نصفين فيعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعي في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي \*

رجل قال لعبيده أحد كاحر بالف فقال قبلنا ثم قال أحد كاحر بخمسمائة فقبلا صح الإيجاب الأول وبطل الثاني وإذا صح الكلام الأول غداً ما حيا رجوع في بيانه إليه فان مات قبل البيان شاع العتق فيه ما وشاع المال تبع الشروع

الفضولي بعد العيين لا يحنث ما لم يجز فان أجاز بالقول حنث هو المختار وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وعنه أنه لا يحنث بنكاح الوكيل أيضا وان أجاز بالفعل كدوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يحنث وعليه أكثر المشايخ منهم الشيخ الامام الاجل شمس الاعنة السرخسي رحمه الله تعالى والشيخ الامام اسمعيل الزاهد البخاري رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحنث والقوي على قول الاكثر ولو زوجه الفضولي نكاحا فاسدا بعد العيين فأجاز الحالف بالقول أو بالفعل لا يحنث

ولا ينص اليين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازيا بحث في عينة لان الحالف لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا لا بحث فلا بحث بالاجازة بطريق  
الاولى \* وكذا لو وكل الحالف رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا بحث الموكل \* رجل قال لامرأة لا يخل له نكاحها ان  
تزوجتك فعبدى حر فتزوجها حنت في عينة لان عينة تنصرف الى ما يتصور فيها وهو النكاح الفاسد \* وكذا لو حلف على امرأة الغير  
ومدخلته لم يتزوجن هذه المرأة اليوم فتزوجها في ذلك اليوم بر في عينة لان عينة تنصرف الى صورة العقد \* عبد حلف أن

٣٥

لا يتزوج فزوجته مولا امرأة  
وهو كاره لذلك لا بحث لان

لفظ النكاح وجب من  
المولى لامن العبد والعبد لم

يرض بحكمه فلا بحث في  
عيته \* ولو حلف الرجل أن

لا يتزوج امرأة فأكره على  
النكاح فتزوج حنت في

عيته لان الحالف أتى بلفظ  
النكاح الا أنه لم يرض بحكمه

والرضاء ليس بشرط الصحة  
النكاح فيبحث في عيته \* ولو

حلف الرجل أن لا يزوج  
عبده فزوج غيره فأجاز

المولى بالقول حنت ولو  
حلف أن لا يزوج ابنته

الصغيرة أو أمته عن محمد  
رحمه الله تعالى في احدي

الروايتين لا بحث بالتوكيل  
ولابالاجازة وعلى قول أبي

يوسف رحمه الله تعالى  
يبحث بهما \* وروى الحسن

عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى أنه لا بحث بالتوكيل

في الصغيرة خاصة ولو حلف  
أن لا يزوج ابنته الكبيرة أو

ابنه الكبير لا بحث الاب  
الا أن يباشر العقد بنفسه

ولو حلف أن لا يزوج ابنة  
أخيه أو ابنة عمه فوكت

المرأة وكذا بالنكاح  
فزوجها الوكيل ثم قبض

الولى الحالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا بحث الحالف وان حلفت امرأة أن لا تزوج فوكت وكيلا بالنكاح ففعل الوكيل

حنت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم أو قال

لا أتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت فتزوجها الحالف لا بحث في عيته \* اذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج

امرأته من أهل الكوفة لم تكن ولدت قبل العين حنت الحالف في عيته \* واذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر انحصاف وجه

العق فيعتق نصف كل واحد بمائة وسعي كل واحد في نصف قيمته وان قال أحد كاحر بألف درهم فلم  
يقبل احتى قال أحد كاحر بمائة دينار ثم قبل اصح الايجابان واذا صحا فاذا قبل انصرف قبولهما الى الكلامين  
وخبر المولى ان شاء أوقع العتق عليهم بالمالين وان شاء أوقع العتق على أحدهما بالمالين وان مات قبل البيان  
عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المالين وسعي كل واحد منهم ما في ربع قيمته كذا في الكافي \* ولو قال  
لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جمع بين عيده له آخر وبينه فقال أحد كاحر بمائة دينار  
فقال قبلنا بخبر المولى فان شاء صرف اللفظين الى المعين وعتق بالمالين جميعا وان شاء صرف أحد اللفظين الى  
الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين  
فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا عرف المدين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهم أنا المعين  
يعتق من كل واحد منهم مائة ثلاثة أرباعه بنصف المالين وهو نصف الالف ونصف المائة دينار وسعي في  
ربع قيمته ولو قال لعبد له أحد كاحر على ألف والآخر على خمسة مائة فان قال قبلنا جميعا وقال كل واحد  
منهم ما قبلت أنا بالمالين أو قال كل واحد منهم ما قبلت أكثر المالين عتقا جميعا فيلزم كل واحد منهم ما خمسة مائة  
ولو قبل أحدهما بأقل المالين والآخر بأكثر المالين عتق الذي قبل العتق بأكثر المالين فيلزمه خمسة مائة  
كذا في البدائع \* ولو قبل كل واحد بأقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي \* ان قال أحد كاحر بألف  
درهم والآخر بألفين فقال أحدهما قبلت مطلقا وقال قبلت بألفين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق  
وان كان المالان مختلفين جنسا بأن قال أحد كاحر بألف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما قبلت  
العتق بألف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا أو قال قبلت بالايجابين عتق ويخبر العبد في التزام أيهما  
شاء كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو قال أحد كاحر بألف والآخر بغير شيء فان قبلنا جميعا عتقا ولا شيء  
عليهم ما وان قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى  
أحدهما فان صرفه الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بألف وان صرفه الى القابل عتق  
القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو بيدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهم ما حتى  
صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى أحدهما يعتق وهو يعتق الآخر ان قبل البدل في المجلس والافلاوان  
مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسة مائة وعتق نصف الذي لم يقبل وسعي في نصف قيمته كذا في  
البدائع \* ولو قال أحد كاحر بألف والآخر بمائة دينار فقبلنا عتقا ولا شيء عليهم ما وان قال أحد كاحر بغير  
شيء أحد كاحر بألف دينار فقبلنا عتق أحدهما مجانا وخيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال  
أحد كاحر بألف فقبلنا ثم قال أحد كاحر بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال أحد كاحر  
بألف أحد كاحر بغير شيء فقبلنا عتقا ولا شيء عليهم ما لان من عليه البطل مجهول كذا في الكافي \* ولو قال  
لعبد له يا ميمون أنت حر يا مبارك على ألف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون  
كان على الاول لانه تم الكلام قبل أن يدعوا بالآخر \* رجل له ثلاثة عبيد فقال أحد حر على مائة درهم  
والآخر على مائتين والآخر على ثلثمائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا  
وسعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته  
وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعي في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال

الولى الحالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا بحث الحالف وان حلفت امرأة أن لا تزوج فوكت وكيلا بالنكاح ففعل الوكيل  
حنت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم أو قال  
لا أتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت فتزوجها الحالف لا بحث في عيته \* اذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج  
امرأته من أهل الكوفة لم تكن ولدت قبل العين حنت الحالف في عيته \* واذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر انحصاف وجه

الله تعالى في الحبل وقال بول الرجل وكلا والمرأة وكلا ثم يخرج الوكيلان من الكوفة ويهدان السكاخ خارج الكوفة فلا يحنث الحالف لان المعتبر مكان القدم ومكان العقد مكان العاقد \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على أربعة دراهم فتزوج امرأة على أربعة وأكل القاضي عشرة لا يحنث الحالف وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحنث \* رجل حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت

٣٦

وطنت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وهو على الوطن \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بآنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه لان يمينه ينصرف الى غيرها \* ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة وزوجها منه فضولي بغير أمرها فأجازت هي في البصرة حنث الحالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها ولو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنث في يمينه وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يحنث والمرأة في النكاح لا تتناول الصغيرة \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها يدين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وانوى كوفة أو بصرة لا يدين أصلاً \* وكذا لو نوى امرأة عوراء أو امرأة كان أبوها يعمل كذا ولو نوى هرة أو حبشية دين فيما

لاحد العبدین أنت حر على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل بعق وعلمه جميع قيمته عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت حر بعد موتى بألف فالقبول بعدموته واذا قبل بعدموت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي أو الوارث أو القاذي عند امتناع الوارث والولاء لليت ولو أعتقه الوارث عن كفارة الميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في النهر الفائق \* ثم الوصي يملك عنقه تحقيقاً لاتعاقب احتي انه لو قال أنت حر اذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عنقه تحقيقاً لاتعاقب احتي انه لو علقه بدخول الدار اعتق بدخولها كذا في غاية البيان \* ولو قال اذا مت فأنت حر على ألف وكذا اذا أدبت الى ألفا بعد موتى فأنت حر فادى الى وارثه استحق الاعتاق كذا في التمرناشي \* ولو قال لعبد حج عني حجة بعد موتى وأنت حر ولا مال له سواء يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه الورثة ويسعي في ثلثي قيمته فان أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصي له على أربعة ثلاثة أرباعه منه للعبد ويسعى للموصي له في ثلث ربع رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي \* وان قال لعبد ادفع الى وصي بعدموتى قيمة حجة يحج بها عني وأنت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط واذا أدى قيمة الحجة الوسط وجب اعاقفه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج واذا عتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته أو أكثر فلا سعابة عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وان كان أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فذلك ثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصي له بالثلث وبين الحجة أرباعاً فثلاثة أرباعه للعبد وربع الثلث للموصي له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيضاً فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصي له بالثلث والحجة أرباعاً سهم للعبد وسهم للموصي له وسهم من الحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ان قال لعبد ادفع الى وصي قيمة حج فاذا دفعها اليه وحج بها عني فأنت حر فهذا لا ينفذ العتق الا بعد الحج ولو أتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا أدى وحج وجب تنفيذ العتق واذا أعتق سعي في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الورثة شيئاً مما أداه العبد الى الوصي ولا يستنعون العبد قبل الحج وان أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصي له في ربع الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لعبد حج عني بعد موتى حجة وأنت حر فأت المولى في شوال فأراد العبد أن يخرج الى الحج فللورثة أن يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومساقة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة أربعة أشهر ويصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقات الورثة للعبد اخراج والابن لا يملك بغيره لا تبطل وصيته الا برضاه وان قال المولى حج عني في هذه السنة وأنت حر فأت المولى في شوال فللورثة أن يمنعه في هذه السنة ثم يفي في ثلثي الخدمة فاذا أتمه وبطلت وصيته لقوات شرط العتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد حج عني بعد موتى بخمس سنين وأنت حر فانه يخدم الورثة الى أن تجي تلك السنة فاذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب اعاقفه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال أدالي ألفاً حج بها فأنت حر يتعلق العتق بأداء الالف دون الحج بخلاف قوله اذا أدبت الى ألفاً حج بها فأنت حر لا يعتق مالاً يحج كذا في شرح الزيادات للعتابي

بينه وبين الله تعالى لانه نوى جنساً دون جنس والطلاق بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرناه \* اذا حلف لا يطلق فوكل بذلك فطلق الوكيل \* مثل حنث \* وكذا لو طلقها فصولاً حنث \* وكذا لو قال لها أنت طالق ان شئت فسانت أو قال لها اختاري فاختارت أو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت أو الى منها فغضت مدة الايلاء عندنا يحنث في يمينه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحنث ولو كان الحالف عتيقاً ففرق القاضي بينهما بعد الاجل على قول زفر رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان ولو حن الحالف

فطلق امرأته لا يحنث ولو قال لها طلق نفسك ان شئت أو قال اذ شئت أو قال لعبدك أو عتق نفسك ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فطلق نفسه أو أعتق العبد نفسه حنث الحالف وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحنث ثم رجع \* ولو قال لها أنت طالق ان شئت أو قال لعبدك أنت حر ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فشاءت المرأة طلاقها وشاء العبد عتقه وقع الطلاق والعتاق ولا يحنث في عينته وهو كالوطأ لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار يقع الطلاق ٣٧ ولا يحنث الحالف \* رجل حلف لطلقن

فلانة اليوم وفلانة أجنبية أو مطلقة ثلاثاً أو من لا يحل نكاحها فالبر في ذلك أن يطلقها بالسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المشاركة وجعله المسائل التي يحنث الحالف فيها بالباشرة والتوكيد ثمانية عشر النكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغير مال والكتابة والإيداع والاستيداع والاستعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض والاستقرض والضرب في العبد والخيانة والذبح والبناء والقضاء والاقتضاء \* رجل حلف أن لا يصالح فلاناً من حق يده فوكل الحالف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه رواية أن وفي الصلح من دم العمد يحنث الحالف بصلح الوكيل \* ولو حلف أن لا يتخاضم فلاناً فوكل بخصومته وكيلاً لا يحنث \* ولو حلف لا يقضي فلاناً دينه فأمر غيره فقضاء حنث \* وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئاً فوكل

\* سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبدك صم عني يوماً وانت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر قال عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل كذا في الذخيرة \* ولو قال لورثته إذا أدى اليكم عبدى فلان بعد موتى كثر بر فهو حر أو قال فأعتقه فأدى بالردى وقيل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق إلا باعتاق الورثة أو الوصي أو القاضي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب

### الكتاب السادس في التدبير

التدبير على نوعين مطلق ومقيد (فالطلق) ما علق عتقه بعمته من غير انضمام شيء آخر إليه كذا في النبايع \* (وله ألفاظ) قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول أنت مدبر أو دبرك وقد يكون بلفظ التحرير والاعتاق نحو أن يقول أنت حر بعد موتى أو حررتك بعد موتى أو أنت معتق أو عتقك بعد وفي قد يكون بلفظ المين بأن يقول ان مت فأنت حر أو يقول اذ ماتت أومتى مت أومتى ماتت أو أن حدث لي حدث أو متى حدث لي وكذا إذا ذكر في هذه الألفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبدك بنفسه أو برقبته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جملته رقبته أو بعضها نحو أن يقول أوصيتك نفسك أو رقبتك أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا الوفاة أوصيت لك بنات مالي كذا في البدائع \* ولو أوصى لعبدك بهم من ماله عتق بعمته ولو أوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لعبدك أنت مدبر بعد موتى يصير مدبر الحال وكذلك لو قال أعتقك فأنت حر بعد موتى أو عن دبر موتى أو أنت حر في موتى أو مع موتى كذا في محيط السرخسي \* وحكم المطلق إذا كان حياً لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوجه عليه ولا تصدقه ولا رهنه وله اعتاقه وكتابته كذا في السراج الوهاج \* فان باعه وقضى القاضي بجوازيه نفذ ضاؤه ويكون فسحاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية \* للمولى أن يستخذه ويؤجره وان كانت أمه وطئها وله أن يزوجه كذا في الكافي \* وأكسبه ومهر المدبرة وأرشها للمولى كذا في النبايع \* فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي وإذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر سعى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان \* ولا المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة إذا كانت بين اثنين جات بولد فأدعاه أحدهما بثلثي نسبه وغرم شريكه والولد بينهما وكذا المدبر بين شريكين أعتقه أحدهما وهو موسر فعتق ولم يتغير الولاء كذا في الإيضاح (أما المقيد) فهو أن يعلق عتق عبده بعمته موصوفاً بصفة أو بعمته وشرط آخر نحو أن يقول ان مت من مرضى هذا أو من سفري هذا فأنت حر ونحو ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا إذا ذكر مع موته شرطاً آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع \* وحكمه إذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتبليد وغيرهما كذا في السراج الوهاج \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال ان مت ودقنت أو غسلت أو كفت فأنت حر فليس عبد بروا مات وهو في ملكه كما استحبه أن يعتق من الثلث كذا في النبايع \* ومن المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين كذا في الهداية \* ولو وقته بوقت لا يعيش مثله إليه بأن قال ان مت الى مائة سنة فأنت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبيين \* وإذا قال لعبدك أنت

ففعّل الوكيل حنث \* ولو حلف لا يهب فلاناً هبة فهو هب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا خلافاً لغيره رحمه الله تعالى \* وكذا لو هب هبة غير مقسومة حنث عندنا \* وكذا لو عمره أو فحلها أو بعث بها إليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعار لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً فصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عينته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القرض لا يحنث إذا لم يقبل \* وقال في القرض إذا قال أقرضني فلان فلم أقبل أو قال ولم أقبل صدق وفي الهبة

لا يصدق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى كما لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرضه حنث في عينه  
ولو حلف أن لا يهب عبده اعلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان  
فوهبه على عوض حنث في عينه \* رجل قال ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال فلان وهبته لك فقال الحالف قبلت وقبضه قال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق العبد ٣٨ لان الهبة قبل القبول \* رجل حلف أن لا يكتب عبده فكتبه غيره بغير أمره

فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث بالتوكيل \* رجل حلف أن لا يعتق عبده فأدى العبد مكانته يعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كان قبل اليمين لا يحنث ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم يخصم حتى بطلت شفعتها لا يحنث في عينه \* وان وكل وكيلًا بالتسليم حنث في عينه \* وكذلك حلف أن لا ياذن لبعده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت لا يحنث \* وكذلك البكر اذا حلفت أن لا تاذن في تزويجها فسكت عند الاستئثار لا تحنث \* رجل حلف ليضربن عبده فأمره غيره فضربه برأى الحالف \* ولو حلف على حر ليضربنه فأمره غيره فضربه لا يبرأ الا اذا كان الحالف سلطاناً أو قاضياً لان في العبد صح الامر حتى سقط الضمان عن الضارب \* وفي الحر لا يصح لانه لا يحل له ضربه فلا يملك التدبیر الى غيره \* رجل حلف لا يخطن هذا الثوب أو لا يئتين هذه الدار فأمره غيره بذلك ففعل حنث الحالف سواء كان

حر يوم أموت ولم ينو انهما كان مديرا مطلقا وان نوى انهما دون الليل كان مديرا مقيدا كذا في الظهيرية \* وان قال أنت حر قبل موتي بشهر فمضى شهر فمات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغياثية \* وان مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال أنت حر بعد موتي يوم لا يكون مديرا وله أن يبيعه ولومات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعناق الوارث كذا في فتاوى قاضخان \* وبؤمر الورثة باعناقه استحسانا هكذا في التمهيد \* ولو قال أنت حر بعد موتي وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مديرا مطلقا في الحال فان مات فلان أولا والغلام في ملك المولى الا أن يصير مديرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مديرا وكان للورثة أن يبيعه كذا في المحيط \* ولو قال أنت حر الساعة بعد موتى يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية \* رجل قال لعبده لا يسبل لاحد عليك بعد موتى قالوا يصير مديرا كذا في فتاوى قاضخان \* روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت مدير عن فلان فهو مدير عن نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أو صبت برقيتك لك فقال لا أقبل فهو مدير وليس رده بشئ كذا في خزائن المفتين \* رجل قال لعبدين له أحدكما حر بعد موتى وله وصية مائة ثم مات عتقه وأولهما وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحدكم مائة درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية \* ولو قال ان ملكتك فأنت مدير فلان بعهض لم يصير مديرا كذا في الغياثية \* ولو قال لامة لا يملكها اذا اشتريتك فأنت حر بعد موتى أو قال ان اشتريتك وموت فأنت حر فاشترها تصير مديرة فان أعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سميت فاشترها لم تكن مديرة حتى لومات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصري \* ولو قال لامة ان ملكتك فأنت حر بعد موتى فولدت ثم اشترها تصير الام مديرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعده فالقول للمولى مع عينه على علمه والبينة لها ولو قال لامتين ان ملكتك كما فانتا حران بعد موتى بشهرين فلان احدهما وولدت عنده ثم ملك الاخرى عتقنا عن دبره وولد الاول رقيقا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت حر بعد كلام فلانا بعد موتى فكلما فلانا كان مديرا وكذلك قوله اذا كلمت فلانا فأنت حر بعد موتى فكلما صار مديرا كذا في البدائع \* رجل قال لعبده أنت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فاقام شهر رابع موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر فمضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم ير دالى الرق كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتى ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في النبايع \* وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق الا باعناق من الورثة أو الوصى وبه جزم الحاكم في مختصره كذا في النهر الفائق \* ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس كذا في غاية السرخسي \* ولو قال لعبده أنت حر ان شئت بعد موتى فمات المولى وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئا مما جعله اليه كذا في البدائع \* واذا قال لغيره دبر عبدى فاعتقه المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمره

الحالف يحسن ذلك أو لا يحسن فان نوى أن لا يلب ذلك بنفسه دين في القضاء \* وفيما اذا حلف أن لا يطلق فأمر عبده غيره وقال نويت أن لا أطلق بنفسى لا يدين في القضاء وهو الصحيح \* ولو حلف الاب أن لا يضرب ولده لم يضربه غيره فضربه بنفى أن يحنث الحالف لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فيملك التدبیر الى غيره ويكون بمنزلة القاضى والسلطان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يحنث ولم يفصل بين الصغير والكبير \* ولو حلف أن لا يجرد لامة ثوبا فأمره غيره فاشترى بعمال المولى حنث \* رجل حلف أن لا يبيع ثوبه

من فلان فبعث فلان الى الخالف وكيسلا واستعاره فأعاده الخالف خنت لان الوكيل بالاستعارة سفير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستعارة \* رجل حلف أن لا يستعير من فلان دابته فأردفه فلان على دابته لا يحنث لانه لم يستعير والا عارة لانتم الا بالتسليم ولم يوجد \* رجل حلف أن لا يأتمن فلان على شيء فأرى فلانا درهمهما وقال انظر اليه ولم يفارق لا يحنث لانه لم يأتمنه ولودفع اليه دابته وقال أمسكها حتى أصلي يحنث في العين لانه ائتمنه \* رجل قال لاختيه وهو شريكه ٣٩ ان شاركك في فلان الله على

حرام من المال والمرأة ثم بداهم أن يشتركا قالوا ان كان الخالف ابن كبير ينبغي أن يدفع المال الى ابنه مضاربه ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح فأتوا لابن أن يعمل فسه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا عمل الابن مع العم كان لابن ما اشترطه الاب من الربح والفاضل على ذلك الى النصف يكتسب وللأب ولا يحنث الاب لانه لم يشاركه الخلوفا عليه \* فان كان المضارب حلف لا يشارك الخلوفا عليه والمسئلة بحالها يحنث المضارب ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك \* رجل حلف أن لا يشارك فلانا ثم ان الخالف دفع الى رجل ما لا بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنث الخالف لانه صار شريكا للخلوف عليه لان المضاع لاحق له في الربح وكان العامل شريكا لرب المال أما المضارب فله حق في الربح وكان الخلوفا عليه شريكا للمضارب فان

عبد له الى صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط \* قال لرجلين دبر اعبدى فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير اليه ما بان قال جعلت أمره اليك في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير \* رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلما نادى بعد موتي ان شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتي ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالا عتاق كذا في فتاوى قاضيان \* ذكر في الزوائد ومن دبر عبده على ألف فتقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* عبد بين رجلين دبرا أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر ولا شريك الساكت في نصيبه خيارا ثلثة ان كان المدبر موسرا ان شاء دبر نصيبه كمدبر وكان مدبرا بينهما فادامات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسمى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وان شاء عتق فاذا عتق صح عتقه والمدبر أن يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبرا والاولا بينهما والمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وان شاء المدبر أن عتق وان شاء استسعى العبد وان شاء استسعى فاعتق اذا أدى ذلك النضر والمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فاذا أدى عتق كله وان مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موروثة عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث وغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والاولا بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسرا فالاولا كله للمدبر والمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كما للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر موسرا وليس له حق تضمن المدبر كذا في التتارخانية \* عبد بين شريكين دبرا معه افعال كل واحد قد دبر ثلث أو قال كل واحد نصيب من ثلث مدبرا أو قال كل واحد اذ اذامت فأتى حر أو قال كل واحد اذ اذامت فأتى حر بعد موتي أو قال كل واحد أتى حر بعد موتي وخرج الكلام منهما معاصر مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوي \* فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار ان شاء عتق وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يتركه على حاله فاذا مات الباقي منهم اقبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قال اذ اذامت فأتى حر أو أتى حر بعد موتنا وخرج كلامهما معا لا يصير مدبرا الا اذامت أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبرا او صار نصيب الميت ميراثا لورثته ولهم الخيارات ان شاءوا أعتقوا وان شاءوا دبروا وان شاءوا كاتبوا وان شاءوا استسعوا وان شاءوا اضعفوا الشريك ان كان موسرا واذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث \* مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كما هو فان ادعاه أحدهما ففي الاستحسان ثبت نسبه وصار نصف الحارية أم ولده ونصفها مدبرا على حالها للشريك وبغير المدعى نصف العقر للشريك ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الأم فان مات المدعى أو لا عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعا فان مات الآخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات الذي لم يدع أو لا عتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادعاه الثاني ثبت النسب

كان المضاع حلف أن لا يشارك أحد فادفع المال شركة لا يحنث في عينه \* رجل حلف أن لا يعمل مع فلان شيئا في قصر أو نحوها فعمل مع شريك فلان حنت ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير الخالف عاملا مع الخلوفا عليه حكم كذا في حنت \* وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الخالف شريكا للمولاه ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلانا في هذا البلدة ووقع عقد آخر جاعن البلدة ووقع عقد الشركة ثم دخل البلدة وعلق فان كان الخالف نوي في عينه أن لا يعقد عقد الشركة



في البلدة لا يحنث \* وان غوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث \* وان دفع احدهما الى صاحبه مضاربة فهذا الاول سواء لان المضاربة شركة في عرفنا \* ولو حلف أن لا يشارك فلانا فآخر جالدرهم واشترى كاحنث في عيونه قبل خلط المال \* رجل حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث في عيونه لانه ليس بشريك للمعروف عليه انما الشريك هو الابن \* رجل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما أمره وبنيها عنه ثم نهى عن جباة المرأة فجامع لا يحنث ٤٠ لانه لا يراد بهذه اليمين ذلك \* رجل حلف أن لا يخدم فلانا فخلط لفلان قيصا بأجر

استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ولد للشريك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما يضمن نصف العقروان ادعى الاول الثاني أيضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السرخسي \* المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعياه جميعا معا ثبتت نسبته منهما جميعا ووصارت الجارية أم ولدها جميعا ويطلب التدبير كذا في البدائع \* رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلانا حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم ماتت ووجدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم أنكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع أيمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا دبر الرجل مافي بطن جاريته فهو جازن فان ولدت بعد ذلك لاقل من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية \* دبر مافي بطن أمته لا يبيعها ولا يهبها ولا يعمرها حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي \* ولو ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والثاني لاكثر منها يوم فمهما مدبر ان كذا في الينابيع \* ولو دبر مافي بطن أمته ثم كاتب الامة يجوز فان وضعت بعده هذا القول ولدا لاقل من ستة أشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب نساء اللام فان أدت الامة بدل الكتابة الى المولى عقبا بالكتابة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الامة مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الامة سعى الولد فيما على الامة على نجوم الامة فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعق بحكم التدبير وتبقى الامة مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الامة سعى الولد فيما على الامة على نجوم الامة فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعق بحكم التدبير ويبرأ عن بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يجيز ان شامضى في الكتابة وان شامضى في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كانت الامة بين اثنين دبر أحدهما مافي بطنها فهو جازن فان ولدت بعد هذا لاقل من ستة أشهر صار نصيبه مدبرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خياران خمسة ان كان المدبر موصرا ان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الامة بين اثنين قال أحدهما مافي بطنك حر بعد موتى وقال الآخر لامة أنت حر بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لاقل من ستة أشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الامة فللذى لم يدبر الامة في نصيبه خياران خمسة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدبر موصرا وان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مدبرا للذى دبرها ويصير نصف الولد مدبرا لهما للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استمراء الجارية في نصف قيمته ليس له أن يستعصى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا تعاوانا كان تعافى التدبير يكون تعافى السعاية أيضا كذا في المحيط \* ولو أن جارية بين رجلين وهي حامل فدبر أحدهما مافي بطنها واعتق الآخر الامة فالذى دبر له أن يضمن المعق نصف قيمة الامة وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع \* تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التحيز والتعليق بيلوغه حتى اذا قال الصبي لعبده اذا أدركت فأنت حر بعد موتى لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح

لا يكون حائنا لان الخطيئة بأجر لا تعد خدمة \* وان خاطبه بغير أجر قالوا يخاف أن يكون حائنا \* قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يحنث لان خطيئة الثوب عند الناس لا تعد خدمة \* رجل حلف أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كرباس يريد أن يجعه له قيصا فخلطه الى الخطيطة يوم الجمعة وأمره أن يخط له ثوبا لا يكون حائنا لان عيونه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام \* رجل قال ان عموت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرط حائط بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حائنا في عيونه لان شرط الحنث العمارة في هذا البيت وقد وجد \* رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حائطا ابيض عليه جدوعا كان حائنا وان استسقى من بئر أو دخل عليه فأضافه لا يكون حائنا \* رجل حلف أن لا يعمل فلانا في شيء فدفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائنا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفصل

بنفسه \* رجل قال والله لا أشارك فلانا ثم انه ماورئادارا أو عبدا لا يكون حائنا لانه لم يشاركه واعتل منه ذلك بغير تدبيرهما اختباره \* رجلان ورثا مالا أو قرية افتقال أحدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائنا \* ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شيء لا يكون حائنا \* رجل حلف أن لا يكسوفلانا فأعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائنا \* ولو حلف أن لا يكسوفلانا فأرسل اليه قلنسوة أو خفين أو نعلين يكون حائنا الا أن ينوى أن لا يطيعه بيده \* رجل حلف أن لا يستدين دينالا يحنث بالكفاح ويحنث بالقرض

والسلم ولو حلف أن لا يكون من أكرهه أو حلف أن لا يكون مزارعاً فلا ن وأرضه في يده بالمزارعة وفلان غائب لا يمكنه  
نقض ما بينهما من ساعته بصير حائناً في عينه لوجود شرط الحنف وهو كونه من أكرهه فلا ن ولو خرج في فوره يمينه إلى رب الأرض ونقضه لا يكون  
حائناً لأن ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وإن كان رب الأرض خارج المصرف فقام الخروج إليه فإدام مشتغلاً بالخروج من طلب الدابة  
ونحو ذلك لا يكون حائناً واشتغل بعمل آخر بصير حائناً وهو كالحلف لا يسكن ٤١ هذه الدار فقام الخروج فإدام في طلب

المفتاح لا يكون حائناً وإن  
اشتغل بعمل آخر حنث ولو  
منعه إنسان عن الخروج  
إلى رب الأرض لا يحنث في  
عينه \* وكذا لو كان صاحب  
الأرض في المصرفة معه  
إنسان عمن طلب صاحب  
الأرض لا يحنث ولو أن هذا  
المزارع حلف وقال إن لم  
أترك المزارعة يني وبين  
فلان فمعه إنسان عن  
الخروج إلى رب الأرض  
حنث في يمينه لأن شرط  
الحنث في هذا عدم ترك  
المزارعة والعدم يحصل  
بدون الاختيار وهو كالأمر  
قال إن لم أخرج من هذه  
الدار اليوم فامرأته طالق  
فقيده ومنع عن الخروج  
حنث \* وكذا لو قال الرجل  
لامرأته وهي في منزل  
والدها إن لم تحضري الليلة  
منزلي فأنت طالق فمعه  
الوالد عن الحضور قال الشيخ  
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله تعالى يحنث في  
يمينه وقال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى لا يحنث كما  
لو حلف أن لا يسكن هذه  
الدار فقام للخروج فإذا  
الباب مغلق فلم يقدر على  
الخروج أو قيده ولم يقدر على

تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكره على التدبير إذا دبر بصرح تدبيره والمكاتب إذا دبر مملوكاً لمن  
كسبه لا يصح \* وكذا العبد المأذون له في التجارة إذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط \* رجل دبر عبده ثم ذهب  
عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما إذا وصى برقبته لإنسان ثم حن ثم مات حيث تبطل الوصية كذا في خزائن  
المفتين \* دبر الذمي عبده ثم أسلم يعق بالسعاية فإن مات المولى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية  
فلو صالحه المولى من غير حكم على أكثر من قيمته وعجز بقية القضاء في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته  
\* حرى دخل داراً بأمان فدبر عبده ثم أسر الحرى يعق المدبر ولو دبر عبده في دار الحرب وخرج إليها فاسلم  
العبد يجبر على بيعه \* ارتد العبد المدبر ولحق به دار الحرب أو أسره أهل الحرب ثم أخذته المسلمون فاسلم رد  
على مولاه وبكون مدبراً كذا في محيط السرخسي \* من قال لعبده أنت حر أو مدبر فانه يؤمر بالبيان فإن  
قال عنت به الحرية يعق وإن قال عنت التدبير صار مدبراً وإن مات قبل البيان والقول في الصحة فانه  
يعتق نصفه بمجاناً من جميع المال ونصفه بالتدبير إن خرج عتق وإن لم يكن له مال غيره عتق النصف بمجاناً  
ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث المال ولو كان عبيدين فقال أحدهما مدبراً وحرى ومات قبل البيان ولا مال له  
غيرهما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما بمجاناً من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث  
ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال أنت ساحر أو مدبر إن والمثله بها عتق نصف كل  
واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير هذا إذا كان القول في الصحة وإن كان القول في المرض بعته  
ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال في صحته له بده ومدبره أحد كما مدبره والاخر حر ولا مال  
له غيرهما ومات قبل البيان عتق القن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحدهما حر والاخر  
مدبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه أخبار تقدم وتأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعق نصف  
كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال أحدهما حر والاخر مدبر يعق القن والمدبر  
مدبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي \* ولو قال للمدبرين له أحد كما حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين  
ودخل عليه عبده فقال للمدبر الثابت وللعبد الداخل أحد كما مدبر عتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحد كما حر  
والعبد الداخل على حاله لا يعق شئ منه وبقي المدبر الثابت مدبراً وإن قال للمدبرين ولقن له في صحته أحدكم  
مدبراً وأحد الباقيين حر ومات قبل البيان كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في  
النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما أربعة من جميع المال بالعتق البات  
وثلاثة الأرباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسئلة بأن قدم الحرية وقال أحدكم حر وأحد الآخر  
مدبر يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل واحد الربع وهي رواية الزيادات وذكر الإمام  
فاضلنا الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير \* ولو قال أحدكم مدبر والباقيان  
حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل  
واحد بالاعتاق ولو قال للمدبرين أحدهما مدبر والباقيان حران عتق القنان من كل المال والأول خبر ولو  
قال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير  
وكذا لو كانوا عبيداً فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو  
عكس فقال أحدكم مدبر والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثا من كل المال وما بقي من الثلث كذا في

(٦ - الفتاوى ثانياً) الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح أنه لا يحنث فيها  
والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا حلف أن لم أخرج من هذه الدار وقال إذا منعه مانع  
لا يحنث في المستثنى والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله إن لم أخرج إذا منعه مانع حنث وفي قوله  
لا أسكن إذا منعه مانع عن الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لأن في قوله لا أسكن شرط الحنف السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي

قوله ان لم يخرج شرط الحنف عدم الخروج والعلم يتحقق بدون الاختيار \* رجل قال لامرأته ان تكفلي بحال فان طالق فقلت ما همدا  
اني كفلت لفلان بحاله على زوجي قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
الكفالة جائزة واليمين منتبهة لان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شرط صحة الضمان اجازة المكفول له في المجلس فاذا لم يوجده لم يصح  
الضمان فيسبق اليمين وعلى قول أبي ٤٣ يوسف رحمه الله تعالى ذاك ليس بشرط فلا يبق اليمين \* رجل قال ان كفلت لرجل

الكافي \* ولو قال لثلاثة أعبد أحدهم مدبر اثنان منكم حران أو مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في  
حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالايجاب البات وبقى ثلثا المدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من  
العبدین مدبرا أيضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق  
من كل واحد من العبدین ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والرابع بالتدبير وان لم يكن له  
مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبدین في النصف وأقل حسب له  
ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق العبدین في ثلاثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث  
المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا لكل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثاه واذا صار  
ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفا فان كسر فضعفه فصار كل عبد أحد وعشرين فنقول عتق  
من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسمى في ستة وهو  
قدر سبعة وعتق من كل واحد من العبدین بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل  
واحد ثلاثة ويسمى كل واحد في أحد عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر  
وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبدین  
ينظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية ونوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على  
الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى  
فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدین في ستة فجعلته أربعة وثلاثون فصارت لثلاث رقبه من  
العبدین الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسمى كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدبر  
المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام  
الثلث والثلاثان فان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین صار مستوفيا وصيته ثلاثة ونوى ما عليه من  
السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق  
المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون حصة السهام تسعة وثلثان فصارت لثلاث رقبه من المدبر  
والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عتق من المدبر ثمانية ويسمى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي  
ثلاثة ويسمى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام  
السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقى المدبر صار مستوفيا وصيته مائة وستة  
ونوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية  
وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الحصة ستة وثلثان فصارت لثلاث رقبه من المدبر ستة وثلثان عتق منه  
ثمانية ويسمى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيته مائة وستة فبلغ سهام الوصايا أربعة  
عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يمت المولى حتى مات أحد العبدین ثم مات المولى  
بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزا حصة في العتق البات وبقى العتق بين العبدین  
فاذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير  
فان كان له مال يخرج نصف الرقبه من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه النصف بالعتق البات والرابع  
بالتدبير ويسمى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهم مائتين وماله عند الموت رقبة

بعديلة أو بنصف عدلية  
فامرأته طالق ثم كفل  
بعشرة دواهم غطريفية  
لا يحنث في يمينه لان في  
الايمن يعتبر اللفظ فلا  
يحنث كالحلف أن لا يهب  
لفلان درهما فوجه دينار  
لا يكون حائشا \* رجل حلف  
أن لا يعمل لفلان وهو خراز  
فاشترى من صاحب الدكان  
آلات الخرز وخرز ثم باعه  
من الخراف عليه لا يحنث  
في يمينه \* رجل له مستغلات  
في أيدي الناس بالغلة فقال  
زن أزوي بسه طلاقا كر  
يش وي أن غله خانه رابعه  
دهدا فخذت المرأة الغلات  
من الناس وأتقت بعضا  
وأعطت بعضها الزوج  
لا يحنث في يمينه لانه حلف  
على العقد ولم يعقد فكذا  
لو تركها في أيديهم واستوفى  
غله كل مدة عند انقضائها  
\* رجل قال اكره يشوي  
وكيلي فلان كنديا كد  
خداني فلان كند فامرأته  
كذا اما اكره كاري فربما دش  
تكند فينصب الموكل وكلا  
آخر وجعل غيره كد خداني  
ثم أمر الخائف أن يعمل له  
عملا ففعل حنث الخائف  
لانه عقد اليمين على أن

لا يكون وكيلاً ومن عمل غيره بأمره يكون وكيلاً فيكون حائشا الا ان حلف أن لا يكون وكيلاً في الاشياء التي كان واحدة  
وكيلاً فيها قبل ذلك مسائل اليمين على الترك \* رجل أجرد ادره سنة ثم قال للستاجر والله لا تركك في دارى ثم قال له اخرج  
من دارى بصبر باراه رجل حلف أن لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للعالم فغنه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في يمينه  
فيكون شرط بره المنع بالقول والفعل به درهما يطبق وان لم تكن الدار للعالم فغنه بالقول دون الفعل حتى اراد دخل لا يكون حائشا \* رجل حلف

بطلاق امر أنه أن لا يدع فلان يجر على هذه القنطرة فتنعه بالقول يكون باراً لأنه لا يملك المنع بالفعل \* رجل قال لا يفنه أن تركك نعل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فتنعه بالقول يكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرط بره المنع بالقول والفعل جميعاً \* رجل عاتبه امر أنه في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها أبداً فأنت طالق وفي عزمه أن لا يترك شربها أبداً لا يكون حائناً وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيما بينهم شرب في بعض الاوقات ٤٣ لأن يشرب على الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين الترك من حيث العزم \* رجل ادعى أرضاً في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامر أنه كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرتولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حائناً وجعلوا هذه المسئلة فزع المسئلة معروفة \* رجل حلف ليقضي حق فلان عاجلاً فقضاه فيما دون الشهر ربر في يمينه \* رجل لازم غريمه وقال والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حتى ثم نام فذهب الغريم لا يبحث اذا انتبه ونهعه حتى أعطاه حقه وان انتبه ولم يتبعه وتركه الآن يصبر حائناً \* رجل قال لغريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فدمه الى القاضي وحلفه فحلف برفي يمينه \* وكذا لو أقر فبسه برفي يمينه وان لم يبعده بلازمه الى الليل وان كان الدين مؤجلاً لم يحل بقوله أعطني مالي فاذا قال ذلك يصبر باراً ولو قال والله لا أدع من الكوفة فخرج وهو لا يعلم ذلك لا يبحث وان رأيته يخرج

واحدة فثلاثة ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثا ما لنصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت ميراثته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهم مأموراً وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتق وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثا ما ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على مامر وان قال اثنان منكم حران أو مدبران وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبدین بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبدین سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبدین سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى في كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبدین سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجلة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فاعتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفياً وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات أحد العبدین توى ما عليه من السعاية والتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجلة خمسة وثلاثين ونصف فصار كل عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفياً وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات العبدان وبقي المدبر توى ما عليه من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجلة اثنين وثلاثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر مع أحد العبدین توى ما عليه من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجلة تسعة وعشرين ونصف فاعتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر قبل موت المولى زالت ميراثته وصار عتق رقبة ونصف بين العبدین فان كان له مال يخرج رقبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباع ويسعى في ربه وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما ما يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثه فان مات أحد العبدین قبل موت المولى زالت ميراثته وبقي الايجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبراً أيضاً فان كان له مال يخرج جان من الثلث عتقاً بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة

فترك حنث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يبحث ولو قال ان تركت فلان يدخل بيتي فامر أنه كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يبحث وان علم ولم ينعه حنث ولو قال ان أدخلت فلان بيتي فامر أنه كذا فشرط الحنث أن يدخل فلان بأمره \* رجل قال لا امر أنه ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فأنت طالق فخرج منها أوقات لتصلي فخرج الصبي لا يبحث في يمينه \* رجل قال لغريمه والله لا أرافقك فان كان معي في عمل أو كان كرميها أو قطارهما أو أحدهما ومرافقي وان كان كرميها مختلفاً فليس بمرافق في مسائل في السرقة والاخذ

دراهم مصر ورة ولم يعلم به  
 الخائف لا يبحث كما في  
 الدقيق وان علم الخائف  
 بذلك يبحث في هذه المسائل  
 لانه لما علم فقد قصد اخذه  
 ولو حلف أن لا يأخذ من  
 فلان درهمه لا يبحث  
 في جميع ذلك علم بالدرهم  
 ولم يعلم لان شرط الحلف  
 لاخذ بجهته الهبة والدافع  
 لم يهب منه الدرهم فلا  
 يبحث ولو حلف أن لا يأخذ  
 منه درهما وديعة فأخذ  
 درهما فبطلناه فهو بمنزلة  
 الهبة وكذا الصدقة ولو  
 حلف أن لا يشرب ماء فلان  
 والماء كان يحبس في حانوت  
 المحلوف عليه فاشترى كوزا  
 ووضع فيه ذلك الحانوت  
 فاستقى أجيرا محلوف عليه  
 بذلك الكوز ماء من التمر  
 فوضعه في الحانوت ليسلا  
 فلما أصبح الحالف دعا بالكوز  
 فشرب الماء قالوا ان كان  
 الحالف اشترى الكوز  
 فوضعه في الحانوت ليستقي  
 له الاجير بذلك الكوز ماء  
 يرجى أن لا يكون حائلا له  
 صار شارب ماء نفسه رجل  
 أخذ من مال والده شيئا  
 فغضب الابو وقال ان كنت  
 ترث من مالي غير ما أخذت

فعلى كذا ثم مات الأب فورث منه الابن لا يحنث الحالف لانه لو كان حائثا يكون حائثا بعد الموت \* رجل قال لو اديته والله الزيادة  
لا آكل من مالكم افا نفورث الحالف منهم ما لا لا يحنث لانه كل من مال نفسه ولو قال من مالكم بعد موتكم كان حائثا وكان يمينه على  
أكل مالهم با طريق الارث \* امرأة قالت لو اديته فى محبتها حنتكم كل شئ بل يدرهم فقيل انتم ماتت المرأة خلف الاب أن ابنته لم تنزل ما لا  
قال أبو بكر البخارى رحمه الله تعالى يعطى لطلال فان سلبت جميع ما كان لهما الى أويوم بحيث لم يبق فى يديها شئ لا يحنث الاب والا يكون حائثا

\* رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده خلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن أخذ انسان ذلك المالم ثم أعاده أخاف أن يكون حائثا إلا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده \* قصار ذهب من حائثه ثوب فقال لا جبره تو مر ازيان كرده فقال الاجيرا كرتا زيان كرده أم فعلی كذا فتبين أن الاجير رفعه قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائثا لان يمينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه \* رجل حلف أنه لم يسرق من فلان شيأ ولم يره وقد كان الحالف رآه قبل ٤٥ ذلك عند صاحب السرقة قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى لا

الزيادات للعتابي والله أعلم بالصواب

### الباب السابع في الاستيلاء

إذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولده سواء كان الولد حيا أو ميتا أو سقطا قد استبان خلقه أو بعض خلقه إذا أقر به فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولده وأما إذا لم يستبين شيء من خلقه بأن ألفت مضغة أو علة أو قطعة فادعاء المولى فانها لا تكون أم ولده كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالأجارة والاستخدام والاستكباب والاستغلال والاستمتاع والوطء والاجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع \* ولو قضى القاضي بجواز بيعها لا ينفذ قضاءه بل يتوقف على قضاء قاض آخر أمضاء وابطالا كذا في النخبة \* وللمولى أن يزوجهها ولا ينبغي أن يزوجهها حتى يستبرأ بها بحضرة كذا في البدائع \* وان زوجها قبل الاستبراء فولدت لأقل من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لأكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* وان زوجها خافت بولده فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسمي لاحد ويعتق بموته من كل المال وله استخدامه واجارته إلا أنه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح فاسدا فإنه يلحق بالعصم في حق الاحكام كذا في فتح القدير \* زوج أمتهم من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالجارية وتصبح الجارية أم ولد واذا مات مولى أم الولد عتقت سواء زوجها مولاها من رجل أو لم يزوها لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خريحت من الثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها للغريم وللوارث كذا في غاية البيان \* ويستوى فيه الموت الحقيقي والحكمي بالرتة والحق بدار الحرب وكذا الحربى المستأمن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع \* واذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى الا اذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلا عن فتاوى قاضيان \* عتق أم الولد يكره بتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد اذا أعتقها مولاها وارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولد وكذا المولودات ذوات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أسلمت أم ولده النصراني فعرض الاسلام على مولاها فأنى فانها يخرجها القاضي عن ولايته بأن يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصبح مكاتبه إلا أنها لا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان أسلم عندا لعرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها واذا مات مولاها النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير \* واذا قضى القاضي عليها بالقيمة ثم مات ولها ولولده في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط السرخسي \* الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى نكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه وتصبح أم ولده كذا في فتاوى قاضيان \* ثم عندنا نصير أم ولده من وقت ملكها الا من وقت العلق كذا في النهر الفائق \* ولو استولدها بملك اليمين فاستحققت ثم ملكها نصير أم ولده عندنا كذا في الكافي \* واذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا نصير أم ولده وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في النخبة ويعتق

يحنث في يمينه لان يمينه يقع على النظر وقت السرقة \* أكارأو وكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل الغنم والقواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الا كارأو وكيل للادلك لا يكون سرقة فاما كامن من الحبوب اذا

أخذ شيأ لينفرد به لا للعطف فهو سرقة وغيره الا كارأو وكيل اذا أخذ شيأ على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كارأو وكيل اذا أخذ شيأ لوراء صاحبه لا يظن بذلك \* قال لولده ان سرقت من مالى شيأ فأملك طالق فسرقت من داره آجرة روى عن محمد رحمه الله تعالى

أنه سئل عن هذا فلم يجده شيأ فسنل أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال ان كان الحالف يحنث بذلك القدير يحنث فأخبر محمد رحمه الله تعالى بذلك

الجواب فقال ومن يحنث مثل هذا الجواب الا أبو يوسف رحمه الله تعالى \* رجل غاب فرسه عن خان فقال اكسرين اسب من برده باسند فواقه لا أسكن هنا والواير جمع الى

الحالف ان نوى بقوله انصبا باسم الجرة والخان أو بالبلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيأ ينصرف يمينه الى الخان \* امرأة لها ابن يسكن مع أجنى فقال لها زوجها ان لم يأتنا بذلك لان يتنا ويسكن معا فتأى أعطيه شيأ قليلا من مالى فأتت كذا الجاء الابن فمكن معها مسنة ثم غاب فقالت المرأة انى كنت أعطيت ابني شيأ من مالى وحنثت في يمينك ان كنسب الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته



قبل أن يجي الابن يسكن معهما طلفت سكران محافلات لاهما به كان في جيبى خمسة وأربعون درهما فأخذتوها منى فأنكرها وخلف وقال كرامو وزد جيب من جهل ويخدرهم بنواست جهل غطرينى ويخدرنى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمس عطارفة فأصاب في الاجال وأخطأ في التفسير قالوا ان وصل التفسير حنت لان الكل كلام واحد فإذا كان كذا في عينه كان حائنا وان فصل التفسير لا يحنت لان

٤٦

الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار نرح المختار \* ولو قال تزوجت به هذه الجارية وولدت منى ولا يعلم ذلك الا بقوله وأنكر ذلك المولى الذى هي له فإذا ملكها الذى أقر بها فانها تصير أم ولده عند علماء الثلاثة وإذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علماء الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن كذا في الذخيرة \* ولو قال لامته في مرضه ولدت منى فان كان هناك ولداً أو حبل تعتق من جميع المال والا ففى الثلث كذا في محيط السرخسى \* جارية حبلى أقر مولها أن حملها منه فانها تكون أم ولده وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو منى فولدت ولداً أو أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه وأقر بها فانها تصير أم ولده اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر فإذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأه جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولده كذا في الظهيرية \* فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا لم يلزمه ولم تصير الجارية أم ولده كذا في البدائع \* ولو قال حمل هذه الجارية منى أو قال مافى بطنها من ولد فهو منى ثم قال بعد ذلك كان ربحاً ولم يكن ولداً فصدقته الامة في ذلك أو كذته كانت أم ولده \* ولو قال مافى بطنها منى ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال كان ربحاً فصدقته الامة لم تكن أم ولده كذا في فتاوى قاضخان \* وان كذبه وادعت انه كان حلاً وقد أسقط سقطاً مستبين الخلق فالقول قولها وهي أم ولده كذا في محيط السرخسى \* رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولداً أكثر من سنتين وشهدت امرأته على الولادة وقالت الامة هذا الولد ذلك الحبل ووجد المولى ان يكون هذا ذلك الحبل فالامة أم ولده ولا يثبت نسبه منه وان أقر المولى أنه ذلك الحبل وأنه منه وقد جاءت به بعد ذلك بعشرين سنة فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في أمته فشهد أحدهما أنه قال قد ولدت منى وشهد الآخر أنه قال هي حبلى منى فهي أم ولده فقد أجمع عليه وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر أن ولد غلاماً وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط \* رجل قال لجاريته ان كان فى بطنك غلام فهو منى وان كان جارية فليس منى ثبت نسب الولد منه غلاماً كان أو جارية ولو قال ان كان فى بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لاقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضخان \* وإذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فادعى أحدهم فان كانوا ولداً وبطن واحد ثبت نسبهم جميعاً وأمة وان كانوا فى بطون مختلفة لم يثبت النسب الذى ادعاه والباقيان رقيقان ويدهما ان شاء \* ولو ولدوا فى ملكه بأن ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد فى بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعى الأكبر يثبت نسب الأكبر منه والوسط والاصغر عتلة الام ليس له أن يبيعهم ولا يثبت نسبهم حاشا كذا فى المبسوط \* رجل له جارية وطها وبغزل عنها فغابت زماناً ثم عادت وولدت لسته أشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متماهاً وكان أكبر رأيه أنها فحرت فهو فى سعة من نقي الولدان لم يظهر منها فخوراً كبر رأيه أنها عفيفة لا ينبغي له أن ينسب هذا الولد وينبغي أن يشهد أنها أم ولده كيلا يسترز ولده بعد موته كذا فى فتاوى قاضخان \* وإذا وطئ أمته ولم يعزل عنها وحصلت لها فاحتمل بولده لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف به وان عزل عنها ولم يحصلها جاز له أن ينفيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى السراج الوهاج \* وان صارت أم الولد محترمة على المولى على التأسيد بأن وطئها ابن المولى أو أبوه أو وطئ المولى أمها أو أختها فاحتمل بولده لا أكثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذى أتت به بعد التعريم من غير

وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى العطارفة تصير أربعين غطرينى بياض جمع وقال كرامو جيب من جهل غطرينى سوده است چندين غطرينى وچندين عدلى قصدق فى المبلغ وأخطأ فى التفسير قالوا ان عفى عين العطارفة كان حائناً أصاب فى التفسير وأخطأ وصل أو فصل لأنه قال أربعون غطرينى ولم يكن كذلك فصار حائناً \* رجل حلف أن لا يغيص فلاناً شيأ ثم دخل الحائلف على المخوف عليه ليلا فسرق متاعه ولم يعلم المخوف عليه أوجه الحائلف فى سحر أو سرق رداً من تحت رأسه ولم يعلم المخوف عليه أو صرصة دراهم فى كه أو دخل عليه ليلا فكأبره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصباً بل يكون سارقاً يقطع به \* ولو قطع عليه الطريق فأخذ متاعه كرها يكون حائناً بين الغصب ولو كان حلفاً أيضاً لا يقطع عليه الطريق يكون حائناً بين الغصب أيضاً لان قاطع الطريق قاطع وغاصب

\* رجل قال ان وهبى فلان عبداً فامرأته طالق فوهب فلان فلم يقبل الحائلف حنت الحائلف أن دعوة لا يدفع الى فلان ماله أو لا يقضى لياه دينه أو لا يقدره اياه ثم أمر رجلاً حتى ضمن عنه ونقده الضامن بضمانه حنت الحائلف لان الضمان اذا كان بأمره كان له أن يرجع عليه فكان فعله كفعل الآمر \* وكذا لو أقال الحائلف صاحب دينه على رجل فأعطاه المحتال عليه حنت وان كانت السكفالة والحوالة بغير أمر الحائلف لا يحنت الحائلف كالموتيرع رجل بالاداء \* وأما العقود التى يتعلق حقوقها بالعاقدة خمسة البيع والشراء

والاجارة والاستجار والصلح عن المال رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئا أسلم الحالف اليه في ثوب كان حائلا ان السلم يبيع وكان الاسلام شرا. رجل حلف أن لا يشتري عبد فلان فأجر داره من فلان بعبد لا يبحث لان الاجارة ليست ببيع مطلق. ولهذا الواجب داره مدار لا يستحق الشفعة في الدار رجل حلفه السلطان أن لا يشتري طعاما للبيع فاشتري طعاما اليته ثم بدله فباعه لا يبحث لانه ما اشترى للبيع. هذا كالحلف المرأة أن لا تخرج الى بيت والدها فخرجت للمجلس ثم ذهبت الى بيت ٤٧ والدها لا تبحث. رجل قال ان

اشتريت بهذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة فاشتري بها شيئا لزمه التصديق لانه اشترى بها وبعد الشراء بقيت على ملكه لانها لا تنع من البيع وكان له أن يدفع غيرها مكانها. رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد في العرف ما لا يكون غسلا. رجل حلف أن لا يشتري امرأة فاشتري جارية صغيرة لا يكون حائلا بخلاف ما لو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حائلا لان النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفيد ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة. ولو حلف أن لا يشتري جارية فاشتري رغبة أو عجوزة كان حائلا. رجل حلف أن لا يشتري بقلا فاشتري أرضا بما فيها من الزرع والزرع بقل كان حائلا لان الزرع لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر فيصير مبيعا موصدا بالذكر فيكون حائلا ولو حلف أن لا يشتري رطبا فاشتري نخلا عليها رطب برطبه كان

دعوه وان ادعى ثبت النسب لان الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع. ولو أن أمة غزت رجلا من نفسها فزعمت أنها حرة فزوجها وولدت له ولدا ثم استحقها رجل فانه يقضى له به او بقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا عتقت رجعت عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى أو الولد نصفها من مولاها صارت أم ولده ويضمن نصف قيمته المولاه كذا في المبسوط. رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير من رجل أجنبي ولا علم له بها فاولدت منه ولدا ثم استحقها مولاها وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى أم الولد بسبب الغرور كذا في الطهيرية. ان قال له لأم له لا يولد مثله لمثل هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل تصير أمه أم ولدا لاصح أنه اقرار بأموية الولد كذا في السراج الوهاج. استولد موطوءة الاب ثبت نسبه منه كذا في القنية. واذا وطئ الاب جارية ابنه فحلفت بولد فادعاء ثبت نسبه منه وصارت أم ولده سواء صدقة الابن أو كذبه ادعى الاب بشبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج. وعليه قيمته لا عقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي. وشروط صحة هذا الاستلذان تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلق الى وقت الدعوة وأن يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدعوة أيضا فلو باع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء (١) أو ردت وولدت لاقل من ستة أشهر مذبا عنها فادعاء الاب لم تصح دعوه الا أن يصدق الابن كما اذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم أسلم وعبد افهتق أو مجنون فافاق فحلفت بولد لاقل من ستة أشهر من الاسلام والعتق والافاقه الى الدعوة فادعاء لا يصح لعدم الولاية الا أن يصدق كذا في فتح القدير. فان صدقه الابن ثبت نسبه منه ولا علق الجارية ويعتق الولد على الابن يزعم انه ملك أخاه كذا في التبيين. وأما المعلوم لو ادعاء عند افاقته وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر من افاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلق وفي الاستحسان يصح لان العتق لا يسلط الحق والولاية بل يجوز عن العمل كذا في فتح القدير. ولو أن الابن زوجها من الاب فولدت منه لم تصير أم ولدا ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار. ولو كانت الجارية مدبرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدعوه باطله كذا في الكفاية. أو الاب اذا وطئ جارية ابنه فادعى ولدها لا يثبت النسب انا كان الاب حبالا ولا ولاية الجدة منقطعة مع وجود الاب فادعاء الاب فادعى بذلك ثبت النسب وكذا انا كان الاب حبالا ولا ولاية له مثل أن يكون عبدا أو كافرا أو مجنون فالولاية للجد تصح دعوه فان عادت ولاية الاب بأن أسلم أو أعتق أو أفاق قبل الدعوة لم تقبل دعوه الجدة بذلك. ولو كان الاب مردا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعوه موقوفة فان أسلم الاب لم تصح دعوه الجدة وان مات على الرتبة وطئ وقضى بلحاقه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء أو بالرد تعيب أو بخيار شرط أو فساد في البيع وولدت لاقل من ستة أشهر مذبا عنها لم تصح دعوه الجدة ولا دعوه الاب الا اذا صدقه الابن حينئذ يثبت النسب وصارت الجارية أم ولده بالقيمة ويعتق الولد مجانا هكذا في غاية البيان. ولو وطئ جارية امرأة أو جارية والدها أو جده فولدت وادعاء لا يثبت النسب ويندرئ عنه الحد فان قال أحدها المولى لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الامر ين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية فهو من والده. وثبت النسب كذا في فتاوى قاضيخان. واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فحلفت بولد فادعاء فان صدقه المكاتب يثبت

(١) قوله أو ردت أي بسبب عيب أو خيار شرط مثلا اه بحرأوى

حائلا. رجل حلف أن لا يبيع داره فتزوج امرأة على داره لا يبحث. وان تزوجها بالدراهم ثم جعل الدار عوضا عن الدراهم كان حائلا. رجل حلف أن لا يبيع عبده أو ثوبه فامر غيره فباعه المأمور لا يبحث الامر لان حقوق البيع تتعلق بالعقد وحكم العقد واقع للامر فلم يكن الحالف بائعا من كل وجه فلا يبحث فان كان الحالف من الاشراف لا يبيع بنفسه حث لان عين مثله ينصرف الى الامر بالبيع وان كان الحالف من يباشر العقد بنفسه موقوف بغيره الى غيره أخرى تعتبر الغلبة. رجل حلف أن لا يأكل لحما يشتره فلان فاشتري فلان معلقة

وذهبها فأكلها الخائف لا يحنت \* رجل قال ان آجرت دارى هذه فهى صدقة فى المساكين ثم احتاج الى الاجارة قالوا بيعها الخائف من غيره ثم بول المشتري الخائف فيؤاخرها بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه بالاجارة على ملك المشتري \* رجل حلف أن لا يشتري طعاما فاشتري خنطة ذ كرفى الكتاب أنه يكون حائنا \* قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى فى عرفنا الخنطة لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ فلا يحنت بشرها الخنطة ٤٨ \* رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد دارا ثم ان الخائف اشتراها من

نسب الولاد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذبه المكاتب فى النسب لم يثبت كذا فى الهداية \* ولو ملك المولى يوما ولد جارية المكاتب الذى ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر فى المبسوط واذا ملك المولى الجارية فى صورة التصديق يوما من الدهر صارت أم ولده كذا فى النهاية \* واذا كاتب الرجل أمة فجات بولد ليس له نسب دعروف فادعاه المولى يثبت نسبه منه صدقته أم كذبه وسواجات بولد لسته أشهر أم لا كثر أم لا قل فان نسب الولاد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جات بالولد لا كثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتب بالخيار ان شامت مضت على كتابتها وان شامت عجزت كذا فى البدائع \* وذكر فى المأذون أن العبد المأذون اذا اشتري جارية فولدت فادعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح إلا أن يدعى شبهة كذا فى العتابة \* ولو اشتري جارية قد ولدت منه مع ابنة اها من غيره نصير الجارية أم ولده وليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان أعققتهم ثم اشتراهن بعد السبي والارتداد عدن كما كن فى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا فى الظهيرية \* ولو أن الجارية بين اثنتين علفت فى ملكهما فجات بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها أولاد له بالضمان وهو نصف قيمة الجارية ويستوى فى هذا الضمان اليسار والاعسار وبغير نصف العقر لشره بكمه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعياه جميعا فهو ابنتهما والجارية أم ولدهما نخدم لهما يوما ولدت لهما ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا فى البدائع \* ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا فى الهداية \* وان أعقبتها أحدهما ومات عنها عتق كلاهما وقوله ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى فتاوى قاضى خان \* أمة بين اثنتين لاحدهما عشرها ولا تسعة أعشارها جات بولد فادعياه معا فانه ابنتهما ابن هذا كله وابن ذلك كله فان مات ورثاه نصفين وان جنى عقل عواقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجناية وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا ولاؤها لهما كذا فى الظهيرية \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه جميعا يثبت نسبه منهم ونصير الجارية أم ولدهم فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الانصباة مختلفة بأن كان لاحدهم السدس والآخر الربع والآخر الثالث وما بقى لا تحريث نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحبه حتى تكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصباهم كذا فى البدائع \* أمة بين رجلين جات بولدين فى بطن واحد فادعى أحدهما الاكبر والآخر الاصغر فهما ولدا مدعى الاكبر وان كانا من بطنين فالاكبر لمدعيه وصارت الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمته ونصف عقرها لشره بكمه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا الا انه علق حرا وبنت نسب الولد الاصغر ان يدعيه استحسانا ويضمن جميع قيمة الولد الاول كذا فى العتابة \* واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما ان كان ماقى بطنها غلاما فهو منى وان كان جارية فليست منى وقال الآخر ان كان ماقى بطنها جارية فهو منى وان كان غلاما فليس منى فهو ذاعلى وجهين الاول أن يخرج

زيد فسدخلها لا يحنت ولو وهبها منه زيد فسدخلها كان حائنا لان حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع \* رجل قال ان لم أبيع هذه الجارية اليوم فهى حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسح البيع ومضى اليوم لا تعتق لانه خرج عن يمينه بالبيع بشرط الخيار \* رجل قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشتري عبد اشتره فاسدا ولم يقبضه ثم اشتراه شراء جائزا لا يعتق لانه صار حائنا بالشراء الفاسد فانحلت العين لا لى جزاء لعدم الملك فلا يحنت بالشراء الثانى مرة أخرى \* رجل قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها منه حبلى فى الشهر حل له أن يطأها فى الشهر ثم يطل العين فى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا جات بالولد لاقى من ستة أشهر ويحل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنت ولا يحل له وطؤها لانها صارت حرة \* ولو قال لامته ان لم أبعك فانت حرة فدبرها أو ولدت منه قال أبو حنيفة

رحمه الله تعالى تعتق \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعتق ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال الكلامان والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعه يباع فاسدا برى يمينه \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فى الرجل كذلك أما فى المرأة الحرة أم الولد فليبيع جائز متصور بعد الرق والسبي فلا يخرج عن العين بالبيع الفاسد \* رجل باع عبدا من رجل واصله الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري أقال البيع وقبل البائع لا يحنت

ولو كان الثمن ألف درهم فأقاله المشتري بمائة دينار حنث \* وكذا الوأقاله بأكثر من الثمن الاول أو بأقل حنث هكذا ذكر في المتن قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون هذا الجواب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالأقاله تكون بالثمن الاول على كل حال ويطلق ذكر الثمن الثاني \* رجل قال لامته ان بعث منك شيئا فأنت حرة فباع منه ثمان من زوجها الذي ولدت منه أو باع نصفها من أبيها لا يقع عتق المولى عليها بحكم العين لان الولادة من الزوج والنسب ٤٩ من الاب مقدم فلا يقع عتق المولى

\* وكذا لو قال ان اشترت شيئا من هذه الجارية فهي مدبرة ثم اشتراها هو وزوجها الذي ولدت منه فهي أم ولد وزوجها لا يقع عليها تدبير المشتري كرجلين بينهما مدبره أحدهما وأعتقه الآخر كان العتق أولى \* وكذا لو حلف أحد الرجلين بتدبيره ان اشتراه وحلف الآخر بعتقه ان اشتراه ثم اشتراه فالتق أولى \* رجل حلف أن لا يشتري اليوم شيئا فاشتري عبدًا بخمراً أو خنزيراً وقبض أو لم يقبض حنث في يمينه لوجود البيع والشراء وهو تملك المال بالمال فان اشترى بيمينه أو يد م لا يحنث ولو اشترى عبداً من فضولي يحنث في يمينه ولو اشترى مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد لا يحنث في يمينه \* وكذا لو حلف أن لا يبيع اليوم فباع المدبر أو أم الولد أو المكاتب لا يحنث في يمينه ولو قضى القاضي بجواز بيع المدبر نفذ قضاؤه وبكون ذلك فصلاً للتدبير ولو باع على أنه بالخيار كان حائثاً في يمينه في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يكون حائثاً في قول أبي

الكلامان منهم معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولدي ذلك البطن فهو لها جميعا سواء ولدت جارية أو غلاما فان سبق أحدهما بمقالته ثم ولدت غلاماً أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعا فهو ولد للذي سبق بهذه المقالة غلاماً كان أو جارية وان جاءت بالولد ستة أشهر من وقت المقالة الاولى ولأقل من ستة أشهر من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت به لستة أشهر من وقت المقاتلين لم ينبت نسب به من واحد منهما الا أن يجد الدعوى كذا في المحيط \* ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لستة أشهر مملوكا لها فادعى أحد الشريكين الام وادعى الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادعاه وخرج الكلامان معا فدعوة الولد أولى لانها أسبق على دعوة الام تقدير الانه لدعوة استيلاء ودعوة الام دعوة تحسر ودعوة الاستيلاء تستند ودعوة التحسر يرتقصر وعلى مدعى الولد نصف قيمة الام ونصف عقرها ولا يبرأ مدعى الولد عن ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه أنها ابنته وان ولدت لأقل من ستة أشهر مملوكا لها صححت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجح لان دعوة كل منهما دعوة تحسر فلم يكن لاحدهما سبق على الاخرى وثبت نسب الولد من مدعى الولد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يقرم لشريكه شيئا في الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه بدعوة الجارية صار كأنه أعتق أم ولد الشريك ورق أم الولد غير متقوم عنده ولا عقر على مدعى الولد ولو ولد لستة أشهر مملوكا لها بنتا وولدت بنتا أخرى فادعى كل واحد من الشريكين بنتا صححت الدعوات وعلى مدعى الاولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الاولى وجدة الثانية الا اذا قبلت الجدة قبل الدعوة وأخذ القيمة من القتال فان مدعى الاولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الاولى التي ادعاهما أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعى الثانية بتمامه وان ولدت لأقل من ستة أشهر مملوكا لها بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة تجاها فالدعوة دعوى البنت الثانية ولا تصح دعوة البنت لانها أسبق للاستناد لان دعوة الثانية دعوة استيلاء ودعوة الاولى دعوة تحسر يران علاوقها لم يكن في ملكها ويغرم مدعى الثانية على مدعى الاولى نصف قيمة الاولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الاولى في الجدة ان كانت مينة للشريك كما يغرم في المسئلة الاولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب دعوى أحد الشريكين \* أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتاني وصدقه أحدهما وقال الآخر بعنا كهنا فنصفها أم ولد موقوف فلا نخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لان المقر بالنكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف وذلك لا يفيد الحلل ويعتق نصف الولد حصه المقر بالبيع ويسعى الولد في نصفه الا تحر وليس للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر له ما فإخذ المقر بالبيع نصفه غنما وأخذ المقر بالنكاح نصفه مهورا ويقال للمقر بالبيع خذ من الوجه الذي تدعيه فان مات المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعنا كهنا فالمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر له ما ولو كانت الجارية بحرية ولا يعرف مولاه فقال المستولد زوجتاني وقال بعنا كهنا فهي أم ولد وانها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر له ما لم يذكر في الكتاب واختلف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطئ الهبة وهما ادعى البيع وهي مجهولة أو قال اغصبتها فقال صدقتما فهي أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان صدقتهم الامه صدقت في

(٧ - فتاوى ثانيا) يوسف رحمه الله تعالى ولو قضى القاضي بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات والمكاتب اذا أجاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ وان بيع المكاتب برضاه يازه ويكون ذلك فسخا للكتابة \* رجل حلف أن لا يشتري لامرأته ثوبا فاشتري خمارا فأعطى النصف جاريته والنصف امرأته لا يكون حائثا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الخمار في عرفنا لا يسمى ثوبا ولو حلف بالفارسية وقال اكرمن زن را جامه خرم فعلى كذا فاشتري لها خمارا قال القاضي الامام أبو

على النفسى رحمه الله تعالى لا يكون حائثا \* رجل قال لأمري أنه ان اشتريت شيئا فانت طالق فاشتريت المله قالوا ان اشتريت قربة أو آنية طلقت وان دفعت الحرة الى السقا وخبر حتى يحمل لها الماء لا يقع الطلاق \* رجل قال والله لا يبيع لفلان ثوبا بخلاف ثوب الله محلو ف عليه ليجيز صاحب الثوب حنث الخالف أجاز المحلو ف عليه أو لم يجز \* ولو باعه الخالف وهو لا يريد بذلك أن يكون البيع للمحلو ف عليه وانما يريد بعه لنفسه لا يكون حائثا ٥٠ \* رجل قال لغيره ان بعث لك ثوبا فعبدى حرف هذا على أن يبيع ثوبا بأمر المحلو ف عليه كان

الثوب للمحلو ف عليه أولم يكن \* ولو قال ان بعث ثوبا لك فهو على أن يبيع ثوبا محلو كالله محلو ف عليه \* رجل قال ان اشتريت اليوم شيئا فهو صدقة فاشتري غلاما بجارية لزمه التصديق \* رجل قال والله لا أشتري لفلان شيئا فاشتري لابنه الصغير أو لعبده بأمره لا يحنث \* رجل قال ان بعث غلامي أحدا من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حنث \* ولو قال ان بعث غلامي واحدا من الناس فباعه من رجلين لا يحنث \* رجل قال والله لا أشتري بـ هذه الدراهم إلا لحا فاشتري ببعضها لحا وبعضها غير لحا لا يكون حائثا حتى يشتري بكلها غير لحم \* ولو قال والله لا أشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشتري ببعضها لحا وبعضها غير لحم في القياس لا يكون حائثا وفي الاستحسان يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشتري فلان مع غيره رمانا وأكل الخالف حنث ولو قال والله لا آكل من رمانة اشتراها فلان والمستله

حقها حتى ردت رقيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج ثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا إذا علم انهما للقرن وان لم يعلم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حى والآخري ميت فادعى أحدهما الميت ونفى الحى لزمه الحى ولا يمكن نفية بعد ذلك وكذا لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى كل واحد منهما ما الولدين ثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط \* وان كانت الجارية بين رجل وابنه وجده فجاءت بولد ادعوه كلهم فالجد أولى كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية مشتركة بين الأب والابن فادعياهما فالأب أولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف عقرها فيلتصقان قصاصا كذا في السراج الوهاج \* وإذا كان أحد الشريكين مسلما والآخر ذميا فادعياهما فاسلم أولى هذا إذا لم يسلم الذي قبيل الدعوة أما إذا أسلم الذي ثم ولدت الأمة فادعياهما معا ثبت نسبة منهما الاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذى ومرد فالولد للردو غرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان \* ولو كانت بين كذاي ومجوسى فالكثابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كائنا من كان كذا في السراج الوهاج \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين اشتريا زوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر رثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان أمة حامل فجاءت بولد فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على الم بالقرابة لان الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية \* وإذا ولدت الأمة من الرجل ثم اشتراها هو وأخرفه أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسرا كان أو معسرا وكذلك ان ورثها فان ورثها معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد عتق عليه ما جميعا وان كان الشريك أجنبيا عتق نصيب الأب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك ان اشتريا أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الاجنبي أن شريكه أبوه أو لم يعرف \* أمة بين رجلين قد ولدت من زوج فاشتري الزوج حصه أحدهما من الام والولد هو موسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استساعاه وان شاء أعنته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين قال في صحته ما هي أم ولدا أحدهما ثم مات أحدهما ما يؤمر الحى بالبيان دون الورثة فان قال هي أم ولدى فهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئا لانه ما أقر بوطئها بعد ملكها فلعلة استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هي أم ولدا لم يضمن نصف قيمتها ولا ورثة الورثة ولا ولا سعاية الحى وكذا الورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة عنك لم تسمع فان قالوا عني أبونا نفسه ولنا كذا انصدقه فللعى نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي \* وان ولدت الجارية في ملكهما وأقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان الى الحى فان قال هو ولدى يثبت النسب وتصبح الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشريك وسواء في هذا الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولد شريكى لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلائى وكذلك عتقت الام بلائى وان كان القول منهما في مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هي أم ولدا الحى عتقا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا أقر أبونا انه ولده ولكن نحن لانصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها الحى في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا في محيط السرخسي

بهاها لا يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الدراهم والدنانير وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الحقيقة في جنس هذه المسائل ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه الشائع \* ولو اشترى حاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا على بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة وقداشترى مع السيف ان كان الثمن ذهباً أو فضة \* وان كان الثمن حنطة أو غنم يرد ذلك

لا يكون حائنا \* رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه الممول وغير الممول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بأثمه حدا أو لا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا تدخل فيه الابرة والمسالة قالوا في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال والصفر والشبه بمنزلة الحديد \* إذا حلف لا يشتري صفر يدخل فيه الممول وغيره والفلوس وغيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الفلوس ٥١ \* ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشتري بابا

بجديد أقل مما فيه ذكر في النواذر أنه لا يجوز أن يشتريه بأكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائنا في بيعه \* رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشتري خاتما فيه فص كان حائنا وان كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشتري خاتما فيه ياقوتة كان حائنا \* ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشتري خاتما فيه من زجاج كان الفصل لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائنا وان كان يزيد عليه كان حائنا \* ولو حلف أن لا يشتري طينا فاشتري دارا مبنية بذلك لا يكون حائنا ولو حلف أن لا يشتري حائطا فاشتري دارا مبنية كان حائنا استحسانا فاشتري الدار يكون مشتريا للعائط ولا يكون مشتريا للبص والطين \* رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشتري حائطا فيه نخل حنث \* وكذا لو حلف أن لا يشتري شجرا فاشتري أرضا فيها شجر كان حائنا لان الشجر هكذا يشتري \* ولو حلف أن لا يشتري صوفا فاشتري شاة

كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا  
(الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها)

(أما تفسيرها شرعا) فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية \* وهي نوعان عين بالله تعالى أو صفته وعين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي \* (أما اليمين بغير الله فنوعان) أحدهما اليمين بالآباء والأبناء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك \* والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم إلى قسمين عين بالقرب وعين بغير القرب أما اليمين بالقرب فهو أن يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدي أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك \* وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف بالطلاق والعقاق هكذا في البدائع \* (وأما ركن اليمين بالله) فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي \* والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود وأغلب الوجود عند وجود الشرط وذلك بأن يكون مضافا إلى الملك أو إلى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالو كالة والاذن في التجارة فإنه إذا قال ان فعلت كذا فعدو كلتي أو أذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* (وأما شرطها في اليمين بالله تعالى) ففي الحالف أن يكون عاقلا بالغافلا يصح عين المجنون والصبي وان كان عاقلا ومنها أن يكون مسلما فلا يصح عين الكافر حتى لو حلف الكافر على عين ثم أسلم حنث لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع \* وبطل اليمين بالردة فلا يسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار \* وأما الجزاء فليست بشرط فتصح عين المملوك لأنه لا يجب عليه العمل بالكفارة بالمال لأنه لا مال له وإنما يجب عليه التكفير بالصوم وللولى أن يمنع من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذوبه ولو أعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطوعية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجنازة والعبد فتصح من الخاطي والهازل عندنا \* وأما الذي يرجع إلى المحلوف عليه فهو أن يكون متصورا لوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى إذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما كونه متصورا لوجود عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة \* وأما في نفس الركن فقلوه عن الاستثناء فهو أن يقول ان شاء الله أو الا أن يشاء الله أو ما شاء الله أو الا أن يسدولي غير هذا أو الا أن أرى أو الا أن أحب غير هذا أو قال ان أعاني الله أو يسر الله أو قال بعمونة الله أو تيسيره ونحو ذلك فان قال شيأ من ذلك موصولا لم ينقض اليمين وان كان مقصولا انعقدت \* وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعقاق فهو شرط انه قدا اليمين به ما ولا فلا \* وفي المحلوف عليه أن يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليل بامر كائن يمينا بل تبصيرا حتى لو قال لا امر أنه أنت طالق ان كانت السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المحلوف بطلاقه وعقاقه قيام الملك أو الاضغطة إلى الملك أو سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال أن أعاني الله أو بعمونة الله وأردبه الاستثناء يكون مستثنا فيما

على ظهرها صوف لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية \* وكذا لو حلف أن لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها بن لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية \* هنا \* ويبيع الشاة للعم سواء في قول أبي حنيفة أو في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائنا في عين أن لا يشتري لبنا \* ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو خوصاً فهو على غير الممول حتى لا يحنث بشراء البوارى والزنبيل ولو حلف أن لا يشتري لحما فاشتري شاة حية لا يحنث في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري جديا فاشتري شاة حاملا لا يحنث



لا يكون حائنا\* ولوحلف أن لا يشتري صوفا أو شعرا فهو على غير الممول ولا يحنث بشرا المسح والجوارب\* ورجل حلف أن لا يشتري كنانا فهو في عرفنا على نوب الكنان\* ولوحلف أن لا يشتري ألبه فاشترى شاة مذبوحة كان حائنا\* وكذلك لو حلف أن لا يشتري رأسا ولو حلف أن لا يشتري شعرا فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنث\* ولوحلف أن لا يشتري بنفسجا أو خطمياذ كرفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشرا مدهن البنفسج ٥٣\* ولوحلف أن لا يشتري صوفا فاشترى اهابا حنث في عينه ولو أشار إلى شاة وقال

بينه وبين الله تعالى ولا يصتق في القضاء \* ومنها أن لا يدخل بين الشرط والخبر ما حائل فإذا دخل لم يكن عينا  
وتعليقاً بل تخيراً هكذا في البدائع \* (اليمين بالله ثلاثة أنواع) غموس وهو الحلف على اثبات شيء أو نفيه  
في الماضي أو الحال يستعمل الكذب فيه فهذه اليمين يأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون  
الكفارة \* ولغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بالخلافه بأن يقول  
والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصاً  
من بعيد فقال والله أنه زيد وظنه زيداً وهو غرأ وطأ فقال والله أنه لغراب وظنه غراباً وهو حدة أهذه  
اليمين ترجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها واليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة  
عندنا \* ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها الزوم الكفارة عند الحنث  
كذا في الكافي \* (والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو أن يعقد على  
فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزاد وكادة ونوع لا يجوز  
حفظه وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يختبر فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر  
فيندب فيه إلى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الإباحة فيختبر بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في  
المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* وأما الحلف بالطلاق والعناق وما أشبه ذلك فما يكون على أمر في  
المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن إذا كان يعلم  
خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بذكر لسان هذا تحقيقاً وتخيراً كذا في الإيضاح \* ولو قال  
إن لم يكن هذا فلان فاعلى حجة لم يكن وكان لا يشك أنه فلان لم يمتد ذلك كذا في الخلاصة \* ومن فعل المحلوف  
عليه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً فهو سواء وكذا من فعله وهو معنى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج \* ولا  
يصح عين النائم كذا في الاختيار شرح المختار \* اليمين بالله تعالى لا تنكروه ولكن تقليله أولى من نكثه  
والعين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تنكروه لانه يحصل بها الوثيقة في العهد خصوصاً في  
زماننا كذا في الكافي

لا يبيع هذا الصوف فباعها  
بدرهم خشت في يمينه \* ولو  
حلف أن لا يشتري بزرا قالوا  
في عرفنا أن لا تشتري دهن  
البز لا يحنث وانما يحنث  
بشر البز و جواب الكتاب  
على العكس بناء على عرفهم  
\* رجل حلف أن لا يتوضأ  
بكونز فلان ولم يتوضأ فصب  
فلان عليه الماسن كوزه  
فتوضأ خشت في يمينه  
\* رجل أراد أن يشتري ثوبا  
فقال البائع والله لا يبيعه  
بعشرة ثم باعه بتسعة لا  
يكون حائنا ولو قال المشتري  
والله لا اشتريه بعشرة  
فاشتراه باحد عشر كان  
حائنا ولو قال البائع والله  
لا يبيعه الا بعشرة فباعه  
بتسعة كان حائنا وكنا لو  
باعه بدينار وخمسة دراهم ولو  
باعه بدينار وعشرة دراهم  
لا يكون حائنا ولو قال والله  
لا يبيعه بعشرة حتى تزيد  
فباعه بتسعة لا يكون حائنا  
قياسا ويحنث استحسانا  
\* رجل حلف أن لا يشتري  
انخبر فاشارى القضاة  
لا يكون حائنا \* رجل قال  
ان اشتريت بهذا الثوب شيئا  
فهذا الثوب صدقة لا يلزمه  
شي لانها صار حائنا بعد خروج

الثوب عن ملكه رجل حلف أن لا يشتري يضافه على يضر الدجاج في الشراعي في الأكل على يضر الطير والرأس  
في الأكل والشراعي ما يباع في الأسواق عادة ولو حلف أن لا يشتري قيصا ما يشتري قيصا مقطوعا غير مخيط لا يكون حائنا  
رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشربه لا يحسن وانما يحسن اذا أترد فيه وأكل ولو حلف أن لا يشرب  
فاترد فيه أو كاه لا يكون حائنا فعلى هذا أكل السويق وغير ذلك مما يشرب قالوا هذا اذا كانت العين بالعين يتفان كانت بالغارسة

**الأمين**

فأكل أو شرب كان حائشاً وعليه الفتوى • ولو حلف أن لا يذوق اللبن فأكل أو شرب كان حائشاً في يمينه • رجل حلف أن لا يأكل طعاماً فهو على كل كل مطعم وم وهذا يخالف التوكيل بشرء الطعام • رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل خبزاً حائشاً وإن أكل خبز الذرة والارز كان الحالف في بلد خبزهم من الذرة والارز كان حائشاً والأفلا • ولو أكل قمراد هو الذي يقال بالفارسية كعجه أو جوزنجا أو مبصر وهو الذي يقال له بالفارسية نواله قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى لا

٥٣

اليمين أن لم ينو يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان • ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج • ولو قال وقوة الله وإرادته ومشيئته ومحبتة وكلامه يكون حالفاً كذا في البدائع • ولو قال وأمانة الله يكون يميناً أو ذكر الطحاوي أنه لا يكون يميناً وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى • ولو قال وعهد الله أو قال وذمة الله يكون يميناً • ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد أو عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون يميناً وكذا لو قال لعمر الله أو قال عليه نذراً أو قال عليه نذراً الله أن لا يفعل كذا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان • بسم الله لأفعل كذا في المختار أنه لا يكون يميناً إلا إذا نوى كذا في الفتاوى العتبية • ولو قال وبسم الله يكون يميناً كذا في الخلاصة • ولو قال وإيم الله لأفعل كذا يكون يميناً وكذا إيم الله وإيم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ومن الله وبسم واحد في الاعراب الثلاث كذا في الظهيرية • ولو قال وميثاقه يكون يميناً كذا في الكافي • وكذلك إذا قال على يمين الله وكذلك إذا قال على ميثاقه كذا في الإيضاح • ولو قال الطالب (١) والغالب لأفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد كذا في المحيط • ولو قال بالله لأفعل كذا أو سكن الهاء أو نصبتها أو رفعها يكون يميناً ولو قال الله لأفعلن كذا أو سكن الهاء أو نصبتها لا يكون يميناً لانعدام حرف القسم الآن يعرفها بالكسر فيكون يميناً لان الكسر يقتضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم • ولو قال بالله لأفعل كذا قالوا لا يكون يميناً لأنه لم يذ كر اسم الله إلا إذا أعربها بالكسر وقصد اليمين كذا في فتاوى قاضيان • وقوله الله الله يمين كذا في العتبية • ولو قال الله يكون يميناً • في الاجناس إذا قال والله أن دخلت الدار كان يميناً كذا في المحيط • ولو قال أنا شرم من الجوس أن فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار أن فعلت كذا كذا في الخلاصة • روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا قال (٢) إذا آليت كذا وعزمت لأفعل كذا فهو يمين كذا في الإيضاح • في التجريد قال محمد رحمه الله تعالى حلف لا يحلف فقوله أنفت أو وعدت فأنت طالق يمين كذا في الخلاصة • من حلف بغير الله لم يكن حالفاً كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية • والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار • قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل لو قال والقرآن لا يكون يميناً ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمتعارف فصار كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم أما في زماننا فيكون يميناً به نأخذوناً من روعته ونعتمد وقال محمد بن مقاتل الرازي لو حلف بالقرآن قال يكون يميناً وبه أخذهم ورميوا بخنار جهنم الله تعالى كذا في المضمرات • ولو قال أنا بري من النبي والقرآن فانه يكون يميناً كذا في الكافي • سئل عبد الكريم بن محمد عن قال أنا بري من الشفاعة أن فعلت كذا قال يكون يميناً وقال غيره لا يكون يميناً وهو الصحيح كذا في الظهيرية • ولو قال أن فعلت كذا أنا بري من القرآن أو القبله أو الصلاة أو صوم رمضان فالكل يمين هو المختار • وكذا البراءة عن الكذب الأربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفراً كذا في الخلاصة • ولو قال أنا بري من المحفف لا يكون يميناً • ولو قال أنا بري مما في

(١) قوله والغالب كذا في جميع النسخ ومثله في البحر والذي في الذخيرة والوالبية وغيرهما عدم ذكر العاطف قاله ابن عابدين تأمل اه بمرأى  
(٢) قوله انه اذا قال اذا الخ كذا بالأصل وتأمل وجهه كذا في الثانية اه معصمه

والمسئلة بجماها كان حائشاً • رجل حلف أن لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم كان حائشاً في جواب الجامع لان الشاة من الجنس وفي الفتاوى لا يكون حائشاً سواء كان الحالف مصرياً أو قروياً وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون بين ما • رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ اختل فيه قال أبو بكر الاسكافي لا يحنث في يمينه لان اليمين ينصرف الى الأكل المعتاد فلا يحنث كالحلف أن لا يأكل هذا اللحم فكل ما يحنث فيه فانه لا يكون حائشاً • وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يحنث بأكل اللحم وإن لم يكن مطبوخاً لان اللحم قد يؤكل

بدون الطبخ إلا أنه غير معناد والعادة لا تعتبر في المعين أما الدقيق لا يؤول كل كذلك فأنصرف اليمين إلى الخبر المتخذ منه رجل اغترف من القدر بالمغرفة شيئاً ثم قال والله لا أكمل من هذه القدر ثم أكمل ما كان في المغرفة لا يكون حاشاً لأن يمينه وقع على مافي القدر رجل حلف أن لا يأكل مع فلان طعاماً فأكل هذا من أناه وهذا من أناه آخر لا يكون حاشاً ما لم يأكل من أناه واحد ولوحلف أن لا يشرب مع فلان فالشرط أن يضمهما مجلس واحد وان ٥٤ اختلفت الآية رجل حلف أن لا يتغدى فالغدى هو الأكل المترادف الذي يقصد به

الشبع في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر إلى زوال الشمس بما يتغدى به عادة وغداً كل باباً ما تعارفه أهل تلك البلدة رجل حلف أن لا يأكل طعاماً فأكل دواء ليس له طعم أو كان مراراً لا يكون حاشاً لأنه لا يسمى طعاماً وإن أكل دواء له حلاوة مثل الخبز حنت في يمينه لأن له طعماً وبصلغ غذاً رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خله بطعام نفسه أو زيته أو ملحه كان حاشاً لأنه أكل من طعامه رجل حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل طعاماً كل طعاماً ان لم يكن ملحاً لا يكون حاشاً وإن كان ملحاً كان حاشاً كالحلحلي أن لا يأكل الفلفل فأكل طعاماً فيه فلفل ان وجد طعمه حنت والاقصلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يأكل عين الملح مع الخبر أو مع شيء آخر لأن عينه ما كحل بخلاف الفلفل وعليه الفتوى فان كان في عينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك حلف أن لا يأكل

المصحف يكون يميناً كذا في الكافي ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنابري عفا فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كالحلحلي أنابري من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيان ولوقال أنابري من المغلظة أو مما في المغلظة ليس بين الا اذا عرف ان فيه بسم الله الرحمن الرحيم وعني به البراءة عنها كذا في الخلاصة ولوقال أنابري من المؤمنين قالوا لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان ولوقال أنابري من هذه الثلاثين يوماً يعني شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى البراءة عن فرضيتها لا يكون يميناً كالحلحلي أنابري من الايمان ان فعلت كذا وان نوى البراءة عن أجرها لا يكون يميناً لانه غيب وان لم يكن له نية لا يكون يميناً في الحكم لكان الشك وفي الاحتياط يكفرون قال ان فعلت كذا أنابري من حنثي التي حنثت فهدا لا يكون يميناً بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فانا باري من القرآن الذي فعلت حيث يكون يميناً ولوقال أنابري عن الحنث وعن الصلاة كان يميناً كذا في المحيط ولوقال أنابري من صومى وصلاى أو مما صليت وصمت لا يكون يميناً كذا في العتابة ولوقال ان فعل كذا فهو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو بى من الاسلام أو كافراً أو يعبى من دون الله أو عبداً الصليب أو نحو ذلك ما يكون اعتقاده كفراً فهو يميناً كذا في البدائع حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافراً اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى والخيار للفتوى أنه ان كان عنده أنه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أتى بصير كافراً الرضا بالكفر وكفارة أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده أنه اذا أتى بهذا الشرط لا يصير كافراً لا يكفر وهذا اذا حلف به هذه اللفاظ على أمر في المستقبل أما اذا حلف به هذه اللفاظ على أمر في الماضي بأن قال هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى ان كان فعل كذا أمس وهو يعلم أنه قد كان فعل لا شك أنه لا يلزمه الكفارة عندنا لانه بين غموس وهل يصير كافراً اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى والخيار للفتوى أنه ان كان عنده أن هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفرون كان عنده أنه يكفر متى حلف به يكفر الرضا بالكفر وأما اذا قال يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل أو قال يعلم الله أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عاتهم على أنه يصير كافراً كذا في النخبة ولوقال بصفة الله لأفعل كذا لا يكون يميناً ولوقال وعلم الله لأفعل كذا عندنا لا يكون يميناً ولوقال ورحمة الله لأفعل كذا لا يكون يميناً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولوقال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضا الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان ولوقال شهد الله أنه لا اله الا هو لا يكون يميناً كذا في الخلاصة فان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكون يميناً قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من أيمان السقلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة (١) وهذا دليل على أنه لم يجعله يميناً كذا في المبسوط ولوقال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية وإذا قال وسلطان الله لأفعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل أنه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط ولوقال ودين الله لا يكون يميناً (١) قوله وهذا دليل الخ محله اذا لم يقصد بالوجه الذات والا كان يميناً باجماع اه بحرارى

خلافاً كل سكباجة لا يكون حاشاً لأنه لا يسمى خلا حلف أن لا يأكل الحلو فأكل البطيخ لا يكون حاشاً رجل حلف وكذا أن لا يأكل عنباً فأكلمه ورمى بقشره ووجهه وابتلع ما به لا يكون حاشاً وان روى بقشره وابتلع ما به ووجهه كان حاشاً لأنه أكل الاكثر منه ولوحلف أن لا يأكل كل شيء فاكل العسل لا يكون حاشاً لأن العسل اسم للعسل اسم للشهد اسم للتسلط ولوحلف أن لا يأكل كل شيئاً فاكل بصل لا يكون حاشاً الا اذا نواه رجل حلف في رمضان أن لا يتغنى الليلة فأكل بعد مضي نصف الليل لا يكون حاشاً لأنه لم يتغنى بل تسعر فلا

يكون حائثا كما لو حلف أن لا يتعدى اليوم فأكل بعد انقضاء النهار لا يكون حائثا رجل قال لا امرأته أن لم تتعشى الليلة فعبدى حرفم  
تأكل اللقمة واحدة كان حائثا لأن اللقمة الواحدة لا تكون عشاء \* رجل حلف أن لا يأكل حراما فأكل لحما وخبزا اغتصبه حنث في يمينه  
فإن باع الغصب بشئ أو كل ذلك الشئ لا يحنث لأن الثاني ليس بمحرام مطلقا وإن غصب حنطة قطعها أن أعطاه مثلها قبل أن يأكل لا يحنث  
في يمينه لأنه ملكها بإداء الضمان وإن أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضي ٥٥ عليه حنث في يمينه لأن الحرمة باقية  
مالم يرد الضمان وقالوا فحين غصب طعاما فكله وقد

كان حلف أن لا يأكل  
لا يحنث في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لأنه استهلك  
بالمضغ فصلا كلاما لنفسه  
ولا اعتماد على هذا لأن  
بالاستهلاك لا يعلل المغصوب  
خصوصا على أصل أي  
حنيفة رحمه الله تعالى فإن  
عنده المغصوب بعد الهلاك  
باق على ملك المالك حتى لو  
صالح على أضعاف قيمته  
جازو يكون ذلك صلحا عن  
الغصب لأن القيمة اذ لو  
كان صلحا عن القيمة لا يجوز  
كالمصالح بعد قضاء القاضي  
على أكثر من قيمته ولأنه  
لو صار ملكا بالمضغ لا يتصور  
أكل مال الغير وقد قال  
الله تعالى إن الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلما إنما  
يأكلون في بطونهم نارا  
وقال عليه السلام كل لحم  
نبت من الحرام فالنار أولى  
به \* رجل معه دراهم خلف  
أن لا يأكل كلها فاشترى بها  
دنانيرا وفسلوسا ثم اشترى  
بالدنانير أو بالفلس طعاما  
فأكله قال محمد رحمه الله  
تعالى يكون حائثا في يمينه  
وان حلف أن لا يأكل هذه

وكذا إذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعرضه وحدوده لم يكن حائفا وكذا إذا قال وبيت الله أو بالحجر الأسود  
أو بالمشر الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالنبأ أو بالقبر أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حائفا  
في جميع ذلك وكذا إذا قال وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف بالسماوات والأرض والشمس  
والقمر والنجوم لم يكن حائفا وكذا في السراج الوهاج \* ولو قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن  
أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون يميننا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال بحق محمد  
عليه السلام لا يكون يميننا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة \* ولو قال عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة أن فعل  
كذا فشيء من هذا لا يكون يميننا كذا في المبسوط \* ولو قال لا اله الا الله لا أعلن كذا فليس يمين إلا أن ينوي  
يمينا وكذلك سبحان الله والله أكبر لفظا ن كذا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال عصيت الله أن فعلت كذا  
أو عصيته في كل ما فترض على فليس يمين كذا في الإيضاح \* ولو قال ان فعلت كذا فانا زان أو سارق أو  
شارب خمر أو أكل ربا فليس يمين كذا في الكافي \* عن ابن سلام أنه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يمين قد  
الزنا على نفسه كإيقاع الزنا يرى أنه يكون يمين كذا في الظهيرية \* ولو قال عبده حر أن حلف بطلاق  
امرأته ثم قال لا امرأته أنت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا يمين وكذلك إذا قال اذا حضرت حبيبة  
لم يعتق عبده كذا في المبسوط \* ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العناية  
\* ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون يميننا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يميننا ولو قال  
ان فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرانية يكون يميننا ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقا ان فعلت  
كذا يكون يميننا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك ان لا أفعل  
كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة \* رجل قال لا تحروا الله لأبجي إلى ضيافتك فقال رجل  
للعالم ولا تجي إلى ضيافتي أيضا قال نعم يصير عالمي حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب إلى ضيافة الأول  
أو إلى ضيافة الثاني حنث في يمينه كذا في المحيط \* تحريم الحلال يمين كذا في الخلاصة \* فمن حرم على نفسه  
شيئا مما يملكه لم يصير محرما ثم إذا فعل مما حرمه قليلا أو كثيرا حنث ووجب الكفارة كذا في الهداية \* ان  
كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على يتظر ان اشترى بها شيئا يحنث في يمينه وان وهبها أو تصدق بها  
لا يحنث في يمينه \* وفي الباقي لو حرم طعاما ونحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل ولبس  
في الملبوس الآن يعني غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الأشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالأك  
ولو قال لا يحصل لي أن أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته  
فلبسه ولم ينزع حنث في يمينه \* امرأة قالت لزوجه أنت على حرام أو قالت حرمتك على نفسي فهذه يمين  
حتى لو طاعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة ولو قال  
هو يا كل الميتة ان فعلت كذا لا يكون يميننا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة أو يستحل الخمر  
والخنزير لا يكون يميننا وكان يجب أن يكون يميننا لان استهلاك الحرام كفر والحاصل أن كل شيء هو  
حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة به حال من الأحوال كالكفر وأشباه ذلك فاستحلاله معلقا  
بالشرط يكون يميننا وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة به حال كالنيسة والخمر وأشباه ذلك فاستحلاله  
معلقا بالشرط لا يكون يميننا كذا في المحيط \* ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الآن ينوي

الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حائثا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالمشعر طعاما فأكله  
لا يكون حائثا \* قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئا ما يؤكل وأكله حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى ما لا  
يؤكل فأكله لا يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم تناهانا كل الحائث لا يحنث في يمينه لأنه بعد آكل مال نفسه عرفا  
\* رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم أكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه

\* قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا انما يصح اذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أو اذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغي أن يحث  
 \* رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان تحت المحلوف عليه فوزه الحالف وأكل قال نصبر رحمه الله تعالى حث في عيینه وقال غيره لا يكون  
 حائثا اذا لم يكن له وارث سواء أوقف الميراث لانه كل مال نفسه \* رجل حلف أن لا يأكل من مال ابنه وبينهما حب من خل قال عصام رحمه  
 الله تعالى ان كان الابن كبيرا يقاسمه ٥٦ ثم يأكل كل نصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه ويشترى

نصيب الابن فبأكل كل قال  
 المصنف رحمه الله تعالى  
 وينبغي أن لا يحتاج الى  
 هذا التكليف وله أن يأكل  
 قدر نصيب نفسه ويكون  
 ذلك بمنزلة القسمة وأحد  
 الشريكين في المكمل  
 والموزون منفرد بالقسمة  
 اذا كان أجنبيا فالأب أولى  
 \* رجل حلف أن لا يأكل  
 هذا الشيء فأكل بعضه قال  
 أبو بكر الاسكاف رحمه الله  
 تعالى ان كان الشيء يمكنه  
 أن يأكله كله في مرة لا يحث  
 بأكل بعضه وقال بعضهم  
 اذا أكل بعض ما لا يمكن  
 أكله كله في مجلسه يحث  
 في عيینه وهو الصحيح \*  
 حلف أن لا يأكل كل اللبن  
 فطبخه أرفأ فأكله قال أبو  
 بكر البخاري رحمه الله تعالى  
 لا يحث في عيینه وان لم يجعل  
 فيه ما هو ان كان يرى عيینه  
 كالحلف أن لا يأكل كل هذا  
 الخلف فاختذ به سكباجة  
 وأكلها لا يحث في عيینه  
 \* رجل حلف أن لا يأكل  
 هذا اللبن فجعله جبنًا وأكله  
 لا يحث في عيینه الا أن  
 ينوي أكل ما يتخذ منه وهو  
 كالحلف أن لا يأكل كل من  
 هذه الحنطة فأكل خبزها

غير ذلك والقياس أن يحث كافرغ ولا يتناول المرأة الابانية واذا نواها كان ايلامولا يخرج عن اليمين  
 الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والقوى على أنه يقع به الطلاق بلانية لغلبة الاستعمال  
 في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروى حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أنو الطلاق لم  
 يصدق قضاء وفي قوله ٢ هرجه بدست راست كبرم بروى حرام قيل يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار مشايخ  
 سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيس هذا الجواب  
 ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وأما من غير دلالة فلا حياط أن يتوقف المرفه ولا يخالف المتقدمين  
 ولو قال ٣ هرجه بدست جب كبرم بروى حرام لا يكون طلاقا الابانية ولو قال ٤ هرجه بدست كبرم قيل  
 لا يكون طلاقا الابانية وقيل لا يشترط النية \* ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على  
 واحدة واليه البيان في الاظهر كذا في الكافي \* سئل أبو بكر عن قال هذه المرأة على حرام ثم شرها قال في  
 هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال أحدهما ما يحث وقال الآخر لا يحث  
 والمختار للقوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة وان أراد الاخبار ولم تكن له نية لا تجب الكفارة كذا  
 اختاره الصدر الشهيد كذا في الطهريه \* اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو أن يقول اذا جاء غد فوالله لا أدخل  
 هذه الدار ويحتمل التأقيت أيضا كاليمين بغير الله نحو أن يقول والله لا أدخل هذه الدار الى سنة ينتمى اليه  
 بعضى السنة \* رجل قال لغيره لا أكلك يوم ما هو ما فهو كقوله والله لا أكلك يومين ينتمى اليه بعضى يومين  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ويدخل فيه ما لليلة المتخللة كذا في المحيط ولو قال والله لا أكلك يوم ما يومين  
 فهو كقوله لا أكلك ثلاثة أيام ولو قال والله لا أكل فلانا اليوم ولا بعد غد كان له أن يكلمه في  
 الليالي لانها أيامان ثلاث ولو قال والله لا أكل فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لانها عين واحدة  
 بمنزلة قوله لا أكلك ثلاثة أيام فيدخل فيه الليالي كذا في المبسوط \* اذا قال الرجل والله الرحمن لا أفعل  
 كان عينين حتى اذا حث بأن فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية \* والاصل في جنس هذه  
 المسائل أن الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر  
 بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن لا أفعل كذا وان كان الاسم  
 الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا عينين في ظاهر الرواية بيانه في قوله والله  
 والرحمن لا أفعل كذا كذا في المحيط \* وأما كثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* وادان كان  
 الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا أفعل كذا كانا عينين  
 في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر  
 شيخ الاسلام كذا في المحيط \* وان نوى به عينين يكون عينين ويصير قوله الله ابتداء عينين بحذف حرف القسم  
 وانه قسم صحيح هكذا في البدائع \* ولو قال والله والرحمن لا أفعل كذا ففعل فعلية الكفارتان في قوله كذا  
 في فتاوى قاضيان \* اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبدا  
 ثم فعله كانت عليه كفارة عينين وهذا اذا نوى عينا أخرى أو نوى التغليظ أو لم يكن له نية واذا نوى بالكلام  
 ١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أمسكه يدي اليمين عليه حرام ٣ كل ما أمسكه يدي اليسرى عليه حرام  
 ٤ كل ما أمسكه يدي

أو سوبقها لا يحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يحث بأكل الخبز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى لان  
 عين الحنطة لا يترك عادة فانصرف اليمين الى خبزها \* رجل حلف أن لا يأكل كل السمن فأكل سويقا ملتوتا بالسمن ذكر في الاصل ان كان  
 السمن مستينا بحيث يجد طعمه كان حائثا في عيینه لانه ليس بمثل وذو الحالك في المختصر ان كان السمن مستينا بحيث لو عصر يسيل  
 من السمن حث وان لم يكن كذلك لا يحث وان وجد طعمه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب في مسئلة الارز على هذا

التفصيل \* ولو حلف أن لا يتناول هذا اللبن فخطبه بالماء أو بالجران كان المحلوف عليه عابداً في عيِّنه وان كان مغلوباً لا يحسن لان المغلوب في مقابلة الغالب كالسهم لان استويا حنث استحسننا ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما يدل على أنه يعتبر بالغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعاً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر بالغلبة من حيث اللون والطعم جميعاً عابداً أو مغلوباً وقيام أحدهما لا يكتفي ولا يعتبر بالغلبة من حيث الاجزاء \* ولو حلف أن لا يشترى لبن هذه البقرة ٥٧ وخطبه بلبن بقره أخرى فسد أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا وما

لوط خطبه بالماء سواء \* وعند محمد رحمه الله تعالى الجنس لا يغلب الجنس فيحنث على كل حال \* رجل حلف أن لا يأكل اللحم فأكلم حراماً كان أو حلالاً لا يأكل أو مطبوخاً ومشوا يحنث في عيِّنه لا السمك وعن محمد رحمه الله تعالى كل ما يسكن الماء لا يحسن بأكله والكبد والطحال وجب جمع ما كان في البطن كالكرش وقصوه لحم قيل هذا في بلد يباع ذلك مع اللحم وان كان في بلد لا يباع مع اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون لحماً والرأس والا كراع لحم في عين الاكل وليس بلحم في عيِّن الشراء وشحم البطن ليس بلحم والالبنة ليست بلحم ولا شحم وشحم الظهر لحم اذا حلف أن لا يأكل كل شحم فاكل شحم الظهر وهو اللحم السمين لا يحسن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنث عندهما \* رجل حلف أن لا يشرب من دار ولا نفاكل منها شيئاً قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى يحسن في عيِّنه لان المقصود

الثاني اليمين الاولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت عيِّنه بحجة أو عورة أو صوم أو صدقة فأما اذا كانت عيِّنه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن من ماسمعهنا منه واذا كان احدى اليمينين بحجة والاخرى بالله فعليه كفارة وحجة كذا في المبسوط \* في النوازل رجل قال لا تأخر والله لا أكلمه يوماً ولا أكلمه شهراً وانكلمته سنة انكلمته بعد ساعة فعليه ثلاثة أعيان وانكلمته بعد الغد فعليه عيِّنان وانكلمه بعد الشهر فعليه عيِّن واحدة وانكلمه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال أنا باري من الله تعالى ان كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه واختار للفتوى أنه ان كان في زعمه أنه كفر بكفر ولو قال ان كنت فعلت أمس فانه باري من القرآن وقد كان فعل وعلم به فالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو باري من الله هكذا في المحيط \* ولو قال ان فعلت كذا فهو باري من الله ورسوله وحدث فهو عيِّن واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو باري من الله تعالى وباري من رسوله والله ورسوله بريهان منه ففعله يلزمه أربع كفارات وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا فهو نصراني ان فعل كذا فهو عيِّنان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو عيِّن واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان فعلت كذا فانا باري من الكتب الاربعة فهو عيِّن واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانا باري من القرآن والزيور والتوراة والانجيل فحنث يلزمه كفارة واحدة لان عيِّن واحدة ولو قال أنا باري من القرآن وباري من الزيور وباري من التوراة وباري من الانجيل فهو أربعة أعيان اذا حنث يلزمه أربع كفارات كذا في المحيط \* ولو قال أنا باري من كتابي المصحف فهو عيِّن واحدة وكذا لو قال هو باري من كل آية في المصحف فهو عيِّن واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* سئل شمس الاسلام عن قال والله اكرابن كاركتم قال اختيار استاذي أنه لا يكون عيِّناً ثم رجع وقال يكون عيِّناً كذا في الخلاصة \* رجل قال ٢ سوكتد خورم كه اينكار كنكم قال بعضهم لا يكون عيِّناً وقال بعضهم يكون عيِّناً ولو قال ٣ سوكتد ميخورم كه اينكار كنكم يكون عيِّناً لان هذا الكلام يذكر لتحقيق دون الوعد نقول الرجل ٤ كواهي ميدهم ولو قال ٥ سوكتد خورم بطلاق كه اينكار كنكم لا يكون عيِّناً لانه وعد ونحوه ولو قال ٦ سوكتد خوري يكون عيِّناً بغيره قوله ٧ سوكتد ميخورم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ٨ مرا سوكتد بطلاق آست كه شراب ميخورم فشر بطلقت امرأته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي \* وان قال ٩ سوكتد خورده ام ان كان صادقا كان عيِّناً وان كان كاذباً فلا شيء عليه كذا في المحيط \* ولو قال ١٠ بر من سوكتد است كه اينكار كنكم فهو اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار باليمين وان زاد على هذا فقال ١١ بر من سوكتد است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذباً فالتعرض بالخسار موقوف لا يصدق قضاء ولو قال ١٢ بالله العظيم كه بزكرت از بالله العظيم نيست كه اينكار كنكم يكون عيِّناً كما لو قال بالله العظيم الاعظم ان فعلت كذا ٣ سألني لا أفعل كذا ٤ أشهد ٥ سأحلف بالطلاق أي لا أفعل كذا ٦ أحلف ٧ أحلف ٨ لي عيِّن بالطلاق على أي لا أشرب الشراب ٩ حلفت عيِّناً ١٠ على عيِّن أي لا أفعل كذا ١١ على عيِّن بالطلاق ١٢ بالله العظيم وليس شيء أعظم من بالله العظيم أي لا أفعل كذا

(٨ - فتاوى ثاني) من هذه اليمين الاتماع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحسن في عيِّنه إلا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال المصنف رحمه الله هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالعربية ازخان فلان هم جيز مخورم يتناول المأكول والمشروب \* رجل وضع لمة في فم فقال رجل ان أكلتها فامرأته طالق فقال له آخر ان أخرجه فامرأتي حرة قالوا بلاني بعضها ويا كل بعضها ولا يحسن أحدهما \* رجل حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحسن ما لم يأكلها \* ولو حلف أن لا يأكل الخبز الذي في هذا الخابية فكل بعضها



حسب لانه لا يمكن أن كل كاهن في مجلسه رجل حلف أن لا يأكل من لبن هذه البقرة فأكل من مخيضها حنث وإن أكل مرقة لم يحنث من مخيضها لا يحنث رجل حلف أن لا يأكل أو حلف أن لا يشرب فذاق شيئاً بلسانه ولم يدخله جوفه لا يحنث في عينه رجل حلف أن لا يأكل كل طيباً نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وإن لم ينوشها فهو على اللحم المطبوخ استحساناً قالوا هذا إذا طبخ اللحم بالماء أما القلية اليابسة فلا تسمى طيباً وإن طبخ اللحم بالماء ٥٨ فأكل المرقة مع الخبز ولم يأكل اللحم كان حائثاً ورجل حلف أن لا يأكل من هذه

و هذه الزيادات تكون للتأ كيد فلا يصير فاصلاً كذا في فتاوى قاضيان \* في الفتاوى لوقال ١٣  
سواء كان مضموراً بطلاق ليس بتطليق لأن الناس لم يسموه عينا بالطلاق \* وفي التجريد لوقال ١٤  
مرا سو كند خانه است تطلق امرأته ولم يشترط فيه نية المرأة وهو الأصح \* في الفتاوى ولوقال ١٥ بالله كه برز  
كتر ازین نامی نیست اوبرزكرتازین سو كند نیست اوبرزكرتین نامیست كه افعال اولاً فعل عین وقوله  
برز كتر ازین لا يجعل فاصلاً \* وفي مجموع النوازل مثل شيخ الاسلام عن يقول ما حلفت أن لا أفعل بل  
حلفت أن هذا أعظم الايمان وأنه لأعظم من هذه اليمين على قال لا يصدق لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر  
من الاقتصار على الكلام الاول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة \* ولوقال ١٦ محض خدا بدست وی  
سوخته اكر اینكار كند لا يكون عیناً ولوقال ١٧ هرا میدی كه بخدا دارم نا امیدم اكر اینكار نكنم يكون  
عیناً ولوقال ١٨ مسلمانی نكرده ام خدای را اكر اینكار كنم ففعل قال الفقيه أبو الليث ان أراد بذلك أن  
الذي فعل من العبادات لم يكن حقيقاً يكون عیناً والافلا ولوقال ١٩ هر چه مسلمانی کرده ام بكافران دادم  
اكر اینكار كنم ففعل لا يصير كافراً ولا يلزمه الكفارة \* ولوقال ٢٠ والله كه فلان سخن نگویم نه بكر و زونه  
دور و زفه و عین واحد تنتهی بعضی الیومین كذا في فتاوى قاضيان ولوقال ٢١ حرام است بانو سخن  
كفتم يكون عیناً كذا في الظهريه \* مثل الشيخ القاضي الامام علي بن حسين السعدي عن قال ٢٢ پذیرفتم  
كه چنین نكنم ولم ينوشاً قال يكون عیناً كذا في الخلاصة \* رجل قال ٢٣ پذیرفتم خدای را كه فلان  
كار نكنم يكون عیناً كما قال نذرت أن لا أفعل كذا ولوقال ٢٤ خدای را و بیغمبر را پذیرفتم كه فلان  
كار نكنم لا يكون عیناً لان قوله بغير مبرر پذیرفتم لا يكون عیناً فاذا انحلت بین ذر الله تعالى و بین الشرط مالا  
يكون عیناً بصرف فاصلاً لا يكون عیناً كذا في فتاوى قاضيان \* مثل نجم الدين عن قال ٢٥ اكر فلان  
كار كذا از مغ بد تراست فقال هو عین موجبة للكفارة اذا حثت فيها ولوقال ٢٦ از سیصد و شصت آیه  
قرآن بیزار است ٢٧ اكر اینكار نكنند فهو عین واحد ولوقال ٢٨ هر چه مغان منعی کرده اند و جهودان جهودی کرده  
اند در كردن وی كه اینكار نكرده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء \* ولوقال ٢٩ اكر وی این كار كند كافراً بر وی  
شرف دارد لا يكون عیناً كذا في الظهريه \* ولوقال ٣٠ از هر از مغ و تر سابد تر مان فعلت كذا فهو عین كذا في

١٣ أحلف بالطلاق ١٤ على عين بالبيت ١٥ بالله الذي ليس اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم إلى أقبل  
 أولاً أقبل كذا ١٦ كتاب الله محروق بيده أن كان بفعل كذا ١٧ كل أولى في الله أن كون آيساً منه أن  
 فعلت كذا ١٨ لم أقبل لله فعل الاسلام أن فعلت كذا ١٩ كل ما فعلت من أفعال الاسلام أعطيت للكفار  
 أن فعلت كذا ٢٠ والله لا أقول الكلام الفلاني لا يوموا ولا يومين ٢١ الكلام معك حرام ٢٢ قبلت  
 أن لا أقبل كذا ٢٣ قبلت أن لا أقبل كذا الله تعالى ٢٤ قبلت أن لا أقبل الشيء الفلاني لله تعالى  
 والرسول ٢٥ أن فعل كذا فهو أقبح من الجحوس ٢٦ هو برى من ثلثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل  
 كذا ٢٧ أن فعل كذا فادعوه كافر وادعوه يوم ديا وادعوه بالجملة ٢٨ كل ما فعلته الجحوس من الجحوسية  
 وفعلته اليهود من اليهودية فهو في عنقهم أن يفعل كذا ٢٩ أن فعل كذا يكون لا كافر شرف عليه ٣٠ أنا  
 أقبح من ألف مجحوس ونصراني

الخطئة ان نؤي بأكلها حبا  
فهو على ما يؤي وان لم يسو  
شيئا فأكل من خبرها لا  
يحنت عند أبي خنيفة رحمه  
الله تعالى وعند صاحبيه  
رحمهما الله تعالى يحنت  
وان أكل عين الخطئة هل  
يحنت عذرها فالصحيح أنه  
يحنت واليه أشار في  
الجامع الصغير وان أكل من  
سويقها لا يحنت عند أبي  
خنيفة وأبي يوسف رحمهما  
الله تعالى وهو الظاهر من  
قول محمد رحمه الله تعالى  
وان حلف أن لا يأكل من  
هذا الدقيق فأكل من خبره  
حدث عندهم وان أكل  
عين الدقيق اختلفوا فيه  
والصحيح أنه لا يحنت ولو  
حلف أن لا يأكل طعاما  
فأكل خبرا أو فاكهة أو غير  
ذلك مما يؤكل على وجه  
التطم كان حائطا وان أكل  
ماله طعم لكن لا يؤكل على  
وجه التطم كالسقة وزنا  
وهو ذلك لا يحنت في عينه  
ولو حلف لا يأكل هذا  
الطعام ان لم يؤقته به بوقت  
فهذا ذلك الطعام أو أكله  
غيره أو مات الحالف حنت  
في عينه وان وقته بوقت  
فقال لا يأكل هذا الطعام

اليوم فمات الخائف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي المحيط  
اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولعلها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلزمه  
الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الكفارة على هذا الخلاف اذا قال والله لا قضين دين فلان غدا فقضاه اليوم أو وحبه منه أو  
أبرأ عنه مما لا يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولو مات المطلب لا يحنث بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق

أوعتاق رجل حلف أن لا يأكل الشواء فهو على اللحم إلا أن ينوي كل مشوي فإن أكل بيضة مشوية كان حائشاً رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يشترى الخائف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخائف من ذلك وأكل لا يحنث في يمينه ولو حلف أن يأكل من خبز فلان الخبز فأكل من خبزه بعدما اشترى كان حائشاً في يمينه رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فاشترى شاة من فلان أو وهبه له فلان فأكل لا يحنث في يمينه ولو ورثه الخائف من الخوف عليه فأكل كان حائشاً في يمينه ولو ٥٩ حلف أن لا يأكل من مال أبيه فأت الابن فورثه الخائف وأكل لا يحنث الخائف وهو الصحيح

قد ذكرنا \* ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو وهبت له فباعه وأكل ثمنه لا يكون حائشاً ولو باعته فلانة غزلاً ودفعت إليه الثمن فأكل الخائف حنث في يمينه \* رجل حلف أن لا يأكل شاة من أشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام أبو علي النسبي رحمه الله تعالى يكون حائشاً في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كانت الكسرة بحال يعطى مثلها للفقير كان حائشاً لا فلا \* رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرب من ماء الجدة الذي وضعه على الطريق قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً \* رجل حلف أن لا يأكل من جدد فلان فتناول من ماء جده قالوا لا يكون حائشاً في يمينه قيل هذا في الشتاء أما في الصيف يحنث

المحيط \* امرأة قالت لزوجها ترك اللعب بالشرط فخرج فقال نعم فقالت انامك طالق ان كنت تابع بالشرط فخرج فقال الزوج ان كنت ألعب بالشرط فخرج فقالت ايش هذا فقال الزوج ٣١ هـ ان كان نومي ميكوبي ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة \* سئل نجم الدين عمر النسبي عن قال ٣٢ هـ رجه بدست راست گرفت بروى حرام كه فلان كان نكته وكره لا يحنث لان العرف في قوله ٣٣ هـ رجه بدست راست كيرد ولا عرف في قوله ٣٤ هـ رجه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية \* واذا قال يريد فتم باخدا كه از خر يده تو كه يارى نخورم فقد قيل انه يكون يميناً انوى اليمين والاصح انه يمين بدون النية كذا في الذخيرة فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستحلف \* ذكر في فتاوى أهل سمرقند سلطان أخذ رجلاً خلفه ٣٥ هـ بايزد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال ٣٦ هـ كه روز آئينه يابى فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال بايزد وسكت ولم يقل قل بايزدان لم أفعل كذا لم يتعقد اليمين \* ذكر عن ابراهيم النخعي أنه قال اليمين على نية الخائف اذا كان مظلوماً وان كان ظالماً فعلى نية المستحلف وبه أخذ أصحابنا مثال الاول اذا أكره الرجل على بيع عين في يده خلف المكره بالله أنه دفع هذا الشيء الى فلان يعنى به بآئعه حتى يقع عند المكره أن مافي يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كأنوى ولا يكون ما حلف عين غموس لا حقيقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ادعى عينا في يدي رجل انى اشتريت منك هذا العين بكذا وأنكر الذى في يديه الشراء وأراد المدعى أن يحلف المدعى عليه بالله ما واجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى خلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعنى التسليم في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فمما حلف ولم يكن ما حلف عين غموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه فهو عين غموس معنى لانه قطع هذه اليمين حتى امرى مسلم فلا تعتبر نية \* قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده وهذا الذى ذكرنا في اليمين بالله فأما اذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن الوفاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو نوى الاخبار فيه كذا باهانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا أنه ان كان مظلوماً لا يأثم اثم الغموس واذا كان ظالماً يأثم اثم الغموس وان كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدرورى في كتابه ما نقل عن ابراهيم أن اليمين على نية المستحلف ان كان الخائف ظالماً فهو صحيح في الاستحلف على الماضي لان الواجب باليمين كافر بالاثم متى كان ظالماً فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمله لفظه لا يوصل به اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الخائف على كل حال كذا في المحيط \* في الفتاوى رجل مر على رجل فأراد أن يرحل أن يقوم فقال المار ٣٧ هـ والله كه تخيري فقام لا يلزم المارشي \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال اخبره دخلت دار فلان أمس فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتها فقال نعم فهذا حالف وكذا وقال والله ما دخلت فقال نعم \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا تخران قلت فلا نافع لك حر فقال لا تخران الا بانك فهو صحيح ان كلم غير اذنه يحنث كذا في الخلاصة ٣١ هـ ما تقوليه ٣٢ هـ كل ما أمسكه يمينه عليه حرام لم يفعل كذا فوعله ٣٣ هـ كل ما أمسكه يمينه يميني ٣٤ هـ قبلت بالله انى لا أكل مما تشترى به ونأى به ٣٥ هـ بالله ٣٦ هـ انك تأتى يوم الجمعة (٢٧) واقه لا تقم

\* رجل حلف أن لا يأكل شاة مما حلف فلان يعنى أو رده فلان فأكل من جدد فلان قالوا لا يكون حائشاً \* رجل حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل كذا ولا يشرب كذا ثم أكره في كاه حنث \* وكذا لو أكله بعدما أغشى عليه أو جرح أو صب في حلقه مكرها لا يحنث في يمين الشرب \* رجل قال والله لا أذوق طعاما ولا شرا بافذاق احدهما كان حائشاً ولو قال والله لا أذوق طعاما وشرا بافذاق احدهما لا يحنث وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يحنث في يمينه لان المراد من مثل هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى يتو في ذلك فان لم ينوشيا لا يحنت باحدهما وعليه الفتوى رجل حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس أو حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة فبعضهم يقول حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس حنت وإن حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة لا يحنت وهذا أصح من الأول قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يحنت في الفصلين جميعا لأن الناس يفرقون بينهما وهو كما لو حلف أن لا يأكل لحم الشاة فأكل لحم المعز رجل قال كلاً كات اللحم فله على أن أتصدق

بدرهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليه في كل لقمة درهم أو كذا لو قال كلاً شربت الماء فلي درهم يلزمه بكل نفس درهم رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزا عجن بجمر قال شدة اد رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه كالأكل حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزا عجن بزيت لا يحنت رجل قال إن أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأة يقال لها فاطمة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى طلق التي تزوجها لأنها لم تنصر معرفة فانه لم يقل فاطمة من مولد ينسبها إلى الأب والجد وبدون ذلك لا يحصل التعريف فيثبت نكحة إلا إذا كان قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف أن لا يأكل خبزا فأكل خبزا لا يحنت في عينه لأنه لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في عينه رجل حلف أن لا يأكل مرققا فأكل سموس أب وأولطه لا يكون حاشا رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر طجنت امرأته وأكل الحالف قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن

رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشا ولا يحنت بالمخاطب ولا مباشرة اليدين على نفسه فلا شيء على واحد منهما إذا لم يفعل المخاطب ذلك وإن نوى القائل الحلف بذلك يكون حاشا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشا فهو حاشا ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضيان رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم إن أراد المبتدئ الحلف وأراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حاشا فلان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالحجب حلف وإن لم ينوكل واحد شيا في قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواء الحالف هو المبتدئ وإن أراد المبتدئ أن يكون مستحلفا أو أراد المجيب أن لا يكون عليه شيء ويكون قوله نعم على ميعاد من غير عین فهو كما نوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوصية المذكورة ويحيط السرخسي ولو قال الرجل لغيره أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وإن نوى باجتماع يكون المجيب هو الحالف إلا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله أحلف ونحو ذلك فإن أراد ذلك فلا يكون يميناً على المبتدئ رجل قال لا خير عليك عهد الله أن فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وإن نوى به اليمين ويكون عهداً على استحلاف المجيب رجل قال لا خير أنك فعلت كذا وكذا فقالت لم أفعل فقال إن كنت فعلت أنت فأنت طالق فقالت المرأة إن كنت فعلت فأناطا طالق قالوا إن أراد به يمين المرأة جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فأمر أنه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا فصفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لأن هذا كلام فاسد ليس بيمين رجل قال على المشي إلى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيان رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل أن يأتي فلان قال محمد بن سلمة أرجو أن لا يحنت في عينه تكون على غير هذا العمل رجل خرج مع الأمير في السفر فخلفه الأمير أن لا يرجع إلا بذنه فسقط ثوبه أو كبسه فرجع لذلك لا يحنت لأن عينه لم تقع على هذا الرجوع رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والجبايات فخلف وقال إن سعت أحد في الزيادة على عشرة دراهم فأمر أنه طالق فسمي امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الإمام نجم الدين التتبي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرة السلطان إذا قال لرجل مال فلان أمير (١) بنزديك نست فأنكر فخلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فخلف وكان عند الحالف أموال بعثتها امرأة فلان الأمير إليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف حتى يقتر الحالف بذلك أو يقضى القاضي بالبينه بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حاشا رجل جلب عشرين شاة

(١) مال الأمير فلان عندك

الفضل رحمه الله تعالى حنت في عينه لأن الغفل هكذا يؤكل فيحنت إلا إذا كان بينهما سبب يدل على غير هذا رجل حلف من أن لا يأكل البطيخ فأكل من حذبه قالوا لا يحنت في عينه منهم الشيخ الإمام أبو بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا إذا كان بحال لا يسمى بطيخا رجل حلف أن لا يأكل من كرم فلان شاة هذه السنة قالوا يقع عينه على اثني عشر شهرا قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون على بقية السنة التي هو فيها كالحلف أن لا يكلم فلانا هذه السنة أو قال قتل على أن أموم هذه السنة إلا أن ينوي اثني عشر شهرا رجل حلف أن

لا يأكل ربافاً كل عصبه فاجعل فيها الرب قالوا لا يكون حائشاً في عيونه لانه مغلوب مستمك الآن يكون الرب قائماً بعينه على العصبه \* رجل حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاحتمد منه خبيصاً قالوا لا يحلف أن يكون حائشاً وخبر القطارف كذلك \* رجل قال أن أكلت هذا الرغيف اليوم فامر أنه طالق وإن لم يأكله اليوم فأمته حرة فأكل نصفه اليوم لا يحلف في الطلاق ولا في العتاق لان الرغيف مما يؤكل في مجلس واحد فكان شرط الحنث أكل الكل أو تركه الكل ولم يوجد \* رجل قال هذا الرغيف على حرام فأكل بعضه ٦١ ذكر في المجرى عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى أن عليه كفارة اليمين قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائشاً لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا يحلف بأكل البعض \* رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فأوصى انسان لفلان بشئ فأكل الحالف منه حنث لان الموصى له يملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبها وان ورث فلان مالا فأكل الحالف منه لا يحلف لانه ملكه بغير صنعه فلا يكون كسباً ولو وهب الحالف عليه الحالف طعاماً فقبض وقبض ثم أكل لا يحلف لان الحالف أكل كسب نفسه \* وكذلك أوصى له الحالف عليه لا يحلف لما قلنا وان ورث الحالف من الحالف عليه وأكله حنث لان كسب الحالف عليه أنه قل إلى الحالف لا يصنع فبقي كسباً للحالف عليه \* حلف أن لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعاً فأكل الحالف حنث \* رجل حلف أن لا يأكل مما يجي به فلان يعني من الطعام وغيره

من بلد إلى بلد وأدخل جله الغنم في بلده غير أنه أظهر عشرة في حافوته خلفه أمير الحاضرة أنه ما جاء إلا بعشرة ومات ترك خارج البلد شياً خلف وفوى ما جاء إلا بعشرة أي في السوق ومات ترك شياً في الخارج أي خارج السوق قالوا لا يحلف في عيونه لانه نوى ما يحتمل لفظه لكن لا يصدق قضاء \* رجل مات وخلف وارثاً ودينياً على رجل نخاصم الوارث الغريم في الدين خلف الغريم أنه ليس للدين عليه شئ قالوا ان كان لا يعلم الغريم يموت المورث ترجو أن لا يكون حائشاً وان علم يموت المورث فالصحيح أنه يحلف في عيونه \* رجل قال لغيره كم أكلت من تمرى فقال أكلت خمسة وحلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائشاً وكذا باولو كانت عيونه بطلاق أو عتاق لا يقع شئ وكذلك قال رجل بكتم اشترى هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كذا باولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شئ وهو نظير ما قال في الجامع اذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى بمائتي عشر حنث في عيونه \* رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحلف في عيونه \* السلطان اذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا خلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك إلا أنه نسي وقت اليمين قالوا ترجو أن لا يكون حائشاً لانه ما كان عالماً وقت اليمين \* رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة مرقه وقد كان في منزله مرقه قالوا ان كانت المرقه قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرقه لا يحلف في عيونه وان كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحلف أيضاً في عيونه لانه لا يراد باليمين هذه المرقه وان كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حنث في عيونه \* رجل زرع أرضاً امرأته قطناً قال حلال (١) بروى حرام كراذلة أين زرع بجنانه وي درأيد ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها التذهب إلى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنث الحالف كذا في فتاوى قاضيان \* رجل طلبه السلطان لياخذ بهتمة فأخذ رجلاً وأراد استحلافه بأنك لا تعلم من غرمانه وأقر بأنه لياخذ منهم شياً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يصح أن يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة أن يذ كراسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوى غيره وهذا صحيح عند الخصاص وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوماً بقي بقول الخصاص \* وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان مالا لا خلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما أنكرك خلف وأشار بأصبعه في كفه إلى رجل آخر أنه ليس له عليه شئ صدق ديانة لأقضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان

الفصل الثاني في الكفارة وهي أحد ثلاثة أشياء ان قدر عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار أو كسوة عشرة ميسر كين لكل واحد ثوب فاذا زاد وأدناه ما يجزئ فيه الصلاة وإطعامهم والأطعام فيها كالأطعام في كفارة الظهار هكذا في الحاوى للقدس \* وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية \* فان لم يقدر على أحد هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة للعسر والأولى كفارة الموسر وحد السارق كفارة اليمين أن يكون له فضل على كفاهه مقدار ما يكفر عن عيونه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه أما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو أن يكون في ملكه عبداً أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم

(١) الحلال عليه حرام ان كان يجي إلى بيته من غلة هذه الأرض

فدفع الحالف إلى الحالف عليه لهما يطبخه فالتقام الحالف عليه في قدر وألقى فيه قطعة من كرش فطبخ القدر فأكل الحالف من المرقه قال محمد رحمه الله تعالى لا أراه حائشاً اذا ألقى فيه الحالف عليه مالا يطبخ وحده وان كان مشله يطبخ وحده ويكون له مرقه فأكل الحالف يكون حائشاً \* رجل حلف أن لا يأكل لحم هذا الجمل فأكل بعد ما صار كسباً حنث في الظاهر وذكر في المنتقى ما يدل على أنه لا يحلف \* ولو حلف أن لا يأكل كل هذه الحديقة فأكلها بهد ما تبطنت اختلصوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائشاً \* وكذلك لو حلف أن لا يأكل كل هذا الغنم فأكله بهد ما صار زيباً أو

حلف أن لا يأكل هذا الرطب أو البسر فأكله بعد ما صار تمر لا يحنت في عينه \* وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما نفتت لا يحنت لأنه لا يسمى خبزاً \* حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ربه أو فلاتجه أو ما أشبه ذلك لا يكون حاشا ولو أكل من غنبيه أو زيبه أو خوخه أو كثر ألب أو غير يابس كان حاشا لأن عين هذه الأشياء تخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع للعبد فاما القسم الأول لا يخرج من ٦٣ الكرم من غير صنع \* حلف أن لا يأكل من هذه البطيخة فأكل منها حبة أو بطيخة

سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما إذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر اليسار والاعسار كذا في السراج الوهاج \* ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عند ارادة التكفير فلو كان موسراً عند الحنث ثم أعسر عند التكفير أجزأه الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزئه كذا في فتح القدير \* والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسها ويستعرونه وقوت يومه كذا في فتاوى قاضخان \* وإن كان له مال غائب أو له دين على الناس ولا يجدهما يتق ولا ما يكسوا ولا ما يطعم أجزأه الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى \* قالوا تأويله في مسألة الدين إذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء أما إذا كان على مليء يقدر على الاداء من تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في المرأة إذا الرزق الكفارة ولا مال لها ولا مهر وزوجها قادر على الاداء إذا أخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه دين كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو ظاهر فأما قبل قضاء الدين فهل يجزئه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط \* والاصح أنه يجزئه التكفير بالصوم كذا في المبسوط \* انما أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوباً عشرة مساكين عن كفارة عينية لم يجزئه عن الكسوة فالذي يجزئه عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام إذا كانت تبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا يجزئ ثوباً أن يكون بدلاً عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرية \* القلتسوة والخف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز ولا فلا وقال بعض مشايخنا ان كان يصلح لا وسطا الناس يجوز قال شمس الأئمة السرخسي وهذا أشبه بالصواب كذا في الخلاصة \* ان أعطى كل واحد منهم عمامة فإذا كانت تبلغ قيمة أو رداء أجزأته والام تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام إذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط \* ولو أعطى عشرة مساكين ثوباً واحداً بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزئه عن الكسوة وأجزأه عن الطعام إذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلاً عن نفسها ويصلح بدلاً عن غيرها كالأطعمة أعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعاً من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من حنطة تساوي ثوباً يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع \* من عليه كفارة اليمين إذا أعطى ثوباً خلاقاً عن كفارة اليمين قالوا لا يجزئه عن القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدي لا يجوز وإن علم أنه ينتفع بالجدي ستة أشهر ورم هذا الذوب أربعة أشهر أكثر مدة الجدي يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضخان \* ولو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أثواب في مرة واحدة لم يجزئه كافي الطعام وإن أعطاه في كل يوم ثوباً حتى استكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أجزأه كافي الطعام وإن أعطى مساكين عبداً أو دابة قيمته تبلغ عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الكسوة باعتبار القيمة كالأدوية الدراهم وإن لم تبلغ قيمته عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الطعام ولو أقام رجل اليمين عليه أنه ملكه وأخذ فعليه استقبال التكفير ولو كساع رجل بأمره عشرة مساكين أجزأ عنه وإن لم يعط عنه ثلثه ولو كساعهم بغير أمره ورضى به لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة أيمانه في أكلان الموقى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وإن أعطى عنها ابن السبيل منقطعا به أجزأه \* ولو كان عليه عيمان فكساع عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجزأه من عيمان واحد في قول

كان حاشا كما لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها \* حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حاشا \* ولو حلف أن لا يلبس ثوباً اشتراه فلان أو لا يدخل داراً اشتراها فلان أو لا يسكن داراً اشتراها فلان فاشترى ثوباً مع غيره داراً أو ثوباً فلبس الخالف أو دخل أو سكن لا يكون حاشا لأن نصف الثوب لا يسمى ثوباً ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام \* رجل قال لياكلن هذه الرمانة فأكلها الأجابة أو نحوها كان باراً وإن ترك ثلاث حبات كان حاشاً \* وكذا لو حلف لياكلن هذا الرغيف فأكله الأكرسة كان باراً إلا أن ينوى أن لا يترك شيئاً من الرمانة ولا شيئاً من الرغيف \* رجل قال لا امرأتين له أتيكأ أكلت هذه الرمانة فهي طالق فأكلتها جميعاً لم تطلق واحدة منهما لأن شرط الحنث أن تأكل الواحدة جميع الرمانة \* رجل حلف أن لا يأكل من خبز فلان فأكل من خبز عشرين غيره حنث ولو قال من رغيف فلان لا يحنت \* رجل حلف أن لا يأكل من الرطب واليابس كل حاشا يحنت بأكل اليابس والرطب وكذا لو حلف أن لا يأكل من خبز حاشا لا يحنت بأكل حاشا لا يكون حاشا لأن القصب هو اليابس من البسر ولو حلف أن لا يأكل حاشا لا يحنت بأكل حاشا لأن الحشيش تمر يجعل في اللبن حتى ينتفع فيؤكل \* وكذا لو أكل عصيدة تمر كان حاشا بقاها سم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السم فأكل من دهنه لا يكون حاشاً وكذا لو حلف أن لا يأكل من

وبين غيره حنث ولو قال من رغيف فلان لا يحنت \* رجل حلف أن لا يأكل جوزاً أو لوزاً أو فستقاً فأكل منه الرطب واليابس كل حاشا \* وكذا لو حلف أن لا يأكل من خبز حاشا لا يحنت بأكل حاشا لأن الحشيش تمر يجعل في اللبن حتى ينتفع فيؤكل \* وكذا لو أكل عصيدة تمر كان حاشا بقاها سم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السم فأكل من دهنه لا يكون حاشاً وكذا لو حلف أن لا يأكل من

هذا الدين فأكل من أقطه أو مصله لا يكون حائثا \* وكذا الوحلف أن لا يأكل من هذه الدجاجة فأكل يضرها أو فرخها لا يكون حائثا وكذا لو  
حلف أن لا يأكل من هذه البضة فأكل من فرخها لا يكون حائثا \* ولو حلف أن لا يأكل غله أرضه فأكل من غن الغلة كان حائثا فان نوى أن  
لا يأكل عين ما يخرج من الأرض كان مدينا في القضاء \* رجل حلف أن لا يأكل الحنطة فأكل شعيراتها حبات حنطة حبة حبة كان حائثا  
وان أكلها حنطة حنطة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ٦٣ لا يكون حائثا إلا أن يكون الغلبة للحنطة

\* رجل حلف أن لا يأكل  
من بطبخ فإلانة فسخت  
له قدر ألقنها غيره فأكل  
الحلف لا يكون حائثا \* حلف  
أن لا يأكل فأكهة فأكل  
من غدار الأشجار كالفتح  
والاجاص والنوخ والمش  
ونحوها كان حائثا \* وكذا  
التوت والبطيخ وأما العنب  
والرمان والرطب فليست  
من الفواكه في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
صاحباه فأكهة والزبيب  
والتمر وحب الرمان إذا ليس  
لا يكون فأكهة وقيل  
الزبيب والتمر من الفواكه  
اليابسة وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى اللوز  
والعنب فأكهة وكذا  
الجوز وعن محمد رحمه الله  
تعالى اليابس من الجوز  
لا يكون فأكهة والقش  
والخيار والجوز ونحو ذلك  
ليست فأكهة وان حلف  
أن لا يأكل فأكهة يابسة  
فأكل اللوز أو الجوز ذكر  
في الأصل أنه يكون حائثا  
قالوا هذا في عرفهم أما في  
عرفنا لا يكون حائثا \* وعن  
محمد إذا حلف أن لا يأكل  
من فأكهة العام فان كان  
في أيام الفاكهة الرطبة فهو

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإذا كسا مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا  
منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه كذا في الميسر \* وان اختار الطعام فهو على نوعين طعام  
تخليك وطعام أباحة \* طعام التخليك أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق  
أو سويق أو صاع من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداما ان أعاد عليهم  
مداما جاز وان لم يعد استقبل الطعام وكذا الرجل إذا وصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى  
الوصى عشرة مساكين فمات المساكين قبل أن يعشيم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى \* رجل أعطى  
كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز إلا إذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عدد الأيام  
مقام عدد المساكين وان أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعير أجاز في ظاهر الرواية \* ولو أطعم خمسة  
مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تخليك جاز ويكون الاغلى منهم مبدلا عن الارخص  
أيهما كان أغلى وان كان الطعام طعام أباحة ان كان الطعام أرخص جاز وان كان أغلى لا يجوز لان في  
الكسوة تخليكا وليس في الاباحة تخليك فاذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن الطعام  
بجواز ما إذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا \* وطعام الاباحة أكلتان  
مشبعتان غداء وعشاء أو غداء أو عشاء أو عشاء وسجور والمستحب أن يكون غداء وعشاء ويجوز إدام  
ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز وروى  
ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحدا من العشرة شبعان اختل فوافيه قال بعضهم ان أكل  
من ذلك مقدار ما أكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاءهم  
وفهم صبي فطيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيان \* فان أطعمهم بغير إدام ان  
كان من خبز الحنطة أجزاء وان كان من غيره فلا بد من الإدام فان أطعمهم خبزا وتمر أو سويقا وتمر أو سويقا  
لا غير أجزاء إذا كان ذلك من طعام أهله وان أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام غدا وعشاء أجزاء وان لم يأكل  
الارغيف أو احد في كل يوم أكلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز \* وكذا إذا غدى مسكينا  
وعشى آخر عشرة أيام لم يجز ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة  
العشاء فلو ساء أو دراهم أجزاء وكذا إذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلو ساء أو  
دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداما من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله  
تعالى لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه  
طعام أو عبد قد نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجز في الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو أطعم خمسة  
مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في الميسر \* إذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل  
مسكين مداما ثم استغنوا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم مداما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كالأموال  
أدى إلى مكاتب مداما ثم رقى الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مداما لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو  
أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز إلا عن كفارة  
واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* من عليه كفارة اليمين إذا وضع  
خسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها أجزاء عن مسكين واحد لا غير كذا في

على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى ولو حلف أن لا يأكل ادا ما لم ينوشها فأكل الخل واللبن والزبيب أو التريد وما أشبه ذلك مما يلتزم بالخبز وبطبخ  
به يحنث عند الكل وأما اللبن والبيض والسمك واللحم المطبوخ وأشياء ذلك ليس بإدام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال  
محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي هي إدام وبه أخذ القتيبي أبو الليث رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون



في الطبخ والغيب قال بعضهم هو على الاختلاف أيضا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هو ليس بادام عند الكل هو الصحيح \* رجل حلف أن لا يأكل اليوم الا رغيفا فأكلا كل رغيف مع الخبز أو الزبيب أو الفلاخج الرطب أو اللبن لا يكون حائلا لان الاستثناء يقتضي المجانسة في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا تجازي الرغيف في المعنى المطلوب وهو الاكل \* رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خله أو ملحه أو كاخحه أو بصله ٦٤ أوزبته مع طعام نفسه كان حائلا في قول محمد رحمه الله تعالى \* وكذلك في قول

الطهريه \* لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها الى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد - درجهم الله تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط \* الحائض في عيها اذا كان معسرا فصام يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة كذا في الطهريه \* ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعددهن ولم ينول كل عيبن رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة عنهن أجزاء استحسانا وكذلك لو اعتق عن احدهن وأطعم عن الاخرى وكساعن الثلاثة لان كل نوع من هذه الانواع تأتي به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء \* كفارة المأول بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولا أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط \* ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية \* والمكاتب والمدروراء والولد في عدا بمنزلة الفتن والمستسقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لانه بمنزلة المكاتب \* اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالا طعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى أن يتم صوم يومه وان أفطر فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* المرأة اذا كانت معسرة فزوجهما من الصوم كذا في الجوهرية النيرة \* ان صام العبد عن كفارة عيها فعلى قبل أن يفرغ منه وأصاب ما لا لم يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن عيبن أجزاء أو ان لم ينول ثلاثة أيام لكل واحد وان كان عنده طعام احدي الكفارين فصام لاحدهما ثم أطمع للآخر لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحدي أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* ولو أن رجلا وجب عليه كفارة عيبن فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا ومات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئه الا أن يطعم عشرة مساكين وان لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزئهم أقل من اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج \* رجل أعتق رقبة عن كفارة عيبن ينوي ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجزاء كذا في المبسوط \* رجل حلف أن لا يفعل كذا فنسي أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا أن يتذكر كذا في فتاوى فاضل بن سنان \* مثل محمد بن شعاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أ كنت مدركا حالة اليمن أو غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم أنه مدرك اذذاك \* رجل قذف امرأته رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثا ثم يتبين زناها اليوم فبقي اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين انما يكون بأربعة شهود أو بأقرارها \* رجل أخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فأنت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الطهريه في القطعات \* ومن مات أو قتل وعليه كفارة عيبن لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمن كذا في المحيط \* ان قدم الكفارة على الحنث لم يجزئه ثم لا يستتر من المسكين لو قوعه صدقة كذا في الهداية

اثنين أو أكثر فانه يحنث في قليله \* رجل قال لا امرأتين له أن كلفا هذين الرغيفين فعبده حرفا كل واحد منهما رغيفا أو (ومما أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الاخرى الباقي عتق عبده \* رجل حلف أن لا يأكل أرزا فحسم من الارز حسموا لا يكون حائلا لان لا ليس بأكل \* قال اذا حلف على أكل ما يؤكل لا يحنث بالشرب وكذلك لو كانت اليمن على العكس هذا اذا كان بالعربية وان كان بالفارسية كان حائلا قلنا \* رجل حلف ليغذي امرأته اليوم بألف درهم فاشترى رغيفا بألف درهم وغداها كان بارا \* رجل قال لغيره والله لا أكل من

ابي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل قال ان أكلت من مال ختي شيئا فامرأته طالق فدفع اليه من عيبن ختنه فجعله في عيبن آخر وخبره وأكله لا يكون حائلا \* رجل حلف أن لا يأكل من ملح فلان أو حلف أن لا يشرب من شرابه فأخذ ماء وملحا للمحلاف عليه وجعلها في عيبن وأكل من ذلك الخبز لا يحنث لانه صار مستهلكا \* رجل حلف أن لا يأكل من ابن هاتين الشاتين فأكل من احدهما أو قال لا أكل من لبن هذا الغنم فأكل من لبن شاة واحدة كان حائلا \* وكذلك قال والله لا أشرب من ماء هذه الانهار فشرب من ماء نهر واحد كان حائلا ولو حلف أن لا يأكل كل هاتين البيضتين لا يحنث حتى يأكلهما \* وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنث حتى يأكلها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يشربه شربة واحدة فالحنث على جميعها لا يحنث بأكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحدة منه يحنث في قليله فاذا جتمع بين

طعامك شيئاً فان أكلت منه شيئاً فهو على حرام فأكل من طعامه لقمة حنت في البين الأولى فان عادوا كل حنت في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان \* رجل أكل شيئاً سراً فقال له رجل آخر تغديت فقال عبده حران كان تغدي قالوا لا يكون حاشا حتى يأكل أكثر من نصف الشبع \* حلف أن لا يدوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئاً أدخله في فيه ولم يصل الى جوفه كان حاشا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغدي عندي اليوم فخاف أن لا يدوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل ٦٥ لاعلى الذوق \* ورجل قال الحمر على

حرام والخنزير على حرام  
اختلفوا فيه والصحيح أنه  
يكون عينا وذرا الناطق في  
أنه اذا أكل من الخنزير لقمة  
وشرب من الخمر شربة يلزمه  
الكفارتان \* رجل حلف  
أن لا يأكل حراما فاشترى  
بدرهم الغصب طعاما وأكل  
لا يكون حاشا قال الفقيه  
أبو الليث رحمه الله تعالى  
الحرام المطلق في البين ما هو  
حرام عند الكل بدليل  
لا شبهة فيه

فصل في البين على  
الشرب

رجل حلف أن لا يشرب  
نبيذ يذوب فشرب نبيذ  
المشمس كان حاشا لانه  
زبيب \* رجل حلف أن  
لا يشرب هذا الماء فانجمد  
فأكسه لا يكون حاشا فان  
ذاب وعاد ماء فشرب كان  
حاشا \* رجل حلف أن  
لا يشرب من قدح فلان  
فصب من قدح فلان على  
يده وشرب لا يكون حاشا  
لان الشرب من القدح أن  
يضع فيه على القدح \* رجل  
حلف لا يشرب من وسط  
الدجلة فشرب من موضع  
لا يقع عليه اسم الشط وذلك

(وَمَا يَتَصَلُّ بِذَلِكَ مَسَائِلُ النَّذْرِ) من نذر نذر مطلقا فعليه الوفا به كذا في الهداية \* ولو جعل عليه حجة أو  
عمرة أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على  
نفسه ولم تجب كفارة البين فيه في ظاهر الرواية عندنا \* وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى قال ان علق النذر  
بشرط يريد كونه كقوله أن شفي الله مريضى أو ردت غائبى لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط \* ويلزمه  
عين ما هي كذا في فتاوى قاضيان \* وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه يتخير بين الكفارة  
وبين عين ما التزمه وروى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجح الى التخيير أيضا وهذا كان يفتى اسمعيل  
الراشد قال رضى الله عنه وهو اختياري أيضا كذا في المبسوط \* وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية  
\* واذا قال الله على أن أصلي لزمه ركعتان وكذا ان قال أصلي صلاة أو قال نصف ركعة فان قال ثلاث  
ركعات لزمه أربع كذا في الحاوى للقدس \* نذر صلاة بغرض أو لا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بغرض أو  
عريانا يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر لزمه ركعتان أو قال ان رزقني الله مائتي درهم فعلى زكاته عشرة لم  
يلزمه الا الظهر والاحسنة درهم كذا في محيط السرخسى \* اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن نذر صوما  
أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى له أن يصوم ويصلي في أى موضع شاء كذا في  
السراج الوهاج \* ومن أوجب على نفسه صلاة في غد فصل اليوم أجره عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وان أوجب أن يتصدق غدا بدارهم فتصدق به اليوم أجره في قولهم كذا في الحاوى  
للقدس \* التزم بالنذرية أكثر مما علك لزمه ما علك في المختار كن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له  
الامانة كذا في الوجيز للكردي \* وان كان عنده عروض أو خادم يساوى مائة فانه يبيع ويصدق وان  
كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الله  
على أن أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني البين تنقدي عينا ويلزمه  
الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدين هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني  
البين تنقدي عينا ويلزمه الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدين هذه الشاة تنقدي عيني هكذا في المحيط  
\* وكذا لو قال لا هدين هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي \* وان نذر بما هو معصية  
لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة ولو نذر بجمع ولده يلزمه الشاة استعسانا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر  
ذبح العبد عند محمد رحمه الله تعالى يصح وعنده ما لا يجمع وفي ذبح الواو والوالدة عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى روايتان والاصح انه لا يصح النذر كذا في محيط السرخسى \* وان نذر بجمع ابن ابنه ففيه روايتان عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في احدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر \* واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من  
سج أو عمرة فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة عین وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة عین اذا  
حلف بالنذر وهو نوى صياما ولم ينو عدا فعليه صيام ثلاثة أيام اذا حنت وكذلك اذا نوى صدقة ولم ينو عدا  
فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الخنطة كذا في المبسوط \* رجل قال (١) هزار درهم  
ازمال من يدروشان داده وهو يريد أن يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فقه قالوا لا تصدق احتياطا وان  
كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء \* رجل قال ان كفلت كفالة بجمال أو نفس فقله على أن تصدق بفلس  
ثم كفل بجمال أو نفس يلزمه التصديق بفلس \* رجل قال مالى صدقة على فقرا مائة ان فعلت كذا فحنث

(١) أعطيت للفقراء ألف درهم من مالى ٥١

(٩ - فتاوى ثانی) مقدار الثلث أو الربع كان باراً \* رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره  
مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا \* رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء القلية لا يكون حاشا لانه ليس بماء  
مطلق بمنزلة ماء القضاء \* رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في كرومها أو في ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو في  
كروم متصل بالقرية كان حاشا وان شرب فيما لا يكون متصلا بالمران لا يكون حاشا \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب

في حلقه ودخل جوفه فالو ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائنا فان شرب بعد ذلك كان حائنا ولو شرب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك  
 حث \* رجل عاتبه امرأته في شرب المسكر فقال ان تركت شربه فعلى كذا فامام يعزم أن لا يترك شربه إلا أنه لم يشرب لا يكون حائنا  
 \* ورجل حلف أن لا يشرب بشر أبدا يسكر منه فصب شرابا مكرافي شراب لا يسكر فشربه منه ان كان المختلط بمحال لو شرب منه يسكر كان حائنا  
 \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخارا فخرج الى قصر الجحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر

محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن نؤي بقوله ما دام بخارا اقامة السككى وكان سكناه بخارا كان حائنا وان نؤي اقامته يدينه فاذا نخرج الى قصر الجوس لا يبقى اليمين وان لم يكن له نية فخرج نفسه كفاه ورجل حلفا كرم نبيذ خورم قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى هو على النى لان شارب الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار \* ولو قال اكرهى خورم قال رحمه الله تعالى هذا يقع على كل مسكر نيا كان أولم يكن وقال القاضى الامام أبوعلى النسفى رحمه الله تعالى فى عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا واسم فى يقع على الخمر خاصة وسبكي يقع على كل مسكر من العنب أيضا وعليه الفتوى \* رجل حلف أن لا يشرب خمرنا ولا مثلتنا ولا كذا وكذا من الاشربة فشرى واحدا منها كان حائنا كما لو قال والله لا أكل خبزا ولا لحما فأكل أحدهما كان حائنا \* ولو عطف ولم يعد حرف النفى كما لو قال لا أشرب خمرنا ومثلتنا

[illegible]

وكذا فكذا الجواب \* رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يبيح به فلان فها فلان يلهم فشيء ووضع تحت خبرا ماني  
أوجله جودا وأكل الحالف من الجوزاب الذي أصابه دسم اللحم كان حائنا \* وكذا لو حلف أن لا يأكل مما يبيح به فلان فجاء فلان به من  
فقطضوا كل الحالف من تلك المرققة وفيه طعم الحصى كان حائنا \* رجل خاصته امرأته من جهة شرب الخمر حلف أن لا يشرب حراما من  
هذا الجنس ثم قاما كل قيته لا يكون حائنا \* رجل قال بالفارسية كركسي رايندهم فامرأته كنها فالعين على ما نوى ان نوى السقي لا يهتد

بالاهدا وان نوى الاهداء لا يحث بالسقي وان لم ينو شيئا فان دفع وسقى كان حائثا في عينه \* رجل قال لعبداه ان سقيت الحمار فانت حر فذهب  
العبد بالحمار الى الماء فلم يشرب عتق العبد لانه سقاه وان لم يشرب \* حلف أن لا يشرب من هـ هذا الماء العذب فصب في ماء مالح فغلب الماء  
فشربه لا يحث \* وكذا لو حلف على الماء المالح فصبه على العذب \* ولو حلف أن لا يشرب لبن المعز وأخذ لبن المعز وخلطه بلبن الضأن ولبن  
الضأن غالب فشربه لا يحث \* ولو حلف على معز بعينها أن لا يشرب لبنها خلط ٦٧ لبنها بلبن ضأن ولبن الضأن غالب ثم

شربه كان حائثا بخلاف غير  
المعين \* ولو حلف أن  
لا يشرب اللبن فخلط لبن  
النعم بالماء ان ظهر لون اللبن  
وطعمه كان حائثا \* ولو حلف  
أن لا يشرب من هذا الحب  
فأخذ الماء من الحب بانه  
وشربه لا يحث في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى ما لم  
يضع فاه على الحب قبل هذا  
اذا كان الحب ملائنا فان  
لم يكن فاغترف منه وشرب  
يحث في قولهم \* وكذا لو  
حلف أن لا يشرب من هذه  
البيتر أو الجرة فان كانت  
ملائنة فغترف أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يكون حائثا  
ما لم يضع فيه عليهما \* وكذا لو  
حلف أن لا يشرب ما مزج  
فشرب ما مزج من بأي وجه  
شرب كان حائثا وان صب  
ما مزج من ماء آخر يعتبر  
فيه الغالب \* ولو حلف أن  
لا يشرب ماء السماء فاجتمع  
المطر في مكان فشرب كان  
حائثا بأي وجه شرب ولو  
حلف أن لا يشرب من  
الفرات فشرب منه كرا كرا  
كان حائثا في قولهم وان أخذ  
الماء بآنية أو اغترف أو  
سقاه غيره لا يحث في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ما في يدي من الدراهم الا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة دراهم  
(١) لا يلزمه التصديق بشيء ولو قال ان كان في يدي أكثر من ثلاثة دراهم فهي في المساكين صدقة فاذا في  
يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده كذا في المحيط \* ولو قال كل بذرا بذره أو رميته في  
البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر ويصدق بمثله أو بقيته بخلاف كل ثوب  
أحرقه لان بالأحراق لا يتيقن ولو قال ان آجرت عبدى هذا فأجره صدقة فاكل الاجر يصدق بمثله والحيلة  
أن يبيعه ثم يؤجره بأمر المشتري فيجوز للمشتري ثم يشتريه ويؤجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت ان لبست هذا  
الثوب أو هذا الخلي في بيتك أو مادمت عندك فهو هدي فالحيلة أن تهبه ثم تلبسه فيجوز للمشتري ثم يرجع في  
الهبة كذا في العتائية \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال ان بعثت عبدى هذا فقيمته صدقة في  
المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد عيبا وكان ذلك قبل أن يتقاضا فرتة فليس على البائع أن يتصدق  
به ولو كانا تقاضا ثم رد العبد بذلك والتمن دراهم أو دينار كان عليه أن يتصدق بمثله وان كان الثمن عرضا  
فان كان الرد يحكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم تصدق بقيمته ولو كان المشتري قد قبض العبد الا أنه  
لم يلم الثمن حتى رد العبد بالعيب بقضاء فليس على البائع أن يتصدق بشيء من أي جنس كان الثمن وان كان  
رده بغير قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض الثمن والتمن عرض ولم يلم العبد الى المشتري حتى هلك  
العبد في يده رد الثمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان الثمن دراهم أو دينار تصدق بمثله ولو استحق  
العبد قبل القبض أو بعده رد الثمن بعينه من أي جنس كان وليس عليه أن يتصدق بشيء منها ولو نذر عتق  
هذا العبد عن كفارة فكفر بالطعام بطل النذر وكذلك لو نذر أن يهدي هذه البدنة عن جزاء الصيد الذي  
عليه ثم صام أو أطعم أو نذر أن يكسوه بهذه الاثواب عن كفارته فاطمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ  
قيمتهم اتصدق بالفضل كذا في المحيط \* ولو قال ان بعثت بهذه الدراهم وبهذا الكثر فها صدقة فباعهم ما  
تصدق بالكرا اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في  
يد البائع يملكها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم أو وهبتك هذه الدراهم  
فاشترى بها أو وهبها وهي في يده يلزمه التصديق بها أو غنمها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحنث حتى لو  
كانت في يد البائع وقت الشراء أو في يده فهو له وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العتائية \* ولو عتق عينه  
على الشراء بأن قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكثر وبهذه الالف فها صدقة في المساكين فاشترى بها ما  
لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالكثر وفي المشتري اذا أراد الرجل أن يشتري عبدا من رجل بالالف  
درهم فدفع ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف الدرهم وأشار  
الى الالف المدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبد ان بعثت هذا العبد بهذه الالف  
فهي في المساكين صدقة وأشار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع أن  
يتصدق بهادون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

(١) قوله لا يلزمه التصديق بشيء كذا بالاصل ولا فرق بين هذا الصرع والذي قبله فانظر لم اختلف الحكم

اه محمده

ولو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات لا يحث في قولهم ولو حلف أن لا يشرب من ماء الفرات فشرب من ماء الفرات بآنية أو بالاغتراف  
أو كرا أو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات كان حائثا وان شرب من نهر لا يأخذ الماء من الفرات وانما يأخذ من واد آخر كالجلجلة  
ونحوها لا يكون حائثا \* ولو حلف أن لا يشرب ماء فرات أو من ماء فرات فشرب ماء عذبا من دجلة أو نحوها كان حائثا \* رجل حلف أن  
لا يشرب عصيرا فصر حبة عنب أو عنقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل العصور في حلقى

كان حاثاً في الوجهين قال رضى الله تعالى عنه هذا في عرفهم أما في عرفنا ينبغي أن لا يكون حاثاً لأن ماء الغيب لا يسمى عصراً في أول ما يعصره رجل حلف أن لا يشرب الشراب ولم ينوش شيئاً كان اليمين على الخمر قال رضى الله تعالى عنه في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر\* رجل قال لا مرأته وفي يدها قدح من ماء ان شرب هذا الماء أو وضعته أو صببته أو أعطته اننا فانت طالق قالوا ترسل فيه نو بآ وقطنا حتى تنشف الماء قال رضى الله تعالى عنه وهذا اذا قال في عينه أو شامنه فان لم يقل أو شامنه فشرى البعض وصب

الباب الثالث في المين على الدخول والسكنى وغيرهما

﴿فصل في اللبس والكسوة  
والحياطة﴾

الاصل أن الانطاق المستعمله في الايمان مبنيه على العرف عندنا كذا في الكافي \* ولوحلف لا يدخل ميتا  
فدخل مسجدا أو بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو دخل الكعبة أو حماما أو دهليزا أو ظله باب دار لا يحث وقيل  
الجواب المذكور في مسألة الدهليز في دهليز يكون خارج باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البتة  
يحث والصحيح ما أطلق في الكتاب لان الدهليز لا يات فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع  
\* وان دخل صفة يحث وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط أربعة وهكذا كانت صفاتهم وقيل  
الجواب يجري على اطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولوحلف لا يدخل هذا المسجد فانهم فبنى دارا  
ثم انهم فبنى مسجدا فدخل لم يحث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما انهدم أو بعد  
ما بنى مسجدا آخر حث كذا في شرح الجامع الكبير للعصري \* ولوحلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد  
الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حث وقيل لا يحث ولو كان قال دار احث بالاجماع ولو  
حلف لا يدخل مسجدا فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حث ولو قال مسجد بني فلان أو أشار الى مسجد فزيد  
بعدا الحلف لا يحث كذا في العتبية \* رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يحث  
المسجد فدخل الزيادة لا يحث ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والمسجد كله يحث وكذا لو  
حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحث وان قال لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حث  
كذا في فتاوى قاضيخان والظاهرية \* حلف لا يدخل مسجدا فقام على سطحه المختار أن لا يحث بالقيام  
عليه اذا كان الحالف عجميا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولوحلف لا يدخل هذه الدار  
فدخلها بعدما انهدمت وصارت حجرا حث ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخرت ثم بنيت أخرى فدخلها  
يحث وان جعلت مسجدا أو حماما أو بيستانا أو بنى بيتا فدخله لم يحث وكذا اذا دخلها بعدما انهدم الحمام  
وأشابهه كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل دار فدخل بعدما انهدم لا يحث وان جعلت مسجدا أو حماما  
أو بيستانا فدخله لم يحث وكذلك لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا أو أحدا أو شرع بابا الى الطريق أو الى دار  
أخرى أو جعلت دارا أخرى بعدما جعلها بيستانا أو صارت حجرا أو نهرا لا يحث كذا في محيط السرخسي  
\* ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحث ولو بنى بيتا آخر فدخله لا يحث أيضا في  
العين وفي غير العين يحث ولو انهدم السقف وحيطانه فأقعه فدخله يحث في العين ولا يحث في المنكر  
كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها ركبا أو ماشيا أو محمولا بأمره حث كذا في  
الظاهرية \* وان كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فأنه لا يحث في  
عينه هكذا في المحيط \* وان احتمله غيره فادخله بغير أمره لم يحث سواء كان راضيا بذلك بقلبه أو ساخطا  
وسواء كان قادرا على الامتناع أو لم يكن قادرا عليه عند عامة مشايخنا رحمه الله تعالى وهو الصحيح وسواء  
أدخلها من بابها أو من غير كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حث  
في عينه وكذا لو قام على سطح الدار وقيل هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصواب ودعى السطح والحائط لا يسمى  
دخولا فلا يحث فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* لو حلف أن لا يدخل

التسكة من الحرير في قولها جميعا لانه مستعمل الحرير وان لم يكن لابساً ولو كانت العروة أو الزر من غزلها لا يكون حائشاً في عين اللبس ولا يكره  
 \* وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشاً \* وكذا الزبق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روى عن  
 محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً واذا كان حائشاً في الرقعة كان حائشاً في اللبنة والزبق أيضاً لانه لا يسمى لابساً \* وكذا الرقعة التي تكون على  
 الحبيب ولو أخذ الحالف خرقة من غزلها قد شرب من ووضع على عورته لا يكون حائشاً لانه لا يسمى ٦٩ لابساً ولو لبس من غزلها فلسوة

أو شبكة يقال لها كلوته كان حائشاً \* وكذا الجورب ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانه فلبس من غزلها عمامة لا يكون حائشاً لانها ليست بثوب حتى لا تجوز في الكفارة وان لم يقل ثوباً فتم بغزلها كان حائشاً وقال بعض الناس اذا رفع قبضه بخرقة من غزلها لا يكون حائشاً سواء قال لا يلبس من غزلها أو قال لا ألبس ثوباً من غزلها ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها لم يبلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كمور جللاه بعد تحت اللعاف كان حائشاً لانه لا يلبس ولو حلف لا يلبس السراويل أو الخفين فأدخل إحدى رجله في السراويل أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائشاً ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأتى عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال البخاري رحمه الله تعالى لا يكون حائشاً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن عيسى بن أبان ومحمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً قال الفقيه القياس ما قاله البخاري وبه نأخذ وان أتى عليه وهو نائم فلما

هذه الدار فنزل من سطحها أو صعد شجرة أو غصانها في الدار فقام على غصن أو سقط لسقط في الدار حنت وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتم كائنه وبين جاره لا يكون حائشاً وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية فارتقي شجرة أو غصانها في الدار أو قام على حائط منها أو صعد السطح لا يحنت في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخلاً في العجم كذا في فتاوى قاضيخان \* والمعاذ لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار أخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط \* وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب بقي خارجاً لم يحنت كذا في الكافي \* ولو قام على كنيف أو على شارع أو ظلة أو سارية كان مفجع الكنيف أو الظلة في الدار كان حائشاً وان قام على أسكفة بابها حنت الطاق ان كانت الأسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الأسكفة خارجة لا يكون حائشاً وان كانت داخله كان حائشاً ولو أدخل إحدى رجله لا يكون حائشاً في هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار منبسطاً فادخل إحدى رجله كان حائشاً ان كثر يصير داخلًا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه لا يكون حائشاً كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا اذا كان يدخل قائماً ما اذا كان مستلقياً على ظهره أو بطنه أو جنبه قد خرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار يصير داخلًا وان كان ساقيهما خارج الدار كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنت وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط \* ولو أدخل رأسه وإحدى قدميه حنت ولو جاء الى بابها وهو يستدف في المشي أي يعدد الخطوات وانما وقع في الدار اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يحنت وان دفعته الريح وأوقعته في الدار اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يحنت ان كان لا يستطيع الامتناع وان أدخله انسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلفوا فيه والفتوى على أنه يحنت كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجتاز قال ابن سماعة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحنت وان دخل يعود مريضاً ومن شأنه الجلوس عنده حنت فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدله بعد ما دخل جلس لا يحنت وذكر في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عابراً سبيلاً فدخلها ليقعد فيها أو ليعود مريضاً فيها أو ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنت ولكن ان دخلها مجتازاً ثم بدله فقعدها لم يحنت لان عابر السبيل هو المجتاز فاذا دخلها بغير اجتناب حنت قال الأبنوي لا يدخلها يريد النزول فيها ان نوى ذلك فانه يسعه كذا في البدائع \* اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنت وان ثقب باباً آخر فدخله حنت ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحنت في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر سريراً تحت تلك الدار فدخله أو دخل القنطرة لا يحنت ولو كانت القنطرة موضوعة مكمشوفة في الدار ان كان الانكشاف كثيراً بحيث يستسقي أهل الدار منها فاذا بلغ ذلك الموضع يحنت وان كان يسيراً لا ينتفع به أهل الدار انما هو لوضوء القنطرة لا يحنت كذا في الخلاصة \* ولو قال الرجل عبده حان دخل هذه الدار الا أن ينسى فكذا فدخلها ناسياً ثم دخلها ناسياً لم يحنت ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسياً فكذا ثم دخلها اذا كرا يحنت كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فكث فيها أياماً لم يحنت حتى يخرج ثم يدخل استعساناً كذا في الكافي \* قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال عبدي حان دخلت هذه

انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائشاً وان تركه حتى استقر عليه كان حائشاً \* ولو أتى عليه وهو متنبه حنت على ذلك أو لم يعلم كذا قاله أبو نصر رحمه الله تعالى \* ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس كساً من غزلها كان حائشاً لانه ثوب \* ولو قال اكرش ثوبين من اندر آيد فأتى طالق فوضع يده على غزلها أو خاط به قميصاً لا يكون حائشاً حتى عن أي مطيع رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا في آخر عمره فاشار برأسه أنه لا يقع الطلاق قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا دليل على ان المقتي اذا سئل عن مسئلة تخلف رأسه بالجابب بلا أو يعم بؤخذ بذلك بخلاف



الوصية فانه لا يترخص فيها بالاشارة وكذلك في الشهادة لان ذلك امر متعلق باللفظ \* رجل حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانه فلبس ثوباً من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حاثاً لان العلم تبع محض لا يعتبر \* وكذا لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً علمه من غزل فلانة لا يكون حاثاً وان كان في الثوب شيء يسير غير العلم من غزلها كان حاثاً \* وكذا لو لبس ثوباً علمه من الحرير لا يكره ذكر في النوادر ولم يقدّر العلم شيء وعلم فقال لان العلم تبع ٧٠ محض \* وكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير لا بأس

الدار يدخله الآن يأمرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فإنه لا يحنث أن دخل هذه الدخلة ولا بعدها وقد سقطت العين ولو قال ان دخلت هذه الدار دخله الآن يأمرني بها فلان فأمره فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير اذنه فإنه يحنث ولا بد ههنا من الامر في كل مرة كذا في البدائع في شرح الكبرى روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا تحروا الله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنث وان دخل غيره حنث وان دخلها الخالف حنث أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنث في العين ما يكون على الخالف وما يكون على غيره \* ولو حلف لا يطأ هذه الدار قدمه فدخلها ركبا يحنث ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها ركبا يحنث ولو حلف لا يضع قدمه ماشيا فهو على ما نوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشيا وعليه هذا \* ولا حلف لا يطأ هذه الدار قدمه اذا قال ان وضعت قدمي في دار فلان فكذا فوضع احدى رجله في دار فلان لا يحنث على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنث في عينه \* رجل حلف ان لا يدخل بلع فهو على المصدر والقرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلع فاليمين على المدينة وربضها لان الربض يعد من المدينة وان أراد الخالف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحنث ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدا سم لها هو داخل الربض ولو حلف ان لا يدخل بغدا دفن أي الجانبين دخل حنث ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يحنث مالم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجارات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رحمه الله تعالى أما سمع قندوأ وزوجند فاسم للمدينة خاصة والسغد وفرغانة وفارس اسم للامصار والقرى \* رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فر على الجسر لا يحنث مالم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيأ من قراها يحنث \* ان حلف لا يدخل بغداد فركب في سفينة قال محمد رحمه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حنث وقد قيل بأن الكورة اسم للعمران أيضا وهو الاظهر واختلف المشايخ يخرجهم الله تعالى في بخاري والفتوى على أنها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الارمينية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنث وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا الى عدم الحنث أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا الى الحنث أقرب وفي اللؤلؤ الحية وعليه الفتوى وفي الظهيرة والصحيح أنه لا يحنث اذا لم يخرج الى السكة كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشها فدخل دارا يسكنها باجارة أو باعارة ذكر الناطني أنه يحنث في عينه وان دخل دارا لماله تفلان وفلان لا يسكنها حنث أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل

بالعلم من الحرير ولم يقدر  
 العلم بشئ أو علل فتقال لان  
 العلم تبع \* ولو لبس ثوبا بلبنته  
 من الحرير كره في ظاهر  
 الرواية وقرئ في ظاهر الرواية  
 بين اللبنة وبين العلم في حكم  
 الكراهة ووجهه هو أن ما  
 هو المقصود من لبس الثوب  
 وهو دفع الحر والبرد يتعلق  
 بلبنته باللبنة فلا تكون اللبنة  
 تبعاً بخلاف العلم \* ولو  
 حلف أن لا يلبس ثوبا من  
 غزل فلا تفسخ فحسب ثوب من  
 غزلهما وغزل غيرها إلا أن  
 غزل غيرها في آخر الثوب  
 أو في أوله فقطع من الثوب  
 ما هو من غزلهما ولبسه فإن  
 كان يبلغ أزارا أو رداء كان  
 حائشا وإن لم يبلغ ذلك لا يكون  
 حائشا \* ولو لبس ذلك الثوب  
 قبل أن يقطع منه ما هو من  
 غزلهما لا يكون حائشا  
 \* ولو حلفت امرأة أن لا  
 تلبس من غزل نفسها ثوبا  
 فلبست خمارا أو مقنعة لا  
 تحسب في عينها \* وكذا  
 العمالة لأن ذلك ليس بثوب  
 ولهذا لا تجوز في الكفارة  
 إلا أن تكون عمالة لو  
 تلفت بها كانت أزارا أو  
 رداء أو يقطع من مثلها  
 قميص أو سراويل فحسب  
 تكون حائشة لأن ذلك يجوز

في الكفارة: حلف الرجل أن لا يدخل غن غزلها في سود زياته فباع الخائف ثوباً من امرأته واشترى بثمن الثوب كسوة بيتها  
لولد الصغير قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى بثمن الثوب لولده ما له غير ثوب يقضى بمثل ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائناً سواء  
اشترى ثوباً لولده بائناً أو بغير ائنه لانه قضى بثمن الثوب حقاً على نفسه وصار كائنه اشترى الثوب لنفسه فصحت وان اشترى لولده أفضل  
عما يستحق عليه فان اشترى ما فيها لا يكون حائناً لانه لما اشترى بائناً صار مشترياً بالها فان اشترى بغير ائنه كان حائناً لانه صار مشترياً لنفسه

• ولو قال لامرأته اكر ريسمان تو مرا بكار آيد باسو و دوزيان من در آيد فكذا فباعته غزلهما فاشترت به ثمنه نقاعا و سقنت زوجها لا يكون حائشا في يمينه لانه لم يدخل حين الغزل ولا ثمنه في سودوزيانه لان الدخول في سودوزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد • ولو قال اكر ارزشته تو يا كار كرده تو بسودوزيان من در آيد فكذا فغزلت وألبست نفسها وصبيها ثم لا يبحث الزوج لانه لم يدخل في ملكه شي • وكذا لو قصت دينا على زوجها بغير اذنه أو عملت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك • رجل حلف ٧١ أن لا يأكل عن غزلهما ووهبت الثمن

لأنها ثم وهب الابن للعالم فاشترى الحالف به شيئا وأكل لا يبحث في يمينه وان اشترت هي قبل أن تم فأكل الحالف حدث لان في هذا الوجه أكل عوض ملكها فكان آكلا ثمن غزلهما أما إذا وهبت لابنها ثم وهب الابن للعالم فقد اختلف الملك واختلف الملك كاختلاف العين فلا يبحث • امرأه حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فالتخذ منها علم للغزاة ثم نقض ورده عليها فتقنعت حدثت في يمينها لانها عادت مقنعة لا بصنعة حادثة فحدثت • كالأول حلف الرجل أن لا يجلس على هذا البساط فخطب جانيه وجعل خرجه ثم نقض وعاد بساطا فجلس عليه كان حائشا • رجل قال لامرأته انمت على ثوبك فأنت طالق فأنكرت على وسادتها وجلس عليها لا يكسرون حائشوان اضطلع على فراشها ووضع جنبه أو أكثر بینه على ثوب من ثيابها كان حائشا • ولو قال لها اكر من ترايوشا ثم از كار كرده خویش فأنت طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها

بيتا و فلان فيمسا كن باعارة أو باجارة كان حائشا كذا في فتاوى قاضخان • اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل داره قد أجره فلان عن له حائش ولا يمكنه فانه لا يبحث بدخول هذه الحائش وان كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حائش لا نافع له أن أراد اضافة الملك لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنة لا يبحث كذا في البدائع • ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل بيت فلان لا يبحث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في عرف ديارنا فالدار والبيت واحد فاذا دخل بيت الدار لا يبحث وعليه الفتوى • رجل جالس في بيت من المنازل حلف أن لا يدخل هذا البيت فالبين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا • هذا اذا كانت البين بالعربية أما اذا كانت بالفارسية فالبين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال غيب ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خاتمة اسم السكلى وقلبت اسم خاص كقوله ١ تاجخانه ٢ وكاشانه ٣ وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت فالعبرة بالإشارة • رجل حلف لا يدخل دار ابنته فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يبحث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف لا يبحث لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضخان • حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يبحث اذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسى • لو حلف لا يدخل دار فلان هذه قباع فلان الدار فدخل الحالف لا يبحث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة • امرأه حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج ان كانت فوت أن لا يدخل دار تسكنها المرأة لا يبطل البين بالبيع وان لم يكن له نية فالبين على دار مملوكة لها فان باعته لا يبقى البين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى • ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حائشا وان تحول فلان عن الدار لا يبحث في قوله ما وكذا لو خلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها فدخل الحالف لا يبحث في قوله ما وكذا لو حلف ان لا يدخل دار امرأته فباعته هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت البين لمعنى من المرأة لا يبحث وان كانت الكراهة لاجل الدار حدث رجل حلف لا يدخل دار فلان • الاجبزي شكفت بود فنزلت بهم بليمة من قتل أو هدم أو حرف أو موت فدخل الحالف لا يبحث كذا في فتاوى قاضخان • اذا حلف لا يدخل دار فلان فاستعار المحلوف عليه دارا لاتخاذ الوليمة فيها فدخلها الحالف لا يبحث الا أن ينتقل المعبر من تلك الدار ويسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يبحث في يمينه كذا في المحيط • قال ابن رستم قال محمد رحمه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن حريث وغيرها من الدور المشهورة بآبائها فدخل الرجل وقد كان باعها عمرو بن حريث أو غيره عن نسبته قبل لبين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حدث وان كانت البين على دار من هذه الدور التي ليست له نية تعرف (١) هو البيت الذي يوقد فيه النار للدفن (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت السطوى (٤) الآن يقع امرأته

كراسا ليدسجها بأجر فأخذ الجار ونسج فليست لا يبحث لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط لحث الالباس ولم يوجد كذا لو كان الثوب للرجل فليست بغير أمره لا يكون حائشا لعدم الالباس • رجل سأل محمد رحمه الله تعالى فقال اني حلفت بالطلاق أن لا ألبس من غزل امرأتي وكنت نائما على مسلاة فخاف المرأة وألقت على قميصها ووهبت غزلهما وبسطت القميص على قال محمد رحمه الله تعالى أخاف أن تكون حائشا قالوا والعجيب أنه لا يكون حائشا لانه لم يلبس • رجل قال اكر رزشته فلانة

مرا بكار آيد فامر أنه كذا قباع كراسها واشترى به نوباً آخر فلبسها قالوا لا يكون حائناً لان المراد من هذا البس الثوب الا اذا نوى أن لا يصرف الى حاجته وان اتخذ منه شبكة واصطاد بها الصحيح أنه يكون حائناً لانه استعماله فيما يليق به \* رجل حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهارة من غزها وابطاقتة من غزل غيرها كان حائناً \* وكذا لو لبس جورباً من غزها \* ولو لبس ثوباً سداه من غزها أو لحمة من غزها والباقي من غزل غيرها لو كانت اليمين على ٧٣ أن لا يلبس من غزها كان حائناً وان كانت عينية على أن لا يلبس ثوباً من غزها لا يكون

حائشا\* رجل حلف أن لا  
يكسوه عبده أو لا يجعل  
لغلامه ثوبا فأغاروه وباعش  
سجين أو أعاره للسفر لا يكون  
حائشا لان الثوب لم يصير  
ملكاً للغلام ألا ترى أنه  
لو كاتبه كانت الثياب للمولى  
ولو كان للغلام لا يعود الى  
المولى للكتابة\* رجل حلف  
له زن خویش راجاه مخرد  
فاشترى لها خازرا لا يكون  
حائشا لان الخمار لا يسمى  
جامه\* ولو قال اكرتايكي  
يشير بحيزى خرم فأنت  
طالق كذا فاشترى لها  
بالدرهم لا تطلق\* امرأة تريد  
أن تقطع لزوجها قباء فقال  
الزوج بالفارسية اكر اين  
قباءه تو مرا مى برى اكون  
من يوشم فأنت طالق  
فقطعت بعد ذلك بسنة  
فابس طلقت لانه ليس للفور  
\* رجل قال لامرأته ان  
بعت غزلك فأنت طالق  
فباع غزلا لanas وفيه  
غزاها كان حائشا وان لم  
يذلك\* رجل حلف أن لا  
يلبس ثوب فلان فوضع  
قباءه على كتفه كان حائشا  
لان الرداء هكذا يلبس وان  
قال لا ألبس قباء فلان فوضع  
قباءه على كتفه ولم يدخل

(۱) لاجل غسل رأسه

يديه في كنه كرفي المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابس الخيط فعلى هذا لا يكون حائنا وان قال لا لبس هذا القباء للبد  
فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه في كنهه كان حائنا في عينه لان في المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء اما في المعين لا يعتبر اللبس المعتاد لان  
الاصاف في المعين اغوف فعلى هذا اذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأتى ربه أو أرتدى كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس قميصا فأتى ربه بقميص  
أو أرتدى أو نتم لا يكون حائنا \* ولو قال هذا القميص فأتى ربه أو أرتدى أو نتم كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه

للعمل لا يكون حائثا لانه ليس بلباس بل هو حامل \* ولو حلف أن لا يلبس هذه العمامة فطرحتها على عاتقه حث ولو قال عمامة لا يحث  
 \* رجل حلف أن لا يلبس حزام فلبس ثوبا خالصا من خز أو كان سدا من القطن أو الأبريسم ولحمته من الخبز كان حائثا وكذا لو حلف أن  
 لا يلبس كنانا فلبس ثوبا خالصا من كتان أو من قطن وكان كان حائثا سواء كان الكتان سدا أو لحمته \* ولو حلف أن لا يلبس حريرا أو أبريسما  
 فلبس ثوبا سدا حريرا أو أبريسما لا يكون حائثا وإن كان لحمته حريرا كان حائثا ٧٣ لان السدى إذا كان من الأبريسم أو

الحرير والعمامة من الخبز أو القطن يصير السدى مستهكما بالعمامة لا يرى فلا يعتبر بخلاف القطن والكتان فإن السدى في القطن والكتان لا يصير مستهكما بالعمامة لان كل واحد منهما رقيق فيصير مستورا بالعمامة لا يرى ولو حلف أن لا يلبس ثوب كان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحث كانت العمامة من الكتان أو القطن \* ولو حلف لا يلبس ثوبا أبريسم فلبس ثوبا من أبريسم وقطن ان كانت العمامة من الأبريسم حث والافلا \* ولو حلف أن لا يلبس ثوب خز من غزها فلبس ثوبا سدا أبريسم ولحمته خز من غزها كان حائثا \* ولو حلف أن لا يلبس طيلسان صوف فلبس طيلسانا لحمته صوف وسدا أبريسم أو قطن لا يحث ولا يرشبه الطيلسان غيره \* حلف لا يلبس قطنيا ولم يذكر ثوبا فلبس ثوبا من قطن وكتان حث \* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا فلبس مسحا أو طنفسة أو وسادة لا يحث ويحث في عين الشراء \* ولو حلف أن

للبدن في القول الثاني إذا استبدل البدن والعيدان على حالها فدخله يحث ولو كان على العكس لا يحث وعلى القول الثالث إذا استبدل البدن والعيدان على حالها لا يحث ولو كان على العكس يحث والاول أصح كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحث \* رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معا لا يحثان كذا في فتاوى قاضيان \* إذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى أطلق يراد به في العرف الدخول على فلان لأجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه يعني مكانا يجلس فيه لدخول الزائرين عليه وإلى هذا أشار القندوري في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد أو طلة أو دهلج لم يحث وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو خيمة إلا أن يكون من أهل البادية والمعتبر في ذلك العادة فأما في عرفنا إذا دخل عليه في المسجد يحث في عينه ولو دخل عليه ولم يقصد بالدخول أو لم يعلم أنه فيه لم يحث وفي القندوري إذا دخل على قوم وهو فيهم ولم يقصد به لم يحث فيما بينه وبين الله تعالى إلا أنه لا يصدق في القضاء وفيه أيضا الدخول عليه أن يقصد به بالدخول سواء كان بيته أو بيت غيره ولو حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحث وإن كان في صحن الدار حث لانه لا يكون داخلها عليه إلا إذا شاهدته وكذلك إذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحث إلا إذا دخل بيته كذا في المحيط \* رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحث كذا في السراجية \* رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لأضربك فدخلها - عام ضربها لم يحث المرأة ولو قال فعلى عين إن ضربت بك فدخلها أو واحدة من هاتين ثم ضرب يلزمه بكل دخلة كفارة \* رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار فوالله لأضربك فدخلها فهو مول فان جامعها بعد الدخول حث وبطلت البين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون مولى حتى لو جامعها ثانيا لا يلزمه كفارة أخرى \* ولو مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية لاثبت فان لم يجامعها حتى دخلها ثانيا فهو مول فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الأولى بابت وإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بابت بواحدة أخرى ولو قال فعلى عين إن قربت بك فدخلها دخلت في مول إلا أن قال فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وإن تركها حتى مضت أربعة أشهر من الدخلة الأولى بابت فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بابت بأخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا إن قربت بك فدخلها دخلت في مول بكل دخلة في حق البر فان قربها في المدة طلقت ثلاثا وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بابت بتطليقة وإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية بابت بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار فقله على عتق هذا العبدان قربت بك أو قال فهذا العبد حر إن قربت بك فدخلها دخلت في مول بكل دخلة وإن قربها حث في عين واحدة وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إن قربت بك ثم قال لها بعد ذلك يوم أنت طالق ثلاثا إن قربت بك فلهما إيلان في حق البر وإن قربها حث في عين واحدة فيقع الثلاث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت بركة فعلى حجة أو فعلى عين أو على ندوة فدخلها دخلت في مول بكل دخلة فعليه عيinan أو حثان وكذا لو أنقربان عن الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فبنتك فعلى حجة فدخل ثم قرب ثم دخل ثم قرب لزمه حثان ولو دخل الدار مرة أو قرب بها مرة لم يلزمه إلا إيلام واحد ولو قال

(١٠ - الفتاوى ثانيا) لا يلبس حليا فلبس صيفا على أو منطقة مقضضة لا يكون حائثا وهو على حلي النساء \* رجل قال لامرأته والله لألبس من غزها ثوبا فلبس من غزها سراويل حث ولو كان عليه ثياب فلبس السراويل فوق الثياب لا يحث في عينه \* ولو حلف لا يلبس قميصين فلبسهما متفرقين لا يحث حتى يلبسهما معا وكذا لو حلف أن لا ينام على فراشين لا يحث حتى ينام عليهما معا ولو عينهما بالاشارة فلبسهما مجتمعين لا يحث ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه قلنسوة فوضعه على رأسه لا يكون حائثا \* رجل

حلف أن لا يلبس السواد فهو على الثياب \* ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فإنه يحث في القلنسوة وغيرها \* رجل قال غيره والله لا أكلك مادام عليك هذا الثوب أو ما كان عليك هذا الثوب فخرج الثوب ثم لبسه فكله لا يحث \* ولو قال والله لا أكلك وعليك هذا الثوب أو قال والله لا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها ونزع الثوب ثم لبسه وكله كان حائشا \* رجل قال لا مراءى بينه ان لبسته هذين الدرعين فعبدى ٧٤ حرقبت كل واحدة منهما درعا لا يحث حتى تلبس كل واحدة منهما الدرعين

وكذا لو قال ان كانتا هذين الرجلين أو دخلتما هذين الدارين \* ولو قال ان كانتا هذين الرغيفين فأكلت واحدة منهما رغيفا أو أكلت واحدة منهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الاخرى الباقي كان حائشا \* رجل أوجب على نفسه أن يلبس الصوف حتى يموت يريد به العبادة والخير فله أن يلبس غيره ليس هذا من القربة بل يكره الشهرة في اللباس الآن ينوي بذلك اليمين فيكون عينا \* رجل حلف ليقطع اليوم من هذا الثوب قميصا فقطع منه قميصا واحدا وخطاه ثم فتقه وخطاه مرة أخرى قال محمد رحمه الله تعالى حث في يمينه \* ولو كان حلف ليخيطن منه قميصين والمثلية بها قال محمد رحمه الله تعالى بر في يمينه ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع قميصا وخطاه ثم فتقه ثم قطعه قبله الآخر على غير ذلك القطع بر في يمينه ورجل حلف ليقطعن من هذا الثوب قميصا وسراويل فقطع منه قميصا ثم قطعه سراويل بر في يمينه لان

كلما دخلت هذه الدار لم أقر بك والله فهذا وقوله لا أقر بك سواء لا يحث الامرة واحدة ولو قال والله لا أقر بك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقر بك سواء \* ولو قال ان قربتك فأنت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمول وكلما دخلت الدار بعد ما قرب بها طلقت بطلقة هكذا في شرح الجامع الكبير \* ولو جعل كلمة أو بين تقيمين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار ولا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدى الدارين حث وان لم يدخلهما حتى مات لم يحث ولو جعل كلمة أو بين اثباتين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار ولا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدى الدارين حث وان لم يدخلها حتى مات لم يحث وان لم يدخلها حتى مات حث ولو أدخل أو بين نفي واثبات بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أبدا ولا أدخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية بر في يمين الاثبات وسقط عين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حث في يمين الاثبات وسقط عين النفي وان دخل الدار الاولى حث في يمين النفي وسقط عين الاثبات ونحل اليمين في هذه المسائل يحثه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحث فأتى لم يتكرر عليه الحث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا أدخل هذه اليوم أولا أدخل هذه أبدا الا أنه يبر في يمين الاثبات بدخول الاولى اليوم ويحث في يمين النفي بدخول الثانية هكذا في شرح النخبة الجامع الكبير في باب اليمين فيما التخيير \* ولو قال والله لا أدخل هذه الدار وأدخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل أن يدخل الاخرى حث وان دخل الاخرى أولا سقط اليمين فان عني التخيير ذكر في الاصل أنه على ما فوي فكانت اليمين منعقدة في احدهما ما في الاولى فبالنفي وما في الثانية فبالاثبات هذا قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو عبد الله الزعفراني وهو الاصح \* ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل احدى الدارين الاخرين ولا يثمة فان دخل احدى الدارين الاخرين أو لا بر في يمينه وسقط اليمين وان دخل الاولى قبل أن يدخل احدى الاخرين حث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع \* ولو قال لا تترك دخول هذه اليوم أولا أدخل هذه غدا فترك دخول الاولى اليوم بر وطبقت الاخرى ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فالاستثناء باطل هكذا في العناية \* حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فخرج فلان بأهله ثم عاد فدخل الحالف لم يحث وكذلك لو قال مادام علي هذا الثوب أو ما كان علي هذا الثوب أولا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها ونزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حث كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يسكن هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالتسكني فيها أن يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يثبت به ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحاث في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهل ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحث في يمينه وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا أن يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط البرقة للاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتدا ومكنسة كان حائشا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع بر في يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به الكنفدية صار بارا كذا في فتاوى قاضيان \* قالوا هذا أحسن وبالناس أرفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* اتفقوا

على شرط البر أن يقطع الثوب قميصا وسراويل وقد وجد لان اسم الثوب لا يزول بجعله قميصا \* ولو حلف ليقطعن من هذا القميص قميصا وسراويل على الترتيب كان حائشا لان اسم القميص يزول بجعله قباء \* رجل حلف أن لا يلبس هذا الثوب فقطع سراويله وليس عليه ما على التعاقب لا يحث لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يحث كما لو اتخذ جواربا أو قلنسوة وليس فانه لا يكون حائشا ولو اتخذ منه قميصا وليس حث وكذا لو اتخذ منه قميصا وفضل من معقد اربسة كان حائشا لان هذا القدر يسير فلا يعتبر

كل وحلف أن لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حبتين كان حائثا  
 هذه الجبة ففتقت ثم خيطت وجعل فيها حشو آخر فليسما كان حائثا لانها عين الاولى \* ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم  
 استأنف خياطته وابسده ذكر القادر رحمه الله تعالى أنه يبحث في عينه وهكذا اذ كرفى النوادر وكذا القباء والجبة لان اسم القميص  
 والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق \* وكذا لو حلف أن ٧٥ لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت  
 خشبا ثم أعيدت سفينة  
 فركبها ذكر في النوادر أنه  
 يكون حائثا وذكر في الجامع  
 أنه لا يبحث لانه لا يفسد  
 فيصا ولا قباء ولا سفينة الا  
 بصنعة حادثة \* ولو حلف  
 أن لا يلبس هذه الجبة قوهي  
 محشوة فترع حشوها وجعل  
 لها حشوا آخر وليس كان  
 حائثا وكذا لو كانت الجبة  
 مبطنة فترع بطانتها وجعل  
 لها بطانة أخرى وليس كان  
 حائثا لان اسم الجبة لا يزول  
 عنها بنزع الحشو والبطانة  
 بخلاف ما اذا نقضت  
 خياطتها \* رجل حلف أن  
 لا ينام على هذا الفراش  
 فأخرج منه الحشو ونام  
 عليه قالوا لا يكون حائثا لان  
 الفراش الذي ينام عليه  
 لا يكون بدون الحشو ولو  
 أخرج ما فيه من الصوف  
 أو القطن ونام على ذلك  
 الصوف أو المحلج لا يبحث  
 في عينه لان مجرد الحشو  
 لا يسمى فراشا وانما يقال له  
 بالفارسية جبعث \* رجل  
 حلف على فسطاط مضروب  
 أن لا يدخل في هذا  
 الفسطاط فقلع من ذلك  
 الموضع وضرب في موضع  
 آخر ودخله كان حائثا \* رجل

على أن نقل الادل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا  
 فيه الصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان أجر داره المملوكة أو كان ساكنا  
 في الدار باجارة أو عارة فردها على مالها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يسكن هذه  
 الدار فأراد نقل الادل والمتاع فأبى المرأة أن تخرج كان عليه أن يبحث في آخرها فإذا صارت غالبية وعجز  
 عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يبحث في عينه كذا في فتاوى قاضيان \* حلف لا يسكن  
 هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيد ومنع عن الخروج منهم من قال  
 يبحث في الوجه الاول وفي الثاني لا واختار أنه لا يبحث فيه ما كذا في الغيائية \* وإذا قدر على الخروج  
 بطرح بعض الحائط لا يبحث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا قال (١) أكرمن ابن شب  
 باین شهر یا شم فكذا فأصابه حتى وصار يحال لا يمكنه الخروج حتى يصح بحث لانه يمكنه أن يستأجر من  
 ينقله عن البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيد به يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا  
 في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا مرأته ان سكنت هذه الدار فأنت كذا وكان باب الدار مغلقا  
 ولدار حائط فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها (٢) أن تنه والدار قال الفقيه رحمه الله تعالى وبه  
 نأخذ كذا في الغيائية \* ان كان في طلب مسكن آخر فترك أمتعته فيها لا يبحث في الصحيح لان طلب المنزل  
 من عمل النقل وصار مذهب الطلب مستثنى بحكم العرف اذ لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين  
 \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لنقل إليها الادل والمتاع فلم  
 يجد دارا أخرى أيا ما يمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائثا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة  
 لنقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت اليمين في خوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى يصبح أو كانت الامتعة  
 كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكرى الدواب فلم يستكر لا يبحث في جميع ذلك هذا  
 اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائثا قالوا هذا اذا كانت اليمين  
 بالعربية فان حلف بالفارسية وقال (٣) من يدين خانه اندر بنایشم فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يبحث  
 في عينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائثا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال لا مرأته ان سكنت  
 هذه الدار فأنت طالتي وكانت اليمين بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه  
 لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضا من جهة اللصوص أو ما أشبه ذلك كان معذورا كذا في  
 الأخيرة \* اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فاشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع عن شقه ويخرج  
 بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت ينسبر عليه الخويل كذا في السراجية في كتاب الحيل \* وإذا كان  
 رجل ساكنا مع رجل في دار فحلف أحدهما لا يسكن صاحبه فان أخفى النقلة وهي ممكنة في الحال والا  
 حنت فان وهب الحالف متاعه للصالح عليه أو أودعه إياه أو أعاره إياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا  
 أيا ما ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان تدو بهب المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه  
 أو أعاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس بما كن له كذا في السراج الوهاج \* حلف أن لا يسكن  
 (١) ان ائت اللله في هذه البلدة فكذا (٢) قوله ان تنور الدار التنوير بالشاء المثلثة الوئب وفي نسخ  
 بالسين وكل صحيح كافي القاموس اه بحرأوى (٣) لاقيم في هذه الدار

حلف أن لا يأخذ شعر فلان فلق فلان رأسه ثم نبت فأخذ شعره كان حائثا \* وكذا لو حلف أن لا يكسر سنة فسقط سنة ثم نبت فكسر  
 الثاني حنت في عينه لان المقصد منع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد بالسن القائم والشعر القائم وقت اليمين \* رجل  
 حلف أن لا يطعن فلانا بنصل هذا السكين أو بزج هذا الرمح ثم نزع ذلك النصل أو ذلك الزج وجعل له نصلا آخر وزجا آخر فطعنه بالثاني  
 لا يبحث في عينه لانه لم يطعن بذلك النصل والزج \* رجل حلف أن لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكسبه لا يبحث في عينه لانه لا يبقى



فلما بعد الكسروانما صار قلابا صنعت حادثة فكان الثاني غيرا الاول \* رجل حلف أن لا يلبس هذا النعل قطعت شرا كه وشركه بشره آخر  
وليس حنث في عينه لانه يبيع نعل لابدون الشره \* حلف أن لا يطعن على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فقول الماء من ذلك النهر الى نهر  
آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطعن به ان كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنث في عينه لان العبرة  
للقالب \* حلف أن لا يأكل من هذا ٧٦ الدقيق فالتخذ منه خبيصا أو قطائف فأكل منه يكون حائلا لان عين الدقيق

هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكنى القرية فيفهي بمنزلة المصر  
وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولوحلف وقال (١) أن أدري دهباشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد  
وسكن كان حائلا وكذلك كل فعل يعتد لا يبطل اليمين فيه بالركن كذا في خزائن المفتين \* قالوا هذا اذا عاد للسكنى  
والقرار وأما اذا عاد للزيارة أو ليسكن أياما لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنث في عينه واذا عاد للسكنى  
والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط \* ولو قال (٢) أن أكر من امسال اندرين  
ديه باشم فامر أنه كذا فسكنها الا يوما من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر افسكن ساعة  
لا يحنث ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزائن المفتين \* حلف أن لا يسكن فلانا فقل الحالف وهو مسافر منزل  
فلان فسكنها يوما أو يومين لا يحنث ولا يكون مسا كذا فلا ناحتي يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا  
في فتاوى قاضيان \* حلف أن لا يسكن الكوفة فمر بها مسافرا ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوما لا يحنث  
وان نوى خمسة عشر يوما كان حائلا ولو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فأقام الحالف  
معه حنث علم بذلك الحالف أو لم يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث كذا  
في خزائن المفتين \* ولو سافر الحالف فسكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنث وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى \* وفي المتن في لخرج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو  
أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك  
حنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن  
الحالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنث الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة  
حينئذ على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية  
في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف  
لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه وان أخذها منزلا لا يحنث في عينه وهذا ما سكته في  
حق الملاحين وكذلك أهل البادية انا جمعهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت كذا في  
النخبة \* واذا حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنث كذا في البدائع  
\* واذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهم في مقصورة على حدة لا يحنث  
وانما تحقق المساكنة اذا سكن بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهم في بيت منها بمتاعه وأهله وثقله ان كان له  
أهل وأما اذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنث وان نوى بالمساكنة أن لا يسكن  
هذا في مقصورة حنث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة فحودار الوليد بالكوفة ودار  
نوح بخاري لان هذه الدار بمنزلة المحلة فأما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنث من غيرية سواء كانت الدار مشتملة  
على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير  
أهل ومتاع لا يحنث عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار أو في دارين فاقسمها أو ضربا بينهما حائطا  
وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخرى طائفة حنث الحالف (٣) ولو حلف أن

ثم أله وخرزذقيه فقرا حنث في عينه \* حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بيتا أو حماما أو مسجدا أو كانت لا يسكن  
صخرة فجعل بيتا أو جعل بابا إلى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حائلا وال اسم الدار والله أعلم بالصواب فصل في الدخول  
حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا أو ماشيا أو محمولا بامر حنث في عينه وكذا لو نزل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام  
على ظهره أو وسطه في الدار حنث وكذا لو قام على حائط منها وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كدت الحائط

لا يؤكل فكانت اليمين على  
ما يتخذ منه وقد مر قبل هذا  
\* رجل حلف أن لا يجلس  
الى هذه الاستوانة وهى من  
آجرة أو من حصص أو حجارة  
ففتقت ثم بنيت ثانيا  
بجدار ثم اجلس اليها لا يحنث  
وكذا الحائط \* رجل حلف  
ان لا يأكل من هذه الكفري  
فصار بسرا أو من هذا البسر  
فصار رطبا أو من هذا  
الرطب فصار تمرا أو من هذا  
التمر فجعل جنبافا كله  
لا يكون حائلا \* ولو حلف  
أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه  
بعدها شاخ كان حائلا \* ولو  
حلف أن لا يأكل عريفا كل  
قسما أو بسرا مطبوخا أو  
رطبا لا يكون حائلا الا أن  
ينوى ما يكون من ذلك \* ولو  
حلف أن لا يأكل رطبا فاكل  
بسر امه ذبا أو حلف أن  
لا يأكل بسرا فاكل رطباه  
بسر كان حائلا في قول أبي  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
\* امرأه حلفت أن لا تلبس  
هذه الخليفة فخط جانبها  
فصار ردعاً لم تستل تكون  
حائسة ولو فتقت فعادت  
ملحفة ولم تستل حنث \* حلف  
أن لا يقرأ في هذا المصحف  
فقرأ في الاوراق وخلع التأليف

(١) لا أسكن هذه القرية (٢) ان أقت هذه السنة في هذه القرية (٣) قوله وثقله النفل محركة المتاع اه

مشتركا منه وبين جاره لا يكون حائنا هذا اذا كانت البيوت العربية فان كانت بالفارسية فارتق شجرة اغصانها في الدار وقام على حائطها أو  
صعد السطح لا يبحث في عينه وهو المختار لان هذا لا يعتد دخوله في العجم ولو قام على كنيف شارعة أو غلة شارعان كان مفتح الكنيف  
أو انظله في الدار كان حائنا وان قام على أسكفة بابها تحت الطاقان كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون  
حائنا وان كانت داخله كان حائنا \* ولو أدخل احدى رجله لا يكون حائنا قيل هذا اذا كان الداخل ٧٧ والخارج متساويين فان كان

داخل الدار مهبطة فادخل  
احدى رجله كان حائنا  
لان أكثره يكون داخلا  
وقال الشيخ الامام شمس  
الاعنة السرخسي رحمه الله  
تعالى الصحيح أنه لا يكون  
حائنا \* ولو حلف أن لا  
يخرج من هذه الدار فارتق  
غصن شجرة ولو سقط بسقط  
في الطريق لا يبحث اذا  
كانت الشجرة في الدار ولو  
حلف أن لا يدخل فأدخل  
رأسه ولم يدخل قدميه  
لا يكون حائنا \* وكذا لو  
أدخل يده في الدار وأخذ  
من متاع الدار \* ولو أدخل  
رأسه واحدى قدميه كان  
حائنا وان احتمه له انسان  
وأدخله فيها فان كان الخالف  
لا يقدر على الامتناع  
لا يبحث في قولهم وان كان  
يقدر ولم يمنع وهو راض  
بقبله اختلفوا فيه والصحيح  
أنه لا يبحث مروي ذلك  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى \* ولو حلف أن لا يدخل  
هذه الدار بها على بابها وهو  
يشتد في المشي فتعثر رجله  
أو رزق رجله ووقع في الدار  
اختلفوا فيه والصحيح أنه  
لا يبحث وان رفعه الرجح  
وأوقعه في الدار اختلفوا

لا يساكن فلا في دار ولم يسكن دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يبحث كذا  
في فتاوى قاضخان \* حلف لا يساكنه ولم يسكن دارا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان ساكنه في حائوت  
في السوق يعلم لان فيه عملا أو يبيعان تجارة فانه لا يبحث وانما الميزان على المنازل التي اليها المأوى وفيها الاهل  
والعمال الآن ينو بها أو يكون بينهما كلام قبل الميزان يدل عليها فيكون الميزان على ما تقدم من كلامهما  
ومعانيهما فان جعل السوق مأوى وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلالة تدل على أنه أراد بالميزان ترك  
المساكنة في السوق جعلت الميزان على ذلك وان لم يكن هناك دلالة فقال نويت المساكنة في السوق أيضا  
فقد شد على نفسه هكذا في البدائع \* ولو حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنت بناء آخر فسكنها  
يبحث هو \* هذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا بعينه فهدم حتى ترك صحرا ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع  
فسكنه لم يبحث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بيتا فادخل لم يبحث واذا حلف لا يسكن دارا  
فلان أو دارا فلان ولم يسكن دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قديما أو بعد عينه لم يبحث وأما اذا سكن دارا  
كانت مملوكة فلان من وقت الميزان الى وقت السكنى فهو حائنا بالاتفاق وان سكن دارا اشتراها فلان بعد  
عينه بحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا بينه وبين  
آخر لم يبحث قل نصيب الآخر أو كثر كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يسكن دارا فلان هذه قديما أو بعد عينه فلان  
فسكنها الخالفان كان نوى بالميزان عين الدار فانه يبحث وان كان نوى بالميزان الاضافة لا يبحث وان لم يكن له  
نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث كذا في الذخيرة \* واذا حلف الرجل لا يسكن دارا  
اشترها فلان فاشترى فلان دارا غيره فسكن الخالف فيها يبحث فان كان قال نويت دارا اشتراها فلان  
لنفسه فان كانت الميزان بالله تعالى فهو مصدق وان كانت الميزان بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في  
المحيط \* ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا أو فسطاطا أو خيمة لم يبحث اذا كان من أهل  
الامصار وبحث اذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط \* واذا حلف لا يسكن مع فلان أو لا يسكن في مكان  
كذا فالبسطة بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وان كان أقل لم يبحث وسواء نام في الموضع أو لم ينم  
كذا في البدائع \* ولو حلف لا يسكن الليلة في هذا المنزل خرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في  
المنزل لا يبحث وهذه البيوت تكون على نفسه لا على المتاع ولو حلف لا يسكن الليلة على سطح البيت وعلى  
البيت غرفة فأرض الغرفة سطح البيت يبحث ان بات عليه ولو حلف لا يسكن على سطح فبات على هذا  
لا يبحث ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الآن نوى الليلة الجارية ولو قال لا أكون  
غدا في منزل فلان فهو على ساعته من الغد كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا يابى مع فلان أو لا يابى في مكان  
أو دار أو بيت فالأوبة الكون ما كثر في المكان أو مع فلان في مكان قليلا كان المكث أو كثر انبلا كان أو  
نهارا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى الآن يكون نوى أكثر من ذلك  
يوما أو أكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال ان آفاني وباليك  
بيت أبدا أنه على طريقة عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا الآن يكون نوى أكثر من ذلك  
يوما أو أكثر وقال ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يورى فلانا وقد كان المحلوف  
عليه في عيال الخالف ومنزله لا يبحث الآن بعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه

فيه والصحيح أنه لا يبحث اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فأدخلته في الدار ان كان يقدر على منعها وماسا كما حشوا الا فلا وان  
أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والصحيح أنه يبحث \* ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئا  
فقبل الدار باب ودخل حشوا ونوى الباب الذي كان صدق ديانة لا قضاء \* ولو حلف أن لا يدخل من هذا الباب لا يبحث في الوجه كلها اذا لم  
يدخل من ذلك الباب \* ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فغفر سر دابة فادخل دار فلان أو غفر سر با أو طرقتا لا يبحث \* وكذا لو حفر تحت الدار

ثلاثة فان كان القضاة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير يستقي منه اهل تلك الدار حنت اذ يبلغ الحالف الموضع المكشوف لان اهل الدار اذا  
كان فتقع به كانت القنات من الدار وان كان الانكشاف يسيرا لا يتفجع به اهل تلك الدار فانما كان لوضو القضاة لا يحنت في عينه \* رجل حلف ان  
لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف ان لا يخرج منها انما على سطح هذه الدار لا يحنت احد منهما اما الذي حلف ان لا يخرج فظاهر  
واما الذي حلف ان لا يدخل فلان العجم لا يعدونه دخولا هذا كالحلف احدهما ان لا يدخل وحلف الآخر

٧٨

في عيال الحام ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان لا يدخل عليه  
بيته فاذا دخل المحلوف عليه بغرضه فراه فسكت لم يحنت كذا في البدائع \* رجل خرج في سفر ومعه آخر  
وهو يريد موضعا قد سماه حلف ان لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدا لهما فعاذ الى  
مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه لانه على السفر الاول  
\* رجل حلف ان لا يمسي اليوم الا مبالا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله  
تعالى حنت في عينه لانه منى مبلين \* رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار  
والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب  
وان كان احدهما في اوله والاخر في آخره وكذلك اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد  
منهما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله  
تعالى ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جماعة فكانت مرافقة وان كانا في سفينة  
وطعامهما ليس بجمع لا ياكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف  
ان لا يرافقه فخرج في سفر فان كانا في محل او كان كرم او قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان  
كرم مختلفا لم يكن مرافقا وان كان سيرا هما واحدا كذا في فتاوى قاضيان

#### الباب الرابع في اليمين على الخروج والاتيان والركوب وغير ذلك

من حلف لا يخرج من المسجد او الدار والبيت وغير ذلك فامر انسا ناخمله فاخرجه حنت كالحرك دابة  
فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير \* حلف لا يخرج فحمل مكرها واخرج لم يحنت وكذا هذا في عين  
الدخول كذا في التمرثي \* واذا اخرج مكرها لم تحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت  
اختلاف فيه والصحيح انه لا تنحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير امره فاخرجه وهو قادر على  
الامتناع ولم يتنع ورضى بقلبه اختلاف فيه والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان  
\* ولو اكره على ان يخرج او يدخل برجله ففعل حنت كذا في التمرثي \* ولو حلف لا يخرج لا يحنت الا  
بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع  
حنت وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب الدار لا يحنت كذا في فتاوى  
قاضيان \* ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم اتي حاجة اخرى لم يحنت  
كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج من الرى الى الكوفة فخرج من الرى يريد مكة وطريقه على الكوفة  
قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الرى ان يترك الكوفة فهو حانت وان كان نوى ان لا يمر بها  
ثم بدله بعد ما خرج وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فترك الكوفة لا يحنت وان كانت بيته حين حلف  
ان لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدله في الحج فخرج من الرى ونوى ان يمر بالكوفة لم يحنت فيما بينه وبين  
الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد  
لا يحنت كذا في المحيط \* قال القدوري الخروج من الدار المسكونة ان يخرج بنفسه ومتاعه وعياله  
والخروج من البلدة والقرية ان يخرج بيده خاصة (١) زاد في المستق اذا خرج بيده فقد يزاد سقرا اولم  
(١) قوله زاد في المستق الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على انه يكفي ان يخرج بيده في  
مسئلة الدار ايضا اه بجزاوى

ان لا يخرج فوضع الذي  
حلف ان لا يدخل احدى  
قدميه في الدار والاخر  
احدى قدميه خارج الدار  
لا يحنت احدهما في عينه  
\* رجل حلف ان لا يضع  
قدمه في دار فلان فوضع  
احدى قدميه فيها لا يحنت  
في عينه لان هذا الكلام  
صار مجازا عن الدخول  
فصار كالحلف ان لا يدخل  
فوضع احدى قدميه  
\* رجل حلف ان لا يدخل  
في هذه السكة فدخل دارا  
من تلك السكة لامن  
السكة بل من السطح او  
غيره اختلاف فيه والصحيح  
انه لا يحنت اذا لم يخرج الى  
السكة \* ولو حلف ان لا  
يدخل سكة فلان فدخل  
مسجدا في تلك السكة ولم  
يدخل السكة لا يحنت لان  
هذا لا يعد دخولا في السكة  
\* رجل حلف ان لا يدخل  
هذا البيت فادخل فيه وهو  
نائم لا يكون حانتا \* ولو حلف  
لا يدخل دار فلان ولم ينوشا  
فدخل دارا يسكنها فلان  
باجارة او اعارة ذكر الناطني  
رحمه الله تعالى انه يحنت في  
عينه فان دخل دارا مملوكة  
لفلان وفلان لا يسكنها حنت  
ايضا وكذا لو حلف لا يدخل

منها فلان فدخل يتناول فلان فيه ساكن باجارة او اعارة كان حانتا \* ولو حلف ان لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بين فلان وغيره ملك فلان  
يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت \* ولو حلف ان لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بين فلان وغيره كان حانتا \* رجل حلف ان  
لا يدخل دارا اخته فباعته اخته الدار منه فدخل الحالف لا يحنت \* رجل حلف ان لا يدخل دار زيد ثم حلف ان لا يدخل دار عمرو وبيع زيد  
داره من عمرو وسلمها اليه فدخل الحالف حنت في اليمين الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المسكن بعد اليمين يدخل في

اليمين ولا يحنث في اليمين الاولى لئلا يزل الاضافة الى زيد رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فأجر فلان داره فدخلها الحالف هل يكون حاثا فيه روايتان قالوا ما ذكرناه لا يحنث ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان عندهما كما تبطل الاضافة بالبسع تبطل بالاجارة والتسليم وملك البدل الغير أصل المسئلة اذا حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يحنث في يمينه الا أن ينوي دابة العبد لان ملك السيد والتصرف للعبد وملك ٧٩ الرقية للولي وملك البدل لعبد يحصل بالاضافة الى المولى فلا يحنث في يمينه من غيرية سواء كان على العبد دين أو لم يكن الا ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان على العبد دين يحيط برقبته لا يحنث وان نوى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث اذا نوى وهذا بناء على ذلك \* رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فانهم سقوه وبقي حيطانه ودخل حنث \* وان انهم سقوه وحيطانه فدخل العرصة لم يحنث \* وكذا لو بقي يتا بعد ذلك فدخله لا يحنث \* ولو حلف أن لا يدخل يتا فدخل يتا انهم سقوه وبقي حيطانه لا يحنث \* ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل مسجدا انهم سقوه وحيطانه حنث وكذا لو بقي مسجدا آخر بعد الانهدام فدخل حنث لان الثاني عين الاول بخلاف البيت \* رجل جالس في بيت من منزل فحلف أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت اليمين بالعريسة

يرده كذا في الذخيرة \* ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا أن ينوي فان نوى الخروج الى مكة أو نحوها من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يخرج من بيته بمعنى هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشايخنا هذا الجواب بناء على عرفهم فأما في عرفنا فصحن الدار يسمى يتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى واذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الأصل وبعض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار أسفل يحنث في يمينه وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارجة يحنث وان لم يكن خارج الدار أسفل الا أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحنث على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحلواني هذا اذا كان يخرج فأما بالقدم وأما اذا كان فاعدا فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قدميه فحنث يحنث وأما اذا كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فقد خرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير خارجا وان كان سا قافي الدار \* اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الحالف من بلاد العرب أو كان من بلاد العجم كذا في المحيط \* واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت امامن باب الدار واممن فوق الحائط واممن نقب نقبه يحنث في يمينه وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من أي باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من نقب نقبه لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح أيمان الأصل \* وذكر في الحبل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الحيران أو فتح بابا آخر له من الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال أبو نصر الدبوسي الصحيح أنه يحنث لان الكل باب هذه الدار \* واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر في أيمان الأصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوي باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة \* ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا خرجت كذلك مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان غنى لا يخرج هذه المرة الا في كذا خرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث \* وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم خضعه فافلان لم يحنث وان حلف عليها أن لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كنية في اعلاها شارعا الى الطريق الاعظم لم يكن هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يخرج الى مكة أو لا يذهب الى مكة فخرج يريداهم رجع حنث ويشترط لعنت أن يجاوز عرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل أن يجاوز عرانات مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لياثين مكة ولم يأتهم احتق مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته \* حلف لياثين غدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتهم حنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يأتي بغدا ماشيا فركب حتى

وان كانت بالفارسية فاليمين على الدخول في ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنت دخول ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانما اسم للكل والبيت اسم خاص كقوله تاجنا وكاشانه وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت بعينه فالعبرة بالاشارة \* امرأه حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباع دارها فدخل الزوج ان كانت نوت أن يدخل دارا تسمى ككنها المرأة لا يبطل اليمين بالبسع وان لم تكن لهائسة فاليمين على دار عملا كذا اذا باعت لياثي اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لغضبه من صاحب الدار يطل اليمين بالبيع وان لم يكن لغضبه من صاحب الدار وانما كانت لغضبه من الجيران ونحو ذلك لا يطل اليمين في مثل ذلك بالبيع \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن في دار امرأته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يكن لفلان دار مملوكة تنسب اليه سوى هذه الدار يحنث \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة ودخل دارها وزوجها ساكن فيها ولم ٨٠ ينو تلك الدار لا يحنث لان السكنى تنضاف الى الزوج لا الى المرأة \* ولو حلف

دنا منها فدخلها ما شيا يحنث كذا في الخلاصة \* في المستقي اذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحنث \* ولو حلف لا يأتي فلانا فذهب هذا على أن يأتي منزله أو حاقوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده لم يحنث \* وفي المستقي رجل لزم رجلا وحلف الملتزم ليا تبينه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله حلف ليا تبينه غدا وتحوّل الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحوّل اليه ولو قال ان لم أتك غدا في موضع كذا فعبدى حرفا فأتاه فلم يجده فقد بتر بخلاف ما لو قال ان لم أوافك غدا في موضع كذا فعبدى حرفا فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنث وفيه أيضا اذا حلف ليعودن فلانا أولي زورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في يمينه وان أتى بابه ولم يستأذن قال يحنث في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والرائر كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يزوره حيا ولا ميتا ان شيع جنازته (١) حنث وان أتى قبره لا يحنث الا أن ينوي \* ولو حلف لا أذهب الى الليلة من ههنا حتى ألقاه فتواري عنه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم أحل هذا اليه فعمل اليه ولم يجده كذا في العتائية \* واذا حلف لا يركب دابة فركب فرسا أو جارا أو بغلا يحنث في يمينه ولو ركب بعيرا لا يحنث في يمينه استخصا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الأنواع بان نوى الخيل وحده أو الحمير وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا أركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولو ركب ظهر انسان بهد اليمين لا يحنث وفي فتاوى أبي الليث لو قال لا أركب وفوى الخيل أو الحمير لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للجمعي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية (٢) اسب برتشيند حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* ان حلف لا يركب الخيل فركب برذونا أو فرسا حنث كذا في البدائع \* ان حلف أن لا يركب دابة فعمل عليها مكرها لم يحنث كذا في غايه البيان \* ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج أو كاف أو ركب عربا لا يحنث كذا في المحيط \* حلف لا يركب مركبا فركب سفينة في الفتاوى حنث رواه هشام وقال الحسن في المجز لا يحنث (٣) وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيائية \* ولفظ (٤) ستور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يركب هذا السراج فزاد شيئا أو نقص فركب حنث ولو بدل الحناء لا يحنث والمعتبر في السراج هو الحناء كذا في الخلاصة \* اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فواتق وجلس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى قاضيان \* حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فقدم عليها حنث حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته ثلاث فركبها لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث حلف لا يركب دواب فلان فركب

(١) قوله ان شيع جنازته حنث الخ الذي في الوقائع الحسامية اذا شيع جنازته لا يحنث وان زار قبره حنث لان زيارة الميت زيارة قبره عرفا اه بحر اوى (٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى قال ط الذي في عرف مصر أن المركب خصوص السفينة ولا يكاد يطلق على غيرهما فينبغي اعتبار عرفهم عندهم اه (٤) دابة

ثلاثا شكفت بوديراد به هذه الاشياء \* رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا له ابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مفتوح في محلة أخرى حنث في يمينه لان الدار ينسب الى كل واحد من المثلتين \* وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حاقوتا شرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للمعاونة باب من الدار حنث في يمينه لان الدار اسم لما أدير عليه الحائط وهذا الحاقوت من محلة ما أحاطت به حدود الدار ودأرت ما لا أن هذا يشكل عامر من مسئلة الفتا اذا حلف الحالف

أن لا يدخل دار فلان وباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاقوتا وان تحوّل فلان عن الدار لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنث في قول محمد بن حنبل رحمه الله تعالى وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحوّل عنها لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل حلف أن لا يدخل دارا امرأته فباعت هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنث وان كانت للكره لاجل الدار حنث وذكر الناطقي رحمه الله تعالى في الوقائع \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا لا يملكها فدخل الحالف حنث \* ولو دخل دارا مملوكة لفلان وسكنها غيره حنث أيضا \* رجل حلف لا يدخل دار فلان الاجيرى شكفت بوديراد بهم بلية من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الحالف لا يحنث لان قوله حسي

شكفت بوديراد به هذه الاشياء \* رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا له ابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مفتوح في محلة أخرى حنث في يمينه لان الدار ينسب الى كل واحد من المثلتين \* وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حاقوتا شرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للمعاونة باب من الدار حنث في يمينه لان الدار اسم لما أدير عليه الحائط وهذا الحاقوت من محلة ما أحاطت به حدود الدار ودأرت ما لا أن هذا يشكل عامر من مسئلة الفتا اذا حلف الحالف

قناة تحت الدار قال ان لم يكن للقناة موضع مكشوف في الدار قال لا يحنث الحالف \* رجل حلف أن لا يدخل الحمام ازهر سر شستن فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليسلم على الجاهلي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنث لان دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ رحمهم الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت المسطح لا يحنث لانه لا يراد بدخول الحمام ذلك \* رجل حلف وقال لامرأة طالق ان دخلت دار فلان فبات صاحب الدار فدخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث لانها ٨١ انتقلت الى الورثة وان كان عليه دين

مستغرق قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى يحنث في عيته لانه باقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنث في عيته وعليه الفتوى لان التركة لا يملكها الورثة لقيام الدين فلا تنبى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من أهل الملك وانما بقيت على حكمك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه \* رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها فلان فاشتري فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف حنث لان حكم شراء الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة \* رجل حلف أن لا يدخل بطنه وعلى المصر دون القصر وكذا لو استأجر دابة الى بطن كانت الاجارة الى المصر وهذا استحسان في الاجارة ولو حلف لا يدخل مدينة بطن فاليمين على المدينة وربضها لان الربض يعد من المدينة وان أراد الحالف مدينة خاصة فهو على ما نوى \* ولو

ثلاثا منها حنث كذا في السراجية \* من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدا مؤذنا لم يدين أو غير مدين لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أنه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو كذا في الهداية \* حلف لا يركب سفينة الى بغداد فركبها حتى سافر فخرج لم يحنث كذا في الحاوي \* في مجموع التوازل رجل قال لكل ركبت دابة فقلت على أن اتصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم خرج الى قرية كذا فربضها على ما يحنث كذا في العناية \* ولو قال له رجل اجلس فتعدت عندي فقال ان تعدت فعبدت حتى خرج الى منزله فتعدت لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان تعدت اليوم كذا في الهداية \* ولو حلف لا يعيش على الارض فبقي عليها نعل أو خوف يحنث ولو مشى على بساط لم يحنث ولو مشى على ظهر جارية (١) حافيا أو متعللا يحنث كذا في الخلاصة

### باب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما

الاكل هو اصال ما يحتمل المضغ بفيه الى جوفه شهمة أو لم يشمه مضغه أو لم يعضه كالخبز واللحم والفاكهة ونحوها \* والشرب اصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف كلما والنيذ واللبن والعسل (٢) الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يحنث والا فلا اذا كان يسمى ذلك كالأوشرب في العرف والعادة فيحنث كذا في البدائع \* والمذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه في حلقه كذا في الكافي \* ولو حلف لا يأكل هذه الجوزة أو هذه البيضة فابتلعها حنث كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف على أن كل شيء لا يأتي فيه المضغ نفسه فأكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنث في عيته فحلف أن لا يأكل اللبن فأكله بخبز أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك يحنث في عيته وان صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف أن لا يشرب فازدفعه أو كاه لا يكون حائشا وعلى هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب فالواحد اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فأكل أو شرب كان حائشا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فعضه ودقعه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو أكله مبلولا حنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل لبنا فطبخ به أرزافا كاه قال أبو بكر البخاري لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يأكل سمنا فأكل سويقا قذلت بسمن ولانية له ذلك محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن أجزاء السم اذا كانت تستبين ويوجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يأكل ربا فأكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائشا في عيته الا أن يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يأكل زعفرانا فأكل كعكا على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يأكل سكرافا فخذ سكرافا في القم ومسه حتى ذاب فابتلعه لم يحنث كذا في الخلاصة \* حلف أن لا يأكل خلافا كل سكباجة لا يكون حائشا لانه لا يسمى خلافا كذا في فتاوى

(١) قوله اجار بكسر الهمزة وتشديد الجيم السطح كما في القاموس ٨٥ (٢) قوله الخوض يعني غير الجاهل تأمل

(١١ - فتاوى ثانيا) حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحنث ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف أن لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرب في كرومها وضيعها لا يحنث الا أن يكون الكروم والضباع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرض \* ولو حلف لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل الأراضي حنث \* ولو حلف أن لا يدخل بغداد فن أي الجاهلين دخل حنث ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد



يتناول الجانبين ومدينة السلام \* ولوحظ لا يدخل الري ذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجازات ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي \* وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجر دابة الى الري ولم يبين المدينة ولا رستا فابعد في ظاهر الرواية بفساد اجارته وفي رواية هشام رحمه الله تعالى لا يفسد اجارته قال رضى الله تعالى عنه أما سمرقند وأوزجند واسم للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وفارس ٨٢ اسم للامصار والقرى وبخارا اسم للبلدة بنواحيها أول حدود بخارا كرمينة وآخرها

قزوین \* رجل حلف أن لا يدخل بغداد فخرج في سفينة روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت في عيینه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يخرج الى الجسد والعين ينصرف الى الجسد وهذا بخلاف الصلاة فان البغدادى اذا جاء من الموصل في السفينة فدخل بغداد وأدركته الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الإقامة \* رجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى داخل في الفرات ما لم يدخل الماء \* رجل حلف أن لا يدخل هذا المسجد فزديفه طائفة من دار بجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف أن لا يدخل مسجد بنى فلان والمسئلة بمجالها يحنت \* وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه الدار فزديفها فدخل الزيادة لا يحنت ولو قال دار فلان فدخل الزيادة حنت \* رجل حلف أن لا يدخل على فلان ولم يسم

قاضيان \* واذا عقد عيینه على ما هو مأكول بعينه نصرف الى أكل عيینه وانما عقد على ما ليس بما كول بعينه أو على ما يؤكل بعينه إلا أنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف الى أكل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردرى \* حلف لا يأكل من هذه التخله أو الكرم فأكل من رطبها أو تمرها أو حارها أو طلعها أو بسرها أو دبسها يخرج من تمرها وعينها أو عصيرها حنت لكن الشرطان لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنت بالنبذ والناطف والخل والدبس المطبوخ كذا في الكافي \* ولو أكل من عين التخله لا يحنت هو الصحيح كذا في النهر الفائق \* ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئا فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل من هذه القدر وقد اعترف منها قبل عيینه قصعة فأكلم في القصعة لا يحنت كذا في الخلاصة \* رجل حلف لا يأكل البطيخ فأكلم (٣) حذجة قالوا لا يحنت في عيینه منهم الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا \* ولو حلف لا يأكل هذه الحذجة فأكلمها بعد ما تبطخت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائنا \* حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فأكلم منها حذجة أو بطيخا كان حائنا كالمحلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليمين الى ثمنها كذا في التين \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فأخذ غصنا من أغصانها أو وصله بشجرة أخرى فادرك ذلك الغصن وأثمر فأكل من ذلك الثمر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحنت وقال بعضهم لا يحنت والمسئلة في السبر الكبير \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بأن حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكثرى يتظر ان سمي الشجرة باسم غرهما مع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنت وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لغيرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وباقي المسئلة بمجالها يحنت وعلى قياس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية \* حلف لا يأكل هذا الطلع فصار بسر أو البسر فصار رطباً أو الرطب فصار قرراً أو العنب فصار زيباً أو عصراً أو اللبن فصار شرباً أو زبياً أو سمناً أو قطاً أو مراً فأكلم لم يحنت كذا في التمر تاشي \* اذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشاً فأكلم حنت كذا في الجوهرية النيرة \* رجل حلف أن لا يأكل كل هذا اللبن فجعله جبناً أو أكلمه لا يحنت في عيینه إلا أن ينوى أكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيان \* والاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين تقيد اليمين ببقائها والا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* حلف لا يأكل من زهر هذه الشجرة فأكل بعد ما صار لوزاً أو مشمشاً لم يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل جوزاً فأكل منه رطباً أو يابساً حنت وكذلك اللوز والفستق والتين وأشياء ذلك وان حلف لا يأكل خبيصاً فأكل منه يابساً أو رطباً حنت كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يأكل رطباً ولا بسر أو لا يأكل رطباً أو بسر فأكل مذنباً حنت في عيینه وهذه المسئلة على أربعة أوجه اذا حلف لا يأكل بسرأ فأكل بسرأ مذنباً وهو الذي عامته بسر وفيه شيء من الرطب حنت في عيینه في قولهم وكذلك اذا حلف لا يأكل رطباً فأكل رطباً مذنباً وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حنت في قولهم ولو حلف لا يأكل بسرأ فأكل رطباً فيه شيء من البسر يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والرابعة اذا حلف لا يأكل رطباً فأكل بسرأ فيه شيء من

(٣) قوله حذجة في القاموس الحذج محركة جعل البطيخ مادام رطباً اه

يتناول وينوشياً فدخل عليه في بيت رجل آخر حنت \* ولو حلف أن لا يدخل بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في المسجد لا يحنت وكذا لو دخل الكعبة \* ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحنت \* ولو حلف أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع المخلاف عليه أو دخل يريد أخذ الائمة التي تكون في المنزل لا يحنت لانه لم يدخل عليه \* رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معاً لا يحنتان لانه لم يدخل أحدهما

على صاحبه \* رجل قال لا تمنع فلان من دخول دارى فنعته مرة في عيته فان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاثني عليه \* رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان ساكن فيها مع امرأته والدار للرأه حنت \* وكذا الوقال لا أدخل دار فلانة وهى في دار زوجها تسكن معه كان حانتا \* رجل حلف ان لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام أو مسجد أو ظلة أو دهليز دار لا يحنت وكذا القسطا وبيت الشعر الا أن يكون المحلوف عليه من أهل البادية وعن محمد رحمه الله تعالى في القسطا يحنت ٨٣ والظاهر هو الاول قبل في زماننا يحنت

اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتزاورون في المسجد \* ولو دخل على قوم والمحلف عليه فيهم ولم يعلم الحالف به فعن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت والظاهر يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما ينه وبين الله تعالى \* ولو قال لا أدخل عليه هذه القسرية لا يحنت بدخول القرية \* رجل حلف بطلاق امرأته أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو همت وحلف بطلاق امرأته الاخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الاولى ولا يلزم طلاق الثانية لانه يقول اليقين الاولى كذب والثانية صدق فلا يحنت في الثانية \* رجل حلف بعق عبده أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال أدخل وحلف بعق عبدا آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجع وقال قد دخلتها اليوم وحلف بعق عبدا آخر عتق العبد الثلاثة جميعا لان الاول عتق بالكلام الثاني والاوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الاول لان الحالف زعم أنه

الرطب حنت عندهما والحاصل أن الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنت عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لاضيفان \* ولو أكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزأ جزأ منفردا بأن ميز الرطب المذنب أجزاء فأكل كل جزء منهم ما منعوا يحنت بالانفاق كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يأكل عسلا فأكل شهيدا يحنت ولو حلف لا يأكل شهيدا فأكل عسلا لا يحنت كذا في المحيط \* ولو حلف على البقل فهو على الرطب كله من الخضراوات وان أكل يابس من ذلك لا يحنت ولو أكل بصل لا يحنت الا أن ينويه كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* سئل شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يأكل عنباً فأكل ثم اهل يحنت أم لا قال يحنت وان حلف لا يأكل حنفاً فأكل عنباً يحنت والحنف الحصرم هكذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في كل مأكول كذا في الخلاصة \* ولو قال ما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنت في اللبن والنخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العناية \* وكذا الوقال لا يأكل من نزل هذه البقرة فأكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوع زده يحنت لانه من نزلها ولو أكل من مرقعة تتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوع آبه لا يحنت لانه صار شيئا آخر كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل دهننا يحنت بأكل دهن الكراع \* ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم وحامضه فأكل من بسره وعنبه يحنت \* ولو حلف لا يأكل من هذا المسلوخ فاذا بيت آية هذا المسلوخ حتى صارت دهنفاً لا يحنت كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل من السمسم فأكل من دهنه لا يكون حانتا وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فأكل من بيضها أو فرخها لا يكون حانتا وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فأكل من فرخها لا يكون حانتا كذا في فتاوى قاضيان \* وان حلف لا يأكل لحما فأكل لحم كل من جميع الحيوانات غير السمك حنت سواء أكله طيخاً أو مشويا أو قديداً وسواء كان حلالاً أو حراماً كالسمكة ومترولة التسمية وذبيحة المجموس وصيد الحرم فأما السمك وما يعيش في الماء فلا يحنت وان نوى السمك يحنت هكذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا لو كان الحالف خوار زميناً فأكل السمك يحنت لانهم يسمونه لحماً كذا في محيط السرخسى \* وان أكل لحم خنزير أو لحم انسان يحنت والصحيح أنه لا يحنت بل لحم الخنزير والآدمي لان أكله ليس بمعترف ومبني الايمان على العرف وذكر الزاهد المعتنى أنه لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الكفاية \* ولا يحنت بأكل النوى قال أبو بكر الاسكافي وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو أكل ما يكون في الحشون من الكرش والكبد والطحال يحنت في عيته وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فان هذه الاشياء عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فأما في عرفنا فلا يحنت في عيته كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* ولو أكل الرأس والكارع يحنت ولا يحنت بأكل الشحم والالية الا اذا نوى في اللحم بخلاف نهم الظاهر حنت به بلانية كذا في فتح القدير \* ولو أكل الحرة التي في وسط الالية حنت كذا في الخلاصة \* حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم يحنت وقال الفقيه أبو الليث لا يحنت مصرياً كان الحالف أو قروياً وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا حلف الرجل لا يأكل لحم دجاج فأكل لحم الديك يحنت في عيته \* الاصل في جنس هذه المسائل أن اليقين متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليقين المذكور والاثني من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليقين

كاذب في الكل فيلزمه عتق الكل \* رجل له دار في بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانه أو باب البستان الى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر وعلى الدار والبستان حائطاً واحداً محيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الحالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وان كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنت الحالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الا أن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية



من لا يسكن حافوا ناحت عند الكل \* رجل قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر فان دخل قبل التزوج حنت ولو قال لم أتزوج فهذا على أن يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم أتزوج فهو على أن يتزوج بعد الدخول على الابد \* رجل قال والله لا أقعد في هذه الدار ولم ينوشياً قال ان كان ساكناً فيها فهو على السكنى وان لم يكن ساكناً فيها فهو على القعود \* رجل قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذا اليوم فعبدي حر فهو على تلك الدار في ذلك اليوم \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان لا يدخل داره فدخل الحالف داره فدخل الحالف

٨٥

لا يحنت في قولهم وكذا العبد والداية وكل شيء يكون مضافاً بحكم الملك \* ولو قال لا أدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنه دأى أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية يحنت في قوله دار فلان هذه \* وقال محمد رحمه الله تعالى يحنت كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية وروى هشام رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وان لم يكن لفلان دار يوم البين ففك داراً بعد البين فدخل الحالف يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم

فصل في الخروج

\* رجل قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار الا لا امرأته ففك داراً بعد البين فدخل الحالف يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم

الاصل أن كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنت بأكل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس ولا شربه في شربة يحنت بأكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه لان ما يتنع فعله في الغالب لا يقصد باليمين \* حلف لا يأكل غر هذا البستان أو غرها تين النخلتين أو من هذين الرغيفين أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فأكل بعضه يحنت ولو حلف لا يأكل من هذه الحامية فأكل بعضه حنت ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فان كان يقدر على أكل كل دفعة واحدة لا يحنت حتى يأكل كله وان لم يقدر حنت بأكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يملكه أن يأكله في جميع عمره لا يحنت ما لم يأكل كله والاول أصح وهو المختار لما نحننا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الخنزير فهو على بعضه لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حببتين حنت استسنا وان ترك أكثر من ذلك ما لم يجز العرف أن يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الشعير فأكله الاحبة أو حببتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا في المحيط \* حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكل الاقل لانه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فامرأته طالق ثم قال ان لم آكله فعبدته خرافة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته أن يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكله الا كسرة كان بارداً الآن ينوى أن لا يترك شيئاً من الرغيف كذا في فتاوى فاضيلان \* والعصم في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنت بأكل البعض \* قال غيره والله لا أكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فأكل لقسمه حنت في البين الاولي فان عاذاً كل حنت في البين الثانية أيضاً يلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لعبديه أياكم أكل هذا الرغيف اليوم فهو حر فأكله لم يعتقوا ولو كان بحال لا يطبق أحدهما كلاً فأكلاه عتقاً لالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى في باب البين التي تقع على الواحد أو على الجماعة \* ولو قال لا امرأته ان أكلت هذين الرغيفين فعبدي حر فأكلت كل واحدة منهما ما رغبتا عتق العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الباقي الاخرى يحنت كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الاصل اذا قال لنسائه أيتكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فكلن جميعاً طلقن ولو قال أيتكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فأكلن ينظر ان كان الطعام كثيراً بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلقن وان كان الطعام قليلاً بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق عليهن اذا كن كذا في المحيط في الفصل السابع \* ان حلف طائعتاً ومكرهاً أن لا يأكل شيئاً ساءاً فأكراه حتى أكله حنت وكذلك ان أكله وهو معنى عليه أو مجنون وان أوجر أو صب في حلقه مكرهاً وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط \* حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل طعاماً لم يكن ملحاً لا يكون حاتواً وهو المختار وان كان ملحاً كان حاتواً كما لو حلف أن لا يأكل الفلفل فأكل طعاماً فيه فلفل ان كان يوجد طعمه كان حاتواً والا فلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في فتاوى فاضيلان \* مثل شيخ الاسلام الزاهد رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل ملحاً حلف الا حلالاً لا يأكل بصللاً

على أن توكل بذلك فخرجت حنت الحالف وان لم يقدر على أن توكل فخرجت لا يحنت \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو يراها فنعها لم يحنت ولو أذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا يحنت وان لم يأذن لها فخرجت وهو يراها لا يحنت أيضاً \* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغداً في فأت طالق فأذن لها بالعريسة وهي لا تعرف العريسة فخرجت حنت كما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة لم تسمع فخرجت حنت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغداً في فأت كذا فاستأذنت للخروج الى بعض أهلها فأتت

لها ولم يخرج في ذلك لكنها كانت تنكس البيت فخرجت الى باب الدار فنكس الباب حنت لانها خرجت بغير اذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض أهلها ولم يخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً \* رجل اتهم امرأته بجواره فقال ان خرجت من المنزل بغير اذني فأنت كذا ثم قال لها أذنت لك فيما يريد \* وذلك الأبا مباطل فخرجت ودخلت منزله الجار الذي اتهمه ان لم تكن فوت عند ٨٦ الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر اباعلا سواء لا يحنت وان وجد منه بعد

الخروج أمر بباطل وان كانت فوت عند الخروج دخول ذلك المنزل فان كان دخول ذلك المنزل عند الزوج من الأمر الباطل حنت لانها خرجت لامر باطل عند الزوج \* رجل حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه فقال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فخرجت مرة بعد أخرى لا يحنت فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نفيه في قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حتى لو خرجت بعد ذلك حنت \* ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نيتك فقد أذنت لك فنهاها لا يصح نفيه \* ولو قال لها لا تخرجي الا باذني تحتاج الى الاذن في كل خروج فان قال غيب الاذن مرة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى \* ولو قال لها الا أن أذن لك أو حتى أذن لك تحتاج الى الاذن مرة واحدة \* ولو شياً فقال لامرأته ادفعي هذا الكسرة الى السائل فان كان السائل يبحث لا تقدر المرأة على أن تدفع الكسرة

وأخيراً كل فلفلا فالتخذ محشوا جعل فيه هذه الاشياء كلها فكلها الحالفون كلهم لم يحنت أحد الا صاحب الفلفل لان الفلفل لا يؤكل الا هكذا فان صرفت عينه اليه ولو حلف لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له دار بخور فأكل لا يحنت لانه صار ملكاً له ولم تقل دار بخور وبقي المسئلة بها لا يحنت \* رجل له فاليز امرأته رجلاً أن يحفظ هذا الفاليز فأباح له أن يأكل منه ما يشاء مخفف هذا الحافظ بطلاق امرأته أن لا يأكل من فاليز أي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستعار فأكل من هذا الفاليز الذي أمر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز عرفاً فافاً ما بدون ذلك فلا يحنت كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا يأكل تمرأى نوع من التمرأى كله يحنت ولو أكل حياً يحنت لان الحيس اسم لتمرأى في السبع حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك اذا أكل عصيدة اتخذت من التمرأى حنت كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمرأى كل ذلك التمرأى حنت كذا في الميسوس \* ولو حلف لا يأكل تمرأى ولا نيسة له فأكل قسباً لا يحنت وكذا اذا أكل بسر مطبوخاً أو رطباً لان ذلك لا يسمى تمرأى العرف الا أن ينوي ذلك كذا في البدائع \* حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه أو اتخذ خبصاً أو خبز القطايف يحنت كذا في جواهر الاخلاط \* وان أكل من الدقيق أو عجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* وان عني أكل الدقيق بعينه لم يحنت باكل الخبز كذا في الكافي \* واذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة وهو ينوي أن لا يأكل جميعاً حنت فنته حتى لو أكل من خبزها لا يحنت وان نوى أن لا يأكل مما يتخذ منها حنت فنته أيضاً حتى لا يحنت باكل عجينها وان لم يكن له نية فأكل من خبزها لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحنت ولو أكل من عجينها حنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان أكل من سويقها لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يأكل من هذه الخنطة فزرعها أو أكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرية النيرة \* واذا حلف لا يأكل خبزاً ولا نيسة له فهذا على خبز الخنطة والشعر وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتخذ الخبز منه حتى لو تصور موضع لا يأكل أهله خبز الشعر لا يحنت باكل خبز الشعر أيضاً ولو أكل خبز الارز فان كان من أهل بلد خبزهم ذلك تنصرف بعينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط \* حلف لا يأكل خبزاً فأكل قرصاً يقال بالفارسية كلبجة أو جوز يضاً أو ميسر فارسيته نواله قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة واختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان في الجوزينج لا يحنت لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وصار كما يقال بالفارسية نان زردالو أما في القرص والميسر يحنت لان القرص خبز مطلق والميسر خبز زيادة كذا في الفتاوى الكبرى \* وان أكل خبز القطايف لا يحنت الا اذا نواه كذا في الهداية اذا حلف لا يأكل خبزاً فلا نية فالتجارة هي التي تضرب الخبز في التنوردون التي نجسه وتميؤ للضرب فان أكل من خبزها التي ضربته حنت والافلا كذا في الظهيرية \* رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل ثريداً لا يحنت في عيونه وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في عيونه \* رجل حلف أن لا يأكل مرققة فأكل سبوساً أو طه لا يكون حائشاً \* لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما قمت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أكل العصيدة أو التماح لا يحنت ولو حلف لا يأكل خبزاً فأكل سبوساً يقال بالفارسية سنبوسه قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي أن يحنت كذا في الخلاصة \* مثل

الخنجة

اليه الا بالخروج فخرجت لا يحنت وان كانت تقدر فخرجت يحنت وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة بحيث تقدر المرأة على دفع الكسرة فغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنت \* ولو حلف أن لا تخرج امرأته في غير حق فخرجت في جنازة الوالد بن أو عيادتهما أو ذى رحم محرماً أو عرس لا يحنت \* ولو حلف أن لا تخرج وهي في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحنت

\* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت المرأة تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتمديد لا للاذن وان قامت على اسكفة الباب وبعض قدمها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادا على البعض الخارج حنت والا فلا \* ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خارج ٨٧ البيت فان قام على قدميه حنت

لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو جنبه فأخرج الا كثر من جسده حنت لان المستلق والمضطجع بعد خارجا من الدار بخروج أكثر الاعضاء \* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بذني فانت طالق ثلاثا فطلقها بانها خرجت بغير اذنه لا يحنت لان عينه تقيدت بحال قيام ولاية المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجلا أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج الخائف بعد ذلك لا يحنت ولو أن الخائف تزوج المرأة بعدما بانها خريجت بغير اذنه لا تطلق لان اليمين بطلت بالايانة فلا تعود بعد ذلك وذكر في السير أهل الحرب اذا حلفوا الاسير أن لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه

ألتجدي رحمه الله تعالى عن حنت لا يأتى كل خبرا وتقرأ كل أحد هما فقال لا يحنت ما لم يأت كلهم اكدافى النعمة \* ولو حلف لا يأتى كل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والجزر المشوى الا أن ينوى كل ما يشوى من بيض وغيره فتعمل نية كذا في الكافي \* ان حلف أن لا يأتى كل رأسا فان نوى الرأس كله امن السمك والغنم وغيرهما فأدى ذلك كل حنت وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبق خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اليمين اليوم على رؤس الغنم خاصة كذا في البدائع \* وهذا اختلاف عصر وزمان لان العرف في زمنه في ما وفي زمنه في الغنم خاصة وفي زماننا يفتى على حسب العادة كذا في الهداية ولا يدخل في اليمين رؤس الجراد والسمك والعصافير بالاجماع وكذا رؤس الابل لا تدخل بالاجماع ولو حلف لا يأتى كل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كاله الاوز والدجاج وغيره ولا يحنت في بيض السمك الا أن ينويه كذا في السراج الوهاج \* حلف أن لا يأتى كل طبعخان نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء أما القليبة اليابسة فلا تسمى طبعخان وطبخ اللحم بالماء فأكل المرقعة مع الخبز ولم يأت كل اللحم كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يأتى كل من طبخ فلا نية فسخت له قدر اطبخها غير هالم يحنت واذا قال اكرزديك كرم كدته بخورم فكذا فسخت قدر اطبخها غير هالم يحنت لان قوله كرم كدته بخورم يراه عرفا بجنة تو كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأتى كل الحلو فالاصل في هذا أن الحلو عندهم كل حلوا ليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس يحلو والمرجع فيه الى العرف فحنت بكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب والتمر وأشباه ذلك وكذا روى المعلى عن محمد رحمه الله تعالى اذا كل تينار طبا أو بابس لا نية ليس من جنسها حامض فيخلص معنى الخلاوة فيه ولو أكل غنبا حلوا أو بطيخا حلوا أو رمانا حلوا أو اجاصا حلوا لم يحنت لان من جنسه ما ليس يحلو فلم يخلص معنى الخلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من حلوا لان من جنسه ما هو حامض وكذا لو حلف لا يأتى كل حلاوة فهو مثل الحلو ولو حلف لا يأتى كل حباتي حب أكل من سمس أو غيره مما يأتى كله الناس عادة يحنت فان عني شيئا من ذلك بعينه أو سماء حنت فيه ولم يحنت في غيره ولا يحنت اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع \* في الفتاوى رجل حلف لا يأتى كل حراما فاشترى بدرهم غصبه طما ما فأكله لا يحنت وهو آثم ولو أكل خبزا أو لجاما غصبه يحنت ولو باع الخبز أو اللحم بريت فأكله لم يحنت ولو أكل لحم كلب أو قرد أو وحدة قال أسد بن عمرو رحمه الله تعالى لا يحنت وقال نصيرويه تأخذ وقال الحسن كاه حرام وقال الفقيه أبو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا قال صاحب الكتاب ما أحسن ما قال أبو الليث ولو اضطر فأكل الحرام أو الميتة اختلف المشايخ فيه والخبر أنه يحنت لان الحرمة باقية الا أن لم موضوع وفي فوائدهم الاثمة الحلواني لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حلف لا يأتى كل حراما لم يحنت كذا في الخلاصة \* ان غصب خنطة فطبخها ان أعطاها مثلها قبل أن يأكل لا يحنت في عينه وان أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضي عليه حنت في عينه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يأتى كل هذا العنب أو هذه الرمانة فجعل يصغره ويرمي بثقله ويبتلع ماءه لم يحنت لان هذا لا يسمى أكلا وانما يسمى مصا ولو عصر ماء العنب أو ماء الرمانة ولم يشربه أو كل قشره وحصرمه حنت

(١) ان أكلت من القدر الذي سحنت (٢) لانه يراد بالتسخين الطبخ

لا يحنت \* وكذا لو قال الرجل لعبد له ان خرجت بغير اذني فانت حرقبائه ثم اشترا من فخرج بغير اذنه لا يعق \* رجل خرج مع الوالى خاف أن لا يرجع الا باذن الوالى فسقط عن الخائف شي فرجع لأجله لا يحنت لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة \* امرأة قالت لزوجها ائذن لي بالخروج الى منزل أخى فقال الزوج ان أذنت فعبدى ثم قال لها أذنت لك بالخروج لا يحنت الرجل \* ولو استأذنه عبده في نكاح أمة لرجل فقال له المولى ان أذنت لك بتزوجها فانت حرقبائه أذنت لك في تزوج النساء أو قال أذنت لك في التزوج حنت المولى أمافي قوله أذنت



لأن في تزوج التام فله ان لا ينكح جميع النساء فدخل فيه نكاح تلك الامة وأما في قوله أدنت لك في الزوج فلانه أدن له بالنكاح مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمرأة فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء بخلاف المسئلة الاولى رجل قال لامرأته ان خرجت بغير ادنى فأت طالق فخرجت بغير اذن مرة خنت ثم لا يحنث بعد ذلك \* ولو حلف أن لا يخرج امرأته من هذه الدار فارتقت في الدار شجرة أغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت ٨٨ تسقط على الطريق لا يحنث كما لو دخلت كنيها مشرعا من الدار وبها في الدار

في عيینه ولو مضغه وابتلعه كذلك يصير أكلا يبتلاع القشر والحصرم لا يبتلاع الماء \* وفي العيون قال اذا حلف لا يأكل هذا الغنبل ولا كره ورمى بقشره وحصرمه وابتلع ماءه لم يحنث ولو رمى بقشره وابتلع ماءه وجهه خنت وعلل الصدر والشهيد في واقعاته فقال لان الغنبل اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول أكل الاقل فلا يكون أكلا للغنبل وفي الوجه الثاني أكل الاكثر ولا أكثر حكم الكل كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل فاكهة فأكل غنبا أو رمانا أو رطباً لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحنث هكذا في الهديا قال الفقيه أبو الليث بقولهما نأخذ من الفتوى لانه أظهر ثم الخلاف اذا لم ينوشه \* وأما اذا نواها يحنث بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* والتين والمنتمش والتفاح والخوخ والفسق والاجاص والغناب والكمثرى والسر فجاءت فاكهة اجاعا طربها وبابسها ونيتها ونضجها لا الخبار والقنار والجزبالاجاع \* والتوت فاكهة وعدة الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعدده الامام الحلو في منها قال الامام السمسّم والباقلا ليسا من الثمار والحاصل أن كل ما يعدد فاكهة عرفا فهو كل تفكهة فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردي والوزن والجوز فاكهة مذكرة في الاصل من جملة الفواكه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فأما في عرفنا فلا يعدد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى يسر السكر والبسر الاجراف فاكهة كذا في محيط السرخسي \* والزبيب والتمر وحب الرمان اذا ليس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا بالاجماع هكذا في البدائع \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فإن كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وان كانت التين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* من حلف لا يأكل من شيء أصطبغ به فهو ادام كالخل والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والمرق والمخ ومالم يصبغ الخبز بماء الحرام بجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فاقب كل مع الخبز غابا فهو ادام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* وبقول محمد رحمه الله تعالى أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملا بالعرف وفي المحيط هو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* والحاصل ان ما يصبغ به كالخل وما ذكرنا ادام بالاجماع وما يؤكل وحده غالبا كالبطيخ والعب والتمر والزبيب وأمثالها ليس اداما بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والغنبل أما بقول فليت بادام بالاتفاق كذا في فتح القدير \* وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية فان نوى فعلى ما نوى اجاعا كذا في التبيين \* والفاكهة ليست بادام اجاعا كذا في السراج الوهاج \* واذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المخولف عليه شيئا أو كالهالفا لا يحنث ولو اشتري شيئا أو وهب له شيئا أو تصدق عليه بشيئ أو قبل فأكله الحالف خنت في عييه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشتري شيئا الحالف من المخولف عليه مما كسبه المخولف عليه أو وهب المخولف عليه ذلك من الحالف وأكله لا يحنث ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأكله الحالف خنت في عييه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأكله الحالف خنت في عييه وكذلك لو ورثه الحالف فأكل يحنث بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشراء أو وصية لا يحنث كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئا فأت فلان

لا يحنث \* وكذا لو صعدت السطح لا يحنث سواء كانت البيز العربية أو بالفارسية \* رجل قال والله لا أخرج من بلد كذا فهو على أن يخرج بيده ولو قال لا أخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها بأهلها ان كان ساكنا فيها الا اذا دل الدليل على أنه أراد به الخروج بيده \* رجل حلف وهو في منزله أن لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدله فرجع لا يحنث الا أن يجاوز أيات المصر على نية الخروج الى بغداد \* رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع خنت وان كان منزله في داره فخرج من منزله ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنث \* حلف أن لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من أيات المصر ماشيا يريد مكة ثم ركب خنت \* ولو خرج راكبا ثم نزل فشي لا يحنث \* حلف أن لا يركب سفينة الى بغداد فركب السفينة حتى صار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحنث \* ولو

حلف أن لا يركب الى مكة فشي بعض الطريق ثم ركب لا يحنث ولو حلف أن لا يأتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا فأكل منها فدخلها ماشيا خنت لانه أياها ماشيا \* ولو حلف لا يمشي الى بغداد فشي بعض الطريق وركب البعض لا يحنث ولو حلف أن لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج الى مكة فركب الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري أن لا يمر بالكوفة ثم بدله بعد ما خرج فركب الكوفة لا يحنث \* حلف أن لا يخرج من باب داره وهو يتولى باب الخشب فدفع الباب ثم خرج لا يحنث \* وان لم ينو باب الخشب

نخرج من موضع الباب حنث \* ثلاثة حلقوا رجلا ان لا يخرج من بخارا الا باذنهم فحن أحدهم فخرج الحالف باذن الاخرين حنث وان مات أحدهم فخرج لا يحنث لان الميثم تقيدت باذنهم وقد فأت اذنهم يموت أحدهم فلا يبقى الميثم وفي الوجه الاول لم يقع اليأس عن اذنهم \* رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت أهلك فأنت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فهذه ثلاث مسائل الخروج والاتبان والذهاب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الاتيان لا يحنث اذا لم تصل الى دار أبيها وفي ٨٩ الخروج يحنث واختلاف في الذهاب والصحيح أن الذهاب كالاتبان

قال رضي الله تعالى عنه وبني أن يتوي في ذلك ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل على الاتيان لان الناس يريدون به الاتيان والوصول \* ولو قال لها ان خرجت الى منزل أهلك فأنت كذا أو قال ان ذهبت فهو على الخروج عن قصد ولو قال ان أتت فهو على الوصول قصدت الخروج الى منزله أو لم تقصد وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو قال لها بالفارسية اكرتو خانه بدرروى فخرجت ثم دمت في الطريق فعدت يحنث الزوج \* رجل قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح ونزلت في ديار الجار ذكر في الكتاب أنه لا يحنث وقبل بأنه يحنث لان الناس يريدون به الخروج عن الدار لا التقيد بالباب ولان باب السطح من أبواب الدار وان عين الباب وقال ان خرجت من هذا الباب يتقيد بذلك الباب \* امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح دار جارها فغضب الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى سطح

فأكل من ميراثه حنث فان مات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الحالف لا يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأوصى له انسان فأكل الحالف يحنث ولو وهب المحلوف عليه طعاما للحالف وقبضه ثم أكل لم يحنث وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أرض الجراحات كذا في الخلاصة \* رجل معه دراهم خلف أن لا يأكلها فاشترى بها دنائرا أو فلوسا ثم اشترى بعد ذلك بالدينار أو الفلوس طعاما فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا في عينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم أو الدينار فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى بالدراهم شعرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكله لا يكون حاشا قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها شيئا مما يؤكل وأكله حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها ما يؤكل فأكله لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف أن لا يطعم فلانا من ميراث والده فورث طعاما فطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاما وأطعمه يحنث وان بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه لا \* حلف لا يأكل من ميراث والده شيئا فأت والده وورث ماله فاشترى به طعاما فأكله لا يحنث في القياس ويحنث في الاستحسان لان الميراث هكذا أتو كل في العادة وان اشترى بالميراث شيئا ثم اشترى بذلك الشيء طعاما أو كل لا يحنث \* حلف لا يأكل من زروع فلان فاكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه آخر وبذره فاكل من ذلك الخارج لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* اذا حلف لا يأكل من ملك فلان أو مما يملكه فلان فخرج شيء من ملكه الى ملك غيره وأكله الحالف لا يحنث كذا في المحيط \* اذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما اشترى فاشترى المحلوف عليه لنفسه أو لغيره فأكله حاشا الحالف حنث فان باعه المحلوف عليه من غيره باء المشتري له ثم أكل منه الحالف لم يحنث كذا في البدائع \* واذا حلف الرجل لا يأكل لما اشتراه فلان فاشترى فلان سحله وذبحها فاكل الحالف لا يحنث كذا في المحيط \* رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الحالف لم يحنث عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث هكذا في شرح الزيادات للعتابي \* واذا حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه وأكل منه يحنث ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه وأكل يحنث ولو قال لا يأكل طعامك هذا فأكله فأكله لم يحنث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا حلف لا يأكل من غله أرضه فاكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى أكل نفس ما يخرج منها دين في القضاء وقيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا لينة له فاشترى الحالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك وأكل لا يحنث في عينه كذا في فتاوى قاضيخان \* في الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشترى له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراء وحده كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فاكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فاكل من رغيف بينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرغيف لا يسمى رغيفا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من خيل فاكل منه يحنث لانه أكل من مال الابن كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية \* رجل حلف أن لا يأكل شيئا من أشياء مولده فتناول في بيت ولده

(١٢ - فتاوى ثانی) الجار والى الباب فأنت طالق فخرجت الى سطح الجار الاخر لا يحنث في عينه لان عينه تقيد بذلك الجار ولا لانه لم يكن هنالك مقدمة حنث لعموم اللفظ \* امرأته حلف أن لا تخرج الى أهلها فخرجت الى ذي رحم محرم منها قالوا ان كان لها الابوان لا يحنث اذا خرجت الى غيرهما وان لم يكن لها ابوان فأهلها المحارم من ذوي أرواسها وان كان لها اب وأم لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج أمها

غير أميها فالأهل منزل الأب رجل حلف وهو في منزل من داره أن لا يخرج إلى الحنزة فخرج من المنزل إلى الدار الحنزة ثم رجع لا يحنث وان  
خرج من الدار ثم رجع حنث \* رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت إلى البستان فان كان البستان في وسط الدار  
على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا يحنث وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت الدار يفهم البستان بذكر الدار  
ولو خرجت المرأة إلى البستان لا يكره ٩٠ الزوج لا يحنث وذكر في النوادر أنه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت

طالق قد حلت كرماني الدار  
ان كان الكرم بعد من الدار  
بان كان يفهم الكرم بذكر  
الدار لا يحنث وان كان  
لا يفهم ولا يعد يحنث وانما  
يعد من الدار ويفهم بذكر  
الدار اذا لم يكن كبيراً ولم يكن  
مقتحماً إلى غير الدار \* رجل  
قال لامرأته أنت طالق مالم  
أخرج إلى الكوفة فغضى في  
وجهه إلى المكاري فكث  
ساعة عما كس المكاري  
فتكاري وذهب لا تطلق  
امرأته لان اليمين كانت  
على الفور وبهذا القدر  
لا ينقطع الفور وان اشتغل  
بالوضوء لصلاة مكتوبة أو  
بصلاة مكتوبة لا يقطع  
الفور ويكون ذلك مستثنى  
عن اليمين عادة وان اشتغل  
بصلاة التطوع أو بالوضوء  
للتطوع أو بالاكل أو  
بالشرب أو مكث ساعه في  
غير طلب الكرام انقطع  
الفور وتطلق امرأته  
\* رجل خرج من بخارا إلى  
سمرقند وطلب من امرأته  
أن تخرج معه إلى سمرقند  
فأبت فقال لها بالفارسية  
اكرسيس من بيرون نياني  
يا فلانة فامرأته طالق فلم  
تخرج معه حتى رجع

كسرة خبز ملقاة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام  
أبو علي النسفي يكون حاثاً في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري ان كانت الكسرة بحال يتمدق على الفقيه  
بمثلهما كان حاثاً والا فلا كذا في فتاوى قاضيان \* حلف لا يأكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود  
والذي سيحدث كذا في السراجية \* ولو حلف لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره  
فاكل حنث ولو قال من رمانه اشتراه فلان لم يحنث ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة  
أو وهبه له فباعه أو كل ثمنه لا يحنث ولو باع بثمنها فدفعت الثمن اليه فأكل منه حنث ولو وهبت  
الثمن لابنها أو لأجنبي ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئاً لا يحنث كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل  
من طيب فلان فطبخ هو وآخر فأكل الحالف منه حنث لان كل جزء منه يسمى طيباً وكذلك من خبز فلان  
فخبزه هو وآخر ولو قال من قدر طبخها فلان فأكل ما طبخه لم يحنث لان كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا  
في الاختيار شرح المختار \* حلف بالفارسية لا يأكل من (١) خبز فلان فتناول من ماء جدار المحلوف عليه  
لا يحنث لان أوهم الناس لا تسبق إلى هذا ألا يرى أنه لو أكل من قشر بطيخه أو من كسرة خبزه بالفارسية  
(٢) نان ريزه وجد على باب داره لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* حلف أن لا يأكل شيئاً مما حمل فلان يعني  
(٣) أوردته فلان فأكل من جداره فلان قالوا يكون حاثاً كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يأكل من مال  
خنته شيئاً فدفع إليه عجيناً من عجين خنته فجعل في عجين آخر فخبزه أو كل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من  
شربه أو لا يأكل من ملح فأخذ ماء ولحم وجعله في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة \* لا يأكل من  
خبز خنته فساقر الخنث وحلف لامرأته النفقة فأكل منه ان كان الخنث أقرز لها النفقة لا يحنث وان لم يقرز  
فقال كلي من طعامي ما يكفيك فأكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يأكل من مال أبيه  
فبات الأب فورثه الحالف أو كل لا يحنث الحالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو زاد بعد موته  
يحنث كذا في الوجيز للكردي \* اذا حلفت المرأة أن لا تأكل من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من  
الأطعمة قبل اليمين فأكل ذلك لا يلزمها الحنث قبل هذا اذا لم يكن لها ثمة فاذا فوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل  
اليمين فحنث بأكله لانها فوت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يأكل مع فلان  
طعاماً فأكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حاثاً مالم يأكل من انا واحد كذا في فتاوى قاضيان  
\* اذا حلف لا يأكل من مال فلان فتناهدا وفارسيته (٤) سيم برا فكنندو وچيزي خريدندو وخوريدند لا يحنث  
في يمينه لانه في العرف يسمى آكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي  
\* رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلان في قدر طبخت امرأته وأكل الحالف قال الشيخ  
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنث في يمينه الا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا \* حلف  
أن لا يأكل من كرم فلان شيئاً هذه السنة قالوا تقع يمينه على اثني عشر شهراً قال مولا راضي الله عنه وينبغي  
أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال والله لا أكل ما يجبي عبي فلان يعني  
ما يجبي عبي من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فدفعت الحالف إلى المحلوف عليه لحم البطيخة فطبخه وألقى فيه  
١ تفسيرها بالعامة (حاجته) ٢ (فتات الخبزة) ٣ (عما أي به فلان) ٤ دفع كل قدر من الدراهم  
واشترى أشياء أو أكله

الزوج من سمرقند إلى بخارا ثم خرج الزوج إلى سمرقند مرة أخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت إلى سمرقند لا يحنث  
الحالف وبطلت يمينه ولا يحنث أبداً لانه جعل شرط حنثه أن لا يخرج مع فلانة كأنه قال لها اذا خرجت فلانة ولم تخرجي معها فانت طالق  
فأذا لم تخرج فلانة لم يوجد شرط الحنث فلا يحنث وبطلت اليمين لقوات شرط الحنث وهو عدم خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لاني خروج  
آخر فان كانت فلانة خرجت إلى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنث ويقع الطلاق لوجود شرط الحنث هذا

والرجل يقول نوبت الفور  
قال بعضهم لا يصدق وقال  
بعضهم يصدق وهو الصحيح  
\* رجل قال لامرأته ان  
صعدت هذا السطح فأنت  
كذافار تقيم بعض السلم  
لا يحنث وهو الصحيح ولو  
قال لها ان ارتقيت هذا  
السلم أو قال ان وضعت  
رجلك على هذا السلم فأنت  
كذافوضعت احدى  
رجليها ثم رجعت كان حائنا  
في الوضع وفي الارتقاء كذلك  
قال مولانا رضى الله تعالى  
عنه وينبغي أن لا يحنث في  
الارتقاء بوضع احدى  
القدمين لان ذلك لا يعد  
ارتقاء ولو قال ان وضعت  
قدمي في دار فلان فوضع  
احدى قدميه لا يحنث لان  
هذا الكلام صار مجازا عن  
الدخول ولو قال لها ان  
خرجت من هذه الدار  
ووضعت رجلك في السكة  
فأنت طالعت فوضعت  
احدى قدميها في السكة  
حنث في يمينه لانه لما قصد  
المبالغة صار حائنا بوضع  
القدم \* رجل قال لامرأته  
ان خرجت الابرصاى أو  
بهم - واى أو بارادنى فهو  
كقوله الامانى تحتاج الى

الاذن في كل مرة ولو قال لها الآن أَرْضِي أو أَرْضِي فهُوَ كَقَوْلِهِ الآن أَذْنٌ إِذَا أَذِنَ مَرَّةً وَاحِدَةً تَطْلُبُ الْعَيْنُ وَلَوْ قَالَ الْبَأْمَرِي لَا يَدْعُو  
الْأَمْرِي فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ قَالَ الْآنَ أَمْرٌ فَهُوَ عَلَى الْأَمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ بَعِيرٌ رَضَى أَوْ لَا بَرَضَى فَأَذِنَ لَهَا بِالْخُرُوجِ فَلَمْ تَسْمَعْ  
أَوْ سَمِعَتْ فَلَمْ تَفْهَمْ بَانَ كَانَ الْإِذْنَ بِلِسَانٍ لَا تَعْرِفُهُ الْمَرْأَةُ لَا يَخْتَفِ فِي قَوْلِهِمْ إِذَا خَرَجْتَ لِأَنَّ الرِّضَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ عِلْمِ الْمَرْأَةِ وَلَوْ قَالَ لَهَا الْإِذْنُ  
فَأَذِنَ لَهَا وَهِيَ نَائِمَةٌ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِذْنًا قَالُوا بَعْضُهُمْ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَعْدُودُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى أَمَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَزَوْجِهِمَا اللَّهُ

تعالى يكون أذنا وقال بعضهم الأذن يصح بدون العلم والسماع في قولهم وإنما الخلاف بينهم في الأمر على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يثبت الأمر بدون العلم والسماع والصحيح أن على قولهما الأذن لا يكون إلا بالسماع وأجوعا على أن أذن العبد في التجارة لا يكون إذا بدون السماع وكذلك التوكيل \* رجل قال لعبد ما خرجت إلا ذاتي فأنت حر ثم قال لغيره أئذن له بالخروج فأذن له المأمور بالخروج فخرج العبد حدث المولى وكذلك قال المأمور ٩٣ العبدان مولا قد أذن لك ولو قال المولى أئذن له بالخروج فأخبره انسان بذلك فخرج

لا يحنت المولى قبل هذا اذا  
كان الخبر مأمورا بالتبليغ  
فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو  
قال لعبد ان خرجت بغير  
اذنى فأتى حر ثم قال له ان  
فعلت كذا فقد أذنت لك لم  
يكن ذلك اذنا لان الاذن  
لا يصح تعليقه بالخطر ولو  
قال المولى لهذا العبد اطع  
فلانا في جميع ما أمرك به ثم  
أذن له فلان بالخروج فخرج  
حنث المولى \* وكذا لو قال  
المولى لعبد بعد البين  
ما أمرك به فلان فقد  
أمرتك به فأذن له فلان  
بالمخرج فخرج حنث المولى  
\* حلف أن لا يخرج امرأته  
من بينه يعني من هذا البيت  
فخرجت الى الدار حنث قالوا  
هذا في عرفهم لان الدار  
لا يسمى يتافى عرفهم اما في  
عرفنا يسمى الكل يتافلا  
يحنت وعليه الفتوى وكذا  
لو حلف أن لا يدخل فلان  
بيته قد دخل فلان داره  
لا يحنت في عرفهم وفي عرفنا  
يحنت وعليه الفتوى \* حلف  
أن لا يخرج امرأته الا في  
كذا فخرجت في ذلك مرة ثم  
خرجت في غير ذلك يحنت  
الآن بعين عينه بالمره الاولى  
فقد من قضايته وبين الله

حتى لو قال لامته ان لم تتعشى الليلة فعبدي حر فأكلت اقمة أول قمتين فليس هذا بعشاء ولا يبرح حتى تأكل أكثر من نصف شبعها كذا في السراج الوهاج \* حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعد اتصاف الليلة لا يحنت كذا في الوحي للكردرى \* لو حلف أن لا يتسكر فيحنت بالأكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين \* المسامسا أن أحدهما ما بعد الزوال والآخر ما بعد غروب الشمس فاحمسا نوى صحت نيته وعلى هذا وحلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يفته فهو على غيبة الشمس لانه لا يمكن حل المين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير \* ذكر المعلق عن محمد رحمه الله تعالى قوله ليا نينه ضحوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصبح فالتصبح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصحيح كذا في البدائع \* يغدنه اليوم بألف أو ان لم اعتق عبداً اشتريه بألف أو ان لم تغزى اليوم قط بألف فاشترى ما يساوى درهمه بألف فغداً أو أعقه أو غزله بر كذا في الوحي للكردرى \* ولو قال ان تغديت بر غفيل فعبدي حر فتغدي اليوم بر غفيل والغد بر غفيل القياس ان يحنت علما باطلاق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت بهذين الرغيفين وهذا اذا تغدي اليوم بأحد الرغيفين والغد بأحد الرغيفين الاخر يحنت في عيئه وفي الاستحسان لا يحنت في عيئه وان نوى التفرق في هذا كان كما نوى ولو قال ان أكلت رغيفين أو ان أكلت هذين الرغيفين فعبدي حر فأكلهما معاً أو متفرقاً حنت في عيئه قياساً واستحساناً كذا في المحيط في باب المين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة \* ولو عقد المين على الغداء واستثنى منه الخبز فأيو كل تعال الخبز ولا يوكل مقصوداً كاخل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يوكل مقصوداً ولا يوكل تعال الخبز ولا يوكل كالبصيص والارز يحنت ولا يصير مستثنى وان كان يوكل مقصوداً ولا يوكل تعال الخبز كالبصيص والحم واللبن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير مستثنى تعال الخبز ولا يحنت وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويحنت اذا عرفناه هذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكلت اليوم الارغيفاً فعبدي حر فأكل رغيفاً ثم أكل بعده فأكهة أو تمر أو خبيصاً أو أرزاً يحنت فان قال غنيت الاستثناء من الخبز صدق ديانة الا قضاء ثم يحنت بأكل الفاكهة والتمر سواء أكلها ما بعد الغد أو معه وكذا لو قال ان تغديت الأبرغيف فتغدي برغيف ثم أكل فاكهة أو تمر احنت وكذا ان أكل خبيصاً قال مشايخنا انما يحنت بأكل هذه الاشياء ما بعد الغد اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف لا يحنت لانه لا يسمى متغلباً به ولا يتعارف أكلها تغدياً فان نوى الخبز خاصة صدق ديانة الا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره \* فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على عيئه بأن قيل له انك تأكل اليوم رغيفين فقال عبده حر ان أكل اليوم الارغيفاً فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وياً كل بعده ثم لا يحنت في عيئه ويقيد عيئه بالارغفة ولو قال ان أكلت اليوم أكثر من رغيف فعبدي حر فهذا على الخبز حتى لو أكل ما بعد الرغيف ثم أكل فاكهة لا يحنت وسار تقدير عيئه ان أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعبدي حر ولو قال هكذا كان عيئه على الخبز خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيفاً فكذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف

قَالِي حَلَفَ أَنْ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتُكَ مَعَ فُلَانٍ فَنَحْرُجْتَ مَعَ غَيْرِهِ ثُمَّ لَحِقَهَا فُلَانٌ لَا يَحْتَسِبُ لَهَا الْخُرُجُ مَعَ فُلَانٍ حَلَفَ أَنْ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتُهُ كَذَا الْإِبَانَةِ وَقَالَ عِنْتُ الْأَذْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً ذَكَرَ الْخَاطِي وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَدِينُ فِي الْقَضَاءِ حَلَفَ أَنْ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ثُمَّ قَالَ لَهَا أَذْنُكَ لَكَ شَهْرًا وَفِي كُلِّ مَرَّةٍ ذَلِكَ وَكَذَا وَقَالَ أَذْنُكَ لِي الْيَوْمَ فِي الْخُرُوجِ فَقَالَ أَذْنُكَ تَخْرُجُ مَرَّةً فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ لَا يَحْتَسِبُ كَذَا وَقَالَ لَهَا الْخُرُجِي كُلَّمَا شِئْتَ كَانَ ذَلِكَ أَذْنِي فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي أَوْ قَالَ لِأَنْ أَذْنُكَ لَمْ تَنْفُذْ قَالَ لَهَا الْخُرُجِي أَمَا وَاقِعٌ أَنْ فَعَلْتَ كَذَا لِيُغْنِيَنَّكَ اللَّهُ

نعمالي ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة وتبها للزوج فقال الزوج دعوها تخرج لم يكن اذنا الا ان ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضب اخرجني ينوي التهديد يعني اخرجني حتى تطلق لم يكن ذلك اذنا \* رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت قبل ان يقول الزوج انت طالق لم يحنث حتى تخرج مرة أخرى بعد ذلك الا ان يكون اشد اليمين المنازعة كانت بينهما على الخروج فاذا كان كذلك لا يحنث وان خرجت بعد ذلك لان ٩٣

وقد خرجت قبل ان يتم يمينه \* رجل قال لامرأته والله لا أكلمك حتى أخرج من بغداد قال الخروج من الامصار يكون يمينه فاذا خرج بنفسه بروا لم يخرج بعياله \* رجل قال لا اخرج مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه وجاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فمقدروا ان بدله ان يرجع رجوع \* ولو قال والله لا اخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حاث \* رجل قال لجاريته ان خرجت الابانني فانت حرة وهي تشترى لمولاهما حوائجه من السوق فقال لها المولى اشترى بهذه الدراهم لحما فهو اذن لها بالخروج ولا يحنث \* رجل قال لامرأته ان خرجت الابانني فانت طالق فاستأذنت بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى بيت أختها قال محمد رحمه الله تعالى لا تطلق من قبل أنه اذن لها بالخروج فلا ياتي أذهب الى الذي أمرها به أو لم تذهب ولو قال لها ان خرجت الى أحد الا

كذا في المحيط في باب الاستثناء \* رجل قال ان لبست أوأ كلت أو شربت فامرأتى طالق وقال غنيت طعاما دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية \* ولو قال ان لبست أوأ كلت طعاما وقال غنيت به طعاما دون طعام أو نو بادون ثوب دين فيما يمينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير افاضنا \* اذا حلف لا يشرب من دار فلان فأكل منها شيئا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته المختار عندي أنه لا يحنث الا ان ينوي جميع الماء كولات والمشروبات كذا في المحيط \* قال القارسية (١) ان حانة فلان هي جيز مخورم يتناول الماء كولات والمشروبات كذا في فتاوى قاضيان \* ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشرى في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الاناء الذي يشربان فيه مختلفا وكذا لو شرب الحالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان نوى شرابا واحدا او من اناء واحد بصدق قضاء كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاثا رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء القلعة لا يكون حاثا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل حلف أن لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها بحولة فكبرت فشرب من لبنها لا يحنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب الماء ولا يمينه له يحنث بأي قدر شرب وان نوى الكل صح ولا يحنث أبدا كذا في المحيط \* اذا حلف لا يشرب شرابا ولا يمينه له فاشرب شرابه من ماء أو غيره يحنث هكذا كذا في أيمان الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب ولا يمينه له فهو على الخمر قال شمس الأئمة الحلواني فاذا في المسئلة نوايتان كذا في الذخيرة \* قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الخمر قال رضي الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في الحيل كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أشرب اليوم يحنث بكل شئ شره حتى الخمر والخل والسمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يشرب لبنا فصب المالح في اللبن فالامل في هذه المسئلة وأجنامها أن الحالف اذا عسدي يمينه على مائع فحلف ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه ان كانت الغلبة للمعوف عليه يحنث وان كانت الغلبة للمعوف عليه لا يحنث وان كان سواها فالقياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى الغلبة فقال أن يستبين لون المعوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رحمه الله تعالى تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا اختلط الجنس بغير الجنس أما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يحنث بلبن آخر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاوّل سواء يعني يعتبر الغالب غير أن الغلبة من حيث اللون والطعم لم يكن اعتبارا ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط أما ما لا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فيحنث بالاتفاق وفي الفتاوى اذا حلف على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فصب في ماء آخر حتى صار مغلوبا وشرب منه يحنث عند محمد رحمه الله تعالى ونوصيه في بئر أو حوض فشرب منه لا يحنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصعب في ماء مالح فقلب المالح فشربه لا يحنث وكذا لو حلف على المالح فصعبه على العذب كذا في فتاوى قاضيان \* رجل حلف لا يشرب خرا فزجها بغير جنسها كالبيكني (٢) والاختصة وشرب يعتبر ذلك بالغالب كذا في الخلاصة \* حلف

١ لا أكلمك حتى أخرج من بيت فلان ٢ الاختصة هي البوزة المختص من الحبوب

باني فانت طالق فاستأذنت للخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى أختها طلقت \* رجل قال لغيره ان كلمت فلانا فعبك حرق قال المخاطب الابانني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حنث \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغيه اذنا لابانني ثم خرج فقالت لم اذن لك وقال الزوج قد اذنت لي كان القول قوله \* ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا وتعلمين من نزل فلان فانت طالق فقالت أنا أعلم وأعرف لا تصدق في شئ من ذلك لان هذا امر ظاهر يقف عليه غيرهما بخلاف الحب والبغض والله أعلم بالصواب



**فصل في المساكنة والسكنى والكون \*** رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وزك أهله ومتاعه فيها أن كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الأب والمرأة تسكن في أرزوجه أو نحوهما لا يحنت في عيने وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبرأ إلا أن يدخل في القفلة من ساعته لأن الدوام على السكنى سكنى ثم أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرئ نقل الأهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها أو تدأ ومكنسة كان حائثا وعلى ٩٤ قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وأكثرت المتاع بر في عيने والفتوى على قوله

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا واتفقوا على أن نقل الأهل والخدما شرط للبر فان نقل الكل إلى السكنة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار إلى غيره بأن أجرداره المعسولة أو كان ساكن في الدار بالاجارة أو بالاعارة فرتد على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمتاع فأبى المراء أن يخرج كان عليه أن يحتد في إخراجها فإذا صارت غالبية وعجز عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنت في عيने \* ولو وجد الحالف الباب مغلقا لم يقدر على فتحه لا يحنت الحالف وكذا إذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائث لا يحنت وليس عليه ذلك انما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المهود عند الناس \* ولو قال أن لا يخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أي ما قال الشيخ الامام أبو بكر ثلاثة محمد بن الفضل رحمه الله لا يحنت الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقد ومنع من الخروج فإنه لا يحنت والفرق ما ذكرنا قبل هذا أن في قوله أن لا يخرج شرط الحنث عدم الخروج وقد تحقق أما في مسألة السكنى شرط الحنث السكنى وأنه فعل والفعل إذا كن مكره في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحنت في عيने \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه

لا يشرب النبيذ فالحث أن يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا كذا في الوجز للكردى \* إذا حلف (١) سيكي تخورم فالصحيح أن اسم سيكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير نيا كان أو مطبوخا كذا في المحيط \* وفي الثانية وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* ولو قال (٢) سي تخورم وبست نكيرم وحلف عليه فأخذ بيده ونقل إلى مكان آخر أن لم يتعد العنب الشرب يحنت في الصحيح كذا في الوجز للكردى \* أما اسم الخمر وفارسية سي الصحيح أن هذا على النفي من ماء العنب لا غير (٣) وإذا قال مستكره تخورم فقد قيل أن عيने لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف أن كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الأشياء مستكره يحنت في عيने وما لا فلا \* إذا حلف لا يشرب نبيذ زبيب فشراب نبيذ (٤) كشمش يحنت في عيने \* إذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشراب منه ذكر في فتاوى أهل سمرقند أن هذا الخلو أن كان مجال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنت وإذا قد عيने على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب في عيने على شرب ما يخرج منه بيانه فيماد كفي المتقى إذا حلف لا يشرب من هذا التمر فشراب من نبيذه يحنت في عيने وهذا هو الأصل في تخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا أن دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنت كذا في الذخيرة \* حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حائث الحلو ف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضع في حائث الحلو ف عليه ليلا فاستقى أجبر الحلو ف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضع في حائث الحلو ف عليه ليلا فلما أصبح الحالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشترى الكوز لهذا احتيالا منه كيلا يحنت أو جوا أن لا يحنت لأنه حيثئذ يصير الاجبر عاملا للحالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة \* رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشراب الخمر في كرمها أو ضياعها قالوا أن شرب في عران القرية أو كروم متصلة بالقرية حنث والافلا كذا في الظهيرية \* قال أن شربت أو قمارت فعبدي كذا يحنت بأحدهما وينبغي اليمين وفي قوله والله أكر شراب تخورم وقار بكنم يحنت بفعل أحدهما ولو قال تأكل سرخه نبيذ شراب تخورم ينصرف إلى وقت الورد الاجرا إذا لم ينو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب دواء فشراب لبنا أو عسلا لم يحنت حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشراب من أحدهما حنت كذا في السراجية \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج إلى قصر الجحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن نوى بقوله مادام بخاري إقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حائثا وان نوى إقامته بيمده فاذا خرج إلى قصر الجحوس لا يني اليمين وان لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاء كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال أن شربت المسكر تصير امرأته مطلقة وبصير عدي حراف شراب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وعق عبداه ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعقاق وانما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف أن لا يشرب المسكر ١ لا أشرب خرا ٢ لا أشرب خرا ولا أمسكها يدي ٣ لا أشرب مستكرها ٤ قوله كشمس هو بالكسر عنب صغار لا يحتمل له ألين من العنب وأقل قبضا وأسهل خروجا كما في القاموس اه صححه بحرأوى

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا واتفقوا على أن نقل الأهل والخدما شرط للبر فان نقل الكل إلى السكنة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار إلى غيره بأن أجرداره المعسولة أو كان ساكن في الدار بالاجارة أو بالاعارة فرتد على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمتاع فأبى المراء أن يخرج كان عليه أن يحتد في إخراجها فإذا صارت غالبية وعجز عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنت في عيने \* ولو وجد الحالف الباب مغلقا لم يقدر على فتحه لا يحنت الحالف وكذا إذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائث لا يحنت وليس عليه ذلك انما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المهود عند الناس

\* ولو قال أن لا يخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أي ما قال الشيخ الامام أبو بكر ثلاثة محمد بن الفضل رحمه الله لا يحنت الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقد ومنع من الخروج فإنه لا يحنت والفرق ما ذكرنا قبل هذا أن في قوله أن لا يخرج شرط الحنث عدم الخروج وقد تحقق أما في مسألة السكنى شرط الحنث السكنى وأنه فعل والفعل إذا كن مكره في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحنت في عيने \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه

واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الـاهل والمئاع فلم يجد دارا أخرى فأما ويمكنه أن يضع المئاع خارج الدار لا يكون حائشا وكذا الخروج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المئعة ولم يجد وأكانت اليمين في جوف الليل فلم يمكنه أن يخرج حتى أصبح أو كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكري دواب فلم يستكر لا يحنت في جميع ذلك وهذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائشا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال ٩٥ من يدين خانه اندر بناشم فخرج

بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحنت في يمينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائشا اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين في الليل فهي معذورة الى أن تصبح لانها تخلف الخروج في الليل فاعتبرت عابرة \* رجل حلف ان لا يسكن هذا المصرف فخرج بنفسه وترك أهله ومئاعه فيه لا يحنت وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصروف والصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكوة والمنزلة بمنزلة الدار \* رجل حلف أن لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن يسكنه في دار منها \* رجل حلف وقال درين ديه بناشم فخرج بأهله ومئاعه ثم عاد وسكن كان حائشا وكذلك كل فعل يتعد لا يطل اليمين فيه بالبر \* حلف أن لا يسكن درين ديه بناشم فامرأته كذا فسكن الا يوما من بقية السنة او حلف أن لا يسكن هذه الدار شهرا

ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كبر فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الحالف اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يشتد على نفسه أنه يلتحق بيمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه ثم اختلف المشايخ زجهم الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديدا عليه أو توسعة عليه فقيل تشديد من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من القرات أبدا فشرب منه اغترانا أو من اناء لا يحنت في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من القرات كرعا وعندهما يحنت وعندهما اذا شرب كرعا هل يحنت لم يذكروا هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحنت وبعضهم قالوا لا يحنت في يمينه وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع صحت نيته على قولهما في القضاء وفيما بينهما وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا اذا شرب من القرات كرعا أو اغترافا ما اذا شرب من نهر آخر يأخذ من القرات كرعا أو اغترافا فلا يحنت في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشرب من ماء القرات فشرب من نهر يأخذ من القرات كرعا أو اغترافا (١) يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها بآباء لم يحنت حتى يضع فاه في الدجلة \* ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحنت بشربه فان شرب من ماء وادخال من المطر لم يكن فيه ما معن ذلك أو شرب من ماء مطر مستقنع في فاع حنت كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنت كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يشرب ماء فترانا أو من ماء فتران فشرب ماء عن دمن دجلة أو من نحوها كان حائشا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أيسكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشر به وعقوا ولو قال أيسكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بمجال يمكن شربه لواحد دفعة أو دفعتين فشر بواجب عالم بعقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنت بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنت بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بآباء حنت اجماعا كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يشرب من هذا الاناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار \* من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا يشرب في الكوز ماء لم يحنت فان كان فيه ماء فاهر بقى قبل الليل لم يحنت وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حنت في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر أو الجمعة كذا في البحر الرائق \* ولو كانت اليمين معلقة في الوجه الاول لا يحنت عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي

قوله يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الخ كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله بعدم الحنت والمسئلة واحدة وحرره اه معجمه

فسكن ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يحنت ذكره في الجامع الكبير وذكر في المتنق أنه اذا حلف أن لا يسكن الرقة شهر افسكن ساعة كان حائشا ولو قال لأقرب بارة شهر لا يحنت ما لم يقيم جميع الشهر \* ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار أو قال ان لم أذهب ونوي عن الذهاب وعن الخروج ولم يرد السكنى فسكن في ما لا يحنت اذا لم يرد الفور وان نوى بذلك السكنى يعني لا أسكن فسكن بهذا اليمين حنت وكذا لو نوى بالخروج الخروج على الفور أو بطل الدليل على الفور ولم يخرج على الفور حنت في يمينه وكذا

لوقال بالفارسية اكر ازين خانه نرم فسكن بعد المين حث اذا نوى الفور ولو قال ان سكنت هذه الدار مكرآئنه وورونده فعلي حجه وهو على الاتيان للضيافة والزيارة فاذا انتقل باهله ومتاعه من ساعته ثم جاء زائراً وضيقاً لا يبحث لانه استثناء عن المين \* رجل حلف أن لا يساكن فلاناً فزول فلان وهو مسافر فزول فلان منزله فسكنوا ما أو يومين لا يبحث ولا يكون مساكن فلان حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً وهو كالحلف أن لا يسكن الكوفة ٩٦ فربها مسافر أو نوى الإقامة بها أربعة عشر يوماً لا يبحث \* وان نوى خمسة عشر يوماً كان

حائثاً ولو سكنها جميعاً في حانوت في السوق يمينان لا يبحث ويكون المين على المنازل التي اليها المأوى وفيه الأهل والعمال لان السكنى عادة تكون في المأوى \* ولو حلف أن لا يساكن فلاناً فدخل فلان دار الحالف غصباً فأقام الحالف معه حث علم الحالف بذلك أول يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذه في النقلة حين نزل الغاصب لم يبحث ولو سافر الحالف فكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكون حائثاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث وعليه الفتوى وذكر في المنتقى لو خرج الحالف عليه مسيرة ثلاثة أيام أو أكثر وسكن الحالف مع أهل الحالف عليه لا يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حث \* رجل قال اكر من امشب دبرين شهر باشم فامرأته كذا فأصاها له الحى وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى أصبح قالوا لا يبحث في يمينه لانه يمكنه أن يستأجر من ينقله من البلد \* رجل

يوسف رحمه الله تعالى يبحث في الحال وفي الوجه الثاني يبحث في قولهم جميعاً كذا في الهداية \* اذا قال ان لم أشرب مافي هذا الكوز أو مافي هذا الكوز لا آخر من الماء اليوم فامرأتي طالق فاهربق أحدهما بقى المين على الآخر في قولهم واذا بقى المين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بتر عندهم وان لم يشرب قبل الليل حث عندهم ولو كان أحد الكوزين لأمافيه فيمينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يمينه عليه ما يريد به على أحدهما فان شرب الماء بتر في يمينه ولو لم يشرب حث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الإيلاء \* في الغاية ان حلف أن لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوؤاً فهذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكرع والاعتراف جميعاً وان كان غير مملوؤ فعلي الاعتراف بالإجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فهو على الاعتراف حتى لو استسقى منها فشرب حث كذا في السراج الوهاج \* وان تكلف في هذه الضرورة كرم من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يبحث \* رجل حلف لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان باراً \* سئل عن حلف لا يشرب خراً ولا مثلاً ولا كذا من الأشربة فشرب واحداً منها قال يبحث كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فأنجمه فأكاه لا يبحث وان ذاب فشرب حث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب بغير إذن فلان فاعطاه فلان يده وناوله ولم يأذن له باللسان وشرب ينبغي أن يبحث لانه ليس بإذن ولو قال الرجل ان لم أذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم أسقك خراً فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أنا اتخذت عنب هذا الكرم خراً في هذا الخريف وأشربهم مع أصحابي ولا أذهب بهم الى منزلي وان ذهبت بهم الى منزلي فامرأته كذا فأتخذت العنب كلها خراً وشرب بعضهم مع أصحابه هناك وحمل غيره بغير أمره بقيتها الى بيته قال ان كان مراده أن لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يبحث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره وان كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شيئاً للحمل الى بيته يبحث وان لم يكن له نية فكذلك يبحث رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس كذا في الظهيرية \* رجل حلف أن لا يشرب عصير افعصر حبة عنب وعنقودا في حلقه لا يكون حائثاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثاً ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثاً في الوجهين قال مولانا رضى الله عنه وهذا في عرفهم أمافي عرفنا فينبغي أن لا يكون حائثاً لان ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر \* رجل قال لا امرأته وفي يدها قدح من ماء ان شرب هذا الماء أر وضعته أو صبيته أو أعطيته انسا فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً وقطناً حتى ينشف الماء قال مولانا رضى الله عنه وهذا اذا قال في يمينه أو شيأ منه وان لم يقل أو شيأ منه فشرب البعض وصبت البعض لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضخان \* اذا عذبه على شرب مشروب بعينه وهو بقدر على شربه بدفعة واحدة لم يبحث بشرب بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط \* حلف لا يشرب دواءً فشرب لبناً أو عسلاً لم يبحث كذا في السراجية \* قال في المنتقى والحاصل أنه يتظر في هذا الى تسمية الناس فكل شئ يسميه الناس دواءً اذا نظر واليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواءً لا تقع عليه

حلف أن لا يكون من أكره أو حلف أن لا يكون مزارعاً فلان وأرض فلان في يده وفلان وان غائب لا يمكنه أن يتقضى ما بينهم مامن المزارعة حث لان شرط الحث كونه من أكره فلان وقد وجد وان كان ترب الارض غائباً فخرج الى رب الارض من ساعته وناقضه لا يبحث لان هذا القدر مستثنى عن المين وهو كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام الى طلب المفتاح فلام مشتغلاً بذلك لا يبحث وان طال ذلك كذلك ههنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض حث لانه غير معذور ولو منع انسان عن

الخروج الى رب الارض لا يحنت لان شرط الحنت أن يكون حنرا ان الفلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان لم أترك مزارعة فلان  
فمنه انسان عن الخروج الى رب الارض كان حائنا عند بعض المشايخ زجههم الله تعالى \* رجل هو ساكن مع غيره في دار خلف أن  
لا يسكن معه في الدار فذهب المتاع من غيره أو أودعه أو أعاده وخرج نفسه وليس من رأيه العود لا يحنت في بيته ولو خرج من ساعته وقال  
نويت الخروج بنفسى لا يحنت في بيته وان مكث في الدار بعد العدين ساعة ثم ٩٧ قال أردت الخروج بنفسى لا يصدق

قضاء لانه لما مكث بعد العدين  
صار حائنا فلا يصدق في  
ابطال الحنت \* رجل حلف  
أن لا يبيت الليلة في هذا  
المنزل فخرج بنفسه وبات  
خارج المنزل وأهله ومناعه  
في المنزل لا يحنت في بيته  
وهذه اليمين تكون على  
نفسه لا على المتاع \* حلف  
أن لا يبيت على سطح هذا  
البيت وعلى هذا البيت  
الذي حلف عليه غرفة  
وأرض الغرفة سطح البيت  
يحنث ان بات عليه ولو  
حلف أن لا يبيت على سطح  
فبات على هذا لا يحنت في  
يمينه \* ولو حلف أن  
لا يسكن فلانا والحالف  
في دار مع عباله وأهله وله  
دار أخرى يجنب هذه الدار  
فيها غلمانه ودوابه ومطبخه  
وبعض حراسه فسكنها  
المحلف عليه وعلى الدارين  
باب لكل واحد منهما باب  
الى طريق لا يحنت الحالف  
\* حلف أن لا يسكن فلانا  
فما المحلف عليه وزل في  
داره غصباً فأقام الحالف  
معه حنت وان خرج بأهله  
وأخذ في النقلة حين نزل  
القاصب لم يحنت وان سكن  
معه حنت علم أولم يعلم

وان تدأوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الاكل \* حلف بالله لا مسن السماء ولا طير في الهواء أو  
لا حولان هذا الحجر ذهباً فما فرغ حنت وهو آثم أيضاً لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معترضاً  
الاسم للحنث كذا في التمرناي \* أما اذا وقت اليمين فقال لا صعدن السماء غداً لم يحنت حتى يمضي ذلك  
الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه اذ لا حنت كذا في فتح القدير

### الباب السادس في اليمين على الكلام

لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولا عن يمينه حتى لو قال ان كلمتك فعبده حر فذهب من عندي  
موصولاً أو قال باذنه لا موصولاً لم يحنت كذا في العتاية \* قال ان كلمتك فانت طالق فاذهي أو فقوى  
لا يحنت بقوله فاذهي أو فقوى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه أو ان كلمتك يقع على الكلام  
المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذهي أو فقوى وان كان كلاماً حقيقة فليس  
بمقصود باليمين فلا يحنت به وكذا اذا قال واذهي فان أراد به كلاماً مستأنفاً يصدق وان أراد بقوله فاذهي  
الطلاق فانها تطلق بقوله فاذهي ويقع عليها تطبيقه أخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً  
مبتدأً فيحنث كذا في البدائع \* ولو قال ان ذهب حنت ولو قال عقيب اليمين وانت طالق حنت ولا يحنت  
بالكتابة والرسله والاشارة \* وكذا اذا سلم عن الصلاة وفلان على جنبه كذا في العتاية \* ولو حلف لا يكلم الا  
بأذنه فأذنه لم يعلم بالاذن حتى كله حنت كذا في الكافي \* ولو حلف لا يتكلم ولا يبيت له فصلى وقرأ فيها أو سجد  
أو وهل لم يحنت استحساناً أو ما اذا قرأ خارج الصلاة وسجد وهل فيحنث في يمينه عند علمنا زجههم الله تعالى  
كذا في المحيط \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان عقد يمينه بالفارسية لا يحنت بالقراءة والتسليم  
خارج الصلاة أيضاً للعرف فانه يسمى قارئاً ومسجداً متكاملاً وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولو حلف أن لا  
يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحنت وان كبراً ودعا خارج الصلاة حنت ان كانت اليمين بالعربية وان كانت  
بالفارسية لا يحنت في الصلاة ولا في غيرها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حلف لا يكلم فلانا فافتدى الحالف  
بالمحلف عليه فسمها المحلوف عليه فسمجه الحالف لم يحنت كذا في المحيط \* ولو أتم الحالف قوماً فيهم المحلوف  
عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنت بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار هذا اذا كان الحالف اماماً فان كان  
الحالف مؤمناً قالوا لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف زجههم الله تعالى ولو كان المحلوف عليه اماماً  
والحالف مقبلاً به ففتح على الامام لا يحنت في يمينه \* ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنت في عرفهم كذا في  
فتاوى قاضيان \* حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال ان قصد الاملاء عليه فأنى أخاف عليه  
الحنت كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يحنت  
وان كان البعد بحيث يسمع صوته يحنت وكذا لو كان المحلوف عليه نائماً ناداه الحالف فان أيقظه حنت وان  
لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يحنت هكذا في شرح الجامع  
الصغير لقاضيان \* وهو الذي عليه مشايخنا زجههم الله تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق \* ولو دنا الحالف  
على جماعة فيهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حنت وان لم يسمع المحلوف عليه كذا في فتاوى قاضيان  
\* فان نوى القوم ودونه لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع \* ولو سلم على قوم

(١٣ - فتاوى ثانی) \* رجل كان ساكناً مع رجل خلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنت لان  
المساكنة مما لا يعتد \* رجل حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئاً فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يحنت وانما تحقق  
المساكنة اذا سكنها واحد أو في دار كل واحد منهما في بيت من اجتماعه وأهله ووثقه ان كان له أهل فاما اذا كان في الدار مقاصب وكل  
مقصورة مسكن على حدة فلا يحنت وأهل البادية اذا جتمعهم خيمة فاخيمة كدار واحدة وان تفرقت الخيام لا يحنت وان تقاربت وان نوى

بالساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حنت لانه نوى بالسساكنة الساكنة الناقصة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة فحودار الوليد بالكوفة ودارنوح بخضار لان هذه الدار بمنزلة الحلة فاما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غير نية سواء كانت مشتملة على البيوت أو على المقاصير \* ولو حلف أن لا يساكن فلانافسا كنه في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومنازع لا يحنت عندنا \* ولو حلف أن لا يساكن قلنا نافي ٩٨ داروسمي دار بعينها فاقسم لها وضربا بينهما ما حاطا وفتح كل واحد منهما

لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة حنت الحالف لان قبيل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حائنا فكذلك بعد البناء \* ولو حلف أن لا يساكن فلانا في دار ولم يسم دار بعينها ولم يتوفس كنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنت لان اليمين اذا عقدت على دار بعينها يحنت بعد زوال البناء فبعد التغيير بالقسمه أولى وأما في غير المعين لا يحنت بدخول دار لانه فيها فكذلك بعد القسمه \* رجل قال ان لم أسافر سفرا طويلا فقلنا طالق فان نوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر \* رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا أن ينوي الليلة الحاتية وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة لا أبيت الليلة في هذه الدار فهو باطل \* رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد

فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استثناء بان قال السلام عليكم الاعلى فلان لم يحنت ولو قال الاعلى واحد وعنه صدق كذا في العناية \* حلف لا يكلم فلانا ففزع فلان الباب فقال الحالف (١) كسيت أو قال (٢) كسيت اين أو قال (٣) كسيت أن قال بعضهم لا يحنت الا أن يقول (٤) كئى نو هو المختار كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال لبيك أو قال ابي يحنت في عينه كذا في المحيط \* في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له (٥) ماته شدي فقال خوب آست أو نعم أو آرى يحنت هكذا في الخلاصة \* في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فتنادى فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنت وكذا لو قال بالفارسية ابي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغيانية \* في مجموع النوازل اذا حلف لا يكلم بجاهته امرأته وهو باكل الطعام فقال لهاها حنت في عينه كذا في المحيط \* حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غير هافق ال من وضع هذا أو أين هذا حنت وان كان غير هافقها لا ولو قال ليت شعري من فعل كذا لم يحنت وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة \* من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة لم يعرفه فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط \* شتم المحلوف عليه انسا فافاد الحالف أن ينعه فلما قال الحالف مك (٦) تذكر عينه فسكت لا يحنت لان هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما \* شتم المحلوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لا بل أنت حنت كذا في فتاوى قاضيان \* قالوا فمين \* حلف لا يكلم فلانا فكلتم غيره وهو يقصد أن يسمه لم يحنت كذا في خزنة المفتين \* حلف لا يكلم فلانا فكلتم مع الجدار وقال يا حائط كذا وكذا لا يحنت وان كان غرضه اسماع فلان وبه يقتضى كذا في الفتاوى الصغرى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء واشترت العبيد أو وكلت الرجال أو الناس فتزوج امرأته أو وكل رجل أو اشترى عبيدا يحنت ولو قال لأكلم المساكين أو الفقراء فكلتم واحد منهم يحنت ولو نوى جميع الرجال أو النساء يصدق ولا يحنت أبدا ولو قال ان تزوجت نساء أو اشترت عبيدا أو وكلت رجالا لا يحنت الا بشراء ثلاثة أعبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ويحنت بشراء عبيد واحد كذا في شرح الجامع الكبير للصبري \* وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المثني كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت ببعض والجملة \* ولو حلف لا يكلم بنى آدم فكلتم واحد منهم يحنت وان عني به الكل لا يحنت أبدا ويكون مصدقا فيما ينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضا كذا في البدائع \* قال لأكلم عبد فلان هذا فباع فلان عبده فكلتم الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* لو حلف لا يكلم عبد فلان فان نوى عبد بعينه فهذا وقوله عبد فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قوله سمعنا وان كان موجودا وقت الحنت دون وقت اليمين حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى \* قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبد فلان فكلتم عبدا مضارب فيمهرج أو لا لا يحنت اجماعا هكذا في الحاوى \* رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم عن يضاف لاجلهم الملك فتزوج فلان بعد اليمين

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنت ٥ صرت واقفا ٦ أصل هذه الكلمة مكن أى لا تفعل ولم ينطق بها الحالف بتمامها وترك الحرف الاخير لئلا يكره اليمين

موضعاً قد ساء حلف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سار بعض الطريق بد له فعاد الى مكان آخر سوى السفر أو الذي اراده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه لانه على السفر الاول \* رجل حلف أن لا يعنى اليوم الا ميلا يخرج من منزله ومشي ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في عينه لانه مشى ميلين \* رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان أحدهما في أوله

والأخر في آخره \* وكذا إذا كان في سنة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهم ما طعام على حدة لأن دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا أرافق فلانا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان طعامهما واحد في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وإن كان في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا يابا كان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يرافقه فخرج في سفر فإن كان في محل أو كان كريمًا واحدًا أو قطارهما واحدًا فهو مرافق وإن كان كريمًا **٩٩** مختلفًا لم يكن مرافقًا وإن كان مسيرهما واحدًا والله أعلم

### ❦ فصل في الركب

\* رجل حلف أن لا يركب دابة ولم ينو شيئًا فركب حمارًا أو فرسًا أو برذونًا أو بغلاً كان حاشا فإن ركب غيرها نحو البعير وغيره لم يحنث استحسننا الآن ينوي فإن نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء إذا كانت البين بطلاق أو عتاق وإن حلف أن لا يركب ولم يقل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين أصلاً \* ولو حلف لا يركب فرسًا فركب برذونًا لا يحنث \* وكذلك لو حلف أن لا يركب برذونًا فركب فرسًا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للجحى وهذا أنا كانت البين بالعربية وإن حلف بالفارسية اسب ترشيد حث على كل حال \* ولو حلف أن لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرها لا يحنث في عينه \* ولو حلف لا يركب أولاً يركب من قبل فركب سفينة أو محلاً أو دابة كان حاشا لأن المركب اسم لما يركب عادة والسفينة يركب عليها في البعرة أو يركب آدميا

أو ولد له ولد بعد البين فكلهما الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يركب امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة فكلهما الحالف حث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التتارخانية \* وإن كان امرأة أبانها فلان بعد عينه أو كان رجلاً عاداه فلان بعد عينه لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان الحالف قال في عينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلهم بعد زوال الزوجية والصدقة حث في قولهم \* حلف لا يركب عبداً فلان فهو على الثلاثة فمأذ كره في ظاهر الرواية إذا كان ثلثه من عبده العشرة حث وإن كان اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو نوى الجمع صدق هو الصحيح كذا في العتائية في فصل الماء كحل والمثروب \* ولو حلف لا يركب زوجات فلان أو لا يركب أصدقاء فلان لا يحنث في عينه ما لم يركب الكل بمن سمي كذا في المحيط \* ولو حلف لا يركب أخوة فلان أو بني فلان لا يحنث ما لم يركب الكل كذا في فتاوى قاضيان قال لا أركب أخوة فلان والآخر واحد فإن كان يعلم يحنث إذا كان ذلك الواحد وإن كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل حلف لا يركب صاحب هذا الطيلسان فكلهم بعد ما باع الطيلسان حث بالإجماع وإن كان يشتري الطيلسان لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو قال إن كنت فلاناً فملى من الأيمان ماشاء فلان فكلهم فلا نواشاء الرجل أن يلزمه من الأيمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* لو حلف لا يركب حرم فلان بالفارسية بكر دوى نكر دوى هذا بمنزلة قوله لا أركب فلاناً كذا في الخلاصة \* روى عن محمد رحمه الله تعالى لو قال إن كنت فلاناً فملى هو حرم أو هذا فكلهم قال هو مخبر في إيقاعه على أي ماشاء ولو قال إن كنت فلاناً فملى عبد أملكه أو أمة أملكه آخر فكلهم قال هو عليه ما يعتق كل عبد يملكه وكل أمة يملكها ولو قال إن كنت فلاناً فملى حجة أو عمرة فهو مخبر كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يركب صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له الصهره مالك لا تفعل هكذا قال الزوج ١ خورشى آرم ونوشى آرم ثم قال لم أرد به جواب الصهره وانما عذبت امرأتى قال هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية \* ولو قال إن كنت أبى فجميع ما أملكه صدقة فالحيلة أن يبيع جميع أملاكه ممن يثق به بثوب ملغوف مخزقة ثم يركب أباه لا يلزمه شيء ثم يرد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا أركب فلاناً فملى حرم فقال الآخر لا بأذن فهذا يحنث إن كان غير أنه كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يركب فلاناً فملى بطوف بالبحر فقال الحالف بالبحر يحنث ولو عطف فلان فقال الحالف له يركب الله يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف الحالف في السوق فقال ٣ كوشة والمخولف عليه هناك لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال كلما كلمت واحداً من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلهما بكلام واحد وقعت الطلقتان ونوعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي \* رجل قال لامرأته إن تكلمت بطلاق فعبدى حرم ثم قال لها إن شئت فانت طالق فقالت لا أشاء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا لو قال إن تكلمت بالشرك ثم قال إن الشرك لظلم عظيم وقال الحسن يتوى في جميع ذلك وله مانوى فإن قال لم أنوشه أفلا أراه حاشا قال

(١) أنا أحضر لا كل والشرب (٢) بمعنى لحم

ينبغي أن لا يكون حاشا لأنه لا يركب عادة \* ولو حلف لا يركب بهذا المبرج فزاد فيه أو نقصه وركب حث لأنه عقد البين على المعين فلا يطل البين بتبديل الصنة وذكر في المنتقى إذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأتى وجلس ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حث قال وليس هذا كقوله والله لا أسكن هذه الدار والله أعلم بالصواب ❦ فصل في الكلام والقراءة \* رجل قال لامرأته إن كنت فلاناً فملى طالق فكلت أحدهما لم تطلق كذا لو قال إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم تطلق ما لم تدخل الدارين فإن



نوى أن تطلق بكلام أحدهما صحته لانه نوى ما يمكن صحته باضمار حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرطين وان كان ذلك في موضع يريدون به تعلق الجزاء بكلام كل واحد على الانفراد تطلق بكلام أحدهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا يحث بكلام أحدهما ولو قال والله لأكرم فلانا وفلاناً أو قال لأكرم هذا وهذا أو كلم أحدهما لا يحث وان نوى أن يحث بكلام أحدهما فهو على ما نوى ولو قال والله لأكرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية يا ابن دوتن سخن نكويم لا يحث بكلام

١٠٠

أحدهما وان نوى أن يحث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قاله ولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح نيته لان المثنى يذكر ويراد به الواحد فاذنوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحث وهذه الرواية توافق من يسول اذا قال والله لأكرم فلانا وفلاناً فكلهم أحدهما يحث لان قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لأكرم فلانا وفلاناً والمختار للفتوى أنه لا يحث نية الآن بنوى ذلك ولو قال والله لأكرم الفقراء والمساكين أو قال لأكرم الرجال فكلهم أحدهم حث لان الجمع المعروف ينصرف الى الجنس ولو قال رجالاً أو نساء لا يحث مالم يكلم ثلثاً لان الجمع المتكرر ينصرف الى الثلاث ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلهم أحدهم حث \* ولو قال والله لأكرم أخوة فلان وفلان

الفقيه أبو الليث القول الاول أحب الى وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في التارخانية \* سئل أسد بن عمرو عن قال لا مراة ان تكلمت بهذا فبغدي حرثم قال أنت زانية ان شاء الله تعالى يحث هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق \* ولو قال فلانا لا مراة قبل الوطئ ان كلكم فانت طالق حث للحلف الاول الحلف الثاني ويتعد الحلف الثاني عندنا وتحتل اليمين بالثالثة بلا جرم ولا يتعد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة حتى تزوجها ثم لكها طلق باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي \* قال لا مراة ان كمت فلانا وفلاناً فانت طالق فكلهم أحدهما دون الآخر فان نوى أن لا يحث مالم تكلمهم جميعاً أو لم ينوشياً لم يحث فان كان نوى ان كمت أحدهما يحث فان كان في موضع كان العرف في ارادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف \* حلف لا يكلم فلانا وفلاناً فان لم يكن له نية أو نوى أن لا يحث الا بكلامهم لم يحث بكلام واحد منهما وان نوى أن يحث بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصفار اذا لم ينوشياً فكذلك يحث بكلام أحدهما لكن المختار أنه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لأكرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية (٤) يا ابن دوتن سخن نكويم لا يحث بكلام أحدهما فان نوى ان يحث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح لان المثنى يذكر ويراد به الواحد فاذنوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه تصح كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الخلاصة \* ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلهم أحدهما حث وهذا مختار لما قلنا في قوله والله لأكرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية يا ابن دوتن سخن نكويم فان غة قلنا لا يحث بالاتفاق وهو الذي اختاره للفتوى كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع \* قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما يحث وقيل لا يحث الا ان بنوى الكلام مع كل منهم وهو المختار للفتوى كذا في جواهر الاطلائي \* ولو حلف لا يكلم فلانا أو فلانا فكلهم أحدهما حث وكذا لو قال فلانا وفلاناً كذا في الخلاصة \* ولو قال والله لأكرم فلانا أو فلانا وفلاناً حث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا اكلم فلانا وفلاناً أو فلانا حث بكلام الاولين والاخر ولو كلهم الاول وحده والثاني وحده لم يحث كذا في الكافي \* رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى اكلم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين المؤقتة \* قال كلما كمت واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ثم كلم الاربع في الصحة فبات قبل البيان عتقن كذا في الكافي \* قال لا مراة (٥) اكرين سخن بافلان كوني فانت طالق ثم ان المرأة (٦) ان سخن بافلان كفت ولكن بعبارتي كه ان فلان ندانت طلقت امرأته كن حلف لا يكلم فلانا فكلهم بعبارته لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحث كذا هنا كذا في المحيط \* في الحجة ولو حلف أن لا يكلم شيئاً وكلم بعض الجادات والحيوانات التي لا تنطق به لا يحث ولو كلم الاخرس والاصم يحث ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحث وان كانوا لا يفهمون لا يحث كذا في التارخانية \* سئل شمس الاسلام الازجندی عن حلف لا يكلم أحد الخنا كافر يريد الاسلام قال بين صفة الاسلام والذي يصير الكافر به مسلماً ولا يكلمه فلا يحث في عينه كذا في

أحدهما وان نوى أن يحث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قاله ولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح نيته لان المثنى يذكر ويراد به الواحد فاذنوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحث وهذه الرواية توافق من يسول اذا قال والله لأكرم فلانا وفلاناً فكلهم أحدهما يحث لان قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لأكرم فلانا وفلاناً والمختار للفتوى أنه لا يحث نية الآن بنوى ذلك ولو قال والله لأكرم الفقراء والمساكين أو قال لأكرم الرجال فكلهم أحدهم حث لان الجمع المعروف ينصرف الى الجنس ولو قال رجالاً أو نساء لا يحث مالم يكلم ثلثاً لان الجمع المتكرر ينصرف الى الثلاث ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلهم أحدهم حث \* ولو قال والله لأكرم أخوة فلان وفلان

أخ واحد فكلهم فان كان الحالف يعلم بذلك حث لانه ذكر الجمع وأراد به الواحد وان لم يعلم لا يحث لانه لم ير الواحد وهو كالحلف أن لا يأكل من هذه الخبز ثلاثة أرغفة وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم به \* ولو قال والله لأكرم فلانا يوماً أو ما فهو كقوله يومين بنهى اليمين بعض اليومين \* ولو قال يوماً أو يومين فهو كقوله والله لا أكلمه ثلاثة أيام وفارسته سخن نكويم بافلان بكر وز ودور \* ولو قال والله لأكرم فلانا يوماً أو يومين تنقض اليمين بعض اليومين وفارسته سخن نكويم

بأفان في يك روز وني دوروز\* ولو قال والله لأأكلك اليوم ولا غد أو بعد غد فهو كقولہ والله لأأكلك ثلاثة أيام يدخل فيه الليالي\* ولو قال والله لأأكلك اليوم ولا غد أو لا بعد غد كان له أن يكلمه باليالي لانهما أفرد كل يوم ينفي على حدة صار كل يومين منفيين بنفي على حدة ولا يدخل فيه الليل\* ولو قال والله لأأكلك في كل يوم من أيام هذه الجمعة فكلهم في تلك الجمعة أيلا فنه ارامرة واحدة حثت ولو قال والله لأأكلك في كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحث حتى يكلم في كل يوم\* ولو ترك كلامه يوما واحدا ١٠١ لا يحث وإن كلفه في كل يوم لا يحث

الامرأة واحدة وله أن يكلمه

فِي الْمَالِ وَهُوَ كَمَا قَالَ أَنْتَ

عَلَيْكُمْ ظَهَرَ أَمِي كُلِّ بَوْمٍ

علی ————— پھر ایسے ہوا  
لافتہ ہالہ سیلاونہ ہمارا ختم

بکفر و اذا کفر اطل

يذكر واداً يعرف بطول  
الذي هو...

الظهار \* ولو قال انت على  
كذلك فمعا

کظہ رآمی فی کل یوم کانہ

أن يقربها في الليالي

## فیکون مظاہرانی کل یوم

نظہار حمد \* رجل حاف

أَنْ لَا يَكُـمَ فُلَانًا فُكُـمَ

الحائط وقال بالحائط اصنع

كُذِّبُوا لَا تَنْصُرُوا كُذَّا أَوْ قَالَ

قداکونکذاکذا فانهلا

فدكان كذا كذا فاهلا  
منه ان كانه

یجنت وان کان قصده سماع

فلان کذا ذکرہ الناطقی

رحمہ اللہ تعالیٰ فی الواقعات

\* روى عن عبد الرحمن بن

عوف رضى الله عنه بعد

ما حلف أن لا يكلم عثمان

رضی اللہ عنہ کان بفعل

كذلك رحا حلف أن لا

كل صديق فلان آمن ووجه

یہاں مدینہ و لاہ اور وجہ  
نہایت اہمیت کے حاملہ ہیں۔

فلان وابن فلان او محوهم

من يضاف لاجلكم الملك

فتزوج فلان امرأته بعد

اليمين أو ولد له ولد بعد اليمين

فكلمه الحالف لا يحنت

وان کلمه امر آتہ امانہا فلان

بعد عنه أو كما رجلا عاده

فَالْأَنزِلُ عَلَيْهِ لَاحِظٌ

والآن بعد هذه الرحلة

الحال في قول أبي حنيفة

من الزوجية والامداقة حنت  
كن في الله يا طاهر

ذکر فی ظاہر الروایۃ اذا کلام

أن لا يكلم أخوته - لان أو

کیست اوقال کیست آن

الحيط \* وجعل رأى امرأته تكلم أجنياً فغاضه ذلك فقال لها ان كنت بعد هذا رجلاً أجنياً فأنت طالق  
فكلمت بعده - ذاتا يذو الزوجها ليس من محارمها وأرجلا يسكن في دارها بينهم معرفة إلا أنه لا محرمية  
بينهما أو كملت وجلا من ذوى أرحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا يكلم رجلاً  
وكلم رجلاً وقال غيبته لا يحث بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط \* اذا حلف لا يكلم  
هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخاً يحث كذا في الحاوى \* اذا حلف الرجل لا يكلم صبياً فكلم شيخاً  
لا يحث في عينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم رجلاً فكلم صبياً يحث كذا في الظهيرية \* ان كلم امرأة  
فعبده حر وكلم صبية لم يحث ولو قال ان تزوجت امرأة فتزوج صبية حث لان الصبي ما منع من هجران  
الكلام فلا تزداد الصبية في الهين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك الزوج كذا في البحر الرائق \* اذا حلف  
الرجل لا يكلم صبية أو لا يكلم غلاماً أو لا يكلم شاباً أو لا يكلم كهلاً فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ  
فاذا بلغ صار شاباً وقتي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى ثلاثين ما لم يغلب عليه  
الشمط والكهل من ثلاثين إلى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فأما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون  
ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشمط في الشعر \* وفي القدوري عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى ان الشاب من خمسة عشر إلى خمسين إلا أن يغلب عليه الشمط قبل ذلك والكهل من  
ثلاثين إلى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل  
والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من كان ابن ثلاثين فهو  
كهلاً وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعداً فهو كهلاً فإذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سماعة  
الكهل من ثلاثين إلى أربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشيئاً أكثر فهو  
شيخ فان كان السواء أكثر فليس بشيخ وعن محمد رحمه الله تعالى الغلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة  
والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ أربعين وزاد عليه إلى ستين إلا أن  
يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخاً وان لم يبلغ الخمسين إلا أنه لا يكون كهلاً حتى يبلغ أربعين ولا شيئاً  
حتى يجاوز الأربعين \* واذا حلف لا يكلم يتامى من بني فلان أو حلف لا يكلم أرحام بني فلان أو حلف لا يكلم  
نائب بني فلان أو حلف لا يكلم أيامى بني فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد فأما بعد  
البوغ فلا يسمى يتماً هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللغات وأما الارملة فهي اسم  
لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقه زوجها داخل بها زوجها ولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا  
ينطلق الا على البالغة التي فارقه زوجها ولا ينطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في  
الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم لكل امرأته جمعت بشكاح جائراً أو فاسداً أو فجوراً وقد فارق زوجها  
غنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب واليتيم اسم لكل  
امرأته جمعت بجلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة كانت أو بالغة غنية كانت أو فقيرة هكذا  
ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في النخبة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان \* ولو قال ان  
كلتك الا أن تكلمني أو الى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمت معاً حث الحالف في قول محمد رحمه الله تعالى  
ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو خرج الى مكة حلف لا يتكلم معه

وأبى يوسف رحمه الله تعالى وإن كان الخائف قال في عينه زوجه فلان هذه أو صديق فلان هذا فكم يعدز وال زوجية وال صداقة حثت في قولهم جميعا \* حلف أن لا يكلم عبيد فلان أو لا يركب دواب فلان أو لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاثة لما ذكر في ظاهر الرواية إذا كالم ثلاثا من عبيد العشرة حثت وكذا الدواب والثياب وإن كالم اثنين منهم لا يثبت فلا بد من الجمع \* ولو حلف أن لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يثبت ما لم يكلم الكل وكذا ابني فلان \* حلف أن لا يكلم فلانا فصرع فلان الباب فقال الخائف كيست أو قال كيست أن

أو كسبت ابن قال بعضهم يحث في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحث الآن يقول كفى هو المختار لأنه خاطبه بخلاف ما تقدم \* ولودعاء الحالف وهو نائم أو يقظه حث وان لم يستيقظ بدعائه فيه روايتان ذكرتهما الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يحث وقال غيره يحث وان لم يستيقظ وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده النائم كالمتب \* ولو مر الحالف على قوم فيهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حث وان لم يسمع المحلوف عليه ١٠٣ عليه الآن يقصد السلام على غير المحلوف عليه \* ولو قرأ الحالف كتابا على المحلوف

عليه والمحلوف عليه حتى يرجع من مكة فرجع هامن الطريق فكلمه حث \* هو على الرجوع بعد اتيان الآن يكون بينهما ما رافعة أو شيء كذا في العتابة \* ولو قال رجل لصاحبه عبده حر ان ابتداء بكلام أو ينزج فالتقياف لم كل واحد على صاحبه معا أو تزوجا معا لم يحث كذا في الكافي \* وسقط اليمين عن الحالف بهذا الكلام حتى لا يحث أبدا يحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداءة لان كل كلام يوجد من الحالف بعد هذا فانما يوجد بعد كلام المحلوف عليه \* اذا قال لامرأته ان ابتداء بكلام فانت طالق وقالت المرأة له ان ابتداء بكلام بخارجي حرته ثم ان الزوج كلها بعد ذلك لا يحث في يمينه ولا تحث في يمينها لانها ما ابتداءت بالكلام وان كانت اليمين منها ما عاينبغي أن يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحث واحد منهما ما كذا اذا قال لغيره ان كلمتك قبل أن تكلمني فعبدي حر والتقياف لم كل واحد منهما ما على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحث في يمينه كذا في المحيط \* جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته كذا في فتاوى قاضيهان \* في الخزانة ولو قال من كلم غلام عبدا لله فكنا واسم الحالف عبدا لله والغلام غلامه فكلمه حث كذا في الخلاصة \* رجل قال والله لأكلم فلانا أستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنا ولا يحث ديانة كذا في فتاوى قاضيهان \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لأكلم أحدا الا فلانا أو فلانا فله أن يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير الحصري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه \* ولو قال لأكلم أحدا الا رجلا بصريا أو رجلا كوفيا فكلهم رجلا أو رجلا بصريا أو رجلا كوفيا لا يحث في يمينه \* وكذلك لو قال رجل الكوفة أو رجلا البصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحث في يمينه وكذلك لو قال والله لأكلم أحدا من الناس الا هذين الرجلين فاستثنى أحدهما فان كلم أحدهما لا يحث وان كلمهما لا يحث وكذلك اذا قال لأكلم أحدا من الناس الا واحدا من هذين الرجلين ولو قال لأكلم أحدا أبدا الا أحد الرجلين كوفيا أو بصريا أو قال لأكلم أحدا أبدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا أو بصريا فكلهم أحدهما أو كلاهما جعلا لا يحث في يمينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في اليمين التي تكون بالاستثناء \* ولو قال والله لأكلم أحد الرجلين أو أحدا من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة لا يحث ولو قال الرجلان من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة لا يحث في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه \* زيد وعمر وادعيان سب والدجارية بينهما قضية القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر فعبده حرفك ما هذا الابن حننا جميعا كذا في فتاوى قاضيهان \* سئل نجم الدين عن قال ان كلمت فلانا فهو شريك الكفار فيما قالوا على الله مما لا يليق به فكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يميننا بالعربية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فآخبره المحلوف عليه بخبر يسره فقال الحمد لله أو بخبر يسره فقال أن الله لا يحث هكذا في التتارخانية ناقلا عن الملقط \* ولو قال أجازنا الله وأيال لا يحث كذا في الخلاصة \* ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلام الآخر حث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حث بيمين كذا في التتارخانية ناقلا عن جمع الجوامع \* ولو قال لامرأته ان كلمت فلانة فانت طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاقها غسلت يومئذها فقالت لها فلانة ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق فجاء أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع أخوها لا تطلق لانها مخاطبة بالصبي دون الاخ وهذا مسئلة الحائط سواء \* ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بها قالوا هذا أشد من الاول يعني أخاف عليه الحث والظاهر أنه لا يحث لان المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه \* رجل قال لامرأته وقد كتمت في انك ان أعدت ذكرا فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرا فلان أو قالت لما نيتني عن ذكرا فلان لا أذكرا فلانا لا تطلق لان هذا القدر

عليه والمحلوف عليه يكتب ان قصد الحالف املاء المحلوف عليه قالوا يخاف عليه الحث \* ولو أم الحالف قوما فيهم المحلوف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحث لا بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار لان هذا لا بعد كلاما في العرف هذا اذا كان الحالف اماما فان كان مؤثما قالوا لا يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما بسلام الامام لا يخرج المؤثم عن الصلاة ولو كان المحلوف عليه اماما والحالف مقتديا به ففتح على الامام لا يحث في يمينه \* ولو علمه القرآن في غير الصلاة حث في عرفهم \* ولو شتم المحلوف عليه انسانا فأراد الحالف أن يمينه فلما قال الحالف مك تذكريمه فسكت لا يحث الحالف لان هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما وهذا بخلاف المصلي اذا قال ذلك في صلاته نفسد صلاته \* شتم المحلوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لا ببل أنت حث \* رجل قال لامرأته ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق فجاء أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع أخوها لا تطلق لانها مخاطبة بالصبي دون الاخ وهذا مسئلة الحائط سواء \* ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بها قالوا هذا أشد من الاول يعني أخاف عليه الحث والظاهر أنه لا يحث لان المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه \* رجل قال لامرأته وقد كتمت في انك ان أعدت ذكرا فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرا فلان أو قالت لما نيتني عن ذكرا فلان لا أذكرا فلانا لا تطلق لان هذا القدر

مانده

مستثنى عن اليمين \* ولو قالت لم نهيتني عن ذكرك فلان طلقت لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة \* رجل - لم أن لا يكذب فسأله رجل عن شيء فحرك رأسه بالكذب لا يحنث ما لم يتكلم به وقد ذكرنا قبل هذا ان جواب السائل قد يكون بتحريك الرأس والاشارة ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن فيما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة أما الاشارة فلا تكون كلاما \* رجل حلف أن لا يكلم فلانا فناداه من مكان بعيد ١٠٣ ان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه

لا يسمع لا يحنث وان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه يسمع الا انه لم يسمع لانه كان أصم أو كان مشغولا بعمل حنث \* وان كتب اليه أو أرسل اليه رسولا لا يحنث ولو قال لا أقول لفلان كذا وكذا فكتب اليه بذلك وأرسل به اليه رسولا حنث \* ولو قال لا أقول فلانا بم هذا لا يحنث بالكتابة والرسالة \* رجل قال لا أقول فلانا قريبا أو سريعا أو عاجلا فذلك على أقل من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لا أقول شيء فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو قال لا أقول ملبا أو طوبى لان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم \* ولو حلف أن لا أقول فلانا أياما هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أقول فلانا يومين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على عشرة أيام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى

١ مانه شدي وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقالت ٢ خوب است أو قالت ٣ آرى فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرة \* الاصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتابة \* قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان أخبرني أن فلانا قدم فامرأتى طالق أو قال نعمدى حرقا خبر بذلك كذا يحنث في يمينه وعقوب العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان أخبرني بقدم فلان فاخبر بذلك كذا يحنث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان أخبرني ان امرأتى في الدار فكذا فاخبر بذلك كذا يحنث ولو قال ان أخبرني بمكان امرأتى في الدار لا يحنث في يمينه ولو قال ان بشرتني أن فلانا قد قدم أو قال ان بشرتني بقدم فلان فكذا فيسهر بذلك كذا يحنث في يمينه ولو قال ان أعلمتني أن فلانا قد قدم أو قال ان أعلمتني بقدم فلان فكذا فاخبر بذلك كذا يحنث وان أخبر بذلك صادقا ولكن بعد ما علم الحالف به لا يحنث أيضا بخلاف ما لو قال ان أخبرتني فاخبر به بعد ما علم الحالف فانه يحنث في يمينه وان عني بقوله أعلمتني أخبرتني حنث الحالف وان كان الاخبار بعد ما حصل العلم للحالف بما أخبر به وينبغي أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت الى أن فلانا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كذا يحنث وصل الكتاب اليه أو لم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه كذا يحنث ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة الآن الكاتب لم يعلم بذلك حنث الحالف في يمينه قال في الزيادات اذا حلف الرجل لا يظهر سر فلان لفلان أبدا فاخبره بكتاب كتبه اليه أو بكلام أو سأل فلان أن كان سر فلان كذا فأشار برأسه أي نعم حنث في يمينه \* وكذلك لو حلف لا يفشي سر فلان الى فلان أو حلف لا يعلم فلانا بسر فلان أو يمكن فلان أو حلف ليكن سره أو يخفيه أو وليستره أو حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حنث في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الاشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والمخرج عن ذلك فالحيلة أن يقال ان كان كذا ما كن وأشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسره فقل لا فاذا تكلمنا بسر أو ما كانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يحنث في يمينه واذا حلف لا يستخدم فلانة فأومأ اليها بخدمة فقد استخدمها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصاً من الملوك والا كبار ويستوى ان خدمته فلانة أو لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنث في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحنث في يمينه ولو قيل له أن كان الامر كذا فلان في موضع كذا فأومأ برأسه أي نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يحنث في يمينه وان عني بالاخبار أو بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء واذا حلف لا يقر لفلان بمال فقل له فلان عليك كذا وكذا فأشار برأسه أي نعم لا يحنث في يمينه واذا حلف أن لا يتكلم بسر فلان فلا يحنث بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له أن كان سر فلان كذا أو قيل له فلان بمكان كذا فقال نعم يحنث في يمينه والجواب في قوله لا يحنث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الايمان كلها ثم خرس الحالف فصارت بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتابة الا في

١ طيب ٢ أو ٣ نعم

هو على سبعة أيام ولو قال أياما فهو على ثلاثة أيام عند الكل في ظاهر الرواية \* ولو قال لا أقول ما بعد الايام عن محمد رحمه الله تعالى ان كلفه في سبعة أيام لا يحنث وبعد السبعة يحنث \* ولو قال شهر ابعده شهر فهو على شهرين \* ولو قال شهر ابعده هذا الشهر قال محمد رحمه الله تعالى له أن يكلمه في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر \* ولو قال لا أقول جمعة ولانية فهو على أيام الجمعة \* ولو قال جمعتين فهو على أيام الجمعتين وان قال ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحدا وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء \* ولو

حلف لأكله بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر إلى تسعة عشر \* ولوحلف لا يكلم فلاناً إلى كذا نوى شيأ من الأوقات من الواحد إلى العشرة من الساعات أو من الأيام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى لأن كذا اسم عدد مجهول من الواحد إلى العشرة وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد لأنه الأقل ساعات الآن ما دون اليوم لا يمكن ضبطها فانصرف إلى اليوم \* ولو قال لأكله إلى كذا ان نوى شيئاً من الساعات أو من الشهور ١٠٤ فهو على أحد عشر مما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد \* ولو قال لأكله إلى

خصه واحدة أنه اذا حلف لا يتكلم بغير فلان أو حلف لا يتحدث بغير فلان لم يحث بالاشارة والكتابة وان كانت الاشارة والكتابة بعد الحرم وكل ما ذكرناه أنه يحث بالاشارة اذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جواباً للشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزوائد وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر والاشارة حتى يحث بالكتابة والرسالة \* ولوحلف لا يدع فلاناً فدعاء بكتابة أو رسالة حث في ظاهر الرواية وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذكر يحصل بالكتاب والرسول \* ولو قال أي عبيدي بشرني بكذا فهو حث فبشره ومعاذ الله ولو بشره واحد بعد واحد عتق الاول خاصة ولو أرسل اليه أحدهم رسولاً فان أضاف الرسول إلى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يضاف إلى العبد لم يعتق هكذا في المحيط \* \* ولو قال ان أخبرتني أن هذا الحرف ذهب أو هذا الرجل امرأة فأخبره حث لوجود الشرط \* ولو قال ان أعلمتني أو بشرتني لا يحث كذا في التنزيلات \* \* ولو حلف لا يكتب إلى فلان فأمر غيره فكتب فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال سألتني هرون الرشيد عن هذا فقالت ان كان ساطناً فأمر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحث كذا في البدائع \* \* حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى إلى آخرها لا يحث بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى \* \* ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ أسطر من كتاب فلان حث وفي نصف السطر لا يحث كذا في فتاوى قاضيان \* \* ولو حلف لا يقرأ سورة فقرأ منها حرفاً حث ولو ترك آية طوله لم يحث كذا في البدائع \* \* واذا حلف لا يتمل بشعر فتمل نصف البيت لا يحث وان كان نصف البيت يتما من شعر آخر لا يحث وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل فarsi حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بالطن لا يحث ولو كان رجلاً فصيحاً حث وفي المتن اذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كتاب بين في بياض أو غير ذلك وان نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدن في القضاء كذا في المحيط \* \* رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها حث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها الصلاة حث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقراءته الاعلى وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيان \* \* واذا حلف على هذا الوجه فاحلله أن يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحث في عيئه فان فاتته ركعة وقضاها يحث والمرأة اذا حلفت على ذلك تقتدي بزوجه أو غيره من محارمها كذا في المحيط \* \* وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحث كذا في فتاوى قاضيان \* \* ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ الفاتحة على قصد الشاء والدعاء لا يحث كذا في الظهيرية \* \* ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدينهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيان \* \* ولو قال على عيبي ان شئت فقال شئت ربه هذا مثل قوله على عيبي ان كلفت فلاناً كذا في المحيط \* \* سئل نجم الدين عن حلفه أقرباء امرأته بطلاقها (١) كبروى جرم نهى وويرا يجبري تهمت نكحي

١ ان لا تنسها إلى ذنب ولا تنتمها بشئ

كذا وكذا ان نوى شيئاً ما ذكرنا ينصرف إلى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم وليلة \* رجل قال لا امرأته كلمت كلاماً حسناً فأنت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة وان لم يقل كلاماً حسناً طلقت ثلاثاً \* ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثاً في الوجهين \* رجل قال والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه أول اليوم ثم قدم فلان في آخره حث وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك اليوم اختلوا فيه والصحيح أنه لا يحث \* رجل قال لغيره ان تركت كلامك شهر افعتدي حرفاً بين على ترك كلامه شهر من حين حلف ان كلمه في شهر لا يحث \* رجل قال لا امرأته ان كلمت اللبلة قبل أن تكلمني فأنت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل أن تكلمني فعبدى حر ثم قال لها الزوج أعطى السائل شيئاً لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة \* رجل قال لغيره ان ابتدأت بك كلاماً أبداً

فعتدي حر أو قال ان كلمتك قبل أن تكلمني فسلمت معاً لا يحث لان البداءة والسبق يحالف القرآن \* \* ولو قال ان كلمتك الآن تكلمني أو الى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمت معاً حث الحالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* زيد وعمر وادعيان سب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فأمر أنه طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر فعبده حرفك ما هذا الابن حثا جميعاً \* رجل حلف أن لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلاة أو كبر أو همل أو سجع ان كان اليمين

بالعربية لا يبحث وان قرأ خارج الصلاة لا تأو كبر او هال أو سبح أو دما خذت وان كان اليمين بالفارسية لا يبحث في الصلاة ولا في غير الصلاة  
 \* رجل قال والله لأأكلم فلانا يوم ما ثم قال والله لأأكلم فلانا شهر ثم قال والله لأأكلم فلانا سنة فكلما بعد ساعة خنت في الايمان الثلاث  
 وان كلمه غدا خنت في اليمين وان كلمه بعد شهر خنت في عين واحدة وان كلمه بعد سنة لا يبحث ولا شيء عليه \* رجل قال والله لأأكلم فلانا  
 أستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يبحث ديانة ١٠٥ \* رجل قال والله لأأكلم ما دمت

في هذه الدار فهو وعلى ما دام  
 سا تكافئها الى أن يتنقل  
 والخلاف في الانتقال الذي  
 يبطل اليمين ما قلنا ولو قال  
 والله لأأكلم ما دمت  
 يغدا يخرج بنفسه لا يقي  
 اليمين ولو قال لأأكلم  
 تاريف برزمن يتأبد فوقع  
 الثلج في بلدة أخرى فاليمين  
 باقية الى أن يقع الثلج في  
 البلدة التي حلف فيها وان  
 كان اليمين ببغداد وهذا اذا  
 عني الحالف عين الثلج  
 لا وقت وقوع الثلج \* حلف  
 أن لا يكلم فلانا عما هذا  
 فاليمين من حين حلف الى  
 غرة محرم لا على سنة كاملة  
 من حين حلف \* رجل  
 حلف أن لا يكلم صهرته  
 فدخل على امرأته وشاجر  
 معها فقلت له الصهرة مالك  
 هكذا فقال الزوج خوش  
 می ارم و نوش می ارم ثم قال  
 لم أربيه جواب الصهرة  
 وانما عنت امرأتي قالوا  
 هو مصدق لانه ليس في  
 كلامه ما يجعله جـوابا قال  
 لا يارضى الله عنه وينبغي  
 أن لا يصدق قضاء لان هذا  
 الكلام يذكر على وجه  
 الجواب عرفاء حلف أن  
 لا يكلم امرأته فدخل داره

نخلف على ذلك ثم قال لها (١) خذاداند تا تو چه کرده هل تطلق هذا امرأته فقال لا هكذا في الظهريه  
 \* رجل قال لامرأته (٢) اگر بخانه فلان رومی و باوی سخن گویم فانت كذا فلم يذهب الى بيته ولكن  
 كلمه في موضع آخر لا يبحث في عينه ولو قال (٣) اگر بخانه فلان روم و باوی سخن نگویم فانت طالق  
 وباقي المسئلة بحالها خنت في عينه وطلقت امرأته هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى  
 ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل حلف فقال لا آمر أخى أمرا (٤)  
 واكرهيرا كاري فرمايم فكذا فبعث عننا الى أخيه على يد رجل فقال قل لاني حتى يبيعها يتظر ان قال  
 الرجل لا لاخ قال أخوك بعهاء وأيا امرأته أخوك لا يبحث \* رجل قال لامرأته (٥) اگر مرا و زنك و ی که فلان  
 با تو چه کرده آست فانت طالق فتكلمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٦) اگر نکوی با من امر و ز  
 تطلق كذا في الخلاصة \* ولو حلف ان رجل يطلق امرأته (٧) که من عیب تو بیا کسی نکفته أم وقد كان قال  
 مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر و يبيعها ويفعل أفعالا لا طائل تحسها الا أنه الآن تاب وأتاب تطلق  
 امرأته كذا في الظهريه \* ولو حلف لا يكلم شهر اربع على ثلاثين يوما بليلها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على  
 بقية الشهر كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع \* حلف  
 لا يكلمه شهرا فهو من حين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهرا فانه يتناول شهرا من حين حلف كذا في  
 الكافي \* ولو قال لأأكلم أشهر اربع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي  
 \* ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنده في الجمع  
 والسنين كذا في الهداية \* ولو قال لأأكلم سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعا كذا في البدائع \* من  
 حلف لا يكلمه حينه أو زمانا أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر في النفي وكذا في الاثبات فحولاصوم  
 حيناً أو الحين أو الزمان أو زماناً كل هذا اذا لم يقدر امة من الزمان فان نوى مقدارا صدق وكذلك  
 الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف الى ستة أشهر اذا لم تكن له نية في مقدار  
 من الزمان فان كانت عمل بها اتفقا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدرى ماهو وهذا الاختلاف  
 في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير \* وأما المعترف بالالف واللام في رده الابد لا جاع كذا في التبيين \*  
 ولو حلف لا يكلم الا حين أو الا زمانه فهو على عشر مرات ستة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك  
 ستون شهرا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال دهو اربع على ثلاث مرات ستة أشهر على قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية  
 ولو قال عمر افعد أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستة أشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه  
 حتى يابقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج \* في الاصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لأأكلم فلانا آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس  
 عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة \* وعن ابن مقائل فيمن حلف لا يكلم أمة ثلاث سنين والحلف

١ الله يعلم ماذا صنعت ٢ ان ذهبت الى بيت فلان وتكلمت معه ٣ ان لم اذهب الى بيت فلان ولم اتكلم  
 معه ٤ وان أمرته بأمر ٥ ان لم تقولي اليوم ماذا فعل معك فلان ٦ ان لم تقولي لي اليوم ٧ لم أنفوه  
 بعبك لاحد

(١٤ - فتاوى ثانی) وليس فيها غير ما فقال من وضع هذا خنت لانه حين استفهم وايس معها غير ما فقد كلها ولو كان معها  
 غيرها لا يبحث ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يبحث لانه استفهم نفسه \* جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد  
 هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته لان كلمته من التعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحسب كولو قال ان دخل هذه الدار  
 واحد فامرأته طالق ثم دخل الحالف خنت لان أحد انكرة والحالف لم يصرم معرفة فبقى داخلها بخلاف ما لو قال ان دخل دارى أحد



فأمر أن يطلق قد دخل الحالف لا يحنت لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة \* رجل حلف أن لا يكلم فلانا فترى يقوم  
فيهم الحلف عليه فقال السلام عليكم الا واحد اوقال غدت به المحلوف عليه دين في القضاء \* رجل قال في بعض الشهر والله لا أكلم فلانا  
شهر فهو على عدد الايام الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها فدخل فيه الليل والنهار \* وكذلك لو قال في بعض النهار لا يكلمه ثلاثين يوما وان  
كانت اليمين في الليل يترك كلامه من ١٠٦ تلك الساعة الى أن تغرب الشمس من يوم ثلاثين ولو قال في بعض النهار لا يكلمه

بأطلاق قال ينبغي أن يرسل اليها ويطلب منها أن ترضى عنه وتجعله في حل كذا في الحاوي \* في فتاوى  
النسفي لو قال ان كنت فلانا (١) خدائي رابر من يكسأه روزه مع الهاء لا يلزمه شيء ان كلفه ولو قال يكسأ  
بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة \* في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لأكلم اليوم سنة أو شهرا  
فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر أو السنة كذا في التارخانية \* رجل حلف أن لا يكلم  
فلانا عاصيا هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضيخان  
\* في مجموع النوازل اذا قال لا امرأته ان كنتك الى سنة فانت طالق اذهبي يا عدوة الله طلقت كذا في المحيط \* في  
المنتقى لو قال والله لا أكلمك شهر ابعده شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا أكلمك سنة بعد سنة  
فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا أكلمك شهر ابعده هذا الشهر فانه في هذا الشهر كذا في الذخيرة  
\* في الجامع اذا قال والله لا أكلم في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم  
حنث في عينه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعمامة المشايخ على أنه لا يحنت كذا في المحيط  
\* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لأكلم فلانا في الشهر الذي قبل قدم فلان فكلمه في أول  
الشهر وقدم فلان تمام الشهر حنث في عينه \* ولو قال والله لا أكلمك شهرا قبل قدم فلان وكلمه بعد اليمين ثم  
قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنت في عينه كذا في المحيط \* ولو قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما أو غير يوم فانه  
على ما نوى وان لم تكن له نية فله أن يتحرى أي يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا \* ولو قال الانقصان يوم فهذا  
على تسعة وعشرين يوما لان نقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب  
لا تتنا من اليمين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة \* في آخر أيمان القدروري اذا حلف لا يكلم فلانا  
وفلانا هذه السنة الا يوما فان جمع كلامهما في يوم لم يحنت ولو كلم أحدهما في يوم والاخر في يوم حنث  
ولو كلم أحدهما في يوم لم يحنت ولو استثنى يوما معرفا فكلم أحدهما فيه والاخر في الغد لم يحنت ولو  
حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما بعينه فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا في  
المحيط \* ولو قال يوم أكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلمه ليلة أو نهارا حنث فان نوى  
البار خاصة بصدق قضاء كذا في السكافي \* وان قال ليلة أكلم فلانا أو ليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه  
نهارا أو قدم نهارا لا تطاق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ عن مقتضاها لغة  
حتى لو ذكر الالي الى حلت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا السنة الهاء في الوقت المطابق كذا في البدائع \* ولو قال  
ان كنت فلانا فانت طالق الآن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو الآن يأذن فلان فكلمه قبل القدوم  
أو قبل الاذن حنث ولو كلمه بعد القدوم أو الاذن لا يحنت وكذا لو قال أنت طالق ان كنت فلانا الآن  
يقدم فلان وان مات فلان سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السكافي \* ولو حلف  
لا يكلم رجلا يوما بعينه كانت عينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا في شرح الطحاوي \* ان حلف لا يكلمه  
الايام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولو حلف لا يكلمه أياما ذكر في  
الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يذكر فيه الخلاف وهو الصحيح \* ولو حلف لا يكلمه أياما كثيرة فهو على عشرة أيام  
في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* ولو قال كل يوم أكلمك فعلى كذا وكلمه في

يوما فانه يترك الكلام الى  
مثل تلك الساعة التي حلف  
فيها من الغد \* وكذا اذا  
حلف في خلال الليل لا يكلمه  
ليلة فهو على هذا ولو قال  
في بعض اليوم والله لا أكلمه  
اليوم فهو على ما بدى في من  
اليوم \* ولو حلف ليلة أن  
لا يكلم في هذا اليوم فانه  
يحنت بالكلام في تلك الليلة  
الى أن تغيب الشمس من  
الغد وعن محمد رحمه الله  
تعالى أنا باطل \* رجل قال  
والله لا أكلمك شهرا الا يوما  
أو شهرا غير يوم ولا ليلة في  
اليوم فله أن يتحرى أي يوم  
شاع من شهر ولو قال شهرا  
الانقصان يوم فهو على  
تسعة وعشرين يوما وهو  
مخالف للأول \* رجل قال  
لرجل والله لا أبغك شيئا أو  
قال لا أذكرك شيئا فكتب  
اليه حنث ولو قال  
لا أذكرك شيئا قال محمد  
رحمه الله تعالى هذا عندى  
على المواجهة \* رجل حلف  
أن لا يكلم فلانا الى الموسم  
قال محمد رحمه الله تعالى  
يكلمه اذا أصبح يوم النحر  
وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يكلمه اذا زالت  
الشمس من يوم عرفة والله

(١) فله على صوم سنة

أعلم بالصواب (مسائل في القراءة والصلاة) \* رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها  
حنث \* وكذلك لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة  
التمل حنث وان لم ينو ما في سورة التمل أو نوى غيرها لا يحنت لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقرأتها لا على وجه  
قراءة القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه التثناء والدعاء ومشايخ عراق من أصحابنا رحمهم الله تعالى اختاروا في صلاة الجمعة قراءة

الفاحة بعد التكملة الاولى على وجه الشاؤم والدعاء ولو اراد هذا الحالف أن يصلي يصلي خلف الامام بمجموعة حتى لا يحنت وان سبق بركة فضاها حنت وان اراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحنت \* ولوحلف أن لا يقرأ سور من القرآن فنظري المصحف حتى أتى الى آخره لا يحنت في قواهم \* ولوحلف أن لا يقرأ كتاب فلان فنظري كتابه ومن ما فيه حنت في قول محمد رحمه الله تعالى لحصول المقصود من القراءة وهو العلم بحال الكتاب ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم ١٠٧ القراءة وتوعليه الفتوى \* ولوحلف

أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر من كتاب فلان حنت ولوقرأ نصف السطر لا يحنت لان ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف السطر \* ولو قال ان قرأت كل سور من القرآن فعلى أن أنصديق بدرهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن والله أعلم

### فصل في مسائل الصلاة

\* رجل قال لعبدته ان صليت ركعة فأنت حر فصلي ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلي ركعتين ثم تكلم عتق بالاولى \* رجل قال لامرأته ان لم تصل الساعة ركعتين فأنت طالق فقامت وشرعت في الصلاة ثم حاضت حنت في عيئه \* وكذا لو قال لها ان لم تصومي غدا فأنت طالق فشرعت في الصوم غدا وحاضت حنت لوجود شرط الحنت وهو عدم الصوم والصلاة وهذا كالوقالت الله على أن أصوم غدا وغدا يوم حيضها صحت نذرها ولو قالت الله على أن أصوم يوم حيضى لا يصح \* رجل حلف أن لا يؤم غدا

يومين حنت في يومين ولو قال كل يومين حنت مرة كذا في التواريخ \* ولوحلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أكلمه أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لا أكلم اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهو ذاعلى سبتين لانه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبت واحد وكذا لو قال لا أكلمك يوم السبت يومين كان على سبتين لان السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مران وكذلك لو قال لا أكلمك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة \* ولو قال لا أكلمه يوماً سنة أو سنة يوماً فان نوى يوماً بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وان نوى شيئاً فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنت كذا في العتابة \* ولو قال لا أكلمك يوماً أولاً أكلمك يوم السبت يوماً فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع \* ولوحلف لا يكلم فلاناً في عشرة أيام كان اليوم العاشر داخلاً في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لا أكلمه اليوم أو غدا فكلمه اليوم أو غدا حنت ولو قال لا تتركن كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم وبرطت اليمين في الغد كذا في العتابة \* ولو قال والله لا أكلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهراً ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلمه كل يوم سماء ولو كلمه ليلاً لا يحنت في عيئه كذا في الوجيز للكردي \* عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكلم فلاناً يوماً يومين ولا نية له فهذا بمنزلة قوله والله لا أكلمه يوماً كذا في المحيط \* ولو قال في الليل لا أكلمه يوماً من ذلك الوقت الى أن تغيب الشمس كذا في العتابة \* ولو كلمه بعد الغروب قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحنت كذا في المحيط \* ولو قال في النهار لا أكلمه ليلة فن حين حلف الى أن يطلع الفجر كذا في العتابة \* ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوماً فاليمين على بقية اليوم والليل المستقبل الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف ليلاً لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الى أن يجي ومثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع \* ولو قال والله لا أكلمك يوماً يوماً فهذا وما لو قال لا أكلمك يومين سواء تدخل فيه ما لليلة المتخللة ولو قال لا أكلمك يوماً يوماً من تنقضي اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لا أكلمك يوماً يوماً فهذا على يومين ان كلمه في اليوم الثالث لم يحنت \* وفي المتنقي اذا قال في نصف الليل أو يومه والله لا أكلمك ليلتين يترك كلامه الى تلك الساعة من بعد الغد واذا حلف لا يكلم فلاناً لثلاثين يوماً كان الحلف لا يترك كلامه من تلك الساعة الى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط \* ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو على باقي اليوم \* ولوحلف ليلاً لأن لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنت بالكلام في تلك الليلة الى أن تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوحلف نهاراً لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في عيئه انما الحلف على الليل خاصة \* ذكر في المتنقي اذا قال في أول الليل لا أكلم اليوم ولا نية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل \* اذا حلف وقال والله لا أكلم فلاناً أحد يوم أو قال لا أخرج أحد يوم أو أحد يومين أو أحد أيامي فهذا على أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه أو خرج قبل مضي العشرة ليلاً ونهاراً بر في عيئه وان لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة يحنت في عيئه ولو قال أحد يومين هذين فهذا على يومه ذلك وعلى

فشرع في الصلاة ونوى أن لا يؤم أحد الغدا قوم واقتدوا به حنت قضاء لاه أمهم وقصده أن لا يؤم أحد أمر بينه وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحنت ديانة وان أشهد الحالف قبل الشروع في الصلاة أنه يصلي صلاة نفسه ولا يؤم أحد الا يحنت قضاء ولا ديانة وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يؤم أحد فاقتدى به الناس جازت الجمعة استحساناً ولا يحنت ديانة ولو أم الناس في صلاة الجنازة أو في صلاة التلاوة لا يحنت لان عيئه تنصرف الى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة وذكر الناطقي

رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يؤم أحدا فصلى ونوى أن لا يؤم أحدا فصلى خلفه رجلا ن جازت صلاتهما ولا يحث لان شرط الحث أن يقصد الامامة ولم يوجد \* ولو حلف أن لا يؤم فلا نال رجل بعينه فصلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حث الحالف وان لم يلم به لانه لما نوى أن يؤم الناس فصلى دخل فيه هذا الواحد \* رجل قال والله لأصلي خلف فلان فاقتدى بفلان وقام عن يمينه حث وان كانت نيته أن يكون خلفه ١٠٨ حقيقة لا يحث في القضاء \* رجل قال لغيره والله لأصلي معك فصلى حلف

امام حث الحالف وان كانت نيته أن يصلي معه ليس معهما غيرهما لا يحث في يمينه \* رجل حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر معه ثم أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الامام من الصلاة فأتهم صلاته لا يحث \* ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر مع فلان ونام في الركعة الاولى حتى فرغ الامام من تلك الركعة ثم أتته وصلى تمام صلاته معه حث \* ولو حلف أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم أحدث الامام فقدم الحالف صلى بهم الجمعة لا يحث \* ولو حلف أن لا يصلي الظهر بصلاة فلان فدخل معه في الظهر فأحدث الامام في أول الصلاة أو بعد ما صلى ثلاث ركعات فقدم الحالف صلى الحالف ما بقي فسلم فقد صلى الظهر بصلاة فلان وهو خائف \* وكذا لو أدركه معه من ركعة وصلى ما بقي فقد صلى بصلاته فيكون حائثا \* رجل حلف أن لا يصلي صلاة فصلي ركعة ثم قطعها لا يحث \* ولو حلف أن لا يصلي فصلي ركعة

القد كذا في المحيط \* ولو حلف لا كلمة ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوء فهو على ثلاثة بعده كذا في العناية \* في العيون اذا حلف لا يكلم فلانا مادام في هذه الدار فخرج بمناعبه وأثامه ثم عاد وكلم لا يحث كذا في المحيط في الفصل الرابع في العيون اذا جعل لها غاية \* وكذا لو قال ما كان فيها فلا ن كذا في الايضاح \* ولو قال لأكلك مادمت يبغدان فخرج بنفسه لا يثني العيون كذا في فتاوى قاضيان \* في القدوري اذا قال والله لأكلم فلانا مادام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه فترعه ثم لبسه وكلم لا يحث ولو قال لأكلم فلانا وعلمه هذا الثوب فترعه ثم لبسه وكلم حث كذا في المحيط في الفصل الرابع في العيون اذا جعل لها غاية \* ولو قال لا امرأته والله لأكلمك مادام أبوالك حين فكلما بها بعد ما مات أحدهما لا يحث كذا في فتاوى قاضيان \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لرجل قائم والله لأكلم هذا الرجل ينوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلا \* ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني مادام قائما لدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي التخصيص \* اذا حلف ليكلمه الابد فهو على أن لا يتنعم من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه الابد فان كلمه حث وان عني به أن لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح \* في فتاوى أبي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحد منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا الى الحصاد فقدم واحد من أهل بلده انتهت اليمين واذا حلف لا يكلم فلانا (١) تبارف نيته فان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الارض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لافي بلد آخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك كانت اليمين باقية أبدا وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج الى كنسه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الارض الاعلى رأس حائط أو حشيش وان نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو أول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذار وان لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وانما ذكره في مسئلة أخرى وقال يمينه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في العيون اذا جعل لها غاية \* ذكر في أيمان الواقات لا يكلم فلانا الى الصيف أو الى الشتاء تكلمه وفي معرفة الصيف والشتاء المختار أنه ان كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والافا والشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفرور وآخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استتقلت ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا ربيع من آخر الشتاء الى أول الصيف والخريف من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفة هذا يسر للناس ولو ذكرنا روزبال فارسية فهو على نفي المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى ليلة القدر تنقذ على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا لا اختلافهم فعند الامام تقدم وتأخر وعندهما لاوغرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقدم مضي يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه اذا مضى يوم من رمضان الثاني وان حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردي \* ان كلمت فلانا

١ ما لم يقع الثلج

ثم قطع حث \* رجل حلف أن لا يصلي الجمعة مع الامام فسبق بركعة فصلي الركعة الثانية مع الامام ثم قام بعد فراغ الامام فسلم ما سبقهم الا يحث وان أدرك الركعة الاولى حث وكذا لو افتتح الجمعة مع الامام ثم نام أو أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الامام وأتم صلاته حث \* ولو قال عبده حران أدرك الظهر مع الامام فأدرك الامام في التشهد ودخل في صلاته حث \* رجل قال لغيره ان لم أصل الظهر معك اليوم فامرأنا طالق فسبق بركعة وصلى معه ثلاث ركعات حث ويلزمه الطلاق ولو قال ان صليت الظهر اليوم الامعك والمسئلة

بما لا يحنث وانما يحنث اذا صلى الكل واحدة والله أعلم ﴿فصل في المعرفة والرؤية﴾ رجل حلف أن لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحنث لان معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم \* روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل تعرف فلانا قال نعم هل تدري اسمه قال لا قال فانك لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى \* وان لم يكن لفلان اسم بان ولدا لولد فرأى الجار لولد قبل أن يسمى خلف الجار أنه لا يعرف الولد فهو حاث لانه يعرف بوجهه ويعرف بنسبه ١٠٩ وليس له اسم فلا يشترط معرفة

الاسم \* حلف أن لا ينظر

وجهه فلانة فنظر اليها في

النقاب أو رأى عينها من

النقاب قال محمد رحمه الله

تعالى لا يحنث ما لم يكن

الاكثر من الوجه مكشوفاً

\* حلف أن لا ينظر الى فلان

فراهم خلفه تراهم جاح

يستبين وجهه من خلفه

حنث \* ولو نظر في امرأة أو ماء

فراى وجهه لا يحنث وقد

مر هذا في النكاح في حرمة

المصاهرة \* رجل قال لعبد

ان لقيت كذا فلم أضربك

فامرأته كذا فرأى العبد

من قدر ميل أو على ظهر

بيت لا يصل اليه لا يحنث

لان عينه مقبلة بموضع

الضرب كأنه قال ان لقيت

في موضع يمكنني ضربك فلم

أضربك \* وهذا كالحال

ان رأيت فلانا فلم أعلم به

فعبدى حلف مع هذا

الرجل لا يحنث لان عينه

مقبلة بموضع الاعلام فاذا

رأه لم يكن ذلك موضع

الاعلام قال محمد رحمه الله

تعالى اذا كان بينه وبين

فلان قدر ميل أو أكثر فلم

يلمه \* رجل قال ان رأيت

فلانا فامرأته كذا فرأه

ميتاً مكفناً فغطى وجهه

فكل مملوك أملاكه يوم الجمعة أو يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعاً كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير \* ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة ولو قال جعتين فهو على أيام الجمعتين ولو قال ثلاث جمع فعليه ان يستكمل أحداً وعشرين يوماً من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال والله لا أكلك الجمع فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كالحال لا أكلك إلا خمسة أو الأحد أو الاثنين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الأسبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ذكر في الجامع اذا قال والله لا أكلك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كالحال لا أكلك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعاً فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا أكلك جمعاً فهو على ثلاث جمع كذا في البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلاناً الى كذا نوى شيئاً من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهر أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا أكلم الى كذا كذا نوى شيئاً من الساعات أو من الشهر أو من السنين فهو على أحد عشر يوماً وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا أكلم الى كذا او كذا نوى شيئاً من الساعات او كذا ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى قاضيان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون مع الاستثناء \* اذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً ولم يقل أبداً فهو على الابد في أي وقت كالمه حنث وان نوى شيئاً دون شيء بان نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلداً أو منزلاً وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* اذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً وكلمه بعد مامات لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين \* ولو قال لا أكلم فلاناً أبداً ولو طويلاً أو نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لا أكلم قرياً فهو على أقل من شهر يوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحلف عن غيره بخلافه وان نوى أكثر من شهر ذكر في أيمان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النواذر المنسوب الى المعلى اذا قال سر يعافه هو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلاً فهو على أقل من شهر ولو قال آجلاً فهو على شهر فصاعداً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر وفي جامع الجوامع وان نوى أكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التناظرية \* ان قال لا أكلم مولداً ولهم وليان أعلى وأسفل ولا نية له حنثاً بهما كالم وكذلك لو قال لا أكلم جدك ولجداً من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط \* في المنتقى لو قال لا أخراً لا أكلم قرياً من سنة لا يكلمه ستة أشهر ويوما كذا في الخلاصة \* رجل قال لا أخري فلاناً والله لا أكلم عشرة أيام والله لا أكلم عشرة أيام والله لا أكلم تسعة أيام والله لا أكلم ثمانية أيام فقد حنث مرتين وعلمه اليمين الثالثة ان كله في الثمانية الايام حنث أيضاً وان قال والله لا أكلم ثمانية أيام والله لا أكلم تسعة أيام والله لا أكلم عشرة أيام فقد حنث مرتين وعلمه اليمين الثالثة ان كله في العشرة الايام حنث أيضاً كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال كلما كنت فلاناً يوماً فله على أن أتصدق بدينار كلما كنت فلاناً يومين فله على أن أتصدق بدينارين كلما كنت فلاناً ثلاثة أيام فله على أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كنت فلاناً أربعة أيام فله على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كنت فلاناً خمسة

حنث والرؤية بعد الموت والرؤية في الحياة سواء \* ولو حلف أن لا ينظر الى فلان فنظر الى رأسه أو يده أو وجهه قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى يده أو وجهه فلم يره وانما الرؤية على الرأس والوجه أو البدن وان نظرا الى أعلى رأسه فلم يره وان رآه هو لا يعرفه فقد رآه \* ولو قال ان رأيت فلاناً فامرأته كذا فرأه مسجياً بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب حنث وان نظرا الى ظهره أو أكثر بدنه حنث \* وكذا لو نظر الى مقدمه فرأى الصدر والبطن فقد نظر \* وكذا لو رأى أكثر صدره ووطنه فقد رآه لان ذلك أكثر البدن \* وان كان رأى شيئاً قليلاً منه

يكون أقل من النصف فلم يره \* ولو كانت اليمين على رؤية امرأته فراهامتنقصة أو متقبة حنث الآن يعني رؤية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى \* رجل قال إن لم أكن رأيت فلانا على حرام فامرأته كذا فراهامتنقصة أو متقبة حنث الآن يعني رؤية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى \* رجل قال لا ينظر إلى حرام فنظر إلى وجهه أجنبية لا يحنث \* رجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم أو إلى رأسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائثا فإن كانت نيته غير ذلك يدين فيما بينه وبين الله يوسف رحمه الله تعالى ١١٠

نهالي \* ولو قال لا أنظر إلى رأسي اليوم فنظر في الشمس فإن كانت نيته ذلك يدين فيما بينه وبين الله تعالى والله أعلم بالصواب

### فصل في اليمين على الشتم والقذف

امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شمتني فأنت طالق ثم قالت المرأة لولدها الصغير منه أي بلبابه بحبه قالوا ان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا تطلق وان قالت لشيء كرهته من الزوج حنث لانها شتمت زوجها \* رجل قال لامرأته ان شمتي أمي أو ذكركم بأسوء فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك قالت لا بل أمك قالوا ان كانت اليمين في موضع يسمون السائل سلام عليك حنث لانه صار كأنها قالت أمك متكذبة وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا بأسوء لا يحنث وفي دارنا لا يعدون ذلك شتما \* رجل جرت المشاجرة بينه وبين امرأته بسبب أخته فقال لها ان سببت أختي بين يدي فأنت طالق فدخل الزوج عليه ما فوجده

أيام فقلته على أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كلفه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهما ولو كلفه في اليوم الأول أو غيره من الأيام مرتين يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أكرم فيه فلانا فقلته على أن أتصدق بدرهم كل يومين أكرم فيه فلانا فقلته على أن أتصدق بدرهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كلفه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنتان وعشرون درهما لانه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الأولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل عين مدة ومدة الفقهاء كل مدة دورا فدة اليمين الأولى يوم يدور ويبتعد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحنث في كل دورا لمرأة واحدة لانه عقد بكلمة كل وأنها لا تجب التكرار إذا تكرار قضية عموم الفعل لا قضية عوم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو وجب جميع مدة اليمين الأولى وبعض مدة سائر الأيمان فإذا كلفه في اليوم الرابع فالיום الدور الرابع من اليمين الأولى وهو بعينه تمام الدور الثاني من اليمين الثاني وهو بعينه اليوم الأول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تمام الدور الأول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الأول لليمين الخامسة ولم يحنث في هذه الأدوار أصلا والشرط الواحد يصلح شرط الأيمان فيحنث في الأيمان كلها فيلزمه باليمين الأولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وبالخامسة خمسة وجملة خمسة عشر فإذا كلفه في اليوم الخامس يحنث في اليمين الأولى والثانية والرابعة ولا يحنث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الأولى ولم يحنث في هذا الدور فيحنث واليوم الأول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الأول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحنث فيه فيحنث فتلزمه سبعة أخرى فيصير اثنتين وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حنث فيه وتمام الدور الأول لليمين الخامسة وقد حنث فيه فلا يحنث ثانيا فالخامس أن تجدد الدور وعدمه لا أثر له في الكلام في المرة الأولى حتى لو كلفه بعد هذه الأيمان في أي يوم كلفه في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما أثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلفه في اليوم الأول والثاني يلزمه بالكلام الأول خمسة عشر درهما والثاني درهم لا غير لانه لم يتجدد الدور اليمين الأولى ولو كلفه في اليوم الأول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كلفه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الاثلاثة دراهم لانه لم يتجدد الدور اليمين الأولى والثانية هذا اذا لم يخاطبه أما اذا خاطبه بأن قال كلما كلمتك يوم فقلته على أن أتصدق بدرهم كلما كلمتك يومين فقلته على أن أتصدق بدرهمين إلى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء في اليمين الأولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلمه معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها عقدت بكلمة كلما وانما عقدت اليمين الثانية فإذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمين فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة خمسة وباليمين الخامسة انحلت الأيمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وباليمين الخامسة انحلت الأيمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وجملة خمسة عشر ولا يحنث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلفه بعد اليمين الخامسة

امرأته تشاجر مع أخته وسبها فسمع الزوج أنها سببت أخته والمرأة ترى زوجها طلق لانها سببت أخته بين يديه \* رجل يحنث حلف أن لا يقذف فلانا فقال له باين الزانية حنث في عينه هو المختار في الفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله \* ولو حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فشم ميتا أو قذف ميتا حنث \* رجل قال لعبدته ان شمتك فأنت حر ثم قال لعبدته لا بارك الله فيك لا يعق لان هذا دعاء عليه وليس بشتم \* رجل قال لامرأته ان شمتني فأنت طالق وان لعنتني فأنت طالق فلعتني يقع واحدة لان الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم

فكان أحدهما غير الآخر في زعمه ولو قال لا مرأته ان شمتني فانت طالق فلعتنه قالوا طلقت \* رجل قال لا مرأته ان لم أصفك عند أخيك  
غدا بكل قببح في الدنيا فانت كذا قالوا اذا ذكر ثلاثة من أنواع القبيح والفواحش عند أخيه ابر لا يراد به جميع الافعال القبيحة لان ذلك  
لا يصح ورواها يجمع على أقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منهم ابر وكان عليه التوبة والاستغفار ان كان كذا فيما قال وان لم يذكر شيئا حث  
\* رجل شاجر مع أخيه وأخته فقال لهما بالفارسية اكرمن شمارا يكون خرا ندر كنكم ١١١ تكلموا فيه والصحيح انه يراد بهذا

القهر والغلبة فلا يحث  
حتى يموت أو يموت الخائف  
وقدم مر هذا في الطلاق  
والله أعلم

فصل في الضرب  
والقتل ونحو ذلك

\* رجل حلف أن لا يضرب  
عبده فأمر غيره فضربه  
المأمور حث \* وكذا لو  
حلف ليضرب عبده فأمر  
غيره فضربه المأمور  
الحالف \* فان نوى الحالف  
أن لا يلبى ذلك بنفسه دين  
في القضاء ولا يحث وان  
حلف على حر لا يضربه  
فأمر غيره فضربه المأمور  
لا يحث الآن \* يكون  
الحالف قاضيا أو سلطانا  
لان القاضي يملك ضرب  
الاحرار وحد او تعزيرا فصيح  
أمره وصار فعل المأمور  
كفعله والاب في حق الولد  
ينبغي أن يكون بمنزلة  
القاضي لانه يملك ضرب  
الولد ناديا \* رجل حلف  
أن لا يضرب امرأته فقرصها  
أو عضها أو خفها أو مبد  
شعرها حث في عينه قالوا  
هذا ان لم يكن في الملاعبة  
فان كان في الملاعبة لا  
لا يحث وهو الصحيح \* وكذا

يحث في الايمان كها فيلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم أكلت فيه فله على أن أتصدق بدرهم  
هكذا الى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم فلو كلفه في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كلفه في الثالث لزومه  
ثلاثة دراهم ولو كلفه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كلفه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو  
كلفه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري  
في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

### الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق

ولو قال أول عبد أشتريه فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه عبدا عتق ولو  
اشترى عبدا ونصف عبدا عتق العبد الكال ولو اشترى عبيدين لم يعتق واحدهم ولو ما يشترى بعدهما  
لا يعتق أيضا ولو قال آخر عبد أشتريه فهو حر فالآخر اشم لانه قد تنازع عن غيره في الزمان وانما ثبت هذا  
الاسم عتق الحالف فاذا اشترى عبدا ثم مات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى ثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة  
ولو قال أوسط عبد أشتريه فهو حر فالأوسط اسم للفرد المتخلل بين العديدين المتساويين وهذا انما يعرف  
أيضا بعت الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الذين اشتراهم ثم فعالم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خسا  
أوسعا أو ما أشبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج  
من أن يكون أوسط كذا في الايضاح \* ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد أشتريه وحده فهو حر فذلك  
عبد ثم عبد عتق الثالث ولو قال أول عبد أملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي  
\* ولو قال أول عبد أشتريه بالدينار فهو حر فاشترى عبدا بالدرهم أو بالعرض ثم اشترى عبدا بالدينار  
فانه يعتق وكذلك لو قال أول عبد أشتريه أسود فهو حر فاشترى عبيدا أيضا ثم أسود فانه يعتق كذا  
في البحر الرائق \* ولو قال كل عبد يشرني بولادة فلانة فهو حر فشره ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف  
ما اذا بشره معا حث يعتق الجميع قال الخاتم الشهيد وان قال عتيت واحدا لم يدين في القضاء وأما يمينه  
وبين الله عز وجل فيسعه أن يختار منهم واحدا فمضى عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان \* ولو قال ان  
دخلت الدار فأمرأته طالق أو لا يعتق ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم دخل الدار لا يحث في اليمين الثانية  
وطلقت وعتق \* ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فأمرأته طالق وعبدته حر ودخل  
حنث في اليمينين ولو قال لا يطلق نفسي أو قال لعبد أعتق نفسي أو لكل رجل ابنيك ثم حلف أن  
لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة أو الوكيل حث ولو قال أنت طالق ان شئت أو أنت حر ان شئت ثم  
حلف أن لا يطلق أو لا يعتق فشاعت المرأة والعبد لا يحث كذا في الكافي في المتفرقات \* من حلف لا يتزوج  
أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حث ولو قال عتيت أن لا أتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية  
\* ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني  
لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على عتق نسمة ان دخلت فقال الثاني فعل على مثل ذلك ان دخلت لزم الاول  
والثاني كذا في الايضاح \* ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي أو رجل

لأصاب رأسه رأسا في الملاعبة فادماها لا يحث \* قيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحث في جميع ذلك والصحيح  
أنه يكون حائنا اذا كان على وجه الغضب فان تنف شعرا تنكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائنا اذا كان في الغضب وان تعد غيرها فاصابها  
لا يحث \* وكذا لو نقض التوب فأصاب وجهها فادماها لا يحث \* وان رماها بحجر أو نشاب أو نحوها ذكر في النوادر أنه لا يحث لان ذلك  
رمى وليس بضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يحث \* رجل قال لا مرأته ان لم أضربك حتى أتركك لاجبة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله



تعالى هذا اذا كان بضربها مضربا موحدا فاعل ذلك برى عينه \* رجل حلف ليضربن عبدا بالسياط حتى يموت أو حتى يفتله فهو على المبالغة في الضرب \* ولو قال حتى يول أو يغشي عليه أو حتى يبيكي أو حتى يستغيث فهو على الأمرين \* ولو قال ان لم أضربك بالسيف حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف ولم ينو شيئا فضر به بعرضه برى عينه وان نوى الضرب بمجده لا يبرم لم يضرب بمجده وان ١١٣ لم يكن له نية فضر به بالسيف في غمده لا يبرم ولو حلف ليضربن فلانا بالسوط

فلف السوط في ثوب وضربه فانه لا يكسرون ضربا بالسوط \* ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف فضر به بالسيف في غمده فقطع السيف غمده وخرج حذوه وجرح المضروب برى عينه \* ولو قال ان ضربت فلانا فعبدي حر فضر به بعد الموت لا يحنث \* رجل قال لعبد ان لم أضربك مائة سوط فانت حر فانت العبد قبل الضرب مات حرا \* رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالفأس لا يحنث \* ولو حلف أن لا يضرب فلانا بنصل هذا السهم أو السكين أو زنج هذا الرمح فترع ذلك النصل وبديل غيره وضربه لا يحنث \* رجل قال لامرأته ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين فانت طالق فضر به على الارض ولم ينشق فضى اليوم طلق امرأته وجعل هذا بمنزلة ما لو قال ان لم أضربك حتى تبول فانه يكون على الأمرين \* رجل قال لغيره ان مت فلان لم أضربك فكل مملوك لي حر فانت ولم يضربه لم يعقوا \* ولو قال ان لم أضربك فانت قبل الضرب حنث الحالف في آخره من أجزائه حياته \* ولو قال لعبد ان لم أضربك حتى أموت أو فميا بيني وبين أن أموت فانت حر فم يضربه حتى مات لا يعق العبد \* رجل أراد أن يضرب ولده فخلف أن لا يذعه أحد ممن ضربه فغتمه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده أن لا يذعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنث في عينه \* رجل قال لامرأته ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها قبل ان

وامرأة حنث \* ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحنث \* ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة حنث \* ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودابة وانية كذا في الكافي في المنقولات \* من قال كل مملوك لي حر يعق أمهات أولاده ومديره وعبيده ويدخل الاما والذ كور ولو نوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء \* ولو قال لم أنوال مديري في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير \* ويدخل تحت عبد الرحمن والوديعة والاتب والمعصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا أن يعينه وان عني المكاتب عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي أعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأمأعبد عبده المأذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواهم عتقوا استحسننا \* وهل يدخل فيه الجمل ان كانت أمه في ملكه يدخل ويعتق بعتقه وان كان في ملكه الجمل دون الامة بأن كان موصى له بالجمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العتاق \* رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث بالتوكيل \* رجل حلف أن لا يعق عبده فأدى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين على التزويج \* من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية \* ولو قال ان تسريت أمة فانت طالق أو عبدي حر فتسري من في ملكه أو من اشتراها بعتق التمليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدي حر فاشترها فتسري بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى عبده كذا في البحر الرائق \* واذا قال لامة اذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترها منه لم تعتق لان الشرط بيع فلان اياها أو بيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه فأما وقوع الملك للحالف فبشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فهوها وهو قابض لها عتقت وكذلك قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتي فعبدي حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت فحنث ولا تطلق اليمين بالسبح حتى يحنث مرة فحنث تطلق اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتك ولو قال ان آتيتني فلم آتك أو قال ان زرتني فلم أزلك فهو على الابد \* رجل قال لامرأته ان لم تطلق نفسك فعبدي حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تسع عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد \* ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل \* ولو قال فلم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول \* رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبدأ فعبدي حر فتزوج غير فلانة حنث \* رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حر لا يحنث \* رجل قال عبدي حر ان لم أمس السماء حنث من ساعته كذا في فتاوى قاضيان في فصل فيما يكون اليمين على الفور وعلى الابد والله أعلم بالصواب

(الباب  
أضربك حتى أموت أو فميا بيني وبين أن أموت فانت حر فم يضربه حتى مات لا يعق العبد \* رجل أراد أن يضرب ولده فخلف أن لا يذعه أحد ممن ضربه فغتمه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده أن لا يذعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنث في عينه \* رجل قال لامرأته ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها قبل ان

كانت العينة لأجل غير المرأة لا يحنث لأن مراده من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع اليد على وجهه تضر به المرأة ويغنيها وهي لا تضر بضر الجارية \* رجل قال لغريمه ان تضر بتي ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل الخلو فإليه فان نوى بعده فهو على القور \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو والله لا ضربن هذا الخادم في اليوم فضر ب الخادم في اليوم بر في عينه وبطل الطلاق \* رجل قال ان كنت ضربت فلان فهاهذين السوطين الا في دار فلان فعبدى حر فضربه ١١٣ أحد السوطين في دار فلان والا تحرق

غير دار فلان لا يحنث ولو قال ان لم أكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فعبدى حر والمسئلة بحالها حنث \* رجل حلف ليضرب امرأته حتى يقتلها أو حتى ترفع مية فهو على أشد الضرب \* رجل حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولم ينشأ فهو على أن يضربه كلما شكي بحق أو باطل ولا يكون عينه على فصول الشكاية ما لم ينو ذلك \* رجل حلف ليضرب فلان ألف مرة فهو على أن يضربه مرارا كثيرة \* ولو حلف ليقتل فلان ألف مرة فهو أشد القتل \* رجل قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فأنت طالق وأراد أن يضربها فقاتل المرأة ان مس عضولك عضوي فعبدى حر قال الحيلة في ذلك أن تبيع المرأة عبدها بمن ينق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فبهر الزوج وينحل عمن المرأة الى جزاء ثم تستري عبدها فلا يعتق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير أن يضع يده عليها ولم تنع المرأة العبد لا يعتق العبد لانه لم

### باب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يزوج فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا أن ينوى أن لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته أو يكون الخالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفتوض أخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي \* ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالغالب لا قبل القبض وبالنزى فيه الخيار للبائع أو المشتري وبالباع بطريق الفضول وباللهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث بالبيع الباطل وبيع المدبر وأم الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع أو ما لو باع بلفظ الاقالة ابتداء فيحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العناية \* من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فأجاز لا يحنث الا أن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي أو أجاز يحنث كذا في شرح تلميح الجامع الكبير \* سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا قال ان لم أبع هذا العبد فكذا فعاق العبد أو دبره حنث في عينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسئلة بحالها فالصحيح أنه يحنث كذا في التارخانية \* قال لامته ان لم أبعك فأنت حرة فاستولدها عتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث \* سئل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف لبييعن جاريته ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحسانا \* وسئل أبو نصر الدبوسي عن قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فأنت حرة ثم ظهر بها حمل منه قال يحل له أن يطأها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنث ولا يحل له أن يطأها بعد الشهر واذا جاءت به لا كثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطأها بعد الشهر اجماعا كذا في الحاوي \* رجل قال والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعهما يباعا فاسدا بر في عينه كذا في فتاوى قاضيان \* لو أن رجلا قال ان بعت هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد أجزت ذلك أو رضيت ثم اشتري لم يعتق ولو قال ان اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد بن نمير ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الايضاح \* روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيد في فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياض أخذ كذا في البدائع \* ولو حلف لا يبيع بعشرة الا بأكثر أو زيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث ولو باعه بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه ان اشتراه بعشرة يحنث وان اشتراه بأحد عشر يحنث أيضا وان اشتراه بتسعة لم يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قبل هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان فيحنث \* ولو قال عبده حر ان اشتراه بعشرة الا بالاقال أو بالنقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالحق ان لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيد في فباعه بتسعة ودينار فقيمة خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعاصري في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان \* رجل حلف أن لا يبيع داره فاعطاها امرأته في صداقها حنث قال

(١٥ - فتاوى ثانی) عیس عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضرت بتي فعبدى حر \* رجل قال لامرأته كلما ضربتک فأنت طالق فضر بها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكف فلم تسكر را الضرب وان ضربها بيده جميعا طلقت ثنتين وقد مررت المسئلة في كتاب الطلاق \* رجل حلف بالله ان يضرب بته عشرين سوطا ليس له أن يكفر عينه ولا يضرب الا أن يعجز عن الضرب بموته أو بوجوتهم ولكنه يضربها بشمراخ وان حلف أن يضرب عبده عددا من السياط فضر به بسوط

له شعبتان جازا إذا وقعت متفرقة وإن كان فوق الثياب وخفف إذا أولم \* رجل حلف ليضرب فلانا اليوم وفلان ميت إن علم بموته لا يحنث وإن لم يعلم فكذلك ولو كان حيًا وقت الحلف ثم مات لا يحنث في قول أبي حنيفة \* ومحمد رحمه الله تعالى ويحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه \* رجل ضرب إنسانا ضربا وجيعا فقال ١١٤ المصروب اكر من سزاي وى نكنم فامرأته كذا فغضى زمان ولم يجازره قالوا

هذا لا يقع على المجازة الشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه وانما يقع على الاساءة بأى وجه يكون فإن نوى القور فهو على الفور وإن لم ينو ذلك يكون مطلقا \* رجل أساء إليه رجل فقال اكر يدب من ابوابى نرود فامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والمرافقة بعد اليقين \* رجل حلف أن لا يعذب فلانا فحسبه لا يحنث الآن ينوى ذلك ولو قال ان لم أحبس فلانا جانا فامرأته كذا فحسبه فاشبعه غيره في السجن لا يحنث \* رجل قال لامرأته ان تركتنى أدخل دارك فلم أشتري لك حلقات طالق فتركته حتى دخل دارها ذكرنا طلق رحمه الله تعالى ان اشتري لها الحللى على القور لا يحنث والايحنث قال مولانا رضى الله عنه هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتبر الفور وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على المسئلتين ذكرهما في النوادر احدهما اذا قال

الصدر الشهيد هذا اذا تزوجها بالدرهم ثم أعطاها الدار عوضا عن تلك الدراهم أما اذا تزوجها على الدار لم يحنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بده ورضى صاحب الفرس بذلك لا يحنث وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* اشترى بالتعاطى ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الامام علم الهدى الماتريدى أنه لا يحنث واختاره طهير الدين \* وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف أنه لم يبع لا يحنث وكذا روى عن الامام الثاني وقال الامام الفضلى لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطى أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردي \* الاصل أن من عقد بيعه على فعل في محمل وذکر اللام يظن أن ذكر اللام مقرون بعمل الفعل فيمنه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الخالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بأمره أو بغير أمره سواء كان الفعل مما تجرى فيه الوكالة أو لا تجرى \* وان ذكر اللام مقرونا بالفعل ان كان فعلا تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعده ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمنه على الوكالة والا حنث حتى اذا فعل ذلك الفعل في محله بأمر المحلوف عليه يحنث سواء كان محل الفعل ملكا للمحلوف عليه أو ملكا لغيره وان كان فعلا لا تجرى فيه الوكالة أصلا كالاكل والشرب أو تجرى فيه الوكالة الا أنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل به اعلى الموكل كالضرب ونحوه فيمنه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحنث في يمينه فعل بأمره أو بغير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحنث وان فعل ذلك الفعل بأمر المحلوف عليه قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره ان بعث لك ثوبا فعبدى حر ولانية له فدفع المحلوف عليه ثوبا الى رجل وأمره أن يدفعه الى الخالف ليبيعه بخاء المتوسط بالنوب الى الخالف وقال بيع هذا النوب فلان يعنى المحلوف عليه أو قال بيع هذا النوب ولم يقل فلان الا أن الخالف يعلم أنه رسول المحلوف عليه فباع يحنث في يمينه ولو قال المتوسط هذا النوب لي أو قال بعه ولم يعلم الخالف أنه رسول المحلوف عليه فباع لا يحنث وأما اذا قال ان بعث ثوباك وباقى المسئلة بمجالها يحنث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه فلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد عليه اذا كان النوب مملوكا للمحلوف عليه فان نوى في الفصل الاول أن يبيع ثوبا هو ملك المحلوف عليه ونوى في الفصل الثانى أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى الا أن في الفصل الاول يصدقه القاضي وفي الفصل الثانى لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر \* في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع فلان ثوبا ثم باع الخالف ثوبا للمحلوف عليه فاجاز المحلوف عليه البيع يحنث ولو باعه الخالف لنفسه لا للمحلوف عليه لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيرى في باب الحنث فيما يقع له الرجل لصاحبه أو لغيره \* ولو حلف لا يبيع لك شيئا من متاعك فباع وساده فيها صوف المحلوف عليه لم يحنث كذا في العناية \* اذا ساءم الرجل رجلا بعد فاراد البائع ألفا وسأله المشتري بخمسمائة فقال البائع هو حر ان حططت عنك من الالف شيئا ثم قال بعد ذلك بعثك بخمسمائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنث البائع وعق العبد ولو كان البائع قال عند المساومة ان حططت من ثمنه شيئا فهو حر وباقى المسئلة بمجالها لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئا بعد ذلك انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لانه زائل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته أو عتق عبدا آخر تطلق المرأة يعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو

لغيره ان ركبت دابة فلم أعطك دابة في عبدي حر روى ابن سماعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى أنه ان ركب دابته ينبغي أن يعطى دابة نفسه ساعتئذ ولا يعتق عبده لان حرق الفداء للتعقيب بلا فصل والثانية رجل قال لامته اذا استبان حملك فلم أعثقك فامرأتى طالق روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الاستبانة تكون بالولادة ثم اليمين في العتق الى الموت فلا يكون على الفور قال مولانا رضى الله عنه انما ذكرنا هذا الخلاف ليعرف الجواب عن جنس هذه المسائل وان لم تكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم

واقه أعلم بالصواب ﴿كتاب البيوع﴾ البيوع أنواع يبيع الدين وهو السلم والاستصناع وبيع العين وبيع المنفعة وبيع الثمن بالثمن وهو الصرف ﴿باب السلم﴾ هذا الباب يشتمل على فصلين أحدهما في بيان ما ينعقد به السلم وفيه بعض شرائط السلم والثاني ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز أما الأول السلم ينعقد بلفظ البيع والشراء عند استتباع شرائط السلم ولهذا لو باع عبدا بثوب موصوف في الذمة إلى أجل جازو يكون ذلك يباع حتى ١١٥ لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو

أسلم الدراهم في ثوب فانه يشترط قبض الدراهم في المجلس وانما يظهر أحكام السلم في الثوب حتى يشترط فيه الاجل ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لجواز السلم عندنا وأدناه شهر هو المختار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالا ومن شرائط السلم أن يكون موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في البيوت ولو استصنع فيما فيه تعامل كالحطب ونحوه وضرب لذلك أجل يصير سلماني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الايفاء ونحوه وان استصنع فيما لا تعامل فيه كالتياب وضرب لذلك أجلا قال بعضهم هو على الخلاف أيضا وقال بعضهم ينقلب ساجزا عند الكل إذا استتبع شرائط السلم وهذا دليل على ان انعقاد السلم لا يتخص بلفظ السلم

بعد حنث في عينه ولو حط عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو أبرأه عن بعض الثمن ان كان قبل قبض الثمن حنث في عينه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنث في عينه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا ثوبا بأبي البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حران اشتراه بأثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر أو بأثني عشر ودينار أو بأثني عشر وثوب حنث في عينه ولو اشتراه بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر وثوب لم يحنث ولو قال البائع عبدة حران باعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بعشرة ودينار لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في البين في المساومة في الزيادة والنقصان \* باع شيأ بدراهم ثم حلف انه لا يأخذ منه فأخذها حنطة حنث كذا في الوجيز لا كدرى في الشراء \* ولو حلف لا يبيع هذا من أحد فباعه من اثنين حنث كذا في العناية \* حلف لا يشتري ثوبا ولا نية له فاشتري كساء من أوطيسا نأ أو فروا أو قباء يحنث \* ولو اشتري مسحا أو ساطا أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنث وكذا لو اشتري خرقه لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنث ولو اشتري قدرا ما تجوز به الصلاة يحنث هكذا في الوجيز لا كدرى \* حلف لا يشتري لها ثوبا فاشتري لها الحمار لا يحنث كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف لا يشتري كنانا فهو عرفنا ثوب الكنان كذا في فتاوى قاضيان \* رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيأ فأسلم الحالف اليه في ثوب حنث كذا في الظهيرية \* رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد في العرف ما لا يكون غسيلة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يشتري طعاما فاشتري حنطة حنث في قول علماء نازحهم الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يشتري بهذا الدراهم خبزا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز أو لا ثم يقول ادفع بهذا الدراهم خبزا ولو قال قبل الدفع الى الخباز لا يحنث وفي الجامع يحنث اذا أضاف العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو حلف أن لا يشتري شعيرا فاشتري حنطة فيها حبات شعير لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يشتري آجرا أو خشا أو قصبافا فاشتري دارا لم يحنث \* ولو حلف لا يشتري عثر نخل فاشتري أرضا فيه ما نخل وفي النخل مرة وشرط المشتري الثمرة يحنث وكذا لو حلف لا يشتري بقلا فاشتري أرضا فيه بقل واشترط المشتري البقل يحنث لدخول البقل في البيع مقصود الاتبعاء \* ولو حلف لا يشتري لحما فاشتري شاة حية لا يحنث وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشتري زيتا وناو على هذا قالوا فمن حلف لا يشتري قصبافا لا خوصافا فاشتري بوريا أو زبيلان من خوص لم يحنث وكذا لو حلف لا يشتري حبليا فاشتري شاة حاملا يجدي أو حلف لا يشتري ماعوا كصغيرا فاشتري أمة حاملا كذا في البدائع \* ولو حلف لا يشتري شجرا فاشتري أرضا فيها شجر لا يحنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري حائطا فاشتري دارا مبنية كان حائطا استحسانا \* رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشتري حائطا فيه نخل حنث \* ولو حلف لا يشتري موصافا فاشتري شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الصوف لا يحنث بشراءه اب عليه صوف وعن محمد رحمه الله تعالى يحنث بالاهاب كذا في العناية \* ولو حلف لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشتراه لبن من جنسه في ظاهر الرواية \* هذا وبيع الشاة بالعم سوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في عين أن لا يشتري لبنا \* ولو حلف لا يشتري ألبنة فاشتري شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضيان \* والأصل أن الحلو في عليه اذا دخل في الشراء تبعاء

وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد حلول الاجل يخرب السلم ان شاء ففسخ السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء أو أنه وان أسلم في حنطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كنديميك أو قال كنديميكو أو قال كنديم سره جاز هو الصحيح لان هذه الالفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى الكل الجيد ﴿فصل في ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز﴾ يجوز السلم في المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة ولا يجوز فيما لا مثل له كالميوونات والعديدات المتفاوتة الا للتياب خاصة والمكيل ما يدخل تحت الكيل

وأذا نصف ضاع والصاع أربعة أمناه حتى لو باع حقة من الحنطة بمحفتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمناه من الحنطة بعشرة أمناه منها لا يجوز \* وكذا لو باع الزنق بمحسة مكايله لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع الحنطة بالدرهم موازنة جاز ولو باع مدام الحنطة بمدين منها لا يجوز لوجود الجنس والقدر في أحد العوضين ولو أسلم في الحنطة وزنا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ١١٦ أنه لا يجوز زور بروي الطحاوي عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى

لتعامل الناس \* ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى إذا أسلم في الحنطة وقال في نفخة كذا منا لا يجوز ولو قال كذا منا من الحنطة جاز ولو أسلم في الفلوس عددا جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الخبرين ناهو المختار ولا يجوز سلم الحنطة في الخبرين الدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز السلم في الكاغد عددا وكذلك فرضه لانه عددي متقارب ويجوز السلم في الالية والشحم عند الكل ولو أسلم قطناه وياقي ثوب هروي جاز لان الثوب لا يجانس القطن \* ولو أسلم شعرا في مسبح من الشعرا كان المسبح بحيث لو نقص لا يعود شعرا جاز وان كان يعود لا يجوز ولو أسلم فلوسا في مسفر أو سيفا في حديد أو قصابا بوارى لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في الباذنجان عددا لانه عددي متقارب وكذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندوبسي رحمه الله تعالى ويجوز في البيض وفي الجوز عددا وكلا \* رجل دفع

لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنث وان دخل مقصودا يقع كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأسا لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يشتري رأسا فاشترى رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان \* وإذا حلف لا يشتري شحما فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى شحم الظهر وهو الشحم الذي يخالط اللحم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يحنث كذا في المحيط \* رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم الا لحما فاشترى ببعضها لحما وبعضها غير لحم لا يكون حاثا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال والله لا يشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حاثا وفي الاستحسان يكون حاثا ولو حلف لا يشتري صوفاً وشعرا فهو على غير المعمول ولا يحنث بشراء المسح والجواهر كذا في فتاوى قاضيجان \* ان حلف لا يشتري دهننا فهو على دهن حرت عادة الناس أن يدهنوا به فان كان مما ليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبرود ودهن الكراع لم يحنث ولو اشترى زيتا مطبوخا ولا يدهن به حنث يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً وخطمياد كفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشراءه من البنفسج كذا في فتاوى قاضيجان \* ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير أو لعمه المأذون بأمره لم يحنث كذا في العناية \* حلف لا يشتري له هذا الشيء فاشتراه له ثم أنه دفع ذلك الشيء إلى البائع بغيره كذا في الوجيز للكردي \* إذا قال الرجل ان اشتريت فلانا فهو حقر فاشترى لغيره هل تحل عينه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب وحكي عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه قال لقائل أن يقول لا تحل عينه وهو الاشبه كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري عبد فلان فآجر داره من فلان بعبد لا يحنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمر أحدا يشتري له هذا العبد فان الحالف يشتري عبدا آخر فآذن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يجر عليه فيصير العبد له ولا يحنث لعدم شرط الحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية مغيرة لا يحنث كذا في الظهيرية \* رجل نظر إلى عشر حواري قال ان اشتريت جارية من هذه الحواري فهي حرة فاشترى جارية لغيره ممن ثم اشترى لنفسه لا تعق ولو اشترى جارتين صفقة واحدة أحدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق \* في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى مجوزاً أو رضيعه حنث ولو حلف لا يشتري غلاما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانياً غير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة \* اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه اشترى واحداً بمخسة وثلاثين يحنث \* عثمان شاة بينهما حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحنث وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبداً حلف أنه لا يملك أربعين لا يحنث ولا تلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى إذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بألف درهم فدفع ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الألف درهم وأشار إلى ألف مدفوعة فهذه الألف في المسكين صدقة فقال صاحب العبد ان بعث هذا العبد بهذه الألف فهي في المسكين صدقة وأشار إلى تلك الألف أيضاً ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الألف فعلى البائع أن يتصدق به بدون المشتري كذا في التتارخانية \* ولو قال ان ملكت عبداً فهو حرقا فاشترى نصف

الدراهم إلى خباز لا يأخذ منه الخبر ينبغي له أن يقول كلاً أخذنا هذا على ما طاعتك عليه ولو دفع الدراهم إلى خباز وقال اشترت بهذه الدراهم مائة من الخبر وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه فابيع فاسدوماً كل فهو مكره لانه كل بعقد فاسدوماً أعطاه دراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه بدرهم ولم يقل في الابتداء اشتريت منك جازوه حلال وان كانت نيته وقت الدفع الشر الان عجزد النية لا ينقد البيع وانما ينقد عند الأخذ وعنده الأخذ المبيع معلوم ونعمه معلوم وإذا أسلم في الماء وزنا روين

المشارع جاز وإذا جازى الماء جازى الجدة أيضا ويجوز السلم في اللبن والآخر إذا ذكر عدد معلوم أو معلوما معلوما \* وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان أو حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرباس واختلاف في الحرير والصحيح أنه يشترط ولو أسلم في ثوب الخنزير بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه إذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا لأنه يباع وزنا \* ولو باع

١١٧

عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يمتنع هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبد او المستله بهاها عتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال ان ملكك مائة درهم فقلته على أن أتصدق بمائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق في المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجمل لم يصدق قضاء وصدق دينية كذا في الخلاصة \* قال رجلين ان اشترى تمنا أو ملكتمنا عبد فبعد من عبيدي جرفلكا عبد ايدنه ما واشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث \* ان كنت ملكك الاخيرين درهمين ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكك خمسين درهمين وعشرة نانير أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز للـ ردري \* رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حاشا \* رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآئنه حدا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيض والدرع ولا يدخل فيه الابرو والمسالك قالوا في عرف دينار لا يحنث في المسامير والاقفال \* والصفرو والنسب بمنزلة الحديد \* اذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشترى بابا بحديد أو قل بمافيه ذكر في النوادر أنه لا يجوز وان اشترى بآ كثر مافيه جاز البيع ويكون حاشا في يمينه \* رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشترى خاتما فافيه فص كان حاشا وان كان غنمه أقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتما فافيه ياقوتة كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشترى خاتما فافيه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دله الهاباب من الساج حنث كذا في الخلاصة (فصل) \* ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فترجها نكاحا فاسدا ما يغير شهودا وفي عدة غيره أو ونحو ذلك فإنه لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* قال عبد الله بن حبان كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق دينه وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفساد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الجواز لان فيه تغليظا ويحنث بالجواز أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو تزوج الحالف فزولي فان كان عقد الفزولي قبل البين فاجاز الحالف بعد البين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد الفزولي بعد البين لم يحنث ما لم يجز فاذا أجاز ان أجاز بالقول حنث هو واختار وان أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو تزوج الفزولي نكاحا فاسدا بعد البين فاجاز الحالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا يحنث البين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازا يحنث في يمينه

عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يمتنع هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبد او المستله بهاها عتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال ان ملكك مائة درهم فقلته على أن أتصدق بمائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق في المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجمل لم يصدق قضاء وصدق دينية كذا في الخلاصة \* قال رجلين ان اشترى تمنا أو ملكتمنا عبد فبعد من عبيدي جرفلكا عبد ايدنه ما واشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث \* ان كنت ملكك الاخيرين درهمين ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكك خمسين درهمين وعشرة نانير أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز للـ ردري \* رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حاشا \* رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآئنه حدا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيض والدرع ولا يدخل فيه الابرو والمسالك قالوا في عرف دينار لا يحنث في المسامير والاقفال \* والصفرو والنسب بمنزلة الحديد \* اذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشترى بابا بحديد أو قل بمافيه ذكر في النوادر أنه لا يجوز وان اشترى بآ كثر مافيه جاز البيع ويكون حاشا في يمينه \* رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشترى خاتما فافيه فص كان حاشا وان كان غنمه أقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتما فافيه ياقوتة كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشترى خاتما فافيه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دله الهاباب من الساج حنث كذا في الخلاصة (فصل) \* ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فترجها نكاحا فاسدا ما يغير شهودا وفي عدة غيره أو ونحو ذلك فإنه لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* قال عبد الله بن حبان كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق دينه وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفساد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الجواز لان فيه تغليظا ويحنث بالجواز أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو تزوج الحالف فزولي فان كان عقد الفزولي قبل البين فاجاز الحالف بعد البين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد الفزولي بعد البين لم يحنث ما لم يجز فاذا أجاز ان أجاز بالقول حنث هو واختار وان أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو تزوج الفزولي نكاحا فاسدا بعد البين فاجاز الحالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا يحنث البين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازا يحنث في يمينه

في قولهم \* رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقاله للسلم ويلزمه رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه عن نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال أبو نصر رحمه الله تعالى بطل السلم في النصف وبقي في النصف كالأشترى شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقاله في النصف بنصف الثمن \* رجل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجده عيبا كان عند المسلم اليه وحديث به عيب عند رب السلم ياقعة مما يوبة أو يفعل أجنبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى خير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الخائن ويعود السلم وان



شاهم يقبل ولا شيء عليه لامن رأس المال ولا من نقصان العيب \* ويجوز السلم في الدقيق كيلاووزناو كذلك فرضه ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى \* أما بيع الدقيق بالدقيق كـ... لا ذكر في النوادر أنه يجوز إذا تساوى أو قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إنما يجوز إذا كان مكبوسين \* ويجوز اسلام الخبث في الحنطة والدقيق في قولهم وأما اقراض الخبز ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه ١١٨ الفتوى أما اقراض اللعم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كما يجوز السلم

وكذا لو وكل الحالف رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امرأة تسكحاقا فسد الا بحث الموكل \* لو حلف أن لا يتزوج امرأة فأكرم على النكاح فزوج حنت في عينه هكذا في فتاوى قاضيان \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يتزوج بنتا له صغيرة فزوجها رجلا والاب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الاب لا يثبت وكذا لو حلف على أمته \* وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن تزوج امرأة بغير إذنها ثم حلف لا يتزوجها فريض لم يثبت والمرأة إذا حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها رجلا بامرأها أو بغير أمرها فجازت أو كانت بكر فزوجها الولي فسكت فهي حائنة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة \* ولو حلفت البكر أن لا تأذن أحد حتى يزوجهما فزوجها رجلا وبلغها الخبر فسكت فلا رواية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وإنما الرواية في الرجل لو حلف لا يأنثن بعده في التجارة فراء يبيع ويشتري فسكت فهو حائث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يثبت في المستلثين كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل لو حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجها أو بها فسكت ثم النكاح ولا يثبت كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أخنه من الرضاة أو لا امرأه لا يحل له نكاحها أبدا وقد علم بذلك أن تزويجك فعبدى حرقة فزوجها حنت كذا في الجامع الكبير \* ولو حلف لا يتزوج بغير وجه أو بوجه أو بوجه لا يثبت \* وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج فصار معتوها فزوجها أو بوجه أو بوجه كذا في الخلاصة \* حلف لا يتزوج النساء فزوج امرأته يثبت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطلقه بانه ثم تزوجهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يثبت في عييه لأن عييه تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية \* حلف لا يتزوج الا على أربعة دراهم فزوجها علمها فأكمل القاضي عشرة لا يثبت وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها كذا في الوحي للكردي \* ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فزوجها بالفضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة فقرة لا يثبت كذا في الخلاصة \* حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت أخرى فزوجها لم يثبت ولو حلف لا يتزوج بنتا من بنات فلان أو بنتا لفلان فانه يثبت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي في باب الحالف على ما يضيفه الى ملك فلان \* في الفتاوى رجل قال والله لا أتزوج من أهل هذه الدار أو من بنات فلان وليس في الدار أهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها أو ولد لفلان بنت فزوجها لم يثبت لكن هذا قول محمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يثبت وهو قولهما \* ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فزوج امرأته لم تكن ولدت يوم حلف يثبت عند الكل ولو حلف لا يتزوج (١) من زناد فلان فزوج بنت بنته حنت ولو قال من أهل بيت فلان لا يثبت الا اذا تزوج بنتا بانه كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل الكوفة أو بالبصرة فزوج امرأته كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت به لا يثبت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المعبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي \* من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فزوج امرأته بالكوفة بغير رضاها فبلغها الخبر وهي بالبصرة فجازت نكاحها حنت في عييه وان كان تمام النكاح بالاجازة والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط \* ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأته بعينه ادين فيما بينه وبين الله عز وجل لافي القضاء وانوى كوفية أو

١ أي أصله

بوسف رحمه الله تعالى وعلمه عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وذكر في المنتقى أنه يجوز قرض اللعم ولم يذكر فيه خلافا وإذا أنلف لحم انسان بضمن قيمته هو الصحيح وإذا اشترى شيئا بلعم في الذمة ذكر في الاجارات أنه اذا استأجر شيئا بلعم في النعمة جاز وما يصلح أجرة في الاجارات يصلح غسافي البياعات \* ولا يجوز السلم في الرأس والاكارع كالا يجوز في اللعم وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج لانها عديدة متفاوتة \* ويجوز في الطابق اذا بن نوعا معلوما وفي الاواني المتخذة من الخزف ان يبن نوعا يصير معلوما عند الناس يجوز ولا يجوز في البطيخ والرمان والسفرجل لانه عددي متفاوت \* ولا يجوز في جلود الحيوان ويجوز في المسوح والبسط والاكسية والجلوالت والاقبية وما كان من جنس اشياب ولا يجوز في الدراهم والذنانير ولا يجوز اسلام الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا \* وإذا لم يصح سلمها قال عيسى رحمه

الله تعالى يطل العدة أصلا وقال أبو بكر الاعمش يتقلب بيع الحنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الحنطة بصرية في المجلس ويطل العدة هلاك الحنطة واستحقاقها قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح ما قال عيسى لان العقد المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع الى نفسه لا يصح وما ذكر في النوادر فذلك قول أبي بكر رحمه الله تعالى يطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على

المسلم اليه بمثله \* وكذا الوقبض السلم فوجده عيبا فرتد لا يطل العقد ولا رد بخيار الرؤية وان استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وان أجاز لا يطل السلم \* ولا يجوز السلم اذا افترقا ولهما أولا حدهما خيار شرط ولو أخذ المسلم اليه برأس المال رهنا فهلك في المجلس بقي العقد على الصحة وان افترقا والرهن قائم يطل السلم \* ولو أخذ المسلم فيه رهنا فهلك الرهن يصير مستوفيا السلم \* ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم عن رأس المال وقبل البراءة يطل السلم وان رد البراءة لا يطل ١١٩ \* ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم

جيدا م كان الردي \* يجبر رب السلم على القبول عند تناوان أعطاه رديا مكان الجيد لا يجبر \* ولو كان السلم ثوبا جديا فجاء بثوب ردي \* وقال خذه هذا وردي عليك درهمان فهذه ثمان مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات اذا كان السلم ثوبا فجاءه المسلم اليه بأزيد وصفا أو ذرعا وقال خذه هذا وزدني درهما جازو يكون زيادة الدرهم بمقابله الجودة والذرع الزائد \* ولو جاء بثوب ردي أو بمما هو أنقص ذرعا فقال خذه هذا وأرد عليك درهما فعمل لا يجوز لانه أقال في الصفة والاقالة لا تصح فيما له حصه من رأس المال ورأس المال لا يقابل الصفة والذرع في المذروعات صفة \* ولو أعطاه الردي \* وقال خذه هذا ولم يقل وأرد عليك درهما فقبل جاز ويكون ذلك ابراء عن الصفة ولو أبرأه عن السلم فيه جاز ولا يكون اقالة فكذا اذا أبرأه عن الصفة

بصرية لا يدين أصلا وكذا النوى امرأه عوراء أو عمية ولونوى عريسة أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا في الظهيرية \* عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرهامنه لا يحنث ولو أكره المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* حلف الرجل أن لا يتزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل حلف ليتزوجن سرافان أن شهد شاهدين فهو سرون شهد ثلاثة فهو علانية كذا في محيط السرخسي \* لو حلف لا يتزوج هذه الدار وقد أجزا قبل الحلف وتركه أو تقاضى أجزاها كل شهر لا يحنث ولو سأله أجزا شهر لم يسكنه أبعد يحنث اذا أعطاه الآخر ولو كانت معدة للغلة فتركه ما عليها لا يحنث \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف لا يتجرع فلان فجاءه فلان بعد اليه واستأجره ليعلمه حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف أن لا يصلح فلان من حق يدعيه فوكل الخالف رجلا فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لانه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصلح عن دم العدي يحنث الخالف بصلح الوكيل ولو حلف لا يخاصم فلان فوكل بخصومته وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان \* سئل شمس الاسلام الاوزجندى عن وهب من آخر شيئا في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذ منه الوهاب الخالف منه قال لا يحنث في عيینه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أقرض ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا وكذا لو وهب حتى وهب حنث الخالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعار لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلان فصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عيینه ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في عيینه ولو حلف أن لا يهب عبده لفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوض حنث في عيینه \* رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيخان \* الفتاوى اذا حلف لا يستعير من فلان شيئا فاردفه على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يهب عبده \* ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلان في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا عقد شركة ثم دخلا وعلا فيها ان كان الخالف نوى في عيینه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع أحدهما الى صاحبه مالا مضاربة فهذا الاول سواء ولو حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بماله الصغر لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا ثم ان الخالف دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنث الخالف \* رجل قال لا خيه ان شاركك فلان الله على حرام ثم بدا لهما أن يشتركا قالوا ان كان الخالف ابن كبير فبغى أن يدفع الخالف ماله الى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح ويأذن لابنه أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا فعل الابن ذلك كان الابن ماضيا له الاب والقاض على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحنث ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوبا رهوبا

وان كان المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات ان أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفزة من الخنطة فأنى بخنطة جيدة وقال خذه اوزني درهما لا يجوز لانه جعل الدرهم بمقابله الجودة والجودة في الاموال الربوية عند المقابلة بجنسها لا قيمة لها \* ولو جاء بأحد عشر فقيرا وقال خذه اوزني درهما وجاء بتسعة أقفزة وقال خذه اوزني درهما فقبل ذلك اقاله السلم في فقير واحد واقالة السلم كما تجوز في الكل تجوز في البعض \* ولو جاء بعشرة أقفزة رديئة وقال خذه اوزني درهما لا يجوز لانه اقاله في الصفة \* وعن أبي يوسف

رحمه الله تعالى أنه يجوز في القسول كلها \* ولو أسلم إلى رجل دينه عليه واقعة فاقبل التقدي لا يجوز أن تقبل الافتراق جازوان أسلم دينه  
على ثالث لا يجوز أن تقبل الافتراق وإن صالح عن السلم على رأس المال يكون آقاله السلم وإن جاء المسلم إليه إلى رب السلم وخلى بينه  
وبين المسلم به بصير قابضاً بالتخليه كافي دين آخر \* ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرائرك أو قال كله وأغزله في بيتك ففعل لا يصير رب  
السلم قابضاً ولو دفع إليه غرائره وقال ١٣٠ كل مالي عليك في غرائري ففعل ورب السلم غائب لا يصير قابضاً ولو اشترى طعاماً

بعمنه على أنه كرو دفع الغرائر  
إلى البائع وقال كله فيها  
يصير قابضاً \* ولو دفع رب  
السلم غرائره إلى المسلم إليه  
وفيهما طعمه وقال كل مالي  
عليك في الغرائر ففعل ورب  
السلم غائب اختلف المشايخ  
فيما الصحيح أنه يصير قابضاً  
\* ولو أمر رب السلم المسلم  
إليه ليطحن له الخطة  
ففعل كان الدقيق للسلم  
إليه \* ولو أمر رب السلم  
غلام المسلم إليه أو ابنه  
بقبض السلم ففعل كان  
جائزاً \* رجل استقرض من  
رجل كرامن طعام وقبضه ثم  
أن المقرض باع من  
المستقرض ما عليه والقرض  
قائم في يده جاز في ظاهر  
الرواية وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه لا يجوز  
\* ولو باع المستقرض

### باب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم

إذا حلف لا يبيع فهو على الصحيح دون الفاسد وإذا حلف لا يبيع أو لا يبيع حجة فحرم بالحج لم يحنث حتى ينف  
بعرفة رواده ابن سماعة عن محمد بن عيسى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث حتى  
يطوف أكثر طواف الزيارة \* ولو حلف لا يعتمر أو لا يعتمر عمرة لم يحنث حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعة  
أشواط رواده بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط المنتقى ابن سماعة عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى  
رجل قال والله لا أبيع حتى أعتمر وأحرم بعرة وجمعة ثم مضى فيهما حتى قضاهما فإنه لا يحنث لأنه قد اعتمر قبل  
الحج فتحقق شرط البر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لعبد أن لا يبيع في هذه السنة فأنه حر ثم قال حججت  
وشهد شاهدان على أنه ضحى العام بالكوفة لم تقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين \* ولو قال على المشي إلى  
مدينة النبي عليه الصلاة والسلام أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء \* ولو قال على المشي إلى بيت الله ينوي  
مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء \* ولو قال على إحرام أن فعلت كذا فحنث تلزمه حجة وعمرة في

لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكمله \* رجل استقرض من رجل عبداً أو حيواناً أو خلقاً قضى به دينه فقبضه وقضى به  
دينه كان عليه قيمته لأن قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع يعاقد ولا يجوز السلم في الطيور ولا في الحومها  
وإن كان شيئاً لا يتفاوت كالهصفور \* رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسداً وإن أسلم في طعام ولاية فهو حرام وإنما  
وراء النهر كان جائزاً \* وإذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كقبضاً ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على إجازة المسلم إليه

كانت الكفالة بأمره أو بفرض أمره أن أجاز الصلح جاز الصلح على رأس المال وان لم يجز صلح يبيح السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد هما  
الله تعالى \* وكذا لو صلح أجنبي رب السلم على ذلك هذا إذا كان رأس المال من النقود فإن كان عيناً كالعبد والنوب ونحوهما يتوقف  
الصلح على إجازة المسلم إليه في قولهم وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف  
في قولهم \* رجلان أسلما إلى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس ١٢١ المال أي على حصته من رأس المال

يتوقف الصلح على إجازة  
الشريك في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى أن  
أجاز جاز عليهما ويكون  
المقبوض من رأس المال  
وما بقي من السلم بينهما وإن  
رد الشريك بطل الصلح  
ويبقى السلم \* رجل وكل  
رجل بأن يسلم له عشرة  
دراهم في كرحنطة فأسلم  
الوكيل ودفع الدراهم من  
مال نفسه جاز ويرجع  
بالدراهم على الموكل كالوارث  
إذا قضى دين الميت من مال  
نفسه كان له أن يرجع في  
التركة ولهذا الوكيل أن  
يقبض السلم وإذا قبض كان  
له أن يجيبه عن الأمر  
حتى يستوفي الدراهم فإن  
هلك المقبوض في يده ان  
هلك قبل أن يجيبه من  
الموكل بهلك أمانته وإن هلك  
بعد الحبس قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى بهلك هلاك  
الرهن وقال محمد رحمه الله  
تعالى يسقط الدين قلت قيمة  
الرهن أو كثرت كما يسقط  
الثمن هلاك المبيع قبل  
القبض وذكر خمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى  
أن هذا قول أبي حنيفة  
رحمهما الله تعالى \* رجل وكل

قولهم ولو قال أنا حر أو أنا محرم أو أهدى أو أمشي إلى بيت الله أن فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه أن نوى  
الإيجاب أو لم ينو شيئاً يلزمه ما ذكرنا نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان \* إذا حلف لا يصلي  
فصلى صلاة فاسدة بأن صلى بغير طهارة مثلاً لا يحنث في عيینه استحساناً ولو نوى الفاسدة صدق دينه وقضاء  
ولو كان عقدي عينه على الماضي بأن قال إن كنت صليت فهذا على الجائر والفاقد جعاً أو نوى الجائر في  
الماضي خاصة صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ  
وركع لم يحنث وإن سجد مع ذلك ثم قطع حنث كذا في الهداية \* ثم إن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر أنه متى  
يحنث واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يحنث برفع الرأس منها كذا في التبيين \* ولو حلف  
لا يصلي صلاة لا يحنث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع \* ولو حلف لا يصلي صلاة فصلي ركعتين ولم يقعد  
قدر التشهدان عقدي عينه على النفل لا يحنث في عينه وإن عقدي عينه على الفرض وهي من ذوات المثني  
فكذلك وإن عقدي عينه على الفرض وهي من ذوات الأربع يحنث في عينه وهو الظاهر والأشبه \* ولو حلف  
لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فعدّل لا يحنث وقد قيل يحنث \* ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث  
حتى يتشهد بعد الأربع وكذلك إن حلف لا يصلي الفجر لم يحنث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك إذا حلف  
لا يصلي المغرب لم يحنث حتى يتشهد بعد الثلاث كذا في المحيط \* ولو قال عبد الله حر أدرك الظهر مع  
الامام فادركه في التشهد ودخل معه حنث \* ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة فوصلها  
معه ثم سلم الامام وأتم هو الثانية لا يحنث ولو افتتح الصلاة مع الامام ثم نام أو أحدث فذهب يتوضأ فغاب  
وقد سلم الامام فأتبعه في الصلاة حنث وإن لم يوجد أدام الصلاة مقارناً لأن كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة  
القرآن بل كونه تابعاً له مقتدياً ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في  
البدائع \* ولا يصدق قضاء فيما ذكرنا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط \* في النوازل لو حلف  
أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحنث وفي فتاوى (أهو) حلف  
لا يصلي اليوم الجمعة فاقتدى بواحد أو بواحد يحنث وإن كان المأموم صيباً كذا في التتارخانية \* رجل  
حلف أن لا يؤتم أحدًا فافتتح الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤتم أحدًا فجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لا ديانة إذا  
ركع وسجد وكذا الوصل هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة ولهم  
استحساناً وحسن قضاء لا ديانة ولو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه والمسئلة  
بها لم يحنث ديانة وقضاء ولو افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم رجلاً حنث كذا في الخلاصة \* ولو ألام الناس  
في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لا يحنث لأن عينه تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة  
وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة \* ولو حلف أن لا يؤتم فلان لرجل بعينه فصلي ونوى أن يؤتم الناس فصلي  
ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الحالف وإن لم يعلم به كذا في فتاوى قاضيان \* لا يصلي خلف فلان  
فقام بجنبه وصلي يحنث وإن نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء \* والله لا أصلي معك فصلي خلف امام  
يحنث إلا إذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي \* حلف ليصلين هذا  
اليوم الصلوات الخمس بالجماعة وبجماع امرأته ولا يغتسل فيه فصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع  
امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلي المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث لأن غسله وقع ليلاً لا نهاراً

(١٦٦ - فتاوى ثاني) وكذا بأن يأخذ له عشرة دراهم في كرحنطة ففعل كان العقد للوكيل دون الأمر \* الوكيل بالسلم إذا  
قبض المسلم فيه أذن من الشروط جاز ويكون ضماناً للوكيل مثل المشروط كما إذا أبرأ عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
\* وكذا لو وهب الوكيل من المسلم إليه السلم قبل القبض أو أقال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم إليه جاز ويكون ضماناً للوكيل  
مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح هذا التصرفات من الوكيل وعلى هذا الخلاف

الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن وأجمعوا على أن رب السلم اذا قبض السلم أو الموكل بالبيع اذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشترى بذلك الثمن شيأ من المشتري أو صالح من الثمن على شيء جاز وأجمعوا على أن الثمن لو كان عينا فهو به الوكيل من المشتري قبل القبض لا يصح هبته وعلى أن الثمن لو كان عينا من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم أيضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على الموكل بصير الثمن ١٢٣ قصاصا يدين الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك وإن كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا بصير الثمن قصاصا يدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيأ ولو أحال الوكيل الثمن على رجل عندهما تصح الحوالة كان المختار عليه مليثا من المشتري أو دونه \* والاب والوصى اذا أجلا أو أبرأ ما هو واجب للصبي بعقد هما يكون على الخلاف وإن لم يكن واجبا بعدهما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص دون المحيل في الملاءة ان وجب بعقد هما فهو على هذا الخلاف وإن لم يكن واجبا بعدهما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا قال البيع لا تصح اقالته في قولهم \* رجل وكل رجلاين أن يسلم له عشرة دراهم في كرخطة فأسلم أحدهما لا يجوز أن أسلم جميعا ثم تارك أحدهما لا يجوز في قولهم واذا وكل رجلا بأن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرخطة فأسلم لا يكون السلم للآخر في قول أبي حنيفة رجهما الله تعالى \* الوكيل

كذا في الفتاوى الكبرى \* في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ما دام فلان حيا يصلي فيه فخرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان محصيا ولم يصل فيه ثلاثة أيام فانه لم يحث الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة \* حلف لا يصلي في هذا المسجد فز يد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فز يد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحث كذا في النخبة \* ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاها فالصحيح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعد خروجه لا يحث وإن كان نام بعد دخول الوقت يحث كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحث كذا في السراجية \* ولو قال لعبد ان صليت فانت حرة قال صليت وأكر المولى لا يعتق كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف أن لا يتوضأ من الرعاى فرغ فثم بال ثم توضأ أو بال ثم عرف وتوضأ فالوضوء منهما جميعا ويحث في عينه كذا في المحيط \* المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هذ من جنبه وأصاب هذه ثم امرأته أخرى أو على العكس حث لان اليه من وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى \* المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنبه أو من حيض فأصابها زوجه أو حاضت فاغتسلت فهو اغتسال منها ويحث في عينها كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل \* ولو حلف لا يغسل فلانا أو حلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحث كذا في المحيط \* ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل أو نيم يحث ولو عانقها فأثرل فاغسل لا يحث كذا في الخلاصة \* حلف لا يقرب امرأته فاستلقي على فقاه فحامت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل أنه يحث حتى لو كانا أجنيين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كانا نكاحا لا يحث كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطى \* حلف لا يجامع فلانة أو لا يقبلها فهذا على الحياة دون الممات كذا في السراجية \* ولو قال ان جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع في الفرج ولو قال ان أتيتك فكذا ينوى فان نوى الجماع أو الزيادة فهو على ما نوى فان نوى به الزيادة فوطئها حث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحث وإن لم تكن له نية حكى عن الحاكم بن نصير بن مهوريه أنه قال ان أنها للزيارة ولم يجامعها لا يحث وإن جامعها مع ذلك يحث \* انا قال ان أصبتك فكذا لا يقع على الجماع الابالية وإن لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوم ما أو صوما فصام صائما أفطر لم يحث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حث كذا في الجامع الكبير \* قال محمد رجهما الله تعالى رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه الحالف أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لأصوم من اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وإن لم يصم تلزمه الكفارة وإن قدم بعد الزوال أو قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضا للعال كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه \* ولو قال بعدما كل أو بعدما زالت الشمس والله لأصوم من هذا اليوم يكون بارا بالامساك ببقية اليوم وكذا الوأضاف الممين بالصوم الى الليل وقال والله لأصوم من هذه الليلة يكون بارا بعجز الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه \* واذا حلف الرجل بصوم من

بالسليم اذا أسلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يتحمل منه الا ما يتغابن فيه الناس \* الوكيل بالسلم حينما اذا أسلم الى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز أن أسلم الى شريك له شركة عتانا جازاذا لم يكن ذلك من تجارتها وإن أسلم الى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رجهما الله تعالى \* رجل وكله رجلا كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فأسلم لهما في عقد جاز وإن خط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكرن ضامنا لهما بالخطة \* رجل

دفع الى رجل دراهم فأمره أن يسلم له في حنطة فأسلم الوكيل ان تصادق الوكيل والموكل أنه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادقائه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل وله تكاذب الوكيل والموكل في نيته يحكم النقد وان تصادقائه لم تحضره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للراكيل وان وكل رجلا بشراعتي ثم تصادقائه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول ١٣٣ للوكيل عند الكل والوكيل بشراعتي بعينه اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسه

وصدقه الموكل كان مشتريا للموكل \* رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشترى له بها ثوبا قد سماه فأنفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا لآمره بدراهم نفسه كان الثوب للمشتري لآل الأمر لأن الوكالة تقيد بتلك الدراهم فتبطل الوكالة بهلاكها \* ولو اشترى ثوبا لآمره وقصد الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الآمر كان الثوب لآمره وبطبيعته دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصي اذا قضى دين الميت من مال نفسه \* ولو دفع رجل الى رجل دراهم وأمره بأن ينفقها على عيال الآمر فأنفق المأمور دراهم نفسه وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق الوكيل دراهم الآمر في حاجته صار ضامنا فان أنفق من دراهم نفسه على عيال الآمر بعد ذلك كفي النوادر أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله

حينما فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار تقدير المسئلة ليصوم من ستة أشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حينما أو ان صمت الحين ولا نية له فهو على ستة أشهر ولا يحث الصوم ستة أشهر كما لو قال ان صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي يليه ولو قال ان صمت زمانا أو الزمان فان نوى شيئا فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهرين فصاعدا الى ستة أشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة أشهر وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر واذا قال عرا فهو مثل الحين والزمان ذكره القدرى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غايه البيان \* ولو قال ان صمت الابد أو ان صمت الدهر فكذلك الحنث يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوما قال أفطروا ما بقر في يمينه فان لم يفطر حتى مات حنث في آخر عمره من أجزائه حياته فلو كان الجزء العتق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت أبايدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والساعة \* ولو قال ان صمت دهر فعبدى حر فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة أشهر في عمره مجتمعا أو متفرقا حنث في يمينه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحث ولو قال ان صمت أرملة أو دهورا أو أحيانا فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهرا الآن في الصوم بشرط الامتناع كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة \* وانا قال ان صمت الشهر لا يحث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط \* ولو قال ان لم أصم شهر فعبدى حر فاليمين على صوم شهر متفرقا أو متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل أن يصوم شهر احنث ولو قال ان تركت الصوم شهر انصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوما أو ساعة قبل مضي الشهر لم يحث ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة \* ولو قال ان تركت صوم شهر أو قال ان صمت شهر انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق \* رجل قال لعبد صم عني يوما وأنت حر أو قال صم عني ركعتين وأنت حر عتق العبد صام أول يوم صم صلي أول يوم صم ولو قال صم عني حجة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما ما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة خلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضا لم يصم لم يحث ولو حلف لا يفطر بالكوفة خلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحث به وان لم يأكل شيئا من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام \* ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل أن يصوم يوما الفطر ولم يأكل هل يحث واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والصحيح أنه يحث لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فيجب أن يحث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق \* ولو حلف لا يفطر عند فلان خلفه يقع على حقيقة الافطار عنه حتى لو شرب الخالف في بيته ثم أكل العشاء عند فلان لم يحث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة خلفه يقع على كونه في الكوفة وقت

تعالى لا يخرج \* الوكيل بالشرا اذا أخذ السلعة على سوم الشراء فآراء الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يردّها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها على الموكل اذا لم يكن الموكل أمرا بالاخذ على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون أمرا بالاخذ على سوم الشراء فان كان الأمر بالاخذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان لاوكيل أن يرجع بها على الموكل \* رجل أمر تلميذه أن يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وامسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء \* رجل دفع الى رجل عشرة دراهم



ليشترى له بها فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الأمر وان اشترى بثلاثة عشر ما سألوا عشر من الزم الأمر وان كانت لا تساوي  
لا يلزم \* رجل قال لا خراشترى له هذا الثوب بعشرة دراهم فاشترى له باحد عشر وأخبر الأمر بذلك فقال له الأمر خذ درهما اخر وادفع اليه  
الدراهم وأخذ الثوب فافترقا كان الثوب للأمر وينعقد البيع بينهما بالتعاطي \* رجل في يده ثوب فقال وكلني فلان ببيعه وأن لا أنقص من  
عشرة دراهم فطلب منه انسان تسعة ١٣٤ واشتره فان وقع في قلب المشتري أن الوكيل انما قال ذلك ليروجه بعشرة توسع المشتري

رؤية الهلال حتى يحث به وان لم ير الهلال بالبصر الا أن يطلق اللفظ في مسئلتى الافطار ورؤية الهلال بأن  
حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه حينئذ يقع على حقيقة الافطار وحقيقة  
الرؤية بالبصر أو الا أن ينوى الحقيقة في المسئلتين بأن ينوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من  
الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيه ما الا أن الفرق أنه لو نوى  
الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاءه وديانته بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله  
تعالى ولا يصدق القاضى كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام \* ولو كان بالكوفة حين  
أهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحث قال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث ولو قال عبده حران ضحى  
العام بالكوفة وكان فيها يوم الاضحى ولم يضع لم يحث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على  
ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير للعصيرى في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح  
والطلاق \* اتهمته بالغلان خلف لا يأتى حراما لا يحث بالقبلة والمس شهوة ويحث بالجماع فيمادون الفرج  
وان لا ط بها فالفتوى على أنه يحث \* حلف لا يزني فلا يحث كذا في الوجيز لا كدرى \* في أيمان  
القدورى اذا حلف لا يبطأ امرأه أو طأ حراما فوطئ امرأته الحائض أو وطئها وهو مظاهر منها لم يحث الا أن  
ينوى ذلك ولو حلفت المرأة بهذه العبارة (١) كه بالله كه حرام تكردستم وعت أنها لم تحرم الزنى انما الله  
عز وجل هو الذى حرم الزنى وقد كانت فعلت ذلك لم تحث وان كان الحالف رجلا وحلف بالله عز وجل  
فكذلك الجواب وان كان حالف بالطلاق والعناق صدق ديانته لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على  
الزنى فان كان الحالف خصيا أو مجبو با فهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهير بقى الفصل الثامن  
في الوقاع والافعال المحترمة

أن يشترى به تسعة لان الوكيل  
فعل ما هو معتاد عند الناس  
فادلوقع في قلبه ذلك وسعه  
أن يشترى وان لم يقع  
لا يبعه \* رجل وكل رجلا  
بأن يشترى له عبدا فلان  
بألف درهم فقطعت يد العبد  
ثم اشتره لا يجوز \* ولو وكله  
بشراء عبدا بغير عينه فاشترى  
عبدا قد قطعت يده جاز على  
الأمر لان في الوجه الاول  
لما أشار الى عبد سليم تقيدت  
الوكالة بصفة السلامة وفي  
الوجه الثانى الوكالة مطابقة  
لما شرأه على الأمر اذا  
اشتره بمثل قيمته \* رجل باع  
عبده ثم أمر اناسا بأن  
يشترى له عبدا فاشترى  
الوكيل ذلك العبد لا يجوز  
على الأمر \* رجل أمر غيره  
ببيع أرض فيها أشجار أو  
بناغباع المأمور الأرض  
بيناشها وأشجارها ثم اختلفا  
فقال الموكل كنت خيتمه عند  
التوكيل عن بيع الاشجار  
والبناء وأنكر الوكيل كان  
القول قوله لانه أنكر التوكيل  
بيع الاشجار وياخذ المشتري  
الأرض بخصته من الزنى ان  
شامولا يفسد البيع ومسائل  
الوكالة تاتى في كتابها ان شاء  
الله تعالى \* المسلم اليه اذا

### الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

من قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فغزلت من قطن عملوا له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفاقا  
فاذا لم يكن في ملكه قطن أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي مسئلة  
الكتاب فعند أى خنفة رجه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير \* ومعنى الهدى التصديق به بحكمة  
كذا في الهداية \* واذا حلف لا يلبس من غزل فلانة فلا يلبس له فلبس ثوبا من غزل فلانة يحث في عينه  
فان كان نوى عين الغزل لا يحث بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يحث الا أن يعينه كذا في المحيط  
\* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزله فلبس ثوبا من غزله او من غزل غيرهما لا يكون حائشا وان كان غزل غيرها  
جزأ من مائة جزء وسواء كان غزلهما مختلطاً أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالحلف أن  
لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائشا \* ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس  
ثوبا من نسجه فلان مع غيره كان حائشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا من نسجه فلان مع غيره ان كان ثوبا  
بنسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حائشا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا انسان فلبسه كان حائشا \* ولو حلف أن  
لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة فغزل غيرها كان حائشا وان كان غزل فلانة مشلا خيطا

١ لم أفعل حراما

وجدرأ من المال مستوقفة أو رصاصة ان كان ذلك قبل الاقتراق واستبدل مكانها جاز وان كان بعد الاقتراق فسد  
السلم وان استحق رأ من المال فأجاز المستحق قبل الاقتراق أو بعد جاز وان لم يجز أخذ دراهمه ان كان قبل الاقتراق واستبدل جاز وان كان  
بعد الاقتراق لم يجز وان وجدها زبوا فوجزها جاز قبل الاقتراق وبعد وان ردّها واستبدل مكانها ان كان قبل الاقتراق جاز وان استبدل  
بعدا لاقتراق فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى قل المردود أكثر وقال زفر رجه الله تعالى يطل السلم بدر المردود قل أو أكثر

واحد

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المردود قليلا لا يسطل وان كان كثيرا يسطل بقدر المردود وما دون النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف روايتان وان جاء المسلم اليه بزيوف وانكر رب السلم ان يكون الزنيوف من دراهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض واقرأه قبض رأس ماله واقرأه قبض حقه واقرأه استوفى رأس المال حينئذ لا يقبل قول المسلم اليه \* ولو اقر قبض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها زيوفا قبل قوله وان ادعى أنها استوفى لا يقبل وان قبض ١٢٥ ولم يقرب بشئ ثم ادعى أنها استوفى

قبل قوله \* ولو وجد بعض القبوض ستوفة فقال رب السلم هي دراهمي لكنها هي ثلث رأس المال ولي عليك ناث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال زيوفا بعد الافتراق فردها ثم اختلفا في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول رب السلم كالأشترى حنطة بعينها بدراهم وقبضها ثم وجد بالحنطة عيبا وأراد استرداد الثمن واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الحنطة \* رجل أسلم في حنطة جيدة فجاء المسلم اليه بحنطة وقال هي جيدة وقال رب السلم هي رديئة فان القاضي يريها رجلين يعرفان ذلك فان قالاهي جيدة يعمل بقوله ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل دفع اليه رجل درهمين وآخر درهما وديعة فاختلفت الدراهم ثم وجد من الدرهم ما زانها وكل واحد منهما ينكر أن يكون الزانف درهمه قال أبو حنيفة

واحدا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان فنسجه علمانه فان كان فلان يعمل بيده لم يحث وان كان لا يعمل حث كذا في الايضاح \* حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت المين يحث وكذلك ان لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلان فلبس ثوبا خيط بغزل فلا تة لا يكون حائنا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزله ولو لبس ثوبا من غزله حث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحث في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العروة والزرقة من غزله لا يكون حائنا في عين اللبس ولو كانت اللبنة من غزله لا يكون حائنا وكذا الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزله ورؤى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائنا واذا كان حائنا في الرقعة كان حائنا في اللبنة والزريق أيضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الحالف خرقة من غزله اقدر شبرين ووضع على عورته لا يكون حائنا ولو لبس من غزله اقل نسوة أو شبيكة يقال لها بالفارسية كلوة كان حائنا وكذا الجيوب كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلا تة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا أو رداء حث والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا أو مقمعة لم تحث اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حث وان لم يستر به العورة وكذلك ان لبس الحالف عمامة لم يحث الا ان يلف فيكون قد رازا أو رداء أو يقطع من مثلها ما يخص أو سراويل فيحسد يحث كذا في الايضاح \* وان لم يقل ثوبا فثمنه بغزله كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزله فلما بلغ الثوب السر تولى يدخل يديه في كفيه ورجلاه بعد تحت اللغاف كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فأدخل احدي رجله في السراويل أو لبس احدي خفيه لا يكون حائنا ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالتى عليه وهونائم ثم رفع وهونائم قال البلخي رحمه الله تعالى لا يكون حائنا قال الفقيه أبو الليث هو القياس وبه نأخذ وان أتى عليه وهونائم فلما انتبه ألقياه من نفسه لا يكون حائنا وان تركه حتى استقر عليه كان حائنا ولو أتى عليه وهو متنبه حث علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لا لبس ثوبا من غزل فلا تة فنسج ثوب من غزله أو غزل غيرها الا أن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزله من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الخوف عليها فان كانت تبلغ ازارا أو رداء حث وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحث وان قطعه سراويل ولبسه يحث وان لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما نسج من غزل غيرها لا يحث كذا في المحيط \* واذا حلف لا يلبس ثوبا من غزله فلبس كساء من غزله حث وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي \* واذا حلف لا يلبس ثوبا فيمينه على كل ملبوس يستر العورة وتجوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحا أو بساطا أو طنفسة لا يحث ولو لبس كساء أو طيلسا لا يحث لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحث ولو لبس قلنسوة لا يحث وكذا في المحيط \* وكذا الجلود والحصير والخف والجوب كذا في التتارخانية \* ولو سمى ثوبا بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حث كذا في البسوط \* حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا أنه لا يحث وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبسه حث كذا في محيط السرخسي \* في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التتارخانية \* اذا حلف لا يلبس قبضا

رحمه الله تعالى يقسم الدرهم الزانف بينهما أثلاثا وثالثا والباقى بينهما أثلاثا \* رجل عليه عشرة دراهم فأوفاه اثني عشر غلطا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الزيادة أمانة عند القاضي ان هلكت لا يجب عليه شئ وما بقى يكون بينهما خمسة أسداسها للقاض وسدسها للدافع \* رب السلم والمسلم اليه اذا اختلفا في قدر رأس المال أو جنسه أو وصفه أو اختلفا في جنس المسلم فيه أو قدره أو وصفه أو ذرعان ثوب السلم فانهما يتصافان وان اختلفا في مكان الايقاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم اليه ولا تصافان وقال

صاحبهما رحمه الله تعالى بهما فان قيل الخلاف على العكس والاول اصح \* ولواختلفا في أصل الاجل فادعى أحدهما شرط الاجل  
والآخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيهما ادعى الاجل فالقول قوله والعقد صحيح وقال صاحبهما رحمه الله تعالى ان كان المسلم اليه  
يدعى الاجل ورب المسلم ينكر كان القول قول رب المسلم والآخر فاسد وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول رب المسلم  
مع عينه والبينة بينة المسلم اليه وان ١٢٦ اتفقا على قدر الاجل واختلفا في مضيه كان القول قول المسلم اليه والبينة بينته  
أيضا \* اذا شرط الايفاء في

المسلم في مصر كذا جاز  
ويكون للمسلم اليه أن يوفي  
في أي محله شاء \* وان اختلفا  
فقال رب المسلم شرطت  
عليك الايفاء في محله كذا  
وقال المسلم اليه بلى لكن  
أدفع اليك في محله كذا يجبر  
رب المسلم على القبول  
\* وكذلك لو شرط الايفاء في  
منزل رب المسلم جاز للمسلم  
واذا أسلم المسلم اليه في محله  
أخرى يجبر رب المسلم على  
القبول \* ولو اشترى وقر  
حطب كان على البائع أن  
يأتي به الى منزل المشتري  
عرفا حتى لو هلك في الطريق  
يهلك على البائع كالأستاجر  
دابة الى مصر كذا فدخل  
المصر كان له أن يبلغ عليها  
الى منزله استحسانا ولو  
اشترى وقر حطب على أن  
يوفيه في منزله جاز استحسانا  
وهو قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
\* ولو اشترى وقر حطب على  
أن يحمل البائع الى منزل  
المشتري يفسد البيع \* رجل  
اشترى شاة على أن يوفيه  
التمن في بلد كذا ان كان  
التمن مؤجلا جاز اذا حل  
الاجل ان كان التمن شاة

فليس قيصا ليس له كان ولم تكن له نية حين حلف فانه يحث كذا في المحيط \* في الملتقط اذا حلف لا يلبس  
فليس مكرها لا يحث فان قدر على نزع فلم ينزعه فهو لا يلبس كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يلبس قيصا  
فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العناية \* اذا حلف  
لا يلبس سراويل أو قميصا أو رداء أو فارتز بالسراويل أو القميص أو الرداء لم يحث \* وكذا اذا اعتزم بشي من ذلك  
ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال لبس ذلك حث وان اتزر  
بازدراء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالتقاها  
على عاتقه \* حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحث حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا  
ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزع ولبس الآخر حث لان البين ههنا وقعت على عين فاعتبر  
فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع \* حلف لا يكسوا فلان فاعاد كسوة أو كفته بعد موته لم يحث  
الا اذا أراد به السترون التملك \* حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأتذنه فلان فأتذنه فلان سقطت البين  
ولو قال الآن يأتذنه فلان فأتذنه لم يأتذنه البين كذا في السراجية \* رجل حلف أن لا يلبس من غزل  
امرأته فلبس قدامها غزلا من غزلها وبطانتها من غزل غيرها كان حثا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان  
حلف لا يكسوه ثوبا فاعطاه دراهم فاشترى به ثوبا لم يحث فلو أرسل اليه بثوب كسوة حث فان نوى أن  
يعطيه من يده الى يده لم يحث كذا في المبسوط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهذا  
على الثياب ولو لبس قطنسوة أو خفين أو نعلين أو سودين أو فروة سوداء لا يحث كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال لا ألبس شيء من السواد فانه يحث في القطنسوة والخفين الاسودين والفرو الاسود وغيرها كذا  
في خزائن المفتين \* ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالعبرة بالجملة دون السدى ولو حلف لا يلبس قطننا  
فليس ثوب قطن حث ولو لبس قباء ليس يقطن وحشوه قطن لم يحث الا أن ينوي كذا في الايضاح \* واذا  
حلف لا يلبس ابريسما فلبس ثوبا لم حثه خر سدا ابريسم لا يحث في عينه \* ولو حلف لا يلبس ثوب كان  
فليس ثوبا من قطن وكان لا يحث في عينه سواء كان الكتان سدى أو لحمة \* واذا حلف لا يلبس ثوبا ابريسم  
فليس ثوبا من ابريسم وقطن يحث في عينه اذا كانت لحمة ابريسم كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا  
يلبس خر فلبس ثوبا خالصا من خر أو كان سدا من القطن أو الابريسم ولحمة من الخبز كان حثا ولو حلف  
لا يلبس ثوبا خرم من غزلها فلبس ثوبا سدا ابريسم ولحمة من غزلها كان حثا ولو حلف لا يلبس طيلسان  
صوف فلبس طيلسانا لحمة صوف وسدا ابريسم أو قطن لا يحث في عينه ولا يشبهه الطيلسان غيره كذا  
في فتاوى قاضيخان \* المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين فقطع منه  
قيصا واحدا وخطه ثم فتنقه ثم خطه مرة أخرى قال يحث \* ولو حلف ليجيطن منه قميصين لم يحث ولو  
قال لا قطعن منه قميصين فقطع منه قيصا فخطه ثم فتنقه ثم قطعه قيصا آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحث  
كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف على قيص ليقطعن منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من  
القباء سراويل فانه قد حث في عينه حين قطع القميص وفي الزيادات عبده حران لم يجعل من هذا الثوب  
قباء وسراويل ولا نية له بفعله كله قياما وخطه ثم نقض القباء وخطه سراويل لا يحث الا أن يكون عني  
أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الاولى كذا في البدائع \* ولو حلف أن لا يلبس

حمل ومؤنة كان عليه الايفاء في المكان المشروط وفيما الاجل له ولا مؤنة لصاحب الدين أن يطالبه في أي مكان شاء هذا  
وان لم يكن التمن مؤجلا أو كان الاجل مجهولا يصح البيع كان له حمل ومؤنة أو لم يكن \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يكن له حمل  
ومؤنة جاز استحسانا وله أن يطالب حيث شاء \* كتاب البيع \* البيعة لا ينقذ الابلفظين يثبتان عن التملك والتلاك على صيغة  
الماضي أو الحال نحو أن يقول البائع بعث منك هذا بكذا ويقول البيعة هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت أو قبلت أو رضيت أو أجزت

\* ولا ينعقد بلفظة الامر بأن قال المشتري يعني هذا الثوب بكذا فيقول بعث أو يقول البائع اشترمني هذا العبد بكذا فيقول اشتريت وكلا لا ينعقد بلفظة الامر لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو أن يقول البائع سأعيلك هذا العبد بكذا فيقول المشتري اشتريت وقد يكون البيع بالأخذ والعطاء من غير لفظ البيع ويسمى هذا البيع بيع التعاطي واختلف الشايع رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا البيع يختص بالاشياء الخسيسة كالقبل والجم والخبز والخطب وقال بعضهم ينعقد في الكل واليه أشار في الجامع الصغير ١٣٧ في الوكالة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري

رجه الله تعالى هذا البيع لا يكون الا قبض البدلين جميعا \* وقال بعضهم قبض أحدهما يكفي وينعقد البيع بالهبة بشرط العوض عند قبضهما ويبنى عليها أحكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها \* ولو قال بعثك هذا العبد بألف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا \* ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم ثم قال بعث منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري قبلت كان البيع بالثمن الثاني \* ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم فقبض المشتري ثم قال بعث منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت ينعقد البيع الثاني وينسخ البيع الاول \* ولو قال البائع بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريت بمئتي دينار في درهم ذكر في النوادر أنه ينعقد البيع بالثمن والاخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وكذلك لو ابتدأ

هذا القميص ونقصه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يحنث في عينه وهكذا ذكر في النوادر \* وكذا القباء والجبة لأن اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقص الخياطة يقال قميص مقنوق وكذا الوحلف أن لا يركب هذه السفينة فنقصت وصارت خشبا ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائنا وذكر في الجامع أنه لا يحنث لأنه لا يعود قيصا ولا قياما ولا سفينة الا بصنعة حادثة ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشوا آخر وليس كان حائنا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حائنا لأن اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانة \* رجل حلف أن لا ينام على هذا الفراش فأخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حائنا لأن الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو الملوخ لا يحنث في عينه لأن مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فاتخذت منها علم الغزاة ثم نقص ورد عليها فتنقعت نحت كذا في خزنة المفتين \* قال في الجامع وإذا حلفت المرأة لا تلبس هذه المحفة فخط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها حشوا وبكت فلبستها لا يحنث في عينها ولو قطعت الخياطة وزرع عنها الكتان والجيب حتى عادت المحفة فلبستها حنثت في عينها لأنه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت المحفة وخطبت قيصا ثم نقصت الخياطة والتركيب وخيط بعضهم ببعض حتى عادت المحفة ولبستها لا يحنث في عينها \* في القدوري حلف على شقة خزيعتها لا يلبسها فنقصت وغزلت وجعلت شقة أخرى فلبسها لم يحنث \* إذا حلف لا يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل خراجا فجلس عليه لا يحنث في عينه فان فتقت الخياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حث في عينه ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم فتقهما وخط القطع وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحنث وان عاد الاسم \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا إذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الافراد أما إذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فإذا فتقتهما وخط أحدهما بالآخر وجلس عليه يحنث في عينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يجلس على الأرض لا يحنث إلا أن يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فان كان بينه وبين الأرض حصير أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحنث ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش أو هذا الحصير أو هذا البساط فجعل عليه من ثم جلس عليه لم يحنث كذا في البدائع \* حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنث كذا في البحر الرائق \* وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا أو محبسا حث \* ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصلى أو فراشا أو بساطا ثم جلس فيه حث فلو جعل فوق السرير سرير أو بنى فوق الدكان أو فوق السطح سطحا آخر لم يحنث كذا في البدائع \* من حلف لا يلبس حليا فلبس خاتم ذهب يحنث ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحنث عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنث ومتى كان فيه مرصع يحنث اتفاقا وعلى الخلاف إذا لبس عقد زرج أو زمر زغير مرصع وقولهما أقرب إلى عرف ديارنا فيقتى بقوله ما لان التحلي به على الافراد معتاد ولو لبس خلتا أو دملوجا أو سوارا يحنث سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي \* ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حليا فلبست خاتم فضة لا يحنث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصوغا على هيئة

المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بألف درهم فقال البائع بعته بألف درهم كان ذلك حطالا أحد الالفين \* ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريت به بغير شيء لا يصح \* ولو تباعا وهما عيشان قال بعضهم لا ينعقد البيع لتفرق المجلس بالخطوات قبل القبول كالو قال بعث فقام المشتري ثم قبض \* وقال بعضهم ينعقد إذا أجاب المخاطب موصولا بالمخاطب فانه ذكر في الطلاق إذا قال لها اختاري وهما عيشان فقالت اخترت موصولا بالمخاطب يقع الطلاق \* ولو قال أقبلت هذا العبد بألف درهم فقال لاخر قبلت اخلفوا فيه وقال أبو بكر

الاسكاف يعتقد البيع بينهما بلفظة الاتالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يعتقد به أخذ الفقيه أبو الليث وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه قال في المتبايعين إذا تقابلا البيع بأكثر من الثمن الأول أو بأقل أو يجنس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون ذلك فسحا بالثمن الأول في حقهما \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاتالة بيع بعد القبض فسخ قبله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاتالة بيع إلا إذا تعذر جعلها يباعا ١٢٨ بأن كان المبيع منقولا وتقابلا قبل القبض فيجعل فسحا وقال محمد رحمه الله تعالى

أن تقابلا بأكثر من الثمن الأول أو يجنس آخر يكون يباعا وقال زعفر رحمه الله تعالى الاتالة فسخ في حق الكل حتى لا يتعلق بها الشفعة \* رجل قال لآخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فإن رضى بها فهي لك بألف درهم فذهب بها جاز \* وكذا لو قال إن رضى بها اليوم فهي لك بألف درهم جاز وهو بمنزلة قوله بعك هذا العبد بألف درهم على أنك بالخيار اليوم \* ولو باع عبدين فقال بعكك هذين العبدين بألف درهم فقبل المشتري أحدهما أو قال للرجلين بعكك هذا العبد فقبل أحدهما لا يجوز إلا أن يرضى به البائع في المجلس وحده من الثمن معاومة فيجوز ويكون ذلك عقدا جديدا في الباقي \* ولو قال بعكك هذين العبدين هذا جماعة وهذا جماعة فقبل المشتري البيع في أحدهما ذكر في بعض المواضع أنه يجوز \* وذكر في الجامع أنه لا يجوز إلا أن يقول بعكك هذين العبدين بعكك هذا جماعة وبعتك هذا جماعة فقبل المشتري في

خاتم الرجال أما إذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء مما له فص فحنث وهو الأصح كذا في المحيط \* وتاج الملك ليس بجلى وتاج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمر تاشي \* حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللؤلؤ فقد قيل إن سمي اللؤلؤ في العرف والعادة مكعبا يلزمها الحنث والافلا كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يلبس حليا فلبس سيفا محلى أو منطقة مفضضة لا يكون حائشا وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يلبس درعا ولا ثيابه فلبس درع حديد أو درع امرأة حنث فإن نوى أحدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط السرخسي \* إذا حلف لا يلبس سلاحا فلبس سيفاً أو تنكب قوساً أو ترساً لم يحنث قالوا إذا كانت اليمين بالفارسية بأن قال (١) سلاح نبوشم يحنث في هذا لا في الأشياء فلو لبس درعا من حديد يحنث كذا في المحيط \* الأصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول ما دون الأزار والسلاح المدرع والسيف والقوس دون السكن وحديد غير مصنوع كذا في العناية والله أعلم بالصواب

باب الحادى عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره  
لو حلف أن لا يضرب رجلا فضر به بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الطحاوى \* رجل حلف أن لا يضرب عبده فأمر غيره فضر به المأمور وحنث وإن نوى الحالف أن لا يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث \* ولو حلف على حر لا يضرب به فأمر غيره فضر به المأمور لا يحنث إلا أن يكون الحالف قاضيا أو سلطانا كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره حتى يضرب لم يحنث إلا بكذا في المحيط \* وإذا حلف الرجل ليعض بن عبده مائة سوط ولا يثبه فضر به مائة سوط تخفف فإنه يبرئ يمينه قالوا هذا إذا ضرب به ضربة واحدة لم يحنث \* أما إذا ضرب به بحيث لا يثبه لا يبرئ \* ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه برئ يمينه وإن جمع الاسواط جمعها وضربه بها وضربه بيمينه بغير عرض الاسواط لا يبرئ وإن ضربه برأس الاسواط بقطران كان قد سوى رؤس الاسواط قبل الضرب حتى إذا ضرب به ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه وأما إذا اندس بعض الاسواط في البعض فأتبعه بالبر بغير ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطا فإنه يضرب بها عشرين ثمرا أو سوطا واحد وهو ما صغر من أغصان النخل كذا في الظهيرية \* رجل قال والله لو أخذت فلانا لأضربه مائة سوط فأخذه وضربه سوطا واحداً وسوطين قال هذا على الإبد لا يحنث في يمينه في الحال كذا في الذخيرة \* رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقصرها أو عضها أو أخذ شعرها أو جمعها حنث في يمينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملاعبة وإن كان في الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يحنث وقبل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحنث في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائشا إذا كان على وجه الغضب وإن تنف شعرا تنكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائشا إذا كان في الغضب وإن دفعها ولم يوجهها لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينبغي أن يستل العربي فإن أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع (٢) زدن موضع لفظ الضرب فهو كالو حلف بالعربية وإن أراد به ما يريد بالعربية فهو كالو

١ لا ألبس سلاحا ٢ معناه اضرب

أحدهما جازا أما إذا لم يعد لفظه البيع وإن سمي لكل واحد منهما كانت الصفقة واحدة فلا يصح قبول أحدهما \* رجل حلف قال لغيره بعكك عبدى هذا بألف درهم فقال قد أخذته بألف درهم وعشرة نايير فهو جائز وله الألف والزيادة \* رجل قال لغيره بعكك عبدى هذا بألف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك جوابا ولا يكون حر في قول محمد وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو قال فهو حر كان جوابا وعق العبد ويصير قابضاً للعبد \* ولو قال لرجل بعنى غلامك هذا بألف درهم فقال قد بعكك بألف درهم فقال المشتري هو

رحال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رواية هو حو بصير قابضاً وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعتق فلا يصير قابضاً \* رجل عليه دين ألف درهم  
لرجل فقال المدين لصاحب الدين أعطيك بدنيك دنانير فساومه بالدنانير ولم يبيع وفارقه ثم جاء بالدنانير ودفعها إليه يريد الذي كان ساومه عليه  
ثم فارقه ولم يستأنف بيعاً قال محمد رحمه الله تعالى هو جائز الساعة وكذا الرجل إذا أراد أن يشتري شيئاً فساومه ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه  
وفارقه ثم جاء بالوعاء وأعطاه الدرهم قال هو جائز \* رجل ساوم رجلاً بثوب ١٢٩ فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال  
المشتري لا أخذه الا بعشرة

حلف بالفارسي وان لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة  
\* وإذا قال ان ضربت بك فانت طالق فضرب أمته فأصابها كذا في مجموع النوازل أنه يحنث هكذا كان يفتي  
الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل بأنه لا يحنث هكذا ذكر الباقى رحمه الله تعالى في  
فتاواه وهو الاظهر والاشبه \* وإذا حلف لا يضربها فنقض ثوبه فأصاب وجهها أو أوجعها ذكر في فتاوى  
أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحنث كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ان لم أضربك حتى أتركا لا حية  
ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها مضرباً موحشاً فلو فعل ذلك بر في عينه  
\* رجل حلف لا يضرب بن عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى  
فاضل خان \* ولو حلف لا يضرب به حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يسكب أو حتى يستغيث فلم يوجد حقيقة  
هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا يضرب به بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في  
الخلاصة \* وإذا قال والله لا يضرب بك بالسيف ولا يئله فضر به بعرض السيف بر في عينه وان كانت نيته  
على الحد فهو على الضرب بالحد وان ضربه في غمده ولا يئله لم يبر في عينه وان قطع السيف غمده وخرج  
الحد وجرح الحولف عليه بر في عينه وإذا حلف لا يضرب فلاناً بالقأس فضر به بقبض القأس فاستدسته  
تبر لا يحنث كذا في الذخيرة \* ولو قال لا أضرب بك بالسوط أو بالسيف فضر به بسوط أو بسيف وقال نويت  
سيفاً أو سوطاً غير هذا يدين في القضاء لانه نوى ما يحتمله كلاماً والامر بينهما وبين ربه كذا في محيط السرخسي  
\* في المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لفلان ان لم أضربك مائة سوط فانت حر فقات الغلام قبل أن  
يضربه بذلك مات حر او عنه اذا قال والله لا اضرب من فلاناً خسين اليوم وهو يعنى سوطاً بعينه فضر به بغيره  
ومضى الوقت قال بأى شيء ضربه فقد خرج عن اليمين ونيتيه باطله كذا في المحيط \* ولو حلف على الضرب  
بالسوط فضر به وقد لفه في ثوب لا يبر \* لا يضربه بصل هذه الشفرة أو بزع هذا الرمح فترع النصل والزج  
وجعل آخر وضربه به لا يحنث \* لا أمس شعره خلق ثم نبت آخر فسه أو لا أمس سنه فنبت آخر حنث  
كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان ضربت بك الابد أو ابداً أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث \* ولو قال  
ان لم أضربك شهراً فعبدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلف الى أن يمضي  
الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهر من حين حلف حنث هكذا في شرح الجامع الكبير  
للحصري \* ولو قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فانت طالق وأراد أن يضربها فحنث ان مس عضوه  
عضو فعبدي حر فضر به الرجل يحنث من غير أن يضع يده عليها يحنث \* ولو قالت ان ضربتني  
فعبدي حر فالجيلة في ذلك أن تبسع المرأة عبدها من تنقب به ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر  
الزوج وتخل عين المرأة الى جزء كذا في الظهيرية \* وان قال ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى  
ينشق نصفين وبالع في ضربه فالاصح أنه لا يحنث كذا في النبايع \* رجل قال لغيره ان مت فلم أضربك  
فكل عموك الى حر فقات ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم أضربك فقات قبل الضرب حنث في آخر جزء من  
اجزاء حياته \* ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو فيما بيني وبين أن أموت فلم يضربه حتى  
مات لا يعتق العبد \* رجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمتعه أحد عن ضربه ففعله انسان بعدما مضربه  
خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده أن لا يمتعه

١٧ - فتاوى ثانی) على ما أخذه عليه أول مرة وان قال المشتري للبائع هاته حتى أنظر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا أنقص  
من خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر \* رجل قال لصاحب عبده  
أبعثنى عبداً هذا بألف درهم أو قال أبيع عبداً هذا بألف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المشتري قد أخذته قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى هو بيع لازم وان اشترى ثوباً فاسدنا ثم لقيه عند انقال ليس قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته

على ما أخذه عليه أول مرة وان قال المشتري للبائع هاته حتى أنظر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا أنقص  
من خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر \* رجل قال لصاحب عبده  
أبعثنى عبداً هذا بألف درهم أو قال أبيع عبداً هذا بألف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المشتري قد أخذته قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى هو بيع لازم وان اشترى ثوباً فاسدنا ثم لقيه عند انقال ليس قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته



فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم \* رجل باع من رجل عبدًا بألف درهم وقال ان لم يجتني بالثمن اليوم فلا يسع بيني وبينك وقبل المشتري ولم يأت به بالثمن اليوم فليعه غدا فقال المشتري قد بعثني عبدك هذا بألف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهو شره الساعة لان ذلك الشراء قد انتقص ولا يشبه هذا البيع الفاسد \* رجل كان يبيع رجلا ويشترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب آخذ منك فلان ١٣٠ فيه ربح درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عند

المشتري ثمن عشرة أثواب أو أكثر فحاسبه وأعطاه لكل ثوب الثمن ووربح درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان أربحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز وان لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز بالربح \* رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم تبيع فقال كل قفيز بدرهم فقال كلني خمسة أفقره فبكاله وذهب بها فهو يبيع وعليه خمسة دراهم \* رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هات حتى أنظر اليه وحتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لاشئ عليه وان قال هاته فان رضىته أخذته فضاع فعليه الثمن ولو قال ان رضىته اشتريته فهو باطل وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أيضا \* رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري لابل عشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري انما سئل

أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنت في عينه كذا في فتاوى قاضيان \* والاصل ان حتى للغاية فتحمل علمه اما ما يمكن بان يكون ما قبلها قابلا لا امتداد ويكون مدخولها مقصودا وموثرافي انهما المحلوف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد على فعلين أحدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء لا آخر فان تعذر تحمل على العطف ومن حكم للغاية أن يشترط وجودها للبر فان أقطع عن الفعل قبل للغاية يحنت \* ومن حكم لام السبب أن يشترط وجودها ليصلح سببا لوجود المسبب \* ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما للبر هكذا في المحيط \* ولو قال رجل لا آخر ان لم أخبر فلا نأبى اصنعت حتى يضربك فعبدي حر فأخبره ولم يضربه بر وكذا لو قال ان لم آتني تغذي أو ان لم أضربك حتى تضربني فأناؤه ولم يغذيه أو ضربه فلم يضربه بر \* وان قال ان لم أأزمه حتى يقضيني حتى أو ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيدا أو حتى ينهاني أو حتى يشتكي يدي فنشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود للغاية فاذا لم توجد بان ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب قبل وجود هذه الاشياء حنت لان حتى ههنا للغاية لان الملازمة مما يعتدو كذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانته لاقضاء لانه نوى الجواز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتني اليوم حتى تغذي عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تنعدي عندى فعبدي حر فنشرط البر وجودهما حتى اذا أتاه فلم تغد ثم تنعدي من بعد بل تراخ فقد بر وان لم تغد أصلا حنت لتعذر الحمل على للغاية كذا في السكافي \* ولو قال لامرأته كلما ضربتك فانت طالق فضربها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيديه جميعا طالقت ثنتين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لبعده ان اقيمتك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأتى العبد من قد رميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ان رأيت فلانا لا يضربني فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أى وقت شاء الا اذا عني به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية \* ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فراءه والخالف مريض لا يقد على الضرب حنت كذا في الظهيرية \* ولو شاجرت امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يده على رأسها في الغضب لم يحنت كذا في العتابية \* اذا حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولا يهله فعني هذا أن يضرب كلما شكى اليه فحرق أو باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى اليه فضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط \* رجل حلف ليضرب فلانا ألف مرة فهذا على أن يضربه مرارا كثيرة \* ولو حلف ليقتل فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضيان \* حلف ليضرب فلانا أو ليكلمن فلانا أو فلانا ميت فان كان لا يعبر بموته فلا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يعلم عوته تنعقد عينه ويحنت من ساعته بالاجماع كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال الرجل لغيره أى عبيدى ضربته يا فلان فهو حر فضربهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال أى عبيدى ضرب بك يا فلان فهو حر فضربوه جميعا اعتقوا ثم في المسألة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد يتظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعه واحدة عتق واحد منهم وكان اختيار التعيين للولى \* اذا قال كل عبيدى

الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرتد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون عليه ضربته قيمته ولكن تركا القياس بالعرف ويلزمه عشرون \* رجل قال لغيره عبيدى لا هذا بألف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله يبيع وجواب \* رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسانا في حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري

الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرتد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون عليه ضربته قيمته ولكن تركا القياس بالعرف ويلزمه عشرون \* رجل قال لغيره عبيدى لا هذا بألف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله يبيع وجواب \* رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسانا في حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري

معا قبلت كان الرجوع أولى \* ولو أوصى ببيع داره من رجل فقال اداري ببيع منه بألف درهم ومات فقبل الموصى له بعد موته جاز كذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر \* رجل استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه بثلثين وبقده الثمن فوجد البائع في الثمن زيو فابعد الافتراق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إلى النصف يرد الزيو ويستبدل وان زاد على النصف فردته ينتقض البيع في المردود وقدم في السلم أنه اذا وجد رأس المال زيو فابعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود ١٣١ قليلا لا ينتقض السلم في المردود وان كان كثيرا ينتقض

وعلى هذه الرواية جعل النصف قليلا \* رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم فقال أنا أخذه لم يجز ولو قال أنا أخذه جاز \* رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم فقال لا أقبل بل أعطيته بخمسمائة ثم قال قد أخذه بألف درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفعه اليه فهو رضاء والا فلا \* رجل قال لغيره اشترت منك هذا بكذا فتصدق به على هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل أن يتفرقا جاز وكذا لو قال اشترت منك هذا الثوب فاقطعه لي قمصا ففعل البائع قبل أن يتفرقا \* رجل اشترى ثوبا فقال البائع أقلدك فيه فاقطعه قمصا ففعل كانت آفالة \* اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهل في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعمول المشتري \* الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراد الموكل فلم يرض به الموكل ورد عليه فهل عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

ضربه فهو حر فضرب الكل عتق الكل ولو ضرب البعض عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات \* ولو قال من ضربته من عبيدي فهو حر فضرهم جميعا عتقوا جميعا عندهما والا احدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح تخيص الجامع الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد \* لو قال ان ضرب هذا العبد أحد فامره أنه طالق فاليمين على الخالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا أحد فاليمين على غير الخالف \* رجل أراد ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبيدي حر فركضه ثم ضربه بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا في السراجية \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لعبد يان ضربتك الا يوما واحدا والا في يوم واحد والا يوما واحدا أضر بك فيه أو الا يوما أو الا في يوم فله ان يضربه ما في أي يوم شاء مجتمعا أو متفرقا فان ضرب أحداهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تغرب الشمس من يوم الجمعة لانه ضربهم ما في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهم ما فيه فان لم تغرب الشمس حتى عاد فضر الاول لم يحنث فان ضربهم ما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو ضرب الذي ضرب به يوم الجمعة نحت ساعة ضربه لانه ضربهم ما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهم ما في غير يوم الاستثناء وأما اذا ضربهم ما في يوم واحد فلان المستثنى يوم واحد يضربهم ما فيه وقد ضربهم ما في يوم واحد فغضى المستثنى فمضى ما وراءه غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس لا يحنث لانه فكر ان نصف الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس وحده لا يحنث \* ولو قال ان ضربت بك في الا في يوم أضر بك فيه أو الا يوما أضر بك فيه أو الا يوم أضر بك فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهم ما في ذلك اليوم مستثنى ولا يحنث فان ضربهم ما في يومين متفرقين يحنث حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان عاد وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنث لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضرب به أخيرا يحنث حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال ان لم أقتل فلانا فامره أنه طالق وفلان ميت وهو عالم به تنعدي عينه لتصور البر ثم يحنث للحال للعجز عادة كسئله صعوبا لسمه وان لم يكن عالما بموته لا يحنث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كما في مسئلة الكوز الا أنه لا فرق في تلك المسئلة بين أن يعلم أن الكوز لا ماء فيه أو لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي \* حلف ليقتل فلانا غدا فأتى اليوم لم يحنث هكذا في التبيين \* ولو قال ان قتلت فلانا أو مسسته فعمد غيره فأصابه حنث كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لغيره ان قتلتك يوم الجمعة فعبيدي حر فضر به بعد اليمين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنث في عينه ولو ضرب به يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنث ولو كان ضربه قبل اليمين بأن كان ضربه يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبيدي حر فأتى المضرب يوم الجمعة لا يحنث في عينه كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالأكوفة فضر به بالسواد ومات بالأكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال لغيره ان شئتكم في المسجد فعبيدي حر فشتمه والخالف في المسجد والمستنوم خارج المسجد يحنث ولو كان على العكس لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في الشتم \* اذا قال لغيره ان قتلتك في المسجد أو ان تصعبتك في المسجد أو ان ضربت في المسجد فعبيدي حر فقتله أو شججه أو ضربه والمقاتل والضارب والشاج في المسجد والمقتول والمضروب والمشجوع خارج المسجد لا يحنث في عينه ولو كان على العكس يحنث في

الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء فيحنث اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل \* رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم ثم قال لا تحربك نصفه بخمسمائة فقبل الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى صح قبول الثاني ولا يصح قبول الاول بعد رجوع البائع عن النصف وكذا لو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع أرضها أو ولدت الجارية أو تخمر العصور ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري \* رجل قال لغيره بعثك عبيدي هذا بألف درهم فسكت ثم قال قد بعثك أمي هذه

بأنفدرهم فقال المشتري قلت أو قال أجزت فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بأنفدرهم وبعتك هذه بأنفدرهم فقال قلت كان قبولهما جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري يكون قبولا لهما جميعا \* رجل طلب من رجل ثوبا يشتري فأعطاهما البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأجل الثياب إلى منزله فأى ثوب ترضى بعته منك فحمل الثياب فاحترفت الثياب عند المشتري قال ١٣٣ الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هلك الكل جملة أو على

عينه وإذا قال لغيره ان مت من هذه الشجرة فكذا فخلت منها ومن غيره ما يحسنت في عينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يرى حجرا فرمى إلى غيره ففقر عنه فأصابه لم يحسنت ولو رمى إليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتائية \* وإذا قال لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الحالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الحالف عليه كذا في الذخيرة \* وإذا قال ان لم أحبس فلانا غدا عريانا جاعا فامر أنه طالق فحسبه عريانا جاعا في الغد فآخروا طعمه حنت كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة \* وإذا حلف لا يعذب فلانا فحسبه لم يحسنت الا ان ينوى ذلك هكذا ذكر في الفتاوى \* وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت البين \* وفي الفتاوى أيضا اذا دعا امرأته إلى الفراش فأبت فقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جاءت إلى الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد عذبتا فطلق وان كانت طائعة لا تطلق كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم أضربك أو قال ان لم أسوك فانت طالق ثلاثا فغاب عنها أشهر لم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لها أهلها قد أسأك زوجك وأضربك فقالت ما أسأك ما أضربني فالتقول قول المرأة ولا حنت عليه \* ولو قال ان أضربك أو قال ان أسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك فأصدا اضرارها حنت كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف \* (١) اكرمه اسر زنتي كنى فكذا يحسنت بالامانة مشافهة (٢) اكرمه اسر زني ينصرف إلى المنة اذا احتملت القرينة والافعل الضرب على الرأس \* لا يؤذى امرأته فأصابته النجاسة ثوبه فقال اغسله ليه فأبت فقال (٣) زهر مدران بشوى قيل لا يحسنت وقال القاضي يحسنت وبه بقي كذا في الوجيز للكردي \* وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق أو والله لا ضربن الخادم اليوم فضربه في يومه فقد بر في عينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فيختار بين ان يوقع الطلاق أو يلزم نفسه البين ولو قال في ذلك اليوم اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت البين ولو قال في ذلك اخترت التزام البين وبطل الطلاق فان الطلاق لا ييطل ولو مات الخادم قبل الضرب فهو مخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو الملب فقد وقع الحنت أو الطلاق وقدمات قبل ان يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التخيير من حيث التدبير يعني فيما اذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان مخيرا بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأته أخرى يجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس \* رجل قال لغيره ان شتمتك فعبده ثم قال له لا بارك الله فيه لا يعق ولو قال ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعق وهذا شتم كذا في الظهيرية \* رجل حلف لا يتم امرأته بشي ثم قال لها (٤) خدائدك توجه كرده لا يحسنت كذا في الخلاصة \* رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنت في عينه هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله وان حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقد فشا أو شتم ميتا حنت كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف اني خير منه والحالف لص أو شريب وذلك من أهل الصلاح والعلم عند الناس حنت في القضاء كذا في العتائية \* رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده يكون حائسا الا ان ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا ان تلقى ٢ ان ضربتني على رأسي أو معناه ان تمعن على ٣ اغسله رغم اعنك ٤ الله يعلم ماذا فعلت

التعاقب ولا يدرى الذي هلك أو لا والذي بعده ضمن المشتري عن كل ثوب وان صرف الاول لزمه عن ذلك الثوب والثوبان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه امانة وأما الثوبان فيلزمه نصف عن كل واحد منهما الا اذا كان لا يعلم أيهما هلك أو لا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه عن الهالك ويرد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث ثلثه أو ربعه ولا يعلم أيهما احترق أو لا يرتد باقي من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف عن كل واحد من الثوبين \* رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح أدنى قدحك هذا فدفعه إليه فنظر إليه الرجل فوقع منه على أقذاح صاحب الزجاج فانكسر القدح والاقذاح قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدح لانه امانة ويضمن سائر الاقداح لانه ألتقه بغير ادنه \* رجل قال لقصاب زني من هذا اللحم بكذا درهما ففعل ذكري النوادر عن أبي يوسف ومحمد

رحمه الله تعالى ان ذلك لا يكون يباعا وكل لا مر أن يتسرع عن أخذ اللحم ولو قال زني من موضع كذا من هذا اللحم بكذا درهما في فوزه من ذلك الموضع لا يكون له أن لا يأخذ وكذا لو دفع إلى قصاب درهما وقال أعطني به هذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزنيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فأكل الهرة قال هلك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم فان بين موضع اللحم فقال من الذراع أو من الجانب فحينئذ يكون الهلاك على المشتري وهو كالمشتري - خطبة جدينا ودفع غرائره إلى البائع وقال كلها فيه فذل يصير المشتري

فابضوا لو كانت الخطة بغير عينا بان كان مسلماً أو ثمن السلعة فدفع رب السلم غير أن ما إلى المسلم إليه وأمره بأن يكيل السلم فيه ففعل لا يصير قابضاً إلا إذا كان بمحضرة رب السلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا الجواب في شراء الكرياس إذا اشترى ذراعاً من هذا اللت لا يجوز أن قال من هذا الجانب جاز \* ولو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطع البائع كان للشري أن يرد ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازماً على المشتري ١٣٣ وكما ينقد البيع بالخطاب من

الحاضر يتعقد بالكتاب إلى الغائب إذا كتب الرجل إلى رجل غائب وكتب فيه بعت عبدي فلا نامنك بكذا فبلغه الكتاب وقرأ وقال قبلت تم البيع بينهما \* والبيع أنواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

### فصل في البيع الباطل

\* بيع الخمر والميتة والدم وذبيحة المجوس والحرم والمرتد ومتروكة التسمية عمداً وبيع الصبي الذي لا يعقل ولا الجنون وهو أم الأرض وما يسكن في المله كالضفدع والسرطان إلا السمك باطل ركذا لولايح مالا متقوم ما هذه الاشياء كان باطلاً إلا الخنزير \* وبيع ربيع الادى باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه جائز \* وبيع السرقة والبعير جائز \* ولو جعل الخمر والخنزير متجافاً لم يمتدحهم كان فاسداً ولو باع الخمر والخنزير كان باطلاً باعهم من مسلم أو لمسلم \* والبيع الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض

في فتاوى قاضيان في مسائل الاخذ والسرقه \* ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سبها ولم يره وقد كان رأى ذلك الشيء قبل ذلك فاختار أنه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* أكارأ ووكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنب واقفوا كه المشتري بئنه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ان كان ما يحمل الاكارو والوكيل للكل لا يكون سرقه وأما ما يكون من الجيوب اذا أخذ شيئاً لتفريده لا للفظ فهو سرقه وأما غير الاكارو والوكيل اذا أخذ شيئاً على وجه الحقيقة فهو سرقه وأما الاكارو والوكيل اذا أخذ شيئاً لوراها صاحب لا يضمنه بل يرضى به فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي أن يحنث كذا في الظهيرية رجل غاب فرسه عن خان فقال (١) أكرابن اسب من برده ما شند فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع الى الخالف ان نوى بقوله (٢) ان يجانب اسم الحجره أو الخان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً تنصرف يمينه الى الخان \* امرأه الهان يسكن مع أجنبي فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان يتنا ويسكن معافتي أعطيت شيئاً قليلاً من مالي فانت كذا فجاء فسكن معها مسنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئاً من مالي وحنثت في يمينك ان كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن معها ما طلقت كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فأخذ المدعى عليه ثوب المدعى وقال امرأته طالق (٣) كممن جامه توبد راشت أم فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول أظهر \* رجل سرق من رجل ثوباً ثم ان السارق دفع دراهم الى المسروق منه فجده المسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفار ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يحنث وان كان قائماً فلا أقول بأنه حاث قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك أنه حاث وان كان قد ذهب من يد السارق فقيماً كمن الجواب نوع اشكال \* رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ما سرق الا ثوباً واحداً وما خرق الا ثوباً واحداً قال لا يحنث في يمينه وقبل يحنث والاول أظهر كذا في المحيط \* سكران صحاف قال لا صحابه كان في جيب خمسة وأربعين درهماً فآخذ ثوباً مني فانكروا وخلف وقال (٤) اكرامر وزد رجيب من جهل ونجم درهم نبوده است جهل غطريني ونجم عدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعين عدلية وخمسة غطارفة فأصاب في الاجال وأخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حث وان فصل التفسير لا يحنث وان كان في جيبه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير أربعين غطرياً فجمع وقال (٥) اكرد رجيب من جهل غطريني نبوده است جندين غطريني وجندين عدلى فصدق في المبلغ وأخطأ في التفصيل قالوا ان عني عين الغطارفة كان حاثاً فأصاب التفسير وأخطأ وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف أن لا يغصب فلان شيئاً ثم دخل الخالوف على الخالوف عليه لئلا يسرق متاعه ولم يعلم الخالوف عليه أو جاء الخالف في الصراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم الخالوف عليه أو طرصر قدر ادهم في كه أو دخل عليه لئلا يفكر به وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصباً بل يكون سارقاً قطع فيه كذا في خزنة المفتين \* واذا حلف ١ ان سرقوا فرسى هذه ٢ لا أسكن ههنا ٣ ما رفعت ثوبك ٤ ان لم يكن في جيب اليوم خمسة وأربعين درهماً أربعين غطرياً وخمس عدليات ٥ ان لم يكن في جيب أربعين غطرياً كذا غطريني وكذا عدليات

حتى لو كان المبيع عبداً فاعتقه لا ينفذ اعتاقه والقاسد عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض \* وبيع شعر الادى باطل وكذا بيع شعر الخنزير وبيع الكلب الملع عند ناجز وكذلك بيع السنور وسباع الوحش \* طر جازر عندنا معلماً كان أو لم يكن \* وبيع الفيل جائز وفي القرية روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبيع جلود الميتات باطل اذا لم تكن مذبوحة أو مذبوحة ويجوز بيع عظامها وعصبها ومرفها ولو ظفها وشعرها وقرنها \* وبيع النعل باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النعل وبيع

دود القز باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك بيع بذر \* ولو باع شيئا فقال بعتك بغير عن أو قال بعتك على أن لا تبيع له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا \* وبيع العلق جائز عند محمد رحمه الله تعالى \* ولو باع أم والود وسلها لا يملكها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا \* ولو باع مالا متقوقا بعتك كاتب أو مدبر أو أم ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا \* ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر ١٣٤ من نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد

لا يسرق منه وكأبره حنت ولو حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنت في الغصب دون السرقة كذا في المحيط \* قال لاخر (١) من در مال تو خيانت نكرده أم وقد كان خات امراته باجازه ورضاه لا يحنت \* قال ساعا كريس ازين كس رازيان ازده درم زياده كنم فامر أنه طالق زن خود رازيان زياده كرد فالصحيح أنها تطلق كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم بالصواب

### الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضي الدراهم

إذا حلف ليأخذن من فلان حقه أو قال ليقبض فأخذ بنفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وإن عني أن يباشر ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطالب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل كفل بالمال بأمر المدبوع أو من رجل أحاله المدبوع عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة \* ولو قبض من رجل بغير أمر المطالب أو كانت الكفالة والحوالة بغير أمره حنت في يمينه قالوا إذا اشترى يدينه عبدا يباع فاسدا أو قبضه فإن كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنت وإن لم يكن فيه وفاء حنت ولو غصب الخالف مالا بئيل دينه بروكذا لو استملك له دنائرا أو عروضا كذا في البدائع \* ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فأبرأه من المال أو وهبه حنت في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فأبرأه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنت إذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قبض الدين فوجده زوفا أو نهر جرة فهو قبض ويبرئ يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما إذا كان ستوقه فليس هذا بقبض لحقه ولو أخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فرده أو استحق كان قد بر في يمينه كذا في الايضاح \* فإذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غيره فاحل الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غيره وقبض ذلك الرجل حنت في يمينه لأنه وكيل الطالب في القبض وإن كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنت وعلى هذا إذا وكل رجلا لا يقبض الدين من المدبوع ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنت في يمينه وقد قيل ينبغي أن يحنت في يمينه كذا في المحيط \* قال في الاصل إذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فلزمه ثم إن الغريم فرمته لا يحنت ولو كان حلف أن لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بمجالها يحنت وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فقدم مقعدا عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس عساق له وإن حال بينه ماسترة أو عود من أعمدة المسجد فليس بخارق له وكذلك إذا جلس أحدهما خارج المسجد والآخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بخارق وإذا نوارى عنه بمحاطة المسجد والآخر داخل فهو مفارق وكذلك إذا كان بينهما باب مغلق والمضاح بيد الخالف والخالف خارج الباب فاعده على هذا الباب هنا جملته من المنتقى \* وفي الحيل إذا نام الطالب أو غفل عن المطالب أو شغله إنسان بالكلام فهرب المطالب لا يحنت في يمينه \* ولو لم يتم ولم يفضل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمينه مع إمكان يحنت في يمينه وفيه أيضا لو منعه من الملازمة حتى يقر المطالب لا يحنت في يمينه \* وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فأخذ به رهنا أو كفيلا حنت إذا هلك الرهن قبل الاقتراق وقيمة مثل الدين أو أكثر غنيت لا يحنت كذا في الذخيرة \* رجل جاء إلى باب مدبونه

١ أنا لم أخن في ماله

ليس بمملوك \* وكذا بيع الماه في الخوض أو في البئر \* وبيع آلات اللهو كالبرط والطبل والمزمار والدف جائز في حلف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقاله أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز \* وكذلك بيع آلات اللعب كالترو والسطرنج وإن أتلفها الإنسان فإن كانت الأتلاف بأمر القاضى لا يضمن وإن لم يكن يضمن وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى رجل أسلم خراجهما أو خنزيرا به يمينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الأجل ملكها ملكا فاسدا لأنه اشترى الحنطة بالخر والخنزير فملك المبيع وعليه مثلها إن هلك

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالميتة والدم لا يملك وإن قبض فإن هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يضمن هو الصحيح \* ولو باع شيئا معينا وسماه باسم آخر بأن قال بعتك هذا الثوب على أنه هروى فإذا هروى لا يجوز البيع لأن الهروى مع المروى جنسان مختلفان لاختلاف الصنعة ثم اختلفوا أنه باطل أو فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملك بالقبض وذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه فاسد \* ولو باع فصاعا على أنه ياقوت فإذا هو زجاج أو أشار إلى مملوك فقال بعتك هذا الغلام فإذا هو جارية كان البيع باطلا لأنها جنسان مختلفان فيكون هذا بيع المعلوم وكذلك اشترى من رجل شيئا يدين له عليه وهما يعلمان أنه لا دين عليه كان باطلا كالو اشترى شيئا على أن لا تبيع الكلا الذي نبت في أرضه بغير إنباته باطل لأنه

في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد \* رجل اشترى بذرا بطيخ فظهر أنه كان بذرا القنابر المشتري مثله ويرجع بالثمن لان الحنس مختلف فيسطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن \* رجل قال لغيره بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال فعلت ثم البيع بينهما ولو قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم يتم البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتم وجعلوا هذا بمنزلة ما لو قال لا امرأته اختاري نفسك فقالت فعلت كان اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا \* رجل قال لغيره بعث منك هذا العبد بهذه

١٣٥

الشاة الذكبة فاشترى وقبض العبد فأعتقه فاذا هي ميتة بطل اعتاقه \* رجل قال لبائع الحطب بكم تبيع هذا الوقر من الحطب فقال بدرهم فقال سق الجمار اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الحطب وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانهم ما تراضيا على التملك والتملك

### باب البيع الفاسد

المفسد للبيع أنواع وهذا الباب يشتمل على فصول الفصل الاول في فساد البيع بجهالة أحد الباعين وفيه الجمع بين الموجود والمعدوم والجمع بين المال وغير المال \* رجل قال لغيره بعث منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والانبيا والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا الجاز اذا باع ماني هذه المدينة أو ماني هذه القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ماني الدنيا \* ولو قال قال بعث منك جميع مالي في هذا البيت بكسنا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما

وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا الجاء المديون ونجاء عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن يأخذ حقه فقد قيل يحنث وقد قيل ان نجاء بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطا بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات \* ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فأمر غيره بالاداء أو أحاله وقبض برفي عينه وان قضى عنه متبرع لا يبروان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانته وقضاء \* ولو حلف المطلب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة \* رجل قال لا تحروا الله لأعطيكم مائة حتى يقضى علي قاض فوكل وكلا خاصمه الى القاضي فقضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنث بعد ذلك \* رجل قال لغيره والله لا فارقك حتى استوفى منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبد ابذل الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقته قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حائذا ذهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقته لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائذا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائذا هذا اذا فارقته قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقته حنث \* ولو باعه المديون عبدا لغيره بذلك الدين ثم فارقته الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحققه ولم يجز البيع لا يحنث الحالف \* ولو باعه المديون عبدا على أنه بالخيار فيه وقبضه الحالف ثم فارقته حنث \* ولو كان الدين على امرأته خلف لا يفارقه حتى يستوفى حقه منها فتزوجها الحالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبدا أو أمة فاذا هو مديرا ومكاتب أو أم ولد له أو كان المديون أم الولد لغير المديون ثم فارقته الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الحالف ولو وهب الطالب الالف من الغريم قبلها منه أو أحال الطالب رجلا له عليه مال بماله على مديونه أو أحال المطلب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلب الاول لا يحنث الحالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حلف لا يجبس من حقه شيئا ولا نية له ينبغي له أن يعطيه ساعة حلف يريد به أن يشتغل بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كافرغ من المين حنث في عينه طلب منه أو لم يطلب وان نوى الحبس بعد الطلب أو غير من المدة كان كإنوى وان حاسبه وأعطاه كل شيء كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فقد كرم المطلب وقد كان باجتماعا نسيما لم يحنث ان أعطاه ساعتئذ كذا في الظهيرية \* لو حلف أن لا يجبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكذا في كذا في العتامة \* حلف ليعطين في أول الشهر فآدى في النصف الاول بر والا حنث \* ولو حلف ليعطين دينه رأس الشهر أو اذا أهل الهلال فله ليلته الهلال ونومه كله \* ولو حلف ليعطين حقه في أول الشهر وآخره يقضى في اليوم الخامس عشر والسادس عشر \* حلف ليعطين حقه صلا للظهر فالمعتبر وقت الظهر كله \* حلف ليعطين حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله \* حلف ليعطينه رأس الشهر فأعطاه قبله أو أبرأه أو مات الطالب سقطت المين عنه أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان مات المطلب لا يحنث بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطين فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنث وان كان يعلم يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف ليعطين دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين

تقدم من الدار وغيرها كثيرة \* اذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والحوالي \* رجل قال بعث منك نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم \* رجل اشترى موزا ونافى وعاء على أن يزن الطرف ويحط حصة وزن الطرف من الثمن جاز \* ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها \* رجل باع رقبه الطريق على أن يكون للبائع



فما حق للزوج وكنالوباع صاحب الدار السفل على أن يكون لها حق قرار العلوية كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القسمة \* ولوباع نخلة في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له أن يذهب إلى النخلة من أي ناحية شاء \* رجل باع الجعدة اختف المشايخ فيه الأصح أنه يجوز سلم أو لا ثم باع أو باع ثم سلم وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط أنه يسلم ١٣٦ أو لا ثم يسلم فان باع وسلم في يومه أو قبل ثلاثة أيام جازوان سلم بعد الأيام

تطلع إلى أن تبيض ولو قال وقت الضحوة فمن حين تبيض إلى أن تزول كذا في المحيط \* حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله بحث كالحلف أن لا يقضى دينه أو ماله فقضاء الأقل لا يثبت كذا في الرحيق للكردي \* ولو قال والله لا أقبض مالي عليك اليوم فزوج الخالف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يثبت وكذا لو شفع المطلوب شجة موضوعة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يثبت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم إن أخذت منك اليوم درهم ما دون درهم فعبدى حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يثبت وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فإن أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يثبت فإن وجد في الدراهم المقبوضة زيفاً أو نهرجة فالحث على حاله لا يرفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت ستوفة أو رصاصاً ورد واستبدل في اليوم يثبت حين استبدل وان لم يستبدل لم يثبت \* ولو قال عبده حر إن أخذت منها اليوم درهم ما دون درهم فأخذ في ذلك اليوم خمسين حث حين أخذها وهذا استحسان فإن لم يأخذ شيئاً في ذلك اليوم لم يثبت \* ولو لم يوقت بأن قال عبده حر إن قبضت منها درهم ما دون درهم فقبض خمسين حث حين قبضها ولو قال إن قبضت منها درهم ما دون درهم فوزن له خمسين فدفعها إليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى لا يثبت مادام في عمل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يثبت ولو قال والله لا أخذ مالي عليك الاضربة أو دفعة فوزن له درهم ما درهمين ويعطيه بعد أن يفرق في وزنهم لم يثبت وان أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حث كذا في شرح الجامع الكبير للمصيري \* ولو قال إن قبضت مالي على فلان شيأ دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال إن لم أقبض مالي عليك ولو قال إن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنائراً أو عرضاً لم يثبت ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمان كذا في الظهيرية \* ولو قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها عرضاً أو دنائراً حث في يمينه هكذا في المحيط \* ولو قال إن لم أترن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف جنس حث مما يوزن أو مما لا يوزن لا يكون باراً لأنه إذا قيده بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى الخاص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالي عليك في كس فقبضه مكان الدراهم دنائراً أو عرضاً كان حاشماً لا كذا لأنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض عين الحق فان نوى بالوزن لاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* إذا قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهم ما وقضاه ثم استقرض منه ثانياً وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفياً منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حث ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقضاء باهاهم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فتدبر في يمينه ولو حلف ليترن ماله فآطاه أياماً غير موزون حث ولو أترن وكيل الطالب بر في يمينه وكذا لو حلف المطلوب ليترن ماله عليه فاترن وكيله بر في يمينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما ما بداخل تحت العين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل

الثلاثة لا يجوز لأنها تذب في كل ساعة إلا أن نقصان اليسر غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة يقل النقصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسط للقليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصيف والشتاء والغلام الرخص فينظر إلى ما عليه الناس إن عده الناس كثيراً كان كثيراً ذكر المجدة وأراد به الجدة لا موضع الجدة لان موضع الجدة بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال \* ولوباع الجدة أو القصب أو الحطب أو قاراً أو أجمالاً أو حرماً لا يجوز ولو جعل الجدة أو الحطب على الدابة ثم باع الوقرجاء باع من آخر كرا من الحنطة إن لم تكن الحنطة في ملكه بطل البيع وإن كان في ملكه أقل مما سمي بطل البيع في المعلوم وفسد في الموجود وإن كان في ملكه الحنطة في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وإن كان من نوع واحد في موضع واحد إلا أنه لا يصف البيع إلى تلك الحنطة لكن قال بعت

منك كرا من الحنطة جاز البيع وإذا علم المشتري مكانها كان له الخيار إن شاء أخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وإن شاتركه ولو قال بعتك عبداً أو جارية بكذا في المتني في موضع رجل قال لغريمه جارية يضافها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيعاً إلا أن يبين الموضع أو غيره فيقول أبيعك جارية في هذا البيت أو يقول جارية اشتريتها من فلان فحينئذ يبيع وقد كفي موضع إذا قال بعتك جارية جازاً لم يكن حثماً لا جارية وإن كان حثماً جازاً بعتك فسد البيع وقد كرمس

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا أضاف الجارية إلى نفسه معال بعتك جاريته جاز البيع وإن لم يصف إلى نفسه لا يجوز \* رجل قال لغيره بعتك مائة ذراع من داري وأرضي ولم يبين ذراعاً أو موضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير المشتري شريكاً للبائع بما تارة ذراع من الدار \* رجل أشار إلى بيض وقال بعتك من هذا البيض عشرة بكنا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في القياس مثل ١٣٧ الرمان وأشباهه وجاز في الاستحسان وهو

مثل الطعام ونحوه \* رجل اشترى من السقاء كذا كذا قربة من ماء الفرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنه إن كانت القربة بعينها جاز لكان التعامل وكذا الرواية والجيرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال بعتك هذا الطعام كل كر بمائة درهم كان البيع على كر واحد فإن كان الطعام كثيراً وكالبايع كله وعلم المشتري بذلك فله الخيار إن شاء أخذ كله ولو قال بعتك هذا الجراب أو هذه الرزمة كل قوب بخمسين درهما فالبيع فاسد فإن عدّها البائع وعلم المشتري بعددها في المجلس فقال رضى بذلك جاز البيع ولم يكن للبائع أن يئمه ولو اشترى مائة جرة من جوز كثير فباعها بالبائع له قال لأرضي ليس لذلك ولو اشترى من قصاب لحاء درهم فقطع القصاب اللحم ووزنه وهو ساكن ثم قال لأرضي فله ذلك حتى يقول بعد الوزن قدر رضى

من كل واحد منهما قبل الميّن ثم فعل الوكيلان وذلك بعد الميّن فقد خرج كل واحد منهما عن عيّن لانه التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد الميّن بمنزلة انشاءه بعد الميّن \* هذه الجملة في آخر الجامع \* وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلاً ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد الميّن ينبغي أن يبحث الخالف في عيّن كذا في المحيط \* مديون قال لصاحب دينه والله لأقضي دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حث في عيّن لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية إخراج \* ولو قال لأقضي دينك إلى خمسة أيام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبل قبض المبيع اليوم حث وإن قبض المبيع غداً لا يحث ولو اشترى منه شيئاً بعد الميّن في يومه شراء فاسداً وقبل قبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحث وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحث وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث لكن يشترط أن يغصب أولاً ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يغصبه بأن أحرقه لا يحث كذا في الظهيرية \* مديون قال لرب الدين إن لم أقضك مائة غداً فعبدي حرفاً برب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضي فإذا دفع لا يحث ويبرأ من الدين وهو المختار وإن كان في موضع لم يكن هناك حث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان رب الدين حاضراً لكنه لم يقبل أن وضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده إليه لا يحث ويرى وكذلك لو حلف لا يقبض المصوب ففعل الغاصب هكذا يرى ولا يحث كذا في الخلاصة \* في المنتقى ابن سماعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغريمه والله لأفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيته أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحث وإن فارق بعد مضي اليوم يحث وكذلك إذا قال لأفارقك حتى أقدمك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحث إلا بتركه \* ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحث وإن فارق بعد مضي اليوم لا يحث كذا في المحيط الفصل الرابع \* إذا حلف لا يتقاضى فلا نافذ له ولم يتقاضاه لا يحث كذا في الظهيرية \* لو حلف رب الدين فقال إن لم أخد مالي عليك غداً فامرأتي طالق وحلف المديون أيضاً أن لا يعطي غداً فأخذ منه جبراً فلا يحثان فإن لم يمكنه يجزأ إلى باب القاضي فإذا أخصمه بر في عيّن \* رجل حلف المديون ليوافق حقه يوم كذا وألّا أخذ من يده ولا ينصرف بغير إذنه فجاء الخالف وقضى الدين في ذلك اليوم إلا أنه لم يأخذ يده وانصرف بغير إذنه لم يحث المديون ولو قال لأدع مالي عليك وحلف عليه وقدمه إلى القاضي فحبسه أو حلفه بر في عيّن كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضي ولازمه إلى الليل بر كذا في محيط السرخسي \* إن حلف ليعطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حين يحل ولا يهله فهذا على أن يعطيه ساعة يحل فإن أخره أكثر من ذلك حث كذا في المبسوط \* حلف ليقضه يوم كذا فإذا قبل اليوم أو وهدبه أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو مات الدائن وقضاء إلى ورثته أو وصيه بر في عيّن والافه وحاث كذا في الوجيز للكردي \* رجل حلف بطلاق

(١٨ - فتاوى ثانی) بخلاف الجوز لان الجوز شئ واحد قلما يفاوت رجل باع ثوباً بركة ثم إن البائع باع من آخر قبل أن يبين الثمن جازيعه من الثاني ولو أن البائع أخبر الاول بالثمن فلم يجز حتى باعه البائع من آخر لم يجز يعمم الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع على اجازة المشتري الاول الا ترى أن المشتري لو استهلك بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن ولو استهلك قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته \* رجل قال لبلديونة الذي عليه عشر دراهم يعني هذا الثوب الاخر عاني من العشرة فقال نعم قد بعتك فهو جاز وإن قال بعني هذا بعض

العشرة بعني هذا الاخر بعض العشرة فقال نعم قد بعته كان فاسدا لانه بقي من العشرة ثني وعشرون من العشرة  
 ثني \* رجل عنده حنطة أو مكيل آخر أو موزون ظن أنها أربعة آلاف من فباعها من أربعة نفر لكل واحد منهم ألف من ثني من معلوم ثم وجده  
 ناقصا قال بعضهم لهم الخيارات شأوا أخذوا من الموجود بحصته من الثمن وان شأوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم أن الجواب فيه على التفصيل  
 ان يباع منهم جملة فكذلك وان ١٣٨ باع منهم على التعاقب فالتة صان على الاخر دون الاولين وهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركه

\* رجل باع حنطة مجموعة في بيت  
 أو مخفورة في أرض والمشتري  
 لا يعلم مبالغها ولا منتهى  
 المخفورة قالوا كان له الخيار  
 اذا علم ان شاء أخذها بجميع  
 الثمن وان شاء تركه وان كان  
 لا يعلم منتهى المخفورة الا أنه  
 يعلم مبلغ الحنطة جاز  
 البيع ولا خيار له الا أن  
 يخرج تحته دكان أو مثل  
 ذلك \* رجل اشترى عشرة  
 أفقزة فاستحق بعضها قبل  
 انقبض خيرا المشتري لتفرق  
 الصفقة وان استحق بعد  
 القبض لا يخير \* وكذا اذا  
 اشترى مكيلا أو موزونا على  
 أنه كرفوخده ناقصا جاز  
 البيع في الباقي وهل يخير  
 المشتري ان لم يكن قبض  
 المبيع أو كان قبض البعض  
 يخيران شاء أخذ وان شاء  
 تركه وان كان قبض الكل  
 لا خيار له وهو بمنزلة  
 الاستحقاق \* رجل اشترى  
 أمة تبعه وتقابضا فهلك  
 أحد البدلين ثم زاد أحدهما  
 في البيع شيئا معلوما صح  
 الزيادة لان ما لوقتيا لا العقد  
 بعد هلاك أحد البدلين  
 صحمت الاقالة فكذا الزيادة  
 \* ولو اشترى عبيد وزاد  
 المشتري في ثني أحدهما

امرأته أن يعطيها كل يوم درهم ما فر عايدفع اليها عند الغروب ورجعا يدفع اليها عند العشاء قال اذا لم يحل يوم  
 وليلة عن دفع درهم برقي عينه كذا في البحر الرائق \* حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهر افسكت عن  
 تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحث لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى في فتاوى التتقي لو حلف مديونه  
 (١) كه ازمين رويوشى ولم يوقت وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم ينظر له حنث \* ولو دخل السوق محتفيا  
 لا يحث ولو طلب وهو لم يعلم فلم ينظر له لا يحث ولو كان رب الدين اثنين خلفاه هكذا وقضى دين أحدهما  
 لم يبق الدين في حقه كذا في الخلاصة \* سئل الاورجندى عن قال لصاحب الدين ان لم أقض حقلك يوم  
 العيد فكذا في يوم العيد الا أن قاضي هذه البلدة لي يجعله عبدا ولم يصل فيه صلاة العيد لبليل عنده  
 وقاضي بلدة أخرى جعله عبدا وصلى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عبدا يلزم ذلك أهل بلدة أخرى اذا لم  
 تختلف المطالع كما في الحكم بالر مضائية كذا في المحيط \* وان حلف ليعطيه كل شهر درهم او لانية له وقد حلف  
 في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في عيونه وينبغي أن يعطيه فيه درهم ما قبل أن يخرج وكذلك لو حلف في آخر  
 الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نحو ما عندنا سلاخ كل شهر حلف ليعطيه النجوم  
 في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حث فيه النجوم فحق أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد برقي عينه كذا في  
 المبسوط \* رجل حلف ليجهنم في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضى يبيع عليه اذا رفع الامر اليه  
 كذا في الظهيرية \* مسائل متفرقة \* من حلف فقال عبده حر ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك  
 دونها لا يحث وكذا اذا كان يملك مائة درهم لا يحث لا يحث أيضا ولم يعق عبده وان كان يملك زيادة على  
 المائة من الدراهم حث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنانير حث وكذلك لو كان له عبد للتجارة أو عرض  
 للتجارة أو سواهم من جنس ما تجب فيه الزكاة يحث في عيونه سواء كان نصابا كاملا أو لم يكن ولو ملك عبدا  
 للخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالورور العقار والعروض لغير التجارة لا يحث كذا في السراج الوهاج  
 \* رجل مات وخلف وارثا وليت دين على رجل فجاء وارث الميت فخلص الغريم فخلف الغريم أن ليس له  
 على شيء ان لم يعلم عوت المورث أرجوان لا يحث وان علم يحث هو المختار كذا في الخلاصة \* في الاصل اذا  
 حلف أن لا مال له وله دين على رجل مقلس أو ملى لم يحث وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه وأقر به  
 أو جحده وهو قائم بعينه ولو كان الغاصب مقرا والمغضوب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى  
 فيه ولو كان له ودية عند انسان والمودع مقربا حث ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حث  
 وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحث استفسانا  
 كذا في المحيط \* لو حلف لا يبيع ولا يخلع ولا يبيع فكل رجل فصاله لم يحث وكذلك لو حلف لا يخلصه  
 فوكل يخلصه لم يحث ولو قال والله لا أملك فلانا فامر غيره فصالحه حث في القضاء فان الصلح لا عهد فيه  
 كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الفعل لغيره بأمره أو بغير أمره \* لا ينق هذا الالف فقطى به  
 دينه لا يحث لانه ليس باتفاق عرفا وقبل يحث وان نواه حث وفا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف  
 كذا في الوحي لا كدرى \* حلف لا يستدين فتزوج امرأته لا يحث وان أخذ الدرهم في سلم يحث كذا في  
 الخلاصة في الفصل الثامن \* اذا حلف لا يفعل كذا تركه أبدا كذا في الهداية \* وان حلف ليفعلن كذا يبر

١ انه لا يحث عنه

وليسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة وللمشتري أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء \* وكذا لو زاد البائع ثوبا أو ما شبه ذلك بالفعل  
 صحت الزيادة قوله أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء \* رجل جاء الى خباز أو قصاب فقال أعطني بدرهم خبزا أو قال أعطني بدرهم لحما وسعر اللحم  
 والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فأعطاه الخباز أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر البطني رحمه الله تعالى شراؤه الى ما هو اصطلاح الناس  
 وسعر البلد يرجع المشتري بحصة النقصان من الدرهم وان كان المشتري غريبا للشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بغيره وهذا في اللحم فاما في

الخبر فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قليل يختلف \* رجل أنى قصابا كل يوم يدرهم وكان القصاب يقطع اللحم ويرشه بسنجة  
والمشتري ينظر اليه وبنظر أنه من كاهو سعر البلد فوزنه وما فاذا هو ثلثون استارا قالوا يبيعها يكون على من واحد يحكم سعر البلد فاذا انتقص  
عن ذلك أنه أن يرجع بحصة النقصان من الثمن لامن اللحم لان بيع اللحم لا ينعته قبل اعطاء اللحم \* رجل قال لا تحرب منك من هذه الخنطة  
قد رمى بها هذا القفيرة وهذا الطست جاز \* رجل له زرع قد استحصل فباع خنطها ١٣٩ جاز لانا باع موجودا بغيره على

تسليمه ولو باع تبنا لا يجوز  
لان التبنا لا يكون الا بعد  
الدوس والتذرية فكان  
هذا بيع المعلوم ولو باع  
ساق الخنطة دون الخنطة  
جاز ولو اشترى خنطة في  
سبيلها وشروط التذرية  
والدوس على البائع جاز  
لانه باع الخنطة فكانت  
التذرية عليه \* رجل  
اشترى بالعدل شيئا فكسده  
قبل القبض فسد البيع في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وكذا اذا اشترى  
بالفلس فكسدت يعني  
لأخروج رواج الاثمان وان  
غسلا ورخص لا يفسد  
البيع ولا خيار لاحدهما  
وان استقرض عدليا أو  
فلوسا فكسده عند أي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
عليه مثلها كاسدة ولا يضمن  
قيمتها وقال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى عليه قيمتها من  
الذهب والفضة يوم قبضها  
وقال محمد رحمه الله تعالى  
عليه قيمتها من الذهب  
والفضة في آخر يوم كانت  
رائجة فكسدت \* رجل قال  
لغيره لك في يدي أرض خربة  
لاتساوى شيئا فبعتها بمبنى  
بستة دراهم فقال بعث

بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أصيلا أو وكيلًا عن غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الخنث  
حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الخائف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو بفوت محل  
الفعل كالحلف ليضرب زيدًا أو لياكلن هذا الرغيف فلت زيد أو أكل الرغيف قبل أن كما يحث هذا اذا  
كانت اليقين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لا آكله في هذا اليوم سقطت لفوات محل الفعل قبل مضي الوقت  
عنده ما خلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* حلف لا يفعل حراما لم يحث بالنكاح  
الفساد وكذا بوطء البهيمة الا اذا دلالة بان كان الخائف من جهال الراسخين ممن عيشي خلف الدواب  
والبهيمة كذا في السراجية \* حلف لا يوصي بوصية فوهب في مرض الموت لا يحث وكذا الوشاء تروى أباه في  
مرضه فعتق عليه ولو حلف ليهبته اليوم مائة درهم فوهبه مائة له على آخر أو امره بقبضها برولومات  
الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير \* حلف أن  
يطيعه فيما امر به وينهاه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امر أنه فجاءه لم يحث ان لم يكن هناك سبب يدل  
عليه حلف لا يخدم فلانا لحاظ له قيصا باجر لم يحث وان خاطبه بلاجر يحث الخنث كذا في الفتاوى  
الكبرى \* ولو قال كل مال لي هدي فقال آخر وعلى مثل ذلك لزم الثاني أن يهدي جميع ماله سواء كان أقل  
من مال الاول أو مثله أو أكثر الا أن يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أملكه الى سنة فهو  
هدي فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح \* اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه  
بوجهه دون اسمه لم يحث هكذا كرام المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شد  
الامر على نفسه واللفظ يحتمله وهذا اذا كان للمعاوف عليه اسم فان لم يكن له اسم بأن ولد من رجل فرأى  
الولد جاره ولكن لم يسم بعد خلف الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حائن لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص  
ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية \* لو حلف لا يفعل ما دام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع  
فلان ففعله ناسيا لا يحث كذا في فتح القدير \* حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس وأراد به القميص  
فعله الى خياط وأمره أن يخطيه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر \* في مجموع  
النوازل رجل أهدى الى رجل شيئا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القبا بمهنة الهدية فكذا ومضى  
زمان ثم أعطاه عشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحث وقال القاضي الامام لا يحث مادام القبا باقيا  
والخالف حيالوا أعطى القبا بعد ذلك بر في عينة كذا في الخلاصة \* ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه  
مرة أخرى فكسبه لم يحث وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي \* حلف  
لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث ما لم يكن الاكثر من الوجه  
مكشوفًا حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها حث بخلاف مالمو  
نظري مرة أخرى وجهه حيث لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر \* رجل قال ان  
رأيت فلانا فم أضره فقرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث لانه لم يره \* رجل قال لغيره  
ان لقتك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة بقاء فان لم يفعل حث وكذا لو قال ان استعرت  
دابتك فلم تعرفني ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان في  
فصل البين على الفور في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد رحمه الله

والبائع لا يعرفها جاز وان كانت قيمتها أكثر من ذلك \* رجل اشترى خنطة فطحنها البائع قبل التسليم ينسخ البيع ولو باعها البائع من غيره  
فطحنها الثاني لا ينسخ البيع ويحذر المشتري الاول ان شاء فسخ البيع الاول وان شاء ضمن المشتري مثلها \* رجل اشترى شيئا بقيمته أو بحككه  
أو بغيره أو بغيره لا يجوز وكذا لو باع بالف درهم الادينار أو بعمائة دينار الادرهما أو باع بثوب أو كخنطة أو باع برأس ماله أو بما اشتراه  
فلان أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا أن يكون شيئا لا يتفاوت عنه كخبز أو اللحم فان علم المشتري بالثمن في المجلس

أخذ بكل الثمن ان شاموا ان شاموا على أنه عشرة أذرع كل ذراع درهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان يذكره نصف ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد عشرة ونصف أخذ باحد عشر درهما وان وجد تسعة ونصف أخذ عليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم \* ولو اشترى ذراعاً ثوباً من طرف معين لا يجوز

أخذه بكل الثمن إن شاء وإن شاء  
نصف ذراع عند أبي حنيفة  
الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله  
محمد رحمه الله تعالى في تسعة وثلث

وقيل ان كان ثوباً لا ينتقص بالتقطيع جاز\* ولو أشار الى حنطة وشعير فقال أبيعك هاتين الصبرتين كل فقير درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في فقير واحد منها وقال صاحباه يجوز في الصبرتين\* رجل اشترى عبد بن بألف درهم ولم يسم لكل واحد منهما مائناً فاذا كان أحدهما حراً فسد البيع عندهم جميعاً وان سمي لكل واحد منهما فكذلك في قول أبي حنيفة وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز في القن وان كان أحدهما مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو أجل الثمن جاز في القن عندنا ويجزى ١٤١ المشتري\* وفي الشاتين اذا ظهرت

احداهما مائة أو ذبيحة  
مجوسى أو محرم أو متروك  
التسمية عمداً وفي دنى الخل  
اذا كان أحدهما خراً عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
هذا وما لوجه بين حرو عبد  
سواء\* رجل قال أبيعك  
هذا الثوب من هذا الطرف  
الى هذا الطرف وهو ثلاثة  
عشر ذراعاً فاذا هو خمسة  
عشر فقال البائع غلطت  
لا يلتفت اليه ويكون  
الثوب للمشتري بالثمن المسمى  
قضاء وفي الدبابة لا تسلم له  
الزيادة\* رجل باع جوزاً أو  
بطيخاً أو قثاً فوجده فاسداً  
لا ينتفع به ان كان قليلاً  
يسترد كل الثمن وان كان  
كثيراً بان كان البطيخ أو  
القثاً وقرامشلاً يرجع  
بالتقصان ولا يسترد كل  
الثمن لان الكثير يصلح علفاً  
للدواب وله قيمة عند الناس  
فلا يسترد كل الثمن\* وكذلك  
الجوز اذا كان كثيراً يصلح  
حطباً هذا اذا وجد جميع  
ما اشترى فاسداً فان وجد  
البعض فاسداً فالقياس  
أن يسطل ببيع الفاسد  
ويفسد العقد في الباقي في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي الاستحسان اذا

يذكره كذا في التارخانية\* ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يستخدمه فهذه المسئلة على وجهين  
(الاول) أن يكون الخادم عملاً كالخالف وأنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد  
اليمين ناصراً صريحاً بأن قال اخذمني في هذا الوجه يحنت وانه ظاهر\* والفصل الثاني أن يخدمه بعد اليمين  
بغير أمره وتركه حتى خدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنت أيضاً\* والفصل الثالث  
أن يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنت أيضاً\* والفصل الرابع أن يخدمه بعد  
اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه يحنت أيضاً (الوجه الثاني) اذا كان الخادم  
عملاً كالغديره وانه يشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا يحنت في الفصول الاولى ولا يحنت في  
الفصلين الآخرين\* ولو حلف لا يستخدم خادماً لفلان فساداً أو ضواً أو شراً أو مابذل اليها ولم تكن له نية  
حين حلف حنت ان فعل خادم فلان ذلك أو لم يفعل فان كان نوى في يمينه أن يستخدمه فيخدمه دين فيما  
بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فساداً أو ضواً أو شراً أو مابذل اليها ولم تكن له نية  
وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنت والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل  
شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك يعد تجارة ولا يخدمه قواسم الخادم يطلق على الغلام  
والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية\* حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو  
من أكرهه أو قال لا يكون من أكره فلان وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهم ما من ساعته حنت  
لان شرط الحنت كونه من أكره فلان وقد وجد وليس بمعدوم فيه ولو خرج الى رب الارض مناقضة لا يحنت  
وان كان رب الارض خارج المصر لان هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار  
فلم يجد المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنت مادام في طلب المفتاح كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب  
صاحب الارض ليرد الارض عليه حنت\* وفي المسئلة التي تقدمت غير طلب المفتاح يحنت لان هذا العمل  
غير مستثنى عن اليمين\* ولو منعها انسان عن الخروج الى صاحب الأرض أو كان في المصر فمعه عن طلبه  
انسان لا يحنت لان شرط الحنت كونه من أكره فلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال ان لم  
أترك من أكره فلان يجب أن تكون المسئلة على القوانين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى  
الكبرى\* سئل نجم الدين عن محترف حلف على آلات حرفته أن لا يعمل بها فقال (١) اكرست برأيها منهم  
فكذا قسم الالعمل هل يحنت قال لا كذا في الخلاصة\* رجل قال بالفارسية (٢) اكرمن هرگز كشت كنم في  
هذه القرية فامر أنه طالق فان زرع بزرا البطيخ أو القطن يحنت وان سقى زرعاً زرعاً غيره أو كرس أو حصد  
لا يحنت ولو دفع الى غيره من أكره أو استأجر اجيراً فزرع أجيره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل من بلى ذلك  
بنفسه لانه غير من أكره فان نوى أن لا يأمر غيره حنت لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه تغليب فان زرع غلامه أو  
أجيره له وقد كان يأمره قبل ذلك يحنت الا أن يعنى نفسه كذا في الفتاوى الكبرى\* ولو قال رب الارض  
والمزارع (٣) اكرين كشت مرا بكارايد فامر أنه طالق فباع نصيبه أو أقرض أو وهب يحنت ولو استلمه  
رجل فضمنه المال وأخذ منه فانفق في حاجته لا يحنت كذا في الخلاصة\* ولو قال ان كفات لفلان بعدلية  
أو نصف عدلية فامر أنه كذا ثم قتل بعشر قدراهم غطرية لا يحنت\* ولو حلف أن لا يعمل لفلان وهو

١ ان وضعت يدي على هذه ٢ ان زرعت ٣ ان نفعتي هذا الزرع

كان الفاسد قليلاً يجعل عفو ولا يسترد شيئاً من الثمن قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل  
عفو\* وأما البيض اذا وجد منه ذر الكثرة لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويمسك الباقي بحصته من الثمن وان كان الفاسد  
نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد بحصته من الثمن كافي الجوز وقال بعضهم يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد أكثر من  
النصف لا يجوز العقد أصلاً عند الكل وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى فسد البيع في الباقي وان كانت الفاسد واحدة من الألف لان



الفاصل بينهما وليس بمال فيفسد العقد في الكل كالأشترى ألف جلد فوجدوا أحدا منها جلد ميتة وألف شاة فوجدوا أحدا منها ميتة لا يجوز البيع أصلا \* رجل جاء إلى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها الجافأعطاه اللحم فوجد الدراهم زيوفاً ونهر حرة فأنه يرتدها ويرجع الجليد لأن الإشارة إلى الدراهم بمنزلة التنصيص على الدراهم والدراهم في البياعات تنصرف إلى الجليد ولو وجد المقبوض ستوقفة أو رصاصا فسد البيع وكان عليه ١٤٣ قيمة اللحم \* رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشترت هذا الجارية بهذه

الصرة أو قال بما في هذه الصرة ووجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فله أن يرتدها ويرجع بنقد البلد لأن مطلق الدراهم في البيع ينصرف إلى نقد البلد وإن وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما إذا قال اشترت هذه الجارية بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لأن في الصرة يعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الخاية لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار ويسمى هذا خيار الكيسة لأخيار الرؤية لأن خيار الرؤية لا يثبت في النقود \* رجل باع ألف من من القطن ثم أدعى البائع أنه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع فظن أن قال أنفقت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع عند الخصومة ألف من من القطن يقول أصبته بعد البيع ذك في المشتري أنه يقبل قول البائع مع عينه أنه لم يبيع منه هذا القطن \* رجل باع جارية ثم أدعت الجارية أنها مارة

خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وخز زعم باعه من المخوف عليه لا يحنث كذا في خزانة المفتين \* سئل شيخ الإسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته (١) أنه ابن مستغلاتها رباغله ندها فآجرت امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وأنفقت ما أعطت زوجها لا يحنث \* فان كان الزوج قال للمستأجرين اقعدي في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الإسلام وقيل ينبغي أن يكون هذا اجارة ويحنث في عيونه وكذا إذا تقاضى منهم أجره شرهم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنث في عيونه وان تقاضى أجره شرهم قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنث في عيونه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يمس الذهب والفضة فس المضر وب حنث كذا في محيط الدر خسي \* ولو حلف لا يمس خشباً فس ساق الشجرة لا يحنث بخلاف قوله لا يمس جذعاً أو عوداً ولو حلف لا يمس شعراً فس مسها لا يحنث لا يمس صوفاً فس لبدا لا يحنث كذا في خزانة المفتين \* ولو حلف لا يمس حبلاً لا يحنث كذا في المبسوط \* إذا حلف لا يمشي على الأرض فمشى على الأرض بحتف أو نعل يحنث ولو مشى على بساط بسط على الأرض لم يحنث كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجلوس \* ان حلف على نعل لا يلبسه اقتطع شرا كهواشركها بغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزانة المفتين \* لو قال ان مس رأسي هذا حد أو لا يضيف إلى نفسه فقال ان مس هذا الرأس أحد فكنذا نفسه الحالف لا يحنث قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات لو حلف لا يمس اليوم شعراً فس رأسه لا يحنث \* ولو مس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الإيمان \* ولو حلف لا يقامر دست عاربت داد يحنث وكر مجاهري غود لا يحنث على المختار كذا في خزانة المفتين \* ولو حلف لا يمس الشعرة فسكت ولم يخاصم حتى بطلت شفاعة لا يحنث وان وكل وكيل بالتسليم حنث كذا في الظهيرية في فصل البين على العقود التي ليست لها حقوق \* رجل يستأجر أجراً يعملون له فحلف أجراً أن لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه ماذا فرغ من العمل وكذا لو قال التناج (٢) اكر كراباس كسي بكبرم ويوافم إلى سنة وحلف عليه فلا يشتري الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخمار من غير أن يشتري الغزل لا يحنث لأنه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من (٣) يش كد خداني فلان نكنم ووكيائي وي نكنم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم فحلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين \* لو قال ان عمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرّب حائماً بينه وبين جارم في هذا البيت فبني الحائط وقصده عمارة بيت الجار كان حائماً في عيونه كذا في خزانة المفتين في العقود التي ليس لها حقوق \* سئل شيخ الإسلام الاوزجندی عن قال ان لم أخرب بيت فلان غدا فعبدي حر فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان غدا قال فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والمختار لا يقتوي الحنث كذا في النخبة

### كتاب الحدود وفيه ستة أبواب

#### الباب الأول في تفسيره شرعا وركه وشرطه وحكمه

والحنث في الشريعة العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حداً لما أنه حق العبد ولا العتير ١ أنه لا يعطى هذه المستغلات للغة ٢ ان أخذت كراباس أحد ونسجته ٣ انا ما بقيت أو كل لقلان لكن ان أمرني بشغل أفعله

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان باعها وسلمها إلى المشتري وهي ساكتة ولم تقل شيئاً لا يقبل قولها لعدم الايمنة \* وعنه رجل باع نصيبه من المبطخة المشتركة قال ان كان القلع يضرم لم يجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم يتقض البيع قبله لو أن الشر يك الذي لم يبع أجاز البيع للشر يك هل له أن لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لأن في قلعه ضرراً والانسان لا يجبر على تحمل الضرر \* وعنه رحمه الله تعالى رجل باع قطناً فأراد المشتري أن يذهب الورام ولا يعطى الورام فحلف ببناء الامر في هذا على ما هو رسم

البلدي مثله فان كان في درهمهم للقطن ورام يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك \* وعنه رجل استباع ثوبا فقال له البائع مد القوس فته  
فانكسر قال يضمن قيمته وان مده باذن البائع ولو قال له البائع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فته فان انكسر قال يضمن أيضا  
قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا اتفقا على الثمن فان الرجل لو أخذ شيئاً على سوم الشراء ثم قال له البائع ان هلك فلا  
ضمان عليك بعد ما اتفقا على الثمن فهلاك يضمن كذلك ههنا \* الاب أو الوصي اذا باع ١٤٣ عقار للصبي فرأى القاضي نقض

البيع أصل للصبي غير قال  
الشيخ الامام هذا رحمه الله  
تعالى له أن ينقض ذكر في  
المأذون \* وعن الشيخ  
الامام هذا رجل اشترى  
من بعض السدنة ستر  
الكعبة قال لا يجوز تفصيل  
له لو أن المشتري نقله الى  
بلدة أخرى قال يتصدق به  
على الفقراء \* وعنه رحمه  
الله تعالى رجل باع شيئاً  
بما جاز وأخر الثمن الى  
الخصم والدباس قال يفسد  
البيع في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعن محمد  
رحمه الله تعالى أنه لا يفسد  
البيع ويصح التأخير لان  
التأخير بعد البيع تبرع  
فيقبل التأجيل الى الوقت  
المجهول كالموكل بعمل الى  
الخصم والدباس وقال  
القاضي الامام أبو علي  
النسفي رحمه الله تعالى هذا  
يشكل بما اذا أقرض  
رجلاً وشروط في القرض أن  
يكون مؤجلاً لا يصح  
التأجيل ولو أقرض ثم أخر  
لا يصح أيضاً وكان الصحيح  
من الجواب ما قال الشيخ  
الامام أنه يفسد البيع  
أجله الى هذه الاوقات في  
البيع أو بعده \* وعن الشيخ

لعدم التقدير كذا في الهداية \* وركه اقامة الامام أو نائبه في الاقامة وشروطه كون من يقام عليه صحيح  
العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والاعتذار حتى لا يقام على المجنون والسكران والمريض وضعيف  
الخلقة لا بعد الصحة والافاقة كذا في محيط السرخسي \* وحكمه الاصل في الانزاع عاتية ضرره العباد  
ومسانة دار الاسلام عن الفساد والظاهر من الذنب ليست بحكم أصلي لا اقامة الحد لانها تحصل بالتوبة  
لا باقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر ولا طهره كذا في التبيين

### الباب الثاني في الزنا

وهو قضاء الرجل شهوته محرماً في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه أو عتيق المرافئ  
هذا الفعل هكذا في النهاية \* حتى ان وطء المجنون والصبي العاقل لا يكون زناً لان فعلهما لا يوصف بالحرمه  
كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو جارية عبده المأذون المديون  
أو الجارية من المغنم بعد الاحراز في دار الاسلام في حق الغازی لا يكون زناً لشبهة ملك اليمين \* وكذا اذا  
وطئ امرأة تزوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير اذن مولاه أو وطئ عبداً امرأة تزوجها بغير اذن مولاه  
أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة لشبهة ملك النكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية أبيه على أنه ساجد له  
لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية \* وركه التقاء الختان ومواراة الحشفة لان بذلك يتحقق الايلاج والوطء  
\* وشروطه العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمه لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي \* وبث الزنا عند  
الحاكم كما ظاهر ابشهاد أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين \* اذا شهد  
أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد فالقاضي يسألهم عن الزنا ما هو وأين زنى فاذا بينوا ما هو زنا حقيقة  
وقالوا أو آيناه أدخل كلليل في المكحلة الا أن يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت  
ثم اذا بينوا وقتاً لا يصير العهد به متعدياً يسألهم عن المزني ثم يسألهم عن المكان ثم اذا بينوا المكان  
والقاضي يعرفهم بالعدالة يسأل المشهود عليه عن احصائه فان قال أنا محصن أو يشهد الشهود على احصائه  
ان أنكر سأل الحاكم عن الاحصان فاذا وصفه على الوجه رحمه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالبينه سأل  
المشهود عن الاحصان فاذا وصفوه على الوجه يجب برجه وان قال أنا غير محصن ولم يشهد الشهود على  
احصائه جلد وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة حبس المشهود عليه ما لم يظهر عدالته ثم كذا في المحيط  
\* الاربعة اذا شهدوا عليه بالزنا فسلوا عن كيفية ومأهيته وقالوا لا نرى ذلك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن  
لا حد عليهم انكامل عددهم فان تكامل عدداً الشهود ما منع من وجوب الحد كالشهود عليه أربعة من النساء  
وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقام عليه الحد ولا على الشهود أيضاً كذا في المبسوط \* وبث  
الزنا باقراره كذا في البحر الرائق \* ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان  
أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين \* ولا بد أن يكون الاقرار صريحاً ولا يظهر كذبه  
فلا يجرد الاخرس لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعى شبهة كذا في النهر الفائق  
\* ولو أقر أنه زنى بغير ساء أو هي أقرب بأخرس لاحد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير \* وكذا لو أقر فظهر  
محبوباً أو أقرب فظهرت رتقاء بان تحب النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بد أيضاً أن لا يكنه الاخر حتى لو أقر  
بالزنا فكذبته أو هي فكذبها فلا حد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق \* ولا بد أن يكون الاقرار في حالة

الامام هذا الاراضي الخارجية اذا مات أربابها وعجز أهل القرية عن أداءخراجها فأرادوا تسليمها الى السلطان قال السبيل فيها اجازتها  
واستيفاء ما يخرج من الاجرة فان تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان أراد أن يشتريها لنفسه فلاحوطه أن يبيعها من غيره ثم اشتراها  
من المشتري \* وعنه رحمه الله تعالى اذ وقعت قطرة من الدم أو البول في خل أو زيت لا يجوز بيعه \* وعنه رحمه الله تعالى رجل قال لغيره  
بعث منك قفيزاً من الحنطة التي في هذا الحنف من هذا الكدر ثم أعطاه الحنطة من موضع آخر لا يجوز لان ما سوى النقود يتبع

بالتعيين \* وعنه رجل أو قد نارا في حطبه ثم باعه قال ان صار خمسا جاز لان الفهم عين البحر الا أنه يريد فيصير خمسا فكان باعاعا عنده فيجوز  
وان صار رمادا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده \* وعنه رجل له أرض فيها قطن قد أدرك بعضه فقال لغيره بعث منك مائة من من قطن هذه  
الأرض بكذا درهما فقال ينظر ان كان أكثرهما دركة جاز والا فلا مثلا لو كان قطن الأرض ألف من قبايع مائة من ان كان المدرك مقدار  
ستائة من أو أكثر جاز البيع والا فلا ١٤٤ \* رجل اشترى ثوبا على أنه أبيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى  
ان بيع فاسد لانه لا يمكن  
تسليمه بدون الصبغ وكذا  
لو اشترى دارا على أنه لا بناء  
فيها فاذا فيها بناء أو أرض  
على أنها بيضاء لا تخل فيها  
فاذا فيها تخل أو باع دارا على  
أن بناءها من أجزائها  
من اللبن كان فاسدا ولو باع  
دارا على أن فيها بناء ولا بناء  
فيها أو قال بعلوها وسئلها  
ولا علوها جاز البيع ويحبر  
المشتري ان شاء أخذها  
بجميع الثمن وان شاء ترك  
\* وكذا لو باعها بأجزاءها أو  
بأبوابها ولا جذع فيها جاز  
البيع ويحبر المشتري فان  
كان فيه جذع جاز البيع  
ولا يحبر المشتري ولو قال  
بعثتها بما فيها من الاجزاء  
والابواب وليس فيها شيء جاز  
البيع ولا خيار للمشتري  
ولو باع أثبارا على أن الكل  
متمم فوجدوا واحدة منها غير  
متممة قال الشيخ الامام أبو  
بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى فسد البيع لان المنة  
وغير المنة جنسان فاذا لم  
يدخل غير المنة في العقد  
والثمن حله فسد العقد كما  
لو باع مائة شاة الا واحدة ولم  
يبين عن كل واحدة فسد

الصحيح لو أقر في حالة السكر لا يحده كذا في البحر الرائق \* والا كراهة يمنع صحفة الاقرار ويوجب شبهة في حق  
المرأة كذا في خزانة المفتين \* والاقرار أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس  
المقر كذا في الهداية \* وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضى والاول أصح كذا في السراج الوهاج \* وهو  
الصحيح كذا في شرح الطحاوى \* واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني \* فان أقر أربع  
مرات في مجالس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة \* ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فانه  
يحد كذا في الظهيرية \* والاختلاف بأن يرد القاضى كلما أقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضى ثم يجيء  
فيقر كذا في الكافي \* وينبغي للامام أن يزجر المقر عن الاقرار ويظهر الكراهة وأمر بتكثيره كذا في المحيط  
\* فاذا أقر أربع مرات نظري حاله فان عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز اقراره يسئل عن الزنا بما هو وكيف  
هو وعن زنى واين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسى \* قيل لا يسأله عن الزمان لان تقدم  
العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يسئل لاحتمال أنه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زنا سألته عن  
الاحصان فاذا قال أنه محصن سألته عن الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه حكم بجره كذا في التبيين \* وان  
قال المقر لست بمحصن وشهد عليه الشهود بالا حصان رجه الامام كذا في المحيط \* ونظير تناقذه لعلك قبات  
أو لمست أو وطئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها أو وطئت بشبهة والمقصود أن يلقنه ما يكون دارنا  
كأنما كان كذا في البحر الرائق \* وان شهد أربعة على رجل بالزنا فآقر مرة واحدة رجه الله تعالى  
وعند أبي يوسف رجه الله تعالى لا يحده وهو الاصح كذا في الكافي \* هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء أما اذا  
كان قبل القضاء فيسقط الحد اتفاقا هكذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فآقر الرجل بعد  
شهادتهم ثم أنكر ولم يقر أربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيان \* اذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى  
بذلك عليه ثم أقر أربعاً أقيم عليه الحد كذا في الحاوى القدسي \* ولو رجع بصر رجوعه وبه أخذ الطحاوى  
كذا في الغيبة \* ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحده ولا الشهود وان كانوا أقل من أربع كذا في العناية  
\* وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله كذا في الهداية \* والمرأة  
والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج \* وكذا في ظهور الزنا عند القاضى بالبينه والاقرار  
كذا في فتح القدير \* ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له ولو ثبت على الزنا ورجع عن الاحصان قبل منه  
ولم يرجع وجلد كذا في الايضاح \* واذا ثبت حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما  
أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط فأخذه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط \* وان كان بعد أيام  
سقط كذا في العناية \* والذي والعبد في الاقرار بالزنا كالحرة المملو ما دونها كان أو محجورا كذا في المبسوط  
\* ولا تشترط حضرة المولى في الاقرار وتشترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزانة المفتين \* وان  
أقر الخصم بالزنا وشهدت عليه الشهود حدد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضيان \* الاعمى اذا أقر  
بالزنا حدد ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبيته بجامع مثلها فاعليه الحد \* ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي  
فلا حد عليها كذا في الايضاح \* واذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حدد وكذا اذا أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة  
يحد استصحابا كذا في فتح القدير \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل أقر أربع مرات أنه زنى  
بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان يقول تزوجت ما فلا حد على

البيع وان بين عن كل شجرة وعن كل شاة جاز البيع ويحبر المشتري \* رجل اشترى ورتب في طرفه على أن يزن الطرف واحد  
فما طهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلان المشتري باع السلعة قبل أن يزن الطرف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز بيع  
المشتري وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز بيع رجل له جملة تسمى أو تفاح فباع منها بعضها غير موزن قال الفقيه أبو حفص رحمه الله تعالى  
الشمس والتفاح والخوارزى اذا كان من شجرة واحد فهو من الهدى المتقارب فاذا باع بعضها غير موزن وظاهره غير مة فوات جاز البيع

وان كان ذلك من شجر ين فباع منها بعضا غير مما لا يجوز \* ولو اشترى عددا من بطيخ أو خيار أو رمان فيه الصغير والكبير بكذا وهو ملأ الجمل  
أكثر مما باع لا يجوز \* فان أفرز عددا وعزل ذلك من الجمل فتراعيا جاز البيع ويقع البيع على المعزول عند التراضي وهكذا روي عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى \* رجل باع متروكة التسمية عمدا وقضى القاضي يجوز البيع لا يجوز كالموقوفى بجواز بيع أم الولد \* رجل اشترى  
دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان ابعت القارورة الى منزلي على يد ١٤٥ غلامك فانكسرت القارورة في الطريق

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يهلك الدهن من مال البائع وان قال للدهان ابعت القارورة على يد غلامي والمسئلة بحالها يهلك على المشتري \* رجل باع جارية الغيرة بغير إذن المولى وزوجها رجل آخر بغير إذن المولى واعتقها فضولى فأخبر المولى وقال أجرت جميع ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى نفذ العتق وبطل ما سواه \* رجل اشترى منامن القانيد فوجد المشتري واحدا أسود وردده على البقال فأعطاه فانذا أخبر بغير وزن جاز \* وكذا لو وجد أخرى فردتها فأعطاه مكانها بغير وزن وان رد ثلثا فأعطاه البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فلا يجوز الا أن يوزن \* قال وفي الخبر اذا وجد واحدا محترقا فردته على الخبز فأعطاه خبزا آخر لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فان خمسة أساتير وعشرة أساتير وزنا وجزا فلا يجوز فيه

واحد منهم ما وعليه المهر كذا في المحيط \* وعلم القاضي ليس بمحجة في الحد وبإجماع الصحابة وان كان القياس يقتضى اعتباره كذا في الكافي

### باب الثالث في كيفية الحد واقامته

اذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجه بالحجارة حتى يموت ويخرج به الى أرض فضله كذا في الهداية \* واحصان الرجم أن يكون حرا قلابا بالغامس لا قد تزوج امرأة حرة نسكا حاصيها ودخل بها وهو ما على صفة الاحصان كذا في الكافي \* فلا يكون محصنا بالخلوة للموجة للهرة والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان لها ان تزوجك فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعها اياها بعد ذلك يكون زنا الا أنه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهود فدخل بها كذا في المبسوط \* والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجهه بوجوب الغسل \* وشروط صفة الاحصان فيه ما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطء بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتق لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كاذبة ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغلة مسلمة بأن أسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل أن يفارق بينهما فالتكليف محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي \* ولو دخل بها بعد الاسلام والعتق والافاقية نصير محصنا ولا تشتري العفة عن الزاني هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي \* ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد معا والعياذ بالله بطل احصانهما فاذا أسلما لا يعود احصانهما حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير \* واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم لم يجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الحد كذا في العتائية \* ولو زال الاحصان بعد ثبوتها بالجنون والعتق يعود محصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بها مرة بعد الافاقية كذا في البحر الرائق \* ويثبت الاحصان بالاقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين \* وان أنكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بولاد في مدة يتصور أن يكون منه جعل واطنا شرا عاكذا في التبيين \* الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الابيضاح \* الزاني لو كان عبدا مسلما الذي فشهد ذميان أنه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادته \* فما كذا في الكافي \* امرأة الرجل اذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزنى الرجل بمرجم وان أقرت بالرق قبل أن يدخل بها ثم زنى الرجل بها لا يرجم استحصانا \* رجل تزوج امرأة بغير ولي قد دخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاختلاف فيه كذا في محيط السرخسي \* وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الاحصان ما هو فان قالوا فيملا وصفه وتزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكفي بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكفي بقولهم مسها أو لمسها وأجمعوا على أنه يكفي بقولهم جامعها وباضعها وفي البقال أنه يكفي بقوله هم غنسل منها كذا في المحيط \* ولو قال أنها أوقر بها لا يكفي بذلك كذا في المبسوط \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة الانكارها وكذلك لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط \* وان

(١٩ - فتاوى ثانی) المجازفة \* أرض فيها زرع قباع الارض بدون الزرع أو الزرع بدون الارض جاز \* وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز لان يكون الزرع بينه وبين الكافر فيبيع الا كافر فيصير من صاحب الارض جاز وان باع صاحب الارض نصيب من الاكار لا يجوز هذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الاكار ينبغي أن يجوز \* ولو باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز ورجلان بينهما دار فباع أحدهما نصفها شائعا من بيت معين من تلك الدار ذكر في المنتقى أنه لا يجوز

في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى لأن شريكه يضر بذلك عند القسمة \* وكذا لو باع متاعا من تلك الدار لا يجوز \* رجلان بينهما عشرة أعشار أو عشرة أثواب هريرة فباع أحدهما نصف ثوب معين من الجملة \* ذكر في المتن أنه يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض وتخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كالأول كانت الدارين رجلين فباع أحدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما \* وكذا لو كانت الدار ١٤٦ لرجل فباع نصف بناتها من غير أرض من رجل لا يجوز \* ولو باع من الشاة

المسلخة الأيدي أو الأرجل  
اختلف المشايخ فيه قال  
أبو القاسم الصفار رحمه الله  
تعالى لا يجوز لأنهما  
مختلفان في القطع وقال  
محمد بن سلام رحمه الله تعالى  
يجوز والصحيح هو الأول \* بيع  
ورق القرصاد قال الشيخ  
الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى  
لا يجوز مادام في الزيادة  
ويجوز بعد التناهي \* ولو  
اشترى رطبة من البقول  
أو قناه على الساق قال  
الشيخ الإمام هذا لا يجوز  
لأنه يتمون أسفله ساعة  
فساعة كالصوف والوبر  
والشعر فيحتلط المبيع بغير  
المبيع فلا يجوز واختلف  
المتأخرون في قوائم الخلاف  
والعريس قال بعضهم  
لا يجوز لأنه يزاد ساعة  
فساعة وقال بعضهم يجوز  
لأن موضع القطع مع معلوم  
عرفا والقوائم يتمون أعلا  
لأن أسفل \* رجل باع  
الجنين فولدت قبل الافتراق  
وسلمه إلى المشتري قال الشيخ  
الإمام المعروف بخواهر زاده  
رحمه الله تعالى لا يجوز  
\* وكذا لو باع الأبى وسلم  
قبل الافتراق \* رجل اشترى

أفي امر آفي ذبرها لا يكون محصنا كذا في المضمرات \* ويستحب للإمام أن يأمر جماعة المسلمين أن يحضروا  
لأقامة الرجم كذا في الشئ \* وينبغي للناس أن يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكلما رجم قوم تأخروا  
وتقدم غيرهم فرجوا هكذا في البحر الرائق والسراج الوهاج \* ولا بأس لكل من يرمى أن يتمد بقله إذا  
كان ذارحم محرمة فانه لا يستحب له أن يتمد بقله كذا في فتاوى قاضيان \* إذا وجب الرجم بالشهادة  
يجب البداء فمن الشهود ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن  
المشهود عليه ولا يجحدون لأن امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير \* وكذا إذا امتنع واحد  
منهم كذا في التبيين \* وموت اليهود وأحداهم مسقط وكذا إذا غاب أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية \*  
وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كالأولاد أحدهم أو عمة أو خرس أو فسق أو قذف  
لحد ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل إقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو مريضا  
لا يستطيع الرمي وحضر ويري القاضي \* ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الإقامة كذا في فتح القدير \*  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر موتهم وغيبتهم لا يبطل الحد وبه أخذ كذا في الحاوي القدسي  
\* إذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبة  
ويبطل فيما سواهما كذا في غاية البيان \* وأجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداء  
لأن الشهود ولا من الإمام كذا في الذخيرة \* القاضي إذا أمر الناس برجم الزاني وسعهم أن يرجوه وأن لم  
يعانوا أداء الشهادة \* وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال هذا إذا كان القاضي فقيها عدلا  
أما إذا كان فقيها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسعهم أن يرجوه حتى يعانوا أداء الشهادة كذا في  
الظهيرية \* وإن كان مقررا ابتدأ الإمام ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه \* وإن كان غير محصن  
لحد مائة جلدة إن كان حرًا وإن كان عبدا جلده خمسين بأمر الإمام يضربه بسوط لاعتقده عليه ضربة  
متوسطة بين الجرح المبرح وغير المؤلم ولا يجوز التعتي عن حد قدره الشرع كذا في الكافي \* وينبغي أن  
يقيم الحد من عقل وينظر كذا في الإيضاح \* الرجل والمرأة في ذلك سواء فإن كان كل منهما محصنا رجم أولا  
فعل كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذلك في ظهور الزنا عند القاضي  
بالبينة أو الأقرار كذا في فتح القدير \* ويجزى الرجل في الحد والتعزير ويضرب في أزار واحد وكذا في حد  
الشرب في ظاهر الرواية ولا يجزى في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو كذا في فتاوى قاضيان \*  
ولا تجزى المرأة إلا عن الذر والحد وكذا في الاختيار شرح المختار \* فإن لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في  
العناية \* وتضرب جالسة وإن حفر لها في الرجم جاز وإن تركه لا يضرب كذا في الاختيار شرح المختار \* لكن  
الحفر أحسن ويحفر إلى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان \* ويضرب الرجل  
قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يعتد بشيء من الحد ودو لا يسكن ولا يربط ولكنه  
يترك قائما إلا أن يجهزهم فيشد كذا في محيط السرخسي \* قد قيل المدة التي يلقى على الأرض ويمد كما يفعل في  
زماننا وقيل أن يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل أن يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لأنه زيادة  
عن المستحق كذا في الهداية \* ويضرب متفردا على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس كذا  
في العناية \* ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي في البكر وإن رأى الإمام في ذلك مصلحة  
غزب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لأحد ولا يختص بالزنى بل يجوز في كل جنابة والرأى فيه إلى الإمام كذا

عشرة أفقره حنيفة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض بخبر المشتري لتفرق الصنفه قبل التمام \* مريض باع عينا  
من أعيان ماله من وارث بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو باع الصحيح من مورثه الصحيح \* رجل اشترى دار مع بناتها  
بألف درهم فاستحق البناء قبل القبض قالوا بخبر المشتري إن شاء أخذ الأرض بمحضتهما من الثمن وإن شاء ترك وإن استحق بعد القبض كان له  
أن يأخذ الأرض بمحضتهما من الأرض ولا خيار له \* وكذا إذا اشترى أرضا مع أشجارها فاستحققت الأشجار قبل القبض خيرا ما اشترى على الوجه

الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض باخذها بحصتها من الثمن فليس له أن يرتها وان احترقت الاشجار أو قلعها طام قبل القبض خیر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد القبض يكون الهلاك على المشتري \* رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها اختلف المشايخ في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قيل هذا اذا بين موضع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له أن يقلعها من ١٤٧ الاصل عند البعض وعند بعضهم

يقطعها من وجه الارض ولا يقطع وان اشترى اهما مطلقا فهي بمنزلة ما لو اشترى شجرة بشرط القطع كان له أن يقلعها باصلها وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فيه روايتان والصحيح أنه يدخل كالمواقر انسان بشجرة يدخل في الاقرار ما تحتها من الارض وكذلك في القسمة واذا دخل ما تحتها من الارض في البيع يدخل مقدار غلط الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلطها بعد ذلك كان لصاحب الارض أن يأمره بنحت الزيادة ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة للترك لاجل الثمر جاز وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فهو على الروايتين على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل وعرفها التي تستقر عليها الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى أرضا دخل في البيع الاشجار المنشرة بغير ذكر

في الكافي \* وفسر التعريب في النهاية بالحبس وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق \* وهكذا في التبيين \* والمريض اذا وجب عليه الحدان كان الحد رجاء يقام عليه للحال وان كان جلد لا يقيم عليه حتى يتأمل أي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضاً وقع اليأس من برئه فحينئذ يقام عليه كذا في الظهيرية \* ولو كان المريض لا يرجو زواله كالشلل أو كان (١) خذاجا ضعيف الخلقة فعندنا يضرب بعفكال فيه مائة شمشراح فيضربه دفعة واحدة ولا بد من وصول كل شمشراح الى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ أن تكون مبسوطة كذا في فتح القدير \* والنفساء في قامة الحد عليها بمنزلة المريضة والخائض بمنزلة الصحيحة حتى لا ينظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية \* الحامل اذا زنت لا تحدها حالة الحمل سواء كان حدها جلد أو رجلا لكن تجبس الحامل ان كان ثبت زناها بالبينة الى أن تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا في غاية البيان \* وان ثبت الحد بالاقرار لا تجبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت ورجعت فانها يقام الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر الى ان ينقطع ولدها كذا في الظهيرية ولو أطالت في التأخير وتقول لم أضع بعد أو شهدوا على امرأة بالزنا فقاتلها حتى ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل أجلها حولين فان لم تلد رجمها كذا في فتح القدير \* اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت أنها عذراء أو رتقاء فنظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدركانها الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذلك المجهوب ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأه واحدة قال في الفتاوى الولوالجية والمذنب أحوط كذا في غاية البيان \* ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا في الهداية \* ولا يقام الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارخانية \* وكذا لا يقام القطع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج \* رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا في الظهيرية

### الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

الوطء الموجب للحد والزنا كذا في الكافي \* فان تحض حراما يوجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيخان \* والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي أنواع \* (شبهة في الفعل) وتسمى شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الحد دليلا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبهه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حلال لم يجد وان لم يدع حراما (وشبهة في المحل) \* وتسمى شبهة حكيمة وذلك ان يامد دليل الحد في المحل وامتنع عما له مانع فتعبر بشبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ودعواه المحل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يثبت في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعاه ويجب مهر المثل في النوع الاول (وشبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالا كان أو حراما متفقا على تحريره أو مختلفا فيه علم الواطئ أنه محرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم اذا نكح نكاحا مجعلا على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحد ان علم بالتحرير والا لا كذا في الكافي

١. الخداج النقصان رجل مخدج اليد ناقصها اه قاموس

واختلفوا في غير الثمرة والصحيح أنها تدخل صغرا كان أو كبيرا أو ما قوام الخلاف هل تدخل في البيع تبعاً لاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم تدخل تبعاً لاصولها والصحيح أنم الا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة لقطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكرات وما كان مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض وأما ما كان مغيباً من الارض من اصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه يدخل وأما قوام البذ نجح قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى تدخل في



بيع الارض وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن \* رجل باع أرضا فيها زرع  
بينه وبين الآخر فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المتن أن المشتري أن طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قال أنا سكت حتى أستحصل  
الزرع فهو جائز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لأنه زاد في أرضه \* وكذا لو باع دارا أجرها من غيره فقال المشتري أنا سكت حتى تتم  
الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في ١٤٨ الحال فسد العقد \* رجل باع أرضا قد أجرها من غيره قال الشيخ الامام محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى  
روى في بعض الروايات عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أن المشتري إذا كان عالما  
بذلك جاز البيع ولا خيار  
له وهكذا قال الشيخ الامام  
علي بن محمد البردوي وجعل  
هذا بمنزلة العيب والجارية  
التي باعها مولاها وهي في  
نكاح الغيب فعلم المشتري  
بذلك جاز البيع ولا خيار له  
وقال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
هذا خلاف ظاهر الرواية  
وهكذا قال القاضي الامام  
أبو علي النسفي رحمه الله  
تعالى اختلفت الروايات في  
بيع المرهون والمستأجر  
\* رجل دفع أرضه مزارعة  
ثم باع الأرض بزرعها والزرع  
يشل ذكر في المتن أن المزارع  
أن أجاز فهو جائز وان أجاز  
المزارع على أن يكون نصيبه  
في الأرض على المزارعة فهو  
فاسد وأشار في الأصل إلى أنه  
إذا باع الأرض مع نصف  
الزرع لا يجوز \* رجل باع  
أرضا فاستحق منها طائفة  
معلومة بطريق العامة أو  
للقبلة لا يفسد البيع في  
الباقى لان الوقت والطريق  
حال متقوم فلا يفسد البيع

\* قال الامام الاسيحي في الأصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد في مجرد الدعوى بسقط أيضا  
الآن الأكرام لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الأكرام كذا في البحر الرائق \* والشبهة في الفعل في وطء  
المطلقة ثلاثا في العدة ولو طلقها ثلاثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد بحد الجناح أو أم الولد إذا اعتقها  
سيدها والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثا في العدة لثبوت الحرمة اجتماعا ووطءا  
أبيه وأمه كذا في الكافي \* وكذا وطء جارية جده وجدته وان عليها كذا في فتح القدير \* وفي وطء أمة  
زوجته وسيدته وفي وطء المرهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي \* وهو المختار كذا في  
التبيين \* والمستعير للرهن في هذا بمنزلة المرتهن كذا في فتح القدير \* وان ادعى أحدهما النقص ولم يدع الآخر  
ذلك لم يحد حتى يقرأ أنهما علما بالحرمة كذا في الكافي \* ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر علمت أنها  
على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان وطئ أمة أخيه أو عمه وقال ظننت أنها تحل لي حد  
وكذا في سائر المحارم سوى الولد كذا في الكافي \* وكذا اذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا في السراج  
الوهاب \* ولو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الوديعه هكذا في السراج الوهاب \* وكذا الرجل اذا زنى بأمرأة  
الاب أو الجارية يحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في فتاوى قاضيخان \* والمرأة لو مكنت من عبدها تحد  
وكذا رب الدين وطئ جارية المديون من التركة كذا في العتايه \* والشبهة في المحل في وطء أمة ولده وولد  
ولده كذا في الكافي \* سواء كان ولده حيا أو ميتا هكذا في العتايه \* ثم ان جبلت وولدت يثبت النسب من  
الاب ولا يجب العقروان لم تحبل فعلى الاب العقروان لا يثبت الملاكه فيها والحد كالاب لكن لا يثبت نسبه عند  
قيام الاب \* وفي وطء المعتدة بالسكنيات ووطء الامه المبيعه في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي \* وكذا  
في وطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبه ووطء الجارية الممورة قبل التسليم في  
حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بينهما بنصيبه من الزرع كذا في التبيين \* اذا اعتق أحد الشريكين الجارية فان  
ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سعت فان وطئها المعتق يحد وان وطئها الشريك  
الاخر لا يحد كذا في خزائن المفتين \* وكذلك الجواب فيما اذا كان جميع الامه له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد  
ذلك لا حد عليه في قولهم جميعا كذا في المحيط \* واذا اعتق أمته وهو يطؤها ثم تزوج وعاد في ذلك المجلس لا يحد  
كذا في خزائن المفتين \* ولو ارتدت المرأة العياذ بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو بوطءه  
ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنها على حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خدما في عقدة أو تزوج الخامسة في  
نكاح الأربع أو تزوج باخت امرأته أو بأماها فجامعها وقال علمت أنها على حرام أو تزوجها متعة لا يجب الحد  
في هذه الوجوه وان قال علمت أنها على حرام كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وطئ رجل من الغائبين جارية من  
المغنم قبل القسمة بعد أن خرجت اغتناما إلى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام وكذلك  
ان كان في دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاب \* والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فانه لا حد عليه  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يوجع عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحدان علم بالحرمة وان لم يعلم فلا  
حد عليه كذا في الكافي \* وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* قال  
الاسيحي في الصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق \* ومنكوحه الغير ومعذرة ومطلقة

فما ضم إليه كالأجمع بين قن ومدير وباعها مضافة واحدة جازا لبيع في القن وان ظهر أن بعض الأرض كان مسجدا  
ذكر في المتن أن المسجد ان كان مسجدا جماعة ففسد البيع في الباقي وان كان مسجدا خاص لا يفسد قال ومسجدا لجماعة مسجدا لجماعات  
المسلمين \* وكذا لو كان المسجد في دار لو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار يصلون فيها بجماعة ولا يمنع من الناس عن الدخول والصلاة  
معهن فهو مسجد جماعة ولا يكون محلا للبيع خرابا كان أو عامرا ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبقى المسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم

المسجد منعوا الناس عن الدخول أولم يمنعوا وكذا الباع قرية فيها مسجد قديم ولم يستن المسجد فهو فاسد \* وفي الفتاوى رجل باع كرمه  
وفيه مسجد قديم ولم يستن المسجد قالوا ان كان المسجد عامرا فسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب  
ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم يبق مسجد \* وقال بعضهم يعود الى ملك الباني أو الى ملائكة وارثه ولا يبقى مسجد او كان  
هذا المسجد بمنزلة المدبر \* وعن غيرهم باع قرية ولم يستن المقبرة والمسجد فسد البيع ١٤٩ من غير تفصيل \* رجل باع أرضا  
فأقر المشتري بعد ذلك أنها

مسجد أو مقبرة أو أقر أنها  
طريق لعامة المسلمين  
فأنقذ القاضي عليه اقراره  
بمحضر من خاصه فيه  
للعامة وسلم الى الذي خاصه  
ثم أراد المشتري أن يرجع  
بالبئن على بائه فأقام بينة  
على ذلك ولم يحضر الذي  
خاصه فيه للعامة ذكر في  
المتقى أن فيه قياسا  
واسخسا في القياس  
يقبل البينة كالأولاشري  
عبد الله أقر أنه حرف أنقذ  
القاضي عليه اقراره ثم  
خاصم البائع وأقام البينة  
أنه حر الأصل والعبد  
يجعد الحرية فانه يقبل  
بينة المشتري ويرجع بالبئن  
على بائه فكذلك هذا  
وفي الاستحسان فرق بين  
هذا وبين الأرض قال في  
الأرض اذا أقر المشتري  
أنها مقبرة أو طريق أو  
مسجد وأنقذ القاضي  
اقراره ثم أقام البينة على  
ذلك بمحضر من البائع  
ليرجع عليه بالبئن لا يقبل  
بينته إلا بمحضر من خاصه  
فيه للعامة فتكون البينة  
بينته من خاصه فيه للعامة  
\* رجل باع دارا وأرضان

الثلاث بعد التزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا شهود أو بلا ولي فلا حد عليه اتفاقا لم تكن  
الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج محوسية أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج العبد بلا إذن  
سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي \* اذا كان الوطء عكلا النكاح أو عكلا عين والحرمة بعارض أمر  
فذلك لا يوجب الحد نحو الحائض والنفساء والصائغة والحرمة والوطء قبش شبهة والتي ظاهر منها أو آلى  
منها وكذلك الأمة المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار ان ذات محرم منها  
في نكاحه أو هي محوسية أو مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمة كذا في المحيط \* استأجر امرأة ليزني بها  
أو ليطأها أو قال خذي هذه الدراهم لاطأك أو قال مكيني بكذا ففعلت لم يحد وزاد في النظم ولو أله مهر مثله  
ويوجبان عقوبة ويحبسان حتى يتوبا أو قال يحدان كالأول عطاها ما لا يغير شرط بخلاف ما اذا قال خذي هذه  
الدراهم لا تمتع بك لان المتعة كانت سبب الإباحة في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمر تاني \* ولو قال  
أمهرتك كذا لآزني بك لم يجب الحد كذا في الكافي \* جارية الرجل اذا جنت جناة عمدا ثم زنى بها ولي الجناية  
لا حد عليه عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزنى بها ولي الجناية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد  
اختارمولاها الدفع أو الفداء وقال أصحابه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار الفداء عليه الحد \* اذا  
قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظرا لفرجها بشهوة ثم تزوج بآتمها أو ابنتها فدخل بها لا حد عليه وان  
قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يطل احصائها بهذا الوطء حتى يحد فادفعه كذا  
في فتاوى قاضيان \* اذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها أو قبلت المرأة ابن زوجها أو أباها حتى حرمت عليه ثم  
ان زوجها ووطئها لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام كذا في التارخية في الأصل لا يؤخذ الاخرس  
بحد الزنا ولا بشئ من الحدود وان أقر به بإشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود وعليه والذي يجب ويفيق اذا  
زنى في حال افاقته أخذ بالحد فان قال زنت في حال جنوني لا يحد كالبالغ اذا قال زنت وأنا صبي كذا في  
المحيط \* من زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج اليها لايقيم عليه الحد كذا في الهداية \* لو دخلت سرية  
دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي \* وان كان  
الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجند يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب  
وهذا اذا زنى بالعسكر فاما اذا لحق بأهل الحرب وفعل ذلك لا يقيم عليه الحد \* قالوا وانما يقيم هذا الأمير  
الحد في عسكره اذا كان يأمن على الذي يقيم عليه الحد أن لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه  
الارتداد والحق فانه لا يقيم عليه الحد حتى يفصل عن دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية  
\* الذي اذا زنى بحورية مستأمنة يجب الحد على الذي بالأجاء كذا في الغيبة وهكذا الوزني بهاء لم يحد  
كذا في فتاوى قاضيان \* لا حد على المستأمن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الا حد  
القتل ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستأمن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحد المسلمة والذمية وعند  
محمد رحمه الله تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعا كذا في الغيبة \* الذي اذا  
زنى ثم أسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره أو بشهادة المسلمين لا بد أن يعتقه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم  
لا يقيم عليه الحد كذا في البحر الرائق \* ان زنى صحيح بمجنونة أو صغيرة يجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا  
بالأجاء كذا في الهداية \* وكذا اذا زنى بنائمة يجب عليه الحد هكذا في محيط السرحسى \* اذا زنى صبي

ادعى أنه باع ما هو وقف اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كالأول باع شيئا ثم ادعى أنه لغیره وباعه بغير أمر صاحبه  
فانه لا تسمع دعواه وما ذكر في المتقى اذا أقر أن ما اشتراه مقبرة أو مسجد أو طريق المسلمين وأنقذ القاضي اقراره عليه ثم أقام البينة على ذلك  
ليرجع بالبئن على بائه قال لا يقبل إلا بمحضر من خاصه فيه للعامة إشارة الى هذا القول \* رجل قال لغیره بعتك هذا البيت وما أعلق عليه بابه  
لم يكن لأشترى شئ من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت وكذا قال بعتك هذا بعتك من شئ فهذا القول سواء

وان قال بعثك هذا الميت على ما فيه من المتاع فهو جازر ويدخل فيه ما في البيت من المتاع \* رجل اشترى دجاجة بيضة ولم يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترىها بيضة بغير عينا فانه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فما اصاب الدجاجة من الثمن يأخذ الدجاجة بحصته او ما اصاب البيض يأخذ حصته ما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك ويتصدق بقيمة البيض وان كان اشترى الدجاجة بيضة

١٥٠

او يجنون بامر أمه عاقله وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بلا خلاف وهل تحد المرأة فعلى قول علمائنا رحمهم الله تعالى لا تحد واذا زنى بصبي فلاحده عليه ما وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى صبي بامر أمه بالغه فآذنه عذرتها وهي مكرهه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبي اذا ادعت صبياً الى نفسها فآذنه عذرتها فاعليه المهر والامة اذا ادعت صبياً فزنى به يضمن المهر كذا في الذخيرة \* ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليه ما الحد كذا في محيط السرخسي \* من أكرهه السلطان حتى زنى فلاحده عليه وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يقول يحد ثم يرجع فقال لا يحد وان أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراجية \* المرأة لو أكرهت فمكنت لم تحد بالاجماع ومعنى المكرهه ان تكون مكرهه الى وقت الايلاج أوالأكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا في خزانة الفتاوى \* لو زنى مكرهه بمطاوعة تحد المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزانيين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى أحدهما النكاح والاخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهته سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة يجامع مثلها أو مجنونة أو مكرهه أو نائمة وان كان القصور من جهته سقط عنها جميعاً كذا في السراج الوهاج \* اذا وطئ الزجل أم ولدانه فقال علمت أنها على حرام لاحده عليه \* ولو تزوج الرجل بامرأة آية بعد موت الاب فولدت منه قال النسيه أبو بكر البخاري ان أقر بالوطء أربع مرات في جماس مختلفه حدا جميعاً ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وبه نأخذ \* رجل زنى بامرأة مقيمة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حد وقال أهل البصرة يعزروا ولا يحد \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ \* رجل زنى بجارية عملة وقتلها بالجماع ذكرفي الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكرفيه خلافاً وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو زنى بالحره فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا في التبيين \* ولو زنى رجل بحره ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها ما وجب بسبب من مختلفين كذا في الظهيرية \* ان وطئ أجنبية فمادون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر \* ولو وطئ امرأته في دبرها ولا طبع غلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلدان لم يكن محصناً ويرجم ان كان محصناً ولو فعل هذا بعبدته أو أمته أو بزوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد اجماعاً كذا في الكافي \* ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصناً كان أو غير محصن كذا في فتح القدير \* لاحد على وطئ البهيمة عندنا كذا في الكافي \* ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجه فوطئها الاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهلة الا بالاخبار وخبر الواحد لا يكتفى في أمور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتاداً على قولها ويثبت نسب الولدان جاءت به المزفوفة وتجب عليها العدة ولا يحد قاذفه كذا في غايه البيان \* رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأته قديمة فجامع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها

عنه ولم يقبض النخل حتى حلت رطبها فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة \* وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جازر ولا يتصدق بشيء اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز \* وان باع من الشريك جازر ولو كان بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركيه لا يجوز وان باع منهم ما جازر ولا يجوز بيع اقاضي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضاء وان لا يصلح قاضياً في حق نفسه ولهذا لو زوج اليتيم من نفسه لا يجوز \* ولو كان القاضي اشترى مال اليتيم من الوصي أو باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جازر وان كان الوصي وصياً من جهة القاضي ولا يجوز البيع والقسمه على الذي يحسن ويفيق وعلى المبرسم والمفنى عليه الا اذا كان العاقد وكيله في افاقته لان هذه العوارض بمنزلة النوم في حق الحكم \* رجل باع مائة من حليج هذا القطن لا يجوز \* ولو كانت الخنطة في منبها فباعها جازر ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر \* ولو باع حب قطن بعينه جازر كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* ولو اشترى البذر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ \* ولو ذبح شاة فباع كرها قبل السلق جازر وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الزوية \* دجاجة باعته أولوه فباعها حية مع الأولوه التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى الأولوه حين ابتاعت ولو كانت

في حق الحكم \* رجل باع مائة من حليج هذا القطن لا يجوز \* ولو كانت الخنطة في منبها فباعها جازر ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر \* ولو باع حب قطن بعينه جازر كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* ولو اشترى البذر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ \* ولو ذبح شاة فباع كرها قبل السلق جازر وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الزوية \* دجاجة باعته أولوه فباعها حية مع الأولوه التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى الأولوه حين ابتاعت ولو كانت

الدجاجة مبيعة فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري ان كان رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار اذا رآها \* ولو اشترى لؤلؤة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وله الخيار اذا رأى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعليه الفتوى \* ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة ان كانت اللؤلؤة في الصدف كانت للمشتري لان الصدف يكون غذاء السمكة وكل ما كان غذاء الحيوان يكون للمشتري وان لم تكن اللؤلؤة في الصدف فانما تكون للبائع ١٥١ وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى

دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه \* رجل باع دارا على أن للبائع فيها طهر يقامن هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسدا وكذا لو شرط الطريق لاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا \* ولو قال أبيعك هذه الدار الا طهر يقامن من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن مقابلة الغير المستثنى فلا يفسد البيع أما في الاول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه أو لاجنبي تسقط حصه الطريق من الثمن وانه مجهول فيصير الباقي مجهولا ألا ترى أنه لو قال لغيره بعتك عبدي هذا بألف درهم على أن لي ربعه كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بثلاثة أرباع الثمن ولو قال بعتك هذا العبد بألف درهم الاربعه كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال أبيعك دارى

امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أن رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعشى كذا في السراج الوهاج \* ولو أن الأعشى دعا امرأته فأجابته امرأة غير هاجمها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو أجابته فقالت أنا فلانة تعنى امرأته فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسي \* السكران اذا زنى بمحذوا صحا هكذا في السراجية \* اذا كان البائع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لاحد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمه أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها او ضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط \* رجل استلقى على قفاه فقامت امرأة فعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليه ما الحد كذا في الظهيرية \* اذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بجمرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الحدود \* واذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لاحد عليه سواء كانت حرة أو أمة واذا زنى بامة ثم قال اشتريتها واصحابها فيها بالخيار وقال مولاها كذب لم أبعها قال لاحد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى أجل كذا في المحيط \* والحرة اذا زنت بعد ثم اشتريتها فانما يحد ان جميعا كذا في فتاوى قاضيان \* زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها شرافا فاسدا أو وهبها له وكذب صاحبها أو شهد الشهود أنه أقر بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو يعادى عنه الحد كذا في محيط السرخسي \* ولو زنى بكبيرة فأفصاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شئ عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها ولو جوب الحد \* وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شئ عليه في الافضاء ويجب العقرون كانت مكرهه من غير دعوى شبهة فعليه الحد ومنه ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بولها فعليه دية لمرأة كاملة وان كانت تستمسك بولها احدو ضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كانت صغيرة يجمع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كانت تستمسك بولها الزمته ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك من الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* لو أذهب بصر امرأة بالوطء لا يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذه بالوطء لا يجب الحد ونهف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بلا خلاف هكذا في العتبية \* كل شئ صنعه الامام الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقه والنشر والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قبل انسان أو تألف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائها فأذا وجوب كذا في الكافي

#### باب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى \* ان شهد على الزنا أقل

هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت \* ولو قال أبيعك هذه الجارية بجمائة دينار على أن لي عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن ولو قال الا عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال بعتك دارى هذه الدار حرة على أن تجعل لي طريقا الى دارى هذه الدار حرة لا يجوز ولو قال بعتك دارى هذه الدار حرة الا طريقا الى دارى هذه الدار حرة لا يجوز وطريقه مقداره عرض باب الدار الخارجية ولو قال بعت منك هذه الدار الا بناها لا يدخل البناء

في البيع لا ترجع عن الإيجاب قبل قبول المشتري فصع رجوعه ولو باع أرضاً لهذه الشجرة بعينها بقرارها جاز البيع وللمشتري أن يمنع البائع عن تئيل أغصان الشجرة في ملكه لأن المستثنى مقدار غلط الشجرة دون الزيادة. اشترى أمقوف بطنها ولد للبائع بالبيع بالوصية فأجاز صاحب الولد بيع الجارية جاز ولا يكون لصاحب الجنين شيء من الثمن وإن لم يجز صاحب الجنين بيع الجارية لا يجوز بيعه لأن الولد مادام مجتنباً يكون بمنزلة أجزائه الجارية فيصير ١٥٢ كانه باع الجارية واستثنى منها جزءاً معيناً ولو أجاز صاحب الولد بيع الجارية

من أربعة بأن شهدوا واحداً أو اثناً أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحداً الشاهد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى وإذا حضر أربع مجلس القاضي يشهدوا على رجل بالزنا فشهدوا واحداً أو اثناً أو ثلاثة وامتنع الباقي فإن الذي شهد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهم في لحاف واحد فأنه لا يحسد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه إلا إذا كان قال في الابتداء أشهد أنه قد زنى بها ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوي \* واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي \* وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا قعوداً في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة جائرة وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد منهم ودخل آخر وشهدوا فدخل واحد بعد واحد وشهدوا لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا شهدوا شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على إقرار الرجل بالزنى لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود وإن شهد ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الإقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية \* وإن شهدوا أنه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد كذا في الهداية \* فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأيتوها معي ليست زوجتي ولا متى لم يحد أيضاً لأن الشهادة وقعت غير موجهة للحد وهذا اللفظ منه ليس إقراراً كذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بامرأة لا يعرفها ثم قالوا بقلانته لا يحد الرجل ولا الشهود \* أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهداثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهداثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استحساناً \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهداثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار لا تقبل شهادتهم \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهداثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهداثنان منهم أنه زنى بها في علو هذه الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفلى هذه الدار أو شهداثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فأنه لا حد على المشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية وأربعة على أنه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق \* ولو شهداثنان أنه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استحساناً وهذا لأنه يحتمل أن يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهاء في أخرى وهذا إذا كان البيت صغيراً بحيث يحتمل ما قلنا أما إذا كان كبيراً فلا \* فإن شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بقلانته تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي \* ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فأنه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا إذا شهداثنان على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهداثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهداثنان على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يتعد الزنى إلى تلك الساعة أما إذا كانا من ساعة يتعد الزنى إلى تلك الساعة فتقبل الشهادة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل أربعة شهدوا

بعد ما ولدت الجارية إن ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط من الثمن لأنه ولد المبيع بعد القبض وإن ولدت عند البائع أخذ الولد قسطاً من الثمن \* رجلان اشتريا سيفاً محلياً وبواضعا على أن يكون لأحدهما حليته وللآخر نصله كان السيف المحلي بينهما والخاتم مع الفص كذلك ولو اشتريا داراً على أن لأحدهما الأرض وللآخر البناء جاز كذلك ولو اشتريا بعيراً وبواضعا على أن لأحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللآخر بدنه بواضعا في ذلك ولم يذكر للبائع شيئاً فلكل صاحب البدن لأن البدن أصل وغير بمنزلة التبعية ولو بواضعا على أن لأحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللآخر لحمه فهو بينهما نصفان لأن كل واحد من ذلك لا يحتمل الأفراد بالبيع وأحدهما ليس بأصل فكان الكل بينهما \* إذا باع الرجل شيئاً وامتنع من الأشهاد على البيع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك ولا يجبر على

الإشهاد وقال محمد بن الأزهري شهداثنان على شاهدان يشهدان على شهادتهما وإن رفع الأمر إلى القاضي ورأى أن شهدوا بامرءه بالأشهاد ذلك ولو امتنع البائع عن كتيبه الصلح لا يجبر عليه وإن كتب المشتري صكاً وجاء بالعدول إلى البائع وكافه أن يقر بالبيع ليس للبائع أن يمتنع فإن أبي أن يقرأ حضره مجلس القضاء فإن أقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي له سجلاً ويشهد عليه \* رجل اصطاد سمكة ثم ألقاها في حظيرة وباعها أن أمكن أخذها من غير صيد جاز البيع والأفلاوان يباع طيراله يطير في الهواء إن كان ذاجحاً يعود إلى بيته ويقدر

على أخذ من غير تكلف جاز يبعه والافلا \* باع المصوب من غير الغاصب كان الغاصب جاحدا يدعى أنه له ولم يكن للغصوب عنه قيمة لا يجوز بيعه وان كان له قيمة جاز يبعه ولا يجوز بيعه \* لا يبيع الا اذا باعه من في يده واختلفت الروايات في بيع المهر ونحوه والمستاجر والصحيح أنه موقوف وليس للبائع أن يفسخ \* رجل باع ذراعاً من تراب هذه الارض ليصفرها المشتري جاز وهي مسائل يبيع الكردار \* رجل أمر رجلاً ليحمل تراباً من منزله ويرمي به خلفه المأمور وباعه جاز البيع للامر ويكون الثمن ١٥٣ لانه لما رضى برميته كان

أرضى ببيعته وكذلك قشور

الرمال والبطيخ \* جبل فيه كبريت أو ملح فحمل رجل من ذلك شيئاً أو حمل شيئاً من أحجاره وباع ان كان الجبل مباحاً جاز يبعه وكذلك الفستق والخطب لانه ملكه بالأحرار فيملك يبعه \* رجل اشترى تراب الصوانين بعرض ان وجد في التراب ذهباً أو فضة جاز يبعه لانه باع ما لا متقوما وان لم يجد فيه شيئاً من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للصانع أن يأكل من التراب الذي باعه لان ما فيه مال الناس الا أن يكون المصانع قد زاد للناس في متاعهم بقدر ما سقط منه في التراب وكذا الدهان اذا باع الدهن وبقي من الدهن شيء في الاوعية \* باع طينا يأكله الناس ان كان ينتفع به في غير الاكل جاز يبعه وان كان لا ينتفع به سوى الاكل يكره عند البعض \* ولا يجوز بيع لحم المالبوك لحم ولا يبيع جلده ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة

شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان أنه استكرهها وشهد اثنان أنها طأ طأ وعنه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنهم الحد جميعاً يعني الرجل والمرأة والشهود \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنهم طأ طأ وعنه وشهد الرابع أنه استكرهها على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقيم الحد على أحدهم هكذا في المحيط \* ولو شهد ثلاثة على الاستكره أو واحد على المطاوعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* اذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها أو في المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود عندنا كذا في المبسوط \* وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو على أحدهم الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها أو قصرها أو في سمنها أو هزلها لم يضر لانهم اختلفوا في ما لا يحتاجون إلى ذكره وكذا لو شهد اثنان أنه زنى ببيضاء وآخر ان أنه زنى بسمراء لأن اللونين يتشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف البيضاء والسوداء \* شهد اثنان أنه زنى بحشيشة وآخر ان بخراسانية أو اثنان بكوفية وآخر ان بصرية أو اثنان بحمرة وآخر ان ببالغة وآخر ان بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في التمراشي \* واذا شهد أربعة أنه زنى يوم النحر عكة بفلانة وشهد أربعة أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلا نال يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنى فان حضراً أحد الفريقين وشهدوا وحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهاده الآخرون باطله ولا يقيم الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط \* ان شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير \* ان شهد أربعة على امرأة بالزنا فنظر اليها النساء فقلن هي بكر لا حد عليها ما ولا على الشهود كذا في السكافي \* وكذا اذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير \* واذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود أيضاً كذا في التبيين \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه محبوباً بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظر اليها النساء بعد الرجم فقلن عذراء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم \* أربعة شهدوا برزى رجل فشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين زنا بها لا تقبل شهادة أحدهم ولا يقيم الحد على أحد لشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الشهود الا قولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصاروا فسخة ولو قال الفريق الثاني انهم زنا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا برزى آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الأول كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعة آخرون على الشهود بأنهم هم الذين زنا بها وشهد أيضاً أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بأنهم هم الذين زنا بها لا يحد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين \* ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بأنهم محدودون في قذف والمساءلة بما يحد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عيان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي \* وان شهد أربعة على رجل بالزنا وأحدهم عبد أو محدود في قذف فانه يحدون ولا يحد المشهود عليه هكذا في الهداية \* ولو أعتق العبد فاعادوا حدوا ثانياً وكذا العبيد اذا شهدوا وحدوا ثم أعتقوا واعادوا حدوا ثانياً بخلاف الكفار اذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب

(٣٠ - فتاوى ثانی) فباع لحمه أو جلده جاز لانه يظهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وتجوز الصلاة معه وهو المختار ويباح الانتفاع به بأن يأكل سنوراً وما أشبه ذلك الاختزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا يبيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مذبوحاً \* وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم السباع والكلب وذلك محمول على أنه اذا لم يكن مذبوحاً أو ذكاً قول بعض المشايخ \* ولا بأس ببيع عظم الفيل وعظم كل شيء الا عظم الادمي والخنزير فانه لا يجوز بيعه \* رجل اشترى من رجل دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم يقبض



الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فان المشتري يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة فيلحقه البيضات الحادثة ولا يتصدق بشئ لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بهيها جاز البيع كالبوايع بيضة بدينارين وان كان المشتري اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينا فان المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضات الحادثة فان المشتري يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة لانه لما باضت خمس بيضات واستهلك البائع البيضات

١٥٤

بعض الحد فوجد أحدهم عبدا فشهد أربعة أخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتائية \* ولو كان أحد الشهود الأربعة مكاتباً أو صمياً أو أعمى حدوا جميعاً سوى الصبي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على المشهود وعليه لم يحدوا والذبة في بيت المال وان كان الحد جلد اضربوا الحدان طلب المشهود وعليه وأما أرض الضرب فهو حد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الايضاح \* معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط \* ان شهدوا وهم فساق أو ظهر أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكافي \* ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عديم فاقول له حتى ثبت أنه حر كذا في التتارخانية \* رجل قذف رجلاً بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان ينظر ان كان المقدوف قد قدمه الى القاضي ثم لم تقبل وان كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الامام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً أو مجنونين في قذف وقد مات من الجلد أو جرحته السياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط \* اذا حد بشهادة شهود جلد فجرحه الحد أو مات منه لعدم احتمال اياه ثم ظهر أن بعض الشهود عديم أو محدود في قذف أو كافر فأنهم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا أو الاحصان فوجه الامام ثم وجد أحد الشهود عديداً أو مكاتباً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع \* ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف ان بقي المزكون على تركيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا أخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعاً ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعاً فأما اذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنا عرفناهم عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف الا أننا عدنا التزكية مع هذا الاختلاف فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا اذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فأما اذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة الا أننا عدنا التعديل فانهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فأما اذا قالوا عدول لا غير ثم ظهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط \* ولا فرق في هذا بين ما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا انهم أحرار أو أخبروا بان قالوا هم أحرار كذا في النهاية \* لا ضمان على الشهود ولا يحدون خد القذف كذا في الكافي \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم ادعوا عند القاضي أنهم شهدوا بالبطل فعليه الحد فان لم يحددهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه بشهادتهم ويدرأ عن الفريق الاول حد القذف كذا في المبسوط \* اذا رجع الشهود بعد الجرح بالجلد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا ضمان الارض ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون أرض الجراحة ان لم يمت المحدود والذبة ان مات كذا في غاية البيان \* أربعة شهدوا على غير محصن بالحد القاضي فجرحه الحد ثم رجع أحدهم لا يضمن الراجع أرض الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي

بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة أثلاثاً فيكون ثلثا في الثمن وذلك ثلاث بيضات وثلاث بيضة ثمن الدجاجة والباقى ثمن البيضات فتسقط حصصة البيضات من الثمن ولا فرق في هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها أو بغير عينا \* رجل اشترى طعاماً ما ياله لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكايلة ولا بمجازفة \* ولا يجوز بيع مسيل المال وهبته ولا يبيع الطريق بدون الارض وكذلك يبيع الشرب وقال مشايخ بلخ رحمه الله تعالى يبيع الشرب جائز \* ولا يجوز بيع الدهن في السمسم ولا يبيع العصير في العنب

وقد فصل في الشروط

المفسدة

\* رجل باع عبداً على أن لا يبيعه المشتري أو لا يبيعه أولاً يتصدق به كان فاسداً وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى جاز البيع ونقص الشروط وقال ابن شبرمة رحمه الله تعالى يجوز البيع والشروط

\* ولو باع عبداً بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط وأعتقه يتقلب البيع جائزاً وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه غنة \* ولو باع ثوباً على أن لا يزيله عن ملكه يبيع أو هبة أو نحوها جاز البيع ويطل الشرط \* ولو باع عبداً على أن يبيعه من فلان كان فاسداً \* وان اشترى جارية على أن يطأها أو لا يطأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفسد البيع فيما وقال محمد رحمه الله تعالى جاز البيع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع بشرط الوطى مجاز وان باع بشرط تزني الوطى لا يجوز \* وان باع عبداً

على أن يطعمه المشتري جازوا نباع على أن يطعمه خبيصا ولما كان فاسدا ولوبا عارية على أن يستولدها المشتري أو باع عبد على أن يذبره كان فاسدا وكذا لو باع شيئا على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئا أو يقرضه كان فاسدا \* ولو باع على أن يقرض فلانا لاجنبي كان جائزا \* ولو باع على أن يعطيه المشتري بالتمن وهما فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما أعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا \* ولو باع على أن يعطيه بالتمن كفيلا فان كان التكفيل غائبا عن المجلس ١٥٥ المجلس وكفل حين علم أولم يكفل كان فاسدا وان كان التكفيل

حاضرا في المجلس أو كان غائبا عن المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جاز استحسانا \* ولو باع على أن يجعل البائع أحدا بالتمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا \* ولو باع على أن يجعل المشتري البائع على غيره بالتمن فسد قياسا جاز استحسانا \* رجل باع ثلثة على أنها تنزعا متفلا فوجدها أكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما يضره التبعض وصف وهو بمنزلة الذرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشتري كالمو باع ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجده أكثر \* ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانما موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز \* رجل باع عبدا على أنه خباز أو كاتب جاز البيع لانه شرط وصف مرغوبا يعرف وجوده \* ولو باع جارية على أنه برى من الحمل جاز ولو باع على أنها حامل نكحها وفيه قال الفقيه أبو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه برائة عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل

حنيفة رحمه الله تعالى لا على الرابع ولا على بيت المال وعندهم اضمن الرابع كذا في السراج الوهاج \* ولو كان حده الجلد فجلد بشم اذتهم ثم رجع واحد منهم حد الرابع وحده بالاجماع كذا في التبيين \* اذا ضرب وبقى سوط فرجع واحد من الشهود وضربوا جميعا حد القذف ويدبر عن المشهود عليه ما بق من الحد \* ولو رجع الناس والشهود فلم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود وحد القذف كذا في فتاوى قاضيان \* ان شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الاصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لم يحد أيضا ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي \* وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المفتين \* ان شهد أربعة على رجل بالزنا بفلانة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بامرأة أخرى فرجع فرجع الفريقان ضمنوا دية اجماعا وحدوا القذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* لو شهد أربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الرابع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الرابع في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الرابع ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الرابع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا كل ما رجع واحد وحد غير ربع الدية كذا في الكافي \* ولو رجعوا جميعا بعد القضاء والامضاء وحدوا جميعا عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قذف رجل هذا المرجوم لا يحد القاذف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط \* شهدوا بالعق والزنا فرجع ثم رجعوا ضمنوا القيمة للولي والدية للورثة وحدوا كذا في التتارخانية \* ولو رجعوا عن العق لم يضمنوا شيئا لان شهود الاحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين \* ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد مضى الحد على المشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الايضاح \* ان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصان فرجع ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم ربع الدية ويحدان جميعا كذا في الميسر \* وكل ما رجع واحد بعد غرم ربع الدية وان رجع الخمسة معا غرموا أختاسا كذا في الحاوي القدسي \* في المتن خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده اقتصا الحد ثم وجد أحد الخمسة محدودا في القذف أو عبد ثم رجع الشهود الأربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد عبدا أو محدودا في القذف لانه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنا وحده \* وفيه أيضا شهد أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعا ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعوا قبل أن يضرب الحد حد الرجال والنساء جميعا كذا في المحيط \* ولو رجعهم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهم فالورجع ثالث غرموا ربع الدية ويحد الرابعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا شيء لورجعوا على رقب أحد الباقيين يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهدا على رقب اثنين من الباقيين جاز ربع الدية على الرابعين وربع في بيت المال ولو شهدا على رقب ثلاثة لم يجز ولورجعهم شهادة ثمانية نفر بالزنا وحده أو كل أربعة برزنا على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجع الخامس غرموا ربع الدية بينهم ويحدون في قولهم كذا في خزائن المفتين والعناية \* ولورجعه القاضي بثلاثة أو برجل وامرأتين فان قال ظننت أنه يجوز فعلى بيت المال وان قال علمت أنه لا يجوز فعليه ولورجعه بالافرامرة لا يضمن بكل

المشتري كانت الزيادة مقصودة وانما هي موهومة ففسد البيع كالو شرط الحمل في البهائم وهكذا روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال البيع جائز الا أن يظهر للمشتري أنه يحتاج الى القطر وهذا الاشارة الى ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا اشتري جارية على أنها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يرتدها وجهه ما قلنا أن الحمل في الجوارى عيب عند الناس فكان شرط الحمل بمنزلة البرائة عن العيب فيعوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يرغبون في

شر المحاروي لاجل الاولاد كان فاسدا \* ولو اشترى جارية على أن أم غنية جاز البيع لان ما شرط غيب في الجوارى \* روى أن رجلا جاء الى محمد رحمه الله تعالى بجمارية وقال اني اشتريتها على أنها تغني كذا كذا فوالها فاذهي لا تغني شيئا قال محمد رحمه الله تعالى قم فان البيع قد رنك انما أخبرك عن عيبهم اوله هذا واسترلك على رجل جارية مغنية بضمن قيمتها مغنية \* ولو باع جارية على أنها ذات لبن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز ١٥٦ البيع \* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط

الصناعة فيجوز كما لو اشترى عبد اعلى أنه خباز أو كاتب أو كثر المشايخ على هذا \* ولو اشترى جارية للظفوة على أنها حاصل لم يجوز البيع لما قلنا \* رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهر أو دابة على أن يركبها البائع يوما كان فاسدا \* ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كذا فسد البيع وان اشترها على أنها حلوب روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه جائز وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* ولو اشترى فرسا على أنه هملاج جاز البيع لان الهملاج لا يصير غير هملاج فيجوز كما لو اشترى عبد اعلى أنه خباز أو كاتب \* باع حبونا واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنين لا يجوز افراده بالعقد فلا يصح استثنائه \* ولو اشترى جارية تنيا على أن البائع يكن وطنها فاذا كان البائع وطنا لزم البيع ولا يكون للمشتري أن يريتها \* ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان له أن يريتها \* باع عبد اعلى أن يسلمه بكل البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا \* واختلفوا في الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤثلا فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن أحد المجهولين حتى سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز \* رجل باع شيئا وقال بعث منك بكذا على أن أحط من غنمه كذا جاز البيع ولو قال على أن أهب لك من غنمه

حال كذا في العتابة \* ان قال الشهود للرجل والمرأة في غير مجلس القاضي شهدا أنكما زنايان وقد موهما الى القاضي وشهدوا به عليهما وقالانهم قد قالوا انما هذه المقالة قبل أن يرفعوا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهم ما على ذلك ولم تسقط شهادتهم به \* والرجل والمرأة كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه أربع عمن بنيه أو أخوته أو بنى عمه بالزنا هو محض والشهود عدول فقضى القاضي عليه بالرجم فانه يأمر الشهود اذا أراد رجمه أن يبدؤا بالرمي فان رجم هؤلاء الاولاد أباهم فلم يصيبوا مقتله ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقتله ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته غرم الرابع ربيع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الرابع فرقع عنه قدر حصته ويغرم الباقي ان كان نصيبه لاني ربع الدية قالوا انما يغرم الرابع ربع الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان أبانا نرى كما شهد ناراً ينادلك ولم تره فشهدت يبطل وكان الضمان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل وأما اذا قال له الباقون رأيت معازنا الاب وكذبت في الرجوع لا يغرم الرابع ويجب حد القذف على هذا الرابع عند علمنا الثلاثة الا أن الذين شهدوا معه ينكرون وجوب حد القذف على ابنه الرابع فلا يكون لهم أن يخاصموه في ذلك فبعد ذلك ينظر ان كان للرحوم والد أو ولد آخر غير الشهود كان له أن يخاصم الرابع في الحد وان لم يكن للرحوم ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولد الرابع لم يكن له أن يخاصم أباه في الحد وان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد من الرابع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود ورجعوا المشهود وعليه ولم يقتلوه فأما اذا رجعوه وقتلوه ثم رجعوا واخذ منهم عن شهادته ولا وارث للبيت غير هؤلاء المشهود فالمسئلة على ثلاثة أوجه أما ان قال الباقون للرابع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك أو قالوا كان الاب زانيا ولكنك لم تر زناه أو لا ندري أنك رأيت زناه أم لا وقد شهدت بالبطل أو قالوا لم يزن الاب وقد كذبت في قولك انه زان ففي الوجه الاول لم يغرم الرابع شيئا من دية الاب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم الرابع ربع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وان أقر على نفسه بحد القذف الا أن الباقي صدقوه عن القذف والحق لهم لم يعدوهم حتى لو كلن سواهم عن ذكرنا قبل هذا الاستوفى الحد منه ولا يغرم الباقيون شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة الباقيون على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لاقرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف \* رجل له امرأتان وله من احدهما خمس بنين فشهد أربع منهم على أخيهم أنه زنى باهراة أبيهم فهذا لا يخلو اما ان كان دخل بها أبوهم ولم يدخل وامان كانت أم هؤلاء الشهود حية أو كانت ميتة وامان صدقهم الاب أو كذبهم وامان شهدوا أنها زنى أو شهدوا أنها كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا أن أخاهم زنى بها وهي مطاوعة له وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك أو كذبهم بحدت الام أم ادعت فان كانت الام ميتة ان كان الاب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب يجحد ذلك تقبل وان كان قد دخل بها أبوهم فان كانت مطاوعة وكانت أمهم حية فشهادتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك أم بحدت الام أم بحدت فان كانت أمهم قد ماتت فان ادعى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان بحدت قبل وهذا كله اذا شهدوا أن أخاهم زنى بها وهي طائعة فأما اذا شهدوا أنها كانت مكرهة فان كانت أمهم ميتة قبلت الشهادة

المشتري أن يريتها \* ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان له أن يريتها \* باع عبد اعلى أن يسلمه بكل البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا \* واختلفوا في الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤثلا فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن أحد المجهولين حتى سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز \* رجل باع شيئا وقال بعث منك بكذا على أن أحط من غنمه كذا جاز البيع ولو قال على أن أهب لك من غنمه

كذا يجوز لان الخط يلحق بأصل العقد فيبقى العقد علواً ولا كذلك الهبة ولو قال بعثت منك بكذا على أن حططت عنك كذا أو على أن وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الآخر شرط الهبة بعد الوجوب \* باع عبداً على أن يؤتى اليه الثمن في بلد آخر فسد البيع لانه شرط أجل لا محجول وهذا اذا كان الثمن حالاً فان باع بألف في شهر على أن يؤتى الثمن في بلد آخر جاز البيع بألف الى شهر ويطل شرط الايقاف في بلد آخر لا باع بألف الى أجل معلوم وانما ١٥٧

الايقاف وتعين مكان الايقاف  
لما لا حيلة ولا مؤنة لا يصح  
وان كان شياً له حل ومؤنة  
يصح تعيين مكان الايقاف  
وجوز البيع أيضاً \* رجل  
اشترى شياً على أن يحمله  
البائع الى منزل المشتري  
قالوا ان قال ذلك بالعريّة  
لا يجوز البيع وان قال  
بالفارسية جاز لان في  
العريّة يفرق بين الحمل  
والايقاف وفي الفارسية  
لا يفرق ويكون شرط الحمل  
بغزلة شرط الايقاف \* اشترى  
حطبان قربة شراء صحبها  
وقال موصولاً بالبيع واجله  
الى منزلي جاز البيع لان هذه  
مشورة وليس بشرط ان شاء  
حمل وان شاء لم يحمل \* باع  
خفاه خرق على أن يخزّه  
البائع جاز كما لو اشترى نعلا  
على أن يحذوه البائع كذا  
لو اشترى من خلتان ثوبا  
وبه خرق على أن يخطيه  
البائع ويجوز عليه الرقعة  
جاز ولو اشترى كرايا على  
أن يقطعه البائع قبضا  
ويخطيه لا يجوز لانه لا يعرف  
فيه بخلاف ما تقدم \* رجل  
باع أرضاً على أن المشتري  
ان أحدث فيها حداثاً ثم  
استحقها انسان كان البائع

بكل حال ادعى الاب ذلك أم محمد دخل بها الاب أم لم يدخل بها فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت  
شهادتهم وان بعد لا تقبل بحدت الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم بتمام حد الزنا على الاخ  
المشهد وعليه وعلى المرأة اذا كانت مطاوعة كذا في المحيط \* اذا شهد أربعة نصارى على نصرائين بالزنا  
فقتضى القاضى بشهادتهم ثم أسلم الرجل أو المرأة قال يطل الحد عنهما جميعاً فان أسلم الشهود بعد ذلك لم  
ينفع أعادوا الشهادة أو لم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد  
الرجلين أو إحدى المرأتين درى الحق عن الذى أسلم وعن صاحبه ولا يدرأ عن الآخرين كذا في المبسوط  
\* قال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء المشهود عليه بالزنا شاهدين يشهدان على شاهدين الذين شهدوا عليه  
بالزنا أنه محدود في القذف فالقاضى يسأل الشاهدين من حده وذلك لان إقامة حد القذف ان حصلت من  
السلطان أو نائبه تطل شهادته وان حصلت من واحد من الرعايا غير ذلك الامام فانما لا يطل شهادته فلا  
يدمن السؤال عن الذى حده وان قال احده قاضى كورة كذا وسواه فقال المشهود عليه بحد القذف أنا  
أقيم البينة على اقرار ذلك القاضى انه لم يحدث ولم يوق واحدة من البينتين وقتا فان القاضى يقضى بكونه  
محدودا في القذف ولا يمنع القاضى من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب بيعة الاقرار فان  
كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بان شهدوا بان قاضى بلد كذا حده حد القذف سنة سبع وخمسين  
وأربع مائة مثلاً فقام المشهود عليه البينة أن ذلك القاضى قد مات سنة خمس وخمسين وأربع مائة أو أقام  
البينة انه قد كان غائباً في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربع مائة فان القاضى يقضى بكونه محدودا في  
القذف ولا يلتفت الى بيئته الا أن يكون أمراً مشهوراً من ذلك فحينئذ لا يقضى بكونه محدودا في قذف  
بأن كان موت القاضى قبل الوقت الذى شهد الشهود بإقامة الحد فيه مستفيضاً ظاهراً فيما بين الناس علمه كل  
صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون القاضى في أرض كذا في الوقت الذى شهد الشهود بإقامة الحد فيه  
ظاهراً مستفيضاً عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ لا يقضى بكونه محدودا في قذف  
ويقضى على المشهود عليه بحد الزنا كذا في المحيط \* اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في  
القذف وان عنده بيعة بذلك أمهله ما يبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخلى عنه فان جاء بالبينة والا  
أقام عليه الحد فان أقر أن شهوده ليسوا بمحضور في المصر وسأله أن يؤجله أياماً لم يؤجله وان لم يدع المشهود  
عليه شيئاً ولكن أقام رجل البينة على بعض الشهود أنه قد فاته يحبس ويُسأل عن شهود القذف فاذا  
زكوا وزكى شهود الزنا بدأ بحد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلاً من  
المسلمين بين يدي القاضى فان حضر المقذوف وطالبه بحده أقيم عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وان لم  
يأت المقذوف ليطلب بحده بحد الزنا أو اذا أقيم حد الزنا ثم جاء المقذوف وطلب بحده بحد القذف أيضاً وكذلك  
لو كان مكان الرامى سارقاً وكانت الشهادة بشئ آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط \* وان شهد أربعة  
على رجل بالزنا فقتله رجل عمداً أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على  
عاقلته وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي \* ولا يجب ضمان نفسه في هذين الفصلين  
يجب ضمان أطرافه حتى لو قطع انسان يده أو فقا عينه ضمنه كذا في المحيط \* وان قضى بجره فقتله رجل عمداً  
أو خطأ لا شئ عليه كذا في الكافي \* ولا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب ضمان أطرافه ولو رجع

ضامناً ما أحدثه المشتري كان البيع فاسداً لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما أحدثه المشتري اذا كان الحد زيادة  
كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك أما اذا كان نقصاناً كالحفر ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا شرط الرجوع مطاقاً كان فاسداً \* رجل  
اشترى من رجل سكنى كان للبائع في حانوت رجل آخر م كذا يمكنه نزاع من غير ضرر وقد أخبره البائع ان جرة الحانوت ستة دراهم ثم ظهر  
أن الاجرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحانوت أن يكلف المشتري برفع السكنى من الحانوت لانه شاغل ملكه وان كان المشتري

يتضرر بذلك \* رجل باع دارا وشرط الفناء في بيع الدار فسد البيع لان البائع لا يملك الفناء فلا يملك المشتري \* باع أرضا على أن فيها كذا كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخبر المشتري أن شئ أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك لأن الشجر يدخل في بيع الأرض تبعان فلا يكون له قسط من الثمن وكذلك لو باع دارا على أن فيها كذا كذا يتأفججها المشتري ناقصة جازا البيع ويخبر المشتري على هذا الوجه ولو باع أرضا على أن فيها كذا كذا نخلة ١٥٨ عليه آثارها فباع الكل بشمارها وكان فيها نخلة غير مئونة فسد البيع لان الثمرة قسط

من الثمن فإن كانت الواحدة غير مئونة لم يدخل المعلوم في البيع وصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي يثنى مجهول فيفسد البيع كالمو باع شاة مذبوحة فاذا رجاها من الفخذ قطع فسد البيع لان الفخذ له قسط من الثمن فاذا لم تجب حصة الفخذ من الثمن صار ثمن الباقي مجهولا فيفسد البيع \* باع ثوبا على أنه مصبوغ فاذا هو مصبوغ أبيض جازا البيع ويخبر المشتري كالمو باع دارا على أن فيها بناء فاذا البناء فيها جازا البيع ويخبر المشتري بخلاف ما لو اشترى ثوبا على أنه أبيض فاذا هو مصبوغ بالعصفر كان فاسدا لان الصبغ لم يدخل في البيع فلا يسلمه البائع مع الصبغ فيقعان في المنازعة فيفسد البيع كالمو باع دارا على أن لانياء فيها فاذا فيها بناء يفسد البيع لانه يفضى الى المنازعة مما قلنا وكذلك لو باع ثوبا على أنه مصبوغ بالعصفر فاذا هو مصبوغ بالزعفران فسد البيع \* اذا اشترى كرايا على أن سدها ألف فاذا هو ألف ومائة سلم

الشهود عن شهادتهم بعد ما قتل في هذه الصورة فلا شيء على القاتل كذا في المحيط \* وان قتل عمدا بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيدا أو قمارا أو محدودين في القذف فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فان كان هذا الرجل قتل رجلا ثم وجدوا عبيدا فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل بأمر الامام بخلاف ما اذا قتل بالسيف لانه لم يقتل بأمر الامام كذا في الكافي \* ان شهد الشهود على رجل فقالوا لشهد أنه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زني بها فشهادتهم باطلة وكذلك لو شهدوا أنه جامعها أو باضعها ولا حد على الشهود كذا في المبسوط \* اذا شهدوا على رجل بالزنا وقالوا نعمدنا لا ننظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية \* ولو قالوا نعمدنا النظر لا نتقبل اجماعا كذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فاذا أراد الامام أن يحد فافتري رجل من الشهود على بعضهم تخاف الموقوف ان طلب حقه في القذف أن تبطل شهادته فلم يطالب قال تجوز شهادتهم على الزنا ويحد المشهود عليه كذا في المبسوط \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد رجلان عليه بالاحصان فقضى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا بالاحصان عدينا أو رجعا عن شهادتهما وقد جرت الحجة الا أنه لم يمت بعد فالقياس أن يقام عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وفي الاستحسان يدرا عنه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال أيضا \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه بالاحصان أحد فأمر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكمل الجلد فالقياس على الاول في هذا أن يرجم وفي الاستحسان أن لا يرجم وعلما أن أخذوا بالاستحسان في هذه المسئلة وبالقياص في الاولى وهذا الذي ذكرنا اذا اكمل الجلد فأما اذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمنع من اقامة الرجم كذا في المحيط \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فدعى الشبهة بان قال ظننتها امرأتى أو جاريتى لا يسقط عنه الحد وان قال هي امرأتى أو جاريتى فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في السراج الوهاج \* ولو شهدوا أنه زنى بامرأة فقال كنت اشتريتها من فاسد أو بشرط الخيار للبائع أو ادعى هبة أو صدقة أو قال تزوجتها وقال الشهود أقرا أنه لا ملك له فيها درى عنه الحد لا شبهة وكذا روى في الحرة اذا قال اشتريتها درى الحد وكذا لو قال الشهود أعتقها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في العتبية \* اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنه أكرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا أنها طلوعته فعليا كذا في المبسوط \* شهدوا بحدمة تقدم سوى حد القذف لم يحد كذا في السكز \* وان شهدوا بربنا متقادما خلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحدون كذا في فتاوى فاضلخان \* ولا بد أن يكون التقدم بغير عذر فان كان به كرض أو بعد مسافة أو خوف طريق قبلت وحد كذا في النهر الفائق \* ثم التقدم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء عندنا حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام عليه الحد \* اختلفوا في حد التقدم عن محمد أنه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعهما الله تعالى وهو الاصح كذا في الهداية \* وان تقدم مقتدر بشهر بالاتفاق في غير شرب الخمر أمافيه فكذلك عند محمد ورجعهما الله تعالى وعندهما يقتدر بزوال الرائحة هكذا في فتح القدير \* وان أقرب الحد المتقدم حد الا في الشرب كذا في شرح الوفاة \* ومن أقرب بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها أربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو ما ان تحضر قبل اقامة الحد على الرجل أو بعد الاقامة فان كان بعد الاقامة

الثوب للمشتري لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الذرعان ولو اشترى على أنه سداسي فاذا هو خماسي خيرا للمشتري ان واقرت شاة أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما يخبر لانه وجد دون ما شرط ولو اشترى ثوبا على أنه ودرى فاذا هو زنديجي بطل البيع لان الجنس مختلف فيبطل البيع كالمو اشترى ثوبا على أنه هروري فاذا هو مروى ولو باع ثوبا على أنه خرف فاذا هو حخته خرسودا قطن جازا البيع لان السدى تباع اللحمة ولو اشترى جرابا على أن فيه عشرين ثوبا كل ثوب كذا فوجدته أكثر

لا يسلم الزيادة للمشتري فان غاب البائع فالوايعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحصان أخذه محمد رحمه الله تعالى نظر المشتري  
 \* اشترى سويقا على أن البائع له بطن من السم وتقباضوا المشتري ينظر اليه فظهر أنه له بطن من السم فجاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما  
 يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرر وهو كالمواشترى صابونا على أنه متخذ من كذا جرقة من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري  
 كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا الواشترى قبضا على أنه اتخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من

١٥٩

تسعة جاز البيع ولا خيار  
 للمشتري لما قلنا ولوباع من  
 آخر ابريسما فوزنه البائع  
 على المشتري فذهب به  
 المشتري ثم جاء بعد مدة  
 وقال وجهه ناقصان  
 كان يعلم أنه انتقص من  
 الهوا لاشترى على البائع  
 وكذلك لو كان النقصان بما  
 يجري بين الوزنين وان لم  
 يكن النقصان من الهوا  
 ولا يجري بين الوزنين فان لم  
 يكن المشتري أقر أنه قبض  
 كذا منافله أن يمنع حصة  
 النقصان من الثمن ان كان لم  
 ينقده الثمن وان كان نقده  
 رجع عليه بذلك القدر وان  
 كان المشتري أقر أنه قبض  
 كذا منا ثم قال وجدته أقل  
 من ذلك فليس له أن يمنع  
 من البائع شيئا من الثمن ولا  
 يسترده رجل باع حبا من  
 طهام ثم ظهر النقصان  
 فانه يأخذ بنصف الثمن لان  
 الحب مما يقدر به الخنطة  
 فكان بائعا حنطة مقدرة  
 فاذ لم يجد البعض رجع  
 بحصته من الثمن وهذا  
 بخلاف ما لو اشترى ثيابا من  
 حنطة على أنه عشرة أذرع  
 فوجده أقل بخير المشتري  
 ان شاء أخذ بجميع الثمن

وأقرب بمثل ما أقر الرجل تحد أيضا وان أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحذر الرجل لاحاطة علمنا  
 أنه لا يجب عليه حدان وقد أفتنا عليه أحدهما فلا يقام عليه الاخر وان كان قبل إقامة الحد فان أنكرت  
 المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهم ما ويجب العقرب على الرجل وان لم تدع النكاح وأنكرت  
 وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت  
 المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل بحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي \* وان جاءت المرأة بعد ما حد  
 الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن له المهر كذا في المبسوط \* في المتن في رجل أقر بالزنا وهو  
 محصن فأمر القاضي بوجه فذهبوا به ليرجوه فخرج عما أقر به فقتله رجل لاشترى عليه ما لم يطل القاضي عنه  
 الرجم فان أبطل عنه الرجم ثم قتل رجل قتل به كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الاصل عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى فيمن أقر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحذر الرجل ولا تحد المرأة كذا في الايضاح \* الذي أسلم  
 في دار الحرب اذا أقر أنه كان زني في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط \* واذا دخل المسلم دار  
 الحرب بأمان وزنى هناك بمسلمة أو ذميمة ثم خرج الى دار الاسلام فأقر به لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط  
 \* اذا قال العبد بعد ما عتق زنت وأنا عبد لرمه حد العبد ويقام الحد على العبد اذا أقر بالزنا أو غيره مما  
 يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط \* ولو أقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا  
 شاهدان لا يحذر كذا في التمرناشي \*

### الباب السادس في حد الشرب

من شرب الخمر فأخذوا ويحبها وجودا أو جأوا به سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا أقر  
 ورحبها وجودا مع شرب من الخمر قليلا كان أو كثيرا وان أقر بعد ذهاب ربحها لم يحد هذا عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ربحها والسكر لم يحد عندهما ما ايضا فان  
 أخذته الشهود ورحبها وجودا مع أو سكران فذهبوا من مصر الى مصر فيه الامام فاقطع ذلك قبل أن  
 ينتهوا به حادجا ما كذا في السراج الوهاج \* لا يحذر السكران باقراره على نفسه كذا في الهداية \* اختلفوا  
 في معرفة السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال  
 صاحباه اذا اختلف كلامه فصار غاب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما \* واذا شهد  
 الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل بسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال  
 أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب  
 كذا في فتاوى قاضيان \* فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدة ولا يقضى بظاهر العدة  
 \* والشهود عليه بشربها لا بد أن يكون عاقلا بالغام لما ناطقا فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في  
 الخانية ولا يحذر الاخر من سواه شهد الشهود عليه أو أشار بأشارة معهودة يكون ذلك اقرا منه في المعاملات  
 ويحد الا على كذا في البحر الرائق \* ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت أنها حرام حد كذا في السراجية  
 \* ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظننتها البنا أو قال لا أعلم أنها خمر لا يقبل ذلك وان قال ظننتها بذا قبل  
 منه كذا في البحر الرائق \* يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء  
 مع الرجال كذا في الهداية \* ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا أفاق يقام عليه

وان شامرك وكذا الواشترى حنطة بمجموعة في بيت فوجد تحتها كنانا فانه يخبر كما يخبر في البئر ان البيت والبئر لا يقدرا به الخنطة فكان  
 الداخل في البيع ما كان موجودا وانما يخبر بحد القدر \* اشترى سمكة على أنها عشرة أرطال فوزنها البائع على المشتري ثم وجد المشتري في  
 بطنها حجرا بين ثلاثة أرطال فالواشترى المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيخبر كلو  
 اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فاذا هو تسعة خير المشتري ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك فان كان المشتري شواها قبل أن يعلم بذلك



تقوم السمكة عشرة أرطال وتقوم سبعة أرطال فيرجع بحصة نقصان من الثمن \* ولو اشترى قرة على أنها زخم دار خالصة فقبضها وكسرها فلم يكن كذلك كان له أن يردها لأن فوات الشرط بمنزلة العيب ولو اشترى كتابا على أنه كتاب النكاح من تأليف محمد رحمه الله تعالى فإذا هو كتاب الطلاق أو كتاب الطب أو كتاب النكاح لا من تأليف محمد رحمه الله تعالى بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد قالوا يجوز البيع لأن الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس ١٦٠ واحد وانما يختلف أنواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز \* ولو اشترى شاة

على أنها نجيحة فإذا هي معز جاز البيع ويجوز المشتري لأنهما جنس واحد ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الزكوة \* ولو اشترى بعيرا على أنه خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن يرده كما لو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فوجده غير خباز \* ولو اشترى بذرا الفليق على أنه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلم يخرج البودظهر أنه غير مروزي وبين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش كان على البائع رد الثمن إن كان قبض من المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كالمشتري بذرا البطيخ فزرعه فوجده بذرا القثاء كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض \* ولو اشترى

أرض خراج على أن خراجها على البائع أبدا ان شرط جميع الخراج على البائع فسد البيع كالموابع شيأ على أن يقضى المشتري دين البائع وإن شرط بعض الخراج على البائع فإن كان مباشر على البائع شيأ من خراج هذه الأرض فكذلك الجواب وإن كان الذي شرط

الحدسوا ذهبت رائحة الخمر عنه أو لم تذهب \* المسلم إذا تقيأ الخمر فانه لا يجحد لجواز أنه شرب مكرها ولا يجحد المسلم لو جود رج الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرها أو يقر ولو شهد أحدهما أنه شربها والآخر أنه قاهها لا يجحد وكذلك لو شهد على الشرب والريح يوجد عنه لكنهما مختلفا في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر باقراره بشرها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الآخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية \* إذا سكر من البسج اختلق في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يجحد والسكران مما سوى الخمر من الأشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب يجحد \* التي من ماء العنب إذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشربه إنسان وسكر لا يجحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عنده وأما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة واللاجس ونحوها ما دام حلا يحل شربه كذا في فتاوى قاضيان \* من سكر من التبيذ يجحد \* ولا يجحد السكران حتى يعلم أنه سكر من التبيذ وشربه طوعا كذا في الهداية \* من شرب دردي الخمر لم يجحد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو المثلث وسكره ولو سكر من تبيذ العسل أو المنزرا أو الجع أو لبن الرمال لم يجحد كذا في السراجية \* فان خلط الخمر بشي من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبية وشرب منها قطرة حد وان كانت مغالبة لا يحل شرها ولا يجحد ما لم يسكر كذا في فتاوى قاضيان \* وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا كذا في الكنز \* ويفرق على بدنه كافي الزنا ويجنب فيه الوجه والرأس كافي الزنا ويجزئ في المشهور \* وان كان عبدا فحدّه أربعون سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يجحد كذا في السراج الوهاج \* لاحد على الذي في شيء من الأشربة وإذا أقر الإمام برجل شرب خمر أو شهد به عليه شاهدان فقال انما أكرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما إذا ادعى المشهود عليه بالزنا أنه نسكها فإنه لا يجحد لأن هناك يسكر ما هو السبب الموجب للحد لان الفعل يخرج من أن يكون زنى بالنكاح وهنا بعدد الزنا لا يندم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عذر مسقط فلا يثبت الإيمنة يقيمها على ذلك كذا في الظهيرية

#### \*(الباب السابع في حد القذف والتعزير)\*

القذف في الشرع الرمي بالزنى إذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصريح الزنى بأن قال زنت أو يازاني وطالب القذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا ان كان القاذف حرا وان كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير \* ولا ينزع عنه الثياب غير القرو والحشو ويفرق على بدنه كافي الزنى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ويشترط باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كافي سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى قاضيان \* وان أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي \* انما يجب الحد على القاذف بشرط أن يكون القذوف محصنا وشرائطه خمسة وهي أن يكون حرا بالغاعاقلا مسلما عاقلا لم يكن قوله أو المنز هو بالنكسر ضرب من الأشربة يتخذ من الذرة كافي المختار وقوله أو الجع وزن المنع صنف من القر أو النخل يخرج من النوى لا يعرف اسمه كافي القاموس اه معصمه بحر اوى

على البائع زيادة على الأصل جاز البيع كالموابع وشرط على المشتري أن يصح الظلم \* ولو اشترى أرضا على أن خراجها ثلاث دراهم فظهر أن خراجها أربعة دراهم فهو على وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة على ما شرط والثاني أن باع على أن خراجها أربعة فأنها ثلاثا تكلموا في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها أقل مما شرط أو أكثر من غير تفصيل وقال بعضهم إن ظهر أقل مما شرط لا يفسد به العقد وإن ظهر أكثر مما شرط يفسد به العقد إذ لم يكن لتلك الأرض طاقة لذلك الخراج

وقال بعضهم ان كان خراجها أكثر مما شرط فان كان المشتري يعلم بذلك ففسد البيع كالوشرط أن يكون بعض الخراج على البائع وذلك مفسد للبيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع والمشتري الخبير ان شاء أمسكها بخراجها وان شاء ردها لانه اذا لم يعلم بذلك ظن أن خراجها أقل ولا يكون في هذا شرط بعض الخراج على البائع وأما اذا باعها على أن خراجها أربعة وخراجها ثلاثة دراهم والمشتري يعلم أن خراجها ثلاثة دراهم ففسد البيع لانه شرط أن يكون على المشتري خراج أرض ١٦١ أخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد

البيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع ولا يخبر المشتري \* ولو باع أرضاً ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان خراجها أكثر مثل ما بعد ذلك عيباً في الناس يخبر المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له \* رجل باع أرضاً على أنها غير خراجية وهي خراجية ففسد البيع على قياس ما تقدم ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري أنها أرض خراج ففسد البيع وان لم يكن عالماً بذلك جاز البيع ويخبر \* باع جالوتاً على أن غلته عشرون درهما فاذا هي خمسة عشر ان اراد بذلك أن غلته اقل ما مضى كانت عشرون جازاً للبيع لان ما مضى لا يعتبر وان اراد بذلك أن غلته اقل ما يستقبل عشرون ففسد البيع لان الشرط موهوم فيفسد كالمو باع جالوتاً على أنها كل يوم تحلب كذا وان لم يبين مراده ففسد البيع لان الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل \* اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل

وطي امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بشكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي \* فيبطل احصائه بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث أو بان أو وطئ أمة ثم ادعى شراها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكرهة أو من فوفية أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمة المحرمة على التأييد برضاع هكذا في خزانة المفتين \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ولو اشترى أمة موطئاً أو بوه أو وطئ هو أمها ووطئها فقد فاسد انسان فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة أو نظر الى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظر أبوه أو ابنه الى فرجها بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرزول احصائه وحد قاذفه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يرزول احصائه ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الخلاف اذا تزوج امرأته بمهالصة ووطئها كذا في الظهيرية \* ولو قذف رجلاً في أمة وهي مجوسية أو من وجهة أو مشتركة فاسد أو امرأته وهي حائض أو فظاهرة منها أو صائفة صوم فرض وهو عالم بصومها ومكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير في المتقى تزوج خامسة بعد الأربع ووطئها فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جارية المردة حد قاذفها وفيه أيضاً ولو وطئ أمة في عدة من زوج لها فاني أحد قاذفه كذا في المحيط \* اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج أختين أو امرأته وعمتها في عقد فالوطء بمحكم هذه العقود الفاسدة يسقط الاحصان وكذلك اذا تزوج امرأته فوطئها ثم علم أنها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط \* رجل وطئ جارية ابنه فأجلها أو لم يجلبها فانه يحد قاذفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه فاني أحد قاذفه وكذلك لو تزوج أمة رجل بغير اذنه ودخل بها فاني أحد قاذفه كذا في الظهيرية \* ان تزوج امرأته بغير شهود أو امرأته وهو يعلم أن لها زوجاً أو في عدة من زوج أو ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على قاذفه وان أتى شيئاً من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحد قاذفه كذا في الجوهر النيرة \* الذي اذا تزوج امرأته مستحيلة في دينه كشكاح ذات رحم محرم منه ثم أسلم فقد فسد ان كان قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول حصل في حالة الكفر فكذلك على قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي \* ان ملكاً أختين فوطئهما أحد قاذفه كذا في المبسوط \* اذا قذف امرأته وقد حدثت عن الزنى فلا حد على قاذفها أو يكون معها علامة الزنى وهو ان يكون القاضى لا عين بينه وأقطع النسب من الاب والحق النسب بها أو من امرأته ومعها ولد لا يعرف له أب فلا حد على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لا عين بغير الولد أو كان مع الولد إلا أنه لم يقطع النسب وأقطع نسبه إلا أن الزوج عاود وأكذب نفسه وألحق النسب بالاب فقد قذف رجل المرأة فانه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي \* اذا قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لا جنسية يا زانية فقالت زينت بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زينت بك فلا حد ولا لعان وكذلك لا حد على المرأة ولو قالت المرأة لزوجها ابتداء زينت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط \* ولو قال زنى بك زوجك قبل أن يتزوجك فهو قاذف ولو قال زنى بك بأصبعه لم يكن عليه حد كذا في التتارخانية \* ولو قال أشهد أنك زان وقال الآخر أنا شاهد أيضاً لا حد على الثاني الا أن يقول أنا شاهد بما

(٣١ - فتاوى ثانی) خراجها فقبضها المشتري فأخذها الشفيع بالشفعة على ظن أن البائع بهذا الشرط جاز ثم ظهر أنه كان فاسداً قال القاضي الامام أبو علي النسبي رحمه الله تعالى البيع بهذا الشرط فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة ما لم يطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفيع أخذها بغير ارضهما كان ذلك بيعاً مبتدأ وان شرط في الأخذ بالشفعة أن يعمل البائع خراجها كان للشفيع أن يردّها الا فلا \* اشترى قلنسوة على أن حشوها قطن ففقدتها المشتري فوجد الحشوة صوفاً اختلصوا فيه قال بعضهم بفسد البيع

فبعتها المشتري ويرتفعه انقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لان الحشوت بيع وغير التبع لا يفسد البيع وهذا أصح  
 \* اشترى جوزا على أنه فاسد لا يجوز البيع الآن يكون كثيرا يشترى مثله للحطب باع زربا وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيها دوايه جاز  
 استحسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد وبه أخذ بعض المشايخ باع عبد على أن يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع على أن يبيعه جاز  
 \* اشترى أرضا ثم امتنع عن إيفاء الثمن ١٦٣ وقال اشترى على أنها جارية فاذهاهي أنقص وقال البائع بعكس كما هي وما

شرطت لأشياء كان القول  
 قول البائع في انكار الشرط  
 مع عينه باع حمارا وقال بان  
 شرطى ففروشم كه غارقى  
 است كان للشترى أن يرد  
 وكذا لو قال أبيعك على  
 أن لا ترجع على بالثمن عند  
 الاستحقاق كان البيع  
 فاسدا لانه شرط ما يخالف  
 مقتضى العقد وهو سلامة  
 المبيع للشترى وسلامة  
 الثمن للبائع \* رجل باع  
 جارية وقال أبيعك هذه  
 الجارية على أنك ان بعتمها  
 بربح كان الربح بينهما  
 نصفين كان البيع فاسدا  
 \* اشترى ديكافوجده يصح  
 في غير الوقت كان له أن يرد  
 لان ذلك بعد عيبا عند  
 الناس \* اشترى بعير على  
 أنه لا يصح فوجده يصح  
 كان له أن يرد وهذا الجواب  
 ظاهر فيما اذا كان يصح  
 زيادة على المعتاد بحيث  
 يعتد ذلك عيبا عند الناس  
 \* ذى اشترى أرضا من مسلم  
 على أن يتخذها مائة جاز  
 البيع ويطل الشرط ويكره  
 للمسلم أن يبيعه بهذا الشرط  
 وكذلك بيع العسيرة على  
 أن يتخذ خيرا لان هذا شرط  
 لا يخرجها عن ملك المشتري

شهدت به كذا في العتابة \* قال رجلين أحد كازان فقيل له هذا للاحدهما بعينه فقال لا لاحدهما ولو  
 قال رجل يازانى فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كذا قلت فهو قاذف أيضا  
 كذا في فتاوى قاضخان \* وكذا لو قال هو كذا قلت حد الثانى أيضا كذا في محيط السرخسى \* ولو قال يابن  
 القعبة يا خليله فلان يادى يابن الدعية لاحد \* ولو قال جامعك فلان حراما أو خير بك فلان أو قال فلان  
 يقول لك زان أو أنت تزنى أو مارأيت زانبا خيرا منك أو أنت أذنى الناس أو أنت أذنى منى أو أنت أذنى  
 من الزناة أو زنت فمادون الفرج أو زنى فخذك أو رجلك أو بالوطى أو علمت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت  
 وأنت مكرهة أو فائمه أو مجنونة لاحد \* وكذا لا يجب بالتعريض وبفسد الآخر والرتقاء وفى دار  
 الحرب وعسكر أهل البغى ولا يجب الحد بفسد الصبي والمجنون جنونا مطبعا فان كان يحسن ويفيق يجب  
 وكذا لا يجب بفسد المحبوب أو ما يفسد الحصى والعين فيجب كذا في خزنة المفتين \* ولو قال يا ولد الزنى  
 أو قال يابن الزنى وأمه محصنة حد لانه قد فها بالزنى كذا في التمر تاشى \* اذا قذف غلاما مراها قاذف  
 الغلام البلوغ بالن أو الاحتمال لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط \* ولو قال لرجل يازانية فانه لا يجب  
 الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى \* وهو الاستحسان  
 هكذا في المحيط \* ولو قال لامرأة يازانى بغير الهاء فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو قال لرجل زناة يجب  
 الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوى \* من قال لغيره زناة فى الجبل وقال غيب صعدوا الجبل والحالة  
 حالة الغضب لا يصدق ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو لم يكن  
 به الصعود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين \* ولو قال زناة على الجبل لم يحد بالاجماع كذا في المضمرات  
 \* ولو قال زناة على الجبل فى حالة الغضب قيل لا يحد وقيل يحد وهو الواجب كذا فى فتح القدير \* ولو قال زنت  
 فى الجبل لم يحد بالاتفاق كذا فى شرح الطحاوى \* ولو قال يازانى بالهمزة نذ كفى الاصل أنه اذا قال غيب  
 الصعود على شئ لا يصدق ويحد من غير ذلك خلاف كذا فى المحيط \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
 دعا بجارية فاجابته امرأته حره وهو لا يراها فقال يازانية ثم قال ظننتها أمى قال فاحدهم ولا تصدقه كذا فى محيط  
 السرخسى \* ولو قال لغيره زنت وفلان معك يكون قاذفا لهما \* ولو قال غيب وفلان معك شاهد لا يصدق  
 كذا فى فتاوى قاضخان \* ولو قال يابن الزانية وهذا معها فهو قاذف للثانى وكذلك اذا قال للثانى وانك  
 معها كذا فى المحيط \* ولو قال وفلان معك لم يكن قاذفا \* ولو قال زنت وهذا معك ولم يقل معك فهو قاذف  
 اهما كذا فى خزنة المفتين \* ابن ماعة عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى اذا قال لآخر يابن الزانية وهذا  
 معك فاز ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثانى \* ولو قال لرجل يازانى وهذا معك كان قاذفا لهما وروى  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لآخر يابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثانى كذا فى المحيط  
 \* من قذف الزانى بالزنا فلا حد عليه سواء قذفه بذلك الزنى بعينه أو بغيره كذا فى المبسوط \* ولو قال  
 زنت باحدى هاتين أو هاتين يحد كذا فى العتابة \* رجل قال لغيره قل فلان يازانى فان قال الرسول  
 للرسول اليه ان فلانا يقول لا يازانى لاحد على أحد لا على الرسول ولا على المرسل ولو أن الرسول لم يخبره عن  
 المرسل ولكن قال للرسول اليه يازانى حد الرسول كذا فى فتاوى قاضخان \* ولو قال لرجل يابن ماء السماء  
 لا يحد \* ولو قال لعربي يابن طى أولست بعربى لا يحد كذا فى الكافى \* رجل قال لغيره لست أنت من بنى فلان

وليس ههنا أحد يطالب بتحصيل الشرط فيجوز البيع كما لو قال أبيعك أرضا على أن تتخذها منزلا أو باع طعما على أن  
 يأكله المشتري ولو باع دارا على أن يتخذها مسجدا للمسلمين ففسد البيع وكذا لو باع على أن يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج  
 عن ملكه الى الله تعالى \* وكذا لو باع بشرط أن يجعلها مساقية أو مقبرة للمسلمين ففسد البيع ولو باع بشرط أن لا يمد بها أو بشرط أن يمد بها  
 جازا البيع \* رجل قال لغيره بعت عبدك من فلان على أن أجعل لك مائة درهم جعل على ذلك فباعه من ذلك الرجل بألف درهم ولم يذكر

عبدك هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن \* اشترى بازا على أنه سيؤدأ وكلها على أنه مع لم صوب ولا يجوز بيع لانه عسى أن لا يصيدوان كان صيودا \* قال له بعتك هذا العبد على أن تبعه وتعطيني عنه كان فاسدا \* ولو قال أبيعك هذا بثلمائة درهم وعلى أن يخدمني سنة أو قال بثلمائة درهم على أن يخدمني سنة أو قال أبيعك عبدى هذا بثلمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط فيه الاجارة وكذا لو قال أبيعك عبدى هذا يخدمك سنة \* رجل قال أبيعك عبدى هذا بأف درهم وتبعني عبدك هذا بمائة دينار أو قال أبيعك عبدى هذا بألف درهم وتهبلى عبدك هذا كان فاسدا \* رجل باع شيا على أن يشتريه نفسه لا يجوز البيع \* ولو قال بعت منك هذا بمائة درهم سحتا ورشوة جاز يبيع \* اذا باع شيأ بألف درهم على أن يقرضه فلانا الاجنبى لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين أحد العاقدن وبين الاجنبى

ولا يبيح هذا الإفساد البيع ولا خيار البائع أن لم يقرضه الاجنبي \* رجل قال لغيره بيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يكون الثمن على والعهدة لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع وقال السكري رحمه الله تعالى يجوز البيع \* ولو قال بيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يضمن لك بخمسة مائة درهم من الثمن جاز \* ولو قال لغيره بعتك هذا العبد بألف درهم وعلى أن ترضى عشرة دراهم جاز البيع ولا يكون ذلك شرطاً في البيع إذا اشتري شيئاً بشرط أن يكفل فلان بالدرك للشتري فهو بمنزلة ما لو ما ع بشرط أن يعطيه بالثمن رهناً أو كسبلاً

نفسه ان كان التكفيل حاضرا في المجلس وكفيل جاز وكذا لو كان الرهن معلوما ولو باع بشرط أن يعطيه مبالغته رهننا ولم يذ كر الرهن كان فاسدا فان اتفاقا على تعيين الرهن في المجلس أو أعطاه المشتري الثمن حالا جاز \* ولو شرط أن يعطيه مبالغته رهننا ولم يذ كر الرهن كان فاسدا جاز \* ولو شرط رهننا مينا ثم امتنع المشتري عن تسليم الرهن عندنا لا يجبر على تسليم الرهن لكن يقال للمشتري اما أن تدفع الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد \* راجع إلى اشتري عبدا ١٦٤ بألف درهم على أنه ان لم يتقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فاقعه المشتري في الأيام

الثلاثة قبل أن يتقد الثمن  
نفذ اعثاقه لان هذا البيع  
بمغزلة البيع بشرط الخيار  
للمشتري ولومضت الايام  
الثلاثة ولم يتقد الثمن أشار  
في المدأون الى أنه يفسخ  
البيع والصحيح أنه يفسد  
ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد  
الايام الثلاثة نفذ اعثاقه ان  
كان في يد المشتري وعليه  
قيمه وان كان في يد البائع  
لا ينفذ اعثاق المشتري ولو  
اشترى عبدا ونقد الثمن على  
ان البائع ائذ رد الثمن الى  
ثلاثة أيام فلا بيع بينهما  
جاز استحسا نا وهو مغزلة مالو  
باع على أن البائع بالخيار  
ثلاثة أيام ان أعتقه البائع  
صح اعثاقه وان أعتقه  
المشتري لا يصح \* ولو اشترى  
عبدا وقبضه ثم وكل المشتري  
رجلا على أنه ان لم يتقد الثمن  
الى خمسة عشر يوما فان  
الوكيل يفسخ العقد بينهما  
جاز البيع لان الشرط لا يكن  
في البيع فيجوز البيع ويصح  
الشرط حتى لو لم يتقد الثمن  
الى خمسة عشر يوما كان  
للكيل أن يفسخ ولو اشترى  
حاربة على أنه ان لم يتقد

كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كلفه فهو قذف كذا في الوجيز للكردي \* في الاثمار عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى اذا قال لغريمي انفل فعليه الحد لانه بلغه عمن يازاني وفي مختصر الجصاص عن ابراهيم  
النخعي انه قال اذا قال لامرأته اى دوسي يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اى سباهه أو قال اى غراؤ  
قال اى جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفها كذا ذكر في  
الاصل كذا في الذخيرة \* ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف أن أم المقدوف أمة أو  
نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف البيينة وكذلك لو قذف في  
نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الأصل وكذلك لو قال  
القاذف أنا عبد وعلى هذا العبد وقال المقدوف أنت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح \* ان  
وطئ جارية إن أنه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاه باعها بمائة ولم تكن له بيينة فلاحد على قاذفه  
وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في اللبسوط \* ولو قذف رجلا ولم يكن للمقدوف بيينة على أنه  
قذفه وأراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه عندنا كذا في الجوهرية النيرة \* اذا ادعى على  
انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف أو بيينة قامت عليه يقال له أقم البيينة على صحة قذفك والأقيم عليه  
الحد قال واذا ضرب بعض الخدم أقام القاذف البيينة على صدقه سمعت بيئته واذا سمعت البيينة سقط بعض  
الجلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه حمة الفسق كذا في الايضاح \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل  
على رجل أنه قذفه وجاء به شاهدين يشهدان أن هذا قذف هذا القاضى يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو  
وكيف هو فان قالان شهد أنه قال له يازاني قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضى  
لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الاتزان عن  
تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه فان شهد أحدهما أنه قال يازاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال  
يا زاني يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في  
الظهيرية \* وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط \* ولو شهد رجلان على رجل بالقذف  
واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى لا يجب ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الخميس  
فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي \* ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية  
والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير \* ولو أن جماعة قالوا رأينا فلانا يزني بثلاثة فمبادون  
الفرج لاحد على أحدهما على المقدوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بثلاثة فمبادون  
الكلام ثم قالوا فمبادون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ادعى قذفا على  
أحد أو أقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضى لا يحد القاذف وهل يحبس به ينظر ان كان الشاهد فاسقا  
لا يحبس به وان كان عدلا وقال لى شاهد آخر في المصر القياس أن لا يحبس به وفي الاسنة ان يحبس به يومين  
أو ثلاثة أيام وانا ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس به وهذا اذا كان المكان الذي فيه  
الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في  
مدة ثلاثة أيام فانه يحبس به كذا في الظهيرية \* في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المقدوف زان

وأن  
لو قبض المشتري قباضاً ولم يقدر الثمن حتى مضت الأيام الثلاثة تجاز  
شترى الأول الثمن كالإباض بشرط الخيار للمشتري لم البيع ولو كان المشتري وطناً وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها  
مضت الأيام الثلاثة قبل أن يقدر الثمن خير البائع أن شاء أخذها مع النقض ولا شيء له من الثمن وإن شاء  
بيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء أو بيع المختار قل أكثر المنايع منهم السيد الامام أبو شعيب والقاضي الامام

أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمنه المشتري بالكل من غرم ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بالجملة المالك  
ويسقط الدين به لانه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة اذ اهلك لا يصنعه والباقي ان يسترد انما قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى  
بينهم ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر الشرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر كذلك في البيع وتلفظا بلفظة البيع بشرط  
الوفاء وتلفظا بالبيع الجائز وعند هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم فكذلك وان ذكر ١٦٥ البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على

وجه المواعيد جاز البيع  
ويانزه الوفاء بالوعد لان  
المواعدة قد تكون لازمة  
فتحصل لازمة لحاجة  
الناس \* رجل باع سـ قل  
داره على أن يكون له حق  
قرار العلو عليه جاز ذكره  
شمس الأئمة السرخسي  
رحمه الله تعالى في القسمة  
\* وكذا لو باع رجل رقبة  
الطريق على أن يكون  
للبائع حق المرور فمعه جاز  
\* واكر باع خريداً بشرط  
كه فروشده ديوار باع رند  
فسد البيع \* ولو قال له  
البائع اشتر حتى أبني  
الحوائط جاز البيع ولا يجبر  
على البناء لكن يخير  
المشتري اذا لم يبين شاء  
أمسك وان شامرد \* رجل  
اشترى خنطة بعينها على  
أنها عشرة أفقزة فوجدها  
كذلك جاز \* ولو اشترىها على  
أنها أكثر من عشرة  
فوجدها أكثر جاز وان  
وجدها عشرة أو أقل من  
عشرة لا يجوز \* ولو باعها  
على أنها أقل من عشرة  
فوجدها أقل جاز وان  
وجدها عشرة أو أكثر  
لا يجوز \* وعن أبي يوسف  
رجحه الله تعالى أنه يجوز

وأن له البيعة أجل لا إقامة البيعة فان أقام والا حد فان لم يجد أحدا يعش إلى الشهر ودبعتهم مع شرط  
يحفظونه فان لم يجد الشهود وحدوا أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخية \* ولو قذف  
رجلاً فجاء بأربعة فسقة أنه كما قال يدرك الحد عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في  
المقطعات \* اذا كان المقذوف حياً فلا خصومة لاحد سواء حضر أو غاب ولو مات المقذوف قبل أن  
يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطاً واحداً كذا في  
فتاوى الكرخي \* وان رجح الغائب فقدمه إلى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو  
حاضر لان المطالبة شرط في كذا في غاية البيان \* قذف ميتاً محصناً فالوالمولودين علواً أو  
سفلواً أن يخاصه واسواء فيه الوارث وغيره كالكاكرو والقائل والرقيق والاقرب والابعد وان ترك بعضهم  
فللباقين ان يخاصوا كذا في التمرناشي \* ولا يطالب بمقد القذف لليت الا أن يقع القذف في نسبه بقذفه  
كذا في الهداية \* وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يثبت لابي الام  
وللام الام كذا في المحيط \* أما الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات فليس لهم حق  
الخصومة كذا في شرح الطحاوي \* وليس للولد أن يطالب بمقد القذف اذا كان القاذف أباه وجده وان علا  
ولامه ولا جدته كذا في الايضاح \* وان قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه فعليه الحد \* رجل قال لابن عمه  
الزانية وأمه ميتة ولها ابن من غير محض بطلب الحد يضرب القاذف الحد وكذلك ان كان لليت المقذوف  
ابنان فصديق أحدهما كان للآخر أن يأخذ بالحد وان لم يكن للمقذوف الابن واحد فصديق المقذوف ثم  
أراد أن يأخذ بالحد ليس له ذلك كذا في المسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبد  
وله أم حرة مسلمة وقدمت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بمقدها كذا في المحيط \* ولو  
أن رجلاً استبأ فقال أحدهما أما أنا فلست بران ولا أي برانية قال لا حتى هذا ولو قال من قال كذا وكذا  
فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي \* ولو قال لعبد يا زني فقال  
لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يحدان جميعاً كذا في خزائن المفتين \* ولو قذف أجنبي أجنبية  
محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره بقاء عليه الحد أيضاً كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله  
تعالى في الرقيات أربعة ثم دوا على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان الفلانية امرأته معروفة سموا ووصفوا  
الزنا وأثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل ثم ان رجلاً قذف تلك المرأة الغائبة فخاصمته إلى القاضي الذي  
قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يحد قاذفها الكفى استحس أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية وفي  
جمع الجوامع وان خاصمت إلى قاض آخر يحد الا ان أقام الشاهد بيعة على قضاء الاول كذا في التتارخية  
\* من قذف غيره مرة أو زنى غيره مرة أو شرب غير مرة فمقدمه فهو نكاح كذا في الكافي \* ولو قذف جماعة  
بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا ضرب لهم حد واحد كذا  
اذا خاصم بعضهم دون بعض فحد قاذفهم جميعاً وكذا اذا حضر واحد منهم فامتنع على القاذف حد  
واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد مرة أخرى \* لو حد القاذف  
وفرغ من حده ثم قذف رجلاً آخر فانه يحد للثاني حد آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده  
كذا في السراج الوهاج \* لو ضرب الزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حد استأنفاً

ذكر المسائل في المأذون الكبير \* ولو اشترى داراً على أنها عشرة أدرع جاز في الوجه كلها \* رجل اشترى نصف مائتي درهم من العنبر على  
الزواجين على أن يكون خست مائة من فوجدها كذلك جاز وان اشترى مكيلاً موزوناً على أنه كذا فوجد أقل جاز البيع فيما وجد وهل  
يجوز المشتري ان كان لم يقبض المبيع أو قبض البعض له أن يرد وان كان قبض الكل لا يجوز \* اشترى عبداً على أنه خصي فاذا هو غل قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وان اشترى على أنه غل فاذا هو خصي كنه أن يرد \* ولو اشترى عبداً فوجد عتياً قال أبو يوسف رحمه



الله تعالى له أن يرد وهي من مسائل العيب رجل اشترى دارا على أمان رضى جيرانه أخذها ختلفوا فيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا يجوز البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان سمي الجيران فقال ان رضى فلان وفلان الى ثلاثة أيام أخذها جازوا الا فلا يجوز \* اشترى عبدا على أن تكون سرقة على البائع أبد او جوفته عليه الى أن يستعمل الهلال فجئ قبل أن يستعمل الهلال فرده على البائع فلم يقبضه البائع فهل عند المشتري ١٦٦ قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فاذا رده على البائع بحيث تناله يده فقد برئ منه

ولو كان ذلك في القذف ينظر فان حضر الاول الى القاضي يتم الاول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يجلد جلد امستأ نفلا للثاني وبطل الاول وان اجمعت على واحد أجناس مختلفة بأن قذف وزني وسرق وشرب يقام عليه الكل ولا يواى بينها خيفة الهلاك بل ينظر حتى يبرأ من الاول فيسبأ بحد القذف أو لا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شأبه أيجد الزنا وان شأبه القطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة لوجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين \* لو قال كلكم زان الا واحدا حدلان أصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى \* عبد قذف حرافة عتق فقتل آخر فاجتمع ضرب ثمانين ولو جاء الاول فضرب أربعين ثم جاء به الآخر فتم له الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثمانون تكون لهما ولا يضرب الثمانين مسأة ان قالان ما بيني تمامه حد الاخر ارجازان يدخل فيه الا حرافة كذا في فتح القدير \* اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التائب عندنا وان تاب لا تقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوى \* اذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة فان أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب بسوطا في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بيني جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والاقل تابع للاداء كثره الاول أصبح كذا في الهداية \* ان قذف في حالة الكفر فحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التائب ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا تقبل شهادته على التائب ولو قذف في حالة الرق ثم اعتق فانه يقام عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوى \* ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج \* في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه اذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير \* اذا زنى المذنب قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطأ حراما غير علوة فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك اذا ارتد المذنب وان أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك ان كان معنوها ذهاب العقل كذا في المبسوط \* ويسقط الحد عن القاذف بتسديق المذنب أو بان يقيم أربعة على زنا المذنب وسواء أقامها قبل الحد أو في خلاله على احدى الروايات كذا في السراج الوهاج \* ولا يقبل منه أقل من أربعة شهود فان جاءهم فشهدوا على المذنب برأيه متفادهم درأت عنه الحد استحسانا وان جاء بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف انار ابعهم لم يلفت الى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان أو رجل واحد على اقرار المذنب بالزنا يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط \* اذا مات المكاتب وترك وفاء وادب مكاتبة وحكم بعقبة في آخر جزء من اجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الا حرافة فذنه رجل لا يحد كذا في المحيط \* من دخل السبا بامان من أهل الحرب فقتل رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوى \* حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا لا يشرب يسقط ولا يقام حد القذف الا بطلب المذنب \* ولا تقبل البيعة عليه الا بعد الدعوى \* ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والابرار بعد ثبوته وكذا اذا عني قبل الرفع الى القاضي وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلا ليرد المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* ويقبضه القاضي بعلمه اذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه بحضوره القاضي حده وان علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولي القضاء ليس له أن يقبضه

ولا نأى للبائع عليه \* رجل اشترى شيئا شراء فاسدا وقبضه ثم رده على البائع ففساد البيع فلم يقبل فأعاده المشتري الى منزله فهل عندنا لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب اذا رد المصوب الى المصوب منه فلم يقبل فحملة الغاصب الى منزله فضاع عنده لا يضمن ولا يجحد الغصب بالجلل الى منزله اذ لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حله مرة أخرى الى منزله فضاع كان ضامنا أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذنه فلم يقبله يصير أمانة في يده وقال أبو نصر ابن سلام ان كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فرده على البائع برئ المشتري عن الضمان ان لم يقبل البائع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرأ المشتري الا بقبول البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين وما قال أبو نصر أشبه لان أحد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا

بقضاء أو رضاه كما في خيار البلوغ وفسخ الاجارة للعدو ونحو ذلك (فصل في أحكام البيع الفاسد) \* رجل باع حتى جارية يعافس ففسد فقال البائع يده ما قبضه المشتري هي حرة لا تعتق لان اعتناق البائع صايف ملك المشتري فان قال مرة أخرى هي حرة عتقت لان الكلام الاول كان فسخا اذا كان بمحض من المشتري فان قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صايفها به دما عادت الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول بمحض من المشتري لا يصح الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر من صاحبه اذا كان بعد القبض

وان كان قبل القبض فكل واحد منهما ينقد بالفسخ بمحض من صاحبه أما بعد القبض ان كان الفاسد لعني في صلب العقد ولا ينقلب جائزا كالبيع بالجر والخزير ونحو ذلك فكذلك وان كان الفساد لشرط فاسدا ولاجل فاسد فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الفسخ بمن له منفعة في الشرط فنحو الاجل الى القطاف والخيار المطلق يصح فسخه بمحض من صاحبه وان لم يقبل الاخر وان كان الفسخ بمن ليس له منفعة في الشرط لا يصح ١٦٧ الفسخ لا يقبل الاخر وبالقضاء وكان

الجواب في المسئلة الاولى على هذا التفصيل \* رجل باع جارية يعافسها فولدت عند المشتري من غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري يردها ويولد ايضا لانها لو كانت فائمة يردها ويردها فصلا اذا هلك وردها لان القيمة قامت مقام الام وكذا لو اكتسب كسبا عند المشتري يردها مع الكسب \* رجل باع غلاما يساوي خمسمائة بخمسمائة يباع فاسدا وقبضه للمشتري فازدادت قيمته فصار يساوي ألفا ثم باعه بنفيذيه وبغرم قيمته يوم قبضه خمسمائة \* ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته من السر الى ألفي درهم ثم ان الغاصب اشتراه من المالك ثم اشترى من المالك فاسدا ثم مات العبد فان كان وصل الى الغاصب بعدما اشتراه كان عليه ألفان وان لم يصل اليه كان عليه ألفان لان الزيادة قبل الشراء كانت أمانة لانها زيادة الغصب فلو صارت مضمونة بالشراء تصير مضمونة بالقبض فلا بد من القبض بعد الشراء

حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدير \* ولو ترك المذوف المطالبة فذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم اذا رفعه اليه ان يقول للذمي قبل أن يثبت أعرض عن هذا كذا في الايضاح \* ويجوز التوكيل بآيات الحدود من الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح باستثناء الحد كذا في فتح القدير

فصل في التعزير \* وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجهة للعد كذا في النهاية \* وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد \* والاو يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما اذا علم انه انزجر الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز اثباته بجمع شهادته فيكون مدعيها شاهدا اذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق \* قالوا لكل مسلم اقامة التعزير فحزبه بغير احتساب فلهما منب أن يعزرا المعزرا ان عززه بعد الفراغ منها رأى غيره على فاحشة موجهة للتعزير فحزبه بغير احتساب فلهما منب أن يعزرا المعزرا ان عززه بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق \* سئل الهندوا في رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلا لا يحل له قتله قال ان كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بما دون السلاح لا يحل وان علم أنه لا ينزجر الا بالقتل حل له القتل وان طأوعته المرأة حل له قتلهما أيضا كذا في النهاية \* المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والاعوان والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم كذا في النهر الفائق \* وهكذا في التمرناشي والمجنبي \* وللولي أن يعزر عبده وأمنه عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي \* والتعزير الذي يجب حق العبد بالخذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير \* يجري فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضيان \* ويثبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل واحد \* واثبت لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين \* وهكذا في الكافي والمحيطين \* رجل ادعى قبل انسان شتمه فاحشة أو ادعى أنه ضرب به وقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب منه كفلا بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة أيام وان أقام على ذلك شاهدان أو رجلا واحد أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضيان \* التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالرفع وتغريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بظن عيوس كذا في النهاية \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأئمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير \* ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به أمسك شيء من ماله عنده مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لأن يأخذه الحاكم لنفسه أو لبيت المال كما توهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق \* في الشافي التعزير على مراتب تعزير أشرف الاشراف وهم العلماء والعلماء والعلماء وهو أن يقول له القاضي بلغني أنك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الاشراف وهم الامراء والداوقين بالاعلام والجر الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام والجر والحبس وتعزير الاخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية \* وأكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث جلدات وذكروا مشايخنا أن أدناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم أنه ينزجر به كذا في الهداية \* وينبغي أن ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعرض يبلغ التعزير أقصى غايته

\* رجل اشترى أمة شرافا فلم يقبضها حتى أعتمها فأجاز البائع اعتاقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض مملوكة البائع فيسوقها اعتاق المشتري على اجازة البائع \* ولو اشترى عبدا فاسدا فقال للبائع قبل القبض أعتمه عني فأعتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى خنطة شرافا فاسدا فأمر البائع أن يطنها فاططنها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فأمر البائع بذبحها فذبحها \* ولو اشترى خنطة شرافا فاسدا فأمر البائع قبل القبض أن يخلطها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك



أمة شراء فاسدا وقبضها فاولدت عنده من غيره ولدا فاعتقهما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعناق لان الولد كان أمانة فيضمن قيمته يوم الاعناق ولو قتلها مارجل ونوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البائع القاتل بقيمة الولد \* رجل اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البائع خاصم المشتري لفاسد السبع فان القاضي بقض السبع ويرد الجارية على البائع ويعزم المشتري نقصان التزويج ومهر من لها والنكاح جائز على ١٦٩ حاله والمهر المسمى يكون للمشتري

على الزوج \* اذا اشترى طعاما شراء فاسدا وقبضه يملكه ولا يحل له أكله \* وكذا لو اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها يملكها ولا يحل له وطؤها ولا يثبت الملك بالقبض الفاسد الا باتصال القبض به فان قبض في المجلس صح قبضه مالم ينه البائع وان قبض بعد المجلس ان قبض باذن البائع صح قبضه والا فلا يصير قابضا بالتخلية كما في البيع الجائر وللبيع ان يسترد المبيع مالم يوجد ما يبطل حق الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة ولا يمتد المشتري لان الملك الفاسد ينتقل الى وارث المشتري ويقوم الوارث مقام المشتري أما مجرد الحق فلا يورث \* ولو باع ثوبا بعا فاسدا فصبغه المشتري أحر بطل حق الفسخ وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يبطل للبائع أن يعطى ما زاد الصبغ فيه وبأخذ الثوب \* ولو باع أرضا بعا فاسدا فباعها المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ مالم ين في ظاهر الرواية فان بناء بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغرس

العلم بالتحقق يوجب عليه التعزير وإذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي \* الاولى للانساب فيما اذا قيل له ما يوجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن أن يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤديه يجوز ولو اجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق \* عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية \* قال غير الاسلام ان اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزروا بالغ فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق \* من موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب بردون أو حلق شعر جاريته ومنها لو أكره السلطان رجلا على قتل مسلم بغير حق وأوعده بقتله ان لم يقتله فقتله فالقصاص على السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنها اذا أكره الرجل غيره فزنى يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التارخانية \* اذا أتى بهيمة أو وطي بشبهة أو لطم مسلما أو رفع من دله في السوق عن رأسه عززه كذا في السراجية \* اذا وجد شهود التعزير بعيدا أو كفارا بعد ما عزز فبات أو جرحته السياط أو رجع الشهود لا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا في محيط السرخسي \* في القنية قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت بالبينة فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا تسع بيته ولو أراد اثبات فسقه ضمنا لا تصح فيه الخصومة بجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل البينة كذا هذا وهذا انما شهدوا على فسقه ولم يبينوا أو اماذا ينفوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فانما تقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رآه يقبل أجنبية أو عانقها أو خلاها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهم مارا ياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل كذا في البحر الرائق \* اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حكم الشرع أما اذا صدر عنه على وجه السب أو الاتعاص فانه يعزروا على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلا عن السراجية \* حنفى (١) ارتحل الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى يعزروا كذا في جواهر الاخلاطى \* ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا يعزروا ويبدأ بأقامة التعزير بالبدائي منهما كذا في البحر الرائق \* يعزروا من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر يعزروا ويحبس والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا يعزروا ويحبس وكذا المغني والخنف والنائمة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا أو يوبة كذا في النهر الفائق \* في الخاتمة المقيم اذا أفطر في رمضان متعمدا يعزروا ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى افطار ثانيا كذا في التارخانية \* رجل قبل حره أجنبية أو أمة أو عانقها أو مسها بشهوة يعزروا وكذا لو جامعها فيما دون الفرج فانه يعزروا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو مكنت المرأة قردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمة كذا في الجوهر النيرة في باب حد الزنا \* من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس ويحبس ويخطب في السجن الى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضيان \* سئل على بن أحمد عن كان له دعوى على رجل

(١) قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزروا اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا كما أفاد في التارخانية اهـ مصححه بحر اوى

(٢٣ - فتاوى ثانی) الاشجار بمنزلة البنا وكذا الووهم لا يبطل حق الفسخ مالم يبين ولو أوصى به المشتري ومات بطل حق الفسخ ونقصان الولادة في البيع الفاسد يكون بمنزلة نقصان الولادة في القبض بخبر بالولد \* ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه الملك الاول يصير كأنه لم يخرج ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة للبائع ولو ادعى المشتري شراء فاسدا أنه باعه من فلان الغائب وأقام البينة على ذلك لم تقبل بيته وللبيع ان يسترد وان صدقه البائع في ذلك بطل حق الفسخ ويقضى بالقيمة للبائع فان رده من المشتري شراء

فأحد أو سلم إلى المرتب: بطل حق الفسخ فأننا فتل الرهن ولم يكن القاضي قضى عليه بالقيمة عاد حق الفسخ وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل \* وإن اشترى شيئاً بمائة أو بدم وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى وإن اشترى بخمراً أو خنزيراً أو ما أشبه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة إلا أنه لا يحل أكله إن كان طعاماً ولا الوطء إن كان جارية \* ولو اشترى جارية شراءً فاسداً واستولدها بطل حق

١٧٠

الفسخ كالأعتقة ولو بع رمة قيمته للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو فلم يجده فوقع أهل عشرته في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيدوهم وحبسواهم في السجن وضرروهم ضرباً شديداً وغصبوا منهم أعياناً كثيرة بغير حق فلما أنهم صحوا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزَّر كذا في التتارخانية نافعاً لعل البيتية \* رجل خدع امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجهما وزوجهما من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبسهما بهذا أبدأ حتى يرتداه أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل سقى ابناً صغيراً خرايع زر كذا في التتارخانية \* الاستئناء حرام وفيه التعزير ولو ممكن امرأته أو أمته من العتق بذكره فأئزل (١) فإنه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج \* قال أبو نصر الدبوسي فبين قطع يد عبده أو قتله إن عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات \* عبد يطلب البيع من مولا وهو مقر أنه يحسن صحبته يعزَّر لأنه استعنت كذا في الفتاوى الكبرى

### كتاب السرقة

وفيه أربعة أبواب

#### الباب الأول في بيان السرقة وما نظيره

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصاباً محرراً أو ما قيمته نصاب ملكاً للغير لا شبهة فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم إن كانت السرقة ثمراً اعتبر الخفية ابتداءً وانتهاءً وإن كانت ليلاً اعتبر ابتداءً فقط كذا في النهر النائق \* حتى لو نهب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلاً ثم أخذ المال على سبيل المغالبة والمكابرة جهاً من المالك بأن استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تل معه لما منعه من أخذ المال فإنه يقطع كذا في محيط السرخسي \* أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة المال مكابرة ومغالبة لا يقطع كذا في البحر الرائق \* ولو سرق عشرة دراهم أو ثمانية عشر دراهم غير مضروبة فإنه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق ديناراً قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق \* ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الأصح كذا في العناية \* ولو سرق زيوفاً أو نهرجة أو مستوقفة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصاباً من الجياد كذا في البحر الرائق \* وإذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم يقوم بأعز النقود أم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقيم بعشرة دراهم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقيم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين \* ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط \* وثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين \* وإنما يعتبر كمال النصاب في حق (١) فإنه مكروه لعل المراكزه التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستثنى بد زوجته وخادمته اهـ

مصححه

حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد رحمه الله تعالى يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وإن وطئها ولم يستولدها رتداه على البائع ويغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق الروايات والغاصب إذا وطئ المغصوبة بشبهة كان للمالك أن يأخذها وعقرها وإن غرم الغاصب قيمتها لا يغرم عقرها ويثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبداً بألف درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاق المشتري بعد القبض \* غاصب العبد إذا اشترى من المغصوب عنه شراءً فاسداً وأعتقه نفذ اعتاقه لأنه أعتقه بعد القبض \* إذا اشترى شيئاً شراءً فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد نقد الثمن كان للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كافي البيع الجائر \* ولو

اشترى من مدونه شراءً فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء السارق ما كان له على البائع وكذا لو أجر المديون من رب الدين اجارة فاسدة \* ولو كان البيع جائراً أو الاجارة جائزة ثم انفسخ البيع بينهما بوجه كان للمشتري أن يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع \* رجل اشترى عبداً فاسداً بألف وقبضه ثم باعه من البائع بمائة ديناران قبضه البائع كان ذلك فسخاً للبيع الفاسد ولم يقبضه لانفسخه إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر الفسادان

كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة ختم مدعى الفساد بانفاقه بالرواية كان  
مدعى الفساد يدعى الفساد لدعى في صلب العقد بان ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من خمر والآخري يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان  
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا. والبيئة بينة الآخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول  
من يدعى الفساد ولو ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه بألف درهم وقال ١٧١ البائع بعثك بألف درهم وشرطت أن

لا تباع ولا تهب أو ادعى  
المشتري ذلك وأنكر البائع  
كان القول قول من يشكر  
الشرط الفاسد والبيئة بينة  
الآخر وكذلك لو كان  
مكان الشرط الفاسد شرط  
الخمر والخنزير أو الشيء الذي  
لا يحصل مع ألف وان  
اختلفا في أصل الثمن فقال  
البائع بعثك بمدعى هذا  
بعيد هذا وقال المشتري  
اشترته بألف درهم ورطل  
من خمر فقالوا تراد إذا كان  
قامت لها بينة يؤخذ بينة  
البائع والاصل في هذا أنه  
إذا اختلف الثمن واتفقت  
بينه البائع والمشتري على  
ثمن واحد وزادت إحدى  
البيتين على الأخرى ما يفسد  
البيع فالقول قول من ينكر  
الفساد والبيئة بينة الفساد  
\* وان كان الثمن من  
صنفين مختلفين وأحدهما  
يفسد البيعة فالبيئة بينة  
البائع وان ادعى أحدهما  
بيع الوفاء والآخر يعاظنا  
كان القول قول من يدعى  
بيع البت والبيئة بينة  
الوفاء لان بيع الوفاء ما أن  
يعتبر هنا كما قال البعض  
أو يفسد فاسدا كما قال بعضهم  
فان اعتبر بهما فاسدا كان

السارق ولذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا في  
المحيط \* ويشترط أن يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا يقطع والبيوت من دار واحدة  
بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد بيت على حدة من كل واحد منهم درهم اقطع  
بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في الحجر الرائق \* ولا بد أن يخرج حصة مرتوة واحدة فلا يخرج بعضه  
ثم يخل وأخرج باقيه لا يقطع كذا في النهر الفائق \* ولا بد أن يخرج حصة ظاهر حتى لو ابتلع دينار في الحرز وخرج  
لا يقطع ولا ينتظر أن يتغوطه بل يضمن مثله كذا في الحجر الرائق في السرقه \* يقطع الردء والمباشر في ظاهر  
الرواية كذا في الظهيرية \* ولو كانوا جميعا والدارق بعضهم قطعوا أن أصاب كلا منهم نصاب وهذا  
استحسنه سوا من جوامعهم من الحرز أو بعده في فوره أو خرج هو بعدهم في فورهم ولو كان فيهم صغير أو  
مجنون أو معتوه أو ذورحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق \* ولو سرق رجل من  
رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورته عشرة نفر كان لهم أن يقطعوا السارق في سرقته فان غاب  
بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعا ولو وكل رجلا بطالب كل حقه فأخذ سارقا فاقتر بسرقه عشرة  
دراهم من موكله ان بطالب بآخر به من المال ولا يقطع ولو حضر الموكل بعد القضاء ولو قيل عليه  
بالعشرة لم يقطع كذا في محيط السرخسي \* العبد والحر سواء في القطع كذا في الهداية في السرقه انما تظهر  
بأحد الأمرين إما بالبيئة أو بالقرار فان كان ظاهره بالقرار فالقاضي يسأله عن ملهية السرقه فان بين  
ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق اذ لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقته فان بين جنس المال  
يسأله عن مقدار المال وهذا اذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء  
ويدعيه المسروق منه فاقتر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر  
الى المسروق فان أمكن ايجاب القطع بسرقته أو وجهه وما لا فلا \* ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان  
ولا يسأله عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الا أن يقضى القاضي  
عليه بالقطع ويكتفى بالقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ويستحب  
للامام أن يلقن حتى لا يقرب بالسرقه كذا في الظهيرية \* وينبغي أن يلقن المقر الرجوع احتياالا للدرم اذا  
رجع عن الاقرار صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو أقر فقال سرق من  
هذا مائة درهم ثم قال وهمت أن أسرق من الآخر لا يقطع لو أحدهم ما ورد المال الى الاول ويضمن  
منه للثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر بسرقه ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا  
في الغنيية \* في القدوري إذا أقر بسرقه ففصل سرقته هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لا أعرف  
صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلا أن أقر بسرقه مائة درهم  
ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع واحدهما ويستوى ان قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع  
أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لا للاستيفاء في باب الحدود  
شبهاب القضاء \* ولو أقر أحدهما فقال سرق أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهما ذكر محمد  
رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين \* اما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان  
بالاجماع \* أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين الاول أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه

القول قول من يدعى الصحة وان اعتبر هنا كانت البيئة بينة البائع لان في الرهن والبيع اذا ادعى أحدهما المبيع والآخر الرهن كان القول  
قول من يشكر البيعة وان اختلف العاقدان فادعى البائع أن البيعة كان بشرط الخيار للبائع والآخري يدعى أن البيعة كان بانافي ظاهر  
الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول من يشكر الخيار وعنه في رواية أن كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول  
قوله وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول من يدعى الخيار والبيئة بينة الآخر وان كان المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع يدعى البتات



كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الروايتين جميعاً \* وإن ادعى أحدهما البيع عن طوع ولا خسر عن إكراه  
اختلفوا فيه والعصم أن القول قول من يدعي الطوع وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والافترار كان القول قول  
مدعي الطوع والبنية بينة الآخر في العصم من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة  
والآخر يكره التلجئة لا يقبل قول مدعي ١٧٢ التلجئة لا يمينه ويستحلف الآخر \* ومورد التلجئة في البيع أن يقول

لا قطع على واحد منهما ما بالاجماع \* وأما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال  
أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع اجماعاً كذا في المحيط \* ولو صدقه فلان  
ثم رجع سقط بالاتفاق القطع عن المقر كذا في العتابة \* ولو قال أحدهما سرقنا هذا الثوب من فلان  
فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه افلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو  
ادعى رجل على رجل سرقته فأنكره يستحلف فإن أنى أن يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك أقر اثره  
رجع عن اقراره وأنكره لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج \* ولو أقر بالسرقه فقال الآخر  
بل سرقته أنا أدونه يقطع من صدقه المسروق منه فإن صدق الأول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لأن تصديق  
الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العتابة \* فإن قال المسروق منه بعد ما صدق الأول لم يسرقها الأول  
وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ما ولا يقضي بالمال على الأول ويقضي به على الثاني كذا في محيط  
السرخسي \* ولو صدق الأول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو أقر بالسرقه فادعى المالك الغصب  
وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العتابة \* ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته منى لا يقضي بالمال وإذا  
أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أربعة بسرقه  
فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما كذا في العتابة \* من أقر أنه سرق هذا الثوب  
من فلان فأقر المسروق منه نصف ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وأنكر السارق ذلك لم يقطع  
كذا في المحيط \* وإذا قال السارق سرقته من فلان وأدعته إلى هذا الذي في يده أو وهبته منه أو غصب  
منى وكذبه ذواليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابة \* ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم  
قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قوله ما ولا ينتظر حضوره يشريكه كذا في الظهيرية \*  
في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال سرق تسعة دراهم لأبل عشرة لا قطع عليه في قياس  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المتفرقات \* المتني رجل قال سرق من مال فلان مائة  
درهم لأبل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريده إذا ادعى المقر له المالكين فهذا  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن قال سرق مائة لأبل مائتين قطع ولا يضمن يريده إذا ادعى المقر له  
المائتين كذا في محيط السرخسي \* ولو قال سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لأنه أقر بسرقه  
مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع ولم يصح الاقرار بالمائة إذا كان لا يدعيها المسروق منه  
ولو أنه صدقه في الرجوع إلى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير \* إذا قال سرق من هذا عشرة دراهم  
لأبل سرق من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضمنه للأول عشرة وأقطعه للثاني وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط  
السرخسي \* في المتني ولو قال سرق من هذا عشرة دراهم لأبل سرقها من هذا قال أضمنه لكل واحد  
منها عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية \* ولو قال سرق هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن  
سرق هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ويقطع في الثاني كذا في محيط  
السرخسي \* لا يصح اقرار الصبي والصبيبة بالسرقه فإن احتمل أو أجبل أو كانت امرأة غلبت أو حاضت ثم  
أقرت صح الاقرار كذا في المحيط إذا أقر بالسرقه طائعا ثم قال المتاع مناعي أو قال استودعته أو قال أخذته

الرجل لغيره في أن يبيع داري  
منك بكذا وليس ذلك ببيع  
في الحقيقة بل هو تلجئة  
ويشهد على ذلك ثم يبيع في  
الظاهر من غير شرط فهذا  
البيع يكون باطلا بمنزلة بيع  
الهائل وعن محمد رحمه الله  
تعالى في التلجئة إذا قبض  
المشتري العبد فأعتقه  
لا ينقذ اعتاقه ولا يشبهه  
المشتري المكره لأنه بمنزلة  
البيع بشرط الخيار لهـ ما  
\* رجل باع عبدا من رجل  
وتصادقا أنه كان أبقا فقال  
البائع بعث في ياقه وقال  
المشتري بعثني بعدما  
أخذته كان القول قول  
مدعي الصحة أيهما يدعي  
الصحة وكذا لو اشترى خلا  
ثم ادعى أنه اشتراه بعدما صار  
خلا وقال البائع لأبل بعته  
حين كان خرا كان القول  
قول مدعي الصحة وإن أقاما  
البينة كانت الزهادة على  
بيع العبد بعد الأخذ وعلى  
بيع الخمر بعدما صار خلا  
أولى

### فصل في البيع الموقوف

إذا باع الرجل مال الغير  
عندنا يتوقف البيع على  
إجازة المالك ويشترط لصحة

الإجازة قيام العاقدين وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن إن كان الثمن من النقود فإن كان من العروض يشترط  
قيامه أيضا \* وإذا مات المالك لا ينقذ إجازة الوارث وعند إجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الإجازة ولو  
غصب جارية فباعها فقطعت يدها ثم أجاز المصوب منه البيع صحت الإجازة \* ولو قتل أو مات ثم أجاز لانصح الإجازة \* وحقوق العقد  
من قبض الثمن وغيره عند إجازة ترجع إلى العاقد وأيهما فسخ العقد قبل الإجازة صح فسخه وإذا هلك المبيع عند المشتري كان للمالك

الخيار ان شاء ضمن البائع قيمته وان شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمن أحدهما برئ الآخر وان ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري أن يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان كان ضمن البائع قيمته يتفديع البائع ان كان المبيع في ضمان البائع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار المالك تضمين البائع لا يتفد \* بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجوه أربعة \* أحدها أن

١٧٣

بأنف درهم ويقول الفضولي اشترت فلان أو يقول قبلت فلان أو قال قبلت ولم يقل فلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان أجاز يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد \* والثاني أن يقول المالك بعث هذا منك بكذا فقال الفضولي قبلت أو اشترت ونوى الشراء لفلان فان الشراء يتفد عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترت هذا لفلان بكذا وقال البائع بعث منك قبل فيه روايتان والصحيح أنه باطل لا يتوقف \* والثالث لو قال البائع بعث من فلان بكذا وقال الفضولي اشترت لاجله أو قال قبلت لاجله أو ابتدأ المشتري فقال اشترت هذا فلان فقال البائع بعث لاجله أو لم يقل لاجله فله يتوقف على اجازة الغائب \* والرابع أن يقول المالك بعث منك هذا بكذا لاجل فلان وقال المشتري اشترت أو قبلت أو قال المشتري أولا اشترت هذا لاجل فلان فقال البائع بعث فانه يتفد

وهنا يدين لي عليه دري عنه القطع كالوثبت السرقة عليه بالبينة وإذا قضى القاضي على السارق بالقطع بينة أو باقراره قال المروق منه هذا متاعه لم يسرق مني انما كنت استودعته أو قال شهد شهودي بزور أو أقرت هو بالباطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط \* إذا أقر بالسرقه مكرها فإقراره باطل ومن المتأخرين من أفتى بصحته كذا في الظهيرية \* المدعى عليه بالسرقه إذا أنكر السرقة حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش ان الامام يعمل فيه بأكثر رأيه فان كان أكبر رأيه أنه سارق وان المال عنده عنده ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن لا امام أن يعززه كالوراء الامام يعيش مع السارق كذا في الذخيرة \* ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لان فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع \* ادعى على آخر سرقة فقدّمه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقه فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير أن يعذب بخاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فبات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقه ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي أدى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعلق بهذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى \* إذا أقر بالسرقه ثم هرب لا يتبع وان كان في فوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقه ثم هرب فانه يتبع في فوره ويقطع كذا في المحيط \* اذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فتون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى عبد رجل جل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فان كان العبد مأذونا له في التجارة أو مكنابا وأقر بسرقة مستلمة أو بسرقة قائمة يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المروق على المروق منه ان كان المروق قائما وان كان العبد محجورا عليه فان أقر بسرقة مستلمة صح اقراره في حق القطع وان أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المروق منه وان كذبه المولى في المال وقال المال مالي فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المروق منه كذا في الذخيرة \* وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع وإذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهد عن ماهية السرقة ثم يسأله ما عن المروق عن جنسه وعن مقداره اذا لم يكن حاضرا في المجلس فأما اذا كان حاضرا في المجلس فلا يسألهما عن المروق جنسا وقدره ولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألهما كيف سرق ويسألهما عن المكان والوقت والمروق منه أيضا فاذا بناجله ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود وبالسؤال من المروق ويحبس السارق الى أن تظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعد ما حبس الشهود عليه ان كان المروق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضرا فقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى

على المشتري ولا يتوقف \* ولو قال الفضولي اشترت هذا فلان بكذا على أن فلا نأخذ بالخيار ثلاثة أيام فانه يتفد ولا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار \* رجل اشترى عبدا أو شهد أنه يشترى فلان فقال البائع اشترت منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعث وقال فلان قدر ضيت ذكرنا طعن رحمه الله تعالى أن المشتري أن يبيع العبد من فلان لان الشراء موجود نفاذا على العاقد فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري

وبين فلان رجل باع ثوبه بغيره بغير امره من ابن صغير ما دون نفسه أو من عبداً دون له في التجارة وعليه دين أولادين عليه ثم أخبر برب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن باعه فأجاز المالك قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك لأن في عبده الذي عليه دين لأن الفضولي لو كان وكلاً بالبيع لا يجوز بيعه من أحد من هؤلاء ما خلا عبده الذي كان عليه دين \* امرأته جاءت إلى رجل بألف درهم وقالت اشتري به هذه الدراهم هذه الدار لابي الصغير هذا ١٧٤ وأبو الصغير حتى فاشترى الرجل الدار فأجاز والد الصغير ذلك قال محمد رحمه الله

تعالى الدار للشترى وإجازة أبي الصغير باطلة ذكرها في المنتقى \* رجل باع عبد غيره بغير إذن المولى بعرض بعينه أو بشئ بعينه سوى الدراهم والدان سريتم فأجاز المولى بيعه جازيعة \* والمشتري بالعبد يكون للمشتري وعليه قيمة العبد لمولاه لأن شراء ذلك الشئ لا يتوقف فكان مشترياً لنفسه قاضياً عنه بالعبد بإذن المولى فيكون المشتري بالعبد \* رجل باع أمة غيره فولدت عند المشتري ثم أجاز المولى البيع كان الولد مع الام للمشتري \* رجل قال لغيره اشترى عبدك هذا من نفسي بألف درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد أجزت وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يجعل كلام المولى ببيع الساعة \* رجل باع عبد الغير بغير إذنه فقال المولى قد أحسنت أو أصبت أو وفقت لم يكن كلامه إجازة للبيع وله أن يرد لانه يذكر على وجه الاستعزام أو ان قبض الثمن يكون إجازة وكذا لو قال كفتني مؤنة البيع وأحسنت فجزأ الله خيراً

فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لابي حنيفة رحمه الله تعالى فيه قولان على قوله الأول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يتوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الأول ولا آخر جميعاً وإذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت عدالتهما أو ماتا قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعاً القاضي لا يقضي ولا يعرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر يقضي ويعرض وأما إذا فسقا أو عيماً أو ارتداً أو ذهب عقولهما فإن كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وإن حدثت هذه العوارض بعد القضاء وقبل الامضاء فإنه منع الامضاء وإذا شهد شاهدان على رجلين أنهم سارقا من فلان وبيننا السرقة وأحد المشهود عليهما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع الحاضر فإن جاء الغائب فقد قدمه رب المال إلى القاضي فالقاضي يأمره بإعادة البينة هكذا في المحيط • ولو أمر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان عفوهم باطلاً كذا في الإيضاح \* وإذا شهد كافر أو مسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقره واختلفا في لو نها فقال أحدهما ما يشاء وقال الآخر سودا قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لو نين يتشابهان كالحرة والصفيرة وأما ما لا يتشابهان كالسواد والباض فلا تقبل الشهادة اجتماعاً والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثوراً وشهد الآخر أنه سرق بقره لا تقبل الشهادة اجتماعاً ولو شهد أنه سرق ثوباً وقال أحدهما أنه هروى وقال الآخر أنه هروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة اجتماعاً وإذا قال المشهود عليه بالسرقه هذا متاعى كنت أستودعته فحصدنى أو اشتريته منه أو قرئى بهذا درى الحد عنم في جميع ذلك كذا في المحيط \* وإذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخر أن سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الأول فإنه لا يقطع الأول كذا في محيط السرخسى • وإذا شهد المشهود على عبداً دون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر أو العبد يبيعه فإن كان مولاه حاضر أقطع عندهم جميعاً وهل يضمن إن كان استهلكها لا يضمن وإن كانت قائمة ردها على المسروق منه وإن كان المولى غائباً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة وإن كان الشهود يشهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وإن كان الشهود يشهدوا على إقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو شهدوا على عبد مجبور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فإن كان غائباً فالقاضي لا يقضى عليه بشئ لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان الشهود يشهدوا على إقرار العبد المجبور بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلاً سواء كان المولى حاضراً أو غائباً حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى بيده لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الأخيرة في فصل المتفرقات • الأص إذا دخل دار رجل وأخذ المتاع وأخرجته فله أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى الأص إذا كان يتقب البيت فرأى صاحب البيت صاحبه فإن ذهب والأفلة قتله وقال محمد رحمه الله تعالى في نوادر ابن رستم إذا رآه يتقب بيته فقتله بغير مديته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يقرم دية \* ذكر في المجرد وفي نوادر

لم يكن ذلك إجازة للبيع إلا أن محمد رحمه الله تعالى قال قوله أحسنت أو أصبت يكون إجازة استحساناً \* دار بين ابن رجلين باع فضولى نصفها فأجاز أحد الشريكين يبيعه قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في ربع الدار فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فإن عتق يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف إلى النصف الذي كان له أما بيع الفضولى انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما صح إجازته في ربع الدار \* رجل غصب عبداً وباعه من رجل فأجاز المصوب منه يبيع

الغائب ولا يعلم ما حال الغيب قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أنه هالك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول يرجع  
وقال البيهقي قاسد حتى يعلم أن العبد قائم فإن قال المشتري كان العبد ميتاً ولم الاجازة وقال البائع كان حيلاً وقت الاجازة كان القول قول  
البائع \* رجلان بينهما مصرية من طعام فباع أحدهما فقضيا من المصرية وكاله للمشتري بعد البيع فأجاز الشريك بيعه أو لم يجز جاز البيع  
ويكون جميع الثمن للبائع وإن باع أحدهما فقضيا فأجاز الشريك ثم كاله ١٧٥ للمشتري وضاع ما بقي كان للشريك على

البائع نصف فقض ولا سبيل  
له على المشتري ولو لم يكن  
الشريك أجاز البيع حتى  
ضاع ما بقي من الطعام أخذ  
الشريك من المشتري نصف  
الطعام الذي باع \* ولو عزل  
أحدهما فقضيا من المصرية  
المشتركة وباع ذلك القفيز  
فأجاز ذلك الشريك بيعه  
كان الثمن بينهما نصفين ولو لم  
يجز الشريك بيعه وأخذ  
من المشتري نصف ما باع  
فأراد المشتري أن يرجع على  
البائع يتم القفيز ليس له  
ذلك ولكنه بالخيار إن شاء  
رجع بنصف الثمن على  
البائع وإن شاء ترك البيع  
\* رجل باع ثوباً من رجل ولم  
يقبضه المشتري حتى باعه  
البائع من رجل آخر بفضل  
عشرة دراهم ثم أجاز المشتري  
بيع البائع لا تصح اجازته  
لأنه يبيع ما لم يقبض \* رجل  
باع أمة وفي بطنها ولد قد  
أوصى بدار رجل آخر فأجاز  
الموصي له بالولد البيع قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى  
نصح اجازته ولا يكون له شيء  
من الثمن إذا ولد له بعد قبض  
المشتري وإن ولدت قبل  
القبض فأجاز صاحب الولد  
البيع جاز ويكون له حصة  
من الثمن والمشتري بالخيار

ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في اللص إذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن  
يأخذه بيده قتلته سواء دخل عليه مكاره أو غير مكاره وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية  
كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى أهل سمرقند سارق جف جدار رجل ولم يتهذ الحفرة حتى علم صاحب  
البيت فالتقى عليه فجرا فقتله فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أبي الليث  
رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاءة فخاف صاحب الحائط أنه ان صاحبه يأخذ الملاءة ويذهب  
هل يحل له أن يرميه قال يسهه ذلك إذا كانت الملاءة تساوي عشرة دراهم فصاعداً قال الفقيه أبو الليث  
أصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل أطلقوا أن له أن يرميه \* وفي جنابات الجامع الصغير رجل دخل على  
رجل ليلا فسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبعه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا أراد به إذا كان  
لا يقدر على استرداد السرقة لا بالقتل إذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المتن إذا  
كان مع رجل رغيف فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقاتل بالسيف إذا كان يخاف على نفسه المجموع  
وكذلك الماء للشربة كذا في المحيط \* لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في حوائجه غير مشغول  
بالسرقة لا يجوز له أن يقتله ولكنه يأخذه ويأق به إلى الامام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية \* السارق  
إذا صاح به رب المال فهرب لا يحل اصحاب المال أن يتبعه ويضربه إلا إذا ذهب عماله حينئذ يحل له أن  
يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقى ماله كذا في المحيط \* يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الأخذ دون السرقة  
وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الأخذ دون السرقة أو يقولوا هذا المال للفلان بالحد \* ادعى  
أنه سرق منه كذا فقال (١) كفته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضاً كذا في السراجية  
\* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعي عليه يستحلف وأنكر يقضي  
عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية \* وكذا لو رجع عن الاقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن  
كذا في العتائية \* شهدا فقطع ثم قال بل آخر لا يقطع وضمننا الدية للأول ولو شهدا آخران على رجوعهما  
لا تقبل شهادتهما ولا يقطع \* شهدا على اقراره وهو ساكت أو منكرا لا يقطع \* شهدا أربعة فرجع اثنان وشهدا  
على آخر لا يقطعه إن ويقضي بالمال على الأول كذا في التتارخانية

### باب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في القطع \* لا قطع فيما يوجد تافها ما باع في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب  
والسمك والزرنيخ والمغرة والنورة ويدخل في السمك (م) المالح والطري كذا في الهداية \* وهكذا في الكافي  
والاختيار \* ويقطع بالساج والقنا والآنوس والصندل والفصوص والخضر والياقوت والزر جرد كذا  
في الكافي \* ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغيائية \* فأما الذهب والفضة واللؤلؤ والفيروز فقد  
روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحجر والتراب  
لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وإن جعل من الخشب الذي لا قطع فيه باباً أو كرسيًا  
أو سريراً يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبوري كالم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد

(١) أخذت (٢) قوله المالح الأصح المملوح اهـ معجمه

إن شاء نقض البيع وإن شاء أجاز \* دار رجل وبنواؤها لا تحربها أحد هما باذن الآخر بن واحد ثم احترق بعض البناء قبل القبض خبر  
المشتري إن شاء أخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء ويحيا على قيمة الأرض فأصاب البناء يكون لصاحب البناء وما  
أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وإن أنهدم كل البناء أو غرق أو احترق خبر المشتري إن شاء أخذ الأرض بمحضها من الثمن ولا شيء  
لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة مالو جار رجل واستحق البناء ومعة تطرح حصة البنائين من الثمن وكذلك هنا والشجر في هذا بمنزلة البناء \* رجل

أوصى لرجل شاة ولا تحبصوها ومات الموصى فباع صاحب الشاة الشاة وكان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لان  
الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلو جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع \* وكذا الشاة وما في بطنها بخلاف البناء والشجر \* رجل باع عبدا  
رجل بغير إذنه فبلغ المولى يبعه فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقت به عليك فهو أجازة للبيع ان كان العبد قائما \* جارية بين رجلين  
باعها أحدهما بغير إذن الشريك وقبضها ١٧٦ المشتري فأعتقه ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز البيع في حصته \* رجل

باع عبد رجل بغير اذنه  
 بمائة درهم فباع المشتري  
 الى مولاه وأخبره أن فلا نابع  
 عبد بكذا فقال المولى ان  
 كان باعك بمائة درهم فقد  
 أجرزت قال محمد رحمه الله  
 تعالى ان كان فلان باعه  
 بمائة درهم أو أكثر فهو  
 جائز وان كان باعه بأقل من  
 مائة لا يجوز وكذا لو باعه  
 بمائة دينار لا يجوز البيع  
 واجازته تكون على  
 الوصف الذي ذكر وكذا  
 لو قال ان كان باعك بمائة  
 درهم فهو جائز فهو على ما  
 وصفتنا ولو كان المولى قال  
 ان كان باعك بمائة درهم  
 أجرزت ذلك لم يجز ولا يكون  
 ذلك اجازة بل يكون علة  
 فان باعه بعده ذافان شاء  
 أجاز وان شاء لم يجز وهذا  
 لا يكون اجازة لما مضى  
 \* رجل غصب عبدا وباعه  
 ودفعه الى المشتري ثم ان  
 الغاصب صالح المولى من  
 العبد على شيء قال محمد رحمه  
 الله تعالى ان صالح على  
 الدراهم والدنانير كان ذلك  
 بمنزلة أخذ القبة من الغاصب  
 فينفذ بيع الغاصب وان  
 صالحه على شيء من  
 العروض كان هذا بمنزلة

العمل حتى لو اتخذ منهم ما حصر وسرق لا يقطع كذا في المحيط \* وإذا غلبت الصنعة على الأصل في الحصر كما في الحصر البغدادية والجرجانية قالوا يقطع أيضا كذا في الكافي \* وإنما يقطع في الأبواب إذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الثقل من الأبواب وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين \* ولا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية \* أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فإنه يقطع فيها إذا كانت محترقة ولا يقطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحدد وإذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق يقطع فيها كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في عدم القطع باللحم بين كونه ملوحا قديدا أو غيره كذا في فتح القدير \* إذا سرق من آخر طعام أو السنة سنة قط لا يجب القطع بسرقته سواء كان طعاما يتسارع إليه الفساد أولا يتسارع وسواء كان محرزا أولا لم يكن وإن كانت السنة سنة خصب إن كان طعاما يتسارع إليه الفساد فكذلك الجواب وإن كان طعاما لا يتسارع إليه الفساد وهو محرز يقطع قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضا إذا كانت السنة سنة قط لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمرًا يتسارع إليه الفساد أولا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزا وإن كانت السنة سنة خصب إن كان ثمرًا يتسارع إليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزا أولا لم يكن وإن كان ثمرًا لا يتسارع إليه الفساد وهو محرز فبقية القطع كذا في الذخيرة \* ويقطع في الحبوب كلها والأدهان والطيب والعود والمسك وكذا إذا سرق قطنًا أو كنانًا أو صوفًا يقطع وكذا إذا سرق حنطة أو شعيرًا أو دقيقًا أو سويقًا أو سنًا أو تمرًا أو زبيبًا أو زيتًا فإنه يقطع وكذا يقطع في الامتعة الملبوسة والمفروشة وجميع الأواني من الحديد والصنوبر والرخاوص والخشب والأدم والقرطاس والسكاكين والمقاريض والموازين والأرسن ولا يقطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج \* ولا يقطع في الرخام ولا في القصدور من الحجارة والمخ كذا في التبيين \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق تخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا يقطع فيها كذا في السراج الوهاج \* وفي الخسل والعسل يقطع اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين \* سرق باع من تاجر أهل العدل بينهم لا يقطع كذا في التارخانية \* ويقطع في السكر إجماعا كذا في الهداية \* روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء \* وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن لا يقطع في معمول العاج وغير معموله لأنه لا يقطع في كونه مالا قالوا يجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجمال ولا يتقطع في غير معموله لأنه يوجد مباحا ويقطع في معموله لأن الصنعة تغلب عليه فصار كالخشب إذا عمل كذا في الإيضاح \* وظاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع كذا في فتح القدير \* ولا يقطع في سرقة الصيد وحشيا كان أو غير وحشي سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التارخانية في فصل شرائط القطع \* ولا يقطع في الحناء ولا في البقول والربحان الرطب ولا يقطع في التبن والماء النوى ولا في جلود السباع المذبوحة إلا أن يجعل بساطا أو صلى ولا في الأناة وقد ربه طعام كذا في الغتاية \* ولا يقطع في سرقة الخمر والخنزير من الذي لا يقطع في البازي والصقروسائر الطيور ولا في الوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمرثاني \* والأشربة على ثلاث مراتب \* - لال كالقنقاع ونحوه فبقية القطع \* وشراب نقيع التمر والزبيب والصحيح أن فيه

العروض كان هذا بخره  
 البيع من الغاصب فيبطل بيع الغاصب \* رجل باع عبداً رجل بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم أقام البائع القطع  
 الميتة أنه اشترى العبد من مولاه بدينه أو ورثه به بالبيع قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف  
 بيع الصبي المحجور والذي تقبل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي \* وكذا المعتوه والصبي المحجور  
 إذا بلغ سقماً يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة الوصي أو القاضي والعبد المحجور إذا باع شيئاً من مال المولى أو مما وهب له أو اشتري شيئاً يتوقف

ذلك على اجازة المولى \* والرجل اذا باع عبدا ما اذن المدون بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى  
بيعه بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد ارجه الله تعالى قال في الكتاب بيعه باطل والعصم انه موقوف ومعنى قوله باطل أى سيبطل \* واذا باع  
المولى العبد المأذون من غير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم وبطل الثمن على الغرماء وان اجاز  
بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمسترى لا تصح الاجازة ويبطل ١٧٧ البيع ومن البيع الموقوف اذا باع المربض في

مرض الموت من وارثه  
عينان أعيان مالهان صح  
جاز بيعه وان مات من ذلك  
المرض ولم يجز الورثة يبطل  
البيع ومنه المرتد اذا باع أو  
اشترى يتوقف ذلك ان قتل  
على ردة أو مات أو لحق بدار  
الحرب بطل تصرفه وان أسلم  
جاز ونفذ بيعه \* ومنه  
الراهن اذا باع الرهن أو  
الآجر اذا باع المستأجر  
يتوقف ذلك على اجازة  
المرتهن والمستأجر في أصح  
الروايات الآن المرتهن يملك  
نقض البيع وملك اجازته  
والمستأجر يملك الاجازة  
ولا يملك النقص فان لم يجز  
المستأجر حتى انقضت  
الاجارة بينهما نفذ البيع  
السابق وكذا المرتهن اذا  
لم يفسخ البيع حتى فك  
الرهن نفذ البيع \* ولو  
كانت الاجارة طويلة فباع  
ثم جاء أيام الفسخ نفذ بيعه  
عند أكثر المشايخ وكان  
للمستأجر ان يحبس المستأجر  
لاستيفاء الاجارة المججلة فان  
كان المستأجر مما لا يحتمل  
الهلاك فهلك عند المستأجر  
بعد الحبس لا يسقط الدين  
بخلاف الرهن \* وكذا  
الرجل اذا دفع أرضه مزارعة

لا تقطع \* والخمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والذف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا  
في السراج الوهاج \* لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل له أو ما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف  
المشايخ رحمهم الله تعالى في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختار الصدر الشهيد رحمه الله  
تعالى أنه لا يجب القطع كذا في المحيط \* وهو الأصح وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق \* ولا قطع  
في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج \* في نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلاب كذا في  
العيني شرح الكنز \* ولو سرق ذبي من ذبي خرم لا يقطع كذا في الايضاح \* ولا في سرقة الشطرنج وان كان  
من ذهب والثرى كذلك كذا في المحيط \* ولا قطع في سرقة المحصف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم  
وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق الجلد والاوراق قبل  
الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي \* ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط \* المراد بذلك دفاتر قد  
مضى حسابها أو ما اذا لم يمض لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج  
\* ولا قطع في قصب الشباب ولو اتخذته نشاباً ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة \* لا قطع في صليب الذهب والفضة  
وكذا الصنم من الذهب والفضة وأما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا  
في الجوهرة النيرة \* ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوسمة والكتم كذا في العتبية \* ولا يقطع بعبد  
كبير رأى هجر يعبر عن نفسه ولو ناعماً أو مجنوناً أو أعجمياً لانه ليس سرقة بل اماعضب أو خداع كذا في النهر  
الفائق \* ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ليس بعمير ولا معبر عن نفسه بالاجاع كذا في فتح القدير \* في  
المتقى اذا سرق عبداً صغيراً قيمته خمسة دراهم وفي انه لو لؤة تساوي خمسة دراهم قطعت كذا في المحيط  
\* من كان له على غيره عشرة دراهم فسرق من بينه مثله ان كان دينه حالاً لم يقطع وان كان مؤجلاً  
فالقياس أن يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذته بقدر ماله أو أكثر أو أقل  
وان سرق منه عروضا تساوي عشرة قطع وأما اذا قال أخذته رهناً بحق أو قضاء بحق وصرح بذلك درى عنه  
الحديث بالاجاع وان أخذ صنفان الدراهم أجود من حقه وأردأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* وان سرق  
من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين \* وان سرق حلياً من فضة وعليه دراهم أو  
حلياً من ذهب وعليه دنائير فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلي قد استهلك السارق فوجب عليه قيمته وهو  
مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع أيضاً كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى  
قطع الا أن يكون المولى وكله ما بالقبض حينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو  
غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان \* ولو سرق من غريم عبداً المأذون الذي  
عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح  
\* اذا وقعت السرقة على شئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود  
بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القناع ويبلغ نصاباً يقطع بالاجاع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا قطع  
فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصاباً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في  
المحيط \* ولو سرق ناقة فقيمة مائة وفيه نبيذ أو طعام لا يبقى أولن لا يقطع وانما يقطر الى ما في الاناء ولا قطع  
على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية وهذا قولهم ارجه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

(٣٣ - فتاوى ثانی) مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل وزرعها العامل أولم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه  
يتوقف البيع على اجازة المزارع \* الراهن اذا باع الرهن ثم باع من آخر فاجاز المرتهن بيع الاول والثاني نفذ ما اجاز \* والاجر اذا باع  
المستأجر ثم باعه ثانياً من رجل آخر فاجاز المستأجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول وبطل الثاني \* ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر  
أو آخر أو وهب وسلم فاجاز المرتهن الاول الرهن الثاني أو الاجارة أو الهبة نفذ البيع وبطل ما سواه \* ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط



## باب الخيار

الخيار أنواع منها خيار اجازة عقد القرض وقد ذكرناه ومنها خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب ومنها خيار تفسر العقود عليه به لئلا يعض قبل القبض والاستحقاق \* أما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لأحد المتعاقدين أولهما ما جمعا عندنا وكذلك خيار الشرط للأجنبي جائز عندنا وهو مؤقت بثلاثة أيام أو أقل \* وإن شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما ١٧٨

\* وإن شرط الخيار إلى الأجل أو إلى وقت الظاهر أو إلى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الأجل ووقت الظاهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار ما لم تضي الغاية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا تدخل الغاية في الخيار \* ولو شرط الخيار لهما جميعاً لا يثبت حكم العقد أصلاً وإن كان الخيار لأحدهما لا يثبت حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عندنا ويخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يدخل \* ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قوله - ويخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدخل \* بيان ذلك في مسائل منها إذا باع عبداً بجمارية على أن يباع العبد بالخيار ثلاثة أيام فأعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذ اعتاقه في قولهم وبطل البيع

يقطع إذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في بدنه نفسه أما إذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارق به بالإجماع وإن كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى إذا سرق كلباً في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم أقطعه وإن سرق جارية قيمته تسعة وعشرين عليه كاف قيمته درهم قطع وإن سرق كوزاً فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الأصل إذا سرق خاتم من خروا الطرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه إذا شرب الخمر في الحرز ثم أخرج الطرف والطرف مما يقطع في سرقته قطع كذا في الذخيرة \* سرق قمعة وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الأنا في الدار ثم أخرجه فارغاً قطع كذا في الغنيمة \* قال القدوري إذا سرق منديلاً فيه صرة درهم فعليه القطع يرد به المنديل الذي يشتريه الدراهم عادة كذا في المحيط \* ولو سرق ثوباً باليساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم به لم أقطعه وإن كان يعلم به فاعليه القطع ولو سرق جراباً فيه مال أو جوارقاً فيها مال أو كيساً فيه مال قطع كذا في المبسوط \* ولو سرق سوطاً كان منصوباً لا يقطع وإن كان ملفوفاً يقطع كذا في السراج الوهاج \* لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا محتاس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولو سرق من القبر دراهم أو ديناراً أو شيئاً غير الكفن لم يقطع بالإجماع كذا في السراج الوهاج \* اختلف مشايخنا رحمه الله تعالى فيما إذا كان القبر في بيت مقفل والأصح أنه لا يقطع سواء نبش الكفن أو سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا إذا سرق الكفن من تابوت في القفالة لا يقطع في الأصح كذا في الكافي \* ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو أوصى له بشيء نسرته قبل موت الموصي قطع وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حراً أو عبداً كذا في النهاية \* ولا يقطع في مال السارق فيه شربة كذا في التبيين \* وإذا قطعت يد السارق ورد المانع على صاحبه ثم سرق مرة أخرى لم يقطع عندنا استحسننا كذا في المبسوط \* وكذا لو سرق منه سارق آخر لم يكن له ولا لرب المال أن يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي \* الأصل أنه إذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانياً عندنا وإن تبدلت عينه قطع كلاً لو كان قطعاً فصار غزلاً أو كان غزلاً فصار ثوباً فإنه يقطع بالإجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت إلى مالكها ثم سرق ثانياً لم يقطع وإن سرق مائة أخرى قطع رجله سواء كانت مخلوطتين أو متميزتين كذا في الظهيرية \* إذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فجعل السرقة منه آنية أو كانت آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقطع كذا في شرح الطحاوي \* في كفاية البيهقي سرق ثوباً بخاطمه ثم رده فقتض فسرق المنقوض لا يقطع كذا في النهر الفائق \* ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولداً ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وسرقه ثانياً لم يقطع رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية \* وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق \* أفرز كذا ما له ليؤدى إلى الفقراء فسرقها غني أو فقير

لأنه أعتق ملك نفسه وإن أعتق الجارية جاز ويكون اسقاط الخيار ويتم البيع وإن أعتقه ما في كلام واحد فنقد قطع عتقه مع ما ينزعم قيمة الجارية باتباعها ولا ينفذ اعتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية أما الجارية لأنها خرجت عن ملكه عندهم وأما العبد لأنه لم يخرج عن ملك باتباعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا \* ولو كانت الجارية باتباع العبد والخيار لبائع العبد لا تنقضي الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما لأنهم لم تدخل في ملك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو أعتقها نفذ

اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار \* ولو قال لعبدان اشترى منك فانت حر ثم اشترا على أنه بالخيار ثلاثة أيام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره والمسئلة بفروعهما معروفة ولو كان البيع بشرط الخيار له ما غاب أحد هما لزم البيع في جاتيه والاخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا \* رجل باع عبدا بثلثي النسيئة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار وأبرأه عن الثمن أو اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأؤه وحبته ويبيطل خياره لأن الثمن في الذمة ١٧٩ بمنزلة القرض \* ولو اشترى من غير

المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن ديناً أو فاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع المبيع الى المشتري لا يبطل خياره وكذلك لو كان الخيار للمشتري فأبرأه عن الثمن لا يصح أبرأؤه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تم البيع بينهما ماضى مدة الخيار أو باسقاط الخيار في المدة ينقذ أبرأه البائع \* ولو كان الخيار للبائع أو المشتري فقال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره \* وكذلك لو قال في خيار العيب ان لم أردته اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرتد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذا ولكنه قال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا فغدا غدا ذكر في المشتري أنه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لأن هذا وقت يحسب له المحالة بخلاف الاول \* رجل باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة

قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيائية \* ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن عندنا استحسانا \* رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البغي ليدل فسرق من رجل منهم مالا فجاء به الى الامام العدل قال لا تقطعه لان لاهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغي على أى وجه يقصدون على ذلك ويمسكوه الى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمكنت الشبهة في أخذ هذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البغي في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لان أهل البغي يستحلون أموال أهل العدل وتأولهم وان كان فاسدا فاذا انضم اليه المنعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعه لان التأويل ههنا تجزئ عن المنعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنعة ولهذا لا ينقطع الضمان به فكذلك القطع وهذا لانه تحت حكم أهل العدل فيتمكن امام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البغي فان يد الامام العدل لاتصل اليه كذا في المسوط

الفصل الثانى في الحرز والاختصاص الحرز على ضربين (حرز على فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذلك الفساطيط والحوائط والخيم كل هذه الاشياء تكون حرزا وان لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو ممتنع الباب أو لآب له لان البناء يقصده الاحراز لانه لا يجب القطع الا بالاخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاع فهو محرز به هذا اذا كان الحافظ قريبا منه وأما اذا بعد فليس يحافظ وحده القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظا أو نائما والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* لو جمع متاع في صحراء ولم يتم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسى \* قال مشايخنا رحمه الله تعالى كل شئ معتبر بحرزه مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل أو الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم أو الخلى من هذه المواضع لا يقطع وفي الكرخى ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقواصر التمر حرزا للدراهم والدنانير والؤلؤ وقال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* قال شمس الأئمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية \* وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهدية \* اذا سرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعنده مالا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافى \* ما كان محرزاً بالابنية فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئا لم يقطع ولم يكن حرزا في حقه وان كان غنما حافظة أو كان صاحب المنزل نائما عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا اذن متى شامولا يمنع فهذا والقنا في البرية واحديص محرزاً بحفاظ وذلك كلساجد والطرق كذا في الايضاح \* ان شق الحمل فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فأخذ المال قطع كذا في التبيين \* ولو سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لان هذا مال ظاهر غير محرز كذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فأخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والا فلا فان كانت

أيام ثم اعتقها أو دبرها أو كتبها أو وهبها وسلم أو رهن وسلم أو آجر كان ذلك نقضا للبيع وكذا اذا فعل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك بأن بائرها أو وطئها أو قبلها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة كان ذلك نقضا للبيع علم الاخر بذلك أو لم يعلم \* ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرؤية والعيب \* ولو قال المشتري قبلتم باعير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون ابطلا للبيع ولا اسقاطا للخيار \* ولو قبلته الامة بشهوة بطل خياره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ان

القر المشرى أنها قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى بفعل الأمة لا يطل الخيار الا اذا قبلته فتر کہا ولم يمنعها وان ادخلت فرحه في فرحها وهو كراهه ومطامع بطل خياره عند الكل \* من له الخيار اذا أجاز البيع وأسقط الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضراً أو غائباً وما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضراً جاز وان كان غائباً يتوقف فسخه في قول أبي حنيفة ومحمد ودرجهم الله تعالى ان علم صاحبه بذلك في مدة الخيار جاز وقال أبو يوسف والشافعي ١٨٠

الجوالت موضوعه على الارض فسرق الجوالت مع المتاع ان كان صاحبه هناك بحيث يكون حافظاً له قطع سواء كان نائماً ويقظان كذا في السراج الوهاج \* اذا سرق من القطار بعيراً لا يقطع ويستوى ان يكون معه سائق أو قائد يسوقه أو يقوده أو لم يكن فلم يجعل القطار محرزاً بالسائق والقائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرزاً بالحافظ اذا كان قصده الحفظ وأما اذا كان قصده شيئاً آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه الحفظ يقطع كذا في الذخيرة \* ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج به وقد حمله ولم يحصله فلا قطع عليه ولوروى الى صاحب له خارج الحرز فأخذ المرمى اليه فلا قطع على واحد منهما قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان الخارج لم يدخل يده الى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فأخذ من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعهما كذا في فتاوى الكرخي \* ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذ لم يذكره محمد رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جار فرمى المتاع في النهر ثم خرج وأخذ من خارج الماء بقتوة جريه الاصح أنه يلزمه القطع كذا ذكره الامام القسري \* وان ألقاه في الطريق ثم خرج فأخذه فهذا على وجهين \* ان رى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فأخذه قطع وان رى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج وأخذه اذا حمله على حمار وساقه فأخذه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج \* من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل البيوت عن الانتفاع ببعض الدار وان كانت كبيرة وفيها مقاصير أي حجر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغنى أهل المنازل عن الانتفاع ببعض الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة وأخرجها الى بعض الدار قطع ولوروى بعض أهل المقاصير من مقصورة شيئاً يقطع كذا في الكافي \* ولونقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جافى ليه أخرى فدخل وأخذ شيئاً كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يستدأه أو كان النقب ظاهراً اما الطارقون وبني كذا فلا قطع عليه والاقطع كذا في السراج الوهاج \* سارق دخل مع حمار منزلاً لجمع النساب وجعلهم يخرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو غلق على طائر شيئاً وتركه في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فأخذه كذا في الفتاوى السراجية \* ولوروى ما لا من حرز فدخل آخر الحرز وجعل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصاباً من حرز فدخل فصار عددان فدخل بينهما اطلاع المالك فاصح النقب أو غلق الباب فالخراج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يقفل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج \* ولوروى من السطح ما يداوى نصاباً يقطع \* رجل نقب حائطاً بغير إذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئاً مختاراً أنه لا يضمن الناقب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة \* ولوروى ثوباً بسط في السكة لا يقطع وكذا الورق ثوباً بسط على خص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار أو على النخس الى السطح قطع كذا في الظهيرية \* وان نقب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة

الفسخ بالقول فان كان بالفعل جاز كما قال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى \* وفي الاجارة الطويلة اذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر فالوا يجوز وأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى \* ولو كان الخيار للمشتريين ففسخ أحدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه \* رجل اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم أودعه البائع فهل عند البائع في مدة الخيار بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى نعم الله تعالى يتم البيع ويتقرر الثمن على المشتري \* ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهل عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل \* ولو كان البيع باتاً فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغيره فإنه والتمن حال أو مؤجل وللمشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهل عند البائع تم البيع

ولزمه الثمن عند الكل \* رجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك هذا فضال البيع ولا ابطال الخيار \* رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستغله ويستخذه جاز وان فعل ذلك لا يطل خياره \* ولو باع كسراً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من ثمره لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة لا يقابها الثمن فلم يكن متلفاً جزاً من المبيع بخلاف الثمر \* رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم قال له البائع بعد أيام أدت بالخيار له الخيار مادام في المجلس ويكون هذا

بمنزلة قوله لك اقالة هذا السبع \* ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح \* رجل اشترى شياً وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كانه أن يسخن البيع ولم يكن ذلك للبائع \* وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ففسد البيع في قول أبي حنيفة وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى فان أسقط الخيار في الأيام الثلاثة أو اعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو حدث به ما وجب لزوم البيع يتقلب البيع جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري ١٨١ في الأيام الثلاثة عيب ان كان عيباً

يحتمل زواله في مدة الخيار كمرض لا يطل خياره الا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به مالا يحتمل الزوال لزمه البيع \* رجل اشترى شياً في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده ما قبل الشهر يكون داخلًا في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد رحمه الله تعالى له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع \* وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد مضي رمضان فسد البيع عند الكل لانه لا وجه لتعصيص هذا العقد \* رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون للبائع أن يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار \* رجل اشترى

هذا محمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما إذا كان صغيراً لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده فيه وأخذ المال قطع أجماعاً وان ادخل يده في صندوق الصيرفي أو في كتم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج \* جماعة تزلوا خاتماً ويترافق سرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية \* وإذا طرصة خارجة من الكتم وأخذ الدراهم لم يقطع وان ادخل يده في الكتم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي في المنتقى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفشاش وهو الذي يهيئ لغلقي البيت ما يفضيه به اذا فاش نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وان كان فيه أحد من أهلها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فاش باب في السوق لم يقطع والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فبأخذ ذمتها وصاحبه لا يعلم في الخاوي اذا كان باب الدار مردوداً غيره غلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة ومعها سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل اللص دار انسان ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كابر انساناً بالاحتمال سرق متاعه قطع ولو كابر نهاراً فنقب بيته سرراً وأخذ متاعه مغالبه لا يقطع والقياس أن لا يقطع في الفصلين لكنا تصنفنا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط \* ولو أخرج شاة من الحرة فتبعها أخرى ولم تكن الاولى نصاباً فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج \* وإذا سرق شاة أو بقرة أو فرسان المرعى لا يقطع هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شيخ الاسلام لا أن يكون عليها راع يحفظها وفي الباقي أنه لا قطع في الموائى في المرعى وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل الرعى لا لاجل الحفظ فلا تصير حرة بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بنى لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي الباقي وقيل لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مردوداً الآن ان يكون منفرداً في الصحراء كذا في الذخيرة \* وأوى بالليل الى حائط قد بنى لها عليه باب وهو الثمن يحفظها وكسر الباب ليلا وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبها حتى أخرجهما قطع \* اتخذ حظيرة من حجر أو شوك وجمع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى اذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الخاوي وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه اذا جمعها في مكان أعده لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في الذخيرة \* من سرق من أبويه وان علموا وولده وان سفل أو ذى رحم محرمة كالاخ والاخت والم والخال والعممة والخاله لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير \* ولو سرق من أمه وأخته رضاعاً يقطع كذا في الكافي \* وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق أحد الزوجين من حرز خاص لا يقطع الا يسكنان فيه كذا في غاية البيان \* ولو سرق المرأة من زوجها أو سرق هو منها ثم طلقها لم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحتمل

شاة أو بقرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطلب لنهاراً روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى أنه يبطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل خياره حتى يشرب اللبن أو يستهلك \* ولو اشترى جارية على أن بالخيار ثلاثة أيام وقبضها فادعها الى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل خياره \* وكذا لو كان الخيار للبائع فدعها الى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رعى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطعن البائع فيها كان فسخها للبيوع ولو كان الخيار للمشتري فطعن فيها يعرف مقدار العيب لا يبطل خياره ولو كان الخيار للمشتري فطعن فيها يعرف مقدار العيب لا يبطل خياره

\* وزكر الفقيه أبو جعفر انما زاد على يوم وليلة كثير يطل خياره وما دون ذلك قليل لا يطل خياره \* ولو اشترى ثوبا على أنه بالخيار أو خادما فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يطل خيارا الشرط وان استخدم مرتين أو لبس الثوب مرتين أو كانت دابة فركبها مرتين بطل خيار الشرط \* ولو ركب الدابة استقيم أو لم يردّها على البائع في القياس يطل خياره وفي الاستحسان لا يطل \* ولو باع عبد بن علي أنه بالخيار فيها وقبضها المشتري ثم مات أحدهما ١٨٣ أو استحوذ لا يجوز البيع في الباقي وان تراضيا على اجازة البيع لان البيع بشرط

منهما لو سرق من امرأته المستوتة أو المختلعة ان كانت في العدة لم يقطع سواء كان طليقة أو طلاقين أو ثلاثا وكذا اذا سرقته من بيت زوجها وهي في العدة فلا يقطع عليها كذا في السراج الوهاج \* ولو أبانها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الامر الى القاضي لا يقطع كذا في التبيين \* اذا سرق من أجنبية أو سرق من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة الى الامام ثم رافع الامر الى الامام وأقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في النخبة \* وان تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* اذا سرق من امرأته قد حرمت عليه بتقبيل أمها أو ابنتها قطع كذا في المحيط \* ولو سرق من بيت الاصهار أو الاخوت لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما اذا كان البيت للعتن أما اذا كان للبت فلا يقطع اتفاقا وكذا في مسألة الصهر اذا كان البيت للزوجة لا يقطع اجماعا كذا في الجوهر النيرة \* الختن زوج كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذي محرم من الختن \* والصهر من حرم عليه بالمصاهر كالمراة وابنتها وكامراة الاب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط \* ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوى رحم محرم منه أو من امرأته مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقه منه فعبدته بمنزلة كذا في محيط السرخسي \* ولا فرق بين أن يكون العبد مدبرا أو مكاتباً أو أدوناً أو أم ولد لسرقته من مولاه كذا في السراج الوهاج \* وكذلك المولى اذا سرق من مال مكانه أو عبده الماذون ويقطع بالسرقه من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي \* ولا يقطع على الضيف اذا سرق عن اضافة كذا في الهداية \* ولا يقطع على خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع اذنه في دخوله واذا أجرداه من رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا سرق المؤجر من المستأجر فلا يقطع وان سرق المستأجر من المؤجر قطع

بالاجماع اذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج

الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته \* يقطع عين السارق من الزند وتحسم وغن الزيت وكفها لحسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق \* فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى وان سرق ثالثا قطع يده وخط في السجج حتى يتوب هذا استحسان ويعزأ بضاد كره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولا امام أن يقتله سياسة لسيعة في الارض بالفساد كذا في السراجية \* وان كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الزجل اليمنى لم يقطع وكذا اذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك ان كانت ايمامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الاصبهانها سوى الابهام وان كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية \* ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الاصباع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* واذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعا وقال بعضهم ان تميزت الاصابة وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وان لم يمكن قطعها جميعا وهذا المختار فان كان يبطش باحدها ما قطع الباطشة كذا في الجوهر النيرة \* وان كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصباع فان كان يستطيع القيام والمشي عليه ما قطع يده وان كان لا يستطيع أن المشي عليه لم يقطع كذا في المبسوط \* ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع فاطم عينه فان كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والارش في الخطا وتقطع رجله

الخيار غير منقعد في حق الحكم فاذا هلك أحدهما كانت الاجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخصة فلا يجوز \* ولو قال البائع في حياة العبد نقضت البيع في هذا بعينه أو نقضت البيع في أحدهما كان نقضه باطلا كأنه لم يتكلم بالنقض ويبقى الخيار فيها \* وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال نقضت البيع في نصفه كان باطلا كأنه لم يتكلم به \* رجل له دار فيها رجل يسكنها بأجر فباعها من رجل على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورضي به به الساكن فطلب المشتري الاجر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك اضاء للبيع \* ولو اشترى دارا وهو ساكن فيها على أنه بالخيار ثلاثة أيام فدام على السكنى لا يطل خياره ولو ابتدأ السكنى بطل خياره \* رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها وأنكر البائع كان القبول للمشتري وللبيع أن ينكح الجارية بوطأها لان المشتري حين ردها على البائع قد ملك الجارية منه فللبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القصار اذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب اليسرى وقال هذا ثوبك وكذا الاسكاف \* رجل باع بيضا وكسرى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار الكسرى تمر في مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار لا يشتري والمثلية بجها لابق خياره لان المشتري لا يتضرر ببقا الخيار \* ولو اشترى قصيلا شرا بابتا فصار جاقا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله

حين ردها على البائع قد ملك الجارية منه فللبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القصار اذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب اليسرى وقال هذا ثوبك وكذا الاسكاف \* رجل باع بيضا وكسرى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار الكسرى تمر في مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار لا يشتري والمثلية بجها لابق خياره لان المشتري لا يتضرر ببقا الخيار \* ولو اشترى قصيلا شرا بابتا فصار جاقا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولا يطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل اشترى عبدا فباعه بالبيع بينهما مال البائع للمشتري قد جعلت بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ثبت الخيار من ساعته شهر أو ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الخيار كما قال أبو يوسف العقد \* ولو ألقها بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسد بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الشرط الفاسد ويفسد البيع ١٨٣ ولو ألقها بالعقد الصحيح شرط جائزا أو خيارا

جائزا يتحقق في قولهم \* رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقابضا ثم إن البائع تقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدى ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع لأن المشتري لما زرعها باذن البائع صار كانه سلمها إلى البائع \* رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند المشتري بطل خياره وإن كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يطل خياره \* ولو حدثت الزيادة عند المشتري في ذات المبيع كالسمن ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فرض

اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب إلا أنه لا تقطع رجلاه اليسرى وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجيب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي \* وإن لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدى إلى تفويت جنس منفعة البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجلاه اليمنى سقط عنه القاطع بسبب السرقة فإن لم تقطع رجلاه اليمنى ولكن قطعت رجلاه اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط \* إذا قال الحاكم للجلاد اقطع عين هذا السارق في سرقة سرقة فاقطع يساره عدلا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤتب كذا في فتح القدير \* والخلاف فيما إذا قطع يساره عدلا ولو قطعه خطأ لا يضمن أجماعا سواء أخطأ في الاجتهاد بأن اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف \* ولو قال له اقطع يده هذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وإن كان عالما بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير \* ولو قطع غير الجلاد يساره لا يضمن أيضا هو الصحيح هكذا في الهداية \* وإن حكم عليه بالقطع فقطع رجلاه اليمنى من غير إذن الامام فلا شيء عليه لكن الامام يؤتبه على ذلك كذا في المبسوط \* وإن قطع الجلاد رجلاه اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق السرقة وإن قطع رجلاه اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وإن قطع يديه جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط \* ولو قطع يده ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت عين السارق معدومة قطعت رجلاه اليسرى كذا في العناية \* وإذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انتقلت أولم يكن حكم عليه حتى انتقلت فأخذ بعد زمان لم يقطع وإن اتبعه الشرط فأخذوه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط \* ولو سرق من رجلين لم يقطع بغيبة أحدهما كذا في العناية \* رجل سرق من جوزجانيات فرفع إلى قاضي بلخ فله أن يقطعه فإن غاب رجل على جوزجانيات من أهل البغي من غير تقليد من جهة وإلى خراسان لم يكن لقاضي بلخ أن يقيم وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرفع إلى قاضي بخارى كذا في المحيط \* وإذا ثبتت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت إن قطع حبس حتى ينكشف الحر والبرد وإذا كان لا يتخوف عليه الموت إن قطع لم يؤخر وإن حبس إلى فتور الحر والبرد فبات في السجن فضمن المسرور دين في تركه كذا في المبسوط \* ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسرور ومنه فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد النقصاء \* ولا فرق بين الشهادتين والإقرار عندنا وكذا إن غاب عند القطع عندنا كذا في الهداية \* والمستودع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع والقباض على سوم الشراء والمرتهن وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصى أن يقطعوا السارق منهم ويقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن انما يقطع بخصومه حال قيام الرهن بفسد قضاء الدين كذا في الكافي \* إن قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا لرب السرقة أن يقطع السارق الثاني وللأول ولأبنة الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول أو بعد ما درى الحد شبهة يقطع بخصومة الأول كذا في الهداية \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم إن رجلا آخر له هذا المسرور ومنه ألف درهم غصب

العبد عند المشتري ثم إن المشتري أتى البائع وقال للبائع نقضت البيع ورددت عليك العبد فلم يقبل البائع ولم يقبض فانقضت الأيام الثلاثة والعبد مريض لزم المشتري وإن صح العبد في الأيام الثلاثة تممعت الأيام الثلاثة كان للمشتري أن يرده العبد على البائع بذلك الرد الذي كان منه \* رجل اشترى دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطص حوافرها أو أخذ شئ من عرفها لا يطل خياره ولو زرعها بطل خياره \* رجل اشترى شيا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجعلها لمشتري في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليرد المبيع فأخفى البائع منه وطلب المشتري من القاضي



أن ينصب خصما عن البائع لردّه عليه اختلافوا فيه قال بعضهم ينصب خصما لطلب المشتري وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصما لأن المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه وكلامه مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا نظره فإن لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك فيبعت مناديا ينادى على باب البائع أن القاضي ١٨٤ يقول ان خصمك فلا تاريد أن يرد المبيع عليك فان حضرت والا نقضت

الاف المسروق من السارق قال أدرك القطع عن السارق الاول كذا في المحيط \* من سرق سرقة وردّها على المالك قبل الارتفاع إلى الحاكم لم يقطع فان ردّها بعد سماع اليانة والقضاء يقطع وقيل القضاء يقطع استقصا أو لورده على ولده أو ذي رحمه ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وان كان في عياله لا يقطع وكذا لو رد على امرأته أو عبده أو أجنبي مشاهرة أو مسانحة ولو دفع إلى والده أو جده أو والدته أو جدته وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عياله هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لانه عبده ولو سرق من مكاتب وردّه إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال وردّ إلى من يؤولهم لا يقطع كذا في الكافي \* اذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فوهبها له المالك وسلمها إليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدير \* ولو غصب منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتبية \* ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* اذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ما ذوّنا فانه يصح اقراره و يقطع يده والمال يردّ إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولا أو كذبه كذا في السراج الوهاج \* وان كان محجورا والمال قائم ان صدقه مولا يقطع ويردّ المال إلى المسروق منه وان كذبه مولا فقال الدراهم مالي فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والردّ إلى المسروق منه وان كان هالكا يصح اقراره بالحد في قول أصحابنا جميعا ولا ضمان عليه سواء صدقه مولا أو كذبه وهذا اذا كان العبد كبيرا وقت الاقرار أما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه أصلا لكنه اذا كان ما ذوّنا يردّ المال إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه وان كان محجورا فان صدقه المولى يردّ المال إلى المسروق منه ان كان قائما أما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لافي الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان \* ولو أقر العبد بسرقة مائة وعشرين يقطع ثم ينظر ان كان ما ذوّنا صح اقراره ويردّ المال إلى المسروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا كان أو كبيرا وان كان محجورا ان صدقه مولا فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* اذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها الباقية على ملكه كذا في الهداية \* وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج \* وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك أنا ضمنه لا يقطع عندنا وان قال أنا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط \* ولو قطعت عين السارق ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو أودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج \* واذا ملك السارق المسروق من رجل يبيع اوهبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع أو بعده فملكه باطل ويردّ المسروق على المسروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه إليه وان كان هلك في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فلله المالك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط \* ولو غصب انسان من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القطع فلا ضمان للسارق

البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعلان أيضا قيل لمحمد رحمه الله تعالى كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيأخذ منه كفيل ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع ردّ على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري أما أن تفسخ البيع وأما أن تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجوز البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وجه المدعى عليه وأقام المدعى بينة على ما ادعى ويضاق فسادها في مدة التزكية فان القاضي بأمر مدعى الشراء أن ينقد الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعها من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الاول والثاني على يدي عدل فان عدلت البينة يقضى

المدعى الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول إلى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يضيع الثمن الثاني من مال مدعى ولا الشراء لان بيع القاضي كبيع وان لم تفصل بينة مدعى الشراء فانه يضمن قيمة السمكة للمدعى عليه لان البيع لم ينبت فبقى أخذ المال الغير بجهة البيع فيكون مضمونا عليه القيمة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو باع شيئا يتسارع اليه الفساد لم يملكه بقبضه المشتري ولم ينقد الثمن حتى غلب كان للبائع أن يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشتري وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول رضی بهذا البيع

والصريح دلالة فيحصل للبائع أن يبيع وإذا حل للبائع أن يبيع حل للمشتري الثاني أن يشتري رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه عرض العبد على البيع لم يطل خياره لأنه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه رجل باع شيا بئس مؤجلا على أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار لا من وقت العقد وكذلك لو كان الخيار للمشتري ولو باع دارا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ولا دار شفع فان الشفع يطلب الشفعة وقت العقد اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي يطلب ١٨٥ الشفعة وقت الاجازة وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد

وفي الهبة بشرط العوض رويان في رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تأتي في كتاب الشفعة

• رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري على دراهم مسمية أو على عرض بعينه على أن يسقط الخيار ويغضى البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على أن يسقط الخيار فيعط عنه من الثمن كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك • الوكيل بالبيع اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الوصي باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الرجل باع بنفسه وبشرط الخيار لغيره فبات الوكيل أو الوصي في الايام الثلاثة أو مات الموكل أو الصغير أو مات الذي باع بنفسه أو الذي بشرط الخيار له في الايام الثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى بتم البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق في الخيار والخسوس في هذا بمنزلة الموت ولو باع الاب أو الوصي مال اليتيم

ولا ضمان للمالك أيضا كذا في الايضاح • قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فخذ حدا واحدا فهو ولذلك كله لان الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تدخلت اذا كان الجنس واحدا لان المقصود من اقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو اقيم الحد مرة ثم سرق ثانيا لا ياتيقنا أن الزجر لم يحصل بالاول وأجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وخصموه أو ثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شي من السرقات اذا هلكت الاموال في يده أو استهلكها وأما اذا حضر واحد منهم أو اثنان وخصم والباقيون غيب فقطع القاضي السارق بخصومة الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شي اذا هلكت الاموال عنده أو استهلكها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يضمن قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن لمن كان حاضرا وقت الخصومة فقيمة سرقاته باعاجا فان كانت السرقات فائضة ردها الامام على أربابها القطع لا يمنع رد السرقة كذا في المحيط • واذا سرق النصب من واحد مرارا فحوصم في بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في غايه البيان • ولو أقر بالسرقه والمسروق منه غائب فاجتهد الحاكم وقطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئا وإن حضر فصدقه كذا في المبسوط

### الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة

اذا سرق ثوبا فاشقه في الدار فحين ثم أخرجه فان كان لا يساوي عشر دراهم بعد ما شقه لم يقطع بالاتفاق بخلاف ما لو شقه بعد الاخراج فانتقصت قيمته من النصب بذلك واذا سرق في الخرز ثم أخرجه وهو يساوي عشرة فان كان هذا التعيب يمكن نقصا ليسر عليه القطع بالاتفاق وأما اذا كان النقصان فاحشا فان اختار ورب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وان اختار أن يضمنه قيمة الثوب وسلم له الثوب فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع في الوجهين جميعا كذا في المبسوط • واختلفوا في الفرق بين الفاحش واليسير والصحيح أن الفاحش ما يغوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يغوت به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط كذا في البحر الرائق • واذا كان الشق اتلافا له تضمن جميع القيمة من غير خيار ويملك السارق الثوب ولا يقطع وحدا الاتلاف أن يتقص أكثر من نصف القيمة كذا في التبيين • ان سرق شاة فذبحها ثم أخرجه لم يقطع ولو ساوت نصا بعد الذبح لكنه يضمن قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير • وان سرق ذهباً وقضه يوجب فيه القطع فضنه مدراهم أو دينار قطع فيه ويرد الدراهم والدينار إلى المسروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا سبيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية • وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ حلياً أو آنية كذا في التبيين • ولو سرق حديداً أو نحاساً أو صفراً أو ما أشبه ذلك فجعله أو أوى ان كان بعد الصناعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عدداً يكون للسارق بالأجماع ولو سرق ثوباً فقطعه وخاطه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجاع كذا في الغائية • ولكن لا يجل له ان ينقم به بوجه ما يضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمراتشي • اذا قطع يد السارق وقد قطع الثوب قبضه لم يحطه برذ على المسروق منه كذا في المبسوط • من سرق ثوباً فصغره أحررق قطع يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي • ولو صبغه

(٣٤ - فتاوى ثانی) على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ اليتيم في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بتم البيع ويطل الخيار وعن محمد رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم ان شاع نقض البيع وان شاء أجاز في مدة الخيار وبعد انقضائها يكون هذا خيار الاجازة لا خيار الشرط • وفي رواية ينتقل خيار الشرط إلى اليتيم مؤقتا بالايام الثلاثة كما كان في رواية يبق الخيار للاب ان شاء نقض البيع في المتأخر وأجاز وان لم يصنع شيأ حتى مضت المدة تم البيع • والمكاتب اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر والعبد الماذون اذا

باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم جرح عليه المولى بتم البيع ويطل الخيار . رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للعبدان دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضا للبيع ولا باطلا للخيار وكذا لو قال لهذا العبد أنت حر أو هذا العبد آخره \* وكذا لو كان الخيار للمشتري خلف بذلك \* رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أبرت شراءه أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه أو أحببت ١٨٦ أو أردت أو قال قد أعجبني أو قال قدوافقني لا يطل خياره \* رجل اشترى كتابا على

بعد القطع رده كذا في البحر الرائق \* وهكذا في الاختيار شرح المختار \* وإن صبغه السارق أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء كذا في فتح القدير \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقصبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو خاطه قيصا أفنى للسارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحنطة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط \* فإن كان المسروق دراهم فسيبكه أو صاغها فلما كان للمسروق منه أن يأخذها فإن كانت السرقة صفرا جعله تقمة أو حديد جعله درعاً لم يأخذه وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غيّر عن حاله فإن كان التغيير بالنقصان فالمرسوق منه أن يأخذه وإن كانت السرقة شاة فولدت أخذها جميعا المرسوق منه كذا في المبسوط \* ولو سرق حنطة فطعمها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقا فلن يضمن أو يعمل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي \* إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص يدى بالقصاص وضمن السرقة فإن قضى بالقصاص فعفا عنه صاحبه أو صالحه قطعت يده في السرقة وإن لم يصلح له حتى مضى زمان وهما يتراضيان فيه على الصلح ثم صالحه درأت القطع في السرقة لقادم العهد وإن كان القصاص في الرجل اليسرى يدى بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك إن كان القصاص في شعبة في رأسه كذا في المبسوط

### باب الرابع في قطاع الطريق

اعلم أن لقطاع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يكن للارادة المقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبير أو الحجر أو غيرها (والثانية) أن يكون خارجا عن المصارع بعد اغتياها في النجاسة لا يكون بين القرية وبين ولاين المصريين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لا أجرى عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى (والثالثة) أن يكون ذلك في دار الاسلام (والرابعة) أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم أجنبيا في حق أصحاب الاموال من أهل وجوب القطع (والخامسة) أن يظفروهم الامام قبل التوبة ورد الاموال الى أربابها كذا في التتارخانية \* إذا خرج جماعة ممنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصدهوا قطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا لوقية تلوا نفسا حبسهم الامام حتى يتوبوا بعد ما يعززون وإن أخذوا مالا معصوما بأن يكون مال مسلم أو ذمى والمأخوذ إذا قسم على جماعة أصاب كل واحد منهم عشرة قدراهم فصاعدا أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فاقنوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حدا حتى لو عفا الاول أو اياه عنهم لم يلتفت الى عفوهم وإن قتلوا أو أخذوا المال إن شاء الامام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم من غير قطع وإن شاء وصلبهم وإذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصب حيوا بيع بطنه

أنه بالخيار ثلاثة أيام فانتسخ منه لنفسه لا يطل خياره لأن الكتاب لا يشتري لأجل النسخ منه وإنما يشتري لأجل الدرس والحفظ فلا يطل خياره كالنسخ إذا اشترى ديباجا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم تقطر في نقوش الديباج لا يطل خياره ولهذا لو انتسخ من كتاب الغير ولم يرفعه ولم يحوله لا يصير غاصبا وإن انتسخ لغيره لا يطل خياره قالوا ولو قيل بالانتساخ يطل خياره وبالدرس لا يطل خياره فله وجه يجوز الأخذ به لأن في الكتابة استعمالا أما الدرس يكون للنظر والامتحان أنه هل هو صحيح أم لا فيكون بمنزلة الاستخدام مرة واحدة وذلك لا يطل الخيار \* من له خيار الشرط إذا قال أبطلت خيارى بطل خياره ومن له خيار الرؤية إذا قال أبطلت الخيار لا يطل خياره \* رجل اشترى ثوبا على أنه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء رده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال أبو حنيفة وأبو يوسف

رجعهما الله تعالى القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا لو كان في البيع خيار شرط وأراد أن يرد الخيار الرؤية وإن كان يريد الرتبة الباع فالحقول فيه قول البائع \* ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فأكسبت أ كسابا عند البائع أو عند المشتري أو ولدت أو ولدان الكل يدور مع الأصل إن تم البيع بينهما يكون للمشتري وإن انتسخ الباع بينهما يكون للبائع \* ولو كان الخيار للمشتري فأكسبت أ كسابا أو ولدت أو ولدان عند البائع فكذلك الجواب وإن أكسبت عند المشتري ذكر في الكتاب

أن الكسب يكون للشترى تم البيع بينهما أو انتقض \* قيل هذا قولهما لأن عندهما خيار الشرط للشترى لا يمنع دخول المبيع في ملكه بغيره  
خيار الرؤية والعيب عند الكل أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدور الكسب مع الأصل لأن عنده خيار الشرط للشترى يمنع دخول  
المبيع في ملك المشتري \* ولو اشترى عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع - عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فمعه ١٨٧ روايتان • ولو قطع البائع يده

قبل التسليم الى المشنري

برح ليعوت وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصاب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول أصح وبه قال الكرخي  
 والصحيح أنه يترك مصلوبا ثلاثة أيام ثم يحل بينه وبين أهله لتزويجه ويدفعوه كذا في الكافي \* وإذا قتل قاطع  
 الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط \* وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين \*  
 ان باشر القتل واحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ  
 مالا وقد جرح اقتصر منه بمغفية القصاص وأخذ الارش بمغفية الارش وذلك الى الاولياء كذا في الهداية  
 \* وان أخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويصل حكم الجراحات سواء كان عمدا أو خطأ كذا في  
 السراج الوهاج \* وان أخذ به دما تاب وقد قتل عمدا فان شاء الاولياء قتله وان شاء عفو عنه ويجب  
 الضمان اذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية \* ان أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا عمدا  
 ولكن ما أخذوه من الاموال شيئا فله ولا يصيب كل واحد منهم نصاب فالامر في القصاص بين النفس  
 وغيره الى الاولياء ان شاءوا استوفوا وان شاءوا عفو كذا في النهاية \* وإذا أخذ المال ولم يضع شيئا غيره  
 فان جاء نائبه قبل أن يؤخذ فله أن يرتد ما أخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية \* وان قطع الطريق  
 وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا لم يقم الامام عليه الحد استحسانا كذا في المبسوط \* وان كان من  
 القطاع صبي أو مجنون أو ذورحم محرم من المقتطوع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي \* وكذا  
 اذا كان فيهم آخرس هكذا في المحيط \* وإذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون أقيم  
 عليهم الحد الا أن يكون القتل وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فينبذ لا يجب الحد كلولم يكن معهم  
 غيرهم كذا في النهاية \* وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد هكذا في الهداية \* روى  
 ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ان كان فيهم  
 ولي القتل فاتبعهم فلهم أن يتبعوهم وما لا فلا وان أخذوا ما تال رجل فلهم أن يتبعوهم وان لم يتبعهم  
 صاحب المتاع وان كان المتاع مستمكالا ليس لهم ان يتبعوهم لانه صادرينا عليهم كذا في المحيط \* فان كان فيهم  
 عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية هكذا في المبسوط \* ولو اشترك النساء  
 والرجال في قطع الطريق لاقطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتن \* ولو كان منهم امرأة فقتلت  
 وأخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار \* عشر تسوة قطع الطريق وقتل وأخذت  
 المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية \* ثبت قطع الطريق بالاقرار مرة واحدة يقبل رجوع القاطع كما  
 في السرقة الاخرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان أقرب به معه وبالبينة بشهادة اثنين على معينة القطع  
 والاقرار ولو شهد أحد هما بالبينة والاخر على اقراره به لا تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أي الشاهد  
 وان علاوا منه وان سفل ولو فالاطعوا عليهم او على أصحابنا وأخذوا ما تالنا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على  
 رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقيم الحد عليهم الا بحضور من انقطعوا في دار  
 الحرب على تجارهم مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البغي ثم أتى بهم الى الامام لا يعضي  
 عليهم الحد ولو ردوا الى قاض يرى تضمينهم المال فضمنهم وسلمهم الى اولياء القود فصالحوهم على الديان ثم  
 ردوا بعد زمان الى قاض آخر لم يقيم عليهم الحد وإذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجبهم لذلك فذهب  
 أجنى فقتلهم لاشي عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير \* وإذا قتل رجل في حبس الامام قبل أن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فإن بيع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بغير قبضه فاض أو بغيره ففسخ من كل وجه أو فلكل من أو انتقضت الجارية لا بعد خيار  
للرؤية هو الصحيح \* ولو باع بعد الرؤية على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو عرضه على بيع أو وهب ولم يسلم بطل خياره وإن فعل شيئا من ذلك قبل  
الرؤية لا يسل خياره وإن هلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر ذلك لبعض بالهلاك أو بالبيع  
بطل خياره \* ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يسل في قول أبي

١٨٨

يوسف رحمه الله تعالى \* ولو  
اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد  
مآرأه بطل خياره عند محمد  
رحمه الله تعالى ولا يسل  
عند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى \* ولو أرسل رسولاً  
بقبضه فقبضه الرسول  
لا يسل خياره \* ولو وكل  
وكيلاً بقبضه فرأى الوكيل  
وقبضه بطل خيار الموكل في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى \* ولو كان الوكيل عاقداً  
فقبض بعد مآرأه لم يكن  
للموكل خيار الرؤية \* ولو قال أبو  
يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى في الوكيل بالقبض  
لا يسل خيار الموكل بقبض  
الوكيل بعد الرؤية \* ولو  
قبضه الوكيل قبل الرؤية  
ثم أسقط خيار الرؤية لموكله  
لا يسل خيار الموكل  
\* وأجسوا على أن خيار  
العيب لا يسل بقبض  
الوكيل بعد العلم بالعيب  
\* ولو اشترى شيئا لم يره ثم وكل  
رجلاً بالرؤية وقال له إن  
رضيته فخذ لا يجوز ذلك  
ولا يكون رؤية الوكيل  
بالرؤية كروية الموكل  
\* الوكيل بالشراء إذا اشترى  
شيئاً كان رآه الموكل ولم  
يعلم به الوكيل كان للموكل

### كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب

#### الباب الأول في تفسير مشرعاو شرطه وحكمه

(أما تفسيره) فالجهاد هو النضال على الدين الحق والقتال مع من امتنع وتزعم عن القبول أما بالنفس أو بالمال  
(وأما شرطه) فثلاثة أحدهما امتناع العدو عن قبول مادي اليمن الدين الحق وعدم الامان  
والعهد بينهما وبينهم والثاني أن يرجوا الشوكه والقوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد باجتهاده  
ورأيه وإن كان لا يرجوا القوة والشوكه للمسلمين في القتال فإنه لا يحل له القتال لمخيه من القاد نفسه في  
التملكه (وأما حكمه) فمقسوط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة ككفى العبادات  
كذا في محيط السرخسي \* قال بعضهم الجهاد قبل النفي وتطوع وبعد النفي بغير فرض عين وعامة المشايخ  
رحمهم الله تعالى قالوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين وهو  
الصحيح \* ومعنى النفي أن يهجر أهل مدينه أن العدو قد جاء يريد أنفسكم وذرائبكم وأموالكم فإذا أخبروا  
على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلده أن يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر  
كانوا في سعة من أن لا يخرجوا ثم بعد مجي النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الاسلام شرقا وغربا  
فرض عين وإن بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدرون على  
الجهاد وأما على من وراءهم عن سعة من العدو فإنه يفرض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فإذا  
احتج اليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو أو تكاسلوا ولم يجاهدوا فإنه يفرض على  
من يليهم فرض عين ثم وسم إلى أن يفرض على جميع أهل الارض شرقا وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى  
أن يكون المستنفر عدلاً أو فاسقا قبل خبره في ذلك كذا ما نادى السلطان بقبل خبره عدلاً كان أو فاسقا  
قال أبو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي أن يهمل نفر من نفور المسلمين عن يقاوم العدو في قتالهم وإن  
ضعف أهل نفر من النفور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعل من وراءهم من المسلمين أن ينفر واليه

الخيار الرؤية ثم المبيع لا يخلو ما أن يكون من بني آدم أو ألبهايم أو من العنقاء فإن كل من  
بني آدم وهو صيد أو جارية فرأى الوجه ورضى به ولم ير سائر الأعضاء بطل خيار الرؤية وإن كانت الجارية منتقبة فرأى صدرها وظاهرها  
وساقها ولم يره وجهها لا يسل خياره \* وكذلك لو كان عبداً فهو بمنزلة الجارية فإن رأى وجهه من وراء الزجاج كان رؤيته وإن كان المبيع  
ما جفرت أو أبلأ أو غنماً أو بئلاً روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا رأى العجز ورضى به بطل خياره \* ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى

لا يطل ما لم يروجهه ومؤخره وان كان المبيع شاة اللحم لا بد من الجس مع الرؤية حتى يطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو العلم بذلك لا بعرف الاباحس وان كانت شاة قنية لا بد من النظر الى ضرعهما مع الرؤية الى جسدها وان كان المبيع منقول ليس بجسم وان كان شئ منه مقصودا كالوجه في المغافر واشباه ذلك لا يطل خياره ما لم يروجهه وان لم يكن شئ منه مقصودا كالكر باس اذا رأى البعض ورضي به بطل خياره اذا وجد غير المرقى مثل المرقى في الصفة ولو كان يوباً تختلف قيمته ١٨٩ باختلاف العلم بتعبير رؤية العلم أيضاً لا يطل خيار الرؤية وان

كان الشوب مطوياف رأى موضع الطي ورضي به بطل خياره وان كان أتوايا ما لم يركل ثوب لا يطل خياره لان الثوب من العدديات المتفاوتة وفي العدديات المتفاوتة يعتبر رؤية الكل وان كان المبيع عقاراً ذكر في عامة الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضي به لا يبقى خياره قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل أو ما هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بمنزلة الوجه في بني آدم وان كان كرماً ذكر في الكتاب أنه اذا رأى رأس الاشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضي به لا يبقى له خيار الرؤية وهذا اذا كان المبيع شيئاً واحداً فان كان أشياء فهو على وجهين اما ان كان من العدديات المتفاوتة كالبطيخ والمان والسفرجل أو من العدديات المتقاربة كالجوز واللوز والبعض والتفاح والاباص والمكيل والموزون فان كان كيلياً أو وزنياً فعلى وعاء واحد

الاقرب فالاقرب وان يتدوهم بالكرخ والسلاح ليكون الجهاد أبداً قائماً كذا في المحيط \* قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يدونا كذا في فتح القدير \* ويجب على كل رجل عاقل صحيح حر قادر هكذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب على مبي ولا عبد ولا امرأة ولا أعى ولا مقعد ولا أقطع كذا في الهداية \* واذا أراد الرجل أن يخرج للجهاد له أب أو أم فلا ينبغي له أن يخرج الا بانه الامن النفر العام وان كان له أبوان وأذن له أحدهما في الخروج ولم يأذن له الآخر فليس له أن يخرج لحق الآخر فأذا ذكره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان يخاف عليهما الضيعة بأن كانا معسرين وكانت نفقة ما عليه أو لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا اذا كان أبواه مسلمين فإذا كان أبواه كافرين أو أحدهما وكرها خروجه الى الجهاد أو ذكره الكافر فعليه أن يتحرى في ذلك فان وقع تحريره على أنهما انما كرها خروجه معاً لمحقه مامن التقييع والمشقة لاجل ما يخافان عليه من القتل لا يخرج وان وقع تحريره على أنهما كرها خروجه كراهة أن يقاتل مع أهل ملته وأهل دينه فله أن يخرج من غير رضاهما الا أن يخاف الضيعة عليهما حينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تحرى ولم يقع تحريره على شئ بل شك في ذلك ولم يترجأ أحد الطرفين على الآخر قالوا وينبغي أن لا يخرج وان كرها خروجه لكرهه قتاله مع أهل دينه ولا لاجل الخوف والمشقة عليه أيضاً لا يخرج ولو كان له أبوان فأذن له في الخروج وله جدان أو جدران فمكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الجد والجدة وان كان له أبوان مسلمين وله أبوالاب وأم الام لا يخرج الا بانهما وان كان له أبوالاب وأم الام فالأذن الى أبي الاب وأم الام هذا اذا أراد الخروج للجهاد وان أراد الخروج للتجارة الى أرض العدو بامن فكرها خروجه فان كان أميراً لا يخاف عليه منه وكلوا قوم ما يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصمها وان كان يخرج في تجار أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فذكر ذلك أبواه أو أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيماً لا يخاف عليهم من العدو بامن كبير الرأي فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف على أهل العسكر من العدو بغالب الرأي لا يخرج وكذلك ان كانت سرية أو جريد مخبى لا يخرج الا بانهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالدان والجداد والجدات \* وأما من سواهم من ذوى الرحم المحرم كبناته وبنيه وأخوته وعياله وأخواله وخالاته وكل ذى رحم محرم منهم اذا كرها خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة بان كانت نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغاراً أو صغاراً أو كبراً إلا أنه لا أنواج لهم أو كانوا كباراً زمناً لا حرفة لهم فانه لا يخرج بغير أذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة بان لم تكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال أو لم يكن لهم مال إلا أنهم كباراً أصحله أو كباراً إلا لهم أو أوجا كان له أن يخرج بغير أذنهم \* وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج الا بانهما وان كان لا يخاف عليها الضيعة فيخرج من غير أذنهم وان كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة \* المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر بالاطلاق كان لها أن تنعم من الجهاد ولا اثم عليها كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى لا يجهن أن تقا تل النساء المسلمات مع الرجال الآن أيضاً طر المسلمون الى ذلك فان اضطرو المسلمون الى ذلك بأن جاء النفر وكان في خروجهن حاجة وضرة فلا بأس بخروجهن للقتال ولهن أن يخرجن في هذه الحالة من غير أذن ابائهن

أولم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الأرض فهو كشيء واحد اذا رأى منه حفنة أو أكثر ورضي به كان رؤية اذا كان غير المرقى مثل المرقى وان كانت الحنطة أو الشعير في جوارقين أو الزعفران في سلتين أو الفهم في زقين اختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلخ ما كان في وعاءين فهو بمنزلة شئتين مختلفين وقال مشايخ العراقيهما كشيء واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح أن رؤية أحدهما تكون كرويةيهما جميعاً وانفقوا على أنهما كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد عا في أحد الوعاءين عيبان كان قبل القبض يحسبهما أو



يرتفعان وان كان بعد القبض رد المبيع خاصة كالوجود بأحد الثوبين عبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله أما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المرئى على صفقة المرئى فان لم يكن يبقى خيار الرؤية فان قال المشتري لم أجد الباقي على تلك الصفقة وقال البائع لابل هو على تلك الصفقة كان القول قول البائع والبيعة لا تشتري وان كان المبيع من الهدايا المتفاوتة كالأمان وغير ذلك ما لم ير ١٩٠ الكل لا يبطل خياره ولو اشترى وقر بطنخ مالم ير الكل لا يبطل خياره اذا

وأزواجهن وليس لهم منعهن عن الخروج ويأتون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهن ولكن أمكنهن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب لمداداة الجرحى وسقى المامو والطبخ والخبر لاجل الغزاة وأما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن (١) في الصوائف ونحوها من الجنود العظام ويذاوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويخبرن ويطنخن ولكن لا يقتلن والجواب في الصبي المراهق انذى لم يبلغ اذا أطلق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيئه التفسير لا يخرج بغير إذنهما ولا يأثم الأب بآذنه وان كان يعلم أنه ربما يقتل في ذلك كالبائع كذا في المحيط \* واذا أراد المديون أن يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بأن يغزوا ويوصى الى رجل ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فلاولى أن يقيم فيتمتع بقضاء دينه فان غزمع ذلك بغير إذن رب الدين فذلك مكروه فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يسرأ من المال فالمستحب أيضا له أن يتجمل بقضاء الدين وان غزاه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الاجل كذا في الذخيرة \* وان كان أحال غريمه على رجل آخر فان كان للمحيل على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بأن يغزو وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فان أذن له في الخروج المحتال عليه ولم يأذن له المحتال فلا بأس بأن يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغير أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا بأس بأن يغزو ولا يستأمر واحدا منهم ما ولو كان كفل عنه بالدين فكفل بأمره وليس يشترط براءته فليس له أن يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت الكفالة بغير أمره فعليه أن يستأمر الطالب وليس له أن يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان كفل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو والا باصر الكفيل وان كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مفلسا وهو لا يقدر أن يتجمل لدينه الا بالخروج في التجارة مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعلى أصيب ما أقضى به ديني من النفل أو السهام لم يجزى أن يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن النفي عاما أما اذا كان النفي عاما فلا بأس للمدوين بأن يخرج سواء كان عنده وفاء أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المسلمون فان كان أمر ايتخاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمر ايتخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل الا باذن غريمه كذا في المحيط \* عالم ليس في البلدة أحد أفقه منه ليس له أن يغزو ولما يدخل عليهم من الضياعة كذا في السراجية \* وان كان عند الرجل ودائع أربابها غيب فان أوصى الى رجل أن يدفع الودائع الى أربابها ما كان له أن يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضيتان \* ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير إذن مولاه ما لم يكن النفي عاما كذا في محيط السرخسى \* اذا وقع النفي من قبل أهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للغزو اذا ملك الزاد والراحلة ولا يجوز التخلف الا بعد رين كذا في فتاوى قاضيتان \* اذا دخل المشركون أرض المسلمين فأخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلى المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم (١) قوله في الصوائف أى معهم وسموا بذلك لانهم يخرجون زمن الصيف للامن من البرد والثلج كما أفاده في القاموس ٨١

كان البطيخ في غرارة \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى اذا كان البطيخ نوعا واحدا فرأى البعض ورضى به بطل خياره وان كان البطيخ في شريحتين ان كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها يبطل خياره \* وان اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والثوم والشحم والفجل ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى قال اذا قلع البائع بعضها أو قلع المشتري باذن البائع فسرأه ورضى به عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية بطل خياره فيما رآه وله اختيار فيما لم ير وعنه في رواية ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكروا هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما ذكرها في الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الغيب في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والبصل والجزر فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل

تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لم يبيع في الكل ويكون رؤية البعض رؤية الكل اذا وجد الباقي حتى كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير إذن البائع ان كان المقلوع شيئا له عن لزمه البيع في الكل رضى به أو لم يرض لان القلوع بالقلع يتعيب فانه قبل القلع كان يتمو ساعة فساعة وبعد القلع لا يتمو وان كان المقلوع قليلا لا يضمن له لا يبطل خياره

والفتوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي القبل اذا قلع البعض فرأه ورضى به لا يطل خياره لانه عددي متفاوت  
هذا اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باع به قبل النبات أو بعد ما نبت في الارض الا أنه لا يدرى أهو نابت في الارض أو ليس  
بنابت لا يجوز بيعه \* ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل ونحوه وقلع البائع شيئا من موضع وقال أبيعك على أن في كل مكان مثل  
هذا في الكثرة لا يجوز بيعه \* ولو اشترى كروحين من الجزر فقلع أحدهما ١٩١ فوجد أحدا كروحين جيدا وقلع الآخر

فوجد منه مبيعا لا يرث شيئا منه  
لانه تعيب بالقلع ولكنه  
يرجع بنقصان العيب \* ولو  
اشترى جزرا في جوالق  
فوجد في أعلاه جزرا  
طويلا وفي أسفله قصيرا  
صغيرا فان كان القصير  
لا يشتري بما يشتري به  
الطويل كان عيبا فيرجع  
بالنقصان \* ولو اشترى كراثا  
أو رطبة كالقث وفجود ذلك  
ان اشترى ما على ظاهر  
الارض وقطع من ساعته  
جاز وان اشترى ما في  
الارض ان اشتراه بأصله  
جاز وان لم يشتري بأصله لا يجوز  
لانه ينمو كل ساعة فيمتلظ  
المبيع بغير المبيع ولو باع  
شيئا مغيبا في الارض ثم  
اختلف البائع والمشتري في  
القلع فقال البائع أخاف  
ان قلعته لا ترضى به وقال  
المشتري أخاف ان قلعته  
لا يصلح لي فمن تبرع منهما  
بالقلع جاز وان تشاحا في  
ذلك فسخ القاضى العقد  
بينهما \* وان اشترى الثمار  
على رؤس الاشجار فرأى  
من كل ثمرة بعضها كان  
رؤية البعض كروية الكل حتى  
لورضى به لزمه ولو اشترى  
دهنا فرأى من خارج القارورة

حتى يستنقذوا ذلك من أيديهم ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء  
والذراري ما يبلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوهم بعد ما دخلوا  
دار الحرب واذا بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب فأناتهم المسلمون لبقائهم لذلك فذلك فضل أخذوا  
به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت أن يكونوا في سعة من ذلك وذراري أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة  
ذراري المسلمين وأموالهم ثم انما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا ادرا كههم قبل أن  
يلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان أكبر رأيهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا  
يتبعوهم كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تتركه الجعائل مادام  
للمسلمين قوة فاذا لم تكن فلا بأس بأن يقوى بعضهم بعضا فاذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان  
للمسلمين قوة القتال بأن كان في بيت المال مال فلا ينبغي للامام أن يحكم على أرباب الاموال في أخذ شيئا  
من مالهم من غير طيب أنفسهم فاما اذا أراد أرباب الاموال اعطاء الجعيل طيب أنفسهم فذلك لا يبيح  
مكروها بل يكون حسنا مرغوبا فيه سواء كان في بيت المال مال أم لم يكن وان لم تكن لهم قوة القتال بأن  
لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بأن يحكم الامام على أرباب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون  
للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج بنفسه  
وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه به ماله فيصير أحدهما مجاهدا بنفسه والاخر بماله ومن قدر على  
الخروج بنفسه الا أنه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفاية من بيت المال فاذا أعطاه  
الامام قدر كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جملا وان لم يكن في بيت المال مال أو كان الا أنه لا يعطيه  
الامام فله أن يأخذ الجعيل من غيره كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى غيره جعلا للغزو عنه فان قال له  
صاحب الجعيل حين دفع الجعيل اليه اغزبه هذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغزو حتى لا يقضى  
به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغزبه كان للدفع اليه أن يصرفه الى  
غير الغزو وكما كان له أن يصرفه الى الغزو ذكره الشيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الأئمة  
السرخسي في شرح السير الصغير \* وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان للدفع اليه أن يترك  
بعض الجعيل لنفقة عياله على كل حال لانه لا يتهيأ له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى واذا  
دفع الرجل الى غيره جعلا للغزو عنه ثم عرض للدفع اليه عارض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فاراد  
أن يدفع الى غيره أقل مما أخذ لغزوه فان كان مراده أن لا يملك الفضل لنفسه بل يرد على بيت المال فلا  
بأس به وان كان مراده أن يملك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعيل قال للدفع اليه اغزبه هذا المال  
عني فليس له أن يملك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغزبه كان له أن يملك الفضل الا يرى  
أن له أن يملك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزوه واذا شرط مسلم لمسلم جعلا ليقول كافر احريا  
فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى واجب للشارط أن يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن  
مشا يخارجه الله تعالى من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاجماع كذا في المحيط \* ولو  
استأجر أمير العسكر أجيرا أكثر من أجرة المثل بما لا يتغابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك يكون رؤية وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أخرى لا يكون  
ذلك رؤية \* ولو نظر الى المبيع من وراء سترة فبين كان رؤية ولو اشترى رحيباً لانه لم يرب بعض آ لانه كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى  
سرجا لانه وليده فلم يرب بعض آ لانه رجلان اشترى باشيأ لم يراه لا يكون لاحدهما الرجوع في الرؤية وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط  
فكذلك في خيار الرؤية \* اذا اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يطل البيع لان من

فخيار الرؤية يفرض الفسخ \* رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل السلخ جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ بذره قبل القطع فانه لا يجوز  
وان رضى البائع بالقطع اذا جاز بيع الكرش قبل السلخ كان على البائع ارجحه وللمشتري خيار الرؤية \* فجاءه بثلث لؤلؤة فباعها  
مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الاتلاع وان باع اللؤلؤة بعد ما مات الباجحة جاز البيع وللمشتري خيار الرؤية  
في اللؤلؤة وان لم يكن رآها قبل ذلك \* ولو ١٩٣  
اشترى لؤلؤة في صدف جاز البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وللمشتري

خيار الرؤية وعلى قول محمد  
رحمه الله تعالى لا يجوز البيع  
والفتوى على قوله فانما  
اشترى نالجه مسلكت فأخرج  
المسلكت منها لم يكن له أن يرد  
بجيار الرؤية ولا بجيار العيب  
لانه يتعيب بالاخراج حتى لو  
لم يخرج المسلكت كان له أن يرد  
بجيار الرؤية والعيب \* رجل  
اشترى لبنا على أن يحمله  
البائع الى منزل المشتري ان  
كان البيع بلفظ الفارسية  
جاز البيع واذا جاز البيع  
فان لم يكن المشتري رأى  
اللبن فراء بعد ما حمله البائع  
الى منزله قال الفقيه أبو  
اللبث رحمه الله تعالى لم يكن  
له أن يرد بجيار الرؤية لانه  
لورده يحتاج الى الحل فيصير  
ذلك بمنزلة عيب حادث عند  
المشتري \* رجل اشترى جبة  
مبطنة فوراى بطانتها كان  
له خيار الرؤية اذا رأى  
ظهارتها لان المقصود هو  
الظاهرة فكان له الخيار فان  
كانت البطانة مقصودة بأن  
كل عليها فرو فان لم تكن  
الظاهرة مقصودة لظهارتها  
والبطانة مقصودة اذا رأى  
البطانة لا يسبق له خيار  
الرؤية ولو كانت الظاهرة  
مقصودة فرأى الظاهرة

باطله ولو قال أمير العسكر أو القاضي اني استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي فالاجر كاه في ماله ولو قال أمير العسكر  
لمسلم أو دعي ان قتلت ذلك الفارس فلكت مائة درهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قسلي فقال الامير من قطع رؤسهم  
فله أجرة عشرة دراهم جاز وحل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكره كذا في المضمرات \* على الامام أن يحسن  
تغور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور لينعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقهرهم كذا في  
خرافة المفتين \* واذا بعث جيشا ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً وانما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بان  
يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعاً متفهماً عليهم شخصاً شجاعاً واذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن  
يوصيه بهم كذا في الميسوط \* وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فلا لام أن يؤمره قريشاً كان أو عربياً  
أو بطنياً من الموال كذا في المحيط \* ويجوز أن يولي الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في  
العتابية \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أمر الامير العسكر بشي كان على العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن  
يكون المأمور به معصية ييقن \* (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه) ان علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما  
أمرهم به ييقن بأن أمرهم أن لا يقاتلوا في الحال مثلاً وعلوا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بأن علوا  
يقين أنهم لا يطبقون أهل الحرب وعلوا أن لهم مدداً يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال  
في هذه الحالة مستغفبه في حق أهل العسكر ييقن فيطيعونه فيه وان علوا أنهم يتضررون بترك القتال في  
الحال ييقن بأن علوا أن أهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى أن يلحقهم مدد يتقرون به على قتال  
المسلمين لا يطيعونه فيه وان شكروا في ذلك لا يعلون أنهم ينتفعون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم  
أن يطيعوه وكذلك اذا أمرهم بالقتال مع العدو ان علوا أنهم ينتفعون به ييقن أو شكوا فيه واستوى  
الطرفان أطيعوه في ذلك وان علوا أنهم لا ينتفعون به ييقن بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وان كان الناس  
مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة شكوا في ذلك ولم يترج أحد الظنن على  
الاخر كان عليهم اطاعته واذا أمر الامير أهل العسكر بشي فقصي في ذلك واحد من أهل العسكر فالامير  
لا يؤدبه في أول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الا أن يبين  
في ذلك عذراً خفيئاً ينجي سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لانه يدعى ما يمنع وجوب التعزير  
عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بين واذا جعل الامام الساقة على قوم معينين والمينة كذلك  
والميسرة كذلك فشد الهمة وعلى الساقة فلا بأس لاهل المينة والميسرة أن يعينوه اذا خافوا عليهم وهذا اذا  
كان ذلك لا يخل بمرأهم فاما اذا كان يخل ذلك بمرأهم فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقة وان أمرهم  
الامير أن لا يبرحوا عن مرأهم ونهى أن يعين بعضهم بعضاً فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقة وان  
أمنوا من ناحيتهم وخافوا على أهل الساقة واذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج للعلاقة لا ينبغي لهم  
أن يخرجوا أهل المنعة وغيرهم في ذلك على السوا لا أنه ينبغي للامام اذا نهىهم عن الخروج أن يبعث قوماً  
من الجيش للعلاقة ويؤمر عليهم أميراً يعتاقون للجيش فلو أن الامام لم يبعث أحداً أو أصاب الجيش ضرورة  
من العلف وخافوا على أنفسهم أو على ظاهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا بأس بأن يخرجوا وان كان فيه  
عصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج من أحد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم أن يراعوا شرطه ولا  
يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من أراد الخروج للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم

لا يسبق له خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة مقصودة أيضاً فلا يكتفى برؤية أحدهما \* رجل اشترى أرضاً لم يرضها وكان لها  
أكارف ترك المشتري الأرض في يد الأكارف بالأكارة فزرعها الأكارف ثم أراد المشتري أن يردّها بجيار الرؤية لم يكن له ذلك لان فعل الأكارف منتقل  
اليه فصان كأنه زرعه بنفسه \* ولو اشترى داراً لم يرضها فباعها فاحتلها بالشفعة لا يطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار  
الشرط لان الاحتال بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يطل بصرح الرضا فلا يطل بدليل الرضا وخيار الشرط يطل بصرح الرضا فيبطل

بديله وكذا لوعرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يطل خيار الرؤية وخيار الرؤية بطل بالقبض مع الرؤية وكذا بقصد الثمن مع الرؤية \* رجل اشترى ثوباً بمثل فاقده كان رآه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك الثوب كان له خيار الرؤية \* رجل رأى شيئاً ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته متغيراً قال بعضهم لا يصح - صدق وقال شمس الأئمة السرخسي ان كان الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وان اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء ١٩٣ في ذلك الزمان غالباً كان القول قول

المشتري كالمورأى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى \* رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له أن يردها بخيار الرؤية فان لم يردها يؤمر البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيله إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه \* رجل اشترى مكعباً مربوطاً وجوهها فأنظر إلى ظهورها فعنى إلى صرمها كان له خيار الرؤية \* رجل اشترى وزناً من تراب المعدن بعينه فله خيار الرؤية إذا خرج مافيه \* ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين فرأى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى الثاني \* رجل اشترى خفلاً يره فجاءه البائع بالخلف وألبسه المشتري وهو نائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يردها بخيار الرؤية ان لم يقصدها ذلك \* رجل

أن يخرجوا لا تحت لواء فلان كذا في المحيط \* يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن القتال فيما منسوخ وان كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا اذا كان معهم أسلحة وأما من لا سلاح له فلا بأس بأن يفر من معه السلاح وكذا لا بأس بأن يفر من يرى إذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً أو أكثر لا يحل لهم الفرار ان كان عدداً الكفار أضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فإذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنتين وفي زماناته تعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده أهل الحصن بالمجنبي وأشباهه ومن موضع يرى بالسهم والجحارة فلا بأس به كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للإمام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة سرية إذا كان يطيق ذلك كذا في الذخيرة \* ومن تابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان والمختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البصر الرائق

### الباب الثاني في كيفية القتال

ينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم فارسهم ورجالهم فيكتب أساميهم كذا في شرح الطحاوي \* وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوهم إلى الاسلام فان أجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية كذا في الهداية \* فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز \* وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوه إلى أداء الجزية كذا في التبيين \* الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا إعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا تقبل من رجالهم الا السيف والاسلام ونساؤهم وصبيانهم في \* وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالاجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوسى بالاجماع عريسا كان أو غير عربي وصنف اختلفوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط \* ولا يجوز أن يقاتل من لا يبلغه الدعوة إلى الاسلام إلا أن يدعو كذا في الهداية \* ولو قاتلهم بغيرة كانوا أئمن في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئاً مما تلفوا من الدماء والاموال كافي النساء والولدان منهم كذا في المبسوط \* ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة ببالغة في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية \* وانما يستحب الدعوة مرة أخرى للثأر كيد بشرطين أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما اذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال أو يمتثلون بجميلة أو يتحصنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيهم ما يدعون اليه أما اذا كان لا يطمع فيهم ما يدعون اليه فلا يستحب بالدعوة كذا في المحيط \* ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بغيرة دعوة وهذا في أرض بلقنم الدعوة كذا في محيط السرخسي \* فان أبوان من الاسلام والجزية استعانا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زرعهم كذا في الهداية \* ولا بأس بأن يخرجوا

(٣٥ - فتاوى ثانی) اشترى جارية بعدد ألف درهم وتقابض ثم رد العبد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصة الانفس من الجارية \* رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من ماء دجلة وهو منها كان له خيار الرؤية قال لان ماء بعض المواضع أطيب من بعض \* الاعمى اذا اشترى شيئاً جازشراً أو وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان بصيراً فعمى جاز وان كان أعمى لا يجوز واذا جازشراً أو عندنا كان له خيار الرؤية ثم تكلموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا ان كان شيئاً ما يقبض ويحس فاذا قلب وحس كان ذلك بمنزلة الرؤية وان كان مما

لا يقبل ولا يجس. أن كان عقارا أو غاراعلى رؤس الانهار قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاشبه في هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يוכל بصيرا بالقبض فإذا قبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يوصف المبيع عند الاعمى بأبلغ ما يكون فإذا قال الاعمى بعد ذلك رضيت بطل خياره. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية بقاذا الاعمى الى موضع المبيع فإذا صار بحيث ١٩٤ لو كان بصيرا راه ووصفه فقال رضيت بطل خياره وفي رواية يجس الحيطان

والاشجار ثم يقول رضيت يطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشئ منزلة النظر \* حكى أن أعمى اشترى كل واحد منهم ما أرضاه فدخل أحدهما أرضه وجعل يجس الارض بيده فلم يجد فيها الشئ والكلا فسردها فقال انها لم تطعم نفسها فكيف تطعمني وأخر دخل أرضه فجعل يجس حشيشها ويتعرف غلظ سوق الحشيش وطولها فوجدته متفاعلظا فرضى بها وقال ان الارض اذا طابت تربتها استغلت حشيشها واذا لم تطب وكانت خبيثة نزلت يخرج نباتها لا تنكدا رقيقا ضعيفا \* اذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعثك ما رأيت وقال المشتري لم أراه كان القول قول المشتري مع عينه \* وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب \* اذا أراد المشتري أن يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وأنكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول قول البائع

حصولهم ويغرفون أو يخربون البنيان وكان الحسن بن زياد يقول هذا اذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما اذا لم يعلم ذلك فلا يحل الخريق والتغريق ولكن انقول لومنعناهم عن ذلك يتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلا تخلو عن أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط \* ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسيرا أو ناجرا وان تترسوا بصبيان المسلمين أو بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكناز وما أصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والصالحات مع المسلمين اذا كان العسكر عظيمًا يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المحصف اذا كانوا قواما يؤمنون بالعهد كذا في الهداية \* وان كان العسكر عظيمًا فلا بأس باخراج المحصن للخدمة وأما الشواب منهم فقرارهن في البيت أسلم والاولى أن لا تخرج النساء أصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم بد من الاخراج للباضة فالامام دون الحرائر كذا في التبيين \* قوم من الصالحين يريدون الغزو ومعههم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعههم من امير فان أمكن للصالحين الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يمكن الخروج الا معهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيان \* وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا ولا يغاروا ولا يتلوا كذا في الهداية \* ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا شيخا قانيا ولا أعمى ولا مقعدا الا أن يكون أحدهم أو لا يرى في الحرب أو تكون المرأة أمهامة. وكذلك اذا كان ملكهم صديا صغيرا أو حضروا معهم الوقعة وكان في قتلته تغريق معهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهر النيرة \* واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بما لها تقتل هكذا في المحيط \* وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان ماداما يقاتلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر وان كان يجن ويضيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا في الهداية \* ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا يقاتلون بمال ولا رأى هكذا في المحيط \* ولا يقتل يابس الشئ فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الاعمى والمقعود والشيخ الفاني اذا حضروا وحرضوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضيان \* أما أقطع اليد اليسرى أو أقطع إحدى الرجلين فهو بمن يقاتل فيقتل وكذا الاخرس والاصم هكذا في المحيط \* وأما الصبي والمعتوه ماداما يجتران فلا بأس بقتله أو بعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوهما وان كانا قلة لا غير واحد كذا في فتاوى قاضيان \* لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين يتعدى به الا والوالد والوالدة والاجداد من قبل الرجال أو النساء والجدات وهذا اذا لم يضطره الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه واذا ظفر الابن بابه في الصف لا ينبغي أن يقتله بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حرا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يجي غيرة فيقتله كذا في المحيط \* ولا يقتل الراهب في صومعته الا أن يخاطب الناس كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأه ولا صبيا ولا معتوها ولا أعمى ولا مقعدا ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الفاني الذي لا يلقه فان شاء أخرجه وان شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك المجوزات لا يربى ولدها كذا في

فصل في العيوب كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك البحر أنواع \* منها ما يكون ظاهرا معينا كالغور والشلل والصمم والخرس والعرج والسن الساقطة والسودا والشاغية والاصبع الزائدة والامراض والقروح \* وفي غير الحيوان كالثمن في الاواني والخرق والعقون في الثياب والنز والسبخ في الاراضي اذا لم يدهلم به المشتري فعلم كنهه أن يرد الا أن ثبت البراءة عن العيب \* ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والحواري والعلبان فالسيل في ذلك الرجوع الى أهل البصر

ان أخبر بذلك واحد ثبت الغيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد آتاه قديم كان عند البائع برده على البائع وما كان باطناني الجوارى يعرفها النساء لا ينظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأته واحدة بذلك ثبت الغيب في حق الخصومة لا في حق الرد في ظاهر الرواية \* ومنهم ما يكون عيبا في الجوارى لا في الغلمان كالجرفاته يكون عيبا في الجوارى ولا يكون عيبا في الغلمان الا أن يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيبا \* وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس ١٩٥ بعيب في الغلمان الا أن يكون مديعا

على ذلك وولد الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان ومنهم ما يكون عيبا في بعض الاحوال دون البعض كالبول في الفراء فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة مروي ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اشتري عبدًا كان أبق أوسرق أو بال في الفراء عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري قال أبو بكر بن سعيد البطي رحمه الله تعالى له أن يرد وقال أبو بكر الاسكاف لا يرد ما لم بعد عند المشتري وهو الصحيح والعنة عيب وكذا الخشاء \* ولو اشتري عبدًا على أنه خصي فوجده فلا يرد \* ولو اشتري على أنه غل فأنه هو خصي كان له أن يرد والادرة عيب في الفلام لانه لا يسرع المشي ولا يقدر على القتال راكبا \* والفضل في النساء غيب وهو روم في الفرج يمنع الجماع وقيل هي التي يكون مسكها واحدة \* وعدم الختان في الغلام والحيض في الجارية

البحر الرائق ناقل عن البدائع \* قال القدروري في كتابه الكفارة على نوعين منهم من يجعد الباري عز وجل ومنهم من يقربه الا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن أنكره اذا أقر به يحكم باسلامه ومن أقر بوجد وحدانيته اذا أقر بوجدانيته بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه ومن أقر بوجدانية الله تعالى ووجد رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أقر برسالة صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في المحيط \* الوثني أو الذي لا يقرب بوجدانية الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان أردت به أني على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما ما قبل محمد رسول الله قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه حتى يبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال أنا مسلم يسأل عنه ان قال أردت به أني أردت به أني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين يقتل فان قال أردت به أني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس مسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يقبل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لومات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه هكذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الاسلام وعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى اذا قيل للنصراني أو محمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له أو محمد رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زماننا أنه قيل لنصراني أدين الاسلام حق فقال نعم فقيل له أدين النصرانية باطل فقال نعم فأنى بعض المفتين بانه لا يصير مسلما وأفتى بعضهم انه يصير مسلما وكذلك اذا قال النصراني أو اليهودي أنا على دين الحنيفية لا يصير مسلما هكذا في المحيط \* عن بعض المشايخ رحمهم الله تعالى اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما الجوسي اذا قال أسلمت أو قال أنا مسلم فيحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعترفون شتمه كذا في فتاوى قاضيان \* اذا صلى الكتابي أو واحد من أهل الشرك في جماعة حكم باسلامه عندنا وان صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم باسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم باسلامه في مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى تأويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم باسلامه وتأويل ما قاله اذا صلى وحده بان اقامه وعند ذلك يحكم باسلامه بلا خلاف \* وفي الاجناس اذا شهدوا أنا رأينا يصلي سنة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلاحي لا يكون اسلاما حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط وان شهدوا أنه كن يؤذن ويقيم كان مسلما كان الاذان في السفر أو في الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشئ حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلما كذا في البحر الرائق ناقل عن البرازية \* وان صام أو أوج أو أدى الزكاة

اذا كانا جليسين لا يكون عيبا وان كانا مولدين صغيرين فكذلك وان كانا كبيرين فهو عيب وهذا عندهم أما عندنا فعدم الحضر في الجوارى لا يكون عيبا \* ولو اشتري جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب فان القاني يريها النساء ان قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع عيبه \* وان وطئها المشتري فعلم بالوطء فان زابها كما علم أنهم ليست ببكر بلائب والازمة الجارية هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرد هاتبة النساء \* والذكاح عيب في



العهد والجارية وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي وان كانت عن طلاق مائت فليس بعيب والأحرام ليس بعيب في الجارية وكذا لو كانت الجارية محرمه الوطء على المشتري برضاع أو صهره لا يكون عيبا \* ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى أن لها زوجا أو أراد أن يردها فقال البائع كان له ازواج عندى أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه \* ولو أقام المشتري البينة على قيام النكاح للعالم لا تقبل بينته ولو أقام البينة ١٩٦ على اقرار البائع بذلك قبلت بينته \* ولو قال البائع كان زوجها عندى فلان

أبانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع فان حضر المقر له بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردها \* ولو قال البائع كان له ازواج عندى يوم البيع فأبانها أو مات عنها قبل القبض أو بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يردها الجارية \* ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان زوجها عندى غير هذا الرجل أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع \* رجل اشترى نخطة فوجدها ودية لا يرد لها لان الرداء قليلت بعيب وان وجدها مسوسة أو عفتة كان له أن يردها \* وكذا لو اشترى انا مفضة فوجدها رديتة ممن غير غش لا يرد \* ولو اشترى جارية فوجدها قبيصة أو سوداء الوجه لا يرد لها ولو وجدها مختوفة الوجه لا يستبين لها قيم ولا جمال كان له أن يردها \* ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له أن يردها في احدى الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية أخرى لا يجعل نفس الولادة عيبا فلا يرد اذالم

لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية وروى داود ابن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن رأوه تهيأ للأحرام ولبي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلما وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلما \* ولو شهد واحد فقال رأيتته يصلى في المسجد الا عظم في جماعة وشهد آخر رأيتته يصلى في مسجد كذا قبل شهادتهما ويجبر على الاسلام كذا في فتاوى قاضيان \* ولم يقتل كذا في المحيط \* عن الحسن بن زياد اذا قال الرجل لذى أسلم فقال أسلمت كان اسلاما كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما رقه قال أشهد أن لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم أن يكف عنه وان أخذه وجابه الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يقهره المسلم وان قال بهد ما قهره المسلم فهو في عواكف لا يقتل فان قال ما أردت الاسلام بما قلت بل انما أردت الدخول في اليهودية أو أردت التعوذ لئلا يقتلني لم يلتفت الى قوله ولو كان حين قال لا اله الا الله كف عنه فانفلت وعلق بالمشر كين ثم عاد يقاتل فحمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله فان كان له فئة يلجأ اليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت للفئة فليس له أن يقتله ولكنه يؤتبه على ما منع وان كان هذا الرجل ممن يقول لا اله الا الله ولكن لا يقرب رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وباقي المسألة بما لها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله فعليه أن يكف عنه فاذا أكره على الاسلام فاسلم صح الاسلام استحسانا وفي نوادر ابن رستم ان اسلام السكران اسلام كذا في المحيط \* واذا قال الوثني أشهد أن محمدا رسول الله يكون مسلما وكذا لو قال أنا على دين محمد صلى الله عليه وسلم أو أنا على الحنفية أو على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلى عليه \* كافر لقن كافرا آخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيان

### باب الثالث في المواعدة والامان ومن يجوز أمانه

اذا رأى الامام أن يصلح أهل الحرب أو فريقتهم \* م وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وان رأى الامام مواعدة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة أما اذا لم تكن فلا يجوز والماخون من المال يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا باساحتهم بل أرسلوا رسولا أما اذا حاط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو وغنمه يخمسها ويقسم الباقي بينهم كذا في الهداية \* ولو وادعهم فريق من المسلمين بغیر اذن الامام فالمواعدة جائزة على جماعة المسلمين لانها أمان وأمان الواحد كآمان الجماعة كذا في السراج الوهاج \* ولو أن مسلما وادع أهل الحرب سنة على ألف دينار جازت موادعته فان لم يعلم الامام ذلك حتى مضت موادعته أخذ المال وجعله في بيت المال وان علم غراده قبل مضى السنة فانه ينظر ان كانت المصلحة في امضائها أمضاها وأخذ المال فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبذ اليهم وقتلهم فان مضى نصف السنة برد كله استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المسلم وادعكم بألف دينار ثم نبذ الامام اليهم بعد مضى من السنة بعضهم اوتى البعض كان للامير المال بحسب ما مضى من السنة ورد بحسب ما بقى هكذا في المحيط \* فان كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بألف درهم وقبض المال كله ثم أراد الامام نقض المواعدة بعد مضى السنة فانه يرد عليهم الثلث لانه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هناك العقد واحد في السنة والمال مذکور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي \*

توجب الولادة نقصا في ظاهر افعالها \* ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وتنجوز رحمه الله تعالى لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه ويرى القاضي النساء ان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا عين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل يرجع الى التمسك في معرفتها بما لها يرجع الى الاطباء ثم في الدامير بشهادة رجلين اذا شهد أنه قد تم \* وفيما لا ينظر اليه الرجال

كافرون والرفق ونحو ما اختلفت فيه الروايات وآخر ما روى عن محمد رحمه الله تعالى انه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث برتبته انه النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأى الواحدة والمرأى ان فيه سواء والمرأى ان أوثق. وأما الحبل فيثبت بقول النسائي حق الخصومة ولا يرتبته ما دتهن. رجل اشترى خفين فانا أحدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل له له في رجله لا يرتد وان كان لا يدخل لالعله في رجله بل لصيق الخلف كان له أن يرتد وان كان الخلفان ضيقين لا تدخل في رجله فيهما ١٩٧ لم يكن له أن يرتد. رجل اشترى عبدا فأنق

من يده وقد كان أبقى عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أبقا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب. رجل اشترى مصحفا على أنه جامع فإذا فيه آيات أو آية ساقطة كان له أن يرتد. رجل اشترى عبدا فسرق عنه أقل من عشرة وقد كان سرق عند البائع مثل ذلك كان له أن يرتد وكذا لو أبقى عنده الى مادون السفر كان له أن يرتد لانه يسمى أبقا وسارقا وكذا لو كان العبد نقب البيت ولم يخرج شيئا كان له أن يرتد. رجل اشترى غلاما وبركته. وردهم فقال البائع انه وردهم حديث أصابه ضرب فأورمه فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه كان قديما لا يرتد قال المصنف وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بين السبب ثم ظهر أنه كان سبب اخر غير الذي بين كان له أن يرتد كما لو اشترى عبدا هو محجوم فقال البائع هو حى غب فانا هو غير ذلك كان له أن يرتد لان الغب

وتجوز الموادة أكثر من عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار. ولو حاصر العدو والمسلمين وطلبوا الموادة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية. \* واذا طالبوا من الامام الموادة سنين مملوطة على أن يؤدوا الى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على أن لا يجري عليهم أحكام الاسلام في بلادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خيرا للمسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا اليهم كل سنة مائة رأس فهذا على وجهين اما ان صالحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو باعيانهم فان كان الصلح على مائة رأس بغير أعيانهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجوز ذلك وان كانت المائة المشروطة من أرفاقهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس باعيانهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط. \* وان شرطوا في الموادة أن يرتد عليهم من جاءنا مسلم منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي. \* ولو صالحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصح نبذ اليهم وقائلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان متشرا يجب أن يكون النبذ كذلك وان كان غير متشرا بان منهم واحد من المسلمين سرايكتي بنبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ لا يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ الخبر الى أطراف مملكته وان كانوا اخرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خرجوا حصونهم بسبب الامان حتى يعودوا اليهم الى ما منهم ويعبروا حصونهم مثل ما كانت توقيعا عن الغد وهذا اذا صالحهم مدة فرأى نقضه قبل مضي المدة وأما اذا مضت المدة فبطل الصلح بغيرها فلا نبذ اليهم كذا في التبيين. \* ولا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم مادام الصلح باقيا كذا في السراج الوهاج. \* وان بدوا بخيانة قائلهم ولم نبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية. \* ولو خرج من دار الموادة جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فالملك وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا اخرجوا باذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي. \* واذا كانت الموادة فائضة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم موادة فغز المسلمون ذلك البلد فاخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا يسب عليه ولا على ماله وأهله ورقيقه وحيث مضى أهل البلد الذين وادعناهم وحيث رحلوا من البلاد دفعهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار الموادعين فأسروا منها رجلا من الموادعين كان أسيرا في الدار التي غزاها المسلمون كان فيئنا كذا في السراج الوهاج. \* وأهل النعمة اذا نقضوا العهد كل شركين في الموادة ويجوز أخذ المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار. \* ويصالح المرتدين الذين يغلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيرا بلا أخذ مال منهم وان أخذ المال منهم لم يرتد لان مالهم في يده لم يمتدحوا ولا ظهر واجتلاف مالوا أخذ من أهل البغي حيث يرتد عليه. \* بعد وضع الحرب أوزارها لانه ليس فيئنا الا قبله لانه اعانة لهم كذا في النهر القائق. \* وهكذا في فتح القدير. \* عبدة الاوثان من العرب كالمرتدين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ويكره لامير الجيش أو قائم قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيقتصم بها بل يجعلها قايما للمسلمين ويكره بيع السلاح والكرام من

يختلف باختلاف السبب. رجل اشترى عبدا كان محجوما عند البائع تأخذه المحي كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلمه المشتري فاطمى عليه عنه. المشتري ذك في المنتقى أن للمشتري أن يرتد ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب اخر غير المحي يرجع بالنقصان ولا يرتد. \* وكذا لو كان به قرحة فاقترت أو كان جديا فاقترت كان له أن يرتد. وان كان به جرح فذهب يده من ذلك عند المشتري أو كانت موضحة فصارت آمنة عند المشتري فليس له أن يرتد. رجل اشترى عبدا وقبضه فمتم عنه وقد كان يحرم عند البائع ولم يعلم به المشتري قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان حم عند المشتري في الوقت الذي كان يحم عند البائع كان له أن يرد وان حم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد فقبل له لو اشترى أرضا فترت عند المشتري وقد كانت تترع عند البائع قال له أن يرد لان سبب النزوح واحد وهو تسفل الأرض وقرب الماء فكان الثاني عن الأول لأن يبي ما غاب أو كان المشتري رفع التراب عن وجه الأرض فيعلم أنها تترت لرفع التراب أو الماء الغالب ١٩٨ الذي جاء من موضع آخر فيكون النزوح عند المشتري غير الذي كان عند البائع

أهل الحرب وتجهيزهم قبل الموقعة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخال ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسًا لم يترك أن يخرج كذا في الميسوط \* وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره بمنع مطلقا كذا في التبيين \* طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يفسح في الإسلام لا يجاب الى ذلك ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ما شاء فالح و صار ذمة فهم عبيده كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير \* فان ظفر عليهم عدوهم ثم استنقذهم المسلمون من أيدي أوائلهم فانهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى هذا لو أسلم الملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه دونهم فهم عبيده كما كانوا كذا في الميسوط

(فصل في الامان) اذا أمن رجل حرًا أو امرأة حرة أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صح أمانهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم الا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا أمن الامام بنفسه ثم رأى المصلحة في التنبذ ولو حاصر الامام حصنًا أو أمن واحداً من الجيش وفيه مفسدة فينبذ الامان ويؤذبه الامان كذا في الهداية \* ويطلق أمان ذى الاذان أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز أمانه كذا في التبيين \* ويصح أمان المكاتب ولا يجوز أمان المسلم التاجر في دار الحرب ولا أمان المسلم الاسرى في أيديهم ولا أمان الذي أسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيخان \* العبد اذا أمن ان كان مأذونا في القتال في جهة المولى يصح أمانه بلا خلاف وان كان مخجورا عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا الخلاف في العبد المحجور اذا لم يجزى النفي ما اذا جاء النفي فيصح أمانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف هكذا في المحيط \* والجواب في الامة كالجواب في العبدان كانت تقابل بأذن المولى فإمانها صحيح وان كانت لا تقابل فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانها كذا في الذخيرة \* ان أمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل الاسلام وبصفه وهو محجور عن القتال لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى وان كان مأذونا له في القتال فالاصح أنه يصح بالاتفاق بين أصحابنا هكذا في فتح القدير \* ومختلط العقل الذي يعقل الاسلام وبصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا في التبيين \* وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقله ويعقل أمر معيشته فإمانه لا يصح لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت أو أمة كذا في المحيط \* اذا أمن رجل من المسلمين أناسا من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين وقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقسموا ذلك وولداهم منهم الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القتاتلين دية من قتلوا وترد النساء والأموال الى أهلها وبغير رمون للنساء أصدقهن بما أصابوا من فروجهن والاولاد أحرار بغير قيمة مسلمون تبعوا لآبائهم لا يسبل عليهم لكن انما ترد النساء بعد مضي ثلاث حيض وفي زمان الاعتداء بوضع على يدي عدل والعدل امرأه بجورقة لا الرجل هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا نادى المسلمون أهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا اذا سمعوا صوتهم بالامان بأى لسان كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان عرفوا وفهموا بالامان أو لم يعرفوا ولم يفهموا منه الامان بأن نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية أو نادوهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية

أو يشتبه فلا يدري انه عين ذلك أو غيره فلا يكون له أن يرد قال القاضي الامام أبو الحسن على السغدى رحمه الله تعالى الجواب في مسئلة الحسى والنزما قال الشيخ الامام الاله بكى على بكر في الزبادات في رجل اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو لا يعلم بذلك فانجلى البياض عند المشتري ثم عاد ليس له أن يرد وجهه لالثاني غير الاول \* ولو اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد يبيضاها عند البائع لا يكون للمشتري أن يردّها وجعل الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين الاول اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كنت أشاور شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو يشاور معي فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فما استفدت منه فرقا \* رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وأبق وقد كان سرق عند

البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يخصم البائع مادام العبد حيا أبقا فان عاد من الأباقي كان للمشتري أن يخصم البائع ويرد عليه بالجملة \* رجل اشترى جارية بقبضه فاقبضه عند المشتري شهرا أو ربعين يوما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض عيب وأدناه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد اذا أثبت أنه كان عند البائع كذلك \* اشترى جارية وادعى أنها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن

العيب كان للمبايع أن يسترد ذلك من المشتري \* رجل اشترى جارية وقبضها وواخاضها البائع في عيب بالجارية ثم تركه المصومة أياماً ثم خاصمه فقَالَ له البائع لم أستكتمها طول المدة بعدما طلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكتم لانظر هل يزول العيب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى تركه المصومة لهذا لا يكون رضا العيب وله أن يردّها على البائع \* رجل اشترى حنطة فوجد فيها تراباً قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى اذا كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ولا يعتد عيباً عند الناس ليس له أن يردّه ١٩٩ وان كان يعتد عيباً عند الناس الا

أنه ليس بفاحش كان له ان يردّ وان كان التراب فاحشاً كان الخيار للمشتري ان شاء أخذ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاء ردّ الحنطة وبأخذ كل الثمن كما لو اشترى حنطة على أنها عشرة أفرزة فوجدها تسعة كان له الخيار على هذا الوجه وعن أبي يوسف رحمه الله اذا أراد أن يميز التراب فبرّد التراب ويمسك الحنطة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلو عن قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري يميز التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشاً يعتد ذلك عيباً عند الناس ان امكنه أن يخلط التراب بالحنطة ويردّها بذلك الكيل على البائع من غير نقصان برّد الكل على البائع ويستردّ الثمن لانه ردّها كقبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك الكيل لان نقصانها بالتذرية لا ردّ لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن بمسك من الثمن بحصة نقصان الحنطة الا أن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون له ذلك

وأمثال ذلك وان لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا أمان لهم ويحل قتلهم وسبيهم ولونادوهم من موضع يسمعون الآن العلم قد أحاط بانهم لم يسمعوا بان كانوا ايماناً ومشفولين بالحرب فذلك أمان وأراد بالعلم غالب الرأى لاحقيقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط لنبت الامان في حق الكل بل سماع الاكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل واذا قالوا الحرب لا تختف أو قالوا له أنت آمن أو قالوا له لا بأس عليك فهذا كله أمان ولو قالوا له لك أمان الله كان أماناً وكذلك اذا قالوا لك عهد الله أو لك ذمة الله أو قالوا تعال نسمع كلام الله أو قالوا أجزناك ولو أن الامير قال لجماعة من أهل الحرب هينين وهم في الحصن محصورون أخرجوا اليانراو دكم على الصلح وأنتم آمنون أو لم يقل وأنتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم أخرجوا اليانراو لم يرد على هذا فخرجوا فلا أمان ولو قال لهم انزلوا اليانراو كان أماناً ولو قال أخرجوا اليانراو فخرجوا اليانراو كان أماناً ولو أن رجلاً من المسلمين أشار الى رجل من المشركين وهم في حصن أو منعة ان تعال أو أشار الى أهل الحصن أن افتحوا الحصن ففتحوا أو أشار الى السماء فظن المشركون أن ذلك أمان ففعلوا ذلك الذي أمر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجل معروفين بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدار أنهم اذا صنعوا كان أماناً أولم يكن ذلك معروفاً فهو أمان جائز واذا أشار الى العدو باصبعه بإشارة يفهم منه الدعاء الى نفسه والامر بالجيء اليه ويقول بلسانه مع ذلك ان جئت قتلتك فبغائه فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة وعرفها أماناً ولم يسمع قول المشير ان جئت قتلتك أو سمع ولكن لم يفهمه فاما اذا سمع وفهمه لم يكن ذلك أماناً على هذا اذا قال المسلم للكافر تعال حتى أقنتك فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمعه الا أنه لم يفهمه كان أماناً ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أماناً على هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد القتال تعال ان كنت رجلاً فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام ولم يفهمه فبغائه كان أماناً ولو سمع أول الكلام وآخره وفهمه فبغائه لا يكون أماناً على هذا اذا قال له تعال حتى ترى ما أضع بك هكذا في الذخيرة والمحيط \* ولو أن جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنونا على ذرارينا فآمنوهم على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولادهم وان سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية \* واذا قال آمنوني على أولادي فآمنوهم على ذلك فهو آمن وأولاده الصابية وأولاده من قبل الرجال وأما أولاد البنات فلا يدخلون ولو قال آمنوني على أولاد أولادي ذكر شيخ الاسلام والقاضي الامام ركن الاسلام على السعدي أن هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي أن في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنوني على آباءى وله أب وأم دخلوا في الامان وان لم يكن أب وأم وانما له جد وجد فلا أمان لهما قال محمد رحمه الله تعالى فان كان لسانهم الذي يتكلمون به أن الجد والد كما أن ابن الابن ابن فالحديث بمنزلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط \* ولو قالوا آمنونا على أبناءنا وهم بنون وبنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكروا غاهاهم بنات خاصة فهو في جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا وأخواتنا فهذه على الانات دون الذكور كذا في الظهيرية \* ولو قال آمنوني على اخوتي وله اخوة وأخوات دخل الكل في الامان ولو كان له اخوات لا ذكر معهن يدخلن في الامان كذا في المحيط \* ولو قالوا آمنونا على أبناءنا وهم أبناء وأبناء فالايمان على الفريقين فان لم يكن لهم أبناء ولكن لهم أبناء فهم آمنون أيضاً وان قالوا آمنونا على آباءنا وليس لهم آباء ولهم أجداد فليس

وكذلك كل ما يخلو عن التراب فهو مثل الحنطة على التفصيل الذي ذكرنا \* ولو اشترى مسكاً فوجد فيه رصاصاً كان له أن يميز الرصاص ويردّه على البائع بحصته \* جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى بخس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيراً وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيراً والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فميز كثيراً ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيراً وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية \* ولو اشترى نخماس فقرة فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس كان له أن يردّ الحجر ويمسك من الثمن بحسب ذلك الا أن يشاء البائع

أن يأخذها كذلك ويرد الثمن لأن في قليل الجور لا يساع في التعاص فكان له أن يبيع الجور كل رصاص في المسك \* رجلان تبايعا بعبير  
وتقا بضاف وجد أحدهما بالعبير الذي اشتراه عبيات عنده والبيع الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى  
بغير الذي وجد بالعبير الذي اشتراه عبيات ان شاء رجع بحصة العيب من العبير الآخر وان شاء رجع بحصة العيب من قيمة العبير الآخر صحيحا  
غير مرض وانما يتخير لمرض البيع ٣٠٠

يدخل الاجداد في ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على أهمائنا وليس لهم أهمات لكن لهم جدات فانهم  
لا يدخلون في الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الامواليات ولا ذكر فيهن فهن امنات معه استحسانا  
كذا في الظهيرية \* اذا قال واحد من أهل الحصن آمنوني على متاعى فأمنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل  
في المتاع دراهم ولا دنانير ولا ذهب ولا فضة ولا حل ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من  
التياب والفرش وجميع متاع البيت في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في المحيط \* ان  
قال آمنوني مع عشرة فالعشرة سواء والخيار في تعيين العشرة الى الامام ولو قال آمنوني في عشرة من أهل  
بيتي أو في عشرة من أهل حصتي فالامان له وتسعة سواء ولو قال آمنوني في عشرة من اخواني فهو آمن  
وعشرة سواء من اخوانه وكذلك لو قال في عشرة من ولدي ولو قال آمنوا عشرة من اخواني أنا فيهم أو عشرة  
من ولدي أنا فيهم فالامان له عشرة سواء ولو قال عشرة من أهل بيتي أنا فيهم أو عشرة من أهل حصتي أنا فيهم  
فالامان لعشرة هو أحدهم \* ولو قال آمنوني في موالى وله موال اعتقوه وموال اعتقهم فالامان لا يتناول  
الفرقيين وانما يتناول الامان أسدا لفرقيين ويكون الامان على ماؤا المستامن فان قال ماؤا بيت شيأ فيهم  
جميعا آمنون استحسانا \* وان حاصر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة من  
أهل الحصن على أن أفتح لكم فقالوا لا ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار في تعيين العشرة  
الى رأس الحصن ولو قال اعقدوا الى الامان على أهل حصتي على أن تدخلوه فتصلا فيه فعدة والامان  
على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الاموال كذا في خزائن المفتين \* اذا استامن  
الرجل من أهل الحرب الى أهل الاسلام فخرج معه بامرأه وقال هذه امرأتى وخرج معه باطفال صغار  
وقال هؤلاء ولادى ولم يكن ذكرهم في أمانه وانما قال آمنوني حتى أخرج اليكم أو الى دار الاسلام أو الى  
عسكركم في دار الحرب فان القياس في هذا أن يكون الكل فيثا غيره ولكن هذا فيجب فتحهم آمنين بامانه  
وعلى هذا القياس والاستحسان اذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء مريسقي وصدقه في ذلك أو كانوا صغارا  
يعبرون عن أنفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع عينة استحسانا واما القياس أن  
يكون جميع ذلك فيثا وكذلك الدواب والاجزاء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وان كان معه رجال  
فقال هؤلاء ولادى وصدقه في ذلك فهم في عياسة واستحسانا وان كان معه صغار وهم يعبرون عن أنفسهم  
فقال هؤلاء ولادى وصدقه في ذلك فالقياس أن يكونوا فيثا وفي الاستحسان لا يعبرون فيثا وان كذبوه فهم  
في المصلين ولو كان معه نساء قد بلغن فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس أن يكن فيثا وفي الاستحسان هن  
آمنات وصار الاصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستامن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في  
الامان وكل من لا يستامن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا لغيره في الامان فعلى هذا أمه وجدته  
وأخواته وعماته وخالاته وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في أمان المستامن تبعا للمستامن فاما أبوه  
وجدته وأخوه فلا يدخل في أمان المستامن قال وكل من كان آمنا بامان من المستامن فعلم أنه كما قال أودعى  
ذلك وصدقه الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانه وان كذب كان فيثا وان كذب أولاهم صدقه كان فيثا  
وان صدقه أولاهم كذب فرقة هو أولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فاما أبوه والمرأة الكبيرة  
بتصديقه أول مرة فاعترأ على أنفسهم ما بالرق فان المستامن لم يدع عليهم ما الرق فبقوا أحرارا فاذا كذبوه بعد

رجحه الله تعالى ان ظهر بها  
شمط كان له أن يردّها وان  
ظهر بها شقرة لم يرد الا أن  
يكون سواد الشعر شرطا في  
البيع \* والصهوبة وهي  
لون بين الصفرة والحمر تعد  
عبياتى التركية والهندية  
لا في الرومية والصقالبة لان  
عامة شعور أهل الروم  
تكون كذلك \* ولو اشترى  
عبدا أهرد فوجده مخلوق  
الحيية أو متوفى اللحية  
كان له أن يرد ان ظهر ذلك في  
مدة بعد الشراء يعلم أنه كان  
عند البائع \* رجل اشترى  
خبزا بدرهم فوجد خبزا  
واحدا محترقا فافرده على  
البائع فصدف البائع اليه  
خبزا آخر فافمن غير وزن  
قال الشيخ الامام هذا رجه الله  
تعالى لا يجوز ذلك ما لم يوزن  
لان هذا القدر مما يدخل  
تحت الوزن مقدار خمسة  
أساتير وعشرة أساتير له  
حجر على حدة فلا يجوز  
الا بالوزن وان كانت أقل من  
ذلك مما ليس له حجر معلوم  
على حدة فلا بأس به \* رجل  
اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه  
فبصا ونوى عند القطع لانه  
الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد  
ولا يرجع عليه بالنقصان

ولو نوى عند القطع لانه بالغ كل له أن يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض \* رجل اشترى  
حزمة بقل فوجد في جوفها حشيشا قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقل يعد عيبا عند الناس خير المشتري ان شاء أخذه بجميع الثمن  
وان شاء رد وهو بمنزلة الزبي في السلم \* رجل اشترى أرضا أو كرما فظهر ان شربه على ناووق بوضع على ظهر نهر او موضع آخر كان له أن يرد  
لان ذلك يعد عيبا عند الناس \* وذكر في المتن رجل اشترى يتامان دار بجميع حقوقه يدخل فيه طريقه وان لم يقل بجميع حقوقه ولم

بشرط الطريق فلا طريق له وله أن يرد البيع إذا قال ظننت أنه فحقها إلى الطريق وكذا لو اشترى أرضاً أو فحلاً لا يستحق الشرع بدون الشرفان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا أرضي كان له أن يرد فقلنا إن ما بعد الناس عيباً يكون له أن يرد بذلك وعدم الشرب والطريق يعد عيباً عند الناس وإن كان لا يستحق ذلك بدون الشرط \* رجل اشترى جبة مبطنه فوجد فيها فارة ميتة كان ذلك عيباً وكذا لو اشترى ثوباً بنحو ما لم يبين البائع ذلك جاز البيع ثم يتظر إن كان ثوباً ينقص قيمته ٣٠١ بالغسل يكون عيباً وإن كان لا ينقص

لا يكون عيباً وإن كان فيه دهن فهو عيب لأن الدهن قلم يزول كله فيعد عيباً \* رجل اشترى جارية لا تحسن التريكة والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم أو كان المشتري يعلم بذلك لكن لا يعلم أنه يعد عيباً عند التجار إن اتفقوا على أن يعد عيباً كان له أن يرد وإن اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له أن يرد إذا لم يكن عيباً من عند الكل وإن كان يعلم كل أحد أنه عيب كالعود والثلل وغير ذلك فإن علم بذلك وقبض لم يكن له أن يرد \* رجل أراد أن يشتري جارية فرأى بها اقترحة ولم يعلم أنها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له أن يرد هالان هذا مما يشبهه على الناس جاز أن يشتبه عليه فلا يثبت الرضا بالعيب \* رجل اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبياله ثم وجد بها عيباً كان له أن يرد هالان هذا غرض الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد \* رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند

ذلك فقد أقر وأعلى أنفسهم بالرفى والحرى إذا أقر على نفسه بالرفى أصبح قراره بالرفى كره في مسألة المحصور إذا استأمن على أن ينزل إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان لباسه وسلاحه الذي لبسه وعر كبه وما خرج به معه من ورق وأذنانة ينفقته في حقوقه أستحسن ذلك وما عدا ذلك في ثم انما يدخل في الأمان من سلاحه وثيابه سلاح منسله وثيابه مثله حتى لو تشكب بنفسى أو تقلد بسيف أو ظاهر بين الأقبية أو العمام حتى جعلها كالكرارة على رأسه فإن الزيادة لا تكون له كذا في المحيط \* إذا أرسل أمير العسكر رسولاً إلى أمير حصن في حاجة فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال إنه أرسل على لسانك الأمان لك ولاهل مملكتك فافتح الباب وأتاه بكاب زور ووافقه على لسان الأمير أو قال ذلك قولاً وحضر المقالة ناس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال أمير الحصن إن رسولكم أخبرنا أن أميركم آمننا وشهدنا أولئك المسلمون على مقالته فالتقم آمنون يرتد عليهم ما أخذ منهم وإن كان الذي أناهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كاذباً فإني أدخلهم أو قال ذلك لهم قولاً وقال في رسول الأمير ورسول المسلمين فهم في ولائهم أن يقبل مقاتلتهم كذا في الظهيرية \* لو أن رسول الأمير حين بلغ رسالة الأمير الحاجة فقال إن فلاناً القائد قد أمكنكم وأرسلني بذلك وإن المسلمين إلى الباب الأمير آمنتمكم وإن كنت آمنتمكم قبل أن أدخل عليكم وناديتكم وشهدتكم على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم في أمجعون إذا كان ما أخبر به كذباً ولو أرسله رجل من المسلمين في حاجة فقتضى حاجته ثم أخبرهم أن من أرسله آمنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسى \* الإمام أو واحد من المسلمين إذا أمر الذي أن يؤمنهم فإن قال له آمنهم فقال لهم الذي آمنتمكم أو قال إن فلاناً أمكنكم فهو سوا مو صاروا آمين وإن قال له قل إن فلاناً أمكنكم فقال لهم الذي إن فلاناً أمكنكم فهم آمنون وإن قال لهم قد آمنتمكم فهو باطل هكذا في الذخيرة \* ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرهم لاهل الحصن متى آمنتمكم فأما في باطل أو فلا أمان لكم أو قد نبذت إليكم ثم آمنهم فإمانيه باطل ولو أمر الأمير منادياً فأنسى في العسكر من آمن منكم أهل الحصن فإمانيه باطل ثم آمنهم مسلم فإمانيه جائز ولو أمر بأن نادى أهل الحصن أو كتب أو أرسل إليهم أن آمنهم واحد من المسلمين فلا تعتمد وإمانيه باطل ثم آمنهم رجل فنزلوا على أمانيه فهم في \* ولو قال لهم لأمان لكم إن آمنتمكم رجل مسلم حتى أو منكم أنا ثم آمنهم مسلم وقال في رسول الأمير إليكم فقد آمنتمكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وإن كان الرجل كاذباً في ذلك ولو قال لهم الأمير لأمان لكم إن آمنتمكم مسلم أو أنا ثم رسالة متى حتى أو منكم بنفسى والمسئلة بمجالها فهم في وإن كان الأمير أرسل إليهم رسولاً ليبلغهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم إذا آمنتمكم فأما في باطل ثم آمنهم كان ذلك أمانياً صحيحاً كذا في محيط السرخسى \* إذا حاصر المسلمون حصناً أو مدينة من أهل الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلواهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلواهم على ذلك كذا في المحيط \* فإن أنزلواهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فلا إمام أن يعرض الإسلام عليهم فإن أسلوا كانوا أحراراً يسلم لهم أموالهم ونساءهم وذرائعهم وتصير دارهم دار الإسلام ويكون في أرضهم العشر فإن أوال الإسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى أرضهم الخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون إلى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد من المسلمين بعينه جاز فإن حكم ذلك الرجل فيهم يقتل أو سبي أو أن يصيروا ذمة جاز ذلك الحكم وإن حكم بالرد لا يجوز فإن مات فلان أو قتل قبل أن يحكم صاروا كما نزلوا على حكم الله تعالى فإن أخرج

(٣٦ - فتاوى ثانی) البائع ثم قبضها فوجد بها عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرد هالان بمحضها من الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع بقصان العيب ولا يرد ولو أنها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار إن شاء أخذها وإن شاء تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل اشترى داراً ثم باع بعضها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ \* رجل اشترى شيئاً فوجد بها عيباً قبل القبض فقال البائع رددته عليك ينتقص



البيع بينهما قبل البائع أو لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* رجل اشترى خشبة ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فنظر إليها بالنهار فوجدها معيبة كان له أن يردّها لأن البيع الأول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب بها لا يعتبر إذا ظهر بها عيب قديم \* رجل اشترى رذونا وكان باحدي يديه باجح انعمل ونبت عليها الشعر ٢٠٢ ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام بالمبيع يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا

العيب لا يحدث بعد البيع كان له أن يردوا لا فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري \* رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء حصه النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها بان أطلعها أو ولادها أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال \* رجل باع خلافا صبه في خاية المشتري بحضرة المشتري ظهر أنه منتن لا ينتفع به قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى هو أمانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ على المشتري \* رجل اشترى

نفسه من الحكومة يخرج فان حكم فلان بالزنى حكم بالقتل لا يصح استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ان كان الحكم رجلا مسلما الا أنه لا تجوز شهادته لفسده أو لانه محدود في ذنوبه فحكمه جائز ان حكم عليهم بقتل أو سبي أو غير ذلك كذا في المحيط \* وفي التوازل ولو زلوا على حكم محدود في القذف أو أعمى لا يجوز كذا في التتارخانية \* وان حكموا عبدا أو صبيما حرا فدخل لم يجز حكمه فان زلوا مع ذلك على حكمه يجعل ذمة كذا ولو زلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا فحكم بقتلهم وسبي ذرارهم أو غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير فان أسلموا قبل أن يحكموا الذي عليهم بشئ لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل أو سبي أو غيره ولكن يحكمهم الامام في هذه الصورة أحرارا لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا أن تحكم بقتل هكذا ذكر في الزيادات \* ولا يصلح للحكومة سبي من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في دارهم وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين وفي السير الكبير اذا شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم بينهم بشئ فقد مضى الحكم فان لم يحكم بينهم بشئ ردوا الى ما منهم أو شرطوا أن تنزل على حكم فلان على أنه ان حكم فينا أن تبلغونا الى ما مننا مضى ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن ينزلوهم على هذا الشرط واذا أنزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم أن يحكم بردهم الى ما منهم ومع هذا لو أنزلوهم على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم أمضينا حكمه وزددهم الى ما منهم وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أمير العسكر اذا من قوم من أهل حصن على أن يكونوا عبيدا لفلان ورضوا بذلك ونزلوا عليه فهم في ملن غنهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الامان على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فأبوا فاهم اللعاق بحصنهم وايش للمسلمين قتلهم وسبي نساءهم ولو زلوا على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فأبوا فاهم اللعاق بحصنهم وايش للمسلمين قتلهم وسبي نساءهم وذرارهم ولو رضوا باداء الخراج لهم ولا يجاون به ذلك وان خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتتحت القاعة بعد انقضاء نفيها وقتل من في القلعة فنزل فعلى ما نزل فان كانوا شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الى أدنى موضع بأمنون فيه فان كان أهل الحصن قد أجمعوا على نزول هؤلاء بهم هذا الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فان فعلوا فلا شئ عليهم وقد أسأوا واذا نزلوا على أن يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل العسكر ولو زلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا ولو زلوا على حكم الله سواء ولو زلوا على حكم فلان وفلان مات أحدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك \* قال في المنتقى الا أن يرضى الفريقان بحكمه قال ثمة وكذلك اذا اختلف في الحكم وهما حيان الا أن يرضى الفريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحدا الحكمين بقتل المقاتلة وسبي ذرارهم وحكم الآخر بسبي الكل فانهم لا يقتلون ويكونون فينا الرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل مقاتليهم وسبي نساءهم وذرارهم كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذرارهم وان شاء جعل الكل فينا واذا نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام يتخير أفضلهم وان أسلموا بعد التحكيم قبل امضاء الحكم فهم أحرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف غدرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذرارى فقطل الرجال وسبي النساء والذرارى فالارض في ما نساها الامام خمسها وقسم أربعة الاخماس بين الغانمين وان شامركها على حالها في يد الوالي ودعا

مشجرة تفوق جدي بعض أشجارها معيا قال أبو بكر هذا رحمه الله تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعب إليها خاصة وان كانت الأشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كل ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشجرة بأرضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعب خاصة \* رجل اشترى بعير أو قبضه ثم وجده عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه يملك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع نقصان العيب على البائع ولو اشترى بعير أو قبضه فوجده

لا يختلف ثم ظهر به ربح فوقع فأنكسر فخره فانه لا يرجع بالنقصان على البائع \* رجل اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذهب به انسان فنظروا الى أمعائه فاذا هي فاسدة فسادا قديما كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بأمر المشتري أو ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحبنا يرجع بالنقصان \* رجل اشترى شيئا وتقاضا ثم تقابلا البيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى اشتراه ثاب من البائع جاز الشراء ٣٠٣ فان وجده عيبا قديما كان له أن

يرده على البائع ولم يكن للبائع أن يرده على بائعه وكذلك لو اشترى شيئا وتقاضا ثم باعه من البائع ثم اشتراه من البائع فوجده عيبا قديما رده على بائعه ولم يكن لبائعه أن يرده على بائعه وكذلك رجل اشترى شيئا وقبضه ثم ان المشتري مع البائع جدد البيع بأكثر من الثمن الاول ثم وجده عيبا قديما فرده على البائع لم يكن للبائع أن يرده على بائعه \* رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فأراد أن يردها على البائع كان للبائع أن لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له أن يردها على بائعه \* رجل اشترى بكرة فوجدها تأخذ بضرها وتمص جميع لبنها فالوا هو عليه أن يردها على البائع بالحق \* رجل اشترى دهنًا في زق فوجده عيبا فانه يرده بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه \* رجل باع سكين له في حاوت لغيره فأخبر المشتري أن أجرة الحاوت كذا فظهر أن أجرة الحاوت

اليه من يعمرها ويؤتي خراجها كما يعمل في معطل أرض أهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردتوا الى ما منهم ما خلا المسلمين فان الاحرار منهم ينزعون عما نالوا العيب بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم وكذلك ان أسلم منهم في أيديهم اذا استهانوا بالمسلمين \* ثم في كل موضع وجب ردهم فائتمار دون الى الموضع الذي خرجوا منه اليه ولا يردون الى ما أحسن منه ولا الى جيش أكثر منهم كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن ان دلتنا على كذا وكذا فانت آمن أو قالوا أمتناك فلم يدلهم فالامام بالخيار ان شاء قله وان شاء سباه ولو قال له أمتناك على أن تدلتنا على كذا وكذا ولم يردوا على هذا فلم يدلهم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب فيه أنه على أمانه لا يحل للامام قتله ولا أسره وادخل عسكر من المسلمين دار الحرب فغروا بعض حصونهم أو مداماتهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة وأرادوا أن ينفروا الى غيرهم فقال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تشربوا من ماء نهرنا هذا حتى ترتحلوا عنا على أن لا نقلتكم ولا تتبعكم اذا ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين أعطوهم وبعدهما أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا أو أن يسقوا دوابهم اذا كان ذلك يضر في مائهم يبقين أو كان لا يدرى أنه يضرهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي أن يبتذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وان كان ذلك لا يضر في مائهم يبقين بأن كان الماء كثيرا فله المسلمين أن يشربوا ويسقوا دوابهم من غير أن يبتذوا اليهم والجواب في الكلا نظير الجواب في الماء وان قالوا أعطونا على أن لا تعرضوا لشي من زروعنا وأشجارنا وأعمارنا فأعطوهم على ذلك ثم احتاج المسلمون اليه فليس ينبغي لهم أن يتعرضوا له ما لم يبتذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وأضر ذلك بهم أو لم يضرهم قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا ولا نأفأعطيناهم على ذلك فان علمنا أن نفي به فلا تحرق زروعهم وكلاهم ولا بأس بأن نأكل من ذلك ونعطف دوابنا وبئله لو قال أعطونا على أن لا تأكلوا زروعنا وكلا نأفأعطيناهم على ذلك فانه لا ينبغي لنا أن نأكل من ذلك وأن نعطف دوابنا وان تحرق ذلك والاصل في جنس هذه المسائل أن الامان على الشيء أمان على مثله وعلى ما فوقه ضرر ولا يكون أمانا على ما دونه ضرر ولهذا ان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في الذخيرة \* وان قال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تمروا في هذا الطريق على أن لا تقتل منكم أحدا ولا تأسروا فان كان الاعطاء خيرا للمسلمين فلا بأس بأن يعطوا ذلك ويأخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر أبعد وأشق على المسلمين وان أراد المسلمون بعد ذلك أن يمرروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى يبتذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون أحدا منهم ولا يأسرون ويكون الامان على المرو في الطريق الذي عينوه أمانا على القتل والاسر وان شرطوا علمنا أن لا تخرب قراهم فلا بأس بأن نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع أو غير ذلك مما ليس بيننا والامان على التخريب لا يكون أمانا على أخذ المتاع والطعام وان شرطوا أن لا تقتل أسرارهم اذا أصبناهم فلا بأس بأن تأسرهم ولو شرطوا علمنا أن لا تأسر منهم فلا ينبغي لنا أن نقتلهم ولا أن تأسرهم كذا في المحيط \* ولو قالوا آمنوا حتى نفتح لكم الحصن فتدخلون على أن تعرضوا علمنا الاسلام فنسلم ثم أبوا أن يسلموا فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم ثم يبتذون اليهم فان شرط المسلمون عليهم ان أبيتم الاسلام فلا أمان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بحالها فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتليهم ان أبوا الاسلام وان أسلم بعضهم وأبى البعض فن أسلم فهو حر ومن أبى فهو في \* فان جاءه الامام فينبأ بعد

كان أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يردها السكينة هذا السبب لان هذا ليس بعيب في الحاوت \* رجل اشترى بكرة على أنها زخدر فقبضها فاذا لم تكن زخدر كان له أن يردها لان فوات المشروط بمنزلة العيب \* رجل اشترى عبدا فوجده مخنثا كان له أن يرده قالوا هذا اذا كان الخنثى بالعمل القبيح فان كان الخنثى في المشي أو في القول لا يكون عيبا وان وجدته كافرا كان له أن يرده وان اشتراه على أنه كافر فوجده مسلما لا يرده عندنا ولو اشترى حمارا فوجده حرا ونا هو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير مانع كان له أن يرده \* ولو اشترى عبدا

او جارية فوجده بسبل الدمع من عبثه كان له أن يردده ولا يرجع بالنقصان \* ولو اشترى خفي أو مصراعي باب فوجد بأحد هما عيبا وباع  
الاخر فانه لا يرد له عيب ولا يرجع بالنقصان والخال على شقة الجارية وجفتها يكون عيبا \* ولو اشترى عبدا أو جارية فظهر أن به وجع الضرس  
بأثمة مرة بعد أخرى كان له أن يرد \* رجل باع عبدا أو وهب الثمن للشترى ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له  
أن يردده وان علم بالعيب قبل قبض المبيع ٣٠٤ كان له أن يرد في قولهم لانه امتناع عن اتمام العقد \* رجل اشترى أرضا

فوجد فيها طسريقا فيها  
الناس كان له أن يرد بالحق  
\* ولو اشترى كرها فوجده  
يوت النمل كثيرا كان له  
أن يرد \* رجل اشترى شاة  
فوجد بها مقطوعة الاذن  
أن اشترى بالاضحية كان له  
أن يرد \* وكذلك كل  
ما يمنع التضحية وان اشترى  
لغير التضحية لا يكون له أن  
يردها الا أن يكون ذلك عيبا  
عند الناس وان اختلف  
البائع والمشتري فقال  
المشتري اشتريتها للاضحية  
وأنكر البائع ذلك فان كان  
ذلك في زمان التضحية كان  
القول قول المشتري اذا كان  
من أهل أن يخفى \* رجل  
اشترى جارية على أنها  
صانعة جازا البائع فان لم  
تكن صانعة لا يكون  
للمشتري أن يرد \* رجل  
اشترى عبدا فوجده عيبا  
فضربه بعد ذلك ان أثر  
الضرب فيه لا يرد ولا يرجع  
بالنقصان وان اطمسه أو  
ضربه سوطين أو ثلاثة ولم  
يؤثر فيه كان له أن يرد  
\* اشترى عبدا فقتله رجل  
عمدا عنه المشتري وقتله  
القاتل ثم علم بعيب فانه  
لا يرجع بالنقصان \* رجل  
اشترى عبدا وقبضه ثم باعه

من البائع فوجد البائع به عيبا فادعى مال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري لسان  
الاول \* رجل اشترى من رجل دنانير بدراهم وتقابضا ثم انعشترى الدنانير باع الدنانير التي اشتراها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم  
وجد المشتري الثاني في الدنانير عيبا فادعى البائع الاوسط وقيلها الاوسط بغرقضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يرددها  
بذلك العيب على البائع الاول قال ولا يشبهه الاوسط لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها \* وكذلك رجل له على رجل

من البائع فوجد البائع به عيبا فادعى مال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري لسان  
الاول \* رجل اشترى من رجل دنانير بدراهم وتقابضا ثم انعشترى الدنانير باع الدنانير التي اشتراها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم  
وجد المشتري الثاني في الدنانير عيبا فادعى البائع الاوسط وقيلها الاوسط بغرقضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يرددها  
بذلك العيب على البائع الاول قال ولا يشبهه الاوسط لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها \* وكذلك رجل له على رجل

### باب الرابع في الغنائم وقسمتها \* وفيه ثلاثة فصول

#### الفصل الاول في الغنائم

الغنية اسم لمال مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فائنة قبل الاحراز بدار الاسلام فاما ما أخذ لا على  
القهر والغلبة بل بالهداة والهبة منهم أو بالسرقه أو الخلسة منهم لا يكون غنية ويكون للاخذ خاصة في  
(١) قوله على طريق بأهله الى آخر هذه العبارة هي هكذا بالاصل ولعل لفظ طريق فيها محرف عن البطريرق  
وحرره اه صححه

دراهم وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها زوافر ذهبا عليه بغير قضا كان له أن يردها على الأول \* رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عبدا قديما كان له أن يردها لأنه يسأل القاضي حتى ينصب حهما عن الميت فرده الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرده على بائع أبيه وان كان للميت وارث آخر يرده الابن على ذلك الوارث ثم يرده على بائع الميت ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين ما إذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما إذا لم يستوف ٣٠٥ واطلاق محمد رحمه الله تعالى في

الكتاب دليل على التسوية بين الوجهين \* وهذه المسئلة دليل على ما قلنا ان الرجل اذا باع شيئا ثم انه وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عبدا كان له أن يرده \* ولو اشترى رجل عبدا وقبضه ثم باعه من مورثه ثم مات المورث فورث الابن أباه ثم وجد بالعبد عبدا قديما لا يرده على أحد بخلاف الأول \* عبدا ما دون مدون باع من مولاه عبدا من أكسائه بمثل القيمة جاز فان وجد المولى بالمبيع عبدا وكان ذلك قبل القبض كان له أن يرده على عبده وان كان بعد القبض والتمس من النقود لا يرده على عبده \* رجل اشترى جوزا فكسر بعضه فوجده فاسدا لا ينتفع به ولا قيمة له كان له أن يرده ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرده المكسور ولا الباقي الا اذا أقام البينة على أن الباقي معيب \* رجل اشترى بدهم بطيخا عدا فكسر واحدة منه بعد القبض فوجدها

لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الامام به من الغزاة تحرق بضاله على القتال لزيادة قوة وجرأته منهم بان قال لسرية ما أصبتم فهو لكم أو قال لواحد معين ما أصبت فهو لك كذا في محيط السرخسي \* والى مما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس دون التي كذا في غاية البيان \* وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنيمة وهو لا أخذ خاصة كذا في خزائن المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرار لا يسب عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضيهم العشر دون الخراج وكذلك اذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم الآن ههنا على أراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية أيضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم أسلموا فالامام فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغنائين واذا أراد القسمة بعد ما أسلموا رفع الخمس أولا وجعله لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أخماس بين الغنائين قسمة الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء من عليهم وسلم لهم رقابهم وذرائعهم وأموالهم ويضع على أراضيهم العشر وان شاء وظف الخراج وان ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء استرقهم وقسمهم وأموالهم بين الغنائين فاذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغنائين ويضع على الارض العشر وان شاء قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذرائع بين الغنائين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج كذا في المحيط \* ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء واليون والابار والخراجي نحو ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم كذا في غاية البيان \* وان من عليهم برقابهم وأراضيهم وقسم النساء والذرائع وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكن مكره الا اذا ترك في أيديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغنائين فهو جائز ولكن مكره فان ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد أن يمن عليهم برقابهم لم يجز كذا في المحيط \* وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعله باعنة الوقف على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية مقامة ومقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التتار حاشية ناقلا عن شرح الطحاوي \* واذا نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخيل فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم وأراضيهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على أراضيهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر رضي الله عنه ببني تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذرائع والاموال وبقيت الاراضي بلا ملاك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ديارا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليوثون الملوثة عنها جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين يريد الامام قتلهم اليها واذا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي ملوكا لهم جعل عليها العشر ان شاء وان شاء جعل عليها الخراج ولو ان قوما من المسلمين ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل من

فاسدا لا ينتفع بها كان له أن يرجع بمصتها من الثمن ولا يردها الا أن قيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز شي واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به برث الكل وكذلك اللوز والفندق والفسق والبعض وأما في البطيخ والمان والسفرجل والخيار لا يردها الواحدة الفاسدة \* رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال أردت فلان ولا أردت فلان فذلك له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل اشترى شاة بجزء من ثمنها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجزء نقصا كان له أن يردها قال محمد رحمه الله

تعالى والخز عندى ليس بنقصان قبل له وان اشترى كرمافا تمر عنده فقطف ثمرته ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم عيال لم يعلم به قال ان كان القطف لم ينقص شيئا فله ان يرده \* ولو اشترى بخلافه تمر بموضع من الارض او تمره وقبض ثم جذا التمر فلم ينقصه الجذا انشيا ولم ينتقص التخل ثم وجد باحدهما عيال لم يكن له ان يردها أحدهما دون الآخر له ان يردهما جميعا بالعيب الذى وجد باحدهما لانه اذا قبض قبل الجذا صار اجزأه ثمنى واحدا وليس هذا كالقبض ٣٠٦ والخاتم اذا ميز أحدهما من الآخر وليس فيه ضرر لان التمر بعض التخل يخرج

رجالهم الا السيف أو الاسلام فان أبوا أن يسلموا قتلوا وقسم نساءهم وذراريهم ويجبرون على الاسلام وقسمت الاموال والاراضى بين الغائين أيضا ويوضع على الاراضى العشر وان رأى الامام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذرارى بين الغائين دون الاراضى ورأى ذلك خيرا لله لم ين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك أن ينقل الى الاراضى قوم ما من أهل الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الاراضى فعلى ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضى مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدوا الخراج عنها فقد ذكرهنا نقل أهل الذمة لانه لا يلحقهم العقب يقتل المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الامام كانوا أحرارا لا سيل عليهم وأمانا أوهم وذراريهم وأموالهم فالامام فيه بالخيار ان شاء قسمها بين الغائين وجعل على الاراضى العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذرارى والاموال والاراضى ووضع على أراضيتهم الخراج ان شاء وان شاء وضع عليهم العشر وان رأى الامام أن يجعل ما كان من أراضيتهم عشريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا أراد الامام أن يجعل أهل الحرب والناقضين العهد أهل ذمة يؤدوا الخراج وقد أصاب منهم ما لا فى الحرب قبل أن يظهر عليهم فانه لا يرده عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعدد والعذر أن لا يقدر وعلى عمارة الاراضى وذرعتها الا بذلك المال فاما ما ينفى في أيديهم فان احتاجوا اليها العمارة الاراضى وزراعتهم لا يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ منهم وقسمها بين الغائين ولكن الاولى أن يتركها في أيديهم تاليفاً لهم حتى يقفوا على محاسن الاسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نساءهم وذراريهم قبل الظهور عليهم لا يرده وما بقي في أيديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم \* واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغائين ثم أراد أن يبيع عليهم برقابهم وأراضيتهم فليس له ذلك وكذلك اذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له ذلك كذا فى المحيط \* الامام بالخيار فى الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم الامشركى العرب والمتردين وان شاء تركهم أحراراً ذمة للمسلمين الامشركى العرب والمتردين وليس فيمن أسلم منهم الا الاسترقاق كذا فى التبيين \* ولا يجوز أن يردهم الى دار الحرب ولا يجوز مفاداة أسرارهم بأسرارنا هداى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الكافى \* وهكذا فى المتن \* والصحيح قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الزاد \* قال محمد رحمه الله تعالى فى السرا الكبير لا بأس بأن يصادى أسرا المسلمين بأسرا الكافرين الذين فى أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المحيط \* وبها قال العامة هكذا فى النهر الفائق \* ثم فى المفاداة يشترط رضا أهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العين ولو أبى أهل العسكر ذلك فباعدا الرجال ليس للامير أن يفاديتهم وفى الرجال ان كان قبل القسمة فله أن يفاديتهم وبعد القسمة ليس له ذلك الا رضاهم واذا جاز رسول ملكهم يطلب المفاداة بالاسارى فى مكان فأخذوا على المسلمين عهداً بان يؤمنوهم على ما باتوا به من الاسارى حتى يفرغوا من أمر القداء وان لم يتفق رجوعوا عن معهم من أسرا المسلمين فانه ينبغي أن يوفوا بعددهم وان يفادوهم كما شرطوا لهم شرطوا مالا وغير ذلك الا أنهم ان لم يتفق بينهم التراضى بالمفاداة وأرادوا الانصراف بأسرا المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم أن يدعواهم حتى يرثوا الاسرا على بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط وزرع الاسرا من أيديهم من غير أن يعرضوا لهم بشئ سوى ذلك كذا فى المحيط \* أما المفاداة بمال نأخذ من أهل الحرب فلم تجزى المشهور من المذهب ولو أسلم الاسيرى أيدينا لا يفادى بسلام أسيرى

منه وأما الفص ليس من الفضة \* رجل اشترى عبدا فوجده به عيبا فاستقاله فأبى أن يقبله كان له أن يرده بالعيب وليس هذا بجنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيعه فانه يبطل حقه فى الرده \* رجل اشترى جرابا وثيابا هروية فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان تألف الجراب ذكفى المشتق أن له أن يرده الثياب بجميع الثمن \* قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كما فى الجارية والعبد اذا وجد بالجارية عيبا بعد ما تألف ثوبها كان له أن يردها بجميع الثمن \* رجل اشترى عبدا خبازا أو كاتبا فنسى ذلك عند المشتري ثم وجد به عيبا كان له أن يرده \* رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم ارتضع منها الولد كان له أن يردها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو أو ولد عليها وان احتاب المشتري من لبنها شيئا فشرب أو سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب \* رجل اشترى جارية فوجد بها

قرحة فداواها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داواها عن عيب حدث فيها الا عن القرحة ايديهم لم يكن ذلك رضا بالعيب \* ولو احتجيم العبد بعد ما علم بالعيب فيه روايتان \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع فى الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يرده فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرده رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يول فى الفراش فان القاضى يضعه على يدي عدل لينظر فيه \* رجل اشترى

5.7

أيديهم إلا إذا طابت نفسه به وهو مأمور على إسلامه ولا يجوز للمنى على الأسارى وهو أن يطلقهم بمجانا كذا  
في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى والصبيان من المشركين إذا أسبوا ومعههم الآباء والامتهات فلا بأس  
بالمقاداتهم وأما إذا سبي الصبي وحده وأخرج إلى دار الإسلام فإنه لا يجوز للمقادات به بعد ذلك وكذلك ان  
قسمت الغنية في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الغنائم فقد صار الصبي محكوما له بالإسلام يتعالى  
تعين ملكه فيه بالقسمة أو الشراء كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى الخليل والسلاح إذا أخذنا منهم  
فطلبوا أمفاداً به بالمال لم يجوز أن يفعل ذلك وإن طلبوا أن يعطوا نار جلا مشركاً عوضاً عن أسيرهم أو رجلين  
مشركين عوضاً عنه لم يجوز لتلك ويجوز أن يسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدرهم والدنانير  
وماليس لقوة في أمر الحرب كالتياب وغيرها ولا يفادون بالسلاح ولا بال خليل كذا في السراج الوهاج \* قال  
محمد رحمه الله تعالى في السيرة الكبرى إذا أسرا الحر من المسلمين أو من أهل الذمة فقال المسلم أو ذمى مستأمن  
فيهم افتدى من أهل الحرب واشترى منهم ففعل ذلك وأخرجه إلى دار الإسلام فهو حر لا سبيل عليه والمال  
الذي فداه به المأمور دين له على الأمر فيرجع عليه بجميع ما أدى في فداؤه إلى مقدار الدية فإن كان فداه  
بأكثر من الدية فأنما يرجع على الأمر بقدر الدية دون الزيادة وقيل ينبغي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو أكثر والاصح أن هذا قولهم جميعاً وعلى هذا لو كان المأسور قال افتدى  
منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زلذذ فأنما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة \* ولو كان  
المأسور قال للمأمور افتدى مني منهم بمائة أو بمائتين أو بأمر لجاز فيما تفديني به فإنه يرجع عليه بما فدى  
به قل أو أكثر فإن كان المأسور عبداً أو أمة فأمر مستأنفاً فيم أن يشتريه أو يفديه منهم ففعل ذلك بمثل قيمته  
أو أقل أو أكثر فهو جائز وهو عبده هذا المشتري ولو قال العبد اشتري لنفسى فإن اشتراه بقيمته أو بغبن يسير  
وأخبرهم أن يشتريه نفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمور أن يرجع بالنداء على العبد كذا في المحيط \*  
ولو أن مكاتباً من رجلان يفديه ففداه فإنه يرجع عليه بما فداه فان عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولو أن  
المكاتب أمره بأن يفديه بخمسة آلاف درهم وقيمته ألف درهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا  
يجوز في قولهما إلا بقدر الف ما لم يعتق ولو أمره بالنداء أن يفديه فإنه لا يجوز على مولاه ويلزمه إذا عتق  
ولو أن أجنبياً من رجلان يشتري أسيراً في دار الحرب فإن له اشتريه أو قال اشتريه من مالى فإن المأمور  
يرجع على الأمر فإن لم يقل من مالى ولا لى فإنه لا يرجع إلا أن يكون خليطاً كذا في الظهيرية \* وفي  
الفتاوى إذا وكل المأسور رجلاً بأن يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشتريه لى جازو كذا لو قال اشتريه لى على وكان  
له أن يرجع على الأمر ولو قال الوكيل الأول للثاني اشتريه ولم يقل لى ولا لى على ففعل الوكيل الثاني صار  
متطوعاً حتى لا يرجع الثاني على أحد ولا يرجع للأول على الأمر كذا في المحيط \* قوم من المسلمين  
جمعوا مالاً ودفعوه إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فإن هذا المأمور يسأل التجار  
في دار الحرب فكل من أخبر أنه حر أسير في أيديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك  
الموضع وانما يشتريه بقدر قيمته أو بغبن يسير ولو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له لا أسير اشتري فاشتراه  
المأمور بالمال المدفوع إليه يضمن المأمور ذلك المالى يرجع به على الأسير ولو أن هذا المأمور يشتري  
الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشتري بكذا اشتريتك بالمال المدفوع إلى حسيبة فاشتراه كان مشترياً

لا يطل حقه في الرد، وقال مشايخنا: كانت المسئلة في التوب أنا قال المشتري الذي ساومه لا عيب به ثم  
لأن عيوب الثوب مما يوقف عليه فصح إقراره بنى العيوب أما ما في العيب من العيوب ما لا يوقف عليه فيجب  
فلا يعتبر به ولو قال المشتري ليس له أصبح زائدة أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم وجد  
كان له أن يرد له لأن القاضي يثبت بكتبه في بنى ذلك العيب فبطل كلامه رجل اشترى من رجل عبدا وقضه



الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يردّه على بائعه \* ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له أن يردّه على بائعه \* ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما كان تجنّة أو كان بمن إلى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو رؤية وصدقه المشتري الاول في ذلك ثم ٣٠٨ وجد بالعبد عيبا كان له أن يردّه على بائعه بخلاف ما إذا تقابل المشتري الاول

والثاني البيع أو ردّه الثاني على الاول بعيب بغير قضاء \* رجل اشترى عبدا فأراد أن يردّه بعيب فأقام البائع البيّنة على إقراره أنه باع العبد قبل بيّنته وليس له أن يردّه بالعيب ولو أقام البائع البيّنة أنه باعه من فلان وفلان حاضر يجحد والمشتري الاول يجحد أيضا كان محمودا بمنزلة الاقالة ولا يردّه \* رجل اشترى عبدا بصفة فقتل بكل صفة نصفه ثم وجد به عيبا كان عند البائع وأراد أن يردّه أحد النصفين دون الآخر كان له ذلك

فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يردّه

إذا اشترى شيئا فتعيب عند المشتري بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بأفة سماوية ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يردّه \* وطريق معرفة النقصان أن يقتوم جميعا لا عيب به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذ

لاصحاب الاموال كذا في التتارخانية \* ولو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري حراما من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الذي اشتراه من ذلك شيء وكان للأمر أن يرجع على الذي أمره ان كان ضمن له الثمن أو قال اشترى فان كان قال له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط \* رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما يمكنه شراء أسير واحد فشرى الجاهل أفضل من شراء العالم كذا في السراجية \* وإذا أراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام لا يعقرها ولا يتركها بل يذبحها ويحرقها ويحرق الاسلحة أيضا وما لا يحترق منها كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار كذا في الكافي \* ويكسر كل شيء من أنيتهم وأناتهم بحيث لا ينفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات والادهان على وجه لا ينفعون به في فعل هذا كله مغايضة لهم وأما السبي اذ لم يقدر على نقلهم فانه يقتل الرجال منهم اذ لم يسلموا وترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مضيفة ليهلكوا جوعا وعطشا لان قتلهم منه عذر للنبى ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية أو عقرا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون أنياب الحية ولا يقتلونهما قطعوا ضرر المسلمين ما داموا فيها وبقاءا لتسللها كذا في السراج الوهاج \* الغنائم لا تملك قبل الاحراز بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي \* ويتنى على هذا الاصل مسائل (منها) أن واحدا من الغنائم لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه لا ينبت النسب ويجب العقر وتقسّم الامّة والولد والعقر بين الغانمين (ومنها) اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) ما لو أنف واحد من الغزاة شيئا من الغنيمة لا يضمن عندنا (ومنها) ما لو قسم الامام الغنيمة لا عن اجتهاد ولا لحاجة الغزاة لا يصح عندنا كذا في التبيين \* هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوى \* واذا قسم في دار الحرب مجتهدا وقسم لحاجة الغانمين فصحيحة \* ومن مات بعد اخراج الغنيمة الى دار الاسلام فنصيبه لو رثته كذا في الهداية \* واذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وانما تنقطع شركتهم بالاحراز بدار الاسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو ببيع الامام الغنيمة في ما لو فتح العسكر بلادا من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم يشاركهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس للسوقية سهم الا أن يقاتلوا ويقترب حاله عند القتال فارسا أو رجلا كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمترد اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذ لحق بالعسكر اذا قاتلوا استحقوا الا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير \* الرد والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية \* ان كان الاجير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى ان ترك خدمة صاحبه وقاتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل أن من دخل للقتال استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل غير القتال لم يستحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلا مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لم يرض أو غيره فله سهمه ان كان فارسا فارسا أو رجلا فارسا ومن دخل مقاتلا ثم أسر ثم تخلف قبل اخراج الغنيمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج \* اذا احتاج الامام الى حمل الغنيمة وفي الغنيمة دواب فانه يحمل الغنيمة عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنيمة دواب ولكن مع الامام فضل حوله من مال بيت المال فانه يحمله عليها وان لم يكن مع الامام فضل حوله الا أن مع كل واحدا من الغانمين فضل حوله ان طابت أنفسهم يحصل ذلك عليها باجر أو ما اذا لم تطب أنفسهم بذلك

معيبا بالعيب الذي حدث عند المشتري ورده كل الثمن كان له ذلك \* وان زاد المبيع عند المشتري بأن اشترى ثوبا بفضة بعضه أو زعفران أو اشترى ارضا فبقي فيها بناء أو غرس شجرة ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع أنا قبلته كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك \* وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وبعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع

بنقصان العيب لا فيما باع ولا فيما يبيع وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث وعليه الفتوى \* وان اشترى طعاماً فكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرده الباقي ولا يرجع بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما كل ولا يرده الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى برد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما كل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه ٣٠٩ الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء

واحد ولم يكن في وعاء فان

كان في وعاءين أو في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فأكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قوله لم لان المكمل أو الموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شئين مختلفين وان اشترى طعاماً في وعاء فوجد به عيبا فعرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيبا كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عنده المكمل والموزون بمنزلة اشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والتوبين ونحو ذلك وكذا لو اشترى دقيقاً فخبز بعضه ثم علم أنه كان مرا كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان عيب ما خبز \* وكذا لو اشترى سمناً ثياباً كله ثم أقر البائع أنه كان وقع فيها فارة وماتت كان له أن يرجع

فلا يكرههم على ذلك باجر هكذا في السير الصغير \* وذكر في السير الكبير له أن يكرههم على ذلك باجر المثل وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل حوله ولكن مع البعض منهم فضل حوله ان طابت نفس المالك بأن يحمل عليهم باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط \* لانس بأن يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالخبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن والعسل والزيت والخل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والخل ولا بأس أن يدهن به (٢) ويوقم به دابته وما لا يؤكل من الادهان مثل البنسج والغيرى وهو دهن الورد وما أشبههما فليس له أن يدهن وكل شئ لا يؤكل ولا يشرب فانه لا ينبغي لاحد من الجيش أن ينتفع بشئ منه قل أكثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئاً من الطعام ولا يعلفوا دوابهم الا بالثمن فان أكل شيئاً من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شئ في يده أخذه منه \* أمّا العسكر فلا بأس أن يطعموا عبدهم اذا دخلوا معهم ليعينهم على سفرهم وكذلك نسائهم وصبيانهم وأما الاجير للخدمة فلا يأكل واذا دخلت النساء لداواة المرضى والجرى أكلن وعلفن وأطعن رقيقهن كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهياً للكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشى من البقر والغنم والجزور ويرتجون جلودها في الغنمة وكذا كل المحبوب والسكر والفواكه الرطبة واليابسة وكل شئ هو مأكل عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنمة أو يرضع منها غنياً كان أو فقيراً ولا يطعم الاجير ولا التجار الا أن يكون خبيراً بالحنطة أو طابخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين \* اذا أخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لما كاهم والحنطة للاستعمال والادهان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز تقولهم وهو صيانة ذلك واتخاذه الى وقت الحاجة فان باعوا ردوا الثمن الى الغنمة كذا في غاية البيان \* وان أصابوا حمة أو بصل أو بقل أو فلفلاً أو غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتساول منه ولا يجوز أن يتناولوا شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بالما كقولنا والمشروب وأما اذا ناهى عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ أو للاصطلاح لبرد اصابعهم فلا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم اذا كان معداً للوقود فان كان غير معد لذلك بل هو معد لاتخاذ القصاع والاقداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد الشعير وان وجد في دار الحرب صابوناً أو حراً صابراً فليس له أن ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرض ثابتاً في أرض العدو فأخذ من ذلك شيئاً كان لما أخذه قيمة لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وان لم تكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر استأجر رجلاً ليعتلف له فذهب الرجل الى بعض المطامر وأناه بالعلف ثم قال له بدلي ان أعطيت هذا ولكني أخذه لنفسى وأرد عليك أجرك وأبى المستأجر الا أن يأخذه منه فان أقر الاجير أنه جاء به على الاجارة أجبر على دفعه الى المستأجر ان كانا محتاجين اليه أو غنيين عنه وان كان الاجير محتاجاً الى ذلك والمستأجر غنياً عنه فله أن يمنع منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستأجر استأجره ليحش له حشيشاً والمستهلكة بحاله فله المستأجر

(٢) قوله ويوقم به دابته والمهمة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كافي القاموس

(٢٧ - فتاوى ثانی) بنقصان العيب في الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد - درجهما الله تعالى كمالواشترى طعاماً كله ثم علم بعيب عندهما يرجع بنقصان العيب \* ولو اشترى جبة فلبسها وانتهت بصلبها باللبس ثم علم بفارة مميتة فيها فانه يرجع بنقصان العيب الا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس \* ولو اشترى ثوباً وكفن به ميتاً ثم علم بعيب فانه لا يرد لتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب أيضاً لاحتمال أن يفترسه سبع فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البائع وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بنقصان

71.

العيب ومع بقاء البيع الثاني  
ولم يقبضها حتى اجلي البياض  
البياض عن عينها ثم عاد ساء  
القبض كأنه أن يرد لها ما في

يرجع البائع الثاني على الاول \* اشترى جارية وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك من  
عن عيناها ثم عاد يبايعها فعلم به كان له أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى  
الايكون له أن يردّها لان في الوجه الاول لما انجلى البياض ثم عاد جعل كان الاول لم يكن وايضت عيناها قبل  
وجه الثاني اذا انجلى البياض في يد المشتري سلم له الحمار بصفة السلامة فلا يكون له حق الرد ويعود

البياض بعد ذلك \* اذا اشترى جارتين ولم يقبض ما حتى وجد بأحدهما عيبا فقبض المبيعة لزمنا جميعا لانه رضى بالمبيعة والاخرى موصوفة وان قبض التي لا عيب بها كان له أن يردهما جميعا لانه لم يرض بالمبيعة وهو لا يملك التفريق فيردهما جميعا وان باع السليمة بعد ما قبضها أو أعتقها قبل القبض أو بعده لم يمتعه المبيعة لانه يحجز عن رد السليمة فيستعذر رد الاخرى لانه لا يملك التفريق \* ولو اشترى مصرعا على باب وقبض أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه يملك على البائع وللشترى أن يرد ٣١١ الاخران شاء لان المقبوض تعيب بقوات الآخر فكان له أن

يرده ولا يجعل قبض أحدهما كقبضهما جميعا \* ولو أن المشتري قبض أحدهما فبعيه وهلك الآخر عند البائع يملك على المشتري لان المشتري بتعيب المقبوض صار معيبا لا آخر فيصير قابضا لهما جميعا فيكون الهلاك على المشتري وكذلك اشترى خفين أو نعلين وكل ما يتعلق بالمنفعة بينهما كان تعيب أحدهما تعيبا للآخر \* اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للشترى أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى كالأشترى طعما فأن كل بعضه ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما كل الأنفة يرد الباقي وهما لا يرد فيرجع بنقصان العيب هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ \* اشترى برزونا

من صاحبه أعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرة \* ولو باعواهما غنيان أو محتاجان أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقابضا حتى بدأ أحدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض أحدهما صاحبه شئ على أن يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك أو محتاجا اليه فليس على المستقرض شئ اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالمقرض أحق به اذا أراد استرداده وان كان الآخر محتاجا اليه والمعطى غني عنه فليس له أن يأخذه منه وان كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم احتاجا اليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به وان احتاج اليه الآخر أولا ثم احتاج اليه المعطى أو لم يحتج اليه فلا سبيل له على الآخر وان اشترى أحدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة بدرهم من مال المشتري فذبح الدراهم وقبض الحنطة فهو أحق به من غيره اذا كان اليها محتاجا فان أراد أحدهما تقبض البيع والحنطة فأعته بعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة وبأخذ دراهمه ان كانا غنيين عنها أو كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع أن يرد عليه الثمن والحنطة سالمة لا لشترى فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه وما استهلكه المشتري سالم له على كل حال فان ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم فهو في يده بمنزلة اللقطة الا أنه مضروبة في يده فان رفع أمرها الى صاحب المغنم والمقاسم فقال قد أجزت بيعك فهات الثمن جاز له أن يدفع الثمن الى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر فان كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المغنم البيع فالدراهم من ردوده عليه وان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدراهم في الغنمية فان قال المشتري قد كنت أكلت الحنطة قبل أن تجيز البيع فرد على الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يقيم البيعة أنه كان استهلكها قبل اجازة البيع \* ولو أن رجلا من أصحاب أحد ما حنطة والآخر ثوبا فاذا أراد أن يتبايعا فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل واحد منهما الا أن باع الثوب مسيء في البيع وكذلك المشتري وان لم يستلم كذلك حتى دخل دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما مرد ما في يده وان استهلكه كان ضامنا وان كان في دار الحرب بعد ولم يستلم كذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في الغنمية كالمال الذي كان هو الذي أصابه ابتداء وأما الذي قبض الحنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الاول من اعتبار حاجتهما وغنائهما وأجاجة الآخر دون المعطى أو حاجة المعطى دون الآخر وان كان المشتري للحنطة قد ذهب بها ولا يوقف على أثره أخذ صاحب المغنم الثوب من يده كالمال الذي كان هو الذي أخذه ابتداء وان كان الآخر للثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب المغنم لا يتعرض لمشتري الحنطة بشئ مادام في دار الحرب بمنزلة ماله الذي أصابه ابتداء فان أخرجهما قبل أن يأكلها أخذهما منه صاحب المغنم ويجعلها في الغنمية كذا في المحيط \* من ركب فرسا أو لبس ثوبا أو رفع سلاحا قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج اليه فاذا فرغ من الحرب رده الى الغنمية ولو تلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب ليصون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في شرح الطحاوي \* ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة لا لشترى الجماعة الا أنه يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والدواب والسلاح والمتاع فالحاصل أنه اذا احتاج واحد صاح له الانتفاع بها وان احتاج الكل يقسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي فانه لا يقسم لان الحاجة الى

وخصه ثم علم بعيب كان له أن يرد لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد \* ولو اشترى عبدا بخرارية وتقابضا ومشتري الجارية وطئ الجارية ثم وجد مشتري العبد العبد عيبا فرده فخير ان شاء يرجع على مشتري الجارية بعتيم يوم قبضها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمنه النقصان ان كانت بكر ولا العقران كانت ثيبا لان مشتري الجارية وطئ ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان \* اشترى عبدا على أنه خباز أو طباح أو نحو ذلك فورده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع \* رجل

اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري كان للبائع أن يردها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع أرش العيب الذي كان عند البائع أو يمسك الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع بعد الرد فان البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري إلا أن يرضى به المشتري أن يقبلها من البائع \* رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردها ولكنه ٢١٣ يرجع بنقصان العيب إلا إذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو ووطئها

السبي للوطء أو الخدمة وذامن فضول الحاجة كذا في الكافي \* ولو أجمعوا ووطئوا والقسمه من الامام في دار الحرب فان الامام يعطيهم واذنهم يقبلوا عطية قسها بينهم مخافة الفتنة وكذلك اذا لم يكن مع الامام حيلة يحمل الغنيمة عليها فانه يقسمها بينهم حتى يتكف كل واحد في حمل نصيبه كذا في المحيط \* واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعقلوا الدواب من الغنيمة ولا يأكلوا منها \* ومن فضل معه علف أو طعام رد ما في الغنيمة اذا لم تقسم وبعد القسمه تصدق به ان كان غنيا وانتفع به ان كان فقيرا وان انتفع به بعد الاحراز رد قيمته الى المغنم ان لم يقسم وان قسمت فالغني يتصدق بقيمته ولا شيء على الفقير كذا في الكافي \* ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب أحرز باسلامه نفسه وأولاده الصغار هذا اذا أسلم قبل أن يأخذهم المسلمون وان أسلم بعده فهو عبد وكذا لو أسلم بعدما أخذ أولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى أسلم أحرز باسلامه نفسه غصب وكذا أحرز كل مال معه أو وديعه عند مسلم أو ذمي وولد الكبير وزوجته وحملها وعقارها وبعد المقاتل وما كان غصبيا في يد حربي أو وديعه ويكون فيا وكذلك اذا كان في يده مسلم أو ذمي غصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مسلما أو ذميا دخل دار الحرب بامان فأصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكمه حكم من أسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حربي في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص يكون فيثا وقالوا رواية أبي سليمان أصح وهذا كله اذا ظهر المسلمون على دارهم وأما اذا أغاروا عليهم ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير جميع ماله فيثا لان نفسه وأولاده الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج اليه على هذا التفصيل ذكره في المحيط \* هكذا في التبيين والله أعلم بالصواب

الفصل الثاني في كيفية القسمة يقسم الامام الغنيمة فيخرج الخمس ويقسم الاربعه الاخماس بين الغنائم \* ثم للفارس سهمان وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا للفارس ثلاثة أسهم كذا في الهداية \* أمير الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند كذا في السراجية \* قال الاسيحي في شرح الطعاري ولا يسهم الفارس واحد في ظاهر الرواية \* ويستوى الفارس العربي والغريب والبرذون (٢) والهجين وغيرها مما يقع عليه اسم الخيل فأما من كان له جمل أو بغل أو حمار فهو والراجل سواء كذا في غاية البيان \* ومن دخل دار الحرب فارسا فنق فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره لا قتال فخر به فانه يسهم له وان غصبه وحضر به استحق سهمه من وجهه مظهر فيتمتدق به وسواء في فرسه معه حتى حصلت الغنيمة أو مات الفرس حين دخل به أو أخذه العدو أو كسر أو عرج قبل حصول الغنيمة أو بعدها فانه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الديوان فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج \* ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا أو استعار أو وهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضيان \* الاصل أن المعتبر عندنا حاله المجاوزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يظل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج \* ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير \* ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الاصح كذا في الكافي \* وان غصبه غاصب وضعه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو

(٢) قوله البرذون مفرد البراذين خيل العجم كافي الجبر وكذا في المصباح اه

المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب أو قبله لا يرجع بنقصان العيب \* ولو اشترى عبدا فدخل دمه بقصاص أو برتة فقتل عند المشتري بذلك يرجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يقوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشترى وهو حلال اليد بان كان سارقا فقطعت يده عند المشتري فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحضر المشتري ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء أمسك العبد ويرجع عليه بنصف الثمن وقالوا يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن أو يترك الخصومة وليس له غير ذلك \* رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا يردها بحصتها من الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب الجارية قبل القبض ان شاء أخذها وان شاء تركها في قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد بها عيبا كان للولي أن يردها جارية ويأخذ من العبد قسمة دخل نفسه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة الاول يرجع بقيمة الجارية \* الزوائد المنفصلة بعد القبض كالولد والثمر والارش تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان وأما الزوائد المنفصلة كالسمن والجمال الصحيح أنها لا تمنع الرد \* رجل اشترى أرضا ليس عليها خراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان يردها ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على البائع بخيار

الشرط والرؤية أو عيب ثم ذهبت عنه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وإن ذهبت عنه بضمن النقصان ولا خيار للبائع • ولواشترى دارا فباع بعضه ثم وجد به عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ • رجل اشترى جارية كان بها جمل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصهم الولادة ثم ماتت لاني على المشتري • رجل اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها عند المشتري وانقص كيلها ليس له أن يردّها وكذا لو كان فيها طوبى فجفت عند المشتري أو اشترى خشبة قرطبة ٣١٣ فيست عنده • رجل اشترى جارية

فوجد بها عيبا فساومه البائع فقال له هل تبعتها متى فقال نعم بطل حقه في الرد • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا فقال له البائع اذهب به وبع فان لم يشتروا منك فردّه على تفعل بطل حقه في الرد • ولو وجد بالدرهم المقبوضة عيبا فقال له أنفقها فان لم ترج فردّها على لا يطل حقه في الرد • اشترى عبدان كاتبة ولم يؤد شيئا من البدل حتى وجد به عيبا فانه يرجع بنقصان العيب • ولواشترى جارية فأعتقها ثم وجد بها ذات زوج فانه يرجع بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا ثانيا كان للبائع أن يسترد منها ما أدى اليه من النقصان • ولو اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله

دخل فارسا وقاتل راجلا ضيق المكان والمشيخة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس لا يستطيع القتال عليه اما لكبره أو صغره بأن كان مهر الأيركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان مريضاً بحيث لا يستطيع القتال عليه بأن أصابه رهضة أو صلح فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار يجال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابته الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط • ولو جاوز على مغصوب أو مستعارة أو مستأجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا فقيهه روايتان كذا في فتح القدير • والفارس في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق • وإذا وهب الفرس من رجل وسلمه اليه ودخل الموهب به بالفرس دار الحرب مريدا القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهب به يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الرجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام بغير فاسد أو سلمه الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم بائع الفرس أيضا ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبايع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعده والمشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده • رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده بالبينة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس • رجلان لاحدهما فارس ولاخر بغل تباعا لبغل بالفرس ودخلهما دار الحرب ثم وجد أحدهما بغير اشتراء عيبا ورده على بائعه واسترد منه ما كان له في الاصل فاشترى البغل راجل في الغنائم كلها واشترى الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يتراد البيع راجل فيما أصيب بعد ما تراد البيع • ولورهن فرسا في دار الاسلام من رجل بدين له عليه ثم دخل الرهن والمرتهن دار الحرب وأدخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه ففقد الرهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فان الرهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حاله استحسانا • ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشتريها فرسا آخر يسهم له سهم الفرسان فيما أصيب من الغنائم • ومن باع فرسه في دار الحرب مكرها لا يطل سهم فرسه ما إذا باع الغازی فرسه في دار الحرب بعد ما أصيب الغنائم بدها ثم استأجر فرسا آخر واستعار ثم أصيب غنائم آخر كان راجلا فيما أصيب بعد البيع ولا يقوم المستأجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما إذا اشترى فرسا آخر على جواب الاستحسان ولو باع فرسه ثم وهب له فرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الموهب مملوك رقبة فكان مثل المشتري وإذا كان الاول باجارة أو اعادة فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الاول وإذا كان الاول باجارة والثاني كذلك أو كان الاول بهارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول باجارة والثاني عارية فالثاني لا يقوم مقام الاول وان كان الاول عارية والثاني اجارة فالثاني يقوم مقام الاول ثم المستعير في دار الحرب اذا استعار فرسا آخر بعد ما استرد الاول من يده انما يعتبر فارسا ويقوم الثاني مقام الاول في حق استحقاق سهم الفرسان فيما يصيبون من الغنائم بعد ذلك اذا كان للغير الثاني فرس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاده فاما اذا لم يكن فرس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون ذلك فالعير الثاني يستحق سهم

تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان على بائعه • رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذي كان عند البائع الاول فردّه الثاني على الاول بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول أن يردّه بذلك العيب وغيره على بائعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي • رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال للبائع ان لم أردّه اليك اليوم فقد رضيت بالعيب قال محمد رحمه الله تعالى هذا القول باطل وله أن يردّه بالعيب • رجل اشترى دارا وقبضها فأدّى رجل فيها مسيل ما أو طام البيئة



قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء رد رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل رجلا يبيعه ثم وجد المولى به عيبا فباعه ولو قيل ان باعه الموكيل يحضر من الموكيل ولم يقل له الموكيل شيئا كان ذلك رضا بالعيب \* رجل اشترى ذابغة فوجد بها عيبا فركبها فاقبال البائع ركبته في حوائجك فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري لابل ركبته الاردها عليك كان القول قول المشتري \* رجل اشترى عبدا قد سرق عند البائع ولم يعلم به المشتري فسرقة ٣١٤ عند المشتري سرقة أخرى فقطعت يده في السرقتين جميعا كان للمشتري أن

يرجع على البائع نصف النقصان وهو ربع الارش \* رجل اشترى عشرة أفنة حنطة وقبضها فأصابها ماء فاتفخت وصارت احد عشر فبذلها لايعد عيبا ثم وجد المشتري بالحنطة عيبا فقال البائع أنا أقبليها فإن المشتري يردّها بزيادتها لان هذا فسخ من كل وجه \* رجل اشترى عبدا وقبضه ونقصه الثمن ثم أقر المشتري أن البائع كان أعقبه قبل البيع أو دبره أو كانت جارية فأقر أن البائع كان استولدها وأنكر البائع ذلك وحلف فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير مديرا وأم الولد تعتق بموت البائع وكذا لو ادعى أن العبد حر الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب على البائع استحسانا \* ولو أقر المشتري أن البائع باعه مني وهو عبد فلان وجد البائع وصدقه المقر له وأخفئته العبد أو أجاز البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البائع بشئ وان كذبه المقر له فيما أقره المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده

الفرسان بهذا الفرس المستعار فلا سحق المستعير سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار أدى أن يستحق رجلان من غنمية واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهما سهم ما كاملا وانه لا يجوز ولو اشترى فرسا في دار الاسلام ولم يمتنا بضا حتى دخل دار الحرب ثم قبض المشتري الفرس ونقد الثمن فالبايع والمشتري را جلا ن ولو كان الثمن مؤجلا أو كان حالا إلا أن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخل دار الحرب وقبض المشتري الفرس فالمشتري فارس استحسانا \* ولو دخل رجلان بفرس بينهما دار الحرب ليقاتل عليه هذا ناره وشريكه أخرى فهم ارا جلا ن وكذلك اذا دخل بفرسين كل فرس بينهما نصفان فهم ارا جلا ن الا اذا أجزأ أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخوله دار الحرب فحينئذ المستأجر فارس وان طيب كل واحد منهما صاحبه على أن يركب أي الفرسين شاء نظرا ن كان هذا التطيب قبل دخول دار الحرب فهم ارا جلا ن وان كان بعد دخول دار الحرب فهم ارا جلا ن ولا يجبران على التأييد على الركوب لاجل القتال وأما التأييد لاجل القتال فعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه ولكن ان اصطالحا على ذلك بانفسهما أمضاء القاضى كذا فى المحيط \* لا يسهم لمعول ولا امرأه ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الامام \* والمكاتب بمنزلة العبد ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل والمرأة يرضخ لها اذا كانت تداوى الجرحى وتقوم على المرضى والذى انما يرضخ له اذا قاتل أو دل على الطريق ولم يقاتل الا أنه يزداد على السهم في الدلالة اذا كانت فيها منفعة عظيمة ولا يبايع بها السهم اذا قاتل كذا فى الهداية \* والغلام المراهق الذى لم يبلغ والمعتوه اذا قاتل يرضخ لهم ما كذا فى غاية البيان ثم الرضخ عند ناهن الغنمية قبل اخراج الخمس كذا فى فتح القدير \* أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم للتأذى وسهم للسكاكين وسهم لابن السبيل يدخل فقرا وذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى أغنيائهم فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لا يقتاتح الكلام تبركا باسمه \* وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصنى والوصى فى شئ كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنمية مثل درع أو سيف أو جارية كذا فى الهداية \* وان صرف الخمس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا فى فتاوى قاضى خان \* اذا قسم الامام الغنائم بين المسلمين وكانت الغنائم رقيقا ومتاعا وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤسا وبعضهم دواب وبعضهم دراهم أو دنائير وبعضهم خيلا أو سلاحا على سهام الخيل والرجال فذلك جائز فعل برضا الغنائمين أو بغير رضاهم فعل ذلك فى دار الحرب أو فى دار الاسلام \* واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذى حق حقه فأصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التى أصابها ذلك الرجل ادعت أنها جارية حرة من أهل النعمة سبهاا المشركون وأقامت على ذلك شاهدين عداين مسلمين فالامام يقضى بحريتها واذا قضى الامام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض وفى الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قسلا بان كان جارية أو جاريين أو ثلاثة وقد تفرق الجند الى منازلهم وأما اذا لم تفرق الجند الى منازلهم أو تفرقوا الا أن المستحق كان كثيرا بان كان زيادة على الثلاث فانه تنقض القسمة قياسا واستحسانا وعلى هذا اذا قسم الامام الغنائم بين الجند وقبض كل واحد نصيبه ففترقوا الى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شهد الواقعة معهم وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك فالقياس أن تنقض القسمة وفى الاستحسان لا تنقض ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا تنقضت القسمة فيما

بالعيب على بائعه هذا اذا أقر المشتري بالعبد لغره قبل رؤية العيب فان أقر بعد ما رأى العيب فكذلك وان صدقه المقر له فيما أقر لا يرجع المشتري بالنقصان على بائعه أجاز له المقر له البيع أو تنقض وأخذ العبد وان كذبه فى الاقرار رده بالعيب \* ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعدهما اشترته فأعتقه فلان وصك كذبه المدعى عليه فيما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يذكر أن فلانا أعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يردّه على

**البائع \*** رجل اشترى بعير اعلی أنه ان وجد به عيب ارده ثم وجد به عيبا فطع البعير في الطريق عند الرد قالوا له على المشتري وان أثبت المشتري العيب فانه يرجع بنقصان العيب \* رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر في المنتقى أنه يرجع بنقصان العيب **(فصل في البراءة عن العيب)** رجل اشترى عبدا ورى اليه البائع من كل غائلة ثم وجد به السرقة أو الأباق أو الزنا فانه لا يرده وان وجد به مرضا رده ٣١٥ والمراد من الغائلة في البيع السرقة

والأباق والزنا ولا يدخل فيه السكى والأثر والدمسل والثؤلول والأمراض ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه السكى ولا الاصبع الزائدة ولا أثر قرح قد برى \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الداء هو المرض الذي يكون في الحوف من طحال أو كبده أو نحو ذلك \* رجل باع عبدا أو جارية وقال أنا برى من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب لان الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء \* ولو باع جارية وقال برئت اليك من كل عيب بعينها فاذا هي عوراء فانه لا يبرأ أو كان له أن يرد وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لآل حال عدمهما وان كانت مقطوعة اصبع واحدة برى وان كانت مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت

اذا كان المستحق كثيرا بعد هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقول للمستحق عليه نصيبها بت عن قدرت عليه من الجسد وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأي الامر من اختار الامام فهو جائز وبعد هذا ينظر الى الغنمة فان كانت الغنمة عروضا أو مكبلا أو موزنا من اصناف مختلفة فان الامام يأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يدا الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الجند كانه ليس مع ما في يده غنمة أخرى واذا كانت الغنمة كلها مكبلا أو موزنا من صنف واحد فانه يأخذ من يدا الذي قدر عليه نصف ما في يده قال محمد رحمه الله اذا أصاب المسلمون غنائم وكان فيما أصابوا مصحف فيه شئ من كتب اليهود والنصارى لا يدري أن فيه توراة أو زورا أو انجيل أو كفرا فانه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في مغامر المسلمين ولا ينبغي أن يحرق بالنار واذا كره احراره ينظر بعد هذا ان كان لورقه قيمة وينتفع به بعد الحرق والغسل بأن كان مكتوبا على جلد مدبوغ أو ما أشبه ذلك فانه يعي ويجعل الورق في الغنمة وان لم تكن لورقه قيمة ولا ينتفع به بعد الحرق بان كان مكتوبا على القرطاس يغسل وهل يدفن وهو على حاله ان كان موضعا لا يتوهم وصول يد الكفرة اليه يدفن وان كان موضعا يتوهم وصول يد الكفرة اليه لا يدفن وان أراد الامام بيعه من رجل مسلم فان كان الذي يرده شراء ممن يخاف عليه أن يبيعه من المشركين رغبة منه في المال يكره بيعه منه وان كان موثوقا به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه \* قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل ان كان الذي يرده شراء ممن يخاف عليه الاضلال والفتنة يكره للامام أن يبيعهما منه وان كان موثوقا به لا يخاف عليه الاضلال والفتنة لا يكره بيعهما منه قال وان وجدوا في الغنمة فلا تذهب أو فضة فيها الصليب والتماثيل فانه يستحب كسرها قبل القسمة وان أراد بيعهما من رجل ان كان الذي يرده شراءهما موثوقا به لا يخاف عليه بيعهما من المشركين فانه لا بأس بالبيع منه وان كان غير موثوق به ويخاف عليه بيعهما من المشركين فانه يكره بيعهما منه وان كان الصليب والتماثيل في الدراهم المضروبة والدنانير المضروبة فاراد بيعهما من غير قبل الكسر أو اراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب محالته من نحو كلب الصيد وسائر الجوارح من البراة والصقور فانه غنمة تقسم بين الغنائمين كغيرها من الاموال وكذلك ما أصيب من صيود البر والمعادن والكنوز وما استخرج الفواصون المسلمون من بحارهم فهو في كله يرفع عنه الخمس ويقسم الباقي بين الغنائمين والسهل وسائر الصيود التي تصاد مما يئول كلها للحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطياد بصقر الغنمة وبازيها وكلابها وتجوز قسمة الهرة وان وجد المسلمون فرسا عليه مكتوب حس في سبيل الله فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شئ سواء ثم جعل هذه للمسلمين أولا هل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فان وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان بقرب المسلمين فانه يجعل للمسلمين ويكون لقطعة فيفعل به ما يفعل بسائر الاقطاعات \* ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان يقرب من المشركين فانه يجعل لاهل الحرب ويكون غنمة فيفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين فشهد قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الامام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبيعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذ صاحبه بغير شئ وحده قيل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا أخذ المسلمون غنمة فلم يحرقوها حتى غلب

الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد \* ولو باع جارية وقال أنا برى من كل عيب بها فهو برى من كل عيب بها ولو قال أنا برى منها لا يبرأ عن العيوب \* رجل قال لغيره أنت برى من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب \* رجل اشترى ثوبا فاذا راها البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أبرأ منك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما أبرأ منك منه كان ذلك شبرا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة يابس العين وكذلك لو أبرأ عن كل عيب بها أو

أبرأه عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الأبرأ وكذلك لو قال قد أبرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الأبرأ ولو قال قد أبرأتك عن البرص أو عن العيوب أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل بمافهذه برصة عن كل عيب فإذا رأى المشتري بعد ذلك عيباً فقال ما كان هذا العيب يوم اشتريته أو قال البائع كان هذا العيب يوم اشتريته كان القول قول البائع إلا أن يقيم المشتري البينة على ذلك فيكون له حق الردف ٣١٦ قول محمد رحمه الله تعالى لأن عنده ما قال المشتري أبرأتك عن العيوب أو

عليهم العدو وأخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوا من العدو كانت الغنيمة للآخرين دون الأولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الأولين الامام اذا قسم الغنائم ودفع أربعة الاخماس الى الجند وهلك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذلك ودفع الخمس الى أهله وهلك الأربعة الاخماس في يده سلم الخمس لاهله \* ولو أن الامام أودع بعض الغنيمة الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئاً كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في السير الكبير ولو أن رجلاً أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منعه من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الامام فأصابوا غنائم فأخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خمس فيه فان كان الامام أذن له خمس ما أصابا وكان ما بقي على سهام الغنيمة كذا في غاية البيان \* وان دخل جماعة لهم منعة فأخذوا شيئاً وخمس وان لم يأذن لهم الامام كذا في الهداية \* قال أبو الحسن الكرخي اذا التقى الفريقان في دار الحرب فربق دخل يأذن الامام وفريق بغير اذنه ولا منعة لهم مجتبعين فأصاب المأذون لهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وما اذا اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عددا لا خذين فأصاب المأذون لهم خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنيمة فيشترون جميعاً لا خذوا غير الاخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عددا لا خذين له ولا شيء لبقية منهم فيه ممن لم يأخذه ولا خمس عليهم فيه فان التقى الفريقان جميعاً المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجتماعهم لهم منعة فأصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنيمة بعد الخمس وكذا ما أصاب احدي الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخمس والباقي على سهام الغنيمة ولو كان الذين دخلوا باذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنيمة ثم لحق لصوص أو لصان لا منعة لهم بغير اذن بعد ما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنيمة قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فانهم جميعاً شراكم فيها أصابوا الخمس وما بقي فيهم على سهام الغنيمة الا ما أصاب العسكر قبل أن يلحق بهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيها أصابوه قبل أن يلحقهم ولكن أهل العسكر يشاركون اللص فيها أصاب كذا في السراج الوهاج \* اذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذي حق حقه وبقي منها شيء يسير لا يستقيم أن ينقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه ته ذقها الامام على المساكين ولو لم يتصدق بها أو وضعها في بيت المال للنائب تقع للمساكين فله ذلك أيضاً ولو أن قوماً من الجند أو أمير الجند أو قالوا ان منازلنا بعيدة ولا تقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنيمة على الحزب والظن بذلك وأنت في حل فاعطاهم ومضوا ثم أعطى الباقي حصصهم به ذل ذلك فازدادت أنصباة الباقيين على أنصباة الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسب حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضمنوا الأمير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بأن غزا الامام الاعظم نفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان لهم أن يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كالوصي كان المتصدق أمير العسكر إلا أن يكون الامام رأى أن يستقر من ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لم حاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستقرهم ولم يصيروا صدقة فله يعطهم مثل ذلك من أموال الفقراء والمساكين قالوا وهدانا ثلاثة نفر الامام

قال البائع أنا بريء من العيوب لا يدخل فيه العيب الذي يحدث عند البائع أما في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد والذي يحدث قبل التسليم ونصح البراءة عن الكل \* رجل باع عبداً وقال برئت اليك من كل عيب بهذا العبد الا لابق فوجده أبقالا يرده لانه اخبره أنه أبق \* رجل اشترى عبداً فضمن رجل للمشتري بمحض ما يحدث فيه من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له أن يرجع على الضامن بمحض العيب من الثمن كالجرجع على البائع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى رجل عبداً فقال له رجل ضمنت لك عماء وكان أعشى فردّه على البائع فانه لا يرجع على الضامن بشئ من الثمن ولو قال الضامن ان كان أعشى فعلى خمسة العي من

الثن فردّه على البائع كأنه ان ضمنه حصته العي ولو اشترى عبداً فوجده عيباً فقال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يلزمه الاكبر شئ \* المشتري الثاني اذا وجد المبيع عيباً وانه يدرّده على بائعه بسبب حدث عنده فرجع على بائعه بتمامه ان العيب لم يكن لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه له أن يرجع \* رجل اشترى عبداً وابعه من غيره فبكت العبد عند الثاني ثم اطعم الثاني على عيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على بائعه وليس للمشتري الاول أن يرجع على بائعه بالنقصان في

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما حكي لو صالح المشتري ألا تزل مع بائعه عن النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجلان شهدا على رجل على البراءة فمن كل عيب في هذا العبد ثم اشتراه أحد الشاهدين بغير راحة ثم وجده عيبا كان له أن يردّه وكذا لو شهدا على البراءة فمن الأباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أباقي كان له أن يردّه \* ولو شهدا على البراءة فمن أباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أباقي كرمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى فقال ليس له أن يرد ٣١٧ بخلاف الوجه الأول لأن في الوجه

الأول لم يضاف الأباقي إليه فلا يكون ذلك إقرارا بعيب الأباقي فيه أمافي الوجه الثاني أضاف الأباقي إليه فكان ذلك إخبارا بأنه آبق وقدره نظره قبل هذا \* رجل باع ثوبا على أنه بري من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد خاطها أو رقعها أو رفاها فهو بري من ذلك لأن هذه خروق وان كانت مخططة أو مرفوعة أو مرقوعة وكذلك لو كانت فيه خروق من خرق نارا وعفونة فهو بري منها \* ولو باع عبدا وقال برئت إليك من القروح التي فيه فكانت فيه آثار قروح قد برأت قال هو بري بمبارأ ومما لم يبرأ وإن كانت فيه آثار من كي كان له أن يردّه لأن الكي غير القروح \* يهودى باع يهوديا زينا قد وقعت فيه قطرات من الخمر جازا لبيع ولا يكون له أن يردّه لأن هذا ليس بعيب عندهم \* ولو باع شيئا على أنه بري من كل عيب لا يكون إقرارا بالعيب \* ولو شرط البراءة من عيب واحد أو عيين كان ذلك إقرارا بذلك العيب بيانه إذا

الأكبر وأما الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض إليه أمر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل وأما الجند له أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام الأعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين \* ولو أن جندا عظيما أصابوا غنائم وأخرجوها إلى دار الاسلام فلم يتقسم حتى تفرق الناس وذهبوا إلى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم أعطى الامام الباقر أنصباهم ويسكن حصّة الغيب فاذا مضى سنة ولم يجي له اطالب بصدقهم ولو غل رجل شيئا من المغنم ولم يأت به إلا بعد ما قسمت الغنائم وتفرق أهلها فلا مام أن يصدقه فيما قال ويأخذه منه ويخمسّه وبصرف الخمس إلى الفقراء ويسكن الباقي حتى يجي مستحقوه فإن لم يطمع في مجي مستحقه تصدّقه وإن شاء كذبه فيما قال وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الاخماس عليه ولو لم يأت الغالب بذلك إلى الامام ولكنه تاب بسكته إلى أن يطمع في مجي مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصدق به إن شاء بشرط الضمان إذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الأحسن أن يدفع ذلك إلى الامام كذا في المحيط

**الفصل الثالث في التنفيل** ويستحب التنفيل للامام وأما العسكر فان نقل الامام أو أمير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في أيدي الغنائم لا يجوز وأنما يجوز التنفيل بما كان قبل الاصابة وإذا نقل الامام فقال من أصاب شيئا فهو له فأصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فأصاب يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضخان \* ولا ينبغي للامام أن ينقل بكل المأخوذ بأن يقول للعسكر كل مأصبت فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونقل لهم مأصباوا جازوا وبعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي أن ينقل السرية مأصباوا ولا ينقل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس كذا في الكافي \* ولو نقل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له عشاء أو بلاء على وجه الاجتهاد منه بأن يحول رأيه إلى ذلك ثم رفع إلى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له أن ينقص ما صنع الاقل قال محمد رحمه الله تعالى ولا يتحققاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينقل الامام قبل القتل فيقول من قتل قتيلًا فله سلبه وهذا مذهب علماء شارحهم الله تعالى ولا يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بأن بعث الامام سرية وقال لهم مأصبت فلكم الثلث بعد الخمس أو قال فلكم الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي بجوز مطلقا بأن بعث الامام سرية وقال لهم مأصبت من شيء فلكم الثلث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وإن كان فيه ابطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نقلهم ثلثا أو ربعا مطلقا أعطاهم الثلث والربع من جملة الغنيمة أولا ثم رفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملتهم وان نقلهم الربع أو الثلث بعد الخمس رفع الخمس أولا من جملة الغنيمة ثم أعطى السرية نقلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الامام لاهل العسكر جميع مأصبت فهو لكم نقلًا بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط \* اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة للقاتل وغيره فيه سواء والسلب من ركبته وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته أو على وسطه لا عبده وما معه ودايته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي \* ولو قال الامير من قتل قتيلًا فله فرسه فقتل رجل را جلا ومع غلامه فرسه فأمم بجنبه بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لأن

(٣٨ - فتاوى ثانی) باع عبدین علی أنه بری من کل عیب بهذا العبد بعینه وسلمهما إلى المشتري فاستحق أحدهما أو وجد المشتري بالآخر عيبا لم يلعب بحصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدین وهما صحیحان لا عیب بهما فاذا عرفت حصّة المستحق من الثمن رجع المشتري على البائع بحصّة المستحق من الثمن ولو باع عبدین بثن واحد علی أنه بری من عیب واحد بهذا العبد ثم استحق أحدهما فوجد بالثني بری عن عیب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن على ما على قيمة المستحق صحیحا وعلى قيمة الآخر به عیب واحد فاذا عرفت حصّة المستحق رجع

المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال الذي يريد شراءه اشتريه فانه لا عيب به فلم يتفق بينهما يبيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له أن يرده وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون اقرارا بعدم العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فانه ليس باق ثم وجده آتيا لا يكون له أن يخاصم بانه **فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك** \* رجل اشترى خلافا في حاية وجعله المشتري ٢١٨ في جرة وحملها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت

الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في حاييتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعي عليه حق الرد وهو ينكر \* ولو اشترى دهنًا في آنية ثم قبضها ورأس الأنية كان مشدودا ففتحها فوجد فيها فارة ميتة وأنكر البائع أن يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا \* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاءه وزعم أنه محلول للعبية والبائع ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان أقام المشتري البينة أنه محلول للعبية اليوم فان لم يكن أقر على البيع وقت يتوهم فيه خروج للعبية عند المشتري كان له أن يرده لانه أثبت العيب عند البائع \* وان أقر على البيع وقت يتوهم فيه خروج للعبية عند المشتري لا يرده ما لم يقيم البينة أنه كان محلول للعبية عند البائع أو يتخلف البائع فينسل \* المشتري اذا ادعى بالبائع عيبا وأنكره البائع فأقام المشتري بينة ورده عليه كان للرود

مقصودا لا امام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا وهذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه كذا في التبيين \* ثم حكم التنفيل قطع حق الباقي فأما الملك فانهما ثبت بعد الاحراز اذ انا كسائر الغنائم فلو قال الامام من أصاب أمة فهي له فأصابها مسلم واستبرأها وهي في دار الحرب لم يجز له وطؤها ويبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولا ينبغي للامام أن ينقل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له أن ينقل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بأن يقول من قتل قتيلًا فله سلبه من أخذ أسير أهله ولكن يقول من قتل قتيلًا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا يبقى التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى من قتل قتيلًا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتيلًا فله سلبه فخرج الكافر رجل وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل أو عون يبدأ ومثورة بكلام كان سلبه لا ولا وان كان الاول جرحه جرحا يعيش من مثله أو يعين معه يبدأ وكلامه فالسلب للثاني ثم الامام ان نقل السلب بعد الخس بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه بعد الخس بخمس السلب وان نقل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه لا يخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال الامير للعسكري في دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسانا ولو قال من قتلته أنا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلت قتيلًا فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلًا حتى قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلًا فله سلبه ولو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا فلهما سلبه استحسانا وكذا لو قال من قتل قتيلًا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسانا ولو قال من قتل قتيلًا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من القرم فخره الضارب الى عسكر المسلمين وأخذ سلبه فعاش أياما ثم مات قبل قسمة الغنيمة فللضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو أخذ المشركون المجروح حين ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختاف الضارب والغامون فقال الضارب مات قبل القسمة وقال الغامون مات بعد القسمة فالقول قول الغامين ولا تقبل عليهم بيعة الضارب الا بيعة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين عن فرسه فجاءه الى الصف أو الى العسكر فذبحه فلا شيء له وبكره له ذلك الا اذا كان بعد ما أتى الصف يقال معه فقتلنا بأنه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي \* ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ان سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامير لسلطان قتل هذا الكافر فله سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمين فالسلب كله ولا شيء للآخر منه \* في المتن اذا قال الامام لعشرة من المسلمين ان قتلتم هذه العشرة خاصة أو قال لعشرة من المسلمين ان أصيتم أهل قرية كذا فلكم كذا الشيء بغير عينة ففسارهم غيرهم بغير إذن الامام كانوا شركاء في الغنيمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيط \* لو قال الامير لرجل منكم ان قتل قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان كان له سلب الاول خاصة ولو قال لجميع أهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجل منكم عشرة استحق أسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل قتيلًا فله سلبه فقتل قتيلين معافاة سلب أحدهما واختار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية \* وكذلك لو

قال عليه أن رده على بائعه وان كان المشتري أنكر العيب أو لالان القاضي حين رده عليه قد بطل قوله في انكار العيب \* رجل أراد أن يبيع شيئا فيه عيب وهو يعلم بذلك ينبغي له أن يبين العيب ولا يدلس فان باع ولم يبين قال بعضهم يصير فاسقا مردودا للشهادة والعصم أنه لا يصير مردودا للشهادة لان هذا من الصغار \* رجل اشترى شيئا فلم يعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع

فالصحيح أنه لا يطل الا بقضاء أو رضاء المشتري ثوباً بمخمسة دراهم وهو يساوي عشرة فوج حبه عينا ينقصه خمسة دراهم فإنه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف درهم ولو اشترى ثوباً بدرهمين وهو يساوي خمسة فوج حبه عينا ينقصه درهمين ونصف فارجع المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك درهم واحد باع جارية فربيب فترعينها وتقابل الثمن بائع الجارية وجد التمر فاسد لما فإنه يهدم الجارية على قيمة الزبيب والتمر ولا عيب به ما فأنصاب التمر من الجارية يسترد ذلك القدر ٢١٩ من الجارية وبوردة التمر لان الجارية

قال ان أصبت أسيرافه و لك فأصاب أسيرين على التعاقب فالاول له فان أصابهما معا فالحيار اليه ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلتموهم فلكم أسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الامير من قتل قتيلافه سلبه فقتل ذمي بمن كان يقاتل مع المسلمين قتيلافه يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلافه سلبه كان يقاتل قبل هذا أولا يقاتل وكذلك لو قتل امرأة مسلمة أو ذمية قتيلافه وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع هؤلاء أولا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب \* ولو كان الامير قال من قتل قتيلافه سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلافه سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو أن الامام بعث سرية وقال في أهل عسكره قد جعلت لهذه السرية تفصل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية فنفى الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من أصاب أسيرافه فاصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له \* ولو قال الامير من جاسمكم بشي فله منه طائفة فجاء رجل بنبأ أو رؤس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلافه سلبه فقتل أجيرا من المشركين لم يكن مقاتلا معهم أو تاجرا معهم أو عبدا كان مع مولا يخدمه أو رجلا ارتد والعياذ بالله ولو لحق بدار الحرب أو ذميا نقض العهد ولو لحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأه أو كان تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلبه وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا أو جرحا منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أولا يستطيع وان قتل شيخا فانيا لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجي له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية \* ولو قال الامير من قتل بطر يقام البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيخا فله سلبه فقتل شابا يستحق ولو قال من قتل شابا فقتل شيخا لا يستحق ولو قال من جابا بغيره كذا فجاء بوصف فلا شيء له لان الاسير اسم البالغ من الذكور والوصف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جابا بوصف فجاء باسيرا أو بضيع فلا شيء له لانه خالف في الجنس ولو قال من قتل صبيا أو كمن صغاليك المشركين فله سلبه فقتل بطر يقاتل لا يستحق سلبه لان سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصغاليك ولو قال من جابا بغيره فله سلبه فاجاب بدينار لا شيء له لانه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسي \* اذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يلفوا اقتالا قال الامير من قتل قتيلافه سلبه فهذا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غزوتهم هذه حتى يرجعوا الى دار الاسلام فان اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لان الحرب الاولى باقية فكان التنفيل باقيا وان انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باقيا وكذلك اذا دخل المنهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فقصصوا أو أقام عليهم المسلمون يقاتلونهم فحكم ذلك التنفيل باقيا وان انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بعد انهم وحصونهم ثم من المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين لا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فزواجهم من آخر وفيه قوم معتنون سوى هؤلاء القوم الذين يقفونهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط \* ولو ان بطر يقاتل فقتل فقال من جابا برأس ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق



محبوراً أو مبيعاً محبوراً كان الرد إلى الموكل وإن كان من أهل وجوب العهد فقلت الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد إلى الموكل وكذا المكاتب إذا اشترى عبداً ووجبه عيياً كان حق الرد للمكاتب فإن عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يرد إلى المكاتب هو الذي يلي الرق فإن بيع المكاتب أو مات كانت الحصومة في الرد إلى المولى يرد على البائع \* الوكيل بالشراء إذا اشترى وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيباً رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على ٢٣٠ البائع \* الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيباً قبل القبض فإن رده بالعيب

صح رده وإن رضى بالعيب  
 إن كان العيب يسيراً لم  
 الموكل وإن كان فاحشاً لم  
 الوكيل ولا يلزم الموكل \* ذكر  
 في كتاب الصرف في باب  
 الوكالة أن ما يفتوت جنس  
 المنفعة كقطع إحدى  
 اليدين وفق إحدى العينين  
 فهو يسير وما يفتوت جنس  
 المنفعة كقطع اليدين وفق  
 العينين فهو فاحش وذكر  
 شمس الأئمة السرخسي  
 أن ما لا يدخل تحت تقويم  
 المقومين يعني لا يقومه  
 أحدهم العيب بقيمة العيب  
 فهو فاحش وجعل العيب  
 اليسير كالعين اليسير \* وذكر  
 في المنتقى أن على قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى إذا  
 كان المبيع مع العيب  
 يساوي الثمن الذي اشتراه  
 به فرضي به الوكيل فإنه  
 يلزم الأمر وهذا قريب  
 مما قاله شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى  
 \* وفي الزيادات الوكيل إذا  
 رضى بالعيب إن كان قبل  
 القبض لزم الأمر وإن  
 رضى بعد القبض فإنه يلزم  
 الوكيل ولا يلزم الموكل ولم  
 يفصل بين اليسير والفاحش  
 والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لأنه إذا رضى بالعيب فصرحاً أنه اشتراه  
 مع العلم بالعيب وإن كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الأمر \* الوكيل بالشراء إذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض به هذا العيب  
 فرضي به لا يلزم الأمر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض \* الموكل إذا أبرأ البائع عن العيب صح إبرأؤه ولا يبيح  
 للوكيل حق الرد \* الوكيل بالشراء إذا اشترى بالعين اليسير يلزم الموكل وإن اشترى بالعين الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ الإمام

ورأسه في موضع لا يقدر عليه الابتقال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا  
 شيء له ولو قال لقوم بآعيانهم من جأ منكم به فله كذا فهي آجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* إذا قال  
 الأمير للمسلمين إذا اصطفوا للقتال من جأ برأس فله خمسة مائة درهم من الغنيمة فهذا على رؤس الرجال دون  
 السبي فن جأ برأس رجل فله خمسة مائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهمز المشركون  
 وتفرقوا فقال الأمير من جأ برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس الرجال وإن جأ برأس رجل  
 وقال أنا قتلت وأخذت رأسه وقال رجل آخر أنا قتلت وهذا أخذ رأسه فالذي جأ برأس أحق بالخمس مائة  
 وكان القول قوله في قتله مع اليقين وعلى الآخر البينة فإن أقام الآخر بينة من المسلمين على أنه قتله قضينا  
 بالخمس مائة له ولو جأ برأس رجل فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا حزر رأسه  
 وقال الذي جأ برأس قتلته فالقول قول الذي جأ برأس ولكن يحلف هذا إذا علم أن الرأس رأس مشرك  
 وإن وقع الشك فيه لم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك نظراً إلى السماء فإن كان عليه سيماء المشركين كان له  
 النفل وإن كان شعره قصه وإن كان عليه سيماء المسلمين كان محضوب البينة فلا نفل له وإن أشكل عليهم فلم  
 يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا نفل له \* ولو جأ برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي  
 قتله وطلب الخارج يمين صاحب اليد فخلف صاحب اليد فنسك فلا نفل لواحد منهما قياساً وفي الاستحسان  
 أن النفل للخارج \* ولو جأ برأس رجلان برأس يزعم أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما  
 وكذلك إذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط \* ولو قال الأمير من دخل من باب هذه المدينة أو هذا  
 الحصن أو هذه المطمورة فله ألف درهم فاقسم قوم من المسلمين فدخلوا فإذا بهم باب آخر مغلق غير ذلك الباب  
 فلهم النفل ويستحق كل واحد ألفاً بخلاف قوله من دخل فله الربع من الغنيمة فدخل عشرة فلهم الربع  
 الواحد ولو دخل واحد ثم واحد فلهم يشتركون جميعاً في النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الأمير من دخل  
 الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم  
 فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه فإن وجد في الحصن ثلاثة بطاريق فلهم أولئك ولا شيء لهم  
 سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعني فله قيمة جارية فإنه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط  
 وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جوارهم فإذا ليس فيه إلا جارتان كان لهما ما وجد فيه لا غير ولو قال  
 من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من ناحية الباب وطائفة يتزولون من فوق السطح أدلاهم غيرهم  
 بأنهم ففقدوا المطمورة فلهم نفعلهم وهذا إذا انتهوا إلى مكان يمكنهم المقاتلة مع أهل الحصن فإن كانوا في  
 موضع لا تمكنهم المقاتلة بأن كانوا متدلين من رأس الحائط ذراعاً وذراعين فلا نفل لهم ولو دلواهم حتى  
 توسطوا بهم الحصن وانقطعت الحبال فوقه وفي الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم أولاً فله ثلاثة  
 رؤس ومن دخل ثانياً فله رأسان ومن دخل ثالثاً فله رأس فدخل واحد ثم واحد فلكل واحد مائة  
 وكذلك لو قال من دخل منكم فله ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث ثلاثة رؤس ولو دخل ثلاثة معاً بطل  
 النفل للأول والثاني ولهم جميعاً فلفل الثالث وإن دخل اثنان أول مرة بطل نفل الأول ونفل الثاني يكون  
 بينهما ولو قال لرجل إن دخلت أو ألت أطمعك وإن دخلت ثانياً فلك رأسان فدخل أولاً فلا شيء له قياساً  
 وفي الاستحسان له النفل المشروط ولو لم تتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الأمير لثلاثة بأعيانهم من

دخل  
 مع العلم بالعيب وإن كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الأمر \* الوكيل بالشراء إذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض به هذا العيب  
 فرضي به لا يلزم الأمر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض \* الموكل إذا أبرأ البائع عن العيب صح إبرأؤه ولا يبيح  
 للوكيل حق الرد \* الوكيل بالشراء إذا اشترى بالعين اليسير يلزم الموكل وإن اشترى بالعين الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ الإمام



ولو كسل أن يخاصم الموكل فان أقام الوكيل شبهة أن هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل \* وكذا الرجل اذا اشترى جارية فقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردّه على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره لم يكن ذلك ردا على البائع الاول الا أن البائع الثاني لو أقام البينة على أن

٢٢٢

اشترى عبدا وجارية فزوج الجارية بمن العبد ثم وجد بهما عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب فيه ما فان أبانهم قبل الدخول بها كان له أن يردهما لان العيب الحادث قد زال ولا يقال بان النكاح وان زال فقد بقي المهر والمهر زيادة منفصلة فيمنع الرد بالعيب لانا نقول اختلاف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يجب المهر بهذا العقد لانه لو وجب يجب للولي والمولى لا يستوجب على عبده دينا وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى يجب المهر ويسقط من ساعته لا يصنع المشتري فيكون له أن يردهما كالأشترى جارية فولدت ولدا ثم وجد بهما عيبا لا يرد فان مات الولد كان له أن يرد الجارية \* رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فانكر البائع أن يكون عبده فأقام المشتري شاهدين شهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل كالأودعي عينا في يد رجل أنه له فشهد أحد الشاهدين

ولو قال من أصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة بطانتها حريرا وظهارتها فان كانت ظهارتها حريرا كانت له كلها وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له منها \* ولو قال من أصاب جبة خز فهي له فاصاب جبة ظهارتها خز وبطانتها سمورا أو قز فلا شيء له منها لان الجبة تضاف الى السمور والفنك لا الى الخز ولو قال من أصاب ثوب خز فهو له فاصاب جبة خز بطانتها سمورا وفنك لم يكن له الا الظهارة \* ولو قال من أصاب ثوب فنك فهو له فاصاب جبة خز بطانتها فنك كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوبا ولو قال من أصاب هذه الجبة الخز فهي له فاصابها رجل فاذا هي مبطنه بغير الخز من الفنك كان الكل له \* ولو قال من أصاب منكم قباء خز أو قباء مرويا فاصاب من ذلك الصنف قباء محشوا بطانتها غير خز أو غير مروى كانت له الظهارة خاصة \* ولو قال من جاء بجزور فهو له فجاء بجزور بقره أو ثور فلا شيء له \* ولو قال من جاء بجزور فهو له فجاء ببق أو جمل فله ذلك ولو قال من جاء ببقرة فهي له فجاء بجاموس فلا شيء له \* ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء بجل بنجعة أو معز فلا شيء له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال من أصاب براف هذا على ثياب القطن والكأن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير \* قالوا هذا بناء على عرف الكوفة فان في عرف أهل الكوفة اسم البريقع على ثوب القطن والكأن وبائعهما يسمى برارا وفي عرف ديار البر لا يقع على القطن والكأن وبائعهما لا يسمى برارا وانما يسمى كرابية انما يقع هذا الاسم على ثياب الابرسم وبائعها يسمى برارا \* واسم الثوب يتناول الديبايح والبريون وهو السندس والقز والكساء وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والمسح والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلنسوة والعمامة \* واسم المتاع يطلق على الثياب والقمص والفرش والستور فأى شيء من ذلك أصابه المفضل فهو له ولو أصاب أواني أو أباريق أو قوائم أو قدورا من صفر أو نحاس فلا شيء له من ذلك \* ولو أن أميرا على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون اليها في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنمة كذا أو قال فله سهم من الغنمة كسهم في الغنمة فلا بأس بذلك اذا قال من دخل بدرع فله كذا فلا بأس به \* ولو قال من دخل بثلاثة دروع فله ثلثمائة ومن دخل بأربعة دروع فله أربعمائة جاز من ذلك نفل درعين ولم يجوز ما زاد على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وان أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز النفل فيها أيضا ولو قال الأمير من دخل بفرس فله كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما اذا قال من دخل بدرع فله كذا \* وفي النوادر ذكر الرماح والأتراس وأجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك اذا قال الأمير لأصحاب الخيل من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز \* ولو قال من دخل بتجفاف فله نفل كذا فاعلم بأن هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها قد دخل رجل بتجفافين ومعه فرسان جاز التنفيل عليهم ما ذكر في بعض النسخ قد دخل رجل بتجفافين من غير ذكر الفرسين وأجاب بجواز التنفيل فيهما أيضا وكل ذلك صحيح \* ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجفافين فله كذا جاز نفل تجفافين ولا يجوز أكثر من ذلك قال شيخ الاسلام الآن يكون في ثلاثة تجفافين منفعة للنفل له وللمسلمين فيجوز التنفيل عليه كافي بثلاثة دروع كذا في المحيط \* ولو نظر الأمير الى رجل على سور الحصن يقاوم المسلمين فقال من سعد السطح فاخذه فهو له وخسمائة درهم فصعد رجل وأخذه كان له ما أخذه وخسمائة ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض حين قال الأمير هذا خارج الحصن وأخذ من رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من

المسلمين

مسائل الاقالة وبجود البيع

أنه ملكه وشهد الآخر على اقرار ذي اليد أنه ملكه لا تقبل هذه البينة \* مسائل الاقالة وبجود البيع \* رجل باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي الشراء لا يحل للبائع أن يطأها فان عزم المشتري على ترك الخصومة وسمع البائع من المشتري أنه عزم على ترك الخصومة كان للبائع أن يطأها لانها متافئة بالبيع \* رجل اشترى بئلا امرأته وأعطى لها المبيع ثم جاء البائع وقال للمشتري يبيع عن بازده فقال المشتري دادم لم تصح هذا الاقالة قالوا صورة هذه المسئلة اذا كان الزوج وكبلا لامرأته في شراء البيت

والوكيل بالشراء ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الوكيل بالشراء لا يملك الأقالة في قولهم فلا تصح هذه الأقالة ولو كان الوكيل يملك الأقالة فالأقالة لا تصح بلفظة الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى فإن البائع لو قال للمشتري أقتني هذا البيع فقال المشتري أقتل لا تتم الأقالة عندهما ما لم يقل البائع قبلة \* رجل باع من آخر ثوباً فقال له المشتري قد أقتلتك ببيع الثوب فاقطعه قيصاً فقطع البائع قبضاً قبل أن يتقرر فأولم يتكلم بشيء كانت الأقالة تامة \* رجل اشترى ٣٣٣ من رجل وقر خنطة بدرهم معلومة

وقبض الخنطة وسلم بعض الثمن ثم جاءه البائع ليقبض منه بقيصة الثمن فقال المشتري إنه قام على ثمن غاى فرد البائع عليه ما قبض من الثمن وأخذ المشتري قالوا لم يكن ذلك أقالة لأن الأقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون إلا بإيجاب وقبول وإن كان بطريق التعاطي فذلك لا يكون إلا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى أما على قول البعض قبض أحد البديلين يكفي لانهقاد البيع وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا في أول الكتاب \* رجل اشترى حماراً وقبضه ثم جاءه الجارية بد أربعة أيام فردته على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل الحماراً ياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الأقالة كان له ذلك لأنه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الأقالة باستعماله

فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية

\* رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم

المسلمين فطرحه من السور فله نفله ولو صد إليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفله ولو نظر إلى رجل على السور فقال من أخذه فهو له فسقط الرجل من أعلى السور إلى خارج الحصن وأخذته فانه يتظر فإن كان في موضع يتنوع من المسلمين يكون له وإن كان في موضع لا يتنوع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من صد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة أخرى يتظر أن كانت الأخرى مثل هذه في الصعوبة المنبوعة للمسلمين فله نفله وإن كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الأمير من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وأشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الأمير للأسرا من أهل الحرب من دلنا منكم على عشرة من الرؤس فهو حر فدلهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلته فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حر لأنه لا يترك أن يرجع إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دللتكم فانا حر وتدعوني إلى بلادى فانه يحل سبيله إذا وجدت منه الدلالة ولو قال الأسير أدلكم على عشرة من مقاتلة وأما حر فقال الإمام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتق ولو قال الإمام لهم أعطونا مائة رأس على أنيكم آمنون في حصونكم فاعطوهم تسعين فللإمام أن يقاتلهم لكن يرتما أخذهم منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم بردهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الأسراء الذين عندكم من المسلمين فاعطوهم تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الأمير للأسرا من دلنا على عشرة من مقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنعتين في حصن فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممنعتين إلا أنهم هر بوا من المسلمين يتظر أن هر بوا قبل أن يقر بوا منهم لم توجد الدلالة الممكنة من القهر والغلبة والظهور وإن هر بوا بعد ما قر بوا منهم يعتق \* ولو قال للأسرا من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر الملك فهو حر فدلهم أحد منهم فلم يظفروا فالأسير حر ولو أصاب الأمير غنائم فأقبل إلى دار السلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وإن ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى \* ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فهم في الأسر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر وذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعد مما يعتق إذا كانوا يسلكون ذلك وإن كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر يتظر أن كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرافهة فانه يعتق وإن كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي \* أمير العسكر في دار الحرب إذا نفل وقال لاهل العسكر من أصاب شيئاً من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنمة من سهم أو رضيع دخل تحت التنفيل ومن لاحظ له في الغنمة لا يدخل تحت التنفيل \* والنساء والصبيان والعبيد وأهل النعمة لهم حظ في الغنمة فيستحقون النقل كذا في المحيط \* وإذا خص الإمام الأحرار بالغبين المسلمين فحينئذ لا شيء لهؤلاء كذا في محيط السرخسي \* والتجار من أهل استحقاق الغنمة فيستحقون النقل والحرى المستأمن إذا قاتل بغير إذن الإمام فلا حظ له في الغنمة فلا يستحق النقل وإن كان يقاتل بأذن الإمام فلا حظ من الغنمة حتى يرضخ له فيستحق النقل كذا في المحيط

بائعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبلها البائع الثاني منه ثم الثاني ردّها على الأول فلم يقبل الأول قالوا إن كانت الجارية ادعت العتق كان للأول أن لا يقبل لأن العتق لا يثبت بقول الجارية وإن كانت الجارية ادعت أنها حرة الأصل فإن كانت حين بيعت وسميت انتقلت لذلك فهو عتق لا دعوى العتق لأن الما انتقلت للبيع والتسليم فقد أقربت بالرق وإن لم تكن انتقلت ثم ادعت أنها حرة لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل لأن القول في حرية الأصل قولها فإذا استحققت نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن للبائع الأول

أن لا يقبل \* وقال بعضهم اذا بيعت الجارية ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للشترى أن يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى جارية كان لاحتياط في أن يتزوجها حتى تحل له ما بالنكاح أو بملك اليمين والصحيح أنه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية وللشترى أن يرجع على البائع بالثمن بقولها \* ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم ٢٣٤ تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها

المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا حرة الاصل فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية اقترنت بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للشترى الاول ينسب على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحقه من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للشترى أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه

\* ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركا وقتل رجل من أهل سوق العسكر مشركا فلا شيء له قياسا له سلبه استحسانا \* ولو قيل من قتل قتيلا فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الاسلام مدداهم فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه اذا كان الاول أميرا على العسكرين جميعا \* الاصل أن كل من كان قتله مباحا في الجملة يستحق السلب بقتله بالتنفيل وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنمة لا يصح فيه التنفيل فلو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل أجيرا من أهل الحرب لم يقتل أو تاجر في عسكرهم والذي الذي نقض العهد وخرج اليهم أو مريض منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتله مباح \* ولو قتل امرأة أو صبي فلا شيء له الا أن يكونا مقاتلين وان قتل شيئا فانيا فلا شيء له \* ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم من قبل لم يكن له سلبه لان المسلم وما في يده لا يغنم وان كان السلب مما أعاده المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب عارية عند المشرك لصبي أو امرأة فهو كالنبي للبالغ من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فله السلب للقاتل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما بناء على أن ماله يغنم عنده وعند ماله لا يغنم وان كان المسلم في دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركا في صفهم فاخذ المذموم سلبه ثم انهم زموه فوجد السلب في الغنمة فانه يكون في الغنمة ولا شيء للقاتل ولو انهم زموه ولا يدري انهم هل أخذوا سلبه أم لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو في يده ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو رواه فله سلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سار العسكر من حلة أو من حلتين لا يدري أكان في يده أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا \* ولو أن المشركين أخذوا دابة فحملوا عليها القتل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتل وسلاحه وسلاحهم وأمتعتهم فهذا يكون في الأمان يكون شيئا يسيرا كادواة ونحوها فينشد يكون للقاتل \* ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتل وسلاحه فهذا يكون فيأ وكذلك الوصي بمنزلة الوارث \* ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب \* ولو قال من قتل قتيلا فله برذونه فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا رفع بتنفيل الاوضع \* ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه \* ولو قال من قتل قتيلا على حمار فله فقتل رجلا على أتان كان له وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على أتان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الاتي لا يتناول الذك \* وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذك والاتي جميعا كذا في محيط السرخسي

### باب الخامس في استيلاء الكفار

اذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها \* فان غلبنا على الترك حل لنا

حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني كان للشترى الاول أن يرجع بالثمن على بائعه \* رجل اشترى رقعة من أو عسل أو جرة زيت أو سلة زعفران أو جوا التي دققت أو حنطة ثم جاء رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض أو بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بخير المشتري ان شاء أخذ الباقي بحسابه من الثمن وان شاترك البيع لانه شيء واحد \* ولو اشترى قوص في قرى أو جرة زيت أو غنم أو شعيير في وعاين

فاسم أحدهما ان استحق قبل القبض خبر المشتري كإقلا في الوجه الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسبه من الثمن ولا يكون له أن يرذ الباقي \* رجل اشترى غلاما ثم ادعى رجل أن الغلام كان له أعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل من المدعى البينة على الملك فان أقام البينة على الملك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بينة يستحق المشتري على دعوى الملك لان المدعى خصم للمشتري في هذه الدعوى لانه ثبت العتق والولاء لنفسه \* رجل اشترى عبد او اختلأ في الثمن وحلفا فقال (٣٣٥) البائع ان بعته الاباء درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريته

الابن بمائة درهم فهو حر فالبيع لازم للمشتري ويجبر المشتري على الثمن الذي أقر به ولا يعتق العبد لان البائع أقر أن المشتري يحتسب في عينه وعتق عليه العبد فلا يمكن نقض البيع ولا يعتق العبد فكان على المشتري الثمن الذي أقر به لانهم ما تصادقا على ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي أقر به لانه ينكر الزيادة \* رجل اشترى من رجل أرضين فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض يخبر المشتري ان شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له مستأجر حانوت باع كردار حانوت في يده وسعى الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحال بين المشتري والمبيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته كان

ما تجده مما أخذه وان كان يبتاع بين الروم موادعة ولو كان يبتاع بيننا وبين كل من الطائفتين موادعة فاقتلوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى الغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالين وفي الخلاصة والاحراز يدار الحرب شرط أمبادارهم فلا ولو كان يبتاع بيننا وبين كل من الطائفتين موادعة واقتلوا في دارنا لا نشترى من الغالين شيئا وأما لو اقتلت طائفتان في بلدة واحدة فبوزر شراء المسلم المستأمن من الغالين نفسها أو مالا كذا في فتح القدير \* ولو أسد تولى أهل الحرب على أموالنا أو حرزوها بدرهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة أخذ به غير شيء وان وجده بعد القسمة في يدهم وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم أخذ به بقيته ان شاء وان كان من ماله لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى فاضل خان \* ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذ به بقيته يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط \* هذا اذا غلب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدرهم أما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم جاء صاحبه فانه يأخذ به غير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا تجوز فاذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه غير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد أسره العدو فجاءه المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فان مات المولى قبل أن يأخذه فجاءه وارثه يطالب بأخذه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يأخذه وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج \* ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبدا ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجابه فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمن جميعا ولو لاحق المشتري فيم له يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط \* لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم ببقية الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذه ببقية العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذه ببقية نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه ببقية كذا في التبيين \* وكذلك حكم المثل اذا كان موهوبا لواحد لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم ايضا اذا كان ما أخذه الكفار من أموال أسرى بدرهم مشتري بعثله قدرا ووصفا الا اذا اشترى باقل قدرا أو بأردأ منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذه بعينه ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان \* مسلم قال لعبدية أحدكم حرز ولم يبين حتى أسرا ثم ظهر ناعليه ما أو حرزناهم بدارنا رد الى المولى ولو بين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا دار الحرب صح بيانه وملك الكفار الاخر وان أحرزنا العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي \* فان أسروا عبدا فاشتراه رجل فخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أسره فان المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارش ولا يحيط شيء من الثمن وان أسروا عبدا فاشتراه رجل بألف درهم فأسره ثانيا وأدخله في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الاول أن يأخذه من الثاني ولا للمشتري الاول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالثمن ان شاء وكذا اذا كان المأسور من الثاني غائبا ليس للاول ان يأخذه اعتبارا بجهل حضرته كذا في الهداية \* وان أتي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي \* ولو اشتراه المشتري الاول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم أن يأخذه لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في

(٣٩ - فتاوى ثانی) القول فيه قول البائع وهو المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستأجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول قول المستأجر بان كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستأجر وان كان البناء شيئا لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الحانوت كالبينة المتصل بالحانوت لافي الحانوت كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحانوت فالتأنيب يقول من يكون القول فيه





من رجل دارا بألف درهم ونقد الثمن وقبض الدار فأقام أخ المشتري البينة أن الدار كانت لايهم مائر كهاميرائه ولاخه هذا المشتري فانه يقضي للمدعي بنصف الدار فان كذب المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد النصف الباقي على البائع ويسترد منه كل الثمن ان كان قد ودان شاء أمسك ويرجع نصف الثمن وان كان المشتري صدق أخاه المدعي بقي النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على البائع نصف الثمن \* رجل اشترى أرضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد رحمه الله تعالى يخير المشتري (٢٢٧) ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك المسيل \* وان

استحق الشرب بعدما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرساً وزرعاً فان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل \* جعل محمد رحمه الله تعالى هذا أصلاً فقال كل شيء اذا بعته وحده لا يجوز بيعه واذا بعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء اذا بعته وحده يجوز بيعه واذا بعته مع غيره لا يجوز فاذا استحق كان له حصته من الثمن \* رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم فباع الرجل مع أخيه بعض هذه الضيعة بضعة أخرى ثم مات أخوه فادعى ورثة الاخ الضيعة المشتراة وما بقي من الضيعة الاولى بعهله أن صاحب الضيعة الاولى اشترى الضيعة الثانية مع مورثهم فكان نصفها لمورثهم قالوا الضيعة المشتراة تركة تكون بين الاخوين نصفين لانها اشترى بالضيعة الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميراثا لورثته ويرجع الاخ الحى في تركه

سبيل كذا في المسبوط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له كثر فارسي جيد أخذ الكفار وأحرزوه بدرهم ثم دخل مسلم واشترى منهم بكري تمر دقل فارسي فأخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذه هكذا كرفى الزيات \* وذكروا في السير الكبير أنه يأخذه بكري تمر دقل لان المشتري من العدو وملك الكثر المأسور بشره صحيح لان الرابح لا يجزى بين المسلم والحربي في دار الحرب فثبت له حق الاخذ بما قام على المشتري كالمأسور بدرهم ووجه ما ذكر في الزيات أن المشتري من العدو وملك الكثر المأسور بشره فاسد لانه تعالى حرم الربا مطلقا والمشتري بشره فاسد مضمون بالقيمة والقيمة هنا المثل فلا يفيد أخذه والحقوق من مشايخنا قالوا ما ذكر في السير قولهم او ما ذكر في الزيات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده الرابح يجزى بين المسلم والحربي في دار الحرب ولو كان اشترا بكم دقل مثل كيله يدايد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها \* ولو كان المشتري اشترى هذا الكثر منهم بخمراً أو خنزيراً وأخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه بانفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو وملكها كان له أن يأخذه بقيمة الخمر والخنزير \* ولو كان المشتري من العدو واشترى هذا الكثر بكم مثله ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها فان كان اشترا بكم مثله نسيته ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه ولو أخذ المشركون ألف درهم نقد بيت المال لرجل وأحرزوه بدرهم فدخل مسلم دارهم واشترى بها بألف درهم غلة وتفرقوا عن قبض ثم أخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها بمثل الغلة التي نقدتها وان اشتراها بالدينار وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بدينار بمثلها وكذلك لو أن هذا المسلم باع منهم ألف درهم غلة بألف درهم نقد بيت المال فتقدمه ألف المحرزة وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها \* ولو أحرز العدو كثر المسلم ثم دخل مسلم دارهم بأمان وأسلم اليهم مائة درهم في كثر حنطة سلم صحيحا فالمال الاجل فقضوه الكثر الذي أحرزوه بدرهم فقبض وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذ بمائة \* واذا باع المسلم من أهل الحرب عرضا بألف درهم نقد بيت المال فتقدمه ألف المحرزة مكان تلك الألف فقبضها وأخرجه الى دار الاسلام ليس للمالك القديم أن يأخذها ولو أحرز كثر المسلم ثم دخل مسلم دارهم بأمان وباع منهم عرضا بكر حنطة في الذمة فقضوه الكثر المحرزة فقبضه وأخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم أن يأخذ ولو أحرز كثر المسلم فدخل مسلم دارهم وأقرضهم كرا فقضوه ذلك الكثر الذي أحرزوه فأخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستقرض مثل المحرزة ودونه أو أجود منه هكذا في المحيط \* ولو أخذ العدو من مسلم عشرة أو ثوب فدخل مسلم وباع من العدو مائة عشرة أو ثوب موصوفة الى أجل فقضاء الاثواب المحرزة للمالك أخذها بقيمة المتاع \* ولو اشترى الكثر المحرزة من رجلان من العدو واقسماه واستملاك أحدهما نصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسألة بجماله أخذ النصف الباقي بربع الثمن ونصف قيمة الهالك وان كان المأخوذ ابريق فضة قيمته ألف درهم ووزنه خمسة مائة فاشترى مسلم من العدو بأكثر من وزنه أو باقل أخذ المالك القديم بقيته بالغة ما بلغت من خلاف جنسه كذا في الكافي \* وان كان اشترا بمثل وزنه دراهم يدايد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذ بقدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشترا بمثل وزنه دراهم ولكن الى أجل فأخرجه الى دار

الميت بنصف قيمة ما باع من الضيعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف الضيعة المشتراة لنفسه وقضى الثمن مال أخيه وصار الاخ الحى بمنزلة المقرض له ولاحق لورثة الميت قيمته من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الضيعة الاولى الاشارة أخيه في شراء الضيعة الثانية بعض الضيعة الاولى وهذا لا يكون غل كما منه ما بقي من الضيعة ولا قرار بملك الاخ في الضيعة الاولى \* رجلان اشترى ابعدا فاستحق نفسه ثبت الخيار للمشتري لان الشركة في العبد عيب فان قال أحدهما رضيت سلم له ربع العبد بربع الثمن والاخر على خياره ان شاء رد

الربع الباقي وان شامري في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للآخر ان يرد  
أصله مسئلة الخيار \* رجل ادعى على رجل أنه باعه وفلانا الغائب هذا العبد بألف درهم وأقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن  
فان حضر الغائب ان أعاد المستحق البينة يقضى له عليه بنصف الثمن أيضا والا فلان أحدهما ليس بخصم عن الآخر الا اذا كان كل  
واحد من المشتريين كفيلا عن صاحبه (٣٢٨) بأمره فيثبت بكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر أيضا رجل باع عقارا

والاسلام فهذا او ما لو اشتراه بأكثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء وان كان اشترى هذا الا بريق منهم بخمر  
أو خنزير أخذ المالك القديم بقيمة من خلاف جنسه على الروايات كلها \* ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير  
رجلا من أهل الذمة وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وذكر في السير  
الكبير في عبد أسره المشركون اشتراه مسلم منهم بألف درهم ورطل من خمر وأخرجه الى دار الاسلام أخذ  
المولى بالالف وتعلم القيمة بزيادة أنه يأخذ بكل قيمته اذا كانت قيمته أكثر من الف ولو كانت قيمة العبد  
أقل من الف أو الف وألف أخذ بالالف في الفصيلين جميعا ان شاء لا ينقص عن الف ولا يراعى علمه بالسبب ذكر  
الخمر ولو اشتراه المسلم بألف درهم وميتة أو دم أخذ المالك القديم بألف درهم لاراد على الف لكان الميتة  
وان كانت قيمة العبد أكثر من الف \* واذا غصب الرجل من رجل عبدا أو أصابه المشركون من يد  
الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم ان المسلمين أصابوه ثم وجدته المغصوب منه في يد الغاصب قبل أن يقسم أخذه  
بغير شيء ولا ضمن على الغاصب وان وجدته بعد القسم في يد بعض الغاصب ذكر أن المغصوب منه بالخيار  
ان شاء أخذ العبد ب قيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذه وان شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم  
غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقبل من  
قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فاذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمته يوم الاخذ ألفا  
درهم فأخذ العبد بالثمن الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب ب قيمته يوم الغصب وذلك  
ألف درهم واذا كانت قيمته يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه  
يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا اذا اختار المغصوب منه أخذ العبد من يدهم وقع في سهمه بالقيمة وان  
شاه لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا  
كالجواب في حق المغصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصب قبل القسم أخذ بغير شيء وان  
وجدته بعد القسم أخذ بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من أهل  
الحرب وأخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالمغصوب منه بالخيار  
ان شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان أخذ  
بالثمن من المشتري من العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقبل من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثمن الذي  
أخذ العبد به من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العبد وضمن الغاصب قيمة العبد يوم  
الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء أخذ العبد من المشتري  
بالثمن وان شاء ترك فاذا دفع الغاصب الثمن الى المشتري وأخذه العبد أو دفع القيمة الى الذي وقع في سهمه  
وأخذه منه العبد فأراد صاحب العبد أن يرد عليه القيمة ويأخذه منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين ان  
أخذ صاحب العبد القيمة بزعمة بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب  
كانت ألف درهم وصاحب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البينة على ما ادعى من  
القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم أو استخلف الغاصب بأن لم تكن له بيعة على ما ادعى فنكل الغاصب عن  
اليمين فأخذ منه ألفي درهم أو اصطفاوا راضيا على ألفي درهم كما يدعيه المغصوب منه ففي الفصول الثلاثة  
لا يتخير المغصوب منه بين أن يرد القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين أن يترك العبد عليه وان كان

وامرأته أو ولده أو بعض  
أقاربه حاضر يعلم بالبيع  
ووقع التقابض بينهما  
وتصرف المشتري في ذلك  
زمانا ثم ادعى بعض من كان  
حاضرا في البيع أن  
العقار له ولم يكن للبائع  
قال مشايخ سمرقند  
رحمهم الله تعالى لا تسمع  
دعوى المدعى سدا لباب  
التلبيس وقال مشايخنا  
رحمهم الله تعالى تسمع دعواه  
فيذني للفتي أن ينظر في  
ذلك ان كان البائع والمدعى  
مع—روفا بالتلبيس  
والخصومات الباطلة ينبغي  
للفتي أن يفتي بالقول الاول  
وان لم يكن كذلك يفتي بصحة  
الدعوى وهذا اذا لم يكن  
السلطان استثنى تلك  
الخصومة في نقاد القاضي  
\* رجل باع دارا أو عقارا  
ثم ادعى أنه باعه بعدما  
وقف اختلف المشايخ فيه  
والاصح أنه لا تسمع دعواه  
كما لو ادعى أنه باعه وهو غيره  
يختلف مالو باع عبدا ثم ادعى  
أنه حر أو ادعى أنه أعقبه ثم  
باعه فانه تسمع دعواه  
\* رجل أغبر عليه دوايه  
فرقع البعض في يد انسان  
فذهب به الى السوق ليبيعه

لجاء رجل يريد أن يشتري ثوبا واستامه ثم أمعن النظر فيه فاذا هو ثوبه الذي أغبر عليه فادعى أنه يملكه  
لا تسمع دعواه لان الاستيام اقرار منه أنه ليس له \* رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن فاستحقه رجل بالبيعة ثم حضر البائع وأقام  
البينة أن المستحق كان باعه منه ~~بكذا~~ قبل البيع وقضى القاضي بينه بالبائع فأراد المشتري أن يأخذ العبد قال أبو حنيفة  
رحمهم الله تعالى لا سبيل للمشتري على العبد \* وهذا في غير ظاهر الرواية وأما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا بنفس البيع

بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بانتم ويقضى القاضي له او يتراضيا على ذلك \* رجل عدده كزحطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما حتى استحق منه مخنوم واحد كان المستحق من البيع الاخر فان ملك نصف ما بقي بعد استحقاق المخنوم يكون الخيار للمشتري بين بأخذ ما بقي على حساب ذلك حق الاول في نصف كزحوق الثاني في نصف كزلا مخنوما واحدا فيضرب كل واحد منهما بما بقي بحصته ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني (٢٢٩) مخنوما ثم استحق مخنوم فالمشتري

الاول والثاني بالخيار فيما بقي بضرب فيه المشتري الثاني بنصف كزلا مخنومين والاول بنصف كز فيكون الباقي بينهما على حساب ذلك \* رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البينة أنه اشتراها من المستحق ولم يؤقت لذلك وقنا قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاه آخر فاشتراها المشتري من المدعي أيضا فانه لا يرجع على البائع بشئ \* ولو أقام المشتري البينة أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بيته وكان له أن يرجع على البائع بنصف الثمن \* رجل مات وترك ابنين ودارا فادعى أحدا لاثنين أن أباهما كان باع هذه الدار من هذا الرجل بالنبي درهم وأنكر المدعي عليه وكتبه الابن الاخر فان القاضي يقضى على المدعي عليه بنصف الثمن لمدعي البيع بنصف الدار لمدعي عليه ولا خيار

أخذ القيمة بزعم الغاصب بأن لم تكن له بينة واستحلف الغاصب فحلف فأخذ منه ألف درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء رد القيمة التي أخذها من الغاصب على الغاصب وأخذ عبيده وان شاء ترك العبد \* ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد متى أخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد أني درهم يتخير \* ولم يذكر أنه اذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل هل يتخير حكمي عن الفقيه أبي جعفر الهذلي أني أنه كان يقول في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير \* ثم في الموضوع الذي ثبت له الخيار اذا قال صاحب العبد أنا مسك القيمة وأرجع عافضل على قيمته يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك انما له رد القيمة وأخذ العبد أو امسأله القيمة كذا في المحيط \* العين المحرزة لو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مستودع حل له الخاصة والاسترداد أو لا قالوا للمستأجر أن يختصم في المغنوم وأخذ قبل القسمة بغير شيء وكذا المستعير والمستودع فاذا أخذ المستأجر عاد العبد الى الاجارة وسقطت عنه الاجرة في مدة أسره كذا في البحر الرائق \* وان محمد المسلمون أن يكون المأسور اجارة عنده احتاج الى اقامة البينة على أنه كان اجارة في يده واذا قبل الحاكم البينة ورده عليه ثم حضر الاجير فانكر الاجارة فيه وذكر أنه كان في يده ودبعة أو عارية فالقول قول صاحب العبد فاما اذا وجد بعد القسمة كان له أن يختصم في سهمه الذي وقع في سهمه أيضا فان أنكر الذي وقع في سهمه ان المأسور كان اجارة عنده وأقام المستأجر البينة على الاجارة تقبل بينة على اثبات الاجارة ويكون خصمها في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء أخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان مكان المستأجر مستعير أو مستودع وقد وجد بعد القسمة فانه لا ينتصب خصما للذي وقع في سهمه حتى لو أقام البينة على أن المأسور كان في يده ودبعة أو عارية فانه لا تسمع بينته ولا يكون له بعد القسمة أن يأخذ المأسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة وكان بمنزلة الاجنبي بعد القسمة كذا في المحيط \* وللاوصى أن يأخذ المأسور للثمن من مشتريه ولا يأخذ نفسه قالوا وهذا اذا كان الثمن الذي اشتراه من الخري في مثل قيمته كذا في محيط السرخسي \* في المتن عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدراهم فدخل مسلم واشتراه وأخرجه الى دار الاسلام فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول أخذ من شاء بقيته ولو تزوج امرأة بغيره ثم صالحها على أن يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قبل لمولى العبدان شئت فخذ به مهر مثلها أو دعه ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دارولم بين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد أخذ المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح \* عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدراهم ثم أفلت منهم وأخذ مالا من أموالهم وخرج هاربا الى دار الاسلام فاخذه مسلم ثم جاء مولاهم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد رحمه الله تعالى وما في يده من المال فهو لمن أخذه ولا سبيل للمولى عليه وما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان المولى يأخذ العبد بغير شيء لانه لم يدخل دار الاسلام صار قريبا لجماعة المسلمين يأخذه الامام ويرفع نفسه ويقسم أربعة أخماس بين المسلمين رجوع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال اذا أخذته فهو غنمة أخذه وأخمس اذا لم يحضر المولى وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للاخذ فان جاءه مولاه بعد ذلك أخذه بالقيمة وان جاءه مولاه قبل أن يصح من أخذه بغير شيء \* عبد مسلم سباه أهل الحرب فأعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون أخذه مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو أعتقه بعدما أخرجه المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه \* حر في دخل دار

للمدعي عليه في رد الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا كما لو اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري يخير لان هذا البيع انما تنقض في نصف الدار بجمعه والمدعي عليه لو لا جهوده كان القاضي يقضى له بكل الدار \* رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع \* ولو اشترى شيئا فادعاه ملك للبائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع \* رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده الثاني فان

المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو كان أبرأ الاول عن الثمن كان للاول أن يرجع على بآئعه إذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد حراً رجع كل واحد على بآئعه بالثمن قبل أن يرجع عليه الآخر فصل في مسائل الغرور المغرور يرجع بأحد أمرين إما بقصد المفاوضة أو بقصد البيع (٣٣٠) للدافع كالوديعة والجار إذا هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق

الوديعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر فإن المودع والمستأجر يرجع على الدافع بماله من \* وكذلك كل من كان في معناه أو في الاعارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لأن قبض المستعير كان لنفسه \* رجل اشترى داراً وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن وبسالم البناء إلى البائع ويرجع على البائع بالثمن بقيمة البناء مبنياً يوم تسليم البناء إلى البائع فإن كان المشتري بنى بالخص والآخر والساج والذهب فإنه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم إلى البائع فإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البناء وتغير وانضم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع إلا بقيته يوم يسلم البناء إلى البائع فإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الجص والآخر والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد

الاسلام بآمان فسرقت من رجل منهم طعاماً أو متاعاً ودخل به أرض الحرب فاشتراه منه مسلم وأخرجه إلى دار الاسلام أخذه صاحبه بغير شيء لأن الحربى كان ضامناً له قبل أن يخرج منه من دار الاسلام فلا يكون محرزاً له بإدخاله دار الحرب ولو أودع مسلم عنده هذا المستأمن ما لا وذهب إلى دار الحرب فهو محرز بها وإن أسلم عليها أو صار ذمة نهى له لأنه لم يكن ضامناً في دار الاسلام \* حري دخل الينا بآماناً ومعه عبد قد كان أخذه من المسلمين وأحرزه دار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون للمالك الاول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن بشرين الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء الامة المأسورة إذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت في سهمه فأخذها منه مولاها بحكم حاكم اتبعها ما كان في عتقه لمن الدين والجناية قبل السبي وردتها بعيب قديم ان وجدته على البائع الاول ورجع بنقصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في يد أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فإن ماتت عنده أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان أخذها منه بغير حكم اتبعها الدين ولا يتبعها الجناية ولا يردّها على بآئعها الا قبل بالعيب القديم ويردّها على الذي أخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يده يرجع بنقصان العيب عليه \* ولو استحقها مستحق من يد الذي أخذها بالقيمة فإن كان أخذها بالحكم ردها على من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق منه بالقيمة أو بالثمن وان كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بينة بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعاً على بآئعه في الاصل ان كان اشتراها وان كان عتقها الذي أخذها اول مرة بالثمن أو ولدت منه ولداً فإن كان أخذها بقضاء القاضي فإن القاضي يطل عتقه إذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد ويقضي القياس ولا يكتفى استحقاقه أن يأخذها بالقيمة \* ولو أن عبد من أسرها أهل الحرب فاشتراهما رجل بثن واحد فللمولى أن يأخذ أحدهما بالخصه ويترك الآخر \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فامر المولى رجلاً أن يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو لآمر وكذلك لو أمره أن يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أمره أن يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمر فهو لمولاه وهو به منهم له كذا في المحيط \* ولو أن المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يسقط وان مات المولى المأسور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه \* لو أسر الحربى عبداً مسلماً فآخذه دار الحرب فاعتقه أو برما أو كاتبه أو كانت جارية فاستولاهم فظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعاً كذا في فتاوى قاضيان \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد مسلم أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسره ثانياً فهو له المشتري الذي أسره من يده فلولا أنه يأخذ من هذا بالقيمة والثن جميعاً \* بشرى نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبداً فأسره العدو فوجدها الغاصب العبد في يد رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى \* وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى إذا أسر المشركون عبد الصغير ثم وقع في سهم رجل فسلم أبوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط \* لا يملك علينا أهل الحرب بالقبلة أحراراً ومذبرين أو أمهات أو أولادنا

الابغضين القأ أو أكثر فإنه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر إلى ما كان أنفق فيه \* وان استحققت الدار ومكانتها بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري به دم البناء فقال المشتري ان البائع قد غفرني وهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت إلى قول المشتري بل يؤمر به دم البناء ويدفع الدار إلى المستحق فإن حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه إذا كان البناء قائماً فسلم المشتري البناء إلى البائع فيه دم البائع وبأخذ النقص وأما إذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر

البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء فأعاب وسلم إليه فهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وإن شاء المشتري نقض كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية \* وروى محمد عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وهو قول الحسن أن القاضى يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فإذا نظرت بالبائع فسلم النقص إليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء \* وذكر الطحاوى (٣٣١) رحمه الله تعالى أن المشتري إذا

نقض عليه البناء فسلم النقص إلى البائع فإنه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنياً وإن لم يسلم النقص إلى البائع لا يرجع إلا بالثمن الأول وهذا أقرب إلى النظر \* رجل اشترى داراً ثم باعها من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فإن المقضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بائعه ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا إذا اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فإن المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الأول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعلى هذا الخلاف إذا اشترى عبداً

ومكاتباً وغلظ عليهم جميع ذلك كذا في الكافي \* إذا كان الماسور مديراً أو مكاتباً أو أم ولد لمسلم فإن المالك القديم يأخذه بغير شيء بعد القسم ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط \* وإن اشترى رجل منهم فملاؤه أن يأخذه منه بغير شيء ولو كان الماسور حرراً فاشترى رجل منهم وأخرجه إلى دار الناشئ للمشتري على الحر إلا أن يكون الحر أمره بذلك فيكون الثمن ديناً عليه \* وإذا أبقى عبداً لم يدخل اليهم فأخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مديراً أو أم ولد أو مستسبح فأنهم لا يملكونه بالإجماع وإذا لم يثبت لهم الملك في العبد إلا أبقى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذه المالك القديم بغير شيء موهوباً كان أو مشتراً أو مغنوماً قبل القسم أو بعدها إلا أن بعد القسم يؤدى عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الأبقى وقد قالوا في العبد إذا أبقى وفي يده مال للمولى أن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فإن ندد اليهم بغير أخذ ذموم يملكونه وإن اشترى رجل دخل به دار الإسلام فصاحبه يأخذه بالثمن إن شاء وإن أبقى عبداً اليهم وذهب معه بفرس ومناخ فآخذوا المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الإسلام فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء والفرس والمناخ بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* إذا أسلم عبد الحربي ثم خرج إلينا أو ظهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في الهداية \* دخل الحربي النيا بامان فاشترى عبداً مسلماً فدخل به دار الحرب فإنه يعتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد ذمياً وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعاً فإن باعته الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق \* ولو أسلم حربي في دار الحرب وله رفيق هناك فخرج إلى دارنا مسلماً ثم تبعه بعد ذلك عبده مسلماً فهو عبيد لملاؤه وكذا إذا خرج كافراً كذا في السراج الوهاج \* إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج النيا معه ذلك المال فإنه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط \* لو أن المسلمين أسروا أسراً من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم إلى دار الإسلام حتى هربوا من أيديهم إلى ما منهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى ما منهم ثم أنقوا آخرين من المسلمين ظهروا على أولئك السبي باعناهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الإسلام وقسموا فيما بينهم أو لم يقسموا ثم اختصم الفريقان عند القاضى فالقريق الآخر أحق بالأسراء فلو أن الفريق الأول لم يخرجوهم إلى دار الإسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقى المسألة بينهما فالقريق الأول أحق بهم فإن وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسم أخذوها بغير شيء وإن وجدوها بعد القسم أخذوها بقيمة أن شاءوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق الأول أخرجوهم إلى دار الإسلام واقسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقى المسألة بينهما فالقريق الأول أحق بهم فاما إذا أخرجوهم إلى دار الإسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقى المسألة بينهما فإن حضر الفريق الأول بعد ما اقتسم الفريق الآخر أحق بهم هكذا ذكر المسئلة في الزيادات \* وأما إذا حضر الفريق الأول قبل أن يقتسم الفريق الآخر ففيه روايتان في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق \* ولو أن الفريق الأول أخرجوهم بدار الإسلام

كان له أن يرجع على بائعه بنقصان العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على البائع الأول بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل اشترى دراقبي فيها بناء وغاب ثم ان البائع باعها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الأول وبني فيها بناء آخر ثم جاء المشتري الأول واستحقها فإن كان المشتري الثاني بنى فيها بآلات نفسه فإن المشتري الثاني يضمن للمشتري الأول ضمان ما انتقص من بناء الدار العامرة بنقصه بناء الأول ويكون النقص للمشتري الأول إن كان قائماً وإن كان المشتري الثاني استهلك ذلك النقص يضمن له قيمة النقص أيضاً ويدفع



المشتري الثاني البناء الذي أحده وليس للاول أن يمنعه من ذلك لان البناء الحادث ملك الثاني وان كان الثاني بنى البناء الحادث بنقص الاول فان المشتري الثاني يضمن للاول ما قبله والاول أن يملك البناء الثاني وليس للثاني أن يرفعه لان البناء الثاني اذا كان بنقص الاول كان ملكا للمشتري الاول فان كان المشتري الثاني زاد في ذلك أعطاهما المشتري الاول قيمة الزيادة ولا يعطيه أبر العمل لان العمل لا يتقوم الا بتمامه ولم يوجد العقد أما الزيادة عين مال متقوم (٢٣٣) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى دارا فبنى فيها بناء ثم استخفت الدار

فقضى المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع على بائعه بالنقصان يقوم الدار مبنيا وغير مبنى ويرجع بالنقصان وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم استخفت قطع المشتري الشجر كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان \* رجل اشترى أرضا فغرس فيها اشجارا فبنت الشجر ثم استخفت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قاعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقبوعا وان لم يكن الشجر له وان شئت فخذ حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظهر بالبائع بعد القطع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقبوعا ويمسك الشجر وأعطاء القيمة ثم ظهر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون له مستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري

ولم يضمنوا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يحرزوا وهم يدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقسام الفريق الثاني فيما بينهم أو لم يقدسوا قال في الكتاب الا أن يكون الذي قسم بين الفريقين الثاني اما يرى ما منعه المشركون غلصا وحرارا فخذ كان الفريق الثاني أولى بهم كذا في المحيط اعلم أن دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو ان يظهر حكم الاسلام فيها قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات انما تصير دار الاسلام دارا للحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط ثلاثة أحدها اجراء أحكام الكفار على سبيل الاشهاد وأن لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثاني أن تكون متصلة بدار الحرب لا يقطع بينهما بلد من بلاد الاسلام والثالث أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذى آثما ما ماله الاول الذي كان ثاقبا قبل استيلاء الكفار للسلامة وللمذموم بعد الذمة وصورة المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يظن أهل الحرب على دار من دورنا وأورد أهل مصر وغابوا وأجر وأحكام الكفر أو تنقض أهل الذمة الهدوء وتقلبوا على دارهم في كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بثلاثة شروط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو ان يظهر أحكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار اذا صارت دارا للحرب باجتماع الشروط الثلاثة ولو انتقضها الامام ثم جاء أهلها قبل القسمة أخذوا بغير شئ وبعد القسمة بالقيمة ولو انتقضها الامام جادت الى الحكم الاول الخراجي يصير خراجيا والعشري يصير عشريا الا اذا كان الامام موضع عليها الخراج قبل ذلك فانه لا تعود عشرية هكذا في السراج الوهاج

**الباب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول**

**الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بامان** اذا دخل دار الحرب بامان لم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشئ من أموالهم ومائتهم الا اذا غدر به ملكهم باخذ الاموال أو الحبس أو غيره بطله ولم ينه عنه فيباح له التعرض حينئذ كالاسير والمتلصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فروجهم فان القرح لا يجعل الا بالملك ولا ملك قبل الا حراز بالدار الا اذا وجد ما صرته المأسورة أو أم ولد أو مدبرته ولم يظن أهل الحرب بغير ما قبلت على ملكه غير أن أهل الحرب ان وطئهن يكون شبهة في حقهن فحبس عليهن العتق فلا يجوز له أن يظنهن حتى تنقض عتقهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يظن أهواها ولم يظن أهل الحرب لانهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشئ ان دخل دارهم بامان ولم ينقض الامان ويجوز له التعرض لزوجته وأم ولده ومدبرته كذا في التبيين \* فان غدر التاجر فخذ شيئا وأخرجه مملوكا مملوكا خيافا فيؤمر بالتصدق به فان اذان هذا التاجر حر في أي باعه بالدين أو اذا ان هو حرييا أو غصب أحدهما صاحبه ثم خرج اليانوا - تأمن الحرب في دارنا أو اذا ان حر حرييا أو غصب أحدهما صاحبه وخر جامسة تأمن الى دار الاسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشئ \* ولو خرجا مسلمين قضى للدار على صاحبه بالدين \* وأما الغصب فلا يتعرض له بشئ في الفصول كالا لانه يؤمر المسلم الذي دخل عليهم بامان اذا غصب شيئا من مال أحدهم ثم خرجا مسلمين أن يرد عليه دينه ولم يقض عليه \* واذا دخل مسلمان دار الحرب باسنان فقتل أحدهما صاحبه عدا أو خطأ فعل القاتل الذية في ماله وعليه

بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة الكفارة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال الحسن رحمه الله تعالى يبعث أمينا ليقوم بالتبني في الارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى ان ظفرت بالبائع فله اليه وتأخذ بقيمة ناته وان لم تستحق الارض حتى أثمر الشجر وبلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر

فإن باقى الارض وبسمل الشجر فأتى الى الساتع ولا يرجع على الساتع بقيمة الثمر ويجوز المشتري على قطع الثمر بلغ الثمر أو لم يبلغ ويجوز البائع على قلع الشجر وان كان المشتري زرع في الارض حنطة أو شيئا من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت الارض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على بآئعه بشئ وان كان الزرع أضرب بالارض فلله استحقق أن يضمه نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري على بآئعه الا بالثمن وان كان المشتري قد (٢٣٣) كرى في الارض نهرا أو حفرة سابقة أو قنطر

على النهر قنطرة ثم استحققت

الارض فان المشتري يرجع

على البائع بالثمن وبقيمة

ما أحدث في الارض من

بناء القنطرة ولا يرجع بما

أنفق في كرى النهر وحفر

الساقية ولا في مسناة

جعلها من التراب وان جعل

المسناة من آجر أو لبن أو

قصب أو شئ له قيمة فإنه

يرجع على بآئعه بقيمة ذلك

وهو قائم في الارض ثم يؤمر

البائع بقطع ذلك \* رجعل

ورث جارية - ن أيسه

واستولدها ثم جاء مستحق

واستحقها كان الولد حرا

بالقيمة ثم يرجع المستولد بمن

الجارية وبقيمة الولد على

من باع من مورثه ويحلف

الوارث بأن المورث في

ضمان الغرور كما لو وجد

بها عيبا كان له أن يردها

على بائع المورث والموصى

له بالجارية اذا استولد

الجارية ثم استحققت فإنه لا

يرجع على بائع الموصى لا

بالثمن ولا بقيمة الولد كما

لا يردها بعيب وجد بها

\* وجعل اشترى دارا حقا

رجل واستحق العرصة

وفيها باع فقال المشتري

للبائع اشترت منك العرصة

الكفارة في الخطأ وأما القود فلا يجب في ظاهر الرواية \* وان كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجر أسير فلا شئ على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بان يحمل المسلم الى أهل الحرب ما شاء الا الكراع والسلاح والسبي وأن لا يحمل اليهم شيئا أحيا الى قال الشيخ الامام شمس الاعنة المرخص في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل والثيران التي يحمل عليها المنافع والمراد من السلاح ما يكون معدا للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى الابرة والمسله في كراهة الحمل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكره حمله اليهم وكذلك الحرير والديباغ والنقر الذي هو غير معمول فان كان خراما من ابريسم أو ثيابا بارقا فان القرفلا بأس بادخالها اليهم ولا بأس بادخال الصفر والشبه اليهم وكذلك الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وان كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحمل ادخال شئ من ذلك اليهم ولا يحمل ادخال النشور الحية والمذبوحه بها \* جنحت اليهم لان الغالب أنه يدخل ريش القناب والتبل وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك ايضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بادخالها والحكم في البازي والصقر كذلك \* واذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بامان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعترضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو اتهم على شئ من ذلك يستخلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرج منه الامن ضرورة فان حادف على ذلك فقد اتفقت هذه التهمة بيمينه فيتركه ليدخله دار الحرب فان أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك داره \* وكذلك اذا أراد حمل الامتعة اليهم في العرق السفينة \* وان دخل فلام أو غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك لحاجته اليه وانما منع من ذلك ما يريد للتجارة فقيمة فان اتهم استخلف فاما الذي اذا أراد الدخول اليهم بامان فإنه يمنع أن يدخل فرسا معه أو برذونا أو سلاحا الا أن يكون معروفًا بعد اتهم مأمونا على ذلك حينئذ لا يحال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بتجارته على البغال والحمير والعجول والبعر ويستخلف أيضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق أنه لا يريد هم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم الامن ضرورة \* الحربي المستامن اذا أراد الرجوع الى دار الحرب بشئ مما ذكرنا فإنه يمنع من ذلك قال الا أن يكون مكاربا سفتنا أو دواب من مسلم أو ذمي حينئذ لا يمنع منه واذا كان أهل الحرب يحال اذا دخل عليهم التاجر شئ من هذه لم يدعوه يخرج به ولكنهم يعطونه عنه فإنه يمنع المسلم والذي من ادخال الخيل والسلاح والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والنشور والبعر وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيه امتاعه فان أراد ادخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل اليهم خدام في هذه الحالة مسلحا كان أو كافرا ولو دخل الحربي اليها بامان ومعه كراع وسلاح ورفيق لم يمنع من أن يرجع على صاحبه الى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعا أو سلاحا أو رقيقا مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شرا مما كان له فإنه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك في دار الحرب وكذلك لو اشترى ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فيه فأقاله قبل القبض أو بعده أو رد المشتري عليه بخيار رؤية وبخيار شرط اشترطه المشتري لنفسه وان كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خيار فله أن يعوده الى داره كذا في المحيط \* ولو جاء

(٣٠ - فتاوى ثانی) ثم نيت البناء الى حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لا بل بعثك العرصة والبناء جميعا فليس لك أن ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لانه متكرر حق الرجوع \* ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيه انثرا وما يشبه ذلك لا يكون له أن يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضمان ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس

أوزرع أو غنوك جازو يكون ضامنا \* رجل استول جارية كانت له ثم استحققت فقال المستول واشترى بها من فلان بكذا وصدق فلان وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعي عليه حرية الولد بحكم الغرور وهو يتكبر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدق المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ \* رجل اشترى جارية وقضها ووهبها من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء رجل (٢٣٤) واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه

مغرور \* رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها وورث المشتري ما بقي على البائع كان له أن يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق منها نصف بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجع المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرد الباقي ولا يرجع بشئ ممن قيمة البناء \* رجل اشترى جارية فادعاه آخر فاشترىها منه أيضا ثم استحق الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد رحمه الله تعالى يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على أحدهما \* رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من عبد محجور واستولدها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله أعلم

باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل

الحربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترس لم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفه خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول أو شر منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط \* الاصل في جنس هذا أنه متى استبدل بسلاحة من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا مما أخرجه عن ماله أو شر منه وان كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فان كان مثله أو شر منه لم يمنع من أن يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به من جنس ما أدخله فله أن يعود بمارجع اليه الى داره وان استبدل به شر منه أو خيرا منه ثم نقلا بالبيع فيه لم يكن له أن يخرج به الى داره في الوجهين وسلكم الاستبدال بالكراغ مثل حكم الاستبدال بالأسلحة في جميع ما ذكرنا \* وان استبدل بمحمارة أو بفرسه الذكرا فرسا أنثى منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما أدخله في القيمة وان استبدل بغيره الذكر بغيره أنثى مثله أو دونه لم يمنع وان استبدل بمحمارة بفرسه برذونا أو بفرس ذكرا منع وان استبدل بفرسه الانثى فرسا أنثى دونها في الحربي ولو كنهها أثبت منها ورعى للنسل منع وأجبر على بيعه الا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الاتفاقات أو دونه فاما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر أو بجنس ما عنده أو دونه أو أفضل منه فإنه يبيع ويجبر على بيعه \* ولو أن مستأمنين من الروم دخلوا دارا بأمان ومع أحدهما رقيق ومع الآخر سلاح فتبادل الرقيق بالسلاح أو باع كل واحد منهما من صاحبه بدارهم لم يمنع كل واحد منهما أن يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو أن حرييا من الروم دخل اليها بأمان بكراع أو سلاح أو رقيق فارد أن يدخل ذلك أرض الترك أو الديلم أو غيرهم من أعداء المسلمين لبيعه منهم منع من ذلك وكذلك اذا أراد أن يدخل ذلك الى دار حربهم موادعون للمسلمين وان أراد أن يدخل ذلك أرضا أهلها امة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان أحد المستأمنين فينا من الروم والاخر من الترك ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح فتبادل أو اشترى كل واحد منهما من صاحبه بدارهم لم يترك واحد منهما ليخرج ما اشترى الى داره وان كانا سادسا سلاحا بسلاح من صنعة منة فلكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره وان كان أحدهما أفضل من الآخر فللذي أخذ أخسهما أن يدخل دار الحرب وليس للذي أخذ أفضلها ذلك ولكنه يجبر على بيعه بغيره ماله كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادل رقيقا برقيق هما سواء أو أحدهما أفضل من الآخر فان هناك لا تجعل المبادلة بينهما بغير المبادلة بين المستأمن والمسلم أو المعاهدة عند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما صار له وان كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع الذي أخذ أخسهما ما ومنع الذي أخذ أفضلها من ذلك ولو كانا تبادل عبدا بامة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف جنس كذا في المحيط

الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الاسلام اذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان لا يمكن أن يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان أقت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجعا الى وطنه بعده قاله الامام تلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فانه ككث سنة فهو ذمي وتعتبر المدقة وقت التزم اليه لامن وقت دخوله دار الاسلام وللإمام أن يقدر له أقل من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فاذا أقامها بعد ذلك صار ذميا ثم اذا صار ذميا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا أن يكون شرط عليه أنه ان مكث

في الباب فصول خمسة \* الاول في الدار الثاني في الحلم والحاوت والثالث في الكرم والخيل والرابع سنة في الارض والخامس في المنقول (أما الاول) رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدائر طريق فاشترىها على ظن أن لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها ورافقها أو قال بكل قليل وكثير لها داخل فيها وأخرج عنها كان له الطريق وكذلك ان كان دارا أو وصى بدار أو لم يذكر الطريق ولم يذكر بحقوقها ورافقها أو قال بكل قليل وكثير لها داخل فيها وأخرج عنها كان له الطريق

اشترى دار فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان أو كبيرا فان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان \* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أصغر من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار ومثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة قد مرّت في باب الممن في الخروج والدخول \* رجل باع دارا بكل حق هولها وفيها ربح الابل فان الرعي ومتاع الرحالة تكون (٢٣٥) للبائع ولا تكون للمشتري لان الرحا

وسباع الرحائس من حقوق الدار \* ولو باع ضيعة بكل حق هولها وفيها ربح ما فان الرعي تكون للمشتري لان ذلك يعد من نوابع الضيعة \* رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بمرافقتها ثم أراد البائع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لانه باع بعض البيوت بمرافقتها وباب الدار الاعظم من مرافق البيوت وكذا لو باع بعض البيوت بمرافقتها وحقوقها ولو باع يتابعينه من منزل بمحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وان لم يكن له طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يمنعه عن الدخول وليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لان عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب

سنة أخذها منه فبأخذها منه حينئذ كذا في التبيين \* ثم لا يترك بعده أن يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية \* فان دخل الحربى دارا بأمان واشترى أرض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فقامت عشرة ربية على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وبجريان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خيره وخزيه ما اذا أتلفه ووجوب الدية اذا قتل خطأ ووجوب كف الاذى عنه فحرم غيبته كتحريم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه وأخذها منه عند حلول وقته ومنه مباشرة السبب وهو زراعتها أو تعطى له ما يمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير \* أما بمجرد الشراء فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فان باعها قبل أن يجب خراجها لم يكن بشرا له ذميا ولو استأجر أرض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت أرض خراجها المقامة فزرعها يبذل الحربى فاذا الامام خراجها ما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن أرض المقاسمة فأجرها من مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى أن ذلك على الزرع لم يصير المستأمن ذميا ولو زرع الحربى أرضا اشتراها وهى أرض خراج فزرعها فأصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه \* واذا دخلت حرية النبا بأمان فتزوجت ذميا أو مسلما صار ذميا \* ولو دخل الحربى دارا بأمان فتزوج ذميا لا يصير ذميا بتزويجها كذا في السراج الوهاج \* فان رجع الحربى المستأمن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمى أو دين عليه ما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان أسرا أو ظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعته فيا \* ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذ المرتن بدينه وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمن الدين والفاضل أميت المال كذا في التبيين \* وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما أوجب المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التي أجلاوا أهلها عنها والجزية ولا خس في ذلك كذا في الهداية \* ولومات المستأمن في دار الاسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف ماله لورثته فاذا قدموا فلا بد أن يقيموا اليقينة على ذلك فيأخذوا فان أقاموا يضمن أهل الذمة قتل استعسانا قالوا لانعلم له وارثا غرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كقبيل الما يظن في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في فتح القدير \* اذا بعث الحربى عبدا تاجر له الى دار الاسلام بأمان فاسلم العبد هنا بيع وكان غنمه للعربى كذا في المبسوط \* واذا دخل الحربى دارا بأمان ولها امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أو دعة بعضه ذميا وبعضه حريةا وبعضه مسلما فاسلم هنا ثم ظهر على الدار فذلك كله في ذلك ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية \* ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لايه ثم هو في حاله وكونه مسلما لا يتأثر الرق كذا في التبيين \* وان أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فأولاده الصغار أحرار مسلمون بالاسلام أيهم

الاعظم فيما اذا باع بعض البيوت فبها يدخل الطريق في المنزل \* رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بمحقوقها كان للمشتري الطريق الثانى دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع \* رجل باع دارا أحدها وسور المدينة ولا يدري أنه كان له في الاصل أولم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها وخارجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دورا ليس له في السور وبقيت الثمن وسلم الدار الى المشتري

فقلت البائع وأدعى ورثته فساد البيع بهكم ادخل السور في البيع فادعى المشتري أن السورة وعند الناس هو مشهور وبور المدينة قالوا ههنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لأن مثل هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وأدخله في البيع يكون مفسداً للبيع وإن كان مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك للمشتري لأنه في يده وأما الفتوى إن أضاف البيع إلى هذه الدار مشاهدة أو أشار إلى الدار وما قدرها جميعاً (٢٣٦) جاز البيع فيما بيننا وبين الله تعالى رجل باع دار ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوى

بالبئر وغيره كلها متصلة بالبر يدخل الكل في البيع لأنها داخله في الحدود فكانت داخله في البيع وإن باع دار فيها بئر وعليها بئر متوحد ودلوا فان باع الدار بموافقه يدخل الدلو والحبل لأنهم آمنوا بالمرافق وإن لم يقل بموافقه لا يدخل الدلو والحبل وتدخل البكرة في البيع على كل حال لأنها مركبة بالبئر اشتري داراً واختافا في باب الدار فقال البائع هولي وقال المشتري لأبل هولي أن كان الباب مركباً متصلاً بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري لأن ما كان مركباً يكون من جملة الدار وإن لم يكن الباب مركباً وكان مفصولاً فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وإن كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لأن الباب إذا لم يكن مركباً يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد رجل اشترى داراً فوجد في جندعها دراهم إن قال البائع هي لي

كانت له ويردها المشتري عليه لأنها وصلت إلى المشتري من يد البائع وإن قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة هدية رجل له وعلوه سفل فقال لرجل بعت منك علوه هذا السفل بكذا أجاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللشترى حق القرار عليه وكذا لو أنعم هذا العلو كان للشترى أن يبيع عليه علوه آخر من السفل لأن السفل اسم لمن يمسح فكان سطح السفل سقفاً للسفل ويدخل في بيع الدار الترة التي تكون على السطح كانت من أجزائها لأنها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلاطيم

تعاوكل مال أو دعه مسلماً أو ذمياً فله وما سوى ذلك في كذا في الكافي إذا أسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم عمداً أو خطأ وله ورثة مسلمون هناك فلا تنفى عليه إلا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية من قتل مسلماً خطأ الأولى له أو قتل حربياً دخل دار الإسلام بأمان فأسلم فإليه على عاقلة للإمام وعليه الكفارة وإن كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستأمن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قضاة ولا تعابان لم يكن معه ولد مغرود دخل به البناء عمداً فان شاء الإمام قتله وإن شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا بالخبر وأما أن يعفو وليس له ذلك ولو كان المقتول لقيطاً فقتله الملتقط أو غيره خطأ فلا إشكال في وجوب الدية لبيت المال على عاقلة القاتل والكفارة عليه ولو كان القاتل عمداً فان شاء الإمام قتله وإن شاء صالحه على الدية وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورجح ما قاله تعالى كذا في فتح القدير الأصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها والسماء أقوى من المكان والبيئة أقوى من الكل إذا أسرت سرية قوماً وجأ بهم فادعوا أنهم من أهل الإسلام أو من أهل الذمة وأنهم أخذوا في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب فالقول للأسارى وإن قالوا أخذونا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الإسلام أو الذمة ودخلنا دار الحرب بمنزلة أمين للصخرة أو الزبارة أو كذا أسرامى أيديهم لا يقبل قولهم ويسترقون إلا إذا وجد فيهم علامات الإسلام كالختان والخصاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاماً فيندفع عنهم الاسر وكذا إذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لأنها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وكذا في السير الكبيرة تقبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع غنى في جندع عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقير لبيت المال والوضع هنا في السرية وهذه شركة خاصة فتمنع القبول ولا شهادة لأهل الذمة لهم لأنها شهادة على المسلمين كذا في الكافي

الفصل الثالث في هدية ملأ أهل الحرب يبعثها إلى أمير جيش المسلمين قال محمد رحمه الله تعالى ما يبعث ملك العدو من الهدية إلى أمير جيش المسلمين أو إلى الإمام الأكبر وهو مع الجيش فإنه لا بأس بقبولها لو بصيرها للمسلمين وكذلك إذا أهدى ملكهم إلى قائد من قواد المسلمين له منعة ولو كان أهدى إلى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص هو بها وفي المتن لو أن جنداً دخلوا دار الحرب فأهدى أهل الحرب رجلاً من الجنود أو قائداً من هداياهم فهو غنمة إلا أن نفل كل رجل ما أهدى إليه قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل عامل من عمال الخليفة إذا بعثه الخليفة على عمل فأهدى إليه شيء فينبغي للخليفة أن يأخذ ذلك من العامل ويحمله في بيت مال المسلمين إن كان المهدي أهدى إليه بطيب نفسه وإن كان المهدي مكرهاً في الإهداء فينبغي أن يرذاله هدية على المهدي إن قدر عليه وإن لم يقدر عليه بضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم اللقطة ولو أن عسكرياً من المسلمين دخلوا دار الحرب فأهدى أميرهم إلى ملك العدو هدية فلا بأس به فإن أهدى إليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظر فيما أهدى ملك العدو فإن كانت قيمة ما أهدى ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتقارب الناس في مثله كانت للأمر خاصة وإن كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الأمير بحيث لا يتقارب الناس في مثله فالزيادة على هدية الأمير تكون غنمة وكذلك لو أن أمير النغور أهدى إلى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو إليه

كانت له ويردها المشتري عليه لأنها وصلت إلى المشتري من يد البائع وإن قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة هدية رجل له وعلوه سفل فقال لرجل بعت منك علوه هذا السفل بكذا أجاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللشترى حق القرار عليه وكذا لو أنعم هذا العلو كان للشترى أن يبيع عليه علوه آخر من السفل لأن السفل اسم لمن يمسح فكان سطح السفل سقفاً للسفل ويدخل في بيع الدار الترة التي تكون على السطح كانت من أجزائها لأنها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلاطيم

في بيع البيت والداران كانت مركبة لانها من جملة الدار فان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل ومفتاح البيت والدار يدخل في البيع استحسانا والقياس ان لا يدخل \* والفقهاء يدخل قياسا واستحسانا لانه مركب وان كان باب البيت والدار مقفلا لا يدخل الفحل في البيع والتصور تدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل \* والا جازأى السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو من لبن لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه (٣٣٧) العلوه بيت له علوه وسفل فقال رجل اشترت منك هذا

البيت ولم يرد عليه لا يدخل فيه العلوه وكذا لو قال بكل حق هو له الان يقول اشترت منك هذا البيت مع البيت الذي في علوه \* ولو اشترى دارا يدخل فيها علوها وسفلها وان لم يقل بحقوقها ومرافقها \* وان اشترى منزلا ان قال اشترت منك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه ولو قال اشترت منك هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلوه وان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العلوه قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا العلوه يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا أو كبيرا \* ولو اشترى دارا لها ظلة يعني ساباطا أو أحد جانبيه على الدار والاخر على اسطوانة في السكة أو على دار الجار الذي يقابله ان اشترى الدار بكل حق هولها تدخل الظلة في البيع وان

هدية أضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال \* ولو أن المسلمين حاصروا حصنا (١) من حصن اهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنمة وهل تكره المباحة معهم والحالة هذه كرمحدرجه الله تعالى أنه تكره جميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

### الباب السابع في العشر والخراج

الاراضي (نوعان) عشرية وخراجية \* فارض العرب كلها عشرية \* وهي أرض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين \* قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من (٢) عذيب الى مكة (٣) وعدن أبين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق فاسبق منها من أنهار الاعاجم خراجية وحد السواد طولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان \* وحده عرضا من منقطع الجبل من أرض حلوان الى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب \* وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج \* وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغاتين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيهم شيء كان الامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغاتين وتكون عشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسبق عاء الخراج كذا في فتاوى قاضيخان \* كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أراضى العرب اذا فتحت عنوة وقهر أو أهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح وترك الامام الاراضى عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام قهر او عنوة وتردد بين أن يمن عليهم برقابهم وأراضهم ويضع على الاراضى الخراج وبين أن يقسمها بين الغاتين ويضع على الاراضى العشر فقال جعلت الاراضى عشرية ثم بدلتها فمن عليهم برقابهم وأراضهم فان الاراضى تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخي في كتابه \* وكذلك أرض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط \* من أحياء أرضهم أو أقاليم كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحي لها مسما أما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز أرض العشر والبصرة عندنا عشرية باجتماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج \* خراج الارض نوعان (خراج مقاسمة) \* وهو أن يكون الواجب شيئا من الخراج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك \* (خراج وظيفة) وهو أن يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتسكن من الانتفاع بالارض كذا في فتاوى قاضي خان \* وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتسكن من الزراعة حتى اذا عطل الارض

- (١) قوله من حصن بضمين جمع حصن بكسر فسكون اه معجحه (٢) قوله من عذيب بضم ففتح ماء لبنى تميم وهو أول ماء يلقي الانسان بالبادية اذا سار من قادية الكوفة يريد مكة كافي تقويم البلدان اه (٣) قوله وعدن أبين محركة جزيرت باليمن أقام بها أبين كافي القاموس اه معجحه

لم يقل بكل حق هو له لا تدخل الظلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تدخل الظلة في البيع ان كان مفتحة في الدار وان لم يكن مفتحة في الدار لا تدخل الظلة في بيع الدار في قولهم لا بد كرا الظلة والكنيف الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق \* دار لها طريقان أحدهما الى الشارع والاخر خاص في دار رجل آخر فباع الدار لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق العام الظاهر لكونه الى الشارع والاخر يد كرا الحقوق \* ولو اشترى دارا



فهي مطبوخ ومخرج ومربط وبئر ما لم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه الربط والمخرج وبئر المله وان قال بكل حق هو له مالم يذكر هذه الاشياء وذكر المرافق في هذه المسائل كذا كالحقوق والقرية مثل الدار فان كان في القرية أو في الدار باب موضوع أو خشب أو لبن أو جص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا تدخل في البيع كالأدخل (٣٣٨) فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منها لا يدخل شيء مما ذكرنا في

مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في انتارخانية ناقلا عن الظهيرية \* أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة قفيز ودرهم وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط \* وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل منفردة أو غناب وأشجار ويكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في الكافي \* والجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا بذراع الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده قال محمد رحمه الله تعالى الجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا حكاية عن جريهم وليس يتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وأراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية أربال بالعراق وهو أربعة أمناء وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز بميزان في تلك الارض وهو الصحيح \* وينبغي أن يقال هذا القفيز زيادة حفتين وتكلموا في تفسير قوله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره أن يضع الكيل كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه أن يملأ الكيل القفيز ثم يمسح على القفيز حتى ينصب ما في أعلاه من الحبات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرمي ما في جوالق العاشر زيادة على القفيز \* ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الا مرة واحدة زرع المالك مرة واحدة أو مرارا بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جريب فتركه بتركه \* ثم ما ذكرنا في مقدار الخارج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ربعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالإجماع \* وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بانكثر ربعها هل تجوز في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالإجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام عجل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وان أطاقت الزيادة وكذلك لو أن هذا الامام وظف على أرض مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضي تطبق الزيادة وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت وظيفة الاول دراهم فاراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم فان كانت الاراضي فتحت فتحة فمن الامام بها عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضي بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم وباقي المسئلة بحالها فالثاني يقتض فعل الاول \* وأما الاراضي التي يريد الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة عمر

لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها أو منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له أو بكل قليل أو كثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله تعالى في الشروط أنه لا تجزى الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نخاس موصولا بالارض وقبل الجزى الاعلى لا يدخل في البيع \* درب بين خمسة نقر باع أحدهم نصيبه من الطريق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لأصحاب السكة أن يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة وقسمتم امنعوا من ذلك لان الناس حقا في هذه السكة فان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام كان للناس أن يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع واحد من أصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للشترى أن يعرّف هذا الطريق الآن يشترى دارا كانت للبائع في هذه

السكة \* رجل اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولشترى في هذه السكة دار أخرى ليس للشترى أن يجعل للدراة المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع أهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعمارة ويكون لهم أن يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك \* رفيقة فيها داران لرجلين لكل واحد منهما دارا أحدهما أن يغلق بابا على رأس السكة كان لا بأس أن يمنعوا لورفع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس

للاخر أن يمنعه \* رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا أن صاحب الدار قد سد بابها القديم فأراد المشتري أن يفتح بابها القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر فقال ان أقر أهل تلك السكة ببابها القديم كان له أن يفتح بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين أو أكثر وان جدد أصحاب السكة كان القول قول أصحاب السكة مع أيمانهم اذ لم يكن له بينة على ذلك وان نكلوا صاروا مقررين فيثبت له الطريق وان حلف (٢٣٩) واحد من أهل تلك السكة ليس له

أن يفتح بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقي وان نكل واحد كان له أن يحلف الثاني فان نكل الثاني كان له أن يحلف الثالث وهكذا فان نكل الكل غير واحد منهم ليس له أن يفتح بابا الحق هذا الواحد وان كانت السكة واسعة فأقر بعضهم بحق المدعى وجميع انصباهم يجعل انصباؤهم في ناحية ويجعل لهذا المدعى طريقا في ذلك الجانب \* دار لرجل فيها آليات فباع بعض الآليات بمرافقتها ثم أراد البائع أن يمنع المشتري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له ذلك لانه باع بعض الآليات بمرافقتها وباب الدار من مرافقتها وكذا لو قال بمرافقتها من حقوقه لان بقوله من حقوقها دخل الطريق في البيع فاذا دخل الطريق في البيع دخل الباب لان الباب منصوب على الطريق \* ولو باع بيتا من منزل بمجوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول وبأمره يفتح الباب

رضي الله تعالى عنه على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح \* وأما خراج المقاسمة فالتمتع فيه مفوض الى الامام ولكن لا يزاد على نصف الخارج \* كل من ملك أرضا خراجا يؤخذ منه الخراج كافر أو مسلما صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو مكاتباً أو عبداً ما دون ذلك كان أو امرأة كذا في المحيط \* يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز لا كردري \* أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحدا ولا يثبت له المالكان لم يزعهما الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقررا بالغصب أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان نقصها الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كانه أجرها من الغاصب بضمنان النقصان \* وفي بيع الوفا ما اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كماله دفعها من زراعتها الا اذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملتقا ولو أجر الأرض العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان \* وان استأجر واستعار أرضا تصلح للزراعة فغرس المستأجر أو المستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وان غصب أرضا عشرية فزرعها لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كانه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أول يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع \* وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدار بثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل على البائع كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فأخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أخذ من الأرض كروا والأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح \* كذا في الوجيز لا كردري \* ان كان للأرض ريعان خريفي وربيعي وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحدهما لنفسه فالخراج عليهما هكذا كذا كرسد الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط \* رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج على أحد \* قالوا الصحيح في هذا أن ينظر الى المشتري الآخر ان بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه \* رجل باع أرضا فيها زرع لم يبلغ قباهم مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما نفع الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو الليث أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فارغة وباع معها حنطة محصودة \* هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان

الى السكة قال الشيخ الامام هذا ان بين صاحب المنزل وطريقا معلوما لم يكن له أن يمنعه عن الدخول وان لم يكن له أن يمنعه وفتح المشتري لبيته الذي اشتراه بابا الى السكة وليس له أن يفسخ البيع وقوله بمجوده ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة \* رجل وضع رأس خشبة على حائط جاره أو حفرت دابا تحت دار جاره ثم ان جاره باع تلك الدار وطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض العلماء للمشتري أن يفعل ما كان لبايعه أن يفعل الآن يشترط في البيع تركه فليس للمشتري أن يغير شيئا من ذلك \* رجل باع دارا ولا أثر فيها لم يسبل

ما فرضي صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقة المسيل كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه اذ ارضى بالبيع كمن اوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل بطل حقه ان كان له حق جرى الماء فقط وان كان له الرقة لا يطل حقه لان قوله ابطلت حتى لا يزيل ملكه (٢٤٠) \* حائط مشترك بين رجلين ولا حيدهما في بيته ثلاث طاقات من اللبن

ورأس الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد المشتري أن يرفع الطاقات ويضع مكانها سطحاً من الخشب قال أبو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل الاول أو أقل وضرره كذلك ليس للجار ان يمنع وان كان ثقل الثاني أكثر من الاول كان له أن يمنع الآن يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحمل \* رقيقة غير نافذة لا قوام فتفتح جاراتهم باباً من داره في سكة أخرى في هذه السكة باذن أهلها ورضاهم ثم اشترى رجل آخر داراً في تلك الرقيقة وأراد أن يمنع الجار الذي أحدث باباً في هذه الرقيقة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى للمشتري أن يمنع الجار عن المرور في هذه الرقيقة وليس له أن يأمره برفع الباب \* دار بين رجلين باع أحدهما نصفاً شائعاً من بيت معين من هذه الدار لرجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع

كالوا ياخذون الخراج في أول السنة على سبيل التجميل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري \* رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أولاً يستغلها لا يجب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطة في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستاناً أو غرس فيها نخلاً وأخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى أرضاً خراجية وبنى فيها داراً فعليه الخراج وان لم يبق متمكناً من الزراعة كذا في المحيط \* السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الأرض فتركه عليه جازي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى والقنوي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء \* السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيخان \* العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل لومصر فا كذا في الوجيز للكردي \* قال محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز وهذا بخلاف إذا كرسخ الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين \* الاول أن يترك اغفالاً منه بأن نسي في هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير \* والثاني اذا تركه قصداً من علمه به وأنه على وجهين أيضاً ان كان من عليه العشر غنياً كان له ذلك جائزاً من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيراً محتاجاً الى العشر فترك ذلك عليه جائزاً وكان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط \* وهذا اذا كان الخراج موظفاً ما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في السراج الوهاج \* قالوا من انتقل الى أحسن الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في أموال الناس كذا في الكافي \* من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج كذا في الهداية \* ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشيرة أو خراجية \* ولو اشترى أرضاً عشراً وأرض خراجاً للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط \* الذي اذا اشترى أرضاً عشيرة قال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد \* ولو أن قوماً من أهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضى واستغلوا ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضى منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة \* قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضاً من الاراضى الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والعصم من الجواب في هذه المسألة ان يؤاجر الامام الاراضى أولاً ويأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا محمد رحمه الله تعالى في الزيادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها من اربعة بالثلث أو ربع على قدر ما يؤخذ من تلك الارض من زراعة

لان شريكه يتضرر بذلك عند القسمة وكذا لو كان بين الورثة دار مشتركة على بنوت فباع أحدهم بيتاً من تلك الدار فيما أخذ لا يجوز ولو كان بين رجلين عشرة أعنام أو عشرة أبواب هروية فباع أحدهما من ثوب معين نصفاً شائعاً من رجل جازا البيع وهذا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل فباع أحدهما نصف شجرة بعينها لا يجوز \* امرأتان باعتا أرضاً واحدة فباع كل واحدة نصفاً شائعاً من رجل جازا البيع وهذا يشبه الدار المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس

المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد منهم ما كما قال ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كانت كتبت في الصلح الاول انه اشترى اها بفلها وعلوها لم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الخجرة الاخرى فالمستراح في هذه الخجرة لمشتريه اعلى حاله وان كان المكتوب في الصلح الاول دون المستراح الذي رأسه في الخجرة الاخرى فلمشتري الخجرة الاولى ان يرفع المستراح عن حجرته أو يسد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء أخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء تركها وان كانت البائعة شرطت له المستراح في البيع \* رجل باع ثلثي كرم من رجل على أن لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في الصلح وطرقه التي هي له قال الشيخ الامام أبو بكر البلخي ان اتفق المتبايعان على أنهما شرطتا في البيع أن لا يكون له طريق في هذا الثلث كان كذلك وان أذكر البايع الطريق كان القول قول المشتري وله أن يعرفه \* رجل اشترى خجرة سطحها مع سطح جاره يستويان فأخذ المشتري جاره حتى (٣٤١) يتخذ حائطاً بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لأن الانسان لا يجبر

فياخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وأن كان لا يجبر من يأخذها مزارعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى الخراج عنها وطريق الجوار أحد الشئتين اما قامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً حتى الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجبر الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض \* قيل ما ذكر من أن الامام يبيع الارض قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها لان في بيع مالها حجر عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الخرج على الخرج وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الخرج في موضع يعود دفعه الى العامة \* وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة أن الامام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليزرعها فاذا حصلت الغلة يأخذ منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقرض الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأداة فيأخذ ثقتة ويكتب عليه بذلك كتاباً ليزرع فاذا ظهرت الغلة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعه الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزاً عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وما كانه من العمل والزراعة يستردّها الامام عن هو فيده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط \* واذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الامام بالخيار ان شاء عمره ما من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون مأخذهم من بيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مات أهل الخراج دفع الامام أراضيهم مزارعة وان شاء أجرها ووضع أجرها في بيت المال وان هربوا أجرها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا ردّه اليهم ولا يؤجرها ما لم تحض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج \* نقل أهل الذمة عن أراضيهم الى أرض أخرى صح بعد رد لا بدونه والعدوان لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم من أن يخبروهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم ومنزلها مساكن أرض أخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية عليهم خراج الذمة قول عنها الاول أصح وأراضيهم خراجية فلوروطنها سلم عليه خراجها كذا في الكافي قرية فيها أرض مات أربابها أو غابوا وبجزأ أهل القرية عن خراجها فأرادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري \* قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فان اشترى أحد الكروم والاخر الارض فإرادوا قيمة الخراج قالوا ان

(٣٤١ - فتاوى ثانی) بتفريغ الضيعة عن أغصان أشجاره لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان للبائع وكان البائع ذلك فيثبت للمشتري وكذا لو مات صاحب الضيعة كان لوارثه أن يأخذ الجار بالزالة الضرر وتقربغ الضيعة عن الأغصان \* رجل استأذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرباب تحت داره فأذن له بذلك ففعل ثم ان الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرباب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطلب ذلك \* رجل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة منهما رجلاً في أحد السكاكين سابطاً ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها السكاكين الاخر وجعل باب السابط الى الدار التي هو فيها لا غير وباب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه بمحقوقها وموافقها ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فأراد المشتري الثاني أن يرفع خشب السابط عن حائطه كان له ذلك لان الباني وان بنى السابط باذن صاحب الدار لم يصرف ذلك من حقوق الدار فلا يستحق بالبيع

• رجل أحدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ورضى بها أهل السكة فجاء رجل من غير أهل السكة واشترى داراً من هذه السكة كان للشترى أن يأمر صاحب الغرفة برفع الغرفة • رجل اشترى أرضاً بمجاورها ثم اشترى ماها فأراد أن يجري الماء في ذلك الجرى إلى أرضه أن أراد أن يجري فيه الماء من نهر قرية أخرى لا يجوز في قولهم وأن أراد أن يجري من نهر هذه القرية اختلفوا فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك والختار أنه ليس له ذلك وهو قول العامة لأن هذا يزاد مقدار شرب هذه الأرض فلا يجوز • إذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صكاً للشراء وأبى البائع ذلك لم يجبر عليه لأنه ليس عليه أن يكتب بماله نفسه صكاً وطلب من البائع أن يخرج إلى الشهود ليشهدهم لا يجبر البائع على أن يخرج وإن جاء المشتري بشهود إلى البائع وطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع عن ذلك فإن المشتري يرفع الأمر إلى القاضي فإن أقر البائع (٢٤٢) عند القاضي بالبيع كتب القاضي له صكاً ويشهد الشهود على ذلك وإن طلب

المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر عليه فإن احتاط المشتري يكتب من صك البائع لنفسه مكامثل ذلك ويثبت فيه أسامي الشهود الذين نزلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البائع الأول بما وجد البيع أو جاء وارثه وأراد أن يأخذ المبيع من يدي المشتري يعرف المشتري شهود البيع فيستشهدهم ويدفع الخصومة فإن كان شهود الصك القديم اثنين أو ثلاثة يكتب شهادتهم وبأمرهم بالاشهاد على شهادتهم فإن الشهاد على الشهادة من غير عذر بالشهود جائز فإن أبى البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك مكامل يجبر البائع على ذلك اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا أنه يجبر عليه • حكى أن رجلاً اشترى

كان خراج الكروم معلوماً وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة جله فإن علم أن الكروم كانت كروماً في الأصل لا يعرف إلا كروماً والأراضي كذلك يتطوّر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك يقسم جله خراج الضيعة عليهم ما على قدر حصصهم • قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا إن كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على التساوي أم على التفاوت بترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيان في الفتاوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خاناً للغلّة أو مسكناً للفقراء سقط الخراج • خراج الأراضي إذا نزل إلى على المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بجزء السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الإسلام الصحيح أنه يؤخذ كذا في المحيط • لاخراج إن غلب على أرضه الماء أو انقطع أو منع من الزرع كذا في النثر الزائق • ذكر محمد رحمه الله تعالى في التواد إذا غرقت أرض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت بقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وإن نصب الماء عنها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية لا يجبر الخراج هكذا في المحيط • إذا اصطلم الزرع آفة مما يوجب الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلاخراج وأما إذا كانت آفة غير مما يوجب الاحتراز عنها ككل القردة والسباع والأنعام ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج • وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الكاري يبقى في ذمة رب الأرض وخراج المقام بمئة منزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وإنما يفارق العشر في المصروف وهذا إذا هلك كل الخراج فإن هلك الأكثر بقي البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ قنبرين ودرهمين يجب قنبرين ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى قاضيان • قال مشايخنا رحمه الله تعالى والصواب في هذا أن ينظر أولاً إلى ما أنفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخراج فيحسب ما أنفق أولاً من الخراج فإن فضل منه شيء أخذ منه على نحو ما ينسأ كذا في السراج الوهاج والمحيط • وإنما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقداراً ما يتمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأن الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره باقاً فإن ذهب البعض وبقي

ضيعة ثم غصبها البائع ومحمد البيع وكان صك البيع وديعة عند رجل أو دعه رجل غير المشتري فجاء المشتري إلى الشهود البيعة وطلب منهم الشهادة على البيع فقالوا لا نشهد حتى نرى خطوطنا وجاء المشتري إلى الذي في يده الصك وطلب منه الصك فأبى المودع أن يدفع إليه وقال أو دعه غيره فلا أدفع اليك فتغير المشتري ورجع إلى أئمة زمانه فاختلفوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك إليه صيانة لحق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لأنه أو دعه غيره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يؤمر المودع أن يعرض الصك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع إلى المشتري فأخذ العلماء بقوله لأن فيه صيانة حق المشتري من غير أن يتضرر به غيره وكذلك المشتري إذا طلب من البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاً • وههنا مسألة أخرى الشاهد إذا امتنع عن أداء الشهادة هل يسعه ذلك قالوا إن كان صاحب الحق يجحد صوماً شاهد بن يقبل القاضي شهادتهم بالإبام لا بالشاهد أن يمتنع عن أداء الشهادة وإن كان لا يجحد شأهذين

يقبل القاضى شهادتهم الا يحل له أن يمنع عن أداء الشهادة وان كان المدعى يجد سوى هذا الشاهد شاهدين به بل القاضى شهادتهم الا ان  
شهادة هذا الشاهد عند القاضى تكون أسرع قبولاً من شهادة غيره لا يسعه أن يمنع عن أداء الشهادة \* دار لها طريق ومسبل ما إلى دار  
الجرف باع صاحب الدار مطلقاً ولم يقبل بحقوقها ولا بغيرها ولا بكل قليل وكثير هولاء يدخل الطريق والمسبل الذى كان فى دار الجار  
فى رواية الأصل وفى نوادر ابن سماعة يدخل مسبل الماء فى البيع ولا يدخل الطريق الذى فى سكة غير نافذة \* وقال الحسن بن زياد رحمه  
الله تعالى اذا باع بكل قليل وكثير هولاء لم يقبل منها يدخل فى البيع العبيد والجوارى وما كان فيه من الحيوانات ولا يدخل الاحرار  
وقال زفر رحمه الله تعالى يدخل فيه الاحرار ايضا وقد البيع ولو قال منها لا يدخل وفى رواية هشام لا يدخل شئ فى ذلك \* رجل اشترى  
داراً ولم يقبل بحقوقها وليس لها طريق ذكرا لى انطى أن له الخيار ان شاء اخذ (٣٤٣) وان شاء ترك وقد مرّت المسئلة قبل هذا

### فصل فيما يدخل فى بيع الحمام والحناوت

\* رجل باع حانوتاً وكر  
الحقوق والمرافق أولم يذ كر  
يدخل فيه ألواح الحناوت وان  
لم يذ كر \* ولو باع الحناوت  
بمراققه وللحناوت ظلة كما  
تكون للحوانيت فى الاسواق  
يدخل فيه الظلة وان لم يذ كر  
المرافق لا تدخل ولا يدخل  
القفل فى بيع الحناوت  
والدور والبيوت وان كان  
الباب مقفلاً ذ كر الحقوق  
والمرافق أولم يذ كر ويدخل  
فيه مفتاح القلق استحصاناً  
\* ولو باع الحسداد حانوته  
يدخل كور الحسداد فى البيع  
وان لم يذ كر المرافق وكور  
الصانع لا يدخل وان ذ كر  
المرافق لان كور الحسداد  
مركب متصل وكور الصانع  
لا يكون مركباً ولا متصلاً  
بالمبيع وزق الحسداد الذى  
ينقع فيه لا يدخل وكذلك  
قدرا القصار الذى يطبخ فيه  
الثوب لا يدخل فى البيع

البعض اذا باع ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهماً  
يجب مقداره نصف ما باقى وكذا الرطاب كذا فى فتاوى قاضى خان \* المحمود من صنيع الا كسرة أن المزارع  
اذا صظم زرعاً فى عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنفة فمن الخزانة ويقولون المزارع شريكنا فى الزرع  
فكيف لا نشاركه فى الخسران والاساطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا فى الوجيز للكردرى \* رجل غرس فى  
أرض الخراج كرم ما لم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج  
الزرع الى أن ثمر الاشجار واذا بلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة  
دراهم وان كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقداره نصف الخراج فان كان الخارج لا يبلغ قفيزاً  
ودرهماً لا ينقص عن قفيزه ودرهم لانه كان متمكناً من زراعة الارض وان كان فى أرضه أجرة فيها صيد كثير  
ليس عليه الخراج وان كان فى أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خـلاف أو شجر لا يثمر ينظر ان أمكنه أن  
يقطع ذلك ويجعلها من رعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه  
الخراج وان كان فى أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل فكذلك ان قدر أن يجعلها من رعة  
و يصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كانت فى الجبل ولم يصل اليها الماء  
لا يجب الخراج وان كان فى أرض الخراج قطعة أرض سجة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه  
اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا فى فتاوى قاضى خان \* أو ان  
وجوب الخراج عند أى حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية فى يده سنة إما  
حقيقة أو اعتباراً كذا فى الذخيرة فى كتاب العشر والخراج \* وينبغى للوالى أن يولى الخراج رجلاً يرفق  
بالناس ويعدل عليهم فى خراجهم وان يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفى  
تمام الخراج فى آخر الغلة وأراد بهذا أن يوزع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة  
الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى أن هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق  
الخزر والنظن فان وقع عنده أنه ما تغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فيما خذ نصف الخراج من غلة  
الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل فى بقول ينظر ان كان مما يجزئ خمس مرات يأخذ من  
كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجزئ أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس  
فافهم كذا فى المحيط \* من عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ  
الغلة على اختلاف البلدان \* ولا يحل لصاحب الارضى أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج كذا فى  
فتاوى قاضى خان \* ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن وللأساطان حبس

لانه ليس بمركب متصل ولا من الحقوق أيضاً لان حق الشئ ما يكون متصلاً به ومقلادة السواقين التى بقى فيها السويق من الحديد أو من  
النحاس لا تدخل فى البيع لانها ليست من جله المبيع \* وقصاع الحمام لا تدخل فى البيع وان ذ كر المرافق لانها متفصلة عن الحمام \* فصل فيما  
يدخل فى مبيع الكرم والاراضى وما لا يدخل \* رجل باع ارضاً فيها زرع ولم يذ كر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع فى البيع من غير  
ذ كر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا اذا صار الزرع متقوماً فان لم يكن متقوماً يدخل الزرع من غير ذ كر قال وانما  
يعرف قيمته أن تقوم الارض مبدورة وغير مبدورة فان كانت قيمتها مبدورة أكثر من قيمتها غير مبدورة علم أنه صار متقوماً وان كانت قيمتها  
مبدورة مثل قيمتها غير مبدورة علم أنه لم يصرف متقوماً فدخل فى البيع من غير ذ كر كيدخل أوراق الشجر والصحيح ما ذ كر فى ظاهر الرواية  
وذ كر محمد رحمه الله تعالى فى النوادر اذا باع أرضاً مبدورة بكل حق هولاء لا يدخل الزرع فى البيع وذ كر الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى



أذا بذل أرضه ولم يصر له قيمة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد رحمه الله تعالى في النواذر وكذا قال لو باع الأرض بعد القاء البذر قبل  
النبت لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض مطلقاً ويدخل في الإجارة والقسمة والرهن والوقف \* رجل  
اشتري أرضاً فيها أشجار ولم يذ كر شيئاً أدخل الأشجار المثمرة في البيع واختلفوا في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل \* ولو باع أرضاً فيها أشجار صغار  
تحوّل في فصل الربيع وتباع فإن كانت تقلع من أصلها تدخل في البيع وتكون للمشتري وإن كانت تقلع من وجه الأرض لا تدخل في البيع  
من غير شرط \* رجل اشتري أرضاً فيها رطبة أو زعفران أو خلاف يقطع في كل ثلاث سنين أو ياحير أو يقول ولم يذ كر في البيع ما فيها قال  
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ما علمنا على وجه الأرض يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان من  
أصولها في الأرض يدخل في البيع (٢٤٤) لأن أصولها تكون للبقاء بمنزلة البناء وكذا إذا كان فيها نصب أو حشيش أو

حطب نابت ما هو على وجه  
الأرض لا يدخل في البيع  
من غير ذكر ما أصولها  
في الأرض يدخل واختلفوا  
في قوائم الخلاف قال بعضهم  
تدخل لأنها شجر - واختار  
أنهم لا تدخل لأنها تعد من  
التمر \* وإن كان في الأرض  
شجر قطن فبيعت الأرض  
لا يدخل ما عليها من القطن  
\* واختلفوا في أصل القطن  
وهو الشجر والصحيح أنه  
لا يدخل في البيع وإن  
كان في الأرض كرات فبيعت  
الأرض مطابقة لما كان على  
ظاهر الأرض لا يدخل في  
البيع المطلق واختلفوا  
فيما كان مغيباً منه في  
الأرض والصحيح أنه يدخل  
لأنه يبيح سنين فيكون بمنزلة  
الشجر \* وأما قوائم الباذنجان  
قال الشيخ الإمام شمس  
الأئمة السرخسي أنها  
تدخل في البيع المطلق من  
غير ذكر وقال الشيخ الإمام  
المعروف بنحو ما مرزاه ينبغي

### الباب الثامن في الجزية

وهي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية \* انما تجب على الحر البالغ من أهل القتال العاقل  
المحترف وإن لم يحسن حرفته كذا في السراجية \* وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فتستقدر  
بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي \* فلا يراد عليهم ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق \* وجزية  
يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي \* فهذه مقدرة بقدر  
معلوم شاؤا أو أبوا ورضوا أو لم يرضوا فيضع على الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً ووزن سبعة يأخذ في  
كل شهر أربعة دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهماً في كل شهر ودرهمين وعلى الفقير المعقل اثني  
عشر درهماً في كل شهر ودرهماً كذا في فتح القدير والهداية والكافي \* تكلموا في معنى المعقل والصحيح من  
معناؤه أنه الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرفته وتكلم العلماء في معرفة الغني والفقير والوسط قال الشيخ  
الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى يعتبر في كل بلدة عزفها من عتده الناس في بلادهم فقيراً أو وسطاً أو غنياً فهو  
كذلك وهو الأصح كذا في المحط \* وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي  
يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكثرون الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضي الله تعالى عنه  
والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيان \* ولا بد أن يكون المعقل صحيحاً ولا يكتفي بعخته  
في أكثر السنة كذا في الهداية \* ذكر في الإيضاح ولو مرض الذي السنة كله فلم يقدر أن يعمل وهو موسر  
لا تجب عليه الجزية وكذا إن مرض نصف السنة أو أكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان للمعقل  
كذا في النهاية \* الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من  
الجمجم أو المجوس وعبد الأوثان من الجمجم كذا في الكافي \* ثم أو أن أخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل  
أن يتحول وقدرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله  
تعالى أنه تؤخذ شهر رافضهم أو الأصح هو الأول كذا في المبسوط \* اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى

أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم شجر القطن \* ولو باع الأرض وقال بمرافقها لا يدخل الزرع والتمر في البيع يدخل  
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يدخل ولو قال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من ما يدخل ما كان فيها من الزرع والتمر ولا يدخل  
فيه الطريق والشرب وإن كان فيها زرع قد حصدت وغار قد صرمت وقال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من لا يدخل ذلك في البيع ولو قال  
بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر \* ولو اشتري أرضاً فيها أشجار وعليها ثمار وقال في البيع بثمارها  
فأكل البائع الثمار سقطت حصته الثمن وإن هل بجزء المشتري في أخذ الباقي ذكر في البسوق أنه يجزئ أن شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن  
وإن شاء تركه وذكر في بعض الكتب أنه لا يخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأشجار التي شاة بعشرة فولدت الشاة عند البائع  
ولما قيمته خمسة فأكله البائع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح أن في مسئلة الثمار لا يخير

لأنه لما قال بشارها صار الثمر مبيعاً مقصوداً فإذا أكل البائع تفرقت عليه الصفقة فيخبر \* ولو كان في الأرض زرع فباع الأرض بدون الزرع أو الزرع بدون الأرض جاز \* وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وإن باع نصف الزرع من أجنبي بدون الأرض لا يجوز \* وكذا لو باع رب الأرض نصف الزرع من المزارع لا يجوز \* وإن باع المزارع نصيبه من رب الأرض جاز \* ولو باع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز \* رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار وباع الوكيل الأرض بأشجارها فقال الموكل ما أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى القول قول الموكل والمستري يأخذ الأرض بمصتها من الثمن إن شاء \* وكذلك لو كان مكان الأشجار بناء \* رجل اشترى أرضاً بشربها وللبائع في القناة التي يسقي منها الأرض ماء كثير ذكر في النوادر أنه يقضى للمستري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراً مع الأرض \* رجل اشترى أرضاً إلى جنبها أقذف وبين الأقذف والأرض (٢٤٥) مسنة عليها الأشجار وجعل حدود

الأرض في البيع الأقذف كانت المسنة وما عليها من الأشجار للمستري \* رجل باع أرضاً بشربها جاز البيع وإن لم يبين مقدار الشرب لأن الشرب يسع للأرض فإذا كانت الأرض معلومة فجهاالة التبضع لا تمنع الجواز \* ولو اشترى نخلة بغيرها في الأرض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف في ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وبأخذ النخلة طريقاً من أي نواح شاء لانه لا يتفاوت فإن كان متفاوتاً لا يجوز البيع \* رجل باع كرمًا مجرى مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في سكة غير نافذة منه وبين رجلين وعلى ضفة النهر أشجار فإن كانت رقبة المجرى ملكاً للبائع كانت الأشجار للمستري لأن رقبة المجرى دخلت في البيع فتدخل الأشجار به بالرقبة فإن لم

يدخل فيهم الفرج والأرض وإن ظهر على أهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من الجحيم قبل وضع الجزية فهم ونسأؤهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير \* وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر إن كانوا حديثاً فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقاتلون وإن كانوا قديماتؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين وإن ظهر عليهم فنسأؤهم وصبيانهم في يوم من لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعجمي وكذا المفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية \* ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط \* لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارخانية \* ولا توضع على المملوك والمكاتب والمدر وأم الولد ولا يؤذى عنهم موالهم ولا توضع على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس كذا في الهداية \* قال الولوالجي في فتاواه وبوضع على نصارى نجس إن على رؤسهم وأراضهم في كل سنة ألفاً حلة كل حلة خمسون درهماً ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وأراضهم فأصاب الرأس يكون جزية وما أصاب الألباضى يكون خراجاً وهذا الذي ذكره الولوالجي هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذه الخلل المسماة هي ألفاً حلة على أراضهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضى نجران وإن كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضهم مسلم أو ذمي أو تغلبي والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان \* قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة أوقية يعني قيمتها كذلك فقول الولوالجي كل حلة خمسون درهماً ليس بصحيح لأن الأوقية أربعون درهماً كذا في النهر الفائق ناقلاً عن فتح القدير \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شيء من ألقى حلة ويؤخذ الكل من أراضهم كذا في الحاوى القدسي \* من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجراني مثل مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلاً عن الولوالجية \* الحلة أزاروراء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون نوبين كذا في السكناية \* في الحجة نصراً في كتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التتارخانية \* وتوضع الجزية على مولى المسلم إذا كان نصرانياً كذا في الهداية \* والقرشي إذا اعتق عبداً كافراً تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي \* إذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية \* وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة

تكن رقبة المجرى ملكاً للبائع بل كان له حق مسيل الماء فإن الأشجار تكون للبائع هذا إذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوماً فإن كان الغارس غير البائع كانت الأشجار للغارس \* رجل اشترى كرمًا فيها أشجار الفرساد وشجر الورد وعلى شجر الفرساد ثوب وأوراق وعلى شجر الورد ورد وقال بكل حق هوله لا يدخل الثوب وأوراق الفرساد في البيع وكذلك الورد لانه بمنزلة الثمر \* رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها أو يكلمها في جوارها والصحيح أنه يجوز للصحيح أن يقلعها من أصلها وإن اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم إن بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوماً عند الناس جاز البيع والأقلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن ينقطعها من وجه الأرض فأما غير ذلك في الأرض لا يكون إلا بالشرط وإذا جاز البيع هل يدخل في البيع ما تحتها من الأرض إن اشترى بها بشرط القطع لا تدخل وإن اشترى بها بشرط القلع أو اشترى بها مطلقاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تدخل الشجرة بغير قلعها لا يدخل في البيع ما تحتها من

الأرض وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل من الأرض مقدار مائتين شجرة ولا يدخل مقدار طول العروق وأجمعوا على أن في القسمة والاقرار بالشجرة والوصية بالشجرة وهبة الشجرة يدخل من الأرض مقدار مائتين شجرة ولا يدخل مقدار ما تنتهي إليه العروق والأغصان وفي الموضع الذي يدخل الأرض أن يدخل مقدار غلط الشجرة وقت هذه التصرفات حتى إذا زاد غلط الشجرة بعدها كان لصاحب الأرض أن يأمره بنحت الزيادة \* وإن اشترى شجرة لترك ولاجل الثمر ورضى به البائع جاز ولو اشترى ثلثة صغيرة وتركها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمره بقلعها ويكون الكل للمشتري وإن تركها بغيره باذن البائع حتى أثمرت يصدق المشتري بالثمر \* ولو اشترى أشجاراً مثمرة أو غير مثمرة بقلعها فقلعها ثم نبت من أصل عروقها أشجاراً فإن الثابت يكون للمشتري لأنه غنائه ملكه فيكون له \* وإن اشترى شجرة بأصلها وقد نبت من (٢٤٦) عروقها أشجاراً كانت الأشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي بيعت تيبس ينقطع

الشجرة كان الكل للمشتري لأنها إذا كانت تيبس ينقطع تلك الشجرة تكون نابتة من عروقها والأفلا \* رجل اشترى شجرة ليقطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد الحران كان قطعها لا يضر بالأرض ولا بأصل الشجرة كان له أن يقطعها وإن كان القطع يضر بالأرض أو بأصل الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن يقطعها وقال الققيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجزئ المشتري أن شاء تركها إلى وقت القطع وإن شاء لم يترك فإن لم يترك يجزئ البائع أن شاء رضى بالقطع وإن شاء يدفع إليه قيمتها فأتمه والمشايع أخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح أنه يجزئ أن شاء رضى بالقطع وإن شاء يفسخ البيع لأنه عجز عن تسليم المبيع من غير ضرر فكان له أن يفسخ البيع كافي نظرهما

وإن احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة \* وإن أعنتق العبد وله مال فإن أعنتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وإن أعنتق بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحرى إذا صار ذمياً قبل أن توضع الجزية على الرجل توضع عليه الجزية لهذه السنة وإن صار ذمياً بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب إذا فاق لا توضع عليه الجزية ما لم تمض هذه السنة اتفاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد شيئاً إذا صار غنياً أو وسط الحال إذا صار غنياً كثيراً تؤخذ منه جزية الأغنياء سواء صار غنياً بعد الوضع أو قبله \* وإذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا إذا عصى أو صار موقفاً أو زمنياً أو شيئاً كبيراً لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيراً لا يقدر على شيء أو بقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيان \* في الخائفة الذي إذا كان غنياً في بعض السنة فقيراً في البعض قالوا إن كان غنياً في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الأغنياء وإن كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التارخانية \* ولو برأ المرء من قبل وضع الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه \* ويجوز تعجيل الجزية لسنتين وأكثر فلا يعمل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الأولى إذا مات أو أسلم بعد دخوله بها كذا في الاختيار شرح المختار \* هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* إن نالت النسوة على الذي لم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عند نفاقه بل يستقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية المسلمين الماضية ويجزى السنة التي هو فيها أيضاً حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيان \* جارية بين نجرائي ونبطي جاءت بولدة فأدعيها ثم كبر فباعه نصف خراج السبطي ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية \* ولو حدث بين النجرائي والتغلي ولد ذكر من جارية بينهما وادعيها جميعاً معاً فمات الابن وكبر الولد كفى السيران مات التغلي أو لا تؤخذ منه جزية أهل نجران وإن مات النجرائي أولاً تؤخذ منه جزية بني تغلب وإن ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيان ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائبه لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكلف أن يحضر بها بنفسه فيعطى واقفاً والقباض منه قاعد وفي رواية يأخذ (١) بتليمه ويهرهز أو يقول له أعط الجزية يا ذمي (١) قوله بتليمه في القاموس لبسه بتليمه جمع ثيابه عند نموه في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجزية منه حال كون الأخذ مصاحباً للتليم أي أخذ الثياب الخ اه معجمه

قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كان ذلك قبل القبض كان له أن يفسخ البيع كذا لأن الحادث قبل القبض بئزلة المقارن للعقد وإن كان بعد القبض ليس له أن يفسخ كما قال بعض المشايخ \* مشجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بغير إذن الشرع يبدون أرضها قالوا إن كانت الأشجار بلف أو أن القطع جاز البيع وإن لم تبلغ أو أن قطعها لم يجز كالمواضع نصيبه من الزرع المشتري قبل الحصاد \* رجل له مشجرة جعل على بعض أشجارها علامة فباع الشجرة إلا الأشجار التي عليها العلامة فقطع المشتري الأشجار فادعى البائع على المشتري أنه قطع بعض الأشجار التي لم تدخل في البيع وأفسد أغصان بعضها وأنكر المشتري ذلك وقال لم أقطع شيئاً من أشجارك ولم أكن متعمداً في إفساد الأغصان قال الققيه أبو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري في إنكاره قطع الأشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان الأغصان ينظر إلى نقصان الشجران كان مما لا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه أيضاً ويكون ما دوننا

بذلك دلالة \* شجرة أصلها واحد ولها فروعان فباع صاحبها أحداً الفرعين ان بين موضع القطع وقطعها لا يضر بالآخر جاز \* رجل باع شجرة عليها ثمر قد أدرك أو لم يدرك جاز البيع وعلى البائع أن يقطع الثمر من ساعته إذا انفقه الثمن لانه لمكها من المشتري فكان علمه تسليمها فارغة وكذا لو أوصى بنخلة فبات الموصى وعليها البسر يجبر الوارث على قطع البسر هو الصحيح \* رجل طالب من رجل أن يبيع منه أشجاراً في أرضه للخطب فاتفق البائع والمشتري على رجال من أهل البصر يعرفون أنها كم تكون وقران الخطب فاتفقوا على أنها تكون خمسة وعشرين وقرانها شترها المشتري بمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من خمسة وعشرين فأراد البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لان القدر في الأشجار وصف بمنزلة الذرع في المذروعات فيسلم الزيادة للمشتري \* مشجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعاً كانت الأشجار ثنائت وبلغت أو أن القطع جاز للمشتري أن يقطع \* رجلان اشتريا نخلة وبواضعا على أن يكون لاحدهما (٢٤٧) النخلة ولا تخر الرطب جاز ويقسم الثمن عليهما على قيمتهما

\* وكذا لو اشترى أرضاً فيها شجرة على أن يكون لاحدهما الشجر ولا تخر الأرض جاز ولصاحب الشجر أن يقطع الشجر ان لم يكن في قلعته ضرر ظاهر والا كان الكل بينهما لانه صار بمنزلة شئين لا يمكن نزع أحدهما الا بضر فيكون الكل بينهما كالقص مع الخاتم والسيف مع الخلية \* رجلان بينهما نخلة علمتا بغير أو أرض فيها زرع فباع أحد الشريكين نصيبه من الثمر والنخل أو من الأرض والزرع قال الناطقي رحمه الله تعالى لا يملك كرها في الاصل وينبغي أن يجوز لان المشتري قام مقام البائع في جميع ذلك ولا يضر به الشريك \* رجل دفع أرضه الى رجل معاملة بالنصف مدة معلومة على أن يغرس فيها فيكون الغراس بينهما فغرس ومضت المدة ثم باع

كذا في التبيين \* وتكون بد المؤدى أسفل ويد القابض أعلى كذا في التناخلية \* للامام الخيار ان شاء جمع بين الاراضي والجماجم فجعل لهما خراجاً واحداً من الدراهم والدنانير والكيلى أو الوزنى أو الثياب وان شاء أفرد كل واحد منهما فان جمع يقسم على الجماجم والاراضي بقدر حال الجماجم وعددهم وبقدر الاراضي بالعدل والانصاف فما أصاب الجماجم فهو حصة توضع على الرؤس بترتيب متر وما أصاب الاراضي يكون خراجاً على الاراضي بقدر ريعها على ترتيب متر فان قلت الجماجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك الى الاراضي ان احتملت وكذا ان هلكت الجماجم كلها ردت حصتها الى الاراضي ان أطاقت وان لم تطق يطرح ذلك وان كثرت الجماجم بعد ذلك ردت الى الجماجم حصتها وان قل ربيع الاراضي نقصت حصتها وحولت الى الجماجم ان أطاقت ثم ردت اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود بعد الاحتمال وان هلكت الاراضي بأن غرق أو نزلت وبقيت الجماجم لا يحول حصة الاراضي الى الجماجم وان فرق كل واحد منهما فسمى للجماجم حصة معلومة والاراضي كذلك لا يحتمل أحدهما ما على الآخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى أن يحتمل ولو صالح الامام على أن يأخذ كل المال من أراضيهم دون جماجمهم أو من جماجمهم دون أراضيهم لا يصح ويقسم المال على الجماجم والاراضي بترتيب متر كذا في الكافي \* ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأراضيهم سقط خراج الرؤس دون الاراضي كذا في التناخلية والله أعلم بالصواب

فصل في ان أراد أهل الذمة أحداث البيع والكنايس أو الجحوس أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولا خلافها اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يمنعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمنعون وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها قرأها كذا في الهداية \* وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضاً ليعبدوا أحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما إذا عين موضعاً من البيت للصلاة صلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لا تهم الكنايس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تهم وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الناطقي في

صاحب الأرض أرضه مع نصيبه من الغراس جاز وان باع المشتري من آخر قالوا لا يجوز البيع لاحد مشغولة نصيب العامل فيكون البيع قبض القبض قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهما لا يجوز البيع لان عندهما بيع العقار قبل القبض جاز \* رجل اشترى شجرة بأصلها ويقاعها قال بعضهم لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز ثم اذا اشتراها على هذا الوجه ثم استأجر أرضها تحت الاجارة وهذا دليل على دخولها تحتها من الأرض في البيع \* نهري في الشارع على حافته أشجار قال الفقيه أبو جعفر كانت حافته لا لشاربة كانت الأشجار لهم وان كانت للعامة كانت الأشجار لصاحب الدار التي يقابلها الأشجار الا أن يعلم شراءه بعد غرس الأشجار \* وقال المصنف رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن الغراس معلوماً فان كان معلوماً كانت الأشجار له فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكره \* رجل باع عبداً أو جارية كل على البائع من الكسوة قدر ما يوارى عورته فان بيعت في ثياب مثلهما دخل الثياب في البيع وللبائع أن يمسك تلك الثياب ويدفع

غيره امان ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم وجد بالجارية عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن \* باع أبا ناهلها بحش أو بقرة لها عجول اختلفوا في ذلك قال بعضهم العجول يدخل في البيع من غير ذكره وبحش لا يدخل الا بذكر \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر \* ولو باع حمارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار وكفا أو لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة محي فروشم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في القرس وقال غيره ممن المشايخ يدخل الاكاف والبرذعة في (٣٤٨) البيع كان الحمار وكفا وقت البيع أو لم يكن واذا دخل الاكاف والبرذعة في البيع من

واقعته قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان \* فان ائمت بيعت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديعة فلهم أن ينووا في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن ينووا لها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل ينووا في ذلك الموضع على قدر البناء الاول وينعون عن الزيادة على البناء الاول كذا في فتاوى قاضيان \* المراد من القديعة ما كانت قبل فتح الامام ببلدهم ومصالحتهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم واتباعهم لا محالة كذا في غاية البيان \* اذا كانت لهم كنيسة في قرية فبني أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الامصار أو حرواها - دم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصريف أو حوالها أبنية حتى اتصل بالموضع بالمصر وصار كحلته من محال المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التارخانية \* ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين ان اتخذوا مصر في أراضهم لم ينعوهم من أن يحدوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهر واقبه بيع التجور والخنازير فلا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن يتقضوا الصلح كذا في الذخيرة \* ولو أن قومًا من أهل الحرب صالحوهم على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأراضهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في منازلهم ومدائنهم وأمصارهم وقراهم وفي الكنائس والبيوت النيران وفيها بيع التجور والخنازير علانية وتزويج الاتمهات والبنات والاخوات علانية وبيع الميتة وذبائح الجوس علانية فاكان مصر أو مدينة فقد صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام الحدود فان أهل الذمة ينعون من اظهار ذلك كله وليس لهم أن يحدوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يبيعوا في ذلك خمر ولا خنزير ولا ميتة ولا ذبيحة مجوسى علانية وليس لهم أن يظهروا نكاح الاتمهات ولا سائر ذوات المحارم علانية وليس لهم الا حصلة واحدة \* الكنائس والبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصر فانها تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون صلبانهم خارجا من كنائسهم فان ائمت كنيسة من كنائسهم هذه أو بيت النار أعادوه كما كان أولا وان قالوا انحوله الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو أن اماما ظهر على قوم من أهل الحرب فرأى أن يجعلهم ذمة ويجري عليهم وعلى أراضهم الخراج ولا يقسمها بين الغائمين كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بأهل الديار بكوفة فذلك جائز فاذا فعل ذلك صاروا ذمة ولا ينعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا بيع خمر ولا خنزير ولا اظهار جميع ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الوهاج \* واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الشرك فها هو غنوة ثم صالحوهم على أن يجعلهم ذمة وكان

غيره امان ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم وجد بالجارية عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن \* باع أبا ناهلها بحش أو بقرة لها عجول اختلفوا في ذلك قال بعضهم العجول يدخل في البيع من غير ذكره وبحش لا يدخل الا بذكر \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر \* ولو باع حمارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار وكفا أو لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة محي فروشم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في القرس وقال غيره ممن المشايخ يدخل الاكاف والبرذعة في (٣٤٨) البيع كان الحمار وكفا وقت البيع أو لم يكن واذا دخل الاكاف والبرذعة في البيع من غير ذكره امان ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم وجد بالجارية عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن \* باع أبا ناهلها بحش أو بقرة لها عجول اختلفوا في ذلك قال بعضهم العجول يدخل في البيع من غير ذكره وبحش لا يدخل الا بذكر \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر \* ولو باع حمارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار وكفا أو لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة محي فروشم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في القرس وقال غيره ممن المشايخ يدخل الاكاف والبرذعة في (٣٤٨) البيع كان الحمار وكفا وقت البيع أو لم يكن واذا دخل الاكاف والبرذعة في البيع من

كان الثمن دراهم ومال العبد نائرا وعلى العكس جازا اذا اقتابضا في المجلس \* وكذا لو قبض مال العبد وقد حصته من فيها الثمن فان اقره فقبل القبض بطل العقد في مال العبد \* رجل اشترى بركة فوجد في بطنها الولوة فان كانت الولوة في الصدف تكون للشئري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطادا السمكة يردّها المشتري على البائع وتكون عند البائع بمنزلة النقطة يعرفها حولا ثم يتصدق \* وان اشترى دجاجة فوجد في بطنها الولوة يردّها على البائع وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة تكون للشئري فصل في بيع الزروع والثمار \* رجل قال لغيره اين خبار زاربتو فروختم بده ودم وكان ذلك قبل أن يخرج الدجاجة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الدجاجة قال أخرجت الدجاجة بعد ذلك كانت الدجاجة للشئري لانهما ملكه وان كان البيع بشرط التركة لا يجوز البيع فان كانت المبطخة مشتركة فباع أحدهما نصيبه من المبطخة

لا يجوز كالايجوز بيع النصب من الشجرة المشتري فان باع نصيبه من البطحه وسلم الى المشتري كان نصيب البائع للمشتري مالم ينقض البيع \* ولو اجاز الشريك الذي لم يبيع صاحبه ورضي به كان له أن لا يرضى بعد ذلك لان الانسان لا يجبر على تحمل الضرر \* رجل اشترى التمار على رؤس الاشجار ان اشترها مجازفة كان القطع على المشتري \* ولو اشترى أوراق فردا بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى الاوراق بأغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري أن يرد البيع بحكم ذهب الوقت ويجبر على القطع الا أن يكون قطع الاغصان يضر بالشجرة فيخفى تخيير البائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع \* وان اشترى الاوراق بدون الاغصان ان اشترها على أن يأخذها من ساعته جاز وان اشترها على أن يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيخلط المبيع بغير المبيع وكذلك لو اشترها على أن يتركها على الشجرة وان اشترها ولم يشترط (٣٤٩) شيئا فان أخذها في اليوم جاز وان لم

يأخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع غرض الساعات لا يمكن الاختراز عنها فجعل عفوا وان اراد المشتري أن يحتاط في ذلك ينبغي أن يشتري الشجرة بأصلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة للمشتري \* وان اشترى الاوراق أو التمار واستأجر الاشجار مدة معلومة تترك التمار عليها كانت الاجارة باطله وتصر اجارة فكان له أن يرجع بعد ذلك \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبيع أوراق الفرس لا يجوز ما دام في الزيادة وانما يجوز اذا انتهى وأمسك عن الزيادة ولا يدخل أوراق الفرس في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلاف \* رجل اشترى رطلية من البقول أوقناه وأشياء ينمو ساعة فساعة لا يجوز كالايجوز بيع الصوف والوبر

فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت ناراً وكانت قرية من قراها - م كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود فان الامام يمنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع وبأمرهم أن يجعلوها مسكنافيسكنونها ولا ينبغي له أن يهدمها \* ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوا أن يصبروا ذمة على أن يحدوا في قراها وأمصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وبيوت النيران ثم ان ذلك الموضع صار مصر من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فلمسلمين أن يهدموا ذلك وكذلك لو أن مصر من أمصارهم - م صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وطلوه ولم يبق فيه المسلمون الا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلو أحدث فيه أهل الذمة كنائس ثم بد المسلمون فرجعوا الى مصرهم فصار يقام فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحدود ولم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السخدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعد ما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطلوا المصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل أن يعصروه كنائس وبيع فاراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقالوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لابل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا الى امامهم وقد تناول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبره الفقهاء بنجراً خذبه وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثر وكانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها أصلاً ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وان جاء أثر أنهم أهل صلح وجاء أثر أنهم أخذوا عنوة وقهر قال قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أثر عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن بشرط أن يكون شهود الأصل والفرع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضاً يستوي أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة يشبه بالمسلم لافي ملبوسه ولا امر ككوبه ولا زيه وهيته وينعون من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط \* فاذا ركبوا للضرورة بان استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليزولوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر بالتخاذس ورجع كهيئته لا كف كذا في الكافي \* ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا

(٣٣ - فتاوى ثانی) على ظهر الغنم الا أن يجزها من ساعتها والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جاز لان التعامل ولانه ينمو من أعلاه لا من أسفله \* وبيع الكراث جاز وان كان ينمو من أسفله لمكان التعامل فأما ما لا تعامل فيه وهو بنمو ساعة فساعة لا يجوز \* اذا اشترى أنزال الكرم وهو حصرم جاز وهل للبائع أن يأمر بقطع الغنم في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اشتراه مطلقا كان له أن يأمره وان اشترى بشرط الترك الى التضيق فسد البيع وان اشترى أنزال الكرم وبعض التزل في موال بعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع نضجا جاز وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضجا كالخوخ والجوز والكثري قالوا لا يجوز هذا البيع \* ولو اشترى الخوخ أو الكثري قبل النضج قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع الا أن يكون بعضه قد نضج فيجعل البعض تبعا للبعض فيجوز كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فمن باع الفيلق وبعضه فليلق وبعضه وبيع بعضه ويجوز ويجعل البعض



بعض البعض \* ولو باع اثنين فان باع بعد ما نضج جاز البيع فان لم يقبض المشتري حتى خرج نين آخر يفسد البيع لا خلاط البيع بغير المبيع \* وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمر قبل أن يصير منتقما انتهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز بيعها بعد ظهورها فتقيل له أليس أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك فقال ذلك محمول على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحها لا تتفاع به في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع والقدير كذلك \* رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركها حتى أخرجت ثمرة أخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما ففسد العقد فان كان ذلك بعد التخلية لا يفسد ويكون الثمر بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري \* رجل قال لغيره بعت منك عنب هذا الكرم كل وقر بكذا قالوا ان كان وقر العنب معلوما (٢٥٠) عندهم والعنب جنس واحد ينبغي أن يجوز البيع في وقر واحد عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يجوز البيع في الكل وجعلوا هذه المسئلة فرعا لرجل باع صبرة خنطة فقال بعت منك هذه الصبرة كل فقبض درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في قبض واحد وعندهما يجوز في الكل وان كان عنب الكرم أجزاسا قالوا ينبغي أن لا يجوز البيع في شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الوقر معروفا وعندهما يجوز في الكل كما لو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع أصلا وعندهما يجوز البيع في الكل والفتوى على قولهما تبسيرا على الناس \* ولوانتهى إلى رجل يبيع وقر بطيخ فقال بكم عشر بطيخات من هذا البطيخ فقال البائع بكذا فاشترى عشر بطيخات

عن ركوب الحمار ولكن يمنعون من أن يصنعوا سرجا كسرج المسلم وينبغي أن يكون على قوس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أراد به أن يكون قوس سرجهم مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به أن تكون سرجهم كسروج المسلم وعلى مقدمهم شاة كالرمانة والاول أصح وينعون عن لبس الرداء والعمائم والدرعة التي يلبسها علماء الدين وينبغي أن يلبسوا قلائد مضرية وكذلك يمنعون أن يكون شرابهم كشراب النعالنا وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب فيجب أن تكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي أن تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي أن يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل الخيط الغليظ ويعقد على وسطه وينبغي أن يكون ذلك من الليطة أو الصوف ولا يكون من البريسم وينبغي أن يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وأن يدق النظر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وينبغي أن يعتقد على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن يعاقون على اليمن والشمال ولا يتركون أن يلبسوا خفافا مزينة وينبغي أن تكون خفافهم خشنة فاسدة اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقبية مزينة وقصا مزينة بل يلبسون أقبية خشنة من كرايس ازاراتهم طوبله وذبولها قصيرة وكذلك يلبسون قصا خشنة من كرايس جوبهم على صدورهم كما يكون للثوان وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ في بيعهم الله تعالى بعدهم أن الخالفه بيننا وبينهم تشتت بطيخة واحدة أو بعلا متين أو بالثلاث وكان الحاكم الامام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام وأعطاهم الزمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها وأما اذا فتح بلدة قهر او عنوة كان للامام أن يازمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط \* ويجب أن تتميز ائمتهم من نساء المسلمين حال المني في الطرق والحمامات فيجعل في أعناقهم طوق الحديد ويخالف ازارهم ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تتميز بهن عن دور المسلمين لئلا يقف عليها السائل فيدعو لهم بالغفرة فالخاص أنه يجب تميزهم بعلم يميزهم بعلامات وهو الصحيح كذا في المحيط \* ويجب كذا في الاختيار شرح المختار \* ذى سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يذله على ذلك لانه اعانة على العصية \* مسلم له أم ذمية أو أب ذمي ليس للمسلم أن يقوده إلى البيعة وله أن يقوده من البيعة إلى منزله كذا في فتاوى فاضل خان \* ولا يحمارن السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤهم بالسلام ويرد عليهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير \* وعبيد أهل الزمة لا يؤخذون بالكسبيات هو المختار كذا في الفتاوى الكبرى \* وليس للنصراني أن يضرب في منزله بالناقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع فيه بهم انما له أن يصلي

بغير عيها ثم عزل البائع عشر بطيخات فقبلها المشتري ومضاع على ذلك القول والبطيخ متفاوت جاز البيع استحسانا \* فيه وكذا الرمان وهذا بمنزلة رجل قال لصاب يعني من هذا الصم بكذا فباع منه وقطع له منا واحد على ذلك كأنه اخيار ان شاء أخذه بعد القطع وان شامل يأخذه فكذلك ههنا \* ولوانتهى إلى مائة شاة وقال بكم عشر منها فقال بكذا فهذا باطل كأنه اعتبر التعامل وفي البطيخ والرمان تعامل ولا تعامل في الغنم والرقى \* رجل اشترى خوخا وفيه خوخ في ولا يفسد البيع وكذلك الكثرى \* وهذا على قول من لا يجوز بيع الثمر قبل أن يصير منتقما \* كرم بين رجلين باع أحدهما نصيبه من زله وهو حصرم لا يجوز كالمبيع نصيبه من الزرع المشترك \* رجل اشترى بطيخة فأراد الصفة وكل ما يخرج منها يكون للمشتري ينبغي أن يشتري أشجار البطيخ بأصولها بعض الثمن ويستأجر الأرض ببيعة الثمن مائة معلومة ويقدم بيع الاشجار ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الأرض تكون مسغولة باشتجار الا جرح قبل البيع فلا

نصح الاجارة وينبغي أن يشتري الانشجار بأصولها لهذا \* ولو باع انشجار البطيخ وأعار الأرض يجوز أيضا إلا أن الأمانة لا تكون لازمة ويكون له أن يرجع بعدها \* أكاره عمارة في ضبعة رجل فباع العمارة أن كانت العمارة بناءً أو شجرًا جاز البيع إذا لم يشترط التركة في الأرض وإن كانت كراباً أو كرى أنهار ونحو ذلك لا يجوز لأن ذلك ليس بعين مال مستقيم \* رجل في أرضه حبشيش فباعه أن كان الحبشيش نبتاً بانيه بان سقاها لأجل الحبشيش جاز البيع كالأخذ سمكة وألقاها في الماء ثم باعها وهو بقدر على أخذها من غير صيدوان كان الحبشيش نبت بنفسه لا يجوز بيعه لأنه ليس بمالك بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه \* رجل باع زرعاً وهو بقل فإن باع على أن يقطعه أو يرسل دابته فيه جاز البيع وإن باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول \* رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز فإن لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كالأول في الجذع في (٢٥١) السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه

من البناء جاز \* قطن بين شريكين في أرض رجل فباع أحدهما نصيبه من شريكه أو من أجنبي قبل أن يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع \* ولو كان القطن بين الأكاره وصاحب الأرض فهو على التفصيل إن باع الأكاره نصيبه من صاحب الأرض جاز ولو باع صاحب الأرض نصيبه من الأكاره لا يجوز ذكر في الفتاوى رجل اشترى أرضاً فيها زرع برزعهما والزرع بقل فدفعها المشتري قبل القبض من أجرة بالنصف إلى البائع قال لا يجوز لأن هذا بمنزلة اجارة الأرض المشتراة قبل القبض وقيل هذا ليس بصحيح لأن دفع الزرع بالنصف يكون معاملة وفي المعاملة صاحب الأرض يكون مستأجراً للعامل ولا يكون مؤجراً

فيه ولا أن يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كنائسهم ولورفعوا أصواتهم بقرعة الزبور والانتجيل أن كان فيه أظهار الشرك ممنوع عن ذلك وإن لم يقع بذلك أظهار الشرك لا يمنعون ومنعوا عن قرعة ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن أظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان في فناء المصر ولا بأس بأخراج الصليب وضرب الناقوس إذا جازوا أفنية المصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فإنهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلغ إنما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قرأهم بالكوفة فإن نعمة عامة من يسكنها أهل الذمة والرافض أمافي ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الأمصار ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا يمنعون من أظهار ذلك وأحداته في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* في تجنيس خواهر زادته فان أظهرها في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيأ لم يصالحوا عليه مثل الزنا والقوقاش والمزامير والطبول والغناء والله والنوح واللعب بالجمام ممنوع منه كما يمنع المسلم منه وفي الخبر يدل على ينبغي للمسلمين أن يتزولوا عنهم في منزلهم ولا يأخذوا شيأ من دورهم وأراعيهم الإبتداع من قبلهم كذا في التتارخانية \* وإن اتخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فان كان يقرب ذلك قسري لأهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جلة المصر لا حاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك القرى بيع وكنائس قديمة تركت على حالها وإن أرادوا أن يحدوها في شيء من تلك القرى يبعه أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصر للمسلمين ممنوع عن ذلك قال وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود وليس ينبغي للمسلم ولا كافراً أن يدخل فيه خرواً ولا خنزيراً ظاهراً فان أدخل فيه مسلم خرواً أو خنزيراً أو قال إنما مرت مجتازاً وإنما أريد أن أدخل الخمر أو قال ليست هذه على وإنما هي أغبرى ولم يخبرني هي فانه يتظر أن كان رجلاً متديلاً بهم بذلك خلى سبيله وأمره أن يخلل الخمر وإن كان رجلاً يهتم بتناول ذلك أهريقته خمره وذبحت خنازيره فأخرجت بالنار وإن رأى الإمام أن يؤتبه بأسواطو مجبسه حتى تظهر توبته فعل وإن اقتصر على أحدهما ما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الرق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الأمان الذي فيه الخمر فإن خرق الرق أو كسر الأمان فهو ضامن فان كان من رأى الإمام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فان أخذ الإمام الرق والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وإن كان الذي أدخل الخمر مصر من أمصار المسلمين ورجل من أهل الذمة فان كان جاهلاً بالامام عليه متاعه وأخرجه من المصر وأخبره أنه كان عادته ومعنى قوله أن كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن كان عالماً فالامام لا يريق خمره

للأرض \* رجل اشترى الثمر على رؤس الانشجار فرأى من كل شجرة بعضها نبت له خيار الرؤية حتى لو رضى به بيلزمه \* وإن باع ما هو مغيب في الأرض كالخزرو والبصل وبصل الزعفران والثوم والقميل والشليم إن باع بعد ما ألتقى في الأرض قبل النبت أو نبت إلا أنه غير معذور لا يجوز البيع وإن باع بعد ما نبت نباتاً معلوماً يعلم وجوده تحت الأرض يجوز البيع ويكون مشترياً شياً لم يره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يطل خياره ما لم يرا الكل ويرضى به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان ذلك مما يكال أو يوزن بعد القلع كالخزرو والثوم والبصل فإذا قلع البائع شيئاً من ذلك أو قلعه المشتري باذن البائع يتظر أن كان المقلع أو عيّن تحت الكيل والوزن نبت للمشتري خيار الرؤية حتى لو رضى به بيلزمه الكل وإن رتب بطل البيع وإن كان المشتري قلعه بغير إذن البائع فان كان المقلع أو عيّن له قيمة لزمه الكل لأنه قبل القلع كان ينمو وبعد القلع لا ينمو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد

بغير الرؤية وان كان المقلوع يسير القيمة لا يعتبر ذلك والقلع وعدم القلع سواء وان كان المغيب مما يباع بعد القلع عددا كالقفل  
 قطع البائع بعضه أو قلع المشتري بأذن البائع لا يلزمه ما لم ير الكل لأنه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان  
 قلع المشتري بغير إذن البائع لم يملك الكل الآن يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري أخاف ان  
 قلعه لا يصلح فيلزمني وقال البائع أخاف ان قلعه لا ترضى به فترده فانظر بذلك قالوا يطوع انسان بالقلع ولا يفسخ القاضي العقد  
 بينهما **باب الصرف** الدراهم التي غشها غالب بأن كان ثلثاها صافرا وثلثها فضة كالدرهم التي تروج في ديارنا يجوز  
 بيع الواحد بالاثنتين منها بأعيانها لكن يشترط التقاض في المجلس كافي الصرف \* وان كان نصفها صافرا ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل  
 \* وان اشترى الفضة الخالصة بالدرهم (٢٥٢) التي غشها غالب لا يجوز الا أن تكون الفضة الخالصة أكثر من الفضة

ولا يذبح خنازيره ولكن ان رأى أن يؤتبه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان ألتف مسلم فعليه الضمان  
 الآن يكون اما ما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر انسانا به فيعتد لاضمان عليه وان  
 مر رجل من أهل الذمة بجمعة في سفينة في مثل دجلة أو الفرات فترى بذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط  
 لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور بالبحر في طريق الامصار ولا يمتزهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي  
 للامام أن يبعث معهم أمينا حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين  
 المتهمين بشرب ذلك \* وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من امصارهم أظهر وأظهر فيها شيئا من الفسق مما لم  
 يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يجرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون  
 وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار بيع  
 المزمار والطنبور والهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان عليه كالمزمار وهذا  
 على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن الكاسر قيمته لله ولو كسر مسلم كذا في  
 الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك \* مسلم له امرأة ذمية ليس له أن  
 يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله أن يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الغسل  
 من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك  
 واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في  
 مصر من امصار المسلمين وهذه الرواية أخذها الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في  
 دار الاسلام الآن يكون مصر من امصار العرب فنحو أرض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في  
 المحيط \* وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكنهم ولا يتقل  
 بعض جماعات المسلمين وأما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنهم أو يتقل فيمنعون من السكني فيما بين  
 الناس ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جاعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 في الامالي وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فأرادوا أن يتخذوا دارا منها كنيسة أو بيعة أو بيت  
 ناري يجمعون في ذلك لصواتهم منعو عن ذلك وان استأجروا من رجل من المسلمين دارا أو بيتا لشيء من ذلك  
 كره للمسلم أن يؤجرهم وان أجروهم دارا أو منزلا ليزلوا فيها فظاهر وأما ذكرنا عنهم صاحب الدار وغيره  
 من ذلك ولا يفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة \* ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسلمة أو  
 سب النبي صلى الله عليه وسلم لم يتقض عهده ولو امتنع عن قبولها انتقض عهده ولا يتقض العهد الا أن يلحق  
 بدار الحرب أو يغلبوا على موضع قرية أو حصن فيجاءون بها وإذا انتقض عهدهم فحكم المرتد معناه في

التي تكون في الدراهم  
 المغشوشة والدراهم  
 تتعين للرد في البيع الفاسد  
 من الاصل ولا تتعين فيما  
 يفسد العقد بعد الصحة  
 وبفسد الصرف بالافتراق  
 قبل القبض ولا يطل \* واذا  
 فسد الصرف بالافتراق  
 قبل قبض أحد البدين هل  
 يتعين المقبوض للرد فيه  
 روايتان والأظهر أنه يتعين  
 كما يتعين في الغصب \* رجلا  
 باع الفضة بالفضة كفة  
 بكفة جاز وان لم يعلم مقدار  
 وزنها \* وان تباع الدراهم  
 بالدراهم ولا يعرفان وزنها  
 أو يعرفان وزن أحدهما  
 لا يجوز لوجود المساواة في  
 الفصل الاول دون الثاني  
 فان عرف المساواة في الفصل  
 الثاني في المجلس جاز وان  
 عرف بعد المجلس لا يجوز  
 عندنا ويجوز بيع الدراهم  
 بالذئاب مجازة \* رجل له  
 على رجل مائة درهم لا يقدر

الصرف والسلم ولم يدونه عليه مائة دينار قرضا أو غصبا لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا فانما تقاضا تصير الدراهم  
 قصاصا بمائة من قيمة الذئاب ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم تسعون دينارا وكذلك رجل له على رجل مائة دينار ولعبد المديون  
 على صاحب دين المولى مائة درهم لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا فانما تقاضا يصير من الذئاب بمائة درهم قصاصا بمائة درهم ويبقى  
 تسعون دينارا \* رجل له على رجل درهم فقططر بدراهم مديونه كان له أن يأخذ دراهم المديون اذ لم تكن دراهم المديون أجود أو لم يكن  
 مؤجلا وان ظفر بدنانير مديونه في ظاهر الرواية ليس له أن يأخذ الدنانير وذكر في كتاب العين والدين أن له أن يأخذ الصحيح هو الاول  
 \* المديون اذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول كالأدفع اليه انتقص مما عليه وان قبل جاز كالأدفع خلاف الجلس  
 وذكر في بعض الكتب أنه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافه فزرجه الله تعالى والصحيح هو الاول \* ولو كان الدين

مؤحلا ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على والقبول \* ان اعطاء المدون اكثر مما عليه ورتافان كانت الزيادة ريادة مجرى بين الورثين جار وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين أكثر وقال انما معاشر الانبياء هكذا نزلت محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجري بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثيرا يجوزوا يختلفوا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدوسي نصف الدرهم في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الوزنين ان لم يعلم المدون بالزيادة رد الزيادة على صاحبها وان علم المدون بالزيادة فأعطاه الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض وتكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع مما يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جازو تكون هذه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة \* رجل اشترى بالفلاس الرائجة والعدالي (٢٥٣) في زمانا شيئا وكسدت الفلوس

قبل القبض وصارت لاتزوج  
رواج الاثمان في عامة  
البلدان في قول محمد رحمه  
الله تعالى تكون كاسدة  
وعندها اذا كانت لاتزوج  
رواج الاثمان في بلد هما  
تكون كاسدة وعند الكساد  
يفسد العقد في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فبرة  
المشتري المبيع ان كان قائما  
وقيمة ان كان هالكا وان  
غلا أو رخص لا يفسد  
العقد ولا خيار لاحدهما في  
ظاهر الرواية \* واذا اشترى  
بالدراهم الرائجة شيئا فنقد  
بعض الثمن ثم كسدت فسد  
العقد بقدر ما لم ينقضي  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى لان هذا فساد طارئ  
بثالة الهلاك فيستقدر بقدره  
\* ولو اشترى شيئا بالدراهم  
الكاسدة فان كانت الدراهم  
بعينها جاز لانها بعد الكساد  
صارت سلعة فان لم تكن  
بعينها قالوا لا يجوز البيع  
\* قال المصنف رحمه الله

حكمه بالحق بموته واذا تاب تقبل توبته وتعود نعمته ولا يطل أمان ذريته بقض عهده وتبين منه زوجته  
الذمة التي خلفها في دار الاسلام اجما عا يقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حله من ماله الى دار الحرب  
بعد النقض ولو ظهر على الدار تكون في العامة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من  
ماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة مجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو أصر  
ببسترق بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر على الدار فأصر لا يسترق بل يقتل اذ لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية  
عليه اذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

### باب التاسع في أحكام المرتدين

المرتد عرفا هو الراجع عن دين الاسلام كذا في النهر الفائق \* وركن الرتبة اجزاء كلمة الكفر على اللسان بعد  
وجود الايمان \* وشرايط صحتها العقل فلا تصح رتبة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع  
فان ارتد حال الجنون لم تصح وان ارتد حال افاقته صحت وكذا لا تصح رتبة السكران اذا هب العقل والبلوغ  
ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح رتبة المكره عليها كذا  
في البحر الرائق ناقلا عن البدائع \* والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة ويميز  
الخبيث من الطيب والحلوم من المركذ في السراج الوهاج \* وقد روي فتاوى قارئ الهـ دابة عقله بأن يبلغ  
سبع سنين كذا في النهر الفائق \* من أصابه برسام أو أطم شيئا فذهب عقله فهذه فارتد لم يكن ذلك ارتدادا  
وكذا لو كان معتوها أو موسوسا أو مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج  
\* اذا ارتد المسلم عن الاسلام والبيان بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة أبدأها كشفت الآن  
العرض على ما قالوا غيره واجب بل مستحب كذا في فتح القدير \* ويجبس ثلاثة أيام فان أسلم والاقتل هذا  
اذا استمهل فاما اذا لم يستمهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج  
\* واسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفى كذا  
في المحيط \* نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارتداد للحسين فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى  
الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة أيام فان  
عاد الى الكفر رابعا فانه لا يؤجله فان أسلم والاقتل وقال الكرخي في مختصره فان رجع أيضا عن الاسلام  
فاتي به الامام بعد ثالثة استتابه أيضا فان لم ينب قتله ولا يؤجله وان هو تاب ضربه ضربا جيعا ولا يبلغ به  
الحد ثم يحبس ولا يخرج منه من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد أخلص

تعالى وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع ورتافقديا يجوزون في الذمة وان كانت تباع عددا فديا بعد في الذمة عددا معلوما  
\* ولو تزوج امرأة على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها ادون العشرة بكل لها العشرة كالتزوج  
امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها \* وقال  
الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد  
لا ينقلب موجبا مهر المثل كالتزوج امرأة على عبد او ثوب فهلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر المثل \* ولو  
استقرض الفلاس الرائجة أو العدالي فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه منها كاسدة ولا يقرم قيمتها وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى يقرم قيمتها في آخر يوم كانت رائجة وعليه التسوى وكذا لو غصب الفلاس

الرائجة فكسدت فهو على هذا الخلاف \* ولو اشترى شيئا بالدرهم الرائجة وتقابضاً ثم كسدت ثم تقابلاً البيع صححت الأقالة ان كان المبيع قائماً وكان على البائع رد مثلاً تلك الدراهم كاستدرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الاستقراض \* رجل أقرض دراهمه البخارية ببحاراً ثم أتى المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عهله قدر المسافة ذاهباً ورجاباً ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها \* وقيل هذا إذا قبضه في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنهم لا يؤخذ فانه يؤجله قدر المسافة ذاهباً ورجاباً فأما إذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يغرم قيمتها وكذلك لو باع بالدرهم البخارية شيئاً ثم التقيا في بلدة أخرى لا يؤخذ فيها تلك الدراهم \* ولو أن رجلاً استقرض الدراهم المكسرة على أن يؤدى صحاحاً كان باطلاً وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفينة إلا أن يستقرض مطلقاً فيوفى بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط \* وتأجيل (٢٥٤) القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعدما أقرضه \* ولا يجوز القرض

الأفيماء كان مثلياً فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز وزناً وقيل إلى الثلاث يجوز عدداً ولا تجوز الزيادة وإن أقرض الحنطة وزناً لا يجوز أن استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فإن اختلفا في مقدارها كيلاً وفيزاً كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على إنسان حنطة في سنبلها كان عليه قيمتها \* ويجوز استقراض الكاغد لانه عددي كالجزر والبيض \* واستقراض اللحم وزناً جائز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم عند محمد رحمه الله تعالى فلانه مثلي يباع وزناً ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القرض يكون حالاً غير مؤجل فلا يفتى

فإذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبداً مادام يرجع إلى الاسلام ولا يقتل إلا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعاً أن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان \* فان قتله قاتل قبل أن يعرض الاسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيهية هكذا في فتح القدير \* فلا ضمان عليه لكنه إذا فعل بغير إذن الامام أديب على ما صنع كذا في غاية البيان \* وإذا ارتد الصبي وهو بعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجب على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج \* وكذا إذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي \* ولا يقتل المرتد قبل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام بما للغة في الحمل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها ولاها ما فيه من الجمع بين الحقين بان يجعل منزل المولى سجنها لها وبفرض التأديب اليه مع توفيقه في الاستخدام وقال في الأصل دفعته اليه اذا احتاج اليها والصحيح أنهم تدفع اليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين \* ولم يطلها المولى والصغيرة العاقلة كالباغة والخنثى المشكل كالمرأة هكلها في النهر الفائق \* ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق اذا سبت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الاسلام أيضا قبل ولو أتت بهذه الرواية لا بأس فمين كانت ذات زوج وينبغي أن يشترها الزوج من الامام أو يهبها الامام له اذا كان مصرفاً فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الاسلام كذا في فتح القدير \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جحد المرتدة أو أقر بالتوحيد وعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدن الاسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط \* ويزول ملك المرتدة عن ماله برتته زوالاً موقوفاً فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على ردة ورث كسب اسلامه وارثه المسلم به قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمين يرث المرتد روى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثاً عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بالحاقه وهي الاصح وترثه امرأته المسلمة اذا مات أو قتل أو قضى عليه بالحاق وهي في العدة لانه صار قارناً بالردة اذا ردت بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها إلا أن تكون مريضه فيرثها ويرثها أقرارها بجميع ما لها حتى المكسوب في ردتها كذا في التبيين \* وان لحق بدار الحرب مرتداً أو حكم الحاكم بالحاقه عتق مدبره وأمهات أولاده وحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حاله الاسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما أوصى به في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنهم اسطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قربة او غير قربة ومن غير ذلك خلاف كذا في فتح القدير \* المرتد مادام متردداً في دار الاسلام فالقاضي لا يقضي بشيء من هذه

الافيماء كان مثلياً فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز وزناً وقيل إلى الثلاث يجوز عدداً ولا تجوز الزيادة وإن أقرض الحنطة وزناً لا يجوز أن استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فإن اختلفا في مقدارها كيلاً وفيزاً كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على إنسان حنطة في سنبلها كان عليه قيمتها \* ويجوز استقراض الكاغد لانه عددي كالجزر والبيض \* واستقراض اللحم وزناً جائز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم عند محمد رحمه الله تعالى فلانه مثلي يباع وزناً ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القرض يكون حالاً غير مؤجل فلا يفتى

إلى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد يجوز قرضه \* رجل له على رجل جباراً فآخذ منه الاحكام زبواً ونهر جرة أو ستوقه ورضى بها جازواً أنفقها كرهوا بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض الستوقه والمزينة والنهر جرة على المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها \* رجل اشترى من رجل كرسية بدينه ثم قال للبائع اقضني فقير حنطة أو قال اقضني هذا القفيز واخط به الكرا الذي اشترى به منك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير قابضاً لهما جميعاً وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى \* رجل أقرض قال استقرضت من فلان ألفاً زبواً وقال ألفاً نهر جرة وأنفقها وادعى المقرض أنها كانت جباراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في النهر جرة والزبواً ولا يصدق اذا فصل \* رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعته إلى الأمر وبجحد الأمر ذلك فان المال يكون على المأمور

ولا يصدق المأمور على الآمر \* ولو بعث رجل بكتاب مع رسول إلى رجل أن ابعث إلى كذا درهمًا فزال على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الآمر حتى يصل إليه \* ولو أرسل رسولاً إلى رجل فقال ابعث إلى بعشرة دراهم فزاد قال نعم وبعث بهما مع رسوله كان الآمر ضامناً لها إذا قرأ رسوله قبضها \* الوكيل بالاستقراض من رجل معين إذا استقرض أن قال الوكيل للقرض على وجه الرسالة أن فلان يقول لك اقترضني كذا كان القرض للوكيل وإن لم يقل الوكيل ذلك واستقرض كان القرض على الوكيل \* رجل في يده دينار فقال اشهدوا أني اشتريت هذه الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل أن يزن الدراهم كان ذلك باطلاً لأنه هو العاقد فبعت قبضه قبل الاقتراض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى \* رجل استقرض من رجل دراهم فأناه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض ألقها في الماء وألقها قال محمد رحمه الله تعالى لا شيء على المستقرض \* رجل (٣٥٥) استقرض طعاماً بالعراق فأخذه

صاحب القرض بمكة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم أقرضه وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم اختصما وليس عليه أن يرجع معه إلى العراق فيأخذ طعامه \* رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منها إلى أجل صح الحط والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة إلى الأجل \* رجل استقرض من رجل طعاماً في بلد الطعام فيه رخيص فاقبضه المقرض في بلد الطعام فيه غالي فأخذه الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب فيؤمر المطلوب بأن يوتي له كفيلاً حتى يعطى طعامه أياً في البلد الذي استقرض فيه \* رجل استقرض طعاماً له رجل ومؤنة أو غصب فالتقي في بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص روى أبو يوسف

الأحكام كذا في المحيط \* وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينقد في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء إذا جاءت جارية بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة وتحرّم ذبحته وصيده بالكلب والباري والرمي (ومنها) ما هو موقوف عند السكك وهو المفاوضة فإنه إذا فاضل مسلمًا يتوقف في قولهم أن أسلم فنذرت المفاوضة وإن مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقه بطلت المفاوضة وتصير عتاقاً من الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل أصلها (ومنها) ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والأجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة إن أسلم فنذرت وإن مات أو قتل أو قضى لمحاقه بدار الحرب بطل ونصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط \* المرتد إذا عاد تائباً إلى دار الإسلام إن كان عوده قبل حكم القاضي بالحق بطل حكم الردة في ماله فصار كأنه لم ير مسلماً ولا يعتق عليه شيء من أتمهات أولاده والمدرين وإن كان بعد الحكم فكل ما وجد في يده ورثته أخذوا وأما ما زال الوارث عن ملكه سواء كان بسبب يلحقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا يلحقه الفسخ كالاعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للتردد عليه ولا ضمان على الوارث أيضاً كذا في غاية البيان \* إذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الإسلام بقاء بولده لا أكثر من ستة أشهر منذ ارتد فادّعاها فهي أم ولده والولد هو وهو أنه كذا في الهداية \* فان مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت الأمة مسلمة ورثته الابن مات على الردة ولحق \* مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المبال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وإن كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وأدخل دار الحرب ثم ظهر على ذلك المبال فادّعى ورثته إلا أنه بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وإن لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لانه ذكاته ابنه ثم جاء المرتد مسلماً فالكتابة على حالها والمساكنة والولاء الذي جاء مسلماً كذا في الكافي \* بخلاف ما إذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء فيه للأب كذا في النهاية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير مرتد قتل رجلاً خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هو حي في دار الإسلام فالدية في ماله عندهم فإن لم يكن له إلا كسب الإسلام أو كسب الردة تستوفى الدية منه وإن كان له كسب الإسلام وكسب الردة فعلى قولهما تستوفى الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفى من كسب الإسلام أولاً فان فضل منها شيء

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان الغصب قائماً في يده يؤمر بالتسليم إليه إن كانت قيمته في الموضوعين سواء أو كانت قيمته في هذا الموضوع أكثر وإن كانت قيمته في هذا البلد أقل إن شاء طالبه ب قيمته مكان الغصب وإن شاء أخذ الغصب وإن شاء ينتظر حتى يسلم إليه في مكان الغصب فإن لم يكن الغصب قائماً في يده وقيمته في البلدة التي التقيا أقل من قيمته في بلد الغصب كان للغصب منه خيرات ثلاثة إن شاء أخذ مثله ههنا إن كان مثلياً وإن شاء أخذ قيمته يوم الغصب ببلد الغصب وإن شاء ينتظراً ليأخذ ببلد الغصب وإن كانت قيمته في هذا المكان أكثر خير الغاصب إن شاء أعطى مثله وإن شاء أعطى قيمته في بلد الغصب وإن كانت قيمته في الموضوعين سواء فالغصب منه أن يطالبه بالمثل \* رجل استقرض شيئاً من الفواكه كيلاً أو وزناً فلم يقبضه حتى انقطع فإنه يجبر صاحب القرض على تأخيرها إلى أن يجي الحديث إلا أن يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس إذا كسدت لأن هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة \* رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو



غصبه على صاحب العشرة مائة دينار فباعتها الدينار بالعشرة واقترعها بالبيع لان البيع وقع على ما في ذمة كل واحد منهم ما و ما في ذمة كل واحد في يده حكم فلا يطل بالافتراق الا ترى أنهم لو تقاضوا الدينار بالدرهم جاز والمقاصة بخلاف الجنس لا تكون الامبادلة وكذا لو كان عليه كرجلة لرجل ثم انه اقترض صاحب الكركر من شمر بن تميم الكركر بالدرهم جاز ولا يطل العقد بالافتراق رجل اقترض رجلا كرامن حنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدرهمه جاز سواء كان القرض قائما في يد المستقرض أو لم يكن أما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل وان كان قائما فكذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز شراؤه لان عندهما ملك القرض بنفس القبض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملكه مادام قائما فلا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه فسخا للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدينار ثم اشتراه بالدرهم فان (٢٥٦) البيع الثاني يكون فسخا لا الاول لان القرض مما لا يحتمل الفسخ لان سبب الملك

في القرض القبض وهو قائم فلا يفسخ القرض اذا قال المستقرض وجدت القرض زبوا فأوبهرجة وكان ذلك بعدما استهلكها لا يرجع على المقرض بشيء ولكنه يرتد مثلها اذا اقترض الجوز كيلا جاز لانه يكال مرة وبعد أخرى رجل اقترض صبيبا أو معتوها فاستهلكه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان اقترض عبدا محجورا فاستهلكه لا يؤخذ به قبل العتق عندهما وهذا والوديعة سواء رجل عليه ألف درهم لرجل فدفع الى الطالب دنانير فقل اصرفها وخذ حقت منها فاخذها فهلكت في يده قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت

يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط \* هذا اذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما اذا أسلم ثم مات أو لم يمت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين \* وما غصب المرتد من شيء أو أفسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب واتلاف المال بالمعاينة أما اذا ثبت باقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد أما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده أو رجليه بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فاما اذا قطعت يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليه خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ تجب الدية على عاقلة هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحقه بداء الحرب أو لحق الأنة عاد مسلما قبل القضاء بلحاظه بداء الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكال عمدا كان أو خطأ لأنه ان كان خطأ تجب على العاقلة وان كان عمدا تجب في ماله ولا يجب القصاص في المدبو به أخذاً بوحقيقة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* أما اذا لحق بداء الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان \* اذا ارتد القاطع والمقطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القاتل عمدا فلا شيء له وان كان خطأ فان برى فعلى عاقلة ضمان السيد وان مات فعلى عاقلة دية النفس \* مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحققت بداء الحرب فمات مولاهما في دار الاسلام ثم أخذت أسيراً فهي في بخلاف ما لو استرقت على ملك المولى فانها ردت عليه كذا في المحيط \* واذا ارتد المكاتب ولحق بداء الحرب واكتسب مالا فاخذ بماله أو أبي أن يسلم فقتل فانه يوفى مولاه مكاتبته وما بقي فلو رثته كذا في الهداية \* وان لم ينف ما تركه لمكانته فمات لمولاه كذا في الكافي \* عبد ارتد مع مولاه ولحقا بداء الحرب فمات المولى هناك وأسرا العبد فهو في مو يقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم أخذ مع ذلك المال لم يكن فيا ويرد على مولاه \* قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغابوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعه من نسائهم وذرائعهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه تقتل رجالهم ونسائهم وذرائعهم كذا في البسوط \* زوجان ارتدا ولحقا بداء الحرب فماتت المرأة بداء الحرب وولدت ولداً أو ولداً ولها مال ولد فظهر عليهم فالولدان في سبب الوالد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حملت في

الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه دارنا ولودفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال خذها قضا لحقك فأخذ كل واحد في ضمانه ولودفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال بها يحقك فباعها بدرهم مثل حقه وأخذها بصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع \* رجلا ان تصارفا الدراهم بالدينار وتقابضا ثم تقابلا واقترا فاقبل القبض بطلت الاقالة ويعود الصرف لان الاقالة بمنزلة البيع فيعتبر القبض قبل الافتراق باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز \* البائع اذا خلى بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن يقبضه حقيقة يملك عليه وكذا لو خلى المشتري بين البائع والتمن ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يستردته فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه حقيقة أجمعوا على أن التخلي في البيع

الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا  
 باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة كرافقها أو لا لئلا لا يصير قابضا بالتخلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس  
 الأئمة الخلاف في رجحه الله تعالى أنه يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا \* ولو باع عرا على التخييل وخلي بينه وبين المشتري صار قابضا \* ولو وهب قمارا  
 على التخييل وخلي بينه وبين الموهوب لا يصير قابضا لأنه في معنى المشاع الذي يحتمل القسمة \* ولو باع دارا وسلمها إلى المشتري وفيها قليل متاع  
 للبائع لم يكن ذلك تسليما حتى يسلمها فأرغى وإن أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعا صح التسليم لأن السكك  
 صار في يد المشتري \* ولو باع دارا من رجل ليست بحضرتهما فقال البائع سلمت إليك وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية أن التخلف في  
 الدور والعقار لا تكون قبضا لا بد منهما \* وذكر في النوادر إذا قال البائع للمشتري سلمتها (٣٥٧) إليك وقال المشتري قبلت والدار

ليست بحضرتهما يصير  
 المشتري قابضا في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
 أبو يوسف ومحمد رحمهما  
 الله تعالى إن كانت الدار  
 بقرب منهما بحيث يقدر  
 على الدخول والأغلاق  
 يصير قابضا وإلا فلا وفي  
 ظاهر الرواية اعتبر القرب  
 ولم يذكر فيه خلافا والصحيح  
 ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه  
 إذا كان قريبا يتصور فيه  
 القبض الحقيقي في الحال  
 فتمام التخلف مقام القبض  
 أما إذا كان بعيدا لا يتصور  
 القبض الحقيقي في الحال  
 فلا تمام للتخلف مقام  
 القبض وكذلك في الهبة  
 والصدقة \* ولو باع الدار  
 وسلم المفتاح فقبض المفتاح  
 ولم يذهب إلى الدار يكون  
 قابضا قبل هذا إذا دفع إليه  
 مفتاح هذا الغلق أما إذا لم  
 يكن ذلك لم يكن تسليما لأنه  
 لا يقدر على الدخول بهذا  
 المفتاح فلا يكون قبض

دارنا فالجواب كذلك كذا في السكافي \* في النوادر أنهم ما إذا ارتدوا ولحقوا بولد صغير لهم أدارا الحرب فولد  
 لذلك الولد ولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الإسلام في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى كذا في المحيط \* الذي كان إسلامه تبعا لأبيه إذا بلغ من تدافق القياس يقتل وفي الاستحسان  
 لا يقتل \* أسلم في صغره ثم بلغ من تدافق القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدا \* والمكره على  
 الإسلام إذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الإسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء  
 واللقيط في دار الإسلام محكوم بالإسلام ولو بلغ كافرا أجبر على الإسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير  
 موجبات الكفر أنواع (منها ما يتعلق بالإيمان والإسلام) إذا قال الرجل لأدري أصحح إيماني أم لا فهذا  
 خطأ عظيم إذا أراد به نفي الشك \* من شك في إيمانه وقال أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر إذا أقر فقال  
 لأدري أخرج من الدين مؤمنا فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الإيمان  
 فهو كافر ومن اعتقد أن الإيمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالإيمان فهو كافر كذا في الذخيرة  
 \* ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى في كتاب  
 التخيير في كتاب الكفر أن يرضى بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفر وإن يرضى بكفره ليقول في الله ما لا يليق  
 بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* من قال لأدري صفة الإسلام فهو كافر وذكر شمس الأئمة  
 الخلاف في رجحه الله تعالى هذه المسئلة وبالغ فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة  
 ولا نكاح وأولاده وأولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان وكبرت وهي  
 لاتعقل دينان من الأديان ولا تصفه وهي غير معتوكة فأنها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى  
 لاتعقل دينان من الأديان لا تعرفه بلها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة إذا  
 بلغت عاقله وهي لاتعقل الإسلام ولا تصفه وهي غير معتوكة تبين من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل  
 عن امرأة قيل لها ١ توحيد ميداني فقالت لأن أردت أن لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في  
 المكتب لا يضرها وإن أردت أن لا تصرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن  
 حماد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خالقا وأن الله عز وجل دار غير هذه الدار  
 وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط \* رجل يعصى ويقول ٢ مسلماني أشكارا لا يدركون \* رجل  
 قال للآخر ٣ مسلماني فقال له لغت برؤوسكم مسلماني فكفر كذا في الخلاصة \* نصراني أسلم فأتى أبوه

ترجمة (١) هل تعرفي التوحيد (٢) يلزم فعل الأمور الإسلامية جهرا (٣) أنا مسلم فقال له لعنة الله  
 عليك وعلى اسلامك

(٣٣٣ - فتاوى ثانی) المفتاح كقبض الدار وان دفع اليه المفتاح ولم يقل خليت يديك وبين الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضا \* رجل  
 شترى وقرحط في مصر وذهب المشتري مع البائع إلى بيت المشتري فأغضب الحطب أنسان فان ذلك يكون من مال البائع لامن مال المشتري  
 لان على البائع أن يأتي به إلى منزل المشتري \* رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في طريق والمشتري قائم عليها وخلي البائع بينه وبينها فلم يحركها  
 المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان لا شترى أن يضعه فان استحقها رجل كان للمستحق أن يضم الحرق ولا يضم المشتري  
 \* رجل اشترى عبدا بألف ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة دينار أو آجره أو أودعه فأتى بفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا  
 من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعوا على البائع \* ولو أعاره أو وهبه فأتى بفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا من هؤلاء لانه ان ضمنهم  
 المشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وان شاء فسخ البيع لانه ان ضمن هؤلاء ليس للضامن أن يرجع على

البائع • ولو كان البائع باعه من رجل فأتى عند المشتري الثاني من عمله أو من غير عمله كان المشتري الأول بالخيار أن شاء فسخ البيع وإن شاء ضمن المشتري ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن إن كان نقده الثمن وإن لم ينقده لا يرجع بشيء • ولو اشتري عبد فأمر البائع رجلا فقتله كان للمشتري أن يضمن القاتل قيمته الآن القاتل إذا ضمن لا يرجع على البائع • ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلا فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالبيع فله المشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح على الآمر • ولو أن رجلا شاة أمر رجلا أن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها المأمور كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الآمر وإن لم يعلم المأمور بالبيع • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى التخاية بين المبيع والمشتري تكون قبضا بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت • والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري (٢٥٨) بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع • والثالث أن يكون المبيع مفرا غير

مشغول بحق الغير فإن كان شاغلا حق الغير كالحنطة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختاف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تخلية وقال محمد رحمه الله تعالى يكون تخلية • ومن ذلك رجل باع خادما فقال البائع خليت بينك وبين الخادم فاقبضها والخادم في منزل البائع بحضرةهما يصل إلى قبضها فقتل المشتري دعها إلى الغد وأبي أن يقبض فهاكت الخادم فانها تموت من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى • ولو اشتري غلاما أو جارية فقال المشتري للغلام تعال معي أو امش معي فتخطى معه فهو قبض • ولو كان البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا • ولو قال

فقال لمت أي لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أخذت مال الأب يكفر كذا في الفصول العبادية • نصراني أتى مسلما فقال اعرض علي الإسلام حتى أسلم عندك فقال أذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام • لم عنده اختلافوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضيخان • كافرا أسلم فقال له رجل ١ تراجه بدهمه بودازدين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنهما ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك) يكفر إذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسماءه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده ووعداه أو جعل له شريكا أو ولدا أو زوجة أو نسب إلى الجهل أو الهجر أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلا لا يحكيه فيه ويكفر أن اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق • إذا قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي • وفي التفسير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس يجارحة هل يجوز إطلاق هذه الأشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى يجوز إذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التارخانية • ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ • وقبل أن عني به استقباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العبادية • ولو مات إنسان فقال الآخر ٢ خذوا رمي بآبست كفر كذا في الخلاصة • ولو قال ٣ ابن كاربست خذوا اقتاده است لا يكفروا بكلمة شنيعة كذا في خزائن المفتين • إذا قال لخصمه ٤ من يأتو يحكم خدا كلو ميكنم فقال خصمه من حكم خدا ندام أو قال انبجاحكم نرود أو قال ان ينجاحكم نيبست أو قال خدای طامی را نشاید أو قال انبجاد بواست حكم كند فهذا كله كفر • سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال ٥ برسم كار كنم يحكم في هل هو كفر قال إن كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لارذا الحكم لا يكفر كذا في المحيط • رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمته إلى الله فقال له غيره سلمته إلى من لا يمنع السارق إذا سرق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافرا • رجل قال ٦ اكر مادروغ ميكيويم خدادروغ می كويدا يكفر • رجل قال لا مرأته في الغضب ٧ آن روسی كه ترا زاد و آن بغاكه ترا كشت و آن خدای كه ترا آفرید قال بعضهم يكون كافرا • وسئل أبو نوح الدبوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أياما ولم يجب قال رضي الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كافرا كذا في فتاوى قاضيخان

ترجة (١) ما لضر الذي أصابك من دينك (٢) لازم لله (٣) هذا أمر وقع لله (٤) أنا أفعل شغلي معك يحكم الله فقال خصمه ٥ نالاً عرف حكم الله أو قال في هذا المحل لا ينفذ الحكم أو قال ليس في هذا المحل حكم أو قال الاله لا يصلح للحاكمية أو قال هنا عسريت يحكم (٥) أعمل بالرسم لا بالحكم (٦) إن كنا نقول كذبا فالمولي يقول كذبا (٧) تلك القعبة التي ولدتك وذلك الخنث الذي زرعت ذلك المولى الذي خلقت

لو خذه يكون تخلية إذا كان يصل إلى أخذه • ولو اشتري شيئا فنفقه بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك يقيمة الثمن أو قال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضا • رجل اشترى شاتين فقطعت أحدهما الأخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري أن شاء قبض الباقي بحضرة الثمن وإن شاء ترك • وكذا لو اشترى حمارا وشعيرا فأكل الحمار الشعير قبل القبض لأن فعل الجاهل جبار فصار كأنهم أهلكوا باقة سماوية • ولو اشترى عبيدين فقتل أحدهما الآخر قبل القبض خير المشتري أن شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وإن شاء ترك • وكذا لو اشترى عبدا وطعاما فأكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن لأن فعل الآدمي معتبر فصار المشتري قابضا للهلك فعل الأول • ولو باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقباض حتى أكل العبد الرغيف يصير البائع مستوفيا للثمن لأن جناية العبد في يد البائع مضمونة على البائع فصار البائع قابضا للثمن بفعل العبد • ولو باع حمارا شعير بعينه فلم يتقباض حتى أكل الحمار الشعير ينفسخ البيع ولا يكون البائع

مستوفى الثمن لان فعل الجارهدر غير مضمون فيصير الشعر هالك قبل القبض باقفة مما يوبة فيفسخ البيع \* ولورهن دابة وقفيشعير عند رجل فأ كات الدابة الشعر لا يصير المرتهن مستوفيا شأ من دينه لان علف الدابة الرهن لا يكون على المرتهن أما علف دابة البيع قبل القبض يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة \* اشترى عمدا ولم يقبضه ثم ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره ليعمل لي كذا فأمر البائع بذلك فعمل وعطب في العمل فانه يهلك على المشتري كالأمره المشتري ليعمل له كذا فعمل \* المشتري اذا أحدث في البيع عيبا قبل القبض يصير قابضا وكذا لو أمر البائع بذلك فعمله البائع \* اذا اشترى حنطة وأمر البائع بطعنها فطعن فان الدقيق يكون للمشتري ويصير المشتري قابضا للمبيع \* رجل اشترى خفين أو نعالين أو مصراعي باب فقبض أحدهما فهلك المقبوض عند المشتري والاخر عند البائع كان على المشتري حصه ما هلك عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري بقبض (٢٥٩) أحدهما قابضا للهما جميعا \* ولو أحدث

المشتري بأحدهما عيبا قبل القبض يصير المشتري قابضا لهما جميعا ولو أحدث البائع بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير المشتري قابضا لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه وأحدث به عيبا ثم هلك الاخر عند البائع كان المشتري قابضا للهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن ذلك يسع فاستلم لأجنبي أحدهما كان للثالث أن يسلم اليه الباقي وبأخذ قيمتهما \* رجل اشترى دهنه عينا ودفع اليه الاثنية وأمر البائع أن يزن فيه فوزن فيه ثم هلك ان كان البائع وزنه بمحضرة المشتري فانه يهلك على المشتري لان المشتري صار قابضا بوزن البائع وان كان ذلك في بيت البائع أو خانوته فان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فهلك يهلك على البائع لان الواحد لا يصلح أن يكون مسلما ومسلما فإذا كان المشتري حاضرا أمكن جعله قابضا بوزن البائع بأمر المشتري فلا

\* لو قال لرجل لا يعرض هذا منسى الله تعالى أو قال هذا مما نسيه فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال ١ خدای بازبان توبس نیاید من چگونه بس آیم بکفر \* ولو قال لامرأته أنت أحب الي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة \* لو قال لفلان ٢ قضای بدرسید فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط \* لو قال لرجل الله عز وعلأنتم علیكم فأحسن كما أحسن الله اليك فقال ٣ رو باخذ اجنك كن لما إذا أعطيتني لا يكفر على الاصح كذا في خزائن المفتين \* رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه ٤ زردبان بنه وباتمان برو باخذای جنك كن قال أكرههم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيان \* قال صاحب الجامع الاصح وهو الصحيح عندنا وفي الخانية وعلمه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو قال ٥ شوو باخذای جنك كن قال بعضهم يكون كفرا أو البه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديد الشكاح كذا في فتاوى قاضيان \* يكفر بآيات المكان لله تعالى فلا قال ٦ از خدا هیچ مکان خالی نیست يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصده حكاية ما جاء فيه ظاهرا لا خبائرا لا يكفر وان أراد به المكان يكفر وان لم تكن له نية يكفر عند الاكثر وهو الاصح وعليه الفتوى \* ويكفر بقوله الله تعالى جلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتحت كذا في الصررائق \* ولو قال ٧ مرا بر آسمان خدای است وبر زمین فلان يكفر كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال ٨ خدا فرومینگرد از آسمان أو قال می بیندا أو قال از عرش فهذا كفر عند اكثرهم الا أن يقول بالعربية يطلع ولو قال ٩ خدای از بر عرش بداند فهذا ليس بكفر ولو قال ١٠ از بر عرش میداند فهذا كفر ولو قال أرى الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط \* قال أبو حفص رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى الى الجور فقد كفر كذا في الفصول العبادية \* رجل قال ١١ یا رب این ستم مبسند قال بعضهم بكفر والاصح أنه لا يكفر لو قال ١٢ خدای عز وجل بر تو ستم كناد جناتك تو بر من كردی الاصح أنه لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز وجل يوم القيمة انتصف منك بكفرا ما لو قال اذا كان لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال ان قضی الله تعالى يوم القيمة بالحق والعدل أخذت بك بحق فهذا كفر كذا في المحيط \* قيل له هـ ذامكان لا اله

ترجمة (١) الله لا يكافئ اسنانك فكيف أ كافي أنا (٢) جاء القضاء القبيح (٣) اذهب وتحارب مع الله (٤) ضع سلما واعد الى السماء وتحارب مع الله (٥) وكن في السماء وتحارب مع الله (٦) لا تحمل خالي من الله (٧) لي في السماء اله وفي الارض فلان (٨) لله ينظر من السماء أو قال يرى أو قال من العرش (٩) الله يعلم من فوق العرش (١٠) يعلم من تحت العرش (١١) ياربى لا تقبل هذا الظلم (١٢) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني

بصر البائع مسلما ومتسلما اذا كان المشتري غائبا وان صح أمر المشتري بوزن الدهن في الاثنية لا يمكن جعله قابضا تقدر افر لا يصير المشتري قابضا هذا اذا اشترى دهنه بعينه \* فان كان بغير عينه لا يكون المشتري قابضا سواء كان المشتري حاضرا أو غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان أمر المشتري بالوزن مصادقا لمالك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كالأمره المستقرض من آخر حنطة ودفع اليه الجوالق وأمره بأن يكيل فيه لغانه لا يصير قابضا في الوجهين \* ولو اشترى من الدهان عشرة أرطال دهن معين بدوهم ودفع القارورة اليه وأمره بأن يزن فيها الدهن فلما لوزن رطلانها انكسرت القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسارها فصب البائع الباقي فيها ما وزن قبل الانكسار يكون على المشتري وما وزن بعد الانكسار فلهلاكه يكون على البائع ويضمن البائع للمشتري ما وزن قبل الانكسار يصب الباقي وان بقي في القارورة شيء مما وزن قبل الانكسار كان ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه قارورة صحيحة فانكسرت وان كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وأمر الدهان بصب

الدهن فيها فصب والبائع أيضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على المشتري \* وان لم يدفع القارورة الى الدهان وكانت القارورة في يده وأمر البائع بصب الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري \* وذ كرفي المتقي رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرفا وأمره بأن يزن فيه وفي الظرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن \* وذ كرفيه أيضا رجل اشترى كرامين صبرة وقال للبائع كله في جوالتي ودفع اليه الجوالتي ففعل كان المشتري قابضا وكذا لو قال للبائع أعزني جوالتي هذا وكله لي ففعل فليس هذا بقبض من المشتري \* وذ كرفي القدوري رحمه الله تعالى ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا ولا فلا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قابضا في الوجهين الا أن يأخذ الجوالتي (٣٦٠) ثم يدفعه الى البائع وأمره بأن يكيل فيه \* ولو اشترى دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال

للهان ابعت القارورة الى فيه ولا رسول فقال يراد بهذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان أهله زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فاتكروا كونه دينيا كالصلوات الخمس فانه يكفر كذا في النتيجة \* لو قال حين يظلم ظلمات ابواب ١ ازوي ابن ستم مبدرا كرو بذي بري من نه بذي برم فهذا كفر كله قال ان رضيت فأنا لا أرضي كذا في الخلاصة \* رجل قال ٢ يا خدائي روزي بر من فراخ كن يا بازركاني من رونده كن يا بر من جورمكن قال أبو نصر البوسري رحمه الله تعالى يصبر كافر بالله كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لاخر ٣ دروغ مكوف قال دروغ از بهر چیست از بهر آنكه بگویند كفر في الحال ولو قيل له طلب راضا الله فقال له ٤ مرا نجي باید اوقال اگر خدای مرا در بهشت كند غارت كنم اوقيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخل النار فقال ٥ من آردوزخ نجي اندیشم اوقيل لا تأكل الكثر فان الله لا يحب فقال ٦ من میخورد خواهی دوست دارد و خواهی دشمن كفر بهذا كله وكذلك لو قيل له ٧ بسیار مخند او بسیار محسب فقال چندان خورم و چندان خشم و چندان خندم كه خود خواهم بكفر \* رجل قال لاخر ٨ كنه ممكن چه عذاب خدای بسیار است فقال من عذاب بيكدست بردارم يكفر ولو قيل له ٩ مادر و پدرم بازار فقال ليس لهم اعلی حق لا يكفر ولكن يصبر عاصيا \* رجل قال لا بليس ١٠ أي ابليس كار من بسیار نامن هر چه تو فرمائی بكنم مادر و پدرم بازارم و هر چه نفرمائی نكنم يكفر كذا في التارخانية ناقلا عن التخيير \* لو قال ١١ اگر خدای دو جهان كردی حق خویش از تو بستانم يكفر كذا في الخلاصة \* رجل قال قولا كذا فسمع رجل وقال ١٢ خدای من این دروغ ترا راست كرداند يا كوي خدای بدین دروغ تو بركت كند اوقال بعضهم هذا قريب من الكفر \* وفي مصباح الدين رجل كذب فقال غيره بارك الله في كذبك يكفر \* وسئل نجم الدين عن قال ١٣ فلان با تو راست غير و در فقال

للهان ابعت القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان قال الدهان ابعت على يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها تهلك على المشتري ولو قال ابعت على يد غلامك فبعث فهلك في الطريق فالهالك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري وأما غلام البائع بمنزلة البائع \* ومن مسائل التعلية رجل له رمال في حضرة فباع منها واحدة بعين الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحضرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلاجهما فانه لنت وخرجت من باب الحضرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري في موضع يقدر على أخذها بوهق ومعه وهق والرملة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنقل منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو

كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق أو كان يقدر على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانقلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير رجل ولا أعوان فخلى البائع بينه وبينها فانقلت كان المشتري قابضا وان كانت الرملة في يدي البائع فامسكها بمائة فاشترها الرجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرملة فوضعها في يده فانقلت من المشتري بعد ما صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرملة في يد البائع والمشتري جميعا فقال البائع خليت بينك وبينها وولست أمسكها منعا سدا لها وانما أمسكها حتى تضبطها فانقلت من أيديهم ما فهو قبض من المشتري وان كانت الرملة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني أمسكها لك فانقلت من يد البائع قبل قبض المشتري الا أن المشتري كان يقدر على

أخذها من يد البائع وضبطها فليس هذا بقبض من المشتري \* ولو اشترى فرسا أو دابة أو بائعا راكبا فقال له المشتري اجلسني معك فعمله فعميت الدابة هلكت من مال المشتري \* ولو كانت الرمال كثيرة في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرمال على الخروج فباعها من رجل وخلي بينه وبين الرمال ففتح المشتري الباب فغلبت الرمال وخرجت كل الثمن لازما على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمال أو لا يقدر وإن لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر أو فتحه الريح حتى خرجت الرمال ينظر إن كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضا أو لا فلا \* وإن اشترى طيرا يطير في بيت عظيم إلا أنه لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه فطيرانه وخلي البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر الناطق أنه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فتحه الريح لا يكون المشتري قابضا وإن كان الطير لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب \* رجل باع خلافا دن (٢٦١) في بيته وخلي بينه وبين المشتري فغمم المشتري على الذن وتركه في

بيت البائع فهلك بعد ذلك فانه يهلك من مال المشتري في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى \* ولو اشترى ثوبا وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يتديده ويقبض من غير قيام صح التسليم والأفلا \* رجل باع فصافى خاتم يدينا وودع الخاتم الى المشتري وأمره أن ينزع الفص فهلك الخاتم عند المشتري إن كان المشتري يقدر على نزعها من غير ضرر كان على المشتري ثمن الفص لا غير لأن المشتري كان أمينا في الخاتم فاذا كان يقدر على نزع الفص من غير ضرر صح التسليم وإن كان لا يقدر على نزع الفص الا بضرر لا شيء على المشتري لأن تسليم المبيع لم يصح وإن لم يهلك الخاتم خبر المشتري إن شاء تربص حتى ينزعه البائع وإن شاء نقض البيع \* ولو اشترى

خدای تعالیٰ نزاوی راست نزودھل بکفر قال نعم \* وفي التخيير سالت صدر الاسلام جال الدين عن رجل ١ قال خدای زردوست ميسدار دمر انداده است قال ان قصدك هذا الكلام اضافة الجمل اليه يكفر أما بمجرد قوله يجب الذهب لا يكفر كذا في التتارخانية \* لوقال ٢ ان شاء الله اين كار بكني فقال من بي ان شاء الله بكنم يكفر كذا في خزائن المقتين \* قال المظالم هذا بقدر الله تعالى فقال الظالم أنا أفعل بغير تقدير الله سبحانه كفر كذا في الفصول العمادية \* لوقال ٣ اي خدای رحمت خویش از من دريغ مدارفهم من ألفاظ الكفر كذا في السراجية \* اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة محببة له لا أخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا نصير مرتدة وتبين من زوجها وان كان الذي عاتبها فيه أمر الإيخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن تريد ذلك الاستخفاف فتبين من زوجها \* رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل ألا تخاف الله تعالى فقال لا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان الله يقول التقوى فيما أفعل \* وان رأى رجلا في معصية وقال له الا تخاف الله فقال لا يكفر لان الله لا يعين التأويل وكذا اذا قيل لرجل ألا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافرا كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولوقال ٤ تامامی شویم بدتر خدای بامای شود بدتر تامامی شویم نیکوتر خدای بامامی شود نیکوتر يكفر كذا في الخلاصة \* وفي العناية ٥ اكر حکم خدای را باینر یعت بیغمیر آنه بسندم چنانکه کسی کویدش خدای چهار زن حلال کرده است کویدم این حکم را نمی بسندم فهذا كفر كذا في التتارخانية \* واذا قالت المرأة لابنهما اذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة منه تومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط \* من قال ٦ خدای عز وجل باشد و هیچ چیز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية \* لوقال ٧ خدای بحق من همه نیکویی کرده است بدی از من است فقد كفر كذا في المحيط \* قيل لرجل ٨ باری باز نبس

ترجة (١) الله يحب الذهب ولم يعطه لي (٢) ان شاء الله تفعل هذا الامر فقال أفعله بدون ان شاء الله (٣) بالله لا تبخل علي تبرجتك (٤) مادمنامسینین فالتة مسی ومادمنامسینین فالتة محسن (٥) اذا قال لا يعجبني حكم الله أولا يعجبني شريعة النبي يكفر كما لو قال له شخص الله حلال أربع نساء فقال أنا لا يعجبني هذا الحكم (٦) يبقى الله تعالى ولا يبقى شيء (٧) فعل الله في حق كل الخيرات والشرموني (٨) ما قدرت على امرأه فقال الله لم يقدر عليهم فكيف أقدر أنا

صوفاني فراس وأي البائع أن يفقهه فان لم يكن في فقهه ضرر يجبر البائع على أن يفتق مقدار ما ينظر المشتري في الصوف فان رضي به يجبر على فتح الكل وإن كان في فقهه ضرر لا يجبر البائع على الفتح لانه لا يجبر على تحمل الضرر \* رجل باع حبا في بيت لا يمكن إخراجها إلا بفتح الباب فان البائع يجبر على تسليمه خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمه الا بضرر كان له أن ينقض البيع \* رجل اشترى بقره وقال للبائع سقهالي منزل حتى أجي خالفك الى منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع فانما اتهم لك على البائع \* فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه \* رجل دفع الى قصاب درهما وقال أعطني بهذا الدرهم لحملوزنه وضعه في هذا الزنيل في حافوتك حتى أجيئك بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكتله الهرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يمين موضع اللحم كان الهلاك على القصاب وإن بين فقال من الجنب أو من الذراع أو غير ذلك يكون الهلاك على المشتري وهو نظير ما ذكرنا عن القدوري \* رجل اشترى حنطة



بعينها ودفع الغرامة الى البائع وقال ضع كلهما فيها ففعل صار المشتري قابضاً ولو كانت الحنطة بغير عينه بان كان مسلماً أو غنماً ودفع الغرامة الى المسلم اليه وأمره بكليهما في الايصير قابضاً الآن يكون رب السلم حاضراً قال مولانا رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى ذراعاً من بوب ولم يبين الجانب فقطعهما البائع ولم يرض به المشتري \* ولو بين الجانب فقال من هذا الجانب فقطعه البائع لم يشتري ولا يكون للمشتري أن رد \* رجل اشترى عبداً فقتله انسان عمداً قبل القبض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى خير ما اشترى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص له وان نقض البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص للمشتري وان اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسنت فقال يجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة (٣٦٣) ما لو كان القتل خطأ وذكر المسئلة في النوادر على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رحمه الله

تعالى \* رجل اشترى عبداً ولم يقبضه فأمر البائع أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضاً وكذا لو أمر البائع أن يؤجره من فلان فعين أولم يبعين ففعل جاز وصار المستأجر قابضاً للمشتري أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو أعار البائع العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضاً ولو أن المشتري أعار العبد المشتري قبل القبض أو وهبه أو تصدق به على رجل أو رهنه عند انسان وقبضه المهرتين جاز ولو باع أو أجز قبل القبض لا يجوز قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحوهما

نيامدى فقال خدائى بازنان بس نيامدى من جكونه بس آيم يكفر كذا في الغيبة \* ولو قال ١ از خدائى مي ينم واز تو يا از خدائى اميدى دارم وبتوفه ذاقبج ولو قال از خدائى مي ينم وبتوب تر اميدانم فهو حسن كذا في نزاهة المقتنين \* اذا طلب عيّن خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا أريد اليمين بالله وأريد اليمين بالطلاق أو العتاق فقد كفر عند بعض أصحابنا وعاقبتهم على أنه لا يكفر وفي تجنيس الناصري وهو الاصح ولو قال ٢ سو كند تو همان است وبتزهر همان فقد كفر ولو قال لغيره ٣ خدائى مى داند كه بيوسته تر بايد عامداً مبدارم فقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال ٤ من خدائى على وجه المزاح يعنى خود آيم فقد كفر كذا في التتارخانية \* رجل قال لامرأته ٥ تراحق همسا به غمى بايد فقالت لا فقال تراحق شوى غمى بايد فقالت لا فقال تراحق خدائى بايد فقالت لا فقد كفر \* رجل قال في مرضه وضيق عيشه ٦ باري بدانجى كه خدائى تعالى مرا اجرا آفريده است چون از لثمى اى دنيا مرا هيج نيست فقد قيل لا يكفر ولكن هذه الكلام خطأ عظيم \* رجل قال ان الله يعذبك بما يذكرك وقال ذلك الآخر ٧ خدائى را نشانده كه تا خدائى همه آن كند كه تو ميگويى يكفر كذا في المحيط \* وفي التخيير ٨ خدائى چه تواند كرد جبرى ديكر تو تواند بجزد و زخ فقد كفر ومثله رجل رأى حيواناً فيحيا فقال ٩ بيش كار غمازده است خدائى كه چنين آفريده كفر \* فقير قال في شدة فقره ١٠ فلان هم بنده است با چندان نعمت ومن هم بنده در چندان رنج باري اينچنين عدل باشد كفر \* رجل قال لاخر ١١ از خدائى بترس فقال خدائى كه است يكفر وكذا لو قال ١٢ بيهغمبر در كور نيست أو قال علم خدائى قديم نيست أو قال المعدوم ليس بعلم الله يكفر كذا في التتارخانية \* يكفر با دخال الكاف في آخر الله عند نداء من اسمه عبد الله ان كان عالماً على الاصح وبتصغير الخالق عمداً ان كان عالماً كذا في البحر الرائق \* لو قال لاخر ١٣ خدائى بردل

ترجمه ١ اراهم من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال اراهم من الله وأعلم أنك السبب في عيذك يشبهه ضرورة الحمار (٣) الله يعلم أى أتذكر لك بالعدم دائماً (٤) (خدائى وخود آيم) هاتان اللفظتان متفقان في النطق مختلفتان في المعنى فالاولى بمعنى أنا الله والثانية بمعنى جئت من نفسى (٥) هل لا تريدن حق الجوارف قالت لا فقال هل لا تريدن حق الزوج فقالت لا فقال هل لا تريدن حق الله (٦) البنى أعلم لماذا خلقنى الله حيث لم يكن لى شى من لذات الدنيا (٧) نصب الله لاجل أن يفعل ما يقول (٨) ما الذى يقدر على فعله الله لا يقدر على شى آخر سوى جهنم (٩) لم يبق لله شغل حتى يخلق مثل هذا (١٠) فلان عبداً يضامع هذا القدر من النعم وأنا عبد في هذا القدر من العناء فهل يكون مثل هذا عدلاً (١١) خف الله فقال أين الله (١٢) الرسول ليس فى القبر أو قال علم الله ليس بقديم (ادخال الكاف) أى التى هى للتصغير (١٣) الله يرحم قلبك ولا يرحم قلبى

اذا فعله المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطاً المهرتين والموهوب له على القبض فيصير المشتري قابضاً فقبضه \* رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع لا تمسك عليه ادفعه الى فلان ويكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك عنده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسكنه بالثمن لاجل البائع فتكون يده كيد البائع \* رجل اشترى جارية ولم يقبضها انقال للبائع بعها أو وطئها فباعها أو وطئها أو كان طعماً فقال كما فعل فلان ذلك يكون فسحقاً للبائع ومالم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحقاً أما الاكل والوطئ فان البائع لا يصلح ناساً عن المشتري في ذلك فيجعل مجازاً عن الفسخ حتى يكون واطئاً أو كلاماً مال نفسه \* وأما البيع فهو على وجود ثلاثة ان قال بعه لنفسك فباعه يكون فسحقاً ولو قال بعه لى لا يجوز البيع ولا يكون فسحقاً ولو قال بعه أو بعه من شئت فباعه كان فسحقاً ويجوز البيع الثانى للمور في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فسحقاً وهو كقوله بعه لى

\* ولواشترى ثوبا وخطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسحا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري يتفرقا في خيار الرؤية وان قال بعه في أوكن وكلي في الفسخ فاما يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسحا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسحا ويكون نو كيدا بالبيع سواء قال بعه أو قال بعه في \* باع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الاول \* ولو وهب من البائع لا تجوز الهبة وينفسخ البيع اذا قبل \* ولواشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا البيع ولم تقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه \* ولو باع البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه \* واشترى دارا أو عقارا فزنها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو أجزاها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى أرضا فزنها زرعها (٣٦٣) والزرع يقبل فدفعهما الى البائع معاملة

بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه أجر الارض فان دفع الارض معاملة يكون استئجارا للعامل ولا يكون اجارة للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض \* رجل اشترى خميا في بيت البائع في جوالقه فوضع المشتري يده عليه او قال قبضت ثوبا بعه من غيره قبل الاخراج قالوا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد رحمه الله تعالى ونأوله اذا كان البائع خليا بينه وبين الفهم \* رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون ههنا اللبلة فان ماتت ماتت في فهلك هلك من مال البائع لان مال المشتري \* رجل باع مكبلا في بيت مكابله أو موزونا مساوينة وقال للمشتري خليت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكلمه ولم يزنه صار المشتري قابضاً ولو دفع المفتاح الى المشتري ولم يقبل خليت

توبخا ياد بر دل من في ان عني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وان عني به ان قلبي ثابت بآيات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر \* صبي يبي ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال للصبي رجل امه مكبري كه يدرو الله يمكند فوذا ليس بكفر لان معناه ٢ خدمت الله ميكد كذا في المحيط \* رجل رأى أعمى أو مريضا فقال له ٣ خدائي تزا ديد و مراديد و ترا چنان آفر يد مرا چمه كذا الصحيح انه لا يكفر كذا في الخلاصة \* ولو قال ٤ بخداي ويخالك يا تويي كفر ولو قال ٥ بخداي ويحان وسرتو فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام من لم يترى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين فقد كفر وسئل ابن مقاتل عن أنكر سنة الخضر وذى الكفل فقال كل من لم تجتمع الامة على نبوته لا يضره أن يحسد نبوته ولو قال لو كان فلان نبيا لم أومن به فقد كفر كذا في المحيط \* عن جعفر فبين يقول آمنت بجميع أنبيائه ولا أعلم ان آدم نبي أم لا يكفر كذا في العنانية \* سئل عن ينسب الى الانبياء الفواحش كفرهم على الزنى ونحوه الذي يقوله الحشوية في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتمهم واستخفاف بهم قال أبو ذر من قال ان كل معصية كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا كما قالوا لانه شاتم ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لانه رد المنصوص \* سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل أن محمدا صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس عسالم كذا في اليتيمة \* قال أبو حفص الكبير كل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وكذلك من قال لو كان فلان نبيا لم أرض به ولو قال ٦ اكر فلان ييغـ مبرودى من بوى نكر ويدى فان اراد به لو كان فلان رسول الله لم أومن به كفر كذا لو قال لو أمرني الله بأمر لم أفعل وفي الجامع الاصح اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم أتمر بأمره لا يكفر ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا وعدلا لا نبونا كفر وكذلك لو قال أنا رسول الله أو قال بالفارسية ٧ من ييغـ مبرم يريد به من ييغام محي برم يكفر ولو أنه حين قال هذه الماظة طالب غيره منه المجردة قيل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تزيهه وافتاحه لا يكفر ولو قال لشه النبي صلى الله عليه وسلم شعير يكفر عند بعضهم وعند الآخرين لا الا اذا قال بطريق الاهانة وقيل قال لأدري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا أو جنيا يكفر كذا في الفصول العملية \* ولو قال ٨ اكر فلان ييغـ مبراست حق خو يشترجة (١) اسكت لانسك أبوك بفعل الله (٢) بفعل خدمة الله (٣) الله رآك ورآني وخفك هكذا اغذاذني (٤) بالله وثراب رجلك (٥) بالله وعمرك ورأسك (٦) لو كان فلان نبيا ما كنت أصدق به (٧) أنا رسول يريد به أوصل الخبر (٨) آخذ حق من فلان ولو كان نبيا

بينك وبينه فاقبضه لا يكون قابضا \* باع مكبلا مكابله أو موزونا موازنة أو معدودا أو مذكوعا كان أجرا الكال والوزان والذراع والعداد على البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري قابضا بكيل البائع عند حضرته \* ولواشترى الثمار على رؤس الاشجار كان أجرا الخذاذ على المشتري لانه ثم يتحقق التسليم بالتخيلة \* ووزن الثمن يكون على المشتري وكذلك أجرا الناقد في ظاهر الرواية وقال بعضهم ان قال المشتري دراهمي منتقدة كان أجرا الناقد على البائع وان قال غير منتقدة فأجرة الناقد تكون على المشتري والصحيح أنها تكون على المشتري على كل حال \* ولواشترى خطة أو ثوبا في جراب كان فتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري وقيل كما يجب الكيل على البائع فالصبي يوعا المشتري يكون عليه أيضا وكذا لو اشترى ما من سقا في قرية كان صب الماء على السقا والمعتبر في هذا العرف \* ولواشترى خطة في سبلها جاز وكانت التذرية والكس والتخلص على البائع \* ولواشترى عنبا جازا كان القطف على المشتري وكذا

واشتري شيئا مغسبا في الارض كالنوم والجزر والبصل ونحو ذلك كل ما اشتراه جوا فافاخراج ذلك يكون على المشتري \* ولو اشتري كيليا مكابله أو موزونا موزنا تفكك البائع بحضرة المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بكنهه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله \* وقوله عليه الصلاة والسلام حتى يجري فيه صاعان محمول على ما إذا كانت الحنطة سلماء أو غنما على رجل فاشتري المدون كرامن رجل آخر وأمر صاحب الدين بقبض الكرم من غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل من تين مرة لبايعه ومرة لنفسه \* ولو كان هذا في الذرعات اذا باع مذارعة فلم يذرع البائع وقبض المشتري بغير ذرع جاز له أن يتصرف فيه من غير ذرع وفي العدييات روايتان في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو والذرعى سواء وفي رواية هو والكيل والوزن سواء \* ولو اشتري حنطة على أنها كرت فقال له البائع هي كركتها الآن لفلان فلم يأخذها (٣٦٤) فخذها بعشرة فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيل

أزوى يستأنم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال ١ محمد درويشك بود أو قال جامعة يعغمه ربحناك بود أو قال قد كان طوبى للظفر فقد قيل يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاحانة ولو قال للشي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد أو أحمد أو كنيته أبو القاسم وقال له يا ابن الزانية ٢ وهرقه خذ اربابا بن اسم أو باين كنيته ينده است فقد ذكر في بعض المواضع أنه اذا كان ذا كرا للشي صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط \* ولو قال كل معصية كبيرة الامعاصى الانبياء فانها صغائر لم يكفر ومن قال ان كل عمد كبيرة وفاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصى الانبياء كانت عمدا فقد كفر لانه شتم وان قال لم تكن معاصى الانبياء عمدا فليس يكفر كذا في التينة \* الرافضى اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والى اذ بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضي الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلى مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فانه نذ هو كافر كذا في الخلاصة \* ولو قذف عائشة رضي الله عنها بالزنى كفر بالله \* ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة \* ولو قال عمرو وعثمان وعلى رضي الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفر ويستحق اللعنة كذا في خزنة الفقه \* من أنكر امامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه في أصح الأقوال كذا في الظهيرية \* ويجب كفارهم بكافر عثمان وعلى وطلمة وزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ويجب كفار الزيدية كلهم في قولهم بائطار بنى من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردي \* ويجب كفار الروافض في قولهم رجعة الاموات الى الدنيا بتناسخ الارواح و بالتقال روح الاله الى الائمة بقولهم في خروج امام باطن وتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو لاء القوم خارجون عن مله الاسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية \* في اكراه الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه \* أحدها أن يقول لم يحظر بي شيء وانما شتمت محمد الكاظمي وأنا غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان \* الوجه الثاني أن يقول خطر بيالى رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا \* الوجه الثالث أن يقول خطر بيالى

مرة أخرى وكذلك الموزون فان لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنهما أو كل الخبز قالوا لا يطيب له لنهي النبي عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى النهى محمول على ما اذا لم يكن المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان حاضرا ورأى رأى العين لا يحتاج الى الكيل بعد ذلك قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز اذا قال وزنت الآن لفلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الوزن مرة أخرى وان كان حاضرا حين وزن البائع كفاه ذلك \* وفي الذرعات اذا اشتري ثوبا وقال له البائع هو عشرة أذرع ذرعت له الآن وصدقه المشتري في ذلك كفاه وفي العدييات هو على الروايتين

فصل في المقبوض على

سوم الشراء \* رجل ساءم رجلا بقدر وقال لصاحب القدر ارم الى قدفعه اليه فوقع من يده على أقذاح رجل فانكسرت لا يضمن القابض القدر المدفوع اليه لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن فلا يضمن وعليه ضمان الاقذاح التي انكسرت بفعله \* رجل جاء الى زجاج فقال ادفع الى هذه القارورة فأراها فقال الزجاج ارفعهما فرفعها فوقعت وانكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها باذنه وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا لا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فأراها فقال الزجاج نعم فرفعها فوقعت من يده وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على أقذاح أخرى فانكسرت الاقذاح كان عليه ضمان تلك الاقذاح بين الثمن أولم يبين هذا اذا أخذها باذن صاحبها فان أخذها بغير اذنه كان ضامنا بين الثمن أولم يبين \* رجل اشترى خلافتي في دن الحبل فوقعت قطرة دم من أنفه

في الدين يتجسس ولا ضمان عليه ان نظربا نفي الخلال وان نظربا نفي اننه كان ضامنا اشتري فقاأ وشرا باوأ أخذ القدرح أو الكوز من الفقاهي  
فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أعار منه الكوز \* رجل أخذ من البرازنوباق قال أذهب به فان رضيته اشتريته فضاء من يده لا يضمن ولو  
قال ان رضيته اشتريته بعشرة كان ضامنا \* الوكيل بالشراء إذا أخذ السلعة على سوم الشراء بعد بيان الثمن فأرأها الموكل فلم يرض بها الموكل  
فردّها على الوكيل فهذا كذا عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه أخذها على سوم الشراء وبين الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله  
ان كان أمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء وان لم يكن أمره بذلك لا يرجع لان الأمر بالشراء لا يكون أمره بالأخذ على سوم الشراء \* رجل  
يبيع ساعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فهل يكت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظرت بكم تباع قالوا يكون صامنا والصحيح  
أنه لا يضمن الا اذا قال صاحب الساعة بكذا \* رجل قال لغيره هذا النوب لك بعشرة (٢٦٥) وقال هات حتى أنظر فيه أو قال

حتى أريه غيري فأخذه على  
هذا فضاء في يده ذكر في  
المتقى أنه لا يضمن في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى \* ولو قال  
هات فان رضيت أخذه  
فضاع كان عليه الثمن  
\* رجل أخذ متاعا ليذهب  
به الى منزله فان رضى اشتراه  
وان لم يرض ردّه عليه فهلاك  
في يده قال ابو الميثب الكبير  
رحمه الله تعالى لا يضمن لانه  
أخذه على وجه الامانة  
لا على وجه المساومة \* وان  
اشتري متاعا على أنه بالخيار  
الى أن يذهب به الى منزله  
فهلاك في يده كان عليه القيمة  
لانه لم يوقت للخيار وقتا  
يفسد البيع الا ان كان  
هالك في ثلاثة أيام كان عليه  
الثمن وان هلك بعدها كان  
عليه القيمة \* رجل دفع  
السلعة الى مناد لينادي  
عليها فطوب منه بدراهم  
معاومة فوضعه عند الذي  
طلبه وقال ضاعت مني

رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وانما شتمت محمد صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه  
يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنعمي على  
النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الخنطة لما صرنا أشقىا يكفر كذا في  
الخلاصة \* من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يضل  
ولا يكفر وهو الصحيح \* ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بترك القبول هكذا في الظهيرية \* اذا عني  
الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر  
وان أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال اكرمنا بغير  
صلى الله عليه وسلم مردك خواند فرونكذارم لا يكفر \* ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال  
رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب الترع فقال ذلك الغير أنا  
لا أحبه فهذا كفر وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك  
على وجه الاهانة كان كفرا وبدونه لا يكون كفرا \* رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نسج الكرياس  
٣ بس ما هم جولا هه بيجكان باشيم فهذا كفر \* رجل قال لغيره كلما كان يأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يلبس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل ٣ اين في أدبي است فهذا كفر اذا قال ٤ جه نعر رسمى است  
دهقان را كه طعام خورند و دست نشویند قال ان كان لها نوبا بالسنة يكفر \* ولو قال ٥ اين چه مردم است  
سبقت بست كردن و دستار بریز بركو آوردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقد كفر كذا في المحيط \* ٦ اگر در روز عاشورا یکی را گویند که سرمه که من سرمه کردن درین روز سنت  
است او گویند کار زنان و مخنثان بود کافر گردد \* وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر ٧ دروغ میگوید  
اكرهمه پیغمبر است يلزمه الكفر وكذلك لو قال ٨ سخن وی نکر و ما اكرهمه پیغمبر است \* رجل قال  
لاخر ٩ کران خوی است اكرهمه پیغمبر است أو قال ١٠ اكر مرسل است یا همه فرشته مقرب است

ترجمة (١) ان قال لي الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لأسألك عما سمعته ولو قال أرداه عليه (٢) فحينئذ نحن أولاد  
النساج (٣) هذا عدم أدب (٤) ما أحسن عادة الفلاحين يا كلون الطعام ولا يغسلون أيديهم (٥)  
ما هذه العادة تقصير الشارب وارتداء الطمسان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تكلم لان  
التكلم في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمخنثين يصير كافرا (٧) يكذب ولو كان نبيا (٨) لا أصدق  
كلامه ولو كان نبيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نبيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسلأ أو ملكا مقربا

(٣٤ — فتاوى ثانی) أو وقعت مني كان عليه قيمته لانه أخذ على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على المنادى وهذا اذا كان  
مأذونا بالدفع الى من يريد شراء قبل البيع فان لم يكن مأذونا بذلك كان ضامنا والله أعلم \* فصل في قبض الثمن \* رجل باع متاعا بالثمن  
دوهم فوزنه المشتري ألفا ومائتي درهم ودفعها اليه فضاء عنده كان البائع مستوفيا حقه بالالف والزيادة أمانة في يده ولا يلزمه شيء  
بها كها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة أسداسه للبائع  
والسدس للمشتري فها هلك على الشركة وما بقي بقي على الشركة ولو أن البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاءت المائتان عنده وبقي  
الالف كان الالف بينهما على ستة \* ولو جعل الالف في كفه ودفع المائتين الى غلامه ليردها فسرقت المائتان وسرق الالف من يده لا يرجع  
أحدهما على صاحبه بشيء \* رجل اشترى جارية بالالف درهم ودفع الى البائع كيسا على ظن أن فيه ألف درهم فذهب به البائع الى منزله فاذا

فيمد تأثيرها لهما بالبرهان إلى المشتري فهلكت في الطريق لا يضمن البائع شيئا لأنه قبض بأذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمنا ولو أن المشتري دفع إلى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع فوجدها بنهرجة كان له أن يردّها على المشتري ولا يضمن بالكسر لأن الصحاح والكسرة فيه سواء \* الدراهم أنواع جيا دوز يوف ونهرجة وستوفة واختلاف في تفسير هذا الدراهم قال بعضهم النهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان والزوف هي الدراهم المغشوشة والمستوفة هي صفر مموه بالفضة وقال عامة المشايخ الجيا دوز فضة خالصة تزوج في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزوف ما يقدّم في بيت المال ويأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشراهم بالكن بين البائع أنها زوف والنهرجة ما يهرجه التجار ولا يزوج في التجارات ولها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجوز به في السلم والصرف يجوز \* والمستوفة فارسي معرب سه تاقه وهو أن يكون الطاق الأعلى (٢٦٦) فضة ولا سدل كذلك وبينهما صفر ليس لها حكم الدراهم في الشرع حتى

لو تجوز به في الصرف  
والسلم لا يجوز وإنما يضمن  
كسر النهرجة لأنه لا قيمة  
لهذه الصنعة فبردها على  
المشتري بغير شيء وكذا لو  
دفع النهرجة إلى إنسان  
لينظر فيه فكسره لا يضمن  
\* ولو باع شيئا بدراهم جيا دوز  
وقبض الدراهم وأراها  
رجلا فاتقدها فوجد فيها  
قليل نهرجة واستبدل  
النهرجة ثم أراد البائع  
صرف الكل في حاجته فلم  
يأخذها أحد وقالوا كاه  
نهرجة قالوا إن كان البائع  
أقر بقبض الجيا دوز أقر  
بقبض حقه أو باستيفاء  
الثلث لا يرد شيئا ولا يسمع  
دعواه أنها نهرجة إلا إذا  
صدقه المشتري أنها نهرجة  
فبردها عليه وإن لم يكن  
البائع أقرب ما قلنا ثم ادعى  
أنها نهرجة سمع دعواه  
فكان له أن يردّها ولو اشترى  
شيئا بدراهم نقد البلد ولم  
يقبض حتى تغيرت فان

كان جان است كفر في الحال \* رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال ١ اكرم محمد مصطفى كويد من سلم أو قال اكرز آسمان بانك أيده من هم بزم يلزمه الكفر قال رضي الله تعالى عنه سألت صدر الإسلام جلال الدين عن قرأ حديثا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل ٢ هم روز خلتها خواند قال أنضاف ذلك إلى القارئ لا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر أن كان حديثا يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفرون كان حديثا لا يتعلق به لا يكفرون وتحمل عقالته على أن ارادته قراءة غيره أولى \* رجل قال ٣ بحرمت جوانك عربي يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر \* رجل قال ٤ يغمبر وقتي بود كه يغمبر بود وقتي بود كه نبود وقال أنا لأدري أن النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر \* وفي غرر المعاني سئل عن قال لزوجه ٥ خلاف مكوفات المرة يغمبر أن خلاف كندتد قال كلفه كفر است نوبه كند ونكاح نازده كند كذا في التتارخانية \* إذا قال لغيره رؤيتي أياك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفرون كثرهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط \* وفي الخانية وقال بعضهم إن قال ذلك لعداوة ملك الموت يصير كافرا وإن قال لكرامة الموت لا يصير كافرا ولو قال ٦ روي فلان دشمن ميسدارم چون روي ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر \* وفي التخيير لو قال لا أسمع نهاده فلان وإن كان جبرائيل وميكائيل يكفر \* رجل عاب ملكا من الملائكة كفر \* رجل قال أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقته هل يكفر هذا القائل قال رضي الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر \* رجل قال لا خير ٧ من فرشته وأمر في موضع كذا أعينك على أمرك فقد قيل أنه لا يكفر \* كذا إذا قال مطلقا أنا ملك بخلاف ما إذا قال أنا نبي كذا في التتارخانية \* رجل تزوج امرأته ولم يحضر الشهود قال ٨ خد اير اور رسول را كواه كردم أو قال خد اير اور فرشتگان را كواه كردم كفر ولو قال ٩ فرشته دست راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العمادية \* ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العمادية \* إذا أنكر الرجل أجل أيمن القرآن أو تسخر بآية من القرآن وفي الخزانة أو عاب بكفر

ترجة (١) إن كان محمد المصطفى يقول لي لا تضربه لا تركه أو قال إن كان يأتني صوت من السماء بان لا تضربه أنشبهه أيضا (٢) كل يوم يقرأ أو حلا (٣) بحرمة الصبي العربي (٤) للتي وقت يصير فيه نبيا ووقت لا يصير (٥) لا تقول خلاف الواقع فقالت المرأة الأنبياء قالت الخلاف قال هي كلمة كفر فيلزمها أن تنوب ويجدد النكاح (٦) الكره رؤية فلان مثل رؤيته ملك الموت (٧) أنا ملكك (٨) أشهدت الله والرسول أو قال جعلت الله والملائكة شهودا (٩) جعلت ملكا اليدايني شاهدا وجعلت ملكا اليدايسرى شاهدا كذا

كانت لا تزوج في التجارات فسد البيع وهو عتلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراتجة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل ذلك وإن كانت الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات لأنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له إلا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يفسح البيع في نقصان القيمة أيضا \* وإن انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى \* وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكسدت فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن غلت أو رخصت لا يفسد \* ولو باع عرضا بالدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى صارت لا تنفق ولا تزوج في التجارات فإن كانت لا تنفق في هذه البلدة وتنفق في غيرها على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك كسادا لكن ثبت الخيار للبائع أن شاء أخذ تلك الدراهم وإن شاء أخذ قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت لا تنفق في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند الكل يفسد العقد عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعندهما ثبت الخيار ولا يفسد العقد \* رجل اشترى شيأ بدنانق فلس ولم يذكر العدة في القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا  
وعليه الفتوى \* ولو اشترى بدرهم فلس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز يؤخذ بالقياس ههنا وقيل فيه خلاف بين أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى القياس قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى  
في درهم فلس أنه لا يجوز \* ولو اشترى شيأ بدنانق أو بدنانقين ولا الدراهم ولا الفلوس قالوا يصرف ذلك إلى الدنانق من الفلوس  
وهذا إذا كان المشتري شيأ خسياسيا يشتري بدنانق فلس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى دار بعشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة  
دنانق وان اشترى ثوبا بعشرة فهي عشرة دراهم وان اشترى بطيخا بعشرة فهي عشرة أفلس المعترف في هذا عرف الناس ما يباع بالدنانق كانت  
العشرة من الدنانق وما يباع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم \* رجل اشترى (٣٦٧) ألف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد  
منهما شيأ فأسكل واحد منهما

منهما شيأ فأسكل واحد منهما  
نقد الناس في البلد ان كانا  
بالكوفة فهي على دنانق  
الكوفة لان الدنانق تختلف  
باختلاف البلاد من حيث  
العار \* وأهل الشروط ذكروا  
في شروطهم في الدراهم وزن  
سبعة وأرادوا بذلك أن  
يكون وزن عشرة دراهم  
سبعة مثاقيل وأصل ذلك  
أن الدراهم كانت مختلفة في  
عهد عمر رضي الله عنه بعضها  
خفاف وزن الواحد منها عشرة  
قرايط وبعضها ثقال وزن  
الواحد منها عشرين قراطا  
وبعضها بين الخفاف والثقال  
وزن الواحد منها اثني عشر  
قراطا وبسبب ذلك تقع  
الخصومة بين الناس في  
تجارهم فشاور عمر الصحابة  
رضي الله عنهم في ذلك فانفقوا  
على أن يؤخذ من كل نوع  
ثلاثة فأخذوا ثلث العشرة  
وثلث العشرين وثلث اثني  
عشر فبلغ ذلك أربع عشرة  
قراطا فضر بواضعها وزنه  
أربعة عشر قراطا ووزن

كذافي التارخية \* إذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر  
لانهما الإجماع بعد الصدر الأول على أنهما من القرآن والصحيح هو الأول لان الإجماع المتأخر لا يرفع  
الاختلاف المتقدم كذافي الظهيرية \* إذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر \* رجل يقرأ  
القرآن فقال رجل ابن جهم بك طوفان است فهذا كفر كذافي المحيط \* ولو قال قرأت القرآن كثيرا  
رفعت الجنابة عنك يكفر كذافي الخلاصة \* من قال لغيره ٢ قل هو الله أحد راو ست باز كردي أو قال  
ألم نشرح را كريان كرتة أو قال لمن يقرأ يس عند المريض ٣ يس دردهان مرده منه أو قال لغيره ٤  
اي كوتاه ترا زانا أعطيناك الكوثر أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو  
ملا قد حاو جابه وقال كأسادها قأ أو قال فكانت سرايا بطريق المزاح أو قال عند الكيل والوزن وإذا  
كلوهم أو وزنهم يخسرون بطريق المزاح أو قال لغيره ٥ دستارم نشرح بسنة يعني أبدت العلم أو  
جمع أهل موضع وقال لجمعناهم جمعا أو قال وحشرناهم فلم تغادرهم أحد أو قال لغيره كيف تقرأ  
والنسا زعات نزعنا صب العين أو برفعها وأراد به الطن أو قال لرجل أفرع أشمتك فان الله تعالى قال كلا  
بل إن أودعي إلى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي إن الله تعالى قال إن الصلاة تنهى أو قال لغيره  
تفسيه يجوز فان النفس لي يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهبريحكم كوفي  
هذه الصور كلها وإذا قال لغيره ٦ خانه جنانك كرتة كرجون والسماو الطارق قبل يكفر وقال  
الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى ان كان القائل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر وإذا قال ٧ قاعا  
صفصا شدة است فهذه مخاطرة عظيمة وإذا قال لساق القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة  
أيضا وإذا قال القرآن أعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة بعمية فني كفره منظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر  
رحمه الله تعالى كذافي الفصول العبادية \* في خزائن الفقهاء قيل لم لا تقرأ القرآن فقال ٨ بيزار شدم  
از قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور رسالة قاضي القضاة كمال الله والدين ٩ اكر مردی سورتي از  
قرآن یاد دارد و آن سورة بسياری خواند دیگرى كويد كه اين سورة را زبون كرفته كافر كردد وفي التغيير  
رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لانه كافر كذافي التارخية \* (ومنها) ما يعلق بالصلاة والصوم والزكاة  
ترجمة (١) ما هذا الصوت الذي كالطوفان (٢) قلبت جلد قل هو الله أحد أو قال تعلقت بخنقا الم نشرح  
(٣) لا تضع يس في فم الميت (٤) يا أنصر من أنا أعطيناك (٥) لففت عمامة لم نشرح (٦) نظفت البيت  
مثل والسماو الطارق (٧) صار قاعا صفا (٨) زعلت من القرآن (٩) إذا كان رجل يحفظ سورة  
من القرآن ويقرأها كثيرا فقال له آخر اضعت هذه السورة يصير كافرا

الدينار عشرون قراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل \* رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جاز  
ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك \* ولو باعه بعشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها من المكسرة فسد البيع \* باع عبد اثوب  
موصوف في النعمة ان ذكر للثوب أجلا جاز وان لم يذكره أجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا بد له من  
الاجل فان ذكر للثوب أجلا فافترا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا العقد يعتبر به في حق العبد سأل في الثوب ويجوز أن يكون  
للعقد الواحد حكم عقدين كالمهبة بشرط العوض وتعليق العتق باداء المال \* رجل باع ثوبا لقيه المشتري فقال انك قد أغليت علي وبعتني  
يا كتر عباساوي وقد كان باعه بعشرين فقال البائع قد بعتهك بعشرة لا بعشرين فهو جائز وهو حط وكذا قال البائع للمشتري قد أرخصت  
عليك وبعتك بنصف الثمن فقال المشتري اشترته بعشرين جاز ويكون زيادتي الثمن \* ولولقيه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعتهك ثمانية



بعشرة فقبل المشتري أو قال المشتري اشترت منك ثمانية بعشرين وتراضيا على ذلك ينتقض البيع الأول وينعقد الثاني ولا يشبه هذا إذا ذكر الغلام والرخص فإن ذلك زيادة وخط رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري بعد البيع نويت في قلبي نقد كذا وقال البائع نويت نقد كذا لا يجوز من ذلك فهو باطل وله نقد البلد فان كان نقدهم مختلفا كان ذلك على الغالب وان استويا فاسد البيع (فصل في الاجل) \* رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا \* رجل باع شيئا بالف درهم على أن يعطيه على التفاريق ان كان ذلك شرطافي البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطافي البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه بالثمن حلة \* رجل باع عبدا بالف على أن يقده كل أسبوع بعض الثمن حتى يقده خمسمائة عند مضى الشهر كان فاسدا \* رجل اشترى من القصاب كل يوم ألف درهم وكان القصاب يقطع له (٢٦٨) اللحم ويضعه في الميزان ويرزن والمشتري يظن أنه من لان اللحم يباع في البلد منا

بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلثين استارا وصدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بمحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بمحصة النقصان من اللحم لان البائع أخذ محصة النقصان من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب ينكر أنه دفع اليه على أنه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشيء لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب \* بلدة اصطليح أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب الى الخبز فقال أعطني خبزا بدرهم أوجاه الى قصاب وقال أعطني لخبز بدرهم فأعطاه أقبل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بمحصة

لوقال المريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات بكفر وقول الرجل لا أصلي يحتمل أربعة أوجه أحدها لا أصلي لاني صليت والثاني لا أصلي بأمرك فقد أمرني بهامن هو خير منك والثالث لا أصلي فسقا محجاة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أمر بها بكفر ولو أطلق وقال لا أصلي لا يكفر لاحتمال هذا الوجه اذ قيل له صل فقال اقلبتان بودكه نماز كندو كابر خوشن داراز كند أو قال دیر است که میکارن کرده ام أو قال كه توانده اين كار بسر برد أو قال خردمند در كاری نباید كه بسر تو اندر د أو قال مردمان از بهر ما می کنند أو قال غازی میكنم چیزی بر سر نمی آید أو قال تو نماز كردی چه بر سر آوردی أو قال نماز كرا كنم مادر و پدر من مرده اند أو قال نماز كرده و ناكرده یکی است أو قال چندان نماز كردم كه مراد بكفرقت أو قال نماز چیزی نیست كه اگر بماند كنده شود فهذا كله كفر كذا في خزنة المفتين ٢ اكر يكني را كوتبه یا تا نماز كنیم برای آن حاجت پس او كويد من بسیار نماز كردم هیچ حاجت من روا نشد و آن بوجه استخفاف و طنز كويد كافر كرد كذا في التتارخانية \* ولو قال فاسق للصين ٣ بیاید مسلمانی به بیند و بشیر الى مجلس الفسق بكفر اذ قال ٤ خوش كار است بی غازی فهو كفر وكذا اذا قال رجل صل حتى تجد حلاوة الطاعة أو قال بالفارسية ٥ نماز كن تا حلاوت نماز كردن بیایي فقال له ذلك الرجل ٦ تو ممكن تا حلاوت بی غازی به بینی بكفر و اذ قيل لعبد صل فقال لا أصلي فان الثواب يكون للولي بكفر و اذ قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانما أنقص من حقه فهو كفر \* رجل يصلي في رمضان لا غير ويقول ٧ این خود بسیار است او يقول زیاده می آید لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة بكفر اذا صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك اقبله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متعمدا بكفر قال الصدر الشهباني رحمه الله تعالى وبه نأخذ وفي كتاب

ترجمة (١) الذي يصلي ويطلب الشغل على نفسه بصبر معرسا أو قال لي مدة لم أخل عن الشغل أو قال من يقدر على أن يني بهذا الامر أو قال لا يلبق بالعاقل أن يكون في عمل لا يمكنه اتمامه أو قال الناس يصلون لاجلنا أو قال أصلي وما تحصل نتيجة أو قال أنت صليت فالذي نتج لك أو قال أصلي لمن أمي وأبي ماتا أو قال الصلاة وعدم الصلاة سواء أو قال صليت حتى مل قلبي أو قال ليست الصلاة شيئا اذا تركت تتفق (٢) اذ قيل لرجل تعال نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا لم تنظم لي حاجة أبدا وقال هذا على وجه الطنز والاستخفاف بصبر كافرا (٣) تعالوا وانظروا الاسلامية (٤) عدم الصلاة شغل طيب (٥) عين ما قبلها (٦) لا تصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة (٧) هذا كثيرا ويقول هذا زيادة

التحرى

النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا وجدته أقل يرجع بالنقصان لان في قدر

النقصان باع خبزا غير معين ولم يوجد التعاطي وفي اللحم لا يرجع بشيء لان سعر اللحم لا يشيع كما يشيع سعر الخبز لا يظهر في حق الغريب \* رجل اشترى شيئا بثمن الى التبروز ذكر في الاصل أنه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم البائع والمشتري بما يقى الى التبروز فان علما جاز \* اشترى شيئا بثمن الى سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يلم حتى مضت السنة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الاجل من وقت التسليم وكذا لو كان في البيع خبزا يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عنده وأجمعوا على أنه لا يكون للبائع أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن بعد السنة من وقت البيع \* ولو باع شيئا بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يبيح الاجل ويجب الثمن على المشتري في قولهم \* رجل عليه ألف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب فقال ليس عندى شيء فقال الطالب اذهب وأعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك تأجيلا وكان له أن

بأخذه بجميع الثمن في الحال \* رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهمًا وكل يومين درهمين فأنه يعطي  
العشرة في ستة أيام درهمًا في اليوم الأول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس  
ودرهما في اليوم السادس \* أما في الأول يعطيه درهمًا فظاهر وفي الثاني يعطيه ثلاثة لأنه جعل اليوم أجلاً للدرهم الواحد بكملة وجب  
التكرار فكما جاء يوم يلزمه درهم في اليوم الثاني يعني اليوم الثاني ودرهما في بعض يومين ودرهما في اليوم الثالث بحلول نجم  
آخر ولم يحل للدرهمين أجل آخر وفي اليوم الرابع يلزمه ثلاثة دراهم يعني اليوم الرابع ودرهما يعني أجل آخر للدرهمين وفي اليوم  
الخامس يلزمه درهم يعني اليوم الخامس ولم يحل للدرهمين أجل آخر فيبقى من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس \* من عليه  
الدين المؤجل إذا قال برئت من الأجل أو قال لا حاجة لي في الأجل لهذا الدين لم يكن (٣٦٩) ذلك أبطلًا للأجل ولو قال أبطلت

الأجل أو قال تركت الأجل  
بصير الدين حالا وكذا لو  
قال رحلت هذا الدين  
المؤجل حالا بصير حالا على  
هذا قالوا وقال صاحب  
الدين لم يدونه تركت ديني  
عليك أو قال بالفارسية  
حق خویش نبودام يكون  
إبراء \* من عليه الدين المؤجل  
إذا قضى الدين قبل حلول  
الأجل فاستحق المقبوض  
على القابض أو وجد  
المقبوض زوفا ففرته كان  
الدين عليه إلى أجله \* ولو  
اشتري صاحب الدين  
المؤجل من مديونه بالدين  
المؤجل شيئاً وقبضه ثم  
تقايلا البيع لا يعود للأجل  
\* ولو وجد صاحب الدين  
المؤجل بالمشتري عيبا ففرته  
بقضاء عاد الأجل \* ولو كان  
بهذا الدين المؤجل كفيل  
لأتعود الكفالة في الوجهين  
\* صاحب الدين إذا وهب  
الدين من مديونه وبالدين

التحريم إذا تحريم ووقع تحريمه على جهة فترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أنه قال أخشى عليه الكفر لأعراضه عن القبلة واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في  
كفره قال شمس الأئمة الحلواني الظاهر أنه إذا صلى إلى غير القبلة على وجه الاستسراة والاستخفاف بصير كافرا  
ولو ابتلى إنسان بذلك لضرورة بان كان يصلي مع قوم فأحدث واستعيا بأن يظهر وكنتم ذلك وصلي هكذا أو كان  
يقرب من العدو فقام وصلي وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يصير كافرا لأنه غير مستتر  
ومن ابتلى بذلك لضرورة وأولياءه ينبغي أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئا وإذا حني ظهره لا يقصد  
الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالإجماع وإذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا ولو  
اقتدى بصي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فأنه وهوذا كرها لا يصير كافرا في  
قولهم جميعا كذا في المحيط \* قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يؤول وإن أنكر  
فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى إذا أنكر فرضية السجدة الثانية يكفر أيضا لرد الإجماع والتواتر  
ولو قال ١ أكرعه قبله بنودي وبيت المقدس قبله بنودي من غار بكعبه كرمي وبه بيت المقدس أنكر دمي  
وفي تجنيس الملتقط ولو قال ٢ أكرفلان قبله كرمي أو كنكم أو قال أكرفلان ناحية كعبه  
كرمي أو كنكم وفي التخيير رجل قال ٣ قبله دواست يعني الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في  
النيابيع \* قال إبراهيم بن يوسف لوصلي ربا فلا أجله وعليه الوزر وقال بعضهم يكفروا وقال بعضهم لا أجر  
له ولا وزر وهو كان لم يصل وفي مصباح الدين سئل أبو حفص الكبير عن رجل أتى المشركين وقدرت صلاة أو  
صلاته فإن كان تعظيمهم كفر وليس عليه قضاء الصلاة وإن أتى ذلك بنسق لم يكفر وقضى ما ترك وفي  
القيمة سئل عن أسلم وهو في دارنا ثم بعد شهر سئل عن الصلوات الخمس فقال لأعلم أنه افترضت على قال  
كفر إلا أن يكون في حدنا ما أسلم كذا في التارخانية \* رجل قال للوذن حين أذن كذبت يصير  
كافرا كذا في فتاوى قاضيخان في التخيير مؤذن أذن فقال رجل ٤ أين بآل غوغا أنت يكفران قال على  
وجه الإنكار وفي الفصول ولوسمع الأذن فقال هذا صوت الجرس يكفر كذا في التارخانية إذا قيل لرجل  
أدألك فقال لا أؤدي يكفر قيل مطلقا وقيل في الأموال الباطنة لا يكفر وفي الأموال الظاهرة يكفر  
وينبغي أن يكون فصل الزكاة على الأقل التي مرت في الصلاة كذا في الفصول العبادية \* ولو قال

ترجمة (١) أن لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلي على الكعبة ولا أصلي على بيت  
المقدس (٢) أن كان فلان يصير قبله لأوجه وجهي نحو أو قال أن كان فلان يصير ناحية الكعبة  
لأوجه وجهي نحو (٣) القبلة أثنان (٤) هذا صوت غوغا

كفيل فردا لمديون الهبة عاد الدين على المسديون ولا تعود الكفالة \* ولو أبرأ المكفول عن الدين فردا لأبرأ بطل الإبراء في حق الأصل  
واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في براءة الكفيل التأخير ولو أبرأ الدين عن الأصل فردا للتأخير بطل \* في حق الأصل والكفيل جميعا  
ويصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة \* رجل اشترى دنانير بدراهم ثم باع الدنانير مراجعة لا يجوز لأن الدنانير لا تعين في البيع فلم يكن  
المقبوض بعقد الصرف مبيعا في البيع الأول \* ولو اشترى متاعا بالف درهم بخارائه بمسرق قدر ربع مائة درهم كان رأس ماله نقد  
بخاري والربح نقد سرقه لأن رأس المال يصير مذكورا في عقد المراجعة فيصرف البيع إلى ذلك أما الربح مائة مطلقا فيصرف إلى نقد  
البلد الذي باع فيه مراجعة وإن باعه بمسرق قدر ربع مائة كان رأس المال والربح من نقد بخارائه لأنه جعل الربح الجزاء لحادي عشر فكان  
الكل من نقد واحد \* ولو اشترى ثوبا بدراهم جيا ونقد الزئوف مكان الجيا ثم باعه مراجعة كان رأس ماله الجيا لأن البيع الأول كان بالجيا

\* رجل غصب عبدا فأبى من يده فقصى القاضي عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الأباقي كان للغاصب أن يبيعه من أجمعة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد بملك القيمة لكن لا يقول اشتريته بكذا وانما يقول قام على بكذا وان اشترى عبد الجحيم وقبضه فأبى من يده وقضى القاضي عليه للبائع بقيمة العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه من أجمعة على قيمته ويقول قام على بكذا \* ولو اشترى دابة أو عبدا وقبضه وأجره وأخذ الأجرة ثم باعها من أجمعة على الثمن الذي اشتراها جاز وان لم يبين أنه أجره وأخذ الأجرة لان الأجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الذات الذي اشتراه وقبضه جميع ما اشتراه \* رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عنده عشرين بيضة أو أكثر وباع البيض بدينارهم ثم أراد أن يبيع الدجاجة من أجمعة على الثمن الذي اشتراها قالوا ان كان أنفق على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل غن البيض عوضا عما أنفق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من أجزاء (٣٧٠) الدجاجة بخلاف الأجر فصل في الأقاله والاستحقاق \* رجل باع أمة فأنكر

المشتري الشراء لا يحصل للبائع أن يطأ الجارية مالم يصزم على ترك الخصومة لان البيع لا ينفسخ بمجرد المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة جاز له أن يطأها لان وجود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ براضيه ما حل له الوطء وكذا لو باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي لاجل البائع أن يطأها فان ترك المشتري الدعوى وسمع البائع أنه ترك الخصومة حل له الوطء وهذا كما لو اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض الجارية ثمان المشتري رد على البائع في أيام الخيار جارية أخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول قوله لانه أنكر قبض غيرها فادعى البائع بها حل للبائع أن يطأها لان المشتري لم رد غيرها فاشترى فقد

ليت صوم رمضان لم يكن فسر ضا فقد اختلف المشايخ في كفره والصواب ما نقل عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هذا على نيته ان نوى أنه قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر ولو قال عند محي شهر رمضان ١ أمد أن ما كان قال جاء الضيف الثقيل يكفر اذا قال عند دخول رجب ٢ بعقابها اندر اقد اديم ان قال ذلك تهاونا بالشهور المفضلة يكفر وان اراد به التعب لنفسه لا يكفر وينبغي أن يكون الجواب في المسئلة الاولى على هذا الوجه \* رجل قال ٣ روزه ماه رمضان زود بكرا يد فقد قيل انه يكفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا يكفر ولو قال ٤ جندازين روزه ماه رادل بكرفت فهذا كفر ولو قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا ان تأول ذلك لا يكفر وكذا لو قال لو لم يفرض الله هذه الطاعات كان خيرا لنا لا يكفر ان تأول ذلك كذا في المحيط \* ٥ اكر كويد مرا غار غني سارد يا حلال غني سارد يا غاراز بهرحه كنم كه زن ندارم وبچه ندارم يا كويد غاراز بر اطاق نه ادم يكفر في جميع هذه الصور كذا في خزائن المفتين \* ومنها ما يتعلق بالعلم والعلماء في النصاب من أبغض عالم من غير سبب ظاهر خفيف عليه الكفر واذا قال لرجل مصلح ٦ ديداروي نزد من چنان است كه ديدار خوك يخاف عليه الكفر كذا في الخلاصة \* ويخاف عليه الكفر اذا شتم عالما وفقهيا من غير سبب ويكفر بقوله لعالم ذكر الحمار في است علمك يريد علم الدين كذا في البحر الرائق \* جاهل قال ٧ انها كه علمي آموزند داستانها است كه مي آموزند او قال باد است انچه ميگويند او قال تزوير است او قال من علم حيله را منكرم هذا كله كفر كذا في المحيط \* رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضر بونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون جميعا وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع \* رجل رجع عن مجلس العلم فقال له رجل آخر ٨ از كشت آمدی يكفر وكذا لو قال ٩ مرا با مجلس علم چكارا وقال من يقدر على اداء ما يقولون يكفر كذا في الخلاصة \* ١٠ اكر كويد علم را در كاسه ودر كيسه نتوان كرد يا كويد علم اچه كنم مرا سيم بايد ولا في الكيس او قال ما اصنع بالعالم اللازم لي دراهم في جيبي

رضى بملك البائع الثانية بالاولى فان ارضى البائع بذلك ثم البيع بينهما بالتعاطي وكذا القصار اذا رد على صاحب الثوب ثوبا غريبا غير ثوبه ورضي به صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغيرهما رجل باع شيئا ثم قال للمشتري أقلني البيع فقال قد أقلتك لم يكن ذلك اقاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك بليت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تم الاقاله بقول المشتري قد أقلتك بعدما قال له البائع أقلني \* باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه قيصا فطاع البائع قيصا قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشيء كانت اقاله \* رجل اشترى وقر حنطة بدينارهم معلومة وقبض الحنطة وسلم بعض الثمن فجاء البائع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بتمن قال فرد البائع ما قبض منه ولم يقل شيئا وأخذ المشتري قالوا لا ينتقض البيع بينهما ما لم يرتد المشتري المبيع على البائع \* رجل اشترى خارا وقبضه ثم جاء بعد أيام وروده على البائع فلم يقبل البائع رده وقال لا أقبل ثم استعمله

بعد ذلك أيا ما تم أراد أن يرد على المشتري ولا يرد الثمن كان له ذلك لا لما قال لا قبل بطل رد المشتري وأما قوله فلا ينسخ البيع بينهم ما استحال  
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان دليلاً على الرضا لأنه دون الصريح فلا يبطئ به صريح الرد \* رجل اشترى من رجل صناباً ورطباً  
وقبضه خفي عنده وانتقص وزنه بالخفاف ثم إنهم ما تفاصها البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لأجل النقصان لأنه ما فات شيء  
من أجزاء المبيع \* رجل اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع إليه الفساد فذهب المشتري إلى بيته ليحضره فطالب مكنه وخاف البائع أن يفسد  
كان للبائع أن يبيعه من غيره استحساناً وللمشتري الثاني أن يشتري من البائع وإن كان يعلم بذلك لأن البائع رضي بالتفاسخ البيع الأول والمشتري  
الأول كذلك ظاهر إنهم ينظرون كل الثمن الثاني أكثر من الثمن الأول كان عليه أن يتصدق بالزيادة وإن كان أنقص فالتقصان يكون من مال  
البائع ولا يكون على المشتري الأول \* رجل اشترى عبداً ثم ادعى أنه باعه من البائع بأقل (٣٧١) مما اشتراه قبل نقد الثمن وفسد البيع

وادعى البائع أنه أقاله البيع  
كان القول قول المشتري في  
انكاره الأقاله مع عينه \* ولو  
كان البائع يدعي أنه اشتراه  
من المشتري بأقل مما باعه  
والمشتري يدعي الأقاله  
يحلف كل واحد منهما على  
دعوى صاحبه \* الأقاله  
فسخ في حق المتعاقدين عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
\* تقابلاً أكثر من الثمن  
الأول أو بأقل أو بهجنس آخر  
كانت الأقاله بالثمن الأول  
ويبطل ذكر الثمن الثاني \* ولا  
تصح الأقاله بعد الزيادة  
الحادثة بعد القبض ولا تصير  
الأقاله بيعاً وعلى قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
الأقاله بيع فان تعذر جعلها  
بيعاً بأن كان المبيع منقولاً  
وتقابلاً قبل القبض يصير  
فسخاً وعلى قول محمد رحمه  
الله تعالى الأقاله فسخ فان  
تعذر جعلها فسخاً بأن  
تقابلاً بعد حدوث الزيادة  
عند المشتري يصير بيعاً

يجب أن يذكر هكذا في العتابة \* ولو قال ١ مر اجندان مشغولان زن وفرزند هست كه بمجلس علم غنى رسم  
فهذا مخاطرة عظيمة أن أراد به التهاون بالعالم وفي مجموع النوازل \* وإذا قال لعالم ٢ شو علم را بكا سه اندر  
فكن يكفر وإذا كان الفقيه يذكر شيأ من العلم أو يروي حديثاً صحيحاً فقال آخر ٣ ابن هيج نیست درده  
أو قال ابن مضم بجه كار آید درم باید كه امر وز حشمت مر دم راست علم را بكار آید فهذا كفر إذا قال  
٤ فساد كردن به از دانشمندی كردن فهذا كفر \* امرأة قالت ٥ لعنت بر شوی دانشمند بادتكفر  
\* رجل قال ٦ فعل دانشمندان همانست وفعل كافرين همان يكفر قيل هذا إذا أريد به جميع الأفعال  
فيكون تسوية بين الحق والباطل وإذا خاصم فقهياً في حادثة وبين الفقيه له وجهان شرعيان فقال ذلك الخاصم  
٧ ابن دانشمندی ممكن كه پیش زود يخاف عليه الكفر إذا قال لفقيه ٨ أي دانشمندیك أو قال أي  
علويك لا يكفر إن لم يكن قصده الاستخفاف بالدين \* حكى أن فقهياً وضع كتاباً في دكان رجل وذهب ثم مر على  
ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان ٩ دستره فراموش كردی فقال الفقيه مر ابداً كان نو كتاب است دستره  
فقال صاحب الدكان درود كره دستره چوبی بردوشما بكتاب حلقی مردمان فشكى الفقيه في ذلك إلى  
الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل فأمر بمقتل ذلك الرجل كذا في المحيط \* سئل عبد الكريم وأبو علي  
السعدي عن كان يغيظ امرأته ويدعوها إلى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت ١٠ من خدای چه  
دانم وعلم چه دانم خويشتن را بدوزخ نهاده أم فقال لا كفرت كذا في الفصول العمدية \* رجل قيل له طالب  
العلم عيشون على أجنحة الملائكة فقال ١١ ابن باری دروغ است كفر \* رجل قال ١٢ قياس أي حنيفة  
رحمه الله تعالى حق نیست يكفر كذا في التارخانية \* رجل قال قصعة من تريد خير من العلم كفر ولو قال  
خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمدية \* رجل قال لخصمه اذهب معي إلى الشرع أو قال بالاندلسية  
١٣ بامن بشرع رو وقال خصمه ١٤ بياده بيار تاروم ي جبر زوم يكفر لانه عاند الشرع ولو قال

ترجة (١) عندي من مشغولية المرأة والولد ما يعني من الذهاب إلى مجلس العلم (٢) اذهب واطرح  
علمك في أنه (٣) ليس هذا موجوداً في القرية أو قال يتبع لاي شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي  
اليوم حشمة الناس والعلم يتفع من (٤) الفساد أحسن من العالمية (٥) على الزوج العالم اللعنة (٦) فعل  
العلماء مثل فعل الكفار (٧) لا تتعل هذه العالمية قائم الاتفع (٨) يا عويلم أو قال يا علوي (٩)  
نسبت النجل فقال الفقيه لي في ذلك كتاب لا منجل فقال صاحب الدكان الحصاد يقطع الحشيش بالنجل  
وأنتم تقطعون حلق الناس بالكتاب (١٠) من أين أعرف الله ومن أين أعرف العلم وضعت نفسي في النار  
(١١) هذا كذب (١٢) قياس أي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق (١٣) اذهب معي إلى الشرع  
(١٤) هات لي رسول الشرع لاذهب لاذهب بلا جبر

\* الوكيل بالبيع ملك الأقاله قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة  
السرخسي والشيخ الإمام المعروف بخواهر زاد أنه لا يملك الأقاله \* أما الوكيل بالاجارة إذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة  
وقبل قبض الاجر صح ذلك منه ما سواه كان الاجر عناءً أو ديناً ولو وهب الوكيل الاجر من المستأجر أو أبرأه عن ذلك فان كان الاجر شيئاً بغير عينة  
أو كان ديناً ولم يشترط التعجيل جازت هبته وأبرأه ويكون ضامناً لا أمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كافي الوكيل بالبيع وإن  
كان الاجر شيئاً بعينه لا يصح أبرأه الوكيل وهبته بعد استيفاء المنفعة وبعد التعجيل \* رجل اشترى عبداً بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد  
فقال للبائع بعد ما لقيه وهب لك العبد والثمن كان ذلك نقضاً للبيع ولا تصح هبة الثمن \* رجل اشترى من رجل عبداً بأمه وتقابلاً ثم إن المشتري  
العبد باع نصف العبد من رجل ثم أقال البيع في الأمة بعد ذلك جازت الأقاله وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم يبع لكن قطعت

يد العبد وأخذ الأرض ثم قال البيوع في الامة مسائل الاستحقاق رجل اشترى جارية وباعها من غيره فتداولها الايدي فادعت عند المشتري  
 الرابع أنها حره فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني وأبي البائع الاول أن يقبلها قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق فله أن  
 لا يقبل الجارية بقولها وان كانت ادعت أنها حره الاصل وقد انقادت البيوع والتسليم بأن يمت وسلمت الى المشتري وهي ساكتة فللبائع أيضا  
 أن لا يقبلها لان انقيادها على هذا الوجه بمنزلة الاقرار بالرق \* ولو أقرت بالرق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها الا بينة وان أنكرت البيوع  
 والتسليم ليس للبائع الاول أن لا يقبلها لانها اذا لم تنز بالرق فاقول قولها في الحرية وكان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن كالأوثنت الحرية  
 بالينة \* وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له أن يردها على البائع بقولها لكن ينبغي أن يتزوجها احتياطاً حتى يحل له وطؤها اما بملك العين  
 ان كانت أمة أو بملك الشكاح ان كانت (٣٧٣) حره وكذلك من اشترى جارية ينبغي له أن يتزوجها احتياطاً \* رجل اشترى عبداً

شراء صحيحا فباعه رجل وادعى  
 أنه كان له اعتقه من ذنبه  
 فان القاضي يسأل المدعى  
 البينة على ما يدعى من الملك  
 ولا يسأله البينة على الاعتراف  
 لانه اذا ثبت الملك ثبت العتق  
 باقراره وان لم يكن له بينة  
 على الملك كان له أن يستخلف  
 المشتري على دعوى الملك  
 \* رجل اشترى عبداً واختلفا  
 في الثمن وحلف كل واحد  
 منهم بعتقه فقال البائع ان  
 بيعته الابالف درهم فهو حر  
 وقال المشتري ان اشتريته  
 الابخمسة مائة فهو حر لزم  
 العبد للمشتري ويجبر المشتري  
 على الثمن الذي أقربه ولا  
 يعتق العبد لان البائع  
 يدعى أن المشتري خنت في  
 عينه وعتق عليه العبد  
 فتعذر عليه فسخ البيوع ولا  
 يعتق على المشتري باقرار  
 البائع وكان على المشتري  
 الذي أقربه لانه ينكر الزيادة  
 \* رجل اشترى أرضين من  
 رجل فاذا احدهما مالغير

١ بامن بقاضى روي باقى المسئلة بمجالها لا يكفر ولو قال ٢ بامن شريعت وابن حبلها سودندارد أو قال يبش  
 زود أو قال مراد بوس هست شريعت حكتم فهذا كله كفر ولو قال ٣ أن وقت كه سيم سمدى شريعت  
 وقاضى الجابوديكفر أيضا ومن المتأخرين من قال ان عتق به قاضى البلدة لا يكفر واذا قال الرجل لغيره  
 حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير ٤ من برسم كارميكتم نه بشرع يكفر عند بعض المشايخ  
 رجهم الله تعالى وفي مجموع النوازل قال رجل لامرأته ما تقولين ايش حكم الشرع فقضت جشاه  
 عا ليا فقال ٥ اينك شرع را فقد كفرت وبات من زوجها كذا في المحيط \* رجل عرض عليه خصمه فتوى  
 الاثمة فردها وقال ٦ جه بارنامه فتوى آورده قيل يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيالكن ألقى  
 الفتوى على الارض وقال ٧ اين جه شرع است كفر \* رجل استفتى عالما في طلاق امرأته فأفتاه بالوقوف  
 فقال المستفتى ٨ من طلاق ملاق جه دانه مادير بچكان بايد ككجهانه من بودأفتى القاضي الامام على  
 السعدى بكفره كذا في الفصول العبادية \* اذا جاء أحد الخصمين الى صاحبه بفتوى الاثمة فقال صاحبه  
 ليس كما أفتوا أو قال لانعل بهذا كان عليه التعزير كذا في النخبة \* ومنهما ما يتعلق بالحلال والحرام  
 وكلام الفسقة والفساد وغير ذلك \* من اعتقد الحرام حلالا أو على القلب يكفرا ما لو قال حرام هذا حلال  
 لتروج السلعة أو يحكم الجهل لا يكون كفرا وفي الاعتقاد هذا اذا كان حراما لعينه فهو يعتقه حلالا  
 حتى يكون كفرا أما اذا كان حراما لغيره فلا وفيما اذا كان حراما لعينه انما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل  
 مقطوع به أما اذا كانت باخبار الآحاد فلا يكفر كذا في الخلاصة \* قيل لرجل حلال واحد أحب اليك أم  
 حرامان قال أيهما أسرع ووصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال مال بايد خواه حلال خواه حرام ولو  
 قال نأحرارهم باهم كرد حلال تكردم لا يكفر ولو تصدق على فقير بشئ من مال الحرام برجوا الثواب يكفر ولو  
 علم الفقير بذلك فدعاه أو من المعطى فقد كفر قيل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحوام أحب الى  
 يكفر ولو قال مجيبه ١٠ درين جهان يك حلال خوار ييارنا وراسجه كم يكفر قال لغيره كل الحلال  
 الحلال لا محله

البائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيوع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء فقبض البيوع ويرجع بجميع الثمن وان  
 شاء أخذ غير المستحق بحصته من الثمن لان الصفقة تفرقت قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض يلزم غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له  
 لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالثوبين والعبدان \* مستأجر حانوت في يده كردار حانوت يدعى أنه له فباع الكردار من رجل وسلم الكردار  
 وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى أن الكردار له ولم يكن للمستأجر وحال بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الآلات  
 التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر وان كان الكردار  
 بناء بان كان علوا على سفلى الحانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه أيضا قول المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بالثمن لعدم  
 استحقاق المبيع وان كان المبيع نامتصلا ببناء الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلا ببناء الحانوت قائما

لا يكون حادثاً فلا يكون القول فيه قول المستاجر وإذا جعل القول في ذلك قول صاحب الحانوت صار المبيع مستحقاً يرجع المشتري به إلى البائع \* رجل اشترى عبد من رجل بألف درهم وقبضه ما ثم استحق نصف أحدهما فإن العبد الثاني يكون لازماً للمشتري بحضته من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل اشترى أمة وقبضها وانهى الثاني ثم استحقها رجل بالبينة فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أنهم شهدوزو وشهدوا بالبطل وإن الأمانة في فقال المشتري أنا أشهد أن الأمانة لا وأنهم شهدوا بزور ولا يبطل رجوعه بالثمن على البائع بأقراره ذلك إلا أن الحار يلو وصلت إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع \* رجل في يديه عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف إليه ثم جاء رجل استحق نصف العبد بالبينة كان المستحق من البيعين جميعاً وإن كان المشتري الأول قبض المبيع ولم يقبض الثاني (٢٧٣) ينصرف الاستحقاق إلى الثاني دون

الأول وإن قبضه جميعاً كان المستحق منهما جميعاً \* رجل له ثلاثة أفقره خنطة باع منها فقيراً من رجل ثم باع منها فقيراً من رجل آخر ثم باع منها فقيراً من ثالث ثم قال لهم الأفقر الثلاثة ثم جاء رجل واستحق من الكل فقيراً فان المستحق يأخذ الفقير الثالث لأن صاحب اليد حين باع الفقير الأول باع ما يملكه وباع الفقير الثاني وهو يملكه وباع الفقير الثالث وهو لا يملكه \* رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل وادعى نصفها فأقام المشتري البينة أنه اشتراها من المستحق ولم يوقت قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وإنما هو هذا \* رجل اشترى داراً من رجل فادعاه آخر واشترها منه أيضاً فانه لا يرجع على البائع بالثمن ولو أقام المشتري البينة أنه اشتراها منه بعد الاستحقاق

فقال ١ مراحام شاید يكفر كذا في المحيط \* ولد فاسق شرب الخمر فباعه فأقاربه ونثر الدرهم عليه كفروا ولو لم ينثروا لكن قالوا ٢ مبارك باد كذا وأيضاً ولو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر \* رجل قال تبث ومع ذلك تشرب الخمر لماذا التوب قال ٣ كسى از شير ما در شكيبه لا يكفر لأن هذا استفهام وتسوية بين الخمر واللبن في الحب وفي كتاب الحيض للإمام السرخسي لو استحل وطء امرأته الحائض يكفر وكذا لو استحل اللواط من امرأته وفي النوادر عن محمد رحمه الله تعالى لا يكفر في المستلثين هو الصحيح \* رجل شرب الخمر فقال ٤ شادى مر آراست كه بشادى ماشاداست وكم وكست مر آرا كه بشادى ماشادانست يكون كفراً كذا في فتاوى قاضخان \* وإذا شرب في الفساد وقال لا يصح به ما يبدى تابكي خوش برزم يكفر وكذا لو اشتغل بالشرب وقال ٥ مسلماني آشكارا ميكنم أو قال مسلماني آشكارا شد يكفر قال واحد من القسقة ٦ أكرأين خبر ابارة بر يزجبريل عليه السلام ببر خویش برادرش يكفر \* قيل لفاسق انك تصح كل يوم تؤذي الله وخلق الله قال ٨ خوش می آرم يكفر قال للمعاصي ٩ اين نيز راهی است ومذهبی يكفر كذا في المحيط \* وفي تجنيس الناطق والاصح أنه لا يكفر كذا في التتارخانية \* رجل ارتكب شيئاً من الصغائر فقيل له تب إلى الله فقال ١٠ من چه کرده ام تاو به بايد كرد يكفر كذا في المحيط \* من أكل طعاماً حراماً وقال عند الأكل بسم الله حكى الإمام المعروف بعشمتي أنه يكفر ولو قال عند الفراغ الحمد لله قال بعض المتأخرين لا يكفر ١١ واتفاق استا كز قدح بكبر و بسم الله كويد و بخورد كافر كرد و همچنین بوقت مباشرت زنا بوقت قمار كعبتين بكبر و بكويد بسم الله كافر شود كذا في الفصول العمادية \* ولو أن رجلين تشابرا فقال أحدهما لآخر ولا قوة إلا بالله فقال ١٢ لاحول بكار نیست أو قال لاحول راجحكم أو قال لاحول لا يغني من جوع أو قال ١٣ لاحول را بكاسه اندر نريد نتوان كرد أو قال بجای نان سودند ارد كافر في هذه الوجوه كلها كذا في الظهيرية \* وكذلك إذا قال عند التسبيح والتليل وكذلك إذا قال سبحان الله فقال ترجمة (١) يصلح لي الحرام (٢) مبارك له (٣) هل يصبر الإنسان عن لبن الام (٤) الفرح لمن يفرح لفرحنا والخسبة والنقصان لمن ليس يفرح لفرحنا (٥) نعالو النعش عيشاطيبا (٦) أظهر الاسلامية أو قال ظهرت الاسلامية (٧) ان وقعت قطرة من هذا الخمر فبرائيل عليه السلام يرفعها بيمينه (٨) أفعل طيباً (٩) هذا أيضاً طريق ومذهب (١٠) ما الذي فعلته حتى تلزمني التوبة (١١) والاتفاق على أنه ان أمسك القدح وقال بسم الله وشربه يصير كافراً وهكذا ان سمل وقت مباشرة الزنى أو حال لعب القمار عند امساك الكعبتين فانه يصير كافراً (١٢) لا تنفع لاحول أو قال ما أصنع بلا حول (١٣) لا يمكن جعل لاحول ثريداً في القصعة أو قال لاحول لا تنفع في محل الخبز

(٣٥ - فتاوى ثانی) فان المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن \* رجل اشترى من رجل عبد وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من يدالموهوب له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن والصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر في الكتاب خلافاً في هذه المسئلة \* وكذا لو اشترى عبد وقبضه ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب له من رجل آخر وسلمه إليه فاستحق من يدالموهوب له الثاني كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه \* ولو أن المشتري وهبه لرجل ثم ان الموهوب له باعه من رجل فاستحق من يدالمشتري لم يكن للمشتري الأول أن يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فإذا رجع حينئذ يرجع المشتري الأول على بائعه \* رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين عدلهم المشهور وعليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدل رجع المقتضى عليه بالثمن على بائعه وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لانه عدلهم ولو لا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقراره وكذا لو وكل رجلاً بالخصوص فتزكى الوكيل الشاهدين وهذا



ظاهر فيما اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود رجل اشترى غلاما وفضه فاستحقه رجل بالدين وقبضه ثم ان المستحق اجاز الشراء جازت اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع الثمن وكان للمستحق ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع الماضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا اجاز صححت اجازته وبصر البائع وكيله في البيع وهذه مسئلة اختلفت فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى ظاهر المذهب من أصحابنا ان البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقضى عليه بالثمن على بائعه \* رجلان اشترى باعدا فاستحق نصفه كان لهما الخيار فان رضى أحدهما المشتريين وأسقط الخيار سلم له ربع العبد يرجع ربع الثمن وللمشتري الآخر ان يرد ربع العبد على بائعه ويرجع بنصف الثمن وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أسقط أحدهما الخيار لم يكن للاخر ان يرد لان عند (٢٧٤) أبي حنيفة رحمه الله تعالى من له الخيار في العبد لا يرد النصف وأحد

المشتريين بشرط الخيار لا ينقرب لادعى رجل ادعى على رجل ان المدعى باع من المدعى عليه وفلا نا الغائب عبد بألف درهم بخبرة العبد وأقام البيعة فان القاضي يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن ولا يقضى ببيع الكل لان الحاضر ليس بخصم عن الغائب فان حضر الغائب بعد ذلك ان أعاد المدعى البيعة بخبرته يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن الا اذا كان كل واحد منهما كافلا بالثمن عن صاحبه بأمره فيكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر \* رجل باع عقارا وسلم وأمره أنه أو وولده أو بعض أقاربه حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع أن العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعواه \* وقال

الآخر ١ سبحان الله راو أب بردى أو قال بوسه باز كردي فهذا كفر \* اذا قال لا تحرق لاله الا الله فقال لا أقول فقال بعض المشايخ هو كفر وقال بعضهم ان عني به أي لا أقول بامر لاله لا يكفر وقال بعضهم بكفره مطلقا ولو قال ٢ بكفتن اين كلمة برسر آوردی نامن كويم يكفر \* رجل عطس مزار فقال له رجل بحضرتك يرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك الرجل ٣ سبحان آدم من ازين يرحمك الله كفتن أو قال دلتنك شد مارا أو قال ملول شديد فقد قيل لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط \* سلطان عطس فقال له آخر يرحمك الله فقال له الآخر لا نقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية \* (ومنهما ما يتعلق بيوم القيمة وما فيها) \* من أنكر القيمة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الصراط أو العصاف المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزاهد أبو اسحق الكليني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول لأعلم أن اليهود والنصارى اذا بعثوا هل يعذبون بالنار أفتي جميع مشايخنا ومناجيج بل بانه يكفر كذا في العناية \* يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وبانكار عذاب القبر وبانكار حشر بني آدم لا غيرهم ولا بقوله ان الثواب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق \* رجل قال لا آخر كناه ممكن جهنم ديك هست فقال ازان جهنم كه خبر داد كفر \* رجل له دين على آخر فقال ٥ اكرذهي قيامت رابستا ثم فقال قيامت برمی تابد ان قال تها ونا بيوم القيمة كفر \* رجل ظلم على رجل فقال المظلوم ٦ آخر قيامت هست فقال الظالم فلان خير قيامت اندر يكفر كذا في التتارخانية \* رجل قال ليدونه أعط دراهمي في الدنيا فانه لا دراهم في القيمة فقال ٧ دمد يكرى بن دمو با نجهان باز خواه أو باز درهم يكفر هكذا أجاب الفضلي وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى وهو الاصح ولو قال ٨ مرا با محشر چه كار أو قال لا أخاف القيمة يكفر كذا في الخلاصة \* اذا قال لخصمه آخذ منك حتى في المحشر فقال خصمه ٩ تودران انبوهي مرا بجا ياي فقد اختلف المشايخ في كفره وذكر في فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط \* ولو قال ١٠ همه زجه (١) اذهب حسن سبحان الله أو قال قلبت جلد ها (٢) ما الذي فعلته بذكر هذه الكلمة حتى أقولها (٣) زهقت من قول يرحمك الله هذه أو قال حصل لنا ضيق صدر أو قال مللنا (٤) لا تذهب فان هناك دارا أخرى فقال من أخبر عن تلك الدار (٥) ان لم تعطه آخذني في القيامة فقال القيامة هاهي تلعب (٦) القيامة موجودة فقال الظالم فلان الجمار في القيامة (٧) اعطني عشرة أخرى واطلبها في تلك الدنيا أو أردتها عليك (٨) مالي أنا والمعشر (٩) من أين تجددني في تلك الجمعية (١٠) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كن كيف شئت

مشايخنا تسمع دعواه فينظر المفتي في ذلك ان كان في رأيه أن لا يسمع هذه الدعوى وأفتى بذلك كان حسنا ليكون سدا نيكو في باب التزوير وان لم يكن له رأي في ذلك يبقى بقول مشايخنا رحمهم الله تعالى لان القسولي اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل شيئا لم يكن سكونه اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تقليد القاضي سماع هذه الدعوى \* رجل باع عقارا ثم ادعى أنه باع ماهر وقت اختلاف المشايخ فيه \* والصحيح أنه لا تسمع دعواه \* بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى أنه حريث تسمع دعوى المشتري لان الوقف لا يزيل الملاك ولا يخرج منه من أن يكون محلا للبيع أما الحر ليس بمحل للبيع وغنه لا يملك فكان المشتري مدعياد دين على البائع \* ولهذا لو جمع بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقف \* ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز البيع في الفن \* عبدا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بألف درهم صفقة واحدة كوفي المتفق أنه يجوز البيع في حصة العبد

وفي حصة الشريك باطل \* ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل أجنبي فانه يجوز العلقى الكل \* باب في بيع مال الرباعية ببعض  
في الباب فصلان فصل في البيع وفصل آخر في الاحتراز عن الربا والمخارج عنه \* أما الأول فالأول اتباع المسببة وهي الغالب عليها  
الصفري الغطريني واحد باثنين \* وقد كرمه الله تعالى في الكتاب أنه يجوز بيع الدراهم التي ثلثها صفر وثلثها فضة واحد باثنين وقال  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا لا يجوز بيع المسيبة من الغطريني بالمسيبتين لانها صارت غنما لجميع الاشياء  
بمنزلة الذهب والفضة ولهذا قلنا وجوب الزكاة في المائتين منها ولا يجوز بيع المحلوج من القطن بغير المحلوج الا مثلا عندل وكذا بيع الثمر  
المشقوق الذي استخرج منه النوى بغير المشقوق وكذا بيع الدقيق المخول بغير المخول \* وبيع الخالة بالدقيق عند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لا يجوز الا بطريق الاعتبار وهو أن تكون الخالة الخالصة أكثر من الخالة في (٢٧٥) الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا

تساوا وزنا يجوز \* وبيع  
الخبز بالحنطة والحنطة  
بالخبز وبيع الدقيق بالخبز  
والخبز بالدقيق قال بعض  
مشايخنا رحمه الله تعالى  
لا يجوز لامتساوا ياولا  
متفاضلا قبل هذا قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كما قال في بيع الحنطة بالدقيق  
هكذا ذكر الطحاوي رحمه  
الله تعالى وقال بعضهم  
يجوز امتساويا ومتفاضلا  
وعليه الفتوى لان الحنطة  
كيلى وكذا الدقيق والخبز  
وزنى فيجوز بيع أحدهما  
بالآخر متساويا ومتفاضلا  
اذا كانا قدينين فان كان  
أحدهما نسيئة ان كان الخبز  
نقد اجاز عند أصحابنا وان  
كانت الحنطة أو الدقيق نقدا  
والخبز نسيئة لا يجوز في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى لانه لا يجوز السلم في  
الخبز وعند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى يجوز وهو  
رواية عن أبي حنيفة رحمه

نيمكو في دين جهان بايد بيان جهان هر چه خواهی باش بکفر کذا في الفصول العبادية \* قال رجل لراهد ١  
نفسين تازهم شت ازان سونفتی قال أكثر اهل العلم انه بکفر \* قيل لرجل اترك الدنيا لاجل الآخرة قال  
أنا لا أترك النقد بالنسيئة قال بکفر في نسخة الخواني ٢ قال هر که با بجهان بی خرد بدبا بجهان چون  
کیسه دریده بود قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا طهر وزيار الآخرة فيوجب  
كفر القاتل كذا في المحيط \* لوقال ٣ بانودردوزخ روم لیکن اندر نیام کفر کذا في الخلاصة \* ٤ اگر  
کوید در قیامت ناجیزی بر رضوان نبری در بهشت نکشاید کافر کرد کذا في العنابية \* رجل قال للامير  
بالمعروف ٥ چه غوغا آمد ان قال ذلك على وجه الرد والانكار يخاف عليه الكفر \* رجل قال لآخر  
٦ بخانه فلان رو وورا امر معروف کن فقال ذلك الرجل ٧ وجه مرا أو وجه کرده است أو قال مرا  
از وجهه ازار است أو قال من عافیت کزیده ام مرا یا بن فضولی چه کار فهدا الالفاظ كلها كفر كذا في الفصول  
العبادية \* اذا قال ٨ فلان امرصیت رسید أو قال للعزى ٩ بزرگ مصیبتی رسید ترا بعض مشايخ بلخ  
رحمهم الله تعالى قالوا بکفر القاتل وبعض المشايخ قالوا انه ليس بکفر لكنه خطأ عظیم وبعضهم قالوا ليس  
بکفر ولا خطأ واليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام أبو علي النسفي وعليه الفتوى \* ولو قال للعزى  
١٠ هر چه از جان وی بکاست بر جان تو زیادت یا بدیخشی القاتل الكفر أو قال زیادت کنا فهدا خطأ  
وجهل وكذلك ١١ ازان فلان بکاست و بجان تو پیوست ولو قال وی مرد و جان بتوسید بکفر \* رجل  
بری من مرضه فقال رجل آخر فلان خبر باز فرستاد فهدا کفر و اذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال  
المريض ان شئت توفی مسلما وان شئت توفی کافرا بصیر کافرا بالله مرتدا عن دینه وكذا الرجل اذا ابتلى  
بمصيبات متنوعة فقال أخذت مالى وأخذت ولدى وأخذت كذا وكذا فادافع له وماذا بقى لم تفعله وما أشبه  
هذا من الالفاظ فقد ذكر كذا في المحيط \* (ومنها) ما يتعلق بتلقين الكفر والامر بالارتداد وتعليمه والتشبه  
بالكفار وغيره من الاقراصر يحا وكنایة \* اذا قلن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه بصیر کافرا وان كان على  
ترجمة (١) اقعده لا تقع في الناحية الثانية من الجنة (٢) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك  
الدنيا كن مرق كیسـه (٣) اذهب معك الى النار لكن لا أدخلها (٤) اذا قال ان لم ترسل في القيامة  
لرضوان شيأ لا يفتح لك باب الجنة بصیر کافرا (٥) ما ههذه الغوغا (٦) اذهب الى دار فلان و مره بالمعروف  
(٧) ما الذى فعله معى أو قال ما الادیة التى حصلت لى منه أو قال أنا اخترت العاقبة مالى ولهذا الفصول (٨)  
أصاب فلانامصيبة (٩) أصابك مصيبة عظيمة (١٠) كل ما نقص من عمره يكون زیادة فى أجلك أو قال  
زاد بصیغة الدعاء (١١) نقص من عمر فلان واتصل باجلك مات وترك الروح لاك

الله تعالى لانه يجوز السلم في الخبز \* والفتوى في بيع الحنطة والدقيق بالخبز على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة  
وزنا وان تساوا لان الحنطة كيلى فلا يجوز بيعها بنفسها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم أنهم ما تماثلان في الكيل قيل بأنه  
يجوز \* وكذا بيع الدقيق بالخبز وزنا لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وزنا جاز هذا اذا باع من الحنطة  
قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل جاز كالوباع الحنطة بالحنطين وأدى ما يدخل تحت الكيل  
نصف صاع فان باع صاعا من الحنطة الرديئة نصف صاع جيل من الحنطة أو باع نصف صاع من الحنطة بجمادون نصف صاع منها لا يجوز اذا  
كان في أحد الجانبين مقدرا ما يدخل تحت الكيل وان باع مادون نصف صاع من الحنطة بجمادون نصف صاع وأحدهما أكثر من  
الآخر جاز كالوباع الحنطة بالحنطين \* ولوباع الحنطة بالشعير متفاضلا لا يجاز وان كان في الشعير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعير

وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز الامتساو ولو كان في كل واحد من الجانبين حبات شعير لا نال ما لا يخلو عنها الحنطة من حبات الشعير مغلوب الحنطة فكان مستمكاً \* باع الخيل بالعصر متفاضلاً لا يجوز لان العصر يصير خلا في الحال الثاني فيكون بينهما شبهة المجانسة في الحال \* والقرع الابريسم بمنزلة الدقيق مع الحنطة ولا بأس ببيع شاة على ظهرها صوف بصوف اذا كان الصوف المجزواً كثيراً كان على ظهر الشاة وكذا الشاة التي في ضرعها اللبن \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول \* وان كان اشترى شاة بلحمها فهو على وجهه ثلاثة ان اشترى بلحم الشاة مذبوحة مسلوخة واستخرج شحمها أو أمعاء ما نال تساويها وزناً جاز والافلا وان اشترى بلحم الشاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة أو مثله أو لا يدري لا يجوز وان كان اللحم أكثر مما في المذبوحة جاز \* وان اشترى باللحم شاة حية في القياس (٢٧٦) لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي

وجه اللعب وكذا اذا امر رجل امرأة الغيرة أن ترتدين من زوجها يصير هو كافر اهكذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلاً أن يكفر كان الا امر كافر كافر المأمور أو لم يكفر قال أبو الليث اذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر يصير كافر اذا علمه وأمره بالارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافر اذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى فاضل خان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا كره الرجل أن يتلفظ بالكفر بغير نية أو ما أشبه ذلك فتلفظه فهذا على وجهه \* الاول أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء سوى ما كره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه \* الوجه الثاني أن يقول خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذباً فاردت ذلك وما أردت كفر مستقبلاً جواباً بالكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يقرق القاضي بينه وبين امرأته \* الوجه الثالث اذا قال خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذباً الا أني ما أردت ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذباً وانما أردت كفر مستقبلاً جواباً بالكلامهم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* واذا كره أن يصل الى هذا الصليب فصل في ثلاثه أوجه \* اما ان قال لم يخطر بباله شيء وقد صليت الى الصليب مكرهاً وفي هذا الوجه لا يكفر لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه \* واما ان قال خطري بالي أن أصلي لله ولم أصل للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضاً لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه \* واما ان قال خطري بالي أن أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط \* ولو قيل لمسلم احمد للثلاث والقتل لك فالأفضل أن لا يسجد كذا في الفصول العبادية \* اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمد الكنه لم يعتد بالكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندى كذا في البحر الرائق \* ومن أتى بالفتنة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض ولا يعذر بالجهل كذا في الخلاصة \* الهائل أو المستهزئ اذا تكلم بكفر استخفاً أو استهزاء أو حياكون كفاً عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك \* الخاطي اذا أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان يريد أن يتكلم بما ليس بكفر أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كذراً عند الكل كذا في فتاوى فاضل خان \* يكفر بوضع فلسفة الجحوس على رأسه على الصحيح الاضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزناد في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطمية للمسلمين وبقوله الجحوس خير مما نافية يعني فعله وبقوله النصرانية خير من الجحوسية لا بقوله الجحوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خير من اليهودية وبقوله لمعامله الكفر خير مما أنت تفعل عند بعضهم مطلقاً وفيه الفقيه أبو الليث بان قصد تحسين الكفر لا تنقيح معاملته \* وبخروجه الى نيرور الجحوس

الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما \* ولو باع قفيزاً من حنطة مسلوخة بغير من مثلها أو واشترى قفيزاً من الرطبة التي خرجت من سنبلها غنلها أو المبلولة باليايسة أو الرطبة باليايسة أو باع قفيزاً من التمر الذي أصابه ماء وانفتح بمثله أو الزبيب الذي أصابه ماء بمثله جاز البيع في جميع ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعتبر التفاوت الذي يكون بينهما عند الخفاف وكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الا في الحنطة الرطبة باليايسة فان ذلك لا يجوز عنده كما لا يجوز بيع الرطب بالتمر عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع الرطبة بالرطبة ولا المبلولة بالمبلولة ولا الزبيب المنتفخ أو التمر المنتفخ بغير المنتفخ ولا الرطبة باليايسة ولا المبلولة باليايسة الا ان يعلم تساويهما في التكامل بعد الخفاف

الا يبيع الرطب بالرطب قفيزاً بغير فاته يجوز ذلك وان كان أحدهما أكثر نقصاً من الآخر عند الخفاف ولا بأس ببيع الناطق بالتمر متفاضلاً الا ان يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه ونزاقته لا يجوز اذا كان نسيته وان كان في موضع يباع التمر فيه كلاً جازت النسيته أيضاً \* العنب جنس واحد وان اختلفت ألوانه وأصنافه وكذا الزبيب لا يجوز بيع البعض ببعض الامثلة بمثل \* ولا بأس ببيع طوم الطير واحد باثنين يدايد لانهم لا وزن ولا خفيه نسيته \* لحم الابل والبقر والغنم والابلانها أجناس مختلفة لا يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلاً لا يدايد ولا خفيه نسيته \* وكذا الالية واللحم وشحم البان أجناس مختلفة لا يجوز بيع البعض ببعض متفاضلاً لا يدايد ولا خفيه نسيته \* والسن جنس \* اللحم لا يباع باللحم الامتساوياً \* لحم الموز والضأن ولبنهما جنس واحد لا يجوز البيع فيه الامثلة بمثل \* صوف الغنم الايض والاسود جنس واحد \* ولا يجوز بيع الغزل بالقطن الامتساوياً لان أصلهما واحد وكلاهما موزون وان خرجا من

الوزن أو خرج أحدهما من الوزن فلا بأس به واحداً بائنين \* ويبيع الغزل بالثوب جائز على كل حال \* ولا بأس بغزل القطن مع الكتان أو الصوف مع الشعر واحداً بائنين \* وإن كان أحدهما نسيئة لا يجوز لمكان الوزن \* وعن محمد رحمه الله تعالى أن يبيع القطن بالغزل لا يجوز متفاضلاً وعنه أنه يجوز مطلقاً \* ولو باع لبداً بصوف أن كان اللبد بحال لو نقص يعود وصوفاً تعتبر المساواة في الوزن وإن كان لا يعود لا تعتبر \* الصوف والشعر وغزلهما جنسان مختلفان ولا بأس بالسمك واحداً بائنين لأنه لا يوزن فإن كان جنس منه يوزن فلا خيراً فيما يوزن الأمثلاً بمثل \* وكل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس بأن يباع طابق يطابقين ينظر في ذلك إلى حال أهل البلدة \* ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم بالسمن إلا أن يعلم أن ما في الحليب من السمن أقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد \* وكذا الواشترى التمر بالنوى لا يجوز إلا أن يعلم أن ما في التمر من النوى أقل \* ولا بأس ببيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم بالسمن والعصير بالنعيب (٢٧٧) والشاة باللبن والرطب بالدبس والمخولج بالقطن والغزل

لما وافقته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم \* وبشرائه يوم النير ونشيا لم يكن يشتره قبل ذلك تعظيما للشرور  
للالا كل والشرب وبأهدائه ذلك اليوم للشركين ولو بيضة تعظيما لذلك لاجابة دعوة مجوسى خلق رأس  
ولده \* وبتحسين أمر الكفار اتفاقا حتى قالوا لو قال ترك الكلام عند كل الطعام حسن من المجوس  
أو ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق \* رجل ذبح لوجه انسان في وقت  
الخلة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كفر والمذبح ميتة لا يؤكل  
قال الشيخ الامام اسماعيل الراهد اذا ذبح البقر أو الابل في الجوزات فقد دم الحاج أو الغزاة قال جماعة من  
العلماء يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة شنت على وسطها حبلًا وقالت هذا زنا تركه كذا في  
الخلاصة \* رجل قال لغيره بالفارسية ١ كبري به ازين كار كه تو ميكني قالوا ان أراد تعجب ذلك الفعل  
لا يكفر كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال ٢ كفري كردن به از خيانت كردن أكثر العلماء على أنه  
يكفر كذا في المحيط \* وبه أفق أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة \* رجل ضرب امرأة  
فقال المرأة لست بمسلم فقال الرجل هي أنى لست بمسلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى لا بصير كافر بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلا لو قيل له ألست بمسلم فقال لا يكون ذلك  
كفرا كذا في فتاوى قاضيان \* قالت امرأة لزوجها ليس لك حمية ولا دين الاسلام ترضى بخلائي مع  
الاجانب فقال الزوج ليس لي حمية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر \* رجل قال لامرأته يا كافرة قايه يودية  
يا مجوسية فقالت ٣ هم جنينم أو قالت هم جنينم طلاقده مرا أو قالت اكر هم جنين نيمي با تو نباشمى أو  
قالت هم جنين نيمي با تو صحبت ندارى أو قالت تو مرا ندارى كفرت ولو قال ٤ اكر من جنينم مرا مدار  
لا يكفر وقد قيل يكفر أيضا والاول أصح وبه كان يفتى القاضى الامام جلال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا  
إذا قالت المرأة لزوجها يا كافر يا يهودى يا مجوسى فقال الزوج ٥ هم جنينم از من بيرون آى أو قال اكر  
هم جنين نيمي ترا ندارى فقد كفر ولو قال ٦ اكر جنينم با من مباش فهو على الاختلاف والصحيح أنه  
لا يكفر ولو قال ٧ يكرام كه جنينم با من مباش فالظاهر أنه يكفر وقد قيل بخلافه أيضا ولو قال لاجنبى  
ترجمة (١) المجوسية أحسن من هذا الامر الذى فعله (٢) الكفر أحسن من الخيانة (٣) أنا هكذا أو قالت  
أنا هكذا أعطى الطلاق أو قالت ان لم أكن هكذا ما كنت ببيت معك أو قالت ان لم أكن هكذا ما كنت  
صاحبك أو قالت لا تمسكنى (٤) ان كنت هكذا فلا تمسكنى (٥) أنا هكذا أخرجه من عندى أو قال ان لم  
أكن هكذا ما كنت أمسكنك (٦) ان كنت هكذا فلا تمسكنى (٧) افرضى أنى هكذا لا تمسكنى

علم أن الحب أكثر مما في القطن يجوز أن كان لا يدري لا يجوز \* وكذا بيع العنب بالزبيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن علم أن الزبيب أكثر من الزبيب الذي يحصل من العنب جاز والافلا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال إذا تساوا بكيلا \* وكذلك بيع القصير بالعنب وبيع الثعالب بالثعالب لا يجوز \* وأن العلم أن الأجر أكثر من الأيض جاز والافلا وكذلك يبيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك يبيع السيف الخلمي بالقضبة بقضبة خالصة \* وبيع المنطقة المقضبة بالدرهم أو بالتبر لا يجوز لأن العلم أن القضة الخالصة أكثر وكذا الوباغ حليما من ذهب فيه جوهر لا يمكن إخراجها إلا بضر فباعه بذهب لا يجوز إلا أن يكون الذهب أكثر مما في الخلمي من الذهب \* ولو اشترى حنطة في سنبلها بحنطة مذرة لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المذرة أكثر \* ولو باع بطيخا أو تينيا بطيخ غير مقطوف أو تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال ولو هو خر وج الزاد من الشجر بعد البيع \* باع كوز ماء

بكوزى ما جازى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى أن عنده ما للماء ليس بكبلى ولا بوزنى فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا والجدان كان يباع وزنا فيبيع بالجديع المساواة فى الوزن \* باع الخبز بالخبز متفاضلا عددا أو وزنا جازى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا بدوا بخيريه نسبة عند أبى حنيفة لأن الخبز بالخبز ليس بوزنى ولا عددى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عددى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو وزنى الآن يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالثنين وإن كان كثيرا لا يجوز \* ولا يجوز بيع الخنطة المقلية بغير المقلية لا نقدا ولا نسبة وكذا لا يجوز بيع دقيق الخنطة بسوقها عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا متساويا ولا متفاضلا \* ولا يجوز بيع الخنطة بدقيقها أو بسوقها فى قولهم \* باع أنا من حديد مجديان كان الأنا يباع وزنا يعتبر المساواة فى الوزن والأفلا وكذلك كان الأنا من (٣٧٨) نخاس أو صفر باعه بصفر والله أعلم فصل فيما يكون فرارا عن الربا

\* رجل فى يده دراهم اغتصبها فاشتري بها شيئا قال بعضهم إن لم يصف الشراء إلى تلك الدراهم يطيب له المشتري وإن أضاف الشراء إلى تلك الدراهم ونقد منها لا يطيب له وذكر شداد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل بالدراهم المغصوبة طعاما إن أضاف الشراء إليها ونقد غيرها أو لم يصف الشراء إليها ونقد منها لا يلزمه التصديق الآن يضيف الشراء إليها ونقد منها وكذا ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى \* رجل حلف أن لا يشتري بهذه الدراهم قال لا يثبت إلا أن يدفع تلك الدراهم إلى البائع أو لا ثم يشتري بها الطعام لأن الدراهم لا تعين فى المبادلات وقال بعضهم إذا أضاف الشراء إلى الدراهم المغصوبة ونقد غيرها أو لم يصف الشراء

يا كافر يا يهودى فقال ١ هم جنين من صحبت مدار أو قال كرههم جنين نبي باؤ صحبت ندارى إلى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا فى المحيط \* رجل أراد أن يفعل فعلا فقال له امرأته ٢ أن كاركنى كافر يا شىء ففعل ذلك الفعل ولم يثبت اليها لا بكفر ولو قال لامرأته يا كافرة ففعلت المرأة لا بل أنت أوفات لزوجها يا كافر فقال الزوج بل أنت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فى فتاواه \* قالت لزوجها ٣ چون مغ جنت آ كندم شدة فقال الزوج پس چندين كاه با مغ باشيده ٤ أو قال با مغ چرا باشيده فهذا من الزوج كثر ولو قال لزوج لها ٥ يا مغ انجى فقالت پس چندين كاه مغ انجى راد شدة أو قالت مغ انجى را چرا داشته هذا كفر منها ولو قال للمسلم أجنبى يا كافرا أو لا حنيفة يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئا أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئا أو قالت المرأة لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه أبو بكر الأعمش البلخى يقول يكفر بهذا القائل وقال غيرة من مشايخ بلخ رحمه الله تعالى لا يكفر والمختار للفتوى فى جنس هذه المسائل أن القائل بعث هذه المقالات إن كان أراد الشتم ولا يعتقه كافر لا يكفر وإن كان يعتقه كافر انما خطبه به ذنبا على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا فى الذخيرة \* امرأة قالت لولدها ٦ أى مغ بجه أى كافر بجه أى كافر بجه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر إن لم يرد بها كفر نفسه كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو قال للابنة ٧ أى كافر خد اوند لا يكفر بالاتفاق وإذا قال لغيره يا كافر يا يهودى ناجوسى فقال ليس يكفر وكذلك إذا قال ٨ أرى هم جنين كبريكفر ولو قال ٩ توتى خود اوند لم يقل شيئا وسكت لا يكفر إذا قال لغيره ١٠ بيم بود كه كافر شدى أو قال خشيت أن كافر لا يكفر ولو قال ١١ چندان برنج بايدى كه كافر خواستم شدن يكفر \* رجل قال ١٢ اين روز كار مسلمانى ورزيدن نيست روز كار كافرى است قيل يكفر قال صاحب المحيط وأنه ليس بصواب عندى وفى واقعات الناطقى مسلم ومجوسى فى موضع فدا رجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابته المسلم قال إن كانا فى عمل واحد لذلك

زوجة (١) أنا هكذا فلا تصاحبى أو قال إن لم أكن هكذا ما كنت أصاحبك (٢) إن فعلت هذا الأمر فانت كافر (٣) غلافك صار ملان مثل الجوس فقال الزوج حينئذ مكنت مدة طويلة مع المجوسى (٤) أو قال لم مكنت مع المجوسى (٥) يا مجوسية فقال حينئذ قد أمسكت المجوسية هذه المدة الطويلة أو قالت لم أمسكت المجوسية (٦) يا ابن المجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٧) يا دابة الكافر (٨) نعم افرض هكذا (٩) بل أنت (١٠) خشيت أن كافر (١١) أدبى كثير حتى أردت أن أكون كافرا (١٢) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلامية بل زمن الكافرية

اليه أو نقد منها أو لم يصف الشراء اليه لكن كل من نيت أن يعطى الثمن من الدراهم المغصوبة ونقد منها لا يطيب له الداعي وهذا أحوط والفتوى على أنه يطيب له إلا إذا أضاف الشراء إليها ونقد منها \* وذكر فى الأصل رجل غصب ألفا فاشتري بها ثيابا ورجع يلزمه التصديق بالرجوع وهذا محمول على ما إذا أضاف الشراء إليها ونقد منها \* السلطان إذا اشترى بالدراهم المرسلة وقضى الثمن مما يأخذ من الناس ظمنا أو يكره لغيرهم تناول أطعمتهم ليكون زجرهم عن الظلم \* رجل دفع مالا مضاربة إلى جاهل وتصرف العامل فيه فربح حل لصاحب المال أن يأخذ من الربح ما لم يعلم أنه كسبه من الحرام وكذا لو صار المضارب ذميا \* رجل اشترى من التاجر شأهلا يلزم السؤال أنه حلال أم حرام قالوا ينتظر أن كان فى بلد وزمان كان الغالب هو الحلال فى أسواقهم ليس على المشتري أن يسأل أنه حلال أم حرام وبينى الحكم على الظاهر وإن كان الغالب هو الحرام أو كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يختلط ويسأل أنه حلال أم حرام \* رجل

ما توكان كسبه من الحرام بنفي لورثته أن يعرفوا فان عرفوا انهم لم يعرفوا انصدموا به \* رجل اشترى دارا فوجد في  
 جذوعها دراهم قال بعضهم هي غزلة اللقطة وقال بعضهم ردها على البائع فان يقبل البائع فحينئذ تصدق بها وهذا أصوب \* رجل له  
 على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل قالوا اشترى من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون  
 بثلاثة عشر إلى سنة فيقع التجوز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بذلك \* رجل طلب من رجل دراهم  
 ليقرضه بده دوا زده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض فيقول للقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري المقرض ويدفع  
 اليه الدراهم ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعتي هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ليحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه  
 ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والاوتق والا حوط أن يقول (٢٧٩) المستقرض للمقرض بعد ما قررا المعاملة كل

مقالة وشرط كان بينهما نقد  
 تركته ثم يبيع قدان يبيع  
 المتاع وهذه المسئلة دليل  
 على جواز بيع الوفاء اذ لم  
 يكن الوفاء شرطاً في البيع  
 هذا اذا كان المتاع للمستقرض  
 فان كان المتاع للمقرض  
 وليس للمستقرض شيء  
 ويريد أن يقرضه عشرة  
 بثلاثة عشر إلى أجل فان  
 المقرض يبيع من  
 المستقرض سلعة بثلاثة  
 عشر ويسلم السلعة إلى  
 المستقرض ثم ان المستقرض  
 يبيع السلعة من أجنبي  
 بعشرة ويدفع السلعة إلى  
 الاجنبي ثم الاجنبي يبيع  
 السلعة من المقرض بعشرة  
 ويأخذ العشرة منه ويدفعها  
 إلى المستقرض فيبرأ  
 الاجنبي من الثمن الذي  
 كان عليه للمستقرض فتصل  
 السلعة إلى المقرض بعشرة  
 وللمقرض على المستقرض  
 ثلاثة عشر إلى أجل  
 \* وحيلة أخرى أن يبيع

الداعي فتوهـم المسلم أنه يدعو له لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر  
 \* مـ قال أنا لم أجد يكفر ولو قال ما علمت أنه كفر لا يعذر به هذا \* رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر  
 وليست بكفر على الحقيقة فقبل له كفرت وطلقت امرأتك فقال ١ كافر شده كبروزن طلاق شده كبر يكفر  
 وتبين منه امرأته كذا في الفصول العمادية \* وفي التينة سألت والدي عن رجل قال أنا فرعون أو أبلحس  
 فحينئذ بكفر كذا في التواريخ \* رجل وعظ فأسقاؤنبه إلى التوبة فقال له ٢ ازبس اين همه  
 كلام مغان بر سر منـم يكفر \* قالت امرأته لزوجها ٣ كافر بودن به ترا باز بودن تكفر \* اذا قال ٤  
 هر چه مسلماني كردم همه بكافران دادم كرفلان كاركتم وفلان كاركرد لا يكفر ولا يلزمه كفارة العين  
 \* امرأة قالت ٥ كافر ام كرجنين كاركتم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
 تكفروا تبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السغدري هذا تطبيق ومبين وليس بكفر \*  
 ولو قالت زوجها ان جفوتني بعد هذا أو قالت ان لم تشتر لي كذا الكفر تكفرت في الحال كذا في الفصول  
 العمادية \* رجل قال كنت مجوسيا الا أني أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره قاله  
 شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى \* اذا سجد لانساجدة تحية لا يكفر كذا في السراجية \* وفي  
 الخزانة لو قال المسلم ٦ خدای عز وجل مسلمانی از تو بستاند وقال الآخرا من يكفران جميعا \* رجل  
 أدى رجلا فقال ٧ من مستلهم مر امرتجنا فقال المؤذي خواهي مسلمان باش خواهي كافر يكفر وكذا  
 لو قال ٨ اكر كافر باشي مراجه زبان يلزمه الكفر كذا في التواريخ \* كافر أسلم وأعطاه الناس أشياء  
 فقال مسلم ٩ كاشكي وي كافر بودي نامسلمان شدی ومردمان اورا جبري دادی وتعني ذلك بقلبه  
 فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ \* رجل غنى أن لم يحترم الله الخمر لا يكفر ولو غنى أن لم يحترم الله الظلم  
 والزنى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الأشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصول الأولى غنى  
 ما ليس بمستحيل وفي الفصل الثاني غنى ما هو مستحيل وعلى هذا لو غنى أن لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت  
 حراما لا يكفر لانه غنى ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار

زحمة (١) افرض أني صرت كافرا وأن امرأتني طلقت (٢) بعد هذا كله أضح على رأسي قلنسوة المجوس  
 (٣) الكفر أحسن من معاشرتك (٤) كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطينته كله للكفار ان فعلت ذلك  
 الامر وفعله (٥) أنا كافرة ان فعلت كذا (٦) الله تعالى يسلب منك الايمان (٧) أنا مسلم لا تؤذي  
 فقال المؤذي كن مسلما ان اردت أو كافرا (٨) لو صرت كافرا الضر على (٩) ياليتك كان كافرا حتى  
 يسلم فتعطيه الناس أشياء  
 المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من الاجنبي ثم ان المستقرض  
 يقبل البيع مع الاجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه  
 للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة إلى المقرض والمقرض وان صار مستقرا بما باع بأقل مما باع قبل فقد التزم الآن ذلك جائز لتقليل البيع  
 الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي \* وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثين مؤجل ويدفع السلعة  
 إلى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى تصل السلعة اليه بعينها ويأخذ  
 الثمن ويدفعه إلى المستقرض فيحصل المقرض الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى  
 وقال مشايخ نيل يبيع العينة في زمانها خير من البيوع التي تجرى في أسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جائزة ما جرت



وقال أجملكان الفراء من الحرام \* رجل استقرض عشرة دراهم ثم أوفاه وزاد قالوا إن كانت الزيادة قليلة تجوز بين الوزنين كدائق في الماتة  
لا بأس به وإن كانت كثيرة كدرهم في المائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واختلفوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هم هو كثير لا يجوز وقال  
بعضهم هو قليل فيجوز \* ولو أن المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لأنها هبة المشاع فيما يحتمل القسمة \* رجل له عشرة دراهم  
صحاح فأراد أن يبيعها بأثنى عشر درهما مكسرة لا يجوز لأنه إذا باعها أن أراد الحيلة يستقرض من المشتري أثنى عشر درهما مكسرة ثم يقضيه  
عشرة جاداً ثم إن المقرض يبرئه عن درهمين فيجوز ذلك \* ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة إلى أجل فلما حل الأجل جاء المديون  
بثلاثة صحاح وقال هذه التسعة تلك العشرة لا يجوز لأنه وبا \* فان أراد الحيلة يأخذ التسعة بالتسعة ويبرئه عن الدرهم الباقي فان خاف  
المديون أن لا يبرئه عن الدرهم الباقي (٣٨٠) يدفع إلى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح أو فلساً أو شيئاً يسيراً عوضاً عن الدرهم

الباقي جاز ذلك ويقع الامن  
\* رجل دفع إلى خباز دراهم  
وقال اشترت بهامك مائة  
من من الخبز وجعل كل يوم  
يأخذ خمسة أمنا قالوا  
ما بأكله فهو مكروه وان  
دفع الدراهم ولم يشتر منه  
لكن يأخذ منه كل يوم  
ما يريد لا بأس به وإن كانت  
نيته وقت الدفع الشراء فلا  
عبء لتلك النسبة ما لم تلفظ  
ولو قال عند الأخذ هذا على  
ما قاطعتك كان أولى \* رجل  
أراد أن يهب نصف داره  
مشاعاً فالحيلة فيه أن يبيع  
منه نصف الدار بثمن معلوم  
ثم يبرئه عن الثمن

**فصل فيما يخرج به عن  
الضمان في البيع الفاسد  
والبيع المكروه**

المشتري شراء فاسداً إذا جاء  
بالمبيع إلى البائع فلم يقبله  
البائع فأعاد المشتري إلى  
منزله فهلك لا يضمن وكذا  
الفاصل إذا رد المغيصوب

حراماً فتمنى أن لم يكن حراماً لم يكفر \* مسلم رأى نصرانية مسمينة فتحنى أن يكون هو نصرانيا حتى يتزوجها  
يكثر كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ١ مرا بحق ياري ده فقال ذلك الغير بحق هر كس ياري دهد من  
ترا بحق ياري ده يكفر كذا في الفصول العمادية \* رجل قال لمن ينازعه أفعل كل يوم عشرة أمنا لك من  
الطين أول يقل من الطين فان عني به من حيث الخلقة يكفر وان عني به ضعفه لا يكفر \* وقعت في زماننا من  
هذا الجنس واقعة أن رستاقيا قال قد خلقت هذه الشجرة فاتفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لأنه ربا ما خلق في  
هذا المقام عادة الغرم حتى لو عني حقيقة الخلق يكفر \* قال رجل ٢ رهى واركار كنيم وآراد واربخوريم فقد  
قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه إذا قال ٣ تافلان برجاست أو قال تامرأين  
بازوى زرين برجاست هراروزى كم نيايد قال بعض مشايخنا يكفر وقال بعضهم يحسن عليه الكفر قال ٤  
درويشي بدبختي است فهو خطأ عظيم قال لا تحرم يكسبه خذ ابراكن ويكسبه من ارفقيل لا يكفر هذا  
القائل سئل أبو بكر القاضي عن كان يلعب بالشرط ففازت له امرأة أنه لا تلعب بالشرط ففازت سمعت  
العلماء قالوا من يعمل بالشرط ففاز فهو من أعداء الله فقال الزوج بالفارسية ٦ أى دون كه من دشمن خدایم  
نشد كيم ونيارام فقال للسائل هذا أمر صعب على قول علماءنا ينبغي أن تدين امرأته ثم يجتد النكاح وقال  
غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن رجل ينازع قوماً فقال الرجل ٧ من ازده مغ مستكاره ترم أو قال من ازده  
مغ ترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار \* سئل عن رجل قيل له ٨ يا يكدرم بده تابهارت مسجد صرف  
كنم يا مسجد حاضر شو نماز فقال من نه مسجد آدم ونه درهم درهم مرابا مسجد چه كار وهو مصر على ذلك قال  
لا يكفر ولكن يعزر كذا في المحيط \* يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر مديعاً علم  
الغيب كذا في الحرارات \* إذا قال فنجوى ٩ زنت يجهنم اده است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول  
العمادية \* لو صاحبت الهامة فقال يموت المريض أو قال ١٠ باركران خواهد شدن أو صاحبت العقق فخرج  
من السفراختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة \* سئل الإمام الفضلي عن قال لا تخرباً حر فقال ذلك

ترجمة (١) ساعدني بحق فقال ذلك الغير كل إنسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بدون حق (٢) نشءتقل  
مثل العبدوناً كل كلاً حرار (٣) مادام فلان مسقراً أو قال مادام هذا الذراع الذهبي مستمر إلى لا ينقص  
رزق (٤) الذفر سو بخت (٥) أسجد لله سجدة ولى سجدة (٦) يا دنيئة أنا عداؤ الله لأصبر ولا أرتاح (٧)  
أنا أظلم من عشرة من الجوس أو قال أنا أقبح من عشرة من الجوس (٨) اما أن تعطى درهماً من النصر فف  
عمارة المسجد واما أن تحضر بالمسجد للصلاة فقال أنا لا آتي المسجد ولا أعطي درهماً أي شغل لي بالمسجد  
(٩) امرأتك وضعت (١٠) سيقع جل تقيل

فلم يقبل المغيصوب منه فأعاد إلى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري موضوعة بين يدي البائع أو المغيصوب منه فلم يقبله الرجل  
ثم حمله إلى منزله فهلك كان ضامناً في الغصب والبيع الفاسد وقال بعضهم إن كان قد أدا البيع قوباً غير محتلف فيه فالجواب به كذلك وإن  
كان محتلفاً فيه فجاء به إلى البائع فلم يقبله البائع فأعاد إلى منزله وهلك لا يبرأ عن الضمان والصحيح أنه يبرأ في الوجهين إلا إذا وضع بين يديه فلم  
يقبل وذهب به إلى منزله فهلك فإنه يكون ضامناً لأنه يصير عاصباً عصباً مبتدأ \* اشتري أمه شراء فاسداً أو قضاها فقلت عندهم من غيره كان عليه  
أن يرد هامة الولد والكسب بمنزلة الولد ولو هلك الجارية عنده وبقي ولد هارداً وقيمة الجارية أيضاً ولو اشتري عداً يساوى خمسمائة  
بخمسمائة شراء فاسداً وقبضه فازدادت قيمته من حيث السعر فصار يساوى ألفاً باعته من غيره كان عليه لياثمة خمسمائة فقيمة يوم القبض  
\* ولو غصب عبداً يساوى ألفاً فازدادت قيمته إلى ألفي درهم ثم اشتراه من المالك شراء فاسداً ثم مات العبد قالوا إن وصل الغاصب إليه بعد

بعد الافالة مضمون على  
المشتري بالثمن فصح ابراء  
البائع أمافي البيع الفاسد  
انما تجب القيمة على المشتري  
عند الهالك فلا يصح الابراء  
قبله وهو نظير ما لو قال  
لغيره بعت منك هذا الشيء  
بعشرة دراهم ووهبت لك  
العشرة فقال المشتري قبلت  
يجوز البيع ولا تصح الهبة  
لانه ابراء عن الثمن قبل  
الوجوب رجل اشترى ستر  
الكعبة من بعض السدنة  
لا يجوز لانه اشترى ما لا يملك  
البائع وان نقل الى بلده كان  
عليه أن يتصدق به على  
الفقراء رجل يبيع على  
طريق العامقو يشتري قال  
بعضهم ان كان الطريق  
واسعا لا يتضرر الناس  
بقعوده لا بأس بالشراء منه  
وقال بعضهم لا يكره  
الشراء منه على كل حال وقال  
بعضهم لا يشتري منه على  
كل حال لان القعود على  
الطريق يضر عذر مكره

ترجمة (١) يحتاج الى الحر كتمن العبد (٢) كل ما قاله فلان افعله ولو قال كفرا (٣) ملئت من الاسلام  
(٤) اذا قال الفقير صار مدبرا و عديم البخت (٥) يا الله (٦) يارب

( ٣٩٦ - فتاوى ثنائى ) ولهذا الوعترية انسان وهما كان ضامنا والشرائعه يكون حلاله على المعصية واعانة له على ذلك . رجل اشترى ثوبا بشاره فاسدا وقبضه فقطعه قيصا ولم يخطه حتى اودعه البائع بعد القطع فهلك عنده كان على المشتري ثمان القطع دون القيمة لانه لم يمسها . اودعه البائع بعد القطع فقد رد على البائع ما بقى بعد القطع . ويكره بيع الامر من فاسق يعلم انه يعصى به لانه اعانة على المعصية . مسلم اشترى عبدا مجوسيا فقال له العبدان يعتنى من مسلم قتلت نفسى جازله ان يعبعض من المجوسى لانه يبيع الكافر من كفره ولا بأس ببيع الزنار من النصرى والقلنسوة من المجوس لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل فيه اذلال للكافر . ويكره ان يبيع المكعب المفض من الرجل اذا علم انه يشتري ليلبس . صبي جاء الى القامى بفلسر او بحجر وطلب منه شيئا يتفعم به فى البيت كالخم والاشنان ونحو ذلك جاز ان يبيع ذلك منه وان طلب منه جزوا او فستقا او نحو ذلك مما يشتري لنفسه عادة لا يبيع لانه فى الوجه الاول اذن عادة وفى الفصل الثانى لا يصح بيع

ويشتري وقال أبا بالغ ثم قال بعد ذلك لست بالغ فان كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنه اثني عشر أو أكثر لا يعتبر بحجوده بعد ذلك لانه أخبر عن أمر محتمل فان أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويحتمل اثنا عشر فاذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح بحجوده بعد ذلك وان كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح بحجوده \* حصر المسجد اذا صار خلقا جاز أن يباع ويراد في ثمنه ويشتري به آخر \* وجعل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صديقه باع السكر وهو لا يشعر به قالوا الاثم عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له \* رجل قيل له اما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا ان كان شرابا يحل شربه لم يشرب لانه غير مكره وان كان شرابا لا يحل شربه لا يجوز الباع لانه مكره \* قوم اجتمعوا ودفعوا مالا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري الاسراء قالوا ينبغي أن يشتري كل أسير بقيمة لو كان عبدا في ذلك المكان أو بقدر ما يتغابن (٣٨٣) الناس فيه ولا يستأمر الاسير في ذلك فانه لو استأمر الاسير فأمره الاسير أن

يشتريه وأدى ثمنه من المال الذي كان عنده كان ضامنا لاصحاب الاموال ويكون ما أدى من الثمن ديناعا على الاسير كأنه أقرضه ولا يكون الشراء لاصحاب الاموال \* ولو قال له الاسير اشتريني أو فكني ينبغي للأمر أن يقول اشتريتك حسبة لاصحاب الاموال ثم يشتره بعد ذلك فلا يكون ضامنا \* ولو كان الاسير عبدا أو أمة فاشتراه المأمور ونقص الثمن من الاموال التي في يده يكون ضامنا لان العبيد والاماء صاروا عمارك أهل الحرب فاذا اشتراهم كان مستريا عبيدا أهل الحرب فيكون مشترى بالنفس فيكون ضامنا \* رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب جازله أن يعطيهم الزنوف والمفشوشة والعروض أكثر من قيمته لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسارى عبيدا لا يبعه

المرحوم ١ اكرى بيحاي كسي بدى كندوا وكويد من اين بدى ازودا تم نه از حكم خدای كافر كردد وفي رسالته أيضا ٢ در مجموع نوازل آورده است اكرى بيحاي بوقت خلوت يعنى بوقت پوشیدن شه وبوقت تهنية از برای پوشیدن نشر بف ورضاء او قربانی کنند كافر شود وان قربانی مردار باشد و خوردن آن روا نبود و آنكه در زمان ماشائع شده است ويشتري از عورات مسلمانان بدان مبتلا اند است كه بوقت آنكه ابله كود كان را ببيرون می آيد كه آنرا جلدی ميكوي بندينام آن ابله صورتی كرده اند و آنرا می رستند و شفای كود كان از او ميخواهند و اعتقاد ميكنند آن سنك مراين كود كان را شفا ميدهاين عورات بدین فعل و بدین اعتقاد كافر ميشوند و شوهران ایشان كه بدین فعل رضامند اند نیز كافر كردند و ديكر از اين جنس آنست كه بر سر آب ميروند و آن آب را می رستند و بنيتي كه دارند كوسپند بر سر آب ذبح ميكنند اين برستند كان آب و ذبح کنند كان كوسپند كافر ميشوند و كوسپند مردار كردد خوردن روا نبود و همچنين نه زرخانه صورت ميكنند چنانچه معهود برستيدن كبران است آنرا می رستند و بوقت زادن كودك بشكرف نقش ميكنند و دروغن ميرزند و آن بنام بتي كه آنرا بهاني ميخوانند می رستند و مانند اين هر چه ميكنند بدان كافر ميشوند و از شوهران خود مباينه ميشوند \* اكر كويد درين روز كار ناخيات نكنم و دروغ نگويم روز نيك گذرد و يا كويد تا درخريد و دروغ نگوئي نافي نيابي كه بخوري و يا يكي را كويد بخر اخيات ميكني و يا بخر دروغ ميگوئي كويد از اينها چاره نيست بدین همه لفظها كافر شود \* اكر مردی را كويد دروغ مگو پس او كويد اين سخن راست تراست از كلمه لا اله الا الله محمد رسول الله كافر

ترجمة (١) اذا فعل رجل سيئة في حق آخر فقال أنا أعلم أن هذه السيئة منك وليست من حكم الله يصير كافرا (٢) آوردن في مجموع النوازل قال اذا ذبح رجل قربانا عند خلوة السلطان أو في وقت التهنة يصير كافرا ويكون هذا القربان نجسا ولا يجوز أكله، والذي شاع في زماننا و كثير من نساء المسلمين مبتليات بذلك هو أنهن في وقت طلوع الجدرى لا لاطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدرى و يعبدنهم و يطلبن منهم شفاء الاولاد و يعتقدن أن ذلك الحريشني هذه الاطفال قتل الله اسم يصرن ككافرات بهذا الفعل و بهذا الاعتقاد و برضا أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفارا و من هذا القبيل أنهن يذهبن الى عين ماء و يعبدن ذلك الماء و يذبحن على ذلك الماء شاة ثالثة التي أضمرن فيها تيك العابدات للماء و الذابحات يصرن ككافرات و تكون الشاة نجسة ولا يحل أكلها و مثل ذلك أنهن يتخذن صورة في البيوت و يعبدنهم مثل عبادة المجوس و عند وضع المولود يتقشهن بالزنجفر و يقرن عليهن الزيت و يعبدنهم باسم الصنم الذي يقال له بهاني و كلما فعلن شيئا مثل هذا يصرن ككافرات و يبينه من أزواجهن

ذلك \* رجل استام شيئا من رجل يفتن المثل فزاده رجل آخر في الثمن لا يريد شرائه و انما يفعل ذلك ليرغب المشتري في بشكرف الزيادة و ذلك مكره و هو العيش المنهي وان كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس لغیره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته و هو ما جوف في ذلك \* رجل باع شاة من كافر بقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه و كذا يجوز بيع ذبيحة المجوس فيما بينهم و عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع ذبيحة الخنوس فيما بينهم \* رجل باع العصير عن يتخذه خرا لا بأس به و كذا لو باع الارض ممن يتخذها كنيسة أو بيت ناري \* ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع الاراضي في ظاهرها رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذا يجوز اجارة البناء لا يجوز اجارة أرضها و عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز بيع دور مكة وفيها الشفعة \* و بكرة جاراتها في الموسم \* مصر عرقية الطعام ليس للامام أن يسعر فان سعيه باع الخبز بأكثر مما جاز ببيعه و قال محمد رحمه الله تعالى للامام أن يجبر المحتكر

على البيع اذا خاف الهلاك على أهل المصر ويقول له متكره ما يبيع الناس ويزياد يتعابن الناس في مثلها \* وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره الامام على البيع لانه جبر وهو لا يرى الجبر وقال القدوري رحمه الله تعالى قد قال أصحابنا اذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر يأخذ الطعام من المحتكر ويفرقه عليهم فإذا وجدوا ردوا مثله وليس هذا بجبر انما هو ضرورة ومن اضطر الى مال الغير وخاف الهلاك كان له أن يأخذه بغير رضاه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قدم الاعراب الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها كان للامام أن يمنعهم عن ذلك لانه أن يمنع أهل البلدة عن الاحتكار فهذا أولى والله أعلم فصل فيما يتضرر به الجيران ويخاصمه في ذلك رجل اشترى داراً أو يبتاع سكة وكان ذلك للديانة وأراد المشتري أن يبيع فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان يعمل ما فيه أذى الجيران على الدوام فإنه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا شيء استحسنته مشايخنا في ما عتد (٢٨٣) أي حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع عن

ذلك \* يجوز بيع الارض المحيطة بالدار الامام فان أحياها بغير إذن الامام وباعها لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يجوز \* رجل اشترى حجره فطعمها وسطح جاره مستويان فأخذه جاره حتى يتخذ حائطاً بينه وبين جاره ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد الجار أن يمنع من الصعود حتى يتخذ سيرة قالوا ان كان في صعدوه يقع بصره في دار جاره كان له أن يمنع من الصعود حتى يتخذ سيرة وان كان لا يقع بصره في داره ولكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه في الضرر \* رجل له في داره شجرة فمراد وقد باع أغصانها واذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا للجيران أن يرفعوا الأمر الى

شودا اگر کسی بخشم شود دیگری کوید کافری به ایزین کار کافر کرد و اگر مردی سختی کوید که آن منهی بود و دیگر کوید چه میگوید بر تو کفر لازم میگرداند و کوید چه کنی امر را کفر لازم آید کافر شود کذا فی التنازع \* من خطر بقلبه ما يوجب الكفر ان تكلم به وهو كله ذلك فذلك محض الايمان واذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في الخلاصة \* رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا كذا في فتاوى قاضيان \* ما كان في كونه كفرا اختلاف فان قائله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان خطأ من الالفاظ ولا يوجب الكفر فقاتله مؤمن على حله ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن ذلك كذا في المحيط \* اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى المفتي ان يعيّل الى ذلك الوجه كذا في الخلاصة \* في البرازية الا اذا صرح بارادة توجب الكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ كذا في البحر الرائق \* ثم ان كانت قيمة القاتل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كانت نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجديد النكاح بينه وبين امرأته كذا في المحيط \* وينبغي للمسلم أن يتعود ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء فانه سبب العصمة عن هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما أعلم كذا في الخلاصة

### باب العاشر في البغاة

أهل البغي كل فرقة لهم منعة تغلبون ويجمعون ويقا تلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق معنا ويتبعون الولاية \* فان تغلب قوم من الاصول على مدينة وأخذوا المال فليس وبغاة كذا في خزائن المفتين \* اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي \* وهذه الدعوة ليست باجبة واذا بلغه أنهم يشتركون \* لو قال رجل مادمت لم أخن في هذا الزمان ولم أقل كذبا لا يمضي اليوم أو قال ان لم تقل كذبا في البيع والشراء لا تجذب خبرا تا كذا أو قال لا تخلاي شيئا تخون أو لا يثنى تكذب فقال لا بد من هؤلاء يصير كافرا بهذه اللفاظ كلها \* اذا قيل لرجل لا تكذب فقال هذا اللفظ أصدق من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله يصير كافرا \* اذا قال رجل لا تخرفي حال غضبه الكافرية أحسن من هذا الامر يصير كافرا \* اذا تكلم رجل بلفظ منهي عنه فقال آخر لا تقل فإنه يلزمك الكفر فقال هو ما تصنع اذا لم يثنى الكفر يصير كافرا

القاضي حتى يمنع عن ذلك والمختار للفتوى أن المشتري يجبر الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة أو مرتين حتى يستتروا ليكون جمعاً بين الحقين ومراعاة للنصحين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقاء حينئذ يرفعون الأمر الى القاضي فان رأى القاضي أن يمنعهم كان له ذلك \* رجل باع ضيعة وله أشجار في ضيعة أخرى أغصانها متدلية في هذه الضيعة التي باعها فالمشتري أن يأخذها بغير بيع الضيعة المبيعة عن أغصان أشجاره \* وكذا لو ورت الرجل ضيعة وفيها أغصان لو ارت آخر كان له أن يأخذ صاحب الأغصان برفع ضرر الأغصان عن ملكه \* رجل وضع جذوعه على حائط جاره بادن الجار أو حفر سردابا في داره بادن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كأنه شرط لنفسه ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الآن لو ارث أن يأمر برفع البناء والسرداب على كل حال \* ولو أن

رجلا زرع في أرضه أرزاً ويتضرر بجار بذلك فإن كان يخرج ماؤه إلى أرض جاره ويفسد أرض جاره بذلك كان الجار أن ينفعه عن ذلك ولو أن رجلاً أراد أن يجعل ينسبه اصطبل أو لم يكن في القديم كذلك قالوا إن كان وجود الدواب إلى حائط الجار ليس للجار أن ينفعه وإن كان حوافرها إلى حائط الجار كان للجار أن ينفعه وكذلك لو كان يتضرر في بيته رحي وذلك لو هن بناء الجار كان للجار أن ينفعه وكل ما ذكرنا من الجواب في جنس هذه المسائل قول مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنه يخالف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن تصرف في ملكه لا ينفع عنه وإن كان يتضرر بجاره به وقال مشايخنا بطلان تصرف في ملكه ونضر بجاره بذلك ضرراً ينادى أنما كان للجار أن ينفعه وسيأتي جنس هذه المسائل في كتاب القسمة إن شاء الله تعالى ﴿باب في بيع غدير المالك﴾ \* في الباب فصول الأول في بيع الوالد على الولد (٣٨٤) الصغير \* امرأة اشترت ولدها الصغير ضبيعة بماله على أن لا ترجع على الولد

بالثمن جازاً استحسننا أن تكون الام مشترية لنفسها لأنها لا تملك الشرع ولولدها الصغير ثم يصير هبة منها ولولدها الصغير وصلة وليس لها أن تمنع الضيعة عن ولدها \* امرأة قالت لزوجهما وبينهما ولد صغير اشترت منك داراً هذه لابنتنا بكننا وقال الأب بعها جازلان الأب لما قبل البيع فقد جاز شراؤها الصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الأب أو أجنبي فقالت المرأة لهما اشتريت منك هذه الدار لابي بعله فقالا لينا يجوز لأن الأب لا يجوز شراؤها للصغير جله الدار فقد أذن لها بشرها بعله \* امرأة باعت متاعاً وزوجها بعد موته وذهبت أنها وصيته ولزوجهما أولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة لم أكن وصيته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تصدق المرأة على

السلح ويتهين للقتال ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدوا أو بة دفعا لا شر بقدر الامكان كذا في الهداية \* يحل للامام العدل أن يقتلهم وأن لا يبدؤا بقتاله وهذا مذموم وأثبت أنه يباح قتل الفئة الممتعة وإن لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المدبر اليهم \* ولو هم منهم امام أهل العدل فلا يحل لهم أن يتبعوا المنهزمين إذا لم يبق لهم فئة يرجعون اليها أو أما إذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل أن يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للامام أن يقتله إذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلحقه إلى فئة ممتعة أما إذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يلحقه إلى فئة ممتعة فيقتله كذا في المحيط \* وإن شاء حبسه كذا في الهداية \* ولا يجوز على جريحهم إذا لم يبق لهم فئة وأما إذا بقيت فيجهز عليهم ولا تسبي نساؤهم وذرائعهم ولا يملك عليهم أموالهم وما أصاب أهل العدل في عسكر أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فإنه لا يرد عليهم في الحال ولكن إن كان أهل العدل يحتاجون إلى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفعون به فالسلاح يوضع في موضعه كسائر الاموال والكراع يباع ويحبس عنه لأنه يحتاج إلى النفقة ولا ينفع اليه الامام من ميت المال للمنافس من الاحسان على الباغى ولو أنفق كان ديناً على الباغى فإذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم رد عليهم وما أنفق أهل البغي من أموالنا ودمائنا حاله الحرب فانهم لا يضمنون إذا تابوا وزالت منعتهم \* وكذلك ما أنفق المرتدون من أموالنا ودمائنا حاله الحرب فانهم لا يضمنون إذا أسلموا وما أنفقوا قبل القتال من أموالنا ودمائنا إذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قائماً على أصحابه إذا تابوا وإن اعتقدوا أنكها بتأويلهم الفاسد وقد أنفل بهذا التأويل منعة وكذلك أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دماءهم وأموالهم بسبب اسلامهم هكذا في الذخيرة \* فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية \* إذا أظهرت جماعة من أهل القبلة رأياً ودعت اليه وقالت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فإن كان ذلك بظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وإن كان لا يمتنع من الظلم ولم وقالت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس أن يعينوهم ولا أن يعينوا السلطان وإن لم يكن ذلك لاجل أنه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وأدعوا الولاية للسلطان أن قتالهم وللناس أن يعينوه كذا في السراجية \* يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال أهل الحرب كل ربي بالنبل والتجنيق وارسال الماوا والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية \* في التجريد ولا يقتل من كان مع أهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعميان ولو أسر عبد من أهل البغي وهو يقاتل مع ولا يقتل وإن كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية \* الباغى إذا كان ذارحهم محرم من العادل فإنه لا يباشر العادل قتله إلا دفعاً عن نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليرجل الباغى فيقتله غيره كذا في

الشرع ويبيعها موقوف إلى بلوغ الصغار فإن صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصيته جازياً يبيعها وإن كذبوها بطل السراجية البيع فإن كان المشتري سرق من الأرض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة هذا إذا ادعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصيته فإن ادعى صبي غير بالغ أنها باعته ولم تكن وصيته يسمع دعوى الصبي أنا كان ما دوني في التجارة أو في الخصومة من له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما فإن عجز عن استداده الضيعة يضمن المرأة قيمة ما باعه على الرواية التي يضمن الغاصب فيها قيمة العقار بالبيع والتسليم رجل مات ولم يوص إلى أحد فباعت امرأة من تركته وكفنته بثلث الدار بغير ما بقي الورثة جازاً بالبيع في حصتها إذا لم يكن على المستدين محيط بماله لأنها باعت مال نفسه ما وهل ترجع في مال الميت أن كفنته بثلث المثل كان لها أن ترجع لأن أحد الورثة إذا كفن المثل بغير ما كان الورثة يرجع في التركة وإن كفنته بأكثر من كفن المثل لا ترجع لأن أحد الورثة لا يملك ذلك وهل لها أن ترجع إذا كفن المثل قالوا لا ترجع لأن





إذا باع عقار الصغير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا رأى القاضى نقض البيع خير للصغير كان له نقضه \* الصبي إذا باع أو اشترى ثم بلغ فأجاز ذلك جاز ولو طلق أو عتق ثم أجاز بعد البلوغ لم يجوز لانه لا يجوز للطلاق والعتاق حال وقوعه فلم يتوقف للبيع والشراء بمجرد حال وقوعه إذا كان البيع بمنزلة القيمة أو بعين يسيرة فتوقف ذلك على إجازة من له حق المباشرة وهو الأب أو الوصى أو القاضى أما إذا كان بعين فاحش فهو الطلاق والعتاق سواء \* الأب إذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضاً لولده بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة بذلك على الولد \* ولو اشترى الأب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى وكيلًا للصغير فيأخذ الثمن من الأب ثم يأمر الوكيل بالرد على الأب \* رجل باع ماله من ولده الصغير فقال بعث عبدى هذا بألف درهم من ابنى هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول (٣٨٦) قبلت \* وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اشتريت لنفسى عبدولدى الصغير

هذا بألف درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول قبلت ولو كان وصياً لا يجوزنى الوجهين ما لم يقل قبلت مروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى \* الأب أو الوصى إذا باع مال اليتيم من أجنبي ثم بلغ الصغير حقوق العقد ترجع إلى الأب والوصى \* ولو اشترى الأب مال ولده لنفسه فبلغ الصغير كانت العدة من قبل الولد على الوالد

### فصل في بيع الوصى وشرائه

\* إذا باع الوصى مال اليتيم من القاضى جاز وإن كان هذا القاضى هو الذى جعله وصياً ولو أمر الوصى رجل بأن يشتري له شيئاً من مال اليتيم فاشترى الوصى لموكله لا يجوز ولو اشترى الوصى مال اليتيم لنفسه جازى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان خير اليتيم

أيضاً وهو مصدق فى نفقة مثله كذا فى المحيط \* ولولا ذلبيت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركته لبيت المال كذا فى خزائنة المفتين \* إذا جاء الملتقط بالقيط إلى القاضى وطلب من القاضى أن يأخذه منه فالقاضى أن لا يصدقه فى ذلك بدون البينة لانه يدعى نفقته ومؤنته فى مال المسلمين ومضى أقام البينة فالقاضى يقبل ميتة من غير خصم حاضر وإذا قبل القاضى ميتة إن شاء قبض القيط وإن شاء لم يقبضه ولكنه يولييه من يولى ويقول قد التزمت حفظه فانت وما التزمت وهذا إذا لم يعلم القاضى بعجزه عن حفظه والاتفاق عليه فاما إذا علم فالأولى أن يأخذ ويضعه على يد رجل ليحفظه فإن جاء الأول وسأل القاضى أن يرد عليه فالقاضى بالخيار إن شاعره وإن شاء لم يرد به بخلاف ما لو التقط لقيطاً فجاء آخر وانترع من يده ثم أخضعه فالقاضى يدفعه إلى الأول وإن وجد العبد لقيطاً ولم يعرف ذلك الأبقوله والمولى يقول له بئس كذبت بل هو عبدى فإن كان العبد محجوراً عليه فالقول قول المولى وإن كان مأذوناً له فالقول قول العبد كذا فى الظهيرية \* لو أقر القيط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم تجر عليه أحكام الأحرار مثل قبول الشهادة وضرب فأنقه وغير ذلك يصح إقراره والافلا كذا فى السراجية \* ثبت نسب من واحد إذا ادعاه ولم يدعه الملتقط وقيل يصح فى حق النسب دون إبطال اليد للقط والاصح الأول وإن ادعاه فدعوة الملتقط أولى وإن كان ذمياً أو لاخر مسلماً كذا فى التبيين \* فلو كان المدعى ذمياً فهو بانه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم وذمى يقضى للسلم وإن كان مسلمين يقضى لمن أقام البينة فلو أقام يقضى له ما وولم يقبضه ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآخر لم يصف يجعل إنبال الوصف كذا فى السراجية \* ولو لم يصف كل واحد منهما فانه يجعل إنبه ما كذا فى غاية البيان \* ولو وصف أحدهما وأصاب فى بعض ما وصف وأخطأ فى البعض فهو بينهما ولو وصفه فأصاب أحدهما دون الآخر قضى للذى أصاب وكذا لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضى للذى أصاب فلو تفرق درجـل بالدعوة وقال هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا فى المحيط \* إذا ادعى القيط رجلان ادعى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته فإذا هو ختنى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً فهو للذى ادعى أنه ابنه كذا فى التارخانية \* ولو كان المدعى أكثر من اثنين فعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه جوازى الخمسة كذا فى السراجية \* امرأة ادعت أنها ابنها فأن صدقها زوجها أو شهد لها القابلة أو قامت البينة بحدوثها والافلا وشهادة القابلة إنما يكتفى بها فيما إذا كان لها زوج منكر للولادة أما إذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا فى البحر الرائق \* وإن ادعت أنه ابنها من الزنا يقضى به كذا فى السراجية \* وإن ادعاه امرأتان فعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

وتفسير الظهيرية فى غير العقار ما قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى أن يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوى وخمسة عشر بعشرة وإن يشتري لنفسه ما يساوى عشرة بخمسة عشر وتفسير الظهيرية فى العقار عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم نصف القيمة \* وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم فى بيعه إلا أنه يبيع لينفق عنه على نفسه فالواجب جواز البيع ويضمن الثمن لليتيم إذا أنفق الثمن على نفسه \* متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترد الوصى من المتغلب ولم يكن للوصى ميتة على ذلك ويخاف أن يأخذه المتغلب بعد ذلك وتسلجما كان لمن اليد فأراد الوصى أن يبيع العقار خوفاً من المتغلب فالواجب جزيعه وإن لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه \* رجل مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة صغاراً ذكرى الكلب أنه ينفذ تصرف الوصى على الورثة من البيع والشراء عروضا كانت التركة أوروبية أو عقاراً وإن لم يكن هنالك دين أو وصية ولا يحتاج الوارث إلى الثمن إلا أنه يؤخر بيع العقار عن بيع المنة قول قال الشيخ شمس

الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواب السلف أما على قول المتأخرين بيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأن يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها وعلاقتها ومؤناتها تزيد على غلاتها أو كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى بمال مرسل كآل أو نحوها أو كان بالصغير حاجة إلى الثمن لأجل النفقة فإن لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا إذا كانت الورثة صغارا فإن كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فإن الوصي لا يبيع شيئا من التركة وإن كانت التركة مستغرقة بالدين أو كان الميت أوصى بوصية مرسله كان للوصي أن يبيع التركة لقضاء الدين لأنه يبيع العروض ويؤخر بيع العقار فإن مست الحاجة إلى بيع العقار يبيعه فإن قالت الورثة نحن نقضي الدين ونقتد الوصية من أموالنا ونستخلص التركة لأنفسنا كان لهم ذلك وإن كانت الورثة كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع (٢٨٧) غير العقار استحسانا لأن غير العقار

يخشى عليه التوى والتلف فكان البيع - حفظا وتحصينا ويملك اجارة الكل فإن كان بعض الورثة حضورا وبعضهم غائبا أو واحدا منهم غائبا فإن الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرفيق لأجل الحفظ وإذا ملك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى لا يملك \* وهذه أربع مسائل أحدها هذه \* والثانية إذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فإن الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملك وعندهما لا يملك \* والثالثة إذا كان في التركة وصية بمال مرسل فإن الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك

تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهم أو أمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالنسب يثبت من المرأتين ولكن لا بد له من حجة عند التعارض والتنازع \* والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أقام ذلك يثبت النسب منهما وما لا فلا وفي الخاتمة وإن أقامت أحدهما رجلين والآخرى امرأتين يجعل بالنسبة التي شهد لها رجلان وفي شرح الطحاوي وإن أقامت أحدهما البينة دون الأخرى فإنه يجعل بالنسبة التي أقامت لها البينة ولو ادعت امرأتان لا يقيط وكل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حدة بعينه أنها ولدت منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ولدهما من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين كذا في التتارخية \* لو ادعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبده وأقاما البينة قضى للذي ادعى بنوته وإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الآخر أنه ابنه من هذه المرأة الأمة قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه ابنه من هذه المرأة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولدين ما وهل يثبت نسب الولد من المرأتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط \* رجلان ادعيا نسب اللقيط وأقاما البينة وأرخت بيته كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له سن الصبي فإن كان سن الصبي مشتبه بالموافق كلام التاريخين فعلى قولهما يقطع اعتبار التاريخ ويقضى به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضى به بينهما في رواية أبي حنيفة وفي رواية أبي سليمان يقضى لأقدمهما تاريخا \* وفي التتارخية أنه يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وهكذا في المحيط \* إذا كان الصبي في يدي رجل يدعى أنه ابنه ويقوم على ذلك بيته ويقوم رجل آخر بيته أنه ابنه قضى لصاحب اليد \* صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنها ابنها وأقامت على ذلك بيته امرأة وادعت التي في يديها الصبي أنه ابنها وأقامت على ذلك بيته يقضى للتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة \* صبي في يدي رجل وحرته حرة أقام بيته أنه ابنه من امرأة هذه وأقام الذي في يديه بيته أنه ابنه لأنه لم ينسب إلى أمه فإنه يقضى بالولد للذئ \* ويثبت نسبه من ذمى إن ادعاه ويكون اللقيط مسلما إن لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين \* وابن الذمي اللقيط إنما يكون مسلما إذا لم يرقم بيته أنه ابنه فإن برهن بشهود مسلمين قضى له به وصار تبعاً في دينه وإن أقام بيته من أهل الذمة لا يكون ذميا كذا في البحر الرائق \* والمعتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فاصله أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أحدها أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة أو القرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يجده

وعنده الإيلاء \* والرابعة إذا كانت الورثة كبارا فيهم صغير فالوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار أيضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الأب فكذلك في وصي وصيه ووصي الأب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الأب إلا في خصلته وهي أن القاضي إذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والأب إذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في الأنواع كلها \* وإذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد كان لايه وهو الجديد العروض والشراء الآن وصي الأب لوباع العروض والعقار لقضاء الدين أو لتنفيذ الوصية جازا وإذا باع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وصي الأب إذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله وإن كان كافيا غير عدل يعزله القاضي وينصب وصيا آخر وإن كان عدلا غير كاف لا يعزله لكن يضم إليه كافيا ولو عزله يعزل وكذا لو كان عدلا كافيا فعزله ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده أنه يعزل وذكر القسطلوري

والطحاوي أنه ليس للقاضي أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل معه غيره \* فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالنشر اخرج به وينصب غيره ولو كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره ولم يذكر أنه لو عزل ينزل وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي أن يعزله \* الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي يملك واختلفوا في الاب والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي والاب والوصي والقاضي أن يضع مال اليتيم ويودع \* ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب جاز لان الاب لوباع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه إلا أن يكون خيرا لليتيم وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الاب بمنزلة الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيحتل أن يكون في المسئلة \* روايتان \* وذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى ليس (٢٨٨) للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما نأري

أنه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به \* ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صداقا لأمه أو نفسه عنده لا يجوز أن يستقرض الاب لا يجوز ذلك فاما الاب أو الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وذكر الناطقي أن للاب أن يرهن مال ولده بدين نفسه استئناسا وان رهن الاب أو الوصي مال اليتيم بدين نفسه وفيه أكثر من الدين فهلك الرهن عند المهر من ذكر في فتاوى ماوراء النهر أن الاب يضمن مقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنها يضمنان مالية الرهن وسوى بين الاب والوصي وهكذا ذكر الحاكم في المختصر \* رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينة

كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقريه من قراهم فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين والرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة لا يمكن هكذا في التبيين \* وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق \* لو أدرك اللقيط كافرا ان كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يجبس ويجبر على الاسلام وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* كل من حكم باسلامه تبعا اذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل استئناسا كذا في المحيط \* وبثبت نسبه من عبدا اذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي أمة فصدقه مولاه ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم أحق من الذي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى ولا يرق اللقيط الابينة وبشترط أن يكون النهم ومسلمين الا اذا اعتبر كافرا بوجوده في موضع أهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يد رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا له وان لم يدرك وان صدقه بعد الادراك ينظر فان كان بعد ما أجرى عليه شيء من أحكام الاحرار من قبول شهادته وحد قاذفه لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين \* لو كان اللقيط امرأة فاقترت بالرق لرجل فصدقه ذلك الرجل كانت أمه إلا أنها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو اقترت أنها بنت أبي الزوج فصدقه أبو الزوج فانه يثبت النسب ويطل النكاح فان أعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقترت بالرق يصير طلاقها اثنين لا يملك الزوج عليها الا طلاق واحدة ولو كان طلقها اثنين ثم اقترت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العتة اذا اقترت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة \* لو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله بالاجحجة واذا مات اللقيط وترك مالا ولم يترك فادعى رجل بعد موته أنه لا يصدق بالاجحجة كذا في فتاوى قاضخان \* وفي النخبة صبي في يد رجل لا يدعيه أمه أمينة أمه ولدته ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كانه ولدته على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل أو يده هذه المرأة وباقي المسئلة بحاله فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر التراجع باليد صبي في يد رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من المسلمين أن من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يده بينة من المسلمين أنه قضى الذي ويرجى الذي على المسلم بحكم يده كذا في التارخانية \* لو أدرك اللقيط ووالى رجلا جازواؤه فان كان جنى جناية فمقله على بيت المال ثم لو والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكرا كان اللقيط أو أتى تصرفا من بيع أو

الآن الوصي يعلم بذلك يخاف الوصي أنه لو قضى الدين يضمنه الوارث أو يظهر غريم آخر فيضمنه قالوا الحليلة له في ذلك شراء أن يبيع الوصي شيئا من مال اليتيم بجنس الدين من صاحب الدين أو يودع عند صاحب الدين بعض التركة فيجبر بدين الدين \* رجل مات وأوصى الى رجل ثلث ماله وخلف ورثة صغار وترك عقارا لا يكون للوصي أن يبيع العقار على الموصي له بالثلث \* القاضي اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك فضا منه وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه كالألث تزويج اليتيمة من نفسه \* رجل مات وعليه دين يستغرق التركة فباع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الا برضاهم \* أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من أجنبي لا يجوز فكذا اذا باع من الوصي الآخر الوارث يطالب بقضاء الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كانه له حق الرجوع في التركة فمعه

التركة مشغولة بدينه وان لم يقل وقت القضاء في أقصى لارجع في التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي في المأذون والناطقي  
 أيضا الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التأجيل فاحشاً بأن لا يبيع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز ان لم يكن كذلك ولكن يخاف  
 عليه الخلود عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الخلود ولا هلاك الثمن عليه جاز به مع الوصي \* رجل استباع  
 مال اليتيم من الوصي بألف ورجل آخر استباعه بألف ومائة والاول أملاً من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر  
 مال اليتيم بشأية وآخر استأجره بعشرة والاول أملاً فان الوصي بواجب من الاول وكذلك متى وقف والوصي أن يودع مال اليتيم ويضع  
 فان صالح الوصي عن حق الميت على رجل فان كان المدعي عليه مقر بالمال أو على المال يئنه أو كان القاضي قضى بذلك أو كان القاضي يعلم  
 بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح \* ولو صالح الوصي (٢٨٩) عن حق يدعي الانسان على الميت

ان كان للمدعي بينة على  
 دعواه أو علم القاضي بذلك  
 أو كان القاضي قضى بذلك  
 جاز صلح الوصي وان لم يكن  
 كذلك لا يجوز \* ولو احتال  
 الوصي بمال اليتيم ان كان  
 الثاني أملاً من الاول جاز  
 وان كان مثله لا يجوز \* ولو  
 طمع السلطان في مال اليتيم  
 فأعطاه الوصي شيئاً من مال  
 اليتيم ان كان يقدر على دفع  
 الظلم من غير اعطاء شيء  
 لا يجوز له أن يعطى وان أعطى  
 ضمن وان كان لا يقدر على  
 دفع الظلم الا باعطاء المال  
 كان له أن يعطى صيانة للباقي  
 ولو أعطى لا يضمن \* وقرار  
 الوصي على الميت بدين أو  
 عين أو وصية باطل وللوصي  
 أن يعطى صدقة فطر اليتيم  
 من مال اليتيم ولا يضي  
 عن الصبي في ظاهر الرواية  
 وكذا الاب لا يضي عن  
 الصغير من مال الصغير فان  
 ضحى من مال نفسه يكون  
 متبرعاً

شراء أو نكاح أو غيره وانما ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يختصه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامناً للملتقط  
 أن ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يجوز أن يواجر ذكراً في الكراهية وهو الاصح كذا  
 في التتارخانية \* فان وجد مع اللقيط مال وأمر القاضي الملتقط أن يتفق عليه من ذلك المال فاشترى له  
 من طعام أو كسوة فذلك جائز واذا قتل اللقيط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لبيت مال المسلمين  
 وان قتل عدواً صالح الامام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك  
 عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى واذا اتفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان اتفق بغير أمر  
 القاضي فهو في ذلك متطوع وان اتفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالاتفاق على أن يكون ديناً عليه  
 فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان  
 القاضي أمره بالاتفاق ولم يقل على أن يكون ديناً عليه مذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون  
 له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* اذا أدرك اللقيط وتزوج  
 امرأة ثم أقر أنه عبد لفلان ولا مرأته عليه صداق فصدقاها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان  
 ديناً أو بايع انساناً أو كفل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعتقه ثم أقر  
 أنه عبد لفلان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيان

### كتاب اللقطة

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي \* النقاط اللقطة على نوعين نوع من ذلك  
 يفترض وهو ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها ولكن يباح أخذها  
 أجمع عليه العلماء واختلفوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى أن  
 الرفع أفضل كذا في المحيط \* سواء كانت اللقطة دراهم أو ديناراً أو عرضاً أو شاة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً  
 أو ابلاً وهذا اذا كان في الصحراء فان كان في القرية فترك الدابة أفضل \* واذا رفع اللقطة بعرفها فيقول  
 التلقط لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعته يطلبه ولو لم يسمعته يتركه كذا في فتاوى قاضيان \* ويعرف  
 الملتقط اللقطة في الاسواق والشوارع مدة يطلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بهم ذلك هو الصحيح كذا في مجمع  
 البحرين \* ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزانة المفتين \* ثم بعد تعريف المدة المذكورة الملتقط مخير بين  
 أن يحفظها حسبة وبين أن يتصدق بها فان جاء صاحبها فأمضى الصدقة يكون له ثوابها وان لم يعضها ضمن  
 الملتقط أو المالكين ان شاء ولو هلك في يده فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على

(٣٧ - فتاوى ثانی) فصل في تصرفات الوكيل رجل دفع الى غيره بعهداً أو أمره بأن يكرهه ويشتري له بكرة البعير  
 شيئاً سمى به البعير في يده فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال القاضي أبو جعفر ان باعه في موضع لم يكن هناك قاض لا يضمن  
 وان كان أمكنه من افعاله الامر الى القاضي ولم يفعل أو كان متمكناً من امسالك البعير والردي صاحب يضمن قيمته \* رجل دفع الى رجل عشرة  
 دراهم ليشتري له ثوباً سمىه فأنفق الوكيل العشرة ثم اشترى بعشرة من عنده ثوباً لا سمىه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المشتري للامر  
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون للامر الا ان يكون مال الامر قائماً وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بهلاك مال الامر قبل  
 الشراء مذكور ذلك في البسوع والزوائد وعامة الكتب وما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه جعل الوكالة قائمة بهلاك مال الامر الى  
 بدل في دمه وهو الضمان فان المبيع بقي بعد هلاك المبيع عند البائع الى بدل يكون على الاجنبى فلا تبقى الوكالة يقيم بدل المال كان أولى

رجل غاب وأمر تلميذه بأن يبيع الامعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن التلميذ تأخير التسليم الى فلان \* رجل دفع سلعة الى رجل لينبيعها في بلد آخر فحملها الامور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود الى المكان الذي باع فيه ولكنه يجبر على أن يوكل رب المال بشهود أو بكتاب القاضي حتى يذهب رب المال ويقبض الباقي \* امرأة أمرت زوجها أن يبيع جارية أو يشتري بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسى وجعلت عن جاريته تدب على نفسى قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج أنه اشتراها لنفسه \* وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية انى أمرتني بشرائها فاشترى بها لنفسى فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج \* رجل أمر غيره بأن يبيع أرضه بدون أشجارها التي فيها فباع الوكيل الارض بأشجارها قال القول (٢٩٠) قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الاشجار وللشترى الخيار ان شاء أخذ الارض بحصتها

من الثمن وان شاء ترك  
والبناء في هذا بمنزلة الشجر  
\* غاصب أخذ ثوباً من دار  
رجل فذهب وعجز صاحب  
الثوب عن الاسترداد فقال  
له رجل يعنى حتى أسترد منه  
فباعه بثمن مع ما لم يجه  
المشتري الى الغاصب وأراد  
أن يأخذ منه الثوب وقال  
هو لى وكذبه الغاصب فخلف  
المشتري بطلاق امرأته  
ثلاثاً لأنه ثوبه قالوا لا يكون  
حائلاً لان شراء المغصوب  
صحح ذكره الكرخي في  
مختصره غير أن البائع اذا  
عجز عن التسليم كان للمشتري  
حق الفسخ وهو ما لم يعلم  
المشتري بالغصب وجب أن  
لا يكون له حق الفسخ كمن  
اشترى المروهن والمستاجر  
ان كان لا يعلم بذلك كأنه  
الخيار ان شاء فسخ وان شاء  
تربص الى وقت ففكالك  
الرهن وانقضاء مدة الاجارة  
وان علم المشتري عند  
الشراء بالرهن والاجارة روى

المملوق وان كانت اللقطة في يد الملتقط والمسكين فائمه أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين \* كل لقطة يعلم  
أنها كانت لذى لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لتوابع المسلمين كذا في السراجية \*  
ثم ما يجده الرجل نوعان نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع  
متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينفع بها إلا أن صاحبها اذا وجدها في يده بعد ما جعها فله أن يأخذها  
ولا يصير ملكاً لالاخذ هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح  
كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدرى في شرحه \* ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر  
العروض واشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها \* وقشور  
الرمان والنوى اذا كانت مجمعة فهي من النوع الثاني \* وفي غصب النوازل اذا وجد جورة ثم أخرى  
حتى بلغت عشر اوصار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بخلاف وان وجدها  
في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى واختار أنهما من الثاني \* وفي  
فتاوى أهل سمرقند الحطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه ولا انتفاع به وان كان له قيمة وكذلك التفاح  
والكمثرى اذا وجد في نهر جار لا بأس بأخذه ولا انتفاع به وان كثر \* اذا مر في أيام الصيف بثمار ساقطة تحت  
الاشجار فلهذا المسئلة على وجوه ان كان ذلك في الامصار لا يسعه التساؤل منها إلا أن يعلم أن صاحبها قد أباح  
ذلك اماناً أو دلالة بالمعادة وان كان في الحائط والشارع مما يبق كالجزر ونحوه لا يسعه أن يأخذ ما لم يعلم أن  
صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به ما لم يعلم النهى اما صريحاً أو دلالة وهو المختار وان كان ذلك في  
الرساتيق التي يقال بالفارسية ببادسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان  
ذلك من الثمار التي لا تبقى يسعه الاخذ بخلاف ما لم يعلم النهى وهذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار ساقطة  
تحت الاشجار فاما اذا كانت على الاشجار فالأفضل أن لا يأخذ في موضع ما لا باذن المالك الا اذا كان موضعاً  
كثير الثمار يعلم أنه لا يشق عليهم ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحل كذا في المحيط \* وان كانت اللقطة شيئاً اذا  
مضى عليه يوم أو يومان ففسد فان كان قد لا نحو حب العنب ومنه لياكلها من ساعته غنياً كان أو فقيراً  
وان كان كثيراً يبيعها بأمر القاضي ويحفظ ثمنها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئاً يمكن اجارته  
بؤجره بأمر القاضي وينفق عليه من الاجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان لم تكن اها منفعة أو لم يجز من  
يستأجرها وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها باعها أو أمر بحفظ ثمنها كذا في فتح القدير \* واذا جاء صاحبها وطلبها  
منعها اياه حتى يوفي النفقة التي أنفق عليها كذا في التبيين \* وما أنفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم  
فهو تبرع كذا في الكافي \* وبإذن القاضي يكون ديناً وصورة اذن القاضي أن يقول له أنفق على أن تبرع

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الفسخ والمشايخ خرجهم الله تعالى أخذوا هذه الرواية وهنأ عالم المشتري وقت فلو  
البيع بالغصب وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المغصوب من غير الغاصب إلا أن يكون الغاصب بمقر بالغصب أو كان للمغصوب منه بينة  
أما في المروهن والمستاجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو سبيل من الاسترداد عند انقضاء المدة وفكالك الرهن \* رجل دفع الى رجل بضاعة  
ليبيعها في بلد آخر بغير أجر فحمل وباع وأخذ الدراهم وجعلها في برذعة حماره خوفاً الطريق ونزل رباط مع القافلة فسرق الدابة  
والدراهم قالوا لا شيء ان عليه لانه بالغ في حفظ الوديعة \* رجل في يده ثوب فقال للرجل وكنى صاحب الثوب يبيعه بعشرة وأنا  
لأنقص من العشرة ثم باع بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري أنه انما قال ذلك لوجه بعشرة وسع للمشتري أن يشتري منه بتسعة  
\* رجل قال لغيره اشترى جارية فلان فلم يقبل المأمور ولم يوافق لاحتى ذهب واشترى قالوا ان كان قال وقت الشراء اشهدوا أنى اشتريتها

لفلان يعني الأمر فهي إلا أمر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة وان قال اشهدوا أني اشتريتها بنفسى فهي للمشتري لانه وجد منه ما يدل على رد التوكيل وان لم يفعل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشترىته إلا أمر فان كانت الحاربه قائمة لم يحدث بها عيب كان مصداقا فيما قال وان كانت الحاربه قد هلكت أو حدث بها عيب لا يصدق لانه منهم \* رجل اشترى عبدا أو شهدا أنه يشتريه لفلان وقال للبائع اشتريت منك هذا العبد لفلان فقل البائع بع وقال فلان قد رضيت فلم يشتري أن ينعمه من فلان لان الشراء نفذ عليه فان سلمه الى فلان فالعهدة للبائع على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان \* الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا لموكله فاعتقه الموكل قبل قبض الوكيل نفذ عتاقه عليه لانه اعتق ملك نفسه والبائع يأخذ الوكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا سبيل له على الموكل وكذلك في التدبير والاستيلاء ولو قله الموكل ضمن الموكل قيمته للوكيل فيدفع (٢٩١) قيمته الى الوكيل فتكون محبوسة عند

الوكيل الى أن يأخذ الثمن من الموكل \* رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشتري بها أختي فاشترى الوكيل أختي بخمسة وعشرين كان مشتريا لنفسه لا للوكل وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي عشرين لزم الأمر لانه خالفه الى خير وان كانت تساوي تسعة عشر لا يلزم الأمر لانه خالف الأمر من كل وجه فيكون مشتريا لنفسه \* رجل اشترى في دار الحرب حرا وعبدا بالف درهم بأمر الحر وأخرجهما الى دار الاسلام قالوا يقسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فاصاب قيمة العبد يكون العبد له بذلك وما اصاب قيمة الحر يكون ذلك ديناله على الحر \* حر أسره العدو وقال لرجل في دار الحرب اشترني بالف درهم فاشترى ما كثر من ذلك كان له على الاسير ألف درهم ويكون

فلو أمر به ولم يقبل على أن ترجع لا يكون ديناه وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البيعة أنها لقطعة عنده في الصحيح وان عجز عن اقامة البيعة بأمره بالانفاق عليها مقيدا بأن يقول بين جماعة من الثقات ان هذا ادعى أن هذه لقطعة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب أن أمره بالانفاق عليها فاشهدوا أني أمرته بالانفاق عليها أن كان الامر كما يقول وانما يأمره بالانفاق عليها لو من أول ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضرا لظهر كذا في التبيين \* فاذا لم يظهر يومئذ بيعها واذا باعها أعطى الملتقط ما أنفق في اليومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير \* ان باع القاضي اللقطعة أو باع الملتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار أن شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط \* ويصدق بغير ادعى القيمة كذا في فتح القدير \* وان شاء ضمن المشتري قيمته أو رجع بالثمن على البائع كذا في المحيط \* رجل أخذ شاة أو بعيرا فأمر القاضي أن ينفق عليها ثم هلكت الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضيان \* ان كان الملتقط محتاجا فله أن يصرف اللقطعة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط \* وان كان الملتقط غنيا لا يصرفها الى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو ابويه أو أولاده أو زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الكافي \* الاتضاع باللقطة بعد المدة جائز للغني باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غاية البيان \* من وجد لقطعة عرضا ونحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها أو أنفق عنها على نفسه ثم أصاب ما لا يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المختار كذا في الظهيرية \* اللقطعة مائة اذا شهد الملتقط أن يأخذها يحفظه اغير ذهابا على صاحبها فلو هلك بغير صنع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه أخذها ليردها ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرد للمالك وكذب المالك بضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير \* ان لم يجد أحدا يشهده عند الرفع أو خاف أنه لو شهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك الشهاد لا يكون ضمانا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضيان \* ان شهد أنه التقط لقطعة أو ضاله أو قال عندي لقطعة فمن عتقها لم يطلب لقطعة فدلوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلك \* فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطعتين أو ثلاثة وقال من عتقها لم يطلب لقطعة فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده \* في فتاوى أهل سمرقند اذا وجد لقطعة في طريق أو مفازة ولم يجد أحدا يشهده عليه عند الاخذ قال يشهد اذا ظفر بمن يشهده عليه فاذا فعل ذلك

متبرعا بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى بأكثر مما سماه الأمر فانه يكون مخالفا ولا يستوجب شيئا على الأمر لان في غير الاسير هو ما أمر بالشراء بالف والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادة فيكون الوكيل مخالفا فيما أمر فلا يلزم الموكل ما شراء الحر مفادة وتخليص وليس شراء حقيقة وقد رضى الأمر بالتخليص بالف فيجب عليه الالف كما لو أمر رجلا ليقتضي من دينه ألفا فقتضى من دينه ألفا يرجع على الأمر بالف ويكون متبرعا في الزيادة \* وكذا لو قال الاسير لرجل اشترني بالف درهم فاشترى بمائة دينار أو عرض جازوله أن يرجع على الاسير بالف كانه قال خلصني بما أمكنك الى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم اذا اشترى بمائة دينار أو عرض لا يلزم الموكل \* رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه وي دفع عنه الى زيد فباع صاحب المال وطلب الثمن من زيد فله ان يزيد لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعث ودفع اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع بأمره بغير أجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان



كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه \* رجل بعث أغناما الى بياح ليبيعه فباعها في الحظيرة من رجل ثم مات البياح وترك وارثا طالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه نقد الثمن الى البياح لم يكن لصاحب الاغنام أن يطالب وارث البياح ما لم يثبت أن البياح قبض الثمن لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير محصلا للوديعة فلا يصير الثمن دينافى تركه وليس لصاحب الاغنام أن يطالب المشتري بالثمن الا بأمر وصى البياح لان البياح كان وكيل بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصى يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل ونظير هذا ما ذكر في الاصل أحد المتفاوضين اذا (٢٩٢) باع شيئا من المتفاوضين لم يقبض الثمن حتى مات وأوصى الى رجل كان حق قبض الثمن

الى وصيه لان وصى الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل رجلا يقبض الثمن في حياته كان قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الابينة \* باع عنده ودائع الناس وبضائعهم أمر به ببيعها فباعها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري وعجل الثمن لارباب الاموال من مال نفسه ليأخذ الثمن به ذلك من المشتري ويكون له فافلس المشتري قبل أداء الثمن وتوى ما عليه كان للبياح أن يسترد من أصحاب الاموال ما عمل لهم من مال نفسه لانه انما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له أن يسترد كرجل مات وله على الناس دين وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان دين الميت من غرمائه ثم ظهر

لا يضمن كذا في المحيط \* ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال الرجل وجدت لقطعة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لارتها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطعة وانما وضعتها بنفسى لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربه أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف أنها ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين \* وان وجدها في دار قوم أو دلهيهم أو في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لارجع وأخذها وفي الاصل اذا قال المالك أخذت مالي غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطعة في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليه البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر ولكن قال لا أردّها عليك الا عند القاضي فله ذلك وان ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت اللقطعة في يدي مسلم فادعاه رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت اللقطعة في يدي كافر وباقي المسئلة بحالها فكذلك قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهما على أحدهما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط \* اذا أقر بلقطعة لرجل وأقام رجل آخر البينة أنه له يقضى به المصاحب البينة كذا في فتاوى قاضيان \* لو ادعى اللقطعة لرجل وأقر بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه وأخذ كفيلا وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية \* فلو دفعها اليه بالحلية ثم جاء آخر فأقام البينة أنها له فان كانت اللقطعة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه انا قدر ولا شيء على الآخر وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فاصحابها بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيان \* لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنه له ضمن أيهما شاء وان كان الدفع بقضاء في رواية لا يضمن قبل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه ما اتفقوا كذا في السراجية \* رجل التقط لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفتل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا أعادها قبل التحول أما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا اليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا أخذ اللقطعة ليعرفها فان كان أخذها ليا كها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كالو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا

له وارث كان دين الميت على غرمائه لهذا الوارث لانه ظهر أن الغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحصل لهم ومنها البراءة فكان عليهم الاداء ثانيا \* رجل اشترى شيئا وقبضه ثم وكل رجلا على أنه ان لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما فلو وكيل يفسخ البيع بينهما لا يفسد البيع بذلك ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل أن يفسخ البيع \* رجل وكل رجلا بالبيع أو غيره ثم جحد التوكيل قبل البيع بمحض من الوكيل كان بمجوده عز لا للوكيل \* الوكيل بالبيع مطلقا اذا باع بشرط ان يبيع ما وجاز يبيع ما لم يفسخ البيع بحكم الخيار بعد ذلك صح فسخه \* الوكيل بالبيع اذا باع بمحض من الوكيل كانت العهدة على الوكيل \* الوكيل بالشراء اذا اشترى ولم يقبض فعلم بغيره كان له أن يرتد بغيره كان العيب أو فاحشا فان رضى بالعيب اليسير لم يملك ولو كان فاحشا وهو ما يفتون جنس المنفعة كالعمى وقطع اليدين لا قطع احدى اهما ولا يباح احدى العينين لزم الوكيل وذ كرتشمس الاثمة السر حتى رحمه الله تعالى اليسير ما يدخل

تحت تقويم المقومين والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده هذا التحديد صحيح فيمبليس له ثمن معلوم عند الناس كالعبد والثوب ونحو ذلك وأما ماله قيمة معلومة عند الناس كالخبر والعم ونحو ذلك إذا زاد الوكيل بالثمن على ذلك لا ينفذ على الأمر قلت الزيادة أو كثرت لأن ماله قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته إلى تقويم المقومين \* ولو قال الموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لا ترض به فرضي به الوكيل لا يلزم الأمر ويكون للأمر أن يلزم الوكيل وهو بمنزلة مالو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضي به إن رضى به الموكل جاز وإن لم يرض لزم الوكيل \* ذكر في المنتقى رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية بألف درهم فاشترى لها ولم يقبضها حتى وجد بها عيباً كان بها قبل البيع أو حدث بعد البيع فرضي المشتري بالعيب وقبضها لم يكن العيب عيب استهلاك لزم الأمر وإن كان استهلاكاً كالعلمي ونحو ذلك كان للأمر أن يلزم الوكيل في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله (٢٩٣) تعالى هم أسوأ ويلزم الأمر إن كانت

مع ذلك العيب تساوى بألف أو كان بينهما غبن يسير \* رجل دفع إلى الدال عنده ليبيعه فعرض الدال على صاحب الدكان فتركه العين عند صاحب الدكان فهو رب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدال لأنه ليس للدال أن يتركه العين عند غيره ولكنه يعرض ويأخذ العين إلا أن يكون الدال لمليد صاحب الدكان يضع أمة الناس في طونه أو كان هو في عياله خيفة إذ لا يضمن الدال \* دلال باع شيئاً وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع على المشتري أو رد به عيب بقضائه أو غيره لا يسترد الدلالة وإن انفسخ المبيع لأنه وإن انفسخ لا يظهر أن البيع لم يكن فلا يطل عمله \* الوكيل بالبيع إذا باع ما يساوى درهما بألف درهم جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يكره ذلك \* وقال محمد رحمه الله تعالى يكره

ومنها إذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم نزع وأعادها إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا إذا لبس كما لبس الثوب عادة أما إذا كان قيصافاً وضعه على عاتقه ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً وكذا الاختلاف في الخاتم فيما إذا لبسه في الخنصر يستوى في البني واليسرى أما إذا لبسه في أصبع أخرى ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم وإن لبسه في خنصره على خاتم فإن كان الرجل معروفاً أنه يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والأفلا يكون ضامناً في قولهم إذا أعاده إلى مكانه قبل التحول ومنها إذا قلده بسيف ثم نزع وأعادها إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا إذا كان مثقلاً بسيف فقلده بهذا السيف كان ذلك استهلاكاً وإن كان مثقلاً بسيفين فقلده بهذا السيف أيضاً ثم أعاده إلى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* إذا كان في القبر حطب يجوز للرجل أن يحتطب منها وهذا إذا كان يابساً أما إذا كان رطباً فيكره وإذا سقط في الطريق في أيام يصنع القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وإن أخذ منه لأنه ملك منتفع وإن كان شجرة لا ينتفع بورقها له أن يأخذ \* رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فجاءه آخراً وأخذ صوفها كان له أن ينتفع به ولو جاءه صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلدتها بما صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ جلدها ويرتد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المتين \* مبطخة بقيت في البطاطخ فأنتم بها الناس قال الفقيه أبو بكر إذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية \* سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاءه رجل وأخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لأن ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وإن أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من يده أو كسب من وسطه أو درهما من كفه وهو يخاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامناً \* إذا اجتمع في الطاحونة من دقيق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا أحسن ويكون ذلك لمن سبق يده إليه بالرفع \* وما يجتمع عند الدهانين في أناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين إن كان الدهن يسيراً من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لأن ذلك ليس بمبيع وإن كان الدهن يسيراً من داخل الاوقية أو من الداخل والخارج أو لا يعلم فإن زاد الدهن لسلك مشتري شيئاً فليقطر يكون للدهان وإن لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به إلا أن يكون محتاجاً \* قوم أصابوا بعيراً مذبحاً في طريق البادية أن وقع في ظنهم أن صاحبه أباحه للناس لا بأس بأخذه أو كله \* رجل ذبح بعيراً له وأذن بانهائه جاز ذلك \* رجل نثر سكرافوق في حجر رجل فأخذه رجل آخر منه جاز له أن يأخذ إذا لم يكن صاحب الحجر ففتح الحجر ليقع فيه السكر وإن كان فتح ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ للاحذ \* ولو دفع إلى رجل دراهم وأمره أن يشتري عرساً أو نحوه فشرها ليس له أن يلقط ولو دفع المأمور إلى غيره لشرها لم يكن للمأمور أن يدفع إلى غيره ولا أن يجبس منها

ذلك هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده الوكيل بالبيع إذا باع عن الثمن قدر ما يتغاب فيه الناس ذكر في رواية أنه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز الحباية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في البيوع أنه لا يجوز البيع أصلاً \* امرأة اشترت من رجل شيئاً ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئة للبائع \* ومن جله البيوع من غير المالك بيع الفضولي وقدم في صدر الكتاب والله أعلم باب الاستبراء إذا ملك الرجل جارية ببيع أو هبة أو صدقة أو قسمة أو صلح عن دم عمد أو خلع أو كفاة على جارية أو أعتق عبده على جارية أو ورث جارية يعمل له وطؤها بكرة كانت الجارية أو غيره بكر ملكها من صغير أو كبير أو امرأة أو عنين فإن كانت من ذوات الحيض لا يحمل له وطؤها حتى يستبرأ بها بحضة وإن كانت أيسة أو صغيرة يستبرأ بها بشهر واحد وإن كانت حاملاً لا يطؤها حتى تضع حملها بعد القبض فإن وضعت حملها

قبل القبض ثم قبضها كان عليه أن يستبرئها بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة قد ارتفع حيضها للمرض او غيره اختلفت الروايات فيه ذكر في الاصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى أنه لا يقربها حتى يستبين أنهما غير حامل ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يقربها سنتين وفي رواية ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعن محمد رحمه الله تعالى فيه رواية أن في رواية لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولا لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم رجع وقال شهرين وخمسة أيام والمشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية \* رجل أنكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفر لانه أنكر ما فيه اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو ما لم يكت أيمانكم يقتضي اباحه الوطء مطابقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر (٣٩٤) فلا يكفر بجاهد وكذا لا يحل الوطء في مدة الاستبراء لا تحل الدواحي \* ومن أراد

أن يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالجمله ما ذكر في الكتاب يزوجه البائع من وجبل بثقبه ثم يبيعهام من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها وزوجهها ويستحب للبائع أن يستبرئها قبل أن يزوجهها ويشترط أن يكون طلاق الزوج به بدقبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على المشتري أن يستبرئها اذا قبضها في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه طلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض بحكم العقد عزلة العقد فيصير كأنه اشتراها في هذه الحالة وهي ليست في نكاح ولا عدة فيلزمه الاستبراء وحيله أخرى أن يبيعهام قبل التزوج ويأخذ الثمن ولا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجهام المشتري من عبده أو أجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الآن في هذا نوع

شيء لنفسه وفي السكر له أن يحبس وله أن يدفع الى غيره لينتروا بعد ما تم الثاني كان للأمر أن يلتقط كذا في فتاوى قاضيان \* وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك فتنازعان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لانه أحرزه وان لم يضعه لذلك فهو للرافع لانه مباح غير محرز \* رجل كان لكل واحد منهما من ثلثة فأخذ أحدهما من ثلثة صاحبه ثلثا وجعله في ثلثة نفسه فان كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجتمع فيه فلما أخوذ منه أن يأخذ من ثلثة الاخذان لم يكن خطئه الاخذ بغيره أو يأخذ ثلثة يوم خطئه ان خطئه بغيره وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجتمع فيه الثلج فأخذ الاخذ من الثلج الذي في حذ صاحبه لامن الثلثة فهو له وان أخذ من الثلثة كان غاصبا ورد على المأخوذ منه عين ثلثان لم يكن خطئه بثلثه أو قيمته ان كان خطئه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والشوك لا بأس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السنبلة ان تركها صاحبها فصار تركه كالأباحة فقبل ان كانت الأرض لليتامى ان كان لو استأجر على ذلك أجرة يتيقن لصبي بعد موته الا جرحني ظاهر فلا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه أو فضل شيء قليل مما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس بغيره أن يلتقط ساحة يضيئه بطرح فيها أحجاب السكة التراب والسرقين والرادوشه وحتى اجتمع من ذلك كثير فان كان أحجاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هي الساحة لذلك فهي له وان كان لم يهي الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع \* حمام يرى دخل دار رجل ففرخ فيها فجاءه آخروا أخذها فان كان صاحب الدار رد الباب وست السكة فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذها ولو كان له حمام فجاءه حمام آخر ففرخ فلصاحب الاخر فرخها \* يكره امساك الحمامات ان كان يضرب بالناس ومن اتخذ بروج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس فان اختلط بها حمام أهلى لغيره لا ينبغي له أن يأخذها وان أخذها يطلب صاحبه فان لم يأخذها وفرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر الفرخ له لان الفرخ والبيض لصاحب الام فان لم يعلم أن في برجه غير يبالاشي عليه كذا في خزانة المفتين \* من أخذ بزايا وشبهه في سواد أو مصر وفي رجله تبروج لاجل وهو يعرف أنه أهلى فعليه أن يعرف ليرده على أهله وكذلك ان أخذ مذطبا في عنقه قلادة كذا في المحيط \* رجل قاطع دارسنتين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعه المقاطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق برفعه وقال القاضي الامام أبو علي السعدي وجه الله تعالى هو لمن سبق يده اليه وان لم يهي مكانا

شبهة فان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما اشتراها يجب الاستبراء الآن حتى الوحيون يتأكد عند القبض فالتزوج يقع بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الآن فيحيض عند المشتري حيضة قبل الطلاق فيحنث لا يجب الاستبراء في قولهم وحيله أخرى أنه اذا أراد أن يشتري الجارية يتزوجها المشتري قبل الشراء اذا لم يكن في نكاحه حرة ثم سلها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجب القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح \* وقال الشيخ الامام الاجل ظهر الدين عندي يشترط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجماع ملك الميكن فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء واذا اشترى جارية وأراد أن يزوجهام الى أجنبي

قبل القبض وخاف أنه لو روجها من عبده أو أجنبي ربحا لا يملكها الزوج فالجيلة له أن يزوج على أن يكون أمرها بيده يطلقها متى شاء ويأجعو  
على أن لا يطل حتى الغير لا يكره فيه استعمال الجيلة ولا تعليم الجيلة وأما فيما به ابطال حق الغير بكرة الاحتياط وفي منع وجوب الزكاة  
اختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكره وكذا الاحتياط لمنع وجوب الاستبراء على هذا  
الخلافاً والمشايخ في هذين الفصلين أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى وفي الاحتياط لمنع الشفعة أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما  
الاحتياط لبطلان حق الشفعة بعد الثبوت لا يجوز عند الكل ويجب الاستبراء ما ثبت ملك لم يكن يجب بإعادة ملك كان له \* رجل باع  
جارية وسلمها إلى المشتري ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط أو قاله كان على البائع أن يستبرئها بحضنة ولو أنفسخ  
البيع بينهما قبل القبض بهذه الأسباب لا يجب الاستبراء \* ولو باع جارية (٢٩٥) وسلمها إلى المشتري ثم تقابلا البيع في

الجلس كان على البائع أن  
يستبرئها وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى إذا تقابلا  
قبل الافتراق لا يجب \* ولو  
وهو رجل لولده الصغير  
جارية كانت له أو باع منه  
ثم اشتراها لنفسه يلزمه  
الاستبراء \* ولو باع شقصاً من  
جارية كانت له وسلم ثم  
اشتراه لزمه الاستبراء لأنه لما  
باع الشقص حرم عليه  
وطؤها فإذا اشترى به ذلك  
استحدث حل الوطء فكان  
عليه الاستبراء وكذلك  
اشترى أحد الشريكين  
نصيب صاحبه من الجارية  
المشتركة لزمه الاستبراء  
\* ولو باع جارية على أن  
المشتري بالخيار ثلاثة أيام  
وسلم إلى المشتري ثم إن  
المشتري أبطل البيع ورد  
الجارية يجب الاستبراء  
على البائع في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى ولا  
يجب في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى \* ولو باع

حتى قال لو أن رجلاً ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجمع فيه الدواب فسرقت منه من سبقته يده إليه \* رجل له  
دار بواجرها فجاءه ناسان بابل وأناخ في داره واجتمع من ذلك بعير كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه  
الاباحة ولم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذه فهو أولى به لأنه مباح وان كان من رأى صاحب الدار أن  
يجمع السرقة والبعر فصاحب الدار أولى \* امرأة وضعت ملاءتها لحامات امرأة أخرى ووضعت ملاءتها  
ثم جاءت الأولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تتفجع بملاءة الأولى لأنه انتفاع علك  
الغير فان أردت أن تتفجع بها قالوا ينبغي أن تصدق هي بهذه الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على بقا أن  
يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضى ثم هي ابنة الملاءة منها فيسعيها الانتفاع بها لأنها بمنزلة اللقطة  
وان كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذلك الجواب في المكعب ان سرق وترك له عوض \* رجل التقط  
لقطة فضاقت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل \* رجل غريب مات في دار  
رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق  
بهذا المال على نفسه لأنه ليس بمنزلة اللقطة \* رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه مالا  
ليعمرها ثم فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى فاضلجان  
\* ذكر أبو الليث في العيون رجل سبب دابة فأخذها انسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسبب  
جعلت ما أن أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وان لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فيمن أرسل صيده هكذا  
ذكره بعض مشايخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع عينه كذا في محيط السرخسي

### كتاب الاباق

واجب الاتق إذا قدر على الاختلاف أخذوا في أفضل كذا في السراجية \* ثم له الخيار ان شاء حفظه بفتنه  
ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه إلى الامام فأنادفعه اليه لا يقبله منه الا بائمة البيعة ثم يحبس الامام تعزيراً  
له ويتفق عليه من بيت المال كذا في التبيين \* ان لم يأت به إلى السلطان وأمسك نفسه بما له من الخيار  
في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان أنفق  
عليه بامر القاضي والا فلا وهو المختار كذا في العيانية \* واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل تركه  
أفضل. ولذا ارفع إلى الامام لا يحبس وان كان له منفعة أجزه وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين \* ولا  
يبعه كذا في خزائن المفتين قال الحاكم الشافعي الكافي وإذا أتى الرجل بالعبد فأخذ السلطان نفسه  
فأدعاهم رجل وأقام البيعة أنه عبده قال يستخلفه ما بهتته ولا وهبته ثم يدفعه اليه ولا أحب أن يأخذ منه

جارية يباعها فأسد وسلمها إلى المشتري ثم استردها بقضاء أو رضاء كان عليه الاستبراء \* وإذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري  
ثم استردها المغصوب منه بقضاء أو رضاء ان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أو لم يطأ وان  
لم يعلم المشتري وقت الشراء أنه اغتصب ان لم يطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب  
\* ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع الواهب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا اذا أسر العدو جارية لرجل وأحرزها دار الحرب  
ثم اشتراها منه مسلم وأذن وأخرجها إلى دار الاسلام فأخذها المولى القديم بالثمن من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أسرا عدو  
جارية وأحرزها دار الحرب فاغنمها الغزاة فاقسموا الغنمة فأخذها المولى من الذي وقعت الجارية في سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وان  
وجدوا في الغنمة قبل القسمة يأخذها بغير شيء ويلزمه الاستبراء \* ولو أبت جارية للمسلم إلى دار الحرب ثم أخرجت إلى دار الاسلام بفتنه أو

شراء وأخذها المولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحباه ورحمهما الله تعالى يجب هذا الذي ذكرنا إذا أخرجت عن ملك المولى ثم عادت إليه فإن لم يخرج عن ملكه لم تكن أخرجت من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء \* وصورة ذلك إذا كان أمته ثم عجزت وردت في الرق لا يلزم الاستبراء وكذا الجارية إذا أقيمت ولم يخرج عن دار الإسلام فرجعت إليه لا يجب الاستبراء \* وكذا لو غصب رجل جارية بغير رجل ثم استردها من الغاصب \* وكذا إذا رهن جارية ثم فك الرهن أو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء \* وكذا إذا باع المدبرة أو أم الولد وسلم إلى المشتري ثم استردها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء \* وان استردها بعد ما وطئها المشتري يلزم الاستبراء \* ولو اشترى جارية وقبضها واستبرأها ثم زوجها رجلاً ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية \* وان اشترى (٢٩٦) جارية وقبضها وزوجها قبل الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه

كفيل وان أخذ منه القاضي كفيلاً لم يكن مسياً كذا في غاية البيان \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل ينصب عنه خصماً قال ثمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصماً يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في التارخانية \* وان لم يكن للذمي بيعة وأقر العبد أنه عبده قال يدفعه إليه ويأخذ منه كفيلاً وان لم يجز للعبد طالب قال إذا طال ذلك باعه الامام وأمسك حتى يجزى مطالبه ويقبض البيعة بان العبد عبده قيد ففع الثمن ولا ينتقض بيع الامام ويتفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذ من صاحبه ان حضر ومن غمته ان باعه كذا في غاية البيان \* ولا يوجب الرجوع الا بقى خوف الاباق كذا في خزائن المفتين \* اذا دفع الا بقى بغير أمر القاضي باقرار العبد وبذ كر العلامة ثم استحقه الاخر ضمن الدافع ورجع على المدفوع اليه كذا في التارخانية \* راد الا بقى يستحق الجعل استحقنا عندنا كذا في الكافي \* من رد الا بقى من مقبض فروهي مسيرة ثلاثة أيام فله أربعون درهما وان كانت قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين \* ان أخذ في المصر أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغياثية \* ثم اذا وجب الرضخ ان اصطلح الراد والمردود عليه على شئ قلل رد ذلك وان اختصما عند القاضي فالقاضي بقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وتفسيره أنه يجب للراد من مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهما فيكون بازاء كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم فيقضى بذلك ان رده من مسيرة يومه واليه أشار في الكتاب \* وفي النبايع وبه نأخذ وبعضهم قالوا يفرض الى رأى الامام وهذا أيسر بالاعتبار وفي الابانة وهو الصحيح وفي العتابة قوله عليه الفتوى كذا في التارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل والحكم في رد الصغير كالحكم في رد الكبير ان رده من مسيرة السفر فله أربعون درهما وان رده محمول على ما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان صغيراً يعقل الا باقاً ما اذا كان صغيراً لا يعقل الا باقاً فهو ضال وراداً الفضل لا يستحق الجعل ولو رد جارية معها اولد صغير يكون تبعاً لأمه فلا يرد على الجعل شئ وان كان مهرها يجب غناؤه درهما كذا في التبيين \* ان كان الا بقى بين رجلين فالجعل عليهم ما على قدر انصابتهم فان كان أحد المولين حاضراً والاخر غائباً فليس للحاضر أن يأخذ حتى يعطيه جعله كله واذا أعطاه لم يكن منطوقاً وان كان الا بقى لرجل والراد رجلاً فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط \* ولو كان السيد واحدًا والعبدان اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوى \* ان كان

روايتان واختار أنه لا يجب الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده المأذون جارية بعد ما حاضت عند العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان مدبونا في القياس لا يجب الاستبراء وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الاستحسان يجب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وان اشترى العبد المأذون جارية فباعها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى أن يستبرئها بحبضة مدبونا كان العبد أو لم يكن واذا اردت جارية الرجل ثم أسلت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا اذا أحرمت تطوعاً بادن المولى ثم حلت من أحرامها لا يجب الاستبراء على المولى \* اذا اشترى المكاتب والدة أو بنته فخاضت عنده حبضة ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يطأ البنت والوالدة

قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمة أو خالته أو بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد في الرق لا يحل للمولى أن يطأهن الا بقى قبل الاستبراء حاضت عند المكاتب ولم تحض لان ههنا المولى ملكهن بعد العجز فيلزمه الاستبراء \* ولو اشترى المكاتب جارية وحاضت عنده حبضة ثم أتت الكاتبة وعق سلتها الجارية ولا يلزم الاستبراء وان عجز المكاتب ورد في الرق كانت الجارية للمولى ويلزمه الاستبراء ولو زنت جارية الرجل عندنا لا يجب الاستبراء على المولى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب ولو اشترى النصراني جارية نصرانية لا يلزمه الاستبراء فان وطئها ثم أسلم النصراني والجارية لا يجب الاستبراء قبيلاً واستحساناً وان أسلم قبل الوطء والحيض في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو اشترى المجوسي جارية مجوسية فخاضت حبضة ثم أسلمها لا يجب الاستبراء وان أسلم قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان \* رجل أراد أن يزوج جاريته بعد الوطء فالأفضل له أن يستبرئها بحبضة ثم يزوج \* وكذا اذا أراد أن يبيع جاريته فان زوج الجارية قبل الاستبراء جاز

النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض خيضة قال محمد رحمه الله تعالى لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذا إذا زوج المدبرة أو أم الولد ولورأى امرأة تزنى ثم زوجها ان حملت من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض وإليه أعلم كتاب الاجارات فصل في الالفاظ التي تتعدها الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشروط وتعلق انفساها وتجدد انعقادها بعد انفساها وفي البراء عن الاجرة قبل وجوبها رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ابكذا كانت الاجارة فاسدة ولو قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا وقال ملكك منك منفعة دارى هذه شهر ابكذا كانت الاجارة تجللك المنفعة المدومة بعوض وبيع المدوم باطل فلا يجوز تعليقها بالقبضة البيع والشراء أما تعليق المدوم بما سوى البيع والشراء جاز ولو فيه عوض فلا يجوز تعليقها بما سوى البيع والشراء يستدباب الاجارة وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقاصا من دار (٢٩٧) فأنكر المذعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار

عشرين سنين جاز فلأن المذعى أجر هذا البيت من الذى صالحه جاز في قول أى يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أن المذعى باع سكنى هذا البيت من رجل لا يجوز لأن تعليق السكنى بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ورجل قال لغيره بعت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا لا يجوز كالأيجوز بيع خدمة العبد شهر ابكذا وقد كرنا ولو قال أجرتك منفعة هذه الدار شهر ابكذا ذكر في الاصل في بعض الروايات أنه لا يجوز وانما تجوز الاجارة اذا أضيفت الى الدار الى المنفعة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه اذا أضاف الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا

الا بقرهنا فالجعل على المرتين والرتى في حياة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فان كانت أكثر فبقدرا للدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية وجعل المغضوب اذا أبق من يد الغاصب على الغاصب وان كان الا بقر خدمته لرجل ورقته لا خرقا للجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولمن جاء بالعبد الا بقر أن يسكه حتى يستوفى الجعل وان هلك في يده بعلما قضى القاضي له بالامساك بالجعل أو قبل المرافعة الى القاضي فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذى جاز بالالا بقر مع مولا من الجعل على عشرين درهما جاز وان صالح على خمسين درهما هو لا يعلم أن الجعل أربعون جاز بقدر أربعين وبطل الفضل كذا في المحيط ان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي يجب الجعل في رد المدبر وأم الولد اذا كان في حياة المولى فاذا مات المولى قبل أن يصل به ما فلا شيء ويجب الجعل في رد المأذون وان أبق المكاتب فرقه رجل على مولا فلا شيء له كذا في الجوهر النيرة في جامع الجوامع رجلان أتياه فأقام أحدهما بيته أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى أنغام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي الياسع وان كان العبد جانيا ينظر الى اختيار مولا ان اختار الفداء فالجعل عليه وان اختار الدفع فالجعل على ولي الجناية وان كان الا بقر ما ذواله في التجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولا فان امتنع عن ذلك بيع العبد في الجعل فافضل يصرف الى الغرماء وفي الجامع أبق من المودع فادى الجعل كان متبرعا وفيه أبق فقتل عمدا أو لحقه دين لجأ به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يده لا أخذ أو تلف ما لا جعل له ان قتل أو دفع أو بيع وفيه جنى عند الاخذ خطأ أو تلف ما لا تم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرش الجناية وان كانت أكثر من الارش يرجع من الجعل بمحصتها أى من غنمه أو دينه أو جانيته كذا في التتارخانية لورد عبد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب الجعل له الا بالابن اذا رد عبد أبيه أو أحد الزوجين رد عبد الاخر فانهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد التيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين السلطان اذا أخذ العبد الا بقر فرقه الى مولا من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا (١) راهبان وشحنه وكاروان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق ورتقوا على المالك كذا في الغياثية اذا جاء الوارث بالا بقر من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يخاف امانا كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله ان لم يكن ولده قوله راهبان اعله الذى يرهب منه الناس ويخافونه كفى حاشية الدروكذا يقال في كاروان تأمل اه

(٣٨ - فتاوى ثانی) وانما لا يجوز اذا أضاف البيع الى منفعة الدار لان منفعة الدار لا تنعقد بلفظ البيع ولو قال أعرت منك دارى هذه شهر ابكذا جارة \* ولو قال أجرتك منك دارى هذه شهر ابكذا جارة فاسدة ولا يكون اعارة لان الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بمنزلة البيع في الاعيان ولو قال بعت منك هذه العين بغير عوض كان باطلا أو فاسدا ولا يكون هبة وكذا الاجارة ما لا اعارة مأخوذة من التعاور والتداول والتعاور كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض يكون اجارة \* ولو دفع داره الى رجل على أن يسكنها ويرمها ولا أجره عليه كانت اعارة فانه ذكر في الاصل أن اشتراط المزمة على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير وبذلك لا بطل الاعارة رجل قال لغيره أجرتك دارى هذه رأس الشهر كل شهر بكذا جاز في قولهم ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال النقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجوز لأن وقال



أبو القاسم الصفار لا يجوز لانه تعليق التملك بغرض فلا يصح كالمعلقها بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن لا يبيع ثم قال لا مرأته إذا جاء غدا أنت طالق كان حثافي يمينه والذي يؤيد قول الفقيه أبي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى إذا جاء غدا كان ذلك جائزا قال وليس هذا كقوله إن لم أفعل كذا فقد أبطلت خيارى فإن ذلك لا يصح لأن هذا وقت يبيح ولا يحل \* ولو أجر داره كل شهر بكذا ثم قال إذا جاء الشهر فقد أبطلت الاجارة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى كما يصح تعليق الاجارة بمجيء الشهر يصح تعليق فسختها بمجيء الشهر وغيره من الاوقات ومسئلة المنتقى تعليق ابطال الخيار تؤيد قوله \* وقال شمس الأئمة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح (٢٩٨) والفتوى على قوله وذكره ورجمه الله تعالى أن تعليق الخياطة بالشرط المتعارف

جائز فإنه قال في شرح الجامع الصغير إذا قال للخياط إن خطته اليوم فلك درهمان وإن خطته غدا فلك درهم فلأن الخياط قال لصاحب الثوب إذا جاء غدا وما خطته حططت عنك درهمًا فإنه يجوز ذلك \* رجل قال لغيره أجرتك دابتي هذه غدا بدرهم ثم أجزها اليوم من غيره إلى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستأجر الأول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى في رواية لا تقول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير رحمه الله تعالى وفي رواية ليس له أن يفسخ الثانية وبه أخذ الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى والفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو قول عيسى بن إبان رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي

ولم يكن في عياله أجعوا أنه لو أخذ في حياة المورث وردته في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذ به بعد وفاة المورث وردته لا جعل له وأما إذا أخذ في حال حياة المورث وجاء به إلى المصير في حياته أيضا إلا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركائه وإن كان الراد ولدا له أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية \* رجل قال لغيره إن عبيدى قد أبق فإن وجدته فخذ فقال المأمور نعم فأخذه المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به إلى المولى فلا جعل له \* أخذ أبقا من مسيرة وسفر وجاء به ليرده على مولاه فلما أدخله المصير أبق منه قبل أن ينتهي إلى مولاه فأخذه رجل في المصير وردته على المولى فلا شئ للادول ويرضخ للثاني على قدر عتائه وإن أخذه بعد ذلك في المصير أو من مسيرة يوم فلا دل ولا نصف الجعل تاما ويرضخ للثاني على قدر عتائه وفي المنتقى جاء بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فأخذه غاصب وجاء به الغاصب إلى المولى ثم جاءه الأول وأقام بينه أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذه وفيه أيضا أخذ أبقا من مسيرة ثلاثة أيام وجاء به ما ثم أبق العبد منه وسار يوما نحو المصير الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع إلى المولى ثم إن ذلك الرجل أخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفع المولى إلى المولى فله جعل اليوم الأول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين أبق من الذي أخذه فوجده مولاه وأخذه وأبق من الذي أخذه ثم بدله فرجع إلى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد فارق الذي أخذه وجاء متوجهًا إلى مولاه لا يريد الأبق فلا دل ولا جعل يوم وفيه أيضا أخذ عبد أبقا ودفعه إلى رجل وأمره أن يأتي به إلى مولاه وأخذه من الجعل يكون له \* في الأصل عبد أبق إلى بعض البلدان فأخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به إلى مولاه لا جعل له فإن كان حين اشتراؤه أشهد أنه إنما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قل أو كثر وأوجب له أو هو أوصى له أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل \* أخذ عبد أبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر إليه المولى أعنته ثم أبق من يدا لا أخذ كان له الجعل ولو كان دبره والمسئلة بحالها فلا جعل له ولو كان لا أخذ حين سار ثلاثة أيام أبق منه قبل أن يأتي إلى المولى ثم أعنت المولى لم يصرفه من يدا لا أخذ ولو جاء به إلى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فغلبه الجعل ولو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فالحل عليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الراد إنما يستحق الجعل إذا أشهد عند الأخذ أنه إنما أخذه ليرده على المالك أما إذا ترك الشهادته فلا يستحق الجعل وإن رده على المالك كذا في المحيط \* إذا مات الأبق عند الأخذ أو أبق منه قبل أن يردته على المولى فإن كان حين أخذ أشهد أنه إنما أخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك إذا قال وقت الأخذ هذا أبق قد

رجمه الله تعالى الأصح عندي أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الأولى ولو كانت الأولى ناجرة أخذته لا تظهر الثانية في حق الأولى هذا إذا كانت الأولى مضافة إلى الغد ثم أجز من غيره اجارة ناجرة ولو كانت الاجارة الأولى مضافة إلى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للأجران بيع قبل مجيئ الوقت وفي رواية قال إذا باع أو وهب قبل مجيئ الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه يتخذ البيع وتطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم إذا نفذ بيعه فإن رده عليه بعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل مجيئ وقت الاجارة عادت الاجارة إلى حالها وإن عادت إليه بعيب مستقبل لا تعود الاجارة وإذا أجز الرجل اجارة ناجرة ثم أجز من غيره لا تنعقد الاجارة الثانية في حق الأجز حتى إن الأجز مع المسألة أجز الأول لو تفاسخا الاجارة لا يجب عليه أن يسلمه إلى الثاني \* وفي فصل البيع إذا انفسخ البيع عما هو فسخ من كل وجه كان على الأجز أن يسلم إلى المتأخر \* أصل المسئلة ما ذكر في

أدب القاضي \* عين في يد رجل تنازع فيه اثنان أحدهما يدعي عليه الاجارة والا تخريده عليه الشراء فأقر المدعى عليه للمستأجر فأراد مدعي الشراء أن يحلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عيانا \* ولو أجز ثم باع من آخر لم يبيع في حق الآخر واذا أنكر يبيع كان له أن يحلفه \* ولو أن المدعين أذعيا لاجارة فأقر المدعى عليه باجارة أحدهما لم يكن للأخر أن يحلف لان اجارة أحدهما لما ثبتت باقراره صار كأنه أجز ثم أجز فلا يصح الاجارة الثانية فلا يكون له أن يحلفه \* ولو أجز دابته من رجل ثم أجزها من غيره وسلم وجاه الاول وأراد أن يقيم البيعة على الاجارة ان كان الآخر حاضر قبلت بيئته عليه وان كان هو مقرر باجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غائبا لا تقبل بيئته الاول على الثاني لان الثاني يدأمانة فلا يكون خصما للمدعى \* ولو أجز ثم باع وسلم فجاء المستأجر وادعى الاجارة قبلت بيئته على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعى الملك (٢٩٩) لنفسه فكان خصما لكل من يدعي

حقاق ذلك العين وكلفنا  
لورهن رجل عندنا انسان  
عينا وسلم ثم انتزع منه يده  
بغير اخذه وباع وسلم ثم جاء  
المرتهن وادعى الرهن وأراد  
أن يسترد من المشتري  
وأقام البينة على الرهن  
قبلت بينته وان كان الراهن  
غائبا فيؤخذ العين من يد  
المشتري ويسلم الى المرتهن لما  
قلنا ذكر مسئلة الرهن في  
الزيادات ومسئلة الاجارة  
في المختصر \* ولو أجز من غيره  
اجارة باجرة ثم باع من غيره  
لا ينقذ بيعه في حق المستأجر  
فان أراد المستأجر أن يفسخ  
البيع اختلفوا فيه والصحيح  
أنه لا يملك الفسخ \* رجل  
قال لغيره أجزتك هذه الدار  
سنة بألف درهم كل شهر  
بمائة درهم قال بعضهم  
كانت الاجارة بألف ومائتي  
درهم ويكون القول الثاني  
فسخا الاول كلوا باع بألف  
ثم باع بأكثر ينسخ الاول  
وينقذ الثاني \* قال مولانا

أخذته فن وجد له طابا فإله على فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الأئمة الحلواني ليس من شرط  
الاشهاد أن يكرر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على أن يكتم إذا سئل وهكذا في القطة وأما إذا تركه الاشهاد  
وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا إذا علم كونه أبقاوا  
أنكر المولى أن يكون عبده أبقا فالقول قول والاخذ ضمن بالايجاع كذا في الذخيرة \* إذا أخذ عبدا أبقا  
فادعاه رجل وأقر له العبد فدفعه اليه بغير أمر القاضي فهلك عنده ثم استحقه آخر بالينة فله أن يضمن أيهما  
شاء فان ضمن الدافع يرجع به على القابض وان كان لم يدفع الى الاول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده فدفعه  
اليه بغير حكم ثم أقام الآخر الينة أنه له قضى به للثاني فان أقام الاول يينة لم يلزم أيضا وإذا أخذ عبدا أبقا  
وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصب البيع وهلك العبد في يد المشتري ثم جاز رجل فادعاه فأقام الينة أنه عبده  
فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالثمن على البائع وان شاء ضمن البائع قيمته  
وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق بمفضل على القيمة من الثمن \* إذا أنكر  
المولى أن يكون عبده أبقا فلا جعل للرا إذا الآن يشهد الشهود أنه أبق من مولاه وعلى اقرار المولى بإيقاعه وإذا  
أبق العبد وذهب بمال المولى فجاءه بغير رجل وقال لم أجدهم شيئا فالقول قوله ولا نثني عليه \* بيع الأبق من  
أجنبي أو من ابن صغيره لا يجوز ويجه من في يده يجوز وهبته من الاجنبي لا تجوز وان وهبه من ابن صغيره  
ان كان مترددا في دار الاسلام يجوز وان أبق الى دار الحرب اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى وروى  
قاضي الحزمين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويجوز اعتاقه عن كفارة ظهاره ولو وكل المولى  
رجلا يطلب الأبق وأصابه الوكيل ثم باع المولى من انسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالباع  
باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ الأبق رجل وأجره فالاجرة له ويتصدق بها فان دفعها الى المولى مع  
لعبد وقال هذه غلة عبدي وقد سلمت لك فهي للمولى ولا يحمل للمولى أكلها قياسا ويحمل استحسانا كذا في  
المخط

( کتاب المفقود ) -

هو الذي غاب عن أهله أو ولده أو أسر والعدو ولا يدري أي شيء هو أو ميت ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو - دوم - بهذا الاعتبار وحكمه أنه في حق نفسه لا تستزوج امرأته ولا يقسم ماله ولا تفسخ إجازته وهو ميت في حق غيره لا يرث عن مات حال غيبته كذا في خزائن المفتين • وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقر بها غراماؤه ولا يختصم في دين إيقاره له لغريم ولا في نصيبه

رحمة الله تعالى وفيه نوع اشكال وهو انه لو جعل هذا فسحا الاول وابتداء اجارة ينبغي أن تجوز الاجارة في الشهر الاول ثم تتجدد بمجيء كل شهر ويكون لكل واحد منهم الخيار عند تجديد كل شهر كما لو قال آجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجعل هذا فسحا الاول اذا قصد أن تكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الاف لانهم لم يقصد افسح الاول فلو أن الاجارة دعى قصد الرجوع ودعى المستأجر الغلط في التفسير قال مولانا ينبغي أن يكون القول قول الاجراء لانها هو الملتزم فيكون القول في البيان قوله اولان هذا ابتداء ظاهر فيكون القول قول من يدعى الابتداء كما لو تواضعا على بيع التلجئة ثم باشرا البيع من غير شرط كان المعتبر هو البيع الظاهر الا أن يتفقا على أنها باشرا على ثلث المواضعة \* رجل قال لغيره آجرتك داري هذه يوما واحد او سنة مجانا فسكنها كان عليه أجر المثل في يوم واحد والباقي يكون مجانا كما قال لانه صرح في الاجارة فمساوى اليوم \* رجل غصب من رجل دارا فاجأ المقتصوب



بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فتركه في الارض الى ان يدركه وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يقال عندنا المتافع لا يتقوم الا بالعقد او بشبهة العقد فكيف تتقوم المنافع ههنا بغير عقد لا نقول القاضي يقضي باجارة مستقبلة في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة فيقضي بذلك على المستأجر ولا يقضي بأجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل ومالم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* ولو استأجر أرضا وزرع فيها رطبة أو غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضمن رب الارض للمستأجر قيمة الاشجار مقلوعة وقال بعضهم يطالب رب الارض المستأجر بقطع الاشجار وتفرغ الارض ولا تنفي الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس للاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فيامر به بتفريغ الارض عن الاشجار (٣٠١) والرطبة وليس لرب الارض أن يملك الاشجار على الغارس بالقيمة

اذا لم يكن في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فان كان خفيئذ كان له أن يملك الاشجار عليه بقيمتها مقلوعة دفعا للضرر عن نفسه \* رجل استأجر علويت ووضع عليه دنان خيل فانقضت مدة الاجارة فاني المستأجر رفع الدنان قالوا ينظر ان كان الخيل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر المستأجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخيل يقال للمستأجر ان شئت فارفعه وان شئت فاستأجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استأجر البيت الى وقت بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتفرغ الخانوت ولا يكون له أن يلزم مادون اجر المثل ولارب البيت أن يطالبه بالزيادة على اجر المثل \* وموت المكارى في الطريق لا يسطل الاجارة ولا يستأجر أن يركبها بذلك

في يد اجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى والد الابن ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فاذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنين ليتم لهما الثلثان ويعطى الباقي لوالد الابن وتطير الجمل فانه بوقف له نصيب ابن واحد باختبار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالجل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي \* اذا مات المفقود بالبادية فلصاحبه أن يبيع جماره ومتاعه ويحمل الدراهم الى أهله وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين أو ودعة أو شركة في عقار أو طلاق أو عتاق أو نكاح أو رتبة أو مطالبة باستحقاق لم يلفظ الى دعواه ولم يقبل منه البيعة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصما وان رأى القاضي سماع البيعة وحكم نقد حكمه بالاجماع كذا في التارخانية

### كتاب الشركة \* وهو يشتمل على ستة أبواب \* الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرايطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول \*

الفصل الاول في بيان أنواع الشركة \* الشركة نوعان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئا من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب \* وشركة عقد وهي أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كذا فائق \* وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا أو يمكن التمييز بضرب كافة ومشفقة فحوا أن يختلط الخلطة بالشعر أو بربا مالا \* وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملكهما مالا بلا مشيئة أو يختلط لهما كذا في الذخيرة \* أو يملكهما مالا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضيان \* أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار \* وركنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر الا بأمره وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شيء في جميع الصور ومن غير شيء بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي \* أما شركة العقود فأنواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين مفاوضة وعنان كذا في الذخيرة \* وركنها الايجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي \* ويندب لاشهاد عليها كذا في النهر الفائق \* وشروط جواز هذه

الاجرة حتى يأتي ما أمنا لانه في المفازة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو آجر منه الدابة فان بلغ ما أمنا لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه يقدر على أن يستأجر في المأمن دابة أخرى وان لم يجد دابة أخرى يمكنه أن يمكث في ذلك المكان فتبطل الاجارة لزال العذر وتبطل الاجارة بموت الآجر والمستأجر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا ببلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل \* ولو آجر رجلان دارا ثم مات أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير أن تكون حصته على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هذا الاجارة المشاع في نصيبه لكنهما من الشريك \* وكذا لو مات أحد المستأجرين وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يسطل كما لا يسطل بموت الوكيل \* رجل استأجر دابة الى موضع بأربعة دراهم على أن يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة أيام قالوا عليه درهمان لانه خالفه في الرجوع فسقط

عنه أجر الرجوع ويبيح أجر الذهاب \* رجل استأجر دارا شهرافسكنها شهرين ذكر في الاصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المدة للاستغلال وغيره فإنه ذكر المسئلة في الحمام وأجاب كما ذكر في الدار والحمام معدلا للاستغلال وفي بعض الروايات قال يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أجمعنا من فروق بين الروايتين فقالوا إذا لم يكن معدلا للاستغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في النكاح وان كان معدلا للاستغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجر حراما أو دارا أو أرضا وعليه الفتوى وان مات المؤجر فسكن المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجر ما سكن بعد الموت لأنه ليس بغاصب في السكنى بل هو ماض على الاجارة ومنهم من سوى بين هذا وبين المسئلة الاولى \* قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالبه الوارث بالتفرغ سواء كان معدلا للاستغلال أو لم يكن لان موت أحد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (٣٠٣) فإذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفرغ أو بالتزام أجر آخر واذ انقضت

الشركات كون المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط \* وأن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولا تفسد الشركة وأن يكون الربح جزأ شاعيا في الجملة لا معين فان عيناً عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع \* وحكم شركة العقد ضرورة المعقود عليه وما يستفاد به متركاً بينهما كذا في محيط السرخسي \* أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتراكنا فيه على أن نشترى ونبيع معاً أو شتى أو أطلقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

والفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا اشترى كلبغير مال على أن ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصاً أو عملاً أو لم يخص فهو جائز وكذلك إذا قال هذا الشهر وكذلك إذا لم يذكر الشركة وقتاً بان اشترى كلباً على أن ما اشترى فهو بينهما ما هكذا في المحيط \* وان وقتا هل يتوقف بالوقت المذكور روي بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقف والطحاوي ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح \* إذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة يذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروي أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر لا ترى أنهم لو ذكروا السرا من الجانبين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا هو الصحيح وهذه الشركة جائزة في السرا وليس لأحدهما أن يبيع حصه الآخر ما يشترى الا باذن صاحبه كذا في الغيبة \* ان قال رجل لغيره ما اشترى من شيء فبيني وبينك أو قال فيينا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك أن يكونا معني شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما إذا انصاع على السرا والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه شريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما إذا ورثا أو وهب لهما كان وكالة لا شركة فان وجد بشرط صحة الوكالة جازت الوكالة والا فلا وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يفوض الموكل الرأي الى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع \* وفي المستق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالاما اشترى ثياب من شيء فهو بيننا نصفين فهو جائز وفيه أيضا عن الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا تحرمنا اشترى من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك إذا قال اليوم وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد منهما صاحبه ولم يوقتا وكذلك إذا قال ما اشترى من الشيء فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما

مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة لأنه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في بداهة رآه لان المرأة لم تسكنها بأجر \* رجل أجرة داره أو حانوته كل شهر بدرهم كان لكل واحد منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومتاعه فيها لم يكن للأجر أن يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بمخصم فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يؤاخر الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فإذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة

أيام ثم أراد أن يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باع من غيره جاز ويتقضى البيع الاول هذا اذا كان المستأجر غائباً فان كان حاضراً وقد كان أجرة داره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المؤاخر للاستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دار كذا إذا جاء رأس الشهر وعامة المشايخ لا يجوز وهذا الطريق لان فيه تعليق الفسخ بجميع الشهر ولا يجوز تعليق الاجارة بجميع الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المؤاخر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من الحرج ما لا ينبغي وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتباراً بأيام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك لا يخلو في البيع عرف شرعاً بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكروا خمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوماً أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازة

فكذلك إضافة الفسخ وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لزمتها وقال بعضهم يفسخ في الليلة الأولى من الشهر الثاني ويومها لأن وقت الفسخ أول الشهر وأول الشهر ليلة الأولى ويومها واليه أشار في ظاهر الرواية وعليه الفتوى رجل أجره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستأجر وهبت منك جميع الأجر أو قال أبرأتك عن الأجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف الأول ولا يصح في قول أبي يوسف الآخر ولو قال أبرأتك عن خمسمائة من هذا الأجر أو قال عن تسعمائة من الألف صح عندهم \* ولو قال بعد ما مضت ستة أشهر من وقت الإجارة أبرأتك عن الأجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يصح إبراءه عما مضى ولا يصح عما يستقبل ولو كان تجهيل الأجرة شرطاً في الإجارة فهو هب منه الأجر وأبرأه عن الأجرة صح في قولهم \* ولو أجره ثم وهب منه الأجرة صح في قولهم \* ولو أجره ثم وهب (٣٠٣) له أجر رمضان قال الفقيه أبو القاسم إن

استأجرها سنة جازوان  
استأجرها مشاهرة لا يصح  
الأداء وهب بعد ما دخل شهر  
رمضان قال الفقيه أبو الليث  
هذا الجواب يوافق قول  
محمد رحمه الله تعالى وبه  
نأخذ \* ولو قال أجرتك هذه  
الدار كل شهر يكذا على أن  
أهب لك أجرة شهر رمضان  
كانت الإجارة فاسدة \* رجل  
أجره سنة بعبد بعينه  
ثم إن الأجر أعتق العبد من  
ساعته لم يجز إعتاقه إلا أن  
يكون تجهيل الأجر شرطاً في  
الإجارة أو لم يكن شرطاً في  
الإجارة لكنه عمل \* ولو أجر  
داره شرب بعينه أو بعبد  
بعينه ثم قال للمستأجر وهبت  
لك هذا العبدان قبل المستأجر  
صح والأفلا لأن هبة الأجر  
منه إذا كان بعينه تكون  
فسخاً للإجارة فلا يصح من  
غير قبوله \* الأجر إذا باع  
المستأجر وأراد المستأجر أن  
يفسخ بيعه اختلفت  
الروايات فيه والصحيح أنه

أن يبيع حصته صاحبه مما اشترى إلا بآذن صاحبه لأنهما اشتركا في الشراء لا في البيع كذا في المحيط \* ولو قال  
أحدهما لآخر إن اشتريت عبداً فهو بيني وبينك كأنه فاسد إلا أن يسمى نوعاً فيقول عبداً خراسانياً أو  
ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وإن قال ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك فإن أبا حنيفة رحمه الله  
تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* وفي المنتقى أيضاً بشر بن الوليد عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك إن وقت  
سنة أو لم يوقت وقتاً إلا أنه وقت من المشتري مقدراً بأن قال ما اشتريت من الحنطة إلى كذا فهو بيني وبينك  
فهذا جائز كذا في الذخيرة \* إذا قال ما اشتريت في وجهك فيبي وبينك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة  
فهو باطل حتى يوقتاً أو يبعاً أو أياً ما كذا في المحيط \* رجل أمر الآخر أن يشتري عبداً بعينه بينه وبينه  
فقال نعم فاشهد عند الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرخسي \* قال أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى في المجزأ إذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشترته لنفسي  
يكون له ولو قال اشهدوا أنني اشتريته أفلان كما أمرني ثم اشتراه فهو لا أمر كذا في الذخيرة \* فإن اشتراه  
وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشترته بفلان الأمر كان لفلان إذا كان سليماً ولو قال ذلك بعد  
ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله إلا أن يصدق له الأمر كذا في التتارخانية \* رجل قال لا أشتري عبد  
فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشترى فقال له الآخر اشتره ذلك بيني وبينك قال نعم فاشتراه فهو  
للآخرين كذا في الخلاصة \* قالوا هذا إذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الأول وأما إذا قبل الوكالة  
بمحض من الأول فيكون العبد بين الأمر الثاني وبين الأمور نصفين كذا في المحيط \* ولو لقيه ثالث فأمره  
بذلك فاشتراه الأمور به بدأ الأمر الثلاثة ينظر أن قال للثالث نعم بغير محض من الأولين فالعبد بينهما ولا شيء  
لثالث والمشتري وإن قال نعم بمحضهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي  
\* وفي المنتقى قال هشام سأل محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أمر رجلاً أن يشتري ثوباً موصوفاً  
بعشرين درهماً بيني وبينه على أن أنقدها بالدرهم قال فهو جائز وهو بينهما والشروط باطل وفيه أيضاً  
إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل اشتري فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط  
فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن أبيعها كان هذا جائزاً وهي  
مشتركة بينهما يبيعانها على تجارتهما كذا في المحيط \* لو قال رجل لا أشتري هذا العبد اشتره  
صاحبه أو فاضله فيه شيء له فهو جائز فإمّا ما اشتراه كان مشتركة نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فإذا  
قبضه فهو كقبضهم ما حتى لو مات كان من مالهما فإن اشترى ما عا أو اشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم

لا يملك الفسخ \* ولو باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن كان المرتهن أن يفسخ بيعه  
هذه إجارة فاستخرجها الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقبلها بعض أهل زمانه وردّها البعض وهي على وجهين  
\* أحدهما أنه إذا أراد أن يؤجر الكرم إجارة طويلة أو الأرض وفيها زرع يبيع الأشجار والزرع بأصولها من الذي يريد الاستئجار بمن معلوم  
ويسلم إليه ثم يؤجر منه الأرض مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو كل ستة أشهر عمال معلوم على أن يكون أجر  
كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منهن تلك الأجرة كذا وبقيّة مال الإجارة يكون عقاباً له السنة الأخيرة وإن يكون لكل واحد  
منهما ولاية فسخ الإجارة في أيام الخيار \* والوجه الثاني لهذه الإجارة أن يدفع الأشجار والزرع الذي في الأرض معاملة إلى الذي يريد الإجارة  
على أن يكون الخارج بينهما على مائة سهم منهم للدافع والباقي للعامل ثم لو كان العامل في صرف نفسه من الخارج فيما أحب ثم يؤجر منه



الارض متعملة على نحو ما قلنا من غير أن يكون أحدهما قد شرطا في الآخر ومشايخ بلج وبعض مشايخ بخارا أنكروا الوجه الاول وقالوا بيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع رغبة بل هو في معنى التلخنة ولهذا لا يكون للساخر أن يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة بنفسه البيع من غير فسخ وبيع التلخنة لا يزيل المبيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع أيضا وقالوا ليس هذا بيع التلخنة بل هو بيع رغبة لانهم لما قصدوا تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع التلخنة فقد قصدوا بيع الرغبة ويجوز أن تكون الاشجار مملوكة للشري ولا يملك قطعها تتعلق حتى الغير بها كالراهن لا يملك قطع اشجار الرهن وان كان يملكها تتعلق حتى الغير \* وقال بعضهم ان باع الاشجار والزرع بمن المثل او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يبيع ماله بمن قليل عند (٣٠٤) مساس الحاجة \* وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار واجر الارض جاز بشرط

ان يبيع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها طريق ينبغي ان يبيع للاشجار طريقا معلوما من الارض حتى لو لم يبين لا يجوز وكان الشيخ الامام الاجمل عليه السلام رحمه الله تعالى يقول الاجارة بطريق بيع الاشجار باطله كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا انها عقد واحد او عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت عقدا واحدا او فيها شرط الخيار ثلاثة ايام في كل سنة او في كل ستة أشهر تزيد مدة الخيار على ثلاثة ايام في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقودا متعددة كانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى وقت المستقبل وفي الاجارة المضافة الاخر لا يملك الاجر بالتعجيل ولا

اشترى صاحبه النصف الاخر كان بينهما ولو تفقد أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو بغيا أمر صاحبه رجع نصفه عليه كذا في فتح القدير \* فان أذن كل واحد منهما صاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو بائع نصيب شريكه نصف الثمن وان باعه الا نصفه فبيع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع ينصرف الى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا تحلّس له شيء تعال فبي عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والرجوع والوضعية عليهما كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فأشركه فيه فله نصفه نصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية الا أن بين خلافه كذا في فتح القدير \* وكذا لو أشرك رجل رجلين بصريينهم أن لا نأخذ كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل أشركني فيه ففعل ثم لقبه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني يعلم بمشركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللأول النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط \* وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل أشركني فيه فأشركه ثم استحق نصف العبد فلا شريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل أشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط \* واذا اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخر أشركني فيه فأشركه فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو أشركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه شيء ويعلم أنه لا بد من قبول الذي أشركه لان لفظ أشركته صار إيجابا للبيع هكذا في فتح القدير \* وذكر في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم أشركه أخرفيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لتفرق الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رجل في بيته حنطة يدعها كلها فأشركه رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء المشرک أخذ نصف ما بقي وان شأتركه وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللشركة الخيار كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى رجلان عبدا فأشركا فيه آخر ينظران أشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي \* وان أشركاه معا بان فالأجله أشركناك في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استعسانا كذا في المحيط \* ولو أشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فاجاز صاحبه فله النصف وللشريك نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان لم يجز فله نصف نصيب المشرک وهو

بأشراط التعجيل \* وغرة الاختلاف تظهر فيما اذا أجر دار اليتيم ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية والربع اقل من اجر مثلها وفي الاستعجار لليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا يتعدى وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى فيجعل عقودا متعددة يبقى في قولهم انها لو جعلت عقودا متعددة لا يملك الاجر بالتعجيل في السنين المستقبله لكن يجب ان هذا ان ملك الأجر عند التعجيل فيه روايتان فيؤخذ بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المضافة لكان الحاجة \* فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد بحال ما فالوجه ان هذه عقودا واحدا يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام ولو جعلناها عقودا متعددة يصير شرطاني في كل عقد ثلاثة ايام من آخره وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئا على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر يكون له الخيار من أول الشهر الى آخره \* قلنا نحن لانثبت الخيار في الايام الثلاثة

من خرل سنة بل فجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة ستة ثمانية من العقد وكتب ثلثة أيام من آخر كل سنة حتى الوكبت في الصك على أن لكل واحد منهم الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسدا أحد العاقدين في الاجارة الطويلة اذا فسخ العقد في أيام الخيار بغير محضر من صاحبه كرا الحيا لم السمر قدى أنه يجوز ولم يذ كرفيه خلافا وفي البيع بشرط الخيار اذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكأنه مال إلى أن أيام الخيار غير داخله في العقد فكأن الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه لأنه فسخ للعقد المضاف أولا لأنه في الاجارة أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من الآخر بعد القبض اجارة مشهورة لاتصح الاجارة الثانية وما يأخذ من الآخر يكون محسوبا من مال الاجارة اذا كان من جنسه المستأجر اذا آجر من الآخر ولم (٣٠٥) تكن الاجارة طويلة لم تصح الاجارة الثانية وهل يسقط الاجر عن

المستأجر الاول ان كان  
الاجر الاول قبض الدار  
من المستأجر بعد الاجارة  
الثانية يسقط الاجر وان لم  
يقبض لا يسقط فان كان  
الاجر الاول قبض الدار  
من المستأجر حتى سقط الاجر  
عن المستأجر هل تبطل  
الاجارة الاولى قال الفقيه  
أبو الليث لا تبطل الاجارة  
الاولى وكان للمستأجر أن  
يسترد الدار من الآخر ولو  
أن المستأجر قبض الدار من  
الآخر ثم أعادها من الآخر  
ولم يوافقها منه قال  
الفقيه أبو الليث لا يسقط  
الاجر عن المستأجر رجل  
استأجر كرا اجارة طويلة ثم  
ان المستأجر دفع الكرم  
الى الآخر معاملة ان كانت  
الاجارة الطويلة بطريق  
بيع الاشجار جازت المعاملة  
وان كانت الاجارة الطويلة  
بطريق دفع الاشجار  
والكرم الى المستأجر معاملة

الربع كذا في المحيط \* ولو اشرك باذن شريكه كان بينهما أثلاثا كذا في المبسوط \* وان قال أشركني معك  
ومع شريك في هذا العبد فقه هل فان أجاز شريكه فله الثلث وان لم يجز فله السدس كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال أحدهما أشركت في نصف هذا العبد فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى كان مملوكا جميع نصيبه منه بمنزلة قوله قد أشركت بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحدا فقال لرجل  
أشركت في نصفه كان له العبد كقوله أشركت بنصفه بخلاف ما لو قال أشركت في نصبي فانه لا يمكن أن  
يجعل بهذا اللفظ مملوكا جميع نصيبه بأقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال أشركت بنصبي كان باطلا  
فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير \* اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل قد أشركت فيه  
فلم يقل الرجل شيئا حتى قال الآخر أشركت فيه ثم قال قد قبلنا فالعبد بينهما الكل واحد منهما النصف  
وخرج المشتري من بين كذا في المحيط \* ولو قال له رجل أشركني فيه فاشترى فلم يقل الرجل قبضت حتى  
قال لا أشرك قد أشركت فيه ثم قبل فلا شيء للأول وللثاني النصف وكذلك لو قال لا أشرك قد أشركت فيه ثم قال  
لا أشرك ذلك ثم قال مثله للثالث ولم يقل واحد منهما فهو بينه وبين الآخران قبل وان قال قد أشركتكم فيه  
جميعا فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي \* لو قال في عشرة دنانير فادفع الى ذهابا فاشترى  
بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع اليه خمسة واشترى بالخمسة عشرة سلعة يكون أثلاثا كانه قال  
أشترى بالخمسة عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثا كذا اذا ولفظ الشركة يحتمل شركة الاملاك  
ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما اذا لم يعين فالكل للشري وعليه الخمسة  
لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا أشركه هذا  
العبد وأشركني فيه فقال نعم ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان كذا  
في المحيط \* اشترى بقرة بعشرة دنانير فقبضها ثم قال لا أشرك قد أشركت في دينارين فقبل كان له خمس  
البقرة كذا في محيط السرخسي باع \* (١) فلما بخرم ديناراً ثم قال البائع أكون لك شريكاً فيه فقال  
المشتري نعم فسكن على ذلك فكان البائع يبيع بالبطاطين والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى نفدت  
لا يصير شريكاً فيه كذا في القنية \* اشترى حنطة فاعطى على بطيخها درهما ثم أعطى على خبزها درهما  
فاشترى رجلاً في اخبر اعطاه المشتري نصف من الحنطة ونصف النخلة وكذلك هذا في القطن وغزله  
وحيا كته والسمسم وعصره وما اذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط عليه أجر او المسئلة بحالها  
(١) قوله فلما بكسر الفاء واللام وشذ الزاي وكعتل نجاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة كافي القاموس  
٨١ مصححه

(٣٩ - فتاوى ثانی) ثم دفعها المستأجر معاملة الى الآخر لا يجوز اذا مات الاجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر أرحق بثمن  
المستأجر من سائر الغرماء كالرهن بالرهن المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره اجارة طويلة أو دفع الى غيره مزارعة على أن يكون البذر  
من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاخرا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلاف فيه والصحيح أنها تنفسخ  
سواء اتحدت أيام الفسخ في العقدین أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانية وأيام الخيار في الاجارة  
الثانية كذلك أو على خلاف ذلك المستأجر اجارة طويلة اذا قال لا آجر في أيام الخيار وفي غيره مال اجارة بمن دفعه قال الآخر درهم أو  
قال الآخر ضمان درهم من انفسخ الاجارة دفع المال ولم يدفع وكذا المشتري اذا قال للبائع يبعانه بازده فقال البائع بدرهم يكون فسخا للبيع  
المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة فاسدة قال الفقيه أبو الليث تجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز

الاجارة الثانية يكون للآجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وهذا بخلاف المشتري شراء فاسد اذا باع من غيره بعد القبض بعاجز لا يكون للبائع الاول أن يفسخ البيع الثاني لأن الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا اذا أجر من غيره يفسخ الاجارة \* رجل قال لغيره أجر في دارك هذه اجارة طويلة بكذا اقبال آجرت وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم المعتاد ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر قالوا بهذا لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب الاجر على المستأجر يسكن الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لان المستأجر انما سكنها بائنا على ما أعطى من المال لا على وجه الاستئجار مقاطعة \* رجل استأجر دارا اجارة طويلة صحيحة بدنانير وأعطى مكان الدنانير درهم ثم تفاخرا لاجارة فان المستأجر يرجع على الآجر بالدنانير لا بالدراهم لان في الاجارة الطويلة تعجيل (٣٠٦) الاجر شرط عرفا فصح المصارفة بالاجر \* رجل آجر دارا اجارة طويلة مهر سومة

أو آجرها غدير مهر سومة الى مدة يعلم أنهم لا يعيدان الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تجوز الاجارة وقرق هو بين النكاح والاجارة \* المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الخط \* رجل استأجر كرمالم يره اجارة طويلة واشتري الاشجار كان للمستأجر خيار الرؤية فان تصرف في الكرم تصرف الملاك يطل خيار الرؤية فان كل الشارقالوا لا يطل خيار الرؤية لان كل الثمار تصرف في المبيع وهو الاشجار لا في المستأجر فلا يطل خيار الرؤية في الاجارة \* الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جات مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح أنه ينفذ وهو كالوآجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة

فعلية نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط \* ولو قال له رجل ما اشتريت اليوم فيني وبينك فقال نعم ثم قال له آجرتني هذا العبد بيني وبينك فقال نعم ثم اشتري العبد فصفه للآجر وصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشتري هذا العبد بيني وبينك وقال آجر ما اشتريت فيني انما اشتري العبد للآجر نصفه ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط السرخسي

**الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح** الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز عنانا كانت أو مفاوضة الا اذا كان رأس المالهما من الاعمان التي لا تتعين في عقود المبادلات نحو الدراهم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات فهو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهم ما سواه كان ذلك رأس مالهما أو رأس مال أحدهما كذا في المحيط \* ويشترط حضوره عند العقد أو عند الشراء كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال آجر مثلها واشترى بها اربع فخرجت الشركة كذا في الصغرى \* ولا تصح بمال غائب أو دين في المالكين كذا في محيط السرخسي \* أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع \* ولا يشترط تسليم المالكين ولا خطهما كذا في خزانة المفتين \* ولو كان لأحدهما ألف درهم ولا خزانة دينار أو لأحدهما درهم ادراههم بيض ولا آجر درهم سود فاشترى كذا في محيط السرخسي \* التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضيان \* والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوزوا فلا كذا في التهذيب \* والمصوغ منها بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان \* أما الفلوس فان كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمخاربه بها لانها عروضة وان كانت نافقة فكذلك في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا في البدائع \* وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات \* وفي المبسوط الصحيح أن عقد الشركة على الفلوس يجوز على قول الكل كذا في الكافي \* أما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* ولكل واحد منهما من ممتاعه وله ربحه وعليه ضيعته كذا في الكافي \* وان خلط وهو جنس واحد فشركة العبد فاسدة وشركة الملاك ثابتة وما ربحا فلهما والوضيعة عليهما كذا في محيط السرخسي \* وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* ثم عند اختلاف الجنس اذا باعوا المخلوط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا كذا في المبسوط \* قال عامة مشايخنا الصحيح أن يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسي \* وان كان أحدهما يريد المخلوط خيرا فانه يضرب بقيمته يوم يسهون غير مخلوط كذا في المحيط \* وهكذا في فتح القدير

وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندى لا ينفذ بيعه لانه تزوير وتليس فيؤخذ برواية عدم النفاذ اذا اشترى لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في أيام الخيار فينفذ بيعه كالموابع في أيام الخيار بخلاف ما لو آجر اجارة مضافة ثم باع فان عمه لا ينفذ بيعه في أصح الروايتين لانه لا يملك الفسخ صرحا بمذهبنا لان البيع فلا يملك البيع فسخ دلالة \* لو آجر رجل دارا اجارة طويلة ثم آجرها من غيره جعات أيام الخيار من الاجارة الاولى لا تنفذ الاجارة الثانية في أيام الخيار في ظاهر الرواية \* ولو آجر ثم باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء ترخص حتى تعضى أيام الخيار وان شاء يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشايخ رحمهم الله تعالى \* رجل استأجر أرضا وقبضها أو آجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استأجرها من المستأجر الثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح استئجار صاحب الارض من الثاني لان المستأجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى



وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز رجل أجر داره كل شهر بدرهم وسلم ثمن باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجره الثامن هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعدا البائع أنه إذا ردت عليه الثمن يرد داره ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار فباعه البائع بالدرهم وأراد أن يجعل الأجر محسوباً من الثمن قالوا لمطالب المشتري الأجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب به فله وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند ردة الدار كان وعداً فلا يلزمه الوفاء بذلك حكاهما في تجزؤ وعده كان حسناً ولا فلا شئ عليه وإن كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسد للبيع وجعل استأجر منازل اجارة طويلة ثم أن الأجر نقض بناءه برضاء المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية لبقاء الاصل \* رجل استأجر كماً اجارة (٣٠٨) طويلة فان كانت الاجارة بطريق بيع الزراحين من المستأجر قالوا وارغ الكرم

على المشتري وهو المستأجر لانه مؤنة الملك فيكون على المالك وان كان الأجر دفع الزراحين معاملة الى المستأجر كما هو أحد الطريقين في الاجارة طويلة فان قصب الوازع يكون على الآخر والقتل على المستأجر لان ذلك من جملة العمل \* رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم إن صاحب الأرض أجرة الأرض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر للأرض فيصير كأنه أجر ثم أجر من غيره فلا تجوز النامية وإن رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت المزارعة وتنفسد الاجارة الطويلة بخلاف ما إذا أجر ثم أجر من غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان ذلك بعد قبض الاول وهما

كذا في فتاوى قاضيان \* وصورة شركة المفاوضة أن يشترك اثنان ويقولان نشركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على أن نشترى ونبيع جميعاً وشئ بالنقد والتسبئة ويعمل كل واحد مننا بما يشاء به على أن مارزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والوضعية على المال ذكره في مبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات \* وأما شرائطها فثلاثة التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط \* وإن عقدها من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحته بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات \* وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفاية بأن يكونا بالغين حريين عاقلين متفقين في الدين كذا في الذخيرة \* وأن تكون عامة في يوم التجارات كذا في المحيط \* وأن يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والذنانير أو كانا من جنس واحد الا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور مع الصحاح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة \* وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشراكة سوى رأس المال الذي شاركه به صاحبه ابتداء وانتهى كذا في المحيط \* اذا كان المالك على الدوام عند الشركة حتى تمت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشترى بأن زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت عتاقاً وكذا ان اشترى بأحد المالين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها كذا في خزائن المفتين \* وإن تفاضلا في الاموال التي لا تصح فيها الشركة كالعرض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع \* ولو كان لأحدهما ودعة فتقدم تصح ولو كان له دين تمت الى أن يقبضه فاذا قبضه فسدت وصارت عتاقاً وكذا يعتبر التساوي في التصرف فانه لو ملك أحدهما تصرفاً لم يملك الآخر فالتساوي كذا في فتح القدير

الفصل الثاني في أحكام المفاوضة \* ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استحسن كذا في الهداية \* وكذا المتعة والنفقة هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذا الاستئجار للسكنى والركوب لحاجته كالخروج وغيره كذا في التبيين \* فيقتضى بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلاً عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة ولعليه اداؤهم وأن يطالب الآخر ويرجع الآخر بما أدى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير \* واذا أدى المشتري رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسي \* وليس له أن يشترى جارية للوطء والغدنة بغير إذن الشريك فان اشترى فليس له أن يطأها ولا يشريكه لانه دخلت في الشركة فكانت بينهما كذا في البدائع \* وان اشترىها للوطء باذن شريكه فهي له خاصة وللبيع أن يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه

لاتنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول \* قالوا كما تجوز الاجارة بطويلة في العقار والذبايع تجوز في الرقيق وكل شئ ينفع به مع بقاء عنه \* رجل استأجر ضياعاً به فارة وبعضه مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الفارغة بجهتها من الأجر ولا تجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الآخر جازتها وكانت مشغولة مزروعة وقال المستأجر كانت فارغة كان القول في ذلك قول الآخر لان الآخر بدعوى الشغل ينكر الاجارة أصلاً فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول في ذلك قول مدعي الصحة لان مدعي الصحة لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما ينكر العقد كان القول في نفسه قول المنكر وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعي الشغل كما لو اختلفا في جريان الماء انقطاعاً في اجارة الطاحونة في الاجارة الطويلة اذا فسح الآخر

الاجارة في أيام الخیار وفي الارض زرع للمستأجر تبقى الاجارة بأجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع للمستأجر لم يدرك تبقى الاجارة بأجر المثل \* رجل استقرض من رجل مالا معلوما وقبض المال ثم ان المستقرض أسكن المقرض في حانوته وقال مالم أرد عليك قرضك لأطالبك بأجر الحانوت قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان ترك الاجارة عليه مع استقرضه منه كانت الاجارة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقرض أو بعده فالحانوت عارية في يده ولا اجارة على المقرض \* رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجرة المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا فيجب أجرة المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه دراهمه ثم ان المقرض سلم الحمار الى بقار ففقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجارة فاسدة فكان أمانة فاذا دفعه الى السرح ليعتلف صار محالفا ضامنا \* رجل أقرض (٣٠٩) انسانا دراهم ثم ان المقرض أجرة حجر الميزان من المستقرض كل شهر

بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن حجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء \* رجل استأجر من رجل قدر نحاس وأراد الاجر أن يكون القدر مضمونا على المستأجر قال الفقيه أبو بكر البخاري بيع من المستأجر نصف القدر بثلث المثل أو أكثر ثم يؤجر منه النصف الباقي بمشاه فان ذلك جائز عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة المشاع من غير شريك \* رجل اقرض انسانا دراهم وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر قال أبو بكر الاسكافي يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر بأجر محمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بثلث الاجرة حتى تصير الاجرة قصاصا يثنى ما باع من المستقرض \* رجل وكل

بنصف الثمن عنده ما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي \* فان اشترى جارية لاوطا بدين شريكه واستولدها ثم استحققت فعلى الواطي العقر بأخذ المستحق العقر من أيهما شاء كذا في البدائع \* ولا يشاركه فيما يرث من ميراث ولا جارة يجيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضخان \* ولا الهبة هكذا في المبسوط \* والمثل اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الاخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي \* وكل ودعة كانت عند أحدهما ففي أي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل أن يبين لزمه ما جميعا فان قال الخي ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصح صدق وان كان الخي هو المستودع صدق كذا في المبسوط \* وان قال المستودع أكتاه قبل موت صاحبه لزمه الضمان خاصة الا أن يقيم البينة على ما قال فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي \* ولو كان عند أحدهما مضاربة فعلى هاهنا ودعة فخالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط

الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه \* ان أقر أحدا المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له بواخذه صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات \* ولو أقر أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له بدين بأن أقر لبيه أو لانه أو لاه أو ما أشبه ذلك لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يواخذه شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاظهر هكذا في المحيط \* وكذلك لو أقر لأمه وهي بائنة معتدة منه كذا في المبسوط \* فان تزوج تزويجا فاسدا ودخل بها وأقر بعهر لهما لم يلزم شريكه وبدين آخر يلزمهما كذا في محيط السرخسي \* ويجوز اقراره عليهما جميعا لامرأته ولولدها من غيره اعتبارا بالاقرار بالشهادة ولا يجوز اقرار المرأة المتأوضة بالدين لزوجهما على شريكها كما لا تجوز شهادته له ويجوز اقرارها بالدين لأبوي زوجها ولولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما تجوز شهادتها كذا في المبسوط \* أعتق أم ولده ثم أقر لها بدين يلزمهما وان كانت في عتقه كذا في محيط السرخسي \* كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والشراء والاجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستملاك والكفالة بالمال بالامر والاعارة والرهن فلا تخضع له ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم يواخذه شريكه اتفاقا كذا في الكافي \* وكذلك البيوع الفاسدة كذا في المحيط \* وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات \* الا أن حاصل الضمان يكون على الفاعل خاصة حتى لو أدى الاخر من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط \* بخلاف الشراء

رجلا بأن يستأجر له دارا بعين سنة بمائة درهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعهما من الموكل لاستيفاء الاجرة كفي الجامع أن الاجارة اذا كانت مطلقة لا بشرط التجهيل لم يكن للوكيل أن يحبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة بأجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وحبس حتى مضت المدة كانت الاجارة على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستئجار بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والثمن مؤجل وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كن الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع بالثمن على الموكل لان الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل أن يحبس المبيع عن الموكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل فكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم ان الوكيل عدا على الموكل وأخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان للابتر أن يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل \* ولو أن الوكيل حبس الدار من الموكل ثم جاءه أجنبي وغصب الدار



من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تعجيل الاجر فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع الى الاجر كان الاجر على الوكيل دون الموكل \* ولو كان الوكيل استأجر الدار بأجر بشرط التعجيل أو استأجر بمائة مطلقه ثم جعل له الاجر جاز ذلك منه وله أن يحبسهما من الموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل بالاجر هنا لان الوكيل كان محققا الحبس فلم يقع قبضه أو لا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق الحبس كان قبضه أو لا للموكل \* رجل أمر رجلا له استأجر له دابة الى الكوفة بعشرة دراهم فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر وجاء الى الموكل فقال له استأجرته بعشرة فركبها الا تمردت في الكتاب أنه لا أجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل \* رجل أمر رجلا بأن يستأجر له أرضا (٣١٠) بعينها فاستأجرها الوكيل ثم ان الموكل اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها

الفاقد فان هنالك اقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ بذلك شريكه في قولهم جميعا ولو كفل أحد المتفاوضين عن رجل بمهر أو أرض خفية فهو بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط \* واذا وطئ أحدهما الجارية المستأجرة ثم استحققت فللمستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وطئ أحدهما ضمانا لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شريكه كأروش الخنايات والمهر والنفقة وبذل الخلع والصلح عن القصاص وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم اذا أنكر الشريك الجاني بخلاف ما لو ادعى على أحدهما يسع خادم فأذكره فلم يدعي أن يحلف المدعي عليه على البنات وشريكه على العلم لان كل واحد لو أقر بما ادعاه المدعي يلزمه ما بخلاف الجناية لو أقر أحدهما لا يلزم الآخر كذا في قمع القدير \* وكذلك كل ما كلين من أعمال التجارة اذا ادعاه رجل على أحدهما وحلف القاضي المدعي عليه على ذلك كان للمدعي أن يحلف الآخر كذا في المحيط \* فان ادعى شيئا من ذلك عليه ما جميعا كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة وأيهما نكل عن اليمين أمضى الامر عليهما وان ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كان له أن يستحلف الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحلفه البتة كالأول كالحاضر من كذا في المبسوط \* وان كان أحد المتفاوضين ادعى شيئا من أعمال التجارة على رجل وبجده المدعي عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المتفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط \* وان ادعى على أحد المتفاوضين مالا من كفالته وحلفه عليه فله أن يحلف شريكه عليه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وان باع أحد المتفاوضين شيئا أو اذن رجلا أو كفل له رجل بدين أو غصب منه مالا فله شريكه الآخر أن يطالب به كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أجز أحد المتفاوضين عبدا فلا يأخذ الاجر وللستأجر مطالبة بتسليم العبد ولو أجز عبدا له من ميراثه أو شيئا له خاصة ليس لشريكه أخذ الاجر ولا للستأجر مطالبة بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي \* وكذا كل شيء هو له خاصة بعهده لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا لشريكه أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيان \* اذا افرق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصديق على ذلك في حق الشريك ولكن يصديق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للعبد ولشريكه أن يردها كذا في المحيط \* ولو أجز أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو أجز نفسه للخدمة فالاجر له خاصة كذا في التارخانية \* ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة فله وأجز أن يأخذها ما شاء بالاجر قاله أبو استأجره حاجته أو الى مكة للحج يرجع شريكه بما أدى عنه

الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك له أن يردها وتكون في يده بالاجارة \* الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قال محمد رحمه الله تعالى المناقضة جائزة ولا ضمان على الوكيل لان الموكل لا يعلم بالاجر فان كان الوكيل أجرها بشيء بعينه وعمل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد مر هذا في البيوع \* الغاصب اذا أجز الدار أو العبد ثم قال المصوب منه أنا أمرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المصوب منه \* ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بينة كل رجل اذا زوج بنته بالالعومات الزوج فقالت الابنة كنت أجزت عقد الاب لاتصدق الا بينة ولو قالت كان

النكاح بأمرى ولي الميراث كان القول قولها \* الغاصب اذا أجز المصوب ثم أجز المالك ان أجز قبل استيفاء المنفعة همت كذا اجازته ويكون جميع الاجر للمالك كالأول اجاز يبيع الفضولي حال قيام المعقود عليه وان أجز بعد انقضاء المدة لا تصح اجازته كالأول اجاز يبيع الفضولي بعد هلاك المعقود عليه ويكون جميع الاجر للغاصب لانه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الاجر له وان أجز بعد دما مضى بعض المدة فأجز ما مضى يكون للغاصب وأجز ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فصحت الاجارة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كل رجل اذا أجز عبده سنة ثم أعته في وسط السنة فأجز العبد الاجارة فيما بقي فأجز ما بقي من السنة يكون للعبد وأجز ما مضى يكون لولاء المعتق لان المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البذل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجز المالك اجارة الغاصب بعد ما مضى بعض

المدة كان جميع الاجر للمالك والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو أعطى الغاصب أرض الغصب من أجرة فأجاز المالك أن كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع ورب الأرض ولا شيء للغاصب وإن كان الزرع قد سنبل وسمن لا تصح إجازة رب الأرض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك \* ولو غصب داراً فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالأجرة ماضية لاستجماع شرائها وإن استقبلها كان أفضل ذكرها في النوازل \* الغاصب إذا أجز من غيره ثم ان المستأجر أجرها من الغاصب وأخذ الأجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الأجرة من المستأجر لأن المستأجر لما أجز من الغاصب ورده عليه الغاصب ورد المغصوب مستحق عليه يجعل رد الغصب وتسليمه إلى الغاصب رد الغصب لأن ذلك مستحق عليه فيجعل عن المستحق كالرجل اشترى شيئاً ثم باعه فاسد وقبضه ثم باعه من البائع يجعل بيعه نقضاً للعقد الفاسد \* ساحة في الشارع في مقابلة حانوت رجل أجرها صاحب الحانوت من رجل يبيع (٣١١) الفا كهة كل شهر بدرهم فإن الفقيه أبو جعفر ما يأخذ صاحب الحانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقدي يستحق الاجر وإن كان غاصباً ينبغي أن يتصدق به كالغاصب إذا أجز وأخذ الأجرة وقال الفقيه أبو الليث إنما يكون أجر الساحة لصاحب الحانوت إذا كان بنى في الساحة دكاناً أو نحو ذلك حتى يكون هو أولى الناس بما بنى وأما إذا لم يكن بنى في الساحة شيئاً لا يكون الاجر له لأن صاحب الحانوت في الساحة كسائر الناس لا اختصاص له بالساحة \* المتولى إذا أجز الوقف أن كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من السنة لا يجوز الإجارة أكثر من سنة فإن لم يكن شرط ذلك تجوز الإجارة إلى ثلاث سنين فإن أجرها أكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخ بل لا تجوز إجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا يجوز

كذا في محيط السرخسي

الفصل الرابع فيما بطل به المفاوضة وما لا يطل به \* لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل إليه بطلت المفاوضة وصارت شركته - ما عانا كذا في السراجية \* وإن ورث عروضا أو دونها لا يطل المفاوضة ما لم يقبض الدين كذا في محيط السرخسي \* وكذا العقار كذا في الهداية \* وإذا اشترى بأحد المالكين شيئاً في القياس بطلت المفاوضة وفي الاستحسان لا يطل وإذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريان زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء تنقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى وكذا إذا اشترى بأحد المالكين وزاد الآخر كذا في المحيط \* وإن اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن يطل وفي الاستحسان لا يطل كذا في المضمرات \* وإن حصل الفضل بعد الشراء بمالكين فالمفاوضة على حالها وكذا إذا وقع الشراء بأحد المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنقض المفاوضة كذا في الظهيرية \* ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهما فوهبه وسلم إليه بطلت المفاوضة وإن كان شريكه غائباً وهذا هو الحليلة لأحد المتفاوضين إذا أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة \* وإن أجز أحدهما عبداً خاصة أو باع لم يطل المفاوضة ما لم يقبض الآخر كذا في المحيط \* إذا أنكر أحد المتفاوضين انفسخت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية \* وما فسدت به شركة العنان بنفسه شركة المفاوضة كذا في البدائع

الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة \* قال محمد رحمه الله تعالى لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مئة لا أو موزوناً فإن اشترى بذلك الجنس جاز وإن اشترى بما ليس في يده من ذلك الجنس بأن اشترى بالذنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا ذنانير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة \* لأحد المتفاوضين أن يكتب عبداً من تجارتهم ما وله أن يأذن له في التجارة أو في أداء الغلة كذا في المحيط \* ويزوج الامة ولا يزوج العبد ولا يعتقه على مال كذا في محيط السرخسي \* ولو زوج أحد المتفاوضين عبداً من تجارتهم ما أمة من تجارتهم ما جاز قياساً ولا يجوز استحساناً وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية \* ولكل واحد من مال يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة \* وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره إلا بما لا يتغابن الناس في مثله كذا في البدائع \* ويبيع أحد المتفاوضين عن لا تقبل شهاده له ينقذ على المفاوضة بالإجماع كذا في الذخيرة \* ولو اشترى أحدهما طعماً بالنسيئة كان الثمن عليهم ما يختلف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلماً في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو

ذلك إذا كان المستأجر ممن لا يخاف منه دعوى الملاك إذا طالت المدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الاحتياط في ذلك أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يطله \* (فصل في إجارة الوقف ومال الدين) متولى الوقف أو الوصي إذا أجز مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل يجب أجز المثل بالغام بالغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى قال رحمه الله تعالى وعلى أصول أهمنا رجمهم الله تعالى ينبغي أن يصير الأجز والمستأجر غاصباً فإنه كرمي المزارعة الوكيل يدفع الأرض مزارعة إذا دفع الأرض مزارعة وشرط لصاحب الأرض شيئاً يسيراً لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصباً وكذا المدفوع إليه الآن الخصاص رحمه الله تعالى قال لا يصير المدفوع إليه غاصباً وعليه أجز المثل قال وناقني بقول الخصاص \* قال مولانا رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن لم تنقصها المزارعة يجب أجز المثل بالغام بالغ وإن نقصتها المزارعة ينظر إلى نقصان الأرض وإلى أجز المثل

أيهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير \* رجل غصب أرضاً وقفها وأرض الصغير قال بعضهم بضم الغاصب أجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الأرض المغصوبة من غيره كان على المستأجر للغاصب الأجر المسمى ورجل أجر منزلاً كان والده وقفه على أولاده أيداً ما تسألوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متولياً يكون المؤجر غاصباً وكان له على المستأجر الأجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر عما أنفق في العمارة على الأجر ولا على غيره لانه كان متطوعاً وان كان المؤجر متولياً كان على المستأجر الأجر المسمى ان كان ذلك مقدراً أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة متولى الوقف اذا أجر الأرض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة (٣١٣) الاجارة فرفع ورثة المستأجر غلة الأرض قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى

أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهما \* وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عينا بالنسيئة بأكثر من قيمته ليدفعه بقيمة بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط \* ولا حد لما أن يرهن مال المتفاوضة بدين المتفاوضة وبدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لان الرهن قضاء الدين حكماً وأحدهما يملك قضاء دين المتفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي \* حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرتهن كذا في المحيط \* فان كان الدين من شركته فلا ضمان عليه وان كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بخلاف ذلك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط \* وكذا لو رهن متاعاً من خاصة متاعه بدين المتفاوضة لم يكن متبرعاً ويرجع على شريكه بنصف الدين وان كان الرهن قد هلك في يد المرتهن كذا في المحيط \* ولو ارتهن أحدهما رهنًا بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي \* سواء كان هو الذي يلى المبيعة أو صاحبه كذا في المبسوط \* ولكل واحد منهما أن يقر بالرهن والارتهان فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد إقراضه لم يحجز إقراره على شريكه كذا في السراج الوهاج \* وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع \* وأن يهدي من مال المتفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشئ والصحيح أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يعتد به التجار سراً كذا في الغيائية \* وقبل هدية المتفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جاز ولا ضمان على الآكل والمتصدق عليه استحساناً كذا في محيط السرخسي \* ثم انما يملك الاهداء بالمال كقول من الفا كهمه والهم والخير ولا يملك الاهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط \* ولو كسا المتفاوض رجلاً ثوباً أو ذهباً أو ذهب الزهر والفضة والامتنعة والحبوب لم يحجز في حصته شريكه وانما يجوز ذلك في الفا كهمه والهم والخير وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ثم على قول من جوز المسافرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه في كرائه وطعامه وأدامه من جله رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ربح خسب النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية \* وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع \* وهذا رواية الاصل وهو الاصح كذا في النهر النائق \* وهكذا في الهداية \* وكذلك أن يأخذ مالاً مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع \* ولا حد لما أن يضع كذا في الظهيرية \* ولو أبضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئاً علم المستبضع بتفرقهما كان ما اشترى للآمر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعاً الى المستبضع جاز نشرؤه على الأمر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعاً اليه كان مشترى بالآمر خاصة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو مات الذي لم

ان كانت الغلة زرعاً رزعا ورثة المستأجر يبدروهم كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الأرض اذا كانت الأرض انقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان الى صالح الوقف لاحق للوقوف عليهم في ذلك \* الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير أولا قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كانت على وجه الرشوة يكون ضامناً \* رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء قال ان كانت الأرض تسقى بماء الانهار لا يضمن مقدار لاشئ على المستأجر وكذا ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر \* الوصي اذا أجر أرض اليتيم أو استأجر لليتيم أرضاً بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين

لا يجوز ذلك وكذلك أب الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة وان كانت الاجارة لأرض اليتيم أو الوقف لاتصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح \* وان استأجر أرضاً لليتيم أو الوقف بمال اليتيم أو الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر المثل فلا تصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تصح فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقداً واحداً لاتصح وعلى قول من يجعلها عقوداً تصح فيما كان خير اليتيم أو الوقف ولا تصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الكل وان كان الوصي أجزأ أرضاً لليتيم واستأجرها وصى آخر لليتيم آخر لاتصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيراً للاحد اليتيمين تكون شرّاً للآخر فلا تخلو هذه الاجارة عن الضرر باحد اليتيمين وطريق تعميم الاجارة الطويلة في أرض اليتيم والوقف بماله أن يجعل أجر السنين كلها مقدراً بأجر المثل ثم

ان الوصي ومتولى الوقف يريان المستأجر عن أجر السنين الاولى ويصح ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى رجل استأجر ماؤنا وقفا على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستأجر في أجر الخاتون على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الخاتون معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يزيد هو في الاجرة \* رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسرها المطلب بالقدر وم والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كل من ذلك ضررين بالجيرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى أن ينعه من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره \* وان كان لا يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة فللمتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك (٣١٣) بناء الوقف \* المتولى اذا أجرة حرام

الوقف من رجل ثم جاء رجل آخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين أجرة الحمام من الاول آجره بمقدار آجر مثله أو ينقصان يسير تغاير الناس بمثل فليس للمتولى أن يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتغاير فمما الناس تكون فاسدة قوله أن يؤجرها اجارة صحيحة امامن الاول أو من غيره بأجر المثل أو بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر وان كانت الاجارة الاولى بأجر المثل ثم زاد آجر مثله كان للمتولى أن يفسخ الاجارة ومما يفسخ يكون على المستأجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى الارض اذا كانت وقفا على قوم فآجرها وصي الميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا تطل الاجارة \* المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف للمعارة قال الشيخ

يضع ثم اشترى المستبضع المتاع لزوم الحى خاصة ولو نقد المستبضع الثمن من المال المدفوع اليه فورثة الميت بالخيار ان شاؤوا ضمنوا المستبضع الثمن وان شاؤوا ضمنوا المبيع فان ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الآخر وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبضع أحد المتفاوضين ألفاله ولشر يك له شركة عنان برضا شر يك العنان ليشتري اهما متاعا ثم مات أحدهم فان مات المبيع ثم اشترى المستبضع فالتمايع للشري ويضمن المال فيكون نصفه لشر يك العنان ونصفه للمفاوض الحى ولورثة الميت وان مات شر يك العنان ثم اشترى المستبضع فالشري كله للمفاوضة ثم ورثة الميت ان شاؤوا رجعوا بحصتهم على أيهما شاؤا وان شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أيهما شاؤا وان مات المفاوض الذي لم يضع ثم اشترى المستبضع فنصفه للأمر ونصفه لشر يك العنان ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصتهم وان شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع به على الآخر كذا في محيط السرخسي \* وليس لأحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* الا أن يأذن له اذ نام صرحا أن يقرض ولم يدخل تحت قوله اعمل برأيك كذا في السراج الوهاج \* ولو أقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا تفسد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي \* وقالوا ينبغي أن يكون له الاقتراض بما لا يخطر للناس فيه كذا في المحيط \* ولا أحد المتفاوضين أن يشارك رجلا شركة عنان ببعض مال الشركة كذا في المسبوط \* سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهم ما يرى أو لم يشترط كذا في الذخيرة \* ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن شريكه أو بغير اذن شريكه كذا في المحيط \* وان شاركه شركة مفادنة باذن شريكه فهو جاز عليهم كالموقع لذلك وان كان بغير اذنه لم تكن مفادنة وكانت شركة عنان ويستوى ان كان الذي شاركه أباه أو ابنه أو أجنبيا عنه كذا في المسبوط \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في متفاوضين شارك أحدهما رجلا شركة عنان في الرقيق فهو جاز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق فنصفه للشري ونصفه بين المتفاوضين نصفين ولو أن المفاوض الذي لم يشارك اشترى عبدا كان نصفه لشر يك شريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط \* وله أن يوكل وكلا يدفع اليه مالا أو ماله أن ينفق على شئ من تجارتهم مافي المال من الشركة فان أخرج الشريك الآخر الوكيل يخرج من الوكالة ان كان في بيع أو شراء أو اجارة كذا في البدائع \* وان وكله بتقاضى ما دأينه فليس للأخر اخراجه كذا في المحيط \* وله أن يعير استعسنا حتى لو أعار دابة من المفاوضة وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استعسنا كذا في الذخيرة \* ولو أعار أحدهما دابة من شركته ما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها اليه فإليه اصدقه في الاعارة الى ذلك الموضع يرى المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضيان \* وكل ما يجوز لأحد شر يك العنان أن يعمل فكذا للمفاوض

(٤٠ - فتاوى ثانی) الامام المعروف بمؤاخر زاد في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف \* المتولى لا يملك استبدال الوقف الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أو كان الواقف قد جاوز الاستبدال \* أهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد أو نعتا صار خلقا اختلصوا فيه والفتوى على أنه لا يجوز ذلك الا بأمر القاضي وهي تأتي في مسائل الوقف ان شاء الله تعالى الاب والجد اب أو وصيه ما اذا آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز لانه يجعل ما ليس بحال مالا للصغير ولا ولاية للصغير في بيعه ما لا يملك تأديته فمما لا يجازيه \* وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم فآجره من ذم محرم آخر هو أقرب من الذي كان في حجره فهو أن يكون في حجره فآجره أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى \* وان آجره من ذم محرم منه هو في حجره ليس له أن ينفق الاجر

على الصغير إذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالوهاب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة للصغير وليس له أن ينفقها على الصغير  
 \* وإذا بلغ الصبي بعينه أجر من له ولاية الاجارة ان شاء أمضى الاجارة وإن شاء فسخ سواء أجزأ الأب أو الجد أو وصيه ما أو غيرهم \* وليس لمن  
 كان الصغير في حجره أن يدفعه الى حائل ليعمل تلك الحرفة ان لم يكن أب الصغير حائلاً كان الصغير يتصرف بذلك \* من له حق الاجارة اذا استأجر  
 استأذنا ليعمله العمل في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه شيئاً كان للاستأجر أن يفسخ الاجارة ولو استأجر استأذنا سنة ليحذق الصغير  
 لا تجوز تلك الاجارة ولا الأب والجد ووصيه ما اجارة رقيق الصغير ودوابه وعقاره لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان  
 الصغير في حجره ولاية اجارة عبداً صغيراً وعقاره \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ذلك استحساناً قال لأنه يملك اجارة نفسه فيملك اجارة ماله \*  
 وعنه أيضاً من كان الصغير في حجره كان له (٣١٤) أن ينفق على الصغير من ماله \* ولا أحد الوصيين أن يؤجر الصغير ولا يؤجر عبده

كذا في محيط السرخسي

الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه \* اذا قال  
 أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الاقالة عليهما وكذلك اذا قال أحدهما في سلم باشره صاحبه كذا في  
 المحيط \* ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتها نسيئة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها باقلاً من ذلك  
 قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً نسيئة ثم مات ليس لصاحبه أن  
 يخاصم فيه فان أعطاه المشتري نصف الثمن برئ منه كذا في محيط السرخسي \* ولو باع أحدهما شيئاً ثم وهب  
 الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى  
 قاضيان \* وإن وهبه الآخر أو أبرأه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه اجماعاً كذا في المحيط \* وإذا  
 أجزأ أحد المتفاوضين ديناً وجب له ما جاز أخيره في النصيبين اجماعاً كذا في الظهيرية \* سواء وجب الدين  
 بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقدهما كذا في الذخيرة \* اذا كان على المتفاوضين دين الى أجل فأبطل  
 أحدهما الاجل بطل وحل المال عليهما جميعاً ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر  
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبرأه أحدهما عن حصته فهمما يبران  
 جميعاً من المال كله كذا في المحيط \* حقوق عقد تولاه أحدهما ينصرف اليه ما جميعاً حتى ان أحدهما  
 لو باع شيئاً يطلب غير البائع بالتسليم للبيع كإطالب البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر  
 المشتري على تسليم الثمن اليه كالجبر على تسليمه الى البائع كذا في التتارخاتية \* ولو اشتري أحدهما شيئاً  
 يؤاخذ صاحبه بالثمن كإبوائه أخذه المشتري كذا في السراج الوهاج \* وله أن يقبض المبيع كالمشتري  
 ولو وجد المشتري منه ما عيباً بالمبيع فله صاحبه أن يرد العيب كالمشتري كذا في البدائع \* واذا اشترى  
 أحدهما شيئاً من تجارتهم ما فوجده لا خربة عيباً كان له أن يردّه كذا في المحيط \* ولو استحق المبيع كان لكل  
 واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج \* والمشتري من أحدهما شيئاً من شركتهما اذا  
 وجد بالمشتري عيباً كان له أن يردّه بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية \* ولو أنكر العيب فله أن يحلف  
 البائع على البتات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما أنه قد أقره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد  
 منهما مائة سلعة من شركتهما ثم وجد بها عيباً فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على  
 البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بهين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البتات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما البين على العلم هكذا  
 في البدائع \* واذا باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المفاوضة ثم أقر قاول يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن

في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وقال محمد رحمه الله  
 تعالى يؤاخذ عبده أيضاً \*  
 الوصي اذا استأجر نفسه أو  
 عبده الصغير لا يجوز ما عند  
 محمد رحمه الله تعالى فلانه لو  
 اشترى اليتيم من مال نفسه  
 أو باع ماله من اليتيم لا يجوز  
 فالاجارة أولى وأما عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمه  
 الله تعالى فلانه انما يملك البيع  
 من نفسه بشرط أن يكون  
 ذلك خيراً لليتيم ولا خيراً لليتيم  
 ههنا لانه يجعل ماله ليس يعمل  
 لنفسه مالا وان استأجر  
 الوصي نفس اليتيم لنفسه  
 أو عبداً لليتيم لنفسه جاز في  
 قياس قول أي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمه الله تعالى اذا  
 كانت باجرة ليس فيها غبن  
 أما الأب اذا أجزأ نفسه  
 للصغير أو أجزأ ماله للصغير  
 أو استأجر مال الصغير لنفسه  
 جاز لانه يملك شراء مال الصغير  
 لنفسه وان لم يكن ذلك أنفع  
 للصغير ولو كان وصياً

اليتيمين فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كالموابع مال أحدهما من الآخر \* الأب اذا استأجر ابنه البالغ فعل يدفع  
 الابن لأجره وإن استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل له الأب كان له الاجر وفي المستثنين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً  
 \* واذا استأجر الحر ابنه المكاتب جاز وكذا لو استأجر الحر ابنه العبد من مولاه جاز \* والحر اذا استأجر أباه العبد يطل ذلك \* الصبي المحجور اذا  
 أجزأ نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب الاجر وفي الاستحسان يجب \* الأب أو الجد أو وصيه ما اذا أجزأ أو عبداً  
 للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة \* والصبي اذا أجزأ نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة \* والعبد  
 المحجور اذا أجزأ نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الاجارة ويكون أجزأ ماضياً للمالك وأجزأ  
 مائتي للعبد \* وان كان أجزأ المولى ثم اعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بيني وإن شاء خفي فان أجاز الاجارة للمولى كان

أجره بأجر مجمل أو استعمل الأجرة بعد الإجارة كأن جميع الأجر لأولى \* المكاتب إذا أجزه بعه ثم عزل لأجل الإجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبطل عند محمد رحمه الله تعالى \* ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عزل بطلت الإجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف أيضا \* ولو أتي المكاتب وعققت بقيت الإجارة عند الكل \* رجل أعتد صبيا عند رجل ليعمل مئة فأتى الرجل للصبي كسوة ثم بدا للصبي أن لا يعمل قالوا إن كان الرجل أعطى كرباسا وتكلف الصبي خياطته لا يكون للرجل على الثوب سبيل لأن حقه انقطع بالخياطة

فصل فيما يجب الأجر على المستأجر وفيما لا يجب \* رجل أكرى حمارا فعي في الطريق فأمر المكري رجلا أن يتفق على الحمار ففعل المأمور قالوا إن علم المأمور أن الحمار لغير الأمر لا يرجع عما أنفق على أحد لأنه متطوع وإن لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر قالوا إن يرجع على الأمر ولم يقل الأمر على أني ضامن \* ولو أن رجلا قال لغيره أنفق في بناء دارى ولم (٣١٥) يقل على أن ترجع بذلك على اختلافوا

فيه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يرجع \* قال مولانا رضى الله عنه ففي مسألة الحمار إذا لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر ولم يقل الأمر على أن ترجع بذلك على ينبغي أن يكون على الاختلاف أيضا \* وفي الأقطعة إذا رفع الملتقط الأمر إلى القاضي فقال له القاضي أنفق عليها ولم يقل على أن ترجع بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بنواهر زاد رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يرجع \* رجل استأجر دارا كل شهر بكذا ثم أذى المستأجر أن صاحبها باعها منه بعد الإجارة وأنكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستأجر أجر ما مضى لأن البيع لم يثبت فبقيت الإجارة \* ولو استأجر دابة إلى مكان بعينه فلم يسار

يدفع جميع الثمن إلى أيهم شاء كذا في المحيط \* وإن كان علم بالفرقة لم يدفع إلا إلى العاقد ولو دفع إلى شريكه لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيبا لا يخصم إلا البائع كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تدارك الرده ثم افترا كان له أن يأخذ أيهم شاء كذا في المحيط \* ولو استحق العبد بعد الاقتراق وقد كان نقد الثمن كله قبل الاقتراق فلم يشترى أن يرجع بالثمن على أيهم شاء كذا في الظهيرية \* متفاوضان افترا فلا صحاب الدين أن يأخذوا أيهم شاء أو يجمع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير \* ولو وكل أحدا من المفاوضين رجلا أن يشترى له جارية بعينها وبغير عينها بمن مسمى ثم إن الآخر نهى الوكيل عن ذلك فنهى جازئ فإن اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشترى لنفسه وإن لم ينه عن ذلك حتى اشتراها كان مشترى بالهما جميعا ويرجع بالثمن على أيهم شاء كذا في المحيط

فصل السابع في اختلاف المتفاوضين \* لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فأنكر والمال في يد الواحد فالقول قول الجاحد مع عيने وعلى المدعى البينة كذا في فتح القدير \* فإن جاء المدعى بيته يشهدون على دعواه فهذا على وجوه أمان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بيته ويقضى بالمال بينهما أنه فني وأمان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصفين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعد ما تفرقا عن مجلس الدعوى وأمان شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بيته ويقضى بالمال بينهما ما أثار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الإسلام أنهم إن شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما ٣ مالم يشهدوا أنه بينهما نصفين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان في يده يومئذ أو شهد الشهود بذلك كذا في المحيط \* ثم إذا قضى القاضي بينهما نصفين إذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا أو هبة أو صدقة فمن جهة غير المدعى فهذا المسئلة على وجوه أمان كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصفين أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال من شركتهما ففي هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بيته وإن كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا تسمع دعواه وتقبل بيته عند محمد رحمه

(٢) قوله مالم يشهدوا الخ لا يرتبط بمأقوله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وإن شهدوا في غير مجلس الدعوى لا تقبل مالم يشهدوا الخ ولتحرير العبارة بمراجعة المحيط اهـ معجمه

بعض الطريق ادعاهما المستأجر لنفسه وأنكر الإجارة وصاحب الدابة يدعى الإجارة ذكر القدوري رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه أجر ما قبل الانكار ولا يلزمه أجر ما بعد الانكار \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط شيء من الأجر ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الإجارة وأداهم لنفسه وقبضه العبد يوم الخلود ألفان فبض السنة وقبضه ألف درهم ثم مات العبد في يد المستأجر وقبضه ألف فروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكروا هشام فيه خلافا وذكر القدوري أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أجر ما مضى قبل الخلود وليس عليه أجر ما بعد الخلود وقال هشام قالت لمحمد رحمه الله تعالى كيف يجمع الأجر والضمان قال لم يجمعهما قال هشام أراد بذلك أنه استعمل السنة بحكم الإجارة فلما مضت السنة والمستأجر ينكر أن تكون يده مديغيه وصاحب العبد لا يدعى يد المستأجر لنفسه وكان على المستأجر أن يردته فإذا لم يرد ضمن \* رجل أجزه بثلثين درهمين ثم أجاز له أن يبيع



ودفع الدار الى المستأجر فسكنها قبل أن يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستأجر أجر ما سكن وانما يلزمه الاجر لما سكن بعد الاجازة من يوم الاجازة \* رجل أجر دابة على أن يكون الخيار له ساعة من النهار فتركها فسرفت فانه يضمن الاجر \* وان كان الخيار للمستأجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن أبيان لا أجر له لان المقصود هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال أبو سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى له أجر القطع وهو الصحيح \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه بدرهم فحاطه ثم جاء رجل وقتقه قبل التسليم الى صاحبه لاشئ الخياط لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا اذا لم يحطه في دار صاحب الثوب \* وان حاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب وليس على الخياط أن يخيطه مرة أخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى بينهما (٣١٦) لم يبق \* وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه أن يخيطه مرة أخرى لانه نقض عمله فصار

كأن لم يكن وكذا الاسكاف \* رجل اكرى من رجل سفينة ليعمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الريح الى المكان الذي اكرها فيه فان لم يكن الذي اكرى السفينة مع الملاح فأنس على المكثري كراه وان كان معه فعليه الكراه لان العمل صار مسلما الى المكثري كالخياط اذا حاط الثوب في دار صاحب الثوب \* رجل استأجر بغلا للركوب الى موضع كذا فجمع به في بعض الطريق وريده الى الموضع الذي استأجره فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الريح والمكثري مع الملاح في السفينة \* رجل استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر قال محمد رحمه الله تعالى انتقضت الاجارة ويسترد الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك

الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المدي عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلق من المدي سمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا في الظهيرة \* واذا ادعى أنه شريكه مفاوضة وأقر به المدي عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى شيئا مما في يده مبرأنا أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال في يد رجلين وهما قران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئا من ذلك المال أنه له مبرأنا عن أبيه وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان \* واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وبجد ذلك الحى فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة لم يقض لهم بشئ مما في يد الحى الا أن يقيموا البينة أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط \* فان أقام الحى البينة ثم ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا شهدوا أن المال من شركتهما أو اشهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بينة الحى وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال في يد الورثة وبجدوا الشركة فاقام الحى البينة على المفاوضة واقاموا بينة أن أباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة ما بينهم لم تقبل منهم ومصحح شمس الا أنه أن هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثا لنا بينا واقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* وان كانت الاشياء في يد أحدهما بمجد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجموده وهو ضامن لنصف جميع ما في يده اذا قامت البينة على المفاوضة لانه كان أمينا فبالجمود يصير ضامنا وكذلك اذا بجد وارثه بعد موته فان مات أو وصى كل واحد منهما الى رجل فوصى كل واحد منهما بطالب بماولى موصيه مبايعته فاذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقرين بالمفاوضة كالموكل الوصى قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أمينا في نصيب صاحبه كذا في المبسوط \* متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدي عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية بطونها فان ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفتروا ولكن مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهذا وما لوافتر فائم اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضيان \* واذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفاوضة وأن المال الذى في يده بينهما ثلثا والثلثان لى والثلث له والمدي عليه بمجد المفاوضة أصلا فاقام المدي بينة على نحو ما ادعى لا تقبل هذه الشهادة قياسا وفي الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط \* ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد الشهود

على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض \* رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة له أن يخاصم الآخر حتى يتركها الحاك في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرع بعد ذلك كان رضا وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرعى اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر \* وان قل الماء وتدور الرعى ونظمن على نصف ما كانت تطعن قبل ذلك كان للمستأجر أن يردّها فان لم يردّها حتى طعن كان ذلك رضا وليس له أن يردّها حتى ولو استأجر أرضا من أرض الجبل بدراهم فزرعها ولم يعط رعامه ولم يمت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء موت قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للستأجر وليس عليه كراه الارض ولا نقصان \* رجل استأجر أرضا ليزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم يمت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه وكذا لو غص بها رجل وزرعها فلا أجر على المستأجر \* ولو كانت في يد المستأجر فلم يزرعها حتى مضت السنة

بالمثالثة

كان عليه الاجر \* وكذا لو زرع البعض ولم يزرع البعض \* رجل استأجر سفينة ليذهب بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحجي بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه كراهة السفينة في الذهاب فارغة أقل كراهة لو قال ا كثرتها منك على أن تحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراهة لان في المسئلة الاولى ا كثرى السفينة للذهب والحل والرجوع فيلزمه حصة الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء \* ولو استكرى دابة ليحمل عليها من ههنا جولة فحاجها المكاري وقال ذهبت ولم أحدا لحل قالوا ان صدقنا المستكرى في ذلك كان عليه اجر الذهاب خالي عن الحمل \* رجل استأجر في المصد دابة ليحمل عليها الدقيق من طاحونة كذا او الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يتظر في لفظه (٣١٧) الاستئجار ان كان المستأجر قال

استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل عليها الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراهة لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر بالذهب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كان لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب للرجوع شيء فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب شيء لان ههنا الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحمل الدقيق \* ولو استأجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجيء به ماله فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقي ذكر في الكتاب أن له الاجر بحساب ذلك \* قالوا هذا اذا كان عياله معلومين لانه أوفى بعض العقود عليه فيجب الاجر

بالمائة ثم قال المدعى كانت كذلك تقبل استحسننا كذا في محيط السرخسى \* واذا اختلف المتفاوضان فاقام أحدهما البينة أن المال كله كان في يد صاحبه وان قاضي بلدة كذا كان قضى بذلك عليه وسهوا المال وانه قضى به بينهم فانصفين فاقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فان كان من قاض واحد وعلم تاريخ القضاء من أخذ بالآخر وان لم يعلم أو كان الفصل من القاضي لزم كلامهم القضاء الذي أنفذه عليه لان كلا منهما صحيح ظاهر فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويتأدان الفصل كذا في فتح القدير \* ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعا ما تركا ثم وجدوا مالا كثيرا فقال أحد الفريقين كان هذا في قسمه تنالم يصدقوا على ذلك الابينة وعلى الفريق الآخر البين فان حلفوا كان بينهم نصفين فان كان في أيديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبرائة وان كانوا لم يشهدوا بالبرائة فهو بينهم جميعا بعد ما يحلف الآخرون ما دخل ههنا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط \* ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا كان لابينا قبل المتفاوضة وكذبهم الفريق الآخر فامال بينهم ما وان كانوا شهدوا على البرائة عمافي الشركة وان كانت البرائة من الشركة وغيرها فهو له خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الابينة كذا في محيط السرخسى \* واذا شهدوا على الاقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين فقبل القاضي شهادتهم ثبتت المتفاوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك بينهم ولو شهدوا على انشاء المتفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل ذلك فاعلم يقين لاحدهما قبل المتفاوضة يختص هو به وما كان مشكلا الحال فهو للمفاوضة كذا في المحيط \* ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبدا لهما وسمى جنس العبد والثلث فاشترياه وقد اختلف المتفاوضان عن الشركة فقال الآخر اشترياه بعدا لتفرق فهو له خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الآخر مع عينه والبينة بينة الآخر ان اقاما البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال الشريكان لا ندرى متى اشترياه فهو للآخر خاصة كذا في محيط السرخسى \* وان قال الآخر اشترياه قبل الفرقة وقال الآخر اشترياه بعد الفرقة فالقول قول الآخر والبينة بينة الآخر كذا في المحيط \* واذا عتق أحد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول فيه كالقول في غير المتفاوضين واذا اختلف المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن اقراره في نصيب نفسه صحيح والشريكة أن يرتد دفع الضرر عن نفسه بعدما يحلف على علمه وكذلك ان أقر أنه أعتقه في الشركة معناه ان اقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشغل باستحلاف الآخر ههنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط \* واذا اختلف المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبرائة من كل شركة ثم قال أحدهما

بقدر ذلك وان استأجره ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلا ناقد مات فرتا الطعام لأجره لانه نقص عمله فلا يجب الاجر كالخط اذا خط ففتق وان استأجره ليذهب بكتاب الى فلان ويحجي بمجابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فرتا الكتاب لأجر له وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه اجر الذهاب ولو ترك الكتاب غصة أو مزقه ولم يرتد كان له اجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل لا مزقه ولم يرتد في نفسه أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب غصة ينفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوه فلا ناله بأجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا نا قالوا له الاجر ولو استأجره ليذهب الى موضع كذا ويؤتى رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلا نا كان له الاجر لان الاجر مقابل بالذهب لا بتبليغ الرسالة \* رجل استأجر امرأته لخدمة البيت شهر الا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمة البيت مستحق عليها دابة فلا يجب الاجر لها

كألو استأجره لغيره أو طبعه ولأنه نفعه خدمة البيت فهو دال على أن الإنسان لا يستحق الأجر عليه ومنفعة إليه كافي الطبخ والتبليز \* ولو استأجره الغسل ثيابه قال المصنف ينبغي أن يكون لها الأجر لأن ذلك غير مستحق عاينها ديانته كحياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة الغسل تعود إلى الزوج خاصة فيكون لها الأجر كألو استأجرها لغيره غنمه \* وإن استأجرت المرأة زوجها لخدمتها بأجر مسمى جازولـزوج أن يمنع عن خدمتها بعد الإجارة لأنه يتضرر بذلك فإن خدمه هذا كخدمته الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن عليها الأجر لزوجهما كألو استأجرت زوجها لغيره الغنم \* ولو قالت المرأة لزوجها أغزر رجل على أن لا على ألف درهم فغزر الزوج رجلها إلى أن قالت المرأة لا أريد الزيادة قالوا هذه الإجارة باطلة ولا شيء عليها لأن خدمة المرأة حرام على الزوج لأنه قوام عليها \* امرأة أجرت دارها من زوجها فاسكنها جيعا قالوا لا أجر لها وهي بمنزلة مالوا استأجرها لغيره أو طبعه انما (٣١٨) أرادوا بهذا الإلتحاق أن منفعة سكنى الدار تعود إليها ولأن الزوج يخرج من

الدار في بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة والمستأجر إذا أجر من الأجر أو أعاره انتقلت أروايات على أنه لا يجب الأجر على المستأجر في زمان الإجارة والإعارة فكذلك ههنا لم يكن لها أجر الدار على زوجها \* رجل اشترى الثمار على رؤس الأشجار ثم استأجر الأشجار لترك الثمار إلى أن تترك وقتا معلوما لم يكن عليه أجر الأشجار لأن الشجر ليس بعمل الإجارة فيجعل الإجارة أعارة بخلاف ما لو اشترى القصيل ثم استأجر الأرض وقام معلوما إلى أن يدرك الزرع كان ذلك جائزا وكان له أجر الأرض لأن الأرض محل للإجارة فتعقد الإجارة \* رجل استأجر طاحونة تدويرين بالماء في موضع يكون كرى النهر على صاحب الطاحونة

كنت أعتقد هذا العبد في الشر كة قد دخل نصف قيمته فيما برأت اليك منه فصدقه الآخر في عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول لمن لم يعق مع عبته وله نصفين العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئا فله أن يضمن العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي \* وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالنات بالمعينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يعتقه إلا بعد الفرقة كان القول قوله أيضا فإن أقام المعتقد البينة أنه أعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر البينة أنه أعتقه بعد الفرقة واختار سعاية العبد فالبينة بينة المعتقد وبرئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط \* ولو أقر أحدهما أنه كاتب عبدا في الشركة على ألف وقبضها منه ومات العبد فقد دخل في البراءة وقال الآخر كاتبته بعد الفرقة فالقول لمن لم يكتب وإن كان العبد ترك ما لا فقال المكاتب كاتبته بعد الفرقة وأما وارثه وقال الآخر في المفاوضة فحقن وارثاه والمكاتب لم يوثق شيئا فالقول لمن لم يكتب كذا في محيط السرخسي \* وأنا أودع أحدا المتفاوضين من مالهما مائة وعشرين دينارا فادعى المستودع أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع عبته كذا في المبسوط \* فإن شهد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط \* وكذلك لو مات أحدهما ثم ادعى المودع الدفع إلى الميت يستحلف الورثة على العدم وإن ادعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه يضمن حصه الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال دفعت المال الذي أودعني بعد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو برئ من الضمان ولم يصدق على الزام الحي شيئا بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط \* وإن مات المودع فقال المستودع دفعت إلى الحي نصفه وإلى ورثة الميت نصفه برئ عن الضمان إذا حلف فإن أقر أحد الفريقين بقبض النصف شر كة الآخر فيه كذا في محيط السرخسي \* وإن كانا حيين فقال المستودع دفعت المال إليهما فأقر أحدهما بذلك وبجحد الآخر فالمستودع برئ مولاين عليه وإن أقر قائم قال المستودع دفعته إلى الذي أودعني فهو برئ وإن قال دفعته إلى الآخر وكنت في ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي أودعته ثم ما قبضه المودع يكون بينهما نصفين وإن صدقه الشريك في ذلك فالمودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شريكه وإن شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط

الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين \* استعار أحد المتفاوضين دابة ليركبها في مكان معلوم فركبها شريكه فغطبت فهما ضامنان كذا في المحيط \* ولو استعار أحدهما دابة ليعمل عليها طعما له

عاجقا محتاجا النهر إلى الكرى وصار بحال لا يعمل إلا أحدي اترحين فإن كان بحال لو صرف الماء إليهما جميعا تعطلان خاصة هلا ناقصا لاختلال المقصود وما لم يفسخ الإجارة كان عليه أجرهما جميعا وإن كان بحال لو صرف الماء إليهما ليعلا أصلا فعليه أجر أحدهما إذا لم يفسخ الإجارة لأنه لم يتمكن من الانتفاع إلا بأحدهما فإن تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما إذا كان الماء يكتفي للاكثر لأنه ممكن من الانتفاع بأكثرهما وإن كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الأجر كاملا لأنه هو المعطل وهو كألو استأجر خيمة فانتكسرت أو تادها لابتقط الأجر عن المستأجر لأن الأوتاد لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت أطرافها سقط الأجر عن المستأجر لأن الأطناب تكون على صاحب الخيمة \* رجل استأجر طاحونة فاقطع ماؤها كان له أن يرتها فإن لم يرتها حتى مضت السنة سقط جميع الأجر وإن قل ماؤها وكانت الطاحونة تدور وتطحن على نصف ما كانت تطحن كان للمستأجر أن يرتها فإن لم يرتها حتى طحن كان ذلك رضامنه

وليس له أن يردّها بعد ذلك \* ولو استأجر بيتاً فيه ربحي وقال استأجرت هذا البيت بكل حق هو له ولم يسم الربحي كان لا جراً أن يخلع الربحي وليس الربحي والمأمن حقوقي البيت \* وإن كان استأجر البيت بجبره فله حقوق الربحي والمأمن من حقوقه فإن انقطع المأمن لم يردّها حتى مضت السنة وكان البيت مما ينتفع به بدون الربحي بقسم الاجر عليه ما فيسقط عنه حصّة الجريز ويلزمه الاجر بحساب البيت وإن لم يكن البيت منتفعاً به بدون الربحي لا يجب على المستأجر شيء وإن لم يرد البيت \* رجل استأجر أرضاً ليزرعها فزرع وقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة وله أن يخصم حتى يتركها لخالكم في يده بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان رضاً وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الربحي إذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة سقط جميع الاجر وإن قل المأمن وتدور الربحي وتطحن على نصف ما كان فلم يستأجر أن يردّها فإن لم يردّها حتى طحن كان ذلك رضاً وليس له أن يردّها الربحي \* رجل أجرداره ثم أجرها من غيره بعد (٣١٩) ماسلها إلى الأول فأجاز المستأجر الأول

نفذت الاجارة الثانية على المستأجر الأول \* ولو دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر مع المزارع ثم أجّر من غيره اجارة طويلة بغير رضا المزارع فإن رضى به المزارع تنفسخ المزارعة وتنفذ الاجارة الطويلة \* رجل أمر رجلاً بأن يستأجر له داراً بعينه لمن رجل سنة فاستأجرها المأمور وأبى أن يدفعها إلى الأمر وسكنها بنفسه حتى مضت السنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأجر على الأمر ولا على المأمور وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر على الأمر \* رجل استأجر داراً وقبضها ثم أعارها من الآخر قال أبو بكر البطني رحمه الله تعالى لا يسقط الاجر على المستأجر \* وذكر في المتن أن المستأجر إذا أعار من الآخر كان ذلك نقضاً للاجارة وكذا إذا استأجر داراً وبني فيها ثم

خاصة فعمل عليها شريكه طعماً مما مثل ذلك أو أخف لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ثم في مسألة الركوب إذا وجب الضمان وأدى الراكب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما أدى ينظر إن كان قدر كهبها لاجتماع وان كان قدر كهبها في حاجة لنفسه فله الرجوع بنصف ما أدى وإصاحب الدابة أن يطالب بضمن الدابة أي ما شاء كذا في المحيط \* وكذلك أحد المتفاوضين إذا استعاره ليحمل عليها عدل زطي فحمل عليها شريكه مثل ذلك العدل لم يضمن ولو حمل عليها طائسة أو أكسية كان ضامناً لاختلاف الجنس وللتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها ذلك ضمن فكذلك شريكه إلا أنه إن كان ذلك من تجارتهما فالضمان عليه وإن كان بضاعة عند الذي حمل فالضمان عليها لأن الذي حمل غاصب والآخر عنه كفيل ضامن ثم يرجع الشريك على الذي حمل بنصف ذلك إذا أديا من مال الشركة كذا في المسوط \* ولو استعار أحدهما ليحمل عليه عشرة مخاتيم خطئة فحمل عليها شريكه عشرة مخاتيم شعير من شركتهما لا يضمن وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما فالحجاب فيه كالحجاب في الأول كذا في فتاوى قاضيان \* إذا قال أحد الأمرين لصاحبه لا تجاوز بخاري فجاوز وهناك المال ضمن كذا في السراجية \* إذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير

### الباب الثالث في شركة العنان \* وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في تفسيرها وشروطها وأحكامها \* أما شركة العنان فهي أن يشترك اثنان في نوع من التجارات برأطهم أو يشتركان في عوم التجارات ولا يذكران الكفالة خاصة كذا في فتح القدير \* وصورتها أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات أو يشتركان في عوم التجارات ولا يذكران الكفالة والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الوكالة دون الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي \* فتجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والمبالغ والصبي المأذون والحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضيان \* وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب \* ولو ذكرا الكفالة وكانت باقي شروط المفاوضة مشفوعة انعقدت مفاوضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن تنعقد عنها هكذا في فتح القدير \* وأما شرط جوازها فكون رأس المال عيناً حاضراً أو غائباً عن مجلس العقد لكن مشار إليه والمساواة في رأس المال ليست بشروط ويجوز التفاضل في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرخسي \* ذكر محمد رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان

أجرهما من الآخر كان ذلك نقضاً للاجارة الأولى والصحيح أن الاجارة والاعارة لا تكون فسخاً ولكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام قيد الآخر \* رجل استأجر داراً وقبضها فسقط منها حائط أو انهدم بيت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الآخر ولا يصح فسخه عند غيبته لأن هذا بمنزلة الرد بالعيب وإن انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة عند حضرة وغيبته ويسقط الاجر عند الكل ولا تنفسخ الاجارة ما لم يفسخ \* رجل استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها فأصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينت كان عليه الاجر ولو غرقت الأرض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه \* وكذا لو غصبها رجل فزرعها فغاصب لأجر على المستأجر وذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي أنه إذا استأجر أرضاً للزراعة فزرعها فاصطلمه آفة كان عليه أجر ماضى وسقط عنه أجر ملحق من المدة بعد الاصطلام \* رجل استأجر أرضاً فزرعها فلم يجد ما يسميها فبئس الزرع قالوا إن استأجرها بغير شرب فلم ينقطع ما أنثر الذي يربح منه السقي فعليه الاجر وإن انقطع كان له الخيار وإن كان

استأجرها بشر بها فانقطع عنها الشرب جاء الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع سقط عنه الاجر كالواستأجر رحي  
 ماء واستأجر رحي الرعي فانقطع الماء \* ولو استأجر أرضا بشر بها الزرع فيها خرب النهر الاعظم فلم يستطع سقيها فهو بالخيار ان شاء ردها وان  
 شاء أمسكها فان لم يرد حتى مضت المدة كن عليه الاجر اذا كان يحال يمكنه أن يحتمل بجحله ويزرع فيها شيئا \* وان كان لا يمكنه أن يزرع فيها  
 شيئا بغير ما يوجه من الوجوه ولا حيلة له في ذلك فلا أجر عليه كافي مسئلة الرحي \* وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها المالح حتى لم تنهياه  
 الزراعة لأجر عليه \* رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسمى بما للارض وما المطر وانقطع ماء المطر أيضا لأجر عليه لانه لم  
 يتمكن من الانتفاع بها \* رجل استأجر أرضا سنة ليزرعها شيئا أسماه فزرع ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده وذلك كان في وقت لا يستطيع  
 أن يزرع فيها مرة أخرى فأراد أن يزرع فيها (٣٣٠) غير ما سماه ان كان الثاني أقل ضررا بالارض من المسمى أو مشله ففعل ذلك

لان رب الارض يرضى به  
 ظاهرا وان كان الثاني أضر  
 بالارض من الذي سماه لم يكن  
 له أن يزرع لان رب الارض  
 لم يرض الا بالمسمى أو بما هو  
 مثله أو دونه ويرد الارض  
 على صاحبها بقدر ما كان في  
 يده من الاجر ويطل عنه  
 الزيادة \* والمواجر اذا انقض  
 الدار المستأجرة برضا  
 المستأجر أو بغير رضاه لا  
 تنتقض الاجارة بلفاء الاصل  
 وهو كما لو غصب الدار  
 المستأجرة انسان لا تنتقض  
 الاجارة لكن يسقط الاجر  
 مادامت في يد الغاصب وكما لو  
 انهدمت الدار في يد المستأجر  
 وعن محمد رحمه الله تعالى اذا  
 انهدمت الدار المستأجرة  
 فبناها المأجر فأراد المستأجر  
 أن يسكن الدار بقية مدة  
 الاجارة لم يكن للاجر أن يمنع  
 من ذلك أراد به اذا بناها قبل  
 انقضاء المدة وقبل أن يفسخ  
 المستأجر الاجارة فان بناها

وفلان اشترى كاعلى تقوى الله وأداء الامانة ثم يسين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهما  
 يشتريان به ويبيعان جميعا وشى ويعل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من  
 ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من وضعية أو تبة فكذلك فان كانا اشتراطا لتفاوت  
 فيه كتباه كذلك ويقول اشترى كاعلى ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير \* وأما حكمها فصيرورة  
 كل أحدهما أو كيلا عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير كل واحد كيلا عن صاحبه في استيفاء  
 ما وجب به قد صاحبه كذا في المحيط \* ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كيلا عن صاحبه اذا لم  
 يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضيان

**الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال** لو كان المال من مافي شركة العنان والعمل على  
 أحدهما ان شرط الربح على قدر رؤس أموالهما جازو يكون ربحه له ووضعيته عليه وان شرط الربح  
 للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع  
 أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ربح ماله كذا  
 في السراجية \* ولو شرط العمل عليهما جميعا صححت الشركة وان قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر  
 واشترط الربح بينهما على السواء وعلى التفاضل فان الربح بينهما على الشرط والوضعية أبدا على قدر رؤس  
 أموالهما كذا في السراج الوهاج \* وان عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بغير عذر صار كعملهما معا  
 كذا في المضمرات \* ولو شرط كل الربح لأحدهما فانه لا يجوز هكذا في النهر الفائق \* اشترى كافي  
 أحدهما بالف والآخر بالعين على أن الربح والوضعية نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضعية باطل  
 فان عللوا ربحا فالربح على ما شرطوا وان خسرا فالخسران على قدر رؤس ماله كذا في محيط السرخسي \*  
 ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في العناية \* وإذا هلك مال  
 الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشترى باطلت الشركة كذا في الهداية \* وأى المالكين هلك قبل الشراء هلك على  
 صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط \* وإذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشترى كلهما وخطأ ما  
 كان ما هلك منهما هلكا كامنا ما ومانى فهو بينهما الآن يعرف شئ من الهالك أو الباقي من مال أحدهما  
 بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط \* وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فاشترى بينهما  
 على ما شرط كذا في الجوهر النيرة \* وان لم يصرح بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات \* ويرجع على صاحبه  
 حصته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله  
 تعالى فليس كل من مأن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* هذا اذا

بعد الفسخ ليس للمستأجر أن يسكنها بعد الفسخ \* مير في انة ددرام رجل بأجر فاذا فيها زوف أو نهر حة أو ستوفة هلك

لا يضمن الصر في شيئا لانه لم يتلف حقا على صاحب الادراهم وانما وفي بعض العمل وهو غير البعض فبعدم الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل  
 زوفاً يرد كل الاجرة وان كان الزوف نصفاً فنصف الاجر ويرد الزوف على الدافع فان أشكر الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كن القول  
 قول الآخر لا يضمن عنه لانه يكرأ خذ غير هذا اذا لم يكن الاخذ أكثر باستيفاء حقه أو باستيفاء ما جليد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض  
 بعيب الزانقة وأنكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله \* رجل استأجر قبة بالبلسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب  
 الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا أجر عليه لانه مختلف ضمن \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى  
 عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل بالبلس لا بالذهب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهب الى ذلك الموضع ليكون مأدونا

في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة فتركها الى موضع كذا فتركها في المصر في حوائجهم ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لضمنا ولا أجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب بشرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض الطرق قد يكون أضر بالدابة فيمكن ذكر المكان للتقييد أما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضر من البعض \* رجل استأجر دابة ليركبها يوما الى الليل فامسكها في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب أنه اذا استأجرها ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا أجر عليه لانه لا يجب الاجر عليه بهذا الامساك فلم يكن مأذونا فيه فكان ضامنا وان كان استأجرها ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لان الاجر يجب بهذا الامساك فيكون مأذونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه الاول انما يصح اذا أمسك زمانا لا يمك مثله للخروج الى ذلك المكان عادة ف يرجع فيه الى العادة أن من استأجر دابة للخروج الى ذلك المكان أي قدر يمسكها اليه بالخروج الى ذلك المكان \* رجل أجر دابة على أن يكون له الخيار ساعة من النهار فتركها المستأجر في داره فسرقت يضمن قيمتها ولا أجر على المستأجر وان كان الخيار للاستأجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه \* رجل أجر داره ودفع المفتاح الى المستأجر وقال خذ فأخذه ثم جاء المستأجر بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم أقدر (٣٣١) على فتح الباب ولم أسكن وقال رب الدار لابل قدرت وسكنت قالوا

هالك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بما له ينظر فان كانا صرحا بالو كالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الو كالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وان ذكر كرا مجزئ الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الو كالة فالمشترى يكون للمشترى كذا في التبيين \* في النواذر دفع الى رجل ألف درهم على أن يعمل بهما على أن الربح للعامل والوضعية عليه فهلك قبل الشراء فالحق انضض ضامن ولو قال اعمل بهما بيني وبينك على أن الربح بينهما والوضعية بينهما فهلك قبل أن يعمل بهما فهو ضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الآخر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيطه واذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير وقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاما واشترى صاحب الدنانير بالدنانير جارية ونقد المالكين وكان ذلك في صفتين فهلك الغلام والجارية في أيديهما رجعت كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى باعها صفة واحدة وبقي المسألة بجهاها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ كذا في الظهيرية \* وان اشترى بالدراهم متاعا ثم بعد الدنانير متاعا فوضعا في أحدهما ورجع إلى الآخر قال ربح والوضعية عليهما على قدر ملككم ما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في المبسوط \* واذا اشترى كلبا مروصا أو المكييل واشترى بذلك فلكل واحد منهم اعمما اشترى قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بعمالا مثل له اعتبر بتمت يوم الشراء وان كانت وقعت بعماله مثل من المكييل والموزون والعدي المتقارب فقد ذكر في الاصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالتقدي والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عزمه وان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ويجوز ويحتال ويؤجر كذا في التذيب \* وليس له أن يشارك غيره اذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما بما رآه نصا وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* ولو

ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستأجر ولا أجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح أياما ثم وجده كان عليه أجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله \* رجلا بينهما طعام استأجر أحدهما صاحبه ليعمله الى مكان كذا أو ليطن لا يجوز فان فعل لا يجب الاجر وان استأجر أحدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا الطعام أو دابة ليحمل عليها هذا

(٤١ - فتاوى ثانی) الطعام المشترك ذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجوز ويجب الاجر المسمى \* رجل دفع الى خياط أو قصار ثوبا قال استأجرتك لتخيط هذا الثوب أو تقصره بدراهم فدفع الخياط الى تلميذه أو عبده ليخيطه أو يقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجرتك لتخيطه أو تقصره نفسك فدفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر فان استأجر فلترضع ولده بنفسها فارضته بشئ جازيتها اختافوا فيه والاصح أنها تستحق الاجر \* رجل استأجر دابة بعينها البضع عليها احلام معلوما مسمى الى موضع كذا فاراد المكارى أن يضع عليها ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستأجر أن يئمه فان وضع المكارى ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستأجر جميع الاجر المسمى \* ولو استأجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بعضها بما عاين نفسه سقط عن المستأجر حصة ذلك من الاجر \* ولو اكرى دارا شهرا فأقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر سقط عن المستأجر حصة ما كان في يد الاجر \* ورجل استأجر كتابا ليعلم ما فيه من شعر أو فقه لا يجب عليه الاجر وكذا المصحف وكذا اذا استأجر طبيا ليشع له لا يجب الاجر وكذا اذا استأجر بيتا من مسلم ليعمل فيه \* ولو أن صناعتين آخر أحدهما من الآخر آلة عمله ثم اشترى كالا قالوا ان كانت الاجارة بينهما ما على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تتعقد شهرا فشهرا في الشهر الاول سبقت الاجارة العميقة الشركة فلا تبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة أما في الشهر الثاني فالشركة



تلمت انعقاد الاجارة فلم تنعقد الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الاكلة آجر الاكلة أحد عشر شهرا كان على المستأجر أجرة جميع المدة لما  
 قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى ولو آجر خانوته من رجل ثم اشترى كافى عمل بعلان في ذلك الخانوت قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى الشركة  
 توهن الاجارة أراد به اذ لم يمض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهم ما اشترى كافى الانتفاع بالخانوت وكل واحد منهم ما عامل لشريكه من وجهه  
 فلا يسلم المنفعة للمستأجر ولو استأجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها ومشى راجلا قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه  
 الاجر وان كان بعد زمان لم يركبها له بالدابة او لم يرض بها بحيث لا يقدر على الركوب لا أجر عليه وان استأجر ثوبا باللباسه كل يوم بدانق ووضع  
 في بيته ولم يلبسه غضى عليه سنون كان عليه لكل يوم بدانق في الوقت الذي يعلم أنه لو لبسه لا يتخرق فاذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه يتخرق سقط  
 عنه الاجر لان بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب متفعا به تقدير افسقط عنه الاجر كالمراة اذا أخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس  
 ولبست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسها بالسامة تادى يتخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى والا فلا باب الاجارة الفاسدة  
 رجل آجر بنا عمار أو خانوت بدون الارض قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي روى عن محمد رحمه الله تعالى ما يدل على جواز هذه  
 الاجارة قال رجل استأجر أرضا فآجرها (٣٢٣) من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة وان بنى فيها المستأجر ثم آجرها من صاحبها

كان له حصه البناء من الاجر  
 قال ولو لم تصح اجارة البناء  
 وحده لا يستوجب عليه  
 حصه البناء من الاجر وذكر  
 في الاصل أن اجارة القسطاط  
 جائزة وبعض مشايخنا لم  
 يجوزوا اجارة البناء فأوردت  
 عليه مسئلة القسطاط فلم  
 يتمياله الفرق وفي الزيادات  
 مليل على أنه لا تجوز اجارة  
 البناء لانها بمنزلة اجارة  
 المشاع بخلاف اجارة  
 القسطاط اذا استأجر  
 القاضي رجلا لاستيفاء  
 القصاص أو الحدود قال  
 الشيخ الامام شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى  
 ان لم يبين لذلك وقتا لا يضح  
 وان استأجر القاضي رجلا  
 لاستيفاء الحدود أو

شارك أحد همارجلا شركة عنان فاشترى الشريك الثالث كان النصف للشري ونصفه بين الشريكين  
 الاولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بيته وبين شريكة نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في  
 فتاوى قاضيان \* وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان اذا شارك غيره مفاوضة  
 بمحض من شريكه تصح المفاوضة وتبطل شركته مع الاول وان كان بغير محضر من شريكه لم تصح كذا في  
 الظهيرية \* وليس لأحدهما أن يكتب عبد من الشركة بلا خلاف كذا في المحبط \* ولا أن يعتق على مال  
 سواء قال اعلم لي رأيك أولا وليس له أن يزوج من تجارتهم ما في قولهم جميعا وكذلك تزويج الامة في قول أبي  
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* وان أقر أحدهما بآجره في يده من الشركة أنه الرجل لم يحجز  
 اقراره في نصيب شريكه وان كان قال صاحبه اعمل فيه برأيك كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يرهن أحدهما  
 من الشركة بدين عليه الا بدين شريكه كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن أحدهما متاعا من الشركة بدين  
 عليه ما لا يجوزو يكون ضامنا للرهن كذا في فتاوى قاضيان \* الا أن يكون هو العاقد في موجب الدين أو  
 يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذا لا يرهن رهنا بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا  
 ولي عقده بنفسه أو أمر من يليه فان هلك الرهن في يده وقيمه والدين سوا ذهب نصف الدين وهو حصه  
 المرتهن ولشريكه الخيار ان شاء رجع على المدين بنصف دينه ويرجع المدينون على المرتهن بنصف قيمة  
 الرهن وان شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي \* وان أقر بالرهن أو بالارتهان فان  
 كان ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يل المقدم لم يحجز كذا في السراج الوهاج \* واذا أقر أحد شريكي العنان  
 بالرهن أو الارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذ اذ كذب شريكه كذا في المحيط \* ولو استقرض أحد  
 شريكي العنان مالا للتجارة لم يمسهما كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي \* وفي  
 شرح القدرى اذا قال كل واحد منهما صاحبه اعمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في  
 التجارة من الرهن والارتهان والخلط بملاله والخلط بالمشاركة مع الغير أو ما له به والقرض وما كان اتلافا

القصاص أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهر بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة للمال  
 منافع في تلك المدة فاذا استحق منافع في تلك المدة كان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره  
 لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا لا يدري أنه متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت الاجارة فعمل شيأ من ذلك كان له أجر مثله لانه استوفى  
 المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك  
 الاستبجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل أما غير القاضي اذا استأجر رجلا شهر ليعمل له في بيته لا يملك أن يأمره  
 باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر على قول أبي حنيفة أو أي يوجب رحمه الله  
 تعالى اذا استأجر رجل رجلا لاستيفاء القصاص له في الطريق صح ذلك واذا فعل الا جبر يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره  
 لاستيفاء القصاص في النفس تصح ويستحق المسمى كالأستأجره لاستيفاء الطرف \* أمير العسكر اذا قال للمسلم أودى ان قتلت ذلك الفارس  
 فلك مائة درهم فقتله لا شيء له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كالأستأجر ليوث الناس أو يؤذن وقال محمد رحمه الله تعالى  
 ان قال ذلك لدى يجب الاجر ولو كان قاتلا فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بمجهاد بخلاف الاول ولو

استأجر الامير نمياً ومسلم ليقتل أسيراً حياً كان في يده فقتله لاشئ له وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر المسمى كما يجب به مع الشاة وضرب العبد \* رجل استأجر كلباً لمعلم الصيد به لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقته معلوماً يجوز اذا لم يبين له وقتاً معلوماً \* ولو استأجر سنوراً ليأخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز قال لان هـ - فافعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بارسائه ويصدر ولا كذلك السنور ولو استأجر كلباً ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك \* ولو استأجر قرداً ليكنس البيت قال المصنف ينبغي أن يجوز اذا بين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور \* ولو استأجر شاة تتبعه لذهب بشاة فتبعته الشاة لا أجر له \* ولو استأجر قبالاً ليكتب يدان بين لذلك وقتاً صححت الاجارة والا فلا \* ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو غناءً أو شعرًا وبين الخط جاز وذكّر الشيخ الامام المعروف بخوارزمية لا يكره ذلك \* ولو استأجر رجلاً ليعلم غلامه أو ولده شعراً أو أدباً أو خطاً أو حساباً أو هجاءاً أو حرفاً من الحياطة ونحوها ان بين لذلك وقتاً معلوماً شهراً أو ما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم في تلك المدة أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتاً كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يسحق أجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شئ \* ولو شرط على الاستاذ أن يحمد في ذلك العمل ذكر أنه لا ينصح الاجارة لان الخدافة (٣٣٣) ليس لها غاية معلومة \* رجل دفع غلامه الى حائك على أن

للمال وتعليك بغير عوض فان ذلك لا يجوز له الا أن ينص عليه وقال في هذا الموضع أيضاً اذا لم يقل الشر بك له اعمل برأيك ليس له أن يحتل مال الشريك بجماله خاصة كذا في الذخيرة \* وللشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر وبالمال هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو كان بينهما شرك في مال خطاه ليس لواحد منهما ما أن يسافر بالمال بغير إذن الشريك فان سافر به فله ان كان قدر له حل ومؤنة ضمن وان لم يكر له حل ومؤنة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* فاذا سافر أحدهما بالمال وقد أذن له شريكه بالسفر أو قبل له اعمل برأيك أو عند اطلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه لا ينصف من جـ - له المال على نفسه في كراهة ونفقة وطعامه وادامه من رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان كذا في البدائع \* فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزائنه المقتنين \* ولو خرج الى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التذيب

### الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب

بعقد صاحبه وما يتصل بذلك

لكل واحد منهما أن يوكّل بالبيع والشراء والاستجار ولا آخر أن يخرج من الوكالة وان وكل أحدهما بتقاضي ما دأبه فليس للآخر اخراجه كذا في الظهيرية \* وللعاقداً أن يوكّل وكيلًا بقبض الثمن والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع \* وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان كاحد شريكي المفاوضة ما يملكه أحد شريكي المفاوضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط \* وكل ما كان لأحدهما أن يعمل اذا نهاه شريكه عنه لم يكن له عمله فان علمه من نصيب شريكه ولهذا لو قال أحدهما اخرج الى دمياط ولا

التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوماً حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس هذا يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن فأجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ \* رجل دفع الى خياط ثوباً وقال له خط ثوبي حتى أعطيك أجره فقال الخياط لا أريد منك الاجر ثم خطه قالوا لا أجر له كان بينهما خطاة أو لم يكن \* رجل استأجر رجلاً ليتز به لا يجوز ذلك ولا أجر فيه وكذا النائحة والمغنية ولو استأجر رجلاً لا تقاضي ديونه ان بين لذلك وقتاً جاز ولا فلا وكذا الخصومة \* رجل استأجر جارية ليركبها اليوم بدرهم فركبها غداً لا يجب شئ \* وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه درهم \* رجل استأجر جارية ليعتطب له الى الليل بدرهم جاز وكذا البسطادة الى الليل أو ليلتي لجاز ويكون الخطب والصيد والماء للمستأجر \* ولو قال ليصطاد هذا الصيد وليعتطب هذا الخطب فهذه اجارة فاسدة والخطب والصيد للمستأجر وعليه الاجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطياد فان الصيد والخطب يكونان له اعمال \* ولو استأجر رجلاً ليعمل كذا ما من القطن أو ليقصره كذا ثوباً وليس عند المستأجر ثوب ولا قطن لا يجوز ذلك لان اقامته لعل في المعلوم لا يتصور فان كانت الثوب والقطن عنده لم يرها الا جيرة فلا جيرة خيار الرؤية في الثياب وليس له خيار الرؤية في القطن وكذا لو استأجره ناهيه عنه يعصي بما لمان لم يكن ذلك عند المستأجر لا تصح تلك الاجارة وان كان ذلك عند المستأجر وعين وأشار فعمل في البعض

يقوم عليه الاستاذ أشهر معلومة في تعليم النسيج على أن يعطى الاستاذ للمولى كل شهر درهم ما فهو جاز ويكون ذلك اجارة للغلام ولو دفع غلامه أو ولده الى استاذ ليعلم عملاً ولم يشترط أحدهما الاجر على الاستاذ أو على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الاستاذ أجره من المولى وطلب المولى أجر الولد والعبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة أن الاجر على من يكون في حكم العرف \* قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كان شيخنا الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال

وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل \* رجل دفع الى نذاف ثوبا وامره ان يذف الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبين له الا حروغن القطن وبينهما أخذوا عطاء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة جائزة لتعامل الناس وقال القاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه لينذف عليه أما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه \* رجل استأجر رجلين ليحملاه هذه الخشبة الى منزله بدرهم فجعلها أحدهما قال محمد رحمه الله تعالى له نصف درهم وهو متطوع في النصف الا اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والحمل وكذا لو استأجرهما بسنا حائط او حفرة يترولو كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستأجر كل الاجرة \* حره آجرت نفسها امر رجل ذي عيال جازوا تكمرة الخلوهم لان الخلوة مع الاجنبية الحرة حرام \* مسلم آجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان جرت نفسه الخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذكرا القدوري رحمه الله تعالى أنه يجوز وتكره له خدمة الكافر \* ذمي استأجر مسلما ليحمل له خرا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز استئجار الكنائس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استأجر الذمي دابة من مسلم أو سفينة ليقل عليها الخمر وان استأجر ذمي ذميا لذلك جاز وكذا الاستئجار على الخنازير \* وان استأجر المسلم ذميا لبيع له (٣٣٤) خرا أو مينة أو دما لا يجوز وان استأجر الذمي مسلما لجل مينة عن الطريق أو جلد مينة

الى موضع الدباغة جازي قوله - وكذا لو استأجره لعصر العنب \* ولو استأجر مسلم مسلما ليخرج له حمارا ميتا من داره جازي قوله - كما لو استأجر كناسا \* ولو استأجر امشركون مسلما لجل ميت منهم الى موضع يذف فيه ان استأجره لينقل الى مقبرة البلد جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أجر له وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الحال أنه جيفة فله الاجر وان علم فلا أجر له وعليه الفتوى \* ولو استأجر الذمي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا

تجاوزها فاوزفها لك المال ضمن حصته شريكه وكذا لو ناه عن بيع النسيئة بعد ما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير \* في القدوري اذا قال أحدهما في بيع باعنا الاخر جازت الاقالة كذا في المحيط \* ولو باع أحدهما متاعا فرد عليه بهيب فقبله بغير قضا جاز عليه او كذا لو حط من ثمنه أو أخر لاجل العيب كذا في الخلاصة \* وان حط من غير علة أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصته صاحبه كذا في البدائع \* وكذا لو وهب له كذا في السراج الوهاج \* ولو أقر ببيع في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيان \* شريكان شركة عثمان على العموم أسلم أحدهما الى صاحبه في كرحطة على الشركة لا يصح كذا في القنية \* ولو باع أحدهما حالا وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا لأن يكون كل واحد منهما ما قال لصاحبه افعل مارأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله الذي ولي البيع جازي النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات \* فاما اذا اجتمعا فاذا تأخر أحدهما فتأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما اذا عقد أحدهما ثم أخر العاقد فتأخيره جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج \* بالاجماع كذا في المضمرات \* وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* وان أقر أحدهما بدين في تجارتهم أو أنكره الآخر لمقر جميع الدين ان كان أقر أنه ولي العقد بأن قال اشتريت من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط \* فأما اذا أقر أنه ما وليه لزمه نصفه وان أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقرار لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* أحد شريكي العنان اذا أقر أن دينه مأمول الى شهر صح اقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أبرأ أحدهما صح ابرأه عن نصيبه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر بجماعة في يده من تجارتهم - ما أنهر لرجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع \* أحد شريكي العنان اذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارتهم مالزمه خاصة كذا في المحيط \* وفي العيون الا أن يقيم البينة فان أقام البينة

بأمر مسلم أن يؤاجر داره من ذمي ليسكنها وان شرب فيها الخمر أو عجب فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير فلا يلحق فاما قرض المسلم كمن باع غلاما من يقصده الناحشة أو باع جارية ممن يأتيها في غير المأني أو لا يستبرئها \* ولو استأجر المسلم من الذمي بعة اصيلي فيها لم يجز \* وكذا أهل النعمة اذا استأجروا ذميا ليطي بهم أو ليطرب لهم ناقوسا لا يجوز ولو أجر المسلم نفسه من الجحوش لموقدهم النار لا بأس عندهم لان التصرف في النار والاتقاع بها مباح بخلاف الاتقاع بالخمر ورجل الخمر عندهم \* ولو استأجر رجلا ليضرب له أسنما أو ليزحف له بيتا التماثيل فلا أجر له \* كما لو استأجر نائحة أو مغنية وان استأجر ليضرب له طبورا أو بر بطا ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به وكذا لو استأجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية طاب له الاجر \* وكذا لو بنى بالاجر بيعة أو كنيسة لليهود والنصارى طاب له الاجر \* وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى حبيبها باجر \* ولو استأجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا تقاض \* قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن الاجارة اذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما لم تنقش التماثيل والصور جازت الاجارة ويطيب لها الاجر لان تزين العروس مباح \* أهل بلدة نقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلا باجر معلوم ليذهب الى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تحقيق وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء قالوا ان

فالقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التارخاتية \* فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للقرض ان يأخذه منه وايس له ان يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات \* وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان \* وحقوق عقد تولد أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن للآخر ان يقبض شيئاً من الثمن وكذلك كل دين لزم انسابه قد وليه أحدهما ليس للآخر قبضه وللدون أن يمنع من دفعه اليه كالمشترى من الوكيل بالبيع له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير وكيل بريء من حصته ولم يرأى من حصته الدائر وهذا استحسان كذا في البدائع \* وان اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهم ما فوجده عياله لم يكن للآخر ان يرده بالعيب كذا في المبسوط \* وكذا لو باع أحدهما شيئاً من تجارتهم ما لم يكن للمشتري أن يرده على الآخر كذا في الظهيرية \* وليس لواحد منهما أن يخصم فيما أدانه الآخر أو باعه والخصومة لذى باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يستخلف وهو الاجنبي في هذا سواء كذا في السراج الوهاج \* واذا استأجر أحد شريكي العنان شيئاً ليس للآخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط \* فان أدى العاقد من مال الشركة رجوع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لحاجة نفسه وان كان استأجره لتجارته ما وأدى الاجر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهم مافي شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط \* وكذا اذا أجزأ أحدهما شيئاً من تجارتهم ما فليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط \* ورجلان اشتركا شركة عنان في تجارة على أن يشتر باو يبيع بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئاً من غير تلك التجارة كان له خاصة فامافي ذلك النوع من التجارة فبيع كل واحد منهما ما وشراؤه بالنقد والنسيئة فيفد على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالأكيل والموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة كجهاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان مشتراً لنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالنقد ان يرنسبته ففي

بمخلاف المؤذون والامام لان  
ذلك لا يشغل الامام والمؤذن  
عن أمر المعاش \* قال  
الشيخ الامام شمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى  
ن مشايخ بلجوز والاجابة  
على تعليم القرآن وأخذوا  
في ذلك بقول أهل المدينة  
وأنا أفتي بجواز الاستئجار  
ووجوب المسمى وأجمعوا  
على أن الاستئجار على تعليم  
الفقه باطل \* رجل استأجر  
مؤذبا كل شهر بـسبعة دراهم  
ليعلم له صبيين أحدهما  
العربية والآخر القرآن  
فقال المؤذنب لا يمكنني تعليم  
القرآن فاستأجر معلما ليعلم  
الصبي عما يعلمون الناس  
وأعطاه الاجرة من أجرى  
وسلم الصبي اليه فلما جازأه  
الشهر حبس الولد عن

المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب أما لا أرضي بما حبست لان أجرة العلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحط عن أجرة المؤدب قدر ما يكون  
أجره مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستئجار المعلم \* رجل استأجر معلمًا ليعلم ولده القرآن فضت ستة أشهر ولم  
يتعلم شيئاً كان له أن يفسخ الاجارة \* ولو استؤجر رجل لغسل الميت لا يجوز وان استؤجر جرحه فخر القبر بين الطول والعرض والعق يجوز  
قياساً واستحساناً وان لم يبين الطول والعرض والعق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعلمه الناس \* ولو استؤجر  
لحل الجنائزة ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز لانه تعين في اقامة الحسبة وان كان هنالك من يحملها جاز \* رجل استأجر أرضاً لبن فيها الاتصع  
الاجارة واللبن كا، اللبن وعلى اللبن قيمة التراب لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبن أجر  
الارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع الارض فلا شيء على اللبن \* معاوضة الثيران في الاكل س فاسدة لانها استئجار المنفعة  
بجنس ما فان أعطي البقر لياخذ منه الحمار لا بأس به \* رجل استأجر رجلاً ليدب حماره أو ليدب حماره أو ليدب حماره أو ليدب حماره أو ليدب حماره أو ليدب حماره  
ياخبره بزنا أو استأجر رجلاً ليكسر خطبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر  
إنساناً للعمل فان كان عمالاً أو أراد الاجرة ان يأخذ في العمل لعمال يقدر عليه صححت الاجارة ذكر ذلك وقتاً ولم يذكر نحو أن يقول استأجره ان

لتخبرني عشر من منامن الخبر بدرهم جازان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالذقيق ونحوه وان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبزني اليوم الى الليل بدرهم جازا ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان يأخذ فيه للحال بقدر عليه فتصح الاجارة بين لذلك وقتا ولم يبين \* ولو قال يدين تكدرم اين ديوار من باز كن جازا ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان يأخذ فيه للحال لا يقدر لان التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالريح ولا يدري متى تهب الريح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أو لائم الاجرة بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أو لائم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما أو محجولا لصار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة لا يستجمل أى على شرط أن نجعل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لتوقع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسئلة السمسار \* رجل أمر سمسارا يشتري له الكرايس أو دالا ليبيع له هذه الاثواب بدرهم لتجاوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال وانما (٣٣٦) يتم به وبالمشتري ولا يدري متى يبيح المشتري فان ذكر ذلك وقتا ان ذكر الوقت أو لائم الاجرة

بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لي كذا وتشتري جاز فان ذكر الاجرة أو لائم الوقت بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبيع لي كذا وتشتري لا يجوز وهذه ومسئلة تذرية الكدس سواء واذا فسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئا معلوما أو يبيع ولا يذكر له أجرا أو لائم أو اسيه بشيئا مهابة أو جزاء له فيجوز ذلك لمساس الحاجة كما جاز دخول الحمام بأجر غير مقدّر ثم يعطى

القياس يكون مشتري بنفسه وفي الاستحسان يكون مشتري باعلى الشركة كذا في فتاوى قاضيان \* أحد شريكي العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما وأجر عبداله كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة \* ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة فالرجح له خاصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالرجح له خاصة وكذلك ان أخذ المالا مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما ما واما اذا أخذ المالا مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو مطلقا حال غيبه شريكه يكون الرجح مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا قال لغيره اشترى لك شيئا فاشترى من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري عبد الكفارة ظهاره وما أشبه ذلك وأشهد وقت الشراء أنه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد اشرك غيره فيما يشترى من الطعام كذا في المحيط \* وكل وضعية لحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جازر كذا في المبسوط \* في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان رأس مالهما مسواكل واحد منهما يمل برأيه ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصته شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط \* وما ضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع غيبه كذا في البدائع \* اذا غصب شريك العنان شيئا واستهلكه لم يؤاخذ به صاحبه وان اشترى شيئا فاسد فاهلك عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط \* مات أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط \* لو استعار أحد شريكي العنان دابة ليعمل عليها طعاما له خاصة فعمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليعمل عليها طعاما من تجارتهما فعمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام

الاجر عند الخروج وكذا شرب الرجل الماء من السفاء ثم يعطى له فلسا أو شيئا وكذا الختان والحجام \* واذا أخذ من السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك اختل فوافيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وهو نظيره ما لو اشترى شيئا فاسدا فاهلك المبيع عنده وأخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقال بعضهم لا يطيب للدلال والسمسار أجر مثله لانه مال استفاد به عقد فاسد هذا اذا أمر السمسار بالبيع والدلال بالشراء ولم يذكر له وقتا ما اذا ذكر له وقتا بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لي هذه الاثواب أو تشتري لي كذا حتى جازت الاجارة كان له المسمى فيطيب له عند الكل \* رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فآذنه فويعني وينسك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر له وان نصق في ذلك وتعب لان الأمر نفي الاجر اذا باعه بعشرة وانما جعل له الاجر اذا باعه بأكثر من عشرة وان باعه باثني عشر أو بأكثر من عشرة - فله أجر مثله لا يتجاوز به درهمان وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله لا باعنا ما باع وان لم يبيع اذا تعيب في ذلك وتعيب لانه عمل يحكم عقد فاسد فيسحق أجر المثل والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم يجعل له الاجر اذا باعه بعشرة \* رجل قال لدلال اعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدلال على اتمام العمل وباعه الدلال آخر اختل فوافيه قال أبو القاسم البخني ان مكان الدلال

بها وقال غيره من المناجخ  
لها أجر مثلها لان معظم الامر  
في النكاح يقوم بالدلالة  
فان النكاح لا يكون الا  
بمقدمات تكون من الدلالة  
فكان لها أجر المثل بمنزلة  
الدلال في البيع فانه يستحق  
الاجر وان كان المبيع يكون  
من صاحب المتاع \* الدلال  
في البيع اذا أخذ دلالته  
بعد البيع ثم انفسخ البيع  
بينهما بسبب من الاسباب  
سلبت له الدلالة لان الاجر  
عوض مقابل بالعمل وقد تم  
العمل فلا يستحق عليه الاجر  
وهو الدلالة كالخطيأ اذا  
خطأ الثوب ثم تفقه صاحب  
الثوب فانه لا يرجع على  
الخطيأ بالاجر **وكذا**  
صاحب الدار اذا هدم الدار

الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتري كوا ليس لهما مال لكن لهما وجه أو جاهة عند الناس فيقولوا اشتري كذا على أن  
تشتري بالنسيئة وتبيع بالنقد على أن ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في  
البدائع \* وهكذا في المضمرات \* وتكون مفاوضة بكونها من أهل الكفاية والمشتري بينهما نصفين وعلى  
كل واحد منهما نصف غنمه وتساوي في الربح وتلفظا باللفظ المفاوضة أو بذكر مقتضياتها فتحق الوكالة  
والكفالة في الأمان والمبيعات وإن فات شيء منها كانت عينا كذا في فتح القدير \* وإن أطلقت كانت عينا  
كذا في الظهيرية \* والعنان منها تجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشتري طاريا في الربح  
هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضل في ملك المشتري واشتراط التساوي في الربح  
بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في  
الهيوط \* قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشتري كثر كره عنان بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا  
فقال الشريك الذي لم يشتري المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وإنما اشتريته بعالي ولنفسي فإن كان  
المشتري يدعي الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتهم أو أن  
كان يدعي الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا يل اشتريته بعد عقد الشركة ينظر أن علم تاريخ  
الشراء وتاريخ الشركة فإن كان تاريخ الشراء أسبق فهو للشراء مع غنمه بالله ما هو من شركتنا وإن كان

لا يرجع على البناء بشئ \* الدلال في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل وذهب بالثوب ولم ينظر فيه الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه ما دون في هذا الدفع عادة \* قال مولانا عندى انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه ابا اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كالواو دعه الدلال عند اجنبي اوتركه عند من يريد الشراء \* دلالة في يده ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذى اعطاه برئى عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فودع الغاصب اذا رد المفعول على الغاصب برئى عن الضمان \* الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب اجر المثل هل يجب بالغام ما بلغ منتظران كان فساد الاجارة لجهاالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية يجب اجر المثل بالغام ما بلغ وكذا لو استأجر دارا او حافوا ناسنة بمائة درهم على ان يرتها المستأجر كان على المستأجر اجر المثل بالغام ما بلغ لانه لما شرط المدة على المستأجر صارت المدة من الاجر فيصير الاجر مجهولا فما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسدا ونحو ذلك كان له اجر المثل ولا يزداد على المسمى \* رجل امر رجلا ببيع عين من اعيان ماله ببيع المأمور ثم اختلفا فقال المأمور ببعته باجر وقال الامر لا يل بغيره اجر قالوا ان كان المأمور دلا لا يعرفه كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ \* رجل اخذ من رجل مسحة وقال لصاحباكم اجرها فقال لا اريدكم الاجر لكن اجل خشبى لمقبض المسحة ثم رجع لصاحب المسحة فقال لا اريدكم الاجر قالوا ان كان الخشب الذى ساه خشب له قيمة عند الناس



كل له أجر المثل لانه لم يسمي خشبها له قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغير أجر وذكر في المنتقى رجل آجر داره بمئة أودم يجب أجر المثل قالوا لان لفظه الاجارة تنبئ عن العوض الا أن ما قال من العلة يشكك عما اذا باع شي بمئة أودم فانه يكون باطلا ولقطة البيع في اقتضاء العوض أقوى من لفظه الاجارة فلا يصح هذا التعليل الا على الرواية التي تجعل المقبوض بالينة أو بالدم مضمونا بالقيمة فتكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمة وقبة المنفعة أجر المثل \* مرض آجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو أعار داره من انسان جازت الاعارة فالاجارة بأقل من أجر المثل أولى \* رجل استأجر أرضا فيها أشجار كان الاشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه مزارة فيها أشجار ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا تجوز المزارة وان كانت الاشجار في نواحي الارض على المسنة جازت الاجارة والمزارة وان كانت في وسط الارض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل النلة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الارض وظلها يضر بالارض \* وكذا لو كان في وسط الارض ابنة فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنة في ناحية الارض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الارض فرفعت الابنة يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجرة \* ولو استأجر ضياعا بعهما فارغة وبعضها (٣٢٨) مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما

كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لان غنة قدر ما يكون مشغولا به عروق الشجرة غير معلومة \* رجل استأجر بيتا هو مشغول بأمتعة الأجر قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى أن الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع \* ولو آجر أرضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام المعروف

تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للشري خاصة وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للشري مع عينه بالله ما هو من شركتنا لانه اذا لم يعلم تاريخهما يجمل كأنهما وقسماعا ولو وقعا معا فالمشترى لا يكون على الشركة كذا في المحيط \* وان قال أحدهما اشتريت متاعا فعلى نصف غنمه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة بالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك أو أكثر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وأن أقام البيعة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع عينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى اذا أراد الرجل أن يشتري شركة مفاوضة ولا أحدهما دار أو خادم أو عروض وليس للآخر شئ فاشترى شركة مفاوضة يعلمان في ذلك بوجوهها ما ولم يسميا شيئا من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لأحدهما تبرؤ غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط (٣٢٩) وأما شركة الاعمال فهي كالحياطين والصباعين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو أسكاف يشترى كل واحد منهما مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما ما فيجوز ذلك كذا في المضمرات \* وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية \* ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون عينا فان كان كذا في الشركة لفظ المفاوضة أو معنى المفاوضة بان اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميع الاعمال وأن ينفعا الاعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد كفيل عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفاوضة وان شرط التفاضل في العمل والاجر بأن فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر اللفظة العنان وكذا

بجواهر زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد أدرك جازت الاجارة ويؤمر بالحصار والتسليم فعلى هذا في البيت اذا المشغول تجوز الاجارة أيضا ويؤمر بالتسليم والتفريغ الألب يكون في التفريغ ضرر فاحش فكان له أن ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز يؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رحمه الله تعالى هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت وسلم هل تصح تلك الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا باستئناف المقدر ولو اختلف الآخر والمستهاجر فقال المستأجر استأجر البيت أو الارض وهي فارغة وقال الآخر لا بل كان البيت مشغولا والارض كانت مزروعة حتى لا تجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم القول قول الآخر بخلاف المتبايعين اذا اختلفوا في الصحة والفساد بحكم شرط فان غنة القول فيه قول مدعي الصحة لان ههنا لا جرمين في الاجارة لانه ينكر اضافة العقد الى محل فارغ متوقع به فيكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان القول قول الآخر كالمواضع في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة \* رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم تصح الاجارة فان عمل يوما ومنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان كان سمي له معلوما جازت الاجارة وبعد ما مضى يوما لا يطلب منه العمل

لاتتمهله الاجارة وان دفع الى رجل درهمين ليعمل له عمل كذا يومين من الايام كانت الاجارة فاسدة بلهالة الوقت بخلاف ما اذا استأجره يومًا فان  
ثم انصرفت الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد \* رجل أجر داره سنة بعدد بعينه فسكن المستأجر شهرًا ولم يدفع العبد حتى أعتقه صح اغناقه وكل  
على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغام بالغ وتقتض الاجارة فيما بقي لان الاجارة باعناق العبد فسدت فيما بقي وكذا لو استأجر دارًا بعين  
فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه أجر المثل بالغام بالغ \* رجل استأجر دارًا اجارة فاسدة حتى وجب أجر المثل فان كان أجر المثل  
مختلفا بين الناس منهم من يسقط ومنهم من يتساهل يجب الوسط وتفسير ذلك أن ينظر الى الوسط من المؤاجرين بأن كان أحدهم يؤاجر  
مثل هذه الدار بثلثي عشر وآخر بعشرة دراهم وآخر بأحد عشر يجب أحد عشر \* رجل اشتأجر شيئًا اجارة فاسدة وقبض وأجر من غيره اجارة  
جائزة قال بعضهم ليس له أن يؤاجر واستدل هذا القائل بما ذكر في الاصل رجل دفع داره الى رجل ليسكنها ويرتفعها ولا أجر له فيها فاجرها هذا  
الرجل من غيره فانهم دمت الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما لنه يدم ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة السابعة جائزة  
ما كان بمنزلة الغاصب وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة ولكن لو أجرها يستحق الأجر المسمى كالغاصب اذا أجر \*  
وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يؤاجرها من غيره اجارة جائزة بعد (٣٣٩) القبض بمنزلة المشتري شراء فاسد يملك

أن يبيع من غيره ببيعًا جائزًا  
الا أن الأجر الاول يملك نقض  
الاجارة الثانية والباقي يباع  
فاسدًا لا يملك نقض يبيع  
المشتري لان الاجارة تنسخ  
بالعدول كذلك البيع  
وانما يملك الاجارة في مسئلة  
المرقة لان نكاح المرمة على  
وجه المشورة لا على وجه  
الشرط فكانت اعادة  
والمستعير لا يملك الاجارة  
\* رجل استأجر دارًا اجارة  
فاسدة وعمل الاجر ولم  
يقبض الدار حتى مات الأجر  
أو انقضت مدة الاجارة فأراد  
المستأجر أن يحد يده على  
الدار ويمنعها الاستيفاء الاجر  
المعجل لا يكون لذلك لانه  
لا يملك ذلك في الاجارة الجائزة  
ففي الفاسدة أولى \* رجل

اذا أطلق الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا لم يتفاوضا ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر  
عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من غن صابون أو أشنان مستهلك أو عمل من أعمال  
النقل أو أجر أجرا أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر بفارضة في  
حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى أحدهما أو اليهما ماعلا فله أن يؤاخذه بذلك العمل أيهما شاء ولكل  
واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل والى أيهما ما دفع برئ وعلى أيهما ما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب  
الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الاحكام استحسانا وان لم تعتبر بالمفاوضة في غيره هذا  
الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدروري في شرحه كذا في النخبة \* فاذا جئت بدار أحدهما فالضمان  
عليه ما يؤاخذه صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن المتقي \* ومتى كانت عنانا  
فانما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية \* وان عمل أحدهما دون  
الآخر فالكسب بينهما منصفين سواء كانت عنانا أو منفاضة فان شرط التفاضل في الربح حال ما تنقب للاجاز  
وان كان أحدهما أكثر علاما من الآخر كذا في السراج الوهاج \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مرض  
أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر والى أيهما  
دفع الأجر برئ وان لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا ما عمله المسافر لان ما تقبله  
كل واحد منهما ما يجب عمله عليه ما اذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينا لا آخر كذا في السراج الوهاج \* أب  
وابن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للأب اذا كان الابن في عمال الأب لكونه  
معينا لا لآثره أنه لو غرس شجرة تكون للأب وكذا الحكم في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم جمع بينهما  
أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية  
\* وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الحمادية \* ولو شرط  
العمل نصفين والمال أثلاثا جاز استحسانا كذا في العيني شرح الكثر \* وهكذا في النيين والهداية والكافي

(٤٣ - فتاوى ثانی) غصب دارا وأجرها ثم اشتراها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة يتجدد انعقادها ساعة فساعة وان استقبل  
الاجارة كان أفضل \* الغاصب اذا أجر الغصب ثم ان المستأجر أجره من الغاصب بعد القبض وأخذ الأجر من الغاصب كان للغاصب أن يسترد  
من المستأجر ما أخذ منه لان اجارة الغاصب كانت منعقدة فاذا أجرها المستأجر من الغاصب يصير أجره من الذي أجره ولا تجوز الاجارة الثانية  
\* رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له أن يؤاجر من غيره كافي الدار وللمستأجر أن يسرح فيه وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا  
كان ضامنا لما تنقص الا اذا كان الفسطاط معدا لذلك بأن كان من المسح وغيره \* رجل استأجر بيتا شهر اليسني منها أرضه أو غنمه لا يجوز وكذلك  
النهر والعين لان المقصود من هذه الاجارة المساواة عين مباح والاجارة ما وضعت الملك العين المباح وكذلك استئجار المرقع لرمي الغنم فاسد لما  
قلنا \* رجل استأجر رجلا ليعصده قسبا في أجنه على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز بلهالة الحرمان فلو استأجر طحانا  
ليطحن له الخنطة بغير من دقيةها ولو عين خمس حرمان من القصب وقال استأجر ترك هذه الحرمان الخمس لتعصده هذه الاجارة جاز \* ولو قال  
استأجر ترك على أن تعصده هذه الاجارة بخمس حرمان من القصب لا تجوز لان اجارة بلهالة الحرمان فلو استأجر طحانا ليطحن له هذه الخنطة  
بغير من الدقيق ولم يقل بغير من ذلك الدقيق جاز لانه لم يجعل الأجر من دقيق هذا الخنطة والقفيز معلوم بخلاف الحرمان \* وكذا لو استأجر

رجلا ليصل هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز لوقال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جازة ولودفع غزالا إلى حائك لينسج له بالثلث أو بالربع ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومناجيع يلج رحهم الله تعالى جوزوا ذلك المكان التعامل وبه أخذ الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي التستري رحهم الله تعالى رجل أخذ من رجل بقرة على أن ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والرائب يكون بينهما لا يجوز وما يتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لا تقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما أخذ من ألبان البقرة لأن اللبن مثلي وعلى مالك البقرة قيمة علفها إن كان علفها به لطف مملوك له لا ما أكلت هي في المرعى وعليه أجر قيام المستاجر عليها والحيلة في تجويز هذا التصرف أن يبيع نصف هذه البقرة من المدفوع اليه بشئ معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يأمره بأن يتخذ من لبنها المصل والسمن وغير ذلك فيكون ذلك بينهما ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لبنها قال أبو بكر الاسكاف هذمه ما يأتى باطلا فمأخذ أحدهما من فضل اللبن لا يحل له وطريق ذلك أن يهب ما استهلك من فضل اللبن أو يجعله في حل من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما بمجدة أو مثلية فقال أحدهما لصاحبه ارفع من مثلي مائة وقر حتى أرفع من مثلي مائة مثل ذلك فمأخذ أحدهما رابع (٣٣٠) ثم تغير سعر النخل إلى نقصان فقال صاحب النخل الذي رفع مائة وقر من مثليته

لا أرفع مالي عليك العام قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا أعلم له ذاهيله سوى أن يرفع الذي عليه النخل مائة وقر من مثلية نفسه ويطرح في مثلية صاحبه حتى يبرأ مما عليه قال مولانا رحمه الله تعالى وغندى المعاملة التي جرت بينهما فاسدة لأنه ذكر الوقر والواقار متفاوتة تفاوتا فاحشا فلا يجوز مالم يبين وزن الوقر ولان الجسد يختلف باختلاف الماء والمواضع فغنى أن يكون أحدهما أنقى وأصنى من الآخر فلا يبرأ إلا أن يكون الجسد الثاني مثله وما قال من طريق الخروج فيه نظر فاته لو أتى مثل ذلك في مجدة صاحبه كان مستهلكا لماني

وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط أن كثر الربح لادناهما عملا فلا يصح الجواز كذا في النهر الفائق وهكذا في الظهيرية \* ولو شرط كلاهما أن لا يربح لادناهما لم يصح العمل فهو جازم يكون النصيب على التفاضل بينا للتفاضل في العمل كذا في المضمرات \* فأما الوضعية فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع \* فان كانا شرطان أن ما قبلهما من شئ فمئة لئلا على أحدهما بعينه وثلثه على الآخر والوضعية نصان فالقبالة على ما شرطوا واشترطوا الوضعية باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج \* رجل سلم ثوبا إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفلوضة فلهما حب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفلوضة بينهما واذتفرقا أو مات الذي قبض الثوب لم يؤخذ الآخر بالعمل كذا في المسوط \* وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم افترقا فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية \* وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو أدي رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وجد الآخر جازا فإقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استسما كذا في محيط السرخسي \* وكذلك إن كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وجد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هولنا صدقت المقر على ذلك لأنني أصدقه على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا خرقا دعاء بعد انكاره الأول كان الإقرار له إقرارا للاول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضمان ولا يرجع على صاحبه بشئ من ذلك وأيهما أقر بثوب مستهلك بفعله ما راجل والآخر منكر بالضمان على المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من غن صابون أو اشنان مستهلك أو أجر أجير أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا بينة ويلزم المقر خاصة وإن كانت الاجارة لم تحض والمبيع لم يستهلك لزمهما وإن فدا إقرار المقر على صاحبه إلا أن يدعى أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط \* (١) فيجنان اشتركا في نقل كتب الحاج على أن ما رزقهما الله تعالى فيه فيبينهما

(١) قوله فيجنان تشبیه فیجن تحیدر هو المتخفى عن وطنه كعلم من كتب اللغة اه بحرأوى

مجمدة صاحبه فان المودع اذا خلط الودعة بمجنسها كان مستهلكا ضمانا فالضمان هنا أولى وتفسير البحر لا يثبت نصان ان خيار لصاحب الدين فان من غصب من آخر موزونا فتغير سعره في بلد الغصب لم يكن للغصب منه أن لا يقبل مثله قال مولانا رحمه الله تعالى وطريق الخروج عندي أن يرفع من عليه الدين الامر إلى القاضي حتى يحجر على قبول مثل ما كان عليه كالأستقرض من آخر خبطة فأعطاه مثلهما بعد ما تغير سعره فانه يجبر على القبول وكذا لو غصب من آخر شيا من ذوات القيم فأعطاه الغاصب قيمته يوم الغصب بعد ما تغير سعره في ذلك البلد فانه يجبر على القبول فان اختلاف في مقدار وزن الجدي يحلف الثاني لان صاحبه يدعى عليه الزيادة وهو يستكره رجل استأجر أرضا بشراها حاجة المستأجر إلى الشراب ليسوق الماء إلى أرض له أخرى جازوكذا الواسط استأجر أرضا بكذا أو أجر مثلها أقل مما هي من الاجر وأباح له صاحب الأرض الثمر أو الشراب لا بأس به وإن كان قصده من الاجارة الثمر والماء اذا لم يكن ذلك شرط في الاجارة رجل دفع إلى آخر ثلاثة أو قاردين ليختمنه صابونا على أن يكون العمل من المدفوع اليه والصابون للدافع ففعل المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب الدهن وعليه العمل أجر عمله وغرامة ما جعل فيه رجل استأجر من رجل شهر البطيخ فيه العصير على أن يكون رد الرجل على المستأجر لا يجوز هذه الاجارة لان رد الرجل يكون على الآخر فاذا شرط ذلك على المستأجر كان فاسدا وان لم يشترط الرد على المستأجر ففرغ

في نصف الشهر أو في آخره كان عليه أجر الشهر وان استأجره كل يوم بكذا فضرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمان بعد ذلك ولم يرتد المأجر  
وان فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم \* ولو استأجر حيايا أو كبرانا أو قال له ألا أجرم ما ترتد على صحبة في عليك كذا قالوا شرط الحمل في  
الخياط وكل ما كان له جل وموتة على المستأجر يفسد العقد فيلزمه في الحيايا \* والمثل وفي الكيزان عليه أجر المسمى مادامت صحبة إلى أن  
ترد \* اجارة المشاع فيما يسم وفيما لا يسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وان أجر من شريكه جاز في أظهر  
الروايتين عنه وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز على كل حال \* ولو كانت الدارين رجلين أجر أحدهما نصيبه من ثالث اختفوا فيه  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الآخر وذكر الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه  
روايتين والأظهر أنه لا يجوز \* ولو استأجر رجلان دارا من واحد أو أجر رجلان دارا من واحد أو من اثنين جاز \* وأن مات أحد الأجرين أو  
أحد المستأجرين انفسخت الاجارة في النصف وتبقى في النصف \* ولو أجر كل الدارين واحدا جاز ثم تقاسموا في النصف تنفسخ في النصف  
وتبقى في النصف وهي الحيلة في اجارة المشاع \* رجل استأجر من رايسا يسوق الماء فيه إلى أرضه لا يجوز \* وكذا لو استأجر ميزابا يجري فيه  
المطر على سطح المؤجر أو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز وعن محمد رحمه الله (٣٣١) تعالى اذا استأجره وضوءه معلوم من

الأرض ليسيل فيه الماء  
إلى أرضه جاز بخلاف  
السطح لان في السطح  
موضع تسيل الماء مجهول  
وتسيل الماء بقدر ما يريد  
ليس في وسعه لجواز أن يأخذ  
المطر مكانا أبسط منه  
بخلاف الأرض \* ولو  
استأجر ميزابا ليركبه في  
داره كل شهر باجر معلوم جاز  
ولو كان الميزاب مركبا في  
حائط المؤجر لا يجوز \* ولو  
استأجر بكرة أو دولا أو رشاه  
ليس في غنمه لا يجوز فان ذكر  
لذلك وقتا معلوما يوما أو  
شهرا جاز \* ولو استأجر حائطا  
ليضع عليه جذوعا أو سقفة  
أو كوة أو ميزابا أو موضعا  
من الحائط ليوثد فيه وتدا  
لا يجوز وكذا لو استأجر

نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية \* معلان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن  
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى اختار أنه يجوز كذا في الخلاصة \* وكذا لو اشتركا في تعليم الفقه كذا في  
النهر الفائق \* اشتركا في عمل هو حرام لاتصح الشركة كذا في خزائن الفتاوى \* ولا تجوز شركة الدالين  
في علمهم ولا شركة القراء في القراءة بالزمزمة (١) في المجلس والتعاوى كذا في القنية \* ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكيانيين اشتركا في بيعهم على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوه فأصابوا من شيء كان  
بينهم فقبلوا طما ما باجره لوم غرض رجل منهم وتقبل وعمل الآخران قال الأجر بينهم أن لا تأكلوا له حين  
مرض أحدهم وكره الآخران أن يعملوا له فناقض الشركة بحضر منه أو قالوا لا يشهدوا الناقد فانقضت الشركة  
ثم كالا الطعام كله فلهما الثلث الآخر ولا أجر لهما في الثلث الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث  
فهما أخذا من الأجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل عيلا بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل  
بأنفاده فله الثلث الآخر وهو متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع  
ذلك العمل كذا في الظاهرية \* ثلاثة لم يعقدوا شركة تقبل فقبلوا عيلا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث  
الاجرة ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي \* خياط وتلميذ اشتركا في الخياطة على أن يقطع الأستاذ  
التياب ويحيط التلميذ والاجر بينهما نصفان أو الحائك كان على أن يهيأ أحدهما الغزل للنسيج وينسجه الآخر  
ينبغي أن تصح هذه الشركة كما لو اشتركا خياط وصباغ كذا في القنية \* وإذا أتعده الصانع مع رجل على  
دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز استحسانا كذا في الخلاصة \* فعلى هذا قالوا تقبل التلميذ جاز ولو  
عمل صاحب الدكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان أنا تقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف

(١) قوله بالزمزمة هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التمهيط وعلى قطع بعض الكلمات  
والابتداء من أنشاء الكلمة وأصل الزمزمة الصوت البعيد الذي له دوى وتتابع صوت الرعد على ما في  
القاموس وأوهى صوت الرعد على ما في المختار اه بحرأوى

شهر اليسط عليه الثياب لتجف لا يجوز \* ولو اشترى فخلا لبقلمه ثم استأجر أرضه لتبقيه التحل فيها وقتا معلوما جاز \* ولو اشترى الثمر على رأس  
التفيل ثم استأجر التفيل لبقاء الثمر أو استأجر الأرض لا يجوز \* أما استئجار التفيل فظاهرا لأنه ليست بعمل الاجارة واستئجار الأرض لا يجوز  
وان كانت الأرض بمحلا الاجارة لان الأرض مشغولة بمحلا للتأجر وهو التفيل فان كان ما بين الثمر والأرض محلا للتأجر  
جازت اجارة الأرض ويجوز اعارة الأرض في الوجوه كلها \* ولو استأجر طريقا في دار ليرفعها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها  
اجارة المشاع \* ولو استأجر سفلا وقتا معلوما لبيتني عليه أو لاجازه \* ولو استأجر علوا لبيتني عليه لا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وفي قياس قول صاحباه رحمه الله تعالى يجوز \* ولو استأجر ظهر بيت ليسكن فيه أو ليضع عليه ماءه وقتا معلوما جاز وذكر في الاصل اذا  
استأجر سطح بيت لبيت عليه لا يجوز قالوا الصحيح لير عليه \* ولو استأجر مكيلا أو موزونا ليعبر به ذكر في الاصل أنه يجوز وذكر الكرخي رحمه  
الله تعالى أنه لا يجوز \* ولو اشترى عقارا فآجره قبل القبض لا يجوز وقبل هو على الخلاف في بيعه العاقل قبل القبض \* ولو استأجر شاة ليرضع  
صبيا أو جديا لا يجوز \* ولو استأجر ثيابا ليسطها في بيته لا يجلس عليه ولا ينام لا يجوز لان استئجار لا يجوز الا لمنفعة مقصودة والعين وكذلك  
استأجر دابة ليسحبها بين يديه أو ليربطها على آربه ليلظن الناس أنها لا يجوز \* ولو دفع أرضا إلى رجل على أن يفرس فيها فتكون الانجيل

والارض بينهما لا يجوز فان غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الارض وعليه للعامل قيمة الغراس وأجر مثله \* رجل استأجر عبدا كل شهر بكذا على أن يكون طعامه على المستأجر وأدابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أما في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر عادة \* ولودفع به مال دهان ليعصره على أن يكون بعض الدهن له أو ثلثه ليدفعه على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز \* رجل دفع إلى خياط ثوبا ليقطعه ويخطه فيصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابتلا إلى مكة على أن يدخله إلى عشرين ليلة كل بعير بعشرين دنانير ولم يزد على ذلك روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الجارة فان وبالشرط كان له المسمى وان لم يف كان له أجر المثل لا يراد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استأجر دابة من رجل أياما مسماة ولم يذ كر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال الخياط استأجرتك اليوم لخط هذا القميص بدرهم أو قال الخباز استأجرتك اليوم لتخبز هذا القميص بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي رحمه الله تعالى ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما اختلف الجواب لان في رواية (٣٣٣) محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ذكر العمل والمسيرة أو لا ثم ذكر الوقت فكان

ذكر الوقت للاستحجال ان عمل فقد وفي بالشرط فيستحق المسمى وان لم يعمل ولم يف بالشرط كان له أجر المثل لانسداد الاجارة بل لغوات الشرط المرغوب وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما ذكر المنة أو لا فقد جعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون مقصودا على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في كونهما مقصودا لا اختلاف حكمهما فيصير المقصود محجوا ولا وجه له المقود عليه تمنع صحة العقد أما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحجال فلم يصير الوقت

### لا يجوز كذا في محيط السرخسي

#### الباب الخامس في الشركة الفاسدة

وهي التي فاتها شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع \* لاتصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستقاء كذا في الكافي \* وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما واحتطبه أو أصابه من التكدى فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كاتخاذ الكلال والنار من الجبال كالجوز والتين والفسق وغيرهما وكذا في نقل الطين وبيعهم أرض مباحة أو الحص أو الملح أو الثلج أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية وكذا اذا اشتراك على أن يبنيا من طين غير مملوك أو يطبخا آجرا كذا في فتح القدير فان كان الطير أو النورة أو سم له الزجاج مملوكا واشتركا على أن يشتريا أو يطبخا ويبيعا جاز وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة \* ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي \* فان أراد أحدهما عافيه بينهما نصفان وان أخذهما ولم يعمل الاخر شيئا فهو للعامل كذا في الكافي \* فان أعانه الاخر عليه بشئ فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بالغام بالغ كذا في محيط السرخسي \* ولو أعانه نصب الشباك ونحوه فلم يصيبا شيئا له قيمة كان له أجر مثله بالغام بالغ بلا خلاف كذا في السراج الوهاج \* ولو خلطاه فهو بينهما ما على ما اتفقا عليه فان لم يتفقا على شئ فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى صاحبه \* الى تمام النصف كذا في المضمرات وان خلطاه وباعاه فان كان مما يكال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهم وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا في الجوهرية النيرة \* وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه الى النصف من ذلك مع اليقين على دعوى صاحبه كذا في البدائع ولا يصدق فيما زاد لابيئة كذا في النهر الفائق \* واذا اشتراك في الاصطياد وله ما كلب فأرسله أو نصبا

معقودا عليه فلا يفسد العقد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الوجهين \* وذكر في

شبهة الجامع الصغير رجل استأجر رجلا ليضربه هذه العشرة بالمخاقم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فابو حنيفة في مسئلة الجامع لا يجوز الاجارة مع أنه ذكر الوقت بعد العمل فثبت بهذا أن فيما قال الكرخي من التوفيق بين الروايتين نظرا بل الصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو آخر اذا ذكر الاخر بعد الوقت والعمل وأما اذا ذكر الوقت أو لا ثم العمل أو ذكر العمل أو لا ثم الاجارة فاسدة قدم العمل أو آخر اذا ذكر الاخر بعد الوقت والعمل وأما اذا كان أو وقتا والاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا يكون للتجهيل وان كان عملا فذكره لبيان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد \* وذكر الحاكم في المختصر ما هو إشارة الى ذلك وقال ألا ترى أنه لو استأجر ليعمل له هذا العمل بدرهم وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم كان جائزا \* رجل استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجر الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهاب ولا أجر الرجوع أما أجر الذهاب فلا يمل له في الذهاب عملا وبدون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا تبقى الاجارة فلا يجب أجر الرجوع أيضا فاذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد \* قال ولا مارجحه الله تعالى وينبغي أنه يكون الجواب على التفصيل ان

كانت الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك الجواب وان لم تكن معلومة للمستاجر ما يذ كر الوقت لانصح الاجارة لانه اذا لم يذ كر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد وان بين الوقت كان اجيرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير. وان ذ كر شرطين في الاجارة بان اكثرى من رجل دابة وقال ان ركبته الى موضع كذا فبكذا وان ركبته الى موضع كذا فبكذا أو ذكر ثلاث مواضع جاز العقد استحقاقا وفي الزيادة على الثلاث لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى لهذا أصلا فقال الاجارة متى وقعت على أحد شيئين أو أحد الاشياء الثلاثة وتسمى لكل واحد أجر معلوما بأن قال أجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم أو هذه الاخرى بعشرة دراهم أو هذه الثلاثة بخمسة عشر أو قال ذلك في السموت الثلاثة أو الحوانات الثلاث أو العبد الثلاثة أو قال ذلك في المسافات المختلفة بأن قال أجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا أو الى الكوفة بكذا أو الى بغداد بكذا أو قال ذلك في أنواع الخياطة أو الصنع الى الثلاث يجوز وفي الزيادات لا يجوز وفي فرق بين الاجارة والبيع اذا باع أحدهما من العبدين وتسمى لكل واحد منهما مائتا ليجوز الآن بشرط ان لا يشرط ذلك للبايع أو المشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المسامحة ما لا يجري في البيع وكذا لو قال لرادا لابق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت (٣٣٣) هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم أو

شبكة فالصبي بينهما كذا في المحيط \* ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يده فإرساله جميعا كان ما أخذ منه صاحب الكلب الا اذا جعل منفعة كلبه لغيره بأن أعاد الكلب من غيره فيصطاد فالماخوذ للمستعير كذا في محيط السرخسي \* وان كان لكل واحد منهما كلب فاصا باصيدا كان بينهما نصفين فان أصاب كلب كل واحد منهما ماصيدا على حدة كان له خاصة كذا في السراج الوهاج \* وان أصاب أحدهما ماصيدا فأتخذه ثم جاء الآخر فأتخذه فهو لصاحب الكلب الاول فان لم يكن الاول أتخذه حتى جاء الآخر فأتخذه فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط \* واذا اشتراكوا لاحدهما بغل ولا آخر اوية يستقي عابها الماء والكسب بينهما لم ينص الشركة والكسب كله للذي استقى الماء وعليه أجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل كذا في الهداية \* ولو اشتراكوا لاحدهما بغل ولا آخر بعير على أن يؤجر أحدهما والآخر بينهما لا ينص فان أجرهما قسم الاجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر البعير كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الآخر أعانه على الحولة والنقل كان للذي أعانه أجر مثله لا يجاوز نصف الاجر الذي أجره به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بالغ كذا في السراج الوهاج \* وان شرطنا علمهما مع الدابة فهو السوق والحل وغير ذلك قسم الاجر على مثل أجر دابتهما وعلى أجر علمهما كذا في المحيط \* ولو تقبلا حولة معلومة باجر معلوم ولم يؤجر البغل والبعير وجلا على البغل والبعير اللذين أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا تقبل الحمل وقد استوفى ذلك ولو تقبلا الحمل وجلا على أعناقهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك وهنا كذا في فتاوى قاضخان \* اذا اشتراك رجلان ولا حدة ماداة ولا آخر كاف وجوا على أن يؤجر الدابة على أن الاجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط فان أجر الدابة لحل طعام الى موضع معلوم ثم نقله تلك الاداة بنفسهما كان الاجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر

الآخر فلك نصف درهم أو قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك نصف درهم أو قال للصباغ ان صبغته بالعصفرة فلك كذا وان صبغته بالزفران فلك كذا جاز جميع ذلك \* اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا والمسئلة معروفة فان خاطفه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطفه في اليوم الثاني يجب أجر المثل الآن في رواية الاصل يجب أجر المثل لا يراد

على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يراد على نصف درهم وذكر القدوري الصحيح رواية النوادر وان خاطفه في اليوم الثالث روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن له أجر المثل لا يراد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح. ولو قال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا شيء لك خطاطه غدا كان له أجر المثل لا يراد على درهم لان الاجارة تملك بعوض فيلزمه أجر المثل كذا لو قال استأجرتك بغير شيء. ولو قال أجرتك هذه الدار شهر اعل أن أتعقد فيها حاد فأجرها عشرة وان أتعقد فيها رازا فأجرها خمسة جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر كما في الخياطة الرومية والفارسية وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة مهما يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بمجرد التولية وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف المثل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول أبي حنيفة فان قبض المستاجر الدار ولم يسكنها يلزمه أقل المسمين. ولو استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة قال محمدان كان القصر نصف طريق الكوفة جاز وان كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال. رجل نزل خانقاة عامة مشايخ بلغ منهم الفقيه أبو الليث والفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى يكون ساكننا بجر ولا يصد أنه سكن بغير أجر وقال نصير لا أجر عليه الا أن يتقاضاه



صاحب الخمان بالاجر فينشد يجب الاجر استحسانا والعصم قول الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى لان الظاهر أن النزول في الخمان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الاجر ولا يصح ادعاءه دخلا غاصبا فكذلك ههنا لأن يكون الساكن معروفا بالظلم والغصب بأن كان صاحب جاش لا يستأجر عادة \* وفي المتن رجل غصب دار رجل فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فهي عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب جاحدا أنه لا ثم أقام المالك بعد ذلك بينة أنه لا أجر عليه فيمضى وان كان الساكن مقرا أنها للذي فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا فلم يخرج كان عليه الاجر المسمى لما سكن \* رجل استأجر دابة من سمرقند الى بخارا ولم يسر رسما قام من راسيقها ولا قصبه ولا بقعة بعينها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة لان بخارا اسم للتصميم سوادها فهي كالري وذكري الكتاب اذا استأجر دابة الى فارس أو الى الري ولم يسر موضعا معلوما لا تصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنها تصح وجعل الري اسما للدينة خاصة \* ولو استأجر دابة الى سمرقند صححت الاجارة لان سمرقند اسم للقصبه دون السواد فسواد سمرقند يسمى سغدا \* ولو تشاركى دابة الى أوزجند صححت الاجارة كالتشاركى الى سمرقند وان تشاركى الى فرغانة لا تصح كالتشاركى الى سغدا \* رجل تشاركى بغلا على (٣٣٤) أنه كلما ركب الأمير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب أجر مثله \* رجل تقبل من

رجل طعما على أن يحمله من موضع كذا الى موضع كذا الى موضع كذا الى اثني عشر يوما بكذا فلم يحمله الى اثني عشر يوما وانما حمله في أكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاجر كالأستأجر رجلا على أن يحيط ثوبه في يومه بدرهم فخطئه في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب الثوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يجب الاجر لان عندهما في مثل هذا الموضع تقع الاجارة على العمل دون الوقت \* مسائل في الاجير المشترك فصل في الجاهي والنيابي \* امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه أول

مثل الاكافي والجواني ولو كانا اشتراكا على أن يقبل اجل الطعام على أن يعمل هذا باداته وهذا بادته فالاجر بينهما نصفان ولا أجر دابة هذا ولا دابة هذا كذا في المحيط \* لو دفع دابته الى رجل ليؤجرها على أن الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان أجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة ولا أجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع علم البرزوا الطعام على أن الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالمروض واذا فسدت كل الربح لصاحب الطعام والبرزوا لصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك لو دفع شبكة ليصيدها السمك بينهما نصفين فالصيد للصادق ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط السرخسي \* ولو أن قصاراه أداة القصارين وقصاراه بيت اشترى كاعلى أن يعمل باداة هذا في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج \* وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشترى كاعلى هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الاداة والربح للعامل كذا في الخلاصة \* وفي البيعة مثل على بن أحمد عن ثلاثة من الجاهلين أو خمسة يشتركون على أن يعمل بعضهم الجواني وبعضهم يحمل الخنطة الى بيت صاحب الخنطة وبعضهم يأخذ من قم الجواني ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في التارخانية \* قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القزم من واحد وورق التوت منه والعمل من آخر على أن القزم بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذلك العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليها فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القنية \* في الفتاوى أعطى بذرا الفليق رجلا ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدركه فالفليق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل فالفليق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية \* وكذلك لو كان العمل منهما وانما يجوز أن لو كان

مرءة دخلت الحمام لاتضمن الثياب في قولهم اذا لم تعلم أنها تحفظ الثياب بأجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذا ودفعت اليها الثياب وأعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاتضمن لان عند الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في يده بعرضه واختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو قول محمد رحمه الله تعالى ايضا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك في يده بعرضه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجيرا للجاهي يأخذ منه في كل يوم أجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تلميذ القهار والمودع \* رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أقر صاحب الحمام أنه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الثياب وظن أنه رفع ثيابه نفسه كان ضامنا لانه صار مضاعفا اذا لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيعه بأن ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب \* رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يرامو ينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سفيان رحمه الله تعالى ان ضيع الجاهي أو رأى أن

غير مرفوع ثيابه كان ضامنا وقال أبو القاسم لا يضمن والعصم قول محمد بن سلمة لان ذلك استحقاق منه عانة \* وكذا لو جامر رجل ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يقل الجالس احفظ ولم يقل الجالس لاتضع عندي ولم يقل ولم يرتديكودمودعا حتى لو ضيعه كان ضامنا \* رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الحمامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحمامي عند الكل اما على قوله ما فظا هروا ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عندهما الاجير المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه أبو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى ما يوافق قوله \* امرأة دخلت الحمام ووضع ثيابها في بيت المسلع والحامية تنظر اليها فدخلت الحامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي انتباهوا بنتها مع صبيها كانت في دهليز الحمام ترى أمها فاضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحامية وعن عين ابنتها ضمنت الحامية والا فلا لان لها أن تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تغب عن بصرها أو بصرا ابنتها لا يضمن \* فصل في الحال وما يرجع اليه \* رجل استأجر حمالا بدق ليحمل له رزق من الى موضع كذا فقال الحمال للاستأجر اجل على الرزق فرفعه المستأجر مع الحمال فوقع الرزق وذهب ما فيه لا يضمن الحمال لان الرزق مادام في يده لم يسلمه الى الحمال وان حمله ثم ان (٣٣٥) الحمال وضع الحمل في بعض الطريق ثم استعان

برب الرزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتحرق ضمن الحمال لانه دخل في ضمانه وباعانة رب الرزق ما صار الرزق مسلما اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو رزق الحمال في الطريق وانشق الرزق وذهب ما فيه ضمن \* وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شدة بجبل واهن كان مضيعا الملاح اذا أخذ الاجر ووضع فيها الطعام ففرقت السفينة من ريح أو موج أو شئ وقع عليها أو صدم جبل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غرقت السفينة من مدهأو معالجته أو جرده ضمن الملاح لان ذلك من جنابة يده فبضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلف بغير فعله

البيض منه ما والعمل عليه ما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره وبه نص الخندي كذا في القنية \* وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصين فالحادث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي علفها أو أجر مثله فيما قام عليها وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصين والحيلة في ذلك أن يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف بندر الفليق بثمن معلوم حتى تصير البقرة وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية \* وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال كالتف لاحدهما مع الشريك فالربح بينهما أثلاثا وان كانا شرط الربح بينهما نصين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مال لاخر وشرطا الربح أثلاثا بطل شرط التفاضل وانقسم نصين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير \* الشركة تبطل ببعض الشرط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترطا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراك ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما مشرطا فاسدا كذا في الذخيرة \* وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما بان قضى بالحاقه مر تدا فلان لم يقض به توقف انقطاعها اجاعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت كذا في النهر الفائق \* ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى أسلم عادت المفاوضة فان مات تبطل من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير عتانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما تبقى عتانا ذكره اللؤلؤ الحلي كذا في فتح القدير \* ولو لم يمت لكس فسح أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انسخت الشركة ولو كان عروضا وقت الفسخ ذكر الطحاوي أنها لا تنسخ كذا في الخلاصة \* وبعض المشايخ قالوا تنسخ الشركة وان كان المال عروضا وهو المختار كذا في فتح القدير \* واذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمعة كان هذا فسخا للشركة كذا في الظهيرية \* ولو كان الشركا ثلاثة مات واحد منهم حتى انسخت الشركة في حقه

وان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشئ من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يده صاحبه فلا يضمن الملاح الا أن يصنع فيها شيئا أو يفعل فعلا يعمد الفساد وان انكسرت السفينة فدخل فيها الماء ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا والله أعلم \* فصل في البقار والراعي \* رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاها فجاء البقار ليل وزعم أنه رد البقرة وأدخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في غمر في الجبانة قد علبت قالوا ان كان العرف فيما بينهم أن تدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه أنه أدخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فاضاعت قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها عرفا فكل شرط شرط \* بقار ترك الباقورة في الجبانة وغاب عنه افوقعت الباقورة في زرع رجل فافسد الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلفت مال انسان في سوقها فيضمن البقار \* واذا ساق البقار الباقورة فمطمت واحدة من سوقه بان استعمل عليها في السوق فغرت أو انكسرت رجلها أو اندقت عنقه أو أساقها في الماء لتشرب فوقع في الماء يضمن البقار ان كان مشتركا وان كان حاصلا لا يضمن لان الاجير الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله اذا لم يعمد الفساد وان ساق البقار

فتناطحت فقتل بعضها بعضاً ووطئ بعضها بعضاً في سبأه فكذلك ان كان البقار أجبر وحده لرجل لا يضمن وان كان مشتركة كالقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقرة قوم شتى وهو أجبر أحدهم يكون ضامناً لما تلف من سبأه لانه سائق الذابة التي وطئت والسائق يضمن لما تلف ولو نذت بقرة من الباقورة وخاف البقار أنه لو تسع ما نذبضيع الباقي كان في سعة أن لا يتبعه ولا يكون ضامناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما نذت لأن ضاعت بقرة فعلة ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك تفرقت ورفا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لما ترك ولو كان البقار مشتركة فاعطى موضع فطعت فقال صاحبها أنا شرطت عليك أن ترعاها في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الراعي في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقر وليس للبقار ولا للراعي أن ينزى على شيء منها بغير أمر صاحبها فان فعل كان ضامناً لما عطيت منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذي كان فيها نزاعاً على بعضها فاعطيت لا يضمن الراعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* الراعي والبقر اذا خاف الهلاك على شاة فذبجها ذكراً في الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في النوادر أنه لا يضمن استحساناً وكذا لو رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبجها قالوا لا يضمن استحساناً واختار للفقهاء أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وصاحب الغنم على (٣٣٦) جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحتها وهي

ميتة كان القول قول الراعي \* ولو أن صاحب الغنم أو البقر شرط على البقار أو الراعي أن ما هلك يأتيه بسببه لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعي وان لم يأت بالسبب \* أهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فضاقت بقرة في نوبة رجل تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هــهـه ليست باجارة بل هي اعانة واعارة \* أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد أجبراً ليحفظها فأخزجها الاجبر الى المذابة ثم رجع

### باب السادس في المقررات

ليس لاحد الشرى بكن أن يؤذى كانه مال الاخر الا بانه كذا في الاختيار \* فان أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤذى الزكاة عنه فادام عاين كل واحد منهما نصيب صاحبه علم أولم يعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو أتيا أداء متعاقبا ضمن الثاني علم باداء صاحبه أم لا عند الامام رضى الله تعالى عنه كذا في النهر الفائق \* وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء الزكاة والكفارات اذا أدى الأمر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبيين \* وأما المأمور بذبح دم الاحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار وجب الأمر فانه لا يضمن المأمور علم أولم يعلم اجاباً كذا في السراج الوهاج \* كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحدة حقيقة وحكما كان الدين مشتركا بينهما فاذا قبض شيأ منه كان للاخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط \* اذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمن عبد بينهما باعاه أو ألف بينهما ما أقرضاه أو استملك لهما ثوباً أو ورثا ديناراً لرجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فلا خسران بشركه فيأخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أودأ كذا في السراج الوهاج \* وان أراد القايض أن يعطيه من مال اخر لا يكون له ذلك الا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القايض مثله لا يكون له ذلك الا برضى القايض كذا في الذخيرة \* وان شاء الساكت سلم المقبوض للقايض واتسع الغريم في نصيبه فاذا اتسع الغريم لا يرجع على شريكه نصف ما قبض ما لم يسبق ما بقى على الغريم كذا في محيط السرخسي \* فان نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك الا أنه ليس له أن

الى القرية ليخرج ما تخلف منها فضاع بعضها قالوا ان صاع عند غيبة الاجبر ضمن الاجبر قيمة ابتداء الحفظ المترم وان ضاع يرجع بعد ما عاد الاجبر الى الباقورة لا يضمن الاجبر ولا صاحب النوبة أما الاجبر فظاهر وأما صاحب النوبة فلان له أن يحفظ الباقورة باجرائه \* بقار يحفظ بأجر فترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف وألحاجة لنفسه فضاع بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا \* الراعي اذا خلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انها لفلان قوله وان كان خطأ لا يقدر على التمييز يكون ضامناً فاقمته او القول في مقدار القيمة قول الراعي \* وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاستلم لها المدفوع اليه وأقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا يضمن على المدفوع اليه ولا قبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي أقر وقت الدفع أنهم المدفوع اليه وان شرط على الراعي أن لا يرعى مع غنمه غنم غيره صح الشرط لانه جبر وحده \* البقار والراعي اذا نام حتى ضاع بعضهم ان نام مضطجعا كان ضامناً وان نام جالساً فان غاب البقر عن غنمه كان ضامناً والا فلا وما كل الراعي من الالبان كان ضامناً \* اذا استأجر راعياً أو بقاراً وقال استأجرتك لترعى غنمى هذه سنة كل شهر يكذب الراعي أجبر مشترك الا اذا صح بما هو حكم أجبر لوحده بان قال على أن لا ترعى معها غنم غبرى فينتد يكون أجبر وحده وان أورد له قد على المدة أو لا بان قال استأجرتك شهر ابتكذ الترعى غنمى كان أجبر وحده

الآن نذكر بعلم ما هو حكم أجبر المشتري بأن قال على أن لا أن ترمي مع غنم غنم غنم في حنيفة نصير مشتركا ويتغير أول الكلام بما سخره هكذا قال الشيخ الإمام الأجل المعروف بنحو ما مر زاده قال وكذلك الحكم في حق كل من كان في معنى الراعي \* الراعي أو البقار إذا ضرب شاة فقأ عينها أو كسر رجلها ذكر في الأصل أنه يكون ضامنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قولهما أن ضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي أن لا يكون ضامنا كالأستأجر دابة ليركبها فكتبها بالجملها فانت كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أن كبحها كبحها مثلها لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم في قولهم جميعا لأن الغنم في العادة تساق بالصياح وبالصفع باليد فان ضربها بالخشب كان ضامنا عند الكل كالو كبحها بما لا يكبح مثلها وان استأجر دابة ليركبها فضربها بخيرها وماتت فهو على وجهين أما أن يضربها بأمر صاحبها أو بغير أمر صاحبها فان ضربها بأمر صاحبها فهو على وجهين أما أن يضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا أو يضربها بغير معتاد فان ضربها بغير معتاد لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها بغير أمر صاحبها فان ضربها بغير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبها لا يضمن ومستأجر العبد لا يملك الضرب الا (٣٣٧) بأن المولى عند الكل ومستعير الدابة يضمن

يرجع في عين تلك الدراهم واللقابض أن يعطيه مثلها كذا في المحيط \* فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية \* وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض الوكيل فهو كذا في يد الموكل به كذا على الموكل ولو كان قائما لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة \* ولو أخرج القابض ما قبضه من يده بان وهبه أو قضاة في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فليشريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذه من يده الذي هو في يده إذا كان في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج \* وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض ديناً على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسة أضعاف الشريك فأخذ نصفها كان للقابض نصف ما بقي على الغريم وذلك ما تأن وخسوس وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع \* وكل دين وجب لأثنين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لاحقة لا يكون مشتركا حتى إذا قبض أحدهما شيئا ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط \* رجلان باع عبدا بينهما بن معلوم فقبض أحدهما من الثمن شيئا كان للآخر أن يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما النصيب ثمناً على حدة فقبض أحدهما شياً من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية \* رجلان لاحدهما عبد وللآخر أمة باعاهما بالاف اشتراكا فيما يقبضان كذا في السراجية \* ولو سمي كل واحد منهما المملوك ثمناً لم يكن للآخر أن يشاركه القابض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزائنة المفتين \* ولو أمر رجل رجلين أن يشترياه جارية فاشترياهما وقد اثنى من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الأمر كذا في المحيط \* ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفّل عن الغريم رجلان وأتيا بما قبض أحدهما الكفيلين من الغريم شيئا يكون للآخر حق المشاركة أن أتيا من مال مشترك كذا في خزائنة المفتين \* وهكذا في الظهيرية \* ولو لم يقبض أحدهما شيئا لكن اشترى نصيبه ثوبا فلا يشريكه أن يضمه نصف ثمن الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجتمع جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج

(٤٣ - فتاوى ثانی) اذا ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء ضرب به معتادا أو غير معتاد وعنه لا صاحبه لا يضمن في المعتاد وأما الوصي اذا ضرب اليتم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالاب وعنه لا صاحبه لا يضمن كما لا يضمن الاب اذا ضرب به للتأديب أو للتعليم ولا يرثه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن ويرثه \* وليس على البراغ والتصاد والحجام ضمان السراية اذا لم يقطعه وازيادته على ما أذن له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكمونة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صريح شرطه لان ذلك مقدوره \* وان استأجر حجما لم يقطع له ساق قطع فقال صاحب السنن ما أمرتك بقطع هذا السن كان القول قوله ويضمن القاتل ارش السن \* رجل استؤجر على حفظ خان فسرقت من الخان شئ قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر البخاري رحمهما الله تعالى لا يضمن الحارس لان الحارس يحرس الابواب أما الاموال محفوظة بالبيت وهي في يد ملاكها وغيرهم امن المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا في حارس السوق اذا كان يحرس الحوايت فتنقب حانوت وسرق منه شئ يضمن الحارس لانه بمنزلة الاجير المشترك والعصم ما قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن الاجير المشترك لا يضمن وان استؤجر الحارس وأخذ

من أهل السوق شيئا لاجل حل الجار من ما أخذ منهم إذا استأجره تبسهم ويؤخذ عقد الرئيس عليهم وإن كرهوا الناقض بأجر إذا غمز درهم فكسره قالوا يكفون ضامنا إذا غمز بغير إذن صاحب الدارهم فإن قال له صاحب الدارهم غمزها فغمزها لا يضمن وهذا في الدارهم التي يضرها الكسر فإن كان لا يضر لا يضمن **فصل في القصار** قصار وضع الثوب على الحب في الحانوت وأقعد ابن أخيه ليحفظ الحانوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحانوت للأسفل فطر الطرار الثوب قالوا إن كان الحانوت الأسفل بحال لودخله إنسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وإن كان الحانوت الأسفل بحال لودخله إنسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر إن كان الصبي الذي أقعده القصار ضمه إلى القصار أبوه وأمه أو وصيه أو لم يكن له أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه إلى نفسه يضمن الصبي قال المصنف وهذا الجواب انما يستقيم إذا كان الصبي مأذونا لأن الصبي المأذون مؤاخذ بضمان تضييع الوديعة أما إذا كان محجورا فإنه لا يؤاخذ باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقا على الوديعة أو رأى إنسانا يأخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن إذا كان محجورا فإذا كان الصبي مأذونا كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لأن له أن يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وإن لم يكن (٣٣٨)

الحانوت كان الضمان على القصار ههنا لأنه لما استخف من ليس في عياله يصير مسئلا كقصار سلم ثياب الناس إلى أجيره ليشتريها في المقصرة ويحفظها فنشأ الاجير وضاع من الثياب بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار لأعلى الاجير وإن علم أنه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب الثوب الخيار إن شاء ضمن الاجير وإن شاء ضمن القصار وقال الفقيه أبو الليث انما قال له أن يضمن القصار لأنه كان يعمل في الاجير المشترك إلى قول أبي

\* فإن لم يشتر بحصته ثوبا ولكن صالحا من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه بشريكه بما قبض فإن القابض بالخيار إن شاء سلم إليه نصف الثوب وإن شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع \* وإن أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك أن يهب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا يشركه للآخر فيه قال نصير يهب الغريم خمسة مائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفا من زبيب مثلاً بمثل ما له عليه ويسلم إليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بثلث الزبيب لا بالدين كذا في المحيط \* ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقتسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة لساكت خمسة وللبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي \* وفي التجريد وكذلك إن كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم أبرأ أحدهما عن شيء فالقسمة ماضية لا تنتقض كذا في التارخاتية \* فإن أبرأ أحدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع \* فزع على قولهما إذا قال إذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي أخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شاركه إن كان قائما وإن كان منتهكاً ضمنه حصته كذا في الظهيرية \* فإن لم يقبض الاخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الأمر إلى ما كان فاقبض أحدهما من شيء يشركه الآخر فيه كذا في البدائع \* فلأن الغريم يعمل للذي أخر حصته مائة درهم من حصته فلشريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون وإذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره إذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا ترى أن الغريم لو عمل للمؤخر جميع

يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا هلك في يد الاجير المشترك لا بفعله أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن القصار ما هلك حقه لا بصنعه قال وبه نأخذ والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* قصار أمره صاحب الثوب أن يسلك الثوب بعد العمل حتى يتقده الاجير فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه هلك أمارة عنده \* والسما إذا باع ما أمر به من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب عن الثياب حتى يتقده الاجير فسرق منه الثياب لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحوالة إذا قال للعمال أمسك الحوالة حتى أعطيك الاجير فسرق الحوالة لا يضمن الجمال في قولهم لأنه ليس لفعل السمسار والجمال أثر في العين ومن لا أثر لعله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون أمارة في يده ولا يكون رهنا \* القصار إذا تكرر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقروا قد قصره قالوا إن قصره قبل الجرد كان له الاجر وإن قصره بعد الجرد لا أجر له لأنه لما جرد صار غاصبا فبطل الاجارة فإذا قصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقد فلا يستوجب الاجر \* قصار رهن ثوب قصار يدينه عند رجل ثم افتك الرهن وقد أصاب الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر صاحب الثوب إليه كلف القصار تطهير الثوب وإزالة النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فقتل صاحب الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لانتفى على القصار لأنه وإن صار محالاً بالرهن إلا أنه افتكه فقد ارتفع الخلاف وعاد إلى ما قبل الخلاف فإذا خلى

القصار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه والنجاسة اذا لم تنقص قيمة الثوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد الغني ثوبا من ماء  
صاحب العبد بأن يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان وبهلك الثوب  
أمانة لأنه خرج عن ضمان الثوب بالتخلف فهو نظير من خرق ثوب انسان خرقا يبرأ فقال له صاحب الثوب أصله فاني وترك الثوب عنده وهلك  
لا يضمن الاتقصان الخرق \* تلميذ القصار أو أجيره انما صار اذا دخل نارا للسراج بأمر الاستاذ فوقع شرارة على ثوب من ثياب القصار  
أو أصابه دهم السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ  
ذلك بنفسه كان ضامنا \* أجير القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانتقص الثوب أو تحرق ضمن الاجير لانه لم يؤذنه  
في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله الا أنه كان وديعة عند القصار وليس من ثياب القصار وان كان ذلك من ثياب القصار وذلك ثوب  
يوطأ مثله لا يضمن الاجير ويضمن القصار لانه ما ذون في ذلك عادة اذا كان ذلك من ثياب القصار وكذلك لو انقلب المدقة من يد أجير القصار أو  
تلميذه فوقع على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التلميذ ولو وقعت  
المدقة على موضعه ما وقع بعد ذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التلميذ (٣٣٩) وان أصابت المدقة انسانا كانه الضمان  
على التلميذ \* ولو انكسر شيء

حقه وذلك خمسمائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للآخر أن يرجع على الغير بما أخذ من حصة  
شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة \* فاذا أخذها قسمها وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم  
كذا في الظهيرية \* رجلان لهما دين مؤجل على آخر فجل نصيب أحدهما قسمه نصفين والباقي لهما  
الى الاجل كذا في السراجية \* ولو تزوج أحداهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه  
بشيء كذا في محيط السرخسي \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة مرسلة كان لشريكه  
أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط \* وأما اذا استأجر أحد الشريكين بنصيبه فان شريكه يرجع  
عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج \* ولو كان للطلوب على أحد الطالبين دين بسبب قبل أن يجب لهما  
عليه وصار قصاصا بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد أن يجب لهما عليه  
وصار قصاصا لشريكه أن يرجع عليه كذا في الظهيرية \* ولو أقر أحدهما أنه كان للطلوب مثل نصيبه قبل  
دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أرشها خمسمائة لا يكون  
الشريك شيء كذا في محيط السرخسي \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين اذا شاع  
المطلوب موضحة عمدا فصاحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لانه لم يسلم له ما تمكن المشاركة فيه كذا في  
البدائع \* وفي القدوري لو ابتلى أحد الطالبين على المطلوب ما لا وصارت قيمته قصاصا لشريكه أن  
يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد ربي الدين أفسد على المطلوب متاعه أو قتل  
عبد له أو عقدا به وصار ماله قصاصا بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط \* ولو أخذه ثم  
أحرقه أو غصبه فلشريكه أن يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك  
عنده ولو ارتهن أحداهما بحصته فمات عند شريكه أن يضمنه كذا في محيط السرخسي \* ولو ذهبت  
احدى العينين بأقعة مما وبة في ضمان الغصب أو في يد المشتري بشراء فاسد أو في يد المرتين لم يضمن لشريكه  
كذا في الظهيرية \* وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما

القصار ثوبا من ثياب القصار فعثر وسقط عليه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ ولو سقط على وديعة كانت عند صاحب البيت فافسدها  
ضمن وكذا لو عثر فسقط عليها وان كان بساطا أو وسادة استعاره لليسط لا يضمن رب البيت ولا الاجير أيضا لان المالك أذن له في بسطه  
ولو علق القصار ثوبا على حبل في الطريق لتجفيف الثوب فرت حمله فخرقه كان الضمان على سائق الحبل دون القصار \* قصار استعان برئ  
الثوب في دق الثوب فأعانه وتحرق الثوب ولا يدري أنه تحرق من دق القصار أو من دق صاحب الثوب روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى  
أن القصار يضمن جميع النقصان ووجه ذلك أن الاجير المشترك ضامن في قول محمد رحمه الله تعالى ما هلك بغير صنعه فاذا كان الثوب في  
ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يعلم أنه تحرق يدق صاحب الثوب \* وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القصار يضمن نصف  
النقصان لو تبرئه الاحوال كل رجل اذا جلس على فضل ثوب انسان لم يعلم به صاحب الثوب حتى قام صاحب الثوب فخرق الثوب كان  
على الجالس نصف النقصان لان التحرق حصل عقب فعله وليس أحدهما باضافة ذلك اليه أو من الاتر فضاف اليهما أما على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجب الضمان في فعل القصار لان عنده الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان  
بذلك ويجب عليه نصف الضمان كما قال أبو يوسف وهو حسن اختياره الله فيه أبو اليا هو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فغلب



صاحب الثوب ثوبه ففترق كان على المتمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحمله صاحب الثوب كان على القصار نصف الخرق \* وذ كرفى المنتقى حائل نسج ثوبه فاعتلق صاحب الثوب بثوبه ليأخذه وأبى الحائل ان يدفع حتى يأخذ الاجر ففترق الثوب في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائل وان فترق في يدهما كان على الحائل نصف الخرق \* رجل ارسل رسولا الى قصار ليسترد منه ثيابه الاربعة فلما جاءه الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الى الثياب ولم يعد على وقال القصار عدته الاربعة قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى يستل صاحب الثوب أي ما يصدق فأيها صدقه يرى ذلك عن خصوصته وأيهما كذبه يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار وحلف فلا قصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ \* رجل دفع ثوباً الى قصار ثم أمر رجلاً ان يقض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب فذلك الثوب في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه قال رضى الله عنه أما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره (٣٤٠) بغير اذنه \* وذ كرفى المنتقى رجل عنده ثياب ودبعة لرجل فجعل المودع

في ثياب الدبعة ثوباً بنفسه ثم جاء صاحب الدبعة وطلب الدبعة فدفع المودع الثياب الى صاحبها ونسى أن ثوبه في ثياب الدبعة فضاع ثوب المودع عند صاحب الدبعة كان صاحب الدبعة ضامناً لذلك الثوب ووجه ذلك انه أخذ ثوب الغير بغير اذنه والجهل في ذلك لا يكون عذراً وذكر ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامناً وان كان صاحب الثوب بعث الى القصار رجلاً ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوباً بغير ثوب المرسل فضاع عند

المال قتل عبد المطلب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلب على خمسمائة درهم كان ذلك جأراً وبرئ من حصة القاتل من الدين فكان لشرى بك القاتل أن يشركه فيأخذ منه نصف خمسمائة كذا في البدائع \* في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطوب ما لآخر رجل صارت حصته قصاصاً به ولا شيء لشرى بكمه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشرى بكمه أن يرجع عليه أيضاً فيشاركه في ذلك كذا في المحيط \* ولو أن المطوب أعطى أحد الشرى بكمه كفيلاً بخصته أو أحواله بذلك على رجل فما اقتضاه هذا الشرى بكمه من الكفيل أو الحويل فلا تخرا أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة \* رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المدون عن الآلاف كلها على مائة درهم وقبضها فأجاز الآخر جميع ما صنع فهو جأز وله نصف المائة فان قال القابض قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ الغريم وان أجاز الصلح ولم يقل أجرت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخمسين ويرجع الغريم على القابض بخمسين من قبل أن اجاز الصلح ليست اجازة القبض \* رجلان لهما في يد رجل غلام أو دار صالحه أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي في يديه الغلام مقرباً للغلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان جاحداً لشاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها الا أن يكون الغلام مستهلكاً كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشتريا من رجل جارية أشترى أحدهما نصفها بألف درهم واشترى الآخر نصفها بألف درهم ثم وجداهما عيباً ورداها ثم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن مختلطاً في الاستدأء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استحققت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن مختلطاً كان للآخر أن يشاركه القابض فيما قبض وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن قرأ لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها منهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقررت بها هي لي عليك من ثمن اشتريته معنى ثم ان الغريم قضى هذا خمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق

الرسول ذكر أن الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخيار الغريم ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لارجع للقصار على الرسول \* قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامناً وكذلك اذا عسر الثوب ففترق وان فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وعن محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار سر اجا في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الخرق الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه ولا يمكن من اطفائه وهذا قوله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير صنعه \* رجل دفع الى قصار ثوباً ليقصه فباعه صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل طنت أنه ثوبه كان القصار ضامناً فصل في الخياط والتساج \* اذا قال صاحب الثوب للتساج اذهب بثوبي الى منزل كذا حتى اذرجعنا من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى عابثاً أجرك فاحتمس الثوب من يد الحائل في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخني ان كان الحائل دفع الثوب الى صاحبه أو مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائل ليوفى له الاجر يكون الثوب رهناً فاذهاك يملك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الدبعة لا يضمن الحائل فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منع الحائل بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصبطها على شيء كان حسناً

لان عنده الاجر المشترك

وَسَفِّ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى

[illegible]

للساج الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني أجير الاول ضمن الاول عند الكل ويضمن الاجير عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالمودع اذا أودع أجنبيا عندهما صاحب الوديعة أن يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة له أن يضمن المودع الاول وليس له أن يضمن الثاني \* نساج ترك زكرباسا في بيت الطراز فسرق ليلافا قالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه الكبراس مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحصن فيه الثياب ولا يحفظ ورضي به صاحب الثوب لا يضمن أيضا ولا يضمن رجل دفع ذهباً الى صائغ ليتخذ له سواراً منسوجاً والنسج لم يكن من عمل هذا الصائغ فأصلح الذهب وطوله ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان الصائغ الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم يكن الثاني أجير الاول ولا تلميذه كان للمالك أن يضمن أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصائغ الاول أما الثاني ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صارت يده وديعة أما مادام في العمل كانت يده مضمناً لانه يتصرف في مال الغير بغير اذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع لا يضمن مالم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها رجل قال خياط انظر الى هذا الثوب فان كفاي فيصافا فاقطعه بدهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعدما قطعه انه لا يكفيني ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما أذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر ايكفيني فيصافا فقال الخياط نعم

فقال صاحب الثوب اقطعه فقطعه فذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب  
فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط \* استأجر خباز ينضج له طعام وليمة فافسد الطعام  
فأحرقه أو لم ينضجه كان ضامنا لانه أجبر مشترك فيضن ما أفسد بجناية يده ولولم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من مائة من  
صاحب البعير فادخلها الدار ففسد البعير فخر على القدر وكسر دوا أو أفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لانه ساق بأمر صاحب الدار ولا  
ضمان على الخياط فافسد لانه فسد لا بفعله وكذا الوسيط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير والخماس  
اذا هلك العبد في يده لا يضمن لانه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا يصنعه وكذا الدال اذا دفع الثوب الى رجل ليراه فيشتره فذهب  
الرجل بالثوب من بين يديه ولم يطفقه الدال لا يضمن لانه مأذون بهذا الدفع عادة \* رجل دفع الى خياط ثوبا بالخيطه قيصا فخطاه قبا ذاطاق واحد  
الذي يقال له بالقارسية يكنى خيرا المالك ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شاء أخذ الثوبا وعطاه أجر مثله لا يراد على المسمى وان  
اختلفا فقال رب الثوب أمرت أن تقطعه قيصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قبا كان القول قول صاحب الثوب وان أمره أن  
يقطعه قيصا فخطاه سراويل فهو الاول (٣٤٣) سواء قيل هنا لا يجب الاجر اذا أخذ الثوب رجل أمر رجلا أن ينقش اسمه في فص

خاتم فغفل ونقش اسم  
غيره يضمن الخاتم \* ولو أمر  
رجلا ليصنع ثوبا به برعفران  
أو بالبقم فصنعه بصنع من  
جنس آخر كل رب الثوب  
أن يضمنه قيمة ثوبه أيضا  
ويترك الثوب عليه وان شاء  
أخذ الثوب وأعطاه أجر  
مثله لا يراد على المسمى وان  
صنعه بجنس ما أمره الا انه  
خالف في الوصف بأن أمره  
أن يصنعه بربع ففزع عصف  
فصنعه بقفز عصف  
وأقر بذلك رب الثوب خير  
رب الثوب ان شاء ترك الثوب  
عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا  
وان شاء أخذ الثوب  
وأعطاه ما زاد من العصف  
فيه مع الاجر المسمى وذكر

اذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت الارض بين بالغ وقيم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع  
الحاضر وزرع الارض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا أدرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته من  
الثمن وتوقف حصة الغائب فاذا قدم الغائب خيران شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى  
قاضيان \* في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه  
قال محمد رحمه الله تعالى أرجو أن لا بأس به قال الذبيبة أبو الليث وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغيبانية \* وفي  
الكيل والموزون له أن يعزل حصته بغيبه شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي وان هلك كان عليه ما كذا في  
النهر الفائق \* دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مفر وزليس لاحد أن يسكن في  
نصيب الغائب ولأن يواجره بغير أمر القاضي وللقاضى أن يواجره ان خاف أن يحرب لو لم يكن أحد  
ويمكن الاجر للغائب هكذا في خزنة المفتين \* دار بين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان  
فلاخوين أن ينعازوا عن الاخنتين عن الدخول فيما اذا لم يكونا محرمين لزواجهما ولو كانت بين اثنين  
يسكنان فيما فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية  
\* سكة غير نافذة بين عشرة اكل منهم في دار غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة  
ليس له أن يفتح بابا الى هذه السكة به أنقى أبو القاسم والقنية أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في  
الفتاوى الغيبانية \* طاحون مشترك بين اثنين أنفق أحدهما في عمارته لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا  
أنفق على عبد مشترك أو أذى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية \* دار بين اثنين غاب  
أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجر كذا في القنية \* وقال أبو القاسم  
في أرض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الارض يذره وساق اليه من الما المشترك بينهم واستترك  
الارض سمين بغير إذن شركائه قال ان حصل له بعد الما ياتيه من نصيبه هذا القدر وكانوا ياتون قبل ذلك  
لا ضمان عليه ولا شركة لشرائه في المشترك كذا في التنازعية \* وما كان على الراهن اذا آذاه المرتهن بغير

اذن

في المشتق عن أبي يوسف هذا اذا صبغ بربع القفيز ولا ثم صبغه ثلاثة أرباع القفيز فيكون له الخيار على  
الوجه الذي ذكرنا ما اذا صبغما ابتداء بقفز عصف نضرية واختار أخذ الثوب أعطاه ما زاده الصبغ فيه ولا أجر له ههنا وهكذا ذكر القدرى  
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما على قول محمد اذا أمره أن يصبغه بمن من عصف بدهم وصبغه بمن بضر به واحد قان شاء ضمنه  
قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصف في ثوبه وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ما يوجب  
التسوية في الجواب بين أن يصبغه بضرية أو بضرتين \* رجل استأجر رجلا يصمر بيته فضره أعطاه ما زاد من الضر فيه \* رجل  
دفع غزلا الى حائك لينسجه سبعة ارباع ففعله اكبر من ذلك أو أصغر كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء أخذ  
الثوب وأعطاه الأجر المسمى ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي نقصان أعطاء من الاجر بحساب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا ان أمره  
صفيقا فجله بريق أو على العكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقص العمل وان أمره أن ينجع ثيابا في ثمان فنجع سستانا في ثمان  
ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاه بحساب ثلثه أو رابع الاجر الذي حمه كمال أو لم ياله ضرب له  
لينا فضره البعض وفات وقت الباقي يجيب الاجر بحساب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين البين فقال في البين يجيب له حصة

ما عمل من الاجر الذي عمله وفي التوبة اجر مثله لا يزاد على ثلاثة ارباع ما سعى واختر شمس الاثمة السر خسر رزقه الله تعالى القرفيين  
 الثوب وبين اللبن على هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل يزاد بحكم الزيادة ولا يكون للمعمل تلك القيمة اذا انفردت عن الباقي وفي  
 اللبن لا يزداد قيمة البعض ببعض \* ولو ان التساج وفي بالذرع والصفة وزاد يعني زاد ذراعا واحدا على ما شرط روى عن محمد ان صاحب  
 الغزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر المسمى لزيادة الذرع أما  
 الخيار لتغيير الصفة عليه فانه قد يحتاج الى الثوب القصير ولانه لو لم يزد في الذرع ربما يفضل شيء من غزله فيغيره واذا اختار أخذ الثوب لا يلزمه  
 زيادة الاجر لزيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة \* ولو دفع غزلا الى حائك وأمره أن يزيد في الغزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وأنكر رب  
 الثوب فان حلف رب الثوب على علمه برئ وان نكل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا أن غزل الامر كان مناهو الثوب منوا فقال الامر الزيادة  
 من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان كان الثوب مستهلكا وأنكر الامر الزيادة كان القول قول رب  
 الثوب \* ولو دفع الى صانع عشرة دراهم وقال له زدني درهمين يكون ذلك قرضاعلى واجعل من ذلك قدامك اجر درهم فقال الصانع زدت  
 وأنكر الامر قال محمد رحمه الله تعالى بها الفا واذا حلفا فيخير الصانع ان شاء دفع (٣٤٣) اليه القلب وأخذ أجره خمسة دنانير

وان شاء رد على الامر  
 عشرة دراهم وأخذ القلب  
 \* ولو دفع الى نذاف جبة  
 وقطنا وأمره أن يزيد من  
 عنده شيئا من القطن فجاء  
 بعشرين استنار قطن في  
 الثوب وقال لا امر دفعت  
 الى عشرة أسانير وزدت  
 عشرة وقال رب الثوب  
 دفعت اليك خمسة عشر  
 وزدت خمسة كان القول  
 قول النذاف ولو قال  
 صاحب الثوب دفعت اليك  
 خمسة عشرة استنار  
 وأمرتك أن تزيد خمسة  
 أسانير وقال النذاف  
 دفعت الى عشرة وأمرني  
 أن أزيد عشرة فيخير صاحب  
 الثوب ان شاء صدقه ودفع  
 اليه عشرة أسانير وان شاء

اذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتين وان أدى أحدهما ما كان على صاحبه  
 بأمره أو بأمر القاضى يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الراهن غائبا  
 فأنفق المرتين بأمر القاضى يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع عليه والفقوى على أن الراهن لو كان حاضرا  
 وأبى أن ينفي فأمر القاضى المرتين بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون  
 على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل علمه ألف درهم لرجل  
 فأمر رجلا بادهاء ألف عليه فأتياه ثم رجع أحدهما على الآخر فقبض منه خمسمائة فان أتياه من مال  
 مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه فيه وان لم يكن ما أتياه مشتركا بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما  
 ممتازا عن نصيب صاحبه حقيقة الا أنهم ما أتياه جميعا فان أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في  
 المحيط \* وكذا لو باعوا وأجر عبد الهذا أو أمة لهذا صفقة واحدة فقبض أحدهما شركة الآخر كذا في  
 الكافي \* وفي الجامع أيضا شاهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبد له بالثمن درهم الى سنة وقيمة العبد ألف  
 درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد ألف درهم حالة  
 وان شاء اتبع المكاتب بيدل الكتابة أنى درهم فان ضمن الشاهدين قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى  
 في ملك بدل الكتابة فاذا استوفى ذلك من المكاتب طاب لهما أحد الاثنين ولزمهما التصديق بالالف الآخر  
 ويعتق المكاتب ويكون ولا المكاتب للمولى فان أدى المكاتب الى أحد الشاهدين ألف درهم لا يعتق  
 وهل لصاحبه أن يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا ان أتياه القيمة من مال  
 مشترك أو غير مشترك وكذلك البيع اذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بالثمن درهم  
 الى سنة وقيمة العبد ألف درهم والمشتري يدعى ذلك بالبائع يحذف قضى به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما  
 كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالثمن الى أجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمته حالة فان اختار تضمين  
 الشهود فاما مقام البائع في ملك الثمن لاني ملك العبد فطيب لهما أحد الاثنين ويتصدق بالالف الآخر

اخذ منه قيمة توبه ومثل عشرة أسانير قطن ويترك الثوب على النذاف ورجل دفع الى خياط ثوبا بالخط له قيضه درهم على أن يفرغ منه اليوم  
 جازي قولهم فصل في الحفار \* رجل استأجر حفارا وبين له مكان الحفرة وعمقها ودورها بجر معلوم جازوا ان حفر بعض ما شرط  
 عليه فاستقبله جبل ان كان يمكنه الحفر مع ذلك الا أنه يشتد عليه العمل يجبر على العمل وكذا لو ظهر الملع في البئر قبل أن يبلغ منتهى ما أمر به  
 فان كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون عذرا وان استأجره ليحفر قبر او بين موضعه فحفر في موضع آخر لا أجر له وان  
 لم يبين له موضع الحفر صح العقد استحقاقا فينصرف الى الحفر في مقبرة تلك المحلة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز استحقاقا وينصرف  
 الى المتعارف وكذا اذا لم يبين له الحد ولا شفا ينصرف الى المتعارف في تلك البلدة وهو كالواستأجر لبايا ليضرب له اللبن ولم يبين اللبن فان كان  
 هناك ملبن متعارف ينصرف اليه استحقاقا ولا يفسد العقد وان استقبل الحفار في حفرة البئر والقبر حفرة لا يزداد في أجره كالأبقص من  
 أجره بسبب لبن المكان وحسب التراب من القبر يكون على الحفار استحقاقا وان اختلف المستأجر وحافر البئر بعدما حفر خمسة أذرع فقال  
 المستأجر تهرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع كان القول قول المستأجر مع عيونه وأعطاه من الاجر بحسب ذلك  
 فيصنف الحفار على دعوى المستأجر ويترك الاجارة فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تحالفوا تركا ورجل استأجر

حفار الجفر له حوضا عشرا في عشر بعشر قدراهم وبين ٤٠٠ فخر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشر في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع الجمله فلهذا يلزم ربع الاجر \* **فصل في اجارة الدواب والضمان فيما يجب وفيما لا يجب** \* رجل تكارى ابلا مسمى بغير عينها من كوفة الى مكة بأجر معلوم ذكر في الكتاب أنه يجوز قالوا لم يرد بهذا أن يؤجر ابلا بغير عينها فان ذلك لا يجوز وانما أراد به أن ينقل المكاري الجوله فقال له المستكرى اجلني الى مكة على ابل فيكون المعقود عليه في الذمة وبعضهم أجروا الجواب على اطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لكان العادة \* رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم درهم وبين ما يطحن من الخنطة أو لشعبه ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدارا ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بخوار زاده لابد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى \* رجل اكترى ابلا من بخارا الى بغداد وألحج ثم اختلفا في وقت الخروج من بخارا فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا \* رجل اكترى ابلا من الكوفة الى مكة للرحل ذاهبا وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق \* رجل استأجر أجيرا أو ماليا ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون عن طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك (٣٤٤) وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك

وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم \* رجل استأجر بعير للعمل فحمل البعير في العرف هو الوسق وهو بالامناء مائتان وأربعون منا \* رجل استأجر دابة الى ممر قند أو غيرها من المصارف اذا دخلها كان له أن يأني بها الى مسكنه استحسانا \* رجل استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رد الرهن تكون على الراهن ومؤنة رد الدابة على صاحبها ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة رد الغصب تكون على الغاصب وكذا مؤنة رد المبيع يعبا

فان قبض أحدهما شيئا لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط \* ولو عجز المكاتب وانفسخت الكتابة أو انسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهم من الضمان ورجع المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي \* جارية مشتركة بقاءها غاصب فاستولدها المشتري فقضى القاضي للغصب منها بالجارية والعقر وقيمة الولد معا شتر كما يقبضه أحدهما وان وقع القضاء له ما متفرقا شتر كما في قيمة الجارية والعقر دون قيمة الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختارا أحدهما تضمين البائع والاخر تضمين المشتري لم يشر كافي شي وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر الاخر لا شيء له وان ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا له أن يضمن المشتري العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشتريادار أو بنيا فيها فاستحققت فقضى لهما بقيمة البناء على البائع فما يقبضه أحدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي \* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجلان غصبا عبدا من رجل قيمة ألف درهم فصارت قيمته ألفي درهم ثم جاء رجل وغصب العبد منه ما فات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين الا واثبت قيمته ألف درهم وان شاء ضمن الغاصب الثاني ألفي درهم ويطلب لهما أحد الاثنين ويتصدقان بالالف الاخر فان قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان للاخر أن يشاركه فيه \* وفيه أيضا رجلان غصبا من رجل عبدا فباعاه من رجل فبات العبد في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين تم بيعهما وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فان اتي المولى أحد الغاصبين فبين فضمه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب الذي أدى نصف القيمة من الثمن شيئا حتى ضمن المالك الغاصب الاخر أيضا نصف قيمته حتى نفذ البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للاخر أن يشاركه فيه فلو أن

فاسد بعد الفسخ تكون على القابض \* رجل استأجر دابة ليعمل عليها جلا مقدرا وحل ثم أراد صاحب الدابة أن يضع عليها شيئا من متاعه مع حل المستأجر كان للمستأجر أن يمنعه فان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا شغل بعض الدار المستأجر سقطت حصته لان الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر \* رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يؤجرها ويبيعها ويؤدها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس أما اذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب غيره \* رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحل مع نفسه جلا فعطيت الدابة بضمن من قيمته مقدارا الزيادة وطريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الحل لم يرد على ركوبه في الثقل هذا اذ ركب ووضع الحمل في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحمل بضمن جميع القيمة \* رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائجها يكون مخالفا حتى لو عطيت الدابة من ركوبه بضمن قيمتها ورجل استكرى دابة لمسية فربخ فساو عليه اسبعة فرائخ كان عليه الاجر المسمى للربخ وفيما زاد على الفريخ يكون غاصبا ولا أجر عليه وان أرضى المستأجر صاحب الدابة بشئ كان أفضل \* رجل استأجر حمارا ليحمل عليه وقر حنطة الى المدينة فعمل عليها الخنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حل في انصرافه على الحمار فغيرا من ملح فرض الحمار

في الطريق وذلك ضمن قيمة الحمار اذا حمل عليه الخ بقدرانه \* الاستأجرة دابة يعمل عليها حنط من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة يأنيار كعب الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم ضمن قيمة الدابة لانه استأجرها للعمل دون الركوب فصير غاصبا بالركوب \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا \* رجل استأجر حمارا يعمل عليه اثني عشر وقران التراب الى أرضه بدرهم وصاحب الدابة يعرف أرضه فكلمها عادا المستأجر من أرضه يعمل عليه وقران اللين ان سلت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك في الرجوع مع اللين يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانهم لا يجتمعان قال المصنف رحمه الله تعالى وعندي يجب نصف دانق للوقر الاول مع قيمته لانه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فوجب الاجر للوقر الاول كافي مسئلة الفراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار محالفا لكن اذا سلت الدابة يجب الاجر كما لو استأجر دابة الى موضع معين فجاوز ذلك الموضع وهما سكت يضمن قيمتها وان سلت الدابة يجب تمام الاجر \* وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعطبت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تطيق (٣٤٥) ذلك وان سلت كان عليه كل الاجر

\* رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة أولم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يرتد الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا ردها الى الكوفة برئ من الضمان ثم قال لا يبرأ عن الضمان بازالة التعدي \* وكذا المستعير بخلاف

الغاصب الذي أدى نصف القيمة أو لا استوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان المالك ضمن الغاصب الآخر نصف القيمة حتى نفذ بعيه فأراد الثاني أن يشارك الاول فيما قبض لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني أن يشارك الاول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فان قبض جميعا الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض رصاصة أو ستوفة كان له الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض بنهرجة أو زيوفا فردد على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوفة أو رصاصة أو زيوفا فردد على المشتري لم يكن له أن يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط \* لو قتل المكاتب رجلا خطأ وله وليان فقدمه أحدهما الى القاضي وأقام البينة فقضى القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة له ما شارك الغائب الحاضر فيما قبضه وان قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الآخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشارك أحد الوليين الآخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجتمعا أو متفرقا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الجاني مدبرا اشترى كاسا وموقع القضاء معاً ومتفرقا ولو كان الجاني عبداً والمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه الى أحد ولي الدم الواحد فهو اختيار حتى لا خروا شتر كافي المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى أحدهما وفدى النصف لم يشاركه الآخر ولو قتل رجلا عدوا له وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشتر كالان حقهما في الاصل القصاص وانما تحول الى الألف بالصلح وانه مختلف حتى لو صالحا جله اشترى كذا في الكافي \* عبيدين رجلين غصب أحدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه المشتري جازا لبيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجبر صاحبه جازا لبيع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين اذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقلا عن المنتقى \* ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك

(٤٤ - فتاوى ثانی) المودع وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بازالة التعدي وقال بعضهم اذا استأجرها اذا هابوا جابا برئ وكذا المستعير وان استأجرها اذا هابا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا المودع \* وذكر في الاصل اذا استأجرت المرأة درعاً تلبسه ثلاثة أيام ان كان ثوب بذلة لها أن تلبسه في الايام والليالي وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي أول الليل وفي آخره وليس لها أن تلبسه كل الليل فان لبسته كل الليل ونامت فيه حتى جاء النهار برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسئلة الثوب ومسئلة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل \* وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الاجارة وادعى أن الدابة له يصير ضامنا حتى لو عطبت بعد الجحود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان عليه جميع الاجر \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الاجر للركوب بعد الجحود لانه صار غاصبا بالجحود \* رجل استأجر دابة يوما للركوب كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس ههنا عرف بخلاف الحقيقة وفيها اذا استأجر أجرا يوماً تركت الحقيقة بحكم العرف \* رجل تكارى دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني وان تكارى دابة نهاراً لم يتركها في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للباس \* وقال بعضهم هذا اذا



كأن من أهل اللغة يعرفان بين اليوم والنهار أما العوام لا يعرفون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم \* وإن استأجرها إلى العشي تنقضي الاجارة بدخول وقت الظهر \* رجل استأجر دابة ليركبها أنسا فإركبها امرأة ثقيلة يسرج أو رحل فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المرأة لأن يعلم أن مثل تلك الدابة لا تطبق حملها فيضمن قيمتها إذا عطبت \* رجل استأجر دابة إلى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب وأركب غيره وسلت الدابة لا يجب الاجر وإن عطبت يضمن قيمتها وإن ركب بنفسه وأردف غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه إذا سلمت وإن عطبت الدابة من ركوبه ما بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف القيمة وعليه جميع الاجر سواء كان الرديف أخف منه أو أثقل إن كانت الدابة تطبق مثلها ما وإن كانت لا تطبق يضمن جميع القيمة \* أما إذا كانت تطبق مثلها ما ذكر أنه يضمن نصف القيمة إذا عطبت وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة وذو كرمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى هذا إذا كان الرديف كبيرا أو صغيرا يستمسك على الدابة وإن كان لا يستمسك فهو بمنزلة الحمل يضمن قدر الزيادة كالمركب وحمل شيئا وبعضهم سوى بين الصغير الذي يستمسك والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن نصف القيمة فإن أود صاحب الدابة أن يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لأنه في حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستأجر لأنه في حق (٣٤٦) المستأجر بمنزلة المستعير وإن ضمن المستأجر لا يرجع المستأجر بما ضمن على

الرديف لأنه بمنزلة المستعير \* ولو استأجر دابة ليركبها إلى موضع معلوم فحمل عليها صيغا صغيرا فعطبت الدابة كان ضامنا قيمتها كالمركب وحمل عليها مكان الصبي حلا آخر \* رجل استأجر دابة للعمل ولم يبين ما يحمل عليها فسدت الاجارة فإن لم ينقض الاجارة حتى حمل عليها شيئا جازت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء \* وكذا لو لم يحمل عليها شيئا ولكن ركبها أو أركب غيره جازت الاجارة أيضا لأن الحمل يتناول الركوب \* قال الله تعالى ولا على الذين إذا ما تولوا تهم لهم فلأنه حمل عليها أو أركب غيره حتى جازت الاجارة يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الأول بأن أركب أنسا أو لا أو ركب بنفسه ثم أركب غير الأول أو كان الأول حلا \* الرجح ثم ركب أو أركب يصير غاصبا ضامنا \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئا ساء فحمل عليها غيره فهو على وجوه مان حمل عليها من جنس المسمى إلا أنه خالف المشروط بأن استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذا الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من غير تلك الحنطة أو حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفا \* وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوبا بهر ويأخذ حمل عليها ثوبا بهر ويأخذ ذلك وزنا \* والثاني أن يخالف في الجنس بأن استأجر ليحمل عليها عشرة أفقره حنطة فحمل عليها عشرة أفقره شعير في القياس يكون ضامنا مخالفا وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لأن المعتبر هو الضرر ولا ضرر ههنا لأن مثل ذلك من الشعير يكون أخف على الدابة فإن سلت الدابة يجب الاجر المسمى ولا يكون مخالفا وإن عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر وإن استأجرها ليحمل عليها عشرة أفقره شعير فحمل عليها عشرة أفقره حنطة مثل كبل الشعير قال الفقيه أبو الليث الحافظ رحمه الله تعالى يضمن قيمة الدابة لأن الحنطة أشد من الشعير وأثقل فيضمن كالمركب وحمل عليها مكان الحنطة حديدا \* ولو سمي من الحنطة وزنا معلوما فحمل عليها من الشعير مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها وإن استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في أحد الجوالقين شعيرا وفي الآخر حنطة فحمل عليها يضمن نصف قيمتها وعليه نصف أجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف مخالف

الآخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شره الآخر فلو أجاز به مدة قبض المالك قسطه لم يشره كذا في الكافي \* وكذلك الرحلان إذا باع عبدا على أنهم بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز الآخر ثم قبض أحدهما شيئا من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أولا قبض نصيبه ثم أجاز الآخر لا يشاركه فيما قبض كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل دفع إلى رجل مالا يعمل به على أن يرجع بينهما وقال لأرضي بأن تعمل في شركة غيري فإن علمت في شركة غيري فاني أريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر ورجم قال ليس لرب المال شركة في رجح ما عمله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التارخانية \* لو نصرف أحد الورثة في التركة المشتركة ورجم قال رجح للتصرف وحده كذا في الفتاوى الغيانية \* وإن أمر أحد المتفاوضين رجلا بشراء عبدا بالف ولم يدفع اليه الثمن فنقضا عقد المفاوضة وفافوض لكل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الأمر عبدا وهو يعلم بمخاوضتهما أو لا فالشراء لا امر خاصة ولا يكون للشريك الأول منه شيء لأن نفاذ ذوق كيله عليه ثبت ضمنا للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لأنه عزل حكمي ولا للثاني لأن الملك في المشتري انما يقع للأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولو لا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والمالك اذا وقع لاحد الشر يكتف بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كالمركب وحمل عليها عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فافوض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة ويجوز بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي \* ولو دفع الأمر إليه كرامن طعاما وأمره أن يشتري له به عبدا والمسئلة بمحالفها فاشترى الوكيل بكثرته فقياس أن يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمخاوضتهما فاشترى فهذا هو الأول وسواء وإن لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي \* في النوازل سئل أبو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل أحدهما أو غاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر ورجم وأبي أن يدفع حصة شريكه من

والثالث أن يخالف إلى ما هو أضر بالدابة بأن استأجر لمل الحنطة فعمل عليها حديد أو أجر أو قطن أو حطب أو تبن أو طين مثل وزن الحنطة  
فهبطت بضمن قيمته أو انسلت لا يجب الأجر وإن استأجرها ليعمل عليها عشرة تخاتيم حنطة فعمل عليها خمسة عشر تخنوما من الحنطة وجاء  
بالحمار سليما هلك قبل أن يرد إلى صاحبه أن كان يعلم أن الحمار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الأجر المسمى وإن كان لا يطبق بضمن  
جميع القيمة ولا يجب الأجر وإن تكارى بغير العمل عليه محلا فعمل زاملة قالوا يكون ضامنا لأن الزاملة تكون أضر بالدابة وهو كالو  
استأجر ليركب فعمل عليها يكون ضامنا وإن استأجر دابة ليسرج بسرج فأوكفه فاعطيت كان ضامنا قدر ما زاد النقل كالألو زاد في الحمل وعن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يضمن جميع القيمة ولو استأجر حمارا بسرج ليركبه فأسرجه سرجا آخر فان أسرجه بسرج بمثله الحمار لا  
يضمن وإن أسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمار كان ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن أوكفه بألف أو كف بمثله الحمار كان  
ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن بحسب ذلك فعلى هذا السرج ينبغي أن يكون  
كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن جميع القيمة وعندهما يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا إذا كان الحمار موكفا حين استأجره فان  
كان عربا ناديا استأجره فأسرجه وركب ذلك في الكتاب أنه يضمن ومساخيئنا رحمهم (٣٤٧) الله تعالى قالوا هذا على وجهه أن استأجره

من بلد إلى بلد لا يضمن لأن  
الحمار لا يركب من بلد إلى بلد  
عادة إلا بسرج أو كاف  
وإن استأجره ليركب في  
المصر فإن كان من ذوى  
الهيات فكذلك لأن مثله  
لا يركب في مصر عربا وإن  
كان من العوام الذين يركبون  
في مصر عربا فإذا أسرجه  
يكون ضامنا وإن استأجر  
دابة بغير بلجام فالجها أو  
كانت ملحمة فنزع وأبدله  
بلجام مثله وركب لا يضمن  
وإن كانت تركب بغير بلجام  
فالجها أو كانت ملحمة فالجها  
بلجام لا يلزم مثلها كان ضامنا  
رجل استأجر بغير اليميل  
عليه بالنصف أو بالثلث فهو  
فاسد ثم ينظر إن كان  
العامل يؤجر الدابة من

الربح قال إن كانت الشركة بينهما على الصحة واشترط أن يعمل جميعا وشتى فما كان من تجارتهم من الربح  
فهو بينهما على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعا \* وسئل عن رجلين اشتركا على أن  
يبيعا ويشتريا أو الربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشرطيين  
لصاحبه نقاهم المال ونقطع الشركة لأنه لا منفعة لي فيها فقام المتاع ثم باع أحدهما نصيبه كله للأخر  
وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الكلمة المتقدمة نأقطع الشركة مع البيع  
المأخر يكون قطعا للشركة كذا في التتارخانية \* اشترك اثنان في الغزل على أن سدى الكرباس من  
أحدهما واللمعة من الآخر فسجناو بالفالتوب بينهما على قدر قيمة السدى واللمعة كذا في المحيط \* قال  
الغنى ويحوز للاب والوصى أن يشتر كمال أنفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من  
رأس مالهما فإن أشهدا يكون الربح على الشرط \* وإن لم يشهدا يحل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن  
القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج \* في المتنق عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى مفاد وهو لرجل لا تجوز له صاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فإذا أخذ  
كان ذلك بينهما نصفين وتنقص الهبة فيما بقي ويرجع اليه ما نصفين وفيه أيضا في شريكي العنان إذا  
كان أحدهما يبيع والبائع فاستدان ديناً ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال إذا  
أخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحيط \* اشترى غمار كرم ثم قال لا أشررك في فيه  
الثالث فهي فاسدة فإن كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القنية \* إذا قال لغيره أقرضني ألفاً لتجربها ويكون  
الربح بينهما فأقرضه ألفاً وتجربها فالربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في الذخيرة \* سئل عن رجل  
أخذ من رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها إليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخط المدين جميعا  
وقال له المقرض اذهب بهذا المال فتجربه على الشركة ففعل ذلك وبيع كيف الحكم فيه قال هو مختل  
ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضا عن أودع عند آخر حنطة وقال له اخلط هذه

الناس وياخذ الأجر كان الأجر لصاحب البعير والعامل أجر مثل عمله \* وإن كان العامل ينقل عليها الطعام ويبيع كل الكسب للعامل  
ولصاحب البعير أجر مثل البعير ورجل استأجر دابة ليركبها فأمسكها ولم يركب إن استأجرها ليركبها خارج المصر إلى مكان معلوم فأمسكها في  
المصر لا يجب الأجر ويكون ضامنا وإن استأجرها ليركبها في المصر يومها إلى الليل فأمسك ولم يركب كان عليه الأجر ولا يكون ضامنا \* رجل  
تكارى دابة إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرام ما يرجع من بغداد فان مات المستأجر  
في بغداد كان لصاحب الدابة أجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المتنق وفي الأصل رجل تكارى دابة إلى موضع معلوم فلما سار بعض  
الطريق نجبت الدابة وضعفت عن المسير فان كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للستأجر الخيار إن شاء انقض الاجارة وإن شاء تبرص إلى أن  
تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وإن كان المستأجر تكارى منه جولة بغير عينها التحمل إلى ذلك المكان فإذا ضعفت الأولى كان له  
أن يطالبه بدابة أخرى لأن المعقود عليه حله إلى ذلك المكان \* فصل فيما يكون قضيهما الدابة والمال \* رجل استأجر حمارا مشاهرة  
وأمره أن يوكف الحمار فأوكفه وترك الحمار على باب المنزل ليرفع خشب الحمار فخرج لم يجد الحمار إن كان الحمار غاب عن بصر حين دخل الدار  
كان ضامنا ولا فلا الآن يكون في موضع لا يعتد هذا القدر من الذهاب نضييها بأن كان في سكة غير نافذة أو يكون ذلك في بعض القرى ورجل

استأجر جاراً فربطه على آرية في المدينة في سكة نافذ فتوّم أقوام نيام ليسوا من عيال المستأجر ولا من أجراءه فسرق الحمار قالوا ان كان المستأجر لم يستحفظهم يكون ضامناً بترك الحفظ وان كان استحفظهم أو استحفظ بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط ركوب المستأجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد النوم عن يحفظ الدواب تضييعاً لا يضمن وان كان ذلك في موضع بعد النوم من الحافظ تضييعاً ولم يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة أن يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يؤجرها غيره ولا أن يعيرها ولا أن يودعها رجل استأجر جاراً ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تحلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتعل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يرغب الجار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن \* وان استأجر جاراً فضل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يعلم يذاهبه حين ذهب وهو كان حافظاً لا يضمن اذا كان آسماً من وجوده لو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الحمار \* ولو استأجر جاراً فوقفه وصلى الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه نهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلاة وان كان درهما \* رجل استأجر مكارياً ليحمل له على (٣٤٨) دابته عصيراً الى موضع مع لوم فلما اراد المكاري أن يضع العصير على الدابة أخذ

أحد العدلين من جانب وري بالعدلين جميعاً من الجانب الآخر فانشق الرق من رمية وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرق والعصير \* رجل دفع جلاً الى المكاري ليحمّله الى موضع معلوم وشرط عليه أن يسير ليلاً ففقدت الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع من المكاري لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول صاحبيه رجهما الله تعالى \* مكارٍ رجل كرايس رجل فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس جميعاً وذهب بمحمّله قالوا ان كان يعلم أنه لو لم يطرح الكرايس أخذوا الحمار والكرايس جميعاً ولا يمكنه دفعهم لا يضمن

الحنطة في حنطتك فادتهما ثم دفنها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بذلك الدافن وقال أعطى نصيبى من هذه الحنطة هل له ذلك فقال اذا خطها بامرهم وسرقت فالمسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعاً كذا في التتار حاتبة نافلاً عن البتية \* اذا كان بين الرجلين ركز حنطة وركز شعير ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل عليها الآخر الشعير بغير أمره كان ضامناً للدابة وللحنطة صاحبه من الشعير وليس هذا كثير من العنان والمفاوض كذا في المبسوط في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وحمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم تطبيق الجنون عليه فاذا قضى ذلك تنفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة عليه وهو كالغصب للمال الجنون فيطيب له من الربح حصة ماله ولا يطيب له الربح من مال الجنون فيتصدق به كذا في المحيط \* ويد الشريك في المال الذي اتيه لشريكه بدأمانة فلا تدعى دفعه له شريكه وأنكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البرازية \* ولو ادّعى بعد موته قال في البحر ظاهر ما في الوالوية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثتان \* الاولى نهاء عن البيع نسبة فباع فاجبت بقائه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فاذا أجاز قسم الربح بينهما \* والثانية نهاء عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت بانه غاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة \* وتفرع على كونه أمانة أيضاً ما في فتاوى قارى الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضاربة حساب ما باعه أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبة فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح وانسرا من مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً ولا القول قوله في الصباغ والردالى شريكه كذا في المنهر الفائق \* قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلف بانه لم يربح عشرة كذا في القنية \* ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الامانات تثقل مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها

الكرايس \* رجل استأجر مكارياً أو جالاً ليحمل له طعاماً في طريق كذا فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع ذكر في متولى الكتاب أنه لا يضمن قالوا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كالمو شرط أن لا يحمل في البحر فحمل في البحر كان ضامناً \* رجل دفع الى رجل فرساً ليذهب به الى قرية ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى بوجهه ثم مر رجل من أهل قريته وعرف الفرس واستأجر من يذهب بالفرس الى منزله فغضب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الذي نسي الفرس في الرباط يكون ضامناً للفرس وهذا المستأجر ان لم يكن أخذ الفرس لا يضمن وان أخذ ثم دفعه الى الاجير ان شهد حين أخذه أنه انما يأخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير اجيراً جنيباً يضمن وان ترك الاشهاد حين أخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله أو لم يكن ويكون الاجير ضامناً أيضاً على كل حال لاثبات البدع على مال الغير فقبل له لو أن صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا حقه ضمان يرجع قال نعم لان المودع يسلك لصاحبه فاما الاجير انما يسلك لنفسه لانه بالامسالك يستحق الاجر فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المير \* ولو أن رجلاً كان على دابة بالعارية أو بالاجارة نزل عن ناق البكة ودخل المسجد ليصلي وخطب عنها فاضاعت كان ضامناً قالوا هذا اذا لم يطمها شيء اما اذا رطبه لا يضمن

لان المستعير والمستاجر لا يجبان بدين ذلك وقال الشيخ الامام شمس الأئمة العبري رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في العصر افتزل للصلاة وأمسكه بافاته تلت منه لا يضمن فبين بهذا أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ \* رجل دفع الى آخر بعيرا أو امره أن يكرهه ويشترى له به شيا فمضى البعير وباعه وأخذ الثمن فهلك الثمن في يده قال الفقيه أبو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك ما حكم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن \* وان كان في موضع بقدر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يسكه ويرتد مع العمى الى صاحبه ضمن أيضا \* رجل دفع الى وراق كاعدا واستاجر له يكتب له مصحفا وبقطه ويحبه ويعشره بكذا فأخطأ في بعض النقط والعواثر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستاجر بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ماسمى وان شأرت عليه واستردت منه ما أعطاه \* وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه من المسمى حصته ما وافق من المسمى ولم يخالف \* أعطاه أجر المثل \* رجل استاجر رجلا ودفع اليه جارا وخسين درهمين ليذهب به الى بلد كذا ويشترى له شيا فذهب المأمور فأخذ السلطان جرا القافلة فذهب بعض أصحاب الجرحى طلب جرهم واستردوا من السلطان جرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب جرهم منهم من وجد جاره ومنهم من لم يجد في وجد لم يأخذ جاره (٣٤٩) الاممونة ومشقة لا يضمن الاجير ترك طلب الجار \* جماعة أجرة

متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنمو أو دفع بعض الغنمية عند بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فأتذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأما حاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى فاضل خان من كتاب الوقف \* وبه تبين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وأن الشريك يكون ضامنا بالموت عانا أو مفاوضة كذا في البحر الرائق \* الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالمات مجهلا للعين كذا في الفقيه \* مفاوض اشترى من رجل عينا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاشتراه منه بألف وخمسمائة فانه يكون المعتبر الشرا لثاني والأول ينقض والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط \* رجلان اشترى عينا بالف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف \* رجلان كفلا عن رجل بحال على أن كل واحد منهما ما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الاصيل ثم عن صاحبه أيضا فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى يرجع على الاصيل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين يحكم الكفالة عن الاصيل \* مكانان كتابة واحدة كفلا كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدى شيأ حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق ورثا عن النصف وللمولى أن يأخذ بنصفه أيهما شاء أما المعتق فيحكم الكفالة وأما الآخر فيحكم الاصله فان أخذ المعتق يحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق شئ كذا في الجامع الصغير \* اعتلت دابة مشتركة وأحد الشريكين غائب وقال البيطارون لابد من كيهافكواها الحاضر فهلكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فأكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من

كل واحد منهم جاره من رجل وسلموا اليه الجرحى ثم قال أصحاب الجرحى واحد منهم اذهب أنت معي تعاها الجرحى فاننا لنعرفه فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر قف ههنا حتى أذهب أنا بالجرحى وأجمل الخواص وأجى اليك فذهب المستاجر بالجرحى ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن المتعاهد لان أصحابه أمره تعاها ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايداعا \* رجل اكترى جارا من كس الى بخارا فبعي الجار في الطريق وصاحب الجار كان بخارا فأمر المكترى رجلا أن ينفق على الجار في علفه كل

يوم مقدار معلوم وسمى له الاجر الى أن يصل اليه صاحب الجار فأمسك الاجير الجار وأما فأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى اكترى كروبا نفسه ضمن وان كان اكترى ولم يسم الرأكب لا يضمن لانه اذا اكترى كروبا نفسه لا يكون له أن يؤجره ولا أن يعيره فان دالم ملك الاعاقوا لاجارة لا يملك الاداع فيضمن \* رجل استاجر جارا لينقل عليه التراب من خربة فأخفى نقل التراب فانهم دمت الخربة وهرب المستاجر وترك الجار فهلك قالوا ان انهدمت الخربة بمعالجة المستاجر ضمن المستاجر قيمة الجار لانه هلك بنعمه \* وان هدمت لاجمالة المستاجر لا يضمن ان لم يكن أو قضا الجار على وهن لا قرار معه \* رجل استاجر جارا لينقل عليه الشول فذهب في مكة فمات جارا فبلغ موضعا ضيقا فاضرب الجار فوق الجار في النهر مع الحمل واشتغل المستاجر بقطع الحبل فهلك الجار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الجار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الجار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الجار ويصاؤا فان عتف عليه المستاجر وضربه حتى وثب الجار من ضربه كان ضامنا وان وقع الجار من ضربه ولا ينعفه لم يضمن \* رجل استاجر جارا لينقل عليه الخطيب من كرمه فأوقره بملو قرمته وقرامتا فاصاب الجار حائطا أو شجرة فوقع في النهر فلت ان كان المستاجر ساقه سواقا معتادا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم ينعف لم يضمن \* رجل استاجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برذعه فأصلبه البرد فمضى فردده على صاحبه فلت من ذلك

المرض قالوا ان كان الكرم حصينا ولم يكن البرد بحال يضر بالجار لو كانت عليه البردعة لا يضمن لانه لم يقصر لافي حفظ الجار ولا في حفظ البردعة أما في حفظ الجار فلا يحفظ بالبردعة والبردعة محفوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضر بالجار مع البردعة يضمن قيمته مالا يضيع البردعة بتركها في غير الحصين وضيع الجار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الجار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سائما وان كان الكرم حصينا الا ان البرد كان بحال يضر بالجار مع البردعة يضمن قيمة الجار دون البردعة لانه أتلف الجار ولم يتلف البردعة وان لم يكن الكرم حصينا ولكن لم يكن البرد بحال يخاف منه تلف الجار مع البردعة يضمن قيمة البردعة وعليه نقصان الجار لانه لما أرسل الجار في غير الحصين دخل الجار في ضمانه فبما بقدر مارتد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد البرد بقدر ما نقص \* رجل استأجر قدرا للوليمة أو لطبخ عصير فلما فرغ حل القدر على الجار لم يرد على صاحبه فزلق الجار وانكسر القدر قالوا ان حمله على جار يطبق مثله حل ذلك القدر لا يضمن المستأجر لان رد القدر وان لم يكن على المستأجر شرعا الا ان المستأجر لو تحمل ذلك يكون الا جرحا ضايبه ولان المستأجر هو الذي يرد عادة فكان مأذونا فيه فلا يضمن الا ان ذلك الجار اذا لم يكن يطبق حل ذلك القدر كان ذلك استهلا كافيا يكون ضامنا \* زروع بين ثلاثة حصدها ثم استأجر (٣٥٠) واحدا من الثلاثة جارا لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الجار ودفعه الى شريكه لينقل

عليه الحصاد فعبط الجار عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الجار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر لان هذا المستأجر يكون بمنزلة المعبر من شريكه والمستأجر أن يعبر فيما لا يتفاوت فيه الناس وحمل الحصاد مما لا يتفاوت فيه الناس \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض جاره ليستعمل المقرض ويكون عنده الى أن يوفيه المستقرض دينه فبعثه المقرض الى السرح وسله الى بقار ليعتلف فقعه الذئب ضمن المقرض قيمة الجار لان المقرض في هذا بمنزلة

أن يملك المتاع أو ينقص جازو يرجع على شريكه بحصته كذا في القنية \* أحد الشرى بكن اذا قال لصاحبه أنا أريد أن أشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشرى فاشتراها لا يكون له ما لم يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة \* في المتقى اشتري كلبا على أن لاحدهما أجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشرى فالشرى كجائزة والشرط باطل كذا في المحيط \* لو شرط العمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التذيب \* أحد شرى بكن العنان اذا ادعى شجاعا من شركته ما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشرى بكن الا آخر أن يحلف المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضيان \* في العيون ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفادى اشتري عبدًا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف وخمسائة فانه جائز وانتقض الشراء الاول سواء عرف العبد أم لم يعرف كذا في التارخانية

### كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا

الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها

(أما تعريفه) فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء وعلى وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في الكافي \* ولا يكون لازما وله أن يرجع ويبيع كذا في المضمرات \* ولا يلزم الا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو وصيت بفلان دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف كذا في النهاية \* وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعتها الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية \* وفي العيون والتميمة ان الفتوى على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للنقاية \* وانما يلزم ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالتزام موطنه أن يسلم الواقف ما وقفه الى الموتى ثم يرجع محصيا

المستأجر اجارة فاسدة فلا يكون له أن يبعث الى السرح ليعتلف \* رجل استأجر قبا بالبرن به شأ فوزن وكان في عمود بعدد القبان عيب ولم يعلم به المستأجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحبل وزن مثل هذا القبان مع هذا العيب لا يضمن \* رجل استأجر فأسا واستأجر أجيرا ليعمل به ودفع اليه الفأس فذهب الاجير بالفأس اختلجوا فاه قال بعضهم يضمن المستأجر لانه صار محالفا بالدفع الى الاجير \* وقال بعضهم ان كان مستأجر الفأس استأجر الاجيرا ولا ثم استأجر الفأس ودفع اليه لا يضمن وان استأجر الفأس أولا ثم استأجر الاجير ضمن والاصح أنه اذا استأجر الفأس أولا لم يعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفأس لم يختلف فيه الناس فان استأجر ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره \* وان استأجر الفأس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أولا ثم دفع الى الاجير ضمن \* رجل استأجر ممرامن رجل وجهه في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح كانه ودعا اجيره ثم نظر الى الممران لم يجده قالوا ان كان تصور وجهه عن الممران لا يحد ذلك نضيما عند الناس لا يضمن وان كان طوبا لا يبعد نضيما عند الناس ضمن \* حال استأجر من رجل جوا ليعمل فيها شيئا فأخذ الجوا الى فأخذه السلطان ليعمل له حلا فذهب الجوال واشتغل بما أمره السلطان فسرقت الجوا الى ان لم يجد الجوال بدامن أن يشتغل بما أمره وخاف على نفسه العقوبة بتركه

ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجواز في هذه الحالة وان كان يجبد من أن لا يشتغل بذلك الجمل كان ضامنا بتركه الخلفه  
رجل شق راوية رجل كان عليه ضمان ماشق وما سال منه وما عطب بما سال يعني اذا زلق رجل بذلك ولم يره ولم يعلم فبات يضمن الشاق دية \* ولو  
أن صاحب البعير بعد ماشق هذا راوية علم بذلك وساق البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد  
العلم انقطع جناية الشاق وعلق في الكتاب انقطاع الجناية عن الشاق بأن يسوق وهو يرى ذلك أو يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال  
القاضي الامام أبو زيد اذا ساق البعير تنقطع جناية الشاق علم سائق البعير بذلك أو لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول  
والخيار هو الفرق بين العلم والجهل فان من حفر بئر في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فبات ضمن الحافر \* وان علم الماشق في  
الطريق بالبئر يهدد مه لان الجناية وجدت من الاول وانما تصاف الى الثاني اذا كان الثاني متعديا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعديا فلا  
ينقطع عن الاول \* واذا شق راوية رجل فلم يزل يسبل ما فيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فالحرق ضمن الشاق قيمته ما جعلا الا أن يكون  
صاحب البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق \* ولو شقه شقا صغيرا أو قال صاحبها يتسما  
صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سال منه لا يضمن \* طاحونة تطحن والبريسفل (٣٥١) من حلق الطاحونة في الماء قالوا لا يضمن

صاحب الطاحونة لان  
الخطه في يد صاحبها فكان  
عليه حفظها \* قال  
المصنف وينبغي أن  
يكون الجواب على التفصيل  
ان استأجر الطاحونة  
ليطحن هو بها لا يضمن  
صاحب الطاحونة وان  
استأجر الطحان ليطحن له  
فطحن الطحان ضمن الطحان

بعدم اللزوم فيقضى القاضي باللزوم فيلزم ولو حكار جلا فحكم الحكم بلزوم الوقف فالصحيح أنه لا يرفع  
الخلاف كذا في الكافي \* ولو خاف الواقف ابطال وقفه ولم يتيسر له القضاء في ذلك الوقت ان ابطله  
قاض أو واهل فهذه الارض باصلها وجميع ما فيها وصية متى تباع وتصدق بمنها على الفقراء اذا دعت  
الى الخراب فلا ينفذ الوارث الرفع الى القاضي وابطاله والوصية تحتل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة \*  
قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف أن قاضيا من القضاة  
قضى بلزوم هذا الوقف فذالك ليس بشئ وعن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى من قال اذا كتب  
في آخر الصك وقد قضى بصدقه هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي  
الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضيان \* والصحيح أن في تعليقه بالموت  
لا يزل ملكه الا أنه يلزم بالاجماع ولكن عنده تكون رقبته ملكا لورثته أو له وعندهما لا تكون ملكا  
لاحدهما كافي الاعتاق والمسجد كذا في الكفاية \* ولو علق الوقف بموته بأن قال اذا مت فقد وقف دارى  
على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى  
أن يظهر له مال آخر أو تجزى الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم تجزى الورثة تقسم الغلة بينهما أثلاثا لثلاثها الوقف  
والثلثان للورثة \* ولو علقه بالموت وهو مرض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجزى الوقف في المرض  
فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوى والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين \* واذا كان المالك يزول عنه هما يزول بالقول عند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا ما خرج في وفي المنية  
وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول  
حتى يجعل الوقف وليا وسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية \* وبقول محمد رحمه الله تعالى يبقى  
كذا في الخلاصة \* فصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف الماشع خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وكذا

#### فصل في أنواع الاجارة

رجل استأجر خياط الخيط  
له ثوبا كان السلك والابرة  
على الخياط وهذا في عرفهم  
أما في عرف السلك على  
صاحب الثوب \* ولو كان  
الثوب حرا فلا يرسم  
الذي يخاط به الثوب يكون

على صاحب الثوب وفي استئجار البائين يكون على الملبان والتراب على المستأجر وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب  
واخراج الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر طباخ عرس أو وليمة \* وان استأجر لطبخ  
قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ \* وادخال الحبل في المتر يكون على الجمل ولا يكون عليه أن يضعه على السطح أو الغرفة الا أن  
يشترط عليه ذلك وكذلك صب الطعام في الخنق لا يكون على الجمل الا بالشرط \* ولو تكارى دابة ليحمل عليها صاحب الدابة الجمل فانزال  
الجمل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الجمل في المتر لا يكون عليه الا أن يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم \* وفي استئجار  
الدابة للعمل الاكشاف يكون على المكاري والحبل والجواز يكون على المكاري اذا استأجره ليحمل المكاري الجمل على دابة نفسه  
\* وان استأجر الجمل ليحمل الخطه على ظهره أو على دواب المستأجر فالحبل والجواز يكون على المستأجر \* وقال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى في عرفنا الجواز يكون على صاحب الجمل في الاحوال كلها الا أن يشترط ذلك على الجمل والحبل يكون على الجمل  
لان الحبل يكون لمسيبة الجمل عن الوقوع \* ولو استأجر دابة فان شرط عليه الحبر والساح فشرط الحبر جائز بشرط البياض فاسد  
\* ولو استأجر قصار البصرة ألف ثوب فالواحد المتياب يكون على القصار الا أن يشترط حفظه على صاحب الثوب \* ولو أن رجلا استأجر



سما لا يعمل له الاحمال الى موضع هكذا فليبلغ الحال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصه وافي أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحال بالكره قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاحمال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكره بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقبل ذلك يكون على الحال وان طلب صاحب الاحمال من الحال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه \* وفي اجارة الدار عمارة الدار وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على رب الدار وكذا كل ستره تركها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار أن يفعل كان للمستأجر أن يخرج منها الا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب فلا يردها لاجلها واصلاح بئر الماء والبلوعة والخروج يكون على صاحب الدار \* وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب له من الاجر وله أن يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلق والسلم \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسريقين وتفرغ موضع الفسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الأجير فسدت (٣٥٢) الاجارة \* وان شرط على المستأجر جازات الاجارة والشرط لان ذلك

يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكلاهما فان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر أن يكون نقله عليه

فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به

الاجارة تنتقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة تنتقض وفي بعضها قال لا تنتقض ومشايخنا رجعهم الله تعالى ووفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض فلم يبق ذلك

جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رجه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رجه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بارض أخرى اذا شاء عند أبي يوسف رجه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنفاية \* واذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عذمه وبمجرد الوقف عند أبي يوسف رجه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رجه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي \* وهو المختار هكذا في فتح القدير \* فاما ركنه فالانفاذ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق \* واما سببه فطلب الرضى هكذا في العناية \* واما حكمه فعند هما زوال العين عن ملكه الى الله تعالى وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك الى ملك والتصدق بالغة المدة متى صح الوقف بان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيتهم بالصدقة فانه يصح حتى لا يملك يبعه ولا يورث عنه لكن ينظر ان خرج من الثلث يجوز (١) والوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط السرخسي \* واما شرائطه (فهما العقل والبلوغ) فلا يصح لوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع \* صبي محجور عليه وقف أرضه فقال الفقيه أبو بكر وقفه باطل الابتنى القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وان أذن له القاضي لانه تبرع كذا في المحيط \* ومنها الحرية \* واما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى المساكين المسلمين وأهل الذمة وان خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنف منهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وان قلنا ان الكفر ملة واحدة ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لم شرطه وكذا ان قال من انتقل الى غير النصرانية خرج اعتبر نص على ذلك انحصاف كذا في (١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث كذا في جميع النسخ الحاضرة وفيها سقط بدل عليه ما تقدم وحق العبارة أن يقال بعد قوله يجوز وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث اه بحر اوى

الغرض أو كان عذرا يمنعه من الجرى على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة من غير نقض كما فتح لو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاكلة أو لقطع السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه الجرى على موجب العقد شرعا \* وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريمه لطلب عبد أبي ثم حضر الغريم أو غاد العبد من الاياق تنتقض الاجارة لانه ما وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض \* وكذا لو ظن أن في بناء داره خلافا لاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طباخا لولاية العرس فبات العرس وبطلت الاجارة \* واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل يتفرّد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء والى الرضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهرا يتفرّد وان كان مشتبها لا يتفرّد اما العذر الذي يكون من قبل الأجير اذا لحقه دين لا وفاء له الا بنى المستأجر فان الأجير لا يتفرّد بالنقض ويفرض ذلك الى رأى القاضي لتعارض الضررين فيرجح القاضي أحدهما على الآخر ولان هذا العذر شبهة يحتمل أن يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يحقق العذر الا بالقضاء كافي خيار البلوغ وغير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر جرة الدار الى أن يفسخ القاضي العقد بينهما اذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعه قتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ

الاجارة ألا ثم يبيع هذا انا كان الدين ظاهراً فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره ويقضى الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره \* وهذه ثلاث مسائل احداها هذه \* والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغیر الزوج وكذبها الزوج صح اقرارها ويكون الغريم أن يحبسها بالدين \* والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض ماله لرجل يتق به أو بغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرج من الحبس \* رجل آجر داره ثم صار معسراً ولا يجد نفقة نفسه ولا عياله كان له أن يفسخ الاجارة كالأول فحقه دين فادح \* ولو انهدم المنزل الذي يسكنه الاجر وليس له مسكن آخر سوى الذي آجره لم يكن له أن يفسخ الاجارة \* وكذا لو أراد أن يبيع المنزل الذي آجره لم يبح ظهره في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة وكذا لو أراد الاجر أن يتحول عن مصرفه لم يكن ذلك عذراً \* ولو آجر دابة إلى بلمعين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذراً \* وان آجر دابة بعير عينا فغضت دابته لم يكن عذراً \* وان آجر الاب أو الوصي أو القاضي أرض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له أن ينقض الاجارة \* وان آجر الاب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له أن يفسخ \* وكذا لو آجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن يفسخ الاجارة عندنا (٣٥٣) \* ولو أظهر المستأجر في الدار شيئاً من

أعمال الشر كشرب الخمر وأكل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهى عن المنكر ولا يجوز له أن يخرج من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوفى \* وان ارتد والعبد بالله لا يفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان أبي قتل وان أراد المستأجر أن يجعل النار بعة أو كنيسة فانه يمنع عن ذلك وأما أهل الذمة اذا أرادوا احداث البيعة والكنيسة في اموال المسلمين وفي أقاليم المصر منعوا عن ذلك وان أرادوا احداث ذلك في السواد والقرى فان كان أكثر سكانها أهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون وأهل الذمة

فتح القدير \* وفي فتاوى أبي الليث نصراني وقف ضيعة له على أولاده وأولاد أولاده أبا ما تناسلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده بعهده كذا في المحيط \* (ومنها) أن يكون قرية في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذمي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق \* ولو وقف الذمي داره على بيعة أو كنيسة أو بيت نار فهو باطل كذا في المحيط \* وكذا على اصلاحها ودهن سراجها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في حرمة بيت المقدس جاز وان قال يشتري به عبداً فيعتق في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوى \* ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فان خربت هذه البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين فانه تجرى غلته على الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة شيء كذا في المحيط \* فان وقف على أبواب البر أو أبواب البرهنة عمارة البيع ويوت النيران والصدقة على المساكين فأجيز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوى \* وان قال تقزق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون وجيران نصارى ويهود ومجوس وجعل آخره للفقراء فالوقف جائز وتفرق غلته الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذي تجعل غلته في أكفان المولى أو في حفرة القبور فهو جائز وتصرف الغلة في أكفان موتاهم وحفر قبور فقراءهم كذا في المحيط \* ولو جعل ذمي داره مسجد المسلمين وبناء كباقي المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فصلوا فيه ثم مات بصيرميراً ثلوثه وهذا قول الكل كذا في جواهر الاخلاط \* ولو جعل الذي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار في صحته ثم مات بصيرميراً ثلثه كذا في الحاشية في وقته وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزبادات كذا في المحيط \* حربي دخل دار الاسلام بامان ووقف جاز من ذلك ما يجوز من الذي كذا في الحاوى \* (ومنها) الملك وقت الوقف حتى لو غصب أرضاً فوقفها ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن اليه أو صالح على مال دفعه اليه لا تكون وقفاً كذا في النهر الراقي \* رجل وقف أرضاً لرجل آخر في رسمه ثم ملك الأرض لم يجز وان أجاز المالك جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوصى لرجل بأرض فوقفها الموصى لها في المال ثم مات الموصى لا تكون وقفاً كذا في فتح القدير

(٤٥ - فتاوى ثانی) اختلاف المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في السيرات انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن استئجار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في الامصار روايتان \* العذر الذي تنفسح به الاجارة من جانب المستأجر أن لا يمكنه المضى الا بضرب ذلك قد يكون لمعنى مبين عما استأجره وقد يكون لمعنى في المعقود عليه \* منها اذا انهدم البيت المستأجر أو انهدم ما ينقص السكنى كالحائط ونحو ذلك فله أن يخرج عن النار ويفسخ الاجارة بمحضرة الاجر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت أو في الحانوت فأفلس وأراد التحول إلى تجارة أخرى أو أراد ترك التجارة أصلاً كان له أن يفسخ الاجارة وان وجد بيتاً آخر أو حانوتاً آخر أخص من الاول فان ذلك لا يكون عذراً وقال بعضهم ان تهم أنه أن يعمل التجارة الثانية أو الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له أن ينقض الاجارة وان لم يتباً كان له أن ينقض \* وان اشتري منزلاً فأراد التحول اليه لم يكن عذراً \* وفي النوازل اذا تكارى ابلان الكوفة إلى بغداد ثم بدله أن تسكاري بغلاً لا يكون عذراً وان اشتري بعيراً أو دابة كان عذراً لانه استغنى عن الاجارة \* ولو استأجر حانوتاً أو بيتاً ثم بدله السقر كان عذراً \* ولو

استأجر دابة إلى بضاد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو أكرى ابلا للبحر ثم بدله أن لا يبحر عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو أكرى ابلا للبحر فلما سار بعض المراحل مات المكارى كان للمستأجر أن يرجع إلى مكة \* ولو استأجر أرضا لزراعة ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا \* وان نزلت الأرض أو غرقت كان عذرا \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فإن كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر \* وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا \* وان استأجر عبد الخدمة ففرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة وان رضى المستأجر بذلك ليس للأجر أن يفسخ الاجارة \* وان وجد المستأجر العبد غير حاذق في الخدمة لا يكون عذرا وان استأجر عبد الخدمة فبدله أن يسافر كان عذرا لان من استأجر عبد الخدمة لا يكون له أن يخرج به إلى السفر ولو وجد العبد سارقا كان عذرا \* ولو استأجر أجيرا يوما كان على الاجير أن يعمل كل اليوم ولا يشتغل بشئ سوى الصلوات المكتوبة \* رجل استأجر أرضا للزراعة فخرّب النهر الاعظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان بحال يمكنه أن يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه \* وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سال فيها الماء حتى عجز عن الزراعة فلا أجر عليه \* رجل استأجر أرضا فانقطع الماء (٣٥٤) ان كانت تسقى ماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر أيضا فلا أجر عليه \* رجل استأجر أرضا

فغرقت قبل أن يزرعها فغضت المدة فلا أجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعتها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تنبت فعن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية اذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخاصم الاجر إلى القاضي حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يدرك فان سقى زرع بعد ذلك لم يمكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه اذا هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بهد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من

\* لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوفقها ثم أجاز البائع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى أرضا على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صح ولو وقف الموهوب له الأرض قبل قبضها ثم قبضها الا يصح الوقف كذا في فتح القدير \* ولو وهب له أرض هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى رجل دارا شرافا فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ونصير وقس على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط \* رجل اشترى أرضا شرافا جازا ووقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف فان أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يترك مالا يباع الأرض ويبطل الوقف قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* ولو اشترى الوقف بطل ولو جاء شفعها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق \* ويتفرع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الاقطاعات الا اذا كانت الأرض مواتا وكانت ملكا للأمام فأقطعها الامام رجلا وأنه لا يجوز وقف أرض الحوزة لالا مام لانه ليس بمالك لها \* وتفسير أرض الحوزة أرض عجز صاحبها عن زراعتها وأدخاها فدفعتها إلى الامام لتكون منافعا جبر الجراح كذا في البحر الرائق \* وكذا عدم جواز وقف المرتدة من ردة ان قتل على ذلك أو مات لان ملكه يزول به ازاو الموقفا كذا في النهر الفائق \* وكذا اذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بملاقه هكذا في المحيط \* وان أسلم صح كذا في البحر الرائق \* ولو ارتد المسلم بطل وقفه كره الخصاص كذا في النهر الفائق \* ويصير ميراثا سواء قتل على ردة أو مات أو عاد إلى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته إلى الاسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل كذا في البحر الرائق \* ولو وقف على نفسه ثم على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل ويصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الحاوي \* وأما عدم تعلق حق الغير كلهم والاجارة فليس بشرط فلما أجر أرضا عامين فوقفها قبل مضيه المزمع الوقف بشرطه ولا يبطل عقد الاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم

الاول وان اخلت الزرع وانقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسقه اذ لم يكن رفعه إلى الحاكم ولو استأجر أرضا وقفها من أراضي الجبل فزرعها فلم يطر عامه ولم تنبت حتى مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه من كراء الأرض ولا من نقصانها شئ \* رجل استأجر رجلا ليدب بجمه وولته إلى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يدب ويترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك والابستة بقدره \* رجل استأجر من رجل طاحوتين على ما في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم واحتاج النهر إلى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الزحين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا فاعلانا فاصا كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة لاختلال المطاوب فان لم يفسخ الاجارة فعليه أجرهما جميعا لانه يتمكن من الانتفاع به ما بصفة النقصان وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل كان عليه أجر احدهما اذ لم يفسخ الاجارة لانه يتمكن من الانتفاع الا باحدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفي لاكثرهما أجرا \* وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الاجر لان العجز واخلل كان لعني من قبله وهو بمنزلة مالوا استأجر خيما وانكسرت أو تادها لا يسقط الاجر لان الاوتاد تكون على المستأجر وان انقطعت أطرافها لا يجب الاجر على المستأجر لان الاطواب

تكون على المؤجر رجل استأجر ربحاً فاقطع ماؤه كان له أن يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لأجر على المستأجر وان قل المأجور للرجل  
ويطحن نصف ما كان يطحن كان للمستأجر أن يرد فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضا وليس له أن يرد بعد ذلك لانه رضى بالعيب \* رجل  
استأجر بيتاً فيه ربحى وذكر بكل حق هو له ولم يسم الربحى لا يدخل فيه الربحى وللأجر أن يرفع الربحى فان استأجرها بالربحى والخمسين فله  
حقوق الربحى فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الربحى يقسم الاجر عليهما تسقط حصة الخمسين  
ويوزع حصة البيت وان لم يكن البيت منتفعاً بالاجرة الا بغيره الربحى لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت \* رجل في قرية استأجر أرضاً في  
قرية أخرى ثم بدله أن يترك هذه الأرض التي استأجرها ويرزق أرضاً في قرية أخرى قالوا ان كان بينهما مسير ثلاث أيام كان له ذلك وان كان  
أقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة يلحقه كثير ضرر وروى القصة لا يلحقه كثير ضرر وروى القصة لا يلحقه كثير ضرر وروى القصة لا يلحقه كثير ضرر  
اذا انقضت الدار المستأجرة بربح المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن  
المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة اليه اشارة في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه  
اذا انهدمت الدار المستأجرة وبناها الا جراً فارد المستأجر أن يسكن (٣٥٥) بقية المسئلة لم يكن للآجر أن

ينعه أو اراد بذلك اذا بناها  
الآجر قبل أن يفسخ  
المستأجر الاجارة وفيما  
اذا انهدمت الدار المستأجرة  
كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة  
ويخرج منها كان الآجر  
حاضراً أو غائباً وفيما اذا  
سقط حائط من الدار فان  
كان ذلك لا يضر بالسكنى  
لا يكون للمستأجر أن يفسخ  
العقد كالأجير عبداً  
للخدمة فاعور العبد  
لا يكون للمستأجر أن يفسخ  
العقد اذا كان ذلك  
لا ينقص الخدمة وان  
كان سقوط الحائط يضر  
بالسكنى كان للمستأجر  
أن يفسخ اذا كان الآجر  
حاضراً ولا يفسخ اذا كان

وقفها قبل أن يفسكها لم الوقف ولا يخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد المتهن ثم افتكها تعود  
الى الجهة ولو مات قبل الاقتكال وترك قدر ما تنقذ به افتكت ولزم الوقف وان لم يترك وفاء بيعت وبطل  
الوقف وفي الاجارة اذا مات أحد المأجرين بطل ونصير وقفاً كذا في فتح القدير \* (ومنها) أن لا يكون محجوراً  
عليه لفسه أو دين كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق \* وينبغي أنه اذا وقفها في الحجر لفسه على نفسه  
ثم لجهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم  
به حكم كذا في فتح القدير \* (ومنها) عدم الجهة له فلو وقف من أرضه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً ولو وقف جميع  
حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جاز استحساناً ولو وقف هذه الأرض وهذه الأرض وبين وجه الصرف  
كان باطلاً كذا في البحر الرائق \* قال الخصاص اذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً أو على  
قريب أو على فلو وقف باطلاً لانه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد  
أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضاً باطل كذا في المحيط \* رجل وقف أرضاً فيها  
أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار من متبني الأشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف  
مجهولاً كذا في محيط السرخسى \* (ومنها) أن يكون متجراً غير معلق فلو قال ان قدم ولدى فدارى صدقة  
موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وقفاً كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاص في وقفه ان كان غداً  
فأرضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة ان شئت  
أو هويت أو رضيت كان الوقف باطلاً كذا في محيط السرخسى \* ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان  
باطلاً أم لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح هذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير \* ولو قال  
أرضى هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً قال ان كانت  
هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينتظر ان كانت في ملكه كوقت التكلم صح الوقف لان التعليق  
بشرط كائن تمييز كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته لله على أن أهب

غائباً كالأجير المشتري بالمبيع عيباً قبل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بحضرة البائع \* اذا بنى المستأجر في الدار المستأجرة من التراب  
الذي كان فيها بغير أمر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان المستأجر يرفع  
البناء ويغرم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين لا ينتقض البناء لانه لو نفق يعود تراباً \* ولو بنى المستأجر غرفة في حانوت  
الوقف لينتفع به من غير أن يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا زاد في الاجر وبنى مقداراً لا يخاف على البناء وان كان الحانوت بهذه  
الزيادة يصير مرغوباً فيه بطلت له ذلك بغير زيادة الاجر \* طحان ركب في الطاحونة حجر من ماله أو حديداً أو نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بأمر  
صاحب الطاحونة لم يرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره فان أمكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان  
كان مركباً لا يمكن رفعه لا يضره كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع وان أحدث المستأجر في المستأجر بناءً أو غرساً  
ثم انقضت مدة الاجارة كان للآجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كرت وان شامته من الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يمكن رفعه لا يضره وان  
كان فعل ذلك باذن المالك فكذلك اذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك لم يرجع به عليه \* واذا غرس المستأجر في الأرض أشجاراً كان لصاحب  
الأرض أن يأخذ الأشجار بغير مائة مقطوعة اذا كان قطعها يضر بالأرض \* واذا استأجر أرضاً فلب عليها الرمل أو صارت سبخة بطلت

الاجارة والمستأجر أن يبنى بيتاً أو يرفق بالدار المستأجرة إذا كان لا يضرب بالدار \* وإذا مات الآجر أو المستأجر تنفسخ الاجارة \* ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحداً فمات أحد الآجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وكذلك لو كان المستأجر اثنين والآجر واحداً فمات أحد المستأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وتبطل الاجارة بموت الموكيل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الوصي والآب والقاضي في اجارة مال النسيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف \* وإذا جرت الاجارة بين وكيل الآجر وبين وكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة \* وإذا ارتد الآجر أو المستأجر ولو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة فان عاد مسلم الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة \* وإذا ملك المستأجر العين المستأجرة بغير أثر أو هبة أو نحو ذلك بطلت الاجارة \* ولو كانت الاجارة عيناً فوهبه من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجارة ديناً فوهبها من المستأجر قبل القبض أو أبرأه جازت الهبة والبراء لا تبطل الاجارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الا برأه بطل في الوجوه كلها والاجارة باقية \* العبد المأذون اذا أجزى شيئاً من أكسابه ثم حجج عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب اذا أجزى شيئاً من أكسابه ثم عجز عليه بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا العبد (٣٥٦) المأذون اذا أجزى نفسه ثم حجج عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى

أرضي فوجده فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية \* ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كلمت فلان فأرضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة العين والنذر وإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالارض ولا يكون وقفاً كذا في المحيط \* رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقف أرضي هذه لا يصح رى أو مات وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا أرضي وقفاً جاز والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة (ومنها) أن لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كذا في البرزانية كذا في النهر الفائق (ومنها) أن لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوماً كان الوقت أو مجهولاً واختاره هلال كذا في البحر الرائق \* ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للنفقاية \* وان قال أبطلت الخيار لا يتقلب الوقف جائزاً عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة \* وفي النوازل واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التتارخانية \* (ومنها) التأيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي \* رجل وقف داره يوماً وشهراً أو وقتاً معلوماً ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبداً ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبداً فاذا كان التأيد شرطاً لا يجوز مؤبداً كذا في فتاوى قاضيخان \* ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد مائة سنة ولم يزد عليه جاز الوقف وبدأ على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فإذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد مائة سنة ثم يصير وصية لساكنين فتصرف غلتهما الى المساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة

\* وإذا استأجر داراً ثم أجزها من الآجر أو أعارها منه ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا ذكر في المنتقى وجع التنازير وقال الفقيه أبو الليث اذا أجز من الآجر لا تصح الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها \* ولو استأجر أرضاً ثم دفعها الى صاحبها ردة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر الصاحب

الارض أما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستأجر للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضاً تكون للاجارة \* رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الارض حتى يستحصده ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل أجز نصف الارض \* وذكره أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً بني فيها ثم أجزها من رب الدار فان الاجارة الثانية تكون نقضاً الاولى ويكون على رب الدار حصه بناء المستأجر من الآجر \* رجل أجز نفسه في خزان أو حجارة أو صناعة من الاعمال ثم قال أنا أرغب عن هذا العمل وأستحي من الناس وأريد التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله تعالى لا قبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول الى ما شئت \* وإذا أجزت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة والله أعلم \* فصل في اجارة الظئر رجل استأجر ظئراً للترضع ولده سنة فأرضعته شهراً ثم مات الآب فقالت عمة الصغرى أرضعني حتى نعتبلك الاجارة فأرضعته شهراً بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استأجر الآب الظئر كانت الاجارة عليه من ماله وإذا ماتت بطلت تلك الاجارة فإذا قالت العمة بعد الموت أرضعني حتى نعتبلك الاجارة ولم تكن العمة وصية كان ذلك استأجاراً من العمة ويكون الاجارة عليها وان كانت العمة وصية من قل الآب ترجع بذلك الاجارة على الصغير اذا استفاد الصغير مالا \* ولو كان للصغير مال حين استأجرها الآب لا تبطل الاجارة بموت الآب ويكون الآب عاقداً لولده

فلا تبطل الاجارة بموته رجل استأجر ظئرا شهر افلح لعضي الشهر أبت الظئران ترضعه والصبي لا يأخذ ثدي غيرها قال محمد رحمه الله تعالى  
تجبر الظئرة على أن ترضعه بأجر مثلها قبل هذا اذ لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وأذن لها بالاجارة فان كان لها زوج ولم يأذن كان للزوج أن  
يعنفها وإن خيف الهلاك على الصغير صغير ليس له مال ولا لاية وامتنعت الام عن ارضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى لا تجبر الام على الارضاع في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر أنها تجبر وقال شمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى تجبر وعليه الفتوى الا اذا كانت الام مرضية بضرها الارضاع رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على  
أنه ان مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلهما تكون للظئرة فسدت الاجارة لان موجب الشرع أن يرذأ جرماني من المدة بعد موت الصبي فانما  
شرط بخلاف ذلك كان شرط فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر  
بمقابلته الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فأرضعت شهرين ونصفا فالتصبي قالوا يقسم أجر مثله اسنة على الشهرين  
أصاب شهرين ونصفا من ذلك كان له ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة وكان لها أجر المثل لكن لا يزداد على المسمى رجل استأجر  
امراة لترضع ولده منها فأرضعت ذكر القدر دورى وشمس الأئمة السرخسي (٣٥٧) رحمه الله تعالى أنه لا أجر لها لان ذلك  
مستحق عليها ديانة قال الله

تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها) أن يجعل الاجرة بطهية لا تقطع أبدا عند أي حنيفة ومحمد  
رحمه الله تعالى وان لم يذ كر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر هذا ليس بشرط بل  
يصح وان سمي جهة تقطع ويكون بعدها لقراء وان لم يسهم لان قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وان  
لم يسهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابته دلالة كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المحل عقارا أو دارا فلا يصح  
وقف المنقول الا في الكراع والسلاح كذا في النهاية  
فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها إذا قال أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي  
وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه  
صدقة محبوسة مؤبدة أو قال حبسية مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفها جائزا لازما على الفقراء عند  
الكل كذا في المحيط \* أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإدام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق  
بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جازلا من  
الثالث كذا في الظهيرية \* ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا أن عند محمد رحمه الله تعالى  
يحتاج الى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويقي ملك الواقف  
على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة  
محبوسة أو حبسية ولم يقل مؤبدة فإنه يصير وقفاً على قول عامة من يجيز الوقف لان الصدقة تثبت مؤبدة  
لا تحتل الفسخ وقال الخصاف وأهل البصرة لا يصير وقفاً لان جواز الوقف يتحقق بالتأيد ولو قال أرضي  
هذه صدقة موقوفة على المساكين نصير وقفاً باجتماع لان ذكر المساكين ذكر للتأيد هكذا في المحيط \* قال  
أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجه الخير والبر يكون وقفاً جائزا كذا في الوجيز  
\* ولو لم يذ كر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفاً وموقوفة فإنه يكون  
وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد ومشايعه يفتون بقول أبي يوسف

مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن الآية وان كانت أبت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كمالوا استأجرها على كدس البيت والطبخ والغسل وغير ذلك والمعتمدة عن طلاق رجعي في هذا كالمكحولة وان كانت العدة عن طلاق بائن أو ثلاث في ظاهر الرواية نصح الاجارة وتستحق الاجر المسمى كمالوا استأجرها بعد انقضاء العدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا أجر لها كمالوا استأجرها قبل الطلاق لوجوب نفقة العدة عليه هذا اذا استأجر امرأته لترضع ولده منها على أن يكون الاجر على الابن ماله فان كان للصغير مال فاستأجرها الاب على ارضاع ولده منها روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه نصح الاجارة وتكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال لا تجب النفقة على والده وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ أخذوا بهذه الرواية وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غيرها جازت الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة \* وان استأجر الرجل خادمة امرأته لترضع ولده منها لا يجب الاجر وان استأجر مكايتها جاز ولا بأس للمسئلة بأن ترضع ولدا للكافر باجر لان من الصحابة رضى الله عنهم من عمل للكافر باجر واذا استأجر الرجل أمه أو أخته أو بنته لترضع ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولده لاشرا ولا عرفا \* ومن سوى الاب والجد والوصى والقاضي اذا استأجر ظئرا لليتيم كان أجنيا كسائر الاجانب واذا لم تكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له فأجر ارضاعه يكون على أقاربه بقدر ميراثهم عنه لان أجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا تجب عليه النفقة وليس على الظئران عمل لاوى اليتيم شيئا وعليها غسل الصبي والقيام بمصلحته من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها ثمن شيء من ذلك وقال بعضهم عليها أن تتكلف الدهن والراحين وانما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظئرة كافرة أو زانية أو مجبونة أو حقا كان لهم أن يقضوا الاجارة وكذا اذا أرادوا سفرا أو أبت الظئران تخرج معهم لا تجبر على السفر وكان لهم أن يفسخوا الاجارة ولو كان لها زوج ولم يأذن لها بالاجارة كان للزوج



أن يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فان لم يكن واقرت المرأة بالنكاح لرجل لم يكن للقر له أن يفسخ الاجارة ولولم تكن المرأة معروفة بالظورة وكانت ممن تعير بذلك كان لهما أن يفسخ الاجارة وكذا لو كان قوم الصغير يؤتمن كان لهما أن يفسخ الاجارة وان أجرت نفسها بادن زوجها لم يكن لهم أن ينعوا الزوج من غشيانهم ولهم أن ينعوا أقرباءهم من المكث معها في بيتهم أما الزارة فينظر ان كان يؤدى ذلك الى الاخلال بتعهد الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها أن تمكث في بيتهم اذا لم يشترطوا ذلك في عقد الاجارة ولا لامة المأذونة أن تواجرن نفسها نظرا وكذا المكتبة **فصل في اختلاف الاجر والمستاجر** رجل استأجر دارا أو دابة أو عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى اختلفا فدعى المستاجر أن الاجر خمسة دراهم وقال الآخر عشرة دراهم فأنهما يتحالفان فأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وبدأ يمين المستاجر فإذا حلفا فسخ القاضي العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى بيته الآخر لانه ثبت حق نفسه وكذا واختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستاجر أجرني شهرين بعشرة دراهم وقال الآخر لابل شهر واحد بعشرة دراهم أو قال المستاجر أجرني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الاجر سواء الا أنهم اذا اختلفا في المسافة أو في المدة يبدأ يمين الآخر وأيهما أقام (٣٥٨) البينة قبلت بيته وان أقاما جميعا في المسافة والمدة يقضى بيته المستاجر كما لو اختلفا في البيع

فقال الباقر يعني هذا العبد بالتدريهم وقال المشتري يعني هذا العبد وهذا العبد الآخر بالتدريهم وأقاما البينة فانه يقضى بيته المشتري \* وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجرة والمسافة جميعا فقال الآخر أجرني ثلث الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فأنهما يتحالفان وإذا حلفا يفسخ العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى بالبيتين جميعا فيقضى بزيادة الاجر بيته الآخر وبزيادة المدة والمسافة بيته المستاجر وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا هذا اذا اتفقا أن الاجر كما

رحمه الله تعالى ونحن نفق بقره أيضا المكان العرف هذا اذا لم يذ كر الفقراء أما اذا ذكر فقال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة يكون وقفا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لانه زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء كذا في الخلاصة \* ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدا جاز وان لم يذ كر الصدقة وتكون وقفا على المساكين كذا في فتاوى قاضيان \* وذ كر الوقف وحده أو الجبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة \* ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محترمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضيان \* في الفتاوى لو قال موقوفة محترمة حبيس أو موقوفة حبيس محترمة لاسباع ولا نورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة \* ولو قال حبيس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي هذه وقوفة على فلان أو على ولدي أو فقرا قرابتي وهم يحصون أو على البتامة ولم يرد به جنسه لا نصير وقفا عند محمد رحمه الله تعالى لانه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لان التأيد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي \* ان قال أرضي أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد الممات تصرف الى

(١) قوله لان التأيد عنده ليس بشرط أى التصريح به لا يشترط والا فهو شرط في المعنى اجماعا كما تقدم قبل الفصل ثم اعلم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذ كر لفظ التأيد أو ما في معناه كالفقراء وكلف صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصصر على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفة على زيد وانما الخلاف بينهما لو اقتصصر بلا تعيين أو جع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حقه في رد المختار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما عملت اه معصمه بحر اوى

دراهم أو دينار فان اختلفا في الجنس فقال الآخر أجرني الدابة الى القصر بدينار وقال المستاجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فأنهما يتحالفان فأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة ويقضى الى القصر بدينار بيته الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بيته المستاجر \* ولو استأجر دارا راسنة فدعى المستاجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدينار وشهرا تسعة دراهم ودعى الآخر أنه أجرها تسعة دراهم فأنهما يتحالفان فاحكم بينهما على ما دعى ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بيته قرب الدار ووجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة أجر واحد عشر شهرا فضى بيته بقره لانه أجر لهذا الشهر فان شاء صدقة واخذ وان شاء كذبه \* وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ماض مدة الاجارة عند المستاجر أو بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة كان القول قول المستاجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهما ما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلال السلعة ونعمة عندهما لا يتحالفان وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فصل الاجارة لو حلفا لا يثبت احد العقدتين فتبقى المنفعة مستوفاة بغير عذر والمنفعة لا تقوم بدون العقد فلا يجب شيء فلا يفيد التحليف ما في البيع اذا حلفا لم يثبت العقد بقر العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن رده في غرم قيمته

فان اختلفا في الاجر بعد ماضى بعض المدة أو بعد ما سار بعض الطريق فانهم ما يتجافان واذ اختلفا في تسخير الاجارة فيما بيني ويكون القول قول المستأجر في حصة ماضى \* ولو استأجر دارا شهر اثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الآخر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فبما مضى لانها تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فيما مضى فان ذلك يكون فسخا للاجارة لانه لما وجد الاجارة فقد أنكر الاجارة أصلا ما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الانطال ولم يثبت تنقيح الاجارة \* وذ كرفي المتني رجل أمر رجلا أن يستأجر دار فلان بعينه ثم ان الامر اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له أن يردّها وتكون في يده بحكم الاجارة \* وذ كرفيه أيضا اذا استأجر عبدا سنة فجعد الاجارة بعد ماضى نصف السنة وقيمته يوم الحدود ألف درهم فلم يردّ العبد حتى مضت السنة وقيمته ألف درهم ثم مات العبد قبل أن يردّ كرهشام عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رحمه الله تعالى قلت لمجدد رحمه الله تعالى كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمع قال هشام أراد بذلك أنه انما لزمه الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر وبعد انتهاء المدة يعتبر جوده فكان عليه رده فاذا لم يردّه نلزمه قيمته \* رجل تكارى دابة من رجلين فاختلف المكاريان فقال أحدهما (٣٥٩) أكرينا كلها بعشرة دراهم وقال الآخر لا بل أكرينا كلها بخمسة

الفقراء كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى نصير وقفًا كرا لا بد أم لا كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال أرضي موقوفة على وجه الخير والبرجاز كانه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية \* ولو قال أرضي هذه للسبل فان كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقف اصارت الارض وقفًا وان لم يتعارفوا يسئل منه ان اراد به الوقف فهي وقف وان نوى الصدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا فيصدق بها أو بثنها وكذلك لو قال جعلتها للفقراء ان كان ذلك وقفًا في تعارف تلك البلدة كانت وقفًا وان لم يكن يرجع اليه بالبيان فان نوى وقفًا وان نوى صدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا بالتصدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ضيعتي هذه سبيل لم نصير وقفًا الا اذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطه كذا في السراجية \* ولو قال سبيلت هذه الدار في وجه امام مسجد كذا عن جهة صلاوة وصيامي نصير وقفًا وان لم يقع عنها كذا في الحر الرائق \* ولو قال دارى هذه مسبله الى المسجد بعد موتى يصح ان خرجت من الثلث وعن المسجد والا فلا كذا في القنية \* ولو قال جعلت حجرتي هذه لاهن سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر تصير الحجرة وقفًا على المسجد اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضخان \* رجل قال في مرضه اشتروا من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبرا وفتروا على المساكين صاوت الدار وقفًا كذا في محيط السرخسي \* وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفًا وكان فيه ثمر أولا يصير المكرم وقفًا وكذا لو قال جعلت غلته وقفًا كذا في فتح القدير \* ولو قال وقفت بعد موتى أو أوصى أن يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب \* وفي وقف هلال اذا أوصى أن يوقف بثلث أرضه بعد وفاته لله أبدا كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط \* ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال أبو نصران كان ماله نقد ابطال وان كان ضياعا جاز على الفقراء وقيل الفتوى على أنه لا يجوز

(٢) قوله بثلث أرضه متعلق بأوصى اه مخضه

عشر والمستكرى يقول أكرى تماني بعشرة قال في الكتاب ان كان قبل الركوب كان القول قول المكاري الذي يدعى خمسة عشر في نصيبه وان كان بعد الركوب فالقول قول المستكرى \* رجل ركب دابة رجل الى بغداد ثم قال أعسر تيتها وقال رب الدابة آجرته بادرهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب الدابة يدعى تقوم المنفعة وهو ينكر فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهدا شاهد بادرهم وشاهد بادرهم ونصف فانه يقضى له بادرهم واحد ولو كان الآخر يدعى الاجارة

بدرهمين فشهدا شاهد بادرهم وشاهد بادرهم لا يقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة \* ولوركب دابة رجل الى الحيرة فادعى أنه أعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل أكرىتم الى الجبانة الى أطراف البيوت بدرهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب قيمتها لان الراكب أقرب بالمجازة عن الجبانة وادعى الاذن وصاحبها أنكر الاذن فان أقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لا تقبل بينته لانه زعم أولا أنه جاوز الجبانة بغير كراه فكان متناقضا في دعواه بعد ذلك \* ولو استكرى دابة فقال له المكاري استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطه نفقة ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقصر صاحب الدابة بذلك يرى المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقصر صاحب الدابة بان أقصر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقصر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فأقر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام \* رجل دفع الى حائك غزلا لينسجه فجعد الحائك دفع الغزل اليه وحلف ثم أقروا بما ثبت منسوجا قالوا ان كان نسجه قبل الحدود كان له الاجر وان كان نسجه بعد الحدود فالثوب للحائك وعليه مثل ذلك الغزل لصاحبه \* ولو دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه ثم جعد الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب مصبوغا ان

كان صبغه قبل الجود فالثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد الجود يخير صاحب الثوب ان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوب أبيض كأي القصب \* ولودفع الى قصار ثوبه بالقصر فخذ القصار ثم أقر وجه الثوب مقصورا فان كان قصره قبل الجود كان له الاجر وان كان قصره بعد الجود فلا أجر له والثوب لصاحبه على كل حال \* ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط أنا خطمته وقال رب الثوب أنا خطمته فان كان الثوب في يد رب الثوب أوفى بيته فالقول قوله مع يمينه ولا أجر للخياط وان كان الثوب في يد الخياط أوفى يدهما كان القول قول الخياط مع يمينه وله الاجر \* ولو اختلف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرت أن تقطعه قباء وقد خطمته قصاصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قصاصا كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوب به غير مقطوع \* ولودفع شيئا الى صغار ليضرب له طستا ووصف له فضر به كوزا كان له الخيار ان شاء أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يجوز ما سمي وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء \* ولودفع الى صباغ ثوبه بالصبغة أجره بالصبر ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عملته بدرهم وقال صاحب الثوب بداتين فأيهما ما أقام البينة قبلت وان أقاما يؤخذ ببينة الصباغ وان لم يكن لهما بينة ينظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب (٣٦٠) فان كان درهما أو أكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعينه بالله ما صبغه

بدا نقسين وان كان ما زاد الصبغ فيه أقل من داتين كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه ما صبغه بداتين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب \* وان دفع الى خياط ثوبه بالقطعة قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطاتي كان القول قول الخياط مع يمينه \* ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال

بدا نقسين وان كان ما زاد الصبغ فيه أقل من داتين كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه ما صبغه بداتين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب \* وان دفع الى خياط ثوبه بالقطعة قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطاتي كان القول قول الخياط مع يمينه \* ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال

### الباب الثاني فيما يجوز وقته وما لا يجوز وفي وقف المشاع

يجوز وقف العقار مثل الارض والدور والخوانيت كذا في الحاوي \* وكذا يجوز وقف كل ما كان تعالىه من المنقول كالوقوف أرض مع العبيد والثيران والالات للحرث كذا في محيط السرخسي \* ذكر الخصاص اذا وقف أرضا ومعه رقيق يعملون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق وبين عددهم وكذلك اذا كان في ذلك بقرة ينبغي أن يسمى البقرة وبين عددهم وينبغي أن يشترط في الصدقة أن تنفق الرقيق والبقرة من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الذخيرة \* وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان شرط أن تجرى عليهم نفقاتهم من غلته ابدا ما كانوا أحياء وان قال لهم فيها لا يجري شيء من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق \* فان ضعف الرقيق عن العمل فان له أن يبيعه ويشترى بثمنه غلاما مكانه فان لم يجد بثمنه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الارض فلا

صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعى باس الثوب لان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك كل أجير مشترك والفتوى على قوله \* ولو أن القصار أعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذ الثوب ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسهه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع الا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم \* ولودفع متاعا الى حمال ليحماله الى موضع كذا ففعل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحمال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الحمال مع يمينه ولا أجر له الا أن يصدقه الاجر وبه نأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا أنه في النوع الواحد أخش وأقبح ان لا يلزمه الاجر \* ولو حمل طعاما أو زيتا فقال الحمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فان هذا أخش أن يأخذ الطعام ولا يعطى الاجر فاما في النوعين المختلفين فلا أجر للعمال الا أن يصدقوا يأخذهم \* رجل دفع الى الخياط ثوبا ليخطمه ولم يذكر له أجر الخطمته فأعطاه أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتغابن فيه الناس قالوا طبيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال لرجل اني أركبتك بغلام من برمذ الى برم بعشرة دراهم وقال المدعي عليه لا بل استأجرتني لابلغة الى فلان ببلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقاما البينة كانت البينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب

على المستأجر فلا تجوز الاجارة على ذلك \* رجل اجر ارضاً ثم احتسب فقال المستأجر استأجرتم اوهى فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة من زوعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الارض بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والنساق بحكم الشرط فان ثمة كان القول قول مدعى الصحة لان في هذا الوجه صاحب الارض منكر الاجارة أصلاً وقال القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعى الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه قال المصنف وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة اجارة المشغول روايتين والصحيح أنها جائزة ويؤمر بالتفريغ والتسليم \* رجل اجر داره سنة فلما مضت السنة أخذ صاحب الدار الدار وكسها فقال المستأجر كان لي فيها دراهم وانك كسيتها أو لقيمتها في الطريق ولى عليك ضمانها فان أنكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله \* رجل دفع الى صانع عشرة دراهم فضة وقال زد عليهما درهمين يكون قرصا على وصغة قلبا وأجره درهم فصاعه وجاببه محشوا وقال زد عليهما درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليهما شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصانع ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصانع يدعى على (٣٦١) صاحب الفضة قرص درهمين وهو ينكر

وصاحب القلب يدعى على الصانع استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما \* ولودفع الى حائك غزلا وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده على أن يعطيه عن الغزل وأجر الثوب دراهم معلومة جاز ذلك وان اختلفا بعد النسيج فقال الحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن غزل صاحب الغزل معلوما بأن اتفقا على أن غزله كان منافا كان الثوب قائما في يده بوزن فان وزنه فوجد مشورين فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل غزله زدت قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر

بأمر بذلك وكذلك الحكم في الدواب وآلات الزراعة اذا وقعت مع الارض ولولا الصدقة أن يعملوا ذلك كذا في الذخيرة \* ولو قتل فأخذ ديتة فعلى القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير \* وفي الاسعاف وان جنى أحدهم منهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والقداء ولو فداها باكثر من الارش كان متطوعا في الزائد فيه منه من ماله وان فداها أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق \* وأما وقف المنقول مقصودا فان كان كراء أو سلاحي يجوز وفيما سوى ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كالتياب والحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفا كالنأس والقنودوم والجنائز وثيابها وما يحتاج اليه من الاواني والقنود في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمه الله تعالى منهم الامام السرخسي كذا في الخلاصة وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الائمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى \* ولو جعل جنازة مولاة ومغتسلا يقال بالفارسية حوض مسين وقف في محلة فمات أهلها كلهم لا يرث الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة \* ثم في وقف المصحف اذا وقفه على أهل المسجد يقرؤنه (١) ان يحصون بجوز (٢) وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا المسجد وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي \* واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا جعل ظهر دابته أو غله عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط \* وجعل وقف بقرعة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها (١) قوله ان يحصون فيه حذف كان واسمها أي ان كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندي أو يحصونه وهو تحريف ثم ان حذف الالحصاء مختلف فيه والمفتي به أنه موقوف لرأى الحاكم (٢) قوله وان وقف على المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة (٣) قوله وذكر في بعض الخ مقابل لقوله ويقرأ الخ وينبغي أن يكون المعول عليه الاول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه

(٤٦ - فتاوى ثانی) ظاهرا وان رجع القاضي الى علماء الحوكمة في ذلك كان أحسن فان رجع اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول الحائك مع عينة فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه من الاجر بحسب ما أقام من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب الثوب قبل أن يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع عينة على علمه أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه أجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما أصاب قيمة الغزل \* وقال الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى الصواب أن يطرح عنه أيضا حصة مترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزم الاجر المسمى بمقابلته العمل في ثلاثة أرطال غزل وهو انما عمل في رطلان هذا اذا اختلفا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع وهو رب الثوب مع عينة سواء كان الثوب قائما أو هالكا ولا يرجع في هذا الى قول الحوكمة لانه لا تمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسئلة الصانع والقلب يجب أن يرجع في معرفة الزيادة الى أهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل ذلك في النداف اذا دفع اليه ثوبا وأمره أن يزيد في قطنه \* رجل حل رجلا كرها فذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يرد به الى المكان

الذي حل منه وكذا كل شيء له حل وموتة \* صاحب حانوت أمر أجبره ليرش الماشق طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن الآمر \* ولو أمره بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الأجير لان منفعة الوضوء تكون للتوضي ومنفعة الرش تكون للآمر \* رجل ركب سفينة رجل من ترمذ إلى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملك إلى أمل بمخسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لاحفظ السكان إلى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما بأولى من الآخر وكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء وان أقرع للبداء كان حسنا فان حلفا لأجر لا حدهما على صاحبه وان أقاما البينة كانت البينة بينة الراكب وهو الملاح يقضى له بالأجر على صاحب السفينة ولا أجر عليه لصاحب السفينة لانهم ملأ أقاما البينة يجعل كأن الأمرين كما بافطلت اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للراح من ان يكون في السفينة والله أعلم بالصواب \* كتاب الدعوى والبيئات \* وانه مستحل على أبواب كل باب مشتمل على فصول \* الباب الاول منه في اداب القاضي \* الفصل الاول منه في معرفة أهل القضاء والدخول في القضاء والتحرز عنه \* فأهله من يكون أهلا للشهادة ومن لا يكون أهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلا للقضاء حتى لو قلده قضاؤه وكذا المحمدي والقذف وبعض العلماء منهم الخصاص (٣٦٣)

وشيرازها يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية \* ولا يجوز وقف خيل البقر وغيره لينزو كذا في القنية \* وفي الواقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف (١) الكر داريدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط \* ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعبارة أو اجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر الخصاص أن وقف حوائث الاسواق يجوز ان كانت الارض بلجارة في أيدي الذين ينوونها لا يجوز جهـم السلطان عنها وبه عرف بجواز وقف البناء على الارض المحتركة كذا في النهر الفائق \* البقعة الموقوفة على جهة اذاني رجل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بخلاف تبعا لها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والاصح أنه لا يجوز كذا في الغياثية \* واذا غرس شجرة ووقفها بموضعها من الارض صح تبعا للارض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف كذا في الظهيرية \* وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جاريته يجوز وعنده لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي \* وأما وقف مالا ينتفع به الا بالاتلاف كالذهب والفضة والمال كقول المشروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والذنانير وما ليس بجمل كذا في فتح القدير \* ولو وقف دراهم أو مكيلا أو ثيابا لم يجوز قيل في موضع تعارفوا ذلك يبقى بالجواز قيل كيف (٢) قال الدراهم تقرر للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضاربة ويتصدق بالربح والخسرة (١) قوله الكر دار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب وانما يصح وقفه لانه منقول ولم يجز به العرف كما في النخبة اهـ محصيه بحر اوى (٢) قوله قال الدراهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الاسعاف مانصه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زفر أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقليل له وكيف يصنع بالدراهم يقال يدفعها إلى آخر ما قال اهـ محصيه

لا يكون قاضيا واذا فسق ينزل \* وكذا المرتضى واختلفت في مال الروايات عن أئمتنا المتقدمين رحمهم الله تعالى وكثرت فيهم ما أقاويل المتأخرين رحمهم الله تعالى والصحيح ما قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أنه اذا قلده وهو عدل ثم فسق يستحق الغزل ولا ينزل حتى لو قضى بعد الفسق جاز قضاؤه سواء كان القاضي من ترقا من بيت المال أو لم يكن \* وأجمعوا أنه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى \* القاضي اذا ارتدوا للعبادة بالله ثم أسلم كان على قضاؤه \* وكذا اذا عمى ثم أبصر ولا ينفذ ما قضى في حال رده \* والوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي

يستحق الغزل ولا ينزل ومع أهلية الشهادة لا بد أن يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل لا ينبغي تقرر له أن يتقلد ولا يقلد لقول عليه السلام القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار وأراد بالاثنين الجاهل وغير العدل \* والجاهل التي أولى بالقضاء من العالم الفاسق \* وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلده الجاهل لا يصير قاضيا \* وعند استجماع الشرائط يكره الدخول في القضاء عن اختيار \* وان قلده من غير طلبه فان كثر أمثاله في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكرهه الدخول وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء فرض كفاية بمنزلة صلاة الجمعة اذا تعين الواحد لا قامتها يفترض عليه فان قلده وغيره أفضل منه كان الافضل أولى \* وكذا والى فاما الخليفة فليس لهم أن يولوا الا أفضلهم \* الامام اذا لم يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه لان العصاة رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية والحق في نوبته كان مع علي رضي الله عنه وانا ارتشى ولا القاضي أو كاسه أو بعض أعوانه ليعين الرشي عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاضي بذلك نفذ قضاؤه وكان على المرتضى رد ما قبض وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا \* واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على القاضي ولا أخذ \* ثم الرشوة على وجوه أربعة منها ما هو حرام من الجانبين أحدها هذه والثاني اذا دفع الرشوة إلى القاضي ليقتضى له وهذه الرشوة حرام من

الجانين سواء كان القضاء بحق أو بفحس \* ومنها اذا دفع الرشوة لخوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع \* وكذا اذا طمع في ماله فرشاه بعض المال \* ومنها اذا دفع الرشوة لیسوی أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للأخذ أن يأخذ \* وان أراد أن يحل للأخذ يستأجر الأخذ بمال اللیل بما يريد أن يدفع اليه فانه تجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا أعطى الرشوة أو لا لیسوی أمره عند السلطان وان طلب منه أن يسوي أمره ولم يذكر له الرشوة ثم أعطاه بعد ما سوي اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ \* وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لأنه بر ومجازاة الاحسان فيحل كالوجعوا للامام والمؤذن شيئا أو أعطوه من غير شرط كان حسنا \* وكما لا يحل للقاضي أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستعارة \* وان أهدى اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له أن يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضاء أو دونه الا بأس بأن يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الزيادة \* ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة \* وكما لا يقبل الهدية من كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجب الدعوة الخاصة ويجب الدعوة العامة \* وانما يعرف الخاص من العام أن ينظر (٣٦٣) ان كان بحال لم يجب القاضي دعوته لا يتخذ الدعوة فهي خاصة \* وان كان يتخذ الدعوة وان لم يحبه القاضي فهي عامة \* وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة \* وان كان بينهما قرابة فبرية يجب وان كانت خاصة \* ولا بأس للقاضي أن يرتزق من بيت المال وان استعف فهو أفضل وللعلماء والقضاة والعلمين حظ في بيت المال \* ويجوز للامام والمنق قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي \* ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة \* وكذا الاضافة الى وقت المستقبل بأن

تقرض للفقراء يزعمون ثم تؤخذ منهم والياب والا كسبة تعطى للفقراء ليلبوا وعنده حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى العتبية \* ولا يصح وقف الادوية الا اذا قال على الذقراء والاغنياء فيجوز وتدخل الاغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية \* ذكرنا لطنفي اذا وقف مال الاصلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطرة أو لاصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمسلمين أو لشراء الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* (ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه) ذكرنا الخصاص في وقته اذا وقف الرجل أرضاً صحته على وجوه سماها ومن بعدها على الفقراء فانه يدخل في الوقف البناء والتخيل والاشجار كذا في المحيط \* وذكرنا الخصاص أن الثمرة لا تدخل في وقف الاشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغيانية \* ولو قال جعالت أرضي هذه صدقة موقوفة بجهة وقفها وجميع مفاهاها ومن اوفها ثمرة فائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فئات الواقف وفيها ثمرة فائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لانه الآن وجب له الوقف فصار كانه وقف الارض وفيها ثمرة فائمة فلا تدخل الثمرة الموقوفة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الذقراء والاستحسان تأخذ قال الفقيه أبو جعفر ان كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف الى ما بعد الوفاة والارض في حال حياته لم تصرف واذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فتكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية \* وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن

قال له الخليفة ما أقدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها وقال اذا قدم فلان فانت قاض \* تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاص أن الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعليق التحكيم لانسان بين اثنين والاضافة الى وقت المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعليه الفتوى \* ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محلة على حدة جاز فان وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعي يريد أن يخاصمه الى قاضي محلته والاخر يأبى اختلاف فيها أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والصحيح أن العبرة لمكان المدعي عليه \* وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة أراد العسكري أن يخاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف \* واذا مات الخليفة لا تعزل قضائه وعمله \* وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره فانت القاضي لا تعزل خليفته واذا قلدا الامام رجلا القضاء بوماً ومجلساً جاز ويتوقف بالمكان والزمان \* واذا قلدا السلطان رجلا قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه السواد والقرى ما لم يكتب في منشور البلدة والسواد \* ولو فوض السلطان قضاء بلدة الى اثنين لا ينفرد احدهما بالقضاء كالوكل رجلين بالبيع \* القاضي اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف فاستخلف حكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز كالوكل بالبيع اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فوكل غيره فباع الثاني



بمحضره الاول جاز \* ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي فحكم في غيبته ورفع قضاؤه الى القاضي فأجاز قضاؤه فنفذ عندنا استحسانا ولا  
 بنفذ قياسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى كالوكيل اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فوكل غيره وباع الثاني عند غيبته فأجاز الاول سعه جاز عندنا \*  
 وكذلك القاضي اذا أجاز حكم الحكم في المجتهدات وهذا اذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا أو مجنوناً أو صبياً أو عبداً فأجاز القاضي  
 حكمه لا يجوز \* ويجوز قضاء المرأه فيما خلا الحدود والقصاص لانها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة فيما  
 \* القاضي اذا قضى زماناً ثم ظهر أنه عبداً أو محدوداً في قذف أو أعمى أو فاسق أو مرتشئ فإنه يرتفع قضاؤه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر  
 الخصاص \* أما غير الفاسق والمرتشئ ممن ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من أهل الشهادة \* وأما الفاسق والمرتشئ فهو قول الخصاص وهو اختيار  
 الطحاوي \* وعندنا الفاسق من أهل الشهادة فينفذ قضاؤه وقضاؤه المرتشئ في غير ما ارتشى بمنزلة قضاء الفاسق وفيما ارتشى اذا وقع بحق  
 ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى أنه ينفذ \* الخوارج وأهل البغي اذا قلدوا رجلاً من أهل البغي قضاء بلدة غلبوا عليها  
 لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على أهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون أموالنا ودمائنا فلا ينفذ قضاؤه وان قلدوا رجلاً من أهل العدل نعم  
 تقليدهم ونفذ قضاؤه \* القاضي اذا (٣٦٤) كان مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف رجلاً صح استخلافه فان عزله لا يصح عزله الا

اذا قال له الخليفة استخلف  
 من شئت واستبدل من  
 شئت فحينئذ عليك العزل  
 والتقليد (فرق بين القضاء  
 والامامة) \* الامير اذا  
 استخلف رجلاً في الجمعة جاز  
 وان لم يأمره الخليفة بذلك  
 لان ثم لم يصح الاستخلاف  
 تفوت الجمعة وكذلك وصى  
 الاب بملك الايصاء وان لم يأمره  
 الميث بالايصاء \* ولو ان الامام  
 قلد رجلاً القضاء أوذن له  
 بالاستخلاف فأمر القاضي  
 رجلاً لسمع الدعوى  
 والشهادة في حادثة ويسأل  
 عن الشهود وسمع الاقرار  
 ولا يحكم هو بذلك لكنه  
 يكتب بذلك الى القاضي  
 وينهى حتى يقضى القاضي  
 بنفسه لم يكن لهذا الخليفة

كذافي المضمرات \* وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو  
 رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها نصب وغيبضة أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف  
 وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث لا يدخل كذا في المحيط \* وكذا ما ينفق في المستقبل كذا في فتاوى قاضيان  
 \* وأما الرطب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف  
 وكذلك الباذنجان والقطن الا أن تكون شجرة القطن تجزى في كل سنة كذا في الظهيرية \* بصل (١) العبر  
 والزعفران لا يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الارض كذا في  
 الذخيرة \* والورد وورق الحناء والياسمين لا يكونان لواقف كذا في فتاوى قاضيان \* والرحى في الضيعة  
 تدخل في وقف تلك الضيعة رضى المأورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدواليب تدخل والدوالي لا تدخل  
 كذا في المحيط \* ويدخل في وقف الحمام القدر وملق سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ما في الارض المملوكة  
 أو طريق كذا في فتح القدير \* رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء لم يذ كر الشرب والطريق فإنه  
 يدخل الشرب والطريق استحساناً لان الارض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق  
 كذا في فتاوى قاضيان \* وفي وقف الدار اذا لم يذ كر الدار يحق قضاؤها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها  
 من حقوقها لا يدخل ما كان يدخل في بيع الدار \* وفي وقف الحوائت يدخل ما كان يدخل في بيعها وخواري  
 الدباسين وقدور الباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة \* سئل نصر عن  
 وقف دار فيها حمامات يطرن ويرجعن قال يدخل في وقفه الحمامات الاهلية كذا في فتاوى أبي الليث  
 \* وفيه أيضاً لو وقف برج حمام أو رجوان يكون جائزاً لان الحمامات وان كانت منقولة الا أنها تصير وقفاً  
 نعال البيت كمالو وقف ضيعت بما فيها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتاً فيه كوارات العسل يجوز وتصير  
 النحل نعال البيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذا المسألة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل

(٢) قوله العبر يوزن غير الترجس اه قاموس

أن يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي \* واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار والحمام  
 بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمره بإعادة البيعة فذا شهد بذلك بمحضرة الخصمين فحينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة \* قالوا هذه  
 المسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي  
 أنهم شهدوا عندى بكذا ويكتب ألقاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك عن غير إعادة البيعة عنده  
 فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا  
 أن يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف أن يطر الخليفة هل للمدعى شهدوا ويكذب فلهل له شهدوا  
 الا أنهم غير عدول أو قد لا تتفق ألقاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة \* فصل فيما يباح حق على القاضي وما ينبغي له أن يفعل  
 وما لا يفعل \* لا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا بأس بان يفعل ذلك في  
 غير مجلس القضاء \* والصحيح أنه لا يفعل لافي مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساءلونه لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضاء  
 لاجل الخصومة أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب على القاضي رد سلامه فان أراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يزيد على قوله وعليكم \* وسلم

الشاهد في القاضى ويرد عليه ولا بأس للقاضى أن يقضى من لم يخصم اليه ولا يقضى أحد الخصمين لخصم اليه \* وإذا خصم رجل السلطان إلى القاضى فجلس السلطان مع القاضى في مجلسه وخصمه على الأرض ينبغي للقاضى أن يقوم من مقامه ويجلس فيه خصم السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الخصمين على الآخر في الجلوس وهذه المسئلة تدل على أن القاضى يصلح قاضياً على السلطان الذى قاده والدليل عليه قصة على رضى الله تعالى عنه عند شرح رضى الله تعالى عنه \* ويقضى القاضى وهو مستوف خطه من الطعام والنشاب \* ولا يقضى وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيم من الطعام ولا مأخوذاً أحد الاخشين ولا به نعاس أو نوم ولا يشاراً أحد الخصمين ولا يضم أحدهما إلى نفسه ولا يمتحن \* وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعد والشهود تقرب من القاضى ويخرج للقضاء فى أحسن مياها وأعدل أحواله \* ويأخذ كاتباً على المورعاً فإن كان القاضى فقيراً محتاجاً الأول له أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه وإن كان غنياً تكلموا فيه والأولى له أن لا يأخذ من بيت المال \* ويجلس للقضاء فى مسجد حبه والمسجد الجامع أفضل إذا كان المسجد الجامع فى وسط البلدة فإن كان فى طرف من البلدة يختار مسجداً آخر فى وسط البلدة \* وله أن يقضى فى داره إذا كانت داره فى وسط البلدة ويختار الجلوس فى مسجد السوق ليكون أشهر \* وعند الشافعى رحمه الله تعالى ليس للقاضى أن يقضى (٣١٥) فى المسجد فإذا جلس القاضى فى المسجد أو فى داره يأخذ بواباً يفتح

والجامع كالوقوف العبيد مع الأرض والثيران كذا فى المحيط  
**فصل فى وقف المشاع** \* الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ألا يرى أنه لو وقف نصف الحرام يجوز وإن كان مشاعاً كذا فى الظهيرية \* وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخارى وعليه الفتوى كذا فى السراجية \* والمتأخرون أقروا بقول أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا فى خزائن المفتين \* وانفق على عدم جعل المشاع مسجداً أو مقبرة مطلقاً سواء كان محتملاً للقسمة أو يحتملها كذا فى فتح القدير \* وإذا قضى القاضى بعهدة وقف المشاع نفذ قضاءه وصار مفعلاً عليه كسائر الخلفات كذا فى شرح أبى المكارم للنفاية \* ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضى بعهدة فطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ويتهايئون وعندهما يقسم كذا فى الخلاصة (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً أو أراذوا القسمة لا يجوز وكذا التهايو كذا فى فتح القدير \* ثم إن وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذى يقاسم شريكه وبعد الموت إلى وصيه \* وإن وقف نصف عقاره فالذى يقاسمه هو القاضى أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا فى الهداية \* ولو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قومه لمعين فهذا جائز ولهما أن يقاسما هذه الأرض فيقرز كل واحد منهما ما وقف في يده يتولاه كذا فى الظهيرية \* ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لأن الشيوع مقارن \* ولو استحق جزء ميز بعينه لم يطل فى الباقي كذا فى الهداية \* ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعاً وقضى القاضى للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله عند أبى يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا فى المحيط \* ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين فتصدقا (١) قوله وأجمعوا الخ ما نقل هنا مخا فطلق الاسعاف وغيره من جواز التهايو ويجاب بان ما هنا محمول على الجبر وما فى الاسعاف على التراضى أناده الرملى وتحقيقه فى رد المحتار اهـ معجمه

الخصوم من الازدحام \* ولا يسأح للواب أن يأخذ شيئاً لياذن بالدخول \* ومتى دخل القاضى المسجد يصلى ركعتين أو أربعاً ثم يجلس مستديراً القبلة كما يجلس المدرس والخطيب \* ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضى يخرج البهن أو يجلس القاضى فى المسجد وهى خارجه بحيث يسمع كلامها والمشارك يدخل المسجد هذا فى عرفنا \* أما فى عرفهم فكان القاضى يجلس مستقبلاً القبلة \* وإذا جلس الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستنطقهم

فيقول أيك المدعى فإذا عرف المدعى بقوله ما نادى به وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبى يوسف رحمه الله تعالى أوفق \* وإذا ادعى المدعى شيئاً على المدعى عليه يكتب القاضى على يماض صورة الدعوى ثم يقول للادعى عليه ماذا تقول فإن أقر عا ادعاء المدعى أثبت إقراره فى كتابه ويأمر المدعى عليه بما فالحق وإن أنكر يكتب أنكاره فى ذلك ثم يأمر المدعى بأقامة البينة وهذا كان فى عرفهم \* أما فى عرفنا المدعى بجى إلى كاتب القاضى فيضبره بكيفية دعواه ويصوره عند صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجى إلى القاضى مع خصمه ويدعى عليه فإن أقر خصمه أثبت القاضى إقراره فى الكتاب ويأمره بقضاء الحق وإن أنكر أمر المدعى بأقامة البينة فإن جاء المدعى بشهود فشهدوا عنده على الترتيب يكتب القاضى شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه ووجهه ويترك بين كل خطين يماضياً بالشهادة كل واحد منهم \* وإذا جاء رجل إلى القاضى وذكر أن له على فلان بن فلان دعوى فإن كان المدعى عليه غائباً دفع القاضى إليه طية عليها ختم القاضى مكتوباً فيها أجب خصمك إلى مجلس الحكم وإن كان المدعى عليه حاضراً فى المصر أحضره القاضى بمجرد دعوى المدعى وكذا إذا كان قرياً من المصر فإن كان بعيداً بعدى القاضى خصمه بمجرد قول المدعى حتى يقيم البينة أن له على فلان حقا فإن أقام البينة أعدم القاضى استهانة وفى القياس لا يعدى كماله كان بعيداً والقامل بين القريب والبعيد ما قاله الحنفى أنه إن كان فى موضع يمكنه أن يحضر مجلس

القاضي ويجب خصمه ويغود الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسده شاة فهو قريب والا فهو بعيد \* وعلى هذا الشهادتان كان شاهد الاصل في مكان قريب على هذا التفسير لا تجوز الشهادة على الشهادة وان كان بعيدا بهذا التفسير تجوز الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيمدون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المرأة مخدرة و ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله تعالى المخدرة هي التي لا تكون برزة بكرة كانت أو ثيبا لا يراها غير المحارم من الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فراها رجال أجنب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة \* والمرأة التي تخرج الى حواشيها بعدد القاضي \* وفي المخدرة يبعث القاضي اليها أمينا اذا لم تثبت الوكالة عنها يستخلفها \* وكذا في المريض فان نكلت ثلاثا شهد على ذلك شهودا وياخذوكيلا فاذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضي مأذونا بالاستخلاف فبعث الامين واستخلفه وفي هذا وجه آخر ان يحكم بينهم ما حكى اليهم من رفع حكمة الى القاضي فيجيزه القاضي ان رآه جائزا وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكره لا يشخصه القاضي ما لم يقم المدعى البينة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بينته للاستحسان لا لاختصاصه \* والمستور في هذا يكتفي \* وان سأل المدعى من التاضي ختم لا حصار خصمه أعطاه القاضي فاذا

ذهب به الى الخصم أراه ذلك وأخبر أنه ختم القاضي ليدعوه في وقت كذا فان امتنع وردد ذلك أشهد عليه شاعدين فاذا شهد بذلك عند القاضي يستحضره القاضي بأعوانه ان قدر والا يسأل الوالي أن يستحضره \* ومونة المستحضر على المتمرد هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فاذا حضر يجبسه القاضي عقوبة وكذا اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته وكذا اذا وعد ثم خالف الا أن هذا دون الاول في العقوبة \* ولو ادعى على صبي محجور حقا فان لم يكن له بينة على ما ادعى لم يحضره القاضي \* وان

بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع وقت العقد لانهم ماتوا قبل الارض ببله ولا وقت القبض لانهم اسلموا الارض ببله كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك ان تصدق كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قيميا واحدا فقبض نصيبهما جميعا أو متفرقا كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معا كذا في الوجيز \* وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد له أبا ماتا تسلا فاذا انقرضوا كانت غلتها للمساكين والآخر في الحج يجمع بهما في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحدا وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والمساكين مشاعا والنصف الآخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان الذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي \* ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة وتمكن الشروع وقت القبض أيضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفاً شاعفاً فان قال كل واحد منهما الذي جعله متوليا في نصيبه قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيموز غير مقسوم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يذرع الارض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفاً وان كانت ألفي ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت ألفاً وخمسمائة كان الوقف منها ثلثين وان كان في بعضها تخيل وبعضها لا تخيل فيه يكون للوقف حصه من التخيل كذا في المحيط \* رجل وقف جريشا ثمانين أرض ثم وقعت القسمة فأصاب الوقف أقل من حريب بلجودة هذه الطائفة

أخبر القاضي أن فلا تطلق امرأته ثلاثاً أو استرق الحران أخبر بذلك عدلان كان على القاضي أن يطلبه أشد الطلب التي وان كان المخبر عدلا واحدا ولم يكن عدلا وغلب على ظن القاضي أنه صادق فالاولى أن يطلبه وان لم يطلب على ظنه أنه صادق لم يكن عليه أن يطلبه \* ولو أن رجلا قال للقاضي ان لي على فلان حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القاضي يستحضره فان لم يقدر يكتب الى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا أظفر به وسأل المدعى من القاضي تسمير الباب والختم عليه فان القاضي لا يجبه الى ذلك الا ان يأتي بشاهدين أنه في منزله فان شهد بذلك سألهم القاضي من أين علمتا فان قالوا رأينا في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي يحتم على بابه ويجعل بينه جسا عليه ويسد أعلاه وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج \* وان قالوا رأينا منه منذ شهر لا يتفت الى كلامهما لانه قد يغيب اذا طال المدة وقد رد ذلك ثلاثة أيام وان ختم القاضي على بابه ولم يخرج قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي رسولا ومعه شاهدان فينادي الرسول على بابه بافلا بن فلان ان القاضي فلان ابن فلان يقول لك احضر مع فلان مجلس الحكم والا نصب لك وكيلاً وأقبل بينة المدعى عليك فكذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر ينعمل ما قال ويقضى على وكيله على يد المدعى عليه الخصم \* قال شمس الأعمى الحلو في رحمه الله تعالى كان الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

فكان ذلك منهم اتفاقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي إلى القاضي كتابا في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب إليه على  
الخصم فان القاضي يוכל عنه على نحو ما قلنا \* قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وأصحابنا لم يجزوا الهجوم وصورته أن يبعث  
القاضي نساء يطلبن في البيت وأعوأنا يأخذون السفلى والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزدي رحمه الله تعالى  
والمشهور من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي لا ينصب وكذا بعد ختم الباب ولكنه يجمع عليه صورته ما قلنا أنه يبعث نساء  
ورجالا تدخل النساء المنزل المدعى عليه وتجعل النساء الخدم من جانب ثم تقش امرأة ثقة حرمة وخدeme كيلا يكون فيمن رجل يشبه المرأة  
فان وجد المدعى عليه يؤخذ وان لم يوجد يطلب فيما بقي من البيت قال وهذا استحسان فعله عمر رضي الله تعالى عنه والصالحون بعده وتركوا  
فيه القياس فان كان المدينون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور إلى باب القاضي هل يسم القاضي بابه اخلفا وفيه الصحيح أنه يسم ولو  
كان ساكن في داره مشتركة لا يسم بابه \* والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبنية اذا اختفى لا يقضى القاضي عليه في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعذر ثلاثة أيام فينادى على بابه ثلاثة أيام على نحو ما قلنا فان خرج والا يقضى عليه وان لم يخرج  
ولكنه غاب لا يقضى عليه \* وذكر الخصاص اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع (٣٦٧) القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل

بالخصومة بعد قبول البينة  
قبل التعديل أو مات  
الوكيل ثم عدلت تلك  
البينة لا يقضى بتلك البينة  
وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يقضى وقال شمس  
الأئمة الحلواني رحمه الله  
تعالى وهذا أرفق بالناس  
\* ولو أقر المدعى عليه ثم غاب  
فانه يقضى عليه باقراره في  
قولهم وان غاب الوكيل  
أومات بعدما أقيمت عليه  
البينة ثم حضر الموكل  
يقضى عليه بتلك البينة  
كذا ذكر في الزيادات  
وكذا الوهاب الموكل ثم حضر  
الوكيل فانه يقضى عليه  
بتلك البينة وكذا لو مات  
المدعى عليه بعدما أقيمت  
عليه البينة يقضى بتلك

التي وقعت في الوقف فزيد في ذرعان الطائفة الاخرى أو على العكس جاز كذا في الظهيرية \* ولو قال جعلت  
صبي من هذه الدار وقفنا وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك  
وقفا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كانت له أرضون ودورين بينهما أرض فوق وقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم  
شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودور واحد فان هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال  
رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلين بينهما ما أرض فوق وقف أحدهما نصيبه جاز في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمة دراهم معدودة معلومة ان  
كان الواقف هو الذي يأخذ الدارهم مع طائفة من الارض لا يجوز لان الواقف يصير باعاشيا من الوقف  
بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى  
بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصصه الواقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك  
ملك له كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصفين أجود من  
الآخر وجعل بازا الجوده دراهم فان كان الآخر يأخذ الدراهم هو الواقف لا يجوز وان كان الآخر يأخذ شريكه  
جاز كذا في فتح القدير \* حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على  
بابه فنعه الشريك الآخر ليس له الضرب الا اذا أذن له القاضو بذلك صيانة للوقف وهذه المسألة تتأثر  
على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما اختاره مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* قرية  
بعضها وقف وبعضها ملك وبعضها ملك أرادوا قسمة بعضها ليجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمة  
الكل جاز كذا في الوجيز

### الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول

الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصم الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه

البينة على الوارث \* وكذا لو أقيمت البينة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك البينة على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البينة على  
الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البينة ولا يكاف باعادة البينة \* باب الدعوى \* رجل ادعى عند القاضي على رجل  
حقا فهو على وجهه ما أن يدعى دينا أو عينيا والعين لا تخلو ما أن تكون منقولة أو غير منقولة والمنقول لا يتخلو اما أن يكون قائما أو هالكا  
والقائم لا يتخلو ما أن يكون غائبا أو حاضرا فيجعل لكل قسم فصل على حدة \* أما اذا كان المدعى به دينا لا تصح الدعوى الا بعد بيان القدر  
والجنس والصفة فان كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى منها فيسمع دعواه ولو كان لسانه غير لسان  
القاضي يأخذ مترجما وكذا الشاهد \* والعديد المترجم ليس بشرط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا الاختلاف  
في رسول القاضي \* وإشارة الاخر من فيما لا يسقط بالشبهات وفيما يسقط كعبارة غيره حتى يستوفي القاضي بإشارته وإشارته في ذلك  
تكون كعبارة الا في الحدود والخالصة لله تعالى \* وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سله من أي وجه يدعى  
يسأله القاضي عن ذلك فان أبي أن يبين ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزدي  
رحمهما الله تعالى أن القاضي اذا سأله عن السبب لا يجب عليه أن يجيب لان المدعى قد يستحي عن بيان السبب أو يشق عليه بيان ذلك فان

بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى على من نحن خرافة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بصير مقرأ بالمال اذا كذبه المدعى في السبب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان بين مفسولاً فكما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان بين موصولاً لا يصح بيانه \* وأصل المسئلة اذا قال لغيرك على ألف درهم من غن جارية بعثتها الا أني لم أقبض قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ بالمال وقالوا كذلك ان فضل وان وصل لا يزعم شي \* ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعني الخمر أو الميتة بكذا لا يصير مقرأ بالمال \* وان قال المدعى عليه له على ألف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مججلة كان القول قول المدعى الا في الكفالة والمسئلة معروفة \* واذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضى من المدعى عليه كفيلاً بنفسه فان القاضى يقول للمدعى ألك بينة ان قال لا يكفل خصمه وان قال نعم لكننا غائبة فكذلك لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضى بطلب الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى ان طلب المدعى ليس بشرط وقيل ان كان المدعى عليه رجلاً مجهولاً يتوارى منه غالباً كفله القاضى من غير طلب وان كان رجلاً شريفاً لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعى مهتدياً الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعى وان كان به عجمة لا بأس بأن يرشده القاضى الى طلب الكفيل فيكفل خصمه واذا أعطاه كفيلاً ثلاثة أيام (٣٦٨) بنفسه فمضت الايام الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كفلت الى ثلاثة

أيام في ظاهر الرواية يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة كما لو قال لامرأة أنت طالق الى ثلاثة أيام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال كفلت الى ثلاثة أيام يطالب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب بعدها \* وقال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى هذا عرف الناس \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا قال أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لا تبي الكفالة \* ولو قال اني كفيل الى ثلاثة أيام يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة

الذي يبدأ (١) من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم الى ما هو أقرب الى العماره وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للدرسة يصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والسطر كذلك الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معيناً فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء كذا في الحاوى القدسي \* ان قال جعلت غلته لفلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العماره من الغلة فهنا يؤخر العماره عن حق صاحب الغلة الا أن يدخل بتأخير العماره ضررين على الوقف فينثني سداً بالعمارة كذا في الحاوى \* ويقطع الجهات الموقوف عليها الهان لم يحف ضررين فان خيف فقدم وأما الناظر فان كان المشروط لمن الواقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطعوا العماره قطع الا أن يعمل فيما أخذ فقدر أجره وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً كذا في فتح القدير \* ان كان الوقف على الفقراء لا ينظر فيهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية \* وان كان الوقف على رجل بعينه أو رجال وآخره للفقراء فهو في ماله أى مال شاء في حياته فاذا مات في الغلة ثم العماره المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبق الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العماره الا برضا ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير \* ان وقف دار على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجزاها لهما وعمرها بأجرها واذا عمرها ردها الى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العماره ولا تصح اجازته من له السكنى كذا في الهداية \* فان اتفق صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف فما كان من العماره شيئاً قائماً بعينه فهو لورثته ولهم أن يأخذوا ان لم يضر ذلك الوقف كذا في الحاوى \* ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه ولا يجبروا وان لم يكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز براضهم وان أبي أحد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في المحيط \* وما لا يكون شيئاً قائماً بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوى \* وان كان المشروط له السكنى أزر حيطان الدار الموقوفة بالأجر وخصصها أو

(١) قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والوضح عبارة غير من ربيع الوقف هـ

وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يأخذ بهذه الرواية ويقول هذا أشبه بعرف الناس وحكي أدخل عنه أنه لو قال بالفارسية بذير فتم تن فلان رده روز يكون كفيلاً في الحال \* واذا مضت عشرة أيام لا تبي الكفالة \* ولو قال بذير فتم تن فلان راده روز يصير كفيلاً بعد عشرة أيام \* ولو قال أنا كفيل بنس فلان الى عشرة أيام واذا مضت عشرة فأنابرى عن الكفالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه لا يطالب بهذه الكفالة أصلاً لا في العشرة ولا بعدها \* وذكر في جمع التفاريق لو قال أنا كفيل الى شهر يصير كفيلاً بعد الشهر الا أنه لو سلم نفسه قبل الشهر يرى عن الكفالة لانه سلم بعد السبب \* ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصير كفيلاً بعد اقبل الشهر وبعد ما عتدا أهل زماننا على أنه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهراً يكون كفيلاً في الحال واذا مضى الشهر لا تبي الكفالة \* ولو قال الى شهر يحرجه القاضى عن الكفالة بعد الشهر \* ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشرة أيام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت العشرة لا تبي الكفالة \* ولو كفل بنفس رجل على أنه ان لم يسلم اليه النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه فيطالب الكفيل تسليم النفس \* والكفول بنفسه بالسودا هل تلزم السكنة بالمال أو يعمله القاضى حتى يذهب بالسودا ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل زهير الدين رحمه الله تعالى تلزمه الكفالة بالمال ولا يكون هنا مستثنى عن الكفالة \* واذا ثبت أن القاضى يأخذ كفيلاً من المدعى عليه بنفسه بطلب

المدعى ينبغي أن لا يجبره على إعطائه الكفيل لو امتنع فإن أعطاه كفيلاً ينبغي أن يكون الكفيل معروفاً بالدار معروف بالتجارة وبعضهم شرطوا أن لا يكون لجوابعر وفابا لخصومة وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريباً \* وإن كفله كفلة مدته مؤقتة واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذلك مفقوض إلى رأى القاضي وهذا إذا كان المدعى عليه رجلاً من أهل المصر فإن كان مسافراً لا يكفله ولكن يؤجل المدعى إلى آخر المجلس فإن أقام بينة والاخلى القاضي سبيله \* وإن ادعى الخصم أنه مسافر وأنكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لأن الإقامة في الأمصار أصل دل عليه مسئلة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد من المساجد في المصر فأم قوماً في صلاة الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف أنه كان مسافراً أو مقيماً فسدت صلاة القوم وعليهم الإعادة لأن الإقامة في المصر أصل فينبى الحكم على ذلك فكذلك ههنا وقيل القول قول المدعى مع بينة على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه أنه مسافر لأنه ينكر إعطاء الكفيل \* وقال بعضهم يتعرف القاضي من رفقاءه فإن كان مقيماً وامتنع عن إعطاء الكفيل أمر المدعى بالملزمة وله أن يلزمه بنفسه وأعوانه وأجرائه يطوف معه أينما طاف ولا (٣٦٩) ينعه من التصرف وقيل يجلسه المدعى

في بيته فيكفيه مؤنته من الطعام والشراب فإن لم يكفه مؤنته تركه ليقضى حاجته وإن كان الخصم امرأة أجنبية لا يجلسها ولا بأس بأن يطوف معها في السكك فإذا دخلت داراً أرسل امرأته تنق معها كيلاً تغيب \* وإذا ادعى رجل أنه وصي فلان الميت وادعى ديناً للميت على رجل واحد الخصم الوصاية والدين فإن القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفيلاً حتى يثبت الوصاية وكذا لو ادعى أنه وكيل فلان الغائب أو وارث فلان الميت وبجد الخصم الورثة والوكالة والموت فأقام المدعى بينة على ذلك ثم إن المدعى أحضر رجلاً آخر قبل تركه الشهود

أدخل فيها أجداعاً ثم مات ولم يمكن نزاع شئ من ذلك إلا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شئ من ذلك ولكن يقال للشرط له السكنى بعده ضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فإن أبي أجرة الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء وإذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لأصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية \* وما إن قدم من بناء الوقف وألته صرفه الحاكم في عارة الوقف إن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها وإن تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع ويصرف عنه إلى المدة ولا يجوز أن يصرف بين مستحق الوقف كذا في الهداية \* إذا سقط بعض سقف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن يتفغوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع اليأس من عمارته فينتدقيل لهم ذلك إن كانوا محتاجين وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع إلى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التهذيب \* رباط على باب قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بما جاوز القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عارة القنطرة إن كان الواقف شرط في الوقف أنه تصرف غلته إلى مافيه مصلحة للرباط وإن لم يشترط ذلك بل ذكر مرسته لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة إلى عارة القنطرة فطرب الرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسي \* والوقف على أقرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز به أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية \* واختار أنه يجوز الوقف عليهم كذا في الغيبة \* لا يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء وهم يحصون ثم يهدمهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم للفقراء كذا في محيط السرخسي \* والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الخلاصة \* ولو قال على أن يبيع بثلثها كل سنة أو يعتمر به أعنى أو يقضى ديني فهو جائز وأوقف على أعمال البر فقال فيها يشتري حجاب يصب فيها الماء أو يجهز بها الأرامل واليتامى أو يشتري بها كسبة للفقراء أو يتصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فترطت فيها فهو

(٤٧ - فتاوى ثانی) وادعى على الثاني حق الميت فإن القاضي لا يكفل الثاني حتى تظهر عدالة بينة الوكالة والوصاية فإن شهدوا على الأمرين جميعاً ما على الوصاية والدين أو الوكالة والدين فالقياس أن لا تقبل البينة على الدين حتى يقضى بالوصاية والوكالة لتثبت خصوصيته أولاً ثم تسمع البينة على الحق بعد ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان تقبل فإذا ظهرت عدالة الشهود يقضى به لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوراثة على القضاء بالدين وإن عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بها وإن عدلت بينة الدين خاصة لا يقضى به \* ولو ادعى رجل على رجل أنه وصي فلان الميت وإنى على الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذا لو ادعى الوكالة من غائب إذا عرف الميت أو الغائب باسمه واسم أبيه وجده واقبه إن كان لا يتحصل المعرفة إلا بالنقب وإذا سمع دعواه وطلب تكفيله فإن القاضي لا يكفله لأنه لم يثبت خصوصيته معه فإن أقر المدعى عليه بالوصاية وأنكر أن يكون في يده شئ من المال لم يكن عليه شئ \* وإن طلب المدعى من القاضي تكفيله حتى يقيم البينة على المدعى به يأخذ منه كنيلاً \* وإن كاتب هذه الخصومة مع الوارث والوارث يسكن النسب والأرث والموت جميعاً فأراد أن يأخذ منه كنيلاً ليحضر البينة لا ثبات النسب والموت والأرث فإن القاضي يكفله \* ولو أن رجلين لهما على رجل ألف درهم هما شريكان فيه والمدينون بمحمد الدين فحضر أحدهما فأقام البينة على دينهما والشرط الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه



الله تعالى يقضي للمعاصر بخمس مائة وإذا حضر الغائب كف إعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الآن يكون الألف ميرا نابتهم من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على إعادة البيعة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى \* إذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهدا الشهود بالسبب جازت شهادتهم وإن ادعى ديناً بسبب فشهدا الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كالأدعي ملكاً بسبب فشهدا الشهود بالملك المطلق والصحيح أنها تقبل \* ذكر في كفاية الأصل رجل ادعى على رجل ألفاً وقال خمسمائة منها عن متاع قد قبضه وخمسمائة منها عن عبد قد قبضه وجاء بشاهدين فشهدا أحدهما على خمسمائة عن عبد قد قبضه وآخر على خمسمائة عن متاع قد قبضه جازت شهادتهما فيقضى للأدعي بألف وإن لم يكن على كل خمسمائة إلا شهادة شاهد واحد وبشهادة الفرد لا يثبت السبب وكذا لو شهد أحدهما بألف بذلك السبب وشهد الآخر بألف مطلقاً وكذا لو شهدا على إقراره بألف مطلقاً وشهدا أحدهما على إقراره بألف بذلك السبب وشهدا الآخر على إقراره بألف مطلقاً جازت شهادتهما \* ولو ادعى ألفاً فشهدا أحداً شاهدين بألف فرض وأخر بألف من عن متاع (٣٧٠)

لا تقبل لأنه لا يمكنه تصديق الشاهد من إذا صدق أحدهما فقد كذب الآخر \* ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهماً وشهدا على إقراره بمائة وخمسة وأربعين درهماً جازت شهادتهما \* ولو ادعى ألفاً فشهدا أحداً شاهدين بألف وشهدا الآخر على إقراره المدعى عليه بألف جازت شهادتهما \* ولو ادعى ألفاً فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فأقام المدعى بيعة على المال ثم أقام المدعى عليه بيعة على القضاء أو الإبراء قبلت وكذا لو ادعى

جائزاً جعل آخره مالا يتأبدل بالفقر وان وقف أرضاً على أن يحج عنه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب ألف درهم صرف ألف درهم إلى الحج والباقي إلى المساكين كذا في الحاوي \* إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعترة وفي أكناف الموتى أو في حفرة القبور أو غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة \* ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز إذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبداً فالوقف باطل وكذلك لو قال على بني آدم أو على أهل بغداد إذا انقضى وفاءه وعلى المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزماني والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاص مسألة العميان والزماني في موضع آخر وقال الغلغلة للمساكين ولا تكون للعميان والزماني وكذلك لو وقف على قراءة القرآن أو على الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف على الزماني والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الأغنياء قاله شايخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا يجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني كان القاضي الإمام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس إذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط فقرهم قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفاً فيه تنصيب على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون أو لا يحصون ومتى ذكر مصرفاً يستوي فيه الغني والفقير فإن كانوا يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أن يصح بطريق التقليد منهم وإن كانوا لا يحصون فهو باطل قال الآن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استملاً لأعيان الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالنساء فحينئذ إن كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح وبصرف إلى فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الظهيرية \* ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شايخ المذهب إذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة \* رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعبقته قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وإن

ألفاً فقال المدعى عليه ليس لك على شيء فأقام المدعى بيعة على المال ثم أقام المدعى عليه بيعة على القضاء أو الإبراء قبلت \* وإن ادعى ألفاً فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط ولا عرفك فأقام المدعى البيعة على المال ثم أقام المدعى عليه البيعة على القضاء أو الإبراء ذكر في الجامع الصغير أنها تقبل وذكر القسودري عن أصحابنا أنها لا تقبل \* رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعى عليه فأخرج المدعى خطاً بإقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فأنكر المدعى عليه أن يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضي القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح \* ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال أن كان الخط على وجه الرسالة مصدرًا معنواً لا بصديق ويقضى عليه بالمال \* وخط الصراف والسمسار حجة وإن لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصلح والإقرار فأنشهدا على نفسه بما فيه يكون إقراراً يلزمه \* وإن كتب الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه سواء قالوا شهدوا على أولي يقر أو لا يقر ولكن قال لهم شهدوا على عيافيه إن علموا بما فيه كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه بما فيه وإن لم يعلموا إلا يحل لهم أن يشهدوا عليه بما فيه \* رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح إقراره ويلزم

جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضى على هذا الوارث باقراره أم بمجرد اقراره  
لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد به مع آخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء  
لكان لا تقبل شهادته لانه يكون محولا للدين عن حصته خاصة الى جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك به سد ما قضى القاضى باقراره \* رجل  
ادعى على ميت ديناً فخصمه في ذلك وارث الميت أو وصى الميت ولا تسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذي له على الميت دين  
ولا على الموصى له \* وكفى المنتقى أن الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والموصى يكون خصما لمن يدعى ديناً على الميت \* ولو ادعى  
رجل أن الميت أوصى اليه وأحضر غريبا للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل \* ولو ادعى رجل  
أنه وصى فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصمه جاحداً وخصمه وارث الميت أو رجل عليه الميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية لان  
الموصى له حقا في الميراث فكان بمنزلة الوارث \* وان أحضر رجل لاهل على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما  
لمن يدعى أنه وصى الميت لان الوصى لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح \* رجل قال لرجل لى عليك ألف درهم فقال  
المدعى عليه ان حلفت أنها لا على آدبهم اليك خلف فأذاها اليه هل له أن (٣٧١) يستردها منه بعد ذلك وكفى المنتقى

أنه ان دفعها اليه على الشرط  
الذي شرط كان له أن يستردها  
منه \* ولصاحب الدين أن  
يلزم المدين بعد وجوب  
الدين وان لم يأمره القاضى  
بالملازمة اذا لم يكن القاضى  
فلسه فان قال الغريم  
احببني وصاحب الدين  
يريد الملازمة كان له أن  
يلزمه وان طلب صاحب  
الدين من القاضى أن يأمر  
واحد من أعوانه حتى  
يلزمه لاستخراج المال  
ففعّل القاضى ذلك اختلفوا  
في جعل من يلزمه قال  
بعضهم يكون على صاحب  
المال وقال القاضى الامام  
صدر الاسلام يكون على  
المدين لانه انما احتاج الى  
الملازمة لمطله فيكون عليه

كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك أن يكتب في صلح الوقف وقت هذا المتزن على كل مؤذن يؤذن  
فقير يكون في هذا المسجد أو الحلة فإذا خرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين  
ومحاويجهم فيجوز أما اذا قال وقف على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية \* وقف ضيعة على  
من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية \* سئل أبو بكر عن وقف أرض على مصاحف موقوفة أن يصلح  
ما يدرس عنه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة \* وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز بصرف  
الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية والله أعلم  
الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسبه \* رجل قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي يجوز  
هذا الوقف على المختار كذا في خزائن المفتين \* ولو قال وقتت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء  
جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوى \* ولو قال أرضى موقوفة على فلان ومن بعده على  
أولادى وعلى فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغيبة \* اذا وقف الرجل أرضه  
على ولده ومن بعده على المساكين وقفا صح ما قلنا يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء  
كان موجودا يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمه الله  
تعالى كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في الغيبة \* وكذا لو قال على ولدى وعلى من يحدث لى من الولد فاذا  
انقرضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد  
وليس له ولد يصح هذا الوقف فاذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف  
الغلة التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد تصرف الغلة الى الفقراء كذا في فتاوى  
فاضلان \* ولو قال وقتت على أولادى دخل فيه الذكور والانثى والنخس ولو وقف على البنين لم يدخل فيه  
الخنثى وان وقف على البنات لم يدخل أيضا الا لا نعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل الخنثى كذا  
في السراج الوهاج \* ثم في كل موضع ثبت الحق لا ولا دفعا ما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما

كالمسارق اذا قطعت يده كان ثمن الدهن الذي تحسم به العروق وأجر الخلال على السارق \* رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه أو وصيه  
ذكرفى الجامع فى الوصاية أنه لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما لمن يدعى ديناً على الميت اذا لم يترك الميت شيئا \* رجل ادعى ديناً على  
الميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يده هذا الوارث ما به وفاء بالدين وأقام البينة على ذلك لاشك  
أن هذا القدر يكتفى لامر الوارث باحضار هذا المال حتى تشهد الشهود بحضرة المال أن هذا المال مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء  
على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان القضاء بمالك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبته ما فان محمد ارجه الله تعالى ذكرفى الاباق أن القاضى  
اذا باع الا بقبض الثمن ثم ان مولى الا بقرع الامر الى القاضى بلسه ليكتب كتابا حكما الى القاضى الذى باع الا بقبض الثمن  
وأقام البينة على ذلك فان القاضى يجيبه وقبل ينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي هي أمانة عند القاضى المكتوب اليه حال  
غيبته واهذه المسئلة نص في مسئلة أخرى أن الكتاب الحكمي في المنقول جائز رفيقا كان أو لم يكن \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة  
رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام المدعى بينة بالدين على الغائب لم يقبل بينته  
وكذا لو ادعى ديناً على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت فأقر المدعى عليه بالوصية \* رجل يدعى ديناً على رجل فوكل المدعى عليه رجلا

بالخصوص فاقام المذمى شاهدا على أحد الوكيلين وشاهدا على الوكيل الآخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل أو اقام على المذمى عليه شاهدا وعلى وصيه أو وارثه بعدموته شاهدا \* ولو كان الميت وصيا فاقام المذمى على أحدهما شاهدا وعلى الآخر شاهدا جاز ذكره في المتن \* ولو قامت البيعة على رجل بحق ثم مات المذمى عليه قبل أن يقضى عليه أو غاب أو قامت البيعة على الوكيل بالخصوص فمات الوكيل قبل القضاء أو غاب ثم عدلت تلك البيعة لا يقضى بتلك البيعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويقضى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار الخصاص رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل مات في بلدة وله ورثة في بلدة أخرى فجاء رجل وادعى على الميت ديناً فإراد أن يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي أن ينصب وصياً للميت حتى يقيم عليه البيعة إن كان الوارث غائبا غيبة منقطعة نصب القاضي وصياً فإذا اقام المذمى عليه بيعة قضى القاضي له دينه وإن لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصياً \* ولو كانت الورثة كباراً غيبا وله وارث صغير في المصر فإن القاضي يجعل للصغير وكيلاً يقيم المذمى البيعة على الوكيل ويقضى له دينه ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبيراً فقضى القاضي عليه كان قضاء على جميع الورثة \* ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فإقرار الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البيعة عليه مع إقراره ليسكون حقه في جميع التركة فإن القاضي يقبل

بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المذمى أن يقيم البيعة عليه بالدين كان له ذلك وقبلت بينته وكذا لو اقام البيعة على الوكيل بالخصوص بعد الإقرار برجل ادعى على رجل مائة درهم فقال المذمى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو ادعى عليه ألف درهم فقال قضيتك خمسين درهماً لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو قال المذمى عليك ألف درهم فقال المذمى عليه لي عليك ألف درهم لم يكن إقراراً \* ولو قال المذمى عليك ألف درهم أو قال ولي عليك مثلهما أو قال ولي عليك ألف درهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقراراً في أخرى لا يكون إقراراً \* رجل ادعى ديناً على رجل فاقام البيعة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الخوافي والقاضي أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكماً وعليه الفتوى \* وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بحق أو دار لرجل وعدوا أرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن قوله أرى بمنزلة قوله أظن لم يكن ذلك قضاء \* إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكيلاً في تركة فلان الميت كان وكيلاً في الحفظ خاصة إلا أن يقول له تشتري وتبيع \* ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً \* وإذا تقدم الغرماء والورثة إلى القاضي وزعوا أن فلان مات ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يعلم به فقال إن كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً فالواجب أن يكون القاضي في سعة من ذلك فإن كانوا صادقين كان وصياً \* رجل جاء إلى القاضي فقال قدماءت أبي في بعض الأطراف وعليه ديون وتزكروا وريقا ودواب ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبيعة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفوني قالوا لا بأس للقاضي أن يقول له إن كنت صادقا فاقم بقول فبيع الحيوان واقض الديون فإن كان صادقا

من لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك إذا قال وقفت أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية بقله بولد لاقبل من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف يثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لاقبل من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الوقف كذا في الحاوي \* وإن جاءت بلسنة أشهر فصاعد الم بشرهم كذا في المحيط \* فإن مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولدها بيننا وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة \* وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقتر بانقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المشكوكه كذا في الظهيرية \* وإن عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يتمكن الوصول إليها ثم مات فجاءت امرأته بولدها بيننا وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة إلا أن تكون الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة يوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولدها بيننا وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيجان \* ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره لال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنوائب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي \* وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارى رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعميان من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقف على الأصغر خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضيجان

لم يكن إقراراً \* ولو قال المذمى عليه لي عليك ألف درهم أو قال ولي عليك مثلهما أو قال ولي عليك ألف درهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقراراً في أخرى لا يكون إقراراً \* رجل ادعى ديناً على رجل فاقام البيعة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الخوافي والقاضي أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكماً وعليه الفتوى \* وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بحق أو دار لرجل وعدوا أرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن قوله أرى بمنزلة قوله أظن لم يكن ذلك قضاء \* إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكيلاً في تركة فلان الميت كان وكيلاً في الحفظ خاصة إلا أن يقول له تشتري وتبيع \* ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً \* وإذا تقدم الغرماء والورثة إلى القاضي وزعوا أن فلان مات ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يعلم به فقال إن كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً فالواجب أن يكون القاضي في سعة من ذلك فإن كانوا صادقين كان وصياً \* رجل جاء إلى القاضي فقال قدماءت أبي في بعض الأطراف وعليه ديون وتزكروا وريقا ودواب ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبيعة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفوني قالوا لا بأس للقاضي أن يقول له إن كنت صادقا فاقم بقول فبيع الحيوان واقض الديون فإن كان صادقا

صح أمر القاضي والافلا \* واذا أوصى الرجل إلى رجل فقال في وجهه لا أقبل بطل الابهام حتى لو قبل بعد ذلك في حياته أو بعد وفاته لا يصح \* ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصى وهي والوكالة سواء بخلاف ما لو أوصى للانسان بوصية فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته أو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته فإنه يصح رده وقبوله والمسئلة معروفة \* واذا توجه الحبس على المدينون فإن القاضي لا يسأل المدينون ألك مال ولا يسأل المدعى أله مال في ظاهر الرواية فإن سأل المدينون من القاضي أن يسأل صاحب الدين أله مال سأل القاضي بالاجتماع فإن قال الطالب هو معسر لا يجيبه لانه لو أقر بعسره بعد الحبس أخرجته فقبل الحبس لا يجيبه فإن قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المدينون أنا معسر تكلم وافيه قال بعضهم القول قول المدينون أنه معسر وقال بعضهم إن كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وثمن البيع القول قول مدعى اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن المدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدينون والذي يؤيد هذا القول مسئلتان \* (احدهما) أحد الشريكين اذا عتق العبد المشترك وادعى أنه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال \* (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين (٣٧٣) والزوج يدعى العسرة كان القول قول الاصل في الادعى هو العسرة \* (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين (٣٧٣) والزوج يدعى العسرة كان القول قول

\* والحاصل أن الاستحقاق اذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا في المحيط \* ولو وقف أرضه على ولده الذكور يدخل فيه الذكور دون الاناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الذكور من ولدي وولد الذكور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي \* ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي أو على من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد الوقف لامن كان مسلما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الفقراء من ولده ولم يرز على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي \* ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضيخان وهو الصحيح وكذلك في فتح القدير \* ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان به هذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي \* وقف ضيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده ان كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير تنفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية \* رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوى فيه الذكر والاتي واذا جاز هذا الوقف فإدام يوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف ولد الصلب وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* فان حدث له ولد صلبه بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلة الى الولد صلبه كذا في الذخيرة \* ولوعدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع

الزوج \* وقال بعضهم كل مال وجب بقدره لا يقبل قول المدينون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال \* المدينون اذا أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصحيح أنها تقبل وقال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون ذلك مفقوضا إلى القاضي ان علم القاضي أنه وقع لا يقبل بيئته قبل الحبس وان علم القاضي أنه لم يبق قبل بيئته ولو أقام المدينون بيئته على العسار وصاحب الدين على اليسار كانت بيئته اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر

قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال \* وان أقام المدينون البيئته على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البيئته الا بعد مضي مدتها واختلفت الروايات في تلك المدة وروى محمد بن عيسى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه مقدر بشهرين أو ثلاثة وروى الحسن بن عيسى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها من أربعة أشهر الى ستة أشهر وعن أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنها مقدره بشهر وقال شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أرفق الاقوال وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي لأجل النفقة يأخذ بقول الطحاوي رحمه الله تعالى وان كان ونحوه عرف القاضي غتره بحسبه ستة أشهر \* والحاصل أنه يفقوض الى القاضي ان وقع عند القاضي بعد مضي ستة أشهر أنه متمرديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا اذا كان أمره مشكلا اما اذا كان أمره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيئته على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسره من جبرانه وأصدفاته وأهل سوقه من الثقات دون القساق فاذن قالوا لا يعرف له مالا كفي ذلك ولا يشترط في هذه اللفظة الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلافوا فيه والصحيح أن له أن يلزمه الحديث المشهور لصاحب الحق يدوان قالوا المراد من البذل الملازمة \* قال الشيخ الامام شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى أحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد رحمه الله

تعالى قال يلزمه في فئاته ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغدا والعشاء والوضوء والخلافة فان أراد الطالب أن يمنع عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغداء والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله أن يلزمه بنفسه واجرائه وولده من أحب فان قال المدينون لا تجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وقبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قوله ما ليس للمدينون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً لمسئلة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح توكيله فكذلك في الملازمة والصحيح أن في الملازمة الرأي فيه الى صاحب الدين لا الى المدينون ان شاء لازمه بنفسه وان شاء بغيره لان المقصود حصول الدين وملازمة الغير عسى أن تكون اقرب الى ذلك \* اذا كان للمحبوس مال فان القاضي لا يبيع ماله في الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع \* وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى ان كان ماله من جنس الدين كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير أو على العكس القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي سائر الاموال وفي الاستحسان يبيع ويقضى دينه لانهم ما جنس واحد كما كالصالح مع المكسرة \* ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العقار (٣٧٤) عنهما روايتان \* الحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا

ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط \* وكل جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة \* لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولده ولده الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترك البطنان في الغلة ولا يدخل في ماله من أسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي \* وان قال على ولدي وولدي ولدي وولدي وولدي ذكر البطن الثالث فانه تصرف الى أولاده أبداً ما تناسلوا ولا تصرف الى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي أو يقول بطناً بعد بطن فيختم شديداً بما بدأ الواقف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أولادي يدخل في ماله البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل البطن الاول مادام باقياً فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك هذه البطون في القسمة والاقرب والابعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال وقفت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له أولاد فانقرضوا لم يبق الا واحد كذا في الخاوي \* وقف ضعته بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضوا على أولاده ما وأولاداً وأولادها أبداً ما تناسلوا فانقرض أحد الولدين وخلف ولا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة كلها الى أولاده ما وأولاداً وأولادها ما كذا في الواقيات الحسامية \* ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد المحتاج واحد يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء كذا في خزائن المفتين \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة وحدها كان نصف الغلة له

الا قارب والاجانب الا الوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم الا في النفقة وغيرهم يحبسون بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبسون مولاه الا فيما كان من جنس الكتابة \* والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سماعة رحمه الله تعالى يحبسه في غير مال الكتابة والصحيح هو الاول \* رجل وكل رجلاً بالخصومة وبقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا وكتب في ذكر الوكالة وكذا ومخاصمها فادعى قوم قبل الموكل ما لا حال غيب فافر الوكيل عند القاضي أنه وكيله فاقام أصحاب

الديون البينة بدينهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جزاء الظلم والوكيل بالخصومة اذا لم يكن كفيلاً بالمال ولا مأموراً بقضاء الدين من مال في يده لا يجب عليه المال فلا يكون ظالماً \* اذا أراد المحبوس أن يحترف اختلافه فافيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عسى تكون في ذلك وينع من الحرام ويتورق في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء \* ولو احتاج الى الجماع لابس بان تدخل عليه زوجته أو جاريته فيطوئها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء الحرائر والامهات لان المنع عن ذلك لا يقضى الى الهلاکة عسى يكون ذلك سبباً لزيادة ضجره يحمله على قضاء الدين ولا يخرج جمعة ولا عيد ولا جنازة قريب وقيل بأن يخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى وعن محمد رحمه الله تعالى اذا مات ولده أو والده لا يخرج الا أن لا يوجد من يغسله ويدفنه \* واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها أن تطالبه بالنفقة وليكنها تستدين على الزوج بأمر القاضي \* ولو كان للمحبوس ديون على الناس فان القاضي يخرج جسمه من السجن حتى يخاصم ثم يحبسه \* فاذا مرض في السجن وأضناه المرض فان لم يكن هناك من يرضه أخرجه القاضي من السجن بكفيل \* واذا علم القاضي أن المحبوس يحتال

للخروج والهروب بنفسه وبالرجوع الى القلعة ليخرجوه أدبه القاضي بالسياط \* وان خاف الداضي عليه ان يقر من حبه حوله القاضي الى محبس اللصوص اذا كان لا يخاف عليه من اللصوص فان خاف عليه بان كان بينه وبين اللصوص عداوة لا يحوله \* وان اشأ القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي بأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه عن الحبس \* ولو قال المحبوس نقدت المال وصاحب المال غائب يريد توقييل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم أنه حبس بدين فلان لا غير ويعلم مقدار الدين الذي حبس به بأن كان القاضي حين حبسه كتب أنه حبس بدين فلان بكذا كان القاضي بالخيار ان شاء أخذ المال منه وخلي سبيله وان شاء أخذ منه كفيلا نقة بالمال والنفس وخلي سبيله \* ولومات الطالب والقاضي الذي حبسه وازنه لا غير قال بعضهم يحل سبيله كيلا يتهمة الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يقضى الدين \* رجل ادعى على رجل ألفا وشهد شاهدان أنه كان لهذا المذعى على هذا المذعى عليه ألف درهم ولكنه أبرأ منه وقال المذعى ما أبرأته منه فقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء ذكر في المتنق أن المذعى عليه اذا لم يدع شهادتهما على البراءة يقضى عليه بألف درهم \* رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المذعى عليه أوفيتكها وجاء بشهود فشهدوا أنه هذا المذعى عليه دفع الى هذا المذعى خمسة دنانير الا أن لا يدري من أي مال دفعها اليه من هذا الدين أو (٣٧٥) من دين آخر جازت شهادتهما وبرئ

ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال دلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كقول قال  
أرضى موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشترى كوا جميعها كذا في الظهيرية \* ولو قال موقوفة على بنى  
فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذكور من ولده دون الاناث  
وروى يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة  
لا يصحون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال  
على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء \* وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين  
كذا في الوجيز \* ولو وقف ضيعته على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبدأ ما تناسلوا قسم الغلة بينهم على  
من كان ولد ابنة على عدد الرؤس يستوي فيه الذكور والانثى وأولاد الابنة تدخل كذا في خزنة المفتين  
ناقلا عن التوازل \* ولو وقف على نسله أو ذريته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعدوا ولو  
وقف على عترة قال ابن الاعرابي وتغلب العترة الذرية وقال العيني هم العشيرة ولو وقف على من ينسب اليه  
لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في السراج الوهاج \* رجل قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي ونسلي  
فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه  
ولد البنين والبنات أحرارا كانوا أو عبيدا وحصص المملوك تكون لمولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي  
فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي \* ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله وولد له ثم حدث له ولد  
الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي الخلقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ  
النسل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي الخلقين ونسليهم يدخل  
فيه الخلقون من ولده ونسليهم سواء كان النسل مخلوقا أم لا ولا يدخل فيه غير الخلقين من ولده ولا نسليهم كذا  
في محيط السرخسي \* وكذا لو قال على ولدي الخلقين وعلى أولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون للولد  
الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال على ولدي الخلقين وأولاد أولادهم ونسليهم دخل الاولاد

لا يكون قضاء على الغائب \* ولو ادعى على رجل أنه كفل له وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ف قضى له على الحاضر بألف درهم ثم حضر الغائب كان له أن يأخذ بجميع الألف لانه حين قضى على الحاضر بألف درهم قضى بها عليه بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الألف عليه بجهة الكفالة \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فجد المدعى عليه وأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قرض وشهد الآخر أن المدعى عليه أقر أن هذا المدعى أودعه ألف درهم ذكر في المتنق أنه يجوز يقضى عليه بألف درهم لانهما أجمعاً على اقراره أنه وصل اليه ألف درهم من قبل المدعى وقد جدد الودعة فكان ضامناً \* رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفاً ووصف الألف فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر أن هذا المال المفسر المسمى أخذ منه فلان آخر وأبكر المدعى الاول اقراره قال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل بهذا دعوى المدعى الاول ولا تبطل بيئته لان الوقت غير مذكور في الشهادتين فيجعل كل فلاناً أخذاً ولا ثم ردها على المدعى ثم أخذها منه المدعى عليه \* ولو ادعى المدعى أولاً أن هذا أخذ منه ألفاً وأقام البينة ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلان بن فلان وكيل المدعى عليه أخذ منه هذا المال كان ذلك ابطلا لدعوى المدعى الاول وتكذيباً لبيئته لانها أقرت قبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذ الذي يدعى



عن الاخذ الذي ادعاء على وكيلة لان اخذ الوكيل يضاف الى الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات اخذ آخر مع امكان حل الثاني على الاول فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق الاصالة أما في المسئلة الاولى اذ لم يكن أحدهما وكيلًا عن الآخر في الاخذ كان الثابت بكل شهادة أخذًا آخر وعند القضاء بالآخذين كان له أن يطالب المدعى عليه \* رجل ادعى دينًا لابييه الميت على رجل فشهدا الشهود أنه كان لابي المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البيعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة كالمشهدوا في دار على اقرار المدعى عليه أنها كانت لابي المدعى \* رجل ادعى على رجل عند القاضي وأخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وان اسم الغائب فيه عارية وان الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقض هذا الدين من المدعى عليه هذا فان القاضي يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيلًا عن الغير في بيع ماله فيكون الثمن للوكل والعاقبة يكتب الصك باسم نفسه الا أنه ينبغي ان يقول وان فلانا الغائب وكلني بالقض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان حتى القبض له فاذا سمع دعواه يقبل بينته ويقضى بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال والوكالة (٣٧٦) أمر بتسليم المال الى المدعى ولا ينفذ اقراره على الغائب وان أقر المدعى عليه بالمال

وأنتكر الوكالة يقال له أثبت الوكالة بالبيعة ولو أقام البيعة على اقرار الغائب أن المال للمدعى هذا ولم يقيم البيعة على الوكالة لا تقبل بينته

فصل في الدعوى بخالف الشهادة وما يصير به متناقضا وما لا يصير به

رجل ادعى على رجل ألفا وخمسمائة فشهد الشهود بألف جازت الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى ألفا فشهدوا بخمسمائة \* ولو ادعى ألفا فشهدوا بحد ما بألف والاخر بخمسمائة لا يقضى بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعى خمسة عشر فشهدا بحد ما بخمسة عشر والاخر بعشرة \* ولو ادعى

المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا متناسلوا ولو قال على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم وسكت لم يكن لولد ولد مني كذا في المحيط \* ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من نسل من ولدي لم يدخل فيه أولاده لصلبه المخلوون ويدخل فيه أولادهم فان قال على ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم ما ولدوا وكان له أولاد قبل أن وقف ما ولدوا وخلفوا أولادهم يدخلون في الوقف ولو قال على ولدي وولد ولدي وأولادهم يدخلون فيه كذا في الحاشي \* اذا قال في صحته جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا متناسلوا فانه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقته على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال على هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا وحدها كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم على أن يكون ذلك بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين فخامت الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا أنثى معهم أو انا وثلاث ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو قال على ولدي وولد ولدي أبدا متناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلما مات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسلهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عددا القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولده هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة \* ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسلهم وأولادهم أبدا متناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذين يلونهم الحبطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده

ألفا وخمسمائة فشهدا بحد ما بآلف والاخر بخمسمائة جازت شهادتهما على الآلف \* وان ادعى ألفا فشهدوا وولد

بألف وخمسمائة أو بالتي درهم لا تقبل من غير توفيق لانه كذب الشهود وبالزيادة على ألف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما ادعاء المدعى فان وثق المدعى فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة كما شهدت به الشهود الا أني أبرأه واستوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت لان ما أتى به من التوفيق تحتمله الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة البيعة على التوفيق وقال بعضهم تسترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وانما يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة اذا كان التوفيق لا يتم به ولا ينفرد باثباته كالمشهدوا بالشراف شهد الشهود بالملك بالهبة \* أما الابرار فيتم به وكذا الاستيفاء فانه اذا ظفر بحسن حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة والقبيلاس أنه اذا احتمل التوفيق يوفق وان لم يدع التوفيق ويحمل الشهادة على الصحة وذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع وأثبت التوفيق وان لم يدع حلالا للشهادة على الصحة \* منها اذا ادعى دينًا فأنكر المدعى عليه وقال ما كان لك على شئ فلما أقام المدعى البيعة على الدين أقام المدعى عليه البيعة على الايفاء والابرار قال تقبل وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في الشهادات أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض فذلك محمول على ما اذا ادعى

التوفيق فانه لابد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفا فشهد الشاهدان بالالف الا أن أحدهما شهد أنه قضى الطالب منها خمسمائة وأتكرر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الف وعنه أبي يوسف - فرجه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمسمائة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى \* ولو ادعى ألفا فشهد الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى ما قضاني شيئا أو قال عد قاني الشهادة على الدين وأوه ما في القضاء عدلا جازت شهادتهما على الف وإن قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل أو بزور لا تجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالف وشهد أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار والمدعى ينكر الدين إن قال المدعى شهدا بالالف بحق وأوهما في الدين إن جازت شهادتهما \* ولو ادعى ألفا فشهد الشهود أنه كان لهذا المدعى على المدعى ألف ولكنه أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأه منها فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا اذ لم يدع البراءة يقضى عليه بالالف \* ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما أنه له عليه ألف درهم وشهد الآخر على اقراره بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع أنه لا تقبل لأن أحدهما شهد بالقول والاخر بالفعل فلم يثبت على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل \* ولو اتفق الشاهدان على أنه أقرب بالف واختلفا في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما لان القول مما يبعد ويكرر \* ولو ادعى دارا في يد رجل أنه اله من ذئبة (٣٧٧) فشهد الشهود أنها اله من ذئبة

عشرين سنة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنها لا تقبل \* ولو ادعى أنها اله من ذئبة عشرين سنة وشهد الشهود أنها اله من ذئبة سنة جازت شهادتهما لانه كذب الفسـهـود في الصورة الاولى دون الثانية \* ولو ادعى ثوباني يد رجل انه له وأقام شاهدين فشهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن المدعى أودعه اياه وشهد الآخر على اقراره أنه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكنه اغتصبه متى جازت شهادتهما ويجعل الذي في يده الثوب مقبرا ملكه للمدعى حتى لو ادعاه بعد ذلك لا تقبل \* ولو شهد أحده شاهدي المدعى على اقرار

وولد له ونسبه له أبدا ما تناسلوا على أن يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا وولد وولد ونسلا ولا عقبا كان نصيبه من هذه الصدقة مردودا الى أهل هذه الصدقة فقسمت الغلة تسنين على البطن الاعلى فبات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولد له فان الغلة تقسم على أولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فاصاب الاحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتي كان (١) ولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الاعلى اعتبار الشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الاعلى ولدا الصلب واعتبر تركه ولدا فان نصيب الميت من الغلة لولد له وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط \* وإن كان عدد البطن الاعلى عشرة أنفس فبات منهم اثنان ولم يترك ولدا ولدتهم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهم ما ولدا وولد لهم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يترك ولدا ولدتهم مات اربعة الباقيون من البطن الاعلى وولد الاثنين الميتين قسمت الغلة يوم تأتي على هؤلاء الاربعة ثم على الميتين اللذين تركا ولدا على ستة أسهم فاصاب الاربعة كان لهم وما أصاب الميتين اللذين تركا ولدا كان ذلك لاولادهما وسقط سهم الاربعة الموتي الذين لم يتركوا ولدا كذا في المحيط \* رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى يصرف الوقف الى الباقي فان ما وافر الى الفقراء لا الى ولد الولد \* ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان - هل آخره للفقراء فبات واحد منهم فله يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو وأولادهم وأولاد أولادهم وأبدا ما تناسلوا ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو خاصة ولو قال على عبد الله (١) قوله لو لم يمت منهم أحد مفهومه أنه لو لم يشترط فيه تقديم البطن الاعلى فانه يكون للولد ولد الولد جميعا كذا بهما مش بعض النسخ اه

(٤٨ - فتاوى ثانی) ذي اليد أنه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فانه يقضى به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار بالخذ لا يكون اقرارا بالملك للأخوذ منه فان الانسان قد يأخذ ما له من الغير ولا يغتصب ما له من غيره \* ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه اياه وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكني أودعته اياه لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يجتمعا على اقراره بملكه ولا على اقراره بالخذ لان الذي شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالخذ من المدعى \* رجل ادعى عينا في يد انسان وأقام البينة أنه اله ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هـذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى \* رجلان شهدا أن فلانا قد مات وهذه كانت امرأته وشهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهود الزوجة أولى وقال القاضي الامام علي السغدري رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج \* اذا ادعى أربعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لا يبيعهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم ما كان ابنا لليت وانما كان اسنابته تصادقوا على ذلك ذكر في المنتقى أنه تبطل بينهم ودعواهم فلان البين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين غير

الاولين واذعوا أن الدار كانت لأبيهم مات وتركه أميراً عليهم وهم بنوه الثلاثة لاوارث له سواهم صعد دعواهم وقبلت بينهم \* المدعى عليه الدين إذا ادعى البراءة عن الدين أن قال لي بنته حاضرة في مصر فانه يؤجله القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد الانكار أن المدعى أبرأني عن هذه الدعوى وأراد استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى عليه أولاً على الدين فإن حلف حينئذ يحلف المدعى على البراءة \* فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل التساج ودعوى الرجلين \* رجل خاصم رجلاً في عين فهو على وجهين أما أن كان العين هالكاً وقائماً فالقائم لا يخلو ما أن كان حاضراً في المجلس أو غائباً \* فان ادعى أنه هالك فهذا ودعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسدة فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالي أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذلك قال البلخي أن فلاناً الميت أوصى لي ولا أدري قدره أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت اليه \* وذكر الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي إذا اتهم وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئاً معلوماً فان على قول أكثر المشايخ رحمه الله تعالى يستخلفه القاضي نظر الصغير والوقف (٣٧٨) فان كان العين الذي يدعيه المدعى قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول

هذا العين لي ولا بد للشهود أيضاً أن يشهدوا بالملك وأشاروا بأيديهم الى المدعى والعين المدعى به والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بإشارتهم الاشارة الى العين المدعى به \* ولو قال تشهد أن هذا العين المدعى به وقالوا بالفارسية اين أن مدعى است لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب بالاجارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمال \* وان كان العين غائباً وادعى أنه في يد المدعى عليه فأنكر ان بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال غصب مني عين

وزيد وعمرو ونسلهما دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ودخل أولاد زيد وعمرو ولو قال على ولد عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت الغلة كلها لولد عبد الله كذا في المحيط \* ولو وقف على ورثة زيد وزيد حتى فلا شيء لورثته وتكون الغلة كلها للفقراء فاذا مات زيد فالغلة بين ورثته الموجودين على عددهم يستوى فيه الذكور والانثى وفان مات بعضهم سقط سهمه وكانت الغلة لمن كان حياً يوم تأتى الغلة فان بقي واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين \* ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن لمن عدا هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوى \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على المساكين على أن يولد الصبي فتجبري غلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على أولادهم ونسلهم فانه تكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج عنهم وقال مع هذا وعلى أن تجبري غلة هذه الصدقة على قرابتي مابقي منهم أحد فان غلة هذه الصدقة تكون لقرابته أبداً ثم من بعدهم على المساكين ولو قال على أن تكون غلته لعبد الله بن جعفر وولد زيد أبدأ مابقي منهم أحد فاذا انقضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة \* كذا في المحيط \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده لم يجز ولكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حياً فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرها فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فان كان حياً عند موت الواقف كذا في الخلاصة \* في وقف هلال رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وكرهه وقف في حياته وبعد وفاته فقول به بعد وفاته لا يوجب الفساد في الاصح ولا يجعله وصية لوارث وانما يحتمل ذلك على التأييد كذا في الوجيز

كذا ولا أدري أنه هالك أم قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا الفصل ادعى رجل على رجل أنه رهن عنده ثم يابكذا قال تسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبد أو ادعى أنه غصب منه جارية وغيرها وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يحضرها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الغاصب بعد ذلك فانت الجارية أو بعتهما ولا أقدر عليهما قال يلقوم القاضي في ذلك زماناً ومقدار ذلك الزمان مفقوض الى القاضي فان لم يقدر عليهما قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب \* وذكر في الوديعة رجل قال لغيره أو دعوتك عبد أو أمه موقوفة المستودع ما أودعني الأمانة وقد هلك فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال أبو بكر البلخي لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامه المشايخ قالوا تصح الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محمد رحمه الله تعالى لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي أن يكلف المدعى بيان القيمة جداً فان لم يبين يسمع دعواه ويقبل بينته وأمر المدعى عليه باحضار ذلك العين فان أبي حسه شهرين فان أحضر عيناً من ذلك الجنس يقال للمدعى أهيبك الذي ادعيت فان صدقه أخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باحضار عين أخرى أن يوافقه المدعى في ذلك فان عجز المدعى عليه وظهر عجزه بقضى

عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي عليه \* ولو ادعى عينا حاضر في يد رجل أنه له وأنكر المدعي عليه فأقام المدعي بينة على ما ادعى فسأل المدعي من القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه إلى أن تظهر عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضي وفي الاستحسان يجبره على إعطاء الكفيل وإذا أعطاه كفيلا بنفسه ينبغي أن يأخذ منه وكيفا بالخصومة أي باحتياق لو غاب المدعي عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين المدعي به لأن القاضي لا يتمكن من القضاء بالخصومة المدعي عليه وحضرة العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا وإنما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فإن أبي أن يعطى كفيلا بنفسه أمر المدعي أن يلزمه أثناء الليل وأطراف النهار ما بنفسه أو بغيره هذا إذا أقام المدعي البينة فأما إذا ادعى ولم يقيم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين إن قال ينبغي غائبة لا يكفله وإن قال حضور في المصر في القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله إلى المجلس الثاني وكذا لو أقام المدعي شاهدا واحدا فإنه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعي به ووكيفا بالخصومة وكفيلا بنفس الوكيل فإن أعطاه الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه إلا أن يرضى به الخصم \* ولو كان المدعي به تقليا فقال المدعي به لأرضى بالكفيل بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل إن كان المدعي عليه عدلا لا يخشى عليه تعيب العين لا يجيبه القاضي (٣٧٩) إلى ذلك وإن كان فاسقا يخشى عليه

يجيبه القاضي إلى ذلك وإن كان المدعي به عقارا وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضي إلى ذلك إلا أن يكون أشجارا عليها ثمار وإن كان المدعي به دابة أو جارية يحتاج إلى النفقة وأبي المدعي عليه أن يعطى كفيلا والمدعي لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل فإن القاضي يقول للمدعي ان شئت وضعته على يدي عدل وتون النفقة عليك عدلت ببتك أو لم تعدل قضيت بها لا أو لم أقض فإن رضى المدعي بذلك وضعها على يدي عدل وإن لم يرض لا يضع ويلزم إن شاء \* ولو طلب المدعي من

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبين معرفة القرابة قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي كل من يناسبه إلى أقصى أب له في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء \* فإذا وقف على قرابته أو على ذوى قرابته دخل هو لا تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن حصل بلفظ الواحدان نحو قوله على قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب إلى الواقف من محارمه وإن حصل باللفظ الجمع نحو قوله على ذوى قرابتي على أقربائي يعتبر مع ما ذكرنا بالجمع حتى ينصرف اللفظ إلى المثني فصاعدا وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى قواهما أقصى أب له في الإسلام قال بعضهم معناه أقصى أب أسلم وقال بعضهم معناه أقصى أب أدرك الإسلام أسلم أو لم يسلم وثمرة الاختلاف تظهر في العلوي إذا وقف على قرابته فعلى الثاني تدخل أولاد عتيل وجهضر وعلى الأول أولاد علي فحسب \* وإذا كان للواقف عتيل وخالان وقد حصل الإيقاف بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الغلة للعتيل لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما الغلة للعتيل والخالين أربعة لأنهما لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وخالان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعم نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط \* ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكور والأنثى والمسلم والكافر والحار والمملوك لأن ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم يتخلق الغلة والقبول إلى العبد دون المولى وبعد المعتقد يكون له كذا في الحاوي \* وفي الوقف على القريب تقسم الغلة على الرأس الصغير والكبير والذكور والأنثى والنفس والنفسي سواء المساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز \* ولا يدخل أبو الواقف ولا أولاده صلبه وفي دخول الجد وأبائهم وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير \* رجل وقف وقفا على أهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطى ابن ابن الواقف إذا كان فقيرا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يعطى لأن ولدا ولد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضيان \* والذي ذكرنا في قوله لا قرابته وذوى قرابته فكذا في قوله

القاضي الحيولة بين المدعي به والمدعي عليه إن كان ذلك قبل إقامة البينة لا يجيبه القاضي إلى ذلك \* وكذا لو أقام شاهدا فاسقا وشاهدين فاسقين لأن قول الفاسق لا يعتبر لا يرى أنه لو أخبر بفساد الماء وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقام المدعي شاهدا عدلا أو امرأتين مستورتين فإن كان ذلك من باب الفرج بأن شهدا على أمة أنه هذا الرجل حبل منها وبين المدعي عليه وهو موضع عند عدل وكذا لو ادعت حرية أو عتقا وشهدا بطلاق بائن أو ثلاث يحال بينها وبين الزوج وذلك بأن يجعل القاضي بينهما امرأة عدلة ولا يخرج عن منزل الزوج فإن حبل بين الامة وبين المدعي عليه فلم يعدل البينة وقال المدعي إلى بينة أخرى حاضرة فالوا لا ترفع الحيولة ولا تؤخذ من العدل إلى آخر المجلس وقيل يؤجل أياما كما لو ادعى القاتل بينة على العوف فانه يؤجل أياما ورأى المجلس استحسانا \* ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في يد غيره فأقام المدعي البينة فإن سأل المدعي الحيولة أو التعديل في مقدمته منتهى ذلك والافلا وكذا المرأة إذا ادعت فساد النكاح وأقامت البينة وسألت الحيولة وكذا رجل ادعى أمة في يد رجل وقال بعثها من الذي في يده يعا فاسدا وقال المدعي عليه اشترى بها منه شرا جازا فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح \* وإن كان الدعوى في غير الفرج وأقام المدعي بينة فانه يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه وبالكفيل بالخصومة ولا يحتاج إلى التعديل والحيولة إلا أن يكون المدعي شيا يخاف تعيبه وتلافه \* ولو كانت

الجارية في يدرجلين يدعى كل واحد منهما أنها فان القاضي يدعيها في أيديهما ويقول لكل واحد منهما أقم البينة فان أراد كل واحد منهما أن تكون الجارية عنده وتنازعا في ذلك أمرهما القاضي أن يتفقا على رجل تكون عنده الى أن تقوم لهم ائينة قطعا للنازعة فان أقام أحدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر وضعها القاضي عند رجل عدل الى أن يسأل عن الشهود \* ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبيرة لست في يد رجل وهي تتجدد دعواه فأقام البينة وطلب من القاضي أن يضعها على يد عدل الى أن يسأل عن الشهود فان القاضي لا يضعها ولكن يأخذ منها كفيلًا وكذا لو ادعى نكاح بكره في بيت أبيها لا يعزلها \* وان كان المدعى به منقولًا عظيمًا لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرر فهو الخشب العظيم والحجر والرحى والصنم الكبير والمكيل والموزون اختله واقبه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة النقل تكون على المدعى عليه والصحيح أن القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى به وشهودا معه فيشهد دون عند القاضي أن شهودا المدعى شهد والمدعى وحيدًا يقضي القاضي للمدعى والذي بعثه القاضي اسماع الشهادة لا يكون قاضيًا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة \* وإذا وقعت الدعوى في دابة لا بأس بأدخالها في المسجد للخصومة اذا كان القاضي يحبس في المسجد لان الشهادة بالمقول لا تقبل الا بالاشارة اليه \* وإذا ادعى رجل جارية أو عبدا أو دابة أو عرضا في يدرجل فشهد (٣٨٠) أحد شاهدي المدعى أنها جاريته وشهد الآخر أنها كانت جاريته ذكر الشيخ الامام

المعروف بنحو اهرازه رحمه الله تعالى في شرح القصب أنها تقبل ويقضي للمدعى وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده لا تقبل ولو ادعى المدعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها له ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهرازه رحمه الله تعالى أنها لا تقبل \* ولو شهد الشهود أنها كانت في يد المدعى أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضي به - هذه الشهادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعى \* ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنها كانت

لأرحامه ولذوي أرحامه ولا نسابه ولذوي أنسابه كذا في المحيط \* ولو قال لذي قرابتي فالقياس أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للعم لان اللفظ فرد بصيغته وفي الاستحسان هم سواء لانه يراد به الجنس كذا في الحاوي \* ولو كان وقف على ذوى قرابته أو أقربائه أو أنسابه أو أرحامه الأقرب فالأقرب فانه يدخل تحت الوقف الأقرب ولا يعتبر الجميع بخلاف كذا في الذخيرة \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للأقارب أو للأنسب أو لذوي الأرحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الامر على قرابته لكان العرف كذا في المحيط \* ولو قال على قرابتي من قبل أبي أو من قبل أمي فهو على ما قال وتقسم الغلة عليهم على عدد رؤسهم ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أمي فالغلة تقسم على عدد رؤسهم يستوي فيهم من كان من قبل أبيه وأمهم ومن كان من قبل أبيه أو من كان من قبل أمه ولا ترجح قرابته من قبل أبيه وأمهم ولو قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة \* اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الأقرب فالأقرب وجبت الغلة لأقرب قرابته اليه فان كان الأقرب واحدا فجميع الغلة له وان زاد على مائتي درهم وان كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكروا لاثنى فانا انقضى هؤلاء فالغلة لمن يلهم في القرب حتى نصير الى أبعدهم قرابة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى واليه ذهب هلال رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الادنى فالادنى فان قال بعضهم لا قبل سقط سهمه وكانت الغلة لباقيين كذا في الحاوي \* ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط \* اذا وقف أرضا على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كاف اقامة البينة ولا تقبل بينته الا على خصم والخصم هو الواقف ان كان حيا فان مات فالوصي الذي الارض في يده هو الخصم فان

في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة الى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعى وانما كانا من يده وأبى العبد من يد المدعى فأخذ المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذ المدعى عليه أو أودعه عند المدعى عليه أو أعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعى \* ولو شهد الشهود فقالوا انشهد أن هذا العبد لهذا المدعى ولم يشهدوا أنه ملك المدعى أو قالوا انشهد أن المدعى مالك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب البعد أن هذا العبد لهذا المدعى يجوز وبقي به للمدعى وكذا لو شهدوا أنه ملكه منذ عشرين سنة أو ذكر او قنأ أقل من ذلك أو أكثر يجوز وبقي به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة اننا شهدوا أنه تقبل المدعى اذا قال للقاضي ان المدعى عليه أقر أن هذا الشيء في غرمه بالتسليم الى قال عامة المشايخ تسع دعواه واذا أقام البينة على هذا امره بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل أن هذا الشيء ملك المدعى تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع بملكوته عليه والاوّل أصح وفيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى

في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة الى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعى وانما كانا من يده وأبى العبد من يد المدعى فأخذ المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذ المدعى عليه أو أودعه عند المدعى عليه أو أعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعى \* ولو شهد الشهود فقالوا انشهد أن هذا العبد لهذا المدعى ولم يشهدوا أنه ملك المدعى أو قالوا انشهد أن المدعى مالك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب البعد أن هذا العبد لهذا المدعى يجوز وبقي به للمدعى وكذا لو شهدوا أنه ملكه منذ عشرين سنة أو ذكر او قنأ أقل من ذلك أو أكثر يجوز وبقي به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة اننا شهدوا أنه تقبل المدعى اذا قال للقاضي ان المدعى عليه أقر أن هذا الشيء في غرمه بالتسليم الى قال عامة المشايخ تسع دعواه واذا أقام البينة على هذا امره بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل أن هذا الشيء ملك المدعى تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع بملكوته عليه والاوّل أصح وفيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى

أخذها منه أو غصبها منه وانترعها من يده وأبى العبد من يد المدعى فأخذ المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذ المدعى عليه أو أودعه عند المدعى عليه أو أعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعى \* ولو شهد الشهود فقالوا انشهد أن هذا العبد لهذا المدعى ولم يشهدوا أنه ملك المدعى أو قالوا انشهد أن المدعى مالك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب البعد أن هذا العبد لهذا المدعى يجوز وبقي به للمدعى وكذا لو شهدوا أنه ملكه منذ عشرين سنة أو ذكر او قنأ أقل من ذلك أو أكثر يجوز وبقي به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة اننا شهدوا أنه تقبل المدعى اذا قال للقاضي ان المدعى عليه أقر أن هذا الشيء في غرمه بالتسليم الى قال عامة المشايخ تسع دعواه واذا أقام البينة على هذا امره بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل أن هذا الشيء ملك المدعى تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع بملكوته عليه والاوّل أصح وفيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى

عليه لان القاضي رام في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار \* رجلان تنازعا في عين كل واحد منهما يدعى أنه فان كان العين في يد غيرهما ينكر دعواهما فأقام المدعيان البينة على المالك المطلق ان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما سواء يقضى بينهما منصفان فان أرخا وأحدهما أسبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أو أبي يوسف الآخر ومحمد الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما وأطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد \* واختلفت الروايات عن صاحبه في ذلك قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده رحمه الله تعالى الصحيح أن على قول أبي يوسف الاول ومحمد الآخر يقضى بينهما منصفان كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان العين في يد أحدهما فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما سواء فالخارج أولى وان أرخا وأحدهما أسبق يقضى لاسبقهما سواء كان خارجا أو صاحب يد هو قول أبي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج أولى فان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان الخارج أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الآخر وأبي يوسف الاول \* ولوتنازع رجلان في شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يده في الساعة \* وكذا لو أقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ ساعة أقره القاضي في يده في الساعة \* عبد في يد رجل أقام البينة (٣٨١) أنه كان عبده منذ عشرين سنة

وأقام آخر البينة أنه عبده وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده \* رجل قال لغيره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال بلى هو لي لا يقبل قوله \* ولو أقام البينة أنه لي لا تقبل بيته \* وقال الناطق رحمه الله تعالى اذا قال ليست هذه الدار لي ثم أقام البينة انها له تقبل بيته لانه لم يقر بها لمعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يدعيها لنفسه فقال رجل آخر ليست الدار لي ثم ادعاها لنفسه لا تسمع دعواه \* ولو أقام البينة لا تقبل بيته لانه لما قال ليست لي صار مقرا

أقر الوصي لواحد بأنه من قرابة الميت لم يصح اقراره وانما هو خصم في اقامة البينة عليه كذا في الحاوي \* فان كان له وصيان أو أكثر فادعى المذمى على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة \* ولا يكون وارث الميت خصما للمذمى في ذلك الا أن يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصماء للمذمى هكذا في المحيط \* فان برهن على المتولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين أو لاب أو لام ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك يتأني زمانا ثم يدفع اليه كذا في الوحيز \* ولا يؤخذ منه كفيلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الميراث هكذا في المحيط \* فان قال الشهود له قرابة غيب فالقاضي يفرز انصباهم فان قال الشهود لا ندري عددهم كم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا الا بما تيقنوا فيقولوا لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا في الذخيرة \* فان برهن على أن حاكم بلدة كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رحمه الله تعالى يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فلا فان غاب أو مات الشهود وقبل التفسير يسأل المذمى فان ذكر قرابة يستحق بها أعطاه والا فلا يكون نقضا لقضاء الحاكم الاول لانه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكمه باعطاء شيء من الغلة أو بانه الموقوف عليه يعطيه ويعطيه أيضا كذا في الوحيز \* وان لم يفسر المذمى القرابة أو كان صبيها قال هلال القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الاول على العصمة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط \* رجل أثبت قرابته عند القاضي وقضى به له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي فأراد أن يخاصم المقتضى له فان كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وان لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن خصما سواء أتمه الى القاضي الذي قضى به للاول أو قدمه الى قاض آخر وهذا استحسان ذهب اليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* واذا أثبت واحد من الاقرباء قرابته فأقام الآخر البينة أنه ابن الذي أثبت قرابته أو ابن ابنة اكنى به ولا يحتاج الى تفسير القرابة التي احتاج الاول اليها وكذا اذا أقام البينة أنه

بالمالك الذي اليد فادعاها لنفسه بعد ذلك لا تسمع \* رجل في يده عبد يقر بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشترى من مولاه \* وان ادعى أن فلانا الغائب اشترى من مولاه ووكاه بالخصومة ويقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بالقر وقدما الثمن لا يقبل قوله \* وان ادعى أن فلانا الغائب اشترى من مولاه ووكاه بالخصومة ويقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بيته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح وكيل في شراؤه نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالقدرهم ووكاني يقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بيته الا أن لمولاه أن ينعه عن الخصومة وتوان لم ينعه فالوكالة جازت قوله أن يقبض الثمن ويبرأ منه المولى \* ولو قال أنا عبد فلان قد وكاني بخصومتك في نفسي وأقام البينة قبلت بيته \* رجل جاء الى امرأته رجل أو ابنته وهي صغيرة فخذعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب والزوجة أن يخاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت \* رجل ادعى عبد ادعى يد رجل فطوب بالبينة فلما قاما من عند القاضي باعه صاحب البسمل رجل بألف وتقاضا ثم ادعاه المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المذمى بالبينة فان كان القاضي يعلم بمصنع ذواليد أو قربه المذمى لا يسمع بيته المذمى على ذي اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقر به المذمى تقبل بيته المذمى ولا تقبل بيته صاحب اليد باعه من فلان ثم ادعاه فلان عند موافق أقام البينة على اقرار المذمى بذلك قبلت بيته وتنفذ عنه الخصومة \* والهبة والصدقة اذا اتصل بهما القبض بمنزلة البيع في ذلك \* رجل ادعى عبد ادعى يد رجل فقبل



أن يقيم البينة بأمر المدعى عليه من رجل يحضر من الشهود ثم أقام المدعى البينة على المدعى عليه أن العبد له أن القاضي يقضى به للمدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه أنه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك وأقام البينة على القاضي له أن العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضى به للمشتري فلو باعه المشتري أو وهبه من القاضي عليه الأول جاز ويعود العبد إلى ملكه وهذه حيلة يتخالف بها الدفع الاستحقاق \* ولو ادعى عبداً في يد رجل قبل أن يقيم المدعى البينة بأمره يباعه بيعاً صحيحاً يحضر من الشهود ثم أقام المدعى البينة على أن العبد له فانه يقضى به للمدعى فان حضر المشتري بعد ذلك وأقام البينة على القاضي له أن العبد عبده كان اشتراعه من القاضي عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا تقبل بينته لان القضاء على القاضي عليه يكون قضاءً عليه وعلى من تلقى الملك منه \* جبة في يد ثلاثة نفر أحدهم يدعى بطانة أو الثاني قطن أو الثالث كلها أو أقام كل واحد منهم البينة على ما ادعى فانه يقضى بجمعها المدعى الكل ويضمن هو المدعى البطانة نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن وانما يقضى للمدعى الكل بالظاهرة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فية قضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة يدعيان البطانة ولا يدعيها غيره ما أو البطانة في أيديهما فية قضى لكل واحد منهما ما خصفها الذي في يد صاحبه ترجيح البينة الخارج على بينة ذي اليد وإذا قضى للمدعى البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها

(٣٨٢)

أخوه لايه وأمه كذا في الحاوي \* وكذلك لو كان المقضى له الأول امرأة وباقي المسألة بحالها كذا في الذخيرة \* وان أقام الثاني بينة أنه أخو المقضى له الأول لايه فالقاضي ان قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وان قضى للأول بقرابته من قبل أمه كان الثاني أجنبياً عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المحيط \* وشهادة أبي الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في الذخيرة \* وان شهدا ثلثان لاثنتين بالقرابة وشهد هذا الانثان لهذين فشهد به ضم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي \* وان كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهدا المقضى لهما للشاهدين لا تقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الأولين ماضية على حالها كذا في الذخيرة \* لو شهد رجلان من القرابة لواحد من القرابة فلم يدلا شاركتها فيما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي \* وإذا وقف أرضه على قرابته فجاء رجل وادعى أنه من قرابته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا من وقف عليه فان كان للواقف قرابة معروفون لا يصبح أقراره وهذا اذا كان الأقرار من الواقف بعد عقد الوقف فاما اذا أقر بذلك في عقد الوقف بأن قال في عقد الوقف هذا من وقف عليه قبل ذلك منه أما اذا لم تكن له قرابة معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط \* ان شهدوا على أقرار الواقف لواحد أنه قريبه وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فان لم تكن له قرابة معروفون استحسن أن أعطيه الغلة اذا فسر وأقرار الميت بذلك كذا في الحاوي \* وإذا وقف على ولده ونسبه ثم أقر رجل أنه ابنه فلا يصتبق في الغلات الماضية ويصدق في الغلات المستقبلية كذا في الذخيرة \* وإذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعى أنه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلان كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً كذا في المحيط إذا وقف على أقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن أو أب دخل تحت الوقف ولو كان الوقف على أقرب الناس من قرابته لا يدخلان تحت الوقف وان كان له ابن أو ابوان فالغلة للأب وكذلك الابنة وإذا مات الابن والابنة كانت الغلة للمساكين

بطانة لحبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في القطن الآن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة \* رجلان في يد كل واحد منهما حاشاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده فان كانتا مشككتين ذكر في الأصل أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد الآخر لانهما استويا في دعوى النتاج فتعارضت البينتان في ذلك فلا تسمع بر دعوى النتاج فيجعل كلتهما ادعيا ملكا مطلقا فيقضى بكل شاة بينة الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لأقضاء

ولا

استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما بالنتاج لكان الاستحالة والقضاء بغير النتاج قضاء بغير دعوى

فتقبل البينتان ضرورة \* جارية في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه أجاريته بعته من الذي في يده بألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فانه يقضى بالبينة فان أمضا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يده بألف درهم لان حق كل واحد منهما عند الأمضا قبل المشتري في الثمن ولا تضايق في الثمن فان أمضى أحدهما البيع دون الآخر فللذي أمضى البيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يمس البيع أن يأخذ كل الجارية لانه أقام البينة على أن كل الجارية له وانما يتصرف بحكم المزاحمة وقد زالت مزاحمة صاحبه وان لم يمس كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين نصفين لاستواءهما في الحجة ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع \* رجل أقام البينة على رجل أنه غصب منه هذه الجارية اليوم وأقام آخر البينة على أن هذا المدعى عليه اغتصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الآخر ويضمن المدعى عليه قيمته صاحب الوقت الأول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الأول ولا يضمن للآخر شيئاً \* رجل ادعى أن فلانا الميت غصب منه شيئاً وبين وأحضر بعض ورثة الميت وأقام عليه البينة بذلك وبعض ذلك الشيء

في هذا الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث الآخر وهذا الوارث الحاضر مقر أنه ميراث لهم من قبل أبيهم فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر بدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ ما في يد وكيل الغائب ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقضى بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعى فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله \* رجلان لهما على رجل ألف درهم مشترك بينهما فاحد المدعى عليه فحضر أحدهما الرجلين وأقام البينة على دينهما وشريكهما غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي يقضى للحاضر بخمس مائة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه إلا أن يكون ألف ميراثا بينهما عن مورث واحد \* فاذا حضر الشريك الغائب يكلف إعادة البينة فان لم يقدر على ذلك يدخل مع شريكه في الخمس مائة التي قبض \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى \* أربعة نفر لهم على رجل ألف درهم وهو وسر أو عسر فشهد اثنان منهم على اثنين منهم أنهم أبراء الغريم عن حصصهما من الألف جازت شهادتهما وان كان ذلك عن مبيع باعوه منه وان مات الغريم وترك ألف درهم فشهد اثنان بالبراءة بعد موته لا تجوز شهادتهما لان الألف المتروكة بعد الموت يصير مشتركة بين الغرماء كل واحد منهم كان مدعيها تحصيل (٣٨٣) ذلك لنفسه \* عبد في يد رجل

ولا تكون للابوين وان كان له أبوان لا غير كانت الغلة بينهما مائتين فان مات أحدهما كان للحي النصف والنصف الآخر للساكنين وكذلك الأولاد ان كانوا عشرة غلبت أحدهم كانت حصته للساكنين وان كانت للواقف أم وأخوة كانت الغلة للأم دون الأخوة وكذلك اذا كان له جد وأم فالأم أقرب من الجد ومن الأخوة والاب أيضا أقرب \* وان كان له جد أبوالاب وأخوة فالغلة للجد في قول من يرى الجد مقام الاب وفي قول الآخر للأخوة دون الجد كذا في الذخيرة \* فان كان له أخوان أحدهما الاب وأم والآخر الاب وأولام فالذي من قبل الاب والام أولى وكذلك أولاد الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات من كان من قبل الاب والام فهو أولى من الذي يكون من قبل الاب وأم من قبل الام فان كان ثلاثة أخوال متفرقين وعم لاب يدها بالخال من قبل الاب والام فان كان أخ لاب وأخ لام فالذي من قبل الاب أولى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وعلى القول الآخر وهو قولهما سواء وعلى هذا جميع الأقارب كل من كان من قبل الاب فهو أولى من الذي من قبل الام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر وهو قوله هما سواء كذا في الحاوي \* ولو كان له أب وابن ابن فبالغلة للاب دون ابن الاب وان كان له أخ لآبيه وأمه وابن ابن كانت الغلة لابن الاب وان كانت له بنت بنت وله ابن ابن ابن أسفل من هذه كانت الغلة لبنت البنت وكذلك الوصية في هذا كله ولو كان له أخت لاب وأم وبنت بنت بنت بنت البنت أولى كذا في المحيط (فالحاصل) أنه يدها بولد الواقف ثم بولد الاب ثم بولد الجد فان كان له أبوالام وبنت الاخ لام أولاب وأم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجد أولى وعندهما بنت الاخ أولى ولو كان مكان بنت الاخ بنت البنت فهي أولى بالاتفاق ولو كان له ابن أخ لاب وأم وأخ لاب أولام فالغلة للأخ كذا في الذخيرة \* وابن الاخ من الأم أولى من العم من قبل الاب كذا في الحاوي \* ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلد وآخره للفقراء ان كانوا يحصون فوظيفتهم تدور معهم أينما داروا وان كانوا لا يحصون فكل من انتقل الى بلد آخر حرم وان لم يبق أحد منهم لم يصرف الى الفقراء ومن عاديهم عادت وظائفه في المستقبل لافي الماضي كذا في الفتاوى العنابية

أقام البينة على رجلين أنه باعه منهما بألفي درهم وأقام أحدهما الرجلين البينة أنه اشتراه منه بألف درهم ذكر في المتن أنه يقضى ببينة الذي العبد في يده \* رجل ادعى على رجل ألفا فجحد المدعى عليه وأعطاه إياه على الجحود أو صالحه من دعواه ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن المدعى قال قبل أن يقبض مني المال أو قال قبل الصلح ليس لي قبل فلا نشتي فالصلح وقضاء المال ماضيان وان أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال بالبينة ثم أقام المدعى عليه البينة أن

المدعى أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعى عليه شيء يبطل عنه المال \* عبد في يد رجل دعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم امره بقبضه فقبضه بغير أمرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده \* ولو قال الموهوب له حين وهبته لي كان العبد في منزلك ولم يكن بحضور تناقضا ثم قبضه فقبضته لا يقبل قوله \* ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبته لك فلم يقبضه في حياته وانما قبضته بعد موته كان القول قول الوارث \* اذا اختلف رب المال مع المضارب فقال المضارب رددت عليك رأس المال بعد ما قسمنا وأنكر رب المال كان القول قول رب المال لان المضارب يدعي أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعي أنه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فيحلف كل واحد منهما فان أقام البينة أقام رب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على اقرار رب المال أنه رده عليه رأس المال فهذا على وجوه وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى بالآخر التاريخين أيهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا يصير كأن المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رده بعد واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلا نرب المال وان أقر ببراءة إلا أن المضارب لما أقر بالثمنان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسئلة وان أرخا وتاريخه مسوا أو أطلقا يقضى ببينة المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رده بعد ذلك \* جارية في يد رجل ادعت أنها حرة

الاصل وأنكرت أنهم أقرب بالرق وأدعى ذو اليد أنهم أقرب بالرق كان القول قول الجارية وبقي بجزئتها \* رجل ادعى عينا في يدرجل فقال هو لي اشتريته من فلان بكذا وفي يدك غير حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا نسمع هذه الدعوى لانه لم يذ كرقدا الثمن \* ومن اشترى شيئا فوجد في يد غيره قبل أن يتقدم الثمن لا يكون له أن يأخذ منه صاحب اليد الا أن يدعى الو كالة بالقبض من البائع \* رجل ادعى على رجل أنه غصب منه جارا وز كرماته فأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيه وزعم شهوده أن هذا الحمار هو الحمار الذي شهد بنا عليه للمدعى فنظر وفيه فادافيه بعض شياته على خلاف ما قالوا بأن ذكر الشهود عند الشهادة أنه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي جاء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خلافا في شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الخلل والله أعلم \* قال رضى الله عنه وسند كفي مسائل النتائج ما يخالف هذا \* رجل ادعى دابة أو دارا في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى بالبحضرة الاجر والمستأجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت من رعة في يدرجل فان كان البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختل فوافيه والصحيح أنه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيئا ولم يسلم الى المشتري (٣٨٤) حتى اتعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع أن يأخذ

الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري \* ولو ادعى على صغير شيئا بحضرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً أو عينا وجب بمباشرة الوصى أولا بمباشرة الوصى \* وذكر الناطق في أنه لو ادعى ديناً وجب بمباشرة الوصى لا يشترط حضرة الصغير وان كان ديناً وجب لمباشرة الوصى كضمان الاسـ تهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لو ادعى على صبي محجور مالا

\* وقف صدقة وأمر أن يعطى أقرباؤه كفايتهم وهم قوم غير محصين ان لم يذ كرا لا ولا يدخل أولاد الاقرباء وأولاد أولادهم لانهم من أقربائه وان ذكر فقال ثم بعدهم لا ولاولادهم لا يدخلون حال حياة الاباء ثم ذكر الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولين يومن أهـ له وولده وخادم واحد كذا في المضمرات \* وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الانزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فبات الواقف وأوصى الى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الوصى يصرف الى من كان يصرف اليه وان أشكل على الثاني أن الاول الى من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضيان

الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته \* اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على فقراء اولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيراً يوم تحقق الغلة عند هلال رجه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المضمرات \* وعليه الفتوى \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال أرضي صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو كالوقف على فقراء قرابتي لان حروف الصلات يقام بعضها مقام بعض ولو قال على أيتام قرابتي فكذلك فان احتلم الغلام بهد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصوصاً في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتلمت قبل مجي الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلمت بهد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية \* وان مات واحد من القرابة بعد مجي الغلة وترك أولاداً صغاراً لا يكون لهؤلاء الا ولاد حصته في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وقف على المحتاجين من قرابته واخره للفقراء فبات ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العنانية \* واذا قال على الصالحين فقراء قرابتي فالصالح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية كاف الاذي قليل

باستئلا أو غصب ان كان المدعى يقول لي بينة حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه أبوه أو وصيه الشر حتى اذا قضى القاضي بالمال يؤمر الاب أو الوصى بالاداء وان لم يكن للصبي أب ولا وصي وطلب المدعى من القاضي أن ينصب وصيا للصغير أجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصى وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه \* قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى \* ولو ادعى على مبتدئنا وورثته مغار فان كان للبنت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للبنت وصي وللصغار وصي يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد بكفي \* ولو ادعى على عبد مأذون أو معتوم مأذون في التجارة بعقل التجارة مالا بغصب أو استهلاك ودبعة أو جود ودبعة أو بيع أو شراء أو اجارة أو استئجار أو ما شبه ذلك وأقام البينة على ما ادعى أو أقام البينة على اقراره بذلك والعبد يصح ذلك جاز وان كان مولاه أو ولي المعتوم غائباً لان العبد المأذون والمعتوم المأذون لو اقر بذلك صح اقراره لانه من التجارة والبينة قامت على خصم منكروا أو اقر اقراره فيكتفي بحضرته وان كان العبد محجوراً أو المعتوم محجوراً يعتبر بحضور المولى والعبد جميعاً سواء شهدوا على معانة السبب أو اقراره بذلك ولا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤاخذ بذلك بعد الاعتان قال

مولانا رضي الله عنه ونفى أن تسمع البيعة بقضى عليه وان كانا حاضرين تقبل البيعة عليهم في حقهما ولا تسمع دعوى استلام الوديعة والبضاعة على العبد المحجور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وشهدوا عليه بمعينة الاستلام أو شهدوا عليه باقراره \* ولو شهدوا على عبده أذن في التجارة بقتل عدو وقذف أو زناً أو شرب خمر أو أنكر العبدان كان مولاه حاضراً جاز بالإجماع وان كان غائباً لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قامت البيعة على العبد المأذون بقصاص أو حد تقبل وكذا المحجور وان شهدوا عليه بالاقرار بهذه الاسباب ففي الزنا وشرب الخمر والحدود والخاصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف ان كان مولاه حاضراً تقبل وان كان مولاه غائباً لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* ولو شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون بقتل العمد أو بالزنا أو شرب الخمر أو بالقذف ففي الزنا وشرب الخمر والقذف لا تقبل حضر المولى أو غاب وفي القتل ان حضر المولى جاز لان موجه هو الدية على العاقلة وان كان المولى غائباً لا تقبل بلا خلاف وان شهدوا على الاقرار بهذه الاسباب لا تقبل حضر المولى أو غاب \* وان شهدوا على العبد المأذون بالسرقة ان كان موجهه القطع تقبل اذا كان المولى حاضراً معه ويقطع بلا خلاف وان كان المولى غائباً لا تقبل في حق القطع (٣٨٥) في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى وتقبل في حق الضمان وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق القطع وان كانت السرقة موجبة للمال تقبل بلا خلاف حضر المولى أو غاب وان شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون في التجارة بالسرقة تقبل حضر المولى أو غاب لان موجه الضمان لا غير \* ولو اختلف العبد المأذون المدين مع المولى في ثوب وادعاء كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارته يعني من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان كان العبد لا يثبت أو راكبا دابة وهو في منزل المولى فالثوب والدابة للعبد وان

الشر ليس بمتك ولا صاحب رية ولا قذف للمحصنات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي \* واذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه البلدة وان بعث القيم الى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط \* ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ بالاقرب حتى حصلت الغلة يبدأ باقربهم الى الواقف فيعطى مائتي درهم ولا يزاد عليها ثم الذي يليه في القرب يعطى مائتي درهم وهكذا الى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم أعطى الاول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فانه يبدأ بالابن الاقرب وما ضاع يكون حصته من بينهم كذا في الحاوي \* فان أعطى كل واحد منهم مائتي درهم وبقي من الغلة شيء ففي الاحتسان يقسم بينهم بالسوية هكذا في المحيط \* ولو قال على فقراء قرابتي على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة الاقرب فالاقرب يعطى للاقرب كل الغلة \* ولو قال على فقراء قرابتي يعطى منها الاقرب فالاقرب يعطى مائتي درهم ولا يعطى جمع الغلة كذا في التتارخانية \* والفقر في هذا الباب من يعد فقيراً في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوي \* من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك اذا كان له مع ذلك شيا من كفاف ولا فضل فيها وكذلك اذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغنيه كذا في الذخيرة \* وان كان له مائتا درهم أو عشرة مثقال ذهب فلا حظ له من الوقف كذا في المحيط \* وان كان له فضل من متاع البيت والنياب وذلك الفضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا تحل له الزكاة وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان له مسكن وخادمان والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمة اخذ الزكاة والوقف وان لم يكن غنياً في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط \* وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بافراده لا يساوي مائتي درهم واذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنياً كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كانت له أرض تساوي

(٤٩ - فتاوى ثانی) لم يكن من تجارته \* ولو أن رجلين اختلفا في دابة أحدهما راكبها والاخر مسك بلهماها فالراكب أولى ولا يس الثوب مع المتعلق به كذلك \* لو كان أحدهما جالساً على بساط والاخر متعلق به كان بينهما \* ولو كانا على دابة أحدهما راكب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة فهي لراكب السرج وان كانا في السرج فهي بينهما \* ولو أن قطارا يقودها رجل ورجل راكب بعير امثها فادعى الراكب ان الابل كلها له والقائد كذلك ينظر ان كانت الابل عليها حولة الراكب فالابل كلها للراكب وليس للقائد منها شيء وانما هو أجير \* وعن محمد رحمه الله تعالى في قطار من الابل على أول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل راكب وعلى آخر بعير منها رجل راكب ادعى كل واحد منهم ان الابل كلها له قال البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والذي عليه الاخر له خاصة وما بين الاول الى الاوسط للاول وما بين الاوسط الى الاخر فهو بين الاول والاوسط نصفان وليس للاخر الا البعير الذي هو عليه \* اذا زوج الرجل بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عمله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعى نفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون أو قالت امراة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا الشفد ناه بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان أقر وأن المتاع كان في البيت يوم مات الاب أو قامت البيعة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم \* رجل أعفق أمته

وأما قوله فقالت أعطني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لأبل أعطني بعد الولادة والولد عبد ذكر في العمون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في يدهم فما كذلك يكون القول قولها وإن أقام البينة في يدها أولى لأنها ثبتت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فإما في التدبير القول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وإن كان لا يعبر فالقول لمن هو في يده وإن أقام البينة في يدها أولى وكذلك في الكتابة \* ولو أعتق جاريته ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الأم وكذلك في المكاتبة وفي المدبرة وأم الولد القول للمولى \* رجل وامرأة في يدهما دار أقامت المرأة البينة أن الدار لها وإن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجه ما على ألف درهم ودفع إليها لم يقم البينة أنه حر يقضى بالدار للمرأة وبالرجل عبد لها \* ولو أقام الرجل البينة أنه حر الأصل والمسئلة بجماله فإن المرأة أمر أنه ويقضى بأنه حر ويقضى بالدار للمرأة من قبل أن الدار والمرأة في يد الزوج حين قضى بأنهما أمر أنه فكان القضاء بالدار لبينة المرأة أولى كزوجين في أيديهما دار أقام كل واحد منهما البينة أنها داره فإن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى

(٣٨٦)

حنيفة رحمه الله تعالى يقضى

الله تعالى في النوازل وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان فإن كانت في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البنتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق لمكان التعارض \* قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما يقضى ببينة الخارج لأن بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض ببينة الخارج \* رجل ادعى على رجل أنه رهن عنده ثوب أو بينه فجحد المدعى عليه فشهد الشهود

ماتني درهم ولا يخرج غلتهما يكفيه وغنى على المختار كذا في خزانة المفتين \* وإن كان له مال كثير غائب أو مال يكون له ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان له مال غائب عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كان له دين على مفلس فهو فقير وإن كان على ملي وهو مقرب فهو غني وإن كان منكر أو له بينة فكذلك وإن لم تكن له بينة فهو فقير كذا في الذخيرة \* وقف أرض على حنفية من كان منهم فقيراً وله من الحنفية من عنده فرس فإن أمسك الفرس للجهاد أو الركب ما أن به زمانه يعطى له وإن أمسك الفرس تشرفاً به لا يعطى إذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات \* كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضاً يقضى بالقاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهما حتى لا تقبل شهادة أحدهما له أحبه بعد غيبته بغنى المنفق في حق حكم الوقف وذلك كالأولاد والجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ بالنفقة من ماله إلا بقضاء أو رضاً والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا بعد غيبته بغنى المنفق في حكم الوقف وذلك كالأخوة والأخوات وسائر المحارم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في المحيط \* إذا وقف أرض على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغني أولاد فقراء أو أولاد صغار أو كوراً أو أبناء أو كانوا كباراً أو أبناء أو أزواجاً لهم أو ذكوراً زمني أو مجائين فلا حظ لهم في هذا الوقف وإن كان لهذا الغني أخوة أو أخوات فقراء أو أولاد له كبير فقير مكتسب فله حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي \* وإذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا تعطى من الوقف والزواج إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت امرأة غنية \* وإذا كان لقرية ولد كبير لا زمانه به وهو فقير وله ولد أو ولدان صغار فقراء فإنه لا يعطى أولاد الولد من

أنه رهن عنده ثوب أو بينه فجحد المدعى عليه فشهد الشهود أنه تجاوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرتين إذا أتى شوب مع يمينه الوقف وكذلك في الغصب وقد ذكرنا \* عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبد للذي في يده وأنه أعتقه وقال الذي في يده هو فلان أو دعنى أو قال غصبته منه وليس لصاحب اليد بينة على ما يدعى فقضى القاضي بالعتق ثم حضر فلان بعد ذلك وأقام البينة أنه عبده اغتصبه منه صاحب اليد أو كان أو دعاه عنده فإنه يقضى به للذي حضر ويطل عتقه \* وذكر في الجامع أنه إذا أقام عبد البينة على الذي في يده أن فلاناً أعتقه وهو يملكه وأقام الذي في يده البينة أنه أفلان الغائب أو دعاه عنده فإنه يقضى بالعتق فإن قدم فلان الغائب وأقام البينة أنه عبده لا تقبل بينته والعتق أولى ولو أقامت جارية البينة على رجل أنه أعتقها أو أقام آخر البينة أنها اغتصبها الذي في يده كان العتق أولى \* رجل ادعى عبداً في يد رجل أنه له وطولها بالبينة فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث وثق أيضاً ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فإن علم القاضي بما صنع ذواليد أو أقرب المدعي لا يسمع بينة المدعي على صاحب اليد وإن لم يعلمه القاضي ولا أقرب المدعي سمعت بينة المدعي ولا يسمع بينة ذواليد على ما صنع إلا إذا أقام البينة على إقرار المدعي بذلك فيقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعي \* والهبة إذا اتصل بها القبض والصدقة في هذه بمنزلة البيع \* رجل ادعى على آخر أنه استهلك عليه كذا دابة وسعى عدداً معها أو ما وجب بالشهود

قالوا ينبغي للشهود أن يمينوا الذكور والانات فان لم يمينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى اخاف أن لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ وان يمينوا الذكور والانات جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكور والانات اختلاف فاحش فما تخلف المنافع ولا كذلك اختلاف النون \* عبد في بدرجل أقام البينة أنه أعتقه وهو يملكه وأقام آخر البينة أنه أعتقه وهو يملكه فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين \* أمة في بدرجل أقام البينة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البينة أنها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يديه \* عبد في بدرجل أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه ببيع فاسد فاقام ما يأخذان العبد وقيمته بينهما يعني إذا شه دوا على إقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البينتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائما أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد ميتا لمكأخذاه قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك \* قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون في الغصب كذلك \* عبد في بدرجل أقام هو والبينة على رجلين أنه باعه منهما بألثي درهم وأقام أحد الرجلين البينة أنه اشتراه من الذي في يديه بألف درهم فالبينة بينة الذي العبد في يديه لأنه لما أقام البينة عليه ما بالبيع فقد أثبت إقرار كل واحد منهما أنه اشتراه مع صاحبه بألثي درهم وذلك (٣٨٧) يطل دعواه أنه اشتراه منه بألف درهم

\* رجل غصب من رجل شيئا فأقام المغضوب منه البينة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب أن المغضوب منه أقر أنه للغاصب هل تقبل بينة الغاصب والغصب في يديه أو يأمره القاضي بتسليم الغصب الى المدعي ثم يسأله البينة بعد ذلك على ما ادعى من الإقرار قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى بينة حاضرة تقبل بينته وإقرار الغصب في يديه قبل له ان كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوما ما يمهله القاضي الى ذلك قال يمهله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء \* رجل ادعى متاعا ودارا في بدرجل أنه له وأقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم

الوقف لاني أفرض نفقتهم من مال جدتهم وأما أبوهن وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب لانه كبير لا زمانة به وإذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم محي الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وان ولدت امرأة من قرابته ولدا بعد محي الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصه لهذا الولد في هذه الغلة كذا في المحيط \* ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان أو ن آل فلان وليس في نسبه أوله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية \* أخوان لاب وأم وقفوا على فقراء قرابتهما فقير واحد من القرابة يتقران كانا وقفا فإرضاء مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا وان وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته \* والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف أرضا يعطى كفايته سنة بلا اسراف ولا تقتير وان كان الوقف حائوتا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط \* ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وادعى رجل أنه فقير وهو قريب الوقف يحتاج الى اثبات القرابة والفقر وان كان ثابتا باعتبار الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لالاستحقاق فان أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وان أقام البينة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير مدم لانعم له مالا ولا أحد تلزمه نفقته فاذا قضى القاضي بأعدامه لا يكون قضاء بالاعدام في حق الدين اما اذا قضى بنفقه في حق مطالبه الدين ثم جاء يطلب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى \* وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد تلزمه نفقته لان ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا يثبت اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي \* فان أقام البينة أنه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له أحد تلزمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه

بأخذه من المقضى عليه حتى أقام المقضى عليه البينة على أن المدعي أقر أنه لاحق له فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان شهدوا أنه أقر بذلك قبل قضاء القاضي بطلت بينة المدعي والقضاء وان شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يطل به قضاء القاضي \* عبد في بدرجل أقام البينة أنه عبده أعتقه وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه عبده وولد في ملكه قالوا الولادة أولى \* وعن محمد رحمه الله تعالى عبد في بدرجل أقام رجل البينة أنه عبده وولد في ملكه ثم أقام آخر البينة أنه عبده وولد في ملكه فقضى القاضي بالقاضي به لهما ثم أقام ثالث البينة أنه عبده وولد في ملكه فان القاضي يقضى به الثالث ان لم يعد المقضى لهما البينة أنه عبدهما وولد في ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما قضى بالنصف للذي أعاد البينة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بينة الثالث لان في دعوى التناج يقضى ببينة صاحب اليد ويقضى بالنصف للثالث وليس الذي أعاد البينة أن يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاضي حين قضى للأولين بالعبد بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البينة من أحدهما فيما صار مقضيا عليه \* واذا قضى على الرجل بتناج أو ملك مطلق ثم أقام هو البينة على التناج أو على التلق من المدعي قبالت بينته \* رجل أقام البينة على أن قاضي بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذا الشاة أو أقام ذواليد البينة على التناج يقضى ببينة المدعي ولا يقضى ببينة ذواليد على التناج خلافا لمحمد رحمه الله تعالى لاحتمال أن القاضي قضى للخارج بالتناج وكذا الوفسر المدعي



القضاء بملك مطابق لان القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الأول قضى باجتهاد فلا يحل قضاء الأول ولو أن رجلين ادعيا دابة في يد رجل أقام أحدهما البينة على التنازع والآخر على الملك فصاحب التنازع أولى خارجا كان أو صاحب يد \* ولو ادعيا تنازع دابة يقضى بينهما فان وقت كل واحدة من البينتين وقتا وسن الدابة توافق إحدى البينتين وهما خارجان أو أحدهما يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فإن كانا خارجين يقضى لهما وإن كان أحدهما صاحب يد يقضى له وإن خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البينتان وإن كان أحدهما صاحب يد وقتا يقضى للذي وافق له سن الدابة وإن كان سن الدابة مشكلا أو كان يوافق صاحب اليد يقضى لصاحب اليد ودعوى التنازع دعوى مالا يتكرر \* خارج أقام البينة أنه ثوبه نسجه وأقام ذو اليد البينة أن ثوبه نسجه فإن كان يعلم أن مثل هذا الثوب مما لا ينسج إلا مرة فهو للذي في يديه وإن كان يعلم أنه ينسج مرة بعد أخرى فهو للخارج وعن محمد رحمه الله تعالى لو تنازعا في ثوب هو في يد أحدهما أقام أحدهما البينة أنه نسج نصفه وأقام الذي في يديه البينة أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى إن كان يعرف النصفان فملك واحد منهما النصف الذي نسجه وإن لم يعرف فملكه للخارج \* ولو ادعيا حليما أنه لصاغ لم يكن هذا دعوى التنازع لان الحلي يصاغ مرة بعد (٣٨٨) أخرى وكذا الشجر يغرس مرة بعد أخرى وكذا الوادعي حنطة انما له زرعها لانها تزرع

في السر قال مشايخنا رحمه الله تعالى وأنه حسن وقال أيضا وإن أتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر أيضا ووافق خبر السر البينة أنه فقير وليس له أحد تلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستخلفه بالله مالك مل وأنت فقير قال مشايخنا رحمه الله تعالى وأنه حسن أيضا وكذلك يستخلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالك أحد تلزمه نفقته وأنه حسن أيضا كذا في الذخيرة \* فإن برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بفناءه فما أولى ولا يجعل مصرفا قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال أنا لا أعلم أحد يحب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحديتق عليه كافي الميراث كذا في الوجيز \* وإذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك إن كان صغيرا بخلاف الكبار فانهم يشتهون فقرهم بأنفسهم ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن لهم أب ولا وصى الاب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره إن كان الصغير في حجره استحسانا ثم إن كانت الأم أو الم أو الأخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمنون بالاتفاق عليه وإن لم يكن موضع ذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط \* رجل وقف ضيعة له على فقراء أقربائه فأراد بعض الفقراء من أقربائه أن يحلف البعض ما هم أغنياء إن ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا عليهم ما لا يصبرون به أغنياء كان لهم أن يحلفوه فان كان القيم عيّل اليهم فأراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقفات الحسامية \* وإذا برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج إلى إعادة البينة لان من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به حاكم ثم جاء يطلب وقف أخى الواقف لا يبرهن على أقربائه لا يحتاج إلى إعادة البينة وكذا لو جاء أخو المقتضى له لا يبرهن كذا في الوجيز \* ولو أقام رجل بينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق الغلة وإن طالت المدة في القياس استحسانا

ثم تغربل فتزرع \* ولو تنازعا في صوف أقام ذو اليد البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها أو أقام آخر البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها يقضى به لذي اليد لان جز الصوف لا يتكرر فيجاز لا يجوز تأنيبا \* ولو أقام خارج البينة على شاة في يد غيره أنها شاته وجر هذا الصوف منها وأقام البينة ذو اليد أن الشاة التي يذبحها له وجر الصوف منها فانه يقضى بالشاة للدعي لانها ادعيا في الشاة ملكا مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك وكذلك اختصاصا في أرض فقال الخارج هذه أرضي وزعت

فيها هذا القطن أو بنيت فيها هذا البناء فانه يقضى بها للدعي ولو اختصم في حين فقال الخارج هو لي صنعتته من لبن وقلنا كان لي وصاحب السداد دعي مثل ذلك فانه يقضى به لذي اليد ولو قال المدعي هذا الحين لي صنعتته من لبن شاقى هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج \* ولو أن عبدا في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد لانهم ادعيا التنازع في العبد فترجع بينة ذي اليد \* ولو أقام ذو اليد البينة على أمته في يده أنها أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام خارج البينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضى بالأمه للدعي لانهم ادعيا في الأمه ملكا مطلقا فيقضى بها للدعي ثم يستحق العبد تبعها \* ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعي أنها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يده لان القطن لا يغزل إلا مرة بخلاف الشعر والمرعى فانه يغزل مرتين \* وإذا اختصم رجلان في أرض فيها زرع أقام كل واحد منهما البينة أن الأرض والزرع له هو الذي زرعا فانه يقضى به للدعي لان دعواهما دعوى الملك المطلق \* ولو أن عبدا في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه ولم يذكر الشهود أمه وأقام ذو اليد البينة أنه عبده ولدت أمته هذه فانه يقضى بالعبد لذي يديه لانها مستوى بالدعوى التنازع في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وهو النسب \* ينفق في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه

من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البيعة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين لانهم استويا في دعوى التناج  
وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد بين جميعا \* ولو اخصم ذوال اليد وخارج في لحم مشوي أو في عكة مشوية كل واحد منهما يدعي  
أنه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لأن المشوي يشوي مرة بعد أخرى وكذلك في المصحف إذا أقام كل واحد منهما ما للبيعة أنه مصحفه  
كتبه فانه يقضى به للمدعي لأن الكتابة بماية كرر ويكتب ثم يمسح ثم يكتب \* ولو اخصم في دابة ادعى خارج أنها ابنته سرقها منه وأغصبها  
منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي أنها ابنته ولدت في ملكه يقضى به لصاحب الولادة \* ولو ادعى ثوباني يدري رجل أنه له نسجه وأقام البيعة  
والشهود وشهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضى به للمدعي لأن النساج قد ينسج ثوب غيره وكذلك لو شهدوا في دابة أنها تحت  
عنده أو في أمة أنما ولدت عنده ولم يشهدوا أنها له لا يقضى به للمدعي وكذلك لو شهدوا على ثوب أنه غزل من  
قطن فلان لا يقضى به لفلان وكذلك لو شهدوا على أن هذه الحنطة حصدت من زرع في أرض فلان لا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ  
الحنطة هو الصحيح \* وكذلك لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا التمر من نخل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من  
كرم كان في أرض فلان لا يقضى به لفلان ولو اقر الذي في يديه بذلك بوخذ باقراره \* ولو (٣٨٩)

فلان كان العبد لصاحب  
الامة \* ولو شهدوا أن هذه  
الحنطة من زرع هذا  
الرجل يقضى به لصاحب  
الزرع \* وكذلك لو شهدوا  
أن هذا الزبيب من كرم  
فلان يقضى بالزبيب  
لفلان ولو ادعى دجاجة  
في يد رجل أنه له خرج في  
ملكه وأقام ذوال اليد البيعة  
على مثل ذلك فانه يقضى  
به لذى اليد \* ولو أقام المدعي  
البيعة أن البيضة التي خرج  
منها الدجاج كانت له لا يقضى  
بالدجاج للمدعي ويكون  
الدجاج لصاحب اليد وعذبه  
بيضة للمدعي كأن صاحب  
اليد غصب بيضة وجعلها  
تحت الدجاج \* عبد في  
يد رجل أقام رجل البيعة أنه

وقلنا ان القاضي يسأله إعادة البيعة إذا طالت المدة على أنه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث  
الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة  
أخرى فإذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنيت بعد حدوث الغلة  
وقال شركاؤه لابل استغنيت قبل حدوث الغلة قال قياس أن يكون القول قوله وفي الاستحسان القول قول  
الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنيت بعد مجيء الغلة  
لا يقبل قوله قياسا واستحسانا وان جاء يطلب الغلة ويدعي أنه فقير وقال الشركاء انه غني وأرادوا استحلافه  
فلمهم ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو اليوم غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من  
غلتهم وإذا شهد الشهود على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وانما يدخل في الغلة الثانية  
الآن بوقت وفقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة حينئذ ثبتت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط \* وإذا  
شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق صاحبه وان كان الشهود أغنياء  
وشهدوا الرجل من قرابتهم بقرابته وفقره ذكر انحصاف في وقفه في باب الوقف على فقراء القرابة أنهم إذا لم  
يجزوا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرة قبلت شهادتهم \* وذكره في باب قبل  
هذا الباب متصل به لو شهد رجلان عن صحته قرابتهما رجل أنه من قرابة الواقف وفسر واقربائه أن ذلك  
جائز فان لم تدل شهادتهما ان رد القاضي شهادتهما قلل الذي شهد به بقرابة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل  
اليهما من مال الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة \* وذكره لال رحمه الله تعالى في وقفه إذا شهد  
رجلان أجنبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال  
هلال رحمه الله تعالى في وقفه لو أن رجلا من القرابة أنه كان غنيا ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير وانما  
افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وان كان فقيرا للحال وان شهد الشهود أنه تلف ماله قبل حدوث الغلة  
استحق الغلة فان قالوا الجاه واتهمه القاضي بالتلبئة لا يعطى الا اذا كان ما يلجئه أصل يده اليه

عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه فانه يقضى بالعبد  
لذى اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه ودعوى نتاج بائعه كدعوى نتاج نفسه فيقضى ببيعة ذى اليد \* أمة في يد رجل وابنته في  
يد رجل آخر ادعى رجل أم أمته وأقام البيعة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي أن يأخذ بنته وان استحق الجارية لم يكن لها مطلقا ولو  
كانت الابنة في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ الابنة مع الجارية \* ولو أقام رجل البيعة على نخل في يد رجل وعمر هذا النخل في يد غيره فقضى  
له بالنخل فانه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبه الثمر الولد \* رجل اشترى جارية فاستحققت من يده بنكوله لم يكن له أن يرجع بالنثن على بائعه وان  
أقام البيعة بعد بنكوله على بائعه أن الجارية كانت للمشتق لا تقبل بيئته الآن بقيهما على اقرار البائع بذلك وهل له أن يحلف البائع فيه  
روايتان والظاهر أنه لا يحلف وكذلك لو كان القضاء للمشتق على المشتري باقراره \* ولو كانت الجارية ادعت أنها حرة فاستحلف المشتري  
فمنكحل أو أقر ثم أقام البيعة على بائعه أنها كانت حرة قبلت بيئته على بائعه وان لم يكن له بيعة كان له أن يحلف البائع وكذلك لو استحقها رجل  
أنها له وعقها أو بدعها أو ولدت منه فصدقه المشتري ثم أقام هو البيعة على البائع بذلك قبلت بيئته \* فصل في دعوى الدور والاراضي \* اذا  
ادعى دار أو عقار أو اتسع دعواه لا يتعرف بها وتعرفها لا يكون الا بذكر الحسد ودفيسد كرا لخيران بأسمائهم وبائهم وأجدادهم واللقب

الذي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم ابيه وحده لا يحتاج الى الاقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر الاقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب كقولنا أحمد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع التعريف لان في المصر من يشاركه في الاسم والنسب ومحمد ربه الله تعالى ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجدة وان كان لا يحصل بذكر الاب والجدة لا يكتب بذلك \* ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا الحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا الحدود فإنه لا توجه عليه هذا الخصومة \* وان قال المدعى عليه هذا الحدود في يدي غير أنك أخطأت في الحدود ولا يلتفت اليه الا اذا توافقت على الخطأ فينبغي استئناف الخصومة \* ولو ادعى على رجل محدودا في يده فأنكر المدعى عليه أن يكون ذلك في يده فطالب المدعى من القاضي أن يحلفه على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ملك المدعى فاذا أقر بذلك يأمره القاضي بترك التعرض فان أراء المدعى أن يقيم البينة بعد اقراره باليد أنه قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المدعى على الملك ما لم يقيم البينة أنه في يده المدعى عليه وأقام البينة على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد (٣٩٠) فقصى القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضي أنه في يده أو يقيم البينة أنه في يده وكذا ذكر الخصاص

كذا في المحيط  
الفصل الخامس في الوقف على جيرانه \* وقف على جيرانه في القياس بصرف الى الملاصق وفي الاستحسان بصرف الى من يجتمع وياهم مسجد المحلة كذا في الوجيز \* وهو المختار كذا في الغيبة \* ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى مالكاً كان الساكن أو غير مالك وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان الساكن غير مالك كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيان \* ويدخل فيه الجار مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى حراً كان أو مملوكاً صغيراً كان أو كبيراً ويقسم المال على عدد رؤسهم فان فضل الوصي بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي \* ولا يدخل فيه أمتهات الاولاد والمديرون والعبيد كذا في الخلاصة \* وكذا المديون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز \* ولا يدخل فيه ولد الواف وأبوه وجمته وزوجته كذا في الحاوي \* وولد الولد اذا كان جارا لا يدخل استحساناً كذا في خزنة المفتين \* وأخوه وعمه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط \* ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم الى محله أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جواره فالمعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها الى دار أخرى وسكنها باجر الى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط \* ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها ان كان اتخذها داراً فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجاً أو معتمراً فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية \* ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والآخرى للغلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط \* ولو كان له داران وفي كل دارة زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في أحدهما كذا في الحاوي \* وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والآخرى بالكوفة وله في كل واحدة منهن زوجة كذا في المحيط \* ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزنة المفتين ناقلاً

أو يقيم البينة أنه في يده  
وجه الله تعالى \* المدعى عليه اذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعد ما أجاب المدعى أنها ملكي وفي يدي ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وان شهدوا على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضى بها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في قوله قال بعضهم انهم تقبل اذا شهدوا على حدين متقابلين اما اذا شهدوا على حدين أحدهما طولا والآخر عرضاً \* اذا ادعى محدودا ذكر الحدود الاربع وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونفثه ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هنا مسائل ثلاثة \* أحدها أن يقول الشهود لهذا المدعى دار في محله كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في رقيقة كذا اغتصبها منه هذا المدعى عليه وانما في يده بغير حق ولم يذكر واحد حدودها أو قالوا لا نعلم حدودها وجاء المدعى بشهود آخرتهم وادعى حدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك الدار \* والمسألة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أوافق الحدود التي سمعنا دعوى المدعى وهل هذه الحدود وحدود تلك الدار فانا تخمنا أنها تهم هذه الحدود وهي لنا حدودها هذه الحدود وأفسر البائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا مررنا بتلك المحلة ولا بكم أو أكثر تخمنا على الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يخملون الشهادة بترك ريف البائع وفي هذه المسألة القاضي يبعث أمينين الى الدار لينظرا أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى بها للمدعى اذا رجع اليه

اذا شهدوا على حدين أحدهما طولا والآخر عرضاً \* اذا ادعى محدودا ذكر الحدود الاربع وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونفثه ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هنا مسائل ثلاثة \* أحدها أن يقول الشهود لهذا المدعى دار في محله كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في رقيقة كذا اغتصبها منه هذا المدعى عليه وانما في يده بغير حق ولم يذكر واحد حدودها أو قالوا لا نعلم حدودها وجاء المدعى بشهود آخرتهم وادعى حدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك الدار \* والمسألة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أوافق الحدود التي سمعنا دعوى المدعى وهل هذه الحدود وحدود تلك الدار فانا تخمنا أنها تهم هذه الحدود وهي لنا حدودها هذه الحدود وأفسر البائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا مررنا بتلك المحلة ولا بكم أو أكثر تخمنا على الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يخملون الشهادة بترك ريف البائع وفي هذه المسألة القاضي يبعث أمينين الى الدار لينظرا أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى بها للمدعى اذا رجع اليه

وشهدا عنده أن حدودها هذه الحدود وان خالف لا يقضى \* واما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعى دارا في محلة كذا تعرف حدودها اذا تقاعد حيطانها ونشيران أحد حدودها الى ههنا والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولكلنا لان لم جيرانها فان ههنا اذا أراد القاضي أن يقضى للمدعى بأمر الشهود بأن يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاهدين أو أميين من أمثائه ويبينوا الحد ودلائلهم ثم يعرف الامينان جيرانها ويسألوا أساميتهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدا أميتاه أن الشهود يبينوا حدود الدار وأشاروا اليها وان اعترفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضى بشهادة الشهود الذين شهدوا بذلك الدار للمدعى \* وان قال الشهود ونشهد أن الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعى أو قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعى لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكر واحد من ذلك لا يكفي فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم ثم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا القرية والارض والحدوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأجمعوا على أن الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب \* ولو ادعى محدودا في يد رجل وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع جازت شهادتهم وان ذكر والحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكر (٣٩١) الفاصل جازت شهادتهم ثم

وان ذكر والحد الرابع في ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصل لا تقبل شهادتهم في الاراضي وتقبل في البيوت والدور والكرور ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما أرض يجنب المدعى قالوا في بيان الحدود والحد الرابع لزيق أرض فلان ذكروا أحد الجارين ولم يذكر الآخر جاز أيضا وكذا لو كان الحد الرابع أرض رجل ومسجدا فقالوا الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر المسجد جاز \* رجلا تازما في دار كل واحد منهما يدعى أنه له وفي يده ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن على كل واحد منهما البينة

عن الجندی \* ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه بأن لم يقل على فقراء جيران في فهذا وما لو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية \* وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الأولين وليس هذا بانتقال كذا في المحيط \* امرأة كانت تسكن دارا وفتت على جيرانها وقفا ثم تزوجت وزنت الى بيت زوجها ومات فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك اذا تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها انتقل حواره الأول كذا في الظهيرية \* قالوا ان كان متاعه في داره الأولى فالغلة للأوليين كذا في المحيط \* وان لم يتحول وكان يختلف اليها جيرانه جيران داره دون دار امرأته كذا في الحاوي \* واذا وقف على فقراء جيرانه فالارملة تدخل اذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية \* وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وان ادعى جارا أنه فقير ولم يعرف كلف أن يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي أعطيت الغلة لفقراء الجيران فالقول قوله مع يمينه وان سجد ذلك الجيران كذا في الحاوي

والفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب \* اذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه الى أقصى أب له في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه ولد الواقف وولدته ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الاخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بني أعمام الواقف كذا في الظهيرية \* وذکر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكني فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهم اقربا بقوان أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الامام علي السغدري أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيوت العرب فاهل بيته جميع أولاد أبيه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه

والا فاليمين لان كل واحد منهم مقر بتم وجه الخصومة عليه لما ادعى اليه لنفسه فان أقام أحدهما البينة أنه في يده يقضى له باليد وبصر هو ومدعى عليه والاخر مدعى وان قامت البينة لكل واحد منهما فان القاضي يجعل الدار في يدهما لانهما تساويا في اثبات البينة فصار كالقوسا وبقي اثبات الملك وقال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا تسمع دعواه لانه لا يدعي حقا على غيره \* وذكر الخصاص عن أصحابنا أن رجلا أقام البينة على رجل أن في يده الدار التي حدها كذا وبين حدودها فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته على الملك ما لم يقيم البينة أن الدار في يد المدعى عليه ثم يقيم البينة أنها له لتوهم أنهم ما وضاها في محدود في يد ثالث على أن يدعيه أحدهما فيعترف الآخر أنها في يده ويقيم المدعى البينة عليه أنها له والدار في يد غيره ما وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخر واختلقوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاءه واليه أشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ اذا لم يعلم القاضي أنه مسخر اما اذا علم أنه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتماد في ما قاله الخصاص ينبغي أن لا يسمع البينة في مسئلتان لا يكون صاحب كل واحد منهما لا يكون خصما له اذا لم تكن الدار في يده \* ومن أصحابنا من قال مسئلة الاصل محمولة على ما اذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما البينة على الملك اما اذا لم يقيم البينة على اليد حتى أقام أحدهما البينة على الملك فان القاضي لا يقضى له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يستترع من يده وذکر خمس

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال: وأول مسئلة أنه صاف أن المدعى عليه لم يدع اليد وفي مسئلة الأصل كل واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعى على المالك حتى لو قال المدعى في ملكي وفي يدي وإن هذا الرجل ينبغي ويتعرض بغير حق والمدعى عليه يقول ملكي في يدي ولا يدعي اليد لنفسه لا تسمع بينة المدعى وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير لو أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بخل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لأحدهما بينة من المسلمين فإن القاضي يقضي بالمال لمن أقام البينة لأنه نور دعواه بالحق \* قال شمس الأئمة هذا رحمه الله تعالى وبهذه المسئلة تبين خطأ بعض مشايخنا فيما إذا قال كل واحد من المدعين ملكي في يدي إن القاضي لا يسمع هذه الخصومة ويقول إذا كان ملكك في يدي فما تطلب مني فقد نص ههنا على قبول البينة من أحدهما وهو الصحيح ووجهه أن كل واحد منهما محتاج إلى البينة لدفع منازعة الآخر للبينة لهذا المقصود مقبولة ويقول للقاضي أطلب منك أن تمنعه عن مزاجتي وتقرره في يدي قائماً فالجواب أن دعوى المالك في العقار لا تسمع إلا على صاحب اليد ودعوى اليد تقبل على غير صاحب اليد إذا كان ذلك الغير ينازعه في اليد فيجعل مدعيه لليد مقصوداً ومدعيه للمالك تبعاً للمالك اليد \* رجل ادعى داراً في يدي رجل وقال الدار داري اشتراها فلان منسلكي (٣٩٣) وفلان غائب والذي في يديه الدار يتجعد البيع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

وأول بينة المدعى عليه وكذا لو كان المشتري حاضراً ينكر الشراء وهذا بمنزلة رجل ادعى داراً في يدي رجل وقال هي لي اشتريتها من فلان كان فلان اشتراها منك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا ادعى أنها له اشتراها من فلان وفلان اشتراها من الذي في يديه تقبل البينة وإن ادعى أنها له اشتراها له فلان من الذي في يديه الدار لا تقبل هذه البينة \* ولو قال هذا لي اشتريتها من فلان الذي وكنته بالبيع سمع دعواه \* ولو قال هذه لي اشتراها منك فلان وفلان كان وكنته لي في الشراء لا تسمع دعواه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

وان كان بينهما قرابة واختار هذا كذا في الغيائية \* وإذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعده هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط \* وقوله على ألى وجنسى كاهل بيتي ولا يخص الفقراء إلا أن خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواء حيث يكون لمن يكون فقيراً وقت الغلة وإن كان غنياً وقت الوقف ولا يتقيد بن كذا غنياً فافتقر على الصحيح كذا في فتح القدير \* وإن توقفت امرأة على أهل بيتها أو على جنسها لا تدخل والدتها ولدها كذا في خزائن المفتين \* ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى ولكنا نستحسن فنجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الأحرار كذا في الحاوي \* وهو المختار كذا في الغيائية \* ولا يدخل تحت الوقف مما يملكه كذا في المحيط \* ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي \* والعيال كل من يكون في نفقة إنسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزائن المفتين \* وإذا وقف على عقب فلان فاعلم بأن عقب الإنسان كل من يرجع بأبائه إليه ولا يدخل فيه ولد البنات إلا إذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الأناث لا يدخل في هذا الوقف إلا إذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزبد وأولاد وزيد حتى لا يكون لأولادهم شيء لأن ولد الرجل لا يسمى عقبه إلا بعد موته كذا في المحيط

والفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وأمهات الأولاد إذا قال رجل حر الأصل أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَوَالِيٍّ تَمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَمْ يَرُدَّ عَلَى هَذَا وَلَهُ مَوَالِيٌّ عَنَّا قَدْ تَصَرَّفَ الْغَلَّةَ أَتَيْهِمْ وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَعْتَقَهُمْ قَبْلَ الْوَقْفِ وَمَنْ يَعْتَقُونَ مِنْ قَبْلِهِ بَعْدَ الْوَقْفِ وَمَنْ يَتَّقِي مَوْتَهُ مِنْ أَمْهَاتِ أَوْلَادِهِ وَمَدْبِرِهِ وَمَنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِوَصِيَّتِهِ مَوْثِقًا كَانَ أَوْ كَفَرًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَيَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ مَوَالِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُلْهِمْ غَيْرَ الْوَأَقِفِ كَذَا فِي الْحَاوِي \* وَأَوْلَادُ الْمَوْلِيَّاتِ إِنْ كَانُوا يَرْجِعُونَ بِوَلَاءِ آبَائِهِمْ إِلَى الْوَأَقِفِ يَدْخُلُونَ وَإِنْ كَانُوا وَلَاءَ آبَائِهِمْ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَدْخُلُوا كَذَا فِي خَزَائِنِ الْمَفْتِينَ \* وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوَالِيٌّ فَانْ مَاتَ مَوَالِيهِ

في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى داراً في يدي رجل فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود وشهدوا أن الدار في يدي المدعى عليه وفي ملكه فإن القاضي يسأل المدعى أن قال المدعى هو كما شهدوا أن في يدي وفي ملكه فقد أقر المدعى بالدار للمدعى عليه وأن قال صدقوا أنها في يدي ولا أصدقهم أنها في ملكه فلهذا ويجعل المدعى عليه خصماً للمدعى \* المدعى إذا قال ملكي وحقي وفي يدي هذا بغير حق ولم يقل واجب عليه تسليمها والشهود لم يقولوا ذلك أيضاً صح \* ولو قال ملكي وحقي ولم يقل وفي يدي بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه \* رجل ادعى داراً في يدي رجل فقال المدعى عليه أودعنيما فلان فقال المدعى ما كان فلان أودعها ولكن وهما لآب وأباعها فإن القاضي يحلف الذي في يديه بالله ما وهما له ولا باعها منه بعدما كان أودعها إياه فإن تكلم عن البين جعله خصماً للمدعى \* رجل وبيده دار ادعاه رجل فأقام الذي في يديه الدار البينة أن فلان الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده وسلمها إليه القاضي ثم أن ذلك الغائب أجزها للذي هو فيها قالوا لا تقبل بيته ولا تدفع عنه الخصومة \* دار في يدي رجل ادعى رجل أنها له وأقام البينة وأقام الذي في يديه البينة أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعى وكان في بيتها يتنفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المدعى \* دار في يدي رجل أقام رجل البينة أن صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البينة

أن هذا مداره فانه يقضى بالدار للذي أقام البيعة أنهاره \* رجل ادعى دارا في يده غيره أنه له ثم ادعى بعد ذلك أن هذا الفلان وقفها عليه قالوا  
تسمع دعواه كما لو ادعى لنفسه أولا ثم ادعى لغيره وادعى أنه وكيل فان ادعى أولا أنه وقف ثم ادعى أنه له لا تسمع دعواه كما لو ادعى لغيره أولا ثم ادعى  
لنفسه \* رجل ادعى دارا في يده رجل فانكر الذي في يده فاستخلف ونكل فقضى القاضي عليه بشكوله ثم ان المقضى عليه أقام البيعة أنه كان  
اشتراها من المدعى ان أقام البيعة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان أقامها على الشراء بعد القضاء يقبل \* رجل ادعى دارا في يده رجل أنه له  
وملكه وحقه وفي يده الذي في يده غصب وأقام الذي في يده البيعة أنه او دبعة في يده عن فلان الغائب اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تندفع  
عنه الخصومة لانه لم يدع الفعل على صاحب اليد فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع هو الصحيح كما لو قال غصب مني ثم أقام الذي في  
يده البيعة أنه او دبعة لا تندفع عنه الخصومة فكذا ههنا \* ولو ادعى عبدا في يده رجل أنه له سرق منه وأقام الذي في يده البيعة أنه ودبعة  
لفلان الغائب قال محمد وزفر رحمه الله تعالى تندفع عنه الخصومة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في السرقة اذا لم يسم  
السارق لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا لي غصبه مني فلان غير ذي اليد أو كان ثوبا فقال هذا لي سرقه مني فلان غير ذي اليد  
فأقام المدعى عليه البيعة على أن فلانا الغائب أو دعبه تندفع الخصومة عن ذي اليد \* قال الشيخ الامام المعروف  
بجواهر زاده رحمه الله

تعالى في السرقة لا تندفع  
الخصومة عن ذي اليد  
استحسانا \* ولو قال هذا  
لي اشتريته من ذي اليد  
بكذا وأقام المدعى عليه  
البيعة أنه ودبعة في يده ينظر  
في ذلك ان ادعى على ذي  
اليد ففعل لم تنته أحكامه  
بأن ادعى الشراء منه بألف  
ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا  
قبض منه فأقام الذي في  
يده البيعة أنه لفلان  
الغائب أو دعبه أو غصبته  
منه لا تندفع الخصومة في  
قولهم فان ادعى عليه عقدا  
انتهت أحكامه بأن ادعى أنه  
اشترى منه هذه الدار وهذا  
العبد بكذا ونقده الثمن  
وقبض منه المبيع ثم أقام

تصرف الغلة الى موالى مواليه استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء  
ولا يكون لمولى مواليه شئ فان كان له مولىان صرفت الغلة اليهما كذا في الحاوى \* ولو كان له موال  
ومواليا كانت الغلة له لهم بالسوية ولو كان له مولىان ليس معهن رجل كان للمواليا كل الغلة كذا في  
فتاوى قاضيان \* وان كان له موالى موالاة وموالى عتاقة فالغلة للموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى  
موالاة صرفت الغلة اليهما استحسانا كذا في المحيط \* وان كان له موال ولابنه موال وقد ورث هو ولا ماله  
عن أبيه فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنه شئ واذا لم يكن له الاموالى ابنه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف الغلة الى موالى ابنه وانما استحسان كذا في الظهيرية \* ولو قال  
موالى وموالى والى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امرأته وأخواله الا  
أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوى \* قال على موالى  
وأولادهم ونسبهم يدخل في ذلك مواليه وأولادهم وأولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك  
ابن بنت مولاة وان كان ولاؤهم اقوم آخرين وكذلك لو كانت أمهم من مواليه وأبوه من العرب لانهم أولاد  
مواليه والنسب ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم مترك ولد اولم يكن الواقف شرط ان مات  
واحد منهم ردت نصيبه الى ولده ردت نصيب المولاة الى جميعهم هكذا أفق أبو القاسم فان قال على موالى  
وأولادهم ونسبهم الذين يرجع ولاؤهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد البنات فان  
قال على موالى الذين أعتقهم أو نالهم العتق منى لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوى \* رجل وقف داره  
أرضيته على الموالى وأولادهم فولدوا فغلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لا قبل من ستة  
أشهر ولا نصيبه فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لا قبل  
من ستة أشهر كذا في الواقعات الحسامية \* ولو قال على موالى وقد أعتق هو وأخوه عبيدا لم يدخل في  
الوقف ولو كان قال على من يرجع ولاؤه الى وقد كان أعتق أبوه عبيدا فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ولو

(٥٠ - فتاوى ثانی) المدعى عليه البيعة أنه لفلان الغائب أو دعبه اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لانه لما ادعى عقدا  
انتهت أحكامه لم تنق دعوى العقدة بقيت دعوى الملك فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع لانه وان انتهت أحكامه لا يصير مدعى  
ملكه مطلقا حتى لا يقضى له بالزوائد والصحيح أنها تندفع \* ولو ادعى المدعى الشراء مع نقد الثمن ولم يذكر قبض المبيع لا تندفع الخصومة عن  
ذی اليد في قولهم \* ولو ادعى ثوبا أو دارا أو دابة في يده رجل أنه له فأقام الذي في يده البيعة أنه لفلان الغائب أو دعبه أو غصبته منه أو في يده  
باجارة أو رهن ان كان المقر له غائبا لا تندفع الخصومة عن ذي اليد ما لم يقيم البيعة على ذلك وان كان المقر له حاضرا وصده فيما قال تندفع  
الخصومة عن ذي اليد وتحول الخصومة الى المقر له وان كان المقر له غائبا وأقام الذي في يده البيعة وشهدوا أنه أو دعبه رجل لا نعرفه لا تقبل  
شهادتهم وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه وجازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان شهد بالشهود  
على اقرار المدعى أن رجلا دفعه الى ذی اليد جازت شهادتهم وتندفع عنه الخصومة \* ولو شهد بالشهود المدعى عليه أن المدعى أقر أن هذا الفلان  
الغائب وقال أو دعبه فلان الغائب تندفع الخصومة \* ولو شهد بالشهود على اقرار المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب  
أو دعبه قالوا تندفع عنه الخصومة \* ولو أقام المدعى عليه البيعة أن فلانا الغائب دفعه اليه فشهد بالشهود وقالوا انشهد أن فلانا الغائب



دفعه اليه ولا يدري أنه ملائكة فلان الغائب جازت شهادتهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كالأمر المدعي عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فإنه تندفع الخصومة عن ذي اليد \* ولو قال الذي في يديه أو دعيه رجل لا أعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه خصما للمدعي وكذا لو قال الشهود أودعه أياه فلان والمدعي عليه يقول أودعني رجل لا أعرفه كان هو خصما للمدعي \* رجل ادعى على رجل ببلدة دارا والدار في غير تلك البلدة فأقام المدعي البينة فقبلت بينته وقضى بها المدعي جاز قضاؤه وإن لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي \* رجل ادعى دارا في يد رجل أمهاله فأنكر المدعي عليه ثم قال المدعي من أين سرى رابرين مدعي عليه أرازي دأشتم بطل دعواه لأن هذا اللفظ يذكّر للتأنيك والبذل عرفا فان ادعاه المدعي بعد ذلك لا تسمع دعواه إلا أن يدعي التلقين من المدعي عليه بملك حادث \* رجل ادعى محدودا وذكّر حدودها وقال في تعريفة هاهنا فيها أشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولا يكن مخالفة عن الأشجار لا تطل دعوى المدعي الملك وكذا لو ذكر مكان الأشجار محيطا ولو كان المدعي قال في تعريفة هاهنا فيها أشجار عظيمة لا يتصور حدودها بعد الدعوى إلا أن حدودها واقف الحدود التي ذكرت بطل دعواه \* ولو ادعى أرضا وذكّر حدودها وقال هي عشر دربات أرض أو عشر جريب فكانت أكثر من ذلك لا تطل دعواه وكذا (٣٩٤)

قال على المولى الذين يلزمون ولدي فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك الأوزم فلاحقه له فان عاد عاده حقه كذا في الحاوي \* ولو قال على مولى ومولى مولى ومولى مولى مولى دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط \* في البينة سئل على بن أحمد عن وقف ضيعته على مولى له وأولاده هم بطنه بعد طمان وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فأتوا من الفريق الآخر وبني منه أولاد فنصيب المتوفى لمن لا يكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال الأولي أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التاريخية \* ولو أتوا الوقف لرجل مجهول النسب أنه مولا ومصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولا معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيان \* وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الحائية وغير مستقيم في الغلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط \* فان كان للواقف موال أعنته وموال أعنتهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط \* وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدأ على أئمتها أولاده ومدراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق الغلة من كان منهم عنده وان كان قد تزوجت وأما من أعنتهن من أئمتها أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلاحق لهن فيه لأنهن قد انفردن باسمه هو ولا ينفصل موليته فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج \* وإن لم يكن له أم ولدا لا وقد أعنتت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوي \* وإن قال على أئمتها أولاد زيد وعلى موليته ولزيد أئمتها أولاد قد كان أعنتهن وأئمتها أولاد لم يعنتهن قسمت الغلة بين أئمتها أولاده وبين موليته ودخل اللاتي كان أعنتهن في موليته كذا في المحيط \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على مولى فانه يعطى من الوقف لأئمتها أولاده ومدرته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فاعز زيد فالغلة لسالم تدور معه والقبول اليه دون المولى فمن ملك سالم لوقت حدوث الغلة فالغلة له كذا في الحاوي \* ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن

وافقت دعوى المدعي لا تطل دعوى للمدعي لأن هذا خلاف محتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه \* دار في يد رجل فقال رجل آخر بعث منه هذه الدار وأنكر الذي في يديه الشراء وقال هي لي ثم إن المقر ادعى أنها له وأقام البينة على ذلك قبلت بينته \* ولو قال المقر وأولاد هذه الدار للذي في يديه وسكت ثم قال أنا بعثت منه فأنكر الذي في يديه الشراء ثم أقام المقبر البينة أنها له ذكر الناطق أنه لا تقبل بينته ولا تسمع دعواه \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار فلان غير ذي اليد ثم أقام البينة أنه له اشتراه من الذي في يديه

قبل اقراره لا تقبل بينته \* رجل اشترى دارا أو عبدا فاستحق من يده بالبينة فأراد أن يرجع بالثمن على بآئعه بعده ثم قال لابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولي أن أرجع عليك بالثمن قالوا لسمع منه دعواه الثاني وله أن يرجع عليه بما بالثمن لاحتمال أنه اشتراه من البائع أولا ثم جاء ابنه وادعاه فاشتراه من ابنه فإذا استحق عليه كان له أن يرجع عليه بما بالثمنين \* دار في يد رجل ادعى رجل أنها له اشتراها من فلان غير ذي اليد وأقام البينة ذكره في الأصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة أن تشهدوا أنها كانت لفلان بأعها من هذا المدعي بكذا أو شهدوا أن فلانا بأعها منه وهو يومئذ ملكها جازت شهادتهم \* والثانية لو شهدوا أنها لهذا المدعي اشتراها من فلان بكذا جازت شهادتهم \* والثالثة إذا شهدوا أن فلانا بأعها من هذا المدعي وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي أبو حازم رحمه الله تعالى ومنايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة \* والرابعة لو شهدوا أن هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم \* والخامسة لو شهدوا أنها اشتراها من فلان بكذا ونقده الثمن أو شهدوا أن فلانا بأعها منه بكذا ولم يزددوا على ذلك لا تقبل شهادتهم \* ولو شهدوا أن فلانا بأعها منه بكذا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا تقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يد ثالث وقت البيع \* ولو شهدوا أنها اشتراها من

ذى اليد بكذا وهو يدعى ذلك ولم يزدوا عليه جازت شهادتهم \* رجل قال للقاضي ان هذا المدعى عليه أقر أن هذا الشيء الذى فى يده لى فمه بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين \* أحدهما أن يدعى أن هذه الدار أو هذا العبد له وأن الذى فى يده أقر له به إذا كان القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان قال هذا لى لان الذى فى يده أقرب لى فالصحيح أنه لا يسمع دعواه وان قال المدعى ان هذا الرجل أقر أن هذه الدار التى فى يده لى فمه بالتسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويوسر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي \* رجل ادعى داراً أو جارية فى يد رجل أنه له وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له وشهدوا جميعاً أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت فى يده وشهد الآخر أنها فى يده أو شهدوا جميعاً أنها كانت فى يد المدعى لا تقبل شهادتهم فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له \* ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها لى ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده فى شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل \* ولو شهد الشهود أن المدعى عليه غصبها من المدعى تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه \* رجل ادعى داراً فى يد رجل أنها دار فلان الغائب لى على الغائب (٣٩٥) ألف درهم وان الغائب كان رهن عنده الدار بالألف التى له

بعده على المساكين فباع زيد مسالماً فالغلة لسلام تدور معه كيف دار فان ملك الواقف سالماً بطل الوقف على سالم كذا فى خزانة المفتين والمحيط \* ولو قال على سالم مملوكى ومن بعده على المساكين فالغلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شئ فان باع الواقف سالماً من رجل لا يكون لسالم ولا للمولاه من غلة الوقف شئ فقد جوز الوقف على أمهات أولاده ومدبراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى الى الفرق بينهما وقال لان فى ضرب من العتق ولا كذلك المماليك كذا فى الظهيرية \* سئل أبو حامد عن ضبعة موقوفة على المولى لو أراد واقفة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز اذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك كذا فى التتارخانية نافلاً عن البيعة

**الفصل الثامن** فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته وفى الفتاوى اذا جعل أرضاً صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شئ عند الكل كذا فى الخلاصة \* وان قال فى الصحة أرى صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث أو كان ذلك فى المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن أبى القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يقتضى كذا فى الغيبة

\* فان احتاج بعض قرابته أو بعض ولده الى ذلك والوقف فى الصحة (فهنا أحكام) أحدها ان صرف الغلة الى فقراء القرابة أولى فان فضل منها شئ يصرف الى الاجانب والثانى أن لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الغلة والثالث أن ينظر الى الأقرب فالأقرب منه فى القرابة وهو ولد الصلب أو لأم ثم ولد الوالد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان سفلوا فان لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطى فقراء القرابة ويبدأ بهم أيضاً بالأقرب كذا فى الحاوى \* ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل مفره أيهم أقرب من الواقف منزلاً كذا فى محيط السرخسى \* وهكذا فى المحيط وفتاوى قاضيان \* والرابع أن يعطى كل واحد من يعطى أقل من مائتى درهم وهذا قول لى رحمه الله تعالى كذا فى الحاوى \* هذا

عليه منذ شهر ودفعها اليه وان المدعى قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استعارها منه فأعارها اليه وأقام البيعة والذى فى يده الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أمس أو قال اشتراها منه منذ عشرة أيام وأقام البيعة على ذلك فان القاضي يقضى ببيعة الرهن فان قال ذواليد أنا أنقض البيع فان القاضي لا ينقض بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدعى يدعى الاستتجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتين والمستاجر رجل يدعى ملك الدار يزعم أنه اشتراها من الغائب منذ

شهر وذواليد يدعى الشراء منذ عشرة أيام فان القاضي يقضى للأدعى وينقض البيع الثانى الذى يدعى صاحب اليد فان كان شهود المدعى لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعى فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدعى ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره فى المنتقى \* وذكر فى الجامع رجل اشترى جارية وقبضها بغير اذن البائع قبل نقد الثمن وباعها من رجل آخر وسلم الى الثانى وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول وادعى أن المشتري الاول قبضها منه بغير اذنه قبل نقد الثمن وأراد أن يسترد هاتين الذى فى يده ان أقر صاحب اليد بما ادعى البائع الاول يأخذها من يده وان أنكر الثانى فلا خصومة بين البائع الاول وبين المشتري الثانى \* وذكر فى الاجارات رجل استأجر من رجل ثلاثة دواب ثم ان رب الدواب أجربا دابة منهما من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستكرى الدواب فى أيديهم فان كان باع بعذر جاز البيع وانقصت الاجارة فى رواية الاجارات وان باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد فى يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة لان يد المستعير ليست بخصومة وما وجد فى يد الموهوب له فهو خصم فيها للمستأجر لان الموهوب له يدعى ملك الرقبة فيما فى يده فيكون خصماً لكل من يدعى حقايق ذلك وان كان المدعى يدعى الاجارة قال فى الكتاب المستأجر أحق به حتى يستوفى الاجارة هكذا ذكر فى الكتاب ولم يبين أى المستأجرين أحق به الاول أم الثانى واختلف المتأخرون فيه قال

شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن المستأجر الثاني لا يكون خصما للمستأجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصما للأول والحاصل أن المستأجر لا يكون خصما لمن يدعى الاجارة ولان يدعى الرهن ولان يدعى الشراء والمشتري يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه هي لولدي الكبير الغائب لا تندفع الخصومة عنه مالم يقيم البينة على الايداع كالأدعي الوديعة لاجنبى فان كان المقر له حاضر اصح اقراره وتحول الخصومة الى المقر له ولو قال هي لولدي الصغير لا تندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراره كان هو خصما في ذلك ولو ادعى أرضا في يد رجل أنها له غصبها منه الذي في يده فقال المدعى عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا تندفع الخصومة عنه فان أقام المدعى بينة على ما ادعى يقضى له وان نكل ضمن قيمته للأدعي على قول محمد رحمه الله تعالى لانه محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى عليه على دعوى المدعى فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته للأدعي على قول محمد رحمه الله تعالى لانه صار وقفًا باقراره فاذا نكل تعذر عليه تسليمه الى المدعى بحكم اقراره بالوقف فيضمن قيمته للمدعى ولو أقام المدعى عليه البينة على الوقف فشهدوا أنه وقف ولم يذكروا الواقف لا تندفع عنه خصومة المدعى ولا يبرأ عن الضمان لانه صار وقفًا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير أو لولد (٣٩٦) صغير غيره فكما يلزمه الاقرار لولد الصغير يلزمه بالوقف رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له

فقال صاحب اليد ملك توتيت وحق توتيت أو قال ملك وحق منست فأقام المدعى بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفعًا لخصومة المدعى وقال له انك أقررت قبل دعوا هذه وقلت ابن سري ملك من نيست وحق من نيست فأقام البينة على هذا كان هذا دفعًا لخصومة المدعى \* ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلو أن المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه

اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته وأما اذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم وأما اذا وقف على الاقرباء الا فقر من قرابته فهم هنا لا يعطى الكل انما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة \* فان أعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سببا لوجوب شيء اليهم حتى كان للقاضي الذي يجبي بعده أن يقض ذلك فلا يعطيهم وان كان الأول قد قضى بذلك فقال للقيم حكمت بذلك وجهته راتبه لهم في الوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجبي بعده أن يقض ذلك كذا في الحاوي \* ولو وقف أرضه على أن نصف غلتها للساكن ونصفه للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمى لهم لا يكفيهم أعطاهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال هلال رحمه الله تعالى لا وهو قول يوسف ابن خالد السمي رحمه الله تعالى وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن أحمد الفارسي والفقهاء أبو جعفر الهندواني رحمهم الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهة بين جميعا كمن وقف أرضا على قرابته وأرضه على جيرانه وبعض جيرانه قريه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف ان شرط في الوقف أن لفقراء قرابته كذا وللساكن والفقراء كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط أن لفقراء قرابتي كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة وأبو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة \* ولو كان الواقف جعل الغلة للغارمين أو لآبناء السبيل أو في سبيل الله أو في الحج أو في الرقاب فاحتاج بعض هؤلاء أو قرابته الى ذلك لم يعطوا شيئا الا أن يكون الولد والقريب منهم فيكون غارما أو من أبناء السبيل فحينئذ يدايم كذا في الحاوي \* ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأرضه أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الآخر ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما إذا كان العقد واحدا على قول هلال ويوسف

أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعى به قبلت هذه البينة ويطل الدفع الأول لان في رواية الجامع الاستيلاء ابن اقرار بالملك للستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعيًا اقرار صاحب اليد أنه ملك المدعى والتناقض يطل بتصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقربا من الدار ملك صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى أن صاحب اليد أقربا منه ذلك أن الدار ملك المدعى ولو كان هكذا يطل دفع صاحب اليد هذا اذا أخرج كل واحد منهم مالا اقراره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهم ما باقرار صاحبهم فبقيت بينة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كالأدعي عينا في يد انسان أنها له وأقام البينة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذواليد البينة على اقرار صاحبها بطل البيتان وتني اليد لمعارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للستام منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بأن لا ملك له وثم ادعى الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى فانه ذكر في الزيادات رجل استام من رجل عينا ولم يتفق بينهما بيع ثم ان المساوم بعد ذلك ادعاه لنفسه أو لغيره بالوكالة لانسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع تسمع دعواه لغيره بالوكالة \* رجل أودع رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه النصف الآخر وسلمه اليه فامر رجل وادعى نصف ذلك وأقام البينة وأقام صاحب اليد البينة على الشراء والوديعة لم يكن بينهما خصومة

ابن خالد كذا في المحيط \* وإذا أعطى واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقه وقديح من الغلة أعطى ثانيا إذا لم يكن أنفقها في الفساد كذا في الحاوي \* (وَمَا يَصِلُ بِهِ ذَا الْفَصْلِ) إذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا على زيد وولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه ان احتاج قرابتي رزعليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء بردها الوقف على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال ان احتاج موالى فاحتاج بعضهم ولو قال على ولد زيدان ما تورثت غلته هذا الوقف على عمر وفت بعض ولا زيد وبقي البعض لم ترث الغلة حتى يموت كل ولد زيد هكذا كرا الخ صاف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء فمن احتاج من ولدي وولد ولدي أعطى ما يكفيه كان كما قال فان احتاج أحد من ولد صلبه ينظر الى ما يكفيه (٢) فيمكن كون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولد الولد أعطى ما يكفيه وان احتاج ولد الصلب وولد الولد أعطيا ثم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاجا جميعا بقسم على عدد الرؤس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قصرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لاحدهما (٣) فانه يبدأ بولد الولد كذا في المحيط

في الذخيرة اذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعده لائق قراء  
(٢) قوله فيكون ذلك ميراثاً إلخ لأنه لا يستحقه بالوقف لأنه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز للأولاد وإنما يستحقه  
بالأثر ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فإنه يستحقه بالوقف لأن الوصية له جائزة كذا في الذخيرة  
(٣) قوله فإنه يبدأ بولد الولد لأن حقه أقوى لأنه يثبت من غير إجازة وحق ولد الصلب لا يثبت إلا بإجازة  
الورثة ذخيرة اهـ معصمه

2-26

بالدار والبناء جبهه فاقضى القاضي للذي ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته \* ولو أقام البينة على أرض فيما زرع فقضى  
بها للمدعى ثم أقام المقضى عليه البينة أن الزرع له زرع هو سدره من حنطته قبلت شهادتهم \* وكذا كرفى المشتق إذا ادعى داراً وأقام البينة أنها  
له فقضى القاضي له بالدار ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته المقضى عليه لأن الشهادة بالدار شهادة بالأرض والبناء  
جميعاً \* وكذا لو قال شاهد المدعى بعد القضاء ليس البناء للمدعى وإنما شهدناه بالدار ولم نشهد له بالبناء كانت شهادتهما بالدار شهادة بالبناء ويضمنان  
قيمة البناء للمقضى عليه \* ولو شهدوا بالدار للمدعى ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعى قبلت شهادتهما ما يقضى للمدعى بالساحة دون البناء  
\* وينبغي للقاضي إذا شهدوا بالدار أن يسألهم ما عن البناء فإن ما تأووا غابا قبل أن يسألهم ما يقضى بالدار والبناء \* ولو قال المدعى هذا البيت من  
هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس هو لي فقد أ كذب شهوده أن كان قبل القضاء لا يقضى له بشئ وإن كان بعد القضاء قال هذا البيت  
لم يكن لي وإنما هو لفلان جازاقراره لفلان ويكون البيت للقر له ويرده ما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للشهود عليه  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للشهود له \* ولو شهدا بداراً للمدعى  
فما تأووا غابا وقضى القاضي بالدار (٣٩٨) والبناء للمدعى ثم قال المدعى ليس البناء لي وإنما هو للمدعى عليه لم يزل له فهذا كذاب منه لشهوده

ويرد الدار مع البناء على  
المقضى عليه \* ولو قال  
المدعى البناء للمدعى عليه ولم  
يقبل لم يزل له لم يكن ذلك  
اكذبا بالشهود ويكون  
البناء للمدعى عليه وإن قال  
ذلك قبل القضاء صدق ولا  
يقضى له بالبناء ولا يكون  
مكذبا بشهوده \* وإذا ادعى  
دارا فقال شهوده نشهد  
أنها دار المدعى ولا نعلم  
ما حال البناء كان فيها بناء ولا  
نرى هو هذا البناء أم لا ذكر  
في المشتق أنه يقضى بالدار  
والبناء للشهود له فإن أقام  
المقضى عليه البينة بعد ذلك  
أن البناء له بناءه هو تقبل  
بيته ويجعل البناء له لأن  
البناء دخل في القضاء ههنا

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ومشايخ يلحونهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنباب كذا في المضمرات \* ومن صور  
الاشتراط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا إذا قال إذا حدث على الموت وعلى ديني بدأ  
من غلته هذا الوقف بقضاء ما على تمام فضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا إذا قال إذا حدث على فلان الموت  
يعني الواقف نفسه أخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الحج عنه  
أو في كفارات أيمان وفي كذا وكذا وسمى أشياء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهمها  
ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سببه كذا في فتح القدير \* ولو قال صدقة موقوفة  
لله تعالى تجرى غلتها على ما عشت ولم يرد على ذلك جازا إذا مات تكون للفقراء ولو قال أرضي هذه صدقة  
موقوفة تجرى غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولدي ونسلهم أبدا ما تناسلوا فإن انقرضوا فهي  
على المساكين جاز ذلك كذا في خزانة المفتين \* ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من  
غلته فإذا حدث به الموت كانت غلته هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده ونسله وعقبه أبدا بما  
جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديمه وتأخيرهما سواء على أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وهو جائز على ما شرط كذا في المحيط \* وقف وقفاً على الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل مادام حيا  
فإذا مات كان لولده وكذلك لولده أبدا ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات \* وبه  
أخذ الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وحسب الدين رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* ولو شرط  
بعض الغلة لأمتهات أولاده حال وقفه ومن يحد منهن بعد وقسط لكن منهن في كل عام قسطا حال حياته  
ومعاته جاز بخلاف كذا في المحيط \* وهكذا في المبسوط والخيرة وفتاوى قاضيجان \* وهو الأصح  
كذا في فتح القدير \* وكذلك إذا سمي ذلك المدبر به كذا في المحيط \* ولو شرط الغلة لأمته أو لعبيده فهو

تعا كذا كرفى الاصل وكذا لو شهدوا بأرض فيها نخل فقالوا نشهد أن هذه أرضه وأما النخل فلا علم لنا به  
فالنخل بمنزلة البناء في الدار أن شهدوا بالأرض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وإن شهدوا بالأرض وقالوا  
لا نرى ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شيئا \* ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين فشهدا أن الدار  
داره ثم قال قبل القضاء أن البناء ليس له وإنما هو للشهود عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن قال ذلك قبل أن يقر قاعن مجلس القضاء  
وقبل أن يطول جازت شهادتهما استحسانا ما إذا قاما أو طال ذلك بطلت شهادتهما ما هو نظير ما ذكر في الجامع الصغير إذا شهدوا بشئ فلم  
يرجع عن مكانه ما حتى قال أو همتا في بعض شهادتنا قبل ذلك منهما \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى القاضي  
به ثم أقر المدعى أن البناء كان ملكا للمقضى عليه لا يمل قضاء القاضي له بالأرض \* ولو شهد الشهود له بالأرض والبناء فأقر بعد القضاء أن  
البناء كان ملكا للمقضى عليه بطل قضاء القاضي \* وكذا لو ادعى أرضا فيها أشجار وأقام البينة وقضى القاضي به ثم أقر المدعى أن الأشجار  
كانت ملكا للمقضى عليه لا يمل قضاء القاضي بالأرض \* ولو شهد الشهود للمدعى بالأرض والأشجار جميعا والمسئلة بحالها بطل قضاء  
القاضي لأن في الوجه الأول شهدوا بالبناء فإلا يكون إقرار المدعى كذبا بالاشهاد وأما في الوجه الثاني شهدوا بالبناء والأشجار

نصاف كان اقرار المدعي كذبا بالشهود \* ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام البيعة فشهدوا أنها للمدعي فقاضى بها القاضي ثم قال الشهود لا ندري لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كانهم قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة \* وان قالوا البناء للمدعي عليه ضمنوا قيمة البناء للقاضي عليه \* ولو ادعى جارية أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعي عليه لم يعلمه القاضي فأقام المدعي بيعة أنه ولدها فان القاضي يقضى بالولد للمدعي فان رجع شهود الام بعد ذلك ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضى انما قضى بالولد للمدعي بشهادة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل القضاء بالولد أو ارتدوا عن الاسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي البيعة على الولد أنه ولده الجارية فان القاضي لا يقضى له بالولد الا أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك المدعي ولده الجارية في ملكه \* ولو ادعى جارية في يد رجل أنها له وشهد الشهود أنها له فغاوا أو ماوا أو لها ولد في يد المدعي عليه ادعاء الذي في يديه وأقام البيعة على ذلك ذكر في المتنق أنه لا يثبت اليه ويقضى بالجارية وولدها للمدعي فان قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود فدفعوا الولد اليه كان الولد للمدعي انما هو للمدعي عليه فان القاضي يقضى بقيمة الولد على الشهود كانهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان قال الشهود لا ندري لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد \* اذا شهدوا بالجارية فغاوا أو غابوا فان كانوا حاضرا سألهم القاضي عن الولد (٣٩٩) فان قالوا قبل القضاء هو للمدعي عليه أو قالوا لا ندري لمن هو فان

كاستراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي اذا وقف وقضاهما بدوا استثنى لنفسه أن يتفق من غلته هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا جازا الوقف والشرط جميعا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا انقضوا صارت الغلة للساكنين كذا في الذخيرة \* ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معاليق أو عنب أو زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبر من بر ذلك الوقف كان ميراثا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية \* وفي وقف الخصاص اذا شرط أن يتفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلته هذا الوقف فماتت غلته فباعها وقبض عنها ثم مات قبل أن يتفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير \* وقف ضيعة على امرأته وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لابتها خاصة اذا لم يكن الواقف قسرا من مات واحد منهم ردت نصيبه الى أولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى \* وقف ضيعة لثلاثة نساء على امرأته ونصفها على ولد بعينه على أنه ان ماتت امرأته صرف نصيبها الى أولاده وآخره لافقره ثم ماتت المرأة فكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرة \* وقف ضيعة له على رجل على أن يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في الكبرى \* ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جازا الوقف ويبطل الشرط \* كذا في فتاوى قاضيان \* اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرض أخرى اذا شاء ذلك فتكون وقفها كأنها فالوقف والشرط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها ويستبدل بثمنها كأنها وفي واقعات القاضي الامام غفر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا لانها بالشرط مرة الا أن يذكر عبارة تفيد لذلك دائما كذا في فتح القدير \* وان كان الوقف قال في أصل الوقف على أن يبيعها بحد من الثمن من قليل أو كثير أو قال على أن يبيعها أو يشتري بثمنها بعد أو قال

أوقافا لا ندري لمن هو فان القاضي يقضى بالام ولا يقضى بالولد \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له أو ادعى أنها له اشترها من الذي في يديه بكذا ونفقه الثمن وقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي وأقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما كما ادعى بشرائطها وشهد الثاني وقال أشهد على شهادة الاول أو قال على مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في قولهم \* وان قال أشهد مثل ما شهد الاول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها لا تقبل حتى يفسر الشهادة على وجهها وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى

المختار عن أبي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الشاهد الثاني فصحا يمكنه أداء الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجال وان كان أعجميا ولا حشمة لمجلس القاضي يمكنه أداء الشهادة بلسانه يقبل منه الاجال \* وان كان عاجزا عن الشهادة أصلا لا تقبل شهادته وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المختار عن أبي أن القاضي ان أحسن بهم تهمة الكذب لا يقبل منه الاجال ولا يقبل وهو كما لو فرق القاضي بين الشهود ان أحسن بهم تهمة الكذب جاز له ذلك والا فلا \* ولو كتب الشهادة على يياض فشهد أحدهما من الكتاب وأشار الى مواضعها يقول الآخر أشهد أن لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا أو يقول أشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليهما جاز ذلك \* وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى اذا قال الشاهد أشهد بما ادعى المدعي لا يقبل ولو ادعى المدعي من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى فصعد دعواه من الكتاب لكن لا بد من الإشارة في موضع الإشارة \* ولو أمر القاضي رجلين ليعلما الدعوى والخصومة ذكر في المتنق أنه لا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى شيئا في يد انسان وأقام البيعة فأقر المدعي عليه بالمدعي بغيره لم يصح اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة \* رجل ادعى دارا أو شيئا في يد رجل وأقام البيعة فقلت الشهود ومات المدعي عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضى بدون الخصم فان خلف وارثا حاضر اقضى عليه



بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة وان كان الوارث غائباً غيبة منقطعة يتصب القاضى وكلا يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة تلك البينة \* اذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامة العتق فأقر ثم غاب فان القاضى يقضى عليه باقراره ولو لم يقر لكن أقيم عليه البينة فغاب فانه لا يقضى على الغائب \* رجل في يديه مال فقال هو وديعة عندي ولا أعرف مالكمها فباع رجل وادعى الوديعة أنها له قبلت بينته لان المودع يكون خصماً للمالك ولو أقر المودع أنه له وقال وضعها عندي فلان آخر صدقه المدعى لا يكون هو خصماً للمدعى \* عين في يد رجل فقال ليس لي فباع رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي سمع ذلك منه \* رجل استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغرى ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته \* قال مولانا رضى الله عنه وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالمال له وانما تكون اقراراً بأن لا ملك للمستعير \* دار في يد رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار اسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنه له سمع دعواه وكذا لو قال أعطى هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه \* ولو قال اسكني هذه الدار أو أعطني هذه الدار وهذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه \* رجل ادعى على رجل أنه باعه هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه وقال المدعى عليه بعتة بغير أمر مولاه كان المدعى عليه خصماً للمدعى وتقبل بينة المدعى عليه ويؤمر بأمر مولاه وقال المدعى (٤٠٠)

بتسليم العبد اليه \* رجل ادعى داراً في يد رجل أنه له فقال ذواليد هي فلان بعتها منه بكذا وقبضها ثم أودعنيها فان صدقه المدعى في ذلك أو كذبه وعلم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضى قبلت بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعى فان قضى القاضى للمدعى ثم حضر الغائب وادعى أنه له وصدق المقة فربما أقر أو أراد أن يقيم البينة على ما ادعى لا تقبل بينته وان ادعى الحاضر ملكاً مطلقاً قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغائب قبل أن يقضى القاضى للمدعى

أيها ولم يزد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة أبداً على أن لي أن أستبدل بها أخرى يكون الوقف جائزاً استحساناً اذا كان الشراء بمن الاولى كذا في محيط السرخسي \* وكما اشترى الثانية تصير الثانية وقفاً بشرائط الاولى فائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط الاستبدال ولم يذ كر أرضاً ولا داراً ولا باع الاولى له أن يستبدلها بجنس العقار ما شاء من داراً وأرض وكذا لو لم يقيد بالبلد أن يستبدلها بأى بلد شاء كذا في الخلاصة \* واذا قال على أن أستبدل أرضاً أخرى ليس له أن يجعل البدل داراً وكذا على العكس كذا في فتح القدير \* وله أن يشتري بمنها أرض الخراج كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال بارض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها ويبنى ان كانت أحسن أن يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فتح القدير \* وفي القضية مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما تجوز اذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة مخبراً من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق \* ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به جاز ولو أوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل لاه افتقر ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير \* ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولى هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولى الوقف ولاية الاستبدال أما اذا قال الواقف على أن لفلان ولاية الاستبدال فالتواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال به عند موت الواقف الا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضيخان \* وليس للقيم ولاية الاستبدال الا أن ينص له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير \* ثم اذا جاز الوقف بشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط \* ولو باعه بأمر ورض في قياس قول الامام يصح ثم يبيع به بعقار وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى لا يملكه الا بالثمن كذا في البحر الرائق \* وأبارض تكون وقفاً مكانها كذا في فتح

قن ادعى الذي حضر لنفسه ملكاً مطلقاً صار كخارجين أقام البينة وان ادعى الذي حضر الشراء من ذى القدير

اليد منذ شهور أقام البينة قبلت بينته في دفع بينة المدعى لانه ثبت بهذه البينة أن بينة المدعى قامت على غير خصم \* فصل في دعوى المالك بسبب \* دار في يد رجل فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان غير ذى اليد بألف درهم وهو يملكها ونفقه الثمن وأقام آخر البينة أن فلان آخر وهما منه وقبضها وأقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البينة أنه ورثها من أبيه فان القاضى يقضى بينهم أرباعاً وان ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى للشترى وترجع بينة البيع \* ولو ادعاهما رجلان أقام أحدهما البينة على الهبة والقبض من رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فهم اسواء ان كان شيئاً لا يحتمل التهمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشئ وقيل بأنه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والزهني أولى من الهبة والصدقة \* ولو ادعى رجل الشراء من رجل وأدعت امرأته أنه مهرها قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هما سواء \* رجل في يديه داراً أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشتراها من ذى اليد بكذا ونفقه الثمن وهو يتكردعواهما فان القاضى يقضى بينهما وكل واحد منهما أن يأخذ النصف نصف الثمن أو يرتوير جمع بكل الثمن فان نقض البيع رجع كل واحد منهما على ذى اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضى

بالدار بينهما فاختر أحدهما النقض والاخر الاجازة بعد تخيير القاضى فللذى أجاز أن يأخذ النصف بنصف الثمن وليس له أن يأخذ كل الدار والنقص يرجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضاء القاضى كان للذى لم ينقض البيع أن يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لاحدهما تاريخ فان أرخا وتاريخهما سواء فكذلك يقضى بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان أرخ أحدهما وأطلق الاخر فهو للمؤرخ وان لم يؤرخا والدار فى يد أحدهما فصاحب اليد الأولى وان أرخ أحدهما ولا تخريف فصاحب اليد الأولى الا أن يشهد شهود الاخر أن بيعه كان قبل بيع ذى اليد فيقضى للمؤرخ \* وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراها من فلان وهو يملكها أو أقام آخر التينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضى يقضى بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ وان أرخ أحدهما دون الاخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالأخر أولى كإن البائعين ادعىا واحدهما يدفاه يقضى للخارج منهما \* رجل في يديه دار وعبد أقام رجلا من كل واحد منهما البينة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذى في يديه وصاحب السيد يكردهما فان القاضى يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة فى الدار عيب فان اختارا أخذ الدار أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ أخذ العبد بينهما (٤٠١) وقيمة العبد بينهما وان أراد أحدهما أن يأخذ كل الدار بعد ما

أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضى لهما ليس له ذلك لان القاضى حين قضى لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل واحد منهما فى نصف الدار وان كانت الدار فى يد أحدهما قضى القاضى له بالدار والعبد والاخر وكذا لو لم تكن الدار فى يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضى له بالدار وليس لبائع الدار أن يرجع على من أخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو العبد لان العبد أخذ من يده بينة لم تظهر فى حق صاحبه \* وان أرخا وأحدهما أسبق فالدار له والعبد للاخر على كل حال سواء كانت الدار فى يدهما أو

القدير \* ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً فى تركته كذا فى فتاوى قاضيان \* وكذا لو استهلكه كذا فى فتح القدير \* وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا فى محيط السرخسى \* ولو اشترى بالثمن عرضاً مما لا يكون وقفاً فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أمال وقبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا فى فتح القدير \* واذا باع الوقف ثم عاد اليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعهما ثانياً وان عادت بعد جديداً لا يملك بيعهما الا أن يكون عم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفاً وكذا اذا قال المشتري قبل القبض أو بعده كذا فى فتح القدير \* وليس له أن يبيع الارض بعد الاقالة الا أن يكون اشترط ذلك فى الوقف كذا فى محيط \* ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضاً أخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له أن يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفاً ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم يفسخ البيع فى الاولى فبقيت الثانية بدلاً عن الاولى فلا تبطل الوقفية فى الثانية ويصير مشترياً الاولى لنفسه ولا يصير مشترياً للارض الثانية ووافق نفسه كذا فى فتاوى قاضيان \* وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالقياس أن لا ينقض الوقف فى الارض الثانية وفى الاستحسان لا تكون الثانية وقفاً كذا فى محيط السرخسى \* ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعهما ويستبدل بهما وان كانت أرض الوقف سجنه لا ينفع بها كذا فى فتاوى قاضيان \* وقد اختلف كلام قاضيان فى موضع جوزه للقاضى بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفى موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينفع بها والمعتد أنه يجوز للقاضى بشرط أن يخرج عن الاتقاع بالكلمة وأن لا يكون هنالك ربع للوقف يعر به وأن لا يكون البيع بغبن فاحش كذا فى الجعر الرائق \* وشرط فى الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى اللجنة المفسر بنى العلم والعمل كذا فى النهر الفائق \* وسئل شمس الأئمة محمود الاوزجندى عن وقف على أولاده

(٥١ - فتاوى ثانی) فى يد البائع أو فى يد أحدهما أو شهدا الشهود لا تخرب قبض الدار \* ولو أرخ أحدهما وأطلق الاخر فان كانت الدار فى يد البائع فالدار للذى أرخ والعبد للاخر \* وان أرخ أحدهما ولا تخريف يقضى بالدار للذى السيد وكذا لو كان لغیر المؤرخ قبض مشهود به فهو أولى وان كان لاحدهما قبض معاین ولا تخريف مشهود به فالقبض المعاین أولى \* وان كانت الدار فى أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق الاخر يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما وبخبر كل واحد منهما من رجل اشترى من رجل شيئاً فاستحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع أن يأخذ منه لانه وان أقر للبائع بالملك حين اشتراعه منه فقد أبطل القاضى ذلك الشراء فبطل ما كان فى ضمنه \* وان اشترى شيئاً وأقر صريحاً أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه كان للبائع أن يأخذ منه بحكم اقراره \* رجل اشترى داراً بعد فسخ من نصف الدار كان له أن يرجع على البائع بنصف العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد \* رجل فى يديه دار ادعى رجل أنها اشتراها من ذى اليد منذ سنة وقال صاحب اليد لفلان الغائب بتم امنه منذ شهر وسألت اليه ثم أودعنيها ان صدقه المذمى فيما ادعى من البيع والايديع وأعلم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه فى البيع والايديع ولم يعلم القاضى بذلك فهو خصم للمذمى وان أقام البينة على ما ادعى من البيع والايديع لا تقبل بينته فان قضى

القاضي المدعى ثم حضر الغائب وأقام البينة على ما ادعى صاحب اليد لتقبل بيته لان القاضي حين قضى للمدعى بالشراء منه من ذنبة بطل كل بيع كان بعده فلا تقبل بيته الا أن يقيم البينة على الشراء أكثر من سنة وان حضر الغائب بعدما أقام المدعى البينة ولم يقض القاضي للمدعى فأقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد لتقبل بيته لان هذه البينة قامت لا بطل بينة المدعى فان أعاد المدعى بيته فان القاضي يقضى له بالدار لسبق شرائه \* رجل ادعى شراء دار من رجل من مشهروهم فشهدوا بالشراء من مشهروهم وأقل جاز وان شهدوا بأكثر لم تقبل \* دار في يد رجلين ادعى رجل أن له نصف هذا الدار مشاعا ولم يقيم البينة حتى اقتسمها واغاب أحدهما فخاصم المدعى الحاضر منهما وفي يده نصف مقسوم فشهدوا أنه له هذا النصف الذي في يد الحاضر والمدعى يدعي النصف مشاعا لم تقبل شهادتهم \* رجل اشترى من رجل ثوبا في منديل وقال البائع أبيعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى وأخرج الثوب من المنديل قال المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيته وكذا الخارية المنتقبة \* رجل اشترى دارا أو عبدا ولم يقبضه فجاء رجل وادعى ذلك والمشتري غائب لا تسمع دعواه حتى يحضر الغائب \* رجل باع دارا ولم يسلم إلى المشتري حتى غصها رجل ذكر في المنتقى أن المشتري ان كان فقد الثمن أو كان الثمن إلى أجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع \* رجل (٤٠٢) في يده دار أقام رجل البينة أنها له وأقام آخر البينة أنها له ولفلان بن فلان بن فلان

اشترىها من ذي اليد أو من رجل آخر فمن معلوم ونقد الثمن وقبضا الدار والشريك غائب قال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالدار بأعمالان الذي يدعى الشراء لنفسه ولا شريك الغائب لا يكون خصما عن شريكه فكان هو مدعي النصف والمدعى الآخر يدعي الكل ولو كان مدعى الشركة أقام البينة أن الدار كانت لآبائه مات وتركها ميراثا له ولاخيه الغائب فان القاضي يقضى للمدعى يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ويقضى بالنصف للبنت فيدفع الربع إلى الابن الحاضر ويدع الربع في يد المدعى عليه حتى يحضر

وقال لهم ان عجزتم عن امساكه فبيعوه قال لو كان هذا شرط في الوقف كان باطلا وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها إلى أوعلى أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو على أن أبيعها أصلها أنصدق بيتهما كان الوقف باطلا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شرط أن يبيعه ويجعل غنمه في وقف أفضل ان رأى الحاكم يبيعه أذن له فيه كذا في الوجيز \* وذكر الخصاف في وقفه ولو شرط أن يبيعهها ويصرف غنمها إلى ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وان شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز ولن يبيعه بعده أن يبيعه كذا في الذخيرة \* لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي ابنا الها فالوقف باطل عنده لرحمة الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولا رواية لابي يوسف رحمه الله تعالى فلما قيل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولما قيل أن يقول بأنه غير جائز عنده كذا في محيط السرخصي \* وذكر الخصاف في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كتب في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفا فله أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان يبيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة \* ولو شرط لنفسه أن يتقصد من المعالي اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره الا أن يجعله له كذا في فتح القدير \* قال الخصاف في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير به بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبدا ما عاش يزيد ويتقصد ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لا انسان مادام حيا فله ذلك كذا في المحيط \* ولو شرط لنفسه مادام حيا ثم للتولي من بعده صح ولو جعله للتولي مادام الواقف حيا لم يملكه مدته حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للشرط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق \* اذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أن أضع غلثا حيث شئت جازوله أن يضع غلثا حيث شاء فان وضع في المساكن أو في الحج

الغائب فاذا حضر الغائب أخذ الربع بغير بيته \* دار في يد رجل أقام أخوه البينة أنها كانت دار أبيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه ذي اليد لا وارث له غيرهما وأقام رجل أجنى البينة أنم اداره والذي في يده الدار يحجدهم دعواهما ويقول الدار لي لم أرهما من أبي فان القاضي يقضى بثلاثة أرباع الدار لأجني والمدعى ولا شيء الذي يدعى \* دار في يد رجل أقام رجل البينة أن صاحب اليد باع منه نصفا شائعا منها بألف درهم وأقام رب الدار البينة أنه باع منه نصفا معلوما من الدار بألفي درهم فان القاضي يقضى بينة البائع يبيع النصف المعلوم بألفي درهم ويقضى أيضا يبيع النصف من النصف الباقي بخمسمائة درهم وان أقام البائع البينة أنه باع منه عشر غير مقسوم بألف درهم وأقام المشتري البينة أنه اشترى منه نصف مقسوم بمائة درهم فان القاضي يقضى له بعشر النصف الذي لم يدع شراؤه بخمسمائة درهم بينة البائع عليه وأما النصف المقسوم يقضى للمشتري تسعة أعشار هذا النصف يتبعين درهمهما والعشر الباقي من هذا النصف بخمسمائة درهم بينة البائع لان بينة البائع فيه قامت على فضل الثمن \* عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه باع من الذي في يده بألف درهم ورطل من خروجهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باع من الذي في يده بألف درهم وخنزير ورومي ملكه والذي في يده يتكردعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرذ العبد على المدعين نصفين ونصفين الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا الواو أقام كل واحد منهما البينة أنه باع من الذي في يده

ببغافاسدوا هذا اذا اقام البينة على اقرار الذي في يديه بذلك فان اقام كل واحد منهم ما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين لاشئ لهما غير ذلك وان كان العبد مستمكلاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشئ لهما غير ذلك \* دار في يد رجل ادعاهما رجلان اقام كل واحد منهما البينة انها داره آخرهما من الذي في يديه شهر عشرة دراهم \* وأنه سكنها شهر راو الذي في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما ما يأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحساناً وفي القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم \* عبد في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتما علوما والذي في يديه ينكر دعواهما ويُدعي لنفسه فان الذي في يديه العبد يكون بالخيار يدفعه الى أبيه ماشاء وعليه منه لا آخر ولو كان كل واحد من المدعين يدعي الخية لنفسه فان نقض البيع فان الذي في يديه العبد يدفع العبد اليه ما نصفين ولا يغرم لهما شيئاً \* ولو كانا اقاما البينة على اقراره بذلك ثم اختارا نقض البيع رد العبد اليهما ويضمن لهما قيمة العبد نصفين ولو أنهما لم يقيما البينة على الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختارا المضاء البيع قبل قضاء القاضى لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضى بالبيع وللمشتري بالخيار لتفرق الصفقة فان قضى القاضى بينهما ما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختارا (٤٠٣) نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختارا نقض البيع

فما اذا اختارا نقض البيع قبل قضاء القاضى لهما ولو أجاز أحدهما البيع قبل أن يقضى القاضى لهما ما بالعبد نصفين واختارا الآخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء ترك \* رجلان ادعيا دارا في يد رجل اقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا له وأقام آخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعي لنفسه قال محمد رحمه الله تعالى هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت \* ولو اقام

أوفي انسان بعينه فليس له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها لفلان أو أعطيتها لفلان فلا يرجع عنه ولو وضع في فريق بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأتى على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال على أن أعطي غلته من شئت أو أدفع من شئت ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أعطي غلته من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا في المحيط \* اذا وقف أرضه على أن يعطي غلته من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة التي من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي \* وليس للواقف أن يأكل من غلته كذا في الحاوي \* وان مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء كذا في المحيط \* واذا شرط أن يعطي غلته من شاء أو قال على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطي الاغنياء كذا في القنية \* وان شاء أن يصرفها الى رجل غنى بعينه جازت المشيئة ولو شاء أن يصرفها الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له أن يحولها عنه الى غيره فاذا مات فله أن يعطي غيره ممن شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف قياسا ولا يبطل الوقف استحسانا ولا يبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي \* ولو جعل غلته لفلان سنة جاز وله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلته لرجلين فالغلة بينهما ما عاشا فان مات أحدهما فالحق نصف الغلة ولو قال جعلت غلته للوالدين صح كما لو وقف غلته في الابتداء كذا في المحيط \* ولو جعل غلته لولده جاز كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطي القيم غلته من شاء جاز وللقيم أن يعطي الاغنياء والفقراء كذا في فتاوى قاضخان \* ولو وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلته من شاء فاختر الوصى أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان أصله وقع صحيحا لانقررا الا أن الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا في المحيط \* ولو قال على أن يعطي فلان غلته من شاء فهو جائز وله أن يعطي من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكانه قال يعطيها في حياتي وبعد وفاتي

أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثا له وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثا له في هذا الوجه الذي اقام البينة على ثلاث سنين لانهم وقنوا الملك \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ورثه من أبيه والشهود شهدوا أنه كان في يد مورثه لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم الى المدعى \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له اشتراها من ذي اليد بكذا ونقد الثمن وقبضها وأقام ذو اليد البينة أنها لفلان الغائب أو دعيناها تقبل بينة المدعى عليه وتدفع عنه خصومة المدعى لان المدعى ادعى عليه عقدا تناهى أحكامه فبقي دعواه دعوى الملك فاذا اقام المدعى عليه البينة على الوديعة تدفع عنه الخصومة \* لو ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراها من ذي اليد بألف درهم ونقد الثمن فأقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو عنسدي ووديعة لفلان ولم ينظر عدالة شهود المدعى حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فاذا ظهر عدالة شهود المدعى يقضى له بذلك البينة ولا يكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد ذلك أنه ملكه كان أودعه الذي في يديه يقبل بينته وهذا المسئلة على وجوه ثلاثة أحدها هذه والثانية لو اقام المدعى شاهدا واحدا فحضر المقر له ثم اقام شاهدا آخر وهذه المسئلة الأولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقيم المدعى شاهدا حتى حضر المقر له وسدق الذي في يديه فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعى شهودا قضى له ويكون

ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أودعه الذي في يديه لا يقبل بينته \* رجل في يديه مال لرجل غائب مات الغائب فقام رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال ليت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر ولا دفع المال اليه وتقدير هذه التلوم مفوض الى القاضي وقدر الطحاوي رحمه الله تعالى مدة التلوم بالحول \* قيل ما ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى التقدير \* عين في يد رجل جام رجل وادعى أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى \* ولو ادعى رجل ديناً على رجل وادعى المدينون البراءة وقال لي بينة حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى يؤجله القاضي ثلاثة أيام ولا يأمره بإدائه المال في الحال ولو أجهل الى المجلس الثاني جاز أيضاً وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأمره بإدائه المال ولا يؤجله \* رجل أمر رجلاً بأن يقضي دينه الذي لفلان عليه فقام المأمور وقال قضيت وأراد أن يرجع به على الأمر فقال الأمر ما كان لفلان على دين ولا أمرت بك بالقضاء ولا أنت قضيت شيئاً والذي له الدين غائب فأقام المأمور بينته على الدين والأمر بالقضاء وقضاء الدين قبلت بينته ويقضى (٤٠٤) القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب \* ولو أن رجلاً حضر رجلاً

وادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن الذي أحضره كفل له بهذا المال عن الغائب وأنكر المدعى عليه الدين والكفالة فأقام المدعى البينة على ما ادعى فبات بينته ويقضى له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب إلا أن يدعى المدعى الكفالة بأمره وشهوده شهدوا بذلك أيضاً فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب \* ولو أن المدعى ادعى على الحاضر أنه كفل عن فلان الغائب بكل مال له على فلان الغائب وله على الغائب ألف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على

والأمر أن لا يعطى بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل اليه المشيئة أن يعطى ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له أن يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده بقوله اعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحياوى \* بخلاف ما إذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه في إعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلت للاغنياء بطل الوقف كذا في المحيط \* لو وقف أرضه على بنى فلان على أن لا أعطى غلتها من شئت فشاء صرفها الى واحد من بنى فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتم الكل ولو شاء صرفها الى غير بنى فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسى \* اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على أن أعطي غلتها من شئت منهم فله أن يعطى من شاء منهم فان قال لأشياء أن أعطي أحدا منهم فالغلة لهم وقد أطل مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بنى فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبنى فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له أن يحولها وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن يعطى جميع بنى فلان في الاستحسان فان مات الذي جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحياوى \* ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياساً وعندهما جازت ويكون لبنى فلان استحساناً بناء على أن كل من لا تتبع بعض عنده وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق \* فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بنى فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسى \* فان قال وضعتا في بنى فلان ونسلاهم جازت مشيئته في بنى فلان وليس لاولادهم ونسلاهم شيء كذا في الحياوى \* اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بنى فلان على أن لا أفضل من شئت منهم كان ذلك جائزاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة فقال لأشياء او مات كانت الغلة بين

الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمر أو غير أمر \* رجل أراد أن يثبت دينه على غائب بنى فالحيلة له أن يكفل رجل للمدعى بكل مال المدعى على فلان الغائب فيجبر المدعى كفالاته في المجلس ثم يدعى المدعى المال المقدر الذي يريد اثباته على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ويؤكد دينه على الغائب فيقيم المدعى بينته بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضى له بذلك المال على الغائب ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب \* دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لايه مات وتر كها ميراثه والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى أنها كانت لابي المدعى مات وتر كها ميراثه وأنهم لا يعلمون له وارث غيره فان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بها للمدعى ويدفع الدار اليه كما لو ادعى أنها كانت لايه اشتراها منه في صحته بألف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يقبل شهادتهم ويقضى بالدار له وهذه أربعة ألقاظ اذا شهدوا بها يقضى بها للمدعى أحدها هذه والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملكاً له والثالثة اذا شهدوا أن أباه كان يسكن هذه الدار \* والرابعة اذا شهدوا أن أباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الألقاظ الاربعة ان جزوا الميراث فقالوا مات وتر كها ميراثه قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجروا الميراث فقالوا كانت لايه أو قالوا كانت ملكاً له أو قالوا كانت لحده أي له ولم يقولوا مات وتر كها ميراثه لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف الآخر

\* وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه \* ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار  
لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك لليت ولهذا الوأقر المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا \* ولو شهدوا أن أباه مات  
وهذه الدار في يديه أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات يقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجروا الميراث لانهم لم يشهدوا بيد الميت عند  
الموت فقد شهدوا به بالملك عند الموت والشهادة بالملك لليت عند الموت شهادة لا تنقل الى الوراث وكذا لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن  
فيها يقبل ويقضى بها للمدعى \* ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حين مات أو حتى مات فيها لا تقبل وكذا  
لو شهدوا أن أباه دخل هذه الدار ومات لا تقبل لانهم لم يشهدوا به بالملك ولهذا الوأقر المدعى عليه أنه كان فيها أو كان داخلها لا يكون اقرارا  
ولو شهدوا أن أباه مات وهو لا يس هذا الثوب أو هذا الخاتم وصاحب اليد يجحد يقبل شهادتهم ويقضى به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن  
أباه مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا أن أباه مات وهو حامل هذا المتاع يقبل ويقضى به للوارث \* ولو شهدوا أنه مات وهو قاعد على  
هذا البساط أو على هذا الفراش أو نائم عليه لا تقبل ولا يقضى بشئ \* ولو ادعى دارا في يد رجل ميراثا بغيره فشهدوا أنها كانت لآبيه يوم  
مات وتركها ميراثا له قضى للوارث \* وكذا اذا شهدوا أنها كانت لآبيه يوم مات وهو ابنه ووارثه \* وان شهدوا أنه

(٤٠٥)

ابنه ولم يذكروا أنه وارثه  
ذكر في الزادات أنه ابنه  
ووارثه قالوا انما ذكر ذلك  
لزالة وهم الرضاع والاصح  
أن قوله ووارثه وقع اتفاقا  
فانه ذكر في الاب والام هو  
أبوه وأمه وجوز الشهادة  
وان لم يذكروا وارثه \* وهذا  
فمن لا يجب بغيره فان  
كان يجب بغيره كالحمد  
والاخ والعم لابد أن يذكروا  
هو وارثه ويشترط أيضا  
انهم لا يعلمون له وارثا غيره  
\* رجل طلب الميراث وادعى  
أنه عم الميت يشترط لصحته  
أن يفسر فقول عمه لآبيه  
وأمه وأولآبيه وأولامه ويشترط  
أيضا أن يقول ووارثه  
لا وارث له غيره \* واذا أقام  
البينة لا بد للشهود أن

بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس لذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء  
منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط \* ولو جعل نصف الغلة لواحد بينه والنصف الآخر  
للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقين بالسوية لانه خصه بفضل  
النصف والتفضيل بالنصف يقتضى اشتراكه في النصف الباقي ولو قال أن أخص بفلان من شئت فخص  
واحد بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
أرضي صدقة موقوفة على أنى أن أخص من شئت منهم فهو كما قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل  
الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس أن لا يجوز غلبة كلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو  
قال لأخص واحدا منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ولو قال على أن أكرم من شئت  
منهم فخرهم الارجلا جاز وليس له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له أن يردّها  
عليهم وصار الوقف للفقراء ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء  
والمشيئة ثابتة فيما بعد ذلك فان مات قبل أن يحرم أحدا منهم فالغلة بينهم جميعا \* ولو قال على أنى أن  
أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يدخله  
لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقين لان المشيئة في الاخراج دون الادخال كذا في الحاوي \* ثم ان كان  
في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رجه الله تعالى أنه يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا  
الاصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبدا فانه لو أوصى بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي  
فله الغلة الموجودة وما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رجه الله تعالى له الغلة الموجودة دون  
ما يحدث وهو المحكى عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي \* وان أخرج بأن قال أخرج فلانا أو  
فلانا جاز والبيان اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤس الباقين فيضرب لهن ذين بسهم فان  
اصطالحا أخذته بينهم وان أبيا أو أبى أحدهما وقف الامر حتى يصطالحا كذا في البحر الرائق \* ولو قال

نسبوا الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره \* وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا أنه جد الميت أبو آية  
لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخ الميت لآبيه وأمه وأولآبيه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط  
في هذا ذكر الاسماء \* رجل مات فأقام رجل البينة أنه وارث الميت وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له غيره  
وأشهدنا على قضائه ولا ندري بأي سبب قضى بوراثته فان القاضي يسأل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سببا عمل به في حقه ولا  
يكون ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري أن القاضي قضى بذلك السبب أم لا لكن لما احتل ذلك أنه قد قضاه الاول \* رجل مات فحضر واحد  
من الورثة وادعى دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا له ولورثته وكذا عدد الورثة فان القاضي يقبل بينته ويقضى  
بالدار لآبيه ويدفع الى المدعى حصته ويترك حصته للورثة في يد المدعى عليه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحب رجهما الله  
تعالى يضعها على يدى عدل \* ولو ادعى دارا في يد رجل أنها كانت لآبيه مات وتركها ميراثا له وأقام على ذلك بينة وشهد الشهود أنها مات وتركها  
ميراثا له أو قالوا مات وهو وارثه ولم يذكروا عدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا ولا نعلم له وارثا آخر ولا قالوا مات وتركها  
ميراثا لورثته ولم يذكروا الورثة فان القاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنهم ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر فان القاضي يتأني



زمانا فان تأني ولم يظهر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يأخذ هذا اذا كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالأب والام والابن فان كان ممن يحجب بغيره كالأخ والعلم والجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر ممن لا يحجب بغيره لكن يقتل نصيبه مرة ويكثر أخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصومة مال الميت شهد الشهود أنه لا وارث له غيره أو لم يشهدوا إلا أحد الورثة ينتصب خصمهما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم يطرأ شاهد الشهود أنه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى له النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأة يعطى لها الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى يعطى له أو فر النصيبين وفي رواية يعطى له أقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه أربعة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصيبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع التسع ويجعل كانه مات عن أبوين وابنتين وأربع نسوة وفي الزوج لمحمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنهم ماتت عن ابنتين وأبوين وزوج وأصل المسئلة من اثني عشر ونقول لأجل الزوج الى خمسة (٤٠٦) عشر له ثلاثة من ذلك \* وان مات الرجل عن امرأة حبل أو أم ولد حبل وورثة فان القاضي

أخرج فلانا لابل فلانا خراجيما ولو قال على أن أدخل من شئت فله أن يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أحد فالغلة لهم فان قال أدخلت فلانا غلما أبدا فهو كما قال ولو قال على ولد عبد الله على أن لي أن أدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيها غيره ولد زيد له أن يدخل ولد زيد كلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فان قال لأشأن أن أدخلهم فقدا نطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي \* رجل وقف وقفا على أمهات أولاده الامن تزوج فانه لا شيء لها فتزوجت واحدة منهم ثم طلقها فهدا على وجهين اما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها زوجها فله أيضا أو شرط في الأول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لهذا لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والاستثناء من الثاني اثبات وكذلك لو وقف على بني فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بني فلان ممن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشغلتهم فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الواقعات الحسامية \* وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسله وعقبه أبدا ماتوا سلاوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعي عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي بينة على ذلك كذا في الذخيرة \* ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذلك لو كان الواقف من المعتزلة وشرط أن من انتقل الى مذهب أهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة الى غيره فصار خارجا أو رافضيا خرج فلوارثه والعباد بالله عن الاسلام خرج والمرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الاثبات لا يعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو عين الواقف

بؤخر القصة الى أن يظهر حكم الحبل فان أو التأخير وطلبوا تعجيل القصة بوقف القاضي نصيب الجنين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بوقف نصيب أربع بنين وعند محمد رحمه الله تعالى بوقف نصيب غلامين لاحتمال أنها تلد غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بوقف نصيب غلام واحد لان في العادة تلد ولدا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية بوقف نصيب غلامين كما قال محمد رحمه الله تعالى \* رجل مات وله ابنان أحدهما حاضر والآخر غائب فأحضر الحاضر رجلا أحشيا وادعى أن له على أبيه ألف درهم دين ولا يبيعه على

هذا الرجل الاجنبي ألف درهم لا مال لابي غير هذا الا فقا لواقبل بينة الابن الحاضر في اثبات دين الميت على الاجنبي ولا مذهب تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانه ليس معه خصم ولا يقضي له بشي من الالف التي يقضي بها على الاجنبي لانه زعم أنه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام الذي في يديه الدار بينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها القاضي الى المستحق ثم انه أجراها الذي هو فيها لا تقبل بينة ندى البدي على هذا لانه أقر أن يده كانت بخصومة قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق \* رجل ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فأنكر المدعي عليه ذلك فقام من عند القاضي ثم جاء المدعي بينة فشهدوا على المدعي عليه أنهم مالقا قاما من عند القاضي أقر المدعي عليه أن الدار التي خاصمه هذا المدعي فيها هذا المدعي ولم يذ كر حدود الدار في اقراره وانما لانعرف الدار ذكر في المنتقى أنه يجوز ويقضي بها المدعي وكذلك لو شهد الشهود أنه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولكنهم قالوا نشهد أن المدعي عليه قال الدار التي في حكة كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعي فانه يقضي بها المدعي \* رجل مات فقامت امرأته أولاده الميراث وهم كبار كلهم وأقرباؤها زوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في امرأة اختلعت زوجها بما لم تأخذ من الميراث وكذلك الرجل اذا قام أخ

زوجها أنه طلقها ثلاثاً  
فأنكر الرجل ذلك ثم مات  
وطلمت ميراثها عنه لا يكون  
لها الميراث وكذا لو كذبت  
نفسها قبل موته وزعمت  
أنه لم يطلقها \* دار في يد قوم  
من ميراث ادعى رجل أنه  
اشترى من بعضهم نصيبه  
الذي ورث عن أبيه من  
هذه الدار وهو غائب وأقر  
الحاضرون فيها بحق الغائب  
ونصيبه من ميراثه عن أبيه  
وقالوا لا ندري أشترى  
أم لا ولا ندفع اليك حصته  
الغائب منها فأحضر المدعى  
شهوداً فشهدوا له بالبشرى  
من الغائب لا تقبل بينته  
\* ولو قالوا هذه الدار لنا لاحق  
للغائب فيها قبلت بينته  
المدعى \* ثلاثة أخوة ورثوا

دارا من أبيهم فادعى رجل أن أباهم غصبها إياه فخنقوا فشكل واحد منهم عن العيين وحلف الآخر أن قد ورثوا مالا من أبيهم غير ذلك يضمن الناكل قيمة حصصهم للذمى ويرد حصة نفسه من الدار على الذمى وإن نكل واحد أو أكثر أنه كان ودبعة في يد أبيهم يرد حصة على الذمى ولا يضمن شيئا لأن الودبعة لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئا لايه وأقام البيينة أن هذا الشيء لايه مات وترك ميراثه وإن أباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأقامت امرأة البيينة أن أباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأنه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البيينة على النكاح بعدما أثبت الابن موته بيوم فإن القاضى يقضى لكل واحد منهما ما يقضى للمرأة بالنكاح والصداق والميراث وللأب بالمرث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بيينة أنه كان تزوجها بعد نكاح الأولى بيوم يقضى بنكاحها أيضا مع نكاح الأولى ويقضى لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلا ناقتل أباه وأقام البيينة وأرخ للقتل أنه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقامت امرأة البيينة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فإنه لا يقضى بيينة المرأة هنا لأن وقت القتل يدخل في القضاء لأن المقتول يستحق حقا على القاتل إما القصاص وإما الدية فإذا قضى بقتله وبوجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البيينة على النكاح بعده بخلاف الموت فإن الميت بموته لا يستحق شيئا على أحد فإذا أدخل وقت الموت في القضاء لعدم تعلق الحكم به يطل التاريخ

ألا يرى أن امرأة لو أقامت البينة أنه تزوجها يوم النحر بالكوفة وأقامت امرأته أخرى أنه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فانه لا يقبل بينة الأخرى لما قلنا \* ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امرأة معها أولادها أقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولده منها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى استحسنت في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا يبطل بينة الابن على القتل ولو أقامت المرأة البينة على النكاح ولم تأت بولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة ويقتل القاتل وانما ذلك في النسب خاصة وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* ولو ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراه من ذي اليد بألف درهم ومات أبوه فجعد البائع صح دعواه وإن لم يذكر المدعى في دعواه أن أباه مات وتر كهاميرائه ثم القاضي يسأله البينة أن يشهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غيره فإذا أقام البينة على ذلك يقضى بشهادتهم ويأمر المدعى أن يتقدم الثمن ويقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن أباه مات وتر كهاميرائه \* ولو ادعى رجل دارا في يد رجلين فأقام البينة أن أحدهما باعه الدار وسلمها للآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فشهادتهم باطلة \* رجل ادعى دارا في يد رجلين وأقام البينة أنه اشتراها من ذي اليد بألف درهم فقال ذو اليد (٤٠٨) لم أبع ثم أقام ذو اليد البينة أن المدعى قدر دعه الدار ذكر في الشهادات وقال

انما أردت ابطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وإن كانوا يريدون ابطاله أخرجهم وأشهد على إخراجهم ولو شرط أن من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لابطاله فنزاعه البعض وقال منعتني حتى صار خارجا ولو كان طالبا حقه اتباعا للشرط كالموشرط أن من طالبه بحقه فلامتولى إخراجهم وليس له إعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق

الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حتى

الصالح لنتظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير \* وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بنائبه ويستوى فيه الذكرا والاتي وكذا الاعمى والبصير وكذا المحدث في قذف اذا تاب وبشرط للعصاة باوغمه وعقله كذا في البحر الرائق \* وإن جعل ولاية الى من يخلف من ولده ولى القاضي أمر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية اليه وهذا استحسان وكذلك لو وصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحسنت أن تكون الولاية اليه اذا كبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب ردت عليه كذا في الحاوي \* ولا تشترط الحرية والاسلام للعصاة لما في الاسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا والذي في الحكم كالعبد فالأخرجهما للقاضي ثم أعتق العبد وأسلم الذي لا يعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق \* وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولأولاده قال يجوز بالاجماع كذا في التارخية \* رجل وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لاحد قيل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتي كذا في السراجية \* وقف ضبعة له وأخرجها من يده الى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف أنه العزل والاخراج من يد القيم

أقبل بينة ذي اليد وأبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء كان المدعى عليه قال في انكاره لا يبيع بيننا أو قال لم يجز بيننا يبيع لأن من حقه أن يقول لم يكن بيننا يبيع لأن المدعى ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها فردها على قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انما تقبل بينة المدعى عليه على الرد اذا ادعى التوفيق وإن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى ذلك \* رجل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري أين هو فأقام البائع بينة على ذلك فان القاضي يسمع بينته ويبع الجارية على

المشتري بطريق الحفظ والنظر له وينقد البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو أبرأ مكان المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل أمسك الفضل للغائب وإن كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدري مكان الغائب فان كان يعرف أين المشتري لا يبيع القاضي الجارية \* رجل ادعى شراء من رجل فأنكر المدعى عليه البيع ثم إن باع ذلك ادعى البيع وأقام البينة لا تقبل بينته لأن البائع لما أنكر البيع أولا ثم ادعاه بعد ذلك وأنكر المشتري انفسخ البيع بمجوده ما فلا تقبل بينة البائع بعد ذلك (فصل في دعوى النكاح) امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بينته بخلاف البيع لأن النكاح لا يبطل بمجوده ما \* رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بألف فأنكرت فأقام البينة على أنه تزوجها بألفي درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالالفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته ولو كان هذا في المبيع لا تقبل \* امرأة مع رجل في منزله بطرهما ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولدها منه فهي امرأته وإن لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وإن كانت معه على هذه الحالة مدركة زوجها أو هافت الزوج فخامت تدعى الميراث ان قالت كنت أمرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وإن قالت لم كن أمرت أبي بالنكاح ولكنني بلفني النكاح فأجزت كل

عليها البينة وكذلك هذا في البيع \* رجلان شهدا لامرأة على وارث رجل أنهما كانت امرأة فلان ولم يشهدوا أنه مات وهي امرأته والوارث يجحد ذلك جازت شهادتهما كذا ذكر في المتن \* امرأته معها أولاد فقالت لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم أتزوجك وهذا الولد من زنا زيت بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر \* رجل قال لامرأة تزوجنيك أبوك وأنت صغيرة وقالت بل تزوجنيك وأنا كبيرة لم أرض كان القول قوله والينة بينة الزوج \* رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت أختها عليه بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت البينة على نكاح يفسد ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعي الرجل ويطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر \* ويسع للشاهدين أن يشهدا بالنكاح إذا رأياهما يسكنان في منزل واحد وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة على النكاح بالتسامع قال الشيخ الإمام ثمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسامع \* رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما ما للينة أنهما امرأة فان كانت في بيت أحدهما فهو أولى لأنها في يده فترجع بحكم اليد كما لو ادعيا شراء عين من رجل وأقام كل واحد (٤٠٩) منهما البينة أنه اشتراه من فلان بكذا

وكان المبيع في يد أحدهما كان هو أولى وكذا لو شهد شهودا أحدهم دعى النكاح أنه دخل بها كأن هو أولى وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى كما في دعوى الشراء تخرج بينة ذي اليد إذا أقام الآخر البينة على سبق شرائه \* وإن ادعيا النكاح وأقام كل واحد منهما البينة وأرخا وتاريخهما سواء فان كانت في بيت أحدهما تخرج بينة ذي اليد \* وإن أرخ أحدهما ولا تخريد فصاحب اليد أولى كما في دعوى

كان له ذلك وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ نيل رحمهم الله يقولون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايخ بخاري يشترطون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يقتضي كذا في المضمرات \* ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده كذا في الهداية \* ولو ترك المارة في يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فالقاضي يجبره على العمارة فان فعل والأخرجه من يده كذا في المحيط \* ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية والوقف كان الشرط باطلا للقاضي أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضيان \* للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيرا للوقف كذا في أصول العمادية \* إن شرط أن يليه فلان وليس لي إخراجها فالتولية جائزة بشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي \* ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزا وكان وكفا في حالة الحياة وصيا بعد الموت ولو قال وليتك هذا الوقف فأنعاه الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكنت بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكب في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة \* ولو لم يجعل له فيما حتى حضرته الوفاة فأوصى إلى رجل يكون وصيا في أمواله قيا في أوقافه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون قيا ولو لم يجعل قيا حتى نصب القاضي قيا وقضى بقوامته لم يملك الواقف إخراجها ليتولاها بنفسه كذا في الفتاوى الغتابية \* لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصي في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الغتابية \* وعلى هذا الوأوصى إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده وأوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كأن وصيين فيهما جميعا كذا في الذخيرة \* ولو وقف أرضه وجعل ولايتها إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رجل ذكره لال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القسيم في أمر الوقف كأنه

(٥٣ - فتاوى ثانی) الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ينعني لصاحب التاريخ فان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالسابق أولى على كل حال وإن لم يؤرخا وعدلت بينة أحدهما فهو أولى وإن عدلت البينتان جميعا لا تقضي لأحدهما كما لو لم يقم البينة وإن أقام البينة ولم يؤرخا وليست هي في يد أحدهما فسلها القاضي فأقرت لأحدهما أنه تزوجها قبل الآخر أو أقرت أنه تزوجها دون الآخر فهي للمقر لا نهما لما أقاما البينة ولم يكن لأحدهما تاريخ ولا يثبت بينهما المكان التمازقا إذا أقرت لأحدهما بنت نكاح المقر لا بتصادقهما وكذا لو أقاما البينة فمات أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقاما البينة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أو أنها أولى وإن لم تفرق بينهما ما كان على كل واحد منهما ما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل \* ولو أنهما ادعيا نكاح امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقاما البينة على النكاح ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغرى أنه لا يقضى لأحدهما كما لو لم يقروا بصرف المقر له بنفس الإقرار صاحب يد أو حال الحواب إلى الخصاف رحمه الله تعالى وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فجدد أقامت المرأة البينة بقضى لها ولا يفسد النكاح بجهوده ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بالفدرهم وأنه دخل بها وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بته دينار ودخل

بهم فعدلت البيئتان فان القاضي يفرق ويقضى لكل واحد منهما بما بالز الذي شهد الشهود على اقراره استخفافا \* وان اقامت احدهما البيئته على اقراره بالدخول به بالنكاح ولم تقم الاخرى البيئته على اقراره بالدخول بها ولكنها قامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضى للدخول به بائنة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود ولان للدخول دليل على سبق نكاحها ولولم يقم كل واحدة منهما البيئته على اقراره بالدخول بها ولا بالدخول أصلا لافترق بينهما ويقضى بنصف المالمين لهما بينهما المدعيه الدراهم بربع الدراهم والمدعيه الدنانير بربع الدنانير \* وفي المتن ادعى زيد وعمر ونكاح امرأته فقالت تزوجت زيدا بعد عروفي هي امرأته زيد وان سألهما القاضي بعدما ادعيا النكاح من زوجك منهما فقالت تزوجت زيدا بعد عروفي لعمر \* امرأته ادعت على رجل نكاحا فأنكر الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كانت امرأتك فهي طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح فني حلف وليس للمرأة بيئته يقول القاضي فترقت بينكما وفي الاستحلاف على النكاح أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى بقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعاميه الفتوى \* وعن نصير رحمه الله تعالى في رجلين ادعيا نكاح امرأته فأقرت لاحدهما قال ليس له أن يحلفها للاخر ما لم يحلف الذي أقرت له المرأة على (٤١٠) دعوى الاخر فان حلف المقر له برئ وان نكل عن المين فترق بينهما ثم يحلف المرأة

للاخر فان حلفت برئت وان نكلت عن المين تصير زوجها \* امرأته طلقها زوجها ثلاثا فجاءت الى الاول بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت أن زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كانت المرأة عالمة بشرايط حالها الاول فقالت عند النكاح أحلت لك فتزوجها الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تعلم بشرايط الحل قبل قولها الا اذا كانت أقرت أن الثاني قد دخل بها ولو أنهم لم تقل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بزواج آخر أو قالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها \* امرأته طلقها زوجها ثلاثا فجاءت بعد مدة فأخبرت أنها تزوجت فلان فاجمعها أو تنكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز الاول نكاحها \* ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول \* ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئني فترق بينهما وعليه نصف الصداق \* ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائه عدتك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقط بعد طلاق الاول سقطا سببان خلعه فترق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولها المهر \* رجل تزوج امرأته ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول \* وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فنعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأته الاخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأته الاخر \* اذا قالت امرأته تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت بحجوبة أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا \* وان أنكر الزوج بشي من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحيط \* ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشار لهما أحدهما الاخر ولو جعل لولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها فلان وجعته فلانا وصيا في تركي وجب أو وري فحينئذ يتفرد كل منهما بما قوض اليه كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف \* وان شرط أن يليه فلان بعد موتي ثم بعد مده يلية فلان ثم بعده يلية فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي \* واذا قال أوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولى من أن يكون متوليا واذا جعل الواقف الولاية الى اثنين أو صارت الولاية الى الوصي والمتولى لم يكن لاحدهما بيع غله الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فان باع أحدهما أو أجازا لآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز وكذا في الحاوي \* وان أوصى الى رجل في وقفه واشترط عليه أن يوصي الى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية \* وان مات أحد الوصيين وأوصى الى جماعة لم يتفردوا بحد بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي \* ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم أن أحد الرجلين أوصى الى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحى منهما في جميع الوقف كذا في تناوي وافيحان \* ولو أوصى الى رجلين فقبل أحدهما أو أبي الاخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو قوض القاضي الولاية تمامها الى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بخلاف كذا في الظهيرية \* وان أوصى الى رجل وصي أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي \* ولو جعله الفلان الى أن يدرك ولده فاذا أدرك كان شريكه لا يجوز ما جعله لانه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى الى رجل بأن يشتري عالى سماه أرضا ويحمله واقفا على وجه سماه له وأشهد على وصيته جاز ويكون متوليا وله الاباء به لغيره ولو نصب متوليا على وقف ثم وقف وقفها آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الاول متوليا على الثاني الا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق \*

لو فلان فاجمعها أو تنكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز الاول نكاحها \* ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول \* ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئني فترق بينهما وعليه نصف الصداق \* ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائه عدتك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقط بعد طلاق الاول سقطا سببان خلعه فترق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولها المهر \* رجل تزوج امرأته ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول \* وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فنعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأته الاخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأته الاخر \* اذا قالت امرأته تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت بحجوبة أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا \* وان أنكر الزوج بشي من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى إذا كان للمرأة زوج معروف طلقها فتزوجت بأخر وقالت تزوجت وأنا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قول المرأة وان كان مقداره شهرين لا يقبل قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين قالت لم أتزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة \* وذكر في المنتقى رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته فأجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وقال لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك \* وكذا لو شهد على اقرار المرأة أنها امرأته هذا الرجل فأجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى الشاهد أنه تزوجها منذ سنة وأنى لم أعرفها أو أقام البينة قال يقبل منه ويطل القاضي قضاءه ويردها على الشاهد ولو كان بدأ فشهد أنها امرأته ثم ادعى ان تزوج لم يقبل ذلك منه \* رجل تزوج امرأة ثم ادعى أنها اشتراها ممن يملكه الا يقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها ممن فلان وهو يملكها بعد التزوج \* وكذا اذا ساءم بداري يد رجل ثم ادعى أنها اشتراها ممن فلان وهو يملكها الا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها ممن فلان بعد المساومة وهي له وأقر المذي في يديه الدار أنه وكيل البائع \* رجل اشترى خادما منتهمة من رجل فلما رعت نقابها قال المشتري هذه خادمي ولم أعرفها الا يقبل قوله ولا يقبل بينته \* امرأة غاب عنها زوجها فاعنى اليها (٤١١) ففعلت ما يفعله أهل المصيبة واعتدت

وتزوجت بزوج ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حيا في بلد كذا قالوا ان صدقت الذي أخبرها أولا بالموت لم يكن لها الا القرار مع الزوج الثاني لان خبر الواحد العدل مقبول في الموت فتجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بشهادة من الجماعة غالبا فلا يكتفي بخبر الواحد \* أما الموت لا يكون بشهادة من الجماعة غالبا \* اذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولا كان

لوشروط الولاية لولاه على أن يلبسها الا أفضل فالأفضل من ولده تكون الولاية الى أفضل أولاده فان صار أفضلهم قاسقا فالولاية لمن يديه في الفضل فان ترك الافضل الفسق وصار عدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الافضل فالأفضل من ولدي وأبي الا أفضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يديه في الفضل لان ابا الافضل بمنزلة موته كذا في المحيط ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سناذ كرا كان أو أنثى ولو لم يكن فيهم أحدا هلاها بالقاضي يقيم أجنبيا الى من يصير أحدهم منهم أهلا لها فترد اليه ولو جعلها لاثنتين من أولاده وكان منهم ذكر وأنثى صالحان للولاية تشارك فيهما صدق الولد عليها أيضا بخلاف ما لو قال لرجلين من أولادي فانه لاحق لها حينئذ كذا في البحر الرائق \* ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية اليه واذا استوى الاثنان في الصلاح فالاعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعا وصلا حاول الآخر أعلم بأمر الوقف فالاعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن خيائته كذا في الذخيرة \* في الحاوي وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا وصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي الا بأمر القاضي كذا في التتارخانية \* ولو جعل الولاية الى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما والبيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* الا أن يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه حينئذ لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد غاب عبد الله وأوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي \* اذا مات المتولي والواقف حي فالرأى في نصب قائم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى \*

ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما أم الأولى كانت امرأته ويطل بينة الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل الزوج واحدة منهما أو قال تزوجت ما ولا أدري الاولى منها أو اما اذا قال لم أتزوج واحدة منهما ينبغي أن لا يجيب شيء \* والاصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء وهو كالأول اقامت البينة بعدموت الزوج فانه يقضى لكل واحدة منهما بالمهر والميراث \* فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك \* وبعض هذه المسائل أعيدت لزيادة فائدة \* رجل قال لامرأته تزوجتك وأنا صبي فقالت لا بل تزوجتني وأنت بالغ كان القول قوله الا أن القاضي لا يفرق بينهما \* حائل يسأله هل أجاز وليك أم لا لان قال لا يقول له القاضي هل أجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له القاضي هل تجيز الا أن قال لا يفرق بينهما \* امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت به ذلك لم أكن مدركة وكذبت فيما قالت قالوا ان كان قد هانت المدركة في ذلك الوقت أو كان به علامة المدركة لا يصدق أنها لم تكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها \* رجل زوج ابنته البالغة فجاءت بعدموت الزوج تطلب الميراث ان قالت تزوجني والدي بأمرى كان لها الميراث وان قالت لم أكن أمرته بالتزويج لكن حين بلغني أنه تزوجني منه أجزت ان أقامت البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها



لأنهم أقرت أن نكاح الأب انقضاء وقوفها لا يقبل قولها في التنفيذ الابينة \* رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اختصم إلى القاضي فادعى الزوج أنها سكت حين علمت فقالت لا بل رددت أن قالت رددت حين علمت كان القول قولها وإن قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة إذا اختاف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه أن قال الشفيع طابت الشفعة حين علمت بالبيع كان القول قوله وإن قال علمت بالشر يوم كذا فطابت لا يقبل قوله \* صغيرة زوجها غير الأب والجدة فاختصم زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفسقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها إلا ببينة \* وإن اختلفا في الحال فقالت بلغت إلا واحدة تبرت الفسقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وإن كانت ثيبا وقت البلوغ لا يطل خيارها إلا بالرضا صريحاً أو دلالة تفحوا التمكن وغير ذلك \* ادعت امرأة مهرها من زوجها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها إن كان الوارث مقرباً بالنكاح يقول له القاضي أ كان مهرها كذا كرمها أ أكثر من مهر مثلها إن قال لا يقول له القاضي أ كان كذا إلى أن يأتي لا يقول له القاضي أ كان مهرها كذا كرمها رادون الأول لكنه أكثر من مهر مثلها إن قال لا يقول له القاضي أ كان كذا إلى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد (٤١٢) ذلك إذا قال الوارث لا الزمة القاضي مقدار مهر المثل ويحمله على الزيادة

وفي الأصل الحاكم لا يجعل القيم من الأجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وإن لم يجد منهم من يصلح ونصب غيره ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز \* وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفه أن أخرج الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فبلغ بعد ذلك أ ترى أن ترده إلى ولايته قال نعم فإن لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقربائه إلا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك إلى القاضي ينظر في ذلك ما هو الأفضل لاهل الوقف وأصل الصدقة كذا في التارخانية \* قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف أن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده لاهل الوقف لا يقضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولده لاهل الوقف لا يقضي أن يكون متولياً قال شيخ الإسلام برهان الدين في فوائده كذا في النهر الفائق \* لو مات القاضي أو عزل يبق من نصبه على له كذا في القنية \* وللمتولي أن يفوض لغيره عند موته كالوصي له أن يوصي إلى غيره إلا أن كان الواقف جرحه لذلك المتولي ما لا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى إليه بل يرفع الأمر إلى القاضي إذا تبرع به لغيره له أجر مثله إلا أن يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل للذي كان أدخله ما كان الواقف جرحه له الذي كان أدخله كذا في فتح القدير \* وإذا أراد المتولي أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض إليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط \* لو كان الوقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متولياً له بدون أمر القاضي تكلموا فيه كثيراً قال الصدر الشهيدي حكام الدين المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الإسلام أبي الحسن أنه قال كان مثلاً يختارهم الله تعالى يجيبون أنهم إذا نصبوا متولياً يصير متولياً كالوإن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ ظهر الدين أن الأفضل أن ينصبوا متولياً ولا يعلم القاضي به ما عرفوا من أطعاهم في الأوقاف قال العبد هذاني زماناً وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملاً للفساد فوجب الأخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغيانية \* وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فأت القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي فقام هذا المتولي بمارة

\* ونظير ما إذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدّر من الدراهم فإن القاضي يفعل هكذا إلى أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا إذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فإن كان لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها إقامة البينة على ما تدعى \* رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعد ما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر إلى أبيك وأنت صغيرة فصدقه الأب في ذلك قالوا لا يجوز إقرار الأب عليها

أن تأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الأب \* ابن ادعى مهر أمه في تركة والده قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كلفه القاضي إقامة البينة على ما ادعى جاز وإن عجز عن إقامة البينة يقضى له مهر المثل قالوا هذاني قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بمهر المثل بعد موت الزوجين \* مطلقة طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق تزوجت بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضنة وأنا أخذت منك الولد فقالت لم أتزوج أو قالت تزوجت رجلاً وطلقتي كان القول قولها أما إذا أنكرت التزوج فظاهر وكذا إذا قالت تزوجت رجلاً لأنهم أقرت بالنكاح لجهول فلم يصح إقرارها \* وإن قالت تزوجت فلاناً وطلقتي لا يقبل قولها أو يكون للأب أن يأخذ منها الولد الآن يصدقها المقر له في الطلاق \* صغير جات به أمه تطلب النفقة من الأب فقالت لا بل أنا أحق به لأن أمه في نكاحي لكنهما هربت مني وقالت الجدة لا بل ماتت أمه قالوا لا يترك الولد مع الجدة ويقال للأب اطلب أمه أنت لأن الأم إذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فإن أحضر الأب امرأة وقال هذاني بنتك وولدي هذان أمه وصدقة المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هذاني بنتي وإني قد ماتت كان القول قول الأب والمرأة وهما أولى بالولد \* وكذا لو قال الأب أولاً حين خاصته الجدة هذاني لا من ابنتك قال قول قوله لأن الجدة أقرت له بالنسب والأب

المسجد

منكر حق الحدة رجل أعتق أمته ثم خاصمت مولاها ولدها فقال للمولى أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل ولدتني قبل الاعتاق والولد رقيق ذكر الناطقي رحمه الله تعالى ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في أيديهما فكذلك يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في أقرب الاوقات وفيه حرية الولد ولو أقاموا البيعة فينتأ أولي لان بيعة المولى قامت على نفي العتق وينتأها قامت على إثبات الحرية وكذلك هـ ذاق الكتابة وأماني التدبير القول يكون للمولى لانهم ما تصادقا على رق الولد \* وذكرني المستق عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهم وان أقاموا البيعة فينتأ أولي وكذلك كان مكان الاعتاق كآبة ثم اختلفنا في الولد \* ولو أعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقالت ولدتني بعد ما عتقت فأخذته مني وقال المولى ولدتني قبل العتق فأخذته منك وأنت أمة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى الى الام لانه أقر أنه أخذها منهم وكذلك في المسكبة أماني المدبرة وأم الولد القول للمولى \* جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر ولدت ولدا فادعوه جميعا يثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد رحمه الله تعالى \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يثبت من الخمسة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكامه الميراث والحضانة (٤١٣) والتربية ونحو ذلك مما يقبل الشركة

فيقبل بيعة الكل كالوادعوا  
تاج دابة فأقام كل واحد  
منهم البيعة ثم ادابته ولدتها  
دابتي هذه لداية معروفة له  
فانه يقضى بالبيعات وان  
كثرت أمة ولدت أولاد في  
بطون مختلفة فشهد ثلاثة  
نفر على اقرار المولى شهد  
أحدهم أنها حين ولدت  
الاكبر أقر المولى أنه ابنه  
وشهد الثاني أنها حين  
ولدت الثاني أقر المولى أنه  
ابنه وشهد الثالث أنه أقر  
بالثالث والمولى يجحد  
جميع ذلك قال محمد  
رحمه الله تعالى الولد الاكبر  
عنده يساع لانه لم يشهد على  
اقرار المولى بنسبه الا واحد  
فلا يثبت نسبه والثاني حكمه  
حكم ولد أم الولد لان الاول

المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضاماً للمأثوق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولى أجزا الوقف وأخذ الفعلة وأنفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصباً والغاصب اذا أجزا الغصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضيخان \* وأنت تعلم ان المقي به تضمين غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير \* اذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فلقاضي بلدهم أن ينصب قيمياً والقاضي اذا نصب قيمياً وجعل له شيئاً معلوماً بأخذه كل سنة حل له قدر أجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجية \* ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم قاضي بلدة غير بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحداً من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان \* نصب القاضي قيمياً آخر لا ينزع الاول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوباً ويعلم عند نصب الثاني ان ينزع \* (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئاً منه أو رهنه فهو خيانة فيعزل أو يضمن اليه نفقة \* ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزع الا أن يقول له أو للقاضي فيخبره كذا في القضية \* أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل أخذ الاجر للعزل والاصح أنه للمنصوب لان المأثور له أجره الاوقف لنفسه ولو باع القيم داراً اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذ لم يكن البيع أكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلا منصوب قائمته بخلاف كذا في الجرار ائق \* الواقف جعل للوقف قيمياً فلو مات القيم له أن ينصب آخره بعد موته للقاضي أن ينصب والا فله أن ينصب من أولاد الواقف عليه أو قاربه مادام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب \* وان كان في الارض الموقوفة فخل وخفى القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف قبلاً فيغرسه كيلاً بنبق طمع كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بها داخل خشبة أو لبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الذخيرة \* فان كانت قطعة من هذه

مع الثاني شهدا على اقراره أنها أم ولده وان لم يجتمع على نسب الثاني فقد اجتمع على حق الحرية للام فيثبت ذلك الحق بشهادتهما والولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية أم ولده بالولد الثاني كان الولد الثالث ولداً أم ولده فيثبت نسبه منه الا أن ينفيه \* وذكرني المستق رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فأقامت الامه شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الاكبر ولده منها قال هوايته والابن الاكبر بنات الأمهم فان بين الشهود فقالوا وشهد أنه أقرب هذا الولد الاكبر أنه ولد قبل أن تلده هذين فان الاوسط والاصغر ابنا أيضاً وقال زفر رحمه الله تعالى في الاول أيضاً هما ابنا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جابت بولدها اقرارا للمولى بالولد الاكبر لستة أشهر فصاعداً الزمة بالولد وان جابت به لاقل من ستة أشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاً له منذ يوم أقرب بالولد الاول فلا يلزمه ما كان من الحبل قبل ذلك \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى رجل له أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فقال أحد هؤلاء ولدي ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعق كل الولد الاوسط غروعتق الام فاما الولد الاول والابن يعق من كل واحد منهما ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعق من الاول والابن يعق من كل واحد منهما نصفه \* رجل عالج جاريته فيمادون الفرج فأنزل فأخذت الجارية معاً في شئ فاستدخلته فزوجه فاعلقت عن أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ان الولد ولده ونصير الجارية أم ولده \* وذكري في الاصل أمه ولدت في ملك رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فادعى المولى أحدهم قال ان ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الاخرين عند الكل وان ادعى الاكبر ثبت نسب الاكبر منه والاولاد في الاوسط والاصغر بمنزلة الام ليس له أن يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه فعند ادعوى الاكبر تكون نفيا لادعوى الاخرين دلالة لان الاقرار بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الاخرين بمنزلة النفي وولد أم الولد ينفى من غير لعان وقال زفر رحمه الله تعالى دعوى الاكبر يكون دعوى الكل \* رجل باع أم ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاه المشتري فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينقه فان نفاه البائع ثبت نسبه من المشتري استحسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم أنها أم ولد لا يكون مغرورا ولم يعلم المشتري أنها أم ولد له كان الجواب كذلك الا أن ههنا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا وولد المغرور حر \* رجل اشترى جارية فظهر بها حمل بعد أيام فخاصم البائع في ذلك فقال له البائع أمسكها فان ثبت الحبل فهو مني وأمر البائع غلامه أو وكيله ليرد الثمن على المشتري ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فأسقطت سقطا استبان خلقه لاقول من مائة وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان السقط يكون من البائع وعليه دفعه (٤١٤) ونصير الجارية أم ولده فيرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقط استبان خلقه

ظهر أنها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم الا قبل من مائة وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع \* رجل قال ان كان في بطن جاري غلام فهو مني وان كانت جارية فليست مني فولدت ولدا لاقول من ستة أشهر رد كعصام رحمه الله تعالى أنه ثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لان الانسان لا يعلم ما في بطن الحامل \* امرأة الحسرة اذا جاءت بولد فنفاه لاعتن القاضى بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قرينة بعد الولادة يقطع نسب الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا يقطع \* وأبو يوسف ومحمد ورجهما الله تعالى قدر المدة البعيدة

الارض سبعة لا تثبت شيئا فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تثبت كان للقيم أن يبدأن غلة جلة الارض بمائة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط \* ثم اعلم أن التعميروا بما يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال في الوالوية رجل آجر دارا موقوفة فجعل المستأجر رواقها مبطاير بطيها الدواب وخربها يضمن كذا في البحر الرائق \* واذا أراد القيم أن يبنى فيها قبة ليكثر أهلها وحفاظها ويحرق فيها الغلة ولحاجته الى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالخان الموقوف على الفقراء اذا احتج فيه الى خادم يكسح الخان ويفتح الباب ويسد فسلم المتولى يتأمن بيوته الى رجل بطريق الاجرة ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية \* ولو كانت الارض متصلة بيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخيل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتا فبأجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان غلة لا يكون للقيم أن يبنى فيها بيوتا فبأجرها كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان المشروط له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بأن يرثه المتولى من مال الوقف وأبى البعض فن أراد العمارة عمر المتولى حصته بحصته ومن أبى يؤاجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة الى أن تحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزنة المفتين \* وهكذا في ادعوى \* ذكر في فتاوى أبي الليث حانوت موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء غير اذن القيم ليس له أن يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك يظن ان كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يترص الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ليرض هو بتملك القيم البناء للوقوف بالقيمة وان اضطر مع الوصى على أن يجعل البناء للوقف يبدل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوعا فأيهما كان أقل لا يجوز ذلك كذا في المحيط \* واذا وقف رجل داره على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشرين سنة أو أكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له أن يؤاجرها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيه فان كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنها أو أراد بعضهم أن يؤجرها أمرهم بالخيار كما بالتأجير ثم من أراد

بأربعين وقال بعد الأربعين لا يقطع نسب الولد وقبله يقطع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى فرفض ذلك الى رأى القاضى ولم أن يقدر ذلك \* رجل هني بولد المتكوحه فسكت ثم نفاه بعد ذلك لا يصح نفسه وكذلك في ولد أم الولد فالسكوت عند التهنئة فيها ما يكون قبولا للولد وفي ولد الجارية لا يكون قبولا \* رجل في يديه مال زعم أنه ورثه من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة ثم أقر هو لرجل أنه أخ تلك المرأة فقال المقر له أنا أخوها ولست أنت بزواج لها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للاخ المقر له الا أن يقيم الاخ البينة أنه أخ تلك المرأة وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الا أن يقيم الزوج البينة على أنه زوجها \* وهذه ثلاث مسائل \* أحدها هذه \* والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثه من أبى وهو فلان ثم أقر بعد ذلك بأخ لاب وأم فقال المقر له أنا بن فلان الميت وأنت لست ببن له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما نصفان وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للمقر له \* والثالثة امرأة أقرت أنها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الاخ أنا أخ ولس أنت بامرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لازوجة الربع والباقي للاخ وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الا اذا قامت المرأة البينة على النكاح \* رجل ادعى على ميت دينيا بحضرة وارثه وهو قرأته ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كانه أن يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وكذا لو

كان المديون مات ولم يترك مالا في يدوارته فان الوارث يكون خصما للمدعي الدين وتقبل بينته ويقضي دينه حتى لو ظهر له مال أخذه صاحب الدين ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جاز \* رجل مات وترك أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يأخذ المقر له من المقر نصف ما في يده \* وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يأخذ ثلث ما في يده \* رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة الميت وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده \* ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض وأنكر البعض فإنه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين \* ولو ادعى رجل أجني على الميت ألف درهم فصدقه بعض الورثة وكذبه البعض ذكرفي الكتاب أنه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقرر أن الدين مقدم على الميراث وقال الفقيه أبوالمث رحمه الله تعالى عندي يأخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى وقال هذا أعدل وأحسن \* رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما أن لهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر أنه كان من قرض وأقام كل واحد منهما ما للبينة على ما ادعى فإنه يقضى لكل واحد منهما ما بحسب ما (٤١٥) ليس لأحدهما أن يشارك صاحبه فيما

قبض \* رجل له تسعة أولاد أقربى حخته وجوزا قراره أن خمسة من أولاده فلان وفلان وفلان وذكر أسماءهم عليه ألف درهم ثم مات وأنكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على إقراره بذلك وقالوا لا نعرف الأولاد الذين أقر لهم لانهم ما كانوا حضورا وقت الاقرار قالوا ان أقر سائر الورثة بأسمائهم هؤلاء ثبت المال بشهادتهم وان أنكروا وأقام المدعون البينة على أنهم يسمون بالاسم التي ذكرها الشهود يقضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسم \* رجل مات وترك مالا

أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤجرها جاز كذا في الحاوي \* وان شرط الواقف أن غلته الفلا رواية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار اذا أراد أن يسكنها قيل ليس له ذلك وله أن يؤجرها وقيل له ذلك فلا خلاف في الوصية بالغلة يكون اختلاف في الوقف دلالة وقيل الاحتياط أن يؤجر القيم من غير الموقوف عليه وبأخذ الاجرة ويرد إليه كذا في محيط السرخسي \* فان قال الواقف على أن يستغلها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوي \* وليس للقيم أن يأخذ ما فضل عن وجه عمارة المدرسة فيصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية \* اذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة الى المرمية يفوته ذلك البر فانه يتطران لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فإنه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرمية الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية ضرر بين فإنه يصرف الغلة الى ممرته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البرهنا وجهه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء فحوفك أسارى المسلمين أو اعانة الغازي المنقطع فأمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما ليس بأهل التملك فلا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو صرف المتولى على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها فإنه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على \* ودع الابن اذا نفق على الابوين بغير اذنه أو بغير اذن القاضي فأنهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابوين كذا في البحر الرائق \* حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطى وأبى القيم أن يعبر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين أن يأخذ القيم باقامة المائل وردة الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الامر الى القاضي فبأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيان \* متولى وقف بنى في عرصه الوقف فهو للوقف ان بناه

فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في حخته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير \* وذكر النسبي رحمه الله تعالى في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبت منه في حخته وادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج لانه متسكرا استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير ولا اعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من سكر السقوط ولان الهبة حادثة لا اصل في الحوادث أن تحال الى أقرب الاوقات \* فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل \* اذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجوه \* اما أن أدن لها بالغزل فغزلت \* أو نهاها عن الغزل فغزلت أو لم يأذن لها ولم ينهاها ولم يعلم بغزلها \* فان غزلت باذنه فهو على وجوه \* اما أن قال لها اغزلي \* أو قال لها اغزليه لنفسك أو قال اغزليه ليكون الثوب لي \* أو قال اغزليه ولم يذكر شيء أفق الوجه الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت قطنه باذنه لاجلها فيكون له ولا شيء لها على الزوج لانها تبرعت بالغزل \* وان قال لها اغزليه بكذا وسمى لها أجرا معلوما جاز ويكون لها الاجر المسمى

وان سمى أجرة مجهولا كان الغزل للزوج ولها أجرة مثلها كافي سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا فقالت المرأة غزات بأجر وقال الزوج بغير أجر  
كان القول قول الزوج مع البين لانها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون القول للزوج \* هذا اذا قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك  
فغزلت كان الغزل لها ويكون ذلك هبة للقطن منهم وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان  
القول قول الزوج مع البين لان الاذن يستفاد من جهته والظاهر شاهد له فان العادة ان المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج \* وان قال  
اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجرة المثل لانها غزلت للزوج ببعض الغزل فيكون في معنى قفيز الطحان ويكون  
الغزل للزوج لانه صاحب أصل وهو القطن وهو كالدفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وان قال لها  
اغزليه ولم يذ كر شيئا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع وانكر الاجارة وهبة القطن \* هذا اذا غزات باذن  
الزوج فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليه الزوج مثل قطنه كن غصب حنطة فطحنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن للحنطة وان لم ياذن لها ولم يسمه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليه ما مثل القطن  
لان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة (٤١٦) لا للغزل فتصير غاصبة كالمو غزلت بعد النهي وان كان الزوج جاء بالقطن الى بيته لاجل

البيت كان الغزل للزوج  
لانها غزلت باذنه ولا أجر  
لها لانها متطوعة كالمو  
خبرت من دقيق الزوج أو  
طبخت القدر باذن الزوج  
\* وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في المشتق رجل اشترى  
قطناً وأمر امرأته أن تغزل  
فغزلت كان الغزل لها ولا  
شيء عليها وهو بمنزلة طعام  
وضعه في بيته فأكلت  
وروى هشام رحمه الله  
تعالى في النواذر اذا غزل  
قطن الغدير ثم اختلفا وقال  
صاحب القطن غزلت باذني  
والغزل لي وقال الآخر غزلت  
بغير ذلك والغزل لي كان القول  
قول صاحب القطن لان  
الاصل وان كان عدم الاذن  
الا أنه ظاهر فهو يريد بهذا

من مال الوقف أو من مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينو شيئا أو بنى لنفسه وأشهد عليه كان له والاجنبى اذا  
بنى ولم ينو قوله ذلك وكذا الغرس كذا في القنية \* لو أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرمة الوقف  
يبرأ من الضمان قيم وقف أدخل جذعا في دار الوقف لرفع من غلته ذلك \* المتولى لو أنفق على الوقف من  
ماله بشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية \* اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أذنت لك في عمارتها  
فمهرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر  
وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتمور فلا يرجع مال بشرط الرجوع كذا في القنية \* في  
التيمة تسئل أو الفضل عن الوقف اذا كان ربح غلته الى العماره وثلاثة أرباعها الى الفقراء لم تحجب المدرسة  
في تلك السنة هل يجوز لقيم أن يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين وبأخذ ذلك من غلته من السنة  
الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل أبو حامد فأجاب بئله كذا في التناخية \* وقف ضيعة على فقراء قرابته  
وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولا وان أراد القيم أن يفضل البعض فالمسئلة على وجوه \* ان  
كان الوقف على فقراء قرابته وقريته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والآخر  
لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل  
فريق من شأهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني  
يصرف الغلة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية  
الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا فيصرف الى الذين يحصون بعددهم والى الذين  
لا يحصون سهم ما واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء وبفضل البعض في هذا السهم  
كما بينا وهذا التفرع على قولهما وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلا يأتى كذا في الوجيز \* ولو وقف على  
فقراء أهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على  
السواء يستوى فيه الذكر والانثى ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع

الظاهر أن يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله \* وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطناً

وجوز فالتغزل امرأته وأهدت الى المرأة أختها قطناً فغزلت المرأة ونسج ببعضها كبريا سائما ثم ماتت المرأة لم يكن الغزل والكرباس قال ان  
كانت هي التي دفعت الغزل الى الحائك بغير أمر الزوج فان الكبريا س لورثة المرأة وللزوج في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه  
وان كان الزوج هو الذي دفع الغزل الى الحائك بغير أمر المرأة فان الكبريا س يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذي غزلته من  
قطنها وان دفعا جميعا الى الحائك أو دفع أحدهما بأمر صاحبه كان الكبريا س بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه \* رجل  
في يديه أرض لغيره أجرها فقال رب الأرض أجرها بأمرى والاجر لي وقال الا جر غصبتها منك وأجرها قال لرب الأرض  
لانتمما اختلفا في بدل منفعة الأرض والاصل أن يدل ملك الانسان يكون له ولو كان الاجر بيني في الأرض ثم أجرها فقال رب الأرض  
أمرتك أن تبني فيها ثم توافر وقال ذوالد غصبتها منك ونيت ثم أجرت فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير  
مبنية فما أصاب البناء يكون للاجر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض لان الاصل أن البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب  
الأرض وان قال رب الأرض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان أقام الينة كانت بينة الغاصب أولى ذكره في المنتقى \* ولو قال الاخر

غصبت منك ألفا وريحت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل أمرتك به كان القول قول المقر له ولو قال المقر له لابل غصبتني الألف وعشرة آلاف كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا فقطعته وخطفته بغير أمر لقيص أو قال المقر له بل غصبتني القميص أو قال بل أمرتك بخياطته كان القول للمقر له ﴿باب دعوى الحائط والطريق﴾ \* حائط بين دارين كل دار رجل ادعى الحائط صاحب كل دار فهذه المسئلة على وجهه \* أن كان لأحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للأخر عليه شيء فهو لصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه هرادي أو بوارى فهو لصاحب الجذوع وإن كان لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه ستره وحائط فالحائط المتنازع فيه وهو الأسفل لصاحب الجذوع والستر للصاحب الستر بمنزلة سفلى رجل عليه علولا آخر ولا يؤمر صاحب الستر برفع الستر إلا أن يشهد مدعى الحائط استحقاق الحائط بالينة فحينئذ يؤمر صاحب الستر برفعها \* وإن كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه جذوع وللاخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع أولى والمراد بهذا الاتصال مداخلة بعض أنصاف ابن هذا في بعض ذلك من أحد جانبي الحائط المتنازع فيه لا من الجانبين وقد كرر الطحاوي أن صاحب هذا الاتصال أولى بالحائط المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم الله تعالى \* وإن كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه جذوع وللاخر اتصال التبريع بهذا الحائط فصاحب اتصال التبريع أولى بالحائط المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في الستره \* واختلفوا في تفسير اتصال التبريع قال الكرخي رجه الله تعالى تفسيره مداخلة أنصاف اللين من جانبي الحائط المتنازع فيه بجائطين لأحدهما والجائطان متصلان بجائط له بحساب له الحائط المتنازع فيه حتى يصير مربعا شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم الله تعالى \* وعن أبي يوسف رجه الله تعالى تفسير اتصال التبريع الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع

شر كاهه فان شرط لكل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والسكن ثم إن كان الوقف ضيقة يعطى كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العنانية \* وإذا خربت أرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضا منها ليرمى الباقي بمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم لم يهدم أو تخلف حية لتقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم التحمل ينبغي للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لأنه صار حائنا ثم القاضي إن شاء ضمن قيمته ذلك البائع وإن شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وإن ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة \* أرض وقف خاف القيم من وارث الواقف أو من ظالم له أن يبيعه ويتصدق بالنكاح كذا ذكر في النوازل والفتوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية \* الأشجار الموقوفة إن كانت مثمرة لم يجز بيعها إلا بعد القلع وإن كانت الأشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات \* أما بيع أشجار الوقف فينظر إن كانت لا تنقص ثمرة الكرم بظلمة لا يجوز بيعها وإن كانت تنقص ثمرة الكرم بظلمة ينظر إن كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعهما ويقطعهما وإن كانت تنقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعهما وإن كانت أشجارا غير مثمرة وتنقص ثمرة الكرم بظلمة فله أن يبيعهما ويقطعهما وإن لم تنقص ثمرة الكرم بظلمة فليس له أن يبيعهما ويقطعهما وإن كانت أشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لأنها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب إذا قطع ينبت ثانيا وثالثا وكذا لو باع ورق أشجار التوت جاز فلو أراد المشتري قطع قوائم هذه الأشجار يمنع ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي \* شجرة جوز في دار وقف غربت الدار لم يبيع القيم الشجرة لأجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويهرها ويسمى بالجزع على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية \* متولى المسجد إذا اشترى بجال المسجد حائنا أو دارا ثم باعها جاز إذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسألة أخرى أن متولى المسجد إذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حائنا فهذه الدار وهذه الحائنت هل تلحق بالحوائن الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل تصير وقفا تختلف المشايخ

(٥٣ - فتاوى ثانی) اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخلة أنصاف اللين بجائطين لأحدهما فاما اتصال الحائطين بجائط أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر المشايخ رجعهم الله تعالى منهم شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى فهو أولى من صاحب الجذوع ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال استحق الحائط المتنازع فيه بنوع ظاهر فلا يستحق برفع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ما لو تنازعا في دابة ولا حدهما عليها جلا ولا آخر عليها محلا فان ثمرة يؤمر صاحب المحلا برفعها إلا أن وضع المحلا على دابة الغير حادث لا يتصور أن يكون مستحقا في الأصل أما وضع الجذوع على حائط الغير فيكون مستحقا في الأصل بأن كان مشروطا في أصل القسمه \* وإن كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه ستره أو اتصال لا على وجه التبريع وللاخر عليه هرادي أو بوارى أو لا شيء فهو لصاحب الستره والاتصال من غير مداخلة أنصاف اللين جوارف لا يعتبر \* وإن كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أرح من ابن أو آخر فهو بمنزلة الستره \* وإن كان لأحدهما عليه هرادي أو بوارى ولا شيء ولا آخر فهو بينهما ولا يعتبر الهرادي والبوارى \* وإن كان وجه الحائط المتنازع فيه إلى أحد المدعين أو كان لأحدهما عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المدعين في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولا يرجح بذلك أحدهما في قول صاحبيه رجهما الله تعالى يقضى بالحائط لمن كان وجه الحائط أو الطاقات إليه \* وإن كان لأحدهما عليه جذوع



واحد ولا آخر عليه هراي أو بوارى ولا شيء إلا آخر فهو لصاحب الجذع • وإن كان لكل واحد منهما عليه جذوع إلا أن جذوع أحدهما أكثر من جذوع الآخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث اختلقت الروايات فيه ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه أجداع ولا آخر عليه أكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فإن كان لأحدهما عليه ثلاثة ولا آخر عليه عشرون فالخائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وإنما جعله بينهما نصفين إذا تقاربت أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما • وذكر الخاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات ولا آخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا يوافق ما ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عدد صاحب القليل أكثر من نصف عدد صاحب الكثير • وذكر في صلح الأصل لو كان لأحدهما عليه عشرة أجداع ولا آخر عليه خمسة أجداع لكل واحد منهما ما في يده قالوا أراد بذلك أن الخائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة ثلثا لصاحب العشرة وثلثا لصاحب الخمسة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وأنه يوافق رواية المنتقى لأن أجداع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وأنه يخالف ما ذكر الخاكم الشهيد في المختصر • وذكر شمس الأئمة السرخسي (٤١٨) رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما عشر خشبات ولا آخر ثلاث فصاعدا يقضى بينهما

نصفان اعتبارا لادنى الجمع بأقصاه واليه أشار في صلح الأصل • ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاث ولا آخر عليه ثلاثة أجداع أو أكثر ذكر في النوازل أن الخائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث موضع جذعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنرا • قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون الخائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا ثم رجع إلى الاستحسان • وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحدهما عليه عشر

رحمهم الله تعالى قال الصدر الشهيد المختار أنه لا يتحقق ولكن تصير - غللا للمسجد كذا في المضمرات • ولو اشترى بغلته ثوبا ودفعه إلى المسكين يضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق نافلا عن الاسعاف • وإذا وقف داره على الفقراء فالقيم يؤجرها ويؤيد أمن غلته بعمارها وليس للقيم أن يسكن فيها أحد بغير أجر كذا في المحيط • في جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فاسا كنوه أحق إلا أنه إذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التتارخانية • وإن مات القيم بعدما أجزأ بطل الاجارة وإن كان الواقف هو الذي أجزأ ثم مات ففيه قياس واستحسان القياس أن تبطل الاجارة وبه أخذ أبو بكر الاسكافي وفي الاستحسان أن لا تنقض الاجارة كذا في الذخيرة • في فتاوى محمد بن الفضل متول أجرا لوقف ومات المتولى والمستأجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستأجر الذي زرع بيذره وعليهم ما نقصت الأرض من المزارعة ويصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوى للعصري • والقاضي إذا أجزأ الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا تبطل الاجارة كذا في المضمرات • فإن كان الموقوف عليه هو المتولى أيضا فأجزأ ثم مات لم تنتقض الاجارة وإن كانت الغلة له كذا في الحاوى • وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا تبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة إلى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف إلى كل واحد منهم حصته وحصته الملت تصرف إلى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الأول بمدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضيان • فإن عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنتقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجرة مقدار ما عاش ولكل واحد حسن ولا تنتقض القسمة وكذلك على هذا الوشرط فتجبل الاجرة كذا في الظهيرية • قال إذا أجزأ دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة وبقي الثالث فإن الثلث الأول من الاجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي أثلاثا والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفين والثلث الثالث كله للباقي

خشبات ولا آخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما مات تحت خشبته ولا يكون الخائط بينهما نصفين وإنما استحسن هذا فخرج في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الأصل وذكر في كتاب الاقراء أن الخائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فإنه اصحابها لا يؤمر هو برفع الخشبة لأن استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق برفع الخشبة على صاحبها • ووجه رواية الدعوى والصلح أن الاستحقاق باعتبار وضع الخشبة فيقضى لكل واحد منهما ما ملك مات تحت خشبته لوجوده التصرف منه في ذلك الموضع • وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يملك ما يقضى به من أصحابنا رحمه الله تعالى من قال يقضى به بالمال بينهما على أحد عشر سهما عشرة أسهم اصحاب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فيحكم ما بين الخشبات حكم مات تحت كل خشبة من الخائط حتى لو لم يدم الخائط يقسمان أرضه على هذا • قال مولانا رحمه الله تعالى وأكثروا على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فإن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند أكثرهم • وقال بعضهم الخائط كله يكون ملكا لصاحب الخشبات واصحاب الخشبة والخشبين حتى وضع الخشبة في ذلك الموضع • قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح أن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة كذا ذكرنا في الدعوى • ولو كان الخائط بين دارين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين

هو المختار فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه \* قال مولانا رضي الله عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل الزيادة ليس له أن يزيد \* دار في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفي الدار درج معقود بازج سفل الدرج في يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق للآخر الى منزله فانه يقضي بالدرج لصاحب السفل ولصاحب العلو طريق يقصه على الدرج على حاله \* ولو كان على راس الدرج روشن هو على منزل صاحب السفل وهو طريق لصاحب العلو اختصه وفي روشن كله لصاحب السفل لان روشن بمنزلة سقف السفل لكن لصاحب العلو عليه الممر على حاله كافي المسائل المتقدمة \* سفلى بيت في يد رجل عليه علو في يد آخر انهدم السفل وسقط كان جذوعه وبواريه ومراذيه لصاحب السفل لان ذلك من سقف السفل والظاهر أن كل من بني بيتا يجعله مسقفا ويكون لصاحب العلو أن يسكن على ظهره \* دار في يد رجل وعلوها في يد آخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار مع الساحة تكون لصاحب السفل والعلو وطريقه لصاحب العلو لان الساحة والسفل في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسر الحطب وصب الوضوء وادخال الدابة فاما العلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان أقاما البينة يقضى لكل واحد منهما بما في يده الآخر ترجيحاً للخارج على ذي اليد فيما في يدي اليد (٤١٩) \* خص بين دارين قطه الى احدي الدارين كل واحد من

فخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط \* في جامع الفتاوى اذا مات الواقف عن وصي نصبه فلا وصي أن يؤجرها وان كان أجرها اجارة فاسدة فعلى المستأجر أجر مثلها فيما اذا استتم عليها الا براد على ما رضى به الوصي كذا في التتارخانية \* متولى الوقف اذا أبردارا موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط فالمختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى به - دم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية \* وهو المختار للفقير وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي \* وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يفتي بأن المتولى لا ينبغي له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجر جازت الاجارة وهذا قريب عما هو المختار لان فعله يدل على رؤية المصلحة كذا في الغنيانية \* فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وكانت اجارتها أكثر من سنة أدر على الوقف أنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صدك الوقف أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضيجان \* في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لقلته الا باجارة طوية له ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤجر بالطويلة والا يؤجر كذا في الوحيز \* ولا يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل كذا في محيط السرخسي \* استأجر حانوت وقف بأجر مثل فجاء آخر وزاد الاجرة لم تقسح الاولى كذا في السراجية \* واذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الاجارة فرخست أجرته لا تقسح الاجارة كذا في المحيط \* في الكبري رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجر المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازدادت اجرة الارض ليس للمتولى أن ينقص الاجارة لثقة صان أجر المثل كذا في المضمرات \* حانوت

صاحب الدارين يدهي  
الخص قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى يقضى  
بالخص بينهما نصين وقال  
صاحبه رحمه الله تعالى  
يقضى به لمن اليه القمط  
وهو كما قلنا في الحائط  
بين دارين كل واحد منهما  
يدعيه ووجه الحائط  
أو الطاقات الى أحدهما  
\* حائط سفلى لرجل وعلوه  
لاخر فاراد صاحب السفلى  
أن يهدم السفلى لم يكن له  
ذلك عندهم وان أراد  
صاحب السفلى أن يفتح فيه  
بابا أو كوة أو يدخل فيه  
جذعا لم يكن له قبل ذلك  
ليس لصاحب السفلى ذلك  
في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى الا أن يرضى به صاحب العلو \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له أن يفعل ذلك اذا كان لا يضر بصاحب العلو \* فان كان شيء من ذلك يضره لم يكن له أن يفعل وكذا ليس له أن يخفر في سفله بئرا وكذا لو أراد صاحب العلو أن يحدث على علوه بناء أو يضع عليه جذوعا أو يشرع فيه كنيقال لم يكن له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أضرب بالسفل أو لم يضر وعندهما أن أضرب بالسفل يمنع منه وان لم يضر لا يمنع منه \* زققة لا منفذ لها فيما دور خمسة ممرورهم في الزققة فرفع أحدهم سقفها وادعى أن السقف له وادعى كل واحد منهما أنه له فان كان طريق السقف الى ملك أحدهم أو مشغولا بجماعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك أحدهم ولا كان مشغولا بجماعه فهو لهم جميعا ولكل واحد منهما أن يحلف الآخر على نصيبه عند عدم البينة وأقيم البينة فهو له وان أقاموا جميعا يقضى لكل واحد منهما بما في يده غيره \* وعن محمد رحمه الله تعالى دار الى جنب أرض رجل فبني صاحب الأرض أرضه وأراد أن يلزق حائطه بحائط الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظران الزققة بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط حائط الباني كان لصاحب الأرض أن يلزق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار يسقط حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يلزقه بحائط الدار وان كان أصل حائط الدار ذاعين وأعلام مشير لم يكن لصاحب الأرض أن يبني ويلزقه بالدار وبيان أحكام الحائط المشتركة

في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى **(باب الممين)** \* رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي أن يحلفه قالوا يقول القاضي للمدعى الكلبنة فان قال نعم لي بينة حاضرة في المصير لاني مجلس القضاء وطلب من القاضي أن يحلفه فانه لا يحلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه واضطربت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى واختار فيه أن القاضي ان كان مجتهدا ورأى الميل الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلفه وان مال الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه وهو كالنوكيل بغير رضا الخصم بلا عذر من مرض أو سفر أو نحوه أن القاضي يجتهد فيه فيقضي بما أفضى اليه اجتهدا \* وان قال المدعى لابينة لي أو قال شهودي غيب وطلب من القاضي تحليفه يحلفه ولا يكره الممين ولا يغفل وتفسير التعليل أن يقول بانه الرحمن الرحيم يذكركم من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه ان عرفه بالصلاح لا يغفل بل يكتفي بذكر اسم الله تعالى ولا يذكركم الصفة وان عرفه على غير ذلك يغفل فذكر الاسم والصفة ويبالغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به ان كان مالا خطيرا غلط وان كان حقيرا لا يغفل وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم يجوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية فاذا أراد القاضي (٤٢٠) تحليفه في دعوى المال حلفه بالله ما هذا المدعى عليه المال الذي يدعى ولا شيء

منه لانه لو حلفه على الكل ربما يكون عليه بعض ذلك المال لانه يحلف ولا يبالى \* ولو أقر المدعى باستيفاء بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلا يطالب المدعى برده ما أقر بقبضه فكان الا حوط هو الجمع بين الكل والبعض ولا يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا غصبته ولا أودعك اذا كان المدعى يدعي المال بذلك السبب لاحتمال أنه استقرض منه أو اغتصب منه أو قبل منه الوديعة ثم رده عليه ولو حلف على السبب كان كاذبا في عينه ولو أقر بالاستعقراض أو الغصب وادعى الرد أو القضاء عسى

الرجل في أرض وقف فابى صاحبه أن يستأجر الأرض باجر المثل فان كانت العماره بجال لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العماره والا فيترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية \* استأجر عرصه موقوفه من المتولى مدة باجر المثل وبني عليه ما بذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبلة فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى أجيب بانه نعم أولى كذا في الفصول العمليه \* في وقف الخصاص الواقف اذا أجزأ الوقف اجاره طويلا ان كان يخاف على رقبتهما التلف بسبب هذه الاجاره فللمحاكم أن يطل الاجاره كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أهل سمرقند خان أو رباط سييل أراد أن يخرب بئورا وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤجر كذا في المحيط \* اذا خرب الوقف وعجز المتولى عن عمارته أجزأ القاضي وعمردا من أجرته فاذا صار معمورا يردها الى المتولى كذا في التهذيب \* لو استأجر المتولى أجيرا بدينار وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف بضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية \* ولا تجوز اعارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسي \* المتولى الوقف اذا أسكن رجلا بغير أجره ذكره لال رحمه الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فممن سكن دار الوقف بغير أمر القسيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرات \* المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلا سكن المرتين فعليه أجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى هو المختار لفتوى كذا في الغيبة \* متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المنزل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أجزأ القيم الدار باقل من أجر المنزل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره

للمتأخرين

ينكر المدعى الرد أو القضاء فبأخذ منه المال ثانيا فكان نظرا للجائين فيما قلنا في حلفه على ذلك الوجه سواء عرض

المدعى عليه أو لم يعرض الآن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ما له عليه ولا في ذلك المال الذي يدعى ولا شيء منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يدي هذه الوديعة التي يدعى ولا شيء منها ولا له قبل ذلك حق منها لان المدعى عليه لو كان استهلك الوديعة أو دل سارقا عليها لا تكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المدعى اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الان يعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه لان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أبرأه فاذا عرضه على هذا الوجه فينشد يحلفه على الحاصل كذا كرنا وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال شمس الأعنة الحلواني رحمه الله تعالى ينظر الى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان أنكر المدعى عليه الاستعقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه قال مولانا رحمه الله تعالى هذا هو أحسن الاقاويل عندى وعليه أكثر القضاة \* ولو أن رجلا ادعى

على رجل أنه استهلك ماله وطلب الخلف من القاضي فان القاضي لا يحلفه وكذا لو قال هذا شريكي وقد خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلان بفلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذلك المدبون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسبت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الجهالة كما تمنع قبول البيعة تمنع الاستحلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقت ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم \* رجل اغتصب أرضا أو دارا فأراد المغصوب منه استرداد الغصب وأقام البيعة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعي عليه انها وقف في يدي على سبيل خير معلوم وعجز المغصوب منه عن اقامة البيعة كان له أن يستحلف المدعي عليه في قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده العقار يضمن بالغصب وعندهما لا يضمن فلا يستحلف \* ثم عند محمد رحمه الله تعالى انما يستحلف اذا أراد المدعي أن يأخذ القيمة عند النكول أما لو أراد أن يأخذ الضيعة والعقار عند النكول فلا يستحلف أيضا لان المدعي عليه لما أقر بالوقف يصير وقفا باقراره فلا يمكن القضاء به للمدعي عند النكول \* قال الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى ويقضي بالقيمة عند النكول كيلا يحتمل به هذا الدفع (٤٣١) لاسقاط البين عن نفسه وكذلك رجل

في يده ضيعة يقول  
قفها أي علي وعلى أولادي  
خاصة وأدعي أخوه ان أبانا  
وقفها علينا وعلى أولادنا  
أدوا أو أراد أن يحلف صاحب  
اليد قالوا لا يحلف على أصل  
الوقف ولكن يحلف على  
حصته من الغلة \* ولو ادعى  
ضيعة في يد رجل أنه له فقال  
ذو اليد هي لابني الصغير  
فلان لا يستحلف المدعي  
عليه وكذا لو ادعى شفعة في  
دار فقال المشتري انها لابني  
الصغير فلان لا يكون للمدعي  
أن يحلفه لان اقراره لولده  
الصغير قد صح ولزم ولو  
استحلف فنكل لا يصح نكوله  
فان قال المدعي ان هذا قد  
استهلك داري بقراره لولده  
الصغير فيصير ضامنا عند

المتأخرون وكذا اذا أجرة جارة فاسدة كذا في الفصول العادية \* واذا أجرة القائم بامر الوقف أرض  
الوقف اجارة صحيحة فغلب عليها الماء سقط الاجر فان قبضها المستأجر فزرعها فغلب عليه الاجر وان كانت  
الاجارة فاسدة قبضها المستأجر ولم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه وأفتى بعض المشايخ  
بوجوب أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي \* وفي جامع الفصولين المتولى لو أجرة دار الوقف من ابنه  
البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا باكثر من أجر المثل وكذا متول أجركم من نفسه لو خيرا  
صح والا لا يوجب في كذا في البحر الرائق \* ولو أجرة القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
قال بعض المشايخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس غنا وأجرة من العروض في البياعات والاجارات مثل  
الحنطة والشعير فأما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز زبالا لاجتماع كذا في الغياثية \* ثم اذا جازت اجارة الوقف  
بالعرض على قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذي هو أجرة ويجعل عنه في سبيل الوقف كذا في  
المحيط \* وللقائم بامر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها الاجر أو يؤتي الاجر من الغلة كذا في الحاوي \* اذا  
أجر القيم الوقف وشرط المرمة على المستأجر بطلت الاجارة الا أن يسمى دراهم معلومة وأمره بان يصرفها  
في المرمة كذا في الذخيرة \* ولا يجوز لمستأجر السبيل أن يبنى فيه غرفة لنفسه الا أن يزيد في الاجرة  
ولا يصح البناء وان كان معطلا غالبا ولا يرغب المستأجر الاعلى هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا  
في القنية \* رجل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فآجر المتولى الدار من الموقوف عليهم  
جازت الاجارة كذا في المضمرة الا أنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط \* وكذا فقير يسكن في الوقف  
للفقر باجرة ترك ما وجب عليه بحسب ماله يجوز لان الرواية محفوظة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت  
المال فنكر عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا في محيط السرخسي \* الموقوف  
عليه اذا أجر الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف  
محتاجا الى العارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له أن يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف أرضا وان

النكول فهو على الخلاف عندهما لا يستحلف كما في المسئلة الاولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف فان نكل يقضى عليه بالقيمة  
لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالغصب وكذلك بالجود في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اخبار شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه البين وقال القاضي أبو علي  
النسفي رحمه الله تعالى اذا أقر للصغير يسقط عنه البين سواء كان الصغير مثله أو غيره \* ولو قال المدعي عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب  
فلان فهذا وماله أقر بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه البين فان حلف فنكل يدفع الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له  
أن يأخذ الدار لرسب حتى اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عندهم لا يسقط عنه البين يحلف فان نكل يدفع الدار الى المدعي فاذا بلغ الصغير  
فادعاه يدفع اليه فأما من فرق بين اولد الصغير وبين الولد الكبير قال اقرار لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح اقراره لم يضر  
لملك لولده الصغير حكمه فلا يفيد بحلفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير أما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد  
تحليفه به دائما فلو أقر لولده الكبير ألا ترى أنه لو أقر لولده الصغير بعين ثم أقر به لغيره لا يصح اقراره ولو أقر به لولده الكبير وأغائب أجنبي ثم أقر به  
لا أثر قبل حضور الغائب صح اقراره الثاني لما قلنا \* رجل مات فصار رجل وأحضر ابنه وأدعى أنه كان له على أبيه ألف درهم وقد توفي ولي

عليه ألف درهم قالوا نفي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات أبوك إن قال نعم فحينئذ يسأله عن دعوى المال فإن أقر الوارث بالدين على مورثه صح إقراره وإن كذبه سائر الورثة ذكر في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وإن أنكر هذا الوارث الدين على أبيه فأقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لأن نصيب هذا الوارث لان القضاء على أحد الورثة بالبينة يكون قضاء على الكل وإن أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه بإقراره حتى شهد هذا الوارث المقر مع رجل أجني بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وإن شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعدما قضى القاضي عليه بإقراره لا تقبل شهادته ولولم يقم المدعي البينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندى لا يستوفى كل الدين من نصيب هذا الوارث وإنما يستوفى منه قدر حصته ولو أن هذا الوارث لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعي عن إقامة البينة وأراد تحليف الوارث فإنه يحلف على العلم فإن حلف اندفعت عنه الخصومة وإن نكل يستوفى الدين من نصيبه في ظاهر الرواية فإن أقر هذا الوارث بالدين وأنكر وصول التركة إليه فإن صدقه المدعي لا خصومة بينهما وإن كذبه المدعي يحلف الوارث على البتة بالله ما وصل اليك المال من جهة والدك فإن (٤٣٣) حلف لا شيء عليه وإن نكل يؤمر بقضاء الدين هذا إذا حلف المدعي على الدين أولاً ثم حلفه على وصول التركة

اليه فإن حلفه أولاً على وصول التركة إليه حلف ثم أراد أن يحلفه على الدين فقال الوارث ليس للشيء بيني وبينك لا أخذت شيئاً من تركة الميت لا يلتفت القاضي إليه ويحلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين على أباك لهذا المدعي لأن وصول المال إلى الوارث وتحليف التركة ليس بشرط لدعوى الدين على الوارث فإن دعوى الدين يصح على الوارث وإن لم يدع الميت ما لا في يده لاحتمال أنه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعة أو دين أو ودعة فلا يحتاج المدعي إلى اثبات الدين \* قال الفقيه أبو

كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجه للوقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للوقوف عليه أن يؤجر كذا في فتاوى قاضيان \* وأما إذا لم يشترط بداية الخراج والمؤن يجب أن تجوز إجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة \* لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثاً فاتفقوا بما يؤاؤ وأخذ كل واحد أرضاً ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانت الأرض عشرة جازت مهاياتهم وإن كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان \* حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في إجارة الوقف لما كان الفتوى على أن إجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك أن الواقف وكل فلا بنا بإجارة هذه الضيقة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إلا أنه بطل هذه الوكالة في الوقف وإن كان القياس أن يجوز تحريم ما مناصح الوقف كإبطال الإجارة الطويلة وإلجاز إبطال الوكالة صيانة للوقف يجوز إبطال هذه العقود المختلفة أيضاً صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حائطاً وسكنها فأراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرجها من الحائط ينظر إن كان أجره مشاهرة فإذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسح الإجارة فبعد ذلك رفع البناء إن كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وإن كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك إن رضى المستأجر أن يملكه القيم بقرينة مبنياً أو منزعاً أيهما كان أقل فيها وألا فليترك إلى أن يتخلص ملكه كذا في السراجية \* وهذا إذا كان البناء من الباني بغير إذن المتولي فاما إذا كان البناء من المتولي كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولي بما أنفق كذا في الذخيرة \* وذكر في مجموع النوازل سئل فجم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض باجرته لومة هي أجره لها يومئذ وبعد زمان بذل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء أن يؤدى مثل تلك الإجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى بالإجرة المثل الآن هل للثبوت ذلك

الميت رحمه الله تعالى كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول تقبل البينة بالدين على الوارث وإن لم يكن في يده مال الميت ولا يستحلف قبل ظهور المال أم يقبل البينة فلا نهال لم تقبل برعاً نقيب الشهود أو تموت فبذلك المال تقبل البينة قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يستحلف قبل ظهور المال لأنه إذا لم يكن في يده مال لم يستحلف في الحال فيستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا إذا حلفه على الوصول أولاً ثم أراد أن يحلفه على الدين أو على العكس فإن أراد تحليفه فقال المدعي عليه لم يصل إلى من مال الميت شيء ولا عين لك على ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي لا يلتفت إليه إلا أن المدعي أن صدقه في عدم الوصول إليه حلفه في الدين على العلم وإن كذبه في عدم الوصول إليه كان له أن يحلفه في عدم الوصول والدين جميعاً لأنه في عدم الوصول إليه يحل له على البتة وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا على أباك كذا وبه أخذ عامة المشايخ رحمه الله تعالى \* ثم اختلفوا أنه يحلفه مرة واحدة أو يحلفه مرتين \* قال بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الأب شيء ثم يحلفه بالله ما تعلم أن لهذا على أباك كذا لأن الحكم هنا يتعلق بأحد الأمرين فإنه وإن أقر بالدين لا يؤخذ منه شيء ما لم يثبت وصول مال الميت إليه بخلاف حديث القسامة \* وعلى قول الفقيه أبي جعفر

رحمه الله تعالى وهو اختار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ما لم يثبت وصول شيء من مال الميت إليه ما بالنكول أو بالبينة لا يحلف على الدين هذا إذا أقر المدعي عليه بموت الأب فإن أنكر يحلف على الموت ووصول المال إليه عينا واحدة الآن في الموت يحلف على العلم وفي وصول المال إليه يحلف على البينات \* وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى يحلف مرتين مرة على الموت ومرة على العلم فإن نكل عن عين الموت حينئذ يحلف على الدين على علمه فإن حلف لم يكن عليه شيء \* وإذا مات الرجل وترك امرأة وأولاداً صغيراً لم يدع مالا طاعراً لغيره رجل وادعى على الميت ديناً فأحضر المرأة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرأة في هذا كوارث آخر تقبل البينة عليها الإثبات الدين على الميت وإن لم يكن في يدها شيء وكذلك كانت التركة مستغرقة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن الوارث يكون خصماً لمن يدعي ديناً على الميت \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال إن والدي فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات ولم يدع وارثاً غيري وله على هذا الرجل كذا وعند هذا الرجل كذا من المال فإن القاضي يسأل المدعي عليه عما ادعى فإن أقر بجميع ذلك أمر القاضي يدفع جميع ذلك إليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لو جاء الأب حياً أخذ المال من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما أخذ منه ولو أنكر المدعي عليه في الابتداء دعوى الابن وأراد الابن أن يحلفه بالله ما تعلم أن فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات (٤٣٣) ولم تعلم أني ابنه \* قال الخصاص رحمه الله تعالى روى عن أصحابنا

قال نعم كذا في الفصول العادية \* متولى الوقف إذا أجردار الوقف كان له أن يحتمل بالغلة على مدبون المستأجر إذا كان المدبون ملياً وان أخذ كفيلاً بالاجر فهو أولى بالحوار كذا في فتاوى قاضيخان \* في آخر اجارات فتاوى أبي الليث المتولى اذ باع الاشجار التي في أرض الوقف ثم أجر منه الأرض فإن باع الاشجار بعروقه سادون الأرض يجوز اذ لم تكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجهه الأرض لا تجوز اجارة الأرض وإن كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجر الأرض منه باجر المثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المعاملة جائزة فخازت الاجارة والاحتياط أن يبيع الاشجار بعروقه ثم يؤجر الأرض ليكون متفقاً عليه كذا في المحيط \* وللقائم بأمر الوقف أن يستأجر الاجراء في علمه وحضر سوا قها وسائر ما يرجع الى مصالحها إذا كانت تحتاج اليه كذا في الحاوى \* واذا دفع أرض الوقف من اربعة مجوز اذ لم تكن فيه محابة قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من الخيل معاملة يجوز فإن مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا يسل المزارعة والمعاملة وإن مات المزارع والمعاملة فإن المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم أرض الوقف من اربعة سنين معلومة فهو جائز إذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلاث وأنه صحيح فالمدعى الذي لا جله استحسن المشايخ أن لا تجوز الاجارة الطويلة على الوقف وهو أن لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة واذا دفع أرض الوقف من اربعة أو دفع تخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه لا وقف لا يجوز على الوقف وبصير غاصباً للأرض فإن سلبت الأرض من النقصان فلا ضمان وإن نقصت فالضمان واجب ان شاء رجع على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء للوقوف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للوقوف عليهم ولا شيء للدفع اليه من الثمار انما حقق في أجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الذخيرة \* أرض وقف بناحية استأجرها رجل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما حلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة

رحمهم الله تعالى أنه لا يستحلف المدعي عليه بل يقال للذي أقم البينة على موت فلان بن فلان وأنت وارثه فإن أقرت فحينئذ يحلف على ما ادعى من المال قال مولانا رحمه الله تعالى وفيها قول آخر أن المدعي عليه يستحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان ابن فلان مات ولا تعلم أنه ابنه فإن نكل فحينئذ يحلفه على ما يدعي من المال لليت ولم يذكر الخصاص رحمه الله تعالى صاحب القولين واختلف المتأخرون فيه \* قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاول قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحبيه رحمه الله تعالى وقال بعضهم منهم شمس الأئمة الحاوي رحمه الله تعالى الصحيح هو القول الثاني أن المدعي عليه يحلف فإن حلف على ذلك يكلف الابن بأقامة البينة على وفاته وإن نكل المدعي عليه عن البينة صار مقراً بالموت والنسب جميعاً ولا يجعل القاضي الابن خصماً في إقامة البينة على الدين وإنما يجعله خصماً في حكم التحلف على المال بالله ما فلان ابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكرر البينة أو يكتفي ببينة واحدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا \* رجل له على رجل ألف درهم فأقر بهما ثم أنكر اقراره ما هل يحلف على اقراره بالله ما أقررت له بما هذا المال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه \* قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى له أن يحلف بالله ما أقررت له بها وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ليس له أن يحلفه على الاقرار وإنما يجعله على نفس الحق \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الحيل قال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وإنما اختلفوا باختلافهم أن الاقرار هل هو سبب للملك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاقرار ليس بسبب واستدل بستلثين \* احدهما أن المريض الذي ليس عليه دين إذا أقر بجميع ماله لا يجنب صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الوارث ولو كان غليظاً لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة \* والثانية العبد المأذون إذا أقر لرجل بعين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار



سببا كان تبرعاً من العبد فلا يصح \* قال مولانا رضي الله عنه وذكري الجامع ما يؤيد هذا قال اذا أقر المسلم لرجل بغير صريح اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار عليك لا يصح وكذا لو أقر رجل بعين لا يملكه يصح اقراره حتى لو مظهر المقر بوجوب ما من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار عليك لا يصح لانه لا يملكه مالك ماله عماله \* رجل ادعى على امرأته أنها امرأته فأنكرت المرأة نكاحه وقالت أنا امرأة هذا الرجل الحاضر فصدقه المقر له في ذلك قال أبو نصر الدين موسى رحمه الله تعالى يحلف المقر له على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعى نكاحها فان نكل صار مقرافتحلف المرأة على البتة بعد ذلك فان نكلت فهي للمدعى وان حلفت انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر له فهي امرأته لتصادقهما على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو أقرت لا يسمع اقرارها للمدعى فلا يفيد تحليفها وكان في البداية يمين المقر له اسقاط اليمين على المرأة \* رجل ادعى على رجل مال فقال المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال ان خصاف رحمه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى (٤٢٤)

على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآخر كان للتولى أن يأخذ الحصة كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* قال أرض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة فغير جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة بالدرهم العشر على الآخر كالجراح وعندهم ما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط \* قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرميها وليس له أن يستدين عليها وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة فهو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جازت له الاستدانة والا حوط في هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم الآن يكون بعيداً منه ولا يمكنه الحضور فحينئذ لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية \* هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت ففترق القيم الغلة على المساكين ولم يمسك للخراج شيئاً فانه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة \* قيم وقف طلب منه الخراج والجبايات وليس في يديه شيء من مال الوقف فأراد أن يستدين قال ان أمر الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يأمره تكلموا فيه والاصح أنه ان لم يكن له بقرعة رفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات \* والعمارة لا بد منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير العمارة فان كان تصرفاً على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق \* ولو استدنان على الوقف ليجعل ذلك في غن البذر بأمر القاضي يجوز بالايجاع وان فعل لا بأس به ففيه روايتان كذا في الغياثية \* وكذلك في الذخيرة \* المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف ليجعل ذلك في غن الرهن فان كان بأمر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية \* وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* أرض موقوفة في يدى أكارو وكان فيها قطن فسرق القطن

وان لم يكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولاً على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشيء \* قال وهذه المسئلة اختلف فيها المشايخ رحمهم الله تعالى قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون رحمهم الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجل الأستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى ينبغي أن

يحلف المدعى أولاً على البراءة لان المدعى عليه يدعى بطلان الدعوى وربما ينكل فتقطع الخصومة بينهما \* قال فوجده

وفي المسئلة اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لادعوى لى قبل فلان أولاً لخصومة لى قبل فلان يصح حتى لا تسمع دعواه الا في حق حدث بعد البراءة ولو قال برئت من دعوى في هذه الدار بصرى ولا يبقى له حق في الدار ذكر النباطي رحمه الله تعالى لو قال لعبد في يد رجل برئت من هذا العبد كان برأى من العبد وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعى ولو قال أبرأتك عن هذا العبد يبقى العبد ودعيته في يده ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة \* رجل وهب أرضاً من ميراث أبيه وسلم خبات امرأته الملت وادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها وان الورثة قسموا الميراث وأن الأرض وقعت في قسمي وان الواهب وهب الأرض بعد ذلك وادعى الموهوب له أن القسمة كانت قبل الهبة ووقعت الأرض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة على ما ادعى وطلب يمين المرأة فحلفت له أن يحلف سائر الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له أن يحلف سائر الورثة لان المرأة لما حلفت أظهرت الهبة كانت في مشاع يحتمل القسمة فلم تصح فلا يحلف سائر الورثة \* رجل ادعى عبداً في يد رجل فأنكر المدعى عليه فاستحلف فنكل فقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان المدعى عليه أقام البينة فشهدوا أنه كان اشتري العبد من المدعى قبل ذلك ذكر في المنتقى أنه

لاتقبل هذه البينة إلا أن يشهدوا بالشرا بعد القضاء \* ولو أن رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستحلف البائع فشكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم إن البائع أقام البينة أنى تبرأت اليه من هذا العيب تقبل بينته \* إذا ادعى البراءة بعد انكار الدين أو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص تسمع ولا تسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على رجل أنه نقض حائطه وشهد الشهود بذلك فإن بينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وإن لم يذكروا قيمته ولا يشترط ذكر القيمة \* رجل ادعى على رجل أن عبده الصغير تلف عليه شيئا أو أراد أن يستحلف المولى كيف يستحلفه يستحلفه بالله ما تعلم أن عبدك هذا استهلك كذا أو بالله ليس له عليك شيء من الوجه الذي يدعى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل أصحابنا رحمهم الله تعالى في الزود مرض طرية في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ماله عليك حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب \* رجل ادعى على رجل أنك ضمت لي عن فلان كذا درهم فقال المدعى عليه ليس لأعلى هذا المال ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن عرض للقاضي يحلفه على الحاصل ولا (٤٢٥) يحلفه بالله ما ضمته \* رجل

مات وله على رجل ألف درهم فقدم ابن الميت الغريم إلى القاضي وادعى عليه الدين قالوا يحلف للغريم قبل أن يثبت الابن موت الابن أن يحلف ماله هذا عليه شيء ويحلف للوارث أن يحلف أن لي على هذا الرجل ألف درهم \* الوكيل بالخصومة إذا ادعى دين الموكلة على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل أحضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعى علي لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل إذا خاصم رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضي إن هذا المدعى يريد انعابي مره ليجمع دعاويه حتى أنظر فيه أقر بما يجب

فوجهه إلا كافي منزل رجل فأخذ صاحب المنزل وخاصمه فقال صاحب المنزل ضمت لك أن أعطيك مائة من من القطن أيجل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه ما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفا من هتك السر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الأول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز إلا بمقدار ما يعلم يقيناً أنه سرق كذا في المحيط \* أكرت تاول من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء أن وجد المتولى بينة على ما ادعى أو كان لا كرامة للمتولى أن يحيط شيئاً منه أن كان لا كارغنيا وإن كان محتاجاً جاز ذلك إذا لم يكن ماعلى إلا كارغنيا فاحشاً كذا في فتاوى قاضيان \* إذا جعل الواقف للقائم بأمر الوقف مالا معلوما كل سنة للقيام بأمر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عارة الوقف واستغلاله ورفع غلاته وتقريبه في وجوه الوقف كذا في الحاوى \* ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الأجراء فليس له ذلك كذا في المحيط \* حتى لو جعل الولاية إلى امرأة وجعل لها أجر معلوما لا تكلف الامثل ما تفعله النساء عرفاً ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا لهما كم أن الواقف إنما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه الحاكم من العمل ما لا تفعله الولاية هكذا في البحر الرائق \* وإن حدث للمتولى أفة مثل الجنون أو العي أو الخرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي فلا جرم قائم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له من الأجر شيء فإن طعن في الوالى طاعن لم يخرج القاضى من الولاية إلا بخيانته ظاهرة فإن أخرجه قطع عنه الأجر الذى جعل له الواقف لقيامه وإن صلح من أخرجه القاضى رده عليه ولاية الوقف كذا في الحاوى \* وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وإن كان هذا المال الذى سمي قليلا ضيقا فرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذى أدخل معه رزقا من غلة الوقف فلا بأس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بأمر هذا الوقف مالا معلوما في كل سنة وكان المال الذى سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله ولنا نظر أن يوكل من يقوم بما كلفه من أمر الوقف ويجعل

(٥٤ - فتاوى ثانی) اقراره وأحلف فيما يتوجه على اليمين قالوا إن تحترز القاضى عن الإبرام أمره بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن عرف القاضى المدعى بالتعنت أمره حتى يجمع دعاويه وإن لم يكن كذلك لا يأمره وقال أبو نصر رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على رجل دعوى متفرقة لا يحلفه القاضى على كل شيء بل يأمره حتى يجمع دعاويه ويحلفه يميناً واحدة \* إذا حلف الحاكم المحكم رجلا لا يحلفه القاضى في ذلك ثانياً وإن كان الحاكم فاسقا عذنا \* إذا طلب المدعى عين المدعى عليه في شيء فقال المدعى عليه أخرج كرامة حسابك لا أنظر فيه فقال المدعى لا أخرج وطلب من القاضى أن يحلفه قالوا إن أمره القاضى بأن يخرج فهو حسن ولا يجبره كالأمر طلب المدعى عليه من القاضى أن يسأل المدعى من أى وجه يدعى على هذا المال إن سأله القاضى عن ذلك فهو حسن وإن لم يسأل لا يجبره القاضى على ذلك فكذلك هذا \* رجل ادعى مالا على رجل وأخرج صكافيه اقرار المدعى عليه بذلك المال لادعى فقال المدعى عليه إن المدعى قد رد اقرارى وأراد أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك قالوا لرجل بعث معنى عبدك هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت ولكنك قد أفتتنى البيع فصح دعواه وله أن يحلفه على ذلك \* عين في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضى لأحدهما فشكل وقضى له ثم أراد الآخر أن يحلفه إن كان الثاني يدعى ملكا مطلقا أو يدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لأن فائدة التحليف النكول

ولو نكل للثاني بعد ما نكل للاول لا يصح نكوله للثاني على الاول فلا يطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني ضمن له القيمة فيحلفه \* رجل ادعى دارا في يد رجل ولا يئنه للثاني فادعى فأرد أن يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذواليداني ورثته من أبي وعلى الوارث اليمين على العلم فانأ حلف على العلم قالوا لذى اليد أن يحلف المدعى بالله ما تعلم أنه اوصلت اليه من قبل أبيه فان حلف المدعى فبعد ذلك يحلف المدعى عليه على البتات وان نكل المدعى يحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله ما تعلم أنه المدعى \* سكة غير نافذة فيها دورا قوم ادعى رجل فيها طريقا وأنكر أصحاب السكة كان له أن يحلفهم ان لم يكن فيهم أيتام صغارا أو وقف فاذا حلف واحد منهم سقط اليمين عن الباقي وان نكل هذا الواحد حلف الباقيون وان كان فيهم صغارا أو وقف فلا يمين عليهم \* رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على رجل دينوا واستحلفه خلف ثم حضر وارث آخر ليس للثاني أن يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامرة \* رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير إذن المولى لماس فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجدته في مجلس القاضي كان له أن يحلفه \* رجل ادعى على ميت دينافا حضر وارثا واحدا فأنتكر فاستحلف على العلم خلف (٤٢٦) ثم أراد المدعى أن يستحلف وارثا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في اليمين ولان

الوارث يستحلف على العلم ورعا لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني \* رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنها نسبتة تخاف أنه لو أقر بالآلاف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل ويطلب اليه بالآلاف حالة فالجمله له في ذلك أن يقول للقاضي سله انها مؤجله أو مجملة فان ساله فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للثاني عليه أن يحلف بالله ماله على الآلاف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه الآلاف التي يدعى كان صادقا في عيینه ولو كان عليه ألف حالة وهو معرض لايسته آن يحلف بالله ماله على هذه الآلاف التي يدعى حتى لو حلف

له من جملة شياؤه أن يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير \* واذا جعل الواقف لقيم بأمر الوقف مالا فذهب القيم فيما وجعل ذلك المال لم يجز ذلك الا أن يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي \* ولو وكل هذا القيم وكيل في الوقف أو وصى به الى رجل وجعل له كل المعام أو بعضه ثم جن جنونا مطبقا يطل بوكيله ووصيته وما جعل للوصى أو الوكيل من المال يرجع الى غلته الوقف الا أن يكون الواقف عينه بلجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق ناقل عن الاسعاف \* ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير \* والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي \* ولو زال عقد له سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقله وصح بعوده الى ما كان من القيام بأمر هذا الوقف كذا في المحيط \* وان صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف فأخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاءه حاكم آخر فادعى أن الحاكم الذي كان قبلا انما أخرجه من القيام بأمر هذا الوقف من غير أن يصح على عنده شيء أستحق به اخراجه عن ذلك لا تقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صحح عندي أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردك الى القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المال له من غلته هذا الوقف كذا في الذخيرة \* وكذا لو أخرجه لنفسه وخيانة فبعد مدة تاب الى الله وأقام بيته أنه صار أهلا لذلك فانه يبيده كذا في فتح القدير \* ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن يجري لهذا الرجل شيئا بالمرء ويرد الباقي الى غلته الوقف كذا في المحيط \* وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وأن أخرجه القاضي من الوقف أو قال يجري على ذلك لا ولاده ولا ولاد أولاده اذ مات صح الشرط كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة على ماله وفتاحا بحجافات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة بقضون غلته لا يجب للقيم عشر غلته هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضيخان \* عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهمة فصدقه المعزول فيسه لا تقبل الا بيينة ثم ان كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه

بالطلاق ليس على هذه الآلاف وهو معرض يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجله خلف بالله ماله اليوم قبله حق قالوا ان لم يعطيه يكن من قصده ان يمال المدعى وانما يريد به هذا دفع المطالبة يرجى أن لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي أن يكتفي بهذا اليمين بل يحلفه بالله ماله قبله شيء قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذه المسئلة دليل على أن قول المدعى عليه ماله قبله اليوم حق لا يكون منه اقرارا بالمال ان لو كان اقرارا أمره القاضي بأداء المال وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال \* ولو كان عليه دين فأنكر وحلف بالله ليس له على شيء وحرك لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف وأشار باصبعه في كنه الى رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاثا ديانة ويكون حاثا قضا حتى لو كانت عيینه بالطلاق يقع الطلاق قضاء \* ولو كان على رجل دين وبه رهن تخاف المدين أن لو أقر بالدين ربما ينكر المرتهن الرهن فيأخذ منه الدين يقول المدين للقاضي سله أنه يدعى على ألفها بهارهن أو ليس بهارهن يسأله فان قال بهارهن وقع الامن عن هلاك الرهن وان قال ليس بهارهن كان له أن يحلف بالله ليس له على ألف ليس بهارهن وإذا ادعى رجل على رجل ألفا فأنكر وحلف بالطلاق أنه ليس له على شيء أو حلفه القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى يطلب المدعى ثم ان المدعى أقام البيينة فشهد الشهود وأن المدعى أقرضه ألفا قبل اليمين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود أن له عليه ألفا فنفقه القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه

يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على بيت ديناً وقدم الوصي الى القاضي فحصد الوصي وطلب المدعي من القاضي بين الوصي لا يحلفه القاضي لان فائدة التحليف هو النكول ولو اقر الوصي بالمال لا يصح اقراره على الميت فلا يحلفه الا ان يكون الوصي وارث الميت فخيلة ذلك ان يحلفه لانه لو نكل حتى يصير مقر يلزمه المال في نفسه \* المدعى عليه اذا شاك ان المدعى صادق في دعواه ام كاذب لا ينبغي له ان يحلف فان طلب المدعي عينة ولا يرغب في الفداء فان كان اكبر رأى المدعى عليه ان المدعى صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان اكبر رأيه أنه مبطل في دعواه وسعه أن يحلف \* رجل ادعى على وارث رجل مالاً وأخرج صكاً باقرار المدعى عليه بمال فادعى الوارث أن المقر له قدر ذاق قراره وطلب بين المدعى على ذلك كان له أن يحلف لانه ادعى عليه مالواقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد أقرت الميت تلجئة قال بعضهم له أن يحلفه لانه لو نكل يبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه \* رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض ما لا يطلب بين المدعى عليه ذكر انخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي يبعث أميناً أو أمينين ومعه شاهد حتى يستهاف المدعى عليه وذكروا في المنتقى فيه خلافاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث أميناً للحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبعث فيفوز ذلك الى رأى القاضي فلو أن القاضي بعث أميناً للحلفه فإما الامين وقال حلفته (٤٢٧) لا يقبل قوله الا بشاهد \* رجل توجه عليه

اليمين فقال ان المدعى حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب بين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال فان قال المدعى على ان المدعى قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وأبرأني فطلب من القاضي تحليفه قال بعضهم لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الابراء لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة الاولى \* وقال الشيخ الامام شمس الاعمة الجوالي رحمه الله تعالى هذا الاول سواء ولا يصح أن له أن يحلفه \* رجل اشترى

بعطيه الثاني والا يحيط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل الحلة أجزأ أو لا لانه لا يقبل القوامة ظاهراً للابجر والمعهود كالمشروط كذا في القنية \* وفي مجموع انوار المتولى من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليعزله ويقم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين لا وان امتنع عن تقاضي ما على المتبديلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب بعض المتبديلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية \* متولى الوقف اذا أخذ الغلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات

فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان مات أحدهما كان النصف للفقراء وان سمى جماعة قسمة الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم خصته للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولده عبد الله ولم يسم عدد اخيه من ولده عبد الله أحد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية \* ولو سمى زيداً وعمراً جعل النصف لزيد والثلث لعمرو وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلاثة ولعمرو أربعة ولو قال لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطى كل واحد ماسمى والباقي بينهم انصفين كذا في خزائن الفتن \* اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمرو منها الثلث أو قال لعمرو منها مائة درهم فلعمرو وماسمى والباقي لم يسكت عنه وعكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية ماسمى له والباقي للذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمرو منها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما ثلثاً فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤسهم لا على المسمى فان قال هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو ومائتان أعطى كل واحد منهما ماسمى له والباقي للفقراء كذا في الحاوي \* ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمرو ما بقي فلم تكن الغلة الا

من رجل عبد ادعى به عيبان قال المشتري شهودي حضور ولا يجبره القاضي على نقد الثمن وان قال المشتري شهودي غيب يستخلف البائع فان حلف البائع يجبر القاضي المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضى بالعيب \* اذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان المشهود عليه ادعى أن الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو أقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر ان لم يدع قضاء القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه ايضاً وان ادعى انهم رجعوا عند فلان القاضي وان ذلك القاضي قضى رجوعهم سمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له أن يستخلف الشهود ولان رجوع النهم ودعوى قاض آخر يصح كالو رجوعهم عند القاضي الذي قضى بشهادتهم \* المدعى عليه اذا كان أخرس وطلب المدعى عينة فانه يحلفه وصورة التحليف أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فاذأ أو ما برأسه نعم يصح حالوا ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو اشر برأسه نعم في هذا الوجه يصير مقر بالله ولا يكون حلفاً \* رجل ادعى على صبي مأذون ما لا تذكر اختلافه قال بعضهم لا يحلف لانه لا حث عليه فائماً يلزمه المال اما البينة أو بالاقرار وذكروا الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يحلف في قول علمائنا رحمه الله تعالى قال وبه نأخذ لان المأذون يمنع عن اليمين الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في التعارضات ولهذا يصح اقراره وفي

بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لأن فائدة التصليف النكول وعند النكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يحلف لأن عندهما النكول أقرار وهو من أهل الأقرار \* وقد كثر شس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الأقرار أنه يحلفه عند الكل \* إذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه أقاله البيع وهو كاذب في دعواه خالف البائع فنكل وقضى عليه بالاقالة بنكوله أنه قد قضاؤه باطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول حتى يحل للبائع وطؤها عندهما وعلى قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يحل له وطؤها وهو على الخلاف المعروف في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود والنسوخ \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه لى وإنك قد أقررت لى بهذا فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى قد استوهب منى كان ذلك دفع العادى المدعى لأن الاستيهاب أقرار منه بالملك الواهب فصار كما لو أقام ذوال اليد البينة على أقرار المدعى أنه ملك ذى اليد ولو أقام كل واحد منهما البينة على أقرار صاحبه له بالملك تهافت البيستان وينى لذى اليد وإذا أقر رجل أنى وهبت هذا العين لفلان وقبضه منى ثم ادعى أنه لم يقبضه منى وإنى أقررت بالقبض كاذبا وطلب عين الموهوب له ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى في المزارعة أنه لا يحلف (٤٢٨) الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

مائه لم يكن لعمرو شى وكذلك إذا قال لزيد مائة ولم يسم شياء عمرو فاذا الغلة مائة فلا شى لعمرو \* ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم تكن الغلة إلا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شى لعبد الله ولو كانت الغلة مائتى درهم فللعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شى للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلزيد مائة وما بقى فللعبد الله كذا في المحيط \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتخاصمون في ذلك يضرب كل واحد منهما بما يكفيه وإن وفيت الغلة بكتايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وإن نقصت يتضاربون بذلك وإن فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤسهم كذا في الظهيرية \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قرابتي كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزنة المفتين \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم لعبد الله من ذلك مائة تخرج من غلاتها ألف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لزيد فإن خرجت خمسة مائة قسمت الخمسة مائة بينهم على عشرة أسهم ولو قال ما أخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها عبد الله مائة ولزيد مائة فنقصت الغلة عن ألف يدا عبد الله يعطى منها مائة فإن بقى شى كان لزيد وإن لم يبق شى فلا شى لزيد كذا في المحيط \* فإن قال لعبد الله وللسا كين فنصف لعبد الله ونصف للسا كين كذا في الحاوى \* وإن قال أرضى صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها فهى لعبد الله والفقراء والمسا كين فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والنصف للفقراء والمسا كين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للسا كين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم منهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان للسا كين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية \* ولو قال لقرابتي وجبراني وموالى والمسا كين

وكذا في كل موضع إذا ادعى أنه كان كاذبا فمأقر كما لو أقر بقبض الثمن من المشتري وغيره ثم ادعى أنه كان كاذبا في أقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر وأراد استحلاف المشتري بالله لقد فقد الثمن أو طلب عين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ليس له أن يستحلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الأقرار فإذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يفوت ذلك إلى رأى القاضي والمفتى \* رجل

اشترى من رجل جرابا هرويا فقبضه فوجده أحد عشر ثوبا ثم اختلفا فقال البائع بعث منك هذا الجراب على أن فيه عشرة أثواب بعائته درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على أن فيه أحد عشر ثوبا بعائته درهم فطلب كل واحد منهما عين صاحبه فان القاضي يحلف البائع أولا بالله ما بعاه هذا الجراب على أن فيه أحد عشر ثوبا بعائته درهم لأن المشتري يدعى عليه بيع الثوب الزائد وهو ينكر فيحلف كما لو أنكر بيع الكل فان نكل يصير مقرا بما ادعى المشتري وإن حلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لأن البائع لما حلف انتفى بيع الثوب الزائد فيفسد العقد منهم ما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري \* الاستحلاف على ثلاثة أوجه في وجه يستحلف عند الكل وهو القصاص والأموال وفي وجه لا يستحلف عند الكل وهو الحدود وفي وجه اختلافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف وهي سبع مسائل ستة منها معرفة النكاح والرق والتي في الأبلأوالوالأوالرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغرى إذا دعت الأمة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولدا أو مات الولد أو ادعت أنها أسقطت منه سقطا استبان خلقه وأنكر المولى لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعت امرأة الرجل أنها ولدت هذا الولد منه وأنكر الزوج وكذا لو ادعت المولى والزوج بصبي وادعى أنها ولدت منه وأراد استحلافها لا عين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف في إحدى وثلاثين مسألة بعضها مختلف

فيه وبعضها متفق عليه \* فمنها إذا ادعى رجل أو امرأته على رجل أنه قد ذف له لا يحلف المنكر في قولهم \* ومنها إذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة ذلك رجل حلف بعقوبته أن لا يزني أبداً فقدّمه العبد إلى القاضي وقال إن هذا حلف بعقوبتي أن لا يزني أبداً وقد أتى الذي حلف عليه بعد عينته وعقبت فأنكر المولى الزنا فطالب العبد عينته ذكر الخصاف رحمه الله تعالى أنه يستحلف بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقوبتك هذا أن لا يزني فإن أنكر عن اليمين عتق عليه عبده وإن حلف لأشئ عليه وذكر الخصاف رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف بالله ما زني كما ادعى العبد وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الرواية مخفوفة في الكتب أن القاذف إذا ادعى على المقذوف أن المقذوف صدقه في القذف وأنه قد زنى وأقام البينة على ذلك قبلت بينته وبسقط عنه الحد وإن لم يكن له بينة وأراد استحلاف المقذوف بالله ما صدقه في ذلك القذف لم يسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المقذوف على ذلك ولا فرق بين المسئلتين فإن مقصود القاذف من هذه الدعوى إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد على المقذوف ولهذا لا يشترط عدداً للربعة في الشهود كما أن مقصود العبد اثبات العتق لا إيجاب الحد على المولى فصار في المسئلة روايتان قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهل يصير العبد قاذفاً مولا به هذا الكلام ذكر الخصاف رحمه الله في أدب القاضي ما هو إشارة إلى أنه لا يصير قاذفاً فإنه قال وقد أتى (٤٢٩) الذي حلف عليه ولم يقل أنه زنى تحترزاً عن ذلك \* وذكر في الحدود رجل

قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كما قلت يصير الثاني أيضاً قاذفاً إذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقوبتك هذا \* وما لا يستحلف فيه الحدود الآن في السرقة يستحلف السارق وعند النكول يقضى عليه بالمال لأنه ادعى عليه أخذ المال بجهة السرقة فيستحلف لاخذ المال \* وما لا يستحلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الرجل أو المرأة وعند صاحبيه يستحلف المنكر والنزوي على قولهما فيه لعموم البلوى وكيفية الاستحلاف عندهما أنها

يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسرهم بسهم كذا في خزائن المفتين \* ولو قال لقرايتي وللساكنين ضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاوي \* ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط \* ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الأصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الأربعة في الوقف لا يعطى العاجلون والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا في قسم الآتي على ما عداهم كذا في الظهيرية \* فإن قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم وللغارمين بسهم ولسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولوجوه البر بثلاثة أسهم فإن قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وسمى لكل وجه دواهم مسمية فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فأنه يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في فتاوى قاضيان \* إذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهدأ على وجهين إما أن يردّ كلهم أو بعضهم فإن ردّ كلهم كان الوقف جائزاً وتكون الغلة للفقراء وإذا ردّ البعض فإن كان الاسم يتطابق على الباقي فالغلة كلها تكون للباقي وإن كان الاسم لا يتطابق على الباقي فنصيب الذي لم يقبل يصرف إلى الفقراء وبنيانه أنه إذا قال لولد عبد الله فردّ بعضهم كان جميع الغلة للباقي ولو قال لزيد وعرو فلم يقبل زيد صرف نصيبه إلى الفقراء كذا في الحاوي \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا أجله وكانت الغلة للفقراء حدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية \* ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبله كان الغلة له كذا في المحيط \* فإن أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل ردّه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لأنها صارت ملكاً فلا يملكه رده وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في

إذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذا امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولأهلك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء ممنوع أن كان المدعى هو الرجل يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب بالله ما تزوجت على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله إلا إذا عرّضت المرأة أو الواو ويحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً ومن فروغ هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج بنته فلا تة منه وهي صغيرة فأنكر الأب وطلب المدعى يمينه إن كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو جهن أحدهما أنه لا يرى اليمين في النكاح والثاني أن اليمين للنكول وعنده إذا أقر الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح إقراره وعند صاحبيه يستحلف الأب لأنه لو أقر علمها بالنكاح يصح إقراره ولو كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب عند الكل أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلما قلنا أو أمة عند ما فهم إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يتوجه عليه الخصومة فلا يحلف وتستحلف المرأة على دعواه عندهما رجل ادعى على رجل أنه زوج منه أمته فلا تة على ما تة درهم وأنكر المولى عندهما يحلف المولى لأنه لو أقر علمها بالنكاح يصح إقراره فيستحلف امرأته ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأنكر الزوج النفقة يحلف بالله ما عليك تسليم النفقة إليهم إلا



إذا ادعت المرأة فقال انه من أصحاب الحديث يزعم أنه لا نفقة للبينة فلو حلفت على الحاصل يحلف بناء على زعمه فيحلفه القاضي على السبب بالله ما طلقتم بعد الدخول \* امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول ولي عليه المهر كذا أو قالت طلقني قبل الدخول ولي عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف على النكاح وانما يحلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقضي بالنكاح \* امرأة ادعت على زوجها أنه أتى منها وانقضت أربعة أشهر من وقت الإيلاء وأنها باتت منه فقال الزوج نكحت اليه قبل مضي أربعة أشهر وأنكرت المرأة التي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تسخلف المرأة عندهما تسخلف وكذا الوادعت أنه طلقها باطلا فارجعها وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعهم في العدة وأنكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة وعندهما رحمه الله تعالى عليها اليمين \* رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه فأنكر المدعى عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمين على المنكر إلا أن يدعي عليه ما لا سبب للنسب كالميراث أو النفقة إذا كان ممن يستحق النفقة فيستخلف على المال وعند صاحبيه رحمه الله تعالى إذا ادعى نسباً ثبت باقراره يستخلف المنكر ادعى عليه ما لا أولم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت باقراره كالمعومة والأخوة ونحوهما إذا ادعى ما لا تسمع دعواه ويستخلف المنكر وان تجرد عن دعوى (٤٣٠) المال لا يستخلف المنكر وما يصح به اقرار الرجل أربعة الأب والولد والمرأة ومولى العتاقة

واقرار المرأة يصح بثلاثة بالأب والزوج ومولى العتاقة ولا يصح اقرارها بالولد لان اقراره ابانولدا اقرار على صاحب الفدراس واقرار الانسان لا يصح على غيره بلا دعوى \* وان ادعى ما لا ينسب بأن ادعى أن أباه مات وترك ما لا في يد المدعى عليه أو ادعى أنه فزن والمدعى عليه موسر والمدعى عليه ينكر الأخوة يستخلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على النسب ويستخلف بالله ما تعلم في هذه الدار نصيبا كما يدعي فان حلف برئ وإن نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضي بالنسب \* وجنس هذه المسئلة أربعة احداها الميراث والثانية النفقة والثالثة إذا ادعى حق الحفظ

الذخيرة \* ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسى ولا نسلى جازرده في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوى \* وان قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك إذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة \* وكذا لو قال أقبل نصف الغلة ولا أقبل النصف فان قال على زيد وعبد الله ما عا شافات أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عا شاف لا يطل حصصه الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فابى عبد الله أن يقبل فهو لزيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو لعبد الله وإذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوى

#### الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان

الفصل الاول في الدعوى \* ومن باع أرضا ثم قال كنت وفقتها أو قال هي وقف على أن لم يقم بينة على ذلك وأراد تخليف المدعى عليه بس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التكليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وان أقام البينة فاختار أنها تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغيائية \* ومتى قبلت بنقض البيع كذا في الواقعات الحسامية \* في فتاوى النسبي رحمه الله تعالى (٢) فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة \* وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فوقى الامام أبي الفضل الكرماني (١) قوله في فتاوى النسبي فقد ذكر الخ هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقوف على الذخيرة وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البيعة ولا تأخذ به فقد ذكر الخ اه معجمه

أو الحضانة بأن قال لمن التقط صغيرا ان الصغير الذي التقطته أخى وأنكر الملقط \* والرابعة إذا ادعى بطلان حق الرجوع كذا بأن وهب الانسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب له أنا أخولك وأنكر الوهاب يستخلف الوهاب \* والحاصل أنه إذا ادعى بسبب النسب مالا أو حقا لا زما كان المقصود اثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل \* رجل مات ولم يترك عصابة وادعى رجل أنه كان أعنته وأن له الميراث بحق الولاء وأنكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد أوصى اليك ولي عليه دين فأنكر المدعى عليه الإيصاء أو أقر بالإيصاء وأنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا الوادعي رجل على رجل أن فلانا وكلك بطلب حقوقه وكالة عامة ولي على موكلك كذا فهو والوصى سواء \* رجل في يديه دار وأعرض أوحياون فقدمه رجلا نالي القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذي اليد بكذا فأنكر المدعى عليه لاحدهما بعينه أنه باع منه وأنكر الآخر فقال لا تخرف القاضي حلف المدعى عليه لي أنه لم يبعه منى فانه لا يحلفه وكذا لو أنكر المدعى عليه دعواه ما خلفه القاضي لاحدهما فشكل وقضى عليه بالنكول ثم قال لا تخرفه فانه لا يحلفه وكذا الوادعي رجلا نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت الآخر فقال لا تخرفه فانه لا يحلفه فاني قولهم وكذا لو أنكرت المرأة دعواها ما خلفه الاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت وقضى به الله لا تخلف لا تخرف قولهم

\* رجل في يديه دار أو عرض قدمه رجلان إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أن صاحب اليد هو له وسلمه إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لأحدهما فنسكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بألف درهم وأنه قبضه وأقر به لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى أحدهما الرهن والتسلم والآخر الشراء وأقر بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحدهما أن الرهن الجارية والآخر الشراء فأقر بالجارية وأنكر البيع لا يحلف للمدعي الشراء أو يقال للمدعي الشراء إن شئت تنتظر حتى تنقضي مدة الجارية وتفك الرهن وإن شئت تفسخ البيع ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والقبض والآخر الشراء فأقر بأحد الأمرين لا يستحلف الثاني \* ولو ادعى كل واحد منهما الجارية فأقر لأحدهما وحلف فنسكل لا يحلف للآخر ولو ادعى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده يذئد المدعي عنه غصه منه ذواليد فأقر دعواهما وأقر لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسكل يحلف الثاني \* ولو ادعى كل واحد منهما أنه أودعه الذي في يده فأقر لأحدهما وحلف الثاني ويحلف بالله ماله عليك هذا العبد ولا قيمته وهي كذا وكذا وكذلك الجارية رجل ادعى دارا في يد رجل وقال إن هذا الرجل اشتري دارا في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأنا شفيع هذه الدار بداري تلازها فقال المدعي عليه إن الدار التي تدعي فيها الشفعة لابن الصغير فلان فقال مدعي (٤٣١) الشفعة أنه يريد بهذا الأقرار دفع العين عن نفسه فحلف له ذكر

كذا في الفصول العمادية \* وليس للمشتري أن يجبس الأرض بالثمن كذا في التارخانية نافلا عن التجنيس \* لو ادعى البائع أنها وقف في مسجد كذا أو رهن بقبل ولا ينقض البيع وبه نأخذ وقبل لا يكون البائع متناقضا والاول أصح كذا في الوحيين \* ولو لم يقل هي وقف على ذكر النسب في فتاواه أنه لا تسمع هذه الدعوى أصلا كذا في الخلاصة \* وإذا قال لغيره هذه الضيقة وقف عليك ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تسمع دعواه كذا في الذخيرة \* ادعى أن هذه الضيقة ملكي ورثتها من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة أو قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن أن هذا تركة أو وقف فلا ادعاه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى الميراث لا تقبل أيضا إلا إذا وفاق وقال وقف أبي لكن لم يقع لازما فأتى بغيره فتنفذ تقبل ولو ادعى المحذور لنفسه ثم ادعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لان في العادة يضاف إليه باعتبار ولاية التصرف والخصوصية \* إذا ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى أنها وقف وقفها فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا في خزنة المفتين \* وهكذا في الفصول العمادية \* وفي فتاوى النسبي ادعى مشتري الأرض على بانه أن هذه الأرض وقف وقد بعته من أي البائع من غير حق قال ليس له هذه الخصوصية انما ذلك إلى المتولي وإن لم يكن ثمة متول فالقاضي ينصب متوليا فيخصمه ويثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بانه كذا في المحيط \* ادعى متول على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بانه فقال البائع بلى كان وقف فلان على أولاد فلان لكن لمسامات الواقف رفع ورثته الأمر إلى القاضي حتى يرضى ببطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقسمة التركة ووقعت الدار في نصيبي ويبي وقع صحيجات تدفع به - إذا دعوى الوقف يبي في يد المشتري كذا في الفصول العمادية \* وان ادعى وقتنا وشهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف

عن نفسه فحلف له ذكر  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل والفقيه أبو جعفر  
رحمهما الله تعالى أنه يحلفه  
ولا يستقطع عنه العين بهذا  
الأقرار كالأقرار لا جنبي أو  
لولد كبير له وقدمه هذا  
فما تقدم \* رجل مات  
فادعى رجل أن الميت فلانا  
أوصى إلى وإلى هذا الذي  
قدمته اليك فأنكر الذي  
قدمه فسأل المدعي من  
القاضي عينه فان القاضي  
لا يحلفه وكذلك الوكالة  
\* رجل أمر رجلا بأن  
يشترى له جارية فاشترى  
الوكيل له جارية شرا  
صححا ثم وجد الوكيل  
بالجارية عيبا فأراد أن يردها  
على البائع وموكله غائب

فقال البائع إن موكلك قد رضى بهذا العيب وأراد يعين الوكيل على رضا الموكل لم يكن له عينه \* امرأه بالغة زوجها وليها وهي بكر فادعى الزوج أنه زوجها بأمرها ورضاهما فأنكرت المرأة لعين عليها في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى \* امرأه تزوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل أجنبى وادعى أنه وكيل الزوج ثم أنكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلانا في النكاح وما رضيت وما أجرت وأرادت المرأة عينه لا يحلف الرجل في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل استصنع رجلا في شئ ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فعاتبوا الاثنين فيه لأحدهما على الآخر \* ولو ادعى الصانع على رجل أنك استصنعت إلى في كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف \* رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الذي المال باسمه أقر أن المال لي وأن اسمه عارية في الصلح وإن الذي باسمه المال وكلني بقض هذا المال والخصومة فيه إن صدقه المدعي عليه فيما ادعى يوم يدفع المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ثم يرجع على الآخر وإن أنكر المدعي عليه جميع ذلك فأقام المدعي بينة على أنه وكيل الغائب بقض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فأنكر لا يسمع أنكاره \* ولو أقر المدعي عليه بالمال وأنكر الوكيل فقام المدعي بينة الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قبلت

هذه البينة وكان له ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة التحليف ان يقول بالله ما تعلم ان هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال وقال بعضهم له ان يستخلفه على الوكالة في قول أبي يوسف ونحو ذلك والله تعالى ولا يستخلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان نكل عن عيين الوكالة يؤمر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان أقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال كان للمدعي أن يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له أن يستخلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه المدعي وهو ألف ولا أقل منها وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل في أول المسئلة أن المال الذي باسم فلان بن فلان الفلاني ماله وقد وكنى فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يشترط ذكر التوكيل \* وإذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمداً أو عبداً أو ولياً باله توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قطع يد عمداً أو قطع يد ابن صغيره عمداً أو ادعى شجرة أو جراحة يجب فيها القصاص فأنكر المدعي عليه كان له أن يستخلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يتخلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي (٤٣٣) هذا عمداً وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يتخلف على الحاصل

بأنه ماله عليك قطع هذه البدولة قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحبس حتى يتخلف أو يقر \* وان ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو وليه خطأ أو قطع يده أو شجبه خطأ ادعى شيئاً منه دية أو ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعي من الوجه الذي يدعي ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند البين لانه ادعى مالا فيخلف على

تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى أن هذه الارض وقف عليه لا نسمع وانما نسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة \* وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالانفاق وبغير اذنه فيه روايتان والأصح أنها لا تصح لان له حق في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذكرها أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذلك كذا في الفصول العبادية \* صاحب الاوقاف اذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضى بالبينة أو بالنكول ينظر ان ولا السلطان ذلك نصاً أو عرفاً دلالة جاز والافلا كذا في الواقيات الحسامية \* ضيعة في يد حاضر وضبيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على أولاده وأولاده وأولاده وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا لواقف وقفه ما جعلا وقفاً واحداً يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وان شهدوا على وقفين متشترتين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيان \* وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بينة على واحد من أولاد الاخر أن الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد والوقف واحد تقبل وينصب خصماً من الباقيين ولو أقام أولاد الاخر بينة أن الوقف مطلق عليهما وعليك فينبه مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى كذا في الفقيه \* ادعى كرماني بدرجل فاقتر المدعى عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بينة للمدعي فادعى تحليفه ان أراد تحليفه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه عيّن وان أراد تحليفه لياخذ القيمة ان نكل له عليه عيّن كذا في المضمرات \* بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد متصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصلي في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط \* ادعى داراً في يدي رجل أنها ملكه بأصلها

الحاصل كافي سائر الاموال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعي عليه كالدية في قتل وبنائها الخطا وما أشبه ذلك يتخلف على السبب بالله ما قتلت ابن هذا فلاناً وفي الشبهة بالله ما شجبت هذا هذه الشبهة التي يدعي وكل جنابة يجب بها الارش والدية على المدعي عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص \* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثاً أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجوه أربعة ان أقر باليمين والدخول جميعاً فقد أقر بالطلاق وان أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يتخلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك ثلاثاً تطليقات كما ادعت وان أقر باليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يتخلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقر بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يتخلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في العتق اذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن لا يدخل هذه الدار فان عرض المولى أو الزوج للقاضي الآن يتخلفه القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً قبل أن تدخلها \* رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال ان أبي فلان بن فلان الفلاني مات ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا الرجل الذي قتمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعيت أجابه القاضي الى ذلك فان سأله وصتقه المدعي عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وان كذبه المدعي عليه في

جميع ذلك فقال المدعى للقاضي حلفه بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلان مات قال الخصاصي روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يستحلفه لكن يقال للمدعي أقم البينة على وفاة فلان وأنت ابنه فإذا أقمت البينة على ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعى لابسك من المال ثم قال الخصاصي رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يستحلفه على العلم كطلب المدعى واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد - رحمه الله تعالى وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقيم المدعى البينة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البينة فإن حلف المدعى عليه يكلف الابن إقامة البينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه يصير مقر بالموت والنسب \* ولو أقر المدعى عليه بالموت والنسب صريحاً أو أنكر المال لا يكون المدعى خصماً له في حكم البينة على المال ويكون خصماً له في التحليف على المال فكذا إذا نكل فيحلفه بعد ذلك كقول الله ما للفلان بن فلان الفلاني عليه هذا المال \* وفي دعوى الموت والنسب إذا حلف المدعى عليه يحلفه على العلم \* ولو أن رجلاً ادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فإن صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين إليه ولا يؤمر بدفع العين (٤٣٣) لان الأقرار بحق قبض العين للوكيل إقرار

بحق القبض في مال الغير  
بحال قيام صاحب العين فلا  
يصح إقراره بخلاف ما لو أقر  
لوارثه \* وإن أنكر المدعى  
عليه الوكالة قال شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى  
يحلف بالله ما تعلم أنه وكيل  
فلان بن فلان بقبض  
الدين الذي له عليه كما  
يحلف لأجل الوارث وسوى  
بينه وبين الوارث \* وقال  
شمس الأئمة السرخسي  
رحمه الله تعالى إذا أنكر  
الوكالة لا يحلف على الوكالة  
في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى \* ولو كان المدعى ادعى  
أن فلان بن فلان الفلاني  
مات وأوصى إليه بقبض  
الدين الذي له على هذا  
الرجل وبقبض العين الذي  
له في يده فإن صدقه المدعى

وبنائه أو أنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بينة على دعواه وقضى  
له بذلك وكتب له السجل ثم إن المدعى أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا  
ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة \* رجل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصة وقف  
وأقام البينة أن كان ادعى الدار بينائها لا تقبل بينة المتولى وإن كان لم يدع الدار بينائها تبقى العرصة  
وقفاً وإن كان ادعى داراً وقبض ثم إن المتولى استحق العرصة يبقى البناء على ملك المأذون كذا في الفصول  
العادية \* دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك  
وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان الحاضر  
الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن  
الحاضر قيماً لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعاً فكذلك وإن أجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر  
في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب كذا في فتاوى قاضيان \* رجل في يده  
نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لأن المدعى ادعى وقف جميع  
الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات \* ولو ادعى إنسان في الوقف لا تسمع  
الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمع على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى العناية \* ولو أقام المتولى بينة  
على الوقف وأقام المدعى بينة على الملك وذو اليد هو المتولى لا تسمع بيته ذى اليد ويقضى بيته الخارج فلو  
أقام المتولى بعد ذلك بيته على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بيته ذى اليد على الوقف  
ولا تقبل بيته الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العادية تأقلا عن فتاوى رشيد  
الدين \* رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى  
فلو جاء متولى آخر وادعى على هذا المدعى أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمرو وتقبل والقاضي لو أمر إنساناً  
أن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بمخصم وكذا لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف وكذا على

(٥٥ - فتاوى ثانی) عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين إليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فإن لا يأمره بالقاضي بدفع العين إلى المدعى لأن القاضي يملك نصيب الوصي ولا يملك نصيب الوكيل على الغائب وإن كذب المدعى عليه يحلف على العلم بالله ما تعلم أنه أوصى إليه \* ولو ادعى رجل عينا في يد رجل أنه ملكه اشترا من فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فإن القاضي لا يأمره بدفع المال إليه لأنه لو أمر بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع باقراً ذى اليد وذلك لا يجوز ولا وجه إلى أن يقضى له بالملك بغير سبب لأنه قضاء بخلاف ما يدعى \* أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاءً بوزن الملك الميت وملك الغائب \* وإن ادعى أنه اشترا من فلان وأن فلاناً وكله بقبض هذا المال منه كان له أن يحلف المدعى عليه على الوكالة \* رجل ادعى في دار رجل طرّاً وأقام البينة فشهد الشهود أن له طرّاً بقا في هذه الدار جازت شهادتهم وإن لم يتحدثوا الطريق \* قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تقبل الشهادة وإن لم يتحدثوا الطريق وذكر في بعض أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقعد الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يتحدثوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على إقرار المدعى عليه بالطريق لأن الجهالة لا تمنع صحة الأقرار فإذا ثبت إقراره يؤمر بالبيان \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح

أنها تقبل وان لم يذ كر واموضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تنفع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء به او ههنا لا يتعدى ان عرض الباب العظيم يجعل حكم المعرفة الطريق قال وان محمد ارجه الله تعالى ذكر في بعض النسخ وان لم يحدوا الطريق فذلك أجوز للشهادة يعني أفقد معنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رجحهم الله تعالى مقدرا بسبعة أذرع فاذا بين الشهود بمقدار الطريق ربعا يذ كر الشهود أقل من سبعة أذرع أو أكثر والقاضي يميل الى مذهب بعض العلماء رجحهم الله تعالى فبرتبشهادتهم فكان ترك البيان أجوز \* وذكر في بعض النسخ ان يبنوا كان أجوز \* وذكر في الكتاب لو شهدوا أن أباء مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا أن المدعى كان يمر في هذا الطريق لا تقبل شهادتهم \* وان ادعى مسبل ماء في دار رجل ونهدوا بالمسبل ذكر في الكتاب انها تقبل \* قال شمس الأئمة الخواص في رجح الله تعالى هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسبل أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وانه لما للوضوء وأولاء المطر \* وذكروا مقدار المسبل أما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستخاف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك \* ولو أن ميراثا لرجل في دار رجل فنعه صاحب الدار عن تسهيل الماء فيه كان له أن يشهد الشهود أن له حق تسهيل الماء في هذه الدار من هذا الميزاب \* وقال بعض المتأخرين (٤٣٤) ان عرف أن الميزاب قديم وتصوب السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان بسبل

منه الماء لا تقبل \* وان ذكروا مسلا مطلقا واختصوا في أنه للوضوء أو للطريق كان القول فيه قول صاحب البيت مع اليقين \* رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على سطحه أو في داره ميراثا أو ادعى أنه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله ويحكم دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض بذكر الحدود وموضعها فاذا صح

غلة دار الوقف اذا ثبت له أكار أو غلة داره هكذا في خزنة المفتين  
**الفصل الثاني في الشهادة** اذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهد أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقال لم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة قال الخصاص إلا أن تكون أرضا مشهورة تسمى شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حدددها بحددين فالمشهور عن أصحابنا أنه لا يقبل وان حدددها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* وان حدددها بثلاثة حدود وقال انما أقر لنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الخواص \* مثل الخصاص فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال أجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهى الى مبدأ الحد الاول أي بازاء الحد الاول كذا في المحيط \* وان شهد أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها بالأناسيناه لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وان شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان ولكن عرف الحد وذكروا لرجح الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام أبو زيد الشروطي رجح الله تعالى تأويل هذا أنهما لم يبيناهما للقاضي أما اذا بينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاص أني أجيز الشهادة وأقضي بالأرض بحدودها وبقا أو قول للشهود سمو الحدود فاقضى بما يسمون كذا في الظهيرية \* وهكذا في المحيط والذخيرة \* قال هلال رجح الله تعالى وكذلك لو قال لا يمكن له في المصر الا تلك الأرض لم تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان ولكن عرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضا أخرى وهذا لا يعلمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لا شهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذ كر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز \* قال الامام رجح الله تعالى تأويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفا فاما اذا لم يبيناهما لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وان شهد أنه حددها بالأناسيناه كذا في الحدود التي

دعواه أو أنكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه حقا لا يحتمل السقوط لا بالرضا ولا بالبراءة فانه لورضى بذلك كان اعارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يخلف على السبب \* ولو كان صاحب الخشب هو المدعى وقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوق أو قلعتة لا أعيد وان صاحب الحائط يمتنع من ذلك لا تسع دعواه ما لم يصح الدعوى بأن بين موضع الخشب وأن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح دعواه وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فان نكل ألزمه القاضي حقه \* ولو ادعى رجل على غيره أنه حفري أرضه حفرة أضرت بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الأرض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعى ولا يحلفه على السبب لأن هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضا والبراءة أو الصلح فيحلف على الحاصل قال شمس الأئمة الخواص في رجح الله تعالى عند بعض العلماء رجحهم الله تعالى في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفرة ولا يجب النقصان فلو حلف على النقصان رجحهم الخواص الى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي أن يحترز عن قول هذا القائل إلا أن الخصاص رجح الله تعالى لم يعتبر ذلك القول ولم يلتفت

اليه ثم ذكر في الكتاب حرق في أرضه حطباً وأضر بالارض وهذا الشارة الى أنه اذا لم يضر بالارض ولا يدخل نقصان في أرضه بذلك لا يجب عليه شيء \* ولو أن رجلاً رفع من أرضه انساناً تراباً قالوا ينظران كل ذلك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع بضمن قيمة التراب دخل بذلك نقصان في أرضه أو لم يدخل لانه رفع مالا يملو كامتقوله وذ كرفي الصدا اذ دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لأخذ أن يرفع ذلك من أرضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه واحتياله فإنه لا يكون لصاحب الارض الا أن يأخذه جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعله مثلياً \* ولو أن رجلاً ادعى على رجل أنه هدم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلقه القاضي على الحاصل بالله ماله عليه هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها \* وقال بعض العلماء رحمهم الله تعالى ان كان الحائط حديثاً كان على الهادم اعادته الحائط بالمدران كل من المدر وبالحجر والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان \* وان كان الحائط عتيقاً قد خلق كان عليه النقصان فنبغي للقاضي أن يحتز عن هذا القول ويحلفه على وجه يقع الاحتراز عنه \* وان حلقه على النقصان والقيمة ولم يحتز عن ذلك القول لأبأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل أنه ذبح شاة أو بقرة له أو ادعى أنه فقتل عين عبده وقد مات العبد أو ادعى أنه فقتل عين دابة له أو أفلسمتاعاً له وذلك (٤٣٥) الشيء ليس بمحاضر فان القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويحلفه

على الحاصل وان كان الحيوان مضمناً عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا أن صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول \* رجل ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فان القاضي ينظر فيه ان كان الخرق يسيراً كان الواجب فيه نقصان الثوب يقوم الثوب وليس به ذلك الخرق ويقوم به الخرق فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق يحلفه القاضي بالله ماله عليه هذا القدر الذي يدعي من الداهم ولا أقل منه ولا يحلفه على السبب لان هذا مما يحتمل السقوط بالأبراء أو الرضا والصلح فلا يحلفه

حدد هالنا فالشهادة بما طاله كذا في المحيط \* ولو شهد أن الواقف وقف أرضه وذكر حدود الارض ولكنها لانصرف تلك الارض في أي مكان هي جارت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البيئة أن الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى فاضيلخان \* وكذا لو قال أدارنا على حدودها ولم يسم لنا فاتها تقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لا نعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعي الوقف أن يأتي بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوي \* وان شهد أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها لساكنين فنظر الحماكم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته وقفاً على الوجوه التي سبها كذا في الظهيرية \* وان جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصديقهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وفساوأ جعل للقوم الذين هم باعيايتهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث الى النصف لساكنين كذا في الذخيرة \* اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدران ماهي لم تجز الشهادة قياساً وجازت استحساناً كذا في الحاوي \* وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار أخذ القاضى بان يسمى ماله من ذلك فله شيء من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فاقتر به من ذلك لزمه الا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العبادية \* واذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلفا فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا فشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا أو سمى موضعاً آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الارض وأرضا أخرى قبلت الشهادة على ما تنفعا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الارض كلها وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا ذكر هلال والخصاص رجحهما

على السبب وان لم يكن الثوب حاضر فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر صفة الثوب وقيمه وقد نقصان الخرق ثم يحلفه على الحاصل \* وان ادعى رجل أنه شق في أرضه نهر أو ساق الماء فيه الى أرض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض أنه على العين أو على اليسار ويبين مقدار النهر طولاً وعرضاً وعقفاً فاذا بين ذلك ان أقر المدعي عليه بذلك لزمه وان أنكر حلقه بالله ما أحدث في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي \* وكذا لو ادعى أنه بنى في أرضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر \* وكذا لو ادعى غرس الشجر في أرضه فاذا بين المدعي ذلك ان أقر المدعي عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلقه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر \* وان ادعى على رجل أنه كسر بربريقا له من النضة وأحضر البريق أو ادعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان أقر المدعي عليه بذلك عند ناخبير صاحب البريق والطعام ان شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وان شامدفع اليه البريق والطعام وضمنه قيمة البريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعي عليه من وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعي عليه حلقه القاضي على قيمة البريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعي عليه من يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعي \* رجل ادعى على رجل أنه قال له



ياها سق أو يا كافراً أو يا فاجر أو يا منافق أو يا خبيث أو يا خنزيراً أو يا جاراً أو يا لصاً أو يا ولطى أو يا كل الرأى أو يا شارب الخمر أو يا ديوثاً أو يا مخنثاً أو يا خائناً أو يا ابن القعبة أو ما سوى ذلك مما يجب فيه التعزير \* أو ادعى عبداً أنه قال له يا زاني أو أمة ادعت أنه قال لها يا زانية أو ادعى أمراً يجب به الأدب بأن ادعى أنه ضربي أو لطمني وأنكر المدعى عليه حلفه القاضي لأن هذان - حقوق العباد ويحجر فيهما العفو والبراء ولا يسقط بالتمام وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي ولا يختص بالامام بالأقامة فإن الزوج يؤذّب المرأة والمولى يؤذّب العبد ولوراءه انسان يفعل ذلك كأن له أن ينهيه ويمنعه ويؤذبه ويضربه إن كان لا ينزجر بالمنع باللسان فيجزي فيه اليمين \* رجل عليه دين لرجل ويه رهن نبي بالدين فأنكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى المدعى \* إذا استخلف المدعى عليه خلف ثم أقام المدعى البينة على حقه تقبل بينته عندنا وكذا لو كان المدعى طلب يمينه وقال لا بينة لي فلما حلف أقام البينة بعد ذلك تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذا لو كان المدعى قال كل بينة أتى بها فهي شهود زور أو قال مالي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى ثم أتى بالرجلين فشهدا بذلك جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو أن المدعى قال للمدعى عليه عند طلب (٤٣٩) اليمين إذا حلفت فأنت برى من المال الذي لي عليك خلف ثم أقام المدعى البينة على الحق

الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث  
عندهما كذا في المحيط \* وان شهد أحدهما أنه وقف نصفها ما شاء وشهد الآخر أنه وقف نصفها ما مقررا  
بميزان الشهادة باطلا كذا في الظهيرية \* وان شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم  
الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحاوي \* ولو شهد  
أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفا صحيحا بان كانت الشهادة باطلا ولو  
شهد أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان  
\* ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على  
المساكين قبلت الشهادة \* والحاصل أنهم اذا اتفقا على كونها صدقة موقوفة ونفرد أحدهما بزيادة شيء  
لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وقفاً على الفقراء وعن هذا قلنا اذا شهد أحدهما أنه جعلها  
صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقف على الفقراء كذا في  
الذخيرة \* ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على عبد  
الله جعلتها وقفاً على عبد الله كذا في الظهيرية \* وذكر الخصاص في وقفه اذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة  
موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف لعبد الله والنصف  
للآخر للفقراء قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يقضى لعبد الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل  
كذا في المحيط \* لو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة  
والغلة للفقراء كذا في الحاوي \* قال الخصاص في وقفه لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على  
الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه  
الشهادة \* قال ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه  
جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وفقراء رتبة قال هذا لا يشبه أبواب البر لأن الذي شهد

ماله هذا الرجل عليك هذا المال ولا شيء منه فان أبي أن يحلف يقضى عليه بدعوى المدعى \* وان قضى القاضى عليه لفقراء بالسكر في المرة الاولى ونفذ قضاؤه \* ولو أن القاضى عرض عليه البين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولم اعرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه البين ثالثا فقال لا أحلف فان القاضى يقضى عليه \* وبحسب كل ذلك عليه \* ولو أن المدعى عليه بعد ما عرض القاضى عليه البين مرتين استهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضى لا يقضى عليه حتى يتكلم ثلاثة ايام وليس تقبل عليه البين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال \* ولو قدم رجلا الى القاضى وادعى عليه حقا فبعد فاستخافه فسكت ولم يجبه فان القاضى يقول له أعرض عليك البين ثلاثا فان حلفت والا قضى عليك بما يدعى ثم يعرض عليه البين ثانيا فان أبي أن يحلف يعرض عليه ثالثا فان أبي فان القاضى يقضى عليه وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا أنه انما يجعل بمنزلة النكول اذا لم يكن به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان كان به آفة فسكوته لا يكون نكولا \* ولو أن القاضى حلف المدعى عليه فسكت وكلما كلمه القاضى سكت ولم يجب بشيء فان القاضى يأمر المدعى حتى يأخذه منه كذبا ثم يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان سأل وظهر أنه ليس به آفة أعاده الى مجلسه ويعرض عليه البين ثلاثا ثم يقضى \* ولو أن القاضى عرض البين على المدعى عليه

قضى عليه \* رجل ادعى دارا  
في يد رجل فقال المدعى عليه ان  
المدعى قد كان اقر قبل هذا  
أن لا حق له في هذه الدار  
لا تقبل بينته ولا يكون ذلك  
دفعاً للدعوى المدعى لان قول  
الانسان لا حلق في هذه  
الدار أو وليست هذه الدار لي  
ولم يكن هناك أحد يدعى  
لا يمنع من الدعوى بعد ذلك  
\* وذكري الجامع الصغير  
عين في يد رجل يقول هو  
ليس لي شيء رجل وادعاه  
فقال ذوالد هو لي كان  
القول قوله لما قلنا وان قال  
ليس لي وهناك أحد يدعيه  
تكرر ذلك اقراره بالملك  
للدعى حتى لو ادعاه لنفسه  
لا تسمع دعواه الا أن يتلقى  
الملك بمن يدعى \* وذكري  
الشيخ الامام المعروف

لفقراء قرابته لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط \* واذ شهد أنه وقف عليهما أو على أحدهما أو على أولادهما أو على نساءهما أو على أبيهما أو على قرابته وهم امن القرابة أو على آل عباس وهم امن آل عباس أو على مواليدهم وهم امن الموالى فالشهادة باطلة ولو شهد أنه وقف عليهما أو على قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قال لا تقبل ما جعل لنا فيها شهادتهم جازة للباقيين يعطون عباسي لهم ويجعل حصص الشاهدين للفقراء كذا في الحاوى \* ولو شهد القرابة الواقف وهم امن قرابته وقال لا تقبل ذلك لم تقبل شهادتهم وان لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة \* ولو وقف الخصومة في الوقف فنشهد شاهدان أنهما صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضبيعة أنهما صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهم امن فقرائهم لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهد أنه وقف على فقراء قرابته وهم امن قرابته من القرابة يوم شهد الم تجز الشهادة لانهم ما لوافقرا كان لهما حصص كذا في الحاوى \* ولو شهد أنه وقفها على فقراء مسجد وهما من فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذلك لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم \* ولو وقف رجل كرامة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكرامة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة \* والمشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيما انفالوا في شهادة أهل المدرسة ان كانوا يأخذون الوطائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا يأخذون تقبل وكذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول الحميدة \* اذا تدعى رجل على رجل أنه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجحد ذلك وأقام بيعة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الارض من يده كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولده في المكتب أن هذا وقف فلان

بجواهر زاده رحمه الله تعالى \* رجل ادعى دارا في يد رجل فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لى أو قال ما كانت هذه الدار لى بطل بينة المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذلك كان المدعى يدعى أنه ورث الدار من أبيه وأقام البينة فأقام ذو اليد البينة أن أباه الميت كان أقر أن الدار ليست لى أو قال ما كانت هذه الدار لى كان ذلك مبطلا لبينة المدعى ودعواه \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقضى القاضى له بها بيئته فأقامها ثم أقر المقتضى له أنها للفلان لرجل آخر لاحق فى قيم ان صدقه المقر له فهو للمقر له ولا يطل قضاء القاضى للمقر \* ولو قال المقتضى له هى لفلان لم تكن لى قط فصدقه المقر له فان الدار تزعم على المقتضى عليه ويطل قضاء القاضى \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذو اليد ادعها لى وأقام البينة فشهد شهوده أن رجلا دفعها اليه لا تندفع الخصومة عن ذى اليد فان قال الشاهد نعرف الدافع فاسم ونسبه ووجهه تندفع الخصومة عن ذى اليد فى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* ولو أقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى أن رجلا دفعها اليه لا تندفع عنه خصومة المدعى ولو قال شهود ذى اليد دفعها اليه رجل نعرفه بوجه ولا نعرفه باسمه ونسبه تندفع الخصومة عن ذى اليد فى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* شاهدان شهدا على رجل بعدي يده أنه للذى فأقام المشهود عليه البينة أن الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته \* رجل خاصم رجلا فى دار أو فى حق ثمن هذا الرجل شهد عليه فى حق آخر جازت شهادته



الصلح أو قضاء المال لم يكن لي قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض بينة المدعي حتى أقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أنه ليس لي قبل فلان شيء بطل عنه المال ولا يقضى عليه بشيء \* امرأه ادعت ميراثا على ورثة زوجها فجحدوا أنها امرأة الميت فصالحوها على أقل من حصتها من الميراث والمهر ونصيبها من دراهم التركة أكثر من بدل الصلح جائز ولا يحل ذلك للورثة إذا علموا بذلك فان أقامت المرأة البينة بعد ذلك أنهم امرأه الميت بطل الصلح \* ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأنكر وصالحه على شيء ثم أن المدعي عليه أقام البينة على القضاء أو الإبراء لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن عيّن كانت عليه فان كان المدعي عليه قبل الصلح ادعى القضاء أو الإبراء وأنكر المدعي ذلك فصالحه على شيء ثم أقام المدعي عليه البينة على القضاء أو الإبراء بطل الصلح لان المدعي عليه إذا ادعى القضاء أو الإبراء لا يستحلف المدعي عليه وإنما يستحلف المدعي فلم يكن الصلح فداء عن اليمين \* رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وبين المال ووصف فأقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أنه أخذ منه فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعي ذلك لا تقبل هذه البينة ولا يكون ذلك إطلا لادعوى الاول لان من حجة الاول أن يقول أخذ مني فلان آخر ثم رده على فأخذ مني هذا المدعي عليه بعد ذلك وان شهد به شاهد مدعى عليه أن المدعي أقرا فلان آخر وكيل المدعي عليه أخذ مني هذا المال كان ذلكا كذبا بنفسه وبطل دعواه \* رجل ادعى عبد في يد (ع ٣٩) رجل أنه له فجدد المدعي عليه فاستحلفه فنهك

وسعى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى هذا العبد من المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر أن المدعي عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البينة قبل بيته ويقضى له \* رجل اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا فخاصم البائع وأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستحلف فنهك فمضى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تراءت اليه من هذا العيب وأقام البينة قبلت بيته \* رجل ادعى ثوبا في يده رجل أنه له فأنكر المدعي

سأهم قبل قوله إذا لم تكن للواقف ورثته ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل وان كانت له ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراث بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقبل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أو بنا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينتظر الى قول الورثة \* هذه الجملة في أجناس الناطقي كذا في المحيط \* الوقوف التي تقدم أمرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاء يعمل عليها فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم تكن لها رسوم في دواوين القضاء يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به هذا كله إذا لم تنق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا أقر وباشى يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في المضمرة \* فان اصطلموا أو أرادوا أخذ ذلك كن للقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضيهان \* وإذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت لورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يحضيه على ما أقرت به الورثة إذا لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتابا من الصلح فيها رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد اقرارا من في يده وأما إذا كانت الوقوف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في النخبة \* سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهورا شتهر مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وهم يعطون فيني على ذلك كذا في المحيط \* في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صلح ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء

عليه فطلب المدعي عينه فقال أنا أفندي بيميني فصالحه من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أقام البينة أن المدعي أقر قبل الصلح أنه لاحق له في هذا الثوب لا تقبل بيته ويكون الصلح ماضيا لانه افتدى عينه بالصلح \* ألا ترى أن المدعي عليه لو نكل عن اليمين فقضى القاضي بالثوب للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة على أن المدعي أقر قبل القضاء أنه لاحق له في الثوب لا يلتفت اليه \* ولو أقام المدعي عليه البينة أن المدعي أقر به الصلح انه لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعي باقراره هذا يزعم ان ما أخذه من بدل الصلح أخذه بغر حقا ما ان كان اقراره قبل الصلح ففسد يجوز أن يكون ملكه بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي علم أن المدعي أقر قبل الصلح أنه لاحق له في الثوب يبطل الصلح وعلم القاضي باقراره قبل الصلح بمنزلة الاقرار به الصلح \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على ألف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الالف أمس فدفعها اليك فقال المدعي لي عليك ألف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعي عليه أقام البينة بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا والمدعي عليه دفع الى المدعي أمس ألف درهم لا يثبت الى شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين \* ولو كان المدعي عليه قال للمدعي حين ادعى صدقة كان لك على ألف درهم الا أني قضيتكها أمس فقال المدعي ما قضيتني ودفع اليه ألفا أو صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعي عليه أقام البينة فشهدوا أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح

ويرجع على المدعي بما أخذ منه ثانياً لأن في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي فلم يكن الصلح من المدعي عليه افتداه عن اليمين \* رجل في يديه وديعة لرجل جاهر رجل وادعى أنه وكيل المودع في قبض الوديعة وكله في ذلك منذ سنة وأقام البينة فأقام الذي في يديه الوديعة أن الموكل أخرجه من هذه الوكالة قبلت بينته \* وكذا لو أقيم البينة أن شهود الوكيل عبيد قبل ذلك منه \* رجل ادعى داراً في يد رجل أمهاله وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أنها لفلان الغائب اشتراها من المدعي ووكلائها تقبل بينته ويجعل وكيلاً وتندفع عنه الخصومة ولا يقضى بالشراء على الغائب \* رجل في يديه دار ادعاها رجل بوكالة رجل فأنكر المدعي عليه دعواه المالك والوكالة فأقام الوكيل بينته على الوكالة فأقام المدعي عليه البينة على إقرار الموكل أن شهود الوكيل شهود زور وأستأجرهم بطلت شهادة شهود المدعي فان شهدوا بذلك على إقرار الشاهدين لا تبطل شهادتهم الا اذا شهدوا على إقرار الشاهدين أنهم سمعوا ودان في قذف أو أنهم ما شربوا كان فيما شهدا على المدعي عليه فحينئذ تبطل شهادتهما \* رجل ادعى داراً في يد رجل فحذفه المالك على ألف درهم على أن يسلم الدار الذي في يديه ثم ان المدعي عليه أقام البينة أنها له وأراد أن يرجع في ألف ليس له ذلك وكذا لو أقيم البينة أنها كانت لفلان اشتراها منه أو أقيم البينة أنها كانت لبيه مات وتركتها ميراثاً له لا تقبل بينته لأنه حين (٤٤٠) محمد عوى المدعي كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح افتداه عن اليمين

أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفضل الى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم سهمهم ولسائر الفقراء يسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقي منهم على ما وصفت فإذا انقرض فقراء السكة الموجودين يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة \* في وقف الخصاص رجل وقف ضيعة له فقال قد جعلت ضيعة في المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديد مصادق مقوفة على وجوه سماها وجعل آخرها لساكنين جازاً فان ادعى الواقف أن قراهمها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح داخل في حدودها فدخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً إليها ومعروفة فدخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف كذا في المحيط

### باب السابع في المسائل التي تتعلق بالصلح

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على ماله ومدر من مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشروط الصفة وجعل آخره للفقراء فاجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة \* رجل وقف ضيعة له وكتب حكماً وأشهد شهوداً عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون بيعي فيه جائزاً ولم أعلم أن الكاتب كتب أو لم يكتب في الصلح هذا الشرط ان كان الواقف رجلاً فصحيحاً يحسن العربية وقرئ عليه الصلح وكتب وقف صحيح وأقره بجميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف أعجمياً لا يفهم العربية فان شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وان لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المضمرات \* وهذا لا يختص بصلح الوقف بل يعم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه أبو جعفر عن امرأه قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفاً على أهلك متى احتجت الى بيعها

فلا يستطيع أن يرجع في ألف \* ولو أقيم البينة أنه اشتراها من المدعي قبل الصلح تقبل بينته ويبطل الصلح ولو لم يقيم البينة على الشراء ولكن أقيم البينة على صلح ماله عن الدار بألف قبل دعواه أمضيت الصلح الذي أنبته بالبينة وأبطلت الصلح الثاني كذا ذكر في المنتقى قال كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وان كان شراء بعد شراء من رجل واحد فالشراء الثاني حق والشراء الاول باطل \* وان كان الصلح أولاً ثم الشراء بعد ذلك أجزت الشراء الآخر وأبطلت الصلح الاول \* رجل ادعى على رجل أنه قتل أخاه عمداً وأقام البينة

فادعى القاتل أن القاتل ابنه وأنه قد عفا عنه فان القاضي يأمر باحضار مواله وحاضره ووجه القاتل ورجل وشاهدين فيعينها فشهدا أن هذا الرجل ابن المقتول وأنه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما وشئت النسب وان كان الرجل جاحداً ويبطل القصاص \* رجل زمن ادعى على رجل أنه أبوه وطلب أن يفرض له القاضي النفقة عليه فأسكر ذلك الرجل فأقام الزمن البينة على ما ادعى وأقام المدعي عليه البينة على رجل آخر أنه أب الزمن وذلك الرجل ينكر أن ذلك قال البينة بينة الزمن وشئت نسبه من الذي أقيم عليه البينة أنه أبوه ويفرض له عليه النفقة ويبطل بينة الآخر وكذا امرأه خاصت معها الى القاضي فسالته أن يفرض لها عليه النفقة وهي محتاجة فقال الم ان له أخاً وهو أولى بالنفقة مني وأنكرت المرأة ذلك فأقام الم شاهدين فشهدا على رجل أنه أخوها والمرأة وذلك الرجل ينكر ان القاضي يبرئ الم عن النفقة ويقول لها ان شئت فرضت لك على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة في دفع الخصومة عن نفسه وان كان مثبتاً حقا غيره \* ومنه اذا وجد القاتل في محلة فادعى أهل المحلة أنه قتل رجل آخر من محلة أخرى وأقاموا البينة من غير المحلة التي وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل أن البينة مقبولة فان ادعى أولياء القاتل على ذلك الرجل أخذه بالدية وان أبرأه لم يكن للادوية عليه ولا على أهل المحلة شئ يجوز هذه البينة وان أنبتوا الدية لغيرهم \* رجل مات فقامت امرأته وولده الميراث وهم كبار

كلهم وأقروا أنهم زوجه الميت ثم وجد الولد شهوداً أن زوجها كان مطلقها ثلاثاً في حجة فأنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث \* رجل ادعى على آخر قذاً وأقام البينة فادعى القاذف أن الموقوف عبد فلان تدفع عنه دعوى الحد فان أقيم الموقوف بينة بعد ذلك أن فلاناً أعتقه قبل القذف فمات بينته وقضى له على القاذف بالحد \* أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكة فالواقيل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف عليه بمنزلة استحقاق الملك وليس بصريح الأثرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعها ماصفة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حرو عبد وباعها ماصفة واحدة لا يجوز بيع العبد لأن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف \* رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحقه إنسان بالملك المطلق بالبينة كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فارجع فقبل أن يقضى القاضي بالثمن على بائعه أقام البائع البينة أنه له لا تسمع دعوى البائع لأن البائع صار مفضياً عليه بالقضاء على المشتري وإن أقام البائع بينة على أنه كان اشتراه من المستحق ثم باعها من المشتري أو أقام البائع البينة على التناج يتظر أن أقام البينة على المستحق قبلت بينته ويطل قضاء القاضي للمستحق وإن أقام البائع بذلك بينة على المشتري إن أقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري (٤٤١) لا تقبل هذه البينة لأن البيع الذي جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن للمشتري

فخرج المشتري من أن يكون خصماً وإن أقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع لأن البيع الذي جرى بينهما ما قائم لم ينفسخ لأن الاستحقاق لا يطل البياعات الماضية في ظاهر الرواية فكان للبائع أن يلزم البيع للمشتري وكان المشتري خصماً لا تقبل بينة البائع عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق \* رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة فمات المدعى عليه قبل القضاء ثم عدلت بينة المدعى فان القاضي يقضى بتلك البينة على وارث الميت وإن لم يكن له وارث

تبيعها فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليها بالنار سبه وهي تسمع وأشهدت على ذلك صارت الدار وقفاً وإن لم يقرأ عليها إلا تصير الدار وقفاً وما ذكر من الجواب في المسئلتين أعني أتى على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأق كذا في المحيط \* وقف ضيعة له وأمر بكتابة صك للوقف فغلط الكاتب في حدين وأصاب في حدين فإن كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين المحدود أرض أو كرم أو دار لاغير يصح الوقف وإن كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل إلا إذا كانت الضيعة مشهورة معينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز الوقف حينئذ كذا في الوجيز \* رجل أراد أن يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه فمسي الكاتب أن يكتب بعض أقرحه من الأراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب أن فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا قرا على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن كان الواقف في صحته وأخبر الواقف أنه أراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أرادته وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالأمر كما تكلم كذا في فتاوى فاضلخان \* إذا كتب صك المتولى والوصى ولم يذكر فيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فإن كتب أنه وصى من جهة الحاكم ومتولى من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا في الوقاعات الحسامية \* وهكذا في فتاوى فاضلخان في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من متولى وقف وأرضاه وقف على أبواب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان ابن فلان من فلان بن فلان المتولى في الأوقاف المنسوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على أبواب معلومين جاز وإن لم يذكر الواقف فهـذا حق كذا في الذخيرة \* رجل في يده ضيعة جارية رجل وادعى أنها وقف وجاء بصك فيه

(٥٦ - فتاوى ثانياً) نصب القاضي عنه خصماً في قضى عليه ولا يقضى من غير خصم \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه الذي في يده فانه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم بإقرار المدعى عليه \* رجل اشترى داراً وقبض وأراد الشفيع أن يأخذها فقال المشتري اشتريتها فلان الغائب وأقام البينة على إقراره قبل الشراء أنه اشتراها فلان وإن فلاناً وكله بشرائه هذه الدار منذ سنة ذكر في المنتقى أنه لا تقبل بينة المشتري قال لا في لوقيلها لا لزمت البيع على الغائب \* رجل ادعى أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى عليه ما اشتريتها منك فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى عليه البينة أنه اشتراها وكيلي من فلان سمع دعواه \* وذكر في المنتقى إذا ادعى داراً في يد رجل أنه له اشتراها من ذي اليد وكيلي فلان الغائب لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل ادعى ملكاً بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكاً مطلقاً وشهد وشهد بذلك ذكر في عامة الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته \* قال المصنف رحمه الله تعالى قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وإن صاحب اليد أقر له به وأقام البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى استوهبها بمعنى بطلت بينة المدعى وتدفع الخصومة عن ذي اليد لأن كل واحد منهما ما أقام البينة على إقرار



صاحبه أنه فبطلت البيئتان لمكان التعارض فترك العين في يدي اليد كذا ذكر في الاصل \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وقضى له القاضي بها ثم قال المقضى له أنها فلان آخر لم تكن لي قط وصدقه المقر له يبطل قضاء القاضي ويرد الدار على المقضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر وهبها منى وقبضتها فهي للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقرضى عليه عند أحضانها \* عبد في يد رجل ادعاه رجل وأقام البينة فأقر المدعى عليه أنه لغير المدعى لا يصح إقراره \* عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما أقام البينة أنه له أو دعه الذي في يديه والمدعى عليه يجحد دعواه أو يقول هو لي فلم يقض القاضي بشهود المدعين حتى صدقوا باليد أحدهما فأنه يدفع العبد إلى المقر له فان عدلت البيئتان قضى به للمدعين \* ولو ادعى عبدا في يد رجل أنه له فجحد المدعى عليه فأمر المدعى بأقامة البينة فلما أقام من عند القاضي بأمر المدعى عليه من رجل وسلمه إليه ثم أو دعه المشتري ثم جاء المدعى بشهود وأحضر المدعى عليه فقال المدعى عليه بعت من فلان وسلمته إليه ثم أو دعى ان صدق المدعى فيما صنع أو لم يصدق ولكن القاضي علم بذلك فان القاضي لا يسمع بينة المدعى على ذي اليد وان لم يصدق المدعى ولم يعلم القاضي بذلك فأراد المدعى عليه أن يثبت ذلك بالبينة لتندفع عنه خصومة المدعى فان القاضي لا يسمع بيته ويقضى عليه بينة المدعى وقد مر \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنها فلان (٤٤٣) وقال وكفى فلان بالخصومة فيها ثم ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه وكذا لو ادعاه للموكل آخر

وان ادعاه لنفسه أو لاثم ادعى أنها لفلان وكفى بالخصومة فيها ثم ادعاه \* ولو ادعى دارا في يد رجل أنها لورثها من أبيه أو قال اشتريتها من ذي اليد فجحد المدعى عليه ثم ادعى أنها لاثم تسمع دعواه وقد مر \* امرأة ادعت على ولديت أنها كانت امرأة أبيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طاقها ثلاثا واثقت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها أو لم

خطوط عدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به مالم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط

### الباب الثامن في الاقرار

قول من الارض في يديه هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا تشتط له شرائط الوقف كذا في المحيط \* انا أقر بوقفية أرض في يديه ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض وقفاً على الفقراء ولا أجعل المقر هو الواقف له ولا غيره الا أن يشهد الشهود أن هذه الارض كانت لهذا المقر حين أقر فيجعل المقر واقفا كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* والولاية للمقر استحسانا حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصى الى غيره كذا في الذخيرة \* وتاويل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فأقام المقر بيته أنه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يردها عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الاقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فان كان على أبيه دين يباع فيه وان كانت له وصية تنفذ وصيته من ثلثه وما فضل منها يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخر وان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي \* ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضي أن يولي أمره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحسانا جلا لأمره على الصلاح كذا في المحيط \* وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الارض للجاحد بقوله ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا اذا قال هي موقوفة من جدتي ولو قال هذه الارض موقوفة

تكن بزوجته قط ثم أقام البينة على الطلاق لا تقبل بيته \* رجل ادعى على رجل مالا وأخرج خطا وادعى عن أنه خط المدعى عليه فأسكر المدعى عليه أن يكون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنها خط كاتب واحد اختلف المشايخ زعمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله الا أن يكون الكاتب صرافاً أو مسامراً ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فهو على أن لا يؤخذ بخطه \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه كان لابيه مات وتركه ميراثا له وقال ذوالبيد أو دعى أبوك ولا أدري مات أبوك أو لم يمت ذكر في المتنق أنه لا تندفع عنه الخصومة \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بكذا وأقام البينة وأقام ذوالبيد البينة أنه اشتراها من ذلك الرجل وأرخا وتاريخ الخارج أسبق وأقام ذوالبيد البينة أنه حين اشتراها الخارج كانت الدار لذلك الرجل الا أنها كانت رهنه عند فلان آخر ولم يررض المرتهن ببيعه حين علم وأبطل بيعه ثم أتت ثمة أنها منه بعد ما فك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا له سوى الخارج لانه ليس بخضم في اثبات الرهن \* ولو كان المدعى ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه عندي بكذا وقبضته وأقام البينة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه اني اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بيعة البيع من بيعة الرهن اذا اجتمعا كانت بيعة البيع أولى \* دار في يد رجل ادعاه أخوان وهما بالغان أحدهما

أكبر من الآخر ادعى أنها كانت لأبيه مامات وثر كما ميراثا له ما وأقاما البينة فقال المدعى عليه في دفع دعواه ما في أشربت هذه الماد من الأكبر ومن فلان وصى هذا الأصغر حين كان صغيرا بكذا فأفانكر وأنكر الوصي أيضا الوصاية فأقام المدعى عليه البينة على إقرار الوصي أنه باع بحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة إلا أن يشهد الشهود أنه كان وصيا من جهة أبيه أو من جهة أمه أو من جهة القاضي باع الحاجة الصغرى بمنزل الثمن لا ناوان عاينا إقراره أنه وصى لم تثبت الوصاية بإقراره \* امرأة أدعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأقامت البينة والزواج يبعد ثم ادعى الزوج أنه قد تزوجها بعد ما اعترفت أنها تزوجت بالحلل ويحل له نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لأنه بهذه الدعوى يدعى عليها التناقص في دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينة لا تسمع علم ادعى التناقص \* رجل ادعى على رجل دعوى اتفق علماء الزمان على فسادها فقال المدعى عليه في دفع هذه الدعوى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع وقال بعضهم يطالب ومن دفعه أنه ثبت فساد الدعوى \* قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن ينظر في دعوى الدفع ويسأله ان كانت فاسدة ظاهرا وهو يعلم بفساد الدعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يأمر المدعى عليه باثبات الدفع \* رجل ادعى دارا فيدرجل أنها له فقال المدعى عليه نصفها لي ونصفها وديعة عندى لفلان ولم يقيم البينة (٤٤٣) على الوديعة فأقام المدعى البينة

على دعواه ثم أقام المدعى عليه البينة أن نصفها وديعة عنده لفلان تبطل دعوى المدعى في النصف وهبل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل \* قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه نظر وأشار في الجامع الى أنه لا تبطل في الكل \* رجل ادعى دارا في يدرجل أنها له فأقام المدعى عليه البينة أنها وديعة عنده لفلان اندفعت عنه دعوى المدعى فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه فأعاد المدعى الاول دعواه على المقر له فأجاب أنها وديعة عنده لفلان آخر تقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعى \* رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة ثم قال بعدا فامة

عن أبي فان هذا لا يكون إقرارا بالملك لايه ولا يجوز الوقف سواء كان على الابدين أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوى \* ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحسانا كذا في المحيط \* وأما اذا أضاف الوقف الى رجل أجنبي فان ذكر رجلا معروفا سمى بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضر ارجع اليه لانه أقرب بالملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقه في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لتكون الشاهد واحد وان كان ميتا فالأحرز الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الخادم ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط \* فان صدقه جميعا فالولاية له فان صدقه البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياس نأخذ وكذلك اذا صدقه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية \* قال الا أن يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط \* وان كانت الاضافة بحرف عن فهذا ليس بإقرار بالملك لفلان كذا في خزنة المفتين \* وان لم يسم بعينه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد أو عن محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية \* فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط \* ولو سمي الواقف والمستحق فالحكم فيه أن يرجع فيه الى ذلك الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا فان صدقه أو صدقه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما أقر به وان كذبه أو كذبه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوى القدسي ولو أقر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمى مستحقه بأن قال هذه الارض موقوفة على نفسي وعلى ولدى ونسلي فانه يقبل إقراره كذا في محيط السرخسي \* والولاية اليه وفي الاستحسان دون القياس فان ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحاوى \* ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم

البينة في قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بينته لانه يمكنه أن يقول استوفيت بعدا فامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية جندين يافته بدم يطلب بينته \* رجل ادعى على رجل أربع مائة درهم فجحد المدعى عليه فأقام المدعى البينة على ما ادعى ففضى القاضي له ثمان المدي أقر له هذا المنكر عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى سقط عن المنكر الثلاثة الباقية وقال غيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لا يسقطه رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعى عليه اني قد أحتله بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك وقال صاحب الدين ان المحتمل عليه مات مقلدا قبل أداء الدين كان القول قوله مع عيने ولا يقبل قول الجبل انه مات مليا وكان له أن يرجع على المدينين بدنيه كذا ذكر في الاصل \* رجل ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جله ولم يذكر قيمة كل عين وجنس ونوع على حدة اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى ان ادعى عليه غصب هذه الاعيان لا يشترط أهمية الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى أن الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة به حضرتها وان قال انها قد هلك في يده أو استملكها أو بين قيمة الكل جله تسمع دعواه وتقبل بينته \* وذكر في الجامع ان ادعى أنه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه

ويؤمر بردها لبارية فان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاضب فلما سمع دعوى الغصب من غير بيان القيمة لان بضم اذ اثنى قيمة الكل جله ولم يبين قيمة كل عين على حدة كان أولى وان لم يدع الغصب وادعى أن في يده هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمع دعواه في حكم الاحضار وبعد ما حضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال المصنف رحمه الله تعالى انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى السرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباً أو لم تكن فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل أحضر وصى الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهماً وكان الميت أقر بخمسين درهماً في حياته ديناً لازماً فأقام وصى الميت بينة أن المدعى هذا أقر أن له على الميت هذه الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصي ويكون ذلك رد البينة المدعى رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وأنكر المدعى عليه فقيل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشهد عليه فلما أقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البينة على المقضى له أن العين له وفي يده بغير حق ففضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه أو وهبه له جازر يعود العين اليه وهذه حيلة تفعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى (٤٤٤) عليه الاول وانما يدعى ملكاً مطلقاً ما اذا ادعى الشراء منه لاسمع دعوى المشتري

لان المشتري صار مقضياً عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعى عليه قبل أن يقيم المدعى البينة لانه لو باع بعد ما أقام المدعى شاهدين وعقد الشهود أبطل القاضي بيع المدعى عليه رجل في يديه دار يقول ورثتها من أبي جابر رجل وادعى أنها له اشتراها من أبي ذى البيداء ألف درهم وأقام البينة فشهد شهوده أن والذى البيداء باع هذه الدار من المدعى ولم يذكرها أنه باع وهو يملكها قالوا جازت شهادتهم ويقضى بالدار للمدعى لان صاحب اليد مقر أنها كانت لابه ولانهم لو شهدوا على اقرار الميت أنها للمدعى تجوز شهادتهم فكذا هذا اذا

معلومين سمعهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زادهمهم أو نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر أنها صدقة موقوفة على وجه سماه ثمين وجه آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياساً واستحساناً ويكون على ما بين أولاً كذا في المحيط \* ولو أقر بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الاخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضيان \* لو قال على فلان بعينه ثم قال مفصولاً يبدأ أولاً بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولاً عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر بأرض في يده أن القاضي فلان ولله هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زماناً فان لم يظهر عنده غير ما أقر به جواز اقراره على سبيل ما أقر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال هذه الارض ولاها القاضي والذي ثم توفي والدي وأوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الارض كانت في يد والدي أو قال كانت في يد فلان فأوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد أوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده وأوصى الى الذي أوصى الى كذا في المحيط \* لو قال لأرض غير هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت وفقاً كذا في الفتاوى العتائية \* أرض في يد ورثة أقرروا أن أباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهاً غير مسمى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي أقر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي يوليها من شاء كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان في الورثة صغيراً وغائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان أقر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسلكهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر للوقف على ما أقره ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحد في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحد ونسب حصصهم ورجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بين أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم المشتري وان

كان ذواليد يقول ملكي وفي يدي ولم يقل ورثتها من أبي حينئذ يحتاج المدعى الى أن يشهد شهوده أن الميت باعها كذبهم وهو يملكها وقت البيع وكذا لو كان ذواليد يدعى أنها له بسبب آخر لا ميراثاً عن أبيه \* ولو أن المدعى ادعى أنها له اشتراها من أبي ذى البيداء فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعى البينة على أنها اشتراها من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه فقبلت بينته \* ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن له فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى أقام ذواليد البينة أنه اشتراها من أبيه في محنته لا تقبل بينته \* وان أقام البينة أن أباه أقر في محنته أنها في يدي رجل ادعى رجل أنها كانت لابه مات وتركها ميراثاً له وأقام البينة وقضى القاضي له بذلك ثم جاء آخر وادعى أنها له اشتراها من أبي المقضى له وصدقته المقضى له فانه يراد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الشراء أقيم البينة على الذي ردت عليه الدار لان المقضى له لما صدق مدعى الشراء فقد أقر أنه كان مبطلاً في دعواه الارث وان شهوده كانت شهود زور وفي مثل هذا لا ينقض قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور \* امرأتها باعت كرها فادعى انها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه بالباعة وزعت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك انهم لم تكن وصية وكان عليها قيمة المبيع للصغير باقراها على نفسها انها استهلكته بالبيع والتسليم

ولا تسمع بينة الغلام الا باذن من له ولاية عليه \* وفيما اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انه لها الخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تسمع دعواها او الصحيح انها تسمع \* قال المصنف رحمه الله تعالى سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهري الدين رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال مولانا رحمه الله تعالى ان قال المدعي هذا الغلام هو الذي ادعت لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغرير والتبديل وان قال المدعي بعد ما حضر الغلام هو عبيدي ولم يزد على ذلك سمع دعواه وتقبل بينته لان دعواه الاولى لا تقع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا \* وسئل رحمه الله تعالى من خلع امرأته وقال في مجلسه من الذين خانه هي جيزت ثم ادعى شيئا من متاع البيت أو اقشته قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه وان ادعى انه له ولم يقل شيئا تسمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس \* قال مولانا رحمه الله تعالى وذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبيد في يد المقر له انه غصبه منه أو ادعى عليه دين لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حدث بعد الاقرار وكذا لو كتب رجل براءة رجل انه (٤٤٥) لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراهم

اقام البينة على شراء عبيد من الذي ابراه أو على قرض اتقدهم لا يقبل الابتراح بعد الاقرار قال المصنف رحمه الله تعالى فعلى هذا ينبغي أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي أن هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقا انه لا تسمع دعواه \* وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع فلان صرح اقراره لانه عام وليس هو بمجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبيدا من المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي فقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار

كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشترى أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما أقرت وانه فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم أقرت وانه ورجع هو الى تصديقهم فلا يصير المقدم من الغلة قصاصا بما رزقه من القيمة كذا في الحاوي \* قال الخصاص في وقفه لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد ابن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيدان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولدي وعلى عز وفائه يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى الغلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولد نسله فلما صاب زيد ما نهد دخل عمر ومعه في ذلك فتكون حصص زيد بن زيد بن عمر وأبدا ما كان زيد في الأحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمرو حق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فأقر زيد لعمرو على نحو ما بينا كان لعمرو أن يشارك زيد في غلة الوقف مادام زيد في الأحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط \* ما توترلنا بين في بدأ أحدهما ضيقة زعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهم ما هو المختار كذا في المضمرات \* قال الخصاص في وقف رجل في يده أرض أو دار أو أتعاهار رجل عند القاضي أنه له والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يجعل الأرض وقفاً على ما أقر به ولكن لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حلفكم هذه الأرض لي فان القاضي يحلفه فان نكل عن البين أو أقر أن هذا الرجل للقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يسطر ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة \* فان أقام المدعي البينة أنه المحكم له وبطل الاقرار بالوقف فان أقر بأن رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فأقر بالوقف كان خصم المدعي فان سمي صاحب اليد فوما قال هي وقف عليهم كانوا خصم المدعي فان أقر القوم للمدعي بأنهم املاكه قبل اقرارهم على أنفسهم في الغلة فاذا مالوا كانت الغلة للمساكين دون المدعي فان كانت الأرض في يد قيم والمسئلة على حالها فهو خصم المدعي تسمع بينته عليه

كان القول قوله الا أن يقم المقر له البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر سكر دخول هذا العبيد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما وافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي فلان ثم بعد أيام ادعى شيئا مما في الحانوت أنه لم يضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض روايات الاقرار أنه لا يصدق \* قال المصنف رحمه الله تعالى وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في عدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة بيقين \* وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال مالي بالكوفة دار أو قال مالي على أحد مال ثم ادعى بالكوفة دارا أو ادعى مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يرى انسا فابيعه فتسمع دعواه \* وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال مالي في رستاق كذا في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولا دعوى ثم أقام البينة أن له في يد فلان في ذلك الرستاق دارا لا تقبل بينته الا أن يقم البينة أنه أخذها منه فلان بعد الاقرار \* ولو قال مالي في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته ولو قال مالي بالري حق في دار ولا أرض ثم ادعى ذلك واقام البينة تقبل بينته ما لم يقصد قرية بعينها وأرض بعينها فحينئذ لا تقبل بينته \* أما اذا مال لاحق لي بالري أو بجزر اسنان أو بالعراق أو بطبرستان فاقراره باطل \* وذكر في النوادر عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأة هذا البيت وما أغلق

عليه بانه هي لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع \* ولو أقر لآبته في صحته بجميع ما في منزله من الفرس والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله بالمرستاق ودواب وعلمان وهو ساكن في البلد فأقره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه \* وكذلك عبيده الذين يخرجون في حوائجه وياؤون الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره \* ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا مرأى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ههنا حكم وفتوى في الحكم \* اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار \* وفي الفتوى اذا علمت المرأة أن الزوج كان صادقا في اقراره وأن جميع ذلك كان لها بعه أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من أن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن كذلك لا يصير لمكلاها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى \* وذكر في وصايا المستق اذ ادفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده قليل ولا كثيرا الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وهو قال من تركه والدي وأقام البينة قبلت بيته \* وكذلك أقر الوارث أنه قد استوفى ماترك والده من الدين على الناس ثم ادعى على رجل دين والده (٤٤٦) نسمع دعواه وفي وصايا المستق اذ بلغ الورثة أن مورثهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به لم يجز ثم غاب يجوز

انما أجازوا بعد العلم \* ولو أقر الوصي أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل دين لليت نسمع دعواه كما لو أقر به الوارث ثم ادعى دين لليت \* رجل ادعى دارا أنه له وأن مورث المدعى عليه كان أحدث به عليها بغير حق ثم مات وتركها في يده وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعى فأقام المدعى عليه البينة أن مورثه فلانا كان اشتراها من المدعى بكذا يعاينا بوثقا بضا ثم مات مورثه فورثته منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر أن البيع الذي

ولا يتحلف القيم لانه لو أقر لم يصح وكذلك أمين القاضي كذا في الحاوي \* فلو أن الذي في يده الدار بعد ما أقر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين أقر أن الدار للدي ثم أن هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في اقراره بالدار للدي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهمم الخطم ماله للدي فيما يدعي فان أقام المدعى بيته على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده أنها وقف وان لم تكن له بيته على ما ادعى كان له أن يستحلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فان أقرت بالدار للدي أو نكلوا عن البين كان اقرارهم جائزا على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط \* أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا نسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضيان \* في الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى أن الضيعة له وأقر الورثة بذلك لم يطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه يجب الضمان بلا خلاف وهو النصاب فان أنكر الورثة ذلك فاردت تحليفهم ان أراد أخذ الضيعة فلا عين عليهم وان أراد أخذ القيمة ان نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* رجل في يده دار أقر الذي في يده الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي وقال أنا وقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا واوليته القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يده في نظر ان كان الذي في يده هذه الارض صدقة أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال انما دفعتها اليه ودفعها لصاحب اليد يقول انما كانت له الا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الارض لهذا المدعى كذا في الذخيرة \* أرض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب ان عرف أي

جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذ ارد على الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل الاقرارين ظهير الدين هذ رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع لان بيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بمنزلة الرهن فانما أقام المدعى عليه البينة أن مورثه اشتراها من المدعى يجعل كانه كان رهنا ثم اشتراها بعد الرهن فيحكم بالشراء \* وعند مشايخنا رحمه الله تعالى بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اتصل به القبض يملكه المشتري وينقل ذلك الى ورثته فكان المدعى في دعواه الملك لنفسه بعد ذلك مبطل في دعواه فلا تدفع به هذا دعوى المدعى عليه شراء مورثه من المدعى \* رجل أحضر مملوكا كادعى أنه له وأنه عمر عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المستق أن العبد اذا جاء بيته على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك نسمع بيته المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسم له على العبد الا أن يقيم البينة ان العبد له فتقبل بيته ويقضى بالعبد له على المقضى له الاول \* ولو أن رجلا ادعى عبدا في يد عبدا أو ادعى عليه دين أو شراء شيء منه فهو خصم له الا أن يقر المدعى أنه محجور \* دار في يد قوم ميراث لهم عن أبيهم ادعى رجل أنه اشتري من بعضهم نصيبه وهو غائب وبين نصيب الغائب ومن في يدهم الدار أقرت بنصيب الغائب من أبيه وقالوا لا ندري انك اشتريت أم لا فلا تدفع اليك حصه فلان منها فأقام المدعى بيته فشهدوا أنها اشتري من الغائب نصيبه لا تقبل من هذه البينة \* ولو قال بقية الورثة الذين الدار في أيديهم الدار

لنا لا حق لفلان الغائب فيها جازت بينة المدعى \* ولو أن رجلا ادعى دارا في يد رجل أنهما أو قام البينة وأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار  
 لفلان الغائب اشترها من المدعى ووكافى فيه لا كرفى المشتق أنه يقبل بينة ذي اليد ويجعل وكيفا لا يدفع عنه الخصومة ولا ألزم الغائب  
 الشراء \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنهما اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة  
 فان أقام المدعى البينة على ما ادعى ثم أقام المدعى عليه البينة أنهما ملك والده اشترها من المدعى قالوا لا تقبل بينة المدعى عليه لأنه ليس بوكيل  
 عن والده في إثبات الملك لو والده لو سمعت منه هذه البينة أنما تسمع لدفع دعوى المدعى وأنه انتصب خصما للمدعى بدعوى الفعل عليه وهو  
 الغصب فلا تسمع منه دعوى الامانة \* رجل ادعى محدودا في يد رجل وذ كر الحدود الثلاثة ولم يذ كر الحد الرابع والحد الرابع متصل  
 بملك المدعى عليه لا فاصل بينهما قال الشيخ الامام الاستاذ مير الدين رحمه الله تعالى تصح هذه الدعوى لأن السكوت عن الحد الرابع  
 لا يمنع صحة الدعوى \* وكذا لو ذ كر الحد الرابع وقال الحد الرابع ارض المدعى عليه ولم يذ كر الفاصل وكذا لو كان الحد الرابع ملك  
 الرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعى في بيان الحد الرابع والحد الرابع ارض فلان ذ كر أحد الحمارين ولم يقل ويتصل  
 بأرض فلان آخر \* وكذا لو كان الحد الرابع ارض فلان ومسجدا فقال المدعى (٤٤٧) الحد الرابع ارض فلان ولم يذ كر

المسجد قال تصح دعواه  
 أيضا \* قال المصنف رحمه  
 الله تعالى وينبغي أن  
 لا تصح دعواه في هذين  
 الوجهين لأن المدعى جعل  
 الحد الرابع ملك فلان وإذا  
 لم يكن كله ملك فلان لم تكن  
 دعواه متناولة لهذا المحدود  
 فلا تصح كالأحدود  
 الأربعة وغلط في حد واحد  
 بخلاف ما إذا سكنت عن  
 الحد الرابع \* وفي المشتق  
 رجل صب في السوق زيتا  
 لأنسان أو شيئا من الأدهان  
 أو سمنا أو خلا وعاب الناس  
 ذلك وشهدوا عليه فقال  
 الجاني صبيته وهو نجس  
 قد ماتت فيه الفأرة كان  
 القول قسوله \* وإن مر  
 بسوق القصابين وأخذ لحما

الاقرارين كان أول جاز الأول ويطلق الثاني فان لم يعرف الأول من الآخر قضى بجميع ذلك وتكون  
 الغلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضيخان \* ذمى في يده ارض أقرب أن مسلما وقفها على  
 المساكين أو في الحج أو في الغزو أو سمي وجهها آخر مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جازا قراره ويجرى على  
 الوجه الذي سماها وإن أقر أن المسلم وقفها على البيع أو سمي وجهها لا يتقرب به المسلمون بطل قراره  
 وأخرجت الارض من يده وجعلت لبيت مال المسلمين كذا في الحاوي

### باب التاسع في غصب الوقف

رجل وقف أرضا أو دارا ودفعها إلى رجل وولاه القيام بذلك فجحد المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الارض  
 من يده والغاصب فيه الواقف فان كان الواقف ميتا وجأ أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي قيميا يخاصم فيه  
 فان كان دخلها ناقص ضمن ما كان من نقصان بعد مجوده ويعمر به ما تهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من  
 واليها غاصب فعليه أن يردّها إلى الواقف فان أبي وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى ردّها فان كان دخل  
 الوقف نقص غرم النقصان ويصرف إلى مرمة الوقف ويعمر به ما تهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا  
 في المحيط \* فان كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة ما لا متقوم ما بان كرب الارض  
 أو حفرة النهر أو آفي في ذلك السريق واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يستردّ الارض  
 من الغاصب بغير شيء وإن كانت الزيادة ما لا متقوم كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار  
 وردّ الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وإن كان أضرب بالوقف بأن خرب الارض بقطع الأشجار والدار برفع البناء  
 لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر لأن القيم ضمن قيمة الغراس وما دوا قيمة البناء مرفوعا ان  
 كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من  
 ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرب الارض كان

من الطوابق ورماء واستهلكه وعاب الناس ذلك فقال الجاني كانت ميتة لا يصدق فيه وسبع للشهود أن يشهدوا أنها كانت ذكوة  
 لأن الميتة لا تباع في السوق وقد يباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت فيه الفأرة \* وفي المشتق دار فلان رجل ادعى رجل أنهما  
 دار فلان وإن فلا ناذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها إلى وقبضتها منه ثم أنه بعد ذلك استعارها مني  
 فأعرتها إياه وأقام البينة على ذلك ورب الدار غائب وأقام الذي في يده الدار البينة أن الدار داره اشترها أمس من الغائب الذي يدعى المدعى  
 أنه رهنها أو قال اشترتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى الشراء أن ينعق البيع إذا كان البائع غائبا وكذا لو  
 ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن أو المستأجر رجل بدعى ملك الدار ويقول اشترتها من الغائب منذ شهر قبل شراءي  
 السيد فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده وسلم إليه الدار إذا كان لم يشهد بشهود  
 المدعى أن البائع قبض منه الثمن \* رجل مات وترك عبدا وبناتا فأقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه وولاه ما له وأقامت البنت البينة  
 أنه كان حر الأصل ذكر في ولا الأصل أن البينة بينة البنت \* رجل ادعى دارا في يد رجل واستغنى منها بيتا معينا وقال لا هذا البيت  
 وأقام البينة وشهد شهوده أن جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الأصل أن القاضي يسأل المدعى ان وفق فقال كانت الدار كلها لي



بعت منها هذا البيت جازت ينتمو بقضى له بالدار غير البيت \* وان قال لم يكن لي هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يحب القاضي بشي وهكذا اذا ادعى ألفاف شهد الشهود بالفين وفيه اشارة الى أنه اذا وفق بصفه ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس \* أربعة ادعاء دار في يد رجل وذكروا أن هذا الدار كانت لابيهم فلان مات وتركهام ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم تصادقوا جميعا على أن هذا الواحد لم يكن له البينة بل كان ابن البنت الميت بطلت بينتهم فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكرنا وذكروا أنها كانت لابيهم مات وتركهام ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم سمع دعواهم وتقبل بينتهم \* ولو ادعى رجل دار في يد رجل أنها كانت لابيهم فلان مات وتركهام ميراثا له لا وارث له سواهم وأقام البينة على ما ادعى ثم ظهر للميت امرأه باقراره قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذارجه الله تعالى لا يقضى القاضي بتلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلوان الابن ادعى هذه الدار بعد ذلك أنها كانت لابيهم مات وتركهام ميراثا له ولا امرأته هذه على فرائض الله وأقام أولئك الشهود على ذلك قال بسمع دعوى المدعى لانه ادعى الكل أولا ثم البعض فتصح دعواه ولا تقبل شهادة القسريق الاول لانه كذبهم فيما شهدوا له أولا (٤٤٨) وتكذيب الشاهد فيما شهد له تفسيق \* وان أقام شهودا آخرين غير الاولين على

له ذلك ثم ضمن القيم له قيمة ما بقي في الارض الموقوفة ان كانت له قيمة كذا في المحيط \* فان صالح المتولي من الغرس على شي جازا اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي \* وان غصب الارض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الاول انما يتبع الغاصب الثاني اذا كان الثاني مليا يريد به اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وان كان الاول أملي من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم أحدهما بالضممان برئ الآخر واذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضا أخرى فيفقهها مكانها كذا في الذخيرة \* فان أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمة وكانت الارض وقفاعا على حالها وليس للغاصب حبسها الى أن تصل اليها القيمة كذا في المحيط \* فان أخذ القيمة من الغاصب فضاقت من يده لاشي عليه والقول قوله مع عينه كذا في الحاوي \* وان ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضا أخرى ثم ردت أرض الوقف عليه كانت وقفاعا على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استخسانا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة \* ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتري بها أرضا أخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفاعا على حالها وخرجت الارض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في مالها ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستخسانا ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن فضاقت ثم ردت الدار الاولى عليه يعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط \* واذا غصب الدار الموقوفة أو الارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم أن يضمه قيمة الاشجار والتخيل والبناء ما لم يقدر الغاصب على ردّها وضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الاشجار والتخيل ثابتا في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قد در

ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم \* فلوان المدعى عليه أقام البينة بعد ذلك أن أبا المدعى كان أقرب في حياته وصحته أنه لاحق لي في هذه الدار جازت شهادتهم والله دفع خصومة المدعى \* رجل في يديه جارية ادعى رجل آخر أن فلان بن فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشتري هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها فلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشتري هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين الغائب ونصفها لك ونصفها لفلان الغائب الا أن فلانا الغائب أمرني

أن أذهب بالجارية الى بغداد وأبيعها ثم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى ليس لادعى أن يمنع من أن يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا لو من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة فلا لشركة عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها \* رجل قال لغیره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل أنه لم يكن له \* ولو أقام البينة لم تقبل بينته \* رجل اشتري عبدا وقبضه فجاء رجل واستحقه بالبينة فأقام البائع بينة على أن المستحق أمره بالبيع وباعه بأمره قال في الزادات ان كان المشتري رجع على البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده أو كان البائع استلم ذلك الثمن وضمنه المشتري مثله لا تقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة ثبت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له غصبه منه الذي في يديه وأقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب أن المدعى أقر أنه للغاصب هل يؤمر الغاصب بتسليم الغصب الى المدعى قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى الغاصب بينة حاضرة على ما ادعى أقررت الغصب في يده وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء وأوجب له الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى جارية في يد رجل أنها لو أقر الذي في يديه أنه اشتراها

من المدعى وقال لي بينة حاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة ضمنتها يا مولى كتهاف يده وامرته ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة اولم أعرفه وضعتها على يدي عدل فاما في غير الفرج فاني أقرتهافي يده \* رجل ادعى ارثا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام البينة على النسب وذكر الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البينة أن جد الميت كان فلانا غير ما أثبتته المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه لان البينات للآبائين والبنات للآبائين والمدعى عليه قامت على التني وهوليس بمخصص في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن أبيه وأقام المدعى عليه البينة أن أبا المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى وثمة لا تقبل بينة المدعى عليه \* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجد الاعلى فأقام المدعى عليه بينة أن أبا المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لاهمه لا لايه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا أقام المدعى عليه البينة أن قاضي قضى بالبنات نسب أبيه من فلان آخر غير الذي ادعى المدعى \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند فطوب بالبينه فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا وأقام البينة على ذلك تقبل بينته لان التوفيق يمكن يحتمل أنه قضاها أولا في مكان فجعد وليس له على ذلك بينة ثم قضاها ثانيا في مكان آخر \* رجل ادعى محمدا في يد رجل أنه ملكه وحقه وفي يده هذا غير حق (٤٤٩) وبين الحدود فقال المدعى عليه ان هذا

المحدود حق وملكي وفي يدي ثم قال في مجلس آخران المحدود الذي في يدي ليس على هذه الحدود التي ذكر المدعى بل بعضها كازعم المدعى وبعضها على خلاف ما زعم \* قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان اليد على العاقبة لا تثبت الا بالبينة فلا يلتفت الى اقرار المدعى عليه ولا الى انكاره \* رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال مهر اجبري دادني نيت فأقام الوارث بينة على ما ادعى فقال المدعى عليه دفع مديارم فقال له القاضي الدفع يكون بالابناء والابرار

الغاصب على رد الدار والتقص والاشجار والغاصب رد العرصة على الواقف وأما التقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصه العرصة كذا في الذخيرة والمحيط وقتاوى قاضيان \* وان جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جان وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للتولى أن يضمن الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في عارتها كذا في الحاوي \* واذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلها الغاصب سنين يعني الاشجار والنخل ثم أراد رد الارض والنخل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة \* وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة فترق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط \* غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار فقلع الاشجار والنخل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخل ثابتا في الارض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب رجع بذلك على القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم أحدهما حتى ضمن الغاصب القالع وأخذ منه قيمة ما قلع بخاء القيم وأراد تضمين القالع ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل غصب ضيعة موقوفة فخاصم المغصوب منه وأقام البينة قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماعا كذا في الظهيرية \* ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العمادية \* وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فارادوا تحليفه فلهم ذلك فاذا أنكر يستحلف فان نكل قضى عليه بغيرتها وكذلك لو لو قامت لهم بينة لان الفتوى في غصب الدور واله قمار الموقوفة بالضمان نظر الوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظر الوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى فتكون وقفا كذا في محيط السير خسي \* وقف موضعا في حياته وصحته وأخرجه من يده فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمة ويشتري بها موضع آخر فيوقف على

(٥٧ - فتاوى ثاني) فابهما ادعى فقال المدعى عليه كليهما قالوا كلامه هذا لا يطل دعواه الدفع لان من حجته أن يقول كانت المرأة أبرأتني ثم يحدث فأوقيتها فصل فمن يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز وما للقاضي أن يفعله لا يجوز قضاؤه لمن لا تجوز شهادته له ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا تجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والامة والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء \* يشترط لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزكية السر وتجوز شهادة الرجل على شهادة والده ولا تجوز شهادته على قضاء والده وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في الوجهين \* ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل \* ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما ماتت امرأته ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذا الوقضي لامرأته بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي أن يقرض مال اليتيم واللقطة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده رحمه الله تعالى \* والقاضي أن يقرض مال الغائب وله أن يبيع منقوله اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب \* ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع

المنقول وهو الصحيح \* وإذا أراد بيع ما له يسلكه دستجبتين من ثيابه وإن كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها أو يلكفیه ويصرف الزيادة إلى الدين وللقاضى أن يقضى بما علم في قضائه في المصر علم في مجلس القضاء أو في غيره وإن علم بالحادثة قبل التقاعد ثم قلدا القضاء ليس له أن يقضى بذلك العلم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى له أن يقضى بذلك العلم وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم عزل ثم قلدا ليس له أن يقضى بذلك العلم عنده وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم خرج إلى رستاق ليس هو فيه فاضيا بان قد قضاء الكورة قد دون الرستاق ثم عاد إلى مصر لا يقضى بذلك العلم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى وإن كان مقلدا على الكورة والرستاق فخرج إلى رستاق ثم عاد إلى مصر قال بعضهم له أن يقضى بذلك العلم في قولهم وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى \* وإن علم بالحادثة في رستاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له أن يقضى بذلك العلم فعلى قوله إذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية أو في غير مكان الولاية لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى \* ولا يقضى بعلمه في الحدود والقصاص على كل حال \* ولو علم بالحادثة في قضائه في المصر ثم خرج إلى رستاق هو فيه قاض فقه في فيه بذلك العلم قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤٥٠) المصر شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى واليه أشار محمد رحمه الله

تعالى في الكتاب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وله أن ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضى بمنزلة شهادة شاهدين على الشهادة وسما في صورة الكتاب وشرائطه في آخر الكتاب وله أن يقبل البيعة بين علي الغائب أقضاه من الغائب من مال في يد المدعى وصورة ذلك إذا باع الرجل عبدا وغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدرى مكانه فاقام البائع بيعة على ذلك عند القاضى فإن القاضى يقبل البيعة ويبيع العبد ويقتضى دين الغائب من ثمنه فإن فضل شيء من الثمن وضعه على يد عدل \* ومن هذا الجنس

شرائطه لأن الغائب لما جدد صار مستمساكوا الشيء المسبل إذا صار مستمساكوا يجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله إذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المضمرات \* رجل وقف ضيعة له ثمان الواقف زرعها وأنفق فيها وأخرجت زرعاً والبذر من قبل الواقف فقال أنا زرعته النفسى يبذرى وقال أهل الوقف زرعته الواقف فالتقوا قول الواقف الزارع والزرع له فإن سأل أهل الوقف من القاضى أن يخرجها من يده وقد زرعها بنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للواقف فإن احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضى استدن على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فإن قال لا يمكننى قال لاهل الوقف استدينوا أنتم ما تستدون به بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجزى به من الغلة فإن قالوا لا نأمن أن نستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جدد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطلق لهم ذلك لأن الذي وقف أحق بالقيام إلا أن يكون مخوفا عليه لا يؤمن أن يتلفه فإن زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فأصاب الزرع أفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع الذي أعطى للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانه لذلك وقال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالتقوا قول الواقف وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فإن قال الواقف استدنت ألف درهم واشترت بها بذرا وأنفقت عليه وقال أهل الوقف انما أنفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خسمائة قال يصديق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فإن اختلف إلى الوقف يعنى القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعته النفسى يبذرى ونفقة حتى وقال أهل الوقف بل زرعته لنا فالتقوا قول الوالى كذا في المحيط

### الباب العاشر في وقف المريض

مسئلة ذكرها في اجازات الاصل في باب اجازة الدواب \* والقاضى أن يبيع مال الغائب إذا خاف الهلاك \* وله أن يأخذ مال اليتيم من والده إذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل إلى أن يبلغ اليتيم \* ويجوز قضاؤه على المسخر إذا لم يعلم أنه مسخر ولا ينفذ قضاؤه إذا علم وصورة المسخر أن يدعى الرجل ديناً على غائب وأحضر رجلاً وادعى أن هذا الرجل كفيلى على غائب فيقول الرجل بل أنا كفيلى ولكن لا شيء لك على الغائب فاقام المدعى البيعة أن له على الغائب ألف درهم فقضى القاضى بتلك البيعة فإن ذلك يكون قضاء على الغائب \* وقضاؤه فيما ارثشى باطل \* وإن دفع المدعى الرشوة إلى القاضى فرد ولم يقبل وقضى للراشئ نفذ قضاؤه وإن ارثشى ولا القاضى أو واحد من أصحابه ليعين الراشئ عند القاضى فلم يعلم القاضى بذلك وقضى للراشئ نفذ قضاؤه وإن كان بحق ويجب على القابض رد ما قبض وبأثم الراشئ وإن علم القاضى بذلك فقضاؤه مردود وهو كالوارثشى بنفسه وقضى للراشئ \* إذا شهد الشهود عند القاضى بدين أو عين أو عقال أو عقار أو قال القاضى للشهود عليه أرى أن الحق حق المشهود له وأقول له ما أرى لك في هذه الدار حقاً لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفدت عليك القضاء في كذا وكذا لأن معنى قوله أرى أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء \* ولو قال أنتمت عليكم كان قضاء \* ولو قال ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون قضاء وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضى

مريض

الامام ابو عاصم العامري يكون ذلك قضاء \* ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وكيلاني تركه فلان الميت يكون وكيلاني الحفظ ولو قاله جعلتلك وكيلاني تشتري وتبيع كأنه أن يبيع ويشترى لأن أمر القاضي معتبر بأمر الميت \* ولو قال رجل لرجل جعلتلك وكيلاني مالي يكون وكيلاني الحفظ فكذا إذا قال له القاضي ذلك \* ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وصيا لميت يصير وصيا فان خص شيئا أو قال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لأن إيصاء القاضي يقبل التخصيص بخلاف إيصاء الميت وإيصاء الأب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم غمما الميت إلى القاضي فقالوا ان فلانا مات ولم يوص إلى أحد ولا عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا في تركته قالوا برحى أن يسمعه ذلك ان عرف عدالة الوصي وكانوا صدقة صار وصيا لان إيصاء الميت يقبل التعليق فكذا إيصاء القاضي ولو أن رجلا جاء إلى القاضي وقال أي مات في بعض الأطراف وعليه ديون وترك من كل نوع مالا ولم يوص إلى أحد وأهل تلك الناحية لا يعرفوني ولا يمكنني اثبات النسب بالبيئة فقال له القاضي ان كنت صادقا فاقبل قول فبيع الدواب واقتض الديون قالوا لا بأس به لانه ان كان صادقا صبح أمر القاضي به والا فلا فصل فيما يقضى في المجتهدات وما ينفذ قضاؤه فيه وما لا ينفذ القاضي اذا كان مجتهدا له أن يقضى برأى نفسه في المجتهدات وهذه المسئلة على وجهين \* أحدهما اذا كان مجتهدا وهو يعمل برأى نفسه فقضى (٤٥١) برأى غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا ينفذ قضاؤه وهو أحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى واختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أظهر الروايات عنه ينفذ قضاؤه ولا يردّ وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى \* والثانية اذا كان مجتهدا فنسى مذهبه وقضى برأى غيره ثم ذكر رأيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه ولا يردّ ويعمل برأيه في المستقبل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يردّ قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى أيضا وان لم يكن له رأى في المسئلة فاستفتى مفتيا فأفتاه فقضى بقضائه ثم حدث له رأى لا يردّ قضاؤه ويعمل

مريض وقف دار في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وان لم يجز وبطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضيان \* فان أبطل القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قائما بعينه في يد الورثة تصير كلها وقفوا وان لم يكن بأن باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضا أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي \* ولو حصل للميت مال بان قتل عمدا ثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فما لم يبيع يعود وقف ما يبيع بشترى بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة \* وكذا لو باع القاضي الارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الارض من ثلثه لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار غن الارض وتشتري به أرض أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي \* واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولده وولد ولده ونسله أبدا ماتا سلاوا ومن بعدهم على الساكنين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت له زوجة وأولاد تعطى الزوجة الثمن وان كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدسين ويقسم الباقي بين أولاده كمثل حظ الأنثيين وهذا اذا كان له أولاد صلبة ولم يكن معهم أولاد الا ولاد فان كان معهم أولاد الا ولاد وباقي المسئلة تجالها فانه تقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد الصلبة وعلى عدد رؤس اولاد الا ولاد فاصاب أولاده صلبة من ذلك قسم بين ورثته على فرائض الله تعالى وما أصاب أولاد الا ولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد الا ولاد ونسله فلا يكون لزوجه ولا لابي به من ذلك شيء كذا في الظهيرية \* وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث

برأيه الحادث في المستقبل \* حكى عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى أنه قال ما يفعله القضاء من التفويض إلى شفعوى المذهب في فسح البين المضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بأن قال لاح لي اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره هذا احتياط ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قضى بخلاف رأيه ينفذ قضاؤه في أصح الروايتين فلان يصح تفويضه كان أولى \* وان فوض إلى الشفعوى ليقضى برأيه أو ليقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التفويض عند الكل وان قضى القاضي في فصل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وانما قصه بالقضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاؤه محلا مجتهدا فيه ذكر في كتاب الاكرام أنه ينفذ قضاؤه وذكر في الرجوع عن الشهادة أنه لو قضى بشهادة محدودين في كذب وهو لا يعلم أنهم محدودان ثم علم يردّ قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له وكذا اذا ظهر أنهم عابدان أو كافران أو عبيان يردّ قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الرجوع عن الشهادة أن قضاء القاضي في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد وأما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كذا ذكر في كتاب الاكرام \* ولو أن رجلا قال ان تزوجت فلانة فهى طالق فتزوجها فخاصمتها إلى قاض

لا يرى الطلاق واقعا إذا جاز النكاح وأبطل الطلاق ثم رفع إلى قاض يرى الطلاق واقعا فإن الثاني ينفذ قضاء الأول \* وإن كان الخالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القاضي اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بد من فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا فسخ على امرأة بخصومتها يكون فسخا على النساء كلهن وبعض المشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قوله لأنهما يمين واحدة ولهذا وحلف أن لا يحلف بالطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يحث المرأة واحدة والعقود في هذا بمنزلة الطلاق \* وإذا قال كل عبد أشتريه فهو حر فهذا والطلاق سواء ذكر في المشتق أنه لو قال كل عبد أشتريه فهو حر فاشترى عبدا على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفسخ في كل عقد \* ولو عده على امرأة واحدة أيما نابا قال مرارا أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي يميننا واحدة لا يفسخ الكل ويحتاج كل يمين للفسخ على حدة الآن تدعى المرأة أنه حلف بطلاقها ثلاث مرات أن لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع أيمانها بهذا اللفظ فان ذلك يكون فسخا لا يمين كلها \* وإن حلف بطلاق نسوة وعده على كل امرأة يمين على (٤٥٣) حدة بأن قال أن تزوجت فلانة فهي طالق وإن تزوجت فلانة لا امرأة أخرى فهي طالق

وذكر الثالثة والرابعة ففسخ اليمين على امرأة بخصومتها لا يفسخ يمين غيرها \* ولو قال أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي اليمين هل يحتاج إلى تجديد النكاح ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه تعالى عن أستاذه القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى أنه لا يحتاج لأن القاضي أبطل اليمين فلم يكن الطلاق واقعا إلى أن يعود النكاح بقضاء القاضي فان كان الزوج وطئها بعد النكاح قبل فسخ اليمين ثم فسخ القاضي اليمين كان الوطء حلالا ولا يظهر بطلان اليمين والطلاق في حق هذه يظهر في حق

فصار ثلث الرقبة وقفا للفقراء وتقسيم الغلة بين جله الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقهاء أبي بكر الأعمش والفقهاء أبي بكر الاسكاف رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وإن وقف أرضه على قرابته فان كانت قرابته ورثة له فهذا وماله كان الوقف على الولد سواء وإن لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وإن وقف على بعض ورثته دون البعض فان أجاز وأجاز وإن لم يجز وأصارت الأرض وقفا للفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه لا ورثة على قدر وارثتهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وإن مات بعض ورثة الواقف الآن الوارث الموقوف عليه حتى قال الغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثا للورثة كذا في المحيط \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآخره للفقراء أو أوصى بذلك والأرض تخرج من ثلث المال فان أجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الوالد على عدد رؤسهم وإن لم يجز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الوالد على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر إلى عددهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة له لولد الولد والنسل ولا شيء لساكن الورثة كذا في الظهيرية \* ولو قال المريض أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وإن لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه نفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف اطعمهم وأدامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فان أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وإن كان فيهم أغنياء لا يعطى من كان غنيا من ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي \* ولو وقف

غيرها في قول محمد رحمه الله تعالى بأن كان حلف كل امرأة أتزوجها فهي طالق \* ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج أربع بعد اليمين ثم تزوج خامسة فخاصمة الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي اليمين عليهم الا يظهر انفاسخ اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل يمينه في الرابع ولا يقع الطلاق عليهم لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها \* وإذا قضى القاضي بطلان اليمين في الطلاق المضاف وغيره من المجتهدات ونفذ قضاؤه ونفذ على المقضى عليه عند الكل حتى كان على المقضى عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقا لرأيه أو لم يكن وهل ينفذ قضاؤه في حق المقضى له إن كان عاميا ينفذ قضاؤه وعليه اتباع رأى القاضي وإن كان عالميا يرى خلاف ما يقضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يحل له وعليه أن يتبع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاء القاضي في حقه أيضا وذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ قضاء القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وإن كان المقضى له عاميا جاهلا واستفتى فقهاء أعلم من القاضي فانها تقع الطلاق فهذا وماله كان المقضى له عالما وله رأى سواء لأن الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأى والاجتهاد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فخاصمته المرأة إلى القاضي فقضى القاضي له بقاء الحل ثم يقول رأى

غيرها في قول محمد رحمه الله تعالى بأن كان حلف كل امرأة أتزوجها فهي طالق \* ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج أربع بعد اليمين ثم تزوج خامسة فخاصمة الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي اليمين عليهم الا يظهر انفاسخ اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل يمينه في الرابع ولا يقع الطلاق عليهم لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها \* وإذا قضى القاضي بطلان اليمين في الطلاق المضاف وغيره من المجتهدات ونفذ قضاؤه ونفذ على المقضى عليه عند الكل حتى كان على المقضى عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقا لرأيه أو لم يكن وهل ينفذ قضاؤه في حق المقضى له إن كان عاميا ينفذ قضاؤه وعليه اتباع رأى القاضي وإن كان عالميا يرى خلاف ما يقضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يحل له وعليه أن يتبع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاء القاضي في حقه أيضا وذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ قضاء القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وإن كان المقضى له عاميا جاهلا واستفتى فقهاء أعلم من القاضي فانها تقع الطلاق فهذا وماله كان المقضى له عالما وله رأى سواء لأن الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأى والاجتهاد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فخاصمته المرأة إلى القاضي فقضى القاضي له بقاء الحل ثم يقول رأى

الزوج وصار من يرى الطلاق واقعاً ثم تزوج امرأة أخرى فإنه عيسك المرأة الاولى ويفارق الثانية ويبنى الامر على رأيه الحادث في المرأة الثانية  
أما الاولى فقد قضى القاضي عليها بطلاق البين وبقاء النكاح فقة قد قضاؤه وان كان قضاؤه موافقاً لرأيه في ذلك الزمان فلا يسطل ذلك القضاء  
وهذا بناء على ما تقدم أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحتاج الى الفسخ في كل امرأة \* وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون  
رجل اشترى عبداً منهم شاهد أن عند القاضي أن هذا المشتري حلف بعق كل مملوك يشتره قبل شرائه هذا العبد فأعققه القاضي  
بشهادتهم ثم اشترى عبداً آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعق العبد الثاني بقضائه للاول وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعق الثاني  
حتى يشهد الشهود بشهادة مستقلة وهذا بناء على أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد  
\* رجل قال لامرأة كل ما تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً ثم تزوجها ورفع الامر الى القاضي فقضى بجلها ثم طلقها ثلاثاً ثم عادت اليه بعد زوج آخر هل  
يحتاج الى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وانما اختلفوا بناء على أن للنقد بكلمة كل ما بين واحدة وكما  
تحل تنعقد ثانية وتنعقد الثالثة بعد الثانية أو ينعقد بهذا اللفظ أيمان في رواية الجامع ينعقد بين واحدة وكما تحل تنعقد وفي طلاق الاصل  
المنعقد أيمان بهذا اللفظ فعلى رواية الطلاق يحتاج كل بين الى فسخ على حدة وعلى (٤٥٣) رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية  
الجامع \* رجل حلف

بطلاق امرأته أن تزوجها  
فتزوجها وحكراً رجلاً يحكم  
منه ما في الطلاق المضاف  
فحكم بطلاق البين  
اختلف المشايخ رحمهم الله  
تعالى فيه ذكر في الجامع  
الاصغر أنه لا ينفذ حكم  
الحكم في حقهما وذكر في  
صلح الاصل وغيره من  
الروايات أن حكم الحكم  
فيما بين المتحايين في  
المجتهدات بمنزلة حكم  
القاضي المولى حتى لا يكون  
لا حدهما أن يرجع عن  
حكمه وذكر الخصاص رحمه  
الله تعالى أن حكم الحكم  
في المجتهدات جائز لافي  
الحدود والقصاص ذكر  
الجواز فيما سوى الحدود

أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لاهل الوصايا  
بوصاياهم ولاهل الوقف بقيمة هذه الارض فأصاب اهل الوصايا أخذوه وما أصاب قيمة أرض الوقف أخرج  
من الارض بذلك المقدار فصارت ذلك وقفاً على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ أولى كذا في الذخيرة  
\* وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الحاوي القدسي \* ولو قال أرضي هذه تعطى غلته  
بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك إذا قال أرضي بعد وفاتي وقوفة على فلان ونسله  
لا تباغ فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة \* ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على  
المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية \* وإذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل  
الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فإذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فإذا ماتوا  
كانت الغلة للفقراء كذا في خزائن المتن والمحيط \* إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي  
ونسلي فمن هلك من ولدي أصابي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولدي فهو جائز وتقسيم الغلة على  
عدد رؤس ولد الولد وعلى عدد رؤس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد  
الصلب يكون وقفاً على ولد الولد ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما أصاب الاموات يكون  
لورثتهم بالارث عنهم فان أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفاً على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم  
من حصه ولدي الاحياء فهو وقف على ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* وإذا وقف أرضه في مرضه  
على ولده وولده ولا ماله سوى الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد أجازت الورثة أو لم يجزوا أو أما  
الثلاثان فان لم تجز الورثة فالثلث ملك الورثة فان أجازوا فالثلث بين ولد الصلب وبين ولد الولد لكان  
التسوية كذا في الظهيرية \* وقف أرضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتألف المال قبل موته وصارت  
لا تخرج من الثلث أو تألف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فتألف وقف وثلاثها للورثة كذا في البحر  
الرائق ناقلاً عن البرازية \* ولو أوصى بأن يوقف أرضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث

والقصاص وذكر شمس الأئمة الحاوي رحمه الله تعالى في صلح الاصل الاصح أن حكم الحكم في المجتهدات نحو الكتابات والطلاق المضاف  
جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا رحمهم الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى الآن هذا مما يعلم ولا يفتي به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا  
\* قال المصنف رحمه الله تعالى وكان القاضي الامام الاستاذ أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول هذا مما يكره ولا يفتي به \* وقد روى عن  
أصحابنا رحمهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك روى عنهم أنه لو استفتي صاحب الحادثة عن هذا فقها عدلاً من أهل الفتوى فأفتاه  
بطلاق البين وسعه أن يأخذه بقضائه عيسك المرأة وعنهم أن صاحب الحادثة لو استفتي فقها فأفتاه بطلاق البين وسعه أن عيسكها فان تزوج  
أخرى بعد هذا وقد كان حلف بلفظ كل امرأة يتزوجها فاستفتي فقها آخر من الاول فأفتاه بعهمة البين ووقوع الطلاق المضاف اليها فإنه يفارق  
الثانية وعيسك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم الحكم وماتل عنهم بناء على أن حكم الحكم في المجتهدات  
في حق المتحايين بمنزلة حكم القاضي المولى الآن الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم أن حكم الحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان  
كان موافقاً لرأيه أمضاه وان كان مخالفاً بطله وايس للقاضي أن يسطل حكم قاض آخر في المجتهدات وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ليس  
للقاضي أن يسطل حكم الحكم وان كان مخالفاً لرأيه اذا لم يكن حكم الحكم مخالفاً للنص أو اجاع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا لو حكم



الحكم بحكم ثم اراد أن يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه كما لا يصح رجوع القاضى عن حكمه فى وضع الاجتماع والصحيح ما قلنا لان الحكم استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولاية على أنفسهما لا على غيرهما فكان حكم الحكم فى حق غيرهما بمنزلة الصلح ولو اطلق الخصمان على شئ وكان ذلك مخالفاً للرأى القاضى أبطله أما اذا كان حكم الحكم موافقاً للرأى القاضى انما لا يبطله لانه لو أبطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد \* ولو حكر رجلاً ليحكم بينهما فأجاز القاضى حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف رأى القاضى ذكر فى الكتاب أنه لا يجوز حكمه على القاضى وكان للقاضى أن يبطله قالوا هذا اذا لم يكن القاضى مأذوناً فى الاستخلاف فان كان مأذوناً لا يكون له أن يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة امضاء مسبق فلا يظهر فيما يقضى لكن شرط صحة التحكيم أن يكون الحكم من أهل الشهادة لان القاضى لا يصلح قاضياً اذا لم يكن من أهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له \* وان حكما امرأة فحكمت فيما تجوز شهادتها جاز حكمها وسند كرمسا نزل التحكيم فى موضعها ان شاء الله تعالى \* رجل تزوج امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة أن زوجها قد كان حلف قبل أن يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلاثاً وطلبت من القاضى أن ينصب والد زوجها خصماً لها بالطلاق (٤٥٤) قال محمد رحمه الله تعالى ان كان جنواً مطبقاً جعل والداه خصماً \* قال هشام

رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى ان رأى القاضى ان هذا القول ليس بشئ فأبطل القول وأمضى النكاح ثم صح الزوج ومن رآه أن الطلاق واقع هل يسهه المقام معها قال محمد رحمه الله تعالى نعم يسهه ذلك فقلت له ورأى به على خلاف ذلك قال لان القاضى لما قضى وسعه ذلك وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى فى الأمالى لا يسهه المقام معها وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يحل حراماً ولا يجزئ حلالاً وهذا بناء على ما تقدم ان رأى الزوج اذا كان هو الحرة ووقوع الطلاق لا ينفذ القضاء فى حقه \* ثم شرط محمد رحمه الله تعالى لتكون المرأة

أولم تخرج ولكن أجازت الورثة فأنها توقف كلها وان لم تجز الورثة فقد اراد الثالث توقف وان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فأثرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت الثمرة فى الوقف وان أثرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثاً كذا فى محيط السرخسى \* ولو وقف الارض فى مرضه وقفها صح ما حدثت فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفاً مع الارض ولو كانت فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة ميراث لورثته كذا فى المحيط \* واذا قال المريض جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعلى ولده وولده وولداه أبداً ما تأسلوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدى أو ولده لى كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بهم اما كانوا محاييج اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرتجع الغلة اليهم وان مات بعض ورثته الواقف ثم احتاج اليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقياً من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا فى الظهيرية \* وان كان قال فان احتاج أحد من ولدى لصلبى أجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسهه لنفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة قسوماً بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده نظر الى ما يسهه لنفقاتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلاً مائة دينار قسم هذه المائة الى دينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فاذا قسمه ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسهه بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا فى المحيط

### الباب الحادى عشر فى المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان

الفصل الاول فيما يصير به مسجد او فى أحكامه وأحكام ما فيه من بنى مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه أما الاقرار فلا نه لا يخص الله تعالى الابنه كذا فى الهداية \* فلو جعل وسط داره مسجد وأذن للناس فى الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجداً

خصماً للمرأة أن يكون جنون الزوج مطبقاً واختلفت الروايات فى المطبق واتفقت الروايات الظاهرة أن الجنون اذا كان يوماً أو يومين لا يعتبر ولا يصير به خصماً عنه وتنقذ نضر فاته فى حالة الافاقة كفى الانعام \* وأما المطبق فى أظهر الروايتين عن أبى يوسف رحمه الله تعالى مقدرباً كثر السنة وفى رواية عنه مقدرباً كثر من يوم وليله \* ومحمد رحمه الله تعالى أولاً فقد الجنون المطبق بشهر ثم رجع وقد ربه سنة كاملة وذكر الناطقى والشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده رحمه الله تعالى أن الجنون المطبق فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى مقدرباً شهر وعليه الفتوى \* رجل زنى بأمرأة أو بانيها فخصمته امرأته الى القاضى فرأى القاضى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى له بالحل اتفقوا على أن الزوج اذا كان جاهلاً يأخذ بالقضاء وان كان عالماً فقيم من رأيه الحرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى فى مثل هذا اذا كان الرجل جاهلاً يأخذ بما قضى له القاضى وان كان عالماً فقيمها يعمل برأى نفسه ولا يتطرق الى قضاء القاضى قال الحسن رحمه الله تعالى وهذا كله قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى \* اما على قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ بقضاء القاضى على كل حال وكذلك رجل قال لامرأته أنت طالق البتة وهو من يرى البتة ثلاثاً فخصمته امرأته الى قاضى يرى البتة واحدة يملك الرجعة فنقضى بأنهما رجعية وجعلها امرأته قال محمد رحمه الله تعالى وسع للرجل امساك المرأة وان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضى

ويقول الرجل لست أرى هذا وإنى أراه اثلاثا والرجل عن يؤخذ بقوله قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي لهذا الفقيه أن يدع رأيه ويأخذ بما قضى له القاضي لأن هذا مما يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء إذا قضى القاضي بذلك على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من تحريم أو تحليل أو عتق أو أخذ مال أو غيره فإنه ينبغي للفقيه أن يدع رأى نفسه ويأخذ بقضاء القاضي ويلزم نفسه ما ألزمه القاضي وأجمعوا على أن المقتضى عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأى نفسه وإن ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رحمه الله تعالى في المفقود ليس للقاضي أن ينصب وكيلًا عن الغائب فالوراء القاضي أن يسمع البيعة على الغائب من غير خصم ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكر شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بخوارزمازيه رحمه الله تعالى أنه ينفذ قضاءه وغيرهم من المشايخ قالوا لا ينفذ وإذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو موتهم وأراد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يوكّل غيره بآثبات حقوقه على الناس ويجعل ما يريد إثباته على الغائب من طلاق أو عتق أو بيع شرطًا ولو كالة بأن قال إن كان فلان طلق امرأته أو أعتق عبده فأنت وكيل في إثبات حقوقى على الناس ثم إن هذا الوكيل يحضر رجلا ويقول إن فلانا وكفى بطلب حقوقه على الناس أجمعين إن كان فلان باع داره من فلان أو أعتق عبده أو طلق امرأته وإن فلانا للغائب قد باع داره أو أعتق عبده فصرت وكيلًا له (٤٥٥) في إثبات حقوق موكله وإن لموكله

هذا عليك ألف درهم فيقول المدعى عليه بلى إن فلانا وكفى على هذا الوجه لكنى لأعلم أن الشرط قد وجد فيقيم المدعى البيعة على الشرط فيقضى القاضي بالشرط الآن هذا فصل اختلف فيه المشايخ إن الإنسان هل ينتصب خصمًا عن الغائب في إثبات شرط حقه قال بعضهم رحمه الله تعالى ينتصب خصمًا والله تعالى ينتصب والصحیح أنه لا ينتصب إذا كان شرطًا يضر ربه الغير كالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فلا تصح هذه الجملة والصحیح في هذه ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يقول رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم إن صاحب الدين يحضر الكفيل إلى

في قولهم والافلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يصير مسجدًا وتصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية \* وفي السعناقي ولو عزل بابه إلى الطريق الأعظم يصير مسجدًا كذا ذكره الامام فاضلخان كذا في التتارخانية \* ومن جعل مسجدًا تحته سرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله فله أن يبيعه وإن مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كفى مسجد بيت المقدس كذا في الهداية \* إذا أراد انسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* وأما الصلاة فلأنه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البحر الرائق \* التسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة باذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط أداء الصلاة فيه بالجماعة باذنه اثنان فصاعدًا كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحیح رواية الحسن كذا في فتاوى فاضلخان \* ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة باذان واقامة جهر الاسرار حتى لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سرًا لا يصير مسجدًا عندهما كذا في المحيط والكفاية \* ولو جعل رجل واحدًا مؤذنًا وامامًا فاذن وأقام وصلى وحده صار مسجدًا بالاتفاق كذا في الكفاية وفتح القدير \* وإذا سلم المسجد إلى متولٍ يقوم بمصالحه يجوز أن لم يصل فيه وهو الصحیح كذا في الاختيار شرح الخنازر وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق \* والاضافة إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المسكن مسجدًا صححه ولزومًا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة \* وذكر الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى في الوقفات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها أمر قومًا أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه أحدها أمان أمرهم بالصلاة فيها أبدًا نصبًا قال مصنفها في أبدأ أو أمرهم بالصلاة مطلقًا ونوى الابد في هذين الوجهين صارت الساحة مسجدًا الوما لا يورث عنه وأما أن وقت الامر باليوم والشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدًا الوما لا يورث عنه كذا في الذخيرة \* وهكذا في فتاوى فاضلخان \* متولى

مجلس القاضي ويقول إن على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي بجميع ما لي على فلان الغائب وألف درهم كانت لي عليه قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب صح أنكاره لأن قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون إقرارًا منه بالمال لأنه مجهول فإذا أقام المدعى البيعة أن له على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل كفالة هذا الرجل تقبل بيته ويقضى له بالكفالة والمال لأنه ادعى على الغائب ما هو سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصمًا عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا يلتفت إلى إنكاره ولا يكون هذا قضاء على المسخر لأن المدعى فيما ادعى على الكفيل كان صادقًا في دعواه ثم يبرئ المدعى الكفيل عن الكفالة والمال ويبقى المال على الغائب \* وإن كانت الكفالة عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب فأقام المدعى البيعة على المال فكذلك يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة عن الغائب بأمره أو لم يذكر الأمر \* ولو ادعى رجل على رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالالف التي لي عليه بأمره فهذا وما تقدم سواء ويقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب \* ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بأمره وأنكر المدعى عليه ذلك فأقام المدعى البيعة على ما ادعى فإن القاضي يقضى بالالف

على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما إذا ادعى كفالة عامة بكل ماله على الغائب فإن ثمة يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمره أو لم يذكر الأمر والفرق ما عرف في الجامع \* روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى رجل ادعى على رجل ديناً فقضى القاضي له عليه مائة أقامها فغاب المقضى عليه أو مات وترك أموالاً في المصر فيدأ أقوام يقررون بذلك المال للمقضى عليه وخلف المقضى عليه وارثاً فإن القاضي لا يدفع شيئاً من ماله إلى المقضى له ما لم يحضر المقضى عليه أن كان غائباً أو يحضر وارثه أن كان ميتاً لا احتمال أن الغائب قد قضى دينه \* رجل ادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن هذا الرجل الذي أحضره معه كفيل له عن الغائب بأمره وأنكر الكفيل الكفالة فأقام المدعى البينة على الكفيل أنه كفيل بالغائب وإن له على الغائب ألف درهم ذكرنا أنه يقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب فإن كان الكفيل بعد القضاء قال لم يأمر في الغائب بذلك لا يرجع على الغائب إذا أدى ويجعل ذلك بمنزلة الأبراء \* ولو كان كفيل عن رجل بأمره وأدى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول عنه فأقر المكفول عنه بالكفالة وبجداد المال أو وجد الكفالة أيضاً فأقام الكفيل شهوداً على دفع المال والكفالة بأمره فإنه يقضى على الطالب بالقبض حتى لو حضر الطالب وأنكر القبض يضى عليه بالبراءة بتلك البينة (٤٥٦) ويرجع الكفيل على المكفول عنه بذلك المال \* ولو أن رجلين عليهما ألف

لرجل وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم جحد المال فأقام المدعى البينة على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم الآخر فإن القاضي يقضى عليه بتلك البينة بخمس مائة كانت عليه \* رجلان شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كنا عبيد لفلان الغائب إلا أنه أعترفنا وأقاما البينة على ذلك فإن القاضي يقضى بعتقهما ويكون ذلك قضاء على مولاها ما حتى لو حضر المولى وأنكر العتق لا يلتفت إلى إنكاره \* القاضي إذا كتب كتاباً إلى قاض آخر

مسجد جعل منزلاً موقفاً على المسجد مسجد أو صلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلاة فيه فاعيد من لا مستغلاً جازلاً له لم يصح جعل المتولى إياه مسجداً كذا في الوقعات الحسامية \* مريض جعل داره مسجداً ومات ولم يخرج من الثلث ولم تجز الورثة صار كله ميراثاً وبطل جعله مسجداً إلا للورثة فيه حقاً فلم يكن مفزاً عن حقوق المباد فقد جعل المسجد جزأ شائعاً فيبطل كالأرض جعل أرضه مسجداً ثم استحق شقص منها شائعاً يعود الباقي إلى ملكه بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لأن هناك وجد الأفران لأن الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجداً كذا في محيط السرخسي \* اتخذ لصلاة الجنائز حكمة حكم المسجد حتى يجب ما يجب المسجد كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى وأما اتخذ لصلاة العياد فاختاره أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وإن انفصلت الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رفقاً بالناس كذا في الخلاصة \* ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض رجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى فاضل خان \* أرض وقف على مسجد والأرض يجب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً من الأرض جازاً لكن يرفعون الأمر إلى القاضي ليأذن لهم ومستغل الوقف كالدار والمكانت على هذا كذا في الخلاصة \* في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجداً والمسجد رحبة وأرادوا أن يحذوا له باباً وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهـم ذلك فإن اختاروا أنظر رأيهم أكثر أو فضل فلهـم ذلك كذا في المضمرات \* ذكر في المتن عن محمد بن جهم الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل الحلة مسجداً وذلك لا يضر بالطريق فنعهم رجل فلابأس أن ينشوا كذا في الحاوي \* وفي الاجناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو نهر قناة أو نهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يعبروا بهن هذا النهر وينشوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال محمد بن جهم الله تعالى يسعهم أن ينشوا ذلك المسجد للعامة أو الحلة كذا في المحيط \* قوم بنوا مسجداً واحتاجوا إلى مكان لتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد إن كان يضرب بالحجاب الطريق لا يجوز وإن كان

في فصل مجتهد فيه فإن القاضي المكتوب إليه يعمل برأيه نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه وينفذ سجل لا يضر بهم غيره فيما كان مجتهد فيه وإن كان السجل مخالفاً لرأيه لأن كتاب القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأيه نفسه أما السجل يحكي قضاء غيره فلا يعمل فيه برأيه نفسه \* رجل قدم رجلاً إلى قاض وقال إن لاني على هذا الرجل ألف درهم وأني غائب وأنت أخاف أن يتوارى هذا الرجل فجعله القاضي وكيلاً لابه وقبل بينة الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فإن الثاني لا يجيز قضاء الأول لأن بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على الغائب وإنما قامت لغائب وهذا بخلاف المقفود فإن القاضي يجعل ابن المقفود وكيلاً في حقوقه لأن المقفود بمنزلة الميت فكان للقاضي نوع بسوطة في ماله \* رجل عليه دين رجل فطالبه صاحبه فقال المديون إن لم أقض مالك اليوم فأمر أنه طالق أو عبده حر ثم تغيب عنه الطالب فخاف الخائف أن يحنث في عينه فحاضه المطلوب إلى القاضي وقص عليه القصة فنصب القاضي للغائب وكيلاً في قبض دينه فدفع إليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك إلى قاض آخر قال أبو يوسف رجع الله تعالى قضاء الأول باطل لا يجيزه الثاني وذكر الناطقي رجع الله تعالى في الوقعات عن الحسن بن زياد رجع الله تعالى أن القاضي ينصب وكيلاً عن الغائب ويدفع إليه المال ولا يحنث الخائف وقال الناطقي رجع الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد بن جهم الله تعالى ما يقارب هذه المسئلة

قال لو أن رجلا جاء الى قاض وقال ان فلان بن فلان الغائب على كذا من المال واني قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وانأريد أن أذهب الى ذلك البلد وأخاف أن يأخذني الطالب بالمال ثم يجحد الابقاء فاسمع من شهدي ههنا وكتب لي حجة حتى لو خاصه في يكون حجة في قاض القاضى يسع بينه ويجعل عن الغائب خصما وكذلك في الطلاق اذا ادعت المرأة أن زوجها الغائب قد طلقها \* رجل أعنت نصف عبده أو نصف أمته أو كانت الأمة بين اثنين فأعتقها أحدهما وهو معسر وقضى القاضى للآخر يسع نصيبه فباع ثم اختصه الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضى الثاني يطل البيع والقضاء وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى حاكيا عن المشايخ رحمه الله تعالى أن ما ذكره الخصاص رحمه الله تعالى قول الخصاص وليس في هذا شيء عن أصحابنا ولولا قول الخصاص رحمه الله تعالى لقلنا بأنه ينفذ قضاءه الاول لانه قضى في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء رحمه الله تعالى اذا كان المعتق معسرا لا تجب السعاية على العبد فسبق نصيب الساكت رفقاً \* ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع المدبر نفذ قضاؤه ورواية واحدة حتى لو رفع ذلك الى قاض آخر يرى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يطل الاول وقال الحسن رحمه الله تعالى من نفسه حكم المدبر في هذا حكم أم الولد وكفى السرا إذا مات الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت على الميت ديناً فباعهم القاضى على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم (٤٥٧) مدبرون كان البيع باطلا وانما يطل قضاءه

القاضى في تلك المسئلة لانهم

عتقوا بموت السيد أقصى ما في الباب أنه اذا كان على الميت دين تجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية رد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون يسع القاضى بيعا للحر \* ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع أم الولد نفذ قضاؤه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى فيهما روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ قضاؤه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قضى القاضى بجواز بيع أم الولد ينفذ في القياس أن لا رد قضاؤه كافي المدبر الا أن النقصان رحمه الله تعالى اتفقوا على انها لا تباع

لا يضربهم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرات \* وهو المختار كذا في خزنة المفتين \* ان أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح كذا في المحيط \* اذا جعل في المسجد عمرا فانه يجوز لتعارف أهل الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يرفقه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين \* سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أرض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم يظن ان كانت البلدة فتحت عنوة يجوز أمره اذا كان لا يضرب بالمدرة لان البلدة اذا فتحت عنوة صارت ملكا للغزاة فجاز أمر السلطان فيها وان فتحت صلبا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجوز أمر السلطان فيها كذا في تحيط السرخسي \* ولو كان مسجد في محله ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضا ما هو خير له فيسع فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة . في الكبرى مسجد مبنى أراد رجل أن ينقضه ويبنيه ثانيا أحكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المضمرات \* وفي النوازل الا أن يخاف أن يهدم ان لم يهدم كذا في التارخانية \* وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل تلك المحلة فلمهم أن يهدموا ويجددوا وبناءه ويفرشوا الحصير ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بأمر القاضى كذا في الخلاصة \* وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء لا شرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد باني فان عرف فالباني أولى كذا في الوجيز \* ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجدا ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويبنوا فيه فلمهم ذلك وليس لورثة الميت منعهم وان أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم أذن لهم كذا في محيط السرخسي \* اذا جعل أرضا له مسجدا وشرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالاجماع كذا في المحيط \* واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى \* في وقف الخصاص اذا جعل أرضه مسجدا وبنائه وأشهد أن له ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجدا كالوحي

(٥٨ - فتاوى ثانی) وتر كوا الحديث فان لا أجز بيعها وان باعها القاضى وذ كر الخصاص رحمه الله تعالى القاضى اذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه وليذ كرفيه خلافا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ذلك قول محمد رحمه الله تعالى واذا بيع المكاتب برضاه جاز بيعه في أصح الروايتين \* رجل اشترى ماء بغير أرض فخاضه البائع الى القاضى فأجاز البيع ثم اختصه الى قاض آخر فأبطله الثاني ذكر الناظم رحمه الله تعالى أنه يجوز ازالة الاول وابطال الثاني باطل \* ولو كان الاول ابطال البيع وأجاز الثاني يجوز ابطال الاول ولا يجوز ازالة الثاني لانه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز بيع الماء بغير أرض وذ كرفي شرب الاصل أنه لا يجوز في قوله جميعا \* رجل تزوج امرأة بغير شهود أو بشهادة نساء ليس فيمن رجل فرفع ذلك الى قاض فأجاز ثم رفع الى قاض آخر لا يراه جاز تراوى ابن رستم أن الثاني يجيز قضاءه الاول وليس له أن يطله \* رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأتى كل لحافا كل مسكافرا فعتة المرأة الى القاضى وقرق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض آخر لا يرى السك لحافا فان الثاني يعضي قضاء الاول \* رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى أو حائض أو طلقها ثلاثا قبل الدخول بها فرفع ذلك الى قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحائض أو يطلان ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني يطل الاول وكذا لو فرق القاضى بين الزوجين بشهادة امرأته واحدة برضاع يرد قضاؤه \* القاضى



ففعت زوجته أو ابنته من دم العمد فرفع ذلك إلى قاض فأبطل العفو وقضى بالقصاص كالمذهب بعض الناس أن للاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها فان قضى القاضي بالقصاص وأبطل العفو كان قضاءه باطلا حتى لو قتله الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادات أن الوارث ان كان عالما بالعفو كان عليه القصاص لانه قتل شخصا لا قصاصه عليه وان كان جاهلا كان عليه الدية \* امرأة بلغت مبلغ النساء ما قبله فتعصرت في مالها كالعتق ونحو ذلك بغير إذن زوجها فرفع الامر إلى القاضي فأبطل القاضي تصرفها كان قضاءه باطلا وان قال بعض الناس ان تصرف المرأة في مالها لا ينفذ بغير إذن الزوج لان هذا قول مهجور فلا ينفذه قضاؤه \* ولو أن قاضيا قضى في العنين أن لا يؤجل ثم رفع إلى قاض آخر فان الثاني يؤجله حول لا يبطل قضاء الاول وكذلك رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص أو ضمن له البائع ذلك ثم استحققت الدار على المشتري فقضى القاضي له على الكفيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك إلى قاض آخر يرى ذلك باطلا فان القاضي الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل تلك الدار ان عجز وذلك باطل أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في تفسير ضمان الخلاص والعهد والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جائز \* القاضي اذا قضى بأفضية يختلف فيه الناس أو قضى لرجل على رجل بحق وأشهد على قضاؤه شهودا ولم يبين بأى وجه (٤٥٩) قضى ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فقال

الثاني ائمه سدوا أنى قد أبطأت ما قضى فلان بن فلان القاضي على فلان ونقضت قضاءه بأمر تحقق عندي ابطاله أو قال ائمه سدوا أنى قد أبطأت ما قضى فلان على فلان ولم يرد على ذلك شيئا ثم رفع ذلك إلى قاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني ويبطال ما أبطاله الثاني وهذا لان الثاني أجمل ولم يفسر فاذا لم يعلم أى القضايا كان حقا يجعل الحق للذى في يده المدعى به لان القاضي الثاني أخرجه من يد الاول فلا تنتقض يده بالثالث \* قال محمد رحمه الله تعالى والواحد والاثني في ذلك سواء \* رجل أذن لعبد في نوع

بذلك كذا في الذخيرة \* حشيش المسجد اذا أخرج من المسجد أيام الربيع ان لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولن يرفعها أن ينتفع كذا في الوقعات الحسامية \* حشيش المسجد اذا كانت له قيمة فلا هل المسجد أن يبيعه وان رفعوا إلى الحاكم فهو أحب ثم يبيعه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً (١) بالسواد قالوا عليه ضمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ أباح قص السفكر درى أوصى في آخر عمره بنحو من درهما حشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية \* جنازة أو نفس مسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الاولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لاي بيع بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* ديباج الكعبة اذا صار خالفا لا يجوز أخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية \* ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المظلمين ويجوز أن يترك الليل أو نصفه اذا احتج إليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كعب بيت المقدس ومجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحار الزاوية \* ان أراد انسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا بأس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به إلى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضيخان

الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه \* ولو أراد أن يقف أرضه على المسجد وعارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصى وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطل يقول (١) قوله بالسواد كذا في نسخ وهو الموافق للاصل المنقول عنه كما رأيت في نسخي منه وفي نسخ بالسواد اه

مصححه

من التجارة فجعله القاضي مأذونا على ذلك النوع خاصة دون غيره نفذ قضاؤه لانه صادف موضوع الاجتهاد الا أنه انما ينفذ قضاؤه عند شرائط القضاء من الخصومة وغيرها بعد تصرف العبد \* رجل اشترى عبدا أو جارية ونقد الثمن وقبض العبد فأصابه لم عنده فرتده القاضي على البائع بذلك ثم رفع إلى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول وان كان عند بعض الناس أن المبيع اذا جحد عند المشتري ولا يعلم أنه كان عند البائع كان للمشتري أن يرد لان الجنون انما يكون لا قوة في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يتبدل بذلك على أنه كان عند البائع الا أنه قول مهجور فلا ينفذ قضاء القاضي به والله أعلم بالصواب \* (كتاب الشهادات) \* (باب فيما لا يجوز شهادتهم) \* وهم أصناف \* صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية وأهلية الشهادة انما تكون بالعقل الكامل والاضبط والولاية والقدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتمرون بمنزلة الجنون \* أما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع جعل حد كمال العقل البلوغ عن العقل فلا يقبل شهادة النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء وحدهن الا شهادة القابلة على الولادة فانها مقبولة في حق النسب دون المهران وكذلك شهادة القابلة على الاستملاء مقبولة في حق الصلاة عليه دون غير ملكان الضرورة وكذلك في العيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا تقبل شهادة المملوك قنا كان أو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد وكذلك معتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينفذ



النكاح بحضورهم عندنا كما لا ينقض بشهادة الصبيان والتسوان وقال مالك رحمه الله تعالى إنه قد النكاح بحضور المرأة \* ولا تقبل شهادة  
 الاعى عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينقد النكاح بحضوره \* وقال مالك  
 رحمه الله تعالى تقبل شهادة الاعى وقال زفر رحمه الله تعالى تجوز شهادته فيما تجوز الشهادة بالتسامع \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان  
 بصيرا وقت العمل ثم عي جازت شهادته وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أصلا \* ولا تقبل شهادة الاخرين لانه لا يقدر على  
 التلقظ بلفظ اخص به الشهادة \* (فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه) \* الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا فينقد النكاح بحضوره  
 وانما يمنع أداء الشهادة لثمة الكذب ونكاهه وفي الفسق الذي يمنع الشهادة انتقوا على أن الاعلان بكبرية يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان  
 معلنا نوع فسق مستثنى بسميه الناس بذلك فاسقامطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه أكثر من فسادده وصوابه  
 أغلب من الخطا ويكون سليم القلب يكون عد لا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا يخلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب وعن أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى ان كان الفاسق وجهاذا مروءة جازت شهادته لان مثله لا يكذب \* ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته \* ولا تقبل شهادة مدمن الخمر  
 ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما (٤٦٠) شرط الادمان ليظهر ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا بطل عدالته وان

كانت كبيرة وانما بطل اذا  
 أظهر ذلك أو يخرج سكران  
 يسخر منه الصبيان لان مثله  
 لا يجتز عن الكذب \* وذكر  
 الخصاص رحمه الله تعالى  
 ان شرب الخمر يبطل العدالة  
 قال محمد رحمه الله تعالى مالم  
 يظهر ذلك فهو مستورا لمحال  
 ومن سكر من النسيب بطلت  
 عدالته في قول الخصاص  
 رحمه الله تعالى لان السكر  
 حرام عند الكل وقال محمد  
 رحمه الله تعالى لا بطل  
 عدالته الا اذا كان اعتاد  
 ذلك أو يخرج سكران  
 يلعب به الصبيان \* ولا  
 تقبل شهادة الخنث أراد به  
 اذا كان مخنثا في الافعال  
 الرديئة \* ولا تقبل شهادة من  
 يلعب بالجمام ويظهره لان  
 ذلك يشغل قلبه فتشدد

وقفت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها ومراقفها وقنا \* وبدا في حياتي وبعد وفاي على أن يستغل  
 ويدأمن غلاته بمانيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأدام مؤنهما بفضل من ذلك يصرف الى عمارة  
 المسجد ودهنه وحصره ومافي مصلحة المسجد على أن التقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا  
 المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فجوز ذلك كذا في الظهيرية \* رجل وقف أرضه على مسجد ولم يجعل  
 آخره للمساكين تكلم المشايخ فيه واختار أنه يجوز في قولهم جميعا كذا في الوقاعات الحسامية \* ولو كانت  
 الأرض وقفا على عمارة المسجد أو على مرتبة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وقف عقارا على  
 مسجد أو مدرسة وهما مكانا بالناس ما قبل أن ينيهاا مختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى  
 الفقراء الى أن يبنى فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير \* ذكر اصدار التمهيد رحمه الله تعالى في باب  
 الواو اذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه واختار أنه يجوز كالوقف كذا في  
 الذخيرة \* رجل أعطى درهمه في عمارة المسجد أو نفقة المـجـد أو مصلح المسجد صح لانه وان كان لا يمكن  
 تصحيته تملك بالهبة للمسجد فانبات الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بالتقبض كذا في الوقاعات  
 الحسامية \* ولو قال أو صبت ثلث مالى للمسجد لا يجوز الا أن يقول ينفق على المسجد كذا في خزائن المفتين  
 \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال أو صبت ثلث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول  
 يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة \* ولو قال وهبت دارى للمسجد أو أعطيتها له صح ويكون تملكه كذا في شرط  
 التسليم كالوقف قال وقف هذه المائة للمسجد يصح بطريق التملك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتائية \* لو  
 قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط \* ولو وقف ضيعة على مسجد  
 على أن ما فضل من العماره فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للمحال هل تصرف تلك  
 الغلة الى الفقراء ما خلفوا فيه واختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضبعة الى العمارة  
 تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جميعا بشرط الوقاف وصيانة الوقف كذا في

غفلته وغشى يقع بصره على عورات المسلمين \* أما اذا أمسك الحمام في البيت للناس ولا يطير تجوز شهادته فان من له  
 برج الحمام لا يكون فاسقا \* ولا تجوز شهادة المقامر قامر بالشرط نج أو بغيره فبأى شئ قاهر لم تقبل شهادته لان القمار كبيرة \* وان لعب  
 بالشرط نج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغله عن الصلوات أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته \* وان لعب بشئ من  
 الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته \* والملاعبة بالاهل والقوم والفرس لا تبطل عدالته مالم يمنع ذلك عن الفرائض وان  
 كان اللعب بالملاهي لا يمنع عن الفرائض الا أنه مستثنى بين الناس كالزمر والطناير فكذلك وان لم يكن مستثنى فالحق الحسداء وضرب  
 القصب لا يبطل العدالة الا اذا خش بأن كانوا رقصون عند ذلك \* وذكر في الأصل لا تقبل شهادة صاحب الغناء الذي يجادى عليه ويجمعهم  
 لانه معلن بالمعصية وكذلك من يجلس مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب ولم يسكر \* ولا تقبل شهادة النائح والنائحة ولا شهادة آكل الربا  
 يريد بذلك ان كان مصرعا عليه معروفا به والرجل الصالح اذا غنى بشعره غش لا تبطل عدالته لانه حكى غش غيره \* ومن تزعم مع نفسه  
 لا تبطل عدالته والذي أخر النرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كازكاة والحج والصوم والصلوة بطلت عدالته الا أن يكون التأخير بعذر  
 وان لم يكن له وقت معين كازكاة والحج ذكر الناطق رحمه الله تعالى رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تبطل عدالته بوجه أخذ

محمد بن المقاتل رحمه الله تعالى وقال بعضهم اذا اُخِر الزكاة والحج بغير عذر بطلت عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أن الحج يكون على الفور والصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة \* وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وذكر في بعض المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدر وليد كذا العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وهذا اذا تركها بمجازفة ورغبة عنها من غير عذر أما اذا تركها المرض أو لبعد المسافة أو تأويل بأن كان يفسق الامام أو يضلله لا يبطل عدالته \* وان ترك الصلاة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل العوام بطلت عدالته وان تركها متأولاً بأن كان يبطل الامام أو يفسقه لا يبطل عدالته \* ولا تقبل شهادة من كان معروفاً بالكذب والذي يتعلم شعر العرب ان كان يتعلم لأجل العربية لا يبطل عدالته وان كان فيه فحش \* وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقذف في شعره \* ومن كان يشتم أولاده وأهل وجيرانه ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل شهادته وقيل ان اعتاد ذلك بطلت عدالته وان فعل ذلك احياً لم يبطل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا لم يكن قد فاقلاً لا يبطل عدالته أما القذف يبطل عدالته \* ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير ازار اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك \* وذكر الكرخي رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة من عشى في الطريق بسر أو يل ليس عليه (٤٦١) غيره ولا شهادة من يأكل في السوق بين

أيدي الناس لان ذلك لا يفعله من كان له مروءة \* ولا تقبل شهادة الاثقف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر فان كان يعرف أن الختان سنة الا أنه ترك الختان لخوف على نفسه لا يبطل عدالته وتؤكل ذبيحته لان اباحة الذبيحة تعتمد الملة وانه بعتة دملة التوحيد \* ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان تبرأ منهم لا يبطل عدالته وان شتمهم تبطل عدالته \* وشهادة الخصى مقبولة اذا كان عدلاً وكذلك شهادة المعلم وشهادة أهل الأهواء جائزة الا الخطايسة مروي ذلك عن

محيط السرخسي \* مسجد انهم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرتب ما لم يأمر بان يبني هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بثلث الغلة كذا في فتاوى قاضيان \* سئل أبو بكر عن أوصى بثلث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يسرح في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز أن يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره قال ولا يزى به المسجد كذا في المحيط \* مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطرباب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم أن يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في السراجية \* سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قبيلاً على غلاته واجعل له شيئاً معلوماً يأخذ كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار أجر مثله كذا في المحيط \* ولو نصب القاضي خادماً للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الواقعات \* وللتولى أن يستأجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك بأجر مثله أو زيادة يتعابن فيها فان كان أكثر فالاجارة وعليه الدفع من مال نفسه ويضم لودفع من مال الوقف وان علم الاجير أن ما أخذ من مال الوقف ليجل له كذا في فتح القدير \* ومتولى المسجد اذا تعذر عليه الحساب بسبب أنه أمي قاسم بخر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة \* مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشتري من غلة الوقف للمسجد دهنًا أو خبزاً أو حبشاً أو أجراً أو وجه الفرس المسجد أو حصي قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشتري للمسجد ما شاء وان لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظره هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من أوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والابرو وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وقف على عمارة بصرف الى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه أيضاً كذا في

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهم قوم من الرافض يصدق بعضهم بعضاً من غير دليل ويستحزون الشهادة لمن يحلف بين أيديهم بالله أنه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب \* الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يعص عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد ترك ذلك بـتة أشهر وبعضهم قد تركه بسنة والصحيح أن ذلك مفروض الى رأى القاضي والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد هو منهم بالفسق لا تثبت عدالته \* المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أبداً لانه لا يعرف توبته \* وروى الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عنه أنه تقبل شهادته وعليه الاعتماد \* وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته \* النصراني اذا أسلم وقد كان فاسقاً فشهد في حادثة لا تقبل شهادته استحسننا حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النصراني عدلاً فاسقاً ثم شهد تقبل شهادته من غير أن يسأل عنه \* الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته ما لم يبال عنه وهو بناء على ان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وعنده الفتوى \* اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضي بشهادته حتى تاب فان القاضي لا يقض شهادته ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شيء من أمر الدين فانه تقبل شهادته عليه \* وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته \* ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم ير دالاً كم شهادته

حق طلقها باننا وانقضت عتقها روى ابن شجاع رحمه الله تعالى أن القاضي ينفذ شهادته \* ولو أن كافر من شهد على كافر فعد لا فلهما توبة  
القضاء أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان مكانهما فإن القاضي يأمرهما بأعادة الشهادة ولا يعتلها بعد الإسلام ويكتفى بالعدالة السابقة  
\* إذا جاء الأمر ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون إليه قال خلف رحمه الله تعالى بطلت عدالتهم لأن يذهبوا للاعتبار فينشد  
لا تبطل عدالتهم والقوى على أنهم إذا خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا الاعتبار بطل عدالتهم \* ويتصل بهذا الفصل مسائل  
التزكية والتعديلات \* والتزكية على نوعين تزكية السر وتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط أن يكون المعدل عدلا يعرف أحوال  
الناس وأسباب الجرح وشروط العدالة ولا تصح من المغفل \* وتقبل شهادته إذا لم تستد غفلة ولا يشترط العدد في المزكى في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشترط فيه العدد الاثنان فيما ثبتت مع الشبهات والاربع فيما لا ثبتت مع الشبهات  
وعلى هذا الخلاف رسول القاضي إلى المزكى والمترجم عن الشاهدان كان الشاهدان أعجميا والمترجم عن الخصم إن كان الخصم أعجميا \* وأجمعوا  
على أن ما يشترط في الشاهد من العدالة والباوع والخرية والبصر في تزكية العلانية يشترط ذلك في المزكى فلا يصح تعديله إلا على الصبي  
والعبد والفاقد وأجمعوا على أنه لا يشترط (٤٦٢) لفظة الشهادة في تزكية العلانية \* وصورة تزكية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل

والشاهد فيقول المعدل  
لشاهد الذي عدله هذا الذي  
عدله وصورة تزكية السر  
أن يبعث القاضي رسولا إلى  
المزكى أو يكتب إليه كتابا  
فيه أسماء الشهود وأنسابهم  
وحلالهم ومحالهم وسوقهم  
إن كان سوقيا حتى يعرف  
المزكى فيسأل عن جيرانهم  
وأصدقائهم فإذا عرفهم فن  
عرفه بالعدالة يكتب تحت  
اسمه في كتاب القاضي إليه  
هو عدل جائز الشهادة ومن  
عرفه بالفسق لا يكتب ذلك  
تحت اسمه بل يسكت احترازا  
عن هتك السر ويقول الله  
أعلم إلا إذا عدله غيره وخاف  
أنه لو لم يصرح بذلك يقضي  
القاضي بشهادته فينشد  
يصرح بذلك ومن لم يعرفه

خزانة المفتين \* ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرفا من ذلك ولو فعل يكون ضامنا كذا  
في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى الصغرى المتولى إذا أتقى على قتاديل المسجد من وقف المسجد جاز  
كذا في الخلاصة \* ولو كان الوقف على عمارة المسجد للقيم أن يشتري سلبا ليرتقى على السطح لكس  
السطح وتطينه أو يعطى من غلة المسجد أجر من يكس السطح ويطح النج ويخرج التراب المجتمع من  
المسجد قال أبو نصر للقيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* ويجوز أن يبنى  
منارة من غلة وقف المسجد إذا احتاج إليها ليكون أسمع للعباد وإن كانوا يسمعون الأذان بدون المنارة فلا  
كذا في خزانة المفتين \* مسجد يجنبه فارقين يضر بحائط المسجد ضررا ينافر إذا أراد القيم وأهل المسجد أن  
يتخذ من مال المسجد حصنا يجنب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا إن كان الوقف على مصالح  
المسجد جاز للقيم ذلك لأن هذا من مصالح المسجد وإن كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لأن هذا ليس  
من عمارة المسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* والأصح ما قاله الإمام ظهير الدين أن الوقف على عمارة المسجد  
وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير \* متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله  
أن يحمله من البيت إلى المسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* ليس للقيم المسجد أن يشتري جنازة وإن ذكر الواقف  
أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية \* ولو اشترى القيم بغلة المسجد وبادفع إلى المسكين لا يجوز  
وعليه ضمان ما تقدم من مال الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* القيم إذا اشترى من غلة المسجد حائطا  
أو دارا أن يستغل ويبيع عند الحاجة جاز أن كان له ولاية الشراء وإذا جاز له أن يبعه كذا في السراجية \* قيم  
المسجد لا يجوز له أن يبنى حوائط في حدة المسجد أو في فناءه لأن المسجد إذا جعل حائطا ومسكنا سقط  
حرمة وهذا لا يجوز والفناء مع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي \* متولى  
المسجد إذا اشترى بالغة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه أن علم  
المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للإمام والمؤذن أن

لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستور \* ثم القاضي إن شاء يجمع بين تزكية العلانية  
وبين تزكية السر وإن شاء اكتفى بتزكية السر في زمانه كذا في تزكية العلانية واكتفى بتزكية السر \* ولا يقضي القاضي بظاهر  
العدالة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود أولم يطعن \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
إن كان المدعى به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن يقضي بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والقوى على قوله ما \* وإذا طعن  
الخصم في الشهود لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا ثبتت مع الشبهات كالحسد ودوال قصاص يسأل عن الشهود في قولهم  
\* وإن لم يطعن الخصم في الشهود بديل عدلهم فهو على وجوه ثلاثة إن قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وأبى أو قال هم عدول جائز شهادتهم  
وعلى أو قال هم عدول ولم يزد في الوجه الأول والثاني القاضي يقضي عليه بدعى المدعى ولا يسأل عن الشهود لأنه أقرب الحق وإن قال  
هم عدول ولم يزد أو قال هم عدول لأنهم أخطوا في الشهادة فهو مدعى وجهين إما أن كان المدعى عليه عدلا يصلح لتزكية أو لا يصلح بأن  
كان مستورا أو فاسقا فإن كان عدلا يصلح لتزكية ينظر أن كان المدعى عليه لم يجمع دعوى المدعى عند الجواب بل سكت حتى شهد عليه  
الشهود ثم قال هم عدول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضي للمدعى بشهادتهم ولا يسأل عنهم سوا مكان

المدعي به حقا ثبتت مع الشبهات أو لا ثبتت مع الشبهات \* وقال محمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى قبل السؤال بل يسأل عنهم لأن عنده  
وان كان قول الخصم تعدى بلا فالمدعى في الزكي شرط عنده وعندهما لا يشترط العدد \* وان كان المدعى عليه عند دعوى المدعي مجرد دعوى  
المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضى القاضي من غير سؤال  
وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقضى ما يسأل من غيره \* وقد كفي الجامع الصغير أن في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى ويكون تعديله بغيره لعدم وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول  
أصدقوا في الشهادة أم كذبوا ان قال صدقوا فقد أقر بما ادعى المدعي وان قال كذبوا لا يقضى هذا اذا كان المدعي عليه عدلان كان فاسقا  
أو مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يصح تعديل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه شاهد واحد فقال  
المدعي عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا كذلك ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرارا وإذا لم يصح تعديله اذا كان  
فاسقا أو مستورا يسأله القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى  
وان كان المزكي اثنين فعندلهم أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف (٤٦٣) رحمه الله تعالى الجرح أولى لانه

اعتمد على دليل غير ظاهر  
الحال فكان الجرح أولى  
كما لو عدله اثنان وجرحه  
اثنان كان الجرح أولى في  
قولهم جميعا وقال محمد رحمه  
الله تعالى اذا عدلهم واحد  
وجرحهم الآخر القاضي  
يتوقف ولا يقضى بشهادتهم  
ولا رد بل ينتظران جرحتهم  
الآخر ثبت الجرح وان لم  
يجرحهم الآخر بل عدلهم  
ثبتت العدالة وان جرحه  
واحد وعدله اثنان ثبتت  
العدالة في قولهم جميعا لان  
قول الاثنين حجة مطلقة في  
الاحكام بخلاف قول الواحد  
وان جرحتهم اثنان وعدلهم  
عشرة كان الجرح أولى لان  
قول الاثنين يساوي قول  
الجماعة كما في دعوى الملك

يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أراد أن يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد أو الى  
مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة \* ولو شرط الواقف في  
الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على  
الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة \* أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد أو نفق المسجد بغير إذن القاضي  
الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية \* مسجد انكسر حائطه من ماء يجنب المسجد في الشارع وهو ماء  
الشفة أو انكسرت شفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله  
تعالى ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد ان يعمروا أهل  
النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء أهل  
المسجد تقدموا الى أهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة  
ما انهدم كذا في فتاوى قاضيان \* وقد ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نفقائه  
عن مشايخ طبع أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن له امتول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الأوقاف  
وأنفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصى والحشيش ونحو ذلك لضمان عليه فيما فعل استحسننا فيما  
بينه وبين الله تعالى فأما اذا أخبر الحاكم بذلك وأقر به عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة \* الفاضل من  
وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في  
المحيط \* سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الأزرجندي رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في  
أوقاف المسجد يعني أجر والمستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يرضى ما فيه مصلحة المسجد  
قبل هل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال لا بد أن يكون المتصرف من الاماثل رئيس  
المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى التسفية سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل

اذا أقام أحد المدعين اثنين وأقام الآخر عشرة لا يخرج صاحب العشرة رجل ادعى على رجل حقا وأقام على ذلك شهودا جرحتهم الخصم  
وأراد أن يثبت ذلك بالبينة فهو على وجهين أما أن جرح حرافة لا يدخل تحت الحكم فنحن نقول أنا أقيم البينة على أن شهود المدعي  
فسقة أو زنادقة أو على اقرار الشهود أن المدعي استأجرهم على هذه الشهادة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا للمدعي على هذا المدعي  
عليه في هذه الخصومة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا لهذا المدعي على هذا المدعي عليه ولا على غيره أو على اقرارهم أنهم قالوا ان  
المدعي مبطل في هذه الدعوى أو على اقرارهم أنهم شهدوا بوزور أو على اقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم تقبل شهادة  
شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح عند علمائنا رحمه الله تعالى \* وقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها تقبل وهو قول ابن أبي ليلى والشافعي  
رحمه الله تعالى والصحيح مذهبا لوجوده منها أن شاهد الجرح يصير فاسقا بار تكاب الكبيرة ثبت ذلك بكاب الله تعالى وهو اظهار الفاحشة  
من غير ضرورة فلا يثبت الجرح بشهادة القاص وان كان في اثبات هذا الجرح اثبات أمر دخل في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي  
عليه الآن هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هذا الستر بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا  
يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة \* وان ادعى الشهود عليه جرحا دخل تحت الحكم بأن أقام البينة أن شهود المدعي زنا ووصفوا الزنا و

شربوا الخمر أو سرقوا مني شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعى لأن شهود الجرح وإن أظهروا الفاحشة فاعلموا أنها لا تجوز وأقاموا  
الحسنة فجازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على إقرار المدعى أن شهود شركاء في المشهود به وكذا إذا شهدوا بالجرح أن شهود المدعى حدوا  
في قذف لأنهم ما أظهروا الفاحشة وإنما حكموا بأظهار الفاحشة من شهود القذف \* وكذا إذا شهدوا بالجرح على إقرار المدعى أن شهود  
المدعى فسقة جازت شهادتهم لأنهم ما أظهروا الفاحشة فتقبل شهادتهم وكذا لو أقام المشهود عليه البينة أن المدعى وكل الشاهد في هذه  
الخصوصية قبل شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم \* وكذا لو أقام البينة على إقرار المدعى أن شهوده شهدوا بباطل أو على إقراره أن شهوده  
لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر ولو أقام المشهود عليه البينة أني صالحت شهود المدعى على كذا من المال على أن لا يشهدوا  
على هذه الشهادة فإن القاضي يقول له هل أعطيتهم المال إن قال نعم أعطيتهم وأقام البينة على ذلك قبلت هذه البينة لأنه أراد بهذا استدراك  
المال منهم فتقبل وإن قال لم أعطهم المال لم تقبل هذه البينة لأنه أقام البينة على أظهار الفاحشة من غير أن يثبتها فحكم فلا تقبل  
\* الشاهد إذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر عدل فأراد القاضي أن يقضي بشهادته فأخبر الشاهد عن نفسه أنه ليس بعدل صح إقراره على  
نفسه إلا أنه إذا كان صادقا في (٤٦٤) الشهادة لا يسمعه أن يخبر عن نفسه أنه ليس بعدل لأن فيه إبطال حق المدعى \* المزمع إذا

عمارة المسجد قال (١) لا يجوز بامر القاضي وغيره كذا في الذخيرة \* وفي فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله  
تعالى أهل مسجد اشتروا عقاراً بغيره المسجد ثم أعادوا العمارة اختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز  
كذا في الغبائية \* ولو أن قوماً بنوا مسجداً أو قسماً من خشبهم شيء قالوا يصرف الفضل في بناءه ولا يصرف  
إلى الدهن والخصر يرهنا إذا سلموه إلى المتولي ليعتق به المسجد ولا يكون الفضل لهم يصنعون به ما شاؤوا  
كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الاسعاف \* أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فجعلها رجل  
حوضاً للعلمة لا يجوز للمسلمين انتفاع بما ذلك الحوض كذا في القنية \* مال موقوف على سبيل الخير وعلى  
الفقراء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثمانية آلاف دينار فمشت  
حائنة الروم واحتج إلى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع لم تكن للمسجد حاجة  
للمال فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال النبي وأما المال الموقوف على  
الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يصرف إلى المحتاجين أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل أو إلى الأغنياء  
من غير أبناء السبيل في الوجه الأول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين  
أما أن رأى قاض من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم يره في القسم الأول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي  
القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير ديناً في مال النبي كذا في الوقايع الحسامية

الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات  
وفي المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك

من بنى سقاية للمسلمين أو خاناً يسكنه بنو السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يرل ملكه عن ذلك حتى يحكم

(١) قوله لا يجوز بامر القاضي وغيره تمام عبارة الذخيرة وقبل أن كان أهل المسجد اشتروا عقاراً بغيره  
المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل  
اختلاف المشايخ لأنه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العقار للمسجد فلم يصح شراءهم أصله للمسجد وبيع  
بيعهم بخلاف بخلاف مسئلة المتولي اه ومنه قديم العبارة التي بعد فتأمل اه صحيحه

سأل عن الشهود وعرفهم  
بالماله فأراد التعديل روى  
عن محمد رحمه الله تعالى أنه  
يقول هذا عندي عدل  
مرضى جائز الشهادة وبه  
أخذ بعض المشايخ رحمه  
الله تعالى وقال بعضهم هذا  
اللفظ لا يكون تعديلاً لأن  
قوله عندي لفظ موهم ولا  
يكون تعديلاً ألا ترى أن  
الشاهد لو قال الحق عندي  
لهذا المدعى يكون ذلك  
باطلاً فكذلك في التعديل  
\* وقال بعضهم هذا اللفظ في  
التعديل لا يوجب خلافاً  
ولو قال المعدل لأعلم فيه إلا  
خيراً لا يكون تعديلاً وقال  
بعضهم يحتاج في التعديل  
إلى خمسة ألفاظ هو عدل  
مرضى جائز الشهادة صالح

مقبول القول في وعلى وقال بعضهم إذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعديلاً وعليه الاعتماد \* المشهود عليه  
إذا عدل الشهود قبل أن يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه أنكروا مشهودا به وطلب من القاضي أن يسأل عن الشهود فإن  
القاضي يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يطل حقه في السؤال لأنه يمكنه أن يقول كل عدل قبل الشهادة إلا أنه يدل حاله \* رجل  
شهد عليه شاهدان بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل إلا أنه غلط أو أوهم فإن القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فإن عدل الشاهد الثاني  
قضى القاضي بشهادتهما لأن قوله غلط أو أوهم ليس بجرح فإذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء بشهادتهما \* وإن شهد  
شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على هو الحق فإن القاضي  
يقضي عليه ولا يسأل عن الشاهد الآخر لأن المشهود عليه أقرب للحق على نفسه في قضائه بإقراره \* وإن قال قبل أن يشهدوا عليه الذي  
يشهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان هذا على هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سل عنهما فإن القاضي يسأل عن الشاهد  
فإن عدل القاضي بشهادتهما وإن لم يعدل لا يقضي لأن قوله الذي شهد به فلان على ليس بإقرار في الحال وإنما يصير إقراراً بعد الشهادة فيكون هذا  
مغزلة تعليق الإقرار بالشروط والإقرار لا يحمل التعليق فإذا لم يصير إقراراً لم يوجد التعديل فإذا طلب من القاضي أن يسأل عنهم سأل ولا يقضي

قبل السؤال \* اذا شهد الشهود رجل بحق فقال المزدكي عن الشهود فخرجوا ثم الجرح فقال المدعى أنا أتى عن بعد لهم من أهل الثقة وسمى قوما صالحين للسئلة عن الشهود فان القاضي يسمع ذلك ويسأل عنهم فان عتلوهم سأل القاضي الطاعنين بما يطعنون لاحتمال أنهم طعنوا بما لا يكون جرحا عند القاضي فان ينو ما يكون طعنا كان الجرح أولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضي فان القاضي لا يلتفت اليهم ويقضي بشهادة شهود المدعى وكذا لو عدل المزدكي الشهود فطعن الشهود عليه وقال للقاضي مثل عنهم فلا نوافلا نواسمي قوما يصلحون للسئلة عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم فان جرحوا وبينوا جرحا صالحا كان الجرح أولى \* وذكر ابن سماعه رحمه الله تعالى في النوادر ان القاضي لا يلتفت اليه \* شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدل ولا يعرف الثاني فزكاه الشاهد الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سلة رحمه الله تعالى فيه قولان \* وعن أبي بكر البخاري رحمه الله تعالى في ثلاثة شهدوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضي يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الأولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى \* رجل غر بشهد عند القاضي فان القاضي يقول لمن معارفك فان سمعهم وهم يصلحون للسئلة سأل عنهم في السر فان عدلوه سأل عنهم في العلانية فان عدلوه قبل تعديلهم اذا كان القاضي يريد أن يجمع بين تركية السر والعلانية فقد ذكرنا أن القضاة في زماننا تركية العلانية \* اذا كان المعتدل لا يعرف الشاهد فعلة شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله لان المعتدل في هذا بمنزلة القاضي والقاضي يقبل قول الاثنين فكذلك المعتدل \* شاهدان شهدا بحق فقال الشهود عليه هما عبدان وقال الشهود نحن أحرار لم نكذب قط فان كان القاضي عرف الشهود بالجرح لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يقيم الشهود البيينة أنهم أحرار أو يقيم المدعى بيينة أنهم أحرار \* ولو أنهم لم يقيموا بيينة أنهم (٤٦٥) أحرار ولكن قال للقاضي سل عننا فان القاضي لا يقبل ذلك منهما

به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* أو الاضافة الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما هو في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى اذا استحق الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحدة دفع فعل الجنس كله وعلى هذا البئر والحوض ولوسم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية \* ذكر في المبسوط أن الفتوى على قولهم ما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة كذا في المضمرات \* ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويسقي دابته وبغيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية \* واذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه واذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما عدل للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزائن المفتين \* وكذلك اذا جعل دار مسكنا للساكنين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فجعلها مسكنا للحاج والمعتبرين ودفعها الى وال يقوم عليها

(٥٩ - فتاوى ثانی) منه الايئة بخلاف الاول لان الحريم من شرائط أهلية الشهادة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس أحرار الا في أربعة وذکر في جملتهم بالشهادة فغلبت الحرة بالحجة لا تثبت الاهلية \* اذا طعن الشهود عليه في الشهادة فسأل القاضي عن الشهود فخرجوا لا ينبغي للقاضي أن يقول للمدعى جرح شهودك وانما يقول له زدني شهودك أو يقول له لم تحمد شهودك \* رجل نزل بين ظهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك فأقام بين أظهرهم ولا يظهر لهم منه الاصلاح والاستقامة كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا اذا مضت ستة أشهر وسعهم أن يعدلوه ثم قال لا يسعهم أن يعدلوه حتى يقيم سنة وقال محمد رحمه الله تعالى لا أوقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مثل هذا ترك التوقيت والتفويض الى رأي المستبلي به \* شاهد شهد فعلا ثم شهد عند هذا القاضي في حادثة أخرى قال ان كان العهد قريبا لا يشتغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدر بستة أشهر فلدون ستة أشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب والصحيح أنه يفوز ذلك الى رأي القاضي وتصح تركية السر من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق والمحدود في القذف والاعمى والصبي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من لا تقبل شهادته لا تصح منه تركية السر كما لا تصح تركية العلانية ولا من الفاسق والمحدود في القذف والعبد والاعمى والصبي \* فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة وهي أنواع منها ثمة الولادة والنسب \* قال في الاصل لا تقبل شهادة الانسان لمن ينسب اليه الشاهد بالولد والابن ينسب الى الشاهد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة الوالد والولد ولا شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيدته ولا السيد لهبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لرب استأجره \* وفي الاصل ولا جود له وان علوا من قبل الاباء والامهات ولا الولد لوالده وان سفل \* امرأة ولدت ولدا وادعت أنه من زوجها هذا زوجها ذلك فشهد على الزوج أبوه وأبنة أن الزوج أقر أنه ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد أب المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما لانهم ما يشهدان لولدهما \* ولو ادعى الزوج ذلك



والمرأة فتجدها عليها أوها أنها ولدت وأنها أقرت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام رحمه الله تعالى وتقبل في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى \* وإذا شهد الرجل لابن ابنه على أبيه جازت شهادته \* إنما ملاءنة في بطن واحد شهد الذي نفاها لا تقبل شهادتهما وكذا شهادة أولادهما ولو تزوج أحدهما بنتا الذي نفاها لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يتوارثان \* وروى هشام عن محمد بن رحمه الله تعالى أنه يجوز شهادة ولد الملاءنة لزوجه أمه الذي نفاها فعلى هذه الرواية تجوز شهادة ولد الزنا للزاني بطريق الأولى \* شهادة الاخ لاخيه ولاولاده جائزة وكذلك الاعمام وأولادهم والعلمات والخالات والاخوال \* وتجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها وزوج ابنته وامرأته ابنته \* ومن التهمة المانعة أن يجزى الشاهد بشهادته الى نفسه مغنما أو يدفع عن نفسه مغرم \* رجل معه شاة ممر عليه رجل فقال له الذي في يديه اذبحها فدبحها ثم جاء رجل وادى أن صاحب اليد اغتصب الشاة منه وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الذابح قال في الاصل لا تقبل شهادة الذابح لانه أقر على نفسه بالضمان للشهود له \* وقال عيسى بن أبيان رحمه الله تعالى ينبغي أن تجوز هذه الشهادة \* رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه وأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا أن يطل حق الرذلو وجد المشتري به عيبا وذكر في شفعة الاصل اذا شهد البائع أو أولاده أن الشفع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدار في يدى المشتري لا تقبل شهادتهم لان البائع يريد بهذا تحويل العهدة عن نفسه \* وروى ابن سماعة رحمه الله تعالى لو شهد ابنا البائع أن الشفع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم يجز ولو شهد ابنا البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفع لم يجز \* رجلان عندهما ودبة فشهدا على من أودعهما بذلك المال للذي جازت شهادتهما ولو شهدا على اقرار المدعى لمن أودعهما والمال قائم أو مستهلك لم تقبل شهادتهما لانهما غاصبان في حق المدعى فهما يريدان بشهادتهما إخراج أنفسهما (٤٦٦) عن عهدة الضمان \* ولو شهد بذلك بعد ردهما المال على من أودعهما جازت شهادتهما

وفي ودبة الاملاء والعارية اذا شهدا على الذي أودعه أو أعاره أنه للذي لا تجوز شهادتهما قبل الرد وتجاوز بعده \* اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة صفارا وبعضهم صفارا لا تقبل شهادته لانه ثبت بشهادته حق نفسه \* ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته \* ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته

على كل حال \* رجلان في يد همارهن لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهان جازت شهادتهما لانهما حبيسا يشهدان على أنفسهما بابطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الراهنين لانهم ما يطلان عليه يدا ابتهاها بالرهن الآن الراهنين يضمنان قيمة الرهن للذي ولو كان الرهن جارية لرجلين فهلكت عند المرتهين وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها المرتهين للذي لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن للذي لانهم ما أقرأ على أنفسهما أنهم كانوا غاصبين \* رجلان غصبا عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا بعد الرد على المصوب منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد قائم أو هالك في يده وقضى القاضي عليهم بالقيمة للمصوب منه أو لم يقض وتراضيا على القيمة ودفعوا القيمة الى المصوب منه أو لم يدفعوا لم تقبل شهادتهما أما قبل الدفع فلا نعم ما يحولان ما عليهم من الضمان الى غير المصوب منه وأما بعد الدفع لا تقبل لانهم ما بطلوا ملكا ابتاه للمصوب منه في القيمة المأخوذة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرض ان اذا شهد الغير المقرض أن ما أقرضهما فلان كان للذي لا تقبل شهادتهما ما شهدا بذلك قبل أداء القرض أو بعده \* رجلان اشتريا جارية شراء فاسدا وقبضاها فادعاهما رجل وشهد له المشتريان ان شهدا بعد ما نقضا البيع الفاسد وردت الجارية على البائع جازت شهادتهما ولو شهدا قبل ذلك والجارية فائقة في أيديهما وهلك في أيديهما لا تقبل شهادتهما لان المبيع يباع فاسدا مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب \* ولو كان القاضي نقض البيع الفاسد أو نقض المشتريان بمحضرة البائع ولم يدفع الجارية الى البائع حتى شهدا أنها لرجل يدعيها لا تقبل شهادتهما لانهم مضمونة عليهم فلا تقبل شهادتهما في تحويل الضمان \* رجل اشترى من رجل جارية وتقبضاها ثم تقابلا البيع أو رد الجارية ببيع بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاهما رجل وأقام شاهدين أحدهما المشتري لا تقبل شهادة المشتري لان الإقالة والرد بالعيب بمنزلة بيع جديد في حق الثالث فيصير كأن المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للذي فلا تقبل شهادته ولو كان الرقب العيب قضاء القاضي أو قبل القبض بغير قضاء أو بغير رؤية أو بشرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها على البائع

بهذه الأسباب أو قبله لأن الرتبة هذه الأسباب فسخ من كل وجه فكانت الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالتمن بمنزلة الرهن وشهادة المرتضى جائرة \* رجل اشترى جارية بعد وقتان ثم وجد بالجارية عيبا فرتها بقضاء وجس الجارية بالعبد ثم جاور رجل وادعى الجارية بحضرة بائعها فشهد المشتري مع رجل آخر أنها المذمومة لا تقبل شهادة المشتري وأن شهد بعد ما دفعها إلى بائعها جازت شهادته لأن الجارية بعد الرتبة العيب مادامت في يده تكون بمنزلة المغصوبة لأنها مضمونة بقيمتها حتى لو هلك الجارية لا يسلط الرد وكان عليه قيمتها والغاصب إذا شهد بالمغصوب لغیر المغصوب منه والمغصوب في يده لا تقبل شهادته وأن شهد بعد رد المغصوب على المغصوب منه جازت شهادته \* ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم انشترى الجارية وجد بها عيبا فرتها بعد القبض بقضاء قاض صرحه ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاور رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنها المذمومة لا تقبل شهادته لأن ما بعد هلاك العبد تكون مضمونة بقيمة العبد لأن ما هلك العبد لا ينعقد الرد فكانت بمنزلة المهرونة وشهادة المرتضى لغیر الراهن جائزة \* رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريمان لرجل أنه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد آخران سواهما لرجل آخر أنه أخ الميت وارث له لا وارث له سواء فأنه يقضى بشهادة الغريمين لأن الأخ لا يرث مع الابن فان كان شهود الأخ شهدوا أولا وقضى القاضي للأخ ثم شهد الغريمان لرجل آخر أنه ابن الميت لا تقبل شهادة الغريمين لأنهما يدفعان عن أنفسهما مطالبة الأخ بهذه الشهادة وكذا الوقضيان الميث بأمر القاضي أو بغير أمره ثم شهد الابن لا تقبل شهادتهما لأن الدينون تقضى بأمنالها وكانا بمنزلة البائعين والبائع إذا شهد لغيره بمبايع لا تقبل شهادته وكذا المشتري ولو كان مكان الدين عبد غصب في أيديهم من الميت فلم يدفعوا العبد إلى الأخ حتى شهدا به لابن لا تقبل شهادتهما وان دفعهما إلى الأخ بقضاء ثم شهد الابن جازت شهادتهما كافي الغصب ولو كان العبد ودفعه في أيديهم ما لميث جازت شهادتهما لابن دفعوا العبد إلى الأخ أو لم يدفعوا له (٤٦٧) إلى الأول عين حقه فلم يكن دفعهما معا

\* مستأجر الدار إذا شهد مع رجل آخر أن الدار للسدي آخره أو شهد للمدعي أن الدار للمدعي ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت شهادته في الوجه الأول لتصحيح الإجارة وفي الوجه الثاني لاثبات حق النسخ لنفسه ومع ذلك قال

حينئذ فان كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه أحد يؤجره ويتفق عليه من أجرته كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الامام ويوقف عنه حتى اذا احتجج الى ظهره يشترى بخمسة فرسا ويغزى عليه كذا في المحيط \* قال الخصاص في وقفه اذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين أن يسكنوها واذا مضى يوم الموسم يؤجرها ويتفق غلها في مرمتها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية \* في فتاوى أبي الميث رحمه الله تعالى رجل بنى رباطا للمسلمين على أن يكون في يده ما دام حيا فليس لاحد أن يخبر به ما لم يظهر منه أمر يستوجب الإخراج من يده كشراب الخمر فيه أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا لله تعالى كذا في الذخيرة \* أرض لاهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم ان واحد من أهل القرية بنى فيها بناء (١) لوضع اللابن وآلات القبور وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان فلا (١) قوله لوضع اللابن كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كما رأيت في الأصل المنقول عنه اجماعا

تجوز شهادته سواء كانت الإجارة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادته في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لما فيه من إسقاط الإجارة عن نفسه \* ولو كان الشاهد ساكن في الدار بغير أجر جازت شهادته في الوجهين \* وتجوز شهادة رب الدين لمدونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في الوكالة والجامع \* ولو شهد لمدونه بعد موته بما لم يقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بعمال المدون في حياته ويتعلق بعد وفاته \* رجل باع عبدا وسلمه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري وأنكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا تقبل شهادته لأن فيه تبعية العبد عنه عن نفسه \* اذا شهد الإجير لاستاذته بشي اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة أنه لا تجوز وذكر في الديات أجبر القاتل اذا شهد على ولي القاتل بالعفو جازت شهادته وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان شهادة الإجير لاستاذته مردودة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قالوا ان كان الإجير مشركا تجوز شهادته في الروايات كلها \* وما ذكر في الديات محمول على هذا الوجه وان كان أجيرا وحده مشاهدا أو مسانها أو مياومة لا تقبل شهادته لاستاذته لا في تجارة ولا في شيء آخر \* وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكر الناطق رحمه الله تعالى والصدرا الامام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لان أجيرا لو احتجج بالاجر حتى الزمان فانما كان يستوجب الاجر لزمان أداء الشهادة كان متما فبما شهد ما لا يجير المشتري لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عقدت عليه الإجارة فاذا لم يستوجب بشهادته أجره اتفقت التهمة عن شهادته ولهذا جازت شهادة القاطن على الولادة عند شرطها وهو العدالة \* رجل مات وأوصى فقرا جيرانه بشي وأنكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه إماما ولا يحتاجون قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما لأنهما شهدا الاولادهما فيما يخص اولادهما فطلعت شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلا لأن الشهادة واحدة كالمشهد اعلى رجل أنه قدف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما وذكر محمد رحمه الله تعالى في وقف الأصل اذا وقف على فقرا جيرانه وشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي

أن لا تقبل في الوقف أيضا لأن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تقبل أصلا ويحتمل أن ما ذكر في الوقف محمول على ما إذا كان جبرانه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما إذا كانوا قليلا يحصون فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الزيادات لو أنسرت بوجهة إلى دار الإسلام بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام وأهل الذمة أخذناه ولا في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى لأن ثبوت البينة عليهم لم يعرف إلا في دار الإسلام ودار الإسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية بينة على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشده بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش جحج عظيم فلا يعتبر حقهم مانع من الشهادة ولو أوصى بشئ من ماله المسجد حيه وأنكر ورثته ذلك فشده بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادته \* وكذا إذا شهدوا على وقف لمسجد الجامع أو على أبناء السبيل وهم أبناء السبيل جازت شهادتهم \* واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في شهادة بعض أهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال الشيخ الإمام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله تعالى أنه يجوز هذه الشهادات وأخرج الرواية من سبيل الوقف \* وأما أصحاب المدرسة إذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا على مسألة الشفعة \* داريعت ولها شفعاء فانكر البائع البيع فشده بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادته وان كان يطلب الشفعة لا تقبل شهادته قال مولانا رضى الله عنه وعندى هذا يخالف الشفعة لان حق (٤٦٨) الشفعة مما يحتمل الإبطال فإذا قال أبطلت شفعتي بطلت شفعتي وأما الوقف على المدرسة

من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بإبطاله فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب ويأخذ به - كذلك فكان شهادته لنفسه فيجب أن لا تقبل شهادته \* روى عن بعض المشايخ إذا شهد اشنان من أهل سكة على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطلب

باسم به وبعد ما بنى لواحتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لأقربائه وللفقراء ثم قال لا تركوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرابة يحصون أو لا يحصون ففي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزأ والفقراء جزأ والرباطيين جزأ حتى لو كانت القرابة عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهما عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على ثلاثة لكل فريق سهم كذا في الوقاعات الحسامية \* وإذا اشترى الرجل موصفا وجعله طريقا للمسلمين وأشهد عليه فانه يصح ويشترط لتسامه مورا أحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في الظهيرية \* قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها مبرا بالورثة وقد صار وقفها فخص بها القنطرة بإبطال الميراث فيها كذا في الذخيرة \* وحكى عن الحاكم المعروف بعهر ربه أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة

لنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل شهادته وقال مولانا رضى الله عنه وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب رحمه نظر لان الوقف على السكة يكون لاصلاح طرقها وما أشبه ذلك \* ولو وقف لبناء القنطرة أو لاصلاح الطرق أو لحفر القبور أو لاختصاصات أو لانتفاعات للمسلمين أو لغيرهم الا كفان لهم ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان في المسئلة نظر \* رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر أن المرأة أقرت أنها أمة لفلان لرجل يدعيها لا تقبل شهادة الزوج الا أن يكون الزوج أعطاها مهرها والمذعي يقول كنت أذنت لها في النكاح وقبض المهر \* رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه وتجوز شهادته على شهادة أبيه وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى إذا شهد ابننا القاضي لرجل أن أباهما قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما أبو حنيفة رحمه الله تعالى على قضاء أبيهما قال وفيها قول آخر أنه يجوز قال ربه نأخذ \* رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبيا كما فعبدى حر وانه قد كلم أباهما قال ان كان الاب غائبا وحاضر مقربا يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكرا للكلام جازت شهادتهما وكذلك لو كان البين على الضرب \* رجل ادعى على رجل حقا فشده للذعي ابنا القاضي قال محمد رحمه الله تعالى القاضي يقبل شهادة الابن \* ولو شهد أن أباهما قضى للذعي على هذا المذعي عليه لا تقبل شهادتهما \* رجلان شهدا على رجل أنه باع داره من هذا المذعي بالف درهم على أنهما كفتلان بالبئ قال محمد رحمه الله تعالى ان كان ضمانهما في أصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضمانهما فكذا ضمانهما وان لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما \* رجل قال ان شربت خرا فعبدى حر فشده لرجل وامرأتان أنه شرب الخمر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعق العبد ولا يحد \* ولو قال ان سرق من فلان فعبدى حر فشده عليه رجل وامرأتان أنه سرق منه عشرة دراهم قال في المنق هذا الاول سواء لا تقبل شهادة المرأتين ولا يقضى بشئ \* وذكر في التوازل أن محمد رحمه الله تعالى قال أخفنه العشرة ولا أقطع يده ولا أعق العبد \* والعصم خلاف محمد رحمه الله تعالى في مسألة السرقة وشرب الخمر والقتوى فيها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل حلف

وقال ان استقرضت من فلان ذراهم فعبدى حرثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك أب العبد مع رجل اخذ كرقى النوازل أنه يشقى بالمال للدعى ولا يقضى بالعق لان القضاء يعنى العبد قضاء بعقده بشهادة أبيه نظير مسلم حلف وقال ان دخل عبدى هذه الدار فهو حر وقال نصرانى ان دخل هذا العبد هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصرانيان بالدخول أن كان العبد مسلماً بطلت شهادتهما لانها شهادة على المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانياً فشهدا معا على النصرانى بالطلاق جائزة وعلى المسلم بالعق لا تجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لانهم فى العتق شهادة النصرانى على المسلم وهو مولى العبد \* رجل اشترى عبيدين وأعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري فى الثمن فادعى البائع أن الثمن كان ألفاً وادعى المشتري أنه كان خمسمائة فشهد المعتقان أن الثمن كان ألفاً لا تقبل شهادتهما ولولم يختلفا فى الثمن ولكن المشتري يدعى الايشاء أو نكر البائع فشهد المعتقان للمشتري أو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن جازت شهادتهما \* رجلان شهدا لرجلين بدين على الميت ثم شهدا لرجلان بدين للشاهدين على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله - له جازت شهادتهما الاولين استسنا \* ولولا قال كذا قبضنا منه الدين فى حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما \* رجل وكل ثلاثة نفر فى خصومة وقال أيهم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصماً بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة فى الخصومة والقبض \* رجل عليه دين لرجل فشهد المديون مع رجل آخر أن الطالب أقر أن الدين لفلان ان شهد المديون بذلك قبل أداء الدين لم تقبل شهادته وان شهد بعده جازت شهادته \* رجل اشترى جارية وكفل له رجلان بما يلحقه فيها ثم شهدا لكفيلان أن البائع انتقد الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن \* ثلاثة نفر لهم على رجل دين فشهد اثنان منهم على الثالث أنه أبرأه المديون عن حصته لا تقبل شهادتهما لانهما يدعيان شركة الثالث فيما يقبضان (٤٦٩) من المديون \* وكذا لو قبضا شيئاً من المديون ثم شهدا أنه أبرأه عن حصته

رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويهبطون فيها ولا يكون بناءها الورثة خص ببناء القنطرة فى بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباقى وهو المعتاد والظاهر أن الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز كذا فى فتاوى قاضيان \* مقبرة كانت للمشرىكين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بأن بقي من عظامهم شئ ينبس ويقبر ثم يجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشرىكين فنبتت واتخذها مسجداً كذا فى المضمرات \* رجل جاء الى المفتى فقال انى أريد أن أتقرب الى الله تعالى أبى رباطاً للمسلمين أو أعتق العبيد أو أراد أن يتقرب الى الله تعالى بداره فقال أبيعها وأتصدق بتمنأ أو أشتري بتمنأ عبيداً فاعتقهم أو أجعلها داراً للمسلمين أى ذلك يكون أفضل قالوا يقال له ان بنيت رباطاً وتجعل له وقفاً ومسجداً لتعلمه رباطاً أفضل لانه أدوم وأعم نفعاً وان لم تجعل للرباط وقفاً

شهد الاجير لاستاذة وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعتدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم نصبر مقبولة كن شهدا لمرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن أجيراً ثم صار أجيراً قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء \* ولو أن القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيراً ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتمنأ الشهادة وان لم يكن أجيراً عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال للشهادة \* فلوان القاضى لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لمرأته فلم يرد القاضى شهادته حتى أبانهم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو أن القاضى رد شهادته الاولى لمرأته ثم أعادها بعد البيئونة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت فى هذه الحادثة وكل شهادة ردت فى حادثة لا تقبل بعد ذلك أبداً فكذلك فى مسألة الاجير \* رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضى رجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ما كانا عدلين لانهما علماه بأمر القاضى ولا بأس بذلك للقاضى بل هو جازف من لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان القاضى نصب ناظر او هذا من النظر واحياء الحقوق \* الشاهد اذا كان بالرساق فدعى الى المصر لاداء الشهادة قالوا ان كان فى موضع لو حضر لاداء الشهادة يمكنه أن يشهد ويبت فى منزله كان عليه أن يحضر لاداء الشهادة قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى انما يلزمه اذا دعى الى قاض يقبل شهادته ولولم يحضر ولم يشهد يضيع حق المدعى فاما اذا دعى لاداء الشهادة الى قاض لا يعرفه بالعدالة ولا يقضى بشهادته أو لم يكن القاضى عدلاً لا يلزمه أن يحضر وكذا لو كان للمدعى سواء شهد وعدول يقبل القاضى شهادتهم لا يلزمه أن يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه عن الاداء فى هذه الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته أسرع قبولاً من شهادتهم لا يسعه أن يمنع عن الحضور وهو هذا بمنزلة التعديل اذا كان المعتدل يعلم أنه لو لم يعدله عدله غيره وسعه أن يمتنع واذا كان لا يعدله غيره لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد شيخاً لا يقدر على المنى ولا يمكنه

الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لاداء الشهادة لا بطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجرد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان أكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في الركوب ما قال أماني الطعام ان لم يكن المشهود له يأطعمه الشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم فأكلوه لا ترد شهادتهم فان كان هيأ لهم طعاما فأكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن لذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيأ لهم طعاما وأبعث اليهم دواب وأخرجهم من المصفر فركبوا أو أكلوا طعامه اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الركوب لا تقبل شهادتهم بهذا ولا تقبل في أكل الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل فيهما والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الانسكة فانهم يبدلون السكر والحلاب ويترون الدراهم ولو كان ذلك قد حاق بالشهادة لما فعلوا \* رجلان شهدا على مريض صاحب فراش أنه طلق امرأته ثلاثا وقال أشهد بذلك في صحته وأمر نائكة سانه فكتمنا لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا على أنفسهما بالفسق وعن أبي القاسم الصنفار رحمه الله تعالى اذا شهدا ثمان على طلاق امرأته أو عتق أمة أو قالا كان ذلك عام أول جازت شهادتهما أو تأخيرهما لا يوهن شهادتهما قال مولا ناضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهنا اذا علم أنه عسكها ماسك الزوجات والامه لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخروها صارا وفسقة \* ثلاثة فتلوا رجلا عما تم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول ثمان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقبل في حق الواحد وقال الحسن رحمه الله تعالى أقبل في حق الكل \* ثلاث شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله قد (٤٧٠) كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال ذلك فسألهم القاضي فقالوا كلنا

على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم ويقبهم من عنده حتى ينظر وفي ذلك فان جاء المدعي باثنتين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهما \* رجل شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح عن مكانه ثم قال أوهمت

ومستغلا للمارة فالأفضل أن تبيعه وتتصدق بثمنه على المساكين كذا في فتاوى قاضيان \* ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمنها عبدا فيعتقهم كذا في الظهيرية وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمنها كذا في البحر الرائق \* الميت بعد مدفن بمدة طويلة أو قليلة لا يسمع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعدول والعدول أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية \* رباط كثرت دوابه وعظمت مؤن اهل للقيم أن يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في علفها أو مرمية الرباط فهدا على وجهين ان بلغ سن البعض الى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن عسك في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة \* سئل القاضي الامام شمس الائمة محمود الا زوجندي عن مسجدا لم يبق له قوم وخرب ماحوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو أيضا عن المقبرة في القرى اذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموق لا العظم

بعض شهادتي أو غلطت أو نسيت لا تقبل شهادته \* قالوا وكذا لو نسى بعض الحدود أو بعض النسب ثم تدارك في مجلسه ولا جازت شهادته اذا كان عدلا قبل ذلك \* هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذ كر لفظة الشهادة في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المتنقي اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها أو قال غلطت أو نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متهمًا تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم زاد فيها قبل أن يقضى القاضي أو بعد ما قضى أو قال أو همتا وهما غير متهمين قبل القاضي ذلك منهم ما ذكره الناطقي في الوقعات \* ولو قال الشاهد تعدت ولم أغلط ثم بدلت الى فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوى على ما ذكر في الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما تقييد المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك بعد الافتراق ذكر في الكتاب في مواضع \* رجل ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين تشهدان ان الدار له فان القاضي يقضى بالبناء والدار للدي فان قال قبل القضاء ليس البناء له انا هو للمشهود عليه يقبل ذلك منهما ويقضى للدي بالساحة دون البناء وان قال ذلك بعد القضاء كان عليه ما قيمه البناء للقي عليه لان اسم الدار تناول البناء شعاعا واذا بنا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل \* رجلان قالوا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المتنقي أنه يجوز شهادتهما \* وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندني في أمر أو قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته \* وكذا لو أن رجلين قالوا كل شهادة تشهد بها فلان على فلان فهي زور ثم جاءوا وشهدوا وقالوا لم نذ كر حين قلنا ثم نذ كرنا جازت شهادتهما ولو قال المدعي ليس لي على دعواي بهذا الحق بينة ثم جاء بينة ذكر الناطقي عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل \* وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تقبل لاهأ كذب شهوده \* ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل شهادته \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تقبل \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر رجل جاء بقبالتين على رجل

مكتوب في احدهما ان فلان عليه ألف درهم لاشئ له عليه غيره ومكتوب في الاخرى عليه مال آخر لاشئ له عليه غيره ولا وقت ولا تاريخ او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله \* وفي النوادر لابن رستم رحمه الله تعالى لا يحكم بشئ الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاول باطل \* ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول \* رجل غصب جارية فجاء المغصوب منه بشهود فشهدوا أن المدعى عليه غصب جارية قال في الاصل تقبل الشهادة ويحبس المدعى عليه حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان أحضر المشهود عليه جارية انفق الغاصب والمغصوب منه أن جاريته هذه بقضى بها المغصوب منه فان أنكر الغاصب أن تكون هذه الجارية جارية للمدعى وأدعاها المدعى لا يقضى بها المدعى ما لم يعد البينة أنها هي التي غصبها منه لان البينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصنف والقيمة في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية \* قال الفقيه أبو بكر الراعي رحمه الله تعالى تأويل هذه المسئلة اذا شهد الشهود على اقرار الغاصب أنه غصب منه جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول جائز فيؤمر بالبيان ففي صورة الاقرار لجاء بجارية وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله \* أمالوشهدوا على فعل الغاصب لا تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالمجهول \* قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان لم يصفوا الجارية ولم يذكر واقعة في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية لان الغصب انما يكون بعدم من الشهود عادة ولم تقبل الشهادة من غير بيان الصنف والقيمة لا تفتح باب الظلم فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية أو قال بعثها ولا أقدر على ردها ان صدقه المغصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضى له بالقيمة وان كذبه يحبس الغاصب حتى يمضي زمان يقع عند القاضي أنه عاجز عن ردها وذكروا في الجامع أن الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر واقعة \* وذكر في الاصل رجل قال لغيره ودعتك عبدا وأمتك وقال المودع ما أودعتني الأمة وقد ماتت فأقام المدعى شهودا فشهدوا على أنه أودع عبدا (٤٧١) وأمة ضمن المدعى عليه قيمة العبد بمجموده

ايداع العبد ولا ضمن قيمة الأمة بهلا كهذا عند المودع قالوا انما تقبل البينة على الايداع اذا وصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعى اقامة البينة على مقدار القيمة أما اذا شهدوا أنه أودع أمة وعبدا ولم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم

ولا غيره هل يجوز زرعه واستغلاها (١) قال لا وله احكم المقبرة كذا في المحيط \* فلو كان فيها حشيش يحس ويرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق \* رجل جعل أرضه مقبرة أو خانة للغله أو مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* امرأه جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة لا تصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيبها فساد فأرادت بيعها ان كانت الارض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموقوفة له الفساد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس عن دفن الموقوفة فيها الكثرة الفساد فلهما البيع فاذا باعها فللمشتري أن يأمرها برفع ابنتها عنها كذا في المختصرات ناقلا عن الكبرى \* رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغيره أن يقبر فيه ميتة قالوا ان كانت في المقبرة سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وان لم تكن في المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتة وهو (١) قوله قال لا هذا لا ينافي ما قاله الزبلي في باب الجنائز من أن الميت اذا بلى وصار ترابا جاز زرعه والبهاء عليه اه لان المانع هنا كون المحل موقوفاً على الدفن فلا يجوز زراعته مما له في غيره فليتأمل وليحرراه مصححه

قالوا على قياس مسألة الغصب ينبغي أن تقبل ويحبس حتى يجي به كافي الغصب وقال بعضهم لا تقبل الشهادة في فصل الودعة أصلاً وتقبل في فصل الغصب \* ووجه قولهم في ذلك أن الغصب يكون بعدم من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم أداء الشهادة فقصمات الجهالة لمكان الضرورة ولا ضرورة في الايداع \* وذكر في المنتقى شاهدان شهدا على رجل أنه غصب لهذا شاء وأدخلها في غنمه تقبل شهادتهما ويقضى عليه بقيمة الشاة \* ولو شهدا أن شاة لهذا دخلت في غنم هذا لا تقبل شهادتهما \* شاهدان شهدا على رجل أنه غصب منه ثوباً واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب بل لانهم اذا اختلفا في اللون يختلف المغصوب وانما شاهد كل واحد منهما على ثوب آخر \* ويجوز أن تقبل الشهادة من غير بيان ولو اختلفا في البيان لا تقبل كما لو شهدا شاهدان على محدود وذكروا الحدود الثلاثة وسكتا عن الرابع جازت الشهادة عندهما ولو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لا تقبل شهادتهما ونظائر هذا كثيرة \* رجلان شهدا أن لهذا الرجل في هذه الباردة ألف ذراع فأنادى رجلان من الدار خمسة ذراع بطلت شهادتهما لظهور الكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا أن لهذا في هذا القراح عشرة أجرة فاذا القراح خمسة أجرة \* رجل ادعى عبداً في يد رجل وقال بعثني هذا العبد بألف درهم ونقدت النثن فأنكر المدعى عليه البيع وقبض النثن فشهد المدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض النثن وقال لا لا تعرف العبد ولكنه قال لنا عبدة زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد النثن لان قبض النثن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بشكوله فان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولد ففسبوه الى شئ يعرف به من عمل أو صناعة أو حيلة أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا أني أستحسن اذا نسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك الأمة \* رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهد أنه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألهما عن السبب ولا يقضى قبل السؤال لان الوراثة مختلفة لاختلف أسبابها والقضاء بالمجهول تعذر فان





الذكور والانات فان لم يذكر ذلك أخاف أن تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ وان ينو ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لابل اللون \* قال مولانا رضى الله عنه ينبغي أن يشترط بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة والذكورة لان الذكور والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسئلة المتفق اذا شهد الشهود أن المدعى عليه غصب شاة له هذا المدعى وأدخلها في غنمه جازت شهادتهم وان لم يذكر الانوثة والذكورة والشاة اسم بهنس يتناول الذكور والانثى ولهذا لو وكل انسانا بان يشتري له حمارا أو فرسا صح التوكيل وان لم يذكر الذكور والانوثة \* وشهدوا السرقة اذا اختلفوا في الذكور والانوثة لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على أنه يشترط بيان الذكور والانوثة في دعوى الغصب والاستهلاك \* رجل ادعى على ورثته ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فدية مديراهم ولم يعلما كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم خروها ثم شهدا بقدر ما يتقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بوجودتها لاحتمال أنها تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم \* رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع دراهم وأخذ الثوب واقترعا من غير أن يعقبا بعباءة بلسان ما جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين أن يشهدا أنه دفع اليه الدراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود أن الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتد بجواز البيع بالتعاطي \* رجل ادعى دارا أنه ورثها من أبيه ورجل آخر ادعى أنه اشتراها من المتوفى ذلك فخامدعى الشراء بالشهود فشهدوا أن الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملكها قالوا ان كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الميراث فالشهادة جائزة لان الشهادة على مجرد البيع انما تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو في يد الوارث (٤٧٣) اما اذا كانت في يد المشتري أو في يد الوارث كانت الشهادة

فتاوى قاضيان \* وكذلك من عليه الزكاة لو أراد صرفها الى بناء المسجد أو القنطرة لا يجوز فان أراد الحيلة فالحيلة أن يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه الى المتولى ثم المتولى يصرف الى ذلك كذا في الذخيرة \* رباط فيه ثمار لا يجوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها فهذا على وجهين اما أن كانت ثمارا لا قيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو ثمارا لها قيمة ففي الوجه الاول لا بأس وفي الوجه الثاني الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لانه يحتمل أنه جعل ذلك وقد الفقراء دون النازلين وهذا اذ لم يعلم أما اذا علم أنهم اوقف على الفقراء لا يحل تغيير الفقراء أن يتناولوا منها كذا في الوقاعات الحسامية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع الى خادم دار عمران وهي دار سكنها الفقراء دراهم وأمره أن يشتري به خبزا ولحما وينفق على المقيمين فيها فلم يحتج الخادم ذلك اليوم الى الخبز واللحم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم بالنسيئة ففضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط \* والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك مقبرة عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما أن كانت الاشجار باينة قبل اتخاذ الارض مقبرة أو ثبتت بعد

(٦٠ - فتاوى ثانی) \* نهر في أرض رجل ادعى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهودا فشهدوا أن المدعى كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا أن له فيه مجرى الماء أو حقا باينة في ذلك ولو أقر المدعى عليه فقال للمدعى كنت تجري فيه الماء وأنت غاصب وليس لك فيه مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقرا باليد ولا تقبل منه دعوى الغصب الابينة

فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه \* اذا شهد القاضيان فيما اقتسما جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما وصوره ذلك اذا اقتسما الدار بين الوارثين ثم شهدا أن هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الا آخر كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتراضيا على ذلك أو يستعلا القرعة \* رجلان شهدا أن فلانا أمرنا أن نبلغ فلانا أن فلانا وكله أن يبيع عبده فاعلمناه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز شهادتهما ولو قالان شهدنا زوج هذه المرأة قال لنا خيرا أمرنا أن نخيرناها فاختارت نفسه هالا تقبل شهادتهما \* ولو شهدا على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنكر قبضه فقالا نحن وزنا عليه ان كان رب المال حاضرا عند الوزن جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا تجوز \* وفي بعض الروايات لا تجوز شهادة الذي كال في المكيل وشهادة الذي ذرع في المذرع \* رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد به شاهدان بهما وأن المدعى استأجرنا على بنائها وغير ذلك مما لا يجب عليهما الضمان في ذلك جازت شهادتهما \* وان قالوا استأجرنا على هدمها فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه \* وكذا في طلاق الاصل لو شهدا أن فلانا قال لامرأته أنت طالق ان كنت فلانا فلا نالنا أنفسهما فشهدا أنها قد كلمت ما أو شهدا أنه قال لهما يوم تكلمان امرأتى فلانة فهى طالق وأنهما قد كلمها كانت شهادتهما باطلة \* وكذا لو شهدا على رجل أنه قال لبعده فلان ان كنت الشاهدين فانت حر وأنه قد كلمهما والمولى يجحد أو شهدا أنه قال للشاهدين ان كلفتم عبيدي فهو حر وأنهما قد كلماه فشهادتهما باطلة \* ولو شهدا أنه قال لبعده ان

يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم أو الشهادة على البيع والقبض وعة لا يحتاج الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كالموت شهدوا أن الميت أقر أنها للمدعى

دخلت دارهذين الشاهدين فأتت حروانه قد دخل دارهما فشهادتهما ماجازة \* ولوحلف أن لا يقرضهما شيئا فشهدا أنه قد أقرضهما جازت  
شهادتهما \* ولو شهدا أنه حلف بعق مماليكه أن لا يستقرض شيئا أبدا فشهدا أنهم ما قد أقرضاه لا تجوز شهادتهما ما ولا يعق العبد \* ولو شهدا  
أنه حلف أن لا يستقرض شيئا أبدا وأنه قد طلب منهم أن يقرضاه ولم يقرضاه جازت شهادتهما \* ولوحلف أن لا يهدم دارهذين أو لا يقطع  
يدهما فشهدا أنه فعل ذلك به ما لم تجز شهادتهما \* وقد كرفي طلاق الاصل لو شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وانما قد فعل ذلك  
جازت شهادتهما \* رجل قال ان دخل داري أحد فامرأته طالق فشهد ثلاثة أنهم دخلوا داره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قالوا دخلنا  
جميعا لا تقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا ودخل هذا معنا جازت شهادتهم \* وسئل ابن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة فقال اذا  
شهد أربعة أو ثلاثة أو ثلثة فشهدوا جميعا تقبل شهادتهم وان كانوا اثنين لا تقبل فقال له الحسن بن زياد رحمه الله تعالى أصبت وخلفت أبالك  
\* رجلان شهدا على رجل أنه قال له مال مسست كما فعبدى حرفش هدا أنه قد مسس جسدهما قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل  
شهادتهما \* ولو شهدا أنه قال ان مسست ثيابا كما فعبدى حرفش هدا أنه قد مسس ثيابهما جازت شهادتهما قالوا اذا أراد الشهود في هذه المسائل  
أن يشهدوا بالعق فطريقهم أن يشهدوا بالعق لا غير \* وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه أبو بكر البلخي  
رحمه الله تعالى ينبغي أن يقول أشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا وبضع يده على ما أوصى له \* وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا  
ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الورثة نكاحها وكان الشاهدون يزوجونها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه  
\* رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبا كما فعبدى حروانه قد كلم أباهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الاب مقرا أنه قد كلمه  
فالشهادة باطلة \* وكذلك لو كان الاب (٤٧٤) غائبا أو ميتا وان كان الاب حاضر انكر جازت الشهادة وكذا لو كانت اليمين على ضربه

اتخاذ الارض مقبرة في الوجه الاول المسئلة على قسمين اما أن كانت الارض مملوكة له ام لا أو كانت  
مواتا لا مالا لها واتخذها أهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار بأصلها على ماله رب الارض يصنع  
بالاشجار وأصلها ما شاء وفي القسم الثاني الاشجار بأصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على  
قسمين اما أن علم لها غارس أو لم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى  
القاضي ان رأى بيعها وصرف عنها الى عمارة المقبرة فله ذلك كذا في الوقعات الحسامية \* واذا غرس شجرا  
في المسجد فالشجر للمسجد واذا غرس شجرا في أرض موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولي تعاهد هذه  
الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قطعها واذا غرس شجرا في طريق  
العمامة فالحكم أن الشجر للغارس واذا غرس شجرا على شطهر العمارة أو على شطحوض القرية فهو للغارس  
كذا في الظهيرية \* ولو قطعها فبست من عرفها أشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير \* أشجار على  
حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع

\* ولو شهدا أنه قال عبدي  
حر ان ضربه كفاشهد  
شاهدان سواهما أنه قد  
ضربهما لم تجز شهادتهما  
وكذا ان أقر المشهود عليه  
بضربه ما أو ذكر اليمين رجل  
عليه ألف درهم لرجل فوزن  
الغريم ألفا ووضعها بين  
يدي الطالب وقال خذها قد  
أوفيتك فقال الطالب لرجل  
احرنا ولى هذه الدراهم فناولها

ثم شهد على المقضي أنه هو الذي دفع اليه ألف درهم جازت شهادته \* رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ورجل آخر أيكم طلق قالوا  
امرأتي فهو جائز أو قال أمرها في أيديكم فأبكم طلقها فهو جائز والزواج صحيح كذلك تجز شهادتهما \* ولو أقر الزوج بالامر وشهدا ثنان على  
طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركا في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لا تقبل شهادة بعضهم على البعض له ولا عليه \* قال أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى في الكيالين شهدا أن هذا باع من هذا كرت حنطة وكانه فحن للمشتري بأمر البائع فشهدا بباطلة \* رجلان اشتريا من  
رجل ثوبا ونقده الثمن أو لم ينقده حتى شهدا أن البائع أقر أن هذا الثوب لهذا المدعى أمرني ببيعه والمدعى يصدقه قال محمد رحمه الله تعالى  
لا تقبل شهادتهما \* شتر ضاع من ديوان القاضي وفيه شهادة الشهود وبقي والقاضي لا يذكر ذلك فشهد عنه كاتبه أن شهود هذا شهدوا  
بكذا لا ينبغي للقاضي أن يقضي بشهادتهما \* ولو ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتبه عنه هذا أقر عندك لهذا بكذا فان القاضي  
يقبل ذلك وكذا لو ضاع اقرار رجل فشهد عند القاضي كاتبه ان هذا أقر عندك لهذا بكذا وقد سمعناه فان القاضي يقبل ذلك لان في مسئلة  
المحضر شهد الكاتبان على شهادة الشهود والشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التحميل ولم يوجد وفي مسئلة السجل والاقرار شهدوا على  
حق محكوم به أو على اقرار الخصم جازت شهادتهما \* ذمى مات فشهد عشرة من النصاري أنه أسلم لا يصلي عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق  
من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقيته أوليائه كفار من أهل دينه فادعى الولي المسلم أنه أسلم وأنه أوصى اليه وأراد أن يأخذ ميراثه  
وشهدا ثنان من أهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه في حكم الميراث قامت على أوليائه الكفار  
وشهادة بعضهم على البعض حجة ويصلي عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصلي عليه بقول وليه المسلم ولا  
يكون له الميراث \* ولو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجحد يجبر الامام على الاسلام ويجبسه ولا يقتله لان نفسا لا تقتل  
بشهادة النساء \* ولو شهد عليه ذميان أنه أسلم فشهدا بباطلة لانه من تنفي زعمهما وشهادة الذمي على المرتبة باطلة وكذا العبدان والمحدودان في

القذف \* ولو شهد على نصراني أو يعمن النصراني أنه زني بأمة مسلمة فإن شهدوا أنه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأوعته دري الحمد عنهم  
وعزز الشهود حتى إمامة المسلمة لان في الوجه الاول لم يشهدوا عليها بالحد فثبت شهادتهم شهادة على الذي فتقبل وفي الوجه الثاني شهدوا  
على المسلمة بالحد فثبت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة بطلت في جانب الرجل وانما يعزز الشهود لانهم قذفوا الأمة ولعدم  
احصان القذف لم يجب الحد على الشهود فيجب التعزير \* وكيل في مجلس القضاء إذا ادعى لموكله بفسخ موكله أن لموكله على هذا كذا وقال  
المدعي عليه قد قضيت فأنكره وكل المدعي القضاء فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر أنه قد قضاها قالوا لا تقبل شهادة الوكيل لانه ادعى المال  
عليه بحكم الوكالة فإذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم تقبل شهادته وقرروا بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب \* رجل  
ادعى على رجل ما لأنه أقرضه فجدد المدعي عليه المال فأقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما أنه أقرضه وشهد الآخر أنه أقرضه ثم قضاها فانه  
يقضي بالقرض بشهادتهما \* وشهادة الذي شهد بالقرض والقضاء لم تبطل شهادته بالقرض \* ووجه الفرق في ذلك أن شاهدا القرض والقضاء  
لم يشهدا بقيام الدين للعالم وانما شهدا بالقرض فلم يكن متناقضا أما في مسئلة توكيل المدعي ادعى عليه المال للعالم فإذا شهد على القضاء  
كانت شهادته على القضاء مبطله دعواه الدين بحكم الوكالة \* امرأة وكات رجلا ليطالب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد الوكيل  
مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كفي مسئلة دعوى الوكيل وهذا نظير ما ذكر في الكتاب \* رجلان شهدا الرجل  
على رجل بعمد في يده فأقام المشهود عليه البيينة أن الشاهد ادعى قبل هذا بطلت شهادته لمكان التناقض والله أعلم

\* (باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهد في بعض ما شهد له) \* في الباب فصول أربعة \* فصل في الشهادة التي تخالف الدعوى  
الشهادة وفصل في تكذيب الشهود المدعي وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل (٤٧٥) في تعارض البينتين على الموت في وقتين

مختلفين \* أما الفصل الاول  
فهو فصل الشهادة التي  
تخالف الدعوى \* الاصل  
فيه أن الشهادة على حق  
العبد اذا خافت الدعوى  
بطلت لان الدعوى شرط  
لهذه الشهادة وفيما خافت  
لم توجد الدعوى فتبطل  
ضرورة وتكذيب الشاهد  
في بعض ما شهد له يمنع  
الشهادة لما قلنا والاصل في

قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا للشربة فغابت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن أرض  
الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسيل الماء ان علم أن صاحب الدار حين اشترى الدار  
كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون اصحاب الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له  
كذا في فتاوى قاضيان \* قال الصدر الشهيدي واقعانه يجب أن يكون هذا المجري في فناء داره كذا في  
الحيط \* وقف شجرة ينتفع بأوراقها أو بأثمارها أو بأجلها قالوا وقف جائز ثم اذا جاز لا يقطع أصلها الا اذا كان  
لا ينتفع بالأصلها بان فسدت أغصانها أو كانت في الأصل لا ينتفع بالأصلها فيقطعها أيضا ويتصدق  
واذا كان ينتفع بأثمارها أو بأوراقها لا يقطع كذا في المضمرات \* وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على  
مسجد فبيست أو ييس بعضها يقطع اليابس ويترك الباقي كذا في محيط السرخسي \* أراض موقوفة  
على الفقراء استأجرها من المتولى رجل وطرح فيها السرقة وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فهذه الاشجار  
ميراث الورثة ويؤخذون بقلعه قالوا أراد الورثة أن يرجعوا في الوقف بما زاد السرقة في الاراضي ليس لهم

تعارض البينتين أن القاضي اذا تيقن بكذب أحد الفريقين لا يقضي وعند التعارض ليس أحد الفريقين في تعينه للكذب أولى من الآخر  
فلا يقضي بشهادتهم \* وجئنا الى المسائل \* أما الشهادة اذا خالت الدعوى فهو على وجوده ما أن كان المدعي به ديناً أو ملكاً أو عقداً \* فان كان  
دينا فشهدوا بأقل مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى ألفاً وخمسة مائة فشهدوا بخمسة مائة يقضي بخمسة مائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى  
ألفاً فشهدوا بخمسة مائة \* ولو ادعى ألفاً فشهد أحدهما بألف والاخر بخمسة مائة لا يقضي بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده  
اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدين على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظاً  
ليس بشرط عنده فتقبل شهادتهما على خمسمائة بغير توفيق \* ولو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والاخر بعشرة لا يقضي بشيء  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان خمسة عشر كلمة واحدة تدكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتفق على شيء فلا تقبل بخلاف ما لو  
ادعى ألفاً وخمسمائة فشهد أحدهما بألف والاخر بألف وخمسمائة فانه يقضي بألف لان ألفاً وخمسمائة تدكر بحرف العطف فكانت  
الألف مذكورة في شهادتهما فاقضى بما اتفقا عليه \* وان ادعى ألفي درهم فشهد أحدهما بألف والاخر بألفين لم تقبل شهادتهما في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لان الألف غير الألفين فلم يتفقا على شيء \* وأما اذا كان المشهود به أكثر مما ادعى نحو ما اذا ادعى ألفاً فشهدا  
بألف وخمسمائة أو شهدا بألفي درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق لانه كذب الشهود بزيادة فان وفق فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة الا أني  
أبرأته عن خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود فتقبل شهادتهما حينئذ لانه وفق بين الدعوى والشهادة بأمر محتمل وكذلك  
في الألف والألفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيينة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بالبيينة اذا كان شيئاً لا يتم به ولا ينفرد بآبائه كذا لو ادعى  
الملك بالشراف فشهد الشهود بالهبة فان ثمة يحتاج الى اثباته بالبيينة أما البراءة يتم به وحده فلو أقر بالاستية أصبح اقراره ولا يحتاج الى اثباته  
بالبيينة لكنه لا يتم دعوى التوفيق ههنا استحسننا والقياس أن التوفيق اذا كان ممكناً يحمل عليه وان لم يدع التوفيق نصيباً للشهادة

ومسألة الكلامه \* وجه الاستحسان أن المخالفة بين الدعوى والشهادة بائنة صورة فإن كان التوفيق مراداً نزول المخالفة وإن لم يكن التوفيق مراداً النزول فلا نزول بالشك فإذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق فزالت المخالفة وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما إذا ادعى التوفيق وذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال المدعى ما كان لي عليه الألف درهم قط لا تقبل شهادتهما \* ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود بألف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت ألفاً فقبضت منها خمسمائة وصل الكلام أو فصل فشهدا بمائة جائرة ولو قال لم يكن لي عليه الا خمسمائة بطلت شهادتهما \* رجلان شهدا الرجل على رجل آخر بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير أنه يجوز زهادتهما على القرض وذكر الطحاوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يثبت القرض أيضاً \* وذكر في المنتقى رجلان شهدا أن اهذاعلي هذا ألف درهم قد اقتضى منهما مائة وقال الطالب لم أقبض منه شيئاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالألف ويجعل مقتضيا للمائة \* وذكر في العيون رجلان شهدا على رجل بألف درهم وقالوا قد قضاها خمسمائة وقال الطالب لي عليه ألف ما قضاني شيئاً أو قال صدق في الشهادة على الدين وأوهما في القضاء أو قال شهدا لي بألف بحق وخمسمائة باطل أو يزور قالان عدلاً جازا في قوله شهدا باطل أو يزور \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز زهادتهما في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف إذا شهدا للمدعى بألف وشهدا أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار والمدعى ينكر الدينانير هذا إذا كان المدعى به ديناً فإن كان المدعى به ملكاً وشهدوا بألف مما ادعى نحو ما إذا ادعى كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم وقضى له بالنصف من غير توفيق لما قلنا في الدين \* وكذا لو ادعى داراً في يد رجل أنه له وشهد الشهود أنه اشتراها من الذي (٤٧٦) في يده جازت شهادتهم لأنه لما ادعى ملكاً مطلقاً فقد ادعى الملك في الحال وفيما مضى

والشهود إذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت شهادتهم بأقل مما ادعى وما شهدوا به يصح بياناً ما ادعاه المدعى فإنه لو قال ملكي لاني اشتريتها من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه بياناً لا لا قول بخلاف ما إذا ادعى أولاً النتائج وشهد الشهود أنه اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم إلا أن يوفق فيقول نتجت في ملكي إلا أني بعتهم منه ثم اشتريتهم منه فلم يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم لأن دعوى للعلمة الشراج على ذي اليد لا يحتمل دعوى ملك حدث من جهته فإنه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذي اليد لا يصح كلامه فلا يمكن أن يجعل آخر كلامه بياناً لا لا قول فلا تقبل الشهادة بدون التوفيق \* ولو ادعى أنه له ورثة من أبيه وجاء بالشهود فشهدوا أنه له ولا خيه الغائب ميراث عن أبيه جازت شهادتهم لأنهم شهدوا له بأقل مما ادعاه \* هذا إذا شهدوا بالملك بأقل مما ادعى وأن شهدوا بأكثر نحو أن يدعى داراً في يد رجل أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد وهو يملكها فجدد المدعى عليه بما للمدعى بشهود فشهدوا أنها لا تقبل شهادتهم لأن المدعى ادعى ملكاً حادثاً لا يظهر في حق الزوائد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي حق رجوع الباعية بعضهم على بعض فصار كأنهم شهدوا له بالزوائد نصفاً لا تقبل شهادتهم وأشار محمد رحمه الله تعالى في السكاتب إلى معنى آخر فقال المدعى أقر بالملك لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال إلى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لأنهم لم يشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم \* وكذا لو ادعى أنها داره ورثها من أبيه والشهود شهدوا أنها داره لا تقبل شهادتهم \* وكذا لو ادعى أن الدار له إلا هذا البيت فشهدوا أن جميع الدار له لا تقبل شهادتهم إلا أن في هذه الصورة إذا وقع فقال كل الدار لي إلا أني بعت هذا البيت منه ولم يعلم بالشهود تقبل شهادتهم ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبينه لأنه أقر على نفسه بزوال البيت عن ملكه وعلى جواب القياس يحتمل على التوفيق وإن لم يدع \* ولو ادعى داراً في يد رجل أنه له منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعى أنها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا أنها له منذ سنة جازت شهادتهم \* أما إذا كان المدعى به عداً أو شيئاً من أسباب الملك \* رجل ادعى داراً في يد رجل أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاد بها دين فشهدا أن فلاناً ذلك وهما له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فجعدني ثم وهباني بعد ذلك وأقام المينة على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صورته معني \* أما المورة فظاهر وأما المعنى فلان الملك

الحاصل بالهبة غير الملك المستفاد بالشرع لان الهبة تعيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرؤية والعيب ولا يكون لازما ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشراء ثبت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه أو لاولى اثبات عقد شهود به الشهود فيكون في الحل على هذا الوجه انشاء الخصومة والقاضي نصب لقطع الخصومات لالانشائها وهذا النوع من التوفيق كالا يثبت بدون الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى وانما يثبت اذا أعاد البيعة على التوفيق بخلاف ما تقدم لان ههنا أقر بالملك لغيره ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى على الغير وليس باقرار على نفسه والدعوى لا تثبت الا بالبيعة بخلاف الابرام فهو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعتبر \* وحكى عن الشيخ الامام أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى أنه قال ما لم يأت بيعة أنه كان اشتراها من فلان ثم جدد فلان الشراء ثم وهبها منه وقبضها المدعى لا تقبل ومشاخراجهما الله تعالى أنكره وذلك وقالوا الوجه ديبعة على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد أن يقيم البيعة على الهبة والقبض بعد الشراء كالأدعى الهبة في وقت قبل الشراء لا تقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة بعدما جدد الشراء فاذا أقام البيعة على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضا \* وان ادعى دارا في يد رجل أنها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا له منذ سنة فجاء المدعى عليه بخلاف المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها من الذي في يده منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا أن يوفق فيقول اشتريتها من ذى اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم يعتزم أني ثم مات أي فور ثمانه فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضى له ولا يثبت هذا التوفيق ما لم يشهد الشهود بالبيع من أيه لان دعوى البيع من أيه دعوى على الاب فلا يثبت الا بيعة \* وكذا لو ادعى الارث أو لا تشهد الشهود بالهبة أو الصدقة مكان الشراء لا تقبل ما لم يوفق \* عبد في يد رجل ادعى رجل (٤٧٧) أن الذي في يده تصدق به عليه منذ سنة

وقبضه وجدد الذي في يده  
فخاف المدعى بشهود فشهدوا  
وأهله اشتراء من ذى اليد  
منذ سنتين لا تقبل الا أن  
يوفق فيقول اشتريتها من  
منذ سنتين ثم يعتزم منه ثم  
تصدق به على منذ سنة  
فاذا وفق على هذا الوجه  
فشهد الشهود على البيع  
منه ثم بالصدقة يقضى له ولو  
ادعى أولا الشراء من ذى

الاعامة التصرف فيها بدون اذن القاضي كذا في الظهيرة \* سئل نجم الدين عن رجل غرس نالة في مسجد فكبرت بعد سنين فأراد متولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة الى عمارة بترى هذه السكة والغارس يقول هي لي فاني ما وقفته على المسجد قال الظاهر أن الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز للغارس صرفها الى حاجة نفسه كذا في المحيط \* في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة فتاح يباح للقوم أن يقطروا به هذا الفتاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه لا يباح كذا في الذخيرة \* شجرة على طريق المارة جعلت وقف على المارة يساح تناول غرها للمارة ويستوى فيه الغنى والفقر وكذا الماء الموضوع في الفلوات وماء السقاية وسرير الجنائز ومياهها ومصحف الوقف يستوى الغنى والفقر في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضيان

الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وفي وقف الكفار

اليد منذ سنة فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة ثم اشترته وشهد الشهود بذلك \* ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد الشهود أنه اشتراء منه منذ شهر لا تقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وجدد الصدقة فاشترته منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وأثبت البيعة قبلت بيعة \* ولو ادعى ميراثا من أيه منذ سنة فشهد الشهود أنه اشتراء من ذى اليد بعدما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفق فقال جددني الميراث واشترته منه الا قبلت بيعة لكن اذا أعاد البيعة على ذلك لان الشراء من ذى اليد فلا يثبت بدون البيعة والشهادة الاولى قامت قبل الدعوى فلا تعتبر \* ولو ادعى أمة في يد رجل وقال اشتريتها منه بعبدى هذا منذ شهر فجاء المدعى بذلك وبما المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه بالتمند قام من عند القاضي لا تقبل لمكان المخالفة الا أن يقول اشتريتها بالعبد منذ شهر ثم جددني فاشترتها منه بالتمند ثم جددني فاشترتها منه بالتمند منذ سنة أو قبل ذلك فاذا وفق على هذا الوجه وأعاد البيعة على الشراء بالتمند يقبل ذلك \* ولو ادعى أولا أنه اشتراها منه بالعبد منذ شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه منذ سنة أو قبل ذلك لا تقبل لمكان التناقض الا أن يوفق فيقول اشتريتها منه منذ سنة كما شهد الشهود ثم يعتزم منها ثم اشترتها منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له \* ولو ادعى دارا في يد رجل أنها فخاء شاهدين فشهد أحدهما أنها دارورنعا من أيه وشهد الآخر أنها دارورنعا من أمه قال الشهادة باطلة لانه لا وجه للتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو عليه كما وشهد الآخر أن فلانا آخر وهبها منه وهو قبضها ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك فوجب أن يقضى له بالملك كالأحوال فلان على ألف من قرض فقال للقرض لا بل من عن بيع يقضى له بالالف واختلاف السبب لا يضره وكذا لو شهد أنه أقر أنه كفل للذي بأنف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن التكفالة كانت عن فلان آخر كان للذي أن يأخذ بطلال وكذا لو شهد بالالف درهم من عن جارية فقال البائع انه قد أشهدهما على هذا الشهادة والذى لي



عليه ألف من عن مناع آخر أو شهدا له وهدى على الاقرار بألف من ضمن جارية غصبها منه وقد هلك لا قبل هذا المشاهدة بخلاف  
 الاقرار لان السبب انما لا يعتبر اذا كان حكم السبين واحدا كما في الاقرار فان الألف الواجب بالقرض والغصب واحدا ما هناه حكم السبين  
 يختلف لان الموروث من الأب يتضمن حقوقا غير ما يتضمنه الموروث من الأم من قضاء ديون الأب وتنفيد وصاياه وغير ذلك فلا قبل \* ولو  
 شهد شاهدان لرجل فقالا لا شهدا أن فلانا هذا غصب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فبات عند مولاه فقال المصوب عنه لم يردّه على وأما  
 مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ماضية القيمة \* وكذا لو شهدا  
 أنه غصب عبده وأن مولاه قتله عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصب عبدا  
 ولا قتل هذا المدعى عبده في يدى كان عليه قيمته وكذا لو شهدا أن له ذراعا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأته عن  
 شئ وقال المشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع شهادتهما على البرائة قضيت عليه بالألف \* رجل ادعى قبل رجل  
 دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فأقام المدعى بينة فشهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعى فان قال كما  
 شهدوا انهم في يده وفي ملكه فقد أقره بالدار وان قال صدقوا أنهم في يده مولاه صدقهم أنها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما \* رجل  
 ادعى على رجل ألفا شهد له الشاهدان أنه له عليه ألف درهم وشهدا أحدهما أنه آخر مبالا ألف الى سنة وأنكر الطالب فانه يقضى عليه بألف  
 وهذا ولو شهدا أحدهما أنه قد قضاه خمسمائة سواء \* اذا شهدا المشهود به لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان لرجل آخر  
 غير المدعى عليه ليس هو لي فقد كذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لتلان بشئ وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم  
 يكن لي انما هو لفلان قال أبو يوسف رحمه (٤٧٨) الله تعالى أجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت وردت ما بقي من الدار على القضي

عليه ويضمن قيمة البيت  
 للمشهود عليه ولا يوسع  
 رحمه الله تعالى فيها قول آخر  
 انه يضمن قيمة البيت للشهود  
 عليه يكون ما بقي من الدار  
 للشهود به \* رجل في يده  
 عبد ادعى رجل أنه اشتراه  
 من ذي اليد وذو اليد يجحد  
 بما ادعى بشاهدين فشهدا  
 أنه باع منه ولا ندري أهو  
 البائع أو لا جازت شهادتهما

أوقاف على قنطرة فيس الوادي وصار الماء الى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتج الى عارة قنطرة  
 هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ينظر ان كانت القنطرة الثانية للعامة وليس  
 هناك قنطرة أخرى للعامة أقرب اليها جاز صرف الغلة اليها كذا في الوقاعات الحسامية \* سئل شمس الأئمة  
 الحلواني عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفريق الناس هل للقاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد  
 آخر أو حوض آخر قال نعم ولم يتفرق الناس ولكن استغنى الحوض عن العماره وهناك مسجد محتاج الى  
 العماره أو على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف ما استغنى عن العماره الى عماره ما هو محتاج الى العماره  
 قال لا كذا في المحيط \* رباط يستغنى عنه وله غلة فان كان بقره رباط صرف الغلة الى ذلك الرباط وان  
 لم يكن بقره رباط يرجع الى ورثه الذي بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال  
 الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وفيه نظرة تأمل عند الفتوى كذا في الذخيرة \* في فتاوى النسفي  
 سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية افتقر قروا وتدعى مسجد القرية الى الخراب وبعض المتغلبه يستولون على

المدعى \* ولو جاء المدعى بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا باعنا المدعى عليه من هذا المدعى فان القاضي يقضى بشهادتهما  
 للمدعى \* شاهدان شهدا بشئ واختلفا في الوقت أو في المكان أو في الانشاء أو الاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاجارة والطلاق  
 والعقاق والصلح والابراء قبل \* وصورة ذلك اذا ادعى الشراء بألف فشهدا أنه اشتراه منه بألف الا انهما اختلفا في البلدان أو في الايام أو في  
 الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع بألف فشهدا أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق  
 لو شهدا أحدهما أنه طلقه واليوم وشهد الآخر أنه طلقها أمس أو شهدا أحدهما على اقراره بألف اليوم وشهدا الآخر أنه أقر بألف أمس جازت  
 شهادتهما \* ولا يظن الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهم في الايام والبلدان الا أن يوقعوا كماع الطالب في موضع واحد في يوم واحد  
 فاذا أقر بذلك ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان أباحني فخره الله تعالى قال أجيز الشهادتين عليهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت  
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الامر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة بالثمة الا أن يختلفا  
 في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز \* ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب أو الطالب أو المركب أو قال أحدهما كان معنا  
 فلان وقال الآخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة \* وإذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما  
 كالغصب والجنابة واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الانشاء أو الاقرار لا تقبل شهادتهم \* ولو كان المصوب هالكاً فشهدا على القيمة  
 شهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على اقرار الغاصب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما وكذلك اختلف شهود الغصب شهدا أحدهما  
 على الغصب والآخر على اقرار الغاصب لا تقبل \* وذكر في الجامع اذا ادعى ملكاً فبأشاهدين فشهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر  
 على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل \* ولو كان المشهود به قولاً لا يثبت حكمه الا بفعل كالسكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل  
 شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض كالمبة والصدقة والزهر فان شهدا على معانة القبض واختلفا في الايام

والبلدان جازت شهادتهم ما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والقياس أن لا تقبل وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى \* وان شهدوا على اقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة في قولهم \* ولو شهدا على الرهن فشهدا أحدهما على معاينة القبض والاخر على اقرار الراهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب \* وان اختلف شهود الراهن في جنس الدين أو في مقداره لا تقبل كالأختلاف في بيع في جنس الثمن أو في مقداره \* وان اختلفا في فعل ملحق بالقول كالقرض فاختلغا في المكان أو في الزمان لا مطلق الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة الطلاق والعتاق \* ولو اختلفا في هذا القذف في المكان أو في الزمان جازت شهادتهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمهما الله تعالى لا تقبل وان اختلفا في الانشاء والافرار لا تقبل شهادتهم ما في قولهم \* ولو اختلفا في الطلاق فشهدا أحدهما على تطبيقين والاخر على الثلاث أو شهدا أحدهما على تطبيقين والاخر على تطبيقين لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى جازت شهادتهم ما على الأقل \* ولو شهدا أحدهما على تطبيقين والاخر على تطبيقين ونصف أو شهدا أحدهما على تطبيقين والاخر على تطبيقين وتطبيقين جازت شهادتهم ما على الأقل عند الكل \* ولو شهدا أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الآخر أنه قال لها أنت برة لا تقبل عند الكل لانهما اختلفا في لفظة الايقاع وان كان معنى اللفظين واحدا وكذا لو شهدا أحدهما أنه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر أنه طلقها ان كملت فلا نا وقد كملت لا تقبل عند الكل \* وكذا لو شهدا أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها واحدة لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذا لو شهدا أحدهما أنه طلقها أنه طلقها نصف واحدة وشهد الآخر أنه طلقها ثلث واحدة لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعندهما جازت شهادتهم ما على الأقل فلا نا وشهدا أحدهما أنه طلقها فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤٧٩) وعندهما جازت شهادتهم ما على الأقل \* ولو شهدا أحدهما أنه

خشب المسجد وينقلونه الى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الخشب بأمر القاضي ويمسك الثمن ليصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط \* رجل ربط دابة أو سيفاً في باط وقفا على الرباط وخرب الرباط واستغنى الناس عنه يربط في باط آخر هو أقرب الرباط اليه كذا في ذخيرة \* في التوارد لو وقف انهم وليس له من الغلة ما يمكن عمارة الما بطل الوقف وعاد حق البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا كذا في محيط السرخسي \* حوض في محلة خرب فصار بحيث لا تمكن عمارة واستغنى أهل المحلة عنه ان كان يعرف واقفه يكون له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة في أيديهم يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن \* ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية \* ومن هذا الجنس الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير مراثا \* ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفنا صحيجا على مقبرة معلومة فخر ب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فخر ب رجل وعمره وبني فيه بناء

شهدا على التحيز فشهدا أحدهما أنه طلق زينا وعمره وشهد الآخر أنه طلق زينا جازت شهادتهم ما على الأقل على طلاق زينا \* رجل ادعى على مولى العبد أنه أذن لعبده في التجارة وأقام شاهدين فشهدا أحدهما على الاذن والاخر أن مولى العبد أدهم يشترى ويبيع ولم ينهه لا تقبل شهادتهما \* رجل اشترى شيئا فادعى به عيبا وأقام شاهدين فشهدا أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل هذه الشهادة \* رجل علمه ألف درهم لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهدا أحدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل كالأول ادعى على رجل غصبا وأقام شاهدين شهدا أحدهما بالغصب والاخر على اقرار بالغصب وكذا لو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أحد الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر أن صاحب المال أبرأ الغريم لا تقبل \* ولو ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه فشهدا أحد الشاهدين بذلك وشهد الآخر أن صاحب المال وهب له المال أو تصدق به عليه أو حله جازت شهادتهما \* ولو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أحد الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر على الهبة أو الصدقة أو التجليل لا تقبل \* ولو ادعى الغريم الهبة فشهدا أحد شاهديه بالهبة والاخر بالصدقة لا تقبل \* ولو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أحد الشاهدين أن صاحب المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما \* ولو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أن صاحب المال أبرأه جازت شهادتهما \* ولو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أن صاحب المال بالاستيفاء فان القاضي يسأل الغريم عن البراءة كانت بالاستيفاء أو بالسقاط قال كانت بالاستيفاء تقبل وان قال كانت بغيره لا تقبل وان لم يبين وسكت ذكر في الأصل أن القاضي لا يجبره على البيان لكن لا يقضى بهذه الشهادة اذ المبين لان البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة بالسقاط فاذا شهد الشهود بأكثر مما ادعى لا تقبل من غير تيقن بخلاف ما اذا ادعى الغريم الايفاء فشهد الشهود بالبراءة وبالتجليل فان القاضي لا يسأله عن البراءة ويقضى بالبراءة من غير سؤال لان الشهود شهدوا بأقل مما ادعى وفي مثل هذا لا يحتاج الى التوفيق فيقضى من غير سؤال ويكون الثابت

بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستقاط لا البراءة قبل استيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفلا بأمر المكفول عنه فإذا ادعى الابطال فشهد الشهود  
 بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع دينه على الأصل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشئ كالأمر بأمر المكفول له ولو ادعى  
 الكفيل الهبة فشهد أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما لأن الغريم لو كان أصيلا وادعى الهبة فشهد أحد الشاهدين  
 بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما فكذا إذا كان كفيلا \* ولو ادعى على رجل أنادى أقام شاهدين فشهد أحدهما أنه عليه ألف درهم  
 وشهد الآخر على إقراره بالألف قالوا جازت شهادتهما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل وكل رجلا بقبض دين له على رجل فان  
 الوكيل بقبض الدين يكون وكيلًا بالخصومة في ذلك الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمأمور بقبض الدين لا يكون وكيلًا بالخصومة  
 وكذا الرسول في قبض الدين لا يكون وكيلًا بالخصومة فان جاء الوكيل إلى المديون فأنكر المدعي عليه المال والوكالة فجاء المدعي بشاهدين  
 فهو على وجهين في وجهه تجوز شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي وجه يصير وكيلًا بالقبض  
 ولا يصير وكيلًا بالخصومة في قولهم \* أما الوجه الأول إذا أقام مدعي الوكالة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب بوجه بقبض دينه عن هذا  
 الرجل وشهد الآخر أن الطالب جراه في ذلك يعني جعله جراه بأجازت شهادتهما وكذا لو شهد أحدهما أن الطالب بوجه بقبض دينه عن هذا  
 قبض الدين من هذا الرجل أو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصياله في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض  
 والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبهما رحمه الله تعالى يكون وكيلًا بالقبض ولا يكون وكيلًا بالخصومة \* وأما الوجه  
 الثاني لو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أرسله في أخذ دينه أو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أمره  
 بقبض دينه من فلان أو شهد أحدهما أنه (٤٨٠) وكله والآخر أنه أنابه مناب نفسه أي جعله نائب نفسه في قبض الدين أو شهد أحدهما

أنه وكله وشهد الآخر أنه  
 جعله وصيلا ولم يقل في حياته  
 أو شهد أحدهما أنه جعله  
 وصيلا في حياته وشهد الآخر  
 أنه جعله وصيلا ولم يقل في  
 حياته لا تقبل شهادتهما  
 لأن قوله جعله وصيلا يكون  
 على النيابة بعد الموت ففي  
 هذه المسئلة الأخيرة لا تقبل  
 شهادتهما وفيما سواها  
 جازت شهادتهما ولا يصير

من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبنامورثة الباني كذا في المضمرات \* وكذلك وقف صحيح  
 على أقوام مسجونين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرينة لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يطل  
 الوقف ويجوز بيعه وان كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وقفا كذا في فتاوى قاضيخان \* وهذا  
 الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لأن الوقف بعد  
 ما صح بشرائطه لا يطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى أبي الليث رحمه  
 الله تعالى رجل جمع مالا من الناس لينفق في بناء المسجد فانفق من تلك الدراهم في حاجته ثم رتب لها في  
 نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فان فعل فان عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديدا لاذن  
 فيه وان لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وان تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان  
 أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستأجر الحاكم يجب أن يكون في رفع الوبال أما  
 الضمان فواجب كذا في الذخيرة \* ويتنق على هذا مسائل ابتلى بها أهل العلم والصالحاء منها العالم إذا

وكيلا بالخصومة عند الكل \* ولو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله ثم عزله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت  
 العزل فصل في تكذيب المدعي الشهود المدعي إذا كذب الشهود فبما شهدوا له وفي بعضه لا تقبل شهادتهما مالا نه  
 تفسيق للشاهد ولأن الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجب الدعوى وإذا تكلم المدعي بكلام يحتمل أن يكون تكذيبا ان كان  
 ذلك قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعد القضاء لا يطل قضاؤه إلا أن يكون تكذيبا للشاهد قطعا \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام  
 البينة وقضى له القاضي ثم أقر المقضي له أنه دار فلان لرجل غير المقضي عليه لاحق للمدعي فيها صدقه فلان في ذلك أو كذبه لا يطل قضاء  
 القاضي لأن قوله هي فلان لاحق في فيما يحتمل النفي من الأصل فيكون كذبا بالشهود ويحتمل أنه لاحق له فيها لأن المقضي له ملكها منه بعد  
 القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بأن كان باع من المقر له قبل القضاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم غصبها المقضي عليه ثم انقضت مدة  
 الخيار بعد القضاء فنصار للمقر له فلا يطل القضاء بالشك \* ولو قال المقضي له بعد القضاء هذه الدار فلان لم تكن لي قط فالمسئلة على وجهين أما  
 أن تبدأ بالاقرار وثني بالنفي فقال هذه الدار فلان لم تكن لي قط أوبدأ بالنفي وثني بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكنك الآن وكل  
 ذلك على وجهين أما أن صدقه المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الإقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي  
 الآن داري فأن صدقه في جميع ذلك بطل قضاء القاضي ويراد الدار على المقضي عليه ولا شيء للمقر له لأنه ما تصادق على بطلان القضاء وان  
 كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه في الإقرار وقال هي لي كانت للمقر له لأنه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري في هذا الوجه تكون  
 الدار للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضي عليه سواء بدأ المقر بالاقرار أو بدأ بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا إذا بدأ بالنفي وثني بالاقرار موصولا  
 فيصح الإقرار وأما إذا نفي بالاقرار مفصلا لا يصح إقراره \* ولو أن المدعي أقام البينة أنها داره ثم قال قبل القضاء هذه الدار ليست لي ولكنها  
 فلان غير المدعي عليه أو قال هي دار فلان لاحق لي فيها وصدقه المقر له في ذلك أو كذبه بطلت بينته ولا يقضى القاضي له لأن كلامه هذا

يحمل النفي من الأصل ويحمل النفي في الحال يعني أنها دار فلان الآن ملككم الآن فلا يقضى القاضي بالشك الآن يقول موصولا هي دار فلان الآن ملككم منه بعد الشهادة فينشد بصر ذلك ولا ينعى القضاء \* وذكري المتني رجل ادعى في يد رجل متاعا وأدارا أنه له وأقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يديه البينة أن المدعى أقر عند غير القاضي أنه لاحق له فيه قال إن شهدوا أنه أقر بذلك قبل القضاء بطل القضاء وإن شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لأن الثابت بالبينة كالنائب عيانا ولولاه عيان القاضي إقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه \* وذكري المتني رجل في يديه جارية وولدها ورجل في يديه دار مبنية جارية رجل وأقام البينة فشهدوا أن الامة للمدعى ولم يزيدوا على ذلك ولم يذكروا الولد أو شهدوا أن الدار والبناء للمدعى أو شهدوا بالدار ولم يتعرضوا للبناء حتى مات الشاهدان أو غابا فان القاضي يقضى بالدار وبنائها للمدعى أما إذا ذكروا البناء في الشهادة فلا شك لأن البناء مركب تركب قرار فيدخل في ذكر الارض خصوصا دعوى الدار فان قضى القاضي بالدار وبنائها فقال المدعى بعد القضاء ليس البناء على انما هو للمدعى عليه ولم يزل له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك كذا بالشهود ويبطل القضاء والشهادة في الدار والبناء جميعا وان قال بعد القضاء البناء للمدعى عليه فليس هذا كذاب للشهود \* وذكري شهادات الأصل أن الشهود إذا ذكروا البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فإذا أقر المدعى بالبناء للمدعى عليه كان ذلك كذا بالشهود ويبطل القضاء والشهادة جميعا \* وذكري الأصل لو ادعى دارا في يد رجل أنه له وقضى القاضي له بالدار والبناء ثم ان المقضى عليه أقام البينة أن البناء له قال ان ذكره شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع بينة المقضى عليه وان لم يذكروا مع بنته وحكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن الشهود إذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسمع بينة المقضى عليه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء كذا بالشهود وجعل هذه المسئلة فرعا لمسئلة أخرى ذكرها في الشركة رجل ادعى على آخر أنه شريكه شركة مفاوضة وأقام (٤٨١) البينة وقضى القاضي بالمال بينهما ثم ان

المقضى عليه ادعى عينا أنه ورثه من أبيه ذكرا أن الشهود إذا شهدوا بالمفاوضة لا غير لا تصح هذه الدعوى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تصح \* ووجه البناء على تلك المسئلة أن في مسئلة المفاوضة كل عين

سأل للفقراء أشياء واختلط بعضهم ببعض يصير ضامنا لغيره ذلك وإذا أدى صار مؤديا من مال نفسه وبصر ضامنا لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فوجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطا ماله بماله كذا في المحيط \* ومنها (١) نأدى مردا إذا قام وسأل للفقير شيئا بغير أمره فهو أمين فان اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤديا من مال نفسه وبصر ضامنا لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فوجب أن يأمره الفقير أو لا بذلك لانه إذا أمر صار وكلا يقبضه وبالتصرف له فيصير خالطا ماله بماله كذا في المضمرات

الباب الرابع عشر في المنفقات

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القربة فبناها لرباط المسلمين أفضل من عتق الرقاب لانه أدوم وقيل التصديق (١) قوله نادى مرد كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فلترجع المضمرات اه بحرأوى

(٦١ - قساوى ثانی) من الاعيان التي في يديه لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به بغيره فبطلت دعواه بالبناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسئلة الشهادات على الاتفاق وقرقوا الابي يوسف رحمه الله تعالى بين هذه المسئلة وبين المفاوضة والفرق يعرف في موضعه ثم في رواية الأصل جعل مطابق الاقرار بالبناء للشهود وعليه تكذيب الشهود إذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم وفي رواية المتني فصل فقال ان قال المقضى له ان البناء لم يزل للمقضى عليه أو قال انه ملك المقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك كذا بالشهود وان أقره بالبناء من غير تاريخ فقال ان البناء للمقضى عليه لم يكن كذا بالشهود لانه محتمل \* أمة في يد رجل وابنتها في يد غيره فخا رجل وأقام البينة على الذي في يديه التجارية أن الامة له فقطى القاضي له بالجارية لا يكون للمقضى له أن يأخذ الامة بذلك القضاء ومثله لو أن رجلا في يديه نخلة وغمرتها في يد غيره جارية رجل وأقام البينة على الذي في يديه النخلة أن النخلة له وقضى القاضي لها كان للمقضى له أن يأخذ النخلة بذلك القضاء هكذا ذكر في المتني \* رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها دار أبيه مات وتركها ميراثا له وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى أن الدار داره اشتراها من أبي المقضى عليه وصدقه المقضى له فانه يبطل القضاء ويرد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الثاني أقم البينة على المقضى عليه والافلاح لك لأن المقضى له أكذب شهوده فبطل قضاء القاضي \* رجل أقام البينة على دار في يد رجل أن أباه مات وتركها ميراثا له وأقام الذي في يديه البينة أن أباه المدعى أقر في حياته أن الدار ليست له فانه يبطل شهادة شهود الوارث وكذا الشهود وأعلى اقرار الوارث بعدم موت أبيه أو قبل ذلك أن الدار لم تكن لأبيه أو أقام البينة على اقرار الوارث أن أباه مات وليست الدار له كان ذلك اباطا للبينة الوارث \* رجل مات واقتسم ورثته التركة بتراضهم ثم ادعى أحدهم لنفسه على الميت دينيا سمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث والقسمة وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لاجني ولم يصل اليه حقه من الورثة كان له أن ينقض القسمة وكذا لو أجاز لاجني قسمة الورثة ثم أراد أن ينقض كان له ذلك \* وان ادعى بعض الورثة بعد ما قسموا الدار أن أباه كان تصدق عليه بطائفة معلومة من هذه الدار وأدعى أن والده كان تصدق بذلك على ابنه الصغير وأدعى عينا من أعيان التركة لنفسه بوجه من الوجوه لا يسمع دعواه لان اقدامه على القسمة اقرار منه أن

مادخل تحت القسمة من تركها ميت ميراث له سم عن الميت فكان متناقضا في دعواه وان ظهر بعد القسمة تترك في التركة بأن ظهر وارث  
 آخر وكانت القسمة بتراضهم لا بتضاء القاضي بطلت قسمة ثم سوا عزوا نصيب الغائب أولم يعزلوا وان ظهر بعد القسمة موسى له بالثلث فان  
 كانت القسمة برضاهم لا بقضاء القاضي فكذلك الجواب لان الموصي له بالثلث شريك الوارث له أن يتقضى القسمة وان كانت القسمة بقضاء  
 ثم حضر الموصي له بالثلث اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ليس له أن يتقضى القسمة لان الموصي له بالثلث شريك الوارث وفيه اذا ظهر  
 وارث آخر ان كانت القسمة بقضاء القاضي ينقض على الوارث الغائب وان كانت بغير قضاء لا ينقض كذا ههنا وقال بعضهم له أن يتقضى  
 القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من ذى الدية أنكر المدعى عليه البيع  
 فلما أقام المدعى البينة أقام المدعى عليه البينة أن المدعى رد عليه الدار يعيب قبل بيئته وكذا لو ادعى رجل على رجل دينا فأنكر المدعى عليه  
 ثم أقام البينة على الابرأ بعد الانكار قبلت بيئته وكذا لو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص \* ولو ادعى البراءة عن العيب بعد  
 انكار البيع لا يسمع دعواه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يسمع \* رجل أقام البينة على دار  
 في يد رجل أنها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى أنه اشتراها من أبيه لا يسمع دعواه ولو ادعى ألا الشرا من أبيه ثم ادعى الميراث عنه  
 قبلت بيئته \* ولو أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات أبوه يوم كذا ورثها عنه المدعى لا وارث له غيره وأقامت امرأ البينة  
 أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولده هذا الولد مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضى لها  
 بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن أولم يقض لان القاضي قضى بينة الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يعلق بوقت  
 الموت في أى وقت يموت يكون ماله لو رثته فصارك أن الابن أقام البينة على موت الاب ولم يذ كر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة فان أقامت  
 امرأه أخرى البينة بعد ما قضى القاضي (٤٨٣) بينة الاولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها أيضا لان القضاء بينة الاولى

لا يمنع القضاء بينة الأخرى  
 \* ولو أن الوارث أقام البينة  
 على رجل أنه قتل أباه يوم كذا  
 وقضى القاضي بذلك ثم  
 أقامت امرأ البينة أنه  
 تزوجها بعد ذلك اليوم  
 لا تقبل بينتها لان يوم القتل  
 صار مقضيا به وقال بعضهم  
 فيما تقدم لا تقبل بينة المرأة

على المسكين قلت وقد كنا قلنا لمن أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لانه أدوم  
 فانه يبقى الى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ دارا له وقفا على الفقراء قلت صدق بمنها أفضل  
 ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقت أفضل \* أراد أن يشتري للسجدة ههنا أو حصيرا فان كان المسجد مستغنيا  
 عن الدهن محتاجا الى الحصير فالحصير أفضل وان كان على العكس فشرأ الدهن أفضل وان كانا سواء فهما  
 في الفضل سواء فينظر في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها ووقتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصنف  
 الى المتعلم ووجوه التعلم من الفقه وكاتبه وجمعه أولى من الاشتغال بآداء العبادات من النوافل وكذا الحديث  
 والتفسير أولى لان نفع هذه الاشياء أدوم فكان أولى كذا في المضمرة \* وقف وقفها جميعا على ساكني  
 مدرسة كذا من طلبة العلم فمكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة لئلا يحرم عن ذلك ان

أيضا وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا \* ولو أقامت امرأ البينة أن الميت كان  
 تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأه أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتها \* رجل ادعى أن  
 هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك أنها لفلان آخر وأنه وكلني بالخصومة فيها وأقام البينة لا تقبل بينته لانه متناقض  
 والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره فلا تسمع دعواه الثانية بالالتوفيق \* ولو ادعى أن هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم  
 أقام البينة أنها له لا تقبل بينته الآن بوقت \* ولو ادعى ألا أنه له ثم أقام البينة بعد ذلك أنه لفلان وكلني بالخصومة فيها قبلت بيئته  
 فصل في الشاهد يشهد بعدما أخبر به والحق وما يحل له أن يشهد والشهادة على الكتاب \* رجل كتب صلوة وصية وقال للشهود  
 اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماء نازحههم الله تعالى لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا بالصحيح  
 أنه لا يسعهم أن يشهدوا وانما يحل لهم أن يشهدوا باحد معان ثلاث إما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب عليه بين  
 يدي الشهود فيقول هولهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه \* وان كتب بين  
 يدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يسعهم أن يشهد عليه \* قال الشيخ الامام أبو علي النسفي رحمه  
 الله تعالى هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعهم أن  
 يشهدوا وان لم يقل له الكتاب اشهدوا على بما فيه وأنه أحسن اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب النكاح وهذا روي عن أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود ثم أودعه الشاهد ولم  
 يعلم الشاهد ما فيه وأمره الكاتب أن يشهد بما فيه وسعهم أن يشهد لان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يكون معه وما عن التبديل والتغيير  
 والزيادة والنقصان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود وقال اشهدوا على  
 بما في هذا الصل فهو جائز \* وان كتب غيره وقال هو اشهدوا على بما فيه لم يجوز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يحل لهم

أن يشهدوا الآن بقراء الكتاب عليهم أو يكتب غير ذلك بقرأ عليه وهو يقول أشهدوا على بما فيه أو يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول أشهدوا على بما فيه \* ولو كتب رسالة منه إلى رجل من فلان بن فلان سلام عليك أما بعد فإني كتبت إلى تقاضائي الألف التي كانت لك على وقد كنت قضيتها منها خمسمائة وبقي لك على منها خمسمائة فهذا جائز إذا علم حله أن يشهد عليه بذلك وإن لم يقل أشهدوا \* ولو كتب صكابين يدي قوم أمين وقال أشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم لا يسعهم أن يشهدوا \* امرأة أقرت على نفسها بمال لابنتها ولاختها ترديه الاضرار بقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم أن يحكموا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكرهوا أن تفعل ذلك \* وحكي عن أبي القاسم الصغار رحمه الله تعالى أن رجلاً أخذ من السلطان سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا وأشهد شهوداً قال مولانا رحمه الله تعالى عدل المقطع والمقاطع عن سبيل الرشد ولو شهد الشهود بذلك حل بهم لأنهم شهدوا بإبطال وكذا لو شهدوا على إقرار رجل بمال عرف أن السبب باطل وينبغي أن لا يشهدوا على هذا وكذا في كل إقرار سببه حرام أو باطل \* رجل جاء إلى رجلين ومعه أعوان السلطان فأقر عندهما أن لفلان على كذا وفلان من أعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الإقرار والمقر يزعم أنه إنما أقر بذلك خوفاً من المقر له قالوا ينبغي للشاهدين أن يتفحصا عن ذلك فإن وقفوا على أنه كان عن خوف واكرهه لا يشهدان وإن لم يقفوا على ذلك يشهدان على إقراره ويذكران للقاضي أنه أقر ومعه أعوان السلطان حتى يتأمل القاضي في ذلك \* رجل أقر بين يدي قوم إقراراً صريحاً أن لفلان عليه ألف درهم ثم جاء عدلان أو ثلاثة إلى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا فلان عليه بالدين فإنه قضاه جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار إن شاءوا شهدوا وبذلك وكروا القصة للقاضي كي لا يقضي القاضي بالبطل هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى \* وعنه في رواية يشهد أنه كان عليه ذلك ولا يشهد أنه عليه اختاقت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة واختلاف فيها المشايخ قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحب المال قد استوفى (٤٨٣) دينه وأنه أبرأ المطالب عن دينه لا يسعهما أن يمتنعا عن الشهادة على الإقرار بالدين الآن يكونا سمعاً إقراراً المطالب بالبراءة أو بالاستيفاء هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المتنق أنه إذا شهد عدلان شاهدان جلان من يتقهما أن صاحب المال قبض حقه ليس له أن يمتنع

كان يأوى إلى بيت من بيوتهم وله آلة السكبي لانه يعد ساكن هذا الموضع كذا في المضمرات \* ولو اشتغل بالليل بالخراسة وبالتهار يقصر في التعلم ينظر أن اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبه العلم فلا وظيفة له وإن لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبه العلم فلا الوظيفة كذا في محيط السرخسي \* هذا إذا قال على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم أما إذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبه العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبه العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفعول كذا في فتاوى قاضيخان \* المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء لا تعلم فإن كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وإن كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات \* إن غاب المتعلم عن البلد أياماً ثم رجع وطلب فإن خرج مسيرة وسفر لم ير له طلب ما مضى وكذا إذا خرج

عن الشهادة إذا سأل الطالب أن يشهد له بحقه \* قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى إن كانت الشهادة على إقرار الخصم بالدين يشهد على الإقرار وإن كانت الشهادة على سبب من قرض أو غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق \* رجل شهد بشكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عدماً وإقرار بشيء من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان أن الزوج طلقها ثلاثاً بحضورهما أو أرضعهما أو امرأته واحدة وهما صفيان في الحولين أو أن المشتري أعتق الجارية أو أعتقها البائع قبل بيعها من المشتري أو أن الولي قد عفا عن دم العد أو أن الميت قد عفا عنه قبل موته ثم أنكرت المرأة النكاح وأنكرت الجارية أن تكون للمشتري لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح ولا يسع للمرأة أن تشهد أن الزوج طلقها ثلاثاً أو شهدا عند الامنة أن مولاهما وهو المشتري أعتقها لا يسعها أن تدعي بجامعها ولا يسع للمرأة أن لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح وإن كان الشاهد بالطلاق أو بمعاذ كرها أو أحداً عدلاً لا يحل لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يمتنع من الشهادة الأولى فإن الشاهد الواحد لو شهد عند المرأة بالطلاق أو عند الامنة بالاعتاق لا يحل له امتنع الزوج ولا منع المولى من الجلاء وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي أقر قبض الدين أو أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق أو أقر المولى بالاعتاق ثم دعاه إلى الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى أصل الدين فإنه يمتنع عن الشهادة ولا يحل له أن يشهد وذكر الناطقي رحمه الله تعالى إذا شهد عند شهود النكاح عدلان أو شهد عند الشهود شراء الجارية عدلان أن الزوج طلقها ثلاثاً أو أن المشتري أعتق الجارية ففي هذين الحكي لا يسع لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند وجود المرأة النكاح وعند دعوى الجارية الحرية وإنكار المالك في العيون سوى بين النكاح والعقود وغير ذلك \* ذكر في المتنق إذا رأيت في يد رجل متاعاً أو داراً أو وقع في قلبك أنه ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسعك أن تشهد أنه للأول وإن لم يقع في قلبك حين رأيته أنه لم يسع لك أن تشهد أنه لم يردك في يده وإن رأيت في يده فوق في قلبك أنه لم يردك في يده فإذ تفرقت أن تشهد أنه له فشهد عندك شاهد عدل أنه له الذي في يده اليوم كان هو أو دعه الأول بحضوره لا يسعك أن تشهد أنه للأول وإن شهد عليه واحد وسعك أن تشهد أنه للأول حال لان عند شهادة الشاهدين يقع في



قلبه أنه ليس للأول فلا يحل له أن يشهد أنه للأول بخلاف ما إذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزول ما كان في قلبك أنه للأول فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة لأن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فإذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك أن تشهد أنه للأول \* وذ كرفي المنتقى أنه إذا رأى شيئاً في يد إنسان ووقع في قلبه أنه لحل له أن يشهد أنه \* وذ كرفي الجامع الصغير أن رأى داراً أو متاعاً في يد إنسان ثم رآه في يد غيره حل له أن يشهد أنه للأول ولم يذ كر وقوع في قلبه أنه لم يذ كر التصرف مع اليد \* والصحيح ما ذ كرفي المنتقى لان اليد محتملة وكذا التصرف فلا يحل له أن يشهد ما لم يقع في قلبه أنه \* ثم قال في المنتقى وكذلك كل أمر ظاهر تجوز فيه الشهادة بالسمع كالنكاح والموت والنسب إذا وقع في قلبك أنه حق ما سمعت من الخبر فشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الآن تستيقن أنه ما كان بينك وبين عدل واحد وسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الأول الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فيما يشهد به إذا شهد بالشهادة تجوز به الشهادة بالسمع وقالوا لم نأين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم \* ولو قال شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم \* ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لأننا في يده لا تقبل شهادتهم \* وإذا سمع الرجل موت إنسان وأراد أن يشهد على الموت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان الموت مشهوراً يقع في القلوب أنه حق كان له أن يشهد أن فلان قد مات فان لم يكن موته مشهوراً وأخبره عدل أنه عاين موته أو شهد جنازته حل للسامع أن يشهد أن فلان مات وان شهد عند القاضي وأخبر أنه اغتاشم بذلك لان فلاناً أخبره لا يقبل القاضي شهادته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح والاشتهار يكون بطريقتين \* أحدهما أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي هذا الاشتراط العدالة ولا لفظ الشهادة \* والثاني أن يشهد عنده عدلان بلفظة الشهادة \* وان لم يعاين الرجل موت إنسان ولكنه رأى أهله نعي انهم وهم يصنعون (٤٨٤) به ما يصنع الناس بموتاهم لا يحل له أن يشهد بموته بذلك \* إذا شهد رجلان أن زوج فلانة قتل أو مات وشهد

وأقام خمسة عشر يوماً وان كان أقل من ذلك لا امر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقداره شهر إلى ثلاثة أشهر فإذا زادت كان لغيره أن يأخذ حجرته ووظيفته كذا في الجرارائق \* قال الفقيه من يأخذ الأجر من طلبة العلم لم في يوم لا درس فيه أرجوان يكون جائزاً كذا في المحيط \* غاب المتفقه شهراً أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بخلاف ان كان مشاهرة وان كان مساهنة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحل كذا في القنية \* سئل الفقيه أبو بكر عن الوقف على العاوية الساكنين بلغ قال من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يتخذ مسكناً آخر فهو من سكان بلغ ولم تطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة \* ولو اشترى أرضاً شراً فاسداً فقبضها واتخذها مسجداً وصلى الناس فيه ذ كر هلال رحمه الله تعالى في وقفه أنه مسجود على المشتري قيمتها ولا ترد إلى البائع

فلانة قتل أو مات وشهد آخر ان أنه سعى كانت شهادة الموت والقتل أولى \* ولو شهدا ثلثان أن زوج فلانة طلق امرأته الزوج غائب لا تقبل شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لها أن تتزوج بزواج آخر بعد انقضاء العدة \* ولو شهد عند هارجل عدل

أنه ارتدوا العيان بالله لا يحل لها أن تتزوج في رواية السير وفي رواية الاستحسان يحل لها أن تتزوج \* وذ كرفي العيون إذا أخبر المرأة أو أحد بموت زوجها أو برده أو بالطلاق حل لها أن تتزوج \* ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له أن يشهد قال لأن هذا من باب الدين فيثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة بخلاف النكاح والنسب \* وإذا أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب وأخبرها ثلثان بحياته ان كان الذي أخبر بالموت أخبر بماتة الموت أو أخبر أنه شهد جنازته حل لها أن تتزوج آخر \* وان كان الذي أخبر بحياته أرحاً بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهادتهم ما أولى \* ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح \* فان خرج قوم من ملأ قوم وأخبروا رجلاً كافوا في الخارج أن فلاناً تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامعين أن يشهدوا على النكاح \* وهل يحل لهم أن يشهدوا على المهر فيه روايتان عن محمد رحمه الله تعالى في رواية يحل لهم الشهادة على المهر كما يحل لهم على النكاح كذا ذ كرفي المنتقى والعيون لان المهر يبيع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذين حضروا العقد أن المهر كان كذا لا قبل شهادتهم وفي رواية لا تحل لهم الشهادة على المهر لان المهر مال فلا تجوز فيه الشهادة بالسمع والصحيح هو الأول \* رجل زوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت آخر قوم يسمعون التزويج ولم يشهدوا قالوا ان كان من بيت العقد إلى بيت السامعين كونه أو البنت والزواج جاز لهم أن يشهدوا وان لم يروا لا يجوز وان سمعوا كلامهم \* ذ كر ان خصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي إذا سمع رجل اقرار رجل وراء الحجاب لا يحل له أن يشهد ولو شهد فسير لا يقبل القاضي شهادته ولو أن رجلاً دخل بيتاً وعلم أنه ليس في البيت الا رجل واحد ثم خرج وجلس على البلب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأقر الرجل الذي في داخل البيت بشئ يسمع الجالس وسع الجالس أن يشهد على اقرار الرجل بذلك \* رجل تولى تزويج امرأتين من رجل ثم مات الزوج فأنكر ورثته نكاحها ويجوز للذي تولى العقد أن يشهد بأنه كاح يشهد أن فلاناً تزوج فلانة بمهر كذا ولا يذ كراهه باشر العقد \* رجلان شهدا على اقرار امرأة لرجل بأن درهم أو غيره وشهدا أن رجلاً من سواهما فلاناً وفلاناً أشهداها أنها فلانة بنت فلان الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيز ذلك وذ كرفي الفتاوى أنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله

تعالى حتى يشهد عند الشاهد جماعة أنهم افلانة بنت فلان الفلاني وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يجوز ذلك \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا سمعوا صوت امرأته من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان أنهم افلانة جاز لهم أن يشهدوا على أقرارها وإن لم يروا وجهها أو ما إذا لم يروا شخصها إلا يحل لهم أن يشهدوا على أقرارها وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وذكر هو رحمه الله تعالى في الفتاوى عن نصير بن يحيى أن ابننا محمد بن الحسن رحمه الله تعالى دخل على أبي سليمان الجوزجاني فساله أبو سليمان عن هذه المسئلة قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يجوز له أن يشهد عليه حتى يشهد عنده جماعة أنهم افلانة وكان أبو يوسف وأبو بكر الاسكافي رحمهما الله تعالى يقولان يجوز إذا شهد عنده عدلان أنهم افلانة وعليه الفتوى \* رجلان عدلان شهدا عند رجل أن فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع أن يعدله إذا مثل عنه قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسعه أن يعدله إلا أنه لا يخبر القاضي بشهادة العدلين فإن أخبر وقال شاهد عندي شاهدان بذلك جازاً يضاف قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يجوز تعديل الواحد ما عندى بشرط العدول في المعدل فإذا عدله رجل آخر معه جاز \* الشاهد إذا كان يحفظ الإقرار ويعرف المقر ويعرف خطه إلا أنه لا يحفظ الوقت والمكان حل له أن يشهد \* ولو نسي الشهادة وعرف أنه خطه لا يشهد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمهما الله تعالى حل له أن يشهد \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز له أن يشهد في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى \* وعن هذا قالوا الشاهد إذا كتب الشهادة ينبغي أن يعلمه بعلامه إذا رآه بعد ذلك يعرفه بتلك العلامة ويأمن بذلك عن التغيير والزيادة والنقصان فإذا رأى خطه وشهد وحكم الحاكم بشهادته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقض قضاؤه وإن كان الخط في يد المدعى لا يحل له أن يشهد وهو المختار \* رجلان شهدا أن الميث طلق امرأته ثلاثاً وهو صاحب فراش وقالوا لا تشهدنا في حياتنا وأمرنا بالكتمان فكتماننا لا تقبل شهادتهما لأنهم أقرأ على أنفسهم ما بالفسق \* رجل صب زيتاً أو سمناً أو خلا غيره بعينة الشهود وقال مات فيها (٤٨٥) فأرة كان القول قوله مع عينه في انكاره

قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً شرعاً فاسداً واتخذها مسجداً أو بني فيها بناءً أنه يضمن قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستمكناً بالبناء وعندهما ينقض البناء وترد الأرض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم ينل لا يصير مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بالاختلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً بالاختلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شرعاً وصحها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتخذها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط \* وإذا تباعد أرباعاً بعدد وتجاوزت فوق الدار ثم

استهلك الطاهر ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنه صب زيتاً غير نجس \* ولو أن رجلاً عمد إلى طوابق لحم فاستهلكه بجماعة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت ذكبة لأن في المسئلة الأولى

لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفأرة فيها وفي المسئلة الثانية يعلمون أنها كانت ذكبة \* رجل له شهادة على ملك دار بعينها رجل إلا أنه لا يعرف حدودها جازله أن يسأل القضاة عن حدودها للشهادة لكن يشهد على أقرار المدعى عليه بالدار ولا يشهد بحدودها على أقراره حتى لا يكون كذا بالكنه يفسر الحدود من ذات نفسه فيجوز **فصل في الشهادة على الشهادة** الشهادة على الشهادة جائزة في الأقارب والحقوق وأفضية القضاة وكتبتهم وكل شيء إلا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شهادة رجل أو رجلين أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عندنا \* رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة قوم جاز عندنا \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يشهد رجلان على شهادة كل أصل فعنده لا تثبت شهادة أصليين إلا بشهادة أربع من الرجال وعندنا كما ثبت قول الواحد في مجلس القاضي بشهادة رجلين ثبت قول جماعة بشهادة شاهدين \* وإذا شهد أصل على شهادة نفسه وعلى شهادة أصل آخر مع شاهد آخر لا تقبل شهادته على شهادة أصل آخر ولو أن فرعين شهدا على شهادة الفرع أصل فخرس الشهود على شهادة أنه أعمى أو أرتد أو فسق أو ذهب عقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل الشهادة على شهادته \* إذا شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته بفسق الأصل لا تقبل شهادته أحدهما بعد ذلك \* وثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع \* فرعان شهدا على شهادة أصليين أن كان القاضي يعرف الأصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما فإن عرف الأصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع ولم يعرف الأصول لا يعرف بالعدالة ولا يقبل شهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يثبت أصولهم ولا يقضى قبل السؤال فإن عدل الأصول تثبت عدالة الأصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وإن قال الفرعان للقاضي لا تخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فإن قال المدعى أنا أتيتكم بعد لهما أو يقول سل أنت عنهما غيرنا على قول محمد رحمه الله تعالى لا يلتفت إليهما ولا يقضى بشهادتهما وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الفرعان لا تخبرك فإن القاضي يسأل غير الفرعين عن الأصول \* ولو قال الفرعان لا نعرف الأصل عدل أم لا قال القاضي الامام أبو الحسن على السعدي رحمه الله تعالى هذا وقول الفروع لا تخبرك سواء قال شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى إذا قال لا نعرفه أعدل أم لا

فأمرنا القاضي شهادتهما وبسال عن الأصول غيرهما وهو الصحيح لأن شاهد الأصل بقى مستورا \* ولو قال الفرع للقاضي أنا اتهمه في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفرع على شهادته \* الشهادة على الشهادة لا تجوز لأن يكون المشهود على شهادته مريضاً في المصر لا يقدر أن يحضر لأداء الشهادة أو يكون ميتاً أو غائباً غيبة السقر ثلاثة أيام وليا له أو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان شاهد الأصل في موضع لو حضر لأداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله تعالى في النواذر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل صححاً في المصر \* رجل أشهد على شهادته رجلاً وهما ذلك ولم يقل له الشاهد أشهد على شهادتي لا يحل للسامع أن يشهد على شهادته فإن شهد وفسر للقاضي ذلك لا يقبل القاضي شهادته لأن الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يشهد الأصل على شهادته \* وصورة الأداة من الفرع أن يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم فاشهد على شهادتي هذه فبذلك شاهد الأصل في الانهاد الشهادة ثلاثاً \* وصورة الأداة من الفرع أن يقول أشهد أن فلان شاهد عندي بكذا وأشهدني على شهادته بذلك وأنا أشهد على شهادته بذلك فبذلك شاهد الفرع في أداء الشهادة الشهادة ستاً قالوا ومنهم الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يكفيهم الأربع \* وصورة ذلك أن يقول الفرع أمرني فلان أن أشهد على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فأنا أشهد على شهادته بذلك \* ولو قال شاهد الفرع أشهد أن فلان أنا أشهدني أن فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو أن أصلين قالوا لرجلين أشهدا أنا سمعنا فلاناً يقر على نفسه لفلان بألف درهم فاشهدا علينا بذلك فتشهد الفرعان لا تقبل شهادة الفرعين لأن الشهادة على الشهادة نقل شهادة الأصول إلى مجلس القاضي ولم يوجد \* وكذا لو قال الأصلان نشهد أن فلاناً أقر أن لفلان عليه ألف درهم فاشهدا أنا نشهد بذلك أو قالوا فاشهدا علينا أنا نشهد عليه بذلك أو قالوا فاشهدا علينا بما نشهدنا أو قالوا لفلان على فلان ألف درهم فاشهدا أنا نشهدنا عليه أو قالوا فاشهدا بشهادتنا هذه عليه أو قالوا فاشهدا (٤٨٦) على ما شهدنا وكذا لو قال الأصل لافرع أنشهدني أشهد على أقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا درهم لا يصح

الاشهاد في هذه الوجوه \* رجل أشهد رجلاً على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يجوز له فيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو شهد على شهادته بعد النهي جازت شهادته \* رجل

أشهد رجلاً على شهادته فإن كان الذي له المال والذي عليه المال حاضرين عند الاشهاد يقول أشهدان فلان بن فلان هذا أقر عندني أن فلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد صحيحاً وإن كانا غائبين أو أحدهما حاضر أو الآخر غائب أو ميت ينبغي له أن ينسب الغائب منهما أو الميت منهما إلى أبيه وجده وقبيلته وإلى ما يعرف به لأن مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكذلك يشترط في أداء الشهادة الإعلام بأقصى الامكان يشترط في الاشهاد \* ولو أن عشرة شهدوا على شهادة الواحد لا يقضى بشهادتهم حتى يشهد شاهد آخر لأن الثابت بشهادتهم شهادة واحد \* ولو شهدوا على شهادة امرأ فجازت شهادتهم ولا يقضى حتى تشهد امرأ أخرى مع رجل على ذلك \* رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال جازت شهادتهم ويقضى بهما \* ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع \* وإذا شهدا الفروع على شهادة الأصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الأصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادتهم هذه لا تقبل شهادتهم \* كافران شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا على قضاء القاضي لكافر على كافر \* وتجوز شهادة الرجل على شهادة أبيه وفي شهادته على قضاء أبيه روايتان والصحيح هو الجواز أيضاً والله أعلم

فصل في كتاب القاضي إلى القاضي \* رجل جاء إلى قاضٍ وطلب منه الكتاب إلى قاضي مصر آخر في اثبات حق له على غائب فالمسئلة على وجوده ما أن كان المدعي به ديناً أو عقاراً أو عروضا في الدين والعقار يجوز كتاب القاضي إلى القاضي في قولهم جميعاً وفيما سوى ذلك من الرقيق والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز في العبيد الأباق دون الاما في رواية يجوز في العبيد والجوارى في العروض وعنه في رواية يجوز في العروض أيضاً به أخذ القاضي الامام المنتسب إلى اسبجيا \* وإذا أراد القاضي أن يكتب فإن كان القاضي يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب في كتابه حضر مجلس قضا في بلدة كذا أو أقيم بها فإذ القضاء من قبل فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان القلا في ويذ كرجلته \* وإن كان القاضي لا يعرفه وهو يقول أنا فلان بن فلان يسأله البيعة أنه فلان بن فلان ويذ كرفي كتابه حضر رجل يزعم أنه فلان بن فلان ولم أعرفه فسأله البيعة فجاء بشهود ويذ كرفي أسماء الشهود وأنسابهم

وحلاهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولى وان لم يذكر اسمهم وانسابهم واكتفى بقوله فاقام شهودا عدولا عرفتهم بالعدالة أو سألت عنهم فعدلوا أو عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب في شهدوا أنه فلان بن فلان ويسمى بـ... قصص في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان ابلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمهم واسم أبيهم ولم يذكر الجدل لا يتم التعريف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتم في قول صاحبيه رحمه الله تعالى وكذا لو ذكر اسمهم واسم أبيهم ولم يذكر الجدل ونسبهم الى القبيلة أو الى الصنعة المعروفة كان على الاختلاف وان ذكر اسمهم ولم يذكر اسم الاب لكن نسبهم الى قبيلته أو أخذوه فقال فلان التميمي أو ما أشبه ذلك لا يكون تعريفاً في قولهم ثم يكتب من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم حضر معه وادعى أن له داراً في بلدة كذا في محلة كذا حدودها كذا في يدرجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام وهو جاحد المدعى هذا بحقه فانه أثبت يده على هذه الدار بغير حق وسألتني سماع دعواه هذه وقبول بينته على وفق دعواه هذه وأحضر شهودهم فلان بن فلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعى هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود دفعوا وقالوا ان لم يكتب القاضي عدالة الشهود لا بأس به \* ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعاً والاعتماد على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير والتغيير ويكتب الاسماء والانساب في العناوين جميعاً فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح \* وصورة عنوان الباطن في زماننا أن يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبيل كتابة التسمية ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك الى القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه ولو فقههم وان كتب له الى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله (٤٨٧) تعالى يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح \* ثم يكتب

قاضيان لم يصح \* ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصدر من فلان ابن فلان قاضي بلد كذا ونواحيها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان بن فلان والى كل من يصل اليه من

من الغلة وقت الادراك فأخذوا واحد منهم قس طه وقت الادراك فتحول عن تلك المدرسة كذا في المحيطة \* رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا درهمين يظهر على فالوصية باطله وقت وقتاً ولم يوقت فان قال ان رأى الوصي ذلك الا أن يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصي ذلك فكأنه قال يعطى الوصي ذلك الف درهمين شاء ولو نص على هذا صح كذا في الواقيات الحسامية \* رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحد ابل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء أو الى كل من يصل \* من يصح قال اني كنت متولى فانوت ووقف على الفقراء وكنت اسمك من غلته أو قال لم أؤدز كافي فأدوا ذلك من مالي بعد موتي فان صدقته الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزاكاة من الثلث وان كذبه الورثة يعطى الوقف والزاكاة من الثلث وللوصي أن يحلف الورثة على العلم بريد الوصي قيم

قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه وتوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعى وشهادة الشهود وأسماءهم وأنسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا كتب هذا الكتاب عني بأمرى ان كان كتب الكتاب غيره وجرى الامر على ما بين فيه منى وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعناوين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة أنصاف من الكاغد أو وصاله كذا وهو موقع توقيعي وتوقيعي كذا كتب التوقيع على صدره وأشهدت عليه شهودا وهم فلان بن فلان وفلان بن فلان يذكر أسماءهم وأنسابهم وحلاهم وقرأت الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بمحضر منهم وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الاسطر في آخره وهي كذا بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله \* وينبغي أن يكتب الكتاب نسختين نسخة في يد المدعى مخزومة وأخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان في يد الشهود ولان الشهادة على الكتاب شرط في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والشهود لا يتدرون على ذلك اذ لم تكن النسخة في أيديهم واذا جاء المدعى بالكتاب الى القاضي المكتوب اليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا حضر خصمه وذ كر دعواه ان أقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان جحد القاضي يقول له لا بد لك من حجة فان قال مدعى كتاب القاضي اليك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي المكتوب اليه بأخذ الكتاب من غير بينه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يأخذ قبل إقامة البينة فاذا شهد الشهود أنه كتب القاضي فلان ابن فلان اليك وهو مختوم بخاتمي فحينئذ يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عما في الكتاب ويقول هل قرئ عليكم وهل ختم بحضرتكم فان قالوا لا أو قالوا قرئ علينا ولم يختم بحضرتنا أو على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا تم قرئ علينا وختم بحضرتنا وأشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتب في قولهم ختم عندنا وبختمنا واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة فان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود وأعرفهم القاضي المكتوب اليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم وبشرط لصحة قبول

الكتاب حياة القاضي الكاتب والمكتوب اليه فان القاضي الكاتب لومات أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الاصل اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما تشترط حياة المكتوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب اليه وذات لا يتصور بعدموته وعزله الآن يكون القاضي الكاتب كتب في آخر كتابه كتابي هذا الى فلان القاضي والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فيثبت دعوت المكتوب اليه وعزله لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب أو مات بعد ما وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليس يجرح بخلاف ماذا فسق الكاتب أو عي أو صار بحال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بعزله الشهادة فيائع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه \* وعند أبي حنيفة ومحمد ورجههما الله تعالى اذا عي الشاهد بعد اداء الشهادة قبل الحكم بطل شهادته فيبطل كتابه وعند أبي يوسف ورجه الله تعالى العي كالموت لا يبطل الشهادة \* ولو انكسرت ختم القاضي قبل الوصول فان المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم يقبل يحتاج الى الكتاب مرة أخرى وربما ينكسر الثاني والثالث \* وعن أبي حنيفة ورجه الله تعالى ان كان أثر الختم باقيا أو شيء من المنكسر يقبل والا فلا \* وعن أبي يوسف ورجه الله تعالى ان كان الكتاب منشورا يقبل فهنا أولى واذا طعن الخصم في القاضي الكاتب أو في الشهود فقال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عبد أو محدودون في قذف أو من أهل الذمة يسمع القاضي ذلك منه فان أقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب وان أقام شاهدا واحدا ينفخص القاضي المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد رد الكتاب والا قضى به \* واذا كتب القاضي لرجل يدعي ديناً على غائب كتاباً وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتاباً آخر فان كان القاضي يتهمه لا يكتب كتاباً آخر وان لم يتهمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في هذه الحادثة كتاباً في تاريخ كذا ثم جاء في فقال فقدت ذلك الكتاب (٤٨٨) وطلب مني فكتبت هذا الكتاب ويذكر التاريخ كي لا يأخذ الحق مرتين بكتابين

الوقف بالله ما تعلمون أن ما أقر به حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قبل المثلث وان نكلوا جعل الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كالأقر به الورثة ابتداء كذا في المحيط \* (جامع الجوامع) \* وعن أبي القاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه أعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي افعل ما رأيت فالدفع الى الابن أفضل دون هؤلاء واذ لم يشترط في الوقف أن يعطى من شاء فالفقراء كذا في التناظرية \* مريض قال أخرجوا نصيبي من مالي ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم كذا في الوقعات الحسامية \* في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفاً حبسني سبيل الله وتحرق المصحف وبقيت الفضة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويبتري به

ولو قال المدعي للقاضي بعد ما كتب له كتاباً ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة أخرى فاكتب لي كتاباً الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كنت كتبت له الى قاضي بلدة كذا في هذه الحادثة كتاباً آخر ثم قال ان المدعي

عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطاً \* اذا كتب القاضي كتاباً وقال هذا من فلان مصحفاً ابن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم أبيه لا ينبغي للقاضي الذي يرده عليه الكتاب أن يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف ورجه الله تعالى الاول وقال أبو يوسف ورجه الله تعالى آخر يقبل بشرط أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذي يرده عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز ويجب على كل من يصل اليه أن يقبل \* كتاب القاضي الى القاضي جائز في كل حق يدعيه من دين أو قرض أو غصب أو ودية أو مزارعة أو مضافة أو مضافة أو داراً أو عقاراً في بدعائيب أو شفعة وكذلك في النكاح \* اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا زوجتي وانها تحب نكاحي وان شهودي على النكاح ههنا ولا يمكنني الجمع بينهما وبين شهودي فاكتب لي في هذا كتاباً فان القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له \* وكذا لو ادعت امرأة فلان الغائب أو ادعى ولاء عاتقة أو ولاء مولا له لا يدعي حقاً لزاماً في ذمة الغائب فكان بمنزلة دعوى الدين \* وكذا لو ادعى نسباً بان قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان أبي وهو بن كرتسي ولي بيته ههنا انه أقراني ابنه أو انه تزوج أمي واني ولدت منه على فراشه ونسبت اليه فأقام على ذلك بيته فانه يكتب له كتاباً وكذا لو ادعى رجل أنه أبو فلان الغائب وأقام البيعة وطلب منه الكتاب \* ولو ادعى أنه أخو فلان الغائب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب فان القاضي لا يكتب إلا أن يدعي ابناً أو نفقة أو بدعي حق الحضنة والترف في الاقط \* وفي الاب والابن تقبل البيعة سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته \* ولو أن رجلاً وامراً ادعى البناوة وقالاهم معروف النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلد كذا وهو يسترقه وأقام على ذلك بيته وطلب في ذلك كتاباً فان القاضي يكتب في قول أبي يوسف ورجه الله تعالى لان عنده يجوز الكتاب في العبيد وأما عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وان كان يكتب في النسب إلا أن ههنا لا يكتب لانه يدعي حق الانتزاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعند محمد في العبيد والجواري لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولده هو في يد الغير فالخالف أنه اذا كان في دعوى البنوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى إلا أن يدعي فيقول هو ابني غصبه فلان

القاضي حتى فاته يكتب في قواهـم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب فان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم بقضى القاضي المكتوب اليه وبأمر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي المكتوب فهو بالخيار ان شاء قاضي وكتب الى القاضي الكاتب قد جاني كتابك محتوما بخاتمك ومعنوا بغيره وانك جعت بين المدعى والمدعى عليه فظهر حق المدعى وظهر ان المدعى عليه كان مانع الدار بغير حق فقصبت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بلدي سلمتها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابي هذا اليك لتسلمها اليه \* وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوما بمعنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضورهم وأشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وان شاء قاضي القاضي بذلك وامر المدعى عليه حتى يبعث وكيله فيسلمها اليه أو يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب \* واذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بداهم الرجوع الى وطنهم أو أرادوا السفر الى بلدة أخرى فاشهدوا قوما على شهادتهم \* يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي \* وتفسير اسم ادعاهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان نقرأ علينا وختمه بحضورتنا وأشهدنا عليهم فاشهدوا أنهم على شهادتنا هذه وكذا الوأشهد هذا الفريق فريقا آخر ثالثا ورابعا وعائرا وان كثر فاذا جاء المدعى بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود وعلى كتاب القاضي وختمه بحضوره الخصم فتح الكتاب وقراء على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا (٤٨٩) انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى فطلب المدعى من هذا

القاضي أن يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وان كان الخصم قد هرب قبل أن يوصل المدعى الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعى للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لاه شهودي على الكتاب فامتع شهادتهم وكتب لي الى قاضي بلد كذا كتابا فان القاضي يكتب في قواهـم

مصحفاهم تقلا فيجعله حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فأصابه عيب لا يقدر على أن يغزى عليه إلا بالناس للوكيل أن يبيعه بدينه القيم ثم يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جاز في ذلك بغير أمر القاضي وهو بمنزلة المصدق اذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه \* (فرع على من له المصحف) \* لو صار المصحف لا يباع على نفسه مصحف بتلك على الورثة فيقسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد ورجعهما الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقرة والألف فقبرت عن حالها حتى لا يتفجع بها في الصدقة ليس له بيعها إلا بأمر القاضي كذا في المحيط \* حائط بين دارين أحدهما وقف انهم دم الحائط فبني صاحب الدار في حديد دار الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يهبطه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصد انه الى الماطلة وشهد الشهود على افلاسه جاز الوقف والشهادة فان فضل عن قوته شيء من هذه الغلات فلغرماء أن يأخذوا ذلك منه كذا في المضمرات \* اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أنه ان أطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث لا أما اذا بيع الوقف فقضى القاضي بعهدة البيع كان حكما بطلان الوقف كذا في الخلاصة \* سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندی عن باع محدودا قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على

(٦٣ - فتاوى ثانی) وله الخيار ان شاء نسخ كتاب القاضي الاول في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم ينسخ ويحكي في كتابه الحجة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعى وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلدة وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشر لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما تجوز الشهادة على الشهادة وان كثرت جاز كتاب القاضي الى القاضي ولو ان رجلا جاء الى قاضي الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا كذا درهم او قد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه وكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصمي بها ولا يكتب لي كذا في البصرة لان مثل هذا في الشهادة جاز فكذلك في كتاب القاضي \* ولو كان المدعى قال لقاضي الكوفة اكتب لي الى قاضي البصرة أو الى قاضي فارس يكون في كتابك من فلان ابن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان قاضي فارس ان أصبت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضي البصرة وان كان بفارس دفعت الكتاب الى قاضي فارس يجوز ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بكتب القاضي الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا من فلان بن فلان بن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان بن فلان بن فلان قاضي فارس فاي القاضيين ورد عليه كتابي هذا أنفذ ويعمل به لان عندهم لو كتب القاضي كتابي هذا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا أولى وعند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى لا يكتب القاضي على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فكذلك هذا ولو ان



رجل جاء بكتاب القاضي فقبل أن يسمع القاضي شهادة كاهن يهودي على الكتاب وتاريخه في البلدة قيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت القاضي من ادعى على يده ثلاثة أيام أخرجه وان لم يخرج نصبت عند وكيله وقضيت على الوكيل وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى لم يصحوا هذا القول \* القاضي اذا كتب للدعي كتاباً حضر بلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل قبل أن يقضى بشهادة القرع \* ويجوز للقاضي أن يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قولهم كما يجوز له أن يكتب بشهادة اليهود \* ولو كان رأى المكتوب اليه يخالف رأى الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر في هذا رأى المكتوب اليه لا رأى الكاتب ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضي رستاق وانما يقبل كتاب القاضي المولى الذي يملك اقامته بالجمعة \* القاضي الكتاب اذا كتب في كتابه شهد بذلك شهود عدول عرفتهم وأثبت معرفتهم جاز كما يجوز في السجل والقاضي اذا كتب كتاباً وكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعي عليه لست أنا فلان بن فلان والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضي للمدعي اقم البينة أنه فلان بن فلان بن فلان وان قال المدعي عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحظ والفخذ وفي هذه التجارة وفي هذه البلدة أو في هذا السوق رجل غيبي هذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع الخصومة كالمعلم القاضي مشاركة في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصمه مالم يثبت المزاحم وان أقام المدعي عليه البينة أنه كان باسمه ونسبه ههنا (٤٩٠) رجل آخر وقدمات ذلك الرجل لا يقبل قوله لانه لاحق له في اثبات حياته ذلك الميت وان

كان يعلم ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل \* وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان أقر المدعي عليه أنه فلان بن فلان وقال ليس له ذاعلى تسمى أو ادعى الأبناء أو الأبراء يكون خصمه مالم يثبت ذلك \* واذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وقدمات المدعي عليه فجاه المدعي بكتاب القاضي فأحضر المدعي بعض ورثة الميت أو

الصل لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط \* قال القاضي الامام اذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفي الصل باع بيعاً جازاً صحيحاً (١) كان حكمه بطلان البيع كذا في الخلاصة \* أراد المتولى أن يقرض مافضل من غله الوقف ذكر في وصايا فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجوت أن يكون ذلك وساعا اذا كان ذلك أصح وأجرى للغلة من امسك الغلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة الى حوائجها على أن يرد ما اذا احتج الى العمارة فليس له ذلك وينبغي أن يتزغ غايه التزغ فان فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك في العمارة أجزت أن يكون ذلك تبرئته عما وجب عليه وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في المحيط \* ولو جاء بمثل ما أنفق وخطه بدراهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فبرأ عن الضمان أو رفع الامر الى القاضي فيأمر رجلاً بقبض الكل منه ثم يدفع اليه كذا في الغاية ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بيتاً ولا خاناً حماً ولا رباطاً كذا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج وسئل شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الذخيرة وفي جامع الفتاوى اذا باع كرامته مسجد قديم فان كان المسجد عامراً فسد البيع في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في (١) قوله كان حكمه بطلان البيع كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكمه بصحة البيع أي بيع الوقف أو يقول كان حكمه بطلان الوقف بدليل أول الكلام فليتنامل وليعزراه معصيه بجراوى

وصيه وعرض الكتاب وأحضر شهوده فان القاضي يسمع شهادة الشهود وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب التواريخية بعد موت المطلوب أو قبله لان وارث الميت والوصى قائم مقام المطلوب \* وقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن موت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان الكتاب باطلاً (١) والخصاص رحمه الله تعالى سوى بين ما اذا كان الموت قبل الكتاب أو بعده \* رجل جاء الى القاضي فقال كان فلان ابن فلان على الفدرهم وقد أبرأني منها أو وفيت به وانه اليوم في بلد كذا وأنا أريد أن أذهب الى تلك البلدة وأخاف أن يأخذني ويسكر الاستيفاء أو الأبراء فاسمع شهادة شهودي على ذلك واكتب لي فيه كتاباً فان القاضي لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يكتب في قول محمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن صاحب الدين لو كان حاضراً فقال المدينون قضيت دينه أو أبرأني فأسأله أيها القاضي حتى لو أنكسر أثبت ذلك بالبينة فان القاضي لا يسأل وهذه المسئلة حجة على محمد رحمه الله تعالى ومن هذا الجنس امرأتان جاءتا الى القاضي وقالتا طلقني فلان زوجي ثلاثاً وتزوجت بأخر بعد انقضاء عدتي وأنا أخاف أن ينكر الطلاق فأسأله أيها القاضي فان أنكرا أثبت بالبينة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يسأله القاضي ههنا اجتماعاً وهي حجة على أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنه ما رجل جاء الى القاضي وقال في اشترت داراً في بلد كذا وكان فلان شفيع هذه الدار فلم يزل الشفعة وهو في بلدة كذا اليوم وأنا لا آمن أن يطلب الشفعة وينكر التسليم فاسمع شهادة شهودي واكتب لي في ذلك فان القاضي لا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى في هذه المسائل كلها يكتب احتياطاً

(١) قوله والخصاص رحمه الله تعالى سوى هكذا في الاصل ولعل الصواب وغير الخصاص حتى لا يناقض ما قبله اه كنيه معصيه

اجتازا عن تضييع حقوق  
الناس \* وأجروا على أن  
المديون أو المشتري أو المرأة  
لو قال إن صاحب الدين  
والشفيع والزوج قد تفرض  
لي فليأدبني قبلي فاسمع  
شهودي فإن القاضي سمع  
ويكتبه وانه أعلم  
بالصواب  
تم

التنازلية \* وقد كرا الحرافق وقفه اذا وقف يتامن دار فان وقفه بطريقه جازا الوقت وان لم يقفه  
بطريقه لم يجز الوقت كذا في المحيط \* رجل بنى مسجدا واخذ أرضه مقبرة وأبو بنى خانبا نزل فيه الناس  
فادعى رجل دعوى فيه والباقي غائب فقي قضى على بعض أهل المسجد فقد قضى على جميع  
أهل المسجد وأما الخان فلاحق بمحضريه أو نائبه كذا في الفصول  
المادية \* في المقتطد رجل خرب بئر في مسجد وفيه قطع ولا ضرر  
فيه لأحد له ذلك ويمجوز كذا في المادية  
\* والله أعلم بالصواب \* واليه  
الرجع والمآب  
تم

تم الجزء الثاني من كتاب  
فتاوى قاضيخان وبليه  
الجزء الثالث أوله كلب  
الوكالة

تم الجزء الثاني من الفتاوى العالكية المشهورة بفتاوى الهندية في مذهب السادة  
الحنفية وبليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع



# فتاوى الهندية

## ﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمية ﴾

وهي مشهورة بفتاوى قاضيان \* وهولاء امام نجر الدين حسن بن منصور الاوزجندى  
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهي مشهورة بمقبولة معمول بها متداولة بين العلماء  
والفقهاء وهي نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكري هذا الكتاب جملة من  
المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتيبه على  
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين  
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال في خطبته ووضع له فهرستا  
٨١ من كشف الظنون

## ﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

فهرست الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

صفحة	صفحة
٢	كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وألفاظه وفي العتق بالملك وغيره
٧	فصل في العتق بالملك وغيره
٩	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه
١٧	الباب الثالث في عتق أحد العبدین
٢٦	الباب الرابع في الحلف بالعتق
٣١	الباب الخامس في العتق على جعل
٣٧	الباب السادس في التدبير
٤٥	الباب السابع في الاستبدال
٥١	كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول في تفسيرها شرعا وركن او شرطها وحكمها
٥٢	الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان الفصل الاول في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف
٦١	الفصل الثاني في الكفارة
٦٨	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما
٧٣	مطلب مسائل تتعلق بالايلاء
٧٤	مطلب اليمين على السكنى
٧٨	الباب الرابع في اليمين على الخروج والايان والركوب وغير ذلك
٨١	الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما
٩٧	الباب السادس في اليمين على الكلام
١٠٨	مطلب الخلاف في ليلة القدر
١١١	الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق
١١١	مطلب من حلف لا يتزوج فوكل به حنث
١١٣	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك
١١٧	فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة الخ
١٢٠	الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم
١٢٤	الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك
١٢٧	مطلب في اليمين على لبس الحلي
١٢٨	الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره
١٣٤	الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم مسائل متفرقة
١٣٨	مطلب الحلف على ما لا يملك الذي يبرفه بالقول
١٤٠	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه
١٤٣	الباب الثاني في الزنا
١٤٥	الباب الثالث في كيفية الحدود وأقامته
١٤٧	الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحسد والذي لا يوجب
١٥٠	مطلب لزوم بجرمة فقطلها
١٥١	الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٥٩	الباب السادس في حد الشرب
١٦٠	الباب السابع في حد القذف والتعزير
١٦٧	فصل في التعزير
١٧٠	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الاول في بيان السرقة وما تظهر به
١٧١	مطلب فيما تظهر به السرقة
١٧٤	مطلب الشهادة على العبد بالسرقة
١٧٥	مطلب في اللص اذا دخل الدار وأخذ المانع الخ
١٧٥	مطلب في اللص اذا وجد في حال عدم اشتغاله بالسرقة
١٧٥	الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في القطع
١٧٦	مطلب الاشربة في القطع على ثلاث مراتب
١٧٧	مطلب لا قطع في المعصية وان كان عليه حلية تساوي نصاب السرقة
١٧٩	الفصل الثاني في الحرز والاختصانه
١٨٢	الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته
١٨٥	الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة
١٨٦	الباب الرابع في قطاع الطريق
١٨٧	مطلب في ثبوت قطع الطريق
١٨٨	كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه

صحيفة	صحيفة
٢٨٣ الباب العاشر في البغاة	١٩٣ الباب الثاني في كيفية القتال
٢٨٥ كتاب اللقيط	١٩٦ الباب الثالث في المراجعة والامان ومن يجوز أمانه
٢٨٩ كتاب اللقطة	١٩٨ فصل في الامان
٢٩٣ مطلب ما يجتمع من الدهن الذي يقطر من الاوقية عند الدهانين	٢٠٤ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول
١٩٥ كتاب الاباق	النصل الاول في الغنائم
٢٩٩ كتاب المفقود	٢١٢ الفصل الثاني في كيفية القسمة
٣٠١ كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة ابواب الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع الشركة	٢١٦ مطلب اذا جهل الامام الغنمية لا يضمن
٣٠٢ الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح	٢١٧ النصل الثالث في التنفيل
٣٠٣ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة	٢٢٤ الباب الخامس في استيلاء الكفار
٣٠٤ مطلب مطلق الشركة يقتضي التسوية الآن يتبين خلافه	٢٣٢ مطلب فيما يصير به دار الحرب دار اسلام وعكسه
٣٠٦ الفصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح	٢٣٢ الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة فصول
٣٠٧ الباب الثاني في المفاوضة وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها	الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بأمان
٣٠٨ الفصل الثاني في أحكام المفاوضة	٢٣٤ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
٢٠٩ الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه	٢٣٦ الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب
٣١١ الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به	يبيعونها الى أمير جيش المسلمين
٣١١ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة	٢٣٧ الباب السابع في العشر والخراج
٣١٢ مطلب اذا اشترى أحد المتفاوضين بالعينة يكون علمهما	٢٣٧ مطلب الخراج نوعان
٣١٤ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه	٢٣٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاومة وبالعكس
٣١٥ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين	٢٣٩ مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب الارض
٣١٨ الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين	٢٤٠ مطلب اذا اشترى أرضا خراجية وبني فيها فعليه الخراج
٣١٩ مطلب اذا مات أحد المتفاوضين مجهولاً ما في يده لا يضمن	٢٤٠ مطلب اذا جعل السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز
٣١٩ الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها	٢٤٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
	٢٤٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض
	٢٤١ مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي عجز أربابها عن زراعتها بنفسه
	٢٤٢ مطلب اذا جعل أرضه خراجية مقبرة سقط الخراج
	٢٤٣ مطلب الخلاف في أوان وجوب الخراج
	٢٤٤ الباب الثامن في الجزية
	٢٤٧ فصل في احداث البيع والكائس وبيت النار
	٢٥٣ الباب التاسع في أحكام المرتدين
	٢٥٧ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق بالايمان والاسلام



مصحفة	مصحفة
٣٥٧ فصل في اللفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم	٣٢٠ الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال
٣٦٠ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز في وقف المشاع	٣٢٣ الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك
٣٦٣ وما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذلك وما لا يدخل الاب	٣٢٧ الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال
٣٦٥ فصل في وقف المشاع	٣٢٨ مطلب شركة الاعمال
٣٦٧ الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول	٣٢٩ مطلب أب وابن اكتساباً لمال فهي للاب وكذا الزوجان
النص - ل الاول فيما يكون مصرفاً للوقف ومن يكون مصرفاً فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه	٣٣٢ الباب الخامس في الشركة الفاسدة
٣٧١ الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله	٣٣٥ مطلب لو دفع الدابة لرجل يعلقها ويربها بالنصف
٣٧٩ الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة	٣٣٥ مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض
٣٨٠ مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة	٣٣٦ الباب السادس في المنفقات
٣٨٤ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته	٣٣٧ مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئاً منه هل يشاركه الآخر فيه
٣٩٠ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه	٣٣٨ مطلب حيلة الاختصاص بقبض ما خصه من الدين المشترك
٣٩١ الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والاك والجنس والعقب	٣٤٦ مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة فالربح له خاصة
٣٩٢ الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين وأمهات الاولاد	٣٤٨ مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون
٣٩٥ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته	مطلب يقبل قول الشريك مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً
٣٩٧ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف	مطلب الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الابن في ثلاث مسائل الخ
٣٩٩ مطلب شرط الاستبدال	٣٥٠ كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر باباً
٤٠٨ الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القسيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي	الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٤١٧ مطلب اذا أراد القسيم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ	مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه
مطلب في بيع أشجار الوقف	٣٥٢ مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه وشرائطه
٤١٨ مطلب اذا مات من أجر الوقف هل تنقض الاجارة	٣٥٣ مطلب في وقف الذمي
مطلب اذا عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم	٣٥٤ مطلب وقف الانطاعات
٤١٩ مطلب فيما اذا أجر الوقف أكثر من سنة	مطلب تفسير أرض الحوز التي لا يجوز للسلطان وقفها
مطلب في وجوب أجزاء المثل وفيما اذا زادت أو رخصت ونحو ذلك	٣٥٥ مطلب وقف أرضانها أو أشجارها لا يجوز الوقف

صحيفة	صحيفة
٤٢٠ مطلب اذا أسكن متولى الوقف رجلا بغير اجرة	٤٣٨ مطلب لا بد في قبول البيعة من بيان أنه وقفها وهو يملكها
٤٢١ مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الاجرة الا اذا كان لا يرغب فيه الا بهذا الوجه	٤٣٩ مطلب الاوقاف التي تقادم أمرها ومات شهودها مطلب اذا انتهت المصارف
٤٢٤ مطلب العشر يجب في الخارج عندهما	٤٤٠ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك
٤٢٥ مطلب لا يعزل المتولى بمجرد الطعن من غير ظهور خيانة	٤٤١ مطلب لا يقضى بالخط
٤٢٦ مطلب يجوز للناظر التوكيل	٤٤٢ الباب الثامن في الاقرار
٤٢٧ فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي	٤٤٧ الباب التاسع في غصب الوقف
٤٣٠ الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى	٤٥٠ الباب العاشر في وقف المريض
٤٣١ مطلب باع ثم ادعى الوقف	٤٥٤ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في أحكامه وأحكام ما فيه
٤٣٢ مطلب اصح دعوى الوقف من غير بيان الواقف	٤٥٩ مطلب فيما اذا اراد أن يقرأ الكتاب بسراج المسجد الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه
٤٣٣ مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون أمر السلطان نصا أو دلالة	٤٦٠ مطلب في الوقف على المسجد قبل بنائه
٤٣٤ مطلب بيعة مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى من بيعة الاطلاق	٤٦١ مطلب متولى المسجد اذا استأجر كاتباً
٤٣٥ مطلب يقضى بيعة الخارج	٤٦٢ مطلب الوقف على عمارته ومصلحته سواء على الاصح
٤٣٦ مطلب المأمور باجارة الوقف لا تسمع عليه دعوى	٤٦٣ مطلب لو باع أهل المسجد نقضه بغير أمر القاضي
٤٣٧ الفصل الثاني في الشهادة	٤٦٤ مطلب في بيان القاضل من وقف المسجد
٤٣٨ مطلب في تحديد العقار	٤٧٣ الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك
٤٣٩ مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة	٤٧٧ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه اخرى وفي وقف الكفار
٤٤٠ مطلب شهادة فقراء الجيران على أنها وقف عليهم مسموعة	٤٨١ الباب الرابع عشر في المنفقات
٤٤١ مطلب شهادة أهل المدرسة بوقف المدرس مقبولة	
٤٤٢ مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف وعلى شرائطه	

﴿ فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخائية الموضوع بالهامش ﴾

صفحة	صفحة
١٣٥ باب البيع الفاسد	٢ كتاب الايمان
١٥٤ فصل في الشروط المنسدة	٧ فصل في الفاظ اليمين بالفارسية واليمين على فعل الغير
١٦٦ فصل في أحكام البيع الفاسد	٨ فصل في عقد اليمين على فعل الغير
١٧٢ فصل في البيع الموقوف	١٠ فصل في عطف الشرط على اليمين
١٧٨ باب الخيار	١١ فصل في تحليف الظالمه وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستهاف
فصل في خيار الرؤية	١٥ فصل في اليمين في الصوم والصدقة ونحو ذلك
١٩٤ فصل في العموب	١٧ فصل في الكفارة
٢٠٨ فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد	٢٠ فصل في عين الفضولي
٢١٥ فصل في البراءة عن العيب	٢٢ فصل في اليمين المؤقتة
٢١٨ فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك	٣١ فصل فيما يكون على الفور أو الابد
٢٢٢ مسائل الاقالة ويجوز البيع	٣٣ باب من الايمان
٢٢٣ فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية	٣٤ فصل في التزويج
٢٣٠ فصل في مسائل الغرور	٤٢ مسائل اليمين على الترك
٢٣٤ باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل وفيه خمسة فصول	٤٣ مسائل في السرقة والاخذ والغصب
٢٤٣ فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحنانوت	٥٢ فصل في الاكل
فصل فيما يدخل في بيع الكرم والاراضي وما لا يدخل	٦٥ فصل في اليمين على الشرب
٢٤٧ فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر	٦٨ فصل في الابس والكسوة والخياطة
٢٤٨ فصل في بيع الزروع والثمار	٧٥ فصل في تعيين المحلوف عليه
٢٥٢ باب الصرف	٧٦ فصل في الدخول
٢٥٦ باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف الخ	٨٥ فصل في الخروج
٢٦٤ فصل في المقبوض على سوم الشراء	٩٤ فصل في المساكنة والسكنى والكون
٢٦٥ فصل في قبض الثمن	٩٩ فصل في الركب
٢٦٨ فصل في الاجل	فصل في الكلام والقراءة
٢٦٩ ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة	١٠٧ فصل مسائل الصلاة
٢٧٠ فصل في الاقالة والاستحقاق	١٠٩ فصل في المعرفة والرؤية
٢٧٥ باب في بيع مال الربا بعهده يعض	١١٠ فصل في اليمين على الشتم والقذف
٢٧٨ فصل فيما يكون فراراً عن الربا	١١١ فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك
٢٨٠ فصل فيما يخرج به عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه	١١٥ ﴿ كتاب البيوع ﴾ باب السلم
٢٨٣ فصل في تضرر الجيران والخاصة في ذلك	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
٢٨٤ باب في بيع غير المالك	١٢٦ كتاب البيع
٢٨٦ فصل في بيع الوصي وشرائه	١٣٣ فصل في البيع الباطل

صفحة	صفحة
٣٨٩ فصل في دعوى الدور والاراضى	٢٨٩ فصل في تصرفات الوكيل
٤٠٠ فصل في دعوى الملك بسبب	٢٩٣ باب الاستبراء
٤٠٨ فصل في دعوى النكاح	٢٩٧ كتاب الاجارات
٤١١ فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولاد وغير ذلك	فصل في الالفاظ التى تتعلق بها الاجارة الخ
٤١٥ فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل	٣٠٣ فصل في الاجارة الطويلة
٤١٧ باب دعوى الحائط والطريق	٣١١ فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم
٤٢٠ باب المين	٣١٥ فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب
٤٣٧ باب ما يطل دعوى المدعى قبل القضاء أو بعده	٣٢٢ باب الاجارة الفاسدة
٤٤٩ فصل فيما يجوز قضاء القاضى له ومن لا يجوز وما له أن يفعل	مسائل في الاجير المشترك
٤٥١ فصل فيما يقضى في المجتمعات وما ينفذ قضاؤه فيه وما لا	٣٣٤ فصل في الحماى والنيابى
٤٥٩ كتاب الشهادات باب فيما لا تجوز شهادتهم	٣٣٥ فصل في الحال وما يرجع اليه والبقار والراعى
٤٦٠ فصل فيما لا تقبل شهادته لفسقه	٣٣٨ فصل في القصار
٤٦٢ مسائل التزكية والتعديل	٣٤٠ فصل في الخياط والنساج
٤٦٥ فصل فيما لا تقبل شهادته للتمه	٣٤٣ فصل في الحفار
٤٧١ ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالجهول	٣٤٤ فصل في اجارة الدواب والضممان فيما يجب وفيما لا يجب
٤٧٣ فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه	٣٤٧ فصل فيما يكون نفيه الدابة والمال
٤٧٥ باب من الشهادة التى يكذب المدعى شاهده في بعض ما شهد له	٣٥١ فصل في توابع الاجارة
٤٨٠ فصل في تكذيب المدعى الشهود	٣٥٢ فصل فيما تنقض به الاجارة وما لا تنقض به
٤٨٢ فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق وما يجعل له أن يشهد والشهادة على الكتاب	٣٥٦ فصل في اجارة الظئر
٤٨٥ فصل في الشهادة على الشهادة	٣٥٨ فصل في اختلاف الاجر والمستأجر
٤٨٦ فصل في كتاب القاضى الى القاضى	٣٦٢ كتاب الدعوى والبيانات
	٣٦٤ فصل فيما يستحق على القاضى وما ينبغى له أن يفعل وما لا يفعل
	باب الدعوى
	٣٦٧ فصل في الدعوى تخالف الشهادة وما يصير به متناقضا وما لا يصير
	٣٧٨ فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل النساج ودعوى الرجلين

هذا

الجزء الثالث من فتاوى الهندية

على مذهب الامام الاعظم أبي

حنيفة رضي الله تعالى

عنه

آمين

وبهامشه الجزء الثالث من فتاوى فاضلخان رحمه الله وهو الاستاذ فخر الملة والدين

محمود الأوزجندی وهو من أهل الترجيع وكتابه هذا من أصح الكتب

التي يعتمد عليها انعمه الله برحمته وأسكنه محبوبه جنته

---

﴿الطبعة الثانية﴾

بالطبعة الاميرية بيولا قمصر المحمية

سنة ١٣١٠ هجرية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(كتاب الوكالة)\*

(فصل فيما يكون به وكيل  
وما لا يكون) رجل قال  
لغيره أنت وكيل في قبض  
هذا الدين بصير وكيلاً \*  
وكذا لو قال أنت جري \*  
وكذا لو قال أنت وصي في  
حياتي \* ولو قال أنت وصي  
لا يكون وكيلاً \* ولو قال  
أنت وكيل في كل شيء يكون  
وكيلاً بحفظ المال لا غير  
هو الصحيح \* وكذا لو قال  
أنت وكيل بكل قليل وكثير  
\* ولو قال أنت وكيل في كل  
شيء جائزاً مراً بصير وكيلاً  
في جميع التصرفات المالية  
كالبيع والشراء والهبة  
والصدقة واختلاف في  
الاعتاق والطلاق والوقف  
قال بعضهم يملك ذلك  
لاطلاق لفظ التعميم وقال  
بعضهم لا يملك ذلك إلا إذا  
دل دليل سابقة الكلام  
وشحوه به أخذ الفقيه أبو  
الليث رحمه الله تعالى وذكر  
الناطقي رحمه الله تعالى إذا  
قال أنت وكيل في كل شيء  
جائز صنعك روى عن محمد  
رحمه الله تعالى أنه وكيل في  
المعاوضات والأجارات  
والهبات والاعتاق \* وعن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
أنه وكيل في المعاوضات لافي  
الهبات والاعتاق قال  
وعليه الفتوى وهذا قريب

بسم الله الرحمن الرحيم

\*(كتاب البيوع وفيه عشرون باباً)\*

\*(الباب الأول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأنواعه)\*

أما تعريفه فبادلة المال بالمال (١) بالتراضي كذا في الكافي وأما ركنه فتشوعان أحدهما الإيجاب والقبول  
والثاني التعاطي وهو الأخذ والاعطاء كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فأشياء أربعة شرط  
الانعقاد وشرط النفاذ وشرط الصحة وشرط اللزوم أما شرائط الانعقاد فأشياء منها في العاقد وهو أن  
يكون عاقلًا مميزًا كذا في الكافي والنهاية فيصيح الصبي والمعتوه اللذين به عقلا ن البع وأثره كذا في  
فتح القدير وأن يكون متعدداً فلا يصلح الواحد عاقد من الجانبين كذا في البائع الإلأب ووصيه والقاضي  
إذا باعوا أموالهم من الصغيرة وأشتروا منه ويشترط في الوصي أن يكون فيه نفع ظاهر لليتيم والألأرسل  
من الجانبين هكذا في البحر الرائق والألأعبد يشترى نفسه من مولاه بأمره كذا في العيني شرح الهناية  
\* ومنها في العقد وهو موافقة القبول للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع عماً وأوجهه فان خالفه بأن  
قبل غير ما أوجبه أو بعض ما أوجبه أو بغير ما أوجبه أو ببعض ما أوجبه لم ينعقد إلا فيما إذا كان الإيجاب  
من المشتري فقبل البائع بأقل من الثمن أو كان من البائع فقبل المشتري بأزيد انعقد فان قبل البائع  
الزيادة في المجلس جازت كذا في البحر الرائق \* ومنها في البدلين وهو قيام المالية حتى لا ينعقد متى عدمت  
المالية هكذا في محيط السرخسي \* ومنها في المبيع وهو أن يكون موجوداً فلا ينعقد بيع المعدوم وماله  
خطر العدم كبيع نتائج التناج والحل كذا في البدائع وأن يكون مملوكاً في نفسه وأن يكون ملك البائع

(١) قوله بالتراضي قيد با لآية وليس جراً من التعريف كما حققه الكمال اه

مما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى رجل قال لغيره وكلتك في جميع  
أموري وأنتك مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة \* ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول  
البياعات والانتكحة وفي الوجه الأول إذا لم تكن عامة ينظر أن كان أمر الرجل مختلفاً ليست له صناعات معروفة فالوكالة ناطلة وإن كان



الرجل تاجر تجارة معروفة تنصرف الوكالة اليه او عن أسدين عمر وأبي الليث الكبير ورحمه الله تعالى رجل له عبيد فقال لرجل ما صنعت في عبيدي فهو جائز فأعتق الكل جاز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز زوجه الفتي \* رجل قال لغيره أخرجت أن تبع عبيدي بصير وكلا \* ولو قال لغيره لا أعلمه عن التجارة لا يصير ما أدونافي التجارة عند البعض وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يصير ما أدونا ٣ وهو الصحيح لأنه لو رآه يبيع ويشترى فسكت يصير ما أدونا فهذا

أولى \* رجل قال لامرأته شوبه وكيل أجهت من حرجه خواهي يكن فقالت أكر وكيل نوام خويشتن رايه طلاق دست يارداشتم فقال الزوج لم أر به الطلاق كان القول قوله اذ لم يوجد ثم ما بدل على الطلاق وان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق يقع الطلاق \* رجل قال لغيره اشتري عبيدي من فلان فاشتره ان علم فلان بذلك جاز باتفاق الروايات وان لم يعلم فلان بذلك جاز في رواية الوكالة وفي الزيادات لا يجوز \* رجل قال لغيره اشتري جارية بألف درهم أو قال اشتري جارية لا يصير وكلا ويكون ذلك مشورة \* ولو قال اشتري جارية بألف درهم لث على ثرائك على درهم حينئذ يصير وكلا ويكون للوكيل أجر مثله لا يزاد على درهم \* رجل قال لرجلين وكنت أحدكما يبيع عبيدي هذا أو هذا فباع أحدهما جاز \* وكذا لو قال الرجل لرجلين على رجل لكل واحد منهما ألف درهم فدفعت

فيما يبيعه لنفسه فلا ينعقد بيع الكلا ولو في أرض مملوكة له ولا يبيع ما ليس بمملوك له وان ملكه بعده الا السلم والمغصوب ولو باعه الغاصب ثم ضمنه نفذ يبيعه هكذا في البحر الرائق وأن يكون مالا متقوما شرعا مقدورا للتسليم في الحال أو في نال الحال كذا في فتح القدير \* ومنها سماع المتعاقدين كلامهما وهو شرط انعقاد البيع بالإجماع فاذا قال المشتري اشتريت ولم يسمع البائع كلام المشتري لم ينعقد البيع هكذا في الفتاوى الصغرى فان سمع أهل المجلس كلام المشتري والبائع يقول لم أسمع ولا وقر في أذني لم يصدق قضاء كذا في البحر الرائق \* ومنها في المكان وهو اتحاد المجلس بأن كان الإيجاب والقبول في مجلس واحد فان اختلف لا ينعقد \* وأما شرائط النفاذ فتعوان أحدهما الملك أو الولاية والثاني أن لا يكون في المبيع حق لغير البائع فان كان لا ينفذ كالمرهون والمستأجر كذا في البدائع \* وأما شرائط الصحة فعمامة وخاصة فالعمامة لكل بيع ما هو شرط الانعقاد لان ما لا ينعقد لم يصح ولا ينعكس فان الفاسد عندنا منعقد نافذا اتصل به القبض \* ومنها أن لا يكون مؤقتا فان أتمه لم يصح \* ومنها أن يكون المبيع معلوما والثن معلوما علمائنا من المنازعة فيبيع المجهول جهالة تقضي اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شيء بقيته وبحكم فلان \* ومنها القائمة فبيع ما لا فائدة فيه وشراؤه فاسد كبيع درهم بدرهم (١) استويا وزيادة وصفة كذا في البحر الرائق \* ومنها الخلو عن الشرط الفاسد وهو أنواع منها شرط في وجوده غير ركازا اشترى ناقة على أنها حامل وأن يكون المشروط محظور أو مشروط ما لا يقتضيه العقد وفيه منفعة للبائع وللمشتري أو للبيع ان كان من بني آدم وليس بملأه العقد ولا بما جرى به التعامل بين الناس وشرط الاجل في المبيع العين والثن العين ويجوز في المبيع الدين والثن الدين وشرط خيار مؤبد وشرط خيار مؤقت بوقت محمول جهالة متفاحشة كهبوب الریح وجي المطر وقدوم فلان أو متقاربة كالخصاد والدياس وقدوم الحاج وشرط خيار غير مؤقت أصلا وشرط خيار مؤقت بالرائد على ثلاثة أيام هكذا في البدائع \* وأما الخاصة فتعلم معلومة الاجل في البيع ثمن مؤجل فيفسدان كان مجبولا \* ومنها القبض في بيع المشتري المنقول وفي الدين فبيع الدين قبل قبضه فاسد كالمسلم فيه ورأس المال ولو بعد الإقالة وبيع شيء بالدين الذي على فلان بخلاف ما إذا كان على البائع \* ومنها المماثلة بين البديلين في أموال الربا \* ومنها الخلو عن شبهة الربا \* ومنها القبض في الصرف قبل الافتراق \* ومنها ان يكون الثمن الاول معلوما في بيع المراجعة والتولية (٢) والاشراء والوضعية \* وأما شرط الزوم فخلوه عن الخيارات الاربع الممنوعة وغيرها هكذا في البحر الرائق \* وأما حكمه فثبت للملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع باتاوان كان موقفا فثبت للملك فيه ما عند الاجازة كذا في محيط السرخسي \* وأما أنواعه فبالنظر الى مطلق البيع أربعة نافذ (٣) وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ ما أفاد الحكم للحال والموقوف ما أفاده عند الاجازة والفاسد ما أفاده عند القبض والباطل ما لم يفده أصلا وبالنظر الى المبيع أربعة يبيع العين بالعين وهي المقايضة وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم وعكسه هو بيع العين بالدين كأكثر البياعات هكذا في البحر الرائق \* وكذا بابتعا رسمية البدل يتنوع الى أربعة أنواع مساومة وهو بيع بالثن

(١) قوله استويا وزيادة ما إذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد بالفضل لا لعدم القائمة اه (٢) قوله والاشراء بأن يشرك غيره فيما اشتراه بأن يبيعه نصفه مثلا اه (٣) قوله وموقوف الحق انه قسم من الصحيح اه

المدبون الى رجل ألفا وقال اقض دين فلان أو فلان فقضى دين أحدهما جاز ويحمل الجهالة السيرة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة أي شرط كان ولا يصح شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في عقد لازم لا يحتمل التصح والوكالة غير لازمة ولا يصح الوكالة بالمباحات كالاختطاب والاحتشاش والاستقواء واستخراج الجواهر من المعادن فإصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له \* وكذا التوكيل بالتكسري وان وكل بالاستقراض ان أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا كان

القرض للوكيل وان لم يصف الاستقراض الى الموكل يكون القرض للوكيل رجل قال لامرأة الف إذا دخلت الدار فأنت طالق فأجاز الزوج ذلك فدخلت بهد الاجازة طلق وان دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير مينا عند الاجازة فيعتبر الشرط بعده لا قبله وهذه المسئلة دليل على ان التوكيل بالخلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح به التوكيل لا يصح به الاجازة السلطان اذا كره رجلا بطلاق ع امر أنه وقال وكفى بالطلاق فقال أنت وكفى فطلق الوكيل فقال الرجل

لم أرد به الطلاق لا يقبل قوله لان قوله أنت وكفى خرج جوابا لكلام القائل وكفى بالطلاق المديون اذا دفع الى صاحب الدين عينا فقل له بعه وخذ حقه منه فباعه وقبض الثمن وذلك فيه يهلك من مال المديون ما لم يحدث رب الدين فيها قبضا لنفسه ولو قال بعه بحقه فباعه وقبض الثمن يصير قابضا حقه حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال القابض امرأة قالت لزوجها اخلني على ألف درهم غدا أو قال العبد لولاء أعتقني على ألف درهم غدا ثم رجعت المرأة والعبد عن ذلك قبل مجيء الغدان علم الولي والزوج برجوعهما صحيح رجوعهما وان لم يهمل بذلك لا يصح رجوعهما ونهيهم الان كلام المرأة والعبد وكيل وليس بايجاب فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على القبول والعلم كرجوع البائع عن ايجاب البيع قبل قبول المشتري يصح وان لم يعلم به المشتري رجل وكل رجلا بتقاضي دينه بالشام ليس له أن يتقاضى دينه بالكوفة لان

الذي يتفقان عليه ومراجعة وهو يسع عمل الثمن الاول وزيادة وتولية وهو يسع بالثمن الاول لا غير ووضع هو يسع بانقص من الثمن الاول كذا في محيط السرخسي

(الباب الثاني فيما يرجع الى انعقاد البيع وفي حكم المقبوض على سوم الشراء وغيره وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول فيما يرجع الى انعقاد البيع) قال أصحابنا رحمه الله كل لفظين يثبتان عن التملك والتملك على صيغة الماضي أو الحال ينعقد بهما البيع كذا في المحيط فارسية كانت أو عربية أو نحوهما هكذا في التناخية وينعقد بالماضي بلائحة وبالضارع (١) بها على الاصح كذا في البحر الرائق فإذا قال البائع أبيع منك هذا العبد بألف أو أبذله أو أعطيك وقال المشتري أشتريه منك أو أخذه ونوبا لايجاب الحال أو كان أحدهما بلفظ الماضي والآخر بالمستقبل مع نية الايجاب الحال فانه ينعقد وان لم يتول ينعقد هكذا في القنية وأما ما تمسح للعمال كأيبيعك الآن فلا يحتاج اليها وأما ما تمسح للاستقبال كالقرون بالسنين وسوف أو الامر فلا ينعقد به إلا اذا دل الامر على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال أخذه فانه كالماضي كذا في النهر الفائق مثل أو الليث الكبير عن قال لا خير خذ هذا الثوب بعشرة فقال أخذت ثم البائع قال لا أعطيك قال ليس له ذلك وكذلك المشتري ليس له أن يمتنع بعد قوله أخذت كذا في المحيط ثم اذا كان بلفظ الامر فلا بد من ثلاثة ألفاظ كما اذا قال البائع اشترمني فقال اشتريت فلا ينعقد ما لم يقل البائع بع أو يقول المشتري بع مني فيقول بع فلا بد من أن يقول ثانيا اشتريت كذا في السراج الوهاج ولا ينعقد بصيغة الاستفهام بالاتفاق بأن يقول المشتري للبائع أبيع هذا الشيء مني بكذا أو ابتعه مني بكذا فقال البائع بع لا ينعقد ما لم يقل المشتري اشتريت كذا في البدائع ولو قال لا خير يدي اين خير رازمي بكذا أو قال لا خير اشتريتي لم يقل هو بع لا يتم البيع كذا في الخلاصة وحكي الامام الاجل ظهير الدين عن عه شمس الأئمة الاوزجندی واستاذ شمس الأئمة السرخسي أنه ينعقد لان ٣ فروختم مضمر في قول البائع ومعناه ع خريدي كه فروختم كذا في المحيط وهو المختار كذا في مختار الفتاوى ولو قال أقتلك هذا العبد بألف درهم وقال الآخر قبلت اختا فوافسه قال أبو بكر الاسكاف ينعقد البيع بينهما بلفظة الاقالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله لا ينعقد به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضيخان وينعقد البيع بلفظ السلم باتفاق الروايات كذا في المحيط ولو قال الرجل لا خير وبت منك هذا العبد بألف درهم وقال الآخر قبلت صح البيع كذا في الخلاصة ويصح الايجاب بلفظ الجعل كقولك جعلت لك هذا بكذا الماذ كره محمد رحمه الله أن القاضي اذا قال للدائن جعلت لك هذا دينك كان يباع وهو الصحيح وقوله رضى ينعقد بلفظ أجزت بعد قوله بع كذا في البحر الرائق وكذلك لو قال المشتري اشتريت بكذا فقال البائع رضى أو أمضيت أو أجزت كذا في الاختيار شرح المختار وكذلك لو قال هذا العبد يبيع لك دينك فقبل الآخر ينعقد البيع كذا في الغيانية قال غيره اشتريت عبدا بألف درهم فقال البائع قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح (١) قوله ما أى بالنية محله اذ لم يكن أهل بالبيع من المضارع للعمال ولا فلا يحتاج للنية كهل خوارزم (٢) تعريها اشتريت مني هذا الشيء بكذا (٣) أى بعث (٤) اشتريت فاني بعث

الوكالة مقيدة بان يكون كل رجلا لخص ومدة في كل ضيقة له بخراسان فقدم الذي في يده الضيقة من خراسان الى الكوفة كان البيع للوكيل أن يخاصمه ولو قال أنت وكفى بكل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة للوكيل عليهم دين كان للوكيل أن يخاصمهم بالكوفة رجل له على رجل دين فوكل المديون يقبض الدين من نفسه أو من عبده لا يصح توكيله ولو ووكل المديون ببراءة نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس رجل قال لغيره بعبدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف الى الغد فلا يكون توكيله لا قبله

\* وكذا لو قال أعتق عبدى غدا أو طلق امرأتى غدا لا يملكه اليوم \* ولو قال بيع عبدى اليوم أو قال اشتري عبد اليوم أو قال أعتق عبدى اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى وذلك اليوم للتجمل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه \* رجل قال لمدبونه اشترى بماعليك جارية لا يصح التوكيل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو قال اشتري بماعليك جارية فلان أو قال هذه الجارية صح التوكيل عند الكل \* ٥ وكذا لو قال أسلم ماعليك في كذا لا يصح التوكيل في قول أبى حنيفة

رحمه الله تعالى ويصح في قول صاحبه رحمه الله تعالى \* ولو قال أسلم ماعليك الى فلان في كذا صح في التوكيل عند الكل \* رجل عليه دين لرجل جاء رجلا الى المديون وقال ادفع لي ما لفلان عليك من الدين فانه سيجزى قضى وانه ما وكنتي قبضه فدفع المديون اليه المال فضاع المال في يد القايض ثم جاء صاحب الدين وأجاز قبضه لا يصح إجازته \* ولو كان للمديون في يد رجل وديعة فجاء المودع الى صاحب الوديعة وقال له اجعل وديعتك قضاء لفلان من حقه الذي عليك فانه سيجزى قبضى لذلك ففعل المديون ذلك وجعلها قضاء لفلان لديه وأمر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب وأجاز ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا تدفعها الى الطالب ولا تقبضها له صح نهيه اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب الدين فقد صارت قبضها من المودع \* رجل

البيع بينهما وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال اشتريته بكذا فقال البائع هولك أو عبدك أو فداك تم البيع كذا في الوجيز للكردرى \* ولو قال لا خير بعث منك كذا بكنا فقال أخذت تم البيع كذا في الخلاصة \* ولو قال لا خير عوصت فرسى بفرسك فقال وأنا فعلت أيضا فنهذا يصح وعليه فتوى شمس الأئمة الازوجندى كذا في جواهر الاخلاطى \* واذا قال لغيره هذا العبد عليك بألف درهم فقال لا خير قبلت يكون بيعا كذا في المحيط \* قال بعث هذا العبد بألف ووهبت الثمن منك وقال لا خير اشتريت لا يصح كذا في الوجيز للكردرى وأما اذا باع بكذا من الثمن وقبل المشتري ثم أبرأه من الثمن أو وهبه أو صدق عليه صح \* ولو باعه وسكت عن الثمن ثبت الملك اذا اتصل به القبض في قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله كذا في الخلاصة \* ويلزم على المشتري قيمة العبد كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريته بغير المبيع وان قبض كذا في الخلاصة \* ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريته بغير شيء لا يصح كذا في فتاوى قاضيان واذا أضاف البيع الى عضو من أعضاء المملوك ان أضافه الى عضو اذا أضاف العتق اليه يصح يصح البيع بالاضافة اليه وما لا فلا كذا في الذخيرة \* في تجنيس الناصرى لو قال (١) من فروختم ابن بندهم زاردرم نوخر يدى فقال مجيبا له خريدم تم البيع أما لو قال (٢) من فروختم ابن بندهم زاردرم فقال المشتري خريدم ولم يزد على هذا لا يكون بيعا لعدم الاضافة كذا في التتارخانية \* ولو قال بعثتك بكذا بعد وجود مدمات البيع فقال اشتريت ولم يقل منك صح وكذا على العكس كذا في فتح القدير \* وعن أبى يوسف رحمه الله لو قال لا خير عبدى هذا لك بألف ان أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع كذا في الخلاصة وكذا اذا قال ان وافقك فقال وافقني وكذلك اذا قال ان أردت أو هويت فقال أردت أو هويت (٣) فهذا بيع كله في الجواب وأما في الابتداء فلا يلزمه كذا في الذخيرة \* قال ان كان هذا المصمت خمسة مائة من فزن فقد بعته منك بكذا فقال المشتري فقد اشتريته ثم وزنه فكان كما قال البائع فليس يبيع الا اذا عرف البائع وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق كذا في القنينة \* رجل قال لا خير اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضيتا فهي لك بألف درهم فذهب بها جاز وكذا لو قال ان رضيتا اليوم فهي لك بألف درهم جاز وهي بمنزلة قوله بعث منك هذا العبد بألف درهم على أنك بالخيار اليوم كذا في فتاوى قاضيان وهذا استحسان أخذ به علماءنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* ولو قال بعث منك بألف ان شئت يومالى الليل كان ذلك تضييلا لتعليقا كذا في البحر الرائق \* بعته بألف ان رضى فلان ان وقت للرضا وقتا جاز ان رضى كذا في الوجيز للكردرى \* وان اشترى ثوبا بشرافا فاسدا ثم لقيه غدا فقال أليس قد بعثت ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تشارك في البيع الفاسد فهو جائز اليوم \* رجل باع من رجل عبدا بألف درهم وقال ان لم تجبني اليوم بالثمن فلا يبيع بيني وبينك فقبل المشتري ولم يأته بالثمن ولقيه غدا فقال المشتري قد بعثت عبداك هذا بألف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهذا شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد كذا في (١) أنا بعث هذا الغلام بألف درهم ففعل اشتريت فقال مجيبا له خريدم أى اشتريت (٢) أنا بعث هذا الغلام بألف درهم فقال المشتري خريدم أى اشتريت (٣) قوله فهذا يبيع كله أى لانه يصح التعليق بفعل قلبى كما في البحر اهـ

أودع رجلا ألفنا ثم قال في غيبة المودع أمرت فلانا أن يقبض الاتى التى هي وديعة لى عند فلان ولم يعلم المأمور بذلك الا أنه قبض الاتى من المودع فضاغت فلرب الوديعة الخياران شاء من الدافع وان شاء ضمن القايض \* ولو كان المودع علم التوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور فهو جائز ولا ضمان على أحد \* هما وان لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعة فلان ادفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى يكون عندي فلان فدفع فضاغت فلرب الوديعة أن يضمن أيهما شاء في قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

\* رجل بعث رسولاً إلى برزآن بعث إلى ثوب كذا وكذا بمن كذا وكذا فبعث إليه البرزآن مع رسولهم غير فضاء الثوب قبل أن يصل إلى  
الآمر وتصادقوا على ذلك وأقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء \* وإن بعث البرزآن مع رسول الأمر فلا ضمان على الأمر لأن رسولهم قبض  
الثوب على المساومة وإن كان رسول رب الثوب معه فاذا وصل الثوب إلى الأمر يكون ضامناً كالأمر لأن رسولاً إلى رجل وقال بعث إلى  
بعشرة درهم قسر ضاف قال نعم وبعث بها ٦ مع رسول الأمر فلا ضمان لها إذا أقرب أن رسولهم قد قبضها وإن بعث بها مع  
غيره فلا ضمان على الأمر حتى يصل إليه \* وكذلك

رجل له على رجل دين فبعث إلى المندوبين رسولاً أن بعث إلى بالدين الذي لي عليك فان بعث به مع رسول الأمر فهو من مال الأمر \* ولو أن رجلاً بعث إلى رجل بكتاب مع رسول أن بعث إلى ثوب كذا بمن كذا ففعل وبعث به مع الذي أتاه بالكتاب لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه \* وكذلك القرض والاقتضاء في هذا إنما الرسول رسول بالكتاب \* رجل قال لا آخران وكيك حضرتي وأدى رسالتك وقال إن المرسل يقول بعث إلى ثوب كذا بمن كذا وبين غشه فبعثه وأنكر المرسل فوصل الثوب إليه والوكيل يقول أوصلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن أقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وأنكر الوصول إليه بضمن المرسل قيمة الثوب وإن أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه قبله لماذا بضمن القيمة ولم بضمن الثمن وقبض الرسول كقبض

فتاوى قاضيان \* ولو قال بعثك بألف فان لم تأتني بالثمن إلى سنة فلا بيع بيني وبينك فهذا فاسد وليس هذا كالحيار وإن شرط إلى ثلاثة أيام فقال إن لم تأتني بالثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بيني وبينك جاز استحساناً ولو قال إلى أربعة لا يجوز ولو جاءه في الثلاثة فقال لا أريد تأخيرها فاني أجيزه إذا جاءه في الثلاثة كذا في الخلاصة \* إذا قال لا آخران أدبت إلى كذا درهم في هذا الثوب فقد بعثته منك فأدى الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحساناً قبل هذا خلاف ظاهر الرواية والعحيح أنه لا يجوز كذا في جواهر الاختلاط \* ذكر في السيرة وكذلك إذا قال ١ (فروخته چون بهایمن رسد) فاعطاه الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحساناً كذا في المحيط والذخيرة \* اشترت جاريةك هذه بعشرة دنانير ٢ (فروختی) فقال (فروخته کیر) صح إن كان مراده تحقيق البيع كذا في القنية \* وفي البيعة سئل الحسن بن علي عن رجل ساءم وكيك البائع السلعة بأشدين وعشرين ديناراً وأبى الوكيل الانحساسة وعشرين فقال المشتري أتزل في هذه الثلاثة الدنانير ورضي بذلك من غير أن يوجده منه قول وهناك شهود على أنه رضي فطابت نفسه بذلك هل يكون ذلك بيعاً فقال هذا القدر ليس ببيع لأن يوجب الإيجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما من الفعل كذا في التنازخية ولا يجوز أن ينأيه من بيعه إذا ومن وراء جدار رجل في البيت فقال للذي في السطح بعته من عندك بكذا فقال اشترت صح إذا كان كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعد كذا في القنية \* والبعدان كان بحال يوجب الالتباس بقول كل واحد منهما يمنع والافلا كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لا آخران الناس يشترون كرمك هذا بأني درهم فقال بعث منك بألف درهم فقال اشترته به صح إن لم يكن على طريق الهزل وإن اختلفا في الهزل والجد فالقول قول من يدعي الهزل فان أعطاه شيئاً من الثمن لا يسمع دعوى الهزل كذا في الخلاصة \* قال المدلل للبائع ٣ (فروختی بدین) فقال فروخته شد ثم قال للمشتري (خریدی فقال خریده شد) فان كان مراده ما تحقيق البيع بنقد كذا في القنية \* إذا قال لا آخر بعثتك عبدی هذا بكذا فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً بنقد البيع قاله الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده كذا في السراجية \* اشترت منك طعاماً بألف فتصدق به على المساكين ففعل في المجلس ثم إن لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثتك هذا الثوب بألف فافطعها قيصاً ففعل قبل الافتراق يتم البيع كذا في الوجيز للكردي \* في الفتاوى لو قال لا آخر بعثتك عبدی هذا بألف فقال لا آخر هو حر لا يعتق كذا في الخلاصة \* ذكر شيخ الإسلام والصدر الشهيد في دعوى الجامع أن هذا جواب ويعتق العبد كذا في المحيط \* ولو قال فهو حر وعنتي وعليه ألف درهم كذا في الخلاصة \* روى إبراهيم عن محمد بن رجل قال لغيره بعني غلامك هذا بألف درهم فقال بعث فقال المشتري هو حر قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه قوله هو حر قبض منه له وعنتي عليه وقال محمد لا يعتق فلا يكون قابضاً بالعتق كذا في المحيط \* والاكل والكوب واللبس بعد قول البائع بعث رضا بالبيع كذا في العيني شرح الهداية \* إذا قال لغيره كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فأكله كان هذا بيعاً وكان ما أكل حلالاً ذكره شمس الأئمة

(١) بعث ليصل إلى الثمن (٢) هل بعث فقال افرض البيع (٣) أبعث بهما الثمن فقال يكون يبعدها اشترت فقال يكون شراء

المرسل قال لأن المرسل لم يبين الثمن للبائع وإنما يتم البيع إذا دفع الرسول الثوب إلى المرسل فإذا أنكر وصول الثوب السرخسي إليه صار كأنه أنكر وجوب البيع فكان عليه قيمته \* وعنه أيضاً رجل جاء برسالة من آخران يدفع إليه خمسة آلاف فقال لا أدفع حتى أتني الأمر فيأمرني بنفسه ثم قال للرسول قد لقيتني وأمرني بدفعها إليك ثم استع عن الاداء وقال نهاني عن الدفع بعد ذلك قال لا ينبغي أن يكون المال ديناً عليه إلا أمر فلا يصدق في النهي بعد ذلك \* رجل قال لغيره سلطتك على كذا فهو عتقه وقوله وكذلك لأن التسليط من

كوالفاظ التليل

\* (فصل في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم) \* التوكيل بالخصومة لا يجوز عند أبي حنيفة تعالى سواه كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب وقال محمد والشافعي وأبو يوسف رحمهم الله تعالى يجوز ويستوي فيه الوضيع والشريف والرجل والمرأة وبه أخذ أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى \* وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه

٧

الله تعالى بالصحيح عندي أن القاضي إذا علم بالمدي التعت في إياه التوكيل يقبل ولا يلتفت إليه وإن علم من الموكل القصد إلى الأضرار بالمدي ليستغل الموكل بالحيل والإباطيل والتليس لا يقبل منه التوكيل وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن ذلك يفرض إلى رأى القاضي وهذا قريب من الأول وأجمع أن الموكل لو كان غامباً أدى مدة السفر أو كان مريضاً بالمصر لا يقدر أن يمشى على قدميه إلى باب القاضي كأن له أن يوكل مدعيه كان أو مدعى عليه وإن كان لا يستطيع أن يمشى على قدميه ولكنه يستطيع أن يمشى على ظهر دابة أو ظهر إنسان فإن ازداد مرضه بذلك صح التوكيل وإن كان لا يزداد اختلافه فيه قال بعضهم هو على الخلاف أيضاً وقال بعضهم له أن يوكل وهو الصحيح وكما يجوز للسفر أدنى مدة السفر أن يوكل بغير رضا الخصم يجوز لمن أراد أن يخرج إلى السفر لكن لا يصدق أنه يريد السفر ولكن القاضي يتظر إلى إرادته وعدة سفره أو إلى

السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاستحسان كذا في المحيط \* رجل كان يبيع رجالاً يشتري منه الثياب فقال المشتري كل ثوب آخذته منك فلك فيه ربع درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عند المشتري ثمن عشرة أبواب أو أكثر فحاسبه وأعطاه لكل ثوب الثمن وربع درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن رابحه والثياب عنده على حالها فالربع جائز والشراء ما تروا لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز الـ ربع \* رجل ساءم رجلاً ثوب فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ إلا بعشرة فذهب به ولم يقل البائع شيئاً فهو بخمسة عشر إن كان المبيع في يد المشتري حين ساءمه وإن كان في يد البائع فآخذ منه المشتري ولم ينعمه البائع فهو بعشرة ولو كان عند المشتري وقال لا آخذ إلا بعشرة وقال البائع لا أبيع إلا بخمسة عشر فرد عليه المشتري ثم تناولا من يد البائع فدفعه البائع إليه ولم يقل شيئاً فذهب به المشتري فهو بعشرة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المجتبى إذا مضى على العقد بعد اختلاف كلمته لم ينظر إلى آخرهما كلاماً فيحكم بذلك كذا في الجوز الراتق \* ولو قال بعثت منك هذا العبد بألف درهم ثم قال بعثت منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري قبلت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال بعثت منك هذا العبد بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بعثت منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت بغير عقد البيع الثاني وينسخ البيع الأول كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا لو باعه بجنس الثمن الأول بأقل أو أكثر فحو أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بتسعة أو بأحد عشر فإن باعه بعشرة لا ينعقد الثاني والأول يبقى بحاله خلافاً للثاني عن الفائدة كذا في الظهيرية \* ولو قال لا تحببت منك عبدي هذا بألف درهم وقال المشتري اشتريت منك بالثمن درهم فالبائع جائز فإن قبل الزيادة في المجلس فالبيع بألف درهم وإن لم يقبل صح بألف \* ولو قال اشتريت هذا العبد بالقبول فقال البائع بعثت منك بألف جاز البيع بألف كذا في الخلاصة \* ولو قال بعثت بك بألفين فقال قبلت الأول بألف لم يجز فإن قال قبلت البيعين جميعاً بثلاثه آلاف فهو كقوله قبلت الأخير بثلاثه آلاف يعني يكون البيع بالقبول والألف زيادة إن شاء قبله في المجلس وإن شاء ردها وكذا بألف ومائة دينار وانما يلزمه الثاني وقيل يلزمه الثمن والأول في الزيادات وهو أوجه وإذا قبل الزيادة في المجلس لزم المشتري كذا في فتح القدير \* رجل قال لغيره بعثت هذا بألف درهم فقال لا أقبل بل أعطيتني بخمسة مائة ثم قال قد آخذته بألف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن دفعه إليه فهو رضاء لا فلا كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده وهذا يسمى خيار القبول وهو غير موقوف كذا في الجوهر النيرة \* وخيار القبول يمتد إلى آخر المجلس كذا في الكافي \* ويشترط لصحة القبول حياة الموجب فالو مات قبله بطل الإيجاب كذا في النهر الفائق \* وأيهما قام من المجلس قبل القبول بطل الإيجاب وكذا لو لم يقيم ولكنه تشاغف في المجلس بشئ غير البيع بطل الإيجاب فإن كان قائماً فبعد ثم قبل فانه يصح كذا في السراج الوهاج \* وسئل نصر عن قال لا تحببت منك هذا العبد في يد المشتري قدح ما فشر به ثم قال اشتريت قال كان بيعاً تاماً وكذا لو أكل لقمة ثم قال اشتريت كذا في الذخيرة \* وأما إذا اشغل بالاكل يتبدل المجلس فلو نام أو نام أحدهما كان مضطجعاً ففي فرقة \* وأما إذا نام جالساً لا يكون فرقة كذا في الخلاصة \* وإذا أغشى عليهم ثم أفاقوا وقبل جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا طال يطل كذا في

عن يري أن يخرج معه فيسأله عن رفقائه كما في فسخ الجارة ويجوز للمرأة المخدرة أن توكل وهي التي لم تخاطب الرجال بكراً كانت أو ثيباً كذا قال أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى \* وقال الشيخ الإمام المعروف بنحوه زاده رحمه الله تعالى ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الاختلاف أيضاً وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بما ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا إذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل \* ثم انما يجوز بغير رضا الخصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لمن لا عذر

به اذالم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع الوكيل \* وان وكل رجل رجل وجلا واستثنى اقراره كما هو الرزم في زماننا ان يوكل على وجه لا يجوز اقراره على الموكل ولا صلحه ولا تعديل شهود وشهدوا عليه صح هذا التوكيل وللنصم أن يرضى بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقراره على الموكل فان استثنى اقراره صح التوكيل موصولا كان الاستثناء أو مفصلا وقال بعضهم ان كان الاستثناء مفصلا لا يصح الاستثناء موعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استثنى اقراره ٨ لا يصح التوكيل فاذا اقر الوكيل أن الموكل استوفى دينه وما أشبه ذلك لا يصح اقراره على موكل لمكان

التتارخانية \* رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسا في حاجته بطل البيع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان في الفريضة وقبل بعد الفراغ منها جاز كذا في القضية \* ولو أضاف ركعة في التفل ثم قبل جاز كذا في الوجبة للكردي \* ولو كان المشتري في الدار فخرج ثم قال اشتريت لا ينعقد البيع بينهما كذا في المحيط \* وان تعاقدا عقد البيع وهما عيشان أو يسيران على دابة واحدة أو دابتين فان أخرج المخاطب جوابه متصلا بخطاب صاحبه ثم العقد بينهما وان فصل عنه وان قل فانه لا يصح وان كانا في محل واحد كذا في العيني شرح الهداية وفي الخلاصة عن النوازل اذا أجاب بعد ما مشى خطوة أو خطوتين جاز كذا في فتح القدير \* وبه نأخذ كذا في النهر الفائق ناقلا عن جمع التفاريق \* وقال الصدر الشهيد في الفتاوى في ظاهرها رواية لا يصح كذا في الخلاصة وان أوجب أحدهما وهما واقفان فسارا أو سارا أحدهما بعد خطاب صاحبه قبل القبول بطل الايجاب وان بايعا في السفينة في حال سيرها فوحدت سكة بين الخطابين لا تمتنع ذلك الانعقاد وهي غزالة البيت كذا في السراج الوهاج \* واذا قال بعث من فلان الغائب فخص في المجلس فلان وقال اشتريت بصح كذا في المحيط \* ولو قال البائع بعث وقال المشتري اشتريت وخرج الكلامان معا ينعقد البيع هكذا كان يقول والذي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولا يضمن كون القبول قبل تغير المبيع كذا في البحر الرائق \* فلا يباع عسرا فلم يقبل المشتري حتى تخمر ثم تحلل ثم قبل المشتري لم يجز وكذا لو ولدت الجارية ثم قبل المشتري وكذا لو باع عبيد فلم يقبل المشتري حتى قتل أحدهما فنقبض البائع الدية ثم قبل المشتري هكذا في التتارخانية \* رجل قال لا تحز بعثك هذه الامة بالقدرهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها ودفع أرض اليدالي البائع أولم يدفع فقال المشتري قبلته لا يجوز كذا في الظهيرية \* ذكر محمد في كتاب الوكالة مسئلة تدل على أن من قال لغيره بعث منك هذا العبد بكذا فقال المشتري قبلت ان البيع لا ينعقد بينهما ما لم يقل البائع بعد ذلك أجزت وبه قال بعض المشايخ وهذا لان البائع حين قال بعث منك فقد ملك العبد من المشتري فاذا قال المشتري اشتريت فقد ملك العبد وملكه الثمن فلا بد من اجازة البائع بعد ذلك ليمتلك الثمن وعامة المشايخ على أنه لا يحتاج الى اجازة البائع بعد ذلك وهو الصحيح وهكذا روي عن محمد كذا في الذخيرة \* وللوجب أيا كان أن يرجع قبل قبول الآخر هكذا في النهر الفائق \* ولا بد من سماع الآخر رجوع الموجب كذا في التتارخانية \* وفي البيعة يصح الرجوع وان لم يعلم به الآخر كذا في البحر الرائق \* ولو قال البائع بعث منك هذا العبد بكذا ثم قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال اشتريت ينعقد البيع كذا في الظهيرية \* لو قال بعث وقال المشتري اشتريت وقارنه الآخر رجعت ان كانا معا لا يتم البيع وان عاقبه البائع رجعت ثم كذا في الوجيز للكردي \* واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب أو عدم رؤية كذا في الهداية \* ولا يحتاج في تمام العقد الى اجازة البائع بعد ذلك وبه قال العامة وهو الصحيح كذا في النهر الفائق \* لو قال المشتري اشتريت منك هذا العبد بالقول وقال البائع بعث فقال المشتري لا أريته فليس له ذلك كذا في الذخيرة \* وان قال لا تحز بعثتني هذا الثوب بعشرة دراهم فقال له بعثت فقال المشتري لا أريته فله ذلك كذا في السراج الوهاج \* رجل استباع من رجل ثوبا بتسعة دراهم فقال رب الثوب بالفارسية (١) (بداهة درم (١) لا أعطيه بأقل من عشرة دراهم اشتريت

الاستثناء الا أنه يصير خارجا عن الوكالة \* ولو وكله بالخصومة واستثنى الانكار فقال على أنه لا يجوز انكاره على صح التوكيل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح \* رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه ثم أراد أن يعزله فانه لا يملك عزله الا بمحض من الخصم لان حق الخصم تعلق بالوكالة قالوا وكذا الرجل اذا وكل بطلاق امرأته بطلبها لا يملك عزله الا بمحض منها \* وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يملك لانه لاحق للمرأة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف التوكيل بالخصومة \* اذا وكل الرجل رجلا بطلاق امرأته أو غير ذلك وقال كلما عزلتك فأنت وكيلي فكما يعزله يصير وكيل لانه علق الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط أي بشرط كان فاذا عزله يصير وكيل وعلى هذا قالوا متولى الوقف اذا أجزأ أرض الوقف بأكثر من سنة

أو ثلاث سنين على حسب ما اختلفوا أو اراد الا جرمع المستأجر ابقاه الاجارة أكثر من سنة أو ثلاث سنين يكتب في كتابه الاجارة ان المتولى وكل فلانا باجارة هذه الارض على أنه متى أخرجه عن هذه الوكالة فهو وكيله باجارة هذه الارض سنة أخرى قال نصير ابن نجيم رحمه الله تعالى تجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلة رحمه الله تعالى لا تجوز لان الوكالة غير لازمة فلو جاز التوكيل بهذا الشرط لا يتمكن من اخراجه عن الوكالة فتصير لازمة \* وقال الفقيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى انما اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلة



رحمه الله تعالى في جواز التوكيل بهذا الشرط قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى نفسه - بهذا الكلام اني كلما خرجت عن الوكالة فانت وكيلي بهذه الوكالة - ولوصرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت على وجه يرد عليها العزل وهو قصد - بهذا ان لا يرد العزل على الوكالة وتفسر بهذا الكلام عند نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه متى أخرجه عن هذه الوكالة يصير وكيلاً بوكالة مستقلة تغلق لزومها - بلان الوكالة الاولى لو صرح بذلك كان جائزاً ولا يكون مخالفاً لحكم الشرع اذ ثبت ٩ الاختلاف في هذه المسئلة منهم ما فن أراد

تصح هذه الوكالة عند الكل ينبغي أن يقول كلما أخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيلي وكالة مستقبلية فتجدد الوكالة مرة بعد أخرى وهذا في غير الوقف فأما في الوقف يمكنه أن يعزله ولا تجدد الوكالة مرة بعد أخرى ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط وأراد إخراجها عن الوكالة اختلفوا في لفظ الإخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي ما أخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيلي فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك أخرجتك عن هذه الوكالة لان الوكالات المتعلقة بطلت بالرجوع فاذا عزل عن الوكالة المنجزة لا يصير وكيلاً وانما يذكر رجعت عن الوكالات احترازاً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان عنده العزل عن الوكالة المتعلقة قبل وجود الشرط لا يصح وبه أخذ محمد بن سلمة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصح العزل عن الوكالة المتعلقة قبل وجود الشرط وبه أخذ نصير بن يحيى رحمه

محمد بن سدي فقال لا تعرضت فقال صاحب الثوب لا يبيع فله ذلك كذا في السراجية - والكتاب كالتطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأدام الرسالة كذا في الهداية - قال تاج الشريعة وصورة الكتابة أن يكتب الى رجل أمية - فقد بعث عبدى فلا نامنك بكذا فلما بلغه الكتاب وقرأه وفهم ما فيه قبل في المجلس صبح البيع كذا في العيني شرح الهداية - والرسالة أن يقول اذهب الى فلان وقل ان فلاناً باع عبده فلا نامنك بكذا فإخبره فأجاب في مجلسه ذلك بالقبول وكذا اذا قال بعث عبدى فلا نامن فلان بكذا فاذهب يا فلان فأخبره فذهب فأخبره فقبل كذا في فتح القدير - واذا قال بعث هذا من فلان الغائب بكذا فبلغه الخبر فقبل لا يصح ولو قبل عنه انسان في المجلس توقف على اجازته كذا في السراجية - ولو قال بعته منه فبلغه يا فلان فبلغه رجلاً آخر جاز كذا في المحيط - رجل كتب الى رجل اشترت عبدك هذا فكتب اليه رب العبد بعته منك كان يبيعاً كذا في الظهيرية - ولو كتب اليه بمعنى بكذا فوصل اليه فكتب بعته منك لم يتم ما يقبل الكتاب اشترت كذا في العيني شرح الهداية - كتب رجل الى آخر بعث عبدك هذا مني بكذا فكتب المكتوب اليه بعث منك عبدى هذا فلهذا ليس يبيع كذا في المحيط - وبعد ما كتب شرط العقد أو أرسل رسولا اذ رجع عن ذلك صح رجوعه سواء علم الرسول أو لم يعلم كذا في العيني شرح الهداية - ويصح رجوع الكتاب والمرسل عن الإيجاب الذي كتبه وأرسله قبل بلوغ الآخر وقبوله سواء علم الآخر أو لم يعلم حتى لو قبل الآخر بعد ذلك لا يتم البيع كذا في فتح القدير - اذا قال لا تخرب منك هذا العبد بكذا فقال الآخر لرجل آخر قل اشترت فقال الرجل اشترت منتظران أخرج الكلام مخرج الرسالة صبح الشراء وان أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يبيع كذا في المحيط - وقد يكون البيع بالأخذ والاعطاء من غير لفظ ويسمى هذا البيع بيع التعاطى كذا في فتاوى قاضيخان - ولا فرق بين أن يكون المبيع خديساً أو نفساً وهو الصحيح هكذا في التبيين - والشرط في بيع التعاطى الاعطاء من الجانبين عند شمس الأئمة الحلواني كذا في الكفاية - وعليه أكثر المشايخ وفي البرازية هو المختار كذا في البحر الرائق - والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد رحمه الله تعالى أن يبيع التعاطى يثبت بقبض أحد البديلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع كذا في نهر الفائق - وهذا القائل يشترط بيان الثمن لانه قد هذا البيع بتسليم المبيع هكذا حكى فتوى الشيخ الامام أبي الفضل الكرماني كذا في المحيط - وهذا فيما غنم غير معلوم وأما الخبز والعم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن كذا في البحر الرائق - وفي المتن رجل ساوم رجلاً بشئ أراد شراءه منه ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه ثم فارق ثم جاء بالوعاء به - وذلك وأعطاه الدراهم فهذا جائز كذا في المضمرات - في المتن له على آخر ألف درهم فقال الذي عليه المال لا الذي له المال أعطيتك بمالك ذلك ثانياً فإومعه بالثاني ولم يقع بيع وفارقه بخاء به فادفعها اليه يريد الذي كان ساوم عليه - ثم فارق ولم يثبت ثانياً يبيعاً جازاً الساعة كذا في فتح القدير - رجل اشترى وقران آخر بثمانية دراهم ثم قال للبائع انت بقر آخر بهذا الثمن وألقه هنا فباعه البائع بقر آخر وألقى في ذلك الموضع فهذا يبيع وله أن يطالب الآخر بثمانية دراهم كذا في المضمرات - في البحر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال للعام كيف تبيع اللحم قال كل ثلاثة أرطال بدرهم قال قد أخذت منك وزن الى ثمنه للعام أن لا يزن فله ذلك وان وزن فقبل قبض المشتري كان لكل واحد منهما الرجوع فان قبضه

(٣ - فتاوى ثالث) الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى وقال بعضهم طريق الإخراج عن هذه الوكالة أن يقول عزلتك كلما وكنتك وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندى أن يقول عزلتك عن هذه الوكالات فينصرف ذلك الى المعلق والخز - رجل قدم رجلاً الى القاضي فقال ان فلان بن فلان فى على هذا ألف درهم وقد وكنتى بالخصومة فيها وفى كل حق له ويقبضه وأقام البيعة على ذلك بجهة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وان أقام البيعة على

الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البيعة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قام البيعة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيعة على الدين وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب ظاهر قوله أنه يقبل البيعة على الكل الآن القاضي يقضى بالوكالة أولا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج الى اعادة البيعة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء في البيعة وهذا استحسان وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أخذ ١٠ في هذا بالقياس لظهور وجه القياس فان البيعة على المال لا تقبل الا من خصم

المشتري أو جعله البائع في وعاء المشتري بأمره ثم البيع وعليه درهم وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لقصاب زن لي ما عندك من اللحم أو قال زن لي من هذا الجنب أو قال من هذه الرجل على حساب ثلاثة أروطال بدرهم فوزن فلا خيار له كذا في المحيط \* قال لمن جاء بقرطيج فيه الكبار والصغار بكم عشرة من هذه فقال بدرهم فعزل عشرة اختارها فذهب بها والبائع ينظر أو عزل البائع عشرة فقبلها المشتري ثم البيع كذا في فتح القدير \* دفع الى بائع الحنطة خمسة دانير ليأخذ منه حنطة وقال له بكم تباعها فقال مائة دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفع اليك ولم يجز ينه ما بيع وذهب المشتري فخاف غدا يأخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع أن يمنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الأول كذا في القنية \* اشتري وسائد وطاقس لم تنسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمها لا يصح والتعاطى انما يكون بيعا ان لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل وأما اذا كان بناء عليه فلا كذا في الوجيز للكردي \* قال لا خير بكم هذا الوقر من الحطب فقال بكذا فقال سق الحمار فساقه ليكن بيعا الا اذا سلم الحطب واتقد الثمن كذا في السراجية \* قال لقصاب كم من هذا اللحم بدرهم فقال منون قال زن فأعطي درهمافأخذه فهو بيع جائز ولا يعبد الوزن وان وزنه فوجده أنقص رجعه بقدره من الدرهم لان اللحم لان الانقضاء بقدر المبيع المعطى كذا في الوجيز للكردي \* رجل أتى قصابا كل يوم بدرهم والقصاب يقطع اللحم له وزنه وصاحب الدراهم يظن أنه من وزن اللحم في البلد هكذا ثم وزن المشتري في البيت يوما فوجد اللحم ثلاثين اسنارا يرجع على القصاب بما يخص قدر النقصان من الدراهم ولا يرجع بقدر النقصان من اللحم هذا اذا كان الرجل من أهل البلدة التي وقع فيها البيع وأما اذا لم يكن من أهل هذه البلدة بأن كان غريبا وقد اصطحل أهل البلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك على وجه لا يتفاوت فقال هذا الغريب لحباز أو قصاب أعطى بدرهم خبزا أو أعطى لحما بدرهم فأعطاه أقل مما شاع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم في الخبز له أن يرجع كما اذا كان من أهل هذه البلدة وفي اللحم ليس له أن يرجع لان الاصطلاح والتسعر في الخبز منه ارف فظهر في حق الكل وفي اللحم من القرائب فلا يظهر في حق غير أهل البلدة كذا في الظهيرية \* في مجموع النوازل رجل له على آخر دين وطالبه فجاء المطالب بشعر قد رماه لوما وقال لا طالب خذ بسعر البلد قال ان كان سعر البلد لوما وهما يعلمان ذلك كان بيعا تاما أما اذا لم يكن سعر البلد معلوما أو كان معلوما الا أنهم مالا يعلمان ذلك لا يكون بيعا كذا في المحيط \* ومن يبيع التعاطى تسليم المشتري ما اشترى الى من يطلبه بالشفعة في موضع لا شفعة فيه وكذا تسليم الوكيل به ما صاب شرأه لنفسه الى الموكل اذا قبضه الامر وأنكر الامر وقد اشترى له كذا في البحر الرائق ناقل عن المجتبى \* ومن صوردهما اذا جاء المودع بأمة غيرة المودعة وقال هذه أمك والمودع يعلم أنها ليست هي وحلف فأخذها حل الوطء لا ودع ولا أمة المتكئين \* وعن أبي يوسف لو قال للخياط ليست هذه بطاقتي وحلف الخياط أنها هي وسعه أخذها كذا في فتح القدير \* ولورد أمة بخيار عيب والبائع متيقن أنه ليست له فأخذها ورضى فهو بيع بالتعاطى هكذا في البحر الرائق \* وكذا القصار اذا رد ثوبا أتى على رب الثوب وكذا الاسكاف كذا في الوقفات الحسامية \* دفع اليه دراهم يشتري منه البطاطخ المعينة فأخذها وبيعول لا أعطيها بما أوأخذ المشتري منه البطاطخ فلم يستردها ويعلم عادة السوق أن البائع اذا لم يرض رد الثمن أو يسترد المتناع والا يكون راضيا ويصبح خلفه

وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فأراد أن يرد له لا يقبل البيعة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد رحمه الله تعالى أخذ بالاستحسان لحاجة الناس والقنوى على قوله \* وعلى هذا الخلاف الوصى اذا أقام البيعة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا أقام البيعة على النسب وموت المورث والدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط اثبات الخصومة أولا ثم يقبل البيعة على الحق \* رجل اشترى شيئا فوجده عيبا ووكل غيره بالرد وغاب فقال البائع ان الموكل رضى بالعيب فان الوكيل لا يكون خصمه له حتى يحضر المشتري \* الوكيل بالاطلاق بطلب المرأة لا يجبر على الطلاق في قول نصير بن يحيى وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يجبر \* رجل وكل رجلا لا يقبض دينه من فلان فأراد الوكيل اثبات الوكالة بالبيعة فشهد شاهدان أن الموكل وكاه يقبض دينه من فلان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير وكيل بالخصومة والقبض \* ولو شهد الشهود

لا

أن صاحب الدين أرسله في أخذ الدين فانه لا يكون وكيل بالخصومة في قولهم \* وكذا لو شهدوا أنه أمره أن يأخذ

دينه منه لا يكون وكيل بالخصومة \* وكذا لو شهدوا أن صاحب الدين أتاه به من باب نفسه في الدين أو جعله نائب نفسه في قبض الدين \* ولو شهدوا الموكل قال له جعلتك جريفي قبض ديني من فلان أو قال سلطتك على قبض ديني من فلان أو قال جعلتك وصي في حياتي في قبض ديني من فلان يصير وكيل بالخصومة وقبض الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل وكل رجلا بآيات السرقة ان كان

الموكل يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول ويصير وكذا هو كالموكل المسروق منه أن يحلف السارق يقول له القاضي تريد المال أو القطع ان قال أريد المال حلفه وان قال أريد القطع لا يحلفه \* ولو وكل رجلا بإثبات القصاص في النفس أو مادون النفس أو بإثبات حد القذف بآز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب \* وان وكل باستيفاء القصاص في النفس ومادونهما واستيفاء حد القذف ان كان

الموكل حاضر عند استيفاء القصاص  
صح التوكيل وان كان غائبا  
لا يصح \* رجل وكل رجلا  
بطلب حقوقه وقبضها  
والخصوصية فيها لا يكون لهذا  
الوكيل أن يوكل لان الناس  
يتفاوتون في الخصوصية فيها  
والموكل رضى برأى الاول  
دون غيره فان خاصم الموكل  
الثاني والوكيل الاول حاضر  
جاز لان الاول اذا كان حاضرا  
يصير كأن الاول خاصم بنفسه  
وهو كالموكل بالبيع اذا وكل  
غيره لا يجوز فان باع الموكل  
الثاني والاول حاضر جاز  
\* رجل وكل رجلا بالخصوصية  
وقال له ما صنعت من شيء  
فهو جاز فوكل الموكل بذلك  
غيره جاز توكله ويكون  
الوكيل الثاني وكيل الاول  
لا وكيل الثاني حتى لو مات  
الوكيل الاول أو عـزل أو  
جن أو ارتد أو لحق بدار  
الحرب لا ينزل الموكل  
الثاني \* ولو مات الموكل  
الاول أو جن أو ارتد أو لحق  
بدار الحرب ينزل الوكيلان  
\* ولو عزل الموكل الاول  
الوكيل الثاني جاز عزله لان  
الموكل رضى بصنع الاول  
وعزل الاول الثاني من صنع  
الاول \* رجل وكل رجلا  
بتقاضى دينه أو خصوصية

لا أعطيها نظيبا القلب المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع كذا في القنية \* قال خلف سألت أسدا عن قال  
في السوق من عنده ثوب هروي بعشرة فقال له رجل أنا فأعطاء قال هذا ليس ببيع الا أن يقول حين أخذه  
أخذه بعشرة فأذهب وانظر اليه وسألت الحسن عن هذا فقال البيع جائز لكل واحد منهم ما حق نقض  
هذا البيع كذا في المحيط  
\* (الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم الشراء) \* رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع هو لك بعشرين  
وقال المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا أن  
المشتري ان استهلك الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرد ماله يستملكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف  
رحمهما الله تعالى القياس أن تكون عليه قيمته الا أن تراك القياس بالعرف ويلزمه عشرون وإذا أخذ  
ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلاك في يده كانت عليه قيمته وكذا لو استملك وارث المشتري بعد موت  
المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا أخذ من رجل ثوبا وقال أذهب به فان رضيت به اشتريته فذهب به  
وضاع الثوب فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت به أخذته بعشرة فضاع فهو ضامن قيمته كذا في المحيط \* وعليه  
الفتوى كذا في التتارخانية \* وعن محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا بثوب فأخذه على المساومة أو دفعه  
اليه وهو يساومه وقال هو بعشرة فذهب به المشتري قال هو على الثمن الذي قاله البائع أبدا حتى يرد عليه  
ومعنى قوله حتى يرد عليه أن يقول المشتري لا أخذ الا بتسعة أو لا أرضى الا بتسعة كذا في الذخيرة \* رجل  
قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري أخذته بعشرة فذهب بالثوب فهلاك في يده فعليه قيمته ولو قال  
البائع بعد ذلك لا أنقصه من عشرين فذهب به وهلك فعليه عشرون كذا في الخلاصة \* وفي فروق  
السكرائسي هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري فضاع قال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى لا شيء عليه يعني يملك أمانته وان قال هاته فان رضيت به أخذته فضاع كان عليه الثمن والفرق أنه في  
الاول أمر بدفعه اليه لينظر اليه أو ليريه غيره وذلك ليس ببيع وفي الثاني أمره بالاتباع ليرضاه يأخذه  
وذلك بيع بدون الأمر رفع الأمر أولى كذا في النهر الفائق \* وان أخذ منه لا على النظر ثم قال انظر فضاع  
لا يخرج به الكلام الاخير عن الضمان الواجب بأول مرة كذا في الوجيز للكردي \* طلب من البرازنوبا  
فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة والثاني بعشرين والثالث بثلاثين وأجلها الى منزل أي ثوب ترضى  
به فبعث منك ففعل الثياب فاحترقت في منزل المشتري فان هلك الكل جله ولم يدركها هلكت على التعاقب  
أو علم انه هلكت على التعاقب لكن لم يعلم الا قبل هلاك الاول هلاك الثاني والثالث ضمن المشتري ثلث قيمة كل  
ثوب وان علم الاول لزمه قيمة ذلك والاخر ان أمانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث لزمه قيمة نصف كل  
واحد منهما ما لم يعلم أيهما هلك أولا ورد الثالث لانه أمانة وان هلك واحد وبقي اثنان لزمه قيمة الهالك ويرد  
الثوبين فان احترق ثوبان وبعض الثالث ولا يدري أيهما احترق أو لارد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان  
الحرق ويضمن نصف قيمة كل واحد من الثوبين كذا في الصغرى \* وان احترق أحدهما ونصف الآخر معا  
يرد النصف الباقي ويلزمه الآخر ولا يملك جعل الامانة في الهالك وامسك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو  
بقي من الثياب شيء ليس له ثمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو أن رجلا بعث رسولا الى برزان أن يبعث الى  
ثوب كذا فبعث اليه البرزان مع رسوله أو مع غيره فضاع الثوب قبل أن يصل الى الأمر ونصادقوا على ذلك

أو بيع وقال له ما صنعت من شيء فهو جاز تكان الموكل أن يوكل غيره \* ولو أن الموكل وكل غيره وقال له ما صنعت من شيء فهو جاز لم يكن  
للكيل الثاني أن يوكل غيره \* وروى أن له أن يوكل غيره \* رجل وكل رجلا بقبض دينه من فلان والخصوصية فيها فأحضر الوكيل المديون  
فأقر المديون بالوكالة وأنكر الدين فأقام الوكيل البينة على الدين لا يقبل بيئته لان البينة على الدين لا تقبل الا من خصم وباقرار المديون لم  
تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ترى أن المديون لو أقر بالوكالة فقال الوكيل أنا ثبت الوكالة بالبينة مخافة أن يحضر الطالب وينكر

الوكالة قبلت بينته وان كانت البيعة قائمة على المقر \* وكذلك الوصي اذا اقر المدينون بالوصاية وانكر الدين فأنبت الوصي بالبيعة قبلت بينته \* وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على ميت وأحضر وارثاً فأقر الوارث بالدين فقال المدعى أنا أنبت الدين بالبيعة وأقام البيعة قبلت بينته \* الوكيل بالتقاضي يكون وكيلاً بالقبض في ظاهر الجواب \* القاضي اذا وكل رجلاً بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلاً بالخصومة في قولهم \* رجل ١٣ وكل رجلاً بقبض عين له في يد رجل لا يكون هذا الوكيل وكيلاً بالخصومة في

قولهم حتى لو غاب الموكل وحده الذي في يده ملك الغائب لا يكون للوكيل أن يثبت ذلك بالبيعة \* رجل عليه رجل دعوى وخصومة فوكل المدعى عاينه عند القبض يطلب خصمه وكيلاً في الخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضي قال المدعى عاينه للمدعى أخرجت الاول من الوكالة ووكت فلان بن فلان الفلاني في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب أن لا يقبل هذه الوكالة لأن الوكالة الاولى تعلق بها حق الطالب ووكالة الغائب موهومة عسى تقبل وعسى لا تقبل \* رجل وكل رجلاً في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضي مع رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكت هذا في خصومة فلان وان هذا الوكيل يريد السفر وأنا أتأتممه بأن يقر على شيء يلزمني فأخرجته عن الوكالة ووكت هذا الآخر في الخصومة فان القاضي لا يقبل ذلك بأمره حتى يحضر الخصم فيخرج الوكيل بحضوره وينصب

فلا ضمان على الرسول وبعد ذلك ان كان هو رسول الإمر فالضمان على الأمر وان كان رسول رب الثوب فلا ضمان على الأمر حتى يصل اليه الثوب واذا وصل اليه فهو ضامن كذا في الخلاصة \* رجل دفع سلعة الى مناد لينادي عليها فطوب منه بدراهم معلومة فوضعهما عند الذي طالبه بها فقال ضاعت عني أو وقعت مني كانت عليه قيمتها قالوا ولا شيء على المنادي وهذا اذا كان مأذوناً له في الدفع الى من يريد شراءها قبل البيع وان لم يكن مأذوناً له في ذلك كان ضامناً كذا في الظهيرية \* الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به الموكل وردته عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع به على الموكل الا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء حينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع الموكل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي تجنيس الناصري ثوب غاب عن دلال لا ضمان عليه ولو غاب عن صاحب الخانوت وقد ساءم واتفقوا على غن فعليه قيمة الثوب كذا في التتارخانية \* استباح قوسا وتقرر الثمن فده باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فده فأنكسر يضمن قيمته وان لم يقرر الثمن لا ضمان له بالاذن وعن الامام أراه الدرهم لينظر اليه فدهمه أو قوسا فده فأنكسر أو ثوباً فلبسه ففترق ضمن ان لم يأمره بالغمز والمد واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالغمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز كذا في الوجيز للكردي \* رجل جاء الى زجاج فقال له ادفع الى هذه القارورة فأراها اياه فقال الزجاج ارفعها فرفعها فوقعت فأنكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها باذنه وان كان على سوم الشراء فالثمن ليس بذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن الا بعد بيان الثمن في ظاهره والراية فان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فقال الزجاج نعم فأخذها فوقعت من يده فأنكسرت كان عليه قيمتها اذا أخذها باذن صاحبها وان أخذها بغير اذن صاحبها كان ضامناً بين الثمن وأول بين كذا في الظهيرية \* رجل ساءم رجلاً بقدح فقال لصاحب القدح أرفني قدحك هذا فدهمه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على أقداح لصاحب الزجاج فأنكسر القدح والاقداح قال محمد بن رحمه الله تعالى لا يضمن القدح لانه أمانة ويضمن سائر الاقداح لانه أتلفها بغير اذنه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى شيئاً فاعطاه البائع غير المبيع غلطاً فهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع وهو سوم ولو قال لفلان اقبض فقبض غلطاً فهلك لم يضمن كذا في التتارخانية \*

(الفصل الثالث في معرفة المبيع والتمن والتصرف فيه ما قبل القبض) \* قال القدوري في كتابه ما يتعين في العقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو ثمن الا أن يقع عليه لفظ البيع كذا في الذخيرة الاعيان ثلاثة أثمان أبدأ بمبيع أبدأ ما هو بين مبيع وثن أم ما هو عن أبدأ فالدرهم والدنانير قابلها أمثالها وأعيان آخر بعضها حرف الباء أم لا والفلوس أثمان لا تتعين بالتعيين كالدرهم وأم ما هو مبيع أبدأ فهي الاعيان التي ليست من ذوات الامثال والعديدات المتفاوتة الا الاثياب اذا وصفت وضرب لها أجل لتصير غشاً حتى لو اشترى عبداً ثوباً موصوفاً في الذمة ولم يضرب للثوب أجل لم يجوز ان يضرب له أجل جاز ولو اقر قاقيل قبض العبد لا يطل البيع كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز البيع في الاعيان التي ليست من ذوات الامثال الاعيان كذا في العيني شرح الهداية وأم ما هو مبيع وثن فهي المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة فان قابلها الاثمان فهي مبيعة وان قابلها أمثالها مكيل أو موزون أو عددي متقارب يتظر ان كان كلاهما

القاضي من أعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجده ولم يقدر واعليه حيث يخرج الاول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوثق عينا منه \* المدعى عليه اذا وكل رجلاً بالخصومة على ان الوكيل أن يوكل من أحب ثم ان المدعى عليه أشهد قوماً بغير محضر من المدعى أنه جرح على الوكيل أن يوكل غيره جرحه عنده محمد بن رحمه الله تعالى ولا يجوز عند أبي يوسف جرحه الله تعالى والفتوى على قول محمد بن رحمه الله تعالى لانه لاحق للطالب في يوكل الوكيل غيره \* رجل قال لغيره وكلك في خصومة فلان في كل حو لي قبله يكون فوكلاً بالخصومة في كل حق

واجب له يوم الخصومة \* ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق قبل اهل هذه البلدة أو اهل قرية كذا يكون نو كلاً بالخصومة في كل حق له قبل اهل تلك البلدة وأهل تلك القرية يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استحساناً \* وكذا لو وكل رجلاً بقبض غلته يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعده استحساناً \* رجل وكل رجلاً بقبض كل حق له والخصومة فيه جائزاً أمره فانه يدخل فيه الديون والودائع والعواري وكل حق يملكه الموكل سوى النفقة \* عبد في يد رجل يقول أنا عبد فلان ولدت في ملكه ١٣ قدو كلني بخصومتك في نفسي ليس للذي في يده العبد أن يمنع العبد إذا كان للعبد دين على الوكالة \* ولو قال العبد باعني فلان منك ولم يقبض الثمن فوكلني بقبض الثمن منك كان للذي في يده أن يمنع عن الخصومة لأن ههنا العبد مقر بملك ذي اليد فكان للذي اليد أن يمنع العبد من صرف المنافع التي غيره وفي الوجه الاول العبد منكر ملك ذي اليد فلا يكون للذي اليد أن يمنع من الخصومة \* رجل وكل رجلاً باقتضاء ديونه وحبس الغرماء وكلاً مختصاً ومختصاً بالحبس الوكيل غير مملوك له ثم أخرجه من الحبس وأخذ منه كفيلاً بنفسه ثم مات الوكيل فأراد صاحب المال أن يأخذ الكفيل كان له أن يطلب من القاضي حتى يأمر الكفيل لاحضار نفسه المكفول لأن الوكيل إنما أخذ منه الكفيل بوكالة صاحب المال فصارت كأن صاحب المال هو الذي كفله \* رجل وكل رجلاً بقبض كل حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي أيديهم وبقبض ما يحدث له وبالقائمة بين شركائه

عينا جازوا كلاهما مبيع وان كان أحدهما عينا والاخر ديناً موصوفاً في الذمة فان جعل العين منهم مبيعاً والدين عنما جازو يشترط قبض الدين قبل التفرق وان جعل الدين منهم مبيعاً والعين عنما لا يجوز ان قبض الدين قبل التفرق لانه يصير بائعاً مالم يسع عنده ولا يجوز الا بجهة السلم وعلامة الثمن أن يعطيه البائع وعلامة المبيع أن لا يعطيه البائع وان كان كلاهما ديناً لم يجز لانه يسع مالم يسع عنده كذا في محيط السرخسي \* وإذا عرفت المبيع والثمن فنقول من حكم المبيع اذا كان منقولاً أن لا يجوز بيعه قبل القبض وكل جواب عرفته في المشتري فهو الجواب في الأجرة اذا كانت الأجرة عينا وقد شرط تجليها لا يجوز بيعه قبل القبض وكذا بدل الصلح عن الدين اذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض فأما المهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم العمد اذا كان عينا فبيعها جائز قبل القبض وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز جاريته كذا في المحيط \* ولو وهبه أو تصدق به أو أقرضه أو رهنه من غير بائع لم يجز عند أبي يوسف ويجوز عند محمد وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو زوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز كذا في الوكيل المذكور في هذا اذا انصرف المشتري في المتقول المشتري قبل القبض مع أجنبي وأما اذا تصرف فيه مع بائعه فان باعه منه لم يجز بيعه أصلاً قبل القبض كذا في المحيط \* ولو وهبه من البائع لم يصح ولورهنه منه فقبله ينسخ البيع كذا في محيط السرخسي \* وان لم يقبل البائع الهبة بطلت الهبة والبيع صحيح على حاله كذا في التتارخانية ناقلاً عن شرح الطحاوي \* قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز كل مالا يجوز الا بالقبض كالهبة ونحوها اذا فعله المشتري قبل القبض جاز كذا في الظهيرية \* وذكرا الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع قبل القبض بعه لنفسك فقبل فهو قبض للبائع ولو قال بعه لي لا يكون نقضاً ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال بعه ولم يقل لي ولا لنفسك فقبل فهو قبض للاول وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون نقضاً كذا في المحيط \* ولو قال بعه من شئت فانه لا يصح هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الخلاصة \* ولو قال المشتري للبائع قبل القبض أعتقه فأعتقه البائع جاز العتق عن البائع وينسخ البيع الا قول ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى العتق باطل كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها أو طها أو كان طعماً فقال له فقهـ هل فان ذلك يكون فسحاً للبيع وما لا يفعل البائع ذلك لا يكون فسحاً كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ملك المنقول بالوصية أو الميراث يجوز بيعه قبل القبض كذا في المحيط \* اشترى داراً أو عقاراً فهوها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أجزأه قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى أرضاً فيها زرع يزعمها والزرع بقل ودفعها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي النوازل اذا اشترى داراً أو عقاراً قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامر موقوف ان أدى الثمن وقبضها جاز أو وقف كذا في المحيط \* والتصرف في الأثمان قبل القبض والديون استبدال سوى الصرف والسلم جائز عندنا كذا في الذخيرة \* وذكرا الطحاوي أنه لا يجوز التصرف في القرض قبل القبض قال القدوري في كتابه هذا سهو والصحيح أنه يجوز كذا في المحيط \* وفي السبر الكبير اذا أسره العدو عبداً لمسلم وأحرزوه بدارهم فدخل مسلم دارهم واشترى العبد منهم وأخرجهم الى

ويحبس من يرى حبسه وبالتخلف عنه اذا رأى ذلك وكتب في ذلك كتاباً وكتب في آخره أنه مختص ومختص ثم ان قوماً يدعون قبل الموكل مالا والموكل غائب فاقر الوكيل عند القاضي أنه وكيله وأنكر المال فأحضر الخصوم وشهودهم على الموكل لا يكون لهم أن يجسبوا الوكيل لأن الحبس جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل عن موكله فاما لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن الموكل لا يكون الوكيل ظالم بالامتناع عن أداء المال فلا يجسب \* رجل وكل رجلاً بخصومة

كل أخذ فأخضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لو كلفه فأقر المدعي عليه نو كالة المدعي فقال الوكيل أنا أقسم البينة على الوكالة لئلا يكون حجة لي على غيره فان القاضي يقبل بيئته فيجعله وكيلامع القروم مع غيره \* الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل كان القول قوله لانه أمين يدعي ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله \* ولو وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض ودفعت الى الموكل وأنكر ١٤ الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل \* رجل اكرى جمالا الى بلخ ورجل الجولات على الجمال وأمر الجمال بتسليم الجولات الى وكيله ببلخ وبقبض الكرام منه فجاء الجمال بالجولات الى وكيله ببلخ فقبل الوكيل الجولات وأدى بعض الكرام وامتنع عن أداء الباقي قالوا ان كان لصاحب الجولات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكرام وان أنكر الامر فللمال أن يحلفه بالله مائه علم أن صاحب الجولات أمره بالقبض وان لم يكن على الوكيل دين لا يجبر \* رجل قال لا تخران سلانا وكفى بقبض ماله عليك من الدين فقال المدبون صدقت وامتنع عن الدفع ليس له أن يمتنع \* بخلاف ما اذا قال ان صاحب الوديعة وكفى بقبض ماله عندك من الوديعة وصدقه فانه لا يجبر على الدفع والمثله معروفة \* رجل ادعى على رجل أن فلانا وكلفه قبض دينه عليه فأنكر ودفع المال اليه على الانكار ثم أراد أن يسترده ليس له ذلك \* وفي

دار الاسلام فحضر المالك القديم وقضى القاضي له بالعبد بالثمن فلم يقبضه من يد المثلث ترى من العدو حتى باعه ان باعه من الذي في يده يجوز وان باعه من غيره لا يجوز \* قال وهو نظيره ما اذا قضى القاضي برداء العبد المشتري بالعيب على البائع فلم يقبضه البائع حتى باعه ان باعه من المشتري يجوز وان باعه من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة \* والله أعلم

**\* (الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الايجاب والقبول) \***

اذا أوجب البائع البيع في شئتين أو ثلاثة وأراد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما دون الآخر ان كانت الصفة واحدة ليس له ذلك وان كانت متفرقة فله ذلك كذا في المحيط \* وكذا اذا أوجب المشتري وأراد البائع أن يقبل في البعض دون البعض ايسر له ذلك ان اتحدت الصنفه وان تفرقت فله ذلك كذا في الكافي \* وكذلك لو قال بعنتك هذا العقد فقبل المشتري في نصفه لم يصح إلا أن يرضى الاخر في المجلس كذا في محيط السرخسي \* قال القدروري وانما يصح مثل هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصة معلومة من الثمن فاما اذا كان الثمن ينقسم باعتبار القيمة فنحو ان أضاف العقد الى عشرين أو ثوبين لم يصح العقد اذا قبل المشتري في أحدهما وان رضى به البائع كذا في الذخيرة \* ثم لا بد من معرفة اتحاد الصنفه وتفرقها فنقول اذا اتحد البيع والشراو الثمن بأن ذكر الثمن جملة والبائع واحد والمشتري واحد فالصفة متحدة قياسا واستحسانا وكذلك ان تفرق الثمن بأن سمي لكل بعض من المبيع ثمن على حدة واتحد الباقي بأن قال البائع بعنتك هذه الاثواب العشرة كل ثوب منها بعشرة كانت الصنفه متحدة أيضا وكذلك اذا كان البائع أو المشتري اثنين والثمن ذكر جملة بأن قال البائع لرجلين بعث هذا منك بكذا وقال المشتريان اشتريتا هذا منك بكذا كانت الصنفه متحدة كذا في المحيط \* هذا هو الكلام في الاتحاد واما الكلام في جانب التفرق فنقول ان تفرقت التسمية بأن سمي لكل بعض ثمن على حدة وتكرر البيع أو الشراو البائع والمشتري اثنين أو كان أحدهما اثنين فالصفة متفرقة وكذلك اذا تفرق الثمن وتكرر البيع أو الشراو البائع والمشتري واحد بأن قال البائع لرجل بعث منك هذه الاثواب بعنتك هذا بعشرة بعنتك هذا بخمسة أو قال المشتري اشتريت منك هذه الاثواب اشتريت هذا بعشرة اشتريت هذا بخمسة كانت الصنفه متفرقة بالاتفاق كذا في النهاية شرح الهداية \* وان اتحد العقد وتعد العاقدو الثمن في القياس يتعدون في الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعد كذا في الوجيز \* اذا اشترى شئتين أو شيئا بمختلفة أو شيئا واحدا ونقد بعض الثمن وأراد أن يقبض بعض المبيع فان كانت الصنفه واحدة ليس له ذلك وان كانت الصنفه متفرقة فله ذلك فاذا اشترى رجل من آخر عشرة أو ثواب يهودية كل ثوب بعشرة دراهم ونقد المشتري عشرة دراهم وقال هذه العشرة عن هذا الثوب بعينه وأراد أن يقبض ذلك ليس له ذلك لان الصنفه متحدة وكذلك لو أبرأ البائع المشتري عن ثمن أحده هذه الاثواب بعينه وقال المشتري أنا أخذ ذلك الثوب لم يكن له ذلك وكذلك لو أبرأ البائع عن ثوب بعينه مشهورا لم يكن له أن يقبض ذلك وكذلك لو أبرأه عن جميع الثمن الا درهما وآخر عنه جميع الثمن الا درهما وكذلك لو وقع الشراء على أن ثمن ثوب منها بعينه حال وعن الباقي مؤجل لم يكن له أن يقبض شيئا حتى يتقد الحال وكذلك لو كان الثمن مائة وللمشتري على البائع تسعون درهما فصار ذلك قاصدا

قوله في ايجاب المال على الموكل \* رجل اكرى جمالا الى بلخ ورجل الجولات على الجمال وأمر الجمال بتسليم الجولات الى وكيله ببلخ وبقبض الكرام منه فجاء الجمال بالجولات الى وكيله ببلخ فقبل الوكيل الجولات وأدى بعض الكرام وامتنع عن أداء الباقي قالوا ان كان لصاحب الجولات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكرام وان أنكر الامر فللمال أن يحلفه بالله مائه علم أن صاحب الجولات أمره بالقبض وان لم يكن على الوكيل دين لا يجبر \* رجل قال لا تخران سلانا وكفى بقبض ماله عليك من الدين فقال المدبون صدقت وامتنع عن الدفع ليس له أن يمتنع \* بخلاف ما اذا قال ان صاحب الوديعة وكفى بقبض ماله عندك من الوديعة وصدقه فانه لا يجبر على الدفع والمثله معروفة \* رجل ادعى على رجل أن فلانا وكلفه قبض دينه عليه فأنكر ودفع المال اليه على الانكار ثم أراد أن يسترده ليس له ذلك \* وفي

المتشبه له أن يسترده \* رجل وكل رجلا قبض وديعة له عند انسان وجعل له أجر اسمي على أن يقبضها ويأتي بها جازما وان وكله بتقاضي دينه وجعل له على ذلك أجر اسمي لم يجز إلا أن يوقت لذلك وقتا من الايام ونحوها لان قبض الوديعة والاتبان بها عمل معلوم لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضي لان ذلك يقصر ويطول فان وقت لذلك وقتا جازوا والا فلا \* رجل قال اغترة ادفع هذا الثوب الى فلان أو اغتق عبدي هذا أو دبر عبدي هذا أو كاتب عبدي هذا أو طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل فاسهوا ولا وظلموا



منه الطلاق والعناق وما أشبه ذلك لا يجبر الوكيل على شيء منه إلا دفع الثوب فإن الثوب يحفل أن يكون ملك فلان فهو مبر بالدفع اليه. واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في التوكيل بالطلاق بطلب المرأة وقد كرنا اختيار شمس الأعنة السرخسي رحمه الله أنه لاحق للمرأة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الاعتناق والتدبير سواء. رجل له على رجل دراهم فقال لغيره خذز كلمة ما لي من الدين الذي لي على فلان فأخذ المأمور مكان الدراهم الدنانير لم يجز لأن الزكاة ما تؤخذ من العين لا من الدين ١٥ فكان المأمور بالقبض نائباً محضاً في

القبض فلا يملك المبادلة بغير أمر الأمر. ولو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فأقبضها منه فقبض منه مكانها دنانير جاز لأن صاحب الدين لو وهب الدين من الأجنبي وسلطه على القبض جاز فكان له حق التصرف والاستبدال. المديون إذا بعث بالدين على يد وكيله فجاءه الوكيل إلى الطالب وأخبره فرضى به الطالب وقال للوكيل اشترى به شيئاً فذهب واشترى الوكيل ببعضه شيئاً وطرز منه الباقي اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يهلك من مال المديون وقال بعضهم يهلك من مال صاحب الدين قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهو ظاهر إذا جاء به الوكيل وخلى بين المال وبين الطالب صار قابضاً بالتخليص فإذا أمره أن يشتري له به شيئاً أصبح أمره وإن كان ذلك قبل التخليص فكذلك لأن الطالب لما أمره بأن يشتري له بما في يده فقد رضى بأن يكون يد الوكيل بنفسه. رجل

بما وجب على المشتري لم يملك المشتري قبض شيء من الثياب حتى يتقد العشرة وكذلك إذا كان عن أحد الأتواب بعينه عشرة دنانير وعن الباقي مائة درهم فنقد الدنانير وأنقد الدراهم لم يكن له أن يقبض شيئاً منها هكذا في المحيط رجلان اشترى من رجل عبداً بألف درهم فغاب أحدهما وحضر الآخر فليس له أن يقبض شيئاً من العبد ما لم يتقد الثمن جله فإن أوفى جميع الثمن قبض العبد كله ولا يكون متطوعاً فإذا حضر الغائب ليس له أن يقبض حصته حتى يدفع إلى الحاضر ما تقدمه من حصته فإذا فعل ذلك قبض نصيبه كذا في المحيط وإن هلك العبد في يده الذي قبضه قيل أن يحضر الغائب أو بعد ما حضر قيل أن يطلبه هلاك أمانة حتى يرجع الذي قبض بحصته وإن حضر الغائب وطلب نصيبه فغعه حتى يستوفى ما تقدمه ثم هلك هلاك بما تقدم عنه بمنزلة المبيع يهلك في يد البائع وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى ولو كان البائع أياً من المشتريين عن حصته من الثمن أو أخر عنه شهراً لم يكن له أن يقبض حصته من العبد حتى يتقد الآخر حصته من الثمن كذا في الذخيرة. وإن تعددت الصفقة في هذه المسائل انعكست الأحكام كما في البحر الرائق

\*(الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه باذن البائع وغيره وفي تسليم المبيع وفيما يكون قبضاً وما لا يكون ونيابة أحد القبضين عن الآخر والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع أو الثمن وفيه ستة فصول)\*

\*(الفصل الأول في حبس المبيع بالثمن)\* قال أصحابنا رحمهم الله تعالى للبائع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن إذا كان حالاً كذا في المحيط. وإن كان مؤجلاً فليس للبائع أن يحبس المبيع قبل حلول الأجل ولا بعده كذا في المبسوط. ولو كان بعض الثمن حالاً وبعضه مؤجلاً فله حبسه حتى يستوفى الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع كذا في الذخيرة. وفي التفريق للمشتري أن لا يسلم الثمن إذا كان المبيع غائباً حتى يحضره كذا في التتارخانية. سواء كان هذا في المصرا الذي فيه المبيع أو في مصر آخر وبالطه المؤنة باحضاره كذا في السراج الوهاج. إذا استوفى الثمن وسلم المبيع أو سلم بغير قبض الثمن أو قبض المشتري بأجرة البائع لفظاً وقبضه وهو يراه ولا ينهيه ليس له أن يسترده ليجسه بالثمن وإن قبضه بغيره أنه أن يقبض قبضه كذا في الخلاصة. ولو دفع بالثمن رهناً أو كفل به كفل لم يسقط حق البائع في الحبس كذا في المحيط. وفي الزوائد لو أقال البائع غريم على المشتري سقط حقه ولو أقال المشتري البائع بالثمن على إنسان لم يسقط. وذكرنا كذا في هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط حق الحبس كذا في محيط السرخسي. في الفتاوى لو أعار البائع المبيع من المشتري أو أودعه سقط حق الحبس حتى لا يملك استرداده في ظاهر الرواية كذا في البدائع. ولو كان الثمن مؤجلاً فلم يقبض المشتري حتى حل الأجل كان له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبائع منعه كذا في الذخيرة ولو أقال بالثمن سنة غير معينة فلم يحضر المشتري حتى مضت السنة فالأجل سنة من حين يقبض المبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان سنة معينة صار الثمن حالاً وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى الثمن حال في الوجهين كذا في المحيط. ومحل الاختلاف فيما إذا امتنع البائع من التسليم أما إذا لم يمنع فاستدأه من وقت العقد إجماعاً كذا في البحر

عليه دين لرجل ثمن صاحب الدين دفع مالاً إلى رجل ووكله بدفع المال إلى الطالب ثم إن الطالب وهب الدين من المديون ثم دفع الوكيل المال إلى الطالب قالوا إن كان الوكيل علم أن الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وإن لم يعلم لم يملك لا يضمن ومن جنس هذه المسئلة مسائل يفرق بين العلم وعدم العلم. منهار رجل دفع مالاً إلى رجل ليقض ما لفلان على الدافع ثم إن صاحب الدين ارتد عن الإسلام والعباد بالله فقضاء الوكيل في ردته ثم مات الطالب على ردة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن علم الوكيل بطريق الفقه أن الدفع إلى

صاحبه ضمن الثاني ما أدى  
عن صاحبه علم الثاني بأداء  
الاول عنه وعن صاحبه أو  
لم يعلم في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال  
صاحبه رحمه الله تعالى  
إذا لم يعلم لم يضمن \* ومنها  
ما ذكره ههنا أن المأمور  
بقضاء الدين إذا أدى الأمر  
نفسه ثم قضى المأمور فانه  
لا يضمن إذا لم يعلم بقضاء  
الموكل قالوا هذا قول  
أبي يوسف ومحمد رحمه  
الله تعالى أماء على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
يضمن على كل حال كافي  
مسئلة المتفاوضين \* رجل  
وكل رجلا بشرأشي بعينه  
سبيله ودفع المال اليه  
وأمره أن يوكل غيره بذلك  
ثم مات رب المال فاشتري  
الوكيل الثاني ذلك كان  
الوكيل الثاني مشتريا  
نفسه لارب المال ولا  
للكيل الاول علم به أو لم يعلم  
ونظائر هذه المسائل كثيرة  
بعضها في الزكاة وبعضها  
في الوكالة \* رجل وكل رجلا  
بالخصومة بطلب خصمه ثم  
جن الموكل أو مات بطلت  
الوكالة والراهن إذا سلب  
العبد على البيع ثم جن  
الراهن ذكر خمس الأنعة

السرخسي رحمه الله أنه لا ينزل العدل \* الموكل إذا جنّ ذكر في بعض الروايات أنه إذا جن ساعة في القياس يبطل الوكالة \* البيع ولا يبطل استحقاقنا \* وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستحسان في الجنون المتناول في القياس لا يبطل الوكالة وفي الاستحسان يبطل وهو الصحيح واختلفوا في حد المتناول كان محمد رحمه الله تعالى أو لا قدر المتناول بشهر ثم رجع وقد رجع عنه أبو يوسف رحمه الله تعالى أو لا قدره بأكثر السنة \* رجل وكل رجلاً بالسومة في دين وفي نفسه فأقام القريم يئسه أن الموكل قد

أبراهم عن الدين أن وإنه أوفاه دينه قبلت يمينته على الوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تقبل في قول صاحب رجمهما الله تعالى ولا يصح صلح الوكيل بالخصومة ولا يهتبه ولا يبعه \* مريض قرب موته فدفع إلى رجل دراهم وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها إلى أخي وابني ثم مات المريض فأراد الوكيل أن يدفع الدراهم إليهما وقد ظهر على الميتدين وأراد الورثة أخذ المال منه ذكر في فتاوى سمرقند أن الدافع إن كان قال له ادفعتها إلى أخي وابني ولم يذ كر غير ذلك لا يحل للوكيل أن ١٧ يدفع المال إلى الورثة لأن الوكالة بطلت بالموت وبقي المال أمانة في يده وهو كالمدع والمودع إذا دفع المال إلى الورثة بغير أمر القاضي والستركة مستغرة قبل الدين كان ضامنا

\* قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا الجواب صحيح إذا كان الوارث ممن يخاف عليه استهلاك المال \* أما إذا لم يكن كذلك يكون له أخذ الودائع وقضاء دين الميت من ذلك \* رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يصدق بها فأفقهها الوكيل ثم تصدق عن الأمر بعشرة من ماله لا يجوز فكان ضامنا للعشرة \* ولو كانت الدراهم قائمة فأمسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا ويكون العشرة له ولو دفع الرجل ديناراً إلى رجل وأمره أن يبيعه فباع المأمور ديناراً من عند نفسه وأمسك ديناراً الآخر لنفسه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ولودفع إلى رجل ديناراً يشتري به فباعه فاشتري ديناراً من عند نفسه جاز شرعاً ولا أمر ويكون الدينار له وكذا لو دفع إلى رجل ديناراً يقضي

البيع كذا في المحيط \* ولو اشتري غلاماً أو جارية وقال المشتري للغلام تعال معي أو امش فتخطى معه فهو قبض كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا لو أرسله في حاجته كذا في فتح القدير \* ولو باع داراً غائبة فقال سلمتها إليك فقال قبضتها لم يكن قبضاً وإن كانت قريبة كان قبضاً كذا في البحر الرائق \* وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* والقريبة أن تكون بحال يقدر على اغلاقها أو إقفالها بعيدة كذا في البحر الرائق \* إذا باع داراً من إنسان ببلدة أخرى ولم يسلمها إليه إلا باللفظ ثم امتنع المشتري عن تسليم الثمن كان لذلك كذا في المحيط \* اشتري عبداً في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خيلت فأبى المشتري أن يقبضه ثم مات العبد فهو من مال المشتري كذا في مختار الفتاوى \* ولو اشتري ثوباً وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى غصبه إنسان فإن كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يثبده ويقبض من غير قيام صح التسليم والأفلا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها خفي البائع بينها وبينه فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمه فإن استحقها رجل كان للمشتري أن يضم الحرق وليس له تضمين المشتري كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى أبي الليث إذا باع داراً وسلمها إلى المشتري وفيها امتناع قليل للبائع لا يصح التسليم حتى يسلمها إليه فارغة فإن أذن البائع للمشتري بقبض الدار والمتاع صح التسليم لأن المتاع صار وديعة عند المشتري كذا في الذخيرة \* وكذلك إذا باع أرضاً فيها زرع للبائع وسلم الأرض إلى المشتري لا يصح التسليم كذا في المحيط \* ولو باع قطناً في فراش أو حنطة في سنبل وسلم كذلك فإن أمكن للمشتري قبض القطن أو الحنطة من غير فتح الفراش ودق السنبل صار قبضاً له وإن لم يمكنه إلا بالفتح والدق لا لأنه تصرف في ملك البائع وهو لا يملك التصرف في ملكه \* ولو باع الثمر على الشجرة وسلم كذلك صار قبضاً له لأنه يمكنه الجذام من غير تصرف في ملك البائع كذا في البدائع \* ولو اشتري دابة والبائع راكبها فقال احلفي معك فحمله فغطيت هلكت على المشتري قال القاضي الأمام هذا إذا لم يكن على الدابة سرج فإن كان عليها سرج وركب المشتري في السرج يكون قبضاً والأفلا ولو كانا زرعاً كين قبض المالك منهما من الآخر لا يصير قبضاً كما إذا باع الدار والبائع والمشتري فيها كذا في فتح القدير \* رجل باع فصاً خاتماً بيدنيار ودفع الخاتم إلى المشتري وأمره أن يزرع الفص فهلك الخاتم عند المشتري إن كان المشتري يقدر على زرعه بغير ضرر كان على المشتري غن الفص لا غير وإن كان لا يقدر على زرع الفص لا يضره لا شيء على المشتري لأن تسليم المبيع لم يصح وإن لم يملك الخاتم خيراً المشتري إن شلته تربص حتى يزرعه البائع وإن شاء نقض البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل باع جباً في بيت لا يمكن إخراجه إلا بقطع السبيل فإن البائع يجبر على تسليمها خارج البيت فإن كان لا يقدر على تسليمها إلا بضرر كان له أن ينقض البيع كذا في الظهيرية \* وذكر في الهار ونيات لباع الأب داراً من ابنه الصغير في عماله وهو فيها ساكن جاز البيع ولا يصير الابن قابضاً حتى يفرغ الأب فإن أمه دمت النار والأب فيها ساكن يكون من مال الأب \* وكذلك لو كان فيه امتناع الأب وعماله وليس هو بها ساكن فيها \* وكذلك لو باع من ابنه الصغير جبته هي على الأب أو طيلبساها هو لابسه أو خاتماً في أصبعه لا يصير الابن قابضاً حتى يزرع ذلك وكذلك في الدابة والأب راكبها حتى ينزل فإن كان عليه إحولة حتى يحيط عنها كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الرمال في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرمال على الخروج منها فباعها من رجل وخلى بينها وبين المشتري

(٣ - فتاوى ثالث)

غير عماله نقضاً من مال نفسه وأمسك الدينار لنفسه جاز \* رجل دفع مالا إلى رجل وأمره أن يصدق بذلك المال فنصدق الوكيل على ابن كبيره جاز في قولهم وليس هذا كالوكيل بالبيع إذا باع ممن لا يقبل شهادته لأن غم الوكيل منهم في البيع من ولده ولا تهمة في الصدقة بدليل أنه لو دفع ماله إلى رجل وقال ضع مالي حيث شئت كان له أن يصدق به في نفسه \* رجل أمر وكيله بأن يصدق على فلان بكذا فقبض من الحنطة التي في يده الوكيل وأمر فلان ذلك الوكيل بسبع الحنطة فباعها يتوقف البيع على إجازة الموكل ولا

يصح توكيل فلان اليه بالبيع بخلاف ما اذا اوجب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة تكليف من الله تعالى والفقر نائب عنه في القبض فلا يملكها المتصدق عليه قبل القبض فلا يصح توكيله وفي مسألة الهبة لما اوجب منه الدين وسلطه على القبض ثبت له ولاية التصرف فملك الاستبدال قال رجلان بينهما مال اراد أحدهما أن يسافر فقال الذي يريد السفر لشريكه ان أردت القسمة فوكل وكلا يقاسمك المتاع فغاب فأراد الحاضر أن يوكل وكلا يقاسمك كوفي النوادر عن شددار رحمه الله تعالى أنه لا يجوز رد كوفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى

روايتين في مسألة وقال  
يجل وكل رجلان يبيع عبده  
وأجاز له أن يوكل غيره بذلك  
فوكل بذلك رجلا ثم ان  
الوكيل الاول اشترى ذلك  
العبد من الوكيل الثاني جاز  
شراؤه لان الوكيل الثاني  
صار وكلا مولى العبد فعلى  
قياس هذه الرواية اذا وكل  
الشريك الحاضر وكلا  
بالقسمة كان هذا الوكيل  
وكيلا للشريك الغائب  
فوجب أن يجوز رد كرهذه  
المسئلة في موضع آخر فقال  
لو أن رجلا قال لا آخروكل  
فلانا أن يشتري لي منك  
مابداك كان جائزا ولو  
قال وكل من شئت أن يشتري  
لي منك مابداك لم يجوز لانه  
لما سمي فلانا فقد جعل  
الوكيل رسولا في توكيل  
فلان فكان الوكيل وكيلا  
للا مرفعه على قياس تلك  
الرواية اذا قال له الشريك  
الغائب وكل فلانا يقاسمك  
المتاع جاز ولو قال له وكل  
من شئت أن يقاسمك لا يجوز  
كما قال شددار رحمه الله تعالى  
امرأة مستورة في دار زوجها  
بهاعله لا يملكها الخروج  
من دار زوجها اذ هي عليها

ففتح المشتري الباب فغلبته الرماك فانقلبت كان الثمن على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرماك أولا  
وان لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر أو فتحه الرجح حتى خرجت الرماك ينظر ان كان المشتري  
لودخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضا والا فلا كذا في الظهيرية رجل له رماك في حظيرة فباع  
منها واحدة بعينه من رجل وقبض منه الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها  
فدخل ليقبضها فاعالجها فانقلبت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرمكة  
الى المشتري في موضع يقدر على أخذها (١) يوهق ومعه وهق والرمة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان  
فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر  
على أخذها يوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق كذا في فتاوى قاضيان وان كان المشتري لا يقدر  
على أخذها وحده يقدر على أخذها لو كان معه أعوان أو فرس ينظر ان كان الأعوان أو الفرس معه  
يصير قابضا وان لم يكن الأعوان أو الفرس معه لا يصير قابضا كذا في المحيط وان كانت الرمكة في يد البائع  
وهو مملك لها فقال للمشتري هاك الرمكة فابت المشتري يده عليها أيضا حتى صارت الرمكة في أيديهما  
والبائع يقول للمشتري خليت بيننا وبينك وأنا لا أمسكها امتعها لك وانما أمسكها حتى تضبطها  
فانقلبت من أيديهما فالهلاك على المشتري وان كانت الرمكة في يد البائع ولم تصل اليها يد المشتري فقال  
البائع للمشتري قد خليت بيننا وبينك فاقبضها فاني انما أمسكها لك فانقلبت من يد البائع قبل أن يقبض  
المشتري وهو يقدر على أخذها من البائع وضبطها كان الهلاك على البائع كذا في الذخيرة وان اشترى  
طيرا يطير في بيت عظيم الا أنه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه لطيرانه وخلي  
البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير كذا في الناطق أنه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب  
غير المشتري أو فتحته الرجح لا يكون المشتري قابضا كذا في فتاوى قاضيان سئل شمس الائمة  
الازوجندي عن فرس بين اثنين وهو في المربي باع أحدهما نصيبه من صاحبه وقال للمشتري اذهب  
واقبضه فهلك الفرس قبل أن يذهب المشتري اليه قال الهلاك عليهم ووقعت في زماننا أن رجلا اشترى  
بقرة من رجل وهي في المربي فقال له البائع اذهب واقبض البقرة فأقضى بعض مشايخنا أن البقرة ان كانت  
برأى العين بحيث تمكن الاشارة اليها فقد قبض وما لا فلا وهذا الجواب ليس بصحيح والصحيح أن البقرة ان  
كانت بقرة بها بحيث تمكن المشتري من قبضها ولو اراد فهو قابض لها كذا في المحيط اشترى من آخر  
دهنهما معا ودفع اليه فاروذا بيزته فها فوزن بمحضرة المشتري حارا المشتري قابضا وان كان في دكان البائع أو  
في بيته وان كان وزن بغيبة المشتري قبل يصير قابضا وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط وفي البرازية  
وكذا كل مكيل أو موزون اذا دفع اليه الوعاء فكاله أو وزنه في وعائه كذا في البحر الرائق ولو كان الدهن  
غير معين لا يصير قابضا ولا مشتريا سواء وزن بغيته أو بمحضرة ولا يحل للمشتري التصرف المالك فيه وهو  
الخيار لا فتوى هكذا في جواهر الاخلاط ولو قبض بعد ذلك حقيقة الا ان يصير مشتريا قابضا حتى لو هلك  
هالك عليه بالاتفاق كذا في الغيبة ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانيا وعند البعض يحل  
(١) قوله يوهق الوهق محركة ويسكن الحب ليرى في أنشودة فتؤخذ به الدابة والانسان كما في القاموس  
اه معصمه بحر اوى

رجل دعوى من غير شاهدين ليس لهذا المذمى أن يخاصم زوجها وليس للزوج أن يمنع من الخصومة مع وكيل المرأة التصرف  
أومعها رجل اراد أن يوكل رجلا في ماله فقال الوكيل أنا لودخلت فيه لا أسلم من أن أتناول من مالك اما شيئا كولا واما غير ما كولا فقال  
الموكل أنت في حل من تناول الثمن مالى من درهم الى مائة قد دخل فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى أن يتناول من الما كولات والمثرويات  
والدراهم مالا بد منه فاما أن يأخذ من ماله مائة درهم أو خمسين درهما بجهة ليس له ذلك رجل قال لو كيلة رد على الوكالة فقال ردتها قال

الفتية أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يخرج من الوكالة \* رجل وكل رجلا يتقاضى دينه قالوا بأن الوكيل بالتقاضى ملك القبض \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاعتماد في ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلدة كان عرف التجار فيها ان المتقاضى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى فوكيلا بالقبض والا فلا \* قال مولانا رضي الله تعالى عنه ينبغي أن ينظر الى المتقاضى ان كان المتقاضى أميناً يؤتمن عليه في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضى فوكيلا بالقبض \* وكذا ١٩ لو بعث متقاضيا من بلد الى بلد كان له

أن يقبض \* وان كان الوكيل بالتقاضى من أعوان المتقاضى أو من أعوان السلطان أو من نليده الذي لا يؤتمن عليه لا يكون وكيلا بالقبض \* وينظر الى المال أيضا ان كان المال خطيرا لا يؤتمن في مثله على الوكيل بالتقاضى لا يكون للوكيل أن يقبض

\* فصل في التوكيل بالبيع والشراء \* رجل وكل رجلا بشرا شي بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجوه ان كان وكيلا بالشراء بمائة درهم فاشترى بمائة درهم ولم يصف الى دراهم الا امره ولا الى غيرها كان البيان اليه ان قال نويت بالدراهم الدراهم التي دفعها الامر الى صدق الوكيل ويلزم الشراء الا امره \* وان قال نويت غير هذا لم يملك الوكيل اذا قال الوكيل نويت الشراء لنفسى \* وان قال نويت الشراء لغيري كان الشراء لغيري \* وان كان الوكيل لا امره وان كان الوكيل لا امره وان كان الوكيل لا امره

التصرف قبل إعادة الوزن وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى من آخر عشرة أرطال دهن بدرهم فجاءه قارورة ودفعها اليه وأمره أن يكيل له فيها والدهن معين فلما وزن فيها رطلان انكسرت القارورة وسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان بالانكسار فوازن قبل الانكسار فهلاكه على المشتري وما وزن بعد الانكسار فهلاكه على البائع وان بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل الانكسار وصب البائع فيه دهنا آخر كان ذلك للبائع وضمن مثله للمشتري كذا في الظهيرية \* وان دفع القارورة وتمسك به الى البائع ولم يعلم بذلك وصب فيها بامر المشتري فذلك كله على المشتري \* ولو أن المشتري أمسك القارورة بنفسه ولم يدفعها الى البائع والمسئلة بهما كان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المشتري كذا في المحيط \* وذكر في المنتقى رجل اشترى دهنًا ودفع الى البائع طرًا وأمره بأن يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء له على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضًا للبيع وعليه جميع الثمن وفيه أيضا رجل اشترى كرامين صبرة وقال للبائع كله في جوالي ودفع اليه الجوالي ففعل كان المشتري قابضًا كذا في فتاوى فاضيلان \* وفي القدوري اذا اشترى حنطة بعينها فاستعار من البائع جوالي وأمره بأن يكيل فيه ففعل البائع فان كان الجوالي بعينها صار المشتري قابضًا بكيل البائع فيها وان كانت بغير عينها بان قال أعزني جوالي كلها فيه فان كان المشتري حاضرا فهو قبض وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قبضا عند غيبة المشتري في الوجيز حتى يقبض الجوالي فيسلمه اليه كذا في الفتاوى الصغرى \* قال هشام في نوادره سألت محمد بن رجل اشترى من آخر شيئا وأمره المشتري أن يجعله في وعاء للمشتري فجعله فيه ليزنه عليه فانكسر الاناء ونوى ما فيه فهو من مال البائع لانه انما جعله ليزنه فيه لم يزنه لا للتسليم الى المشتري فان وزنه ثم انكسر الاناء فهو من مال البائع أيضا وان وزنه في شن البائع أيضا ثم جعله في اناء المشتري ثم انكسر الاناء فهو من مال المشتري كذا في الذخيرة \* ولو اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال لدهان ان بعث القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان قال لدهان ان بعث على يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها هلكة على المشتري ولو قال ابعت على يد غلامك فبعثه فهلاك في الطريق فالهلاك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون حضرة المشتري وأما غلام البائع فهو بمنزلة البائع كذا في فتاوى فاضيلان \* فان قال المشتري للبائع زني في هذا الاناء كذا وكذا وابتع به مع غلامك أو قال مع غلامي ففعل فانكسر الاناء في الطريق قال هو من مال البائع حتى يقول ادفعه الى غلامك أو قال الى غلامي فاذا قال ذلك فهو وكيل فاذا دفعه اليه فكأنه دفعه الى المشتري فيكون الهلاك عليه كذا في المحيط \* اذا قال المشتري للبائع ابعت الى ابني واستأجر البائع رجلا يحمله الى ابنه فهذا ليس بقبض والاجر على البائع الا أن يقول استأجر علي من يحمله فقبض الاجير يكون قبض المشتري ان صدقه أنه استأجر ودفع اليه وان أنكر استأجره والدفع اليه فالقول قوله كذا في التارخانية \* وفي مجموع النوازل لو اشترى (١) وعاء هدي من قروي في السوق وأمره بقله الى حافونه فسقط في الطريق هلك على البائع وكذا لو اشترى وقرالتين أو الحطب في المصرف فبني البائع ان ينقله الى بيته ولو هلك في الطريق

(١) قوله وعاء هدي في القاموس الهدب كعلبطين الخاثر اه ممحجه بجرأوى

الا اذا صدقه الموكل وان كان الوكيل أضاف الشراء الى دراهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق أنه اشتراه للموكل نقد تلك الدراهم وغيرها الا اذا صدقه الموكل \* وهذا كله اذا تنازع فقال الموكل اشترى لي أو على العكس أو قال الوكيل اشترى لنفسى أو على العكس وان تصادقا على أنه لم يحضره النية قال أبو الوفاء رحمه الله تعالى يحكم النقد ان نقد الثمن عن مال الآخر كان الشراء لغيره الا امره بغيره أو أضاف النقد الى مال نفسه أو الى مال الآخر \* وقال محمد رحمه الله تعالى الشراء يكون للوكيل \* رجل وكل رجلا بشرا شي بغير عينه فاشترى الوكيل لنفسه لا يبيع

\* ولو وكل الوكيل زجلا غيره بشر ان ذلك الشيء فاشتراه فهو والوكيل الاول وهذا بخلاف الوكيل بشكاح امرأتينهما اذا تزوجها لنفسه يصح \* رجل قال لرجلين وكنت احدثا كبايع هذا العبد فاباه باع العبد جاز \* وكذا لو قال لرجل بع هذا العبد أو هذا العبد فباع أحد العبدين جاز يبعه \* الوكيل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح ووكيله \* الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشترى من المشتري يباعا جديدا ثم استحق المبيع ذكر في الشفعة ٣٠ ان الوكيل يرجع على المشتري ثم الوكيل على المشتري ثم الوكيل على الموكل \* وذكر

هالك على البائع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى بقرة فقال للبائع سقها الى منزلك حتى احيى خلفك الى منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في يد البائع فانها تم لك من مال البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه \* اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون هن اليلة فان ماتت ماتت لي فهلكت هلكت من مال البائع لان مال المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* باع من آخر جارية ووضعها عند المعتوسط ليقبضه المشتري الثمن فصاعت عنده فهو على البائع ولوقبض المتوسط بعض الثمن وسلم الجارية الى المشتري بغير علم البائع فللبائع أن يستردها ومتى استردها فله أن لا يضعها على يد المتوسط الا اذا كان المتوسط عدلا فان تعذر رد الجارية ضمن العدل قيمتها البائع كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم يتقدم الثمن فقال للبائع لا آخذك عليه ادفه الى فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك عنده كان الهالك على البائع لان المدفوع اليه يحسبه بالثمن لاجل البائع فتكون يده كيد البائع كذا في الطهيري \* البائع اذا دفع المبيع الى من في عيال المشتري لا يصير قابضا حتى لو هلك بنفسه البائع كذا في مختار الفتاوى \* ولو اشترى شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك يقيية الثمن أو قال تركته ودعيه عندك لا يكون ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أنلف المشتري المبيع في يد البائع أو أحدث فيه عيبا فهو قبض منه وكذلك لو فعه له البائع بأمره وكذلك لو اعتقه أو دبره أو قرأ الجارية أم ولده وكذلك لو فعه البائع بأمره ولو اشترى جارية بها جمل فاعتق ما في بطنها قبل القبض لا يكون قبضا لاحتمال أنه لم يصح اعتاقه فلم يصير متلفا كذا في محيط السرخسي \* وان أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري كذا في الوجيز \* وفي البقرة اذا جنى على المبيع قبل القبض فاختار المشتري اتباع الجاني بنفس الاختيار يكون قابضا عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* ولو قتل المبيع قبل القبض ففعل المشتري عن الدم فهذا اختيار منه للمبيع وللبائع أن يأخذ القيمة من القاتل فتكون رهنا في يده فاذا أدى المشتري الثمن رد القيمة على القاتل كذا في محيط السرخسي \* واذا أمر المشتري البائع بطعن الحنطة فطعن صار قابضا وال دقيق للمشتري كذا في البحر الرائق \* ولو أودع المشتري من البائع أو أعاره أو أجره لم يكن قابضا ولا يلزم الاجر ولو أودع المشتري عند اجني أو أعاره فامر البائع بالتسليم اليه يصير قابضا كذا في محيط السرخسي \* اذا قال المشتري للبائع قل للعبد يعمل لي كذا فامر البائع فعمل صار المشتري قابضا كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا ولم يقبضه فامر البائع أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضا وكذا لو أمر البائع أن يؤجر من فلان ففعل فلان ففعل جاز وصار المستأجر قابضا للمشتري أولا ثم يصير قابضا لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه وكذلك لو أعار البائع العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري أو وهب أو رهن فأجاز للمشتري ذلك جاز ويصير قابضا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اعتقه فأعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد كذا في الوجيز للكردي \* ولو أمر المشتري البائع أن يعمل في المبيع عملا لا يتيقن كالمصاراة والفصل باجر أو بغير أجر لا يصير قابضا وتجب الاجرة على المشتري ان كان باجروا ان كان عملا ينقصه يصير قابضا كذا في البدائع \* ولو استأجر المشتري البائع لتعليم العبد أو حلق رأسه أو قص شاربه أو نظفه لا يصير

في الجاهل مع رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري الاول اشترى من الثاني وقبضها ثم وجدها عيبا كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد على البائع الاول ولا على المشتري الثاني \* وذكر في المتقن رجل اشترى لنفسه عبدا من ولده الصغير ثم وجد به عيبا فأراد أن يرده على ولده الصغير ليس له ذلك وان كان القاضي ينصب خصما عن الصغير حتى يرد الاب على الخصم \* ثم الاب يرد له للصغير على البائع الصغير \* الوكيل بالبيع اذا قبل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني بحضور الاول جاز حقوق بالعقد ترجع الى الوكيل الاول عند البعض وذكر في الاصل ان الحقوق ترجع الى الوكيل الثاني وهو الصحيح \* رجل أمر رجلا أن يوكّل انسانا بشراء شيء ففعل المأمور ذلك فاشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على

الامر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور ثم المأمور يرجع على الامر \* الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يجبر على ذلك ولكن يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع ووكيلا باجر كالبيع والمصاراة ونحوهما يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مال المضاربة وفي المال يرجع على التقاضى واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال يرجع يقال له وكل رب المال باستيفاء الثمن \* الوكيل بالبيع اذا أخذ بالثمن رهنا أو كفيل لا يجازى حتى لو هلك الرهن في يده يصير



من ثمة بالثمن ولا يصير ضامنا وله أن يحتال بالثمن أيضا عند الكل ان كان الموكل قال له فاصنع من شئ فهو جائز \* وان لم يكن الموكل قال له ذلك جازي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن لادامه وكذا لو أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب له صح ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن بعد العقد بسبب أو غير عيب ولم يذكر التأجيل في الاصل قيل بأنه يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا كالموابع بثن من مؤجل وقيل بأنه لا يجوز لان من أصل أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كل

٣١

قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينقضي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وأجمعوا على أنه لو قبض الثمن ثم وهبه منه لا يصح أما اذا أبرأ قبل القبض أو حطه أو وهبه لا يصح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وأجمعوا على أن الموكل لو وهب الثمن من المشتري أو أبرأه صح هبته وأبرأه لان ملك الثمن له حتى لو قبض الموكل الثمن من المشتري صح قبضه استحسانا ولو صالح الوكيل من الثمن على متاع أو أخذ مكان الدراهم الدنانير جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* ولو أبرأ الوكيل البيع صحته اقالته عندهما ويكون ضامنا للثمن وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بالاقالة يصير الوكيل مشتريا لنفسه \* والوكيل بالتسليم ملك الاقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وأجمعوا على أن الوكيل لا يملك الاقالة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* والوكيل بالشراء لا يملك الاقالة \* أما الوكيل

فابضاه له الاجر الا ان يكون شئ من ذلك يحدث نقصا ولو استاجر البائع ليحفظه لم يصح لانه واجب عليه كذا في التارخات \* ولو تزوج المشتري أو أقر عليه بدين لم يكن قبضه استحسانا ولو وطئ الزوج في يد البائع فهو قبض في قولهم جميعا كذا في الحاوي \* اشترى جارية فزوجه قبل القبض فقبلها الزوج أو ليسها قال ينبغي أن يصير قابضا كالوطئ كذا في القنية \* قال في المتقى اشترى جارية وزوجه قبل القبض فماتت قبل أن يدخل بها الزوج ينتقض البيع وتوفت من مال البائع ويكون المهر الذي على الزوج للمشتري وعليه حصته من الثمن يقسم الثمن على المهر وعلى قيمة الجارية فما أصاب المهر من الثمن لزمه ويرتد بالفضل ان كان في المهر فضل والمهر في هذا جارية الولد قال ثمة أيضا اشترى عبدًا بجارية فلم يتقابضا حتى زوج المشتري الجارية من انسان بمائة درهم ثم مات العبد في يديها قبل أن يدفعه الى مشتري العبد فان العقد ينتقض قيمته بما رجع الجارية الى الذي كانت له ومهره له ويرجع على مشتريها بقدر النقصان وذكر هذه المسئلة في موضع آخر من المتقى وزاد في وضعها وقال رجل اشترى من رجل جارية بعبد فقبل أن يقبل المشتري الجارية تزوجه المشتري من رجل بمائة درهم وقد كانت الجارية قبل التزويج تساوى التي درهم فنقصها التزويج خمسمائة ثم وطئ الزوج في يد البائع ثم مات العبد قبل التسليم الى مشتريه قال المهر الذي باعها ويكون له الخيار ان شاء أخذ جاريته ناقصة ولا تثنى له غيرها وان شاء ضمن مشتريها قيمتها يوم وطئها الزوج ولو كان المشتري زوجها من البائع قبل القبض فوطئها الزوج ثم مات العبد قبل التسليم فان بائع الجارية ان شاء سلم الجارية لمشتريها وضمنه قيمتها يوم وطئها هو بحكم النكاح وان شاء انتقض البيع فيها وأخذ جاريته من المشتري وفسد النكاح وبطل المهر والخيار في نقض البيع فيها وتركه الى بائعها دون مشتريها وينقض البيع بنقصه وان لم ينقصه القاضي ولو كان المشتري زوجها بالايام بعد ما قبضها بأمره وباقي المسئلة بحالها لم يكن للبائع سبيل على الجارية ويضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وتسلم هي للمشتري ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح ولو كان المشتري قبضها بغير امر البائع ثم تلقى البائع فزوجه بالايام وقد علم البائع قبضه لها أو لم يعلم فان هذا لا يكون تسليما من البائع للمشتري لان تزويجها باها قبل القبض صحيح فان وطئها البائع بعد ذلك في يد المشتري بحكم النكاح فان هذا تسليم من البائع بقبضه فان مات العبد قبل التسليم لم يكن للبائع على الامة سبيل كذا في المحيط وانه تعالى أعلم

\* (الفصل الثالث في قبض المبيع بغير اذن البائع) \* لو قبض المشتري المبيع بغير اذن البائع قبل نقد الثمن كان البائع أن يسترده فان دخل المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه حقيقة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تصرف المشتري في ذلك تصرفا يلحقه النقص بان باع أو وهب أو رهن أو أجز أو تصدق نقض التصرف وان كان لا يلحقه الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء لم يملك البائع رده الى يده كذا في الذخيرة \* ولو نقد المشتري بئنه الثمن فوجده البائع زيوفا أو سرقه أو مسقه أو وجد بعضه كذلك كان له أن يمنع المبيع فان كان المشتري قبضه بغير اذن البائع بعد ما نقد الزوج أو السوقة فالبائع أن ينقض قبضه ولو تصرف فيه المشتري نقض تصرفه اذا كان تصرفا يحتمل النقض كذا في المحيط \* وان كان قبضه باذن البائع يتطرقان وجهه زيوفا فرد لا يملك استرداده عند أصحابنا الثلاثة وان وجدته مستوقة أو رصاما

بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة جازت مناقضته سواء كان الاجر دينيا أو عينيا الا أن يكون الوكيل قبض الاجر تحتثلا لا يجوز مناقضته لان المقبوض صار ملكا للوكيل وثبت عليه يد الموكل بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينيا لا يصير ملكا للوكيل بنفس العقد وعند اشتراط التجهيل لا يثبت عليه يد الموكل وبعد استيفاء المنفعة لا يبقى العقود علية فلا يتصور المناقضة والوكيل بالاجارة اذا أبرأ المستاجر عن الاجر أو وهبه منه ان أبرأه عن البعض أو وهبه البعض والاجر دين جازا جازا \* وان أبرأه عن الكل أو

وهب الكل ان كان الاجر ديناً لا يصح في قول أبي يوسف الا خروفي قوله الاول وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح اعتبارا  
لفعل الوكيل بفعل الموكل ولا يطل الاجارة وان كان الاجر ديناً لا يصح حتى يقبل المشتري او اذا قبل بطلت الاجارة لان الاجر بمنزلة المبيع  
والمشتري اذا وهب المبيع من البائع قبل القبض لا يصح ما لم يقبل البائع واذا قبل بطل البيع \* الوكيل بالبيع اذا كان عليه المشتري دين  
على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ٢٢ تعالى بصير الثمن قصاصاً بما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف

رحمهما الله تعالى لا يصير قصاصاً

\* ولو أن هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله لان المبيع لما هلك قبل التسليم انفسح البيع من الاصل وصار كأن لم يكن \* ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا بأن الثمن لا يصير قصاصاً على الموكل عند الكل لان الموكل يملك اسقاط الثمن بالهبة والابراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل \* ولو قال المشتري مع الموكل صحت الاقالة استصناها وكذا البائع اذا أقال مع الموكل بالشراء وذكر اخصاف رحمهم الله تعالى رجل له على رجل دين يباطل فيه ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان احدهما أن يوكل صاحب الدين عن غيره في شراء عين من مدونه فإذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصاً بما كان للوكيل على مدونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه \* والثانية أن يوكل صاحب الدين رجلاً

أو مستحقاً وأخذ منه له أن يسترد ولو كان للمشتري تصرف فيه فلا يسيل للبائع عليه سواء كان تصرفاً يحتمل الفسخ أو لا كذا في البدائع \* فان لم يجد البائع شيئاً مما كان في الثمن حتى باع المشتري العبد أو آجره أو رهنه وسلم ثم ان البائع وجد في الثمن شيئاً مما كان في جميع ما صنع المشتري في العبد جاز لا يقدر البائع على رده ولا يسيل له على العبد كذا في المحيط \* قال محمد في الجامع اذا اشترى الرجل مصرعاً باباً أو خفين أو نعلين فقبض أحدهما بغير إذن البائع ولم يقبض الآخر حتى هلك ما كان عند البائع هلك من مال البائع فلم يجعل قبض أحدهما قبضاً للآخر ثم قال ويخير المشتري في المقبوض فقد جعله ما في حق الخيار كشيء واحد كذا في الذخيرة \* ولو أحدث بأحد ما عيباً قبل القبض يصير قابضاً لهما جميعاً كذا في الظهيرية \* ولو قبض أحدهما فاستهلكه أو عيبه صار قابضاً للآخر حتى لو هلك الآخر عند البائع قبل أن يحدث البائع فيه حبساً أو منعاً هلك على المشتري ولو منع البائع بعد ذلك ثم هلك هلك على البائع حتى سقط من الثمن بمحضته كذا في الذخيرة \* ولو جنى البائع على أحدهما باذن المشتري صار قابضاً لهما حتى لو هلكا بعد ذلك هلكا من مال المشتري \* ولو منع البائع أحدهما به بعد ذلك أو منعهما كان عليه قيمة ما هلك \* ولو أن البائع للمشتري في قبض أحدهما مكاناً اذا قبضه ما حتى لو قبضهما ثم استرد البائع أحدهما ليحبسه بالثمن صار غاصباً كذا في المحيط \* قال محمد في الجامع رجل اشترى جارية من رجل بالقدرة ولم ينقدتها حتى قبضها بغير إذن البائع وباعها من رجل بمائة دينار وتقباضوا غاب المشتري الاول وخضر بآثقه وأراد استرداها الجارية من المشتري الآخر فان أقر المشتري الآخر أن الامر كما وصفه البائع كان للبائع الاول أن يسترداها واذا استرداها بطل البيع الثاني وان كذب المشتري الآخر البائع الاول فيما قال أو قال لأدري أحق ما قال أم باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب كذا في الذخيرة \* فان حضر الغائب وصدق البائع الاول فيما قال لا يصدق على المشتري الآخر وان كذبه يقال للبائع الاول أقم البينة على ما ادعيت فان أقام البينة بمحض من المشتري الاول والثاني ردها للقاضي على البائع الاول وانقض البيع الثاني الا اذا نقد المشتري الاول الثمن قبل الرد على البائع الاول فحينئذ لا يرد لها القاضي على البائع الاول وان نقد المشتري الاول الثمن بعدما أخذها البائع الاول سلمت الجارية للمشتري الاول ولم يكن للمشتري الآخر عليه اسيل كذا في المحيط \* ولو ماتت الجارية في يد المشتري الآخر كان للبائع الاول ان يضمن المشتري الآخر قيمتها وتكون القيمة المردودة على البائع قائمة مقام الجارية حتى لو هلك عند البائع الاول انقض البيعان ويرجع المشتري الآخر على المشتري الاول بما تنقله من الثمن كما لو هلك الجارية بعد الاسترداد في يد البائع الاول \* ولو لم تملك القيمة في يد البائع حتى نقد المشتري الاول الثمن أخذ القيمة من بآثقه ولم يكن للمشتري الثاني على القيمة سبيل كما لم يكن له على الجارية سبيل في مثل هذه الصورة ويرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بالثمن الذي تقدمه واذا سلمت القيمة للمشتري الاول ينظر ان كانت من غير جنس الثمن لا يتصدق بشيء وان كانت من جنس الثمن يتصدق بالفضل ان كان ثمة فضل كذا في الذخيرة

(الفصل الرابع في ما ينوب قبضه عن قبض الشراء وما لا ينوب) \* الاصل أن البيع اذا وقع والمبيع مقبوض مضمون على المشتري بقيته ينوب قبضه عن قبض الشراء لانه من جنس القبض المستحق بالشراء لان قبض

للمشتري شيئاً من مدونه فإذا اشترى بصير الثمن قصاصاً بما كان للموكل على البائع \* الموكل بالشراء اذا أبرأ البائع عن الشراء العيب صح ابرأؤه والوكيل بالشراء عاكف البائع عن العيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واختلفو في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من المشتري يطالب بتسليم الثمن من مال نفسه \* والوكيل بالمبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه \* الوكيل بالمبيع اذا باع عن لا يقبل شهادته له بأقل من قيمته لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبأكثر من قيمته جاز وان

باع بمثل القيمة زوايان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يجوز \* وقال صاحبنا رحمه الله تعالى يجوز بمثل القيمة بأكثر  
 والمضارب إذا باع أو اشترى عن لا يقبل شهادة له بالقرابة أو بالزوجية فبغيره لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يجوز بيع  
 الوكيل من هؤلاء عنده وان اشترى بأقل من قيمته جاز أيضا \* أما إذا باع بمثل القيمة جاز أيضا بخلاف الوكيل \* الوكيل بالبيع المطلق إذا باع  
 بأى من كان أو بأجل اختلفت الروايات فيه في الاجل والصحيح أن على قوله يجوز ٣٣ على كل حال طال الاجل أو قصر وقال  
 صاحبنا رحمه الله تعالى

ان باع بأجل متعارف في  
 تلك السلعة يجوز \* وعن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 ان كان البيع للتجارة فباع  
 الى أجل تباع تلك السلعة  
 بذلك الثمن الى ذلك الاجل  
 جاز وان كان التوكيل  
 بالبيع للعاجة الى النفقة  
 أو قضاء الدين ليس له أن  
 يبيع بالنسيئة وعليه  
 الفتوى \* وإذا دفعت المرأة  
 الى رجل غزلا لبيعه قالوا  
 هو على النقد والوكيل  
 بالاجارة أن يؤاجر بالنقد  
 والنسيئة والمكيل  
 والموزون اذا كان معلوما  
 موصوفا وبالعين من  
 الحيوانات والموصوف من  
 الثياب وهذا على قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى  
 ظاهر وكذا على قول  
 صاحبنا رحمه الله تعالى  
 لان التوكيل بالبيع انما  
 يقيد بالانحاش لمكان العرف  
 ولا عرف في الاجارة فان  
 الارض قد تدفع مزارعة  
 وهي اجارة بشئ من الخارج  
 الى أجل \* رجل وكل  
 رجلا بأن يبيع له ذنابا  
 بدراهم فباع بما لا يتعابن  
 فيه الناس قالوا لا يجوز

الشراء مضمون بنفسه كذا في محيط السرخسي \* اذا تجانس القبضان بأن كانا قبض أمانة أو ضمان تناوبا  
 وان اختلفا تاب المضمون عن غيره لا غير كذا في الوجيز للكردي \* فإذا كان الشئ في يده بغيره أو مقبوضا  
 به عقد فاسد فاشترى من المالك عقدا صحيحا ينوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يذهب الى  
 بيته ويصل اليه أو يتمكن من أخذه كان الهلاك عليه كذا في الخلاصة \* ولو جعل المقصود ببدل الصرف  
 واقترا لا يطل \* وكذا واقترا عن مجلس الصرف قبل قبض أحد البديلين ثم اشترى القابض ما قبض يصير  
 قابضا للعالم لانه لو في المقبوض في يده على حكم عقد فاسد كان مضمونا بقيمته فناب عن قبض الشراء كذا في  
 محيط السرخسي \* ولو كان في يده عارية أو ودعة أو رهنا لم يصير قابضا بمجرد العقد الا أن يكون بمحضه  
 أو يرجع اليه فيمكن من القبض كذا في الحاوي \* وان فعل المشتري في فصل الودعة والعارية ما يكون  
 قبضاته ثم أراد البائع أن يسهل الثمن لم يكن له ذلك وان أخذها البائع من بيت المودع قبل أن تصل اليه  
 يد المشتري كان له ذلك ولو كان المبيع بمحضه ما قبض منه لم يكن للبائع حصة كذا في المحيط \* ولو أرسل  
 غلاما في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز فان هلك الغلام قبل الرجوع مات من مال الاب لان يده عليه  
 قائمة لكن يدا مائة فلا ينوب عن قبض الشراء \* ولو رجع وتمكن الاب من قبضه صار قابضا لانه وليه فان  
 رجع بعد بلوغ الاب لم يصير الاب قابضا ويقبض الاب بنفسه \* ولو اشترى من غيره لابن ثم بلغ الابن فحق  
 القبض للاب كما كان كذا في محيط السرخسي \* وإذا اشترى ابريق فضة بثمانين دينار وقبض المشتري ابريق  
 ولم يقدر الدنانير حتى اقترا وبطل الصرف لعدم قبض أحد البديلين في المجلس كان على المشتري رد ابريق  
 على البائع فان وضع المشتري ابريق في بيته ولم يرده ثم اتي البائع فاشترى ابريق منه شراء مقبلا بدنانير  
 ونقد الثمن ثم اقترا فابايع جاز وبصر قابضا لا ابريق بنفس الشراء كذا في الذخيرة \* ولو اشترى عبدا  
 وقبضه وقد اثنى ثم تقايلا ثم اشتراه ثانيا لو هو في يد المشتري صح الشراء \* ولو باعه من غير المشتري لم يصح ولا  
 يصير قابضا بنفس العقد حتى لو هلك قبل أن يقبضه هلك بالعقد الاول وبطلت الاقالة والعقد الثاني لان  
 المبيع في يده بعد الاقالة متصرف به وهو هو الثمن الاول أمانة في نفسه فشاب الموهون فلا ينوب عن قبض  
 الشراء \* وكذا لو كان الثمن الاخير جنسا آخر سوى الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى رجل غلاما  
 بجارية وتقايلا وجعل كل واحد منهما ما اشترى في منزله ثم تقايلا ثم اشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله  
 اياه قبل أن يدفعه اليه حتى يزال الشراء صار المشتري قابضا بنفس الشراء حتى لو هلك قبل أن تصل يده اليه  
 هلك على المشتري بالشراء الثاني ولا تطل الاقالة لان كل واحد منهما بعد الاقالة مضمون على قابضه بالقيمة  
 هذا اذا تقايلا والعبد مع الجارية قائمان \* أما اذا تقايلا بعد ما هلك العبد بعد التقايض صح الاقالة  
 ووجب على المشتري العبد بقيمته فان اشترى الذي في يده الجارية في هذه الصورة الجارية من بائعها قبل أن  
 يدفعها اليه وليست الجارية بمحضه ثم ماتت الجارية بعد الشراء الثاني قبل أن يجتد المشتري لها قبضا  
 هلك بالشراء الاول فبطلت الاقالة والشراء الثاني لان الجارية بعد هلاك العبد مضمونة على المشتري  
 بغيرها وهو قيمته للعبد \* ومثل هذا القبض لا ينوب عن قبض الشراء \* ولو كانا قائمين بعد الاقالة ثم اشترى كل  
 واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم ثم هلكا معا أو على التعاقب هلك كل واحد منهما من مال من  
 اشتراه لان كل واحد منهما مضمون بضمان نفسه ولهذا لو هلك أحدهما بعد الاقالة قبل الشراء تجب قيمته

اجامعا \* رجل وكل رجلا يبيع مال ولده الصغير ثم مات الصغير ورثه الاب بطلت الاقالة عندنا خلافا لفرقة رحمه الله تعالى \* وكذا لو لم  
 يميت الصغير ومات الاب الوكيل بالبيع اذا باع وكل غيره بقبض الثمن فقبض وهاك الثمن عند القابض قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 الضمان على الوكيل بالبيع لا على القابض فعنده القابض بمنزلة مودع المودع \* الوكيل بالبيع اذا باع من رجلين كل واحد منهما ما كفيلا  
 عن صاحبه بالثمن ثم إن الوكيل بالبيع أبرأ أحدهما ضمن الوكيل كل المال للآخر ثم يرجع الوكيل على الآخر بمائة \* رجل وكل

رجلًا بأن يشتري له ثوبًا بمائة فاشترى الوكيل وغاب وأمر رجلًا أجنبيًا بقبض الثوب من البائع فقبض الأجنبي وهلك الثوب عنده قال محمد رحمه الله تعالى ضمن الوكيل لأنه أودعه عند القابض \* رجل أمر رجلًا ببيع عبده بألف درهم فباع نصفه بألف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار جاز ببيع النصف الأول ولا يجوز بيع النصف الثاني \* ولو باع كله بألف درهم ومائة دينار جاز البيع في السكك \* رجل دفع إلى رجل مائة درهم وأمره ٣٤ أن يشتري له بها ثوبًا باسمي جنس الثوب وصفته فأنتقى المدفوع إليه المائة واشترى

له ثواب جماعة من عنده روى  
 هشام عن محمد وأبي يوسف  
 رحمهم الله تعالى أنه يجوز  
 \* وأن ضاع الثوب في يده  
 يهلك من مال الأمر كذا  
 ذكر في المنتقى وهو خلاف  
 ظاهر الرواية \* رجل أمر  
 رجلاً أن يشتري له جارية  
 بالفدرهم فاشترى بها  
 دينار قيمتها ألف درهم أو  
 أمره أن يشتري له جارية  
 بمائة دينار فاشترى بها  
 قيمتها مائة دينار ذكر في  
 المنتقى أنه يجوز قال وهذا  
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمهم الله تعالى \* الوكيل  
 بالبيع إذا باع وكفل بالثمن  
 عن المشتري لا يصح كفالته  
 \* والوكيل بقبض الثمن  
 من المشتري إذا كفل بالثمن  
 عن المشتري جازت كفالته  
 \* وكذلك الوكيل بقبض  
 الثمن من المشتري إذا أبرأ  
 المشتري عن الثمن لا يصح  
 أبرأؤه \* الوكيل بالبيع إذا  
 باع فنهأ الأمر عن تسليم  
 المبيع حتى يقبض الثمن  
 لا يصح نهيه فان سلم الوكيل  
 قبل قبض الثمن وبوئى الثمن  
 على المشتري لا ضمان على  
 الوكيل في قول أبي حنيفة  
 ومحمد رحمهم الله تعالى

ولو اشترى جارية بدينارهم على أن المشتري بالخيار فيه ثلاثة أيام ثم تقاضا ثم فسخ المشتري البيع بخيار الشرط فلم يردها على البائع حتى اشتراها منه شرعا مستقبلا صح وكذلك ينبغي أن يصح شراء الأجنبي من البائع قبل قبض البائع فلا وهلك الجارية قبل أن تصل إليها يد المشتري بطل الشراء الثاني وانفسخ وهلك بحكم الشراء الأول لأن المبيع في خيار الشرط بعد الفسخ مضمون على المشتري بغيره وهو الثمن ولو كان الخيار للبائع والمسئلة بمجالها صح الشراء الثاني وإذا هلكت الجارية هلكت بالشراء الثاني والجواب في الرد بخيار الرؤية وبخيار العيب نظير الجواب فيما إذا كان البيع بشرط الخيار للمشتري كذا في المحيط الأصل في جنس هذه المسائل أن في كل موضع انفسخ البيع بين البائع والمشتري في النقول بسبب هو فسخ من كل وجه في حق الناس كافة فباعه البائع قبل أن يقبضه من المشتري يصح بيعه باعه من المشتري أو من أجنبي وفي كل موضع انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق غيرهما لوباعه من المشتري يصح ولو باعه من أجنبي لا يصح وهذا أصل كبير حسن أشار إليه محمد في يروع الجامع كذا في الذخيرة \* اشترى ابريق فضة بدينارين ففقدته وتقاضاهم ثانيا لم يجز له أن يشتريها مرة ثالثة فقام ثانيا واقترا فابطل البيع الثاني والاقالة وعاد البيع الأول لأن في المصارفة كل بدل مضمون بعد الاقالة فصاحبه لا بنفسه اشترى ابريق فضة بدنانيره وتقاضاه ثم انه زاد في الديناره صح اذا قبضها البائع في مجلس الزيادة ولا يشترط تجديد قبض فيما يقابل الزيادة ولو لم يزد ولكن جدد البيع على الابريق بزيادة او بأقل من الثمن الاول يجب قبض الابريق والثمن الثاني وإن لم يقبضا انتقض وعاد العقد الاول كذا في محيط السرخصي \* والله تعالى أعلم

(١) قوله من زئبق هودن الباعين قاموس ٥١

• ولولو كله بالمبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد من المشتري ثم يبيع وكذا لو أضره بالمبيع - فقد نباعه بنسيئة لا يجوز - ولولو كل بيع العبد ولم يدفع إليه العبد لم يكن للوكيل أن يأخذ من بيت الأمر قبل نقد الثمن ويسلمه إلى المشتري - ولولو كل بيع العبد ولم يدفع إليه العبد فباعه الوكيل إلى أجل شهر جاز ويؤثر صاحب العبد بتسليم العبد • ولو وكل بيع العبد ودفع إليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذوا لموكل من يتيه ونهى الوكيل عن التسليم قبل العقد

نقد الثمن صح فيه ولا يكون للوكيل أن يأخذ العبد من بيت الأمر ويدفعه إلى المشتري قبل نقد الثمن \* وكذلك رجل في يده عبد ودفعه  
أمره صاحب الوديعة ببيع العبد فباع ولم يسلم حتى أخذه الأمر من بيت المأمور وكان له أن يمنع العبد حتى يقبض الثمن \* رجل وكل رجلا  
ببيع عبده ولم يدفع العبد إليه فباعه الوكيل وأخذ العبد من بيت الأمر ليسلمه إلى المشتري فهلك العبد في يد الوكيل فنقض البيع ولا  
ضمان على الوكيل وإن لم يمت العبد وسلم إلى المشتري قبل قبض الثمن للأمر أن يأخذ من المشتري حتى يقبض الثمن  
فإن لم يأخذه حتى مات

العبد سقط عنه جميع الثمن وإن اختار أخذ الأقطع فعليه نصف الثمن عندنا وكذلك لو قتله البائع قبل  
القبض يسقط الثمن عن المشتري عندنا وإن شئت بدأ العبد من غير فعل أحد كان المشتري بالخيار أن شاء أخذ  
بجميع الثمن وإن شاء ترك وإن قطع أجني يد العبد فالمشتري بالخيار أن اختار امضاء العقد فعليه جميع  
الثمن وأتبع القاطع نصف القيمة فإن أخذ من القاطع نصف القيمة تصدق بمأزاد من نصف القيمة على نصف  
الثمن وإن اختار المشتري فسبح البيع فإن البائع يتبع الحافي بنصف القيمة ويصدق أيضا بمأزاد من نصف  
القيمة على نصف الثمن لأن أصل الجناية حصلت لأعلى ملك البائع وإن كان باعاً اعتبار المال يجعل للخالص  
على ملكه كذا في المبسوط \* ولو قطع البائع يده ثم قبضه المشتري بأذنه أو بغيره فمات من جناية البائع  
سقط نصف الثمن وزم نصفه ولا شيء على البائع منه لأن قبض المشتري مشابه بالعقد من حيث أنه يفيد  
ملك التصرف ويؤثر كملك العين فقد تخلل بين جناية البائع وسرايتها ملك التصرف للمشتري فيقطع إضافة  
السراية إليها لأن اختلاف الملك يمنع إضافة السراية إليها كالقطع يد عبد إنسان ثم باعه مولاه ومات منه  
عند المشتري لم يضمن الحافي إلا في قطع اليد بخلاف قبض البائع للعبد بعد قبض المشتري لأن قبضه لا يفيد  
له ملكاً تاماً فمخلل بين جنايته وسرايتها فبقيت السراية مضافة إلى جنايته ولو قبض قبل نقد الثمن  
بغيره فمات من جناية البائع يده في يد المشتري فمات منه سقط كل الثمن وإن مات من غيره فعلى المشتري نصف الثمن  
كذا في محيط الدرر خسي \* اشتري عبداً فقتله إنسان عمداً قبل القبض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل خير المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن اختار امضاء البيع كان القصاص له وإن اختار  
نقض البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إن اختار امضاء البيع كان القصاص  
للمشتري وإن اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسن فقال  
تجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ماله لو كان القتل خطأ كذا في فتاوى قاضيان  
\* اشتري عبداً ولم يقبضه فأمر البائع رجلاً أن يقتله فقتله المشتري بالخيار إن شاء ضمن القاتل قيمته ودفع  
الثمن إلى البائع وإن شاء نقض البيع فإن ضمن القاتل فالقاتل لا يرجع على البائع كذا في النخبة \* ولو كان  
مكان العبد ثوب فقال البائع لخياط اقطعه لي قميصاً بآخر أو بغيره أجزأه لا يكون للمشتري أن يضمن الخياط  
ويرجع بالقيمة على البائع كذا في المحيط \* رجل اشترى شاة فأمر البائع أنساباً بجهان علم الذابح بالبيع  
فلا يشتري أن يضمنه إلا أنه لو ضمنه لا يرجع به على البائع وإن لم يكن علم الذابح بالبيع فليس للمشتري أن  
يضمنه كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً شاة أمر رجلاً أن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها المأمور  
كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع بذلك على الأمر وإن لم يعلم المأمور بالبيع كذا في فتاوى قاضيان  
\* ولو كان المشتري هو الذي قطع يد العبد صار قاضياً لجميع العبد فإن هلك العبد في يد البائع من القطع أو  
من غيره قبل أن يضمنه البائع من المشتري فعلى المشتري جميع الثمن وإن كان البائع منعه ثم مات من القطع  
فعلى المشتري جميع الثمن أيضاً فإن مات من غير القطع فعلى المشتري نصف الثمن فإن قطع البائع أو لآيده  
ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم برأ منه ما جعفاً للعبد لازم للمشتري بنصف الثمن ولا خيار له ولو كان  
المشتري هو الذي قطع يده أولاً ثم قطع البائع رجله من خلاف فبرأ منه ما كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ  
العبد وأعطى ثلاثة أرباع الثمن وإن شاء تركه وعليه نصف الثمن ولو كان المشتري نقد الثمن ولم يقبض

( ٤ - فتاوى ثالث ) بشهود ولو وكاه بأن يبيع برهن فباع بغير رهن لا يجوز إلا أن يبيع برهن يساويه \* ولو قال بعه برهن فباع  
برهن فليل القيمة جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحب مدحه ما لا يجوز إلا بقصان يتعاقبان فيه التماس \* ولو قال  
بعمه فلان بكفيل نفقة فباع بغير كفيل لم يجز \* وكذلك لو قال بعه وكذا كفلاً أو قال بعه وخذوهنا لا يجوز إلا كذلك \* ولو قال الوكيل لم  
يأمر بذلك كان القول قول الأمر لأن الأمر يستفاد من قبله ولو وكاه أن يبيعه من رجل سماه فباعه منه ومن آخر جازي النصف الذي

ناعه من ذلك الرجل في قول آبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولا يجوز في قول صاحب رجه ما لله تعالى \* القاضى اذا امر أمينه ببيع العبد  
المدين المأذون بطلب الغرماء وان قال القاضى جعلتكم أمينا في بيع هذا العبد فباعه لم يكن الهدية على الامين حتى لو وجد المشتري به عيبا  
لا يردده عليه لكن المشتري يطلب من القاضى أن ينصب أمينا ليرده عليه اما الاول وما غيره وان قال القاضى لامينه ببيع هذا العبد ولم يرد  
عليه اخذت الماشي يخرجهم الله تعالى ٣٦ فيه والصحيح أنه لا يلحق الهدية على الامين ولو باع القاضى أو أمينه العبد بأذن

الغرماء وأخذ الثمن فباع  
عنده ثم استحق العبد رجوع  
المشتري على الغرماء \* ووصى  
الميت اذا باع العبد لغرماء  
الميت بأمر القاضى ثم  
استحق العبد أو هلك قبل  
التسليم أو ضاع الثمن عند  
الوصى رجع المشتري بالثمن  
على الوصى ثم الوصى على  
الغرماء \* ولو باع أمين  
القاضى لأجل الوارث  
الصغير وقبض الثمن فباع  
عنده أو هلك العبد قبل  
التسليم أو استحق لا يرجع  
المشتري على الامين وانما  
يرجع على الوارث ان كان  
الوارث أهلا وان لم يكن  
أهلا لا نصب القاضى عنه  
خصما في قضى دين المشتري  
\* ولو باع الاب مال ولده  
الصغير فبلغ كانت الهدية  
على الاب في ما باع \* رجل  
وكل رجلا يبيع عبده وقال  
له اعمل فيسه برأيتك أو قال  
ما صنعت من شئ فهو جائز  
فرض الوكيل وأوصى الى  
رجل بذلك جاز وكذا المرأة  
اذا وكت رجلا ليرزقها  
فرض الوكيل وأوصى الى  
رجل بذلك كان للثاني أن  
يرزقها \* الوكيل بالشراء  
اذا قال له الموكل ما صنعت

العبد حتى قطع المشتري يده ثم قطع البائع رجله من خلاف فبرأ منهم فالعبد للمشتري ولا خيار له فيه كذا  
في المبسوط \* وعلى البائع نصف قيمة العبد مطلق اليد كذا في محيط السرخسى \* ولو كان البائع أو لا  
قطع يده ثم قطع المشتري رجله فالعبد لازم للمشتري بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن الذى  
أعطاه كذا في المبسوط \* هذا كله اذا برأت جنابته ما وان سرت جنابته ما ومات منها ما فبدأ البائع وقطع  
يده ثم قطع المشتري رجله ومات منها ما في يد البائع فان لم يكن الثمن منقود الزم المشتري بثلاثة أثمان الثمن لان  
يقطع البائع سقط نصف الثمن والمشتري بالقطع ألف نصف الباقي فبقى ربع المبيع تلف بسرابة الجنابته  
فكان الربع عليها منصفين وان كان الثمن منقودا يرجع على البائع بنصف الثمن لا تلافه النصف أولا  
وبن ثمن قيمة العبد لان ثمنه تلف بسرابة جنابته بعد قبض المشتري وأما اذا بدأ المشتري فقطع يده ثم البائع  
والمسئلة بمحالتها فعليه خمسة أثمان الثمن اذ لم يكن الثمن منقودا وان كان الثمن منقودا فعليه جميع الثمن  
وعلى البائع ثلاثة أثمان القيمة هكذا في محيط السرخسى \* واذا اشترى عبدا بألف درهم ولم ينقده الثمن  
حتى قطع البائع يده ثم قطع المشتري يده الاخرى أو قطع الرجل التى في جانب اليد الملقوطة ففات من ذلك  
كله فقد بطل عن المشتري بقطع البائع يد العبد نصف الثمن ثم ينظر الى ما نقص العبد من جنابة المشتري  
عليه في قطع يده أو رجله فان كانت هذه الجنابة قصته أربعة أخماس ما بقى فقد تقرر على المشتري أربعة  
أخماس نصف الثمن ثم الباقي وهو خمس النصف تلف بجنابته ما فيكون نصف ذلك على المشتري فصار حاصل  
ما على المشتري من الثمن أربعة أثمان الثمن ونصف عشر الثمن وسقط عنه بجنابة البائع وسرابة جنابته  
خمس أثمان ونصف عشر كذا في المبسوط \* ولو قطع البائع يده أو لأم المشتري وأخر رجله من خلاف قبل  
نقد الثمن ومات فعلى المشتري ثلاثة أثمان الثمن وثلث ثمنه حصص جنابته وبنابة الاجنبى ويرجع المشتري  
على الاجنبى بن ثمن القيمة وثلثي ثمنه لان نصف العبد تلف بجنابة البائع فسقط نصف الثمن ونصفه الباقي تلف  
بجنابته ما فقرر على المشتري ربع الثمن ثم الربع الباقي تلف بجنابة الكل فتلّف بجنابة كل واحد ثلثه  
ويحتاج الى حساب له ربع وربع نصف وثلث وذلك أربعة وعشرون ولا يتصدق بشئ من ذلك لان ربع  
حصل في ملكه وضمائه ولو قطع البائع والاجنبى يده أو لأم المشتري رجله من خلاف ومات فعلى المشتري  
بجنابته ربع الثمن وبالنفس ثلثا ثمنه ويرجع المشتري على الاجنبى بربع القيمة باليد وثلثي ثمنه بالنفس  
يكون على عاقلة في ثلاث سنين ثم ما يجب على الاجنبى فهو على المشتري لانه لما جنى بعده صار مختارا اتباع  
الماضى ثم ما يأخذه عن اليد ان كان أكثر من ربع الثمن تصدق بالفضل لانه وجب بجنابة قبل القبض فكان  
ربع ما لم يضمن ولا يتصدق بشئ مما يأخذه عن النفس لانه ربع ما قد ضمن لانه حدث بعد دخول المبيع  
في ضمانه كذا في محيط السرخسى \* ولو قطع المشتري وأجنبى يده ما ثم قطع البائع رجله من خلاف  
فات من ذلك كله فالمشتري بالخيار فان اختار البيع فعليه من الثمن خمسة أثمان وثلث ثمنه ويسقط  
عنه ثمن الثمن وثلثا ثمنه حصص ما تلف بجنابة البائع وسرابة جنابته ثم يرجع المشتري على الاجنبى  
بن ثمن القيمة وثلثي ثمن القيمة ولا يتصدق بفضله ان كان في ذلك فضل وان اختار المشتري نقض البيع لزمه  
من الثمن حصص ما تلف بجنابته وسرابة جنابته وذلك ثمن الثمن وثلثا ثمن الثمن ويسقط عنه ما سوى ذلك  
ويرجع البائع على الاجنبى بن ثمن القيمة وثلثي ثمن القيمة فان كان فيه فضل تصدق بالفضل كذا في المبسوط

من شئ فهو جائز فاشترى هذا الوكيل شئاً كان له أن يبيع ما اشترى وهو بمنزلة المضارب \* رجل وكل رجلا غائباً  
في شئ فبلغ الغائب ذلك فرد الوكيل له ما علم به الموكل ثم قبل الوكيل الوكيل كالة قالوا يصح قبوله \* رجل وكل رجلا بأن يشتري له جارية بألف  
درهم فاشترى ثمن البائع وهب كل الالف للوكيل صحت الهبة وكان للوكيل أن يرجع بالالف على الموكل كالموالاتى الوكيل الثمن من مال  
نفسه كان له أن يرجع \* ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة لا يرجع الوكيل على الموكل بشئ لانه حظ وفي الخط لا يرجع \* ولو وهب البائع



منه خمسة ثم وهب منه الخمسة الباقية لا يرجع الوكيل على المولى بالخمسائة الاولى ويرجع بالخمسائة الثانية لانه هبة \* ولو وهب  
منه تسعة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على المولى الا بمائة وهذا كما قول أي حنيفة وأي يوسف رحمهما الله تعالى \* الوكيل  
بشرا عارية بالف درهم اذا اشترى وقد اثن من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقده المولى خمسة ثم يطلب منه الجارية فنعها فهلك  
عند الوكيل قالوا سلم الوكيل الخمسة المقبوضة ويطلب الخمسة الباقية ٣٧ وان كان الوكيل طلب منه الجارية قبل  
ان يقده شيئا فنع الوكيل  
ثم نقده المولى خمسة  
وهلك الجارية كان على  
الوكيل ان يرد الخمسة  
المقبوضة على المولى وبطل  
الباقى \* رجل وكل رجلا  
بيعه عبده هذا بالف درهم  
وقيمته ألف فازدادت قيمته  
بحكم السعر الى ألفي درهم  
قال أبو بكر البخاري رحمه الله  
تعالى لا يكون للوكيل أن  
يبعه بألف \* رجل وكل  
رجلا بشرا جارية بألف  
وقال له ما صنعت من أمر  
في شيء فهو - وجاز فوكل  
الوكيل رجلا آخر بهذا  
الشراء ثم عزل المولى  
الوكيل الاول فاشترى  
الوكيل الثاني الجارية  
قال محمد رحمه الله تعالى  
يجوز شراؤه على المولى  
الاول علم الوكيل الثاني  
بذلك أو لم يعلم كان المولى  
دفع الدرهم الى الوكيل  
الاول أو لم يدفع \* وكذا  
لومات الوكيل الاول  
واشتراه الوكيل الثاني صح  
شراؤه على المولى الاول  
ولو أن المولى أخرج الثاني  
من الوكالة صح إخراج  
الوكيل الاول حيا أو  
ميتا \* ولو أن الوكيل الاول

\* ولو اشترى رجل من رجلين عبدا ولم يقده الثمن فقطع أحد البائعين يده ثم الآخر رجلاه من خلاف ثم  
فقا المشتري عنه ومات من ذلك كله في يد البائع فعلى المشتري للقاطع الاول ثمن الثمن وخمسة أسداس  
ثمنه ويرجع المشتري عليه بثمن قيمة العبد وسدس ثمنه على عاقبته في ثلاث سنين وعليه للقاطع الثاني ثمن  
الثمن وخمسة أسداس ثمنه ويرجع هو على عاقبته بثمن قيمة العبد وسدس ثمنه على القيمة وثمنه بزيادة  
على ما غرم الا فضل ما أخذ عن النفس فانه يطيب له ولو اشترى رجلان من رجل عبدا ثم قطع أحد  
المشتريين يده ثم الآخر رجلاه ثم البائع فقا عيبه ومات فان نقضا البيع فعلى الاول للبائع ثمن الثمن  
وسدس ثمنه وعلى الثاني ثمن الثمن وسدس ثمنه ويرجع على البائع الاول بثمن القيمة وسدس ثمنه وعلى  
الثاني بثمن القيمة وسدس ثمنه وان أمضيا البيع فعلى كل واحد ثلاثة أثمان الثمن وثلث ثمنه ويرجع  
القاطع الثاني على الاول بثمن القيمة وسدس ثمنه كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى شاتين  
فقطعت أحدهما الاخرى قبل القبض فهلك خيرا المشتري ان شاء أخذ الباقية بحصة من الثمن  
وان شاء ترك \* وكذا لو اشترى جارا وشعبا فافا كل الجار والشعب قبل القبض لان فعل الجار جبار  
فصار كأنها هلكت بأفة سموية \* رجل اشترى عبيدين فقتل أحدهما الآخر قبل القبض خير  
المشتري ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك \* وكذا لو اشترى عبدا وطعاما فاكل العبد  
الطعام قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن لان فعل الآدمي معتبر فصار المشتري قابضاً للهالك بفعل  
الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولومات أحد العبدین أخذ الباقي بحصة من الثمن ان شاء \* ولو اشترى  
دائنين ومات أحدهما قبل القبض فان شاء أخذ الباقي بحصة من الثمن وان شاء ترك \* وذكر في الجامع  
اشترى جارية فولدت قبل القبض ثم قتل أحدهما صاحبه أخذ المشتري الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك  
فان أخذه ثم وجد به عيبا رده بجميع الثمن هكذا في محيط السرخسي \* ولو باع عبدا برغيف بعينه ولم  
يتقاض حتى أكل العبد الرغيف يصير البائع مستوفيا للثمن لان جناية العبد في يد البائع مضمونة على  
البائع \* ولو باع جارا بشعب بعينه فلم يتقاض حتى أكل الجار والشعب ينسخ البيع ولا يكون البائع  
مستوفيا للثمن كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الولوالجية رجل اشترى من رجل جارية فوطئها المشتري  
قبل نقده الثمن فنعها البائع فهلك عنده (١) لا يجب على المشتري العقر بالاتفاق وهو المختار كذا في  
التتارخانية والله تعالى هو الموفق والمعين

(١) الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والثمن \* الاصل أن مطلق العقد يقتضي  
تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر  
مذهب أصحابنا رحمهم الله حتى انه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السواد يجب تسليمها في  
السواد كذا في محيط \* ولو اشترى حنطة في سبيلها فعلى البائع تحليصها بالكس والدوس والتذرية ودفعها  
الى المشتري هو المختار كذا في الخلاصة والتين للبائع كذا في النهر النائق \* ولو اشترى حنطة مكايلا فالكيل  
على البائع وصبا في وعاء المشتري على البائع أيضا هو المختار كذا في الخلاصة \* وكذا لو اشترى مائنة سقاء  
في غربة كان حسب الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف كذا في فتاوى قاضيان \* وكل ما باع مجازفة  
(١) قوله لا يجب على المشتري العقر الى الخ لانه لو طي ماله كنهه اه حسام الدين

بعدهما آخر ج المولى الوكيل الثاني عن الوكيل اشترى جارية جاز شراؤه للمولى فان اشترى الثاني بعد ذلك لم يعدون المولى الاول علم بشراء  
الاول أو لم يعلم دفع اليه الدراهم أولا كمن قال لاثنين ليشتري أحدا كما جاز بثمان درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الثاني لزمهما اشترى الثاني  
لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية فلا امر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجارية ثمان للمولى \* خمسة موكلا رجلا ليشتري  
لهم جارا فاشترى لهم ثم قبض من كل واحد منهم حصته من الثمن فصاعت حصته أحدهم قبل أن يدفع الى البائع قال نصير رحمه الله تعالى

يضمن الوكيل ولا يرجع على أحد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما قال ذلك لانه لما قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعد الشراء فيكون المستوفى مضمونا عليه \* رجل وكل رجلا يشتري له من فلان عبده فجاء الوكيل الى صاحب العبد وأخبره بذلك فقال صاحب العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان يعني الأمر بكذا فقال الوكيل قلت قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون الوكيل مشتريا لنفسه لأن الموكل ٢٨ أمره بعقد كانت العهدة فيه على الوكيل فاذا قال صاحب العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر

عقدا كانت العهدة فيه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هو الوكيل فصير الوكيل مخالفا للموكل قال مولا نارضي الله تعالى عنه فيما قال أبو القاسم رحمه الله تعالى نظير ينبغي أن لا يصير مشتريا لنفسه بل يلزم الأمر أو يتوقف على إجازته لأن الوكيل لما صار مخالفا صار صاحب العبد قال ابتداء بعت عبدي من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل قبلت يتوقف على الموكل ولا يصير الوكيل مشتريا لنفسه \* رجل قال لا أشتري جارية بألف درهم أو قال اشتري جارية بألف درهم من مالي أو قال اشتري جارية بهذه الألف وأضاف الى مال نفسه يكون توكيلا حتى لو اشترى المأمور يكون مشتريا للأمر \* ولو قال اشتري جارية بألف درهم أو قال اشتري جارية بالخارية بألف لا يكون توكيلا ويكون المأمور مشتريا لنفسه \* رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له بهما عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا بألف

من المقدورات كالتمر والعنب والنوم والحزرقلة لها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قاضيا بالتخلف وان شرط الكيل والوزن فعلى البائع إلا أن يخبر البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدق المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذب فيزن بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقا كذا في الوجيز للكردي \* وفي المتنق اذا اشترى حنطة في سفينة فالأخراج على المشتري \* واذا كانت في بيت ففتح الباب على البائع والأخراج من البيت على المشتري وكذا اذا باع حنطة أو ثوب في جراب وباع الحنطة والثوب دون الجراب ففتح الجراب على البائع والأخراج من الجراب على المشتري كذا في المحيط \* وأجرة الكيل والوزن والذراع والعقد على البائع اذا باعه بشرط الكيل والوزن والذرع والعقد كذا في الكافي \* وأجرة وزن الثمن على المشتري هو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* وأجرة ناقص الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح أنه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيان \* هذا اذا كان قبل القبض وهو الصحيح أما بعده فعلى البائع كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى على أن يوفيه في منزله جاز خلافا لمحمد رحمه الله \* ولو اشترى حطبا في قرية وقال موصولا بالشراء اجله الى منزلي لا يفسد وهو ليس بشرط كذا في الخلاصة \* اذا اشترى وقرح طب فعلى البائع أن يأتي به الى منزل المشتري بحكم العرف \* وفي صلح النوازل عن محمد بن سلة قال في الاشياء التي تباع على ظهر الدواب كالخشب والقمح ونحو ذلك اذا امتنع البائع عن الحمل الى منزل المشتري أجبرته على ذلك وكذا الحنطة اذا اشتراها على ظهر الدابة فان كانت صبرة اشتراها على أن يحملها الى منزله فالبيع فاسد كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل اشترى صوفا في فراش فأبى البائع فتقه فهذا على وجهين اما أن كان في فتقه ضررا ولم يكن في الوجه الاول لا يجبر عليه لان الضرر لا يلزم بالعقد وفي الوجه الثاني يجبر لكن مقدار ما ينظر اليه المشتري فاذا رضىه أجبر على فتقه كله كذا في الوقائع الحسامية \* في النصاب رجل اشترى دارا فطلب من البائع أن يكتب صكاً على الشراء فأبى البائع من ذلك لا يجبر على ذلك \* وان كتب المشتري من مال نفسه وأمره بالاشهاد وامتنع البائع من ذلك يؤمر بأن يشهد شاهدين هو المختار لان المشتري محتاج الى الاشهاد لكن انما يؤمر اذا أبى المشتري بشاهدين اليه يشهدهما على البيع ولا يكلف بالخروج الى الشهود كذا في المضمرات \* فان أبى البائع رفع المشتري الامر الى القاضي فان أقرب بين يدي القاضي (١) كتب له سجلا وأشهد عليه كذا في المحيط \* وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم كذا في الوجيز للكردي ولكن يؤمر باحضار الصك حتى ينسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد المشتري والصك القديم في يد البائع حجة له أيضا كذا في الفتاوى الصغرى \* فان أبى البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً له يجبر البائع على ذلك قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيان \* والله تعالى الموفق للصواب

(١) (الباب الخامس فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل وفيه ثلاثة فصول) \*

(١) (الفصل الاول فيما يدخل في بيع الدار ونحوها) \* قال محمد رحمه الله رجل اشترى منزلا فوقه منزل فليس له الاعلى الا اذا قال بكل حق هوله أو قال بعرافقه أو قال بكل قليل وكثير هو فيه أو منه وفي بيع الدار يدخل

(١) قوله كتبه سجلا لأن كتابة الصك مسنونة اه واقعات

دبرهم وجاء العبد الى منزله وأراد أن يأخذ الدراهم ليدفعها الى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فجاء البائع يطالب منه الثمن وجاء الموكل يطالب منه العبد كيف بهل قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلك في يده على الامانة \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا علم بشهادة الشهود أنه اشترى العبد وهلك في يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدق في إيجاب الضمان على الأمر \* رجل وكل رجلا أن يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم

فوكل الوكيل الاول بذلت غيرة فباعه الثاني بمحضرة الاول روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا ولا يتوقف على الاجازة وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا أن يكون الاول حاضرا وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا لان الموكل رضى بزوال ملكه بالثمن المقدر \* رجل وكل رجلا يبيع عبد بعينه وكل وكيلا آخر يبيع هذا العبد فباعه ٣٩ أحدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري بأكثر من ذلك

العلو تحت البيع وان لم يذ كر كل حق هولها أو ما أشبه ذلك كما يدخل السفل وان لم يذ كر كل حق هولها أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط \* ولو اشترى شيئا لا يدخل علوه وان ذ كر الحقوق ما لم ينص على العلو كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن عليه علو كان له أن يبنى عليه علوا كذا في السراج الوهاج \* قالوا هذا الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف أهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار لان كل مسكن يسمى حانه سواء كان صغيرا أو كبيرا الادار السلطان فانها تسمى سراى كذا في الكافي \* والجناح يدخل في البيع كذا في الينابيع \* والظلة التي تكون على الطريق وهي الساباط الذي أحد طرفيه على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار أخرى أو على الاسطوانات خارج الدار لا تدخل تحت بيع الدار الا بذ كر كل حق هولها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد تدخل وان لم يذ كر كل حق هولها اذا كان مفتحا الى هذه الدار واذا ذ كر الحقوق والمرافق تدخل الظلة عند أبي حنيفة في البيع اذا كان مفتحا في الدار وان لم يكن مفتحا الى الدار لا تدخل وان ذ كر الحقوق والمرافق كذا في المحيط \* ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه كذا في الهداية \* اشترى يتقاف دار لا يدخل الطريق ومسيل الماس من غير ذ كر ولو ذ كر بمحقوقه ومرافقه يدخل وهو الاصح كذا في الفتاوى الصغرى \* ومن اشترى منزلا في دار أو مسكناتها لم يكن له الطريق في هذه الدار الى ذلك المشتري الا أن يشتريه بكل حق أو بمرافقه أو بكل قليل وكثير وكذا المسيل هكذا في فتح القدير \* اشترى دار لا يدخل فيه الطريق من غير ذ كر وان باع دارا وقال بمحقوقها ومرافقها أو قال بكل قليل وكثير داخل فيها أو خارج عنها كان له الطريق كذا في فتاوى قاضيان \* والطريق ثلاثة طرق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالطريق الخاص في ملك انسان لا يدخل في البيع من غير ذ كر امانا وأمانا بذ كر الحقوق والمرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذ كر وكذا حق مسيل الماء في ملك خاص وحق القاء الثلج في ملك خاص لا يدخل في البيع الا بالذ كر امانا وأمانا بذ كر الحقوق والمرافق كذا في المحيط \* وللشرب والممر قسط من الثمن حتى لو باع دارا مع ممره فاستحققت الدار دون الممر ينقسم الثمن على الدار والممر هكذا في الكافي \* واذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له أن يرد البيع ان لم يعلم بالحال كذا في الوجيز للكردي \* ولو كان في البيت باب موضوع لا يدخل في البيع من غير ذ كر كذا في المحيط \* والمحطب والتبن الموضوع في البيت لا يدخل في البيع من غير شرط هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* وبيع العلو دون السفل جائزا اذا كان مبنيا فان لم يكن مبنيا لا يجوز ثم اذا كان مبنيا لا يدخل طريقه في الدار الا بذ كر الحقوق والمرافق كذا في السراج الوهاج \* ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا العلو كان للمشتري أن يبنى عليه علوا آخر مثل الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو بيع السفل يجوز البيع مبنيا كان أو منهما كذا في شرح الطحاوي \* ولو اشترى علوا المنزل واستثنى الطريق صح كذا في الكافي \* ولو باع دارا ولم يذ كر الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير يدخل في البيع جميع ما كان فيها من بيوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجتمعها وينقل عليها حدودها الاربع من المطبخ والخبز والكنيف كذا في المضمرات \* ويدخل في بيع الدار المخرج والمربط والبئر ذ كر الحقوق والمرافق أو لم يذ كر وفي بيع منزل من الدار أو بيت منها لا تدخل هذه الاشياء الا بالذ كر وهذا اذا كان المخرج والمربط في الدار

من فلان فباعه من غيره لا يجوز \* ولو أمره أن يشتري له عبد فلان منه وعين العبد من فلان ومن وكيله ومن هو اشترى من فلان \* رجل قال لغيره يعني هذا العبد بالف درهم فقال بعت لانيته البيع ما لم يقل الا امر قبلت واشتريت وكذا لو باع شيئا ثم قال للمشتري أفاني هذا البيع فقال أقلت لانتم الافالة في أظهر الروايتين وهي بمنزلة البيع \* الواحد لا يتولى المقدم الجانبين الا في مسائل \* منها الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه أو يبيع ماله من ولده فانه يكتفي بلفظ واحد وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى هذا

إذا أتى بلفظ يكون أصيلاً في ذلك اللفظ بأن باع ماله فقال بعث هذا من ولدي فإنه يكتفى بقوله بعث أما إذا أتى بلفظ لا يكون هو أصيلاً في ذلك اللفظ بأن أراد أن يبيع ماله من ولده فقال اشترت هذا المال لولدي لا يكتفى بقوله اشترت ويحتاج إلى قوله بعث وهو في الوجهين يتولى العقد من الجانبين \* ومنها الوصي إذا باع ماله من التيمم أو اشترى مال التيمم لنفسه وكان ذلك خبراً للتيمم \* ومنها الوصي إذا اشترى مال التيمم للقاضي بأمر القاضي \* ومنها ٣٠ العبد يشترى نفسه من مولاه بأمر المولى \* أو وكيل البائع والشراء إذا خدط عقله بالتبذير

المبيعة فاما اذا كان في دار أخرى متصلا بالدار المبيعة لا تدخل هذه الاشياء كذا في المحيط \* وأما اذا باع بيتا قاسم البيت يقع على مبنى مسقف عليه باب فيدخل حيطانه وسقفه والباب كذا في السراج الوهاج \* والقرية مثل الدار فان كان في الدار أو في القرية باب موضوع أو خشب أو ابن أو جص لا يدخل شئ من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق \* وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل وكثير فهو مأومنها لا يدخل شئ مما ذكرنا في البيع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع دارا وكان لها طريق فله سد صاحبها وجعل لها طريقا آخر فباعها بحقوقها فله الطريق الثاني دون الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو باع بيتا بعينه من المنزل بمحدوده وحقوقه فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له أن يمنع وان لم يكن قال بعضهم ليس له أن يمنع وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* امرأة لها حجرتان ومسترأح احدى الحجرتين في الحجر الاخرى ومفتح المسترأح ورأسه من الحجر الثانية فباعت الحجر التي فيها المسترأح وليس رأس المسترأح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجر الاخرى التي رأس المسترأح فيها وقد كتبت لكل واحدة منهما ماصكا قال أبو بكر البلخي رحمه الله ان كانت كتبت في الصك الاول انه اشترى اها بسفلها وعلوها ولم تكتب فيه دون المسترأح الذي رأسه في الحجر الاخرى فالمسترأح في هذه الحجر فلهما على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المسترأح الذي رأسه في الحجر الاخرى فلهما على حاله وان شاء ترك ان كانت حجرته أو بسد مفتح والمشتري الثاني بالخيار ان شاء أخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك ان كانت البائعة شرطت له المسترأح في البيع كذا في فتاوى قاضيان \* سئل أبو بكر عن امرأة لها حجرتان ومسترأح احدى الحجرتين في الحجر الاخرى ومفتح المسترأح فباعت الحجر الثانية فباعت المسترأح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجر الاخرى وقد كتبت لكل واحدة منهما ماصكا قال ان كانت كتبت في الصك الاول انه اشترى اها بسفلها وعلوها ولم تكتب فيه دون المسترأح الذي في الحجر الاخرى فالمسترأح الذي في الحجر فلهما على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المسترأح الذي في الحجر الاخرى فلهما على حاله وان شاء ترك ان كانت حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك ان اشترطت له البائعة المسترأح في البيع كذا في التلخيصية ناقلا عن الحناوي \* دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بموافقة هاشم اراد البائع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبي المشتري لم يكن للبائع أن يرفع وكذا لو باع بعض البيوت بموافقة هاشم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسيل أو طريق لداره أخرى مجنبا وقال بكل حق فذلك كله للمشتري وله أن يمنعه وكذلك يؤمر برفع خشب على حائط المبيعة وكذلك السرداب الذي تحته للمشتري الا أن يستثنيه البائع والقول للمشتري انه لم يستثنه ولو كان الطريق والخشب والسرداب لاجنبي بحق لازم ملك أو جارة فهو عيب لانه ليس له أن يمنعه وان كان باعارة لا خيار له لانه ليس بلازم ولو قال البائع استثنيت ذلك فالقول قوله كذا في التلخيصية \* ولو اشترى دارا فيها بستان دخل في البيع صغيرا كان أو كبيرا فان كان خارجا عنها لا يدخل وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان \* رجل باع دارا ولا تحريم امسيل ما فرضي صاحب المسيل ببيع الدار واوان كان له رقبعة المسيل كان له حصص من الثمن وان كان له حق جري الماء فقط فلا قسط له من

يشترى الآخر بما سبق  
من الألف قبل أن يختصما  
قلت الزيادة أو كثرت \* وقال  
أبو يوسف ومحمد رجهما  
الله تعالى إذا اشترى  
أحدهما بما يتعاب فيه  
الناس ويسقى من الألف  
ما يشترى به الآخر جاز  
\* رجل دفع إلى رجل دراهم  
وقال اشترى به ما شئت لم يجز  
التوكيل إلا أن يكون على  
وجه البضاعة \* ولو قال  
اشترى به ما شئت على ما ترى  
وتختار به جاز التوكيل \* ولو  
وكله بشراء ثوب أو دابة أو  
حيوان لا يصح التوكيل بين  
الثنى أو لم يبين \* ولو أمره  
بشراء ثوب وبين جنسه  
فقال ثوب هروى أو ما أشبهه  
ذلك صح التوكيل وإن لم  
يبين الثمن \* ولو قال اشترى  
أثوابا لا يصح وإن بين الثمن  
\* ولو قال اشترى حجرا أو  
قال فرسا صح وإن لم يبين  
الثنى وينصرف ذلك إلى  
ما يليق بحال الموكل حتى  
إن الموكل لو كان مكاريا  
فاشترى له حجرا مصريا أو  
قال واحد من العوام اشتر  
لنى فرسا تليق بالملك لا يلزم  
الأمر \* ولو قال اشترى دارا  
لا يصح ما لم يبين الثمن \* وعند

(١) قوله لانها مركبة ظاهر التعطيل انها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بمجمل أو موضوعة بمخطف في حلقة الخشبة التي على البئر انما لا تدخل ويصروا المعترف في هذا الباب العرف اه ابن عابدين

(٢) قوله استحسننا أي لاقياسا لعدم اتصاله وقتلنا بدخوله بحكم العرف اه ذخيرة

(٣) قوله فان كان الباب مركبا الخ علم بحكم أبواب الشبايك وذلك لان الابواب التي من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من الزجاج لا تدخل الا اذا كانت متصلة أيضا لان غير المتصلة توضع وترفع تأمل اه ابن عابدين

بيان الثمن ينصرف التوكيل الى دار في المصر التي هي عليه وقيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة ولوقال اشترى دارا بعقد ولم يبين الثمن لا يصح وان سمي الثمن جازمه ولوقال بعدي في محله كذا جاز وان لم يبين الثمن ولوقال اشترى عبدا وجارية ولم يبين الثمن ولا الصفة لا يصح التوكيل وان بين الصفة فقال جارية هندية أو حبشية صح التوكيل وان لم يبين الثمن \* وكذا لو بين الثمن وقال اشترى جارية بالف درهم صح التوكيل وان لم يبين الصفة \* ولوقال اشترى حنطة لا يصح التوكيل ما لم يبين القدر فيقول كذا قفيزا \* ولوقال اشترى هذا العبد صح التوكيل

وان لم ينن الثمن \* ولو قال اشترى جارية بألف درهم أو بين الصفة فقال اشترى جارية حبشية فاشترى جارية حبشية عيباء أو مقطوعة اليدين أو الرجل بعنل القيمة أو بغبن يسير جازي قول أي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزم الأمر \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يلزم الأمر \* ولو كانت عذراء أو مقطوعة إحدى اليدين أو الرجلين لم الأمر في قولهم \* ولو وكله بأن يشتري له رقبة بألف درهم فاشترى عبدا أو جارية عيباء بألف درهم وهي مثل ٣٣ قيمته لا يلزم الأمر في قولهم \* ولو وكله بأن يشتري له لحا بدرهم فاشترى لحم ضأن أو بقر

فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري كذا في فتاوى فاضيلان \* وفي المنتقى اذا قال لغيره بعث هذا البيت وما أغلق عليه باب فليس مأغلق عليه بابه من المتاع للمشتري وهذا يقع على حقوقه كأنه قال بعثك بحقوقه قال هشام قلت لابي يوسف رحمه الله ان قال له بعثك بمافي من ثمن قال هذا على حقوقه أيضا وان قال على مافي من المتاع فهذا جائز على مافي من المتاع كذا في المحيط \* وفي التوازل سئل أبو بكر عن رجل له داران وفي إحدى الدارين سرداب مفتوحها في الدار الأخرى فباع التي مفتوحها اليها ثم باع الدار الثانية قال السرداب الذي مفتوحها اليه وان باع الدار التي السرداب تحتها أو لا ثم باع الثانية لم يكن للذي مفتوحها اليه شيء \* وسئل أبو نصر عن رجل اشترى دارا وفيها سرداب مفتوحها الى دار المشتري وأسفلها الى دار جاره أو كنف مشمل ذلك فتنازع الذي المفتوح اليه والذي اليه أسفلها قال السرداب لمن المفتوح اليه فان أقام الذي أسفلها اليه البيعة قضى به له فان كان المشتري اشتراه بحقوقه فله أن يرجع على بائعه بحصته من الثمن كذا في التتارخانية \* رجل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة منهما رجلا فبني أحدهما كنين ساباطا ووضع خشبه على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها لا غير (١) ورب الدار يعلم ذلك ثم الباني طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعها بحقوقها ووافقها ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فأراد المشتري الثاني أن يرفع خشب الساباط عن حائطه كان لذلك كذا في فتاوى فاضيلان \* وفي المنتقى اشترى حائطاً يدخل ماتحته من الأرض وكذا ذكر في الحقيقة من غير ذكر خلاف وفي المحيط جعله قول محمد والحسن رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله لا يدخل وأما أساسه فقيل الظاهر من مذهبه أنه يدخل كذا في فتح القدير \* اذا اشترى داراً أو حائطاً فانهدم حائطه فوجد فيه رصاصاً وخشباً وأساساً ان كان من جله البناء كالخشب الذي تحت الدار يوضع ليبنى عليه ويسمى سنجاً فارسية فهو للمشتري وان كان مودعاً فيه فهو للبائع كذا في المحيط وفي الفتاوى رجل باع حائطاً دخل ألواح الحائط في البسج سواها حائطاً بمرافقه أو لا هو المختار كذا في الخلاصة ولو على الحائط ظلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا كذا في الوجيز للكردي \* ولو باع الحائط حائطاً يدخل كور الحائط في البسج وان لم يذ كر المرافق وكور الصانع لا يدخل وان ذكر المرافق لان كور الحائط كور الصانع لا يكون مركباً وزق الحائط الذي ينفخ فيه لا يدخل كذا في فتاوى فاضيلان \* وقد مر من النحاس يطبخ لاصحاب السويق فيه الحنطة أو للصباغين يطبخ فيه الصبغ أو للقصارين يوضع فيه لثياب اللبائع كذا في المحيط \* وجذع القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق كذا في الوجيز للكردي \* ومرة لاما السواقين وهي التي يقلى فيها السويق اذا كانت من حديد أو نحاس فهي للبائع وان كانت في البناء كذا في محيط السرخسي وان كانت من طين دخلت في البسج كذا في الذخيرة \* والصندوق

أو ابل لم الأمر وقيل ان كان الأمر غير ما ينصرف التوكيل الى المطبوع والمشوى \* وان اشترى كرشا أو بطوناً أو بكاداً أو رؤسا أو كارع لا يلزم الأمر \* وكذا لو اشترى لحافاً قديداً أو لحماً الطيور والوحوش لا يلزم الأمر \* وكذا لو اشترى شاحية أو مذبوحة غير مسلوخة \* وان اشترى شاة مسلوخة لم الأمر الآن يكون الثمن المدفوع قليلاً \* ولو وكله أن يشتري له رأساً فهو على رأس الغنم المشوى دون التي في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتناول رأس البقر والغنم وانما اختلافوا لاختلاف عرف زمانهم فيما يباع من الرؤس في الاسواق \* ولو وكله أن يشتري السمك بدرهم فهو على الطري الكبار دون المالح والتوكيل بشراء البيض ينصرف الى بيع الدجاج خاصة \* والتوكيل بشراء اللبن ينصرف الى لبن الغنم دون البقر والابل وهذا في عرفهم أما في عرفنا يتناول لبن البقر أيضاً ولو أمره بشراء الدهن أو الفاكه بدرهم فاشترى أي فاكهة تباع في الاسواق وأي دهن يباع في الاسواق جاز

المثبت ولودفع الى رجل دراهم وأمره أن يشتري له بها طعاماً ذكر في الكتاب أن التوكيل ينصرف الى الحنطة ودقيقها قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى ان كانت الدراهم كثيرة بحيث يشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز وان كانت قليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا



في عرفهم فان في عرفهم اسم الطعام اذا كان مقرونا بالشراء ينصرف الى الخنطة والدقيق أما في عرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع الخبز أو وحده \* والتوكيل بشراء الاغذية يتقيد بشراء الاغذية في ثلاث السنة في أيام النحر أو قبلها \* وكذا التوكيل بشراء الجدة يتقيد بأيام الصيف في تلك السنة حتى لو اشترى ذلك في أيام التضيعة من السنة الثانية أو الجدة في السنة الثانية لا يجوز \* وقيل هذا قولهما ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لانه ٣٣ يعتبر إطلاق اللفظ \* رجل وكل رجل لا

بيع جارية وقيمتها ألف درهم فباعها الوكيل بألف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فزادت قيمة الجارية الى ألفين ليس للوكيل أن يمضي البيع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يمضي لان عنده ابتداء البيع بعد ما زادت قيمتها جزأ فلأن هذا الوكيل لم يمض البيع ولكنه سكت حتى مضت مدة الخيار قال محمد رحمه الله تعالى بطل البيع \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جازا البيع كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو كان هذا البائع وصيا كان قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كقولهما \* ولو مات الموكل قبل مضى مدة الخيار والوكيل وارثه قال محمد رحمه الله تعالى بطل البيع وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطل \* الوكيل بالبيع اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبات الوكيل أو الموكل في مدة الخيار تم البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله ان مات

المشتري في البناء وأجابه الغساليين وخوابي الزياتين وحبابهم ودنانهم (١) وخلفاء وبرده بزمنين أو المشتري في البناء (٢) لا تدخل وليست هذه الاشياء من متاع الدار ولا من حقوقها \* ويستوى في هذه المسائل أن ذكر الخائون مطلقا أو بعرفه كذا في المحيط \* باع الحمام لا يدخل فيه القصاص والفخجات وان باعه بمرافق كذا في الظهيرية \* والبيعة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السر حسي وقال السيد الامام أبو القاسم في عرفنا المشتري كذا في مختار الفتاوى \* وتدخل (٣) القدور في بيع الحمام من غير ذكره كذا في المحيط \* وفي الحاوي سئل أبو بكر عن مصابيح الحمام هل تدخل في بيع الحمام قال لا كذا في التتارخانية

الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم \* اذا باع أرضا أو كروما ولم يذكر الحقوق ولا المرافق ولا كل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ما ركب فيها التأسيس نحو الغراس والاشجار والابنية كذا في الذخيرة \* ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر أن الشجر يدخل في بيع الارضين من غير ذكره ولم يفصل بين المثمرة وغير المثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة والاصح أن الكل يدخل من غير ذكر كذا في الفتاوى الصغرى سواء كانت للخطب أو غيره وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولا تدخل اليابسة فانها على شرف القطع فهي كخطب موضوع فيها كذا في فتح القدير \* قال مشايخنا ان كان الشجر يغرس للقطع كشجر الخطب لا يدخل لانها بمنزلة الزرع كذا في الصغرى \* والزرع والتمر لا يدخلان في البيع استحسانا الا أن يشترط المبتاع كذا في الذخيرة \* ولو باع الارض وقال بعرفه لا يدخل الزرع والتمر في البيع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيتان \* ولو قال بكل قليل وكثير فهو فيها ومنهما من حقوقها أو مرافقها لم يدخلها أيضا وان لم يقل من حقوقها أو مرافقها يدخلان فيه كذا في السراج الوهاج \* وفي المنتقى اذا قال بكل قليل وكثير فهو فيها يدخل ما فيها من الزرع والبقل والياحين وغير ذلك كذا في الذخيرة \* ولا يدخل في بيع الارض ما كان موضوعا فيها كالثمار المجذوة والزرع المحسودة والخطب واللبن الموضوع فيها الا أن يشترطه صريحا كذا في السراج الوهاج \* ولو باع أرضا فيها مقابر (٤) صح البيع فيها وراء المقابر ومطرح الحصان ليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق كذا في البحر الرائق \* اذا باع الارض والكرم وقال بعث منك بحقوقها أو قال بعرفه أدخل في البيع بذكر الحقوق والمرافق ما كان غير داخل بدونه ما وذل الشرب والمسيل والطريق الخاص كذا في البناية \* ولو اشترى نخلة بطريقها من الارض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف من ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع ويأخذ للنخلة طريقا من أي نواح شاء لانه لا يتفاوت فان كان متفاوتا لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيتان \* وورق التوت

(١) الدنان النازلة في الارض وهو تفسير لما قبله اه (٢) قوله لا تدخل الخ في التتارخانية عن الذخيرة انه على قياس مسئلة البكرة واسلم ما كان مشتملا في البناء من هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اه أي وان لم يقل بحقوقها اه (٣) قوله القدور جمع قدر بالكسر آتية يطبخ فيها صباح والظاهر أن المراد بها قدر النحاس الذي يستعمل فيه الماء يسمى حلة اه ابن عابدين (٤) قوله صح البيع فيها وراء المقابر أي وان لم يصرح باستثناء لانها مستثناة عادة كالساجد والزوايا وهذا هو الاصح وما نقله في الدرر من عدم الصحة ما لم يستثنها خلاف الاصح اه بحرأوى

(٥ - فتاوى ثالث) الوكيل بتم البيع وان مات الموكل ينقض \* وصى اليتيم أو أوما اذا باع جارية اليتيم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام فبات الوصي في مدة الخيار تم البيع \* ولو مات اليتيم أو أدرك في مدة الخيار تم البيع عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى ان مات اليتيم ينقض البيع \* ولو باع الاب أو الوصي شيئا لليتيم على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الصبي في مدة الخيار ذكر في الزادات أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تم البيع وبطل الخيار \* وقال محمد رحمه الله تعالى ان رد اليتيم ينقض البيع وان أجاز جزأ كان في مدة الخيار أو بعده

وعن محمد رحمه الله تعالى فيها ثلاث روايات. احداها هذه \* والثانية ما روى أبو سليمان رحمه الله تعالى عنه أنه ان أجاز في المدة جاز وان مضت المدة ولم يجز بطل البيع \* والثالثة ما روى ابن سماعة أنه ينقل العقد الى اليتيم بصفته \* والصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى ما ذكر في الزيادات ان العقد يتيق موقوفا على اجازة الصبي ويكون الثابت له خيار الاجازة في العقد الموقوف حتى لا يتوقف بوقت \* ولو باع المكاتب عبدا على أنه بالخيار ثلاثة ايام ثم عجز ٣٤ المكاتب تم البيع وبطل الخيار كالمولات وأوجن \* وكذا العبد المأذون اذا باع على أنه بالخيار

ثلاثة ايام ثم عجز عليه المولى في مدة الخيار قال محمد رحمه الله تعالى لا يبطل خياره ولو أجاز البيع لا يجوز \* وكذا لومات العبد لا يتم البيع \* ولو مضت مدة الخيار والعبد صح جاز البيع \* ولو أجاز المولى بغيره ان لم يكن على العبد دين جاز وان كان عليه دين لا يجوز الا ان يقضى الدين \* رجل وكل رجلا بأن يشتري له جارية وسمى له الثمن فاشتري له جارية هي ذات رحم محرم من الموكل أو جارية حلف الموكل بعتقها ان ملكها جاز وتعتق \* وكذا العبد المأذون اذا اشترى قريب مولاه صح ويعتق \* وكذا الصبي اذا اشترى قريب نفسه صح ويعتق له \* وأما الاب أو الوصى اذا اشترى قريب الصبي أو قريب ابن معتوله لا يجوز ذلك على الصبي والمعتوه وينفذ على الاب والوصى \* وان اشترى للمعتوه أمة قد استولدها بالنكاح ذكر في الزيادات أنه لا يلزم المعتوه ويلزم الاب قال وان استحسن مستحسن فقال لزمت المعتوه صح والازل أصح \* رجل تزوج أمة قد ولدت

والاس والزعفران والورد بمنزلة الثمر وأشجارها بمنزلة النخل كذا في التبيين \* باع أرضا وفيها قطن لا يدخل من غير ذكر وهو كالثمر وأما أصل القطن فقد قالوا لا يدخل وهو الصحيح \* وشجر الباذنجان لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر هكذا ذكر الحالكه \* أحد السمرقندي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* الطرفاء وشجرة الخلاف تدخل تحت البيع وكذا الغضة وكل ماله ساق والامام الفضلي جعل قوائم الخلاف كالتمر باع أو ان القطع أولا وبه يقتضى كذا في الخلاصة \* ولو اشترى أشجارا لفرصاد لا تدخل الاوراق الا بالشرط كذا في الفتاوى الصغرى \* وان كان في الارض كثران فبيعت مطلقا كان على الارض لا يدخل في البيع المطلق وما كان مغيبا منه في الارض فالصحيح أنه يدخل لانه يتيق سنين فيكون بمنزلة الشجر هكذا في فتاوى قاضيان \* وأما القتب وقارسيته اسبست والرطبة فما كان على وجه الارض لا يدخل في البيع من غير ذكر كالزروع والتمر \* وأما أصول هذه الاشياء وهي ما كان مغيبا في الارض فهم من قال لا يدخل لان النهاية الاصول مدته معلومة فيما بين الناس فيكون كالزروع \* ومنهم من قال يدخل لان نهاية هذه الاشياء تتفاوت تقاوتها فحاشا بتفاوت الاراضى فيكون كالاشجار وصار الاصل ان ما كان لقطعه مدته معلومة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر فلا يدخل في البيع من غير ذكر وما ليس لقطعه مدته معلومة فهو بمنزلة الشجر فيدخل تحت بيع الارض من غير ذكر \* والزعفران لا يدخل من غير ذكر وكذلك أصله كذا في المحيط \* ولا يدخل فيه ما ليس للبقاء وان كان متصلا به كالقصب والحطب والحشيش كذا في محيط السرخسي \* وكل ماله ساق ولا يقطع أصله حتى كان شجرا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر لانه بمنزلة الثمر هكذا في المحيط \* بنذر أرضه وباعها قبل أن يثبت لا يدخل في البيع لانه ما لم يثبت لا يصير تبعا ولونبت ولم يصير له قيمة ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يدخل فيه \* والصواب أنه يدخل كذا في الظهيرية وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* وفي حاشية فتاوى الفضلي اذا باع أرضا فيها زرع لم يثبت ان كان البذر (١) قد غرس في الارض (٢) فهو للشترى والا فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن غرس عند البيع فهو للبائع والمشتري متطوع فيما فعل كذا في النهاية \* ومن باع أرضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه فان كانت النخل مثمرة وقت العقد وشرط الثمر للشترى فله حصته من الثمن فان كانت قيمة الارض خمسمائة وقيمة النخل كذلك وقيمة الثمر كذلك فان الثمن ينقسم أمثالا فانما اجزاء فلو فاتت الثمرة بأفة سماوية أو أكله البائع قبل القبض فانه يطرح عن المشتري ثلث الثمن وله الخيار ان شاء أخذ الارض والنخل بثمن الثمن وان شاء ترك في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج \* ثم يعتبر في القسمة قيمة الثمار حين أكلها البائع كذا في المبسوط \* وان لم تكن الثمرة موجودة وقت العقد وانمرت بعده قبل القبض فان الثمرة للشترى وتكون الثمرة زيادة على الارض والنخل عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على النخل خاصة وبيانه اذا كانت قيمة الارض خمسمائة وقيمة النخل كذلك والثمرة كذلك فكل البائع الثمرة قبل القبض طرح عن المشتري ثلث الثمن عندهما يأخذ الارض والنخل بثمن الثمن ولا خيار له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة \* وعند محمد رحمه الله تعالى له

- (١) قوله قد غرس في المصباح غرس الشيء غرسا من باب تعقب فسد من ندوة أصابته فهو يترق عند مسه الخ  
(٢) قوله فهو للشترى لان الغرس لا يجوز بيعه على الانفراد فصارت كجزء من أجزاء الارض اهـ بحر

منه أولاداً ثم ملكها فكانت انما ان هذه المكاتب شترت بعض أولادها وولاهم شرأوها وعنى الولد المشتري على الخيار المولى \* رجل قال لغيره اشترى جارية بكذا فاطأها فاشترى أخت امرأته أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب لا يلزم الا مهر ويكون الوكيل مشتريا لنفسه \* وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عقد زوج من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لا يلزم الا مهر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت العتقة بالشهر ولزم الا مهر \* وذكر في العمون عن محمد رحمه الله تعالى لو اشترى أخت امرأته الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى أخت

أمة الموكل قد وطئها يلزم الأمر قال وهما في القياس سواء غير أني أستحسن هذا لأن في أخت الأمة يمكنه أن يبيع الموطوءة من ساعته فيطأ التي اشتراها الوكيل وفي أخت المرأة لا يمكنه ذلك الآن يطلق المنكوحه وتنقض عتدها فيطول \* ولو اشترى صغيرة لا يوطأ مثلها أو مجوسية لا يلزم الأمر \* ولو اشترى نصرانية أو يهودية لزم الأمر \* وكذا الصابغة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الصابغة لا يلزم الأمر ولو اشترى رتقاء لم يعلم به الوكيل جاز ٣٥ على الأمر وله حق الرد وإن كان

الوكيل علم بذلك لا يلزم الأمر وكذا الوكيل يعلم بشرط البراءة عن كل عيب لا يلزم الأمر \* ولو قال لغيره اشتر لي جارية أو طوهما فاشترى أختين في عقد واحد أو اشترى جارية وعمة أو خالتها من رضاع أو نسب في عقد واحد لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى يلزم الأمر ولو اشتراهما في صفقتين لزم الأمر عندهم وذ كرفي المنتقى لو اشترى هذا الوكيل له جارية وابنتها لزم الأمر لأنه قادر على وطء كل واحدة في الحال إنما يحرم عليه وطء الأخرى بعد وطء الأولى \* رجل وكل رجلا وقال اشترى جارية بكذا أعتقها عن ظهاري فاشترى عيما أو مقطوعة السدين أو الرجليين ولم يعلم بذلك لزم الأمر \* كان له أن يرد \* ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم \* ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لا يضمن الوكيل \* وإن اشترى جارية وظهر أنها حرة ضمن الوكيل \* رجل أمر رجلا أن يشتري عبدا بعينه بيته وبين الأمر فقال المأمور

الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى طرح عنه ربع الثمن وله الخيار إن شاء أخذ الأرض والتخل بثلاثة أرباع الثمن وإن شاء ترك كذا في السراج الوهاج \* وإن كانت أثمرت التخل مرتين أخذ المشتري الأرض والتخل بنصف الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يأخذها بثلثي الثمن وإن أثمرت ثلاث مرات أخذ الأرض والتخل بخمسي الثمن وسقط عنه ثلاثة أخماس الثمن حصة الثمر وعند أبي يوسف يأخذها بخمسة أثمان الثمن وإن أثمرت أربع مرات يأخذها بثلث الثمن وعند أبي يوسف يأخذها بثلاثة أخماس الثمن وإن أثمرت خمس مرات أخذها بسبعي الثمن وعند أبي يوسف بسبعة أجزا من اثني عشر جزأ من الثمن كذا في المبسوط \* ولو قامت الثمرة بأقصة سماوية لا يطرح شئ من الثمن ولا خيار للمشتري في قولهم جميعا \* ولو كان سمي للتخل خمسة مائة ولا أرض كذلك فإن الثمرة في هذا الفصل زيادة على التخل خاصة أجماعا فإذا أكله البائع طرح عن المشتري ربعه ولا خيار للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هامة الخيار كذا في الجوهرية النيرة \* ولو اشترى (١) نالة صغيرة وتر كها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمر بقلعها ويكون الكل للمشتري وإن تركها بغير إذن البائع حتى أثمرت يتصدق المشتري بالثمر كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا اشترى أرضا وتخلها ونيس لها شرب وهو يعلم بذلك فله الخيار هكذا ذكر في المنتقى كذا في المحيط \* رجل اشترى أرضا بشربها وللبائع في القناة التي يسقى منها الأرض ماء كتشرد كرفي النوادر أنه يقضى للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراء مع الأرض كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى أرضا إلى جنبها (٢) أفق وبين الأرض والأفق مسناة وعلى المسناة أشجار وجعل أحدها وبالأرض الأفق دخل المسناة وما عليها من الأشجار تحت البيع وهذا ظاهر كذا في الظهيرية \* من باع نخلا أو شجرا فيه ثمر فخرته للبائع الآن بشرط المبتاع بأن يقول المشتري اشترت هذا الشجر مع ثمره سواء كانت مؤبرة أم لا كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق بين ما إذا كان للثمرة في أو لم تكن في الصحيح ويكون في الحالين للبائع هكذا في التبيين \* رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها تكلموا في جوازها والصحيح أنه يجوز وللمشتري أن يقلعها من أصلها وإن اشترى بشرط القطع قال بعضهم إن بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والأفلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن يقطعها من وجه الأرض فأمّا عروقها في الأرض لا تكون له إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* وأعلم بأن شراء الشجر لا يخلو من ثلاثة أوجه أما أن يشتريها للقطع بدون الأرض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقلعها وله أن يقلعها بعروقها وأصلها يدخل في البيع وليس له أن يحفر الأرض إلى ما يتناهى إليه العروق لكن يقلعها على ما عليها العرف والعلّة إذا اشترط البائع القطع على وجه الأرض أو يكون في القطع مضرة للبائع فحوا أن يكون بقرب من الحائط أو ما أشبهه فينتهز مؤثر المشتري أن يقطعها على وجه الأرض فإن قلّعها أو قطعها ثم نبتت من أصلها أو عروقها شجرة فأن البائع وإن قطع من أعلى الشجر فغابت يكون للمشتري وأما إذا اشترى مع قرارها من الأرض فأنه لا يؤمر المشتري بقلعها ولو قلّعها فله أن يغرس مكانها أخرى وأما إذا اشترىها ولم يشترط شئ فأنه لا يشتري بقلعها الله تعالى الأرض لا تدخل في البيع وعند محمد رحمه الله تعالى تدخل في البيع وله الشجر مع قرارها من الأرض

(١) قوله نالة أي نخلة صغيرة كافي القاموس اه (٢) قوله أفق هو الجدول الصغير كافي المغرب اه

نعم ثم ذهب واشترى وأشهد أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد ينتمى على الشرط لأنه وكله بشراء نصف عبد بعينه والوكيل بشرائه شئ بعينه إذا اشتراه لنفسه بمثل الثمن الذي أمر به حال غيبة الأمر كان مشتريا للوكيل \* ولو أمر رجل رجلا أن يشتري له عبدا بعينه وبين الأمر فقال المأمور فذهب المأمور ليشتريه فلقبه رجل آخر وقال له اشتر هذا العبد بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد فالعبد بين الأمرين نصفين ولا شئ للمأمور قيل هذا إذا قبل المأمور الوكالة من الثاني بغير محض من الأول فأنما إذا قبلها بعرض من الأول كان العبد

بين المأمور وبين الموكل الثاني نصفين لانه تقبل الوكالة من الثاني وقبول الوكالة من الثاني على هذا الوجه اخراج نفسه عن وكالة الاول والوكيل بشرائى بعينه اذا اخرج نفسه عن الوكالة لا يملك الاجمير من الموكل \* وكذا لو اشهد الامر على اخراج الوكيل عن الوكالة عند غيبة الوكيل لا يصح اخراجه \* فلم يشتر المأمور حتى اقبله ثالث وقال لمثل ذلك فقال نعم عند غيبة الاولين ثم اشتراه فهو للاثم من الاولين لانه لم يخرج عن وكالتهما وان علم الاولان ٣٦ بقبوله من الثالث ثم اشتراه فهو بين المشتري والثالث نصفين ولا شئ للاولين \* رجل

قال لاخر اشترى عبد فلان فقال نعم ثم وكله آخر بان يشترى ذلك العبد فاشتراه الوكيل واشهدانه اشتراه للثاني ان كان قبل الوكالة من الثاني بمحضرة الاول كان العبد للثاني وان لم يكن بمحضرة فهو للاول \* ولو كان الاول قاله اشترى بألف درهم وقال الاخر اشترى بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني لان الوكيل بشرى شئ بعينه بألف درهم يملك الشراء لنفسه بمائة دينار أو بثلث آخر فاذا ملك الشراء لنفسه بثلث آخر ملك الشراء لغيره بخلاف ما اذا اشتراه بمائة دينار \* الوكيل بالسلم اذا اضاف العقد الى دراهم الموكل كان العقد للموكل واذا اضاف الى دراهم نفسه كان العقد للوكيل \* وان اطلق العقد ولم يصف يعتبر به الوكيل فان قال لم تحضر الى النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد صدقه الامر فيمن نوى أو كذبه أو قال نويتى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كذبه فكذلك وان صدقه فالعقد

قال الصدر الشهيد والقوى على أن الأرض تدخل كذا في المحيط وهو المختار كذا في البحر الرائق وأجمعوا على أنه لو اشترى بالقطع لم يدخل ما تحتها من الأرض كذا في النهر الفائق \* وان اشترى بالقرار تدخل اتفاقاً كذا في البحر الرائق وفي أى موضع دخل ما تحت الأرض من الشجر فانها تدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زادت الشجرة غلظاً بعد البيع كان لصاحب الأرض أن يفتح ولا يدخل تحت البيع ما يتناهى اليه العروق والاغصان وعليه القوى كذا في المحيط \* اشترى شجرة بعروها وقد نبت من عروها أشجاراً فان كانت الأشجار انساباً بحيث لو قطعت شجرة الأصل يستصارت مبيعة والا فلا لانها اذا كانت يستقطع الشجرة كانت نابتة من هذه الشجرة فكانت مبيعة كذا في الذخيرة \* اشترى كرمات دخل الوائل المشدودة على الاوتاد المضروبة في الأرض وكذا عمد الزرايين المدفونة أصولها في الأرض من غير ذكر كذا في القنية \* رجل له أرض بيضاء ولاخرفها فخل فيها عمارب الأرض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحدة منها خمسة الفلثين بينهم نصفان فان هلك النخل قبل القبض بألف مائة وخمسة المشتري بين الترتك وأخذ الأرض بكل الثمن لان المشتري ملك النخل وصفاً وتبعاً والثلثين كله لرب الأرض لا يتقاضى البيع في حق النخل فلم يسلم للمشتري الا الأرض والثلثين عقابه ما يسلم للمشتري دون ما فات وان هلك نصف النخل فلرب النخل ربعه وثلاثة أرباع الثمن لرب الأرض ولو أثمر النخل ما يساوى خمسة مائة فثلثا الثمن لرب النخل وثلث لرب الأرض وعند أبي يوسف نصفه لرب الأرض فان باع الأرض والنخل وسمى لكل واحدة مائتين والأرض والنخل واحداً ولرجلين ثم هلك النخل سقط نصف الثمن لان النخل أصل من وجهه ووصف من وجهه فاذا لم يسم لها غنائم تكون تبعاً واذا سمي لها صارت أصلاً فاذا هلكت هلكت بمحضتها من الثمن ولو لم يهلك النخل ولكنها أثمرت قبل القبض ثم ربا يساوى خمسة مائة فالأرض بخمسة مائة والنخل والثمر بخمسة مائة عندهم كذا في الكافي \* لو اشترى أشجاراً بالقطع من وجه الأرض وفي القطع ضرر بالأرض وأصول الشجر فليس له أن يقطع لان فيه ضرراً لصاحب الأرض فله أن يدفع الضرر وينتقض البيع وهو المختار لانه يجوز عن التسليم معنى كذا في محيط السرخسى \* وفي فتاوى أبي الليث ومن اشترى أشجاراً ليقطعها من وجه الأرض فلم يفعل حتى أتى على ذلك مدة وجاءه أو ان الصيف وأراد المشتري أن يقطعها فان لم يكن في القطع ضررين بالأرض وأصول الأشجار له أن يقطع لانه متصرف في ملكه وان كان فيه ضررين فليس له أن يقطع دفعاً للضرر عن صاحب الأرض وأصول الأشجار واذا لم يكن للمشتري ولاية القطع في هذه الصور فماذا يصنع اختلف المشايخ فيه قيل يدفع صاحب الأرض قيمة الأشجار الى مشتريها وتصور الأشجار له واختلفوا فيما بينهم أنه يدفع قيمتها مقطوعة أو قيمتها قائمة عامتهم على أنه يدفع قيمتها قائمة وهو الصحيح وقيل ينتقض البيع بينهم ما في الأشجار ويرد صاحب الأرض على المشتري ما دفع اليهم من الأشجار وبه كان يفتى الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى واختاره الصدر الشهيد وفي واقعاته كذا في المضمرات \* ولو طلب رجل من آخر أن يبيع منه أشجاراً في أرضه للحطب فاتفقوا على رجل من أهل البصرة لينظروا الى الأشجار كم يكون منها من الاوقار فاتفقوا على أن هذه الأشجار خمسة وعشرون وقران الحطب فاشترى بها ثمن معلوم فلقطعها كانت أكثر من خمسة وعشرين وقراناً فادابائع أن يمنع الزيادة من المشتري ليس له ذلك كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى أبي الليث رجل باع كرماً بمجري مائه

يكون للموكل سواء نقد دراهم نفسه أو دراهم الامر \* وأما الوكيل بشرائى بغير عينه اختلف المشايخ فيهم وبكل الله تعالى فيه قال بعضهم هذا والسلم سواء \* وقال بعضهم الجواب فيه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كجواب محمد رحمه الله تعالى في السلم وفرقوا بين الوكيل في السلم وبين الوكيل بشرائى بغير عينه وقالوا بالنقد في باب السلم أن في تنفيذ العقد فكان من نفس العقد يكون بمنزلة الاضافة الى المال بخلاف الشراء من رجل وكل عبداً ما دون الشراء بالنقد فاشترى المأذون

صح استحسانا أو يكون المشتري للاحتراف والعهد على العبد \* ولو وكله بشرأى تسمية ففعل كان المشتري للعبد قايما واستحسانا لان الاول في حكم معاوضة جرت بين العبد والموكل فان البيع اذا كان بالنقد كان للعبد أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن وفي الوجه الثاني لو وقع العقد للموكل لا يكون للعبد أن يحبس لاستيفاء الثمن فكان تبرعا من العبد منزلة الكفالة وهو لا يملك التبرع الا باذن المولى \* والوكيل بالشراء أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن عند ما كان هلك المبيع في يده ان هلك قبل الحبس يهلك على ٣٧ الموكل ولا يضمن الوكيل وان هلك بعد

الحبس يهلك بالثمن ويستقطم الثمن عن الموكل في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يهلك بأقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وقال زفر رحمه الله تعالى يهلك على الوكيل هلاك المقتضوب لان عنده الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير غاصبا بالحبس \* الوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل \* الوكيل بشرأى عبد بعينه بألف اذا اشتراه بألف ومائة ثمان البائع حط مائة عن المشتري كان العبد للوكيل لان العقد وقع للوكيل فلا يتغير بالحط \* البائع اذا وهب الثمن للوكيل بشرأى كان للوكيل أن يرجع - إلى موكله بالثمن وان أبرأه عن الثمن كذلك فرق بينه وبين الكفيل بأمر اذا وهب الطالب الدين من الكفيل رجع الكفيل على الاصيل ولو أبرأ الكفيل لا يرجع لان الكفيل انما يرجع

وبكل حق هو له ويجرى مائه في سكة غير نافذة منه وبين رجلين وعلى ضفة النهر أشجار فان كان رقبة الجحري ملك البائع كانت الاشجار للمشتري وان لم يكن رقبة الجحري ملك البائع بل كان له حق تسديل الماء فلا تتجار للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوما فان كان الغارس غير البائع كانت الاشجار للغارس كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع قرية ولم يسم حدودها فهو على موضع القرية البيوت والبناء دون المحرث كذا في محيط السرخسي \* ولو باع قرية بأرضها والبائع قرية أخرى يجنبها فقال بعنك هذه القرية أحد حدودها أو الثاني أو الثالث أو الرابع قرية البائع تدخل أرض هذه القرية التي لم يبعها في أرض القرية التي باعها مما يليها وان قال أحد حدود هذه القرية أرض قرية كذا لم يدخل فيه أرض القرية التي لم يبعها كذا في المحيط والله أعلم

الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكره رجل باع غلاما أو جارية كان على البائع من الكسوة وقدر ما وادى عورته كذا في فتاوى قاضيان \* ثياب الغلام والجارية تدخل في البيع بغير شرط للعرف الا أن تكون ثيابا مرتفعة تلبس للعرض فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف اذا عرف في ثياب البذلة والمهنة ثم البائع بالخيار ان شاء أعطى الذي عليه وان شاء أعطى غيره لان الداخل بحسب العرف كسوة مثلهما لا بعينها وله ان لم يكن لها حصص من الثمن - حتى لو اشترى ثوب منها لاي رجوع على البائع بشئ وكذا اذا وجزءا من ثيابها ليس له أن يرتها كذا في التبيين \* ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعيبت ثم ردت الجارية بعيب ردتها بجميع الثمن كذا في البحر الرائق \* ولو وجد بها جارية عيبا كان له أن يردّها بدون تلك الثياب كذا في التبيين \* هذا اذا هلكت أو أمانع قيامها فلا بد من ردها وان كان ثوبا كذا في البحر الرائق \* هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع جارية وعليها قلب فضة وقرطان ولم يشترط ذلك والبائع ينكر قال لا يدخل شيء من الخلق في البيع وان سلم البائع الخلق لها فهو لها وان سكت عن طلبها وهو رافاهو بمنزلة كذا في الظهيرية \* باع عبده مال ان لم يذ كر المال في البيع قاله المولود الذي باعه كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح كذا في جواهر الاصلاح \* وان باع العبد مع ماله فقال بعته مع ماله بكذا ولم يبين المال ففسد البيع \* وكذا الوسمي المذل وهو دين على الناس أو بعضه دين ففسد البيع \* وان كان المال عينا جازا البيع ان لم يكن من الاثمن وان كان من الاثمن فان كان مال العبد دراهم والثلث كذلك فان كان الثمن أكثر جاز وان كان مثله أو أقل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان كان ثمن العبد دراهم ومال العبد نانبا أو على العكس جاز اذا تقابض في المجلس \* وكذا لو قبض مال العبد ونقد حصته من الثمن وان افتقر فاقبل القبض بطل العقد في مال العبد كذا في فتاوى قاضيان \* ويدخل العذار في بيع الفرس من غير ذكره وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكره لان الفرس لا يتقاد الا بمقود وكذا البعير بخلاف الحمار كذا في فتاوى قاضيان \* والحبل المشدود في عنق الحمار يدخل في بيع الحمار للعرف الا أن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي \* ولو باع حمارا موكفا يدخل الاكاف والبرذعة تحت البيع وان كان غير موكف فكذلك هو المختار كذا في الخلاصة وهكذا في الظهيرية كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في المحيط ولا يتعين ذلك الا كاف بعينه كئيب العبد كذا في النهر الفائق \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على

على الاصيل اذا ملك ما في ذمته وفي الهبة يملك لانها تملك ف يرجع أما أبرأ الكفيل اسقاط محض حتى لا يسطل بارد فاذا ملك ما في ذمته لا يرجع \* أما الوكيل بالشراء انما يرجع على الموكل لان في الحكم كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل فيرجع على موكله بالثمن في الوجهين \* رجل قال لغيره اشترى جارية بمائة ألف درهم وأشار الى الدنانير كان التوكيل بالدنانير حتى لو اشتراه بالدراهم كانت مشترى لنفسه \* رجل وكل رجلا بشرأى عبد بعينه وسمى الثمن فوكل الوكيل رجلا آخر فاشتراه الثاني ذكر في الاصل ان المشتري يكون للموكل

الثاني دون الاول ولو اشترى الثاني بمحضرة الوكيل الاول لزم الموكل الاول وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه اذا وكل غيره ببيع عبده ولم يبين له الثمن ولم يقل له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بالمحضرة الاولى لا يجوز الا أن يجيزه الوكيل الاول أو الموكل وذكر الجامع الصغير لو باعه غيره الوكيل فبلغ الوكيل فأجاز وان باع الثاني بمحضرة الوكيل الاول هل يجوز من غير اجازة الوكيل فيه روايتان ذكر في الجامع الصغير أنه يجوز ولم يشترط ٣٨ اجازة الوكيل وهكذا ذكر في الاصل في موضع وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده

رحمه الله تعالى أن الوكيل بالبيع أو الاجازة اذا وكل غيره فباع الثاني أو أجاز الاول حاضراً أو غائب فأجاز الوكيل الاول جاز بشرط اجازة الوكيل الاول في الحالين وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى -حي عن الكرخي رحمه الله تعالى أنه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكر في بعض المواضع أن الثاني اذا باع بمحضرة الوكيل الاول جاز محمول على ما اذا أجاز الوكيل الاول وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى لان الموكل الاول اذا لم يقل لو كيله ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن الثاني وكيلاً وكان بمنزلة الفضولي فلا يجوز عنده الاجازة المالك أو الوكيل الاول كما فوضوا اذا باع مال غيره بمحضرة المالك لا يجوز بيعه الا بالاجازة قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى وعلى هذا أحد وكيلي البيع والاجازة اذا أمر صاحبه فباع أو أجاز بمحضرة جاز في رواية وكذا ذكر في الجامع الصغير ولا

البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحرام وكفاً أو لم يكن وهو الظاهر لان الحرام اذا بيع مع الاكاف يقال (١) باجامة مبغروشم كذا في فتاوى قاضيهان وتدخل الاكتاب في بيع الجمل كذا في البحر الرائق \* اذا باع فربا عليه سرج فلار واية لهذا في شيء من الكتب قالوا ينبغي أن لا يدخل الا بالتنصيص عليه أو يكون الثمن كثيراً لا يشتري ذلك القرم عارياً بخل ذلك الثمن كذا في الغيبة وجامع الادب والحبل المشدود وعلى قرن البقر والحبل لا يدخل الا بشرط لعدم العرف لا أن يكون العرف بخلافه هكذا في التبيين \* وفصل الناقة وفلوالرمكة وبحش الاتان والعجول والحمل ان ذهب به مع الام إلى موضع البيع دخل في البيع بدلالة الحال الا أن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي \* قال أصحابنا رحمه الله تعالى اشترى سمكة فوجد في بطنها الولوة فان كانت في الصدف تكون للشري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطاد السمكة يردّها المشتري على البائع وتكون عند البائع منزلة اللقطة يعرفها حوالاً ثم يتصدق بها كذا في فتاوى قاضيهان \* وكل شيء لا يكون غذا للسمكة فللبائع وما يكون غذا للسمكة فهو للشري كذا في الذخيرة \* وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة تكون للشري كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو كان فيه غيره يكون للشري كذا في الذخيرة \* ولو اشترى دجاجة فوجد فيها الولوة فهي للبائع كذا في المحيط \* وفي التجريد وكل شيء يوجده في حوصلة الطير مباحاً كله فهو للشري وان كان من غيره فهو للبائع كذا في التتارخانية \* ولو وجد الولوة في بطن السمكة التي في بطن السمكة فهي للبائع ولو وجد في بطنها صدف فانه لحم وفي اللحم لولوة كان يكون الولوة في الصدف فهي للشري وكذا لو اشترى أسداً فالياكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها اولوة في اللحم فهي له هكذا في الذخيرة \* واعلم أن كل ما دخل تبعاً لابقائه شيء من الثمن ولذا قال في القنية اشترى داراً فذهب بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق أخذ الدار بالحصصه ومنهم من سوي بينهما بخلاف صوف الشاة لا يأخذ قسطاً من الثمن الا بالتسمية كذا في النهر الفائق \* والله تعالى أعلم

(الباب السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول) \*

(الفصل الاول فيما يصح منه وما لا يصح) \* يصح البيع بشرط الخيار لاحد العاقلين اوله ما جعنا عندنا وكذا خيار الشرط لا يجزي جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيهان \* وهو موضوع للنسخ لا للاجازة عندنا فاذا فات الفسخ غضي وقتته تم العقد هكذا في السراج الوهاج \* وهو على أنواع فاسد بالاتفاق كما اذا قل اشترت على أني بالخيار أو على أني بالخيار أيما أو على أني بالخيار أبداً وجاز بالاتفاق وهو أن يقول على أني بالخيار ثلاثة أيام فادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أني بالخيار شهراً أو شهرين فانه فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في العناية \* فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام وعندهما يجوز اذا سمى مدة معلومة كذا في مختار الفتاوى \* والصحيح قول الامام كذا في جواهر الاخلاطى \* وان شرط الخياراً أكثر من ثلاثة أيام أو أبداً حتى فسد العقد فإن أجاز في الثلاث صح العقد عندنا كذا في الكافي \* ولو شرط الخياراً أكثر من ثلاثة أيام أو لم يبين وقتاً أو ذكر وقتاً لم يجز ولا فأجاز في الثلاث أو سقط الخيار بعونه أو بموت العبد أو أعتقه للمشتري أو أحدث

(١) أبيع به ثوبه

يجوز في رواية ما لم يجزه الا حراً أو المالك وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الرهن أن الهبل في باب الرهن اذا وكل وكيلاً ببيع الرهن فباعه بمحضرة العدل جاز عندنا خلافاً لفرجه الله تعالى \* ولو كان العدل غائباً لا يجوز إلا أن يجيزه العدل بعد ذلك قال وكذا لو بين العدل للوكيل ثمناً فباعه الوكيل بذلك الثمن جاز \* اما اذا كان بمحضرة من العدل فهو باق رواية الجامع الصغير وان كان بغير محضر من العدل اذا بين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية أنه



يجوز كذا كرفى كتاب الزهن لان الموكل اذا بين الثمن فقد رضى بزوال ملكه بذلك الثمن \* وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الوكيل الثمن  
 ما لم يجز المالك او الوكيل الاول لان تقدير الثمن يمنع النقصان ولا يمنع الزيادة ولو باعه الوكيل الاول وربما يبيعه بأكثر من ذلك الثمن  
 لحداقته \* رجل وكل رجلا يبيع عبده بألف درهم وقيمته ألف ففقر سعره قبل البيع الى ألفي درهم لا يكون للوكيل أن يبيعه بألف لان أمره  
 بالبيع بألف وقيمته ألف بمنزلة تو كيله بالبيع بمثل القيمة فلا يملك البيع بغين فاحش ٣٩ \* رجل أمر رجلا أن يبيع غلامه بمائة

دينار فباع المأمور بألف  
 درهم ثم قال المأمور لا أمر  
 بعت الغلام فقال المولى قد  
 أجزت ذكرى المشتري أنه  
 يجوز بيع المأمور بألف  
 درهم لان يبيع المأمور  
 بالثمن الذي أمر به يجوز  
 من غير إجازة فانصرف  
 الاجازة الى كل يبيع بألفه  
 \* ولو قال الأمر أجزتك  
 ما أمرتك به لا يجوز بيعه  
 بالدرهم \* وكذا الوكيل  
 بالتفويض على هذا \* رجل  
 وكل رجلا يبيع ماله حل  
 ومؤنة فهو على البلد الذي  
 فيه الوكيل والموكل اذا  
 كان في بلدة واحدة \* فان  
 خرج الوكيل بذلك الى بلدة  
 أخرى فسرق أوضاع كان  
 ضامنا لان الظاهر من حال  
 الموكل أنه لا يلتزم المؤنة فاذا  
 خرج به الى بلدة أخرى ربما  
 لا يتفق البيع فيحتاج الى  
 النقل الى المكان الاول  
 فيلزمه العهدة ولم يخرج  
 به الوكيل الى مكان آخر  
 وخرج هو فباعه في ذلك  
 المكان كان عليه تسليمه في  
 مكان البيع وان لم يكن له  
 حل ومؤنة لا يتقيد الأمر  
 بتلك البلدة \* رجل وكل  
 رجلا يبيع ضيعة له فباعها

فيه ما وجب لزوم العقد ينقلب جائزا كذا في محيط البهرخسى \* واختلف المشايخ في حكم هذا العقد في  
 الاستدعاء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتم من يقول هو فاسد ثم ينقلب صحيحا بالاسقاط قبل اليوم  
 الرابع وهو مذهب أهل العراق كذا في النهاية \* قيل وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق \* والوجه أنه  
 موقوف فاذا مضى جزء من اليوم الرابع ففسد العقد الآن وهو مذهب أهل خراسان كذا في النهاية  
 \* واختاره الامام السرخسى ونظر الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر كافي القوائد الظهيرية  
 والذخيرة كذا في البحر الرائق \* واذا لم يوقت للخيار وقتا وأبطل صاحب الخيار خياره بعد مضى الثلاث  
 لا ينعاب جائزا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ينقلب جائزا هكذا في السراج الوهاج \* وفي  
 الفتاوى اذا اشترط لأشترى خيار يومين بعد شهر رمضان والشراف في آخر شهر رمضان فالشرع جائز وله  
 الخيار ثلاثة أيام اليوم الآخر من شهر رمضان ويومين بعده ولو قال لا خيار له في رمضان فالبيع فاسد  
 كذا في المحيط \* وفي الخاتمة اذا اشترى شيئا في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد العقد  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على  
 البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري ذلك ففسد  
 البيع عند الكل كذا في فتاوى فاضلان \* واذا باع من آخره بأب عشرة دراهم ثم ان البائع قال  
 للمشتري لي عليك الثوب أو عشرة دراهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا عندنا خيار كذا في المحيط \* خيار  
 الشرط ينبت في البيع الفاسد كما ينبت في البيع الجائز حتى لو باع عبدا بألف درهم ورطل من خمر  
 على أنه بالخيار فقبضه المشتري باذن البائع وأعتقه لا يجوز لا نافذا ولا موقوفا كذا في الفتاوى الصغرى  
 \* اذا باع على أنه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط هكذا ذكر محمد  
 رحمه الله تعالى في الاصل وهذه المسئلة على وجوه اما أن لم يبين الوقت أصلا بأن قال على أنك ان لم تنقد  
 الثمن فلا يبيع بينهما أو بين وقتا مجهولا بأن قال على أنك ان لم تنقد الثمن أياما وفيه ذين الوجهين  
 العقد فاسد وان بين وقتا معلوما ان كان ذلك الوقت مقدرا لثلاثة أيام أو دون ذلك فالعقد جائز عند  
 علماءنا لثلاثة رجحهم الله تعالى وان بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع  
 فاسد وقال محمد رحمه الله تعالى البيع جائز كذا في المحيط \* فان نقد في الثلاث جائز في قولهم جميعا كذا  
 في الهداية \* ولو أعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن نفذ باعتقه لان هذا البيع بمنزلة شرط  
 الخيار لأشترى ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقد الثمن فالحصص أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد الايام  
 الثلاثة نفذ باعتقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البائع لا ينقد اعتناق المشتري هكذا في  
 فتاوى فاضلان في فصل الشروط المفسدة \* واذا باع عبدا ونقد الثمن على أن البائع ان رد الثمن فلا يبيع  
 بينهما كان جائزا وهو يعني شرط الخيار للبائع كذا في الذخيرة \* حتى اذا قبض المشتري المبيع يكون مضمونا  
 عليه بالقيمة ولو أعتقه المشتري لا ينقد عتقه ولو أعتقه البائع نفذ كذا في فتح القدير \* ويجوز شرط  
 الخيار بعد البيع كما يجوز شرط وقت البيع حتى ان المشتري اذا قال للبائع أو البائع قال للمشتري بعد تمام  
 البيع جعلتك بالخيار ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك صح وكان الخيار فاسدا بشرطه وان كان الخيار فاسدا فسد به  
 العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد من باع من آخر شيئا وقبض المشتري المبيع ومضى

الوكيل وظهر فيها نطعة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يردها على الوكيل فأقر الوكيل بذلك كأنه أن يردها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد  
 على موكله وان ردت على الوكيل بالينة كان للوكيل أن يردها على الموكل وهو الراد بالعيب سواء هل يفسد العقد في الباقي قال بعضهم  
 يفسد كالموكل بين حرو عبدا وباعها بمصفة واحدة وقال عامة المشايخ رجحهم الله تعالى لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لان الوقف  
 ناق على ملكه بمنزلة المدبر لا بمنزلة الحر ذكر في المنتقى أنه لو جمع بين ملك ووقف وباعها بمصفة واحدة جاز بيع الملك قال ولو جمع بين ملك

ومسجد ان كان المسجد متحدا عام ففسد البيع في الملك وان كان مسجدا خاص لا يقصد \* رجل وكل رجلان يشتري له عبد فلان بألف درهم فقطعت يده فاشتره الوكيل لا يلزم الأمر وهو بخلاف ما لو كله بأن يشتري له عبد بألف درهم فاشترى عبد مقطوع إحدى اليدين يلزم الأمر لان في الاول وكله بشراء عبد معين وهو صحيح فلا يكون راضيا بشراؤه بعد القطع أما اذا لم يعين العبد فأنما أمره بشراء عبد يساوي ألفا فاذا اشترى عبد او هو مع ٤٠ القطع يساوي ألفا وأقل مما يتغابن فيه الناس كان مثملا أمره \* رجل وكل رجلان

يشتري له دارا بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الأمر النصف الذي اشتره الوكيل \* ولو كان الموكل اشترى نصف الدار وألأم اشترى الوكيل النصف الباقي جاز لان في الوجه الاول تصرف الوكيل وقع للوكيل بحكم الخلاف فلا يصير بذلك للموكل الا بمالك جديد ما في الوجه الثاني تصرف الوكيل لم يقع تشقيصا بل وقع تميميا فلا يعد خلافا فان استحق النصف الذي اشتره الموكل أولا كان له أن يرد الباقي لان شراء الوكيل كشرائه الموكل \* ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له أن يرد الباقي \* رجل أمر رجلا أن يشتري له دارا بألف فاشترى نصف دار ورثها الموكل مع أخيه جاز لانه اذا كان النصف للموكل لا يتضرر هو بشراء النصف الباقي بل يزول عيب الشركة \* ولو أمر رجلا بأن يشتري له نصف دار غير مقسومة بألف فاشترى وقاسم الوكيل البائع جاز شراءه وبطلت

أيام فقال البائع المشتري أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس لان هذا بمنزلة قوله لك الاقالة ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما سمي هكذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* في الفتاوى العتبية ولو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي نهقه ثم اشتراه مطلقا لم يثبت الخيار في البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال المشتري على أني بالخيار في الثمن أو في المبيع فهو كقوله على أني بالخيار كذا في التنازحية \* وان شرط الخيار الى الليل أو الى وقت الظهر أو الى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار ما لم تعض الغاية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تدخل الغاية في الخيار كذا في الفصول العبادية \* هكذا ذكر المسئلة في الاصل وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما ذكر في الاصل فقال اذا باع على أنه بالخيار الى الليل فله الخيار ما بينه وبين أن تغيب الشمس فاذا غابت الشمس بطل خياره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو شرط خيار ثلاثة أيام ثم أسقط منها يوما أو يومين سقط ما أسقطه من ذلك وصار كأنه لم يشترط الا يوما كذا في السراج الوهاج \* باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن له أن يغله ويستخذه جاز ان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو باع كرا على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن با كل من غره لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيان \* واذا باع الاب أو الوصي شيئا من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه فهو جاز فان بلغ الصبي في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الخيار الى الصبي فاذا أجاز البيع في مدة الخيار جاز ان يبطل كذا في الفتاوى الصغرى

(الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحقه) \* اذا كان الخيار مشروطا للبائع فالمبيع لا يخرج عن ملكه بالاتفاق والتمن يخرج عن ملك المشتري بالاتفاق وهل يدخل في ملك البائع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل وعلى قوله ما يدخل كذا في المحيط \* ولو شرط الخيار له ما جعلا لا يثبت حكم العقد أصلا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان الخيار مشروطا للمشتري فالتمن لا يزول عن ملكه بالاتفاق والمبيع يخرج عن ملك البائع بالاتفاق وهل يدخل المبيع في ملك المشتري على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل وعلى قوله ما يدخل كذا في الفتاوى الصغرى \* ويتن على هذا الاصل المختلف مسائل \* (ومنها) أن من اشترى زوجته على أنه بالخيار ثلاثة أيام لم يفسد النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يفسدان ومثاني المدة قبل الاختيار ان كانت بكر اسقط الخيار جازا \* وان كانت ثيبا لم يسقط خياره وله ردها وعندهما يصير مختارا كذا في السراج الوهاج \* وهذا اذا لم ينقصها الوطء فان نقصها ولو ثيبا امتنع الردها كذا في التنازحية \* وأجمعوا أنهم لو لم تكن زوجته فوطئها فانه يصير مختارا سواء كانت ثيبا أو بكرا كذا في السراج الوهاج \* سواء نقصها الوطء أو لم ينقصها كذا في النهاية \* (ومنها) اذا ولدت المسترأة في المتمتع بالنكاح لا تصير أم ولده عند مخالفا لهما كذا في الهداية \* وهذا اذا ولدت في مدة الخيار وهي في يد البائع أما اذا كانت مقبوضة في يد المشتري وولدت عنده في مدة الخيار يسقط الخيار ويثبت الملك للمشتري وتصير أم ولده بالاتفاق لانها تعينت بالولادة هكذا في الكفاية \* واذا اشترى جارية قد ولدت منه بشرط الخيار فعنده لا تصير أم ولده بنفس الشراء وخياره على حاله الا اذا اختارها صارت أم ولده وعندهما تصير أم ولده بنفس الشراء ويبطل خياره ويلزمه الثمن كذا في السراج الوهاج \* (ومنها) لو كان المشتري

قريبه

للقبض وفيما لا يكال ولا يوزن مبادلة فلا يجوز \* رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره بأن يشتري له بها حنطة يزرعها او دفع اليه دراهم ليزرع الحنطة فاشترى المأمر وحنطة فزرعها في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشتراها الوكيل في أو ان الزراعة فزرعها في غير أو انها يجوز الشراء على الأمر وعلى المأمر مثل تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقائم في الأرض في غير أو ان الزراعة وان كان المأمر واشترى

الخطئة في غير أوان الزراعة كان المأمر مشترياً بنفسه فيضمن دواهم إلا أمر لأن الأمر بالشراء للزراعة بتقيد بأوان الزراعة كالأمر بشراء الجسد والفتح \* رجل وكل رجلاً بأن يشتري له أماً فاشتري الوكيل فقال الموكل ليس هذا بأخي كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشترياً بنفسه ويعتق العبد على الوكيل لأنه زعم أنه أخو الموكل وعتق على موكله \* رجل تحت أمة لرجل فولد الزوج رجلاً يشتري له أمر أنه من مولاها فاشتراها الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط المهر عن الزوج ٤١ لان هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر

فبطل المهر كما لو قبلت الحرة من زوجها قبل الدخول أو كانت أمة فاعتقه مولاها فاختارت نفسها قبل الدخول أو قبلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* هذا إذا علم المولى أن الوكيل يشتري زوجها \* ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشتراها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها لمولاها الاول لان الفرة ما جاءت من قبل من له المهر ههنا لان المهر لم يصير ملكاً للبائع من الزوج بخلاف الاول هذا إذا أقر المولى أن المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها أو عرف ذلك بالبينة فان لم يعرف وكلته بالابقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم الآن بغير الزوج البينة على الوكالة \* رجل أمر رجلاً بأن يشتري له عبد فلان بعد المأمور صبح هذا التوكيل فان اشتري الوكيل كان العبد المشتري للأمر وعلى الأمر للمأمور

قوله لم يعتق عنده خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن من قال ان ملكك عبداً فهو حر فاشتري عبداً بشرط الخيار فانه لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق أما لو قال ان اشتريت عبداً فهو حر فاشتري عبداً بشرط الخيار فانه لا يعتق بالاتفاق \* (ومنها) اذا اشتري جارية بشرط الخيار وقبضها فاضت عنده في المدة فاختارها لا يعتق بتلك الحصة في الاستبراء عنده وعندهما يعتق بها كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا وجد بعض الحصة فيها هكذا في فتح القدير \* واذا فسخ المشتري العقد ودفع الجارية على البائع لا يجب على البائع الاستبراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء حصل الفسخ والرد قبل القبض أو بعده وعندهما ان كان الفسخ والرد قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء استحضاراً والقياس أن يجب وان كان الفسخ والرد بعد القبض يجب على البائع الاستبراء قياساً واستحضاراً كذا في المحيط \* وأجمعوا أن العقد لو كان باتاً تم فسخ العقد باقالة أو بغيرها ان كان قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء وان كان بعده يجب ولو كان الخيار للبائع ففسخ لا يجب الاستبراء فان أجاز البيع فعلى المشتري أن يستبرئها بعد جواز البيع والقبض بحصة مستأنفة أجماعاً كذا في السراج الوهاج \* (ومنها) اذا قبض المبيع ثم أودعه عند البائع وهلك عنده في مدة الخيار أو بعدها ينفسخ البيع عنده وعندهما لا ينفسخ ويلزمه الثمن كذا في المضمرات \* أما لو كان الخيار للبائع فسلمه الى المشتري ثم ان المشتري أودعه في مدة الخيار للبائع فهلك في يده قبل نفاذ البيع أو بعده يبطل البيع في قولهم جميعاً كذا في فتح القدير \* ولو كان باتاً قبضه المشتري باذن البائع أو بغيره والتمن منقوداً ومؤجل وله فيه خيار روية أو خيار عيب فأودعه البائع فهلك في يد البائع هلك على المشتري فلزمه الثمن بالإجماع كذا في النهاية \* (ومنها) اذا اشترى العبد المأذون سلعة بشرط الخيار لنفسه ثم أبرأه البائع من الثمن فان خياره على حاله ان شاء اختار ان يكون المبيع له بغير شيء وان شاء فسخ البيع وعاد الى البائع بغير ثمن وعندهما نفذ البيع وبطل خياره كذا في المضمرات \* وأما لو كان العقد باتاً فبرأ العبد المأذون من الثمن ببراء البائع فليس له أن يرد السلعة لاختيار الروية ولا بخيار العيب بالإجماع ولو كان المشتري حرّاً والمسلته بجهاً له أن يرد بخيار الشرط وان برأ من الثمن في قولهم جميعاً وهو ظاهر وكذلك أن يرد بخيار الروية أيضاً قبل القبض وبعبءه وان برأ من الثمن ولو وجد به عيباً فأراد أن يردّه بعدما برأ من الثمن فانه ينظر ان كان قبل القبض فله الرد وان كان بعد القبض فليس له الرد كذا في النهاية \* (ومنها) اذا اشترى دمي من دمي خراً أو خنزيراً فأسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض يبطل البيع سواء كان العقد باتاً أو بشرط الخيار لهما ولا أحدهما ولو أسلم أو أسلم أحدهما بعد القبض فان كان العقد باتاً جاز ولا يبطل وان كان بشرط الخيار للبائع فأسلم البائع يبطل البيع ولو أسلم المشتري لا يبطل وخيار البائع على حاله فان اختار الفسخ عادت الخمر اليه وان اختار الاجازة صارت الخمر للمشتري حكماً والمسلم من أهل أن يتكلم الخمر حكماً وان كان الخيار للمشتري فأسلم بطل العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما تم العقد ولا يبطل وان أسلم البائع لا يبطل بالإجماع وخيار المشتري على حاله فان اختار المشتري العقد صارت له وان فسخ صارت للبائع والمسلم من أهل أن يتكلم الخمر حكماً هكذا في النهاية \* (ومنها) حلال اشتري ظبياً بالخيار فقبضه ثم أحرّم والطبي في يده ينتقض البيع عنده ويرد الى البائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالإجماع ولو كان للمشتري فأحرّم البائع للمشتري أن يردّه كذا في فتح القدير

(٦ - فتاوى ثالث) قيمة عبده وهو كما قال في الكتاب \* رجل قال لغيره بعت عبدك هذا من فلان غريمي بعماله على أو قال صلحه على عبدك هذا عماله على ففعل المأمور ذلك كان على المدين قيمته العبد صاحب العبد \* وكذلك رجل قال لغيره تزوج لي فلانة بعبدك هذا ففعل صار العبد مهوراً للزوجة ويكون للمأمور قيمة عبده على الأمر لماعرف \* رجل دفع الى رجل ألفاً أو امرأة أن يشتري لها بها جارية فقال ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل رجلاً آخر بذلك ثم ان الأمر عزل الوكيل الاول فاشتري الوكيل الثاني جارية فله على الموكل

الاول علم الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول أم لم يعلم دفع الوكيل الاول الالف الى الوكيل الثاني أو لم يدفع \* وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني جاز شراؤه على الموكل الاول ولو أن الموكل الاول أخرج الوكيل الثاني من الوكالة صح إخراجهم كان الوكيل الاول حياً وميتاً لان الوكيل الثاني وكييل الموكل الاول لا وكييل الوكيل الاول فلا ينزع بانه زال الوكيل الاول الا أن الوكيل الاول لو عزل الوكيل الثاني صح عزله لان رب المال رضى بصنيعه ٤٣ وعزل الثاني من صنيعه \* ولو أن الوكيل الاول اذا اشترى جارية قبل انزل الوكيل أن

يشترى الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مشتري نفسه علم بشراء الاول أو لم يعلم دفع الوكيل الاول المال اليه أو لم يدفع لان الوكالة انتهت بشراء الاول فانها كانتا وكيلين بشراء جارية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت أحدهما بشراء جارية على ألف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الأخير يكون مشترياً لنفسه \* ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا ذكر في النوازل \* وذكر في المتنق أنه اذا وكل رجلاً بأن يشتري له جارية بألف درهم وأجاز صنعه فوكل الوكيل رجلاً آخر أن يشتري للوكل جارية بألف درهم فاشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤهما معاً كانت كل جارية لمن اشتراها لالا لمر \* وجه رواية النوازل أن الثاني وكييل رب المال بمنزلة الوكيل الاول \* ولو وكل الوكيل الآخر رجلاً

\* (ومنها) مسلم اشترى من مسلم عسيرة بشرط الخيار فتحتمل في المدة فسد البيع وعندهما تم كذا في النهاية \* (ومنها) أن الخيار اذا كان للشترى وفسخ العقد فالزائد ترد على البائع عنده وعندهما للشترى كذا في فتح القدير \* باع عبداً بجارية على أن يباع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذت في قواهم ويطل البيع وان اعتق الجارية جاز ويكون اسقاط الخيار ويتم البيع ولو اعتقهما في كلام واحدة نفذت في قواهم في غير قيمة الجارية ولا ينفذ اعتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للشترى كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية بنتا البائع العبد والخيار للبائع العبد لا تعتق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو اعتقها نفذ اعتاقه فيم او يكون ذلك اسقاطاً للخيار كذا في فتاوى قاضيان \* سئل عن اشترى عبداً على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام قال ليس للبائع مطالبة الثمن مالم يرض الثلاث كذا في التتارخية نافعاً عن الحاوي \* قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار لم أجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا أجبر المشتري على دفع الثمن اليه \* ولد دفع المشتري الثمن أجبرت البائع على دفع العبد اليه \* ولد دفع البائع العبد الى المشتري أجبرت المشتري على دفع الثمن وله الخيار ولو كان الخيار للبائع وقد اشترى الثمن وأراد أن يقبض العبد منه البائع فله ذلك غير أنه يجبر البائع على رد الثمن \* قال أحكامنا رحمه الله تعالى خيار الشرط يمنع تمام الصفقة فاذا كان الخيار للبائع أو للمشتري والمبيع شيء واحد أو أشياء لم يكن له أن يجبر العقد في البعض دون البعض سواء كان المبيع مقبوضاً أو لم يكن لانه تفريق الصفقة قبل التمام وانه لا يجوز بخلاف ما بعد التمام حيث يجوز التفريق كذا في المحيطة \* ولو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض فلهك بعضه أو استهلكه انسان فللبائع أن يجبر البائع في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان مما يتفاوت فلهك البعض انتقض البيع وليس للبائع أن يجبر في الباقي وان كان مكيناً أو موزوناً أو معدوداً غير متفاوت فلهك بعضه فللبائع أن يلزم البيع فيما بقي \* ولو استهلك المبيع في يد المشتري فللبائع أن يلزمه البيع ويأخذ الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بمثل ذلك ليس للبائع أن يلزمه الا برضا المشتري \* ولو هلك أحد العبدين في يد البائع لم يكن له أن يلزم المشتري العبد الباقي الا برضا كذا في الحاوي

الفصل الثالث في بيان ما ينقذه هذا البيع وما لا ينقذه في بيان ما ينفسخ به وما لا ينفسخ من شرطه له الخيار سواء كان بائعاً أو مشترياً أو أجنبياً له أن يجبر في مدة الخيار باجاء الفقهاء وله أن ينفسخ فان أجاز بغير حصة صاحبه يريد بغير علمه جاز كذا في فتح القدير \* شرط الخيار اذا كان للبائع فجاز البيع ونفوذ باء ثلاثة معان أحدها أن يجبر البيع بالقول في المدة كذا في السراج الوهاج \* كأن يقول أجرت البيع ورضيته وأسقطت خياري ونحو ذلك كذا في فتح القدير \* ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أعجبت أو وافقت لا يطل كذا في البحر الرائق \* والثاني أن يموت البائع في مدة الخيار فيبطل خياره بموته ونفذ عقده كذا في شرح الطحاوي \* والثالث أن يمضي مدة الخيار من غير فسخ ولا اجازة فمن له الخيار كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا أغمى عليه أو جن ومضت الايام الثلاثة \* ولو أنه أفاق في مدة الخيار حكى

كل واحد منهما على حدة أن يشتري له جارية بألف درهم فاشترى باء ووقع شراؤهما معاً كانت الجاريتان للوكل \* وجه عن رواية المتنق أن الموكل لم يلزم الاجارية واحدة فليست احداًهما بالالتزام أولى من الاخرى فلا يلزمه واحدة منهما \* بخلاف ما اذا وكل رجلين كل واحد منهما على حدة بشراء جارية لأن ثمة لكل واحد منهما على حدة لم يتعلق بوكيل أحدهما بالآخر فكان ملتزماً بتمويل كل واحد منهما على جارية والفتوى على ما ذكر في النوازل \* رجل دفع الى رجل درهماً فباعه امرأة أن يشتري له بعضه لما

الغلام للوكيل في قول محمد

قياس قول أبي حنيفة

منها ما كان في

اداباع جاریہ لمول بساوی

بالفء الى انه بالخيار ثلاثة

درهم في مدة الخيار فانه

السبع الا أن نعمة قالوا له أن

ألم حننفا، جوالله تعالى

الحبيب المصطفى ﷺ

بیشتری له و یابعضی در اهرم

من بائع الثوب ديناراً بثلث

الو كما، انك تطوعت عن

علاہذا ہمیں قیام و حرکت

في علمك بمسراة الموب

قرار الثمن يكون على الموكل

لثمن متطوعاً \* رجل أمر

طعام عاثة درهم فضول

تخاف المأمور دفعه الى المائمه

تاریخ و تمدن کے مطالعہ کے لیے

[illegible]

11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 10

مساو عشرین درہم الان البائع المزداد الذکر بمحسین نقیہ خطا عن المشتري حسینی و صار الذکر ان جمیع ما

لأنه جعل هذا القدر غنا للذكر الثاني \* رجل اشترى عبدا واشهده أنه يشتريه فلان وقال فلان رضى كان

المشتري إذا لم يدين ولا صار مشترياً بنفسه فلا يتغير عقده بالأجزة لأنها تعمل في الموقوف دون النافذ فان دفع المشتري الجارية إليه وأخذ منه الثمن كان ذلك بيعاً بينهما بالتعاطي \* رجل وكل رجلان يشترى له أمة بألف درهم فاشترى أمة بألف درهم وبعث بها إلى الآخر فاستولدها الآخر ثم قال الوكيل بعد ذلك اشتريتها بألفي درهم فان كان الوكيل حين بعث بها إلى الآخر قال هي هذه الجارية التي أمرتني بشرائها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها ٤٤ بألفي درهم لا يصدق وان أقام البيعة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها

قبل القبض مع المشتري بأن تشتري منه بالثمن ثوباً أو صار فيه من الثمن وهو ألف درهم على مائة دينار فذلك اختياره للبيع كذا في المحيط \* ولو باع عبيد على أنه بالخيار فيه ما وقبضه المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وان تراضى باع على إجازة البيع لان البيع بشرط الخيار غير منعه قد في حق الحكم فاذا هلك أحدهما كانت الإجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالحصصة فلا يجوز ولو قال البائع في حياة العبد ينقض البيع في عذابه عنه أو قال نقضت البيع في أحدهما كان نقضه باطلاً ويبقى الخيار فيهما وكذا لو باع عبداً واحداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال نقضت البيع في نصفه كان باطلاً رجل باع أيضاً (١) أو كفتري على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفسخ من البيض أو صار الكفتري تمراً في مدة الخيار بطل البيع ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة بحالها بقي خياره كذا في فتاوى قاضيان \* ولو لم يكن في البيع خيار فالبيع باق والمشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك كذا في الوقاعات الحسامية \* رجل باع أرضاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقا بضاعاً ان البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يجبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يجبسها لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان المشتري زرع الأرض كان للمشتري أن يجبسها بأجر المثل وينزع البائع عنها إلى أن يستحصد الزرع وان أراد المشتري بعد ما زرعه أن ينزع الأرض من البائع حتى يسترد الثمن ليس له ذلك وان أبي المشتري أن تكون الأرض في يده بأجر المثل إلى وقت ادراك الزرع وكره قطع الزرع أيضاً وأراد تضمين رب الأرض الزرع كان له ذلك اذا كان قد أدان له في زرعهما إلى أن يدرك الزرع إلا أن يرضى البائع أن يترك الزرع فيها حتى يستحصد بعشرته هكذا في المحيط \* واذا كان الخيار للبائع في عذابه عنه فقال البائع للعبد أنت حر ان دخلت الدار أو قال ان دخلت الدار فأنت حر لم يكن هذا نقضاً للبيع وكذلك اذا قال للعبد أنت حر وهذا العبد لا آخذ كذا في المسئلة في الشقي وروى هشام وبشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا مضى أجل الخيار قبل أن ينقض البيع وجب البيع وعق العبد لا آخذ كذا في الذخيرة \* ولو كان الخيار في الرخي قطع البائع كان فسخاً وان طعن المشتري ليعرف مقدار الطعن لا يسقط وان زاد على ذلك يطل قال الفقيه أبو جعفر ما زاد على يوم وليلة كثير وما دونه قليل لا يطل خياره كذا في مختار الفتاوى \* واذا هلك المبيع قبل القبض يطل البيع سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما مجتمعاً وان هلك بعد القبض فان كان الخيار للبائع فكذلك يطل البيع لان المبيع صار بحال لا يمكن إنشاء العقد عليه فلا يحتمل الإجازة فينفسخ العقد ضرورة ويلزمه القيمة ان لم يكن له مثل والمثل ان كان له مثل وان كان الخيار للمشتري لا يطل البيع ولكن يطل الخيار ويلزم البيع وعليه الثمن هكذا في البدائع \* وفي المشتري رجل باع من آخر جارية على أنه بالخيار ودفعها إلى المشتري فأعقبها المشتري أو زوجها في مدة الخيار ثم ان البائع أجاز البيع فيها لا يجوز عتق المشتري ولا تزويجه وقد نقض البائع التزويج بإجازته البيع واحاله فزوجها للمشتري ولو كان قوله أو كفتري هو وعاطع النخل وتثلث الكاف والفاء معا قاموس

إلى الآخر لم يقبل شيئاً ثم قال اشتريتها بألفي درهم قبل قوله وله أن يأخذ الجارية من الآخر وعقرها وقيمة ولدها لان الآخر صار مغروراً من جهة \* رجل وكل رجلان يبيع عبده ثم قال الموكل قد أخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل بعهده أمس لا يصدق الوكيل ولو أقر الوكيل أولاً بالبيع لانسان بعينه فقال الآخر قد أخرجتك عن الوكالة جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك \* رجلان وكل رجلان يبيع عبداهما فباع الوكيل نصيبه وقال الوكيل هو نصف فلان فهو جائز وان لم يبين عند البيع أي النصف فين يبيع جاز بيعه في نصف شائع للآخرين في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى \* رجل وكل رجلان يبيع عبده ثم باعه بنفسه فرد عليه بعب يفضاء قاض كان للوكيل أن يبيعه عند محمد رحمه الله تعالى \* وكذا الوكيل بالبيع اذا باع فرد عليه

بعب بفضاء قاض كان للوكيل أن يبيعه ثانياً \* ولو أن رجلاً وكل رجلاً بالهبة ثم وهب بنفسه ثم رجع في الهبة لا يكون للوكيل أن يهب \* رجل وكل رجلان بشرأشي ودفع درهم إليهم فادفع أحدهما إلى صاحبه فضاء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن النصف وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن شيئاً \* رجل قال لغيري بعب مالي بمثل ما باع فلان فقال فلان بعت بكذا فباع الوكيل بذلك ثم ظهر أن فلان باع بأكثر لا يجوز بيع الوكيل على الآخر وان كان فلان باع ما بهما قال وباع الوكيل بأكثر جاز بيع الوكيل



استحسانا \* رجل وكل رجل لا يبيع شيئا ثم قال لم أؤكله ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن وجوده لا يكون عزلا \* وكذا لو قال اشهدوا أنني لم أؤكله لا يكون عزلا وغیره من المشايخ قال بوجوده الوكالة يكون عزلا \* وذكر في الجامع رجل أوصى لرجل بثلاث ماله ثم قال اشهدوا أنني لم أؤص لقائلان بقبول ولا كثير لا يكون ذلك رجوعا عن الوصية وذكر في الوصايا من الأصل أنه يكون رجوعا \* فعلى رواية الجامع بوجود الوصية إذا لم يكن رجوعا عن الوصية لا يكون عزلا عن الوكالة \* وعلى رواية الوصايا إذا كان ٢٥ رجوعا عن الوصية يكون عزلا عن الوكالة

قال بعضهم في المسئلةين

روايتان \* وقال بعضهم

بجود الوكالة عزلا وبجود

الوصية رجوعا أما قوله

اشهدوا أنني لم أؤص لا يكون

رجوعا ولا عزلا لأن هذا

أمر بالشهادة الباطلة ولا

حكم للباطل فيه لا يكون

رجوعا ولا عزلا \* وأجمعوا

على أن وجود المودع يكون

فسحا للمودع إذا كان في

وجه المودع وإن كان في

غير وجهه لا يكون فسحا

\* وكذلك بجود أحد

المتبايعين في البيع يكون

فسحا وبجود أحد الشريكين

للشركة يكون فسحا \* رجل

وكل رجلا بشرا شيئا سماه

وكالة جائزة وفي ملك الموكل

شيء من جنس ما أمره

بشرا فباع الموكل ما كان

عنده فاشترى الموكل للوكل

لا يلزم الموكل \* الوكيل

بالشراء إذا قبض الثمن

فهلاك عنده إن كان قبض

الثمن من الموكل قبل الشراء

بملك أمانة سواء هلك قبل

شراء الوكيل أو بعده \* وإن

قبض الثمن من الموكل بعد

الشراء بملك مضمون عليه

\* رجل أمر رجلا أن يوكل

غيره أن يشتري جارية

الزوج وطئها وهي بكر ثم نقض البائع البيع فيها وقد نقصها الوطء مائة درهم وعقرها مائة درهم فالبائع بالخيار إن شاء تبع الزوج بالعقر تاما ولم يرجع به الزوج على أحد وإن شاء تبع المشتري بنقصان الوطء ورجع المشتري على الزوج الواطئ بالمائة التي ضمن ولولا يكن البائع دفع الأمانة إلى المشتري وزوجها المشتري رجلا وهي في يد البائع فوطئ الزوج ثم أجاز البائع البيع ولم ينقصها الوطء لأنها تب فالنكاح فاسد إذا فسخته المشتري ولا يبطل ما لم يفسخه لأن فرجه لم يحل للمشتري بإجازة البائع البيع والمشتري على الواطئ مهر مثلها إذا فسح النكاح ولا خيار للمشتري في رد الأمانة بالوطء الذي كان عند البائع من قبل أن الوطء لم ينقصها وإن كان الوطء زنا كان هذا عيبا في رتبته كذا في المحيط \* رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري على دراهم مائة أو على عرض بعينه على أن يسقط الخيار ويعضى البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على أن يستط الخيار فيحيط عنه من الثمن كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا باع عبدا بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام فأعطاه المشتري به مائة دينار ثم إن البائع نقض البيع فالصرف باطل وكان عليه (١) أن يرد الدينار كذا في المحيط \* قال هشام سألت محمدا عن رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتوارى المشتري في بيته أراد أن يضئ له الثلاث فيجب له البيع هل يؤخذ في هذا بالاعذار قال نعم أبعد اليأس من يعذره فإن ظهر والأبطلت خياره إلا أن يجيء في الثلاث قلت فإن لم يأت الخصم في الأيام حتى كان آخر الثلاثة الأيام أناله في وقت لا يستطيع أن تبعث إليه من قبلك الأعداء فسألك أن تبطل الخيار عليه قال لا فعمل ذلك قلت فإن قال الخصم إنني أعذرت إليه وأشهدت فاختفى مني فأشهدني بذلك قال أقول اشهدوا أن هذا قد رعم أنه قد أعذر إلى صاحبه في الأيام الثلاثة كان ياتيه كل يوم فيعذر إليه فيختفي منه فإن كان الأمر كما قال فقد أبطلت عليه الخيار وإذا ظهر بعد ذلك وأنكر سألت المتدعي البيسة على الخيار وعلى اعذاره كما كان ادعى كذا في الذخيرة \* اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء المشتري في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليرد البيع فاختفى البائع منه فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصما عن البائع ليرد عليه اختلافه قال بعضهم ينصب خصما نظرا للمشتري وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصما لأن المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه وكبلا مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فإن لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي الاعذار عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك فيبعت مناديا ينادي على باب البائع إن القاضي يقول إن خصمك فلا تاريد أن ترد عليك البيع فإن حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعذار وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعذار أيضا فقبل لمحمد رحمه الله تعالى كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيأخذ منه وكبلا ثقة إذا خاف الغيبة حتى إذا غاب البائع رد على الوكيل كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى شيئا يتسارع إليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري أما أن تفسخ البيع وأما أن تأخذ البيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تبيع البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين كذا

(١) قوله أن يرد الدينار الأولى الدنانير ولعله سقط من النسخ لفظ المائة اه بحرأوى

للا أمر فوكل المأمور رجلا فاشترى الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن على المأمور بالتوكيل ثم المأمور يرجع على الأمر وليس للوكيل أن يرجع على الأمر \* الوكيل يبيع العبد إذا باع ثم أقروا الوكيل أن موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قول الوكيل مع يمينه ويبرأ المشتري عن الثمن فإن حلف الوكيل لا ضمن عليه وإن نكل ضمن الثمن للوكل \* الوكيل يقبض الدين والخصومة إذا قال قبضت الدين ودفعت إلى الموكل صح إقراره وبرأ الغريم \* وإن قال قبض الطالب حقه بنفسه من الغريم لا يصح إقراره على الموكل \* الوكيل بالبيع إذا

فباع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع فرجع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في الشفعة. الوكيل باستجار الدار استأجر للوكل دارا سنة جماعة درهم وشرط التحميل أو لم يشترط وقبض الوكيل الدار فبسطها من الموكل بالاجر لا يكون له أن يحبسها فان حبسها حتى مضت المدقة كفي بعض الروايات أن الاجر يكون على الوكيل فراجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بحبس الوكيل ٤٦ بخلاف ما اذا غصبها غاصب فان غمة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وذكروا

بعض الروايات أن الوكيل اذا حبس الدار سقط الاجر عن الموكل استحسانا

\*(فصل في التوكيل بالوكالة والطلاق والعناق)\*

رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد أبانها الموكل قبل التوكيل جازا اذا لم يكن الموكل شكاً اليمن من سوء خلفها أو غير ذلك \* ولو تزوجه الوكيل امرأة فزوجه الموكل بعد التوكيل لا يجوز ولو تزوجه امرأة ما كثر من مهر مثلها جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى اذا تزوجه بأكثر من مهر مثلها بما لا يتعاقبان الناس فيه \* ولو تزوجه امرأة ارتقاء أو مقعدة أو مجنونة قيل بأنه يجوز عند الكل والصحيح أنه على الاختلاف أيضا \* ولو زوجه صبي جاز وكذا لو زوجه امرأة حلفت الموكل بطلاقها ثلاثا فان تزوجه ما يجوز النكاح ويقع الطلاق ولو وكله بأن يزوجه امرأة ولم يسمها فزوجه امرأة ليست بكف له جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاطلاق اللفظ كما هو الاصل عنده وعندهما في القياس جاز وفي الاستحسان لا يجوز

في فتح القدير \* ولو باع شيئا بما يتسارع اليه الفساد بيعا بائنا ولم يقبضه المشتري ولم يتقد الثمن حتى غاب كان البائع أن يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشتري وان كان يعلم ذلك كذا في فتاوى قاضيتان \* ولو كان الخيار للبائع أو للمشتري فقال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم أبطلت خيارى لا يبطل خياره وكذا لو قال ذلك في خيار العيب ولو لم يقل كذلك ولكن قال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا غدا غدا كذا في المتقى أنه يبطل خياره وليس هذا كالأول لان هذا وقت يجب له الاحالة بخلاف الأول كذا في الظهيرية \* ولو باع جارية بعد على أنه بالخيار في الجارية فهبة العبد أو عرضه على البيع جازة. وعرضه على البيع فسخ على الاصح كذا في البصر الرائق \* رجل اشترى جارية على أنه بالخيار فرد غيرها على البائع وقال هي التي اشتريتها فالقول قوله وللبيع أن يملكها ويطلبها كذا في الوقاعات الحسامية \* بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مسلم باع من مسلم عبدا على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فصارت في يده فخرافقة انتقض البيع ذكر المسئلة في المتقى قال وضمن العصور وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وقال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى وقد قال في موضع آخر البائع على خياره ان سكت حتى مضى الثلاث لم يفسخ البيع المشتري ثم قال على ما ذكر بشر ان البيع ينتقض ولو لم يتخاضع له صار خلافا فاختار البائع الزام البيع فله ذلك ولا يعتبر برضا المشتري في المشهور من الرواية كذا في الذخيرة في المتقى باع عبدا على أن البائع بالخيار فاذن له في التجارة لا يكون هذا انتقضا للبيع الا أن يلحقه دين ولو أمضاه بعد ما لحقه دين لم يحجز كذا في محيط السرخسي \* ولو باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار كذا في الفصول العبادية في الفصل الخامس والعشرين \* وان باع عبدا على أن البائع بالخيار وقبضه المشتري وقتل العبد عند المشتري قتيلا ومات العبد وضمن المشتري قيمته للبائع أخذوا اء الجناية القيمة من البائع وكان للبائع أن يرجع على المشتري بعثها وهو بمنزلة الغصب \* رجل باع عبدا على أنه بالخيار والعبد في يده فقال في الثلاث قد فسخت البيع ونقضته ثم قال بعد ذلك قد أجرت البيع وقبل المشتري فهذا جائز استحسانا ولو جنى البائع على المبيع في هذه الصورة جناية ونقضه فقال المشتري أنا آخذه كذلك فليس له ذلك الا أن يسلم البائع له كذا في المحيط \* ولو استهلك المبيع أجنبي والخيار للبائع لا يفسخ البيع والبائع على خياره سواء كان المبيع في يد المشتري أو في يد البائع فان شاء فسخ البيع واتبع الجاني بالضمان وكذلك لو استهلك المشتري ان شاء فسخ البيع واتبع المشتري بالضمان وان شاء أجاز له واتبعه بالثمن ولو تعيب المبيع في يد البائع فان كان باقية سموية أو بفعل المبيع لا يبطل البيع وهو على خياره ان شاء فسخ البيع وان شاء أجاز له فان أجاز للمشتري بالخيار فان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك لتغير المبيع قبل القبض وان كان بفعل البائع يبطل البيع وان كان بفعل أجنبي لم يبطل البيع وهو على خياره ان شاء فسخ البيع واتبع الجاني بالارث وان شاء أجاز واتبع المشتري بالثمن والمشتري يتبع الجاني بالارث وكذلك لو تعيب بفعل المشتري لا يبطل البيع والبائع على خياره ان شاء فسخ البيع واتبع المشتري بالضمان وان شاء أجاز له واتبع المشتري بالثمن وكذلك اذا تعيب في يد المشتري بفعل أجنبي أو بفعل المشتري أو باقية سموية فالبايع على خياره ان شاء أجاز البيع وان شاء فسخه فان أجاز اخذ من المشتري جميع الثمن غير أنه ان كان التعيب بفعل الاجنبي فلم يشتري أن يتبع

الجاني

\* ولو وكلت المرأة رجلا أن يزوجه فزوجه من غير كف الصحيح أنه لا يجوز في قولهم \* ولا يجوز للوكيل أن يزوجه صبياً أو مجنونا \* الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكّل غيره فان فعل فزوجه الثاني بمضرة الاول جاز \* رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة في عقد فزويج ثلاثا في عقد ذكر في بعض الروايات أن ذلك يتوقف على الاجازة \* وكذا لو أمره أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة في عقد وكذا لو أمره أن

يزوجه ثلاثاً في عقدة فزوجه أربعاً في عقدة \* وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال أولاً جاز ويختار  
 الأمر واحده رجل وكل رجل لأن يزوجه هذه المرأة فتزوجها الموكل بنفسه ثم طلقها لم يكن للوكيل أن يزوجه من الموكل ولو تزوجها  
 الوكيل بنفسه بعد التوكيل جاز فان طلقها كان له أن يزوجه من الموكل \* ولو وكل رجلاً أن يزوجه هذه المرأة فارتدت ولحقها بدار الحرب  
 والعياذ بالله ثم سببت فأسلمت فزوجه الوكيل من موكله جاز \* رجل وكل رجلاً ٤٧ أن يزوجه أمة فزوجه حرة لا يجوز \* وان

زوجه مكاتبه أو مدبرة أو أم  
 ولد جاز \* رجل وكل رجلاً  
 أن يزوجه امرأة فزوجه  
 امرأة على أن أمرها يدها  
 جاز النكاح ويطل الشرط  
 \* إذا وكلت امرأة رجلاً أن  
 يزوجه أو أجازت ما صنع  
 فأوصى الوكيل إلى رجل أن  
 يزوجه مات الوكيل كان  
 للوصي أن يزوجه وكذا في  
 سائر الوكالات \* رجل وكل  
 رجلاً أن يزوجه امرأة  
 فزوجه الوكيل ابنته لا يجوز  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى إلا أن يرضى الموكل  
 وعند صاحبه رحمه الله  
 تعالى إن كانت كبيرة فرضيت  
 جاز وإن كانت صغيرة لم يجز \*  
 رجل قال لغيره زوجي فلانة  
 على مائة درهم فان أبت  
 فأعطها مائتين فأبته المائة  
 فزوجه أياه على مائتين  
 لزم الموكل \* رجل وكل  
 رجلاً أن يزوجه امرأة من  
 بلدة فلان أو من قبيلة فلان  
 فزوجه من بلدة أخرى أو  
 من قبيلة أخرى لا يجوز \*  
 رجل وكل رجلاً أن يزوجه  
 امرأة أو وكل رجلاً آخر ثلاث  
 فزوجه كل واحد منهما  
 امرأة فإذاهما أختان فان  
 وقع النكاحان على التعاقب

الجاني بالارش وإن فسح فإن كان التعيب بفعل المشتري أو بآفة سماوية فالبايع يأخذ الباقي وأرش  
 الجانية من المشتري وإن كان التعيب بفعل أجنبي فالبايع بالخيار إن شاء أتبع الجاني بالارش وإن شاء أتبع  
 المشتري وهو يرجع عما ضمن على الأجنبي هكذا في البدائع \* وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى في الامالى إذا جنى المبيع في يد البائع جناية والخيار له فان نقض البيع دفعه البائع أو فدها فان  
 أمضى البيع أو سكت حتى مضت المدّة وقبله المشتري ورضى بعيب الجانية دفعه المشتري أو فدها كذا في  
 المحيط \* رجل اشترى ابنه على أن البائع بالخيار ثم مات المشتري فأجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث أباه  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع المكاتب أو المأذون بشرط الخيار لنفسه فبجز المكاتب وأجر المأذون  
 في مدة الخيار فقد لزم البيع وبطل الخيار في قوله جميعاً كذا في الينابيع \* باع شاة على أنه بالخيار ثلاثة  
 أيام فجز البائع صوفها في مدة الخيار يكون نقضاً كذا في القصول العمادية \* ولو كان الخيار للبائع والجارية  
 عنده فوطئت بشبهة انتقض البيع كذا في المحيط \* ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فأكسبت  
 اكساباً عند البائع أو عند المشتري أو ولدت أولاداً فان الكل يدور مع الاصل إن تم البيع بينهما يكون  
 للمشتري وإن انفسخ بينهما يكون للبائع كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا كان الخيار للمشتري فنقض هذا البيع  
 بما ذكرنا من المدة في الثلاثة ومعنى آخر سواها وهو أن يتصرف المشتري في المبيع تصرف المالك والأصل فيه  
 أن كان كل فعل باشر المشتري في المشتري بشرط الخيار له فعلا يحتاج اليه للاختصاص ويحول في غير الملك بحال  
 فالاستغالبه أول مرة لا يكون دليل الاختيار حتى لا يسقط خياره وكل فعل لا يحتاج اليه للاختصاص أو  
 يحتاج اليه للاختصاص إلا أنه لا يحول في غير الملك بحال فانه يكون دليل الاختيار كذا في الذخيرة \* إذا كان  
 الخيار للمشتري فباعه أو أعتقه أو دبره أو كاتبه أو ورثه أو وهبه سلم أو لمسلم أو أجره هذا كله أجازته لان  
 هذه التصرفات تختص بالملك هكذا في النهاية \* وكذا لو أعتق بعضه كذا في النهر الفائق \* الوطء والتقبيل  
 بشهوة والمباشرة بشهوة وفرجها بشهوة جاز من المشتري وأما المس والنظر إلى فرجها بغير شهوة  
 لا يكون أجازة هكذا في البدائع \* ولو نظر إلى سائر أعضائها بشهوة لا يسقط خياره لانه يحتاج اليه للاختصاص  
 بخلاف البائع لو لمس سائر أعضائها أو نظر إلى فرجها إلا عن شهوة أو نظر إلى سائر أعضائها عن شهوة يجب  
 أن يسقط خياره لانه لا يحتاج إلى ذلك وهذه التصرفات لا تحل بدون الملك كذا في محيط السرخسي \* وحده  
 الشهوة أن تنتشر أكتفه أو يزداد انتشارها وقيل أن يشتهي بقلبه ولا يشترط الانتشار كذا في السراج  
 الوهاج \* رجل اشترى من آخر جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ثم ان المشتري قبلها وألمسها أو نظر  
 إلى فرجها ثم أراد أن يردّها وقال لم يكن ذلك بشهوة فالقول قوله مع عينه هكذا روى عن محمد رحمه الله  
 تعالى في المشتق ثم قال لا يرى أن رجلاً لو قبل امرأة أو لمسها أو نظر إلى فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة كان  
 القول قوله كذا همنا ولو كان مباشرة ثم قال كان ذلك من غير شهوة لم يقبل قوله وكان الصذر الشهيد يقول  
 في القبلة يبقى بحرمة المصاهرة ما لم يتبين أنه فعل بغير شهوة وفي المس والنظر إلى الفرج كان يقول لا يفتى  
 بالحرمة ما لم يتبين أنه فعل بشهوة فعلى قياس ما قاله الصذر الشهيد يجب أن يقال في مسئلة المشتري إذا  
 قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أن لا يقبل قوله ويسقط خياره كذا في المحيط \* ولو قبلها المشتري فقال قبلتها  
 بغير شهوة كان في الغم لا يقبل قوله وإن كان في سائر البدن فالقول قوله وهو على خياره كذا في السراج

جاز الأول وبطل الآخر وان وقع ما بطل النكاحان جميعاً \* ولو أن فضولاً تزوج رجلاً أختين في عقدتين أو خسافاً عقدت متفرقة كان  
 للزوج أن يختار إحدى الأختين والأربع منهن \* ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأة أو واحدة جاز \* ولو وكل رجلاً أن  
 يزوجه فلانة فإذا لها زوج فلت تزوجه أو طلقها وانقضت عدتها فزوجه الوكيل جاز \* ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة ثم تزوج الموكل أمها أو  
 ذات رحم محرمة منها أو أباً بها سواها خرج الوكيل من الوكالة \* امرأة قالت لرجل اني أختلج من زوجي فإذا فعلت ذلك وانقضت عدتي

فزوجني فلانا جاز لان التوكيل يحتمل الاضافة \* رجل وكل رجلين شكاح امرأة أو خلع أو وكات امرأة ذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمي الموكل المهر ولو وكل رجلين بطلاق أو عتاق بغير مال ففعل ذلك أحد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعبارة فينفرد به أحدهما كالوكيلين بالخصومة عندنا \* وكذا لو وكل رجلين بهبة شيء من انسان فوهب أحدهما جاز  
 \* (مسائل التوكيل بالطلاق والعتاق) \* ٤٨ رجل وكل رجلان يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بائنا أو رجعيًا وانقضت

عدها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجها الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل أن يطلقها \* ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في العدة وقع طلاقه عليها \* السلطان اذا كره رجلا ليوكله بطلاق امرأته فقال الرجل مخافة الضرب أو الحبس أنت وكيلى فطلق الوكيل امرأته فقال الرجل لم أرد بقولي أنت وكيلى بالطلاق لا يصدق وتطلق امرأته لان كلام الرجل خرج جوابا لكلام السلطان وكفى بطلاق امرأتك \* رجل قال لامرأة الغيرة اذا دخلت الدار فأنت طالق فبلغ الزوج ذلك فأجاز فدخلت فطلقت ولودخلت بعد كلام الفضولي قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير عينا بعد الاجازة فلا يقع الطلاق بدخول الدار قبل الاجازة \* وكذا لو تزوج امرأة زوجها منه فضولي بغير أمرها فظاهر منها ثم أجازت المرأة عقد الفضولي كان الظاهر باطلا \* رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لابطلقةا أحدهما دون

الوهاب \* ذكر الصمد الشهد رحمه الله تعالى في يوعه اذا نظرت الجارية الى فرج المشتري أو قبلته أو لمسته بشهوة فأقر المشتري أنها فعلته بشهوة فان فعلت ذلك بتمكن المشتري سقط خياره بالاجماع كذا في الفتاوى الصغرى \* وان اختلفت اختلاسا من غير تمكن المشتري وهو كاره لذلك فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون ذلك اجازة للبيع وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون فعلها اجازة للبيع كيفما كان وأجمعوا على أنها لو باعته وهو نائم بأن أدخلت فرجه في فرجه ابطت الخيار هكذا في البدائع \* اذا دعا الجارية للمشتري الى فراشه لا يبطل خياره وكذا اذا زوجها الا اذا وطئها الزوج كذا في الفتاوى السراجية \* وان كان الخيار للمشتري والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرتفع لزوم العقد وبطل الخيار سواء كان بفعل البائع أو بغير فعله وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وان كان العيب مما يحتمل الارتجاع كالمرض فالمشتري على خياره ان شاء فسخ وان شاء أجاز وليس له أن يفسخ الا أن يرتفع العيب في مدة الخيار فان مضت المدة والعيب قائم بطل حق الفسخ ولزم البيع كذا في البدائع \* ولو مرض العبد والخيار للمشتري فلفى البائع وقال نقضت البيع ورددت العبد عليك فلم يقبل البائع ولم يقبضه فان مضت المدة والعبد مريض لزم المشتري وان صح فيها فلم يرتد حتى مضت المدة كان له أن يرتد على البائع بذلك الرد الذي كان منه كذا في فتح القدير \* واذا زاد المبيع في مدة الخيار في قبض المشتري زيادة متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبر من المرض وذهاب البياض من العين فانها تنعك الرد والفسخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاب \* وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه كصبغ الثوب وخياطته ولت السويق بالسمن والبناء والغرس في الارض فانه مانع من الرد بالاجماع وكذلك اذا كانت الزيادة منفصلة متولدة كالولد واللبن والصوف والعقر والارض وغيرها فانها تنعك الرد ايضا كذا في البناء بيع \* والمنفصلة الغير المتولدة كالغلة والكسب لا تنعك اتفاقا كذا في النهر الفائق \* فاذا اختار البيع فالزيادة مع الاصل اجامعا وان اختار الفسخ رد الاصل مع الزيادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا رد الاصل لا غير والزوائد للمشتري كذا في السراج الوهاب \* ولو كان المبيع دابة فركبها المشتري واخيار له لينظر الى سيرها أو قوتها أو كان ثوبا فلبسه لينظر الى مقداره أو كانت أمة فاستخدمها لينظر الى ذلك منها فهو باق على خياره فاذا زاد في الركوب على ما يعرف به فهو رضا وسقط خياره فان ركبها لحاجته فهو رضا كذا في السراج الوهاب \* هذا اذا كان الاستخدام يسيرا فاما اذا كان كثيرا يخرج عن حد الامتحان والاختبار يكون اختيار المالك كذا في المحيط \* وان لبسه ليستدفي به وهو ان يلبسه لدفع عادية البرد بطل خياره كذا في الظهيرية \* وان ركبها ليسقيها أو لبسها علقا أو لبسها على ياتعها فالقياس أن يكون اجازة وفي الاستحسان لا يكون اجازة وهو على خياره كذا في البدائع \* قيل هذا اذا لم يمكنه الرد والسقي والعلق الا بالركوب وان أمكن بدون الركوب يبطل وكذلك الركوب لحمل علف ان كان في وعاء واحد لا يبطل وان كان في عدلين يبطل ذكره في السير الكبير كذا في محيط السرخسي \* وان استخدمها مرة أخرى فان كان في النوع الذي استخدمها في المرة الاولى كان اختيار المالك وان كان في نوع آخر لا يكون اختيارا والاكرام على الاستخدام في المرة الاولى اختيار للمالك فسر محمد رحمه الله تعالى

صاحبه فطلقها أحدهما ثم طلقها الآخر أو طلقها أحدهما فأجاز الآخر لا يقع \* وكذا ان وكيلان بالعتق ولو قال الاستخدام لوكيلين طلقاها اثلا فاطلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلاث تطليقات \* وكذا لو قال جعلت امرأتي بيد فلان وفلان لا ينفرد أحدهما \* وكذا لو وكل رجلين بالطلاق بيدل \* رجل قال لامرأة تيه طلقا لا تنفكا اثلا فاطلقت احدهما انفسهما وصاحبها اثلا فاطلقت بشرط أن يكون تطليقها انفسهما في المجلس أما تطليق صاحبها لا يقتصر على المجلس \* ولو قال لهما

طلقاً أنفسكم ثلاثاً فإن شئتما فطلقت أحدهما لا يقع ما لم يجتمع على الثلاث في المجلس \* رجل وكل رجلان بطلاق امرأته فخلعها الوكيل  
 يختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها أو بعده لأنه وكل بإرسال الطلاق والخلع تعلّق  
 الطلاق بقبول المرأة الوكيل بالارسال لا بعلة التعليق \* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع الطلاق سواء كان دخل بها أو لم يدخل  
 وبأخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لأنه لما رضى بالطلاق بغير بدل كان أرضى ٤٩ بيدل \* وقال بعضهم إن كان ذلك قبل

الدخول بها يقع وإن كان  
 بعد الدخول لا يقع وهذا  
 ظاهر لأن الطلاق قبل  
 الدخول بائن فإذا رضى  
 بالبينونة بغير بدل كان  
 أرضى بيدل \* أما الطلاق  
 بغير بدل بعد الدخول  
 لا يوجب البينونة وبالبذل  
 يوجب الرضا بالرجعي  
 لا يكون رضا بالبائن \* وبه  
 قال أبو القاسم الصفار  
 رحمه الله تعالى وعليه كثير  
 من المشايخ رحمهم الله  
 تعالى \* الوكيل بالطلاق إذا  
 وكل غيره لا يصح فإن وكل  
 غيره فطلقها الثاني بحضرة  
 الأول أو طلقها الاجنبي  
 فأجاز الوكيل لا يقع طلاق  
 الفضولي \* وكذا الوكيل  
 بالاعتاق بخلاف البيع  
 والنكاح والخلع والكتابة  
 فإن غاب إذا وكل الوكيل  
 رجلاً ففعل الثاني بحضرة  
 الأول وأجاز الوكيل صحته  
 إجازته \* ولو وكل رجلاً أن  
 يخلع امرأته ثم خلعها الزوج  
 أو بانّت بوجه من الوجوه ثم  
 تزوجها في العدة أو بعدها  
 لا يكون للوكيل أن يخلعها  
 \* رجل وكل رجلان يطلق  
 امرأته واحدة فطلقها  
 الوكيل ثنتين لا يقع شيء

الاستخدام في كتاب الإجازات فقال بأن، أمرها يجعل المتاع على السطح أو بائزله عن السطح أو بتقديم  
 النعل بين يديه أو بأن تغمر رجله بعد أن لا يكون عن شهوة أو بأن تطبخ أو تخبز بعد أن يكون ذلك يسيراً وإن  
 أمرها بالطبخ والخبر فوق العادة فذلك رضا كذا في المحيط \* ولوركب الدابة ليعرف سيرها ثم ركبها مرة أخرى  
 إن ركبها مرة سبيراً آخر غير الأول بأن ركبها أولاً ليعرف أمرها لملاح ثم ركبها ثانياً ليعرف سرعة عدوها  
 فهو على خياره \* والثوب إذا لبسه ثم لم يسه ثانياً يسقط خياره كذا في البدائع \*  
 ولو اشترى أرواحاً من حرثه فسقى الحرث (١) أو فصل منه شيئاً أو حصده أو عرض المبيع للبيع بطل خياره  
 لا لو عرضه ليقوم كذا في البحر الرائق \* ولو كان في الأرض فخل فحصر النخل أو لقم بطل خياره كذا في  
 محيط السرخسي \* ولو زرع الأرض أو حرقها فهو رضا من المشتري ومن البائع فسحق \* ولو كان النهر عارية  
 وكان يسقى به كما كان يسقى قبله سقط خياره \* وكذا إذا أعاره أو آجره سقط خياره سواء سقى منه المستعير  
 أو لم يسق كذا في التنازلية ناقلاً عن الفتاوى القنابية \* وكري النهر وكس البئر يسقط خياره ولو  
 أنه دمت البئر ثم بناها لم يعد خياره كذا في الذخيرة \* ولو سقى من نهر الأرض دوابه أو شرب بنفسه لا  
 يسقط خياره لأنه مباح \* ولو سقى من نهرها أرضاً أخرى فهو رضا بخلاف ما إذا سقى منه أجنبي بغير علمه  
 ولو رعت ماشية المشتري الكلا يسقط خياره بخلاف ماشية الناس كذا في المحيط \* وإذا اشترى الرجل  
 نهراً أو بئراً وهو بالخيار فوقع في البئرشة فمات أو وقعت فيها عذرة أو شئ مما يتجنس الماشية لم يكن له  
 ردها قبل التزح \* وأما إذا زح في مدة الخيار حتى طهره له أن يرد على البائع ليدّر محمد رحمه الله تعالى هذا  
 في الكتاب \* واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم له حق الرد لأن العيب زال في مدة الخيار على وجه لم يبق له  
 أثر فيكون المشتري على خياره على قياس ما لو حتم العيب في مدة الخيار في يد المشتري ثم انقطع عنه الحتم في  
 المدة كان المشتري على خياره \* وحكي الفقيه أبو جعفر عن أستاذه أبي بكر البلخي أنه لا يكون له الرد أيضاً  
 بعد التزح لأنه بقي بعد التزح نوع عيب فانه وإن طهره عندنا لا يطهره عند بعض العلماء كذا في الذخيرة \*  
 ولا يسقط خياره لو استقى من البئر لشربه ووضوئه ودوابه لينظر إلى كثرة الماء لأنه محتاج إليه \* ولو سقى بها  
 زرعاً بطل خياره لأنه غير محتاج إليه لمعرفة قدر الماء هكذا في المحيط \* ولو قطع خوافر الدابة أو أخذ بعض  
 عرفها لا يبطل كذا في فتح القدير \* فان ودجها أو فصد حنكها أو بزغها فهو رضا كذا في المسراج  
 الوهاج \* ولو جعل عليها علفاً يسقط خياره هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله  
 تعالى أنه إذا جعل علفاً عليها لم يسقط خياره \* ولو كان له دواب فحمل علف جميع الدواب عليها فذلك رضا  
 هكذا في المحيط \* اشترى بقرّة أو شاة على أنه بالخيار فلب البنا بطل خياره كذا في الفتاوى السراجية \*  
 وهو المختار كذا في جواهر الإخلاص \* وفي القدوري إذا سكن المشتري الدار أو سكنها رجلاً بأجر أو بغير  
 أجر أو رم منها شيئاً أو أحدث فيها بناء أو حصصها أو طينها أو هدم منها شيئاً فهو امضاء للبيع كذا في الظهيرية  
 \* ولو سقط حائط منها بغير صنع أحد يسقط الخيار كذا في محيط السرخسي \* \* ولو اشترى داراً وهو ساكن  
 فيها على أنه بالخيار فدام على السكنى لا يبطل خياره كذا في فتاوى قاضيان \* \* ولو كان فيها ساكن بأجر  
 فباعها البائع رضاه وشرط الخيار للمشتري فترك المشتري واستأدى الغلة فهذا رضا كذا في الحاوي \*

(١) قوله أو فصل ما لو قطع أي قطع كافي القاموس

(٧ - فتاوى ثالث) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبهما رحمه الله تعالى يقع واحدة \* ولو وكل رجلاً أن يعتق  
 نصف عبده فاعتق الكل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع شيء \* ولو وكل رجلاً أن يعتق كل العبد فاعتق نصفه عتق نصفه في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عتق كله \* ولو أن رجلين لكل واحد منهما عبداً فوكل أحدهما رجلاً بأن يعتق عبده ووكلا الآخر هذا  
 الوكيل أيضاً أن يعتق عبده فقال الوكيل اعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في القياس لا يعتق أحدهما وفي الاستحسان عتقا

جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته \* رجل وكل رجلا بالطلاق فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه \* رجل وكل رجلا بأن يبيع ثلاث تطبيقات من المرأة بألف درهم فباعها الوكيل واحدة بثلاث الألف لا يقع شيء \* الوكيل بالخلع لا يملك قبض الدل \* رجل وكل رجلين بالخلع فخلعهما أحدهما أو أجازا لا يجوز حتى يقول الآخر خلعتما \* رجل له أربع نسوة قال لرجل طلق امرأتى فقال الوكيل طلقت امرأتك كان الخيار إلى الزوج \* وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل

لم أعن هذه لا يصدق \* رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثلاثا فان كان الزوج قوى الثلاث يقع الثلاث ولا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يقع واحدة \* رجل قال لرجل طلق امرأتى فقد جعلت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس \* ولو وكل الرجل إحدى امرأته أن تطلق صاحبها لا يقتصر على المجلس \* ولو قال لامرأته وكلتك بطلاقك يقتصر على المجلس وهو تفويض كالأول قال لها طلقي نفسك \* إذا كان الرجل وكيلا بالخلع من الجانبين فإنه لا يبلى العقد من الجانبين في إحدى الروايتين \* رجل أراد سفر انخاضته المرأة فوكل الرجل وكيلا بطلاقها إن لم يرجع إلى وقت كذا وخرج إلى السفر ثم كتب إلى الوكيل بالعزل اختلف فيه المتأخرون قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يصح عزله \* رجل قال لغيره اخلع امرأتى فان أبت فطلقها فأبت المرأة اخلع فطلقها

المشتري بخيار الشرط إذا باع بخيار الشرط لا يبطل خياره وقيل يبطل الخيار وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط \* ولو نسخ من الكتاب لنفسه أو لغيره لا يبطل وان قلب الأوراق وبالدرس منه يبطل كذا في البحر الرائق \* قالوا ولو قيل لا بالتساخ يبطل الخيار وبالدرس لا يبطل خياره فله وجهه ويجوز الأخذ به كذا في فتاوى قاضيان \* وهو المأخوذ كذا في جواهر الاختلاط \* ولو حجم الغلام أو سقاه دواء أو حلق رأسه فهو رضا كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أمر الغلام بحجز رأسه يعني رأس الغلام فهذا ليس برضا لأن يريده الدواء وكذا غسل الرأس واللحية وفي المتن إذا احتجم الخادم بأمر المشتري فهو رضا كذا في الظهيرية \* ولو اشترى قنا بخيار فرأه يحجم الناس بأجر فسكت كان رضا الأول بلا أجر لأنه كالاخذ بام لا ترى أنه لو قال اجمني فجمه لم يكن رضا كذا في البحر الرائق \* وفي الأصل اشترى جارية فأمرها أن ترضع ولده لا يكون رضا كذا في الفصول العبادية \* ولو أمر الجارية بعد ما اشتراها على أنه بالخيار بالمشط والعهن أو اللبس فهذا ليس برضا كذا في الظهيرية \* اشترى بشرط الخيار شيئا فقبضه أو نقد عنه لا يبطل بذلك خياره كذا في الفصول العبادية \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثا وقبضه فوهب للعبد مال أو اكتسبه ثم استهلكه العبد بعم المشتري بغير إذنه أو بغير علمه لم يبطل خيار المشتري ولو وهب للعبد ابن المشتري وقبضه العبد عتق الابن ولا يبطل خيار المشتري في العبد ولو وهب للعبد أم ولد المشتري وقبضها العبد بطل خيار المشتري في العبد قال ولا يشبه الولد أم الولد من قبل أن أم الولد تبقى على ملكه بعد حكم الخيار والولد لا يبقى ولو أن المشتري استملك المناع الموهوب للعبد بطل خياره في العبد هكذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة كذا في الظهيرية \* ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان ولو قطع البائع يده قبل التسليم إلى المشتري لا يبطل الخيار عند الكل ولو قطع أجني عند المشتري بطل الخيار عند الكل كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا بيعت الدار بجنب الدار المشترا بشرط الخيار للمشتري فأخذها المشتري بالشفعة فقد سقط خياره كذا في المحيط \* والأخذ ليس بقيد لأنه يتم بمجرد الطلب سواء كان معه أخذ أو لا كذا في النهر الفائق \* المشتري بشرط الخيار إذا رهن بالثمن في أيام الخيار جاز كذا في الفصول العبادية \* وإذا باضت الدجاجة في المدة سقط الخيار لأن تكون مذرة وإذا ولد الحيوان سقط الخيار لأن يكون الولد ميتا كذا في البحر الرائق \* وفي المتن إذا ولدت في يد المشتري ولدا ميتا لم تنقضي الولادة فهو على خياره كذا في المحيط \* وإذا كان البائع والمشتري جميعا بالخيار لم يتم البيع بأجرة أحدهما حتى يجتمعا عليه كذا في المبسوط \* وفي المتن رجل باع عبدا بأمة على أن كل واحد منهما بالخيار فيما باع فأجاز بائع العبد البيع وقد تقابضت العبد في يد المشتري فقد زمه وتم البيع وفيه رجل اشترى عبدا بجارية وشرط كل واحد الخيار لنفسه فيما باع ثم انهما أعتقا معا جاز عتق كل واحد منهما في السلعة التي كان يملكها رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وهما جميعا بالخيار فقال البائع قد أجزت البيع بمحض من المشتري وقال المشتري بعد ذلك قد فسخت البيع بمحض البائع فالبائع يفسخ فان هلك العبد في يد المشتري قيل أن يرتد في الأيام

الوكيل ثم طلب الخلع فخلعهما الوكيل في العدة كفي جمع التفاريق أن الطلاق الأولان كان رجعا جاز خلع الوكيل الثلاثة وهكذا كفي الأصل \* رجل وكل رجلا أن يخلع امرأته فخلعهما على درهم واحد جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى إلا بما يتباين فيه الناس \* ولو وكل الرجل امرأته أن تخلع نفسها منتهى فخلعت نفسها منه بمال أو عرض لا يجوز ذلك إلا أن يرضى الزوج \* رجل قال لامرأته اشترى طلاقك مني بمائتي دينار ففعلت بذلك فمالت اشترت بكذا وكذا كان ذلك باطلا \* رجل



قال لغيره أنت وكيل في طلاق امرأتى إن شئت أو أردت لم يكن وكىلا حتى تشاهى في مجلسها فاداشمت بصبر وكىلا وإن قام الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق بطلت الوكالة وهو كالمو قال له أنت وكيل في طلاقها إن شئت فإن طلق في المجلس جاز وإن قام قبل أن يشاء فلا وكالة له \* رجل وكل رجلين أن يخلفا امرأتين له بجم معلوم أو يبيعا عبدین له بجم معلوم فخلعا أحدى المرأتين أو باعا أحد العبدین بجم معلوم جاز \* رجل وكل غيره أن يطلق امرأته فإن الوكيل ان لم يقبل بطلت الوكالة وإن لم يقبل الوكيل ٥١ قبلت ولا رددت حتى يطلقها يقع طلاقه

استحسانا \* رجل وكل رجلين أن يطلق امرأته للسنة فطلقها الوكيل في غير وقت السنة لا يقع طلاقه ولا تبطل وكالنه حتى لو دخلها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه \* رجل وكل رجلين أن يطلق امرأته تطليقة بائنة فطلقها واحدة رجعية يقع واحدة بائنة \* وكذا لو وكل أن يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بائنة يقع رجعية \* وهذا إذا حال الوكيل طلقها واحدة بائنة قال إن بنتها قالوا لا يقع شيء رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا للسنة فقال لها الوكيل في طهر لاجماع فيه أنت طالق ثلاثا للسنة يقع للحال واحدة ثم إذا حاضت وطهرت لا يقع شيء إلا إذا جدد الإيقاع \* رجل قال لغيره طلق امرأتى للسنة وقال لرجل آخر من ذلك فطلقها أو لطلقها الوكيل والزواج معاني طهر واحد ثم

الثلاثة أو بعد ما فعل المشتري الثمن من قبل أن البائع قد أزم البيع وصار المشتري بالخيار دون البائع ولو أصابه عيب قبل هذه المقالة أو بعده فهو سوا وعليه الثمن ولا يستطيع رده بعد العيب الذي أصابه وإن بدأ المشتري ففسخ العقد ثم إن البائع أجاز البيع ثم هلك العيب فعلى المشتري قيمته وكذلك لو أصابه عيب نقصه بعد هذه المقالة فالباع منتقض يرد المبيع ويرد نقصان العيب ولو أصابه العيب قبل أن يفسخ المشتري البيع ثم أجاز له البائع فالباع لازم للمشتري وعليه الثمن كذا في المحيط \* وإذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فمتناقضا البيع ثم هلك عند المشتري قبل أن يقبضه البائع فعلى المشتري الثمن إذا كان له الخيار والقيمة إن كان الخيار للبائع كذا في المبسوط \* ولو اشترى شيئا على أنه بالخيار ورضي أحدهما بالبيع صريحا أو دلالة لا يرده الآخر بل يبطل خياره عند الامام وقال يراد البيع في نصيبه وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية والعيب كذا في النهر القاتق \* رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن الباعين بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما بالبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* والله تعالى المعين

(الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار) \* إذا اختلفا فيه فالقول قول الذي ينفيه وإن اختلفا في مقداره فالقول قول المقر بأقصر الوقتين وإن اختلفا في مضيه فالقول قول الذي ينكر مضيه كذا في المبسوط \* اختلاف في شرط الخيار وأما البينة فيبني مدعى الخيار أولى كذا في القنية \* إن كان الخيار لأحدهما واختلفا في الإجازة والنقض في المدة فالقول لمن له الخيار ادعى الفسخ أو الإجازة والبينة بينة الآخر وإن اختلفا بعد مضى المدة فالقول بمدعى الإجازة أيهما كان والبينة لمدعى النقض وأما إذا كان الخيار لهما واختلفا في النقض والإجازة في المدة فالقول بمدعى النقض والبينة للآخر وإن اختلفا بعد مضى المدة فالقول بمدعى الإجازة والبينة لمدعى النقض كذا في محيط السرخسي \* وهذا كله إذا لم يكن بينهما ما تار يخ ولو أرخت البينتان يقبل بينة أسبقهما تاريخا أيهما كان على الفسخ والإجازة كذا في شرح الطحاوى \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل باع عبدا من رجل بالقدرة ثم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام وقبضه المشتري فضت المدة فقال أحدهما أيهما كان أن العبد مات في الثلاث وانقضض البيع ووجب القيمة وقال الآخر لا بل هو حي أتني فالقول قول من يدعى أنه حي أتني وإن أاما البينة كانت البينة بينة من يدعى أنه حي أتني أيضا كذا في المحيط \* وأما إذا تصادقا على الموت فقال أحدهما مات في الثلاث وقال الآخر مات بعد الثلاث فالقول بمدعى الثلاث والبينة للآخر وأما إذا تصادقا على الموت بعد الثلاث في يد المشتري واختلفا في الفسخ والإجازة فأقام أحدهما البينة أن البائع نقض في الثلاث وأقام الآخر أنه أجاز في الثلاث فالبينة لمدعى النقض وقيل هذا قياس وفي الاستحسان البينة لمدعى الإجازة وإن تصادقا على الموت في الثلاث والمسئلة بمجالها فيبني مدعى الإجازة أولى ولو ادعى أحدهما الموت بعد الثلاث وإجازة البائع في الثلاث وادعى الآخر الموت في الثلاث ونقض البائع قبله فالقول بمدعى النقض والبينة للآخر ولو ادعى أحدهما الموت بعد الثلاث ونقض البائع في الثلاث والآخر الموت في الثلاث وإجازة البائع قبله فالقول بمدعى النقض والبينة لخصمه وكذلك لو كان الخيار لهما فاختلغا على هذا الوجه كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل باع عبدا على أن البائع

ما طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة أخرى \* رجل قال لغيره طلق امرأتى بائنة للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها في طهر واحد ما طلق واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع \* امرأة قالت لزوجها إذا جاء غدا فخلعني على ألف درهم كان ذلك وكىلا حتى لو نبت عن ذلك صح بينهما وكذا لو قال العبد لولاه إذا جاء غدا فعتقني على ألف درهم \* إذا عزل الوكيل بالطلاق لا يثبت العزل من غير علم كافي سائر الوكالات \* رجل قال لغيره إذا تزوجت فلانة فطلقها ثم تزوج فلانة فطلقها الوكيل طلاقا لان الوكالة تحتل التعاقب



يقول اذا هبت الريح أو اذا جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبي الدار فأنا كفيل بنفس فلان لا يصير كفيلا \* وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشرائط فان علق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب لامكان التسليم نحو أن يقول اذا قدم المطالب بالدار فأنا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لان مقتضاه \* ولو علق الكفالة مؤجلة الى أجل مجهول نحو أن يقول كفلت بنفس فلان الى وقت الحصاد أو الى الدباس أو الى خروج الحاج أو الى خروج العطايا جاز تأخير الكفالة الى ذلك الوقت \* ولو قال كفلت ٥٣ بنفس فلان الى أن غطر السماء أو تهب الريح يصير كفيلا في الحال

ويبطل الاجل وكذلك الكفالة بالمال وكل جهالة تتحملها الكفالة بالمال تتحملها الكفالة بالنفس وما لا فلا \* رجس كفل لرجل بنفس رجس على أنه ان لم يواف غدا أو قال ان لم يواف به في يوم كذا فهو كفيل له بنفس فلان \* آخر للطالب على ذلك الرجل مال ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الكفالة عندنا خلافا لفرقة رحمه الله تعالى \* رجل كفل بنفس رجس الى ثلاثة أيام ذكر في الاصل أنه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وجهه به بمثله ما لو قال لا امره أنه أنت طالق الى ثلاثة أيام فان الطلاق يقع بعد ثلاثة أيام وكذا لو باع عبد بألف الى ثلاثة أيام يصير مطالبا بالثمن بعد الايام الثلاثة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يصير كفيلا في الحال وقال في الطلاق يقع الطلاق في الحال أيضا \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يصير كفيلا في الحال قال ذكر في الايام الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة أيام

الذي لا خيار فيه الى المشتري ويقبض ثمنه من المشتري ويوقف العبد الاخر وقال المشتري لأقبل منك ولا أعطيك شيئا من الثمن حتى يجير البيع في الاخر فأخذهما أو تفسخ العقد فيه فأخذ العبد الذي تم البيع فيه بمحضته فذلك الى المشتري كذا في المحيط \* ولو أراد البائع أن يدفع العبد الى المشتري ويأخذ ثمنه لم يجبر المشتري على ذلك وان قال المشتري أنا أخذ العبدين وأنقذتنيهما ليس له ذلك الا برضا البائع ولو كان الخيار للمشتري في هذه الصورة فأراد المشتري أن يأخذ العبد الذي وجب البيع فيه ويأخذ ثمنه وأبي البائع ذلك لا يجبر البائع عليه وكذلك لو أراد البائع أن يسلم الى المشتري العبد الذي وجب فيه البيع ويأخذ ثمنه وأبي المشتري ذلك فذلك كله الى المشتري ولو قال المشتري أنا أخذ العبدين وأنقذتنيهما وأبي البائع ذلك لا يجبر البائع عليه ولو قال البائع للمشتري أعطيك العبدين وأخذ الثمنين وأنت على خيارك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* رجل اشترى عبدا وشرط الخيار لغيره ثلاثة أيام فأيهما أجاز البيع جاز وأيهما فسخ البيع انفسخ فالبائع على هذا الشرط صحيح عند علماءنا الثلاثة استحسانا كذا في الجامع الصغير \* وان أجاز أحدهما وفسخ الاخر فان عرف السابق منهما فهو أولى كذا في المحيط \* وان فسخ أحدهما وأجاز الاخر معاقا لفسخ أولى كذا في الحاوي \* وهو الاصح هكذا في النهر القائق \* رجل أمر آخر بأن يبيع عبده بشرط الخيار للاخر فباعه بآبغ غير خيار أو بشرط الخيار لنفسه توقف ولو امتثل بأن شرط الخيار للاخر ثبت الخيار لهما فأيهما أجاز أو نقض صح غير أن المأمور ان أجاز بطل خياره وبقي الامر على خياره ويكون الباقي (١) خيارا لاجازة حتى لا يتوقف بمدة وكذا لو أمره بالبيع مطلقا أو بشرط الخيار لنفسه فباع وشرط الخيار للاخر وألاجنبي ثبت الخيار لهما لما أمر أن اشتراط الخيار لغيره العاقد اشتراط لنفسه كذا في الكافي \* واذا أمر رجلا بأن يشتري له عبدا بعينه أو بغير عينه وسعى له ثمنه أو جنسا حتى صح الامر وأمره أن يشتري الخيار لنفسه يعني للمأمور فاشترى وشرط لنفسه أو للاخر أو لاجنبي نفذ على الامر ولو أمره أن يشتري الخيار للاخر فاشتراه بغير خيار أو بشرط الخيار لنفسه لا ينفذ على الامر ولكن يلزم المأمور وكذا لو أمره أن يشتري الخيار لنفسه فاشتراه بغير خيار لنفسه لا ينفذ على الامر ولو أمره أن يشتري الخيار للاخر فاشترى وشرط الخيار له كما أمره به حتى نفذ على الامر ثم أجاز المأمور البيع بطل خياره والامر على خياره فان أجاز له العقد كان العبد له وان رد كان للوكيل حتى لو هلك العبد بعد ذلك في يد الوكيل هلك من مال الوكيل ولو أن الوكيل لم يجز البيع من الابتداء حتى قال الامر له رد العبد فلا حاجة في فيه فهلك بعده هذا القول في يد الوكيل هلك من مال الامر فان قال الوكيل بعد ما قال له الامر رد هذا العبد رضيت بهذا العقد ثم هلك العبد في يد الوكيل هلك من مال الامر ولو باعه المأمور بعد الامر بالرد من رجل توقف على اجازة الامر فلو أجاز البيع الثاني نفذ البيع الثاني والاول وثبت الملك له ويطلب له الريح ان كان في الثمن ربح وان نقض البيع الثاني صار الحال بعد نقضه كالحال قبل وجوده وان نقض البيع الاول بعد البيع الثاني لم يضر المأمور ولكن لا ينفذ عليه بيعه الذي كان قبل ذلك فان جدد المأمور يباع بعد ذلك فنقد وطالبه الريح ان كان في الثمن (١) قوله خيارا لاجازة أي لا خيارا للشرط ومعناه ان للامر ان يجيز البيع فيكون له أو يفسخ فيلزم الوكيل وتبامه في الجمر ٥١

لأخبر الكفالة ألا ترى أن هذا الكفيل لو سلم نفسه المكفول به قبل الايام الثلاثة يجبر الطالب على القبول كمن عليه الدين المؤجل اذا جمل قبل حلول الاجل يجبر الطالب على القبول وما ذكر في الاصل أنه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة أراد به أنه يصير الكفيل مطالبا بعد الايام الثلاثة \* وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى أخذوا بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس في الايام يصير كفيلا أبدا لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم \* وقال شمس الأئمة الحاوي رحمه الله تعالى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا يطالب بعدها أشبه بعرف الناس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا قال أنا كفيل بنفس فلان عشرة أيام أو قال ثلاثة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لا يبقى كفيل ولا لو قال أنا كفيل بنفس فلان الى عشرة أيام يصير كفيل بعد عشرة أيام كما قال في الاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كان القاضي الامام الاستاذ أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ٥٤ يقول كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجيبه هذه الرواية

وكان يقول لو قال بالفارسية بذر فسمت فلان زاده ووز يصير كفيل في الحال واذا مضت المدة لا يبقى كفيل ولا لو قال بذر فسمت فلان زاده ووز يصير كفيل بعد عشرة أيام وبعض المشايخ رحمه الله تعالى قالوا اذا قال بذر فسمت فلان زاده ووز ولم يسلم حتى مضت عشرة أيام يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج عنه الكفالة وبه كان يقضي الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى ويحكي ذلك عن جدي رحمه الله تعالى \* ولو قال أنا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيل في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة مما يقبل التوقيت \* ولو قال أنا كفيل بنفس فلان الى عشرة أيام فاذا مضت العشرة فأنتم باريه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يطالب بهذه الكفالة في العشرة ولا بعدها وذلك في الاصل أنه لو قال كفلت بنفس فلان شهرا يكون كفلا أبدا \* كما لو قال أنت طالق شهرات تكون طالقاً أبداً \* رجل قال لغيره فلان على نفسه الى شهر بالثلاث عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يبدل عليه حتى يمضي شهر \* ولو قال نفسه على الى شهر فاذا مضى شهر فأنتم باريه قال هذا لا يضمن له شيئاً \* رجل كفّل بنفس رجل الى أجل على أنه ان لم يوف به فهو وكيل بالخصومة بينهما ولم يبين الخصومة فالكفالة بالنفس جائز ولا يكون وكيل بالخصومة لانه لم يبين الخصومة \* رجل كفّل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به يوم كذا فاعليه ما لاطالب على فلان آخر جاز ذلك استخمساً نادو

ربح كذا في المحيط \* واذا اشترى الرجل شيئاً لغيره بأمره وشرط الخيار للاحد من امره به حتى يثبت الخيار للامر ولو وكيل ثم اختلف البائع والوكيل بعد ذلك فقال البائع ان الامر قد رضى والا امر غائب وانكر الوكيل ذلك فالقول للوكيل بلايين وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن في اختلاف الوكيل في هذه المسئلة روايتين وعلى أصح الرأيتين استحق الوكيل كذا في الذخيرة \* هذا اذا لم يقم البائع يئنه على ما ادعى فاما اذا أقام البائع البيئنة أن الامر قد رضى فان قدرضى فان البيع لازم للامر وان كان الامر غائباً وان لم يقم له يئنه على ذلك الا أن المشتري قد صدقه فيما ادعى من رضا الامر ثم حضر الامر في مدة الخيار وانكر الرضا وادعى أنه نقض البيع بمحض من البائع ذكر أن الشرع يلزم المشتري ولا يلزم الامر حتى لا يكون للوكيل أن يرجع على الامر باليمن اذا لم يكن مدفوعاً اليه هذا اذا قال الامر هذه المقالة في مدة الخيار واما اذا قالها بعد المدة فان البيع يلزمه ولا يكون صدقاً فيما يحكي لانه حتى امر الائمة استثناه للعالم كذا في المحيط \* ولو باع الاب أو الوصي أو المضارب أو الشريك أو الوكيل وشرط الخيار لنفسه أو للذي عاقده جاز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار بطل الخيار وتم البيع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وقال محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الخيار الى الصبي فاذا أجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل كذا في الصغرى \* وان مضى وقت الخيار نقض البيع كذا في الكافي \* ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فبحر في الثلاث تم البيع في قولهم وكذلك المأذون اذا جرح عليه المولى في الثلاث بطل الخيار كذا في المحيط \* ولو اشترى الاب أو الوصي شيئاً للصبي يدين في الذمة وشرط الخيار ثم بلغ الصبي فأجاز الاب أو الوصي جاز العقد عليهما والصبي بالخيار ان شاء أجاز وان شاء فسخ فان أجاز للصبي تم البيع في حقه وان فسخ زال حق الصغير فيصح الشراء في حق الاب أو الوصي لوجود الاجازة فان لم يجز للصبي شيئاً حتى مات الوصي بعد ما رضى بالبيع أو قبل ذلك فاليتيم على خياره فان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مضيه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالنظر لازم للمشتري كذا في الذخيرة

(الفصل السادس في خيار التعيين) \* مع خيار التعيين في القيمات لافي المثليات فيمدون الاربعة استقصانا كذا في النهر الفائق \* ولا يصح في الاربعة كذا في الكافي \* وهو ان يبيع أحد العبدين أو الثلاثة أو أحد الثوبين أو الثلاثة على أن يأخذ المشتري واحداً كذا في البصر الرائي \* ويجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري كذا في الظهيرية \* وهو الاصح كذا في البصر الرائي \* واذا وقع البيع على هذا فقبضهما المشتري فأحدهما ملك المشتري مضمون عليه باليمن والا خر ملك البائع أمانة في يده هكذا في الحاوي \* ثم قيل بشرط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير قال شمس الأئمة وهو الصحيح وقيل لا بشرط وهو المذكور في الجامع الكبير قال فخر الاسلام هو الصحيح كذا في التبيين \* وان تراضيا على خيار الشرط مع خيار التعيين ثبت حكمه وهو جواز أن يرد كلا من الثوبين الى ثلاثة أيام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولو رد أحدهما كان بخيار التعيين وثبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط وانهم البيع في أحدهما وعليه أن يعين كذا في فتح القدير \* واذا لم يرد خيار الشرط فلا يضمن ناقبت خيار التعيين بالثلاث

فلان شهرا يكون كفلا أبداً \* كما لو قال أنت طالق شهرات تكون طالقاً أبداً \* رجل قال لغيره فلان على نفسه الى شهر بالثلاث عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يبدل عليه حتى يمضي شهر \* ولو قال نفسه على الى شهر فاذا مضى شهر فأنتم باريه قال هذا لا يضمن له شيئاً \* رجل كفّل بنفس رجل الى أجل على أنه ان لم يوف به فهو وكيل بالخصومة بينهما ولم يبين الخصومة فالكفالة بالنفس جائز ولا يكون وكيل بالخصومة لانه لم يبين الخصومة \* رجل كفّل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به يوم كذا فاعليه ما لاطالب على فلان آخر جاز ذلك استخمساً نادو

على قول محمد رحمه الله تعالى وفي القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل كفل بنفس رجل فكت المكفول له كانت الكفالة تمراً ما لورثته يأخذون الكفيل \* (مسائل في تسليم نفس المكفول به) \* المكفول بالنفس إذا سلم نفسه إلى المكفول له وقال سلمت نفسي إليك عن الكفيل برئ الكفيل وإن لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل \* وكذا لو أمر الكفيل رجلاً أن يسلم نفسه المكفول به إلى الطالب إن قال المأمور للطالب سلمت إليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل \* ولو أن ٥٥ رجلاً أجنباً ليس بمأمور سلم المكفول إلى الطالب وقال سلمت عن الكفيل إن قبل الطالب برئ الكفيل وإن سكت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل \* ولو أخذ القاضي من المدعي عليه أو أمين القاضي كفيلاً بالنفس بطلب المدعي أو غيره طلبه فسلمه الكفيل إلى القاضي برئ وإن سلمه إلى الطالب لا يبرأ هذا إذا لم يصف القاضي أو أمينه الكفالة إلى الطالب فإن أضاف وقال له القاضي أو أمينه أن المدعي يطلب منك كفيلاً بالنفس فأعطه كفيلاً بنفسك فسلم الكفيل إلى القاضي أو إلى أمينه لا يبرأ وإن سلمه إلى الطالب برئ \* ولو كفل رجل بنفس رجل على أنه إن لم يوف به غداً فعليه المال الذي على المدعي عليه وهو ألف درهم فلم يوف به رجل كفل بنفس رجل فكت المكفول به برئ الكفيل \* رجل كفل بنفس رجل إلى الليل وقال

بالثلاث عنده وبعده معلومة أيها كانت عندهما كذا في الهداية \* وإذا ذكرا خياراً لم يقاوم بوقته كان الكرخى يقول لا يجوز هذا البيع واليه أشار في الجامع الصغير وفي المأذون واليه مال شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي ونظر الإسلام على البردوى كذا في المحيط \* ولو شرط معه خيار الشرط وهلك من له الخيار بطل خيار الشرط وثبت للوارث خيار التعيين حتى لا يملك الوارث ردهما وإذا اختار أحدهما بقي الآخر أمانة فإن كان الخيار للمستري وهلك أحدهما قبل القبض تعين الهالك للأمانة والقائم للبيع وله الخيار في القائم بأخذه أو رده ولو هلك بطل البيع هكذا في محيط السرخسي \* وإن كان الباقي اثنين له أن يأخذ أيهما شاء أو أن يتركهما ولو هلك الكل بطل البيع كذا في شرح الطحاوي \* ولو هلك أحدهما بعد القبض تعين الهالك للبيع والقائم للأمانة فرده ولو هلك على التعاقب تعين الهالك أولاً للبيع قبل الهلاك ولزمه عنه ولو هلكا مع الزمة نصف عن كل واحد منهما كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو هلكا على التعاقب ولكن لا يدري السابق لزمه نصف عن كل واحد منهما كذا في النهاية \* ولو قال البائع هلك أغلاهما غنا وقال المشتري لا بل أرخصهما غنا فالقول للمشتري كذا في محيط السرخسي \* ولو أقام أحدهما البيعة على الآخر أدقبت بيئته وسقط اليمين ولو أقام جعاً فبيعت البائع أولى ولو تعيب أحدهما في يد البائع قبل القبض فالتمتع به منه ما لا يتعين للبيع والمشتري على خيار ما شاء أخذ المعيب بجميع غنه وإن شاء أخذ الآخر وإن شاء تركهما وكذلك إن تعيبا جميعاً كذا في شرح الطحاوي \* ولو قبضهما ثم تعيب أحدهما في يده تعين ذلك للبيع والآخر للأمانة وإن تعيبا جميعاً كان على التعاقب لزمه الأول ويرد الباقي إلى بائعه ولا يضمن نقصان ما حدث به كذا في الينابيع \* وإن اختلفا في الأول (١) فعلى ما ذكرنا كذا في البحر الرائق \* وإن تعيبا ما فلا يتعين أحدهما للبيع ولأن يأخذ أيهما شاء بمنته وليس له ردهما جميعاً وبطل خيار الشرط ولو أزداد عيب أحدهما بعد ذلك أو حدث به عيب آخر تعين ذلك للبيع كذا في الينابيع \* ولو تصرف المشتري في أحدهما تصرف المالك جاز تصرفه فيه ويكون مختاراً له ولزمه غنه وتعين الآخر للأمانة ولو تصرف البائع في أحدهما فتصرفه فيه موقوف إن تعين ذلك للبيع بطل تصرفه فيه وإن تعين ذلك للأمانة فتصرفه فيه كذا في شرح الطحاوي \* ولو تصرف المشتري فيهما وهما حيان فهو على خياره فإذ الذي لم يمتدح وليس له أن يردهما كذا في المحيط \* ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه ولو صبغ المشتري أحد الثوبين تعين هو مبيعاً ورده الآخر ولو أعتقه البائع عتق الذي يرد عليه وإن كان أعتق ما اختاره المشتري لا يصح اعتناقه وإن استولدهما المشتري تعينت الأولى للبيع وضمن عقر الأخرى للبائع ولا يثبت نسب ولدهما منه لعدم الملك ويؤمر المشتري بالبيان أيتم ما استولدهما أولاً فإن مات قبل البيان فخير التعيين للورثة وإن لم يعلم الورثة الأولى منهما ضمن المشتري نصف عن كل واحدة ونصف عقرها للبائع ونسبها في نصف قيمتهما للبائع وروى أن الولدين يسعيان أيضاً في نصف قيمتهما للبائع كذا في الظهيرية \* ولو وطئ ما البائع والمشتري فولدنا وادعى كل واحد الولدين صدق المشتري في التي وطئها وألا وضمن عقر الأخرى ويثبت نسب ولده الأخرى من البائع ويضمن البائع عقر الأخرى للمشتري وإن مات قبل البيان ولم يعلم ورثة المشتري الأولى منهما لم يثبت نسب

(١) قوله فعلى ما ذكرنا أي في عبارة البحر من أن القول للمشتري بيمينه واليمينه للبائع تأمل اهـ

إن لم يوف به غداً فعلى المال الذي لا عليه ثم اختلفا فقال الكفيل وأفتيتك به وقال الطالب لم يوف به فكت المكفول له قال لا يبرأ الكفيل لأن سبب وجوب المال التزام المال بالكفالة لأن الموافقة شرط للبراءة فلا يثبت بقول الكفيل \* رجل كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوف به في وقت كذا فعليه المال الذي عليه فتعيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل فلم يجده فليدفعه إلى الطالب واشهد على ذلك فالأصل لازم على الكفيل \* وكذا لو شرط على الكفيل مكاناً فجاء الكفيل بالكفول به في ذلك المكان وطلب الطالب



ليدفعه اليه فتغيب الطاب كان المال لازما على الكفيل في قول المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
إذا تغيب الطاب رفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضي وكيلًا للقاضي ويسلمه الكفيل الى الوكيل ونظيره هذا ما قاله قنبر بن شيبان  
شيأ على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتواري البائع رفع المشتري الامر الى القاضي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لينصب وكيلًا للقاضي فردد  
المشتري عليه وعلى قول أبي حنيفة ٥٦ ومحمد رحمه الله تعالى لا ينصب القاضي خصمًا للقاضي في المشتريين. وكذا لو حلف

الرجل ليقض دين فلان  
اليوم فتغيب فلان ينصب  
القاضي وكيلًا فيدفع اليه  
الدين لان الطالب متعنت  
قاصد للاضرار الى  
الكفيل والغريم والقاضي  
نصب ناظرًا للسابق فينصب  
وكيلًا دفعًا للضرر \* رجل  
كفل بنفسه رجل على أنه  
ان لم يوف به في وقت كذا  
فعليه المال الذي للطالب  
على المكفول به بشرط  
الكفيل في الكفالة على أنه  
برئ من الكفالة اذا وافاه  
المسجد الاعظم فوافقه في  
ذلك المكان يومئذ واشهد  
على ذلك وتغيب الطالب  
برئ الكفيل من الكفالة  
بالنفس والمال جميعا \*  
وكذا لو كان ذلك في الكفالة  
بالنفس وحدها لان الكفيل  
هنا جعل شرط البراءة عن  
الكفالة احضار المكفول به  
المسجد في ذلك الوقت دون  
التسليم الى الطالب \* ولو  
كفل بنفسه رجل الى الغد  
على أنه ان لم يوف به غدا في  
المسجد فعليه المال الذي له  
عليه بشرط الكفيل على  
الطالب أنه ان لم يوف الطالب  
غدا في المسجد فقبضه منه  
فهو منه برئ ثم التقيا بعد

الولدين من أحد وعتقوا وضمن المشتري نصف ثمن كل واحد منهما ما ونصف عقرها للبائع. والبائع يضمن  
نصف عقر كل واحد منهما للمشتري ويتقاصن ولا يؤم بينهما هكذا في البحر الرائق \* ولو كان الخيار  
للبيع والمشتري بمجالها فله ان يلزم المشتري أي ثوب شامول ليس للمشتري خيار الترتل لان البيع من جانبه بات  
وله ان يفسخ البيع لان في المبيع منهما الخيار وليس له ان يلزمهما جميعا لان المبيع أحدهما ولو هلك  
أحدهما قبل القبض أو بعده هلك أمانة والبائع بالخيار ان شاء ألزم الباقي وان شاء فسخ البيع فيه وليس له  
ان يلزم الهالك وان هلكا جميعا قبل القبض بطل البيع فيهما ولو هلكا بعد القبض ان هلك أحدهما قبل  
صاحبه يجب على المشتري ضمان قيمة الهالك آخر لان الاول هلك امانته وان هلكا معارضة نصف قيمة كل  
واحد منهما كذا في شرح الطحاوي \* ولو تعيب أحدهما أو كلاهما قبل القبض أو بعده فخير البائع على  
حاله وله ان يلزم المشتري أي ما شاء فان ألزمه السليم فلا خيار له في تركه وان ألزمه المعيب ان كان بعد  
القبض فكذلك وان كان قبل القبض فهو بالخيار ان شاء مرضى به وان شاء تركه كذا في النبايع \* وان ألزمه  
المعيب ولم يرض به ليس له ان يلزمه الآخر بعد ذلك كذا في الظهيرية \* وان شاء البائع فسخ البيع  
واستردهما كذا في شرح الطحاوي \* وان تعيب كلاهما في يد المشتري فعليه نصف قيمة كل واحد منهما  
كذا في النبايع \* ولو تصرف المشتري فيهما أو في أحدهما لا يجوز ولو تصرف البائع في أحدهما يجوز  
تصرفه فيه وتعين الآخر للبيع وله خيار الارزام فيه والفسخ ولو تصرف فيهما جميعا يجوز تصرفه فيهما  
ويكون فسخا للبيع كذا في شرح الطحاوي \* ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط كذا  
في الظهيرية \* ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أخذ من رجل ثوبين على أن يأخذ  
أيهما شاء ان شاء أخذ هذا بعشرين وان شاء أخذ هذا بعشرين وان شاء أخذهما جميعا فباع أحدهما  
واختاره ورد الآخر فقال البائع اخترت الذي غنمه عشرون وقال المشتري اخترت الذي غنمه عشرة فقال قول  
في الثمن قول المشتري ولو ان المشتري قطع الثوب قيسا ولم يخطئه ثم اختلفا في الثمن فان شاء البائع أخذ ما أقر  
به المشتري من الثمن وان شاء أخذ الثوب مقطوعا وان كان القطع قد زاد فيه مثل الصبغ فلا سبيل  
للبيع عليه وله ما أقر به المشتري المعلن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أخذ من رجل ثوبين على أن  
يأخذ أحدهما بثمان مسمى فباع أحدهما وقطع الآخر فقال المشتري اخترت الذي قطعته ثم ضاع  
الآخر وأتاه أمين وقال البائع لا بل اخترت الذي ضاع ثم قطعت الآخر فعليك قيمة الذي قطعته مع  
عن الذي ضاع فان المشتري ضمن نصف ثمن الذي ضاع ونصف قيمة الذي قطع ونصف غنمه كذا في المحيط  
\* ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد ايضا الا ان ههنا ما يتعين للبيع يكون مضمونا بالقيمة والباقي كما  
قلنا في الجائز فان ما تامة ضمن نصف قيمة كل واحد منهما ولو أعتقهما المشتري عتق أحدهما  
والتعين اليه ولو أعتق أحدهما بعينه أو بابعاز وعليه قيمته ولا يجوز اعتاق المهر لامن البائع ولا من  
المشتري ولو أعتق البائع أحدهما بعينه ثم أعتق المشتري ذلك أو بعينه للبيع أو مات فعتق البائع باطل  
ولو رد ذلك على البائع صح عتقه ولو كان أعتقهما وردتا عليه عتق أحدهما والتعين اليه كذا في  
الظهيرية والله تعالى أعلم

٥٧ (الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي جناية المبيع بشرط الخيار  
وما  
الغد فقال الكفيل قد تغيب وقال الطالب قد أوفيت لا يصدق أحدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على  
حاله والمال لازم على الكفيل \* وان أقام كل واحد منهما البينة على الموافقة في المسجد ولم يشهدوا أن الكفيل دفع المكفول به كانت  
الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافقة شرط البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التماس جناية فاذا أقاما  
البينة وقع التعارض بين البينتين فلا يثبت ما ادعاه أحدهما والمعنى فيه ان من أنكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك بالاصل ومن



ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الابحجة \* ولو أقام الكفيل البينة على الموافقة في المسجد ولم يقم الطالب بينة برئ الكفيل من المال والنفس ولا يصدق الطالب على الموافقة \* وإذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب إلى الطالب في غير المصر الذي كانت فيه الكفالة وهناك قاض أو سلطان برئ الكفيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا لم تكن الكفالة مقيدة وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يبرأ حتى يدفعه إليه في المصر الذي كانت فيه الكفالة وان كانت الكفالة مقيدة بأن كفل بنفسه على أن ٥٧ يوافق به في مجلس القاضى فدفع إليه في السوق أو في محله من محال

وما يتصل به \* رجل اشترى من آخر شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضه ثم جاء ليرد على البائع بحكم الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وقال المشتري هو ذلك قال قول للمشتري مع يمينه كذا في الظهيرة \* ولو كانت السلعة غير مقبوضة في هذه الصورة فأراد المشتري إجازة العقد في عين في يد البائع فقال البائع ما بعته هذا وقال المشتري لا بل بعته هذا لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتاب وقالوا ينبغى أن يكون القول قول البائع هذا الذي ذكرنا إذا كان الخيار للمشتري في مدة الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته مني فقال المشتري الذي بعته مني أو قبضتني هذا قال قول للمشتري مع يمينه وان كانت السلعة غير مقبوضة فأراد البائع الزام البيع في عين فقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر أن القول للمشتري مع يمينه كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى على رجل باع عبداً على أنه فيه بالخيار ثلاثة أيام فقتل العبد قتيلاً خطأ في مدة الخيار فعلم المولى ذلك فأجاز البيع وهو عالم بالخيانة لم يصرح بخيار القداء وصحت الإجازة وكان للمشتري الخيار لان العبد قد تعيب في ضمان البائع فان اختار المشتري أخذه بخير بين الدفع والقداء وان اختار نقض البيع بخير البائع بين الدفع والقداء هذا إذا كانت الخيانة في يد البائع فان كانت في يد المشتري وباقي المسئلة بحالها فالبايع على خياره فان أجاز جاز ويثبت الملك للمشتري وقت العقد ثم يخير المشتري بين الدفع والقداء فان كان الخيار للمشتري وجب العبد في يد البائع كان للمشتري خيار العيب وينبغي خيار الشرط أيضاً فان اختار الأخذ بخير بين الدفع والقداء وان اختار النقض بخير البائع ولو جنى في يد المشتري في مدة الخيار لم يكن له أن يرد على البائع إلا أن يفسده في مدة الخيار فيخيل أنه أن يرد به بخيار الشرط لزوال العيب ولولم يقدوا فاختار الدفع سقط خيار الشرط وتقرر العبد على ملكه عند الإقدام على الدفع فيجب عليه الثمن (١) رجل اشترى داراً بشرط الخيار للبائع أو للمشتري أو كان البيع باتاً فوجد في الدار قتيلاً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الدية على عاقلة صاحب اليد على كل حال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على عاقلة المشتري ان كان البيع باتاً وعلى عاقلة من تد غير الدار له بالفسخ والإجازة ان كان فيه الخيار ثم عندهما إذا كان البيع باتاً والدار في يد المشتري حتى وجبت الدية على عاقلة المشتري لم يذ كر في الكتاب أن المشتري هل يتغير ويجب أن لا يخبر لان وجود القتل في الدار ليس بعيب حل بالدار لاحقيقة ولا اعتباراً فان الدار لا تصير مستحقة بضمان الخيانة كذا في المحيط

### الباب السابع في خيار الرؤية وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في كيفية ثبوت الخيار وأحكامه \* شرعاً ما لم يره جاز كذا في الحاوى \* وصورة المسئلة أن يقول الرجل لغيره بعث منك هذا الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا والدة التي في كمي هذه وصفتها كذا أو لم يذ كر الصفة أو يقول بعث منك هذه الجارية المنتقبة أو ما إذا قال بعث منك مافي كمي هذا أو مافي كمي هذه من شيء هل يجوز هذا البيع لم يذ كر في الميسر قال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازها عندنا كذا في المحيط \* من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآه ان شاء أخذه بجميع ثمنه وان شاء رده مساوياً

(٨ - فتاوى ثالث)

تسلمه \* ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل إلى القاضى الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وأنت حبسته بدين فلان آخر عليه عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضى بأمر باحضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل إلى المكفول له ثم يعاد إلى الحبس \* إذا أقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضى فان القاضى لا يجبره أول مرة وكذا في سائر الحقوق فان أعيد إلى القاضى ثانياً فان القاضى يحبس حتى يسلم نفس المكفول به فان ثبتت الكفالة بالبينة لا بالقرار كذلك في رواية الخصاص رحمه

الله تعالى لا يحبس أول مرة وفي ظاهر الرواية ثابت الحق أو الدين بالينة يحبس أول مرة رجل نقل بنفس رجل فقاب المكفول به ان علم مكانه عند القاضي أنه أين هو بالينة أو كانت له عادة الخروج الى تلك البلدة في كل سنة فان القاضي يجهل الكفيل مدة يذهب ويحسب به ان كان الكفيل يريد أن يذهب وان أتى الكفيل أن يذهب يحبس القاضي حتى يأتي به وان كان المكفول به غائبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على أثره لا يحبس الكفيل ويكون بمنزلة الموت \* ٥٨ الكفيل بالنفس اذا منع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حالة كان له أن يمنع حتى يخرج منه عن عهده

رأه على الصفة التي وصفت له أو على خلافها كذا في فتح القدير \* هو خيار يثبت حكما بالابشرط كذا في الجوهر النيرة \* ولا يمنع ثبوت الملك في البدل ولكن يمنع لزوم كذا في محيط السرخسي \* ولا يسقط بصرح الاسقاط قبل الرؤية ولا بعد ها هكذا في البدائع \* وله أن يفسخ وان لم ير عند عامة المشايخ رجحهم الله تعالى وهو الصحيح كذا في الفتاوى الصغرى \* وان أجاز به قبل الرؤية لم يجز وخياره باق على حاله فاذا رآه ان شاء أخذ وان شاء رده هكذا في المضمرات \* وكما ثبت الخيار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان عينا كذا في فتاوى قاضيان \* وشروط ثبوت الخيار ان يكون المبيع مما يتعين بالتعيين فان كان مما لا يتعين بالتعيين لا يثبت فيه الخيار كذا في البدائع \* والمكيل والموزون اذا كان عينا فهو بمنزلة ما تراه لا عيان وكذا التبرع بالذهب والفضة والالوان \* ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك دين في الذمة كالسلم والدرهم والدنانير عينا كان أو دينا والمكيل والموزون اذا لم يكن مينا فهو بمنزلة الدرهم والدنانير كذا في فتاوى قاضيان \* وانما يثبت في كل عقد يفسخ بالرد كالأجارة والصلح عن دعوى مال والقسمة والشر او ما أشبه ذلك من العقود التي تنسخ بالرد هكذا في شرح الطحاوي \* ولا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد كالرهن وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم المهدوم أو شبه ذلك من العقود التي يكون المردود مضمونا بنفسه لا بما يقابله كذا في الذخيرة \* الاستروشن في فوائد بعض الأئمة استفتيت أئمة بخاري أن خيار الرؤية وخيار العيب هل يثبتان في الفاسد فأجابوا أنهم ما (١) يثبتان كذا في الفصول العمادية \* واختلفوا في أنه مطلق أو موقت قيل بأنه موقت بوقت امكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن من الفسخ بعد الرؤية ولم يفسخ يسقط خيار الرؤية وان لم توجد الاجازة صريح لا دلالة كذا في البحر الرائق \* واختار أنه لا يتوقف بل يبقى الى أن يوجد ما يسطر كذا في فتح القدير \* وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وليس للبائع أن يطلب المشتري بالثمن مالم يسقط خيار الرؤية منه كذا في فتح القدير \* وخيار الرؤية لا يورث حتى ان المشتري لومات قبل الرؤية فليس لورثته الرد كذا في شرح الطحاوي \* ولو باع شيئا لم يره بأن ورث شيئا لم يره حتى باعه جازا البيع ولا خياره في قول أبي حنيفة رحمه الله لا أثر كذا في الذخيرة \* ولو باع عينا بعين لم يره وبدين ثم رآه فرد ينفق البيع بحصة العين ولا ينفق حصة الدين لانه لا خيار له في حصته كذا في محيط السرخسي \* ومن اشترى ما رأى خبران تغير وان لم يتغير لا يخبر الا اذا لم يعلم عند العقد أنه كان رآه من قبل حينئذ يثبت له الخيار كذا في التبيين \* وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع ميعنه وعلى المشتري البينة هذا اذا كانت المدة قريبة يعلم أنه لا يتغير في مثل تلك المدة فان تعدت المدتين رأى أمه شابة ثم اشتراها بعد عشر سنين سنة وزعم البائع أن لم يتغير فالقول للمشتري كذا في الكافي \* وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو اختلفا فقال البائع للمشتري رأيت وقت الشراء وقال المشتري لم أراه فالقول قول المشتري مع ميعنه كذا في البدائع \* وان كان المشتري محددا وأقر المشتري بقبض المحدود والمشتري ثم قال بعد ذلك لم أر جميع المحدود لا يقبل قوله كذا في المحيط \* وقد قال أصحابنا رجحهم الله تعالى اذا اختلفا بعد ذلك فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو ما بعثني فالقول قول المشتري وكذلك في كل موضع يفسخ العقد بقول (١) قوله يثبتان في البحر عن جامع الفصولين أنه ما يثبتان في البيع الفاسد أي لو جوب ففسخ بدونهما اه ابن عابدين

الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له أن يمنع عن الخروج قبل حلول الاجل \* رجل كف بنفس رجل على أنه لم يواف به غذا فعليه ما ادعى الطالب عليه فلم يواف به الغدو ادعى الطالب عليه ألف درهم فصدقه المطلوب وحسد الكفيل كان القول قول الكفيل مع البين على العلم \* ولو كف بنفس رجل على أنه ان لم يواف به غذا فعليه من المال ما أقربه المطلوب فلم يواف به الغد فآقر المطلوب أن له عليه ألف درهم كان الكفيل ضامنا لما أقر \* ولو كف بنفس رجل على أن يواف به اذا جلس القاضي فان لم يواف به فعليه الألف التي لأطالب عليه فلم يجلس القاضي أياما وطالب المدهى فلم يأت به فلا شيء على الكفيل من المال لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافاة اذا جلس القاضي \* ولو كذل بنفس رجل على أنه متى طلبه الطالب فلم يواف به فعلى المال الذي عليه وهو ألف درهم

فطلب منه فلم يدفعه فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي طلب \* وكذا لو كف بنفس رجل المشتري على أنه ان لم يواف به فعندى هذا المال لان عندنا اذا استعمل في الدين يراد به الوجوب \* وكذا لو قال الى هذا المال الكفيل بالنفس اذا أعطى الطالب كفلا بنفسه مات الاصيل يرى الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول يرى الكفيل الثاني \* رجل كف بنفس رجل ثمن المكفول له أخذه من الاصيل كفلا آخر بنفسه لا يبرأ الكفيل الاول \* رجل كف بنفس رجل على أنه ان لم يدفعه الى الطالب غذا

فعلية المال وهو ألف درهم ثم إن الطالب أبر الكفيل عن الكفالة قبل أن يدفعه إليه قال محمد رحمه الله تعالى برئ الكفيل ولا تثبت براءة الكفيل بموته فإنه لو مات الكفيل كان وارثه بمنزلة الكفيل أن دفعه إلى الطالب برئ وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث وكذا لو مات الطالب فدفع الكفيل المكفول به إلى وارث الطالب في الوقت برئ وإن لم يدفعه لم يملك المال رجل ادعى على رجل أنه غصبه ثوبا فأتى المدعي عليه كفيلا بنفسه وقال للكفيل إن لم ترده على غدا فليك من ٥٩ قيمة الثوب عشرة دراهم وقال الكفيل لا بل عشرين درهما فسكت المكفول له قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقولا لا يلزمه الا عشرة دراهم وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هو جائز يجب عليه ما شرط على نفسه وإن لم يقبل الطالب رجل قال لا خير كفلت لك بنفس فلان فإن غاب عنك فأنا ضامن لما عليه فغاب المكفول به إلى الكفوفة ولم يطالب المكفول له ثم دفعه الكفيل إليه بعد رجوعه من الكفوفة فالكفيل ضامن للمال لأنه علق الكفالة بالغيبة \* ولو قال قد كفلت لك بنفس فلان فإن غاب ولم أوافك فأنا ضامن لما عليه فغاب قبل أن توفي لم يملك المال \* وهو بمنزلة ما لو قال إن غاب قبل أن أوافك به \* ولو قال فإن غاب فلم أوافك به فأنا ضامن لما عليه هذا على أن يوافيه بعد الغيبة \* الطالب إذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجوه ثلاثة في وجهه تجوز البراءة ويقتل الشرط نحو أن يكفل رجلا بنفس

المشتري وحده وفي كل موضع لا ينفسخ العقد بقوله الأبرضا البائع أو حكم الحاكم فالقول قول البائع في الجميع مثل الرذال العيب كذا في شرح القدروري للأقطع \* رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشا قبل السلق جاز بخلاف ما إذا باع من البطيخ زره قبل القطع فإنه لا يجوز وإن رضى البائع بالقطع وإذا جاز بيع الكرش قبل السلق كان على البائع أن يجرها وللشترى خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان اشترى قبل الذبح لا يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو نظر إلى جراب هروي فقلبه ثم إن صاحب الجراب قطع منه ثوبا ثم أخبره أنه قطع منه ثوبا ولم يرهايا حتى اشترى باقي الجراب فهو بالخيار إذا رآه وكذلك لو عرض رجل ثوبين ثم لف أحدهما في منديل وجاهه ولم يره واشتراه منه ولم يعلم أيهما هو فهو بالخيار إذا رآه كذا في الحاوي \* ولو أتاه الثوبين جميعا ولف كل واحد منهما في منديل وقال هذان الثوبان اللذان عرضت عليك أمس فقال أخذت هذا الثوب بعينه بعشرة وهذا الثوب بعينه بعشرة ولم يره حالة الشراء لا خيار له وإن اشتراهما بثمن مختلف بأن قال أخذت هذا بعشرين وهذا بعشرة فله الخيار ولو قال أخذت أحدهما بعشرين ولم يعلم أيهما هو فهذا فلسد كذا في المحيط \* وفي المتن إذا عرض على رجل جراب هروي فنظر إلى كل ثوب ثم إن صاحب الثوب لف ثوبا من الجراب في منديل فاشتراه الذي عرض عليه الجراب فله الخيار إذا رآه وإن كان بين صاحب الجراب أنه من ذلك الجراب حتى بينه أنه شيء يعرفه بعينه كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى شيء أقدر كان رأوه هو لا يعرفه بأن رأى ثوبا في يد إنسان ثم إن صاحب الثوب لفه في منديل وباعه منه ورأى جارية في يد إنسان ثم رأته متقبية عنده فاشتراه منه ولم يعلم بأنه ذلك الثوب أو تلك الجارية فله الخيار إذا رآه بعد ذلك كذا في المحيط \* اشترى راوية ماء فله الخيار إذا رآه لأن بعض الماء أطيب من بعض وكذا لو شرط من دجلة وهي من دجلة لأن بعض المواضع أطيب من بعض كذا في محيط السرخسي \* وخيار الرؤية يمنع تمام الصفقة حتى إن من اشترى من آخر عدل (١) زطى فلم يره فقبضه وحدث ثوب منه عيب فليس له أن يرد منه شيئا بخيار الرؤية كذا في الذخيرة \* ولو أجازا العقد في بعض المبيع دون البعض بأن اشترى ثوبين أو عشرين أو ما أشبه ذلك ورأهما بعد ما قبضهما ورضي بأحدهما فقال رضيت بهذا المبيع والخيار على حاله كذا في المحيط \* ولو اشترى شيتين ورأهما ثم قبض أحدهما فهو رضاء وإن رسم عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورؤية أحدهما لا تكون كروية مما لا إذا قبض الذي رآه فأنفقه حينئذ يلزمه وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* رجلان اشترى شاة لم يراها فقبضاه ثم نظرا إليه فرضي به أحدهما وأراد الآخر أن لا يرضى له الرذال لأن يجتمعه عليه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك إذا كان البائع اثنين والمشتري واحدا والخيار للبائعين فنقض أحدهما وأجاز الآخر لا يجوز ما لم يحقها على الإجازة ولو أن رجلا اشترى جارية فبأجره أحدهما فقبضها فنظر إليها الذي لم يرها واجتمعا على ردّها فلهما ذلك ولو أن الذي رآها قال رضيت وأنفقت البيع قبل أن يرد الذي لم يرها كان الذي لم يرها أن يرد جميع المبيع ورضاشريك بمنزلة رؤيته كذا في المحيط \* ومن رأى أحد الثوبين فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر فله أن يردّهما أو يسكهما كذا في الكافي \* ولو اشترى عدل زطى لم يره فليس منه ثوبا بطل خياره في الكل كذا في محيط (١) قوله زطى قال في شرح الوفاة الزط جيل من الناس في سواد العراق والثوب الزطى ينسب إليهم اه

فأبر أم الطالب عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط \* وإن صالح الكفيل المكفول له على مال ليرثه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل من الكفالة في رواية الجامع وأحدى رواية الحواشي والكفالة في رواية أخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجهه تجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل وباعه من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال إلى الطالب ويبرأه عن الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط \* وفي وجهه لا يجوز كلاهما \* وصورة ذلك رجل

كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع اليه المال ويرجع بذلك على الطالب فانه يكون باطلا والله أعلم  
فصل في الكفالة بالمال \* رجل كفل بعين في يد رجل فهو على وجهين ان كانت العين امانة في يده كالوديعة والغارية وأموال المضاربة  
والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في معناه لانصح الكفالة به \* وان كانت العين مضمونة على صاحب اليد كالنصب والمبيع  
بيسع فاسد والمقبوض على سوم الشراء ٦٠ وتحوز ذلك تصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليم مادام قائما واذا هلك كان عليه

قيمه \* وكذا لو ادعى رجل  
عبدا في يد رجل وكفل  
رجل بالعبدين العبد  
فاقام المدعى البينة أن  
العبد كان له وقضى القاضي  
له بذلك كان له أن يأخذ  
الكفيل بقيمة العبد \*  
رجل كفل عن رجل عمل  
فقال الكفيل للكفول له  
ان وافيتك بنفسه غدا فانا  
برى من المال فوافيا  
وبرى عن المال لمكان  
التعامل \* ولو قال الكفيل  
بالنفس ان لم أوف به غدا  
فعلى ما أقر به المطلوب فلم  
يوف به غدا فأقر المطلوب  
أن له عليه خمسمائة كان  
الكفيل ضامنا لما أقر \*  
وليس هذا كالأقوال ان لم  
أوفك به غدا فانا ضامن لما  
ادعيت عليه فلم يوف به  
غدا فادعى الطالب عليه  
مالا لا يلزمه المال \* وكذا لو  
قال ان لم أوفك به غدا فانا  
أدعيت عليه فهو على فلم  
يوف به غدا فادعى عليه  
مالا لا يلزمه \* رجل قال  
لا آخر ان لم يعطك فلان  
مالا فهو على فتقاضاه  
الطالب فلم يعطه المطلوب  
ساعة فتقاضاه لزم الكفيل  
استحسانا \* رجل قال لا آخر

السرخسى \* والرد بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضا البائع وينسخ  
بقوله رددت الا أنه لا يصح الرد الا يعلم البائع عند أبي خنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في البحر الرائق \*  
واذا قبضه ثم رآه فهو على خياره ما لم يجز أو يوجد منه ما يدل على الرضا كذا في الظهيرية \* والرضا به يصح  
بعد الرؤية بمحض من البائع وبغير محضر منه بالاتفاق وهو على ضربين رضا بالصريح ورضا بالدلالة  
والرضا الصريح أن يقول بعد الرؤية رضىت أو يقول أجزت والرضا بالدلالة أن يراه بعد انشراح قبضه  
كذا في النخبة \* وما يطل به خيار الشرط من تعيب أو تصرف يطل به خيار الرؤية ثم ان كان تصرفا  
لا يمكن فسخه بعد وقوعه ونفاذه كالاعتاق والتدبير أو تصرفا لوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن  
والاجارة يطل قبل الرؤية ويقترب بعدها كذا في الكافي \* فان باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رده عليه بعيب  
بقضاء قاض أو عمل ففسخ من كل وجه وفك الرهن وانتقضت الاجارة لا يعود خيار الرؤية وهو الصحيح  
كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان تصرفا لم يتعلق به حق الغير بان باع بشرط الخيار لنفسه أو وهب ولم  
يسلم أو عرض على البيع لا يطل خياره وان كانت هذه التصرفات فيه بعد الرؤية يطل خياره كذا في  
الكفاية \* ولو عرض على البيع بعض البيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يطل في  
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
البدائع \* ولو كان له ثم عجز فراه لم يكن له أن يرد به بالخيار كذا في الحاوى \* لو خرج بعض المبيع من يده أو  
نقص في يده أو زاد في يده فسخ أو منفصلة أو منفصلة فانه يطل خياره كذا في السراج الوهاج \* وكذا لو كان جارية  
فوطئها أو لمسه بانهوة وانظر الى فرجها عن شهوة أو دابة فركبها الحاجة نفسه أو فحوز ذلك هكذا في البدائع  
\* ولو كان البيع بشرط الخيار للشترى فهو كالمطلق حتى يسقط به الخيار قبل الرؤية كذا في العيني شرح  
الكنز \* وكذا اذا باعه بغير فاسد وسلمه كذا في الظهيرية \* وكذلك لو وهبه وسلمه قبل الرؤية كذا في  
محيط السرخسى \* وكذا بقدر الثمن مع الرؤية كذا في فتاوى قاضيان \* ولو هلك في يده شيء منه بطل  
خياره كذا في الحاوى \* وان تصرف فيه تصرفا ينقصه وهو لا يعلم به بطل خياره كما اذا جرد صوف الشاة  
المبيعة وهو لا يعلم أنه المبيعة أو وليس الثوب ولا يعلم أنه المبيع ونقص بلبسه كذا في السراج الوهاج \* ولو  
اشترى جارية لم يرها فادعها البائع المشتري وهو لا يعرفها فانت عند فاقض وعلية الثمن لانها ماتت  
في ضمانه كذا في محيط السرخسى \* ولو استودعها المشتري البائع بعد ما قبضها فانت عند البائع قبل أن  
يرضى المشتري فهي من مال المشتري وعلية الثمن كذا في المبسوط \* واذا اشترى خفا فالبس البائع وهو قائم  
فقام غش في فيه وذلك ينقصه فقد بطل خيار الرؤية وان لم ينقصه لا يطل خيار الرؤية كذا في المحيط \* ولو  
اشترى دار لم يرها فبعت دار مجتمعا فآخذها بالشفعة لا يطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية كذا في فتاوى  
قاضيان \* وهو المختار كذا في النهر الفائق \* في الكبرى لو اشترى لؤلؤة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى البيع جائز وله الخيار اذا رآه وقال محمد رحمه الله تعالى البيع باطل وعلية القموى كذا في المضمرات \* ولو  
قال بعثك ما في هذا الخوالت أو ما في هذا البيت جاز وله الخيار اذا رآه ولو قال بعثك ما في هذه الدار أو ما في  
هذه القرية لا يجوز لان الجهالة متفاحشة كذا في محيط السرخسى \* داجاجة ابتلعت لؤلؤة فباعها مع  
اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتلاع وان باع اللؤلؤة بعد ما ماتت الداجاجة

بايع فلانا فباعته فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعث من متاعا بائنا فدرهم وصدقه المشتري وكذب ما الكفيل جاز  
كان القول قول الطالب والمطلوب استحسانا \* رجل قال لغيره اذا بعث فلانا شيئا فهو على فباعه شيئا آخر لزم الكفيل المال الاول  
دون الثاني \* ولو قال ما بعته اليوم فهو على لزمه ما يبيعه اليوم \* ولو قال من باع فلانا اليوم فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال  
الكفيل لجماعة أنا ضامن لما يبيعونه وغيركم كان ضامنا لما يباعه القوم دون غيرهم \* رجل كفل عن رجل عمل بغير أمره ثم أجاز الكفول عنه

الكفالة فادى الكفيل شيئا ليرجع على المكفول عنه \* رجل قال لغيره ما ذاب لك على فلان فهو على ورضى به الطالب فقال المطلوب الطالب على ألف وقال الطالب لى عليه ألفا درهم فقال الكفيل ما للطالب على المطلوب شي ذكر في الاصل أن القول قول المطلوب فيجب الاتف على الكفيل \* رجل قال لغيره ما ذاب لك عليه من حق أو ما قضى لك عليه من حق فهو على فغاب المكفول عنه فأقام المدعى البينة على الكفيل أن له على المكفول عنه ألف درهم لا تقبل بيته حتى يحضر المكفول عنه \* ٦١ ولو أقام المدعى على الكفيل بيته أن قاضى بلد كذا قضى له على

الاصيل بعد عقد الكفالة بألف درهم قبلت هذه البينة ويقضى على الكفيل بأمره ويكون ذلك قضاء على الغائب \* ولو كفل عن رجل بأمره بما للطالب على المكفول عنه فغاب الاصيل فأقام الطالب البينة على الكفيل أن له على فلان الغائب ألف درهم وأنه كفل له بأمر فلان الغائب قبلت هذه البينة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب \* رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه لرجل كفل له عنى كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعى \* رجل كفل عن رجل بدين على أن فلانا وفلانا يكفلان عنه بكذا وكذا من هذا المال فأبى الاخر أن يكفلا قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى الكفالة الاولى لازمة ولا خيار له في ترك الكفالة \* وجعل تزوج لابنه امرأه وضمن عنه المهر على أنه ان مات ابنه أو امرأه ابنه قبل أن يبنى بها فهو يرى عن الضمان عن أبي يوسف رحمه الله

جاز البيع ولشترى خيار الرؤية في اللؤلؤة فان لم يكن رآها قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* لو اشترى متاعا وحمله الى موضع فلا رده بعيب أو رؤية لورده الى موضع العقد والا فلا كذا في البحر الرائق \* سواء ازدادت قيمته بالحل أو انقصت كذا في الفقيه \* اشترى لبنا على أن يحمله البائع الى منزل المشتري ان كان البيع بلفظ الفارسية جاز البيع فان لم يكن رأى اللبن فمعه ما حمله البائع الى منزله قال الفقيه أبو الليث لم يكن له أن يرد به بخيار الرؤية لانه لورده يحتاج الى الحل فيكون ذلك بمنزلة عيب حدث عند المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* وموئنة رد البيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري وفي جامع الفصولين لو أسكن المشتري في الدار رجلا لا يسقط خيار الرؤية بالان أسكنه بأجره كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى أرضا فاذن للاكار أن يزرعها بطل لان فعله بأمره كفعله كذا في العيني شرح الكنز \* ولو اشترى أرضا ولها أكار فزرعها الا كالأرض المشتري بأن تركها عليه على الحالة المتقدمة ثم رآها فليس له أن يردّها كذا في الكفاية \* اذا أعار الأرض قبل أن يراها المزروعها المستعير فان الخيار لا يسقط قبل الزراعة هكذا في الفصول العمادية \* وفي اللؤلؤة الجسمة أراد أن يبيع ضيعته على وجه لا يكون للشترى خيار الرؤية فالخيلة أن يقر بثوب لاسنان ثم يبيع الثوب مع الضبعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري كذا في النهر الفائق \* اشترى من آخر دارا لم يرها فآها ولم يقبل (١) بسند أمدانيامد وقال لقوم (٢) كواهاشيد بر خريدن من اين خانه را ثم أراد أن يردّها بخيار الرؤية ليس له أن يردّها كذا في الذخيرة \* رجل اشترى دارا هي في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري سلمتها اليك ثم امتنع المشتري عن اداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له أن يردّها بخيار الرؤية فان لم يردّها يؤمّر البائع بأن يخرج مع المشتري الى تلك البلدة أو يبعث وكيل الى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار اليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان عبدا فوجده أعفى فقال أريد أن أعتقه عن كفارة عيني فان اجزأوا لردده فله أن يردّه \* بشرعني أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى كرى حنطة ولم يرها فآها قال في أحدهما قبل القبض أو بعده فله خيار الرؤية فيما بقي كذا في الذخيرة \* في المتن اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه أو قال بعه انفسك فهذا رد الساعة باعه البائع أو لم يعه وقد انتقض البيع ولو قال ذلك بعد ما رآه لذكر هذا الفصل في هذه المسئلة انما ذكره بعد هذا في مسئلة الشاة فقال اذا اشترى شاة ولم يقبضها حتى قال للبائع بعهما أو بعهما انفسك فهو سواء فان كان لم يرها فهو الساعة نقض البيع ورد بخيار الرؤية وان كان قد رآها لم يكن نقضا حتى يقول قد قبلت ذلك وأنا أبيع كذا في المحيط \* اشترى شاة لم يرها فقال للبائع احلب لبنها فتصدق به أو صبه على الأرض ففعل بطل خياره في الشاة (٣) بقبض الابن كذا في البحر الرائق ناقلا عن جامع الفصولين \* ولو اشترى عبيدين فقتل أحدهما عبيدين انسان خطأ قبل القبض فأخذ المشتري قيمته من قاتله وأنشأه لا يبطل خياره في الآخر كذا في الظهيرية \* وفي الاصل اذا جرح العبد عند المشتري جرحا له أرض أو كانت أمة فوطئها غير المشتري بشبهة فليس له أن يردّها بخيار الرؤية فان وطئها غير المشتري بطريق الزنا أو وطئها المشتري أو كان الجرح من المشتري فليس له أن يردّها الا أن يرضى البائع في المسائل (١) اعجبني ولم تعجبني (٢) كونا شوهدا على شرائي هذه الدار (٣) قوله بقبض الذي رأيته في نسخة من البحر لقبض وأهلها أولى اه

تعالى أنه قال الضمان لازم والشرط باطل \* امرأة قالت لزوجه المرض انمت من مرضك هذا فمهرى عليك صدقة أو قالت فانت في حل من مهرى فقلت الزوج من ذلك المرض قال محمد رحمه الله تعالى المهر على الزوج وبطل ما قالت لانه مخاطرة \* وكذلك رجل له دين على رجل فقال الطالب للطالب ان لم يقبض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فقلت المطلوب كانت البراءة باطلة \* ولو قال الطالب ان مت أنا فانت في حل فهو جائز لانها وصية \* رجل ان اشترى عبدا أو استقرض ما لا من رجل على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان للبائع أن يأخذ

أيه ما شاء بجميع الألف فإذا أدى أحدهما شيئا لم يرجع على شريكه حتى يكون المؤدى أكثر من النصف \* ولو كفلا عن رجل بألف على أن كل واحد منهما مكفيل عن صاحبه فأدى أحدهما شيئا كان له بالخيار أن شاء مرجع بجميع ذلك على الأصيل إن كانت الكفالة بأمره وإن شاء مرجع نصف ذلك على الكفيل الآخر قل المؤدى أو أكثر \* رجل كفل عن رجل بألف درهم فصالح الكفيل الطالب من الألف على خمسة مائة صح الصلح وبرئ الأصيل والكفيل ٦٣ عن الخمسة مائة الأخرى \* رجل باع دارا وكفل إنسان بالدرك ثم ادعى الكفيل الدار لم يسمع دعواه \* رجل

الثلث فإذا ولدت ولدا فإن بقي الولد فليس له الرد على كل حال وإن مات الولد إن أوجبت الولادة نقصانا ظاهرا فليس له الرد إلا برضا البائع وإن لم توجب نقصانا ظاهرا (١) فكذلك على رواية كتاب المضاربة كذا في المحيط \* ولو كانت دابة أو شاة فوُلدت لم يكن له أن يردّها وكذا القتل ولدها هو أو غيره فإن مات الولد كان له الرد كذا في الحاوي \* ولو أن البائع جرح العبد عند المشتري أو قتله ذكر في الأصل أنه وجب البيع على المشتري وعلى البائع القيمة في القتل والارش في الجراحة كذا في المحيط \* وعن عيسى بن أبيان إذا تزوج المشتري الجارية بقبول القبض ثم رآها قبل دخول الزوج بها فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب التزويج وإن كان ارش العيب أكثر من المهر وقيل يغرم الباقي وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو حرم العبد ثم ذهب الحمي عنه كان له أن يردّه إذا رآه \* ولو شاء معه إلى القاضي وهو محموم فأبى البائع أن يقبله فإن القاضي ينظر الرد ويجوز البيع فإن صح بعد ذلك لم يكن له أن يردّه بعد قضاء القاضي ولو أنه عدل على رده بمحضرة البائع وهو صحيح ثم قبل أن يقبله ثم أفلتت عنه الحمي وعاد إلى الصحة فهو لازم للبائع كذا في الحاوي \* اشتري خنطة مجازفة قدرها فلم يقبضها حتى جفت ونقصت لا خيار له كذا في مختار الفتاوى \* ثم اعلم أن كل من له الخيار يملك القسح الثلاثة لا يملكونه الوكيل والوصي والعبد المأذون إذا اشتروا شيئا بأقل من قيمته فإنهم لا يملكونه إذا كان خيارا عيبا ويملكونه إذا كان خيارا روية أو شرط كذا في البحر الرائق

الفصل الثاني فيما تكون روية بعضه كروية الكل في إبطال الخيار أصله أن غير المرئي إن كان تبعا للمرئي فلا خيار له في غير المرئي وإن كان غير المرئي أصلا ينتظر أن كانت روية ما رأى لم تعرفه حال ما لم يره بقي خياره وإن كانت تعرفه بطل خياره كذا في محيط السرخسي \* إذا اشتري جارية أو عبدا ورأى وجهه ورضى به لا يكون له الخيار بعد ذلك كذا في المحيط \* وكذا إذا نظر إلى أكثر أوجهه فهو كروية جميعه \* ولو رأى من بني آدم إلى جميع الأعضاء من غير الوجه فبإقراره كذا في السراج الوهاج \* ولو اشتري فرسا أو بعلا أو حمارا أو نحو ذلك فرأى وجهه لا غير روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن له الخيار ما لم يروجه وموخره هو الصحيح كذا في البدائع \* وقد قالوا إن قال أهل الصناعة والمعرفة بالدواب أنه يحتاج إلى النظر إلى القوائم كان شرطاً في سقوط الخيار أيضا كذا في شرح القدوري للاقطع \* ورؤية الحافر والناسية والذب لا يكفي هو الصحيح كذا في الفتاوى الغيائية \* وفي شاة القنينة لا بد من النظر إلى ضرعها وسائر جسدّها كذا في الظهيرية \* وإن اشتري شاة اللحم لا بد من الجس حتى لو رآها من بعد فهو على خياره كذا في البدائع \* ولو اشتري بقرة حلوبة أو ناقة حلوبة فرأى كلها ولم ير ضرعها فله الخيار كذا في السراج الوهاج \* وفيما يطعم لبد من الذوق وفيما يشم لا بد من الشم وفي دفعوف المغازي لا بد من سماع صوتها كذا في التبيين \* اشتري ما يذاق فذاقه ليلاً ولم ير مسقط خياره كذا في القنية \* وإن كان المبيع مئة ولا يس بمحوان فإن كان شيء منه مقصودا كالوجه (٢) في المعافرة واشبه ذلك لا يطل خياره ما لم يروجه وإن لم يكن شيء منه مقصودا كالكر يأس إذا رأى البعض ورضى به بطل خياره ما إذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة كذا في فتاوى قاضيان \* وإن وجد دونه فله الخيار كذا في الذخيرة \* ولو اشتري ثوبا أو أحدا فرأى ظاهره مطويا ولم ينشره

(١) قوله فكذلك يعني له الرد \* من شرح الوقاية (٢) قوله المعافرة بفتح الميم حتى من همدان اليهم ينسب الثياب المعافرة صحاح وحينئذ فكان الأولى الاتيان بـياء النسب اهـ

الدار لم يسمع دعواه \* رجل قال لا تخرب عيونا فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو عليّ أو قال رجل لرجل إن هلك عبدك هذا فأنا ضامن به لا تنص هذه الكفالة \* الكفالة بالخراج جائزة يرجع على المكفول عنه إن كانت الكفالة بأمره \* وإن كفّل عن رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح أنها تنصح ويرجع على المكفول عنه إن كان بأمره \* وكذا السلطان إذا صادد رجلا فأمر الرجل غيره أن يؤدى عنه المال كل ما هو مطالب به حسابا جازت الكفالة به وإن أمره غيره بذلك إن قال على أن ترجع عليّ بكذا كان له أن يرجع عليه وإن لم يقل عليّ أن ترجع بذلك على اختلفوا فيه والصحيح أنه يرجع \* ذكر في السير المسم إذا كان أسيرا في يد أهل الحرب فاشتراه رجل منهم إن اشتراه بغير أمره يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الأسير فيجلى سبيله \* وإن اشتراه بأمره في القياس لا يرجع المأمور على الأمر وفي الاستحسان يرجع سواء أمر الأسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل عليّ أن ترجع بذلك على وهو كالوفاة الرجل لغيره أنفق من مالك على عيالي أو أنفق في بناء ما يرى فأنفق

فإن المأمور كان له أن يرجع على الأمر بما أنفق \* وكذا الأسير إذا أمر رجلا بالدفع القدامى أو بأخذ منه فهو بمنزلة ما لو أمره بالشراء \* رجل يدعى على رجل غائب أن يلقا فقال رجل للطالب لك على ألف درهم إذا قدم فلان الغائب مجاز \* ولو قال إن أقرتك فلان بألف درهم فأنما كفيل بذلك جاز \* ولو قال ببيع عبدك هذا من فلان بألف درهم على أني ضامن له أقباع بمضمومة \* كان له أن يأخذ الكفيل بمئة مائة \* ولو باع



المولى عبده بالنى درهم ضمن الكفيل ألفا \* ولو أن رجلا كان فى السقينة فقال أحدهما صاحبه ألق متاعك على أن متاعى سينا فالتقاء  
يضمن نصف قيمته \* رجل كفل عن رجل بألف يدعه ثم أقام الكفيل البينة أن الألف التى ادعاها على المكفول عنه من خمر لم يقبل ذلك من  
الكفيل \* رجل قال إن تقاضيت فلانا فاعطك فأناضمن بمالك فالت المطالب قبل التقاضى ذكر ابن سماعة رحمه الله تعالى فى النوادر أنه  
يطلب الضمان \* رجل كفل عن رجل بمال والمالك غائب والمكفول عنه حاضر فأجاز ٣٣ الغائب بعد ذلك لا تصح الكفالة فى قول أى  
خليفة ومحمد رحمه الله تعالى

وتصح فى قول أى يوسف  
رحمه الله تعالى \* ولو كان  
المكفول عنه غائبا والمطالب  
حاضرا فأجاز الطالب جاز \*  
رجل عليه دين لرجل  
فكفل رجل بالدين بخضيرة  
الطالب والمطالب بغير أمر  
المطالب فرضى به المكفول  
عنه ثم قال المكفول له  
رضيت بكفالتك جاز فان  
أدى الكفيل المال رجع  
به على المكفول عنه \* ولو  
قال المكفول له أؤلاقده  
رضيت بكفالتك ثم قال  
المكفول عنه قدرضيت أو  
قال قد أجرت وأدى المال  
لا يرجع على المكفول عنه  
لان الكفالة تمت ونفذت  
ولزم الكفيل فلا تغير  
بإجازة المكفول عنه \*  
مريض قال لورثته ان  
للتاس على ديننا فاضمنوا  
عنى فاضمنوا وأرباب الدينون  
غيب جاز استحسننا \* وان  
قال الصمغ ذلك لورثته  
وأصحاب الدينون غيب  
لا يجوز ذلك وكذا لو حضر  
صاحب الدين وقال رضيت  
لا يجوز أيضا ولو أن المريض  
لم يطلب من الورثة ذلك  
وقال لورثته ضمننا للتاس كل

فان كان ساذجا ليس بعنقش ولا بدى علم فلا خيار له وان كان منقشا فهو على خياره ما لم ينسره ويرنقشه  
وان لم يكن منقشا ولكنه ذوعلم فرأى علمه فلا خيار له وان لم يعلمه فلا خيار له كذا فى اليدائع \* ثم قيل هذان  
عرفهم أم تافى عرفنا قال رباطن الثوب فلا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر فى الثياب وهو  
قول زفر رحمه الله تعالى وفى الميسوط الجواب على ما قال زفر رحمه الله تعالى كذا فى فتح القدير \* ولا يكتفى أن  
تري ظهرا للطنفس \* ما لم يروجهما وموضع الوشي منها \* وما كان له وجهان مختلفان يعتبر رؤيتهما كذا فى  
الظهيرية \* وقالوا فى البساط لا بد من رؤيته جميعه كذا فى التمر القائق \* وفى الوسادة المحشوة ولو رأى ظاهرها  
فان كانت محشوة بما يحشى مثلها يطل خياره وان كانت محشوة بما لا يحشى مثلها فلا خيار له كذا فى البحر  
الرائق ناقل عن المعراج \* ولو اشترى جبة بطنه ورأى بطنها فلا خيار له اذا رأى ظاهرها سواء كانت البطانة  
مقصودة بأن كان عليها فروا ولم تكن لان الظهارة مقصودة بكل حال الا اذا كانت الظهارة غير مقصودة بان  
كانت شيئا خفيا ولو رأى ظهرها لم يطل خياره لان بطنها اذا رأى بطنها الا ان كانت البطانة مقصودة بأن كان  
عليها فرو وكذا فى التارخية ناقل عن البرهانية \* وفى فتاوى النسفى اذا اشترى مكعب وقد جعل وجوه  
المكعب بعضها الى بعض فنظر المشتري الى ظهورها لا يطل خيار الرؤية ولو نظر الى وجوهها لم ينظر  
الى الصرم يطل خيار الرؤية كذا فى الصغرى \* وقيل ينبغى أن ينظر الى الصرم فى زمانا متفاوتة وكونه  
مقصودا كذا فى فتح القدير \* وفى تراب الممدن وتراب الصواعين يعتبر رؤيتهما يخرج ولو اشترى سرجا ناداه  
وقبضه ولم ير البدمر أنه قد ان رذال الكل وكذا الرضى باذنها اذا لم ير شيئا مينا منها ثم رآه فلا خيار له كذا فى  
الظهيرية \* ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين ورأى أحدهما كان له خيار الرؤية اذا رأى الباقي كذا  
فى فتاوى قاضى خان \* وفى الفتاوى واذا اشترى نافذة مسك وأخرج المسك منها فليس له أن يردها للرؤية  
أو غيب لان الاخراج يدخل فيه عيبا حتى لو لم يدخل كان له أن يردها كذا فى الذخيرة \* اشترى قوصرة  
سكر لم يره ثم أخرجه من القوصرة وغر به سقط خياره كذا فى البحر الرائق \* ولو اشترى دهنانى فارورة  
فنظر الى القارورة ولم يصب الدهن على راحته أو على أصبعه فهذا ليس برؤية عنه دأى خليفة رحمه الله  
تعالى كذا فى الخلاصة \* ولو رأى ما اشتراه من وراء زجاجة أو فى مرآة أو كان المبيع على شفا حوض  
فنظره فى الماء فليس ذلك برؤية وهو على خياره كذا فى السراج الوهاج \* ولو اشترى سمكا فى الماء يمكن  
أخذه من غير اصطياد فرأى فى الماء قال بعضهم لا يسقط خياره وهو الصحيح هكذا فى فتح القدير \* ولو  
نظر الى المبيع من وراء ستر فحقق كان برؤية كذا فى فتاوى قاضى خان \* وفى المشتق عن محمد رحمه الله تعالى  
اذا رأى غيب كرم فلا خيار حتى يرى من كل نوع منها شيئا وفى النخل اذا رأى بعضه ورضى به بطل خيار  
الرؤية وجهه لرؤية نوع من أنواع النخل جائز على كله واذا اشترى رمانا ملأوا حضا ورأى أحدهما  
فلا خيار اذا رأى الآخر وقبه أيضا اذا اشترى حمل فنخل فرأى بعضه ورضى به لم يلزم البيع حتى يرى  
كله فيرضى به وكذلك الثمار الظاهرة كلها ما يدخل منها فى الكيل والوزن وما يدخل فى العتبدان يكون  
فى رأس النخل والشجر كذا فى الذخيرة \* وهو المختار هكذا فى المضمرات \* وان كان المبيع عقارا ذكر فى عامة  
الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضى به لا يبقى خياره قالوا هذا اذا لم يكن فى الداخل بناء فان كان فيها  
بناء لا بد من رؤية الداخل أو ما هو المقصود منه وعليه الفتوى كذا فى فتاوى قاضى خان \* حتى اذا كان

دين عليك والغرماء غيب لا يجوز ذلك الضمان ولو قالوا ذلك بعد موت المورث جاز \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز فى الوجهين وعن  
أبى حنيفة رحمه الله تعالى اذا ضمن الوارث فى مرض موته جاز وان لم يطلب المريض منه ذلك \* رجل كفل عن رجل بمال ثم أن المكفول  
عنه أعطى الكفيل رهنا ذكر فى الاصل أنه لو كفل بمال مؤجل على الاصل فأعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز الرهن \* ولو كفل بنفس  
رجل على أنه ان لم يوفى به الى سنة فعليه المال الذى عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا لانه لم

يجب المال للكفيل على الاصل بعد \* وكذا لو كان الكفيل قال للطالب في الكفالة ان مات فلان ولم يؤد ذلك المال فهو على \* ثم اعطاهما المكفول عنه رهنا لم يجزه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النودار أنه يجوز ولو أبرأ الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الا برأه قال في الاصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الا برأه عنه \* رجل باع دارا وكفل رجل المشتري بما أدركه فيها من درك فأخذ المشتري بذلك منه رهنا ذكرفي الاصل أن الرهن باطل ولا ضمان على ٦٤ المهرن والكفالة تجارة \* وذكرفي النودار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الرهن

في الدارين شتويان وبيتان صيفيان (١) ويتطابق يشترط رؤية الكل كما يشترط رؤية بعض الدار ولا يشترط رؤية الميطج والمزيلة والعلو الا في بلد يكون الملو مقصودا كما في سمرقند وبعضهم شرط رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه كذا في المحيط \* وفي بيت الغلة يفتي بجواب الرواية أنه يكفي رؤية الجدار خارج البيت كذا في الخلاصة \* وان كان كرماد ذكرفي الكتاب أنه اذا رأى رؤوس الاشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضى به لا يبيح خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيان \* وقالوا لا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه كذا في البحر الرائق \* واذا كان المشتري أشياء فرأى وقت الشراء بعضها دون بعض ان كان من المكيلات والموزونات فان كان في وعاء واحد فلا خيار له الا اذا وجد الباقي بخلاف ما رأى فينبت له الخيار لكن خيار العيب لا خيار الرؤية وان كان في وعاءين فان كان الكل من جنس واحد وعلى صفة واحدة اختلف المشايخ فيه قال مشايخ العراق لا خيار له وهو الصحيح وان كان من جنسين أو من جنس واحد على صفتين فله الخيار بلا خلاف كذا في البدائع \* وان كان المبيع من العدييات المتفاوتة نحو الثياب التي اشتراها في جراب والباطنج التي تكون (٢) في الشريحة وغير ذلك لا بد من رؤية كل واحد واذا رأى البعض فهو بالخيار في الباقي ولكن اذا أراد رد الكل هكذا في الذخيرة وفي العدييات المتقاربة نحو الجوز والبعض رؤية البعض تكفي اذا وجد الباقي مثل المرقى أو فوقه هكذا في المحيط \* لكن اذا رده رد الكل وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* فان قال المشتري في هذه الفصول لم أجد الباقي على الصفة التي رأيت المرقى بل بدونه وقال البائع لا بل وجدته على تلك الصفة فالقول قول البائع مع عينه وعلى المشتري المينة كذا في الذخيرة \* ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالبصل والثوم والجزر وما أشبهه لم يكن برؤية بعضه مختارا وهو على خياره ما لم يرجعه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا قلع شيئا منه يستدل به على الباقي ورضى به سقط خياره كذا في السراج الوهاج \* وعامة المشايخ رحمه الله تعالى قالوا لا يذكر هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما ذكروا في الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان المغيب في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لم يلزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يسل خياره هذا اذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا له فله ان يسل خياره في الكل ورضى به أو لم يرض كذا في فتاوى قاضيان \* وجد في ناحية أخرى من الارض أقل منها أو لم يجد فيها شيئا كذا في المحيط \* وان كان المقلوع قليلا لاغنى له لا يسل خياره والفتوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان ذلك يساع عبدا كالفعل فروية البعض لا يسل خياره فيما بقي اذا حصل القلع من البائع أو من المشتري باذن البائع وان قلع المشتري بغير اذن البائع وكان المقلوع شيئا له فله ان يسل خياره كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في فتح القدير \* هذا اذا كان المغيب معلوما بوجوده في الارض فان باعه قبل

مالم يدركه سواء أخذ الطالب أو الكفيل وأخذ الرهن يكون ضامنا \* رجل كفل عن رجل بأمره بمجيء فادى الزئوف ويجوز الطالب فان الكفيل يرجع على الاصل بما كفل وهو الجسد \* ولو أمر المديون رجلا بأداء الجسد عنه فادى الزئوف فانه يرجع بالزئوف \* ولو اشترى شيئا بالجسد فنقد الزئوف ورضى به البائع يرجع المشتري على الشفع بالجسد ولو اشترى شيئا بالجسد أو عطاه زئوفا فباعه مرابحة يبيعه مرابحة على الجسد التي وقع عليها العقد ثم مسائل الامر بئد المال عنه أربعة أقسام منها ما يرجع المأمور على الأمر سواء قال له الأمر ادفع عني أو لم يقل ذلك خليطا كان المأمور له أو لم يكن \* والثاني ما يرجع فيها اذا كان المأمور خليطا للأمر ولا يرجع اذا لم يكن \* والثالث ما لا يرجع في جميع الاحوال الا اذا شرط الأمر الضمان وقال على أني ضامن \* والرابع ما يرجع اذا قال الأمر عني ولا يرجع اذا لم يقل ذلك \* أما الاول

(١) قوله ويتطابق طبق الطابق العظيم من الزجاج والبن تعرب نابه ومنه بيت الطابق اه مغرب

(٢) قوله في الشريحة هي شئ من سفي يحمل فيه البطنج ونحوه اه قاموس

رجل قال لغيره كفل فلان بالف درهم على أو قال انقد فلانا ألف درهم على أو قال اضمن له على أو قال له النبات الالف التي على أو قال اقض ماله على \* أو قال اقضه على أو قال اعطه الالف التي على أو قال اعطه ألف درهم أو قال ادفع اليه الالف التي له على أو قال ادفع عني ألف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في هذه المسائل بما دفع في رواية الاصل \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى ان قال لا خراضن لفلان الالف التي له على فضمنها وادى اليه تكون متطوعا في الضمان ولا يرجع على الأمر الا ان

يكون خليط لالا مرفير جمع عليه \* وكذا في قوله اقضه \* وأما القسم الثاني رجل قال لا آخر ادفع الى فلان ألف درهم ولم يقل  
عني ولا انهمالك على فسدفعها للأمور ان كان خليط لالا مرفير جمع بما أدى وان لم يكن خليط لالا مرفير جمع \* وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يرجع في الوجهين والخلط هو الذي يكون في عياله كالوالد والولد والزوجة وابن الاخ الذي في عياله أو أجدوه وشريكه شركة غنان  
كذا قال في الاصل \* وذ كرفي بهض المواضع الخليط هو الذي ياخذ منه الرجل ٦٥ ويعطيه ويدينه ويضع عنده المال وان لم  
يكن في عياله وذ كرفي

الصل اذا امر حر يملكه من  
الصيارفة ان يعطى رجلا  
ألف درهم قضاء عنه أولم  
يقبل قضاء عنه ففعل المأمور  
فانه يرجع الصيرفي على  
الامر في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وان لم  
يكن حر يملكه لا يرجع الا  
أن يقول عني \* وذ كرفي  
الاصل رجل قال لغيره  
وليس بخليط له ادفع الى  
فلان ألف درهم فسدفع  
المأمور لا يرجع به على  
الا مرفير جمع به على  
القاضي قال لانه لم يدفع اليه  
على وجه يجوز دفعه  
والقسم الثالث رجل قال  
لا آخر هب لفلان عني  
ألف درهم فهو هب المأمور  
كما امر كانت الهبة من  
الامر ولا يرجع المأمور  
على الامر ولا على القاضي  
ولا مرفير أن يرجع في  
الهبة والدافع يكون  
متطوعا \* ولو قال هب  
لفلان ألف درهم على أبي  
ضامن ففعل جازت الهبة  
ويضمن الامر للمأمور  
ولا مرفير أن يرجع في الهبة  
ولا يرجع الدافع \* ولو قال  
أقرض فلانا ألف درهم

النبات أو بعد ما تب في الارض الا أنه لا يدري أهو ثابت في الارض أو ليس بنابت لا يجوز بيعه ولو باع  
ما هو موجود في الارض مثل البصل ونحوه وقيل البائع شيأ من موضع وقال أيعك على ان في كل مكان مثل  
هذا في الكثرة لا يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيهان \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع جزا فقال  
البائع أخاف أن ألقعه فلا ترضاه فمك على \* وقال المشتري أخاف أن ألقعه فلا يصح لي فلا أقدر على رده  
فمن قطوع منه بالقطع جاز وان لم يتطوعا فسبح القاضي العقد بينهما كذا في شرح القدوري لا قطع \* ولو  
اشترى كردجين من الجزر فقطع فوجد في أحد الكردجين جيدا وقيل الاخر فوجد معه عيبا لا يرتب شيأ منه  
لانه تعيب بالقطع لكنه يرجع بقصان العيب ولو اشترى جزرا في جوالق فوجد في أعلاه جزرا طويلا وفي  
أسفله قصيرا صغيرا فان كان القصير لا يشتري بما يشتري به الطويل كان عيبا فيرجع بالقصان كذا في فتاوى  
قاضيهان \* وفي نوادر هشام سألت محمد ارحمه الله تعالى عن رجل اشترى عشرة أجرة جزر في الارض فقبض  
الارض وبعث الغلام وأمره بقطع الجزر فقطع كله ثم جاء المشتري هل له خيار الرؤية قال نعم قلت قد نكته  
القطع ثلث القيمة قال وان نكته كذا في المحيط

\* (الفصل الثالث في شراء الاعمي والوكيل والرسول) \* بيع الاعمي وشراؤه جائز باتفاق الاثمة الثلاثة  
كذا في فتح القدير \* وله الخيار اذا اشترى ولا خيار له فيما باعه كذا في السراج الوهاج \* وتقليبه وجهه بمنزلة  
النظر من الصحيح فيما يجس وفي المشعومات يعتبر انهم وفي المذوق يعتبر الذوق كذا في الذخيرة \* ولا يشترط  
بيان الوصف في أشهر الروايات كذا في محيط السرخسي \* فان كان ثوبا فلا بد من صفة طوله وعرضه ورقته  
مع الجلس وفي الحنطة لا بد من اللبس والصفة كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اشترى ثوبا على رؤس الاشجار فانه  
يعتبر فيه الوصف لا غير في أشهر الروايات كذا في محيط السرخسي \* ولا يسقط خياره في العقار حتى  
يوصف له وهذا هو الصحيح من المذهب كذا في شرح القدوري لا قطع \* وكذا الدابة والعبد والاشجار  
وجميع ما لا يعرف بالجلس والشم والذوق كذا في السراج الوهاج \* وان وجد هذا الاسباب قبل العقد فلا  
خيار كذا في فتاوى القزويني \* ولو وصف له ثم رضى به ثم أبصر لا يعود لخيار كذا في البدائع \* ولو اشترى  
البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف كذا في فتح القدير \* ولو قال الاعمي قبل الوصف رضيت لم يسقط  
خياره كذا في الجوهرة النيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
اشترى طعاما ولم يره وكل وكبلا بقبضه فقبضه الوكيل بعد ما رآه ونظر اليه فليس للمشتري أن يرده ولو أرسل  
رسولا بقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه ونظر اليه فليس للمشتري أن يرده \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى الوكيل والرسول سواء وللمشتري أن يرده ان شاء وان شاء أخذه كذا في الذخيرة \* وأصل المسئلة أن  
الوكيل بالقبض يملك ابطال خيار الرؤية عنده خلافا لما وانما يملك ابطاله عنده اذا قبضه وهو ينظر اليه  
فان قبضه مستورا ثم أراد بعد ما نظر ابطال الخيار قد اختلف في ذلك كذا في الكافي \* وصورة الوكيل أن  
يقول المشتري لغيره كن وكيلي في قبض المبيع أو وكلتك بقبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عني في  
قبضه أو أمرك بقبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قال قل لفلان يدفع اليك المبيع كذا في الصراة التي ناقلا  
عن الفوائد \* أما الوكيل بالنظر فمرفيته كروية الموكل بالاتفاق كذا في المحيط \* وليس للوكل اذا رأى أن  
يرده كذا في العيني شرح الهـ دابة \* وأجمعوا على أن الرسول بالشراء يملك ابطال الخيار ولا يكون

(٩ - فتاوى ثالث) فأقرضه لا يضمن الامر شيأ سواه كان خليطه أو لم يكن \* ولو وهب رجل ما لا يجني ثم ان الموهوب له أمر رجلا  
ليعوض الواهب عن هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الامر الا اذا قال له الامر في الامر على أن ترجع بذلك على خيئتند  
يرجع \* وكذا لو قال كفر عن يميني بطعامك أو أدر كتماني بمال نفسك أو أجمع عني رجلا بكذا أو أعتق عني عبدا عن ظهاري وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أن المأمور يرجع على الامر في هذه المسائل \* ولو أمر رجلا بأن يقضي دينه ولم يقبل على أبي ضامن ولا على أن ترجع



أقرارهم بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل \* ولو أقام المدينون بينة على القضاء بعد الكفالة برئ المدين والكفيل جميعا رجل أمر  
رجلا أن يقضى دينه من مال نفسه فامتنع للمأمور عن القضاء لا يجبر لأن قول المأمور ركن كان وعدا أو وعد غير لازم إلا إذا قبل وكفل  
حينئذ لا يجبر على القضاء \* رجل دفع إلى صبي محجور عشرة دراهم وقال له أنفقها على نفسك فباع انسان وضمن للدافع هذه العشرة  
لا يصح ضمها له لأنه ضمن عن الصبي ما ليس بمضمون عليه \* ولو ضمن قبل الدفع ٩٧ إلى الصبي فقال ادفع إلى هذا الصبي هذه

العشرة على أي ضامن لك  
عنه بهذه العشرة صح ذلك  
ويكون الضامن مستقرضا  
العشرة من الدافع أمره  
بدفعها إلى الصبي ويصير  
الصبي نائبا عنه في القبض  
أولا \* وكذلك الصبي  
المحجور إذا باع شيئا وقبض  
التمن فباع انسان وكفل  
للمشتري بالدرك أن كفل  
بعد ما قبض الصبي الثمن  
لأنه كفاله وان كفل  
قبل ذلك صح الكفالة  
\* مكاتب قتل رجلا عدا  
فصالح من الدم على عبد بعينه  
وكفل رجل بالعبد فهلك  
العبد قبل التسليم كان لولي  
الدم أن يأخذ الكفيل بقيمة  
العبد وإن شاء طالب  
المكاتب أيضا بقيمة العبد  
لأن الصلح عن دم العبد  
لا ينطل بهلاك البدل قبل  
التسليم فإذا عجز عن تسليم  
العبد مع الموجب للتسليم  
يطالب بقيمة البدل فهو  
بمنزلة مالو كفل رجلا  
بالمعصوب فهلك الغصب كان  
على الكفيل قيمته \* وإن  
كان القاتل حرا فصالح عن  
الدم على عبد وكفل رجل  
بالعبد فهلك العبد قبل  
التسليم كان هذا أو الأول

أحد الحالتين في العيوب الثلاثة فإن اختلفت لم يثبت حق الرد ومنه جاهل المشتري بوجود العيب عند  
العقد والقبض فإن كان عالما به عند أحدهما فلا خيار له ومنه عدم اشتراط البراءة عن العيب في المبيع  
عندنا حتى لو اشترط فلا خيار للمشتري كذا في البدائع \* قال القدوري في كتابه كل ما يوجب نقضا في الثمن  
في عاقل التجار فهو عيب وذ كرشع الاسلام خواهر زاده أن ما يوجب نقضا في العين من حيث المشاهدة  
والعيان كالتسلل في أطراف الحيوان والهشم في الأواني أو يوجب نقضا في منافع العين فهو عيب وما  
لا يوجب نقضا فافهم ما يعتبر فيه عرف الناس أن عتوه عيبا كان عيبا أو لا هكذا في المحيط \* والمرجع في  
كونه عيبا أو لا أهل الخبرة بذلك وهم التجار وأرباب الصنائع إن كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير  
\* العيب والعور والحول والاصبع الزائدة والناقصة عيب كذا في المحيط \* وكذا القبل مصدر الابقبل وهو  
الذي كأنه ينظر إلى طرف أنفه والبر وهو خروج الصدر هكذا في البدائع \* وكذا الصمم والخرس وسائر  
العيوب التي تكون في الخلقة كذا في الحاوي \* والجور والدفري عيب في الأمة وليس بالعيب في الغلام الآن  
يكون فاحشا لأن نأيدل على دافعي الباطن والدافعي نفسه عيب كذا في الكافي \* وهكذا في البدائع  
والمبسوط والتبيين \* والجبر عيب فيه ما هو انتفاخ ما تحت السرة هكذا في الجرار اثنى \* والقرن عيب  
وهو عظم ينبت في الفرج يمنع الوطء والعقل عيب وهو لحم ينبت في الفرج يمنع الوطء كذا في السراج الوهاج  
\* وقيل أن يكون الماني منها شبه الكيس لا يثقل الواطئ بوطئها كذا في الظهيرية \* ولو اشترى جارية قد  
كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له أن يردّها في إحدى الروايتين وعليه  
الفتوى وفي رواية أخرى لا تجعل نفس الولادة عيبا فلا تردّها إذا لم توجب الولادة نقضا ناظرا ههنا كذا  
في فتاوى قاضيان \* نفس الولادة في البهائم ليس بعيب لأن يوجب نقضا ناو به يقتضى كذا في المضمرات  
\* والحبل عيب في الجارية كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى جارية فولدت عند المشتري لا خصومة له مع  
البائع فإن ماتت في نفاسها رجعت بقصان الحمل إن لم يعلم به عند الشراء كذا في الجرار اثنى \* وفي النصاب  
الحمل في البهائم والدواب ليس بعيب إلا أن يوجب نقضا ناو به يقتضى كذا في المضمرات \* والرتق عيب  
وأمر آخر تقاضا لم يكن لها خرق إلا المبال والفتق عيب وهو ريج في المثانة ورجعها بجم بالمر فيقتله ولا  
يكون ذلك إلا في البدن كذا في الظهيرية \* والغناخ الجارية التي تتخذ أم ولد عيب كذا في المحيط  
\* وفي البقال لو كان أبوها أو جدتها بغير رشد فهو عيب وفي نوادر ابن رشد عن محمد رحمه الله تعالى إذا  
كان أبوها أو جدتها بغير رشد فهو عيب عندى في الجوارى إلا في يخذن أمهات أو لادأ ما غير ذلك فليس  
بعيب إلا أن يكون عيبا عند الثغاسين كذا في الذخيرة \* والزنا عيب في الجارية قل ذلك أكثر وفي الغلام  
إن كان قليلا فليس بعيب وانما هي كبيرة ارتكبتها ويجب عليها التوبة والاستغفار وإن كان مدمناعا على  
الزنا بحيث يحل بخدمة المولى فهو عيب كذا في النيساع \* وكذا إذا ظهر وجوب الحد عليه فهو عيب كذا  
في البدائع \* وإذا كانت الجارية ولدا زنا فهو عيب وليس بعيب في الغلام كذا في المحيط \* والعيوب كلها  
لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يردّها إلا أن في الجارية فأنه روى عن محمد رحمه الله تعالى في الأمالي لو  
اشترى جارية بالغة وقد كانت زنت عند البائع فلم يشتري أن يردّها وإن لم ترز عنه وفي نوادر بشر عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى جارية فأبقت عنده ثم وعداها واستحقها مستحق بينة فعيب الأباقي

سواء \* وكذا لو كان العبد صديقا أو بدلا لم يلحقه لأن هذه العقود لا تطل بهلاك البدل قبل التسليم ولصالح أن يبيع العبد قبل القبض  
لأن العبد مضمون بنفسه فإز فيه التصرف قبل القبض \* ولو أن المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة واقتل ثابت باقراره  
أو بالينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب وروى الرق لم يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعق لأنه أتم المال في الذمة عوضا  
عن الدم فصح ذلك في حقه لا في حق المولى فإذا ضامن أكسبه بالحسنة يؤخذ به للصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب لأنه كفل



بما وجب الحال وانما تأخرت للطالبة عن المكاتب قبل العتق لافلاسها وعجزه فلا تسقط المطالبة عن الكفيل . رجل اشترى عبدا وكفل له رجل بالعهد مذكر في الجامع أن ضمان العهدة باطل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ضمان العهدة كضمان الدرك يجوز ويؤخذ الكفيل بالثمن عند الاستحقاق . واختلفت الروايات في ضمان الدرك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الكفيل بالدرك كقيل بالثمن اذا استحق المبيع . رجل باع دارا أو جارية ٦٨ وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فكفل له رجل أن يسلمها اليه أو يدفعها اليه فهو سوا وهو ضامن

ويحبس حتى يدفع الجارية الى المشتري فان ماتت الجارية قبل أن يدفعها اليه برئ عن الضمان . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر اذا باع دارا أو جارية وقبض الثمن وضمن رجل قبل القبض ليملأها أو يرد الثمن أو قال أنا ضامن بتسليمها ولم يزد على ذلك فهو سوا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان ماتت الجارية أو استحققت أو كانت حرة أو مديرة أو أم ولد أو مكاتبه للبائع أو لغيره كان على الضامن رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء أخذ البائع بذلك وان شاء أخذ الضامن . ولو كان البائع دفعها الى المشتري والمستهلة بها كان للمشتري الخيار ان شاء مرجع بالثمن على البائع وان شاء مرجع على الضامن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الحسن رحمه الله تعالى من قول نفسه برئ الضامن عما ضمن . ولو كان الضامن بهذه اللحظة ما أدركه فيها من درك أو مات به فيها من تبعه قال ذلك قبل أن يقبضها المشتري أو بعد ما قبضها والمستهلة بها كان للمشتري أن يأخذ البائع أو الضامن بالثمن . رجل أبرأ زوج ابنته عن مهرها

لازم لها ابدا . وهذا نص على أن الاباق أيضا لا يشترط معلونه عنده فعلى هذا يرجع المستحق بنقصان العيب عليه وان لم يعلوها عنده . وكذا من اشترى منه بردها عليه به من غير معاودة عنده والاول هو الظاهر كذا في التبيين . ولو اشترى عبدا يملأه به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان بأجر فلا يخلاف الجارية فانه يكون عيبا كيفما كان كذا في القنية . وفي البرازية التفتت نوعان أحدهما بمعنى الردي من الافعال وهو عيب والثاني الرعونة واللين في الصوت والتكسر في المشي فان قل لا يرتوان كثرته كذا في البحر الرائق . والعنة عيب وكذا انخصى ولو اشترى عبدا على أنه خصى فوجده فلا (١) لا يرد . ولو أثيرى على أنه مفل فاذا هو خصى كان له أن يرد كذا في فتاوى قاضيان . والادرنه عيب وهو عظم الخصيتين كذا في الظهيرية . والتثلول عيب اذا كان ينقص الثمن وان كان لا ينقصه فليس بعيب . والحال كذلك فتدبر يكون الخال ذينة لا ينقص من المالية وهو ما اذا كان على الخلة . وقد يشينه اذا كان على رأس الاربسة وذلك ينقص من المالية كذا في المبسوط . وعدم الختان في السلام والجارية ليس بعيب اذا كانا جليسين أو مولدين صغيرين وان كانا مولدين كبيرين فهو عيب كذا في محيط السرخسي . وهذا في عرف بلادهم فأما في ديارنا فالجارية لا تختن فهدم الختان فيها لا يكون عيبا أصلا كذا في البدائع . وهكذا في فتاوى قاضيان . والتكاح عيب في العبد والامة فان طلق العبد الزوجة قبل الرد سقط الرد . وان طلق الامة زوجها كان الطلاق رجسا فله الرد لان المطلقة الرجسية في حكم الزوجة بدليل أن للزوج أن يرجعها بغير إذن سيدها وان كان الطلاق بائنا سقط الرد . قال في الكرخي اذا كانت الجارية محترمة الوط على المشتري رضاع أو صومرية فليس بعيب مثل أن تكون أخته من الرضاعة أو أخته من الرضاعة أو أم امرأته أو أختها كذا في السراج الوهاج . والدين في العبد والامة عيب إلا أن يقضى البائع أو يبرئ الغرماء كذا في الخلاصة . وفي القنية الدين عيب إلا اذا كان يسيرا لا يعتق مثله نفصانا كذا في البحر الرائق . وكذلك لو وجد مراهونا أو مستأجرا كذا في النبايع . وفي الكرخي اذا كان في رقبته جناية فهو عيب ويتصور هذا فيما اذا حدثت الجناية بعد العقد قبل القبض أما اذا كانت قبل العقد فالمبيع يصير البائع مختارا للجناية فان قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد كذا في السراج الوهاج . وشرب الخمران كان ينقص الثمن يكون عيبا في الجارية . وفي العبد ليس بعيب إلا أن يكون أمرد . وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا في الجارية كذا في الخلاصة . والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما القدر المعتاد منه فلا يعد عيبا . والبرص عيب والجذام عيب وهو قرح تحت الجلد يوجد منه من يمسح بوجع ما ينقطع الاجزاء هو أخفش العيوب كذا في الظهيرية . والسن السوداء والنضراء عيب وفي الصغراء اختلاف الروايات كذا في المحيط . والسن الساطع عيب ضرما كان أو غيره وهو الصحيح كذا في جواهر الاطلاعي . وارتفاع الخبيض عيب في الجارية البالغة وهي التي بلغت سبع عشرة سنة . وكذلك اذا كانت مستحاضة فهو عيب كذا في السراج الوهاج . ويعرف ذلك بقول الامة فتر اذا انضم اليه تكول البائع قبل القبض وبسده وهو الصحيح كذا في الهداية . قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة كذا في الكافي . ولو

(١) قوله لا يرتد قال أبو يوسف انخصى أفضل لرغبة الناس فيه وجزم بمقتضى القبح اه

أو وهب المهر منه على أنه ضامن فلم يقر الابنة لا يصح على الوالدني لانه لم يضمن شيئا كان له على غيره فلا يصح الضمان الا اذا اشترى قال الوالدان الابنة قدود كته بالهبة أو الارباح أو أبرأ عن مهرها أو وهب منه وضمن أنهم الوالدان كثر التوكيل فطالبت زوجها أو أخذت منه المهر فالاب ضامن لذلك كان على الاب ضمان ما أخذت من الزوج بغير حق . رجل كفل عن رجل بالف بامرأة ثم ادعى الكفيل ان الاتف التي كفل بها لها ونفي خروا ما أشبه ذلك لا يكون واجبا لا قبل قوله . ولو أقال ابنته على اقراء المكفول له بذلك والمكفول له يجب



لا تقبل بيته ولو أراد أن يخلف الطالب لا يلتفت إليه \* ولو كان الكفيل أدى المال إلى الطالب وأراد أن يرجع إلى المكفول عنه الطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا أو غنم ميتة وما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البيعة على الكفيل لا تقبل بيته ويؤمر بأداء المال إلى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عند القاضي أن المال كان غنم خروما ما أشبه ذلك برى الاصيل والكفيل جميعا فلو أن القاضي أبرأ الكفيل ثم حضر ٦٩ المكفول عنه فأقر أن للمال من قرض أو غنم مبيع وصدقه الطالب

لزمه المال ولا يصدق أن على الكفيل والحالة في هذا بمنزلة الكفالة \* مريض كفل عن رجل ماله بأمره ثم مات الكفيل وأبى الورثة أن يجيزوا الكفالة فان لم يكن على الكفيل دين محبط بماله جازت الكفالة من ثلثه وان أقر المريض أن الكفالة بذلك كانت في محضه لزمه جميع ذلك في ماله اذا لم تكن الكفالة لو ارث ولا عن وارث لان اقرار المريض أن الكفالة كانت في محضه اقرار منه بماله كان سبه في العصة فيكون بمنزلة الاقرار بالدين فصح اذا كان المكفول له أجنبيا ولم يكن عليه دين محبط بماله \* عندما دون له دين على رجل فكفل مولاه للعبدان كان العبد مدبونا جازت الكفالة فلو أن هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفالة المولى \* رجلان لهما على رجل دين فكفل أحدهما لصاحبه بمحضه من الدين لا تصح كفالته \* ولو تبرع أحدهما بأداء نصيب صاحبه عن الدين كان جائزا \* وكذا الرجل

اشترى عبدا فوجد مقيما ان كان يعد عيبا كالتقارب بالزود والشرطي ونحوه فهو عيب وان كان مما لا يعد عيبا عرفا كالتقارب بالجوز والبطيخ يقال له بالفارسية كوز باخن وشته زدن وخزبه زدن لا يكون عيبا كذا في الفصول العمانية \* ولو وجد المملوك على غير الاسلام فهو عيب كذا في الحاوي \* واذا اشترى عبدا على أنه كافر فوجده مسلما يرده وعلى العكس رد كذا في التهذيب \* وكذا اذا اشترى نصراني عبدا على أنه نصراني فوجده مسلما لم يثبت له خيار كذا في السراج الوهاج \* والعسر عيب وهو الذي يعمل يساره ولا يستطيع أن يعمل بمينه الآن يكون أعسر يسره وهو الاضبط الذي يعمل بالدين كذا في المبسوط \* والعسا عيب وهو ضعف بالصرحتى لا يرى عند شدة الظلمة أو شدة الضوء والعسم عيب وهو يوسه وتشنج في الاعصاب والسبعة بالكسر عيب وهي زيادة تحدث في الجسد كالغدة تتحرك اذا حركت وقد تكون من حصاة الى بطيخة والسبعة بالفتح الشجة وفسرها شمس الاثمة السرخسي بالقروح التي تكون على الفم كذا في الظهيرية \* الخنف عيب وهو اقبال كل واحد من الاعمى الى صاحبه وقال ابن الاعرابي الذي يمشي على ظهر قدميه كذا في الظهيرية \* والصدف عيب وهو التواء في أصل العنق والشدق عيب وهو توسع مفرد في الفم كذا في المبسوط \* والكي عيب الآن يكون سمة كما يكون في بعض الدواب والفتح عيب وهو في الأدمى تقارب صدور قدميه وتباعده عيبه والفتح عيب وهو الموعج الرسغ كذا في المحيط \* وكثرة الدمع في العين عيب اذا كان من داء كذا في السراج الوهاج \* والشر عيب وهو انقلاب في الاجفان كذا في الظهيرية \* ربح السبل عيب كذا في الخلاصة \* والحرب في العين وغير العين عيب كذا في المحيط \* والتفرع عيب وهو يبايض يند في انسان العين يسمى بالفارسية ناخه والشعر في جوف العين عيب كذا في الظهيرية \* والصهوة وهي لون بين الصفرة والحمرة يعد عيبا في التركية والهندية لاني الرومية والمقابلة لان عاتمة شدة واهل الروم تكون كذلك كذا في فتاوى قاضيان \* والشمت عيب وهو أن يكون بعض شعر الرأس أو اللحم أبيض والبعض اسود كذا في مختار الفتاوى \* ثم اللون المستوي في الشعر السواد وما سوى ذلك اذا كان ينقص الثمن ويعد عيبا فهو عيب كذا في الظهيرية \* وفي الحاوي ظهرت الجارية مخضوبة الرأس قال ان ظهر بها شمت ردها وان ظهر بها شقرة لا يردها الا اذا كان سوادا لشعر مشروطا في البيع كذا في التارخاتية \* الاباق والبول في الفراش والسرقة ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل بان كان لا يابا كل واحد ولا يلبس وحده فاما اذا كان صغيرا عاقلا فانه يكون به عيبا ولكن يوجب حق الرد عند اتحاد الحالة هكذا في المعصنات ناقلا عن الراد \* فانا وجدنا هذه الاشياء من الصغير عند البائع والمشتري في حال صفرة فهو عيب يرد به واذا وجدت عندهما في حال كبره فكذلك \* واما اذا اختلف فكان عند البائع في صفرة وعند المشتري في كبره فلا يرد به كذا في الغبائية \* وفيما بعد الجنون من السرقة والابق والبول على الفراش ذكر شمس الاثمة الخواني في شرحه ظاهر الجواب أنه لا يشترط المعاودة في المشتري ومن المشايخ من قال يشترط وهو الصحيح وبعضهم ذكر في شروحه أن معاودة هذه الاشياء شرط بخلاف من المشايخ وهكذا ذكر في عاتمة القار وايات كذا في المحيط \* ولو وجد العيب القديم عند المشتري ثم زال قبل أن يرد بطل خياره كذا في السراج الوهاج \* وحذا الاباق أنه اذا استغنى وغاب من مولاه ثم ردها فباق وهو اختيار الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني هو المختار وبه يقتضي كذا في مختار الفتاوى \* الاباق مادون السفر

اذا مات وله دين على رجل وتولاه ابنه فكفل أحدهما لآخره عن المدون بمحضه لا تصح الكفالة \* ولو تبرع أحدهما فأدى حصة صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع اذا كفل بالثمن عن المشتري لا تصح كفالته \* ولو تبرع بأداء الثمن عن المشتري صح تبرعه \* رجل كفل في محضه فقال ما أقره فلان فلان فهو على ثم مرض الكفيل وعليه دين محبط بماله فأقر المكفول عنه أن فلان عليه ألف درهم لزم المريض جميع ذلك من جميع ماله \* وكذلك لو أقر المكفول عنه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل ويخاص

المكفول له غرماء الكفيل \* رجل كفل لرجل بالصدر ثم مات الطالب والكفيل وارثه برئ الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير أمره برئ الطالب أيضا لأنه لما مات الطالب صار ذلك المال مبرا ناعنه ولو زنته \* ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالقضاء أو بالهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع على المكفول عنه وكذا اذا ملك الكفيل ٧٠ المال بالارث وهذا اذا مات الطالب والكفيل وارثه فان مات الطالب والمكفول عنه

وارثه برئ الكفيل لان المطلوب وهو الاصل ملك ما في ذمته فيبرأ أو براءة الاصيل \* فان كان الكفيل \* فان كان الطالب ابن آخر مع الطالب برئ الكفيل عن حصته المطلوب ويبقى عليه حصته الابن الا آخر \* رجل قال للقوم هرجه شمارا أن فلان أئذبر من قالوا هذا كلام باطل لا يلزمه شيء \* رجل قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على فدفعه اليه كل يوم درهما حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الا \* مر لم أرد جميع ذلك كان على الضامن جميع ذلك بمنزلة قول الرجل لغيره ما بايعت فلانا فهو على يلزمه جميع ما بايعه وهو بمنزلة قول الرجل لامرأة الغير كفلت لك الناقة أبا يلزمه الناقة أبا مادامت في نكاحه \* ولو قال لها مادمت في نكاحه فنفقتك على فان مات أحدهما أو زال النكاح لا يبقى الناقة \* ولو استاجر رجل دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عددا للشهور كانت

عيب بخلاف بين المشايخ كذا في النهاية \* اذا خرج من البلد يكون عيبا بالاتفاق ان أبى من المولى أو من رجل كان عنده باجارة أو عارية أو ودعة فان لم يخرج عنه اختلافه ولا شبهة ان يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه أهلها ويوتها لا يكون عيبا كذا في التبيين \* ومن القرية الى مصر لائق وكذا على العكس ولو أبى من غاصب الى مولاه فليس بعيب ولو أبى منه ولم يرجع الى المولى ولا الى الغاصب فان كان يعرض منزل مولاه ويقوى على الرجوع اليه فهو عيب وان لم يعرفه أو لا يقدر فلا كذا في فتح القدير \* وان أبى في دار الحرب من المغنم قبل أن يقسم ثم ردت الى المغنم فهو ليس بأبى وان بيع في المغنم أو قسم المغنم فوقع في سهم رجل فأبى في دار الحرب يريد الرجوع الى أهله أو لا يريد فهو أبى كذا في الظهيرية \* والسرقة وان كانت أقل من عشرة دراهم فهي عيب وقيل مادون الدرهم لمخوف فلس أو فلسين فليس بعيب والعيب في السرقة لا فرق فيه بين كونه من المولى أو من غيره الا في المأكولات فان سرقها لاجل الاكل من المولى ليس عيبا ومن غيره عيب وسرقها للبيع من المولى وغيره عيب هكذا في فتح القدير \* وفي جامع الفصولين لو سرق بطلا أو بطيخا من الغلة أو فلسا كما يسرق التلامذة لم تكن عيبا ولو سرق بطيخا من غلة الاجنبى فهو عيب وهو مختار كذا في البحر الرائق \* وان سرق شيئا من المأكولات للاختار يكون عيبا للمولى والاجنبى فيه سوله كذا في الفصول العادية واذا نقب البيت ولم يختلس شيئا فهو عيب كذا في الظهيرية \* قال في الفوائد الظهيرية وهما مسئلة بحجية وهي أن من اشترى عبدا صغيرا فوجده يول في القرائن كان له أن يرد فان لم يتمكن من الرد حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب فاذا رجع بنقصان العيب ثم كسر العبد هل للبائع أن يشتريه ما أعطى من النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ لارواية لهذه المسئلة في الكتب ثم قال رضى الله تعالى عنه وكان والذى رحمه الله تعالى يقول ينبغي أن يسترد استدلالا بمثلتين احدهما أن الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له أن يرد فان تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد بالنقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له أن يرد فان تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم مري مرضه هل للبائع أن يسترد بالنقصان قالوا ان كان الباطل بالداواة لم يكن له أن يسترده والا فله ذلك والبلوغ ههنا لا بالداواة فكان له أن يسترده كذا في النهاية \* وعدم استقبلك البطل عيب كذا في البحر الرائق والجنون في الصغير عيب أبدا ومعناه اذا جن عند البائع في الصغير ثم جن في يد المشتري في الصغير أو في الكبير يرد وقيل اذا اشترى عبدا فوجده جن عند البائع فله أن يرد ثم ان لم يجن عند المشتري والجمهور على أنه لا يرد تمامه باو عند المشتري هو الصحيح كذا في الكافي \* ومقداره أن يكون أكثر من يوم وليسه وما دونه لا يكون عيبا كذا في التبيين والعينى شرح الكنز والجامع الكبير كذا في النهر الفائق \* وفي الظهيرية من المحاضر أن الطرار والتبش وقاطع الطريق كل سارق عيب في العبد كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى عبدا أمره فوجده مخلوقا للعبة أو متوفى للعبة كان له أن يرد فان ظهر ذلك في مئة بعد الشراعي لم أنه كان عند البائع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اشترى جارية تركية لا تعرف التركية ولا تحسن والمشتري عالم بذلك الآية لا يعلم أنه عيب عند البائع فبعضها ثم علم أنه عيب فان كان هذا عيبا لا يخفى على الناس

الاجارة في شهر واحد فان سكن المستاجر قبلها ومن الشهر الثاني لازما لاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر فاعطاء المستاجر كفيلا بالاجرة ما لم يستاجر ثم انكفيل ذلك فلا يطل هذه الكفالة بالموت كالابطال الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجران باخذا المستاجر قبل أن يردى فاذا أدى الكفيل كان له أن يرجع ذلك على المستاجر ان كانت الكفالة بأمره \* وكذا لو قال لغيره ما أقر لك فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم أمر فلان بشيء كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرك \* فصل في مسائل السفينة

رجل جاء بكتاب السفتجة الى رجل من شريكه أو خليفته فدفع الكتاب الى الذي جاء اليه فقراء المدفوع اليه ثم قال كتبته لك عندي ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر أن ذلك لا يكون ضمنا من المدفوع اليه \* وكذا لو قال له الدافع اضمه الي فقال قد أثبتته لك عندي أو قال كتبته لك عندي فهو مخبر أن شأه لم يدفع \* وان قال المدفوع اليه الكتاب كتبته لك على أو قال أثبتته لك على فهو ضمان صحيح بأخذه به صاحب السفتجة \* ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في الشروط إذا قبل ٧١ المدفوع اليه كتاب السفتجة وقرأ ما فيه

لزمه المال \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الشروط إذا فتح المدفوع اليه كتاب السفتجة ثم أبي أن يضمن له ذلك والاعتماد على الأول أنه لا يلزمه المال ما لم يضمن أو يقول كتبته لك على أو قال أثبتته لك على \* رجل أقرض رجلا على أن يكتب له بذلك الى بلد كذا لا يجوز ذلك وان أقرض بغير شرط وكتب له بذلك الى بلد آخر سفتجة جاز \* وكذا لو قال الرجل لغيره اكتب لي سفتجة الى موضع كذا على أن أعطيك ههنا الى أيام فلا خير فيه لان القرض معاوضة حقيقة وان كانت في بعض الاحكام اعارة فلتسبه بالمعاوضة يفسده الشرط الفاسد \* وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل أنفذ ابنته الى مدينة من المدن ثم أنفذ الى الاجير بعد خروج الاجير من المدينة شيئا من السورديان ثم كتب الى اجيره هذا الرجل سفتجة باسم رجل فلما وصلت السفتجة الى الاجير قبلها وأدى بعض المال وبذل لصاحب السفتجة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب

كالعور ونحوه لم يكن له أن يردّها وان لم يكن بينا يخفى على الناس كان له ان يردّها أو أمانا اذا اشترى جارية هندية لا تعرف الهندية يتظر ان عدّه أهل البصر عيبا فله الرد وان لم يعدّوه عيبا فليس له الرد كذا في المحيط \* اشترى جارية فوجد بها لآحتمس الطبخ والخبر أصلا ليس بعيب اذا لم يشترط وكذا في العبدان كانا بحسنة ان تمسياه في يد البائع فله المشتري الرد كذا في الخلاصة \* وفي الكبرى لو اشترى جارية فوجد بها وجع العين بأى مرة بعد أخرى ان كان حديثا لا يردّ وان كان قديما ردّ كذا في التنازخانية \* واذا اشترى جارية فوجد بها وجع الضرس بأى مرة بعد أخرى فان كان حديثا فليس له الرد وان كان قديما فله الرد كذا في التنازخانية \* وفي المحيط الامة المشتراة اذا قالت بي وجع الضرس لم تردّ قبولها كذا في السراجية \* اذا كانت احدى العينين زرقاء والاخرى غير زرقاء أو احدهما كحلا والاخرى يضاء فهو عيب كذا في البحر الرائق \* اشترى غلاما فظهر به حتى فهو عيب له أن يردّه كذا في مختار الفتاوى \* واذا اشترى جارية ثيبا على أن البائع لم يطأها ثم ظهر أنه كان وطئها قبل البيع فليس له الرد كذا في المحيط \* وفي المنقّى اشترى جارية على أنها عذراء فقبضها وماتت في يده ثم ظهر أنها كانت ثيبا لا يرجع على البائع بشئ سواء كان ذلك يقصها أو لا يقصها رواء الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع عليه بمقدار نقصانها كذا في الذخيرة \* ولو اشترى جارية على أنها صغيرة فاذا هي بالغة لا يردّها كذا في الخلاصة \* ولو اشترى جارية فوجد بها دميمة أو سوداء ليس له حق الرد اذا كانت تامة الخلقة كذا في الظهيرية \* اشترى جارية فوجد بها محترقة الوجه بحيث لا يستبين لها قبح ولا جمال كان له حق الرد فان امتنع الرد بسبب من الاسباب قومت محترقة الوجه كما هي وقومت صحيحة غير محترقة الوجه ولكن على القبح لا على الجمال فيرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط ناقل عن الزيات \* اذا اشترى جارية على أنها جميلة فوجد بها قبيحة تردّ كذا في الخلاصة \* رجل اشترى غلاما بركتبه ورم فقال البائع انه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فاشترى المشتري على ذلك ثم ظهر أنه كان قديما لا يردّ قال رضى الله تعالى عنه وهذا اذا لم يبين السبب وأما اذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له أن يردّه كذا لو اشترى عبدا وهو محموم فقال البائع هو حى غيب فاذا هو غير ذلك كان له أن يردّه كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك اذا قال البائع ان كان قديما جابها على ثم تبين أنه قديم فليس له الرد وكذلك اذا اشتراه على أنه حديث فاذا هو قديم ليس له الرد ذكر المسئلة في فتاوى الفضل كذا في الذخيرة \* اشترى غلاما ليس لاحدا ذنبه ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب الاذن وان كان واسعا في الهندية ليس بعيب وفي التركية عيب ان عدّه عيبا كذا في الخلاصة \* وكثرة الاكل تعدّ عيبا في الجارية دون الغلام كذا في مختار الفتاوى وفي صلح الفتاوى اشترى جارية وبها قرحة ولم يعلم المشتري أنها عيب فله الرد والصحيح من الجواب في مسئلة القرحة ان كان هذا عيبا بينا لا يخفى على الناس يكون له الرد وان لم يكن هذا عيبا بينا فله الرد كذا في الذخيرة \* (الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها) \* اشترى بقرة فوجد بها لآحتمس الطبخ فان كان مثلها يشتري للعطب فله أن يردّه وان كان مثلها يشتري للعلم لا ولو كانت تأخذ بضرعها وتقص جميع لبنها فهذا عيب كذا في الخلاصة \* وقوله الا كل في الدواب عيب وليس بعيب في بن آدم كذا في السراج الزهاج \* وفي فوائد شمس الاسلام ولو كانت الدابة كولة خارجا عن العادة ليس بعيب هكذا في الخلاصة \* اشترى حمارا

من الاستاذ أن لا تقبل السفتجة التي كتبها إليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا توفه المال ورد عليه كتاب السفتجة فقد بدلي في ذلك وقد تبدل الامر هل للاجبر أن يتمتع عن أداء الباقي قال رحمه الله تعالى ان كان المكتوب له وهو صاحب السفتجة دفع المال الى الذي كتب له السفتجة وضمن له المكتوب اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجبر أن يتمتع عن أداء الباقي وان لم يكن صاحب السفتجة دفع المال الى الكاتب لا يبع ضمان الاجير عنه وكان للاجبر أن يتمتع عن أداء الباقي ولا يكون له أن يسترد ما دفع اليه \* وهذا اذا كان الاجير ضمن المال

صاحب السفينة فان لم يضمن كان له أن يتمتع عن دفع المال الى صاحب السفينة في الوهمين \* قال وبذل الخط لا يكون ضمانا منه الا ان يقر  
باللسان أو يكتب لفلان على من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك شهودا \* ومثل درجه الله تعالى عن رجل أو رد الى بعض التجار من رجل  
سفينة فأعطاهم اتاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون لصاحب السفينة أن يطالب التاجر بأداء ما بقي قال محمد درجه الله تعالى ان كان للتاجر  
مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه أن ٧٣ يدفعه الى صاحب السفينة فأقر المكتوب اليه بالكتاب وأقر أن المال دين على المكتوب

لا يهتق فهو عيب كذا في القصة \* ولواشترى نورا فاذا هو ينام ١ يعني كلو بوقت كلن كردن می خسید  
يكون عيبا كذا في الفصول العبادية \* ولواشترى حمارا فوجد مبطي بالذهب فليس له الرد الا اذا اشترى  
على انه محمول وان كان يبعثر كثيرا دأتما فهو عيب وان كان في الاحايين فليس عيب كذا في الظهيرية  
\* اشترى ديكيا بصيغ في غير الوقت له أن يرده كذا في مختار الفتاوى \* رجل اشترى شاة فوجد هام مقطوعة  
الاذن ان اشترها للاضحية كان له أن يردها وكذلك كل ما يمنع التضحية وان اشترها للغير الاضحية لا يكون  
له أن يردها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري اشترى شاة  
للاضحية وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان من أهل أن  
يغضي كذا في فتاوى قاضيان \* ٢ كلوبا كوسفند بليدي می خوردا كريسو شته خورد عيب بودوا كرد  
هفته بكيار بادو بار خورد عيب نبود كذا في الفصول العبادية \* وذكر في المشتري أن الرجل اذا اشترى دابة  
فوجد هاتنا كل الذباب ان كثر ذلك فهو عيب وان كانت تأكل في الاحايين فليس عيب كذا في الظهيرية  
\* اذا اشترى حمارا فزاعليه حمر هل يكون هذا عيبا رتبة حتى أن هذه المسئلة صارت واقعة بخاري فلم  
يتفق أجوبة أئمة ذلك العهد وأجاب القاضي الامام عبد الملك الحسين النسفي أنه ان كان مقهورا فهو ليس  
بعيب وان سلم نفسه لذلك فهو عيب فاتفقوا عليه كذا في النخبة \* والدخس عيب وهو ورم يكون في أطرة  
حافر الفرس والاطرة ورم الحافر كذا في الظهيرية \* والعزل عيب وهو ميلان في الذنب والمشي عيب  
وهو شي يخرج في ساق الدابة يكون له حجم وليس له صلاية كذا في المحيط \* وبطل الخلالة عيب اذا نقص  
التمن لاجله يعني اذا كان يسيل من مافه ما قبل به الخلالة التي جعل فيها العلف كذا في محيط السرخسي  
\* وخلع الرأس عيب وهو أن يكون له حيلة يتخلع رأسه من المقود وان شد عليه كذا في الظهيرية \* والحنف  
عيب وهو تداني القدمين وتباعد الفخذين كذا في المحيط \* والحرن وهو أن يقف ولا يتقاد والجوح وهو  
أن لا يقف عند الالهام عيب هكذا في الخلاصة \* والجرب الذال المجبة عيب وهو كل ما يحدث في عروق  
الدابة من زياد او تنافخ عصب والزوائد عيب وهي أطراف عصب تتفرق عند الهجامة وتنقطع عندها  
وتلصق بها والهجامة عصب في فرس البعير كذا في الظهيرية \* والصكك عيب وهو أن يصطك الساقان أو  
الرجلان عند المشي كذا في محيط السرخسي \* والمهقوع معيب فسر في الاصل فقال مأخوذ من الهقعة  
وهي الدائرة التي تكون في صدره من جانبه الايسر ويكون ذلك أبيض يشاهمه وفسره في المشتري فقال  
المهقوع الذي اذا سار سمع ما بين خاصرته وفرجه صوت والانتشار عيب وهو انتفاخ في العصب عند  
الاتعاب وقيل هو اتساع سواد العين حتى كذا يأخذ البياض كله كذا في المحيط \* اشترى فرسا فوجده  
كبير السن قيل ينبغي أن لا يرده الا اذا شرط صغر السن كالجارية اذا وجدها كبيرة السن كذا في البحر  
الرائق \* وفي فتاوى آهواشترى بقرة تذهب من مكان المشتري الى مكان البائع قال لا يكون عيبا وفي  
الغلام جرين أو ثلاث كذلك كذا في التناخية \* ومن اشترى ناقمة مصراته وهي التي شد البائع ضرعها  
حتى اجتمع اللبن فيه فصاير ضرعها كالصراقة وهي الحوض فليس له أن يردها والتصرية ليست بعيب  
(١) ثور ينام في وقت الشغل (٢) ثور أو خروف يأكل النباتات ان كان يا كها دائما يكون عيبا وان  
كان ما كها في الاسبوع مرة أو مرتين فليس بعيب

على نوعين مطلقة ومقيدة  
وكلتاها جازئة \* وصورة  
المطلقة أن يحيل على رجل  
للمحيل عليه دين أولم يكن  
فقال للطالب أحلتك  
بالألف التي لك على هذا  
الرجل ولم يقل ليؤديه من  
المال الذي لي عليه وهذا  
النوع من الحوالة يوجب  
براءة المحيل عن دين الطالب  
الا أن بهـ لك المال على  
المحتال عليه فيعود الدين  
الى ذمة المحيل \* وهلاك  
المال على المحتال عليه في  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى يكون على وجهين  
\* أحدهما أن يـ وت  
المحتال عليه مفسدا ولم يدع  
مالا لأعينا ولا ديناً على  
رجل ولا كفيل بالمال  
المحتال به \* والثاني أن  
يجود المحتال عليه الحوالة  
ويحلف ولم يكن للمحيل ولا  
للمحتال له دين على الحوالة  
وهو من جملة هلاك المال  
على المحتال عليه فبطل  
الحوالة وتبوء المال على  
المحيل في ظاهر الرواية  
وعلى قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى هلاك  
المال يكون بهذين الطريقين  
وبتقادم القاضى المحتال

( ١٠ - فتاوى ثالث ) عليه . ولومات المحتال عليه مفسدا وعند المحتال له رهن بالمال لغرض المحتال عليه بأن استعار المحتال عليه من آخر عنا ورهنه عند المحتال له رهنا بالمال ورهن رجلا عند المحتال له رهنا بالمال تبرعا وجعل المحتال له مصادرا على بيعه أو لم يجعل مصادرا على بيعه ثم مات المحتال عليه مفسدا وليدع المأبوع الدين إلى ذمة المحيل بخلاف مالومات المحتال عليه مفسدا وبالمال كفيل فإنه لا يعود الدين إلى ذمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة أن كان المصل دين على المحتال عليه فأدى المحتال عليه مال الحوالة برئ المحيل والمحتال عليه عن دين



الطالب وان لم يكن للمعجل دين على المحتال عليه رجع المحتال عليه بذلك على المحيل لانه قضى دينه بامره ف يرجع بذلك \* والحوالة المقيدة صورتها ان يكون للمعجل مال عند المحتال عليه من وديعة وغصب أو عليه دين فقال أحلت الطالب عليك بالآلاف التي له على أن تؤديها من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحتال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت الحوالة مقيدة بالآلاف التي له على المحتال عليه فحلت المحتال عليه مفسداً أو جحداً للمحتال ٧٤ عليه الحوالة وخلف ولم يكن للمعجل ولا للمحتال له بينة على الحوالة بطلت الحوالة وعاد دين

الطالب على المحيل \* وكذا إذا فلس القاضي المحتال عليه عندهما \* وان كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحتال عليه وهلك الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل \* وان كانت الحوالة مقيدة بغصب كان عند المحتال عليه فاستحق الغصب بطلت الحوالة \* وان هلك الغصب لا تبطل الحوالة اذا كان فيه وفاء بمال الحوالة فيكون الضمان قائماً مقام الغصب وما دام المال الذي تفديده الحوالة قائماً لا يكون للمعجل أن يأخذ ماله ولا دينه من المحتال عليه لان ذلك المال صار مشغولاً بمال الحوالة \* وان كانت الحوالة مطلقة ولا معجل دين على المحتال عليه أو عين في يده كان للمعجل أن يأخذ دينه أو عينه من المحتال عليه \* ولو كانت الحوالة مقيدة بثمن عسداً كان للمعجل على المحتال عليه ثم انسخ بيع العبد بخيار رؤية أو شرط أو عيب قبل القبض أو بعده بقضاء قاض أو هلك

فله حق الرد كذا في المحيط \* وكذلك اذا كان بحال لا يمكن سقيه الا بعد أن يسكر النهر كذا في الظهيرية \* وكذا لو وجد حائطاً واحداً مشتركة كانه عيب ولو وجد الحائط رهصاً كانوا يعدونه عيباً فهو عيب كذا في الخلاصة \* اشترى داراً ولها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر أنه بغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه بغير حق فله الرد وان شاء أمسكها ورجع بنقصانه كذا في القنية \* اشترى أرضاً وخلطها ليس لها مشرب ولم يعلم به له الخيار كذا في الوجيز للكردي \* وفي المستق اشترى مصفاً فوجد في حروفه سقطاً واشترى على أنه منقوط بالنعو فوجد في نقطة سقطاً قال هذا عيب يرد به وفيه أيضاً اذا اشترى مصفاً على أنه جامع فاذا فيه آيتان ساقطتان أو آية ساقطة قال هذا عيب يرد به ووجدت في موضع آخر رجل اشترى لولده مصفاً قال المعلم ان فيه خطأ كثيراً قال ان كان فيه خطأ الكتابة يرد ويرجع بالثمن كذا في المحيط \* ولو اشترى أرضاً فزت عنده وقد كانت تنزع عند البائع فله أن يرد الا اذا رفع المشتري وجداً الأرض فيعلم أنه نازت لرفع التراب أو وجه الماء الغالب من موضع آخر لا يرد كذا في محيط السرخسي \* ولا ينظر أن يكون التزفي يداً مشترى أكثر مما كان في يد البائع أو كان مثل ذلك القدر بل اذا كان بعين ذلك السبب علك الرد كيفما كان كذا في المحيط \* وكذلك اذا اشترى كرماً وقد ظهر في يد المشتري (٢) جهاري أن كان بالسبب الذي كان في يد البائع علك الرد كذا في الفتاوى الصغرى \* اشترى خبزاً على أنه مطبوخ بالماء الفرات ثم علم أنه بخلافه فله الرد وكذا اذا لم يذ كر لفظ الشرط كذا في القنية \* وكذا لو اشترى الحناء أو فحوة على أن الكل مثل (٣) الجاشني وليس من جنس ما رآه أول مرة يرد كذا في الخلاصة \* اشترى خمسة قفاز خنطة فوجد فيها تراباً ان كان ذلك التراب مثل ما يكون في مثل تلك الخنطة ولا يعتد الناس عيباً ليس له أن يرد ولا أن يرجع بنقصان العيب وان كان مثل ذلك التراب لا يكون في مثل تلك الخنطة ويعتد الناس عيباً فان أراد أن يرد الخنطة كلها فله ذلك وان أراد أن يميز التراب فيرده على البائع بمحضة من الثمن ويجبس الخنطة ليس له ذلك هذا اذا لم يميز فلو ميز فوجد تراباً كثيراً يعبده الناس عيباً فان أمكنه أن يردّها كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض بالبدن فله أن يردّه وان لم يمكنه الرد بذلك الكيل لو خلطها ما بان انتقص بالنقمة ليس له الرد لكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الخنطة الا أن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون له ذلك وعلى هذا كل ما كان نظير الخنطة كالسمسم وغيره ولو اشترى فوجد فيه تراباً فهو على التفصيل الذي ذكرنا كذا في المحيط \* ولو اشترى دهنافاً فوجد فيه الاي فهو كذلك حتى لا يرد الا لاى وحده كذا في الخلاصة \* ولو اشترى مسكافاً فوجد فيه رصاصاً يميز الرصاص ويرد على البائع بمحضة من الثمن قل أو كثر كذا في الظهيرية \* جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى جنس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فيميز كثيره ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره عامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا اشترى شحمافداً ووجد فيه ملحاً كثيراً فهو على ما ذكرنا في الخنطة يجد فيها التراب كذا في المحيط \* وفي فتاوى أبي الليث لو اشترى نقرة من نحاس فأناجه الفخرج منها جرم مثل ما يخرج من النحاس فله أن يمسك من الثمن بحسبه الا أن يشاء البائع أن يأخذها كذلك ويرد الثمن كذا في الذخيرة \*

(٢) ربيعي (٣) الانعوذ

العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه ولا تبطل الحوالة استحساناً \* وان استحق العبد المبيع بطل (الفصل الحوالة قياساً واستحساناً في رواية الاصل من الكفالة \* وكذا لو كاتب المولى أم ولده ثم أحال عليها غير يعلم غرماً به يدل الكتابة ثم مات المولى نعتق أم الولد وبطلت الكتابة ولا تبطل الحوالة استحساناً \* ولو كانت الحوالة بالف كانت للمعجل على المحتال عليه ثم ان المحتال له أبرأ المحتال عليه عن مال الحوالة برئ المحيل والمحتال عليه عن دين المحتال له المحيل بالحوالة والمحتال عليه بالابراء ويرجع المحيل بدينه على



المحتال عليه \* ولو وهب المحتال له مال الحوالة للمحتال عليه تجوز الهبة ويظل ما كان للمحيل على المحتال عليه ولا يكون للمحيل أن يرجع  
يدينه على المحتال عليه \* ولو كانت الحوالة مقدمة بوديعة كانت عند المحتال عليه فرض المحيل فدفع المحتال عليه الوديعة الى المحتال له ثم مات  
المحيل وعليه ديون كثيرة لا يضمن المودع شيئاً لغيره المحيل ولا يسلم الوديعة الى المحتال له بل تكون بينه وبين غرما المحيل بالخصص ولو أن  
المحتال عليه أمسك الوديعة لنفسه وقضى دين المحتال له من مال نفسه كانت الوديعة له ٧٥ ولم يكن متبرعا باستحسانا \* ولو أن

صاحب الدين أحال بدينه  
على رجل بغير أمر المدين  
على أن يكون المدين بريئا  
جاز \* فان مات المحتال له  
فورثه المحتال عليه أو وهب  
المحتال له المال من المحتال  
عليه لا يرجع المحتال عليه  
على المدين بشئ وان مات  
المحتال له وورثه المدين كان  
للمدين الذي عليه أصل  
المال أن يرجع على المحتال  
عليه لان المحتال له مطالبة  
المحتال عليه فانتقل ذلك  
الى وارثه \* رجل له على  
رجل ألف درهم فأحال  
صاحب الدين رجلا على  
المدين بالألف التي له عليه  
فقبض المحتال له المال من  
المحتال عليه فقال المحيل  
للقابض ما كان لك على  
شئ وانما أمرتك بقبض  
المال منه بطريق الوكالة  
وطالبه بدفع المقبوض اليه  
وقال القابض بل كان لي عليك  
ألف فأحلت لي به عليه كان  
القول قول المحيل لان  
القابض يدعي عليه دين وهو  
ينكر \* ولو أن المحتال  
عليه أدى مال الحوالة وقال  
للمحيل ما كان لك على شئ  
وقد قضيت دينك بأمره  
فلي أن يرجع عليك وقال

الفصل الثالث فيما يمنع الرضا بالعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع فيه الأصل أن  
المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف لللال بطل حقه في الرد وإذا اشترى دابة فوجد  
بها جرحا فداها أو أوركها لحاجته فليس له أن يردّها ولو داها من عيب قد برئ اليه فله أن يردّها بعيب آخر  
لم يبرأ اليه كذا في المحيط \* الاستخدام مرة لا يكون رضا بالعيب الا اذا كان على كرمه من العبد واذا استخدم  
مرتتين يكون رضا بالعيب وبه يقضى كذا في المضرات \* وفسر الاستخدام في كتاب الاجارات فقال بأن يأمره  
بجمل المتاع على السطح أو بانزله عن السطح أو يأمرها بأن تغز جلده بعد أن لا يكون عن شهوة أو يأمر  
بأن تطبخ أو تجز بعد أن يكون يسيرا فان أمر بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك يكون رضا كذا في الذخيرة \*  
ولو ركب الدابة لينظر الى سيرها أو لبس الثوب لينظر الى قدره فهذا منه رضا كذا في المحيط \* واذا ركبها  
ليردّها أو ليعقبها أو يشتري لها علفا فليس رضا اذا لم يجد بدا من ذلك بأن كانت صعبة أو هو عاجز عن المشي  
أو كان العلف في وعاء فان كان في وعاء من فلا حاجة الى الركوب فكان رضا كذا في السراجية \* ولو جعل  
عليها علف دابة أخرى وركبها أو لم يركبها فهذا يكون رضا كذا في الذخيرة \* وان كان المشتري دارا فسكنها  
بعد ما علم بالعيب أو رم منها شيئا أو هدم ينسقط خياره كذا في البدائع \* اشترى ثيابا فوجد بها عيبا فأمرها أن  
ترضع صبيلا لا يكون رضا ولو حلب من لبنها فاطعم صبيلا أو باع فهو رضا كذا في محيط السرخسي \* ولو حلب  
لبنها ولم يبيع ولم يأكل فكذلك الجواب وفي صلح الفتاوى ان الحلب بدون البيع أو الأكل لا يكون رضا  
كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبيلا لها أو للشترى ثم  
وجد به عيبا فله أن يردّها ولو أنه حلب لبنها واستهلكه أو شربه ثم وجد به عيبا لم يردّها كذا في الظهيرية  
\* اشترى بقرة تشرب من لبنها ثم اطلع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب كذا في الفصول العبادية \*  
رجل اشترى شاة وبقرة مع ولدها فلم يعيب ثم ارتضع منها الولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب  
وان كان هو أرسل الولد عليها وان احتلب المشتري من لبنها شيئا فشربه أو سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان  
ذلك رضا بالعيب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان جرد صوفها ثم وجد به عيبا فان لم يكن الجزء نقصا فله أن  
يردّها قال محمد رحمه الله تعالى الجزء عندى ليس بنقصان وفي موضع آخر من المتن اذا جرد صوفها بعد  
العلم بالعيب فهو رضا ولو أخذ من عرفها فليس رضا كذا في المحيط \* قيل له فان اشترى كرها فأتى عنده  
فقطعت غماره ووضعها على الارض ثم وجد بها العيب لم يعلم به قال ان كان القطف لم ينقصه شيئا فله أن  
يردّه كذا في الفصول العبادية \* رجل اشترى جارية على أنها صناجة جاز البيع فان لم تكن صناجة لا يكون  
للمشتري أن يردّها كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى عبدا فوجد به عيبا فشره به بعد ذلك كان أن  
الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان لطمه أو ضربه سوطين أو ثلاثة ولم يؤثر فيه كان له أن يردّها كذا  
في الفصول العبادية \* ولو اشترى عبدا في عينه بياض فسأل بالعمه عنه فقال انه من الضرب ويرد الى  
عشرة أيام ومضت العشرة ولم يزل لا يردّه كذا في القنية \* سئل على بن أحمد عن رجل اشترى غلاما ثم ادعى  
عليه بعد ثلاثة أيام أنه به سعالا وبقي هذا الغلام مئة ثلاثين يوما وأكثر بعد هذه الدهوى في يده واستعمله  
ثم بعد ذلك ادعى عليه السعال هل له أن يردّه على ذلك العيب فقال ان استعمله بعد ما علم بعيب فهو رضا كذا  
في التتارخانية ناقلا عن البيهقي \* واذا وطئ الجارية المشتراة ثم اطلع على عيب بها لم يردّها ويرجع بنقصان

المحيل لا بل كان لي عليك ألف كان القول قول المحتال عليه \* ولو كان المحتال له غائبا فإراد المحيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحلته  
بوكالة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأصدقته ولا أقبل بينته لانه قضاء على الغائب \* وقال محمد رحمه الله تعالى بقبول  
قول المحيل أنه وكله \* رجل عليه دين لرجل فأحال صاحب الدين بجميع ماله وهو ألف على رجل وقبل المحتال عليه الحوالة ثم ان المحيل أحال  
الطالب على رجل آخر بجميع ماله عليه وقبل المحتال عليه الثاني ذكر في الأصل أن الحوالة الثانية تكون نقضا للحوالة الاولى لانه لا صحة

لثانية الأبعد نقض الأولى والمحيل والمحال له ~~يما~~ كان النقص فاذا نقض الحوالة الأولى انتقضت ويرى المحال عليه الأول وهو بخلاف ما إذا كان رجل على رجل دين وبه كفيلا وأعطاه كفيلا آخر فان الكفالة الثانية لا تكون باطلا لكفالة الأولى لان المقصود من الكفالة التوثيق مع بقاء الدين على الاصيل وضم الكفيل الى الكفيل يزيد في التوثيق \* ولو كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قضى دين المحال له يجبر المحال له على القبول ولا يكون المحيل متبرعا ٧٦ \* ولو أبرأ المحال له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح ولا يكون هذا

كالرجل اذا كان له دين مؤجل على رجل فأبرأه عن الدين قبل حلول الاجل أو وهبه منه صح ذلك \* رجل عليه ألف حالة لرجل وللدون على آخر ألف درهم حالة فأحال المدينون الأول صاحب دينه على المدينون الثاني حوالة مقيدة بما عليه صحت الحوالة \* ولو أن المحال له أخر المحال عليه سنة لا يكون للمحيل أن يرجع على مدينه بما كان له عليه لان ما كان له على مدينه صار مشغولا بدين الحوالة وبالتأخير لا يزول الشغل فلو أن المحال له بعد التأخير أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة (٣) كان للمحيل أن يرجع على مدينه بدينه حالة \* رجل أحال رجلا على رجل بدين وقبل المحال عليه الحوالة على أن يعطى المحال عليه مال الحوالة من ثمن دار نفسه أو من ثمن عبده نفسه جازت الحوالة ولا يجبر المحال عليه على بيع داره ولا بيع عبده \* وهو بمنزلة ما لو قبل الحوالة على أن يعطى المال عند الحصاد أو ما أشبه ذلك فإنه لا يجبر

العيب سواء كانت بكرة أو ثيبا إلا أن يقول البائع أنا أقبليها كذلك وكذلك اذا قبلها بشهوة ولمسها بشهوة وان وطئها أو قبلها بشهوة ولمسها بشهوة بعد ما علم بالعيب فإنه رضا بالعيب وليس له أن يردها ولا أن يرجع بنقصان العيب واذا وطئها غير المشتري في يد المشتري بنافلس له أن يردها بكرة كانت أو ثيبا ويرجع بنقصان العيب إلا أن يرضى البائع أن يأخذها كذلك وان كان الوطئ بشبهة حتى وجب العقر على الواطئ فليس له الرد وان رضى به البائع كذا في المحيط \* ولو اشترى جارية فزوجها لا يردها ووطئها الزوج أم لا رضى البائع بالرد أو لم يرض كذا في المضمرات \* ويرجع بالنقصان كذا في محيط السرخسي \* ولو كان لها زوج عند البائع فوطئها عند المشتري فان كانت ثيبا فان نقصها الوطئ لا يردها الا برضا البائع وان لم ينقصها له الرد هذا الذي ذكرنا في الثيب اذا وطئها في يد البائع مرة ثم وطئها عند المشتري وأما اذا لم يكن وطئها عند البائع وانما وطئها عند المشتري لم يذ كر في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يرد كذا في المضمرات ناقلا عن النصاب \* وان كانت بكرة لا يرد ويرجع بالنقصان ولو قال البائع أنا أقبليها كذلك فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* اشترى خبشة ليأخذها مائة شرط ذلك في البيع فقطعه في الليل وأقر أنه ليس به عيب ثم جدد العقد علمه بغير شرط فنظر اليها بالناهار فوجدها معيبة كان له أن يردها كذا في فتاوى فاضيلان \* ولو اشترى برذونا فخصاه ثم اطلع على عيب به كان له الرد اذا لم ينقصه الخصاء كذا ذكره فتاوى أهل سمرقند وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بخلافه كذا في الظهيرية \* ولو اشترى طعاما فاكل بعضه ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان عيب ما أكل ويرد الباقي عند محمد وكذا لو عرض نصفه على البيع برذالباقي وكذا لو باع ولا يرجع بنقصان عيب ما باع ويرد الباقي عند محمد وعليه الفتوى ولو اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم تبين أن الدقيق كان مزراير ثماني بجمسته من الثمن ويرجع بنقصان العيب بجمسته ما استهلك وهذا قول محمد وبه أخذ الفقهاء كذا في الخلاصة \* هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين فان كان في وعاءين في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فاكل ما في أحدهما وباع ثم علم بعيب كان عند البائع كان له أن يرده الباقي بجمسته من الثمن في قولهم كذا في فتاوى فاضيلان \* ولو اشترى ثوبا فوجده صغيرا لا يمكن قطعه فأردته فقال له البائع أراه الخياط فان قطعه والارده على فأراه الخياط فاذا هو صغير لا يقطع فان له رده كذا في السراج الوهاج \* وكذلك الخف والقلنسوة كذا في النبايع \* وكذا اذا قضاه دراهم زبوا فقال للقايض أنفقها فان راجت عبيك والاردها على فقبلها على ذلك فلم ترج عليه فله أن يردها استعسانا كذا ذكره في كتاب الصلح من التوازل كذا في الظهيرية \* المشتري اذا وجد المبيع معيبا فقال له البائع بعه فان لم يشترده على فعرض فلم يشتر له كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو اشترى عبدا فاستقال البائع فابى أن يقبله قال هذا ليس بعرض على البيع فله أن يرده كذا في الظهيرية \* رجل اشترى ثوبا فاقطعه ولم يخط فوجده به عيبا فليس له أن يرده فان قال البائع أنا أقبليها كذلك كان له ذلك وان باعه المشتري صار مطلاحق الرد فليرجع بشئ علم أول يعلم وان خاطه ثم وجده به عيبا كان فله أن يرجع بالعيب فان قال البائع أنا أقبليها كذلك لم يكن له ذلك كذا في الجامع الصغير \* وكذلك في السوق اذا لته بالسمن أو العسل كذا في المضمرات \* واذا عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب أو أجره ورهه فذلك رضا بالعيب وليس له أن يرده بالعيب ولا يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة \* وفي القدوري اشترى شيئا وأجره ثم

على أداء المال قبل الاجل \* ولو كانت الحوالة بشرط أن يعطى المحال عليه مال الحوالة من ثمن دار المحيل أو من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء به وهو بيع الدار والعبدة فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون توكيلا لبيع دار المحيل أو عبده \* رجل عليه دين لرجل وبه كفيلا فأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحال عليه برى الاصيل والكفيل جميعا الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فيقتل لا يبرأ الاصيل \* رجل عليه دين ثوبا الطالب بتقاضى دينه فقال

المدين قد احلتك به على فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لم أقبل الحوالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو المحيل فان اقام الطالب بيئته على ما ادعى ذكر في الاملاء أن القاضي يقبل البينة ويؤخر الأمر حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحوالة أمر الطالب باعادة البينة في وجهه ولا يقضى عليه بتلك البينة وان لم يكن للمطالبة بيئته على ذلك وطلب المطلوب عين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان نكل الطالب ٧٧ برى المطلوب عن الدين \* رجل عليه دين

لرجل فأحال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فجاء فضولي وقضى المال عن المحال عليه تبرعا كان للمعتال عليه أن يرجع على المحيل كما لو أدى المحال عليه المال بنفسه وليس عليه دين كان له أن يرجع على المحيل \* ولو كان للمحيل دين على المحال عليه فالحال الطالب على مدونه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحال له عن المحيل الذي عليه أصل المال كان للمحيل أن يرجع بدينه على المحال عليه لان قضاء الفضولي عنه كقضائه بنفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بماله نفسه بعد الحوالة كان له أن يرجع على المحال عليه بدنيه كذلك هاهنا \* وليس للفضولي أن يرجع على الذي عليه أصل المال لانه متبرع \* ولو اختلف المحيل والمحال عليه كل واحد منهما يدعى أن الفضولي قضى عنه والفضولي لم يبين عند القضاء أحدهما بعينه يرجع الى قول الفضولي عن أيهما قضيت

اطلع على عيب فله أن ينقض الاجارة ويرد المستأجر بالعيب بخلاف ما لو رهنه من غيره كذا في الظهريه \* اذا وهب المبيع بعد ما اطلع على عيب به ولم يسلم فليس له أن يردّه على بائعه ولو فعل شيئا من ذلك قبل العلم بالعيب يعنى العرض والهبة بدون التسليم فهذا لا يكون رضا كذا في الذخيرة \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه لرجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يردّه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يردّه كذا في فتاوى قاضيهان \* اعلم أن الزيادة نوعان منفصلة والمتصلة نوعان غير متولدة من المبيع كالبيع وما أشبهه وانما تنفع الرد بالعيب بالاتفاق سواء قال البائع أنا أقبله كذلك أو لم يقل ومتولدة من المبيع كأنهم والجمال والجملاء البياض وانما لا تنفع الرد بالعيب في ظاهر الرواية كذا في الظهريه \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان \* فان أبى المشتري الرد وأراد الرجوع بالنقصان وقال البائع لأعطيك نقصان العيب ولكن ردّ على المبيع حتى أردّ عليك جميع الثمن هل للبائع ذلك على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك كذا في الظهريه \* وأما الزيادة المتصلة فله نوعان أيضا متولدة من المبيع كالولد والثمر وما هو في معناهما كالارث والعقروا انما تنفع الرد بالعيب والفسخ بسائر أسباب الفسخ عندنا وغير متولدة من المبيع كالكسب والغلة وانما لا تنفع الرد بالعيب والفسخ بسائر أسباب الفسخ وطريقه أن يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة ويسلم الزيادة للمشتري مجانا بغير عوض كذا في المحيط \* هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فأما اذا كانت هالكه فلا كما ان كان باقيا فله أن يرد الاصل بالعيب ويجعل كأنهم لم تكن وان كان بفعل المشتري فالبايع بالخيار ان شاء قبل وردّ جميع الثمن وان شاء لم يقبل ويردّ بالعيب وان كان بفعل أجني ليس له أن يردّه ويرجع بقضاء العيب هكذا في البدائع \* هذا اذا حدثت الزيادة بعد قبض المبيع أما اذا حدثت قبل قبضه وكانت متصلة حادثه منه فانما لا تنفع الرد وان كانت متصلة غير حادثه منه صار للمشتري قابضا بذلك وصارت الزوائد كأنها حدثت بعد القبض فتنفع الرد ويرجع بالارث وان كانت منفصلة حادثه منه كالولد والصوف واللبن والثمر والارث والعقروا فانما لا تنفع الرد فان شاء ردهم جميعا وان شاء رضى بهم ما يجتمع الثمن كذا في السراج الوهاج \* ولو لم يجد بالمبيع عيبا لكن وجد بالزيادة عيبا فليس له حق الرد الا اذا كان حادث تلك الزيادة قبل القبض يورث نقصانها في المبيع فحينئذ يكون له الرد لاجل النقصان في المبيع كذا في شرح الطحاوى \* ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا رده بخصمته من الثمن لانه صار للزيادة حصصه الثمن بعد قبضها ولو وجد بها عيبا ردها خاصة بخصمته من الثمن كذا في القنية \* وان كانت منفصلة غير حادثه منه كالكسب والهبة فانما لا تنفع الرد فاذا رده فالزيادة تكون للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تطيب له وعندهما الزيادة للبائع ولا تطيب له أيضا وان رضى بالعيب واختار المبيع فالمبيع مع الزيادة اجماعا ولكن لا تطيب له كذا في السراج الوهاج \* ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة ووجد في المبيع عيبا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يردّه مع الزيادة ولو وجد بالزيادة عيبا ليردها ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب يردّه خاصة بجميع الثمن بالاجماع كذا في القنية \* رجل اشترى حنطة فذهب الغبار عنها عند المشتري واتقص كيلها ليس له أن يردّها وكذلك لو كان فيها طوبه فحفت عند المشتري

فان مات الفضولي قبل البيان أو غاب كان القضاء عن المحال عليه لان القضاء يكون عن المطلوب ظاهرا \* البائع اذا أطال غريبا له على المشتري حوالة مفيدة بالثمن لا يبيح للبائع حق الحبس \* ولو أحال المشتري البائع على غريم له كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية ونص في الطلاق من الاملاء اذا أحال الزوج امرأته تصدقها على آخر كان للزوج أن يدخل بها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو أحالت المرأة على زوجها بالمهر غريمها لم يكن لها أن تمنع نفسها لان غريمها بمنزلة وكيلها فالمرسل الصداق الى وكيلها

كان له الحق المنع \* رجل عليه ألف رجل فاحاله بها على رجل ثم ان المحتال عليه أحوال الطالب به اعلى الذي عليه الاصل ذكر في النوادر أن المحتال عليه يبرأ منه وان نوى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال الى المحتال عليه الاول وكأنه جعل الحوالة على الاصل نقضا للحوالة الاولى وبعد ما انتقضت الاولى لا يعود اليه المال \* رجل له على رجل مال فقال الطالب للبدون أحلني على عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز ٧٨ وله أن يأخذ بالمال أي بما شاء لانه لما شرط الضمان على التحيل فقد جعل الحوالة كقالة

لان الحوالة بشرط عدم براءة التحيل كقالة \* رجل أحوال رجلا على رجل على رجل فغاب المحتال عليه بعد ذلك ثم جاء المحتال له وقال بحمدني المحتال عليه أن يكون لي عليه شيء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق المحتال له وان أقام البينة أنه بحمده لا تقبل البينة لان المشهود عليه غائب \* وان كان المحتال عليه حاضرا وجد الحوالة وليس للمحتال له يدعة كان بحمده فسخا للحوالة فيكون القول قوله في ذلك \* رجل أحال امرأته بصداقها على رجل وقبل الحوالة ثم غاب الزوج فأقام المحتال عليه بينة أن نكاحها كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا تقبل بينته \* ولو ادعى على المرأة أنها كانت أبرأت زوجها عن صداقها أو ان الزوج أعطاها المهر أو باع صداقها منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته \* وكذا اذا كان مقبوضا وهو قائم بعينه لا تقبل

أو اشترى خشبة رطبة فبيعت عنده كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المتن إذا اشترى عبدا كاتباً أو خبازاً وقبضه ففسد ذلك في يده ثم اطاع على عيب به فله أن يردّه كذا في الذخيرة \* وفي المتن إذا اشترى من آخر تمرا بالرى وحمله الى الكوفة ثم اطاع على عيب به هناك وأراد أن يردّه قال محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك حتى يردّه الى الري ولو كان مكان التجارة أشار محمد رحمه الله تعالى الى أنه ليست نظيرا لتمر حيث قال أرى سعر هذه ثمّة وهمنا قريبا ولا أرى لملها تلك المونة كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات اذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلا خيار له في ردّها فان لم يقبضها المشتري حتى انجلي البياض ثم عاد البياض ففيه لازمة للمشتري ولا خيار له في ردّها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن له الخيار والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية ألا يرى أن رجلا لو اشترى جارية وثبتها ساقطة أو سوداء والمشتري يعلم بذلك فلم يقبضها حتى نبتت الساقطة وذهب السواد عن شتمها ثم سقطت تلك الثنية أو عاد السواد فالجارية لازمة للمشتري لان البائع لم يعجز عن تسليم ما التزم بالعقد كما التزم ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين أو شتمها ساقطة وهو يعلم بذلك ثم انجلي البياض ونبتت الثنية ثم عاد البياض وسقطت الثنية ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع يردّها بذلك العيب ولو لم يعد البياض في العين التي ذهب عنها البياض لكن ابيضت العين الاخرى لم يكن له أن يردّها بخارية بعيب أبدا ولو لم تبيض العين الاخرى ولكن عاد البياض في العين التي ذهب عنها البياض بفعل المشتري بأن ضرب المشتري عينها فابيضت ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع لم يكن له أن يردّها فان قال البائع أنا قبلها كذلك وأرد جميع الثمن كان للمشتري أن يردّها عليه بخلاف ما اذا عاد البياض بضرب الاجنبي في يد المشتري حيث لا يكون للمشتري أن يردّها بالعيب وان رضى به البائع هذا الذي ذكرنا كله اذا اشتراها مع علمه أنها بيضاء احدى العينين وأما اذا اشتراها ولم يعلم بكونها بيضاء احدى العينين وقبضها ثم علم كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى انجلي البياض لم يكن له أن يردّها بعد ذلك وان استحقها سلمية لم يعلم بالعيب له فان عاد البياض لا يكون أن يردّها أيضا ولو وجد بها عيبا آخر كان له أن يردّها كذا في المحيط \* اشترى جارية وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلي البياض عن عينها ثم عاد بياضها فلم يعلم بذلك فكان له أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلي البياض ثم عاد بياضها لا يكون له أن يردّها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى الفضلي رجل اشترى جارية وفي احدى عينها بياض فانجلي البياض ثم عاد فقبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله أن يردّها كذا في المحيط في نوع معرفة العيوب \* وكذلك اذا اشترى جارية وهي ساقطة الثنية أو مسودة الثنية وهو لا يعلم بذلك فقبضها ثم علم بذلك ثم زال السواد أو نبتت الثنية لم يكن له أن يردّها وكذلك لو سقطت الثنية أو عاد السواد بعد ذلك لم يكن له ذلك ولو وجد بها عيبا آخر كان له أن يردّها كذا في المحيط \* تنفريش الطائر المدبوح يمنع الرد بالعيب كذا في القنية \* وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبدا وبه مرض فازداد المرض في يد المشتري فليس له أن يردّه على البائع لكن يرجع نقصان العيب كذا في الظهيرية \* رجل اشترى عبدا كان محمومًا عند البائع كان تأخذه الحمى كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند المشتري ذكر في المتن أن للمشتري أن يردّه ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع بالنقصان ولا يرد وكذا لو كان به قرحة فانتفجرت أو كان جسدا رافا فانتفجر كان له أن يردّه وان كان به جرح

بنية المحتال عليه وكذلك في الكفيل \* رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وكفل بالثمن كفيل فذهبت ثم ان الكفيل أحال البائع على رجل ثم ان البائع أراد أن يأخذ المال من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري \* ولو أحال المشتري بالثمن على رجل لا يبق له مطالبة المشتري \* اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم ان المشتري أحال البائع بالثمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثم اننا المشتري فقد المال من عنده عن المحتال عليه جاز ولم يكن للمحتال عليه أن يرجع بذلك على المشتري

\* وكذلك لو قضا أجنبي عن المشتري \* وان قضا أجنبي عن المحتال عليه كان للمعتال عليه أن يرجع على المشتري لان قضاء الأجنبي عن المحتال عليه بمنزلة قضاء المحتال عليه \* ولو قضا الأجنبي ولم يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الأجنبي ميتاً أو غائباً كان القضاء عن المحتال عليه وهو نظير ما قلنا \* رجل اشترى من رجل دابة وقبضها وأحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد الدابة عيباً فردها بقضاء القاضي لم يكن للمشتري أن يرجع بالثمن على البائع ولكن البائع بحملها بها ٧٩ على المحتال عليه شاهداً كان المحتال

عليه أو غائباً ويكون القول قول البائع أنه لم يأخذ الثمن من المحتال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فإنه لا يؤخذ المال من البائع وان كان البيع فاسداً فأبطله القاضي ورد الدابة رجع المشتري بما كان له على المحتال عليه والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

\*(كتاب الصلح)\*

(فصل في الصلح عن الميراث والوصية) اذا صولحت المرأة عن ثمنها وصدقاتها والورثة يعرفون شكاً حها فان كان من التركة دين على الناس فصولحت عن الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صولحت عن التركة ولم يقل شيئاً كان الصلح باطلاً لأنها تصير ملكة نصيبها من الدين للورثة وتغيبك الدين من غير من عليه الدين بعوض باطل واذا فسد العقد في حصه الدين فسد في الباقي \* أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان من مذهبه أن العقد اذا فسد في البعض ففسد مقارن يفسد في الكل وأما عند

فذهب إليه من ذلك عند المشتري أو كانت موصحة فصارت آمة عند المشتري ليس له أن يرد كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان في المشتري حجب في يد البائع وزال ثم عاقب المشتري ان عاد ثانياً غلبه الرد لاتحاد السبب ولو كان الثاني ربعا لا يكون له الرد لاختلاف السبب وكذا لو اشترى وقد ظهر في يد المشتري مرض فهو على هذا ويخرج من هنا جنس هذه المسائل كذا في مختار الفتاوى \* اشترى عبد اقبطه فحمه عنده وكان يحتم عند البائع قال ابن الفضل المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان حم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كان له أن يرد أو في غيره فلا كذا في التهر الفائق ناقلاً عن الخانية \* لو كان بالمبيع أثر قرحة وبدت ولم يعلم به فعادت قرحة وأخبار الجراحون أن عودها بالعيب القديم لم يرد ويرجع بالنقصان هكذا في الفقيه \* اشترى جارية وقبضها او خاصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة أياماً ثم خاصمه فقال له البائع لم أمسكتم أطول المدة بعدما طلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكتم الا نظر أنه هل يزول العيب قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يرد على البائع وكذا اذا أراد الرد فلم يجد البائع وأطعمه وأمسكه أياماً ولم يتصرف فيها تصرفاً فبطل على الرضا ثم وجد البائع فله أن يرد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على هذا أدركت مشايخ زمانى رحمهم الله تعالى كذا في الفصول العبادية \* في المشتري رجل اشترى من رجل عبداً ثم ان المشتري أمر رجلاً ببيععه ثم علم الأمر بعد ذلك أن به عيباً قال ان باعه الوكيل يحضر من الموكل ولم يقل الموكل شيئاً فهذا منه رضا بالعيب حتى لو لم يتفق البيع ليس للمشتري أن يرد العبد على بائعه بذلك العيب قال وكذلك ان أعلمه الوكيل انه يذهب من فوره لبيععه فلم ينه فلهذا منه رضا أو أخبره أن الوكيل ساوم به وهو يعرضه لبيععه فلم ينه فلهذا منه رضا بالعيب كذا في المحيط \* اشترى سنجاباً وجلود الثعالب فبها للديع وظهر به عيب يرجع بالنقصان كذا لو اشترى ابريسماً وله قطره به عيبه كذا في الفقيه \* رجل اشترى أرضاً ليس عليها خراج فوجد بها عيباً ثم وضع عليها الخراج لا يكون له أن يردّها ولو اشترى عبد اقبطه ثم رده على البائع بخيار الشروط أو بخيار الرؤية أو العيب ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهبت عيناه ضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اشترى داراً فباع بعضها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى كرمافاً كل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وان رضى البائع كذا في المحيط \* ولو اشترى فيلقا فشمه ثم وجد به عيباً فله الرد كذا في الفقيه \* اشترى قنطرة وأدخله في النار ثم اطلع على عيب لم يردّه ولو اشترى ذهباً فادخله في النار ثم اطلع على عيب يردّه كذا في الذخيرة \* وهكذا في الخلاصة \* اشترى حديد الخنزير آلات النجارين وجعله في الكور ليحرقه بالنار فوجد به عيباً ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يردّه كذا في الفقيه \* ولو اشترى منشاراً وحده ثم اطلع على عيب به لم يردّه الا برضا البائع كذا في الصغير \* ولو اشترى سكيناً فحده ثم وجد به عيباً ان حده بالمبرد ليس له أن يردّها لانه ينقص منه وان حده بالجر له الرد كذا في الفصول العبادية \* اشترى برمة جديدة فقال له البائع اطبخها فان ظهر بها عيب أقبها بعد الطبخ وأرد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد بدون الرضا ويرجع بنقصان العيب فلو علم العيب لكن لم يعلم أنه قديم فتصرف فيه تصرف الملاك ثم علم قديمه لم يردّه كذا في الفقيه \* واذا اشترى عبد افوجده مباح الدم بقود أو بردة أو قطع طريق بقتل فقتل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عنده وقال لا يردّه

الكل وأما عند هؤلاء الذين ليس بحال حقيقة فاذا شرط في العقد تغيبك ما ليس بحال بطل في الكل كذا لو جمع بين حرقه وبيعها موصفة واحدة فان طلبوا تجويز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للوارث فطريق ذلك أن تشتري المرأة من الوارث عينا من أعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بخصتها من الدين ثم يعقدون الصلح بينهم من غير أن يكون ذلك شرطاً في الصلح \* وان صالحت ورثة زوجها عن أعيان التركة خاصة دون الدين فهو على وجهه ثلاثة \* أحدها أن يكون بدل الصلح من الدراهم والدنانير وليس

في التركة من جنس ذلك فهو جائز على كل حال وان كان في التركة تقدم جنس بذل الصلح بان كان في التركة دراهم فصولت على دراهم ان كان بدل الصلح أكثر من حصتهم من دراهم التركة جاز له خلعهان الربا \* وان كانت حصتهم من دراهم التركة مثل بدل الصلح أو أكثر كان باطلا لان ما سوى بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض \* هذا اذا علم فان كان لا يعلم ان نصيبهم من التركة أقل من بدل الصلح أو أكثر اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى ٨٠ فيه \* قال بعضهم يفسد العقد على كل حال سواء علم ان في التركة تقدم من جنس

ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صادقا وغير صادق فيرجع بفضل ما بينهما ولو اشترى عبد اقدس قرولم يعلم به المشتري فقطع في يد المشتري له ان يردده على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقال لا يردده ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صادقا وغير صادق فيرجع بفضل ما بينهما ولو سرق عند البائع ثم عند المشتري فقطع بهما يرجع بالنقصان عندهما كما بينا وعنده لا يردده بل ارضا البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن لان اليد من الاذى نصفه وقد تلفت بجنايتين وان قتل البائع كذلك يرجع المشتري على البائع بثلاثة ارباع الثمن فان تداولته البيوع والايدي ثم قطع أو قتل عند الاخير يرجع الباعة بعضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق وعندهما هو بمنزلة العيب فيرجع الاخير على بائعه وهذا اذا لم يعلم المشتري به فان علم به لم يرجع بشئ عندهما وعنده يرجع في أصح الروايتين \* لانه بمنزلة الاستحقاق عنده والعلم بالاستحقاق عنده لا يمنع الرجوع كذا في الكافي \* وهكذا في الجامع الصغير \* فان أعتقه المشتري بما لم يقطع فعندهما يرجع بالعيب وعنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وان أعتقه بل مال يرجع به عندنا كذا في الجامع الصغير \* رجل اشترى عبد اوقبضه ثم باعه من البائع فوجد به البائع عيبا قديما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له ان يردده على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المنتقى اشترى من آخر دينارا بدراهم وبقاضا ثم اشترى الدينار باع الدينار من رجل آخر ثم وجد المشتري الاخر عيبا وردده على المشتري الاول بغير قضاء كان للمشتري الاول ان يردده على بائعه بذلك العيب وعلى هذا اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غير عيب فوجد بها من زبوا فارددها عليه بغير قضاء القاضي فله ان يرددها على الاول كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى اشترى عبد اوقبضه ثم أعفى فقال المشتري للبائع اريد ان أعتقه عن كفارة يميني فان جازعني والاردده فله ان يردده كذا في المحيط \* اشترى جراب ثوب هروي فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان تلف الجراب في المنتقى ان له ان يرد الثياب بجميع الثمن قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب في الجارية والعبد اذا وجد بهما عيبا بعد ما ألتفوا بهما كذلك وكن له ان يرددهما بكل الثمن كذا في الفصول العمدية \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في خيار العيب اذا قال للبائع ان لم ارد عليك اليوم فقد رضيت بالعيب فهذا القول باطل وله الرد كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل دارا فادعى رجل فيه ماسيل ماء وأقام على ذلك فينه فهو بمنزلة العيب فان شاء المشتري أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردها فان كان قد بنى فيها بناء فله ان يقبض بناءه وليس له ان يرجع بقيمة بناءه كذا في الظهيرية \* العبد المأذون اذا اشترى شيئا فوجد به عيبا قد كان أبرأ البائع عن الثمن أو وهب له الثمن وقبل العبد ذلك لا يملك الرب بالعيب ولو كان مكان العبد المأذون حران ووجد به العيب بعد القبض لا يملك الرد وان وجد العيب قبل القبض فله الرد كذا في الذخيرة \* أقر المشتري بعد ما أطلع على عيب أو قبله أن المبيع كان لفلان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالم بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان قد هذا كذا في الوجيز للكردي \* ولو باع ثم رد عليه بسبب هو فسح من كل وجه ثم أطلع على عيب كان عند البائع فله ان يردده كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبدا بكر موصوف بغير عيبه وبقاضا ثم وجد بائع العبد بالكر عيبا وحدث به عنده عيب آخر فانه لا يرجع بشئ وان كان الكر بعينه عند الشراء يرجع في العبد بمثل نقصان العيب في الكرا الا ان يرضى البائع وهو مستر العبد ان يأخذ

بدل الصلح أو لم يعلم لان هذا عقد يشك في جوازه فلا يجوز بالشك والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن الشك ان كان في وجود ذلك في التركة يجوز العقد لان الثابت ههنا شبهة للشبهة وشبهة الشبهة لا تعتبر وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدرى أن بدل الصلح أقل من حصتهم من دراهم التركة أو أكثر أو مثله فسد العقد ههنا لان مقابلة الفضة لا تجوز الا بشرط التساوي فاذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كالموابع الفضة بالفضة بمجازفة \* قال الحاصمكم الشهيد رحمه الله تعالى انما يبطل الصلح عن أقل من حصتها من مال الربا في حال التصديق أما في حالة الخود والمناكرة يجوز الصلح وجه ذلك أن في حالة الابتكار ما أخذ لا يكون بدلا لافي حق الاخذ ولا في حق الدافع فان كان في التركة دراهم ودنانير فصالحوها على دراهم ودنانير يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية وبصرف الجنس الى خلاف الجنس تحريما للصحة وان صالحوها

الى حيوان معين أو عرض جاز الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس ذلك أو لم يكن \* وهذا الذي ذكرنا اذا صالحوها الكرا وليس على الميت دين فان كان على الميت دين فصولت المرأة عن ثمنها على شئ لا يجوز الصلح لان الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا الجواز فطريق ذلك أن يضمن الوارث دين للبت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن أحسن بشرط برأ الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم صالحوها عن ثمنها أو صدقها على نحو ما قلنا وان لم يضمن الوارث لغريم الميت ولكن عزوا عين الميت في ثمنها فله ان يرضى



ثم يباح لها في الباقي على نحو ومافلسا فان أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل إليه حصه كان له أن يرجع عن ذلك \* رجل مات وترك ابنين وعليه دين وللميت أراضي وله دين دراهم على رجل فصالح أحد الابنين الآخر على دراهم معلومة على أن تكون الضياع له وعلى أن الدراهم التي هي دين لا يبيهم على حالة بينهم ما وعلى أن الدين الذي على أبيهم ما وضامن لذلك وهو كذا درهما ذكر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أن الصلح جائز وان لم يسم فاعلى الميت من الدين بطل الصلح \* ٨١ رجل أوصى لرجل بعبد أو دار فتركنا بنا وابنة فصالح الابن والابنة الموصى له بالعبد على مائة درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن كانت المائة من ماله ما غير الميراث كان العبد بينهما نصفين وان صالحه من المال الذي ورثاه عن أبيهم ما كان العبد بينهما ثلاثا لان المائة كانت بينهما ثلاثا وذكروا الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أن الصلح ان كان عن اقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفين \* وان كان عن انكار فعلى قدر الميراث \* وعلى هذا بعض المشايخ رحمه الله تعالى وكذلك في الصلح عن الميراث امرأه ادعت قبل ورثة وزوجها ميراثا وهم جاحدون أنها امرأة الميت فصالحوها على أقل من حصتها من المهر والميراث على دراهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الدراهم أكثر من بدل الصلح قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الصلح جائز ولا يصلح للورثة ان علموا أنها امرأة الميت فان أقامت المرأة البينة بعد ذلك أنها امرأة الميت بطل الصلح وهذا

الكره بعينه ويرد العبد رجل استقرض من رجل كرحضة وقبضه ثم اشتراه منه بمائة درهم يعني المستقرض اشترى الكرم المستقرض من المقرض ثم وجد بالكره عيبا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يردّه بالعيب ولا يردّه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك ان كان المقرض دراهم فاشترى المقرض بهادناير وقبض الدنانير ثم وجد المستقرض الدراهم المقرض زوفا فله أن يستبدلها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ثم في كل موضع ثبت للمشتري حق الراد اذا قال في وجهه البائع قد أبطلت البيع ان كان قبل القبض ان قبض البيع قبل البائع ولم يقبل وان كان بعد القبض فان قبل البائع فكذلك ينتقض البيع وان لم يقبل لا ينتقض البيع وان كان بغير محضر من البائع لا ينتقض البيع وان كان قبل القبض كذا في الذخيرة \* اشترى كرم مع غلاتها ثم وجد بها عيبا فان أراد الراد ردّها ساعة وجدها كذلك لانه لو جمع الغلات أوتركها لاجتماع الرد عليه كذا في السراجية \* من اشترى عبد من أو ثوبين أو نحوهما صفقة واحدة وقبض أحدهما ووجد بالآخر الذي لم يقبض عيبا فانه بالخيار ان شاء أخذهما بجميع الثمن وان شاء ردّهما وليس له أن يأخذ السليم ويرد العيب بحصته من الثمن في هذه الصورة فان كان العيب في المقبوض اختلفوا فيه يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ردّه خاصة والصحيح أنه يأخذهما أو يردّهما ولو قال المشتري أنا مسك العيب وأخذ النقصان ليس له ذلك فاما لو كان قبضهما أعنى العبدين ثم وجد بأحدهما عيبا فانه أن يردّه خاصة كذا في فتح القدير \* وليس له أن يردّهما الا برضا البائع كذا في المحيط \* ثم هذا فيما يمكن افراد أحدهما دون الآخر في الانتفاع كالعبدين وأما اذا لم يمكن في العادة كنعلين أو خفين أو مصراعي باب فوجد بأحدهما عيبا فانه ردّهما أو يمسكهما بالاجماع كذا في فتح القدير \* واذا اشترى زوج ثوبا ووجد بأحدهما عيبا بعد القبض فاراد أن يرد العيب خاصة فقطاهر الجواب أن له ذلك قال مشايخنا أن ألف أحدهما العمل مع صاحبه وصار بحال لا يعمل الا مع صاحبه فانه لا يرد العيب خاصة وصار بمنزلة ثمن واحد كذا في المحيط \* اذا اشترى جارين ولم يقبضهما حتى وجد بأحدهما عيبا فنقبض المبيعة لزمنا جميعا وان قبض التي لا عيب بها كان له أن يردّها وان باع السليمة بعد ما قبضهما وأعتقهما قبل القبض أو بعد لزمنا المبيعة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا اشترى جراب ثوب عروى وأخذ ثوبا منه فقطعه وخاطه أو باعه ثم وجد ثوب من الجراب عيبا فلم يشترى أن يأخذ ما بقي من الثياب ويرد الذي به العيب خاصة ولو قال البائع لا أسلم أنا أرى أن يرد الجراب كله فليس له ذلك الا أن يشاء المشتري ولو كان قطع الثوب ولم يخطه فرضى البائع أن يمسك الجراب ويأخذ الثوب المقطوع فله ذلك كذا في المحيط \* اشترى ثوبا فاختلعت عنده فله أن يرد الثوب بغير العيب وان أكله البائع لا يرد بالعيب كذا في الكافي \* اشترى ثوبا فخلقه ثم موضع من الارض وعمره ولم يقبض المشتري حتى جذا البائع الثمران كان جذاذه نقص الثمرة والثمران كان لم يبلغ الجذاذ فالمشتري بالخيار وان كان لم ينقص الثمرة فلا خيار للمشتري واذا قبضها المشتري فوجد بأحدهما عيبا رده وحده وان كان المشتري قبض ذلك كله قبل الجذاذ ثم جذه المشتري ولم ينقصها الجذاذ شيئا ولم ينقص الثمر أيضا ثم وجد بأحدهما عيبا لم يكن له أن يرد أحدهما دون الآخر وله أن يردهما جميعا بالعيب الذي وجد بأحدهما ولو كان جذاذ المشتري نقص أحدهما ثم وجد العيب لم يرد أحدهما من غير رجوع بنقصان العيب

(١١ - فتاوى ثالث) ووافق ما ذكرنا من الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى أن الصلح على أقل من حصتها من مال الرابن لا يجوز في حالة التصديق ويجوز في حالة الخلود \* رجل صالح مع امرأة أبيه من ميراثها على ألف درهم ودينار وليس للبنت وارثا سواهما وفي التركة دراهم وذهب في يد الابن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح الا أن يكون مات ترك من الذهب والنقصة حاضر عند الصلح أو يكون غصبيا مضمونا على الابن حتى لا يكون اقترافا من غير قبض \* رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عقارا وأمتعة ورفيقا فقبض

الابن جميع ذلك واستمكك أوله يستمكك ثم صاحبه المرأة على انكار أو اقرار على دراهم حالة أو مؤجله جازلانه اذا لم يكن في مال التركة  
شي من النقود أو مكن تجوز العقد ببدلة كما يجوز بين الأجانب \* وان كان في الميراث نقد ودين على رجل فصاحبت المرأة ابن زوجها  
عن نصيبها من التركة سوى الدين جازلانهما استنتت الدين يجعل كأن المستثنى ليس من التركة \* ولو صاحبت عن نصيبها من  
العروض والعقار خاصة أو عن بعض ٨٣ الاعيان دون البعض جاز \* ولو أقرت المرأة أنها صاحبت ابن زوجها واستوفت

نصيبها من كل مال ومما  
كان لليت على فلان بن فلان  
جاز \* وكذا لو أقرت  
أنها أبرأت غريم الميت عن  
حصة ما من الدين الذي كان  
عليه أو تقول ان ابن الميت  
قضاني حصتي من الدين من  
مال نفسه واستوفيت منه  
كان جائزا \* ولو أن دارا  
في يد ورثة ادعى رجل فيها  
حقا وبعض الورثة حاضر  
وبعضهم غائب فصالح  
المدعي الحاضر منهم على شيء  
مدعى من جميع حقه جاز  
فلن يكون معتبر عا في هذا  
الصلح في حصته شر كانه و صلح  
الاجنبي على ماله جائز  
فهذا أولى ولا يرجع على  
شر كانه بشي وان كان صالح  
على أن يكون حق المدعي  
للوارث الحاضر خاصة دون  
غيره فهو جائز أيضا لان هذا  
الوارث يتكلم بحق المدعي  
بمذلل العقد ثم هو يقوم  
مقام المدعي في اثبات حقه  
ان أثبت سلم له وان لم يقدر  
على اثباته بطل الصلح في حصة  
النسبة كاه ويرجع على  
المدعي بحصة ذلك من البذل  
\* كما لو اشترى عبدا من  
رجل هو غنم بفيدي آخر

الآن شاء البائع أن يقبل ذلك مع العيب فيمتدبره وكذلك لو اشترى شاة على ظهرها صوف فجاء البائع  
الصوف قبل القبض أو جزءا منه فاشترى بعد القبض كان الجواب فيه كالجواب في الشر كذا في المحيط  
\* اشترى شاة حاملا فولدت عند البائع ولم تنقصها الولادة لاخبار المشتري فان قبضه أو وجد باحدهما  
عياره بحصته من الثمن ولو ولدت بعد القبض لا يرد كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى شاة وفي  
ضرعها لبن فطلب البائع أو المشتري لبنها كان بمنزلة الولادة لا قيمة له حالة الاتصال كافي الولد كذا في المحيط  
\* واذا اشترى فخلا أو سلجما مغييا في الارض فقلعه المشتري كله فوجده عيبا بعد ما قلعه كله لا يستطيع  
الرجوع بل يرجع بنقصان العيب كذا في التتارخانية \* رجل اشترى شجرة فوجد بعض أشجارها  
معيبا قال أبو بكر يرذالك كل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المبيع خاصة وان كانت الأشجار متباينة  
قال رضي الله تعالى عنه ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى  
الشجرة بأرضها فكذلك وان اشترى الأشجار خاصة رد المبيع خاصة كذا في فتاوى قاضيخان  
\* واذا اشترى من آخر عبدا بن معلوم فباعه أجني وزاد للمشتري في المبيع فوجده عيبا المشتري فهذا  
منطوق وللثوب حصة من الثمن وقد رضي صاحب الثوب أن تكون حصة ثوبه للبائع فان وجد  
المشتري بالعبد عياره بحصته من الثمن وتكون حصة الثوب للبائع فان وجد المشتري بالثوب عيبا  
بعد ذلك رده على صاحبه وأخذ من البائع تلك الحصة ولو لم يجد بالعبد عيبا انما وجد بالثوب عيبا رده على  
صاحبه ولم يرجع بحصته فان وجد بعد ذلك بالعبد عيبا رده على صاحبه بجميع الألف كذا في المحيط  
\* ولو اشترى مصرعا باب فقبض أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه يهلك على البائع  
وللمشتري أن يرد الآخر شاء ولا يجعل قبض أحدهما كقبض ما جعلا ولو أن المشتري قبض أحدهما  
ففيه وهلك الآخر عند البائع يهلك على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى خاتمة فص وقلع  
الفص لا يضر بواحد منهما فوجد باحدهما عيبا بعد القبض كان له أن يرد المبيع منهما وكذا السيف  
الحلي والمنطقة كذا في النهر الفائق \* وان كان المشتري شيئا واحدا فوجد ببعضه عيبا قبل القبض أو بعده  
فليس له أن يرد المبيع خاصة وان كان المبيع عليه عيبا كمال أو بوزن من ضرب واحد فوجد ببعضه عيبا  
ليس له أن يرد المبيع خاصة سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده حكى الشيخ الامام الراشد أحد الطوائس  
انه كان على قياس قول محمد درجة الله تعالى يجب أن يرد بعض المكمل والموزون بالعيب وان كان مجعلا  
اذا كان التميز لا يرد المبيع عيبا وكذلك اذا وجد البعض صفارا فأراد أن يغربل ويرد الصفار من الحب  
الذي هو من تحت الغراب ويمسك الباقي ليس له ذلك وكذلك اذا اشترى الجوزا والبعض فوجد البعض  
صفارا فأراد أن يرد الصفار خاصة ويمسك الباقي فليس له ذلك وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه  
الله تعالى أنه قال ما ذكر من الجواب في المكمل والموزون محمول على ما اذا كان الكل في وعاء واحد وأما اذا  
كان في أوعية مختلفة فوجد في وعاء واحد مبيعاً فانه يرد ذلك وحده بمنزلة الثوبين والصنفين كالحلطة  
والشعير وكان يفتي به ويرغم أنه رواية عن أصحابنا وبه أخذ شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى ومن  
المشايخ من قال لا فرق بين ما اذا كان الكل في وعاء واحد أو أوعية ليس له أن يرد البعض بالعيب والطلاق  
محمد رحمه الله تعالى في الاصل يدل عليه وبه كان يفتي شمس الانعة السرخسي كذا في المحيط قال الفقيه

ان أثبت المشتري ملك نفسه على الغاصب ببدل وان عجز يرجع على البائع بالثمن \* رجل مات  
وأوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة صغاراً أو كباراً فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث  
حق الموصى له فهذا الوصلح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصلح وان كان فيه سدين على رجل  
لا يجوز لان الموصى له يملك الثلث من الدين بمنزلة الوارث \* ولو كان في التركة نقد كان ثلث التقدمة مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز \* وان

كان بدل الصلح أكثر من ثلث التقديرات إذا قبض الموهب له بدل الصلح قبل الافتراق وإن اقترقا قبل القبض بطل في النقد \* إذا صاحلت المرأة عن غناها صدقها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر رايبت دين لم يعلم به الورثة أو ظهر فيها عين لم يعلم بها الورثة هل يكون ذلك الدين أو العين داخل في الصلح اختلافوا فيه \* قال بعضهم لا يكون داخل ولا يكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب وارثهم لأنهم إذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم ٨٣ عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول ومالم يكن ظاهرا

يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح \* وقال بعضهم يكون داخل في الصلح لأنهم صالحوا عن التركة والتركة هي المعلوم عند الورثة فعلى هذا القول إن ظهر دين لبيت فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح

باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل صلح الفضولي

\* رجل ادعى على رجل حقا فصالح رجل أجنبي فهذا على وجهين أما إن كان المدعى به عينا أو دينًا وكل ذلك على وجهين أما إن أقر المدعى عليه أو أنكره وكل ذلك على وجهين أما إن صالح الأجنبي بأمر المدعى عليه أو بغير أمره \* فإن ادعى دينًا فأنكر المدعى عليه فصالح الأجنبي فهو على خمسة أوجه \* أحدها أن يقول الأجنبي للدي صالح فلان عن دعوائك على ألف درهم \* أو يقول صالحتك عن دعوائك على

أبو جعفر فيما إذا اشترى لثايب أبريسم فوجد بعض ما في كل لثافة معيبا فأراد أن يرد ذلك خاصة بأن يميز المعيب فليس له ذلك ولو وجد لثافة منها كلها معيبا كان له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في المحيط \* وكذلك إذا اشترى عددا من كمية الغزل فوجد في كل واحد شيئا معيبا لا يكون له أن يرد ذلك ويرده خاصة وإن وجد بعض الغزل معيبا له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في الذخيرة \* ولو استحق بعض المكيل والموزون لا خيار له في رد ما بقي هذا إذا كان الاستحقاق بعد القبض أما لو كان ذلك قبله فله أن يرد الباقي هكذا في الهداية \* وإذا كان المشتري ثوبا وقد قبضه المشتري ثم استحق بعضه فلامشتري الخيار في رد ما بقي كذا في النماية \* وإذا حدث عند المشتري عيب باه فمسمو به أو غيرهما ثم طلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب وليس له أن يرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعينه الحادث عند المشتري فله ذلك اللهم إلا أن يتنعم أخذه ما يعلق الشرع كذا في فتح القدير \* وكيفيه الرجوع بنقصان العيب أن يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم به ذلك العيب فإن كان تفاوت ما بين القيمتين النصف فالمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن وإذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب فلا صلح في هذا أن في كل موضع لو كان المبيع قائما على ملك المشتري وأمكنه الرد على البائع ما بالرضا أو بدون الرضا فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائما على ملكه فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشيء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قتله أجنبي لا يرجع بالنقصان قتله عبدا أو خطأ كذا في المحيط \* وإن قتله بنفسه فكذلك في ظاهر الرواية الأرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع بنقصان العيب كذا في شرح التكملة \* ومن اشترى عبدا فخره بلا مال أو مات عنده فاطلع على عيب يرجع بنقصان العيب والتدبير والاستيلاد كالاتفاق ولو حرره بمال أو كتبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشيء كذا في الكافي \* وهكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى حبة فلبسها أو أنة تصب باللبس ثم علم بفارة مبينة فيها فانه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى سمكة فوجد ما معيبة وغاب البائع ولو انتظر حضوره ففسد فشواها أو باعها فليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا يسيل له في دفعه هذا الضرر كذا في القنية \* اشترى جدارا مثلا فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان كذا في التمر الفائق \* قال في القندوري إذا اشترى طعاما أو ثوبا وخرق الثوب أو استهلك الطعام ثم طلع على عيب كان به لا يرجع بنقصان العيب بخلاف ولو لبس الثوب حتى تحرق من اللبس أو أكل الطعام ثم اطلع على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب وهو الصحيح وإذا اشترى عبدا أو باع بعضه وبقي البعض لم يرد ما بقي ولم يرجع بنقصان العيب بمحضه ما بخلاف وهل يرجع بمحضه ما بقي في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الذخيرة والمحيط \* (١) لو اشترى دقة فالحلخيز بعضه وجدته مرا قال أبو جعفر له أن يرد الباقي بمحضه من الثمن ويرجع عليه بنقصان ما خبز منه وهو قول محمد (١) قوله لو اشترى دقة قال في آخره قد تمت هذه المسائل وفي بعض النسخ عدم ذكرها فيما تقدم وهو أحسن لزوم التكرار بلا فائدة اهـ

فلان على ألف درهم أو يقول صالحني من دعوائك على فلان على ألف درهم أو يقول صالح فلان على ألف درهم من مالي أو على ألفي هذه أو على ألف درهم على ألفي ضامن لها \* فإن قال صالح فلان من دعوائك على ألف درهم فقال المدعى صالحت توقف الصلح على اجازة المدعى عليه أن أجاز مجازي بلزمة البديل وإن رتب بطل ويخرج الأجنبي من بين لانا الأجنبي لم يصف الصلح إلى نفسه ولا إلى ماله ولم يضمن و صلح الفضولي لا ينفذ عليه إلا بأمره هذه الآية وفاد الم يوجد شي من ذلك يتوقف \* كرجل قال لغيره خال امرأتك على ألف درهم ولم يصف إلى

قال نفسه ولم يضمن بتوقف الخلع على اجازة المرأة ان اجازت نفذ عليهم او يلزمها المال لا على الاجنبي وان ردت بطل لانه اضاف الخلع اليها كذلك ههنا \* واما اذا قال الاجنبي للمدعي صالحتك من دعواك على فلان على ألف درهم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا الاول سواء لانه وان اضاف الصلح الى نفسه فنفقة الصلح تعود الى المدعي عليه والاضافة الى نفسه محتملة تحتل النيابة والوكالة وتحتمل غير ذلك فكان العقد مع المدعي عليه ٨٤ \* وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحني من دعواك على فلان على ألف درهم فتم

ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال على كل حال لانه اضاف الصلح الى نفسه بحرف التاء كقوله ضربتك وما أشبه ذلك وهو بمنزلة قول الوكيل بالشراء اشترت فانه يكون مضيفا العقد الى نفسه حتى يرجع اليه الحقوق \* ولو قال صالحني على ألف درهم أو قال صالح فلانا على ألف درهم من مالي أو على ألفي هذه أو ألف درهم على ألفي ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعي عليه اذ لم يكن بأمر المدعي عليه \* أما في قوله صالحني فانه اضاف الصلح الى نفسه فينفذ عليه ويكون هذا التزام المال بمقابله اسقاط الجبن عن المدعي عليه وكذا في قوله صالح فلانا بالقدرة من مالي لان اضافة البدل الى مال نفسه بمنزلة اضافة العقد الى نفسه فان الرجل يقول لغيره اشترع بآل ألف درهم من مالي يكون توكيلا \* وكذا قوله صالح فلانا على ألف درهم على ألفي ضامن فهو كقوله صالح فلانا على أن يبله على لأعلى وجه الكفالة لان

رحمه الله تعالى خاصة قال أبو الليثويه ناخذ كذا في البيع \* ولو اشترى طعاما فوجده عيبا وقد اكل بعضه يرجع بنقصان عيب ما اكل ويرتد الباقي بحصته وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الفقيه أبو جعفر وبه أخذ الفقيه أبو الليث وان باع نصفه يرتد الباقي عند محمد رحمه الله تعالى أيضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع كذا في المضررات \* هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فأكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى سمنا ذبا فأكله ثم أقر البائع أنه كان وقعت فيه فارة وماتت فله أن يرجع بنقصان العيب عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المضررات \* اشترى خبزا فوجده أقل من السعر المعهود يرجع بالباقي وكذا كل ما ظهر من عيب كذا في السراجية \* ومن اشترى يضا أو بطيخا أو قنار أو خيارا أو جوزا أو قرا أو فاكهة فكسره غير عالم بالعيب فوجده فاسدا فان لم ينتفع به كالقرع المزو والبيض المذمر يرجع بالثمن كله لانه ليس بمال فيكون بيعه باطلا بخلاف ما لو كسره عالما بالعيب لا يرتد ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره وان كان ينتفع به مع فساد بائنا كذا في الفقر او يصلح للعلف يرجع بحصة العيب كذا في فتح القدير \* الا اذا رضى به البائع هذا اذا لم يتناول منه شيئا فان تناول بعد ما ذاقه لم يرجع بشئ ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل جاز البيع استحصانا والقليل لا يخلو الجوز عنه عادة كالواحد والاثني في المائة وان كان الفاسد كثير لا يجوز الرجوع بكل الثمن كذا في الهداية \* واذا اشترى يضا النعامة فكسرها ووجدها مزرقة كرجع المشايخ أنه يرجع بنقصان العيب ولا يرجع بجميع الثمن لانه ينتفع بقشرها فكأنه لم يضره يكون عيبا فيها وهذا الفصل يجب أن يكون بلا خلاف وأما اذا كسر يضا النعامة فوجدها مزرقة فخر خايبا اختلف المتأخرون منهم من قال لا يجوز لانه اشترى شيئين وأحدهما ميت ومنهم من قال يجوز لان الميت في ماله منه كذا في المحيط \* وجاز عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في حصة الصحيح منه وفي النهاية هو الاصح هكذا في النهر الفائق \* اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح أما اذا علم بالعيب ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى حيوانا فذبحه بنفسه فاذا معاودة فاسدة فسادا قديما يرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى ولو أكل بعضه ثم علم بنقصان ما اكل ويرد الباقي كذا في السراجية \* واذا اشترى جملا فظهر به عيب فوقع فانسكسرت عنقه فظهر له أن يرجع على البائع بشئ كذا في الذخيرة \* رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجده عيبا فذهب به الى البائع ليرده فغضب في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى جارية فقبضها فابقت ثم علم بها عيبا لا يرجع بشئ مادامت حية وان ماتت يرجع بالنقصان كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى عبدا باجارية وثقنا بظن المشتري الجارية ثم رأى صاحب العبد فلم يرض أو وجده عيبا فردم يخرجه ان شاء ضمن المشتري الجارية فقبضها ثم قبض مشتريها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمن النقصان ان كانت بكر ولا العقران كانت ثيبا كذا في

الكفالة لا تكون لابعده وجوب المال على الاصيل وعند انكار المدعي عليه لاشئ على المدعي عليه \* هذا الذي ذكرنا اذا كان الذخيرة المدعي عليه مستكرا ومال الفضولي بغير أمره فان صالح بأمره وهو مستكر فهو على خمسة أوجه أيضا ان قال المأمور للمدعي صالح فلانا من دعواك على ألف درهم نفذ الصلح على المدعي عليه لان الفضولي اذ لم يكن مأمورا في هذا الوجه كان الصلح مع المدعي عليه فاذا كان بأمر المدعي عليه ينفذ عليه ويجب المال على المدعي عليه ويخرج المأمور من بين \* وان قال المأمور للمدعي صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ

رجعهم الله تعالى فيه على نحو ما قلنا اذا كان الصلح بغير امر المتدعي عليه عند البعض يكون الصلح مع المتدعي عليه فاذا كان مأمورا به نأخذ  
 على المتدعي عليه وتم \* وعند البعض يكون الصلح مع المتدعي كالموالاتي عن دعوائك على ألف درهم نفذ الصلح على المأمور ويجب المال  
 على المأمور ثم يرجع به على الأمر لانه أضاف الصلح الى نفسه وهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء \* وان قال صالح فلانا على ألف درهم  
 على ألفي ضامن نفذ الصلح على المتدعي عليه والمتدعي بالخيار ان شاء طالب المتدعي عليه ٨٥ بالبدل حكم العقد وان شاء طالب المصالح  
 بحكم الكفالة بخلاف

ما اذا لم يكن مأمورا في هذا  
 الوجه فان غنة ينفذ الصلح  
 على المصالح ولا يرجع هو  
 على المتدعي عليه \* هذا  
 كله اذا كان المتدعي عليه  
 منكرا فان كان مقرا بالدين  
 فصالح الاجنبي بغير امره  
 فهو على خمسة اوجه ايضا  
 \* ان قال الاجنبي صالح  
 فلانا على ألف درهم يتوقف  
 الصلح على اجازة المتدعي عليه  
 وان قال صالحك اختاف  
 فيه المشايخ رجحهم الله  
 تعالى على الوجه الذي  
 ذكرنا \* وان قال صالحني  
 على ألف درهم نفذ الصلح  
 على الاجنبي ويلزمه المال  
 ولا يرجع على المتدعي عليه  
 لانه أوجب المال على نفسه  
 لاسقاط الدين عن المتدعي  
 عليه \* بخلاف ما لو كان  
 المتدعي به عينا والمتدعي عليه  
 مقرا بكونه للصدى فصالح  
 الاجنبي بغير امر المتدعي عليه  
 فان المصالح يصير مشتريا  
 للعين لنفسه \* وأما لو  
 كان المتدعي به دين لا يصير  
 مشتريا للدين لان شراء الدين  
 باطل \* وان قال صالح فلانا  
 على ألف درهم من مالي فهو  
 بمنزلة قوله صالحني ينفذ الصلح

الذخيرة \* رجل باع من رجل عبدا بامه وتقابضا ثم وجد المشتري الامه بالامه اصعبا زائدة وردها عليه  
 بقضاء قاض وأخذ العبد ثم ان مولى الامه اطلع على أن المشتري الامه قد كان وطئها قبل أن يستردها  
 والوطء لا ينقضه هاشيا وذلك بعد ما ماتت الامه في يد الذي رقت اليه أو بعد ما باعها فليس له شيء كذا في  
 المحيط \* سئل جبر الوري ويوسف بن محمد وعمر بن الحافظ رجحهم الله تعالى عن قابض ثورا ببقرة وهي  
 حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر بالثور عيبا فردته على صاحبه بعد اذ يرجع عليه بقيمة الثور ثم  
 بقيمة البقرة قالوا يرجع بقيمة البقرة كذا في التتارخانية ناقلا عن التيمية \* ولو اشترى أرضا فجعلها مسجدا  
 ثم وجد به عيبا فانه لا يرد في قولهم واختلافه في الرجوع بنقصان العيب والخيار لا يقتوي أنه يرجع  
 كالمواشيتى أرضا فوقعه ثم علم بعيبه كره لال أنه يرجع بنقصان العيب كذا في فتاوى قاضيان  
 \* اشترى ثوبا وكفن به ميتا فان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى بشي من التركة رجع بالارث  
 ولو تبرع بالتكفين اجنبي لم يرجع بأرث العيب كذا في المحيط \* اشترى شجرة فقطعها فوجد بها أصل الا  
 للعطب يرجع بنقصان العيب الا أن يأخذ البائع مقطوعة قالوا وهذا اذا اشتراها لاجل الحطب أما  
 اذا اشتراها لاجل الحطب لا يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع  
 مسلم اشترى عصيرا وقبضه وتخمر في يده ثم اطلع على عيب لم يردده ويرجع بنقصان العيب فان قال البائع  
 أنا أخذ الخمر بعينها فليس له ذلك لان امتناع الرد لم يلق الشرع فان لم يخافه في العيب حتى صارت خلا  
 رجوع بنقصان العيب ولا يرد به بالعيب الا أن يقبل البائع كذا في المحيط \* ولو أن نصرانيا اشترى من  
 نصراني خمر او تقابضا ثم أسلمها ثم وجد المشتري بالتم رعيها لا يرد به بالعيب وان قبله البائع كذلك  
 ولكن يرجع بنقصان العيب فان لم يرجع بنقصان العيب حتى صارت خلا رعيها لم يرد به البائع بالعيب  
 الا أن يرضى البائع كذا في الذخيرة \* سئل أبو القاسم عن اشترى خذلا فلما صلب في خاية المشتري  
 ظهر أنه مستن لا ينفع به قال هو أمانة في يد المشتري فان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه  
 المشتري بفساده قال ان كان بحال لا قيمة له اذا شهد عليه شاهدان فلا شيء عليه كذا في التتارخانية  
 \* المشتري الثاني اذا وجد المبيع معيبا وقد نذر رد العيب حدث عنده فرجع على بانه بنقصان  
 العيب لم يكن لبايعه أن يرجع بنقصان العيب على البائع عند أي حبيضة رجحهم الله تعالى خلافا  
 لهما كذا في الصغرى \* رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم بعيب  
 كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني  
 لا يرجع بنقصان العيب على البائع الاول لان البيع الثاني لا ينسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع  
 بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الاول كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه  
 الله تعالى في الجامع الصغير رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وتقابضا ثم أقر المشتري أن البائع  
 قد كان أغتقه قبل البيع أو دبره أو كانت أمه فأقر أنه استولدها أو أنكر البائع ذلك وحلف لا يصدق  
 المشتري على البائع ويكون العبد حر في الاقرار بالعق ولولا موقوف وصار لم يرد موقوفا في مسئلة  
 التدبير وكذا في مسئلة الاستيلاء وان وجد المشتري بالمبيع عيبا علم أنه كان عند البائع فله أن  
 يرجع بنقصان العيب وكذلك لو كان المشتري أقر أنه حر الاصل والمسئلة بحالها يرجع بنقصان العيب

عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المتدعي عليه \* وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أي ضامن يتوقف ذلك على اجازة المتدعي عليه لانه  
 أضاف الصلح الى المتدعي عليه والمتدعي عليه اذا كان مقرا بالدين أمكن جعل قوله على أي ضامن على الكفالة بخلاف ما اذا كان المتدعي عليه منكرا  
 لان غنة تدرج في قوله على أي ضامن على الكفالة فيجعل ذلك الإيجاب على نفسه ابتداء \* هذا اذا كان المتدعي عليه مقرا بالدين والاجنبي غير  
 مأمور بالصلح \* فان كان مأمورا فهو على وجه خمسة أيضا \* ان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المتدعي عليه فيجب المال عليه وان قال

صالحني بهذا الصلح على المدعى عليه ايضا فطالب المامور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر كلو كيل بالشراء \* وكذا لو قال صالح فلانا  
على ألف من مالي أو قال على ألف على أني ضامن بنفسه الصلح على المدعى عليه فيجب المال على الاجنبي بحكم المكفالة لا بحكم العقد حتى  
لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالي فان غمة يلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل الاداء كالوصيل  
بالشراء \* هذا اذا كان المدعى به دينيا فان ٨٦ كان عينيا فهو على وجهين اما ان كان المدعى عليه قرا أو متكررا فان كان متكررا

فصل الاجنبي بغير امر  
المدعى عليه فالجواب فيه  
كالجواب في الدين اذا صالح  
عنه بأمره أو بغير أمره  
أما اذا كان المدعى عليه قرا  
فهو على وجهين اما ان صالح  
بأمره أو بغير أمره فان صالح  
بغير أمره فهو على خمسة  
أوجه ان قال صالح فلانا  
يتوقف على اجازة المدعى  
عليه ولا ينقد على الاجنبي  
لان شراء الفضولي انما ينقد  
عليه اذا وجد تفاديا على  
العاقده وهو ما اذا لم يصف  
الشراء الى نفسه لا يمكن  
تنفيذه عليه فيتوقف كثيرا  
المحجور يتوقف عند الكل  
وشراء المرتد يتوقف في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وان قال صالح فلانا فيه  
اختلاف المشايخ رحمهم  
الله تعالى على نحو ما سبق  
\* وان قال صالحني أو قال  
صالح فلانا على ألف من  
مالي أو على أني هذه فانه  
ينفذ عليه لان اضافة الصلح  
الى ماله بمنزلة اضافة الصلح  
الى نفسه فيصير مشتركا  
لنفسه وتصير العين له بخلاف  
الدين \* ولو قال صالح فلانا  
على ألف على أني ضامن  
يتوقف ان أجاز بصير كنيلا

فصل في الصلح عن الدين

كذا في المحيط \* ولو ادعى المشتري أنه باعه وهو ملك لفلان وصدقه المقر له وأخذته ثم وجد المشتري به عيبا  
لا يرجع بنقصانه ولو كذبه المقر له فله رده كذا في محيط السرخسي \* ولو علم بالغيب ثم أقربه لفلان وكذبه  
رده كذا في الكافي \* ولو وجد به المشتري عيبا قديما وقد حدث عنده آخر حتى امتنع رده وذلك قبل الاقرار  
فرجع بنقصان العيب ثم أقربه المشتري للمقر له وصدقه المقر له لم يرجع البائع على المشتري بنقصان العيب  
الذي أخذ منه كذا في المحيط \* ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعدما اشترته وأعتقه فلان  
وكذبه المدعى عليه فيما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على  
البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يذكر أن فلانا أعتقه ومحمد فلان ذلك وحلف ثم وجد به  
عيبا فانه يرد على البائع كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى من رجل عبدا بألف درهم وتقاضاه فاقر المشتري  
أن العبد كان لفلان أعتقه قبل أن اشترته وأنكر البائع ذلك كله فاما أن صدقه المقر له في الملك والاعتاق  
أو صدقه في الملك دون الاعتاق أو كذبه فيه ما جميعا في الوجه الاول كان العبد مولى للمقر له فان وجد  
المشتري بالعبد عيبا قديما لم يرجع بشئ وفي الوجه الثاني دفع العبد الى المقر له وكان عبدا له لا يعتق عليه  
وان وجد المشتري به عيبا لم يرجع بشئ وفي الوجه الثالث عتق العبد على المقر وكان الولاء موقوفا وان وجد  
المشتري بالعبد عيبا قديما لم يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في المحيط \* فان عاد فلان الى تصديقه مرجع  
البائع عليه بما أخذ من العيب ولو أقربه كان لفلان فأعتقه بعدما اشترته لم يرجع بنقصان العيب سواء  
صدقه المقر له أو كذبه كذا في محيط السرخسي والله تعالى أعلم

فصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه واقامة البينة يجب أن يعلم بأن العيب نوعان ظاهر  
يعرفه القاضي بالمشاهدة والعيان كالقروح والعي والاصبع الزائدة وأشباهها وباطن لا يعرفه القاضي  
بالمشاهدة والعيان والظاهر أنواع قديم كالاصبع الزائدة ونحوها وحديث لا يحتمل الحدوث من وقت  
البيع الى وقت الخصومة كائنا الخدري وما أشبه ذلك وحادث يحتمل الحدوث من وقت البيع الى وقت  
الخصومة كالحراشات وما أشبهها وحادث لا يحتمل التقدم على مدة البيع وأما الباطن فنوعان نوع  
يعرف بآثار قائمة كالنجا والحبيل والداء في موضع لا يطلع عليه الرجال ونوع لا يعرف بآثار قائمة  
كالسرقة والاباء والخنون فان كانت الدعوى في عيب ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة ينظر اليه فان وجد  
تمتع الخصومة وما لا فلا فان كان العيب قديما أو حديثا لا يحدث من وقت البيع الى وقت الخصومة كان  
للمشتري أن يرده لانعرفنا قيامه للعالم بالعيانة وتيقنا بوجوده عند البائع انا كان لا يحدث مثله ولا يحدث  
في مثل هذه المدة الا أن يدعى البائع سقوط حق المشتري في الرد بارضا وغيره ويكون القول قول المشتري  
فيهم مع عيبه كذا في المحيط ثم عند طلب البائع عين المشتري يحلف المشتري باتفاق الروايات وعند عدم طلبه  
هل يحلف المشتري عامة المشايخ على أنه لا يحلف في ظاهر الرواية ثم كيف يحلف المشتري أكثر القضاة  
على أنه يحلف بالله ماسقط حق في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه لانصلو لادلاله وهو الصحيح كذا في  
المحيط والذخيرة \* وان كان عيبا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة يحتمل التقدم عليه أو كان منكلا  
فالقاضي يسأل البائع كان به هذا العيب في يده فان قال نعم كان للمشتري حق الرد الا أن يدعى البائع  
سقوط حق المشتري في الرد ونثبت ذلك بشكوه أو بالبينة فان أنكر فالقول قوله مع عيبه ان لم يكن للمشتري

رجله على رجل ألف درهم فقضاهم بجهولة لا يعرف وزنها لا يجوز \* ولو أعطاه على وجه الصلح جاز  
لان الصلح بنبي عن الابطال فيعمل على ان المدفوع أقل من دينه ولهذا لو كان له على رجل ألف درهم فصالحه منه على خمسمائة جاز \* ولو  
باع مائة درهمه بخمسمائة لم يجوز \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فأنكر فاصططحا على عشرة دنانير جاز \* وان افتراه قبل القبض يبطل  
لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون الامبادلة والصرف يبطل بالاتفاق من غير قبض \* رجل غلبه لرجل ألف درهم فجاد فاصططحا على



عشرة ذنانير وافتراق قبل القبض بطل \* ولو صالح من الجبادة على النهر حرة جاز ولا يكون صرفا بل يكون اسقاطا للصفة الجودة \* وكذا لو كانت الجبادة الفالحة فصالحه على ألف نهر حرة إلى أجل جاز لأن أصل المال إذا كان قرضا وصالحه إلى أجل لا يصح التأجيل \* ولو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة ذنانير إلى أجل جاز لأنه حط \* وكذا لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حالة أو إلى أجل جاز \* وكذا لو صالحه على خمسين درهما فصفة يضاء تبرأ حالة أو إلى ٨٧ أجل جاز لأنه صالحه على ما هو دون حقه

في الوزن والجودة \* ولو ادعى على رجل ألف درهم سودا فصالحه منها بعد الانكار على ألف درهم نجبية إلى أجل لا يجوز لأن النجبية أفضل من السود والمتمتع عليه التزم زيادة الجودة بمقابلته الاجل فلا يجوز \* ولو ادعى نجبية فصالحه على مثل قدرها سودا حالة أو إلى أجل جاز لأنه اسقاط \* ولو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة نجبية ونقدتها بالياه في المجلس لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الآخر رحمهم الله تعالى لأنه صالحه على أجود من حقه لاسقاط بعضه \* ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فضة يضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرأ سودا إلى أجل جاز لأنه حط \* وإن صالحه على خمسمائة درهم مضروبة بوزن سبعة إلى أجل لا يجوز \* فالخاصل أنه إذا صالح على أجود من حقه وأنقص قدرا من حقه لا يجوز وإن صالحه على أقل من حقه قدرا وجوده أو على مثل حقه جودة وأنقص قدرا من حقه جاز \* رجل له على رجل كرخطة فصالحه عن

مئة على كون هذا العيب عند البائع كذا في المحيط \* وتكلموا في تحليفه قال مشايخنا الصريح أنه يحلف بالله ماله حق الرد عليك بهذا العيب الذي يدعيه كذا في محيط السرخسي \* وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* وإن كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي لا يرد على البائع \* وأما إذا كان للعيب باطنا فإن كان يعرف بآثار فائقة في البدن وكان في موضع يطلع عليه الرجال فإن كان للقاضي بصيرة بعرفة الامراض ينظر بنفسه وإن لم يكن له بصيرة يسأل عن له بصيرة يعتمد على قول عدلين وهذا أحوط والواحد يكفي فإذا أخبره واحد عدل بذلك ثبت العيب بقوله في توجه الخصومة فيحلف البائع ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع وفي شرح أدب القاضي لأغصاف ينظر إن كان هذا العيب مما يحتمل الحدود في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو المثني أو أشكل عليهم ذلك واختلفوا فيما بينهم فإنه لا يرد على البائع بل يحلف وإن كان هذا العيب مما لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة إن عرف بوجوده بقول الواحد لا يرد على البائع وإن عرف بوجوده بقول المثني ذكر في الاقضية وفي القدوري أنه يرد بقوله ما وهكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع كذا في الذخيرة \* وإن كان عيبا لا يطلع عليه إلا النساء كلليل وما أشبه ذلك فالقاضي يريها النساء الواحدة العدة تكني واثنان أحوط فإذا قالت واحدة عدلة إنها حبل أو قالت ثنتان ذلك ثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك إن قالت أو قالت أحدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فإن نكل إلا أن يرد عليه وإن قالت أو قالت أن ذلك عند البائع فإن كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وإن كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحد وهل يرد بقول المثني ذكر بعض مشايخنا أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وعلى قياس قولهما يرد ذكر الخصاص في أدب القاضي أنه لا يرد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري أنه لا يرد في المشهور من قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيحلف البائع فإذا نكل فقد تأكدت شهادتهن بنكوله فيثبت الرد ذكر الصدر انهم ينفذ بيوع الجامع الصغير وفي دعوى الحبل لو قالت امرأة أنها حبل وقالت امرأة أن أنثى أو ثلاث ليس بها حبل توجه الخصومة على البائع بقول تلك المرأة ولا يعارضها قول المرأتين والنسالة في أنها ليس بها حبل ولو قال البائع للقاضي المرأة التي تقول أنها حامل جاهلة ينبغي للقاضي أن يختار ذلك الأمر لأنه كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية قد بلغت فادعى أنها اختنى قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع البتة ما هي كذلك لأنه لا ينظر إليه النساء والرجال كذا في فتاوى قاضيان \* والجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع إلى النساء تنويعه الخصومة وفي الرد شهادتهن قبل القبض وبعده كالجواب في دعوى الحبل ولكن إذا شهد الرجال على الاستحاضة قبلت شهادتهم لأن درور الدم يراه الرجال بخلاف أن يثبت بشهادتهم كذا في المحيط \* ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال أنها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الآن يذبح ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فإن ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويرى بها القاضي النساء أن قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وإن قلن ليست بحبل فلا عين على البائع كذا في فتاوى قاضيان \* والمرجع في الداء إلى قول الاطباء كذا في الذخيرة \* ولو ادعى بسبب الحبل عن محمد روايتان في رواية أن كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام يسمع الدعوى

أقرارا وانكارا على نصف كرخطة ونصف كرشعر إلى أجل بطل كله \* ولو ادعى على رجل أنفا ذكر المدعي عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الألف التي لي عليك وأبرأتك عن البقية جاز ويبرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء ودانة وإن قال صالحتك من الألف على مائة ولم يقل وأبرأتك عن الباقي يرى المطالب عن الباقي قضاء ولا يبرأ ديانة \* ولو أن المطالب قضاء الألف فأنكر الطالب قضاء وصالحه المطالب على مائة درهم جاز قضاء ولا يحل للطالب أن يأخذ منه المائة إذا كان يعلم بالقضاء \* إذا سرق خفاف الناس من

حانوت الاسكاف فصالح الاسكاف السارق على شئ قالوا ان كان المسروق قائما في يد السارق لا يجوز الصلح الا باجازة ارباب السرقة \* وان كان مستهلكا فان لم يكن الصلح على غبن فاحش جاز الصلح ولا يتوقف على اجازة اربابها لان اللودع ان يصالح الغاصب ويستوفي منه الضمان اذا لم يكن فيه غبن فاحش \* وان كان فيه غبن فاحش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة \* رجل استهلك على رجل اناه ففصة وقضى القاضى عليه بالقمة واقترا قبل قبض ٨٨ القيمة لا يبطل القضاء عندنا \* وكذا لو اصاب للعمال القيمة من غير قضا او اوترا

قبول القبض \* وكذا لو استهلك تبرقة او دراهم فصالحه على اقل منه الى اجل جاز عندنا \* رجل له على رجل دراهم لا يعلم وزنها فصالحه منها على عرض او ثوب بعينه جاز لان الثمن وان كان مجهول ولا الا ان جهالة الثمن اذا لم يكن محتاجا الى القبض لا تمنع جواز البيع \* وان صالحه على دراهم معلومة في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا لان الصلح ينشئ عن التجوز بدون الحق وكذا اذا جعل لها أجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتأجيلا للباقى \* ولو كان بين رجلين أخذوا عطاء وبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يعرفان ما لاطالب على الآخر فصالحه على مائة درهم الى اجل جاز استحسانا لما ذكرنا في المسئلة الاولى \* رجل له على رجل قدرهم فصالحه على مائة وقبض المائة ثم استحققت المائة فانه يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الاقرار او بعد الانكار \* وكذا لو وجد هاهنا ثوقه او نهر جرة يرد هاهنا رجوع بمائة جبار

وان كان اقل من ذلك فلا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى \* فاذا سمع القاضى الدعوى سأل البائع أهى كما يقول المشتري فان قال نعم ردها على البائع وان قال هى كذلك للعمال وما كانت كذلك عندى بوجه الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للعمال فان طلب المشتري بعينه حلف فان خلف برئ وان نكل ردت عليه وان أقام المشتري يذنه لم تقبل على الانقطاع وتقبل على الاستحاضة وان أنكر البائع الانقطاع في الحال هل يستحلف عند الامام لا وعندهما يستحلف كذا في النهر القاتق \* قال في كتاب الاقضية اشتري جارية وطعن المشتري بشجة كانت بها عند البائع وحلف القاضى البائع فنكل فرتدها المشتري عليه فادعى البائع بعد ذلك أنها حبلت في يد المشتري وهى حبلى في هذه الساعة فالقاضى يسأل المشتري عن ذلك فان قال مالى بها علم فالقاضى يريها النساء فان قلن هى حبلى لا يثبت الرد بقولهن ولكن تنوجه الخصومة على المشتري فيحلفه بالله ما حدث هذا الحبل عندك فان حلف فلا شئ عليه والرد ماض وان نكل يثبت ما ادعاه البائع فرتدها على المشتري مع نقصان عيب الشجة فان قال البائع أنا مسك الجارية مع الحبل ولا ضمن نقصان عيب الشجة كان له ذلك ولو أن القاضى حين سأل المشتري عن الحبل قال هذا الحبل كان عند البائع ولم أعلم به سمع دعواه فيحلف البائع فان حلف لم يثبت وجوده عند البائع وقد أقر المشتري بوجوده عنده فكان للبائع أن يرد الجارية عليه ويرد معها نقصان الشجة وان نكل عن البين ظهر أن هذا العيب كان عند البائع وظهر أن الرد كان صحيحا قال ولو كان القاضى حين قضى رد الجارية على البائع بعيب الشجة فقبل أن يرد المشتري الجارية على البائع قال البائع انها حبلت وأنه حدث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عند البائع فالقاضى لا يجهل في الرد ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه أنه حدث عنده ولا يمين على المشتري هنا كذا في المحيط \* واذا كان العيب باطنا لا يعرف بائنا فائمة بالبدن نحو الاباق والجنون والسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اتيانه في الحال وطريق معرفة ثبوته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يسأل القاضى البائع أهى هذا العيب في الحال قالوا انما يسأل البائع عن ذلك اذا سمع دعوى المشتري وانما يسمع دعوى المشتري اذا ادعى أن هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري الآن في الجنون يصح دعوى المشتري بهذا العيب وهذا العيب في اليد الباق والسرقة والبول في الفراش لا بد لعصمتهم من زيادة شئ وهو أن يقول المشتري هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري والحالة متقدمة ويعنى بالانحدان يكون وجودها في يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ أو بعد البلوغ أما لو كانت في يد البائع قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكتفى لصحة الدعوى لسؤال البائع وفي الجنون سواء كان في يد البائع والمشتري قبل البلوغ أو كان في أيديهما بعد البلوغ أو كان في يد البائع قبل البلوغ وفي يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكتفى لصحة الدعوى لسؤال البائع كذا في النخبة \* ان ادعى بائنا فائمة بما يتوقف الرد فيه على وجود العيب عندهما كالبول في الفراش والسرقة والجنون لم يحلف البائع اذا أنكر قيامه للعمال حتى يبرهن المشتري أنه أبى عنده أما لو اعترف بقيامه للعمال فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتماس من المشتري وان أنكر طوبى للمشتري بالبينة على أن الاباق وجدت عند البائع فان أقامها ردها لا حلف بالله لقد بئاعه وسله وما أبى

عنده \* وان صالحه من الدراهم على الذنائب وقبض الدنانير ثم استحققت الذنائب بعد افتراقهما بطل الصلح \* وان استحققت قبل الافتراق يرجع عليه بمثل تلك الذنائب ولا يبطل الصلح \* لو صالح من الدراهم على فلوس مسماة وقبضها وتفرقا ثم استحققت الفلوس بطل الصلح لانه كان سرقا بل لانه افتراق عن دين بدين \* رجل له على رجل دراهم جبار قدره زوفا وقال أنفقها فان لم ترجع فرتدها على ففعل فلم ترجع قال ابو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرد استحسانا \* وهو بخلاف حالوا اشتري شيئا فوجده معيافا فادأن يرد

فقال له البائع بعه فان لم تستردده على فعرضه على البيع فلم يسترد منه لم يكن له أن يردده \* وجه الفرق ان ما قبض من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذا رضى به فاذا لم يرض به لم يصير حقه فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع بأمره فلا يبطل حق القابض أما في البيع المقبوض عين حق القابض الا انه معيب فلم يكن قول البائع بعه اذنا بالتصرف في ملك البائع فبقي متصرفا في ملك نفسه فبطل حقه في الرد \* رجل قال لا تخزني عليك ألف درهم فقال له المذني عليه ٨٩ ان حلفت أنها ما على أدفعها إليك

خلف المذني ودفع المذني عليه الدراهم قالوا ان أدى اليه الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع أن يسترد منه لان هذا شرط باطل \* رجل استقرض من رجل دراهم بخارية بخارا واشترى سلعة بدراهم بخارية بخارا فالتقي في بلدة لا توجد فيها البخارية قالوا يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل لانه ذو عسرة فكان له النظرة الى المبصرة \* رجل عليه دين لرجل فدفع المدين دينه الى صاحب دينه بعدما خرج اللصوص واستولوا عليه وامتنع الدائن عن الاخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس للسائد أن يمنع عن الاخذ لان المدين أدى ما عليه فلا يكون له أن يمنع عن القبول \* وقال القتيبي أبو الليث رحمه الله تعالى عذلي له أن يمنع عن الاخذ لان أموالهم صارت في أيدي اللصوص فكان له أن يمنع كالكفيل بالنفس اذا سلم نفس المكفول به في المقازة أو في موضع لا يقدر الطالب فيه على استيفاء حقه لا يخرج

عنده قط فان برهن المشتري على قيامه للحال حلف البائع بالله ما أبقى عندك قط وان لم يبرهن ولم يقر البائع فعند الامام لا يحلف خلافا لهما هكذا في النهر الفائق \* ولا يحلف المشتري على الرضا من غير دعوى البائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم اذا ادعى البائع كيف يحلف المشتري أكثر القضاة على أنه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لاصريه لا دلالة كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فأنكر البائع أن يكون عنده فأقام المشتري شاهدين شهدا أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب ونهده الآخر على إقرار البائع بالعيب لا يقبل كذا في فتاوى قاضيان \* ولوا بتاع في صفقتين بأن اشترى نصفه بخمسين دينارا ثم اشترى منه النصف الآخر بمائة دينار وعلم بهيب فيه وقال كان قبل البيع وقال البائع حدثك بعدهما فالقول للبائع ولو قال المشتري أحلف في النصف الثاني وأوقف في النصف الاول لا يثبت بالعيب عند البيع الثاني واشتبه فيه عند البيع الاول له ذلك فان حلف لمزم والاردوله أن يستحلفه بعده في النصف الاول كذا في الكافي \* ولو خاصم المشتري في النصف الاول قبل أن يخاصمه في النصف الثاني فنكل البائع عن اليمين فرد عليه النصف الاول ثم أراد رد النصف الثاني بذلك النكول لم يكن له ذلك حتى يخاصم فيه خصوصه مستقبلة كذا في المحيط \* ولو خاصمه في النصفين كان له ذلك وإقراره بالعيب في النصف الاول إقراره في النصف الثاني بخلاف العكس ونكوله في أحدهما ليس بنكول في الآخر كذا في الكافي \* واذا خاصمه في النصفين جميعا لم يكن على الواحد اليمين واحدة لانه جمع بين الدعوى فيكنى بيمين واحدة كمالو جمع بين الدين في الدعوى وان نكل لزمه كل العبد وان حلف في النصف ونكل في النصف لزمه ما نكل لا شير وأما اذا كان البائع اثنين فباعا عبدا من رجل صفقة أو صفقتين فأت أحدهما ورثه الآخر ثم طعن المشتري يعيب فيه ان شاء خاصمه في أحدهما النصفين وان شاء فيهما فان خاصمه في أحد النصفين حلفه فيما باعه على البتات وفيما باع مورثه على العلم كذا في محيط السرخسي \* فان حلف في أحدهما لم يقع به الاستثناء عن اليمين في النصف الآخر وان نكل في أحدهما لم يكن ذلك لازما في النصف الآخر وان جمع بين النصفين في الخصومة فلا يخالو أما أن يكون البيع صفقة أو صفقتين فان كان صفقتين حلفه على النصفين ويجمع بين اليمين بالله لقد بعته النصف وسلمته وما به هذا العيب ولقد باعه صاحبك نصفه وسلمه وما يعلم به هذا العيب وهذا بالاتفاق فأما اذا كانت الصفقة واحدة فكذا الجواب عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكتفي باليمين على نصيبه خاصة على البتات وتثبت تلك عن يمينه في النصف الذي باعه مورثه كذا في المحيط \* رجل اشترى بخارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها الثالث على بائعها بقولها وقيل البائع الثاني منه ثم الثاني ردّها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان لا بد أن لا يقبل وان كانت الجارية ادعت أنها حرة الاصل فان كانت حرة يثبت العتق وانقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق وان لم تكن انقادت ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل كذا في فتاوى قاضيان \* والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون إقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية ولتتري أن يرجع على البائع بالثمن كذا في جواهر الاخلاط \* ذكر في المنتقى رجل اشترى

( ١٢ - فتاوى ثالث ) عن العهدة وكذا الغاصب اذا رد المصوب في موضع يخاف عليه لا يجبر المصوب منه على القبول كذا ههنا واذا لم يأخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المدين عن العهدة \* رجل غصب من رجل ألفا وأخفاها وغيبا فالحال المالك على خمسمائة وأعطاه الغاصب من تلك الالف أو من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فمائه وهو يرد الله تعالى أن يرد الباقي \* وان كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا فكذلك الجواب لان المجموع بمنزلة المسألة لك فيجوز الصلح بطريق

الاسقاط فان وجد الغصوب منه بينه بعد ذلك فاقامها بقضي له بقيه ماله لانه اذا وجد بينه ظهر ان الغصوب لم يكن مستهلكا هذا اذا كان الغاصب جاحدا فان كان مقرا بالغصب والادراهم ظاهرة في يده بقدر الغصب وبمنه على اخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قياسا وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد على الغصوب منه لان البست في معنى المستهلك وتعدر تصحيح الصلح بطريق الاسقاط لان ٩٠ الابرار عن الاعيان لا يصح وتعدر تجوز بمبادلة لمكان الربا وكذلك كل ما يكال أو يوزن

فصل في الابرار عن البعض بشرط تعجيل الباقي وتعليق الابرار عن الثمن والابرار عن النفقة

رجل له على رجل ألف درهم فقال حططت عنك منها خمسمائة على أن تعطيني خمسمائة وهذه ثلاث مسائل احداها أن يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقد لي خمسمائة ولم يوقت لذلك وقفا في هذا الوجه اذا قبل الغريم بذلك برئ عن الخمسمائة أعطاه الباقي أول يعط في قوله هم والباقي ان يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقد لي اليوم خمسمائة فان لم تنقد فالمال عليك على حاله وقبل الغريم ان نقده الخمسمائة في اليوم برئ عن الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم \* والثالثة أن يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقد الباقي اليوم ولم يرد على ذلك وقبل الغريم قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هذا بمنزلة الوجه الثاني ان نقدي اليوم برئ عن الباقي وان لم ينقد لا يبرأ \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فهو

جارية والخارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري ولم تقرب بارق ثم باعها المشتري من آخر والخارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية أقربت بارق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الاول يئنه على اقرارها بارق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بارق كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الظهيرية اشترى عبيد أحدهما بألف مائة والآخر بألف الى سنة صفقة أو صفقة فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل مجله فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أو لا ولا تحالف ولو اختلفا في الثمن فادعى البائع أن عن المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في النهر الفائق \* باعه عبدا وهب له عبدا آخر وقبضه ما ومات أحدهما وأراد رد الحى بعيب وقال المبيع هذا وقال البائع هو موهوب فالقول للبائع أنه موهوب وللبيع أن يرجع في الحى وان ادعى المشتري أن الموهوب ميت ويرجع المشتري عليه بهالثن ولكن انما يرجع البائع في الحى بعد أن يحلف أنه ما باعه الحى وكذا المشتري انما يرجع بالثمن على البائع بعد أن يحلف أنه ما اشتري الميت ويرجع البائع على المشتري بقيمة الميت ولو اشترى عبيدين ومات أحدهما وأراد رد الحى بالعيب وقال عنه دراهم وقال البائع دنانير فالقول للمشتري ولو كان العبد واحدا وأراد رده بالعيب وقال البائع المبيع غيره فالقول له كذا في الكافي \* عن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء اذا اشترى الرجل من آخر عبيدين بألف درهم صفقة واحدة ووجد باحدهما عيبا بعدما قبضهما ثم اختلفا في قيمتهما يوم وقع البيع فقال المشتري كان قيمة المبيع التي درهم وقيمة الآخر ألف درهم وقال البائع على عكس هذا لم يلفت الى قول واحد منهما ويتطرق الى قيمة العبيدين يوم يتحصن فيه فان كانت قيمة كل واحد منهما يوم الخصومة ألف درهم ردد المبيع خاصة بنصف الثمن بعدما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه كذا في الذخيرة \* وان أقام جميعا البينة على ما ادعى أخذ بيمينه ما جميعا فمات عيما من الفضل فيجعل قيمة المردود التي درهم على ما شهد به شهود المشتري ويجعل قيمة الآخر التي درهم على ما شهد به شهود البائع فرد المشتري المبيع بنصف الثمن ولو مات أحدهما والآخر قائم ووجد بالقائم عيبا واختلفا في قيمة القائم وفي قيمة الميت ولا بينة لهما فالقول قول البائع في قيمة الهالك ويقوم الباقي على قيمته يوم اخضعه ولو أقام البينة على قيمة الهالك فالبينة بينة البائع أيضا ولو لم يقم البينة على قيمة الهالك وأقام البينة على الحى فالبينة بينة المشتري كذا في المحيط \* وفي النوازل رجل اشترى خلافا في حاية وجهه في جرة فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع هذه الفارة كانت في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خايتك فالقول قول البائع كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى أهل سمرقند اشترى دهنابينة في آنية بعينها وأتى على ذلك أيام فلما فتح رأس الآنية وكان رأسها مشدودا منذ قبضها وجد فيها فارة ميتة وأنكر البائع أن يكون في يده فالقول قول البائع لانه ينكر العيب وتأويل المسئلة انا كان رأسها مشدودا وقت القبض ولم يعلم انفتاحها بعد ذلك الى أن وجد فيها الفارة ولا عده أمالو عرف استقرار الشدة وعدم انفتاح رأس الآنية الى أن وجد فيها الفارة فالقول للمشتري بوله الرد كذا في المحيط \* واذا اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وقال وجدته محلون للعبية فانكر البائع فالقول قول البائع فان

بمنزلة الوجه الاول أنه يبرأ عن الباقي نقدا ولم ينقد \* ولو قال حططت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة اثبت لا يصح الخط في قولهم نقدا ولم ينقد \* وكذا لو قال للغريم أو للكفيل اذا أدبت الى منها خمسمائة فانت برئ عن الباقي \* أو قال متى ما أدبت الى منها خمسمائة \* أو قال ان دفعت الى خمسمائة فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه خمسمائة نك كلفظ الصلح أو لم يذكره وسواء \* ولو قال للكفيل بألف حططت عنك خمسمائة على أن تعطيني بالخمسمائة كفيلا اليوم أو قال على أن تعطيني بالخمسمائة

رهنافقبل ولم يعط بطل الخط \* ولو كان على رجل ألف درهم ويخضع ستمائة منها كفيل فقال للكفيل ان لم توفي رأس الشهر خمسمائة فعليك  
الالف كلها فقبل الكفيل جازوه وكاشط \* ولو قال للكفيل بالالف حططت عنك خمسمائة على ان توفي رأس الشهر خمسمائة فان  
لم توفي فالالف عليك على حاله فهو جازوه وكاشط \* ولو كفل رجل بالمال الحال ثم صالح الكفيل المكفول له على أن يجعل المال منجما  
على أنه لو أخر نجما عن محله فالمال عليه حال يجوز ويكون كاشط لان مثل هذا ٩١ الصلح لو جرى بين صاحب المال والاصيل جاز

فكذلك مع الكفيل

\* الكفيل بالسلم اذا صالح

الطالب على رأس المال

لا يصح ذلك في قول أي

حنيفة ومحمد ورواهما الله

تعالى لان الصلح على رأس

المال اقالة والكفيل لا يملك

الاقالة \* ولو صالح الكفيل

الطالب على طعام من جنس

السلم الا أنه دون السلم في

الجودة جازو يرجع هو على

المسلم اليه بالجيد \* وان صالح

الطالب الكفيل على غير

جنس السلم لا يصح \* ولو

صالح الكفيل الاصيل على

غير جنس السلم جاز \* رجل

ادعى على رجل ألفا فأنكر

فاصطالحا على أن يحلف

المدعى عليه وهو يرى فهو

على وجهين ان اصطالحا على

ان المدعى عليه ان حلف

فهو يرى بخلاف المدعى عليه

ماله قبله قليلا ولا كثير

فالسلم باطل ويكون المدعى

على دعواه ان أقام البيينة

قبلت بينته ويقضى له وان

لم يكن له بينة وأراد أن

يستخلف المدعى عليه عند

القاضي كان له ذلك لان

اليمين الاولى كانت عند غير

القاضي فلا يقطع الخ حومة

وان اصطالحا على أن يحلف

المدعى على دعواه على انه ان حلف

فالسلم باطل \* ولو حلف المدعى لا يجب المال على المدعى

عليه وكذا لو قال المدعى عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمال عليه كان باطلا \* وكذا لو قال ان شهدي فلان على فهو على فشهدي فلان

لا يلزمه \* ولو قال الطالب للطالب أنت بري فمن دعوى هذه على أن تحلف مالي قبلك شيء تخلف لا يبرأ لانه علق البراءة بالخطر وانه باطل

\* ولو ادعى على رجل ألفا فأنكر فقال له المدعى أقر لي بالالف على أن أعطيك مائة فأقر لا تلزمه المائة \* ولو قال له المدعى أقر لي بها على أن

أثبت المشتري أنه محلول للبيعة اليوم فان لم يكن اتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج البيعة عند المشتري  
له أن يردّه وان كان أتى على البيع مثل ذلك لم يردّه لم يقم البيينة أنه كان محلول للبيعة عند البائع أو استخافه  
فشكل كذا في الذخيرة وفي المشتري رجل باع من آخر عبدا وقبضه المشتري وطعن فيه بغيب وقال اشتريته  
اليوم ومثله لا يحدث في اليوم وقال البائع بعته منذ شهر ورواه يحدّث في الشهر فالقول للبائع اشترى من  
آخر جارية ووجد فيها عيبا فخصم البائع الى صاحب الشرط والسلم لم يوله الحكم فقضى على البائع  
ودفعها اليه وقضى للمشتري بالثمن كله وسع المشتري أن يأخذ الثمن منه اشترى دابة وأراد أن يردّها بغيب  
وقال البائع قد ركبته في حوائجك بعد ما علمت العيب وقال المشتري لا بل ركبته لا ردّها عليك فالقول  
للمشتري وتأويل المسئلة على قول بعض المشايخ اذا كان لا يمكنه الرد الا بالار كوب كذا في المحيط \* ولو قال  
البائع ركبته بالسقي بلا حاجة ينبغي أن يسمع قول المشتري كذا في فتح القدير \* ولو ادعى المشتري عيبا بالمبيع  
والبائع يعلم أن هذا العيب كان به يوم البيع وسعه أن يأخذ منه حتى يقضى القاضي عليه بالرد عليه وكان  
والمدعى عليه الله تعالى يقول هذا اذا اشتراه البائع من غيره لانه اذا قبله من غير قضاء لا يمكنه الرد على بائعه أما  
لو لم يشتريه من غيره فعليه أن يأخذ ولا يكون في سعة من الامتناع كذا في الظهيرية \* رجل اشترى شيئا فعلم  
بغيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان كان  
ذلك في غيبة البائع لا يبطال البيع وان علم بغيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطال البيع  
الا بقضاء أو رضاً كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل باع من آخر جارية فقال بعته أو ابها قرحة في موضع كذا  
وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع وأراد ردّها وقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة  
والقرحة التي أقررت بها قد برأت وهذه قرحة حادثة عندك فالقول قول المشتري كذا في المحيط \* ولو  
قال بعته أو احدي عينيها بياض وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بياض وأراد أن يردّها فقال البائع كان  
البياض بعينها اليمنى وقد ذهب وهذا بياض حادث بعينها اليسرى فالقول للمشتري وكذلك اذا قال البائع  
بعته أو برأسها شحبة الى آخر المسئلة فان قال البائع في فصل الشحبة كانت الشحبة موضحة فصارت منفصلة  
عندك فالقول للبائع في هذا وكذلك في فصل بياض العين لو قال البائع كانت بعينها شحبة بياض وقد  
أراد عندك والعين مبيضة كلها أو عامتها فالقول للبائع وان كانت بعينها شحبة بياض فقال البائع كان  
البياض مثل الخردل أو أقل من هذا قال اذا جاء من هذا أمر متقارب جعل القول للمشتري وان تفاوت  
فالقول للبائع ولو قال بعته أو بها حصى فخاف المشتري بها محمولة يردّها فقال البائع زادت الحصى لا يصدق  
البائع وكان للمشتري أن يردّها ولو قال البائع بعته أو بها عيب وجاء المشتري وبها عيب وأراد ردّها فقال  
البائع لم يكن بها هذا العيب وانما كان كذا وكذا فالقول قوله ولو قال بعته وبها عيب في رأسه فخافه ليرده  
وأراد أن يردّه بغيب برأسه فالقول للمشتري انه هذا العيب وان كذب البائع والحاصل أن البائع اذا نسب  
العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان لم ينسبه الى موضع بل ذكره مطلقا فالقول قول البائع كذا في  
الذخيرة \* ولو اشترى جارية فقبضها ثم جاء يردّها وقال وجدتم ذات زوج وأنكر البائع أو قرأه كان لها  
زوج ولكن كانت مات والمشتري يدعى قيام الزوجة لم يثبت للمشتري الرد وله أن يحلف البائع ولو أقام  
المشتري البيينة أن فلان زوجهها وهو غائب لم يلتفت الى بينته الا اذا أقام البيينة على اقرار البائع بالنكاح

المدعى على دعواه على انه ان حلف \* فالمدعى عليه يكون ضامنا لما يدعى فهذا الصلح باطل \* ولو حلف المدعى لا يجب المال على المدعى

عليه وكذا لو قال المدعى عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمال عليه كان باطلا \* وكذا لو قال ان شهدي فلان على فهو على فشهدي فلان

لا يلزمه \* ولو قال الطالب للطالب أنت بري فمن دعوى هذه على أن تحلف مالي قبلك شيء تخلف لا يبرأ لانه علق البراءة بالخطر وانه باطل

\* ولو ادعى على رجل ألفا فأنكر فقال له المدعى أقر لي بالالف على أن أعطيك مائة فأقر لا تلزمه المائة \* ولو قال له المدعى أقر لي بها على أن

أخطأ غنك مائة فأقر جاز الخط \* رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها فاجتهدت وصالحها على مائة درهم على أن تقر بذلك فأقرت صحيح ويلزمه المال لان الاقرار متى قرن العوض يجعل ابتداء تعليق فان الرجل اذا قال لغيره اقر لي بهذا العبد على أن أعطيك مائة درهم فأقر به يبرأ به على ادعى على امرأة وقال تزوجتك أمس على ألف درهم فحدث فقال الرجل ازيدك مائة على أن تقرى بالنكاح فأقرت جاز النكاح ويكون لها ألف ومائة \* رجل صالح امرأته ٩٣ المعلقة من نفقة على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضى عدتها وعدتها

فأتم اتقبل ولو أقر البائع أن زوجها كان فلانا ولكن طلقها طلاقاً قابلاً لتقبل البيع والمشتري بدعى قيام الزوجية فالقول قول البائع فان حضر الزوج وادعى النكاح وأنكر الطلاق فالقول قوله وللمشتري ردها وان قال البائع بعتك وامسك ولها زوج ولكن طلقها قبل أن أسلمها اليك أو مات عنها وسلمت اليك ولا زوج لها فالقول قول المشتري وله أن يردّها كذا في السراج الوهاج \* ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان لها زوج عندي غيره هذا الرجل ابنتي أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اشترى خادماً وقبضه فطعن بعيبه فجاء بالخادم ليرده فقال البائع ما هذا خادمي فقال المشتري هذا خادمك الذي اشتريته فالقول قول البائع مع عيبه كذا في الذخيرة \* عبد في يد رجل ادعاه اثنان كل واحد أنه باعه من ذي اليد بكذا ولم يتقدّم الثمن وبرهنه بالمبيع لذي اليد بالثمن فيقضى لكل واحد بمثل ادعاه وكذا لو قال أنه عبده ولدي يده وباعه منه لان الدعوى في الثمن والسك في ماله فان وجد به عيباً لم يرد به بالعيب على واحد منهم ما ولا يرد عليهما وان رجع بالنقصان على أحد هـ الـه أن يرجع بالنقصان على الآخر إلا أن يأخذ منه معيباً ولومات العبد في المشتري ثم علم بعيبه قديم به رجع عليه بالنقصان العيب وكذا لو لم يمت ولكن قطع يده وأخذ رأسه أو وجد به عيباً رجع بنفسه عليه ما ولا يملك الرد عليهما ولا يملك أحدهما أخذه ولو أقر خاوس بقى تاريخ أحد هـ ردها ردت العيب على الآخر كأن ذاك له اشتراه من الاول ثم باعه من الثاني ثم اشتراه منه كذا في الكافي \* رجل قال لا آخذ من عبدي هذا أبقي فاشتره مني فقال الآخر بكم تبعه فقال بكذا فاشتراه منه ثم وجهه المشتري بآفاق فليس له أن يردّه وهذا ظاهر فان باعه المشتري من آخر فوجهه المشتري الثاني بآفاق أراد أن يردّه وأنكر المشتري الاول أن يكون ابناً فأقام المشتري الثاني بينة على مقالة البائع الاول لم يستفحق به شيئاً ولو قال البائع الاول للمشتري الاول بعتك هذا العبد على أنه أبني أو على أني بري من ابائه والمسئلة بها لها كان للمشتري الآخر أن يردّه على المشتري الاول ولو قال البائع الاول بعتك على أني بري من الاباق ولم يقل من ابائه لم يردّه المشتري الآخر على المشتري الاول ما لم يقم البينة على أنه باعه وهو أبني كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى رجل أقر على عبده مدين ثم باعه من آخر ولم يذكر الدين ثم باعه المشتري من آخر ولم يذكر الدين فان للمشتري الآخر أن يردّه على بائعه بذلك الاقرار الذي كان من البائع الاول لان الدين لازم ولا غريم أن يرد المبيع فيه وليس هذا كالاقرار بالاباق قبل البيع وبعده في حق فسخ البيع الآخر بين المشتري وبين بائعه الذي لم يقر بالاباق والاقرار بالزوج كالاقرار بالدين في أن المشتري الآخر يردّه على بائعه بالاقرار الذي كان من البائع الاول كذا في المحيط \* رجل اشترى عبداً وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجهه المشتري بالعبد عيباً يحدث مثله وأقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يردّه وقول المشتري للذي ساومه ليس به عيب لا يطل حقه في الرد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للذي ساومه اشتريه فانه ليس به عيب كذا فلم يتفق بينهما مبيع ثم ان المشتري ادعى ذلك العيب وأراد أن يردّه على بائعه بذلك فليس له ذلك ولو كان مكان العبد ثوب وباق المسئلة بها لها الاتساع دعواه ولا يردّه على بائعه في الوجهين جميعاً ولو كان العيب مما لا يحدث مثله أصلاً ولا يحدث مثله في هذه المدة يرد القاضى العبد على بائعه كذا في المحيط \* رجل أقر أن أمته ابنته ثم وكل وكلاً أن يبيعهما ولم يبين أنها آتية فباعها ما موره وتقاضاه علم المشتري

بالأنهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحيض لم يجز لان الحيض غير معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة أشهر ولو صالحت المرافة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم ان مادون ذلك يكفيها \* وان صالحت المبانة زوجها من سكنها على دراهم لا يجوز لان السكنى كانت حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان أو بغير عوض \* ولو ادعت المرأة أن زوجها طلقها طلاقاً لا نكاحاً وأنكر الزوج فصالحها على مائة درهم على أن يبرأ من الدعوى لا يصح للزوج أن يرجع عليها بما أعطاه من البذل وتكون المرأة على دعواها \* وكذا لو ادعت تطليقة أو تطليقتين أو خلعا \* قوم دخلوا على رجل بيتاً ليلاً ونهاراً وشروا عليه سلاحاً وهددوه حتى صالح رجلان عن دعواه على شيء أو أكرهوه على اقرار أو ابرأه ففعل قالوا في قياس قول أبي حنيفة رجعوا لله تعالى

يجوز الصلح والاقرار والبراء لان عنده الاكراه لا يكون الامن السلطان وعند صاحبه تحقيق الاكرام من كل متطلب بقدر على تحقيق ما أوعدهم الفتوى على قولهما \* هذا اذا شتره وأعطاه السلاح فان لم يشتره وأعطاه السلاح وضره فان كان ذلك ثم رافى الصلح جاز لان غير السلاح يملك فممكنه أن يستغنى فليحقه الغوث وان هددوه بمخشب كبير لا يملك فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم \* هذا اذا كان في المصر ثم ابرأه فان كان ذلك في الطر بوليلاً أو نهاراً أو كان في رستاق لا يملكه الغوث كان الصلح والاقرار



بأطلاوان لم يشهر وأعليه السلاح \* والزوج اذا هدا امرأته ليصالح من الصداق على شيء أو لتبرئه فهو بمنزلة الاجنبي وان هدها بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالتسرى لم يكن ذلك أكراها \* من عليه الدين المؤجل اذا صالح صاحب دينه على أن يجمله حالاً لم يكن ذلك بعوض جاز لان الاجل حقه فذلك اسقاطه \* وكذا لو قال أبطلت الاجل الذي في هذا الدين أو تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته حالاً \* ولو قال برئت من الاجل أو قال لا حاجة لي في الاجل فهو ليس بشيء والاجل ٩٣ على حاله \* وكذا لو قال أبرأت الطالب من الاجل - بل يكون اغوا ولا

يبطل الاجل \* من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض أو وجده زيوفا أو تبرجحه أو سئوفا فرد عاد المال مؤجلاً \* وكذا لو باعه عبداً أو صالحه على عبداً وقبض العبد فاستحق أو ظهر ربحاً أو رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلاً \* وان طلب أن يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح أو رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلاً \* وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حل \* رجلان اهما على رجل ألف درهم ان لم يكن الدين واجبا بقضاء أحدهما بأن ورثا دينا مؤجلاً من رجل فصالحه أحدهما على مائة مئة على أن أخر عنه ما بقي من حصته وهو أربع مائة درهم الى سنة فماتت المقبوضة تكون بينهما وتأخير حصته وذلك أربع مائة باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشريك الآخر شيئاً كان للموثر أن يشاركه في المقبوض وعلى قول أبي

بذلك الاقرار وأراد ردها به على بائعه وكذبه بائعه وقال لم أتبق فليس المشتري أن يردّها على الوكيل ولو أن الموكل قال للوكيل ان عبدى أتى قبعة وتبرأ من اباقة فباعه الوكيل ولم يتبرأ من اباقة ثم علم المشتري بمقالة الموكل قبل القبض فله أن يردّه بذلك كذا في الظهيرية \* من القصول جاء بأمة ولها الصبح زائدة ليرتها على رجل فانكر الرجل بيعها منه ثم أقام البينة على شرائها ثم قال البائع اشتريت مع برأعتن كل عيب وأقام البينة عليه لا يقبل كذا في الحمادية \* رجل اشترى عبداً فأراد أن يردّه بالعيب وأقام البائع البينة على اقراره أنه باع العبد قبلت بيته وليس له أن يردّه بالعيب ولو أقام البائع البينة أنه باع من فلان وفلان حاضر بمحمد والمشتري الأول بمحمد أيضاً كان بخودهما بمنزلة الاقالة ولا يرد كذا في فتاوى قاضيان \* لو قال لجاريتي يا سارقة أو يا بقة أو يا زانية أو يا مجنونة أو قال هذه السارقة فعلت كذا ونحوها لا يكون اقراراً منه بقيام هذه الاوصاف حتى لو باعها ثم وجدها المشتري كذلك لم يردّها على البائع بقوله ذلك كذا في مختار الفتاوى \* اذا باع عبداً أو أقر البائع والمشتري بائعه وكان ذلك منهم في عقد البيع ثم باعه المشتري من آخر وكم بائعه ثم باعه المشتري الثاني من آخر على أنه مأمون وليس بائع ثم علم المشتري الآخر بالابق وبما جرى بين البائع الأول والمشتري الأول من اقراره بالابق وقت جريان البيع لم يكن له أن يردّه ولا يكون اقرار المشتري الأول بباقه نافذاً على من لم يشتر منه من الباعة ولو أن المشتري الأول اشتراه من غير اقراره ومن البائع الأول بباقه ثم أقام المشتري الأول بينة على اباقة ورده القاضى على البائع الأول ثم ان البائع الأول باعه من ذلك المشتري أو من رجل آخر وباعه المشتري من رجل وباعه المشتري الثاني من رجل آخر ثم علم المشتري الآخر بالابق وبما جرى بين المشتري الأول وبائعه من رد القاضى العبد عليه بالابق ببينة قامت فله أن يردّه على بائعه كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر جارية ثم ادعى أنها أبة وأقام البينة على اباقتها وردها القاضى بذلك ثم أقام رجل البينة على أنها امته ولدت في ملكه وقضى القاضى له بالجارية ثم باعها هو منه فخاصمه المشتري في اباقتها واحتج عليه بحكم الحاكم بالابق فله أن يردّها كذا في الظهيرية \* باع الامام أو أمينه غنمة محرزة ووجد المشتري عيباً لا يرد عليه ما كذا في الكافي \* ولكن ينصب الامام رجلاً للغنمة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا عين عليه لو أنكر وانما هو خصم لا تيانة بالبينة وإذا أقر منسوب الامام بالعيب انعزل ثم اذا رد بالعيب فانه ينضم الى الغنمة كان قبل القسمته وان كان بعد فانه يباع بالثمن وان نقص الثمن أو زاد كان في بيت المال كذا في البحر الرائق \* اشترى عبداً وباعه من ابنه في حصته ثم مات قورنه الابن وليس له وارث سواء ثم وجد المشتري عيباً قد عيبا كان له أن يرد الا أنه يسأل القاضى حتى ينصب خصماً عن الميت فيردّه الابن على ذلك الخصم ثم الابن يردّه على بائع أبيه فان كان للميت وارث آخر يردّه الابن على ذلك الوارث ثم يردّه على بائع الميت ولم يفصل بمحمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين ما اذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما اذا لم يستوف واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على التسوية في الوجهين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع الوارث من مورثه فلت المشتري وورثه البائع ووجد به عيباً رد الى الوارث الا أن كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا لو اشترى لنفسه من ابنه الصغير شيئاً وقبضه وأشهد ثم وجد به عيباً رفع الامر الى القاضى حتى ينصب عن ابنه خصماً يردّه عليه ثم يردّه الابن لانه على بائعه وكذا لو باع الابن من ابنه كذا في الوجيز

يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخير في حصته جائز وان كان دينهما واجبا باذانه أحدهما بأن كانا شريكين شركة عتاق فان آخر الذي تولى الادانة صح تاجيله في جميع الدين وان آخر الذي لم يشارك الادانة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح تأخير في حصته وعلى قوله لا يصح \* وان كانا متفاوضين فأجل أحدهما دينا كان من المتفاوضة صح تأجيله عند الكل أي - أجل \* والوكيل بالبيع اذا أجل الثمن بعد البيع يصح تأجيله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح \* وان حط

أحد الشرىكين شأن كان المصالح عاقد اجاز حط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب شرىكهما  
 حط الكل أما إذا حط البعض فلا نه مالك في نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقد والعاقبة على الحط في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 فيصح حطه \* وان لم يكن المصالح عاقد لا يجوز الحط في نصيبه عند الكل لانه مالك وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لانه ليس بمالك ولا  
 عاقد \* وصلح الصبي الناجز جائز ٩٤ فيما يجوز فيه صلح البالغ الا الحط بغير عيب باب صلح الاعمال والصلح

عن الامانات والمضونات  
 والجنائيات والحدود والحقوق  
 \* رجل دفع غزلا الى حائل  
 فخالف الحائل شرطه بأن  
 أمره أن ينسج له ثوبا سباعا  
 في أربع فقط ونسج خمسة  
 في أربع اوزاده على ما شرط  
 كان لصاحب الغزل الخيار ان  
 شاء اخذ الثوب واعطاه أجرة  
 مثله وان شاء ترك الثوب  
 عليه وضمنه غزلا مثل غزله  
 وهي معرفة فان صالحه على  
 أن يترك الثوب على الحائل  
 على أن يعطيه الحائل دراهم  
 مسماة الى أجل ذكر في  
 الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح  
 قالوا تأويله ان ترك صاحب  
 الغزل الثوب على الحائل  
 وضمنه غزلا مثل غزله ثم  
 صالحه بعد ذلك على دراهم  
 الى أجل لان الغزل دين في  
 ذمة الحائل فاذا صالحه من  
 ذلك على دراهم الى أجل  
 كان ذلك ديناً بين وهو  
 حرام \* اما اذا اختار صاحب  
 الغزل اخذ الثوب ثم صالح  
 الحائل على أن يكون الثوب  
 للحائل بدراهم معلومة الى  
 أجل كان جائزا \* ولو أنه ما  
 تصالحا على أن يأخذ صاحب  
 الغزل الثوب ويعطى الحائل

الكردي \* مكاتب اشترى أباه أو ابنه لا يرده بالعيب ولا يرجع بقصانه فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب  
 يرده المولى ويتولاه المكاتب فان باع المولى المكاتب أو مات يرده المولى بنفسه فان أبرأ المكاتب قبل  
 العجز لا يرده المولى وان أبرأ المولى قبل عجز المكاتب جاز كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا اشترى أمه  
 وأما اذا اشترى أخاه أو عمه أو أخته فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هؤلاء يتكاثرون معه فصار  
 الجواب فيهم والجواب في الابن والاب على السواء وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء لا يتكاثرون  
 معه فيملك ردهم بالعيب كما يملك بيعهم فان أبرأ المولى البائع عن العيب قبل عجز المكاتب لا يصح ابرأؤه  
 عنده واذا اشترى المكاتب أم ولد له ووجدته عيبا ان كان معها ولد لا يملك ردها كما لا يملك بيعها ولكن  
 يرجع بقصان العيب والمكاتب هو الذي يلي الرجوع فان أبرأ المكاتب البائع عن العيب قبل العجز  
 صح وان أبرأ المولى لا يصح وان لم يكن معها ولد فكذا الجواب على قولهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى له أن يردها كذا في المحيط \* اشترى من مكاتبه عبد لا يرده المولى بالعيب ولا يخصم بآثمه كذا في  
 محيط السرخسي \* مكاتب أو حر اشترى عبدا أو كاتبة ثم وجد به عيبا لا يرده به ولا يرجع بقصان العيب  
 أيضا فان أبرأ المكاتب أو الحر البائع من العيب صح الا براهم حتى لا يكون للمولى المكاتب بعد العجز ولا وارث  
 الحر ولاية الرد بالعيب ولو أبرأ المولى البائع قبل عجز المكاتب لا يصح ابرأؤه وكذلك وارث الحر اذا أبرأ البائع  
 لا يصح ابرأؤه وان كان ذلك في مرض موت الحر ولو أن المولى أبرأ البائع بعد ما عجز المكاتب الاول قبل عجز  
 الثاني أو بعد عجز الثاني صح ابرأؤه وكذا وارث الحر اذا أبرأ البائع بعد موت المورث صح ابرأؤه ولو اشترى  
 عبدا وباعه من آخر ثم مات المشتري الاول ثم ظهر بالعبد عيب كان عند البائع الاول فابراً وارث المشتري  
 الاول البائع عن العيب صح ابرأؤه حتى لو رد العبد عليه لا يستطيع هويده على البائع وان كان الرد ممثعا  
 في الحال ولو كان المولى اشترى العبد أو لأم من الرجل وباعه من مكاتبه ثم عجز المكاتب ثم وجد المولى بالعبد  
 عيبا أو أراد المولى أن يرده على بائعه هل له ذلك لم يذكر هذا الفصل في الكتاب قال مشايخنا ينبغي أن لا يكون  
 له ذلك كذا في المحيط \* عبدا مأذون مديون باع عبده من سيده بمثل قيمته وقبضه فعلم المولى بعيب في العبد  
 فان كان الثمن منقودا أو كان ديناً بان كان دراهم أو دنانير أو مكيلا أو موزونا غير أن أو كان عرضا لكنه  
 هلك في يد العبد حتى صار ديناً لا يرده وان لم يكن الثمن منقودا أو كان منقودا ولكنه عرض قائم في يد العبد  
 رده ورد قبل القبض في الوجه كلها كذا في الكافي \* مأذون مديون اشترى عبدا فباعه من مولاه وقبضه  
 ثم أبرأه الغرماء عن الدين فوجد المولى بالعبد عيبا لا يرده ولا يرجع بالنقصان وان لم يقبض رده باع شيئا من  
 آخر ولم يقبض فهو بغير منه الثمن لا يرده المشتري بالعيب وان كان قبض الثمن ثم ذهب منه يرده بالعيب كذا في  
 محيط السرخسي \* باع عبدا ووهب منه للمشتري أو أبرأه ثم وجد عيبا رد قبل قبضه لا بعده كذا في الكافي \*  
 الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها البيع بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وغيره  
 ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه وهو قول أصحابنا رحمهم  
 الله تعالى سواء سمى جنس العيوب أو لم يسم أشارة اليه أو لم يشر ويبرأ عن كل عيب وجوبه وقت البيع  
 وما يحدث بعده الى وقت التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
 تعالى لا يبرأ عن العيب الحادث كذا في شرح الطحاوي \* ولو شرط أنه بري من كل عيب به لم ينصرف الى

بعض الاجرو يحيط عنه البعض كان جائزا \* ولو دفع ثوبا الى قصار خرقه القصار بده فصار له الثوب على دراهم الحادث  
 ليكون الثوب للقصار أو على دراهم ليكون الثوب لرب الثوب \* فان صالحه على دراهم مسماة ليكون الثوب للقصار كان جائزا حاله كانت  
 الدراهم أم أو وجب له لان ما يعطى القصار يدل عن الثوب وكذا لو صالح القصار على أن يدفع القصار الثوب مع الدراهم المسماة الى صاحب  
 الثوب وان كان الصلح بينهما على أن يأخذ من القصار حنطة مسماة الى أجل ويحط عنه الخرق كان ذلك جائزا في حصة الثوب ولا يجوز في

حصة الخرق لان حصة الخرق دين على القصار فاذا صاحمه على حنطة الى أجل كان ذلك في حصة الخرق سلم برأس مال هودين فلا يجوز  
 \* ويجوز في حصة الثوب لان فيما يخص الثوب يكون القصار مشترياً للثوب بحنطة الى أجل وذلك جائز \* ولو هلك الثوب عند القصار  
 فقال القصار قد هلك ثم صاحمه على دراهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن القصار  
 رد الثوب على صاحبه وطلب الاجر وادعى صاحب الثوب أنه أو فاما الاجر لا يصدق ٩٥ صاحب الثوب \* وان اعطى له على أن

صاحب الثوب يأخذ من  
 القصار نصف الاجر وهو  
 دراهم على أن يقصر له  
 القصار هذا الثوب الآخر  
 جاز ذلك \* ولو ادعى القصار  
 أنه دفع الثوب الى صاحبه  
 وطلب الاجر وكذب رب  
 الثوب فصاحمه من الاجر  
 على نصفه جاز لان القصار  
 أسقط نصف الاجر \* الراي  
 الخاص أو المشترك اذا قال  
 مات شاة من الغنم أو أكلها  
 السبع أو سرق وصالح رب  
 الغنم على دراهم معلومة  
 لا يجوز في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لان عنده  
 الاجير المشترك فيما هلك في  
 يده لا يصنع بمنزلة المودع  
 ومع المودع لا يجوز هذا الصلح  
 عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وكذلك هذا \* وعلى  
 قول محمد رحمه الله تعالى  
 يجوز الصلح مع الراعي سواء  
 كان خاصاً أو مشتركاً لان  
 عنده الصلح مع المودع جائز  
 فعلى الراعي أولى \* وقال أبو  
 يوسف رحمه الله تعالى ان  
 كان الراعي مشتركاً كاجير  
 الصلح لان عنده الاجير  
 المشترك ضامن لما هلك في  
 يده وان لم يكن يصنعه فيجوز  
 الصلح معه كما يجوز مع

الحداد في قولهم جميعاً وكذلك اذا خص ضرباً من العيوب صح التخصيص كذا في المحيط \* ولو باع بشرط  
 البراءة عن كل عيب به وما يحدث فالبيع بهذا الشرط فاسد كذا في شرح الطحاوي \* ولو اختلف في عيب  
 أنه حدث بعد العقد أو كان عنده لا اثر لهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه  
 الله تعالى القول للبايع مع عيبه على العلم أنه حدث هذا اذا أطلق أما اذا أبرأه فمقيد بعيب كان عند البيع  
 ثم اختلفا على نحو ما ذكرنا فالقول للمشتري كذا في البحر الرائق \* واذا شهد شاهدان على البراءة من كل عيب  
 في جارية ثم اشتراها أحد الشاهدين بغير البراءة فوجد بها عيباً كان له أن يردّها وكذلك لو شهدا على البراءة  
 من الاباق ثم اشتراها أحدهما فوجد بها آفة فله أن يردّها ولو شهدا أنه برأها من اباقها ثم اشتراها أحد  
 الشاهدين فوجد بها آفة فليس له أن يردّها كذا في المبسوط \* ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه  
 العيوب والادوا وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكي والاصبع الزائدة ولا أثر قرح قد  
 برأ كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تبرأ من كل غائلة فالغائلة السرقة والاباق والفجور كذا في السراج  
 الوهاج \* ولو تبرأ من كل سن سودا يدخل الجمر والخضر كذا في فتح القدير \* ولو باع عبد أو تبرأ من  
 كل قرح به دخل تحته القروح الدامية وأثار قروح قد برئت ولا يدخل تحته أثار الكي لان الكي غير  
 القرح كذا في المحيط \* ولو أبرأ من كل آفة برأسه فاذا برأسه موضحة لا آفة لا يبرأ من الموضحة كذا في  
 محيط السرخسي \* رجل قال لا آخر أنت ترى من كل حق لي قبلك دخل العيب وهو المختار ولا يدخل  
 الدرك كذا في الواقيات الحسامية \* رجل اشترى ثوباً فافراها البائع فيه خرقاً فقال المشتري قد أبرأك عن  
 هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا  
 مثل ما أبرأك منه كان ذلك شبراً وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذا في زيادة يباس  
 العين وكذا لو أبرأه عن كل عيب بها أو أبرأه عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الابراء وكذلك  
 لو قال أبرأك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الابراء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال  
 برئت السلك من كل عيب بعينه فاذا هو أعر ولا يبرأ وكذا لو قال برئت السلك من كل عيب بيده فاذا بيده  
 مقطوعة لا يبرأ وان كان اصبع واحدة مقطوعة (١) أو اصبعين مقطوعتين برئ كذا في محيط  
 السرخسي \* وان كان مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة من عيب واحد باليد  
 وان كان الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكتف فهو عيب واحد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال  
 أبرأ من كل عيب بهذا العبد الاباق فوجد آفة فهو يبرأ عنه ولو قال الا الاباق فله الرد بالاباق  
 كذا في المحيط \* رجل باع ثوباً على أنه يبرأ من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد خاطها أو رقعها  
 أو رقعها فهو يبرأ من ذلك وكذلك كانت فيه خروق من حرق ناراً وعفونة فهو يبرأ منها كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* اذا اشترى عبداً على أن به عيباً واحداً فوجد به عيبين وقد تعذر رده بموت أو ما أشبه ذلك فعند  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى الخيار الى البائع وقال محمد رحمه الله تعالى الخيار الى المشتري يرجع بنقصان أي  
 العيبين شاء فبقوم العبد وبه العيبان ويقوم به العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه فيرجع بفضل  
 ما بينهما وكذلك اذا وجد به ثلاثة عيوب وتعيب عنده عيباً ثالثاً تعذر الرجوع بنقصان العيبين

(١) قوله أو اصبعين مقطوعتان هكذا في النسخ ولعل الاصب اصبعان الخ اه

الغاصب والاجير الخاص بمنزلة المودع وعنده الصلح مع المودع لا يجوز فكذلك مع الاجير الخاص \* رجل أودع رجلاً شيئاً فقال المودع  
 ضاعت الودبة أو قال ردتها عليك وأنكر صاحبها الرد والهالك كان القول قول المودع مع اليقين ولا شيء عليه \* فان صاحمه صاحب  
 الودبة بعد ذلك على شيء فهو على وجوه \* أحدها أن يدعى صاحب المال الادياع فقال المستودع ما أودعني شيئاً ثم صاحمه على شيء معلوم  
 جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني جوازه على زعم المدعي وفي زعم المدعي أنه صار غاصباً بالحد فيجوز الصلح معه \* والوجه الثاني اذا ادعى

صاحب المال الوديعه وطالبه بالرد فأقر المستودع بالوديعه أو سكك ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم \* والوجه الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد أو الهلاك ثم صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف فدرجهم الله تعالى الآخر \* واختلافه في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى في الصلح والصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف فدرجهم الله تعالى ٩٦ الأول وعليه الفتوى \* وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك

لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبيل عين المودع \* والوجه الرابع إذا ادعى المستودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل يسكت ذكر الكرخي رجه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رجه الله تعالى ويجوز في قول محمد \* ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم \* فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت أو رددتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح \* ولو رهن متاعا بمائة درهم وقبضه الرهن ما تئذ درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الزاهن لم يهلك فاصطلمها على أن يرد المرتهن عليه خمسين درهمًا وأبرأه عن الباقي كان باطلا في قول أبي يوسف رجه الله تعالى لأن هذا صلح عن الزيادة على الدين والزيادة على الدين أمانة فيكون بمنزلة

من الثلاثة أي ذلك شاء عند محمد رجه الله تعالى فيقوم به العيب الذي لا يرد الجوع بنقصانه ويقوم به العيوب الثلاثة فيرجع بفضله ما بينهما كذا في المحيط \* إذا اشترى عبدان على أن بأحداهما عيبا فوجد بأحداهما عيبا فليس له حق الرد ولو وجد به عيبين فله حق الرد وكذلك لو وجد بكل واحد منهما عيبا فله حق الرد فيه بذلك ينظر أن كان ذلك قبل القبض ردهما جميعا وإن كان بعد القبض برء أي ما شاء وهذا قول محمد رجه الله تعالى فاختار إلى المشتري عند محمد رجه الله تعالى فإن كان قبض أحد العبدان ولم يعلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالعبد الآخر وقبضه مع العلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالذي قبضه أولا كان له أن يرد أي ما شاء فإن أراد رد الذي قبضه مع العلم بالعيب فقال البائع ليس للأن ترد لأنك رضيت بعيبه حين قبضته مع العلم بالعيب لا يلتفت إلى قول البائع وإن علم بقيام العيب بالعبدين ثم قبضه ما أو قبض أحدهما كان ذلك منه اختيارا لهما كذا في الذخيرة \* ببيع شيئا على أنه يرى من كل عيب لا يكون إقرارا بالعيب بخلاف ما لو شرط البراءة عن عيب واحد أو عن عيبين كان ذلك إقرارا بذلك العيب بيانه إذا باع عبدان على أنه يرى من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلمهما إلى المشتري فاستحق أحدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا لزمه المبيع بحصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدين وهما صحيحان لا عيب بهما فإذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدان بثلثين واحد على أنه يرى من عيب واحد لم يرد العبد ثم استحق أحدهما فوجد بالذي يرى من عيب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر عيب واحد فإذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري على البائع بذلك كذا في فتاوى قاضيان \* إذا باع من آخر عيبا على أن لا عيب به ولكن تبرأ إليه عن عيب واحد فاشتراه على ذلك وقبضه ثم وجد به عيبين وقد تعذر رده بسبب من الأسباب يرجع بنقصان أي العيبين شاء من قيمته صحيحا بخلاف ما إذا لم يقل في الاستدعاء لا عيب به فانه هناك يرجع بنقصان أي العيبين شاء من قيمته معيبا بالعيب الآخر ولو اشترى عبدان على أنه يرى من كل عيب بأحداهما فقبضهما وجد بأحداهما عيبا لا يكون له أن يرد فاستحق الآخر بذلك يرجع بحصته من الثمن فيقسم الثمن عليهما وهما صحيحان ولو اشتراهما على أنه يرى من ثلاث شجاج بأحداهما فوجد بأحداهما ثلاث شجاج واستحق الآخر فانه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح وعلى الآخر وهو مشجوج بثلاث شجاج كذا في المحيط وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى اشترى من رجل عبدا وضمن له رجل عيوبه فوجد به عيبا ورده فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وهذا على العهدة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى هو ضمان للعيب وهذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق وكذلك لو ضمن له رجل ضمان السرقة والعناق فوجد حراً أو مسروقاً فضمنه وكذا لو ضمن رجل العمي والجنون فوجد حراً كذلك يرجع على الضامن بالثمن ولو مات عنده قبل أن يردته وقضى على البائع بنقصان العيب كان للمشتري أن يرجع بذلك على الضامن كذا في الذخيرة \* رجل اشترى عبداً فضمن رجل للمشتري بحصة ما يجد فيه من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجهما الله تعالى يجوز ذلك فإذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له أن يرجع على الضامن بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيان

المودع إذا ادعى هلاك الوديعه وأنكر صاحبها فاصطلمها على شيء كان باطلا \* وكذا الجواب إذا ادعى المرتهن رد \* (الفصل) الرهن على الزاهن وأنكر الزاهن \* ولو ان الزاهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقتره المرتهن ولم يسكر فاصطلمها على شيء جاز الصلح في قولهم وللمستعير بمنزلة المودع فيما قلنا \* رجل غصب عبداً ثم صالحه من قيمته على ألف طلة أو إلى أجل ثم أقام الغاصب بينة أن قيمته أقل من الألف لا تقبل بينته في قول أبي حنيفة فدرجهم الله تعالى وفي قول صاحبيه تقبل ويسترد الزيادة \* فإن عند أبي حنيفة رجه الله تعالى

الصلح عن المغصوب على أكثر من قيمته جائز وعند صاحبيه باطل قالوا هذا إذا كان المغصوب قائما في ذاته بأن كان المعصوب عبداً بقا أو ما أشبه ذلك أما إذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته في قولهم حتى لو تصاد فاعلى أن الصلح وقع على أكثر من قيمته كان عليه رد الزيادة انما الخلاف فيما إذا اختلف في ذلك وأقام الغاصب بينة على أن الصلح وقع على أكثر من قيمته يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تقبل هذه البينة والصحيح أن الصلح على أكثر من قيمته يجوز عند ٩٧ أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان

مستهلكا ولو تصاد فاعلى ذلك لم يجب عليه رد الزيادة \* وأجعو في العبد بين الشريكين إذا عتق أحدهما نصيبه وهو موسر فاختر السالك تضمنه فصالحه على أكثر من نصف القيمة لا يجوز \* ولو كان المعتق عسرا فصالح السالك العبد على الاستعلاء في الأكثر من نصف القيمة لا يجوز \* والقاضي إذا قضى بالشفعة للشفيع بأكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز \* رجل صالح يرأى من النصف الباقي أو قال له أصالحك على نصف هذه الدار على أن لاحق لي في النصف الباقي فصالحه على ذلك ثم أقام المدعي البينة على أن كل الدار له قال محمد رحمه الله تعالى يقضى له بجميع الدار لأن يكون المدعي قال بعد الصلح على وجهه الاقرار لاحق لي في النصف الباقي فحينئذ لا يقضى للمدعي بجميع الدار \* رجل ادعى على رجل سرقه متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيه المدي

الفصل السادس في الصلح عن العيوب قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل إذا اشترى عبداً بالف درهم وقبضه ونقده الثمن ثم وجد به عيبا فانكر البائع أن يكون باعه وبذلك العيب ثم صالحه البائع على أن يرده عليه دراهم مائة حالة أو إلى أجل فهو جائز ولو صالحه من العيب على دينار فان نقده قبل أن يتفرقا فهو جائز وإن افرقا قبل أن ينقده بطل الصلح ولو كان المشتري باعه واستقذ الثمن ثم اطلع على عيب به فصالحه بآثمه منته على دراهم لم يجوز فان كان العبد مات عند المشتري الثاني فرجع على بائعه بنقصان العيب ثم إن البائع الثاني صالح البائع الأول على صلح فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح باطل وعندهما صحيح وإن كان الثمن مكيلا أو موزونا بغير عينه وبين الكيل والوزن وتقابضا وجدا بالعبد عيبا فصالح فان وقع الصلح على بعض الثمن من جنسه فهو استيفاء لا استبدال فيجوز حالا ومؤجلا سواء كان الثمن قائما في يد المشتري أو مستهلكا وإن وقع الصلح على خلاف جنس الثمن فهو معاوضة في كل موضع حصل الاتفاق فيه عن عين بدين يجوز وفي كل موضع حصل الاتفاق فيه عن دين بدين لا يجوز وإن كان الثمن مكيلا أو موزونا بعينه وتقابضا وصالحه على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا أو بعينه فهو جائز وإن كان الذي أخذ عوضا عن العبد مستهلكا وإن كان الذي هو عن قائما بعينه لم يجوز الصلح على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا وجاز حالا إذا أوفاه قبل أن يتفرقا أو كان بعينه كذا في المحيط \* وزوال العيب يبطل الصلح فيرد على البائع ما بدله أو حط إذا زال ولو زال بعد خروجه عن ملكه لا يرد ولو صالحه بعد الشراء من كل عيب بدرهم جاز وإن لم يجده عيبا ولو قال اشترت منك العبد لم يجوز كذا في فتح القدير \* طعن بعيب في عينها ثم صالحه البائع من عينها على شيء جاز وإن لم يذكرك العيب وجعل تسمية محل العيب بمنزلة تسمية العيب كذا في المحيط \* ولو وجد به عيبا فاصطلمها على أن يحيط كل عشرة ويأخذ الاجنبى بما وراء المحطوط ورضى الاجنبى بذلك جاز وجاز حط المشتري دون البائع ولو قصر المشتري الثوب فإذا هو مخترق وقال المشتري لا أدري مخترق عند القصار أو عند البائع فاصطلمها على أن يقبله المشتري ويرد عليه القصار درهمها والبائع درهمها جاز وكذلك لو اصطلمها على أن يقبله البائع ويدفع اليه القصار درهمها والمشتري درهمها قيل هذا غلط وتأويله أن يضمن القصار أو لا للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك إلى البائع كذا في فتح القدير \* وفي فتاوى الفضلى اشترى من آخر جارية ووجد بها عيبا فاصطلمها على أن يدفع البائع كذا درهمها أو الجارية للمشتري فهو جائز وإن اصطلمها على أن يدفع المشتري ذلك والجارية للبائع لا يجوز إلا إذا باعها منه بأقل من الثمن الذي اشتراه منه بعد أن كان نقد الثمن كله كذا في الذخيرة \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* اشترى ثوبا فاقطعه قيصا ولم يحطه ثم وجد به عيبا أقر البائع أنه كان عنده فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان هذا جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلته ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* قال في الاصل اشترى أمة بخمسين دينارا وقبضها وطعن المشتري بعيبها فاصطلمها على أن قبل البائع السبعة وردد عليه تسعة وأربعين دينارا فالرد جائز وهل يطيب للبائع ما استفضل من الدينار ينظر أن كان البائع مقرا أن هذا العيب كان عنده على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب ويجب عليه رده على المشتري وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه الرد وأما إذا كان جاحدا أن هذا العيب كان عنده أن كان عيبا لا يحدث مثله فكذلك

(١٣ - فتاوى ثالث) للسارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فهذه على وجه ثلاثة أما أن تكون السرقة عروضا أو دراهم أو دنائير وكل ذلك على وجهين أما أن تكون السرقة قائمة أو مستهلكة فإن كانت عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح ونصير السرقة ملكا للدي بالمائة التي دفعها إلى السارق لأن الاقرار المقرون بالعوض يكون عبارة عن ابتداء التملك لما قلنا وإن كانت العروض مستهلكة لا يجوز الصلح لأن السارق يصير ملكا بهما الصلح قيمة السرقة من المدعي بالمائة التي يدفعها إليه المدعي وذلك باطل لأن القيمة مجهولة وتملك المجهول

الذي يحتاج الى التسليم باطل \* وان كانت السرقة دراهم ذ كرفي الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك اذا كان لا يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما اذا علم أنها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس لان الصلح حينئذ يكون ثلث المائة بالمائة فيجوز ويشتراط قبضها في المجلس فان كانت السرقة ذهبا فصالح على دراهم ذ كرفي الكتاب أنه يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة \* أما اذا كانت قائمة فخو الز الصلح ظاهر ٩٨ لان ثلث الذهب المشار اليه بالدراهم جائز وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون صرفا فتعتبر

أحكام الصرف \* وأما اذا كان الذهب مستهلكا ذكر أنه يجوز الصلح وتأويله اذا علم وزن الذهب \* أما اذا لم يعلم لا يجوز لان ثلث الذهب بالدراهم اذا لم يكن الذهب معلوما ولا مشارا اليه باطل \* رجل ادعى على رجل دما أو جراحة فهو على وجهين اما أن يدعى ذلك عدوا أو خطأ فان ادعى عدوا أو أنكر المدعى عليه فصالحه المدعى على أن يأخذ المدعى عليه مائة ودية - بذلك كان الصلح باطلا والاقرار باطلا ولا يؤخذ بهذا الاقرار لان الاقرار المقرن بالعوض عبارة عن ابتداء التملك وتلك القصاص في النفس والطرف باطل فلا يصح الصلح والاقرار \* وان ادعى دم خطأ أو جراحة خطأ فكذلك الجواب لان المدعى عليه يصير ملكا للدية من المدعى بالمال الذي يأخذ من المدي وتلك الدية بالمال باطل لان الدية مجهولة فانها من الدراهم عشرة آلاف ومن الدنانير ألف دينار ومن الغنم ألف شاة ومن الابل مائة فلا يصح هذا الصلح \* رجل قذف

الجواب وان كان عبدا يجوز أن يحدث مثله طاب الفضل للبائع بالاتفاق وان لم يقر ولم ينكر بل سكت فهو ومالوا أنكر سواء كذا في الذخيرة \* وان كان أخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على أن يرد عليه الثمن كله فهذا وحسبه الدينار سواء ولو كان مكان الثوب دراهم فان قبضت في المجلس فكذلك الجواب وان كانت الدراهم الى أجل لم يجز على وجه من الوجوه لانه صرف ولو كان مكان الدراهم طعام موصوف الى أجل وهو ينكر أن العيب كان عنده على أن يرد عليه الثمن وتقابضا قبل أن يتفرقا والعيب يحدث مثله فهو جائز وان تفرقا قبل أن يتفرقا الثمن بطل الطعام لانه دين بدين وقسمت الدنانير على قيمة السلعة الصحيحة وقيمتها وبها العيب ويرد على المشتري ما أصاب السلعة وأمسك ما أصاب النقصان كذا في المسبوط \* رجل اشترى عبدا فوجده عيبا قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد بأحدهما عيبا رده بحضته من الثمن وان كان هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بحضته عيب العبد من الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر عبدا ووجده عيبا قبل أن يقبضه وصالحه من العيب على عبد آخر وقبضهما المشتري ثم استحق أحد العبدين رجوع المشتري بحضته المستحق من الثمن أيهما كان كانه اشترىهما جميعا ولو قبض العبد المشتري ثم وجده عيبا فصالحه منه على عبد ودفع الثمن ثم استحق العبد المشتري يبطل الصلح في العبد الثاني كذا في المحيط \* وهو كذا في فتاوى قاضيان \* صالحه من العيب على ركوب دابته في حوائجهم شهر فهو جائز قالوا تأويله اذا شرط ركوبه في المصر أما اذا شرط ركوبه خارج المصر أو أطلق لا يجوز كذا في الذخيرة \* استحق المبيع من يد المشتري ورجع على بائعه فصالحه بأثمه على مال قليل فالبايع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في الصغرى في مسائل الاستحقاق \* ادعى عيبا في جارية فأنكر البائع فاصطلحا على مال على أن يبرئ المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن به هذا العيب أو كان بها لكن برئت وصحت كان للبائع أن يرجع على المشتري ويأخذ ما أتى من بدل الصلح كذا في الصغرى \* ولو طعن في بياض بعيثها فصالح البائع من ذلك على أن حط عنه درهما كان جائزا فلأنه انجلى البياض بعد ذلك رده درهم على البائع وكذلك لو طعن بجمل فيما فصالحه البائع على أن حط عنه درهما ثم ظهر أنه لم يكن بها جمل فانه يرد الدرهم وكذلك لو اشترى أمة فوجدها منكوسة فأراد أن يردّها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا تاما كان على المشتري رد الدراهم كذا في المحيط \* اشترى ثوبا فقطعه قيصا وخطه فباعه بعد ذلك أولم يبعه حتى اطلع على عيبه أو كان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزا وكذلك اذا صبغه بصبغ آخر ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع مع الخياطة كذا في الذخيرة واشترى حمارا ووجده عيبا فادعى فرد الرذ فحول بينهما دينار وأخذ ثم وجده عيبا آخر فله أن يرد مع الدينار كذا في القنية \* في المشتري رجل اشترى من آخر كربة بعشرة دراهم وقبض الكربة ولم يدفع الثمن حتى وجد بالكربة عيبا ينقص العشر فأردته فصالحه البائع من العيب على كربة غير بعينه فانه جائز وحصة الشعر نقصان العيب وان كان بغير عينه

محصنا أو محصنة فأراد المذوف حد القذف فصالحه القاذف على دراهم مسمأة أو على شئ آخر على أن يعفوه عنه ووصفه ففعل لم يجز الصلح حتى لا يجب المال وهل يسقط الحدان كان ذلك قبل ان يرفع الامر الى القاضي يبطل الحد وان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يبطل الحد وكذلك رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج وأراد حدهما فصالحهما على دراهم معلومة أو شئ آخر على أن يعفوه عنهما كان باطلا لا يجب المال وعفو ما بطل سواء كان قبل الرفع أو بعده \* والرجل باطل اذا قذف امرأته المحصنة حتى وجب اللعان



ثم صالحها على مال على أن لا تطلب اللعان كان باطلا ولا يجب المال ووقعوها بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز \* ولو أن رجلا أخذ سارقا في دار غيره فأراد أن يدفعه إلى صاحب السرقة بعدما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة إذا دفع السرقة إلى صاحبها \* ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع إلى القاضي أن كان ذلك بلفظة العفو لا يصح بالاتفاق ٩٩ وان كان بلفظة الهبة والبرائة عندنا

بسقط القطع \* والامام  
أو القاضي إذا صالح شارب  
الخمر على أن يأخذ منه مالا  
ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد  
المال على شارب الخمر سواء  
كان ذلك قبل الرفع أو بعده  
\* (باب الصلح عن العقار وعما  
يتعلق به) \*

\* رجل له شفعة في دار  
فصالح المشتري فهو على  
وجه ثلاثة أن جرى الصلح  
بينهما على أن يأخذ  
الشفيع نصف الدار أو  
ثلثها أو ربعها بحصة من  
الثلثين جاز ذلك قالوا إن  
كان هذا الاصطلاح بينهما  
بعد ما تأكد حق الشفع  
بطلب الموائمة وطلب  
الاشهاد فإن الشفع  
يكون أخذ ما أخذ بالشفعة  
لا بالشراء المتبدا ويصير  
مسما الشفعة فيما بقي  
حتى لو كان هذا الشفع  
شريكا في الدار المشتراة أو  
في الطريق كان الجاران  
يأخذ النصف الذي سلم فيه  
الشفعة \* وإن كان هذا  
الاصطلاح بينهما قبل  
طلب الشفعة يكون المصالح  
أخذ النصف الذي أخذ  
بالشراء المتبدا فصير مسلما  
الشفعة في الكل ويكون

ووصفه ونهى أحله فهو باطل لأنه صار بمنزلة سلم لم يدفع إليه رأس ماله فان دفع عشر الثمن وقال هذا حصه  
كز الشفع فهو جائز والشعير سلم وكذلك إذا دفع إليه كل الثمن ولودفع إليه عشر الثمن ولم يقل هذا حصه  
الشعير فان الذي تقدمه من جميع الثمن فيثبت عشر كز الشعير ويطل تسعة أعشاره كذا في المحيط  
والفصل السابع في أحكام الوصي والوكيل والمريض \* ولو باع الوصي مال الميت يلزمه العهدة ويرد عليه  
بالعيب ولو اشترى عبدا بأف وقبضه قبل نقد الثمن فأت المشتري عن دين ألف سوى الثمن ولا مال له سوى  
العبد فوجد الوصي به عيبا فرده على البائع بغير قضاء لا يقضه الغريم ويأخذ الوصي من البائع نصف الثمن  
ويدفعه إلى الغريم وكذلك لو قال بغير عيب كذا في محيط السرخسي \* ولو أن البائع لم يقبل هذا العبد  
من الوصي حتى خاصمه إلى القاضي فان كان القاضي علم بدين الغريم الآخر لا يرد به بل يبيعه ويقسم الثمن  
بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين الغريم الآخر  
وخاصم الوصي البائع في العيب ردت به العيب على البائع ويطل الثمن الذي للبائع على الميت فان أقام  
الغريم مينة على دينه خيرا للبائع المردود عليه ان شاء أمضى الرتوضي الغريم الآخر نصف عن العبد فيصير  
الثلث بينهما نصفين وان شاء نقض الرد ورد العبد حتى يباع في دينهما كذا في الذخيرة \* فان كان العبد مات  
أو حدث به عيب آخر عند البائع أو أعتقه أو دبره أو استولد بعد رد القاضي تعين عليه ضمان نصف الثمن فان  
كانت قيمة العبد يوم الرد أكثر من غنه بما يتغاب فيه جعل ذلك عفو وان كان أكثر مما يتغاب فيه لم يجعل  
ذلك عفو كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا اشترى عبدا في صحته بألف درهم وقبض العبد ولم ينقد  
الثلث حتى مرض وعليه دين ألف درهم فوجد بالعبد عيبا فرده بغير قضاء واستقال البائع فآله  
فان برأ من مرضه فجميع ما صنع صحيح وان لم يبرأ من مرضه ومات بقيمة العبد مثل الثمن أو أقل منه ولا  
مال له غيره كان الجواب فيه كالجواب في الوصي إذا رد العبد بغير قضاء وآله البيع بقيمة العبد مثل الثمن أو  
أقل منه ولم يقبل البائع العبد حتى خاصم المشتري البائع إلى القاضي في العيب في مرض المشتري فالقاضي  
يرد العبد عليه سواء علم بدين الغريم الآخر أو لم يعلم فان مات المشتري من مرضه بعد ما رده عليه فالجواب  
فيه كالجواب في الوصي إذا ردت به العيب بقضاء ولم يعلم القاضي بدين الغريم الآخر إلا أنه متى كانت قيمة العبد  
أكثر من الثمن فانه لا يجبر المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم غنه بينهما نصفين ولو قال أنا  
أملك العبد وأردت نصف القيمة حتى تزول الحجابة لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* الوكيل بالبيع إذا باع ثم  
خوصم في عيب فقبل المبيع بغير قضاء لم يملك ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل أن  
يخاصم الموكل فان خاصمه وأقام البيينة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بيئته هذا انا كان عيبا  
يحدث مثله وان كان قديما لا يحدث ذكر في عامة روايات المبيع والرهن والوكالة والمأذون أنه يلزم الوكيل  
وهو الصحيح به أخذ الفقيه أبو بكر البلخي وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبيينة لم يلزم الموكل قديما  
كان العيب أو حديثا وان كان القضاء بشكول الوكيل فكذلك عند علماءنا وان رد على الوكيل بافتراره بقضاء  
القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل وان كان عيبا يحدث مثله لم يلزم الوكيل والوكيل  
أن يخاصم الموكل فان أقام الوكيل بيينة أن هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل كذا في فتاوى قاضيجان  
\* وان لم يكن له مينة فله أن يخلف الموكل فان نكل رده عليه وان خلف لم يملك الوكيل وهذا كله اذا كان الوكيل

للجار أن يأخذ الكل بالشفعة ان كان المصالح جار المار \* ولو كان الشفع المصالح في هذا الوجه شريكا في المبيع أو في الطريق يتحدد له الشفعة  
بهذا الاخذ كانه اشترى النصف الذي أخذ الاصطلاح على أخذ البعض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقي \* فان كان  
ذلك قبلنا كدحه بالطلب بطلت شفعته وان كان بعد التاكد لا تبطل \* قال رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع  
على أن يعطى للشفع ذراهم مسماة ليسلم الشفع بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري ولو جرى

الصلح بين الشفيع وبين المشتري على أن يأخذ الشفيع بيتا معيناً من الدار بحصة من الثمن على أن يسلم الشفعة في الباقي لا يجوز هذا الصلح \* بخلاف ما إذا جرى الصلح بينهما على أن يأخذ النصف بنصف الثمن لأن حصة البيت من الثمن غير معلومة لا تعرف إلا بالتقويم فيبطل الصلح وإذا لم يجز الصلح بقيت شفعته في جميع الدار بخلاف ما إذا صالح من الشفعة على أن يعطى المشتري الشفيع دراهم معلومة ليس الشفعة فان ثم اذا ١٠٠ لم يجز الصلح ولم يجب المال تبطل شفعته وههنا إذا لم يجز الصلح لا تبطل شفعته لأن ثمنها

أخذ الدارهم وترك الشفعة فقد أعرض عن الشفعة وههنا ما أعرض عن الشفعة أصلاً ولو اصطلمها على أن يأخذ الشفيع الدار بأكثر من الثمن الذي اشتراها المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ يلزمه جميع ما قبل \* ولو اشترى رجل داراً فادعى رجل شقفاً من الدار أنه له وطلب الشفعة في الباقي فصالحه المشتري على أن يأخذ المدعى نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرئه عن الباقي جاز \* رجل اشترى أرضاً فسلم الشفيع الشفعة ثم إن الشفيع بحد التسليم فصالحه المشتري على أن أعطاه نصف الأرض بنصف الثمن جاز ويكون بيعاً مبتدأ وكذا لو مات الشفيع بعد الطلب ثم إن المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون بيعاً مبتدأ \* ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على أن يعطوه نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون أخذاً بالشفعة لا يباع

حرراً عاقلاً فان كان مكاتباً أو عبداً مأموراً فالحصومة في الرد بالعيب معهم ما ولا يرجعان على المولى واسكن يباع المأمور فيه ويلزم الدين المكاتب كذا في المحيط \* الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دام حياً عاقلاً من أهل لزوم العهدة فان لم يكن من أهل وجوب العهدة بأن كان عبداً محجوراً أو صبياً محجوراً كان الرد إلى الموكل فان كان من أهل وجوب العهدة فبات الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد إلى الموكل كذا في فتاوى قاضيان \* من أمر عبداً غيره بأن يشتري نفسه لآمر من مولاة بألف درهم فقال نعم فأتى مولاة وقال بعني نفسي لفلان بألف درهم ففعل فهو لآمر فان وجد لآمر بالعبدة عيباً أو أراد خصومة البائع فان كان العيب معلوماً للعبدة يوم اشترى نفسه لم يرد به وان لم يكن العيب معلوماً بذلك فله الرد والذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان للعبدة الرتم غير استطلاع رأي الآمر كذا في الذخيرة \* الوكيل بالشراء إذا اشترى جارية للوكيل ولم يسلمها إليه حتى وجدها عيباً كان له أن يردّها كان الموكل حاضراً أو غائباً وبعد التسليم إلى الموكل لا يملك الرد إلا بأمر الموكل فان ادعى البائع في الوجه الأول أن الموكل رضى بالعيب والموكل غائب وطلب عيب الوكيل أو الموكل ليس له ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا لم يستخلف ورد الوكيل الجارية على البائع ثم حضر الموكل وادعى الرضا فأراد استرداد الجارية بمن يدا البائع فله ذلك كذا في الذخيرة \* وان أقام البائع بينة على ما ادعى قبلت بينته وان أقر الوكيل أن الموكل رضى بالعيب صح إقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة كذا في فتاوى قاضيان \* وان أقر الوكيل أنه أبرأه لآمر صدق على نفسه ولزمه المبيع الآن يرضى الآمر أو تقوم بينة على ذلك فيلزم الآمر كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مكان الوكيل بالشراء وكيل بالخصومة في العيب فادعى البائع أن المشتري رضى بهذا العيب لا يملك رده حتى يحضر الموكل فيخلف كذا في المحيط \* الوكيل بالشراء إذا اشترى وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيباً رده على الوكيل ثم الوكيل يردّه على البائع كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالشراء إذا اشترى ووجد المشتري عيباً قبل القبض وأبرأ البائع عن العيب جاز ولم لا أمر وان كان بعد القبض لزمه دون الآمر كذا في الخلاصة \* المشتري من الوكيل يردّه بالعيب عليه وان وصل الثمن إلى الموكل كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بالشراء إذا اشترى العبد الذي وكل بشرائه ثم علم بالعيب قبل القبض بخير الوكيل يسيراً كان العيب أو فاحشاً فان رده ارتد وان رضى فان كان العيب يسيراً ينقذ على الموكل وان كان فاحشاً فعلى الوكيل استخساناً لأن يشاء الآمر كذا في الصغرى \* وذكر في المتن أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان المبيع مع العيب يساوي بالثمن الذي اشتراه فرضى به الوكيل فانه يلزم الآمر وفي الزيادات الوكيل إذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض لزم الآمر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسر والفاحش والصحيح ما ذكر في المتن سواء كان قبل القبض أو بعده كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الآمر للمشتري حين رأى العيب لا أرضى به فرضى به المشتري فلا أمر أن يلزمه المأمور كذا في الصغرى \* وذكر في المتن لو وكل رجلاً ببيع عبده فأقر الوكيل أنه أتى ولم يعلم أنه أقر به قبل الوكالة أو بعد الوكالة ثم باع العبد من رجل وتقاضاهم اطلع على مقالة الوكيل فله أن يردّه على الوكيل وليس للوكيل أن يردّه على الموكل ولو كان المشتري سمع إقرار الوكيل بذلك قبل البيع ثم اشتراه منه لم يكن له أن يردّه على الوكيل كذا في المحيط \* وان وجد المشتري من الوكيل عيباً أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فن الموكل

مبتدأ لأن الشفعة تبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري \* ولو ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يعطى المشتري الشفيع داراً له أخرى بدراهم مسماة على أن يسلم الشفيع الشفعة في هذه الدار كان فاسداً \* ولو ادعى رجل حقاً في دار في يد رجل أو ادعى كل الدار فصالحه المدعى عليه على دراهم مسماة على أن يترك الخصومة ورجل شفيع هذه الدار التي ادعاهها المدعى فأراد أن يأخذها بالشفعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك \* ولو جرى الصلح بين المدعى والمدعى عليه على أن يعطى المدعى المدعى عليه

دراهم مسمومة وأخذ الداركان للشفيع فيه الشفعة ووجه الفرق ظاهر \* رجل له ظلة أو كنيف شارع في الطريق فخاصمه انسان في رفع الظلة أو طرحها أو لا نقول اذا أراد الرجل ان يجعل على الطريق الاعظم ظلة وما أشبه ذلك كان لكل واحد ان يمنع عن ذلك وأن يخصمه في رفعها ووضعها كانت الظلة تضر بالعامه أو لم تضر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كانت تضر بالعامه فكذلك وان كانت لا تضر كان لكل واحد ان يمنع عن الوضع ١٠١ وليس له أن يخصمه في الرفع \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في

رواية لا يكون له حق المنع أيضا اذا كانت لا تضر بالعامه \* أبو حنيفة رحمه الله تعالى جعل الطريق العام بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق الخاص أضر ذلك بالشركاء أو لم يضر كان لكل واحد من الشركاء حق المنع والخصومة في الرفع فكذلك في الطريق العام \* وهل يباح بناء الظلة على الطريق العام ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى يباح ولا يأنه ذلك اذا كان لا يضر بالعامه قبل أن يخصمه فيها أحد فان خصم في رفعها فلم يرفع لا يباح له الانتفاع به كذلك \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان لا يضر بأخذ كان له الانتفاع به اذا ثبت هذا جئنا الى المسئلة \* رجل له ظلة أو كنيف شارع في الطريق فخاصمه انسان في رفعها فخاصمه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليرك الظلة في موضعها فهو على وجهين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح وغيره أن

كذا في الوجه المذكور \* من اشترى عبدا ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الآخر عبدا فردته على المشتري الاول ان رده قبل القبض بقضاء أو برضا فالمشتري الاول أن يردّه على بائعه فان كان المشتري الآخر قبض العبد ثم رده على المشتري الاول فان كان الرد قبضا مبيّنة أو بنكول المشتري الاول أو باقراره بالعيب فله أن يردّه اذا ثبت أن العيب كان عند البائع الاول ومعنى القضاء بالاقرار أنه أنكر الاقرار فأثبت بالبينة وان رده برضا المشتري الاول فالمشتري الاول لا يردّه على بائعه والجواب فيما يحدث مثله كالمرض وفيما لا يحدث كالا صبيح الزائدة سواء في الصحيح كذا في الكافي \* وفي المنتقى اشترى من آخر دارا أو أسلمها الى انسان ثم اقره فقبل القبض ثم رأى المشتري بالدار عبدا فله أن يردّه على بائعه وان لم يفرق حتى تناقضا السلم فكذلك له أن يردّه على بائعه وهذا يجب أن يكون على قول محمد رحمه الله تعالى لأن بيع العقار قبل القبض لا يجوز عنده كذا في النخبة \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وقبضه ثم باعه بمائة دينار وبقضاء ثم ان المشتري لقي بائعه ووزاد في الثمن خمسين دينارا حتى صحت الزيادة ودفع المشتري الزيادة الى البائع ثم وجد المشتري بالعبد عبدا فردّه على البائع بقضاء فاض استرد الثمن والزيادة جميعا وكان للمشتري الاول أن يردّه على بائعه كذا في المحيط \* ولو أن البائع مع المشتري جدد بايعا ثانيا بأقل من الثمن الاول أو بأكثر ثم رده بالعيب لم يكن للبائع الثاني أن يردّه على البائع الاول بذلك العيب سواء كان يحدث مثله أو لا يحدث مثله كذا في الخلاصة \* ولو كان المشتري الثاني زاد في الثمن عرضا بعينه ثم وجد بالعبد عبدا ورده على الاول بقضاء ورده المشتري الاول على البائع الاول وان لم يجد المشتري الثاني بالعبد عبدا لم يكن له ذلك العرض قبل أن يقبض البائع الثاني وقمة العرض خسون دينار اذ انتهى ينقص العقد في ثلث العبد و يعود ذلك الثلث الى البائع الثاني فان وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عبدا ورد الثمن الباقيين على البائع الثاني بقضاء فان للبائع الثاني أن يردّ العبد على البائع الاول بذلك العيب وان كان لم يملك العرض لكن أقاله البيوع في ثلث العبد ثم وجد بالبائع عبيدا لا يردّه على بائعه كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه وبأه من آخر وجد المشتري الثاني البيوع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عبدا كان عند البائع الاول كان له أن يردّه على بائعه ولو وجد المشتري الثاني البيوع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عبدا كان عند البائع ليس له أن يردّه على بائعه كذا في فتاوى قاضيخان \* والمشتري متى علم أنه صادف في دعوى البيوع لا يسهه الرد فيما بينه وبين الله تعالى الا اذا عزم أن لا يخصم الثاني اذا وجد بينه وبينه من الدهر فحينئذ يسهه الرد فيما بينه وبين الله تعالى كذا في النخبة \* ولو صدقه في البيوع ثم قال انه كان فلبسة أو كان فيه خيار الشرط أو خيار الرؤية أو كان يعا فاده فينتقص كان له الرد بالعيب على بائعه ولو تصادف بعد البيوع انه ما لحق به الخيار ثم نقضه صاحب الخيار لم يردّه على البائع ولو أقره عند القاضي البيوع ثم جحد أنها أقره عنده بشي جعل القاضي بخودهما فسخا حتى لو أراد الاخر امساكه أو اعاقه لا يصح ولا يردّه الثاني بالعيب على البائع الاول كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا وقبضه ووجد به عيبا فأراد أن يردّه فأقام البائع بينة أن المشتري أقر أنه باعه من فلان قبلت بينته ولم يكن للمشتري ان يردّه سواء كان فلان حاضرا أو غائبا ولو كان البائع أقام البينة أن المشتري باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاضر لكنهما يجحدان البيوع والشراء لم يردّه

يخصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة أو لا يعرف حالها لان صاحب الظلة والمخاصم في الطريق العام شركة وفي الشركة العامة أحد الشركاء لا يملك الاعتياض وانما يكون لكل أحد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة \* قال بعض مشايخ نيل رحمه الله تعالى انما يملك الخصومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك أو لو فعل مثل ذلك ليس له أن يخصمه \* ثم بطلان الصلح ظاهر فيما اذا كانت الظلة حديثة وان كانت قديمة كان لصاحب الظلة حق التملك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على التملك فيسقط اعطاء العوض \* وان كانت

لا بد من خالها الا يصح الصلح ايضا لان ان كانت قدعية لا يصح الصلح وان كانت حديثة فكذلك لا يصح الصلح هذا اذا خاصه واحد من العامة فان خاصه الامام فصالحه على أن يعطى صاحب الظلة مالا معلوما على أن يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في أن يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامة لان الامام على الاعتياض عما يكون للعامة اذا كان أخذ العوض مصلحة ١٠٣ لهم هذا اذا جرى الصلح على أن يترك الظلة على حالها فان اصطلمها على أن يعطى المصالح

المشتري الاول كذا في الذخيرة مساومه غلاما ثني عشر فابي وقال وهتته لك وقبضه المشتري ووهب له الدنانير الاثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالبعد عيبا ليس له أن يرده كذا في القنية

### الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفيه عشرة فصول

**الفصل الاول في بيع الدين بالدين وبيع الثمن وبطلان العقد بسبب الافتراق قبل القبض** يبيع الدين بالدين جائزا اذا تفرق قاعن المجلس بعد قبض البدين حقيقة أو حكما أو بعد قبض أحد البدين حقيقة والاخر حكما سواء كان العقد صرفا أو لم يكن أما بعد قبض البدين حقيقة بأن اشترى من آخر دينار بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفا ولم تكن الدراهم والدنانير بحضرة ثم ماتم نقدا في المجلس وتفرقا جاز وكذلك اذا اشترى فلوسا أو طعاما بدراهم حتى لم يكن صرفا ولم يكن الكل بحضرة ثم ماتم نقدا في المجلس وتفرقا جاز وأما بعد قبض البدين حكما بأن كان لرجل على آخر عشرة دراهم وللاخر عليه دينار فاشترى كل واحد منهما مالا عليه بماله على صاحبه حتى كان العقد صرفا أو لم يكن صرفا بأن كان له على آخر فلوسا أو طعاما وللاخر عليه دراهم فاشترى كل واحد منهما مالا عليه بماله على صاحبه وتفرقا كان العقد جائزا وأما بعد قبض أحد البدين حقيقة والاخر حكما بأن كان لرجل على رجل عشرة دراهم فاشترى من عليه الدراهم الدراهم بدينار ونقد الدينار وتفرق قاعن المجلس فالعقد جائز وكذلك ان كان لرجل على رجل حصة فاشترى من عليه الحصة الحصة بالدراهم وتفرق قاعن المجلس جاز وكذا في صلح الفتاوى مسئلة الخنطة وقال لا يجوز البيع وان نقد الدراهم في المجلس فالواو ما ذكر في صلح الفتاوى محمول على ما اذا كانت الخنطة مسلماتها أما اذا كانت الخنطة قرضا أو ممن يبيع جاز البيع على ما ذكرنا كذا في المحيط وأما اذا حصل الافتراق بعد قبض أحد البدين لا غيرا ما حقيقة أو حكما فان حصل الافتراق بعد قبض أحد البدين حقيقة جاز في غير الصرف ولم يجز في الصرف بياه فمن اشترى دينارا بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفا فقبض الدينار ولم يسلم العشرة أو قبض العشرة ولم يسلم الدينار حتى تفرقا كان البيع باطلا ولو اشترى فلوسا أو طعاما بدراهم حتى لم يكن العقد صرفا وتفرقا بعد قبض أحد البدين حقيقة يجوز ما اذا حصل الافتراق بعد قبض أحد البدين حكما لا غير لا يجوز سواء كان العقد صرفا أو لم يكن بياه فيما اذا كان له على رجل دينار فاشترى من عليه الدينار الدينار بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفا وتفرقا قبل نقد العشرة كان باطلا وكذلك اذا كان عليه فلوسا أو طعاما فاشترى من عليه الفلوس أو الطعام الفلوس أو الطعام بدراهم وتفرقا قبل نقد الدراهم كان العقد باطلا وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غافلون كذا في الذخيرة وإذا اشترى من آخر ألف درهم بمائة دينار ونقد مشتري الدراهم والدنانير ولم يقبض الدراهم الدراهم وقد كان لبايع الدراهم على مشتريها ألف درهم دين قبل عقد الصرف فقال بايع الدراهم لمشتريها اجعل الاصل التي لي عليك بالدراهم التي وجبت لك على بعقد الصرف فرضي به المشتري جاز وهذا استحسن والمقاصد بين وجوب بالشراء بعد عقد الصرف بأن اشترى من آخر دراهم بدينار ونقد ولم يقبض الدراهم حتى اشترى مشتري الدراهم من بائعها أو بائعها بائعها لمشتريها اجعل الدراهم التي لي عليك بالدراهم التي لك على بعقد الصرف وتراضيا عليه ذكر في رواية أبي سليمان أنه يجوز واليه اشار في الزيادات وذكر في رواية أبي حفص أنه لا يجوز وهو الصحيح هكذا في المحيط \* لو

لصاحب الظلة جاز لان فيه منفعة العامة بتفريق الهواء \* ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ فصالح واحد من أهل السكة صاحب الظلة على أن يأخذ الخاص مالا معلوما على أن يترك الظلة على حالها ان أضاف الصلح الى جميع الظلة فقال صالحتك هذا المال على أن تترك جميع الظلة في موضعها يصح في حصته ويتوقف في حصة الشريك لان شركتهم شركة ملك ان أجاز الشريك الصلح جاز في الكل ويكون بدل الصلح بينه وبين الشريك وان لم يجوز او رفعوا الظلة بطل الصلح في حصة الشريك ويكون لصاحب الظلة حق استرداد حصتهم من البديل وهل يبطل الصلح في حصة المصالح اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يبطل ولصاحب الظلة أن يرجع عليه بحصته من البديل لانه لم يحصل له المقصود وقال بعضهم لا يرجع على المصالح بحصته من البديل لان الصلح صح في حقه حتى لو بني صاحب الظلة ثانيا لا يكون لهذا المصالح حق الخصومة معه

هذا اذا كانت الظلة حديثة فان كانت قدعية فالصلح باطل لان الترتلح مستحق لصاحب الظلة ليس لاحد أن يرفعها لم يستفد بهذا الصلح شي لم يكن \* وان اصطلمها على أن يعطى المصالح صاحب الظلة مالا معلوما لرفع الظلة ان كان المصالح من أهل السكة والظلة حديثة اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم جوزوا ذلك كالأول كانت الظلة قدعية لان فيه منفعة لا يملكه بعضهم لا يجوز ذلك والصحيح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق ولوقوع ذلك أجنبى صح الصلح فهو - ذا أولى \* رجل له نخلة في ملكه

وخرج سعتها إلى أرض جاره كان التجار أن يقطع ويفرغ هو أم ملكه لأن من ملك أرضاً ملك ما تحته إلى الثرى وما فوقه إلى السماء فكان له أن يقطع وهذا إذا كان لا يمكنه تفريغ الهواء إلا بالقطع فإن كان يمكنه تفريغ الهواء بدون القطع بالمدا إلى الخلة والشدة عليها فإنه لا يقطع بل يأمر صاحب الخلة بالتفريغ فإن قطعه هو كان ضامناً وإن كان لا يمكنه التفريغ إلا بالقطع إنما لا يضمن إذا قطع هو من موضع لورفع الأمر إلى صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك الموضع فإن قطعها أعلى منه ١٠٣ أو أسفل في موضع يتضرر صاحب الخلة بذلك

وصاحب الخلة يتمكن من تفريغ الهواء بالقطع في موضع آخر من غير ضرر يكون ضامناً لأنه فوت على صاحب الخلة منفعة مقصودة من غير ضرورة \* وكذا لو كان لرجل نخلة أو بالة أو زرع في أرض غيره يغير حق كان لصاحب الأرض أن يأمره بالتفريغ فإن قلع صاحب الأرض وأنف عليه ضمن إذا كان صاحب الزرع والشجرة متمكناً من تحويل الشجرة والزرع إلى أرض أخرى من غير أن يهلك عليه ماله ثم في الموضع الذي لا يضمن الجار بقطع السعف إذا قطع فإنه لا يرجع على صاحب الخلة بما أنفق في مؤنة القطع وإن كان مضطراً إلى التفريغ لأنه يتمكن من دفع الضرر برفع الأمر إلى القاضي حتى يجبر صاحب الخلة بالقطع أو يأمر صاحب الأرض بالقطع إن كان صاحب الخلة غائباً فإذا قطع بأمر القاضي يرجع على صاحب الخلة بما أنفق في القطع فإن كان ذلك في موضع لم يكن هناك قاض فقطع هو كان له أن يرجع على صاحب

تبايعا فلما بعينه بفلسين بأعيانهم ما جاز البيع ويتعين كل واحد منهما حتى لو هلك أحدهما قبل القبض بطل العقد ولو أراد أحدهما أن يدفع مثله ليس له ذلك كذا في شرح الطحاوي \* ولو باع فلما بعينه بفلسين بأعيانهم ما لا يجوز وأن تقاضا في المجلس ولو باع فلما بعينه بفلسين بفلسين بغير أعيانهم ما أو على العكس لا يجوز ما لم يقبض ما كان ديناً في المجلس كذا في محيط السرخسي \* قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني كل جواب في الفلاس فهو الجواب في الدراهم التجارية أعني بها القطارف وكذلك الجواب في الرصاص (١) والمستوف قالوا يجب أن يكون في العدة إلى ذلك كذا في الذخيرة \* حتى لو باع واحد منهم ما بائنين يجوز بعد أن يكون يداً يدها هو المختار للفتوى كذا في الغيانية \* ولو تبايعا فلا سبإ دراهم على أن كل واحد منهما بالخيار وتقابضا واقترا بطل البيع ولو كان الخيار لأحدهما فكذا ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في البدائع \* ذكر القدوري في شرحه أيضاً قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشترى فلا سبأ فلا سبأ على أن كل واحد منهما بالخيار وتقابضا وتفرقا على ذلك فالبيع فاسد ولو كان أحدهما بالخيار فالبيع جائز ويجب أن يكون هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يريد به إذا كان الخيار لأحدهما كذا في الذخيرة \* ولو باع فلما بعينه بفلسين بأعيانهم ما بشرط الخيار يجوز كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى بفلاس كاسدة في موضع لا تنفق فإن كانت بأعيانهم جاز ولو لم تكن معينة لا يجوز قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وإذا استقرض الرجل من رجل كرا من طعام وقبضه ثم ان المستقرض اشترى من المقرض الكرا الذي له عليه مائة درهم جاز ويجب عليه للمستقرض كرا مثله فيه مع شراؤه بخلاف ما إذا اشترى غيره من عليه الكرا حيث لا يجوز وإذا جاز الشراء ان نقد المائة في المجلس فالشراء ماض على الصحة وإن اقترقا من غير قبض بطل الشراء وهذا بخلاف ما لو وجب للمستقرض على المقرض كرا حنطة ثم ان كل واحد منهما اشترى ما عليه لصاحبه بماله على ما حبه وتفرقا حيث يجوز قالوا وهذا الجواب الذي ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالمستقرض لا يصير مالاً للمستقرض إلا بالاستهلاك بعد القبض فلم يجب في ذمة المستقرض للعالم شيء فلا يصح الشراء فإذا استهلكه ثم اشتراه لأن يصح الشراء بلا خلاف ثم إذا نقد المشتري وهو المستقرض للمائة في المجلس ثم وجد بالكرا المقرض عيباً لم يردده ولكن يرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان المقرض مقبوض مستهلكاً كان الجواب كما قلنا الآن الفصل الأول يكون مختلفاً فيه والفصل الثاني مجمعا عليه وكذلك الجواب في كل مكمل وموزون غير الدراهم والدنانير والفلاس إذا كان قرضاً ولو كان المستقرض اشترى الكرا الذي عليه بالقرض بكر مثله جاز إذا كان عينا وإن كان ديناً لا يجوز إلا إذا قبضه في المجلس فإن وجد المستقرض بالقرض عيباً لم يردده ولم يرجع بنقصان العيب بخلاف الفصل الأول ولو اشترى المستقرض الكرا المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح شراؤه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح ولو اشترى المقرض من المستقرض عين القرض صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح كذا في المحيط \* رجل أقرض رجلاً ألف درهم على أن يداو قبضها ثم اشتراها

(١) قوله والمستوف كتور وقدوس وهو ما وسطه فحاس أو رصاص ووجهه فضة اهـ بجراوى

النخلة فلأن صاحب النخلة صالح جاره على دراهم معلومة لترك السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز وهذا الصلح بخلاف الظلة إذا كانت على سكة غير نافذة فخاصة أهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة لترك الظلة على حالها فإنه يجوز ولا يبق لهم حق الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الإمام على دراهم معلومة لترك الظلة على حالها فإنه يجوز ذلك لأن السعف يزاد وينمو كل ساعة ولا يدري أنه كم يأخذ من الهواء بخلاف الظلة \* رجل له باب في غرفة أو كوة فخاصه جاره فصالح

على دراهم معلومة يدفعها إلى الجار ليرك الكوة ولا يستأجره كان ذلك باطلا لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن الانتفاع بحال نفسه وانما يأخذ المال ليكلف عن الظلم والكف عن الظلم واجب وكذلك كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليست الكوة والباب كان باطلا لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع بحال نفسه لا على وجه الازالة والتملك من الغير وذلك باطل ١٠٤ فصل في الصلح عن دعوى العنار

المستقرض من المقرض بعشرة دنانير صرح ثم اذا صح الشراء ههنا بالاتفاق فان لم يتقد الدنانير في المجلس واقتر قابطل العقد فان قبض الدنانير في المجلس فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم المقرض زوفا (١) أو نهرجة لم يرتدوا ولا يرجع نقصان العيب ههنا أيضا كذا في التارخاتية \* رجل له عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيع من انسان باثني عشر درهما مكسرة لا يجوز أن أراد الحيلة فالحيلة في ذلك أن يستقرض منه اثني عشر درهما مكسرة فيقبضه العشرة ثم يبرئه من درهمين كذا في الواقعات الحسامية \* اذا ادعى رجل على غيره شيئا مما يملك أو يوزن أو يبعد فاشترى المدعى عليه من المدعى بمائة دينار ثم تصادق أنه لم يكن للمدعى على المدعى عليه شيء فالحق باطل بقرقا ولم يتقرقا ولو ادعى دراهم أو دنانير أو فلو سا فاشترىها المدعى عليه بدراهم ونقد الدراهم ثم تصادق أنه لم يكن عليه شيء ففي مسئلة الدراهم والدنانير ان لم يتقرقا ويرجع بمثل ما اشترى في المجلس يصح العقد ولو تقرقا عن المجلس بطل العقد وفي الفلوس لم يطل العقد وان تقرقا عن المجلس قبل قبض ما اشترى كذا في الذخيرة \* واذا باع درهما كبيرا بدرهم صغير أو درهما جيدا بدرهم ردي يجوز أن لهما مائة غرض صحيحا فأما اذا كانا مستويين في القدر والصفة فيبيع أحدهما بالآخر قال بعضهم لا يجوز واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام أبو أحمد كذا في المحيط \* الدراهم المضروبة على ثلاثة أنواع أحدها أن يكون ثلثا ذهبا وصفر وثلثها فضة أو ثلاثة أرباعها صفر وأربعة أثمانها فضة أو خمسة أسداسها صفر وأسداسها فضة أو كان الصفر هو الغالب ونوع منها أن يكون ثلثاها فضة وثلثها صفر أو ثلاثة أرباعها فضة وربعها صفر أو كانت الفضة هي الغالبة ونوع منها أن يكون الصفر مع الفضة سواء النصف من هذا والنصف من هذا النوع الاول من الدراهم يجعل في الحكم كسيتين مختلفين صفر وفضة ولا يكون أحدهما مغلوبا لصاحبه ويعتبر كل واحد منهما على حدة وان اشترى بهذا النوع من الدراهم فضة خالصة أو ماله حكم الفضة الخالصة فان كان وزن الفضة الخالصة أقل من وزن الفضة التي في الدراهم أو يكون وزن الفضة المنفردة مثل وزن الفضة التي في الدراهم أو كان لا يدري وزنها لا يجوز البيع عند علمائنا وان كان وزن الفضة الخالصة أكثر من وزن الفضة التي في الدراهم يجوز البيع وتكون الفضة بالفضة والزيادة من الفضة الخالصة بازاء الصفر ويراعى فيه شرائط الصفر حتى انه لو أخل بشرط من شرائطه فسد الصفر وبطل في الصفر أيضا ولو اشترى بهذا النوع من الدراهم ذهبا يجوز كيفما كان ولو أخل بشرط من شرائطه بطل الصفر وبطل البيع في الصفر أيضا ولو باع بهذا النوع من الدراهم بعضها ببعض يجوز كيفما كان متفاضلا أو متساويا والتفاضل فيها جميعا من شرطه كذا في شرح الطحاوي \* واذا اشترى دراهم أكثرها غش وأقلها فضة بدراهم من هذا الجنس وأحدهما نسبة لا يجوز وان كانت راتجة وكذلك اذا اختلفا جنسا لا يجوز اذا كان أحدهما نسبة وكذلك اذا كان المنقود راتجا والنسبة كاسدة مردودة كذا في الغيائية \* الوجه الثاني أن تكون الفضة في الدراهم المغشوشة غالبية بأن كان ثلثاها فضة وثلثها صفر فيبيع بالفضة الخالصة لم يجز الا سواء كذا في الذخيرة \* وكذا يبيع بعضها ببعض لا يجوز الا مثلا بمثل كذا في البدائع \* الوجه الثالث أن يكونا على

أن يكون الصلح عن المعلوم على المجهول أو عن المجهول على المجهول أو على المجهول عن المجهول أو على المجهول \* أما الاول رجل ادعى شيئا معلوما من الدار نصفاً أو ثلثاً أو ما أشبه ذلك أو ادعى كل الدار فأقر المدعى عليه بذلك أو أنكر فصالحه من ذلك على مال معلوم جاز ذلك لان الصلح أوسع بابا من البيع ثم يبيع المعلوم بالمعالم جاز فالصلح أولى \* وان صالح من المجهول على المجهول ينظر في ذلك ان كان لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقاً في دار في يد رجل فقال له حق في هذه الدار والمدعى عليه يدعى نفسه حقاً في أرض بيد المدعى ولم يبين أحدهما شيئاً فاصطحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه ويرى صاحبه عن الخصومة كان جائزاً لانما في هذا الصلح لا يحتاج إلى التسليم والتسلم \* وان كان الصلح عن مجهول يحتاج فيه إلى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقاً في دار رجل ولم يسم فاصطحا على مال معلوم

يعطيه المدعى ليسلم المدعى عليه ما ادعاه المدعى لا يجوز هذا الصلح لان المدعى عليه يحتاج إلى تسليم ما ادعاه المدعى فإذا لم يعلم مقدار ذلك لا يدري ماذا يسلم إليه فلا يجوز \* وان اصطحا على أن يأخذ المدعى ما لا معلوما ليرك دعواه ويرثه عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدعى عليه مقرراً بما ادعاه المدعى أو منكر أو قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ان كان منكراً والمسئلة معروفة \* ولو ادعى رجل حقاً في دار في يد رجل ولم يسم فصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من داره أخرى جاز لان هذا الصلح عن المجهول الذي لا يحتاج



الى تسليمه على معلوم وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم آطام المدعى بعد ذلك بينة أن جميع الدار له يأخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى له بجميع الدار \* ولو أن المدعى لم يقيم البينة ولكن للمدعى عليه أقر أن الدار للمدعى صح أقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعى \* ولو ادعى رجل حقاً في دار في بدرجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار أبداً أو قال حتى يموت لا يجوز ذلك \* ولو صالحه ١٠٥ على دار أخرى أو على أرض أخرى جاز

باتفاق الروايات \* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره طريقاً أو مسيل ماء فجحد المدعى عليه ثم صالحه على دراهم مسممة فهو جائز لانه صلح عن المجهول على معلوم \* ولو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسيل ماء أو على أن يضع على حائط منها كذا وكذا جذعاً كان ذلك باطلاً ان لم يوقت لذلك وقتاً وان وقت لذلك وقتاً معلوماً سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى قال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه لو استأجر حائطاً يضع عليه جذعاً معلومة مدة معلومة أو استأجر طريقاً يقيمه مدة معلومة جاز ذلك فكذلك الصلح وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح \* وان ادعى رجل حقاً في دار فصالحه على طريق فيها جازاً ما إذا صالح على أن تكون رقبته الطريق للمدعى فهو جائز باتفاق الروايات لان بيع رقبته الطريق يجوز باتفاق الروايات فكذلك الصلح على الطريق وان كان

السواء بأن كانت الدراهم المغشوشة نصفها فضة ونصفها صفر اقيمت بالنقطة الخالصة فان كانت الفضة التي في الدراهم غالبية على الصفر لا يجوز بيعها الاوزن وان لم تكن غالبية بأن كانا على السواء فهو بمنزلة الوجه الاول هكذا في المحيط \* ولا يجوز البيع بها ولا اقرضها الاوزن الا اذا أشار اليها في المبيعة فيكون بياناً للتدريج ووصفها كالأشياء الجيدة ولا ينتقض البيع بها كما قبل التسليم وفي الصرف كغالب المغش حتى لو باعها بنفسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص أكثر مما فيه كذا في النهر الفائق \* قال في الجامع وإذا كانت الدراهم ثلثها صفر وثلثها فضة فاشترى بها رجل متاعاً وزناً جاز على كل حال ولا تعين تلك الدراهم وان اشترى بدراهم مسممة من هذه الدراهم بغير عينها عدد وهي بينهم وزنية فلا خيرة في ذلك وان اشترى بغير عينها عدد أقل بأس به وان كان تعامل الناس بالمبيعة بها وزناً بعد ذلك ان أدى من غيرها يحتاج الى وزن هذه الدراهم المشار اليها وان أدى عينها صح من غير وزن كافي الدراهم الخالصة ولو عين هذه الدراهم وسمماها وقال اشتريت منك هذا المتاع بهذه الدراهم وهي كذا كذا درهم أراد به تسعيرة الوزن وكانت تباع فيما بين الناس وزناً وقع ذلك على الوزن هذا اذا كان بينهم وزناً وان كان بينهم عدد فاذا اشترى بها بغير عينها عدد جاز وان كان فيها الخفاف والثقيل كذا في الذخيرة \* وان كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صفر فهي بمنزلة الدراهم الزئوف والنهرجة ان اشترى بها شيئاً لم تكن مشار اليها الا يجوز الشراء الاوزن كما لو كان الكلي فضة زيفاً وان كانت مشار اليها يجوز الشراء به من غير وزن وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صفر اقبل الجواب فيها كالجواب فيما اذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صفر سواء كذا في المحيط \* ومن اشترى بها سلعة فكسدت وتزك الناس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم ينظر ان كان المبيع قائماً بعينه أخذه البائع وان كان هالكاً ضمن المشتري قيمته يوم القبض وقالوا البيع جائز الآن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه قيمته يوم القبض وعند محمد رحمه الله تعالى آخر ما يتعامل الناس به او اذا اشترى بالفلوس ثم كسدت فهو على هذا الخلاف كذا في السباع \* وشرطي العيون أن يكون الكساد في سائر البلاد فلا وكسدت في بعض البلاد دون البعض لا يبطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وماذا كرفي العيون قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قولهما فلا ينبغي أن ينتفى البيع بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع كذا في فتح القدير \* ولو اشترى رجل من آخر ثوباً بدراهم بعينها من التي ثلثها فضة وثلثها صفر وهي عندهم وزناً أو عدداً لم يتقدها حتى ضاعت لم ينتقض البيع حتى يعطيه مثلها وهذا اذا علم عددها وزنها حتى يتمكن المشتري من اعطائها عدداً أو وزناً كما قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أما اذا لم يعلم ينتقض البيع وان كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صفر فهو بمنزلة الدراهم النهرجة والزئوف لا ينتقض البيع بها كما هو برتمثلها وزناً علم وزن المشار اليه فان لم يعلم ينتقض البيع وكذلك الجواب فيما اذا كان نصفها فضة ونصفها صفر وان كانت الدراهم ثلثها صفر وثلثها فضة وثلثها صفر في المحيط \* ولو كسدها النوع من الدراهم وصارت لا تروج بين الناس فهي بمنزلة الفلوس الكسدة والزئوف والرصاص حتى تتعين بالاشارة اليها ويعلق العقد بعينها حتى يبطل العقد بها كما قبل النقد لكن قالوا هذا اذا كان العاقدان عالين بحال هذه ويعلن كل واحد منهما أن الآخر يعلم بذلك وأما اذا كانا

(١٤ - فتاوى ثالث) الصلح على حق المرور ففيه روايتان لان في جواز بيع حق المرور اختلاف الروايتين يجوز في رواية ولا يجوز في رواية فكذلك الصلح على حق المرور \* أما بيع مسيل الماء وبيع حق وضع الجذوع لا يجوز باتفاق الروايات فكذلك الصلح على ذلك \* ولو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو أو على بيت معين من علو آخر فهو جائز لانه صلح عن المجهول على معلوم \* ولو ادعى في أرض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز \* ولو صالحه على عشر نهر أو أرضه جاز اعتبار الصلح بالبيع \* ولو ادعى

في دار رجل حقا او ادعى كل الدار فصالحه على كذا كذا ذراعا سماعة من الدار لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لو باع كذا كذا ذراعا سماعة من الدار لا يجوز فكذلك الصلح عليه \* وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى جاز البيع فيجوز الصلح عليه \* ولو ادعى اذراعا سماعة من الدار لرجل فصالحه المدعى عليه على دراهم سماعة جاز عند الكل \* ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعى يعلم ١٠٦ نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عند الكل جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار واشترى يعلم

لا يعلم ان او يعلم احد هسما ولا يعلم الاخر او يعلمان لكن لا يعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم فان العقد لا يتعلق بالمشار اليه ولا يجنسها وانما يتعلق بالدراهم الرائجة التي عليها تعامل الناس في تلك البلدة هذا اذا صارت بحيث لا تروج أصلا فأما اذا كانت يتقبلها البعض دون البعض فحكمها حكم الدراهم الزينة فيجوز الشراء بها ولا يتعلق العقد بعينها بل يتعلق بخمس تلك الدراهم الزينة ان كان البائع يعلم بحالها خاصة وان كان المانع لا يعلم لا يتعلق العقد بخمس المشار اليه وانما يتعلق بالجملة من نقد تلك البلدة كذا في البدائع \* وفي الخلاصة والبرازية عن المتني غلت الفلوس أو رخصت فنعد الامام الاول والثاني أولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها يوم البيع والقض وعليه الفتوى انتهى أي يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض كذا في النهر الفائق \* واذا كانت الدراهم متروفا مختلفة منها ماثلها فضة وثلاثها صفر ومنها ثلثها فضة وثلثها صفر ومنها نصفها فضة ونصفها صفر فلا بأس ببيع احدي هذه الصنوف بالصف الآخر متفاضلا لا يبدل ولا خيرة في ذلك نسبة فأما اذا باع جنسانها بذلك الجنس متفاضلا ففيما اذا كانت الفضة غالبية لا يجوز الا مثلا بمثل وفيما اذا كان الصفر غالبيا أو كانا على السواء يجوز متساويا ومتفاضلا ويشترط أن يكون يدا يدا باعتبار صورة الفضة وعلى قياس هذه المسئلة قالوا اذا باع من العدالي التي في زمانها واحد باثنين يجوز بعد أن يكون يدا يدا هذه الجملة من الجامع الكبير كذا في المحيط \* قال ومشاينا نالم يفتوا بجواز ذلك في العدالي والغطارفة لانهم أعز الاموال في ديارنا فلا يبيع التفاضل فيه يفتح باب الربا كذا في الهداية والتبيين

الفصل الثاني في بيع الثمار وأنزال الكروم والاوراق والمطخعة وفي بيع الزرع والرطبة والحشيش بيع الثمار قبل الظهور لا يصح اتفاقا فان باعها بعد أن تصير منتفعا بها يصح وان باعها قبل أن تصير منتفعا بها بائنا لم تصلح لتناول بني آدم وعلف الدواب فالصحيح أنه يصح وعلى المشتري قطعه في الحال هذا اذا باع مطلقا أو بشرط القطع فان باع بشرط الترك فسد البيع وهذا اذا لم يتناه عظمها فان تناهى عظمها فباعها مطلقا أو بشرط القطع صح وان باع بشرط الترك لم يصح قياسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وصح استحسانا عند محمد رحمه الله تعالى وفي الاسرار أن الفتوى على قوله كذا في الكافي وفي التحفة الصحيح قولهم ما كذا في النهر الفائق \* ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض فظاهر المذهب أنه لا يصح وكان شمس الأئمة الحلواني والفضل يفتيان بالجواز في الثمار والباذنجان والبطيخ وغير ذلك ويجعلون الموجود أصلا في العقد والعدم تبع استحسانا ل تعامل الناس والاصح أنه لا يجوز كذا في المبسوط \* ولو اشتراها مطلقا وتر كها باذنا البائع طاب له الفضل وان تركها باذنه وزادها تصدق بما زاد في ذاته وان تركها بعد ما تناهى لم يتصدق بشيء وان باع مطلقا وتر كها على التحيل وأجر التحيل مدة معلومة بطلت الاجارة وطاب له الفضل كذا في الكافي \* ولو اشتراها مطلقا عن القطع وأثمرت ثمرة فان كان قبل تحمية البائع بين المشتري والثمار فسد البيع وان كان بعد ما لم يفسد ويشتركان والقول للمشتري في مقدار الزائد مع عينه وكذا في الباذنجان والبطيخ والحيلة في كون الحادث للمشتري أن يشتري أصول الباذنجان والبطيخ والرطبة ليكون الحادث على ملكه كذا في النهر الفائق \* اشترى أنزال الكروم وبعضها في بعضا قد نضج فان كان كل نوع بعضه في نوع بعضه قد نضج جاز وان كان بعض الانواع نيا والبعض قد نضج

مقدار النصيب جاز \* وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع والبائع يعلم أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع فكذلك الصلح وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب \* ولو ادعى في بيت في يد رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على أن يبسط المدعى على سطحه سنة ذكر في الكتاب أنه يجوز \* وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كالأجارة السطح \* وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال محجرا كان أو لم يكن وكذا الاجارة \* وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في اجارة السطح للبيوتة عن أصحابنا روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز وفي رواية الاجارات لا يجوز وانفقت الروايات على أنه لو استأجر علوا أمين عليه لا يجوز \* رجل ادعى نصف دار في يد انسان فصالحه الذي في يده

على دراهم سماعة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فهل يرجع المدعى عليه على المدعى بشيء من بدل الصلح فهو على وجهين اما ان كان المدعى يدعى نصف الدار شائعا أو يدعى نصفا معينيا فان ادعى نصفا شائعا فهو على وجهه ثلاثة اما ان قال المدعى النصف لي والنصف للمدعى عليه أو يقول النصف لي ولا أدري أن النصف الآخر لي هو أو قال النصف لي والنصف الآخر فلان غير المدعى عليه فان قال النصف لي والنصف للمدعى عليه فصالحه المدعى عليه على دراهم ثم استحق نصف الدار يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف البذل

لأنه لو استحق كل الدار برجع بجميع البديل فاذا استحق النصف برجع نصف البديل \* ولو قال النصف لي ولا ادري أن النصف الآخر لمن هو أو قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شاءت الا برجع المدعي عليه على الذي بشئ من البديل لأنه ما أقر بالنصف الا بغير المدعي عليه فلا يرجع بشئ \* كالأدعي حقاني داره فصالحه المدعي عليه على شئ ثم استحق شئ من الدار فان المدعي عليه لا يرجع على المدعي بشئ وان قال المدعي النصف لي والنصف لفلان آخر غير المدعي عليه ١٠٧ ثم فصالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار

لا يرجع المدعي عليه على الذي بشئ من البديل لان قوله النصف الآخر لفلان باطل لأنه اقرار برعافي يد الغير فلا يصح اقراره فيصير ككأنه قال النصف لي وسكت \* وان كان المدعي ادعي نصفاً معيناً فصالحه المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي رجع المدعي عليه بجميع البديل على المدعي \* وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشئ \* وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعي عليه بنصف البديل على المدعي اعتباراً للبعث بالكل \* رجل ادعي داراً في يد رجل فانكر المدعي عليه فاصطلحا على أن يسكنها المدعي عليه سنة ثم يدفعها الى المدعي جاز ذلك \* وكذا لو ادعي أرضاً في يد رجل أنهما فاصطلحا على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن تكون رقبة الأرض للمدعي عليه أبقى منفعة الأرض لنفسه وقام معلوماً وجعل رقبة الأرض للمدعي \* رجل ادعي أرضاً شيئاً فاصطلحا على عبد معين للمدعي عليه

لا يجوز الصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا اذا باع الكل فان باع البعض وبعضه اني وبعضها قد نضج أو الكل في لا يجوز وكذلك اذا كان مشتركين رجلين باع أحدهما نصيبه وبعضه في أو الكل في لا يجوز وهذا اذا باع من أجنبي فان باع من شريكه أفق ركن الاسلام على السعدي أنه لا يجوز كذا في المحيط والمنخبة والحيلة في ذلك أن يبيع الكل ثم يفسخ البيع في النصف أو الثلث ونحو ذلك ولو باع نزل الكرم بعدما نضج وأدرك مشاعاً أو غير مشاع جاز كذا في السراجية \* اشترى الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الا كازال البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لا يجوز بيعه كذا في مختار الفتاوى \* لو اشترى غرة بداء صلاح بعضها وصلاح الباقي يتقارب بشرط الترتيب جاز عند محمد رحمه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك البعض تأخر كثيراً فالبيع جائز فيما أدرك ولم يجز في الباقي كذا في الخلاصة \* وان اشترى الرجل غنم كرم على أنه ألف من فلم يخرج منه الا قدر تسعمائة من فلهما شترى أن يطالب البائع بحصة مائة من الثمن كذا في الظهيرية \* وهكذا في الكافي \* اشترى أوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفاً صح ولو ترك الاغصان فله أن يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مائة ثم أراد قطعها فله ذلك ان لم يضر ذلك بالشجرة كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى أوراقاً فمر صا بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقتها قال الفقيه أبو جعفر ان اشترى الأوراق باغصانها وبين موضع القطع لا يكون للشترى أن يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجبر على جزمها الا أن يكون قطع الاغصان يضر بالشجرة فيجوز للبائع ان شاء ففسخ البيع وان شاعرضى بالقطع وان اشترى الأوراق بدون الاغصان ان اشترها على أن يأخذها من ساعتها جاز وان اشترها على أن يأخذها شيئاً لا يجوز وكذا لو اشترها على أن يتركها على الشجرة وان اشترها ولم يشتر شيئاً فان أخذها في اليوم جاز وان لم يأخذها حتى مضى اليوم فسد البيع كذا في فتاوى فاضيلان \* والحيلة في ذلك أن يشترى الشجرة بأصلها فيأخذ الأوراق ثم يبيع الشجرة من البائع أو يهبها له كذا في مختار الفتاوى \* وبيع قوائم الخراف يجوز ان كانت تنمو ساعة فساعة وبيع الكراش يجوز ان كانت تنمو من الاسفل لمكان التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز كذا في الظهيرية \* وقال الامام الفضلي الصحيح أن يبيع قوائم الخراف لا يجوز كذا في فتح القدير \* ولو كانت المبطنية لواحد فباع قبل أن يخرج الحديقة بهذا اللفظ (١) ابن خيارد زرر افروختم بجوز البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحديقة ثم ما يخرج من الحديقة يخرج على ملكه ولو أراد أن يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية فالحيلة أن يشتري الحشيش وأشجار البطيخ ببعض الثمن ويستأجر الارض ببعض الثمن من صاحب الارض أياماً مملوثة وفي الجامع الصغير لا يجوز هكذا في الخلاصة \* وينبغي أن يقدم بيع الاشجار أو الثمار أو الحشيش ويؤخر الاجارة فانه لو تقدمت الاجارة لا يجوز كذا في مختار الفتاوى \* ولو باع أشجار البطيخ وأغار الأرض بجوز أيضاً الا أن الاعارة لا تكون لازمة ويكون له أن يرجع كذا في فتاوى فاضيلان \* مبطنية بين شريكين باع أحدهما نصيبه من انسان لا يجوز لان في قلعه ضرراً بالحق غير البائع والانسان لا يجبر على

(١) بعث هذه المبطنية قوله الحديقة هي واحدة الحديق محركة وهي حمل البطيخ مادام رطباً كما في

القاموس اه

يدفعه الى المدعي ثم أقام العبد البينة أنه حر ومدير فقبلت بينة العبد بطل الصلح ويعود للمدعي على دعواه \* رجل اشترى داراً فأتخذها مسجداً ثم ادعي رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعلها مسجداً والذين المسجدين أظهرهم جاز الصلح \* رجلان ادعيا أرضاً أو داراً في يد رجل وقالوا هي لنا ورثناها من أئمة الجهاد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد ابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فداء عن الميسر في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه ولا ثبت لاشريك حق التركة

في بدل الصلح بالشرك \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لشريك أن يشاركه في المائة رجل ادعى نخلة في أرض رجل أنه له بأصلها  
فبعد المدعى عليه ثم صلحه على أن ما يخرج من غرة العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لأن هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه إلى التسليم  
والتسليم ولو كان على موجود مجهول لا يجوز الصلح فهذا أولى والله أعلم باب في الحيطان والطرق ومجارى الماء \* هذا الباب مشتمل  
على فصول \* الفصل الأول في استحقاق ١٠٨ الحائط والخصومة فيه وما يكون لأحد الشرى كمن إن يفعل في الجدار المشترك

تحمّل الضرر وإن رضى به فينبغي أن يشتري كل المبطحة من الشرى يكن ثم يفسخ كذا في المحيط \* رجل قال  
لغيره (١) أين خيار زار بنو قروختم بدهم فكان ذلك قبل أن يخرج الحديقة قال أبو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى يجوز ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحديقة فإن خرجت  
الحديقة بعد ذلك كانت الحديقة للمشتري وإن كان البيع بشرط الترتك لا يجوز البيع فإن كانت المبطحة  
مشتركة فباع أحدهما نصيبه منها لا يجوز فإن باع نصيبه من المبطحة وسلم إلى المشتري كان نصيب  
البائع للمشتري ما لم يتقض البيع ولو أجاز الشرى الذي لم يبيع بيع صاحبه ورضى به كان له أن لا يرضى  
بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* باع الزرع وهو بقل أن باعه على أن يقطعه المشتري أو يرسل فيه دابته  
لئلا كله جار وإن باعه على أن يترك حتى يدرك لا يجوز وكذا بيع الرطبة وفواسيقها (سبست زار) على  
التفصيل المذكور وهو المختار وهو مأخوذ من الفقيه أبي الليث كذا في جواهر الإخلاط في فتاوى أبي الليث  
أرض بين رجلين فيها زرع لهما باع أحدهما نصف الزرع الذي هو نصيبه من غير شريكه بدون الأرض  
فإن كان الزرع مدر كالجوز وإن كان غير مدر لا يجوز للأرض صاحبه باع مطلقاً وبشرط القطع وإن  
باع بشرط الترتك لا يجوز وإن رضى به صاحبه ولو باع أحدهما نصف الزرع مع نصف أرضه جاز وقام  
المشتري مقام البائع ثم في الفصل الأول إذا لم يجز بيع نصف الزرع لولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب  
العقد جائزاً وإن كان الزرع في الفصل الأول مع الأرض مشتركا بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الزرع  
من شريكه بدون الأرض لا يجوز إذا لم يكن مدر كذا في المحيط \* وهو المختار للفقيه أبي الليث هكذا في  
محيط السرخسي \* وعلى هذا القطن وسائر أنواع الزرع إذا كان مشتركا بين اثنين باع أحدهما نصيبه من  
صاحبه بدون الأرض وأما إذا باع نصف الزرع مع نصف الأرض من شريكه أو من أجنبي بغير رضائه بركة  
جاز وفي الاجناس إذا باع النصف من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* وفي  
الفتاوى الصغرى إذا كانت الشجرة مشتركة بين اثنين باع أحدهما نصيبه من الأجنبي لا يجوز ولو كان بين  
ثلاثة باع أحدهم نصيبه من أحدهما نصيبه لا يجوز ولو باع منها جاز كذا في الظهيرية \* وإن كان الزرع بين  
رب الأرض والأجنبي كارباع رب الأرض من الأجنبي نصيبه لا يجوز ولو باع الأجنبي نصيبه من رب الأرض  
جاز لأنه لا يحتاج في التسليم إلى القسمة ولو كان مدر كاجاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي  
مزارة الجامع الأصغر قال نصير من أرباع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الأرض أو غيره لا يجوز وفي  
الأصل إذا باع رب الأرض الأرض وفيها زرع ينسبه وبين الأجنبي جعلت على وجهين الأول أن يكون  
الزرع بطلا وفي هذا الوجه يتوقف البيع على إجازة المزارع سواء باع الأرض مع الزرع أو بدون الزرع فإن  
كان باع الأرض مع جميع الزرع وأجاز المزارع البيع في الأرض والزرع جميعاً نفذ البيع وانقسم الثمن  
على قيمة الأرض وعلى قيمة الزرع فما أصاب الأرض فهو لأصاحب الأرض وما أصاب الزرع فهو بين رب  
الأرض والمزارع نصفان وإن لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار إن شاء ترص حتى يدرك الزرع وإن  
شاء نقض البيع وإن كان صاحب الأرض باع الأرض وحدها فإن أجاز المزارع البيع فالأرض للمشتري  
والزرع بين رب الأرض والمزارع وإن لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار وإن كان صاحب الأرض

(١) هذه المبطحة بعتمالك بعشرة دراهم

\* وجعلان تنازعا في حائط  
بين دارين وهو متصل ببناء  
أحدهما يقضى به لصاحب  
الاتصال \* وقد ذكرنا  
هذه المسئلة في كتاب  
الدعوى من هذا الكتاب  
بفرعها فلا نعيد هنا  
\* جدار بين رجلين أراد  
أحدهما أن يزيد في البناء  
عليه لا يكره له ذلك إلا  
بإذن الشرى كالأخر أضرب  
الشرى بذلك أول يضرب  
\* جدار بين دارين انهدم  
ولاحدهما نبات ونسوة  
فأراد صاحب العيال أن  
يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم  
لا يجبر إلا في وقال الفقيه  
أبو الليث رحمه الله تعالى في  
زماننا يجبر لأنه لا بد أن يكون  
بينهما سترة قال مولانا رحمه  
الله تعالى وينبغي أن يكون  
الجواب على التفصيل إن كان  
أصل الجدار يحتمل القسمة  
ويمكن لكل واحد منهما أن  
يبني في نصيبه سترة لا يجبر  
الأبى على البناء \* وإن  
كان أصل الحائط لا يحتمل  
القسمة على هذا الوجه  
يؤمر الأبى بالبناء \* جدار  
بين رجلين لكل واحد  
منهما عليه حمولات فوهن  
الجدار فرفع أحدهما

وشاء بجال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكاف  
رحمه الله تعالى ينتظر أن كان عرض موضع الجدار بجال لوقسم بينهما ما أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبني عليه حائطاً يحتمل حمولاته  
على ما كان في الأصل كان الباقي متبرعا في البناء ليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الحمولات عليه \* وإن كان بجال لوقسم لا يصيبه ذلك لا يكون  
متبرعا له أن يمنع شريكه عن وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما أنفق في البناء \* قال الشيخ الإمام أبو نصر محمد بن الفضل

رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق إن بناء بأمر القاضي و بنصف قيمة البناء إن بناء بغير أمر القاضي \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إنما يرجع عليه بنصف قيمة البناء إذا بنى بأمر القاضي أما إذا بنى بغير أمر القاضي لا يرجع عليه بشيء وهو بمنزلة العلو والسفل إذا كان العلو لأحدهما والسفل للآخر فإنهم قد فني صاحب العلو والسفل بغير أمر صاحب السفل إن بناء بغير أمر القاضي يكون متطوعا لا يرجع بشيء إلا إذا كان ذلك في موضع لم يكن هناك قاض فكذلك ههنا وإن ١٠٩ هدم صاحب السفل السفل كان

لصاحب العلو أن يأمره بالبناء ليبنى عليه العلو \* وذكر المايطي رحمه الله تعالى

حائط بين رجلين انتهى فأي أحد الشر يكتن البناء ذكر في الأمل إلى أنه لا يجوز

فإن بناء الآخر ليس له أن يرجع على شريكه إذا لم يكن له أن يأخذ شريكه

بالبناء لأن الشريك أن يقاسمه أرض الحائط نصفين وفي العلومع السفل إذا انتهى دم فبني صاحب

العلو السفل حين امتنع صاحب السفل من البناء كان له أن يمنع صاحب

السفل أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما أنفق في السفل و يكون

السفل في يده بمنزلة الرهن \* قال ولا يشبه هذا الحائط لأن أرض الحائط

يقسم والسفل متى انتهى لا يقسم \* وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى حائط

بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة سقط فبناه أحدهما بما لا يغير إذن

صاحبه كان له أن يمنع صاحبه عن وضع الحولة عليه حتى يعطيه نصف قيمة

الحائط مبنيا لحق القرار \* وإن كان بناء بذنه ليس له أن يمنع لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق \* جدار بين رجلين لأحدهما حولة وليس للآخر حولة فأراد الذي لأحولة له أن يضع عليه حولة مثل حولة شريكه اختلقوا فيه قال الفقيه أبو بكر الحلبي رحمه الله تعالى إن كانت حولة شريكه محدثة فلا تخران يضع مثل حولته وإن كانت حولة الشريك قديمة ليس للآخر أن يضع عليه مثل حولته إن كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقرب بأن الحائط بينهما ما ذكر في كتاب الصلح أن كان لكل واحد منهما عليه

بأع الأرض بمحضته من الزرع وأجاز المزارع البيع أخذ المشتري الأرض وحصة رب الأرض من الزرع بجميع الثمن وإن لم يجز فالمشتري بالخيار وإن أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك إذا كان الزرع مدركا وقت البيع وفي هذا الوجه إن باع الأرض وحدها أو مع نصيبه من الزرع جاز البيع من غير توقف وإن باع الأرض مع جميع الزرع ينفذ البيع في الأرض ونصيب رب الأرض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فإن أجاز المزارع ذلك ينفذ البيع في حصته أيضا وكان له من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الأرض وإن لم يجز بخير المشتري إذا لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء كذا في الذخيرة \* أرض فيها زرع فباع الأرض بدون الزرع أو الزرع بدون الأرض جاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وإن باع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز إلا أن يكون بينهما وبين الآخر بيع الكاكر نصيبه من صاحب الأرض جائز وإن باع صاحب الأرض نصيبه من الآخر لا يجوز هذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض وأما إن كان من قبل الآخر فينبغي أن يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان مدركا جاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع الأصغر مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الأرض أو من غيره لا يجوز كذا في المحيط \* ذكر شيخ الإسلام أن رب الأرض إذا باع نصيبه من الزرع بدون الأرض من أجنبي أو باع المزارع نصيبه من أجنبي والزرع لم يدرك حتى لم يجز البيع لدفع الضرر عن صاحبه ثم إن صاحبه باع نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري انقلب البيع الأول جائزا كذا في الذخيرة \* ثم بيع نصف الزرع بدون الأرض إنما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار بأن زرع في ملكه أما إذا لم يكن له حق القرار بأن كان متعتيا في الزراعة كالفأصم جاز بيع نصف الزرع وبعلى هذا إذا باع نصف البناء بدون الأرض إن كان محققا في البناء لا يجوز وإن كان متعتيا جاز كذا في المحيط \* في اليتيمة ذكر البقال من اشترى أرضا فزرعها فأشرك في الزرع والأرض جاز ولو أشرك في الزرع وحده لم يجز كذا في التتارخانية \* اشترى غصنا على شجرة يجوز ولو اشترى بقل في مقله لا يجوز كذا في القنية \* ولو اشترى رطباً على رؤس النخل يقر على الأرض جزاً فامن غيرة الكيل لا يجوز كذا في التهذيب \* دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف على أن يغرس فيها فغرس ثلثها فباع صاحب الأرض أرضه ونصيبه من الأغراس بعد مضي المدة صح فلو باع المشتري من آخر فسلما البيع وهذا يجب أن يكون على قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قولهم ما يصح لأن يبيع العقار قبل القبض جائز عندهما وعليه الفتوى كذا في المضمرة \* وإذا باع حرة من الكثرات بعد ما لا يجوز وإن باع كذا أو كذا حرة لا يجوز وكذلك هذا في سائر البقول إذا باع منه حرة بعد ما لا يجوز وإن باع كذا أو كذا حرة لا يجوز وكذلك في القصيل إذا باع به بعد ما لا القصيل في الحال لا يجوز البيع وكذلك هذا في الأشجار إذا باعها وهي ثابتة لقطع أو ليقطع في الحال فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولا يجوز بيع الكلا وأجارته وإن كان في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض أن يمنع الدخول في أرضه وإذا امتنع فغيره أن يقول إن لي في أرضك حقاً فأنما أن وصلتني إليه أو تحشيه وتدفعه لي هذا إذا ثبت بنفسه فأنما إذا كان سقي الأرض وأعدّها لالنبات فثبت في الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه لأنه ملكه وهو مختار الصدر الشهيد ومنه لو خندق حول أرضه وهما هالالنبات حتى نبت القصب صار ملكه وعليه الأكثر هكذا في البحر الرائق \* ولو احتشيه إنسان بلاذنه كان له الاسترداد وهو المختار كذا في جواهر

\* وإن كان بناء بذنه ليس له أن يمنع لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق \* جدار بين رجلين لأحدهما حولة وليس للآخر حولة فأراد الذي لأحولة له أن يضع عليه حولة مثل حولة شريكه اختلقوا فيه قال الفقيه أبو بكر الحلبي رحمه الله تعالى إن كانت حولة شريكه محدثة فلا تخران يضع مثل حولته وإن كانت حولة الشريك قديمة ليس للآخر أن يضع عليه مثل حولته إن كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقرب بأن الحائط بينهما ما ذكر في كتاب الصلح أن كان لكل واحد منهما عليه

جدوع وجدوع احدهما أكثر فلا تخران يذوق جدوعه ان كان الحائط يحمله \* وعن الفقيه أبي بكر الى رحمه الله تعالى جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جدوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسر الى الايمن ليس له ذلك \* وان أراد أن يسفل الجدوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضرراً بالحائط \* وان أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر ضرراً بما كان ١١ فان أساس الحائط يتعمل ما لا يتعمله رأس الحائط وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان

الحائط المشترك قدر قامة الرجل فأراد أحد الشريكين أن يزيد طوله ليس له ذلك اذا أقر شريكه \* جدار مشترك بين اثنين انهدم قطره أنه ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطاق الذي هو في جانب شريكه سترقه وأبى الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كانا أقرا قبل ظهور ما ظهر أن هذا الحائط بينهما فكل الحائط يكون بينهما وليس لاحدهما أن يحدث فيه شيئاً بغير إذن الشريك \* وان كانا أقرا أن كل حائط لمن يليه فكل واحد منهما أن يحدث فيه ما أحب \* حائط بين رجلين لاحدهما عليه جدوع فأراد الآخر أن يضع عليه جدوعاً مثل جدوع صاحبه فغعه الآخر لان الجدار لا يتحمل ذلك قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى يقال لصاحب الجدوع انشئت لخط عنه ما يمكن لشريكك من الحمل وان شئت فافرح حملك حتى

الاخلاطي \* والحيلة في جوار اجارته أن يستأجر الارض لا يقف الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد صاحبه من الثمن أو الاجرة فيحصل به غرضه ما كذا في الجرار اثنى \* ويدخل في الكلا جميع أنواع ما ترعاه الدواب رطباً كان أو باساً بخلاف الاشجار لان الكلا مالا ساق له والاشجار لها ساق فلا تدخل فيه حتى جاز بيعها اذا نبتت في أرضه والكلاء كالكلا كذا في التبيين \* ويبيع بيض صيد في أرضه لم يؤخذ لا يجوز هكذا في الحاوي

الفصل الثالث في بيع المرهون والمستأجر والمغصوب والا بق وأرض القطيعة والاخارة والا كارة \* اختلف في بيع المرهون عاتقهم على أن يبيعهم موقوف هو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطي \* حتى لو قضى الرهن الدين أو أبرأه المرتهن من الدين أو رد الرهن عليه أو أجاز ورضى به تم البيع ولا يحتاج الى تجديد العقد كذا في الغياثية \* وان لم يجز المرتهن يبيع وطلب المشتري من القاضي التسليم فالحق في بيعه العقد بينهما كذا في المحيط \* ويبيع المستأجر نظير بيع المرهون موقوف عند عاتق المشايخ وهو الصحيح وللمشتري الخيار اذا لم يعلم وقت الشراء أن المشتري مرهون أو مستأجر كذا في الذخيرة \* قال الصدر الشهيد الصحيح أن جواب ظاهر الرواية والخيار وان كان علمه كذا في الغياثية \* ولو أراد المستأجر فسخ البيع ذكر الصدر الشهيد أن ذلك في ظاهر الرواية في رواية الطحاوي ليس له ذلك وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده أن فيه روايتين والقوى على أنه ليس له ذلك كذا في الفصول العمادية \* ولو كانت الاجارة طويلة فباع ثم جاء أيام الفسخ نفذ بيعه عند أكثر المشايخ كذا في فتاوى فاضيلان \* واختلفوا في المرتهن قال بعضهم له ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح كذا في الغياثية \* ثم اذا لم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ حتى قضى الدين فنفاذ البيع السابق وليس للرهن والا جرح الفسخ أصلاً فان أجاز للمستأجر البيع نفذ ولا يزرع من يده حتى يصل اليه ماله كذا في الفصول العمادية \* وان كان المستأجر مما يحتمل الهلاك عند المستأجر بعد الحبس لا يسقط الدين بخلاف الرهن كذا في فتاوى فاضيلان \* باع الدار المؤجرة بغير رضا المستأجر ثم زاد المستأجر في الاجرة وجدد العقد فنفاذ البيع الموقوف لان تجديد الاجارة يتضمن فسخ الأولى فينفذ البيع كذا في القنية \* اذا باع الإجر المستأجر من رجل بغير إذن المستأجر ثم باعه من المستأجر جاز البيع من المستأجر وهو نفقذ للبيع الأول ولو باعه من رجل ثم باعه من رجل آخر فأجاز المستأجر البيع الأول والثاني نفذ البيع الأول وبطل الثاني كذا في الصغرى \* ولو باع عبده المؤجر وسله الى المشتري فبيعه لم يكن للمستأجر أن يضمنه بخلاف المرتهن فان له أن يضمنه قيمته كذا في محيط السرخسي \* سمع المستأجر البيع فقال للمشتري في اجارتي ولكن من كرمك أن تتركني حتى آخذ الاجرة التي دفعتم اليه فله واجازة وينفذ البيع كذا في القنية \* والمشتري من الرهن اذا باع أو أعتق ثم أجاز المرتهن البيع نفذ بيعه وعقده بلا خلاف كذا في الفصول العمادية \* واذا باع الرهن الرهن بغير إذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن وهو نفقذ للبيع الاول كذا في المحيط \* واذا باع الرهن المرهون من رجل بغير إذن المرتهن ثم باعه من رجل آخر بغير إذن المرتهن ثم أجاز المرتهن أحد البيعين نفذ البيع الذي لحقته الاجارة والتمن للمرتهن يستوفي منه حقه كذا في الصغرى \* ولو كان مكان البيع الثاني رهن أو اجارة أو أجاز المرتهن الرهن أو الاجارة ينفذ البيع ويطلق الرهن والاجارة كذا في

يستوي بالان صاحب المنزل ان كان وضع بغير إذن الشر يك فهو ظالم وان وضع يافته فهو عارية والنارية الذخيرة غير لازمة \* وهو كدار بين رجلين أحدهما ساكن وأراد الآخر أن يسكن فيها والدار لا تسع سكانها ما فاقم ما يتأيا كذا في القنية \* قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي بكر بخلاف هذا قالوا يقول أبي القاسم تأخذ رجل لهما باط قديم فوقه شجرة غير نافذة وأحد أطراف جدوعه على جدار مسجد يقابله فرفعه وأراد أن يجعله أرفع من غير أن يحدث على بناء المسجد بناء من معناه هل السكة قال أبو القاسم



رحمه الله تعالى ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة شركاء في ذلك لانه ستر لهم وان لم يكن كذلك فلاحق لاهل السكة \* جدارين رجلين لاحدهما عليه حولة وليس للاخر عليه شئ فقال الجدار الى الذي لا حولة له فانه سد على صاحب الحولة فلم يرعه حتى سقط وأضر بالشريك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا ثبت الاشهادوكل نحو فاعتكبن من رفعه بعد الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه \* رجل له بيت وحائط هذا البيت بينهما وبين ١١١ جاره فأراد صاحب البيت أن يبني فوق بيته غرفة ولا يضح خشيته على هذا الحائط قال

أبو القاسم رحمه الله تعالى ان بني في حائط نفسه من غير أن يكون معتمدا على الحائط المشترك لم يكن للجائر ينعه \* حائط بين رجلين اثنان فبناه أحدهما عند غيبة الشريك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان بناءه ينقض الحائط الاول يكون متبرعا لا يكون له أن ينسحب شريكه من الحائط عليه وان بناءه بسن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يحمل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط \* حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذع واحد وللاخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط للاخر استحسانا وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما وبه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول ولا ثم رجعه الى الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* حائط بين دارين لاحدهما عليه أزج من لبن أو آجر اختصصا في الحائط

الذخيرة \* باع عبدا مريضا فاعتقه المشتري قبل أن يقبضه من المرحم عنق ويضمن قيمته للمرحم ولا ثمن للبائع عليه كذا في محيط السرخسي . باع الراهن الرهن وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفل ثم أفسكه فالسابق أولى كذا في القنية اذا باع المصوب من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فان أقر الغاصب تم البيع ولزمه وان جحد للمصوب منه يئنه فكذلك كذا في الغياصة \* وان لم يكن له يئنه ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع كذا في الذخيرة \* ومن باع ملك غيره ثم اشتراه وسلم الى المشتري لم يجز ويكون باطلا لافساد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب اذا باع المصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه ولو اشتراه الغاصب من المالك أو وهبه منه أو ورثه منه لا ينفذه بيعه قبل ذلك كذا في الفصول العمادية \* وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من آخر طعاما وتصدق به وكان قائما في يد المالك حتى اشتراه الغاصب من المصوب منه جاز شراؤه ويرجع في صدقته ولا يجوز عن كفارة يئنه وان استهلك المالكين الطعام بعد الشراء ضمنه وان لم يشتريه ضمن قيمته جازت صدقته وأجزأت عن كفارته ولم يرجع فيها ولو كان الطعام مستهلكا حال ما اشتراه الغاصب من المصوب منه في أيدي المالكين فالشراء باطل الآن بقول أشتري منك مائة على من الطعام حينئذ يجوز الشراء وجازت الصدقة للمالكين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل غصب من آخر عبدا ثم ان الغاصب أمر رجلا حتى يشتريه له من مولاه فاشتري صح الشراء وصار الا أمر قابضه بنفس الشراء وكذلك لو أمر رجل أجنى الغاصب أن يشتريه له ففعل صح وصار الا أمر قابضه بنفس الشراء كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر عبدا وباعه الغاصب من رجل وسلم الى المشتري ثم ان الغاصب صالح مولاه منه على شئ قال ان صالحه على القيمة دراهم أو ذنانير جاز بيع الغاصب وان صالح على عرض من العروض فهو بمنزلة بيع مستأنف مستقبل وبطل البيع الاول كذا في الظهيرية \* وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجز عتقه كذا في مختار الفتاوى \* والمشتري من الغاصب اذا اعتق ثم أجاز المالك البيع لا ينفذ عتقه قياسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ استحسانا ولو كان المشتري من الغاصب باعه ثم أجاز المالك البيع الاول لا ينفذ بيع المشتري بخلاف الغاصب اذا باع المصوب من رجل ثم باعه المشتري من الآخر حتى تداولته الايدي ثم ان المالك أجاز عقد من العقود جاز ذلك العقد غصب عبدا وباعه من انسان ثم ان المشتري باعه من آخر ثم ان المالك ضمن الغاصب فانه ينفذ البيع الاول ويطل بيع المشتري كذا في الفصول العمادية \* ولو قطعت يده عند المشتري وأخذ المشتري رأسها ثم أجاز المولى بيع الغاصب كان الارش للمشتري ويتصدق بما زاد على نصف الثمن واذا مات العبد أو قتل ثم أجاز المولى لا تصح اجازته واذا كان المشتري أعتق العبد فقطعت يده ثم أجاز المولى بيع الغاصب كان الارش للعبد كذا في التتارخانية \* هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من رجل عبدا وباعه ثم جاء المصوب منه وأجاز البيع قال ان كان المصوب منه بقدر على أخذ العبد فجازته جائزة والا فلا وان كان اغتصبه بالرى والعبد بالكوفة والغاصب والمصوب منه كلاهما بالرى فجاز المصوب منه البيع قال محمد رحمه الله تعالى امضاؤه جائز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا علم أنه في الاحياء فامضاؤه جائز وان لم يعلم أحى هو أم ميت فامضاؤه باطل وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الظهيرية \* ولو خاصم المالك الغاصب وقضى

فهو صاحب الارز بمنزلة الجذوع \* دار في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية اختصه وفي درج منهم عقود باجرو سفلها في يداهم وظهر الدرج طريق للاخر الى منزله فانه يقضى بكل الدرج لصاحب السفلى غير أن لصاحب العلو طريقه عليه على حاله \* جدار بين دارين رجلين وفي وجه أحدهما طاق في الحائط يريد أن يجعله خوارستاق قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان الطاق مرفوعة على الأساس فليس له أن يحدث فيه بغير إذن شريكه \* وان كان فرجة تركها حين بني الحائط فان كان الذي في جانبه الطاق مقرا

بأن ذلك الموضع بينهما لا يحدث فيه شيئا بغير إذن صاحبه أيضا وإن كان هو ربح من ذلك له خاصة فله أن يفعل ما شاء ما لم يتعرض لشيء من البناء  
 \* جدار بين رجلين انهدم وأحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من الخشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب  
 وأراد أن يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى إن أراد الذي قدم أن يبنى على طرف موضع  
 الحائط مما يليه جاز وإن جعل ساحة من ١١٣ الحائط إلى جانب نفسه ليس له ذلك وإن أراد أن يبنى الحائط كما كان أو أدق منه

ويترك الفضل من الجانبين  
 سواءه ذلك \* حائط بين رجلين  
 ليس عليه جولة لأحدهما  
 انهدم فأراد أحدهما أن يبنيه  
 وأبى الآخر ذلك ذكرنا أن  
 موضع الحائط لو كان  
 عرضا يمكن لكل واحد منهما  
 أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد  
 القسمة لا يجبر الآتي على البناء  
 وإن لم يكن كذلك فالمسألة  
 بعده على وجوه أربعة  
 \* أحدها أن ينهدم هذا  
 الحائط وفي هذا الوجه لا يجبر  
 الآتي على البناء إلا إذا كان  
 الآخر يحتاج إلى ستره  
 فحينئذ يجبر الآتي وهو  
 اختيار الفقيه أي الليث  
 رحمه الله تعالى هذا إذا انهدم  
 الحائط \* ولو كان الحائط  
 مخوفاً فهدمه أحدهما فهو  
 والأول سواء وقد ذكرنا  
 هذا فيما إذا كان لكل واحد  
 منهما عليه جولات فوهي  
 الجدار فرفعه أحدهما وبناه  
 من ماله كذلك \* وإن كان  
 فحدهما فهدمه أحدهما يجبر  
 الذي هدمه على البناء وإن  
 هدماه جميعاً فأراد أحدهما أن  
 يبنى وأبى الآخر يجبر الآتي  
 أيضاً \* حمام بين رجلين غار  
 قدس أو حوضه أو شيء منه  
 واحتاج إلى المرممة فأراد  
 أحدهما المرممة وامتنع الآخر

له ثم أجاز البيع بصر في ظاهر الرواية ولولم يعلم قيام المقصود بأن بقي فأجازه نصح الإجازة في ظاهر الرواية  
 وكل ما حدث من كسب ولاد وعقر وأرض قبل الإجازة فالمشتري كذا في محيط السرخسي \* قال في  
 الجامع رجل غصب من آخر جارية وغصب آخر من رب الجارية عبداً وتباعا العبد بالجارية وتفاضل بمبلغ  
 المالك ذلك فأجازه كان باطلا ولو كان مال الكهملين فبطل ما فاجازا كان جائزاً وصارت الجارية لغاصب  
 الغلام والغلام لغاصب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية  
 لمولاه كذا في المحيط \* وأما إذا غصب أحدهما دراهم والآخر دينارين من رجل واحد وتبايعا وتفاضل  
 واقترا فافاجاز المالك جاز ويضمن كل واحد منهما وإن لم يجز بطل والفلوس مثل الدراهم والدينار  
 غصب أحدهما دراهم والآخر منه جارية أيضاً وتبايعا فافاجاز المالك جاز فإن أخذ غاصب الجارية  
 الدراهم ثم أجاز المالك وهلك عنده هلك أمانة ولكن يضمن المشتري الجارية مثل دراهمه فإن أجاز قبل  
 قبض غاصب الجارية الدراهم ثم قبض وهلك عنده فله أن يضمن أي ما شاء فإن ضمن المشتري لم يرجع على  
 البائع وإن ضمن البائع يرجع على المشتري بثمنه فكان له وإذا رجع بهاسلم له ما أخذه كذا في محيط  
 السرخسي \* يبيع الآتي لا يجوز أن عاد من الآتي وسلمه إلى المشتري روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه  
 يجوز به أخذ الكرخي وجعته من مشايخنا وهكذا ذكر القاضي الأسدي رحمه الله تعالى في شرحه  
 والمذكور في شرحه إذا ظهر الآتي وسلمه إلى المشتري يجوز البيع وأيهما امتنع أمّا البائع عن التسليم  
 أو المشتري عن القبض يجبر عليه ولا يحتاج إلى بيع جديد إلا إذا كان المشتري رفع الأمر إلى القاضي  
 وطلب التسليم من البائع وظهر عجزه عن التسليم عند القاضي وفتح القاضي العقد بينهما ثم ظهر العبد  
 حينئذ يحتاج إلى بيع جديد وروى عنه رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ويحتاج إلى بيع جديد وبه  
 أخذ جماعة من مشايخنا به كان يفتي أبو عبد الله البخاري وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب البيوع في  
 باب البيوع الفاسدة هكذا في المحيط \* قالوا واختار هذا وتأويل الرواية الأولى أنهم ما يرضيان عند عود  
 العبد كذا في الغنائية \* وإن جاز رجل إلى مولى الآتي وقال إن عبيدك الآتي عندي وقد أخذته فبعه  
 مني فباعه جاز كذا في الذخيرة \* فإذا جاز يبعه فإن كان حين قبضه أشهد أنه قبض هذا البردة على ماله  
 لا يصير قابضاً فإن هلك قبل أن يرجع عليه أنفسخ البيع ورجع بالثمن وإن لم يشهد يصير قابضاً هكذا في فتح  
 القدير \* ولو قال هو عند فلان وقد أخذته فبعه مني فصدق فباعه لا يجوز لكنه فاسد إذا قبضه المشتري  
 ملكه كذا في البحر الرائق \* إذا اشترى عبداً أو بقي قبل القبض فإن المشتري بالخيار في فسح ذلك العقد  
 ولا يكون للبائع أن يطالب المشتري بالثمن ما لم يحضر العبد الآتي كذا في الذخيرة \* ولو باع الآتي من  
 ابنه الصغير لا يجوز ولو وهبه له أو لغيره في حجره جاز واعتاق الآتي عن الكفاية جائز إذا علم حياته ومكانه  
 كذا في النهاية \* وإذا أبق العبد المقصود من يد الغاصب ثم إن المالك باع العبد من الغاصب وهو آتي  
 فالبيع جائز كذا في الذخيرة \* وبيع أرض الخراج جائز يريده أرض السواد وكذلك أرض القطيعة  
 يجوز بيعها وهي التي أقطعها الإمام لقوم وخصمها كذا في الحاوي \* وأما بيع أرض الآخرة  
 والآخرة فالآخرة هي الأرض الخراب بأخذها الإنسان بأمر صاحبها فيعمرها ويرزقها ولا كارة لأرض  
 التي في بدال كرامة فنقول إن باعها صاحبها جاز وإن باع الذي له آخرتها أو كارتها لا يجوز وإذا باع الأرض وهي

اختلفوا فيه قال بعضهم بوجوبها للقاضي لهما ويرمها بالآخرة أو يآذن لأحدهما في الإجازة والرممة من الآخرة قبل هذا أقول أي يوسف في  
 ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما وقال بعضهم القاضي بأن لا يغير الآتي بالاتفاق عليه ثم يمنع  
 صياحه من الاتفاقات حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول \* دار بين رجلين انهدمت أويت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع  
 هو على شريكه بشئ لأن الدار يحتمل القسمة فإذا أمكنه أن يقيم يكون متبرعاً في البناء والبيت كذلك إذا كان كبيراً يحتمل القسمة قال وكذلك

الحمام اذا خرب كله وصار ساحة وكذلك البئر اذا امتلأت من الحماة فله ان يطالب بشريكه بالبناء فاذا لم يطالبه واصلحها او فرغها كان معتبرا \* وعن محمد رحمه الله تعالى في ربح ما بين رجلين وابنية لهما خربت كلها حتى صارت صحراء لا يجبران على العماره تقسم الارض بينهما وان كانت الطاحونة قاعة يبنياها واداتها الا انه ذهب شئ منها فانه يجبر الشريك على ان يعمرها مع شريكه وان كان الشريك معسرا قيل لشريكه الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك على شريكك \* وكذا الحمام اذا صار صحراء يقسم بينهما ١١٣ وان كان قائما الا انه انكسر شئ منه يجبر على ان يرمه مع الشريك وعن محمد في رواية لا يجبر ولكن يقال للشريك الذي يريد الاصلاح ان شئت ابنه انت اذا انهدم منه بيت او احتاج الى المرمية ثم اجره فاذا اخذت غلاته فخذ منها نفقتك ثم يستويان فيه بعد ذلك \* رجلان اختصما في حائط كل واحد منهما يدعي انه له وكان خجوا فاصططهما على ان يهدماه وبيناه على ان يكون لاحدهما ثلثه وللاخر ثلثاه جاز ذلك وتكون نفقة البناء والهدم عليهما أثلاثا ان اراده اذا صار الحائط بينهما أثلاثا قبل الهدم بطريق الصلح \* حمام بين رجلين هدم أحدهما كله وغاب فجاء الاخر وبناه ذكرك في الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الغائب اذا حضر كان بالخيار ان شاء ضمنه نصف ما كسر وخرب ويغرم له نصف قيمة ما بنى ويكون الحمام بينهما وان شاء ضمنه نصف قيمة الاول ويقال للذي بنى اهـدم بناءك حتى تقسم الارض بينهما \* وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال

في عقد مزارعة آخر قال شمس الائمة الحلواني المزارع أولى في متبه من أيهما كان البذر فان أجاز المزارع البيع فلا أجر له وفي مجموع التوازل ان أجاز المزارع يكون لكل النصيبين للشري يريده اذا كان في الارض غلة وان لم يجز لا يجوز البيع وكذا في الكرم سواء ظهرت الثمار أو لم تظهر وقيل الجواب في مسئلة الارض على التفصيل ان كان البذر من المزارع لا يجوز في حقه وان كان من رب الارض وقد ألقى البذر لا يجوز وان كانت الارض فارغة يجوز وكذا في الكرم ان لم تظهر الثمار يجوز البيع وبه كان بقي ظهير الدين كذا في المحيط \* وان لم يزرع ولكن المزارع كرب الارض وحفر الانهار وغير ذلك في ظاهر الرواية ينفذ به وهو الاصح ولو باع الكرم لم ينفذ في حق العامل سواء عمل في الكرم أو لم يعمل كذا في الفصول العبادية \* ولو اشترى قرية ولم يستن منها المسجد والمقبرة فسد البيع هذا اذا كان المسجد معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد وان اشترى ضيعة وفيها قطعة من الوقف لا يجوز للمسجد ذكره شمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى يجوز وفي التفريد ذكر رجوعهما الى قول ركن الاسلام هو المختار ولو باع أرضا معه مع أرض موقوفة ولم يبين حصة المملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز في المملوكة في أصح القولين ولو اشترى مملوكة فيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب وفي المتني الطريق ان كان ليس بمعدود ولا يعرف قدره فسد البيع ولو باع قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد في بيع القرية هل يشترط ذكر الحد وفي المسجد اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والمختار انه لا يشترط وبه بقي واستثناء الحياض وطريق العامة على هذا وفي المقبرة لا بد من ذكر الحدود الا اذا كانت ربوة كذا في مختار الفتاوى \* جبل فيه كبريت فحمل منه وبيع لأباس به وكذلك لو حمل من حجره فباع وكذلك لو كان فيه أشجار فستق فحمل الفستق فباع وكذلك الخ وهو هذا كله اذا لم يكن المكان مملوكا لاحد فان كان لا يجوز بيع شئ مما ذكرنا كذا في التارخانية \*

الفصل الرابع في بيع الحيوانات بيع السمك في البحر أو البئر لا يجوز فان كانت له حظيرة فدخلها السمك فاما ان يكون أعدته لذلك أولا فان كان أعدته لذلك فادخلها مملوكة وليس لاحد ان يأخذ ثم ان كان يؤخذ بغير حيلة اصطيا دجازه وان لم يكن يؤخذ بالبحيلة لا يجوز بيعه فان لم يكن أعدته لذلك لا يملك ما يدخل فيه فلا يجوز بيعه الا ان يستأخذ الحظيرة وادخل حينئذ مملوكة ثم ينظر ان كان يؤخذ بلا حيلة جاز بيعه والا لا يجوز ولو لم يبتدئ بذلك ولكن أخذه ثم أرسله في الحظيرة فملكه فان كان يؤخذ بلا حيلة جاز بيعه أو بحيلة لم يجز كذا في فتح القدير وفي كل موضع جاز بيع السمك في الماء اذا قبضه المشتري ورأه فله الخيار واذا أخذ مملوكة وجعلها في حب ماء فالجواب فيه على التفصيل الذي قلنا في الحظيرة كذا في المحيط \* وان كانت في نهر عظيم لا يجوز بيعها بحال وان قدر على التسليم بعد البيع وكذلك لو ملك السمكة ثم انفلتت من يده فوقع في النهر غير ان ههنا ان قدر على التسليم بعد البيع فقبل ان يفسد العقد جاز وللمشتري خيار الرؤية سواء رآها قبل ذلك أو لم يرها وهذا عند أبي الحسن الكرخي وقال مشايخ بلخ رحمه الله تعالى لا يجوز بيعها وان قدر على التسليم كذا في الينابيع \* وان كان في الحظيرة سمك وقصب وبيع السمك والقصب بجملة فان كان لا يمكن أخذ السمك الابصيد فالبيع فاسد في الكل اصطاد السمك

(١٥ فتاوى - ثالث) سألت محمد رحمه الله تعالى عن حث بين رجلين اى أحدهما أن يسقيه قال يجبر على ذلك فان فسد الحث قبل ان يرتفع وأبي أن يسقيه قال لا ضمان عليه وكان ينبغي ان يرفعه الى السلطان حتى يأمره بالسقي فان امتنع بعد ذلك ففسد ضمن وهكذا كرا الناطق رحمه الله تعالى وقال أصل هذا النوع أن كل من يجبر على أن يفعل مع صاحبه فاذا فعل أحدهما يكون متطوعا وان كان لا يجبر ففعل لا يكون متبرعا فعلى هذا اذا كان النهر بين رجلين كراه أحدهما أو سقيه فخرقت فيخاف فيها الفرق أو حمام خرب منه شئ قليل

أو عبد بين اثنين حتى جناية ففداه أحدهما في هذا كله يجبر الشريك أن يفعل معه فإذا فعل أحدهما كل متبرعا \* وفي العرفة فوق البيت لرجل آخر إذا نهد ما في صاحب السفل أن يبني لا يجبر فإن بناء صاحب العلوا لا يكون متبرعا \* وذ كرنا لصاف رحمه الله تعالى زرع بين رجلين أي أحدهما أن يتفق عليه لا يجبر لكن يقال لا آخر أنفق أنت وارجع بنصف النفقة في حصة شريك \* ولو أنه أنفق ولم يخرج الزرع مقدار ما أنفق هل يرجع على شريكه بتمام نصف ١١٤ النفقة أم بمقدار الزرع فهو في المزاغة باقي بعد هذا شاء الله تعالى \* وذ كرنا الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في طاحونة بين شريكين أنفق أحدهما في مرمتها بغير اذن الشريك لا يكون متبرعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها الا بذلك \* جدار بين كريمين لرجلين لكل واحد منهما كرم انهدم فأراد أحدهما البناء وأبى الآخر فرفع المنتفع الى السلطان فأمر السلطان بتأمرضا المستدعي ان يبني الجدار بأجر معلوم على أن يأخذ الأجر منه - ما جعيا فبنى كله أن يأخذ الأجر منهم ما جعيا \* وذ كر في العيون شرب بين قوم امتنع بعضهم عن كرى النهر بأمر الحاكم الآخرين بالكرى فان امتنع بعضهم كان للشركاء أن يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته وهذا في النهر الخاص فأما في النهر العام ففكر به يكون في بيت المال \* حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة انهدم فبناه أحدهما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن بناء عماله ونفقته بغير اذن صاحبه كله أن يمنع صاحبه من وضع الحولة حتى يعطيه نصف قيمة الحائط

قبل ذلك أولا وان كان يمكن أخذ السمك من غير صيدان لم يكن اصطاد السمك قبل ذلك فالبيع فاسد في السمك وهل يفسد في القصب قالوا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد وعلى قياس قوله لا يفسد والصحيح أن على قولهما يفسد العصف في القصب وان كان اصطاد السمك قبل ذلك يجوز البيع في الكل عندهم جميعا كذا في الذخيرة \* والحمام اذا علم عدد هاوامكن تسليمها جازيها وأما اذا كانت في روجها ومخارجها مسدودة فلا اشكال في جواز بيعها وأما اذا كانت في حالة طيراتها ومعلوم بالعادة أنها تجي فكذلك كذا في فتح القدير \* واذا أراد الرجل أن يبيع برح حمام مع الحمام ان باع ليس لأجاز وفي المنتقى اذا باع طيرا في المله أو مكافيه وهي مما يرجع اليه أو طيرا يطير في السماء ويرجع اليه فالبيع جائز ويسلم اذا رجع وكذلك الطي الذي ألف وهو داجن ويرجع اليه وان نوحش بعد الاقولا يؤخذ الا بصيد فباعه لم يجز بيعه كذا في الذخيرة \* بيع فرس عاند لا يجوز اذا كان لا يمكن أخذه الا بحيلة كذا في السراجية \* ولا يجوز بيع النحل اذا كان مجموعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا اذا كان في كوارثها غسل فاشترى الكوارث بما فيها من النحل وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز اذا كان مجموعا كذا في الحاوي \* بيع النحل يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الغياثية \* وفي فتاوى أبي الليث اذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية مرغك يجوز به أخذ الصدر الشهيد كذا في المحيط \* وهو المختار ولو استأجر انسانا ليس عليه العلق جاز بالاتفاق كذا في الخلاصة \* وبيع بذر القز وهو بيع بذر الفيلق يجوز عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وبيع دود القز وهو دود الفيلق يجوز عند محمد رحمه الله تعالى أيضا وعليه الفتوى كذا في الواقعات \* ولا يجوز بيع هوام الارض كالخبي والعقرب والوزغ وما أشبه ذلك ولا يجوز بيع ما يكون في البحر كالضفدع والسرطان وغيره الا السمك ولا يجوز الانتفاع بجمده أو عظمه كذا في المحيط \* وفي النوازل ويجوز بيع الحيات اذا كان يتفع بها في الادوية وان كان لا يتفع بها لا يجوز \* والصحيح أنه يجوز بيع كل شيء يتفع به كذا في التتارخانية \* بيع الكلب المعلم عند ناجزو كذلك بيع السنور وسباع الوحش والطير جائز عندنا معلما كان أو لم يكن كذا في فتاوى قاضيخان \* وبيع الكلب الغير المعلم يجوز اذا كان قابلا للتعليم والافلا هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* قال محمد رحمه الله تعالى وهكذا نقول في الاسد اذا كان بحيث يقبل التعليم ويصاد به انه يجوز البيع فان الفهد والباري يقبلان التعليم على كل حال فيجوز بيعهما على كل حال كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتاييه ويجوز بيع الذئب الصغير الذي لا يقبل التعليم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى صغيره سوى كذا في التتارخانية \* وبيع الفيل جائز وفي بيع القرود وايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز وهي المختار كذا في محيط السرخسي \* ويجوز بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع أراضيها كذا في الحاوي \* وبيع دور بغداد وحوادث السوق التي للسلطان لا يجوز ولا شفعة فيها كذا في التتارخانية \* **الفصل الخامس في بيع المحرم الصيد وفي بيع المحرمات** \* بيع المحرم الصيد لا يجوز وكذلك بيع صيد المحرم لا يجوز كذا في المحيط \* ولا يجوز بيع صيد المحرم محرم باع أو حلال كذا في السراجية \* حلالان

مبني بحق القرار وان كان بناء بذن صاحبه ليس له أن يمنع من وضع الحولة لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق في البناء وهذا في الجواب فيما اذا كان الحائط بعد انهدام أصله لا يتحمل القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منهما من أصله ما يقدر على أن يبني حائطاً يمكنه وضع الحولة عليه \* فان كان أصل الحائط يحتل القسمة على هذا الوجه فان بناء بذن صاحبه فالجواب كذلك وان بني بغير اذنه كان له منعه حتى يصطط على شيء \* جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة فهو من الحائط فأراد أحدهما أن يرفعه ليطعمه وأبى الآخر ينبغي لمن

أراد أن يرفعه أن يقول لصاحبه ارفع حولتك باسطوا نيات وعدو يخبر بأنه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فإن فعل ذلك ثم رفع الجدا رفسقطت حوله لا ضمان عليه وعن الشيخ الامام أبي القاسم رحمه الله تعالى جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة وليس للآخر عليه شيء فقال الجدار الى الذي لا حولة له عليه فأشهد عليه ولم يرفعه مع إمكان الرفع بعد الاشهاد حتى انهم و أقسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أقسد بسقوطه اذا تمكن من ١١٥ رفعه بعد الاشهاد \* حائط مشترك بين

رجلين وهن ونحاف ضرر سقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجبر على النقص وعنه اذا أراد أحدهما نقض جداره مشترك وأبي الآخر فقال له صاحبة أنا أضمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فنهدهم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك \* وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا آخر ضمنت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء \* ولو هدم جدارا بينهما من بناء أحدهما بنفقته والآخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لا أضع عليه الحولة كان الذي بناءه أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي عليه حولة لانه كان له حق وضع الحولة في الأصل فلم يكن الباقي متطوعا في البناء وهو كالأمر من صاحبه بالبناء وهذا بمنزلة العلو والسفل اذا نهدهما فبني صاحب العلو والسفل كان له أن يرجع على صاحب السفل بما أنفق في السفل وان قال صاحب السفل

في الحرم تباعا صيدا في الحل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يسلم بعد ما خرج منه الى الحل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* ولو أحرمت وفي يده صيد غيره فباعه ماله وهو حلال جاز ويجبر على التسليم وعليه الجزاء ان تلف ولو وكل محرم حلالا يبيع صيدا فباعه فالبيع جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال البيهقي باطل كذا في الحواشي \* ولو وكل الحلال محرم ما يبيع صيدا وشراؤه لا يجوز ولو وكل رجل رجلين يبيع صيدا فأحرمت الأمر وباع المأمور فالبيع جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد باطل كذا في المحيط \* ولو واشترى حلال من حلال صيدا فلم يقبضه حتى أحرمت أحدهما انتقض البيع كذا في الحواشي \* ولا يجوز بيع ذبيحة الجوسى والمرتد وغير الكفاي وكذلك لا يجوز بيع ما تركت التسمية عليه عمدا كذا في الذخيرة \* وفي التجريد وكذلك ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون كذا في التتارخانية \* ولا يجوز بيع ماذبح الحرم من الصيد وما ذبح الحلال في الحرم من الصيد كذا في الحواشي \* ويجوز بيع ذبائح أهل الكتاب كذا في المحيط \* أهل الكفر اذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز ولو باعوا ذبيحتهم ذبيحتهم أن يخفوا الشاة أو يضربوها حتى ماتت جاز كذا في الواقعات \* ولو تباع الذميان خرا أو خنزيرا ثم أسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع بريده اثبات حق الفسخ ولو تقابضا لمخرم أسلما أو أسلم أحدهما جاز البيع قبض الثمن أو لم يقبض كذا في الحواشي \* واذا اشترى الذي عبيد أسلما جاز وأجبر على بيعه صغيرا كذا في البائع أو كبيرا كذا في التتارخانية ناقلا عن التجنيس \* ولو اشترى كافر من كافر عبدا مسلما فاسدا أجبر على رده ويجبر البائع على بيعه ولو أعتقه الذي أودبه جاز ويسعى المذبر وكذلك ان كانت أمة يستولدها ويوجع الذي ضربها ولو كانتها جازت الكتابة ولا ينتقض وكذا اذا اشترى الذي محصفا وكذلك اذا ملك الذي شقصا من عبدا مسلما فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان أحد المتعاقدين مسلما والآخر ذميا لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين ولو وكل المسلم ذميا يبيع الخمر أو شراؤه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز ولو أن يتأذى النصارى أسلم عبد لهم أجبروا على بيعه فان كان له وصى تباعه وان لم يكن جعل القاضي لهم وصيا فباعه لهم ولو وهب مسلم عبدا مسلما كافر أو نصراني عليه وسلم اليه جاز وأجبر على بيعه هكذا في الحواشي \* وفي العيون لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتات الأعظم الأذى والخنزير وهذا اذا لم يكن على عظم الفيل وأشباهه دسومة فاما اذا كان فهو نجس ولا يجوز بيعه وفي فتاوى أهل سمرقند اذا ذبح كلبه وباع لحمه جاز وكذا اذا ذبح حمارة وباع لحمه وهذا فصل اختلاف المشايخ فيه بناء على اختلافهم في طهارة ههنا اللحم بعد الذبح واختصار الصدر الشهيد على طهارته ولو ذبح الخنزير وباع لحمه لا يجوز كذا في الذخيرة \* ويجوز بيع لحوم السباع والجر المذبوحة في الرواية الصحيحة ولا يجوز بيع لحوم السباع الميتة كذا في محيط السرخسي \* وأما جلود السباع والجر والبغال فما كانت مذبوحة أو مذبوحة جاز بيعها وما لا فلا وهذا بناء على أن الجلود كلها تطهر بالذكاة وبالذباغ الاجلد الانسان والخنزير واذا ظهرت بالذكاة جاز الانتفاع بها فتكون محل البيع وأما شعر الميتة وعظمها وصفوها وقرنها فلا بأس بالانتفاع بها وبيع ذلك كاه جائز وأما العصب ففيه روايتان في رواية جاز الانتفاع به وبيعه كذا في المحيط \* ولا يجوز بيع شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للخنزير ولا يجوز بيع شعور الانسان ولا يجوز الانتفاع بها

لا حاجة في السفل \* علل رجل وسفل لا آخر كل واحد منهما مقر لصاحبه بما له فوهن البنيان فاصطالحا على أن ينقص كل واحد منهما بيته وبينيه كما كان جاز ذلك فيؤخذ صاحب السفل ببناء السفل لانه هو الذي هدم ولوهده من غير صلح كان عليه البناء في الصلح أولى وان سقط البيتان من غير هدم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبر صاحب السفل على بناء السفل ويقال لصاحب العلو ان السفل أنت ولا يكون متبرعا في بناء السفل ويكون السفل في يده حتى يؤدى قيمة السفل \* وقال القاضي الامام على السغدري رحمه الله تعالى في مسئلة الجدار

ليس له أن يرجع على صاحبه لكن له أن يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوفيه حقه على التفصيل الذي ذكرنا \* حائط لرجل عليه جذوع شائعة في دار جاره فأراد صاحب الدار أن يقطع رؤس الجذوع قالوا ينظر أن كان يمكن البناء عليها الطولها ليس للجار أن يقطعها ولا يكون لصاحب الجذوع أن يبق عليها شيئا \* وان كان رؤس الجذوع قصيرة لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار أن يقطعها لانه لا فائدة لصاحب الجذوع فيها وللعارض في ذلك ١١٦ \* حائط لرجل وجهه في دار رجل آخر أراد صاحب الحائط أن يطبق حائطه وصاحب الدار يمنع عن دخول داره

وهو الصحيح كذا في الجامع الصغير \* ولو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وأعطاه هدية عظيمة لأعلى وجه البيعة والشراء لأبأس به كذا في السراجية \* ولم يجوز بيع لبن امرأة ولو في قدح حرة كانت أو أمة ولم يضمن متلقه كذا في الكفاي \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز بيع لبن الأمة وهو المختار كذا في مختار الفتاوى \* ولا ينقد بيع الملاقح والمضامين والمقوق ما في رحم الانثى وعلى هذا يخرج بيع عصب الفحل والحمل هكذا في البدائع \* ولا يجوز بيع الحزوات والخزير والميتة كذا في التهذيب \* ويجوز بيع السرقين والتبعرو الانتفاع بهما وأما العذرة فلا يجوز الانتفاع بهما لم تختلط بالتراب ويكون التراب غالبا وكذا بيع العذرة لا يجوز ما لم تختلط بالتراب ويكون التراب غالبا كذا في المحيط \* بيع سرقين الرباطات لا يجوز الا اذا جعسه رجل فباعه كذا في السراجية \* ويجوز بيع خرد الحمام ان كان كثيرا ولو هبته كذا في القنية \* والحلال اذا اختلط بالحرام كالحمر والفارة تقع في السن والحين فلا بأس ببيعه اذا بين ما لم يغاب عليه أو استويا كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بالانتفاع به من غير الاكل وفي الخانية واذا وقعت قطرة من البول أو الدم في خل أوزيت لا يجوز بيعه كذا في التتارخانية \* وما كان الغالب عليه الحرام لم يجوز بيعه ولا هبته وكذلك الزيت اذا وقع فيه ذلك الميت فان كان الزيت غالبا جاز بيعه وان كان الودك غالبا لم يجوز والمراد من الانتفاع حال غلبة الحلال الانتفاع في غير الابدان وأما في الابدان فلا يجوز الانتفاع به كذا في المحيط \* ويجوز بيع الربيط والطبل والمزمار والدف والترد وأشباه ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز بيع هذه الاشياء قبل الكسب كذا في المسئلة في اجارات الاصل من غير تفصيل وذكر في السير الكبير تفصيلا على قولهما فقال ان باعها من لم يستعملها ولا يبيع هذا المشتري من يستعملها فلا بأس ببيعها قبل الكسر فان باعها من يستعملها أو يبيعها هذا المشتري من يستعملها لا يجوز بيعها قبل الكسر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما ذكر من الاطلاق في الاصل محمول على التفصيل المذكور في السير كذا في الذخيرة \* وان أنلفها انسان فان كان الاتلاف بامر القاضي لا يضمن وان لم يكن بامر القاضي فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* والفتوى على قولهما كذا في التهذيب \* ولو باع عبد اعلم عي باله في أرض المشتري أو عايش ب من ماء بئر جاز وكذا الوباغ عبد ابجارية من جوارى البائع أو من جوارى المشتري ولم يعينها ينقد كذا في محيط السرخسي \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز بيع الاشربة المحترمة كلها الا النمر وعلى مستهل كما الضمان وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولا بأس ببيع العصير من يتخذها خرا ولا يبيع الارض من يتخذها كنيسة كذا في التتارخانية \* ولا يجوز بيع المكاتب والمذبر وأم الولد ومعتق البعض كذا في الحاوى \* ولو باع أم الولد وسلمها لا يملكها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المذبر عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* ولورضى المكاتب بالبيع فففيه روايتان والظاهر الجواز كذا في الهداية \* وفي الجمع المكاتب اذا جاز بيعه لا يفسد هو المختار من الرواية وعليه عامة المشايخ كذا في مختار الفتاوى \* ولو هلك الخروأم والولد والمذبر والمكاتب في يد المشتري لم يضمن وقال يضمن في المذبر وأم الولد قيمته ما هو ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف المكاتب

ذ كرم محمد بن سلمة عن ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يمنع عن تطيين الحائط وله أن يمنع عن دخول داره \* ولو انهم دم الحائط ووقع طينه في دار جاره وصاحب الحائط يريد اخراج الطين ولا سبيل له غير دخول الدار قال له أن يمنع عن دخول داره وليس لصاحب الدار أن يمنع عن ماله \* رجل له نمر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يقال لصاحب الارض اما أن تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملك نفسه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى بهذا تأخذ وكذلك في مسألة الحائط \* رجل اشترى شجرة واستأجر أرضا تحت الشجرة وقطع الاشجار ووضعها في الارض التي استأجرها ولهذه الارض طريق في كرم رجل ذكر في النوازل ان للمستأجر أن يمر في طريق هذه الارض ويحمل الخشب \* دار فيها حجرة لرجل واصطبل لا أثر لأراد صاحب

الاصطبل أن يغلق باب الدار في وقت تغلق الابواب فيه كان له ذلك \* بيتان كل واحد منهما مسقف بسقف واحد أو أحدهما للرجل والاخر لرجل آخر أراد أحدهما أن يجعل لبيته سقفا آخر وجهه ينسد دخول الضوء والشمس في بيت صاحبه قالوا ان كان في القديم كل بيت مسقف بسقف واحد كان له صاحبه أن يمنع عن ذلك \* وحد القديم أن لا يحفظ اقرا نهم غير ذلك \* دار فيها ساحة بين رجلين اقتسماها فاصوات الساحة لاحدهما والبناء للاخر فأراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة بيتا وينسدها بالريح والشمس



ذلك \* رجل له دار في سكة  
ظهر هذه الدار في سكة  
أخرى غير نافذة أراد أن  
يجعل للدار بابا في هذه  
السكة اختلفوا فيه والصحيح  
أنه يمنع عن ذلك اذ لم يكن  
له طريق في هذه السكة  
\* دار بين جماعة في سكة  
غير نافذة اقساموها وأراد  
كل واحد منهم أن يفتح بابا  
لما صار له بحكم القسمة في  
هذه السكة كان له ذلك  
وليس لأهل السكة أن  
يمنعوه \* سكة غير نافذة  
أراد أهلها أن يجعلوا على  
رأس السكة دربا ليس  
لهم ذلك لان للعامة فيها  
حق الدخول عند الزجة  
حتى يحذف الزحام \* سكة  
غير نافذة قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى ليس لأصحاب  
السكة أن يبيعوها وان  
اجتبعوا على بيعها ولا  
يقسموها فيما بينهم لان  
الطريق الاعظم اذا كثرت  
فيها الزحام كان للناس أن  
يدخلوا في هذه السكة حتى  
يحذف الزحام \* رجل له  
دار في سكة غير نافذة لها  
باب أراد أن يفتح لها بابا آخر  
أسفل من بابها اختلفوا فيه  
والصحيح أنه ليس له ذلك

ولو أراد أن يفتح باباً آخر أعلى من بابه كان له ذلك \* علول جل وسفل لا آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب العلوان يبنى في العلو بناءً أو يتدو تداء البرضا صاحب السفل \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى له ذلك إذا لم يضر بالسفل والخيار للفقير أنه أن أضر بالسفل يمنع وإن لم يضر لا يمنع وعند الاشتباه والاشكال يمنع \* رجل له دار في سكة غير نافذة له باب في هذه السكة ونظر هذه الدار في سكة نافذة أراد أن يدم حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك فغير أن فتح باب السكة

والله أعلم فصل فيما يجوز لاحد الشريكين ان يفعل في المشترك أرض بين رجلين روى ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ليس لاحدهما أن يزرع فيه اقدر حصته \* وفي الدار المشتركة له أن يسكن \* وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن له ذلك في الوجهين \* ثم في الدار المشتركة اذا كان أحدهما غائبا كان الحاضر أن يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية أن يسكن من الدار قدر حصته \* ولو خاف أن يجرب ١١٨ الدار بترك السكنى كان له أن يسكن كل الدار \* دار مشترك بين رجلين لكل واحد

أن يربط الدابة وأن يتوضأ فيه ويضع الخشب ومن عطب بذلك لا يضمن \* وان حفر فيها بئر أو ممر بأن يطمعها \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى طريق غير نافذ كان لا صاحب الطريق أن يضع عواقبه الخشب وأن يربطوا الدواب وأن يتوضأ فيه \* وان عطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب \* وان حفر فيها بئرا وبني فيها بناء فعطب انسان بذلك يضمن فيؤخذ بأن يطمع البئر \* رجل له دار كان لها طريق وقد سد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر فباعها بحقوقها ذكر ابن سبعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يكون للمشتري الطريق الاول وله الطريق الثاني فان لم يكن لها طريق فهو بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك \* وكذا لو اشترى دارا ولم يقل بحقوقها وابتاع لها طريقا كان له الخيار على نحو ما قلنا \* سكة غير نافذة أراد بهض أهلها أن يجعل فيها طائنا قالوا ان ترك من الطريق مقدارا يعبر فيه الناس

التي لم يجرع من العنب نوع آخر متفاضلا وعلى هذا التفاح والكمثرى ويجوز بيع الكمثرى بالتفاح متفاضلا وكذا بيع التفاح بالعنب متفاضلا كذا في الذخيرة \* بيع العنب بالحبس ينبغي أن يجوز كيفما كان كذا في القنية \* ويجوز بيع الحنطة بالمبولة والحنطة بالمبولة والمبولة بالحبس والرطبة بالرطبة والرطبة بالحبس وبالقلادة الرطب بالقلادة الرطب والزبيب المنقع بالزبيب المنقع والمزبيب المنقع بغير المنقع عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا علم أنها اذا جفا كانا سواء كذا في محيط السرخسي \* وفي بيع الحنطة المقالية بغير المقالية اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والاصح أنه لا يجوز وان تساوا كيلا أو ما يبيع المقالية بالمقالية فيجوز اذا تساوا كيلا كذا في المحيط \* ولا يصح بيع البر بالدقيق والسويق متساويا أو متفاضلا وصح بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا عندنا ولا يصح بيع الدقيق بالسويق عند أبي حنيفة متساويا أو متفاضلا كذا في الكافي \* بيع الخالة بالدقيق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على طريق الاعتبار بأن كانت الخالة الخالصة أكثر من الخالة في الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز على طريق الاعتبار بل اذا تساوا كيلا كذا في الصغرى \* واذا باع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز كذا لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزنا وبيع السويق بالسويق وبيع الخالة بالسويق نظير بيع الدقيق بالدقيق واذا باع دقيقا مخلولا بدقيق غير مخلول جاز اذا تساوا كذا في الذخيرة \* وبيع الدقيق بالخبز يجوز كذا في القنية \* وبيع الحنطة بالخبز والخبز بالحنطة وبيع الخبز بالدقيق والدقيق بالخبز قال به زعمهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعليه انتهى لان الحنطة كيلية وكذا الدقيق والخبز وزنان فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا ومتساويا اذا كانا قديين وان كان أحدهما نسبة اذا كان الخبز نقدا جاز عند علماءنا وان كانت الحنطة أو الدقيق نقدا والخبز نسبة لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالخبر قرص بقرصين يدا يدوان تفاوتا كبيرا فهذا نص على أن يبيع الخبز يجوز كيفما كان عندهم كذا في القنية \* وفي المجتبى باع رغيفا نقدا برغيفين نسبة يجوز ولو كان الرغيفان نقدا والرغيف نسبة لا يجوز ولو باع كسرات الخبز يجوز نقدا ونسبة كيفما كان كذا في النهر الفائق \* ولا يجوز استقراض الخبز وزنا ولا عددا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ويخذ ذلك في الاجانين ويرفعه سريرا ولا يتركه في الطريق لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة لا بأس بالتخاذل الا ترى ويل الطين والدكان وليس لهم أن ينعروهم وان أحدث رجل فعم اشيا نحو الكنيف والميازيب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خاض في ذلك واحد من الناس له أن يهدم وان كانت قديمة ترك \* ولو أراد أن يهدم رجل في آخر السكة شيئا لا يملك ذلك الا باذن جميع أهلها الاعلى والاسفل \* فغله لرجل أو صي بشجره لرجل وبئرها لا آخر كانت التفقة على صاحب الثمر فان لم يثمر

سنة في صاحب الثمر الاتفاق فاتفق صاحب الرقبة بقضاء أو بغير قضاء ثم أتم في سنة أخرى كان لصاحب الرقبة أن يرجع عما أنفق في الثمر ولا يكون متبرعا \* ولودفع فخلا معاملة فبات العامل في بعض السنة فاتفق صاحب النخل بغير أمر القاضي لا يكون متبرعا ويرجع عما أنفق في الثمر ولولم يمت العامل ولكنه غاب فاتفق رب النخل يكون متبرعا إلا أن يتفق بأمر القاضي \* وكذلك الحيوان والداية بين رجلين حكاه الناطقي رحمه الله تعالى عن الزراعة الكبيرة \* طريق غرض فيه رجل شجرة ١١٩ الفرصاد قالوا لأبأس به إذا كان لا يضر

بالطريق ويطلب للغراس ورعها أو كل فرصادها \* وإن كانت الشجرة في المسجد قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لأبأس بأكل كل ثمرها ولا يجوز أخذ ورقها

\* (فصل في المهالبة) \*

المهالبة في الاملاك المشتركة التي يمكن الاتفاق بها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت أحدهما وينفرد أحدهما بنقضها بعدد وبغير عذر في ظاهر الرواية \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا ينفرد أحدهما بنقضها إلا بعذر أو بطلب قسمة عينها \* وهذا إذا كانت المهالبة بغير أمر القاضي فإن كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بنقضها ما لم يصطلحا \* ويجوز المهالبة في الجنس الواحد وفي الجنس إلا أن في الجنس أنواخذ كالأرض الواحدة لو تهايا بأنفسهما زمانا ثم أوسنة أو يوما أو تهايا مكانا بأن يسكن هذا طائفة من الدار والاخر الطائفة الأخرى أو يزرع أحدهما

وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز بالوزن والعدد جميعا التعامل وعليه الفتوى كذا في التبيين \* وفي شرح المجمع الفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق \* وبيع الدقيق بالسويق لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تساويا وتفاضلا وعندهما يجوز تساويا وتفاضلا به أن يكون يدايد كذا في المحيط \* وفي الأصل ولا خيرة في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة قالوا وهذا إذا كانت الحنطة بحيث تكال فاما إذا كانت قليلة فيجوز بيع البعض ببعض وكذلك الجواب في كل مكيل وموزون وإن بيعت الحنطة بالحنطة مجازفة ثم كلفتا فكانتا متساويتين لا يجوز والأصل أن في كل موضع اعتبرت المماثلة بين البديلين في المعيار الشرعي شرط لجواز العقد بشرط العلم بالمماثلة في المعيار وقت مباشرة العقد كذا في النخبة \* إن اشترى طعاما بطعام مثله فجعله وترك الذي اشترى ولم يقبض حتى افترا قافلا بأس به عندنا والتقابض في المجلس في بيع الطعام بالطعام من جنسه أو من خلاف جنسه ليس بشرط عندنا كذا في المبسوط \* ولو باع الحنطة بالشعير متفاضلا يدايد جاز وإن كان في الشعيرات الحنطة قدر ما يكون في الشعير وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز إلا متساويا وإن كان في كل واحد من الجنين حبات الشعير كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى حنطة في سبيلها بحنطة مدراة لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المدراة أكثر كذا في الظهيرية وإن باع قصيل حنطة بحنطة كيلوجزافا جاز إن لم يشترط الترك كذا في البحر الرائق \* في الأصل لو باع الزيت بالزيتون أو دهن السمسم بالسمسم أو شاة على ظهرها صوف بصوف أو شاة في ضرعها لبن بلبن أو العصير بالعنب أو الرطب بالديس أو اللب بالسمين أو القطن بحب القطن أو النوى بالتمر أو دارافها صفا فذهب بذهب أو سينا مفضضا بفضة أو الحنطة المنقاة بحنطة في سبيلها إذا كان الخالص أو المفصول أكثر من المكون والمضمون جاز عندنا وإن كان المفصول أقل أو مثله أو لا يدري لا يجوز البيع بالاجاع وهذا إذا كان الثقل في البديل الآخر متقوما وإن لم يكن متقوما لا يجوز البيع كذا باع السمين بالزبد لا يجوز إلا إذا علم أن السمين الخالص مثل ما فيه فيجوز هذا التقييد مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصا كذا في محيط السرخسي \* ولو باع القطن بغزله جاز عند محمد رحمه الله تعالى وهو أظهر ولو باع المحلوج بغيره جاز إذا علم أن الخالص أكثر مما في الآخر ولو باع غير المحلوج بحب القطن فلا بد أن يكون الخالص أكثر من الذي في القطن هكذا في النهر المائت \* والكرباس بالقطن يجوز كيفما كان بالاجاع كذا في الهداية \* ولأبأس بغزل قطن بتياب قطن يدايد وكذا غزل كل جنس بتيابه إذا كانت لا توزن تلك التياب كذا في القنية \* ويجوز بيع قفيز سمسم مرابي بقفيز سمسم غير مرابي والزبد بزيادة الراتحة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما تعتبر الراتحة إذا كانت تزيد في وزنه بحيث لو خلس تنقص كذا في الحاوي \* ودهن البنفسج والحبري جنسان والأدهان المختلفة أصولها أجناس كذا في فتح القدير \* والنخل والزيت جنسان وكذا إذا اختلفت الأدهان بما يطيب به الدهن يجعل جنسين وإن كان أصلهما واحدا فقالوا يجوز بيع قفيز دهن سمسم مرابي بقفيز دهن سمسم غير مرابي وجهه لو الراتحة التي فيه بازاء الزيادة ولا يجوز بيع رطل زيت مطيب برطل زيت غير مطيب لأن الراتحة زيادة فكانت باع زيتا بزيت وفضل كذا في السراج الوهاج \* وفي المتنق إذا باع مكوك سمسم مرابي بنفسج بنمسم مكوك سمسم غير مرابي يدايد يجوز وإن كان المرابي مثله في الكيل لا يجوز وكذلك سويق ملتون بسمين ومحلى بسكر بسويق غير

هذه الطائفة من الأرض والاخر الطائفة الأخرى جاز ذلك على كل حال \* وإن طلب أحدهما المهالبة من حيث المكان روى الكرخي رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي يجبر وفي الجنس كالأرض إذا تهايا على أن يسكن هذا هذه الدار والاخر يزرع هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا هذه الدار والاخر يأخذ الحمام ويؤجره أو تهايا بتراضيهما جاز وإن طلب أحدهما وأبي الآخر لا يجبر القاضي \* دار بين رجلين فيها منازل تهايا على أن يسكن كل واحد منهما منزلا معا عا أو أسفلا

و يؤاجر فهو جائز \* وان تهايا في الدار من حيث الزمان بأن تهايا على أن يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذا سنة ويؤاجر هذا سنة وهذا سنة فالتهايا في السكنى جائز اذا فعلا بتراضيهما \* أما اذا تهايا على أن يؤاجر هاهنا سنة وهذا سنة واختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده رحمه الله تعالى الظاهر أنه يجوز ان استوت الغلتان فيهما وان فضلت في نوبة أحدهما يشتر كان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايا في الدارين على السكنى ١٢٠ والغلة بأن تهايا على أن يسكن هذا هذه الدار وهذا الدار الاخرى أو يؤاجر هذا هذه

الدار وهذا هذه الداران فعلا ذلك بتراضيهما جائز \* وان طلب أحدهما أو أبي الآخر ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أن القاضي لا يجبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الدار الواحدة يجبر لان عنده في الدار لا تجبري قسمة الجبر فكذا القسمة بطريق التهايا \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاظهار ان القاضي يجبر على التهايا الآن في الدارين اذا أغلت ما في يد أحدهما أكثر مما أغلت الاخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة اذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الاخرى يشتر كان في الفضل \* ولو تهايا في دارين في مصرين ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية \* ولو تهايا في فحل أو في شجر على أن يأكل هذا ثمرة سنة ويأكل الاخر سنة أخرى لا يجوز \* وكذا الاغنام وجميع الحيوانات اذا تهايا على أن يكون ولدها ولبنها وصوفها سنة لهذا سنة لا خلاف لا يجوز ويكون ذلك بينهم ما ولا يحصل فضل اللبن والصوف والتمر اذا جعل كل واحد منهما صاحبه والشبه في حل ان كان اللبن والصوف والتمر قائما كان ذلك باطلا \* وان كان صاحب الفضل استهلك الفضل فجعله صاحبه في حل لانه اذا جعله في حل والفضل قائم كانت هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وبعد الاستهلاك يكون ابراع عن الضمان وذلك جائز \* ولو كان العبد بين شريكين فتهانا في الخدمة جاز في قولهم وان طلب أحدهما أو أبي الآخر يجبر بالقاضي وفي العبدين لو تهايا في الخدمة جاز في قولهم

ملتبس وغير محلي كذا في المحيط \* ولو اشترى شاة بلحمها فان اشترى بلحم شاة مذبوحة مسلوخة استخرج شحمها وأمعواها ان تساوي اياها والا فلا وان اشترى بلحم شاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان اللحم أقل مما في المذبوحة أو مثله أو لا يدري لا يجوز وان كان اللحم أكثر مما في المذبوحة جاز وان اشترى بلحم شاة حية في القياس لا يجوز الا أن يعلم أن اللحم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما كذا في فتاوى قاضيهما \* ويشترط التعيين وأما نسبته فلا هكذا في النهر الفائق \* ولو اشترى شاة مذبوحة بشاة حية يجوز اجماعا ولو اشترى شاتين حيتين بشاة مذبوحة غير مسلوخة جاز لانه لحم بلحم في السراج الوهاج \* ولو اشترى شاتين مذبوحتين مسلوختين بشاة مذبوحة غير مسلوخة جاز لانه لحم بلحم وزيادة اللحم في الشاتين المسلوختين بازاء مسقط الاخر \* ولو اشترى شاتين مذبوحتين غير مسلوختين بشاة مذبوحة مسلوخة لم يجوز لان كليهما لحم والزيادة مع السقط ربا الا اذا كانا مستويين في الوزن يجوز حينئذ كذا في شرح الطحاوي \* واللحوم معتبرة بأصولها بالقر والجواميس جنس واحد لا يجوز بيع لحم أحدهما بالآخر متفاضلا ولا بل جنس واحد عرابا وبجنتها وكذلك الغنم جنس واحد ضأنهم ومعزها كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتائية اللحم التي بالمطبوخ يجوز سواء عند أصحابنا رحمه الله تعالى ويحرم التفاضل الا أن يكون في المطبوخ شيء من التوابل كذا في التارخانية \* لحم الابل والبقر والغنم والباناء أجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلا يابيد ولا خيرة نسبه وكذا الالسة واللحم وشحم البطن أجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلا يابيد ولا خيرة نسبه كذا في فتاوى قاضيهما \* وأما شحم الخنزير ونحوه فتابع للحم وهو مع شحم البطن والالسة جنسان وكل ذلك لا يجوز نسبه وأما الرؤس والا كراع والجلود فيجوز يابيد كنهما كان الانسيبة كذا في فتح القدير \* ويجوز بيع خيل الخمر بخيل السكر متفاضلا كذا في الحاوي \* وصح أيضا بيع خيل الدقل بخيل العنب متفاضلا كذا في النهر الفائق \* ولو باع الخيل بالعصر متفاضلا لا يجوز لان العصر يصير خلا في الثاني كذا في الظهيرية \* وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في لبن الخيض مع لبن الحليب اذا كان الخيض اثنين والحليب واحدا لا بأس به وان كان الخيض واحدا والحليب اثنين فلا خيرة فيه من قبل أن الحليب فيه زيادة زيد وقيل أيضا فيما اذا كان الحليب اثنين ان كان الحليب بحيث لو أخرج زبده نقص من رطل فهو جائز وان كان لا ينقص فلا خيرة فيه كذا في المحيط \* ولا بأس ببيع لحوم الطير واحدا بثنتين يابيد ولا خيرة نسبه كذا في فتاوى قاضيهما \* وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز بيع الطير بلحم الطير متفاضلا وان كان من نوع واحد كذا في الحاوي \* ولا بأس بأن يبيع دجاجة بدجاجة من مذبوحات مشويات كن أو نبات كذا في مختار الفتاوى \* ولا بأس بالسمك واحدا بثنتين لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا خيرة فيما يوزن الامثلا بمثل كذا في الظهيرية \* وكل مصر لا يوزن فيه اللحم لا بأس بأن يباع طابق بطابقين وينظر في ذلك الى حال أهل البلدة كذا في فتاوى قاضيهما \* ولو باع كوز ماء بـ كوزي ماء جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان الماء عند هـ ماليس بكبلي ولا وزني فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا والحمد لله ان كان يباع وزنا فيبيع بالجمد فيجوز مقيد بشرط التساوي كذا في الظهيرية \* والحديد والزصاص

لهذا سنة لا خلاف لا يجوز ويكون ذلك بينهم ما ولا يحصل فضل اللبن والصوف والتمر اذا جعل كل واحد منهما صاحبه والشبه في حل ان كان اللبن والصوف والتمر قائما كان ذلك باطلا \* وان كان صاحب الفضل استهلك الفضل فجعله صاحبه في حل لانه اذا جعله في حل والفضل قائم كانت هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وبعد الاستهلاك يكون ابراع عن الضمان وذلك جائز \* ولو كان العبد بين شريكين فتهانا في الخدمة جاز في قولهم وان طلب أحدهما أو أبي الآخر يجبر بالقاضي وفي العبدين لو تهايا في الخدمة جاز في قولهم

وان طلب أحدهما أو أي الآخر لا يجبر الا آتي \* ولتأبى في غلة العبد بأن تأبى على أن يؤجره أحدهما سنة أو شهر فستكون الغلة له أو لا \* خير يؤجره يوماً أو سنة فستكون الغلة له لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا في العبد الواحد - ودوا في العبدین وفي قول صاحبيه يجوز في العبد الواحد ولا يجوز في العبدین \* وفي الدابتين والدابة الواحدة لا تجوز المهايأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركوباً ولا استغلاً ولا عندهما يجوز في الدابتين ركوباً واستغلاً \* وفي الدابة الواحدة ١٣١

ركوباً قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجوز لاركو بالواستغلاً \* وإذا جازت المهايأة في العبد الواحد في الخدمة ان شرطاً أن تكون نفقته وكسوته عليه في نوبته فاذا فرغ من خدمته تكون نفقته وكسوته على الآخر في نوبته جاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة فستكون الكسوة عليهما \* وإذا تأبى في رعي الغنم على أن يرعى أحدهما بنفسه أو بأجره شمس - راجز ذلك \* ولو كانت الجارية بين رجلين تخاف أحدهما عاها من صاحبه في نوبته فان القاضي يأمرهما بالمهايأة ولا يضعها على يدى عدل لان في ذلك تعطيل المنفعة على أحدهما \* ولو كان بين رجلين عمة ودومة وتأبى على أن تخدم الاممة أحدهما والعبد يتخدم الاخر على أن طعام الاممة على من شرطه خدمة الاممة وطعام العبد على الآخر جاز ذلك استحساناً \* وكذا لو سكتا عن الطعام كان طعام الاممة على من تخدمه الاممة

(١) والشبه أجناس كذا في النهر الفائق \* واذا باع ثوباً منسوباً بالذهب الخالص لا يتلجوازه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر كذا في المحيط \* والنياب تجنس بأصولها وصفاتها وان جمعها الاسم كالمروى مع المروى \* والمروى الذي ينسج يغداد غير الذي ينسج بخمر اسان كذا في الحاوى \* وكذا المتخدم من الكنان مع المتخدم من القطن وكذلك الرندنجي مع الوذاري جنسان مختلفان كذا في الخلاصة \* والبدا لارمى والطالقاني جنسان هكذا في النهر الفائق \* ولا بأس ببيع غزل القطن بالكنان أو الصوف بالشعر واحد باثنين فان كان أحدهما منسباً لا يجوز لمكان الوزن كذا في الظهيرية \* وكذلك غزل خز يغزل قطن كذا في المحيط \* وفي المنتقى ولا يصح غزل قطن لين بغزل قطن خشن الامثلة بمنى كذا في الذخيرة \* ولا يجوز بيع الثمر الملقى الذي استخرج منه النوى بغير الملقى الامثلة بمنى هكذا في الظهيرية \* ولو باع له باصوف ان كان البديج مالاً لو نقض يعود صوفاً يعتمر المساواة في الوزن وان كان لا يعود لا يعتبر كذا في فتاوى قاضخان \* ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلاً بمنى كذا في القنية \* ولا ربا بين المولى وعبد هكذا اذ لم يكن عليه دين يستغرق رقبته فان كان عليه دين لا يجوز وفي المحيط في كتاب الصرف لا ربا بينهما وان كان عليه دين كذا في التبيين \* والمدير وأتم الولد كالعبد بخلاف المكاتب كذا في البحر الرائق \* والمتفاوضان لا ربا بينهما وكذا شريك العنان اذا تابعا من مال الشركة وان كان من غيره لم يجز كذا في التبيين \* ولا بين المسلم والحري في دار الحرب هكذا قولهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يثبت بينهما الربا في دار الحرب وكذا اذا دخل اليهم مسلم بأمان فباع من مسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها جاز الربا بعهده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز \* وأما اذا هاجر اليها ثم عاد الى دارهم لم يجز الربا بعهده كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا لو أسلموا لم يهاجرا كذا في النهر الفائق \* واذا تابعا بما فاسدا في دار الحرب فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في التبيين

الفصل السابع في بيع الماء والجهد لا يجوز بيع الماء في بئر ونهر هكذا في الحاوى \* وحليته أن يؤجر بالدلو والرشاء هكذا في محيط السرخسي \* فاذا أخذوه وجعل في جرة أو ما أشبهها من الاوعية فقد أحرزه فصار أحق به فيجوز بيعه والتصرف فيه كاصيد الذي يأخذه كذا في الذخيرة \* وكذلك ماء المطر علك بالحمازة كذا في محيط السرخسي \* وأما بيع ماء جمعه الانسان في حوضه ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في شرح كتاب الشرب أن الحوض اذا كان بمجصة أو كان الحوض من نحاس أو صخر جاز البيع على كل حال وكأنه جعل صاحب الحوض محرزاً للماء يجمعه في حوضه ولكن يشترط أن ينقطع الجرى حتى لا يختلط المبيع بغير المبيع وان لم يكن الحوض من الصخر أو النحاس ولم يكن بمجصة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قيمة على حسب اختلافهم في بيع الجمل في المجدة في الصيف قال محمد رحمه الله تعالى واختار في هذه المسئلة أنه ان سلم أو على سوم البيع ثم باعه بعد التسليم جاز وان باع أو لاثم سلم لا يجوز كذا في المحيط \* والصحيح أنه يجوز بيعهما قبل التسليم ان سلم الى ثلاثة أيام وان سلم بعد ثلاثة أيام لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* رجل باع المجدة الاصح أنه يجوز سلم أو لاثم باع أو باع أو لاثم سلم وهو اختيار الفقيه أبي جعفر

(١) قوله والشبه هو كالشبهان محرز كتن النحاس الاصفر كافي القاموس اه

(١٦ - فتاوى ثالث) وطعام العبد على الآخر وكسوته ما تمكن عليهما كافي العارية فان النفقة ثم تكون على على المستعير والكسوة على المالك \* فصل في ذكر ألقاظ تكون اقراراً بالملك للمطالب وما لا يكون \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ستة ألقاظ \* سلمى هذه الادار وأعطيتها وابرأ منها واذكرها واذكرها واخرج منها \* رجل في يديه دار يدعيها غيره فقال الذي في يديه للذي سلمى هذه الادار وأعطيتها أو ذكر غيرها من الألقاظ الستة فهو على وجهين اما ان ذكرها مقرونة بالبدل أو غير مقرونة بالبدل

• وكل ذلك على وجهين اما ان تقدم هذا كرا الصلح اول بتقديم فانه ذكره لمقرونه بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح فانه يكون اقرارا من القائل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يد القائل أو في يد المخاطب حتى لو قال لا آخر لا أسلم كان له أن يأخذ الدار من القائل لأنها اذا ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدم هذا كرا الصلح يكون للسوم عادة فان الرجل اذا قال لغيره سلم لي هذا الثوب بعشرة دراهم يكون طلبا للبيع كانه قال بعني بألف أو مئتي بألف ١٣٣ \* وأما اذا تقدم هذا كرا الصلح بأن قال اسلم لي هذا الدار على أن تسلم

والاحوط أن يسلم أولا ثم يبيع كذا في فتاوى قاضيهان • وكان الفقيه أبو نصر محمد بن سلام البلخي يجوز البيع بعد التسليم وقبله اذا لم يتخلل بين البيع والتسليم مدة طويلة بأن سلم بعد البيع يوم أو يومين ولو سلم بعد ثلاثة أيام لا يجوز وعلى هذا أكثر مشايخ ما وراء النهر ثم اذا حازا البيع ثبت للشري خيار الرؤية اذا رآها حين وقع التسليم فان رآها بعد ما وقع التسليم فان وقع لتسام ثلاثة أيام لم يكن له خيار الرؤية وان وقع التسليم قبل ذلك بقي له خيار الرؤية الى تمام ثلاثة أيام من وقت العقد كذا في المحيط • واذا باع الشرب وحده لا يجوز واذا باع الشرب مع الارض يجوز واذا باع أرضا مع شرب أرض أخرى لم يزد كرمه درجة الله تعالى هذا الفصل وحكي عن الفقيه أبي نصر بن سلام رحمه الله تعالى أنه يجوز وقال الفقيه أبو جعفر عليه السلام رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • رجل اشترى من السقاء كذا وكذا قرية من ماء الفرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت القرية بعينها باع لمكان التعامل وكذا الراوية والحرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان • واذا قال لغيره اسق دوابي كذا شهر ابدرهم لم يجوز ولو قال كل شهر كذا قرية فهو جائز اذا أراه القرية ولو قال لغيره اسقيك ملء قراحك ماء ففزع له من نهر وسقاء فلا شيء له ولو قال اسق دوابك من نهرى أو من حوضي كذا فذلك جائز كذا في الذخيرة

• الفصل الثامن في جهالة المبيع أو الثمن • ومن أطلق الثمن في البيع بأن ذكر القدر دون الصفة كان على غالب نقد البلد وان كانت النقود مختلفة ففسد البيع الا أن يبين أحدها أو يكون أروج فينصرف اليه وهذا اذا كانت مختلفة في المالية فان كانت سواء فيها جاز البيع اذا أطلق اسم الدراهم وينصرف الى ما قدره من أى نوع شاء واذ بان يكون الواحد أحاديلا أو آخر ثانيا أو ثلاثيا فالباقية الاثنان أو الثلاث كالباقية الواحد من الاحادى ولا يسمى الواحد من الثنائى أو الثلاثى درهما بل ينصرف الدرهم في عرفهم الى أحد الاشياء وهو الواحد من الاحادى والاثنان من الثنائى والثلاث من الثلاثى كذا في الكافي • واذا اشترى الرجل شيئا من غيره ولم يذكركما كان البيع فاسدا ولو أن البائع قال بعث منك هذا العبد بلائن وقال المشتري قبلته كان البيع باطلا كذا في الظهيرية • رجل قال لبلدونه الذى عليه عشرة دراهم بعنى هذا الثوب ببيع عشرة وبعتنى هذا الثوب الاخر بمائتي من العشرة فقال نعم قد بعثتك فهو جائز وان قال بعنى هذا ببيع عشرة وبعتنى هذا الاخر ببيع عشرة فقال نعم قد بعثتك كان فاسدا لانه بقي من العشرة شئ مجهول بخلاف الاول فانه لم يبق من العشرة شئ كذا في فتاوى قاضيهان • جهالة المبيع أو الثمن مانعة جواز البيع اذا كان تعذر معها التسليم وان كان لا يتعذر لم يفسد العقد كجهالة كيل الصبرة بأن باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كيلها وكجهالة عدد الثياب المعينة بأن باع أو اباع معينة ولم يعرف عددها كذا في المحيط • واذا قال بعث منك هذه الصبرة كل قفيز منها بدرهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في قفيز منها بدرهم ولا يجوز البيع في الباقي الا اذا علم المشتري جملة القفيزان قبل التفريق فله الخيار ان شاء أخذ كل قفيز بدرهم وان شاء ترك ويلزمه البيع بدرهم وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في جميع الصبرة كل قفيز منها بدرهم سواء علم الجملة أو لم يعلم وكذلك لو قال بعث منك هذه الصبرة كل قفيزين منها بدرهمين أو كل ثلاثة أقفزة بثلاثة دراهم فهو على هذا الاختلاف كذا في شرح

الى أقدرهم أو هذا العبد وأبى الا آخر لا يكون ذلك اقرارا في اللفاظ الستة لانها جعلت اقرارا وسوما يحكم العرف وفيما اذا تقدم هذا كرا الصلح يرد به ترك الخصومة والابراء عن الدعوى • ولو قال يعبد ذكر الصلح سلم لي خصوصتك أو دعوى النفي هذه الدار بألف لا يكون ذلك اقرارا بالملك للمخاطب • وان لم يكن شئ من هذه اللفاظ مقرونا بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح أول بتقديم فان كانت الدار في يد المخاطب لافي يد القائل في اللفاظ كلها لا يكون ذلك اقرارا بالملك للمخاطب لان قوله سلم لي وقوله أعطى هذه الدار اذا لم يكن مقسرونا بالبدل يكون عبارة عن الدفع ولو قال ادفع الى لا يكون اقرارا وكذا لو قال ابرأ منها وأخرج منها أو دعها لي • فاما اذا كانت الدار في يد القائل وذكر اللفاظ غير مقرونة بالبدل لا يكون اقرارا بالملك للمخاطب الا قوله سلم لي هذه الدار وقوله أعطى هذه الدار فانه يكون اقرارا لان قوله سلم لي طلب

التملك لا طلب الدفع فان في الدفع يقال سلم الى وقوله أعطى طلب التملك • ولو أن رجلا قال لغيره سلم لي شراء هذه الطاوى الدار بألف يكون مساومة • ولو اشترى رجل دارا بألف ثم قال لغيره البائع سلم لي شراءها بكذا أو لم يذكركم المال لا يكون اقرارا له بالملك وانما ابرأ به هذا سلم لي مالك فهما من المانع لتمام البيع من رهن أو اجارة لانه لما اشترى أولا ففقد أقرب بالملك لبائعه فلو صار مقر الغرض يكون مكذبا لنفسه فيما أقر • وهو غرضه ما لو قال الرجل لغيره اشترى منك هذه الدار بألف على أن تسلمها الى فلان لا يكون اقرارا بالملك لفلان والله أعلم بالصواب



والله المبرج والمباب **كتاب الاقرار** (فصل فيما يكون اقرارا) \* الاصل فيه ان الكلام اذا خرج على وجه الكناية عن المال الذي ادعاه المدعى يكون اقرارا \* رجل قال لغيره اقض الالف التي لي عليك فقال سأعطيها أو غدا أعطيها أو سوف أعطيها أو اقعد قاترتهم أو اتقدها كان اقرارا بالمال \* ولو قال اتزن أو اتقده لا يكون اقرارا \* ولو قال غدا يكون اقرارا \* ولو قال أحل الغرماء على بها أو قال اتنى برجل من الغرماء أضمنهم عنك كان اقرارا وكذا لو قال أبرأتني منها أو وهبتها لي أو تصدقت ١٣٣ هـ على أو حبستها لك كان اقرارا \* ولو قال لغيره لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه غير واحد أو قال لا تبجل فأنا أدفع اليك أو قال حتى أفتح صندوقي أو قال المدعى عليه كرامة كان اقرارا \* ولو قال تعال غدا أو قال فسوف تأخذها لا يكون اقرارا \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه أما خمسمائة منها فلا أعرفها يكون اقرارا بخمسمائة \* ولو قال لي عليك ألف درهم (١) فقال كيسه بدون أو ترزا أو يار تاركني لا يكون اقرارا \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه مع مائة دينار قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لا يكون اقرارا \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان صدقة في الديناني صحيح اقراره بالمسكين وان كذب في الديناني رخص اقراره بالدرهم \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه أبرأتني عن هذه الدار لا يكون اقرارا \* ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن اقرارا

الطحاوي \* فان لم يتنازعا حتى كالمالبائع أو بهضها وسلمها الى المشتري لم يجمع ما يسلمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويطلب في الباقي وعلى هذا الخلاف كل وزني ليس في تبعيضه ضرر كالعسل والزيت وغيرهما من الموزونات كذا في المضمرات \* وأما الحكم في الذري إذا قال بعت منك هذه الارض كل ذراع منها بكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع في الكل لافي الذراع الواحد ولا في الباقي الا اذا علم المشتري جملة الذراع في المجلس فله الخيار وان تفرقا قبل العلم تأكد الفساد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في الكل كل ذراع بما سمى له من الثمن ولا خيار له وكذلك إذا قال بعت منك هذا الثوب كل ذراعين بدرهمين أو قال كل ثلاثة أدرع بثلاثة دراهم فهو على هذا الاختلاف وكذلك الحكم في الوزني الذي في تبعيضه ضرر للبائع وأما الحكم في العمدى فإنه يتظر ان كان متقاربا فالحكم كما ذكرنا في الكلي والوزني وان كان عددا متمنا أو تأنحوا أن يقول بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة منها بشرة فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الذري ولو قال بعت منك هذا القطيع كل شاةين بعشرين درهما لا يجوز البيع في الكل في قولهم جميعا وان علم الجملة في المجلس واختار البيع لا يجوز أيضا كذا في شرح الطحاوي \* ولو باع الصبرة لافقير منها جازي جميعها لافقير منها بخلاف ما اذا باع هذا القطيع من الغنم الاشاة منه بغير عينها فالبيع فاسد كذا في السراج الوهاج \* ولو باع لؤلؤة على أنها ترزن مثقالا فوجدتها أكثر سلت للشري كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع هذه الخنطة وهذا الشعر كل قفيز بدرهم ولم يسم جملتها فالبيع فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يعلم الكل فإذا علم فله الخيار ان شاء أخذ كل قفيز من الخنطة بدرهم وعندهما يجوز في الكل ولو قال قفيز من مابدرهم جاز البيع على قفيز واحد نصفه من الخنطة ونصفه من الشعر ولا يجوز في الباقي فإذا علم كله فله الخيار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو باعها على أن كل واحد عشرة أفقزة كل قفيز بدرهم لزمه كل واحد نصف الثمن وهو عشرة حتى لو وجد بأحدهما عيبا بعد القبض ردهما خاصة نصف الثمن ولو باع كل قفيز منهما بدرهم ثم وجد بأحدهما عيبا ردهما عيبا خاصة بمحضته من الثمن فان كانت قيمة الخنطة ضعف قيمة الشعر ردهما الشعر بثلث الثمن والخنطة بثلثيه ولو قال الفقة ففيز من مابدرهم فكأنه قال كل قفيز من مابدرهم ولو باع صبرة خنطة وقطيع غنم على أن الصبرة عشرة وقطيع عشرة كل شاة وقفيز بعشرة وان وجد كل واحد عشرة جاز البيع وان وجد القطيع أحد عشر فسد البيع في الكل وان وجد القطيع عشرة والصبرة أحد عشر رخص البيع ولو وجد كل واحد تسعة جاز ويترشح منه عشرة دراهم وله الخيار ولو وجد القطيع عشرة والصبرة تسعة جاز البيع ويقسم كل عشرة على شاة وقفيز والشاة الزائدة يضم اليها قفيز من هذه الخنطة فإذا تبين حصص جمل الخنطة بطرح منها عشرة ويخفى في الكل بين الاخذ بقيمة الثمن وبين تركه وان وجد القطيع تسعة والصبرة عشرة فسد البيع في قفيز من الصبرة لجهالة غنمه لانه لا يعرف غنمه الا بعد القسمة عليه وعلى الشاة الثابتة والصفقة متى فسدت في البعض فسدت في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تقسدي في الكل فجوز في تسعة اغنام وتسعة أفقزة وله الخيار كذا في محيط السرخسي \* في القدوري إذا قال بعت منك هذا اللحم كل رطل بكذا فالبيع فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال البيع جاز في الجميع ولا خيار له كذا في المحيط \* رجل اشترى العنب كل وقر بكذا أو الورق عندهم

\* وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا \* ولو قال قضيتكها كان اقرارا وعليه اثبات القضا ولو قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه لي عليك ألف درهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون اقرارا \* وكذا

(١) قوله فقال كيسه الخ الذي في بعض النسخ الخط فقال كيسه بدون أو كشي بدوز أو ترزا و ياد تاركشي لا يكون الخ ولا يختر

الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله تعالى  
 لم يكن ذلك اقرا قال لانه  
 روى عن أصحابنا رحمهم  
 الله تعالى أن رجلا قال  
 كل ما أقر فلان على فأنا مقر  
 به لا يلزمه شيء \* رجل  
 قال لا امرأته بين يدي  
 الناس غفرا لله لك حيث  
 وهبت لي مهره فقالت  
 أرى بخسئيد فقال القوم  
 هل تنهد على هبتك  
 فقالت هزارتن كواه يا شند  
 فالوا هذا الكلام بمحمل  
 الرد ومحمل التصديق  
 فانما يصير اقرا باقرينة  
 ان قالت المرأة أرى بشنقى  
 الرا لا يكون اقرا  
 \* رجل قال فلان على  
 ألف في كتابي كان باطلا  
 \* ولو قال في حسابي ذكر  
 في المنتقى أنه اقرا وقال  
 أبو الفضل رحمه الله تعالى  
 قوله في حسابي اقرا  
 بخلاف ما ذكر في الاصل  
 \* رجل ادعى على رجل  
 ألفا فقال المدعى عليه قد  
 أعطيتك دعوائك لم يكن  
 اقرا \* وكذا لو قال المدعى  
 عليه أخر عن دعوائك شهرا  
 أو قال أخر الذي ادعيت  
 لم يكن اقرا \* ولو قال

آخر عني دعوا حتى يقدم مالي أعطيكمها يكون اقرارا \* ولو قال حتى يقدم مالي فأعطيكم عن دعواك فإذا  
فليس باقرار \* رجب - ل قال لا تسر لي عليك ألف درهم فقال لا أعطيكمها لا يكون اقرارا \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعي  
عليه آخر عني هذا ألف يكون اقرارا \* ولو قال لغريمي عليك ألف درهم فقال المدعي عليه لك على ألف درهم ما أبعدك من ذلك عن محمد رجه  
الله تعالى أنه قال لا يلزمه شيء قال لان آخر كلامه ما أبعدك دليل على أنه لم يرد به التصديق فقيل له لو قال ما أبعدك من الغرأ قال ههنا يلزمه لانه

لم يصف ذلك إلى الألف \* رجل قال لغيره افرصت ما نه درهم فقال لا اعود بهما او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرار \* ولو قال ما استقرضت من أحد سواك أو قال من أحد غيرك أو قال ما استقرضت من أحد قبلك أو قال لا استقرضت من أحد بعدك لم يكن اقرار \* ولو ادعى على رجل أنه غصب منه مائة درهم فقال لم أغصبك مع هذه المائة شياً \* أو قال لم أغصب من أحد قبلك أو أحد بعدك أو أحد سواك أو أحد معك فشكل ذلك اقرار \* ولو أن رجلاً في يده عبد فقال له رجل استأجره مني ١٢٥ أو ادفع إلي غلة عبدي فقال لا خزنم كان ذلك اقرارا \* ولو أن رجلاً

قال لقسم اقسام هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لثاني وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا لا آخرين بثلثي الدار حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها \* ولو قال هذه الدار ليست لي ثم أقام البينة أنها له قبلت بينته لأنه لم يقل رجل معروف \* ولو أن رجلاً قال لغيره أخبر فلاناً أن له على ألف درهم كان اقرارا \* وكذلك لو قال لا تخبر فلاناً أن له على ألف درهم بحقه أو من حقه كان ذلك اقرارا \* ولو أن رجلاً قال أشهدوا أن لفلان على ألف درهم كان اقرارا لو قال لا تشهدوا أن لفلان على ألف درهم لا يكون اقرارا \* رجل قال لغيره لي عليك ألف درهم فقال حقاً أو يقيناً أو صدقاً أو قال الحق أو اليقين أو الصدق أو قال حقاً حقاً أو يقيناً يقيناً أو صدقاً صدقاً كان ذلك اقرارا \* ولو قال الحق حق أو اليقين يقين أو الصدق صدق لا يكون اقرارا \* رجل قال لفلان على ألف درهم أن شاه فلان

فإذا هو خمسة عشر ذراعاً فقال البائع غلطت لا يلتفت إلى قوله ويكون للشري بالثمن المسمى قضاة وفي الديانة لا يسلم كذا في الظهيرية \* ولو باع مصوغاً من الفضة على أن وزنه مائة بعشرة دنانير وتقابضوا فترقا ثم وجد وزنه مائتين فهو كله للشري بعشرة دنانير ولا زاد في الثمن شيئاً وإن وجدته مائتين أو تسعين فالمشترى بالخيار لو سمي لكل عشرة مثقالاً بعث منك على أنها مائة بعشرة دنانير كل وزن عشرة دنانير وثلاثة أضعاف وجد وزنه مائة وخمسين إن علم بذلك قبل التفريق فله الخيار إن شاء زاد في الثمن خمسة دنانير وأخذ كله بخمسة عشر ديناراً وإن شاء ترك وإن علم بعد التفريق بطل البيع في ثلث المصوغ وله الخيار في الباقي فإن شاء رضى بثلثيه بعشرة دنانير وإن شاء رد الكل واسترد الدنانير وإن وجد خمسين وعلم بذلك قبل التفريق أو بعده فله الخيار إن شاء رده ويسترد عشرة دنانير وإن شاء رضى به واسترد من الثمن خمسة دنانير وكذلك لو باع مصوغاً من ذهب بدرهم فهو على هذا التفصيل كذا في شرح الطحاوي \* ولو باع مصوغاً بجنه مثل وزنه فوجده أزيد فإن علم به قبل التفريق فله الخيار إن شاء زاد في الثمن وإن شاء ترك وإن علم به بعد التفريق بطل العقد القبض في قدرها فإن وجد أقل فله الخيار إن شاء رضى بها واسترد الفضل وإن شاء رد الكل سواء سمي لكل وزن درهم درهمين أو لا كذا في البحر الرائق \* وأما الحكم في العدي فإنه إن كان عدداً متقارباً كالجوز والبيض حكمه بحكم الكيل والوزن ويتعلق العقد بقداره إذا سمي للكل غنماً واحداً أو سمي لكل واحد غنماً على حدة وإن كان عدداً متفاوتاً كالغنم والبقرة ونحوهما فإن لم يسم لكل واحد منهما مثلاً كما إذا قال بعث منك هذا القطيع من الغنم على أنه مائة بالف درهم أو سمي كما إذا قال كل شاة بعشرة فإن وجدته مائة كما سمي فيها ونمت وإن وجدته زيادة فالبيع فاسد في الكل سمي لكل واحد غنماً أو لم يسم فإن وجدته أقل إن لم يسم لكل واحد غنماً فالبيع فاسد أيضاً وإن سمي لكل واحد منها غنماً على حدة فالبيع جائز ولكن له الخيار إن شاء أخذ الباقي بما سمي من الثمن وإن شاء ترك وكذلك الحكم في جميع العدديات المتفاوتة ولو قال بعث منك هذا القطيع من الغنم كل شاتين بعشرين درهماً وسمي جلته مائة فالبيع فاسد وإن وجدته كما سمي كذا في شرح الطحاوي \* ولو اشترى على أنها أكثر من عشرة أفقره فوجدها أكثر من عشرة جاز وإن وجدها عشرة أو أقل لا يجوز وإن اشترى على أنها أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وإن وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وفي الدار على أنها عشرة أذرع في الوجوه كلها يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* وأما إذا باع الحنطة على أنها أقل من كتر أو أكثر من كتر فوجدها أقل أو أكثر جاز وإن وجدها كتر أو أكثر فاسد البيع \* وأما إذا باعها على أنها كتر أو أقل جاز كيفما كان وزنها لأنه إن وجد كتر أو أقل فهو المسمى وإن وجد كتر فالزيادة لم تدخل تحت البيع فبردها وله الكسر بمائة وكذلك لو باعها على أنها كتر أو أكثر لا أنه إذا وجد أقل بطرح حصصه النقصان ويخبر كذا في محيط السرخسي \* وإذا اشترى حنطة على أنها كتر فوجدها تنقص فقبرها بفسد العقد في الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعلى هذا إذا اشترى مائة جورة كل جورة بفلس فوجد بعض الجوز خاوياً فإن العقد لا يجوز كذا في الحاوي \* ويتعدى الفساد إلى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك إذا اشترى مائة بيضة كل بيضة بدائق فوجد البعض مذرة فإن العقد فاسد في المذرة ويتعدى الفساد إلى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قياس هذه المسائل يخرج ما إذا اشترى غنماً معيناً في كرم معين على أنه كذا ما فوجده كذلك أو أقل

فقال فلان شئت كان باطلا \* وكذلك كل اقرار علق بالشرط أو بالخطر فهو أن يقول لفلان على ألف درهم إن دخلت الدار وإن هبت الريح أو إن قضى الله تعالى أو قال إن يسر الله لي أو قال إن أحببت مالا أو قال إن كان حقاً كان كله باطلا \* ولو أن رجلاً قال أشهدوا أن لفلان على ألف درهم أن مت كان عليه ألف عاشر أو مات وكذلك لو قال لفلان على ألف درهم إذا جاء رأس الشهر رأوا إذا أظفر الناس كان ذلك اقرارا ودعوى الاجل باطل لأن ثبت الاجل بالبينة أو باقرار الطالب \* وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى المال عليه إلى أجله \* ولو قال

له على ألف درهم إلا أن يبدلوا غير ذلك أو قال إلا أن أرى غير ذلك فإنه لا يلزمه شيء بدله أو مات قبل أن يبدله \* ولو قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم كان باطلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* وكذا لو قال لفلان على ألف درهم في علمي ولو قال قد علمت أن لفلان على ألف درهم كان اقرارا في قولهم \* ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان ١٣٦ أو في علم فلان لا يلزمه شيء \* ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا لان حرف الباء

للاصاق فيقتضى وجود المصنوع \* ولو قال في قول فلان أو بقوله أو في حساب فلان أو بحسابه أو في كتاب فلان أو بكتابه لا يلزمه شيء \* ولو قال لفلان على ألف درهم في صدك فلان أو بصكك أو قال يصكك أو في صدك ولم يصف إلى أحد يلزمه المال وكذا لو قال بسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب أو من كتاب بيني وبينه أو من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار \* وكذا لو قال له على صدك بألف درهم أو كتاب أو حساب بألف يلزمه المال \* وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من حطة لزمه الألف \* ولو قال له على ألف درهم في فتيا فلان الفقيه أو بفتياه أو في فقهه لا يلزمه شيء كالمو قال بقول فلان \* ولو قال له على ألف درهم بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال \* كالمو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان وإن لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب تحا كذا إليه

أو أكثر كذا في المحيط \* ولو باع عدلا على أنه عشرة أثواب فتنقص ثوبا أو زاد ثوبا فاسد البيع كذا في الكافي \* ولو بين ثمن كل ثوب ونقص صح بقدره وخبر وإن زاد فقد وقيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد في فصل النقصان أيضا والصحيح أنه يجوز كذا في التبيين \* رجل عنده حنطة أو مكيل آخر أو موزون ظن أنها أربعة آلاف من قبايعها الأربعة نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجدته ناقصة قال بعضهم لهم الخيار إن شاءوا أخذوا من الموجود بحصته من الثمن وإن شاءوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم إن الجواب فيه على التفصيل إن باع منهم حقه فكذلك وإن باع منهم على التعاقب فالتقصان على الأخير دون الأولين وهو بالخيار إن شاء أخذ ما وجدوا وإن شاء ترك كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا اشترى الرجل من غيره زرع بمائة درهم على أن له الزرع وما فيه من الزيت على أن وزن ذلك كله مائة رطل فوزن ذلك فوجده كله تسعين رطلا الرق من ذلك عشرون رطلا والزيت سبعون فان نقصان من الزيت خاصة فيقسم الثمن على قيمة الظرف وعلى قيمة ثمانين رطلا من زيت فخا أصاب الزيت يطرح عنه ويجب الباقي وكان المشتري بالخيار فيما بقي إن شاء أخذ بما قلنا وإن شاء ترك وقال أكثر مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن يفسد العقد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن وجد المشتري الزيت ستين رطلا والزيت أربعين رطلا فإن كان الرق لا يبلغ ذلك القدر في مبيعات الناس كان للمشتري الخيار إن شاء أخذ الكل بكل الثمن وإن شاء ترك وإن وجد المشتري الزيت مائة رطل والزيت خمسين رطلا كان البيع فاسدا ولو وجد وزن الزيت عشرين رطلا ووزن الزيت مائة رطل لزم المشتري الزيت وثمانون رطلا من الزيت بجميع الثمن وبر الباقي على البائع وكذلك لو كان الرق على حدة والزيت على حدة فاشترىهما معا حقه كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* رجل اشترى زيتا على أن يرثه بظرفه ويطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا فهو فاسد ولو اشترى على أن يطرح عنه بوزن الظرف جاز كذا في الجامع الصغير \* ولو اشترى زيتا في ظرف وسمناء ظرف آخر فاشترىهما بغير ظرف على أن يكون ذلك كله مائة رطل فوجد السمن أربعين رطلا والزيت ستين رطلا فإنه يرد من الزيت على البائع عشرة رطل ويطرح من ثمن السمن مقداره عشرة رطل من السمن وكذلك إذا اشترى حنطة في جوالق وشعير في جوالق آخر بغير الجوالق على أن الكل مائة من فهو على هذا وكذلك إذا أضاف المائة إلى ثلاثة أصناف من المكيلات دخل تحت العقد من كل صنف ثلث المائة كذا في المحيط \* ويجوز البيع بآباء بعينه لا يعرف قدره ووزن حجر بعينه لا يعرف قدره وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الأول أصح كذا في الكافي \* وهذا إذا كان الأبناء لا ينكس بالنكس ولا ينقبض ولا ينسبط كالفصعة والخزف وأما إذا كان ينكس كالزئيل والقفه فلا يجوز إلا في قرب الماء استحسانا بالتعامل فيه وكذا إذا كان الحجر يتفتت وكذا إذا باعه بوزن شيء يخف إذا جف كالخيار والبطيخ كذا في التبيين \* ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الأنامو الحجر على حالهما فلو تلف قبل التسليم فسد البيع كذا في البحر الرائق \* في المنتقى رجل معه درهم قال اشترت منك هذا الثوب مثلا بهذا وأشار إلى مائة من الدرهم فوجده ستوقا فابيع فاسد كذا في المحيط \* رجل أراد أن يشتري جارية فجاءه بصرة فقال اشترت هذه الجارية بهذه الصرة أو قال بمائة هذه الصرة فوجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فله أن يردّها ويرجع بنقد البلد

فقتضى عليه بأن يلزمه المال وإن تصادق أن فلانا لم يكن حكما بينهم ما لا يلزمه شيء وقد يكون اقرارا بالبيان وإن كما يكون باللسان \* رجل كتب على نفسه ذكرا حق بمحضرة قوم أو أملاء على إنسان ليكتب ثم قال أشهد دواعي هذا أن لفلان كان اقرارا ويجل لهم أن يشهدوا عليه بالمال المكتوب فيه وإن لم يقرأ الصك على الشهود وإن لم يقره عليه لأن الكتاب وإن كان محتملا إلا أنه لما مر به بالشهادة لم يبق الاحتمال \* وإن كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل أشهد دواعي ذكر في الكتاب أنه لا يكون اقرارا

حتى لا يحل لهم أن يشهدوا بذلك المال عليه \* وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المكتوب بمصدر امر سوما  
فحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقر فلان بن فلان على نفسه أفلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه  
بالمال المكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم \* ولأنه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وان لم يقرأ عليهم  
\* ولأن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود فقال الكاتب اشهدوا ١٢٧ على بما فيه كان ذلك اقرارا وان لم يقرأ  
اشهدوا لا يكون اقرارا

\* ولو كتب بين يدي قوم  
أمين كتابا وقال للشهود  
اشهدوا على بما فيه ان علموا  
ما فيه حل لهم أن يشهدوا  
عليه والا فلا سواء كان  
الكتاب محتوما أو لم يكن  
\* وان كتب على وجه  
الرسالة بأن يكتب هذا من  
فلان بن فلان الى فلان بن  
فلان أو ما بعد فان ذلك على  
أقدرهم من قبل فلان  
يكون اقرارا حل لهم أن  
يشهدوا عليه بذلك المال  
اذا علموا ما فيه وان لم يقرأ  
عليهم ولم يشهدهم \* وان  
كتب على وجه الرسالة  
في ثوب أو خرقه أو نحوها لم  
يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم  
أن يشهدوا عليه بذلك المال  
الا أن يقول لهم اشهدوا على  
بهذا المال وكل ما عرف في  
الاقرار فهو في الطلاق  
والعناق كذلك الا في الحدود  
والقصاص \* ولو كتب  
الرجل في صحيفة حسابه  
لفلان على ألف درهم ثم أقر  
أنه كتب وأنكر المال أو  
شهد الشهود على أنه كتب  
وهو ينكر المال ذكر في  
الكتاب أنه لا يلزمه شيء ولو

وان وجدها فقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما اذا قال اشتريت هذه الجارية بما في هذه الخباية  
ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية  
لا يثبت في النقود كذا في فتاوى قاضيان \* واذا اشترى شيأ برقة ولم يعلم المشتري برقه فاعقد فاسد فان  
علم بعد ذلك ان علم في المجلس جازا للعقد وكان الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى  
يقول وان علم بالرقم في المجلس لا ينقلب جائزا ولكن ان كان البائع دأما على ذلك الرضا ورضي به المشتري  
ينعقد بينهما عقد ابتداء بالتراضي كذا في الذخيرة \* وان تفرقا قبل العلم بطل وكذا لو باع فلان بالبيع  
يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس صح والباطل كذا في الخلاصة \* رجل باع ثوبا برقه ثم ان  
البائع باعه من آخر قبل ان يبين الثمن جازيعة من الثاني ولوان البائع أخبر الاول بالثمن فلم يجزه حتى باعه  
البائع من آخر لم يجز بيعه من الثاني ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه القيمة والرقم يسكون القلاف  
علامة يعلم بهامقدار ما وقع به البيع من الثمن كذا في الظهيرية \* وفي الاصل اذا قال أخذت هذا منك بمثل  
ما يبيع الناس فهو فاسد ولو قال بمثل ما أخذ به فلان من الثمن فان علمه مقدار ذلك وقت العقد فالباع جاز  
وان لم يعلمه فالفاسد فان علمه بعد ذلك ان علموه ما في المجلس ينقلب العقد جائزا ويختار المشتري لان  
ما يلزم المشتري من الثمن انما ظهر في الحال وهذا يسمى خيار تكشف الحال كذا في الذخيرة \* وفي شرح  
الشافعي لو باع بمثل ما باع فلان ان كان شيأ لا يتفاوت كالخبز والحب يجوز ولو اشترى عدل زطى بقميته  
أو بحكمة لم يجز له الهالة كذا في الخلاصة \* ولو باع شيأ برح دمه يارده ولم يعلم ما اشترى به فالباع فاسد حتى  
يعلم المشتري فيختار أو يبدع وهو رواية ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فاذا علم ورضى به جاز البيع  
وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ان البيع فاسد ومعه انه موقوف على الاجازة ولو قبض  
وأعتقه أو باعه قبل العلم أو مات المشتري فاعتق والبيع جائز ان وعليه القيمة ولو كان عتق عليه بحكم  
القراءة ولم يكن علم بالثمن حتى قبضه فعليه القيمة كذا في المحيط \* وفسد بيع عشرة أذرع من دار أو جام  
عند الامام وقال لا يجوز اذا كانت الدار مائة ولا فرق عنده بين أن يقول من مائة أو لافي الاصح كذا في النهر  
الفاثق \* واختلاف المشايخ على قولهما فيما اذا لم يسم جملتها والصحيح الجواز كذا في البحر الرائق \* قال شيخ  
الاسلام وأجمعوا على أنه لو باع سهما من عشرة أسهم من هذه الدار أنه يجوز ولو قال ذراعا من هذه الدار ان  
عين موضعه بأن قال من هذا الجانب الا أنه لم يجزه بعد فاعقد منقذ غير نافذ حتى لا يجبر البائع على التسليم  
وان لم يعين موضع الذراع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا وعلى قولهما يجوز وتذرع  
الدار فان كانت عشرة أذرع صار شرى كما بمقدار عشر الدار وكرشمس الأئمة الحلواني أن على قولهما اختلاف  
المشايخ الاصح أنه يجوز عندهما واذا باع سهما من الدار ولم يعين موضعه ذكرشمس الأئمة الحلواني أنه  
لا يجوز ولو قال بعتك ذراعا من هذا الثوب ولم يعين موضعه أو قال من هذه الخشبة ولم يعين موضعه ذكر  
بعض مشايخنا أنه على الخلاف الذي ذكرنا في مسألة الدار وذكروا بعضهم أنه لا يجوز الا لاجماع كذا في المحيط  
\* اشترى ذراعا من خشبة أو ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلم لم يجز أيضا الا أن يقبله وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى انه جائز وعن محمد رحمه الله تعالى أنه فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري أن يمتنع  
من أخذه كذا في القنية \* رجل قال بعت منك نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من

قال وجدت في كتابي أن لفلان على ألف درهم أو قال وجدت في ذكري أو حساني أو بخطي أن لفلان على ألف درهم أو قال كتب يدي أن  
أفلان على ألف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء لانه محتمل \* ولو قال لفلان على ألف درهم في حسابي أو في كتابي ثم قال أردت بذلك  
الخبر بالباطل يلزمه المال في القضاء \* وقال مشايخ بلح رحمه الله تعالى ما كان مكتوبا بخط البائع في ياد كاره لم يلزمه لانه لا يكتب في ياد كاره  
الا ما كان له على الناس ولاناس عليه \* رجل قرأ على رجل صك بحال وقال له أشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال نعم كان ذلك

أقرار احل له ان يشهد عليه \* رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا لايحل لهم  
 أن يشهدوا عليه بذلك المال \* وكذا لو قال الشهود ان شهد عليك بهذا فقال اختموا عليه \* ولو قالوا انتم هذا الصك فقال اشهدوا عليه  
 كان اقرارا حل لهم أن يشهدوا عليه \* وكذا الاشارة للمهود من الاخرى تكون اقرارا \* وكذا لو كتب الاخرى \* ولو كان قادرا  
 على الكتابة فاشار جازت اثارته ١٢٨ \* والمريض الذي اعتقل لسانه لا تعسر اثارته \* رجل قال لا خير اخذت منك

الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول  
 أي حنيقة ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى فاضيلان \* ولو باع جزأ من خمسة  
 أسهم أو سهمين منها أو نصيب منها أو من خمسة أنصبا أو جزأ أو نصيبا فيه جاز عند أي حنيقة رحمه الله  
 تعالى استحصا بالاقباسا كذا في البحر الرائق \* رجل اشترى من آخر ساحة أو أرضا وكره حدودها ولم يذكر  
 ندرها الا طولا ولا عرضا جاز المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز فلو لم يذكر الحدود ولم يعرف  
 المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد وقد عرف جميع المبيع كذا في الخلاصة \* رجل باع  
 حنطة مجموعة في محفورة من أرض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى المحفورة قالوا كان له الخمار وان كان  
 يعلم منتهى المحفورة الا انه لم يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا أن يخرج تحتها كان أو نحو ذلك  
 كذا في الظهيرية \* رجل قال بعثت منك هذه المائة الشاة بهذه المائة الشاة كل شاة منها بشاة فالبيع فاسد  
 رجل قال لا خير بعثت منك هذه البقرة وهي حية كل رطل بدرهم فقبضها فضاغت منه ضمن قيمتها وعن  
 محمد رحمه الله تعالى فبين قال بعثت هذه الشاة كل ثلاثة ارطال بدرهم بوزنها حية فالبيع باطل وكذلك  
 اذا قال وزنها خسون رطلا فاشترى منه كل ثلاثة ارطال بدرهم وكذا اذا قال بعثت هذه الرمانة بوزنها  
 دراهم كذا في المحيط \* اذا قال لغيره بعثت منك عبدا بكذا ولم يسمه ولم يره المشتري فالبيع باطل لان المبيع  
 مجهول بسبب عبده الغر وعبد آخره وكذلك اذا قال بعثت عبدا فالبيع فاسد اذا كان له عبدا آخر فان  
 اتفق البائع والمشتري أن المبيع هذا العبد فالبيع جائز واختلاف المشايخ في معنى قوله البيع جائز منهم  
 من قال معناه ان البيع الاول يجوز اذا اتفقا ومنهم من قال ينعقد بينهما مبيع آخر بالعتاوى لأن  
 يتقلب البيع الاول جائزا كذا في الذخيرة \* وفي شرح كتاب العتاق اذا قال لغيره بعثت منك عبدا لي بكذا  
 وله عبدا واحدا قال عبد لي في مكان كذا جاز البيع وان لم يقل في مكان كذا قال شمس الأثمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى عامة المشايخ على انه لا يجوز البيع قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط  
 \* رجل قال لغيره بعثت منك جميع ما في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم ما  
 تحويه الدار كان البيع فاسدا ولو كان مكان الدار بيت والمسئلة بمجالها يجوز وكذلك ما في هذا الصندوق  
 والجوالت كذا في الظهيرية

الفصل التاسع في بيع الاشياء المتصلة بغيرها وفي البيوع التي فيها استثناء لا يجوز بيع لبن في ضرع  
 ولا ولد في بطن ولا يجوز بيع صوف على ظهر الغنم في الرواية المشهورة كذا في محيط السرخسي \* ولو سلم  
 الصوف واللبن بعد ذلك لم يجز أيضا ولا يتقلب محصيا كذا في البحر الرائق \* ولا يبيع عشب القمل  
 كذا في شرح الطحاوي \* ويجوز بيع الحنطة في سنبها مكابله وموازنة وان لم تستد الحبوب بعد كذا  
 في القنية \* ولم يجز بيع المزانة وهو بيع التمر على النخل بتمر مجذوذ ومثل كيل ما على النخل من التمر حرا  
 وطنا والمحاقلة وهو بيع الحنطة في سنبها بمحقة مثل كيلها خرا كذا في النهر القائق \* ولو اشترى  
 ثوب ثلث الحنطة لا يجوز ولو اشترى الثوب بعد الكدس قبل التدريه جاز كذا في الخلاصة \* ولم يجز أيضا  
 بيع الملامسة وهي أن يتساوا مسلعو يتقاعلى انه اذا مسها المشتري فقد باعها منه ولم يجز أيضا بيع  
 القاء الحبر وهو أن يلقى حصاة أو ثوب فأى ثوب وقعت عليه كان هو المبيع والافرق بين كونه معبدا أو غير

ألفا ودبيعة والفاغصبا  
 فضاغت الودبيعة وهذه الف  
 غصب وقال المقر له لابل  
 هلك الغصب وبقيت الودبيعة  
 كان القول قول المقر له  
 يأخذ هذه الالف ويغرم  
 المقر ألفا أخرى وكذا لو قال  
 المقر له لابل غصبتى الالفين  
 كان الجواب كذلك \* ولو  
 قال المقر أو دعنى الفا  
 وغصبت منك الفا وهلك  
 الودبيعة وبقي الغصب وقال  
 المقر له لابل هلك الغصب  
 كان القول قول المقر له يأخذ  
 المقر الالف ولا يضمنه شيئا  
 \* رجل قال لغيره هذه الالف  
 ودبيعة لك عندي فقال المقر  
 له ليست بودبيعة ولي عليك  
 الف من قرض أو غنم يبيع  
 ثم يحدد المقر الدين والودبيعة  
 واراد المقر له ان يأخذ الودبيعة  
 قضاء عن الدين الذي يدعى  
 لم يكن له ذلك لان اقراره  
 بالودبيعة او لابل بالرد  
 \* ولو قال المقر له ليست  
 بودبيعة ولكنى اقرضتكها  
 بعينها وبمحمد المقر القرض  
 كان للمقر له ان يأخذ الالف  
 بعينها الا ان يصدقه المقر  
 في القرض فيثبت لا يكون  
 للمقر له ان يأخذ الالف بعينها  
 \* ولو قال رجل لرجل لك

على الف درهم من قرض فقال المقر له ليس لي عليك قرض ولكنه غنم يبيع فجعل المقر القرض وغنم يبيع  
 كان للمقر له ان يأخذ الالف عوضا عما عليه لانها متقاعلى الدين \* ولو قال هذه الالف اخذتها منك غصبا وقال المقر له لم تأخذها منى ولكن  
 لي عليك ألف من غنم يبيع وبمحمد المقر الدين والغصب ليس للمقر له على الالف الغصب سبيل وله ان يأخذ من المقر الف لانها متقاعلى وجوب  
 الالف \* رجل ساكن دارا قرأه كان يدفع الى فلان غلة هذه الدار ثم قال الدار دارى كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا بان الدار



قال المخاطب في جميع ذلك لا لا يكون اقرا \* رجل قال لغيره لم أغضبك الا هذه المائة كان اقرا له بالمائة \* وكذا لو قال مائة على المائة درهم او سوي مائة درهم أو أكثر من مائة درهم كان اقرا بالمائة \* ولو قال مائة على أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرا \* المقر له اذا أقر أن الدين لفلان الا تحرو صدقه الثاني صح ذلك ويكون حق القبض للاول فاذا أدى المقر الى الثاني يبرأ \* رجل قال لاهرا أنه يقرني هذه لك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قال بالفارسية اين كلومن ترا يكون هبة فلا بد من التسليم وان قال تراست أو قال ان نواست يكون اقرا \* رجل قال لابنه الصغير اين مال ترا كردم او بنام تو كردم أو ان تو كردم يكون عليك \* وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظاهر الدين رحمه الله تعالى بنام تو كردم لا يكون عليك ولا اقرا \* وزكر في المتن اذا قال أرضى هذه وزكر حدودها لفلان أو قال

( ١٧ - فتاوى ثالث ) الارض التي حدودها كذا الولد فلان وهو صغير كان جائزا و يكون عليك \* و ذ كرفي المنتقى رجل قال فلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة \* ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدى هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شئ \* قالوا اذا أضاف المال الى نفسه أو لابان قال عبدى هذا فلان يكون هبة على كل حال \* وان لم يصف الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا \* و ذ كرفي المنتقى رجل قال دارى هذه لـ \* و لادى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فانما

لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذا الدار لاصا غز من اولادى فهو اقرار وهى ثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال  
ثلث دارى هذه لفلان كانت هبة \* ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا \* رجل اقر بعين رجل ثم انكر اختلاف المشايخ فيه  
قال ابو نصر الدبوسى رحمه الله تعالى يحلف بالله ما اقررت به كذا وقال ابو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا يحلف على الاقرار الا فى الدين  
يحلف بالله ماله عليك كذا وفى العين (١٣٠) يحلف على العين \* عين فى يد رجل اقر انها لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب

فى رد الدار والميت والباب قال البيهقي فى البيع جازى وليس للمشتري فيه خيار كذا فى المحيط \* اكاره عماره فى ضيعة  
رجل فباع العماره ان كانت العماره بناء او شجر اجازاذا لم يشترط الترتل فى الارض وان كانت كرنا او كرى  
انهار او نحو ذلك لا يجوز كذا فى الظهيرية \* ولو كان المبيع دارا او ارضين رجلين مشاعا غير مقسوم  
فباع احدهما قبل القسمة يتا منها بعينه او قطعة بعينها فالبيع لا يجوز ولا فى نصيبه ولا فى نصيب صاحبه  
بخلاف ما اذا باع جميع نصيبه من الدار والارض فالبيع جازى كذا فى شرح الطحاوى \* ولا يجوز بيع  
المسيل وهبته ويجوز بيع الطريق وهبته كذا فى التبيين \* ولو باع امة فى بطنها ولد موصى به لا اخر فجاز  
الموصى له ثم ولدت بعد قبض المشتري فلا شئ له من الثمن وان ولدت قبل القبض فله حصه من الثمن الا اذا  
مات قبل القبض فلاحصه وان ولدت قبل القبض ولم يحز الموصى له او اعتقه اخذ المشتري الامه بحصتها  
من الثمن ولا تصح الاجازة بعد الولادة بحال كذا فى التتارخانية \* ولو استثنى من المبيع ما يجوز افراده بالعقد  
جاز الاستثناء كذا لو باع صبرة الاصا عمنها او دنانير خل او دهن الا عشرة امانه وكذلك لو كان عددا متقاربا  
جاز البيع \* ولو استثنى منه ما لا يجوز افراده بالعقد لا يصح استثناءه كذا لو باع جارية الاجلها او وشاة الاعضا  
منها او قطيعا من الغنم الا شاة او سيفا محلى الاحلية لم يحز كذا فى محيط السرخسى \* ولو باع بناء او دارا  
واستثنى ما فيه من الخشب او استثنى ما فيه من اللبن والابجر والتراب يجوز اذا اشتراه بالنقص كذا فى  
القنية \* ولا يجوز ان يبيع الثمر ويستثنى منها ارضا او معلومة هذا اذا باعها على رأس الشجر اما اذا كان  
يجوز فبايع الكل الاصا عمنها فانه يجوز قالوا وهذه رواية الحسن وهو قول الطحاوى \* واما على ظاهر  
الرواية فينبغى ان يجوز ولو باع ثغلا واستثنى منها ثغلا لم يجز كذا فى السراج الوهاج \* ولو باع صبرة  
بمائة الا عشرة فافله تسعة اعشارها بجميع الثمن ولو قال على ان عشرها لى فله تسعة اعشارها بنسبة  
اعشار الثمن خلا لما روى عن محمد رحمه الله تعالى انه بجميع الثمن فيها وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
لو قال ابيعك هذه المائة المساة بمائة على ان هن على او لى هذه فسد ولو قال الاهدك كان ما بقى بمائة كذا  
فى فتح القدير \* ولو قال هذه المائة لك بمائة درهم الانصفا فان النصف بمائة درهم ولو قال لى نصفها كان  
النصف بمائتين درهم كذا فى المحيط \* ولو باع اغناما او عدل بن واستثنى واحد اغر معين فالبيع فاسد  
ولو استثنى معين جاز كذا فى الخلاصة \* وكذلك الحال فى كل عددى متفاوت هكذا فى فتح القدير \* ولا  
يجوز بيع جارية اعتق ما فى بطنها وتاثيرها احدى عشرة مسئلة \* احداها يجوز العقد والاستثناء وهى  
ما لو اوصى بالام واستثنى الحسين او اوصى بالحل واستثنى الام صح الاستثناء \* واربعة منها بقصد العقد  
والاستثناء وهى ما لو باع امة او كاتبها او استأجرها او صالح عليها من دين واستثنى الجنين فسدت هذه  
العقود \* وستة يجوز العقد ويطل الاستثناء وهى ما لو وهب الام او تصدق وسلها او مهرها او صالح عليها  
من دم العبد او صالح عليها او اعتق الام واستثنى الجنين فى هذه العقود يطل الاستثناء ونفسنت العقود  
عليها كذا فى محيط السرخسى \* وفى الامالى عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره بعثك هذا العبد  
بألف درهم الانصفا بمائة درهم فالبيع جازى كذا فى محيط السرخسى \* وفى الامالى عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال له بعثك هذا  
بمائة درهم فالعبد كله للمشتري بألف ومائة درهم \* وفى الامالى عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال له بعثك هذا  
العبد بألف درهم على ان لى نصفه بثلاثمائة درهم او ستائة درهم او قال بثلاث الثمن او قال بمائة دينار

الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى صح اقراره حكما ولا يحل  
للقرة \* وان اراد المقر بهذا الاقرار عليك مبتدأ قال لا  
يلزمه لان الاقرار اخبار وليس بتمليك \* رجل قال  
فى صحته جميع ما هو داخل منزلى لاهر اتى هذه ثمنات  
صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب  
الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والابنفس الاقرار  
لا تملك \* رجل ادعى على  
رجل انفا خمسمائة منها  
موجلة وخمسمائة منها  
مجله وقال المدعى عليه (١)  
مر ابتوجيرى ددانى بنسبت  
قال الشيخ الامام الاجل  
الاستاذ طهير الدين رحمه الله  
تعالى هنا جوابى بالمجمل دون  
المؤجل \* وقال الشيخ الامام  
الاجل نجم الدين عمر النسفى  
رحمه الله تعالى قال رجل مرا  
بفلان ده درهم دادنى انت  
لا يلزمه شئ بهذا الكلام  
ما لم يقل على اوفى نعمتى  
\* قال رضى الله تعالى عنه  
وينبغى ان يكون هذا اقرارا  
منه لمكان العرف \* رجل اقر  
فى صحته وكال عقله ان جميع  
ما هو داخل منزله لاهر اتى  
غير ما عليه من الثياب ثمنات

الرجل وترك انفا دعى الابن ان ذلك تركه اياه فى اموال القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان علمت المرأة ان جميع ما اقر به  
الزوج كان لها ببيع او هبة كان لها ان تنع ذلك عن الابن يحكم اقرار الزوج \* وان علمت انه لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بذلك  
الاقراره رجل قال جميع ما يعرف منى او جميع ما ينسب الى فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اقراره ولو قال جميع ما لى  
او جميع ما ملك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم (١) قوله مر ابتوجيرى ددانى بنسبت غرر

ولا يجبر على ذلك \* ولو قال جمع ما في يني لفلان كن اقرارا \* ولو قال جمع ما في يني بعت لفلان جاز البيع ولو قال جميع ما املك بعت لفلان كان البيع فاسدا \* رجل اقر لبقته في صحته بجميع ما في منزله من القرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله في الرستاق دواب وغلمان وهو ساكن في البلد قال أبو بكر الاسكاف اقراره على ما هو في منزله الذي هو ساكنه في البلد وما كان من الدواب بيعتها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقر بقماشها لابتته وكذلك عبده الذين (١٣١) يخرجون في حوائجهم ويأوون الى منزله فهم داخلون في

الاقرار \* رجل قال لغيره اقرضك مائة درهم فقال لا أعود بها أولا أعود بعد هذا كان ذلك اقرارا لأن العود والاعادة يكون للوجود \* رجل قال لغيره لم أغصبك الا هذه المائة كان اقرارا بالمائة \* وكذا لو قال غصبتني هذه المائة فقال لا أغصبك بعد هذه المائة شيئا كان اقرارا \* وكذا لو قال لم أغصبك مع هذه المائة شيئا كان اقرارا \* وكذا لو قال لم أغصب أحدا بعدك أو قبلك أو معك فالكل اقرار \* ولو قال لغيره اقرضك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد قبلك أو من أحد غيرك أو من أحد سواك أو قال لا أستقرض من أحد بعدك أو لم أستقرض من أحد \* قال شمس الأئمة السر حتى رحمه الله تعالى لانه لو صح وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء لان هذا السنين بين السؤال وليس كل من سأل شيئا يعطى له \* بخلاف قوله اقرضتني فان ذلك يكون

فالبائع فاسد في هذا كله كذا في المحيط \* رجل باع رقبته الطريق على أن يكون البائع فيها حق المرور جاز وكذلك لو باع صاحب الدار السفلى على أن يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا في الظهيرية \* ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره أبيعك هذه الدار الاطرية بقاها من هذا الموضع الى باب الدار ووصف طولها وعرضها وشرط ذلك انفسه أو لغيره فالبائع جائز والتمن الذي سمي كله ممن ما في من الدار سوى الطريق \* ولو قال في بيع الدار على أن للبائع فيها طريقا ووصف طولها وعرضها لا يجوز ذلك كذا في المحيط \* ولو قال أبيعك دارى هذه بألف على أن لي هذا البيت بعينه لا يبيع ولو قال الا هذا البيت جاز البيع \* ولو قال بعتك هذه الدار الابناءها جاز البيع ولا يدخل البناء في البيع ولو باع أرضا الا هذه الشجرة بعينها بقرانها جاز البيع وللمشتري أن يمنع عن تدلي أغصان الشجرة في ملكه كذا في البحر الرائق \* الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف بين أبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى اذا قال لغيره بعتك هذه الدار بألف درهم الامانة ذراع فالبائع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البائع جائز والمشتري بالخيار اذا علم ذراع الدار فان شاء كان البائع شريكا معه في الدار بالمائة الذراع وان شاء ترك كذا في المحيط \* ولو قال أبيعك هذا الطعام بألف درهم الا عشرة أفرقت منها فالبائع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البيع جائز وللمشتري الخيار اذا عزل منه العشرة الاقشرة \* ولو باع بمائة الا دينار كان بتسع وتسعين كذا في البحر الرائق

الفصل العاشر في بيع شيتين أحدهما لا يجوز البيع فيه وشراهما باع باطل \* ومن جمع بين حر وعبد أو شاة ذكية وميمنة وباعها باطل البيع فيهما سمي لكل واحد منهما أولم يسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان سمي لكل واحد منهما صحيح في العبد والذكية كذا في الكافي \* وكذلك لو اشترى شاتين مسلوختين فاذا احدهما ذبيحة مجوسى أو ذبيحة مسلم ترك التسمية عليهما عدا فان ذلك والميمنة سواء عندنا كذا في المبسوط \* وان جمع بين قن ومذبر أو مكاتب أو ولد أو بين عبده وعبده غيره صح في القن وعبده بالصفة من الثمن ومن جمع بين وقف وملك وأطلق صح في الملك في الاصح كذا في الكافي \* ولو اشترى دين من خل ثم ظهر أن أحدهما خمران لم يمين حصه كل دين من الثمن فالعقد فاسد في الكل وان بين فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز العقد في الخل كذا في الذخيرة \* واذا اشترى عبدين وقبض أحدهما ولم يقبض الآخر حتى باعهما جميعا بألف على أن كل واحد منهما مائة جاز البيع فيما قبض ولم يجز فيما لم يقبض كذا في المحيط \* رجل اشترى غلاما كافرا مع غلامه قبل أن يقبض ما اشترى جاز البيع في الذي هو عنده عند علمنا الثلاثة كذا في الخلاصة \* واذا اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى باعه مع آخره من البائع بألف درهم كل واحد منهما مائة فانه يجوز البيع في عبده ولا يجوز في العبد الذي اشتراه كذا في الذخيرة \* وفي المتن رجل اشترى دارا وطريقا من طرق المسلمين محدودة معلومة يعنى جمع بين الدار وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق بعد ما قبضه المشتري فان شاء المشتري رد الدار وان شاء أمسكها بحصتها اذا كان الطريق محتط بالدار فان كان يميز الرتبة الدار بحصتها ولم يكن له الخيار وان كان الطريق ليس بمحدود ولا يعرف قدره فسد البيع ولو كان مكان الطريق مسجد خاص

اقرارا \* وذكر في بعض الروايات اذا قال الرجل لغيره استقرضت منك ألفا يكون اقرارا \* رجل قال لغيره فعلت كذا اذا كان لك على مائة درهم كان ذلك اقرارا وليس هذا بتعليق لان اذ يستعمل في الماضي واذا يستعمل في المستقبل وهذا في العربية \* ما في الفارسية چون يكون للتعليق \* رجل ألتف مال والدته ثم قال في صحته جميع ما في يدي من المال فهو لك قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان كان مال الوالدة الذي اقر به فانما بعينه فالمال للوالدة وان كان الاثر قد استعمل ذلك المال وذلك مما لا يكال ولا وزن وقد ترك الابن ذراهم أو دنانير

قالوا الدفء بعة من أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استملكه الابن بعد ما أقر لها لان الذي أقر لها كان بمنزلة الصالح فلما استملكه بطل الصلح وعاد الدين كما كان \* رجل له سبعة أولاد أقر في محنته وجواز اقراره أن خمسة من أولاده عليه ألف درهم وسماهم في الصلح عمرو وأحمد وفلان وفلان ومات الرجل بعد ذلك فشهدوا الشهود بعد موته على اقراره بذلك الآن الشهود قالوا لا نعرف هؤلاء الأولاد لانهم ما كانوا حاضرين عند اقراره قال (١٣٣) أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أقر سائر الورثة بأسمى هؤلاء أنكروا اقرار الميت بشت المال

بشهادة الشهود وان يحدث الورثة أسامى الأولاد كاتف المدعون أقامة البينة على أسامهم اذ لم يكن في الورثة مثلهم في الاسامى \* رجل أقر لامرأته بدار في محنته وهي خراب ثم عمرها من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن أن العمار ميراث وادعت المرأة أن الدار والعمارة لها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان الزوج عمرها باذنهما فالعمارة لها والنفقة دين عليها وتغرم المرأة حصه الابن وان كان الزوج عمرها بغير اذنها لنفسه فالعمارة ميراث وللرأة أن تغرم قيمة نصيب الابن ويسلم كل العمارة لها \* رجل هو مجهول النسب قال أنا فتى فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون اقراره بالرق لما روى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقول أحدكم عبدي أو أمتي فان كلكم عبيد الله ونساءكم اماء الله عز وجل ولكن ليقبل غلامى وجاري

بجمع فيه فالقول في مثل الطريق المعلوم فان كان مسجد جماعة ففسد البيع كله لان بيع المسجد الجامع لا يجوز ولا يحل وكذلك اذا كان مهدوما أو رضاء ساحة لانه فيها بعد أن يكون في الأصل مسجد جامع واذا كانت الارض مشتركة بين رجلين باع أحدهما جميع الارض من صاحبه كان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول بفساد البيع وكذا كان يقول فيما اذا صلح المدعى عليه مع المدعى عن دعواه على دار مشتركة بينهما ولو اشترى عبدان بمائة نقد وخمسها لله على فلان أو بمائة مائة الى العطاء ففسد البيع في الكل ذكره القدروري في شرحه كذا في المحيط \* واذا اشترى من آخر محدودا بعشر دراهم وألف من من الخطوط بين أو صافها الا انه لم يبين مكان الا فناء الخططة حتى فسد البيع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في حصة الخططة هل يتعدى الفساد الى الباقي على قوله قال ينبغي أن لا يتعدى كذا في الذخيرة \* ولم يجوز شراؤه وشرا من لا تصح شهادته له ما باع نفسه أو بيع له بأن باع وكيله باقل مما باع قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره من مشتركة أو من وارثه لامن الموهوب له والموصى له والمبيع لم ينقص ذاتا واتحد الثمنان جنسا والدنانير جنس الدراهم ههنا وفي الشفعة كذا في الكافي \* وكذلك ان بقي عليه شيء قبل نقد الثمن كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بدراهم باقل لا يجوز ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بغير الفضه باقل جاز واذا اشتراه بالقوس باقل قيل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قياس قوله ما يجوز كذا في التتارخاتية \* ولو اشترى بجنس آخر أو بعد ما تعيب يجوز كذا في التهذيب \* ولو اشتراه بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو رخص السعر فانتقص من حيث السعر فاشتراه باقل مما باع لم يجوز ولا عبرة للسعر كذا في الخلاصة \* ولو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو احوال البائع على المشتري ثم اشتراه باقل مما باع كذا في الفقيه \* ولو باع المشتري من رجل ثم ان البائع الاول اشترى من المشتري الثاني باقل مما باع جاز فان عاد المشتري الى المشتري الاول ان عاد بسبب هو فسبح في حق الناس كافة لا يجوز للبائع الاول أن يشتريه باقل مما باع وان عاد اليه بسبب هو فسبح في حقهم ما بيع جديد في حق الثالث كان للبائع أن يشتريه باقل مما باع كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولو قبض الثمن ثم اشتراه باقل جاز ولو وجد هازر فافترقه لم يطل الجواز وكذا لو صالحه من الثمن على ثوب وقبضه ثم اشتراه باقل ثم وجد بالثوب عيبا فترده لا يفسد الشراء ولو وجد الدراهم ستوقا ففسد الشراء ولو باعه ثم اشتراه أبوه أو ابنه باقل جاز في حال حياته وبعد موته واذا باع المضارب ثم اشتراه برب المال باقل لم يجوز وان كان فيه ربح ولو اشترى عبد اجماعة وقبضه ثم باع من البائع أمة بثلاثمائة درهم ثم اشترى الامة بالعبد وبمائة جاز في نصف الامة كذا في التتارخاتية \* باع عبد ألف نسبه وشترط الخيار لاجني فاجاز المشروط له الخيار بالبيع ثم اشتراه الاجني بمائة مائة قبل نقد الثمن جاز وان كان البائع هو الذي اشتراه لم يجوز كذا في السراجية \* ولو ان المشتري وهب السلعة من انسان ووهبها الموهوب له من الواهب وهو المشتري بعد ذلك ثم ان المشتري باعها من البائع باقل جاز وكذلك لو ان المشتري باع العبد من انسان ثم اشتراه ثم باعه من البائع باقل مما باع جاز \* ولو ان المشتري وهبه من انسان وسله ثم رجع في الهبة ثم باعه من البائع باقل لا يجوز \* اذا وكل بيع عبده بالف فباعه الوكيل ثم اراد الوكيل أن يشتريه باقل مما باع لنفسه ولغيره باعه قبل نقد الثمن لا يجوز \* ولو باع المدير أو المكاتب أو العبد لم يكن للولي أن يشتريه باقل هكذا في المحيط \* ولو

وفتأى وقتا في \* قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى في بلادنا اذا قال الرجل أنا فتى فلان لا يكون لقراره بالرق وانما يفسد منه أنه انه \* ارض في يد رجل أقر في مرضه أنها واقف قالوا ان أقر بوقف من قبل نفسه يكون من الثلث وان أقر بوقف من غيره فان صدقة الواقف أو ورثته جاز في النكاح وان أقر بوقف ولم يبين أن من جهته أو من جهة غيره فهو من الثلث \* رجل قال جميع مالي بدي لفلان قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع في البيان اليه ولا يعلم قبل البيان \* وذكر

في الجامع الصغير رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو غيره فقلان صح إقراره لأنه عام وليس مجهول فان حضر المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختار ما في يده أنه كان في يده وقت الإقرار ولم يكن كان القول فيه قول المقر \* وكذا لو قال جميع ما في حانوتي فقلان \* رجل قال أنا باري من هذا العبد أو قال خرجت عن هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي ثم ادعاه بعد ذلك وأقام البينة ذكر في المتن أنه لا تقبل بينته إلا إذا ادعاه بسبب حادث \* مريض أقر بعبد بعينه (١٣٣) لأنه أنه ثم أعتق العبد بعد ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن

كان صدقه الوارثة في إقراره للمرأة كان العبد لها وعقده باطل وإن كذبه جاز عقده من الثلث \* رجل كان يمرض يومين ويصح ثلاثة أيام ويمرض يوما ويصح يومين فافتر لاشبهه بدين قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن أقر بذلك في مرض صح بعده جاز إقراره وإن أقر في مرضه الذي أزمه الفراش وانصل ذلك بموته لا يجوز إقراره \* رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي وأهي لفلان آخر فإنه يقضى بالمائة لصاحب البيت وبغيره المقر مثلها للذي أقر أنه الله وإقراره بأخذ المائة من بيته بمنزلة قوله غصب منه أو أخذت \* وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو من كيس فلان ألف درهم أو من سقف فلان ثوبا أو من قرية فلان كتر خنطة أو من زرع فلان كتر خنطة كل ذلك يكون بمنزلة إقراره بالقبض من يده \* وكذا لو قال قبضت من أرض فلان عدل

\* ولو باع ثم وكل آخر حتى يشتري باقل جاز عنده كذا في الخلاصة \* صح البيع في المضموم إلى شراء ما باعه باقل قبل النقد كالمواشيتي أمة بخمس مائة ثم باعها ومعهما أخرى من البائع قبل نقد الثمن بخمس مائة جاز البيع في التي لم يشترها منه وفسد في الأخرى كذا في البحر الرائق \* وفي القدروري ولا يجوز أن يبيع سلعة بثمن حال ثم يشتريها بذلك الثمن إلى أجل \* ولو باعه بالف درهم نسيئة إلى سنة ثم اشتراه بالف درهم إلى سنتين لا يجوز وإن زاد على الثمن درهما أو أكثر جاز ويجعل الزيادة في الثمن الثاني بمقابلته النقصان المتمكن بزيادة الأجل فينعدم النقصان كذا في المحيط

باب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده يجب أن يعلم بان الشرط الذي يشترط في البيع لا يحتاج إلى إيمان كان شرطًا يقتضيه العقد ومعناه أن يجب بالعقد من غير شرط فإنه لا يوجب فساد العقد كشرط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري وأما أن كان شرطًا لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا أنه لا يلزم ذلك العقد ونعني به أنه يؤكدهم موجب العقد وذلك كالبيع بشرط أن يعطى المشتري كفة لا بالثمن والكفيل معلوم بالاشارة أو التسمية حاضري مجلس العقد قبل الكفالة أو كان غائبًا عن مجلس العقد فحضر قبل أن يتفرق أو قبل الكفالة جاز البيع استحسانًا وكذا البيع بشرط أن يعطى المشتري بالثمن رهنا والرهن معلوم بالاشارة أو التسمية جاز البيع استحسانًا وإن لم يكن الرهن من مقتضيات العقد إلا أن الرهن يؤكدهم موجب العقد قال في المتن وإن لم يكن الرهن معينًا ولكن كان مسمى أن كان عرضًا لم يجز فلن كان مكيلًا أو موزنًا أو موصوفًا فهو جاز وإن لم يكن الرهن معينًا ولا مسمى وانما شرط أن يرهنه بالثمن رهنا فالبيع فاسد إلا إذا تراضيا على تعيين الرهن في المجلس ودفعه المشتري إليه قبل أن يتفرقا أو تجهل المشتري الثمن ويطل الأجل فيجوز البيع استحسانًا كذا في المحيط \* وإذا لم يكن الكفيل معينًا ولا مسمى فالفقد فاسد وإن كان الكفيل حاضري مجلس العقد أو أي أن يقبل الكفالة أو لم يأت بآب ولكن لم يقبل حتى افترقا وأخذ في عمل آخر فالبيع فاسد استحسانًا قبل بعد ذلك أو لم يقبل كذا في الذخيرة \* ولو شرط أن يرهن كرحنطة جيدة جاز لأن هذه الجهالة لا تفسد البيع ولو شرط فيه رهنا معينًا امتنع من تسليم الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري ما أن تدفع الرهن أو قيمته أو الثمن أو يفسخ العقد كذا في محيط السرخسي \* ولو امتنع المشتري من هذا الوجوه فللبائع أن يفسخ البيع هكذا في البدائع \* وإذا اشتري شيئًا بشرط أن يكفل فلان بالدرك فهو كالبيع بشرط أن يعطى المشتري بالثمن رهنا أو بنفسه كفيلا فإنه يصح إذا كان الكفيل حاضري مجلس العقد وكفل كذا في الصغرى \* ولو باع على أن يجبل البائع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسًا واستحسانًا ولو باع على أن يجبل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسًا واستحسانًا كذا في الظهيرية وقيل في الحوالة إن باع بشرط أن يجبل المشتري بجميع الثمن على غيره فسد البيع ولو شرط أن يجبله بنصف الثمن على غيره جاز ذكر الحاكم في مختصره أنه يجوز مطلقًا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وإن كان الشرط شرطًا لا يلزم العقد إلا أن الشرع ورد بهجوازه كالخيار والأجل أو لم ير بالشرع بهجوازه ولكنه متعارف كما إذا اشترى نعلًا وشرا كما على أن يهذوه البائع جاز البيع استحسانًا كذا في المحيط \* وإن اشترى صرما على أن يتخفف البائع له خفا أو قلنسوة بشرط أن يطين له البائع من عنده فالبيع بهذا الشرط جاز للتعامل كذا

زطى يقضى بالزطى لأصاحب الأرض وكذا لو قال أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وإن أقام البينة أن الدار كانت في يده باجارة برئ عن الضمان \* ولو ادعى دارا في يد رجل فافر المدعي عليه أن المدعي كان يسكن هذه الدار لا يكون مقرًا بالدار للادعي \* رجل قال لفلان على مائة درهم أو قل مائة درهم فهو أقرار بالدين فلا يصدق أنه أودعته إلا إذا قال موصولا \* ولو قال عندى لفلان ألف درهم أو مئتي أو مئتي أو في صندوق فهو ودعة \* رجل أقر لرجل بدين ثم مات فقال وارث الملت كان إقراره

ثلثة قالوا يحلف المقر له لقد أقرت بهذا المال اقراراً صحيحاً \* رجل قال اقتضيت من فلان مائة كانت لي عليه أو قال كانت وديعتي عنده فقمضتها وقال فلان لا بل هي مالي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد أن يحلف أنه ما أودعه أو لم يكن عليه شيء \* رجل قال أسكنت فلان بيتي ثم أخرجته وقال الساكن بل هو بيتي كان القول لأقر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول المقر له (١٣٤) بالسكنى مع عينته أنه ما أسكنه المقر وعلى هذا الخلاف إذا قال أعرت هذه الدار فلاناً

في التارخانية \* وكذا لو اشترى خفا به خرق على أن يحجز البائع أو يؤمن خلقاً في وبه خرق على أن يحيطه ويجعل عليه الرقعة كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى كرسياً بشرط القطع والخطاطة لا يجوز لعدم العرف كذا في الظهيرية \* وإن كان الشرط شرطاً لم يعرف وروى الشرع بجوازها في صورة وهو ليس بمعارفان كان لاحدا المتعاقدين فيه منفعة أو كان للعقد عليه منفعة والمعقود عليه من أهل أن يستحق حقاً على الغير فالحقد فاسد كذا في الذخيرة \* ولو باع عبداً على أن يسلمه المشتري قبل نقد الثمن كان البيع فاسداً كذا في الظهيرية \* رجل قال لغيري بعثك عبدي هذا بألف درهم على أن تعطيني عبدك هذا أو قال على أن تجعل لي عبدك هذا فاسد البيع لأنه شرط الهبة في البيع ولو قال بعثك عبدي هذا بألف درهم على أن تعطيني عبدك هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع عبداً على أن المشتري متى باعه فالبائع أحق بثمنه فالبيع فاسد كذا في السراج الوهاج \* بعث منك هذا الجار على أنك ما لم تجاوز به هذا الثمن فردته على أقبلك منك والافلا لا يصح وكذا إذا قال ما لم تجاوز به إلى الغد كذا في القنية \* ولو اشترى شيئاً لبيعه من البائع فالبيع فاسد ولو اشترى غراً لبيعه البائع أو يقرض البائع المشتري أو انفاً لبيعه فاسد كذا في الخلاصة \* ولو باع شيئاً على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئاً أو يقرضه كان فاسداً ولو باع على أن يقرض فلاناً الاجنبي كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيان \* ثم إن شرط منفعة المعقود عليه أنما يفسد العقد إذا كان المعقود عليه من أهل أن يستحق حقاً على الغير وذلك هو الرقيق فأما ما سوى الرقيق من الحيوانات التي لا تستحق على الغير حقاً فاشترط منه لا يفسد العقد حتى لو اشترى شيئاً من الحيوان سوى الرقيق بشرط أن لا يبيعه أو لا يهبه فالبيع جائز وإن كان في هذا الشرط منفعة للمعقود عليه كذا في المحيط \* ولو باع عبداً أو جارية بشرط أن لا يبيعه وأن لا يهبه ولا يخرجها عن ملكه فالبيع فاسد كذا في البدائع \* وإن باع عبداً على أن يطعمه المشتري جاز وإن باع على أن يطعمه خبيصاً ولها كان فاسداً كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا باع عبداً بشرط أن يعتقه المشتري فالبيع فاسد في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى حتى لو أعتقه المشتري قبل القبض لا ينفذ عتقه ولو قبضه ثم أعتقه ينقلب العقد جائزاً استخساناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يلزمه الثمن وعلى قولهم لا ينقلب جائزاً حتى تلزمه القيمة كذا في المحيط \* وأجمعوا أنه لو هلك في يده قبل الاعتاق لزمنه القيمة وكذلك لو باعه من رجل أو وهبه من رجل وجبت عليه القيمة كذا في التارخانية \* اشترى جارية على أن يكسوها القز أو على أن لا يضربها أو على أن لا يؤذيها ففسد البيع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع جارية على أن يدبرها المشتري أو على أن يستولدها فالبيع فاسد كذا في البدائع \* وإن كان شرط المنفعة جري بين أحد المتعاقدين وبين اجنبي بان اشتري على أن يقرض البائع فلان الاجنبي كذا وقبل المشتري ذلك ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في شرح الجامع في باب الزيادة في البيع من غير المشتري أن العقد لا يفسد وذكر القدوري رحمه الله تعالى أن العقد يفسد بصورة ما ذكر القدوري رحمه الله تعالى إذا قال المشتري للبائع اشتريت منك هذا على أن تقرضني أو على أن تقرض فلاناً وذكر أن العقد فاسد كذا في الذخيرة \* وفي المتن قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يشترط على البائع وهو يفسد العقد فإذا اشترط على الاجنبي فهو باطل من جملة ذلك إذا اشترى دابة على أن يهب له عشرين درهماً فهو

فسكنها ثم قبضتها منه وكذا إذا قال فلان الخطاط خطا قبضي هذا نصف درهم ثم قبضته منه وقال الخطاط لا بل هو قبضي أعرتك \* وإن قال خطا قبضي هذا بدرهم ولم يقل قبضته منه لا يراد على الخطاط أجمعاً \* ولو قال فلان ما كن هذا البيت والبيت لي وفلان ينكر يقضي للساكن \* ولو قال فلان زرع هذه الأرض أو بني هذه الدار أو غرس هذا البستان وهو لي والكل في يدي وقال الآخر بل هو لي كان القول للمقر مع عينته لأن الاقرار بالزرع والخطاطة ليس باقرار باليد \* ولهذا لو قال هذا الثوب من خطاطة فلان لا يكون اقراراً له بالملك \* ولو قال هذه الدابة لفلان أرسلها إلى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يردها على المقر له ويضمن قيمتها للدافع إن ادعاه الدافع لنفسه ودفعتها إلى المقر الأول بغير قضاء وإن دفع بقضاء لا يضمن في قاس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كما قال في سكنى الدار لا يضمن

النافع شيئاً \* خطاط في يده ثوب أقر أن الثوب الذي في يده لفلان وسلمه إليه فلان آخر وكل واحد منهما مبدعه باطل فالثوب للذي أقر له أول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصانع ولا يضمن للثاني شيئاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فصل فيما يكون اقرار بشئ أو بشئين \* رجل قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة دراهم \* وكذا لو قال عشرة دراهم في عشرة دراهم ويلزمه عشرة دراهم ويطلب آخر كلامه إلا أن يقول غنيت المالك فلزماء \* ولو قال له على درهم في قفيز حنطة



يلزمه درهم ويبطل ذكر القفيز \* ولو قال على خمسة دراهم في ثوب يهودي لزمته خمسة دراهم \* فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي سلم والخمسة الدراهم أسلمها في الثوب لا يصح بيانه إلا أن يكون موصولاً أو يصدقه المقر له \* ولو قال على درهم مع درهم أو معه درهم لزمه درهمان \* ولو قال درهم قبل درهم لزمه درهم واحد \* ولو قال قبله درهم لزمه درهمان \* ولو قال درهم بعد درهم أو بعده درهم لزمه درهمان \* وأصل هذا ما عرف في الطلاق إلا في مسئلة بعد فان عمداً (١٣٥) قال بعدها واحدة يقع واحدة وهما يلزمه

درهمان على كل حال  
 \* وكذا لو سمي أحدهما ديناراً أو قفيزاً خبطة \* ولو قال درهم ودرهم يلزمه درهمان \* ولو قال درهم فدرهم عندنا يلزمه درهمان \* ولو قال درهم درهم يلزمه درهم واحد \* وكذا لو قال درهم بدرهم يلزمه درهم واحد \* ولو قال على درهم م على درهم لا يلزمه إلا درهم واحد لأنه تكرار \* ولو قال على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان \* ولو قال له على درهم ثم درهمان يلزمه ثلاثة دراهم \* ولو قال له على مائة درهم لابل مائتان في القناس يلزمه ثلثمائة وفي الاستحسان يلزمه مائتان \* وهو كالمو قال كنت طلقها أمس واحدة لابل ثنتين في الاستحسان يكون اقراراً بنتين فيلزمه أكثرهما \* وكذا لو قال على مائتان لابل مائة في الاستحسان يلزمه أكثر المالين وكذا لو استدرك في الصفة بأن قال بيض لابل سوداً وسوداً لابل بيض يلزمه أفضلهما \* ولو اختلف الجنس بأن قال لفلان على ألف درهم لابل مائة دينار

باطل وكذا لو قال على أن يهب لي فلان عشرين درهما \* وكل شرط يشترط على البائع لا يقصد العقد فاذا شرط على الاجنبي فهو جائز وهو بالخيار كذا في الخلاصة \* اذا اشترى شيئاً على أن يحيط فلان الاجنبي كذا عنه جاز البيع وهو بالخيار ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء تركه وروى ابن سماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى من آخر شيئاً على أن يهب البائع لابن المشتري أو لاجنبي من الثمن كذا فاسد البيع كذا في البحر الرائق \* اذا باع ثوباً على أن لا يبيعه المشتري أو لاجنبيه أو دابة على أن لا يبيعها أو يهبها أو طعاماً على أن لا يأكله ولا يبيعه ذكراً في المزارعة ما يدل على جواز البيع وهكذا روى الحسن في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في البدائع \* وهو الظاهر من المذهب كذا في الهداية \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى من آخر دابة على أن لا يعلفها فالبيع جائز وكذلك اذا قال على أن ينحرها وان قال على أن يبيعها من فلان أو على أن لا يبيعها منه فالبيع فاسد وان قال على أن يبيعها أو يهبها لم يقل من فلان فالبيع جائز قال في المنتقى وهكذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وان اشترى على أن لا يبيع الا بذن فلان أو اشترى داراً على أن لا يهدمها أو لا يبنيتها الا بذن فلان فالبيع فاسد كذا في المحيط \* رجل باع شيئاً على أن يشتره لنفسه لا يجوز البيع ولو قال بعت منك هذا بمائة درهم هتأورشوة جاز البيع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشتراه على أن يؤدى الثمن من يبعه فهو فاسد كذا في البحر الرائق \* ولو باع داراً على أن يتخذها مسجداً للمسلمين فسد البيع وكذا لو باع طعاماً على أن يتصدق به على الفقراء وكذا لو باع بشرط أن يجعلها سقاية أو مقبرة للمسلمين فسد البيع كذا في فتاوى قاضيان \* وفي العتائية ولو شرط أن يتخذ يبعة أو يتخذ العصر خراجاً كذا في التتارخانية \* ولو قال أبيعك هذا بثلثمائة درهم وعلى أن يخدمني سنة أو قال بثلثمائة درهم على أن يخدمني سنة أو قال بثلثمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسداً لان هذا بيع شرط فيه الاجارة وكذا لو قال أبيعك عبدى هذا بخدمتك سنة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع ثوباً على أن ينحره المشتري أو داراً على أن ينحرها فالبيع جائز والشرط باطل كذا في البدائع \* وان كان شرطاً ليس فيه منفعة ولا مضرة نحو أن يبيع طعاماً بشرط أن يأكله أو ثوباً بشرط أن يلبسه فالبيع جائز كذا في المحيط \* ولو اشترى جارية بشرط أن يبطأها أو لا يبطأها فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى اذا قال لغيره أبيعك هذا العبد بالف درهم لك على فلان قضاه مني لك عن فلان فالبيع جائز وهو متطوع عن فلان وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا باع الرجل عبداً له من رجل بالدين الذي للمشتري على فلان وهو ألف مريض به فلان فهو جائز والمال للبائع على الغريم الذي عليه الدين كذا في المحيط \* واذا باع عبداً من رجل على أن يدفع المشتري عنه الى الغريم للبائع كان البيع فاسداً وكذلك اذا باع عبداً من انسان على أن يضمنه المشتري عنه ألفاً للغريم له كان البيع فاسداً كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره بعت عبداً من فلان على أن أجمع لك مائة درهم جعلاً على ذلك فباعه من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذ كر الشرط في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل وان كان أعطاه كان له أن يرجع فيه وكذا لو قال بعت عبداً من فلان على أن أهب لك مائة درهم كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المنتقى اذا قال لغيره اشترى منك هذا بالمائة التي على فلان فهو فاسد وان قال أبيعك

أو قال كرخبطة لابل كرشعر يلزمه المالا ن جميعاً \* ولو قال لفلان على مائتا مثقال ذهب وفضة فهما نصفان \* ولو قال كرخبطة وشعر عليه من كل واحد ككر \* ولو قال كرخبطة وشعر وسهم كان ثلاثاً يلزم من كل واحد ثلث \* ولو قال لفلان عندي عشرة أبواب هريرة ومروية يلزم من كل واحد خمسة \* ولو قال أودعتني ثلاثة أبواب زطى ويهودي يلزمه زطى ويهودي والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطياً وان شاع جعله م ويبيع عنه على ذلك لان التساوي في الثلاث غير ممكن فيجعل على ما قلنا \* ولو قال له على مائة الى مائتين

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه مائة وتسعة وتسعون يدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية \* ولو قال لفلان على دراهم لزمته ثلاثة دراهم \* ولو قال دراهم كثيرة لزمته عشرة دراهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال دنائير كثيرة لزمته عشرة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الدراهم الكثيرة مائتان والدنائير الكثيرة عشرون \* ولو قال لفلان على كذا دينار عليه ديناران لأن كذا يستعمل في العدد وقل العدد اثنتان (١٣٦) \* ولو قال لفلان على كذا كذا درهم لزمه أحد عشر درهما \* ولو قال كذا وكذا

درهما لزمه أحد وعشرون \* وكذا الدنانير والمكيل والموزون \* ولو قال كذا كذا محتوما من حنطة لزمه أحد عشر محتوما \* ولو قال على كذا كذا درهم وكذا كذا دينار يلزم من كل واحد أحد عشر \* ولو قال على كذا كذا درهم أو درهمين لزم من كل واحد نصف أحد عشر \* ولو قال على أحد عشر دينارا واحد عشر درهما لزم من كل واحد أحد عشر \* ولو قال على لفلان بضع وخمسون يلزمه ثلاثة وخمسون لأن البضع لا يتناول أقل من ثلاثة \* ولو قال عشرة كذا درهم ونيف حتى القول قوله في النيف حتى لو قال غبت به درهما قبل قوله وان قال غبت ما قبل من ذلك أو أكثر كان القول قوله \* ولو قال له على مال عظيم من الدراهم قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه مائتان فالمال العظيم هو المال الذي تجب فيه الزكاة واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل قوله كقولهما \* وقال شمس

نوبي بمائة لك على فلان على أن يبرأ فلان الغريم مما عليه لك فهو جائز كذا في المحيط \* رجل باع شيئا وقال بعث منك بكذا على أن أحط من ثمنه كذا جاز البيع \* ولو قال على أن أهب لك من ثمنه كذا لا يجوز ولو قال بعث منك بكذا على أن حطت عينك كذا وقال على أن وهبت لك كذا جاز البيع لأن الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الأول شرط الهبة بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيان \* إذا اشترى عبدا وشرط الخيار لنفسه شهر على أنه ان عرضه على بيع أو استخذه فهو على خياره فالبيع فاسد وإذا كان لرجل على رجل دين فاشترى منه ثوبا على أن لا يقامه فالبيع فاسد في ظاهر رواية أصحابنا حتى لو أعتقه المشتري قبل القبض لا ينفذ عتقه ولو أعتقه يتقلب العقد جائز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسانا حتى يلزمه الثمن وعلى قولهما لا يتقلب جائز حتى يلزمه القيمة كذا في المحيط \* رجل اشترى أنزال كرم بشرط أن يبنى البائع حيطا به فسد البيع ولو قال البائع أشتر حتى أبنى الحوائط جاز البيع ولا يجبر على البناء ولكن يجبر المشتري إذا لم يبن أن شاء أمسك وإن شأرك كذا في الظهيرية \* باع شيئا على أن يعطيه بالتفريق إن كان ذلك شرطا في البيع لا يجوز البيع وإن لم يكن شرطا ولكن ذكر به البيع كان للبائع أن يأخذ بجملة كذا في مختار الفتاوى \* ولو اشترى بشرط أن يوفيه في منزله فانه يتظر إن كان المشتري في المصر ومنزله أيضا فيه فالبيع جائز بهذا الشرط استحسانا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان منزله خارج المصر والمشتري خارج المصر ومنزله في المصر لا يجوز بالاجماع وكذلك إذا كان كلاهما في غير المصر ولو كان بشرط الحمل إلى منزله لا يجوز بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* اشترى حطبا في قرية ثم جاءه حطبا وقال موصولا بالبيع واجمله إلى منزلي جاز البيع لأن هذه مشروطة وليست بشرط أن شاء الحمل وإن شاء لم يحمل كذا في فتاوى قاضيان \* إذا اشترى من آخر دراهم على أن يسلم فلان المبيع له وعلم أن لفلان فيها شيئا فإن شاء أجاز له وإن شاء أبطله كذا في المحيط \* وإذا قال المشتري زدني في الثمن مائة على أن تبني باني درهم ففعل جاز البيع وكان البيع بالف ومائة وكذلك إذا قال أهب لك زيادة في الثمن كذا في الذخيرة \* باع عبدا على أن يؤدي إليه الثمن في بلد آخر فسد البيع هذا إذا كان الثمن حالا فإن باع بالف إلى شهر على أن يؤدي إليه الثمن في بلد آخر جاز البيع بالف إلى شهر ويطل شرط الإيفاء في بلد آخر لأنه باع بالف إلى أجل معلوم وانما ذكر الإيفاء في بلد آخر ليعين مكان الإيفاء ويعين مكانه فيما لا حمل له ولا مؤنة لا يصح وإن كان شيئا له حمل ومؤنة يصح تعيين مكان الإيفاء ويجوز البيع أيضا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل باع على أنه بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا أو إلى شهر يكذبا أو إلى شهرين يكذبا كذا في الخلاصة \* إذا قال لغيره أبيعك هذا الرزق وهذا الرزق الذي فيه على أن الرزق خمسون رطلا ولازيت خمسون كل رطل منهما بدرهم فوجد الرزق ستمين رطلا ولازيت أربعين فان الثمن ينقسم على قيمة الزيت وعلى قيمة الرزق ثم زاد على الثمن خمسة العشرة الأربطال التي وجدها زائدة في الرزق وينقص عن الثمن خمسة عشرة الأربطال التي وجدها ناقصة عن الزيت ثم يقال له ادشنت فخذوا نشت فده كذا في المحيط \* إذا باع برزونا على أنه هلالج فالبيع جائز وإذا اشترى شاة على أنها حامل أو اشترى ناقة على أنها حامل ففي ظاهر الرواية لا يجوز كالو باعها على أن معها ولدا كذا في الذخيرة \* ولو استقرض من آخر ألف درهم بضار على أن

الاغنى بالرخس ربحه الله تعالى الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يبي على حال المقر في الفقر وفيه والغنى لأن الفقير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم \* ولو قال لفلان على أموال عظام روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه ستمائة درهم \* ولو قال على مال نفيس أو خطير أو كريم قالوا يلزمه مائتان \* ولو قال على الوف درهم لزمته ثلاثة آلاف درهم \* ولو قال الوف كثيرة فغشيرة ألف ونسك ذلك الفلوس والدنائير \* ولو قال على مال قليل لزمه درهم واحد \* ولو قال على درهم مضاعفة روى

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه ستة \* ولو قال أضعافاً مضاعفة أو مضاعفة أضعافاً لزمه ثمانية عشر \* ولو قال له على عشرة دراهم وأضعافاً مضاعفة يلزمه ثمانون \* ولو قال لفلان على مع كل درهم درهم \* أو قال لفلان على درهم مع كل درهم يلزمه درهمان \* ولو نظر إلى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون \* ولو نظر إلى عشرة بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد عشر درهماً \* ولو قال لفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه عشرون \* ولو قال شياء كثيرة فهو على أربعين شاة ولو قال ابل كثيرة فهو على خمس وعشرين \* ولو قال حنطة كثيرة فعندها على خمسة أوسق وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان إليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر (١٣٧) في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة أفقرة \* وكذلك كل

ما يكال وبوزن \* ولو قال على أفقرة حنطة يلزمه ثلاثة أفقرة \* ولو قال أفقرة كثيرة فغشرة \* ولو قال لفلان على ما بين كر شعير إلى كر حنطة لزمه كر شعير وكر حنطة الا فقرة حنطة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لزمه الكران جميعاً \* ولو قال لفلان على مال كثير ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه يلزمه ما ثلث درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يقرباً أكثر من ذلك وأقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه مائتان \* ولو قال لفلان على مال لا قسار ولا كثير يلزمه مائتان \* ولو قال لفلان على غير ألف قال محمد رحمه

بوفيه مثلها بسمرقند أو استقرض بخاري ألف درهم إلى شهر على أن يوفيه مثلها بسمرقند لا يجوز كذا في المحيط \* ولو باع شاة على أنها حبل فسد البيع كذا في الظهيرية \* ولو اشترى جارية على أن لها حمل فقد ذكر الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى أن المشايخ رحمهم الله تعالى اختلفوا في جواز هذا البيع بعضهم قالوا لا يجوز كالأشهر الجبل في البهايم وقال بعضهم البيع جائز قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى وهذا القول أصح عندي كذا في الذخيرة \* وروى عن النخعي أبي جعفر الهندي وأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال هذا الشرط إذا كان من البائع يجوز البيع وإن كان من المشتري لا يجوز كذا في شرح الطحاوي \* ولو اشترى جارية لاظنونة على أنها حامل لم يجز البيع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع جارية وتبرأ من الحمل وكان لها حمل أولم يكن فالبيع جائز كذا في المبسوط \* ولو اشترى بقره على أنها حلوب أو لبون قال الطحاوي لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الإمام الاستاذ رضي الله تعالى عنه وقال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز وبه أخذ الفقيه رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في الخلاصة \* باع جارية ظنراً على أنها ذات لبن ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن البيع فاسد وذكر عن النخعي أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه جائز لأن هذه بمنزلة الصناعة فصار كالأشترى عبداً على أنه كاتب أو خباز أو غنم يجوز كذا هو نا وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغبائية \* ولو اشترى بطيخة على أنها حلوة أو زيتاً أو سمماً على أن فيه كذا من الدهن أو أرزاً حاماً على أنه يخرج الأرز لا يبيض من المائة كذا من أوشاة أو ثوراً حاماً على أن فيه كذا من السم فسد البيع في الكل لعدم معرفته قبل العمل كذا في القنية \* ولو باع شاة على أنها تحلب كذا كذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى جارية على أنها تضع بعد شهر فالعقد فاسد كذا في الذخيرة \* قال أشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باعها للعقد من سلامن غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد كذا في القنية \* اشترى جارية على أنها غنى كذا كذا صونا فاذا هي لا تغني جاز ولا خيار له قالوا وهذا إذا ذكر هذه الصفة على وجه التبري عن العيب وفي الفتاوى أن البيع بهذا الشرط فاسد على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحد الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به هو الأول وعلى هذا يبيع الكلب النطاح والديك المقاتل إذا كان شرط ذلك على وجه التبري عنه يجوز أيضاً كذا في الغبائية \* اشترى جوزاً على أنه فاسد لا يجوز البيع إلا أن يكون كثيراً يشترى مثله للطب كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى حمامة على أنها نصوص كذا كذا صونا فالبيع فاسد لأنه لا يمكن إجبار الحمام على ذلك والمشروط لا يمكن التعرف عنه للعالم فيفسد كذا في الظهيرية \* وفي الأصل إذا باع كلباً على أنه عقور وحمامة على أنها

(١٨ فتاوى - ثالث) الله تعالى يلزمه ألفان \* ولو قال غير ألفين كان عليه أربعة آلاف \* رجل قال لفلان على مثل ما لهذا الآخر ولم يكن أقر في مجلسه قبل هذا الكلام للثاني بشئ روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يقر لكل واحد منهما ما بما شاء فان أقام الأول بعد ذلك بينه أنه لم يقر على المقر ألف درهم لم يصدق الثاني ألفاً وكان له أن يقر للثاني بمائتين \* رجل قال لفلان على ألف وعبرد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يقصر في الألف بمائتين \* ولو قال ألف وشاة أو ألف وبعير أو ألف ووثوب أو ألف وقرص فهي ثياب وأغنام وأبقر ولا يشبه هذا بنى آدم لابن آدم لا يقسم \* وكذا لو قال على ألف ووثوبان \* فان قال ألف وثلاثة أبواب كان الكل ثياباً وكذلك هذا في جميع ما لا يكال ولا وزن \* ولو قال على ألف ودرهم أو على ألف ودرهمان أو ألف وثلاثة دراهم كان الكل دراهم وكذلك في جميع ما يكال أو يوزن أو يصدق مثل الجوز والبيض والفولس \* وذكر في الأصل أن في الألف والشاة

والالف وقفه خنطة والالف درهم كان كل درهم قال وهذا استحسان \* ولو قال لفلان على عشرة ودائق أو عشرة وقطرات كان القراط والدائق من الفضة \* رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان \* ولو قال عشرة دراهم في عشرة ذنانير لا يلزمه الذنانير \* ولو قال لفلان على دينار أو درهم يلزمه الأقل فان كذبه المدعي وادعى الدينار لا يلزمه شيء \* ولو قال لفلان على ألف درهم يخسأوسود يلزمه الأقل \* وكذا لو قال ألف درهم أو نصفها \* ولو قال على درهم ودينار لزمه \* ولو قال على درهم أو دينار وكرخطة لزمه الكرخة ويخسر في الأولين \* وكذا لو قال درهم ودينار أو كرخطة وكرشعير لزمه الأول والرابع ويخسر في الثاني والثالث \* ولو قال لفلان على درهم صغير فهو على درهم بوزن سبعة \* وكذلك لو قال مائة درهم صغار \* وكذلك لو قال فلس أو دينير أو رطل فهو على التام وكذا لو قال درهم كبير أو عريض أو طويل فهو على وزن سبعة (١٣٨) قال محمد رحمه الله تعالى الدراهم عندنا في بلادنا كلها على وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد إلا أن يبين زيادة أو نقصا يعرف في الوزن موصولا \* ولو قال على درهم وزنه نصف درهم يصدق فيما قال \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال بغداد على ألف مروزية كان عليه ألف بوزن بغداد مروزية لأن المروزية بيان الوصف والوزن ينصرف إلى الوزن البلد الذي أقر فيه \* وكذا لو أقر بفساد بكرخطة مروزية يعتبر بكرخدة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لفلان على شيء من دراهم أو من الدراهم عليه ثلاثة دراهم \* رجل قال غندي لفلان ألف درهم عارية كان أقرارا بالقرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن لأن إعادته لا يمكن الانتفاع به إلا بتلافه يكون قرضا \* رجل أقر لرجل بمجذع في داره كان عليه قيمته وكذلك الأقرار

دائرة لا يجوز إلا أن يبين ذلك على وجه العيب كذا في الذخيرة \* ولو اشترى دارا واشترط مع المداير الفناء لا يجوز باع أرضا واشترط أن أحدث المشتري فيها حدا فاستحققت فالبائع ضامن للمشتري بذلك لا يجوز لأن البائع لا يضمن الحفر وما شاكله وإنما يضمن البناء والغرس والزرع كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى جارية على أن لا يتخير كل يوم كذا أو تكتب كل يوم كذا لا يجوز كذا في الخلاصة \* باع زرعاً وهو بقل على أن يرسل المشتري فيه دوا به جاز استحساناً وعليه الفتوى وفي القياس يفسد بوجه أخذ بعض المشايخ كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى أرضاً على أن يخرجها على البائع فالبائع فاسد ولو شرط البعض على البائع أن شرط عليه شيئاً من خراج الأصل فكذلك وإن شرط عليه زائداً على خراج الأصل جاز \* اشترى أرضاً على أن يخرجها ثلاثة دراهم ثم ظهر أنه أربعة أو قال أربعة ثم ظهر أنه ثلاثة فالبائع فاسد \* هذا إذا كان علم ذلك فان لم يعلم فالبائع جاز \* والمشتري بالخيار إن شاء قبلها بخراجها كلها وإن شاء تركها \* ولو اشترى الأرض الخراجية بغير خراج أو أرضاً بغير خراج اشتراها مع الخراج بان كان للبائع أرض خراجية وضع خراجها على هذه الأرض فباعها وعلم المشتري ذلك فالبائع فاسد كذا في الخلاصة \* اشترى عبد على أن تكون مرقته على البائع أبداً أو جنته عليه إلى أن يستعمل الهلال فحق قبل أن يستعمل الهلال فرتبه على البائع فلم يقبضه البائع فهلك عند المشتري قالوا البيوع بهذا الشرط فاسد فإذا رتبه على البائع بحيث تناله يده فقد برئ منه ولا شيء للبائع عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* سئل القاضي الإمام ركن الاستلام على السعدي عن أرض خراجية عشرت ببيعها مالها كم خراج خمسة عشر دراهم من خراج أرض أخرى قال البيوع فاسد وكذا في جانب النقصان فسئل وإن لم يعلم مقدار أصل الخراج على هذه الأرض واختلف البائع والمشتري في المقدار فدعى المشتري أقل وادعى البائع أكثر هل ينظر إلى خراج مثل هذه الأرض في تلك القرية وإذا أراد المشتري أن يحلف البائع ما يعلم أن أصل خراج هذه الأرض كذا ذلك فقال الخصم في الخراج نائب السلطان فسئل وما قوله إن كانت البلدة خراجية إلا أنه لا يعلم كيف وضع أصل الخراج غير أنهم يوزعون الخراج على الشرب بذلك جرى العرف بينهم في القديم فباع رجل أرضاً بغير خراج أو بخراج قليل هل يجوز فقال هذا عرف مخالف لحكم الشرع كذا في الذخيرة \* اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل خراجها فقبضها المشتري فأخذها الشفيع بالشفعة ظن أنه أن البيوع بهذا الشرط جائز ثم ظهر له أنه كان فاسداً قال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى البيوع فاسد وفي البيوع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة ما لم يسطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفيع أخذها بغير رضاهم ما كان ذلك بيعاً مبتدأ فان شرط في الأخذ بالشفعة أن يتحمل البائع خراجها كان للشفيع أن يردوا للأقل كذا في الظهيرية \*

بكل شيء لا يمكنه تسليمه يكون أقراراً بالقيمة \* رجل قال لفلان على حق ثم قال غنيت به حق الإسلام لا يصدق ولو رجل في يده جارية وولدها فقال إن الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد \* ولو أقام البينة على جارية أنه لا يستحق أولادها \* وكذا لو قال هذا العبد ابن أمك أو هذا الجدي من شاةك لا يكون ذلك أقراراً بالعبد وكذلك الجدي في رواية \* ولو قال هذه الخنطة من زرع كان في أرض فلان أو من زرع حصل من أرضه فهو أقرار بالخنطة \* وكذلك لو قال هذا الزبيب من كرم فلان أو هذا التمر من نخل فلان \* أو قال صوف في يده هذا من غنم فلان أو هذا اللبن أو هذا السم أو هذا الجبن من شاة فلان كان أقراراً بذلك لصاحب الغنم \* ولو قال لفلان حق في هذه الدار ثم فسره بالجنح أو بالباب أو بالبناء لا يصدق في ذلك \* وكذلك لو قال لفلان حق في هذا البيت ثم فسره بالتمر أو بالنخل لا يصدق إلا أن تكون الخنطة بأصلها \* وكذلك لو قال لفلان حق في هذه الأرض ثم فسره بالاجارة أو بالسكنى \* رجل أقر لرجل بمجذع

كان له الحائط بأصله من الأرض \* ولو أقر بشجرة عليها ثم كان له الشجرة بثمرها \* ولو أقر بنخيل كان له النخيل بأصولها من الأرض \* وما بين النخيل من الأرض لا يكون للقر له \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن سككاً متقاربة تمنع من الزراعة دخلت الأرض في الإقرار والا فواضع النخيل تدخل بقدر غلظتها \* رجل قال لرجل أنت في حل من مالي حيث وجدت فخدمته ما شئت كان ذلك على الدراهم والدينار وقيل هو على العموم \* رجل قال لغيره أقرضتني وأنا صبي أو نائم أو قبل أن أخلق كان باطلا \* وكذا لو قال أنا ذاهب العقل وذهاب عقه معروفاً لا يصح إقراره إذا أقر \* وشرط الخيار في إقراره لا يصح شرط الخيار فيه \* بخلاف ما إذا أقر واستثنى موصولاً \* رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة درهم في حوطين آخر وأشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل (١٣٩) وذكرها الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي وزاد على ما ذكر في

الأصل وجعلها على وجوه وشوش في ذلك \* فالخاص أن هذه المسئلة على وجوه \* اما ان أضاف إقراره الى سبب والسبب واحد أو مختلف \* أو لا يضيف الى سبب فان أضاف الى سبب بأن قال له على ألف درهم من عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في المجلس أو في مجلس آخر أن عليه ألفان ألف درهم من عن هذا العبد والعبد واحد في هذا الوجه لا يلزمه المال واحد على كل حال في قولهم جميعاً \* وان كان السبب مختلفاً بأن قال لفلان على ألف درهم من عن هذه الجارية ثم قال لفلان على ألف درهم من عن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد أو في موطنين \* وان لم يصف الإقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكاً فان كان الصك

\* ولو اشتري بشرط (١) أنك ههنا يكتن بكذا يبيع فاسد وكذا لو باع بشرط أن لا يؤخذ منه الجباية ولو اشتري على أن الجباية الأولى ليست على المشتري وانفق على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة \* اذا باع ولم يذ كر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز ثم يتظر ان كان خراجها كثير امثل ما يبعد ذلك عيباً في الناس يخبر المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا باع أرضاً وقال ان خراجها كذا ثم ظهرت الزيادة ان كانت الزيادة شيئاً يعمه الناس عيباً له الرد اذا اشترى داراً على انها حرة عن الثواب فاذا يطالب المشتري بالثواب فله ان يردّها على بائعها ان كان حياً وعلى ورثته ان كان ميتاً وكذلك اذا اشترى داراً على أن قانونها نصف دائر فاذا هوأ كثر فله ان يردّها واذا باع حائطاً على أن غلظتها عشرون فاذا هي خمسة عشر فان أراد بذلك أنها كانت تغل فيما مضى كذا فلا يفسد به العقد وان أراد بذلك أنها تغل في المستقبل فالعقد فاسد وان أطلق ولم يفسر ولم يرد به شيئاً فالعقد فاسد كذا في المحيط \* باع أرضاً على أن فيها كذا كذا فخله فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شامرك ولو باع داراً على أن فيها كذا كذا يثبتاقوجدتها المشتري ناقصة جاز البيع ويخبر المشتري على هذا الوجه ولو باع أرضاً على أن فيها كذا كذا فخله عليها ثمارها فباع الكل بثمارها فان كان فخل فيه غير مثمر فسد البيع كذا باع شاة مذبوحة فاذا رجلها من الفخذ مقطوعة فسد البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا باع أرضاً على أن فيها نخيلاً وأشجاراً فاذا ليس فيها نخيل وأشجار فالبيع جائز ويخبر المشتري واذا باع بنخيلها وأشجارها فهذا هو مالو باعها على أن فيها نخيلاً وأشجاراً سواء وكذلك لو باع داراً بسفلها وعلوها فاذا اعلوها كان للمشتري الخيار واذا قال بعنك هذه الدار باجذاعاً وأبوابها وخشبها فاذا ليس فيها أجذاع ولا أبواب ولا خشب فهو بالخيار وان كان فيها بابان وجذعان فلا خيار له وان كان فيها باب واحد وجذع واحد فله الخيار \* ولو قال بعنكها بما فيها من الاجذاع والابواب والخشب والنخيل فلم يجد شيئاً من ذلك فلا خيار له اذا اشترى سيفاً على انه محلي بمائة درهم فضة أو فعلاً على انها مشر كة يشرك أو خاتماً على ان فصه ياقوت أو فصاً على انه مركب فيه حلقة ذهب فاذا لاشر إلى آخره أو كانت هذه الاشياء كما شرطت فنلف الشر والشايشاء ذلك قبل القبض فالمشتري بالخيار في هذه الصور ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شامرك الا اذا اشترى فصاً على انه مركب في حلقة ذهب فلم توجد الحلقة فان في هذه الصورة البيع فاسد \* والجمله في ذلك ان كل شيء يباع ويدخل غيره في البيع تبعاً له من غير ذكر ذلك الغير فاذا يبيع ذلك الشيء وشرط ذلك الغير معه في البيع

(١) أن الجباية ان يرفعون له الاجمال

واحد كان المال واحد عند الكل \* وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب \* وان لم يعقد صكاً لكنه أقر مطلقاً فان كان إقراره الاول عند غير القاضي بحضور شاهدين وإقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد \* وكذا لو أقر ولا عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم أعاده الى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف وادعى الطالب المائتين والمطالب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطالب \* وان كان الإقراران عند غير القاضي أو كان الإقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل إقرار شاهداً واحداً فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين \* وان أشهد على إقراره الاول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً \* واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً \* وانما يتعدد المال عنده اذا تمت الحجة

على الاقرار الاول بان كان عند القاضى أو بشهادة شاهدين أما اذا لم يتم فلا \* وان أشهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاضى ذكر الخصاص  
 وجه الله تعالى أن على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه المالا ان أشهد في المجلس الثانى الشاهدين الاولين \* وان أشهد غيرهما كان  
 المال واحدا وبعض المشايخ رجحهم الله تعالى قالوا اذا كان ذلك في موطنين وأشهد على كل اقرار شاهدين عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى  
 يلزمه المالا ان جميعا سواء أشهد على اقراره الثانى الاولين أو غيرهما \* وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هكذا ذكر الخصاص رحمه  
 الله تعالى والظاهر أن الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين \* فأما اذا كان في موطن واحد يكون المال واحدا \* وروى عن  
 محمد رحمه الله تعالى قال على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه المالا ان جميعا على كل حال اذا أشهد على كل اقرار شاهدين غير أنه  
 استحسن وقال يلزمه مال واحد اذا (١٤٠) كفى موطن واحد \* وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى ان في الموطن الواحد

يلزمه مال واحد عند الكل  
 \* فان جاء بشاهدين على  
 اقراره بألف ثم جاء بهدين  
 آخرين على اقراره بألف  
 ولا يدري أن ذلك كان في  
 موطن أو في موطنين نسى  
 الشهود ذلك فهم امالان  
 الا أن يعلم أنه كان في موطن  
 واحد \* وقال أبو بكر الرازى  
 رحمه الله تعالى في هذه الصورة  
 يلزمه مال واحد \* وان  
 شهد شاهدان على ألف سود  
 وشاهدان على ألف بيض  
 فهما مالان \* ولو أقر  
 بألف درهم ومائة دينار في  
 موطن ثم أقر في هذا الموطن  
 أو في هذا المجلس بألف درهم  
 ذكر في اختلاف زفر  
 ويعقوب رحمه الله تعالى  
 أنه يلزمه ألف درهم ومائة  
 دينار في قول أبى حنيفة  
 وأبى يوسف رحمه الله تعالى  
 \* ولو قدم رجلا الى القاضى  
 وادعى عليه ألفا فأقر بها ثم  
 أعاده الى القاضى في مجلس  
 آخر وادعى عليه خمسمائة

ووجد ذلك الشيء ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري بالخيار ان شاء أخذ ذلك الشيء بجميع الثمن وان شاء ترك  
 \* وكل شيء يباع ولا يدخل غيره في بيعه تبعه له من غير ذكر فذا بيع ذلك الشيء بشرط غيره معه في البيع  
 ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري يأخذ ذلك الشيء بمحضه كذا في المحيط \* باع ثوبا باعلى أنه مصبوغ بالصبغ فذا  
 هو أبيض جازا لبيع ويخبر المشتري كذا لو باع دارا على ان فيها بناء فاذا لا بناء فيها جازا لبيع ويخبر المشتري  
 بخلاف ما لو اشترى ثوبا باعلى انه أبيض فاذا هو مصبوغ بالصبغ كان فاسدا كذا لو باع دارا على أن لا بناء فيها  
 وكان فيها بناء بنفسه لبيع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع دارا على أن فيها أجرة فاذا هو لبن ذكر في  
 التجريد انه فاسد كذا في الخلاصة \* وكذا لو باع ثوبا باعلى انه مصبوغ بالصبغ فاذا هو مصبوغ بالزعفران  
 فسد البيع ولو اشترى كراسا على أن سداه ألف فاذا هو ألف ومائة بسم الله الثوب ولو اشترى على انه  
 سداسى فاذا هو خماسى خيرا للمشتري ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضيان  
 \* واذا قال بعثك هذا الثوب القز أو الخز أو كان مختلطا فان كان السدى مما شرط واللحمة من غيره فالبيع  
 باطل وان كانت اللحمة مما شرط فالبيع جائز ويخبر المشتري في فصل القز وفي الخبز لا خيار للمشتري ان  
 كانت اللحمة خزا والسدى من غيره \* قال بشر سأت أبى يوسف رحمه الله تعالى عن رجل اشترى من آخر  
 ثوبا باعلى انه كتان فاذا نالته قطن فله أن يردّه وان قطعه لم يرجع بشئ ولو كان أكثره قطن فالبيع فاسد  
 كذا في المحيط \* اشترى سويقا على انه لته من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لته بنصف  
 من جازا لبيع ولا خيار للمشتري كذا لو اشترى صابونا على انه مخمذ من كذا كذا جرة من الدهن ثم ظهر انه  
 مخمذ من أقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جازا لبيع من غير خيار وكذا لو  
 اشترى قيصا على انه مخمذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جازا لبيع ولا خيار للمشتري  
 ولو باع من آخر ابريسما فوزنه البائع على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة قال وجدته ناقصا  
 ان كان به لم أنه انتقص من الهواء لا شئ على البائع وكذا لو كان النقصان مما يجرى بين الوزنين وان  
 لم يكن النقصان من الهواء ولا مما يجرى بين الوزنين فان لم يكن المشتري أقرانه كذا منافله أن يمنع حصصة  
 النقصان ان كان لم ينقصه الثمن وان كان نقده رجع عليه بذلك وان كان المشتري أقرانه قبض كذا مناثم  
 قال وجدته أقل من ذلك فليس له أن يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يسترده \* رجل باع حبا من طعام ثم  
 ظهر النصف تبنا فانه يأخذ بنصف الثمن بخلاف ما لو اشترى بثمن خبطة على انه عشرة أذرع فوجدته أقل  
 بخير المشتري ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى كتابا على انه كتاب النكاح من تأليف  
 محمد رحمه الله تعالى فاذا هو كتاب الطلاق أو كتاب الطب أو كتاب النكاح لا من تأليف محمد رحمه الله تعالى

فأقر بها فقال الطالب قد أقرت بألف وخمسمائة وقال المطلوب انما له على الف درهم فالقول قول المطلوب \* وكذا لو ادعى  
 عليه في المجلس الثانى الثمن فأقر بها فادعى الطالب ثلاثة آلاف وقال المطلوب انما له على ألفان كان القول قول المطلوب ويكون اقراره الثانى  
 للخروج عن موجب اقراره الاول وإيجاب الزيادة فتلزمه الزيادة ويجب عليه ألفان \* رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاء  
 المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فهذا على وجوه ثلاثة \* أحدها أن يكون المال مؤرخا والبراءة كذلك ولا يكون أحدهما مؤرخا  
 أو كان أحدهما مؤرخا والاخر لا يكون \* ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة لانه لا يدعى عليه الا مالا  
 واحدا وقد ثبتت البراءة عن الف درهم فانصرفت البراءة الى ذلك المال وان كان تاريخه قبل تاريخ المال يقضى بالمال لأن البراءة  
 السابقة لاتعمل في الدين اللاحق \* وان لم يكن أحدهما مؤرخا لم يلزم بالبراءة لأن البراءة تكون عن الدين الواجب وليس ههنا دين آخر وكذا لو



كان تاريخهما سواء يعمل بالبراءة وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة او على العكس يعمل بالبراءة لان البراءة تكون بعد الوجوب عادة • ولو كان لرجل على رجل صكان كل صك بالقدرة هم وتاريخ الصكين مختلف وفي هذا المطلوب براءة عن ألف درهم في صك وبراءة عن خمسة مائة في صك فقال له المطلوب كان لك على ألف درهم وقد أخذت مئتي ألف وخمسة مائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن ألف وخمسة مائة ويرجع الطالب عليه بخمسة مائة تمام الا فني وحجج البراءة تكون على قياس حجج المال وفي كل موضع كان المال واحدا كانت البراءة واحدة • وفي كل موضع يقضى بالمالين يقضى بالبراءتين • واختلاف صك المطلوب يوجب اختلاف البراءة • وفي مسئلتنا ثبتت البراءة عن ألف وخمسة مائة فيصير خمسة مائة • رجل قال لفلان على ألف درهم عن خرا وخزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعى في السبب وصل ذلك أو فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • وكذا (١٤١) لو قال على ألف درهم من القماره وكذا لو

قال لفلان على ألف درهم من  
عن متاع اشترته ولم أقبضه  
قال ذلك موصولا أو مفصلا  
لا يصدق في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ويلزمه  
المال • ولو قال لك على  
ألف درهم من عن العبد  
الذي في يدك فان صدقه  
الطالب في ذلك سلم العبد  
إليه وأخذ منه الألف • ولو  
قال الطالب العبد الذي في  
يدك عبدي لم أعكه واغما  
بعثك غيره لا تجب الألف على  
المقر • وذكر هذه المسئلة  
في موضع آخر ان على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يخلف كل واحد منهما على  
دعوى صاحبه وهو قول  
صاحبه رحمة الله تعالى  
وهو الصحيح • واذا حلف الزم  
المالك على المقر • ولو ان رجلا  
قال ابتعت من فلان شيئا  
بالف درهم ثم قال لم أقبضه  
كان القول قوله وقد صرت  
هذه المسئلة • رجل قال  
لفلان عبدي ألف درهم  
ودعته ثم قال ذلك موصولا لم

قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه وهو لا يمنع  
الجواز • ولو اشترى شاة على أنها نجمة فاذا هي معز جاز البيع ويخبر المشتري • ولو اشترى بعيرا على أنه  
خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن يردّه كذا في فتاوى قاضيان • واذا باع شخصا على أنه جارية فاذا هو  
غلام فلا بيع بينهما وهذا استحسن أن أخذه علمنا والاصل في هذه المسئلة وما يجانسها ان الإشارة مع  
التسمية متى اجتمعنا في العقد فوجد المشار اليه على خلاف المسمى ان كان الخلاف من حيث الجنس  
فالباع باطل حتى ان من باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج كان البيع باطلا وان كان المشار اليه من  
جنس المسمى الا أنه يخالفه في الصفة فالعقد جائز وللمشتري الخيار اذا رآه • كما لو اشترى فصاعا على أنه ياقوت  
أحمر فاذا هو أصفر كذا في المحيط • اشترى قنبرة على أن حشوها قطن ففتقها المشتري فوجد المشتري  
صوفيا خلت فوافيه قال بعضهم يفسد البيع فيرده المشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز  
البيع ويرجع بالنقصان وهذا أصح هكذا في الظهيرية • ولو باع جبة على أن ظهارة كذا وبطانة كذا  
وحشوها كذا فوجد الظهارة على ما شرط والبطانة والحشوة على خلافه فالبيع جائز ويخبر المشتري وان  
كانت الظهارة من غير ما شرط فالبيع باطل • واذا باع قباء على أن بطانة هروى فاذا هي مروى فالبيع  
جائز ويخبر المشتري وكذلك اذا قال حشوة قز فاذا هو قطن كذا في المحيط • اشترى أرضا ثم امتنع عن إيفاء  
الثمن وقال اشترى بها على أنها جريبان فاذا هي أنقص وقال البائع بعثنا لكاهي وما شرطت لك شيئا كان القول  
قول البائع في انكار الشرط مع عينه • باع حمارا (١) وقال بأن شرط مفروشم كه غاري است كان للمشتري  
أن يردّه وكذا لو قال أبيعك على أن لا ترجع على بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا كذا في فتاوى  
قاضيان • ولو اشترى جارية ثيبا على أن البائع لم يكن وطئها ثم بان أن البائع كان وطئ الزم البيع ولا يكون  
للمشتري ولاية الرد كذا في الظهيرية • ولو اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي غير ذلك فلو قال المشتري لم  
أجد ما بكر او قال البائع بعثنا وسلمتها وهي بكر فذهب القول قول البائع مع البين وبخلاف لقدم بعثنا  
وسلمتها وهي بكر ولم يذكر أنه يريها النساء وكفي كتاب الاستحسان أنه يريها النساء كذا في الخلاصة  
• وفي نوادر ابن سماعة رجل اشترى من آخر سمكة على أنها عشرة ارطال ووزنها على المشتري فوجد  
في بطنها حجرا وزنه ثلاثة ارطال أو نحو ذلك والسمكة على حالها فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن  
وان شاء ترك وان كان قد شواها قبل أن يعلم بذلك فاني أقوم السمكة على أنها عشرة ارطال وأقومها  
وهي سبعة ارطال فيرجع بحصة ما بينهما • وان وجد في بطنها طينا أو ما شبه ذلك مما أكل السمكة لزمه

(١) اشترى به على أنه منسوب

أقبضها كان ضامنا للألف • وكذا لو قال له على ألف درهم فترض ثم قال لم أقبضها قال ذلك موصولا أو مفصلا لا يصدق • رجل أقر أنه باع عبده  
هذا من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشترىته منك بشي ثم قال بلي فباعتته منك بالف درهم وقال البائع ما بعته كان القول قول المشتري  
وله أن يأخذ العبد بالف درهم لان البائع أقر بالبيع أولا وبانكار المشتري بعد اقرار البائع لم يبطل ذلك البيع بدليل أن البائع ان أقام البينة  
على ما ادعى بعد جهود المشتري تقبل بيئته ويقضى له بالثمن وان لم يكن له غنى أو اراد استخلاف المشتري كان له ذلك فاذا لم يبطل البيع بجهود  
المشتري فاذا عاد المشتري الى التصديق فقد عاد البيع قائم ثم البيع • ولو كان البائع بعد ما جدد المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتريه مني  
ثم قال المشتري قد اشترىته لا تقبل قول المشتري لانهم لما جدد البيع انفسخ البيع بينهما • الا ترى أن البائع لو أقام البينة على البيع في هذه  
الصورتين أو اراد استخلاف المشتري لا تقبل بيئته ولا يخلف خصمه • رجل أقر أنه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جدد له لان اقراره

بالبيع بغير ثمن باطل \* اذا أقر الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم أنكر قبض الثمن وأراد استخلاف المشتري في القياس لا يستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان الاستخلاف يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متناقض \* وفي الاستحسان يستخلف وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة جرت بالاقرار بقبض الثمن قبل القبض للاشهاد ويخلف الخصم بالله ماله عليك هذا المال \* رجل أو امرأة أقر لرجل بثوب أو عبد على نفسه صح اقراره ويقضى عليه بقيمة عبد وسط في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر في القيمة \* أبو يوسف رحمه الله تعالى حل اقراره على سبب مشروع لوجوب العبد والثوب في الذمة وهو الكساح وفي ذلك ينصرف الى الوسط ومحمد رحمه الله تعالى لم يعتبر السبب \* ولو أقر على نفسه بداية كان عليه قيمة أي دابة شاء فان جاء بدابة وقال هي هي كان القول قوله ان جاء بفرس أو برذون أو جارا أو بعير (١٤٣) ولا يقبل قوله في غير ذلك \* ولو قال على ثوب هروى لفلان فجاء بثوب

هروى قبل ذلك منه عند الكل \* ولو قال على ثوب ولم يسم فأى ثوب جاءه قبل منه غسلا كان ذلك أو جديدا ثم لا يترك بعد ذلك حتى يعطى ثوبا آخر \* رجل قال لفلان في طعامي هذا كرحنطة ولم يبلغ طعامه كرا كان السكك له \* رجل قال لغيره لك على أو على هذا الرجل الحر ألف درهم لا يلزمه شيء \* ولو قال لك على أو على عبدى هذا ألف درهم فان لم يكن على العبد دين صح اقراره ويجز بين أن يوجب على نفسه أو على عبده \* ولو قال لك على أو على فلان ألف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كان الاقرار لازما ان شاء كان عليه وان شاء كان في مال الميت \* ولو قال لك على ألف درهم لا بل على فلان كان المال على المقر \* رجل قال لفلان شاة في غنمي صح اقراره ويؤمر بالبيان

البيع ولا خيار له \* وقال محمد رحمه الله تعالى فمن اشترى من آخر طست على انه عشرة امناة فقبضه فاذا هو خمسة امناة فهو بالخيار ان شاء أمسكه بجميع الثمن وان شاء ترك وان حدث به عيب عند المشتري وأبى البائع قبوله لاجل العيب فانه ينظر الى الطست فان كانت قيمته على عشرة امناة عشرين وعلى خمسة امناة عشرة والعيب نقصه عن قيمته خمسة امناة بدرهما فانه يرجع على البائع بنصف الثمن لنقص الوزن ويرجع أيضا بنصف الثمن لاجل العيب وذلك درهم كذا في المحيط \* اشترى بغير اعلى أنه لا يصح فوجده يصح كان له أن يردّه وهذا الجواب ظاهر فيما اذا كان يصح زيادة على العادة بحيث يعتد ذلك عيبا عند الناس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى جارية على أنها لم تلد فظهر أنها كانت ولدت ولدا كان له أن يردّها كذا في الظهيرية \* رجل قال لغيره ببيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يكون الثمن على والعبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع \* ولو قال ببيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يضمن لك بخمسمائة درهم من الثمن جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى ثوبا باع على انه نيسابوري فاذا هو بخاري أو عمامة على انها شهر ستانية فاذا هي سمرقندية البيع فاسد كذا في الخلاصة \* اشترى جارية على أنها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة البصرة يردّها \* اشترى ثوبا باع على انه هروى فاذا هو بلخي البيع فاسد عند أصحابنا الثلاثة \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى سفينة على انها ساج فاذا فيها غير الساج قال ان كان شيئا لا بد من أن يكون فلا خيار له وهي بجميع الثمن يريد بهذا أنه اذا استعمل فيها شيء من غير الساج لا يصلح ذلك الشيء الا من غير الساج \* ولو كان كل السفينة من غير الساج فلا يسع بينهما \* وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لغيره بكم هذا الثوب الهروى والثوب مصنوع صنع الهروى فتنازل بكذا فباعه قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو مثل الشرط انه هروى وهو قول يريده هذا الوتين انه هروى كان البيع باطلا كذا في المحيط \* اذا شرط الاجل في المبيع العين ففسد العقد وان شرط الاجل في الثمن والثمن دين فان كان الاجل معلوما جاز البيع وان كان مجهولا ففسد البيع \* ومن جملة الآجال المجهولة البيع الى النيروز والمهرجان \* وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة النيروز والمهرجان في الجامع الصغير وأجاب بالفساد مطلقا والصحيح من الجواب في هذه المسئلة أنهم اذا لم يبينوا النيروز والمجوس أو نيروز والسلطان فالعقد فاسد واذا بينا أحدهما وكاينا يعرفان وقته لا يفسد العقد هكذا في المحيط \* ولم يجز بيع الى قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف والخذاذ كذا في الكافي \* وان اشترى الى فطر النصارى وقد دخلوا في الصوم جاز وقبل دخولهم في الصوم لا يجوز فان أسقط الاجل الفاسد قبل مضيه ينقلب العقد جائزا استحسانا وعند زفر رحمه الله تعالى لا ينقلب جائزا والصحيح قولنا لان

فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار \* الاستثناء على نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء من حيث الصفة \* اذا أقر الرجل واستثنى ما ليس من جنس المقر به نحو أن يقول لفلان على دينار الادره ما في القياس لا يصح الاستثناء وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ان كان المستثنى شيئا له مثل من جنسه كالكيلى والوزنى والعددي المتقارب بأن قال لفلان على دينار الادره ما أو قال الاقفيز حنطة أو الالمائة جوز صح الاستثناء وبطرح عن المقر من المقر به قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمة المستثنى تأتي على جميع ما أقر به لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما أقر به وليس له مثيل من جنسه بأن قال لفلان على دينار الانوبا أو قال الاشاة لا يصح الاستثناء في قولهم ويلزمه الدينار \* وان كان المستثنى من جنس ما أقر به صح الاستثناء في قولهم الا أن يستثنى جميع ما تكلم به فلا يصح الاستثناء \* رجل قال لفلان على عشرة دراهم جيات الا خمسة

زئوف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جناد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زئوف \* قالوا قال لفلان على عشرة دراهم إلا قفيز حنطة فإنه يلزمه عشرة دراهم ويحيط عنه مقدار قيمة القفيز \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على المقر خمسة جناد ويصير مستثنى من العشرة خمسة جناد فلا يلزمه إلا خمسة \* ولو قال لفلان على عشرة دراهم إلا خمسة ستوقه يلزمه عشرة جناد يطرَح عنها قيمة خمسة ستوقه في قولهم \* ولو قال لفلان على عشرة إلا خمسة ستوقه كان عليه خمسة ستوقه وما يبق بعد الاستثناء يكون من الستوقه \* رجل قال لفلان على ألف درهم من ثمن يبيع أو قال من قرض وقال هوزئوف أو قال بنهرجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصدق في دعوى الزئوف والنهرجة قال ذلك موصولاً أو مفعولاً الآن في البيع يقالان حال قيام السلعة \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في دعواه أنها زئوف أو بنهرجة إذا وصل (١٤٣) ولا يصدق إذا فصل بالسكوت ونحوه

\* وهو بمنزلة ما لو قال لفلان على ألف سود من ثمن يبيع ولو قال لفلان على ألف درهم ولم يذ كر السبب ثم قال هي زئوف أو بنهرجة قال القفيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليزد كرهذا في الأصل \* واختاف فيه المشايخ قال بعضهم هو على الاختلاف الذي ذكرنا فيما إذا بين السبب \* وقال بعضهم ههنا يصدق في دعوى الزيادة أجماعاً \* رجل قال قد قبضت من فلان ألفاً ثم قال هي زئوف قبل قوله ولو قال هي ستوقه لا يقبل وإن مات المقر قبل أن يقول شيئاً بعد إقراره فقال وارثه هي زئوف لا يصدق \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم ودعيت ثم قال هي زئوف يصدق وإن مات المقر قبل أن يقول شيئاً فقال وارثه هي زئوف لا يقبل قوله لأنها صارت ديناً بموته فلا يقبل قول الوارث \* وفي

مشايخنا قالوا العدم وقوف فيظهر أنه كان جائزاً باسقاط المقدس وهكذا روى الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصاً وهو الصحيح \* وأما سائر البياعات الفاسدة فروى الكرخي عن أصحابنا أنه ينقلب جائزاً بمجرد المقدس والصحيح أنه لا ينقلب جائزاً كذا في محيط السرخسي \* ولو باع مطلقاً ثم أجل الثمن إلى هذه الأوقات جاز كذا في النهر الفائق \* وإن أجله إلى هبوب الريح فهو باطل وإن قال في رجب أجلتك إلى رجب فهو على الرجب القابل \* وإن قال إلى أنسلاخه فإلى أنسلاخ هذا الرجب والبيع إلى الميلاد فاسد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فإن كان المراد ميلاد الهائم فالجواب على ما أطلق في الكتاب وإن كان المراد ميلاد عيسى عليه الصلاة والسلام فاذ كر من الجواب محمول على ما إذا لم يعرف فاقوته كذا في المحيط \* رجل اشترى متاعاً بألف درهم إلى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان البيع فاسداً \* رجل باع عبداً بألف على أن ينقده كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة عندهم مضي الشهر كان فاسداً كذا في فتاوى قاضيان \* إذا اشترى مسكاً وزناً فوجد فيه الرصاص فهو بالخيار أن يشاره الرصاص وحط عن الثمن بقدر وزن الرصاص وإن شاء ترك وإذا اشترى سمناً وزناً فوجد فيه رصاص قال محمد رحمه الله تعالى إن كان رباً نديكون مثله في السمن ولا يعد عيباً لزمه بجميع الثمن وإن كان يبعده عينا فأن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك وإن كان عاملاً لا يكون مثله في السمن فأن شاء أخذ بمحضته وإن شاء ترك \* رجل اشترى من آخر حراب ثياب هروية أو غيرها واشترى قوصرة أو قوصرة ثم سلم يقبضها حتى عدا البائع وأخرج الثياب من الجراب أو أخرج التمر من القوصرة ثم باع الجراب أو القوصرة ترك الثياب أو لم يبع الجراب أو القوصرة ولكنه انتفع بها قال المتاع والتمتع لازم للشئ ليس له أن يمنع من الثياب والتمر لكان الجراب والقوصرة كذا في المحيط \* اشترى حبة أو لؤلؤ وشرط لها وزناً ونقايضاً ثم وجدها ناقصة وقد استهلكها قال لا يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه استعج ذلك وترك قياسه فيه لأن نقصان اللؤلؤ يخط من الثمن شيئاً كثيراً وجعل أن يرجع بالنقصان وفي باب الإجارة وفي آخر كتاب الصرف إذا باع على أن وزنها مثقال فإذا هو مثقالان فإن زيادة تسلم للشئ ترى بغير ثمن لأن الوزن فيما يضره التبعض بمنزلة الوصف كذا في الذخيرة \* اشترى بستاً نافية نخيل وشجر وشرط أنه عشرة أجرة بوقبضه بغير مساحاة فأكل ثمره سنين ثم وجدته تسعة أجرة به لم يرد ولم يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى فحين اشترى أرضاً فمخل وكرم على أنها عشرة أجرة بواكل ثمرها سنين ثم تبين أنها خمسة أجرة قال تقوم هذه الأرض وهي خمسة أجرة بكم تساوي ولو كانت عشرة أجرة في مثل حالها بكم تساوي ف يرجع بفضل ما بينهما كذا في الذخيرة \* رجل معه قفيزان من حنطة في زبدل فباع قفيزاً من رجل

المضاربة والودعة والغصب إذا قال الوارث هي زئوف لا يقبل قوله \* رجل قال لغيره أقرضني ألفاً زئوفاً وقال لفلان على ألف درهم زئوف من ثمن متاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الجناد ولا يصدق في دعوى الزيادة إذا كذب الخصم \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الزئوف \* وعلى هذا الخلاف إذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن يبيع أو قال من قرض إلا أنها زئوف أو بنهرجة لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا لا يصدق إذا كان موصولاً \* ولو قال في هذه المسائل إلا أنها ستوقه أو رصاص صدق في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى لا يقبل قوله \* ولو قال غصبت فلاناً ألفاً ثم قال هي زئوف أو بنهرجة قال ذلك موصولاً أو مفعولاً لا يقبل قوله \* وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى القرض بمنزلة الغصب \* وعنه في الغصب أنه لا يصدق إذا فصل كافي القرض إلا أنها غير مشهورة \* ولو أقر بالغصب ثم قال هي ستوقه

أورصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل \* ولو قال أودعني فلان ألفاً قال هي زبوف أو نهر جرة قبل قوله وصل أم فصل \* وان قال هي ستوفة أو رصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل \* رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بألف ستوفة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الجياد \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يصدق ويقصد البيع \* ولو قال لفلان على كتر حنطة من ثمن يسع أو قرض ثم قال هي ردية قبل قوله لان الرداة لا تكون عيباً \* وكذا في كل ما كمال أو وزن سوى الدراهم والدينار \* ولو أقر بعشرة أفلس من ثمن يسع أو قرض ثم قال هي كاسدة لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق ويلزمه قيمة المبيع اذا كان هالكا \* ولو قال غصبت فلان عشرة أفلس أو قال (١٤٤) أودعني عشرة أفلس ثم قال هي من الكاسدة قبل قوله \* المسلم اليه اذا أقر

يقبض رأس مال المسلم ثم ادعى أنه زبوف ان كان أقر بقبض الجياد أو أقر بقبض حقه أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله أنها كانت زبوفاً وان كان أقر بقبض الدراهم ثم ادعى الزيادة في القياس القول قول رب السلم والبينة على المسلم اليه \* وفي الاستحسان القول قول المسلم اليه مع يمينه والبينة على رب السلم أنه أعطاه الجياد \* ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم في كتر حنطة وقال لم أقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتها قال المسلم اليه ذلك موصولاً صدق قياساً واستحساناً وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه \* وفي القياس صدق ولا يلزمه شيء وكذا لو قال أعطيتني ألفاً أو أقرضتني ألفاً أو أسلفتنني ألفاً ثم قال لم أقبض ان قال

بدرهم ولم يقبض حتى باع من آخر فقيراً منه بدرهم ثم هلك أحد القفيزين فالمشتري بالخيار فيه ان شاء أخذ كل واحد منهم نصف القفيز الباقي بنصف الثمن وان شاء ترك وان ترك أحدهما نصيبه فاراد الا الآخر يأخذ القفيز كله بدرهم فليس له ذلك الا ان يشاء البائع فان قبض المشتري الاخر فقيراً ولم يقبض الاوّل شيئاً ثم ان المشتري الاخر رد ذلك القفيز على البائع يعيب بغير قضاء فاض فليس للمشتري الاوّل في القفيز المردود شيئاً ان يأخذ القفيز الباقي أو يترك فان خلط البائع أحد القفيزين بالآخر انتقض بيع المشتري الاوّل وان لم يخلط البائع وكان قدر ذلك عليه يعيب بقضاء فاض وليس بالقفيز الباقي عيب فاراد المشتري الاوّل ان يأخذ الباقي دون المردود أو يبي البائع الا ان يأخذ نصف كل واحد منهم ما فذلك للبائع فلو هلك القفيز الباقي عنده وبقي المردود الذي به عيب فاراد المشتري الاوّل تركه فذلك له وان أراد أخذه كله فله ذلك وان شاء ان يأخذ نصفه ويترك نصفه فعل ولو كان القفيز الهالك هو المردود الذي به عيب والقفيز الباقي هو الاوّل الذي لم يكن به عيب فله المشتري ان يأخذ نصفه وليس له ان يأخذ كله فان سلم البائع كله فله المشتري ان يمنع كذا في المحيط \* رجل اشترى أرضاً بشرها فاذا اشرب لها فاراد المشتري ان يأخذ الارض بحصة أو يرجع على البائع بحصة الشرب من الثمن فله ذلك كذا في الذخيرة \* اذا اشترى طعاماً مكايلاً وقبضه فانه لا يأكله ولا يبيعه ولا ينتفع به حتى يكيّله وكذلك اذا كان البائع ابتاعه واكتاله من بائعه بحضرة المشتري لم يجز له ان يقتصر على ذلك الكيل ولا يبيع ولا يأكل حتى يكتاله ثانياً كذا في المحيط \* ثم عامة المشايخ جلاؤهم اذا كان البائع قبل البيع والمشتري يراه اما اذا كاله بعد العقد فيجوز التصرف فيه وان لم يعد الكيل والوزن وعليه الفتوى كذا في التهذيب \* وان كاله البائع بعد البيع عند غيبة المشتري اختلفوا فيه والصحيح انه يشترط كيل آخر كذا في التتارخانية \* واذا اشترى من غيره حنطة مجازفة وباعها بعد ما قبضها من غير مكايلة فانه يكتفي فيه بكيل واحد وكذلك اذا استقرض من رجل كتر حنطة على أنه كتر بعه مكايلة فانه يكتفي بكيل واحد ما كيل المشتري ولما كيل البائع المستقرض بحضرة المشتري \* ولو اشترى حنطة مجازفة وباعها من غير بعد ما قبضها مجازفة أو استفاد حنطة من أرضه أو بالهبة وباعها من غير مجازفة أو ملك حنطة ثم ادعى أنها كتر قبضها وباعها مجازفة قبل الكيل فهو جائز كذا رواه ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى مكايلاً وباعه من غيره مجازفة قبل أن يكيل هل يجوز ظاهراً أطلق محمد رحمه الله تعالى في الاصل يدل على أنه لا يجوز \* وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا باعه مجازفة قبل أن يكيله جاز ولو باعه مكايلاً قبل أن يكيله لا يجوز فصارت المسئلة روايتان وكل جواب عرفته في المكيلات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط \* اذا اشترى من آخر ثوباً على أنه عشرة أدرع

ذلك موصولاً قياساً واستحساناً \* وان قال مقصود لا يصدق استحساناً \* ولو قال ذلك نقدتني ألفاً أو دفعت اليّ كان ألفاً وقال لم أقبضها لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل \* ولو قال بعثني دارك بألف أو أخرجتني أو نصفت علي أو وهبت لي ولم أقبض قبل قوله وصل أم فصل \* رجل في يده دار وقال هذه الدار لفلان الا هذا البيت لبيت بعينه فانه لي أو قال فانه لفلان آخر فهو علي ما قال لانه استثنى بعض ما تكلم به \* وكذا لو قال الاثنتان أو قال الا تسعة أعشارها \* ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لي كان الدار للقر له كلها لان هذا عطف \* ولو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا البيت لي أو قال و بناؤها لي أو قال هذه الارض لفلان ونخله لي أو النخل بأصولها لفلان والقر لي كان الكل للقر له ولا يصدق المقر بالجمعة \* وكذا لو قال هذه الدار لفلان الا بناها فانه لي لا يصدق لان البناء تبع لا يتناول اسم الدار متصوداً ولا يكون الاستثناء الا لما يتناول اللفظ \* وكذا لو قال هذا

البستان لفلان الا تخيله بغير اصلها فانهم الى اوقال هذا الخاتم لفلان الا قصه فانه الى اوقال هذا السيف لفلان الا حليته فانهم الى لا يصح الاستثناء وان كان موصولا ويكون الكل للقرلة الا ان يقيم المدعى البينة على ما ادعى \* ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان آخر فهي للاول لانه اقر الاول فلا يصح رجوعه \* واذا ولدت الجارية في يد رجل وقال الجارية لفلان والولد لي فهو كما قال لان الاقرار بالجارية لا يكون اقرارا بالولد \* بخلاف ما تقدم من البناء وغير ذلك \* وكذلك سائر الحيوانات والثمار المحرزة في الاشجار فهو بمنزلة ولد الجارية \* ولو كان في يده صندوق فيه متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع لي اوقال هذا الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله لان المتاع لا يكون تسعلا للدار والصندوق ولا يتناول اسم الصندوق \* ولو قال بناء هذه الدار لي وأرضه فلان كانت الدار والبناء لفلان لان اول كلامه بناء هذه الدار لي غير معتبر لان الكل كان له قبل اقراره فيبطل بقوله أرض (١٤٥) هذه الدار لفلان فيدخل فيه البناء

\* ولو قال هذه الدار لفلان لا بل لفلان فهي للاول لان الكلام الثاني رجوع عن اقراره فلا يصح \* رجل اقر له انسان بالدين فأقر المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حقيق القبض للاول دون الثاني ولو أدى الى الثاني برئ \* رجل في يده دار فأقر أنها لفلان لاحق لي فيها فقال المقر لها كانت لي قط لكنها لفلان وصدقه فلان فهي للثاني \* رجل قضى له القاضي بداري يد رجل فقال بعد القضاء ما كان لي فيها حق قطا فكأنها لفلان وصدقه فلان أنها كانت للمقر قطا لا تكون للمقر

\* (فصل في القبض والابراء)

رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره \* وكذا لو قال أبرأت جميع غرماي لا يصح الا أن يقول قبضت فلان وهم يحتمون حينئذ صح اقراره

كان له أن يبيعه وأن يتصرف فيه قبل المذرع واذا اشترى من آخر عهدا بشرط العتد لم يجب اعادة العتد بل يذكر محمد رحمه الله تعالى في هذا الفصل في الكتب الظاهرة قالوا وقد ذكر الكرخي أن علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط اعادة العتد لا باحة التصرفات وعلى قولهما لا بشرط وفي شرح القدوري أما المعدودات فيجب اعادة العتد في رواية وفي رواية لا يجب وصح القدوري هذه الرواية \* اشترى طعاما مكايلا أو موازنة شراء فاسد أو قبض بغير كيل ثم باعه وقبضه المشتري فالبيع الثاني جائز وانما تعتبر اعادة الكيل في البيعين الصحيحين كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى كرا من طعام مكايلا بمائة درهم فأكاله من البائع نفسه ثم انه ولي رجلا بالثمن الاول لم يكن للمشتري أن يقبضه الا بكيل مستقبلي وان كان المشتري الاول الذي باع من هذا الثاني اكناه لنفسه محض من المشتري فان اكناه للمشتري الثاني فوجده يزيد فقير زاد الزيادة على المشتري الاول سواء كانت هذه الزيادة زيادة تجرى بين الكيلين أو زيادة لا تجرى فان ردها المشتري الثاني على الاول يتظر ان كانت الزيادة عمليدا ل بين الكيلين كانت الزيادة للمشتري الاول لا يرد لها على بائعه وان كانت الزيادة لا تدخل بين الكيلين ردها المشتري الاول على بائعه فان وجده المشتري الثاني ناقصا كان للمشتري الآخر أن يأخذ المشتري الاول بحصته سواء كان النقصان يدخل بين الكيلين أو لا يدخل فان كان النقصان عمليدا ل بين الكيلين يرجع المشتري الاول على بائعه وان كان عمليدا ل وثبت ذلك بالبينة أو تصديق البائع يرجع بذلك وكذلك لو كان البيع الثاني مرابحة ولو كان المشتري الاول باع من الطعام فقيرا ودفعه الى المشتري ثم باع الباقي على أنه كثر بمثل ما اشتراه بولية فأكناه الثاني فوجده كرا تاما فذلك جائز ولا خيار له لكن ثمن الكري ينقسم على أحد أو أربعين فقيرا إذا أصاب الفقير بسقط عن المشتري الثاني وذلك جزء من أحد أو أربعين جزءا من الثمن ولزمه الباقي وعند محمد رحمه الله تعالى يخير ان شاء أخذ الكل بجميع الثمن وان شاء ترك ولو كان العقد الثاني مرابحة وباقي المسئلة تجاها لافعل قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بخير المشتري ان شاء رده وان شاء أمسكه بجميع الثمن كذا في المحيط \* اشترى كرا بمائة درهم على أنه أربعون فقيرا فأكناه وتقاضا فابتل فصار خمسين فأفسده الماء ثم باع مرابحة أو بولية ولم يبين جازول للمشتري منه أربعون فقيرا وبقية له عشرة أفقره وان باع هذه العشرة الزائدة مرابحة أو بولية باعها على خمس الثمن وهذا على قياس قولهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع هذه العشرة مرابحة ولو أصابه الماء بعد الكيل الثاني قبل القبض أخذ المشتري كله بكل الثمن ان شاء كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى كرا حنطة بمائة درهم على أنه أربعون فقيرا وكاله فاذا هو أربعون فقيرا فقبضه المشتري ثم تقاضا لا البيع ثم اكناه البائع فاذا

(١٩ - فتاوى ثالث) وبراءه وذ كرنا طفي رحمه الله تعالى اذا اقر وصي الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس ثم ادعى غير الميت أني دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت أنه كان للميت عليك شيء كان القول قول الوصي مع يمينه \* ولو قامت البينة على أصل الدين لا يلزم الوصي شيء لانه لم يقبض شيئا من رجل يمينه وكذا لو قال قد قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف ذلك الى مصر أو سواد وكذا لو كيل بقبض الدين والودعة والمضاربة في ذلك سواء \* رجل عليه دين فشهد أن الطالب أقر أن الدين الذي عليه لفلان لا تقبل شهادته \* ووصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه أنه قبض تركه والده ولم يبق له من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا قال هذا من تركه والدي وأقام البينة فبالت يمينه \* وكذا لو أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل دين والادع مع دعواه \* رجل قال هذا العبد

لاحد هذين الرجلين جازو بحلف الكل واحده منهما \* ولو قال هذا العبد لواحد من الناس لا يصح \* رجل قال لغير من يابعد بشئ فانما كفيلا عنك بمنه لم يجز \* ولو قال من يابعد من هؤلاء وأشار الى قوم معينين معدودين فانما كفيلا عنك بمنه جاز \* فصل في اقرار المريض لا يصح اقرار المريض الذي مات فيه بقبض الدين من وارثه ولا من كفيلا وارثه وان كانت الكفالة في الصحة سواء كان المقبوض قائما في يد الوارث أو لم يكن \* وكذا لو أقر بالقبض من أجنبي تطوع عن وارثه بقضاء الدين \* ولو أقر لوارث ثم خرج من أن يكون وارثا بأن أقر لآخر ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح اقراره \* ولو أقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا بسبب قائم وقت الاقرار نحو أن أقر لآخر له وله ابن مات المريض لا يصح اقراره لانه صار وارثا بسبب قائم وقت الاقرار ولو أقر لمن لا يكون وارثا له ثم صار وارثا له بسبب حادث بأن أقر لأجنبية ثم تزوجها ثم مات (١٤٦) صح اقراره \* بخلاف ما لو وهب لأجنبية ثم تزوجها فانه لا تصح هيبته لان هبة المريض وصية والوصية للوارث باطله \* ولو أقر لمن كان وارثا وقت الاقرار ووقت الموت وخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يطل في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو أبرأ المريض غيره بغير قبض فان أبرأ الوارث لا يصح أبرأه كان الوارث أصيلا أو ككفيل \* وان أبرأ الأجنبي فان كان الأجنبي كفيلا عن الوارث بطل أبرأه كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره وان أبرأ الأجنبي ووارثه كفيلا له لا يصح أبرأه لان أبرأ الأصيلا أبرأ للكفيل \* ولو أن المريض قبض المال من وارثه الذي عليه دين أو من الذي تبرع عن الوارث بمعاينة الشهود جاز قبضه لا تنفاه التهمة عن القبض المعائن \* ولو أن رجلا وكل رجلا ببيع عبده فباعه الوكيل من

هو زيد أو يتقص قفيرا وتصادق أن ذلك من نقصان الكيل أو من زيادة الكيل فالزيادة مع الأصل للبائع والنقصان عليه حتى لا يحيط بشئ من الثمن وكذلك لو أصابه الماء فأزاد قفيرا ورضي به البائع فذلك كله لا أن يكون لم يعلم به فله أن يرتد بالعيب ويبطل الأمانة ويعود البيع الأول وكذلك أن كان رطبيا وقت البيع وهو كزنا ثم جف واتقص عند المشتري ثم تقايلا فأكاله فاتقص وعلم أنه من الخفاف أو تصادق عليه فذلك كله للبائع ولا يحيط من الثمن بشئ كذا في المحيط \* الأصل أن المبيع أن كان عينا مشارا إليه يبيع بشرط الكيل فالزيادة الحادثة قبل الكيل للبائع وبعده للمشتري وان لم يكن المبيع عينا مشارا إليه فالزيادة الحادثة بعد الكيل قبل القبض وبعده القبض للمشتري \* إذا اشترى طعاما على أنه قفيرا بدينهم فاقبل قبل الكيل ثم كاله فاذا هو قفيرا ورعب بسبب البلل فان شاء أخذ منه قفيرا وان شاء ترك وان ازداد بعد الكيل بمحض من المشتري قبل القبض فالزيادة له ويخبر لكان البلل وان اتقص بعد الكيل أخذه بجميع الثمن ولو اتقص قبله أخذه بمحضه من الثمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كاله للمشتري بمحض من المشتري فمكنا قفيرا فلم يقبضه المشتري حتى أعيد عليه الكيل فاذا هو زيد أو يتقص قدر ما يكون بين الكيلين لزمه بجميع الثمن لان المعقود عليه تعين بالكيل ولم يظهر خطأ الكيل الأول حتى لو كانت الزيادة والنقصان قدر ما لا يجري بين الكيلين ان كان زائدا أو الزيادة على بائعه وان كان ناقصا أخذه بمحضه من الثمن في الحالين جميعا كذا في المحيط \* وإذا اشترى قفيرا من صبرة بدوهم فعزل البائع منها قفيرا وكاله للمشتري ولم يسلمه إليه فأصاب الصبرة والمعزول ماء وزاد كل قفيرا بعاقلة البائع أن يعطى المشتري قفيرا لا غير من أي الطعامين شاء والمشتري الخيار في قبوله ولو نقص الصبرة والمعزول بان كان نتيلا خف كان له قفيرا تام ولا خيار لواحد منهما \* ولو اشترى قفيرا من صبرة فقبض قفيرا من جملتها ثم رتد بهيب اتقص البيع \* وإذا تابعا قفيرا بقتير بأعيانها فاقبل أحدهما بعد الكيل قبل القبض فزاد بعاقلة المشتري ويخبر ولا يقصد البيع لمكان الزيادة ولو كانت الزيادة قبل الكيل يخبر صاحب الطعام اليابس بين أخذ قفيرا وبين الترتك عند أي خيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* وإذا تابعا قفيرا من صبرة بقتير بعينه وكال صاحب الصبرة قفيرا منها ولم يسلمه إليه حتى أصابها والمعزول ماء فصاحب القفيرا اليابس بالخيار ان شاء أخذ قفيرا رطبيا وان شاء ترك وعند محمد رحمه الله تعالى يفسد البيع ولو ابتل المعزول خاصة فعليه تسليم قفيرا من اليابس ولا خيار لواحد منهما كذا في محيط السرخسي

باب الحادى عشر في أحكام البيع الغير الجائز \* البيع نوعان باطل وفاسد \* فالباطل ما لم يكن محله ما لا متقوما كالأشترى خرا أو خنزيرا أو مسيدا لحرم أو الميتة أو داما مسفوحا فهو لا ينفيد المالك \* وأما

وارث الموكل ثم مرض الموكل وأقر قبض الثمن من وارثه أو أقر أن الوكيل قبض الثمن ودفعه الى الموكل لا يصدق الفاسد \* وان كان المريض هو الموكل والموكل صحيح فأقر الوكيل أنه قبض الثمن من المشتري وبجد الموكل صدق الوكيل \* ولو كان المشتري وارثا للوكيل والوكيل مريضان فأقر الوكيل قبض الثمن لا يصدق لان مرض الوكيل يكفي لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فريضهما أولى \* مريض عليه دين يحيط بماله فأقر قبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الأمانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث \* مريض عليه دين يحيط بماله وله على رجل دين الصحة فأقر المريض باستيفاء ذلك الدين من مدينه صح اقراره \* مريض أقر لامرأته بدين المهر رجع اقراره الى مهر المثل وان أقر لها بمهر ألف درهم ثم قامت البينة بعدموته أن المرأة وهبت المهر من زوجها في حال حياته هبة محيصة فالأول لا يقبل البينة على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في



مرضه ثابنا \* مريضة أقرت باستيفاء مهرها انعمت وهي منكوحته أو معة نذلة لا يصح اقرارها \* وان لم تكن منكوحته ولا معتدنه صح اقرارها \* ولو قالت في مرضها الامهرني عليه ذكرا لخصاف رجه الله تعالى في الحيل أنه يصح اقرارها \* اذا أقر الرجل في صحته أو مرضه الذي مات فيه أنه تزوج فلانة ألف درهم ثم بخد وصدة المرأة في النكاح في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انكار الورثة \* ولو أقرت امرأة في صحة أو مرض أنها تزوجت فلانا بكذا ثم جحدت فان صدقها الزوج في حياتها ثبت النكاح وجودها بعد الاقرار باطل \* وان صدقها الزوج بعد موتها لا يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولا ميراث له منها \* وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ثبت النكاح كافي الوجه الاول \* واذا أقرت امرأة أنها تزوجت فلانا وهي أمة وقد كانت أمة معروفة ثم عتقت وقال الزوج لابل كن النكاح بعد العتق (١٤٧) أو قبل العتق فهم سواء ويصح النكاح كالأول أو أحدهما

النكاح كالأول أو أحدهما  
أن النكاح كان في عدة الغير  
أو في نكاح الغير أو بغير  
شهود \* أو تزوجها وبختة  
أربع نسوة أو أختها في  
نكاحه أو في عدته لا يقبل  
قول من يدعي هذه الموانع  
فان كان الزوج هو الذي  
يدعي ذلك يفسر قديمها  
بأقراره ويكون ذلك بمنزلة  
الطلاق \* بخلاف ما لو  
قال تزوجتك قبل أن تخلقي  
أو قبل أن أخلق أو قبل أن  
ولدي أو قبل أن أولد أو  
تزوجتك وأنا صبي فان ثم  
يكون القول قول من يدعي  
البطلان \* رجل أقر  
لوارثه بشئ ومات ثم اختلف  
المقر له وبقية الورثة فقال  
المقر له كان الاقرار في الصحة  
وقال بقية الورثة لا بل  
كان في المرض كان القول  
قول من يدعي أنه كان في  
مرضه فان أقام جميعا  
الينة فينصف المقر له أولى  
\* فان لم يكن للمقر له ينصف

الفاسد هو أن يكون بدلا مالا كالأول أو خنزير أو صيد الحرم أو مدبر أو مكاتب أو أم الولد أو أدخل فيه شرط فاسدا أو نحوه فانه يتعقد البيع بقيمة المبيع ويكفي عند القبض كذا في محيط السرخسي \* واختلف المشايخ أنه مضمون أم أمانة قال بعضهم هو أمانة وقال بعضهم يكون مضمونا عليه كذا في شرح الطحاوي \* ويشترط أن يكون القبض باذن البائع وما قبضه بغير اذن البائع في البيع الفاسد فهو كالمقبض وفي الزيادات اذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد من غير اذن البائع ونهيه فان قبضه في المجلس يصح القبض استحسانا ويثبت الملك فيه للمشتري وان قبض بعد الاقتراق عن المجلس لا يصح قبضه لاقبسا ولا استحسانا ولا يثبت الملك فيه للمشتري واذا أذن له بالقبض فقبض في المجلس أو بعد الاقتراق عن المجلس صح قبضه ويثبت الملك قياسا واستحسانا إلا أن هذا الملك يستحق النقص ويكره للمشتري أن يتصرف فيما اشترى شراء فاسدا بتمليك أو انتفاع لكن مع هذا الوتصرف فيه تصرفا نفذا تصرفه ولا ينقص تصرفه ويظل به حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفا يحتمل النقص بعد ثبوته كالبيع وأشباهه أو لا يحتمل النقص كالاعتاق وأشباهه إلا الجارة والنكاح فانهم مالا يسلطان حق البائع في الاسترداد كذا في المحيط \* ولو أعققه أو باعه المشتري أو مدبره بطل حق الفسخ وكذا الواسط له أو تصيرا الجارية أم ولد للمشتري وعلى المشتري قيمة الجارية وهل يغرم العقر كفي البيوع أنه لا يغرم وفي الشرب روايتان والصحيح أنه لا يضمن العقر وكذا لو كاتبه وعلى المشتري قيمته فان أدى بدل الكتابة وعتق تقرر على المشتري ضمان القيمة وان عجز وردت الرق ان كان ذلك قبل القضاء بالقيمة على المشتري فللبائع أن يسترد وان كان بعد ما قضى عليه بالقيمة لا يسيل على العبد للبائع ولو أوصى به تحت الوصية ثم ان كان الموصى حيا فللبائع حق الاسترداد وان مات بطل حقه فان الثابت للموصى له مال جديد بخلاف الثابت للوارث بان مات المشتري شراء فاسدا فللبائع أن يسترد من ورثته وكذا اذا مات البائع فلورثته ولاية الاسترداد كذا في البدائع \* ولو قطع الثوب وخاطه أو بطنه وحشاه بنية قطع حق البائع في الفسخ هكذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى ثوبا شراء فاسدا وقبضه وقطعه ولم يخطه حتى أودعه عند البائع فهل ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان المبيع فضاء فبني المشتري فيه بناء أو غرس أشجارا بطل حق الفسخ عندهما وعند محمد رجه الله تعالى لا يظل كذا في محيط السرخسي \* الواجب في البيع الفاسد القيمة ان كان المبيع من ذوات القيم والمثل ان كان مئليا وهذا اذا هلك عند المشتري واستهلكه أو وهبه وسلمه وينقطع حق الاسترداد للبائع وكذا لو رهن أو باع المشتري من آخر فلو اقتصد الرهن ورجع في الهبة وعاد المبيع الى البائع بما يكون فسخا للبائع أن يسترد وهذا اذا لم يقبض

وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك \* رجل قال في مرضه هذا المال للقطعة وليس له مال غير ذلك وكذب الوارث قال محمد رجه الله تعالى لا يصدق المريض ويكون الكل ميراثا \* وقال أبو يوسف رجه الله تعالى هو من ثلث ماله \* رجل أعتق أحد عبده في صحته ثم بين العتق المبهمة في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله \* رجل اشترى عبدا في صحته بغبن فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز البيع أو سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحاباة من الثلث \* رجل أقر في مرضه بأرض في يده أنها وقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالأول المريض يعتق عبده أو أقر بأنه تصدق به على فلان \* وان أقر بوقف من جهة غيره ان صدق ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث \* رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث ويسمى المكاتب في ثلثي قيمته \* ولو باع المريض عينا من أعيان ماله من أجنبي ثم أقر باستيفاء الثمن صح من جميع

ماله رجل باع عبدا ثم أقر أنه كان حرا لا يصدق على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن صبي أقر بالبلوغ وقاسم الوصي إن كان مراهقا فصاح  
اقراره وتجاوز قسمته \* ولو قال بعد ذلك لم يكن بالغا لا يقبل قوله فان لم يكن مراهقا بأن كان مثله لا يحتل عادة لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته  
فقبل اثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثنتي عشرة سنة أيضا لا يصح اقراره لا بمحالة \* وانما لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال  
لا يحتل مثله عادة العبد المأذون اذا أقر بكفالة لا يصح اقراره لانه لا يملك الكفالة بماله فلا يصح اقراره \* مريض أقر لوارثه بعد فقالت الوارث  
ليس العبد وليكنه فلان الاجنبي وصدقه الاجنبي ثم مات المريض فالعبد للاجنبي وبضمن الوارث للقرلة قيمة العبد وتكون القيمة بينه وبين  
سائر الورثة \* مريض أقر لاجنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض ووارث الاجنبي المقر له من ورثة المريض لا يجوز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف  
الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول (١٤٨) محمد رحمه الله تعالى وهو كالأول للمريض بعد في يده أنه فلان الاجنبي فقال الاجنبي هو

القاضي بالقيمة فان قضى ليس له حق الاسترداد كذا في الخلاصة \* وان كان المبيع قائما في يد المشتري لم يرد  
ولم ينقص فانه يرد على البائع ويسخ البيع فيه الا أن الفساد ان كان قويا دخل في صلبه وهو البطل  
أو البطل فكل واحد منهما ماعليك فسخره في حضرة صاحبه عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك  
بحضرة صاحبه وبغير حضرة صاحبه وانما لم يكن الفساد قويا دخل في صلبه وانما دخل الفساد بشرط  
فيه منفعة لاحد المتعاقدين فكل واحد منهما ماعليك فسخره قبل القبض وأما بعد القبض فالذي له الشرط  
يملك فسخره بحضرة صاحبه ولا يملك الاخر ولو ازداد المبيع في يد المشتري فلا يتخلأ ما أن تكون متصلة  
أو منفصلة وكل واحد منهما ماعلي ضربين ما أن تكون متصلة متولدة من الاصل كالحسن والجمال والتجلاء  
بياض أو غير متولدة كالصبغ في الثوب والسمن في السويق والبناء في الساحة والمنفعة متولدة من  
الاصل كالولد والعقرو الارش والخمر والصوف أو غير متولدة من الاصل كالكسب والغلة والهبة والصدقة  
فان كانت متصلة متولدة من الاصل فانه لا ينقطع حق البائع عنه وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل  
كالصبغ وغيره انقطع حق البائع عنه وتقرر عليه ضمان القيمة أو المثل ان كان من المتليات وكذلك لو  
كان قطنا فغزله أو غزلا فسخره أو حنطة فطحنها انقطع حق البائع عنه وتحويل الى القيمة أو المثل ولو كانت  
الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من الاصل فانها لا تنزع الفسخ وله أن يرددهما جباة ولو كانت الولادة تنقصها  
يجبر النقص الواقع فيها بالحدث منها ولو هلك هذه الزوائد في يد المشتري فلا ضمان عليه وبغير نقصان  
الولادة ولو استهلك هذه الزوائد بضم ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فللبائع أن يسترد الزيادة وبأخذ من  
المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل فللبائع أن يسترد المبيع مع  
هذه الزوائد ولا يطيب له فان هلك الزيادة في يد المشتري فلا ضمان عليه وان استهلك فلا ضمان عليه  
أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يفرم ولو استهلك المبيع والزوائد قائمة في يد المشتري تقرر  
ضمان المبيع وتثبت الزيادة للمشتري وان انتقص المبيع في يد المشتري ان كان النقصان باقة مما وبه فللبائع  
أن يأخذ المبيع مع أرض النقصان وكذلك النقصان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه فأما ان كان  
النقصان بفعل الاجنبي فالبايع بالخيار في الارش ان شاء أخذ من الجاني ولا يرجع على المشتري وان شاء  
اتبع المشتري ثم المشتري يرجع على الجاني ولو قتله الاجنبي فللبائع أن يضمن المشتري قيمته ولا يسبيل له على  
القاتل والمشتري يرجع على عاقلة القاتل بالقيمة في ثلاث سنين ولو كان النقصان بفعل البائع صار مستردا  
حتى انه لو هلك في يد المشتري ولم يوجد منه حبس من البائع صار مستردا ويكون هلاكه على البائع وان وجد  
منه حبس ثم هلك بعده فانه ينظر ان هلك من سرية جناية البائع صار مستردا أيضا ولا ضمان على المشتري

فلان وارث المريض لم يكن  
لي فيه حق على قول أبي  
يوسف الاول اقرار المريض  
باطل وعلى قوله الآخر اقرار  
المريض صحيح ويكون العبد  
للثاني والقول الثاني أقرب  
الى القياس وقوله الاول  
أحوط \* مريض أقر لوارثه  
ولاجنبي بدين فاقراره باطل  
تصادق في الشركة أو تكانيا  
في قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
\* وقال محمد رحمه الله تعالى  
اقراره للاجنبي بقدر نصيبه  
جائزا اذا تكادبا في الشركة  
وأكثر الاجنبي الشركة  
والله أعلم بالصواب واليه  
المرجع والمآب

### كتاب القسمة

\* (فصل في قسمة الدار  
والعقار) \* قوم حضروا  
وطلبوا من القاضي قسمة  
العقار قال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى لا يقسم ما لم يقيموا  
البينة على الوفاة وعلى عدد  
الورثة وعلى أن العقاري

أيديهم ميراث عن أبيهم \* وقال صاحباهما الله تعالى القاضي يقسم ويشهد أنه قسمهما باقرارهم كأنقسم العروض عندهما وان  
\* ولو قالوا اشترينا هذا العقار من فلان وطلب بعضهم القسمة وأبى البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى فيه روايتان في رواية كذا قال وفي رواية لا يقسم كالا يقسم في الميراث \* ولو كان في الورثة صغيرا وكبيرا غائب والدار في يد الكبار لحضور  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالميراث لا يقسم وعندهما يقسم ويعزل نصيب الغائب والصغير ويشهد أنه قسم باقرارهم \* وان كانت الدار أو  
بعضها في يد الغائب والصغير لا يقسم باقرارهم اجماعا \* وكذا لو كانت في يده وودع الغائب \* ولو أقام الكبار البينة على أصل الميراث وعدد الورثة  
وبعض الورثة صغيرا يقسم القاضي بين البالغين الحاضرين وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغائب والصغير \* ولو كان البالغ الحاضر واحدا  
وطالب القسمة من القاضي فان القاضي لا يجيبه الى ذلك \* ولو جاء هذا البالغ مع صغيرا نصيب القاضي عن الصغير من يقسم وبأمره بالقسمة

\* ضبعة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان منهم غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين فطالب الشريك الحاضر بالقسمة من القاضي وأخبره بالقصة فان القاضي بأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكيله عن الغائب والصغير لان المشتري قام مقام البائع وكان للبائع أن يطالب الشريك بالقسمة فثبت ذلك للمشتري وان كان الورثة كلهم كبار وحضروا أقاموا البينة على ما دعوا من وفاة الميت وغيره إلا أن الدار كانت مشتركة بين الميت وأجنبي والشريك الأجنبي غائب لا يقسم حتى يحضر الغائب \* ولو كان شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائب وأقيمت البينة فان القاضي يقسم اذا كان شريك الميت أجنبيا \* وان كان شريك الميت أخا للميت ورثاها عن أبيهما مات أحد الاخوين وتركت ورثته وأخو الميت غائب وأقام الحاضرون البينة قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب عنهم \* ولو كانت الشركة بالشراء وبعض الشركاء غائب لا يقسم عقارا كان أو غير وضاحتى يحضر الغائب فالحاصل أن العقار اذا (١٤٩) كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم حاضرون

وان ملك لامن سراية جنائشه فعليه ضمانه وي طرح حصة النقصان بالجناية ولو قتله البائع أو سقط في بحر حفرة البائع صار مستردا وبطل عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي \* ولو اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها أو باعها وربح فيها صدق بالربح ولو اشترى بثمنها شيئا آخر فربح فيه طاب له الربح كذا في السراج الوهاج \* رجل اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها فخرت خرابا فحاشا ثم خاصم البائع الى القاضي فقضى القاضي للبائع بقيمة الدار يوم قبض المشتري كان للشفيع أن يأخذها من المشتري بتلك القيمة \* رجل اشترى عبد اشرا فاسدا وقبضه ثم أعقبه وقتله وقيمه يوم القتل والاعتاق أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى من رجل عبد ابتكاتب أو مدبر أو بأم ولد وتقاضا ملكه المشتري العبد العبد ومشتري المكاتب والمدبر وأم الولد لا يملكه وان قبضه باذن البائع وكذلك لو اشترى عبدا بجمال الغير بغير إذن صاحبه ملكه المشتري العبد العبد ولا يملك الا آخر ما قبض حتى يبيع مال الكه البيع وكذا لو اشترى من رجل عبد اشرب أو جماعا غير مرفوع في حوض أو نهر أو بئر أو اشترى بذرا غير محصود فوه على ما ذكرنا كذا في شرح الطحاوي \* من اشترى جارية شراء فاسدا ليس له أن يطأها فان وطئها ولم يعلقها كان للبائع أن يستردها فاذا استردها ضمن المشتري عقرها للبائع واذا أعلقها بضمن قيمتها فاذا وجبت القيمة فعلى قول شمس الأئمة السرخسي لا عقرب عليه وعلى ما ذكره شيخ الاسلام في المسئلة روايتان على رواية كتاب البيوع لا عقرب عليه وعلى رواية كتاب الشرب عليه العقرب هكذا في المحيط \* رجل اشترى امه شراء فاسدا فلم يقبضها حتى أعقبها فاجاز البائع اعتاقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري \* ولو اشترى عبد اشرا فاسدا فاقبل البائع قبل القبض أعقبه على فاعقبه البائع عنه (١) كان العتق عن البائع دون المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* (٢) ولو اشترى عبدا اشرا فاسدا وقبضه ثم قال البائع هو حر لم يعتق فان قال بعد ذلك هو حر لم يعتق أيضا ان كان الكلام الاول بغير محضر من المشتري أما اذا كان بحضور المشتري عتق كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى

(١) قوله كان العتق عن البائع هذه رواية ضعيفة أو غلط من المكاتب والصواب أن العتق يكون عن المشتري وكذا الدقيق والعم في المسئلة الثانية لانه بالامر بصير المشتري قابضا اقتضاء كافي الدر وغيره فتأمل اه معجمه بجرأوى (٢) قوله ولو اشترى عبدا الى قوله كذا في محيط السرخسي عبارة الفنية أخصروا أوضح ونصها على ما في الجراعتا البائع المبيع بعد قبض المشتري بغير حضرته باطل وبحضرته صحيح ويكون فسحا اه وهو تخصيص لقولهم ان اعتاقه باطل اه فتأمل اه معجمه بجرأوى

\* وان طلب صاحب القليل القسمة وأبي صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى وعليه الفتوى \* وفي البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في الدار اذا طلب صاحب القليل القسمة لا يقسم أيضا وهو قول الكرخي والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والقاضي الامام المنتسب الى اسديجاب رحمه الله تعالى كافي البيت الصغير \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى دار بين رجلين نصيب كل واحد منهما بمجال لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب أحدهما القسمة وأبي الآخر لا يقسم لان الطالب متعنت \* وان كان ضرر القسمة على أحدهما بأن كان نصيب أحدهما أكثر ينتفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبي الآخر فان القاضي يقسم \* وان طلب صاحب القليل لا يقسم \* وحكي عن الخصاص رحمه الله تعالى عكس هذا

\* رجلان بينهما اذهرهم صحيح وطلب أحدهما قسمه ان كان يضره والكسر لا يجبر الا في على القسمة ولا يقسم الا ان يتفقا على القسمة \* وان كان لا يضره الكسر يقسم القاضي بينهما \* ولو كان بينهما مازرع في أرضهما وطلب اقسمة الزرع دون الارض فان كان الزرع بقلا وشرطا تركه في الارض أو شرطا أحدهما ذلك لا تجوز قسمة الزرع وان اتفقا على القطع جازت القسمة وان كان الزرع قد أدرك وشرط الحصاد جازت القسمة عند الكل \* وان شرطا الترتك أو شرطا أحدهما فسدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى \* وكذلك طلع الخيل بين رجلين فأراد اقسمة دون الخيل ان شرطا الترتك أو أحدهما فسدت القسمة وان اتفقا على الجذذ في الحال جازت القسمة وان كان الثمر مدر كل شرطا الترتك لا تجوز عندهما \* وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو كان بين رجلين جناح أو سباط فطلب (١٥٠) أحدهما القسمة لا يقسم القاضي \* وكذلك الحائط لا يقسم طول ولا عرض الا ان يتراضيا على ذلك \* وكذا البئر

حطة شراء فاسدا فأمر البائع أن يقطعن فقطعها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فأمر البائع بذبحها فذبحها \* ولو اشترى قبض حطة شراء فاسدا وأمر البائع قبل القبض أن يخلطها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبائع كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى أمة شراء فاسدا وزوجها بمهر مسمى فوطئها الزوج وقد كانت بكرًا ثم ان البائع خاصم فيها وأخذها فالتكاخ جازر والمهر للبائع ثم ان كان فيه وفاة بما نقصها من ذهب العذرة فلا شيء على المشتري وان كان النقصان أكثر من المهر رجع به على المشتري كذا في المحيط \* ولا يجوز بيع جارية بجزائرين الى أجل فان قبضها وذهبت عينها عند ردها ونصف قيمتها ولو تفاها غير المشتري كان للبائع خيار أن يضمن الفاقئ أو المشتري قيمته ثم رجع المشتري على الفاقئ ولو ولدت ولدين ومات أحدهما أخذ الجارية والولد الباقي ولم يضمنه قيمة الميت ويضمن نقصان الولادة الا اذا كان في الولد وفاة ولو مات الولد بجنائنه يضمن قيمته ولو مات الام وحدها أخذ الولدين وقيمة الام كذا في محيط السرخسي \* اشترى عبدا شراء فاسدا وقبضه باذن البائع ونقده الثمن ثم أراد البائع أن يأخذ عبده كان للمشتري أن يحبس العبد منه الى أن يستوفي الثمن فان مات البائع ولا مال له غير العبد كان المشتري أحق بالعبد من غرماء البائع فيباع بحقه فان كان الثمن الثاني مثل الاول أخذه المشتري وان فضل فالفضل لغرماء البائع وان كان الثمن الثاني أقل كان هو أسوة لسائر غرماء البائع يضرب هو معهم ببقية حقه فيما يظهر من التركة وان مات العبد في يد المشتري كان عليه قيمته ولو اشترى بألف دين كان له على البائع قبل الشراء فاسدا وقبضه باذن البائع ثم ان البائع اراد استرداد المبيع بحكم فساد المبيع وأراد المشتري حبسه بما كان له عليه من الدين لم يكن له ذلك فاذا مات البائع وعليه ديون كثيرة والعبد عند المشتري ففيما اذا وقع الشراء فاسدا لا يكون المشتري أحق بالعبد هكذا في المحيط \* رجل باع عبدا فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأ البائع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال أبرأتك عن الغلام ثم هلك عند المشتري كان بريأ عن الغلام لانه اذا أبرأ عن الغلام فقد أخرج من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى عبدا بمائة وخمسة مائة وقيمه خمسة مائة شراء فاسدا وقبضه فازدادت قيمته من قبل السعر حتى صار يساوي ألفا فباعه فعليه خمسة مائة لا غير اعتبار القيمة يوم القبض ولو غصب عبد قيمته ألف فازدادت قيمته حتى صارت ألفين ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد فان وصل الى الغاصب بعدما اشتراه فعليه ألفان وان لم يصل حتى مات فعليه ألفان لان الزيادة في الغصب أمانة وانما يصير مضمونة في الشراء بالقبض والقبض لم يوجد كذا في التلخيص \* غاصب العبد اذا اشتراه من المقصوب منه شراء فاسدا وأعتقه نفذ

والعين والرحى بين رجلين أو قناة أو نهر لا أرض مع ذلك بينهما أراد أحدهما قسمته وأبي الآخر فانه لا يقسم بينهما لانه لا يحتمل القسمة \* فان كان مع ذلك أرض ليس لها شرب من ذلك النهر والقناة يقسم الارض ويترك النهر والقناة على حالهما وكل واحد منهما شربه \* وان كان يقدر كل واحد منهما على أن يجعل للارض شربا من موضع آخر أو كانت أراضى والانهار متفرقة فيباينهم قسم ذلك كله فيما بينهم \* ولو كان بين رجلين ثوب محيط لا يقسم القاضي بينهم \* ولو كان غير محيط فاقسماه طول ولا عرضا جازت القسمة \* والريق اذا كان بين اثنين فهو على وجوه ان كان مع الرقيق دواب أو عروض أو شيء آخر قسم القاضي الكل بينهم في قولهم وان لم يكن مع الرقيق شيء

آخر فان كانوا ذكورا أو نساء لا يقسم في قولهم الا برضاهم \* وان كان الكل ذكورا أو نساء وليس مع الرقيق شيء اعاقه آخر فطلب بعض الورثة قسمته وأبي البعض أو أبي أحد الورثة لا يقسم بينهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجبرهم على ذلك وقال صاحباه رجحما الله تعالى يقسم ويجبرهم على القسمة \* والعبد الواحد والداية الواحدة يباع ويقسم غنما لانها لا تتحمل القسمة \* وكذلك كل ما يكون في تبعه ضرر \* واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين والدارين جازت القسمة \* وان قال أحدهم للقاضي اجمع نصيبى من الدارين والارضين في دار واحدة وفي أرض واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحد في دار واحدة ولا في أرض واحدة \* وقال صاحباه الراى الى القاضي ان رأى الجمع يجمع والا فلا فان كانت الداران في المصرين لم يذكر هذا في الكتاب

\* وقالوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجمع نصيب أحدهما في دار واحدة سواء كانت في مصرين أو في مصر واحدة متصلين كانت في مصر أو منفصلين \* وروى هلال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجمع في المصرين \* والدور المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة \* وإن كان بين الرجلين يتان له أن يجمع نصيب أحدهما في بيت واحد متصلين كأنهما منفصلين \* ولو كان بينهما منزلان أن كانا متصلين فهما كدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمته على حدة \* ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد \* وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أصحابه رحمه الله تعالى الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي \* دار بين رجلين في أحد جانبيه بناء ولا بناء في الجانب الآخر وقال أصحابه يجعل قيمة البناء بدراع من الأرض وآخذ حتى من البناء من درعان الدار وقال الآخر لا بل أجعل البناء بدراهم وأعطيت حقتك (١٥١) في البناء من الدراهم فالأول أولى وأحسن \* وإن

كانت الدار بين رجلين وفيها طريق لغيرهما فأراداهما قسمة الدار وأراد صاحب الطريق أن يئمه هما عن القسمة لم يكن له ذلك ويترك الطريق عرضة عرض باب الدار الأعظم وطوله من باب الدار إلى باب الدار التي لها الطريق ويقسم بقيمة الدار بين الرجلين على حقوقهما \* وإن كان في الدار مسيل مائل رجل فأراد أصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب المسيل منهم فالمسيل بمنزلة الطريق لما تقدم والله أعلم

فصل فيما يدخل في القسمة \* قوم اقتسموا ضعة فأصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هوله ولم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيه الزرع والتمر \* وإن كتبوا بكل قليل أو كثير فلهما أو منهم من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر \* أرض بين اثنين لهما فخل في غير أرضهما فاقسم على أن

اعتاقه لأنه أعتقه بعد القبض كذا في فتاوى قاضيان \* ولورد المشتري المبيع على بائعه في الشراء الفاسد انفسخ العقد على أي وجه رده عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو بعبارة أو ببيعة وكذلك لو باعه من وكيل البائع بالشراء وسلم إليه برئ من ضمانه ولو باعه من عبد البائع وهو مأذون له في التجارة وليس عليه دين لا يجوز ولكن البيع الفاسد ينفسخ عليه ولا يبرأ من الضمان حتى يصل المبيع إلى البائع ولو كان العبد مأذوناً في التجارة وعليه دين صح البيع وتقرر عليه الضمان للبائع ولو كان اشتري من العبد المأذون عليه دين وقبضه باذنه ثم باعه من سيده جاز بيعه من السيد وتقرر عليه الضمان للعبد وإن كان العبد لا دين عليه لا يجوز البيع الثاني ولكن ينفسخ البيع الأول ويبرأ من ضمانه بالرد على السيد لأن رده على مولى العبد كرده على العبد ولو باعه من مضارب البائع صح البيع وتقرر عليه الضمان ولا ينفسخ البيع ولو كان البائع وكيلاً لغيره بالشراء فاشتري من المشتري منه ماله صح البيع الثاني ويثبت عليه الثمن للمشتري وتقرر له الضمان على المشتري الأول فيلحقان قصاصاً إذا كان في أحدهما فضل رده كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان المبيع ثوباً فصبغه المشتري بصبغ يزيد من الأحمر والأصفر ونحوهما روى عن محمد رحمه الله تعالى أن البائع بالخيار أن شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وإن شاء ضمنه قيمته وهو الصحيح كذا في البدائع \* ولو باع أرضاً بيعاً فاسداً فجعلها المشتري مسجداً لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين في ظاهر الرواية فإن بناها بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغرس الأشجار كالبناء كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشتري عبداً فاسداً ثم ان المشتري أدن له في التجارة فلحقه دين ثم ان البائع خاصم المشتري في استرداد العبد فأنه رده إليه ولا سبيل للفرم عليه وبضمن المشتري الأقل من قيمة العبد ومن الدين للفرم كذا في المحيط \* اشتري جارية ثرا فاسداً أو قبضها باذن البائع ثم أنه يريد أن يستردها من المشتري بحكم فساد البيع فأقام المشتري بينة أنه باعها من فلان بكذا فان صدقه البائع فيه ضمنه قيمتها وإن كذبه فيها قال كان له أن يستردها منه فإن استرد البائع الجارية ثم حضر الغائب وصدق المشتري كان له أن يسترد الجارية من البائع وإن كان البائع الأول صدق المشتري فيها قال وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول استرداد الجارية سواء صدق الذي حضر المشتري الأول أو كذبه ولو قال بعته من رجل ولم يسمه وكذبه البائع كان للبائع أن يستردها فإن استرد ثم جاء رجل فقال المشتري عنيت هذا فان كذب ذلك الرجل المشتري فالاسترداد ماض وإن صدق فكذلك كذا في المحيط إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر يدعي الفساد كان يدعي الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعي الصحة والبيئة بينة مدعي الفساد باتفاق الروايات وإن ادعى الفساد مدعي في صلب العقد بان ادعى أنه اشتراه بألف

بأخذ أحدهما الأرض والآخر النخل بأصلها جاز \* وإن اقتسموا ضعة فجعلوا أحدهم النخل ولم يذكروا أصلها فله النخل بأصلها وكذلك لو أقر لانسان بنخله كان للمقر له النخل بأصلها \* ولو باع نخله ذكر في النوادر أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحق النخل بأصلها وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستحق الأصل إلا بالذكر وقيل الجواب في الإقرار عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كالجواب في البيع يدخل أصل النخل في الإقرار والبيع جميعاً وعند محمد رحمه الله تعالى في القسمة يدخل أصل النخل وفي البيع لا يدخل \* ثم في كل موضع يستحق النخل بأصلها فإن قاعها كان له أن يغرس مكانها أخرى \* رجل مات وطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البيئة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغائب فإن القاضي لا يقسم شيئاً من أجناس التركة فإن كان الدين أقل من التركة فبالبيئة على القاضي أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس لا يفعل وهو قوله الأول ثم أحسن وقال إن القاضي

يفعل ذلك فان فعلوا ذلك وقسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم \* وكذا لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا ان يقضوا الدين من مالهم \* وكذا لو ظهر بالتركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين \* داربين قوم اقتسموها فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات ان لم يذكروا الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بنصف القسمة مردودة وان كانت تؤخذ بنصفها فالقسمة جائزة وهذا اذا اقتسموها بالليل فان اقتسموها بالنهار بعد ما خرجت من البيوت فالقسمة فاسدة \* أرض بين قوم اقتسموها فوقع في نصيب أحدهم شجرة أغصانها متدلية في نصيب الآخر عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لصاحب الأرض ان يجبر صاحب الشجرة على قطع الأغصان وفي رواية لا يجبر كما لو وقع في قسم أحدهما حائط (١٥٣) عليه جذوع الا ان خرقه لا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع واذا طلب الورثة

القسمة من القاضي سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول قولهم \* وان أقر أحد الورثة بدين على الميت وجحد الباقيون قسمت التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في يدي كل الدين \* اذا جرت القسمة في دارين أو أرضين وأخذ كل واحد منهم ادارته استحق احدي الدارين بعد ما يني فيها صاحبها كان للمستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قيل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده قسمة الجبر لا تجرى في الدارين فكانت القسمة في معنى البيع والاصح ان هذا قول الكل لان عند صاحبيه انما تجرى قسمة الجبر في الدارين اذا رأى القاضي ذلك \* ميراث بين قوم لم يكن هنالك دين ولا وصية مات بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين او

درهم ورطل من خمر والا تخيرت في البيع بألف درهم في ظاهر الرواية القول قول مدعي الصحة أيضا والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول هكذا في فتاوى قاضيخان \*

الباب الثاني عشر في أحكام البيع الموقوف وبيع أحد الشرى بكنى اذا باع الرجل مال الغير عندنا يتوقف البيع على اجازة المالك ويستتبع له اجازة قيام العاقدين والمعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه أيضا كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم اذا جرت الاجازة فيما اذا كان الثمن شيئا يتعين بالتعيين وكان الثمن قائما فالثمن يكون للبائع دون الجوزير جمع الجوز على البائع بقيمة ماله ان كان من ذوات القيم وبمثله ان كان من ذوات الامثال هكذا في المحيط \* ولو هلك الثمن في يد البائع قبل الاجازة أو بعدها هلك أمانة ولو هلك المبيع في يد المشتري فللمالك أن يضمن أيهما شاء فان ضمن المشتري يرجع بالثمن على البائع ان تقدمه وان ضمن البائع فان كان المبيع مضمونا عنده نفذ البيع وان كان امانة عنده فان سلم او لا ثم باع او لا ثم سلم لا ينفذ البيع ويرجع بمضمون على المشتري كذا في محيط السرخسي \* واذا مات المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند اجازة المالك يملك المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبيًا ومجبورًا عليه في توقف \* هذا اذا لم يضاف الفضولي الى غيره فان أضافه بأن قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعت لفلان توقف والعجيب انه يكتفي في التوقف أن يضاف في أحد الكلامين الى فلان \* وفي فروق الكرايسى لو قال اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول بعت منك بطل العقد في أصح الروايتين هكذا في النهر الفائق \* وان قال البائع للفضولي بعت هذا منك لاجل فلان فيقول للفضولي قبلت أو اشتريت أو يقول اشتريت منك هذا لاجل فلان فيقول بعت ينفذ العقد على المشتري ولا يتوقف ورأيت في موضع آخر لو قال صاحب العبد للفضولي بعت منك هذا العبد بكذا وقال الفضولي قبلت لفلان أو قال اشتريت لفلان أو بدأ الفضولي فقال اشتريت منك هذا العبد لفلان فقال البائع بعت منك فالعجيب ان العبد يتوقف ولا ينفذ على الفضولي هكذا في المحيط \* رجل قال لغيره اشترت عبدك هذا من نفسي بألف درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد أجرت وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يجعل كلام المولى يبع الساعة \* رجل باع عبد الغير بغير انفه فقال المولى قد أحسنت وأصبحت ووفقت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله أن يردّه وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كفيتمى مؤنة البيع أحسنت فخر الله الله خبر الم يكن ذلك اجازة للبيع الا ان محمد رحمه الله تعالى قال قوله أحسنت وأصبحت يكون اجازة استحسنانا كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* باع أرض ابنه فقال الابن مادمت حيا فانا راض

اوصى بوصية او كان له وارث غائب او صغير فاقسم الورثة ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني بالبيع ان يبطلوا القسمة وكذلك لصاحب الرصية والوارث الغائب والوصي غير لان ورثة الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني ولو كان هو حيا غائبًا لم تنفذ قسمتهم عليه فكذا اذا كان ميتا \* ميراث بين قوم اقتسموا أو شهدوا على انفسهم بالقسمة ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت واقامت البينة كان لها أن تبطل القسمة ويكون دينها كدين أجنبي فاقدامها على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل أن يصل اليه الدين باطلة ويكون وجودها كعدمها فكان له أن يبطل القسمة وكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا يشبه دعوى المدين دعوى الشركة في العين فانه لو ادعى الشركة في العين بأن ادعى وصية بالثلث بعد القسمة يكون ما عني نقض ما تم به فلا يصح دعواه \* ولو ادعى ابن الابن بعد القسمة أنه كان اشترى نصيب ابيه من الاب حال حياته بثلث مسمى ونقده الثمن واقام البينة على ذلك فذلك لا يبطل



قسمته لانه ختم في نصيب أي مساواة كان يستحق نصيب الاب بالشرء أو باليراث \* أرض ميراث بين قوم اقتسموها وتفاضوا ثم اشترى أحدهم من الآخر قسمه ونصيبه ثم أقام البيعة بين علي الاب كانت القسمة والشرء باطلا وكذا اذا اشتراه غير الوارث لان القسمة والشرء كلاهما تصرف من الوارث في التركة فلا يتقدم قيام الدين على المورث \* ثلاثة نفر وروادرا عن أبيهم واقتسموها أثلاثا وتقبلوا ثم ان رجلا غريبا اشترى من أحدهم قسمه وقبضه ثم جاء أحد الوارثين وقال اننا لم نقسم واشترى هذا المشتري منه الثلث شائعنا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال اننا قد اقتسمناها وأقام البيعة على ذلك وصدقه البائع الاول وكذبه البائع الثاني وقال المشتري لأدري اقسمتهم أم لا قال القسمة جائزة لان القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها لا تبطل بمجرد قبض الشرء كما فيظهر أن الاول باع نصيبه خاصة فجاز بيعه وأما الثاني انما باع ثلث الدار شائعا لثالث ذلك من قسمه وثالث ذلك (١٥٣) من نصيب غيره فينقذ بيعه في نصيب نفسه خاصة ويخبر المشتري

فيه ان شاء أخذ ثلث قسمه بثلث الثمن وان شاء ترك لتفرق الصفقة عليه \* قوم اقتسموا دارا ميراثا عن رجل والمرأة مقيمة بذلك فاصحابها الثمن فعزل لها عنها على حدة ثم ادعت المعزول لها أن زوجها أصدقها اياها وأنها اشترت منه بصدقاها لم يقبل ذلك منها لان الماسعة لهم على القسمة وقد أقرت أنها كانت لزوجها عند موته فلا تسع دعواها \* وكذلك لو قسموا دارا أو أرضا وأصاب كل واحد منهم طائفة بميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخللا زعم أنه هو الذي بناه أو غرسه لم يقبل بينه على ذلك \* ومما ينقض به القسمة الغلط \* وإذا ادعى أحد الشرءاء غلطا في القسمة لانعدام القسمة بمجرد دعواه ولا يعاد ذرع شي من ذلك ولا مساحته ولا كيله ولا وزنه الاجمعة لان الظاهر وقوع

بالبيع أو أجرته مادمت حيا فهو اجازة ولو قال امسكها مادمت حيا لا يكون اجازة كذا في الوجيز للكردي \* وفي المتن أن قوله بشس ما صنعت اجازة \* بشرعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع عبد رجل بغير أمره فباعه الخبر فقال للبائع قد وهبت لك الثمن أو صدقت به عليك فهذا اجازة ان كان قائما كذا في الظهيرية \* بلغ المالك أن فضولي باع ملكه فسكت لا يكون اجازة ولو بلغه البيع فأجازة قبل علمه بمقدار ثمنه ثم علم المقدار ورد البيع فالمعسر اجازة لارده \* باع الفضولي أو المودع بلا إذن المودع فبهرن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لا يتمكن من أخذ الثمن من المشتري إلا أن يكون وكيلان من الفضولي في قبض الثمن \* باع عبد غيره فبات العبد ثم ادعى المالك أنه كان أمره بالبيع يصدق وان قال بلغني البيع وأجرته لا يصدق كذا في الوجيز للكردي \* رجل باع عبد رجل بغير أمره بمائة درهم فجاء المشتري الى مولاه وأخبره أن فلانا باع عبده بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد أجزت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان فلان باع بمائة درهم أو أكثر فهو جائز وان كان باع بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز واجازته تكون على الصنف الذي ذكر وكذا لو قال ان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا ولو قال ان باعك بمائة درهم أجزت ذلك لم يجوز ولا يكون ذلك اجازة بل يكون عدة فان باعه بعد هذا ان شاء اجاز وان شاء لم يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* باع ثوب غيره بغير أمره فصبغه المشتري فأجاز رب الثوب البيع جاز ولو قطعه وخطه لم يجوز لان المبيع قد هلك كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى الفضولي شيئا بغيره ولم يصف الى غيره حتى كان الشرء له فظن المشتري والمشتري له أن المشتري له فسلم اليه بعد القبض بالثمن الذي اشتراه وقبل المشتري له فاراد أن يشتري من صاحبه بغير رضاه لم يكن لذلك ولو اختلفا فقال المشتري له كنت أمرتك بالشرء وقال المشتري اشتريته لك بغير أمرتك فالقول قول المشتري له لان المشتري لما قال اشتريته لك كان ذلك اقرارا منه بأمره كذا في البدائع \* رجل اشترى عبدا شرءا فاسدا بألف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار فقبضه البائع كان ذلك فسحا للبيع الفاسد وما لم يقبضه لم ينسخ كذا في فتاوى قاضيان \* رجل باع عبد غيره بغير إذن صاحبه بألف درهم وقبله المشتري وباعه آخر بألف درهم بغير أمره صاحبه فقبله المشتري الثاني توقف العقدان واذا بلغ المولى ذلك فأجازهما ينصف العقدان وكان لكل واحد من المشتريين الخيار كذا في المحيط \* وكذلك لو كان الفضولي واحدا باعه منهما وقال الكرخي مسئلة الفضولي فيما اذا باعه منهما معالانه لوعاقب بين العقدين كان الثاني فسحا للاول ومن أحبا بنا من لا يجعل الثاني فسحا للاول وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل باع ثوب غيره من ابن نفسه بغير أمره مالكة والابن صغير ما دون أو باعه من عبده

( ٣٠ - فتاوى ثالث ) القسمة على وجه المعادلة فلا تنقض القسمة الا اذا أقام البيعة على ذلك وان لم يكن له بينة وطلب استخلاص الشرءا فانه يتخلف لرجاء النكول \* ثم الغلط في القسمة على وجوه \* أحدها أن يقول حق في النصف وقد أخذت الربع أو الثلث وقال الآخر لا بل حقت الثلث وقد أخذته وفي هذا يتحالفان ويترادان القسمة \* ومنها أن يكون الخصومة في القبض فقال أحدهما لم أقبض حق وقال الآخر قبضته فائمه يتحالفان ويترادان القسمة أيضا لان القبض له شبه بالعقد \* ولو اختلفا في العقد يتحالفان \* ومنها أن يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول أحدهما أخذت أنت يا فلان أكثر من حقتك أو غصبت الزيادة غصبا بعد ما قبضته ويقول الآخر أخذت حق وما أخذت الزيادة كان القول قول الآخر والبيعة بينة صاحبه ولا يتحالفان ولا يترادان القسمة \* ومنها أن يكون المنازعة بينهما ما شهد كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة التمام ثم يقول أحدهما حق الذي في يديك

وحقك الذي في يدي أو يقول قد قسمنا ذلك ولكن أخذت أنا بعض حتى دون بعض لا يسمع دعواه ولا الخصومة منه بعدما أشهد على القبض والاستيفاء \* ومنه ان يقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول أحدهما قيمتها أكثر مما قومته ويتكرار لا تحرف في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في الاصل \* وقال الفقيه أبو بكر البخاري ان كان التفاوت يسيراً فهو كما قال في الكتاب وان كان التفاوت كثيراً يرجح ان يسمع دعواه وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يسمع دعواه \* رجلان اقسما دارين وأخذ كل واحد منهما ما دارا ثم ادعى أحدهما غلطاً أن له كذا كذا ذراعاً في الدار التي في يد صاحبه فضلاً في القسمة وأقام البينة على ذلك ذكر في الاصل أنه بقضى له بذلك الذرع ولا يعاد القسمة وليس هذا كالدار الواحدة \* قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القسمة فاسدة والداران بينهما نصفان (١٥٤) لان عنده لا يجري قسمة الجرفي الدارين فيكون هذه القسمة بمنزلة البيع \* ولو باع

المأذون له وعليه دين أو لادين عليه ثم ان البائع أعلم رب الثوب أنه قد باع ثوبه ولم يعلم بمن باعه لا يجوز ذلك الا في عبده المديون كذا في المحيط \* والبيع أحق من النكاح والاجارة والرهن حتى لو باع فضولي أمة رجل وزوجها فضولي آخر من آخر أو أجرها أو ورثها فأجازها المولى معاً جاز البيع وبطل غيره \* والعق والكتابة والتدبير أحق من غيره \* والهبة والاجارة أحق من الرهن \* والهبة أحق من الاجارة \* والبيع أحق من الهبة في الدار واستوى في العبد كذا في الكافي \* ولو قال اشتريت عبدك هذا من نفسي ومن فلان بألف درهم يعني أمس فقال المولى قد رديت لم يجز في شيء \* ولو قال اشتريت عبدك هذا أمس اشتريت نصفه من نفسي بنحو مائة ونصفه من فلان بنحو مائة فهو جائز في النصف الذي اشتراه من فلان اذا قال المولى أجزت كذا في المحيط \* وللمشتري فسخ البيع قبل الاجارة وكذا للفضولي قبلها كذا في الوجيز للكردي \* ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي وكذا المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي \* والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى أو من مال وهب له أو اشتري شيئاً يتوقف على اجازة المولى \* واذا باع رجل عبده المأذون المديون بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء واذا باع المولى العبد المأذون بغير اذن الغرماء وقبض الثمن فله ان يبيع ما كان له من الثمن على الغرماء وان أجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويبطل البيع \* ومن الموقوف اذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عينا من أعيان ماله ان صح جازيعة وان مات من ذلك المرض ولم تجز الورثة بطل البيع \* ومنه المرتد اذا باع أو اشتري يتوقف ذلك ان قبل على ردة أو مات أو لحق به الحرب بطل تصرفه وان أسلم نفذ بيعه \* اذا دفع أرضه من رعة مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل وزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الارض يتوقف على اجازة المزارع هكذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى من رجل ثوباً فباعه البائع من آخر بفضل عشرة دراهم ثم أجاز للمشتري البيع لا يجوز الا اجازة كذا في الحاوي \* جارية بين رجلين باعها أحدهما بغير اذن الشريك وقبضها المشتري فأعتقها ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز في حصته كذا في فتاوى قاضيان \* في نوادر ابن سماعة اذا باع أحد الشريكين نصف الدار مشاعاً ينصرف ذلك الى نصيبه ولو باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين بنصرف البيع الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب الجيز وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد وزفر رحمه الله تعالى البيع جائز في ربعها كذا في المحيط \* رجلان بينهما ماصرة من طعام فباع أحدهما ماقفراً من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فأجاز الشريك بيعه أو لم يجز جاز البيع

منه البينة ان ذلك أصابه في القسمة فانه يقضى بينه بالخارج لان دعواه مدعى الملك فترجح بينه الخارج ويكون لانه هو المحتاج الى اقامة البينة وكذا هذا في بيوت الدار ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقر بالاستيفاء أما اذا أقر بالاستيفاء لا تسمع دعوى الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فيثبت تسمع دعواه \* واذا ادعى أحد الشركاء القسمة وأبى الباقي فاستأجر الطالب قسماً ما كان الاجر عليه خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحباهما الله تعالى يكون على الكل \* واذا أنكر بعض الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضي على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد لا تقبل شهادته \* اذا اقتسم القوم شيئاً مراً أو غمماً ثم ظهر الغبن الفاحش في القسمة ان كانت القسمة بقضاً للقاضي يبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان قال قائل بأن الغبون ان يبطل القسمة فله وجهه وان قال قائل ليس له أن يبطل

فله وجه \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رضى الله تعالى له أن يستمع دعوى الغاط والغبن القاحش وله أن يبطل القسمة لو كانت القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح \* وان اقسام محدودا ثم اختلفا في الحد فقال أحدهما هذا الحد وقد دخل في نصيب صاحبه وقال الآخر هذا الحد وقد دخل في نصيب صاحبه فان قامت البيعة لهما جميعا قال في الكتاب اخذت بيعة هذا وبيعة ذلك لأن كل واحد منهما ثبت الملك لنفسه في جزء بعينه مما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزء بيعة ذى اليد والخارج في بيعة الخارج \* وللقسامان يستعمل القرعة وقاسم القاضي وقاسم غيره فيه سواء ثم ان كان القاضي هو القاسم او نائبه فليس لبعض الشركاء ان يرد ذلك بعد خروج السهام كالإلتهفت الى ابناء البعض قبل خروج القرعة \* وان كان القاسم يقسم بينهم بالراضى فرجع البعض بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرجت السهام كلها الا واحدا لان بخروج بعض السهام لا تتم القسمة (١٥٥) فكان الرجوع فيها كرجوع البائع قبل قبول للمشتري فاما اذا خرجت

السهام الا واحدا تمت القسمة فلا يملك الرجوع \* وذكر الناطق رحمه الله تعالى ان القرعة انواع ثلاثة \* الاولى لاثبات حق البعض وابطال حق البعض وانما باطالة كماله أعنى احد عبده بغير عبته ثم يقرع \* والاخرى لتطبيب النفس وانما جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البسطة في القسم \* والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيقرع حق كل واحد منهما وهي جائزة

فصل في قسمة الوصى والاب \* قسمة الاب عن الصبي والمعتوه جائز في كل شئ اذ لم يكن فيها غبن فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بدمونه \* وكذا الجد ابوالاب اذ لم يكن هناك وصى الاب ويجوز قسمة وصى الام فيما تركت اذ لم يكن احد من هؤلاء فيما سوى

ويكون جميع الغن البائع وان باع أحدهما فقيرا فأجاز الشريك ثم كاله للمشتري فضاغ ما بقي كان للشريك على البائع نصف قفيز ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك أجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام أخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي باع ولو عزل أحدهما فقيرا من الصبرة المشتركة وباع ذلك القفيز فأجاز الشريك بيعه كان الثمن بينهما نصفين وان لم يجز الشريك بيعه وأخذ من المشتري نصف ما باع فأراد المشتري أن يرجع على البائع بقام القفيز ليس له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجع بنصف الثمن على البائع وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضيان \* قرينة مشتركة بينهما باع أحدهما مئذورا أو قراحين أو ثلاثا جاز في النصف ولو باع نصف قراح لم يجز وكذا اذا باع حجرة منها لم يجز وكذا يبيع طريق في أرض بينهما لا يجوز الا برضا ولو باع البيت من الدار ثم باع بقية الدار جاز في النصف واذا باع نصف بنا من غير أرضه لم يجز كذا في المحيط \* واذا كانت الحنطة أو الموزون مشتركة بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من شريكه أو من الاجنبى فنقول اذا كانت الشركة في المال بسبب الخلط منهم ما يختارهما أو بالاختلاط من غير اختيارهما ما يجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه ولا يجوز من الاجنبى الا باذن شريكه واذا كانت الشركة بسبب الميراث أو الشراء أو الهبة يجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه ومن الاجنبى (١) بعد اذن شريكه ولا يملك التصرف في نصيب شريكه كذا في الفتاوى الصغرى \* ذكر في النوزل باع نصيبه له من الشجرة بغير اذن شريكه بغير أرض ان كانت الاشجار بلغت أو ان القطع جاز البيع وان لم تبلغ فالبيع فاسد \* في الواقعات لم يثبت بين شريكين وعلمائهما وأرض بين اثنين وفيها زرع قال ليدكر هذا في الكتاب وينبغي أن يجوز كذا في المحيط \* واذا قال لاخر بعت منك نصيبى من هذه الدار بكذا وعلم المشتري بنصيبه ولم يعلم البائع جاز بعد ان يقر البائع أنه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز علم البائع أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز علم البائع أو لم يعلم كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو كان ثياب بين رجلين أو غنم أو ما أشبه ذلك مما ينقسم فباع أحدهما حصته من شاة أو ثوب فانه يجوز وليس لشريكه أن يبطله في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن بن زياد لا يجوز الا باجازه شريكه وبه أخذ الطحاوى رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* بشر وأرض بين رجلين باع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض جاز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق وهو الصحيح ويتوقف على اجازة صاحبه

ترجمة (١) قوله بعد اذن شريكه كذا في جميع النسخ ولعل صوابه بغير اذن شريكه بدليل المقابلة تأمل اهـ جراوى

العقار لانه قائم مقام الام ونصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العقار فكذلك في القسمة \* ولا يجوز قسمة الاموال الخ والم والزوج على امراته الصغرة والكبيرة الغائبة وان لم يكن لاحد منهم أب ولا وصى أب وليس لوصى الام ولاية القسمة على الصغير في غير ما تركت الام \* ويجوز قسمة وصى الأب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى الحفظ وبيع ما سوى العقار من الحفظ \* ولا يجوز قسمة الملتقط ولا قسمة للمملوك على ولده الحر \* والمعتوه بمنزلة الصغير \* أما المبرسم والمغنى عليه والذي يجزى ويغنى لا يجوز عليهم قسمة أحدهم الا برضا أو بوكالته في حال افاقته \* والذي جعله القاضي وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصى الاب اذا جعله وصيا في كل شئ \* وان جعله القاضي وصيا في شئ خاص نحو الاتفاق أو حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصيب القاضي اياه وصيا قضاء والقضاء يقبل الخصم \* بخلاف وصى الاب في شئ خاص فانه يكون وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب \* اذا قسم الورثة

التركة فيما بينهم بغير أمر القاضى وفى الورثة صغيراً وغائباً أو شريك الميت لاتصح القسمة الا باجازة الغائب أو ولى الصغير أو باجازة الصغير بعد البلوغ أو باجازة القاضى قبل البلوغ \* فان مات الغائب أو الصبي قبل الاجازة فأجازت ورثته نفذت القسمة فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ولا تنفذ فى قول محمد رحمه الله تعالى كذا فى مختصر عصام رحمه الله تعالى \* وان كانت هذه القسمة بأمر القاضى صححت القسمة \* وذكرنا صاف رحمه الله تعالى اذا كان فى الورثة صغيراً وغائباً لم يكن فى يد الغائب ولا فى يد أم الصغير شئ من التركة بل كان الكل فى يد الحضور والكبار فطلبوا القسمة من القاضى فان القاضى يجعل للصغير وصياً يقوم بالقسمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيل أو يأمرهم بالقسمة \* وان كان فى يد الغائب شئ من التركة لا يقسم حتى يحضر الغائب أو تقوم البينة على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة فيقتد بقسمه وذكرى الجامع انه (١٥٦) لا يقسم وان قامت البينة ما لم يحضر الغائب \* ولو كان شئ من التركة فى يد أم الصغير

فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شئ من التركة فى يد الغائب \* ثم لا يقسم \* اذا اقتسمت التركة وعلى الميت دين فأجاز الغريم قسمة الورثة ثم أراد نقض القسمة كان له أن ينقضها \* وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت كان للغريم أن ينقض القسمة الا أن يكون الضمان بشرط برائة الميت \* ولو كان فى التركة دين على الميت فاقسموا على أن يضمن كل واحد منهم للغريم أو ضمن أحدهم ان كان الضمان مشروطاً فى قسمة الميراث فسدت القسمة \* وان لم يكن مشروطاً فى القسمة بل ضمن بعد القسمة فهو على وجوه ان ضمن على أن لا يرجع على الشركاو أدى جازت القسمة \* وان ضمن على أن يرجع أو ضمن وسكت كان له أن ينقض القسمة لانه قائم مقام الغريم

فلو أجاز شريكه جاز البيع فى الكل وان باع نصف البئر بغير طريق جاز هكذا فى محيط السرخسى \* باع نصف البناء مع نصف الارض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه وان باع نصف البناء بدون الارض من أجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق أما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه كذا فى المحيط \* ومن باع عند رجل وأراد المشتري رد العبد وقال انك بتعنى بغير أمر صاحبه وجحد البائع ذلك وقال بل بعثك بأمر صاحبه فأقام المشتري بيته على إقرار صاحب العبد أنه لم يأمره ببيعه أو أقام بيته على إقرار البائع بذلك لا تقبل بيته وان أقر البائع عند القاضى أن رب العبد لم يأمره بالبيع بطل البيع ان طلب المشتري ذلك ولو جحد رب العبد أمره عند القاضى وغاب وطلب بآئنه القسح فسخ القاضى البيع بينهما فان طلب المشتري تأخير القسح لحلف الأمر على عدم الأمر لم يؤخر فلو حضر الأمر وحلف أخذ العبد وان نكل عاد البيع ولو حضر وجحد الأمر عند القاضى والمشتري غائب لم يأخذ العبد وللبائع أن يحلف رب العبد بالله ما أمرتني ببيعه فان نكل ثبت أمره وان حلف ضمن البائع ونفذ بيعه ولو مات رب العبد قبل حضوره وورثته بآئنه وجحد الأمر وبرهن لا تقبل بيته وان برهن على إقراره بمشتره بعدم الأمر بعد موته تقبل ولو ورثته البائع وغيره فان ادعى غيره جحد الأمر يسمع ولمشتره أن يحلفه بالله ما تعلم أن المولى ما أمره ببيعه فان نكل ثبت الأمر وان حلف أخذ نصف العبد ورجع المشتري على البائع بنصف الثمن وخيرى النصف الآخر هذا اذا أقر المشتري بأن العبد ملكه لا أمره فلا يجحد لغيره قول الأمر حتى يبرهن على ملكه كذا فى الكافى

باب الثالث عشر فى الأقالع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هى فسخ فى حق المتعاقدين بيع جديد فى حق غيرهما الآن لا يمكن جعله افسخاً بأن ولدت المبيعة فيسقط كذا فى الكافى \* باع جارية بألف درهم وتقابلا العقد فيها بألف درهم صحت الأقالع وان تقابلا بألف وخمسمائة صحت الأقالع بألف وبلغوذ كرا الخمسمائة وان تقابلا بخمسمائة فان كان المبيع قائماً فى يد المشتري على حاله لم يدخله عيب صحت الأقالع بالالف وبلغوذ كرا الخمسمائة فيجب على البائع رد الألف على المشتري وان دخله عيب نصح الأقالع بخمسمائة وبصير المحطوط بألف النقصان ولو كانت الأقالع بجنس آخر كفى عامة الكتب أنها نصح الأقالع عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى بالثمن الاول وبلغوذ كرا جنس آخر وان ازداد المبيع ثم تقابلا فان كان قبل القبض صحت الأقالع سواء كانت الزيادة منفصلة أو منقولة وان كانت بعد القبض ان كانت منفصلة فالأقالع باطلة عنده وان كانت متصلة صحت الأقالع عنده هكذا فى المحيط \* أقلنى حتى أخرجك الثمن سنة أو أقلنى حتى أضع عنك خمسين نصح الأقالع لا الأخير والمحط

\* وللغريم أن ينقض القسمة ما لم يصل اليه حقه فكذلك لمن قام مقامه \* اذا كان المكمل والموزون بين حاضر وغائب أو صغير وقال بالغ وأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه فهلك الباقي ان هلك قبل ان يصل ذلك اليهما لا يكون الهلاك على الصغير والغائب وهو كالصبر فاذا كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع اقسمها أو افرز نصيبى فقس المزارع والدهقان غائب فحمل نصيب الدهقان الى الدهقان فلم يرجع فاذا قد هلك ما أفرز نصيبه كان الهلاك عليهما \* وان قسم الصبرة وأفرز نصيب الدهقان وحل نصيب نفسه الى بيته أو لا فلم يرجع واذا قد هلك ما أفرز له الدهقان كان الهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ \* ثلاثة نفر بينهم أراضى لاحدهم عشرة أسهم وللثاني خمسة أسهم وللثالث سهم واحد فأرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة الاسهم ان تقع سهامه متصلة فى موضع واحد ولا يرضى بذلك الذى له سهم واحد فسمت الاراضى بينهم متصلة كانت أو متفرقة على قدر سهامهم عشرة فلو احدى خمسة للاخر وسهم

لثالث وتجعل الاراضى على عددها سهم بعد أن عدلت وسويت ثم يجعل بئادق سهامهم على عددها سهمهم ويقرع بينهم فأول بندقة تخرج  
توضع على طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي \* فان كانت لصاحب العشرة من البئادق العشرة يعطى  
له ذلك وتسعة أسهم متصلة بالسهم الذى وضعت البندقة عليه فتكون سهام صاحبها على الاتصاف ثم يقرع بين الستة كذلك فأول بندقة  
تخرج توضع على طرف من أطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة من البئادق الخمسة يعطى له ذلك  
السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذى وضع  
عليه البندقة ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة \* رجل مات وترك ثلاث بنين وترك خمس عشرة خاتمة خمس منها مملوئة خلا وخمس  
منها الى نصفها خلا وخمس منها خالية والكل مستوية فأراد البنون أن يقسموا (١٥٧) الخواص على السواء من غير أن يزلوا عن  
مواضعها قالوا الوجه

فيه أن يعطى أحد البنين  
خاتمتين مملوئتين وخاتمة الى  
نصفها وخاتمتين خاليتين  
ويعطى الثاني كذلك يبقى  
خمس خواب احداها مملوئة  
واحداها خالية وثلاث الى  
نصفها خلا فيعطى للابن  
الثالث ذلك فيقع المساواة  
بذلك \* رجلان بينهما  
خمس أرغفة لاحدهما  
رغيفان وللآخر ثلاثة  
فدعوا رجلا ثالثا واكلا  
جميعا مستوين ثم ان الثالث  
اعطاها خمسة دراهم  
وقال اقسما على قدر ما  
اكت من ارغفتكما قال  
الفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى يكون لصاحب  
الرغفين درهمان ولصاحب  
الثلاثة ثلاثة دراهم لان  
كل واحد منهم أكل رغيفا  
وثلاثي رغيف مشاعا لثلاث  
من ذلك لصاحب الرغيفين  
ورغيف تام من نصيب

وقال الثاني جاز أيضا \* أصله أن الاقالة تصح عند الثاني بلقطين أحدهما ماض والاخر مستقبيل  
كقوله أفلنى فقال الاخر أقلت وقال محمد رحمه الله تعالى لا تصح الابعاضين كالباع واخذ  
في الفتاوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردرى \* رجل باع شيئا ثم قال للمشتري أفلنى  
البيع فقال قد أفلنتك لم يكن ذلك اقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية حتى  
يقول البائع بعد ذلك قبلت كذا في فتاوى قاضيان \* لو قال المشتري تركت البيع وقال البائع رضيت  
أو أجزت يكون اقالة كذا في الخلاصة \* بيع عن (١) بازده فقال دادم لا تصح الاقالة ما لم يقل بذير فتم  
وبه يبقى كذا في الوجيز للكردرى \* ولو طلب البائع الاقالة من المشتري فقال المشتري هات الثمن وقبل  
البائع فهو كقول البائع أفلنى كذا في الخلاصة \* جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق  
فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال ان لا أريدا أيضا لا ينسخ كذا في القنية \* وتنعقد  
بالتعاطى ولو من أحد الجانبين هو الصحيح كذا في التمر القائق \* قبض الطعام المشتري وسلم بعض  
الثمن ثم قال بعد أيام ان الثمن غال فرد البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيع بنعقد بالتعاطى من أحد  
الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردرى \* اشتري ابريما فآخذته ثم قال للبائع لا يصلح  
الغلى فآخذته وادفع الى الثمن فأبى البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة لا يبيع  
مبتدأ \* طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ودفعها اليه  
فأخذها منه ورد البيع فهو فسخ كذا في القنية \* باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أفلنتك البيع في هذا  
الثوب فاقطعه قيصا فطعم البائع قيصا قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشئ كان اقالة كذا في فتاوى قاضيان  
\* وشروط صحة الاقالة رضا المتقائين والمجلس وتقابض بدل المصروف في اقالته وان يكون المبيع محلا  
الفسخ بسائر أسباب الفسخ كالرد بخيار الشرط والرؤية والعيب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يكن  
بان أراد اذ زيادة فتمنع الفسخ بهذا السبب لا تصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيام المبيع وقت الاقالة  
فان كان هالكًا وقت الاقالة لم تصح وأما قيام الثمن وقت الاقالة فليس بشرط \* اذا باعنا عبدا بدين  
كالدرهم والدنانير عينا أو لم يعينا والفلوس والمكيل والموزون والعدييات الموصوفة في الذمة ثم تقايلا  
والعين قائمة في يد المشتري صححت الاقالة سواء كان الثمن قائما أم هالكا وان تقايلا بعد هلاك العين لم تصح  
وكذا ان كانت قائمة وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع بطلت الاقالة وكذا اذا كان المبيع  
عبدین وتقابضاهم هلكا ثم تقايلا لا تصح الاقالة وكذا لو كان أحدهما هالكا وقت الاقالة والاخر قائما

ترجمة (١) اعطى البيع ثانيا فقال اعطيت قبلت

صاحب الثلاثة فاجعل كل ثلث سهما فيصيب كل واحد منهم سهمان من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب  
صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البذل كذلك فيكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة دراهم \* وقال  
الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عندي لصاحب الرغيفين درهم من البذل لانه اكل من رغيفيه رغيفا وثلاثي رغيف ولم يأكل الثالث من  
رغيفيه الا ثلث رغيف وكل واحد منهم أكل رغيفا وثلاثي رغيف فالثالث أكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلاثي رغيف فكان لصاحب  
الثلاثة أربعة دراهم من خمسة دراهم \* شريكان بينهما غناب أراد اقسمة بجوز قسمته بالوزن بالقبان أو الميزان \* وقال بعض المشايخ  
يجوز قسمته بالشرحلة أيضا لقلة التفاوت \* وقال مولانا رضى الله عنه وهذا غير صحيح لانه وزنى فلا يجوز قسمته بدون الوزن اما بالقبان

أو بالميزان فلا يجوز قسمته بالشرحلة لأنها مجازفة \* وقسمه بالتين بالحبال **ذكر** في النوادر أنه يجوز لقله التفاوت لأنه ليس وزني \* رجلان تواضعا في بقرة بينهما على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحل لبنا كان باطلا \* ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وإن جعله صاحبه في حل لأنه هبة المشاع فيما يقسم الآن يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فأذبحه له صاحبه في حل كان ذلك أبرأه عن الضمان فيجوز ما حال قيام الفضل يكون هبة أو أبراء عن العين وأنه باطل \* أهل قرية غزتهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك \* وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس \* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر (١٥٨) الاملاك لأنها مونة الملك وإن كانت لتحصين الابدان يقسم على قدر الرؤس الذين يتعرض

لهم لأنها مونة الرأس \* ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لأنه لا يتعرض لهم \* دارين اثنين انهدمت فأراد أحدهما البناء وأبى الآخر يقسم الدارين بينهما \* ولو كان جدار بين رجلين لأحدهما عليه جذوع وليس للآخر عليه شيء فانهدم الحائط فأخذ صاحب الجذوع صاحبه بالبناء وأبى صاحبه فانه لا يجبر عليه ويقال لهما ان شئتما فاقسما أرض الحائط فان أراد صاحب الجذوع أن يبني وأراد الآخر القسمة فانه يقسم بينهما نصفين \* رجلان بينهما مملوك صغير أو جارية فانهما يجبران على نفقتهما فان أراد أحدهما الانشقاق وقال الآخر ليس لي شيء ذكر الحكم يبيعهما ممن يتفق عليهما فان لم يجد استدان

وصحت الاقالة ثم هلك القائم قبل الرد بطلت الاقالة \* ولو تبايعا عينا بعين وتقابضا ثم هلك أحدهما في يد مشتريه ثم تقابلا صححت الاقالة وعلى مشتري الهالك قيمته ان لم يكن له مثل ومثله ان كان له مثل فيسلمه الى صاحبه ويسترد منه العين وكذلك لو تقابلا والعين قائمان ثم هلك أحدهما بعد الاقالة قبل الرد لا تبطل الاقالة هكذا في البدائع \* ولو هلك قبل الرد بطلت الاقالة كذا في المحيط \* رجل باع من آخر كرما وسلمه فكل المشتري زله سنة ثم تقابلا لانصح وكذلك لو هلك الزيادة متصلة أو منفصلة أو استهلكها أجنبي كذا في الخلاصة \* ولو أسلم عبدا في طعام فقبض الطعام فبات العبد ثم تقابلا صححت الاقالة وتزومه قيمته كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى عبدا ببقرة أو بعصوغ وتقابضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقابلا والفضة فأنه في يد البائع صححت الاقالة وعلى البائع رد الفضة ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهباً لافضة ولو كان العبد وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع فعلى البائع أن يسترد الفضة ويسترد قيمة العبد ان شاء ذهباً وان شاء فضة كذا في البدائع \* رجل اشترى صابوناً وطبا وقبضه خفف عنده وانقص وزنه بالخفاف ثم تقابضا الباع صحت البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لأجل النقصان \* رجل اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع اليه الفساد فذهب المشتري الى بيته ليحيى به الثمن فطال مكثه وخاف البائع أن يفسد كان للبائع أن يبيعه من غيره استحساناً \* وللمشتري الثاني أن يشتري من البائع ثم ينظر ان كان الثمن الثاني أكثر من الثمن الاول كان عليه أن يتصدق بالزيادة وان كان أنقص فالتقصان يكون من مال البائع ولا يكون على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى حملاً وقبضه ثم جاء بالحمار بعد أربعة أيام ورد على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل الحمار أياً ما تم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك كذا في الظهيرية \* باع أمة وأنكر المشتري الشراء لا يحل للبائع أن يطأها ما لم يعزم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بجمع المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة حل له أن يطأها وكذلك لو باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع أن يطأها فان ترك المشتري الدعوى ومع البائع انه ترك الخصومة حل له الوطء كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى من رجل عبداً بامانة فباعه أيضاً ثم ان المشتري باع نصفه من رجل ثم قال البيع في الامة بعد ذلك جازت الاقالة وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذلك لو لم يبيع لكن قطعت يد العبد وأخذ الارض ثم قال البيع في الامة كذا في الظهيرية \* رجل اشترى عبداً بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد فقال له البائع بعد ما قبضه وهب لك العبد والثمن كان ذلك نقضاً للبيع ولا نصح هبة الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* قوم في السفينة وقد اشترى قوم من رجل منهم في السفينة أمتعة خفيف الغرق ووقع الاتفاق على القاء بعض

عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال أحد الشركيين أما أنفق عليه ديناً على مولاه وقال امرأته من غير إجبار وان بلغ أكثر من قيمته أضعافاً كان ذلك له على المولى ولا يسقط عنه بموت المملوك \* ولو كانت داراً ونخل بين رجلين لا يجبر على الانفاق \* شريكان اقتسما على ان لأحدهما الصامت وللآخر العروض وقلبات الحائز والديون التي على الناس على انه ان نوى شيء من الديون يرد أخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمة فاسدة لان القسمة في معنى البيع والبيع على هذا الوجه فاسد وعلى أخذ الصامت ان يرد على شريكه نصف ما أخذ من الصامت وعلى الشريك الاخر ان يرد على أخذ الصامت نصف ما أخذ أيضاً \* دارين شريكين رفعاً باباً من الدار ووضعاه في الدار ثم اقتسما الدار فان الباب الموضوع في الدار يكون بينهما ولا يكون داخل في القسمة بمنزلة متاع في الدار \* ولو اقتسما كرم أعشاب فوقه أعشاب في النصف الذي أصاب أحدهما نذر كرا العنب في القسمة يكون العنب لمن



أخذ النصف الذي فيه العنب والأفلا \* وكذا لو اقسما دارا فوق في نصيب أحدهما بيت فيه حمامات ان لم يذكروا الحمامات في القسمة لا تدخل وان ذكروها في القسمة وجعلوها صاحب البيت فان كانت لا تؤخذ الا بالصيد فالقسمة فائدة وان كانت تؤخذ بغير صيد جازت القسمة وتكون الحمامات لصاحب البيت لان حكم القسمة حكم البيع \* أرض بين رجلين فطلب أحدهما القسمة من القاضي وأبى الآخر وقال بعت نصيبي من فلان الغائب وأقام البينة على ذلك لا تقبل بينته لانه يريد به دفع القسمة عن نفسه بدعوى الفعل على الغائب وذلك باطل \* دار بين شريكين ائتمت فقال أحدهما بنينا وأبى الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما \* ولو كان مكان الدار رجلا أو حمام أو شيء لا يحتمل القسمة كان لطلب البناء أن يبني ثم يواجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة \* وفي الأراضي المشتركة اذا بناها أحدهما فقال له صاحبه ارفع بناءك فان القاضي يقسم الأراضي بينهما في موقع من البناء (١٥٩) في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفع

ذلك أو يأخذ البناء بالقيمة اذا رضى صاحبه بذلك \* وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة بين اثنين أنفق أحدهما في مرمتها الا يكون متطوعا \* طاحونة أو حمام بين اثنين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمة الطاحونة أو الحمام باذن من آجره هل يكون له أن يرجع بذلك على الشريك الذي لم يواجر نصيبه من هذا المستأجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحتمل أن يقوم المستأجر مقام من آجره فيما أنفق ويرجع نصف ما أنفق على الزاوية التي رويت عن محمد رحمه الله تعالى \* ويحتمل أن يقال ان هذا المستأجر يرجع على من آجره ثم من آجره يرجع على شريكه \* ويحتمل أن يقال ان هذا

الامتنع عن السفينة حتى تحف السفينة فقتل بائع الامتنع من طرح منكم المتاع الذي اشتري مني فقد أظلمه البيع فطرحوا صحت الاقالة استحسانا كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبدا ثم ادعى أنه باعه من البائع بأقل مما اشتراه قبل نقدا الثمن وفسد البيع وادعى البائع أنه أقال البيع كان القول قول المشتري في انكار الاقالة مع يمينه ولو كان البائع يدعى أنه اشتراه من المشتري بأقل مما باع والمشتري يدعى الاقالة يحلف كل واحد منهما كذا في الظهيرية \* الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد ورجههما الله تعالى وأما الوكيل بالشراء فذكره شمس الأئمة السرخسي وشيخ الاسلام المعروف بنحو ما رزاه أنه لا يملك الاقالة كذا في فتاوى قاضيان \* ونصح اقالة الموكل مع البائع والمشتري واقالة الوارث والوصي جائزة ولا تجوز اقالة الموصى له كذا في القنية \* وتجوز الاقالة في المكيل من غير كيل ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بأن باع ثوبا من زيد فقال زيد اشترته رخصيا فقال ان وجدته مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباعه بأزيد لا ينعقد البيع الثاني كذا في الوجيز للسكندر \* والاقالة لا تبطل بالشرط الفاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها فسخ كذا في محيط السرخسي \* من له دين مؤجل اذا اشترى بذلك الدين من عليه شيئا وقبضه ثم تقايلا لا يعود الاجل ولورده بالعيب بقضاء كان فسخا من كل وجه فيعود الاجل ولو كان بالدين كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين كذا في الفتاوى الكبرى \* باع بقره ثم قال لشريها بعتهم منك رخصة فقال المشتري ان كانت رخصة فبعها واسترجع فيها لنفسك وأوصل الى ثمن بقرتي التي بعتهماني فباعها ورجع فان كان قبل القبض أو بعده لكن قال له مشتريها بعتهم لنفسك فهو فسخ والرجع له والا فهو توكيل والرجع للوكيل \* باعت ضيعة مشتركة بينهما وبين ابنها البالغ وأجاز لابن البيع ثم قالت الامم وأجاز لابن الاقالة ثم باعتهما ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان الاقالة يعود المبيع الى ملائكة العاقلة لا الى ملائكة الموكل والحيز \* اشترى كرما بالذهب ودفع مكانه حنطة ثم تقايلا المبيع قبل له أن يطلب الحنطة \* اشترى بدراهم جيا ودفع زيو فامكانها وتجوز بها البائع ثم تقايلا فلهما مشتري أن يرجع على البائع بالحياد \* اشترى شيئا له جل وموئنه وقفه الى موضع آخر ثم تقايلا فلوثة الرد على البائع \* اشترى بقره وتقايضا ثم تقايلا والبقره بعد في يد المشتري يحملها ويا كل لهنها فالبائع أن يطلب منه مثل الدين ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسهط ضمان الدين عن المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك كذا في القنية \* ولو اشترى أرضا مع زرعها وحصدته المشتري ثم تقايلا صحت في الارض بمحضتهما من الثمن بخلاف مال الوتة لا بعد ادراكه فانها لا تجوز كذا في النهر الفائق \* رجل اشترى شيئا وتقايضا ثم كسدت الدراهم ثم تقايلا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة كذا في الخلاصة \* ولو اشترى

المستأجر يكون متطوعا واختار للفتوى أن لا يرجع هذا المستأجر على شريك من آجره \* رجل مات وترك ضيعة وخسة بنين أحدهم صغير والباقي كبارا ثلثان منهم حاضران وثلثان غائبان فاشترى رجل نصيب أحدا الحاضرين فطالب هذا المشتري شريكه بأربعة بالقسمة عند القاضي وأخبره بالقصة فان القاضي يأمر الشريك الحاضر بالقسمة ويجعل رجلا وكيلا عن الغائبين وخصما عن الصغير لان المشتري قام مقام بائعه وكان للبائع أن يطلب الشريك الحاضر بالقسمة اذا كانت الضيعة ميراثا لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الاصل ميراثا \* صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصي الميت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الصبي مرافقا قبل قوله وتجوز قسمته وان لم يكن مرافقا ولا يمكنه لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه مكذب ظاهر اوتين بهذا ان ابن ثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالغ لا يقبل قوله \* رجل باع من رجل شيئا وضمن رجل بالدرك ثم مات الضامن وطلب ورثة الضامن قسمة

مزاياه فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت الحال \* فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري دركا كان للمشتري أن يرجع على ورثة الضامن وينتقض قسمهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للوث لان سبب هذا الدين كان في حياة الميت ولو كان الدين ظاهرا وقت القسمة لا تجوز القسمة فكذا اذا وجب بسبب كان قبل الموت \* رجل مات عن امرأته وابنتين والمرأة تدعى انها حامل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تعرض هي على امرأة ثقة أو امرأتين حتى تمس جنبا فان لم تنف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث \* وان وقفت على شيء من علامات الحمل تربصوا حتى تلد فانه لا يقسم \* وكذا لو مات الرجل وترك امرأته حاملا وبنتا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد \* فان كان الوارث أكثر من واحد ولم ينتظروا الولادة فان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم \* ومقدار القرب والبعد مقوض الى رأى (١٦٠) القاضي واذا قسمت التركة بوقت نصيب الحمل واختلفت وفي مقداره ما وقف للعمل قال

الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وقف نصيب ابنتين ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعضهم بوقف نصيب أربعة بنين وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا وذكر الخصاص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه بوقف نصيب ابن واحد وبنية الفتوى \* هذا اذا كانت الورثة عن برثون مع الحمل ان كانا فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأتها لم يوقف جميع التركة ولا يقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمة شك فلا يقسم \* رجل مات عن امرأة حامل وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انها عن الميراث خمسة من أربعين مائة ولا بنين سبعة أسهم وللا بنين أربعة عشر \* ووقف لاجل

أرض فيها أشجار فقطعها ثم تقابلت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء البائع من قيمة الاشجار ويسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة يجزأ شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في القنية \* اقالة الاقالة جائزة لاقالة اقالة السلم كذا في التهر القاتق \* ولو باع بعد الاقالة من المشتري جاز ولو باع من غيره لم يجز ولو قال البائع البيع ثم قال البائع باعته الاول جاز وكذا يبيعه من باعته يجوز كذا في محيط السرخسي \* الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوضيعة المراجعة بيع بمنثل الثمن الاول وزيادة ربح \* والتولية بيع بمنثل الثمن الاول من غير زيادة شيء \* والوضيعة بيع بمنثل الثمن الاول مع نقصان معلوم والكل جائز كذا في المحيط \* ولو باع شيئا امرأته ان كان الثمن مثليا كالمكيل والموزون جاز البيع اذا كان الربح معلوما سواء كان الربح من جنس الثمن الاول أم لم يكن وان لم يكن مثليا كالعرض ان باعه امرأته عن لايك العرض لا يجوز وان باعه عن مثلك ذلك العرض ان باعه بالعرض الذي في يده ورجل عشرة جاز وان باعه بربح (١) ده يارده لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس فيجوز وله الخيار فاذا اختار العقد يلزمه أحد عشر استحسانا وكذا لو باعه بتولية ولا يعلم المشتري بكم يقوم عليه لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس فيجوز وله الخيار هكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى ثوبا بعشرة فأعطى به دينارا أو ثوبا فأس المال العشرة حتى لو باعه مرأته لزم المشتري الثاني عشرة ولو اشترى ثوبا بعشرة بخلاف نقد البلد فباعه بربح درهم فالعشرة مثل ما نقد والربح من نقد البلد ولو نسب الربح الى رأس المال فقال أبيعك بربح ده يارده فالربح من جنس الثمن كذا في المحيط \* ولو أعطى الزنوف مكان الجياد وتجوز ما البائع فله أن يبيع مرأته على الجياد كذا في الحاوي \* ولو أعطاهما ثمن عرضا أو رهنا فلهك يبيع مرأته على الدراهم كذا في محيط السرخسي \* باع متاعا مرأته وأخبره أن رأس ماله مائة دينار فلما أراد أن يدفع الثمن قال اشترت به بدنانير شامية والبيع يغداد قال ليس له الا التقديرات وان أقام ينة أنه اشترا بدنانير شامية قبلت بيته ويكون المشتري بالخيار كذا في المحيط \* ولو وهب المشتري المبيع من انسان ثم رجع في الهبة فله أن يبيع مرأته وكذلك لو باعه ثم رد عليه بعيب أو خيار أو اقالة فلو تم البيع فيه ثم رجع اليه بميراث أو هبة لم يكن له أن يبيعه مرأته واذا كان المبيع جله مما يكال أو يوزن أو يعد وهو غير متفاوت كان للمشتري أن يبيع بعض تلك الجمله وان كان جله مما يختاف أو عدد يانفسا لو تافان باع بعضها متاعا مرأته جاز وان باع بعضها فان كان الثمن جله لم يجز وان سمي لكل واحد منهما جاز يبيعه مرأته على ماسمي له في قول أبي حنيفة

ترجمة (١) قوله ده يارده يعني العشرة أحد عشر اه

الحمل أربعة عشر وعلى ما اختار الفتوى بوقف للعمل نصيب ابن واحد فتخرج المسئلة من أربعة وستين غانية أسهم وأبي للمرأة وأربعة عشر لابنتين وغانية وعشرون لابنتين ووقف للعمل نصيب ابن واحد أربعة عشر \* حامل مات وفي بطنها ولد ينزل مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفنت المرأة كذلك ثم نبش قبرها فاذا معها ابنة ميتة وركت المرأة زوجها وأبو بن هل يكون لهذه البنت التي وجدت شيء من المال قال مشايخ نيل رحمه الله تعالى ان أقر الورثة كلهم ان هذه بنتا خرجت بعد وفاتها حية ورثت الابنة ثم رثت من الابنة ورثتها \* وان جحدوا لم يقض لها الميراث الا ان شهد عدول انها ولدتها حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هنالك شهود يحلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث \* واذا خرج رأس الولد وهو حي ثم مات قبل أن يخرج الباقي لا ميراث له وان استهل ولا يصلي

عليه إلا أن يخرج أكثر البدن وهو حي والله أعلم بالصواب ﴿كتاب المضاربة﴾ المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والعتابر مكيلا كان أموزونا وعروضاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز بالفلس الرابحة عدداً ولا تجوز بالذهب والفضة إذا لم تكن مضروبة في رواية الأصل \* وتجوز بالدراهم النهرية والبرية \* ولا تجوز بالستوقفة فإن كانت تزوج فهي كالفلس \* رجل دفع عرضاً وقال بعه وأعمل بثمنه مضاربة بنصف الربح فباع بأحد النقيدين ونصرف في الثمن جازت المضاربة لأنه أضافه إلى الثمن لا إلى العروض وإن باع العرض بمكيل أموزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحباه رحمهما الله تعالى لا يجوز البيع أيضاً وإنما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنها صارت مضافة إلى العروض \* ولو دفع إلى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها (١٦١) وصفها أقول المضارب مع عينه \* ولو كانت الدراهم وديعة فأمر المودع أن يعمل بها مضاربة بالنصف أو بالثلث أو ما أشبه ذلك جازت المضاربة ولو كانت الدراهم غصباً فقال للغاصب أعمل بما في يديك مضاربة بالنصف جازت المضاربة عندنا خلافاً للزفر رحمه الله تعالى \* ولو كانت الدراهم ديناً فأمر المديون أن يعمل بهما مضاربة لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الربح لرب الدين وبسبب المضارب عن الدين \* ولو قال لرجل اقض مالي على فلان من الدين وأعمل به مضاربة جاز \* ولو دفع إلى رجل ثمانمائة درهم وقال إذا تم لي ألف درهم شاركك ثم قال بعد أيام نصرف بما عندك ليحصل لناشي قالوا هذه مضاربة فاسدة لجهالة الربح بينهما

وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الخاوي \* ولو أسلم عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد وبين جنسهما ونوعهما وصفتم ما وذرعهما على السوا ومقبضهما عند محل الاجل وأراد أن يبيعهما مائة على خمسة يكره ما لم يبين وقال لا يكره كذا في الكافي \* وإذا اشترى ثوباً واحداً واحترق نصفه فليس له أن يبيع النصف الثاني بنصف الثمن وإن كان الباقي نصف الثوب باعتبار الذرعان كذا في المحيط \* غاصب العبد إذا قضى عليه بقيمة العبد عند الإباق ثم عاد العبد من الإباق فله أن يبيعه مائة على القيمة التي غرم الأتة يقول قام على يدينا وكذا لو اشترى عبداً بخرق فقبضه فابق يقضى القاضي عليه بالقيمة للبائع كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل وهب لرجل ثوباً على عوض اشترطه وتقابض فليس له أن يبيعه مائة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي وأما في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن العوض مثل قيمة الهبة فلا بأس بأن يقول قام على يدينا ولا يقول اشترته رجل ورث عبداً فباعه بألف ثم قال البيع بعد التبايض أو قبـ له فإراد أن يبيعه مائة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخاوي \* ولو اشترى محتوم بخطه بمحتوم شيعر بغير عينه مائة ثم تقابض فلا بأس بأن يبيع الخطه مائة \* وكذلك كل صنف من المكيل والموزون بنصف آخر ولو اشترى قفيزاً من الخطه بقفيز شيعر بغير عينه مائة ثم باع الخطه بربيع الخطه لم يجز وهذا بخلاف ما لو اشترى قلب فضة ثم باعه بربيع درهم كذا في المحيط \* ولو اشترى ثوبين ولم يسم لكل واحد ثمناً لا يجوز بيع أحدهما مائة \* وإن سمي لكل واحد منهم ما تمنا جاز عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز \* ومن اشترى شيئاً وأغلى في غنه فباعه مائة على ذلك جاز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا زاد زيادة لا يتغابن الناس فيها فاني لأحب أن يبيعه مائة حتى يبين \* رجلان اشترى مكيلاً أموزوناً ومعدوداً متقارباً واقتسماه جاز لكل منهما أن يبيع حصته مائة ولو كان ثياباً ونحوها فاقسهما لم يجز لكل واحد منهما ما بيع حصته مائة \* اشترى دينارين بدراهم فإراد أن يبيع الدينارين مائة لا يجوز كذا في الظهيرية \* اشترى متاعاً ورقم بأكثر من ثمنه فباعه مائة على الرقم جاز ولا يقول قام على يدينا وكذا لو ورث أو اتهم مالا بأربع برقه وهذا إذا كان عند البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن أما إذا علم أن المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فإنه يكون خيانة فله الخيار كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى نصف عبد بمائة ثم اشترى النصف الآخر بمائةين فله أن يبيع أي النصفين شاء مائة على ما اشتراه فإن شاء باع الكل على ثلثمائة درهم مائة كذا في الخاوي \* ويجوز أن يضم إلى رأس المال أجرة القصار والصبغ والطرار والقتل والحمل وسوق الغنم \* والأصل أن عرف التجار معتبر في بيع المراجعة فاجرى العرف بالحاقه

(٣١ - فتاوى ثالث) فيكون أصل المال ورجه لا تسمى ولا أمور أخرى مثله \* رجل دفع إلى رجل ألفاً مضاربة لم يكن للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بأكثر من ذلك المال قال له رب المال أعمل فيه برأيك أو لم يقل \* فإن اشترى سلعة بأكثر من ألف كانت حصته الألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضعته وثمان الزيادة دين عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط \* رجل دفع إلى رجل دينارين مضاربة فاشترى بالدراهم أو على العكس جازت المضاربة عندنا وإن اشترى بخلاف صفة رأس المال بأن كانت يضافاً واشترى بالسود جازت المضاربة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وظاهر قول محمد رحمه الله تعالى \* المضاربة تقسّم بأشياء منها إذا اشترط لأحدهما من الربح ما يقطع الشركة فتحو أن يجعل له دراهم مائة أو أقل أو أكثر فسدت المضاربة \* ومنها إذا اشترط على المضارب ضمان ما هلك في يده \* ومنها إذا اشترط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لأن ذلك يمنع التخليع بين المال والمضارب \* وكذا لو وكل

رجلا يدفع ماله مضار به يدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيأه ما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا \* ولو فعل ذلك الاب  
أو الجدا أو الاب أو وصى الاب وشرط لنفسه شيأ من الربح والعمل فعل مع المضارب جازت المضاربة والشرط جميعا \* ولو دفع أحد المتفاوضين  
ألف درهم من مال المتفاوضة مضاربة إلى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيأ من الربح ففسدت المضاربة \* ومنها إذا دفع  
الاب أو الجدا أو وصى الاب مال الصغير إلى رجل مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة \* والأصل في هذا أن كل من  
يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب جازت المضاربة \* وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم  
مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب وشيأ لنفسه من الربح لا تجوز المضاربة وإذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة وربح كان كل  
الربح لرب المال وللضارب أجر المثل (١٦٣) أما لان المضاربة إذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة إذا عمل الاجير كان له أجر

مثله تاما ولو هلك المال في يد  
المضارب لا يفعله والمضاربة  
فاسدة ذكر في الأصل أنه  
لا ضمان عليه وذكر الطحاوي  
رحمته الله تعالى فيه خلافا  
قال لا يضمن في قول أبي  
حنيفة رضي الله عنه ويضمن  
في قول صاحبيه رحمه الله  
تعالى وجهه على الخلاف  
في الاجير المشترك إذا هلك  
المال في يده لا يفعله \* رجل  
دفع إلى رجل مالا مضاربة  
وبين نصيب أحدهما من  
الربح وسكت عن نصيب  
الآخر ان سكت عن بيان  
نصيب رب المال جازت  
المضاربة وان سكت عن  
بيان نصيب المضارب لا تجوز  
المضاربة قياسا وتجوز  
استحسانا وما وراء الشروط  
لرب المال يكون للمضارب  
\* ولو قال رب المال للمضارب  
على أن لنصف الربح ولك  
ثلثه كان للمضارب ثلث  
الربح والباقي لرب المال  
\* ولو قال رب المال على أن

برأس المال يلحق به وما لا فلا كذا في الكافي \* ولا يحمل عليه ما أتفق عليه في سفره من طعام ولا كراهة لامتنة  
لانه دام العرف فيه ظاهرا كذا في المبسوط \* ولا يضمن أجره الراعي والتعليم للعبد صناعة أو قرآنا أو علمًا أو  
شعرا أو كراهية الحفظ وعلى هذا لا يضمن أجره سائق الرقيق وحافظهم وكذا حافظ الطعام وكذا لا يضمن  
أجرة الطبيب والرائض والبيطار وجعل الأبق (١) وأجر الحفان والفداة في الجناية وما يؤخذ في الطريق  
من الظلم إلا إذا جرت العادة بضمه كذا في النهر القائق \* ولا يلحق أجره الحجابة ولا يزيد أجر الكالين في غن  
الطعام كذا في الطحاوي \* ويضمن أجره السمسار في ظاهر الرواية ولا يضمن عن الحلال ونحوها في الدواب ويضمن  
الشياب في الرقيق وطعامهم إلا ما كان سرفا وزيادة ويضمن علف الدواب إلا أن يود عليه شيء متولد منها  
كالبنان أو صوفها أو غيرها فيسقط قدر ما نال ويضمن ما زاد بخلاف ما إذا أضر الدابة أو العبد أو الدار وأخذ  
أجره فإنه يراجع مع ضم ما أتفق عليه لان الغنلة ليست متولدة من العبد وكذا إذا جازت أصاب من  
بيضاها يثبت بماله وما أتفق ويضمن الباقي ويضمن أجره التخصيص والتطين وحفر البئر في الدار ما بقيت  
هذه فان زالت لا يضمن وكذا ساق الزرع والكرم وكشحه \* ولو قصر الثوب بنفسه أو طين أو عمل هذه  
الاعمال لا يضمن شيء منها وكذا لو توطع متطوع به - هذا لأعمال أو باعارة كذا في فتح القدير \* ويضمن نفقة  
كرى الانهار وجعل القناة والمسناة والكربا وغرس الاشجار ما دامت باقية وكذا نفقة أجر الخازن للثمر  
واللقاط ولا يضمن أجر الحافظ كذا في محيط السرخسي \* وإذا اشترى شاة واستأجر من يذبحها أو يسلمها  
ويملكها فإنه يضمن ذلك كله إلى رأس ماله وكذلك إذا اشترى نخاسا واستأجر من يضرب به آتية يثبت بذلك  
وكذلك الخشب يثبت به أو با \* وكذلك إذا اشترى خطبا فأتخذه فمافاته يثبت به أجر الموقد والأتون  
والنقالين كذا في المحيط \* ولو تزوج عبده لم يلحق مهره برأس المال ولو تزوج أمته لم يخط مهرها من رأس المال  
\* ولو اشترى لؤلؤة فثمنها بأجر يضمن أجره إلى الثمن وأما الباقية فان كان ثمنها بآتية فلا يضمن وان كان  
يزيدها خيرا أو لا يدينه يضمن \* ولو اشترى ثوبا وبطانة فأتخذهما جبة وحشاها فطنورته أو وهبه ليه يضمن  
أجرة القطن والخياطة إلى غنمه وكذلك لو ورث الثوب وبطنه بالقر الذي اشتراه أو كان القروميرا أو الظهارة  
شراء يضمن عن القرومير والخياطة إليه ولو كان ثوبان أحدهما ثوبا والآخر ميراث فباعهما مائة وقال  
يقومان على عشرة لا يجوز لان الثوب الموروث لم يشتره بشيء ولو صبغ الثوب الموروث بعصفر وأتفق عليه  
درهما مائة فباعهما مائة وقال يقومان على بكذا جاز كذا في محيط السرخسي \* وإن خان في المراجعة فهو  
بالخيار ان شاء أخذ بكل الثمن وان شامرك وان خان في التولية حطها من الثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه

(١) قوله الحفان كشد الذي يقلع الشجر ونحوه من الأرض كما يفاد من القاموس اه صححه

ما رزق الله تعالى من الربح يكون يمتناجاز ويكون الربح بينهما على السواء \* ولو دفع ألفا مضاربة على أنهم ما شركان الله  
في الربح جازو يكون الربح بينهما على السواء \* ولو قال على أن يكون للمضارب شركان في الربح جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ويفسد في قول محمد رحمه الله تعالى ولو شرط بعض الربح لثالث ان كان ما شرط لثالث يستحقه المضارب كما لو شرط الثلث لعبد المضارب  
وليس عليه دين أو لقضاء دين المضارب جازو يصير كانه شرط ذلك للمضارب وان كان ما شرط لثالث لا يستحقه المضارب كما لو شرط لابن المضارب  
أو زوجته كان ذلك لرب المال وان شرط الثلث لعبد المضارب وعليه دين ان شرط عمل العبد مع المضارب جازت المضاربة ويكون المشروط  
للعبد وان لم يشترط عمل العبد فهو لرب المال \* وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز على كل حال لان عندهما مولا يملك كسب العبد  
على كل حال \* ولو دفع مالا مضاربة على أن جميع الربح يكون لرب المال كان ذلك بضاعة \* ولو دفع إلى رجل ألفا نصفها قرض على المضارب

ونصفها مضاربة خاز \* فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعليه وضعت النصف الاخر يكون على ما شرطوا  
قال خذ هذه الالف على أن نصفها قرض على أن تعمل بالنصف الاخر على أن يكون الربح له جاز ولا يكره \* فان تصرف بالالف وربح  
كان الربح بينهما على السواء والوضعية عليهم الا ان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الاخر بضاعة في يده \* رجل قال  
لغيره خذ هذه الالف نصفها مضاربة بنصف الربح ونصفها هبة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فان هلك المال في يده قبل العمل  
أو بعده يضمن قدر الهبة لانها هبة المشاع فيما يقسم \* ولودفع الالف نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بنصف الربح فعمل وربح فنصف  
الربح يكون لرب المال لانه ربح البضاعة والنصف الاخر بينهما على السواء لانه ربح المضاربة \* رجل باع نصف متاعه من رجل  
بخمسة مائة ودفع كل المتاع اليه وأمره أن يبيع النصف الباقي ويعمل بكل الثمن (١٦٣) مضاربة بالنصف فباع الكل بألف  
وتصرف فيه على قياس

قول أي حنيفة رحمه الله  
تعالى الربح والوضعية  
بينهما نصفان \* وعند  
صاحبه رجهما الله تعالى  
ربح نصف الدين لرب  
المال وربح النصف الذي  
أمره يبيعه على ما شرطناه  
على أن من أمر المدين بأن  
يشترى له بما عليه من الدين  
شيئا فاشترى يكون مشتريا  
لنفسه في قول أي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا لصاحب  
الدين فاربح في حصة الدين  
يكون للدفع اليه خاصة  
وماربح في نصف الدافع  
يكون للدافع لان ذلك ربح  
ماله وعندهما هذه المضاربة  
فاسدة في النصف صحيحة في  
النصف لان عندهما  
ما اشترى المدين بالدين  
يكون مشتريا باللا وهو اغا  
فسدت المضاربة لانها  
وقعت بالعروض فكانت  
فاسدة في النصف وصحيحة  
في النصف \* ولو أن الدافع

الله تعالى فله ذلك المبيع قبل أن يرتد أو يحدث به ما يمنع الفسخ عند ظهور الخيانة لزمه جميع الثمن المسمى  
وعق خطبائه عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المشهور من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* اذا  
كان بالمبيع عيب فدلس فلما علم رضي به فله أن يبيعه من اجمعه وكذا لو اشتراه من اجمعه فباعه صاحبه فله أن  
يبيعه من اجمعه على ما أخذ به كذا في الحاوي \* واذا حدث بالمبيع عيب في يد البائع أو في يد المشتري بأقفة  
سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل المبيع فله أن يبيعه من اجمعه بجميع الثمن من غير بيان عند علمائنا الثلاثة  
ولو كان الحادث من فعله أو فعل أجنبي لم يبيعه من اجمعه حتى يبين وكذلك اذا حدث من المبيع غم وهو قائم في  
يده كالثمره والولد والصوف أو هلك بفعله أو بفعل أجنبي لم يبيعه من اجمعه حتى يبين ولو هلك بأقفة سماوية جاز  
له أن يبيعه من اجمعه من غير بيان ولو اشترى جارية ثيبا فوطئها جاز له أن يبيعه من اجمعه من غير بيان وان كانت  
بكر لم يبيعه من اجمعه حتى يبين كذا في المحيط \* واذا اشترى ثوبا فأصابه قرض فأرأى حرق نار يبيعه من اجمعه  
بلا بيان وان تكسر الثوب بنشره وطيه فانتقص لزمه البيان كذا في الكافي \* ولو استغل الدار أو الارض  
من غير نقص دخل فيها جاز له أن يبيعه من اجمعه من غير بيان ولو اشترى نسمة لم يبيعه من اجمعه حتى يبين  
وهذا في الاجل المشروط فان لم يكن مشروطا الا أنه متعارف من رسوم فيما بين التجار مثل البياع يبيع الشيء  
ولا يطالبه بالثمن جله بل يأخذ منه من جماع في كل شهر أو كل عشرة أيام فأكثر المشايخ على أنه ليس عليه أن  
يبين ثم في الاجل المشروط اذا باعه من غير بيان وعلم به المشتري فله الخيار ان شاء رضى به وأمسكه وان شاء رده  
كذا في المحيط \* فان استلم المشتري المبيع أو هلك فعلم بالاجل لزم البيع كذا في النهر الفائق \* ولو اشترى  
بالدين ممن عليه الدين شيئا وهو لا يشتري ذلك الشيء بمثل ذلك من غيره فليس له أن يبيعه من اجمعه من غير  
بيان وان كان يشترى بمثل ذلك الثمن من غيره فله أن يبيعه من اجمعه سواء أخذه بلفظ الشراء أو بلفظ الصلح  
وفي ظاهر الرواية يفرق بين الصلح والشراء كذا في الظهيرية \* وفي كل موضع وجب البيان ولم يبين فاذا علم  
المشتري بذلك فالمشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع بالثمن كله وان شاء رد المبيع فان لم يكن المبيع قائما في  
يده لزمه جميع الثمن ولا خيار له كذا في الحاوي \* واذا حاط البائع عن المشتري بعض الثمن باعه من اجمعه بما  
بقي بعد الحط وكذلك لو حط عنه بعد ما باع حط ذلك عن المشتري الثاني مع حصته من الربح ولو كان ولاه  
حط ذلك عن المشتري الآخر ولو زاد المشتري في الثمن باعه من اجمعه على الاصل والزيادة جميعا وهذا  
مذهب علمائنا الثلاثة \* ولو اشترى ثوبا لم ينتدئ منه ثم باعه من اجمعه جاز فان أخر الثمن عنه شهر بعد ذلك لم  
يلزمه أن يؤخر عن المشتري كذا في المحيط \* ولو وهب الثمن كله جاز له أن يبيعه من اجمعه على ما اشترى كذا في  
الحاوي \* ومن اشترى ثوبا باع ربحه ثم اشترى طرح كل ما ربح ان باعه من اجمعه وان أحاط بثمنه لم يبيعه

في هذه المسئلة شرط لنفسه ثلث الربح وثلث للمضارب عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ثلث الربح يكون للمضارب كأن رب المال حاله  
اعمل في نصيبك على أن يكون الربح للثلاثة وعلى نصيب على أن يكون ثلث الربح لي وثلث لك \* رجل دنع الى غيره مضاربة وشرط فيها  
شرطا فاسدا فهو على وجهين ان كان شرطاً يؤدي الى جهالة الربح مثل أن يشتري طاعلي أن يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها أو  
أرضه ليزرعها رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله وعن أجره الارض أو الدار فكانت حصة العمل مجهولة  
\* فان شرط ذلك على رب المال على أن يدفع أرضه الى المضارب أو داره لتفقد المضاربة ويظل الشرط لان المضاربة لا تنطلي بالشرط  
الفاسد وتظل بجهالة حصة المضارب من الربح • وفي المسئلة الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الربح لان رب المال ما شرط على  
المضارب شيئا سوى العمل \* لو مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح ان كانت المضاربة معروفة \* المضارب

إذا قال هذه الألف مضاربة في يدي وليس عليه دين صح إقرار من جميع المال لانعدام التهمة \* وإن كان عليه دين الصحة لا يصح في حق شريم الصحة \* وإن كان عليه دين المرض ان بدأ بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة \* وإن بدأ بالدين ثم بالمضاربة تحاسب المضارب إذا أقر في مرضه أنه ربح ألفاً ثم مات من غير بيان لا ضمان عليه لأنه لم يقر بوصول المال إلى نفسه ولو أقر أنه ربح ألفاً ووصل إليه ثم مات يؤخذ ذلك من تركه لأنه مات مجهولاً لا مائة \* إذا أخذ الرب المال من المضارب مثلاً العشرين أو الحسين والمضارب يعمل بيقية المال ان كان المضارب كلما دفع إلى الرب المال شيئاً قال هذا ربح يكون ذلك ربحاً ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال \* ولو أن المضارب دفع إلى الرب المال شيئاً ولم يقل هذا ربح روى عن أبي يوسف رحمه الله أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ما لا يكون مأخوذاً من رأس المال (١٦٤) من المضارب قبل الحساب نقصاناً من رأس المال لا نالوا جعلناه من رأس المال كان

مر ابحة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبيعه مر ابحة بالثمن الاخير فاذا اشترى ثوبا بعشرة ثم باعه بخمسة عشر وتقاضا ثم اشترى ثوبا بعشرة يبيعه مر ابحة بخمسة ويقول قام على خمسة ولا يقول اشتريته بخمسة ولو اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين ثم اشترى ثوبا بعشرة لا يبيعه مر ابحة أصلا \* عبد ماذون عليه دين يحيط برقبته اشترى ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر باعه سيده مر ابحة على عشرة واذا اشترى سيده بعشرة وباعه من العبد بخمسة عشر باعه العبد مر ابحة على عشرة والمكاتب كالمأذون ولو بين أنه اشتراه من عبده المأذون المدين أو من مكاتبه أن يبيعه مر ابحة على خمسة عشر كذا في الكافي \* ولو اشترى رب المال من المضارب مال المضاربة باعه مر ابحة على حصته من الربح وكذا لو اشترى من لا تقبل شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى من شريك له شركة عنان فلا بأس أن يبيعه مر ابحة وكذا اذا كان الشئ لشريك خاصة واشترى لنفسه فاما اذا كان الشئ من الشركة واشترى لخاصة نفسه فله أن يبيعه نصيب شريكه مر ابحة على ما اشترى ويبيع نصيب نفسه مر ابحة على الثمن الاول كذا في الحاوي \* رجل اشترى عبدا بألف درهم وتقاضا ثم باعه مر ابحة على ألف ومائة درهم وقد تقاضا ثم بلغ المشتري الثاني أن يشراه الاول كان بألف فخاصمه في ذلك فأقام بينة عليه بذلك فقال بأتعه قد كنت اشتريته بألف درهم ثم وهبته له ثم اشتريته بألف ومائة لم يصدق على ذلك فان طلب بين المشتري على علمه وقال المشتري شهد في حين وهبته واشتريته بألف ومائة استحلفه على علمه ولو لم يتبع يبيعه هذا ولكنه قال هذه المائة الزائدة تنفقها عليه في طعامه وفي حولته من الذي قد اشترته فيه الى هذا البلد فان كان انما باعه مر ابحة على ما قام عليه فالقول قوله مع يمينه وان كان قال قد اشتريته بألف ومائة فباعه على ذلك لم يقبل قوله فهذه المائة انما تنفق \* رجل اشترى ثوبا بخمسة عشر درهما ونقد الثمن ثمانية عشر بجمع ياردهوا أخبر أنه قام على بعشرة ثم اتفقت عشرة ورابعها ثم قال بعد غلظت قام على بخمسة عشر وكذبه المشتري فانه لا تقبل بينة البائع على ما ادعى من رأس المال وان صدق المشتري في ذلك قيل له أعطه خمسة دراهم ونقد أو رد البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يؤخذ بالمشتري بزيادة انما يقال للبائع ان شئت فافسخ البيع وخذ الثوب ورد ما اتفقت وان شئت فسلم المبيع بالذي اتفقت لا يراد عليه ولو قال المشتري انما اشتريته بخمسة ففخت وسميت رأس مائة عشرة وأراد استحلافه على ذلك فلا عين على البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقر البائع أن رأس مائة خمسة أو قامت على ذلك بينة فانه رد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يرتشأ فان شاء المشتري رد البيع وان



\* ولو قال رب المال دفعك اليك بضاعة وقال المضارب لابل مضاربة بالصف أو بمائة درهم كان القول قول رب المال لان الربح يستحق عليه من جهته \* وكذا لو قال المضارب أقرضني وقال رب المال مضاربة أو بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه تملك المال والبيئة للمضارب يجعل كأنه أعطاه المال مضاربة ثم أقرضه \* ولو قال رب المال أقرضك وقال المدفوع اليه لابل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان بعدما اتفقا أنه أخذ المال باذنه والبيئة لرب المال \* ولو قال رب المال كان رأس المال أثنى درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لابل رأس المال ألف وشرطت لي نصف الربح وفي يد المضارب الفان يقر أنه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب مع اليين وفي شرط الربح القول لرب المال مع اليين وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف منها وديعة أو بضاعة لرجل أو على دين لرجل كان القول قوله لان القول يكون قول ذي اليد فيما (١٦٥) في يده الا اذا أقر به أنه لغيره \* ولو دفع رجل ألفا الى رجل وقال نصفها

مضاربة بنصف الربح ونصفها وديعة فتقسم للمضارب المال بنصفين فعمل بأحد النصفين وربح فنصف الربح يكون للمضارب والنصف الآخر بين المضارب ورب المال نصفين والوديعة تكون عليه ما نصفين \* ولو دفع ألفا مضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها وشرط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة كالودفع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاولى ولا أجر لرب المال وان عمل رب المال \* والمضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون لجميع الربح لرب المال والمضارب أجر مثله فيما عمل لا يراد على المسمى في قول

شاه أمسك بالثمن الذي نقد وان كان اشتراه بولية في المستلطين جميعا فانهم ما يتراد ان في الزيادة والنقصان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في النقصان وكذلك قياس قوله في الزيادة وكذلك لو ابتاعه بربح درهم على عشرة فهو مثل ذلك في جميع هذه الوجوه في ده يارده كذا في المحيط \* واذا باع الرجل المتاع بربح دما يارده أو ماشا كل ذلك فاذا علم المشتري بالثمن ان شاء أخذته وان شاء تركه وان علم بالثمن قبل العقد فليس له أن يردّه واذا اشترى رجل ثوبا بمائة درهم واشترى آخر ثوبا بستة دراهم ثم باعها بمائة درهم فاشترى واحدة من الباعة أو مواضعة فالثمن بينهما على قدر رأس مالهما كذا في الحاوي \* ولو اشترى ثوبا بيساوي عشرة بعشرة واشترى آخر ثوبا بيساوي عشرة بيساوي عشرة ببيعته مع ثوبه فقال قام على بعشرين وأبيعك بربح عشرة فاشترىها ما قبضها وما وجد بثوب الآخر عيبا أو أدرته فقال المشتري اشتريتها بمائة درهم واحدة بعشرين وانقسم الثمن والربح أثلاثا فآذنته بثلاثي الثمن وقال البائع بصفة تين فردّه بالنصف فالقول للمشتري مع يمينه بالله ما يعلم أن الأمر كما قال البائع وان أقام البيئة فالبيئة للمشتري وبأخذ من البائع ثلثي الثمن ويرجع المأمور على الآخر بنصف الثمن خمسة عشر وبغير خمسة في ماله ولو ادعى المشتري صفتين وادعى البائع صفة فالقول للبائع والبيئة للمشتري كذا في الكافي \* فان وجد المشتري العيب بثوب المأمور بربعه عشرة وان أقام البيئة فالبيئة بيعة المشتري وان وجد العيب بثوب الآخر بربعه خمسة عشر لان المشتري ادعى فيه خمسة عشر وقد أقره البائع بخمسة زائدة فان شاء صدقه وأخذ منه وان شاء تركه قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا اذا كان البائع مصرّا على اقراره فاما اذا لم يكن مصرّا على اقراره فلا يأخذ بثلث الخمسة كذا في المحيط \* ومن ولي رجلا شيئا فقام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع فان علمه البائع في المجلس صح البيع وللمشتري الخيار ان شاء أخذه وان شاء تركه كذا في الكافي \* ولو اشترى ثوبا بعشرة فباعه بوضيعة (١) دما يارده يجعل كل درهم من رأس المال أحد عشر جزأ فتكون الجملة مائة وعشرة فيسقط منها جزء واحد من أحد عشر وذلك عشرة وعلى هذا يجري هذا الباب حتى لو باعه بوضيعة (٢) ده دوا يارده يجعل كل درهم اثني عشر فيكون مائة وعشرين ويسقط منها عشرون كذا في المحيط \*  
باب الخامس عشر في الاستحقاق واستحقاق المبيع على المشتري بوجوب وقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* واختلف في البيع متى يفسخ والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد ما قضى له أو بعد ما قبضه قبل

ترجمة (١) العشرة أحد عشر (٢) العشرة اثناعشر

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يرجع المضارب كان له أجر مثله أيضا \* ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يرجع المضارب لاشي \* ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن ما رزق الله تعالى من الربح يكون بينهما أو قال يكون بينهما نصفين فدفع الاول الى غيره مضاربة بشرط للثاني ثلث الربح جازو يكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح والمضارب الاول سدم الربح \* وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء الاول \* ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغير الاول للثاني مثل سدم الربح \* ولو كان رب المال قال للمضارب على أن ما رزقك الله تعالى من شيء أو قال ما ربح من شيء فهو بينهما فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح أو أقل أو أكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرطوا ولو لم يقل رب المال للمضارب

اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح  
 \* وان عمل الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا عمل الثاني يضمن الاول ويربح الثاني أو لم يربح وقال  
 زفر رحمه الله تعالى يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني أو لم يعمل وفي كل موضع يضمن الاول خير رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء  
 ضمن الثاني في قولهم فان ضمن الاول صحّت المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع الثاني  
 على الاول وتصح المضاربة الثانية ويطيّب الربح للمضارب الثاني ولا يطيّب للاول في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فصل فيما  
 يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالصف فهي مضاربة مطلقة ان يشتري ما يده من سلع  
 التجارة بالنقد والنسيئة \* وان اشترى (١٦٦) بما لا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل لان

الغبين الفاحش تبرع وهو  
 مأور بالتجارة لا بالتبرع \* ولو  
 باع مال المضاربة بما لا يتغابن  
 فيه الناس أو بأجل غير  
 متعارف جاز عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى خلافا  
 لاصحابه رحمه الله تعالى  
 كالوكيل بالبيع \* وللضارب  
 ان يعمل ما هو من عادات  
 التجارة وهو الاتضاع والاياداع  
 واستتجار الاجراء لحفظ  
 المال واستتجار الدواب للعمل  
 واستتجار المكان والسفر  
 \* وما جاز له ان يعمل بنفسه  
 جاز له ان يوكل غيره بذلك  
 \* وله ان يرهّن مال المضاربة  
 وأن يرهّن به وأن يحتال بعمل  
 المضاربة وان كان الثاني  
 أعسر من الاول \* وله ان  
 يوكل الثمن بعد العقد عند  
 الكل \* وليس له أن يستدين  
 على المضاربة نحو أن يشتري  
 بأكثر من مال المضاربة كان  
 قال له رب المال اعمل فيه  
 برأيك أو لم يقل إلا أن يأذن  
 له بالاستدانة نصا وليس

أن يرجع المشتري على بائعه بصر كذا في النهر الفائق \* اذا كان المشتري شيئا واحدا كالثوب الواحد  
 والعبد فاستحق قبضه قبل القبض أو بعده فلا يشتري الخيار في الباقي ان شاء أخذ به بالصفة وان شاء ترك  
 وان كان المشتري شيئين كالنوين والعبدين فلم يقبضهما حتى استحق أحدهما أو قبض أحدهما ثم استحق  
 الآخر فلا يشتري الخيار في الآخر وان استحق بعد القبض فلا خيار له في الآخر وان تفرقت الصفقة  
 عليه وان كان المشتري مكيلا أو موزنا استحق قبضه قبل القبض فلا يشتري الخيار فيما بقي وان استحق  
 بعضه بعد القبض فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان كذا في المحيط \* رجل له ثلاثة أقفزة حنطة  
 باع منها قفيزا ثم باع منها قفيزا من رجل آخر ثم باع منها قفيزا من ثالث ثم كالمهم الاقفزة الثلاثة ثم استحق  
 رجل من الكل قفيزا فانه يأخذ القفيز الثالث كذا في الظهيرية \* اذا استحق المبيع أو المصوب مذباج  
 أو غصب رجع بثمنه وبرى الغاصب \* اشترى ثوبا أو غصبه وخطه قيصا أو برا وخطه أو شاة وشواها  
 فاستحق لا يرجع بثمنه ولا يبرئ الغاصب بل للمالك تضمينه ولو لم يخط ولم يشتر رجع بالثمن وبرى الغاصب  
 ولو برهن أن الرأس له وآخر أن اللحم له وآخر أن الجلد له لم يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو اشترى ثوبا  
 فقطعه ولم يخطه وبرهن رجل أن الكبد له وآخر أن الدخر يص له وآخر أن البدن له لا يرجع المشتري  
 على البائع بالثمن كذا في الكافي \* واذا استحق المبيع قبل القبض فادعى المتبايعان أن البائع اشتراه  
 من المشتري وقبضه ثم باعه من المشتري تقبل بينهما فان لم يجد بينة فنقض القاضي البيع بينهما  
 ورد البائع الثمن على المشتري ثم وجد البائع بينة لا ينقض النقص ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع  
 فنقض النقص ويلزم المشتري الاخير فان كان المتبايعان نقضا من غير قضاء بأن طلب المشتري الثمن  
 منه فاعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وان نقض المشتري بغير رضا البائع لا ينقض حتى ينقضه  
 القاضي كذا في الحاوي \* وفي المتنقي رجل اشترى عبدا بالف درهم وهب البائع الثمن للمشتري قبل  
 القبض أو بعده ثم استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع ولو أجاز استحق العبد للعقد قبل  
 أن يقضى له بالعبد فان البيع جائز والهبة جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت  
 الهبة قبل قبض الثمن ويضمن البائع مثله لرب العبد ولا تجوز الهبة بعد القبض فيؤديه المشتري ويكون  
 لرب العبد كذا في المحيط \* اشترى من رجل عبدا ثم وهبه لرجل ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد  
 المشتري لم يكن للمشتري الاول أن يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع  
 رجع كذا في الظهيرية \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاز رجل  
 واستحق من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا

للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع الى غيره مضاربة ولا أن يشارك شركة عنان أو مقاضاة ولا أن يخط مال  
 للمضاربة بجماله أو بحال غيره \* ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك  
 ماله بحال المضاربة \* وفي المضاربة المطلقة له أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في ظاهر الزاوية ولا يقرض مال المضاربة \* ولا يأخذ سقجة  
 بحال المضاربة \* ولا يدفع مال المضاربة سقجة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك الآن يأذن له بالسقجة نصا \* ولا يعقق المضارب  
 عبد المضاربة بجماله أو بغير مال ولا يكتاب له أن يبيع عبد المضاربة اذا حقه مدين حاضرا كان رب المال أو غائبا \* وليس له أن يزوجه عبدا  
 ولا أمة للمضاربة \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يزوجه الامة \* ولوزوج المضارب أمة للمضاربة فان كان في المال ربح لا يجوز له  
 نكاحها أذن له رب المال أو لم يأذن وان لم يكن في المال ربح فان تزوجه باذن رب المال جاز ويخرج الامة عن المضاربة وتصور محسوبة عن

رأس مال المضاربة على رب المال \* وللضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر بمال المضاربة في الروايات الظاهرة زراً أو بحراً وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يسافر \* وإن سافر فلهك المال في الطريق كان ضامناً في هذه الرواية \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى من عنده له أن يسافر إلى موضع بقدر على الرجوع إلى أهله في يومه ويبيت عندهم نحو فرسخين أو ثلاثة وليس له أن يسافر سفراً مخوفاً يتحاشى الناس عنه في قولهم \* ولو تصرف للضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فإن لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكلمه وإن كان في المال ربح لم يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي لصير المال ناضاً \* وإذا صار مال المضارب بقديناً على الناس فنهأ رب المال عن التقاضي وقال أنا التقاضي مخافة أن يأكل المضارب فإن كان في المال ربح فالتقاضي يكون للضارب وإن لم يكن فيه ربح فرب (١٦٧) المال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر

الضارب على أن يحبل  
رب المال على الغرماء \* ولو  
كانت المضاربة مطلقة فخصه  
رب المال بعد عقد المضاربة  
نحو أن قال له لا تبع بالنسيئة  
ولا تشترد قيقا ولا طعاماً أو  
لا تشتر من فلان أو لا تسافر  
وإن كان التخصيص قبل  
أن يعمل المضارب أو بعد ما عمل  
فاشترى وباع وقبض الثمن  
وصار المال ناضاً جازتخصيصه  
لأنه في هذه الحالة يملك عزله  
وأخراجه عن المضاربة فيصح  
تخصيصه \* وإن كان  
التخصيص بعد ما عمل وصار  
المال عرضاً لا يصح تخصيصه  
لأنه لو نهأ عن البيع في هذه  
الحالة أو أراد عزله لا يصح  
فلا يصح تخصيصه \* وكذلك  
نهأ عن السفر فعلى الرواية  
التي يملك السفر في المضاربة  
المطلقة إن كان المال عرضاً  
لا يصح نهؤه \* وكذلك كانت  
المضاربة عامة بأن قال رب  
المال له أعمل فيه برأيك ثم

وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الأول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري  
الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى شيخنا \* مسبعة ولدت عند المشتري  
لا باستيلاده فاستحق بيئته تبعها ولدها وإن أقربهم الرجل لا يتبعها ولدها وإذا قضى بالأصل للمستحق  
ولم يعلم بالزوائد لا تدخل الزوائد تحت القضاء وكذا إذا كانت الزوائد يد آخر وهو غائب لم تدخل الزوائد  
تحت القضاء كذا في الكافي \* وإذا قال عبدلشتر اشترى فأنابعد فاشتره فإذا هو حر فإن كان البائع حاضراً أو  
غائباً غيبه معروفة فلا شيء على العبد وإن كان البائع غائباً غيبه غير معروفة بأن لم يدوم مكانه فإن المشتري  
يرجع على من قال له اشترى فأنابعد بعد دفع إلى البائع من الثمن ثم يرجع على من باعه بما يرجع المشتري به  
عليه أن قدره كذا في البحر الرائق \* ومن ادعى حقاً مجهولاً في دار فأنكر المذعي عليه ذلك فصول منه على  
مائة درهم فأخذها المذعي فاستحق بعضه الم يرجع على المذعي ولو ادعى كلاً فاصالحه على مائة درهم فلا بد من  
نقض الصلح ولو أقام البيئته عليه لا تقبل بيئته إلا إذا ادعى إقرار المذعي عليه بالحق فحينئذ تنص الدعوى  
فتقبل البيئته كذا في الكافي \* ولو ادعى قدر ما معلوماً كرجعه الم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وإن بقي أقل  
منه يرجع بحسب ما استحق كذا في البحر الرائق \* اشترى أمة وقبضها فادعت أنها حرة لأصل أو ملك  
فلان أو معتقة أو مدبرة أو أم ولده وصدة فلان أو حلف المشتري فنسك لا يرجع بالثمن على البائع وإن  
برهن على أنها ملك المستحق لا تقبل وعلى إقرار البائع على أنها ملك المستحق تقبل ولو برهن المشتري  
على أنها حرة لأصل وهي تدعى أو برهن على أنها ملك فلان وهو أعتقها أو دبرها أو استولدها قبل شرائه  
تقبل ويرجع بالثمن على البائع كذا في الكافي \* اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من  
ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردتها الثالث على بائعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على  
الأول فلم يقبل الأول قالوا إن كانت الجارية ادعت العتق كان للأول أن لا يقبل وإن كانت ادعت أنها حرة  
الأصل فإن كانت حرة بيعت وسلمت انتقلت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق وإن لم تكن انتقلت ثم ادعت  
أنها حرة لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل \* رجل اشترى جارية وهي لم تكن عند البيع فقبضها المشتري ولم  
تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر وهي لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري ثم قالت أنا  
حرة فإن القاضي يقبل قوله أو يرجع بعضهم على بعض بالثمن \* فإن قال المشتري إن الجارية أقربت بالرق  
وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الأول بيئته على إقرارها بالرق فإن المشتري الثاني يرجع بالثمن  
على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالثمن على بائعه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل في يده عبد  
باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف إليه ثم جاء رجل واستحق نصف العبد بيئته

نهأ عن الشركة وخط المال يصح نهؤه \* وتبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال  
المضاربة ولا يملك السبر ويملك بيع ما كان عرضاً لينض المال لأنه عزل حكماً \* ولو عزله قبل ما يملك بيع ما كان اشتري من العروض  
\* ولو خرج المضارب بعد ما مات رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن استحساناً \* رجل دفع مالاً مضاربة وقال له أعمل فيه برأيك ثم قال  
له لا تعمل برأيك صح نهؤه \* رجل دفع مالاً مضاربة وقال له أعمل فيه برأيك أولم يقبل فاشترى المضارب بالمال خراً أو خبزاً أو مية  
أو مدبراً أو مكاثياً أو أم ولده وهو يعلم بذلك أو لا يعلم ونفذ الثمن من مال المضاربة كان محالاً فاضماً لأنه لا يملك بيع ما اشتري \* وإن اشترى  
شيئاً ثم أفسد أو قبضه ونفذ الثمن من مال المضاربة لا يضمن لأنه لا يملك بيع ما اشتري بعد القبض \* رجل دفع إلى رجل عشرة آلاف  
مضاربة على أن يشتري بها شيئاً سمياً فاشترى المضارب شيئاً غير ذلك ورجع قال يبيع بينهما يكون على الشط الآن يكون قال له اشتر بها

ذلك ولا تشتريه بذلك كذا ذكره في بعض المواضع \* وقد كفي الاصل اذا قال خذ هذا مضارباً بالتصريف على أن تشتري به الطعام أو قال فاشتري به الطعام أو قال خذ هذا في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضارب به ما ولو عطف بالواو بقيت المضاربة على الاطلاق وعليه الفتوى \* ولو دفع مالا مضارباً وقال تخرج الى الري فاشتري في ذهابك فهو بيننا نصفان وما ربحت في رجوعك فبيننا ثلثا ثلثه لا ثلثه وثلثاه الى أو قال ربح هذا الشهر بيننا نصفين والشهر الثاني ثلثا ثلث المضاربة جائزة والربح بينهما ما على ما شرطنا لا كل شرط من هذه الشروط صحيح عند الافتراء فكذا اذا جتمع مع غيره \* ولو دفع اليه دراهم وقال له اعمل فيها بشر كذا ولم يزد على ذلك فاشترى المدفوع اليه فهو بينهما نصفان لان لفظة الشركة تقتضي المساواة \* ولو دفع مالا مضارباً الى رجل ولم يقل اعمل فيه برأيك الآن معاملة التجار في تلك البلاد (١٦٨) ان المضاربين يخلطون المال ولا ينهضهم رب المال عن ذلك فعمل في ذلك قالوا ان

غلب التعارف بينهم في مثل هذا ان رجوان لا يضمن وتكون المضاربة بينهما على العرف \* رجل دفع الى غيره مالا مضارباً ثم ان المضارب شارك رجلاً آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه حصيراً من شركتهما جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلا يج قالوا ان اتخذ الفلاحي باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الثلثا \* والى قيمة العصير فما اصاب حصه الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصه العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك \* فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير اذن الشريك فالفلاحي تكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصه الشريك من العصير

كان المستحق من البيعين جميعاً وان كان المشتري الاول قبض العبد ولم يقبض الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبضه جميعاً كان المستحق منه ما ربح رجل اشترى عبدين من رجل بألف درهم وقبضهما ثم استحق نصف أحدهما فان العبد الثاني يكون لازماً للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولو باعه نصفه وأودعه النصف أو باع النصف ثم باع نصفه بجمعة أو دم لم يكن المشتري خصماً للمستحق ولو باع من رجل نصفه وأودع من آخر نصفه قضى بنصف ما اشترى وهو الربع كذا في الكافي \* اشترى ارضاً وعمرها فاستحققت هل يرجع على بائعه بما أنفق في عمارتها لا روية لهذه المسئلة قبل لا يرجع \* سئل ثمن الاسلام الا زوجته من رجل اشترى جارية فظهر أن آخره قد مات البائع ولم ير ثمنها ولا وارث له ولا وصي غير أن بائع الميت حاضر قال القاضي يجعل للميت وصي حتى يرجع المشتري عليه ثم هو يرجع على بائع الميت كذا في المحيط \* رجل اشترى شيئاً فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بالتسليم الى البائع \* ولو اشترى شيئاً فقرأ أنه ملك البائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى أمة وقبضها ونقد الثمن ثم استحقها رجل بالبيعة فأراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أن الشهود وشهود زور وأن الأمانة كانت لي وقال المشتري أنا أشهد أن الأمانة كانت لك وأنهم شهدوا بزور لا يبطل حق المشتري في الرجوع بالثمن الا أن الجارية لو وصلت اليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع كذا في الظهيرية \* اشترى أمة وقبضها ثم اشتراها منه أهل الحرب ثم اشتراها هذا الرجل منهم ثم استحققت بالبيعة وقضى القاضي للمستحق ان يأخذها فله أن يرجع بالثمن على بائعها الاول كذا في المحيط \* اشترى جارية وضمن له آخر بالدرك فباعها من آخر وذلك من آخره فقبضها ثم استحققت فليس لواحد منهما أن يرجع على بائعه حتى يقضى عليه وكذلك الكفيل لا يرجع الاول عليه حتى يقضى عليه فان أقام واحد منهما البيعة أن العبد البائع بعد ما قضى به للمستحق لم يقبل بيته وان كان العبد لم يستحق ولكنه أقام البيعة أنه حر الاصل أو أنه كان عبداً فلان فاعتقه أو أقام رجل البيعة أنه عبده بره فمضى بشي من ذلك فلكل واحد أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه ولذلك للمشتري الاول أن يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه كذا في الحاوي \* اشترى أمة وقبضها فادعاهها آخر فاشتراها منه أيضاً ثم استحققت وقد ولدت للمشتري قال مجاهد رحمه الله تعالى يرجع بالثمنين على البائعين فان كانت جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من وقت أن اشتراها من الآخر يرجع بقيمة الولد التي يقرها

للمستحق

للمشتري فان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاحي تكون للمضاربة والمضارب ضامن

حصه شريك من العصير وان كان الشريك أذن له بذلك ورب المال لم يأذن له فالفلاحي تكون بينهما وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق \* ولو اشترى المضارب دقيقاً بمال المضاربة فأعطاه رب المال دقيقاً آخر وقال له اخذاه بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما شرط في عقد المضاربة ومقدار ثمن الدقيق الآخر كالمرب المال برحه وعليه وضعته والمضارب أجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعة هكذا قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله وقال النقيب أبو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب أجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة أما اذا خلط فلا أجر له لانه عمل في شئ هو شريك فيه \* اذا أراد رب المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك

فيعمل فيه المضارب \* اذا دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال على أن يبيع ويشتري جازعندنا \* وقال زفر رحمه الله لا يجوز ويكون نقضا للمضاربة \* ولو أرب رب المال أن يشتري له أو يبيع جاز في قولهم جميعا \* ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال أو اشتراه المضارب للمضاربة جاز \* وقال محمد وزفر رحمه الله البيع باطل يريده اذ لم يكن في المال ربح لانه اذ لم يكن في المال ربح كان رب المال مشترياً مال نفسه \* مضارب نزل خانامع ثلاثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقى الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق فهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب \* وهو نظير ما قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى في أهل السوق اذا قاموا واحداً بعد واحد وتركوا السوق فضاع شيء من السوق يضمن الأخير منهم لانهم اتفقوا به \* المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الى شيأتم (١٦٩) قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى بالمال

ذكر الناطق رحمه الله تعالى ان المشتري يكون على المضاربة \* وان ضاع المال في يده بعد الجحد قبل الشراء فهو ضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم أقر ثم اشترى برئ عن الضمان \* وان جحد ثم اشترى ثم أقر فهو ضامن والمتاع له \* وكذا لو كيل بشراء شيء بغير عينة بألف درهم ودفع المال الى الوكيل \* وان كان العبد معيناً فاشترى في حالة الجحد أو بعد ما أقر فهو لآمر \* ولو دفع رجل عبد الى رجل لبيعه بحد المأمور ثم أقر به فباعه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى جاز ويبرأ عن الضمان \* وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحد ثم أقر جاز أيضاً \* رجل دفع الى رجل عرضاً مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو

للمستحق على البائع الآخر وان جاءت لا قبل من ستة أشهر من ذلك الوقت لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما \* قال محمد رحمه الله تعالى ويضمن البائع في الارض المشتراة اذا استحققت البناء والغرس والزرع وضمان الزرع أن ينظر ما قيمته فيضمنه البائع كذا في المحيط \* رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاز رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البينة أنه اشترىها من المستحق ولم يوقت لذلك وقتاً قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بشيء من الثمن انما هو رجل اشترى داراً فادعاهما آخر فاشترىها المشتري من المدعى أيضاً فانه لا يرجع على البائع بشيء ولو أقام المشتري البينة على أنه اشترىها من المدعى بعد استحقاق النصف قبل بيئته وكان له أن يرجع على البائع بنصف الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملا رجل اشترى من رجل أرضاً يضيها وبني فيها بناء ثم استحققت الارض وقضى القاضي على المشتري بهدم البناء فهدمه ثم استهلكه فلا شيء على البائع من قيمة البناء وهذا اختيار من له وان لم يستهلكه ولكن المطر أفسده (١) كان البناء صحيحاً فصارت طيناً أو كسره رجل فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وان شاء البائع أخذ النقص على تلك الحالة أو أعطاه قيمة البناء مبنياً ويدفع عنه ما حدث في النقص من نقصان من كل وجهه فان اختار هذا فالمشتري بالخيار ان شاء ففعل وان شاء لم يفعل وكذلك كل فساد يدخله بجنابة أحد فالشخص بالخيار او البائع بالخيار فان اتفقا على وجهه من ذلك أمضى بينهما وان اختلفا ترك في يد المشتري ومن البائع فضل ما بين النقص الى البناء وان كان النقصان من غير جنابة أحد فهو مثل ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للشخص أن يسكه ويرجع بفضل ما بين الهدم الى البناء كذا في المحيط \* رجل اشترى داراً وبني فيها وغاب ثم ان البائع باعها من آخر ونقص المشتري الآخر بناء الاول وبني فيها بناء ثم جاء الاول واستحقها فان كان الثاني بناها بالآلات هي ملكة يضمن المشتري الثاني للمشتري الاول حصة بناء الاول من الدار العامة ونقص البناء الاول للمشتري الاول ان كان قائماً وان كان الثاني استملكه ضمن قيمة ذلك للمشتري الاول وان بنى بنقص الاول فالمشتري الثاني يضمن للمشتري الاول حصة البناء من الدار العامة \* والمشتري الاول أن يسكه البناء وليس للمشتري الثاني دفعه فان زاد المشتري الثاني في ذلك زيادة أعطاه قيمة الزيادة من غير أن أعطاه أجر العامل كذا في الذخيرة \* اشترى جارية وقبضها فولدت له ثم أعتقهها وتزوجها فولدت له ولداً آخر ثم استحققت فليس عليه الاعقر واحد وكذلك لو لم يتزوجها بعد العتق ولكنه زنى بها والعياذ بالله فولدت له ولداً ثم انها استحققت (١) قوله كان البناء صحيحاً كذا في جميع النسخ الحاضرة والمناسبات \* كان أو بأن كان كذا في هامش نسخة طبع الهند المجموع منها

(٣٣ - فتاوى ثالث) بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك \* اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال أمرتك بالنقد وقال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة أو قال رب المال أمرتك أن تعمل بالكوفة أو تشتري وقال المضارب دفعت الى المال مطلقاً كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعي الاطلاق والاصل في المضاربة هو الاطلاق \* وقال زفر رحمه الله تعالى القول لرب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد من جهة \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة بآرضا للمضاربة ثم دفعها الى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل المزارع جاز وتكون حصة المضارب من الخارج يبيعه وبين رب المال على ما شرط في المضاربة لانه يبيع مال المضاربة \* ولو استأجر المضارب أرضاً يضيها ثم اشترى ببعض مال المضاربة بذراً فزرعها جاز \* ولو أخذ المضارب أرضاً مزارعة ثم اشترى طعماً يبيع مال المضاربة وزرع فان كان رب المال قال له في المزارعة اعمل فيه برأيك جاز وان لم يقل له ذلك لا يجوز \* المضارب مادام يعمل في

مصره كانت نفقته في مال الخلاف في مال المضاربة وفي سفره منطعمه ومشرو به وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء وأجرة الحمام اذا احتجتم لا تكون في مال المضاربة \* ولو شرط عليه رب المال في عقد المضاربة أن لا يسافر أو لا يعمل في مصر كذا لم يكن له أن يخالفه فان خالفه كان ضامنا \* والشريك شركة عمان أو غير ما إذا سافر على الشركة وأنفق على نفسه من المال المشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكرنا طي رحمه الله تعالى رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المضارب أو الشريك إذا سافر يتفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته \* وعن محمد رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان إذا سافر له أن يتفق من المال عنزلة المضارب \* المضارب إذا سافر على المضاربة ومال نفسه تو زع النفقة على المالكين سواء اخلط المالكين أو لم يخلط أو كان قال له رب المال اعمل فيه برأبك أو لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر (١٧٠) في ذلك سواء إذا كان لا يبيت في أهله \* إذا سخر رب المال عقد المضاربة بعد ما صار

رأس المال عروضا لا ينقذ  
فسخه فان صار رأس المال  
دراهم بعد ذلك وقد كانت  
دنانير فنقذ ذلك الفسخ والله أعلم

### كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال صاحباه رحمه الله  
تعالى تجوز اذا استجمعت  
شرائطها والمعامله على هذا  
الخلاف أيضا \* والفتوى  
على قولهما التعمل الناس  
في جميع البلدان \* وشرائط  
جواز المزارعة ستة \* منها  
بيان الوقت فان دفع أرضه  
مزارعة ولم يذكر الوقت قال  
في الكتاب لا تصح المزارعة  
\* وانما قال ذلك لان المزارعة  
اجارة فان البذر لو كان من  
قبل صاحب الارض كانت  
المزارعة استجارا للعامل  
\* وان كان البذر من قبل  
العامل فهي استجارا للارض  
\* ولهذا لو قال لغيره استأجرتك  
لتزرع أرضي هذه يندى  
على ان يكون الخارج بيننا

لم يغرم للمستحق الا عقرا واحدا وضار ذلك العتق كأن لم يكن وثبت نسب الاولاد وبغرم قيمتهم ويرجع  
على البائع بقيمة الاولاد الذين كانوا قبل العتق ولا يرجع بقيمة الاولاد الذين كانوا بعد العتق كذا في المحيط  
\* واذا اشترى أمة من انسان فاستحققت من يده بالملك المطلق وقضى القاضي بالامه للمستحق وقصر يد  
المشتري عن الامه ورجع المشتري على البائع بالثمن فأقام بينة أن هذه الامه ولدت في ملكه من أمته وأن  
العضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على بالثمن قبلت بينته اذا أقامها بحضرة المستحق  
وبعض مشايخنا أبو ذلك فقالوا ينبغي أن لا تسترط حضرة المستحق وهكذا حكى في فتاوى شمس الأئمة  
السرخسي بفرعائه كذا في الظهيرية \* جارية بين رجلين اشترى باها من رجل واستولاهما أحدهما ضمن  
لشريكه نصف قيمته ونصف عقرها ثم استولاهما فاني اثم استحقها مستحق وقضى القاضي له بالجارية بقيمة  
الولدين وبالعقر على المستولد فان المستولد يرجع على الشريك بما ضمن له ثم يرجع بالثمن على البائع ويرجع  
على البائع نصف قيمة الولدين حصته من الشراء ولا يرجع بالنصف الثاني كذا في الذخيرة \* وفي نوادر ابن  
سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق وقبض الثمن فدخل بين  
المشتري وبين الساجدة ولم يحركها المشتري من موضعها فقد صار قابضا لها فان أحرقها رجل فهي من مال  
المشتري فان جاء مستحق استحقها بينة فانه بالخيار ان شاء ضمن المحرق وان شاء ضمن البائع ان كان البائع  
هو الذي ألقاها في ذلك الموضع ولا سبيل للمستحق على المشتري ان لم يكن المشتري حر كهما من ذلك الموضع  
كذا في المحيط \* استحق حمارا من بدرجل بخاري وقبض المستحق عليه السجل وباعه بسمه قد دفعه  
الى قاضي سمرقند وأراد الرجوع عليه بالثمن وأظهر سجل قاضي بخاري فأقر البائع بالبيع ولكنه أنكر  
الاستحقاق وكون السجل سجل قاضي بخاري فأقام المستحق عليه البينة أن هذا السجل سجل قاضي  
بخاري لا يجوز لقاضي سمرقند أن يعمل به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود أن  
قاضي بخاري قضى على المستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع وأخرجه من يد المستحق عليه كذا  
في الذخيرة \* فلو قال البائع في الدفع ان الحمار نتج في ملك بائعي وليس لك الرجوع على وأقام البينة تقبل ان  
كانت بحضرة المستحق وتسترط حضرة الحمار وقال الامام ظهير الدين لا تسترط حضرة الحمار وكذا في  
دعوى العبد الحرة اذا رجع المشتري على البائع بالثمن لا تسترط حضرة المستحق عليه في الحمار كذا في  
الخلاصة في كتاب الدعوى

الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والمثل والخط والابراء عن الثمن (١) الزيادة المتولدة من البيع  
(١) قوله الزيادة المتولدة الخ هذه زيادة على الترجمة ولا ضير فيها اسمي لوهي غميلة لما يأتي اهـ صححه

نصفين كانت مزارعة \* وكذا لو قال العامل ذلك لصاحب الارض والمافع لا تصير معلومة الا ببيان الوقت \* وقال  
مشايخ بل يرجعهم الله تعالى لا يشرط بيان المدة وتكون المزارعة على أول السنة يعني على أول زرع يكون في تلك السنة \* قالوا انما أجب  
بفساد المزارعة في الكتاب اذا لم يبين الوقت لان أول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا يسيرا الا ترى ان  
وقت المعامله لما كان معلوما لا يشرط فيها بيان الوقت استحسانا \* والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب \* ولو انما ذكر في المزارعة  
وقتا لا يتمكن فيها من المزارعة لا يجوز كالدفع أرضا لا تصلح للزراعة \* وكذا لو شرط وقتا لا يعيش الى ذلك الوقت عادة لا يجوز لان فيه شرط  
بهاء العدة بعد الموت \* ولو ذكر المزارعة سنة فزرع واستحصد الزرع وبقي الى تمام السنة ما لا يتمكن فيه من المزارعة لا يتبقى المزارعة لانه  
لا قائم في بقا المزارعة \* والشرط الثاني بيان من كان البذر من قبله لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استجارا للعامل



\* وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استجارا للارض فكان المعقود عليه مجبولا \* واحكامهما مختلف ايضا فان العقد في حق من لا يذر منه يكون لازما في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر ولهذا لو دفع الى رجل ارضا وبذر مزارعة كانت جائزة ثم ان رب الارض أخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون اعانة \* وقال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم ان كان العرف مستمرا وان كان مشتتة كالاتصاف بالمزارعة \* وهذا اذا لم يذكر القضاة يعلم به صاحب البذر فان ذكر القضاة بل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض لتزرعها لي أو قال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيان ان البذر من قبل صاحب الارض وان قال لتزعه لنفسك كان بيان ان البذر من قبل العامل \* والشروط (١٧١) الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لاتصح عند جهالة الاجر ولا

اجرها من سوي الخارج  
فيشترط بيان جنس البذر وان  
بعض الزرع يضر بالارض  
فلا يتبين بيانه ولا يشترط  
بيان مقدار البذر لان ذلك  
يصير معلوما بعلام الارض  
فان لم يتبين جنس البذر ان  
كان البذر من قبل صاحب  
الارض جاز لان في حقه  
المزارعة لاتتأكد قبل القاء  
البذر وعند القاء البذر يصير  
الاجر معلوما والاعلام عند  
التأكد يكون بمنزلة الاعلام  
وقت العقد كما لو استأجر دابة  
للكوب ولم يبين الركوب  
أو للعمل ولم يبين الحمل لاتصح  
الاجارة ثم تنقلب جائزة عند  
الركوب وعند الحمل  
\* وان كان البذر من قبل  
العامل ولم يتبين جنس البذر  
كانت المزارعة فاسدة لانها  
لازمة في حق صاحب الارض  
فبطل القاء البذر فلا تجوز  
الا اذا فوض الامر الى العامل  
على وجه العموم بان قال له  
رب الارض على أن تزرعها

كالولد والعقود الارش والبر واللين والصوف وغيره مما يبيعه كذا في محيط السرخسي \* فان حدثت قبل القبض كانت لها حصصة من الثمن وان حدثت بعد القبض كانت مبيعة تبعا ولا حصصة لها من الثمن أصلا ولو أنفق البائع النماء المتولد من المبيع قبل القبض سقطت حصته من الثمن على قيمة الاصل يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الاستهلاك ولا خيار للمشتري عند ان حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا له الخيار ولو استهلك النماء أجنى ضمن قيمته وكان مع الاصل مبيعا هكذا في المحيط في الزيادة في الثمن والمثلن جائزة حال قيامهما سواء كانت الزيادة من جنس الثمن أو غير جنسه وتلتحق بأصل العقد ولو ندم المشتري بعد ما زاد يجر اذا امتنع وفي الرد بالعيب وغيره تعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة واذا زاد في الثمن لا بد أن يقبل الا تحرف المجلس حتى لو لم يقبل وتفرق بطلت كذا في الخلاصة \* وانما تصح الزيادة انا كان المبيع محلا للعقد فلو أجز المشتري أو رهن أو ذبح أو غلط أو أخذ خنسية أو وقطعت يده وأخذ المشتري أرضها صححت الزيادة لأنه لو باع من الميراث والمستأجر أو باع بعد الذبح والخياطة وغيره ما لاتصح ولو أعتق أو كاتب أو دبر أو استولد أو مات أو قتل أو وهب أو باع أو طعن أو نسج أو تخمر أو أسلم مشتري الخمر لاتصح الزيادة كذا في الكافي \* وان كان دقيقا خبزة أو أخذ العلم قليلة أو سكباجا أو شاة فجعلها اربا ربا ثم زاد في الثمن لاتصح هكذا في الخلاصة \* ولو زاد بعد ما صار الخمر خلاصت الزيادة بخلاف كذا في الذخيرة \* ولو اشترى عبد ألف فباعه من آخر بمائة دينار فزاد الاخر خمسين دينارا ورد بعيب بقضاء رجوع بالثمن والزيادة ولو زاد المشتري اثنائي عرضا يساوي خمسين دينارا نصف الثمن فهلك العرض قبل قبض المشتري الاول ينفسخ البيع في ثلث العبد ولو رد ثلثي العبد بعيب بقضاء رد كل العبد على بائعه الاول ولو تقابلا في الثلث ثم رد ثلثيه بقضاء لا يرد شيئا كذا في الكافي \* ثم في كل موضع تصح الزيادة من المشتري تصح من الاجنبي أيضا كذا في المحيط \* ولو زاد الاجنبي ان زاد بامر المشتري تجب على المشتري ولا تجب على الاجنبي وان زاد بغير أمره فهي موقوفة ان أجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاده ضمن عن المشتري أو أضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة وبعد ذلك يتصرفان كانت بأمر المشتري يرجع عليه والافلا كذا في الخلاصة \* الزيادة المتولدة لاتراحم المبيع في الزيادة المشروطة مادام المبيع قائما حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع دون الولد والثمن ينقسم أولا على المبيع وعلى الزيادة المشروطة ثم ما أصاب المبيع ينقسم عليه وعلى الولد وتعتبر قيمة الاصل يوم العقد وقيمة الزيادة المشروطة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم قبضه \* رجل اشترى جارية قيمتها ألف درهم بألف درهم فولدت الجارية قبل القبض ولدا قيمته ألف درهم ثم ان البائع زاد المشتري غلاما يساوي ألف درهم ثم ازدادت قيمة الولد فصارت ألفي درهم ثم قبضهم المشتري ونقد الالف

مابدا لك أو ما بدا لي لانه لما فوض الامر اليه فقد وصى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يتبين جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا تنقلب جائزة لانه لما خلى بينه وبين الارض وتركها في يده حتى آلت البذر فقد تحمل الضرر فيزول المفسد فتجوز كافي مسئلة استجار الدابة للركوب \* ولو أنهم ما بينا البذر من جنس أو من جنسين أو من أجناس مختلفه فصوره ذلك رجل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها يذر سنة هذه على أنه ان زرعها حنطة فالحارج بينهم ما صفان وان زرعها شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمما فلصاحب الارض ربعه جاز على ما اشترط لان المزارعة في حق صاحب الارض تتأكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم \* ولو زرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها سمما جازا يصاعلي ما شرط في كل نوع \* وكذا لو دفع الى رجل ارضا ثلاثين سنة على ان مازرع فيها من حنطة أو شعير أو شئ من غله الصيف والشتاء فهو بينهما صفان وما غرس فيها من شجر أو كرم أو فحل فهو بينهما

أثلاث لصاحب الأرض ثلثه والعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرط سواء أزرع الكل على أحد النوعين أو أزرع بعضها وجعل في بعضها كرمافه  
جائز أيضا في ظاهر الرواية \* ولودفع أرضا من أروعة على أن يزرعها يذرهم بقره على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها سمسا  
زرع منها حنطة فهو بينهما صفان وما زرع منها شعيرا فرب الأرض منها سمسا فرب الأرض منها ثلثاه فهو فاسد كله  
\* بخلاف ما تقدم لأن ههنا نص على التبعيض فقال على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وههنا ليس له أن يزرع كلها أحدا الاصناف وانما  
يزرع كل نوع في بعض الأرض وذلك البعض مجهول في الحال وعند القاء البذر في الأرض أيضا لانه اذا زرع بعضها حنطة لا يدرى ماذا يزرع  
في ناحية أخرى وليس عليه أن يزرع فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر \* وكذا القول خذ هذه الأرض  
على أن ما زرعته منها حنطة فالخارج (١٧٣) بينهما صفان وما زرعته منها شعيرا فلي ثلثه وثلثاه وما زرعته منها سمسا فلي ثلثاه

ولك ثلثه فهو فاسد في ظاهر  
الرواية لما قلنا \* ولودفع  
الى رجل أرضا ليزرعها يذر  
على أنه أن يزرعها حنطة  
فالخارج بينهما صفان وان  
زرعها شعيرا فالخارج كله  
للعامل جاز لانه خير بين  
الزراعة عند القاء الحنطة  
وبين اعادة الأرض عند القاء  
الشعير وأحدهما غير مشروط  
في الآخر جاز \* وان سمي  
الخارج من الشعير لنفسه  
جاز العقد في الحنطة لانها  
مزارعة الأرض ببعض  
الخارج ولا تجوز في الشعير  
لان في الشعير يصير دافعا  
للأرض من أروعة بجميع  
الخارج وكذا لودفع الى رجل  
أرضا على أنه أن يزرعها  
حنطة فالخارج بينهما صفان  
\* وان زرعها شعيرا فالخارج  
كله للعامل وان زرعها سمسا  
فالخارج كله لصاحب الأرض  
جاز العقد في الحنطة والشعير  
ولا يجسوز في السمسم لان  
الحنطة انعقدت مزارعة

ثم وجد بالولد عيارته بثلاث الاف وان وجد بالأم عيارته بأبسط الالف وان وجد بالزوجة عيارتها  
بنصف الالف وكذلك لولم تلد الجارية لكن عيناها بضم وقت العقد ذهب البياض عن عيناها ثم ان عبد  
فقا عيناها عند البائع فدفعه مولاها بالجناية الى البائع ثم زاد البائع المشتري عبد ايساوى ألفا فهذا هو الاول  
سواء اذا قبضهم المشتري ينقسم الثمن على قيمة الجارية وقت العقد وعلى قيمة الزيادة يوم زاد ثم ما أصاب  
الجارية ينقسم على قيمتها وقت العقد وعلى قيمة العبد المدفوع بالثمن يوم قبضه المشتري فاذا وجد  
بأحدهم عيارته بالحصة وأما اذا كانت عيناها صحيحتين عند البيع وقيمتها ألف درهم فضرر عبد  
عيناها عند البائع حتى ايضت فدفعه مولاها الى البائع ثم زاد البائع المشتري عبد ايساوى ألف درهم ثم  
قبضهم المشتري فينقسم الثمن أولا على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الزيادة نصفين ثم ما أصاب الجارية  
ينقسم عليها وعلى العبد المدفوع نصفين قلت قيمة العبد أو كثرت ولومات الجارية بسبب غير فق العين  
ثم زاد البائع المشتري في البيع دابة تساوى ألف درهم ورضي به المشتري صححت الزيادة فاذا قبض المشتري  
يقسم الثمن على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الولد والعبد المدفوع يوم قبض المشتري فخصه الجارية  
تسقط بهلاكها قبل القبض وحصة الولد والعبد المدفوع تقسم عليه وعلى الزيادة تقبض قيمة الزيادة يوم  
الزيادة وقيمة الولد والعبد المدفوع يوم قبض المشتري فان لم يقبض المشتري شيئا من ذلك حتى هلكت الزيادة  
هلكت بحصته او تخير المشتري ان شاء أخذ الولد والعبد المدفوع بحصته من الثمن وان شاء ترك وهذا  
الخيار غير الخيار الذي ثبت له بهلاك الجارية قبل القبض وان هلك الولد والعبد المدفوع قبل القبض  
وبقيت الزيادة فللبائع أن يمسك الزيادة عن المشتري كذا في المحيط \* ولو اشترى أمتين بألف فولدت أحدهما  
ولدتا فماتت فزاد البائع عبد اوقية كل واحد ألف وازداد الولد ألفا فقبضهم قسم الثمن أولا على الامتين  
نصفين فما أصاب الأم قسم على الأم وولدها ثلثا باعتبار القيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم العقد وسقط  
فسطها بهلاكها وثلث الثمن للولد ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد والحية من الثمن فيستبغ الولد  
خمس الحية والحية ثلاثة أخماسه وقسم ما في الولد من الثمن وهو ثلث الالف عليه وعلى خمس الزيادة  
أسداسا بقدر قيمتهما وقيمة خمس الزيادة أربعة أثمانه وقيمة الولد ألفان يجعل كل أربعة ثمانه سهمان فصار خسا  
الزيادة سهمان وصار الولد خمسة أسهم وما في الحية عليها وعلى ثلاثة أخماس العبد ثمانا بقدر قيمتهما وقيمة  
الحية ألف وقيمة ثلاثة أخماس الزيادة ستمائة فجعل كل مائتين سهمان فتكون الامت خمسة أسهم وثلثة  
أخماس الزيادة ثلاثة أسهم فيكون الكل ثمانية أسهم فلو هلك العبد قبل قبضه ظهر أنه لا يقابل شي أو أن الام  
هلكت بنصف الثمن والنصف في الحية والزيادة تتبع الحية وخير المشتري لتغير البيع قبل القبض ولو بقي

الأرض بنصف الخارج وفي الشعير اعادة الأرض من العامل من غير أن يكون أحدهما شرط في الآخر جاز أما في السمسم وقيمتها  
يكون العقد مزارعة الأرض بجميع الخارج لصاحب الأرض \* ولودفع الى رجل أرضا ليزرعها خمس سنين ما يبدلها على أن ما خرج في السنة  
الاولى فهو بينهما صفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج لرب الأرض فهو جائز لانه سمي لكل سنة شيئا مومما \* ولودفع الى رجل أرضا سنة  
هذه على أن يزرعها يذرهم قرطما فآخر ج منها من عصفرو فهو للزارع \* وما خرج من قرطم فهو لرب الأرض وعلى العكس كان العقد فاسدا  
سواء كان البذر من قبل صاحب الأرض أو من قبل المزارع لان العصفرو والقرطم كل واحد منهما مقصود في المزارعة فاشتراط أحدهما لاحد  
العاقدين خاصة يقوت النكر في المقصود لاحتمال أن يحصل أحدهما ولا يحصل الآخر \* وكذا لودفع أرضا ليزرعها حنطة وشعير على أن

الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير لا تحريه كانه فاسدا \* وكذا كل شيء له نوعان من الزرع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان والكتان اذا شترط لاحدهما بعينه الكتان وللآخر بعينه البذر \* ولو شترط القرطم لاحدهما بعينه والعصفريته متماصفان أو على العكس من أيهما كان البذر لا يجوز لما قلنا \* وكذا الرطبة وبذرها لا يجوز تخصيص أحدهما بشيء من المقصود بخلاف الحب مع التبن لان التبن يسع ثلثي ما ذكره ولودفع الرجل أرضا وكر حنطة وكر شعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالتخرج بينهما نصفان والشعير مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالتخرج له صاحب الارض ويرد الحنطة فهو جائز على ما شرطت لانه استعان بالعامل في أحدهما واستأجر العامل بنصف الخراج من غير أن يكون أحدهما شرط في الآخر \* واشترط بذر البطيخ والقثاء (١٧٣) لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك

غيره مقصود بل هو تسع بمنزلة التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة والعصفريته مع القرطم لان كل واحد منهما مقصود في المزارعة فلا يجوز تخصيص أحدهما \* رجل دفع أرضا الى رجل ثلاث سنين على أن يزرعها في السنة الاولى يبذر ما يبدله على ان الخارج بينهما نصفان وعلى أن يزرعها في السنة الثانية يبذر وعمله على ان الخارج للعامل وعلى العامل أجر مثله مائة درهم لصاحب الارض وعلى أن يزرعها في السنة الثالثة يبذر صاحب الارض على أن يكون الخارج لصاحب الارض وللزارع عليه أجر مائة درهم لعمله جاز جميع ذلك لان العمل بينهما في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنصف الخارج كان البذر من قبل صاحب الارض أو من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل

وقيته ألف سقط بموت الام الربع وفيه ربع فيقسم ما فيه عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لانه يقسم بين الولد والحية أثلاثا ثلثاه تسع لهوا ثلثه تسع للولد أربع بقدر قيمته ربعه في ثلث الزيادة وثلاثة أرباعه في الولد وما في الحية عليها وعلى ثلثي العبد أخماسا ثلاثة أخماسه في الحية وخمسة في ثلثي الزيادة كذا في الكافي \* اشترى عبيدين بألف قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر خمسمائة ثم صارت قيمة الاول ألفا ثم زاد المشتري تقسم الزيادة عليهم ما يوم البيع أثلاثا وان كان أحدهما هالك يوم الزيادة بعت الزيادة بقدر القائم وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* في المشتري رجل اشترى عبيدين صفقة واحدة بالف درهم وتقابضا ولم يتقابضا حتى زاد المشتري مائة في ثمن أحد العبيدين بعينه أو قال في ثمن أحدهما ولم يعين لا يجوز الزيادة وان كان لكل واحد منهما ثمن على حدة وزاد في ثمن أحدهما بعينه جازت وكذا اذا زاد في ثمن أحدهما لا بعينه وجعل القول قول المشتري في اضافة الزيادة الى أحد الثمنين وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب اذا اشترى عبيدين صفقة واحدة بالف درهم ثم زاد المشتري في ثمن أحد العبيدين بعينه القياس أن يجوز ويقسم الثمن على العبيدين ثم تدخل الزيادة في حصة العبد الذي زيد فيه وكذلك اذا زاد جارية في ثمن أحدهما بغير عينه جازت وكان للمشتري أن يظفها الى أيهما شاء وكذلك اذا زاد عرضا كذا في المحيط \* باع أمة فلم يقبضها حتى زاد البائع أمة أخرى ثم استحققت الاولى ياخذ المشتري الباقية بمحض ثمن الثمن كذا في محيط السرخسي \* حط بعض الثمن صحيح ويلحق بأصل العقد عندنا كالزيادة سواء بقي محلا للقبالة وقت الحط أو لم يبق محلا كذا في المحيط \* اذا وهب بعض الثمن عن المشتري قبل القبض أو أبرأه عن بعض الثمن فهو حط فان كان البائع قد قبض الثمن ثم حط البعض أو وهب بأن قال وهبت منك بعض الثمن أو قال حطت بعض الثمن عندك صح ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال أبرأتك عن بعض الثمن بعد القبض لا يصح الابراء كذا في النخبة \* واذا حط كل الثمن أو وهبه أو أبرأه عنه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلحق بأصل العقد وان كان بعد قبض الثمن صح الحط والهبة ولم يصح الابراء كذا في المحيط \* الابراء من الثمن بعد الاقالة يجوز والمبيع أمانة في يد المشتري بعد الاقالة كذا في التتارخانية \* باع غلاما بغير فاسد أو تقابضا ثم أبرأه البائع من القيمة ثم مات الغلام ضمن القيمة ولو قال أبرأتك من الغلام فهو براء كذا في السراجية

(الباب السابع عشر في بيع الاب والوصي والقاضي مال الصغير وشراهم له) يجوز بيع الاب من ابنة الصغير وشراؤه من نفسه استخصانا وترجع الحقوق الى الصبي ويقوم الاب مقامه فيها ولهذا لو بلغ ملك مطالبة الاب بالثمن ولو باع الاب من غيره فبلغ لايعلق المطالبة بنفسه كذا في محيط السرخسي \* واختلف

استأجر الارض بأجرة معلومة لمنفعة معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض استأجر العامل ببدل معلوم ليزرع له في أرضه وكل واحد من هذه العقود جائز عندنا لا نفراد كذلك عند الجمع اذ لم يكن البعض شرط في البعض \* ولودفع رجل أرضا الى رجل وقال له اعمل في أرضي يبذري بنفسك وبقرتك واجرائك فالتخرج فهو كله لانه اذا لم يجعل له شيئا من الخارج ولم يلتزم له أجرا كان ذلك استعانة \* ولو قال على ان يكون الخارج كله لاجاز ايضا لان صاحب الارض أعاد أرضه وأقرض بذر حيث جعل كل الخارج للعامل \* وانما كان قرضا للبذر لان لتمليك البذر طريقين الهبة والقرض والقرض أدها فيحصل عليه وانما صار معيار الارض لان المتفعة لا تقوم الا بالعقد وتسمية البذل ولم يوجد \* ولودفع أرضا الى رجل وقال ازرع في أرضي كرامين طعامتك على ان الخارج كله لا يجوز ذلك لان هذا دفع الارض مزارعة بجميع الخارج ولا يكون هذا من صاحب البذر فليكن للبذر من صاحب الارض لان الاصل في القابضة أن يكون عاملا لنفسه \* وقول

صاحب الأرض على أن الخارج على محتمل يحتمل أن يكون الخارج بطريق استقراض البذر فلا يثبت تعليق البذر بالمحتمل ويكون الخارج لصاحب البذر وعليه أجر الأرض لأن صاحب الأرض اشترى لمنفعة أرضه عوضاً ولم يسلم له أجر الأرض فكان له أجر الأرض أخرجت الأرض شيئاً أولم تخرج \* ولو دفع رجل بذراً إلى صاحب الأرض ليس له أرضه ويعمل في ذلك سنة هذه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما منصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الأرض مثل أجر أرضه أخرجت الأرض أولم تخرج \* ولو قال أزرعه في أرضك على أن ما خرج كله لي كان الخارج كله لصاحب البذر ولا أجر عليه لأرضه ولا له \* ولو قال أزرعه في أرضك على أن الخارج كله لك فخرج يكون كله لصاحب البذر وعليه أجر الأرض وأجر عمله لأنه نص على استئجار الأرض والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب (١٧٤) البذر وعليه للعامل أجر أرضه وأجر عمله \* ولو قال أزرعه في أرضك لنفسك على أن

ما خرج كله لي كان الخارج كله لصاحب الأرض وعليه بذر مثل طعامه لأن قوله أزرعه لنفسك تنهيه عن على قرض البذر من صاحب الأرض ثم شرط جميع الخارج لنفسه عوضاً عن القرض وأنه شرط فاسد إلا أن القرض لا يطل بالشروط الفاسدة \* والشروط الرابع لجواز المزارعة بيان نصيب من لا بذر منه لأن ما يأخذ من لا بذر منه يأخذه أجره أما عمله أو لأرضه فيشترط إعلام الأجر فإن بينا نصيب العامل وسكان نصيب صاحب البذر جاز العقد لأن صاحب البذر يستحق الخارج بحكمه أنه نعمه عليه لا بطريق الأجر \* وإن بينا نصيب صاحب البذر وسكان نصيب العامل لا يجوز قياساً لأن ما يأخذ يأخذه أجره فيشترط إعلام الأجر \* وفي الاستحسان يجوز هذا العقد

المشايخ في أنه هل يشترط تمام هذا العقد الإيجاب والقبول والصحيح أنه لا يشترط حتى أن الأب لو قال بعث هذا من ولدي فلان بكذا أو قال اشتريت من مال ولدي هذا بكذا فإنه يتم العقد ولا يشترط أن يقول بعث هذا من ولدي واشتريت ويجوز هذا البيع من الأب بمثل القيمة وما يتعاقبان النام فيه والجد أبو الأب عند انعدام الأب بمنزلة كذا في المحيط \* باع الأب ضيعة أو عقار لابنه الصغير بمثل قيمته فان كان الأب محموداً أو مستوراً عند الناس يجوز وإن كان مفسداً لا يجوز وهو الصحيح وإن باع منقولاً وهو مفسد في رواية لا يجوز إلا إذا كان خيراً للصغير وهو الأصح وبيع الأب على ابنه الكبير المحنون جنوناً طويلاً لا يجوز وقصيرا لا يجوز والجنون الطويل مقدّر شهر فصاعداً والقصر بمادونه وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* الأب والوصي إذا باع عقاراً للصغير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن رأى القاضي نقض البيع خير للصبي كان له نقضه كذا في فتاوى فاضلخان \* باع الأب من الصغير شيئاً بمثل الثمن فأجاز القاضي نقضه وكذا لو جعل البائع وصياً فأجاز هو ينقض كذا في القنية \* ومن كان له ابنان صغيران فباع مال أحدهما من الآخر بأن قال بعث عبد ابني فلان من ابني فلان جاز وإذا بلغا فالعهد عليهم ما في الصحيح كذا في المحيط \* الأب إذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضاً بنفس البيع حتى لو ملك المال قبل أن يصير بمال يتمكن من القبض حقيقة هلك على الولد كذا في فتاوى فاضلخان \* والثمن الذي لم يشتره مال ولده لنفسه لا يبرأ منه حتى ينصب القاضي وكيلاً عن الصغير فيقبضه من أبيه ثم يردّه إليه فيكون ودعيه من ابنه في يده وفيما لو باع داره من ابنه وهو فيها ساكن لا يصير الابن قابضاً حتى يفرقها الأب ويشترط تسليمها إلى أمين القاضي كذا في محيط السرخسي \* فان عاد الأب بعد ما تحول عنها فسكنها أو جعل فيها متاعه أو أسكنها عياله وكان غنياً صار بمنزلة الغائب كذا في المحيط \* رجل اشترى لولده الصغير ثوباً وأخذ ما نقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده إلا أن يشهد أنه اشتراه لولده ليرجع عليه وإن لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته ثم لا ترجع بقيمة الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد أنه اشتراه لولده وإن اشترى لابنه الصغير وضمن الثمن ثم نقد الثمن في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وإن قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان له أن يرجع على الولد كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو اشترى لولده الكسوة أو الطعام يرجع بثمنه عليه وإن لم يشهد عليه لأنه مأمور به غير منطوق فيه بخلاف شراء الدار والعقار كذا في محيط السرخسي \* الأب إذا باع مال الصبي وسلم قبل استيفاء الثمن عليك استرداد المبيع ليحسبه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة \* امرأة اشترت لولدها الصغير ضيعة بما لها على أن لا ترجع على الولد بالثمن جاز استحساناً وتكون الامتدنية لنفسها ثم تصير هبة منها لولدها الصغير ومصلحة وليس لها أن تمنع الضيعة

لأنه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بياناً أن الباقي للأخر وقد مر مثل هذا في المضاربة \* والشرط الخامس عن لجواز المزارعة التخلية بين الأرض والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الأرض مع العامل يمنع جواز المزارعة \* والتخلية أن يقول صاحب الأرض للعامل سلط اليك الأرض \* ومن التخلية أن تكون الأرض فارغة عند العقد فإن كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة وإن كان زرعها قد أدرك لا يجوز العقد لأن الزرع بعد الإدراك لا يحتاج إلى العمل فكذلك تعذر تجويز هذا العقد مزارعة تعذر تجويز معاملة \* وينبغي أن يكون العامل يعرف الأرض لأنه إذا لم يعلم والأرض متفاوتة لا يصير العمل معلوماً وإن اشترط مع العامل عمل عبداً جاز العقد على كل حال كالمشروط عليه البقر \* والمشروط للعبد يكون لمولاه أن لم يكن عليه دين \* وإن شرط مع العامل عمل عبداً صاحب الأرض على أن يكون للعامل ثلث الخارج إن كان البذر من قبل صاحب الأرض يجوز العقد ويكون

العامل ثلث الخارج لان البندرا كان من قبل صاحب الارض كان اشتراط على عبده بمنزلة اشتراط البقر على صاحب الارض واشتراط البقر على صاحب الارض جائزا اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط على عبد صاحب الارض ويكون المشروط للعبد ولولادان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى \* وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المولى من كسب عبدا المدبون بمنزلة الاجنبي فكأنه دفع الارض والبذر من اربعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج \* وان كان البذر من قبل العامل وشرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز كالوشرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسدا \* والشرط السادس لمحمة المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما فكل ما يخرج فهو على الشركة \* فان شرط ان يكون لاحدهما أفضر فمعلوم من الخارج أو شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي لآخر (١٧٥) أو شرط ان يكون لاحدهما مع شيء

من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز \* وكذا لو شرط ان يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كان فاسدا من أيهما كان البذر \* ولو شرط ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج فان مامن قدر يخرج به الارض الا يبقى بعد دفع العشر منه تسعة اعشاره فهو بمنزلة مالو شرط لنفسه من الخارج خمسة ونصف مامن عشرة وكذا لو شرط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز أيضا \* ولو شرط ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسدا لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال أن لا يخرج الارض الا قدر الخارج \* ولو كانت الارض عشرة

عن ولدها كذا في فتاوى قاضيان \* دار رجل وله امرأة بينهما ابن صغير فقالت المرأة اشترت منك هذه الدار لابننا عالة وقال الاب بعثها ليحوز كذا في الخلاصة \* ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والاجنبي فقالت المرأة لهما اشترت منك هذه الدار لابني عالة فقلا بعنا جاز لان الاب لما حوزت شراءها جاز له الدار فقد أذن لها في شراءها لجله كذا في فتاوى قاضيان \* ذكر هشام أن الاب اذا اشترى عبدا بنه الصغير لنفسه شراء فاسدا فاعتق قبل أن يستعمله الاب أو يقبضه أو يأمر به بعمل مات من مال الصغير ولو باع عبد الهمن ابنه الصغير بيعا فاسدا ثم أعنته الاب جاز عتقه كذا في المحيط \* ولو واشترى الاب مال ولده لنفسه فبلغ الصبي كانت العدة من قبل الولد على الوالد كذا في فتاوى قاضيان \* وكل الابد جلا يبيع عبد الاب من ابنه لا يجوز اذا كان الابن صغيرا لا يعبر عن نفسه الا اذا قبل الاب العقد من الوكيل فيجوز والصحيح أن حقوق العقد تثبت للوكيل وتكلموا في أن الا ممر يكون متصرفا لنفسه أو للصغير والصحيح أنه متصرف للصغير نائب عنه وما كان من حقوق العقد من جانب الابن فعلى الاب وما كان من جانب الاب فعلى الوكيل وكذلك لو وكل ببيع مال أحد ابنيهما آخر فباع لا يجوز ولو وكل رجلين فباعا جاز \* وكل الاب رجلان يبيع عبدا بنه فباعه الوكيل من الاب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي نوادر ابن سماعه في بيع عبدا بنه الصغير من رجل بالآخرهم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في مرضه لم يجز اقراره ولو قال في مرضه قد قبضت من فلان فضاة كان مصدقا ولو قال قد قبضت من فلان فضاة لم يكن مصدقا ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري اذا أخذ منه الثمن أن يرجع به على الاب أو في ماله كذا في المحيط \* اذا اشترى الاب دار محرم من الصغير بماله نفذ على الاب دون الصغير كذا في محيط السرخسي \* وان اشترى للمعتوه أمة استولدها بالنكاح يلزم الاب قياسا وفي الاستحسان يجوز على المعتوه شراء واحدة من ذلك والاصح هو الاول كذا في الذخيرة \* ولو اشترى لابنه الكبير المعتوه من ماله من يعتق عليه لا ينفذ عليه وينفذ على الاب فبهذا ان كان المشتري قريبا من الاب عتق عليه وان كان اجنبيا عنه كأم الصغير والمعتوه أو أخيهما أو أختهما لا يعتق عليه كذا في المحيط \* باع الاب مالا بنه فقال الابن كنت بالغ حين باعته بغير اني وقال الاب كنت صغيرا فالقول قول الابن ولو ماتت وخلفت أولادها صغارا وكبارا فباع أبو الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان يمثل القيمة كذا في القنية \* ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان خيرا لليتيم والخير يفي غير العقار ما قال شمس الأئمة أن يبيع مال نفسه ما يساوي خمسة عشر بعشرة وأن يشتري لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر ونفسيرا لخبرية في العقار عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من

تشرب بماء السماء فنسب طارفع العشر من الخارج أو نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسقي بقرب أو دالية والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج فان مامن قدر يخرج به الارض اذا رفع منه عشرة ونصف عشر يبقى له منه شيء يكون بينهما فيجوز ويكون الخارج بينهما على ما شرط \* ولو أن السلطان لم يأخذ حقه في هذه السنة العشر أو نصف العشر وهما ربعا بعض الخارج حرام من السلطان فاشترط للسلطان من العشر أو نصف العشر يكون لصاحب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس قول من يجيز المزارعة وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفان لان في المزارعة ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستأجر للعامل وان كان البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مؤجرا أرضه \* ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض فعلى قياس قوله في المزارعة يكون العشر على صاحب الارض وما شرط للسلطان تكون

مشروط لصاحب الارض فاذا لم يأخذ السلطان حقه يكون المشروط للسلطان لصاحب الارض وعند صاحبه رجعهما الله تعالى العشر  
 يكون في الخارج على كل حال فاذا لم يأخذ السلطان حقه أو أخذ بعض الطعام سرا كان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما  
 \* هذا ان كانت الارض يعلم أنها تسقى بماء السماء أو بالدلاء فان كانت أرضا مكتسبة بماء السماء عند كثرة المطر ويحتاج الى أن تسقى بالدلاء  
 عند قلة المطر وفي مثلها السلطان يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء يأخذ العشر وان كان الاغلب الدلاء يأخذ نصف العشر فان قال  
 صاحب الارض في هذه الصورة للعامل لا أدري يأخذ السلطان في هذه السنة العشر أو نصف العشر فأعاقبك على أن يكون لي نصف ما بقي  
 من الخارج بعد ما يأخذ السلطان حقه فتعاقدا على هذا الشرط كان فاسدا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عند المشروط  
 للسلطان يكون لصاحب الارض فاذا شرطا (١٧٦) ذلك فقدم شرط لصاحب الارض من الخارج جزأ مجهولا وهو العشر ونصف

اليتيم نصف القيمة كذا في فتاوى قاضيان \* ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى هل يكتب بقوله بعث أو اشتريت كافي الاب أو يحتاج الى الشطرين لم يذكر رحمه الله تعالى  
 هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر الناطقي في واقعاته أنه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف الاب كذا  
 في المحيط \* ولو باع الوصي ماله من أجنبي بمثل قيمته يجوز وقبل انما يجوز تصرفه بأحد مشروط ثلاثة اما أن  
 يبيع بنصف قيمته أو للصغير حاجة الى ثمنه أو يكون على الميتدين لا وفاة الاب وعليه الفتوى كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو أمر الوصي رجلا بأن يشتري شيئا من مال اليتيم فاشتري لموكله لا يجوز كذا في فتاوى  
 قاضيان \* الصبي المأذون له اذا باع مال نفسه من الوصي فانه كبيع الوصي نفسه ولو باع الصبي المأذون  
 من الأجنبي بغير فاحش يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وصى باع عقار اليتيم  
 ومصلحة اليتيم في بيعه الا أنه يبيع لينفق الثمن على نفسه فالواجب جواز البيع وبعض الثمن لليتيم اذا نفق  
 الثمن لنفسه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى الوصي لأحد اليتيمين من الآخر لا يجوز وكذلك ان  
 أذن لهما بالتجارة ليتبايعا لا يجوز لان الوصي لو باشر ذلك لا يصح فكذلك من استفاد التصرف من جهته  
 وكذلك لو أذن لعبديهما في التجارة فباع أحدهما من صاحبه لا يجوز وفي الاب يجوز في الابن وعبديهما  
 كذا في محيط السرخسي \* القاضي اذا باع ماله من اليتيم أو اشتري مال اليتيم لنفسه لا يجوز كذا في فتاوى  
 قاضيان \* القاضي اذا اشترى من الوصي شيئا من مال اليتيم جاز وان كان هذا القاضي جملة وصيا كذا  
 في الفتاوى الكبرى \* أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وصى اشترى لليتيم من مديون اليتيم دار بعشرين قيمتها خسون  
 دينار فلما استوفى الدين أقال يبعه لا يجوز كذا في القنينة \* الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان  
 التأجيل فاحشا بان لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك لكن يخاف عليه الجحود عند  
 حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجحود ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع  
 الوصي \* رجل استباع مال اليتيم من الوصي بألف ورجل آخر استباعه بمائة وألف والاول أمل من الثاني  
 قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع الوصي التركة من غيره فان كانت  
 الورثة صغارا جاز يبعه في كل شيء مضاعا كان أو عقارا أو عروضا سواء كانوا حاضرا أو غيبا على الميت  
 دين أولا لكن انما يبيع بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس في مثله قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب  
 القاضي للخصاف هذا جواب السلف وجواب المتأخرين أنه انما يجوز بيع العقار بأحدى الشرائط الثلاث  
 اما أن يرغب المشتري بضعف قيمته أو للصغير حاجة الى ثمنه أو على الميتدين لا وفاة الاب فلو كانت الورثة

العشر فيفسد العقد \* وعند  
 صاحبه رجعهما الله تعالى  
 العشر أو نصف العشر  
 يكون في الخارج فيكون  
 هذا في معنى اشتراط جميع  
 الخارج بينهما نصفين فجاز  
 \* ولو شرط في المزارعة ان  
 ما خرج من حنطة بينهما  
 نصفان وما خرج من شعير  
 فهو لأحدهما بعينه أو شرطا  
 أن تكون الحنطة لأحدهما  
 بعينه والشعير للآخر من أيهما  
 كان البذر لا يجوز \* وان شرطا  
 أن يكون الحب والتبن بينهما  
 نصفين جاز ويكون الحب  
 والتبن بينهما كما شرطا  
 \* وكذا لو شرط أن يكون  
 الربع أو الزرع أو الخارج  
 بينهما جاز ويكون الكل  
 بينهما على ما شرطا \* وان  
 شرطا أن يكون الحب  
 لأحدهما والتبن للآخر  
 فهي على ثمانية أو جه ستة  
 منها فاسدة وثنتان جائزتان  
 أما الفاسدة أحدها اذا  
 شرطا أن يكون الحب للدافع  
 والتبن للعامل \* والثانية أن

يكون التبن للدافع والحب للعامل \* والثالثة اذا شرطا أن يكون التبن بينهما والحب للدافع \* والرابعة اذا  
 شرطا أن يكون التبن بينهما والحب للعامل \* والخامسة اذا شرطا أن يكون الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرطا التبن  
 لصاحب البذر جاز وان شرطا لغيره لا يجوز \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أصلا \* وعن بعض مشايخ طبع رحمه الله تعالى  
 اذا شرطا أن يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن كان الحب والتبن بينهما المكان العرف \* والسادسة اذا شرطا أن يكون التبن بينهما وسكنا  
 عن الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لاتصح المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال أن يحصل أحدهما دون  
 الآخر \* ولو شرط أن يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن جاز يكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر \* وعن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى أنه لا يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيفسد هذا من الوجوه الفاسدة \* ولو دفع أرضا



فبها زرع صار بقلًا من اربعة وشرطا أن يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض أو شرطا أن يكون الحب بينهما ما وسكان التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقلًا من اربعة كدفع الارض والبذر من اربعة ونعمة ولو شرطا التبن لصاحب البذر جاز \* وان شرطا لا يخرج ليجوز \* وكذا اذا دفع القصيل من اربعة \* ثم ان المزارعة على قول من يجوز على نوعين \* أحدهما أن تكون الارض لأحدهما والثاني أن تكون الارض لهما \* فان كانت الارض لأحدهما فهو على وجهين أحدهما أن يكون البذر من أحدهما والثاني أن يكون البذر منهما \* فان كانت الارض لأحدهما والبذر من أحدهما فهو على وجهين ستة \* ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة \* أما الثلاثة الاولى أحدها أن تكون الارض من أحدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرطا لصاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر يكون مستأجر (١٧٧) الارض بشي معلوم من الخارج

\* والوجه الثاني أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستأجرا للعامل بشي معلوم من الخارج ليعمل في أرضه بقرة وبذره \* والوجه الثالث أن تكون الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب الارض يصير مستأجرا للعامل ليعمل العامل يقتره لصاحب الارض والبذر وأما الثلاثة الفاسدة \* فبها أن تكون الارض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجرا الارض والبقر بشي من الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية لان منفعة الارض لتجانس منفعة البقر فان منفعة الارض نبات البذر لقوة في

كلهم كبارا وكانوا حضورا ولا دين على الميت لأعلاك التصرف في التركة أصلا لكن يتقاضى ديون الميت ويدفع الى الورثة وان كان على الميت دين ان كان محيطا بالتركة أجعوا أنه يبيع كل التركة وان لم يكن مستغرقا يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا وعندهما لا يبيع وان لم يكن في التركة دين لكن الميت أوصى بوصايا ان كانت الوصية بالثلث أو دونه أنفذها وان كانت أكثر من الثلث أنفذ بقدر الثلث وما بقي للورثة ولو أراد أن يبيع شيئا من التركة لتنفيذ الوصية أجعوا أنه يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم تقض الورثة الدين ولم يندوا الوصية من خالص ملكهم أما اذا فعلوا لم يبق للوصي ولاية يبيع التركة أصلا وان كانت الورثة غيبة أو حدة عن محمد رحمه الله تعالى ثلاثة أيام فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا يملك بيعه وان كانت التركة مشغولة بالدين في العروض يبيعها مطلقا بقدر الدين وزيادة على الدين وفي العقار على ما ذكرنا وان كانت الورثة بعضهم صغارا وبعض كبارا ان كان الكبار غيبا أو التركة خالية عن الدين وعن الوصية فانه يبيع المنقول ومن العقار يبيع حصة الصغار ويبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مستغرقة يبيع العقار والمنقول وان كانت غير مستغرقة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع ويبع الزيادة على ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حضورا ان كانت التركة كخالية يبيع حصة الصغار من العقار والمنقول بالاجماع ويبع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالدين ان كان مستغرقا يبيع الكل وان كان غير مستغرق يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على الخلاف كذا في الخلاصة وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد أي الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في خصله وهي أن القاضي اذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها كذا في فتاوى قاضيان في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى وصي يتيم باع غلاما للتييم بألف درهم قيمته ألف درهم على أن الوصي بالخيار فاذا دانت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت أثنى درهم فليس للوصي أن ينقذ البيع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* امرأتان باعت متاعا وزوجها بعد موته وزعت أنها وصيته وزوجها أولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة لم أكن وصية قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تصدق المرأة على المشتري ويبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصية جاز بيعها وان كذبوها بطل فان كان المشتري سرق الارض المشتراة لا يرجع المشتري

(٣٣ - فتاوى ثالث) طبعها ومنفعة البقر العمل فإذا لم تكن منفعة البقر من جنس منفعة الارض لا يكون البقر تبعا للارض فيبيع استجارا البقر مقصودا بشي من الخارج وذلك فاسد كالأول من أحدهما البقر فقط والوجه الثاني من هذا النوع أن يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر وذلك فاسد لانه دفع البذر وحده من اربعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر يكون مستأجرا الارض فلا بد من التخلية بينهما وبين الارض والارض ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا واشترك ثلاثة وأربعة ومن البعض البقر وحده أو والبذر وحده كان فاسدا لما قلنا \* والوجه الثالث من الفاسدة أن يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر وان فاسد أيضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع \* وكذا واشترك ثلاثة وأربعة البذر من أحدهم فقط أو البقر من أحدهم فقط كان فاسدا لما قلنا \* هذا اذا كانت الارض لأحدهما والبذر من أحدهما فان كانت الارض لأحدهما وشرطا أن يكون البذر منهما ان شرطا العمل

على غير صاحب الأرض وشرط أن يكون الخارج بينهم ماضفين كانت فاسدة لأن صاحب الأرض يصير قائلاً للعامل ازرع أرضي يسدري على أن يكون الخارج كله أو ازرع أرضي يسدري على أن يكون الخارج كله لك كان فاسداً لأن هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط إعادة نصف الأرض من العامل \* وكذا لو شرط أن يكون الخارج بينهم أن لا تأثلهما للعامل وثلثه لصاحب الأرض أو على العكس كان فاسداً لأن فيه إعادة الأرض \* وإذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهم ما على قدر بذرهما ويسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخارج لأنه نعمة عليه حصل في أرضه وله على الآخر أجر نصف الأرض لأن الآخر استوفى منفعة أرضه به قد فاسد وما أخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره ويرفع من الباقي أجر نصف الأرض وما أنفق أيضاً يتصدق بالفضل لأن الزيادة حصلت له من أرض الغير بعد فاسد \* ولو كانت الأرض لأحدهما والبذر منهما (١٧٨) وشرط العمل عليهما على أن يكون الخارج بينهم ماضفين جازلان كل واحد منهما معاملة

في نصف الأرض يسدري فكانت هذه إعادة نصف الأرض لا بشرط العمل به بخلاف الأول \* ولو كانت الأرض بينهما وشرط أن يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز لأن من لا يذر منه يكون قائلاً لا يذر ازرع أرضك ببذر لك على أن يكون الخارج كله لك وازرع أرضي ببذر لك على أن يكون الخارج كله لي فكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز \* ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز أيضاً لأن صاحب البذر شرط لصاحبه هبة نصف البذر وأقرض نصف البذر بمقابلته العمل له في نصف الأرض وذلك باطل \* وكذا لو شرط أن يزرع الخارج على الآخر

على المرأة بشئ ههنا إذا دعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصية وإن ادعى صبي أنها باعت ولم تكن وصية تسمع دعوى الصبي إذا كان مأثوناً في التجارة أو في الخصومة عن له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما فإن عجز عن استرداد الضيعة تضمن المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي يضمن المانع قيمة العقار بالبيع والتسليم كذا في فتاوى قاضيان \* للصبي أو المعتوه أب أو وصي أو جده صحيح فأذن القاضي للصبي أو المعتوه في التجارة وأبى أبوه فأنه جاز وإن كانت ولاية القاضي مؤخراً عن ولاية الأب أو الوصي كذا في القنية

### الباب الثامن عشر في السلم وفيه ستة فصول

الفصل الأول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه \* (أما تفسيره) فالسلم عقد يثبت به المالك في الثمن عاجلاً وفي الثمن آجلاً \* (وأما ركنه) فبأن تقول لا آخر أسلت اليك عشرة دراهم في كرخطة أو أسلفت ويقول الآخر قبلت وينقد السلم بالقبض أو بالبيع في رواية الحسن وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* (وأما شرائطه فنوعان) نوع يرجع إلى نفس العقد ونوع يرجع إلى البذل (أما الذي يرجع إلى نفس العقد فواحد) وهو أن يكون العقد عارياً عن شرط الخيار للعاقدين أو لأحدهما بخلاف خيار المستحق فإنه لا يطل السلم حتى لو استحق رأس المال وقد اقرض فاعن القبض وأجاز المستحق فالسلم صحيح ولو أبطل صاحب الخيار خياره قبل الافتراق بآدائهم أو رأس المال قائم في يد المسلم إليه ينقلب العقد جائزاً عندنا وإن كان هالكاً أو مستهلكاً لا ينقلب إلى الجواز بالإجماع كذا في البدائع \* (وأما الذي يرجع إلى البذل فستة عشر) ستة في رأس المال \* وعشر في المسلم فيه \* (أما الستة التي في رأس المال) (أحدها) بيان الجنس أنه دراهم أو دنانير أو من المكيل حنطة أو شعير أو نحو ذلك (والثاني) بيان النوع أنه دراهم غطرية أو عدليه أو دنانير محبوبة أو هروية وهذا إذا كان في البلد نفوذ مختلفة وأما إذا كان في البلد نفوذ واحد فذكر الجنس كاف (والثالث) بيان الصفة أنه جيد أو ردي أو وسط كذا في النهاية (والرابع) بيان قدر رأس المال وإن كان مشاراً إليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون والمعدود وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا تشترط معرفة القدر بعد التعيين بالإشارة حتى لو قال لغيره أسلت اليك هذه الدراهم في كبر ولم يدر وزن الدراهم أو قال أسلت اليك هذا البر في كذا مئنة من الزعفران ولم يدر قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح كذا في الكافي \* ولو كان رأس المال مما لا يتعلق العقد بقدره من الذرعات والعدييات المتفاوتة لا يشترط اعلام قدره ويكتفي بالإشارة بالإجماع كذا في البدائع \* ولو أسلم في شئين مختلفين ورأس المال

للدافع والثلث للعامل لأن الدافع شرط لنفسه زيادة شئ من الخارج عجز البذر \* ولو كان البذر من العامل وشرط أن يزرع الخارج على الآخر لا يذرعهما العامل ببذر العامل على أن يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز \* ولو كانت الأرض والبذر منهما وشرط العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما ماضفين جازو يكون غير العامل مستعيناً في نصيبه \* ولو كانت الأرض والبذر منهما فشرط للدافع ثلث الخارج والثلث للعامل لا يجوز في أصح الروايتين لأن الخارج نعمة بهما فإذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركاً بينهما فصار للثلثين انهما أخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك لا يستوجب الأجر \* ولو شرط أن يزرع الخارج للدافع لا يجوز أيضاً لأن الدافع شرط لنفسه شيئاً من نصيب العامل من غير أرض ولا بذر ولا عمل ولو كانت الأرض لهما وشرط أن يزرع البذر على الدافع على أن يكون الخارج بينهما ماضفين لا يجوز لأن الدافع شرط لصاحبه بمقابلته عمله أقرض سدس البذر \* ولو شرط

ثلثي البذر على العامل على أن يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع أرضك ببذر كذا على أن يكون الخارج للتواضع أرضي ببذري وبذر كذا على أن يكون كل الخارج لي وإنما امر ازرع بجميع الخارج فلا يجوز \* رجل له أرض أراد أن يأخذ من آخر بذرا ليرزعهما أو يكون الخارج بينهما نصفين قالوا الحيلة في ذلك أن يشتري نصف البذر من صاحب البذر بشئ معلوم ويبرئه البائع عن الثمن فيصير البذر مشتركا بينهما ثم أن يزرع كل البذر في أرضه على أن يكون الخارج بينهما نصفين فإذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لأنه تعالى ما لا يكون هذا دفع البذر وحده مزارعة \* رجل دفع إلى رجل أرضا وبذرا وباع نصف البذر من المدفوع إليه فزرع المدفوع إليه بعض البذر في أرض نفسه وبعضه في أرض الدافع فآزرع المزارع في أرض نفسه يكون الكل له لأنه صار مشتركا خاصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرعه في أرض الدافع يكون (١٧٩) مشتركا بينهما على ما شرط \* رجل دفع إلى رجل أرضا ليرزعهما

ببذرهما جميعا على أن يكون البقر من المزارع والخارج بينهما نصفان فشاركه الآخر في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشركة والمزارعة \* أما فساد المزارعة لأن صاحب الأرض جعل منفعة نصف الأرض لئلا يعمل له في النصف الباقي فإذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الأرض كانت هذهجارة بأجر مجهول ولم تكن عارة فتفسد المزارعة \* وأما فساد الشركة فلا لأنها على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفوع إليه على قدر بذرهما لأنه تعالى ملكهما وأصاحب البذر على المزارع الأول أجرة مثل نصف الأرض لأنه استعمل نصف أرضه بعقد فاسد وعلى المزارع الأول للعامل الثاني أجرة مثل عمله لأنه عمل له بجارة فاسدة وليس

مكيل أو موزون لم يجز حتى يبين حصه كل واحد منهما من رأس المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان من غير المكيل والموزون لم يجز إلى التفصيل وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز في ذلك كله كذا في الحاوي \* ولو أسلم جنسين ولم يبين قدر أحدهما بان أسلم دراهم ودنانير في مقدار معلوم في البرقين قدر أحدهما ولم يبين الآخر لم يصح السلم فيهما كذا في الجرارائق \* (والخامس) كون الدراهم والدنانير منقذة وهو شرط الجواز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا مع إعلام القدر هكذا في النهاية (والسادس) أن يكون مقبوضا في مجلس السلم سواء كان رأس المال ديناً أو عيناً عند عامة العلماء استحساناً وموافقاً في أول المجلس أو في آخره لأن ساعات المجلس لها حكم ساعة واحدة وكذا لو لم يقبض حتى قاما عيشان فقبض قبل أن يقترعا بايديهما جاز كذا في البدائع \* في النوادر لو تعاقدا عقد السلم ومشياً ميلاً أو أكثر ولم يقبض أحدهما عن صاحبه ثم قبض رأس المال فاقترع جاز كذا في الذخيرة \* ولو ناما أو نام أحدهما أن كانا جالسين لم يكن ذلك فورة لتعذر الاحتراز عنه وان كانا مضطبعين فهو فورة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي النوازل رجل أسلم عشرة دراهم في عشرة أقدرة حنطة ولم تكن الدراهم عنده فدخل بيته ليخرج الدراهم أن دخل حيث يراه المسلم إليه لا يظن السلم وإن نوارى عنه بطل كذا في الخلاصة \* ولو خاض أحدهما في الماء وغس فيه فان كان الماء صافياً بحيث يرى بعد الغس لم يثبت الاقتراق وإن كان كدر الأبرى بعد الغس ثبت الاقتراق كذا في مختار الفتاوى \* ولو أتي المسلم إليه قبض رأس المال في المجلس أجبره الحاكم عليه كذا في المحيط (وأما الشروط التي في السلم نفسه) (فأحدها) بيان جنس السلم فيه حنطة أو شعير (والثاني) بيان نوعه حنطة سقية أو بخرسية أو جبلية أو سهلية (والثالث) بيان الصفة حنطة جيدة أو رديئة أو وسط كذا في النهاية (١) \* أسلم في كندم نيكوا وقال نيك أو قال سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذه كذا في الغبائية (والرابع) أن يكون معلوم القدر بالكيل أو الوزن أو العدد والذرع كذا في البدائع \* وينبغي أن يعلم قدره بمقدار يؤمن فقده من أيدي الناس ولو علم قدره بمكيل بعينه كقوله بهيذا إلا نابعينه أو بهيذا الزنيل أو بوزن هذا الحجر لا يجوز أن كان لا يعلم كم يسع في الأمان ولا يعرف وزن الحجر كذا في جواهر الإخلاص على \* وكذا في الذرعات ينبغي أن يعلم قدره بذرع يؤمن فقده من أيدي الناس وإن علمه بخشبة بعينها ولا يدري كم هي أو بذراع يده أو يد فلان لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولا يصح بمكيل رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه إذا كان كيل الرجل وذراعه مغايرين لكيل العامة وذراعههم \* وأما إذا كانا موافقين لكيل العامة وذراعههم فتقيده بذلك يكون لغوا والسلم جائز كذا في البنايع \* ولا بد أن يكون المكيل محالاً لا يقبض ولا ينسبط كالقصاص مثلاً

(١) حنطة جيدة أو قال نقيية

للمزارع الأول على رب الأرض أجرة عمله لأنه عمل في محل مشترك وما أصاب الدافع من الزرع يطيب له وما أصاب المدفوع إليه يرفع من ذلك قدر بذره ومقدار ما أنفق وما غرم ويتصدق بالزيادة لما عرف \* وإذا أراد أن ترتفع الشبهة في المزارعة الفاسدة عند الكل أو فيما فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجازت عند صاحبه رحمه الله تعالى فالحيلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الإمام جميل الزاهد رحمه الله تعالى قال يميز النصيبان نصيب رب الأرض ونصيب المزارع ثم يقول رب الأرض للمزارع هذا نصيبى وقد وجب لي عليك أجرة مثل الأرض أو نقصان الأرض ووجب لك على أجرة مثل عملك وأجرة ثرائك فهل صالحتني على هذه الخطة وعلى أجرة مثل الأرض أو نقصانها الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحتني بقول المزارع لصاحب الأرض وجب لك على أجرة مثل أرضك أو نقصانها ولي عليك أجرة مثل عملى ونبرأتى وبذرى فهل صالحتني بما وجب لك على على ما وجب لي عليك وعلى هذه الخطة فيقول رب الأرض صالحت فإذا قال ذلك وتراضيا على هذا الوجه ينزل

الخبث لان الحق لهم الا يهدوهم فيطيب لكل واحد منهم ما اصابه رجل سقى أرضه أو كرمه بما مشترك في نوبة الغير بغير إذن صاحب النوبة قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يطيب له الخارج كمن غصب علينا أو علف دابته حتى سمته فإنه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة \* وعن بعض الزهاد رحمهم الله تعالى أنه وقع الماء في كرمه في غير نوبته فأمر بقطعه \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنا لا أمره بقطع الكرم إذا شرب ما بغير حق لانه افساد المال بغير ضرورة خصوصاً اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير اختيار صاحب الكرم والزرع لكن لو تصدق به كان حسناً \* قال مولانا رضى الله عنه والافضل أن يتصدق بالخارج لان الماء الحرام يبقى في الخارج \* بخلاف مسئلة العلف لان العلف لا يبقى فيها بل يصير شيئاً آخر \* فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد \* الاصل فيه أنه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج أو يتربى كالحفظ (١٨٠) والسقى الى أن يدرك الزرع لا تفسد المزارعة لان ذلك مستحق عليه بمطلق العقد فالشرط

لا يزيد الا وكادته \* وكذا لو شرط على العامل ما لا يخرج الارض بدون زرع معتاداً كشرط الكراب لا يفسد العقد \* وان شرط على العامل ماله أو ثرى الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة بعد انتهاء الزراعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه يلزمه الوفا به \* واذا شرط على العامل ما يبقى أثره بعد انقضاء المدة كالموشرط على العامل كرى الانهار الصغار واصلاح المسنات والثنيان \* ونفسه عند البعض أن يرد هاهنا كروية على صاحب الارض \* وعند البعض زيادة كراب لا يحتاج اليه من فروج الزرع المعتاد بفسد العقد سواء كان البذر من العامل أو من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح المسنات وكرى الانهار وتقريب

فان كان مما ينكبس بالكبس كالزئيل والجراب لا يجوز للنازعة الا في قرب الماء لانه ممل فيه كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* (الخامس) أن يكون المسلم فيه مؤجلاً بأجل معلوم حتى ان سلم الحال لا يجوز \* واختلف في أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه عن محمد رحمه الله تعالى أنه قدر أدناه بشهر وعليه الفتوى كذا في المحيط \* ولا يطل الاجل بموت رب السلم ويطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالاً كذا في فتاوى قاضيان \* (السادس) أن يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين المحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند المحل أو على العكس أو منقطعه فيما بين ذلك وهو موجود عند العقد والمحل لا يجوز كذا في فتح القدير \* وحده الوجود أن لا ينقطع من السوق وحده الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت هكذا في السراج الوهاج \* واذا سلم فيما يوجد الى حين المحل ولم يقبضه حتى انقطع من أيدي الناس فالسلم صحيح على حاله ورب السلم بالخيار ان شاء ففسخ العقد وان شاء انتظر لوجوده كذا في البنايع \* (السابع) أن يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والنفائير وأما التبرهل يجوز فيه السلم فعلى قياس رواية الصنف لا يجوز وعلى قياس رواية كتاب الشركة يجوز كذا في النهاية \* (الثامن) أن يكون المسلم فيه من الاجناس الاربعه من المكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة والذرعيات كذا في المحيط \* فلا يجوز السلم في الحيوان ولا اطرافه من الرؤس والا كراع وكذا لا يجوز في العبيد والاماء لاختلافهما في العقل والاخلق كذا في السراج الوهاج \* (التاسع) بيان مكان الايقاع فيما له حمل ومؤنة كاله ونحوه كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في النهر القائق \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس بشرط ولكن ان شرطه صح وان لم يشترطه تعين مكان العقد للتسليم كذا في الكافي \* واذا شرط رب السلم على المسلم اليه أن يوفيه السلم في مصر كذا في أى موضع دفعه اليه من ذلك المصرفه ذلك وليس لبالسلم أن يكلفه في موضع آخر كذا في المحيط \* قيل هذا اذا لم يكن المصرف عظيمافان كان عظيمافين فواجبه فرسخ لا يجوز ما لم يبين ناحية منه لان جهالة التمام مضية الى المنازعة كذا في محيط السرخسي \* وفيما لاجل له ولو مؤنة كللسد والكافور لا يشترط تعيين مكان الايقاع بالاجماع وهل تعين مكان العقد للايقاع في رواية البيوع والجامع الصغير تعين وهو الاصح وهو قولهما كذا في محيط السرخسي والبنايع \* وقد كرفى الاجارات أنه لا يتعين ويوفيه في أى مكان شاء وهو الاصح كذا في الكافي والهداية \* فلو عين مكاناً قبل لا يتعين لانه لا يفسد حيث لا يلزم بنقله مؤنة ولا تختلف ماله به باختلاف الامكنة وقيل يتعين وهو الاصح كذا في العناية \* ولو عقد السلم في البصر أو على شاهق الجبل فيما له حمل ومؤنة سلم اليه في أقرب الاماكن منها كذا في البنايع \* (العاشر) أن لا يشمل البديلين أحد وصنى عله وبالفضل

الماء حتى يمكنه الشرب جازواؤه كان البذر من العامل أو من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون على صاحب وهو الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيد الا وكادته \* وهو نظير ما لو استأجر داراً ب درهم وشرط المستأجر على صاحب الدار أن يطين سطحها ويصلح ميازيبها المسبل الماء حاز لان ذلك على صاحب الدار من غير شرط فشرطه لا يفسد العقد \* واذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسداً للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون مفسداً \* فالأمر العامل حصد الزرع ودام وجع من غير أن كان شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصه الدافع \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر أنه لا يفسد لكن ان لم يشترط يكون عليهما وان شرط المزارع بحكمهم العرف \* وهو كالموشرط على المصرا لا يجب على البائع أن يحمله الى منزل المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم

العرف ولو شرط الحد اذ على العامل في المعاملة يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه \* وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رجهما الله تعالى  
 أنهم قالوا لهذا كله يكون على العامل شرط عليه أم لا يحكم العرف \* وقال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى هذا هو  
 الصحيح في ديارنا أيضا \* وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى أنه كان اذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن  
 أراد أن لا يتعطل فلم يعمل بالمعروف ولا يتنعم عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفا لآخر وتعاقل عن الحصاد حتى هلك قال  
 الفقيه أبو بكر البخاري رجه الله تعالى يضمن ذلك \* وقال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى ان أخر تأخير افاحشا لا يؤخر الناس الى مثله كان  
 ضامنا ولا فلا هذا اذا شرط هذه الاعمال على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه \* ولو  
 شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسنيات حتى فسد العقدان كان البذر من قبل (١٨١) العامل كان الخارج للعامل لانه غما  
 بذره ولصاحب الارض عليه

أجر الارض وللعامل على  
 صاحب الارض أجر عمله في  
 كرى الانهار فيتنقصان  
 ويتزادان الفضل \* ولو لم يكن  
 كرى الانهار مشروطا على  
 العامل في العمل فقد فكرى  
 العامل الانهار بنفسه كانت  
 المزارعة جائزة ولا أجرة في  
 كرى الانهار لانه متبرع فلا  
 يرجع كالمحوط الارض  
 \* ولو كان البذر من قبل  
 صاحب الارض فشرط على  
 العامل كرى الانهار واصلاح  
 المسنيات ففسد العقد  
 ويكون الخارج كله لصاحب  
 الارض وللعامل أجر عمله  
 في جميع ذلك \* ولو شرط على  
 رب الارض كرى الانهار  
 واصلاح المسنيات حتى  
 ياتيه الماء كانت المزارعة  
 جائزة على شرطهما سواء  
 كان البذر من قبل العامل  
 او من قبل صاحب الارض  
 لان هذا العمل يكون على  
 صاحب الارض من غير شرط  
 لانه من باب التمكن من

(١) وهو القدر أو الجنس وهذا مطرد لا في الأثمان فانه يجوز اسلامها في الموزونات لحاجة الناس كذا  
 في محيط السرخسي \* وأما بيان حكم السلم فهو بثبوت الملك لرب السلم في السلم فيه مؤجلا بمقابلته ثبوت  
 الملك في رأس المال المعين أو الموصوف بمجلا للسلم اليه كذا في النهاية \* وإذا صح السلم فاحضر السلم لم اليه  
 المسلم فيه لا خيار لرب السلم فيه إلا أن يجده على خلاف المشروط فيجب للمسلم اليه بما ضار ما وقع عليه العقد  
 كذا في السنايع  
 الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه وما لا يجوز \* اذا سلم ثوبا بهرويا في ثوب هرويا لا يجوز اذا باع  
 قفيز خنطة في قفيز شعير لا يجوز أيضا كذا في الذخيرة ويجوز أن يسلم ما يكال فيما يوزن اذا كان الموزون  
 مما يصلح أن يكون مسلما فيه بأن يكون مبيعا مضبوطا بالوصف حتى اذا أسلم الخنطة في الذهب والفضة  
 لا يجوز عندنا ويكون عقدنا باطلا وهو الاصح ويجوز أن يسلم ما يوزن فيما يكال هكذا في المبسوط  
 \* ولا يسلم ما يوزن فيما يوزن اذا كانا مما يتبعينان في العلم قد كلفه في الزعفران وأما اذا أسلم الدراهم  
 والدنانير في الوزنيات فيجوز ولو أسلم قرة فضة أو تبرامن الذهب أو المصوغ في الزعفران قال أبو يوسف رجه  
 الله تعالى يجوز ولو أسلم الفلوس في الوزن فيجوز الا اذا أسلمها في جنسها ولو أسلم أو في الصفرة في الوزنيات ان  
 كانت الاواني تباع وزنا لا يجوز وان كانت تباع عددا يجوز الا أنه لا يجوز كالفلس هكذا في شرح  
 الطحاوي \* ولا يجوز اسلام المكيل في المكيل واذا اختلف النوعان مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به واحدا  
 باثنين يدايد ولا بأس به نسيئة اذا كان المسلم فيه مضبوطا بالوصف على وجه يلتحق به كالأوصاف بنوات  
 الامثال حتى لو أسلم ثوبا بهرويا في جوهر أو درة لا يجوز وكذا في الحيوان عندنا وان كان نوع واحد  
 مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنان بواحد يدايد ولا خيره نسيئة على قول علمائنا حتى لو أسلم هرويين  
 في ثوب هرويا لا يجوز عندنا هكذا في المبسوط \* ولو أسلم مكيل في مكيل أو موزون أو شيئا في جنسه وغير  
 جنسه بطل العقد في جميعه في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى \* وعندهما يصح في حصة الموزون وخلاف  
 الجنس كذا في الحاوي \* ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال ويوزن على أن يكون حلول بعضه في وقت  
 وحلول بعضه في وقت ولا يحتاج الى بيان حصة كل واحد منهما واذا لم يقبض حتى فات المسلم فيه وصار  
 مثله غير موجود لا يبطل السلم عند علمائنا الثلاثة ولكن رب السلم بالخيار ان شاء انتظر الى وقت وجود مثله  
 (١) قوله وهو القدر رأى المتفق احتراز عن القدر المختلف كاسلام نفقود في خنطة وكذا في زعفران ونحوه  
 فان الوزن وان تحقق فيه إلا أن الكيفية مختلفة وكذا اسلام الخنطة في الزيت فانه جائز كما قاله ابن الكمال  
 وبه ظهور وجه الاستثناء المذكور بعد تأمل اه بحرأوى

الافتقار \* وهو نظير ما ذكرنا من مسئلة الاجارة اذا أجردا وشرط المستأجر على صاحب الدار تطمين السطح جازت الاجارة لان ذلك  
 مستحق على صاحب الدار غير شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستأجر ففسدت الاجارة كذلك هنا \* ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدرة  
 عليه حتى يبس الزرع بذلك فالواضح قيمة الزرع نابتان كل له قيمة في ذلك الوقت \* وان لم يكن للزرع قيمة في الوقت الذي ترك السقي فيه  
 يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضطربا ترك السقي فيضمن كالأوستا بحر خبازا الضرب ترك الخبز  
 في التنوير حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدرة عليه \* وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رجه الله تعالى يقول  
 تقريب الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العامل \* قال مولانا رجه الله تعالى وعندى ان كان متمكنا من  
 قطع فوهة النهر الصغير من الوادي يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظلم يمنع عن ذلك كان تيسير الفتح على الدافع يحكم

العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت الارض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب \* ولو شرط على رب الارض كراهم أو الكراب والتثان فان كان البذر من قبل العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من أعمال الزرعة فاشتراطها على صاحب الارض يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه أجر الارض مكروبة أو مكروبة ومشقة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد \* ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والتثان لا يفسد العقد لان الكراب والتثان يكونان بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد \* رجل دفع أرضه الى رجل سنة بالنصف على أن يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكرهها ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض (١٨٣) تخرج بغير كراب زرعاً معتاداً الآن بالكراب أوجد كان العامل بالخيار ان شاء

**كرب وان شاء لم يكرب**

• وان كانت لا تخرج بغير كراب أصلاً أو لا تخرج الا قليلاً لا يقصده الناس بالزرعة ليس له أن يزرعها بغير كراب ويكون الكراب مستحقاً بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان البذر من قبله ان شاء أمضى العقد بالكرب وان شاء ترك وان كانت الارض تخرج بغير كراب خارجاً قليلاً أدنى ما يقصده الناس بالزرعة كان للعامل أن يزرعها بغير كراب \* وكذا لو زرع الارض ثم قال لا أسقي وادعه حتى يسقيها السماء فان كانت تكتفي بماء السماء الآن السقي أوجد للزرع لا يجبر على السقي وان كانت لا تكفي في السماء يجبر على السقي \* وكذا لو كان البذر من صاحب الارض في جميع ذلك الآن البذر اذا كان من قبل رب الارض والارض لا تخرج بغير كراب

فياخذ منه وان شاء لم ينتظر ولم يصبر الى ذلك الوقت وأخذ رأس ماله كذا في شرح الطحاوي \* واذا أسلم الدراهم في الزعفران يجوز ولا بأس بأن يسلم الفلوس في الحديد والرصاص وما أشبهه واذا أسلم الفلوس في الصفر لا يجوز والمراد من الفلوس الرائجة أموالاً كانت كسدة فلا يجوز اسلامها في الحديد والرصاص ولو أسلم النصل في الحديد لا يجوز وكذا السيف في الحديد وان أسلم السيف في الصفر يجوز اذا كان السيف يباع عدداً وان كان يباع وزناً لا يجوز كذا في المحيط \* ولا يجوز اسلام الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا واذا لم يصح سلمها قال عيسى بن أبان رحمه الله تعالى يطل العقد أصلاً قال شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى هو الصحيح هكذا في الظهيرية \* ولو أسلم في المكمل وزناً كما اذا أسلم في البروالشعير بالميزان فقصير واثان والمقد الجواز وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كيلاً كذا في البحر الرائق \* واذا أسلم في اللبن في حينه كيلاً أو وزناً معلوماً الى أجل معلوم جاز وكذلك الخل والعصير نظير اللبن ثم ذكر اللبن في حينه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا في ديارهم لان اللبن كان ينقطع عن أيدي الناس في بعض الاوقات أما في ديارنا فلا ينقطع فيجوز في كل وقت والخل يوجد في كل وقت فلا يشترط الحين والعصير لا يوجد في كل وقت فيشترط السلم في حينه أيضاً كذا في الذخيرة \* ويجوز السلم في اللبن كيلاً أو وزناً الرواية عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وزناً وكذا كل ما يكال بالرطل يجوز كيلاً أو وزناً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الفتاوى العتبية \* ولو أسلم في حنطة حديثة قبل حداثتها لا يصح عندنا لانه أسلم في المنقطع وعلى هذا يخرج ما اذا أسلم في حنطة موضع انه ان كان مما لا يتوهم انقطاع طعامه جاز السلم فيه كما اذا أسلم في حنطة خراسان أو العراق أو فرغانة وكذا اذا أسلم في طهامة بلدة كبيرة كسمرقند وبخارى أو كاشان جاز ومن مشايخنا من قال لا يجوز الا في طعام ولاية والصحيح أن الموضع المضاف اليه الطعام ان كان مما لا ينفد طعامه غالباً يجوز السلم فيه سواء كان ولاية أو بلدة كبيرة وان كان مما يحتمل أن ينقطع طعامه فلا يجوز السلم فيه كأرض بعينها أو قرية بعينها كذا في البدائع \* ولو كانت النسبة الى قرية ليسان المصفة للتعين المكان كالشهراني بخارى يصح لان ذكره ليسان الجوده كذا في الكافي \* ولو أسلم في حنطة هراة لا يجوز ولو أسلم في ثوب هراة يجوز اذا أتى بجميع شرائط السلم كذا في شرح الطحاوي \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى يجوز أن يسلم المروي البغدادي في مروى \* وكذلك المروي البغدادي في مروى الاهواز ومروى الواسط كذا في المحيط \* ولو أسلم قطناً هراة في ثوب هراة جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أسلم شعراً في مسح من شعراً وصفه في لبدا أو خرافي ثوب خرفان كان لا ينقض شعراً جاز وان كان ينقض ويعود شعراً كاللبد لا يجوز ولو أسلم غزلاً في ثوب غزل جاز كذا في محيط السرخسي \* وكل معدود متفاوت أحاده كالبطيخ والرمان

يجبر العامل على الكراب ولا يكون له أن يترك الزرع هذا اذا لم يكن الكراب شرطاً في العقد \* ولو دفع اليه أرضاً وبذراً لم على أن يكرهها أو يزرعها سنة بالنصف فأراد أن يزرعها بغير كراب ليس له ذلك ويجبر على الكراب سواء كان البذر من قبل صاحب الارض أو من قبل العامل لان أصل الزرع وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون أجد وصفة الجوده تستحق عند الشرط وان كان لا يستحق مطلق العقد كالشرط في السلم الايضاً في المصير كان له أن يوفيه في أي ناحية من نواحي المصير وان شرط عليه أن يوفيه في منزله في المصير لم يكن له أن يوفيه الا في منزله \* وان كان الزرع يحل بالكرب وبغير الكراب على صفة واحدة لا يلزمها الكراب بحكم الشرط لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط \* وكذا لو كان الكراب يضر بالارض وقد يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان بهذه الصفة لا يلزمه الخياط \* وان شرط في المزارعة التثنية على المزارع ففسدت المزارعة وقد ذكرنا أن الناس تكلموا في



تفسير التثنية قال بعضهم تفسير التثنية أن يكره ما هم فيه ثم يزرع وانما يفسد العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد \* قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في ديارنا شرط التثنية لا يفسد العقد لان منفعتها لا تبقى بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها بعد مضي السنة انما يفسد العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة \* وقيل معنى التثنية أن يكره ما بعد القراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرناه هذا القول \* وقيل معنى التثنية أن يجعل الأرض جداول كما يفعل بالبطخة فيزرع ناحية منه لويبقى ما بين الجداول مكروبة فينتفع بها صاحب الأرض بعد انتهاء المزارعة ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين لا يفسد العقد اذا كان لا يبقى أثر التثنية بعد انتهاء العقد وان شرط على أحدهما بعينه أن يسرقها أو يعرها فان كان البذر من العامل فالمزارعة فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبقى منفعته في الأرض بعد انتهاء (١٨٣) مدة المزارعة وفيه اشتراط اتلاف ماله عليه فيفسد العقد

وان شرط ذلك على صاحب الأرض فذلك بمنزلة شرط الكراب والثمنان عليه وقد ذكرنا أن ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل ويكون الخارج كله للعامل لانه غناء بذره ولصاحب الأرض عليه أجر مثل أرضه وأجر مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقته اذا كان السارقين من قبله \* وان كان السارقين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الأرض من قبل ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الأرض فيما بقي لان العامل عمل لنفسه وما بقي لصاحب الأرض أثر عمله فاذا لم يتقوم أصل عمله على صاحب الأرض فكذلك أثر عمله \* وان كان البذر من صاحب الأرض وشرط عليه القاء السرقين ونحوه كانت المزارعة جائزة كما لو شرط عليه الكراب والثمنان والبذر من قبله لان القاء السرقين

لم يجوز السلم فيه عددا كذا في الحاوي \* ويجوز السلم في العدديات المتقاربة حتى يجوز في الحوز والبض عددا أو كيلة أو وزن أو ذر كذا في الزيادات أنه يجوز السلم في الحوز والبض متى بين بيع الدجاجة والاوزان لم يسم وسطا ولا جیدا لانه لم يسم في التفاوت من حيث القدر فلا ينسقط من حيث الصفة أولى كذا في محيط السرخسي \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى كل ما تنافوت أحاده في القيمة فهو عددي متفاوت وكل ما لا تنافوت أحاده في القيمة فهو عددي متقارب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا سلم بيع الاوزن في بيع الدجاجة أو بيع النعام في بيع الدجاجة أو ان أسلم بيع الدجاجة في بيع النعام أو أسلم بيع الدجاجة في بيع الاوزان كان في حين يقدر عليه جازون كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز هكذا في المحيط \* ويجوز السلم في الكاغد عددا ولو أسلم بالوزن رأيت في جواب الفتاوى أنه يجوز أيضا كذا في المضمرات \* ويجوز السلم في الفلوس عددا في ظاهر الرواية كذا في السباع وهو الصحيح هكذا في النهاية \* ويجوز السلم في الباذنجان عددا وكذا الكمثرى والشمش ذره الزندويستي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وروى الحسن أن السلم في البصل والثوم يجوز كيلة وعددا لانه عددي متقارب كذا في محيط السرخسي \* قال ولا خير في السلم في الزجاج الا أن يكون مكسورا فيشترط وزنا معلوما وكذلك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا تنافوت فيه كذا في المبسوط \* في القيمة اذا سلم في أواني الذهب والفضة وجعل رأس المال ذهباً لا يجوز السلم فيها هكذا في التتارخانية \* ولا يجوز السلم في الاواني المتخذة من الزجاج لانها عددية متفاوتة ويجوز في الطوايق اذا بين نوعا معلوما وفي الاواني المتخذة من الخزف ان بين نوعا معلوما عند الناس يجوز وكذا الكيزان على هذا كذا في الظهيرية \* ولا بأس في اللبن والأتجر اذا سمي لمبنا معلوما وانما يصير اللبن معلوما اذا نسب طول وعرضه وعمقه الى ذراع العامة فان كان أهمل المدة اصطلموا على ملين واحد فلا حاجة الى بيان اللبن كذا في السباع \* وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذراعان للمعاملة كرابا كان أو حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرابا واختلقتوا في الحرير والصحيح انه يشترط كذا في فتاوى قاضيخان \* وان بين الوزن ولم يبين الذرع لا يجوز قال شيخ الاسلام خواهرزاده في شرحه اذا شرط الوزن في الحرير لم يشترط الذرعان انما لا يجوز السلم اذا لم يبين لكل ذراع غنما واما اذا بين لكل ذراع غنما فيجوز كذا في المحيط \* ولو أسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذ كر الوزن جازون ذ كر الوزن ولم يذ كر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه اذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذ كر الوزن لا يجوز أيضا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اشترط كذا ذراعاً مطلقاً فله ذراع وسط اعتباراً للنظر من الجانبين واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في تفسير قوله فله ذراع وسط بعضهم قالوا راد به المصدر وهو فعل الذرع

والعرة في الأرض يكون قبل الزراعة وقبل الكراب أيضا ولزم العقد على صاحب البذر يكون عند القاء البذر في مكان صاحب الأرض استأجر العامل نصف الخارج بعد ما فرغ من القاء السرقين والعرة فلا يفسد العقد \* وان شرط على العامل في هذه الصورة كانت المزارعة فاسدة لانها ما شرط على العامل ما يبقى منفعته بعد انتهاء المزارعة فكان الخارج لصاحب الأرض والعامل أجر عمله فيما عمل وقيمة ما أتى من السرقين لان صاحب الأرض استوفى في ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استأجر مائنة فاسد فاسد فاصبح ثوبه به صمغ من عنده فنهـل كان على صاحب الثوب أجر مثل عمله وقيمة صمغه \* ولو شرط على العامل ان لا يعرها ولا يسرقها كانت المزارعة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من قبل العامل أو من صاحب الأرض لان شرط ترك القاء السرقين في الأرض شرط اطلاق له لانه ليس فيه جلب منفعة ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد به العقد كما لو شرط على العامل أن لا يدخلها كلبا كان ذلك باطلا ولا يغير العامل ان شاء

أدخلها كلبا وان شاء لم يدخل \* ولو شرط العامل على صاحب الأرض دولا بأودالية بادائها وكان ذلك عند صاحب الأرض أو لم يكن عنده فاشتراه وأعطى العامل فإن كان البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة كما لو شرط الكراب على صاحب الأرض والبذر على العامل \* ولو أن صاحب الأرض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز وكان ذلك على العامل لأنها آلة الاستقواء السقي على العامل فهذا شرط يقرر بمقتضى العقد ولا كذلك الأول لأن السقي لا يكون على صاحب الأرض فاشترط ذلك على صاحب الأرض يكون بمنزلة اشتراط السقي على صاحب الأرض فيكون مفسدا \* وكذا لو شرط الدولاب والدواب على العامل وشرط علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر محتوما من الشعير وكذا ما من القت والتبن فسدت المزارعة فإن حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الأرض عليه أجر مثل أرضه ومثل ما أخذ منه المزارع من الشعير (١٨٤) والقت والتبن \* ولو شرط أن يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة لأن علف

دوابه يكون عليه بغير شرط قاله شرط لا يزيد الا وكادة \* ولو كان البذر من صاحب الأرض فإن شرط ذلك على العامل جازت المزارعة لأن ذلك من آلات العمل \* ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر من قبله جاز لأنه لو شرط عليه البقر والسكراب جاز فكذا إذا شرط عليه الدواب والدولاب للسقي جاز كن استأجر أجيرا ليعمل له بآلات نفسه وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلف الدواب على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لأن اشتراط علف دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض على المزارع وذلك مفسد للعقد وسما يسمى طعاما معلوما أو لم يسمى \* وكذا لو شرط الدواب أو الدولاب على المزارع وعلف الدواب على

الاسم وهو الخشب يعني لا يند كل المد ولا يرخى كل الارشاء وقال بعضهم أراد به الخشب لأن خشب الذرع يتفاوت في الاسواق فبها ما يكون أقصر ومنها ما يكون أطول قال شيخ الاسلام العجيم أنه يحمل عليهما إذا اشترط مطلقا فيكون له الوسط \* ما نظر الجائين كذا في الذخيرة \* قال في الاصل ولا بأس بالسلم في التبن كيلا معلوما ووزنا معلوما وكيفية الغرارة إذا كانت معلومة جاز والافلاخ فيه وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم سم انه مكيل على كل حال وقال بعضهم ان تعارف الناس وزنه فهو موزون وان تعارفوا كيلا فهو مكيل كذا في المحيط \* ولا يجوز السلم في تراب الصواعين والمعادن كذا في التتارخانية ناقلا عن الفتاوى \* ويجوز السلم في البسط والحصر والبوارى إذا اشترط من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة وصفة معلومة كذا في الحاروى \* ويجوز في الجوالق والمسوح والا كسبة بصفة معلومة طولا وعرضا ورعة لانه يمكن ضبطها بالوصف ولا يجوز في الفراء لانها متفاوتة كذا في محيط السرخسى \* ولا خبر في السلم في جلود الابل والبقر والغنم وان بين من ذلك ضربا معلوما يجوز كذا في الذخيرة \* وفي المبسوط ولا يجوز السلم في الادم والورق الا أن يشترط من الورق والادم ضربا معلوما الطول والعرض والجودة فحينئذ يجوز السلم فيه كالشباب وكذلك الادم إذا كانت تباع وزنا فانه يجوز السلم فيها بذكر الوزن على وجه لا يتمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم كذا في الظهيرية \* ولا يجوز في الرأس والا كراع كذا في الخلاصة \* ولا يصح السلم في اللحم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز إذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته وقدره كشاة خصى ثني من الخبث أو الفخذ من مائة رطل وفي منزوع العظم وروياتن والاصح عدمه \* وفي الحقائق والعيون الفتوى على قولهما - وإذا حكم الحاكم بمجوزة صح اتفاقا كذا في البحر الرائق \* ويجوز السلم في الالبية والشحم عند السك كذا في الظهيرية \* والسلم في السمك لا يخلا ما أن يكون طريا أو مالحا ولا يخلا ما أن يسلم فيه عددا أو وزنا فان أسلم فيه عددا لا يجوز طريا كان أو مالحا وان أسلم فيه وزنا ان كان مالحا يجوز وان كان طريا فان كان العقد في جنسه والاجل في جنسه ولا يقطع فيما بين ذلك فانه يجوز والافلا كذا في شرح الطحاوى \* وان أسلم في السمك الصغار بالكيل أو الوزن فالصحيح أنه يصح في الصغار كذا في البناء مع \* وفي الكبار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية عنه وهو قولهما يجوز كذا في محيط السرخسى \* قال في الاصل ولا خبر في السلم في ثمن الطيور كذا في المحيط \* وفي الحيوانات التي لا تتفاوت كالسمك لا يجوز وهو الاصح ولا يجوز في لحوم الطيور قبل هذا في لحوم طيور لا تقتنى ولا تحبس للتوا دلالة في المنقطع فاما ما تقتنى وتحبس للتوا فقبل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وقبل لا يجوز بالاتفاق وهو الاصح هكذا في محيط السرخسى

صاحب الأرض \* ولو شرط الدابة وعلفها على أحدهما بعينه والدولاب على الآخر جاز لأن علف الدابة مشروط على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط \* وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضا يضاء من أربعة سنين معلومة وفيها نخيل على أن يزرع الأرض يذره وبقره على أن ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد لأن في حق الأرض العامل يكون مستأجر الأرض نصف الخارج على أن يزرعها يذره وفي حق النخيل صاحب النخيل يكون مستأجر العامل ليعمل فيها نصف الخارج فبها عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه وقد جعل أحد العقدين شرطا في الآخر ففسد العقد لمنهى التي عليه الصلاة والسلام عن ادخال الصفتين في صفة ثم ما خرج من الأرض كان كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الأرض أجر مثل الأرض ويتصدق المزارع بالزيادة والخارج من النخيل كله لصاحب النخيل وعليه للعامل أجر عمله في النخيل وبطبيع الخارج كله لصاحب النخيل \* وكذا لو شرط أن يكون الخارج من النخيل على الثلث



المنفعة لا يمكن الفسخ وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة بقضى بينة المزارع لانها ثبت الزيادة \* وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وترادا المزارعة ويبدأ بين المزارع وأيهما نكل يقضى عليه وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بينة المزارع \* وإن كان البذر من قبل العامل وقد أخرجت الأرض زرعاً فاختلفا على هذا الوجه كان القول قول العامل مع عبته ولا يتحالفان وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بينة من لا بذرنه \* وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وترادا \* رجل دفع إلى رجل أرضاً ليزرعها المزارع يبذره ويقره على أن الخارج بينهما فلما حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين قفيزاً من الخارج وقال الآخر بل شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة بينة الآخر وإن لم يخرج الأرض شيئاً بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الأرض (١٨٦) شرطت لي عشرين قفيزاً ولي عليك أجر الأرض كان القول قول المزارع لأن رب

الأرض يدعى عليه أجر الأرض وهو ينكر فإن أقام البينة كانت البينة بينة المزارع أيضاً لأن بينته تثبت ما شئ به الشهود وهو اشتراط نصف الخارج وبينه الآخر لا تثبت ما شئ به الشهود وهو عشرون قفيزاً \* وإن اختلفا على هذا الوجه قبل أن يزرع كان القول قول صاحب الأرض وإن كان مدعيها فساد العقد لان الاتحدي عليه استحقاق منفعة الأرض وهو ينكر \* رجل زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الأرض كنت أجري زرعها يبذري وقال المزارع كنت أكرأ وزرعت يبذري كانا القول قول المزارع لانهما اتفقا على أن البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد \* مزارع سنة زرع الأرض فأكله الجراد أو أكل أكثره وبقي

الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض رأس المال والمسلم فيه لا يجوز للمسلم أن يبرئ رب السلم من رأس المال فإن أبرأه وقبل رب السلم البراءة بطل عقد السلم وإن ردا البراءة لم يسطل كذا في المحيط \* ولا يجوز أن يأخذ عوض رأس المال شيئاً من غير جنسه فإن أعطاه من جنس أجود منه أو أردأ في الصفة فرضي المسلم إليه بالرد جاز وإن أعطاه أجود من حقّه أجبر على أخذه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجبر ولا يأخذ الا برضاه وهو المختار كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولو أعطاه السلم جيداً مكان الردي يجبر رب السلم على القبول عقداً وإن أعطاه ردياً مكان الجيد لا يجبر ولو كان السلم ثوباً جيداً فجاء بثوب ردي وقال خذ هذا أو أرد عليك درهماً فهذه ثمان مسائل \* أربعة في المذروعات \* وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات إذا كان السلم ثوباً فجاء المسلم إليه بأزيد وصفاً أو ذراعاً وقال خذ هذا وزدني فيه درهماً جاز وتكون زيادة الدرهم بمقابله الجوده والذراع الزائد ولو جاء بثوب ردي أو بجماعه أنقص ذراعاً وقال خذ هذا أو أرد عليك درهماً ففعل لا يجوز ولو أعطاه الردي وقال خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهماً فقبل جاز ويكون ذلك أبراء عن الصفة وإن كان السلم من المكيلات والموزونات بأن أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفزة من الخنطة فأتى بخنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهماً لا يجوز ولو جاء بأحد عشر قفيزاً وقال خذ هذا وزدني درهماً أو جاء بتسعة أقفزة وقال خذ هذا أو أرد عليك درهماً فقبل جاز ولو جاء بعشرة أقفزة رديّة وقال خذ هذا أو أرد عليك درهماً لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الظهيرية \* ونصح الخوالة والكفالة والارتهان برأس المال فإن فارق رب السلم المسلم إليه قبل القبض بطل العقد وإن كان الكفيل والمحتال عليه في المجلس ولا يضرهما افتراق الكفيل والمحتال عليه إذا كان المتعاقدان في المجلس ولو أخذ به رهنًا فافترقا أو الرهن قائم انتقض العقد ولو هلك في المجلس مضى العقد على الصحة ولو أخذ بالسلم فيه رهنًا فهلك الرهن صار مستوفياً ولو لم يهلك الرهن ولكن مات المسلم إليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم أحق بالرهن لأنه لا يجعل الرهن بدنه بل يباع بمجنس حقه حتى لا يصير مستبدلاً بالسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط \* وإذا جاء المسلم إليه إلى رب السلم فخلى بينه وبين السلم بصير فابضاً بالخالية كما في دين آخر كذا في فتاوى قاضيان \* ويجوز الخوالة بالمسلم فيه وكذلك الكفالة الآن في الخوالة يبرأ المسلم إليه وفي الكفالة لا يبرأ ورب السلم بالخيار أن شاء طالب المسلم إليه وأن شاء طالب الكفيل ولا يجوز لرب السلم الاستبدال مع الكفيل ويجوز للكفيل أن يستبدل مع المسلم إليه عند الرجوع فيأخذ بديل ما أدى إلى رب السلم كذا في البدائع \* ولو كان بالسلم كفيل فاستوفى الكفيل السلم من المسلم إليه على وجه الاقتضاء ثم باعه ورجع فيه فذلك حلال له إذا

شئ قليل فأراد المزارع أن يزرع فيها شيئاً آخر فبأنق من المدة فقتعه صاحب الأرض قالوا ينظران كانت المزارعة بينهما قضى على أن يزرع فيها نوعاً ما ليس له أن يزرع غير ذلك وإن كانت المزارعة عامة على أن يزرع فيها ما شاء أو مطلقة كان له أن يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء لكن استأجر أرضاً للزراعة كان له أن يزرع فيها في مدة الاجارة ما شاء \* قال مولانا رضي الله عنه وعندي وإن كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي أن يكون له أن يزرع فيها ما هو مثل الأول أو دونه في الضرر بالأرض كن استأجر دابة ليحمل عليهما ما معلوماً كان له أن يحمل عليهما ما هو مثل الأول أو دونه في الضرر فصل في زراعة الأرض بغير إذن صاحبها \* رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة سنة ليزرعها المزارع يبذره فزرعها ثم زرعهما بعد مضي السنة بغير إذن صاحبها فاعلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع أو بعده فلم يجز قالوا إن كانت العادة في تلك القرية أنهم يزرعون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد فيما مضى حكى

غن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى أنه قال ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بأنه لا يجوز وعلى المزارع ان يرفع من الخارج مقدار أجر عمله وثبرانه ويذر ماله بقاى كفى الغصب قال مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يفتون بجواب الكتاب الا ترى اني رأيت في بعض الكتب أنه يجوز وهو كالدفع أرضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت مع فلان عام أول فانه يجوز فهذا أولى قال رحمه الله تعالى وعندي ان كانت الارض معدلة فمزارعة وانصب العامل من الخارج معلوم عند أهل ذلك الموضع لا يختلف فزرعها رجل جاز استحسانا \* وان لم تكن الارض معدلة فمزارعة أولى لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند أهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة انما يعلم أنه زرعه غاصبا فان علم أنه زرعه غاصبا بان أقر الزارع عند الزرع أنه زرعه لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل ممن لا يأخذ الارض مزارعة (١٨٧) ويأتى عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان

الارض وكذا لو أقر بعد مازرع وقال زارعت غصبا كان القول قوله لانه يسكر استحقاق شئ من الخارج لغیره \* مزارع زرع ثوما فقلع البعض بعدما أدرك وترك الباقي فى الارض على حاله ولم يقلعه فنبت الذى لم يقع بعد انتهاء مدة المزارعة فان النابت يكون بينهما على شرطهما \* وان قلع الكل الا أنه أخرج البعض من الارض وترك الباقي مقلوبا فنبت ما ترك ان نبت بسقيه كان النابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة الاولى انتهت بقلع الكل وان نبت لابسقى أحد يكون بينهما لانه غصبا ما بينهما كما رفع الخارج وبقي فى الارض حبات حنطة قد تناثر فنبت وأدرك فهو بين الاكار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبه ما من الخارج لانه نبت من يذر

قضى رب السلم طعاما مثله ولا خلاف فى هذا اذا تقرر ملكه اداء طعام السلم وانما الخلاف فيما اذا كان المسلم اليه هو الذى قضى رب السلم طعام السلم فانه يرجع على الكفيل بطعام مثل ما دفع اليه ثم قال فى هذا الكتاب خارج يطيب للكفيل وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكروا عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أحب الى أن يرد على الذى قضاه ولا أجبره عليه فى القضاء وفى كتاب الكفالة قال يرد على الفضل هذا اذا قبضه الكفيل على وجه الاقتضاء فاما اذا قبضه على وجه الرسالة بأن يسلم اليه المسلم اليه طعام السلم ليكون رسوله فى تبليغه الى رب السلم فتصرف فيه ويرجع قال يرجع ليطيب فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا فى المسوس \* ولو قال رب السلم كل ما لى عليك فى غرائرك أو قال كله واعزله فى بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضا كذا فى فتاوى قاضيان \* ومن أسلم فى كرفاهم رب السلم المسلم اليه أن يكيل له فى غرائر رب السلم ففعل ورب السلم غائب لم يكن قبضه حتى لو هلك هلك من مال المسلم اليه كذا فى الهداية \* ولو كان رب السلم حاضرا يصير قابضا بالاتفاق سواء كانت الغرائر له ام للبايع هكذا فى فتح القدير والمعنى شرح الهداية \* ولو دفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل ما لى عليك فى الغرائر ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يصير قابضا كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو طعمه بأمر رب السلم لم يصير قابضا كذا فى الحاوى \* فاذا أخذ رب السلم الدقيق كان حراما كذا فى التتارخانية \* وان أمره ان يصبه فى البحر (١) فى السلم ففعل هلك من مال المسلم اليه كذا فى العناية \* ولو أمر رب السلم غلام المسلم اليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزا كذا فى فتاوى قاضيان \* واذا وكل رب السلم وكيله بدفع رأس المال الى المسلم اليه صح فان دفع الوكيل وهما فى المجلس بعد سماع وان قام الوكيل عن المجلس قبل الدفع وذهب وهما فى المجلس بعد لا يطل السلم وان ذهب رب السلم عن المجلس او المسلم اليه قبل دفع الوكيل بطل السلم وكذلك لو كان المسلم اليه وكل رجلا بقبض أن أسلم الى رجل دراهم فى كحنطة ثم ان المسلم اليه اشترى من رجل حنطة على أنها كروا وفى رب السلم عن كرا السلم فانه يحتاج للاحاطة تصرف فيه من الاكل والبيع وأشياء ذلك الى كئيلين كئيل للمسلم اليه وكئيل لرب السلم ولا يكتفى لرب السلم كئيل المسلم اليه وان كان رب السلم حاضرا حينئذ كئيل للمسلم اليه وكذلك لو أن المسلم اليه أمر رب السلم بقبضه فقبضه يحتاج الى أن يكيله مرتين أو لالمسلم اليه بحكم النيابة عنه ثم يكيله لنفسه ولا يكتفى بكئيل واحد وكذلك لو كان المسلم اليه دفع الى رب السلم دراهم حتى يشتري له حنطة بشرط الكئيل وقبضه وكاله ثم قبضه (١) قوله فى السلم أى فى مسألة السلم وأما فى الشراء اذا أمره المشتري أن يصبه فى البحر ففعل فيه لملك من مال المشتري كما صرح به ابن نجيم فى بخره والفرق مذكوره هناك اهـ مصححه بخر اوى

مشارك بينهما \* وينبغى لا كلاً أن يتصدق بالفضل من نصيبه \* ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى نبت كل له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان عليه ضمانها والا فلا \* وان سقاه أجنبي تطوعا كان النابت بين الاكار وصاحب الارض \* شجرة تنبت فى أرض انسان من عروق شجرة أخرى فى أرض أخرى ان نمت بنفسها لابسقى أحد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كذب كان القول قوله وان كان صاحب الارض هو الذى سقاه فنبت بانياته وسقيه كان له \* رجل زرع أرض الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان الارض ان اتقصت بزراعته \* وطريق معرفة النقصان عند البعض أن ينظر الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند البعض ينظر بكم تستأجر الارض قبل الزرع وبكم تستأجر بعد الزرع فيضمن النقصان \* رجل زرع أرض الغير بغرض ان صاحبها فاتة قصت الزراعة ثم زال النقصان قال بعضهم ان

زال النقص قبل أن يرد الأرض إلى صاحبها يبرأ عن الضمان وإن زال بعد الدلایة \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل يبرأ في الوجهين وجه واحد هذه المسئلة نظير مسئلة العيب \* المشتري إذا وجد بالمبيع عيباً ثم زال العيب قبل القبض أو بعده لا يبقى له حق الخصومة \* وكذا المشتري إذا صالح البائع عن يابض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري أن يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح \* رجل زرع أرض الغير فعلم صاحبها بعدما استحصد الزرع فرفض به قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يطيب الزرع للزارع فإن قال رب الأرض حرمة لا أرضي ثم قال رضيت قال يطيب له قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا استحسان وبه نأخذ \* أرض بين رجلين فغاب أحدهما عن محمد رحمه الله تعالى أن تشر بكم أن يزرع نصف الأرض ثم في السنة الثانية أن أراد أن يزرع فإنه يزرع النصف الذي كان يزرع أولاً قالوا إن كانت الأرض تنفعها الزراعة أولاً لا تنفعها ولا تنفعها (١٨٨) ولا تنقصها أنه أن يزرع أن يزرع النصف وله أن يزرع البكل فإذا حضر الغائب كان له

أن ينفع بالأرض مثل تلك المدة لأن في مثل هذا يكون الغائب راضياً دالة وإن علم أن الزرع ينقص الأرض أو كان ترك الزراعة ينفعها ويزيد هاقوة لا يكون للحاضر أن يزرع شيئاً من أصلا وفي الدار المستركة إذا غاب أحدهما وخاف الحاضر أنه لو لم يسكن غلبت الدار عن محمد رحمه الله تعالى أن للحاضر أن يسكن في الكل لأن فيه هيمنة مال الغائب \* قال مولانا رضي الله عنه وعندى له أن يسكن كل الدار وإن كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى إذا كان يعلم أن السكنى لا تنفعها لأن في السكنى تحصين منفعة الغائب والحاضر أما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب لأن الحاضر إذا سكن فإذا حضر الغائب كان له أن يسكن مقدار ما سكن الحاضر هذا كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الثمر إذا كان بين اثنين للحاضر أن يأخذ نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فإذا حضر الغائب وأخذ الثمن جاز وأن لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب إن كانت من ذوات القيم أو المثل إن كان مثلباً ولم يقطع وإن انقطع فحتم القيمة \* وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رحمه الله تعالى هذا وعليه الفتوى \* وإن لم يحضر الغائب يصدق وهو بمنزلة اللقطة \* ثلاثة أخذوا أرضاً بالنصف ليزرعوها بغيرهم بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضر الثالث وزرع البعض شعيراً قالوا إن فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بلثل الحنطة التي يذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما أيضاً بلثل للشعير الذي يذرع بعد مدفوعاً صاحب الأرض وإن فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة لثلثها صاحب الأرض وثلثها لهما وبغيرمان نقصان ثلث الأرض ويطيب لهما ثلث الخارج وأما الثلث الآخر فمقتضى ما يصدق فإن الفضل لأن ثلثي الحنطة نصيبهما قد

أقضاء بحقه فعليه أن يكبله ثانياً لنفسه كذا في المحيط \* ولو اشتري المسلم إليه حنطة مجازفة واستفاد من أرضه أو عيراث أو هبة أو وصية أو فاه رب السلم وكاله بمحض منه فيكتفي بكبل واحد كذا في النهاية \* ولو استقرض الطعام بكبل وسله إلى رب السلم لم يخرج إلى إعادة الكبل كذا في الحاوي \* وكل جواب عرفته في المكيلات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط \* وإن كان رأس المال عينا فوجده المسلم إليه مستحقاً أو مبيعاً فإن لم يجز المستحق أو لم يرض المسلم إليه بالعيب بطل السلم سواء كان بعد الافتراق أو قبله وإن أجاز المستحق أو رضى المسلم إليه بالعيب جاز السلم سواء كان قبل الافتراق عن قبض رأس المال أم لا ولا سبيل للمستحق على المقبوض وله أن يرجع على الناقد بمثل ما كان مثلياً كذا في البدائع \* وإن كان رأس المال ديناً وقبضه فلا يخلو ما أن يوجد مستحقاً أو ستوقه أو يوفوا ولا يخلو ما أن يوجد ذلك في المجلس أو بعد الافتراق فإن وجده مستحقاً في المجلس فإن أجاز المستحق جاز إذا كان رأس المال قائماً نص على ذلك في الجامع وإن لم يجز انتقض القبض بقدره من الأصل فصار كأنه لم يقبض فإن قبض مثله في المجلس جاز والا فلا كذا في محيط السرخسي \* وإن وجدها ستوقه أن كان ذلك في مجلس العقد فإن تجوز به المسلم إليه لا يجوز فأما إذا رده وقبض الجيد مكانه في المجلس جاز كذا في المحيط \* وإن وجدها زبوا فأو بنهر حرة وكان ذلك في مجلس العقد فإن تجوز المسلم إليه جاز وإن رده واستبدل به في مجلس العقد يجوز وإن افترقا قبل الاستبدال بطل السلم كذا في الذخيرة \* وأما إذا وجد شيئاً منها مستحقاً وكان ذلك بعد الافتراق عن المجلس إن أجاز له المالك وكان رأس المال قائماً جاز وإن رده بطل السلم بقدره عندهم جميعاً \* وأما إذا وجد شيئاً منها ستوقه وكان ذلك بعد الافتراق عن المجلس بطل السلم بقدره قل أو كثر تجوز به أو رده استبدل مكانه أو لم يستبدل ولا يعود جائزاً بالقبض بعد المجلس كذا في المحيط \* وأما إذا وجد شيئاً منها زبوا وكان ذلك بعد الافتراق فإن تجوز به جاز وإن لم يتجوز به ورده أجمعوا على أنه إذا لم يستبدل في مجلس الرد فإن السلم يطل بقدر ماردة \* وأما إذا استبدل مكانه في مجلس الرد ففي رواية الاستحسان لا يطل متى كان المردود قليلاً وبه أخذ علماء نوازلهم رحمه الله تعالى وإن كان كثيراً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يطل وعندهما لا يطل استحسننا هذا كذا في الذخيرة \* ثم افقت الروايات الظاهرة المشهورة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ما زاد على النصف كثير وأما النصف فقير روايتان وفي رواية الثلث كثير وهو الأصح والاحوط كذا في محيط السرخسي \* وفي الحاوي قال نصير كان شدا يقول المسلم إليه إذا وجد في الدراهم زبوا بعدما افترقا ينبغي أن يأخذ البذل أولاً ثم يرد الزبوف قال الفقيه هذا احتياط فلوردا الزبوف وأخذ البذل قبل أن يفارقه يجوز أيضاً في قول علماءنا إذا كان أقل من النصف كذا في التتارخانية \* ولو وجب على المسلم إليه دين مثل

التمر إذا كان بين اثنين للحاضر أن يأخذ نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فإذا حضر الغائب وأخذ الثمن جاز وأن لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب إن كانت من ذوات القيم أو المثل إن كان مثلباً ولم يقطع وإن انقطع فحتم القيمة \* وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رحمه الله تعالى هذا وعليه الفتوى \* وإن لم يحضر الغائب يصدق وهو بمنزلة اللقطة \* ثلاثة أخذوا أرضاً بالنصف ليزرعوها بغيرهم بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضر الثالث وزرع البعض شعيراً قالوا إن فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بلثل الحنطة التي يذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما أيضاً بلثل للشعير الذي يذرع بعد مدفوعاً صاحب الأرض وإن فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة لثلثها صاحب الأرض وثلثها لهما وبغيرمان نقصان ثلث الأرض ويطيب لهما ثلث الخارج وأما الثلث الآخر فمقتضى ما يصدق فإن الفضل لأن ثلثي الحنطة نصيبهما قد



زرعاه فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما والنصف لصاحب الأرض وهو الثلث وفي الثلث الآخر صاران غاصبين فصارت الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الأرض ثلثها وأما صاحب الشعيرة فله خمسة أسداس الشعيرة ولرب الأرض السدس لأن صاحب الشعيرة كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون له وفي الثلث زرع بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الأرض فيصير له خمسة أسداس الشعيرة ولرب الأرض السدس وعليه نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق بالفضل \* أرض مشتركة بين اثنين زرعها أحدهما بغياذن صاحبه وسقاها ولم يدرك بعد فلتشر بركة أن يقاسمه الأرض ثم ما وقع من الزرع في نصيب الزارع من الأرض أقره وما وقع في نصيب الآخر يؤمر بقلعه وعليه نقصان ما حصل للشريك من الأرض بقلعه وان كان الزرع قد أدرك أو قرب من الإدراك يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الأرض ان انتقصت لأنه غاصب في النصف \* أرض بين رجلين زرعها أحدهما بغياذن صاحبه (١٨٩) ثم تراضيا أن يعطى غير الزارع للزارع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفين ذكر في النوادر قال ان كان ذلك بعد ما ثبت الزرع جاز وان كان قبل التبات لا يجوز \* وان كان الزرع قد نبت وأراد الذي لم يزرع أن يقطع الزرع فان القاعني يقسم الأرض بينهما فأصاب الذي لم يزرع من الأرض بقلع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الأرض من النقصان بسبب القلع \* اكارترك السقي متعمدا حتى يفسد الزرع فالوايض من قيمة ما يفسد نبات في الأرض وان لم يكن للنبات قيمة حين يفسد تقوم الأرض من روعة وغير من روعة فيضمن فضل ما بينهما \* رجل دفع أرضه من زراعة فدفعها العامل الى غيره من زراعة فان كان صاحب الأرض قال للعامل اعمل فيه برأيك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال \* وان لم يقل صاحب الأرض ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الأرض

رأس المال هل يصبر رأس المال قصاصا بذلك الدين أم لا فهذا لا يتخلو اما ان وجب دين آخر بالعقد واما ان وجب بالقبض فان وجب بالعقد فاما ان وجب بعقد متقدم على عقد السلم واما ان وجب بعقد متأخر عنه فان وجب بعقد متقدم على السلم بأن كان رب السلم باع من المسلم اليه ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى أسلم اليه عشرة دراهم في حنطة فان جعل الدين قصاصا أو تراضيا بالمقاصة يصير قصاصا وان أبي أحدهما لا يصير قصاصا وهذا السحسان وان وجب بعقد متأخر عن السلم لا يصير قصاصا وان جعله قصاصا هذا اذا وجب الدين بالعقد فاما اذا وجب بالقبض كالغصب والقرض فانه يصير قصاصا سواء جعله قصاصا أم لا بعد أن كان وجوب الدين الآخر متأخرا عن العقد هذا ان تساوى الدينان فاما اذا تفاضلا بأن كان أحدهما أفضل والآخر أدون فرضي أحدهما بالنقصان وأبي الآخر فانه ينظر ان أبي صاحب الفضل لا يصير قصاصا وان أبي صاحب الادون يصير قصاصا كذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل أسلم الى رجل مائة درهم في كثر حنطة وسط الى أجل معلوم ودفع اليه رأس المال ثم ان رب السلم باع من المسلم اليه عبدا بكر حنطة وسط مثل المسلم فيه وقبض الكرو ولم يسلم العبد اليه حتى انتقض العقد فبعت العبد أو بالتخييار الشرط أو الرؤية أو بالرد للعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو بعد القبض بقضاء حتى انفسخ العقد من كل وجه في حق الناس كافة كان على رب السلم ان يرد الكبر الذي هو عن العبد حكما لانفساخ العقد في العبد فان قال بائع العبد وهو رب السلم أنا أسلمت الكبر المقبوض وأردمته كان له ذلك فان لم يرد رب السلم الكبر الذي هو عن حتى حل السلم صار قصاصا بكر السلم تقاصا ولم يتقاصا وكذلك لو كان عقد البيع بينهما قبل السلم ولكن قبض الكبر الذي هو عن كان بعد السلم ثم انفسخ البيع بينهما بالانسياب التي ذكرنا صار الكبر الذي هو عن قصاصا بالسلم عند حلول الاجل ولو كان مشتري العبد وهو المسلم اليه رد العبد بعد القبض بالتراضي أو تقايلا للعقد في العبد وباقي المسئلة بحالها فان الكبر الذي هو عن لا يصير قصاصا بالسلم في الفضلين تقاصا أم لا يتقاصا ولو كان عقد البيع وقبض الكبر قبل عقد السلم وباقي المسئلة بحالها فان الكبر الذي هو عن العبد لا يصير قصاصا بكر السلم وان تقاصا كذا في المحيط \* ولو وجب على رب السلم دين بقبض مضمون نحو أن يغصب منه أو يستقرض بعد السلم يصير قصاصا ولو كان غصب منه كذا قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم فجعله قصاصا صار قصاصا سواء كان بحضرة أم لم يكن ولو كان الكبر ودبعة عند رب السلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم اليه قصاصا لم يكن قصاصا الا أن يكون الكبر بحضرة أم أو يرجع رب السلم فيخل به ولو غصب منه كذا بعد العقد قبل حلول السلم ثم حل صار قصاصا ولو كان الغصب واقعا قبل العقد فلا يضمن أن يجعله قصاصا

كان للعامل أن يزرعها بنفسه واجرائه وليس له أن يدفعها الى غيره من زراعة واذا دفع بصير غاصبا للأرض والبذر جعلا \* ومن غصب أرضا وبذرا ودفعها من زراعة كان الزرع بين الغاصب والعامل على ما اشتراطوا لصاحب الأرض على الغاصب مثل بذره ونقصه ان الأرض ان انتقصت بالزراعة يضمن أيهما شاء وان كان البذر من قبل العامل كان له أن يدفع الأرض الى غيره من زراعة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستأجر الأرض وللمستأجر أن يدفع الأرض من زراعة \* ولو كان البذر من قبل صاحب الأرض وقد كان قال للعامل اعمل فيه برأيك على أن الخارج نصفه لي ونصفه لك فدفعه العامل الى غيره من زراعة بنصف الخارج كان نصف الخارج للعامل الثاني والنصف لصاحب البذر ولا شيء للزارع الاول \* رجل دفع أرضه من زراعة على أن يكون الخارج بينهما أنصافا فأولنا ثم زاد أحدهما للآخر في نصيبه قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من أيهما كانت وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا يدر منه ولا يجوز من الآخر لان صاحب



صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحاط حائطاً على أرض فهي له \* وصى اليتيم إذا أخذ أرض اليتيم من زراعة أو يشتري أرض اليتيم من اليتيم أو يبيع أرضه لليتيم قال أبو نصر رحمه الله تعالى أما إذا أخذ أرض اليتيم من زراعة على مبدل ما يأخذه الناس أرجو أن يكون جائزاً \* وأما البيع والشراء فإنه لا يجزئ \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى جوابه في البيع والشراء قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز \* وأما المزارعة فليست فيها رواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى إنما الرواية عن أصحابنا في الوصي إذا أخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كأنه قاس المزارعة على المضاربة \* وعن شذوذ رحمه الله تعالى أنه قال إن كان البذر من قبل الوصي جاز وإن كان من قبل اليتيم لا يجوز وبه نأخذ \* وأما رجل دخلت ررع انسان فساها ررب الزرع قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه إذا ساقها إلى مكان يأمن منها على الزرع \* رجل زرع أرضه شعيراً فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بغير (١٩١) أمر صاحب الشعير فنبتت جميعاً قالوا

الخارج يكون للزارع الثاني  
ولاحظ لصاحب الشعير  
فيه ويضمن الثاني للادول  
ما زاد الشعير في أرضه تقويم  
من ورعة وغيره من ورعة  
فيضمن له فضل ما بينهما  
لأنه أئلف عليه زرع الشعير  
قبل النبات فيضمن وضمانه  
ما قلنا \* وفي موضع آخر من  
النوازل قال رجل زرع  
أرض نفسه حنطة فجاء آخر  
وزرع فيها شعيراً روى عن  
محمد رحمه الله تعالى أن  
زارع الشعير يضمن للادول  
قيمة الحنطة مبذورة \* قال  
الفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى هذا إذا رضى صاحب  
الحنطة أن يضمنه قيمة الحنطة  
المبذورة أما إذا لم يرض  
بذلك فإنه يجزئ أن يترك  
حتى يثبت فإذا ثبت يأمره  
بقطع الشعير لأن تمييز زرع  
الشعير من زرع الحنطة  
ممكن بعد النبات \* وإن  
اختار صاحب الحنطة أن  
يبرئ صاحب الشعير عن

فأعطاه مكانه قنبر حنطة مطبوخة أو أسلم في قنبر حنطة فأعطاه مكانه قنبر دقيق لا يجوز ولو أسلم في قنبر  
حنطة فأعطاه قنبر من حنطة قد وقع في الماء حتى انتفخ فهذا جائز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه  
الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ولو أسلم في زيتون فأخذ مكانه زيتوناً لا يجوز وإن علم أنه أقل مما  
في الزيتون كذا في المحيط \*  
(الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم والمسلم اليه) \* إن وقع الاختلاف في جنس السلم فيه  
بان قال رب السلم أسلمت اليك عشرة دراهم في كثر حنطة وقال المسلم اليه أسلمت عشرة دراهم في كثر شعير  
تخالفة الاستحسان أن تكن له ما بينة ويبدأ بمين السلم اليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وفي  
قوله الآخر يبدأ بمين رب السلم كذا في المحيط \* وإذا خالفاً فالقاضي يقول لهما ماذا تريدان فإن قالوا نسخ  
العقد أو قال أحدهما ذلك فسح القاضي العقد بينهما وإن قالوا لا نسخ تركهما أن يعودا أحدهما إلى  
تصديق صاحبه كذا في الذخيرة \* وأما من كل قضى عليه بما ادعى صاحبه كذا في شرح الطحاوي \*  
وأما أقام بينة قبلت بينته وإن أقام البينة أن لم يتفرع عن مجلس العقد بعد فعند محمد رحمه الله تعالى  
يقضى بالعقدين يقضى على رب السلم بعشرين درهما وعلى المسلم اليه بكر حنطة وكثر شعير وإن تفرع عن  
المجلس ونقد رب السلم عشرة لا غير يقضى بالعقد واحد بينة رب السلم وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه  
الله تعالى يقضى بالعقد واحد بينة رب السلم على كل حال كذا في المحيط \* وإن اختلفا في قدر السلم فيه فهذا  
وما لو اختلفا في جنس السلم فيه سواء وإن اختلفا في صفة السلم فيه ولا بينة لواحد منهما القياس أن  
يتخالفوا في الاستحسان لا يتخالفان وبالقياص نأخذ \* فإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى بينته طالبا  
كان أو مطلوبا \* فإن أقام أحدهما البينة فعلى قولهما لا شك أنه يقضى بالعقد واحد بينة رب السلم وأما على  
قول محمد رحمه الله تعالى فذكر في بعض المواضع أنه يقضى بالعقدين وأنه قياص وبه نأخذ كذا في الذخيرة  
\* ومن أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كثر حنطة فقال المسلم اليه شرطت ردنيا وقال رب السلم لم تشترط شيئاً  
فالقول قول المسلم اليه وفي عكسه فالواجب أن يكون القول لرب السلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما القول للمسلم اليه كذا في الهداية \* وإن اختلفا في رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالعين إن  
اختلفا في جنسه بأن قال رب السلم أسلمت اليك عشرة دراهم في كثر حنطة وقال المسلم اليه لا بل أسلمت إلى  
دينار في كثر حنطة ولا بينة لواحد منهما فأنهما لا يتخالفان قياصاً ويكون القول قول رب السلم وفي  
الاستحسان يتخالفان فإن أقام البينة فعند محمد رحمه الله تعالى يقضى بالعقدين على رب السلم دينار وعشرة  
دراهم ويقضى على المسلم اليه بكر حنطة إن لم يتفرع عن مجلس العقد ولم يذكر في الكتاب قول أبي حنيفة

الضمان فإذا أدرك الزرع وحدهما يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لأنه لما أبرأه عن الضمان سقط اعتبار صاحب الشعير ويصير  
كان الحنطة اختلطت بالشعير لا بهما قاله ولا نارضى الله عنه وينبغي أن يكون هذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى الجواب كما روى عن محمد رحمه الله تعالى أولاً والثاني يضمن قيمة بذر الأول مبذوراً \* رجل دفع أرضه  
إلى غيره مزارعة جائزة ثم أراد أحدهما أن يرجع ويمتنع قبل الزرع أن أراد ذلك من كان البذر منه كان له ذلك لأنه لا يمكنه المضى في العقد  
إلا بالتلاف يذره الإنسان لا يجبر على اتلاف ماله فلا يجبر كمن استأجر رجلاً ليهدم له حائطاً كان له أن يفسخ الاجارة ولا يهدم \* وإن أراد  
الفسخ من لا يذره ليس له ذلك ويجبر على العمل إلا بعدد وعذره لا يرض فيجزع عن العمل \* ولو كان البذر من العامل فأراد صاحب  
الأرض أن يفسخ المزارعة قبل أن يعمل العامل فيه شيئاً أو بعدما كثر ما وحفر أنهارها وسوى المستنات لم يكن له ذلك كالأجر أرضه بيننا ولم

يكن له أن يفسخ الاجارة لا بعذر ومن الاعذار أن يكون العامل سارقا ثانيا والعذر في جانب صاحب الارض أن يلحقه دين لا وفاء له الامن  
 ثمن الارض فعند ذلك كان له أن يفسخ المزارعة ويبيع الارض في الدين قبل القاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل عليه شيء لانه لم يوجدهم  
 العامل الا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها \* وان كان العامل زرعهما ونبت الزرع وحبس صاحب الارض بالدين قبل أن يستحصل الزرع  
 فأراد صاحب الارض أن يبيع الارض لم يكن له ذلك لان الشر كذا قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق العامل وان كان فيه  
 تأخير حتى الغرماء فضرر التأخير دون ضرر الابطال فان علم القاضي بحاله أخرجه من السجن حتى يستحصل الزرع لانه مفلس فاذا  
 استحصل الزرع أعاده الى الحبس حتى يبيع الارض ويقضى الدين \* ولو أن صاحب الارض باع أرضه من غير عذر بان باعها قبل القاء  
 البذر فان كان البذر من قبل صاحب (١٩٣) الارض جاز بيعه ويكون للمشتري أن يمنع الاكر من الزراعة لان البذر اذا

وأى يوسف رحمه الله تعالى في هذه الصورة وذكر ابن سماعة في نوادره عنها أنه يقضى بعقدين وذكر  
 الكرخي أنه يقضى بعقد واحد بين المسلم اليه وهو الصحيح وان وقع الاختلاف في قدر رأس المال أو وصفته  
 فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه أو قدره كذا في المحيط \* الاصل أنهم اذا  
 اختلفا في جنس المسلم فيه أو قدره أو وصفته أو في رأس المال من هذا الوجه وأما البينة فعندهما يقضى  
 بعقد واحد ما لم يكن فان تعذر فبعدين وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى بعقدين فان تعذر فبعدين  
 واحد كذا في محيط السرخسي \* اذا اختلفا في المسلم فيه وفي رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين  
 ان اختلفا في جنس المسلم فيه وفي جنس رأس المال ولا يثبت له ما يتحققان قياسا واستحسانا فان أقام  
 أحدهما بينة قبلت بينته وان أقام البينة يقضى بالعقدين ان لم يتفرقا عن مجلس العقد بخلاف وان  
 وقع الاختلاف في قدر المسلم فيه وفي قدر رأس المال ولا يثبت لهما يتحققان واذا أقام أحدهما بينة قبلت  
 بينته وان أقام البينة يقضى بعقدين عند محمد رحمه الله تعالى ان لم يتفرقا عن مجلس العقد وعندهما  
 يقضى بعقد واحد وان اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه فالجواب في حق التحالف أن يتحالفا قياسا  
 واستحسانا والجواب في البينة عندهم جميعا كالجواب فيما اذا اختلفا في صفة المسلم فيه أو في صفة رأس  
 المال لا غير فنكل جواب عرفته عمة في إقامة البينة عندهم فهو الجواب هذا كذا في الذخيرة \* واذا كان  
 رأس المال عينا بأن كان عرضا اختلفا في جنس المسلم فيه فان الجواب في التحالف أن لا يتحالفا قياسا  
 ويكون القول قول المسلم اليه ولكن في الاستحسان يتحالفان ثم الجواب الى آخره على ما بينا وان  
 قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقام جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا  
 \* وان اختلفا في قدر المسلم فيه فالجواب في حق التحالف والبينة كالجواب في الفصل الاول عندهم جميعا  
 وان اختلفا في صفة المسلم فيه ان لم تقم لاحدهما بينة فالقياس على ما مضى (١) من الاستحسان  
 أن يتم الفاو في الاستحسان لا يتحققان وبالقياس تأخذ وان قامت لاحدهما بينة يقضى بها وان  
 أقام جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا كذا في المحيط \* فان اختلفا في جنس رأس المال ولم  
 تقم لاحدهما بينة القياس أن لا يتحالفوا يكون القول لرأس المسلم وفي الاستحسان يتحالفان وان قامت  
 لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقام جميعا البينة فعلى قول محمد رحمه الله تعالى (٢) يقضى بعقدين

كان من قبل صاحب  
 الارض كان له أن يفسخ  
 المزارعة قبل القاء البذر  
 ويكون على رب الارض  
 فيما بينه وبين الله تعالى أن  
 يرضى العامل بشئ لانه عمل  
 له في أرضه بحكم الوعد وان  
 كان البذر من قبل العامل  
 لا يتذيعه على العامل ولا  
 يكون للمشتري أن يمنع  
 المزارع من الزراعة لان  
 البذر اذا كان من قبل  
 العامل يكون هو مستأجرا  
 للارض \* ومن أجزأ أرضا  
 باعها لا يذيعه على  
 المستأجر فكذلك ههنا \* ولو  
 أن رجلا دفع أرضه مزارعة  
 سنة فزرعها العامل ونبت  
 ثم باع صاحب الارض أرضه  
 برضا المزارع جاز البيع  
 ويقسم الثمن على الارض  
 والزرع فما أصاب الارض  
 من الثمن يكون لصاحب  
 الارض خاصة وما أصاب  
 الزرع فهو بين صاحب  
 الارض والمزارع لانه بدل

- (١) قوله من الاستحسان كذا في عبارة الذخيرة والاصوب حذفه كما لا يخفى اهـ محصه  
 (٢) قوله يقضى بعقدين لان القضاء بهما ممكن لان كل فريق شهد به من لم يشهد به الآخر والقضاء بعينين  
 في عقدين ممكن وتوجيه جميع ما ذكر في هذا المقام وزيادة عليه مذكور في الذخيرة فلتراجع اهـ محصه

ملكهما \* وان باع الارض بعد الزرع قبل النبات باذن المزارع جاز البيع أيضا وتكون الارض مع الزرع  
 للمشتري ويقسم الثمن على قيمة الارض مبذورة وعلى قيمتها غير مبذورة فما أصاب قيمتها غير مبذورة يكون للبائع خاصة وما أصاب فضل ما بين  
 قيمتها مبذورة وغير مبذورة يكون بين البائع والمزارع \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا اذا باع برضا العامل  
 فان باع بغير رضاه فان باع بعد نبت الزرع يتوقف البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبت الزرع لاجل الدين  
 وان كان محبوسا بدين لا وفاء له الامن ثمن الارض لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر أو لى أن يتوقف واذا باع بغير عذر قبل القاء البذر  
 فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز بيع صاحب الارض لانه باع المستأجر بغير عذر وان باع بعذر الدين جاز فكذلك ههنا \* وان باع  
 الأرض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يتوقف البيع على اجازة العامل سواء

كان البذر من قبل صاحب الارض أو من قبل العامل لان الشركة قدنا كدلت بينهما بالقام البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان  
 أجاز العامل جاز وان لم يجز لم يجز (٧) ولم يفسح حتى استخصد الزرع أو مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض مع الزرع فالمشتري ان يأخذ  
 الارض ونصف الزرع بحصصهما من الثمن ينقسم الثمن على الارض والزرع كالو باع الارض مع الزرع ابتداء بعد ما استخصد فانه يجوز  
 ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الزرع كذلك ههنا هذا اذا ذكر البائع الزرع في البيع وان لم يذكر لا يدخل الزرع في البيع \* وكذا لو  
 باع الارض بكل حق هولاء أو بمرافقها لا يدخل الزرع والثمر في البيع وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا باع الارض  
 بحقها أو بمرافقها لا يدخل الزرع والثمر في البيع \* ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها أو منها يدخل فيه الزرع والثمر \* رجل دفع أرضه  
 مزارعة أو كرمه ونخله معاملة فعمل العامل في الكرم عملا قليلا أو زرع الارض (١٩٣) ثم باع رب الارض أرضه أو كرمه برضا

العامل والمزارع قالوا ان كان  
 قبل نبات الزرع وكان البذر  
 من صاحب الارض فلا شيء  
 للعامل من الثمن في الحكم  
 \* وان كان البذر من المزارع  
 فله من الثمن حصة بذره مبذورا  
 في الارض وأما الكرم  
 والنخل فان لم يخرج منه  
 شيء لا شيء للعامل من الثمن  
 لان الموجود منه العمل وبمجرد  
 العمل لا قيمة له \* وان باع  
 صاحب الارض أرضه مع  
 نصيب نفسه من الزرع بعد  
 ما نبت الزرع وخرج الكرم  
 والثمر فان أجاز المزارع جاز  
 ويكون نصيب البائع من  
 الزرع والثمر للمشتري ونصيب  
 العامل للعامل \* وان كان  
 هذا البيع قبل خروج الثمر  
 وقبل نبات الزرع فان كان  
 البذر من صاحب الارض  
 فلا شيء للمزارع في الحكم  
 لانه لا يملك شيئا قبل النبات  
 وانما يملك بعده وان كان  
 البيع بغير رضا المزارع في  
 جميع هذا أكن بعذر فكذلك

وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعقد واحد على رواية البكرى وهو الاصح  
 وان اختلفا في مقداره ان لم تقم لاحدهما بينة فالقياس أن يكون القول لرب السلم ولا يتحققان الا أنهما  
 يتحققان استحسانا بالاثار وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقام جميعا البينة يقضى بعقد  
 واحد عندهم وان اختلفا في صفته ان لم تقم لاحدهما بينة فانه لا يتحققان قياسا واستحسانا  
 ويكون القول لرب السلم فان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقام جميعا البينة يقضى  
 بعقد واحد عندهم جميعا وان اختلفا فيهما ان اختلفا في جنس رأس المال وجنس المسلم فيه ان لم تقم  
 لاحدهما بينة فانهما يتحققان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقام  
 جميعا البينة يقضى بعقدين وان اختلفا في قدر رأس المال والمسلم فيه ان لم تقم لاحدهما بينة فانهما  
 يتحققان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة تقبل بينته وان أقام جميعا البينة فانه يقضى  
 بعقد واحد عندهم جميعا وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة فأما اذا كانا اختلفا في صفة رأس  
 المال والمسلم فيه ولم تقم لاحدهما بينة فانهما يتحققان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه  
 يقضى بينته وان أقام جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة  
 كذا في الذخيرة \* وان اختلفا في مكان الايقاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم اليه ولا  
 يتحققان وقال صاحباه يتحققان وقيل الخلاف على العكس والاول أصح كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا  
 اذا لم تقم لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته طالبا كان أو مطالوبا وان أقام جميعا  
 البينة ذكر أنه يقضى بينة الطالب ويقضى بعقد واحد كذا في المحيط \* ولو اختلفا في أجل السلم  
 فالاختلاف فيه لا يوجب التحالف والبراءة عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \*  
 فلو اختلفا في أصل الأجل فان كان المدي للاجل رب السلم فالقول قوله ولو ادعى المسلم اليه وأنكره رب  
 السلم فالقول قول المسلم اليه والعقد صحيح استحسانا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال القول قول رب  
 السلم والعقد فاسد كذا في الحاوي \* هذا اذا لم تقم لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته وان  
 أقام البينة فالبينة بينة من يدعى الاجل كذا في المحيط \* وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان  
 القول قول رب السلم مع بينته كذا في فتاوى قاضيان \* هذا اذا لم تكن لاحدهما بينة وان قامت  
 لاحدهما بينة يقضى بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب ولا يقضى بعقدين عندهم جميعا  
 كذا في الذخيرة \* ولو اختلفا في مضى الاجل بعدما اتفقا أنه شهر فالقول قول المطلوب كذا في التهذيب \*  
 وان قامت لاحدهما بينة تقبل بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب كذا في المحيط \* ولو اختلفا

(٣٥ - فتاوى ثالث) الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العامل اجازة للارض ويسع المستأجر يجوز بعذر فكذلك بيع  
 الارض المدفوعة مزارعة وان كان بغير عذر فقد مر قبل هذا \* رجل باع أرضا وفيها حنطة مبذورة ولم تنبت بعد قال أبو نصر رحمه الله  
 تعالى ان كان البذر قد عصف في الارض فهو للمشتري وان كان لم يعصف فهو للبائع وانما قال ذلك لان البذر اذا عصف في الارض لا يكون  
 متقوما فيدخل في البيع غزلة أجزء الارض أما اذا لم يعصف يكون غزلة الزرع فلا يدخل في البيع من غزير كرو وكذا لو نبت ولم يكن له قيمة  
 وقت البيع \* وقيل ان أسقاها المشتري حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متقوما فيما فعل \* وهكذا قال أبو بكر الاسكافي  
 رحمه الله تعالى وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى هو للبائع في الاحوال كلها \* وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
 مثل ما قال أبو نصر وأبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى \* رجل دفع الى رجل أرضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى ان كان لا يتمتع قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة جازت وان كان يمنع فالزراعة فاسدة الا اذا اُضيف الى وقت فراغ الارض حينئذ يجوز ان سكت عن ذلك لا يجوز \* أرض لرجل ولجاره دار أسفل من أرضه في قعر فأراد صاحب الارض أن يزرع في أرضه أرزاً ولا يشك في خراب الدار ان فعل ذلك قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ان علم صاحب الارض أنه ليس له في أرضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هناك زرعاً لا يحتمل الماء الذي يسقي وان كان قد يحتمل الآن في أرضه حجر اقد يخرج الماء منه أو تصل الندوة الى دار جاره فليس له أن يمنع من الزراعة \* رجل دفع أرضه مزارعة سنة أو ثلاث سنين فأت أحدهما قبل الشروع في العمل أو قبل الزراعة فأراد الآخر أن يمنع كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنفسخ بموت أحد العاقلين \* وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفسخ المزارعة خلافاً للساقفي رحمه الله تعالى فان مات (١٩٤) رب الارض قبل أن يستحصل الزرع فأراد وارثه أن يأخذ الارض من العامل في

القياس له ذلك لان المزارعة اجارة فتفسخ بموت أحدهما أيهما كان \* وفي الاستحسان ليس له ذلك وترك الارض في يد العامل حتى يستحصل الزرع كالأجرة انتهت مدة الاجارة والزرع بقل فانها تركت بأجر المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محققاً في الزرع فترك الارض في يده الى وقت الادراك وتكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا لو أعار أرضه من رجل للزراعة فزرعها ثم بد العير أن يتبدد الارض فانها تركت في يد المستعير بأجر المثل الى وقت الادراك \* وكذا لو مات المكارى في طريق الحج أو مات السلاح في لج البحر فان الاجارة تبقى بأجر المثل وكذلك في المزارعة يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصل الزرع فاذا استحصل يقسم الخارج بينهما على شرطهما وتنقض المزارعة فيما بقي

في قدره ومضيه فالقول في القدر قول رب السلم والقول في المضى قول المسلم اليه ولو أقام جميعاً البينة فالبينة بينة المسلم اليه على اثبات زيادة أنه لم يبيع كذا في شرح الطحاوي \* واذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس فأقام رب السلم البينة أنهم ما تفرق فقبل قبض رأس المال وأقام المسلم اليه البينة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق فان كان رأس المال في يد المسلم اليه فالبينة بينة المسلم اليه والسلم جاز كذا في الذخيرة والمحيط \* وان كانت الدراهم في يد رب السلم بأعيانها فقال المسلم اليه أو دعها اليه أو غصبها بعد القبض وقد قامت البينة على القبض كان القول قوله ويقضي بالدراهم كذا في الحاوي \* وان قامت لاحد ماينة فان قامت لرب السلم لا تقبل وبينة المسلم اليه تقبل وان لم تقم لاحد ماينة فان كانت الدراهم في يد المطلوب ان كان الطالب لا يدعي عليه غصبا ولا ودعية وانما يقول ما قبضت رأس المال فانه لا يمين على واحد منهما وان ادعى الطالب الغصب منه أو الودعية بعدما أنكر القبض في المجلس فالقول قول المطلوب وان كانت الدراهم في يد رب السلم فان كان المطلوب ادعى القبض ولم يدع على الطالب غصبا ولا ودعية بعد ذلك فلا يمين على واحد منهما واذا ادعى الطالب الغصب أو الودعية بعدما ادعى قبض رأس المال في المجلس وأنكر الطالب فن مشايخنا من قال القول قول المطلوب مع عينه فيحلف ويجوز السلم ويأخذ رأس المال من رب السلم ومنهم من قال بأن هذا كذا اذا قال الطالب لم تقبض مفصولاً بأن قال أسلمت اليك وسكت ثم قال الآنك لم تقبض أو قال أسلمت اليك ولم تقبض بالعطف لا بالاستثناء فأما اذا قال لم وصولاً لم تقبض والمطلوب يقول قبضت يجب أن يكون القول قول الطالب في هذه المسئلة ولا يكون القول قول المطلوب هكذا في المحيط \* اذا جاء المسلم اليه بعد ما تفرق فاعن المجلس بنصف رأس المال وقال وجدته زيو فان صدقه بذلك رب السلم كان له أن يردعه على رب السلم وان كذبه في ذلك وأنكر أن يكون من دراهمه وادعى المسلم اليه أنه من دراهمه فان كان المسلم اليه أقرب قبل ذلك فقال قبضت الجياد أو قال قبضت حتى أو قال قبضت رأس المال أو قال استوفيت الدراهم ففي هذه الوجوه الاربعة لا تسمع دعواه الزيادة حتى لا يستحلف رب السلم أما اذا قال قبضت الدراهم فالقياس أن يكون القول لرب السلم والاستحسان القول للمسلم اليه وأما اذا قال قبضت فالقول للمسلم اليه كذا في الذخيرة ولو أقرب قبض الدراهم ثم ادعى انها استوفى لا تقبل وان قبض ولم يقرب شي ثم ادعى انها استوفى قبل قوله هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا وجد بعض رأس المال بهيئة أو مستحقة فاختلفا فقال رب السلم هو ثلث رأس المال وقال المسلم اليه هو النصف فالقول قول رب السلم مع عينه ولو كان مستوفى أو وصفا فاختلفا في ذلك فالقول قول المسلم اليه كذا في الحاوي \* واذا شرط في السلم في الثوب الجيد فجاء بثوب وادعى أنه جيد

من المدة فان مات المزارع والزرع بقل فان قال وورثة المزارع نحن نفعل كان لهم ذلك ويبقى المزارعة على شرطهما الى أن أنكر يستحصل الزرع ولا يكون لصاحب الارض أن يأخذ الارض من ورثته قبل أن يستحصل الزرع \* وان قال وارث العامل لا أعمل ولكن أقطع الزرع ونقسم بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل ويجوز لصاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهما وان شاء أعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شاء يتفق على الزرع الى أن يستحصل ثم يرجع عما نفق على الوارث في حصته ليندفع الضرر من الجانبين \* مزارع محرق الارض ثم نفقت المزارعة لفساد المزارعة بسبب قلو ان كان البذر من المزارع لاشي له على صاحب الارض لانه محرقه نفسه وان كان البذر من صاحب الارض فلعامل أجرمثله لانه أجبر صاحب الارض عمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئاً من الخارج فكان



له أجر مثله لانه أجبر صاحب أجرة المثل \* رجل دفع أرضا وبذر الى رجل مزارعة على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فيبذر العامل ونساقه فلما نبت قام عليه صاحب الأرض بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصد الزرع بغير أمر المزارع كان صاحب الأرض متطوعا فمما فعل ويكون الخارج بين صاحب الأرض والعامل على ما شرط الا ان الشركة كما كدت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الأرض فسحقها فكان صاحب الأرض في العمل كأجنبي آخر ولو عمل ذلك أجنبي يكون متطوعا ويكون الخارج بين العامل وصاحب الأرض على ما شرط اذا فكذلك ههنا فان كان صاحب الأرض مستأجرا أجبر فعمل أجبره لا يرجع هو بذلك على العامل لانه استأجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع يقل ذكرنا أنه يترك في الأرض حتى يستحصد لانه كان محققا في الزراعة فان أنفق أحدهما على الزرع بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضي يكون متطوعا لان كل واحد منهما (١٩٥) غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق متطوعا

كلا دار المشتر كذين اثنين اذا استمرت فانفق أحدهما في المزمة بغير أمر صاحبه يكون متطوعا \* رجل دفع أرضا وبذر الى رجل مزارعة على أن يزرعها سنة هذه على أن يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستحصد الزرع حتى هرب العامل فانفق صاحب الأرض على الزرع بأمر القاضي حتى استحصد الزرع ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الأرض جميع ما أنفق أو لا بقول القاضي لأمر صاحب الأرض بالاتفاق حتى يقيم البيعة على ما يشاء ولا لان القاضي لا يعلم فيكلفه إقامة البيعة ويقبل هذه البيعة بغير خصم لكشف الحال كالمطلب من القاضي الأمر بالاتفاق على الوديعة والاتفاق ولو لم يهرب العامل

وأما الطالب فاقاضي به اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فان قال جيد أجبر على القبول كذا في الخلاصة \* رجل قال لا آخر أسلمت الى عشرة دراهم في كرخطة الا اني لم أقبضها أو قال أسلمتني الا اني لم أقبضها فان ذكر قوله الا اني لم أقبضها موصولا للكلامه صدق قياسا واستحسانا وان ذكر مفعولا بأن سكت ساعة ثم قال الا اني لم أقبضها صدق قياسا ولم يصدق استحسانا ثم اذا لم يصدق على جواب الاستحسان ذكر أن القول قول الطالب مع عيونه هذا اذا قال أسلمت الي أما اذا قال دفعت الي عشرة أو قال نقدتني لكن لم أقبضها فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وصل أم فصل كالمو قال قبضت ثم قال لم أقبض وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصدق ان وصل وان فصل لا يصدق كذا في المحيط \* وان اختلفا فالقول بالسلم شرط في أن يوفى في محله كذا وقال المسلم اليه أعطيتك في محله أخرى غير تلك أجبر رب السلم على القبول كذا في الذخيرة \* واذا كان الشرط في عقد السلم أن يوفى في مكان كذا فقال المسلم اليه خذني في مكان آخر وخذني الكرا الى ذلك المكان قبضه كان جائزا ولا يجوز أخذ الكرا وعليه رد ما أخذ من الكرا وهو بالخيار ان شاء مرضى بقبضه وان شاء رده حتى يوفى في المكان الذي شرطه فان هلك المقبوض في يده فلا شيء له كذا في المبسوط \* ولو شرط أن يوفى به اياه في منزله بعد ما يوفى في محله كذا بان قال على أن يوفى في درب سمرقند ثم يوفى بعد ذلك في منزلي بكلا بدعامة المشايخ على أنه لا يجوز قياسا واستحسانا وكان الفقيه أبو بكر محمد بن سلام يقول يجوز السلم استحسانا كذا في المحيط \* ولو شرط أن يوفى به اياه في منزله ابتداء بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقال الحكماء الشهيد هذا القياس والاستحسان فيما اذا لم يبين منزله ولم يعلم المسلم اليه أنه في أي محله أما اذا بين أو علم المسلم اليه ذلك فيجوز قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* بل في السلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الا يفاء فيه فله مطالبة المسلم فيه ان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط أو دونه قال رضي الله عنه وأفتى بعض مفتي زماننا بأنه لا يمكن من المطالبة وهذا الجواب أحب الي الا في موضع الضرورة وهو أن يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيجوز رب السلم عن استيفاء حقه كذا في الفتنة \*

الفصل الخامس في الاقالة في السلم والصلح فيه وخيار العيب يجب أن يعلم أن الاقالة في السلم جائزة كذا في المحيط \* فان تقابل في كل السلم فيه جازت الاقالة سواء كانت الاقالة بعد حلول الاجل أو قبله وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه أو هالكا ثم اذا جازت الاقالة فان كان رأس المال مما يتعين بالتعيين وهو قائم فعلى المسلم اليه رد عينه الى رب السلم وان كان هالكا فان كان مما له مثل فعليه رد مثله وان كان

ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع يقل والمزارع غائب فان القاضي يقول لصاحب الأرض ان شئت أنفق ولك أن تجلس من المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان أبي أن يعطيك نفقتك أبيع عليه حصته وأعطيك النفقة من ثمن حصته فان لم يف ثمن حصته فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل لو كان حاضرا فانما كان غائبا لا ينفذ أمر القاضي الا بطريق النظر وذلك فيما قلنا \* قيل هذا قولهما أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يبيع حصة الغائب وقيل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع يحيا به هذه النفقة فيكون بمنزلة المرهون والقاضي يبيع الرهن والتمركه مستغرفة الدين فيبيع حصته من الزرع \* ولو دفع أرضا وبذر الى رجل على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فيبذر العامل وسقاه حتى نبت فقام صاحب الأرض بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصد الزرع بغير أمر المزارع كان الخارج بينهما نصفين وبه يكون رب الأرض متطوعا فمما فعل لان الشركة

تأكدت بينهما ما في الخارج بعد الثبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الأرض فسحقه فكان صاحب الأرض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك أجنبي يكون متطوعا فكذلك صاحب الأرض \* ولو أن العامل بذر الأرض ولم ينبت ولم يسقه فسقاه رب الأرض قبل الثبات وقام عليه حتى نبت واستحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا استحسانا أو يكون رب الأرض متطوعا وفي القياس يكون الخارج لصاحب الأرض لأن الحنطة قبل الثبات في الأرض بمنزلة مالو كانت في الجو والحق قبل القاء البذر \* والفتوى على جواب الاستحسان لأن القاء البذر سبب للثبات ولهذا لا يملك رب الأرض فسحق العقد قصد إيقام ذلك مقام حقيقة الثبات ويكون صاحب الأرض عاملا في محل مشترك \* ولو أن رجلا بذر أرضه ولم ينبت فسقاه أجنبي فنبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الأرض لأن صاحب الأرض برضى بهذا السقي دلالة بخلاف (١٩٦) ما قبل القاء البذر \* رجل دفع إلى رجل أرضا وبذر أزرعة ثم إن صاحب

مما لا مثل له فعليه رد قيمته وأن كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين فعليه رد مثله هالكاً أو قائماً وكذلك إذا قبض رب السلم المسلم فيه ثم تقابلا والمقبوض قائم في يده جازت الأقالة وعلى رب السلم رد عين ما قبض وأن تقابلا السلم في بعض المسلم فيه فإن كان بعد حلول الاجل جازت الأقالة بقدره إذا كان الباقي جزءاً معلوماً من النصف والثلث ونحو ذلك من الأجزاء المعلومة والسلم في الباقي إلى حلول أجله عند عامة العلماء وإن كان قبل حلول الاجل لم يشترط في الأقالة تعجيل الباقي جازت الأقالة أيضاً والسلم في الباقي إلى حلول أجله وإن اشترط فيها تعجيل الباقي لم يصح الشرط والأقالة صحيحة وهذا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن الأقالة عندهما فسخ كذا في البدائع \* وإن أراد رب السلم أن يستبدل برأس المال شيئاً بعد الأقالة لم يجز استحساناً وبه أخذ علما وثلاثة كذا في المحيط \* وأجمعوا أن قبض رأس المال بعد الأقالة في باب السلم في مجلس الأقالة ليس بشرط لعصمة الأقالة كذا في التارخية ناقلاً عن السغناقي \* رجل أسلم جارية في كرحنطة فقبضها المسلم اليه ثم تقابلا فحانت في يد المسلم اليه صححت الأقالة وعليه قيمتها يوم قبضه ولو تقابلا بعد هلاك الجارية جازاً أيضاً وعليه قيمتها كذا في الجامع الصغير \* مثل على ابن أحمد عن رب السلم إذا اشترى المسلم فيه من المسلم اليه قبل القبض بأكثر من رأس المال أو برأس المال هل يكون ذلك أقالة للسلم فقال لا يصح الشراء ولا يكون أقالة كذا في التارخية وباع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال لا يصح ولا يكون أقالة كذا في القنية \* تقابلا السلم ثم اختلفا في رأس المال فالقول للطالب ولو تقابلا السلم بعد ما قبض رب السلم المسلم فيه وهو قائم في يده ثم اختلفا في مقدار رأس المال يتحالفان هكذا في محيط السرخسي \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى إلى رجل أسلم إلى رجل في كرحنطة فقال رب السلم السلم اليه أبرأتك من نصف السلم وقبل المسلم اليه وجب عليه رد نصف رأس المال لأن هذه أقالة في نصف السلم هكذا قاله أبو نصر محمد بن سلام والفقهاء أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* رب السلم إذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت أقالة للسلم ويلزمه رد رأس المال كذا في فتاوى قاضيان \* في الفتاوى العنانية ولو تفاخضا ورأس المال عرض فباع رب السلم من المسلم اليه جاز ولا يجوز من غيره وفيه أيضاً نصرا في أسلم في خمر ثم أسلم أحدهما فهو كالأقالة حتى لا يجوز الاستبدال برأس المال بعد الفسخ كذا في التارخية \* في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى إلى رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كرحنطة وله عليه أيضاً كرا إلى سنة فأقاله السلم على أن يجعل له الكرا التسبئة قال الأقالة جائزة والكرا إلى أجله كذا في المحيط \* وإذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن يرد عليه مائتي درهم أو مائة درهم وخسين كان باطلاً فأما إذا قال صاحب السلم على مائة من رأس المال

الأرض بذر الأرض ولم يسقه ولم ينبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا \* أما إذا فعل ذلك بأمر المزارع فهو وظاهر لانه لو بذروا سقاه كان معينا للمزارع فهذا أولى وأما إذا فعل بغير أمر المزارع فلا يلزم بمجرد القاء البذر في الأرض لم يحصل الخارج وإن ما حصل حصل بالسقي والعمل بعده وما فعل صاحب الأرض محقق بمقتضى أن يكون على وجه الفسخ ويحتمل أن يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل كيلا يفوت الوقت بمرض العامل أو باستغاله بعمل آخر فلا ينسخ العقد بالشك \* ولو أن رب الأرض بذر وسقاه حتى نبت ثم إن المزارع قام عليه وسقاه حتى استحصد فإن الخارج يكون لصاحب الأرض ويكون المزارع متطوعاً ولا أجر له لم

يوجد من المزارع ما يكون سبباً للخارج فلا يبقى المزارعة \* وإن كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت فسقاه رب الأرض وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا \* وكذا لو بذر صاحب الأرض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا \* ولو أن صاحب الأرض بذر وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الأرض وهو ضامن لمثل ما أخذه من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعاً في عمله لأن صاحب الأرض صار غاصباً لما أخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج على ملكه فكانت زراعته في هذه الأرض وفي أرض أخرى له سواء ولو أن صاحب الأرض فعل ما فعل بأمر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطوا لأن المزارع لما أمر بذلك فقد استعان منه \* رجل وكل رجلاً بأن يدفع أرضه مزارعة هذه السنة فأجرها الوكيل من رجل بكر حنطة وسطاً وبكر شعير وسطاً أو سمهم أو أرواؤه غير ذلك مما تنجزه الأرض ليزرعها

المستأجر حنطة أو شعير أجاز استحسانا لانه أمره بآجرة الأرض وقد أحر وان أحرها الوكيل بدراهم أو بشئ لا يززع لا يجوز ذلك \* وكذلك أمره بأن يدفع هذه الأرض من أربعة هذه السنة في الحنطة خاصة فأجرها بكرة حنطة وسط جاز ويزرعها المزارع ما بدله ما يكون ضرره على الأرض مثل ضرر الحنطة أو دون ذلك \* وان أحرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينقد نصره على الموكل ولو وكله بأن يدفعها من أربعة بالثلث فأجرها من رجل بكرة حنطة وسط كان مخالفا فان زرعها المستأجر كان الخارج للزارع وعليه كرحنطة وسط الوكيل لان الوكيل صار غاصبا للأرض ولرب الأرض أن يضمن نقصان الأرض ان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المزارع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى فان ضمن المزارع رجح المزارع على الوكيل بحكم الغرور \* ولو وكل رجلا بأن يواجر أرضه سنة بكرة حنطة وسط فدفعها من أربعة بالنصف على أن يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لان (١٩٧) ما أتى به الوكيل أضرب على الموكل بما أمره به لان الموكل أمره

بعدمسلم له الاجر اذا تمكن المستأجر من الانتفاع بها وان لم ينفع وفي المزارعة لا يسلم له الاجر على كل حال \* ولو وكل رجلا بأن يأخذ له هذه الأرض من أربعة فاستأجرها الوكيل بكرة حنطة لا يجوز على الا \* مرو لو وكله بأن يأخذها له من أربعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثا لا يجوز ذلك على الموكل لان الموكل كل أمره بأن يأخذها من أربعة على أن يكون لرب الأرض ثلثه وللوكيل ثلثا وقد أتى بضده \* رجل أمر رجلا أن يدفع أرضه هذه السنة من أربعة فدفعها من أربعة بالثلث أو بأقل أو بأكثر جاز لان الموكل اذا لم يقدر حصة من الخارج كان مفوضا الامر الى رأى الوكيل فيجوز الا أن يدفعها بشئ لا يتغابن

كان جائزا وكذا اذا قال على خمسين من رأس المال لان الصلح على رأس المال في باب السلم اقالة وبعد هذا اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في قوله صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس المال أنه هل يصير اقالة في جميع السلم أو في نصف السلم وان قال صالحك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز يريد بقوله لا يجوز أنه لا تثبت الزيادة فتوقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وأشار شمس الائمة السرخسي في شرحه الى أنه تطل الاقالة في هذا الوجه أصلا كذا في الذخيرة \* واذا أسلم الرجلان الى رجل في طعام فصاحه أحداهما على رأس ماله فالصلح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان أجازوا كان المقبوض من رأس المال مشتركا بين ما وما بقا من طعام السلم مشتركا بينهما وان لم يجز فبالصلح باطل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الصلح جائز بين المصالح والمسلم اليه وكذلك لو كان بالسلم كفيل فصالح أحد صاحبي السلم مع الكفيل على رأس ماله فهو كالصلح مع الاصيل على الخلاف الذي بينا كذا في المبسوط \* وهذا اذا أسلموا عشرة دراهم مشتركة الى رجل في كرم من الطعام فان لم تكن العشرة مشتركة بينهما لكن أسلموا عشرة دراهم ثم نقد كل واحد منهما خمسة لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا في البيع وذ كر بعض المشايخ رحمه الله تعالى في شرح البيوع أنه يجوز هذا الصلح في حصة المصالح بالاجماع وبه ضمه قالوا هذا ليس بصحيح فقد ذكر في صلح الاصل هذا الفصل وذ كر فيه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على حسب ما ذكر في الفصل الاول ولم يذ كر في شئ من الكتب ما اذا قال أحد ربي السلم عقد السلم بمحضته قد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى على نحو ما ذكرنا في الفصل المتقدم كذا في المحيط \* اذا أسلم رجل وأخذ بالسلم كفيل ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف على اجازة المسلم اليه سواء كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره ان أجاز جاز وان لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك لو صالح الاجنبي رب السلم على ذلك هذا اذا كان رأس المال من النقود فان كان عينا كالعبد والثوب ونحوهما يتوقف الصلح على اجازة المسلم اليه في قولهم وان أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم تتوقف في قولهم جميعا كذا في الظهيرية \* قبض الرب المسلم فيه وتعيب عنده ووجهه عيبا قد عا فعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان قبله المسلم اليه مع العيب الحادث عاد السلم وان أبي فله ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان أبي أن يقبله مع عيبا رد عليه مثل ما قبض ويرجع بمسارط في السلم وقال محمد رحمه الله تعالى ان أبي أن يقبله رجح عليه بقدر النقصان من رأس ماله كذا في الكافي \* من قبض ما أسلم فيه ثم أصاب فيه عيبا ردته وان وجد به عيبا آخر فالسلم اليه بالخيار ان شاء مرضى بزيادة العيب وقبله وسلم

فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجز المزارعة لان مطلق التوكيل ينصرف الى المتعارف \* ولو أن الوكيل حابي محابة فاحشة فزرعها المزارع وخروج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرطوا لاشئ لصاحب الأرض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع المغصوب من أربعة كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرطوا ولرب الأرض أن يضمن المزارع نقصان الأرض خاصة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر ثم يرجع المزارع على الوكيل بحكم الغرور لان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر العقار لا يضمن بالغصب وفي قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن رب الأرض أي ما شاء وان لم تكن المحابة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الأرض على ما شرطوا والوكيل هو الذي يقبض حصة الموكل من الخارج ولا يقبضه الموكل الا بوكالة الوكيل \* ولو كان البذر من صاحب الأرض كان هذا على أن يدفعه بما يتغابن الناس فيه لان البذر اذا كان من صاحب الأرض كان هو

مستاجر العامل والتوكيل بالاستثمار يكون بمنزلة التوكيل بالشراء لا يتحمل الغبن الفاحش من الوكيل فان كان الغبن يسيراً فصاحب الأرض هو الذي يلي قبض حصته ههنا دون الوكيل وليس للوكيل أن يقبض ههنا إلا بأمر الموكل لأن صاحب الأرض لا يستحق الخارج ههنا بعقد الوكيل وإنما يستحقه لأنه عاملاً معه \* ولأن الوكيل يدفعها بما لا يتغابن فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرط لأن الوكيل إذا حابه بمحابة فاحشة صار غاصباً للأرض والبذر جميعاً فيكون الخارج بين الوكيل والمزارع فان عكس في الأرض نقصان بالزراعة كل رب الأرض أن يضمن المزارع نقصان الأرض في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول أن يضمن نقصان الأرض أيها شاء \* رجل أمر رجلاً أن يدفع أرضه مزارعة ولم يسم وقتاً كان للوكيل أن يدفعها مزارعة في السنة الأولى فان لم (١٩٨) يدفع في السنة الأولى ودفعها بعد هذه السنة لا يجوز استحساناً لأن دفع الأرض

مزارعة يكون في وقت مخصوص لافي كل وقت فيتقيد بوقت المزارعة في تلك السنة كالنوكيل بشراء الأرضية يتقيد بأيام الأضحية من السنة الأولى \* وكذا التوكيل بأكره الأبل إلى مكة للحج يختص بأيام الموسم من تلك السنة \* بخلاف اجارة ورور الرقيق فان ذلك لا يختص بوقت \* رجل وكل رجلاً بأن يأخذ له أرض فلان هذه السنة مزارعة على أن يكون البذر من قبل الموكل كان للوكيل أن يأخذها بما لا يتغابن فيه الناس لا بما لا يتغابن فيه فان أخذها بما لا يتغابن فيه الناس لا ينفذ على الموكل إلا أن يرضى به الموكل وبزرعها لأنه وكله باستثمار الأرض فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء فلا يملك الغبن الفاحش إلا أن يرضى به الموكل فان زرعها الموكل بعد ما علم بعقد الوكيل كانت زراعته

إليه سلمه غير معيب وان أبي قبولة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بطل حق رب السلم وليس لمحق الرد ولا الرجوع بخصه العيب هذا اذا كانت زيادة العيب عند رب السلم بأقصة مما وية أو بفعل رب السلم فأما اذا كانت بفعل الاجنبي وأخذ رب السلم قيمة النقصان منه فليس له ولاية الرد بالعيب وليس للسلم اليه قبولة بزيادة العيب لأجل الأرض وبطل حقه في العيب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* قال هشام في نوادره سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب فأخذه وقطعه ثم وجده عيباً قال ليس له أن يرجع بنقصان العيب وعنه أيضاً قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل أسلم إلى رجل درهمين أحدهما في الخنطة والآخر في الأرض ودفعهما إليه ثم وجد أحدهما ستوقه قال ان كان دفعهما إليه معافس في نصف الخنطة ونصف الأرض وان كان دفع إليه كل درهم على حدة فان أقام البينة فالبينة بينة الذي أسلم إليه وان لم تقم له ما بينة فالحاقه فسد السلم كله \* وعن إبراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى قال رجل أسلم إلى رجل خمسة دراهم في خمسة أقفزة وخنطة وخمسة دراهم في خمسة أقفزة شعير خمسة الخنطة على حدة وخمسة للشعير على حدة فأصاب درهمان ستوقه يعني بعدما تفرقا فقال رب السلم هو من الخنطة وقال المسلم اليه هو من الشعير فقال قول رب السلم وان تصادقاً أنهم لا يعلمان من أيهما قال يردها المسلم اليه درهمان آخر على رب السلم وينقص من كل واحد منهما خمسة \* وروي بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في رحنطة وخمسة دراهم في رحنطتين فأعطاه عشرة للحنطة ثم أعطاه خمسة للشعير ثم وجد درهمان ستوقه بعدما تفرقا فقال المسلم اليه هو من دراهم الخنطة وقال رب السلم هو من الشعير قال ان كان المسلم اليه أقر بالاستيفاء فقال قول رب السلم وان لم يكن أقر بالاستيفاء فقال قوله وان تصادقاً أنهم لا يدريان من أيهما هو قال يكون نصفه من العشرة ونصفه من الخمسة فينقص عشر الخنطة ونصف عشر الشعير وان كان أعطاه خمسة عشر في صفة واحدة فانه ينقص ثلثا عشر الخنطة وثلث خمس الشعير كذا في الهبط \*

الفصل السادس في الوكالة في السلم \* من وكل رجلاً ليس له درهم في رحنطة فأسلمها الوكيل بشرط السلم جاز كذا في شرح التكملة \* والوكيل هو الذي يطالب بتسليم المسلم فيه عند محل الاجل وهو الذي يسلم رأس المال ثم ان كان الوكيل نقد دراهم الموكل أخذها المسلم فيه ودفعه إلى الموكل وان كان نقد دراهم نفسه ولم يدفع اليه الذي وكله شيئاً يرجع بماتقد على الموكل كذا في الذخيرة \* ولهذا الوكيل أن يقبض السلم فاذا قبض كان له أن يحبسها عن الأمر حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل أن يحبسها من الموكل هلاك أمانة وان هلك بعد الحبس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يهلك هلاك الزمى وقال محمد

رضا فان زرعها وحصل الخارج مشترك بين رب الأرض والمزارع ويكون الوكيل مطالباً بخصه رب الأرض وجه يستوفيه من الموكل ويسلمه إلى رب الأرض لأن رب الأرض استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع إلى العاقبة \* فلأن رب الأرض أخذ حصته من الموكل بغير أمر الوكيل برئ الوكيل عنه \* ولو كان الوكيل أخذ الأرض لموكله بما لا يتغابن فيه الناس ولم يضر الموكل بذلك حتى زرعها الموكل بأمر الوكيل كان الخارج للمزارع ورب الأرض على الوكيل أجرة مثل أرضه ولا شيء للوكيل على الموكل لأن استثمار الوكيل كان نافذاً على الموكل فاذا زرعها الموكل بأمر الوكيل كانت هذه الأرض بمنزلة أرض مملوكة للوكيل فدفعها اليه وأمره أن يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للمزارع \* ولو كان الوكيل دفع الأرض إلى الموكل ولم يضره بما أخذها به ولم يضره بزرعها فزرعها الموكل كان الخارج للمزارع لأنه لم يضره ولا شيء لرب الأرض على الوكيل ههنا لأن المزارع حين زرعها بغير أمر الوكيل صار بمنزلة الغاصب ومن استاجر

أرضاً فقصها منه فأصاب وزرعها لم يكن لصاحب الأرض على المستأجر أجر ثم نقصان الأرض ههنا رب الأرض على الزارع لأنه زرعها غصبا ولا يرجع به على الوكيل لأنه إذا زرع ولم يكشف الحال أنه بما أخذ الأرض لا يصير مغروراً من جهة الوكيل \* رجل دفع إلى رجل أرضاً لزرعها بذره هذه السنة بالنصف وضمن رجل رب الأرض الزراعة من الزارع فإن كان الضمان شرطاً في المزارعة كانت المزارعة فاسدة لأن صاحب الأرض إذا كان البذر من قبل الزارع فهو مؤجر أرضه لزراعها العامل لنفسه فلا يستحق عليه العمل فكان شرط الضمان شرطاً فاسداً في الأجارة فيفسد الأجارة فإن لم يكن الضمان شرطاً في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان وإن كان البذر من صاحب الأرض تجوز المزارعة والضمان سواء كان الضمان شرطاً في المزارعة أو لم يكن لأن صاحب الأرض يصير مستأجر العامل ههنا فيستحق عليه العمل فصحت الكفالة \* وإن تغيب المزارع فأخذ الكفيل بالعمل وعمل وأدرك الزرع ثم ظهر (١٩٩) المزارع كان الخارج بين صاحب

الأرض والمزارع على ما شرطاً ويكون عمل الكفيل بأمر المزارع كعمل المزارع والوكيل أجر مثل عمله على المزارع إن كانت الكفالة بأمره \* ولو كانت المزارعة بشرط أن يعمل الزارع بنفسه وكفل إنسان بالعمل فإن كانت الكفالة شرطاً في المزارعة فسدت المزارعة والضمان جميعاً والمعاملة في جميع هذا بمنزلة المزارعة \* ولو دفع رجل أرضه من أربعة وكفل إنسان رب الأرض بحصته مما يخرج من الأرض لا تصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بغيره منعه سواء كان البذر من صاحب الأرض أو من العامل لأن حصته رب الأرض أمانة عند الزارع فلا تصح بها الكفالة ثم تفسد المزارعة إن كانت الكفالة شرطاً فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة \* ولو كفل

رجله لله تعالى بسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثرت وذ كرشمس الأئمة السر خسي أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* فإن كان دفع رأس المال من مال الموكل وأخذ بالسلم كفيلاً أو رهناً جاز فإذا حل السلم فأخروا الوكيل أو أروا الذي عليه الطعام منه أو وهبه له جاز ويضمن الوكيل للوكل وكذا إن أحال به على مولى أو غيره مولى وأبرأ الأول جاز عليه خاصة ويضمن الآخر بطعامه وإن اقتضى الطعام أدون من شرطه جاز للوكل أن يضمنه من بدل طعامه وإن تارك الوكيل السلم جاز ويضمن الطعام للوكل في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* وإن أقال السلم جاز ويكون ضامناً للوكل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في فتاوى قاضيان \* وإذا عقد الوكيل عقد السلم ثم أمر الموكل بأداء رأس المال وذهب الوكيل فقد بطل السلم وكذلك لو كان الذي عليه السلم وكل رجله لا يقبض رأس المال وذهب عن الجاس قبل أن يقبض وكيله رأس المال بطل السلم كذا في الذخيرة \* وإذا خالف الوكيل بالسلم فأسلم في غير ما أمره الموكل بالسلم فيه كان للوكل أن يضمن الوكيل دراهمه وإن شاء ضمن المسلم إليه فإن ضمن الوكيل بقي السلم صحيحاً على الوكيل وإن ضمن المسلم إليه أن ضمنه وهما في المجلس يعني الوكيل والمسلم إليه ونقد الوكيل دراهم آخر فالسلم جائز وإن ضمنه بعد ما تفرق عن المجلس فإن السلم يبطل كذا في المحيط \* قال وإذا دفع إلى رجل عشرة دراهم ليسلمها في طعام فداول الوكيل رجلاً فباعه فإن أضاف العقد إلى دراهم الآخر كان العقد للآخر وإن أضافه إلى دراهم نفسه كان عاقبة نفسه وإن عقد العقد بعشرة مطابقة ثم نواه للآخر فالعقد له وإن نوى لنفسه فالعقد له وإن لم تحضره نية فإن دفع دراهم نفسه فالعقد له وإن دفع دراهم الآخر فهو للآخر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عاقبة نفسه ما لم ينو عند العقد أنه للآخر وإن تكاد في النية فقال الآخر نويته على وقال المأمور نويته لنفسه فالطعام الذي نقد دراهمه بالاتفاق كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلاً أن يأخذ له دراهم في طعام فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فالطعام السلم على الوكيل والوكيل على موكله دراهم قرض ولو أسلم وكيله في طعام فقبض الموكل السلم أو فسخ العقد مع المسلم إليه جاز استحساناً والسلم إليه أن يتنعم من دفعه إليه كذا في خزائن الأكل \* وإذا وكل رجلين ليسلمها فأسلم أحدهما لم يجز وإن أسلما ثم تارك أحدهما المسلم إليه لم يجز في قولهم جميعاً كذا في الحاوي \* رجل وكله رجلاً أن يأخذ منه ما أسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فلم له ما في عقد جاز وإن خلط الدراهم ثم أسلم كل السلم له ويكون ضامناً لهما بما خلط كذا في فتاوى قاضيان \* وإن أسلم دراهم كل واحد منهما على حدة إلى رجل واحد ثم اقتضى شيئاً فادعى كل واحد من الآخرين أنه من حقه فالقول قول المسلم إليه فإن كان هو غائباً

رجل لأحدهما عن صاحبه بحصته مما يخرج من الأرض إن استهلكها صاحبه فإن كان ذلك شرطاً في المزارعة فسدت المزارعة \* وإن لم تكن شرطاً فيها جازت المزارعة والكفالة لأن الكفالة أضيفت إلى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وإنما تفسد المزارعة إذا كانت الكفالة شرطاً فيها لأن دين الاستهلاك دين يجب لبعده المزارعة فيفسد المزارعة كمن باع من رجل شيئاً وكفل إنسان للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لبعده البيع \* ولو كانت المزارعة فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الأرض بحصته مما يخرج من الأرض كان الضمان باطلاً لأن المزارعة إذا كانت فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الأرض شيئاً من الخارج وإنما يستحق أجر مثل الأرض وأجر المثل لا يجب على الكفيل لأنه لم يلتزم ذلك والله أعلم \* كتاب المعاملة \* المعاملة جائزة عند أصحابنا رحمه الله تعالى بشرائطها في جميع الاشجار والكروم والرباط \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجوز إلا في الكروم والنبض خاصة

وشرائطها أربعة \* منها بيان نصيب العامل فان بيننا نصيب العامل وسكان نصيب الدافع جازا استحقاقا كما قلنا في المزارعة \* ومنها الشركة في الخارج كما في المزارعة \* ومنها التخليه بين الاشجار والعامل \* ومنها بيان الوقت فان سكا عن الوقت جازا استحقاقا ويقع العقد على أول غرة تكون في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة تنتقص المعاملة \* رجل دفع أصول رطبة في أرض الى رجل لمعامله ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الأرض ينمو ساعة فساعة على مرور الزمان فان كانت رطبة لنباتها غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فتكون المعاملة على أول غرة تكون \* ولودفع تخلافية طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا ودفع معاملة بعد ما صار بسرا أخضر أو أحر غير أنه لم ينه عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة \* ولودفع (٣٠٠) اليه بعد تنهاى عظمه لا يزبد بعد ذلك لاقبلا ولا كثيرا الا أنه لم يربط بعد كانت

المعاملة فاسدة لان بعد ماتنهاى عظمه لا يزداد بعلمه فان عمل فيه العامل كان له أجر مثله \* ولودفع الى رجل رطبة قد انتهت جزاها على أن يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على أن مازر الله تعالى من بذرقه هو بينهما نصفان جاز استحسانا وان لم يسميا وقتا له لان ادراك البذر وقت معلوم فيجوز فيكون البذر بينهما والرطبة لصاحبها \* ولو شرط على أن تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة لانها مباشرة الشركة فيما لا ينمو بعلمه فالرطبة للبذر عزلة الاشجار للثمار فكان اشتراط الشركة في الاشجار المدفوعة اليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد فكذلك ههنا \* ولو دفع الى رجل غرائس نخل أو شجرا أو كرم قد علق في الأرض ولم يبلغ الثمر على أن يقوم عليه ويسقيه و يلقح

فالمقول قول الوكيل فاذا قدم المسلم اليه وكذب الوكيل فالمقول قول المسلم اليه ولو وكله بشئ يبيعه بدراهم فاسلمه في طعام الى أجل فهو عاقل لنفسه وان أمر ببيعه ولم يسم له الثمن فاسلم في طعام الى أجل جاز على الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجز في قولهما كذا في المبسوط \* ولو أمره بأن يسلم دراهمه الى رجل بعينه فاسلم الى غيره لم يجز كذا في خزنة الاكل \* واذا وكله بالسلم فادخل الوكيل في عقد السلم شرطا ففسده لم يضمن الوكيل كذا في الحاوي \* قال واذا وكله أن يسلم له عشرة دراهم في طعام فاطعمه الدقيق والحنطة عندنا استحسانا قالوا هذا اذا كانت الدراهم كثيرة فاما اذا كانت قليلة فانما ينصرف الى الخبز فاما الدقيق ففيه روايتان في رواية هو عزلة الحنطة وفي رواية هو عزلة الخبز وهذا القياس ثابت في الوكيل بالشراء فاذا وكله أن يسلم له دراهم في طعام فاسلم في شعير أو غيره فهو مخالف وللوكيل أن يضمن الوكيل دراهمه وان شاء أخذها من المسلم اليه كذا في المبسوط \* ولو وكل ذميا بعقد السلم جاز مع الكراهة كذا في خزنة الاكل \* الوكيل بالسلم اذا أسلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* واذا وكل الوكيل رجلا يقبض السلم بمن عليه فقبضه برئ الذي عليه السلم فان كان وكيل الوكيل عبده أو ابنه الذي في عياله أو أجبيره فهو جائز على الأمر وان كان أجنبيا فالوكيل الاثر يكون ضامنا للطعام ان ضاع في يدي وكيله وان وصّل الى الوكيل الاثر برئ هو ووكيله من الضمان كذا في الحاوي \* وابن الوكيل بالسلم أن يוכל غيره الا أن يقول الموكل اصنع ماشئت كذا في خزنة الاكل \* الوكيل بالسلم اذا أسلم الى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز وان أسلم الى شركته لشركته عتق جاز اذا لم يكن ذلك من تجارتهما وان أسلم الى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أسلم مالي عليك في رحضة ان عين رجلا بعينه صحت الوكالة بالاجماع وان لم يعين رجلا فذلك عندهما \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح الوكالة كذا في النبايع \* قال واذا دفع الوكيل الدراهم مسلما على ما أمر به الأمر ولم يشهد على المسلم اليه بالاستيفاء ثم جاء المسلم اليه بدراهم زوف ليرتعا عليه فقال وجدته زوف فاهو ومصدق وان كان أشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك على ادعائه أنه زوف معناه اذا أقر المسلم اليه باستيفاء الجياد أو باستيفاء حقه أو باستيفاء رأس المال فهو منافض بعد ذلك في دعواه انه زوف فلا يسمع ذلك منه ولا تقبل ببنته عليه ولا ترجعه اليه على خصمه فاما اذا أقر باستيفاء الدراهم فاسلم الدراهم تناول الزوف والجياد فلا يكون منافضا في قوله وجدته زوف كذا في المبسوط \* اذا أسلم في القطن لا يعطى فيه الورام كما في البيع انفق عليه

النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يسم من معلومة لان الكرم والشجر يختلف باختلاف مشايخ المواضع في الضعف والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم لقوة الأرض وضعفها فان ينال ذلك وقتا معلوما جاز والا فلا \* ولودفع الى رجل نخلا أو كرم أو شجرا قد أطمع وبلغ سنين معلومة على أن يقوم عليه ويسقيه و يلقح نخله ويكسح كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما مائة فان فهو فاسد لا اشتراطهما الشركة فيما هو حاصل بقدر عمله وهو الشجر فلا يجوز كما لودفع أرضا مزارعة على أن تكون للأرض والزرع بينهما نصفين \* ولودفع نخلا أو كرم أو شجرا معاملة أشهر معلومة يعلم أنه لا يخرج الثمر في تلك المدة بان يدفعها أول الشتاء الى أول الربيع كان فاسدا \* ولو شرط لذلك وقتا قيل يبلغ الثمر في تلك المدة وقد بتنا نحن في بعض المقصود بهذا الشرط وانما اتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما ما على مباشر او ان تأخر عن تلك المدة فلا لعامل أجره مثل عمله فيما عمل ان لم يكن



تأخر الخروج لا ففة تحدث في تلك السنة وان لم يخرج الثمر لا ففة مساوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا أجر للعامل ههنا ولا شيء له لان عند حدوث الآفة لا يتبين أن الثمرة ما كانت تخرج في تلك السنة فلا يظهر فساد العقد \* رجل دفع الى رجل كرم معاملة وفيها أشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لم يحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للماء والزيادة فان كان بحال لا يذهب ثمرها قبل الادراك لم يحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك الثمار \* ولودفع شجرة الحوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز دفعها لمعاملة وللعامل حصتها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم تحتاج الى أحدهما لا يجوز \* رجل دفع الى رجل نخلا معاملة تسنين معلومة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على العامل مائة درهم أو شرط للعامل (٣٠١) مائة درهم على رب الارض كان فاسدا \* رجل دفع الى رجل

أرضاً بيضاء تسنين معلومة على أن يغرسها نخلاً أو شجراً أو كرمًا على أن ما أخرج الله تعالى من نخل أو شجرة أو كرم فهو بينهما نصفان وعلى أن تكون الارض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عنده فأخرجت ثمرًا كثيرا كان جميع الثمر والأشجار لصاحب الارض وللغراس على رب الارض قيمة غراسه وأجر مثله فيما عمل والمستهلة في كتاب الاجارات \* وكذا لو لم يشترط له من الارض شيء أو لكانه قال على أن يكون لك على مائة درهم أو شرط كرحنطة أو نصف أرض أخرى له \* وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرطا أن ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى أن للعامل على رب الارض مائة درهم أو كرحنطة

مساخي زماننا \* بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء رجل أسلم الى رجل عبدًا في كرحنطة ودفع اليه العبد ثم ان المسلم اليه باع العبد من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري وجد العبد عيبا وردّه على المسلم اليه بغير حكم ثم ان رب المسلم مع المسلم اليه أراد أن يتقايلا السلم فان قال رب السلم للمسلم اليه ردّ على العبد وأبرأك من السلم أو قال أبرأك من السلم بهذا العبد أو قال أفلنى السلم بهذا العبد فهذا كله باطل وان قال أفلنى السلم ولم يذ كر العبد أو قال أبرأني من السلم وخذ رأس مالك ولم يذ كر العبد فقد انتقض السلم وله قيمة العبد رأس ماله كذا في المحيط \* رجل باع من آخر عبدا بشوب موصوف في الذمة فهذا على وجهين اما أن لم يضرب في الثوب أجلا أو ضرب في الوجه الاول لا يجوز وفي الوجه الثاني جاز فلا فرق قبل القبض لا يطل العقد كذا في الوقعات الحسامية \* وان زاد رب السلم في رأس المال جاز عاجلا ولا يجوز آجلا فان نقدها في المجلس صح وان تفرقا قبل قبض الزيادة بطل من السلم بقدر الزيادة وان زاد المسلم اليه ينظر ان كان رأس المال عينًا وهو قائم جاز عاجلا وآجلا وان كان رأس المال دينًا زاد المسلم اليه عينًا جاز عاجلا وآجلا وان زاد دينًا ذراهم أو دنائير يشترط قبض الزيادة في المجلس كذا في محيط السرخسي \*

باب التاسع عشر في القرض والاستقراض والاستصناع ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالمكيل والموزون والعدي المتقارب كالبيض ولا يجوز فيما ليس من ذوات الامثال كالحيوان والنبات والعديدات المتفاوتة ويملك المقبوض بالقرض الفاسد لان الاقراض الفاسد تملك بثل مجهول فيفسد وملك به القبض كالمقبوض في البيع الفاسد والمقبوض بحكم قرض فاسد تبين للردّ فاما في القرض الجائز اذا كان قائما في المستقرض فلا تبين في الردّ وهو بالخيار ان شاء رده وان شاء رده مثله كذا في محيط السرخسي \* ثم في كل موضع لا يجوز اقرض لا يجوز الا لتفادع به لكن يجوز بيعه كذا في الفصول العمادية \* ويصح استقراض الخبز وزنا لاعداء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى الفتوى كذا في الكافي \* وهكذا في فتاوى قاضيان والظاهرية \* وفي نوادر عظام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا ضرورة ولا خيرة في قرض الحنطة والذوق بالوزن وكذلك التمر وان كان حيث يوزن كذا في المحيط \* ذكر في الاصل اذا استقرض الذقيق وزنا لا يردّ وزنا ولكن يصطلحان على القيمة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز استقرضه وزنا استجسانا اذا تعارف الناس ذلك وعلى الفتوى كذا في الغيائية \* ولا يجوز استقرض الحطب والخشب والقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول فاما الحناء والوسمة والرياحين اليابسة التي تكال فلا بأس باستقرضها كذا في الفصول العمادية \* واستقرض القراض عددا جائزا كذا في الخلاصة \* ويجوز

(٣٠٢ - فتاوى ثالث) وسط أو شرط أن تكون الارض بينهما نصفين \* وكذا لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا \* ثم الخارج كله يكون للعامل ولرب الارض أجر مثل أرضه لان العامل ههنا استأجر الارض حيث شرط لرب الارض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم \* ولو كان الغراس من صاحب الارض على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على العامل مائة درهم كان فاسدا ثم ان الخارج كله للعامل ولرب الارض أجر مثل أرضه وقيمة غراسه لان العامل يصير مشتريا للغراس ببعض المائة \* رجل دفع الى رجل أرضا على أن يغرس المدفوع اليه لنفسه ما بدله من الغراس على أن يكون الخارج بينهما نصفين وعلى أن يكون للعامل على رب الارض مائة درهم أو يسمى شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للغراس ولرب الارض أجر مثل أرضه \* رجل استأجر أرضا وقبضها ودفعها الى آخر مزارعة على أن يكون البذر من المستأجر كان جائزا

وان كان من صاحب الارض فهو فاسد \* وفي الاجارة الطويلة اذا اشترى المستأجر الاشجار والكرم كاهو الرسم ثم دفعها معاملة الى الآخر كان جائزا \* ولو استأجر رجل ارضا من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة الى زوجها او مزارعة او مقاطعة كان جائزا \* ولو اخذها من الزوج ثم دفعها الى امرأه الا جرح مزارعة ان كان البذر من المرأة كان فاسدا \* رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقنا فغرس المدفوع اليه وأدرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة بأجر مسمى ثم ان صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل النوروز ان رفع الاشجار قالوا ان اخذهم بذلك في وقت قبل خروج الثمار كان له ذلك لان الغارس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا \* قال مولانا رضي الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مسانمة لا يجبر المستأجر (٣٠٣) على قلع الاشجار ان أبي \* رجل دفع ارضه الى ابنه ليغرس فيها الاشجار على أن

تكون الاشجار بينهم ما نصفين فغرس الابن ثم مات الاب وترك أولاد اسوي هذا الابن فأراد بقية الورثة تكليف الغارس بقلع الاشجار كلها لتقسم الارض بينهم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كانت الارض تحتل القسمة تقدم الارض بينهم فما أصاب حصه الغارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر في حصه غيره يؤمر بقلعه وبتسوية الارض اذا طلب ذلك الغار دفع الضرر بقدر الامكان \* وان لم تكن الارض تحتل القسمة يؤمر الغارس بقلع كل الاشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر ههنا الا بقلع كل الاشجار \* رجل دفع الى رجل ارضا مدته معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها أغراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون

استقراض الجوز كيلا وكذا استقراض الباذنجان عددا هكذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتبية عن ابن سلام رحمه الله تعالى قرض اللب والآخر عددًا يجوز اذا لم يتفاوت كذا في التتارخانية \* ويجوز استقراض اللحم وهو الاصع كذا في محيط السرخسي \* واستقراض اللحم وزنا يجوز كذا في الصغرى \* واستقراض العجين في بلادنا يجوز زنا وهو المختار كذا في مختار الفتاوى \* واستقراض الزعفران يجوز وزنا ولا يجوز كيلا كذا في التتارخانية \* واستقراض الجمدوزنا يجوز ولو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء يخرج عن العهدة والجمد من ذوات القيم ولو قال صاحب الجمد لا اخذ العام منك قال أبو بكر الاسكاف لا أعلم ههنا (١) بديله سوى أن يدفع الذي عليه الجمد مثل وزنه جدا ويطحر في جمدة صاحبه حتى يبرأ عما عليه وقال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى المخرج عندي أن يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كالأستقرض من آخر خبطة فأعطى مثلها بهد ما تغير سعرها فانه يجبر المقرض على القبول كذا في مختار الفتاوى \* ويجوز استقراض الذهب والفضة وزنا ولا يجوز عددا كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا كانت الدراهم ثلثا فاضة وثلثاها صفر فاستقرض رجل منها عددا وهي جارية بين الناس عددا فلا بأس به وان لم تجر بين الناس الاوزن لم يجز استقرضها الاوزن وان كانت الدراهم ثلثاها فاضة وثلثاها صفر لا يجز استقرضها الاوزن وان تعامل الناس التبايع بها عددا وان كانت الدراهم نصفها فاضة ونصفها صفر لا يجز استقرضها الاوزن كذا في المحيط \* سئل عن السرقين الذي يجوز بيعه هل يجوز استقرضه أم هو من ذوات القيم فقال الذي يجوز بيعه من هذا الجنس يجوز استقرضه وذكر في واقعات حسام الدين السرقين من ذوات القيم تجب على متلفه القيمة وعلى هذا لا يجوز استقرضه وفي التجريد لو أقرض مؤبلا أو شرط التأجيل بعد القرض فلاجل باطل والمال حال بخلاف ما اذا أوصى بقرض من ماله فلانا الى شهر هكذا في التتارخانية \* ولا فرق بين أن يؤجل بعد ادائه فلاجل القرض أو قبله هو الصحيح كذا في فتح القدير \* والخيبة في لزوم تأجيل القرض أن يجعل المستقرض على أخذ دينه فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحتال عليه فيلزم حينئذ كذا في البحر الرائق \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكره كل قرض جرم منفعة قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد ان أقرض غله ليرد عليه محضا أو ما أشبه ذلك فان لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فاعطاء المستقرض أجود مما عليه فلا بأس به وكذلك اذا أقرض رجلا دراهم أو دنانير

(١) قوله بديله أي خيلة كذاها مش نسخة الطبع الهندي وفي نسخة أخرى بالخط التصريح بلفظ خيلة اه معصمه

بينهما جاز فان غرس المدفوع اليه ثم طغى رب الارض دين لا وفاء له الا من غن الارض قالوا ان لم يكن في الاشجار غرقان يشتري القاضي بئذ هذه المعاملة وان لم تكن معاملة وكانت اجارة تنتقض الاجارة ويجبر صاحب الارض ان شاء من نصف قيمة الاشجار للغارس ليصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين وان شاء قلع الاشجار \* وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة بينهما \* ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان لرب الارض أن يطالب المستأجر بقرية الارض وليس له أن يملك الاشجار على المستأجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قلع الاشجار يضرب بالارض ضررا فاحشا لان الاشجار تسبع الارض من وجهه لان قيامها بالارض وتدخل في بيع الارض من غير ذلك وأصل من وجهه لانه مال متقوم بمنزلة الارض يجوز بيعه بدون الارض فلمكان جهة الاصله لا يملكها صاحب الارض على الغارس بالقيمة بغير رضاه اذا لم تكن الاشجار مشتركة ولاجل التبعية كان لصاحب الارض أن يملك على الغارس حصته بالقيمة اذا كانت

الاشجار مشتركة بينهم الآن في هذا الوجه يتضرر صاحب الارض بقطع الاشجار المشتركة رجل دفع الى رجل أرض الغرس فيها ودفع اليه التالة فغرس فقال صاحب الارض أنا دفعت اليك التالة والاشجار وقال الغارس قد سرفت في تلك التالة وأنا غرست بئالة من عندى والشجر الى قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرفة التالة التي دفعها اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان أمينا فيها رجل دفع الى رجل كراما معاملة فأنكر الكرم وأخرج العنب وأحباب الكرم يدخلون الكرم ويأكلون الثمار قال النقيب أوجهة ررحه الله تعالى أن أكلوا بغير إذن صاحب الكرم لا ضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من أكل \* وان أخذوا وأكلوا بذنه فمن كان منهم من تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا لصيب العامل ويصير كانه هو الذى قبض ودفع اليهم ومن لا تجب نفقتهم عليه لكن أخذوا بذنه لا يضمن صاحب (٣٠٣) الكرم وان أذن لهم بالدخول يكن دل سارقا على السرفة أو غاصبا

على ائلاف مال الغرس رجل دفع تالة الى رجل لغرسها على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وأدرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمى وفي عمالى دفعت اليك التالة لتغرسها فتكون الاشجار لى قالوا ان علم أن التالة كانت للغارس كان الشجرة وان كانت التالة للدافع فان كان الغارس فى عيال الدافع يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للدافع لان الظاهر شاهد له وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها بذنه فهي للغارس وعليه قيمة التالة وكذا لو كان الغارس قلع التالة من أرض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض قيمة التالة يوم قلعها \* أكار غرس فى الكرم أشجارا بغير أمر صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصما

ليشترى المستقرض من المقرض متاعا بمن غال فهو مكروه وان لم يكن شراء المتاع مشروطا فى القرض ولكن المستقرض اشترى من المقرض بعد القرض بمن غال فعلى قول الكرخى لا بأس به وذ كراخصا فى كتابه وقال ما أحب له ذلك وذ كرمس الأئمة الحلواى أنه حرام وذ كرمحمد ررحه الله تعالى فى كتاب الصرف أن السلف كانوا يكرهون ذلك الآن اخصاف لم يذكر الكراهة انما قال لا أحب له ذلك فهو قريب من الكراهة ولكنه دون الكراهة ومحمد ررحه الله تعالى لم يذكر ذلك بأسا فانه قال فى كتاب الصرف المستقرض اذا أهدى للقرض شيئا لا بأس به من غير فصل فهذا دليل على أنه رفض قول السلف قال شيخ الاسلام خواهر زاد ررحه الله تعالى ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة وهى شراء المتاع بمن غال مشروطة فى الاستقراض وذلك مكروه بلا خلاف وماذ كرمحمد ررحه الله تعالى محمول على ما اذا لم تكن المنفعة وهى الهدية مشروطة فى القرض وذلك لا يكره بلا خلاف هذا اذا تقدم القرض على البيع فاما اذا تقدم البيع على القرض (وصورة ذلك) رجل طلب من رجل أن يمامله بمائة دينار فباع المطلب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا باربعين دينارا ثم اقترض ستين دينارا حتى صار للقرض على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا فذ كراخصاف أن هذا جائز وهذا مذهب محمد ابن سئل امام بط فانه روى أنه كان له سلعة وكان اذا استقرض انسان منه شيئا كان يبيعه أو لاسلعة بمن غال ثم يقرضه بعض الدنانير الى تمام حاجته وكثير من المشايخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا قرض جرنفعا ومن المشايخ من قال ان كان فى مجلس واحد يكره وان كان فى مجلسين مختلفين لا بأس به وكان الشيخ شمس الأئمة الحلواى يفتى بقول اخصاف ويقول محمد بن سلمة كذا فى المحيط \* ولا بأس به هدية من عليه القرض والافضل أن يتورع من قبول الهدية اذا علم أنه يعطيه لاجل القرض وان علم أنه يعطيه لاجل القرض بل لقربة أو صداقة بينهما لا يتورع عنه وكذا لو كان المستقرض مغروفا بالحدود والسخاء كذا فى محيط الدرر حسى \* وان لم يكن شئ من ذلك فالحالة حالة الاشكال فيتورع عنه حتى يتبين أنه أهدى لاجل الدين قال محمد ررحه الله تعالى لا بأس بأن يجيب دعوة من كان عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فاما الافضل فأن يتورع عن الاجابة اذا علم أنه لاجل الدين أو أشكل عليه الحال قال شمس الأئمة ماذ كرمحمد ررحه الله تعالى محمول على ما اذا كان يدعوه قبل الاقراض أما اذا كان لا يدعوه أو كان يدعوه قبله فى كل عشرين يوما وبعد الاقراض جعل يدعوه فى كل عشرة أيام أو زاد فى الباجات فانه لا يحل ويكون خبيثا واذ رجع فى بدل القرض ولم يكن الربحان مشروطا فى القرض فلا بأس به كذا فى المحيط \* رجل له على رجل دراهم فظفر يدراهم مديونه كان له أن يأخذ دراهم المديون اذ لم تكن دراهم المديون

قالوا ان كان صاحب الكرم مقررا بأن لا غرس كانت للغارس حوله من أرض الغارس أو من أرض غيره كانت الاشجار للغارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغير إذن صاحب الكرم وان كان غرس بأمره بغير شرط الشركة كانت الاشجار للغارس وتطيب له الزيادة \* أرض رجل فيها شجرة ذهبت عروقها الى أرض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة قوب ما نبتت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت التالات التى نبتت تبس بقطع الشجرة لا تجوز هذه الهبة لان التالات تكون بمنزلة غصن من أغصان الشجرة فلا تجوز هذه الهبة \* وان كانت هذه التالات لا تبس بقطع الشجرة جازت الهبة لان التالة فى هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له أخرى فى أرض غيره \* شجرة لرجل نبتت من عروقها فى أرض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سقاما حتى نبتت بانبائه فهو له وان نبت بنفسه لا يسبق أحد فهى لصاحب الشجرة اذ صدقه صاحب الارض أنهم انبتت من عروق شجرته وان كذبه كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بأرضه

والريح اذا هبت نوافه رجل وألقته في كرم رجل اخر فنبئت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها \* وكذا لو وقعت خوخة في أرض غيره فنبئت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب لحمها فتكون بمنزلة شجرة في أرض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض كالسبل اذا جاء بالتراب في أرض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا قرخت في أرض انسان أو باضت فان ذلك لا يكمن لصاحب الارض ويكون لمن أخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض \* نهر بين رجلين على طرفيه أشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موهـ مع هو ملك أحدهـ ما خاصة يكون له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما \* رجل له حائط وله شجرة على ضفة نهر عام فنبئت من عروقها أشجار في الجانب الاخر من النهر ولرجل آخر في ذلك (٣٠٤) الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم أن الاشجار له وادعى

صاحب الحائط أنها نبئت من عروق الشجرة التي على ضفة النهر قالوا ان عرف أنها نبئت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب الحائط وان لم يعرف ذلك ولم يعرف غارسها ولا أنهم امن نبتت بسقيه ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم \* ضيعة متلازقة على نهر عام وعلى ضفة النهر أشجار لا يعرف غارسها أراد صاحب الضيعة أن يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت من غير انبات أو أرباب النهر رقوم لا يحصون فالاشجار لمن أخذها وقلعها ولا يستحق صاحب الضيعة أن يبيعها قبل أن يقلعها وان كانت الاشجار من الاشجار التي لا تنبت من غير انبات فهي كاللقطة لأنها لذا كانت تنبت بغير انبات ولا يعلم لها مالك أصلا

أجود أو لم تكن مؤجلة وان ظفر بدنانيره في ظاهر الرواية ليس له ان يأخذها وهو الصحيح \* المديون اذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبر برب الدين على القبول كالودع اليه انقص مما عليه وان قبل جاز كالو أعطاه خلاف الجنس وهو الصحيح ولو كان الدين مؤجلا فضاء قبل - لول الاجل يجبر على القبول وان أعطاه المديون أكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وأجمعوا على ان الدائى في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد رال درهم والدرهمين كثير لا يجوز واختلفوا في نصف درهم قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى نصف درهم في المائة كثير رد على صاحبه - فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة قال الزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختيارا وهل يحل الزيادة للقايض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقايض هكذا في فتاوى قاضيان \* وأما اذا كانت الدراهم صحاحا يضرها الكسر فان كان الرحمان زيادة يمكن تمييزها بدون الكسر بان كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وان كان الرحمان زيادة لا يمكن تمييزها بدون الكسر يجوز بطريق الهبة ولو أقرضه بالكوفة على أن يوفيه بالبصرة لا يجوز كذا في المحيط \* وتكره السفحة الا أن يستقرض مطلقا يوفى به بذلك في بلد آخر من غير شرط كذا في فتاوى قاضيان \* في المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر أقرضني ألفا على أن أعيرك أرضي هذه تزعمها مادامت الدراهم في يدي فزرع المقرض لا يتصدق بشئ وأكره له هذا كذا في المحيط \* ولولا استقرض الفلاس أو أواله على فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه مثلها كاسدة ولا يغرم قيمتها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمتها في آخر يوم كانت رائحة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* وبعض مشايخ زماننا أفتوا بقبول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقوله أقرب الى الصواب في زماننا كذا في المحيط \* رجل أقرض الدراهم البضارية بخارى ثم لقي المستقرض في بلدة لا يقدري تلك الدراهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه له قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا اذا اقبية في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا وأما اذا كانت لا تنفق في هذه البلدة فانه يغرم قيمتها كذا في فتاوى قاضيان \* وان أقرض النصراني نصرانيا سخرائهم أسلم المقرض سقطت الخمر ولو أسلم المستقرض فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقوطها وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق في المتفرقات \* استقرض وزنيا أو كيليا فانقطع ذلك عن ايدي الناس يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحثرت على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو المختار وبه بقى

فتكون لصاحب الارض وان كانت لا تنبت الابانبات كانت مملوكة لمن أنبتها فاذا لم يعلم المنتب تكون بمنزلة اللقطة كذا ولا تكون مباحا \* أشجار على ضفة نهر لا قوام مجرى ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة هذه السكة فادعى بعض أهل السكة أن فلانا غرس هذا الاشجار وانا وارثه وأنكر أهل السكة دعواه قالوا ان أقام المدعى البينة يقضى له وان لم يكن له بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حرم النهر يكون ذلك لجميع أهل السكة وما كان على حرم النهر فهو لأرباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض \* طاحونة لها مشجرة وبها ذلك على شط الوادي الذي فيه مصب الماء وبعضه أبعد منه فأرباب الطاحونة لا يستحقون المشجرة تبعا للطاحونة لان المشجرة لا تكون من نواع الطاحونة بل هي أصل بنفسها فالتا طاحونة لا يدل على ملك المشجرة فاذا لم تكن تبعا لطاحونة فاذا اختص بها قوم فبني عرف أنها في يدهم هي والبينة على غيره \* مسناة بين أرضين أحدهما أرفع من الآخر وعلى المسناة

اتجار ولا يعرف غارسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج  
في امسالك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع غيره واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له مالم يرقم  
الاخر البينة \* وان كانت الارض السفلى تحتاج في امسالك الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما \* رجل دفع  
كرمه الى رجل بمعاملة قال الغرس على من يكون حكى الشيخ الامام اسمعيل الزاهد عن استاذة الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى أنه قال ان اتقيس هذه المسئلة بمسئلة أخرى وهي أن الرجل اذا دفع نخيله بمعاملة فأراد العامل أن يضع الوصل على الاشجار على من  
يكون ذلك ذكر في الكتاب أن أصل القضيب الذي يوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضيب وشق  
الشجرة وادخال القضيب في الشجر يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة (٢٠٥) \* القضيب الذي يكون منه الغرس على  
صاحب الكرم والعمل يكون

على الدامل وكذا الدعائم  
تكون على صاحب الكرم  
وضع الدعائم في الكرم يكون  
على العامل وكذلك في  
تغطية الاشجار في الخريف  
ما كان من باب العين  
كالشوك الذي يوضع على  
الكرم يكون على صاحب  
الكرم وعمل التغطية يكون  
على العامل حتى لو انقضت  
مدة المعاملة فباقي من ذلك  
يكون لصاحب الكرم  
للعامل \* ويجب على العامل  
لفظ نفسه عن الحرام  
لا يجوز له أن يحرق له شيئا من  
الاشجار والقضاء لطيخ  
القدر ولا من الدعائم  
والغريس واذا رفع القضبان  
وقت الربيع وأخرج الكرم  
لا يحل له أن يأخذ من  
القضبان يعني من مدفع  
خشب وشاخ درخت  
مرخدا وندباغ راود ولا يجوز  
للعامل أن يخرج شيئا من

كذا في مختار الفتاوى \* رجل له على رجل جباة فآخذ منه زبوا فأنه برجة أو ستوفة ورضى به ما جاز فان  
أنفقها كره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض الزينة والنهرجة وعلى المستقرض مثلها  
فان كسدت كان عليه قيمتها \* رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه مريض فلقبه المقرض  
في بلد الطعام فيه عال فآخذ هذا الطالب بحقه فليس له أن يحبس الطالب ويؤمر الطالب بأن يوثق له حتى  
يعطيه طعامه في البلد الذي استقرض فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل أقرض رجلا ألف درهم  
وقبضها المستقرض ثم ان المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي لي عليك بالدنانير فان عين له شخصا  
بان قال له مع فلان ففعل جازا بالاجماع وان لم يعين شخصا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز على  
المقرض وقال يجوز فان أراد الطالب أن يأخذ الدنانير من المستقرض ودفع اليه المستقرض باختياره  
بما رزق وهذا عندهم جميعا كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم قرضا فله على مائة منها على  
الاجل صح الحط والمائة حالة وان كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل \* رجل أقرض رجلا  
كراس الحنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدراهم جاز سواء كان الفرض قائما في يد  
المستقرض أم لم يكن كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا جاز الشراء ان نقد الدراهم في المجلس فالشراء ماض  
على صحته وان لم يقدر في المجلس بطل وهذا بخلاف ما اذا وجب للمستقرض على المقرض كرحنطة ثم ان  
كل واحد منهما باع ماله على صاحبه بما صاحبه عليه حيث يجوز وان افترا ثم اذا نقد المشتري الدراهم  
في المجلس ثم وجد بالكره عيالم يرتد به العيب ولكن يلزمه مثل المقبوض ويرجع بنقصان العيب من الثمن  
ولو كان القرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا عند الكل وكذا الجواب في كل مكمل وموزون غير  
الدراهم والفولس اذا كان قرضا كذا في المحيط \* ولو اشترى ما عليه بكرم مثلا جاز ان كان عينا ولا يجوز ان كان  
دينا اذا قبضه في المجلس فان وجد بالقرض عيالا يرجع بنقصان العيب كذا في محيط السرخسي \* ولو  
أقرض كرام طعام فقبضه المستقرض ثم اشترى المستقرض هذا الكرم بعينه من المقرض فالبيع باطل  
ولا يتضمن نقض الاقراض أما لو باع المستقرض من المقرض كرام القرض بعينه صح كذا في خزائن الاكل  
\* رجل أقرض رجلا مائة درهم على انهما جادا فقبضها ثم اشترىها المستقرض من المقرض بعشر دنانير صح  
ثم اذا صح الشراء هلوا افترا فان المجلس من غير قبض البدل وهو الدنانير بطل الصرف وان قبض الدنانير  
قبل أن يتفرقا فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم القرض زبوا فأنه برجة لم يرتد هو ولا  
يرجع بنقصان العيب ولو وجدها ستوفة أو رصاصا يرتد على المقرض وبعد هذا ان لم يتفرقا عن المجلس  
وقد نقد الدنانير واستوفى مائة درهم جباة في المجلس يصح العقد وان تفرقا عن المجلس بطل الصرف وكان

العنب والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم \* رجل دفع أرضه بمعاملة على أن يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد  
ما يحتاج الى التشديد فآثر العامل تغطية الكرم واشجار الرمان في الخريف كما هو عادة أهل بخارا فان أصاب البرد وفسد قال الشيخ  
الامام أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى ضمن الا كذلك لان ذلك من باب الاحتفظ فيكون على العامل حال بقاء العقد فاذا ترك ذلك كان  
ضامنا \* كتاب الشرب \* الأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والدار والكلال لم يرد  
به شركة الملك انما أراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرز نحو الماء في الحياض والعيون والآبار والانهار لكل أحد أن يشرب منها ويرقى دوابه  
وان كان فيه انقطاع ذلك الماء لا يستقي بها أرضه ولا زرعها \* فأما الماء المحرز بالا وفي لا ينتفع به الا باذن من أحرزه من سبق بأخذ الماء  
في وعاء أو غيره يصح بيعه كالهالك عليه كبساتر أنواع التليك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلو مات يورث عنه وكذا الحشيش

والكلا اذا نبت في أرض انسان فغير انبات يكون مباحا لكل من يأخذ الا انه لا يدخل أرضه الا بانه فان كان لا يجسد ذلك في موضع اخر يقول لصاحب الارض اما ان تحتش وتدفع الى واما ان تأذن لي بالدخول بخلاف الشجر فان الشجر اذا نبت في أرض انسان فغير انبات يكون لصاحب الارض \* والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك \* والكلا والحشيش ماله ساق له اذا نبت ينسبط على وجه الارض \* ومعنى الشركة في النار الشركة في الاصطلاح والاستضافة واذا أراد ان يصطلي بنار غيره أو يأخذ سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له أن يأخذ من النار والحجرة فان أراد ذلك كان لصاحبه أن يمنعه إلا أن يأخذ شيئا لقيمة له ولا يضمن به وكان له أن يأخذ بغير استئذان \* فصل في الانهار \* نهر لقوم ولرجل أرض بجنبه ليس لشرب من هذا النهر كان لصاحب الارض أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن (٣٠٦) يسقي منه أرضا أو شجرا أو زراعا ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لأرضه فان

أراد أن يرفع الماء بالقرب والواني ويسقي زرعها أو شجرة اختلف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له ذلك ولا لاهل النهر أن يمنعوه \* وان أراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر أن يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب ولا يفتنى ليس لاهل النهر أن يمنعوه وان كان ينقطع الماء بسقيهم بان كان الابل كثيرا كان لهم حق المنع \* وقال بعضهم ان كان ينسكب مضافة النهر ويخرب بالسقي كان لهم حق المنع والا فلا وكذا العين والحوض الذي دخل فيه الماء بغير احراز واحتياال فهو بمنزلة النهر الخاص \* واختلفوا في التوضي بماء الساقية يجوز بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والا فلا \* وكذا كل ماء أعد للشرب حتى قالوا في الحياض التي أعدت للشرب لا يجوز فيها

للاستقرض أن يستقرض نهره هكذا في المحيط \* ولو كان الدين على المستقرض ذنانا أو فلوسا فاشترى اهداهم ثم وجدها زبوا أو نهر حرة أو ستوقه في الذنانا الجواب ما ذكر في جميع الاحوال وكذلك الجواب في الفلوس ان كانت زبوا أو نهر حرة أما اذا وجد الفلوس ستوقه وقد نفرق بعد قبض الدراهم كان العقد جائزا كذا في المحيط \* في الفتاوى الخلاصة التصرف في القرض قبل القبض الصحيح انه يجوز كذا في التارخاتية \* ولا يجوز اقراض العبد التاجر والمكاتب والضي والمعتوه لانه تبرع وهو لا يملك تبرع واذا أقرض الرجل صديقا أو معتوها فاستهلكه لاضمان عليه هكذا أطلق في نسخ أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي نسخ أبي سليمان رحمه الله تعالى قال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فهو ماضمان لما استهلك وهو الصحيح وان أقرض عبدا محجورا عليه فاستهلكه لم يؤاخذ به حتى يعتق وهو على الخلاف الذي يناوان لم ينص عليه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال كافي الوديعة وان وجد المقرض ماله بعينه عند أحد من هؤلاء فهو أحق به كذا في المسبوط \* رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعتم الى الآخر وجد الآخر ذلك فان المال يكون على المأمور ولا يصح صدق المأمور على الآخر ولو بعث رجل كتابا مع رسول الى رجل أن ابعث الى كذا درهم فاقترضه على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الآخر حتى يصل اليه ولو أرسل رجل رسولاً الى رجل وقال ابعث الى عشرة دراهم فمضى فاقترضه فباع رسوله كان الآخر ضامنا لها اذا أقرض رسولاً قبضها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو بعث رجلا يستقرض ألف درهم فاقترضه فباع في يده ان قال الرسول أقرض فلانا المرسل فهي للمرسل وعليه الضمان ولو قال الرسول أقرضني فلان المرسل فاقترضه فباع في يده فعلى الرسول \* فالخامس ان التوكيل بالاقرض لا يجوز وبالاستقرض لا يجوز والرسالة بالاستقرض لا يجوز الجائز ان أخرجه من الموكل ولو دفع الموكل اليه شيئا ليرهن بصير الموكل رهنه بدينه ولا يصح ضمانا للرهن كذا في الفصول العبادية \* استقرض عشرة دراهم وأرسل عبداً يأخذها من المقرض فقال المقرض دفعتم اليه وأقر العبد به وقال دفعتم الى مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة قال قول له ولا تني عليه ولا يرجع المقرض على العبد كذا في البحر الرائق \* استقرض رجل من رجل كرخطة وأمره أن يزرعه في أرض المستقرض فقد صح القرض وصار المستقرض قابضا بابه الى ملكه كذا في التارخاتية \* رجل استقرض من رجل دراهم

التوضي ومنع منه وهو الصحيح \* ويجوز أن يحمل ماء الساقية الى بيته لشرب هو وأهله \* وليس لاحد أن يسقي أرضه أو يزرعها بغير إذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما أخذ من الماء وان أخذ مئة بعد أخرى يؤذيه السلطان بالضرب والحبس أن رأى ذلك رجل له أرض على شط القرات أو على ضفة نهر عام كان العامة المرو في هذا الارض للشقه واصلاح النهر وما أشبه ذلك وليس لصاحب الارض أن يمنعه من المرو في أرضه اذا لم يكن لهم طريق في غير ذلك \* رجل ادعى في أرض رجل لنفسه نهر او صاحب الارض ينكر فان كان الماء جاريا الى أرض المدعى وقت الخصومة كان القول قول المدعى وان لم يكن جاريا الى أرض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى البينة وكون النهر مجرورا الى أرض المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرور شبهة والا لاول استعمال \* ساقية بين قوم لهم عليها أرضون لكل واحد منهم عشرة



أجرية فأخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه إلى أرضه وكان في نصيب أحدهم فضل على ما يحتاج إليه فاحتاج أصحابه إلى ذلك فشركاؤه أولى بذلك الفضل لأنه لو استغنى عن جميع نصيبه من الماء كان نصيبه لشركائه فلأن هذا الذي فضل نصيبه من الماء أراد أن يسوق ذلك الفضل إلى أرض له أخرى سوى تلك الأرض لم يكن له ذلك إلا برضا شركائه في النهر فإن لم يرضوا كان بينهم على قدر أنصابتهم ولا يشبه هذا لو كان له سدس الماء من نهرين قوم أو عشر الماء أو أقل أو أكثر فأخذ نصيبه من ذلك النهر كان له أن يسوق نصيبه إلى حيث شاء من الأرضين لأن ذلك ليس بشرب لأحدهم ولواستغنى عنه لاسبيل لشركائه عليه \* رجل له نهر خاص من الوادي لأرض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك خرب أرضه وأراد أن يسوق الماء إلى أرض له أخرى سوى ذلك قالوا إن كان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج إليه سائر الناس الذين لهم أنهر من هذا الوادي إلى هذا الماء ولا يضرهم ذلك كان لصاحب النهر أن يسوق ماء نهره (٣٠٧) إلى حيث شاء \* وإن كان ذلك يضر

بأهل الانهار وأهم محتاجون إلى ذلك لم يكن له أن يسوق ذلك الماء إلى غير تلك الأراضي \* نهر خاص لقوم ليس لغیرهم أن يسقى بستانه أو أرضه إلا بذنهم فان أذن القوم الواحد إذا أو كان فيهم مسي أو غائب لا يسع لهذا الرجل أن يسقى زرعه وأرضه من ذلك النهر \* رجل له أرض فيه نهر لرجل أراد صاحب النهر أن يدخل أرضه ليعالج نهره كان لصاحب الأرض أن يمنع من الدخول في أرضه إلا أن يعرض في بطن النهر \* وكذا القناة والبر والعين لأنه لا ضرورة له في التطرف في أرضه مع التمكن من تحصيل مفعوده بأن يعرض في بطن النهر بخلاف ما إذا كان أرضه على شط فرات أو على ضفة نهر عام فان غمته ذكرنا أن للعامة الدخول في أرضه لصلاح النهر العام إذا لم يكن لهم طريق غير ذلك

دراهم فأتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض أله في الماء قال محمد رحمه الله تعالى لاشيء على المستقرض كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أقرض على أن يكفل فلان جاز حاضرا كان أو غائبا كفيل أو لم يكفل كذا في الفصول العمدية \* رجل أقرض فقال استقرضت من فلان ألفا زوفا وقال ألفا بنهر جنة وأنفقها وادعى المقرض أنها كانت جيادا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في النهر جنة والزوف إذا وصل ولا يصدق إذا فصل كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى كرحطة بعينه ثم قال للبائع أقرضني قفيز حطة أو قال أقرضني هذا القفيز واخبط به الكر الذي اشتريته منك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير قابضها جميعا وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمدية \* وعارية كل شيء يجوز قرضه قرض وعارية كل شيء لا يجوز قرضه عارية كذا في محيط السرخسي \* رجل عليه ألف رجل فدفع إلى الطالب دينار فقال اصرفها وخذ حقل منها فأخذها فهلك قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقها هلكت من مال الدافع وإن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع إليه ولو دفع المطلوب إلى الطالب الدينار وقال خذها فاضاقتك فأخذ كان دخلا في ضمانه ولو دفع المطلوب إلى الطالب الدينار وقال بها بحقك فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها يصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أراد المقرض أن يأخذ كره بعينه من المستقرض ليس له ذلك والمستقرض أن يعطيه غيره كذا في خزائن الأكل \* عشررون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمرهم أن يدفع الدراهم إلى واحد منهم ودفع ليس له أن يطلب منه الا حصته وحصل لهم ذاروا به مسئلة أخرى أن التوكيل بقبض القرض يصح وإن لم يصح التوكيل بالاستقراض كذا في القنية والاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالثمن وسواه والخف والواقي المتخذة من الصفر والنحاس وما أشبه ذلك استحسانا كذا في المحيط \* ثم انما جاز الاستصناع فيما الناس فيه تعامل إذا بين وصفه على وجه يحصل التعريف أما فيما لا تعامل فيه كالاستصناع في الثياب بأن يأمر حائك الجبل له ثوبا يغزل من عند نفسه لم يجز كذا في الجامع الصغير \* وصورته أن يقول للخفاف اصنع لي خفان من أديمك يوافق رجلي ويريه رجله بكذا أو يقول لاهنغ صغ لي خفان من فضتك وبين وزنه وصفته بكذا \* وكذا لو قال لسهاء أعطني شربة ماء بفلس أو أعطني شربة ماء بفلس أو أعطني شربة ماء بفلس أو أعطني شربة ماء بفلس \* وان لم يكن قدر ما يشرب وما يتجهم من ظهره معلوما كذا في الكافي \* الاستصناع ينقد اجارة ابتداءه ويصير بيعا انتهى قبل التسليم بساعة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* ولا خيار للصانع بل يجبر على العمل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن له الخيار كذا في الكافي \* وهو المختار

لأن غلة الضرر عام وقد يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهو ناضر صاحب النهر والقناة ضرر خاص فلا يتحمل لاجله ضرر صاحب الأرض بالدخول في أرضه \* رجل اتخذ في دار خضرة أو شجرة وأراد أن يسقى ذلك بالأواني من نهر لغيره اختلفوا فيه قال مشايخ بل رحمه الله تعالى ليس له ذلك إلا بآذن صاحب النهر كالمسحوق له أن يسقى زرعهم \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يمنع من هذا المقدار لأن الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك يعتمد الدانة \* نهرين قوم على حصص معلومة فصرف الوالي حصة بعضهم بعينه إلى رجل كان نقصان ذلك على الجميع \* نهرين اثنين بينهما نهر بالايام جازت المهابة \* ولو كان لأحدهما نهر ولا آخر نهر آخر فتهايا لا يجوز \* رجل باع أرضا بشرطها فاشتري قدر ما يكفيها وليس له جبيع ما كان للبائع \* قوم لهم أراض على نهر لا يعرف كيف كان بين أهلها في الماضي اختصموا في الشرب فهو على قدر أراضيهم لكل إنسان بحصته \* بخلاف الطريق إذا كان بين جماعة ودار

أحدهم أو وسع من دار الباقي فإنه لا يستحق تلك الزيادة من الطريق لأن الاستطراق إلى الدار الكبيرة نحو الاستطراق إلى الدار الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب \* نهر أقوم عير في أرض رجل كان لصاحب الأرض أن يسقي منه أرضه أن كان لا يضرب بأحجاب النهر ولهم أن يمنعوه \* رجل له شرب من نهر لا أرض اشتري أرضاً أخرى ليس لها شرب من هذا النهر يجنب أرضه الأولى ليس له أن يجري الماء من الأولى إليها أو يجعلها مكان الأولى وليس له أن يسقي نخيله أو زرعاً في أرض أخرى إلا أن يعلل الأولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها إلى الأخرى يفعلها مرة بعد أخرى \* أرض على نهر شربها منه آدمي رجل الأرض وأقام شاهدين أن الأرض له ولم يذكر الشرب فإنه يقضى له بالأرض بمحضه من الشرب \* ولو شهد بالشرب دون الأرض لا يقضى له بشئ من الأرض \* نهر عظيم لاهل قري لا يحصون آدمي قوم سواهم أن هذا النهر لقري معاوية لا يحصى (٣٠٨) أهلها وأقام البيعة على ما ادعى والمدعى عليه لم يحصون وفيهم الصغير والكبير

وأما حاضر واحد منهم قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من المدعين على واحد من المدعي عليهم ويخرج النهر من أن يكون نهر جماعة المسلمين وبصير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذ من طرق المسلمين أقام قوم البيعة على أنه لهم دون غيرهم فإنه يقضى بتلك البيعة كذلك النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معروفين لم يقض عليهم عند حضرة أحدهم وإنما يقضى على من حضر منهم خاصة \* نهر بين قوم أراضى البعض في أعلى النهر وأراضى البعض في أسفل ومن كان أرضه في أعلى النهر لا يشرب أرضه حتى يسكر ذكر في الكتاب أنه لم يكن له أن يسكر النهر على الأسفل ولكنه يشرب بمحضه لأن في السكر قطع منفعة الماء

هكذا في جواهر الاخلاطى \* والمستصنع بالخيار ان شاء أخذه وان شاء تركه ولا خيار للصانع وهو الاصح هكذا في الهداية \* والاصح أن الموقوف عليه المستصنع فيه ولهذا الوجه مفروغ عنه لامن صنعه أو من صنعه قبل العدة جاز كذا في الكافي \* ولا يمين الا بالاختيار حتى لو باعه الصانع قبل أن يراه المستصنع جاز هذا هو الصحيح هكذا في الهداية \* وان ضرب الاجل فيما للناس فيه تعامل مارسلما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لا يجوز الا بشرائط السلم ولا يثبت فيه الخيار وعندهما يبيح استصناعا ويكون ذلك كرامة للتجمل وان ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار مسلماً بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* هذا اذا كان ضرب المدة على وجه الاستعمال بأن قال شهراً أو ما أشبه ذلك أما اذا ذكر على وجه الاستعمال بأن قال على أن تفرغ منه غداً أو بعد غد لا يصير مسلماً في قوله - جميعاً كذا في الصغير \* رجل استصنع رجلاً في شئ ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع ثم فعل ما أمرتك وقال الصانع بل فعلت قالوا لا عين في نفسه لاحدهما على الآخر ولو ادعى المدعي أن رجلاً انك استصنعت الي في كذا وأنكر المدعي عليه لا يهلف كذا في الجرار الرائق \*

الباب العشرون في البيعات المكروهة والارباح الفاسدة \* العربية التي فيها الرخصة هي العطية دون البيع \* وتنفى العربية أن يهب الرجل غرة فتح له من بستانه رجل ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم لتكون أهله في البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة فيه عطية مكان ذلك غرة محذوذة بالحرص ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون مخلفاً للوعد وهي جائزة عندنا كذا في المبسوط \* اختلف المشايخ في تفسير العينة التي وردت في بعضها قال بعضهم تفسيرها أن يأتي الرجل المحتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعه في الفضل الذي لا يناله في القرض فيقول ليس يتيسر علي الاقراض ولكن أبيعك هذا الثوب إن شئت باثني عشر درهما وقيمة في السوق عشرة اتبيع في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه المقرض منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق بعشرة ليحصل الرب الثوب بربح درهمين بهذا التجارة ويحصل للمستقرض قرض عشرة وقال بعضهم تفسيرها أن يدخل بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسلم اليه ثم يبيع المستقرض من الثالث الذي ادخله بينهما بعشرة ويسلم الثوب اليه ثم ان الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض بعشرة ويسلم الثوب اليه وياخذ منه العشرة ويدفعها إلى طالب القرض فيحصل لطالب القرض عشرة دراهم ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى العينة جائزة ما جاور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى \* البيع الذي تعارف

عن أهل الأسفل في بعض المدة وفيه تصرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء لا يعلل التصرف في المحل أهل المشترك الارضاهم فان تراضوا على أن أهل أعلى النهر يسكر النهر حتى تشرب أرضه جاز \* وكذا لو اطلهوا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز أيضاً لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل واحد منهم إلى ذلك إلا أنه اذا تمكن من الشرب بأن يسكر بلوح أو باب أو حشيش لم يكن له أن يسكر بالطين أو بالتراب لان السكر يكون عند الضرورة فيمقدّر بقدر الضرورة ورضا الشركاء بتدبيرها يكفيه وان اختلفوا لم يكن لاحد أن يسكر على أصحابه \* وكذا لو كان الماء في النهر بحيث لا يجري إلى أرض كل واحد منهم إلا بالسكر فإنه يبدأ بأهل الأسفل حتى يروا ثم يند ذلك لاهل الأعلى أن يسكروا ويرفع الماء إلى أراضيهم \* وان أراد أحدهم أن يسكر من النهر الخاص نهر آخر لنفسه لم يكن له ذلك \* وكذا لو أراد أن ينصب عليه رعى لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء الا ان يكون رعى لا يضرب بالنهر ولا بالماء بأن يسكر في أرض

خاص له ولا يغفر الماء عن سنته ولا يتمتع جريان الماء بالزحى بل يجري على ما كان يجري قبل ذلك فإذا كان هذه الصنعة كان له أن يفعل ذلك  
 يغفر إذن الشر كانه تصرف في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك فمن منعه منه يكون متعنتا فلا يثبت له ذلك \* وكذا لو أراد أن ينصب  
 على هذا النهر دالية ولا يضرب ذلك بالنهر ولا يصحبه بأن فعل ذلك في ملكه كان له أن يفعل \* ولو أن رجلا له نهر خاص يأخذ الماء من الوادي  
 الكبير كالفرات والدجلة والسبحون والجحون شر بالارض له خاصة وليس له في هذا النهر شرك وعلى الوادي الكبير أن يهرج نصف الرجل  
 أرضه ذلك وأراد أن يسوق الماء الى أرض له أخرى قال في الكتاب ان كان ذلك في أيام المد أو كان ماء الوادي كثيرا لاحتياج أهل الانهار التي  
 على الوادي الى هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب هذا النهر أن يسوق الماء الى حيث شاء \* وان كان يضرب ذلك بأهل الانهار وهم محتاجون  
 الى هذا الماء لم يكن له أن يسوق الماء الى غير تلك الاراضي \* ولو أن رجلا له كوة على (٢٠٩) نهر لقوم فأراد أن يكرهها فيفسدها  
 عن موضعها ليكون أكثر

أخذ من الماء ذكر في  
 الكتاب أن له ذلك لان هذا  
 الكرى تصرف في ملك نفسه  
 وهو الكوة \* وعن الشيخ  
 الامام شمس الأئمة الحلواني  
 رحمه الله تعالى أنه قال هذا  
 اذا علم أنها كانت متسفلة  
 في الاصل وارتفعت بانكس  
 ذلك فهو بالتسفل يعيدها  
 الى الحالة الاولى \* اما اذا علم  
 أنها كانت في الاصل بهذه  
 الصفة فأراد أن يسفلها فانه  
 يمنع عن ذلك لانه يريد بهذا  
 أن يأخذ زيادة على ما كان  
 له من الماء \* وكذا لو أراد أن  
 يرفعها وكانت متسفلة ليقبل  
 ماؤه في أرضه حتى لا ينزأرضه  
 كان له ذلك \* ولو أراد أن يوسع  
 فم النهر ليدخل الماء في كونه  
 أكثر مما كان لم يكن له ذلك  
 لان فيه أخذ زيادة على ما كان  
 له من الماء \* وعن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى أنه سئل عن  
 رجل له نهر خاص يأخذ  
 الماء من الفرات أو الدجلة

أهل زماننا احبوا الربا وهو بيع الوفاء هو في الحقيقة قرض من وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرتهن  
 لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضامن لما كل من غره واستهلك من شجره والدين ساقط  
 بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنعه وللبائع استرداد  
 ذاقض دينه ولا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه من الاحكام كذا في الفصول العمادية \* وعلمه فتوى  
 السيد أبي شجاع السمرقندي وفتوى القاضي على السغدري بجاري وكثير من الأئمة على هذا كذا في  
 المحيط \* وصورته أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بدين لك على أي متى قضيت الدين  
 فهو لي أو يقول البائع بعتك هذا بكذا على أي متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى كذا في البصر الرائي  
 \* والصحيح أن العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم يتلوا نذر كرا شرط الفسخ في  
 البيع ففسد البيع وان لم يذ كر ذلك في البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظ بالبيع الجائز  
 وعنده ما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذ كر البيع من غير شرط نذر كرا الشرط على  
 وجه المواعدة جاز البيع ويلزم الوفاء بالوعد كذا في فتاوى قاضيان \* وفي النسبية سئل عن باع داره من  
 آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقاضاهما استأجرهما من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة  
 هل يلزمه الاجر قال لا كذا في التتارخانية \* باع كرمه من آخر بيع الوفاء وتقاضاهما باعه المشتري من آخر  
 بيعا بائنا وسلم وغاب فللبائع أن يخاصم المشتري الثاني ويسترد منه الكرم وكذا اذا مات البائع والمشتريان  
 ولكل ورثة فلورثة المالك أن يستخلصوه من أيدي ورثة المشتري الثاني ولورثة المشتري الثاني أن يرجعوا  
 بما آدى من الثمن الى بائعه في تركته التي في أيدي ورثته ولورثة المشتري الاول أن يستردوه ويحبسوه بدين  
 مورثهم الى أن يقضوا الدين كذا في جواهر الاخلاطى \* في فتاوى أبي الفضل سئل عن كرم يدرجل  
 وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل واشترطت أنها متى جاءت بالثمن رد عليه نصيبها ثم باع الرجل نصيبه  
 هل للمرأة فيه شفعة قال ان كان البيع بيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها  
 أو في يد الرجل كذا في المحيط \* وفي العتائية بيع الوفاء وبيع المعاملة واحد كذا في التتارخانية (التلخنة)  
 هي العقد الذي ينشئه ضرورة أمر فيصير كالدفع اليه موانه على ثلاثة أضرب \* أحدها أن تكون  
 في نفس المبيع وهو أن يقول لرجل اني أظهرت في بعت داري منك وليس يبيع في الحقيقة وبشهاد على  
 ذلك ثم يبيع في الظاهر فالبيع باطل \* والثاني أن تكون التلخنة في البذل نحو أن يتفق في السر أن الثمن  
 ألف ويتبايعان في الظاهر بألفين فالثمن هو المذ كور في السر وبصير كائهما هزلا في الزيادة وروى أبو  
 يوسف رحمه الله تعالى أن الثمن هو المذ كور في الظاهر \* والثالث أن يتفق في الباطن أن الثمن ألف قدرهم

(٢٧ - فتاوى ثالث) أو النيل وهو نهر في الروم وأخذ الماء من نهر مرو وهو وادعظيم قريب من الفرات والدجلة يسقى  
 بهذا النهر الخاص زرع أو كرمه أو نخله فاجراه انسان آخر الى أرضه قبل أن يصل الماء الى أرض صاحب النهر كان لصاحب النهر أن يمنع  
 \* واذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا يرى له أن يمنع من أن يسقى أرضه أو نخله \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن نهر مرو  
 وهو نهر عظيم اذا دخل مرو كان ماؤه بين أهلها كوى بالحصى لكل قوم كوة معروفة فاحيا رجل أرضا ميتة لم يكن لها شر من هذا النهر  
 فكبري لها نهر من فوق مرو وفي موضع لا يملك أحد فساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب بأهل مرو وضرا  
 بينا في ما تم ليس له ذلك ومنعه السلطان عن ذلك وكذا لكل أحد أن يمنع لان ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر

• وان كان ذلك لا يضرب بأهل مر وفله أن يفعله ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على أصل الاباحة لا يصير حقا للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كرى نهر من فوق مرو • وأما اذا أنشروهم فكل واحد يكون ممنوعا عن الحاق الضرر بالغير • قال محمد رحمه الله تعالى سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى هل لاحد من أهل هذا النهر الخاص أن يتخذ عليه رجي ماء أو يكرى له لمنه نهر في أرضه ويسيل فيه ماء النهر ثم يعيده الى النهر الخاص وذلك لا يضرب بأهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان النهر الخاص من أعلاه الى أسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد أن يحدث فيه حدا ولا أن يتخذ عليه جسرا ولا قنطرة • الجسر اسم لما يتخذ من الألواح والخشب ووضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الآجر والحجر بعدما اتخذ في موضع لا يرفع عن ذلك الموضع • وكذا البئر والعين بين قوم فالشركة فيه خاصة • وكذلك نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر (٣١٠) الاعظم وأرض أحد الرجلين في أعلى هذا النهر الخاص وأرض الآخر في أسفله فقال صاحب الاعلى اني

أسد بعني هذه الكوى لان ماء النهر يكسر فيفيض في أرضي وتزمنه أرضي ولا يصل إليك الماء الا بعد أن يقل فيأتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه يقصد الاضرار بشرى بكم بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له أن يسكر النهر • وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولك نصفه اذا كان في حصتي سددت منها ما بدا لي وأنت في حصتي تفتح كماها ليس له ذلك لان القسمة تمت بينهم بالكوى فلا يملك أحدهما نصف تلك القسمة الا أن يتراضيا على ذلك فان تراضيا على ذلك وأقاما على هذا التراضي زمانا ثم بد الصاحب الاسفل أن ينقض كان له ذلك لان ذلك كان اعادة والاعادة غير لازمة • وكذا لو مات أحدهما كان لوارثه ان ينقض ما تراضيا عليه • وسئل ابو يوسف رحمه الله

وتبايعان في الظاهر بمائة دينار قال محمد رحمه الله تعالى القياس أن يبطل العقد ود في الاستحسان يصح بمائة دينار كذا في الحاوى • وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بيع التخبث موقوف ان أجازاه جاز وان رده بطل كذا في التهذيب • ولواته قان يقر ابيع لم يكن فأقر بذلك فهو باطل ولا يجوز باجازهما كذا في الحاوى • ادعى أحدهما التخبث وأنكر الآخر فالبيعة على المدعى واليمين على المنكر كذا في التهذيب • يبيع الزنا من النصارى والقنسطو ومن الجوس لا يكرهه بيع المكعب المفض من الرجل اذا علم أنه اشتراه للبس يكرهه • يبيع الغلام الا مرد عن يعلم أنه يعصى الله تعالى يكرهه كذا في الخلاصة • من يبيع ويشترى على الطريق ولم يضره عوده للناس لسعة الطريق لا بأس به وان أضرهم فالحق أن لا يشترى منه لانه اذا لم يجد مشترى بالايقعد فكان الشرا منه عانة على العضية كذا في الغيانية • رجل اشترى من التاجر شيئا هل يلزمه السؤال أنه حلال أم حرام قالوا ينتظر ان كان في بلد وزمان كان الغالب فيه هو الحلال في أسواقهم ليس على المشتري أن يسأل أنه حلال أم حرام ويبني الحكم على الظاهر وان كان الغالب هو الحرام أو كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام محتاط ويسأل أنه حلال أم حرام • رجل مات وكسبه من الحرام ينبغي للورثة أن يتعرفوا فان عرفوا أربابها ردوا عليهم • وان لم يعرفوا تصدقوا به كذا في فتاوى قاضيان • رجل أراد أن يبيع السلعة المعيبة وهو يعلم يجب ان يبينها فلو لم يبين قال بعض مشايخنا يصير فاسقا مردود الشهادة قال الصدر الشهيد لا تأخذه كذا في الخلاصة • رجل اشترى شيئا بعشرة دراهم صغارا ندفع اليه العشرة وبعضها كبار وهو لا يعلم لا يحل للبائع أن يأخذها ويصرفها الى حوائج • سئل مشايخ بلخ عن بيع الطين الذي يؤكل قال لا يجزى بيعه اذا لم ينفع به الا لا كل لانه يضر ويقتل كذا في المحيط • في الاثربة لالامام السرخسي يبيع العصب عن يتخذ خرا الاكره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكره ويجوز البيع • يبيع العنب ممن يتخذ الخمر على هذا الخلاف كذا في الخلاصة • رجل باع شاة من كافر بقتله خنقا أو يشرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه • رجل استام من رجل شيئا بمن المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يريد شراؤه وانما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو النجس المنهى عنه وان كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس بغيره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ما جوف في ذلك كذا في فتاوى قاضيان • وكذا اذا أراد الرجل أن يبيع ماله لطاحته فطلب منه بدون قيمته فزاد رجل الى تمام قيمته فلا بأس بذلك وهذا محمود وغير ممنوم كذا في السراج الوهاج • ولا بأس ببيع من يزده وهو يبيع الفقراء وبيع من كسدت بضاعته • والاستيلاء على سوم الغير مكروه • والفرق بين الزيادة وبين الاستيلاء على سوم الغير أن صاحب المال اذا كان ينادى على

تعالى عن نهرين قوم يأخذ الماء من هذا النهر الاعظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخاص كوى مسماة سلعة فأراد أحدهم أن يسد كوة ويفتح كوة أخرى أعلى من الاولى في هذا النهر قال ليس له ذلك لانه يكسر ضفة النهر المشترك ويريد به أن يزيد الماء في حقه لان دخول الماء في أعلى النهر في كوة يكون أكثر من دخوله في أسفل النهر في مثل تلك الكوة • فرق بين هذا وبين الطريق • رجل له دار في سكة غير نافذة وأراد أن يجعل باب الدار في أعلى السكة كان له ذلك لان ثمة له حق المرور والدخول في السكة وبذلك لا يزيد حقه سواء كان في أعلى السكة أو في أسفلها اما هنا حقه في الماء يزاد بفتح الكوة في أعلى النهر • ولو أن من له طريق في سكة غير نافذة أراد أن يجعل بابها في أسفل السكة اختلفوا فيه • قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزاد طريقه ومرو في السكة • وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين وبه أخذ شمس الأئمة السيرخسي رحمه الله تعالى • وسئل ابو يوسف رحمه الله تعالى اجعل له امير خراسان

شربا من النهر الا اعظم لم يكن له ذلك فيما مضى أو كان له شرب كوتين فزاله مثل ذلك وأقطعه اياه وجعل منقعه في أرض يملكه أو في أرض لا يملكه قال ان كان ذلك يضرب العامة لم يجز ويجوز اذا لم يضرب الا يجوز لا امام أن يأخذ شربا احدهم ويعطى غيره \* وسئل ايضا عن نهرين قوم يأخذ الماء من النهر الا اعظم فتم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلاث كوى فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون من الماء أكثر من نصيبكم لان كثرة المأور فعه يكون في أعلى النهر فيدخل في كواكم شيء كثير ونحن لا نرضى بهذا ونجعل لكم أيا ما معلومة ونسند في أيامكم كونا أولنا أيا ما معلومة وانتم تسدون فيها كواكم قال ليس له ذلك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم \* وكذا لو اختص اهل النهر فادعى بعضهم زبادة لم يكن له ان يتعرض لصاحبه الابحجة ويترك على حاله والاصل في جنس هذا أن ما كان قديما يترك على حاله ولا يغير الابحجة \* نهر في سكة غير نافذة اراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في داره من ذلك النهر (٣١١) وبسقى بستانه ونمعه الجيران عن ذلك قال الفقيه ابو بكر البخاري

رحمه الله تعالى ان كان حديثا كان لهم المنع وان كان قديما كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة \* نهرين قوم غطى رجل مجرى الماء قال ابو القاسم رحمه الله تعالى اذا لم يكن ذلك قديما فلا ريب المجري ان يأخذه بالكشف ورفع الغطاء \* والوعة قديمة لرجل على شفة النهر يدخل في سكة غير نافذة قال ابو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويؤمر برفعه فان لم يرفع برفع الامر الى صاحب الحسبة ليأمره بالرفع \* نهر لقوم حقروه وألقوا التراب في أرض رجل فيها هذا النهر قال ابو القاسم رحمه الله تعالى يؤخذون برفع ما جاوز الحرم وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها وألقوا التراب فيها قال يؤخذون برفع التراب \* نهرين قوم لهم عليه

سلعته فطلبها انسان بمن فكف عن التداوم وركن الى ما طلبه منه ذلك الرجل فليس للغير أن يرد في ذلك وهذا استيلاء على سوم الغير وان لم يكف عن التداوم فلا بأس بغيره أن يرد ويدون هذا بيع المزانية ولا يكون استيلاء على سوم الغير وان كان الدلال هو الذي ينادى على السلعة وطلبها انسان بمن فقال الدلال حتى أسأل المالك فلا بأس للغير أن يرد بعد ذلك في هذه الحالة فان أخبر الدلال المالك فقال به بذلك واقتضى الثمن فليس لاحد أن يرد بعد ذلك وهذا استيلاء على سوم الغير كذا في المحيط \* وكره بيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان أهل البلد في قحط وهو أن يبيع من أهل البلد رغبة في الثمن الغالي فبكره فان لم يكن كذلك فلا بأس به كذا في الكافي \* وقيل - صورته أن يجي البادي بالطعام الى مصرف فتوكل الحاضر عن البادي ويبيع الطعام ويغالي السعر وفي المجتبى هذا التفسير أصح كذا في فتح القدير \* وكره البيع عند أذان الجمعة والمعتبر الاذان بعد الزوال كذا في الكافي \* من اشترى جارية ببيعاف سدا وتقاضا وباعها وربح فيها يتصدق بالربح وان اشترى البائع بالثمن شيأ وربح فيه طاب له الربح لان الجارية مما يتعين بالتعيين فيتعلق العقد بها فيؤثر الخبث في الربح والدرهم والدنانير لا تتعينان في العقد فلم يتعلق العقد الثاني بهنما فلم يؤثر الخبث فيه وهذا انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي أنهما لا يتعين كذا في العنانية \* هـ - ذاق الخبث الذي لقسه المالك وان كان الخبث لعدم المالك كالغصوب والامانات اذا خان فيها المؤمن فانه يشمل ما يتعين وما لا يتعين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولو ادعى على آخر ألف درهم فقضاه الألف ونصرف القاض فيه وربح ثم تصادق أنه لم يكن عليه دين طاب له ربحه كذا في الكافي \* من استقرض من آخر ألفا على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم وقبض الألف وربح فيها طاب له الربح \* في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل باع من آخر حنطة ثم ان البائع باعها من آخر فقبضها المشتري الثاني واستلمها فالمشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء أخذ الثاني فان أخذ ثمنها فباعه بأكثر من رأس المال قال طاب له الفضل قلت ان أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول يتصدق بالفضل فابي محمد رحمه الله تعالى أن يقبل ذلك وقال انما يتصدق بالفضل اذا أخذ قيمته دراهم قال ابو يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى عبدا وقبضه ومات عنده فقام رجل بينه أنه اشترى قبضه قال له أن يضمه قيمته بمصدق بفضل القيمة على الثمن \* وفي نوادر ابن ماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعا بألف درهم فاشتراه بنقد البلد فأعطاه الآخر (١) وضحا ونقد المشتري في ثمن المتاع غلته هل يطيب له الفضل قال ان علم الآخر بذلك وحلله منه فهو طيب له وان لم يعلم فان في نفسه

(١) قوله وضحا الوضع محرقة الدرهم الصحيح قاموس اه معجمه

أراض لبعضهم عليه سواق وللبعض عليه دوال وللبعض عليه أرض ليس لارضه على هذا النهر دالية ولا سانية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيرها اختصها فادعى صاحب الارض أن لها شربا من هذا النهر وهذه الارض على شاطئ النهر كذا في الكتاب أن النهر في القياس يكون بين أصحاب السواق والدوالي لا لصاحب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر أراضهم التي تكون على شط النهر \* وان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف وان لم يكن النهر بينهم على قدر أراضهم وان كان لهذا الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شرب من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا النهر وقضى القاضي لها بالشرب من هذا النهر يحكم الظاهر وان كان لصاحبها أرض أخرى يجنب هذه الارض ليس لها شرب معروف ففي القياس لا يكون لهذا الارض الا شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى

خاتمة بين الارض الاخرى وبين النهر \* وفي الاستحسان يكون لارضه شرب من هذا النهر لان الارض اذا كانت متصلة ببعضها بعض فاذا جعل لبعضها شرب من هذا النهر كان شرب الكل من هذا ظاهرا \* رجل ادعى أرضا بشربهم من نهر وأتوا أهل النهر دعوا الارض والشرب فأقام شاهدين فشهدا أن الارض له ولم يدكر الشرب فان القاضي يقضى له بالارض ويخصه من الشرب لان الشرب تبع واستحقاق التبعية يكون باستحقاق الاصل \* وان شهدا بالاشرب دون الارض فان القاضي لا يقضى له بشيء من الارض لانهم شهدا بالتبعية والاصل لا يستحق باستحقاق التبعية \* نهر لرجل في أرض فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر وأقام البينة على ذلك فانه يقضى له \* وكذلك مسيل الماء لان الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا يمنع قبول الشهادة \* ولو شهدوا أن له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا أن له رقبة النهر شي لا تقبل (٣١٣) شهادتهم \* ولو ادعى عشر نهر أو عشر قناة فشهدا أحدهما بالعشر والا حرا بقل

من العشر في قيام قبول مافيه من هذا ولم يجب بشيء كذا في المحيط \* غصب من رجل عبدا أو باعه بعبد ثم باع العبد الثاني بعرض ثم باع العرض بدرهم فعلى قول الامام يتصدق بالفضل عما ضمن من قيمة العبد المصوب وكذا لو اغتصب ألف درهم واشترى به عبدا فباعه بالعين ثم اشترى به ما عرضا وباعه بأكثر من ذلك قال القاضي في المستلثين يطيب له الفضل \* ولو اشترى أمة شراء فاسدا وباعها بأمة فانه يحل له وطء هذه الأمة ولم يكن له وطء الأمة الاولى قال القاضي لو باع هذه الأمة الثانية يتصدق بما زاد على قيمة الاولى التي ضمن قيمتها ووافق الامام في البيع الفاسد فانه يقول لو باع المبيعة بيعا فاسدا بعرض ثم باع ذلك العرض بفضل عما ضمن من قيمة المبيع بالبيع الفاسد فانه يتصدق بالفضل وجعل البيع الفاسد أشد من الغصب كذا في جواهر الاخلاط \* عن محمد رحمه الله تعالى لو اشترى دارا وقد أجرها للبائع من رجل فقال المشتري اني أسكن حتى تم الاجارة فهو جائز والاجر للبائع يتصدق به كذا في الحاوي في الارباح الفاسدة \* اشترى دجاجة بخمس بيضات بعينها فلم يقبضها حتى باضت الدجاجة خمس بيضات يأخذ المشتري الدجاجة والبيضات ولا يتصدق بشيء \* ولو استهلك البائع البيضات وقيمة الدجاجة تبلغ عشر بيضات يأخذ المشتري الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة \* ولو اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينها وباضت خسا قبل القبض يتصدق بالزيادة ولو استهلك البائع البيضات يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاثا كذا في محيط الدرر خسي \* لو اشترى نخلا بثمانين رطب بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حلت رطبها فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشيء كذا في فتاوى قاضيان \* بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى لو باع درهمان من نهر إلى بدرهمين ثم أسلم قال ان عرف ما حبه فليرد عليه الفضل وان لم يعرف يتصدق به \* رجل اشترى أمة بيعا فاسدا وبضعها فباعها ثم قضى عليه القاضي بالقيمة للبائع الاول فأذاها اليه وأبرأه البائع الاول من الثمن وفي الثمن الثاني فضل على القيمة التي أذاها فانه يتصدق بذلك الفضل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وانما طاب للساكنين على قياس اللقطة قال وهذا الربح لا يطيب لهذا المشتري وان كان فقهرا لانه يكتسبه بمهنية ويطيب للساكنين وهو أطيب لهم من اللقطة وان لم يتصدق بالربح حتى عمل بالثمن وورع ربحا وبيع فيها يورع كهارب قال يتصدق بالفضل في جميع ذلك ولو غصب مالا أو عمل بوديعة أو مضاربة أو خاف فيها ورع يتصدق بالفضل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يطيب له الفضل ولو اشترى بغير الغصب وثقة بالغصب واشترى بالغصب ونقد غيره فانه كذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله

من العشر في قيام قبول أي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم ما وان شهدا بالافرار \* وعند صاحبيه رحمه الله تعالى جازت شهادتهم على الأقل استحسانا \* رجل له أرض ونهر خاص لهذه الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل أنه لا يدخل الحرم في البيع كالأرض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر \* فلو أن مشتري النهر أراد أن يعرف هذه الارض على جوانب النهر لاصلاح النهر لم يكن له ذلك الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر \* ولو كانت الارض على شطرات أو على شط نهر عام كان للعامة حق المرور في هذه الارض للشفعة ولا صلاح النهر وليس اصحاب الارض أن يمنعهم اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض \* أرض وبئر بين رجلين

باع أحدهما نصيبه من البئر من غير شريكه من غير أن يكون له طريق في الارض جاز \* وان باعه على أن يكون للمشتري طريق في هذه الارض لم يجز \* ولو كان بين ثلاثة زرع باع أحدهم نصيبه من أحد الباقي لا يجوز وان باعه منهم جاز \* رجل اشترى شربا بغير أرض وفي تلك القرية يباع المياه بغير أرض في ظاهر الارض لا يجوز هذا البيع فان باع وشرب أن يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض فلو أنه باع المياه بدون أرض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع أرض له قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع في الشرب الا أن يجيزه البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب يبيع لا يقع على موجود لا ترى أنه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتريا موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه فانه لا يملكه على ملك البائع الاول \* قال مولانا



رضي الله عنه وعندى هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع قاسد لاحكامكم بيع باطل لان بيع الشرب بوحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية \* وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع القاسد والمبيع يعا فاسداً بلك القبض فاذا باعه بعد القبض وببأن يجوز \* وبؤيد هذا ما ذكر في الاصل \* رجل باع الشرب بعبء وقبض العبد واعتقه جازعتقه \* ولو لم يكن الشرب محلاً للبيع لما جازعتقه كما لو اشترى عبداً بعتقه أو دم وقبضه لا يجوز عتقه \* ولو باع الارض بشرب أرض أخرى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه \* ثم مشترى بين رجلين باع أحدهما أرضه التي يجنب هذا النهر ووراء هذا النهر طريق وذكر في صك البيع حد الارض التي باعها للطريق قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يدخل وعليه الفتوى \* كرمان مجرى (٣١٣) ما هما واحد بيع أحدهما ثم الآخر قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يستحق أحدهما على الآخر مجرى

بغير شرط \* وان كان كل كرم لرجل آخر فباع كل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق هو له يدخل فيه المجرى هكذا قال وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا باع العلياً أولاً ثم السفلى وهما الواحد وأما اذا باع السفلى أولاً بكل حق هو له يدخل فيه الشرب والمسبل قالوا هذا الجواب غير مجمع وانما الجواب الظاهر أن يقال ان كان كل كرم لرجل آخر فان لم يذكر في البيع الحقوق والمساوئ لا يدخل فيه الشرب والمسبل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مشترى حق اجراء الماء الى أرضه ويكون كل مشترى قائماً مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كانا لرجل واحد فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك فان باع العلياً أولاً

تعالى لا يتصدق في هذا كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى أمة بالقدرهم فوالت في يد البائع ولداً ثم قبضه ما وفيه ما زيادة وفضل كثير على الثمن فذلك له طيب ولو قتل في يد البائع فاختار المشتري أن يتبع القيمة وينفذ الثمن فانه يتصدق بالفضل ولو قتل الولد وحده فانه انما يتصدق بفضل قيمته على حصته من الثمن من قبل أن الفضل لم يقع في ضمانه كذا في الحاوى \* ولو اشترى عبداً بالقدرهم فقتله بعد قبض القبض فدفعه به وأخذ المشتري وفي قيمته فضل على الثمن فليس عليه أن يتصدق به ولو باع هذا العبد بفضلاً كثيراً كان فيه أو أقل فانه يتصدق بالفضل ولا يجاوز ما كان فيه وانما يتصدق بالاقل من الربح الذي صار فيه من الفضل في القيمة يوم قبض هذا العبد ولو باع هذا العبد بعرض لا يتصدق بشئ وان كان فيه فضل فان باع ذلك العرض بالدرهم أو ديناراً فيها فضل فاني أنظر الى قيمة العبد المدفوع بالجناية يوم قبضه فان لم يكن فيها فضل يومئذ لم يتصدق بشئ وان كان في قيمته فضل يومئذ نظر الى ذلك الفضل والى هذا الربح الذي صار في يده فيصدق بالأكثر منهما كذا في المحيط \* الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في البيوع غصب من آخر كرجل خطب يساوي خديراً وباعه بمائة ثم ضمنه صاحب الكرم مثله يتصدق بالفضل وان كان ثوباً باطله كذا في التارخانية \* ولو اشترى عبداً بالقدر فقتله في يد البائع فاختار المشتري أخذ القيمة وهي ألف درهم ولم يتصدق بأحد الا فني حتى ضاع أحد الا فني وبني الا فني الآخر لا يتصدق بشئ ولو لم يضع حتى اشترى بمائة يصدق بأحد الا فني وحصته من الربح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق بربح الا فني فان هلك ألف درهم منهم ما بعد ما تصرف فيها فعليه التصديق بالالف ولو كان صالحاً مع القاتل عن القيمة على عبد أو عتق العبد لم يلزمه التصديق بشئ فان كان اعتقه على مال أو كاتبه على مال فكذا لا يتصدق بشئ الا في خصه أن يكون العبد يوم قبضه يساوي أكثر من رأس ماله ويكون الذي اعتقه عليه مثل قيمته أو أكثر فتصدق بذلك الفضل الذي في القيمة على رأس ماله كذا في المحيط \*

فصل في الاحتكار الاحتكار مكره وذلك أن يشتري طعاماً في مصر ويمتنع من بيعه وذلك يضر بالناس كذا في الحاوى \* وان اشترى في ذلك المصر وجسه ولا يضر بأهل المصر لا بأس به كذا في التارخانية ناقل عن القنيس \* واذا اشترى من مكان قريب من المصر فحمل طعاماً الى مصر وجسه وذلك يضر بأهله فهو مكره هذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الغنيانية \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط وفي جامع الجوامع فان جلب من مكان بعيد واحتكر لم يمنع كذا في التارخانية \* وان اشترى طعاماً في مصر وجلبه الى مصر آخر واحتكر فيه فانه

بكل حق هو له لم يكن لصاحب السفلى حق اجراء الماء الى كرمه الا اذا ذكر وقت البيع الاول ان يكون له حق اجراء الماء الى كرمه السفلى \* داران لرجل مسبل ماء سطح أحدهما على الاخرى فباع التي عليها المسبل بكل حق هولها ثم باع الدار الاخرى من رجل آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع المشتري الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل أن له ذلك الا أن يذ كر البائع وقت البيع الاول أن مسبل ماء التي لم تبع يكون له في الدار التي باعها رجل له داران متلاصقتان احدهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسبل ماء سطح العامرة فملقى لطلبها الى الخراب قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان استثنى البائع لنفسه مسبل الماء الى الخراب بازان المعاملة جرت بذلك ولو استثنى فملقى طرح النج لا يجوز لانه لا عرف فيه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ميراث سطح العامرة في الخراب ومسبل ماء سطحه الى هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسبل على حاله وان لم يشترط وكذلك لو كان مسبل سطح رجل الى دار رجل آخر وله فيها ميراث قديم ليس لصاحب

الدار نعمة عن اسئلة المأموه اذ اجاب الاستحسان فيهما وفي القياس ليس لذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل الماء في داره واقتوى على جواب الاستحسان \* كرم بين أربعة أخوة ويحبب الكرم حائط لهم ثم فاشترى أحد الأخوة الحائط من عته وأراد أن يسوق الماء إلى الحائط المشتري فأراد أحد الأخوة منه عن ذلك قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أراد أن يجري الماء في مجرى مشترك كان لهم المنع وان أراد أن يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا كان للمشتري شرب من هذا النهر \* رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان اصحاب المسيل أن يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رقبة النهر لاشي له من الثمن ولا سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل يسكن داره غلات الموصى فباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل سكه \* ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل (٣١٤) أبطلت حتى في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى \* وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال لأن ملك العين لا يبطل بالابطال \* وذكر في الكتاب اذا وصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح \* وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى أن حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متساوي كدخول السقوط بالاسقاط \* حائط بين رجلين عليه جدران فرفع أحدهما الحائط برضا صاحبه ثم بنى صاحبه بجواره برضا الآخر على أن يعبره صاحبه مجرى ماء في داره ليجري ماء فيها إلى داره ويسقي بستانه ففعل وأعاد المجرى ثم بدله أن يمنع المجرى كان له ذلك لأن الاعارة غير لازمة الا أن صاحب الدار الذي يمنع المجرى يفرم لباني الحائط نصف ما أنفق في بناء الحائط

لا يكره هكذا في المحيط \* وكذلك لو زرع أرضه واذا خر طعامه فليس بمحتكر كذا في الحاوي \* ولكن الأفضل أن يبيع ما فضل عن حاجته اذا اشتدت حاجة الناس اليه كذا في التارخانية ناقلا عن المضمرات \* واذا قلت المدة لا يكون احتكارا واذا طالت المدة يكون احتكارا وعن أصحابنا أنهم قدروا الطويلة بالشهر فادونه قليل ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين أن يترصد للغلاء وبين أن يترصد للقطع فوالثاني أعظم من وبال الاول وفي الجملة التجارة في الطعام غير مودة كذا في المحيط \* والاحتكار في كل ما يضر العامة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الاحتكار بما يتقوت به الناس والبهايم كذا في الحاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى لا لامان أن يجبر المحتكر على البيع اذا خاف الهلاك على أهل المصر ويقول للمحتكر بيع بما يبيع الناس وبزيادة يتعاب الناس في مثلها كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يبيع بالاجاع الا اذا كان أربابا لطعام يتصلون ويتعدون عن القيمة وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسديد فلا بأس به بمشورة أهل الرأي والبصر هو المختار وبه بقي كذا في الفصول العمادية \* فان سعر فباع الخبز بأكثر مما سعر جاز بيعه كذا في فتاوى قاضيان \* ومن باع منهم بمقادير الامام من الثمن جاز بيعه كذا في التارخانية \* واذا رفع أمر المحتكر إلى الحاكم فالحاكم يأمره ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة ونهاه عن الاحتكار فان انتهت فيها ونعت وان لم ينته ورفع الامر إلى القاضي مرة أخرى وهو مصر على عادته وعظمه وهدده فان رفع اليه مرة أخرى حبسه وعززه على ما يرى \* ذكر القدوري في شرحه واذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر أخذ الطعام من المحتكرين وفرق بين المحاييج فاذا وجد وارثا ماله وهذا صحيح كذا في المحيط \* وفي المضمرات وهل ينبغي للقاضي أن يبيع على المحتكر طعامه من غير رضاه قليل هو على الاختلاف وقيل يبيع بالاتفاق \* في الملتقط لو خيف الهلاك على الناس أمر الخياط أن يبيع مثل ما أمر المحتكر كذا في التارخانية \* والتلقى اذا كان يضرب أهل البلدة فهو مكروه وان كان لا يضرب فلا يكره اذا كان لا يلبس على أهل القافلة سعر أهل البلدة ولا يغرمهم بأن أخبرهم أن قيمة الطعام في المصر كذا وصدق واذا لبس عليهم سعر أهل البلدة فهو مكروه كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أعرا با قدموا الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها ويضرب ذلك بأهل الكوفة فيمنعهم من ذلك كما يمنع أهل البلد من الشراء \* السلطان اذا قال للخياط بين يمين عشرة أمناه بدرهم ولا تنقصوا من ذلك شيئا فاشترى رجل من أحدهم عشرة أمناه بدرهم والخياط يخاف ان نقص يضربه السلطان لا يحل أكله لانه في معنى المكروه \* والحيلة أن يقول المشتري للخياط يعني الخبز كما كتب فيه صبح البيع ويحل الاكل فلا يشتري عشرة أمناه كما أمر به السلطان ثم قال الخياط أجزت ذلك البيع جاز وحل للشري

\* رجل له أشجار القرصاد على ضفة نهر له في دار رجل قد دخل الماسن عروق الشجرة من هذا النهر إلى داره

وتداعت الدار إلى الخراب قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان لم يغرسها في حريم النهر لا يؤمر الفارس بقطعها فاما ما دخل من عروق الشجر في دار الجار فليجار قطعها \* وذكر في الاصل رجل خرج سعف شجرة إلى ملك انسان كان لصاحب الملك أن يأمره بقطع السعف \* وكذلك الجدوع الشاخعة للانسان إلى داره كان لصاحب الدار أن يأمره بالقطع فان أبي أن يقطع يرفع الامر إلى القاضي حتى يجبره على القطع فلما أنه لم يرفع الامر إلى القاضي وقطع بنفسه ففي الجدع الذي انقطع على وجه الجدار لا يضمن وأما في السعف قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى عندي ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها إلى بيت صاحب التخله ليس لصاحب الملك أن يقطع وان قطع فمن سواه كان السعف بنت على حد أرضه أو في ملك صاحب التخله وان كان لا يمكن مدها إلى ملك صاحب التخله كان لصاحب الارض أن

يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف في ملك صاحب النخلة فطال السعف حتى مال الى هوا صاحب الارض فان كان يمكنه المدلس له أن يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن متديتظران كان السعف هو القوائم كان له أن يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلاف معلوم لا يختلف وان كان الاشجار منمرة أو غير منمرة لكن موضع القطع غير متعين نحو العرعر والصنوبر و كان منبت السعف في ملك صاحب النخلة لم يكن لصاحب الارض أن يقطع ولو قطع كان ضامنا قال القاضي الامام هذا رحمه الله تعالى ههنا مسئلة أخرى لم تذكر في الكتاب اذا نبت الشجر في ملك انسان أو غرس رجل نالة في أرضه فكبر وأخذ من أرض جاره قال بأنه يضمن لجاره الموضع الذي أخذ الشجر من أرض جاره \* رجل له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة وأحد أطراف جذوع الساباط على جدار مسجد فرفع صاحب الساباط جذوعه عن موضعه وأراد أن يضعه على هذا الجدار ورفع عما كان من غير أن يبني على (٢١٥) جدار المسجد بناء فنعاه أهل السكة عن ذلك قالوا ان كان هذا الجدار

هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فأهل السكة يكتفون بمنزلة النثر كافي الجدار اذا كان الجدار ستره لهم فلا يكون لصاحب الساباط أن يحدث فيه شيئا لم يكن وان لم يكن كذلك كان له أن يفعل ذلك \* نهر للشفة في مدينة أراد بعض أهل المدينة أن يتخذ سائتين يستقيم من هذا النهر قالوا ان كان ذلك لا يضر بأهل المدينة لا بأس به وان أضر بهم بأن كان لا يصل اليهم من الماء الا شيء قليل لا يضرهم ذلك ولو كان النهر في الطريق فأرادوا أن يغرسوا الاشجار على ضفته ان كان لا يضر بالطريق لا بأس به وللناس حق المنع وان كان لا يضرهم ذلك \* نهر يقوم بجري في بستان رجل كان لصاحب البستان أن يغرس على حافته لان فيه احكام حافتي النهر فان ضاق نهرهم بذلك

أكله كذا في الفتاوى الكبرى \* ويكره أن يلقى في النحاس دواء فيبيضه ويبيعه بحساب الفضة وكذا ضرب الدراهم في غر دار الضرب وان كانت جيادا وأمالو صاغ الفضة لاهلها و يلقى فيها النحاس فلا بأس به \* ويجوز أن يرش البزاق الثوب ليلينه كمن غسل وجهه جاريته ويرينها البيعه \* ويكره أن يلبس الجسد بالردى وأن يصبغ اللحم بالزعفران \* ولا بأس ببيع المغشوش اذا كان الغش ظاهرا كالخنطة بالتراب وان طحنه لم يجز حتى يبينه \* ويكره أن يضع عند الخبز أو القصاب أو محو دراهم ليأخذ منه ماشاء ولكن يودعه ويأخذ منه ماشاء بشئ مسمى من ذلك وان دفعها اليه على وجه البيع ضمن \* ولا يحلف لترويج السلعة وعن أبي بكر البخاري تأم الفقاهي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح القفاح وكذا الحارس بقوله لا اله الا الله عند الحراسة كذا في التتارخانية \* صبي جاء الى (١) القاضي بفلس او يجزى وطلب منه شيئا ينتفع به في البيت كالحلج والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وان طلب منه جوزا أو فستقا أو نحو ذلك مما يشتري الصبي لنفسه عادة لا يبيع \* صبي يبيع ويشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لست ببالغ فان كان حين أخبر عن البلوغ بمحمل البلوغ بان كان سنة اثني عشر أو أكثر لا يعتبر بحجوده وان كان سنة دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح بحجوده كذا في فتاوى قاضيان \* رجل في يديه ثوب قال وكاني فلان يبيعه وأن لا أنقص من عشرة فطلب انسان بتسعة ان وقع في قلبه أنه قال ذلك ليروج السلعة بعشرة وسعه أن يشتري وان لم يقع ذلك في قلبه لا يسهه الشراء منه كذا في الخلاصة \* اشترى ثورا أو فرسا لمن خرف لاستئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه كذا في القنية \* اكتسب مالا من حرام ثم اشترى شيئا منه فان دفع تلك الدراهم الى البائع أو لا ثم اشترى منه تلك الدراهم فانه لا يطيب له ويتصدق به وان اشترى قبل الدفع تلك الدراهم ودفعها فكذا في قول الكرخي وأبي بكر خلافا لا ينصر وان اشترى قبل الدفع تلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر يطيب ولا يجب عليه أن يتصدق وهو قول الكرخي والمختار قول أبي بكر إلا أن اليوم الفتوى على قول الكرخي كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل اشترى دارا فوجد في جذوعها دراهم قال به فذهبهم يردعها على البائع فان لم يقبل البائع يتصدق بهم وهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز وان نقله الى بلدته كان عليه أن يتصدق به على الفقراء \* حصر المسجد اذا صار خالصا جاز أن يباع ويراد في ثمنه ويشترى به آخر \* رجل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صدقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الاثم عنه موضوع وينبغي أن يستعمل من المشتري أو يضمن

(١) قوله القاضي هو بائع القوم بالضم وهو الثوم ونحوه وهو غير عن قومي كافي القاموس اهـ معصمه

لحينئذ يؤمر بقلعها الآن يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه آخر لا يتفاوت حق أصحاب النهر حينئذ لا يقطع \* نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل الماء من هذا النهر في عروق الشجرة الى دار جاره فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة فان كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فقلعها فان لم يقطعها كان الجار قطعها من غير أن يرفع الامر الى القاضي \* حوض في بستان رجل وهو مستنقع لماء أقوام فامتلا الحوض وذلك يضر ببناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان أن يمنع من اجراء الماء في هذا الحوض الى أن يصلحوا الحوض \* قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان صاحب البستان مقررا بالحوض لا يرباب النهر وأن استنقع الماء فيه قديم كان لصاحب البستان أن يمنعهم عن اجراء الماء الى أن يصلحوا الحوض وليس على صاحب البستان اصلاح الحوض \* رجل له مجرى ماء في دار رجل فحرب المجرى فأخذ

صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح رجل فخر السطح لم يكن لصاحب السطح أن يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه فكذلك ههنا فان كان النهر ملكا لصاحب النهر أخذ به باصلاحه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر يكون ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر على ملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن أبي بكر البخني رحمه الله تعالى في مثل هذا وهو المختار جدار بين رجلين وبيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى بذراع أو بذراعين فانهم الجدار فقال صاحب الأعلى لصاحب الأسفل ابن أنت الى حديتي ثم بنى جميعا قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى ليس له ذلك ولكن بينهما جميعا من أعلاه الى أسفله وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان بيت (٣١٦) أحدهما أسفل بأربعة أذرع ونحوه مقدار ما يكون أن يتخذ بينهما باصلاحه على

صاحب الأعلى حتى ينتهي الى موضع بيت الآخر لانه بمنزلة سفلى وعلو \* حائط لرجل باع نصفه فأراد المشتري أن يتخذ لنفسه في النهر العام فمقحا كان له ذلك اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامه وان أضر بأن ينكسر النهر ليس له ذلك والله أعلم

\*) (فصل في كرى الانهار وعارة المجارى والمساكن)

الانهار ثلاثة منها ما يكون كرىه على السلطان ومنها ما يكون كرىه على أصحاب النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرىه على أصحاب النهر واذا امتنعوا لا يجبرون \* اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات والجلجلة والحيصون والسيحون والنيل وهو نهر في الروم \* واذا احتاج الى الكرى فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال

له كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى لا يجبرنا أن يدخل الرجل السوق يشتري فاكهة أن يأكل منها ما له قيمة حتى يستأذن كذا في التارخانية \* التفريق بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من المحارم بالرحم بالبيع والهبة ونحوهما مكروه والبيع جائز في الحكم ولو كان أحدهما ماله والاخر ولده الصغير أو لده أو لمكانه لا يكره ولو كان كلاهما ماله فباع أحدهما ولده الصغير يكره كذا في الخلاصة \* وكذلك ان كان كل واحد منهما مال ولد من أولاده أن يفرق بينهما بالبيع ولو كان له من كل واحد منهما شقص لم كرمه أن يبيع شقصه من أحدهما دون الآخر كذا في المبسوط \* ولا يكره ما إذا لم تكن بينهما محرمية كابني عم وأبني خال أو كانت بينهما محرمية من الرضاة والصهرية ولا يكره التفريق بين الزوجين وله رد أحدهما بالبيع والدفع بالبخانة والدين فان استولدا أحدهما أو دبره لا يكره بيع الآخر ولا بأس أن يكتب أحدهما أو يبيعه نفسه أن قال ان اشتريتك فانت حرة فباعه منه جاز كذا في محيط السرخسي \* واذا كان أحدهما مملوكا والآخر حر فوجسه أو لمكانه فلا بأس بالتفريق بينهما وكذلك ان كان أحدهما عبدا تاجر وعليه دين وان كان لمضاربه فلا بأس أن يبيع المضرب من عنده منه ما كذا في المبسوط \* ولو باع الام على أنه بالخيار ثم اشترى الولد يكره التفريق ولو اشترى الام بالخيار والولد في ملكه كان له ردتهما معا كذا في النهر الفائق \* حربا أخرج أخوين من دار الحرب فله التفريق بينهما ولو اشتراهما من ذمي لم يجز له التفريق وأجبر على بيعهما معا كذا في محيط السرخسي \* وان كان مالهما معا ككافرا لا يكره التفريق سواء كان المالك حرا أو مملوكا أو مائونا عليه دين أولادين عليه صغيرا أو كبيرا وسواء كان المملوكان مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلما \* ولو دخل حربى دار الاسلام بأمان معه عبدان صغيران أو أحدهما صغير والآخر كبير واشتراهما في دار الاسلام من صاحبه الذي دخل معه بأمان فأراد أن يبيع أحدهما فلا بأس بالسلم أن يشتره ولو اشتراهما من مسلم في دار الاسلام أو حربى دخل بأمان من ولاية أخرى غير ولايته يكره للمسلم أن يشتري أحدهما كذا في البدائع \* ولو كان في ملكه ثلاثة أحدهم صغير جاز بيع أحدهما الكبيرين كذا في النهر الفائق \* ولو اجتمع مع الصغير قريبان فان استويا في القرب ان كانا مختلطين في الجهة كالأبوين وكالعمة والخالة لا يبيعهم الا جميعا ككافرا كانوا أو مسلمين وكذلك الاخت لاب والاخت لام وان كانا متساويين في القرب والجهة كالأخوين والاختين لاب وأم جاز بيع أحدهما استخسانا وأما اذا كان أحدهما أقرب كالأخت أو أخت متفرقات أو أم وعممة أو خالة فلا بأس ببيع الأبعد وهو غير الام وغير الاخت لاب وأم وكذا جدته وعمته وخالاته لا بأس ببيع العمة والخالة \* ادعي ولد جارية بينهما وهم كنفاء دار الحرب

فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرىه ويخبرهم لاجله فان أرادوا حرم المسلمين أن يكرى منها نهر ثم لارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعامه فان أضر بالعامه بأن ينكسر شرط النهر ويخاف منه الفرق يمنع من ذلك \* وأما الذي يكون كرىه واصلاحه على أهل النهر واذا امتنعوا أجبرهم الامام على ذلك وهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليها قري فان فسدوا احتاج الي الكرى والاصلاح كان ذلك على أهل النهر واذا امتنعوا أجبرهم الامام لان فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على أهل الشفة وعسى أن يؤدى ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكرى يرجع الى العامة أجبرهم على الكرى وليس لاحد أن يكرى من هذا النهر نهر الارضه أضر ذلك بأهل النهر أو لم يضر ولا يفتحق بهذا الماء الشفة \* وأما النهر الذي يكون كرىه على أهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فمادونهم أو عليه قرية واحدة بنى

ماؤه فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفعة \* وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو نهر عام \* وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الالف فهو خاص وأصح ما قيل فيه أن يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار رأى الآقاويل شاء \* ثم في النهر الخاص لو أراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقيون قال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى لا يجبرهم الامام ولو حفره الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجبرون على ذلك \* وذكر اخصاف رحمه الله تعالى في النفقات ان القاضي يأمر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين من الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى \* وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وان أراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام \* وقال بعض المتأخرين يجبرهم الامام واذا اجعوا (٢١٧) على كرى النهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البداية بالكرى من أعلاه فاذا جاو زوا أرض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله

يكون الكرى عليهم جميعا من أول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضي وليس على أهل الشفعة من الكرى شيء لانهم لا يحصون \* لابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان صاحب الاعلى كما ينفع بكرى الاعلى ينفع بكرى الاسفل بصب الماء ولا يوجب خنيفة رحمه الله تعالى ان الكرى مؤنة المالك فيكون على المالك ولا ملأ صاحب الاعلى فيما جاو زمملكه وانما ينفع بملك الغير فلا يلزمه مؤنة بحكم المنفعة كمن له مسيل ماء على سطح جاره لا يكون عليه عمارة سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على أصحاب الشفعة بحكم المنفعة وبقول أبي حنيفة

ثم أسروا وملكوا الايعاح أحد الابوين \* امرأة معها صبية فقالت هي ولدي كره التفريق وان لم يثبت النسب هكذا في محيط السرخسي \* ويكره للمكاتب والعبد التاجر من التفريق ما يكره للعكر كذا في الحاوي \* واذا كان المالك كافرا فلا يكره التفريق هكذا في العناية \*

### كتاب الصرف

وفيه ستة أبواب

#### الباب الأول في تعريفه وركنه وحكمه وشرائطه

أما تعريفه فهو بيع ما هو من جنس الايمان بعضها ببعض كذا في فتح القدير \* (وأما ركنه) فلهو ركن كل بيع كذا في البحر الرائق \* (وأما حكمه) شريعة فوق وقوع المالك لكل واحد من المتصرفين فيما اشترى من صاحبه ابتداء كفاي بيع العين كذا في محيط السرخسي \* (وأما شرائطه) فثلاثة قبض البدلين قبل الافتراق كذا في البداية \* سواء كانا تعيينان كالمصوغ أو لا يتعينان كالمضروب أو يتعين أحدهما ولا يتعين الآخر كذا في الهداية \* وفي فوائد القدوري المراد بالقبض ههنا القبض بالراجح لا بالتخليع يريد بالبدل كذا في فتح القدير \* وتفسير الافتراق هو ان يفترق العاقدان بأبدانهم ما عن مجلسهما بأن يأخذ هذا في جهة وهذا في جهة أو يذهب أحدهما ويرى الآخر حتى لو كانا في مجلسهما لم يبرح أحدهما لم يكونا متفرقين وان طال مجلسهما لا بعد الافتراق بأبدانهم وكذا اذا ناما في المجلس أو أغشى عليهما وكذا اذا قاما عن مجلسهما معا وذهبا في جهة واحدة وطريق واحد ومشياميل أو أكثر لم يفارق أحدهما صاحبه فليس بمتفرقين كذا في البداية \* ولو كان لاحدهما على صاحبه ألف درهم ولا آخر عليه دنائير فنادى أحدهما صاحبه من وراء الجدار أو من بعيد فقال بعثك مالي عليك بمالك على لم يجز وكذلك لو صار قبال رسالة لان ما متفرقان بأبدانهم كذا في محيط السرخسي \* ولا اعتبار بالمجلس الا في مسئلة وهي ما اذا قال الاب اشهدوا اني اشتريت هذا الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن العشرة فهو باطل كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى لان الاب هو العاقد ولا يمكن اعتبار بالتفرق بالابدان فيعتبر المجلس كذا في البحر الرائق \* ثم فرق بين بيع الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وبين بيع الفلوس بالدراهم أو بالدنانير حيث لم يشترط في بيع الفلوس بالدراهم أو بالدنانير قبض البدلين قبل الافتراق ويكتفى بقبض أحد البدلين كذا في المحيط \* (ومنها) أن لا يكون في هذا العقد خيار الشرط لاحدهما (ومنها) أن لا يكون في هذا العقد أجل كذا في النهاية \* واذا شرط الاجل ثم تقاضا قبل الافتراق كان ذلك اسقاطا للاجل وصح

(٢٨ - فتاوى ثالث) رحمه الله تعالى أخذوا في الفتوى \* فان كان فوهة النهر لارض في وسط أرضه فكبرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط ويرفع عنه الكرى وقال بعضهم لا يسقط مالم يجاوز أرضه وهو الصحيح لان له أن يفتح الماء في أرضه في أوله وفي آخره واختلفوا أيضا أن الكرى اذا جاوز أرضه هل له أن يفتح الماء لارضه أو لا يفتح حتى يفرغ الكل عن الكرى قال بعضهم له أن يفتح \* وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك لم يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار المتأخرون البداءة بالكرى من أسفل النهر \* نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين ويجتمع تراب كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لاهل السكة تكليف أرباب النهر بنقل التراب \* وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك \* نهر لقوم يجري في أرض رجل حفره والنهر وألقوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الارض ان يأخذ أصحاب

النهر يرفع التراب لان لهم حق القاء التراب في حريم النهر فان ألقوا التراب في غير حريم النهر كان له أن يأخذهم برفع التراب \* بشرط ما المطر في سكة عند باب دار رجل امتلا ولصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له أن يكبس البئر \* قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر قديما يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك \* بشرط ان لا يضره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر \* امرأه لها تسعة أجربة من الاراضي فجاء السيل وخرت بجري هذه الاراضي فاستأجرت أقواما ليعمروا الجري على أن تعطيم ثلاثة أجربة من هذه الاراضي قال بعضهم أرجو أن تكون الاجارة جائزة وعليها ثلاثة أجربة من الاراضي \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا الجواب يوافق قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز هذه الاجارة فان عنده لو باع كذا دارعا (٢١٨) من هذه الاراضي لا يجوز فكذلك الاجارة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعلى هذا لو عينت

للاجر لثلاثة في العقد جاز عند الكل \* نهر كبير ينشعب منه نهر صغير فخرت فوهة النهر الصغير وأرادوا اصلاحه بالآجر والجص قالوا اصلاح الدركة على أصحاب النهر الصغير لان منفعة الدركة تعود اليهم خاصة \* مزقة يخرج منها الماء فيسبيل في مجريين وبين المجريين حائل من خشب يفسد أحيانا فقال أهل الجري الذي لا يقي فيه الماء عند فساد الحائل لاهل الجري الآخر نحن نريد أن نجعلوا مجراكم من النورة والا تجر ليكم الماء قالوا ليس اهتم تعيين آلة اصلاح الجري انما الواجب عليهم تحصيل الموضع الذي يفسد حتى يمنع تحول حق غيرهم اليهم وما زاد على ذلك فهو تشبه وتغن \* مسنة بين نهر صغير وكبير فخرت واحتاجت الى اصلاح

ولو شرط الخيار ثم أبطله قبل الافتراق أو أبطله الذي له الخيار جاز البيع استحسانا ولو كان فيه أجل فأبطله صاحب الاجل قبل الافتراق جاز استحسانا كذا في الحاوي \* ولو شرط النساء في أحد البديلين في بيع الدراهم بالدنانير وأشبهه ذلك ثم ان المنسوبة نقد البعض دون البعض فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك بأن يشتري دينار بعشرة دراهم الى شهر فنقد خمسة ثم افترا فلا يجوز بحصة الخمسة فان اشتراها بخمسة فنقد وخمسة نسيت فنقد الخمسة فافترا فالصرف فاسد كله ولو نقد العشرة جاز كذا في الذخيرة \* ثم شرط الخيار والاجل يفسد الصرف من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد وفوات القبض يفسد العقد بعد الصحة لان القبض شرط لبقاء العقد على الصحة عند بعضهم وعند بعضهم شرط الصحة ابتداء والاول أصح \* وغرر الخلاف تظهر فيما اذا فسد العقد فيما وصرف لعدم القبض يفسد فيما ليس بصرف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول الآخرين ولا يفسد على قول الاولين وهو الاصح حتى لو اشترى جارية وفي عنقها طوق فضة بفضة ونقد فاقبل القبض بطل البيع في حصة الصرف لعدم القبض ولم يفسد في الجارية ولو اشترى اها مع طوق فضة بفضة بشرط الخيار والاجل فسد الصرف والبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد البيع كذا في محيط السرخسي \* اذا فسد الصرف بسبب الافتراق عن المجلس قبل القبض لا يخرج المشتري عن ملك المشتري قبل الرد على البائع (بيانه) في مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجامع اشتري ابريق فضة بدنانيرين وقبض الابريق ونقد دينار واحد ثم نفرد فاقبل أن ينقد الدينار الا خرف فسد البيع في نصف الابريق ولا يهدى الفساد الى النصف الآخر فان غاب البائع فادعى انسان نصف الابريق لنفسه كان المشتري خصم له كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات \* ويحتاج الى شرط رابع في عقد الصرف اذا كان المعقود عليه من جنس واحد وهو التساوي في الوزن كذا في خزائن المفتين \* وان لم يكونا من جنس واحد بأن باع الذهب بالفضة يشترط التقابض فيه ولا يشترط التساوي كذا في التبيين \*

### الباب الثاني في أحكام العقد بالنظر الى المعقود عليه \* (وفيه خمسة فصول)

الفصل الاول في بيع الذهب والفضة \* الدراهم والدنانير لا تتعنان في عقود المعاوضات عندنا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الامثلة مثل ثيابا كان أو موصوعا أو مضروبا ولو بيع شيء من ذلك بجنسه ولم يعرفوا وزنهما أو عرفا وزن أحدهما دون الآخر أو عرف أحد المتصاوين دون الآخر ثم نفرد فأنهما وزنا وكانا سواء فالبيع فاسد فأما اذا وزنا في المجلس قبل الافتراق وكانا سواء جاز البيع استحسانا كذا في الحاوي \*

قالوا اصلاح المسنة يكون على أهل النهرين ونفقة ذلك عليهم نصفان ان كان كل المسنة حريما للنهرين ولا يعتبر في ذلك ويجوز قلة الماء وكمثرته بحدار بين جارير جولة أحدهما عليه أكثر كانت نفقة الحدار عليهم ما تصفين \* بخلاف المزقة اذا خربت فان نفقتها تكون على قدر مياههم لانهم يستعملون المزقة لمياههم فكان اصلاحها على قدر مياههم ليكون مؤنة الملك على قدر الملك \* رجل له مسيل ماء السطح على سطح جاره فخرت سطح الجارة قال صاحب السطح اصحاب السيل ضع ناوقة في موضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح المسيل على صاحب السطح الذي عليه المسيل \* نهر في دار رجل يتعدى ضرر مائه الى دهلز الدار ثم يمدى من الدهلز الى دار رجل آخر ويتضرر بذلك ضررا فاحشا قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل الشفة يجري في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى اصلاح النهر يكون على



أصحاب المجري وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لأنه لا مال له هنا لا حد فقام صاحب المنفعة مقام المالك \* وقف على مرمتهن  
سكة كذا وكان الماء ينصب من النهر الأعظم في درقة ثم يسيل إلى سكة ثم يسيل من تلك السكة إلى السكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر إلى  
المرمة في السكة الأولى قالوا لا يجوز مرمة النهر في السكة الأولى من غلة الوقف وانما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون من النهر في السكة  
الموقوف عليها \* ولو كان الماء ينصب من النهر الأعظم في فضاء ليس له شفة ولا شارة ثم يسيل من الفضاء إلى السكة الموقوف عليها فانه يرم  
من غلة الوقف من أعلى النهر إلى أن يخرج من السكة الموقوف عليها إلى الوجه الأول النهر ينسب إلى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني  
النهر من أعلاه إلى أسفله ينسب إلى السكة الموقوف عليها \* ولو احتاج النهر إلى الحفر لا يحفر من غلة الوقف لأن الحفر ليس من المرمة  
\* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان يخاف تخريب المسناة لولم يحفر (٢١٩) النهر يجوز أن يحفر من غلة الوقف لأن  
عند خوف تخريب المسناة  
يكون حفر النهر من المرمة

### فصل في أحياء الموات

إذا أحيى أرض مواتية كان  
بإذن الإمام ملكها \* وإن  
أحيها بغير إذن الإمام  
لا يملك في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال  
صاحباه يملكها \* واختلفا  
في الموات عن محمد رحمه الله  
تعالى أرض الموات أرض  
لا يملكها أحد وانقطع عنها  
الماء وارتفاق أهل المصر  
والقرية بها سواء كانت قرية  
من العمران أو لم تكن  
وسواء كانت من أرض  
العرب أو من غيرهم في المفاوز  
أو بقرب من الجبال  
\* وأصح ما قيل فيه أن  
يقف الرجل على طرف  
عمران القرية فينادي بأعلى  
صوته قائل أي موضع ينتهي  
اليه صوته يكون من فناء  
العمران لأن أهل القرية  
يحتاجون إلى ذلك الموضع  
لرعي المواشي وغيره وما وراءه

ويجوز بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب إذا اعتدل البدلان في كفة الميزان وإن لم يعلم مقدار كل واحد  
منهما كذا في الأخيرة في فصل المتفرقات \* ويجوز بيع الذهب بالفضة تجاز فقوم مفاضلة كذا في محيط  
السرخسي \* ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى من آخر ألف درهم بمائة دينار وصدق كل  
منهما صاحب بالوزن وتقابضا يعني قبل الوزن فهذا جائز وينتفع كل واحد منهما بما اشتراه ولو قال يعني هذه  
الدرهم التي في يدك بهذه الدنانير التي في يدي ولم يسميا عدلا ولا وزنا وتقابضا جاز لكل واحد منهما أن ينتفع  
بما اشترى قبل الوزن والعدد هذا بيع مجازفة وإن قال يعني ألف درهم ألف درهم وباعه وتقابضا بغير وزن  
وصدق كل واحد منهما صاحبها أن هذا المقبوض ألف درهم ثم وزن كل واحد منهما ما قبل التفرق أو بعده  
فوجداهما سواء بسواء فهذا جائز ولو لم يصدق كل واحد منهما الآخر وتفرقا ثم وزنا فكانا سواء لم يجز من  
قبل أنهما قد تفرقا على غير علم بأنهما قد استوفياه كذا في محيط فصل المتفرقات \* ولو باع قلب فضة  
مشتوا بدهم لم يعلم وزنها فالبيع باطل كذا في الحاوي \* وبيع النهر بركة والزئوف بالحياد لا يجوز إلا  
متساويا ولو باع المستوق بالحياد لا يجوز إلا أن تكون الحياد أكثر من الفضة في السوق كذا في محيط  
السرخسي \* وإذا بيعت الفضة السوداء والحجارة بالبيضاء كانت المماثلة تنطبق كذا في الحاوي \* وإذا كان  
الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وإن كان الغالب على الدنانير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من  
تجزيم التفاضل ما يعتبر في الجاد حتى لا يجوز بيع الخاصة بها ولا بيع بعضها ببعض المتساوي في الوزن  
وكذا لا يجوز لاستعراضها الأوزن لا عددا وإن كان الغالب عليها الغش فليس في حكم الدراهم والدنانير  
وكان في حكم العروض \* قال في المستصفي وهذا إذا كانت لا تخلص من الغش لأنها صارت مستهلكة أما  
إذا كانت تخلص منه فليست بمستهلكة فإذا بيعت بفضة خالصة فهو كبيع نخاس وفضة فيجوز على وجه  
الاعتبار فإذا بيعت بنفسها متفاضلا جاز وهي في حكم شيئين فضة وصفرة ولكنها صرف حتى يشترط  
القبض في الجماس لوجود الفضة فإذا شرط القبض في الفضة شرط في الصفر وإن كانت الفضة أو الغش  
سواء لم يجز بيعها بالفضة الأوزن كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى دينار ودرهمين بدرهمين ودينارين  
فهو جائز ويكون الدينار بالدرهمين من ذلك الجانب والدينار بالدرهمين من هذا الجانب كذا في الحاوي  
\* ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة كذا في الهداية \* ومن باع أحد  
عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جاز وكانت العشرة غلها والدينار بالدرهم كذا في السراج الوهاج \* ولو  
اشترى ثوبا بقرعة فضة بثوب وقرعة فضة فالثوب بالثوب والفضة بالفضة فإن كان في إحدى الثوبين فضل  
فهو مع الثوب بذلك الثوب فإن تفرقا قبل التقابض انتقض من ذلك حصصة الصرف وجاز من الثوب بما

ذلك يكون من الموات إذا لم يعرف لها مالك \* وتفسير الاحياء عن محمد رحمه الله تعالى في النواذر ان احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب  
وانما يكون بالقاء البذر والزراعة حتى لو كرمها ولم يسقها أو سقاها ولم يكره لم يكن احياء وفي ظاهر الرواية إذا حفر لها النهر وسقاها يكون  
احياء \* وكذا إذا حوطها أو ستمها بحيث يعصم الماء يكون احياء \* وإن وضع الحجارة حولها أو حصد ما فيها من الحشيش والشوك وجعلها  
حول الأرض يرد احياءها يكون ذلك تحجير ولا يكون احياء فإذا فعل ذلك كان هو الحق باحيائها ما لم يرجع عن ذلك لقول عمر رضي الله  
عنه ليس للتمجير بعد ثلاث سنين حق فبعد التحجير لا يكون لغيره أن يشغل باحيائها بل ينتظر إلى أن يعلم أنه ترك احياءها والتقدير بثلاث  
سنين عرف يقول عمر رضي الله عنه وإذا مضت تلك المدة عرف بطريق الظاهر أنه ترك احياءها فكان لغيره احياءها وهذا بطريق الديانة  
لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كمن سبق بمكان في المسجد وفي الرباط أو في المفازة كان هو أولى به من الغير \* أما في الحكم

إذا أحيها غيره بعد التجبير باذن الامام كانت له \* ولو حفر بئر في المفاوز أو في موضع لا يملكه أحد باذن الامام كان له وله ما حول البئر أربعون ذراعاً غير ما للبئر لما روى الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم الناضح ستون ذراعاً \* وقال أبو حنيفة رضي الله عنه حريم بئر الناضح لا يزيد على الأربعين وقال صاحباهما رحمهما الله تعالى ستون ذراعاً \* ولو حفر نهر في مفازة أو في موضع لا يملكه أحد باذن الامام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحق النهر حريمًا \* وقال صاحباهما رحمهما الله تعالى يستحق مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلاثة أذرع كان له من الحريم مقدار ثلاثة أذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوي رحمه الله تعالى وعن الكرخي رحمه الله تعالى مقدار عرض النهر من كل جانب \* ولو حفر رجل بئر في أرض موات لا يملكه (٣٤٠) أحد باذن الامام ثم جاء غيره وحفر في حريم الاول بئرًا كان للاول أن يسده ويكبسه

لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان للاول أن يأخذه بكبسه ما احتقر \* وكذا لو بئى الثاني في حريم الاول بناء أو زرع زرعاً كان للاول أن يئمه عن ذلك وما عطف في البئر الاول لا ضمان على الاول وما عطف في البئر الثاني يضمن الثاني لان الثاني متعد \* ولو كان الثاني حفر بئر باذن الامام في غير حريم الاول لكتبها قرية من الاول فذهب ماء البئر الاول وعرف ذهابه بحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعدي بل هو محقق فيما صنع فلم يكن له أن يخاصمه بمن اتخذ حافواته جاء آخر واتخذ حافواته بحجب الاول لتلك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له أن يخاصم الثاني \* ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مفازة وساق الماء حسنى أنى به أرضاً فأحيها فإنه يجعل لقناته

يقابله كذا في الحاوى \* اشترى ثوباً وديناراً بثوب ودرهم ثم افتترقا قبل التقابض بطل في الصرف وجاز فيما بقي لانها أشياء مختلفة فلم يجب اعتبار المماثلة فأنقسم الدينار والثوب على الدرهم والثوب باعتبار القيمة فما أصاب الدينار من الدرهم يكون صرفاً وبطل لعدم القبض والباقي يكون بيعاً فلم يفسد بترك القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو باع سبعة محلى قبضة بثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب ولم يقبض السيف حتى افتترقا بطل البيع كله كذا في الحاوى \* وإذا اشترى الرجل من الرجل ألف درهم بمائة دينار وليس عنده واحد منهم ما درهم ولا دينار ثم استقرض كل واحد منهما مثلاً مسمى ودفعه الى صاحبه قبل أن يفتترقا جاز \* وكذلك شراء ثوب الذهب بغير الفضة أو ثوب الفضة بغير الذهب وهذا إذا كان الثوب يروح بين الناس رواج النقود كذا في المبسوط \* وإذا اشترى ديناراً بدينار وليس عندهما درهم ولا دينار فنقد أحدهما ونقد الآخر لم يجز \* ومن اشترى شيئاً بدينارين وهما يعلمان أنه لا دين عليه لا يجوز الشراء ويكون هذا بمنزلة الشراء بغير ثمن ولو اشترى بدين مطلقين ثم تصادقا على أنه لا دين عليه فالشراء صحيح مثل ذلك الدين كذا في المحيط \* وإذا اشترى الرجل ألف درهم بعينه بمائة دينار والدرهم يبيض فأعطاه مكانه أسوداً ورضى به البائع جاز وكذا لو قبض الدرهم فأراد أن يعطيه ضرباً آخر من الدنانير سوى ما عينه لم يجز الإبراء كذا في المبسوط \* تصارفاً ولم يذكرا النقد فإن كان في البلد نقد واحد يصرف الى نقد البلد ووزنه وإن كانت نقود البلد مختلفة فإن كان الشكل في الرواج سواء ولا صرف لبعضهم على البعض جاز البيع وإن كان لبعضهم صرف على البعض لا يجوز البيع وإن كان لبعضهم أفضل على البعض الآن واحد منهما أروج فإنه يجوز كذا في محيط السرخسي \* وإن كان تقدم ذلك معروفاً وشرطاً في العقد فنقد آخر فالعقد ينقد على النقد المشروط فإن اختلفا فقال أحدهما بشرط كذا أفضل من النقد المعروف وقال الآخر لم أشترط ذلك فعليه ما أئمن فأبى ما نكل لزمته دعوى صاحبه وإن تعالفاً تراضاً وإن قامت لهما مينة أخذت بينة الذي يدعى الفضل منهما كذا في المبسوط \* (ومما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد والحديد والصفر بالصفر) وما يجري فيه الرابطة الذهب والفضة في اعتبار المماثلة لا في وجوب التقابض كذا في محيط السرخسي \* والحديد كله نوع واحد جديده وورثته سواء لا يجوز البيع الاوزن بالوزن فإن افتترقا قبل التقابض لا يبطل البيع ولكن بشرط أن يكون عينا بعين وكذلك هذا الحكم في سائر الموزونات كذا في الذخيرة \* والرصاص والقلعي (١) والاسرب رصاص كله من الوزني ولكن البعض أجود من البعض فلا يجوز بيع البعض بالبعض الا مثلاً بمثل كذا في المحيط \* ولا بأس

(١) قوله والاسرب بوزن فنقد الا أنك بعد الهمة الرصاص الأبيض قوله والقلعي نسبة الى القطع وهو معدن ينسب اليه الرصاص الجيد قاموس اه معجمه بحراوى ونخرج مائه حريمًا بقدر ما يصلح \* وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا فعل ذلك بالتماس باذن الامام يستحق الحريم للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض \* وإن كان بغير اذن الامام لا شيء له لان عند أبي حنيفة رضي الله عنه من احتقر نهره لا يستحق له الحريم والقناة الى أن يقع الماء على وجه الارض بمنزلة النهر الآن في القناة يجري الماء تحت الارض فإذا وقع على وجه الارض يصير ذلك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض \* ومن استخرج عيناً باذن الامام يستحق الحريم \* ولهذا قال يستحق الحريم للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض الا أن في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق حريمًا على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا نصاً \* ولو كان القناة على وجه الارض بين رجلين والارض بينهما ثم استحدث أحدهما أرضاً أخرى وأراد أن يسقيها بسده القناة لم يكن له ذلك بمنزلة نهر بين رجلين إذا استحدث أحدهما أرضاً لا شرب لم يكن له أن يسقيها الا باذن الشريك

**فصل في ضمان ما يتولد من المباح والمملوك** \* رجل سقى أرضاً أو زرعها سقياً معتاداً من مجرى له وتعدى إلى أرض جاره ذكر في الأصل أنه لا يضمن وإن سقاه غير معتاد ضمن \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذه المسئلة على وجهه أن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض جاره ضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره فإن كان جاره يتقدم اليه بالسكر والاحكام فلم يفعل ضمن استعساناً ويكون ذلك بمنزلة الاشهاد في الحائط المائل \* وإن لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فتعدى إلى أرض جاره لا يضمن \* وإن كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة وهو يعلم أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره ضمن وبؤمر موضع المسناة حتى يحول بينه وبين التعدي فيمنع عن السقي \* وإن كان في أرضه ثقب أو حرجان علم بذلك ولم يسده حتى فسد أرض جاره أو كراهه ضمن وإن كان لا يعلم لا يضمن لكن صب الماء في الميزاب ويعلم أن تحت الميزاب متاع رجل يفسد (٣٢١) بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن وذكر في الأصل أن في الثقب

لا يكون ضامناً ولم يفصل \* والصحيح أنه على التفصيل الذي ذكرنا \* رجل أراد سقى أرضه أو زرعها من مجرى له فجاءه رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لا شيء عليه كمال منع الراعي حتى ضاعت المواشي \* رجل له نوبة ماء في يوم معين من أسبوع فجاءه رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي رحمه الله تعالى أن غاصب الماء يكون ضامناً \* وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامناً \* رجل له مجرى ماء بقرب داره رجل فأجرى الماء في النهر فدخل الماء من حجر إلى دار جاره قالوا إن أجرى ما يمتلئه النهر وكان الثقب خفياً ولولا الثقب لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن \* وإن أجرى ماء لا يمتلئه النهر فتعدى إلى دار جاره ضمن \* وكذلك لو كان الثقب ظاهراً وهو يعلم أن الماء يتعدى منه إلى دار جاره أو أرضه كان ضامناً \* ولو سقى أرضه فامتلا أرضه وخرج الماء من أرضه إلى أرض جاره كان ضامناً وإن كان غائباً ولم يعلم به كالمصب الماء في أرض جاره \* رجل أوقد النار في أرضه فذهبت النار إلى حصاد غيره فاحترق قال الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى هذا وما لو سقى أرضه سواء \* إن أرسل ماء أو أوقد ناراً يمتلئه أرضه لا يضمن ولا يضمن \* ومن المشايخ من قال إن أوقد النار في يوم ريح ضمن وإن لم يكن كذلك لا يضمن \* ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال في النار لا يضمن على كل حال لأن من طبع النار الخلود لم يكن الغالب فيه التعدي ومن طبع الماء السيلان فإن أرسل ما لا يمتلئه الأرض كان ضامناً \* وإذا وقع الحريق في محله فهدم رجل دار غيره فغير أمره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون ضامناً كمن ذبح شاة لغيره كمن لا تعوت كان ضامناً \* ولأن هذا الذي هدم الدار عند وقوع الحريق هدم يادن الامام لا يضمن \* رجل سقى أرضه من نهر العامة وعلى نهر العامة أنها رصعة رقت وحولة الفوهات فدخل الماء في الانهار ففسد بذلك

بالنحاس الأحمر بالشبه السببه واحد والنحاس اثنان يدايد من قبل أن الشبه قد زاد فيه الصنع فجعل زيادة النحاس من أحد الجانبين بزيادة الصنع الذي في الشبه ولا خيره فيه نسبة لأنه نوع واحد وبزيادة الصنع في الشبه لا يتبدل الجنس ولأنه موزون في المعنى متفق والوزن في هذه الصفة يحرم النساء ولا بأس بالشبه بالصفراء لا يضر يدايد الشبه واحد والصفراء اثنان لما في الشبه من الصنع ولا خيره فيه نسبة كذا في المبسوط \* وكذلك لا بأس بالصفراء لا يضر بالنحاس الأحمر والصفرو واحد والنحاس اثنان يدايد ولا خيره في هذا نسبة لأن الجنس والوزن يجمعهما \* وبأحد الوصفين يحرم النساء فجمعهما أولى كذا في المحيط \* ولو اشترى مثقال فضة ومثقال نحاس بمثقال فضة وثلاثة مثاقيل حديد كان جائزاً بطريق أن الفضة بمثلها وزناً وما بقي من الفضة والنحاس بالحديد فلا يتمكن فيه الربا وكذلك مثقال صفرو ومثقال حديد بمثقال صفرو ومثقال نحاس فالفرد الرصاص بمثلها كذا في المبسوط \* وفي التجريد لا وافي المختارة من الصفرو والحديد تصير عمادة عدة بالتعامل يجوز بيع بعضها ببعض كيفما كان كذا في التتارخانية \* لو تعارفوا ببيع هذه الأواني بالوزن لا ياله استدلال يجوز بيعها ببعضها المتساوي كذا في النهر الفائق \* وإن اشترى أناه من نحاس برطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له أجل لا قبض الأناه فهو جائز لا يدفع اليه الحديد قبل أن يتفرقا وإن تفرقا قبل أن يدفع اليه الحديد فإن كان ذلك الأناه لا يساع في العادة وزناً فلا بأس به وإن كان الأناه موزن فلا خيره فيه ولو قبض الحديد في المجلس ولم يقبض الأناه حتى تفرقا لم يفسد العقد وكذلك إن اشترى برطل من حديد بعينه برطلين من رصاص جسد بغير عينه وقبض الحديد وتفرقا قبل قبض الرصاص ففسد البيع فإن كان كل واحد منهما بغير عينه فالعقد فاسد تقابضاً في المجلس أول تقابضاً كذا في المبسوط \*

**الفصل الثاني في بيع السيوف المحلاة وما شابهها مما يبيع فيه الفضة أو الذهب مع غيره وفي بيع ما يباع وزناً فزيد أو ينقص** \* لو اشترى سيفاً محلياً بالفضة أو بطاماً من فضة خالصة وزناً أكثر من الحلية جاز وإن كان وزنها أقل من الحلية أو مثلها أو لا يدري لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* وإن لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم بعد ذلك فكانت أكثر من الفضة التي في السيف فإن علم وهما في مجلس العقد جاز البيع وإن علم بعد ما افترا عن المجلس لم يجز البيع \* قال القدوري وكذلك لو اختلف أهل العلم فيه فقال بعضهم الثمن أكثر من الفضة التي في السيف وقال بعضهم لا بل هو مثلها لا يجوز البيع كذا في المحيط \* وإذا كانت الدراهم أكثر فافترا قبل التقابض فإن كانت الحلية لا تتخلص من السيف لا يضر انتقصر في الشكل وإن كانت تتخلص بغير ضرر بطل في الحلية وجاز في السيف وإن كانت الحلية ذهباً والثمن دراهم جاز البيع كيفما كان ولو شرط تأجيل الثمن وهو من جنس الحلية أو من غير جنسها بطل البيع

يتعدى منه إلى دار جاره أو أرضه كان ضامناً \* ولو سقى أرضه فامتلا أرضه وخرج الماء من أرضه إلى أرض جاره كان ضامناً وإن كان غائباً ولم يعلم به كالمصب الماء في أرض جاره \* رجل أوقد النار في أرضه فذهبت النار إلى حصاد غيره فاحترق قال الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى هذا وما لو سقى أرضه سواء \* إن أرسل ماء أو أوقد ناراً يمتلئه أرضه لا يضمن ولا يضمن \* ومن المشايخ من قال إن أوقد النار في يوم ريح ضمن وإن لم يكن كذلك لا يضمن \* ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال في النار لا يضمن على كل حال لأن من طبع النار الخلود لم يكن الغالب فيه التعدي ومن طبع الماء السيلان فإن أرسل ما لا يمتلئه الأرض كان ضامناً \* وإذا وقع الحريق في محله فهدم رجل دار غيره فغير أمره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون ضامناً كمن ذبح شاة لغيره كمن لا تعوت كان ضامناً \* ولأن هذا الذي هدم الدار عند وقوع الحريق هدم يادن الامام لا يضمن \* رجل سقى أرضه من نهر العامة وعلى نهر العامة أنها رصعة رقت وحولة الفوهات فدخل الماء في الانهار ففسد بذلك

كراب غيره أو مبطنه غيره قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يكون ضامنا كأنه أجرى الماء فيها \* قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي ان يفصل بين العلم والجهل ان علم بذلك كان ضامنا والافلا \* رجل سقى أرضه ثم أرسل الماء في النهر حتى جاوز عن أرضه وقد كان رجل أسفل منه طرح في النهر ترابا خال الماء عن النهر حتى غرق قصر انسان قالوا الايض من المرسل لانه أرسل الماء في النهر وهو غير متعدي في ذلك ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ومنع الماء عن السيولان لانه متعدي \* رجل رمى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء بها الى الطاحونة فخربتها قال النقيب أبوهمف رحمه الله تعالى ان كان النهر غير محتاج الى الكرى فلا ضمان عليه والافعليه الضمان اذا علم أنها خربت من ذلك \* رجل سقى أرضه فلا أرضه بقدر ما تحتمله فتر الماء وانشق أرضه فعدى الى أرض جاره لا يضمن وقيل اذا علم بذلك ولم يخبر جاره ضمن \* ولو فتح الماء الارضه قدر ما يحتمله (٢٢٣) النهر وترك فاراد الماء بعد ذلك لا يضمن وكذا لو فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء ماء بعد

في السيف كله سواء كانت الحلية تميز بضرر أو بغير ضرر وكذلك لو تفرقا ولا حدهما خيار الشرط وإن كان في البيع أجل فنقد المشتري قدر الحلية من الثمن جاز استحسانا وإن لم ينص أن المقبوض من حصة الحلية كذا في الحاوي \* والدار فيهما صفايح ذهب أو فضة يبيعها بجنيسها كالسيف المحلى كذا في محيط السرخسي \* وإذا باع الرجل من آخر حلى ذهب فيه لؤلؤ وجوهر بدنانير وقبض المشتري الحلى فإن كانت الدنانير مثل الذهب الذي في الحلى أو أقل أو لا يدري لا يجوز البيع أصلا في الذهب ولا في الجوهر سواء أمكن تخليص الجوهر من غير ضرر أم لا يمكن وأما إذا كانت الدنانير التي هي ثمن أكثر من ذهب الحلى فإنه يجوز البيع في الذهب والجوهر ثم بعد ذلك إن نقد الثمن كله قبل أن يتفرقا فالعقد ماض على الصحة وكذلك إن نقد حصة الذهب الذي في الحلى وإن لم ينقد شيئا حتى تفرقا فالعقد فيما يخص الحلى من الذهب يفسد وفيما يخص الجوهر إن كان الجوهر بحيث لا يمكن تخليصه إلا بضرر يفسد وإن أمكن تخليصه من غير ضرر لا يفسد والعقد في الجوهر هكذا في المحيط \* وإن باعه بدينار نسيئة لم يجز لأن في حصة الحلية العقد صرف فيفسد بشرط الأجل واللؤلؤ والجوهر لا يمكن تخليصه وتسليمه إلا بضرر فإذا فسد العقد فقد يفسد في كله كذا في المبسوط \* وإن أمكن تخليصه من غير ضرر يجب أن تكون المسئلة على الخلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع في الجوهر وعندهما لا يفسد العقد في حصة الجوهر كذا في المحيط \* اشتري سيفاً محلى بفضة وزنهما أكثر من الحلية ونقد من الثمن قدر حصة الحلية وقال هذا من ثمنها أو من ثمن السيف أو لم يبين فهو من ثمن الحلية وجاز البيع في الكل كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذا من ثمنها أو من ثمن النصل خاصة ينظر إن لم يكن التمييز إلا بضرر يكون المنقود ثمن الصرف ويصحان جميعا وإن أمكن تمييزا بغير ضرر بطل الصرف كذا في النهر الفائق ناقلان في المحيط \* ولو قال خذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف لا يطل أيضا ويجعل المقبوض من ثمن الحلية كذا في التبيين \* هشام قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا باع حلية السيف بدونه لم يجز إلا أن يبيعه على أن يقلعه المشتري فيقلعه قبل أن يتفرقا وإن باعه ولم يقل على أن يقلعه ثم قاله البائع قبل أن يتفرقا فادّعت لك في قلعه فاقبله قال إن قلعه قبل أن يتفرقا جاز وإن تفرقا قبل أن يقلعه فهو باطل قال قلت له وإن كان المشتري قد قبض السيف قال وإن كان لأنه لا يكون قابضا لحليته حتى يقلعهما من السيف كذا في المحيط \* ومن باع جارية قيمتها ألف مثقال فضة وفي عنقه أطوق فضة فيه ألف مثقال فضة بأنني مثقال فضة ونقد من الثمن ألف مثقال ثم افتراقا فالذي نقد من الغضة وكذا لو اشتراهما بألفي مثقال ألفا نسيئة وألفا نقدا فالنقد ثمن الطوق وكذلك لو قال خذ منها صرف إلى الطوق وصح البيع فيهما بخلاف ما أصرح فقال خذ هذا ألفا من ثمن الجارية فأذا

ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما  
بعتاد وان زاد على الفتح  
المعتاد بحيث لو جاء الماء  
يحتمله النهر كان ضامنا \*  
ولو سقى أرضه ثم انقطع الماء  
ولم يرفع السكر الذي كان عند  
أرضه ان كان الرسم أن يسكر  
لا ضمان عليه \* ولو فتح  
فوهة النهر وأرسل ماء قدر  
ما يحتمله النهر فدخل الماء  
من فوهه في أرض غيره قبل  
أن يدخل في أرضه ذكر في  
جمع التفاريق أنه لا يكون  
ضامنا \* رجل بنى في الطريق  
الاعظم بناء بغير إذن الامام  
فان كان ذلك يضر بالطريق  
يكون آثما مجاصع \* وان  
كان لا يضر لا يكون آثما الا  
أنه لو عثر به انسان أو دابة  
فقطب كان ضامنا ويكون  
لكل واحد من آحاد الناس  
حق المنع والمطالبة بالرفع  
\* وكذا لو نصب على نهر  
العامة طاحونة بغير إذن  
الامام فان كان لا يضر بالطريق  
لم يكن آثما كما في الطريق

ولكل واحد حق المنع والرفع وان كان يضر بالنهر يكون أثماً فيما صنع \* ولو جعل على نهر العامة بغیر اذن الامام قنطرة قبضه  
أو على النهر الخاص بغیر اذن الشرکاء واستوفى في العمل ولم يزل الناس والدواب يرون عليه ثم انكسر أو وهن فعطب به انسان أو دابة ضمن \*  
وان مر به انسان متعمداً أو هو برأه أو ساق دابة عليه متعمداً لا يضمن الذي اتخذ القنطرة لأن ما فعل كان حسیبة وقد رضی به الناس حيث اتخذوا  
ذلك مما فکاهته فعل باذن الامام فلا یضمن ما تلف بذلك \* ولو وضع رجل في طریق المسلمين یا بالغشی عليه انسان متعمداً فانكسر الباب وعطب  
المشی فضمن الباب يكون على الذي كسره ولا یجب ضمان الماشی على الذي وضع الباب لان الواضع وان كان متعمداً في الوضع لكن  
الماشی لما تمده المروءة عليه فقد طرأت المباشرة على التسبب یكن حفرة یترافی طریق المسلمين بخاف رجل وألقى فيه نفسه لا یضمن الحافر وكذا  
لورش ما في الطريق فإخاء انسان ومشی عليه متعمداً فترافی رجله وعطب لا یضمن الذي رش الطريق قبل هذا اذا رش بعض الطريق أما اذا

رش الكل فشى انسان متعدا هو براه فطبط كان ضمائه على الذي رش \* ولومشى أحد على ذلك الموضع ولا يصرفان كان اعمى أو كان ليلا فطبط كان ضمائه على الذي رش لان الذي رش كان متعديا بما فعل أو كان ساحا بشرط السلامة ولم يطرأ عليه المباشرة فيضمن السبب كتاب الاشرية \* هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلاثة \* فصل في معرفة الاشرية وأحكامها وفي هذا الفصل شئ من مسائل طبخ العصير \* وفصل في حد الشرب \* وفصل فيما ينفذ من تصرفات السكران وما لا ينفذ \* فصل في معرفة الاشرية \* قال رضى الله عنه الاعيان التي يتخذ منها الاشرية أربعة العنب رطبه وبائسه وهو الزبيب والتمر والحبيب نحو الخنطة والشعير والدخن \* والقواكه نحو الفرماد والاباص والفانيذ والشهد والالبان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها لاتحاد حكمها \* أما المتخذ من العنب الرطب ستة الخمر والباق والمصف والخبث والجهورى والحيدى (٣٣٣) ويسمى أبابوسف \* اما الخمر فهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد

وقذف بالزبد وصار أسفله أعلاه فهو خمر بلا خلاف \* وان غلا واشتد ولم يقدف بالزبد فليس بضمير في قول أبي حنيفة رضى الله عنه حلوا كأنوا حاضا وفي قول صاحبيه رجهما الله تعالى بصير خرا وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير البخارى رحمه الله تعالى أنه أخذ بقولهما واذا صار خرا ثبت أحكامها لا يحل شربها ويحد بتناول قطرة منها طائعا \* وان شربها في نهاد رمضان يحسد بشر بها ويعزر بالجناية على الصوم \* ومن أحكامها أن يكفر مستحلبها ولا يضمن متلفها اذا كان اسلم ويطل بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها \* وهي نجسة نجاسة غلظة اذا أصابت الثوب أكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة واذا أصبت في ظرف تجس الطسرف \* وان

قبضه ثم افترقا بطل في الطوق كذا في الجرارائق \* ولو اشترى القلب مع ثوب بعشرين درهما وقبض القلب ونقد عشرة دراهم ثم افترقا كان المنقود ثمن القلب خاصة استحصانا ولو نقد العشرة وقال من غنمنا جميعا فهو مثل الاول وان قال هي من غن الثوب خاصة وقال الاخر نعم أو قال لا وتفرقا على ذلك ينتقض البيع في القلب وان كان قلب فضة لرجل قيمته عشرة دراهم وثوب لاخر قيمته عشرة دراهم فباعا من رجل بعشرين درهما فباع كل واحد منهما الذي له الا أن البيع صفقة واحدة ثم نقد المشتري صاحب القلب عشرة فهو له خاصة ولا شركة بينهما في المقبوض ولو باع جميعا الثوب وباع جميعا القلب فنقد صاحب القلب عشرة ثم تفرقا انتقض البيع في نصف القلب كذا في المبسوط \* اشترى سيفا على بدناير وقبضه وباعه من آخر قبل أن يتقدمه الدناير وقبضه الثاني ولم يتقدم الثمن حتى افترقا بطل البيعان ورجع السيف الى الاول وان تقاضى الاوسط والثالث دون الاول صح البيع للثاني وعزم المشتري الاول لبائعه قيمة السيف وكذلك لو باع الاوسط نصفه صح في نصفه ورد نصفه الى الاول وليس للاول أن يمنع عن القبول بعيب التبعض ويضمن قيمة النصف الثاني كذا في محيط المهرخسى \* وان كان السيف المحلى بين رجلين فباع أحدهما نصيبه وهو النصف بيدى من شريكه أو من غيره وتقباضا فهو جائز وان باعه من شريكه ونقد الدناير والسيف في البيت ثم افترقا قبل أن يقبض السيف انتقض البيع كذا في المبسوط \* واذا اشترى سيفا محلى فيه مائة درهم من الحلية بمائتي درهم ثم علم أن فيه مائتي درهم فهذا على وجهين فان علم ذلك بعد ما تقبضوا وتفرقا بطل العقد في الكل وان علم ذلك قبل أن يتفرقا فالشترى بالخيار ان شاء زاد في الثمن مائة أخرى وان شاء فسخ العقد في الكل وان علم في الابتداء أن وزن الحلية ما تاد درهم وقد تباعا السيف بمائتي درهم ثم أراد المشتري أن يزيد مائة أخرى قبض أن يتفرقا فان العقد لا يجوز كذا في الذخيرة \* واذا باع قلب فضة على أنه مائة درهم بمائة قوز نوه قبل الافتراق فوجد حذوها كثر فالمشتري بالخيار ان شاء زاد في الدراهم فأخذ بمثل وزنه وان شترك وان كان ناقصا فكذلك ولو افترقا فوجد حذوها مائة وخمسين فهو بالخيار ان شاء أخذ بثمنه بمائة وان شاء ترك وكذلك ان كان ناقصا ان شاء أخذ بمثل وزنه وان شاء ترك كذا في الحاوى \* وان اشترى نقرة فضة بمائة درهم على أن فيها مائة وتقباضا فادها ما تاد درهم كان للمشتري نصفها لا خيار له كذا في المبسوط \* هذا اذا حصل الشراء بالجنس أما اذا حصل بخلاف الجنس بأن اشترى سيفا محلى على أن حليته مائة درهم بعشرة دناير أو اشترى ابريق فضة على أن فيه ألف درهم بمائة دينار فاذا فيه ألفان أو اشترى نقرة فضة على أنها ألف درهم بمائة دينار فاذا فيه ألفان فإليه قد جاز في المسائل كلها واذا جاز العقد فالزيادة على المسمى من الوزن في مسألة النقرة لا تسلم للثمن من غير شئ

خرجت الخمر من الطسرف يغسل الطسرف ثلاثا فيطهر ان كان الطسرف عتيقا \* وان كان خرا فجد يد اصب فيه الخمر اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فطهر \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يطهر أبدا \* وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان لم يجفف في كل مرة لكن ملاء بالماء مرة بعد أخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء صافيا غير متغير اللون يحكم بطهارته وعليه الفتوى \* وان لم يغسل الطسرف وبقي الخمر فيه حتى صار خلا لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب حكم الطسرف \* وحكى عن الحاكم أبي نصر المهرويه أنه قال ما وازى الاناس من الخلل يطهر أما على الحب الذي انتقص من الخمر قبل أن يصير خلا يكون نجسا فيغسل أعلاه بالخل حتى يطهر الكل \* وان لم يفعل كذلك حتى صب العصير فيه وملاء نجس العصير لا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر \* وحكى عن النقيبه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الطسرف كله فلا يحتاج الى هذا

التكف \* وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختاره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لأن بخار الخل يرتفع إلى أعلى الطرف فيطهر كله \* ولو أُلقي في البحر سمكا ولمحا واتخذ من ذلك مربى ذ كرفي الكتاب أنه لا بأس به إذا تحوت الجر فصارت خللا لا ما يدخل السمك من أجزاء البحر صار خلافاً ليطهر السمك لأنه سمك ربي بالخل \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول الجواب فيه على التفصيل أن كان السمك والمخ مغلوباً بالبحر وصار البحر خلافاً ليطهر \* وإن كان السمك والمخ هو الغالب لا يطره وإن صارت حامضة هكذا جعل الجواب على التفصيل (١) في الأمكنة وهو الرشق إذا صار خلافاً قالوا إن كان الماء هو الغالب يكون نجساً وإن صار خلافاً وإن كان العصير هو الغالب يطره إذا صار خلافاً \* فالصحيح ما قال محمد رحمه الله تعالى أنه يطره في الخالين لأن ما أُلقي في البحر صار نجساً بمجاورة البحر فإذا طهر ذلك وصار خلافاً صار الماء طاهراً \* وإذا وقعت (٣٣٤) فأرة في حب الخرفقات ورميت القارة ثم صارت البحر خلافاً كان طاهراً \* وإن

تفسخت القارة فيها كان الخل نجساً لأن ما فيها من أجزاء القارة لم يصير خلافاً \* مرقعة وقعت فيها خمر لا يساح أكلها لأنها نجست بوقوع الخمر كالوقوع فيها بول فلأنه ساء هذه المرقعة قال لا يحد ما لم يسكر لأنها ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة حال ما شرب والخمر هي التي من ماء العنب ويكره شرب دردي الخمر لأن فيه أجزاء الخمر فلا ينتفع بشئ منه وإن جعل ذلك في خل فلا بأس به لأن ما فيه من أجزاء الخمر يصير خلافاً ولا بأس ببيع العصير من يتخذه خمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحبها يكره \* وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما لا يكره إذا باعه من ذبح بمن لا يشتره المسلم بذلك أما إذا وجد مسلماً يشتره بذلك الثمن يكره إذا باعه من يتخذه خمر وهو كما

وفي مسئلة الأبريق نسلم للمشتري من غير شئ كذا في المحيط \* ولو كان الثمن ذناً تبرعاً فوجدنا أننا نأصافه للمشتري بالخيار إن شاء أخذ بكل الثمن وإن شاء تركه هكذا في الحاوي \* اشتري لؤلؤة بدينار على أن وزنها مثقال فزادت فهي سالمة ولو باع كل مثقال بدينار فزادت رد الكل أو أخذ الزيادة بمحضها كالذراع في النوب والدار ولو باع قلب فضة بدينار وقال كل درهم بكذا ولم يقل فزاد ولم يتفرق فله الخيار في أخذ الزيادة بمحضها ولم تسلم له الزيادة كذا في محيط السرخسي \* ولو كان السيف موهباً بالذهب أو الفضة فاشترى بمحضه جاز البيع بكل حال ولا عبرة للتمويه لكونه مستهلكاً فيه كذا في المضمرات \* وإذا اشترى لحماً مموها بفضة بدينار بأقل مما فيه أو أكثر فهو جائز وكذلك لو اشترى داراً مموها بالذهب بثمن مؤجل فإنه يجوز وإن كان لسوقها من التوبة بالذهب أكثر من الثمن كذا في الحاوي

**الفصل الثالث في بيع الفلوس** الفلوس بمنزلة الدراهم إذا جعلت ثمنًا لا تدين في العقد وإن عيئت ولا يفسخ العقد بها كذا في الحاوي \* إذا اشترى الرجل فلوساً بدينارهم ونقد الثمن ولم تكن الفلوس عند البائع فالبيع جائز وإن استقرض الفلوس من رجل ودفع إليه قبل الافتراق أو بعده فهو جائز إذا كان قد قبض الدراهم في المجلس وكذلك لو اقترع بدينار قبض الفلوس قبل قبض الدراهم كذا في المبسوط \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى فلوساً بدينارهم وليس عند ذلك فلوس ولا عند الآخر درهم ثم أن أحدهما دفع وتفرق جاز وإن لم يتقد واحد منهما حتى تفرق لم يجز كذا في المحيط \* ولو باع الفلوس بالفلوس ثم اقترع قبل التقاض بطل البيع ولو قبض أحدهما لم يقبض الآخر أو تقاضى ثم استحق ما في يدي أحدهما بعد الافتراق فله أن يرد ما قبضه على حاله كذا في الحاوي \* وإن اشترى خاتم فضة أو خاتم ذهب فيه فصر أو ليس فيه فص بكذا فلا بد من الفلوس عنده فهو جائز تقاضاً قبل التفرق أو لم يتقاضا لأن هذا بيع وليس بصرف كذا في المبسوط \* ولو باع تبرقة بفلوس بغير أعيانها وتفرق قبل أن يتقاضا فهو جائز وإن لم يكن التبرع عنده لم يجز كذا في المحيط \* ولو اشترى شيئاً بدينارهم فلو سبغ عليه فلوس تباع بنصف درهم وعلى هذا القول بثلاث دراهم أو بربعه كذا في التبيين \* وإذا اشترى بدينار فلوس أو بغيره فلوس فهذا جائز استحساناً هكذا ذكر في الأصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا إذا كان الدائع والقيراط معلومين فيما بين الناس لا يختلفان في معاملاتهم وإن كانا مختلفين يأخذ بعضهم عشرة وبعضهم تسعة لا يجوز العقد لكان المنازعة ولبيد كشيخ الإسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا التفصيل في شرحهما كذا في المحيط \* ولو قال بدينارهم فلوس أو بدينارهم فلوسا فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويجوز فيما دون الدرهم قالوا قول

لو باع الكرم وهو يعلم أن المشتري يتخذ العنب خراً لا بأس به إذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن \* وإن كان قصده أبي تحصيل الخمر يكره \* وأغراس الكرم على هذا إذا كان يغرس نية تحصيل الخمر يكره وإن كان لتحصيل العنب لا يكره \* والافضل أن لا يبيع العصير من يتخذه خراً \* خاية من خربت في نهر عظيم مثل القرات أو أصغر منه ورجل أسفل منه توضأ بذلك الماء أو شرب منه إن كان لا يوجب من الماء طعم الخمر ولا يؤمنها ولا يريحها الشرب والتوضؤ \* وإن كان يوجب شئ من ذلك لا يساح كالوقوع بنجاسة أخرى في ماء جار كان النجاسة غالبية على الماء بأن تغير لونه أو طعمه أو ريحه يكون نجساً لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شئ إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه وإن لم يجسها من ذلك كانت النجاسة مغلوبة \* ولو صب الخمر في قدح من الماء أو في ماء راكدي يخلص بعضه إلى بعض لا يحمل شرب ذلك الماء لأنه ما قبل وقعت فيه النجاسة فينجس كالوقوع فيه بول فإن شربه فإن كان لا يوجب طعم الخمر ولا يوجب لونه



ولايحبالايجد وان كان يوجد شيء من ذلك يحدلان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر ولان الفسقة بشرب الخمر هكذا فلولم يجد يمنع حد الشرب في عادة الفسقة \* ولوطرح في الخمر يحان يقال له سوسن حتى يأخذ الخمر را تحتها ثم يباع فانه لا يدهن بها ولا يطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق راحة الخمر لانه خرفلا ينتفع بها ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها \* ويجوز بيع ورق الريحان كما يجوز بيع الثوب الجبس ويكره للراة أن تعتشط بخمر لان الاتقاع بالخمر حرام بجميع الوجوه قال عليه الصلاة والسلام لان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والاتقاع بها وكذا لا يسهى في الدواب بها ولا يلبس بها الطين لانها اتقاع بها فان سقى شاة وذبحها من ساعتها كل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثر في اللحم \* ولواعادت بشرب الخمر وصارت بحال يوجد ربح الخمر في لحمها أو تكون جلالة فتحبس عشرة أيام والدجاجة ثلاثة أيام والبعير شهر والبقرة عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل \* وذكر في بعض الروايات أن الشاة اذا (٢٣٥) كانت تأكل النجاسات تحبس أربعة أيام والبقرة والبعير عشرة أيام \* وذكر الكرخي رحمه الله تعالى عن أصحابنا أنه لا يحل للإنسان أن ينظر الى الخمر على وجه التلهي وأن يلبس منها الطين ويسقي بها الحيوان \* وكذلك الميتة لا يطعمها كلابه لان ذلك اتقاع بها \* فطر من خروقت في خاية فيها ماء ثم صب ذلك الماء في دن من الخل قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يفسد الخل بوقوع الماء الجبس والماء لا يتخلل فيسقي نجسا \* وقال بعضهم لا يفسد الخل وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا لعينه بل لمجاورة الخمر فاذا تخلل الخمر بوقوعه في الخل زالت المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر ثم في خسل بطهر \* وكذا الرغيف اذا خبز بخمر ثم وقع في الخل \* الثوب اذا وقع في خمر ثم في خل فانه يظهر بخلاف الدقيق اذا

أبي يوسف رحمه الله تعالى أصح هكذا في الهداية \* واذا أعطى رجل رجلا درهما وقال أعطني نصفه كذا فلما و نصف درهم صغيرا فهذا جائز فان تفرقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالعقد قائم في الفلوس منتقض في حصة الدرهم وان لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى افترا فابطل البيع في الكل كذا في الذخيرة \* ولو قال أعطني نصفه كذا فلما و نصفه الباقي درهم صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة ففسد الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما بطل في الدرهم الصغير خاصة كذا في محيط السرخسي \* ولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه بكوا بهما وهو الصحيح كذا في الهداية \* رجل باع درهما زائفا لفلان فنفق من رجل وقد علم عنه بخمسة دنانير فليس فهو جائز وكذلك ان باعه نصف درهم فلوس ودرهم صغير وزنه دنانير اذا تقابضا قبل التنازع وان باعه اياه بخمسة دنانير ففسد أو بدرهم غير قيراط ففسد لم يجز ولو قال بعني بهذه الفضة كذا فلما فهو جائز وان باعه اياه بخمسة أسداس درهم أو نصف درهم لم يجز كذا في المبسوط \* لو اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت لم يطل البيع قياسا ويتخير المشتري ان شاء قبضها كاسدة وان شاء فسخ البيع وهو قول زفر رحمه الله تعالى ويطل البيع استحسانا ولو قبض خمسين فلسا فكسدت الفلوس بطل البيع في النصف وردت نصف الدرهم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم تكسدها لم تكن رخصت أو غلت لم يفسد البيع وللمشتري ما بقي من الفلوس كذا في الحاوي \* وان اشترى بدرهم فلوسا وقبضها ولم ينقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالببيع جائز والدرهم دين كذا في المبسوط \* اشترى بالدرهم التي غلب عليها الغش أو بالفلوس وكان كل منهما ناقصا حتى جاز البيع ولم يسلمها المشتري الى البائع ثم كسد بطل البيع والانقطاع عن أيدي الناس كالفساد ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكا وكان مثليا والافقيته وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عند الامام وقال لا يطل البيع واذا لم يطل البيع وتعدر تسليمه وجبت قيمته لكن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم البيع وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي المحيط والنيمة واخفائيق يقول محمد رحمه الله تعالى يفتي رفا بالناس كذا في الجرائد \* اشترى متاعا بعينه أو عرضا بعينه أو فاكهة بعينها بفلوس لم يستعده فهو جائز واذا اشترى متاعا بعينه بفلوس بعينها فله أن يعطي غيرها مما يجزى بين الناس ولو أعطى تلك الفلوس واقتراها ثم جدها فلما لا ينفع فترده فاستبدله هل ينتقض العقد في هذه الصورة وهي ما اذا كانت الفلوس من متاع لا يطل العقد سواء كان المردود قليلا أو كثيرا استبدل أو لم يستبدل وان كانت الفلوس من الدراهم فهذا على وجهين اما ان كانت الدراهم مقبوضة أو لم تكن مقبوضة

( ٣٩ - فتاوى ثالث ) عن بخمر وخبر فانه يكون نجسا ولا يظهر لان ما في العين من أجزائها الخمر ليس بخر لا بالخبر فلا يظهر \* رجل خاف على نفسه من العطش يباح له أن يشرب الخمر بقدر ما يندفع به ذلك العطش عندنا ان كان الخمر رذلا العطش كما يباح للضطر تناول الميتة والخنزير \* وكذا لو أكره على شرب الخمر يباح له أن يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل كان آمنا وكذا لو غص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر يباح له شربها \* وكذا اذا شرب للعطش المهلك يباح له دفع العطش وان كان يزيله العطش في الثاني الا أنه لا يشرب الا مقدار ما يكفيه ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كالضطر اذا وجد ميتة يباح له منها مقدار ما يسد رمقه ولا يأكل الزيادة على ذلك فلان المضطر يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر حصل بالمباح لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يجب به الحد فان شرب مقدار ما يرويه وزيادته لم يسكر قالوا ينبغي أن يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حال الاختيار ولم

يسكر \* رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ماء كثيراً في أن يعطيه فانه يقاتله بحدود السلاح ولا يقاتله بالسلاح كالمومنع منه الطعام حالة الخمصة هذا اذا كان الماسع الرقيق كثيراً فان لم يكن كثيراً فهو على وجهين أحدهما أن يكون الماسع دارما بردمقهما أو كان لا يكتفي بالارتمى أحدهما فان كان يكتفي بردمقهما كان المضطر أن يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكتفي الا أحدهما فانه يترك الماء على المالك \* رجل عليه دين فقضاء من ثمن الخمر كان الغريم مسلماً لا يحمل أخذ ذلك منه وان كان الغريم ذمياً يحمل لان الغريم اذا كان مسلماً لا يملك ثمن الخمر فلا يحمل به قضاء الدين وأما اذا كان ذمياً ملك ثمن الخمر فيصحب به قضاء الدين \* خر وقع في حنطة كره أكلها قبل أن تغسل لانها نجست فان غسلت وطحنت ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحها الا بأس بأكلها هذا اذا لم تكن الحنطة متفخة فان كانت متفخة قال أبو يوسف (٢٣٦) رحمه الله تعالى تغسل ثلاث مرات وتجفف كل مرة فتطهر \* وقال محمد رحمه

الله تعالى لا تطهر أبدا \* والحم اذا نجس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يغلى ثلاث مرات بماء طاهر ويبرد في كل مرة فيطهر \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يطهر أبدا وبكره الاحتقان والاكتمال بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وأن يجعل في السعوط فالحاصل أن لا ينفع بالخمر الا أنها اذا تحلل فينتفع به سواء صار خلا بالمعالجة أو بغير المعالجة عندنا خلا فالشافعي رحمه الله تعالى \* وأما الشراب الثاني من العنب فهو الباذق وهو ماء العنب اذا طبخ أدنى طبخة يحل شربه مادام حلواً عند الكل واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره ولا يفسق شربه ولا يكفر مستحله ولا يحسد شربه مالم يسكر منه \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى يحسد شرب

فان كانت مقبوضة فرد الذي لا يتفق واستبدل أو لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وكذلك لو وجد الكل في هذه الصورة لا يتفق ورداها واستبدل أو لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وان لم تكن الدراهم مقبوضة ان وجد كل النولس لا يتفق فرداها بطل العقد في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل وقالان استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على حاله وان لم يستبدل انتقض العقد وان كان البعض لا يتفق فرداها فالقياس أن ينتقض العقد بقدره قليلاً كان أو كثيراً استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى لكن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن في القليل اذا ردته واستبدل في مجلس الرد أن لا ينتقض العقد أصلاً واختلقت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تحديد القليل فقال في رواية اذا زاد على النصف فهو كثير وما دونه قليل وفي رواية اذا بلغ النصف فهو كثير وفي رواية قال اذا زاد على الثلث وقال اذا ردته واستبدل في مجلس الرد لا ينتقض العقد قليلاً كان المردود أو كثيراً وهذا اذا كانت الفلوس فلو ساقد تروح وقد لا تروح فاما اذا كانت الفلوس فلو ساقد تروح بحال وقد تفرق فافرداها فلوس ينتقض العقد استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل فان وجد بعض الفلوس بهذه الصفة فردته ينتقض العقد بدمه استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل كذا في الذخيرة ولو اشترى فلوساً بدينهم واقتراهم وجد شيئا من الفلوس مستحقاً ولم يحجز المستحق فان كان مشتري الفلوس نقداً للدينهم فانه يستبدل مثله ويجوز العقد وان لم يكن نقداً للدينهم فالعقد ينتقض بدم المستحق ان كان المستحق بعض الفلوس وفي الكل ان كان المستحق جميع الفلوس كذا في المحيط والله أعلم

الفصل الرابع في الصرف في المعادن ووزاب الصواعين ويدخل فيه الاستحجار لتخليص الذهب والفضة من تراب المعدن \* لو اشترى تراب ذهب بذهب أو تراب فضة بفضة لا يجوز الا اذا علم أن ما فيه مثل ما يعطى وكذا لو باعه بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى تراب الذهب بفضة أو الفضة بذهب جاز به ان يكون يدايد وهو بالخيار اذا رأى ما فيه وان لم يخلص شيء من الذهب لم يحجز البيع ويسترد الثمن كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى فضة من التراب بغير عينه بعرض أو ذهب أو اشترى عرطاً بغير عينه من التراب بغير عينه لا يجوز البيع لان المعقود عليه مجهول كذا في خزنة المفتين \* ولو اشترى نصفه أو ربعه جاز ويكون ما خلص مشترك بينهما اعلى قدر ملكهما كذا في محيط السرخسي \* ان كان التراب تراب ذهب وفضة ان بيع بذهب أو فضة لا يجوز وان بيع بذهب وفضة يجوز بصرف الجنس الى خلاف الجنس وان كان لا يدري ان فيه ذهباً ولا يدري ان فيه كليمه أو أحدهما ان بيع بذهب أو فضة لا يجوز وكذلك اذا بيع بذهب وفضة

قطر منها واختلقت الروايات عن أصحابنا رحمه الله تعالى في نجاسته أنها غليظة أم خفيفة قال محمد رحمه الله تعالى هكذا كل ما يحرم شره اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة فيكون الباذق نجساً نجاسة غليظة \* وهكذا روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكون نجساً نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير الفاحش وهكذا روى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وأما بيع الباذق يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والله أعلم \* والثالث من أشربة العنب المنصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه مادام حلواً يحل شربه واذا غلى واشتد وقذف بالزبد لا يحل شربه عندنا \* وقال أصحابنا الطواهر يحل وجكمه حكم الباذق \* وكذا اذا زاد على النصف فحكمه المنصف في ظاهر الرواية \* وعن أبي يوسف

رحمه الله تعالى في التوارد اذا كان المذهب أكثر من النصف فحكمه حكم الثلث \* والشراب الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه مادام حيا لا يحل شربه عند الكل واذا غلي واشتد يحل شربه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تختر لاستمراء الطعام والتداوى والتقوى لطاعة الله تعالى دون اللهو واللعب \* ويحرم القدر المسكر منه وهو الذي يعلم بيقين أو بالغالب الرأي أنه يسكره وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله تعالى لا يحل شربه الا ان عند محمد رحمه الله تعالى لا يحدم الميسكر منه وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى يحدم شربه قطر منها كافي الخمر \* لمحمد والشافعي رحمه الله تعالى قوله عليه السلام كل مسكر حرام وقوله عليه السلام ما أسكر كثيره فقليله حرام \* ولا يبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ما روى أن رجلا أتى عمر رضي الله عنه بثلاث قال عمر رضي الله عنه ما أشبه هذا بطلاء الابل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه ويبقى (٢٢٧) ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناوله بآذنة بن

الصامت ثم قال عمر رضي الله عنه اذا رايتكم شرابا بكم فاكسروا بالماء \* وعن عمر رضي الله عنه اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه ويربح جنونه وما روى من الحديثين روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى ما روى به الناس كل مسكر حرام خطا لم ينبت انما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما روى به الناس ما أسكر كثيره فقليله حرام ليس بثابت وابراهيم النخعي رحمه الله تعالى كان صريحا في الحديث \* ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم أعاد عليه الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فصارت المذهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان أعاد عليه الطبخ قبل أن يغلي العصير ويغلي لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ وتم الطبخ قبل ثبوت الحرمة \* ولو أنه

هكذا في المحيط \* ولو اشتراه بتراب مثله لا يجوز ولو اشتراه بتراب خلاف جنسه جازو يكون صرفا ان خلص منه ما تبقى وان لم يخلص منه ما ومن أحدهما شئ بطل البيع كذا في محيط السرخسي \* ولو اشتراه بثوب أو بعرض من المروض فالشراء جاز ولا يراعى فيه شرائط الصرف كذا في شرح الطحاوي \* وكذلك تراب الصواعين كذا في محيط السرخسي \* عن الشعبي قال لا خير في بيع تراب الصواعين وهو غرر مشل السمك في الماء به نأخذ ولكن هذا اذا لم يعلم هل فيه شئ من الذهب والفضة أولا كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى تراب الصواعين بعرض فلم يكن فيه ذهب ولا فضة فالبيع فاسد من قبل أنه اشترى ما فيه وليس البيع على التراب بدون ما فيه واذا كان فيه ذهب أو فضة جاز البيع وليس ينبغي للصائع أن يأكل من ثمن ما باع من تراب الصباغة من قبل أن ما فيه متاع الناس الا أن يكون قد زاد في متاعهم حين أوفاهم بقدر ما سقط من مالهم في التراب فاذا كان كذلك طاب له الاكل من ثمنه قال وأكره للمشتري أن يشتريه حتى يخبره الصائع أنه قد أوفى الناس متاعهم من قبل أن علم المشتري محيط بأن الصائع لا يملك ذلك كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* اشترى دارا فيها معدن ذهب يذهب لا يجوز وبفضة جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو كان تراب معدن الذهب والفضة بين رجلين فاقسمهما جازة بينهما ما لا يجوز لان القسمة كالبيع ولا يدرى تساويهما ما لم يخلص فاذا خلص فاقسما بالوزن جاز كذا في شرح الطحاوي \* واذا كان لرجل على رجل دين فأعطاه ترابا بهينه بدا يد فان كان الدين فضة وأعطاه تراب فضة لم يجوز وان أعطاه تراب ذهب جاز وله الخيار اذا رأى ما فيه كذا في الطحاوي \* واذا استقرض الرجل من آخر تراب ذهب أو تراب فضة فأنما عليه مثل ما خرج من التراب لانه هو المقصود والقول للاستقرض في مقدار ما خرج ولو استقرضه على أن يعطيه ترابا مثله لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حفر في المعدن ثوبا تلك الحفرة لا يجوز لانه باع ما لا يملك لانه لم يقصد تلك تلك الحفرة بل قصد تلك ما فيها فلم تصر الحفرة ملكا له بخلاف ما لو حفر حفرة في الارض الموات فأنه يملكها فانه بالاحتقار قصد تلكها \* استأجر أجيرا بتراب معدن بعينه جاز وهو بالخيار اذا علم ما فيه فان رده رجع على المأجر بأجر مثله فان استأجره بوزن من التراب بغير عينه لا يجوز \* استأجره ليحضره في المعدن نصف ما يخرج منه لم يجوز له أجر مثله كذا في محيط السرخسي \* ومن استأجر انسانا يخلص له ذهباً أو فضة من تراب المعادن أو من تراب الصواعين فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يقول استأجرتك لخلص لي ألف درهم فضة من هذا التراب أو قال ألف مثقال ذهب من هذا التراب ولا يدرى ان هذا المقدار هل يخرج من هذا التراب المشار اليه أو لا يخرج فانه لا يجوز واما أن يقول استأجرتك لخلص لي الذهب والفضة من هذا التراب بكذا فانه جائز واما أن يقول استأجرتك

قطع عنه النار به مذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم أعاد عليه الطبخ لا خيرة له لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفسد الطبخ كالطبخ الخمر \* ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثاه فاقسمه بثلثي النصف حتى ينقص تمام الثلثين فلا بأس به \* قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى لان ما ذهب بعد قطع النار قبل أن يبرد ذهب بجملة النار وما دهم \* ولو ذهب بجملة الشمس لابل النار يحل فانهم قالوا باباحة الشمس وهو أن يجعل العصير في طست أو آنية ووضع في الشمس حتى ينقص منه الثلثان بجملة الشمس يجوز شربه لان المقصود ذهاب الثلثين ولا فرق فيه بين أن يذهب ثلثاه بجملة النار أو بجملة الشمس \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا طبخ العصير حتى ذهب منه أقل من ثلثه فقطع عنه النار وبرد ثم طبخ حتى غلب الثلثين لا خيرة فيه \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا بأس به وعن محمد رحمه الله تعالى اذا طبخ العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار وبرد ثم أعاد الطبخ ان كان بعد ما قطع عنه النار زمان يغلي العصير من غير نازف لا خيرة فيه وان كان لا يغلي

في ذلك القدر من الزمان فلا بأس به \* والعصير ما قال في الكتاب أنه إذا أعيد النار بعد ما غلى العصير وحرم لا يحل شربه العصير إذا طبخ بعد ما غلى واشتد وقذف بالزبد ذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لا خيرة فيه لأن هذا طبخ بعد نبوت الحرمة فلا يقيدان شربه ولم يسكر قالوا ينبغي أن لا يحد لانه لم يشرب الحر حقة \* وذكر في الكتاب ان فيما سوى الحرم لا يشرب ما لم يسكر \* إذا صب الماء على الثلث حتى رق مادام لا يحل شربه في قولهم فان غلى واشتد وقذف بالزبد فان طبخ أدنى طخنة بعد ما صب عليه الماء ثم غلى واشتد حل شربه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بالخلاف بين المشايخ وان لم يطبخ أدنى طخنة بعد ما صب عليه الماء اختلف المشايخ فيه حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال يشترط أن يطبخ أدنى طخنة \* وغيره من المشايخ قال لا يشترط ذلك والافضل أن يطبخ أدنى طخنة ليكون قول كل المشايخ رحمه الله تعالى \* رجل صب (٢٣٨) عشرة دواقر عصير في قدر وطبخ فغلى وقذف بالزبد فجعل يأخذ ذلك الزبد وجمعه في قدر

آخر فكان دور قائم بطبخ الباقي

بعد ذلك حتى يحل قال في الكتاب يطبخ الباقي حتى يبقى ثلاثة دواقر وهو ثلث الباقي بعد الدواقر الذي أخذ من الزبد لان ما أخذ من الزبد جعل كأن لم يكن لان الزبد ليس بعصير فصار كأنه صب فيه دور قائم ماء وغم لا يعتبر الماء وانما يعتبر أن يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كالماء كان الملقى تسعة دواقر عصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلاثة دواقر كذلك ههنا وهكذا ان أخرج منه دورين ثم طبخ حتى يذهب ثلثا الباقي وذلك خمسة وثلاث ويبقى دور قائم وثلثا دور قائم لان ما أخرج من الزبد جعل كأن لم يكن فكأنه لم يصب في القدر من العصير الا ثمانية دواقر عصير ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية دواقر وذلك خمسة وثلاث فيبقى

التخلص لي ألف درهم فضة من التراب ولم يشتر إلى التراب فانه لا يجوز أيضا عزلة ما لو استأجره ليخيط له قبضا بدرهم ولم يعين الكبر باس كذا في المحيط \* وإذا دفع لحام أو جرز إلى رجل ليموهه بفضة وزنا معلوما يكون قرضا على الدافع ويعطيه أجرامه لموهه جازز وبزنه الاجر والقرض وان اختلفا في مقدار ما صنع من القصة فالقول قول رب الجامع مع يمينه ويحلف على عله فان قال موهه بمائة درهم فضة على أن أعطيك عنها أو أخرج لك ذهبا عشرة دنانير بذلك كله وتفرقا على ذلك فهو فاسد وقد تعدد رد دعيتها فعليه رد ثمنها وكان لها أجر مثل عملهم من الدنانير لا يجاوز به ما سمي كذا في المبسوط \*

**الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل القبض** اشتري قلب فضة بدينار وشمسه انسان قبل قبض المشتري فقال أنا أخذ القلب وأتبع المقصد بضمان القلب فله ذلك كذا في المحيط \* ولو اشتري قلب فضة بدينار ودفع الدينار ثم ان رجلا أحرق القلب في المجلس فله المشتري الخيار فان اختار امضاء العقد واتبع المحرق بقيمة القلب من الذهب فان قبضه منه قبل أن يفارق المشتري البائع فهو جائز ويتصدق بالفضل على الدينار ان كان فيه وان تفرقا قبل أن يقبض القيمة بطل الصرف وعلى البائع رد الدينار واتباع المحرق بقيمة القلب في قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع وقال لا يبطل الصرف بافتراقهما بعد اختيار المشتري تضمن المحرق قبل القبض منه وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في المبسوط \* اشتري سيفا محلي فيه خسون درهم بمائة درهم أو بعشرة دنانير ونقد الثمن ولم يقبض السيف حتى أفسد انسان شيئا من حمالته أو حنفته فاختر المشتري أخذ السيف وتضمن المقصد بقيمة ما أفسد فله ذلك فان قبض السيف ثم فارق البائع قبل أن يقبض من المقصد ضمان ما أفسده لا يضره ذلك وان لم يقبض السيف وفارق البائع فالحق العقد يفسد في الكل عندهم جميعا هذا اذا أفسد شيئا منه وأما اذا أفسد الكل بان أحرقه بالنار فاختر المشتري اتباع المحرق ان أخذ منه قيمة الكل أو قيمة حصه الحلية قبل أن يفارق البائع فالحق العقد جائز في الكل وان لم يقبض قيمة الحلية حتى فارق البائع فالمسئلة على الخلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبطل العقد أصلا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا وهو قول محمد رحمه الله تعالى يبطل كذا في المحيطه رجل اشتري سيفا محلي فيه خسون درهم فاحرق رجل بكرة من حليته فاختر المشتري امضاها لبيع وتضمن المحرق ونقد الثمن وقبض السيف ثم فارق قبل أن يقبض قيمة البكرة فالبيع ينتقض في البكرة خاصة دون السيف عند محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر لا ينتقض البيع في البكرة أيضا كذا في المبسوط \*

الباب

خرج دور قائم الزبد وذهب في غليانه دور قائم عصير فانه يطبخ الى ذهاب الثلث ما بقي بعد اخراج الزبد وذلك ثلاثة دواقر لان مذهب من الزبد بصير كأن لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك ستة ويبقى ثلثه وهو ثلاثة لان ما ذهب بالغليان من العصير معتبر وما أخذ من الزبد غير معتبر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* رجل صب في قدره عشرة دواقر عصير وعشرين دور قائم او اراد طبخه فانه يظن ان كان يعلم ان الماء يذهب أولا وقد يكون الماء أسرع ذهابا من العصير بالنار لانه أرق وألطف من العصير فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء أولا ثم يذهب ثلثا عشرة وذلك ستة وثلاثان ويبقى ثلثه وهو ثلاثة وثلاث فذلك تسع الحلة واذا عرفت ذلك بان يجعل كل عشرة دواقر من الماء على ثلاثة أسهم فاجتثنا الى أن يجعل عشرة دواقر عصير على ثلاثة أسهم فاجتثنا الى الثلث والثلثين فيكون الماسة أسهم والعصير ثلاثة والكل تسعة أسهم فاذا ذهب الماء أولا فقد ذهب ستة من تسعة فجعل ذلك كأن لم يكن بقي الباقي من العصير وهو ثلاثة أسهم

فيطبخ حتى يذهب ثلثاه فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة ثلثان فقد ذهب ثمانية أسهم بقي منهم واحد وهو توسع الجملة وهو في الحاصل ثلاثة دواقر وثلاث لان العصار على ثلاثة أسهم كل سهم منه ثلاثة دواقر وثلاث \* وان كان العصار والماء يذهبان معا يجب أن يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون ويقي ثلثه وذلك عشرة لانه متى بقي عشرة كان ثلثاه ما وثلثه عصارا اذا كانا يذهبان معا فيكون ثلاثة وثلاث عصارا وقد كان العصار عشرة ولم يبق الا ثلاثة فيجمل \* فكان محمد رحمه الله تعالى علم أن العصار على نوعين منه ما لوصب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء أولا ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا ففصل الجواب تفصيلا \* وحاصل الجواب أن الماء متى كان أسرع ذهابا بالنار يطبخ حتى يبق ثلث العصار وان كانا يذهبان معا فإنه يطبخ حتى يبق ثلث الكل وبهذا يخرج أكثر مسائل طبخ العصار \* واذا طبخ الرجل عصارا حتى يذهب ثلثه وبقى ثلثاه ثم جعل منه مشسا فان كان جعل قبل أن يغلي وتغير بأن كان حلوا أو قارصا لا بأمن بذلك لان (٣٣٩) الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة \* وان كان طبخ بعد ما صار خرا لا يحل لان الطبخ وجد بعد ثبوت الحرمة وقد ذكرنا أن الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا يتقع \* والمشمس هو الذي وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة الثلث الذي ذهب ثلثاه بالنار عذنا \* ولو طبخ العنب حتى نضج ثم عصروا ترك حتى اشتد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس بشربه \* وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة لا بأس به \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحل شرب المشد منه حتى يذهب ثلثا الماء الذي كان في العنب وعليه الفتوى \* والمخذل ما من من العنب البتج واختفوا في تفسيره قال الخاكم أبو محمد الكعبي رحمه الله تعالى هو عصار العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويطبخ بالزبد يحرق قليلا وكثيره وهو بالجهورى سواء \* وقال بعضهم البتج هو الحمى وهو أن يصب الماء على الثلث ويترك حتى يشتد ويقال له أبو سفي لكثر ما استعمله أبو يوسف رحمه الله تعالى وهل يشترط لانه هذا أن يطبخ أدنى طبخة يعلم ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدته اختل فافيه على نحو ما ذكرنا في المثلث فان غلى واشتد حل شربه مالم يسكر منه فان سكر منه يحد \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى يحد بتناول قطرة منها \* وأما الجهوري فهو التي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ أدنى طبخة مادام حلوا يحل شربه عند الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والذقي سواء في الحكم فان صب الماء على نقوله بعد ذلك وعصروا استخراج الماء فغلى واشتد قال بعضهم هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر \* وأما المخذل من الزبيب شيان فبيع ونبيذ ما نقيع الزبيب أن ينقع في الماء ويترك أياما حتى يستخرج

### الباب الثالث في احكام تصرفات المتصرفين بعد العقد

وفيه أربعة فصول

الفصل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصا يده وما لا يكون \* اشترى يبدل الصرف شيئا منه أو من غيره أو استبدل به قبل قبضه لا يجوز وفي الصرف على حاله يقبضه ويستم العقد كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار وبقا ايضا الدرهم واحد البقي من العشرة وليس عند بائعه الدرهم العاشر فاراد الذي اشترى الدراهم أن يأخذ عشرة الدينار فله ذلك وهذا الجواب على هذا الاطلاق الذي قاله محمد رحمه الله تعالى يستقيم بعد ما ترقى عن مجلس العقد قبل نقد الدرهم العاشر فاما قبل التفريق اذا أراد أن يأخذ عشرة دينار من مشتريه فليس له ذلك الا أن يرضى به مشتري الدينار فاما اذا قال له يعني بعشر الدينار لموسا مسما أو عرضا سمى فباعه به كان جائزا سواء باعه قبل التفريق أم بعد التفريق وهذا بخلاف ما لو قال بائع الدينار بعني بالدراهم شيئا فباعه فانه لا يجوز لسواء باعه به قبل التفريق أم بعده كذا في المحيط \* واذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بدينار والدراهم يرضى فاعطاه مكانه سودا ورضى به البائع جاز ذلك \* ومراة من السودا المضروب من النقرة السودا لا الدراهم الجارية حتى لو باع دينار بدراهم يرضى وقبض مكان الدراهم البيض الجارية فانه لا يجوز وكذلك لو قبض الدراهم فاراد أن يعطيه ضربا آخر من الدنانير سوى ما عينه لم يجز ذلك الا برضاه فان رضى به كان مستوفيا لاستبداله قبل هذا اذا أعطاه ضربا دون المسمى فان أعطاه ضربا هو فوق المسمى فلا حاجة الى رضا مشتري الدينار به لانه أوفاه حقه وزيادة كذا في المبسوط \* ولو أخذ الدراهم أجودا وأردا مما يحتاجه في الوصف وذلك المقبوض يجري مجرى الدراهم الواجبة بالعقد في معاملات الناس جاز وكان اقتضاء لاستبداله كذا في المحيط \* وفي كتاب الصرف اذا اشترى ألف درهم بعينها بدينار والدراهم يرضى فاراد مشتري الدراهم أن يبرع على بائعه بالجودة وأبي بائعه بترعه فله ذلك \* قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وهو نظير ما لو أبرأ عن شيء من المقدار ورتن عليه كان له ذلك قال رحمه الله أيضا وهو نظير ما ذكر في الجامع اذا كان لرجل على آخر ألف درهم فأتاه بألف جياذ وأبي صاحب الدين أن يقبل ذلك لا يجبر عليه وان أتى بجنس حقه وزيادة لانه تبرع عليه \* وكان له أن لا يقبل تبرعه ومنه فكذا ههنا قال وكذا لو اشترى منه ضربا من الدنانير وقال للبائع أعطني دينارا غير هالم يمكن له ذلك وان كان ما طلب بدون حقه الا أن يرضى الآخر \* وفي المنتقى وللذي عليه السودا أن يؤدى بيضا هي مثل السودا وأجود منها ويجبر من له على القبول وكذا من عليه البيض اذا أدى سودا منها لا يجبر على القبول عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا

حتى يذهب ثلثاه ويقي ثلثه فيكون اذا ذهب من العصار أقل من الثلثين يحل شربه مادام حلوا واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرق قليلا وكثيره وهو بالجهورى سواء \* وقال بعضهم البتج هو الحمى وهو أن يصب الماء على الثلث ويترك حتى يشتد ويقال له أبو سفي لكثر ما استعمله أبو يوسف رحمه الله تعالى وهل يشترط لانه هذا أن يطبخ أدنى طبخة يعلم ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدته اختل فافيه على نحو ما ذكرنا في المثلث فان غلى واشتد حل شربه مالم يسكر منه فان سكر منه يحد \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى يحد بتناول قطرة منها \* وأما الجهوري فهو التي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ أدنى طبخة مادام حلوا يحل شربه عند الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والذقي سواء في الحكم فان صب الماء على نقوله بعد ذلك وعصروا استخراج الماء فغلى واشتد قال بعضهم هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر \* وأما المخذل من الزبيب شيان فبيع ونبيذ ما نقيع الزبيب أن ينقع في الماء ويترك أياما حتى يستخرج

الماء حلاوته مادام حلوا يحل شربه بلا خلاف وإذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق في جميع الأحكام \* وأما نبيذ الزبيب فهو الذي من ماء الزبيب يطبخ أدنى طبخة مادام حلوا يحل شربه عند الكل وإذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم المثلث من العنب في جميع الأحكام \* وإن طبخ نقيع الزبيب أدنى طبخة فمادام حلوا يحل شربه وإذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره في قول محمد والشافعي رحمهما الله تعالى وهو كالعصير \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحل شربه ما لم يسكر فإذا أسكر يحرم القدر المسكر وليس هذا كالعصير بدليل أنه لا يفسق شارب النقيع ولا يحمدم ما لم يسكر \* وروى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن نقيع التمر والزبيب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ لا يحل \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يحتمل أن يكون في المسئلة روايتان ويحتمل أن يكون فيها رواية واحدة (٣٣٠) وإنما يختلف الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية إذا

كان الماء الذي ألقى فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الغلظة قبل الطبخ مثل المنصف فإذا طبخ أدنى طبخة يلتحق بالمثلث \* وموضوع ما ذكر في النوادر إذا كان ذلك الماء كثيرا فيكون في اللطافة والرقعة قبل الطبخ مثل العصير فيشترط فيه ذهاب الثلثين \* وأما المتخذ من التمر ثلاثة السكر والفضيخ والنيبذ \* فالسكر هو الذي من ماء التمر \* والنضيج هو الذي من ماء البسر المذنب مادام حلوا يحل شربه بلا خلاف وإذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا في جميع ما قلنا \* وأما النبيذ فهو ماء التمر أو البسر المذنب يطبخ أدنى طبخة مادام حلوا يحل شربه بلا خلاف فإذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا في جميع ما قلنا \* وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأسير

في الذخيرة \* ولو أبرأ أحد المتصارفين صاحبه أو وهبه منه فقبل انقضاء الصرف وإن لم يقبل لم ينسخ ولو وهب فلم يقبل وأبى الواهب أن يأخذ الموهوب أجبر على القبض كذا في محيط السرخسي \* في المشتري رجل باع من آخر قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم فدفعت القلب ولم يقبض الدراهم حتى وهب المشتري القلب القلب منه ينظر أن يدفع المشتري القلب عن القلب قبل أن يتفرق فاصح البيع وجازت الهبة وإن تفرق قبل أن يدفع عنها تنقض البيع وبطلت الهبة ورجع القلب إلى بائعه وصار ذلك مناقضة \* وفي نوادر ابن سماعة رجل اشترى من آخر دينار بعشرين درهما وقبض الدينار ولم يدفع الدراهم حتى وهب الدينار لبائعه ثم فارق قبل أن يدفع إليه الدراهم قال الهبة في الدينار جائزة ولبائع الدينار على مشتريه دينار مثله كذا في المحيط \* اشترى دينار أوله على بائع الدينار عشرة دراهم فجعله قصاصا جازا استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ومعنى المسئلة إذا باع بعشرة مطلقا كذا في الهداية \* وإن حدث الدين بعد الصرف فإن لم يتقاصا لم تقع المقاصة وإن تقاصا لا تصح في رواية وفي رواية تصح وهو الأصح كذا في الكافي \* الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له على آخر ألف درهم فاشتري منه مائة دينار بألف درهم ثم تقاصا عليه \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن تقاصا قبل أن يتفرق جاز وإن تفرق قبل أن يتقاصا بطل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير إذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري أو غصب منه فقد صار قصاصا ولا يحتاج إلى التراضي لأنه قد وجد منه القبض كذا في البحر الرائق \* (ومما يتصل بمسائل المقاصة وإن لم يكن من هذا الباب ما ذكر في المنتقى) \* وصورة رجل له عند رجل ودبعة وللودع على صاحب الدبعة دين هومن جنس الدبيعة لم تصر الدبيعة قصاصا دين قبل أن يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا عليه لا تصير قصاصا أيضا ما يرجع إلى أهله فيأخذها وإن كانت في يده فاجتمعا على جعلها قصاصا لا يحتاج إلى شيء غير ذلك ومتى صار دينان قصاصا به وحكم المصوب إذا كان المصوب قائما في يد رب الدين وحكم الدينين إذا كانا مؤجلين أنه لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا إذا كان أحدهما مؤجلا والاخر حالا أو كان أحدهما غلا والاخر صحيحا كذا في الذخيرة \*

(الفصل الثاني في المراجعة في الصرف) \* إذا اشترى ذهبا بعشرة دراهم فباعه بربح درهم جاز كذا في الحاوي \* وإذا باع قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار وتقاصا ثم باعه بربح درهم أو بربح نصف دينار جاز أما إذا باعه بربح نصف دينار فلا يصير بائعا قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار ونصف دينار لأن الجنس كذا في الذخيرة

يحل شربه للتداوي والنقوى واستمرار الطعام دون الله واللحم والسكر وعلى قول محمد والشافعي رحمهما الله تعالى يختلف لا يحل لأنه مسكر ولا في حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى إلا ما رآه في إباحة النبيذ الشديد قولا لا في إباحة كرها محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه قال من شرائط السنة والجماعة أن لا يحرم النبيذ الحرام في تحريمه تفسيق كبار العصاة رضي الله عنهم وعنه أنه قال لا حرم النبيذ الشديد ديانة ولا أشربه مروة أجمع كبار العصاة رضي الله عنهم على إباحة النبيذ واحتياطوا في شربه لأجل الاختلاف وكذا السلف بعدهم كانوا يشربون النبيذ الحرام بحكم الضرورة لاستمرار الطعام \* وأما النبيذ فمما سوى التمر والعنب فهو النخار والسكر والفانيد والحبوب والعسل كالشعير والحنطة والذرة وما أشبه ذلك ما لم يشتمد به بلا خلاف فإذا غلى واشتد وقذف بالزبد فإن كان طبخ أدنى طبخة يحل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى \* واختار المتأخرون في قول محمد



رحمه الله تعالى منهم من قال يحل شربه مادون السكر ومنهم من قال لا يحل أصلا \* وحكى عن القاضي الامام أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أكرهه هذا اذا طيخت هذه الاشربة أدنى طيخة \* فاذالم يطبخ وغلي واشتد فيه وروايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يشترط للاباحة أدنى طيخة وفي رواية لا يشترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدر المسكر حرام بالاجماع \* واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحد فيه ليس من أصل النحر وهو التروالعنب كما لا يحد من البنج ولبن الرمال وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحد وقيل هو قول الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى وأما اللبن فان المأكول حلال ولبن الرمال كذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* وبكره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* واختلفوا في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية (٣٣١) التحريم \* وذكر شمس الأئمة

السرخسي رحمه الله تعالى في انشاء الكلام أنه مباح كالبنج \* وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا أنه لا يحد وان زال عقله بذلك كالموت تناول البنج وارتفع الى رأسه حتى زال عقله يحرم ذلك ولا يحد فيه

### فصل في حد الشرب

اذا شرب قطرة من الخمر أو سكر من الاشربة التي ذكرنا أنه يوجب الحد فانه يحد ثمانين سوطا في ازار واحد والمرأة تحدد في ثيابها ويضرب العبد في الشرب والسكر نصف ما يضرب الحر واذا شهد شاهدان على رجل أنه شرب الخمر ورائحة الخمر توجب الحد منه فان القاضي يقبل شهادتهما ويسألهما عن ماهية الخمر وعن كيفية الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه

مختلف فلا يظهر الربح وأما اذا باعه بربح درهم فخذ كمن الجواب ظاهر الرواية لانه يصير باعاً للقلب بدینار ودرهم وانه جائز لانه يجعل باء الدرهم من القلب مثله والباقي من القلب باءا الدينار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز لان الدرهم يقابل مثله من وزن من القلب على ما عليه الاصل ولو جوزنا ذلك كان الدينار بمائة تسعة أعشار القلب والدرهم بمائة تسعة أعشار القلب فيكون بعض مائتيه رأس المال ربحا في تسعة أعشار القلب وبعض مائتيه ربحا رأس المال في عشر القلب وذلك تصحیح على غير الوجه الذي صرح به كذا في المحيط \* وفي مختصر خواهر زاده وان اشترى ذهباً بذهب أو فضة بفضة لم يجز مائة أصلا كذا في التتارخانية \* ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة وضم معه ثوبا قد قام عليه بعشرة دراهم وقال يقوم على بعشرين درهما وباعهما بربح درهم أو بربح (١) دمازده فانه يجوز في الثوب بخصته ولا يجوز في القلب في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز في ذلك في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* وكذلك لو اشترى جارية وطوق فضة فيه مائة درهم بألف درهم وتقابضا ثم باعهما مائة بربح دمازده فالعقد فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق وقد ذكر الكرخي رجوع أبي يوسف رحمه الله تعالى الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مسئلة الطوق واستدل به على رجوعه في نظائر كذا في المحيط \* وان اشترى سيفاً محلي بمائة درهم وحليته خمسون درهما وتقابضا ثم باعه المشتري مائة بربح عشرين درهما أو بربح دمازده أو بربح ثوب بعينه أو بوضيعة نحو ذلك لم يجز كذا في المبسوط \* ولو باع السيف بربح درهم فيها سوى الحلية جاز كذا في محيط السرخسي \* وأما اللجام الممّوء فلا بأس بالرائحة فيه كذا في الحاوي \* ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة واشترى هو أو غيره ثوبا بعشرة دراهم ثم باعهما بربح دمازده جازت حصة الثوب ولا تجوز حصة القلب وهذا قولهما أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيفسد العقد كله كذا في المبسوط \* ولو باعهما بوضيعة دمازده فالجواب فيه كالجواب فيما اذا باعهما مائة بربح كذا في المحيط \* ولو اشترى فضة بخمسين درهما وزنها كذلك واشترى سيفاً بخمسين درهما بخصمه وجائله ثم أنفق عليه خمسة دراهم وعلى الصياغة خمسة دراهم ثم قال يقوم على ثمانية وعشرة وبعاه مائة بربح دمازده أو بربح عشرين درهما كان ذلك كله فاسدا كذا في الحاوي \* ولو اشترى فضة بخمسة دنانير واشترى سيفاً وخصما وجائله بخمسة دنانير وأنفق على صياغته وتر كسبه دينارا ثم باعه مائة بربح ذلك بربح دمازده وتقابضا كان جائزا وكذلك لو كان قلب فضة يقوم عليه دينار و ثوب

(١) العشرة احدى عشرة

\* أما يسأل عن ماهية الخمر حتى يعلم أنها خمر حقيقة فان كل مسكر يسمى خمر مجازا \* ويسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم انه شرب طائعا أم مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم أن العهد لم يتقادم فانه لو مضى شهر من وقت الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب الا اذا أتوا به من مكان بعيد فان تقادم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة \* ويسأل عن المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقيم عليه الحد فيستقضي القاضي في السؤال عما ذكرنا احتسالا للحد فاذا استأن ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضي بظاهر العدالة في حد ما ويحسبه الى أن تظهر عدالة الشهود فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا اذا أتى به وورج الخمر يوجد منه فان لم يوجد وقد أتى به من مكان قريب لا يقيم عليه الحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما قيام الرائحة شرط \* وعند محمد رحمه الله تعالى ليس بشرط لقبول الشهادة وان أتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة \* واذا

أني برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر أو قال سكرت من الشراب لا يحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يصح  
اقراره لان عندهما وجود الرائحة شرط وعند محمد درجة الله تعالى ليس بشرط \* ولا يحد الاخر من سواه شهد عليه الشهود  
أو أشاره بإشارة معهودة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات لان الحد لا يثبت بالشبهات \* ويحد الاعمى \* ولو قال المشهود عليه  
شربت الخمر ظننتها لبناء وقال لم أعلم أنها خمر لا يقبل ذلك منه لانه يعرفها بالرأحة والذوق من غير ابتلاع \* وان قال ظننتها لبناء  
قبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والسدة يشارك الخمر في الذوق والرأحة \* ولو قال أكرهت عليها لا يقبل منه لان الشهود شهدوا عليه  
بالشرب طائعا ولم يشهدوا بذلك (٣٣٣) لا تقبل شهادتهم فلو قبلنا قوله لمكان لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب أن يقول كنت

لا خريقوم يدينارين فباعاهما برمح دينار فان الرمح على قدر رأس مال كل واحد منهما كذا في المبسوط  
\* (الفصل الثالث في الزيادة والخط في الصرف) \* ولو باع قلب فضة وزنه عشرة وعشرة دراهم وتقابضنا  
خط عنه درهما فقبل الخط وقبضه بعد ما افترا من مقام البيع أو قبل أن يتفرقا ففسد البيع كله في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الخط باطل ويرد الدرهم عليه والعقد الاول  
صحح وفي قول محمد رحمه الله تعالى العقد الاول صحيح والخط بمنزلة الهبة المبتدأة فله أن يتمتع منه ما لم يسل  
ولو زاده في الثمن درهما وسلمه اليه ففسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الزيادة باطلة  
والعقد الاول صحيح كذا في المبسوط \* ولو اشترى قلب فضة وثوبين بعشرين درهما وفي القلب عشرة دراهم  
وتقابضنا خط البائع درهما من ثمنهما جميعا فان المخطوط يكون عنهما نصفه في الثوب فيصح البيع في  
الثوب بحصته من العشرين ويحط عن ثمنه نصف درهم وهذا بخلاف وكذلك يصح نصف الخط في  
حصة القلب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يفسد العقد في كل القلب إلا أن هذا فساد طارئ فلا  
يفسده العقد في حصة الثوب وعلى قولهما لا يصح الخط في حصة القلب إلا أن محمد رحمه الله تعالى  
يجعله له هبة مبتدأة وهذا بخلاف ما لو قال حططتك درهما عن ثمن ما لم يقبل جميعا فان الخط صح كله  
ويصرف الى الثوب ويبقى العقد في القلب جائزا كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى الرجل سيفاً على عانة  
درهم وحليته خسون وتقابضنا ان بائع السيف حط عن ثمنه درهما جاز كذا في المحيط \* ولو باعها الجنس  
بخلاف الجنس بأن تصارفا دينار بعشرة دراهم زاد أحدهما صاحبه درهما وقبل الآخر أخط عنه درهما  
من ثمن الدينار جازت الزيادة والخط بالاجماع إلا أن في الزيادة يشترط قبضها قبل الاقتران حتى لو افترا قبل  
القبض بطل البيع في حصة الزيادة وأما الخط فجائز سواء كان قبل التفريق أو بعده ووجب عليه رد المخطوط  
ولو حط مشتري الدينار فبرأطامنه فبائع الدينار يكون شريكه في الدينار كذا في البدائع \* وإذا اشترى قلب  
فضة فيه عشرة دراهم يدينارين أحدهما زاد صاحبه شيئاً يتظران زاد بائع القلب وكانت الزيادة ثوباً ورضي  
به مشتري القلب فالزيادة جائزة ولا يشترط قبض الثوب في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً وكانت من قبل  
البائع يتظران كانت الزيادة ديناراً أو أكثر صححت الزيادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبطل العقد فأما  
على قولهما فلا تصح الزيادة ويبقى العقد على الصحة وان كانت الزيادة نصف دينار فهو جائز لأنه يشترط  
قبض الزيادة في مجلس الزيادة هذا اذا كانت الزيادة من بائع القلب ثوباً وذهباً وان كانت الزيادة من  
بائع القلب فضة فإنه تجوز الزيادة وان كثرت وان كانت الزيادة من قبل مشتري القلب فان كانت الزيادة  
ثوباً تصح ولا يشترط قبضها في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً فان كانت ديناراً أو أكثر جازت الزيادة لأنه

مكرها فبرأطامنه فبائع الدينار يكون شريكه في الدينار كذا في البدائع \* وإذا اشترى قلب  
فضة فيه عشرة دراهم يدينارين أحدهما زاد صاحبه شيئاً يتظران زاد بائع القلب وكانت الزيادة ثوباً ورضي  
به مشتري القلب فالزيادة جائزة ولا يشترط قبض الثوب في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً وكانت من قبل  
البائع يتظران كانت الزيادة ديناراً أو أكثر صححت الزيادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبطل العقد فأما  
على قولهما فلا تصح الزيادة ويبقى العقد على الصحة وان كانت الزيادة نصف دينار فهو جائز لأنه يشترط  
قبض الزيادة في مجلس الزيادة هذا اذا كانت الزيادة من بائع القلب ثوباً وذهباً وان كانت الزيادة من  
بائع القلب فضة فإنه تجوز الزيادة وان كثرت وان كانت الزيادة من قبل مشتري القلب فان كانت الزيادة  
ثوباً تصح ولا يشترط قبضها في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً فان كانت ديناراً أو أكثر جازت الزيادة لأنه

لا يقيم عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان أكثر كلامه غير مستقيم ليدكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب يشترط  
\* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال هو سكران يقيم عليه الحد واعتبر القاب ظناً كما قال في المجنون اذا كان أكثر  
كلامه غير مستقيم يحكم بجنونه \* واذا شهد أحد الشاهدين أنه سكران من الخمر وشهد الآخر أنه سكران من السكر أو من النبيذ لا تقبل  
شهادتهما \* ولا حد على الصبي والمجنون اذا شرب الخمر أو سكرانا كان يجن ويفسق ان شرب في حال جنونه لاحد عليه كالصبي \*  
وان شرب في حال افاقته مع محمد \* قوم بشر بن النبيذ فأتى بهم فسكر البعض دون البعض فشهد عليهم الشهود بذلك فمن كان منهم  
سكران يجبس حتى يصحون ثم يقيم عليه الحد \* ومن لم يكن سكران لاحد عليه ولكنه يعزوز كرفي الكتاب رجل من أهل الكوفة  
يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين على الشرب ولم يرهم أحد بشر بوجع غير أنهم قد جلسوا مجلس من يشربها

أو كان يوجب معه ركونه من خرفاته يعزله لأنه ظهر منهم أمارات العزم على الفساد وأنه معصية لا حد فيه فيعزر \* وكذا المقيم إذا أفطر في رمضان متعمداً يعزرو ويحبس بعد ذلك إذا كان يخاف منه عوده إلى الانطوائية \* وكذا المسلم يبيع الخمر أو يأكل الربوا ولا يرجع عنه فإنه يعزرو ويحبس \* وكذا المغني والخنث والنائحة تعزرو ويحبس - متى تحدث توبة \* وكذا المسلم إذا شتم نسياً يعزله لأنه ارتكب معصية لم يجب فيه الحد فيعزر \* وإذا شرب المسلم الخمر أو سكر من غير خمر ثم ارتدوا العباد بالله ثم أسلم فإنه يقام عليه حد الزنا وحده السرقة وجميع أنواع الحد إلا حد الشرب لأن الكفر لو كان مقارناً للشرب يمنع حد الشرب فإذا اعترض أولى بخلاف سائر الحدود وإن باشر أسباب الحد في ردته لا يقام عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب والسكران باشر سبباً في ردته قبل أن يأخذها لا يقام عليه حد ما لا يحد القذف وإن باشر أسباب الحد وفي ردته بعدما أخذها لا يحد ما لم يحد إلى دار الحرب (٣٣٣) يقام عليه الحد ودوا الحد الشرب والسكر لأنه كافر لا يمكنه الذهاب إلى دار الحرب فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذي سائر الحدود ولا حد الشرب والسكر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحد عليه حد ما إلا حد القذف

فصل في تصرفات السكران \* السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو التبيذ والمثلث وغيرها عندنا ينفذ تصرفاته كالطلاق والعناق والاقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة إذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ عامة المشايخ رحمه الله تعالى وقال مالك رحمه الله تعالى وهو أحد قولنا في أنه قال

يشترط قبض الزيادة في مجلسها وإن لم يقبضها بطل العقد في القلب بحصة الزيادة وإن كان مشتري القلب زاد فضة فإن كانت الفضة مثل القلب أو أكثر لا يجوز وإن كانت الفضة أقل من القلب يجوز كذا في النخبة \* ولو اشترى سيفاً على عيائه درهم وحليته خسون درهمين وتقابضهما واشترى السيف درهمين أو ديناراً أو فضة قبل الافتراق جاز وإن فارقته قبل أن يقبض انتقص من الثمن بحصة الدينار كذا في المبسوط \* ولو أنه حط عنه شيئاً من الدراهم فهو جاز ولو الحط ليس من الفضة كذا في الحاوي \* قال في الجامع وإن اشترى إبريق فضة بمائة دينار وتقابضها وتفرقا ثم التقيا فزاد المشتري البائع في الثمن عشرة دنانير تصح الزيادة ويشتري بقبضها في مجلسها ولا يشترط قبض الإبريق في الحال وإن كانت الزيادة تقابل الإبريق في الحال لأنها لا تقابل الإبريق حقيقة وإنما تقابل تسمية كذا في المحيط

(الفصل الرابع في الصلح في الصرف) \* اشترى إبريق فضة ألف درهم بمائة دينار وتقابضها فوجد بالإبريق عيباً وأنه قائم بعينه حتى كان له ردته فصالحه البائع على دنانير وقبضه المشتري أو لم يقبض حتى تفرقا فالصلح ماض ذكر المسئلة في الأصل من غير ذكر خلاف وهو على قولهما مستقيم وكذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من يقول من المشايخ رحمه الله تعالى بأن الصلح وقع عن حصة العيب من الثمن لأن حصته منه دنانير وبطل الصلح ديناراً أيضاً فيكون هذا الصلح واقعاً على جنس حقه فلا يكون صرفاً وإن وقع الصلح على عشرة دراهم فإن قبض المشتري قبل أن يتفرقا فالصلح جاز وإن لم يقبضها حتى تفرقا بطل الصلح لأنه وقع على خلاف جنس الحق فيعتبر صرفاً فإن كانت الدراهم التي وقع عليها الصلح أكثر من حصة العيب فالصلح جاز لأن الصلح وقع عن حصة العيب عند الكل عند بعض المشايخ وحصة العيب دينار وشرط الدينار بدراهم أكثر من قيمة الدينار جاز وعند بعض المشايخ الصلح وقع على الجزء الفائت وشرط الجزء الفائت بدراهم أكثر من قيمته يجوز كذا في المحيط \* اشترى إبريق فضة بمائة دينار فوجد معيباً فصالح من العيب على دينار وقيمة العيب أقل منه بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز إلا بقدر ما يتغابن الناس بمثله كذا في محيط السرخسي \* اشترى عبد أمانة ديناراً وتقابضها ثم رجع بالعبد عيباً وخاصم بآثمه في فاقرا البائع بالعيب أو بوجهه وصالح المشتري عن العيب على دنانير فإنه على وجهين الأول أن يكون بدل الصلح أقل من حصة العيب من الثمن بأن كانت حصة العيب من الثمن عشرة دنانير ووقع الصلح على أقل من عشرة دنانير وافتراق قبل التقابض فالصلح جاز ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من قال ما ذكر من الجواب على قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(٣٠ - فتاوى ثالث) أخذ الطحاوي والكرخي رحمه الله تعالى وعن أبي بكر بن أحمد رحمه الله تعالى أنه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينقذع الهزل ولا يسطر الشروط الفاسدة فلا ينفذه شيء البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعناق والاقرار بالدين والعين والهبة والصدقة والوصية وتزويج الصغير والصغيرة \* وأما ردته فلا تصح عندنا استحساناً ونصح قياساً لأن الكفر واجب النبي والإعدام لا واجب التحقيق ولهذا الوجوه على لسانه كلمة الكفر خطأ لا يكفر هذا إذا كان السكران من الشراب المتخذ من أصل الخمر نحو التمر والعنب والزبيب \* فأما السكران من المتخذ من العسل والثمار الحبوب اختلج المشايخ رحمه الله تعالى فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر عن هذه الاشربة يقول ينفذ تصرفاته لا يكون زجره \* ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه أبو جعفر وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول لا ينفذ تصرفاته لأن نقاذ التصرف كان لا زجر فإذا لم يجب الحد عندنا لم نر

لا ينفذ تصرفاته \* وان زال عقله بالبيع أولي الرمال لا ينفذ تصرفاته \* وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري رحمهما الله تعالى في الذي زال عقله بالبيع فطلق ان كان علم حين تناول البيع انه يقع الطلاق وان لم يكن عالماً لا يقع \* وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقع من غير فصل وهو الصحيح \* وكذا لو شرب شراباً حلو فلم يوافق فذهب عقله فطلق قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعليه الفتوى \* هذا كله في السكران اذا شرب طائعا \* وان شرب مكرها فطلق اخلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد \* وعن محمد رحمه الله تعالى انه يقع والصحيح هو الاول \* والذي ضرب على رأسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ تصرفاته وان زال عقله بالعصية لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكلاهما لا يجب عليه الحد لا ينفذ تصرفاته \* كتاب الغصب \* فصل في ما يصير به المراءى غاصبا وضامنا \* ثوب لرجل في يده تشبث به رجل فغذبه (٣٣٤) صاحب الثوب ففترق قال محمد رحمه الله تعالى يضمن المتشبث نصف قيمته وان كان

الذي جذبه هو المتشبث الذي ليس له الثوب يضمن جميع القيمة \* ولو عوض رجل ذراعاً انسان فغذب صاحب اليد به فسد قط اسنان ذلك الرجل وذهب لحم ذراع هذا فدية الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا \* ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فأنشق الثوب من جلوس الجلوس كان على الجلوس نصف ضمان الشق وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية يضمن نقصان الشق والاعتقاد على ظاهر الرواية \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يضمن نقصان الشق \* رجلان وضع كل واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت احداهما على الاخرى فانه كسرتا جميعاً قال يفرم كل واحد منهما جرة صاحبه \* وعن محمد رحمه الله تعالى رجل وضع جرة في الطريق

فينبغي أن لا يجوز الصلح اذا افترا قايلاً التقابض ومن مشايخنا من قال لا بل ما ذكرهنا قول الكل \* والثاني أن يقع الصلح على أكثر من حصة العيب من الثمن فان كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها تجوز وان كانت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها بأن وقع الصلح على اثني عشر ديناراً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعلى قولهما لا تجوز كذا في المحيط \* ولو صالحه على دراهم مسمومة وقبضها قبل أن يفرقها جاز وان افترا قايلاً القبض انتقض الصلح فاذا بطل الصلح استقبل الخصومة في العيب كما كان عليه قبل الصلح وكذلك ان ضرب للدراهم احدى لثام فارقته قبل أن يقبضها أو شرط في الصلح خياراً ثم افترا قايلاً أن يبطل صاحب الخيار خياره كذا في المبسوط \* واذا ادعى على رجل مائة درهم فأنكر المدعى عليه ذلك وأقر ثم صالح منها على عشرة دراهم حاله أو ألى أجل ثم افترا قايلاً القبض فالصلح جاز وكذلك لو كان فيه خيار الشرط ولو احدهم افترا قايلاً التقابض لا يبطل الصلح وان كان صالحه على خمسة دنانير وافترا قايلاً التقابض بطل الصلح وان افترا قايلاً القبض فالصلح صحيح كذا في الذخيرة \* وان فارقته بعد ما نقد البعض برئ من حصة ما نقد وتزعم حصة ما بقي وان صالحه من المائة على ذهب تبرأ أو مصوغ لا يعلم وزنه جاز ان قبضه قبل الافتراق كذا في الحاوي في النصل الخامس في القرض والصرف فيه \* واذا مات امرأه وترك ميراثاً من رقيق وثياب وذهب وفضة وحلى فيه جواهر ولا لغير ذلك وترك زوجها وأباًها وميراثها كله عند أبيها صالح الأب زوجها على مائة دينار فهذا على وجهين \* الاول أن يعلم نصيب الزوج من الذهب المتروك وفي هذا الوجه ان كان بدل الصلح أكثر من نصيب الزوج من الذهب يجوز ان كان مثله أو أقل لا يجوز \* الثاني أن لا يعلم ذلك فلا يجوز الصلح وكذلك اذا صالحه على خمسة مائة درهم فهو على هذين الوجهين أيضاً وان كان صالحه على مائة درهم وخمسين ديناراً جاز الصلح كيفما كان فان وجد التقابض بقي الصلح في الكل على الصحة وان لم يوجد التقابض يبطل الصلح هكذا ذكر في الكتاب ويجب أن يقال بأن الصلح في حصة الصرف يبطل وكذلك في حصة الاثاث والجواهر التي لا يمكن نزاعها الا بضرر وأما فيما عدا ذلك من الثياب والمتاع والعروض فالصلح يبقى على الصحة وان قبض الزوج الدراهم والدنانير التي هي بدل الصلح وكان الميراث في بيت الأب ولم يكن حاضراً في مجلس الصلح فان الصلح يبطل بحصة الذهب والفضة هكذا ذكر في الكتاب وهذا اذا كان الأب معترفاً للزوج بما عنده حتى يكون نصيب الزوج أمانة في يده وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الشراء فيحصل الافتراق من غير قبض فتبطل حصة الصرف وحصة ما لا يمكن تسليمه الا بضرر كالجواهر المرصع والاولو المرصع فأما اذا كان جاحداً للزوج بما عنده كان الأب غاصباً لنصيب الزوج وقبض الغصب ينوب عن قبض الشراء فاذا قبض بدل الصلح فالافتراق حصل بعد

فيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احداهما فأصابت الاخرى فانه كسرتا جميعاً التقابض قال يضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيها من الزيت لانها بمنزلة حجر وضع في الطريق فما عطب به يضمن \* فأما التي تدحرجت فانها حين زالت عن موضعها فقد خرج صاحبها عن الضمان \* رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره واختلطت كان الذي وقع الدراهم من يده غاصباً وضامناً وهذه جناية منه وان لم يتعمد رجل غصب من رجل بيضة وأودعه الغصوب منه بيضة فخصت بجاجة عليه ما فخرجت فرختان فقرخ الودبعة لصاحب الودبعة وفرخ الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب \* رجل جاء الى خمر انسان وصب فيها خلأ فصارت خمر خلأ وهم انصفان قال لصاحب الخمر ان يأخذ نصف الخمر \* وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى رجل غصب خمرأ جعلها في حبه وصب فيها خلأ من عنده حتى صار الخمر خلأ قال يكون الخمر للغاصب قياساً وقال القسقي

أبو الليث رحمه الله تعالى قيل بأن الخلل يكون بينهم على قدر خنهم لانه صار كأنهم ماخلطوا خلعهما قال وبه تأخذ \* ولو تخطل خن الغصب في يد الغاصب قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى الخلل يكون للغاصب \* ولو أن رجلاً أراد أن يصب خمره فآخذها آخر فتخلل في يده كان الخلل للآخر \* رجل قد عد على ظهر دابة رجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقر دون الذي ركب إذا لم تهلك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة بمحمد أو موهب من صاحبها قبل أن يعقر ولم يحركها فجاء آخر وعقرها فله صاحب الدابة أن يضمن أيم ماشاء وكذا إذا دخل رجل داراً من أخدمتها أو أخذ منها من وحنده فهو ضامن وان لم يحولها ولم يحمده فلا ضمان عليه الآن يهلك بفعله أو يخرج من الدار \* وان أخذ المتاع من بيت وحوله إلى بيت آخر من تلك الدار أو إلى صحن الدار وصاحب الدار مع علمه به يسكن في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامناً وفي الاستحسان ان كان هذا الموضع (٢٣٥) في الحرز مثل الاول لا يضمن \* رجل نام

على فراش انسان أو جلس على بساط انسان لا يكون غاصباً لان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بفعله \* وكذلك رجل استأجر أرض انسان بخطئة فزرع المتاجر الارض خطئة وحصدها وداسها فنعها الآخران يرفعها حتى يعطيه الآخر فهلكت الخطئة في موضعها لا يضمن الآخر لانه لم يحولها عن مكانها \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل ركب دابة فرجل بغير اذنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية الاصل \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يضمن وعنه أنه يضمن \* قال الناطقي رحمه الله تعالى الصحيح ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن حتى يحول عن موضعها \* رجل غصب عجولاً فاستهلكه وييس لبن أمه قال الفقيه أبو بكر البلخي

التقاضي فلا يطل الصلح في خصه الصرف وكذلك اذا كان الاب مقراً للزوج بما عنده الا أن الميراث كان خاضراً في مجلس الصلح فالصلح جائز في الكل هكذا في المحيط \* واذا ادعى الرجل سيفاً محلي بقضة في يده رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير ثم افتراها واشترى بالباقي منه ثوباً قبل أن يتصرفا وقبضه فان كان قد قدم من الدنانير بقدر الحلية وحصلها فالصلح ماض وان كان نقداً أقل من حصة الحلية فالصلح فاسد وشراء الثوب فاسد أيضاً كذا في المبسوط \* اذا ادعى عليه عشرة دراهم وعشرة دنانير وأنكر المدعى عليه أو أقر ثم صالحه المدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كله فهذا جائز سواء كان نقداً أو نسيئة كذا في المحيط \* وان اشترى قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقابضوا استملك القلب وأول يستهلكه ثم وجد به عيباً قد دلسه فصالحه على عشرة نسيئة فهو جائز ولو صالحه على دينار لم يجز الا أن يقبضه قبل التفريق كذا في الحاوي \* وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم ديناراً وتقابضوا وجد في القلب هشماً بنقصه فصالحه من ذلك على قيراطي ذهب من الدينار على أن زاده مشترى القلب ربع كخطئة وتقابضه فهو جائز وان كانت الخطئة بعينها ونظر فاقبل التقاضي فهو جائز أيضاً وان تقابضوا ثم وجد في الخطئة عيباً ردها ورجع بينهما ومعرفة ذلك أن يقسم القيراطان على قيمة الخطئة وقيمة العيب فما يخص قيمة الخطئة فهو من الخطئة يرجع به كذا في المبسوط \* وفي المتنق اذا كان لرجل على رجل درهم بخارية واصلحها منها على درهم لا يعرف وزنها قال في أنظر البخارية فان كان الغالب فيها الخماس فهو جائز على القليل والكثير وان كان الغالب فيها الفضة لا يجوز الصلح الا على مثل وزنها وان صالح على أقل لا يجوز من قبل أن هذا ليس على وجه الخط الا يرى لو كان له عليه ألف درهم غلة صالح منها على تسعة مائة يرض لا يجوز ولو كان الدين ألفاً يرض أيضاً فصالح على تسعة مائة سود جاز وكان هذا خطأ ولو صالحه على تسعة مائة لم يشترط يضافاً عطاه يضافاً لذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان السود أفضل لم يجز الصلح على سود أقل من وزن البيض وان كانا سواء جاز الصلح من أحدهما على الآخر بأقل من وزنه كذا في المحيط

(الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف) \* اذا اشترى الرجل من رجل ألف درهم بمائة دينار واشترط الخيار فيه يوماً فان أبطل الخيار قبل أن يتفرقا جاز البيع وان تفرقا قبل أن يطلعه وقد تقابضوا فالباع فاسد وكذلك اذا كان الخيار للبائع أو لهما طالت المدة أو قصرت وكذلك الاناء المصوغ والسيف المحلى والظروف من ذهب فيه لؤلؤ وجوهر لا يخلص الا بكسر الطوق وأما اللجام المصنوع مما أشبهه فان شرط الخيار في بيعه فصحيح كذا في المبسوط \* واذا اشترى جارية وطوق فذهب فيه خمسة دنانير بألف درهم واشترط

رحمه الله تعالى يضمن الغاصب قيمة المحلول ونقصان الام لان هلك الولد أو حبت نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا \* رجل حرصوف غنم انسان غصباً قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان لم ينقص قيمة الغنم شيئاً كان على الغاصب مثل صرفه وان نقص كان للمالك الخيار ان شاء أخذ نقصان الغنم والصوف للغاصب وان شاء أخذ مثل صرفه وقد نقصان الغنم لامن جهة الصوف \* رجل حل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى يورم ظهر الدابة فشقهها صاحبها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يتلوم ان ادخل لاضمان على واحد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا ماتت وان اختلقتا فاقول قول الذي استعمل الدابة مع عينه ان حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان \* رجل صلى فوقعته قنصته يزيده ففقد رجل من بين يديه ان وضعه حيث يناله ففسد لم يضمن وان كان أكثر من ذلك ضمن \* رجل بعث رجلاً إلى ماشيته ليأتي بها فركب المأمور دابة لا حرفة طبت الدابة قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله

تعالى ان كان منهما انبساط في أن يفعل في ماله مثل هذا لا يضمن وان لم يكن ضمن \* رجل وجد في زرع ثورين فساقهما الى مربطه نظن  
 أنهما لاهل قرية فاذا هما الغراهل قرية فآراد أن يربطهما فدخل أحدهما الربط وهرب الآخر فتبعه فلم يظفر به قال الشيخ الامام أبو  
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يقدر على أن يشهد على نفسه أنه أخذهما ليردهما على صاحبه لا يضمن الا أن يكون بينه عند  
 الاخذ أنه يتبعه عن صاحبه فيضمن \* هذا اذا كان في الليل \* فان كان ذلك في النهار ان كان الثور اغراهل قرية كان حكمه حكم اللقطة ان  
 ترك الاشهاد مع القدرة على انه يأخذهم ليرده على صاحبه ضمن وان عجز عن الاشهاد كان معذورا \* وان كان الثور لاهل القرية فآخر جهه من  
 زرع وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في النهار وانما يكون له حكم اللقطة في الليل أما في النهار فيحكم حكم  
 الغصب فيضمن أشهد ولم يشهد قال (٣٣٩) ومقدار ما يخرج منه عن ملكه لا يكون مضمونا عليه وان ساقه ماروا ذلك

بنفس السوق يصير غاصبا  
 ويصير مضمونا عليه الا اذا  
 ساقه الى موضع يأمن فيه  
 \* رجل وجهه جارية الى  
 النخاس لينبئها فبعثتها  
 امرأه النخاس الى حاجة  
 لها فهربت قال الشيخ الامام  
 أبو بكر البخاري رحمه الله  
 تعالى الضمان يكون على  
 امرأه النخاس لا غري في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال أبو يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى صاحب  
 الجارية بالخيار ان شاء ضمن  
 النخاس وان شاء ضمن  
 امرأته لان النخاس أجبر  
 مشترك ومن مذهب أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى ان  
 لا جبر المشترك لا يصير ضامنا  
 لما تلف بيده بغير فعله \*  
 وعند صاحبه رحمه الله  
 تعالى يكون ضامنا \* رجل  
 قلع نالة من أرض رجل  
 وغرسها في ناحية أخرى في  
 تلك الأرض قال الشيخ  
 الامام أبو نصر رحمه الله

الخيار فيه ما يوافق في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
 يجوز في الجارية بمحضها من الثمن وكذلك اذا اشتراها بمائة دينار كذا في الحاي \* ولو اشتراها بمائة دينار  
 بشرط الاجل فاشتراط الاجل كاشتراط الخيار كذا في المبسوط \* وان اشتراها بمحنة أو عرض جاز  
 اشتراط الخيار يوما أو أكثر كذا في الحاي \* وان اشترى رطلا من نخاس بدرهم واشترى الخيار فيه فهو  
 جائز لانه ليس بصرف كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعه عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى اذا اشترى فلوسا بدرهم  
 على أن يبيع الدراهم بالخيار فذهب الدراهم ولم يقبض الفلوس حتى افترا فالبيع فاسد وان كان الخيار  
 للبائع الفلوس وقد قبض الدراهم فالبيع جائز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجوز هذا  
 العقد كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* وليس في الدراهم والدينار وسائر الدين خيار الرؤية وله خيار  
 الرؤية فيما يتعين كالنبر والحلي كذا في محيط السرخسي \* وأما خيار الاستحقاق فان كان العقد ورد على  
 الدراهم والدينار فهو أن يشتري دينار بعشرة دراهم فاستحق نصف الدينار يرجع نصف الدراهم وله نصف  
 الدينار ولا خيار له كذا في الحاي \* وان استحق الدراهم وأخذها المستحق بطل القبض وله أن يرجع  
 بثمنها ولا يطل العقد وان أجاز المستحق ذلك فانه ينظر ان حصلت اجازته بعد القبض جاز القبض وليس  
 للمستحق على المقبوض سبيل وله أن يرجع على الناقد وان حصلت اجازته قبل القبض فوجود الاجازة  
 وعدمه سواء فله أن يأخذ دراهمه ولا يطل العقد وله أن يأخذ مثله اذا كان قبل الافتراق كذا في  
 شرح الطحاوي \* وأما اذا وجدها وبعضه مستحق وكان ذلك بعد الافتراق بأبدانها ما ان أجاز المستحق  
 وكانت الدراهم فائمه جاز وان ارد بطل الصرف كله ان كان الكل مستحقا وان كان البعض مستحقا بطل  
 الصرف بقدره قل أو أكثر كذا في المحيط \* اشترى عشرة دراهم بدينار وتقاضاهم وجد زبوا فابعد الافتراق  
 فاستبدل فاستحق تلك الدراهم الزبوف لم ينقض الصرف عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 ان كانت الزبوف قليلة ولو وجد الكل زبوا فاستحق الصرف استبدل أم لا كذا في محيط السرخسي \*  
 وان ورد العقد على شيء بعينه نحو أن يشتري قابيا فاستحق بعضه كان المشتري بالخيار ان شاء رد الباقي وان  
 شاء أمسكه بمحضه فان استحق فلم يحكم به للمستحق حتى أجاز البيع جاز البيع وكان الثمن فيما أجاز  
 للمستحق يأخذ البائع ويملكه اليه كذا في الحاي \* لو اشترى اناء مصوغا أو قلب فضة بذهب أو فضة  
 تبرثم استحق الاناء والقلب بطل البيع وان كانا في المجلس وهذا اذا لم يميز المستحق العقد وأما اذا أجاز  
 جاز العقد كذا في المبسوط \* رجل له على آخر ألف درهم غلة فأخذها تسعة مائة وضع ودينارا فافتراق  
 استحق الدينار فانه يرجع على الغريم بمائة درهم غلة وان استحق الدينار قبل أن يتفرقا يرجع عليه بدينار

تعالى الشهر يكون للغارس وعليه قيمة النالة للمالك يوم قلع فان كان قلع الشجرة يضر بالارض كان لصاحب الارض  
 أن يعطي قيمة الشجرة للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القرار \* رجل وطى امرأة أبيه كرها وقال علت أنما على حرام وتعدت افساد  
 النكاح وكان ذلك قبل أن يدخل الاب بالمرأة فوجب للمرأة على الاب نصف المهر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع الاب على الابن بما ضمن  
 لانه وجب عليه حد الزنا فلا يفرم شيئا \* ولو أن الاب قبلها بشهوة وقال تعدت افساد النكاح على الاب وجب على الاب نصف المهر ثم يرجع  
 بذلك على الاب لانه اذا كان على شرف السقوط تعدد ما يرجع به عليه \* رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغراذن أهل الغلام فرأى  
 الغلام غلاما نالها من فاتهى اليهم وارتقى سطح بيت فوق ومات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال \* رجل قال لعبد الغير  
 ارتق هذه الشجرة واثرا المشيش لنا كاه أنت فذهل ووقع من الشجرة فلت لا يضمن الامر لان ما استعمل في أمر نفسه \* وان كان الامر



قال له ارتقى الشجرة وانثر الشمس لا كل أنافعل ووقع ومات ضمن الأمر لأنه استعمل في أمر نفسه \* المرتن إذا جعل خاتم الزهن في خنصره فضاع ضمن لأنه ليس لبساً معتاداً فيصير غاصباً وخنصر اليمنى واليسرى فيه سواء لأن من الناس من يجعله في اليمنى \* وإن جعله في اليسرى لا يضمن لأن ذلك حفظ وليس بلبس \* وإن جعله في خنصره فوق خاتم آخر لا يضمن قالوا الحمد لله تعالى أن بعض السلاطين يجعلون الخاتم فوق الخاتم فقال محمد رحمه الله تعالى إنما يلبس الخاتم وأشار إلى أن هذا ليس بمعتاد يقصده التزين \* فالخاتم أن الرجل إذا كان معروفاً بلبس خاتمين للتزين يكون ضامناً \* رجل رفع قلنسوة من رأس إنسان ووضعها على رأس رجل آخر فطرعه رجل من رأسه فضاعت قالوا إن كانت القلنسوة بمرأى العين من صاحبها بحيث أمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لأن ذلك بمنزلة الرد على المالك وإن لم يكن كذلك يكون ضامناً وقد مر قبل هذا في مثله أنه إذا كان في موضع يمكن صاحبها من (٣٣٧) أن يمد يده فيأخذها لا يضمن \* رجل دخل منزله رجل باذنه وأخذ

اناه من يده بغير إذنه لينظر فيه فوقع من يده فأنكسر قال الناطقي رحمه الله تعالى لا يضمن مالم يجرح عليه صاحب البيت لأنه مأذون دلالة \* ولو أنه أخذ كوزاً ليشربه منه ففسق من يده وانكسر لا يضمن \* ولو أن سوقياً يبيع اناءً فأخذه إنسان بغير إذنه لينظر فيه ففسق من يده وانكسر كان ضامناً لأنه غير مأذون بذلك دلالة بخلاف الأول لأن الأذن بدخول المنزل إذن بذلك دلالة \* ولو أن رجلاً تقدم إلى خزان يبيع الخنزير فأخذ غصارة باذنه لينظر فيها فوقع من يده على غصارات أخرى لا يضمن قيمة المأخوذة لأنه أخذها باذنه ويضمن قيمة ما سواها لأنها تلفت بفعله بغير إذنه \* زق انشق فربه رجل فأخذه ثم تركه قالوا إن لم يكن المالك حاضراً

مثله وكذلك الجواب فيما إذا كان مكان الدينار مائة فلس كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* وأما خيار الربا العيب فإنه ثبت لمن يجد عيباً في ما صار له بمقدار الصرف كذا في الحاوي \* وإذا باع ديناراً بعشرة دراهم أو مصوغاً من الذهب وقابضاً ثم انقلب الدرهم وجد هازي يوفاً ونهر جة فله أن يردّها فإن ردها بعد الافتراق بطل الصرف عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا استبدلها في مجلس الرجز وإن استبدلها قبل الافتراق جازاً جاعلاً وإن وجد البعض زيوفاً كان يسيراً لا يبطل العقد استصحاباً كذا في السراج الوهاج \* وإن وجدها ستوقه وكان ذلك في مجلس العقد ليس له أن يتجاوز بها فإن ردها وقبل قبض الحيادي في المجلس جاز وجعل كأنه أنقذ القبض إلى آخر المجلس كذا في المحيط \* وكذلك لو علم ذلك وقت القبض وقبضها لا يجوز له أن يردّها يأخذ الدرهم الحيادي ولو علم أنها ستوقه أو رصاص وقت العقد فإنه يتظر أن علم بالبيان والتسمية نحو أن يقول اشتريت منك هذه الدنانير بهذه الدراهم الستوقه والرصاص فالباع جائز ويعلق العقد به فيها وإن لم يسم أنها ستوقه أو رصاص لكنه قال اشتريت منك هذه الدنانير بهذه الدراهم وأشار إلى الستوقه والرصاص فإن كانا يعلمان أنها ستوقه أو رصاص ويعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم فإن العدة تعلق بهما بعينهما وإن كانا لا يعلمان ذلك أو يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر أو يعلمان جميعاً ولا يعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم ذلك فإلّا قد لا يعلق بهما بعينهما ولكن يعلق العدة بذلك القدر من الدراهم الحيادي كذا في شرح الطحاوي \* وأما إذا وجدها أو بعضها ستوقه وكان ذلك بعد الافتراق بآذانها من وجد الكل ستوقه بطل الصرف كله وإن وجد البعض ستوقه بطل الصرف بقدره يتجاوز به أو رده واستبدل مكانه آخر أو لم يستبدل كذا في المحيط \* ولو وجد الدراهم ستوقه بعد الافتراق وقد هلك في يد المشتري فعليه قيمته والصرف باطل ويرجع بالدنانير كذا في التتارخانية ناقلاً عن التجريد \* هذا كله إذا كان بدل الدينار دراهم لا تعين للعقد وأما إذا كان بدله مما تعين للعقد نحو أن يشتري قلب فضة بدينار أو اناء فضة أو تبر من فضة بدينار فتقبضاً ثم وجد المصوغ أو التبر عيباً فإن رضى بتعيبه جاز وإن لم يرض ورده بطل العقد سواء كان قبل الافتراق أو بعده وقابض الدينار بالخيار إن شاء رد عين المقبوض وإن شاء رده مثله إذا ظهر فساد العقد من الأصل فهو أن يستحق المبيع أو وجدته بخلاف جنس ما سمى فإفساد العقد استرد منه عين الدينار إذا كان قائماً ومثله إذا كان هالكاً كذا في شرح الطحاوي \* اشتري سيفاً محلياً بدراهم فوجد في شيء منه عيباً يرد الكل دون البعض لأنه شيء واحد والعيب في البعض يؤثر في الكل فإن رد الكل بغير قضاء ثم اقترقا قبل القبض بطل الرد لأن الرضا لا يرضى بيع جديد في حق ثالث والقبض في الصرف وجب محالاً للشرع وهو ثالث فكان افتراقاً

يكون ضامناً لأنه التزم الحفظ فإذا تزلّض ضمن وإن كان المالك حاضراً لا يضمن لأن هذا ليس بتضييع هذا إذا أخذ الزق فأذالم يأخذه ولم يدين منه لا يضمن وإن لم يكن المالك حاضراً وعلى هذا إذا سقط شيء من إنسان فراه رجل \* ولو شق رجل زق غيره ووقعه من جامد فأصابته الشمس فذاب اختلّفوا فيه كثر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يضمن \* رجل قال لغيره كل هذا الطعام فإنه طيب فأكل فاذا هو مسموم فمات لا يضمن كالأقوال لغيره أسلكت هذا الطريق فإنه آمن فسلك فأخذه للصوف فإنه لا يضمن \* رجل أقام البينة على رجل أنه غصب معنى هذه الجارية اليوم وأقام رجل آخر البينة أنه اغتصبها مني منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الآخر ويضمن المدعي عليه قيمتها للأول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الأول ولا يضمن لأخر شيئاً \* رجل عليه عشرة دراهم لرجل فأوفاهم فوجدها القابض اثني عشر ذكراً في النوادر أن على قول أبي حنيفة وأبي

يوسف رحمه الله تعالى الزيادة أمانة إذا هلك لا يلزمه ضمها فهو على قول محمد وزفر رحمه الله تعالى تكون مضمونة وهو القياس فلأن القابض دفع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهل كافي الطريق قالوا إن المدبون يشاركون القابض فيما يلقى فيكون له سدس ما بقي وذلك درهم وثلاثة دراهم لأن كل درهم من المقبوض سدسه للدافع وخمسة أسداسه للقابض \* رجل دفع الدراهم إلى ناقد لينة فدفعها الدراهم وكسر قالوا يكون ضامنا إلا إذا قال له المالك أغزو هذا إذا كان المكسور لا يرجع رواج الصحاح وينقص بالكسر \* رجل أنفق على رجل أخدم مصراعى باب أو أهدى وحي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه المصراع الآخر ويضمن قيمتهما \* رجل أخذ من أرض إنسان زابا قالوا إن كان لذلك التراب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تمكن به النقصان بالأرض أو لم يتمكن وإن لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر إن انتقص به الأرض (٣٣٨) ضمن النقصان والأفلا ولا يؤمر بالكس \* وقال بعضهم يؤمر بذلك الراعى إذا خاف

على شاة فذبحها \* كرفى الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وقال الشيخ الإمام الزاهد المعروف بخواهر زاد رحمه الله تعالى إنما يضمن إذا ذبح شاة يربح حياتها وإليه أشار في الكتاب فإنه قال وخاف الراعى على شاة ولم يقل يتقن بموتها ولا يربح حياتها فاما إذا يتقن بموتها ولا يربح حياتها لا يضمن لأنه مأمور من المالك بحفظها وذبحها في هذه الحالة حفظه وهو بمنزلة القصاب إذا شدد رجل شاة وأضجعها فجاء إنسان وذبحها لا يضمن \* ولو مر رجل بشاة لغيره وقد أشرفت على الهلاك فذبحها يكون ضامنا لأنه غير مأمور بالحفظ \* وذكري التوازل شاة لإنسان سقطت وخف عليها الموت فذبحها إنسان متى لا تموت لا يضمن استحسانا لأنه مأذون دلالة وهو كالمقدم شاة للاستحسان وربط رجلها

لأعن قبض في حقها \* وبقيضا لا يسطل لأنه فسخ في حق الكل كذا في محيط السرخسي \* وإن تقايلا والمبيع أنا فباعه الذي ملكه بالاقالة من المشتري أو غيره قبل القبض لم يجرى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير إن باعه من المشتري جاز وإن باع من غيره لم يجرى كذا في الحاوى \* ولو اشترى ابريق فضة فيه ألف درهم بألف درهم أو بمائة دينار فبقا بضو فترقا ثم وجد الدراهم رصاصة أو شوقه فردها عليه كان له أن يذوقه قبل قبض الثمن وقبل استرداد الأبريق وكذلك الزئوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الزئوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الرذ كذا في المبسوط \* ولو اشترى حلي ذهب فيه جوهر فوجد بالجوهر عيبا فأراد أن يرده لم يكن له أن يرده إلا أن يرده كله أو يأخذه كله وكذلك لو اشترى خاتم فضة فيه فص باقوت فوجد به القص أو بالقصة عيبا كذا في الحاوى \* وإذا اشترى الرجل طستاً أو أواناً لا يدري ما هو ولم يشترط له صاحبه شيئاً فهو جائز وإن اشترى أنا فضة فآذنها أو غير فضة فلا يبيع بينهما ولو كان فضة سوداء أو حراء فيها رصاص أو صفرو وهو الذي أفسدها فهو بالخيار إن شاء أخذها وإن شاء تركها كذا في المبسوط \* ولو اشترى قلب فضة بذهب فوجد فيه عيباً فله أن يرده فإن هلك في يده أو حدث فيه عيب آخر كان له أن يرجع بقصان العيب وللبائع أن يقول أنا أقبله كذلك وإن كان الثمن فضة لم يرجع بالنقصان كذا في الحاوى \* وإن لم يجد به عيباً ولكن استحق نصفه ولم يرد النصف الباقي حتى انكسر لزمه النصف الباقي ورجع نصف الثمن كذا في المبسوط \* ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم وتقابضا والدراهم زئوف فأفقهها المشتري وهو لا يعلم فلا شيء له على البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد مثل ما قبض ويرجع بالجناد وقال القدوري في شرحه والظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكري أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وذكري الأسلام وغيره أن قولهما قياس وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في فتح القدير \* وعلى هذا الاختلاف إذا كانت العشرة من قرض أو ثمن مبيع كذا في الحاوى \* ولو اشترى فضة فوجد هارديته بغير عيب لا يردها كذا في محيط السرخسي \* ولو قال بائع الدراهم لمشتريها برئت إليك من كل عيب ثم وجدها مستوقفة لم يبرأ وإن وجدها زئوفاً برئ كذا في الحاوى \* وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال أبيعك هذه الدراهم وأراه إياها ثم وجدها زئوفاً قال يستلها إلا أن يقول هي زئوف أو يبرأ عن عيبها كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى دينارين بدراهم وقبض الدينارين فباعها من ثالث ثم وجد بها عيباً فتردها على الأوسط بغير قضاء كان للأوسط أن يردها على الأقل ولا يشبه هذا العروض كذا في محيط السرخسي \* اشترى خاتماً

للذبح فجاء آخر وذبحها عنه جاز استحساناً \* وكذا لو طعن رجل جوالق غيره في الطاحون \* وكذا لو سدد الورع (١) ليسبق به زرع مجاه من رجل وفتح فوهة أرضه وسقى الأرض لا يضمن \* وكذا الرجل إذا جعل اللحم في القدر وصب فيه الملح فجاء آخر وأخذ النار وطبخ لا يضمن \* ولو كان اللحم في المعلاق فجاء آخر وألقاه في القدر وطبخه كان ضامناً \* الغاصب إذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فإنه ينظر إن كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدراهم يقوم بالدراهم وإن كان يباع بالدينار يقوم بالدينار وإن كان يباع بهما كان الرأى فيه إلى القاضي قضى عليه بما كان أنظر للغصوب منه \* رجل غصب جارية فزنى بها ثم ردها على المولى فظهر بها حبل عند المولى فولدت وماتت في الولادة أو في النفاس فإن على أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان ظهور الحبل عند المولى لأقل من ستة أشهر من وقت رد الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب \* بخلاف مالوزني بحرة فحبلت وماتت في الولادة أو في النفاس فإن لم يضمن الزاني شيئاً \* رجل غصب من

رجل عبدا ثم ان المصنوع منه قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب الى ذلك الموضع فوطب في الطريق وكان الغاصب ضامنا على حاله \* ولو ان الغاصب استأجر العبد من المصنوع منه لين له حائطه او ما فان العبد يكون في ضمانه حتى يأخذ في عمل الحائط واذا أخذ في عمل الحائط برئ عن الضمان وكذا اذا استأجره من المالك لخدمته \* رجل له كران من حنطة غصب رجل أحدهما وذهب به ثم ان المصنوع منه أودع الغاصب الكران الثاني فخلطه الغاصب بكر الغصب ثم ضاع الكران في النواذر ان الغاصب يضمن الكران الذي غصب ولا يضمن الوديعة \* وكذلك رجل أخذ من كيس رجل فيه ألف درهم خسمائة فذهب بها ثم ردها بعد أيام ووضعها في الكيس الذي أخذها منه فانه يضمن الخسمائة التي كان أخذها لا غير \* رجل غصب دابة ثم ردها الى مربط المالك لا يرأى عن الضمان وقال زفر رحمه الله تعالى يبرأ \* ولوركب دابة غيره ثم نزل وتركه في مكانها كان ضامنا في قول أبي يوسف (٣٣٩) رحمه الله تعالى ولا يكون ضامنا في قول زفر رحمه الله تعالى

في قول زفر رحمه الله تعالى \* ولو أخذ لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي أخذها منه برئ عن الضمان حتى لو هلك لا يضمن ولم يفصل في الكتاب بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها الى ذلك المكان وبين ما اذا لم يتحول وذكر الحاکم الخليل تأويله اذا أعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يرأى من الضمان \* واليه مال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها ثم أعادها لا يرأى من الضمان ما لم يردّها الى صاحبها \* رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم أعاده الى اصبعه قبل أن يتنبه التائب برئ من الضمان في قولهم ولو اتعبه التائب ثم نام وأعاده الى اصبعه لا يرأى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويبرأ في قول زفر رحمه الله تعالى \* ولورفع

من فضة فيه فص بدراهم أو دنانير وتقابضا ثم قلع المشتري الفص من الفضة والقلع لا يضر بواحد منهما ثم وجد بأحدهما عياره وأخذ بمحضته من الثمن وكذلك لو وجد بأحدهما عيبا قبل أن يقطع الفص من الفضة وأراد ردهما جميعا ليس له ذلك ولكنه يقطع الفص من الفضة ثم يرد الذي به العيب منهما وان كان المشتري قد قبضهما ولم يدفع الثمن حتى وجد بأحدهما عيبا فان شاء أخذهما وان شاء ردهما وان لم يجد بأحدهما عيبا ولكنهما افترا قبل قبض الثمن بطل البيع في الفضة ولزم المشتري الفص بمحضته لان الذي بطل فيه البيع انما بطل بترك المشتري دفع الثمن وذلك لا يوجب له الخيار ثم قال والفص والفضة اذا كانا مئزرا لم يضر ذلك بواحد منهما بمنزلة السمن في الرق يباعان جميعا بمنزلة الدقيق في الجراب وكذلك السيف المحلى أو المنطقه المحلاة أو ما أشبه ذلك من الجوهر يكون في الذهب فكل شئ من ذلك يكون نزعه لا يضر بواحد منهما فكذا ما شئان متباينان في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* وعما يتصل بهذا الباب اذا اشتري دينار بربعة دراهم وتقابضا ثم جاء بائع الدينار بدراهم زيوف وقال وجدت في تلك الدراهم وأنكر مشتري الدينار أن تكون هذه الدراهم من دراهمه فالمسئلة على وجوه \* اما ان اقرب بائع الدينار قبل ذلك فقال قبضت الجيادا وقبضت حتى أوقال قبضت رأس المال أوقال استوفيت الدراهم أوقال قبضت الدراهم أوقال قبضت ولم يرد عليه \* ففي الوجه الاول والثاني والثالث والرابع لا تسمع دعوى بائع الدينار حتى لا يستحلف مشتري الدينار على ذلك وفي الوجه الخامس وهو ما اذا قال قبضت الدراهم القول قول بائع الدينار وعلى مشتري الدينار البيينة أنه أعطاهما الجيادا استحسانا \* وكذلك الجواب في الوجه السادس وهو ما اذا قال قبضت ولم يرد على هذا \* ولو قال وجدت استوفية أو رصاصا لا شأن له أن لا يقبل قوله في الوجه الرابع وكذا في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس يقبل قوله كذا في المحيط \*

#### باب الخامس في أحكام العقد بالنظر الى أحوال العاقدين (وفيه ستة فصول)

الفصل الاول في الصرف في المرض قال محمد رحمه الله تعالى واذا باع المريض من وارثه دينارا بألف درهم وتقابضا لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا باجازه باقي الورثة وتعتبر وصيته للوارث باعين وكذلك اذا باعه بمثل قيمته أو أقل وعندهما اذا باعه بمثل قيمته أو بأكثر يجوز من غير اجازة بقية الورثة ولو اشترى المريض من ابنه ألف درهم عاتق ديناره وتقابضا وله ورثة كبار فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الا باجازه الورثة سواء كانت قيمة دنانيره ألف درهم أو أكثر أو أقل وعندهما ان كانت قيمة دنانيره

اللقطة وهي ثوب فلبيسها عند غيبة المالك ثم أعادها الى مكانها فهو على هذا الخلاف أيضا هذا اذا لبس لبساعة اذا ما اذا كان قبضا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى موضعه لا يضمن في قولهم وكذا الخاتم اذا أدخله في خصره يكون استملا لا فيكون ضامنا اليسرى واليمنى فيه سواء فان أدخله في اصبع أخرى لا يكون ضامنا وان أدخله على خاتم في خصره فهو على ما قلنا من انه اذا كان معروفا بلبس خاتمين للترين يكون ضامنا والا فلا \* ولو تقلد السيف ثم نزع وأعاده ضمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وكذلك لو كان متقلدا بسيف فتقلده هذا السيف \* وان كان متقلدا بسيفين فتقلدهما هذا السيف أيضا ثم أعاده لا يكون ضامنا \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا أخذ رجل خاتما من اصبع نائم أو درهم من كيسه أو خفان من رجله ثم أعاده الى مكانه وهو نائم أو لم يدح حتى انتبه من نومه ثم نام نومة أخرى فأعادها الى موضعه ان أعاد في مجلسه ذلك استحسن أن لا أضمنه ولا أضمنه \* وكذلك لو أعاد الخاتم الى اصبع أخرى ولم يدح حتى انتبه من نومه ثم نام نومة أخرى فأعادها الى موضعه

رحمه الله تعالى \* قالوا الصحيح من مذهبه أنه لا يضمن الابا تعويل \* وذكري في جمع التفاريق اذا نزاع من اصبح فائز خاتما ثم اعاده فيها  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر النومة الاولى وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر المجلس استحسانا \* سكران لا يبعقل وهو نائب وقوع ثوبه  
في الطريق فأخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن \* وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو أخذ خاتما من يده أو كيسا من وسطه أو درهما من كفه  
ليحفظه لأنه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه \* السلطان الخاثر اذا هدد المودع بجس شهر أو ضرب لا يملك عضوا منه  
ليدفع اليه الوديعة فدفع ضمن وان خوفه بثلث عضوا لا يضمن \* ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال له ان لفلان مالا كثيرا أو انه وجد مالا  
أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد الفجور بأهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعيها  
موجباً للضمن اذا كان كتابيا (٣٤٠) قال \* وان كان صادقا فيما قال الا أنه لا يكون متظلا ولا محتسبا في ذلك فكذلك

\* وان قال انه ضربني أو  
خالني وهو كاذب في ذلك كان  
ضامنا \* رجل تعلق برجل  
وخاصمه فسقط من المتعلق  
به نثر وضاع قالوا يضمن  
المتعلق \* وقال رضي الله  
تعالى عنه وينبغي أن  
يكون الجواب على التفصيل  
ان سقط بقرب من صاحب  
المال وصاحب المال يراه  
ويمكنه أن يأخذ لا يكون  
ضامنا \* رجل أخذ غريمه  
فجاء انسان وانتزعه من يده  
حتى هرب الغريم فانه يعزر  
بحكم الخيانة ولا يضمن  
المال الذي على المسدود  
\* رجل حرق صك رجل أو  
دفتر حسابه تسكروا فيما  
يجب عليه وأصح ما قيل انه  
يضمن قيمة الصك مكتوبا  
\* رجل صب ماء على حنطة  
رجل فنقصت ثم جاء آخر  
وصب عليها الماء أيضا حتى  
زاد في نقصان روى عن  
محمد رحمه الله تعالى أن

ألف درهم أو أقل يجوز من غير اجازة باقي الورثة وان كانت قيمة ديناره أكثر من ألف درهم فان أجاز باقي  
الورثة ذلك جاز وان لم يجزوا يجزوا المشتري ان شاء نقض البيع ورد الديناره وأخذ درهمه وان شاء أخذ  
من الديناره مثل قيمة درهمه ورد الفضل كذا في المحيط \* واذا باع المريض من أجني ألف درهم بيد رجل  
وتقاضى مات المريض والديناره عنده ولا مال له غير ذلك فللورثة أن يردوا ما زاد على الثلث فاذا ردوا كان  
المشتري بالخيار ان شاء أخذ ديناره وردا لالف وان شاء أخذ من الالف قيمة الديناره وأخذ ثلث الالف  
كاملا وان كان المريض قد استهلك الديناره كان للمشتري أن يأخذ قيمة الديناره من الالف وثلاث مائتي من  
الالف كذا في الحاوي \* ثم ان محمد رحمه الله تعالى خير مشترى الدراهم بعد هلاك الديناره بيد المريض  
وفرق بين هذا وبين ما اذا هلك الالف في يد مشتري الالف ولم تجز الورثة ما صنع المريض فان هناك لا يجز  
مشتري الالف بين الفسخ والاجازة بل يأخذ قدر قيمة الديناره وثلث جميع الالف ويرد الباقي على الورثة كذا  
في المحيط \* وكذلك ان باع المريض سيفا قيمته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة ذلك كله عشرين  
دينارا بيد ديناروتقا بضا فابت الورثة أن يجزوا كان للمشتري بالخيار ان شاء أخذ قدر قيمة الديناره من السيف  
وحليته وثلث السيف تاما بعد ذلك وان شاء رده كله وأخذ ديناره وهذا ماسبق في الترخيم سواء وما  
يختص بهذه المسئلة ان قيمة الديناره من السيف والحلية جميعا وان كان المريض قد استهلك الديناره  
كان للمشتري بالخيار ان شاء أخذ دينارا مثل ديناره وردا لبيع ويكون ذلك ديناري تركه المبت يباع  
السيف حتى يتقد الديناره وان شاء كان له من السيف وحليته قيمة الديناره وثلث مائتي وان كان للمشتري أيضا  
قد استهلك ما قبضه جاز له منه قيمة الديناره وثلث الباقي وغرم ثلث الباقي للورثة كذا في المبسوط \* مريض له  
تسعمائة درهم لا مال له غيرها باعها بدينار قيمته تسعة دراهم وقبض المشتري الديناره وقبض الاخر مائة درهم  
وافترقا مات المريض والديناره قائم في يدهم والدراهم كذلك فاجازة للورثة ههنا وعليهم اجازتهم سواء ويسلم  
المشتري الدراهم مائة درهم وتسع الديناره وان كانت قيمة المائة أكثر من تسع الديناره وترد الورثة عليه ثمانية  
أتباع الديناره وكذلك لو كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم مائتي درهم أو ثلث مائة درهم فاجازة للورثة  
وعدم اجازتهم سواء ويسلم للمشتري مائتي درهم (١) تسع الديناره وثلثمائة ثلاثة أتباع الديناره وان كان  
مشتري الدراهم قبض من الدراهم أربع مائة فهنا يحتاج الى اجازة للورثة وان أجازت الورثة ذلك سلم  
للمشتري أربع مائة درهم وسلم للورثة أربعة أتباع الديناره ولزم الورثة رد خمسة أتباع الديناره على المشتري  
وان لم تجز الورثة ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع ورد ما قبض من الدراهم وأخذ ديناره وان شاء  
أخذ مما قبض من الدراهم قدر أربعة أتباع الديناره وثلث جميع المال وثلث المائة ورد الباقي على

الثاني يضمن قيمته يوم صب الماء عليها ويرى الاول \* رجل أحرق كدسا لرجل قال رحمه الله تعالى ان كان  
قيمة البرقي السنبل أقل من قيمته لو كان خارجا عن السنبل كان عليه قيمة الكدس \* وان كانت قيمة البرقي السنبل أكثر كان عليه مثل  
البرقي عليه قيمة الحل \* وان غصب كدسا فداسه ثم أقام المغصوب منه البيعة على الغصب فانه يقضي له بالبرقي قيمة الحل \* ولو أن رجلا  
غصب جوام من رجل حبة حبة من الحنطة فبلغ ذلك فقصر حنطة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب قوم رجلا شيئا له قيمة أضمنهم قيمته  
ولو جاز برجل منهم بعد رجل لم أضمنه شيئا \* رجل أحرق ثوبه بقتب أو جشيش وأفق فيه جوارجل وصرفه الماء قالوا ينظر الى قيمة  
الثوب ومسجورا وغير مسجور فيغرم فضل ما بينهما \* وقيل ينظر الى أجرته مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل \* وكذا الرجل اذا  
فترق بعض انسان ينظر الى قيمته فيخطو وغير مخطو ويضمن الفضل \* وكذا اذا نزاع باب دار انسان عن موضعه أو بال في بئر ماء الموضو

أوحل سرج انسان وكذا كل ما كان مؤلفا من كبا اذا نقص تأليفه \* ولو أفسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان أمكن اعادته أمر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وبأخذ منه قيمة الحصر صحيحا \* وكذلك في النعل وكل ما كان يمكن اعادته على ما كان \* ولو حل سلسله ذهب كان عليه قيمته من الفضة \* وكذا الرجل اذا شد أسنان عبده بذهب فرمى بها برجل \* ولو حل سدى حائك ونشره ينظر الى قيمته سدى والى قيمته غير سدى فيضمن الفضل \* وكذا اذا أخذ نعل رجل من نعال العرب فخل شراكه يقوم النعل مشركة وغير مشركة فيضمن الفضل \* قصار أو قف دابة في الطريق وعليها ثياب فر عليها ركب ومنزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان رأى الراكب الدابة الواقصة ضمن وان لم يصير لا يضمن \* ولو مر برجل على ثوب موضوع في الطريق وهو لا يصير ويحرق لا يضمن (٣٤١) وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه انسان وأصاب

الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قدرى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى خلاف هذا ولكن اذا أنقى مفت بما قال أبو بكر رحمه الله تعالى لا بأس به ميت كفن بثوب الغير قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء نبش القبر فأخذوه به قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة الثوب من ذلك المال وكذا لو ضمن متبرع قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب أن ينش وان لم يكن شئ من ذلك فان ترا صاحب الثوب لا تحره فهو أفضل وان نبش كان له ذلك \* فان كان الثوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفعه \* قال رضي الله تعالى عنه

الورثة وان لم يقبض مشتري الدراهم شيئا من الدراهم تردا لورثته ديناراه وهل يجب على المشتري رد ذلك الدينار بعينه أم لا فالمسئلة على روايتين \* ولو لم يتفرقا ولم يمت المريض فزاد المشتري تسعة وخمسين دينارا وتقابض فهو جائز كله ان كانت قيمة كل دينار عشرة دراهم وان كان المريض وكل وكيل اباعها من هذا الرجل بدينار ثم مات المريض قبل أن يتقابض فقال المشتري أنا أخذ تسعمائة وتسعين دينارا فهو جائز اذا رضى به الوكيل قالوا نأول هذه المسئلة أن المريض وكل هذا الرجل يبيع الدراهم وقروض الرأى اليه بأن قال أعمل فيها رأيك أو قال ما صنعت فيها من شئ فهو جائز حتى يكون بيع الوكيل جائزا على المريض مع الحماية فيكون بمنزلة بيع المريض فاذا زاد المشتري ورفع الحماية يجوز فأما إذا لم يقبض اليه الرأى لم يجوز وان زاد المشتري على اختلاف المذهبيين \* أما على قولهما فلائ الوكيل بالصرف وكيل بالبيع من وجهه وبالشرا من وجهه وبأى ذلك اعتبرناه لا تتم له الحماية الفاحشة ولا يجوز بيعه على المريض \* وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا نه وكيل بالبيع من وجهه وبالشرا من وجهه فحيث أنه وكيل بالبيع ان جاز تصرفه مع الحماية على المريض فن حيث أنه وكيل بالشرا لم يجوز تصرفه مع الحماية على المريض فوقع الشك في جواز تصرفه على المريض فلا يجوز بالشك هكذا في المحيط \* واذا اشتري من المريض ألف درهم بمائة درهم وتقابض ثم مات المريض من مرضه فهذا ربا وهو باطل من الصحيح والمريض جميعا وللذى أعطى المائة أن يمسك المائة من الالف بما تنمو برد الفضل ولا وصية له هنا كذا في المبسوط \* قالوا وهذا على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم يحكم عقد فاسد لا يتعين الرد فأما على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم يحكم عقد فاسد يتعين الرد فعلى الذى أعطى المائة أن يرد جميع الالف المقبوضة على ورثة الميت ويرجع عليهم عاتته ان كانت قائمة بعينها كذا في المحيط \* فان كان أعطى من المائة ثوبا أو ديناراً كان ذلك بيعا صحيحا فان مات المريض وأبى الورثة أن يجزوا ويخبر صاحب الدينار والثوب فان شاء نقض البيع وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقيمة الدينار والعرض بطريق المعاوضة وثلاث الالف بطريق الوصية اذا كان الدينار والالف قائمين في أيدي الورثة كذا في المبسوط \* وثلاث ما بقى ان كانا هالكين كذا في المحيط \* واذا كان للمريض ابريق فضة قيمته مائة درهم وقيمة بالدينار عشرون دينارا فباعه بمائة درهم فبعتا عشرة دنانير ثم مات المريض وأبى الورثة أن يجزوا فالمشتري بالخيار ان شاء رد البيع وان شاء أخذ ثلثي الارباق ثلثي المائة وثلثه للورثة كذا في الحاوى

الفصل الثاني في الصرف مع مملوكه وقرابته وشريكه ومضاربته وصرف القاضى وأمينه ووكيله وصرف الوصى ليس بين المولى وعبده ربا فان كان على العبد دين فليس بينهما ربا يضل ولكن على المولى أن يرد (٣١ - فتاوى ثالث) وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب أن ينش وبأخذ ثوبه \* جال أراد أن يعبر بجملته في نهر كبير يجري فيه الجمل كما يكون في الشتاء فركب بعيرا وأدخله في النهر وسائر الجمل عقبه فسقط بعيره وتلف ما عليه قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان الناس يسلكون النهر في مثل هذا الوقت لا يضمن الجمل \* رجل بنى حائطاً في أرض الغصب من تراب هذه الأرض قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى الحائط لصاحب الأرض لا سبيل للباني عليه لانه لو أمر بنقض الحائط بصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى \* وعن غيرهما رجل بنى حائطاً في أرض كرم بغير امر صاحب الكرم فان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعا به \* وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للباني وعليه قيمة التراب \* وعن محمد رحمه الله تعالى رجل هدم لا تحرنا صنبيا وقيمة الساموى أرضه مائة درهم وقيمة أرضه سوى الساموى مائة درهم

وقية التراب المهذوم ثلاثون درهما قال صاحب البناء الخيار ان شاء ضمنه مائة درهم ويصير تراب البناء منقضة للهادم وان شاء ضمنه سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شئ \* وعن أبي مقاتل رحمه الله تعالى هدم رجل حائط رجل قال يقوم الحائط مبنيا فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين درهما والتراب لصاحب الحائط \* ولو قال صاحب الحائط لا أريد أخذ تراب الحائط وأدفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم \* رجل غصب ساجدة وأدخلها في بناء فانه يملك الساجدة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساجدة والبناء سواء فان اصطحا على شئ جاز فان تنازعا على ما عايناهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما \* وكذا المودع اذا خلط حنطة الوديعه بشعر رجل وغاب المودع كان الجواب كذلك \* وكذا الوهب الرجح شوب انسان وألقت في صبيغ آخر حتى انصبغ وقيمة الثوب والصبيغ (٣٤٣) سواء \* وكذا الدجاجة اذا ابتعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يملك الدجاجة بقيمتها ولو

أراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة كان لذلك \* وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يدفع اليه قيمة البعير فان كان غنم اللؤلؤة شيأ بغير فلا شئ على صاحب البعير \* وكذا لو أدخلت دابة رجل رأسا في قدر رجل ولا يمكن الانحراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة أن يملك القدر بقيمته ونظائرها كثيرة لصاحب أكثر المالكين أن يملك الآخر بقيمته فان كان قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسم الثمن \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلب الدقيق ضرر لا قلبه وأنتظر

ما أخذ على العبد سواء كان اشترى منه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم كذا في المبسوط \* وكذلك أم الولد والمذبر كذا في الحاوي \* ولو باع من مكاتبه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم لا يجوز وكان رباهم متق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب \* وعندهما بمنزلة حر عليه دين كذا في المحيط \* والوالدان والزوجان والأقرباء وشريك العنان فيما ليس من تجارتهم ما في الرابحة بمنزلة الجانب \* والمالك بمنزلة الآخر في ذلك فأما المتعاضدان اذا اشترى أحدهما درهما بدرهمين من صاحبه فليس ذلك منهما بيعا وهو مالهما كما كان قبل هذا البيع كذا في المبسوط \* قال القدوري ولا يجوز فعل القاضى وأمينه لليتيم وفعل الأب لابنه الصغير الوصى الا ما يجوز بين الاجنبيين \* وكذلك اذا اشترى الأب من مال ابنه لنفسه أو المضارب باع من رب المال لم يجز الا ما يجوز بين الاجنبيين كذا في المحيط \* واذا كان لليتيم دراهم فصرفها الوصى بدنانير من نفسه بسعر السوق لم يجز وكذلك لو كان ناهضة فباعه من نفسه بوزنه ولو كان في حجره يتيمان لأحدهما دراهم وللاخر دينار فصرفهما الوصى بينهما لم يجز كذا في الحاوي \* واذا اشترى من مال اليتيم شيأ لنفسه نظرت فيه ان كان خيرا لليتيم أمضيت البيع فيه والا فهو باطل وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا للآخر الذي روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كذا في المبسوط \* قال وحكم القاضى في الصرف وحكم وكيله وأمينه تحكم سائر الناس يريدانه يشترط التقاض في المجلس ويكون التقاض اليه اذا فعل ذلك في مال الغائب أو اليتيم \* ولو باع مال اليتيم من نفسه أو صرف دراهمه بدراهم نفسه أو بدنانير نفسه لا يجوز كذا في الحاوي \*

فصل الثالث في الوكالة في الصرف \* اذا صار الوكيلان لم يسعهما أن يتفرقا حتى يتقابضا ولا يضرهما غيبة الموكلين عنهما كذا في الحاوي \* نصاروا وكلا يقبضه فتقابض الوكيلان قبل اقتراف الموكلين جاز وبعد اقترافهما لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* واذا وكل الرجل رجلا بدهم بصر فأنها فليس لأحدهما أن يصرف دون الآخر وان عقدا جميعا ثم ذهب أحدهما قبل القبض بطلت حصته الذاهب وهو النصف وبقيت حصته الباقي وهو النصف كذا في الذخيرة \* وان وكل جميعا برب المال بالقبض أو الاداء وذهب بطل الصرف كذا في الحاوي \* وان وكله بان يصرف له دراهم بدنانير فصرفها وتقابضا أو قرأ الذي قبض الدراهم بالاستيفاء ثم وجد فيها درهما زبنا فقبله الوكيل وأقر أنه من دراهمه وجد الموكل فهو لازم على الوكيل كذا في المبسوط \* ولو وجد الوكيل أن هذا من تلك الدراهم فأقام مشتريها بينة أنه منها ولم يكن أقره بالاستيفاء تقبل بينته ويرد الدراهم على الوكيل ويلزم الأمر حتى يباع الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه وقال بشر رحمه الله تعالى \* فن

يقلبه الذي يطلب اللؤلؤة \* رجل غصب عبدا وشتره العبد فخل العبيد وقيل نفسه ضمن الغاصب قيمة العبد كالموكله غير العبد عند الغاصب كان له أن يضمن الغاصب \* رجل غصب سفينة فوجد مالها في وسط البحر فان المالك لا يرد لها من الغاصب وان كان يواجرها منه الى الساحل \* وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجد مالها مع الغاصب في المغارة فان المالك لا يستردّها منه ولكن يواجرها الى المأمّن \* رجل غصب عبدا فأيضت عينه عند الغاصب فاستردّه المالك وضمن الغاصب أرش العين ثم انجلى البياض عند المالك كان للغاصب أن يسترد من المالك ما ضمن من أرش العين \* رجل غصب عبدا فأقرأنا وخيارا أو نحو ذلك ففسى العمل عند الغاصب قالوا يقوم العبد خيارا أو قارئنا أو يقوم غيره خيارا أو غير قارئ فيضمن الغاصب فضل ما بينهما



\* رجل غصب من رجل عبداً واداه وغاب المصوب منه فطلب الغاصب من القاضي أن يقبل منه المصوب أو يأذن له بالاتفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي إلى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقته تكون على الغاصب \* ولو قضى القاضي بالاتفاق على المصوب منه لا يجب على المصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في أن يبيع العبد والاداة بأن كان الغاصب مخوفاً وعسك الثمن لصاحب الدابة فعل ذلك \* رجل خدع صبيته وذهب به إلى موضع لا يعرف قال محمد رحمه الله تعالى يحبس الرجل حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت \* مديون دفع الدراهم إلى صاحب دينه وأمره بأن ينقدها فنهك في يده هلكت من مال المديون على حاله \* ولد دفع الدراهم إلى صاحب الدين ولم يقل شيئاً ثم ان الطالب دفع الدراهم إلى المديون لينقدها فنهك في يده هلكت من مال الطالب كما لو دفعها الطالب إلى أجنبي لينقدها \* رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم فقال ثلاثة منها لك والباقي سلها إلى فلان وفلان (٣٤٣) فهلك العشرة في يده ضمن الثلاثة لانها مقبوضة بهبة فاسدة

والباقي أمانة في يده \* وعن محمد رحمه الله تعالى رجل دفع إلى آخر عشرة دراهم خمسة منها بهبة له وخمسة منها وديعة عنده فاستهلك القابض منها خمسة وهلك الخمسة الباقية قال على القابض سبعة دراهم ونصف لان الخمسة الموهوبة مضعونة عليه والخمسة التي استهلكها نصفها كانت من المضعونة ونصفها من الأمانة فهذا يضمن سبعة ونصف \* رجل عليه درهم زجل فدفع المديون إلى الطالب درهمين أو درهماً ثم درهماً فقال خذ درهمك منهما فاضاع الدرهماً قبل أن يعين درهماً قالوا يهلك من مال المديون \* رجل كسر درهم رجل فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسداً قالوا لا يضمن شيئاً \* رجل غصب من رجل دراهم أو دنانير في

\* فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال هذا الذي ذكر في الكتاب خطأ لان هذه الصور ليست موضع إقامة البينة فالقول لمشتري الدراهم استحسانا كما اذا جاء المسلم اليه بدرهم زيف يدعي أنه من رأس المال ولم يكن أقرب بالاستيفاء وكفى ببيع العين اذا جاء البائع بزيف يدعي أنه من الثمن ولم يكن أقرب بالاستيفاء فالقول قوله استحسانا فكذا ههنا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي \* وشيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى صح ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقال بل القول للمشتري استحسانا ولكن مع البين فهو بهذه البينة أسقط البين والبينة لا سقط البين مقبولة كما اذا أقامها المودع على الرأ والهلاك وكان الشيخ الامام الزاهد أبو عبد الله بن الحسين بن أحمد رحمه الله تعالى يقول ليس في الكتاب أن يشتري الدراهم بكلف بأقامة البينة وانما فيه أنه لو أقامها قبلت وله أقامها الدفع البين عن نفسه فكان كالمودع قال وكذلك اذا استخلف الوكيل على ذلك فنكل فرد عليه بشكواه لزم الموكل هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى \* وبعض مشايخنا قالوا هذا خطأ أيضاً لانه لا يمين على الوكيل في هذه الصورة وانما البين على المشتري لان القول قوله شرعاً ومن جعل القول قوله شرعاً توجه عليه البين فهو وانما يرد اذا حلف على ذلك أمأته يحلف الوكيل فلا وانما هو الصحيح من الجواب وكذلك اذا حلف مشتري الدراهم رد على الوكيل ويكون ذلك رد على الأمر لانه رد على الوكيل بغير اختياره بما هو حجة في حق الأمر فيظهر ذلك في حقه والمحققون منهم صحوا المذهب كوفي الكتاب وقالوا هذا الذي ذكرتم على طريق الاستحسان وما ذكر محمد رحمه الله تعالى على طريق القياس فان القياس أن يكون القول قول الوكيل مع عينه كفى ببيع العين كذا في المحيط \* واذا وكله بان يصرف له هذه الدراهم بدنانير فصرفها فليس للوكيل أن يتصرف في الدنانير كذا في المبسوط \* واذا وكل الرجل رجلاً بأن يشتري له ابريق فضة بعينه بدراهم فاشترى بدراهم كما أمره ونوى أن يكون المشتري لنفسه كان المشتري للأمر ولو اشترى بدنانير أو عرض كان المشتري للوكيل ولو كان وكله أن يشتري ابريق فضة بعينه ولم يسم له الثمن فاشترى بدراهم أو دنانير كان المشتري للوكيل ولو اشترى بعرض أو بشئ من المكمل أو الموزون فالمشتري للوكيل كذا في المحيط \* ولو وكله ببيع فضة بعينه ولم يسم ثمنها فباعها بفضة أكثر منها لم يجز ولم يضمن الوكيل والموكل أحق بهذه الفضة من الوكيل بقبض منها بوزن فضته والباقي في يد الوكيل حتى يردّه إلى صاحبه كذا في خزائن الأكل \* قالوا تأويل ما قاله محمد رحمه الله تعالى ان الموكل أحق بالفضة التي قبضها الوكيل أن الموكل اذا كان بمجال لا يقدر على أخذ فضته بعينها بأن غاب قابضها أو كان حاضراً وقبضها فله أن يأخذها منه في يد الوكيل مثل فضته وزناً فاما اذا كان قادراً على أخذ فضته بعينها فانه يأخذها لا غير كذا في المحيط \* واذا وكل الرجل رجلاً

بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى كان عليه تسليمها وليس للمالك أن يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر \* ولو غصب عينا فلقبه المصوب منه في بلدة أخرى والمصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر للمالك أن يأخذ الغصب وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلدة الغصب \* ولو أن المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له أن يطالبه بقيمتها يوم الغصب \* ولو كان العين المصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ من المثل \* وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فيخبر الغاصب ان شاء اعطاه مثله في مكان الخصومة وان شاء

أعطاه قيمته خفيته غصب إلا أن يرضى المصوب عنه بالتأخير \* وإن كانت القيمة في المكانين سواء كان للغصب عنه أن يطالبه بالمثل \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملها إلى بغداد فادّعى عليه قيمته بمكة \* ولو غصب غلاما بمكة فجاءه إلى بغداد قال إن كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وإن كان من غير أهل مكة أخذ غلامه \* ولو أن رجلا حل رجلا إلى بعض البلاد كرها كان على الحامل كراؤها إلى الموضع الذي حمله منه \* الغاصب إذا أتى بقيمة المصوب المستهلك فأبى المالك أن يقبل قال أبو نصر رحمه الله تعالى يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالقبول وقال نصر رحمه الله تعالى كأنه لو كان في الغصب والوديعة بين يدي المالك يرى وفي الدين لا يبرأ حتى يضعفه يده أو في حجرة فإن رماه فقد برئ \* ولو لم يعلم صاحب التوبة أنه توبه فرماه ثم جاء آخر فرعه قال أبو بكر رحمه الله تعالى أخاف أن لا يبرأ لأنه ربما يقع عند صاحب (٣٤٤) التوبة أنه وديعة ولم يعلم أنه توبه واختار للفتوى أنه يبرأ لأنه رد عليه عين ما له فإن الغاصب لو أطمع المصوب

بيعه تراب فضة فباعه بفضة لم يجز فان علم المشتري أن الفضة التي في التراب مثل الثمن فرضى جاز ذلك وله الخيار فيه فان رده بغير حكم جاز على الأمر وإن تفرق فاقبل أن يعلم ذلك فالبيع فاسد كذا في الحاوي \* وإن باعه بعرض وقد علم أن في التراب ذهبا أو فضة أو كلهما جاز البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وإن لم يعلم أن فيه أحدهما أو كلهما فباعه بالعرض جاز عند الكل كذا في المحيط \* ولو وكله بأن يبيع له سيقا محلي فباعه بنسيئة فالبيع فاسد ولا ضمان على الوكيل وكذلك إن اشترط فيه الخيار أو باعه بأقل مما فيه نقد فهو فاسد ولا ضمان على الوكيل \* ولو وكله بحلي ذهب فيه لؤلؤ وياقوت يبيعه له فباعه له بدراهم ثم تفرق فاقبل قبض الثمن فإن كان اللؤلؤ والياقوت ينزع منه بغير ضرر يطل البيع في حصة الصرف وجزأ في حصة اللؤلؤ وإن كان لا ينزع إلا بضرر لم يجز شي منه كذا في المبسوط \* ولو وكله بأن يشتري له فلوسا بدرهم فاشترى لها وبقضها فكسدت قبل أن يسلمها إلى الأمر فهي للأمر وإن كسدت قبل أن يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار أن شاعرها أو أن شاء أخذها فان أخذها فهي لازمة له دون الأمر إلا أن يشاء الآخر أن يأخذها كذا في الحاوي \* وإذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له طوق ذهب بعينه بأف درهم وودفع إليه الألف فاشترى الوكيل الطوق بألف درهم ونقد الثمن فقبل أن يقبض الوكيل الطوق كسر رجل الطوق في يد البائع كان للوكيل الخيار أن شاء أمضى العقد وأتبع الكاسر بقيمة الطوق مصوغا من خلاف الجنس وإن شاء فسخ العقد وودفع إليه البائع أن شاء عين تلك الدراهم وإن شاء منحلها فان أمضى الوكيل العقد وأخذ من الكاسر قيمة الطوق ليس للوكيل أن يأخذ تلك القيمة من الوكيل وإنما يأخذ منه مثل تلك الدراهم التي دفعها إليه كذا في المحيط \* فإذا أخذ الوكيل الضمان من الكاسر تصدق بالفضل إن كان فيه كذا في المبسوط \* وإذا وكل رجلا بطوق ذهب يبيعه فباعه ونقد الثمن وسلم الطوق إلى المشتري فجاء المشتري بعد ذلك وقال وجدت الطوق صفرا مموها بالذهب فأنكر الأمر فالمسئلة على وجهين \* الأول أن يجحد الوكيل ذلك فأقام المشتري عليه البيعة بذلك أو لم تكن المشتري بينه وخلف الوكيل فشكل ورد القاضي الطوق عليه وفي هذين الوجهين الطوق يلزم الموكل \* الوجه الثاني أن يقر الوكيل وفي هذا الوجه المسئلة على وجهين أيضا وإن رده عليه بغير قضاء كان ذلك ردا على الوكيل وليس له أن يحاصم الموكل في ذلك \* وإن رده عليه قضاء فاضرم الوكيل أيضا ولكن للوكيل حق محاصمة الموكل كذا في المحيط \* وأكره للمسلم لو وكيل الذي أو الحرب أن يصرف له دراهم أو دينار أو جيزه أن فعل كذا في المبسوط \* وإذا وكله بدراهم يصرفها له فصرفها مع عبد للموكل فهذا على وجهين \* الأول أن لا يكون على العبد دين في هذا الوجه لا يجوز صرف الوكيل مع العبد كما لو فعل الموكل ذلك بنفسه ولكن لا ضمان على الوكيل وإن كان

الغاصب لو أطمع المصوب منه برئ من الضمان وإن كان لا يعلم \* وإن وضع عين الغصب والوديعة بين يدي المالك يبرأ من الضمان \* ولو كان المصوب مستهلكا فأناته القيمة فلم يقبل ولم يرفع الأمر إلى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ \* وإن وضعه في يد المالك أوفى \* روي عن الضمان \* ولو وضع الغصب أو الوديعة بين يدي المالك برئ فإن غصب من شيء شيئا ثم دفعه إليه فإن كان الصبي من أهل الحفظ صح الرد عليه والأفلا ويكون بمنزلة ما لو رفع السرج عن ظهر دابة الغير ثم أعاده إلى ظهر الدابة لا يصح فإن كان الغاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة إلى الصبي إن كان الصبي ماندا في التجارة صح وبرئ وإن لم يكن ماندا

لا يبرأ الغاصب عن الضمان لأن دفع القيمة يتضمن معنى التملك \* رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم وهي قائمة بعينها فأبرأ منها صح ويصير المصوب أمانة في يده \* وكذا إذا حمله من ذلك برئ الغاصب عن الضمان سواء كان قائما أو مستهلكا إن كان مستهلكا فهو أبرأ عن الدين وإن كان قائما فهو أبرأ عن ضمان الغصب فيصح ويصير العين أمانة عند الغاصب \* رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك ما لا يعطى الضمان من تركته وإن لم يدع ما لا يشق بطلنه \* بخلاف ما إذا مات الحامل وفي بطنها ولد حتى يضرب فانه ينسقبطنها لأن في ذلك صيانة لا أدى عن الهلاك فيجوز بخلاف المسألة الأولى \* ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينتظر إلى أن يخرج منه \* ثمرة القرع إذا نبتت في ملك رجل فصارت في - رجل آخر وعظم القرع فتعذر إخراجه من غير كسر الحب فهي ثمرة اللؤلؤ وإذا انتلعت أمانة ينتظر إلى أكثر المالك قيمة فيقال لصاحب الأمانة شئت أعطيت الآخر

قيمة ما فيه من ذلك فان أي باع الحب علم ما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذا الجواب في الاترجة اذا دخلت في قارورة رجل \* ولو  
أدخل رجل أترجة غيره في قارورة رجل آخر وتعد آخر اجها فان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الاترجة قيمة الاترجة ولصاحب القارورة  
قيمة القارورة وتصير القارورة والاترجة ملكا له بالضمن \* ولو اختلط نور رجل بدقيق آخر بغرضه أحد باع المختلط ويضرب كل واحد  
منهما بقيته مختلطة لان هذا نقصان حصل لا بفعل أحد فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه بأولى من الآخر \* ولو أودع رجل فصيلة  
فأدخله المودع في بيته فعظم ولم يقدر على اخراجه الا بقلع الباب فله أن يعطى صاحب الفصيل قيمة فصيلة يوم صار الفصيل بحال لا يمكن  
اخرجه الا بقلع الباب وان شاق قلع بابه ورد الفصيل الى صاحبه قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان  
البيت باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر من النقصان (٢٤٥) الذي يدخل في البيت وأي المودع

قلع الباب فانه يؤمر صاحب  
الفصيل أن يدفع نقصان  
البيت الى المودع ويخرج  
الفصيل وهذا اذا أدخل  
المودع الفصيل في بيته \* ولو  
استعار المودع من غيره بيتا  
وأدخل فيه الفصيل فانه  
يقال لصاحب الفصيل ان  
أمكنك اخراج الفصيل  
فأخرجه والا فأنخره واجعله  
اربا ربا دفعا للضرر عن  
صاحب البيت \* ولو كان  
مكان الفصيل حمارا أو بغلا  
فان كان ضرر قلع  
الباب فاحشا فكذا وان  
كان يسيرا كان لصاحب  
الحمار والبغل أن يقطع الباب  
ويلتزم ضمان نقصان البيت  
لتصل الدابة الى صاحبها  
ويُدفع الضرر عن صاحب  
البيت بإيجاب الضمان  
\* قصاص بوط القصار  
على جيل فآلقته الرمح في  
اجانة صباغ وانصبغ بصبغه  
ذكر الناطق رحمه الله  
تعالى أنه ليس على القصار

على العبد من يجوز كالوفاء للمولى ذلك بنفسه ولكن لا يسلّم الوكيل المبيع الى العبد حتى يستوفي منه  
الثمن كذا في المحيط \* واذا وكله بالف درهم يصرفها له فباعها بدينار ووط عنه ما لا يتغابن في مثله لم يجز على  
الآخر وان صرفها بغيرها عند مفاوض الوكيل أو شريكه في الصرف أو مضارب له في المضاربة لم  
يجز وان صرفها عنده مفاوض الآخر لم يجز كالوصف في الأمر بنفسه وان صرفها عند شريك الآخر  
في الصرف غير مفاوض فهو جائز وكذلك مضارب به كذا في المبسوط \* واذا وكله بالف درهم يصرفها  
وهو بالكوفة ولم يسم مكانا في أي ناحية من الكوفة صرفها جاز وان خرج بها الى الحيرة وصرفها  
فهو جائز ولا ضمان على الوكيل هذا اذا لم يكن للموكل به حل وموثة أما اذا كان له حل وموثة كالعبد  
والطعام وأشياء ذلك فباعها في بلد آخر غير الكوفة ان لم ينقلها الى ذلك البلد جاز البيع قياسا واستحسانا  
وان نقلها الى بلد آخر وباع ذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى اذا نقل الى مكة  
واستاجر بذلك فان ضاع أو مرق منه فهو ضمان وان سلم حتى باع أجرت البيع ولم ألزم الآخر من الاجر شيئا  
وذكر في رواية أبي حفص أجرت البيع اذا باعه بمثل ثمنه في الموضع الذي أمره فيه ببيعه وذكر هذه  
المسئلة في كتاب الوكالة وقال استحسّن أن أضمنه ولا أجبر البيع اتفقت عليه رواية أبي سليمان ورواية  
أبي حفص فكان ما ذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه اذا سلم حتى باع أنه يجوز البيع جواب  
القياس لاجواب الاستحسان فصار حاصل المسئلة أن فيه له حل وموثة اذا باعه الوكيل في مصر آخر جاز  
قياسا ولا يلزم الآخر من الاجر وفي الاستحسان لا يجوز البيع كذا في الذخيرة \* وهو الاصح كذا في  
المبسوط \* ومن وكل غيره بالف درهم يصرفها له ثم ان الموكل صرف تلك الاثنية الفاء الوكيل الى بيت الموكل  
فأخذ اثنا عشرها وصرفها فهو جائز وكذلك لو كانت الاولى باقية فأخذ الوكيل غيرها وصرفها فهو جائز  
وكذلك الدينار والفلس كذا في الحاوي \* ولو دفع الموكل تلك الاثنية الفاء الوكيل فسرق منه أو هلك في  
يده بطلت الوكالة كذا في المحيط \* ولو أمره ببيع فضة بعينها أو ذهب بعينه فباع غير ذلك لم يجز كذا في  
الحاوي \* واذا وكله بدواهم يصرفها له بدينار ووهبها بالكوفة فصرفها بدينار كوفية مقطعة فهو جائز في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرفها بدينار شامية  
\* واعلم بأن الوكالة تنصرف الى نقد البلد وقد كان نقد البلد في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكوفية  
المقطعة والشامية فافقي على ما شاهد في زمنه وفي زمن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كان نقد البلد  
الشامية لا غير فافقي على ما شاهد في زمنهما فها في الحقيقة اختلاف عصر وزمان \* واذا وكله أن يشتري  
له بهذا الدينار درهم غلة ولم يسم غلة الكوفة أو غلة بغداد فهذا على غلة الكوفة يريد به اذا كان

ولا على رب الثوب شي لاجل الصنع ولكن يباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه \* رجل ذبح شاة انسان  
فألفا صاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبح عليه وضمنه قيمته وان شاء أخذ المذبح وضمنه النقصان \* وكذا اذا أسلخها وجعلها معضوا أو  
\* وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه اذا أخذها ليس له أن يضمنه النقصان والفتوى على ظاهر الرواية \* ولو قطع يد حمارا أو بغلا  
قطع رجله فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وإن شاء أمسكها ولا يرجع على الغاصب بشي بخلاف ما لو كان المصوب عبدا  
أو جارية فقطع يدها أو رجلها كان لصاحبها أن يضمن الغاصب قيمتها ويدفع اليه المصوب وان شاء ضمنه النقصان وبأخذ المقتول لان  
الآدمي يقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه \* أما العوامل فيقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الآدمي  
ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ضمنه جميع القيمة كالخرق ثوب انسان خرقا فاحشا هذا اذا كانت الدابة عملا أو كل كالحمار والبغل فان

كانت مما تؤول كالشاة والحزور في ظاهر الرواية هذا والاول سواء لما لا أن يضمه جميع القيمة وليس له أن يضمه النقصان ويسمك الدابة \* وهكذا كرشمس الأتمة السرخسي رحمه الله تعالى \* وكذلك إذا ذبح شاة فباعها أن يدفع المذبوحة ويضمه قيمتها وإن شاء أخذ المذبوحة ولا شيء له \* ولو ذبح حمار غيره ليس له أن يضمه النقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يضمه جميع القيمة \* وعلى قول محمد رحمه الله تعالى أن ذبح حمار غيره فلا مال له أن يسكن الحمار ويضمه النقصان وإن شاء ضمته كل القيمة ولا يسكن المذبوح \* وإن قتله فليس له أن يضمه النقصان \* وقال محمد رحمه الله تعالى إن كان له قيمة بعد قطع اليد أو الرجل فإن شاء ضمته جميع القيمة وإن شاء أمسك الدابة وضمته النقصان والاعتماد على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو فقاعين حمار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء سلم الجنة وضمته جميع القيمة وليس له (٣٤٦) أن يسكن الجنة ويضمه النقصان وهي مسئلة الجنة العمياء وفي عين واحد من الفصل

التوكيل بالكوفة فإن اشترى بها غلة بغداد أو غلة البصرة فإن كانت مثل غلة الكوفة أو فوقها جاز وإن كانت دون غلة الكوفة لا يجوز \* ولو ووكله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دينار شامية فباع بدنانير كوفية فإن كانت الكوفية غير مقطعة وكان وزنها مثل وزن الشامية يجوز على الأمر قال وليست الدنانير في هذا كالدراهم يريد أن في الدراهم لاتعتبر زيادة الوزن بزينة جيدة وفي الدنانير تعتبر زيادة الوزن بزينة جيدة حتى قال لو ووكله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دينار شامية فباع بكذا دينار كوفية فإن كانت الكوفية وزنها مثل وزن الشامية جاز على الأمر وما لا فلا وقال فبين وكل رجل أن يبيع هذه الدنانير بكذا دراهم غلة الكوفة فباعها بغلة بغداد أو بغلة البصرة قال إن كانت غلة البصرة مثل غلة الكوفة جاز ولم يشترط أن تكون مثل وزن غلة الكوفة \* ولو قال بعهاب دنانير عتق فباعها بشامية لا يجوز على الأمر وإذا أقرض الرجل رجلاً ألف درهم وقبضها المستقرض ثم إن المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي عليك ولم يبين مع من يصرف لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع الصرف للمستقرض وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصح التوكيل ويقع الصرف للمقرض وأما إذا قال اصرفها ولم يرد عليه فلا يصح التوكيل عندهم جميعاً كذا في المحيط \* رجل عليه ألف درهم لرجل فدفعت إلى الطالب دنانير فقال اصرفها وأخذ حقه منها فأخذها فهل لك قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهل لك الدراهم في يده قبل أن يأخذها هلكت من مال الدافع وإن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع إليه ولودفع المطلوب إلى الطالب دنانير وقال خذها قضاء لحقك فأخذ كان دخلاً في ضمانه ولودفع المطلوب إلى الطالب دنانير فقال بعهاب حقه فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها بصيرة فباعها حقه بالقبض بعد البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا ووكل رجلاً ببيع قلب له ووكله آخر ببيع ثوب له فباعها ما جباعا صفقة واحدة بدنانير وعشرة دراهم على أن الدنانير عن القلب والدراهم عن الثوب كان جائزاً فإن دفع القلب وقبض ثمنه فهو جائز ولا يشركه صاحب الثوب ولو باعها بعشرين درهما ثم قد عشرة دراهم كانت من ثمن القلب وكان البيع جائزاً ويجوز كلها لصاحب القلب ولا يشركه صاحب الثوب فيها كذا في الحاوي

(الفصل الرابع في الرهن والحالة والكفالة في الصرف) \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم بدنانير فنفق الدينار وأخذ بالدراهم رهناً فهو جائز كذا في المحيط \* فإن هلك وهو في المجلس هلك بما فيه وجاز العتق وان هلك بعد الاقتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفياً هكذا في البحر الرائق \* ولو اقترب المتعاقدان والرهن قائم بطل الصرف وإذا بطل الصرف بالافتراق بقي الرهن مضموناً

أو الخش وما يعمل به كالتيار ربع القيمة والبقرة إن كانت يعمل بها فكذا ذلك \* ولو قطع رجل حماراً وبه ثم ذبحه صاحبه لا شيء لصاحبه على القاطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المنتقى إذا قتل إنسان ذنباً مملوكاً أو أسداً مملوكاً لا يضمن شيئاً بخلاف القسر لأن القسر يكسب البيت ويخدم \* رجل غصب مصفاً فنقطه قالوا هي زيادة فصاحب المصنف بالخيار إن شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وإن شاء ضمته قيمته غير منقوطة \* وذكر المألي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن صاحبه يأخذه بغير شيء \* رجل اغتصب أرضاً فبذرها حنطة ثم اختصم قبل أن ينبت قال محمد رحمه الله تعالى إن شاء صاحب الأرض تركها حتى ينبت ثم يقول للغاصب

أقلع زرعك وإن شاء أعطاه ما زاد الزرع فيه يقوم الأرض وفيها البذر وتقوم وليس فيها البذر فأعطاه فضل ما بينهما \* رجل على اغتصب غلاماً قيمته خمسمائة فبرئ وصار يساوي ألف درهم قال صاحبه بالخيار إن شاء ضمته خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه \* رجلان مع أحدهما سوق ومع الآخر زيت أو سم فاصطدما فأنصب من هذا وزيته في سوق ذلك قال صاحب السوق يضمن لصاحب الزيت أو السم مثل زيتيه أو سمه لأن صاحب السوق استهلك سم هذا وزيته ولم يستهلك صاحب الزيت سوق ذلك لأن هذا زيادة في السوق \* دابة رجل في مربطه مشدودة وباب مغلق فجاء إنسان وحل الدابة ثم جاء آخر وفتح الباب فذهبت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى الضمان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم \* ولو أن رجلاً أخذ مملوكاً لا يبق وقيدته وأغلق عليه الباب فحل رجل يده وفتح الباب فذهب المملوك قال لا ضمان على الذي فتح الباب وحل القيد لا يني آدم

لهم عزيمة في الذهاب فهو الفاعل \* والبهيمة ليس لها عزيمة \* فان كان المملوك ذاهب العقل لا يؤمن أن يلقي نفسه في البحر ونحو ذلك قال هو ضامن له لانه لا يعقل (١) وأما لو حنفته رحمه الله تعالى يقول لا يضمن في البهائم أيضا \* رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المغصوب منه وقال للمغصوب منه اطحنه لي فطحنه ثم علم أنها كانت حنطته قال للمغصوب منه أن يمسك الدقيق \* وكذا لو غصب غزلا ثم دفعه الى المغصوب منه وقال انسجه لي فنسجه ثم علم به \* وكذا لو غصب دابة ثم مات المغصوب منه فجاء وارثه واستعار من الغاصب دابة ليركبها فأغارها الغاصب اياه فعمطت تحت برئ الغاصب عن ضمانها \* أرض بين رجلين زرعها أحدهما كلها بغير أمر الشريك قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الزرع قد طلع فتراضيا أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز \* وان لم يتراضيا بذلك ولم ينبت الزرع بعد لم يحجز \* وان كان قد نبت فأراد الذي لم يزرع أن يقطع الزرع فان الأرض (٢٤٧) تقسم بينهما نصفين فما أصاب

الذي لم يزرع من الأرض يقطع ما فيه من الزرع ويضمن الذي زرع له ما دخل أرضه من نقصان القلع \* رجل أضاف رجلا فنسى الضيف عنده ثوبا فاتبعه به صاحب البيت فغصبه غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان أخرجه عن المدينة ضمن \* رجل غصب ثوبا فقطعه قيصا ولم يخطئه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأخذ منه نقصان الثوب \* رجل غصب عبدا فابى من الغاصب ولم يكن أبى قبل ذلك قط فرد على الغاصب من مسيرة ثلاثة أيام فاجعل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع على الغاصب بما قص الأباق من قيمته قال ألا ترى أن المولى لو وجد

على المرتين بأقل من قيمته ومن الدين وان برئ الراهن عن الدين لما فسد الرهن بالاتفاق بخلاف ما لو أبرأ المرتين الراهن عن الدين حيث يطل ضمان الرهن \* قال واذا اشترى الرجل من آخر سيفاً محلي بدينار وقبض السيف ودفع بالدينار رهنا فالحكم ما ذكرنا في المسئلة المتقدمة أنه ان هلك الرهن قبل افتراقهما بقي الصرف على الصحة وان افترقا والرهن قائم بطل الصرف وبقي الرهن مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين وان حصل الارتمان بالسيف بأن نقد المشتري الدينار وأخذ بالسيف رهنا فهلك الرهن عنده قبل أن يتفرقا فان باع السيف يؤمر برء السيف على مشتري السيف ولا يصير مشتري السيف مستوفيا للسيف بالهلاك ويضمن المرتن الراهن الاقل من قيمة السيف ومن الرهن كذا في المحيط \* وكذلك لو كان مكان السيف منطقة أو سرج مفضل أو أوانا مصوغ أو فضة تبرك كذا في المبسوط \* ونحو الخوالة والكفالة بمن الصرف فان سلم الكفيل أو الحمل أو المحتال عليه في المجلس قبل افتراق المتعاقدين صح العقد وان افترق المتعاقدان أو أحدهما وبني الكفيل أو المحتال عليه بطل الصرف كذا في السراج الوهاج

\* (الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة) \* رجل غصب رجلا قلب فضة أو ذهب فاستهلكه فعليه قيمته مصوغا من خلاف جنسه عندنا والقول في الوزن والقيمة قول الغاصب مع يمينه كذا في المبسوط \* ثم اذا ضمنه القاضي قيمته من خلاف جنسه صار القلب ملكا له بالضمان فبعد ذلك يتظر ان قبض المغصوب منه القيمة قبل أن يتفرقا في التضمن معهما بالاجماع وان تفرقا قبل قبض القيمة فكذلك لا يطل التضمن عند علمائنا الثلاثة \* وكذلك ان اصطالحا على القيمة ولو أخرت القيمة عنه شهر اجاز عند علمائنا الثلاثة أيضا كذا في النخبة \* وكذلك الرجل يكسر ناء فضة أو ذهب رجل فعليه قيمته من خلاف جنسه سواء قل النقصان بالكسر أو كثر كذا في المبسوط \* واذا غصب الرجل من آخر ألف درهم ثم اشتراها منه بمائة دينار وقبض المائة الدينار قبل أن يتفرقا جاز وان لم تكن الدراهم في يده وقت الشراء وكذلك ان اصطالح منها على مائة دينار وقبض مائة دينار قبل أن يتفرقا ثم استوى في هذا أن تكون الدراهم قائمة في منزل الغاصب أو كانت مستهلكة في الحالين جيه يجوز الشراء بالمائة الدينار اذا قبض المائة في المجلس كذا في المحيط \* وكذلك لو كان الذي غصبه ناء فضة ثم اشتراه الغاصب من المغصوب منه أو اصطالحه على جنس حقه أو على خلاف جنس حقه وقبض المغصوب منه البديل قبل أن يتفرقا وأما ان افترقا قبل أن يقبض المغصوب منه المائة الدينار فالشراء لا يجوز قياسا واستحسانا سواء كان المغصوب قائما أو مستهلكا وأما الصلح فان كان المغصوب مستهلكا - حقيقة بأن أحرقه الغاصب أو حكما بأن كان

فرده كان على الغاصب نقصان الأباق \* رجل غصب جارية وغيها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب قيمتها ألف فحلف على ذلك ف قضى القاضي على الغاصب بألف لا يحل للغاصب أن يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تامنة فان أعقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه وعليه تمام القيمة كالأعتاق في الشراء الفاسد \* ولو ادعى رجل على رجل أنه وهب له هذه الجارية وأنه قبضها منه وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي له بها لا يحل أن يطأها ولا يستخدمها \* ولو أن رجلا استودع جارية فجحد المودع ثم أتاه بجارية أخرى وقال هذه أمتك التي استودعتهما وترفعها الامر الى القاضي فان أخذ ب الوديعة هذه الامة يحل لكل واحد منهما ما طلقا أخذها ولو لم يأخذ كان على دعواه رجل غصب من رجل جارية وغيها فأقام المغصوب منه بينة أنه غصب منه جارية له ولم يذكر واسطة الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يجب حتى يجي مبرها ويردها على صاحبها \* وقال أبو بكر (١) في نسخة أبو جعفر

البلخي رحمه الله تعالى تأويل المسئلة أن الشهود شهدوا على إقرار الغاصب بذلك لان الإقرار الثابت بالبيينة كالإقرار معاينة فأما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة المقتضوب لان المقصود إثبات الملك للدعي في المقتضوب ولا وجه للقضاء في الجهول \* وكذا لا بد من الإشارة إلى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة \* وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح ان هذه الدعوى والشهادة صححتهما لكان الضرورة فان الغاصب يكون ممتنعاً عن احضار المقتضوب عادة والشهود على الغصب فلما يقفون على أوصاف المقتضوب وانما يتأتى منهم معاينة فعل الغصب فسقط اعتبار علمهم بأوصاف المقتضوب لكان الضرورة فثبتت بشهادتهم فعل الغصب في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبيينة كالثبوت بإقراره فيحبس حتى يحجى بها ويردها على صاحبها \* فان قال الغاصب قدماء الجارية أو بعتها ولا أقدر عليها فان القاضي لا يجعل (٣٤٨) بالقضاء بالقيمة لان القضاء بالقيمة ينقل حق المقتضوب منه عن الغاصب إلى القيمة

فما يلزم زماناً وذلك مفقوض إلى رأي القاضي \* وهذا إذا لم يرض المقتضوب منه بالقضاء بالقيمة \* فاما إذا رضى فانه يقضى ولا يلزم \* فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع يمينه فإذا قضى القاضي بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبيينة أو بنكول الغاصب أو بإقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية للغاصب لا سبيل للمقتضوب منها عليها وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب بعد ما حلف الغاصب بخبر المقتضوب منه ان شاء استرد الجارية ورد ما قبض على الغاصب وان شاء أمسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها \* وقال الكرخي رحمه الله تعالى هذا إذا كانت قيمتها بعد ما جاءت الجارية أكثر مما قال الغاصب أما إذا كانت

معيها وحلف الغاصب وتفرق قبل قبض البذل القياس أن يبطل الصلح وفي الاستحسان لا يبطل ولو كان المقتضوب قائماً في يد الغاصب وهو مقر به ولا يمنع المالك من أخذه لا يجوز الصلح قياساً واستحساناً كذا في النخبة \* ولو اشترى المودع الوديعة بخلاف جنسها وتفرق قبل أن يجتد المودع قبضاً في الوديعة يبطل الصرف كذا في النهر القائق \* وان أودعه سيفاً محلي فوضعه في بيته ثم التقيا في السوق فاشترى منه بثوب وعشر دراهم ودفعت إليه الثوب والعشرة ثم افترا فانتقض البيع كله وكذلك لو اشترى سيف محلي فدفعه إليه ولم يقبض الوديعة من بيته حتى افتراها وان تقابض قبل أن يتفرقا جازوا كانت قبضة كل واحد منهما ما بقضة الآخر وحائلا كل واحد منهما موصوله بجمائل الآخر ونحوه كذا في الحاوي \* فان كان في الحلبة فضل أضيف الفضل إلى الجمائل من الجانب الآخر والنصل كذا في المبسوط \* وإذا كان لرجل عند آخر ألف درهم وديعة فاشترى المودع بها مائة دينار وأجاز صاحب الوديعة الشراء قبل أن يتفرق جازوله على المستودع ألف درهم وان أجاز بعد ما افترا فان شاء صاحب الوديعة ضمن ماله المستودع ويجوز البيع وان شاء ضمنه بائع الدينار وانتقض الصرف كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* وإذا كانت الدراهم أو الدينارين وديعة عند رجل فباع الدراهم بالدينارين والدينارين بالدراهم وتقابضها فمأخذها من البائع فان كانا لم يتفرقا فكان عليه مثلها وان كانا قد افترا فبطل الصرف إذا أخذها المستحق وان لم يقبضها المستحق ولكنه أجاز البيع جاز ذلك عندنا وإن كان له مثلها على المودع كذا في المبسوط \*

الفصل السادس في الصرف في دار الحرب \* دخل مسلم أو ذمي دار الحرب بآمان أو بغيره وعقد مع الحرابي عقد الزبائن اشترى درهمين بدينارين أو درهمين بدينارين أو باع منهم خبزاً أو خنزيراً أو مينة أو دما بمال فذلك كله جاز عند الطرفين وقال القاضي لا يجوز بين المسلم والحرابي ثمة إلا ما يجوز بين المسلمين كذا في جواهر الإخلاط \* والصحيح قولهما ورأيت في بعض الكتب أن هذا الاختلاف فيما إذا اشترى منهم درهمين بدرهم أما إذا اشترى منهم درهمين بدرهمين فلا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* وان دخل حرابي إلى بآمان فباعه مسلم على هذا الوجه لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو عاقد المسلم الذي دخل بآمان رجلاً أسلم هناك ولم يهاجر فباع درهمين بدرهمين لم يجز كذا في الحاوي \* وأما التاجر من المسلمين في دار الحرب فلا يجوز بينهم إلا ما يجوز في دار الاسلام كذا في المبسوط \* أسلم حرابي في دار الحرب فتيابعا بالبا أو النحر أو الخنزير ونحوه جاز ويكره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز ويرد الفضل وان خرجا إلى قبل التقابض بطل العقد وصح فيما كان مقبوضاً كذا في محيط السرخسي \* ولو ان تاجر من المسلمين أعطى رجلاً من أهل الحرب ألف درهم بالف درهم نسيئة كان جائزاً كذا في المحيط \*

قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب أطلق الجواب \* وقال الشيخ الامام شمس الأئمة لو السرخسي رحمه الله تعالى الأصح ما قال في الكتاب وهذا مذمومنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى الجارية باقية على ملك مولاهما يسترداها ولا هافر بالقيمة المقبوضة \* رجل عليه دين لرجل فلم يؤد حتى مات الطالب ان أدى إلى الورثة يرى وان لم يؤد كان ذلك لليت في الدار الآخرة \* فصل فيما يضمن بالرسالة الدابة \* رجل أرسل كلباً أو دابة أو طيراً فأتى مالاً انسان في فوره ضمن المرسل في الدابة ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يضمن في الكلب \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى إذا أرسل كلبه على رجل لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو أتى بعض الهوام على رجل يكون ضامناً \* وان أرسل كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فأتى لها لا يضمن وان أخذ بمنأى أو شاة لا يمكن لها طريق غير ذلك



ضمن والا فلا \* وذ كرفي الاصل لو أرسل كلبا ولم يكن سائقه فاصاب انسانا لا يضمن \* وقيل ينبغي أن يكون ضامنا \* ولو أرسل جاره فدخل زرع انسان وأفسد ما ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه الا أن الحمار لم ينعطف عينا ولا شملا فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر لا يضمن وان لم يكن ضمن \* وان رده انسان فأفسد الزرع فالضمان على الراد \* رجل أوقف دابته في غير ملكه وربطها بخالت في رباطها فالتفت انسانا أو شيئا ضمن في أي موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى حبلها \* ولو أن رجلا في داره كلب عقورا أو دابة مؤذية فدخل انسان داره باذنه أو بغيره فغقره الكلب أو تلف مال انسان لا يضمن صاحب الدار \* وكذا اذا كان كلبه رجلا دجاجة غيره لا يضمن صاحب الهرة \* ولو أخذ هرة أو لقاها الى حمامة أو دجاجة فأكلتها قالوا ان أخذت برميته ضمن وان أخذت بعد الرمي واللقاء لا يضمن \* رجل ألقى شيئا من الهوام في طريق المسلمين فأصاب انسانا في ذلك الموضع ضمن (٣٤٩) الذي طرحها لم تبرح عن ذلك المكان فإذا برحت ثم

أصاب لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جرافا الطريق فاحترق بذلك شيء فهو ضامن \* وان ذهب به الرمي عن ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كن أوقف دابة في الطريق فحسرت الدابة من ذلك الموضع \* ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فقال المشتري خيلتك واياها فاقبضها كان ذلك قبضا فان جنت الدابة في رباطها فالضمان على البائع \* وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها ما لم يحل الرباط وتنقل عن موضعها فيقبل ذلك كل ما تلف بها كان ضمان ذلك على البائع \* اذا سقط ميزاب رجل من سطحه فأصاب انسانا فقتله قالوا ان أصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب وان

لودخل تجار أهل الحرب دارا بامان فاشترى أحدهم من صاحبه درهما بدرهمين لم أجر الا ما أجيز بين أهل الاسلام وكذلك أهل النعمة اذا فعلوا ذلك كذا في المبسوط \* وكذا الاسير ان مناه في دارهم هكذا في محيط السرخسي \* ولو أن حرييا باع من حري درهما بدرهمين ثم خرج الى دار الاسلام مسلمين أو ذمتين واختصما الى القاضي فان كان ذلك بعد التقاضى فالقاضي لا يتعرض لذلك ولا يظلمه وان كان ذلك قبل التقاضى فان القاضي يظلمه وكذلك لو عاقدا عقد الرابى دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام قبل أن يتقاضى ثم تقاضى مع في دار الاسلام وترافعا الى القاضي فالقاضي يرد ذلك أيضا كذا في المحيط \* وكذلك المسلم اذا باع مع الحربي بثلث في دار الحرب ثم أسلم الحربي وخرج الى دارنا قبل التقاضى فان خصمه في ذلك الى القاضي أبطله وان كانا تقاضيا في دار الحرب ثم اختصما لم تطرفيه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السادس في المتفرقات

في المتفرقات رجل صار في غير دينار بعشرين درهما وتقاضى ثم باع الدراهم وجد الدينار الذي قبضه ينقص قيراطا قال له ان يرجع بدرهم حصة القيراط لان كل دينار عشرون قيراطا قال له ان يرد الدينار ويأخذ دراهمه لانه تعيب وان شاء أمسكه ولا شيء له غير الدينار بعينه وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه يرجع بقصان الدينار ثم ان شاء أمسك الدينار بعينه وان شاء رده ورجع عليه بتسعة عشر جزأ من عشرين جزأ من دينار فيكون لبايع الدينار جزؤه وله اثنا تسعة عشر فيكون الدينار بينهما على ذلك كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاد عليها دنانير فوبه له ولم يدخله في البيع فهو جائز يرد بقوله لم يدخله في البيع أن الهبة لم تكن مشروطة في الشراء اذ لو كانت مشروطة في الشراء لافسد الشراء قالوا وانما تصح منه هبة الدنانير اذا كان الدرهم بحيث يضره الكسر وأما اذا كان الدرهم بحيث لا يضره فلا يجوز الهبة كذا في الذخيرة \* أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصارف الرجلان دراهم بدنانير وقتا باضا وقتا فوجب رد الدراهم من صنف غير الذي اشترط له ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يستبدلها اذا كانت دون شرطه وان كانت خيرا من شرطه فليس له أن يستبدلها وكذلك اذا كانت مثل الذي شرط تنفق في جميع البلدان والبيوع كما ينفق الذي شرط في البيوع وان كانت لا تنفق في بعض البيوع أو في بلد من البلدان فله أن يستبدلها وان شاء تجوزها وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان فيها هذا النقصان فهي بمنزلة النهر حرة ان كانت أكثر من الثلث اتعاض بحسب ذلك كذا في المحيط \* هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله

(٣٣ - فتوى ثالث)

أصابه بطرفه الذي كان في الحائط لا يضمن \* وان كان لا يدري بأي الطرفين أصابه في القياس لا يضمن وفي الاستحسان يضمن النصف \* سكة غير نافذة ألقى واحدا من أهلها في قنارته ربا أو أوقف دابته على بابها أو وضع حجر البضع قدمه عليه في الخروج والدخول أو ما أشبه ذلك فما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في قنارته لا يضمن \* وان فعل ذلك في طريق المسلمين ضمن \* ولو أن سكة فيها دور لقوم فرمى بعض أصحاب السكة بلحجهم فزلق بها انسان أو دابة فهلك قال محمد رحمه الله تعالى ان لم تكن السكة نافذة لا ضمان فيه \* وان كانت نافذة وجب الضمان \* قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان لا يضمن لمعوم البسوى كانت السكة نافذة أو لم تكن \* ولو وضع شيئا في طريق المسلمين فنضرت منه دابة فالتفت انسانا لا ضمان فيه على الذي وضع \* رجل ربط جارا على سارية فجاء آخر وربط جماره على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر قال أبو بكر الاسكاف

رحمه الله تعالى ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد لا ضمان على صاحب الجار بعد ان يكون في المكان سعة \* وان كان ذلك في طريق المسلمين أو في موضع هو ملك غيرهما ولم يكن لهما أن يربط الجار كان ضامنا لما أصاب الجار \* ولو كان ذلك الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما أفسد جارا الثاني \* وان كان ملكا للثاني لا يضمن الثاني ما أفسد جاره \* ولو أرسل دابة في المريع المباح ثم جاء آخر وأرسل دابته فعرض دابة الثاني دابة الاول ان عضه على القود ضمن والا فلا \* وان كان ذلك في مريض لا جدهما لا يضمن صاحب المريط ويضمن الآخر \* وان أدخل في دار رجل بعيرا مغتلبا وفي الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه المغتلب اختلوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلب \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان أدخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير إذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب (٢٥٠) المغتلب وان كان مسيبا فاذا أدخله باذنه لم يكن متعديا وان أدخله بغير إذنه

كان متعديا فيضمن كن التي حية على انسان فقتله كان ضامنا وهذا بخلاف ما اذا دفع سكيننا الى صبي فقتل الصبي به نفسه أو قتل رجلا بغير أمر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع وفعل الدابة والهامة هدر فيضاف الى المرسل \* رجل أذن غيره أن يدخل داره وهو راكب فدخل فوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا أو قائدا لا يضمن

فصل في ما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل أراد أن يحرق حصائده أرضه فأوقد النار في حصائده فذهبت النار الى أرض جاره وأحرق زرعه لا يضمن إلا أن يعلم أنه لو حرق حصائده تنعدى النار الى زرع جاره لانه اذا علم

تعالى عن باع درهم ما بدرهم فرج أحدهما خله صاحب الربحان قال هذا جائز لانه لا يقسم كذا في الذخيرة \* اذا اشترى خاتم فضة فيه فص بدرهم أو دنانير ثم قبضهما وميزهما قبل الافتراق أو بعده والتميز بضره واقترا قايلا أن يدفع الثمن فالبيع فاصدق ذلك كله ويرد المشتري على البائع الفص وما نقصه وان كانت الفضة نقصت مع ذلك أو نقصت هي وحدها لا يرد المشتري على ردها ولو كان يبيع قيمتها موصوغة من الذهب إلا أن يشاء البائع أن يأخذها وحدها ولا يغرر المشتري بنقصانها كذا في المحيط \* لو اشترى خاتم فضة فيه باقوت بمائة دينار فذهب الفص عند البائع فهو بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذ الحلقة بمائة دينار كذا في خزنة الاكل \* ولو كان اشترا بدرهم كان له أن يأخذ الحلقة بوزنها من الفضة كذا في المحيط \* واذا أقرض الرجل رجلا ألف درهم وأخذها كفيلا ثم ان الكفيل صالح الطالب على عشرة دنانير وقبضها فهو جائز ويرجع الكفيل على الاصيل بالدراهم ولو أن الكفيل صالحه على مائة درهم لا يرجع على الاصيل إلا بمائة درهم والذي ذكرنا اذا صالح الكفيل مع الطالب وأما اذا صالح الكفيل مع الاصيل على عشرة دنانير وذلك قبل أن يؤتي الكفيل شيئا الى الطالب صح الصلح اذا قبض الكفيل الدنانير من الاصيل ثم صلح الكفيل مع الاصيل لا يوجب سقوط مطالبة الطالب لاعتن الكفيل ولا عن الاصيل فيطالب الطالب ان شاء الاصيل وان شاء الكفيل فان طالب الكفيل وأخذ منه الاك لا يرجع الكفيل على الاصيل وان طالب الاصيل وأخذ منه الاك كان للاصيل أن يرجع على الكفيل بالاك إلا أن يشاء الكفيل أن يعطى الاصيل الدنانير التي أخذها منه كذا في الذخيرة \* قوله إلا أن يشاء الكفيل معناه اذا قال الكفيل للاصيل حين أراد أن يرجع عليه بألف درهم أنا أعطيتك الدنانير التي أخذتها منك ولا أتعطيك ألف درهم فلك الكفيل ذلك لان الكفيل يقول للاصيل أنا أخذت منك الدنانير بطريق الصلح ومبنى الصلح على الإغماض والتجوز بدون الحق وانما رضيت أنا بالتجوز بدون حق بشرط أن أكون أنا المباشرا لقضاء دين الطالب لعلني أن الطالب يرضى عني بدون الحق فاذا باشرت أنت وأردت الرجوع على جميع الاك فقد فلت غرضي من هذا الصلح فلا أرضى به وهـ ذاب الصلح بحجة الكفيل فلم يذك ان له الخيار بين أن يعطى الطالب ألف درهم وبين أن يعطيه العشرة الدنانير كذا في المحيط \* في النوادر باع عشرة دراهم صحاح بائني عشرة درهما بكسورة لا يجوز لانه ربا والحيلة فيه أن يسهل عرض منه اثني عشر درهما بكسرة فيقضي عشرة صحاح ثم يبرئه من درهمين ولو باع ثوب بعشرة مكسورة الى أجل فلما حل الاجل جاء المشتري بتسعة صححة وقال خذ هذه بتلك العشرة لا يجوز وحيلته أن يدفع هذه التسعة ثم يبرئه البائع عن الدرهم الباقي فان خاف المشتري أن لا يفعل البائع ذلك خيلته أن يدفع هذه التسعة ولمسا أو شيئا قليلا وصالحه على ذلك

ذلك كان قاصدا الحرق زرع الغير \* قالوا ان كان زرع غيره يبعد من حصائده الذي أحرق وكان يؤمن أن لا يحرق وعن زرع جاره ولا يطير شي من ناره الاشارة أو شرارتان فحمل الرمح ناره من أرضه الى أرض جاره فأحرق زرع الجار وكسره لا يضمن فأما اذا كان أرض جاره قريبا من أرضه بان كان الزرعان ملتصقين أو قريبين من الالتفاف على وجه يعلم أن ناره تصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار \* وكذلك رجل له قطن في أرضه وأرض جاره لصيقة بأرضه فأوقد النار في طرف أرضه الى جانب ذلك القطن ويعلم أن مثل هذا النار تحرق هذا القطن فأحرق ذلك القطن كان ضمنان القطن على الذي أوقد النار لانه اذا كان يعلم أن ناره تنعدى الى القطن كان قاصدا الحرق القطن \* رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فجاوزته من داره فأفسد شيئا في دار رجل آخر أو قتل نفسا كان ضامنا ويضمن ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقله الرامي \* رجل أوقد في تنوره نارا فالتقي فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور

فاحترق بيته وتعدى الى دار جاره فاحترق بضم صاحب التور كالوارسل في أرضه ماء لا تحتمل أرضه فتعدى الى أرض غيره فافسد ما فيه من الزرع كان ضامنا \* وان كان يعلم أن أرضه تحتمل ذلك الماء لا يضمن \* رجل مر بنار في ملكه أو في غير ملكه فوقعت شرارة من النار على ثوب انسان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يضمن لانه لم يتخلل بين جل النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح بشرارة النار ألقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا ذكر في النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال بعض العلماء من بالنار في موضع له حق المرور وقعت شرارة في ملك انسان أو ألقته الريح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى \* وكذا لو وضع جرة (٢٥١) في الطريق فاحترق بذلك شيء يضمن ولو

هبت به الريح الى موضع آخر فأحرق شيئا في غير الموضع الذي وضعه هافيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا وضع الجرة في الطريق في يوم ريح يكون ضامنا \* وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في كتاب الشرب اذا وضع جرة في الطريق أو مر بنار في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أوقد ناراً في طريق العامة فجاء الريح ونقلها الى دار رجل آخر وأحرقه لا يضمن وعلى وقال لان جنايته قد زالت \* وذكر في الخبايا من الاصل مسئله تدل على صحة ما قال الناطقي رحمه الله تعالى ان جنايته قد زالت \* حداد ضرب حديدا على حديد محمي فانتزعت شرارة من ضربه فوقعت على

وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لو باع الدرهم بالدرهم وفي أحدهما فضل من حيث الوزن وفي الآخر فلوس جاز ولكن أكرهه لان الناس يعتادون التعامل بمثل هذا ويستعملونه فيما لا يجوز وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس به لانه أمكن تصحيحه بأن يجعل الفضل بازا الفلوس كذا في محيط السرخسي \* وفي المتن رجل اشترى منطقة بمائة درهم على أن فيها خسين درهمي حليتها وتقابضا وقد شرط له أن حليتها فضة بيضاء فكسرت الحلية فاذا هي سوداء جاز ذلك عليه ولم يرجع بشيء وان وجد بعض الحلية رصاصا فالبيع فاسد وان كان قد استملك الحلية ضمن قيمتها من الذهب وضمن قيمة الرصاص ورد السروان كان نقص السروان رد ما نقص السروان ولو لم يجد فيها رصاصا ولكن وجد فيها أربعين درهما حليتها فانه بالخيار ان شاء ردها وان شاء رجع بعشرة دراهم وان وجد فيها ستين درهما حليتها فالبيع فاسد اذا كان قد تفرقا وان لم يتفرقا فان شاء المشتري زاد العشرة وجاز البيع وان شاء نقض البيع ولو كان الثمن ذنانا تفرقا والمسئلة بحالها فالبيع جائز كأنه باع قلب فضة بدينار على أنه عشرة دراهم فاذا هو عشرون درهما كذا في المحيط \* في المجرد قال محمد رحمه الله تعالى صير في باع ألفي درهم بمائة دينار وليس عند الصير في دراهم أجبرنا الصير في على أن يشتري له أو يستقرض له ألفين حيث شاء حتى يوفيه اياه وكذلك ان لم يكن عند الآخر الذنانير أجبرناه على أن يدفع الى الصير في مائة دينار ما لم يتفرقا فاما اذا تفرقا بطل الصرف كذا في خزائن الاكمل \* باع انسان من صير في ألف درهم غلة بتسعمائة وضع ومائة فلس وتقابضا ثم استحققت الغلة من يدي الصير في بعد ما تفرقا رجع الصير في على الذي اشترى منه الغلة بالتسعمائة الوضع الذي أعطاه ويرجع عليه بمائة درهم غلة ثمن الفلس الذي أعطاه وان لم يتفرقا حتى استحققت الغلة رجع الصير في عليه بالف غلة مثلها وان لم يستحق شيء من ذلك حتى افترقا ثم استحققت المائة الفلس رجع على الصير في بمائة فلس مثلها وان لم تستحق الفلوس ولكن استحققت التسعمائة الوضع بعدما افترقا رجع على الصير في بتسعمائة غلة ثمن الوضع وان استحققت التسعمائة الوضع والمائة الفلس بعدما افترقا رجع على الصير في بتسعمائة غلة ويرجع عليه بمائة فلس بدل الذي استحق وان استحق ما في يد الرجل من الوضع والفلس واستحق ما في يد الصير في من الغلة فان كان بعدما افترقا فقد انتقص البيع بينهما في جميع الدراهم والفلس وان كانا لم يتفرقا رجع كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما استحق من يده والبيع تام كذا في المحيط \* الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس ببيع خاتم نفسه فص يحتاجين فيه ما فسان وكذلك السيف المحلى بسيفين كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا باع عشرة دراهم وضع بعشرة دراهم مكحلة لم يصح لان هذه تنقص وما فيها من الكحل ليس له ثمن فيكون بماء من وزن البيض كذا في المحيط \* قال أبو

ثوب رجل يمر في الطريق وأحرق ثوبه ضمن الحداد \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى حداد يجلس في مكانه اتخذ في حانوته كرا يعمل به وانحانوت الى جانب طريق العامة فأوقد الحداد في كبره ناراً على حديد له ثم أخرج الحديد فوضعه على علانه وضربها بمطرقة فتطاير ما يطاير من الحديد المجاعة وخرج ذلك من حانوته وقتل رجلاً أو ناقعاً رجل أو أحرق ثوب انسان أو قتل دابة كان ضمن ما تلف بذلك من المال أو الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقبته لان ما طار من دق الحداد وضربه فهو كجنايته سده لانه قصد ولو لم يدق الحداد لكان احرق الريح بعض النار عن كبره أو الحديد المجاعة وأخرجته الى طريق المسلمين فقتل انساناً أو أحرق ثوب انسان أو قتلت دابته كان هدرا \* ولو هبت الريح بمائة رجل فأوقعت على قارورة رجل فانكسرت القارورة لا يضمن صاحب العمالة \* رجل مر في الطريق وهو يحمل حلا فوق الحمل على انسان فالتقه ضمن \* ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن

أيضا لانه هو الذي وضع الجمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل بين وقوع الجمل في ذلك الموضع فعل غيره \* ولو وضع جرة على حائط فسقط على رجل فالتفت لا يضمن الواضع اذا كان له حق الوضع على الحائط لانه لا يكون متعديا \* ولو وضع جرة في طريق المسلمين ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق فقد حرجت احدهما فكسرت الاخرى كذا في الاصل انه لا يضمن على الذي تدرج جرة لان جنايته قد زالت فبرئ عن الضمان \* وان انكسرت التي تدرجت كان ضمانها على صاحب الجرة القائمة لانه كان متعديا في الوضع ولم تزل جنايته \* ولو أوقف رجل دابته في الطريق ورجل آخر كذلك فنقرت احدهما وهربت فأصاب الاخرى لا يضمن صاحب الهاربة لان جنايته قد زالت \* ولو تلفت الهاربة بأخرى كان ضمان الهاربة على صاحب الاخرى لما قلنا في الجرتين وقال الشيخ الامام أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى في مسئلة (٣٥٣) الجرتين ان كانت الجرتان على جادة الطريق ضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه اذا تدرجت احدهما فأصاب الاخرى فانكسرتا \* ولو أن رجلا اعترف من الخوض الكبير بجرة فوضها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدرجت الاخرة وصدمت الاولى فانكسرتا قال بعضهم يضمن صاحب الجرة الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها \* وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه \* والاصل في هذه المسائل أن في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء سواء تلف به وهو في مكانه أو بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع في ذلك المكان اذا عطب بالموضوع شيء ان عطب والموضوع في مكانه لم يرل يضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال الموضوع عن

أما تعريفها فقبيل هي ضم الذمة الى النعمة في المطالبة وقيل في الدين والاول أصح كذا في الهداية \* وأما ركنها فلا يجاب والقبول عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وألا حتى إن الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال أو بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له أو قبول أجني عنه في مجلس العقد أو خطاب المكفول له أو خطاب أجني عنه بأن قال الطالب لا تخرا كفل بنفس فلان لي فقال كفلت أو قال رجل أجني اغبروا كفل بنفس فلان أو قال عن فلان فلان فيقول ذلك الغير كفلت تصح الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له والكفيل أن يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يجيز الغائب كفالاته أما اذا لم يوجد شيء من ذلك بأن قال الكفيل كفلت بنفس فلان فلان أو بما قال فلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما وراء المجلس حتى لو بلغ الطالب فقبيل لم تصح ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد قبول أو الخطاب من غيره أو لم يوجد كذا في المحيط \* واختاروا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقبيل عنه تدرج بوضف التوقف حتى لو رضى بها الطالب تنفذ والاتباع وقيل هي جائز عنده بوضف التفاوض الطالب ليس بشرط عنده وهو الاصح كذا في الكافي \* وهو الاظهر كذا في فتح القدير \* وفي البرازية وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* وهكذا في الصر الرائق \* وان وجد الخطاب أو القبول من المكفول عنه بأن قال المطلوب لرجل أ كفل عن فلان بنفس أو بماله على أو كفل لرجل ع بال عن مطلوب أو بنفسه وقيل عنه المطلوب ان وجد الخطاب أو القبول من

حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس ببيع المغشوش اذا بينه أو كان ظاهرا يرى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال في رجل حل القضية على النحاس لا يبيعها حتى يبين قال ولا بأس بأن يشتري بستوق اذا بين وأرى السلطان أن يكسرها فاعطها اتفق في يدين لا يبين كذا في النخبة \* بشر في الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أ كره للرجل أن يعطى الزبوف والنهر حرة والسنوق والمكحلة والبضارية وان بين ذلك ويجوز بيعها عند الاخذ من قبل أن اتفقا فضرر بالعوام وما كان ضررا عما فهو مكره وليس يصلحه تراضى هذين الحاضرين من قبل ما يتجوز فيه من الدلسة على الجاهل به ومن الغابر الذي لا يخرج قال فكل شيء لا يجوز بين الناس فانه ينبغي أن يقطع ويعاقب صاحبه لئلا أنقصه وهو يعرفه كذا في المحيط \* والله أعلم

(كتاب الكفالة) \* (وفيه خمسة أبواب)

(الباب الاول في تعريف الكفالة وركنها وشرايطها) \*

أما تعريفها فقبيل هي ضم الذمة الى النعمة في المطالبة وقيل في الدين والاول أصح كذا في الهداية \* وأما ركنها فلا يجاب والقبول عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وألا حتى إن الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال أو بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له أو قبول أجني عنه في مجلس العقد أو خطاب المكفول له أو خطاب أجني عنه بأن قال الطالب لا تخرا كفل بنفس فلان لي فقال كفلت أو قال رجل أجني اغبروا كفل بنفس فلان أو قال عن فلان فلان فيقول ذلك الغير كفلت تصح الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له والكفيل أن يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يجيز الغائب كفالاته أما اذا لم يوجد شيء من ذلك بأن قال الكفيل كفلت بنفس فلان فلان أو بما قال فلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما وراء المجلس حتى لو بلغ الطالب فقبيل لم تصح ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد قبول أو الخطاب من غيره أو لم يوجد كذا في المحيط \* واختاروا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقبيل عنه تدرج بوضف التوقف حتى لو رضى بها الطالب تنفذ والاتباع وقيل هي جائز عنده بوضف التفاوض الطالب ليس بشرط عنده وهو الاصح كذا في الكافي \* وهو الاظهر كذا في فتح القدير \* وفي البرازية وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* وهكذا في الصر الرائق \* وان وجد الخطاب أو القبول من المكفول عنه بأن قال المطلوب لرجل أ كفل عن فلان بنفس أو بماله على أو كفل لرجل ع بال عن مطلوب أو بنفسه وقيل عنه المطلوب ان وجد الخطاب أو القبول من

المطلوب

مكانه ان زال بمزيل نحو ان يضع جرة في الطريق فهبت بها الريح وأزالها عن مكانها فأحرقت شيئا لا يضمن الواضع وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل ودرجته فكسر شيئا لا يضمن الواضع لان جنايته زالت بالماء والريح \* وان كان الزوال عن الموضع الذي كان فيه لا بمزيل بأن وضع جرة في الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فقد حرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه \* وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنايته صاحب الاولى قد زالت \* وان تدرجتها الريح ونحتها عن موضعها فاعطب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التي تدرجتها الريح لما قلنا بخلاف ما لو تدرجتها بنفسها \* وكذا لو وضع حجرا في الطريق فعثر به انسان وأزاله ومات الذي عثر ضمن الواضع \* وان عثر بالبيت انسان وهلك كان على عاقله البيت دية من عثر بالبيت لان جنايته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع

فلا يجب ضمان من عثر بالميت على الواضع \* ولو وضع رجل في الطريق جرة يملأ من الزيت أو غيره ثم جاء آخر ووضع بجانب هذه الجرة جرة أخرى فسأل من الأولى شيئا وباتل المكان فوقعت على الأخرى فكسرت الأولى قال محمد رحمه الله تعالى وأولا لا أدري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الأولى \* وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى رجل وضع في الطريق جرة بها زيت أوليس فيها شي فوضع رجل آخر في الطريق جرة أخرى فتدحرجت أحدهما فأصاب الأخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت أيضا لان كل واحد منهما كان متعبدا بالوضع في الطريق إلا ان جناية صاحب القائمة لم تزل وجناية صاحب التي تدحرجت قد زالت فماتت بالجرة القائمة يضمن صاحبها وما تلف بالجرة التي تدحرجت لم يضمن صاحبها \* وهذا موافق لما قلنا الشمس الأثمة الخالو في رحمه الله تعالى في المسئلة الأولى \* رجل أوقف دابة في سوق للدواب (٣٥٣) فالتفت الدابة شيئا لا يضمن صاحبها لان إيقاف الدواب في سوق

الدواب يكون باذن الوالي فلا يكون موجبا للضمان \* وكذلك أرباب السفن اذا أوقفوا السفينة على الشط فجاءت سفينة فأصاب السفينة الواقعة فانكسرت الواقعة كان ضمان الواقعة على صاحب السفينة الجائئة فان انكسرت الجائئة لا يضمن صاحب الواقعة لان الامام اذن لأرباب السفن بإيقاف السفن على الشط فلا يكون فعلهم تعبدا \* رجل وضع شيئا في الطريق فتفقرت عنه دابة رجل وأتلفت شيئا لا يضمن الواضع اذا لم يصعب الموضوع في الطريق \* وكذلك رجل أشهد على حائط مائل الى طريق المسلمين فسقط الحائط فتفقرت عنه دابة رجل قتل رجل لا يضمن صاحب الحائط المائل

المطلوب في صحته فانه لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا ويكون خطاب المكفول عنه أو قبوله بمنزلة العدم وان كان الخطاب من المطلوب في مرضه ان خطب وارثه بذلك بأن تكفل عنه بالمال الذي لفلان عليه ثم مات من مرضه فالقياس أن لا تصح الكفالة عندهما وفي الاستحسان تصح حتى اذا مات أخذت الورثة بذلك بحكم الكفالة وان كان المكفول له غائبا هكذا في المحيط \* ولو مات لا عن تركه لا تأخذ الورثة بأدائه كذا في محيط السرخسي \* وان قال ذلك لاجبي فضمن الاجبي اختلف المشايخ فيه فقيل بعضهم لا يصح هذا الضمان لان الاجبي غير مطالب بقضائه بدون التزام فكان المريض والصحيح في حقهما موافق بعضهم يصح هذا الضمان لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجبي اذا قضى الدين بأمره يرجع في تركه فيصح هذا من المريض على أن يجعل قائما مقام الطالب لضيق الحال عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فيؤخذ فيه بالنسب كذا في الكافي والتهين والكفاية والنهاية والعيني \* وهو الاوجه كذا في فتح القدير \* ولو قالت الورثة للمريض ضمانا للناس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم والفرع ما غيب لم يصح \* ولو قالوا ذلك بعد موته صححت الكفالة استحسانا كذا في فتاوى قاضي خضبان \* وأما شرائطها فاقسام أربعة \* القسم الاول ما يرجع الى التكفيل \* فنه العقل والبلوغ وانهم من شرائط الاعتقاد فلا تنعقد كفالة الصبي والمجنون الا اذا استدان الولي ديني نفقة القيم وأمره بأن يضمن المال عنه فانه صحيح ولو أمره بكفالة نفسه عنه لم يجز كذا في البحر الرائق \* واذا كفل الصبي بنفسه أو مال ثم بلغ وأقر بالكفالة لا يؤخذ به لانه أقر بكفالة باطله فان وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وأنت رجل وقال الصبي كفلت وأنا صبي فالقول قول الصبي ولو قال كفلت وأنا مجنون أو ممني على أو مبرم أو أنكر الطالب ذلك وقال كفلت وأنت صحيح ان كان ذلك معه ودام المقر فالقول قول المقر وان لم يكن ذلك معه ودام فالقول قول الطالب كذا في المحيط \* ومنه الحرية وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا تجوز كفالة العبد المحجور أو المأذون له في التجارة ولو كنتم اتفقتم حتى يؤاخذ به بعد العتاق وأما صحة بئن التكفيل فليست بشرط صحة الكفالة فتصح كفالة المريض من الثلث كذا في البدائع \* القسم الثاني ما يرجع الى الاصيل \* فنه أن يكون قادرا على تسليم المكفول به اما بنفسه واما بغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تصح كذا في البدائع \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد \* ولو ترك المالا جاز بمقداره كذا في محيط السرخسي \* ومنه أن يكون معلوما اذا كانت الكفالة مضافة حتى ان من قال لغيره كفلت لك بما يابعت أخدامن

انما يضمن صاحب الحائط اذا سقط الحائط على انسان أو دابة فقتله \* رجل مر في سوق المسلمين فعلق ثوبه بقفل حانوت رجل فتخرق قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان القفل في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه ضمن \* ثم قال وهما شيئا آخرانه اذا علق ثوبه بذلك جفروا به فتخرق بجرة لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالقفل لانه اذا جرت الثوب فهو الذي خرق \* رجل دق في دار شيئا فسقط من ذلك في دار جار مشى وتلف كان ضمان ذلك على من دق في داره \* رجل دخل بيت رجل فاذن له صاحب البيت بالخاوس على وسادة فجلس عليها فاذا اتبعها فارورة فيها دهن لا يصلم به فأنقذ القارورة ذهب الدهن فضمن ما تخرق من الوسادة والقارورة على الجالس \* ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذن له بالخاوس على الملاء لا يضمن الجالس \* قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو اقرب الى القياس لان الوسادة لا تملك الجالس كالملاء وعليه الفتوى

وان اذن له بالجائوس على شطحه فانخسف به فوقع على سطح مملوك لا تدن ضمن الجالس \* قال مولانا رضى الله تعالى عنه هذه المسائل من مسائل الخنايات وانما ذكرناها هنا لانها سبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب \* رجل قلع ثلثة من ارض رجل وغرسها في ناحية اخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة الثلثة يوم قلع الثلثة ويؤمر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع بضر بالارض كان لصاحب الارض ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة \* رجل قطع اشجار كرم لانسان كان عليه قيمتها \* وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم قلع الاشجار فياين ما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك يجبر صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الغارس وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلوعة ويضمنه الباقي \* رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره بخير (٣٥٤) صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة

الناس كانت الكفالة باطلة ولو قال كفلت لك بمالك على فلان أو بمالك على فلان آخر جازو يكون للكفيل الخيار وان كان المكفول عنه مجهول لا عدم كونه مضافة هكذا فهم من الذخيرة والمحيط في فصل الكفالة مع الجهالة ومن النهاية ولا يشترط أن يكون حراً عاقلاً بالغاً كذا في البحر الرائق \* فاذا ادعى رجل على صبي أو مجنون شيئاً أو كفل رجل بنفسه أو بما عليه بغير اذن وليه فإنه تصح الكفالة سواء كان الصبي مأذوناً له في التجارة أو غير مأذون وسواء كان عاقلاً أو غير عاقل فان أخذ الكفيل باحضاره فأراد الكفيل أن يحضر الصبي فان حصلت الكفالة باذن من بلى عليه يجبر وان حصلت من غير اذن من بلى عليه ومن غير اذن الصبي لا يجبر الصبي على الحضور وان كان الصبي هو الذي طلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالحضور فان كان مأذوناً له في التجارة يؤمر واذا كفل عنه عيال وأدى في هذه الصورة كان له أن يرجع على الصبي وان كان مجبوراً لا يجبر الصبي على الحضور واذا أدى الكفيل ما كفل به لا يرجع على الصبي كذا في المحيط \* القسم الثالث ما يرجع الى المكفول له \* فنه أن يكون معلوماً كذا في البدائع \* فانا قال الرجل لرجل كفلت لهذا عالة على فلان وهو الف درهم ولهذا عالة عليه فهو باطل للجهالة المكفول له هكذا في الذخيرة \* لو قال لقوم ما بابتعوه أنتم وغيركم فعلى صح في حق المخاطبين دون غيرهم كذا في محيط السرخسي \* ولو قال من يابعد من هؤلاء أشار الى قوم معدودين فانا كفيل عنك بمنته جازلان المكفول له معلوم كذا في خزنة المفتين \* ومنه وهو تربع على قوله ما أن يكون عاقلاً فلا يصح قبول المجنون والصبي الذي لا يعقل ولا يجوز قبول وليه ماعنه وأما حرة المكفول له فليست بشرط هكذا في البدائع \* القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به \* فنه أن يكون مضموناً على الاصيل بحيث يجبر الاصيل على تسليمه كذا في الذخيرة \* فحجوز الكفالة بتسليم المبيع وبالديون والاعيان المضمونة كالقصور والمهور في يد الزوج وبدل الخلع في يد المرأة وبدل الصلح عن دم العمد والمبيع يعاقب كذا في التبيين \* وتجوز الكفالة بالمقبوض على سوم الشراء ان كان الثمن مسمى والافه وأمانة هكذا في التمر القاتق \* ولا تجوز الكفالة بالامانات كالودائع وأموال المضاربات والشركات لان هذه الاشياء غير مضمونة لاعتنائها ولا تسليمها كذا في الذخيرة \* وكذا عين المرهون والمستعار والمستأجر هكذا في الكافي \* وأما الكفالة بتسليم المودع من الاخذ فصحة كذا في الذخيرة \* وكذا بتسليم الرهن بعد القبض وتسليم المستأجر الى المستأجر هكذا في الكافي \* أما الكفالة بتسليم العارية فقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع ان الكفالة به صحيحة كذا في الذخيرة \* والكفالة بتسليم الشاهد لحضر مجلس القاضي فيشهد لا تجوز كذا في الفصول العبادية \* ومنه أن يكون مقدور التسليم من الكفيل وعن هذا قلنا ان من يقبل من رجل بشئ ادم معلومة أو كراب

\* وطريق معرفة تلك القيمة ان تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمنه فضل ما بينهما \* وان أمسك الشجرة وضمنه قيمة نقصان كان له ذلك لانه اتلف عليه القائم \* وطريق معرفة ذلك أنه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فيما تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع \* فان كانت قيمة المقطوعة وقيمة غير المقطوعة سواء فلا شئ على القاطع لانه لم يتلف شيئاً \* رجل له شجرة الجوز أخرجت الشجرة جوزاً صغاراً رطبة فأتلف انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك الجوزات وان لم تكن لها قيمة وايستعمال حتى لا تضمن بالاتلاف اذا لم تكن على الشجرة فيما تلافها وقطعها انتقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بدون

تلك الجوزات بماذا تشتري ومع تلك الجوزات بماذا تشتري فيضمن فضل ما بينهما \* وكذلك رجل كسر غصناً من اغصان ارض الشجرة القائمة تقوم الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما \* رجل استأجر فأساً ودفع الى أجيره ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضمن المستأجر قيمة الفأس وقال بعضهم يتظر ان استأجر الاجير أو لا يضمن \* قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يضمن على كل حال لان المستأجر علة الاجارة فيملك الاعارة ولا يداع \* رجل غضب دابة فملكها وأقام صاحبها البيعة أنها ملكه عند الغاصب من ركوبه وأقام الغاصب بيعة أنه ردها وماتت عند صاحبها كانت بيعة صاحبها أولى وبقي على الغاصب بالقيمة \* وكذلك لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها أو كان المقتول داراً فأقام صاحبها البيعة ان الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بيعة أنه ردها على صاحبها كانت بيعة صاحبها أولى لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد فيجعل كأن الغاصب ردها ثم هدم الدار وقتل الدابة فكانت بيعة صاحبها أولى لانها



ثبت سبباً واحداً بالضممان \* ولو أقام صاحبها البيعة أنهما ماتت عند الغاصب وأقام الغاصب بيعة أنه ردّها فثبتت عند صاحبها قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى بيعة صاحبها أولى لما قلنا \* وقال محمد رحمه الله تعالى يقضى بيعة الغاصب لأنها أقامت على الإثبات وهو إثبات فعل الرد وليس  
 في بيعة صاحبها إثبات فعل على الغاصب ولا إثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الأول \* رجل غصب حنطة وطحنها فإن الدقيق  
 يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها ثم في القياس للغاصب أن يأكل هذا الدقيق وهو قول زفر رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو قولنا  
 ليس له أن ينتفع بالدقيق ما لم يؤد الضمان بالتراضي أو بقضاء القاضي أو يقضى القاضي عليه بالضمان لأن أجزاء الحنطة تفرقت بالطحن  
 ولم تبدل فلا يحل له أن يأكل وينتفع به ما لم يتحول المصوب إلى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان أو بقضاء القاضي بالضمان \* وقيل  
 هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحل له أن يأكل الدقيق (٢٥٥) وينتفع به لأن ملك المصوب منه  
 قد تبدل \* وكذا إذا غصب  
 لحاء وطحنه \* وعن هذا  
 قالوا إذا غصب طعاماً مضغه  
 وأكاه حل له ذلك في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لأنه صار مستمكاً بالمضغ  
 فذهب إلى حنيفة رحمه الله  
 تعالى شرط الطيب ثبوت  
 الملك بالبدل \* وعند  
 صاحبه رحمه الله تعالى  
 أداء البدل وقولهما أقرب  
 إلى الاحتياط \* وذكر في  
 الأصل إذا غصب حنطة  
 فزرعها أو نوى فغرسها أو  
 نالها فأنبتها أو غصب غزلاً  
 فقصه لا يحل للغاصب أن  
 ينتفع بها قبل أداء الضمان  
 أو يقضى القاضي بالضمان  
 \* وعن أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى في النالة إذا أنبت  
 الغاصب لا يحل له أن ينتفع  
 بها قبل أداء الضمان وفيما  
 سوى ذلك يحل \* رجل  
 غصب جارية فزنت عنده  
 ثم ردّها على المالك فولدت  
 عند المالك وماتت في

أرض معلومة وأعطاه كفيلاً بذلك فإن كان شرط العمل مطلقاً جازت الكفالة وإن شرط على هذا الرجل  
 بعينه فإن كفل بنفسه العمل لا يجوز وإن كفل بتسليم نفسه فهو جائز \* وكذا إذا تكاثر إلى بلد من  
 البلدان وأخذ من المكاري كفيلاً فإن كانت الأبل بغير أعينها صححت الكفالة بالتسليم ولا تصح بالحمل  
 عليها كذا في الذخيرة \* وكذا من استأجر عبد الخدمة فكفل له رجل خدمته فهو باطل كذا في الهداية  
 \* وكذلك لا تصح الكفالة بالقصاص والحدود \* وكذا لو كفل بنفسه رجل غائب لا يعرف مكانه لا تصح  
 الكفالة كذا في الذخيرة \* ومنه أن يكون الدين صحيحاً فلا تجوز ببدل الكتابة كذا في النهاية \* وبدل  
 السعاية كبذل الكتابة فلا تصح كفالة أحد عنه لأنه كالمكاتب عنده \* وعندهما هو حر عليه دين فتصح  
 كذا في الكافي \* ولا يشترط أن يكون معلوم القدر كذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في ألفاظ الكفالة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها) \* (وفي خمسة فصول)

(الفصل الأول في الألفاظ التي تقع بها الكفالة وما لا تقع) \* والكفالة ألفاظ ضممان وكفالة وجالة  
 وزعامة وغرامة أو يقول على أو لي كذا في شرح الطحاوي \* ألفاظ الكفالة كل ما ينبي عن العهدة  
 في العرف والعادة كذا في التتارخانية ناقلاً عن التفريد \* ونصح بكفالت عنه وبما عبر عن البدن حقيقة  
 كنفسه وجسده أو عرفاً كوجهه ورأسه ووجهه \* ويجز شائع كنفسه وثلثه وجزءه كذا في الكافي \* ولو  
 قال كفلت يده ورجله أو نحوه مما لا تصح إضافة الإطلاق إليه لا تصح به الكفالة كذا في فتاوى قاضيان  
 \* ولو كفل بعينه لم يذكره في الكتاب وحكي الفقيه أبو بكر البلخي أنه قال لا تصح الكفالة ولو نوى  
 البدن صححت النية وأما من غيرنية فيصرف إلى العضو الفرد وهو عين الباصرة كذا في محيط السرخسي  
 \* وذ كر فصل الفرق في كتاب الطلاق ولم يذكره هنا قالوا ينبغي أن تصح إضافة الكفالة إليه متى كان  
 الفرج مضافاً إلى المرأة كذا في المحيط \* إذا أضاف الجزء إلى الكفيل بأن قال الكفيل كفل لك نصفي  
 أو ثلثي فإنه لا يجوز ذكركه الكرخي في باب الرهن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال على أن أوافيك به صار  
 كفيلاً فهذا ما لو قال على أن أسلم نفسه سواء \* وكذلك إذا قال على أن ألقاه به صار كفيلاً وهذا ما لو  
 قال على أن أتيتك به سواء كذا في المحيط \* وفي أجناس الناطق رحمه الله تعالى إذا قال لك عندي هذا  
 الرجل أو قال دعني فهذا كفالة رأيت في بعض المواضع أن لم أوافك به غدا فعندي لك هذا المال فلم  
 يوافق به غدا الزمة المال كذا في الذخيرة \* وأما إذا قال هو لذي فينبغي أن يكون كفيلاً لأن قوله لذي  
 بمنزلة قوله عندي كذا في المحيط \* إذا كفل رجل بنفسه رجل ودفعه إلى الطالب وبرئ منه ثم إن الطالب

نفسها ومات الولد أيضاً كان على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس عليه الانتصان الحبل  
 \* كالغصب جارية صحبة فحمت عنده فردّها محمومة وماتت عند المالك من ذلك فإنه لا ضمن الانتصان الحبل في قول أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمه الله تعالى \* ولو غصب جارية فحمت عنده وأيضت عنها أو حبلت فردّها وأدى معها أرش العين ونقصان الحبل ثم ذهب  
 بياض عينها أو ولدت وولدت فإن المولى يردّها ما أخذ من أرش البياض ونقصان الحبل \* أما في الحبل يتظران كان من الزنا فإنه يتظر إلى أرش  
 الحبل ونقصان عيب الزنا فإن كان عيب الزنا أكثر لا يرد شيئاً وإن كان أرش الحبل أكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا لأن عيب الزنا قائم  
 وعيب الحبل قد زال \* ولو كان الحبل من زوج لا ضمان على الغاصب فيه على كل حال وإن ماتت عنده من ذلك \* ولو كان المولى هو الذي  
 أحبلها ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الحبل أو من غيره لا ضمان على الغاصب فيها \* ولو أن رجلين اختصما رجلان في جارية وأقام أحد

المدينين البينة أن ذا اليد غصب عن هذه الجارية في وقت كذا أو قام المدعى الآخر البينة أن ذا اليد غصب عن هذه الجارية في وقت كذا  
وقتا بعد الوقت الاول قال هي الثانية في قياس قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى الغاصب قيمتها الاول وفي قياس قول أي يوسف رحمه الله  
تعالى الجارية الاول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا \* غاصب الغاصب اذا استلمت الغصب أو هلك عنده فادى القيمة الى الاول برئ عن  
الضمان وعن أي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يبرأ \* ولوردي عن الغصب على الاول برئ من الغصب ولو أقر الغاصب الاول أنه أخذ القيمة من  
الثاني لم يصح إقراره على الغصب منه وكان للغصب منه أن يضمن الثاني إلا أن يقيم الثاني البينة على ما دعى \* وكذا لو كان مكان الثاني  
غاصب المودع \* الغاصب اذا تزوج بدراهم الغصب امرأه واشترى بها شيئا عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحمل له الوطء ولا تنفع \* ولو  
كان الغصب عرضا فاشترى بالعرض (٣٥٦) شيئا لا يحمل له أن ينتفع بالمشتري قبل أداء الضمان \* ولو تزوج امرأه بالعرض الغصب

حل له وطؤها رجل كسر  
عصا رجل أو خرق ثوبه  
ضمن النقصان \* ولو كان  
الكسر فاحشا بأن صار  
خطبا أو وتدا ينتفع به  
منفعة العصا أو كان الخرق  
فاحشا كان له أن يضمنه  
القيمة والخرق الفاحش  
عند البعض ما ينقص به  
أكثر من نصف القيمة \* ولو  
شق الثوب نصفين كان له  
الخيار أن شاء ضمنه النقصان  
وإن شاء ترك الثوب عليه  
وضمنه القيمة \* رجل  
غصب عبدا حسن الصوت  
فغير صوته عند الغاصب  
كان له النقصان \* ولو كان  
العبد فقيها فنسي ذلك عند  
الغاصب لا يضمن الغاصب  
شيئا \* رجل غصب خرا  
نخله بغير شئ أخذ صاحبه  
بغير شئ \* ولو غصب عصيرا  
فصار خلا عنده كان  
صاحبه أن يضمنه \* وإذا  
غزلت المرأة قطن زوجها  
فهو على وجهه ما إن أذن

لزم المطالب فقال له الكفيل دعوه أو أعلى كفالتى أو قال دعوه أو أعلى مثل كفالتى ففعل فهو لازم له وهو  
كفيل بنفسه على ما كان عليه وهذه كفالة مبتدأة لوجود القبول منه دلالة لأنه ترك الملازمة بعد قوله دعوه  
وأنا كفيل هكذا في الذخيرة \* ولو لم يترك الطالب فينبغي أن لا يكون كفيلة لأن الكفالة لا تصح  
بدون الطالب ولم يوجد كذا في الفصول العمدية \* ولو قال لرجل ما يبيع فلانا فهو على جنازة لأنه أضاف  
الكفالة الى سبب الوجوب وهو المبيعة \* والكفالة المضافة الى وقت في المستقبل جائزة لتعامل الناس في  
ذلك كذا في محيط السرخسي \* إن ادعى فأنكر المدعى عليه فقال رجل ما دعت على فلان فعلى فضاء  
ولو قال ما تدعى فلا كذا في التارخانية \* ولو قال لا أخرج دفع الى فلان كل يوم درهما فانا ضامن لك فاعطاه  
حتى اجتمع عليه مال كثير فقال لا أخرج له ما أرده هذا كله يلزمه جميع ذلك كذا في خزائن المفتين \* ولو قال  
هو على حتى يجتمع ما أو يوافيا أو يلتصفا فهو كفيل الى الغاية التي ذكرها هكذا في الظهيرية \* ولو قال أنا  
ضامن حتى يجتمع ما أو يوافيا أو يلتصفا فهو كفيل الى الغاية التي ذكرها هكذا في الظهيرية \* ولو قال أنا  
فاضيخان \* لو قال ١ (أشني فلان برمن) قال الفقيه أبو جعفر يكون كفيلة بالنفس وقال الفقيه  
أبو الليث لا يكون كفيلة وما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أقرب الى عرف الناس كذا في فتاوى  
فاضيخان \* وفي الواقعات الفتوى على أنه يصير كفيلة كذا في الظهيرية \* ولو قال فلان ٢ (أشني  
من است) أو قال (فلان أشناس) قالوا لا يكون كفالة بالنفس كذا في فتاوى فاضليخان \* وفي الكبرى وبه  
يقى كذا في التارخانية \* لو قال أنا ضامن لعرفته أو يعرفته فانه لا يصير كفيلة ولو كان بمنزلة ما لو قال أنا ضامن  
لك على أن أدلك عليه أو أوفئك عليه كذا في المحيط \* ولو قال معرفة فلان على قالوا يلزمه أن يدل عليه كذا في  
فتاوى فاضليخان \* إذا قال ٣ (أخبره تراب فلان است من يدهم) فهذا وعد لا كفالة وبعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى قالوا في قوله ٤ (أخبره تراب فلان است من جواب كويم) أن هذا كفالة بحكم العرف وكان  
الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بأنه لا يكون كفالة وكذا كان يفتي في قوله جواب ٥ (مال تو برمن أو جواب  
مال تو من يكويم) أنه لا يكون كفالة كذا في المحيط \* ولو قال ٦ (بذير فتم) هذا ضامن صحيح \* ولو قال ٧  
(قبول كردم) قد اختلف المتأخرون فيه قبل لا يكون كفالة وقبل أن أراد به الكفالة لا يكون كفالة وإن لم يرد  
يكون وعدا لا ضمنا \* ولو قال ٨ (هزجه ترابروى آيد برمن) لا يكون كفالة ولو قال ٩ (هزجه تراب فلان  
ترجمه ١) معرفة فلان على ٢) معرفتي أو قال فلان معروف ٣) أنا أعطى ذلك الشئ الذي لا  
على فلان ٤) أنا أعطى جوابا عن ذلك الشئ الذي لا على فلان ٥) مالك على أو أنا أقول جواب  
مالك ٦) قبلت ٧) قبلت ٨) كل شئ جاء لك عليه فهو على ٩) كل شئ كسر لك على فلان

لها بالغلز أو نهاها عن الغزل ولم ياذن ولم يهكسكت ولم يعلم بغزلها فان أذن لها بالغلز فهو على وجهه أربعة (يشكند)  
\* أحدها أن يقول لها اغزليه لنفسك \* أو يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولا أو قال اغزليه ولم يذني الوجه الاول وهو  
ما إذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج وإن كان قال اغزليه لي بأجر كذا كان الغزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة \* وإن لم يذكر الاجر كان  
الغلز للزوج ولا شئ عليه لأنها متطوعة من حيث الظاهر \* وإن اختلفا فقال المرأة غزلت بأجر وقال الزوج لم أذكر الاجر كان القول  
قول الزوج مع البين \* ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهبا للظن منها \* وإن اختلفا فقال الزوج انما  
أذنت لك لتغزليه وقالت المرأة لا بل قالت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع البين \* ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب  
لي ولا كان الغزل للزوج ولها عليه أجر المثل لأنه استأجرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة ويجب أجر المثل كالودفع غزالى حائك ليدسجه

بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه أجر المثل \* ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذ كرسيا كان الغزل للزوج ولا شيء لها عليه لانها غزلت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان آذنها بالغزل \* فانها عاين الغزل فغزلت بعد انتهى كان الغزل لها وعليها الزوج مثل قطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فيضمن كمن غصب خنطة وطعنها فان الدقيق يكون للغاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مثل الخنطة \* وان لم ياذن لها ولم ينفه فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه يشتري القطن للتجارة فكان انتهى ثابته من حيث الظاهر \* وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطننا وجابه الى منزله فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر لانه انما حصل القطن الى منزله لتغزل له المرأة تطوعا فهو بمنزلة ما لو خبزت من دقيق الزوج او طبخت قدرا بلحم جابه الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة معطووعة وعن أبي يوسف (٢٥٧) رحمه الله تعالى في المنتقى رجل اشترى قطننا وامر امرأته أن تغزله فغزلت كان الغزل للزوج

وان وضع القطن في بيته ولم يقل شيئا فغزلت كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فاكتته المرأة وذكر هشام رحمه الله تعالى في نوادره رجل غزل قطن غيره ثم اخذ القطن فقال لصاحب القطن غزلت باذن والغزلي وقال الا غزرت بغير اذنك فالغزلي ولك على مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن وان كان الاصل عدم الاذن الا أنه يتسك بهذا الظاهر لاستحقاق مالك الغزلي فلا يقبل قوله \* رجل غصب ذبا أوفضة جعلها دراهم أو ذنانرا وأنية هند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع حق المالك بهذه الصنعة \* وعند صاحبه رحمه الله تعالى يقطع \* وكذا النحاس اذا كان

بشكك (فهو على الانصاح كذا في خزائن المفتين) لو قال ١ (بذير فتم فلان را كه فردا بتو تسليم كنم) هذه كفالة مطلقة لان قوله ٢ (بذير فتم فلان را) كفالة تامة وقوله ٣ (فردا بتو تسليم كنم) لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كفلت بنفس فلان غدا فعلى قياس هذه المسئلة لو قال ٤ (بذير فتم تن فلان را كه هر كاه طلب كنى بتو تسليم كنم) يكون كفالة مطلقة لوسله اليه قبل أن يطلبه منه بيرا ولو قال ٥ (هر كاه كه طلب كنى فلان را تن اورا بذير فتم) قيل ينبغي أن لا يكون كفيلة قبل أن يطلبه منه وان المسئلة هذه كانت واقعة الفتوى لو قال ٦ (اكر مال تو بر فلان فرورود من جواب كويم) لا يكون كفالة ولو قال ٧ (اكر فلان تا آن وقت مال تو تكذارد من جواب كويم) أو قال (تا نتواند كذاردن من جواب كويم) لاتصح الكفالة كذا في الفصول العبدية \* وعن القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي انه قال اذا قال ٨ (اكر من فلان كس را حاضر نتوانم كردن جواب آن مال بر من) هذا لا يكون كفالة وفي فتاوى النسفي انه من قال لغيره ان الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أنا أسلمه اليك أنا أقضيه لا يصير كفيلة ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام بشروطه كقوله كفلت ضمنت على التي وكان الشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني يقول اذا أتى بهذه الالفاظ منجز لا يكون كفالة واذا أتى بها معلقا بأن قال ان لم يؤد فلان مالك عليه فانا أدفع بصير كفيلة كذا في المحيط \* لو قال لا أقوم بأعبائهم ٩ (هر چه شمار از فلان آید بر من) لا شيء عليه بهذا الضمان لان قوله ١٠ (از فلان آید) لفظ مجمل كذا في خزائن المفتين \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مال فقال رجل للطالب ضمنت لك ما على فلان أنا أقضيه منه وأدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان يدفعه من عندنا على هذا على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس \* وفيه رجل غصب من رجل ألف درهم فقالت له المصوب منه وأراد أن يأخذها منه فقال رجل لا تقاطعه فانا ضامن بها أخذها وأدفعها اليك لزمه ذلك ولا يشبه هذا الدين ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت دينيا كان هذا الضمان باطلا وكان على ضمان التقاضي كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن ادعى على انسان أنه غصب عبدا فقال رجل ترجمه (١) قبلت اني اسلم لك فلانا غدا (٢) قبلت فلانا (٣) اسلم لك غدا (٤) قبلت اني كلما طلبت ذات فلان اسلم لك (٥) كلما طلبت فلانا فانا ضامن لشخصه (٦) ان ضاع مالك على فلان فانا أعطي الجواب (٧) ان لم يؤد فلان مالك الى ذلك الوقت فانا أقول الجواب أو قال ان لم يقدر على الاداء فانا أعطي الجواب (٨) ان لم أقدر على احضار فلان يكون على جواب ذلك المال (٩) كل شيء ياتي لكم على فلان فهو على (١٠) ياتي من فلان

(٣٣٣ - فتاوى ثالث) الممول منه يباع وزناه رجل نقش بايها فلو قال رجل ان نقشه بالنقر فانه عاك الباب بقيمته لان صاحب الباب لو اخذ له يعطه شيئا ولو اخذناه فضة فنقشه بالنقر فهو كالباي باقنا ولو غصب فغلا أو زرع ففسقه وأنفق عليه حتى انتهى أو عبدا جريحاً فاداه فلان شيء وكذا الوصير الثوب المصوب او فته لا شيء له ولو خرق ثوبا فرفاه يقوم بهما ويقوم من فوا فيضمن فضل ما بينهما ولو شق رقاقه خرقه لم من هؤلاء الفسقة الذين يحملون الشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن وبغير اذن الامام يضمن الزرق فصل في برائة الغاصب والمدينون رجل باع أثوابا ومات قبل استيفاء الدين ولم يدع وارثا فظاهر افاخذ السلطان دينه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء الدين الى الوارث ثانيا لانه لم يظهر الوارث فظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ \* رجل مات وعليه دين وله دين على رجل آخر فخذ صاحب الدين الميت من المدينون مثل حقه اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى صاحب دين

الميت يكون غاصبا وبصر ما أخذ قاصا بدينه لانه أخذ مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه أخذ باذن الشرع الا  
 أن المأخوذ يصير مضمونا عليه فيكون قاصا بدينه كالموظف بجمال المدين في حياته من جنس دينه \* ولو كان على رجل دين لرجل فأخذ  
 غير صاحب الدين من المدين ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ فزعمهم الله تعالى فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى المدين بالخيار  
 ان شاء ضمن الآخذون ان شاء ضمن صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب القاصب فان اختار تضمين الآخذ لم يصرف قاصا بدينه  
 وان اختار تضمين صاحب الدين يصير قاصا \* وقال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى لا خيار له وبصر قاصا لان الآخذ بمنزلة المعين له على أخذ  
 حقه والفتوى على هذا القول \* رجل غصب مالا فغصب من الغاصب المغضوب رجل له على المغضوب منه دين من جنس الغصب كان  
 للمغضوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول (٢٥٨) وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ المغضوب

منه عما عليه من الدين وان  
 ضمن الثاني برى الاول \*  
 رجل عليه دين فجاء المدينون  
 الى صاحب دينه ليقضى  
 دينه فذفع المال الى الطالب  
 لينتقده فهلك المال في يد  
 الطالب \* ذلك من مال  
 المطلوب والدين على حاله لان  
 الطالب وكيل المدين في  
 الانتقاد فكان يده كيد المدينون  
 \* ولو أن المطلوب دفع المال  
 الى الطالب ولم يقل شيئا  
 فأخذ منه الطالب ثم دفع  
 الى المدين لينتقده فهلك  
 في يده \* لأن من مال الطالب  
 لان الطالب أخذ حقه فإذا  
 دفع الى المدين لينتقده صار  
 المطلوب وكيل الطالب في  
 الانتقاد وكان الهلاك في يد  
 المطلوب به بذلك كالهلاك  
 في يد الطالب \* رجل له على  
 رجل مال لا يقدر على  
 استيفائه قالوا لالبراء أفضل  
 من أن يدع عليه لان في  
 الالبراء تخليص المدين عن  
 نار الآخرة \* رجل مات

أنا ضمن بالعبد الذي تدعى قال هو ضامن حتى يأتي بالعبد فيقسم البينة فان لم يأت به واستحقه بيته فهو  
 ضامن بقيمة ولو ادعى أنه غصبه عبدا ومات في يده فقال خله فأنا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن يأخذه به  
 من ساعته ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة كذا في الخلاصة \*  
 (الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال) \* الكفالة بالنفس جائزة لانه يقدر على تسليمه بطريقه  
 بأن يعلم الطالب مكانه فيخلى ينمو فيه هكذا في الهداية \* أو يوافقه اذا ادعاء أو يكرهه بالحضور الى مجلس  
 الحاكم وان لم يقدر عليه استعان بأعوان القاضى كذا في التبيين \* من أخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم ذهب  
 فأخذ منه كفيلا آخر فلهما كفيلا كذا في الهداية \* والمضمون به احضار المكفول به فان شرط في  
 الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لم يمهأ احضاره ان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه فان أحضره  
 فيها وان أبي حبسه الحاكم كذا في الكافي \* هذا اذا لم يظهر عجزه \* وأما اذا ظهر عجزه فلامعنى حبسه الا أنه  
 لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزمه ويطلبه ولا يحول بينه وبين أشغاله كذا في التبيين \* وان أضر به  
 ملازمته استوثق منه بكفيل كذا في النهر الفائق \* ولا يحبس أول مرة انما يحبس بعد الدفع مرتين أو  
 ثلاث مرات \* هذا اذا كان قريبا للكفالة \* أما اذا كان منكر اقامت البينة عليه أو خلفه القاضى فنشكل  
 بحبسه في أول مرة كذا في الظهيرية \* وهذا ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق \* وليس هذا في هذا الموضع  
 خاصة بل في عامة الحقوق كذا في الظهيرية \* ولو غاب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة ذهابه ومجيبه فان  
 مضت ولم يحضره بحبسه كذا في الهداية \* وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطلب به وان اختلفا فقال الكفيل  
 لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرف يتظر فان كانت له خرجة معروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل  
 وقت فالقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع وان لم يعرف منه ذلك كان القول قول  
 الكفيل وان أقام الطالب بينة انه في موضع كذا أمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع واحضاره كذا في  
 التبيين \* لو لحق المكفول به بدار الحرب مرتدا يتظر فان كان الكفيل قادرا على رده بأن كان يئنا وبينهم  
 مواعدة على أن من لحق به - مرتدا رتونه السنا اذا طلبنا فيهم الكفيل قدر ذهابه ومجيبه \* وان لم يكن  
 قادرا على رده بأن لم يتقدم مواعدة على الوجه الذي قلنا قال الكفيل لا يؤاخذ به كذا في الذخيرة \* وفي كل  
 موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للطالب أن يستوثق الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب الاخر فيضيع  
 حقه كذا في التبيين \* وجازت الكفالة بالنفس في القصاص وحد القذف والسرقة عند أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى ولكن لا يجبر بل اذا سمعت وطابت نفسه باعطاء الكفيل هكذا في محيط السرخسي \* وأما  
 الحدود الخاصة لله تعالى كذا الشرب والزنا وكذا السرقة على قول بعضهم فلا تجوز الكفالة فيها وان طابت

وعليه فرض ذكر الناطق رحمه الله تعالى يرحى أن لا يكون مؤاخذا في دار الآخرة اذا كان من نية قضاء الدين \* رجل مات نفسه  
 وعليه دين نسيه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضى دينه من مال الميت \* ولو أن هذا الوارث نسي أيضا حتى مات لا يؤاخذ الوارث بذلك في الدار  
 الآخرة لان الوارث لم ياتر سبب الدين في الانتداب فلم يكن ظالما والنسيان لم يكن منه \* رجل مات وله على رجل حق ولم يخلف وارثا قالوا  
 يتصدق المدين بما عليه عن الميت ليكون ذلك ودعة عند الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيامة \* مسلم غصب من ذي مالا أو سرق  
 منه فانه يعاقب به يوم القيامة لانه أخذ مالا معصوما الذي لا يرجى منه العفو ويرجى للثمن المسلم فكانت خصومة الذي أشد وعند  
 الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم الكافر لانه ليس من أهل الثواب ولا وجه أن يوضع على المسلم وبال كفر الكافر فيسقى في خصومته  
 \* وعن هذا قالوا ان خصومة الخاطبة تكون أشد من خصومة الآدمي على الآدمي \* رجل سرق من أبيه مالا ثم مات الاب والبارق ووارثه

قالوا لا يؤخذ به السارق في دار الآخرة لان الدين انتقل الى الابن فسقط عنه الا أنه يأثم اثم السرقة بالجنابة على المسرور منه \* قالوا هذه المسئلة تدل على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مدبونه فاطل المدبون مع القدرة عليه ومات الطالب اختل فوافيه قال أكثر المشايخ بحق الخصومة في الدار الآخرة لا يكون للاول لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين \* وقال بعضهم حق الخصومة يكون للاول \* واختلفوا أن الدين لمن يكون قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الدين يكون للثابت الآن وارثه ولو أخذ المال من المدبون وأبرأه برئ المدبون \* وقال بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة له أيضا في الدار الآخرة وهو الصحيح \* رجل مات وترك ديناً على رجل أو غصافي يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في الدار الآخرة قالوا في القياس يكون للوارث لانه انتقل ذلك الى الوارث \* وفي الاستحسان ان توى المال قبل الموت فالثواب يكون للثابت وان توى بعد الموت فالثواب يكون للوارث (٢٥٩) لان في الوجه الاول اذا هلك المال قبل الموت لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجزى في الهالك وفي الوجه الثاني لم يكن هالكاً عند الموت فصار للوارث \* المدبون اذا جحد الدين هل يستحقه الطالب أم يتركه من غير عين قال الشيخ الامام نصير بن يحيى رحمه الله تعالى استحققه الطالب أو لم يستحقه كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض ان طلب فان دفع المدبون الى الوارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزر الماطلة لا يخلص عن ذلك \* رجل له على رجل دين فبلغه ان المدبون قدماء فقال جعلته في حل أو قال وهبته منه ثم ظهر أنه حي ليس للطالب أن يأخذ منه لانه وهبته منه بغير شرط \* رجل غصب عبداً أو ثوباً أو دابة أو دراهم وهي قائمة فأبرأه منها برئ الغاصب عن ضمان الغصب وبصر المعضوب أمانة في يده

نفسه كذا في الكفاية \* واذا لم يجبره على اعطاء الكفيل فالدعي يلزمه الى أن يقوم القاضي من مجلسه فان جاء بيينة والاخلى سبيله كذا في المحيط \* ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في أدب القاضي ان في دعوى جراحة الخطا وقتل الخطا وشي من الجراحات التي لا قصاص فيها وكل شيء يجب فيه التميز بربحير المطلوب على اعطاء الكفيل فان هذه الدعاوى ودعوى المال على السواء كذا في النهاية \* ولا يجب في الحدود والقصاص حتى يشهد شاهدان مستوران أو شاهد عدل يعرفه القاضي بالعدالة كذا في الكافي \* الكفالة بالمال جائزة معلوما كان المال أو مجهولاً بأمر المكفول عنه أو بغير أمره والطالب ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل كذا في السراجية \* ولو طالب أحدهما له أن يطالب الآخر له أن يطالبهما كذا في الهداية

الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة \* قال أصحابنا رحمه الله تعالى الكفالة بالنفس متى صحت فالبراءة عنها انما تكون بأحد الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول به الى الطالب واما بإبراء المكفول له ايائه أو ما عوت المكفول عنه كذا في المحيط \* اذا حضره وسلمه في مكان يتقدر المكفول له أن يحضره كصر برئ الكفيل من الكفالة كذا في الكافي \* سواء قبله الطالب أو لا كذا في فتح القدير \* وان سلمه في بر أو سواد لم يبرأ كذا في الكافي \* ولو كفل به في مصر فسلم في مصر آخر برئ عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يبرأ كذا في الهداية \* وقوله ما أوجه كذا في فتح القدير \* وهذا اذا لم يشترط التسليم في مصر كفل فيه وان شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه كذا في الكفاية \* ولو كفل على أن يسلمه في مجلس القاضي وسلمه في السوق برئ كذا في الكافي \* قال الامام السرخسي المتأخرون من مشايخنا قالوا هذا بناء على عادتهم في ذلك الوقت أما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع كذا في غاية البيان شرح الهداية \* وفي الكبرى وبه بقي كذا في التتارخانية \* وان شرط على الكفيل أن يدفعه اليه عند الامر يدفعه اليه عند القاضي أو شرط أن يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامر أو شرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيخان \* سألت أبا حامد عن رجل كفل بنفس رجل وكان المكفول له جالساً مع قومه في خانقاه فغاب الكفيل بالمكفول عنه وسلم المكفول عنه على الجماعة وقال له الكفيل هذا هو المكفول عنه ولم يجلس المكفول بل مروى خرج الى باب آخر هل يكون هذا القدر تسليماً قال نعم كذا في التتارخانية \* رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول عنه وشرط الكفيل في الكفالة انه برئ من الكفالة اذا وافاه في المسجد الا عظم فوافاه به في ذلك المكان يومئذ وأشهد على ذلك وتغيب الطالب

\* وكذا لو قال المعضوب منه حالته من الغصب برئ الغاصب عن الضمان \* وان كان المعضوب مسهل كبرئ الغاصب عن ضمان القيمة لانه أبرأه عن الدين والدين يقبل البراءة \* فاما اذا كان المعضوب قاتماً كان التحليل ابرأه عن سبب الضمان فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يبرأ عن ضمان الغصب رجل خاص \* رجلاني دار ثم قال للدعي عليه قد أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو عن دعاوى في هذه الدار ذكر الناطقي رحمه الله تعالى ان جميع ذلك باطل وله أن يحضره فيقيم البينة فيأخذ به ولو قال قد برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعاوى في هذه الدار صرح ذلك ولا حقه فيها ولو أقام البينة لا تقبل \* ولو قال أنا برئ من هذا العبد أو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعي به ذلك لانه أبرأه عن البراءة فثبت البراءة \* أما في الوجه الاول صرح بالبراءة عن العين أو عن الدعوى والخصومة وذلك باطل \* رجل قال لا آخر حلالني من كل شيء على نفسي فعل وأبرأه فان كان صاحب الحق عالماً بما عليه برئ

المدون حكمه وديانة وان لم يكن عالما بغيره في الحكم ولا بغير اديانة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى بيرا وعليه الفتوى لان الابرار اسقاط والجاهلة لا تمنع صحة الاسقاط فان المشتري اذا أبرأ البائع عن العيوب صح ابرأؤه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب \* وذكر في النوازل رجل له على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المدون ابرأني مما لك علي فقال صاحب الدين ابرأنيك قال نصبر رحمه الله تعالى لا يبرأ الا عن مقدار ما يتوهم انه له عليه \* وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى بيرا عن الكل \* وقال الفقيه ابو البيث رحمه الله تعالى حكم القضاء ما قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى وحكم الاخره ما قال نصبر رحمه الله تعالى لان القضاء بناء على الظاهر وظاهر اللفظ عام وحكم الاخره بناء على الرضا فلا يبرأ عما يتوهم انه له عليه \* رجل قال ابرأت جميع غرمانى ولم يسمهم بلسانه ولم يتوهم واحدا منهم بقلبه قال ابو (٣٦٠) القاسم رحمه الله تعالى روى ابن مقاتل عن علي ثار رحمه الله تعالى أنهم لا يبرؤون

لان الابرار ايجاب الحق للفرما ولا يجوز ايجاب الحقوق الا لاقوم باعيانهم \* ولو قال كل غرماني فهو في حل قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى لا يبرأ غرماؤه في قول علي ثار رحمه الله تعالى \* وكذا لو قال ليس لي بالرى شئ ثم جافى الغدوا حتى ان هذه الدار من عشرين سنة وهو بالرى كان له ذلك في قول علي ثار رحمه الله تعالى \* قال ابن مقاتل وأما عندي في المستثنين جميعا بيرا غرماؤه ولا يسمع دعواه \* ولو قال ابرأت جميع غرمانى لم يكن ذلك برا ما اذا لم ينص على أقوام معينين \* ولو قال قبيلة فلان فان كانوا لا يحصون فهو مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة جائزة وكذلك الاقراره رجله على الناس ديونهم غيب عنه فقال من كان لي عليه شئ فهو في حل ذكر

برئ الكفيل من الكفالة بالنفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها \* ولو كفل بنفس رجل الى الغد على انه ان لم يوافق به غدا في المسجد فعليه المال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يوافق الطالب غدا في المسجد الا عظم فيقبضه منه فهو منه بري ثم التقي بعد الغد فقال الكفيل قد تغيبت وقال الطالب قد وافت لا يصدق أحدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل وان أقام كل واحد منهما البينة على الموافقة في المسجد ولم يشهدوا ان الكفيل دفع المكفول به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل ولو أقام الكفيل البينة على الموافقة في المسجد ولم يقيم الطالب بينة برئ الكفيل من المال والنفس ولا يصدق الطالب على الموافقة \* رجل كفل بنفس رجل والمكفول به محبوس عند القاضي فدفع الكفيل الى الطالب في السجن برئ الكفيل وان كفل بنفس رجل وهو محبوس ثم أطلق ثم أعيد الى الحبس قدفعه اليه قالوا ان كان الحبس الثاني بشئ من التجار ما وغيره اصح الدفع وري الكفيل وان كان الحبس الثاني بشئ من أمور السلطان لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوى فاضيلان \* اذا حبس المكفول بنفسه بدين أو غيره بواخذبه الكفيل هكذا أطلق في الاصل \* قالوا وهذا اذا كان محبوسا في مصر آخر فاما اذا كان محبوسا في مصر الذي وقعت فيه الكفالة في سجن القاضي الذي تخصصه اليه لا يطلب بالتسليم ولكن القاضي يخرج منه من السجن حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن فاما اذا كان محبوسا في مصر الذي وقعت فيه الكفالة ولكن في سجن قاض آخر بان كان في مصر قاضيان أو حبس في سجن الوالى فالقياس أن يواخذ الكفيل بالتسليم وفي الاستحسان لا يواخذبه ويكون الحكم فيه كالحكم فيما كان في سجن هذا القاضي كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى اذا كان المكفول بالنفس محبوسا في سجن قاض آخر في هذا المصنف القاضي يأمر الطالب أن يذهب الى القاضي الذي حبسه وتكون خصومته عنده كذا في المحيط \* اذا حبس المكفول بالنفس بعد الكفالة وسلم الكفيل المكفول بنفسه في السجن لا يبرأ قال مشايخنا هذا اذا كان محبوسا في سجن قاض آخر اما اذا كان محبوسا في سجن القاضي الذي وقعت الخصومة اليه فقد اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وعامتهم على أنه يبرأ وهو الصحيح وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يبرأ اذا كان محبوسا في مصر الذي وقعت الكفالة فيه استحسنوا وان كان محبوسا في سجن قاض آخر وفي سجن الوالى \* وقالوا ايضا وهذا اذا كان محبوسا من جهة غير الطالب فاما اذا كان محبوسا من جهة الطالب فيبرأ بالتسليم في الحالين لا محالة وفي الفتاوى اذا سلم في السجن بناء على طلب الطالب بيرا هكذا في الذخيرة \* ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فحاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت

الناطقي رحمه الله تعالى فيه خلافا فقال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذهم بما عليهم \* وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو جاز وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان ثوب قائم في يد رجل أو عبد قائم في يده فله أن يأخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه \* ولو كان له على آخر حق فابراءه على انه بالخيار صرح الابرار وبطل الخيار لان الابرار في كونه تخليكا دون الهبة \* ولو وهب عبدا على أنه بالخيار صحت الهبة وبطل الخيار فالابرار أولى \* رجل قال لا خير جعلتك في حل في الدنيا أو قال جعلتك في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدارين وفي الساعات \* ولو قال لا أخصمك أو قال لا أطيبك ما لي قبلك فهذا ليس بشئ وحقه على حاله \* رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان من غير أن يعلم باخائه قال نصبر رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولا ضمان عليه \* وان قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجوز ومن تناول ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى



هو جائز فأبصر رحمه الله تعالى جعل هذا اباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى جعله ابراء عما تناول والابراء للمجهول باطل والفتوى على قول أبي نصر رحمه الله تعالى \* ولو قال لا يخرج ما أتى كل من مالى فقد جعلت في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع ما أتى كل من مالى فقد أبراءئك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا ابراء والصحيح انه يبرأ ما على قول أبي نصر رحمه الله تعالى فلان هذا ما اباحة واباحة المجهول جائزة وأما على قول محمد بن سلمة رحمه الله تعالى فلان هذا ابراء للعلوم عن ضمان ما تناوله فيكون ابراء عن الدين الواجب لاعن العين \* رجل قال لا آتيت في حل مما أكلت من مالى أو أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولا يحل له الاخذ والاعطاء لان اباحة الطعام للمجهول جائزة فان من قدم مائدة بين قوم حل لهم الا كل منها وتعليك المجهول باطل \* رجل قال أذنت الناس في غرتي فحلبت فني أخذت شيئا ففعله فبلغ الثامن وأخذوا من ذلك شيئا فهو لهم لان هذه اباحة \* رجل (٣٦١) قال أجهت فلان أن يأكل من مالى

وفلان لا يعلم بذلك قال  
الفقيه أبو بكر البخاري رحمه  
الله تعالى لا يباح له الا كل  
لان الاباحة اطلاق والاطلاق  
لا يثبت قبل العلم كالتوكيل  
\* وعند البعض الاباحة  
تثبت قبل العلم \* رجل قال  
لا آخذ دخل كرى وخذ  
من العنب فله أن يأخذ  
مقدار ما يشبع به انسان  
واحد لان هذا اذن بقدر  
ما يحتاج اليه في الحال  
\* رجل أراد أن يول كل غيرة  
في أملا كه فقال الوكيل أنا  
إذا دخلت فيها لا آمن من  
أن أتناول شيئا من مالك  
فقال الموكل أنت في حل  
من تناولك من مالى من  
درهم الى مائة درهم فدخل  
فيها له أن يتناول من ماله من  
المأكول والمشروب  
والدراهم ما لا يتعدى  
يقصد فبأخذ من ماله جلة  
مائة أو خمسين درهما فليس  
له ذلك والله أعلم بالصواب  
والية المرجع والمآب

به وأنت حبسته بدين فلان آخر عليه عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي يأمر باحضار المطلوب حتى يسلم  
الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس كذا في فتاوى قاضيان \* المكفول به محبوب من بدين عليه  
فأخبره القاضي لخصومة الطالب فقال الكفيل قد دفعته اليك فان قال ذلك قدام القاضي يرى من  
الكفالة وان قال في غير مجلس القاضي وهو ممنوع منه مع رسول القاضي لا يبرأ من الكفالة قال  
محمد رحمه الله تعالى إذا تكفل بنفس رجل وصله اليه في المجلس مع من أحضره من الحبس في مجلس  
القاضي لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة فلو كان المكفول به محبوبا في الدماء فلا سبيل على الكفيل  
بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب ببعض الامصار يأمر القاضي الطالب  
أن يأخذ منه كفيل بنفسه ويخرجه من السجن حتى يجي بالمكفول به وكذلك لو حبسه بدين عليه  
فسأل عنه فلم يوجد في هذا المصرا ل وكان ماله بخراسان فانه يخرج به ويأمره أن يأخذ منه كفيل  
بنفسه على قدر المسافة فيبيع ماله ويقضى دينه كذا في محيط السرخسي \* من كفل بنفسه آخر ولم  
يقبل اذا دفعت اليك فأناب الى دفعه اليه فهو يرى كذا في الهداية \* ثم لا يحل ما أن يسلم بعد طلب  
الطالب منه أو قبله فان سلمه اليه بعد ما طلب منه يبرأ وان لم يقبل سلمت اليك بحكم الكفالة وان سلمه  
من غير طلب الطالب لا يبرأ ما لم يقبل سلمت اليك بجهة الكفالة كذا في محيط السرخسي \* ولو سلم الكفيل  
المكفول عنه الى الطالب فاني أن يقبله يجبر على القبول كذا في التبيين \* لو كفل بنفسه الى شهر ثم دفعه  
اليه قبل الشهر يرى وان أي المكفول له أن يقبله كذا في الخلاصة \* ويرى بتسليم المطلوب نفسه من  
كفالاته وتسليم وكيل الكفيل ورسوله كذا في الكثر \* وشرط براءة ان يقول كل واحد من هؤلاء  
سلمت اليك بحكم الكفالة كذا في التبيين \* ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط في هذه المسئلة التسليم  
من كفالة فلان قال شيخ الاسلام المعروف بجواهر رزاده قال مشايخنا شرط التسليم من الكفالة  
شرط لازم فاما شرط التسليم من كفالة فلان فاما يحتاج اليها اذا كان بنفسه كفيلان كل واحد منهما  
بعد على حدة فاما اذا كان بنفسه كفيل واحد فلا حاجة الى ذلك فلان كذا في المحيط \* لو أن رجلا أجنبيا  
ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب يرى الكفيل وان سكت  
الطالب ولم يقبل قبلت لا يبرأ الكفيل ولو أخذ القاضي من المدعي عليه أو أمين القاضي كفيل بالنفس  
بطلب المدعي أو بغير طلبه وسلم الكفيل الى القاضي يرى وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا اذا لم يصف  
القاضي أو أمينه الكفالة الى الطالب فان أضاف وقال له القاضي أو أمينه ان المدعي يطلب منك كفيل  
بالنفس فاعطه كفيل لا يتفلسم وسلم الكفيل الى القاضي او الى أمينه لا يبرأ وان سلمه الى الطالب يرى

كتاب الهبة \* فصل فيما يكون هبة من اللفاظ وما لا يكون \* رجل قال لغيره هذه الامنة لك قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى هذه هبة جائزة يملكها اذا قبض \* ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا أن يكون قبله كلام يستدل به على أنه أرا به الهبة \* ولو  
قال وهبت لك فرجها فهي هبة يملكها اذا قبض \* رجل في يديه ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب أعطنيته فقال أعطيتك عن محمد  
رحمه الله تعالى أنها تكون هبة \* رجل قال لا آخذ منك هذا الثوب أو قال هذه الدراهم فقبضها منه قال محمد رحمه الله تعالى  
هي عندي هبة \* رجل قال لا آتيت في حل من مالى حينما أصبت فقلت معاشقت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان هذا على الدراهم  
والدنانير خاصة \* ولو أخذ من أرضه فأكه أو لوزة أو حلب بقره أو غنمه لا يحل له ذلك \* رجل دفع الى رجل طعاما وقال هذا لمنفعة  
او دفع اليه شاة وقال هذه لمنفعة فله ان يشرب لبنها أو يأكل كل الطعام \* وكذا الواضع درهمان وقال هذا لك منعة \* وكذا الدينار وما يؤول كل

ويشرب وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على الهبة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى رجل قال لغريمه ادري هذه لك رقبتي وقبضها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي عارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي هبة جائزة وقوله رقبتي باطل ولو قال هذا الدار لك فان مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك ذكر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النواذر أنه لو قال هكذا كانت الهبة جائزة ويطل الشرط \* وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أرقبتك دارى هذه فهي عارية وان قال أرقبتك دارى هذه وهي لك فهي هبة \* وأما في العمرى كلاهما سواء وهي هبة \* وعن محمد رحمه الله تعالى رجل قال أرضي فلان وحد الأرض أو قال الأرض التي هي لي وحدها ولدي فلان وهو صغير قال محمد رحمه الله تعالى هو جائز وهي هبة وإن شاءه قبض للصغير \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغريمه قد جعلت (٣٦٣) هذه الدار لك عمرى أو قال غرلك أو حياتك أو هي لك حياتك فإذا مت فهو رد على

كذا في فتاوى قاضيان \* إذا وكل الطالب رجلا بأن يأخذ له كفيلا من المطلوب بنفسه فهذا على وجهين أما أن أضاف الوكيل الكفالة إلى نفسه ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للوكيل وأما أن أضاف الكفالة إلى الموكل ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للموكل فان دفع الكفيل المطلوب إلى الموكل برئ في الوجهين جميعا استحسننا كذا في الذخيرة \* أما إذا سلمه إلى الوكيل فان أضاف إلى نفسه برئ وان أضاف إلى الموكل لا كذا في التارخاتية \* ولو كفل جماعة بنفس رجل كفالة واحدة فأحضره أحدهم برئوا جميعا وان كانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقون كذا في البدائع \* وأما إذا مات المكفول به فقد برئ الكفيل بنفسه من الكفالة كذا في الهداية \* ولا فرق في ذلك بين كون المكفول به حيا أو عبدا كذا في فتح القدير \* وكذا إذا مات الكفيل كذا في الهداية \* الكفيل بنفسه إذا أعطى الطالب كفيلا بنفسه مات الاصيل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا في فتاوى قاضيان \* رجل كفل بنفس رجل فمات الطالب فالكفالة بالنفس على حالها فيعبد ذلك ان دفع الكفيل المكفول به إلى وصي الميت برئ عن الكفالة سواء كان في التركة دين أم لم يكن وان دفع إلى وارث الميت ان كان في التركة دين لا يبرأ سواء كان الدين مستقرا أم لم يكن وان لم يكن في التركة دين يبرأ عن حصة المدفوع اليه خاصة ولو كان في المال فضل على الدين وقد كان الميت أوصى بثلث ماله فدفع الكفيل المكفول به إلى الوارث أو إلى الموصى له أو إلى الغريم لا يبرأ \* ولو دفع إلى هؤلاء الثلاثة همل يبرأ قال شمس الأئمة السرخسي الاصح عندي أنه لا يبرأ كذا في الظهيرية \* فان أتى الوارث الدين والوصية جاز ذلك الدفع إلى الورثة ويبرأ الكفيل كذا في المحيط \* رجل كفل لرجل بألف درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برئ الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير أمره برئ المطلوب أيضا لأنه لم يمت الطالب صار ذلك المال ميراثا لورثته ولو ملك الكفيل المال في حال الحياة بالقضاء أو بالهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع على المكفول عنه وكذا إذا ملك الكفيل المال بالارث هذا إذا مات الطالب والكفيل وارثه وان مات الطالب والمكفول عنه وارثه برئ الكفيل لان المطلوب وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان للطالب ابن آخر مع المطلوب برئ الكفيل عن حصة المطلوب وبني عليه حصة الابن الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* وبرئ الكفيل بإداء الاصيل وبإبراء الطالب الاصيل كذا في الكافي \* ويشترط قبول الاصيل \* وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول كذا في النهر الفائق \* ولورده ارتدودين الطالب على حاله واختلاف مشايخنا رحمه الله تعالى ان الدين هل يعود إلى الكفيل

قال هذه هبة جائزة والشرط باطل \* وتفسير العمرى أن يقول وهبته منك على أنك ان مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك فهذه هبة جائزة والشرط باطل \* ولو قال هذه الدار لك حبس فدفعها اليه كان باطلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي هبة جائزة وقوله حبس أو رقبتي باطل \* رجل منح رجلا بعيرا أو شاة أو ثوبا أو غير ذلك قال كل شيء منعه مما ينتفع به للسكنى أو اللبس مثل الدار والثوب ولبس الشاة وظهر البعير فهو عارية برده وفي الطعام والدرهم والدين وما لا ينتفع به الا بالاستهلاك يكون قرصا في ظاهر الرواية كإعارة الدراهم وفي النواذر يكون هبة \* ولو وضع سكرابن قوم وقال خذوه مني أخذ فهو له ولو نثره فوق في حجر رجل أو

كفه فأخذه آخر منه فهو جائز وهذا اذا لم يسط كفه أو ذيله لذلك فأما اذا سبط ذلك فوقع فيه فهو له \* وقال الشيخ الامام الزاهد المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى الدراهم المنثورة في هذا بمنزلة السكر \* ولو وقع السكر أو الدراهم على رأس رجل ثم سقط عن رأسه فأخذه آخر فهو للثاني \* ولو أخذ رجل بيده ثم سقط منه فأخذه آخر فهو للاول \* قال محمد رحمه الله تعالى التهمة عندنا جائزة اذا أذن بها صاحبها \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السر الكبير رجل قال لقوم اني وهبت جاريق هذه للاحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد منهم كانت له \* رجل روى ثوبه لا يجوز لاحد أن يأخذها حتى يقول حين رماه من أراد أن يأخذها فليأخذها سبب دأبه لعله فأخذها انسان وتعاهدا قال ابو القاسم رحمه الله تعالى لصاحبها أن يستردّها الا أن يقول عند التسليم من شاء فليأخذها فحينئذ تكون الدابة لمن تعاهدا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب كذلك اذا قال صاحب القوم معلومين ويكون هبة استحسننا

لان الموهوب له وان كان مجهولاً فعند القبض يصير معاً \* ولو سب دابة وقال لا حاجة لي بها ولم يقل هي لمن أخذها فأخذها  
 انسان لا تكون له ولو أرسل طيراً لمأكله فارسل الطير بمنزلة تسبب الدابة قالوا في الطير لا ينبغي أن يرسلها اذا كان وحشياً الاصل اذ لم يقل  
 هي لمن أخذها لانه اذ لم يقل ذلك فمن أخذها لا تكون له فيكون كلام مال الغير \* رجل قال أذنت الناس جميعاً في تخليق هذه فمن أخذ  
 شيئاً منها فهو له فبلغ ذلك فاسمن الناس وأخذوا من ذلك شيئاً كان لهم \* رجل رفع عيناً ساقطاً فزعم ان الملقى قال من أخذ فهو له وصاحب  
 العين يشكر ذلك القول قال الناطقي رحمه الله تعالى ان أقام الرافع عينه على ما ادعى أو حلف صاحب العين فأبى أن يحلف فان العين يكون  
 للرافع \* ولو ان الرافع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن أخبر بما قال صاحب العين عند الالتقاء وسعه أن يأخذه بالخبر \* رجل عنده  
 دراهم غيره فقال له صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضاً وان كانت حنطة (٢٦٣) فقال له صاحب الحنطة كلها كانت

هبة له \* رجل قال لا خير  
 هب لي هذا الشيء مزاحاً  
 فقال وهبت وسلم قال أبو  
 نصر رحمه الله تعالى يجوز  
 ذلك \* رجل قال لختنه  
 بالفارسية اين زمين ترا  
 فاذهب وازرعها فقال  
 الختن قبلت وزرع قال أبو  
 القاسم رحمه الله تعالى كان  
 الارض للختن وان لم يقل  
 الختن قبلت لم تكن له \*  
 رجل قال لا تخرو هبت  
 عبدى هذا منك والعبد  
 حاضر بحيث لو مذهبته ناله  
 فقال قبضته قال أبو بكر  
 رحمه الله تعالى جازت الهبة  
 من غير قوله قبلت ويصير  
 قابضاً في قول محمد رحمه الله  
 تعالى وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى لا يصير  
 قابضاً ما لم يقبض \* وان  
 كان العبد غائباً فقال له  
 وهبت منك عبدى فلانا  
 فاذهب واقبضه فقبضه  
 جاز وان لم يقل قبلت وبه  
 نأخذ \* ولو قال هو لك ان

أم لا قال بعضهم يعمد وقال بعضهم لا يعود كذا في شرح الطحاوى \* ولو وهب الطالب المال من  
 المطلوب فمات قبل الرد فهو بريء وان لم يمت فرد الهبة فرده صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل  
 على حاله كذا في المحيط \* ولو كان الابراء والهبة بعد موته فقبل ورثته صح ولورثته ورثته ارثتو بطل  
 الابراء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الابراء بعد الموت ابراء للورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يرثه  
 بردهم كالأبراء في حال حياته ثم مات قبل القبول والرد كذا في شرح الطحاوى \* ولو أبرأ الكفيل  
 صح الابراء قبل أن أولم يقبل ولا يرجع على الاصيل ولو وهب الدين له أو تصدق عليه يحتاج الى  
 القبول فاذا قبل كان له أن يرجع كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ففي الكفيل حكم ابرائه والهبة له  
 مختلف ففي الابراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصيل اتفق حكم  
 الابراء والهبة والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل كذا في شرح الطحاوى \* ولو أبرأ المريض وارثه من  
 الكفالة بالنفس جاز لان المريض مريض الموت بمنزلة الصحيح فيما يتعلق به حق الغرما والورثة وحققهم  
 لا يتعاق بالکفالة بالنفس لانها ليست بمال ولهذا لو كان الكفيل بالنفس أجنبياً فأبرأ المريض لم يعتبر  
 من الثلث وكذلك لو كان الكفيل بالنفس غير وارث وعلى المريض دين محيط فأبرأ الكفيل ثم مات من  
 مرضه ذلك فهو جائز كذا في محيط السرخسي \* ولو أبرأ الكفيل برئ هو الاصيل \* لو صالح الكفيل عما  
 استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل كذا في الكافي \* لو صالح الكفيل أو الاصيل الطالب على خمسةائة عن  
 الاثني على عليه فاما ان يذكر في الصلح ابراءهم فغير أن جميعاً أو ابراءة الاصيل فكذلك الحكم ولم يشترط شيء  
 فكذلك لا يشترط أن يبرأ الكفيل لا غير فبرأ هو وحده عن خمسةائة والالف على الاصيل كذا في التبيين  
 \* فالطالب بالخيار ان شاء أخذ جميع دينه من الاصيل وان شاء أخذ من الكفيل خمسةائة ومن الاصيل  
 خمسةائة ويرجع الكفيل على الاصيل عما أدى ان اصطلمها بأمره وان كان بغير أمره فلا كذا في شرح  
 الطحاوى \* لو أن الكفيل أحال المكفول له على رجل قبل المكفول له والمختار عليه برئ الكفيل  
 والمكفول عنه كذا في السراج الوهاج \* واذا كفل رجل بنفس رجل ثم أقر الطالب انه لاحق له قبل  
 المكفول به له أن يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ \* ولو أقر وقال لاحق قبل المكفول به لا من جهته ولا من  
 جهة غيره ولا يبرأ ولا يوصاية ولا بوكالة برئ الكفيل من الكفالة كذا في الخلاصة \* ولو قال لاحق لي  
 قبل الكفيل يبرأ الكفيل وصار المنقضي بهذا الاقرار الحقوق الثابتة كلها للطالب قبل الكفيل كذا  
 في الذخيرة \* ضمن له ألفاً على فلان فبرهن فلان انه كان قضاء اياه قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل دون  
 الكفيل ولو برهن انه قضاء بعد ما يبرأ كذا في البحر الرائق \* ولو أبرأ الكفيل الاصيل قبل الاداء الى

شئت ودفعه اليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز \* رجل قال اغبره وهبت لك هذا العبد أمس ولم تقبل كان القول  
 قول الواهب \* رجل قال لا تخرك سوتك هذا التوبى وأعطيتك أو قال جعلت لك هذه الدرا وأقال هذه لك فاقبضها أو قال هي لك هبة  
 تسكنها فهو هبة \* ولو قال هبة سكنى أو سكنى هبة أو سكنى صدقة أو قال أخذ منك هذه الجارية فهي عارية في جميع ذلك \* وكذلك  
 لو قال جلتك على هذه الدابة يكون عارية إلا أن ينوى الهبة \* وقيل هي من السلطان تكون هبة \* ولو قال في الدار هي لك هبة  
 اجارة كل شهر يدرهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة \* ولو وهب لرجل غائب دراهم وأرسل بها على يدرسل فقال الموهوب له للرسول  
 تصدقت بها عليك لا يجوز \* ولو قال للرسول تصدق بها عنى لا يجوز فان تصدق الرسول عنه ضمن الرسول للواهب \* رجل قال جميع  
 ما أملكه فلان يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض \* ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الى فلان فهو اقرار لان في الوجه الاول

صرح بإضافة الملك إلى نفسه ثم أضافه إلى فلان ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصرح بملك نفسه لأن ما يعرف به أو ينسب إليه قد يكون لغيره \* ولو قال بالفارسية أين غلام تراست يكون اقرا \* ولو قال أين غلام ترا يكون هبة لا يملكه إلا بالقبض \* وذكر في الزبادات إذا قال الجماعة من المسلمين هذا المال لكم يكون هبة \* رجل قال لا آخذ هذا المال وأغرف سبيل الله تعالى يكون قرضاً لأن الكلام يحتمل القرض ويحتمل الهبة والقرض إذا ما فاعل عليه ولا آخذ المطلق سبب الضمان في الشرع \* ولو دفع إليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض وهو كما قال أصرفها في حوائجك \* ولو دفع إليه ثوباً فقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لأن قرض الثوب باطل فإذا تعذر حمله على القرض يجعل هبة تصحها التصرف \* رجل غرس كرماً وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لأن الجعل عبارة عن التملك \* وإن قال (٣٦٤) أغرسه باسم ابني لا يكون هبة وإن قال جعلته باسم ابني يكون هبة ظاهره إلا أن الناس يريدون بهذا التملك والهبة

الطالب من الدين أو وهبه منه يجوز حتى لو أدى الكفيل إلى الطالب بعد ذلك لم يرجع به على الأصل كذا ذكره الامام فاضل بن الامام الجبوري كذا في النهاية قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل الكفيل بالنفس إذا قضى الدين الذي على المكفول بنفسه على أن يبرئه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البراءة كذا في المحيط \* ولو قضى المطلوب دين الطالب لا يبرأ الكفيل بالنفس إذا كان يدعى عليه حقاً آخر كذا في التتارخانية \* والكفيل بالنفس إذا صالح على مال لا سقط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط كذا في الفصول الاستروثنية وبه بقي كذا في الذخيرة \* ولو كان كفيلاً بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس يرى كذا في الفصول الاستروثنية \* ولو قال المكفول له لكفيل برئت إلى من المال فهو اقرار منه بالقبض من الكفيل حتى لا يكون للكفيل إذا كفل بامرء \* ولو قال للكفيل أبرأتك فهو اقرار منه بالقبض من الكفيل حتى لا يكون للكفيل أن يرجع بالمال على الأصل \* وإن قال الطالب للكفيل برئت لم يقل إلى فهو اقرار عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار بالقبض كذا في الكافي \* وقيل أبو حنيفة رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وهو مختار صاحب الهداية وهو أقرب الاحتمالين فالمصير إليه أولى كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا خلاف بينهم أنه لو كتب في الصد برئ الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقراراً بالقبض كذا في النهر الفائق \* ولو قال الطالب للكفيل أنت في حل من المال فهو كقوله أبرأتك بإجماع من الأئمة الأربعة لأن لفظ الحل يستعمل في البراءة بالبراءة بالقبض كذا ذكره الجبوري كذا في معراج الدراية \* لو كفل بالثمن فاستحق المبيع برئ الكفيل وكذا لو رده بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط \* ولو كفل المشتري بالثمن لغريم البائع فاستحق المبيع برئ الكفيل ولو رده بعيب بقضاء أو بغيره لا كذا في البحر الرائق \* لو أن رجلاً تزوج امرأة وكفل بالمهر رجلاً عن الزوج ثم سقط كل المهر بالفرقة الكائن من قبلها قبل الدخول بها أو سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول بها برئ الكفيل عن كل المهر في الفصل الأول وعن نصف المهر في الفصل الثاني حكاه البراءة الزوج ولو أن امرأة تزوجت نفسها من رجل على ألف درهم وأمرت زوجها حتى يضمنها فريم أو حالتهما عليه أو كفلها عنه ثم وقعت بينهما من جهتها فرق قبل الدخول بها حتى سقط كل المهر فإن الزوج لا يبرأ عن الكفالة وإذا بقيت الكفالة حتى أدى الزوج رجوعاً على المرأة وكذلك لو طلقها الزوج قبل الدخول بها ضمن مثل ذلك إلا أنه يرجع عليها قدر النصف كذا في المحيط \* ولا يجوز تعاقب البراءة من الكفالة بالشرط كذا في الهداية \* وهذا هو الظاهر كذا في غاية البيان \* ويروي أنه يصح كذا في الهداية

رجل اتخذ وليمة للختان فأهدى الناس هدايا وضعوا بين يديه قالوا إن كانت الهدية مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئاً يستعمله الصبيان فهي للصبي لأن مثله يكون هبة للصبي عادة \* وإن كانت الهدية دراهم أو دنائير أو غير ذلك يرجع إلى المهدى فإن قال المهدى هي هبة للصغير كانت للصغير \* وإن تعذر الرجوع إليه ينظر إن كان المهدى من معارف الأب أو أقاربه فهي للأب وإن كان من قرابة الأم أو من معارفها فهي للأم \* وكذا إذا اتخذ وليمة لأفان ابنة إلى بيت زوجها فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الأب أو من قرابة الأم \* وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج أو من أقاربه أو من معارف المرأة أو

أقاربه إلا إذا من المهدى وقال أهديت لهذا أو لهذا فيكون القول له \* وقال بعضهم في الأحوال كلها تكون الهدية للوالد لأن الوالد هو الذي اتخذ الوليمة \* وقال بعضهم تكون للولد لأن الوالد اتخذ الوليمة لأجل الولد \* ولا يعتبر قول المهدى عند الإهداء أهديت للوالد أو لأحد الوالدين \* إذا كان رجلاً عظيماً حتماً يقول المهدى هذا لخدمكم أو لأعتماد على ما قلنا أولاً \* رجل قال لا آخذ هذه القرارة الحنطة أو هذا الرزق السمن كانت الهبة هي الحنطة والسمن دون القرارة والرزق \* ولو قال وهبت منك غرارة الحنطة ورزق السمن كانت الهبة في الرزق والقرارة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لأن في الوجه الثاني أضاف الهبة إلى القرارة والرزق لا إلى الحنطة والسمن فلا يدخل فيه الحنطة والسمن كتاب العبد \* وفي الوجه الأول أضاف الهبة إلى الحنطة والسمن \* رجل أهدى إليه جارية شياً من المأكولات في إناه هل له أن يأكل في إناه قال الغني أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان ثرياً ونحو ذلك لا بأس به لأنه لو

بجعله في ائمة أخرى تذهب لانه وان كان شيامن الفواكه لا يسعه أن يأكل فيه إلا أن يكون بينهما انبساط \* قوم أجلسوا على أخوة هل لاهل الخوان أن يناول شيامن على خوان آخر ومن هو ليس بجالس معه على خوانه \* قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ليس لهم ذلك ومن ناول من معه على خوانه فإنه لا بأس به وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال ابن مقاتل \* وفي الاستحسان كل من كان في ثلاثة الضيافة إذا أعطاه جاز قال وبه نأخذ \* رجل وهب عبدا ناسا بغير إذن المولى وسله ثم ادعى مولاه أنه عبده وأقام البيعة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد ذكر الخصاف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز إجازته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وهذا على الرواية التي تروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء القاضي للمستحق يكون فسخا للعدود الماضية أما في ظاهر الرواية لا يكون فسخا كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى فإذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنفسخ الهبة فتصح (٣٦٥) إجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية \* رجل قال

لا خير كنت وهبت لي ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم أقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض \* رجل أقر أنه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض \* والاصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض \* رجل قال لا خير أعترتك هذه القصة من اثر يد فأخذها وأكلها كان عليه مثلها أو قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الاتقاع به الا بالاستهلاك يكون قرضا \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذ لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تهادى وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى انه مرقوم بضر بون الظنهور فوق عليهم وقال هو به مني

\* وهذا أوجه كذا في فتح القدير \* قيل في وجه اختلاف الروايتين أن عدم الجواز انما هو اذا كان الشرط شرطا محضالا لمنفعة الطالب فيه أصلا كقوله اذا جاء غدا ونحوه لانه غير متعارف بين الناس وأما اذا كان الشرط فيه نفع للطالب وله تعامل فتمليق البراءة صحيح كذا في العناية \* ولا يجوز تعليق راءة الاصيل بالشرط فلو قال للطالب اذا جاء غدا فانت بري من الدين لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* رجل له دين على رجل فقال الطالب للطالب ان لم أقبض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فقلت المطلوب كانت البراءة باطله \* ولو قال الطالب ان مت أنا فانت في حل فهو جائز لانها وصية كذا في فتاوى قاضيان \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال الطالب للطالب اذا خرج فلان من السجن أو اذا قدم من سفره فانت بري من الدين فهذا باطل ولو كان المطلوب كفيلا بالالف عن المسجون جاز البراءة كذا في محيط السرخسي \* رجل كفل عن رجل عامل فقال الكفيل للكفول له ان وافيتك بنفسه غدا فانا بري من المال جاز وبري عن المال لمكان التعامل كذا في فتاوى قاضيان \* روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا ضمن مهورا أم ابنه على انه ان مات الابن أو امرأته قبل البناء فهو بري الضمان لازم والشرط باطل كذا في الفصول العمادية \* ولو قال الكفيل بالنفس أناري متى ماراه الطالب أو اقبية فهذا جائز ويرى اذا رآه الطالب أو اقبية في موضع بقدر على طلب حقه فيه كذا في محيط السرخسي \* وفي الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره أنا كفيل لك بنفسك هذا اليوم فاذا مضى اليوم فأناري قال اذا مضى اليوم فقد برى كذا في المحيط \* كفل عامل على رجل على أنه متى سلم نفس المطلوب الى الطالب فهو بري من المال وان أخذ الطالب المال من الضامن قبل أن يدفع الضامن اليه نفس المطلوب رجع ثم ان الضامن جاء بنفس المطلوب ودفع الى الطالب رجع الضامن على الطالب بالمال الذي دفع اليه كذا في الذخيرة \* الطالب اذا علق راءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلاثة في وجه تجوز البراءة ويبطل الشرط نحو أن تكفل رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على مال يسيرته عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية الجامع وأحدى روايتي الحوالة والكفالة وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفالة \* وفي وجه تجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل وبما عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال الى الطالب ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط \* وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فإنه يكون باطلا كذا في

(٣٤ - فتاوى ثالث) حتى تروا كيف أضرب فدفقوا اليه فضربه على الارض وكسره وقال رأيتم كيف أضرب قالوا أيها الشيخ خذ عنتنا وانما قال لهم ذلك احترازا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده كسر الملامهي بوجوب الضمان وهذا دليل على ما مر أن هبة المازح جائزة \* رجل قال لا خير وهبت عبدي هذا منك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لان القبض في المجلس بحضرة الواهب دلالة القبول بخلاف ما مر من مسئلة هبة الارض من الختن لانه لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس \* رجل أمر شريكه بأن يدفع الى ولده ما لا فاستمع الشريك عن الاداء قالوا ان كان أمره بالدفع الى ولده على وجه الهبة للولد لم يكن للولد أن يخاصم الشريك لان حقه في الهبة لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة للولد كان للولد أن يخاصم الشريك لانه يخاصمه لانه يحكم الوكالة لنفسه وحق الاب ثابت على الشريك فسمع دعواه \* رجل وهب أمه لرجل وسلمها اليه وعليها حلي وثياب جازت الهبة \* وكذا الصدقة

ويكون الثياب والخلى للواهب للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة \* قال مولانا رحمه الله تعالى فان كان الثوب عليها قدر ما يستعورتها ينبغي أن يكون ذلك للموهوب له \* ولو وهب الخلى الذي له على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والخلى الى الموهوب له لان الخلى والثوب مادام على الجارية يكون تبعاً للجارية \* غولاً بالاصل فلا تجوز زهنته كجوالى الخطئة وخوان الطعام \* رجل قال لغيره وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له قبلت جاز قالوا ولا يدخل في الهبة الغلق والسرر والسلالم المفترزة لانها بمنزلة متاع موضوع في البيت \* ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقه قالوا تدخل هذه الاشياء في الهبة \* قال مولانا رحمه الله تعالى عندى الغلق لا يدخل في بيع البيت بذكر المرافق فلا يدخل في الهبة \* رجل وهب لآخر أرضاً على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب \* وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى (٢٦٦) ان كان في الارض كرم وأشجار جازت الهبة ويطلق الشرط وان كانت الارض قراحا

فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان في الشرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب فتجوز الهبة ويطلق الشرط لان الهبة لا تسقط بالشرط الفاسدة وفي الارض القراح شرط على الموهوب له عوضاً عما جاز ولا لان الخارج من الارض ثمة ملكه فيكون له فكان مفسداً للهبة \* رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة فاسدة لانها مية على خطر والهبة لا تصح مع الخطر \* وقال زفر رحمه الله تعالى تجوز هذه الهبة \* رجل له على رجل ألف درهم تم تقديت المال وألف غلة وقال للدين وهبت لك أحد المالكين قال محمد رحمه الله تعالى جازت الهبة والبيان اليه مادام حيا ولو ارثه به لم يمتونه ان مات قبل البيان لان هبة الدين

#### فتاوى قاضيان \*

الفصل الرابع في الرجوع \* رجل قال لغيره اكفل لفلان بألف درهم عنى أو قال انكفد فلانا ألف درهم عنى أو قال اضمن عنى ألف درهم أو قال اضمن له الألف التي عنى أو قال اقضه ماله على أو قال اقضه عنى أو قال أعطه الألف التي له على أو قال أعطه عنى ألف درهم أو قال أوفه عنى أو قال ادفع اليه الألف التي له على أو قال ادفع له عنى ألف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الآخر في هذه المسائل عما دفع في رواية الاصل كذا في فتاوى قاضيان \* كل موضع صححت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفل به من عنده يرجع على المكفول عنه ولا يرجع قبل الاداء وإذا أدى المال من عنده يرجع عما كفل ولا يرجع عما أدى حتى لو أدى الزبوف وقد كفل بالجياذير رجوع بالجياذير ولو أدى مكان الدنانير الدرهم وقد كفل بالدنانير أو شيئاً مما يكال أو يوزن على سبيل الصلح يرجع عما كفل به كذا في المحيط \* والرجوع على الآخر انما يكون اذا كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه بالدين حتى ان المكفول عنه اذا كان صبياً محجوراً أو امرئ جلاباً بان يكفل عنه فكفل وأدى لا يرجع وكذا العبد المحجور اذا امر رجلاً بان يكفل عنه فكفل وأدى لا يرجع عليه الا بعد العتق وإذا كفل عن الصبي المأذون بامره وأدى كان له أن يرجع بذلك علمه هكذا في العناية \* لو قال ادفع أو اضمن أو اكفل له ولم يقل عنى أو له على فان كان خليفته بان كان يأخذ الرجل منه ويدينه ويضع عنده المال أو يكون في عماله يرجع على الآخر والا فلا كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الاصل اذا امر رجلاً بقاله من الصيرفة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضا عنه أو لم يذكر قضا عنه ففعل المأمور فانه يرجع الصيرفي على الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يكن حرية الا يرجع الآن يقول عنى ذكر في الاصل رجل قال لغيره وليس بخليفته له ادفع الى فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه كذا في فتاوى قاضيان \* لو أن رجلاً كفل عن رجل حاضر بمائة درهم بغير أمره فقال المكفول عنه قدر ضمنت بكه التلك ان كان رضاء قبل قبول المكفول له كان لكفيل أن يرجع بما أدى على المكفول عنه كالأمر قبل الكفالة أن يكفل عنه وان كان رضاء بعد قبول المكفول له لا يكون للكفيل أن يرجع بما أدى على المكفول عنه ولا يكون لرضاء عبدة كذا في النخبة \* كفل عبد عن سيده فعتق فأداه أو كفل سيده عنه بامره فأداه بعد عتقه لم يرجع واحدهم ما على الآخر كذا في الكافي \* اذا تزوج امرأة والمرأة ساكنة في منزل بملها فتركها وضمن عنها الاجر فاذا لا يرجع عليها سواء كان بامرها أو بغير أمرها نظير هذا ما لو ضمن الاب المهر عن الابن الصغير لا يرجع على الابن والرواية محفوظة في الاب اذا شرط وقت الضمان والاداء

اسقاط والجهة لا تمنع صحة الاسقاط ويكون البان الى المسقط \* رجل دفع الى رجل ثوبين وقال له أيهما شئت فلك والا ستر انه لا ينك فلان والابن صغير ان بين الموهوب له قبل أن يتفرق جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان وقت العقد وان تفرق قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة \* وعلى هذا الوهب غلاماً أو شيئاً على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل الاقرار جاز وان لم يجز حتى افترقا لم يجز \* ولو وهب شيئاً على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صححت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار \* أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك شئ من الربح قالوا ان كان المال قائماً لا تصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لانها صادرة ديناً بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح \* رجل وهب لآخر مافي بطن غنمه وأمره بقبضه اذا وضعت لا تصح وان قبض بعد الوضع لانها هبة المعدم \* وكذلك الدهن في السهم والزي في الزيتون قبل أن يعصر



ودقيق الخطة قبل الطحن \* رجل وهب الدين عن عليه الدين ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنها لا تصح من غير قبول المديون عندنا خلافاً لفرج رحمه الله تعالى \* وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وفي أكثر الكتب أنها تصح من غير قبول وهكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنها تصح من غير قبول إلا أنها سطل بالرد \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تصح من غير قبول كما قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى \* ولو كان الدين بين شريرين فوهب أحدهما نصيبه من المديون جاز وإن وهب نصف الدين مطلقاً ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كالو وهب نصف العبد المشترك (فصل في هبة المشاع) رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل وإن وهب من شريك لا يجوز عندنا \* وقال ابن أبي ليلى رحمه الله يجوز \* ولو وهب داراً من رجلين لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٣٦٧) \* وكذلك كل ما يقسم \* وقال صاحباه

رحمهما الله تعالى جاز \* ولورهن داره من رجلين جاز عند الكل \* وكذلك الوأجر داره من رجلين \* ولو وهب نصف داره من رجلين وهب النصف الآخر من رجل آخر وسلم الدار إليهما معاً جاز \* وإن تقدم تسليمه إلى أحدهما لا يجوز \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والداية والثوب والحمام يجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم \* ولو وهب درهماً صاعداً من رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى لا يجوز لأن تصنيف الدرهم لا يضر فكان مما يحتل القسمة والصحيح أنه يجوز وبه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدّي والشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمهما الله تعالى لأن الدرهم الصحيح لا يكسر عادة فكان مما

أنه انما ضمن وأدى ليرجع على الابن انه أن يرجع على الابن في المرأ يجب أن يكون الجواب كذلك كذا في الذخيرة \* ولو كفل للبائع بالثمن فوهب البائع الثمن من الكفيل فقبضه الكفيل من المشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً قال رده على البائع ويرجع عليه بالثمن وأيسر لو أحدهما على الكفيل سبيل كذا في محيط السرخسي \* ولو أدى الكفيل الثياب في السلم رجع بقيتها ولو شرط في السلم التسليم في المصر وبه كفيل فسلم الكفيل المسلم فيه خارج المصر بضراب السلم يرجع على المسلم اليه في المصر كذا في التتارخانية نقلاً عن العنابة \* في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم وضمنه رجل بأمر المدعى عليه ودفعها الضامن إلى المدعى ثم أن المدعى مع المدعى عليه تصادقا على أنه لم يكن على شيء فالمدعى يدفع ما قبض إلى المدعى عليه ثم الضامن يرجع به على المدعى عليه \* وفي المنتقى رجل له على رجل ألف درهم فأمر الطالب المطلوب أن يضمن عنه رجل ألفاً حالة أو ألى أجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن كانت الألف التي للامر على الأمور حالة وضمن الأمور عنه الف إلى أجل فلا أمر أن يرجع عليه بألف حلت أو لم تحل وإن كانت الألف التي للامر مؤجلة فضمن عنه الف مؤجلة إلى مثل ذلك الأجل ثم حلت لم يكن له أن يأخذها وكذلك لو كانت له عنده وديعة وأمره أن يضمن لغريمه عنه ألفاً ليس له أن يأخذ كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل المعبر إذا أخذ كفيلاً برد المستعارة والمغضوب منه إذا أخذ كفيلاً برد المغضوب ثم أن الكفيل حل المكفول به إلى المالك كان للكفيل الرجوع على المستعير والغاصب بقيمة الحمل وهو أجر مثل عمله وهذا استحسان ولو كان مكان الكفالة وكالة بان وكل المستعير أو الغاصب وكذا لو أن ذلك في منزل المعبر أو المغضوب منه أو حيث وقع الغصب أو العارية فهو جاز أيضاً ولكن لا يجبر الوكيل على النقل بخلاف الكفيل فإن الكفيل يجبر على النقل كذا في الذخيرة \* روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل كفل بألف درهم عن رجل بأمره ثم أن الذي عليه الاصل إذا جاء بمضرون الكفيل ثم جحد الطالب ذلك وحلف فأخذ من الكفيل فالكفيل أن يرجع به على المكفول عنه ولو كان الكفيل هو الذي دفع بمضرون عن عليه الاصل ثم جحد الطالب القبض وحلف وأخذ المال من الكفيل فليس للكفيل أن يرجع بما أدى على الاصل كذا في المحيط \* ولو ضمن الوصي دين الميت يرجع في تركته كذا في التتارخانية نقلاً عن العنابة \* رجل اشترى عبداً بألف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري فنقد الكفيل البائع الثمن وقبض المشتري العبد ثم غاب الكفيل قبل أن يرجع على المشتري بمائة دعه من الثمن ثم جاء مستحق فاستحق العبد من يد المشتري فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن لم يكن له ذلك حتى

لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة ولا يضرها الكسر والتبعض كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح \* رجل معه درهمان فقال لرجل وهبت منك درهماً منهما قالوا إن كان الدرهمان مشعوبين في الوزن والجودة لا يجوز لأن الهبة تناولت أحدهما وهو مشعوب \* وإن كانا متعافين جاز لأن الوجه الاول الهبة تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزناً درهم منها وهو مشاع لا يحتمل القسمة وفيما إذا فسدت الهبة بحكم الشيوع إذا هلكت الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى رجل دفع درهمين إلى رجل وقال أحدهما هبة لك والاخر مائة عندك فهل لك جعياً يضمن درهماً وهو في الاخر أمين قال وانما يضمن لأنه أخذ منه مائة فاسد نص أنها تكون مضمونة \* وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال له فيها هبة لك ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فإن هلك المال عند القابض يضمن خسارة

درهم \* ولو وهب نصف الدار أو تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الاعمال أنه يجوز بيعه لأنه لم يقبض \* ولو باعها للموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك نص أن هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك وان اتصل به القبض وبه قال الطحاوي \* وذكر عصام رحمه الله تعالى أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى \* رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة لك فقام من حقه ثلاثة للهبة وثلاثة تصدقت بها عليك قال محمد رحمه الله تعالى ثلاثة فقام جائزة وثلاثة صدقة لم تجز ولم يضمن وثلاثة هبة لم تجز وضمن نص أن الهبة الفاسدة مضمونة \* رجل أعطى رجلاً درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لم يجز \* وان كان أحدهما أثقل وأجوداً وأردأ جاز ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة \* وان قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء (٣٦٨) ودفعهما اليه جاز وان قال أحدهما لك هبة لم تجز كانا سواءاً ومختلفين \* وعن أبي

يوسف رحمه الله تعالى في النواذر اذا قال وهبت لك نصفاً من هذه الدار ولهذا لا تخلفها لم تجز \* وان قال وهبت لك هذا نصفها ولهذا لا تخلفها جاز \* رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على غنيين لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباهما رحمه الله تعالى جاز كانا فقيرين أو غنيين \* وذكر في هبة الاصل اذا وهب لرجلين شيئاً يحتمل القسمة لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذلك الصدقة فصارت الصدقة على رجلين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحتمل أن تكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة \* ولو

يحضر الكفيل ثم اذا حضر الكفيل كان للكفيل الخيار ان شاء رجع عما أدى على البائع وان شاء رجع على المشتري واذا اختار تضمين أحدهما لا يكون له أن يضمن الآخر فان ضمن البائع فليس للبائع أن يرجع على المشتري وان كان الكفيل ضمن المشتري من الاستداء فلا يشتري أن يرجع على البائع بمادفع ولو كان الكفيل حين نقد الثمن رجع على المشتري وغاب ثم ظهر الاستحقاق كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو لم يستحق العبد ولكن ظهر أنه كان حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كان المشتري جارية وظهر أنها كانت أم ولد له كان الجواب فيه كالجواب في فصل الاستحقاق قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشتري الرجل من آخر عبداً بالف درهم وكفل بالثمن كفيل عن المشتري بأمره ونقد الثمن وغاب غيبات العبد في يد البائع قبل أن يقبضه المشتري كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بالثمن أو لم يرجع فلو لم يمت العبد ولكن وجد المشتري به عيباً ورده قضاء أو بغير قضاء أو رده بخيار رؤية أو بخيار شرط كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ولا سبيل للكفيل عليه قال ولو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً بالف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري بأمره ثم ان الكفيل صالح البائع عن الف على خسين ديناراً فالكفيل يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب فالمشتري لا يرجع على البائع وان حضر الكفيل أتبع البائع بالدنانير ولو اراد الكفيل أن يرجع على المشتري لم يكن له ذلك بخلاف ما اذا أدى الكفيل الدراهم فان هناك للكفيل أن يرجع على المشتري ولو كان مكان الصلح يبيع بان يباع الكفيل خسين ديناراً من البائع بالف ثم استحق العبد كان البيع في ذلك والصلح سواءً أو اراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية فيما اذا استحق به العبد بعد افتراقهما فان هناك البيع يبطل كان الصلح يبطل وأما اذا استحق الدراهم وهما في المجلس بعد فالبيع لا يبطل والصلح يبطل ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع قبل التسليم وقد كان الكفيل باع من البائع خسين ديناراً بالدرهم وقبض البائع الدينار كان للمشتري أن يرجع على البائع بالدرهم ولا سبيل للكفيل على البائع ولو كان مكان البيع صلح بان صالح الكفيل البائع من الدراهم على خسين ديناراً ثم مات العبد قبل التسليم الى المشتري فهو نظير مثله البيع الا أنه فرق ما بين الصلح والبيع ففي الصلح للبائع العبد الخيار ان شاء رجع خسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع لا يخير بل يرد الف درهم لا محالة ثم في مثله الصلح اذا اختار البائع الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض الدنانير من البائع وان اختار رد الدراهم فالمشتري هو الذي يقبضها من البائع فلو كان الكفيل مأموراً من جهة المشتري بأن يقضى البائع الثمن فباع المأمور من البائع خسين ديناراً بالثمن أو صالحه من الثمن على خسين ديناراً يجوز ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بغير أمر المشتري ثم ان الكفيل باع من

وهب داراً من رجل فوكل الموهوب له رجلين بقبض الدار فقبضاها جاز \* عبد بن رجلين وهبه البائع أحد المولىين شيئاً يحتمل القسمة لا تصح أصلاً لانهم لم تصح في نصيب الواهب لأنه يكون واهباً لنفسه فبقى في نصيب صاحبه شيء يحتمل القسمة فان كان الموهوب شيئاً لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء لا يحتمل القسمة \* رجل وهب داراً لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب له مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم \* امرأته وهبت داراً من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة وبصير الزوج قابضاً للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم \* رجل وهب داراً فيها متاع الواهب أو جوالق أو جراباً فيها طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة \* ولو وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره \* ولو وهب أرضاً فيها

زرع أو فضل أو فخل عليه أو زرع بدون الأرض أو الفخل بدون الأرض أو فخل بدون التمر لا يجوز الهبة في هذه المسائل لأن الموهوب متصل بفكر الهبة اتصال خلقه مع إمكان القطع والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة ولو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لأن الدار مشغولة بالمتاع فصحت هبة المتاع \* ولو وهب المتاع أولاً وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيه جميعاً \* ولو وهب الدار دون المتاع أو الأرض دون الزرع والفخل أو الفخل دون التمر أو التمر دون الفخل ولم يسلم حتى وهب المتاع والزرع والفخل والتمر وسلم الكل صحت الهبة في الكل لأنه لم يوجد عند القبض والتسليم ما يمنع القبض فصار كالموهوب الكل هبة واحدة وسلم \* أما إذا فرق التسليم والقبض ففرق العقد فيفسد كل عقد بفساد القبض كالموهوب نصف الدار وسلم ثم وهب (٣٦٩) النصف الآخر وسلم فإنه يفسد العقدان جميعاً ولو وهب

زرعاً بدون الأرض أو فحلاً بدون الفخل وأمره بالحصاد والحداد ففعل الموهوب لذلك جاز لأن الموهوب له إذا قبض الهبة بآذن الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وإن قبض بدون إذنه إن قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استحقاقه إن كان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصحت في المجلس ما لم ينه به \* وإن قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له إن كان بأمر الواهب صح والا فلا \* وإن كان الموهوب غائباً عن حضرة الموهوب له فإن قبضه بأمر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك القرض والبيع الفاسد والرهن إن قبض بعده الافتراق عن المجلس إن قبضه بمحكم الأذن صح قبضه والا فلا \* والظلية في الهبة

البائع خسين ديناراً بالثمن أو صالحه من الثمن على خسين ديناراً فالبيع لا يجوز زعاً على كل حال وأما الصالح أن يصالح على أن يكون الثمن الذي للبائع على المشتري للتبرع فالصالح باطل أيضاً وإن صالح بشرط براءة المشتري من الثمن جاز الصالح وإن أطلق الصالح إطلاقاً ولم يشترط شيئاً صح الصالح فلو مات العبد قبل التسليم إلى المشتري أو استحق فقيماً إذا أطلق الصالح إطلاقاً لا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل هو الذي يرجع على البائع ويختار البائع بين إعطاء الدراهم وبين إعطاء الذنابير كذا في الذخيرة \* إن قضى نأية غيره بأمره يرجع عليه وإن لم يشترط الرجوع كالمقضى دين غيره كذا في معراج الدراية \* قال شمس الأئمة \* هذا إذا أمر به لأمره إنكره \* أما إذا كان مكرهاً في الأمر فلا يعتبر أمره في الرجوع كذا في العناية \* ذكر في السير المسلم إذا كان أسيراً يدهل الحرب فاشتراه رجل منهم إن أشتراه بغير أمره يكون متطوعاً لا يرجع بذلك على الأسير فيضلي سبيله وإن اشتراه بأمره في القياس لا يرجع الماء \* ورعى الأمر وفي الاستحسان يرجع سواء أمره الأسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل على أن يرجع بذلك على وهو كالمقضى لغيره أنفق من مالك على عيالي أو أنفق في بناء دار أو فأنفق المأمور كان له أن يرجع على الأمر بما أنفق وكذا الأسير إذا أمره بجلالة دفع الفدية وبأخذهم منهم فهو بمنزلة مالواً أمره بالشراء كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل تكارى ابلاً بغير أعيانها محامل وزوامل وأخذها كفيلاً ثم غاب المحمل وحمل الكفيل يرجع على المكارى بآخر مثله يوم ضمن وكذلك في الكفالة بالخطابة وإذا أحال الكفيل صاحب الحق بدینه وأمره صاحب الحق كان للمصيل وهو الكفيل أن يرجع على الذي عليه الأصل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ليس له أن يرجع عليه \* رجل له على رجل ألف درهم فامر رجلاً حتى كفله بها عنه للطالب ثم قال من عليه الأصل لرجل الكفيل بنفس هذا الكفيل ففعل ثم أخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل بالنفس على الذي أمره بذلك سبيل ولو كان أمر رجلاً حتى كفله عن الكفيل بالمال ثم إن الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كان له أن يرجع على الذي أمره بذلك هكذا ذكر المسئلة في المنتقى كذا في المحيط \* رجل قال لا أخرب فلان عن ألف درهم فوهب المأمور كما أمر كانت الهبة عن الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على القايض وللا أمر أن يرجع في الهبة والباقي يكون متبرعاً ولو قال هب فلان ألف درهم على أني ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الأمر للمأمور وللا أمر أن يرجع في الهبة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أقرضه عني أو أعطه عني (٣) حيث يرجع وإن لم يقل على أني ضامن ولو أعطى غيره ما أمره لم يرجع كذا في التارخية ناقلاً عن العناية \* ولو قال أقرض فلان ألف درهم فأقرضه لم يضمن الأمر شيئاً سواء كان خليطاً له أو لم يكن \* ولو وهب رجل مالاً لاجنبي ثم إن الموهوب

الفاسدة لا تكون قبضاً عند الكل كافي البيع الفاسد وفي الهبة بالخاترة الظلية قبض عند محمد رحمه الله تعالى والموهوب إذا كان غائباً عن حضرة الواهب والموهوب له بالقبض فيها إن أمره بالقبض \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون قبضاً فيما يقبل حتى يرضيه عن مكانه \* والظلية أن يخفى بين الهبة والموهوب له ويقول أقبضه \* رجل وهب داراً فيها متاع ووهب متاعها وخلي بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت الهبة جائرة في الدار لأن الكل كان في يده فصحت التسليم وهو كما لو استعاد داراً أو غصب متاع رجل ووضع في الدار ثم إن المعبر وهب الدار منه صحت الهبة لأن المتاع والدار كانت في يده \* وكذا لو أودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فإن ذلك المتاع ولم يحمله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يضمن الموهوب له جعل الموهوب له خاصاً بضمناً للمتع بمجرد الظلية لا انتقال يد الواهب إلى الموهوب له \* وكذا لو وهب جوارق بما فيه من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوارق صحت الهبة فيما كان فيه \* ولو باع متاعاً في دار

وتحلى بينهم وبين المتاع موهب الدار صحت الهبة \* ولو وهب الدار وفيها متاع الواهب فسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع \* ولو وهب المتاع أو لا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيه ما جيعا \* رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو تصدق بدار على فلانة معينة وعلى ما في بطنها والعلم محيط بأنه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز \* ولو تصدق عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة \* ولو وهب دارا لابنتين له أحدهما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل \* بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جملته فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشبوع لا وقت العقد ولا وقت القبض \* وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكما وهب بصيرا لآب فابضا حصة الصغير فتمكن الشبوع وقت القبض \* رجل

له أمر رجلا ليعرض الواهب عن هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الآمر اذا قال له الآمر في الامر على أن ترجع بذلك على خيئتذيرجع وكذا لو قال كترعن يعني بطعامك أو أترك ما لي بمال نفسك أو أعجج عني رجلا بكذا أو أعتق عني عبدا عن نظهاري كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال الرجل لغيره هب لي ألقا على ان فلانا ضامن لها و فلان حاضر فقال نعم ثم وهبه المأمور ألف درهم فالبهنة من الضامن ويكون المال قرضا للدافع على الضامن كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل له على رجل ألف درهم دين فأمر الغريم رجلا أن يقضي صاحب المال ماله فقال المأمور قد قضيت صاحب المال ماله فأنار جمع عليك فصدقه الغريم في ذلك وقال صاحب المال ما قضيت شيئا فقول قول صاحب المال مع عينة ولا يرجع المأمور على الآمر بشئ وان صدقه الآمر وكذلك لو كفل رجل عن رجل بمال بأمر المكفول عنه فقال الكفيل بعد ذلك قضيت صاحب المال ماله وصدقه المكفول عنه بذلك وكذبه صاحب المال وحلف وأخذ ماله من المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو أن الآمر بجد القضاء ايضا فأقام المأمور يئس أنه قضاءه صاحب المال يرجع المأمور على الآمر وتقبل هذه البيعة على الطالب أيضا وان كان الطالب غائبا ولو أن الآمر قال للمأمور ان فلان على ألفا فبعه عبدك بها كان هذا جائزا فان باعه العبد بها ثم اخلفناه قال صاحب المال باعني الآثم لم أقبض العبد حتى هلك في يده وقال الآمر والبائع لا بل قبضته فالقول قول صاحب المال مع عينة فاذا حلف ثبت هلاك المبيع قبل القبض وذلك يوجب انفساخ العقد من الاصل فيبطل به حكم المقاصة وكان لصاحب المال أن يرجع على غريمه وهو الآمر ولا يرجع المأمور على الآمر وان صدقه وان بجد الآمر قبض الطالب فأقام المأمور بيعة على الآمر على قبض الطالب قبلت بيعة ويكون هذا قضاء على الغائب ولو كان الآمر قال له صالح فلان من الالف التي له على علي عبدك هذا فصالحه فقال الطالب لم أقبض فهذا الاول سواء الا أن صاحب العبد يرجع على الآمر بقيمة العبد وفي فصل البيع يرجع بالدين كذا في المحيط \* واذا ادعى على رجل أنه كفل بنفس رجل بألف درهم له عليه ان لم يوف به غدا وشهد بذلك شاهدان وشهد أن المكفول عنه به أمر الكفيل بذلك والكفيل والمكفول عنه يكران المال والامر فقطضي القاضي بتلك الشهادة على الكفيل ولم يوف به غدا فأخذ بالمال وأداء فان الكفيل يرجع بذلك على المكفول عنه وان كان في زعمه أنه لا يرجع له على الاصيل وان لم تكن بينهما كفالة الا أن القاضي كذبه في ذلك كذا في الظهيرية \* أودعه ألفا أو عبدا وأذن المودع للمودع أن يقضي بألف الوديعة دينه أو يصالح غريمه من دينه على العبد فقال فعلت وكذبه غريمه وأخذ حقه من المديون بعدما حلف ضمن المديون الوديعة ولو أذن رب العبد

وهب من رجل دارا وسلمه فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي \* ولو وهب دارا في مرضه وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم يجز الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها وبطل في الثلثين \* ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع ذكر في الزيادات أن الهبة لا تبطل في الدار \* وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى ان هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها بطلت الهبة في الدار لان موضع الوسادة من الدار لم يقبض \* ولو وهب أرضا فيها زرع برزعهما ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهذا قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل الهبة في السفينة لاني يوسف رحمه الله تعالى ان موضع للغريم الطعام من السفينة لم يقبض فلم تصح هبة السفينة \* ولو وهب لابنه الصغير أرضا فيها زرع للآب أو وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم تجز الهبة \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن أو له فيها متاع أو فيها قوم ويكنون بغير أجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه \* ولو كان فيها ساكن بأجر كانت الصدقة باطلة \* رجل وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على أن يكون الولد ذكرا في الاصل أن الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها للموهب له فيكون الولد دخلا في الهبة فكان استثناء الولد شرطامبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة \* والتكاح والخلع والصلح عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة \* والبيع والاجارة والرهن يطل باستثناء الولد \* ولو أعتق ما في بطن

جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الامم \* ود كرفي عتاق الاصل لودير ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعتاق والتدبير جميعا \* وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق تجوز الهبة في التدبير لا تجوز لان التدبير لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة من ملك الواهب والاعتاق يزيل الملك فلا يصير الموهوب بعدا عتاق الولد متصلا بغير الهبة فيجوز كالموهوب لرجل دار فيها ابن الواهب فصار استثناء الولد على ثلاثة أقسام \* في قسم استثناء الولد يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تحصل الشرط الفاسد \* وفي قسم يجوز التصرف ويطلق الاستثناء وهو الشكاح والخلع والصلح عن دم الممد لان الشرط الفاسد لا يقد هذا العقود \* وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطن لشخص على حدة يجوز (٢٧١) اقراره بالوصية فجاز استثناءه والله أعلم

فصل في جنس مسائل  
لا يصح فيها الشرط \* ذكر  
ابن رستم رحمه الله تعالى  
في النوادر رجل قال لآخر  
أعزني جوالقك أو ثوبك  
على انه ان ضاع فأنا ضامن  
للك قال يلغو هذا الشرط  
ولا يكون ضامنا \* وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
في النوادر رجل دفع زجاجة  
الى رجل يقطعها باجر فقال له  
ضمان عليك ان كسرتها  
فكسرها قال ان كان مثلها  
زجاجة سلم وبعي لا يسلم يكون  
ضامنا وان كان لا يسلم  
لا يضمن ويطلق الشرط \*  
ومنها رجل استأجر دابة فقال  
له صاحبها لا تؤجرها كان  
له أن يؤجرها \* ولورهن  
عند انسان فقبل المرتن  
لله ان يأخذ على انه ان ضاع  
ضام بغير شيء فقال الراهن  
نعم فالرهن جائز والشرط  
باطل ان ضاع ضاع بالمال \*  
وعن محمد رحمه الله تعالى  
رجل دفع الى قصار ثوبا  
ليقصره فقال له لا تضع من

لغيري أن يبيع به منه فقال بعت وسلمت وكذبه رب الدين وحلف عليه فان المودع لا يرجع على المدين كذا  
في الكافي \* واذا كان للرجل على رجل ألف درهم فقال المدين لرجل ادفع الى هذا الرجل ألف درهم  
ليقبضها من الالف التي له على أني ضامن لك فقال المأمور دفعت وصدقه الا أمر بذلك وكذبه الطالب كان  
القول قول الطالب ويرجع المأمور على الأمر بالالف ولو كان المدين قال له ادفع الى فلان ألف درهم  
قضاء عماله على أني ضامن بما تدفع فقال المأمور دفعت وصدقه الا أمر بذلك وكذبه الطالب وحلف ورجع  
على الغريم بدنه لم يرجع المأمور على الغريم ولو جحد الأمر والطالب الدفع وأقام المأمور بينة على الدفع  
والقضاء فان المأمور يرجع على الأمر بما دفع ويرجع الطالب على الأمر بدنه في المسئلة الاولى وفي  
المسئلة الثانية برئ الأمر عن دين الطالب كذا في المحيط \*  
\* (الفصل الخامس في التعليق والتجمل) \* يصح تعليق الكفالة بالشروط كالموالات ما بايعت فلانا فعلى وما  
ذاب لك عليه فعلى وما غصبك فلان فعلى \* ثم ان كان الشرط ملائما بان كان شرط الوهب الحق كقوله  
اذا استحق المبيع أولا مكان الاستيفاء كقوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه أو لتعذر الاستيفاء كقوله اذا  
غاب عن البلد يصبح وان لم يكن ملائما كقوله ان هبت الريح أو ان جاء المطر أو ان دخل زيد الدار لا يصح  
والكفالة مما يصح تعليقه بها بالشرط فلا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق كذا في الكافي \* رجل  
قال لغيره اذا بعت فلانا شيئا فهو على قباعة شيئا ثم باعه شيئا آخر لم يكفيل المال الاول دون الثاني كذا  
في فتاوى قاضيان \* اذا قال الرجل لغيره بايع فلانا شيئا ما بعت من شيء فهو على قباعة ما اشتريه فاذا  
باعه شيئا بأي جنس باعه وبأي قدر باعه لم يكفيل ذلك فان جحد الكفيل وقال لم تبع شيئا وقال الطالب  
بعته متاعا بالف درهم وقبضه مني وصدقه المكفول عنه هل يلزم الكفيل هذا المال فهذا على وجهين \*  
الاول أن يكون المتاع الذي ادعى انه باعه قائما في يده أو في يد المشتري وفي هذا القياس أن لا يلزم الكفيل  
شيء وهكذا روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يلزمه ويثبت في حقه \* الوجه  
الثاني أن يكون المتاع هالكا وفي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شيء ما لم يقم الطالب اليقينة على البيع قياسا  
واستحسانا ولو قال الكفيل بعته بمائة وقال الطالب بعته بالف وأقر المكفول عنه بذلك فانه يوافق  
الكفيل بالف درهم وهذا على جواب الاستحسان ولو قال ما بعتك اليوم فهو على قباعة المبيعين اليوم  
لزم الكفيل المالان جميعا وكذلك اذا قال كلبا بعته ولو قال ان بعته متاعا أو اذا بعت متاعا فأنا ضامن  
لثمنه فباعه متاعا نصفين كل نصف بمائة أو أحدهما قبل الآخر لم يكفيل الاول دون الثاني ولو  
قال ما بعتك من زطى فهو على قباعة ثيابا يهودية أو كركم حنطة لا يلزم الكفيل شيء كذا في المحيط \* رجل قال

بيدك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل رهن عندا انسان عبد بالف درهم وقيمته  
ألفان على ان المرتن يضمن الفضل اذا هلك المرتن أو اشترط المرتن أنه لو مات العبد لا يطل دينه كان الرهن فاسدا \* وعن محمد رحمه الله  
تعالى في السرا الامام اذا أودع غنمية في دار الحرب وشرط على المودع أنه لو استهلكها يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكها لا يضمن \* وذكروا  
في الحبل رجل أجر دارا وأمر المستأجر أن ينقل الاجر على الدار وشرط أن يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله  
ونظائر هذا تأتي في كتاب الوديعة والعارية ان شاء الله تعالى \* الشيوع الطاري لا يطل الهبة الا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \*  
مريض وهب داره لانسان والدار لا يخرج من ثلث ماله ولم يجز الوارث هبته فان الهبة تنقض في الثلث وتبقي في الثلث \* ولو اشترى رجل  
دارا وهو شفعيها وقبضها ووهبها لهما شفعي آخر ثم ان الشفعي الثاني أخذ نصف الدار بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفعي الثاني

أخذ الشفعة بحق سابق على الهبة فيكون الشيوع مقصور على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وإنما ثبت ذلك بعد موته فأنما يبطل الملك في الثلثين عند القبض لأقبله \* ألا ترى أن الهبة لو كانت جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برد الورثة أو رجوع الواهب في الهبة لا يلزمه العقد \* رجل عليه دين فأتى قبل القضاء فوهب صاحب الدين الدين لوارث المدينين صح سواء كانت التركة مستغرقة أو لم تكن فلو أن الوارث رد الهبة صح رده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبطل الهبة \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا تصح \* وقيل لا خلاف بينهما في صح رده عندهما إنما الخلاف بينهما فيما إذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصح \* رجل له على عبد إنسان دين فوهب صاحب الدين الدين من مولاه صحته الهبة \* ولو أن المولى رد هبته قبل هوعلى (٣٧٣) هذا الخلاف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح رده سواء كان على العبد دين محيط

أولم يكن \* وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح \* مريض وهب شيئاً لم يسلم حتى مات بطلت هبته لأن هبة المريض هبة حقيقة وإن كانت وصية حتى يعتبر فيها الثلث والثلثان فلا تتم بدون القبض \* رجل جعل داره مسجداً ثم استحق شيء منه خرج الباقي من أن يكون مسجداً لأن المستحق استحق البعض بحق سابق فكان شيوعاً مقارناً فبطل والله أعلم \* فصل في الرجوع في الهبة \* للواهب أن يرجع في هبته من غير المحارم ما لم يعوض أو ازدادت الهبة في بدن أو زيادة السعر لا تمنع الرجوع \* ولو ولدت الهبة ولداً كان للواهب أن يرجع في الأم في الحال \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الأم دون الولد \* ولو ازدادت الهبة في بدن أو ذهبت الزيادة كان للواهب أن يرجع في هبته \* ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له إلى غيره أو هلك لا يرجع الواهب \* وكذا لو هلك الواهب أو الموهوب له \* ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير بين \* ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقراءة كالأب أو الأمهات وإن علواً والأولاد وإن سفلاً وأولاد البنين وأولاد البنات في ذلك سواء \* وكذا الأخوة والأخوات والأعمام والعمات \* والمحرمية بالسبب لا بالقراءة لا تمنع الرجوع كالأب أو الأمهات والأخوة والأخوات من الرضاع وكذا المحرمية بالمصاهرة كعمات النساء والبنات وأزواج البنين والبنات \* إذا وهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه \* وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهب له لى الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب أن يرجع في هبته استحقاقاً وإذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعل عن أبي يوسف وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه

لا يخرج بايع فلا نا على أن ما أصابك من خسران فهو على \* أو قال إن هلك عبدك هذا فأنا ضامن به لا تصح هذه الكفالة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال من بايع فلا نا اليوم يبيع فهو على قباعه غير واحد لا يلزم الكفيل شيء \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لغيره ببع خادمك فلا نا هذا بألف درهم على أنى ضامن لهذا الألف بعاعه بألفين لم يضمن الكفيل الألفا \* ولو باعه أياه بخمسمائة ضمن خمسمائة ولو باع نصفها بخمسمائة ضمن خمسمائة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولو قال ما دأبته فهو على القرض والمبايعة \* ولو رجع عن الضمان قبل المبايعة أو نهاه عن المبايعة معه لم يضمن كذا في التتارخانية \* ولو قال ما أقرضته اليوم فهو على قباعه مائة لا يلزم الكفيل عنه كذا في المحيط \* إن قال تكفلت لك بما عليهِ فقامت البينة بالف عليه ضمنه الكفيل وإن لم تقم البينة فالقول بالكفيل مع يمينه في قدر ما أقر به فان أقر المكفول عنه بأكثر منه لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه كذا في الكافي \* رجل كفّل في صحته فقال ما أقر به فلان فلان فهو على \* ثم مرض الكفيل وعليه دين محيط بماله فأقر المكفول عنه أن فلان عليه ألف درهم لزم المريض جميع ذلك في جميع ماله وكذا لو أقر المكفول عنه بذلك بعد مامات الكفيل لزم الكفيل ويخاصم المكفول له غراماً الكفيل كذا في فتاوى قاضيان \* إن قال ما ذاب لك على فلان فهو على \* أو ما نبت أو ما قضى عليه فأقر المطلوب بمال لزم الكفيل إلا في قوله ما قضى عليه لم يلزمه إلا أن يقضى القاضي ولو قال مالك أو ما أقر لك به أمس فقال المطلوب أقررت له بالف لم يلزم الكفيل فان قال ما أقر فافقر في الحال يلزمه ولو قامت بينة أنه أقر له قبل الكفالة بالمال لم يلزمه لأنه لم يقل ما كان أقر لك ولو أقر في المطالب الميمن فالزمه القاضي لم يلزم الكفيل كذا في غاية البيان شرح الهداية \* رجل قال لا تخر ما ذاب لك على فلان فهو على ورضى به الطالب فقال المطلوب للطالب على ألف وقال الطالب لي عليه ألفا درهم وقال الكفيل ما لا طالب على المطلوب شيء ذكر في الأصل أن القول قول الطالب ويحبب الألف على الكفيل كذا في فتاوى قاضيان \* لو كفّل بأمره بما ذاب عليه ف قضى عليه بعد موت الكفيل أخذ من تركته وضرب الطالب مع غرامته إن كان الأصل ميتاً وما أخذ وارت الطالب من تركته الأصل بضرب فيه الطالب بما بقي من دينه وإن شاء الطالب ضرب في تركته الأصل مع غرامته ثم يرجع عما بقي في تركته الكفيل كذا في التتارخانية نقلاً عن العتائية \* ولو أن رجلاً كفّل عن رجل بألف درهم بأمره على أن يعطيه المكفول عنه هذا العبد درهماً ولم يشترط ذلك على الطالب ثم إن المكفول عنه أي أن يدفع العبد كان له ذلك ولا يتغير الكفيل بين أن يعطى في الكفالة وبين أن يفسخ وإن لم يسلم له شرط لأن هذا الشرط جرى بين الكفيل وبين المكفول عنه ولم يجزئ بينهما وبين الطالب فلوجب له الخيار إذا لم يسلم له شرط لثبت

ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له إلى غيره أو هلك لا يرجع الواهب \* وكذا لو هلك الواهب أو الموهوب له \* ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير بين \* ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقراءة كالأب أو الأمهات وإن علواً والأولاد وإن سفلاً وأولاد البنين وأولاد البنات في ذلك سواء \* وكذا الأخوة والأخوات والأعمام والعمات \* والمحرمية بالسبب لا بالقراءة لا تمنع الرجوع كالأب أو الأمهات والأخوة والأخوات من الرضاع وكذا المحرمية بالمصاهرة كعمات النساء والبنات وأزواج البنين والبنات \* إذا وهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه \* وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهب له لى الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب أن يرجع في هبته استحقاقاً وإذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعل عن أبي يوسف وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه



ولو وهب الامتنع زوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك ضم رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجناية وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين والجناية وأبو يوسف رحمه الله تعالى استفسح قول محمد رحمه الله تعالى وقال أ رأيت لو كان على العبد دين لصغر فوهب المولى عبده من الصغير فقبل الوصى وقبض يسقط الدين فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لو قلنا بأنه لا يعود الدين كان قبول الوصى الهبة تصرفا صار على الصغير وأنه لا يملك ذلك \* وأما مسألة النكاح ففيها روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح \* رجل وهب شيئا من ذى الرحم المحرم وأحدهما مسلم والاخر كافر لا يرجع الواهب في الهبة لان المانع من الرجوع القرابة \* الموهوب له اذا علم الموهوب القرآن أو الكتابة أو كانت أعجمية فعلها الكلام أو شيئا من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر (٣٧٣) رحمه الله تعالى تعليم الحرف وما شبه ذلك لا يمنع الرجوع في

الهبة \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع كما هو قول زفر رحمه الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان \* ولو وهب عبدا كافر أو أسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب أن يرجع في الهبة لان الاسلام زيادة \* ولو وهب شيئا له حل وموثة ينفد فحمله الموهوب له الى بلدة أخرى لا يكون للواهب أن يرجع في الهبة \* قيل هذا اذا كانت قيمة الهبة في المكان الذي انتقل اليه أكثر وان استوى قيمته في المكانين كان للواهب أن يرجع في هبته \* ولو وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس للواهب أن يرجع في هبته \* رجل وهب ثوبا فقصره الموهوب له لا يرجع الواهب في الهبة

له هذا الخيار من جهة المكفول عنه والمكفول عنه ليس له هذا الخيار بخلاف ما لو شرط ذلك على الطالب بأن قال للطالب أ كفل لك بهذا المال على أن يعطيني المطلوب بهذا المال عبده هذا هنا فكفل على هذا الشرط فأبى الطالب أن يعطيه المهرن فان الكفيل يخير بين أن يعضي في الكفالة وبين أن يفسخها لان هناك ثبوت له الخيار من جانب الطالب ولطالب هذا الخيار فان له أن يبرئه فيفسخ الكفالة وله أن لا يبرئه فتبقى الكفالة بخلاف أن يثبت للكفيل هذا الخيار من جهته وكذلك لو قال للطالب أ كفل لك بهذا المال على أن يعطيني المطلوب عبده هذا هنا فان لم يعطيني فأنا برى من المال وكفل به هذا الشرط فأبى الطالب أن يعطيني كفيلا لا يتخير الكفيل بين أن يعضي في الكفالة وبين أن يفسخها ولو شرط على الطالب أنه ان لم يعطيني كفيلا بالمال فأنا برى من الكفالة فلم يعطه كفيلا فهو برى كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا كفل رجل عن رجل بألف درهم على أن يعطيه الأياه من ودبعة المطلوب عنده فالضمان جائز ويجبر المودع على ابقاء الدين من الودبعة وهذا استحسان فان هلك الودبعة فلا ضمان على الكفيل كذا في الذخيرة وكذلك لو أن صاحب الودبعة طلب من المودع أن يضمن الودبعة حتى يدفعها الى فلان فقام بدنيه هذا ففعل كان جائزا وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء \* وفي المنتقى لو أن هذا الضامن رد دراهم الودبعة على صاحبها أو أخذها صاحبها منه فالمال على الضامن كذا في المحيط \* ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطيه الأياه من ثمن هذه الدار فلم يعطها لم يكن على الكفيل ضمان كذا في الذخيرة \* قال ولو ضمنها على أن يقضيها من ثمن هذه الدار فباع الدار بعد لم يلزمه المال ولم يجبر على بيع العبد في الضمان فان باع العبد بعد ذلك بدرهم جعلت عليه أن يقضيه من تلك الدراهم استحسن ذلك كذا في المحيط \* ولو ضمن عن رجل مالا على أن يعطيه من ثمن هذا العبد والعبد للكفيل فبات العبد قبل أن يبيعه بطل الضمان عن الكفيل وان باع العبد بمائة درهم وهي قيمته والدين ألف لم يلزمه من الضمان الا بقدر قيمة العبد وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا ضمن على أن يعطيه من ثمن هذا العبد وليس العبد له فالضمان باطل ولو ضمن على أن يعطيه من ثمن عبده ولا عبده فالضمان لازم كذا في الذخيرة \* رجل ضمن لرجل مائة درهم على أن يعطيه نصفها ههنا ونصفها بالرى ولم يوقت له أن يأخذ حيث شاء وان كان المضمون شيئا له حل وموثة يأخذ حيث يشاء ولو قال على أن لا يؤتيها اليك فهو باطل ولو قال على أن لا يؤتيها اليك في حياتي فهو جائز يؤخذ المال من ميراثه بعد موته كذا في المحيط \* ولو كفل بنفسه على أنه ضامن لما قضى عليه قاضي الكوفة وقضى عليه قاض غير قاضها يلزمه ولو قال ماوجب لك على فلان بحكم فلان

(٣٥ - فتاوى ثالث) بخلاف ما لو غسله لان القسارة زيادة بخلاف الفصل \* وفي الاملاء اذا غسله أو قصره له أن يرجع في الهبة وان قتله لا يرجع انا كان يزيد ذلك في الثمن \* رجل وهب لآخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها من الموهوب له وأقرضه ميازا ولا يكون للواهب أن يرجع في الهبة أبدا لانها صارتم مستهلكة ودين على الواهب \* رجل وهب ثوبا قبله الموهوب له بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم التراب قد زال وصار شيئا آخر \* بخلاف ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء فإنه لا يبطل حق الواهب في الرجوع لان اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث فيه نقصان فلا يبطل حق الواهب في الرجوع كالوهاب حنطة قبلها الموهوب له بالماء \* رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له فأخذ الموهوب له ارض اليد كان للواهب أن يرجع في الهبة فيأخذ العبد ولا يأخذ الارض في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اخذ منه فاستهلكه

ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو رضا \* وذَكَرَ في المتن عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب جارية وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضا وعقها لم يجز عتقه قال وليس له أن يرجع فيها الا بقضاء أو رضا \* ولو تصدق على رجل بشيء ثم استقال من التصديق عليه فأقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة \* وكذا اذا وهب لذي رحم وكل شيء لا يفسخه القاضي اذا رفع اليه لو اخصم اليه كان الرجوع فيها بمنزلة الهبة المستقلة وكل شيء يفسخه القاضي لو اخصم اليه فأقاله الموهوب له فهلك بهلاك من مال الواهب وان لم يقبضه \* مريض وهبه له عبد ثم رجع الواهب في الهبة بغير قضاء فردته المريض عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الرقبه يبيع مجوز ولا شيء لورثته المريض على الواهب \* وكذلك لرجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانيسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد (٣٧٤) عيبا كان له أن يردّه على بآئنه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاضي \* رجل وهب عبدا

فرض العبد عند الموهوب له فمداواه حتى صح كان الواهب أن يرجع فيه \* رجل وهب دارا فبني الموهوب له في بيت الضيافة التي سميت بالفارسية كاشانه تنورا للخبز كان الواهب أن يرجع في هبته لان منسل هذا يمتنع فاصلا ولا يمتنع زيادة \* وكذلك لو جعل فيه اربا \* ولو وهب عبدا صغيرا فشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة \* وكذلك لو كان ضعيفا فصح أن يرجع في هبته لان الواهب \* رجل وهب لرجل جارية فأراد الواهب أن يرجع فيها فقل الموهوب له وهبتها فغيره فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب لابل وهبتها لك كذلك كان القول للواهب وكذا في كل زيادة

الحكم فهو على فوجب عليه بحكم غيره لا يلزمه وهذا اذا كان كلا القاضيين حنفيا المذهب فأما اذا كان المذكور حنفيا المذهب فنقض به قاض شفعوى المذهب لا يؤخذ به وفي زماننا يجب أن يصح التعيين كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى على رجل انه غصبه ثوبا فاخذ من المذمى عليه كفيلا بنفسه وقال للكفيل ان لم تردّه على غدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الكفيل لابل عشرون درهما فسكت المكفول له قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له على رجل مائة درهم فجاء انسان وكفل بنفس من عليه المائة على انه ان لم يواف به غدا فعليه المائة التي له عليه صحت الكفالة فان اذالم يواف به غدا يصير كفيلا بالمائة وتصح الكفالة بالنفس على حالها فان أدّى الكفيل المائة بعد ذلك الى الطالب لا يبرأ عن الكفالة بالنفس كذا في خزائن المفتين \* لو كفل بنفس رجل وجاء آخر وكفل بنفس الكفيل على انه ان لم يواف بنفس الكفيل في وقت كذا فالمال الذي للطالب على المكفول عنه الاول عليه صحت الكفالة بلا خلاف \* اذا كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فالألف التي للطالب على المكفول به على الطالب يذمى على المكفول عنه مائة دينار ولا يذمى عليه الدراهم فلم يواف به غدا لا يجب على الكفيل شيء من المال كذا في الذخيرة \* وفي المتن اذا كفل رجل بنفس رجل على ان المكفول بنفسه ان غاب عنه الكفيل فهو وضامن لما عليه فغاب المكفول بنفسه الى الكفوفة ثم رجع ودفعه الكفيل الى الطالب فالمال على الكفيل كذا في المحيط \* رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه ولم يواف به الغد وادعى الطالب عليه ألف درهم ومصدق المطلوب وجد هذا الكفيل كان القول قول الكفيل مع البين على العلم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقام الطالب البيعة على ذلك أو بطل الكفيل لزم الكفيل الألف هكذا في المحيط \* ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه من المال ما أقربه المطلوب ولم يواف به الغد أو أقل المطلوب ان له عليه ألف درهم كان الكفيل ضامنا لما أقر كذا في فتاوى قاضيان \* والفرق أن في مسئلة الاقرار الكفالة أضيفت الى ما هو سبب الوجوب من كل وجهه وهي جائزة للتعامل أما في مسئلة الدعوى فالكفالة أضيفت الى ما هو سبب الوجوب من وجهه دون وجهه لان الدعوى ان كانت سبب الوجوب في حق المدعى ليست بسبب الوجوب في حق المدعى عليه ولا تعامل في اضافة الكفالة الى ما هو سبب الوجوب من وجهه فبرئ الى ما يقتضيه القياس ولا يمكن تصحيح هذه الكفالة لوجعلناها مضافة الى مجرد الدعوى فجعلناها مضافة الى دعوى يثبت الطالب بالحنفية حتى يصير سببا للوجوب من كل وجهه حتى لا تلغوه هذه الاضافة أصلا كذا في الذخيرة \* لو كفل رجل بنفس

متولدة \* وأما في البناء والمخاطبة ونحوهما كان القول قول الموهوب له \* رجل في يده دار قال لرجل آخر تصدقت بها رجل على وآذنت لي قبضتها فقبضتها وقال المتصدق لابل قبضتها بغير ادنى كان القول للمتصدق \* ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدقت على فاجرت وقال المتصدق لابل كانت في يدي قبضتها بغير ادنى كان القول للمتصدق عليه \* ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره موزع أنه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهم ما قبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبت لي قبضتها بذلك كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبتها لي كن في منزلك لا يضر تنافرا ثم يقبضه فقبضته لا يصدق \* ولو قال المدعى وهبتك والذي لم يقبضه الا بدموته وقال الموهوب له قبضت في حياته فان كان العبد في يد المدعى القبض في حياته كان القول للوارث \* رجل وهب لرجل مصفاة نقطه الموهوب له بأعراب لا يرجع الواهب في هبته \* واذا وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع

التكاح بينهما \* ولو وهب لاختيه ثم تزوجها أو وهبت لاجنبي ثم تزوجت نفسها من كل الواهب أن يرجع في الهبة لأن التكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع \* ولو وهبت المرأتين لزوجها وأدعت أنه استكرهها في الهبة يسمع دعواها \* وإذا مات الواهب أو الموهوب لم يطل حق الرجوع \* ولو وهب أحد لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وإن كان أحدهما مسلما والآخر كافرا \* ولو وهب لاختيه ولاجنبي عبدا فقبضه كان له أن يرجع في نصيب الاجنبي \* ولو وهب لاختيه وهو عبد لاجنبي كان له أن يرجع في الهبة لأن الهبة وقعت لمولى الأخ \* وإن وهب لعبد أخيه كان له أن يرجع في الهبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يرجع \* ولو وهب لعبدهم فزوجه محرمة ومولاه أيضا فزوجه محرمة منه بأن كان أخوه لايه عبد لاختيه لانه ذكر الكرخي عن محمد رحمه الله تعالى أن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرجع في الهبة \* وقال الفقيه (٢٧٥) أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يرجع هو الصحيح لأن المقصود من

هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى جميعا \* وكذا لو كان العبد عما الواهب ومولاه خاله فوهب شيئا للعبد قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للواهب أن يرجع في هبته وقال محمد رحمه الله تعالى وهذا قبيح \* وإذا وهب لذي الرحم المحرم وهو مكاتب لا يرجع مادام مكاتب في قولهم فإن عجز ورتق الرق كان للواهب أن يرجع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع \* ولو أدى الكتاب فعتق لا يرجع الواهب في قولهم \* والصدقة إذا تمت بالقبض لا يرجع المصدق فيها سواء كانت للقريب أو للاجنبي وللواهب أن يرجع في هبته قبيل أن يقبضه الموهوب له سواء كان الموهوب له حاضرا أو غائبا

رجل بأنه لم يوافق به غدا فعليه ما عليه فلقى الرجل الطالب فخاصمه الطالب ولازمه فالمال على الكفيل وإن لازمه إلى آخر اليوم لأنه لم يوجد من الكفيل الموافقة ولو قال الرجل للطالب قد دفعت نفسي إليك من كفالة فلان برئ الكفيل من المال سواء كانت الكفالة بالنفس بأمره أو بغير أمره كذا في البدائع \* إذا شرط في الكفالة أن لم أوافقك به غدا فعلى مالك عليه من المال ولم يسم مقدار المال صححت الكفالة الثانية أيضا فإذا لم يوافق به غدا انوافقا على مقدار من المال وأقامت البيعة لزم الكفيل ذلك وإن اختلفوا في مقدار ما على المكفول بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لا تكراه الزيادة \* إذا شرط في الكفالة بالنفس أن لم أوافقك به غدا فعلى مائة درهم ولم يقل فعلى المائة التي عليه فلم يوافق به غدا ينظر أن أقر الكفيل أن له عليه مائة درهم وقد كفل عنه بذلك يصير كفيلا وهذا ظاهر وإن قال الكفيل لم يكن للطالب عليه شيء وكان هذا من أقرار الطالب بمائة درهم وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد كفلت لي عنه بذلك مع لقابعد الموافقة فالقياس أن لا يلزم الكفيل شيء ويكون القول قول الكفيل وبه أخذ محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاستحسان لزم الكفيل المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في المحيط \* إذا قال إن لم أوافق به متى دعاه به فعلى ألف التي له عليه ثم إن الطالب دعاه به فدفعه إليه مكانة فهو برئ من المال قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى معنى قوله دفعه إليه مكانة سلمه في المجلس الذي دعاه به وقال شيخ الإسلام معناه أنه كدعاه به اشتغل باحضاره ومعاها وأسباب تسليمه حتى دفع إليه كذا في النخبة \* رجل قال لا تخزن إن لم يعطك فلان مائة فهو على فقضاء الطالب فلم يعطه المطالب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استحسانا كذا في فتاوى قاضخان \* إذا قال إن لم أوافقك به غدا فعلى مائة درهم سوى المائة التي لك عليه فلم يوافق به غدا فهذا المسئلة لا تنافي على قول محمد رحمه الله تعالى وأما تنافي على قولهما وقد اختلف المشايخ فيها على قولهما قال بعضهم لا يصير كفيلا عن غريم آخر ولا يلزمه المال أم لا وقال بعضهم يصير كفيلا عن غريم كذا في المحيط \* إذا قال إن لم أوافقك به غدا فالمائة الدرهم التي لك على فلان آخر على الكفالة الثانية جائزة بالاتفاق إن كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بأن كان الدين وجب عليهم بسبب واحد وكل واحد منهم ما كفيل عن صاحبه وإن كان ذلك الرجل أجنبيا عن المكفول بنفسه فالكفالة الثانية جائزة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو لم يوافق به غدا لزمه المال وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الكفالة الثانية باطلة بخلاف ما إذا قال إن لم أوافقك به غدا فالمال الذي لك عليه على فلان وفلان حاضر وقبل فاته يجوز إذا قال إن لم أوافقك به غدا فعلى المائة الدرهم التي لك عليه

أذن له في قبضه أو لم ياذن ينفرد الواهب في الرجوع قبل القبض \* وبعد القبض لا يرجع الإبقاء أو رضا \* وللموهوب له أن يتصرف في الهبة ما لم يقض القاضي بالرجوع ويقض الهبة بعدما قضى لا يجوز تصرفه \* ولا رجوع في الصدقة ولا في الهبة على المحتاج \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع في الصدقة على غني أو فقير استحسانا \* رجل وهب دارا بنى فيها وأوصفها أو بطلها أو جعل فيها مقسلا أو أراضا فبنى في طائفة منها بناء أو غرس شجرة فلا يرجع في شيء من ذلك عندها \* وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى له أن يرجع في جميع ذلك وهذا إذا كان البناء بزيادة وإن كان لا بزيادة كالأرض في البيت والتسوية في الكاشاة لا يمنع الرجوع \* ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناءها كان له أن يرجع في الأرض \* وكذا في غير الدار إذا استهلك البعض بهم أو بيع كان له أن يرجع في الباقي وإن كانت الهبة ثوبا نصيبا فبعضها أجزأ أو أصفر أو خاطه لا يرجع الواهب \* ولو قطع ولم يحطه كان له أن يرجع \* ولم يذكر في الكتاب إذا صبغ



والتياب المختلفة والدواب المختلفة من اجناس مختلفة من جهة ما لا يحتمل القسمه فالشروع فيها لا يمنع جواز الهبة أما الدواب والشياب  
من نوع واحد من جهة ما يحتمل القسمه فالشروع فيها يمنع جواز الهبة \* رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب استطقت حق في الرجوع  
لا يسقط حقه \* رجل وهب لرجلين ألف درهم فقال لاحدكما الثلث والثلثان لاخر لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله  
تعالى \* ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى \* وكذا لو قال لا أحدكما منها ستمائة ولا آخر أربعةائة \* وصى النبي اذا وهب عبده للصغير  
وللصغير عبدين صحته الهبة وسقط دينه فان اراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية \* وروى هشام عن محمد رحمه  
الله تعالى أنه ليس له ذلك \* رجل وكل رجلا هبته فوهب الوكيل وسلم جاز ويكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم \* اذا وهب الدين  
من المديون ليس له أن يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود الواهب اذا (٣٧٧) اشترى الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي  
له أن يشتري لان الموهوب

له يستحي عن المما كسة  
فيصير مشتريا بأقل من  
قيمتها الا لو اذنا وهب لولده  
شيئا لان شفعته على ولده  
تمتعه من الشراء بأقل من  
قيمتها \* ومما يمنع الواهب  
من الرجوع وصول العوض  
اليه

### فصل في العوض

الموهوب له اذا عوض  
الواهب بعد الهبة وقال  
هذا عوض هبتك أو ثوب  
هبتك أو بذل هبتك أو  
مكان هبتك أو قال كافأتك  
أو أثبتك أو تصدقت به ما  
عليك بدلا عن هبتك يكون  
عوضا لا يقي للواهب حق  
الرجوع ولا للعوض أن  
يرجع على الواهب في  
العوض وان لم يقل شيئا من  
هذه اللفاظ كان لكل  
واحد منهما الرجوع فيها  
أعطى \* وبشرط شرائط

اذا كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فهو وكيل بخصوصه ضمن لما ذاب عليه ورضى به المطلوب  
فذلك جائز كله فان وافى به في الغد فهو بري من ذلك كله وان لم يوف به في الغد صار كفيلا بالمال وكيلا  
بالخصومة فان سلم المكفول به بعد ذلك بري عن الكفالة بالنفس وهل يبرأ عن الوكالة بالخصومة وعن  
الكفالة بالمال فلا يشك أنه لو لم يشترط برأته عنهم متى وافى به أنه لا يبرأ واذا شرط برأته عنهم يبرأ عن  
الكفالة بالمال ولا يبرأ عن الوكالة بالخصومة ولو كفل بنفسه على انه ان لم يوف به غدا ففلان رجل آخر  
وكيل في خصومته فمقتضى به عليه فله أن يرجع من رجل آخر ضمن له ورضوا به فهذا جائز لانه اتحد الطالب  
والمطلوب في الكفالتين انما اختلف الكفيل وذلك غير مانع ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به  
غدا فهو وكيل في خصومته ورضى الطالب بذلك ولم يوف به في الغد وهو وكيل بالخصومة فان قضى عليه  
بشيء لا يلزم الكفيل فان قضى الكفيل الطالب حقه فللمطالب أن لا يقبل ذلك منه لانه متبرع في الاداء  
ومتى قبل منه لا يرجع على المطلوب بذلك ولو كفل بنفس رجل الى أجل مسمى على انه ان لم يوف به فهو  
ضمن لما ذاب عليه ووكيل في الخصومة ورضى الطالب بذلك فان اراد الطالب أن يأخذ الكفيل بالكفالة  
بالنفس قبل الاجل فليس له ذلك وهذا على ظاهر الرواية وليس له أن يتخاصمه قبل مضي الاجل أيضا  
ولو كفل لرجل بنفس رجل وجعل المكفول به وكيلا بالخصومة ضامنا لما ذاب عليه ورضى الكفيل بذلك  
ثم مات الكفيل فلا خصومة بين الطالب وبين ورثة الكفيل فان وجد الطالب المكفول به وخاصمه الى  
القاضي فمقتضى له عليه بشيء كان في مال الكفيل ولكن لا بد من خصومة الطالب مع المطلوب في اثبات  
الطالب حقه بالحجة وقضاء القاضي بذلك ويكون بعد ذلك بالخيار ان شاء اتبع المطلوب وان شاء اتبع تركه  
الكفيل فان اختار اتبع المطلوب فأدى المطلوب المال فالمطلوب لا يرجع عما أدى على أحد وان اختار  
اتباع تركه الكفيل وأتم الرجوع عما ادعى على المطلوب كذا في المحيط \* لو قال ان عجز غريمك عن الاداء  
فهو على قال عجز يظهر بالحس ان حبه ولم يؤت لم الكفيل كذا في الفصول المبادية \* اذا قال المطلوب  
للمطالب ان لم اوفك بنفسى غدا فعلى المال الذي تدعى فلم يوف لا يلزمه بشيء \* كذا في شرح  
الجامع الصغير في كتاب الصلح رجل قال لغيره اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فانا ضامن فسله فاخذ  
ماله كان الضمان صحيحا والمضمون عنه محمول ومع هذا جواز الضمان ولو قال له ان كل ابنك سبع  
أو ألق مالك سبع فانا ضامن لا يصح كذا في الفصول الاستروضية \* رجل كفل عن رجل بدين على أن  
فلا ناو فلا نأيكه لان عنه بكذا وكذا من هذا المال فابي الاخر ان يكفلا قال الفقيه أبو بكر البخاري  
الكفالة الاولى لازمة ولا خيار له في تركه الكفالة كذا في فتاوى قاضيان \* لو قال الطالب للمطلوب

الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والاقرار لانه تبرع \* ويجوز تعويض الاجنبى كان بأمر الموهوب له وبغير أمره ولا يقي للواهب  
حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي أن يرجع في العوض \* وليس للاجنبي العوض أن يرجع على الموهوب له سواء عوض  
بأمره أو بغير أمره الا أن يقول الموهوب له عوض فلان على أنى ضامن وهو كما لو قال لغيره أطعم عن كفارة عيني أو قال أئذ كذا على أو قال  
هب فلان عبدك هذا عني فان المأمورا لا يرجع على الأمر الا أن يقول له الأمر على أنى ضامن بخلاف قولهم لغيره اقض ديني له لان  
فقضاء كل المأمورا أن يرجع على الأمر وان لم يقل على أنى ضامن \* وموضع هذه المسائل هبة الاصل \* وان الموهوب له تصدق على  
الواهب أو بماله أو بغيره وقال هذا عوض هبتك وسلم جاز ويكون عوضا \* اذا وهب الواهب في العوض عيالا يمكن له أن يرجع في شيء  
من الهبة كان العيب فاحشا أو لم يكن \* رجل وهب لرجلين فعهوضه أحدهما عن حصته كان للواهب أن يرجع في حصته الاخر



ويصير رجوعه في النصف الشائع \* ولو عوضه أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب أن يرجع في شيء من العبد المقتل ان التعويض يصح من الاجنبي \* اذا وهب للصغيرة فعوض الاب أو الوصي للواهب من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع فاذا بطل التعويض كان للواهب أن يرجع في هبته وهو كالمستحق العوض كان للواهب أن يرجع في الهبة اذا كانت قائمة ولم تزد خيرا فان استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة وبصر كانه عوضه الباقي والعوض وان كان يسيرا يطل حتى الواهب في الرجوع \* فان قال الواهب أردت ما بقي من العوض وأرجع في الهبة لم يكن له ذلك \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أن يرتد ما بقي من العوض ويرجع في الهبة ان شاء \* وعلى قول زفر رحمه الله تعالى اذا استحق نصف العوض كان للواهب أن يرجع في نصف الهبة \* وعندنا ليس له ذلك لانهم ليست بعاقضة ولهذا يصح التعويض بشئ (٢٧٨) يسيرا أو كثيرا من جنس الهبة أو من غير جنسها فان استحققت الهبة كان للعوض أن

يرجع في العوض وان استحق نصف الهبة كان للعوض أن يرجع في نصف العوض لانه انما عوضه لتسلم له الهبة \* رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب أن يرجع في هبته \* وقال زفر رحمه الله تعالى يكون عوضا \* وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا مناه ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خرا أو خنزيرا لم يكن عوضا ولا نصراني أن يرجع في هبته \* وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة بمسوخة ثم ظهر انها ميتة يرجع الواهب في هبته \* وكذا العبد المأذون اذا وهب لرجل هبة فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما أن يرجع فيما دفع لان هبة العبد باطلة ما دون ما كان أو محجورا واذا بطلت الهبة

أحلفي على فلان بما لي عليك على انك كذلك ضامن ففعل فهو جائز وله أن يأخذ ما يشاء وهذا بمنزلة الكفالة ولا يبرأ الاصيل لان الحوالة بشرط الضمان على الاصيل تنقلب كفالة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا تعرضت لك مالك على فلان على أن أحيلك به على فلان فرضي الطالب فان أحاله الضامن على فلان فهو جائز وان أبي فلان أن يقبل الحوالة فالضامن ضامن على حاله ان شاء الطالب آخذه وان شاء أخذ الذي عليه الاصيل ولو قال ضمنت لك مالك على فلان على أن أحيلك به على فلان الى شهر فهذا على أن يحجب له به على فلان متى شاء ويكون على المحتال عليه الى شهر كذا في المحيط \* ويجوز تأجيلها الى أجل معلوم والجهة اليسيرة فيها محتملة كذا في التبيين \* وجميع الأجل في ذلك على السواء وهل ثبت الاجل ان كان من الأجل المتعارفة ثبت سواء كان أجلا يتوهم حله للحال أو لا يتوهم كالمكفول لم يتوهم رجلا الى أن يقدم المكفول له من سفره وان لم يكن من الأجل المتعارفة ان لم يتوهم حله للحال أصلا كالمكفول الى القطاف أو الى السبروز أو الى الحصاد أو الى الدياس جازي ثبت الاجل وان كان يتوهم حله للحال لا يثبت الاجل كالمكفول كفل بنفس فلان الى أن تهب الزرع أو الى أن عطر السماء كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كفل رجل بنفس رجل الى شهر أو الى ثلاثة أيام وما أشبه ذلك فهو جائز واذا صححت الكفالة فانما يطلب الكفيل بعدمضي شهر ولا يطلب به في المال في ظاهر الرواية عن أصحابنا كذا في المحيط \* وفي السراجية وهو الاصح وفي الصغرى وبه يفتي كذا في التارخية \* لو قال كفلت بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمضي الشهر بلا خلاف ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا أو قال ثلاثة أيام لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم هذا ما لو قال الى ثلاثة أيام سواء ومنهم من قال ان الكفيل في هذه الصورة يطلب في المدة ويرأى بمضي المدة واليه مال الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية والمحيط \* روى عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره كفلت لك بمالك على فلان على أنك متى طلبته في أجل شهر فهو جائز فقي طلب منه فله أجل شهر فامضى شهر كان له أن يأخذه متى شاء الطالب الا قول ولو شرط هذا الشرط بعد الكفالة فهو باطل فلا يطلب به متى شاء الطالب الا قول كذا في محيط السرخسي \* وفي المتن في رجل كفل بنفس رجل على أنه كلما طلبه منه فله أجل شهر فقي طلب منه فله أجل شهر من يوم طلبه واذا مضى شهر من ذلك الوقت فله أن يأخذه متى شاء الطالب الا قول ولا يكون له الطالب الثاني أجل شهر آخر واذا دفعه اليه ان قال حين دفعه اليه برئت اليك منه فهو برئ منه فيما يستقبل ولو دفعه ولم يبرأ منه فله أن يطلبه منه ثانيا ولا يكون ذلك براثة فيما يستقبل فاذا دفع اليه مرة ولم يبرأ فطالبه به كذلك فلل كفيل

بطل التعويض \* وكذا الصغير اذا وهب لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة باطلة \* رجل وهب لرجل ثوبا بغيره وسلمه اليه فأجابه المالك جازت الهبة من المالك وله أن يرجع فيها ما لم يعوض أو يكون الموهوب له ذارحم محرر من المالك فحقوق الهبة تكون لصاحب الهبة لا لذي باشرها \* فلان الموهوب له عوض الذي باشر الهبة أو كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة \* رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم يكن عوضا عندنا استحسانا لان لكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا \* ولو وهب لرجل هبتين مختلفتين يعني في عقدتين في مجلس واحد أو بمسنتين فعوضه احدهما عن الاخرى كان عوضا \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون عوضا كالمكفول كان العقد واحد لان ماله لا يكون عوضا عن ماله \* ولو كانت احدهما صدقة والاخرى هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا \* رجل وهب لرجل خنطة فطعن الموهوب



له بعضها وعوضه دقيقل من تلك الخنطة كان عوضا \* وكذا لو وهب نيايا وصنع ثوبا منها بعصر أو خاطه قيصام عوضه كان عوضا \* وكذا لو وهب سويقا ولبت بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه صار شيئا آخر ولهذا لا يكون للواهب أن يرجع في الهبة بعدما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض يشترط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت به الملاك قبل القبض ولكل واحد منهما أن يمتنع من التسليم وبعد التقاض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له ويثبت به النفعة \* وكل واحد منهما أن يرد العيب ما قبض وان استحق ما في يده أحدهما يرجع على صاحبه عما في يده ان كان قائما وبقية ان كان هالكا \* والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض يعا ابتداء وانتهاء لا ترى أن المكره على البيع اذا وهب بشرط العوض كان مكرها فيه والمكره على الهبة بشرط (٣٧٩) العوض اذا باع يكون مكرها ولا كراه

بأحدهما يكون اكراهها  
بالآخر \* رجل وهب لرجل  
عبد بشرط أن يعوضه ثوبا  
ان تقاضا جاز وان لم يقاضا  
لم يجوز والله أعلم

فصل في هبة الولد له  
والهبة للصغير

رجل له ابن وابنة أراد أن  
يهب لهما شيئا ويفضل  
أحدهما على الآخر في  
الهبة أجمعوا على أنه لا بأس  
بتفضيل بعض الاولاد على  
البعض في المحبة لان المحبة  
عمل القلب وذلك غير مقدور  
قال عليه الصلاة والسلام  
حين سوي بين النساء في  
القسم هذا قسمي فيما أملك  
فلا تأخذنني فيما لا أملك  
\* ولو وهب رجل شيئا لولده  
في الصحة وأراد تفضيل  
البعض في ذلك على البعض  
لا رواية لهذا في الأصل عن  
أصحابنا رحمه الله تعالى  
روى عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أنه لا بأس به اذا  
كان التفضيل لزيادة فضل له

أجل شهر آخر أيضا من يوم طلبه منه كذا في الذخيرة \* ولو كان له دين مؤجل على آخر فأخذ منه كفيلا  
ثبت على الكفيل مؤجلا ولو كان الدين عليه حالا وكفل به رجل مؤجلا صحت الكفالة وتأخر عنها  
جميعا إلا أن يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة فلا يأتى آخر الدين حينئذ عن الاصيل  
كذا في خزائن المفتين \* اذا تكفل عن رجل بالقبض مؤجلا فمات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع  
ورثته على المكفول عنه الا بعد حلول الاجل وان مات الاصيل حل الدين في حقه ويبقى مؤجلا في حق  
الكفيل حتى لو اختار المكفول له متابعة الكفيل دون وريثة الاصيل ينتظر حتى يحل الاجل كذا في  
السراج الوهاج \* واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حالة من ثمن مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا  
على وجهين ان أضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال أجلي يثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان  
لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذكره مطلقا ورضي به الطالب يثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا  
واذا كان للرجل على رجل ألف درهم مؤجلا فكفل بها كفيل الى أجل مثل ذلك الاجل أو دونه أو أكثر  
منه فهو جائز والمال على الكفيل الى الاجل الذي سمي ولو كان المال حالا على الاصيل فاخر الكفيل  
المكفول عنه الى أجل صح التأخير في حق الكفيل والمكفول عنه ولا يصح في حق الطالب وان أصر  
الطالب المطلوب الى أجل صح التأخير في حق المطلوب والكفيل جميعا واذا أصر الكفيل الى أجل صح  
التأخير في حق الكفيل خاصة كذا في المحيط \* ولو رد الكفيل التأخير ارتد كذا في خزائن المفتين \* فان  
أدى الكفيل فيما اذا أصر الطالب الكفيل خاصة قبل مضي الاجل لا يرجع على الاصيل مالم يرض الاجل  
كذا ذكر في عامة الروايات كذا في المحيط \* ذكر في المبسوط واذا كان المال من ثمن مبيع أو غصب وبه  
كفيل فاخر الطالب عن الاصيل الى سنة فإني أن يقبل ذلك فالمال عليه وعلى الكفيل حال كما كان كذا  
في النهاية \* واذا كفل بالمال رجل فكفل عن الكفيل رجل آخر ثم الطالب أصر المال عن الاصيل كان  
ذلك تأخيرا عن الكفيلين ولو أخره عن الكفيل الاول فهو تأخير عن الكفيل الآخر والمال على الاصيل  
حال كذا في المحيط \* ولو كفل رجل عن رجل بالف درهم الى سنة ثم ان الكفيل باع الطالب به عبدا قبل  
الاجل وسلمه اليه ثم استحق العبد فالمال على الكفيل الى اجاله وكذا لو رد ما اشتري بعيب بقضاء وان  
كان الرذيع بعيب فغير قضاء أو تقاضا لا يسع لا يعود الاجل ولو لم يبعه الكفيل عبدا ولكن قضاها وعلمها  
فوجدها ستوفة فردّها كان المال على الكفيل الى اجاله وكذلك لو وجدها زوفا أو نهرجة وردّها بقضاء  
أو بغير قضاء وان كان حين أعطاه المال أعلمه أنها زوفا وقبض مع ذلك فهو جائز كذا في الذخيرة \* واذا  
كفل الرجل عن رجل بعمال الاصيل من الطالب عبدا بذلك المال وسلمه اليه حتى يرى الكفيل عن

في الدين فان كانا سواء يكره وروى المعلى رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصده الاضرار وان قصد به الاضرار  
سوى بينهم يعطى للابنة مثل ما يعطى للابن \* وقال محمد رحمه الله تعالى يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والقنوي على قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى \* رجل وهب في صحته كل المال لولده جاز في القضاء ويكون أنما فيما صنع \* رجل قال جعلت هذا لولدي فلان  
كانت هبة ولو قال هذا لشيء لولدي الصغير فلان جاز ويتم غير قبول كالباع ما له من ولده الصغير جاز ولا يحتاج الى القبول \* رجل وهب  
لابنه الصغير دارا هي مشغولة بتمتع الاب قال أبو نصر رحمه الله تعالى جاز ولا يحتاج الى التفريغ لانها مشغولة بتمتع القابض وهو الاب  
\* ولو صدق على ابنة الصغير بدار والاب ساكن فيها لا يجوز رضى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وعليه القنوي لما قلنا في الهبة \* ولو وهب عبدا لابي لولده الصغير لا يجوز وان باع جاز \* رجل اتخذ ابنا لولده الصغير ثم أراد أن يدفع

الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانها اتخذوا بالولده الاول صار ملكا للاول بمحكم الغرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا عين عند اخذها للاول انه عارية فحينئذ يملك لان الدفع الى الاول يحتمل الاعارة فاذا عين ذلك صح بيانه \* وكذا الرجل اذا اخذ ثيابا للمدينة فابق التليذ بعد ما دفع اليه فاراد ان يدفع الى غيره فهو على هذا ان عين وقت الاتخاذ انه عارية يمكنه الدفع الى غيره \* رجل جهز ابنته بماله فوجه الابنة مع الجهاز الى زوجها فماتت الابنة فادعى الاب انه كان عارية وزوجها يدعي الملك اختلافوا فيه \* قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع والمملك \* قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف عن الاعارة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب (٣٨٠) لانه هو الدافع وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر \* امرأة لها مهر على

زوجها وهبت المهر لابنتها الصغرى الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز وبصير ملكا لاهله اذا قبض ولا يجوز للاب أن يهب شيئا من مال ولده الصغرى بعوض وغير عوض لانها تبرع ابتداء \* ولو وهب أجنبي للصغير هبة فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله أو لم يكن والله أعلم

#### (الباب الثالث في الدعوى والخسومة)\*

رجل كفل عن رجل بألف ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفل بها قارأو عن خرا وما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو أقام البينة على المكفول له بذلك والمكفول له يجحد لا يقبل بينته ولو اراد أن يحدف الطالب لا يلتفت اليه كذا في فتاوى فاضيل \* ولو أقام الكفيل البينة على اقرار الطالب بذلك لا تصح البينة كذا في المحيط \* ولو كان الكفيل أدى المال الى الطالب وأراد أن يرجع بذلك على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارأو عن ميتة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البينة على الكفيل لا يقبل بينته ويؤمر بإداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصمه فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عند القاضي أن المال كان عن خرا وما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا فلان القاضي أبرأ الكفيل ثم حضر المكفول عنه فأقر أن المال من قرض أو عن مبيع ومصدق الطالب لزمه المال ولا يصح قان على الكفيل والحوالة في هذا بمنزلة الكفالة كذا في فتاوى فاضيل \* ثلاثة نفر لكل واحد منهم على رجل ألف غير مشترك بينهم فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس المطلوب يقبل وان كان الدين مشتركا بينهم لا يقبل شهادتهما كذا في الكافي \* اذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال وجاء بشاهدين شهدا واختلفا في الزمان والمكان فalcاضي يقبل هذه الشهادة وان اتفقا في الزمان والمكان واختلفا في الاجل وكانت الدعوى في الكفالة بالمال فقال أحدهما كفل به الى شهر وقال الآخر الى شهرين فان كان المذمى يدعى أقرب الاجلين فalcاضي يقبل شهادتهما وان كان يدعى أبعد الاجلين لا يقبل شهادتهما كذا في المحيط \* واذا شهد الشاهدان على رجل أنه كفل بهذا

#### فصل في قبض الهبة للصغير

اذا وهب أجنبي للصغيرة فحق قبض الهبة والقبول للاب فان مات الاب أو غاب غيبة منقطعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو أولى من الجسة فان لم يكن له وصي ولا أب فحق القبض يكون للجد أبي الاب ثم بعده وصي الجد ولا يجوز

قبض غيره ولا الاربعة الا أن يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر الم وعياله وهب للصغيرة ووصى الاب عن حاضر فقبض الم قبل لا يجوز قبضه لان الوصي بمنزلة الاب وان قبض الاخ أو الم أو الام والصبي في عياله لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز \* ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها وهب أجنبي لها هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب حاضرا \* ولو قبض الاب يجوز أيضا وان كانت هي في بيت زوجها \* ولو كان الصغير في عياله الجد أو الاخ أو الام أو الم فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم لا يجوز والعصم هو الجواز كالقبض الزوج وأبو الصغيرة حاضر \* وان كان الصغير يعقل القبض فقبض الهبة جاز قبضه ويبيعه القاضي حتى لا يرجع الواهب في الهبة \* ولو قبض الملقط هبة للقط واللقط في عياله وليس له أحد سواه جاز قبضه \* وكذا لو كان الصغير في عياله أجنبي كان لذلك الاجنبي حق القبض وللقط

أن يسلم اللفظ إلى غيره في تعليم الأعمال ولا يكون لأجنبي آخر أن يسترد منه \* فصل في هبة المهرها من الزوج \* رجل قال لامرأته  
قولي وهبت لك مهري فقالت وهي أعجمية لا تفهم العربية قالوا لا تصح هذه الهبة فترقوا بين هذا والطلاق والعناق \* إذا أمر الرجل امرأته  
حتى قالت طلقت نفسها أو قبل لرجل قل طلقت امرأتى أو أعتقت عبدي فقال ذلك وقع الطلاق والعناق \* والفرق أن الرضا بشرط جواز  
الهبة وليس بشرط وقوع الطلاق والعناق \* ولهذا يطلق مكرها أو أعتق يقع الطلاق والعناق \* ولو أكرهه على الهبة فهو هبة لا تصح وقال  
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي لا يقع العناق أيضا إذا كان معروفا بالجهل \* ولو قال لعبدته أنت حر وهو لا يعلم أن هذا عناق عتق  
في القضاة ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى \* امرأة تريد أن تب مهرها من الزوج ولا تصح هبتها ولا يرزوها قالوا اتصالح سرا عن  
زوجها مع أجنبي من المهر على عوض لم تره ولا تنظر إلى بدل الصلح حتى تب مهرها من زوجها (٢٨١) ثم تنظر إلى البدل فترده بخيار

الرؤية فيعود المهر على  
الزوج كما كان وبطل الهبة  
\* رجل مات فوهبت مهرها  
منه امرأته صحت هبتها  
وبرئ الزوج لأن الدين  
لا يسقط بالموت وقبول  
المديون ليس بشرط لجواز  
الهبة فصحت الهبة \*  
مریضة وهبت مهرها من  
زوجها ثم ماتت قال الفقيه  
أبو جعفر رحمه الله تعالى  
إن كانت عند الهبة تقوم  
لحاجتها وترجع من غير معين  
لها على القيام فهي بمنزلة  
الصحيح تصح هبتها \* امرأة  
قالت لزوجها وهبت  
مهري منك على أن كل  
امرأة تزوجها تجعل امرأها  
يبدى فإن لم يقبل الزوج  
ذلك بطلت الهبة وإن قبل  
ذلك في المجلس جازت الهبة  
ثم إن فعل الزوج ذلك  
فالهبة ماضية وإن لم يفعل  
فكذلك عند البعض كن  
أعتق أمته على أن لا تزوج  
فقبلت عتقت تزوجت أو لم

عن فلان بألف درهم غير أن أحدهما قال إلى سنة وقال الآخر هي حالة والطالب يدعي أنها حالة ويجوز  
الكفيل الكفالة أو أقربها وأدعى الاجل فالمدعى عليه حال في الزوجين كذا في خزانة المفتين \* وإن كانت  
الدعوى في الكفالة بالنفس فشهد أحدهما بأجل شهر والآخر بأجل شهرين ذكر شيخ الإسلام في شرحه  
هذه المسئلة على التفصيل أيضا أن كان المدعى يدعي أقرب الاجلين قبلت الشهادة وإن كان يدعي أبعد  
الاجلين لا تقبل وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط  
\* وإذا شهد شاهد على الكفالة بحايمة وشهد الآخر على إقرار الكفيل بالكفالة قبلت شهادتهما وإذا شهد  
شاهدان على الكفالة بألف درهم واختلفا في اللفظ فقال أحدهما كفل بها وقال الآخر ضمنها أو قال  
أحدهما أنه قال هي التي وقال الآخر أنه قال هي على قال شهادته جائزة كذا في الظهيرية \* إذا ادعى على  
رجل ما لا معين بسبب كفالته عن رجل ولم يبين نسب المكفول عنه هل تصح دعواه حكى فتوى شمس  
الأئمة الأوزجندی رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى وهكذا كان يقضى ظهير الدين المرغيناني وذكر محمد  
رحمه الله تعالى في باب الشهادة في الكفالة ولو شهد شاهدان أن هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل  
لا نعرفه باجمعه ولو كانا نعرفه بوجه فهو جائز ولو أخذ به الكفيل وكذلك إذا قال لا نعرفه بوجهه أيضا لو أخذ  
للكفيل ويقال لا كفيل بين فان أحضر الكفيل رجلا وقال المكفول به هذا وصدقه الطالب في ذلك فيها  
ونعمت ولم تكن عليه عين \* وإن كذبه يعتبر فيه الدعوى والاتكار فهذه المسئلة (١) تصلح دليلا لأن وضع هذه  
الكفالة لا يشترط تسمية المكفول عنه وذكر نسبه \* وقد قيل هذه المسئلة (١) تصلح دليلا لأن وضع هذه  
المسئلة أن الكفالة وقعت عن شخص معين إلا أن الشهود لا يعرفونه ولا يدرون نسبه فتكون هذه  
الكفالة واقعة عن شخص معلوم في نفسه وموضوع ما حكى عن شمس الأئمة أن المدعى قال إن هذا الرجل  
كفل عن رجل فتكون الكفالة عن شخص مجهول في نفسه فلا تصح كذا في الذخيرة \* وإذا شهد شاهدان  
على رجل بالكفالة بالنفس غير أن أحدهما قال المكفول عنه زيد وقال الآخر المكفول عنه عمرو لا تقبل  
الشهادة ادعى الطالب كفالة أحدهما أو كفالتهما وإذا ادعى رجل قبل رجل كفالته بنفس رجلين وأقام  
الشاهدين فشهدا على كفالة أحدهما واختلفا في الآخر فشهد أحدهما على كفالته وشذ الآخر فيه  
فقال لا ندري أهو أم غيره فان الكفيل يؤخذ بكفالة الذي أجمع على كفالته ولا يقضى بكفالة الآخر  
\* وإذا شهد شاهدان على رجل أنه كفل لبيهم ما ولفلان بنفس فلان كانت الشهادة باطلة لأنهما شهدا باللفظ  
واحد وقد بطلت شهادتهما في حق أيهما فبطلت في حق الآخر أيضا \* وإذا شهد شاهدان على رجل أنه  
(١) قوله تصلح دليلا كذا في جميع النسخ ولعل صوابه لا تصلح كما يفيد ما بعده وما قبله تأمل اهـ مصححه

(٣٣ - فتاوى ثالث) تزوج \* امرأة قالت لزوجها اتخذا الوليمة وقت لجهازها فأنفقها فانقص ذلك من مهري قال الفقيه  
أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى الأمر كما قالت \* رجل منع امرأته المريضة من المصير إلى أبيه فقال الزوج ان وهبت لي مهرا بعثتك إلى  
أبيك فقالت المرأة فإني قد قدمت إلى الشام وفوهبت بعض مهرها وأوصت بصدقة البعض على الفقراء وغير ذلك فنعها إلى أبيها  
قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الهبة باطلة لأنها بمنزلة المكره في الهبة \* امرأة قالت لزوجها وهبت مهري إن لم تطلني فقبل الزوج  
ذلك ثم ظالمها بعد ذلك قال أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى الهبة فاسدة لأنها تعلّق الهبة بالشروط \* وهذا بخلاف  
ما لو قالت وهبت منك مهري على أن لا تطلني فقبل الزوج صحت الهبة بالقبول لأن ذات تعلّق الهبة بالقبول فإذا قبلت الهبة فلا يعود  
المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل \* ولو قال أنت طالق على دخول الدار فقلت قبلت

وقوع الطلاق \* وقال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى في مسئلة انظم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا فاقات الشرط فاقات الرضا ما الطلاق فالرضاء فيه ليس بشرط \* والدليل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على أن يحج بها وقبل الزوج ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والقوى على هذا القول \* قال مولانا رحمه الله تعالى ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة الظلم ووجه ذلك أن في مسئلة الحج لم شرطت الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة أما في مسئلة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح عوضا قال مولانا رحمه الله تعالى ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه أن لا يظلمها فقبل الزوج ثم ضربها او اجاب كاذرو عندي انما يعود المهر اذا ضربم اغير حق أما اذا ضربها بتأديب مستحق عليها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما \* امرأة (٣٨٢) وهبت مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول ثوبا بمرتين وقبل الزوج ذلك فبقي حولان

ولم يقطع قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك شرطا في الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بذلك \* وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض \* رجل قال لامرأته أبرئني من مهرك حتى أهبط كذا وكذا فابرأته ثم أي الزوج أن يهب منها ما قال كان المهر عليه كما كان \* امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يسكنها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يكن وقت الاطلاق وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان

كفل لفلان بنفس فلان على أنه ان لم يوف به غدا فعليه ما عليه وهو ألف درهم فالشهادة جائزة فان شهد له شاهداً بالانفا في ذلك اليوم فهو برى عن الكفالة وان اختلفا في المال فشهد أحدهما بألف درهم وشهد الآخر بخمس مائة وانفق على الكفالة بنفسه فالقاضي يقضى بالكفالة بنفسه لانهم لم يختلفا فيها وفي الكفالة بالمال اختلافا واختلاف الشاهدين في المال على هذا الوجه يمنع قبول الشهادة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى سواء ادعى الطالب أقل المائتين أو أكثرهما \* فان اختلف الشاهدان بالمال فشهد أحدهما بدرهم وشهد الآخر بدنانير لم تجز شهادتهما في شيء من ذلك ادعى الطالب أحد الصنفين أو جميعا وان اتفقا في المال أنه ألف درهم الا أنهما اختلفا فقال أحدهما قرض وقال الآخر عن مبيع وادعى المدعي أنه عن مبيع فانه لا يقضى له بشيء الا أن يوفى ويقول كان لي عليه من عن يبيع الا أنه أقرب بين يدي شاهد آخر أنه من قرض هذا اذا ادعى المدعي أحد الصنفين وان ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وقضى له بألف درهم ولو كان الشاهدان كفيلين بالمال عن صاحب الأقل لم تجز شهادتهما كذا في المحيط \* هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل أنه كفل بنفسه فلان فأنكره فأقام المدعي بينة على الكفيل أنه كفل له بنفسه وألزمه الكفالة ثم ان الكفيل أقام بينة أنه كفل بنفسه بأمره قال لا أقبل بينته كذا في الظهيرية \* قال محمدا رحمه الله تعالى في الجاهل مع رجل ضمن عن رجل بما قضى له عليه ثم غاب المكفول به فأقام الطالب بينة على الكفيل ان له على الغائب ألف درهم فانه لا يقضى له بذلك الا على الكفيل ولا على الاصيل لانه ادعى كفالة غيره لازمة لان لزومها معلق بالقضاء على الاصيل ولم يثبت ذلك بعد حتى لو قال الطالب اني قدمت المطالبين الى فلان القاضي وأقت عليه البينة بألف درهم بعد الكفالة وقضى له عليه بذلك وأنكر الكفيل فأقام الطالب البينة عليه بذلك فبطلت البينة عليه بالالف كذا في الذخيرة \* ولو برهن رجل على رجل أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن هذا كفل له عنه بأمره يقضى القاضي بالمال على الكفيل والمكفول عنه وثبت أمره فيرجع الكفيل بما أدى على الأمر وان ادعى الكفالة بغير أمره قضى القاضي بالمال على الكفيل دون الاصيل ولو قال كفلت لي عن فلان بكل مالى عليه وانه كان عليه ألف درهم وبرهن على المال والكفالة قضى عليه وعلى الغائب ادعى الأمر أم لا الا أنه اذا كان بأمر يرجع والا لا كذا في الكافي \* اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على الكفالة وقالوا لا نعرف الكفيل والمكفول عنه ولكن أشهدنا فلان وفلان على شهادتهما ان فلان بن فلان الفلاني كفل لهذا الرجل بنفسه فلان بن فلان الفلاني قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان أقر المدعي عليه الكفالة أنه فلان بن فلان بن فلان يواخذ به وان أنكر يحتاج المدعي الى شهود يشهدون أن المدعي عليه

وقت وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقيل له اذا لم يوف ذلك وقتا كان قصدها أن يسكنها ما عاش قال نعم فلان الا أن العبرة الاطلاق في اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل أوصى لامرأته بثلث ماله ان لم يتزوج فقبت ذلك ثم تزوجت بعد ان قضاء عدتها يزمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال خلف رحمه الله تعالى صحته الهبة طلقها أو لم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط فاسد والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة \* وذكر في النوازل اذا قالت المرأة لزوجها اترك مهرى عليك على أن تجعل أمري بيدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها عليه ما لم يطلق نفسها \* ولو قالت المرأة كايين ترا بخصيكم جنك أتر من بازداران لم يطلق لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضا عن الطلاق قال يطلاق لا يبرأ \* المرأة اذا أرادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا أترزجك حتى تهينى مالت على قهرت مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم أي أن يتزوجها قال والمهرها عليه

على حاله تزوجها أو لم يتزوجها لأنها جعلت المال على نفسها عوضاً عن النكاح في النكاح والعوض لا يكون على المرأة. امرأة تقول لزوجها  
 أنك تغيب عني كثيراً فأن مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي لي في مكان كذا فحكمت معها زماناً ثم طلقها قالوا هذه المسئلة  
 على خمسة أوجه \* ان كان كلامها عده من الهبة للحال لا يكون الحائط للزوج لان بالوعد لا يعمل \* وان كانت وهبت منه وسلمت اليه  
 والزوج وعد لها ان يمكث معها يكون الحائط للزوج لأنها وهبت للحال ولم تعلقها بشرط وانما شرطت عليه شرطاً فاسداً والهبة لا تبطل  
 بالشرط الفاسد \* والوجه الثالث أن تقول المرأة وهبت منك الحائط ان مكنت معي فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لأنها علفت الهبة  
 بالشرط والهبة لا تختمل التعليق بالشرط \* والوجه الرابع أن تقول المرأة وهبت منك على أن تحكمت معي قال أبو القاسم الصفار رحمه  
 الله تعالى في هذا الوجه يكون الحائط للزوج \* وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير رحمهما (٣٨٣) الله تعالى فيما تقدم لا يكون

للزوج والاعتماد على ما قال  
 لأنها ماضية إلا بهتدا  
 الشرط \* والوجه الخامس  
 أن تصالح المرأة زوجها على  
 أن يمكث معها على أن يكون  
 الحائط هبة للزوج وفي هذا  
 الوجه لا يكون الحائط للزوج  
 أيضاً فالصالح باطل \* رجل  
 وهب لرجل أرضاً وسلمها اليه  
 وشرط أن يتفق الموهوب له  
 على الواهب من الخارج  
 كانت الهبة فاسدة بخلاف  
 ما إذا كانت الهبة كرها وشرط  
 أن يتفق الموهوب له على  
 الواهب من غيرته فإن غنة  
 تصح الهبة ويطلق الشرط  
 وقد ذكرنا \* رجل قال  
 لمدنيون ان لم تقض مالي  
 عليكم حتى تموت فانت في  
 حل فهو باطل لانه تعليق  
 والبرأت لا تختمل التعليق  
 \* ولو قال رب الدين اذمت  
 فانت في حل فهو جائز لان  
 هذه وصية \* ولو قالت لزوجها  
 المرض ان مت من مرضك  
 هذا فانت في حل من مهرى

فلان بن فلان الفلاني كذا في المحيط \*

### \* (الباب الرابع في كفالة الرجلين) \*

رجلان عليهما ألف درهم لرجل عن متاع أو قرض وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فأتى أحدهما  
 فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزليما يؤديه على النصف فان زاد المؤدى على النصف رجع بالزيادة كذا  
 في الكافي \* ولو قال هذا بما كتبت عن صاحبي لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصته كذا في المحيط \* اذا  
 كان على رجل ألف فتكفل بوجله عنه بالالف كله ثم جاء آخر فتكفل عنه بجميع الالف أيضاً ثم تكفل كل  
 واحد من الكفيلين عن الآخر بجميع الالف فما أذاه أحدهما وقع شأناً عنهم ما يرجع على شريكه بنصفه  
 كذا في شرح النافع \* ثم يرجعان على الاصيل وان شاء رجع بالجميع على المكفول عنه فاذا أبرأ رب المال  
 أحدهما أخذ الآخر بالجميع كذا في الهداية \* واذا وجب على رجلين ألف درهم بالشراء فكفل أحدهما  
 عن صاحبه ولم يكفل الآخر عنه فأتى الكفيل شيئاً وقال هذا مما كتبت به عن صاحبي قبل قوله \* رجلان  
 اشتريا من رجل عبداً بالالف درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ان البائع أخرم على أحد  
 المشتريين خاصة ثم ان هذا الذي أخرمه أدى نصف المال وقال هذا مما كتبت به عن صاحبي قبل قوله \*  
 رجل له على رجل ألف درهم من قرض أو قرضه أو من مبيع باعه وكفله رجل بنصف المال وكفل  
 رجل آخر بالنصف الآخر كفتاليتين متفرقتين أو كفالة واحدة فأتى الاصيل خسمائة ولم يقبل شيئاً كان  
 المؤدى عنهما ولو قال هذا بما كتبت فلان فهو على ما قال وكذلك اذا كان الالف متفرقاً على الاصيل بان  
 كان من قرضين أو ميعين أو كانا مالين وجبا بسببين مختلفين بان كان أحدهما من قرض والاخر من مبيع  
 مبيع وكفل أحد الكفيلين بأحد المالين وكفل الكفيل الآخر بالمال الآخر فأتى الاصيل خسمائة  
 وقال هي من التي كفل بها فلان وفلان فهو على ما قال واذا كان بأحدى الخسمائين كفيل فأتى الاصيل  
 خسمائة وقال أديت عن الكفالة قبل قوله كذا في المحيط \* اذا وجبت عليه الالف من بيع ثم ان صاحب  
 المال جعل نصف المال الى سنة أو وجب نصف الالف من ابتداء محالا ووجب النصف الاخر من الابتداء  
 مؤجلاً الى سنة وكفل بكل نصف كفيل على حدة ثم ان الاصيل أدى خسمائة ولم يقبل شيئاً فهو عن الكفيل  
 الذي كفل عن الحال كذا في الذخيرة \* واذا قال هي عن الكفيل الذي كفل بالزوج قبل قوله كذا في  
 المحيط \* اذا كفل رجلان عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه على أن المال على  
 أحدهما الى سنة وعلى الآخر الى سنتين فهو جائز فان حل على صاحب السنة فاداه رجع به على الاصيل ولا

أوقالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق \* ولو قال الطالب للطالب لادوني اذمت فأنا بري من الدين الذي لي عليك جاز  
 ويكون وصية من الطالب للطالب \* ولو قال ان مت فأنا بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك  
 لا يبرأ \* ولو قالت المريضة لزوجه ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو قالت فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض  
 كن مهرجاً على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح فصل في الصدقة \* رجل محتاج أراد أن يتصدق بالدرهم التي معه على  
 الفقراء قالوا ان كان لو صدق على الفقراء يصير على الشدة فاصدق أفضل لا يزلت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم  
 خصاصة \* ون كان لا يصبر على الشدة فلا تفارق على نفسه أفضل للمروءة أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي دينار  
 يا رسول الله فإنا صنع به قاله عليه السلام أتفق على نفسك فقال الرجل عندي آخر فقال عليه السلام أتفق على عيالك فقال عندي آخر

فقال تصدق به \* رجل في يده درهم فقال الله على أن تصدق به هذا الدرهم فتصدق بغيرها قال نصبر رجه الله تعالى جازوان لم يتصدق حتى هلكت تلك الدراهم في يده فلا شيء عليه \* رجل أخرج كسرة إلى مسكين فلم يجده قال الحسن البصري رجه الله تعالى يضعها حتى يجي آخر فان أكلها أطم مثلها \* وعن إبراهيم النخعي رجه الله تعالى مثل هذا \* وقال عامر الشعبي رجه الله تعالى هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها وما أخرجها للصدقة لا يكون صدقة الا بالدفع الى الفقير \* وقال مجاهد رجه الله تعالى هو بالخيار متى أخرج صدقة ان شاء أمضى وان شاء لم يقض \* وعن عطاء مثل هذا \* وبه أخذ النخعي أبو الليث رجه الله تعالى وسئل عن المكدين الذين يسألون الناس الخافا وبأكلون اسرافا قالوا ما يظهر أن ما يتصدق عليه يتفقها في المعصية أو هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ماجور في نيته انه يسد خلته \* وروى أن رسول الله (ص) صلى الله عليه وسلم سئل قد كثر السؤال فلن نعطي قال عليه السلام من رقب قلبك عليه

\* وعن محمد بن مقاتل رجه الله تعالى مثل ذلك \* رجل قال لا خير كل منفعة تصل الى من مالك فعلى أن تصدق به قال محمد بن مقاتل رجه الله تعالى ان وهب له شيئا وجب عليه أن يتصدق به وان أذن له أن يأكل من طعامه لا يحل له أن يتصدق به وانما يحل له أن يأكل من طعامه \* رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن سلمة رجه الله تعالى ان كان الزوج يوسع عليهم في النفقة فهي مؤسرة بغناء الزوج \* رجل قال مالي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس دين قال نصبر رجه الله تعالى قال أبو حنيفة رجه الله تعالى لا يدخل فيه الا الصامت وأموال التجارة \* رجل تصدق عن الميت ودعا له قالوا يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاءه في الاخبار أن الحي اذا تصدق عن

يرجع به على الكفيل الا سحر كذا في المحيط \* المتفاوضان اذا افترا فلا صحاب الدين أن يأخذوا أيهما شأوا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بالزيادة \* المكاتبان كتابة واحدة اذا كف كل واحد منهما عن صاحبه القياس أن لا يصح وفي الاستحسان يصح ثم لو أدى أحدهما شيئا يرجع على صاحبه بنصفه وان لم يؤدي شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جازا للعق وربى عن النصف وللمولى أن يأخذ بمحضه الذي لم يعتق أيهما شاء فان أخذ الذي أعتق رجع على صاحبه وان أخذ الاخر لم يرجع على المعتق بشئ كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد بحسام الدين \* كفيل ثلاثة عن رجل بالف درهم فادى أحدهم بر ثوبا جعوا ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيل عن صاحبه فاذا أحدهم رجع المؤدى عليهم بالثلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهم بالف هذا اذا ظفر بالكفيلين فان ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث فان ظفرا بالثالث رجع كل واحد بالسدس ثم رجعوا جميعا على الاصيل بالالف فان ظفر بالاصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الالف قال أبو يوسف رجه الله تعالى اذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن يأخذ بهما المال أيهما شاء فهذا بمنزلة كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بامرء كذا في محيط السرخسي \*

### باب الخامس في كفالة العبد والذمي

لا تجوز كفالة العبد بالنفس والمال بغير إذن المولى الا أن يعتق فيؤخذ به كذا في محيط السرخسي \* والاذن بالتجارة لا يكون اذا بالكفالة كذا في الذخيرة \* اذا أذن المولى في الكفالة فكفل عن المولى أو عن أجنبي بمال صححت الكفالة سواء كان العبد تاجرا أو كان محجورا عليه اذ لم يكن عليه دين وكذلك الامه والمدبرة وأم الولد كذا في المحيط \* وتناع رقبته بالكفالة بالدين الا أن يفديه المولى كذا في البدائع \* وان كان على العبد دين وقد كف عن المولى أو عن أجنبي بمال باذن المولى لا يلزمه شئ مادام رقيقا فاذا أعتق لزمه ذلك كذا في المحيط \* أما كفالة المولى عن العبد فتصح سواء كانت الكفالة بالنفس أو بالمال وسواء كان على العبد دين أم لم يكن كذا في النهاية \* ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي سواء أذن له المولى أو لم ياذن لكنهما تعتقد حتى يطالب بعد العتاق ولو كفل المكاتب عن المولى جاز كذا في البدائع \* من ضمن عن عبدا لا يؤخذ به بعد عتقه فان أقر باستئلاله ما وكذبه سيده أو أقرضه سيده أو باعه وهو محجور ولم يسم حالا أو غير حال يؤخذ به الكفيل حالا كذا في الكافي \* وكذا اذا أودعه شيئا فاستهلكه أو وطئ امرأة بشبهة بغير إذن المولى فانه لا يؤخذ به في الحال وانضمنه انسان ولم يبين أنه حال ولا غيره كان على الكفيل

الميت بعث الله تعالى تلك الصدقة اليه على طبق من النور \* اذا قفل الصغير شيئا من الحسنات لم يكن ثواب حالا ذلك اختلصوا فيه قال أبو بكر الاسكاف رجه الله تعالى حسنة تكون له دون أبويه لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وانما يكون لوالده من ذلك أجر التلميم والارشاد اذا فعل ذلك \* وقال بعضهم حسنة تكون لآبويه لما روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال من جئته ما ينفع به المرء بعد موته أن يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شئ واختلصوا في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك شاعة على أذى الناس \* وعن خلف بن أيوب رجه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد \* وعن أبي بكر بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة لذلك الفلس الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما يخرج منه \* وعن أبي مطيع



البلخي رحمه الله تعالى لا يعجل للرجل أن يعطى سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروي عن الحسن البصري رحمه الله تعالى فان كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلين ويسأل لأمه لا بد منه ولا يسأل الخاف لا بأس له بالسؤال والتصدق عليه \* روى أن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روى أن علياً رضي الله عنه تصدق بجماعة وهو في الركوع فمدحه الله تعالى بقوله وبوتون الزكاهم راكعون وان كان السائل يتخطى رقاب الناس ويمر بين يدي المصلي ولا يسأل فالتصدق على مثله مكروه \* وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى أنه قال يعجبني أن السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شيء لأن الدنيا خسيس فاذا سأل لوجه الله تعالى فقد عظم محقره الله تعالى فلا يعطى له زجراً \* والوالد اذا احتاج الى مال ولده الصغير فان كان في المصر كان للوالد المحتاج أن يأكل مال ولده بغير القيمة وان كان في المفاضة واحتاج الاب الى مال ولده فان كان (٢٨٥) الاب له مال في بلده ولم يكن معه مال كان له أن يأكل مال الولد

بالقيمة وان كان فقيراً يأكل بغير عوض \* وللأب الفقير أن يبيع مال ولده لأجل نفقته \* رجل وولده في الصحراء أوفى المفاضة ومعهما من الماء ما يكفي لأحدهما من كان أولى منهما بهذا الماء كان الابن أولى به لان الاب لو كان أحق بهذا الماء كان على الابن أن يسقي أباه ومتى سقى أباه يموت هو من العطش فيصير قاتلاً لنفسه وان شرب هو لم يكن هو عينا للاب في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين أحدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس أعظم وزراً وانما اذا أراد الاب أن يأمر ولده بشيء ويخاف أنه لو أمره لا يفعل قالوا ينبغي للوالد أن يقول للولد على سبيل المشورة خوب ايدان يسرا كرفلان كاركنى لانه لو أمره بذلك يعبأ بصبر عما فيه لحقه عقوبة العقوق ولا بأس للاب أن يغضب على ولده

حالا كذا في البحر الرائق \* ثم اذا أدى عنه يرجع به بعد العتق ان كان بأمره كذا في التبيين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ادعى على عبد رجل ديناً وكفل رجل بنفس العبد ثم مات العبد برئ الكفيل كذا في الذخيرة \* وان ادعى على ذي اليد رقبه العبد فكفل بنفس العبد رجل ثم مات العبد فقام المدعى اليه أنه كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ثبت ملك المدعى باقرار ذي اليد أو بنكوله عن الحلف وقد مات العبد في يدي المدعى بقيمته العبد على المدعى عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على الاصيل الا اذا أقر الكفيل بما أقر به الاصيل وذكر الامام القمي تاشي ولا يصدق ذواليد في موت العبد ويحبس هو والكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة كذا في النهاية \* يجب أن يعلم بان أهل الزمة وأهل الاسلام في حكم الكفالة على السواء الا في الخمر والخنزير فاذا كان للذي خمر على ذي من قرض أو غصب فكفل به ذي جاز فان أسلم أحدهم (فهذا على وجوه) اما ان أسلم الطالب في هذا الوجه برئ الكفيل عن الخمر وعن قيمته عندهم جميعاً واما ان أسلم المطلوب في هذا الوجه ببراءة عن الخمر وعن قيمته ببراءة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى زفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن علي الكفيل على كفالته وهو قول محمد رحمه الله تعالى واما ان أسلم الكفيل خاصة في هذا الوجه يسقط الخمر أصلاً عن الكفيل لا الى بدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الطالب بالخيار ان شاء رجع على الكفيل بقيمة الخمر وان شاء رجع على الاصيل بعين الخمر وان أسلموا جميعاً سقط الخمر لا الى بدل وكذلك ان أسلم الطالب والكفيل وأسلم الطالب والاصيل سقط الخمر لا الى بدل وان أسلم الكفيل والاصيل سقط الخمر لا الى بدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الطالب أن يطالب أيهما شاء واذا كان الخمر من ثمن مبيع وأسلم الطالب والمطلوب فقد برئ الكفيل عن الخمر وقيمتها بالاجماع وان أسلم الكفيل فالطالب يطالب المطلوب بعين الخمر ويرأ الكفيل عن الخمر وقيمتها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يتحول الخمر الى القيمة في حقه وكان للطالب أن يطالبه بقيمة الخمر وان كان الخمر واجبا بسبب السلم ثم أسلم الطالب أو المطلوب بطل السلم واذا انقضى السلم برئ الاصيل وبرأه الاصيل يوجب براءة الكفيل وان أسلم الكفيل برئ الكفيل بالاخلاف وبقي الخمر للطالب قبل المطلوب على حاله كذا في المحيط \* والاصيل ان اسلام الطالب يبطل الخمر أصلاً لان امتناع التسليم جاعل قبله لاسلامه واسلام المطلوب كذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لتعذر التسليم وعند محمد رحمه الله تعالى لا يبطل بل يحول الى القيمة لان الامتناع

اذا فعل ما يكره لان الانسان محبوب على ذلك طبعاً \* قال عليه الصلاة والسلام انما أنا بشر مثلكم ارضى بما رضى به البشر وأغضب بما يغضب به البشر والله أعلم (كتاب الوقف) \* الوقف جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمه الله تعالى \* وذكر في الاصل كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيز الوقف وبظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا أن عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف لا الى مالك \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول بمجرد قول الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد رحمه الله تعالى لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الى المتولى أو الى الموقوف عليه \* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الوقف جواز الاعارة تصرف المنفعة الى جهة الوقف ويبقى العين على ملك الواقف له أن يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه \* ولا يلزم الا

بطرفين \* أحدهما قضاء القاضي بلزومه لانه محتمد فيه يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يريد أن يرجع عنه فينازعه بهله عدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فيقضى بلزومه وان حكما رجلا فحكم بلزوم الوقف بينهما اختلاف وفيه الصحيح أن يحكم الحكم لا برفع الخلاف والقاضي أن يسطله \* والوجه الثاني للزوم الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يخرج حرج الوصية فيقول أو وصيت بغلة ذاري هذه أو بغلة أرضي هذه أو يقول جعلت هذه الدار وقفا فتصدقوا بغلتها على المساكين \* وكذا لو أوصى بأن يوقف يجوز من الثلث في قولهم \* وعندهما الوقف لازم بغیر هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا إلا أنار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رحمهم الله تعالى وتعامل الناس بالتحاذر بالباطات والخانات أولها وقف الخليل صلوات الله وسلامه عليه فصل في ألفاظ الوقف أحدها أن (٣٨٦) يقول أرضي هذه صدقة ولم يرد على هذا قالوا جعلا ينبغي لهذا الواقف أن يتصدق

بأصلها على الفقراء ولوباها وتصدق بثمنها أيضا كما لو باع مال الزكاة وأدى الزكاة من الثمن ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة عند الكل ولو قال أرضي وبين حدودها موقوفة ولم يرد على هذا لا يجوز عند عامة مجتري الوقف وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يكون وقفا على المساكين \* ولو قال داري هذه موقوفة أو صدقة موقوفة لم يرد على ذلك جازي قول أبي يوسف ومحمد وهلال المرادى رحمهم الله تعالى ويكـون وقفا على الفقراء \* وقال يوسف بن خالد التيمي رحمه الله تعالى لا يجوز ما لم يقر وأخرها للمساكين أبدا أو الصحيح قول أصحابنا رحمهم الله تعالى لان محل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الأبداء أيضا

ولو قال صدقة موقوفة مؤبدت جاز عند عامة العلماء رحمهم الله تعالى الآن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج الى التسليم الكفيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الأرض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه \* ولو قال صدقة موقوفة مؤبدت في حياتي وبعد وفاتي جاز عندهم الآن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مادام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفا بمندروله أن يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبل من أوصى بخدمة عبده لانتان فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة تكون على ملك المالك حتى لو مات الموصى له بالخدمة يبرأ لعبد ميراثة المالك الآن في هذا الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء اقتداء بهذه الوصية \* ولو قال أرضي هذه وقف ولم يرد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى كان أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يقول هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة \* ولو قال أرضي هذه محرمة صدقة

ما جاء من قبل صاحب الحق بل جاء من قبل من عليه الحق باسلامه والكفيل مطلوب في حق الطالب طالب في حق المطلوب \* نصراني خالع نصرانيتين على خمر على أن كل واحدة كفيلة فاسلم أو أسلموا معا برئ تنا عن الكفالة وتتحول ما عليهما الى القيمة وان أسلت احدهما يتحول ما عليها قيمة وبقي ما على الأخرى خرا فان أدت المسلمة القيمة لا ترجع على صاحبها بشئ وان أدت الكافرة جميع الخمر ترجع على المسلمة بقيمة ما أدت عنها من الخمر فان أسلتا معا ولم يسلم الزوج يتحول ما على كل واحدة قيمة لا كفالة والاصالة جميعا وأيتهما أدت كل القيمة لا ترجع على صاحبها بشئ ولو تعاقبتا يتحول ما عليهما قيمة وان أدت المسلمة الثانية ترجع على صاحبها بما أدت عنها وان أدت المسلمة الاولى فلا ترجع على صاحبها ولو أسلت احدهما ثم الزوج ثم الأخرى يتحول كل ما على الاولى قيمة ولا ترجع على صاحبها بشئ وتتحول قيمة ما على الأخرى أصالة وبطل حق الزوج فيما عليها كفالة \* نصراني صالح نصرانيتين عن دم له عليهما على خمر وكفلت كل عن الأخرى فهي كالخلع فيما برئتا فتفاوت كذا في الكافي \* ولو أن ذميا ادعى على ذمي خرا أو خنزيرا وكفل بنفسه المدعى عليه مسلم وجعله وكيل في خصومته ضامنا للقاضي له عليه جازت الكفالة بالنفس وجازت الوكالة أيضا ولكن يكره فان أقيمت عليه البينة وقضى بالخمر والخنزير هل يلزم الكفيل ذلك فهو على وجهين ان كفل به قبل هلاك الخمر والخنزير ففي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شئ وان كفل بعد هلاك الخمر والخنزير ففي الخمر لا يلزمه شئ وفي الخنزير ان قضى القاضي على الاصيل بقيمة دراهم أو دنائير لزم الكفيل ذلك وان لم يقض القاضي عليه بالقيمة ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم الكفيل شئ لان الحق لا ينتقل عن العين الا بقضاء القاضي فيصير كفيل بالخنزير وعلى قولهما الحق ينتقل من العين الى القيمة بنفس الاستهلاك فيصير كفيل بالقيمة وذلك جائز كذا في المحيط \* وكفالة المرتد كسائر نصرانته موقوفة والمرتدة كفالتها جائزة بالاتفاق كسائر نصرانته فان لحقت بدار الحرب وسيت فان كانت الكفالة بالنفس تبطل وان كانت بالمال ولها مال تنتقل الى المال \* كفل ربي بمال أو بنفس ثم لحق بدار الحرب ثم خرج مستأنا لزمه \* كفل مسلم المرتد بنفس أو مال ثم لحق المرتد بدار الحرب فوزنته على حقه في الكفالة وان رجع واستأنته وفي ورثته بقضاء الكفيل يبرأ وان لم يكن فله أن يأخذ الكفيل كذا في محيط السرخسي \*

(مسائل شتى)

الكفالة بالدرل جائز وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفل بالدرل فاستحق المبيع لم يواخذ

ولو قال صدقة موقوفة مؤبدت جاز عند عامة العلماء رحمهم الله تعالى الآن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج الى التسليم الكفيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الأرض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه \* ولو قال صدقة موقوفة مؤبدت في حياتي وبعد وفاتي جاز عندهم الآن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مادام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفا بمندروله أن يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبل من أوصى بخدمة عبده لانتان فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة تكون على ملك المالك حتى لو مات الموصى له بالخدمة يبرأ لعبد ميراثة المالك الآن في هذا الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء اقتداء بهذه الوصية \* ولو قال أرضي هذه وقف ولم يرد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى كان أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يقول هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة \* ولو قال أرضي هذه محرمة صدقة

جاء ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة قوله موقوفة في لغة أهل المدينة \* ولو قال حبست أرضي هذه وأرضي هذه حبيس لا يكون وقفاً في قولهم \* ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقولهم موقوفة \* ولو قال حبيس موقوف أو حبيس وقف فهو باطل \* ولو قال حبيس صدقة قال الفقيه هذا رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة \* ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبداً جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفاً على المساكين \* وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل أبداً \* وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى أو موقوفة لطلب ثواب الله تعالى \* ولو أوصى بأن يوقف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبداً يكون وصية بالوقف على الفقراء \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح وبصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الآن غلثها تكون لفلان مادام (٢٨٧) حياً \* وكذا لو قال صدقة موقوفة على

فلان أبداً أو قال على ولدي أبداً كان الجواب كذلك لانه يصح من غير ذكر الأبد فصح ذكر الأبد أولى \* وعلى قول يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر أبداً لان ذكر لفظ أبداً مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتأبد فيلغو هذا اللفظ \* وكذا لو قال أرضي هذه موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو على وجه الخير والبر يكون وقفاً صحيحاً على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة \* ولو قال أرضي هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد أو في الفز أو في أف كنان الموت أو في حفر القبور أو غير ذلك من سبيل البر بما يتأبد فإنه يصح ويكون وقفاً على ذلك السبيل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى متى ذكر موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على

الكفيل حتى يقضى به على البائع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الكفالة بنفس البائع في الدرك كذا في التتارخانية ناقلاً عن العناية \* وضمان العهد باطل على ظاهر الرواية كذا في غاية البيان شرح الهداية \* وصورتها أن يشتري عبداً من رجل مثلاً فضمن للشئ رجل العهد \* وانما لا تجوز لان العهد اسم مشترك قد يقع على الصك القديم ويطلق على العقد وعلى حقوق العقود على الدرك وعلى خيار النحرط فتعذر العمل بما قبل البيان فبطل الضمان للجهة كذا في التبيين \* وضمان الخلاص باطل أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان تفسيره عنده تخلص المبيع عن المستحق وتسليمه الى المشتري لا محالة وهو باطل لانه ضمن على الأبد على الوفاء ولو ضمن تخلص المبيع أو رد الثمن صح الضمان لانه ضمن بما يكفه الوفاء وهو تسليم المبيع ان أجاز المستحق ورد الثمن ان لم يجز المستحق كذا في الكافي \* اذا باع رجل داراً مثلاً وكفل رجل للشئ عن البائع بالدرك فكفالة تسليم المبيع واقرار منه أنه لاحق له فيها حتى لو ادعى أن الدار ملكه أو ادعى الشفعة أو الاجارة لا تسمع دعواه كذا في التبيين \* ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليمه هو على دعواه كذا في الهداية \* قال مشايخنا ما ذكر من الجواب محمول على ما اذا كتب شهد فلان البيع والشراء أو كتب جرى البيع بمشهدى أو كتب أقر بالبيع والشراء عندي أما اذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان في صك البيع باع فلان كذا وهو عليه كتب هو شهد بذلك لا تصح دعواه بعد ذلك كذا في النهاية \* واذا أخذ الكفيل بالدرك رهنه فالرهن باطل ولا ضمان كذا في المحيط \* ومن كفل عن رجل بألف بامر فامر الاصيل أن يتعين عليه حريراً ففعل بالشراء للكفيل والر يبيع الذي ربحه البائع عليه معناه الامر ببيع العين فمثل أن يستقرض من تاجر عشرة فيتأدى عليه ويبيع منه ثوباً ساوى عشرة بخمسة عشر مثلاً لبيع المستقرض بعشرة وبقملة خمسة كذا في الهداية \* وهو مكره كذا في الكافي \* رجل كفل عن رجل بامر مائة ألف ففعل الاصيل الكفيل فلا يخلو امان قضاءه على وجه الاقتضاء بأن دفع المال اليه وقال لى لا آمن أن يأخذنا الطالب منك حقه فخذها قبل أن يوتى فقبضه أو على وجه الرسالة وهو أن يقول الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفع الى الطالب فليس للاصيل أن يسترد في كلا الوجهين فان تصرف الكفيل فيما قبض على وجه الاقتضاء يربح فيه فالربح له لا يجب عليه التصديق الا ان فيه نوع خبث على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أدى الاصيل الدين وأما اذا قضاه الكفيل فلا خبث فيه أصلاً في قولهم جميعاً واذا قبضه على وجه الرسالة قال يربح لا يطيب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب فاما اذا كانت الكفالة فيما يتعين كحرق حنطة قبضه الكفيل من الاصيل قبل أن يوتى الى الطالب وتصرف

ابناء السبيل لانهم لا ينقطعون ويكون لفقراء ابناء السبيل دون أغنيائهم بمنزلة خمس الغنمة تصرف الى فقراء ابناء السبيل دون أغنيائهم \* وكذا لو قال على الزمنى أو على المنقطع صح لانهم يتأبدون ويكون لفقراءهم \* ولو قال أرضي موقوفة على فقراء قرابتي لا يصح \* وكذا لو قال على ولدي لانهم ينقطعون فلا يتأبد الوقف وبدون التأبد لا يصح الا أن يجعل آخره لفقراء \* ولو قال على فقراء بني فلان أو على بني فلان فان كانوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد \* وان كانوا لا يحصون صح وبصير بمنزلة الوقف على السبيل مطلقاً وعلى الفقراء مطلقاً \* فرق أبو يوسف رحمه الله تعالى بين قوله أرضي موقوفة وبين قوله أرضي موقوفة على ولدي فان الاول يصح والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة ينصرف الى الفقراء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يبيح العرف \* ولو وقف أرضه على مسجد قدم بأعيانهم ولم يجعل آخره للسبيل كان اختلاف المشايخ فيه قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون هذا على الاختلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يصح وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح لان عند محمد رحمه الله تعالى اذا حارب حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الى ملك الباني فلا يتأيد . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى المسجد بعد خراب ما حوله مسجداف يكون مؤبدا \* قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد يكون وقفاً على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجدا بدون البناء فلا يكون عمارة البناء بما يتأيد فلا يصح الوقف . وقال أبو بكر بن أبي سعيد البلخي رحمه الله تعالى ينبغي أن يصح هذا عند الكل لان البناء وان لم يكن مسجداً يصير تبعاً للمسجد عند الاتصال فيصير من المسجد حكماً لا ترى أن البناء محالة الاتصال يستحق بالشفعة تبعاً للبقعة فيكون بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجداً وبمنزلة زيادة في المسجد \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا القول أصح (٣٨٨) وأحب الى ولوقال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ لَا تَبَاعُ يَكُونُ نَذْرًا بِالصَّدَقَةِ وَلَا يَكُونُ وَقْفًا لِأَنَّ قَوْلَهُ

صَدَقَةٌ عِمَارَةٌ عَنِ النَّذْرِ  
وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَقِفَ  
أَرْضَهُ عَلَى الْمَسْجِدِ فِي عِمَارَةِ  
الْمَسْجِدِ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ  
الدَّهْنِ وَالْخَصْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ  
عَلَى وَجْهِهِ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ  
الْإِبْطَالُ يَقُولُ وَقَفْتُ أَرْضِي  
هَذِهِ وَيُبَيِّنُ حُدُودَهَا  
بِحَقْوَقِهَا وَحَرِّافِقِهَا وَقَفْنَا  
مُؤَبَّدًا فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ وَفَاتِي  
عَلَى أَنْ يَسْتَغْلِي وَيُدْأَمَنْ  
غَلَامٌ بِمَافِيهِ عِمَارَةُ الْوَقْفِ  
وَأَجَرَ الْقَوَامِ عَلَيْهَا وَإِذَا مَوْتُهَُا  
فَمَا فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ يَصْرِفُ  
إِلَى عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ وَدَهْنِهِ  
وَحَصْرِهِ وَمَافِيهِ مَصْلَحَةُ  
الْمَسْجِدِ عَلَى أَنْ لَقِيمَ أَنْ  
يَتَصَرَّفَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَرَى  
\* وَإِذَا اسْتَغْنَى هَذَا الْمَسْجِدُ  
بِصَرْفِ إِلَى فَتَوَاهِ الْمُسْلِمِينَ  
فَيَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّ جِنْسَ هَذِهِ  
الْقُرْبَةِ مِمَّا لَا يَنْقُطِعُ وَيَبْقَى  
مَابَقِيَ الْإِسْلَامُ وَأَنْ أَرَادَ زِيَادَةُ  
اِحْتِيَاطٍ يَوْكُدُهُ بِحُكْمِ  
الْحَاكِمِ حَتَّى يَقْضِيَ الْقَاضِي  
بِلَزُومِ الْوَقْفِ بِوَقْفِ لَزُومِهِ  
لِأَنَّ الْوَقْفَ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا

فِيهِ فَالْإِجْمَاعُ فِي الْقَضَاءِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَرُدَّ إِلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَهَذَا أَصَحُّ أَذْ  
رَدُّ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا طَابَ لَهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَقِيهِهِ زَوَاتَانِ قَالَ الْأَمَامُ خِرَاسْلَامُ الْأَشْبَهَاءُ أَنْ يَطِيبَ لَهُ هَذَا  
إِذَا قَبَضَهُ عَلَى وَجْهِهِ الْاِقْتِضَاءُ وَإِذَا قَبَضَهُ عَلَى وَجْهِهِ الرِّسَالَةَ فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيمَا لَا يَتَّبِعِينَ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَا يَطِيبُ لَهُ . وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَطِيبُ لَهُ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ \*  
إِذَا أَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَكْفُلَ بِنَفْسِ نَاسٍ وَلَا يَصِيرُ كَفِيلًا أَصْلًا فَالْحِيلَةُ فِيهِ عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنْ يَقُولَ  
الْكَفِيلُ عِنْدَ الْكِفَالَةِ كَفَلْتُ بِنَفْسِ فُلَانٍ إِلَى شَهْرٍ عَلَى أَنْ لَا أكون كَفِيلًا بَعْدَ الشَّهْرِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ كَفِيلًا  
أَصْلًا لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ كَفِيلًا بَعْدَ الشَّهْرِ لَنَفْسِهِ فَيُفَارِقُ الشَّهْرَ لَا يَكُونُ كَفِيلًا لِلْحَالِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِأَنَّهُ إِذَا  
كَفَلَ إِلَى شَهْرٍ يَصِيرُ كَفِيلًا بَعْدَ الشَّهْرِ فَإِذَا كَفَلَ إِلَى شَهْرٍ عَلَى أَنْ لَا يَكُونُ كَفِيلًا بَعْدَ الشَّهْرِ لَا يَكُونُ كَفِيلًا  
أَصْلًا كَذَا فِي الْفُصُولِ الْعَمَادِيَّةِ وَفِي مَجْمُوعِ النُّوَاذِلِ رَجُلٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ أَنْفُ ذَرَاهِمٍ وَكَفَلَ بِهَا كَفِيلًا فَقَالَ  
الْمَطْلُوبُ لِلْمَطْلُوبِ أَنْ فَلَانًا قَدْ كَفَلَ لَكَ عَنِّي بِهَذِهِ الْأَلْفِ فَأَبْرَأْتَنِي عَنْهَا الْخُرُوجُ مِنَ الْبَيْنِ وَتَبْقَى لَكَ الْخُصُومَةُ مَعَ  
الْكَفِيلِ فَأَبْرَأَهُ مِنْهَا بِإِيرَ الْكَفِيلِ أَيْضًا لِأَنَّ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ تَوْجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْحِيلِ فَيجِبُ  
عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَعْلَمَ بِذَلِكَ حَتَّى لَا يَطْلُ حَقُّهُ وَإِذَا كَفَلَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ بِأَمْرٍ وَرَهْنَهُ الْمَكْفُولُ عَنْهُ رَهْنًا  
فَهُوَ جَائِزٌ فَإِنْ هَلَكَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْكَفِيلِ صَارَ مُسْتَوْفِيًا لِلْأَوَّلِ وَجَبَ لَهُ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ حُكْمُ مَا لَكَ الرَّهْنُ  
وَيَكُونُ الْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِيهِ اسْتَوْفَاءُ حَقِّقَةٍ كَذَا فِي الْحَيْطِ \* لَوْ كَفَلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوَافَقْ  
بِهِ إِلَى سَنَةٍ فَعَلَيْهِ الْمَالُ الَّذِي عَلَيْهِ وَهُوَ أَلْفُ دِرْهَمٍ ثُمَّ أَعْطَاهُ الْمَكْفُولُ عَنْهُ بِالْمَالِ وَهَذَا إِلَى سَنَةٍ كَانَ الرَّهْنُ  
بِاطِلًا لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ الْمَالُ لِلْكَفِيلِ عَلَى الْأَصِيلِ بَعْدَ . وَكَذَا لَوْ كَانَ الْكَفِيلُ قَالَ لِلْمَطْلُوبِ فِي الْكِفَالَةِ أَنْ مَاتَ  
فُلَانٌ وَلَمْ يُوَافَقْ الْمَالُ فَهُوَ عَلَى ثُمَّ أَعْطَاهُ الْمَكْفُولُ عَنْهُ رَهْنًا لَمْ يَجُزْ وَلَوْ أَبْرَأَ الطَّالِبُ عَنْ هَذِهِ الْكِفَالَةِ لَمْ يَجُزْ  
وَيَجُوزُ الْأَبْرَاءُ عَلَى الْأَصِيلِ وَكُلُّ حَقٍّ لَا يَجُوزُ الرَّهْنُ بِهِ لَا يَجُوزُ الْأَبْرَاءُ عَنْهُ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانٍ وَكُلُّ  
رَجُلٍ لَا يُعْطَى فَلَا نَا كَفِيلًا بِنَفْسِ الْمَوْكَلِ ضَامِنًا لِذَاتِهِ عَلَيْهِ فَأَعْطَى فَقَضَى عَلَى الْمَوْكَلِ بِعَالٍ لِلْمَطْلُوبِ  
فَلِلْمَطْلُوبِ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ وَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَنْ يَأْخُذَ الْوَكِيلَ لِأَنَّ الْوَكِيلَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الرَّسُولِ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ  
مِنْهُ إِجْبَابُ الْعَقْدِ لِقَبُولِهِ وَإِنَّمَا وَجَدَ مِنْهُ مَجْرَدَ الْأَمْرِ بِالْكَفَالَةِ عَنِ الْمَطْلُوبِ وَالْأَمْرُ بِالْعَقْدِ لَا يَوْجَدْ  
بِحَقِّقِ الْعَقْدِ كَذَا فِي حَيْطِ السَّرْحَسِيِّ رَجُلٌ أَمْرٌ رَجُلًا أَنْ يَقْضِيَ الْمَأْمُورُ بِهِ مِنْ مَالٍ نَفْسَهُ فَاِئْتَمَعَ  
الْمَأْمُورُ عَنِ الْقَضَاءِ لِيَجِبَ لَنَا قَوْلُ الْمَأْمُورِ كَانَ وَعْدًا وَالْوَعْدُ غَيْرُ لَزْمٍ لِأَنَّ الْقَبْلَ وَكَفَلَ فَيُثْبِتُ بِجَبْرِ عَلَى الْقَضَاءِ  
كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانٍ \* وَفِي الْمُنْتَقَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَوَايَةِ ابْنِ أَبِي هَرِيمٍ إِذَا قَالَ ضَمَنْتَ لِفُلَانٍ عَنْ  
فُلَانٍ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ أَوْ قَالَ مَا فِي كِتَابِ الْقَاضِي فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ قَالَ ضَمَنْتَ لِفُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ مَا عَلَيْهِ فِي هَذَا

الكتاب

الى ما بعد الموت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون لازماً للحال له أن يبيعه لان عنده الوقف المضاف الى

ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالثقة بعد الموت والوصية لا تلزم حالة الحياة وانما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت لا قبله فاذا  
قضى القاضي بلزومه في الحال وبطلان رجوعه بصير لازماً عند الكل \* قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا خاف الواقف أن  
يطل وقته بعض القضاء فلا تصرع في ذلك طريقان \* أحدهما ما ذكرنا من حكم القاضي بلزومه وذلك ان الواقف بعد الوقف والتسليم  
الى المتولى يتخاصمه الى قاض يرى لزوم الوقف ويطلب منه حتى يقضى بلزوم الوقف فاذا قضى نفذ قضاؤه لانه صدر عن اجتهاد في محل  
الاجتهاد وسواء كتب قضاء القاضي بلزوم الوقف في محفل على حدة وشهد الشهود على ذلك أو يكتب ذلك في آخر صدق الوقف وهو الوجه الثاني  
أن يذكّر الواقف بعد الوقف والتسليم فان بطله قاض أو غيره بوجه من الوجوه فهذه الارض بأصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف

يباع فيصدق بثمنه على الفقراء والمساكين لأن القاضي إنما يطل الوقت بعدموت الواقف عند خصومة الوارث أو الغريم ليصل منفعة الوقف إليهم - ويجازر الواقف وكتب بعدم ذلك فلا يشتغل أحد بإبطاله لعدم الفائدة \* والوصية مما يحتل التعليق بالشرط فإذا أبطله قاض من القضاة بغير وصية يعتبر من جميع ما هكذا ذكر في آخر وقف الأصل \* قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف ان قاضيا من القضاة قضى يلزم هذا الوقف فذلك ليس بشيء ولا يحصل به المقصود لأن اقراره لا يصير حجة على القاضي الذي يريد إبطاله - ولو لم يكن القاضي قضى يلزم الوقف فاقراره يكون كذباً محضاً ولا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود أيضاً فربما يذهب اجتهاد هذا القاضي ان القضاء والامارة من الجهول لا يصح فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أنه قال إذا كتب في آخر الصك وقد قضى بصدقه هذا الوقف (٣٨٩) ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم

يسم القاضي يجوز وتسلط هذا القائل بلفظ محمدرجه الله تعالى في الكتاب اذا خاف الواقف أن يسطر له القاضي فانه يكتب في صك الوقف وان حاكم من الحكام قضى يلزم هذا الوقف ولم يذكر الكتاب اسم القاضي ونسبه ويمكن معرفة ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضي في ذلك الزمان معلوماً فترفع الجهالة \* قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان ما يكتب في صك الوقف ان قاضيا من القضاة قضى يلزم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء فان محمداً رحمه الله تعالى ذكر في الزيارات رجل أقام شاهدين شهدا ان هذا المسمى وارث فلان الميت لا وارث له سواه ثم مات الشاهدان أو غابا قبل أن

الكتاب فهو جائز كذا في الذخيرة \* ومن باع لرجل ثوباً بوضن له الثمن أو مضارب ضمن عن متاع فالضمان باطل لأن الكفالة التزام المطالبة وهي اليها فيصير كل واحد منهما ضامناً لنفسه وكذلك الرجلان باعاً عبداً صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن كذا في الهداية \* وان باعاً صفقة ثوباً بدينار وكل واحد منهما بدينار بصفته بعهدة على حدة ثم ضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن صح الضمان والوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر للمرأة والرسول في باب البيع اذا باع وضمن الثمن عن المشتري صح الضمان كذا في الكافي \* ولو ضمن لأمراًة عن زوجها بشفقة كل شهر جاز وليس له الرجوع عن الضمان في رأس الشهر ولو ضمن أجرة كل شهر في الاجارة فله أن يرجع في رأس الشهر والفرق أن السبب في الشفقة لم يتجدد عند رأس الشهر بل يجب في الشهر كالمسبب واحد وسبب الاجارة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد فله أن يرجع عن الكفالة المستقبلة كذا في الاختيار شرح المختار \* فان مات الكفيل ثم سكن المستأجر شهر رابعاً بعد ذلك فما لزم المستأجر لزم ترك الكفيل ولا يطل الكفالة بالموت كما لا يطل كفالة الدرك بخلاف كفالة النفس كذا في خزائن المتقين \* وليس للكفيل بالاجرة أن يأخذ المستأجر قبل أن يؤدي فإذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره \* رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم فقال له أنفقتها على نفسك فإذا ناسن وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح الضمان لأنه ضمن عن الصبي ماله ليس بمضمون عليه ولو ضمن قبل الدفع الى الصبي فقال ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على أي ضامن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكون الضامن مستقرضاً للعشرة من الدافع أمره بالدفعها الى الصبي وبصر الصبي نائباً عنه في القبض أو لا وكذلك الصبي المحجور اذا باع شيئاً وقبض الثمن فجاءه انسان وكفل للمشتري بالدرك ان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا تصح كفالته وان كفل قبل ذلك صح الكفالة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان آخر من يكتب ويعقل وكتب كفالة على نفسه بنفس أو ماله أو كفل له رجل بشيء من ذلك وقبل هو في كتاب فذلك جائز كذا في المحيط \* كفل برطب وقضى بالقيمة على أصيله لا تقطاعاً وأنه بقي على الكفيل عين الرطب ولا يتحول عنه لعدم المغير وان أخذ القيمة من الأصل برى الكفيل وان أدى الرطب رجع على الأصل كذا في الكافي \* المريض مرض الموت اذا كفل عن رجل بماله فان كان عليه دين يحيط بماله لا يجنب ثم مات الكفيل كان المقر له أو ولي يترك الكفيل من المكفول له وان كانت تركته أكثر من الدين الذي أقر به يتقرر ان كانت الكفالة تفخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صح كفلها وان لم تفخرج كفلها من ثلث ما بقي صح

(٣٩٧ - فتاوى ثالث) بسألهم القاضي عن سبب الميراث فان القاضي لا يقضي بهذه الشهادة لأن أسباب الوراثة مختلفة فلا يدري القاضي بأي سبب يقضى \* ولو أن هذا المسمى أقام شاهدين بأنه وارث فلان الميت لا وارث له سواه أو ان قاضياً بطل كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه ولا وارث له سواه وأشهدنا على قضائه ولا ندري بأي سبب قضى القاضي بوراثته فان القاضي يسأل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سببه يقضى بالميراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة أنه لما أراد أن يثبت قضاء القاضي شرط تعريف القاضي بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله وان قاضيا من القضاة قضى له بالوراثته كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة قضى يلزم هذا الوقف لا يكتفى \* رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذراً بالتصدق بالغلة \* ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذراً بالتصدق بعين الدار للمساكين الحال والله أعلم \* باب الرجل يجعل داره مسجداً أو خاناً أو سقاية أو مقبرة \* قال محمد رحمه الله تعالى

وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى \* ثم التسليم في المسجد أن يصلي فيه بالجماعة بآذانه \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط فيه أداء الصلاة بالجماعة بآذانه اثنان فصاعدا وقال محمد رحمه الله تعالى في رواية أخرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صلى واحد بآذانه يصير مسجدا إلا أن بعضهم قالوا إذا صلى فيه واحد بآذان واقامة وفي ظاهر الرواية لم يذكروا هذه الزيادة \* وإنما يكتبني صلاة الواحد لأن المسجد حق الله تعالى أو حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح رواية الحسن رحمه الله تعالى لأن قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد بأداء الصلاة في الجماعة أما الواحد يصلي في كل مكان وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط لاني المسجد (٣٩٠) ولا في غيره من الأوقاف فإذا قال جعلت هذا مسجدا وأذن الناس بالصلاة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط

إداء الصلاة بالجماعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا بنى مسجدا وصلى هو فيه وحده هل يصير مسجدا اختلافوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا إلا أن محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه \* وقوله يصلي فيه فعل مالم يسم فاعله فيدخل فيه الباني وغيره \* وقال بعضهم صلته لا تكتفي وهو الصحيح لأن الصلاة اغتاتشترط لأجل قبض العامة وقبضه لا يكتفي فكذلك صلته \* ولو بنى مسجدا وسلم إلى المتولي هل يصير مسجدا قبل أداء الصلاة لارواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم سائر الأوقاف بالتسليم

يقدر ثلث ما بقي كذا في المحيط \* سئل عن ضمن مال الاجارة ثم انفسخت وتعاقد اعدا جديدا بذلك المال قال لا يبقى كفيلا كذا في التتارخانية \* رجل له على رجل ألف درهم مؤجل وطلب بالدين من المدينون كفيلا فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل في ظاهر رواية أصحابنا وذكر في المنتقى أن يطالبه باعطاء الكفيل وإن كان الدين مؤجلا وذكر بعد هذا أن في الدين المؤجل لو أخذ القاضي كفيلا من الخصم الذي يريد أن يغيب بنفسه استدلالا بالبراءة إذا طلبت الكفيل بنفسه عند اعادة الزوج السفرة فالقاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحصانا رفقا بالناس قال الصدر الشهدني واقامته الفتوى في مسئلة النفقة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى رفقا بالناس ففي سائر الديون لو أفتى مفت بذلك كان حسنا رفقا بالناس كذا في الذخيرة \* إذا كفل رجل عن رجل عمل عليه ثم اختلف الكفيل والمكفول له والمكفول عنه فأقر الكفيل بمائة درهم وادعى المكفول له عشر دينارا وأقر المكفول عنه بكر حنطة فلا شيء على الكفيل والمكفول عنه ولو كان كذلك يملك كل واحد منهما ما كان حلفا برئاعن الدعوى وإن حلف أحدهما ونكل الآخر فالذي نكل يلزمه والذي يحلف يبرأ عن الغرم كذا في المحيط \* لو قال الآخر كنت كفلت لك بالدين الذي لك على فلان إلى شهر وبعد الشهر لا فأنا برئ من المطالبة وقال صاحب المال بل تكفلت بأن لا أطلبك إلى شهر وبعد الشهر أطلبك به فالقول قول صاحب المال ولا يقبل قول الكفيل كذا في التتارخانية \* إذا قال الرجل لغيره كفلت لك بنفس فلان ولم يكن المكفول له يدعى على المكفول به شيئا فالكفالة جائزة ويجعل في حق الكفيل حضور المكفول به بحسب الحكم مستحقا عليه للطالب فتكون الكفالة واقعة بحق مستحق على الاصيل في زعم الكفيل والمدعي وكان بمنزلة ما لو كفل عن رجل عمل والمكفول عنه ينكر المال لأن المال واجب في زعم الكفيل والمدعي فإن خاصم الطالب الكفيل بالنفس إلى القاضي فقال الكفيل انه لاحق له قبل المكفول به فالقاضي لا يلتفت إلى قوله كذا في المحيط \* (١) رجل أمر رجلا أن يقضي لأمر دينه من مال نفسه فامتنع الأمر وعن القضاء لا يجبر الا إذا قبل وكفل حينئذ يجبر على القضاء كذا في فتاوى قاضيهان وفي المنتقى رجل قضى رجلا ألف درهم في كيس خاف أن ينقص من الألف فضمن له رجل مائة من الألف فوجدها وافية الا انها زوف فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من قبل أنه لو أنفقها لم يرجع بشيء وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بضمن الفاجبا إذا ورد الزبوف على الغرم \* إذا كان الدين بين رجلين فكفل أحد الرجلين لشريكه بمصته فالكفالة باطلة وإذا كان لامرأة على زوجها ألف درهم من صداقها فكفل لها رجل عن (١) قوله رجل أمر رجلا الخ هذه المسئلة قد تقدمت بتعليقها في آخر المزمع التي قبل هذه اهـ مصححه

إلى المتولي \* وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم إلى المتولي وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لأن الزبوج قبض كل شيء يكون بما يليق به كقبض اثنان يكون بنزول واحد من المارة فيه بآذانه \* ولو جعل أرضه سقاية في حياته كان له أن يرجع فيها وتسليمها يكون بالاستقامتها وكذلك الخوض والبئر \* ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له أن يرجع فيها إلا في البقعة التي دفن فيها بآذانه فإنه لا يرجع فيها \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع في جميعها \* وقال محمد رحمه الله تعالى أن دفن فيها اثنان فلا رجوع فيها نأخذ في ذلك بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يدفن فيه فلا فيه الرجوع كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا بنى خانا لبناء السبل وأذن للناس بالدخول فيه قتل واحد فلا رجوع فيه \* رجل له ساحة لبناء فيها أمر قوم أن يصلوا فيها بجماعة قالوا أن أمرهم بالصلاة أبدا أو أمرهم بالصلاة فيها بجماعة ولم يذكروا أبدا إلا أنه أراد به الأبد ثم مات لا يكون ميراثا عنه \* وإن أمرهم بالصلاة شهرا أو سنة ثم مات يكون



مراعاة لانه لا بد من التأيد والتوقيت ينال التأيد \* ولو جعل داره مسجدا وجعل رجلا واحدا مؤذنا وامامان أذن هذا الرجل وأقام وصلى وحده كان تسليما لأن أداء الصلاة بأذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قال الوصلي واحد من أهل المسجد بأذان واقامة لا يكون لمن يجيء بعده من أهل المسجد أداء الصلاة فيه بالجماعة عند البعض \* متولى المسجد اذا جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الصلاة فيه وأعيد منزلا مستقلا جاز لان المتولى وان جعله مسجدا لا يصير مسجدا \* مسجد اتخذ لصلاة الجنازة أو صلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم بكونه مسجدا حتى لو مات لا يورث عنه \* وقال بعضهم ما اتخذ لأجل الجنازة فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالامام وان كان منفصلا عن الصقوف وأما فيما سوى (٢٩١) ذلك ليس له حكم المسجد بعضهم له حكم المسجد

الزوج ثم ماتت المرأة فورئها زوجها وأخوها فانه يبرأ الكفيل من النصف وبقي كفيلا بنصف الاخ \* واذا ادعى مسلم على مسلم مال او محضه وادعى الطالب كفالة رجل من أهل الذمة عنه بالمال بأمر موجه الكفيل فشهد به بذلك ذميان جازت شهادتهما على الذي ولم تجز على المسلم حتى لو ادعى الكفيل المال لا يرجع به على الاصيل هكذا ذكره في عامة روايات كفالة الاصل \* وذكر في بعض الروايات انه لا تقبل هذه الشهادة أصلا كذا في المحيط \* الكفيل بالنفس أو المال اذا أخرج نفسه عن عهدة الكفالة بخضرة المكفول له والمكفول عنه لا يخرج ويبقى كفيلا كما كان والوكيل اذا أخرج نفسه عن الوكالة بين يدي الموكل يخرج عن الوكالة وأشار في كتاب الحيل الى أن له أن يخرج نفسه عن الكفالة ومرة ما ذكره اذا كان للرجل على رجل مال مؤجل أو منجى قال رجل للطالب اذا حل مالك على فلان فانا كفيل لك بنفسه أو قال كل مالك نجم من هذه النجوم على فلان فانا كفيل بنفسه لك عند كل نجم ثم اراد الكفيل أن يخرج من الكفالة قبل حلول المال فليس له ذلك قيد المسئلة بما قبل حلول المال فهذا الشارة الى أن المال لو كان حالاً كان له أن يخرج من الكفالة كذا في الأخيرة \* والكفالة والرهن جائزان في الخارج كذا في الهداية \* قبل المراد به الخارج الموظف كذا في الكفاية \* وأما الزاوية فان أرديها ما يكون بحق ككرى النهر المشتركة للعامة وأجرها مرس للمحلة والموظف لتجهيز الجيش وفي حق فداها لا سارى اذ لم يكن في بيت المال شيء فالكفالة جازة بالاجماع وان أرديها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة في زماننا على الخياط والصباغ وغيرهما لسلطان في كل يوم أو شهر فانه اظلم اختلف المشايخ في صحة الكفالة بها كذا في فتح القدير والفتوى على الصحة كذا في شرح الوفاة \* وعن يميل الى الصحة الشيخ الامام على البردوى كذا في الهداية وقال النسفي وشمس الأئمة وقاضيان مشهوران في الاسلام لانها في حق توجبه المطالبة فوق سائر الديون والعبرة في باب الكفالة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه التوائب بالقسط يطوئ برهان كان الاخذ في الاخذ ظالما كذا في معراج الدراية \* (العقود التي تشترط فيها الكفالة أقسام ثلاثة) \* قسم اذا كان الكفيل غائبا قبل الكفالة أو لم يقبل أو كان حاضرا ولم يقبل وأنه يفسد قياسا واستحسانا اذا كان حاضرا وقبل يصح استحسانا وذلك كل عقد تطله الشروط الفاسدة فهو البيع والاجارة والاسلم \* وقسم لا يفسد بشرط الكفالة فيه سواء كان الكفيل حاضرا أو غائبا قبل أو لم يقبل وذلك كل عقد لا تطله الشروط الفاسدة فهو القرض والعق على مال والنكاح والصلح عن دم العبد الا انه اذا لم يقبل الكفيل الكفالة لم تثبت الكفالة واذا قبل تثبت فاما العقد لا يفسد بشرط الكفالة في الاحوال كلها \* وقسم اذا شرط فيه الكفالة وقبل الكفيل يصح سواء كان الكفيل حاضرا أو غائبا أو ما

رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويكون مراعاة \* رجل أعطى دراهم في عمارة المسجد أو مصالح المسجد أو نفقة المسجد قبل بأنه يصح ويتم بالقبض \* رجل أوصى بشي لعمارة المسجد في شيء يصرف ذلك المال قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يصرف فيما كان من البناء دون التزيين قبل له أن يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك من بناء المسجد \* وعن أبي بكر الجني رحمه الله تعالى أنه سئل عن الوقف على المسجد أيجوز لهم أن يبنوا منار من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بآثار كان اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال بسمع الحيران الاذان بغير منارة فلا يرى لهم أن يفعلوا ذلك \* وليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرفا أو ينتقش المسجد من ذلك ولو فعله لم يكون ضامنا \* رجل أوصى بثلاث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى يجوز ولا يجوز أن يراد على سراج المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رصان أو في غيره ولا يزين المسجد بهذه الوصية \* ولو قال

أوصيت بثلاث مآلى للمسجد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو باطل حتى يقول يفتق على المسجد وقال محمد رحمه الله تعالى هو جائز وذكروا  
الناس في رحمه الله تعالى إذا وقف ماله لأصلاح المساجد يجوز وإن وقف لبناء القنطرة أو لأصلاح الطريق أو لحفر القبور أو لأخذ القنابات  
والخانات للمسلمين أو لشراء الأكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى \* ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على مرممة مسجد كذا ونحو  
بوابه وزيت قناديله وما يحتاج إليه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه باطل لأنه قد تخرب المحلة فيبطل المسجد ولا يحتاج إلى المرممة فإن زاد  
على ذلك وقال فإن استغنى عنه المسجد كانت الغلة للسالكين جازلانه مما يتأيد \* ولو كانت الأرض وقفاً على عمارة المسجد أو على مرممة  
المقابر جازلان ذلك مما لا ينقطع \* أرض هي وقف على عمارة المسجد على أن ما فضل من عمارة فهو للفقراء فاجتعت الغلة والمسجد غير  
محتاج إلى العمارة قال الفقيه أبو بكر (٢٩٣) البغوي رحمه الله تعالى تجبس الغلة لأنه ربما يحدث بالمسجد حدث ونصير الأرض بحمل لا تغل

\* وقال الفقيه أبو جعفر  
رحمه الله تعالى الجواب كما  
قال وعندى لوعلم أنه لو  
اجتمع من الغلة مقدار ما لو  
احتاج المسجد والأرض  
إلى العمارة يمكن العمارة بها  
وبفضل تصرف الزيادة في  
الفقراء على ما شرط الواقف \*  
مسجد أنهم قد اجتمع من  
غلاته ما يحصل به البناء قال  
الخصاف رحمه الله تعالى  
لا تنفق الغلة في البناء لأن  
الواقف وقف على مرمته ولم  
يأمر بأن يبني هذا المسجد  
والفتوى على أنه يجوز  
البناء بثلاث الغلة \* ولو كان  
الوقف على عمارة المسجد  
هل للقيم أن يشتري سلباً  
ليرتق على السطح لكس  
السطح أو تطيينه أو يعطى  
من غلة المسجد أجر من  
يكس السطح ويطرح الثلج  
ويخرج التراب المجتمع من  
المسجد قال أبو نصر رحمه  
الله تعالى للقيم أن يفعل  
ما في تركه خراب المسجد

إذا لم يقبل فلم يصح ذلك \* رجل له على رجل ألف درهم حاله من غن مبيع أو سلم وسأله أن ينجيه لمجوعاً على  
أن يكفل له فلان فقبل أن يقبل الكفيل صح التأخير سواء كان الكفيل حاضراً أو غائباً وإن لم يقبل لا يصح  
التأخير كذا في المحيط \* رجلان في سفينة انتهيا إلى مكان قليل الماء فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك  
في الماء على أن متاعى بيني وبينك فهو فامدو بعضن لصاحبه نصف قيمة متاعه كذا في محيط السرخسي \*  
وطريقه أنه يصير مشترى بمتاع الملقى بنصف متاعه كذا في التتارخانية ناقلاً عن فتاوى أبي الليث \* لو  
ادعى على آخر (١) (كه غلام نو كه بمن بضاعت دادى وكفتى كه كروى خيانتى كنسدر مان نو كه  
بضاعت كبرند من در ضمان وعهد ان بر من است ووى جندين از مال من خيانت كرده است بر تو واجب  
است كه بدى) تصح هذا المدعى كذا في الفصول العمادية \* ولو طلب المدعى أن يأتية المدعى عليه  
كفيلاً بالمدعى به فلا يحلوا ما أن يكون منقولاً أو عقاراً أو ديناً فإن كان منقولاً لا يتظر أن كان مثلياً كالكفيل  
والموزون لا يجبر على إعطاء الكفيل بالمدعى به لأنه ليس عليه إحضاره في مجلس الحكم وإن لم يكن مثلياً  
كالعبد والداية والشوب يجبر على إعطاء الكفيل بالمدعى به فاما إذا كان المدعى به عقاراً أو ديناً يأخذ منه  
كفيلاً كذا في محيط السرخسي \* وذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلاً  
ذبح شاة رجل فأكلفها فضمن رجل تلك الشاة لم يكن عليه الشاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس  
عليه شاة إنما عليه قيمتها وكذلك لو أقرض رجل رجلاً شاة وقبضها واستهلكها فضمنها رجل عنه لم يلزمه  
الضمان لأنه ليس عليه الشاة وكذلك كل شيء لم يتعاضده الناس فيما بينهم فهو مثل الشاة في قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فهذه المسائل نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المصوب عنه بعد هلاك  
المصوب في القيمة لا في العين وفي صلح الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المستهلك عليه في العين  
حتى قال يجوز الصلح عن المصوب بعد هلاكه على أكثر من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فاما أنا  
فأقول إذا غصب شاة غيره وذبحها فضمنها له آخر عنه أنا أكرمه الضمان وأدفع فيه القناس قال وكذلك  
الحبوان كله وكذلك لو غصب عبد أو مات عنده فضمن له رجل أضمنه إياه الأثرى أنه لو أبرأ من عبده  
برئ من قيمته فهذه المسائل نص من أبي يوسف رحمه الله تعالى أن حق المصوب منه بعد هلاك العين  
في عين المصوب لا في قيمته كذا في الذخيرة \* قال في الأصل إذا غصب رجل عبداً من رجل أو أمة  
أو شيئاً من الحبوان أو من العروض وكفل به كفيل صح الكفالة ووجب على الكفيل رد عبده مادام  
ترجى (١) أن غلامك الذي أعطيت على بضاعة وقلت أن فعل خيانتة في مالك الذي أخذته بضاعة فانا  
الضامن وعهدت ذلك على وهو قد خان في مالى هذا القدر فواجب عليك أن تعطيه

\* مسجد انكسر حائطه من ما يجنب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت صفته هل يصرف من  
غلة المسجد إلى عمارة النهر وممرته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان ما يصرف إلى عمارة النهر وممرته لا يز يدعى عمارة  
القائم فيه جاز ولا هل المسجد أن ينعوا أهل النهر من الانتفاع بالنهر وممرته حتى يعطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك إلى عمارة المسجد وإن  
شاء أهل المسجد تقدموا إلى أهل النهر بأصلاح النهر فإن لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا مرممة ما هدم \* ولو أن  
مسجداً باباً على مهب الريح يصيب المطر على باب المسجد فيفسده ويبتل داخل المسجد من ذلك وخارجوه ويشق على الناس الدخول في  
المسجد يجوز أن يقض ظلة من غلة المسجد قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان لا يضرب ذلك بأهل الطريق جاز \* طريق للعمامة  
هي واسع فبني فيها أهل المحلة مسجداً للعمامة ولا يضرب ذلك بالطريق قالوا لا بأس به \* وهكذا دوى عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم أيضا \* وان أراد أهل المحلة أن يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم وذلك لا يضرب الطريق لا يكون لهم ذلك ولا أهل المحلة نحو بل باب المسجد من موضع الى موضع آخر \* قوم نوا مسجد او احتاجوا الى مكان لينسج المسجد فأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضرب ذلك بأصحاب الطريق فلا يجوزوا الا فلا يأمن به \* ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل يؤخذ أرضه بالقيمة كرها ولو كان بجنب المسجد أرض وقف على المسجد فأرادوا أن يزيدوا شيئا في المسجد من الأرض جاز ذلك بأمر القاضي \* ولو أن قيم المسجد أراد أن يبنى حوائط في حريم المسجد وفتنائه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يجوز له أن يجعل شيئا من المسجد مسكنا أو مستغلا \* ولو أن سلطانا أذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوائط موقوفة على المسجد أو أمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فحمت عنوة وذلك لا يضرب بالمارة والناس يتقدّمون السلطان فيها (٢٩٣) وان كانت البلدة فحمت صحتها لا يتقدّمون السلطان لان البلدة اذا

قامت وأورد قيمته ان هلك كما يجب على الاصيل والقول في مقدار قيمته اذا وقع الاختلاف فيما بين الطالب والكفيل قول الكفيل وان أقر الغاصب بقيمته أكثر مما أقر به الكفيل لزمه ولم يلزم الكفيل وان قامت بينة على زيادة القيمة أخذ الكفيل بالزيادة ولم يذكر في الكتاب ان الاصيل اذا حلف ونكل حتى لزمته الزيادة هل يلزم الزيادة الكفيل قالوا يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان سبق من الاصيل اقرار بخلافه بان قال كانت قيمته خمسمائة والمغصوب منه يقول لا بل كانت ألفا فاستخلف الاصيل فأي أن يحلف حتى لزمه الا ان لا يلزم الكفيل الا لثبوت وان لم يسبق منه اقرار بخلافه بان كان ساكتا حين ادعى المغصوب منه ان قيمته ألف درهم فاستخلف فأي فانه يلزم الكفيل الا لثبوت كذا في المحيط \* القاضي يأخذ من المدعى عليه كفيلا ثقة اذا طلب وقال لي بينة حاضرة والتقدير بثلاثة أيام لانهم كانوا يجلسون للقضاء في كل ثلاثة أيام \* ولو امتنع المدعى عليه من اعطاء الكفيل يأمر القاضي بالملازمة ولا يجبره كذا في الخلاصة \* والثقة من يكون معروف الدار أو معروف الحانوت لا يمكنه أن يخفى نفسه وما وراء ذلك من كون الكفيل تاجرا أو ما أشبهه من شهود النفس فلا يلتفت اليه القاضي ومن يسكن بيتا أو حجرة بكرة فليس بثقة فلو قال لأجد كفيلا ثقة فالقول قوله \* ويأمر المدعى أن يلازمه كما يلازم الغريم غريمه كذا في المحيط \* ولو قال ينبغي غيب أو أقام شاهدا واحدا وقال الاخر غائب لا يأخذ الكفيل كذا في الخلاصة \* هذا اذا كان المدعى عليه مقبلا في المصر أما اذا كان مسافرا فلا يجبر على اعطاء الكفيل لكن يؤجله الى وقت قيامه في مجلس الحكم فان أتى المدعى بينته والاخفى سبيله كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى الخصم أنه مسافر وأنكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الإقامة في الامصار أصل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنا أخرج غدا أو الى ثلاثة أيام يكفله الى وقت الخروج وان أنكر الطالب خروجه ينظر الى زيه أو يبعث من يتقبه الى رفقاته يسألهم عن ذلك فان قالوا نعم أعد لغروجه معناه يكفله الى وقت الخروج كذا في فسح الاجارة بعد السفر كذا في الخلاصة \* شرط في الكتاب لاخذ الكفيل طلب المدعى ذلك من القاضي قالوا هذا اذا كان الرجل عالما بهتدى الى انصومات أما ان كان جاهلا فالقاضي يأمر المدعى عليه باعطاء الكفيل وان لم يطلب المدعى ذلك كذا في المحيط \* واذا أعطى كفيلا بنفسه وامتنع عن التوكيل لا يجبره القاضي ولا يأمر بالملازمة وان أعطاه وكفلا بالخصومة وامتنع عن اعطاء الكفيل يجبر على اعطاء الكفيل كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفله باذن المدينون فقصى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن في يد الطالب ذكروا في التوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفله وهو كالموكل بأمره وأخذ بالثمن كفيلا بأمر المشتري فأي الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فان الكفيل لا يخاصم البائع ولا يرجع

والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو كفن ميتا فآثره سبع فان الكفن يكون للكفن ان كان حيا ويكون لوارثه ان كان ميتا \* ولو أن أهل المسجد باعوا حشيش المسجد أو جنازة أو نعشا صار خلقا (١) ومن فعل ذلك غائب اختفاؤه \* قال بعضهم يجوز والاولى أن يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو الصحيح \* وديار الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان ويستعين به في أمر الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا غيره ويجوز الاتفاق على قتال بدل المسجد وقف المسجد ذكره الناطقي رحمه الله تعالى \* مسجد بجنبه فارقين يضرب بجائط المسجد ضررا يئبنا فأراد القيم أو أهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد حصنا يجنب حائط المسجد لينزع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد \* متولى المسجد اذا أمر المؤذن أن يخدم المسجد سنة أو أكثر باجر معلوم جازت الاجارة بعد ذلك ان كان ماسمى له من الاجر

مثل أجر عمله أو زيادة يتغاب فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم يدفع الاجرم من مال الوقف ويحل للمؤذن أن يأخذ ذلك وان كان ذلك أكثر من أجر عمله بما لا يتغاب الناس فيه كانت الاجارة للمؤذن وعليه الاجر في ماله \* فان دفع ذلك من مال الوقف يكون ضامنا \* وان علم المؤذن أن ما أخذ من مال الوقف لا يحل له ذلك \* متولى المسجد اذا اشترى بالقبلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كرهه أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا دفع الى المؤذن أو الى الامام ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمؤذن وبكره للامام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل \* متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمل من البيت الى المسجد \* رجل ادعى في مسجد أو مقبرة حقاً وقضى القاضي للذمى بالبينة على بعض أهلها (٣٩٤) كان ذلك قضاء على جميعهم لأن كل واحد منهم خصم عن الباقيين كالوارث عن الميت وعن

بقية الورثة وفي الخان لا يقضى حتى يحضر نائب قيم الوقف \* اذا اشترى شيئاً لمرة المسجد بدون إذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن يتفق على المسمرة من ماله كالوصى في مال الصغير ولو أدخل المتولى جذعاً من ماله في الوقف جازوله أن يرجع في غلة الوقف \* رجل اشترى أرضاً فوقها ثم جاء مستحق واستحقها وأجاز البيع بطل الوقف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضمن المستحق البائع جازا الوقف في قول محمد رحمه الله تعالى \* رجل اشترى موضعاً وزاده في طريق المسلمين وجعله طريقاً لهم وأشهد على ذلك صح ويشتري لذلك مرو واحداً من الناس بأذنه على قول من يشترط القبض في الاوقاف وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر

عليه وانما يخصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بمادفع الكفيل اليه \* رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الاصيل رهناً أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك أحد الرهنين عند المرحم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان هلك الرهن الثاني ان كان الرهن الثاني علم برهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن أن الثاني يهلك بنصف الدين ولماذا كره العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن كذا في فتاوى قاضيان \* في كتاب الرهن عبد بن نصر اثنين كتابه كتابة واحدة على خير فاسلم أحدهما صار الكل قيمة وبقيت الكتابة وكذا لو كان العبد واحد ففقدت وأسلم أحده ورثته وكذا لو كاتب عبده كتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه فاسلم المولى أو أحدهما نظيره كاتبهما أو كاتبهما على رطب فأنقطع وأنه وقضى القاضي بالقيمة على أحدهما صار ماعلى الآخر قيمة اذ لو بني رطباً لتفرقت الكتابة كذا في الكافي \* وكره السفاتي وهو قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جر نفعا \* وصورته دفع الى تاجر عشرة لي دفعها الى صديقه وانما يدفع على سبيل القرض لا على سبيل الامانة لئلا يتفدي به سقوط خطر الطريق فان لم تكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه عرف ظاهر فلا بأس به كذا في الكافي في كتاب الحوالة \* لو قال الرجل لغيره اكتب لي سفيحة الى موضع كذا على أن أعطيك هنا الى أيام فلا خير فيه كذا في الذخيرة \* لو جاء بكتاب سفيحة الى رجل من شريكه أو خليفته فدفعه اليه فقراء ثم قال كتبها لك عندي أو قال له الدافع اضمنها لي فقال قد أنبتها لك عندي أو قال كتبها لك عندي فهو باطل كذا في الذخيرة \* ان شامدفع اليه المال وان شاء لم يدفع ذكر الطحاوي اذا قبل المدفوع اليه كتاب السفيحة وقرأ ما فيه لزمه المال والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن أو يقول كتبها لك على أو قال أنبتها لك على كذا في فتاوى قاضيان \* والفتوى على ما تقدم كذا في الذخيرة \* وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل أنفذ أجيراً الى مدينة من المدن ثم أنفذ الى الاجير بعد خروج الاجير من المدينة شيئاً من (١) (السودزيان) ثم كتب الرجل الى اجيره سفيحة باسم رجل فلما وصلت السفيحة الى الاجير قبلها وأدى بعض المال وبذل الى صاحب السفيحة خطاً بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا تقبل السفيحة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا تؤفه المال ورد عليه كتاب السفيحة فتسدد الى في ذلك أمر وقد تبدل الامر فهل للاجير أن يجتمع عن أداء الباقي قال رحمه الله تعالى ان كان المكتوب له وهو صاحب السفيحة دفع المال الى الذي كتب له السفيحة وضمن له

#### ترجمة (١) النفع والضرر

الاوقاف وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون له الرجوع فيها الى المسجد خاصة وروى الحسن بن زياد عن المكتوب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان النباش قبيح \* وحكى عن الحاكم المعروف بمهرابه انه قال وجدت في النواذر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويصرفون بها ولا يكون نافعاً لهم الا لورثته خص بناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد \* والظاهر أن الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام \* وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل \* وذكر في الاصل أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية واجارة فان كانت ملكاً لواقف البناء جاز عند البعض \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان البناء في أرض وقف جاز على الجهة التي تكون الارض وقفاً عليها \* وقف ضيقة

ولم يذكر حكمها اذا خلعت عن أهلها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الواقف جعلها وقفاً في صحته وحياته وقال وقت هذه الضيقة على مسجد كذا ولم يرز على هذا ولم يجعل الوقف بلفظ الصدقة صح وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق \* وان جعله وقفاً في الحياة وبعد الموت أو بعد المات بلفظ الصدقة صح وتصرف أيضاً غلته الى الفقراء وان لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحاً \* رجل وقف أرضاً على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال والناطقي رحمه الله تعالى أن الولاية تكون للواقف \* وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير انه اذا وقف ضيقة وأخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد ذلك الا أن يشترط الولاية لنفسه \* وكذا لو مات الواقف وله وصي فالولاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولي ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي بلزوم الوقف وهذه المسئلة بناء على ان عند محمد رحمه الله تعالى (٣٩٥) التسليم الى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يبقى

له ولاية بعد التسليم الا أن يشترط الولاية لنفسه \* أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى التسليم الى المتولي ليس بشرط فكأن الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه \* ومشايخ يرفعونهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايخ أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى \* ولأن رجلاً وقف وقفاً وأخرجه من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطقي رحمه الله تعالى ليس له أن يعزل المتولي الا أن يشترط ان له عزله \* فلو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشروط ليس للسلطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مأموراً في ولاية كان الشرط باطلاً وللتأضي أن يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل أوصى الى رجل في ولده وهو غير مأمون كان للقاضي أن يعزله ولو أن رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة فلما

المكتوب اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير أن يتمتع عن أداء الباقي وان لم يكن صاحب السفحة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير أن يتمتع عن أداء الباقي ولا يكون له أن يسترد ما دفع اليه هنا اذا كان الاجير ضمن المال لصاحب السفحة وان لم يضمن كان له أن يتمتع عن دفع المال الى صاحب السفحة في الوجهين قال وبذل الخط بالباقي لا يكون ضماناً منه الا ان يقر باللسان أو يكتب لفلان على من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك شهودا كذا في فتاوى قاضيخان \* في دعوى الفضلي أورد سفحة من آخر الى بعض التجار وفي عليه من جله المال بعضه وبقيت منه بقيته ان كان للذي كتب مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه أن يدفعه الى صاحب الكتاب وأقر المكتوب اليه بالكتاب وان المال دين عليه أجبر على دفعه وان لم يقر به لا يجبر وان لم يكن للذي كتب قبل المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا أن يكون ضمن المال لصاحب الكتاب كذا في الذخيرة \* والله سبحانه وتعالى أعلم

وهي مشقة على ثلاثة أبواب

### كتاب الحوالة

باب الاول في تعريفها وركنها وشراطينها وأحكامها

أما التعريف فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة وهو الصحيح كذا في النهر الفائق \* وأما ركنها فهو الايجاب والقبول \* والايجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحتال له جميعاً فلا يجاب أن يقول المحيل للطالب أحلتك على فلان بكذا والقبول من المحتال عليه والمحتال له أن يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت أو نحو ذلك مما يدل على القبول والرضا وهذا عند أصحابنا كذا في البدائع \* وأما شرائطها فأنواع بعضها يرجع الى المحيل وبعضها يرجع الى المحتال له وبعضها الى المحتال عليه وبعضها الى المحتال به أما الذي يرجع الى المحيل (فنه أن يكون عاقلاً) فلا يصح حوالة الجنون والصبي الذي لا يعقل (ونه أن يكون بالغاً) وهو شرط النفاذ ون انعقاد فتنه قد حوالة الصبي العاقل موقوفة ان شاء على اجازة وليه وأما حوالة المحيل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى تصح حوالة العبد فان كان مأذوناً في التجارة يرجع عليه المحتال عليه في الحال اذا أدى ولم يكن للعبد عليه دين مثله ويتعلق برقبته وان كان محجوراً يرجع عليه بعد العتق وكذا الصحة ليست بشرط لصحة الحوالة فتصح من المريض كذا في البدائع \* فأما رضامن عليه الدين وأمره فليس بشرط لصحة الحوالة حتى ان من قال لغيره ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على ورضي بذلك صاحب الدين صح الحوالة فان أدى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الاصل ويرأ كذا في النهاية \*

مرض مرض الموت أو وصى الى رجل وجعله وصي نفسه ولم يذكر من أمر الوقف شيئاً فان ولاية الوقف تكون الى وصيه \* ولو قال الواقف أنت وصي في أمر الوقف خاصة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كما قال وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو وصي في الاشياء كلها \* ولو أن هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات الواقف بطالت ولاية المتولي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه وكيله الا أن يقول ولاية الوقف اليه في حياته وبعد وفاته حينئذ اذا مات الواقف لا تبطل ولاية المتولي لانه وصيه بعد موته ولو شرط الواقف أن تكون الولاية له ولولاده في ولاية القوام وعزله والامتنع بالوقف وما هو من أنواع الولاية وأخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية على عزل المتولي فبعد ما أخرجه الى المتولي لا يكون له أن يعزله في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يعزله \* ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم أن أحدا الرجلين أوصى الى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحي منهما في

جميع أمر الوقف ووروي يوسف بن خالد التيمي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز لأن الواقف رضي برأيهم ما لم يرض برأي أحدهما \* ولأن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط أنه إن مات هذا المتولى ليس له أن يوصي إلى غيره جاز هذا الشرط \* ولأن رجلا جعل أرضه وقفاً على الفقراء والمساكين أو على قوم سماهم ثم تبعدهم على الفقراء ثم أن الواهب زرعها بعد ما أخرجها إلى المتولى وقال زرعتم النفسى وقال أهل الوقف زرعتم الوقف كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فإن سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرج الوقف من يده بذلك فإن القاضي لا يخرج \* ولو كان فعل هذا متولى الوقف فإن القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولى في هذا ضمان نقصان الوقف وليس عليهم ما أجر مثل الأرض ثم يقول القاضي للواقف أزرعها للوقف فإن قال ليس للوقف مال أزرع للوقف ولا لأهل الوقف فإن القاضي يقول له استند على الوقف بثمن البذر (٣٩٦) والنفقة ثم يرجع بذلك في غلة الوقف فإن قال الواقف لا يمكنني ذلك يقول القاضي لأهل

\* وأما الذي يرجع إلى احتمال (فنه العقل) لأن قبوله ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول (ومنه البلوغ) وأنه شرط النفاذ دون الانعقاد فينه قد احتياله موقوفاً على إجازة وليه إن كان الثاني أملاً من الأول كذا في البدائع \* ويجوز قبول الحوالة بمال اليتيم من الأب والوصى على أملاً من الأول وإن كان مثله في الملاقة خاتمة أو على قولين كذا في البحر الرائق ناقلاً عن المحيط \* (ومنه الرضا) حتى لو احتال مكرهاً لا يصح (ومنه مجلس الحوالة) وهو شرط الانعقاد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى شرط النفاذ حتى إن احتمال له لو كان غائباً عن المجلس فبلغه الخبر فجاز لا ينفذ عندهما والصحيح قولهما كذا في البدائع \* الآن يقبل رجل الحوالة للغائب هكذا في فتاوى قاضيان \* وأما الذي يرجع إلى احتمال عليه (فنه العقل) فلا يصح من المجنون والصبي الذي لا يعقل قبول الحوالة أصلاً (ومنه البلوغ) وأنه شرط الانعقاد أيضاً فلا يصح من الصبي قبول الحوالة أصلاً وإن كان عاقلاً سواء كان محجوراً أو مأذوناً في التجارة وسواء كانت الحوالة بغير أمر المحيل أو بأمره وإن قبل وليه عنه لا يصح أيضاً كذا في البدائع \* (ومنه رضاه وقبول الحوالة) سواء كان عليه دين أو لم يكن عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولا تشتط حضرته لصحة الحوالة حتى لو أقاله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صححت الحوالة كذا في فتاوى قاضيان \* وأما الذي يرجع إلى احتمال به (فنه إن يكون ديناً لازماً) فلا يصح الحوالة بالأعيان القائمة ولا بد من غير لازم كبديل الكتابة وما يجري مجراه \* والأصل أن كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به كذا في البدائع \* وأما أحكامها (فهم إرادة المحيل عن الدين) كذا في محيط السرخسي \* ولو أبرأ المحيل عن الدين أو وجبه له لا يصح وعليه الفتوى كذا في الظهيرية \* وإذا أقال الزاين المرتين بالدين على غيره يسترد الزاين كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أقال بدينه فزهره لا يصح هكذا في الكافي \* ولو أقال الزوج المرأة بصلها فم تحبس نفسها هكذا في البحر الرائق \* ولم يرجع المحتمل على المحيل إلا أن يتوى حقه فإذا توى عليه عاد الدين إلى ذمة المحيل \* والتوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أحد الأمرين أما أن يجحد المحتمل عليه الحوالة ويحلف ولا يمين للمحيل ولا لامحتمل له أو يموت مفلساً بأن لم يترك مالا عينا ولا ديناً ولا كفلاً كذا في التبيين \* سواء كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره كذا في خزائن المفتين \* ولو أقال الحويل الطالب على الأصل لم يعد عليه بالتوى كذا في التنازلية \* ولو مات المحتمل عليه مفلساً وعند المحتمل له رهن بالمال لغير المحتمل عليه بأن استعار المحتمل عليه من آخر عينا فزهرها عند المحتمل له أو رهن رجل عند المحتمل له رهن بالمال تبرعاً وجعل المحتمل عليه مسلطاً على بيعه ولم يجعل يعود المال في ذمة المحيل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن صاحب الرهن لم يأخذ الرهن بعد مامات المحتمل عليه مفلساً حتى هلك في يده

الوقف استدينوا أنتم فإن قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لأنفسنا فإنه لا ينبغي للقاضي أن يطلق لهم ذلك لأن الوقف في يد الواقف فهو أحق بالقيام به إلا أن يكون الواقف مخوفاً على الوقف فيخرج منه من يده \* رجل وقف ضيعته في صحته على الفقراء وأخرجها من يده إلى المتولى ثم قال لوصيه عند الموت أعط من غلة تلك الضيعة لفلان كذا ولفلان كذا وقال لوصيه أفل ما رأيت من الصواب فجعله لاولئك باطل لأنها صارت حقاً للفقراء وأولادها يملك ابطال حقهم إذا كان شرط الواقف أن يصرف غلتها إلى من شاء \* رجل طلب التولية في الأوقاف قالوا لا يعطى له التولية وهو كن طلب القضاء لا يقبله \* رجل وقف وقفاً في حياته ولم يجعل له قima حتى حضرته الوفاة فأوصى إلى رجل قالوا

بأن هذا الوصي يكون وصياً وقima على أوقافه أيضاً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حياته بغير تسليم \* ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قima فالحضرة الوفاة أوصى إلى رجل فإن هذا الوصي لا يكون قima على أوقافه يعني لا يكون متولياً \* وقف صحيح على مسجد بعيته وله قيم فأت القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي فقام هذا المتولى بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه التولية والأصح أنها لا تصح ويكون نسب القيم إلى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضامناً لما أتفق في العمارة من غلات الوقف إن كان هذا المتولى أجزأ الوقف وأخذ الغلة وأنفق لأنه إذا تصح التولية يصير غاصباً والغاصب إذا أجزأ الغصب كان الأجر له \* وقف على أرباب معلومين ببعض عددهم فغصب الأرباب متولياً من غير رأي القاضي صح ذلك منهم إذا كان هذا المتولى من أهل الصلاح ولا يكون فاسقاً \* والاولى أن يرفع



الامر الى القاضي حتى يصب فيما \* قالوا في زماننا الاولى أن لا يرفع الامر الى القاضي لان في زماننا اظهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون لاهل المسجد نصب القيم والمتولى بدون استطلاع رأى القاضي \* رجل بنى مسجدا في سكة فاحتاج الى العمارة فنازعه أهل السكة في العمارة كان الباقي بالعمارة أولى من أهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو نازعه أهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هؤلاء رجلا وعين أهل السكة رجلا آخر أصح عن عينه الباقي فحينئذ لا يكون الباقي أولى \* وقف له متول ومشف لا يكون للمشف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مقفوض الى المتولى والمشف مأمور بالحفظ لا غير \* رجل قال في مرضه اشترى من غلة دارى هذه بعد موتى كل شهر بعشرة دراهم خبر او فرقوا على المسكين قالوا اتصروا الدار ووقفا كالموقوف وقفت دارى بعد موتى على المسكين \* المتولى اذا اشترى من غلة المسجد حائوتا أو دارا أو مستغلا أخر جاز (٣٩٧) لان هذا من مصالح المسجد \* فاذا أراد المتولى أن يبيع

ما اشترى يباع باختلافه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري لم يذ كر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من جلة أوقاف المسجد \* مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشتري من غلة الوقف للمسجد ذهنا أو حصيرا أو حشيشا أو آجرا أو جصا لفرش المسجد أو حصى قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشتري للمسجد ماشاء \* وان لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذ كرنا لان هذا ليس من العمارة ولا من البناء وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان

الرهن هلك بدين الذى هو مضمون به وان سقط الرهن عن المحتمل عليه بموته مقلسا ثم اذا هلك الرهن بدين الذى هو مضمون به ينظر بعد ذلك ان كان الراهن تطوع في الرهن لا يرجع على أحد بشئ وان رهن بأمر المحتمل عليه أو استعارا المحتمل عليه شيئا ورهنه اتبع صاحب الرهن المحيل بالمال فإخذ منه وصار ذلك تركة للمحتمل عليه فيبقى من ماله من جلة غرمائه كذا في المحيط \* ولومات المحتمل عليه وقال المحتمل له مات مقلسا وقال المحيل بخلافه ففي الشافى القول قول المحتمل له مع اليقين على العلم وفي المبسوط كما في الشافى كذا في النهاية \* ولو ظهر لليت مال كان له كدين له على ملى أو ودعة عند رجل أو مدفون ولم يعلم القاضي به يوم موته حتى قضى سيطران الحوالة ويعود الدين الى المحيل رد القاضي قضاءه فبعد ذلك ان لم يكن المحتمل له أخذ شيئا من المحيل يرجع بدينه في المال الذى ظهر للمحتمل عليه وان كان قد أخذ شيئا من المحيل رد عليه ما أخذ ولو كان القاضي يعلم أن لليت ديناً على المقلس فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى سيطران الحوالة كذا في المحيط \* رجل أ حال رجلا بدين له عليه فغاب المحتمل عليه عن البلد بحيث لا يدري أين هو لمسه ربه وعجزه فاراد المحتمل أن يرجع لحقه على المحيل لم يكن له أن يرجع بالدين عليه مالم يثبت موته كذا في فتاوى الجواهر \* واذا أدى المحيل ولم يقبل المحتمل له يجبر على القبول كذا في الخلاصة \* ولا يكون متبرعا بالمبرع من يقصد الاحسان الى الغير من غير أن يقصد دفع الضرر عن نفسه وبهذا الاداء قصد دفع الضرر عن نفسه حيث أسقط عن نفسه المطالبة والحبس حال اعساره كذا في الكافي \* (ومنها) ثبوت ولاية المطالبة للمحتمل له على المحتمل عليه بدين في ذمته (ومنها) ثبوت حق الملازمة للمحتمل عليه على المحيل اذا لازمه المحتمل له فكلما لازمه المحتمل له فله أن يلزم المحيل ليخلصه عن ملازمة المحتمل له واذا حبسه له أن يحبسه اذا كانت الحوالة بأمر المحيل ولم يكن على المحتمل عليه دين مثله للمحيل وان كانت الحوالة بغير أمره أو كان للمحيل على المحتمل عليه دين مثله والحوالة مقيدة بالدين لم يكن للمحتمل عليه أن يلزم المحيل اذ الازم ولا أن يحبسه اذا حبسه كذا في البدائع \*

### الباب الثانى فى تقسيم الحوالة

وهي نوعان مطلقة ومقيدة \* (فالمطلقة) منها أن يرسل الحوالة ولا يقيد هاشئ مما عنده من ودعة او غصب أو دين أو يحيله على رجل ليس له عليه شئ مما ذ كرنا كذا في التبيين \* فالأول حال مطابقة لا يتعلق حق المحتمل له بالدين الذى للمحيل على المحتمل عليه ولا بالودعة ولا بالغصب للذين عنده بل بذمة المحتمل عليه ويجب عليه إذا عين المحتمل له من مال نفسه والمحيل أن يقبض دينه ووديعته وغصبه منه ولا يطل الحوالة بأخذه

(٣٩٨ - فتاوى ثالث) قبله فان كانوا يشترون من أوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والآجر وما ذ كرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا \* وقف ومستغل ذ كر الواقف في كتاب الوقف أن القيم يشتري جنازة لا يجوز للقيم أن يشتري جنازة من غلة الوقف \* ولو اشترى ونقد الثمن من غلة الوقف يكون ضامنا لان مستغل المسجد يكون وقفا على مصالح المسجد وشراء الجنازة ليس من مصالح المسجد \* ولو اشترى القيم غلة المسجد أو ودفع الى المسكين لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقف لان شراء الثوب وقع للقيم فبصرفنا قد الثمن من مال الوقف كثوب اشتراه لنفسه فيضمن \* قيم الوقف اذا طلب منه الخراج والجباية وليس في يده من غلة الوقف شئ قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان الواقف أمره بالاستدانة كان له أن يستدين وان لم يأمره بالاستدانة فاستدان كان ذلك في ماله ولا يرجع من غلة الوقف \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا استقبله أمر ولم يجد بدا من الاستدانة فينبغي أن يستدين بأمر الحاكم

ثم يرجع في الغلة لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطق رحمه الله تعالى اذا اراد القيم ان يستدين لجعل ذلك في ثمن البذر للزراعة في أرض الوقف ان فعل ذلك بأمر القاضي كان له ذلك عند الكل لان القاضي يملك الاستدانة فاذا أمر القيم بذلك صح أمره أما القيم ليعلم الاستدانة قال مولانا رضي الله عنه ونفسه بالاستدانة أن يشتري للوقف شيأ وليس في يده شيء من غلات الوقف ايرجع بذلك فيما يحدث من غلة الوقف \* فاما اذا كان في يده شيء من غلات الوقف فاشترى للوقف شيأ فنقد الثمن من مال نفسه ينبغي له أن يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك بأمر القاضي كالأمر بالشراء اذا نقد الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع بذلك على الموكل ولو أن القيم أراد أن يرهن الوقف بدين لا يصح لان في ذلك تعطيل الوقف وكما لا يصح ذلك من المتولى لا يصح من أهل المسجد أيضا \* فان رهن القيم دارا للوقف وسكن المرتين فيها قالوا يجب عليه (٣٩٨) أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن احتياطا لأمر الوقف \* وكذلك

فلومات الخيل قسم دينه ووديعته وغصبه الذي قبل الممتهل عليه بين غرمائه دون الممتهل له كذا في الكافي \* (ثم المصلحة على نوعين حالة وموئله) \* فالحالة منها أن يحبل المدينون الطالب على رجل بألف درهم فيجوز وتكون الألف على الخيل حالة \* والموئله منها رجل له على رجل ألف درهم من ثمن مبيع الى سنة فأحاله بها على رجل الى سنة فالحالة جائزة ويكون الممتهل عليه الى سنة ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى ما اذا حصلت الحوالة مبهمه هل يثبت الاجل في حق الممتهل عليه قالوا وينبغي أن يثبت كافي الكفالة فان مات الخيل لم يحل المال على الممتهل عليه وان مات الممتهل عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال على الممتهل عليه فان لم يكن له فادرجع الممتهل له بالمال على الذي عليه الاصل الى أجله كذا في النهاية \* واذا كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض فأحاله به على رجل الى سنة فهو جائز وان كان هذا تأجيلا في القرض فان مات الممتهل عليه قبل مضى الاجل فمطلعا عاد المال الى الخيل حالا وكذلك لو كان المال حالا على الخيل من ثمن مبيع أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة ومات الممتهل عليه قبل مضى الاجل فمطلعا فانه يعود المال الى الخيل حالا كذا في الذخيرة \* رجل عليه ألف حالة لرجل والمدين له على رجل آخر ألف درهم حالة فأحال المدين الاول صاحب دينه على المدين الثاني حوالة مقيدة بما عليه صححت الحوالة فلوان الممتهل له أخر الممتهل عليه الى سنة لا يكون للمعجل أن يرجع على مدينه مما كان له عليه فلوان الممتهل له بعد التأخير أبرأ الممتهل عليه عن دين الحوالة كان للمعجل أن يرجع على مدينه به حلالا كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل له على آخر ألف درهم فأحال عليه غرماله الى سنة ثم أدى الخيل المال الى الممتهل له قبل السنة فله الرجوع على الممتهل عليه حلالا كذا في السراجية \* اذا احتال رجل بالمال الى أجل ثم الممتهل عليه أحاله على آخر الى أجل مثل ذلك أو أقل أو أكثر لم يكن له أن يرجع على الاصيل حتى يقبض الطالب كذا في التارخية \* ولو احتال الاب والوصى بدين الصبي الى أجل لم يجز لكونه ابرأ موقفا فيعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان دينا ورثة الصغير وان وجب بعقد هما جاز التأجيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق \* وليس للممتهل عليه أن يرجع على الخيل قبل أن يؤدي لكن اذا لزم فله أن يلازم واذا حبس كان له أن يحبس الاصيل حتى يخلصه عن ذلك كافي الكفيل كذا في الهيطة \* واذا أدى الممتهل عليه الى الممتهل له أو وهبه له أو تصدق به عليه أو مات الممتهل له فورثه الممتهل عليه يرجع في ذلك كله على الخيل ولو أبرأ الممتهل له الممتهل عليه برئ ولم يرجع على الخيل كذا في الخلاصة \* واذا قال للممتهل عليه قد تركته لك كان للممتهل عليه أن يرجع على الخيل كذا في خزائن الفتاوى \* رجل عليه دين لرجل فأحال الطالب على رجل ليس للمعجل عليه دين فجاء فضولى وقضى المال من الممتهل

متولى المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها المشتري ثم ان القاضي عزل هذا المتولى وجعل غيره متوليا فادعى المتولى الشافي على المشتري واستحق الوقف واسترده كان على المشتري أجر مثل هذه الدار \* قال مولانا رضي الله عنه وهذا شيء يخالف ظاهر الرواية وانما قال ذلك به بعض المشايخ رحمه الله تعالى احتياطا لأمر الوقف \* أكرتناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء ان وجد المتولى يئنه على ما ادعى أو كان الا كرامة سرا لا يملك المتولى أن يحبط شيئاً منه ان كان الا كاربغيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ماء على الا كاربغيا \* متولى الوقف اذا مرض مرض الموت وفوض أمر الوقف الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصى وللوصى أن يوصى الى غيره \* متولى

المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا ذكر الناطق رحمه الله تعالى الامانات تنقلب عليه مضبوطة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث \* احداها هذه والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا أو دوع بعض الغنمة عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه \* والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه \* وأحدا المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه \* ولو أن قاضيا قبض مال اليتيم ووضعه في بيته فمات القاضي ولم يبين ذكره همام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن \* ولو أن القاضي أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات ولا يدري الى من دفع لا يضمن \* وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى لو قال القاضي في حياته ضاع مال اليتيم عدى أو قال أنفقته على اليتيم لاضمان عليه

ولومات قبل أن يقول شيئاً كان ضامناً \* حشيش المسجد إذا طرح في أيام البيع عن المسجد قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه وإذا طرح  
فمن أخذه كان له أن يصنع به ما شاء \* وان كان متقوماً لا يجوز طرحه وإذا طرح فرفعه انسان كان ضامناً \* ولو أخذ انسان من حشيش المسجد  
وجعله قطعاً عاباً بالسطح كان ضامناً \* جنازة أو نعش للمسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الاولى أن يكون البيع بأمر القاضى والصحيح  
أن يبيعهم لا يصح بغير أمر القاضى \* ولا بأس بأن يترك سراج المسجد في المسجد من وقت المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز أن يترك فيه  
كل الليل الا في موضع حرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والحرم فان أراد انسان أن يدرس الكتاب  
بسراج المسجد كان السراج موضوعاً في المسجد للصلاة قيل لا بأس به \* وان كان موضوعاً في المسجد للصلاة بان فرغ القوم عن صلاتهم  
ونذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به الى ثلث الليل (٢٩٩) لانهم لو أخرخوا الصلاة الى ثلث الليل  
لا بأس بأن يدرس به فلا

يطلب حقه بهتجملهم وفيما  
زاد على ثلث الليل ليس لهم  
تأخير الصلوة فلا يكون  
لهم حق الدرس \* قوم  
بنوا مسجداً وفضل من  
خشعهم شيئاً قالوا لا يصرف  
القاضى الى بناءه ولا يصرف  
الى الدهن والحصير وهذا  
انما سلم أصحاب الخشب  
الخشب الى المتولى لبنى به  
المسجد \* فلما لم يقطعوا  
الخشب فافضل من خشعهم  
يكون لهم بهتجملهم ما شاؤا  
\* رجل جمع مالا من الناس  
لينة في بناء المسجد وانفق  
من تلك الدراهم في حاجة  
نفسه ثم ردد لها في نفقة  
المسجد لا يسعه أن يفعل  
ذلك وانما فعل ان كان يعرف  
صاحب المال رداً لضمان  
عليه أو يسأله لئلا ذل له بانفاق  
الضمان في المسجد \* وان لم  
يعرف صاحب المال يرفع  
الامر الى القاضى حتى  
يأمر بانفاق ذلك في المسجد

عليه تبرعاً كان للمعتال عليه أن يرجع على المحيل كما لو أدى من مال نفسه وليس عليه دين ولو كان  
للمحيل دين على المعتال عليه فأحال الطالب على مديونه بذلك المال ثم جاء فضولى وقضى دين المعتال له  
عن المحيل الذى عليه أصل المال كان للمحيل أن يرجع بدينه على المعتال عليه ولو اختلف المحيل والمعتال  
عليه كل واحد منهما يدعى أن الفضولى قضى عنه والفضولى لم يبين عند القضاء أحدهما بعينه يرجع  
الى قول الفضولى عن أبيه ما قضيت فان مات الفضولى قبل البيان أو غاب كان القضاء عن المعتال عليه  
هكذا في فتاوى قاضيهان \* ويرجع المعتال عليه بالمعتال به لا بالمؤدى حتى لو كان المعتال به دراهم  
فتقد المعتال عليه دنائراً أو بالعكس فتصار فوتر اعيان شرط الصرف وصحت المصارفة بالمعتال عليه يرجع  
على المحيل بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا باعه بالدرهم أو الدنانير عرجى يرجع بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا  
اذا أعطاه زبواً فامكان الجباة وجوز المعتال له يرجع ذلك على المحيل بالبياد ولو صالح المعتال له المعتال عليه فان  
صالحه على جنس حقه وأبرأه عن الباقي يرجع على المحيل بالقدر المؤدى لانه ملك ذلك القدر من الدين  
فيرجع به وان صالح على خلاف جنسه بأن صالحه من الدراهم على الدنانير أو على مال آخر يرجع على المحيل  
بكل الدين هكذا في البدائع \* (والقيصة على نوعين) \* أحدهما أن يقيد المحيل الحوالة بالدين الذى له على  
المعتال عليه \* والثاني أن يقيد الحوالة بالعين التى له في يد المعتال عليه بالغصب أو بالوديعة كذا في النهاية \*  
أما المقيدة بالعين فنصرتها رجل له عند رجل ألف درهم وديعة أو غصبا وعلى صاحب الوديعة أو الغصب  
لرجل ألف درهم ديناً حال صاحب الوديعة أو الغصب الطالب على المودع والغاصب بألف على أن يعطيه  
من الألف التى هي له عنده وديعة أو غصبا فليس للمحيل أن يأخذ من المعتال عليه بعد الحوالة فان دفعها  
المودع الى المحيل صار ضامناً لها فان أخذ المحيل ماله من المعتال عليه ثم ان المعتال له أخذ ماله من المعتال  
عليه كان للمعتال عليه أن يرجع على المحيل كذا في الذخيرة \* وإذا كانت الحوالة مقيدة بالوديعة وقال  
المودع ضاعت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب بطلت الحوالة كذا في الخلاصة \*  
ولو استحق الوديعة أو الغصب بطلت الحوالة كذا في الذخيرة \* أما الحوالة المقيدة بالدين الذى كان للمحيل  
على المعتال عليه فنصرتها رجل له ألف درهم حال المطلب الطالب بالألف على رجل للمطوب عليه ألف  
درهم ديناً على أن يؤديه من الألف التى للمطوب عليه كذا في النهاية \* وإذا كانت الحوالة مقيدة بالعين التى  
هي للمحيل في يد المعتال عليه ثم ان المعتال وهب للمعتال عليه ملكها عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو أبرأ  
المعتال له المعتال عليه من الدين وقد أحاله بدينه مقيداً للمحيل أن يرجع على المعتال عليه ولو وهب من  
المعتال ليس للمحيل أن يرجع على المعتال عليه والهبة كالاستيفاء ولو ورث المعتال عليه من المعتال له

فان لم يقدر على أن يرفع الامر الى القاضى قالوا رجو له في الاستفسان أن يتفق مثل ذلك من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويال  
فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء يكون ضامناً فيكون ذلك ديناً عليه لصاحب المال \* وهو نظير ما ذكر في الاصل الوكيل بقضاء الدين  
اذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى بمال نفسه دين الموكل يكون متبرعاً في قضاء دين الموكل \* المذكور اذا سأل الفقير شيئاً وخط  
مأخذ بعض هائمه من ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامناً فان أدى ذلك المال بعد ذلك الى الفقير يكون متبرعاً قال نفسه من  
مال نفسه ولا يجوز ذلك عن أرباب الأموال \* وان كانوا دفعوا اليه بنية الزكاة لانتسبوا زكائهم وان كان الفقير أمره أن يسأله فأخذ  
المال وخط البعض ببعض ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذى يقال له باى مرد اذا قام وسأل للفقير شيئاً وخط البعض ببعض  
ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير أمره بذلك كان ضامناً ولا يسهط عن أرباب الآله والركائهم اذا دفعوا بنية الزكاة وينبغي أن يأمره

الفقر بالسؤال فيصير قائما مقام الفقير، أو ذونا بالخلط فيسقط عن الدافع كلمة \* حوانيت مال بعضها إلى بعض والاول منها وقف والباقي ملك والمتولى لأمر الوقف قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان الوقف غلة كان لأصحاب الحوانيت التي هي ملك أن يأخذوا القيم يسوى ذلك الحائط المائل من غلة الوقف وإن لم يكن الوقف غلة في يد القيم رفعوا الأمر إلى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في إصلاح الوقف وليس للقيم أنه يستدين بغير أمر القاضي وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى القرض والاستدانة \* أما لذا كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لإصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف \* حائط بين دارين أحدهما وقف والاخر ملك فانهم دم الحائط فبناه صاحب الملك في حدار الوقف قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع القيم الأمر إلى القاضي حتى يجبر صاحب الملك بأن ينفق الحائط الذي بناه في حد (٣٠٠) دار الوقف ثم يئنه حيث كان في القديم \* ولو أن القيم قال للباني أعطيك قيمة بنائك وأقر الحائط حيث بنيت

لا يرجع المحيل على المحتال عليه بدينه وإن لم يكن للعيل على المحتال عليه دين ففي الهبة والارث يرجع المحتال عليه على المحيل كذا في الكافي \* المحتال إذا أخذ المال من المحيل بطريق التغلب وقال إن المحتال عليه مفلس والحالة مقيدة بالدين الذي للعيل على المحتال عليه الصحيح أن يرجع المحيل على المحتال عليه بالدين الذي له على المحتال عليه كذا في خزنة المفتين \* ولومات المحيل فيما إذا كان بالدين الذي على المحتال عليه أو بالعين التي في يد المحتال عليه وعليه ديون كثيرة ولم يدع شيئا سوى الدين الذي له على المحتال عليه أو العين التي له في يد المحتال عليه فالمحتال له لا يكون أخص بذلك استحسانا هكذا في الذخيرة \* ويكون أسوة لغرماء المحيل هكذا في الهداية \* ولو كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحتال عليه فرض المحيل فدفع المحتال عليه الوديعة إلى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون كثيرة لا يرضع المودع شيئا لغرماء المحيل ولا يسلم الوديعة للمحتال له بل تكون بينه وبين غرماء المحيل بالخصص كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا حبس المودع الوديعة وأدى من مال نفسه لم يكن متبرعا استحسانا كذا في الكافي \* رجل عليه ألف درهم ديناً فأحال الطالب بها على رجل له عليه ألف درهم على أن يؤتيها من الألف التي له عليه فلم يؤد المحتال عليه حتى مرض المحيل فأدى المحتال عليه ثم مات المحيل من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى تلك الألف التي على المحتال عليه سلم الألف للمحتال له وليس للغرماء في ذلك حق كذا في الخلاصة \* لو كانت الحوالة مقيدة بمن عبد كان للعيل على المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار رؤية أو شرط أو عيب قبل القبض أو بعده بقضاء قاض أو هلك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه ولا تبطل الحوالة استحسانا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو استحق العبد المبيع أو استحق الدين الذي قيده الحوالة من جهة الغرماء أو ظهر أن العبد المبيع كان حراً تبطل الحوالة بالإجماع كذا في الذخيرة \* إذا أحال المولى غريماً من غرمائه على المكاتب فإن أطلق الحوالة لا يجوز لأن ضمان العبد باطل وإن قيد الحوالة بتبديل الكتابة يجوز بأن يصير غريم المولى وكيلاً عن المولى والتوكيل بقبض بدل الكتابة جائز ولا يعتق المكاتب قبل الأداء فإن مات المولى قبل الأداء وعليه ديون كثيرة فالمحتال له يخاص سائر الغرماء فيما على المكاتب ولو أن المولى أعتق المكاتب حتى سقط بدل الكتابة لا تبطل الحوالة استحساناً وبه أخذ علماءنا الثلاثة وإن لم تبطل الحوالة وأدى المكاتب بدل الكتابة إلى المحتال له رجوع بها على المولى هكذا في المحيط \* ولو كاتب المولى أم ولد ثم أحال غريم من غرمائه بتبديل الكتابة ثم مات المولى تعق أم الولد ولا تبطل الحوالة استحساناً كذا في فتاوى قاضيان \* مكاتب أحال سيده بتبديل الكتابة على رجل مطلقه بطلت كذا في الكافي \* ولا يعتق كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الحوالة مقيدة بدين أو وديعة أو غصب

وأقر الحائط حيث بنيت وأنت تبني لنفسك حائطاً في حديقك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس للقيم ذلك بل يأمر صاحب الدار لينقض حائطه ثم يئنه في الموضع الذي كان في القديم \* رجل جعل أرضه وقفاً على المساكين وقفاً صحيحاً ولم يذكر العبارة فماتت أرضه تكون في غلة الأرض يبدأ من الغلة بالعبارة وبما يصلحها ويخرجها ويؤنها ثم يقسم الباقي على المساكين \* فإن كان في الأرض الموقوفة نخل وخاف القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف فيسبلا ويغرسه كي لا ينقطع \* ولو كانت قطعة من هذه الأرض سبعة لا تنبت شيئاً فيحتاج إلى رفع وجهها وإصلاحها حتى تنبت كان للقيم أن يبدأ من غلة غلة الأرض في ذلك ويصلح القطعة \* وإن أراد القيم أن يبني في الأرض

الموقوفة قريبة لا كرتها وحفاظها ليجمع فيها الغلة كان له أن يفعل ذلك \* وكذا لو كان الوقف خاناً على الفقراء واحتاج إلى خادم يكسح الختان ويقوم بفتح بابيه وسدده وسلم بعض البيوت إلى رجل أجره ليقوم بذلك كان له ذلك \* وإن أراد القيم الوقف أن يبني في الأرض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالأجرة لا يكون له ذلك لأن استغلال أرض الوقف يكون بالزرع \* ولو كانت الأرض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم أن يبني فيها بيوتاً ويؤجرها لأن الاستغلال بهذه الوجه يكون أنفع للفقراء \* روى عن محمد رحمه الله تعالى ما هو فوق هذا قال إذا ضعت الأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بمنها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء أو أكثر ريعاً كان له أن يبيع هذه الأرض ويشتري بمنها أرضاً أخرى جوار رحمه الله تعالى استبدال الأرض بالأرض \* بخلاف ما إذا كانت الأرض الموقوفة تبعه من بيوت المصر فإن ثمة لا يكون للقيم أن يبني فيها بيوتاً ويؤجرها

صحت

لان نعمة لا يرغب الناس في استئجار البيوت بأجرة تربي منفعتها على منفعة الزراعة \* وعن هشام ربه الله تعالى قال سمعت محمد ارحمه الله تعالى يقول اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به المساكين للقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي \* وعن الفقيه أي جعفر ربه الله تعالى قال اذا لم يشترط الواقف في وقف الارض دفعه امر زارعة أو اجارة فما كان أنفع للفقراء يفعل قال الا انه في الدور لا يؤجرها أكثر من سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستأجر فيها تصرف المالك على طول الزمان فكل من يراه يزعم أنه يتصرف بحكم الملك فيؤدى ذلك الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكذلك \* وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث سنين مرة يزرع فزرع في كل سنة طائفة منها ينبغي أن يشترط من المدة القدر الذي يمكن المستأجر من زراعة الكل على سبيل العادة \* فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها وكانت اجارتها أكثر (٣٠١) من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها أكثر من سنة

ولكنه يرفع الامر الى  
القاضي حتى يؤجرها  
القاضي أكثر من سنة لان  
للقاضي ولاية النظر على  
الفقراء وعلى الميت أيضا  
فان كان الواقف شرط في  
الوقف وكتب في صد الوقف  
أن لا يؤجر أكثر من سنة الا  
اذا كان ذلك انفع للفقراء كان  
لقيم أن يؤجرها بنفسه  
أكثر من سنة اذا رأى ذلك  
خيرا ولا يحتاج الى القاضي  
\* وسيأتي مسائل اجارة  
الوقف بعد هذا واذا اجتمع  
من غلة أرض الوقف في يد  
القيم فظهر له وجه من وجوه  
البر والوقف محتاج الى  
الاصلاح والعبارة أيضا  
ويحاف القيم أنه لو صرف  
الغلة الى المزمة يفوته ذلك  
البر فانه ينظر ان لم يكن في  
تأخير اصلاح الارض  
ومرمتها الى الغلة الثانية  
ضرر بين يخاف خراب  
الوقف فانه يصرف الغلة

بحسب ويكون توكيلا للمحتال عليه بأداء بدل الكتابة من مال المكاتب الذي عنده وعليه واذا تمت  
الحالة برئ المكاتب وعق فان توى ما على المحتال عليه أو عنده قبل الاداء بطلت الحالة وعاد بدل  
الكتابة على المكاتب وبقي العتق كذا في الكافي \* ولو أخل الطالب غريمه بالمال على الكفيل يبرأ الكفيل  
من الطالب وللطالب أن يطالب المكفول عنه والكفيل أن يأخذ المكفول عنه حتى يحصل منه الحوالة  
كذا في محيط السرخسي \* فان استوفى المحتال له المال من الكفيل برئ المكفول عنه ولا يرجع عما أدى  
على المحيل ولكن يرجع على المكفول عنه هكذا في المحيط \* وان أدى المكفول عنه المال الى المحيل قبل  
أن يؤدى الكفيل الى المحتال له لم يكن للكفيل على المكفول عنه سبيل لكنه يأخذ المحيل حتى يحصل منه  
الحالة ولا يبرأ الكفيل من حق المحتال له فان أدى الكفيل الى المحتال له بذلك كان له أن يرجع على  
المحيل دون الاصيل كذا في محيط السرخسي \* انا حال الطالب غريمه على الاصيل حوالة مقيدة تجازت  
الحالة ولا سبيل له لاعتاله على الكفيل وبرئ الاصيل والكفيل عن مطالبة المحيل فان أراد الطالب بعد  
ذلك أن يحيل غريمه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين لا يجوز كذا في المحيط \* رجل له على  
رجل ألف درهم وبها كفيل وعلى رجلين ألف درهم ودين كل واحد منهما ألف درهم أحال رجل  
الدين أحده غريمه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين وأحال غريمه الآخر على الاصيل حوالة مقيدة  
بذلك الدين فهذا على وجهين اما ان حصلت الحوالتان على التعاقب وانهما على وجهين اما ان بدأ بالحالة  
على الكفيل أو بدأ بالحالة على الاصيل فان بدأ بالحالة على الكفيل صحت الحوالتان فاذا أدى الكفيل  
شيئا لا يكون له أن يطالب المكفول عنه بما أدى ولكن يرجع على المحيل فلوان الكفيل لم يؤد شيئا ولكن  
أدى المكفول عنه بنفسه برئ المكفول عنه بالاداء وبرئ الكفيل عن دين الكفالة وصارت الحوالة  
مطلقة عند علمائنا الثلاثة واذا أدى الكفيل المال الى المحتال له لا يكون له أن يطالب المكفول عنه  
ولكن يطالب المحيل وان بدأ بالحالة على الاصيل ثم بالحالة على الكفيل فالحوالة على الاصيل صحيحة  
وعلى الكفيل باطلة ولو وقعت الحوالتان معا جازتا كذا في الذخيرة \* رجل عليه دين رجل وبه كفيل  
فأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في فتاوى  
فاضلهم \* فان توى المال على المحتال عليه بموته مفسا عاذا الامر على الذي عليه الاصل وعلى الكفيل  
ويأخذ الطالب أي ما شاء ولو كان الكفيل أحال الطالب بمائة على أن يبرئه منها فالتطالب أن يأخذ  
الذي عليه الاصل والمحتال عليه فان مات المحتال عليه مفسا في هذه الصورة فالتطالب أن يأخذ الكفيل  
أيضا \* ولو أن رجلا قال للطالب متطوعا احتل على تهم المال ففعل فالحوالة عن الاصيل والكفيل

الى ذلك البر ويؤخر المزمة الى انقضاء الثانية \* وان كان في تأخير المزمة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المزمة فان فضل شيء يصرفه الى ذلك  
البر \* والمراد من وجه البرهنة وجهه فيه تصديق بالغلة على نوع من الفقراء مخوفك أسارى المسلمين أو اعانة الغازي المنقطع لان هؤلاء من  
أهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم \* فاما عمدة المسجد والباطون وذلك محال ليس بأهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه لان  
التصدق عبارة عن التملك فلا يصح الا من هو من أهل التملك \* رجل وقف ضيعة على مواله ووقفها صحاحات الواقف وجعل القاضي  
الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون  
غلتهم لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لان القيم ما يأخذها بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل \* رجل وقف ضيعة  
وشرط الواقف أن يعطى القيم غلته من شاء جاز والقيم أن يعطى الاغنياء والفقراء \* رجل جاء الى المفتي وقال اني أريد أن أقرب الى الله

تعالى أبني رباطا للمسلمين أو أعقبت العبيدا أو أراد أن يتقرب إلى الله تعالى بدار فسد آل أي معها أو تصدق بغيرها أو اشترى بغيرها عبيدا فاعقبتهم أو أجعلها دارا للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا يقال له إن نيت رباطا وتجعل لها وقفا مستغلا لعمار تها فالرباط أفضل لأنه أدوم وأعم نفعا وإن لم تجعل للرباط مستغلا للعمار فالأفضل أن تبيع وتصدق بغيره على المساكين فصل في وقف المشاع وفيما يدخل في الوقف تبعا بدون ذكر وفي الشروط في الوقف ما يطل وما لا يطل أما فصل المشاع أرض بين شريكين وقف أحدهما نصيبه مشاعا جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخنا وأفتوا به ثم فرغ على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لو أنهم ما قسموا الأرض بعد ذلك ووقعت قطعة في نصيب الواقف تعين تلك القطعة للوقف ولا يحتاج إلى إعادة الوقف فيها وإن وقف المقسوم (٣٠٣) كان أحوط هذا إذا كانت الأرض مشتركة فإن كانت الأرض كلها له ووقف نصفها

ينبغي أن يبيع النصف بعد ذلك ثم يقتسمان فإن لم يبيع ولو كان رفع الأمر إلى القاضي فأمر القاضي رجلا بالقسمه معه جاز \* ولو وقف مشاعا ولم يجز في قول محمد رحمه الله تعالى ورفع الأمر إلى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لأن قضاء القاضي في المجتهد يرفع الخلاف \* فإن طلبوا القسمه من القاضي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم القاضي وبأمرهم بالمهاينة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم القاضي هذا إذا كان بعض الأرض ملكا والبعض وقفا \* فإن كان الكل وقفا على أرباب فأراد الأرباب قسمة الأرض بينهم لا يقسم القاضي \* ولو أن قرية بعضها وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلطاني يعني المملوكة

جميعا ولو قال احتل على علي أن يبرأ الكفيل كانت الحوالة عن الكفيل فلا يبرأ الذي عليه الأصل كذا في المحيط \* رجل أحال الطالب بدينه على رجل وقبل منه ذلك الرجل ثم إن الطالب أحاله على رجل له عليه دين وقبل ذلك الرجل انتقضت الحوالة الأولى بالثانية ولا يبقى للطالب عليه شيء وللثاني أن يطالبه بدينه على مقتضى الحوالة كذا في خزانة المفتين \* أحال بعل على رجل أن يعطيه من ثمن داره هذه فالحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا على إعطائه ماله حتى يبيع داره وإذا باع داره أجبر على أن يعطيه ماله منها ولو أحال على أن يعطيه ماله من ثمن دار المحيل بغير أمره فالحوالة باطلة كذا في محيط السرخسي \* ولو أمر المحيل بذلك حتى جازت لا يجبر المحتال عليه على الإعطاء قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع بغير أن كان البيع مشروطا في الحوالة يجبر عليه ولو باع المحتال عليه دار نفسه في الأول ودار المحيل في الثاني وأدى الثمن فلا ضمان بعد ذلك لأنه التزم الأداء من الثمن وقد أدى الثمن بكاله هكذا في المحيط \* إذا كان رجل على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فأحاله أحدهما على رجل بألف درهم فالحتمال له بالخيار إن شاء أخذ المحتال عليه بجميع الألف وإن شاء أخذ منه خمسمائة ومن الذي لم يحله خمسمائة وليس له أن يؤخذ الذي لم يحله بالزيادة على خمسمائة ورجع المحتال عليه على المحيل بخمسمائة وإن أخذ منه الألف كلها رجع على المحيل بجميع الألف ثم المحيل يرجع على صاحبه بنصف ذلك \* قال في الجامع رجل له على رجل مائة درهم ونهر جنة وللديون على رجل مائة درهم جنة فأحاله الذي عليه الجية بدرهم الجية مكان الدراهم النهر جنة على أن يأخذها من الدراهم الجية التي له عليه بدرهم النهر جنة والمحتال عليه غائب فبلغته الحوالة فأجازها فالحوالة باطلة قياسا واستحسانا وإن كان المحتال عليه حاضرا وقبل الحوالة جاز استحسانا كذا في المحيط \* فإن دفع قبل مفاصلة المحتال لمن المحيل جازوا لا بطل وتنقض الحوالة وعادت الدراهم النهر جنة كذا في محيط السرخسي \* فإن افتراهما أدى المحتال عليه الجية أصح لأن الحوالة وإن بطلت بقي الأمر بالأداء ويرى المحتال عليه عن دين المحيل للقاصدة ويرجع المحيل على المحتال له بالجية بقضيه بعد فساد الصرف ثم يرجع المحتال له على المحيل بدينه وهي النهر جنة كذا في الكافي \* وكذا إذا قضى المحتال عليه المحتال له من الدراهم الجية في الحوالة الأولى يرى المحتال عليه والمحيل أن يرجع على المحتال له فيأخذ الجية ويعطيه النهر جنة وإن لم تكن المائة على المحتال عليه وباقي المستله بها فلا معتال عليه أن يرجع على المحيل بالمائة الجية كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال وعليه زئوف فأحاله رجل الزئوف على الذي عليه الجية على أن يعطيه الجية أو على أن يعطيه الزئوف والجية بطلت

وبعضها ملك فأرادوا قسمة بعضها ليعين الملك فيجعلها مقيمة قالوا إن أرادوا قسمة موضع من هذه القرية كذا لا يجوز لأن المقصود من القسمة تمييز الوقف عن غيره وبهذه القسمة لا يعين الملك عن الوقف فإن أرادوا قسمة كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جازت القسمة لأن هذه القسمة تقيّد التمييز بين الوقف وغيره حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد الواقف أن يضرب لوح الوقف على بابه فغصه الشريك ليس له أن يضرب اللوح لأن ذلك تصرف في محل مشترك فإن رفع الأمر إلى القاضي فأنه القاضي بذلك جاز صيانة للوقف عن البطلان \* رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل لأنه مما لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كهية المشاع فيما لا يحتمل القسمة \* أمره أو وقفت دارا في مرضها على ثلاث بنات لها أو آخرها الفقراء وليس لها مال غير النار ولا وراث لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلاث لمن يصنعن ما شئن \* وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عند وقف المشاع جاز \* وعلى قول محمد



رحمه الله تعالى لا يجوز \* والفقوى على قول محمد رحمه الله تعالى \* ثم على قول محمد لو كانت الأرض بين رجلين فنصفها بصدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها إلى قيم يقوم عليها كان جائزا لأن عند محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وههنا لم يوجد الشيوع وقت العقد لأنهم ما تصدقوا بالأرض جملة ولا وقت القبض لأنهما سلمتا الأرض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الأرض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لأن كل واحد منهما باشر عقدا على حدة ويمكن الشيوع وقت القبض أيضا لأن كل واحد من المتولين قبض نصفاشائنا فان قال كل واحد منهما الذي جعله متوليا في نصيبه اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز \* ولو تصدق أحدهما بنصف الأرض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين (٣٠٣) وجعل لذلك قيميا واحدا جاز لأنه ان

وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لأن المتولى قبض الأرض جملة وهما سلمتا إليه جملة \* وكذلك لو جعل التولية لرجلين معا لأنهما صارا كمتول واحد \* وكذلك اختلفت جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد ولده أداما تناسلا فاذا انقرضوا كانت غلتها على المساكين وجعل الآخر نصف الأرض وقفا على اخوته وأهل بيته فاذا انقرضوا كانت غلته في الحج يجمع في كل سنة وسلمها إلى رجل واحد جاز \* وكذلك لو كان

الواقف واحدا فجعل نصف الأرض وقفا على الفقراء مشاعا والنصف الآخر على أمر آخر فهو جائز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى \* اما على قول أبي يوسف يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لأن عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز

كذا في الكافي \* سواء كان المحتال عليه حاضرا أو غائبا فقبيل قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* فان أدى رجوع على الخيل لأنه أدى بامر أو على المحتال لأنه أدى عليه بمحكم حوالته فاسدة كذا في الكافي \* وإذا رجع على المحتال بالنهر جرة فالخيل يرجع عليه بالحياد كذا في المحيط \* ولو صالح الخيل المحتال عليه من الحياد على زبوف على أن يحيل بها عليه صاحب الزبوف صح كذا في الكافي \* وبرئ المحتال عليه من الحياد وصار عليه ألف درهم بنهر جرة للمحتال لأنه فان مات الخيل في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة سوى دين المحتال له يؤخذ من المحتال عليه آلاف النهر جرة وينقسم بين المحتال له وبين سائر الغرماء \* لو كانت الحياد عند المحتال عليه غصبا أو ودعية وهي قائمة فاحال الخيل صاحب النهر جرة على المستودع أو على الغاصب فقال الخيل للمحتال عليه أخلته عليك بالحياد وتعطيكها بالنهر جرة فالحالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل أن يفارق الخيل وكذلك اذا قال الخيل للمحتال له قد أخلتكم بدراهمك النهر جرة على فلان يعطيكها بدراهم جيدا عنده فالحالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل أن يفارق الخيل وان افتراق قبل القبض بطلت المصارفة وإن لم يفترقا ولكن فارقهما المودع والغاصب فالحالة جائزة لأنه ليس بعاقدة كذا في المحيط \* له زبوف وعليه جيدا فاحاله على أن يأخذ الزبوف صح وكذا لو صالح الخيل المحتال له من الحياد على الزبوف على أن يحيل بها على فلان جاز فان مات المحتال عليه مفسدا رجوع الزبوف إلى الخيل \* على الخيل دراهم ودين الخيل ذاتير فاحاله على أن يعطيه ذاتير أو على أن يعطيه دراهم من ذاتير التي عليه بطلت الآن تكون ودعية أو غصبا وهي قائمة كذا في الكافي \*

### الباب الثالث في الدعوى في الحوالة والشهادة

زعم المديون أنه كان حال الدائن على فلان توقيبه وأنكر الطالب ثم سئل المديون عن البيعة على الحوالة ان أحضرها والمحتال عليه حاضر قبلت ورئ المديون وان غاب قبلت في حق التوقيت الى حضور المحتال عليه فان حضر وأقر بما قال المديون برئ والآخر بأعادة البيعة عليه وان كان الشهود غائبوا أو ماتوا وحلف المحتال عليه وان لم تكن للمديون بيعة وطلب حلفا حلف بالله ما احتال على فلان بالمال فان نكل برئ المطلوب كذا في البحر الرائق \* غاب الخيل وزعم المحتال عليه ان ما على الخيل كان غن خرا لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفالة ولودفع المال للمحتال عليه الى المحتال وأراد الرجوع على الخيل فقال الخيل المال للمحتال به كان غن خرا لا يسمع وان برهن ويقال للمحيل أدما الى المحتال عليه ثم خاصم المحتال فان برهن على المحتال أن ذلك كان غن خرا قبلت ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على الخيل والمحتال

غير مقسوم \* رجل قال جعلت هذا الأرض صدقة موقوفة وهذه الأرض الأخرى وبين وجه الصرف كان باطلا لمكان الجهالة \* ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار وأثلثي الدار كان جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فوجدت ثلث ماله أربعة آلاف كان الكل للوصى له \* ولو كان هذا في البيع كان للشري القدر المسخي \* دور بين اثنين أو أراض بين اثنين وقف أحدهما نصيبه على جهة البر ثم أراد القسمة فقسما القاضى بينهما فجمع الوقف كله في دار واحدة أو أراض واحدة جاز في قول هلال وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كالأول كان بينهما داران وطلبا القسمة فجمع القاضى نصيب أحدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذلك ههنا الآن ثمة يجوز سواء كان في مصر واحد أو في مصرين وههنا في مصر واحد يقسم القاضى وفي مصرين لا يقسم \* وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القاضى يقسم كل دار على

خندقاً أرض على حدة الآن يرى القاضى المصالح في الجمع فيجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فتصير عند جمع القاضى في الحكم كأن الشريكين اقتسما بأنفسهما وذلك جائز \* ولأن رجلين بينهما أرض فوقها أحدهما نصيبه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* فلو أن الواقف مع شريكه اقتسم ما أو دخل في القسمة درهم معلومة أن كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع ما تقع من الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير بائعاً من الوقف بالدراهم وذلك فاسد \* وإن كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جازو يصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصه الوقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك ملك له ولا يكون وقفاً حتى لا يتصدق بشئ \* فإن احتاج إلى تمييز الوقف عن الملك رفع الأمر إلى القاضى حتى ينصب فيما يقاسمه \* رجل وقف جريشاً ناعماً أرض ثم اقتسم فأصاب الوقف أقل من حريب (٣٠٤) بجودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقف وزيد في ذرعان الطائفة الأخرى أو على

العكس جاز لأن مثل هذه القسمة يجوز في الملك فكذلك في الوقف إذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق المعادلة \* رجل له دور وأرض ووقف من تلك الأراضي أرضاً بعينها أو داراً من تلك الدور ثم أراد أن يصرف الوقف إلى أرض أخرى أو إلى دار أخرى ويجعل الأرض التي وقفها لنفسه فهذه منه مناقلة الوقف إلى غير الوقف إن لم يكن الواقف شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف لا يجوز هذه المناقلة وإن كان شرط الاستبدال جاز وهو ما لو شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف سواء \* رجل قال وقف من هذه الأرض شيئاً ولم يسم كان باطلاً لأن الشئ يتناول القليل والكثير \* ولو بين بعد ذلك ربعاً بين شيئاً قليلاً لا بوقف عادة

كذا في الوجيز للكردي \* ولو أن المحتال أقر بين يدي القاضى أن ماله من غن خرف لا خصومة للمحتال له مع المحتال عليه فإن حضر المحيل وقال لا بل المال قرض لزمه المال إن صدقه المحتال في ذلك ولكن لا يلزم المحتال عليه شئ كذا في المحيط \* لو أحال امرأته بصدقتها وقبل الحوالة ثم غاب الزوج فأقام المحتال عليه بينة أن نكاحها كان فاسداً وبين ذلك وجهان لا تقبل بينته ولو ادعى أنها كانت أبرأت زوجها عن صداقتها وأأن الزوج أعطاه المهر وأباع بصدقتها منها شيئاً وقبضت قبل بينته وإن كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان \* لو أن مسلماً باع من مسلم خرباً ألف درهم ثم أن البائع أحال مسلماً على المشتري حوالة مقيدة بأن قال أحت فلان عليك بالالف التي عليك ثم اختلفوا فقال المحتال عليه وهو المشتري ألف كان من غن خرو وقال المحيل وهو البائع كان من غن متاعاً فالقول قول البائع المحيل فإن أقام المحتال عليه بينة على المحيل بذلك قبلت بينته وإن لم تكن الحوالة مقيدة بل كانت مطلقة بأن قال البائع للمشتري أحت فلان عليك بالالف درهم لا تبطل الحوالة وإن أنبت المشتري على المحيل أن ألف عليه كان غن خرو كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم فأحال صاحب الدين رجلاً على المدينون بالالف التي له عليه فقبض المحتال له المال من المحتال عليه فقال المحيل للقابض ما كان لك على شئ وإنما أمرتك لتقبض المال منه بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك ألف فأحتنى بهما عليه كان القول قول المحيل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أدى المحتال عليه الدين ثم اختلفا فقال المحيل أحت بمالي عليك فقال المحتال عليه ليس لك على دين فأرجع عليك فالقول قول المحتال عليه كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان المحتال له غائباً فأراد المحيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحت به بوكالة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا صدقه ولا قبل بينته لأنه قضاء على الغائب وقال محمد رحمه الله تعالى يقبل قول المحيل أنه كذا في فتاوى قاضيان \* شهد أحدهما أنه أحال بماله على رجل وشهد الآخر أنه ضمن له على إبراهيم الأصيل أولم يذكر البراءة والطالب يدعى الحوالة برئ الأصيل لأنهما اتفقا على كون المحتال عليه ضامناً بشهادتهما إلا أن براءة الأصيل تثبت باقرار الطالب بالحوالة فإن قال الطالب ضمن بغير حوالة لم يبرأ الأصيل ويأخذ أيهما شاء كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان لرجل على رجلين ألف درهم فأحالها على رجل له عليه مال فحصد الطالب الحوالة فشهد عليه بانه وأبواه بالحوالة فشهادتهما جائزة وإن شهدا بالمطلوبين الأولين لا تقبل شهادتهما إذا ادعى المطلوبان ذلك وإن شهدا تقبل شهادتهما كذا في المحيط \*

فصل في مسائل الشرط

في الوقف \* رجل وقف أرضاً وداراً وشرط لنفسه الخيار ثلاثة أيام قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن بين الخيار وقتاً معلوماً يجوز الوقف والشرط كافي البيوع وإن كان الوقف مجهولاً لا يجوز الوقف وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ينبغي أن يجوز الوقف ويطل الشرط وقار هلال رحمه الله تعالى لا يصح الوقف كان الوقت معلوماً أو مجهولاً وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال يوسف بن خالد التيمي رحمه الله تعالى الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كالموشرط الخيار في العتق فإنه يصح العتق ويطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجداً على أن يملكه ثلاثة أيام مع اتخاذ المسجد ويطل الخيار \* رجل وقف داره يوماً وشهراً وقامه لوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف أبداً \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفه شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال رحمه الله تعالى لأن الوقف لا يجوز إلا مؤبداً فإنا كان التأيد شرطاً لا يجوز مؤقثاً \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة

مسائل

على فلان سنة بعد موتى فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان به مائة سنة ثم بصير وصية لساكن فيصرف غلاتها الى المساكين  
 \* ولو قال ارضى موقوفة على فلان سنة بعد موتى ولم ير دعوى ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تعير للورثة \* ولو قال اذا جاء عند  
 فارضى صدقة موقوفة اوقال اذا ملكت هذه الارض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لانه لا يحتمل به  
 فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق ويحتمل به \* ولو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة سنة جاز وتصير  
 الارض موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية \* بخلاف ما اذا لم يصف الى ما بعد الموت فقال ارضى صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل  
 هو محض تعليق او اضافة \* فالحاصل ان على قول هلال رحمه الله تعالى اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التنايد لا يصح الوقف \* ولو قال  
 ارضى صدقة موقوفة على ان لا يباطلها كان الوقف باطلا على قول هلال رحمه الله (٣٠٥) تعالى وقال يوسف بن خالد رحمه الله  
 تعالى الوقف جائز والشرط

باطل وعلى قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وقت الخيار  
 ليس معلوم (١) فينبغي أن  
 لا يجوز الوقف \* ولو قال  
 ارضى صدقة موقوفة على  
 أن أصلها لي أو على أنه  
 لا يزول ملكي عن أصلها أو  
 على أن أبيع أصلها  
 وأصدق بغيرها كان الوقف  
 باطلا \* وكذا لو قال ارضى  
 صدقة موقوفة ان شئت أو  
 أحببت أو هويت كان  
 الوقف باطلا في قولهم لان  
 هذا تعليق وتعليق الوقف  
 بالشرط باطل في قولهم \*  
 ولو قال ارضى صدقة موقوفة  
 ان شئت ثم قال شئت كان  
 الوقف باطلا لما قلناه تعليق  
 \* ولو قال شئت وجعلتها  
 صدقة موقوفة صح لانه  
 ابتداء وقف \* واذا شرط  
 الخيار في الوقف لم يصح الوقف  
 في قول هلال رحمه الله تعالى  
 فلأنه لا يطل الخيار بعد ذلك  
 لا يصير الوقف جائزا بخلاف  
 ما لو شرط الخيار في البيع أكثر

### مسائل شتى

الكفالة بشرط براءة الاصيل جوازها والحوالة بشرط مطابقة الاصيل كذافي السراجية \* رب الدين  
 اذا حال رجلا على غريمه وليس للمعتال له على المحيل دين فهذه وكالة وليست بجوالة كذافي الخلاصة \*  
 أحال عليه بمائة من من حنطة ولم يكن للمحيل على المعتال عليه شيء ولا للمعتال له على المحيل فقبل المعتال  
 عليه ذلك لاشي عليه كذافي القنية \* دفع السمسار دراهم نفسه الى الرساق عن ديس أو قطن أو حنطة  
 ليأخذ ذلك من المشتري فمجز السمسار عن أخذ ما من المشتري لا فلاسه يسترد هاهنا الاخذ استحصانا  
 \* جرت العادة في بلادنا أن السمسار يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالأحوال البائع  
 على المشتري نصا \* قال رضي الله عنه والسمسار في بخاري قوم لهم حوانيت معدة للسمسرة يضع فيها  
 أهل الرساق ما يريدون يعمه من الحبوب والقواكه ويتركونها فييدها السمسار ثم قد يتجهل الرساق  
 الرجوع في دفع اليه السمسار الثمن من ماله ليأخذ من المشتري كذافي القنية \* رجل أحال على آخر بقدر  
 من الغلة ثم باع المعتال له من المعتال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصب لانه يبيع كذافي جواهر الفتاوى \*  
 لو اشترى من رجل دينار بعشرة دراهم ودفع بائع الدينار اليه الدينار ولم يقبض الدراهم حتى كفيل بالدراهم  
 رجل بأمره أو بغير أمره جازت الكفالة فان لم يتفرقوا حتى أبرأهما صاحب العشرة من العشرة يرى  
 الكفيل سواء قبل أو لم يقبل لانه في حقه ابراء محض وأما المكفول عنه فان قبل ابراء يصبغ والا فلا وان لم  
 يتكفل أحد لكن بائع العشرة أحال بها صاحبه على رجل حاضر وقبل يجوز بشرط القبض في مجلس  
 العاقدين كما في الكفالة فان لم يتفرقوا حتى أبرأ المعتال المعتال عليه عن الدين صح ابراء وان تقصص الصرف  
 قبل ابراء أو لم يقبل ولو كانت الحوالة بغير أمر من عليه الدراهم يرى المعتال عليه لانه في حقه ابراء محض  
 ويتوقف في حق بائع العشرة على رضاه وقبله كذافي خزائن المفتين \* في الموضع الذي كانت فيه الحوالة  
 فاسدة اذا أدى المعتال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجوع على القابض وان شاء رجوع على المحيل كذافي  
 الخلاصة \* اذا حال الرجل رجلا رجلا بمائة عليه على أن المعتال له بالخيار فهو جائز وله الخيار ان شاء مضى على  
 الحوالة وان شاء رجوع على المحيل وكذلك ان أحال عليه على أن المعتال له متى شاء رجوع على المحيل فهو جائز  
 والمعتال له الخيار يرجع الى أيهما شاء كذافي المحيط \* باع بشرط أن يحيل على المشتري بالثمن غريما له  
 بطل لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باعه بشرط أن يحيل بالثمن صح لانه يؤكدهم وجب العقد كذا  
 في الكافي \* البائع اذا أحال غريمه بماله على المشتري حوالة مقيمة بالثمن لا يبقى للبائع حق الحبس  
 والمشتري اذا أحال البائع على غريمه كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية \* رجل اشترى من رجل

(٣٩ - فتاوى ثالث) من ثلاثة أيام ثم أطل الخيار قبل الايام الثلاثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا وشرط  
 الخيار يمنع التأييد فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس العقد اما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يقيد البيع اذا شرط الخيار أكثر من ثلاثة  
 أيام لا يمنع لزوم العقد بعد الايام الثلاثة فيمكن الفساد في صلب العقد \* ولو أن رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة  
 موقوفة فانه يتظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كاش تخير \* رجل وقف أرضا لرجل آخر في برسمه  
 ثم ملك الارض لم يجوز ان أجاز المالك جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى \* رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على أن  
 أبيعها واشترى بغيرها أرضا أخرى فتكون وقف على شروط الاولى قال هلال رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف والشرط  
 (١) قوله فينبغي أن لا يجوز الوقف في بعض التسع فينبغي أن يجوز الوقف ويطل الشرط كتبه رحمه الله

جائز \* وقال يوسف بن خالد رحمه الله تعالى الوقف صحيح والشرط باطل \* وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال وأبي يوسف  
 رحمه الله تعالى لأن هذا شرط لا يطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من أرض الى أرض أخرى ويكون الثاني قائما مقام  
 الاول فان أرض الوقف اذا غصبها غاصب وأجرى الماء عليها حتى صار يجر الا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بقيمتها أرضا أخرى فتكون  
 الثانية وقفا على وجه الاولى \* وكذلك أرض الوقف اذا قل نزلها لآفة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة أو لا تنفضل غلتها عن مؤنتها يكون  
 صلاح الوقف في الاستبدال بأرض أخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن للآفة ضرورة تدعو الى الاستبدال \* وان كان الواقف  
 قال في أصل الوقف على أن يبيعها بعد إلى من الثمن من قليل أو كثيرا وقال على أن يبيعها أو يشتري بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم يزد على ذلك  
 قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط (٣٠٦) فاسد يفسد به الوقف لان هذا شرط ولاية باطل الوقف كانه قال على أن أبطلها وانما

لا يطل الوقف اذا شرط  
 الاستبدال بأرض أخرى  
 لان ذلك نقل وتحويل \*  
 وأجمعوا على أن الواقف اذا  
 شرط الاستبدال لنفسه في  
 أصل الوقف يصح الشرط  
 والوقف ويملك الاستبدال  
 \* أما بدون الشرط أشار في  
 السرائر أنه لا يملك الاستبدال  
 الا القاضي اذا رأى المصلحة  
 في ذلك \* ولو قال الواقف  
 في الوقف على أن يبيعها  
 واشتري بثمنها أرضا أخرى  
 ولم يزد على هذا في القياس  
 يطل الوقف لانه لم يذ كر  
 إقامة أرض أخرى مقام  
 الاولى وفي الاستحسان يصح  
 الوقف لان الأرض الاولى  
 تعينت للوقف فيكون عنها  
 قائما مقامها في الحكم وكما  
 لو اشترى الثانية تصير الثانية  
 وقفا بشرائط الاولى وقائمة  
 مقام الاولى ولا يحتاج الى  
 مباشرة الوقف بشرطه في  
 الثانية كالعبد الموصى  
 بخدمته لانسان اذا قتل خطأ

دابة بمائة وقبضها فاحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد عيبا بالدابة فردها بقضاء قاض لم يكن  
 للمشتري ان يرجع بالمائة على البائع ولكن البائع يحمله بما على المحتال عليه شاهدا كان المحتال عليه أو  
 غائبا ويكون القول قول البائع أنه لم يأخذ المائة من المحتال عليه وكذا لو كان رد بغير قضاء فإنه لا يؤخذ  
 المال من البائع وان كان البيع فاسدا فأبطله القاضي ورد الدابة برجع المشتري بما كان له على المحتال عليه  
 كذا في فتاوى قاضيان \* اذا أخذنا الخط من المحتال عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قال للمحيل انه مفلس  
 فقال له المحيل ابعث الى الخط الذي أخذته منه أو ترك الحوالة فبعث الخط ولم يقل بلسانه شيئا أنفست  
 الحوالة ولولم يقل ابعث الخط لكن أخذ المال منه بالتغلب لو أدى المحيل باختياره برجع المحيل بماله على  
 المحتال عليه كذا في الخلاصة \* لو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل لم يملك حبس المبيع وكذا لو أحال  
 المرتن الراهن لا يحبس الرهن هكذا في البحر الرائق \* المشتري اذا أعطى بالثمن كفيلا ثم ان الكفيل أحال  
 البائع بالمال على انسان فأراد البائع أخذ المال من المشتري دون المحتال عليه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \*

﴿ كتاب أدب القاضي ﴾ (وهو مشتمل على أحد وثلاثين بابا)

﴿ الباب الاول في تفسير معنى الادب والقضاء وأقسامه وشرائطه  
 ومعرفة من يجوز التقلد منه وما يتصل بذلك ﴾

الادب هو التخلق بالاخلاق الجيلة والاحكام الجيدة في معاشره الناس ومعاملتهم \* وأدب القاضي التزامه  
 لمآدب اليه الشرع من بسط العدل ودفع الظلم وترك الميل والمحافظة على حدود الشرع والجرى على  
 سنن السنة \* والقضاء لغة بمعنى الازام ومعنى الاخبار (١) وبمعنى الفراغ وبمعنى التقدير \* وفي  
 الشرع قول ملزم يصدر عن ولاية عامة كذا في خزائن المفتين \* والاصل أن القضاء فرضة محكمة وسنة  
 متبعة قد باشره الصحابة والتابعون ومضى عليه الصالحون ولا يكتفى بفرض كفاية كذا في الكافي والقضاء  
 على خمسة أوجه \* واجب وهو أن يتعين له ولاية بحد من يصلح غيره \* ومستحب وهو أن يوجد من يصلح  
 لكنه هو أصح وأقوم به \* ومخير فيه وهو أن يستوى هو وغيره في المصلحة والقيام به وهو مخير ان شاء قبله  
 وان شاء لا \* ومكروه وهو أن يكون صالحا للقضاء لكن غيره أصح \* وحرام وهو أن يعلم من نفسه الهزئه  
 وعدم الانصاف فيه لما يعلم من باطنه من اتباع الهوى ما لا يعرفونه فيحرم عليه كذا في خزائن المفتين \*

(١) قوله ومعنى الاخبار أى البلاغ ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر أى أنه ينهيه اليه وأبلغناه ذلك  
 تأمل اه معجحه

وأخذت قيمته واشتري بها عبدا آخر ثبت حق الموصى له بخدمته فيه من غير تحديد وكذا المدبر اذا قتل خطأ وأخذ المولى  
 قيمته يومهر أن يشتري عبدا آخر فيدبره وينقل حكم الاول اليه بذلك ههنا ثم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لان هذا حكم  
 ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة على انى أن استبدلها بأرض أخرى لم يكن له أن يستبدلها  
 بدار لانه لا يملك تغيير الشرط وله أن يشتري بثمنها أرض الخراج لان أرض الوقف لا تخالو عن وظيفة اما العشر أو الخراج \* ولو قال على أنى أن  
 استبدلها بدار لم يكن له أن يستبدلها بأرض \* ولو قال على أنى أن استبدلها بأرض من أرضى البصرة لم يكن له أن يستبدلها بأرض من  
 غير أرض البصرة لان أراضي البلدان متفاوتة في الغلة والموتة فلا يغير شرطه وليس له أن يستبدلها بأرض من أرض الحوز لان من في يده  
 أرض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك الأرض والبيع فان أرض الحوز هي ما عجز صاحبها عن رعايتها وأدبرتها فادفعها الى الامام لتكون منفعتها

للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملكاً لصاحبها ومنفعة المسلمين \* ولو شرط الاستبدال ولم يذكر أرضاً ولا داراً فباع الأرض الأولى كان له أن يستبدلها بخمس العقارات ما شاء من دار أو أرض \* وكذا إذا لم يقيد الاستبدال على بلد كان له أن يستبدلها بأي بلد شاء لاطلاق اللفظ \* ولو باع أرض الوقف بثمن فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي حنيفة وهو لا رجوع له الله تعالى لأن القيم بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش \* ولو كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجيز الوقف بشرط الاستبدال يجزى بيع القيم إذا باع بغبن فاحش كالوكيل بالبيع عنده \* ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن ديناً في تركته \* ولو كان الوقف من سلاله كره فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعه أو يستبدل به ما كان أرض الوقف سبعة لا ينفعهم الانسداد الوقف أن يكون مؤبداً لا يباع وأما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط لا تثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيارات (٣٠٧) لا يملك المشتري رده وإن لحقه في ذلك غبن \* ولو أنه شرط الاستبدال

في الوقف فباعها وذهب الثمن صحت الهبة ويضمن الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح الهبة وإن باع أرض الوقف بعروض ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح البيع ثم يبيع العروض بالدرهم أو بالدينار فيشتري بها أرضاً أو يشتري بالعروض أرضاً وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى لا يملك البيع بالدرهم أو بالدينار وهو كالوكيل بالبيع \* ولو باع أرض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الأرض إليه إن عادت الأرض بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعه أثنان لأن البيع الأول صار كأن لم يكن \* وإن عادت إليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانياً لأنه صار كأنه اشتراها شراءً جديداً فتصير وقفاً كما

\* ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة كذا في الهداية \* من الإسلام والتكليف والحريّة وكونه غير أعمى ولا معذوراً في ذنوب ولا أصم ولا أخرس وأما الأرض وهو الذي يسمع القوى من الأصوات فلا يصح جواز توليته كذا في النهر الفائق \* ويكون من أهل الاجتهاد الصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية كذا في الهداية \* حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز كذا في الملتقط \* أكن مع هذا لا ينبغي أن يقاد الجاهل بالأحكام وكذلك العدالة عندنا ليست بشرط في جواز لتقليد لكنها شرط الكمال فيجوز تقليد الفاسق وتنفيذ قضاياه إذا لم يجاوز فيه أحد الشرع لكن لا ينبغي أن يقاد الفاسق كذا في البدائع \* ولو قلده وهو عدل ثم فسق يستحق العزل ولكن لا ينزل به وبه أخذ عامة المشايخ \* ويجب على السلطان أن يعزله كذا في الفصول العمادية \* ولو شرط السلطان أنه متى فسق ينزل انعزل كذا في البرازية \* ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار ولكن انما يجوز تقليد القضاء من السلطان الجائر إذا كان يمكنه من القضاء بحق ولا يجوز في قضاياه بشر ولا ينهاء عن تنفيذ بعض الأحكام كما ينبغي أما إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق ولا يجوز في قضاياه بشر ولا يمكنه من تنفيذ بعض الأحكام كما ينبغي لا ينفذ منه \* وفي السفن لا يجوز طاعته في الجور ودكر في الملتقط والإسلام ليس بشرط فيه أي في السلطان الذي يقاد كذا في التتارخانية \* ويجوز تقليد القضاء من أهل البغي فإنه ذكرفي باب الخوارج من سيرا الأصل إذا غلب أهل البغي على مدينة أو سائر أقاليمها فاضيا فقتلوا بأشياء ثم ظهر أهل العدل على تلك المدينة فرفعت قضاياه إلى قاضي أهل العدل فإنه ينفذ منها ما كان عدلاً وكذلك لو قضي بشيء مما رآه الفقهاء بمقتضى ما كان مختلفاً فيه كما في سائر القضاة \* وذكرنا خصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي إذا كان القاضي من أهل البغي أيضاً لا ينفذ قاضي أهل العدل قضاياه وأشار في الاقضية إلى أنه ينفذ فإنه قال هم بمنزلة فاسق أهل العدل والفاسق يصلح قاضياً على أصح الأقاويل \* وذكرنا الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في أدب القاضي من النوازل المتغلب إذا ولى رجلاً قضاء بلدة وقضى ذلك القاضي في مختلف فيه ثم رفع إلى قاض آخر فوافق رأيه أمضاه وإن خالف أبطله وهو بمنزلة حكم المحكم \* وذكر في الفتاوى والتقييد من أهل البغي يصح وبمجرد استيلاء الباغي لا تنعزل قضاة أهل العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهم زعم الباغي لا تنفذ قضاياهم بعد ذلك ما لم يقدّمهم سلطان العدل ثانياً \* وذكر في الفتاوى أيضاً يجوز صلافة الجماعة خلف المتغلب الذي لا عهد له أي لا منشور له من الخليفة إذا كانت سيرته في رعيتيه سيئة الأحرار يحكم فيما بين رعيتيه بحكم الولاية لأن به ذات ثبت السلطنة فيحقق الشرط \* ثم لا بد من معرفة أهل البغي فأهل البغي هم الخارجون عن الإمام الحق بغير حق \* (بيان) أن

لو اشترى أرضاً أخرى والعقد الجديد والفسخ من كل وجه معروف في الكتب \* ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضاً أخرى ثم ردت الأولى عليه ببيع بقضاء قاض كان له أن يضع بالأرض الأخرى ما شاء الأرض الأولى تعود وقالان الأرض الثانية بدل عن الأولى فإذا انفسخ البيع في الأولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البدل إلى الأصل فإذا لم تبق الثانية بدلا عن الوقف كان له أن يصنع بالثانية ما شاء ولوردت الأولى عليه ببيع بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الأولى فبقيت الثانية بدلا عن الأولى فلا تبطل الوقفية في الثانية وبصير مشتري الأولى لنفسه ولا يصير مشترياً الأرض الثانية ووافقاً لنفسه لأنها كانت وقفاً بدلا عن الأولى فلا تعتبر بعود الأولى إليه بعقد جديد \* ولو باع أرض الأولى واشترى بثمنها أرضاً أخرى ثم استحققت الأرض الأولى في القيام بتيق الثانية وقفاً وفي الاستحسان لا تبق الثانية وقفاً لأن الثانية كانت وقفاً بدلا عن الأولى وبالأصح فانتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبق الثانية وقفاً \* ولو كان الواقف قال في الوقف على أن لا أن

استبدل بها ثم مات وأوصى لي وصيه بالاستبدال فان وصيه لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا امر يحتاج فيه الى الرأى والمنشورة \* بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان رأى الموكل قائم ولو يمكنه الخلل يمكنه التدارك ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ولكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال \* أما اذا قال الواقف على أن لقنان ولاية الاستبدال تحت الواقف لا يكون لقنان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا أن يشترط الولاية بعد وفاته \* وهذا كله قول أبي يوسف وهلال رحمه الله تعالى لان عندهم الواقف اذا ولي غيره كان له أن يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت \* أما على قول محمد رحمه الله تعالى لا تبطل ولاية المتولى ب وفاة الواقف لان عنده لو اراد الواقف أن يعزل المتولى لا يملك لان المتولى وكيل الفقراء ولا وكيل الواقف ولو أن الواقف شرط (٣٠٨) الاستبدال للرجل آخر مع نفسه على أن يستبدل لمعا فتقر ذلك الر جل لم يجوز لانه اشترط رأيه مع رأى

المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجهم عليهم بظلم ظلمهم فليسوا من أهل البني وعليه أن يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس أن يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولأن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه اعانة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم عليهم بظلم ظلمهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا الحق مع منافهم أهل البني فعلى كل من يقوى على القتال أن ينصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع فانه عليه الصلاة والسلام قال الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها فان كانوا كما موابا لخروج لكن لم يعزموا على الخروج فليس للامام أن يتعرض لهم وفي زماننا الحكم للغلبة ولا يذرى العادلة والباغية لان كلهم يطلبون الدنيا كذا في الفصول العبادية \* نصب القاضي فرض كذا في البدائع \* وهو من أهم أمور المسلمين وأقوى وأوجب عليهم فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما أصابه من الناس كان أولى وينبغي للولى أن يتحفظ في ذلك ويولى من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلدنا انسانا علاوى رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين كذا في التبيين \* قالوا يستحب للامام أن يقلد القضاة من له ثروة وغنية لكي لا يطمع في أموال الناس كذا في محيط السرخسي \* قال القاضي الامام أبو جعفر رحمه الله تعالى وهو صاحب كتاب الاضية بعد ما بين أهل القضاء ولا ينبغي لاحد أن يفتي الامن كان هكذا ويريد أن المفتي ينبغي أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتادا للرأى الا أن يفتي بشئ قد سمعه فانه يجوز ان لم يكن عالما بما ذكرنا من الأدلة لانه حاله بما سمع من غيره فهو بمنزلة الراوى في باب الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوى من العقل والضب والعدالة واللهم كذا في المحيط \* قد استقر رأى الاصوليين على أن المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس يفتي والواجب عليه اذا سئل أن يذ كر قول المجتهد كما في حنيفة رحمه الله تعالى على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي \* وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد الامرين اما أن يكون له سند فيه أو يأخذ من كتاب معروف تداوله الايدى فهو كتب محمد ابن الحسن رحمه الله تعالى ونحوها من التصنيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور هكذا ذكر الرازى فعلى هذا ولو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل عزومها فيها الى محمد رحمه الله تعالى ولا الى أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم اذا وجد النقل عن النوادر مشلا في كتاب مشهور معروف كالمهذبة والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب كذا في البحر الرائق \* أجمع الفقهاء على أن المفتي يجب أن يكون من أهل الاجتهاد كذا في الطهريه \* ذكر في الملتقط واذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له أن يفتي

لانه اشترط رأيه مع رأى غيره \* ولو تفرد الواقف بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم قاضى بلدة غير قاضى بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما \* ولو أن واحدا من هذين القاضين أراد أن يعزل القيم الذى أقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والافلا \* متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف حيا فالرأى في نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف ان أوصى القيم الى وصى فوصيه أولى من القاضي وان لم يكن أوصى الى رجل فالرأى فيها على القاضي والله أعلم

فصل فيما يدخل في الوقف من غير كروم ولا يدخل \* رجل قال أرضى صدقة موقوفة لله وان تعالى أبدأ ولم يرز على ذلك وفيها ثمرة قائمة فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الأرض جائز وهو كالبيع نواع أرضا وفيها زرع أو باع شجرا وفيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف ويدخل الاشجار والبناء في وقف الأرض كما يدخل في البيع ولو اقربا أرض في يدرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للقره بالأرض اذا كانت منه بالأرض دون الهبة قال هلال رحمه الله تعالى لا تدخل الثمرة في الهبة والهبة باطالة لمكان الشيوع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الحكم في الهبة انما يعرف بقول هلال رحمه الله تعالى ليس فيها رواية ظاهرة عن أصحابنا رحمه الله تعالى وفي رهن الأرض يدخل الثمر والكرم والبناء والزرع في قول أصحابنا رحمه الله تعالى ويجوز الرهن فيها \* رجل قال أرضى صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذ كر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحصانا لان



الارض لا توقف الاستقلال وذلك لا يكون الا بالمال والطريق فيدخل ذلك في الوقت فلا يدخل في الاجازة ولو قال وقت ارضى هذه صدقة موقوفة بمقوقها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمرة فائمة يوم الوقف قال هلال رحمه الله تعالى في القياس يكون الثمر الواقف ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف فانه يصرف الى الوجه الذي سمي في الوقف أما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن لما قال صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما وجب التصديق به فيلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة وفيه ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله ثم مات الواقف وفيها ثمرة فائمة لا تكون الثمرة القائمة لعبد الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصار كأنه وقف الارض وفيها ثمرة فائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوقف ثم قال هلال رحمه الله تعالى ههنا اذا كان لم تدخل (٣٠٩) الثمرة الموجودة في الوقف في القياس تكون الثمرة لورثة الواقف

وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء وقال بالاستحسان نأخذون ما مر بالتصدق على الفقراء قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان لفظ الواقف في الوقف هذا القدر الذي ذكر في الكتاب ينبغي أن تكون الثمرة القائمة بعد الموت لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان هذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت وكان له أن يبيعها بالثمرة القائمة فعند الموت تكون الثمرة على ملك الواقف ثم يتبدل الوقف وعليها ثمرة فائمة فلا تدخل الثمرة القائمة في الوقف الآن يكون الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله فحينئذ تصير الارض هذه وقفا ويتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء استحسانا

وان لم يكن من أهل الاجتهاد الا يحل له أن يفتي بالطريق الحكاية فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء كذا في الفصول العمادية والقاسق يصلح مقبلا وقيل لا يصلح قال العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزبه في الجمع وشرحه ولاختلاف في اشتراط اسلام المفتي وعقله وشرط بعضهم نيقطه نعم لا يشترط أن يكون حرا ولا ذكرا ولا ناطقا فيصح افتاء الاخرس حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قيل له أيجوز هذا فحرك رأسه أي نعم جاز أن يعمل بأشارته وينبغي أن يكون متزعا عن خوارم المروءة فقه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح أن الافتاء غير مكروه لمن كان أهلا وعلى ولي الامر أن يبحث عن يصلح للفتوى وينع من لا يصلح كذا في النهر الفائق ومن شرائط الفتوى كون المفتي حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الأغنياء وأعوان السطان والامراء بل يكتب جواب من يسبق غنيا كان أو فقيرا حتى يكون أبعد من الميل ومن آذاه أن يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالبصيرة ثمرة بعد أخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه أن لا يربى بالكاذب كما اعتاده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتكبر اسمه تعالى واجب واذا أجاب المفتي ينبغي أن يكتب عقيب جوابه والله أعلم أو نحو ذلك وقيل في المسائل الدينية التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة ينبغي أن يكتب والله الموفق أو يكتب وبالله التوفيق أو يكتب وبالله العصمة كذا في جواهر الاخلاط وكان بعضهم لا يأخذ الرقعة ممن يد امرأه ولا صبي وكان له تليذ يأخذ منهم ويجمعها ويرفعها بكتبتها تعظيما للعلم والاحسن أخذ المفتي من كل واحد فاضعا ويجوز لشاب الفتوى اذا كان حافظا للروايات واقفا على الدرايات محافظا على الطاعات مجتنباً للشبهات والشبهات والعالم كبير وان كان صغيرا والجاهل صغير وان كان كبيرا كذا في البصر الرائق ويجب أن يكون المفتي حليما رزينا لن القول منبسطة الوجه كذا في السراجية ولا ينبغي له أن يحجج للفتوى اذا لم يسأل عنه واذا أخطأ رجع ولا يستحي ولا يناف كذا في النهر الفائق وفي اشتراط معرفة الحساب لتصح مسائله وجهان ويشترط أن يحفظ مذهب امامه ويعرف قواعده وأساليبه وائس للاصول المأهولة وكذا الباحث في الخلاف من أئمة الفقه وغول المناظرين أن يفتي في الفروع الشرعية ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع الحيل ان فسدت الاغراض وسؤال من عرف بذلك ولا يفتي في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو يفرح ومداقة أخشين وفان أفتى معتقداً اذ ذلك لم يمنعه عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولى أن يتبرع بالفتوى ولا يأخذ أجره ممن يستفتي فان جعل له أهل البلدة جازوا ان استؤجر جاز والاولى كونها بأجرة مثل كسبه مع كراهة وعلى الامام أن يفرض للدرس ومقت كفايتهما ولكل أهل بلد

وذكر الناطق رحمه الله تعالى رجل قال جعلت ارضي هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بمقوقها يدخل البناء الذي هو فيها ويكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع النابت وهو الواقف وكذا البقل والاس والراحين والزرع كله من المنطقة والشعر وغيرهما والخلاف والطرفا وما في الاجمة من الحطب يقطع في كل سنة فكلاهما يكون للواقف وما كان يقطع من الشجر في سنتين أو في ثلاث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما ينفذ في المستقبل ولو قال بمقوقها فالثمرة التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل ولو قال بكل قليل أو كثير يدخل في البيع والورد وورق الخناو الياسمين يكون للواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والباذنجان والقطن يكون للواقف وما كان من أصولها فهو داخل في الوقف وليس لتولى الوقف أن يقطع الاشجار المثمرة ولا يبيعها وما لا تغرلها للتمتوى قطعها ولو وقف دار فيها حمامات بطرن ويرجن قالوا الحمامات تكون داخله في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها مملوك بائنه واولادهم يعملون فيها فوقف الضيعة

وما فيها من الثيران والعبيد وسماهم جاز ذلك \* ولو وقف يتافها كوارات عمل جاز وصير العمل تبعاً للعسل \* ولو وقف أرضاً وله فيها أشجار وقال وقفتم ابتعد أن يقلع الأشجار هذه على كذا وكذا وتسمى من وجوه الخير قال الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن وقف بهذا اللفظ كان باطلاً لأن هذه الإضافة للوقف لا على وجه الوصية فيبطل ولا يصح الوقف \* وإن كان وقفها قبل أن يقطع الأشجار واستجمع شرائط الوقف فهو جائز \* ويجوز بيع الأشجار الموقوفة في أرض الوقف إذا لم تكن مثمرة بعد القلع ولا يجوز قبل القلع لأن قبل القلع متصلة بالأرض فتكون تبعاً للأرض \* ويسع أرض الوقف لا يجوز فكذلك ما كان تعالى \* (فصل في الأشجار) رجل غرس شجرة على حوض القرية أو في طريق العامة أو على شط نهر للعامة كانت الشجرة للغارس له إن رفقها فإن قطعها ثم نبت من عروقها أشجار كانت للغارس أيضاً لأنهم أولدت عن ملكه \* أشجار على (٣١٠) حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع قالوا إن كان

موضع الشجرة ملكاً للشربة فثبت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وإن لم تكن أرض الأشجار ملكاً للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسيل الماء إن علم أن صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الأشجار في هذا الموضع فإن الأشجار لا تكون لأصاحب الدار وإن لم يعلم ذلك كانت الأشجار له لأن ما ثبت في فناء داره يكون له ظاهراً \* رجل وقف ضيعة على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم إن الواقف غرس فيها شجرة قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس الوقف يكون للوقف وإن لم يذ كر شيئاً قد غرس من مال نفسه يكون له ولو رثته من بعده ولا يكون وقفاً \* ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لأنه لا يغرس لنفسه في المسجد \* أرض موقوفة على الفقراء

اصطلاح في اللفظ فلا يجوز أن يبقى أهل بلد بما يتعلق بالفظمن لا يعرف اصطلاحهم كذا في البحر الرائق \* (١) ثم الفتوى مطلقاً يقول الإمام ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد بن يعقوب زفر ثم يقول الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى \* وقيل إذا كان الإمام في جانب وصاحباه في جانب فالمفتي بالخيار والأول أصح إذا لم يكن المفتي مجتهداً \* وفي الحاشية القدسي الأصح أن العبرة بقوة المدرك كذا في النهر الفائق \* ولأنني والإمام قبول الهدية واجبة الدعوة الخاصة كذا في خزنة المفتين \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه استفتي في مسألة فاستوى وارثي وتعمم ثم أفتى تعطي الأمر الافتاء كذا في التبيين \*

#### \* (الباب الثاني في الدخول في القضاء) \*

أورد الخصاص في أدب القاضي أحاديث في كراهة الدخول في القضاء وفي الرخصة فيه قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع عنه قوم صالحون وترك الدخول أمثل وأسلم وأصلح في الدين وهذا فصل يختلف فيه المشايخ أن بعد اجتماع شرائط القضاء في شخص هل يجوز له تقلد القضاء قال بعضهم بكرهه التقليد كذا في المحيط \* لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ابتلى بالقضاء فكأنما ذبح بلاسكين وروى عن عبد الله بن وهب رحمه الله تعالى أنه استفتى فلم يقبل وتجنّب ودخل منزله وكان كل من يدخل عليه يحدّس وجهه ويمزق ثيابه فجاءوا أحد من أصحابه عن رأس الكوفة فقال يا أبا عبد الله لو قبلت القضاء وعدت كان خيراً فقال يا هذا وعقلك هذا أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القضاء يحشرون مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الأنبياء والمشروران بأحنية رحمه الله تعالى كلف القضاء فأبي حتى ضرب تسعين سوطاً فلما خاف على نفسه شاور أصحابه فسوّغ له أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لو تقلدت لنفعت الناس فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أمرت أن أعبر البحر سباحة لكنت أقدر عليه وكان في بك فاضى منكس رأسه ولم ينظر إليه بعد ذلك كذا في خزنة المفتين \* ودعى محمد رحمه الله تعالى إلى القضاء فأبي حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقلد كذا في العناية شرح الهداية \* قال الكرخي والخصاص وعلماء العراق وعليه اختيار صاحب المذهب أنه لا يسوّغ ما لم يجبر عليه قال مشايخ ديارنا لا بأس بقبوله لمن كان صالحاً يأمن من نفسه الجور والامتناع لغيره أولى فإن العصابة قرضى الله تعالى عنهم ومن تلاهم قبلوه بلا كره كذا في الوجيز لا كردى \* وكره التقليد لمن يخاف الحيف فيه وإن أمن لا يكره كذا في الكافي \* وفي السنايع (١) قوله ثم الفتوى مطلقاً يقول الإمام الخ \* هذا بالنسبة للغالب والافتقار قالوا إن الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لا زيادة تجريته فتأمل اهـ معجمه

استأجرها رجل من المتولى وطرح فيها السرقين وغرس الأشجار ثم مات المستأجر فإن الأشجار تكون لورثته وبوثر الورثة ولا يقطعها وليس للورثة الرجوع بما زاد السرقين في هذه الأراضي عندنا \* رجل وقف شجرة فاصلها على مسجد فبيست الشجرة أو ليس بعضها فانه يقطع الياس من أغصانها ويترك الباقي لأن الياس لا ينقطع به وينقطع بغير الياس \* رجل وقف شجرة بأصلها والشجرة مما ينقطع بأوراقها أو بأثمارها قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى الوقف جائز فإن كان ينقطع بأوراقها أو بأثمارها فانه لا يقطع أصلها إلا أن يفسد أغصانها ولو كان لا ينقطع بأوراقها ولا بأثمارها فانه يقطع ويتصدق بها \* رباطي غرس شجرة في أرض موقوفة على الرباط وقام إمامها في حقها وضاعدها حتى كبرت ولم يذ كر وقت الغرس أنها للرباط قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان هذا الرباطي يلى تعاهد الأرض الموقوفة على الرباط فالشجرة يكون وقفاً وإن لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجرة يكون للغارس وله إن رفقها \* مسجد فيه شجرة التفاح قال

بعضهم يباح للقوم ان يظفروا بهذا التفاح والعصج انه لا يباح لان ذلك صار للمسجد يصرف الى عمارة المسجد \* شجرة على طريق المارة جعلت وقفاً للمارة يباح تناول ثمرها للمارة ويسوى فيه الفقير والغني وكذا الماء المله الموضوع في الفلوات وماء السقاية وسرير الجنائز وثيابهم ومصحف الوقف يستوى الفقير والغني في هذه الاشياء \* ولو كانت الثمار على اشجار رباط للمارة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى أرجو أن يكون النزاع في سعة من تناولها الآن يعلم ان غارسها جعلها للفقراء \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالأحوط له أن يحتزغن تناولها الآن تكون ثمار القيمة لها كالنوت \* مقبرة فيها أشجار عظيمة وكانت الأشجار فيها قبل اتخاذ الأرض مقبرة فان كانت الأرض يعرف مالئها فالأشجار بأصلها مالئها يصنع بالأشجار وأصلها مائش \* وان كانت الأرض مواتاً ليس لها مالك فاتخذها أهل القرية مقبرة فالأشجار بأصلها تكون على ما كانت (٣١١) قبل جعل الأرض مقبرة \* هذا اذا

كانت الأشجار فيها قبل جعل الأرض مقبرة وان نبتت الأشجار فيها بعد اتخاذ الأرض مقبرة فان علم غارسها كانت للغارس وان لم يعلم الغارس فالرأى فيها يكون للقاضي ان رأى أن يبيع الأشجار ويصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك ويكون في الحكم كأنها وقف \* رجل جعل أرضه مقبرة وفيها أشجار فاراد ورثته أن يقطعوا الأشجار كان لهم ذلك لان موضع الأشجار كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف كالموجود - داره مقبرة لا يدخل موضع البناء في الوقف

### فصل في وقف المنقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في وقف المنقول مقصود اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ذكره في السير الكبير قال والعصج من

الجواب أن ما فيه عرف ظاهر بين الناس بوقفه كالجنائز وثيابهم او ما يحتاج اليه من القدر والاواني لغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والقرص الجهاد يجوز وقفه \* واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعلمه القاضي \* ونصير رحمه الله تعالى وقف كتبه \* رجل وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها وسمنها وشراؤها يعطى لآباء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كيجوز ماء السقاية \* رجل وقف دابة على رباط تخرب الرباط واستغنى الناس عنه فانما تربط في أقرب الرباط اليه \* رجل وقف ثور على أهل قرية لا تراه بقرهم لا يصح لانه ليس بقرة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر \* رجل وضع جباقي مسجد أو علق قنديلًا كان له أن يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دائماً \* رجل وقف بناء بدون أرض قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك \* وعن زفر رحمه الله تعالى رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال

ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسألها فالطالب أن يقول للامام ولني القضاء السؤال أن يقول للناس لو ولا في الامام قضاء مدينة كذا لا جسته الى ذلك وهو يطمع أن يبلغ ذلك الى الامام فيقلده وكل ذلك مكروه وقال بعضهم من قلده بغير مسئلة فلا بأس بالقبول ومن سأل بكره ذلك والذي عليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى أن الدخول في القضاء رخصة والامتناع عنه عزيمة وفي السراجية هو المختار كذا في التتارخانية \* ولا يطلب القضاء لا بقلبه ولا بلسانه الا اذا لم يكن غيره يصلح للقضاء فانه يفرض عليه صيانة لحقوق المسلمين كصلاة الجنائز كذا في الشمني \* اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء وامتنع واحد منهم لا يباح كذا في المحيط ولو امتنع الكل حتى قلده جاهل اشترى كوا في الاثم كذا في العناية شرح الهـ دابة \* وفي البناء وان وجد اثنان وهما من أهل القضاء ولكن أحدهما أفتقه والآخر أورغ فهو أولى من الافقه كذا في التتارخانية \* ولو قلده السلطان من لا يصلح للقضاء وفي تلك البلاد من يصلح لذلك كان الاثم على السلطان كذا في شرح كتاب أدب القاضي للخصاف \* القاضي اذا أخذ القضاء بالرشوة الصحيح أنه لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ قضاؤه \* من تقلده القضاء بالرشوة أو بالشفعة اذا قضى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض آخر فان وافق رأيه أمضاه وان خالف رايه أبطله بمنزلة حكم المحكم والاصح أن الذي طلب القضاء بالشفعة فهو والذي قلده سواء في حق نفاذ القضاء في المجهلات والقاضي اذا ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى ونفذ فيما لم يرتش وهو اختيار السرخسي والخصاف \* وان ارتشى ولد القاضي أو كاتبه أو بعض أعوانه فان كان بامرهم ورضاه فهو وما لو ارتشى القاضي سواء ويكون قضاؤه مردوداً وان كان بغير علم القاضي نفذ قضاؤه وكان على المرتشى رد ما قبض منه كذا في خزائن المفتين

### (الباب الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها)

قال ينبغي للقاضي أن يقضى بما في كتاب الله تعالى وينبغي أن يعرف ما في كتاب الله تعالى من النامح والمنسوخ وينبغي أن يعرف من النامح ما هو محكم وما هو متشابه في تأويله اختلاف كالأقراء فان لم يجد في كتاب الله تعالى يقضى بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يعرف النامح والمنسوخ من الاخبار فان اختلفت الاخبار يأخذ بما هو الاشبه ويميل اجتهاده اليه \* ويجب أن يعلم المتواتر والمشهور وما كان من أخبار الأئمة \* ويجب أن يعلم مراتب الرواة فان منهم من عرف بالفقه والعدالة كالخلفاء الراشدين والعبادة وغيرهم ومنهم من عرف بطول العصبة وحسن الضبط ولا يأخذ برواية من عرف بالفقه أولى من الأخذ برواية من لم يعرف بالفقه وكذلك الأخذ برواية من عرف بطول العصبة أولى من

يجوز قيل له وكيف يكون قال تدفع الدراهم مضاربة ثم تصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه بضاعة أو مضاربة كالدرهم قال هذا القياس لو قال هذا الكرم الحنطة وقف على شرط أن يقرض من الفقراء الذين لا بد لهم من فزعوها لأنفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغريم من الفقراء على هذا أجاز على هذا الوجه \* مريض أو صبي أن يدفع إلى فلان ألف درهم يسكنها سنة وتجربها ثم ردّها على الورثة ذكر في بعض نسخ الوصايا أنه يجوز من الثلث \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوازل لا يجوز الوقت في الحيوان والرقيق والمتاع والياب ما خلا الكراع والسلاح الأعلى وجه التسع كل رقيق والثيران وآلات الزراعة \* رجل وقف بنسابة ما فيه من البقر والغنم والرقيق فانه يجوز \* رجل وقف موضعاً في صحته وأخرجه عن يده فاستولى عليه غاصب (٣١٣) وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يأخذ من

الغاصب قيمتها ويشتري بها موضعاً آخر فيقفه على شرائط الأول فيسئل له أليس يسع الوقت لا يجوز فقال اذا كان الغاصب جاحداً وليس للوقف يئنة يصبره مستهلكا والشئ المسبل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالفرس المسبل اذا قتل والعبد الموصى بخدمة الكعبة اذا قتل \* متولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى جاز ويرأى عن الضمان \* قال ولو خلط من ماله مثل تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامناً لكل \* اذا اجتمع من مال الوقف على الفقراء أو على المسجد الجامع ثم نابت الاسلام نائبة بان غلبت جماعة من الكثرة فاحتج في ذلك الى مال لدفع شرهم قال رحمه الله تعالى ما كان من غلبة المسجد

الاخذ برؤية من لم يعرف بطول العيبة وان كانت حادثة لم يرد فيها سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام يقضى فيها بما اجمع عليه الصحابة رضى الله تعالى عنهم لان العمل بالجماع الصحابة واجب فان كانت الصحابة فيها مختلفين يجهتد في ذلك ويرجح قول بعضهم على بعض باجتهاده اذا كان من أهل الاجتهاد وليس له أن يخالفهم جميعاً باختراع قول ثالث لانهم مع اختلافهم اتفقوا على أن ماعدا القولين باطل وكان الخصاص رحمه الله تعالى يقول بذلك لان اختلافهم يدل على أن الاجتهاد فيه مجالا والصحيح ما ذكرنا وان اجمعت الصحابة على حكم وخالفهم واحد من التابعين ان كان المخالف ممن لم يدرك عهد الصحابة لا يعتبر خلافه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف اجماع الصحابة كان باطلا وان كان ممن أدرك عهد الصحابة وزاحمهم في الفتوى وسوقوا له الاجتهاد كشرح والشعبي لا ينقد الاجماع لخالفته وان جاء عن بعض التابعين ولم ينقل عن غيرهم فيه شيء فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال لا أقلدنهم وهو ظاهر المذهب وفي رواية النوادر قال من كان منهم أفتى في زمن الصحابة وسوقوا له الاجماع ادمش مثل شرح ومسرور بن الاجدع والحسن فأنا أقلدنهم كذا في المحيط \* فان كان شيء لم يأت فيه ممن الصحابة قول وكان فيه اجماع التابعين قضى به وان كان فيه اختلاف بينهم رجع قول بعضهم وقضى به وان لم ينجح شيء من ذلك فان كان من أهل الاجتهاد قاسه على ما يشبهه من الاحكام واجتهد فيه برأيه فيه ونهوى العوالم ثم يقضى به برأيه وان لم يكن من أهل الاجتهاد يستفتى في ذلك فيأخذ بفتوى المفتي ولا يقضى بغير علم ولا يستفتي من السؤال ثم لا يمين معرفة فصلين \* أحدهما أنه اذا اتفق أصحابنا في شيء أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كان من التابعين وزاحمهم في الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ولولم توجد الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ووجدت عن المتأخرين يقضى به ولو اختلف المتأخرون فيه يختاروا واحد من ذلك ولولم توجد عن المتأخرين يجهتد فيه برأيه اذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهل الفقه فيه وفي شرح الطحاوي ثم اذا قضى بالاجماع خالف النص لا يجوز قضاؤه وان لم يخالف النص لكنه رأى بعد ذلك رأياً آخر لا يطل ما مضى ويقضى في المستأنف بما رآه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان قضى في أول المرتبة بالاجتهاد ثم رأى غير خبرائمه كان كما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى فان اختلف المدة تمون على قولين ثم اجمع من بعدهم على أحد هذين القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم فقد قيل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يرفع وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يرفع وذكر

الجامع يجوز لها كم أن يصرف ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المالد ويكون ذلك ديناً رباطاً في الدواب مربوطة لاجل الرباطين كثر وعظمت مؤتمها قالوا لا يمين أن يبيع الدواب التي تكبر سنوها وخرجت من أن تكون صالحة لماربطة وما هي صالحة لماربطة بمسك منها في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك يربط في أدنى الرباط الى هذا الرباط \* أهل مسجد أو بعضهم باعوا غنم المسجد أو نقض المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك أو أمره ببيع ذلك رجلاً قالوا ان فعلوا ذلك باعوا القاضي جاز وان فعلوا بغير أمره قال بعضهم يرجح أن يجوز \* والصحيح أنه لا يجوز الا أن يكون في موضع لم يكن هناك قاض \* متولى المسجد اذا اشترى بغيره المسجد ادا أو حازوا لاجل المسجد ثم باع ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجوز بيعه لان المشتري بمال المسجد لا يكون من أوقاف المسجد لانعدام شرائط الوقف فيه \* مسجده غله ذكر الواقف في وقفه ان القيم يشتري تلك الغلة بجنابة

لا يجوز للقيم أن يشتري ولو اشتري يكون ضامنا \* قرية فيها بر مطوية إلا جرحت القرية وانقرض أهلها وبقر هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج إلى البحر فأرادوا أن ينقلوا البحر من القرية التي جرحت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا إن عرف باني تلك البئر لا يجوز صرف البحر إلا بأذنه لأنه عادلى ملكه \* وإن لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك أن تصدق به على فقير ثم ذلك الفقير ينقله في ذلك الحوض لأنه بمنزلة اللقطة \* والاولى أن يتفق القاضي في هذا الحوض ولا حاجة فيه إلى التصديق على الفقير \* رجل وقف بناء أرض له قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز \* وقيل إن كان البناء في أرض وقف جاز وعن زفر رحمه الله تعالى إذا وقف الدراهم والطعام وما يكال أو يوزن يجوز \* إذا وقف جنازة أو نعشا أو مغتسلا وهو التور العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في محله إذا جرت المحلة ولم يبق أهلها قالوا لا يرثه الواقف بل يحول إلى محله أخرى أقرب إلى (٣١٣) هذه المحلة \* فرقوا بين هذا وبين المسجد إذا جرحه الله تعالى بصر

ميراثا لأن المسجد مما لا ينقل إلى مكان آخر وهذه الأشياء مما ينقل

### فصل في المقابر والباطات

رجل جعل أرضه مقبرة وفيها أشجار عظيمة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وقف الأشجار لا يصح فتكون الأشجار للواقف ولورثته إن مات \* وكذا البناء في الدار التي جعلها مقبرة \* أرض لأهل قرية جعلوها مقبرة وأقبر وافيه ثمن واحد من أهل القرية بنى فيها بيتا لوضع اللبن وأداة القبور وأجلس فيها من يحفظ المناع بغير رضا أهل القرية أو رضى بذلك بعضهم قالوا إن كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان لأمن به وبعد ما بنى لو احتاجوا إلى ذلك المكان

شيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يرفع الخلاف المتقدم بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما يخالفنا في ذلك بعض العلماء وإن اتفق أهل عصر على قول واحد وانقوضوا فخرج هذا القاضي عن قولهم وقضى بخلاف قولهم للراى الصواب بخلافه فإن كان قد سبق هذا الاتفاق لخلاف العلماء فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يسعه الخلاف وبعضهم قالوا يسعه الخلاف فإن لم يسبق هذا الاتفاق اختلف لا يسعه الخلاف بالاتفاق وفي الفتاوى العينية قاض استفتى في حادثة واقفي ورأيه بخلاف رأى المفتي فانه يعمل برأى نفسه إن كان من أهل الراى فان ترك رأيه وقضى برأى المفتي لم يجز عندهما في التحرى وعند أى خيفة رحمه الله تعالى فقد صادفته فصلا بمحتدافيه فان لم يكن له رأى وقت القضاء وقضى برأى المفتي ثم حدث له رأى بخلافه قال محمد رحمه الله تعالى يتقضه هو وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينقضه كالمقضى برأيه ثم ظهر له رأى آخر كذا في التتارخاتية \* وفيما لا نص فيه يخالفه ولا إجماع لا يتخلوا ما أن يكون القاضي من أهل الاجتهاد أو ما أن لم يكن من أهل الاجتهاد فان كان من أهل الاجتهاد وأفضى رأيه إلى شئ يجب عليه العمل برأيه وإن خالف رأى غيره من أهل الاجتهاد والرأى لا يجوز أن يتبع رأى غيره لأن ما أدى إليه اجتهاده هو الحق عند الله تعالى ظاهرا ولو أفضى رأيه إلى شئ وهناك مجتهد آخر أقفه منه لرأى آخر فأراد أن يعمل برأيه من غير النظر فيه وبرج رأيه لكونه أقفه منه هل يسعه ذلك ذكر في كتاب الحدود أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعه ذلك وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يسعه إلا أن يعمل برأى نفسه وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على العكس وإن أشكل عليه حكم الحادثة استعمل رأيه في ذلك وعمل به والأفضل أن يشاور أهل الفقه في ذلك فان اختلفوا في حكم الحادثة نظروا في ذلك فاخذوا بما روي إلى الحق ظاهرا وإن اتفقوا على رأى يخالف رأيه عمل برأى نفسه أيضا لكن لا ينبغي أن يجعل بالقضاء ما لم يقض حق التأويل والاجتهاد وينكشف له وجه الحق فاذا ظهر له الحق باجتهاده قضى بما يؤول إليه اجتهاده ولا يكون خائفا في اجتهاده بعد ما بذل مجهوده لأصا به الحق حتى لو قضى مجازا لم يصح قضاؤه فيما بينه وبين الله تعالى وإن كان من أهل الاجتهاد لأنه إذا كان لا يدري حاله يحمل على أنه قضى برأيه وبحكم بالصفة لا لأمر المسلم على الصحة والسداد ما أمكن هذا أنا كان القاضي من أهل الاجتهاد فماذا لم يكن من أهل الاجتهاد فان عرف أهوا بل أصحابنا وحفظها على الأحكام والاتقان عمل بقول من يعتقد قوله حقا على التقليد وإن لم يحفظ أهوا بلهم عمل بقوى أهل الفقه في بلد من أصحابنا وإن لم يكن في البلد الأفقية واحد من أصحابنا يسعه أن يأخذ بقوله وزجوا أن لا يكون عليه شئ كذا في البدائع \* والاجتهاد

(٤٠ - فتاوى ثالث) رفع البناء حتى يقبر فيه \* رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغیره أن يقبر فيه ميتة قالوا إن كان في المقبرة سعة فالمسحب أن لا وحش الذي حفر وإن لم يكن في المكان سعة كان لغیره أن يدفن فيه ميتة وهو كرجل بسط المصلى في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا وحش الأول \* ولأن الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أبو نصر رحمه الله تعالى يكره ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكره لأن هذا الذي حفر لنفسه لا يدري بأى أرض يموت وفي أى أرض يدفن \* مقبرة كانت للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كانت آثارهم قد اندرست لأبأس بذلك وإن كانت عظامهم باقية لأبأس بأن تنش ويقبر فيها المسلمون فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنشبت واتخذت مسجداً به أمر أن جعلت قطعة أرض لها مقبرتها وأخرجت من يدها ودفنت فيها ابنها وهذه الأرض غير صالحة للقبر لغلبة الماء عليها قال الفقيه

أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كانت الارض بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها الفساد هالم تصر مقبرة وكان للمرأة ان تبيعها واذا باعت كان لاشترى ان يرفع الميت عنها أو يأمر برفع الميت عنها \* ميت دفن في أرض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر بإخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان الارض ظهروا وبطنها لمؤكته \* ميت دفن في مكان ثم أراد أهله إخراجها عن ذلك المكان ودفنه في موضع آخر بعد مدة طويلة أو قليلة قال النقيبه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يساح إخراجها بعد ما دفن الا بعد الزوال والعذر ان يكون مدفونا في أرض مغصوبة ونحو ذلك \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى اذا حفر الرجل قبر في موضع يساح له الحفر في غير ملكه فدفن غيره لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة - فمريه ليكون جعابا بين الحقيين ومراعاة لهما \* مقبرة قديمة لم يبق فيها آثارا لمقبرة هل يساح لاهل المحلة الانتفاع بها قال (٣١٤) أبو نصر رحمه الله تعالى لا يساح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحش منها ويخرج

الى الدواب فذلك أيسر من ارسال الدواب فيها \* رجل جعل أرضه مقبرة أو خانة للغة أو مسكاسقط الخراج عنها بان كانت خراجية \* وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول \* منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر هذا المنزل وصار بحيث لا ينتفع به بخلاف رجل وعمره وبني فيه ميتا من ماله بغير إذن أحد قالوا الاصل يكون للواقف ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا \* وكذلك وقف صحيح على أقوام مسلمين فخر ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يطل الوقف ويجوز بيعه وان كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وقفا وكذلك علو وقف انهم ليس في الفعلة ما يمكن به عمارة العلو يطل الوقف

بذل المجهود لنيل المقصود \* وشرط صيرورة المرحمة - هذا ان يعلم من الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق به الاحكام دون المواظ وقيل اذا كان صوابه أكثر من خطئه - حل له الاجتهاد والاؤل أصح كذا في الفصول العبادية \* وأصح ما قيل في هذا المبحث أن يكون قد حوى علم الكتاب ووجوه معانيه - ولم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها وأن يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس كذا في الكافي \* قال واذا كان في البلد قوم من أهل الفقه شاورهم في ذلك فاذا شاورهم وافق رأيهم ورأيهم على شيء حكم به وان وقع الاختلاف بين هؤلاء الذين شاورهم نظر الى أقرب الاقوال عنده من الحق ومضى على ذلك باجتهاده اذا كان من أهل الاجتهاد ولا يعتبر في ذلك كبر السن وكذلك لا يعتبر كثرة العدد قالوا قد يوفق للصواب ما لا يوفق له الجماعة وينبغي أن يكون هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول محمد رحمه الله تعالى فتعتبر كثرة العدد وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة عليه كتب الى فقهاء غير المصر الذي هو فيه والمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق الذين كتب اليهم القاضي على شيء ورأي القاضي يوافق رأيهم وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وان اختلفوا أيضا فيما بينهم نظر الى أقرب الأقوال عنده من الحق اذا كان من أهل الاجتهاد وان لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين أهل الفقه أخذ بقول من هو أفاقه وأورع عنده وان كان القاضي شاور قوم من أهل الفقه فاتفقوا على شيء ورأي القاضي بخلاف رأيهم لا ينبغي للقاضي أن يترك رأي نفسه ويقضى رأيهم وان شاور القاضي رجلا واحدا كفي ولكن مشاورة الفقهاء أحوط وان أشار ذلك الرجل الى شيء ورأي القاضي بخلاف رأيه فالقاضي لا يترك رأي نفسه فان اهتم القاضي برأيه لما ان ذلك الرجل أفضل وأقنه عنده لم يترك هذه المسئلة هنا ذكر في كتاب الحدود وقال لو قضى برأي ذلك الرجل أرجو أن يكون في سعة من ذلك وان لم يهتم القاضي برأيه لا ينبغي له أن يترك رأي نفسه ويقضى برأي غيره كذا في الهيوط \*

#### باب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

هل يجوز للصحابة المجتهد أن يحتج في عصر النبي صلى الله عليه وسلم قبل لا يجوز وقبل يجوز وقال أكثر العلماء يجوز لمن كان يعدم منه ولا يجوز لمن كان يقرب منه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي اختلفوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان يحتج فيما لم يوح اليه وبفضل الحكم باجتهاده بعضهم قالوا ما كان يحتج بل كان ينتظر الوحي ومنهم من قال كان يرجع فيه الى شريعة من قبله لان شريعته شريعة لنا لم يعرف

نسخه

ويرجع حتى البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وكذلك حانوت وهو وقف صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستأجر أصله يخرج من أن يكون وقفا وكذا الرباط اذا احترق يطل الوقف ويصير مبرأنا \* وبأرى المسجد اذا صارت خلقة واستغنى أهل المسجد عنها فان كان الذي طرحها في المسجد حيا تكون له لانها منزل عن ملكه وان كان ميتا لم يترك وأرثا قالوا لا بأس لأهل المسجد أن يدفعوا الى فقير أو يبيعوه ويشتروا بمئنة حصيرا أو يكون حكمه حكم اللقطة وقد ذكرنا ان الصحيح من الجواب أن يهتم فقير أمر القاضي لا يصح إلا أن يكون في موضع لا قاضي هناك \* رجس جاء الى فقيه فقال اني أريد أن أصرف مالي الى خير أعتق العبيد أفضل أم اتخذ الرباط للعامة قال بعضهم الرباط أفضل \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان جعل للرباط مستغلا يصرف غلته الى عمارة الرباط فالرباط أفضل وان لم يجعل الرباط فالاعناق



أفضل ولو صدق به هذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من الاعتكاث \* رجل بنى رباطا على أن يكون ذلك الرباط في يده مادام حيا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يقر في يده ما لم يستوجب الإخراج عن يده متى جاز منه في الرباط فساد من شرب أو فسق مما ليس فيه رضا الله تعالى لا يترك في يده \* رباط للمختلفة فيها سكان انهدم الرباط فلما بنى أراد الساكنون الذين كانوا فيها قبل الانهدام أن يسكنوا فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إذا انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم أولى من غيرهم ولولم يتغير ترتيبه بل هو على حاله إلا أنه زيد فيه أو نقص كانوا هم أولى بالسكنى من غيرهم \* قوم عمرو أرض موات على شط نهر جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لأن على قول محمد رحمه الله تعالى ما ما يجيئون ليس ماء الخراج وبقر ذلك رباط فقام متولى الرباط إلى السلطان فأطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين به ذاق (٣١٥) طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل

يكون للمؤذن أن يأخذ من ذلك العشر الذي أباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لو كان المؤذن محتاجا لطيبه ولا ينبغي أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وإنما يصرف إلى الفقراء لا غير \* ولو صرف إلى المحتاجين ثم انهم أنفقوا في عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسنا \* رباط على بابة قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول إلى الرباط إلا بمجاوزة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاوزة هل يجوز عمارة القنطرة بغلة \* الرباط قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان النوافذ وقف على مصالح الرباط لا بأس به والأفلا لان الرباط للعمامة والقنطرة كذلك فهو كطريق يجب مسجد وضاق على أهل المسجد مسجدهم فان الطريق يلحق بالمسجد كذا

نسخه ومنهم من قال كان لا يعمل بالاجتهاد إلى أن يتقطع طمعه عن الوحي فإذا انقطع حينئذ كان يجتهد فإذا اجتهد صار ذلك شريعة له فإذا أنزل الوحي بخلافه يصير ما خاله ونسخ السنة بالسكاب جاز عندنا وكان لا ينقض ما مضى بالاجتهاد وكان يستأنف القضاء في المستقبل كذا في المحيط \*

### (الباب الخامس في التقليد والعزل)

إذا قلد السلطان رجلا قضاء بلدة كذا لا بصير قاضيا في سواد تلك البلدة ما لم يقلد قضاء البلدة فواحيا وهذا الجواب انما يستقيم على رواية النوادر لان على رواية النوادر المصير ليس بشرط لنفاذ القضاء أما على ظاهر الرواية فالمصير شرط لنفاذ القضاء فلا يصير مقلدا على القرى وان كتب في منشور ذلك \* إذا علق السلطان الإمارة والقضاء بالشرط أو أضافه - ما إلى وقت في المستقبل بأن قال إذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا إذا أتيت مكة فانت امام مكة أو قال جعلتك قاضيا رأس الشهر جعلتك أميرا رأس الشهر فذلك جاز كذا في الملتقط \* بالاجماع كذا في الخلاصة \* ويجوز تعليق عزل القاضي بالشرط أيضا وإذا قلد السلطان رجلا قضاء يوم يجوز يومياقت وإذا قيده بالمكان يجوز ويقتيد بذلك المكان فعلى هذا لو قيد القاضي إمارة نائبه في مسجد معين لا يكون للنائب أن يقضي في مسجد آخر كذا في الملتقط \* وتعلق التحكيم لإنسان بين اثنين والأضافة إلى وقت في المستقبل لا يصح وعليه الفتوى وكذا يجوز استثناء سماع بعض الحكومات كدعوى التلعة في زماننا أو دعوى شيء سأل أو سماع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى وكذا لو قال لا نسمع خصومة فلان حتى أرجع من سفرى لا يجوز له أن يسمع ويقضى حتى يرجع ولو قضى لا ينفذ كذا في خزانة المفتين \* القاضي إذا قضى في حادثة حتى ثم أمر السلطان أن يسمع هذه الحادثة ثانياً بشهد من العلماء لا يقتض على القاضي ذلك كذا في الخلاصة \* والمصير شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار كذا في خزانة المفتين \* السلطان إذا قال جعلتك قاضيا ولم يذكر في أي بلدة لا يصير قاضيا في البلد الذي هو فيه والمختار أنه يصير قاضيا لجميع بلاد السلطان كذا في الخلاصة \* وهو الاظهر والاشبه \* وإذا اجتمع أهل بلدة على رجل وجعلوه قاضيا يقضى فيما بينهم لا يصير قاضيا ولو اجتمعوا على رجل وعقدوا معه عقدا السلطنة أو عقد الخلافة يصير خليفة وسلطانا كذا في المحيط \* السلطان إذا قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له أن يستخلف إلا إذا أذن له في ذلك صريحا أو دلالة بأن يقول له جعلتك قاضيا للقضاء لان قاضي القضاء هو الذي يصرف في القضاء تقليدا وعزلا كذا ذكر في الذخيرة \* وأجاب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن محضر أنه غير صحيح لانه ذكر فيه أن هذا القاضي

هذا متولى الرباط إذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قرضا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ينبغي له أن يفعل ولو فعل ثم أنفق في الرباط رجوت أن يبرأ وإن أقرض ليكون آخر زمن الامساك عنده قال رجوت أن يكون واسعاه ذلك رباط استغنى عنه المارة وبهره رباط آخر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يصرف غلة الرباط الأول إلى الثاني وإن لم يكن بقره رباط يعود الوقف إلى وروثة من بنى الرباط \* رجل أوصى بثلث ماله للرباط قال من يصرف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان هناك دلالة أنه أراد به المقمين بصرف اليهم ولا يصرف إلى عمارة الرباط \* رباط في طريق بعيد استغنى عنه المارة وبجانبه رباط آخر قال السيد الامام أبو شجاع رحمه الله تعالى يصرف غلته إلى الرباط الثاني كالسجدة إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك إلى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن إلى مسجداً آخر جاز \* وقال بعضهم إذا خرب الرباط والمسجد واستغنى الناس عنه ما يصير ميراثا وكذلك حوض العامة إذا خرب \* رجل

اشترى معه فاجعله في المسجد الحرام أو مسجداً آخر وقضاً بآل الأهل ذلك المسجد وخيراته ولما رآه الطريق وإنه السبيل أن يقره أهكنا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن بدله أن يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعده، وبه أخذ الحسن رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز وقفه وليس له أن يرجع فيه ولو رجع كان لأهل المسجد وغيرهم من المسلمين بمخاصمته في ذلك **فصل في وقف المريض** قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الوقف على ثلاثة أوجه أما أن يكون في العدة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في العدة فالقبض والافراز يكون شرطاً للصحة كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس بشرط لصحته لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في العدة وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيها (٣١٦) ما يشترط في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه

الله تعالى أن الوقف المنفذ في المرض كالمضاف إلى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث لأن تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف إلى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث \* وذكر كرمش الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشر في العدة حتى لا يمنع الأثر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يتعلق به لزوم كالعارف الآن يقول في حياته وبعد وفاته فينفذ يكون لازماً إذا كان مؤبداً وبصير لا ينفذ كمر الموصى له بالخدعة في لزوم الوصية بعد الموت \* مريض وقف داراً في مرض موته فهو جائز إذا كان يخرج من ثلث ماله وإن لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وإن لم يجزوا بطل فيما زاد على الثلث وإن أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجاز وبطل الباقي

مقدم من جهة قاضي القضاة وليس فيه أن قاضي القضاة مأذون بالاستخلاف من جهة السلطان كذا في الفصول العمادية \* وكان القاضي الإمام شمس الأئمة الأوزجندى يقول إذا كتب السجل من الحاكم ينبغي أن يكتب فيه خليفة الحاكم من قبل فلان وفلان مأذون بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح من جهة فلان \* إذا قال السلطان لرجل جعلتك نائباً في القضاء بشرط أن لا ترشني ولا تشرب الخمر ولا تمثل أمراً أحد على خلاف الشرع فالتقليد صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئاً من ذلك لا يبقى قاضياً كذا في المحيط \* ولو قلد ثم وصل إليه أن لا تسمع خصومة فلان أنزل في حق فلان كذا في الخلاصة \* في الخاتبة لو أن الإمام قلد رجلاً للقضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضي رجلاً لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهادة ويستمع الإقرار ولا يحكم هو بذلك لكن يكتب إلى القاضي وينهى إليه حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل ما أمره القاضي وإذا رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الإقرار بل يجمع المدعى والمدعى عليه ويأمر بإعادة البيعة فإذا شهد وأيد بالبحضرة الخصمين فينفذ يقضى القاضي بتلك الشهادة \* قال وهذه مسئلة يغفل فيها القضاة فإن القاضي يستخاف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب إليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنهم شهدوا عندى بكذا أو يكتب ألفاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير إعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي لم يسمع ذلك الإقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الإقرار بأخبار الخليفة الآن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على إقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهوداً أو يكذب فلعن له شهوداً إلا أنهم غير عدول وقد لا تتفق ألفاظهم فيفرض القاضي النظر في ذلك إلى الخليفة \* السلطان إذا قال قلدت قضاء بلدة كذا زيداً وعمراً لا يصح لأن هذا تقليد للمجهول كذا في التتارخانية \* القاضي إذا لم يكن مأذوناً في الاستخلاف واستخلف غيره لا ينفذ قضاة خليفته سواء كان الاستخلاف في صحته أو مرضه أو سفره وإن استخلف غيره ما دأن الإمام يكون خليفته قاضياً من جهة الإمام حتى لا يملك القاضي عزله إلا إذا قال له الخليفة ول من شئت واستبدل من شئت فينفذ ذلك عزله بخلاف المأمور بإقامة الجمعة فإن له أن يستخلف غيره وإن لم يأن له الإمام \* القاضي إذا لم يكن مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز ولو أن الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي وحكم في غيبته فرفع قضاؤه إلى القاضي فأجازه نفذ قضاؤه عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك القاضي إذا أجاز حكم المحكم في المجتهدات كذا في الظهيرية \* إذا استقضى الصبي ثم أدرك ليس له أن يقضى بذلك الأمر والعبد إذا استقضى ثم عتق كان له

الأن يظهر للبيت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فإن كان الوارث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قبل أن يظهر للبيت مال آخر لا يطل بعه ويغرم قيمة ذلك يشتري بذلك أرضاً وتوقف على ذلك الوجه \* مريض وقف داراً وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الدار ويتقض الوقف كما لو اشترى داراً وقفها ثم جاء الشفيع كان له أن يأخذ الدار بالشفعة ويتقض الوقف \* ولو اشترى رجل داراً اشترى فاسد أو قبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وبصير وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمة البائع ولو اتخذها مسجداً قال هلال رحمه الله تعالى نصير مسجداً في قول علماء شارحهم الله تعالى وقال الققيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة لئله لا يصير مسجداً فأن ذكر لو اشترى أرضاً اشترى فاسداً واتخذها مسجداً أو بناها بمسجداً جاز وعليه قيمتها للبائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ينقض البناء ويرد الأرض على البائع لفساد البيع فاشترط البناء ثم دليل على أنه لا يصير

مسجد أقبل البناء عند الكل فكان في المسجد روايتان عن أصحابنا رحمهم الله تعالى في رواية الوقف لهلال نصير مسجدا عند أصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لقائل أن يقول في الوقف أيضا روايتان عن أصحابنا رحمهم الله تعالى قال ولقائل أن يقول في الوقف يصير وقفافي الروايتين جميعا \* ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على إحدى الروايتين \* ووجه الفرق أن في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة والبيع يطل حق البائع في الاسترداد \* وأما المسجد فالصالح حق الله تعالى لاحق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا واشتري دارا لها شفع بجعلها مسجدا كان الشفع أن يأخذ بالشفعة \* فكذلك إذا كان للبائع فيها حق الاسترداد كان للبائع أن يطل المسجد \* رجل اشترى أرضا فوقفها قبل القبض جاز أن نقد الثمن وإن لم يقدر الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق فإنه لا يطل بالشروط (٣١٧) الفاسدة \* ولهذا الوقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جاز الوقف ويطل الشرط

\* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اعتناق المشتري قبل القبض جاز وقبل نقد الثمن موقوف فكذلك الوقف والله أعلم

فصل في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف

رجل أقر بأرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز إقراره ونصير الأرض وقف على الفقراء لان الأوقاف عادة تكون في يد القوام فلو لم يصح الإقرار بمن في يده يطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف الآن يشهد الشهود أن الأرض كانت للمقر حين أقر فحينئذ يكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الرأي فيه للقاضي أن شاهتر كه في يده وإن شاء أخذه من يده وتأويل قبول هذه البيعة لو جاز رجل غير المقر وأدعى أنه هو

أن يقضى بذلك الأمر \* وفي فتاوى النسفي سئل عن سلطان مات واتفقت الرعية على ابن صغيره وجعلوه سلطانا ما حال القضاء والخطباء وتقليده إياهم مع عدم ولايته قال ينبغي أن يكون الاتفاق على وال عظيم فيصير سلطانا لهم ويكون التقليد منه وهو بعد نفسه تعالى ابن السلطان وبغضه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو الولي كذا في الذخيرة \* السلطان أمر عبده بنصب القاضي في بلدة ونصب يصح بطريق النيابة من السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح كذا في البرازية \* وإذا قال الخليفة لوالي بلدة (هر كراي بايد قضا تقليد كن) وعريته قلدمن سنت صح ولو قال (كسي راقضا تقليد كن) وعريته قلدا - حد لا يصح \* إذا قال السلطان لامرئ من أمرائه (فلان ولايت بتو دادم) أو قال (ترادادم) لا يملك تقليد القضاء وإن جعله أميرا على بلدة وجعل خراجها له فأطلق له التصرف في الرعية على العموم كما تقتضيه الامارة فله أن يقدر وأن يعزل كذا في المحيط \* الامام إذا لم يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه ولا يجوز تولية السلطان إذا كان صغيرا (١) وينبغي أن يكون الامام قريشا ولا يشترط أن يكون هاشميا وإن لم يوجد من قريش فالأولى أن يكون عدلا أميناعا لمباشرة القاضي \* السلطان المولى إذا كان صبيا فبلغ هل يبق سلطانا أم يحتاج الى تجديد الأصح أنه يحتاج الى تقليد جديد \* السلطان إذا قلدر جلا قضاء بلدة وفيها قاض ولم يعزله صريحا لاشبه أن لا يصير الأول معزولا كذا في الملتقط \* السلطان إذا قلدر قضاء ناحية الى رجلين فقصي أحدهما لا يجوز كالوكيلين ولو قلدهما على أن يتفرد كل منهما بالقضاء يجوز كذا في خزائن المفتين \* وللسلطان أن يعزل ويستبدل مكانه آخر برية وبغير برية وقد صرح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يترك القاضي على القضاء أكثر من سنة كذا في التارخانية \* ومن حق السلطان أن ينظر الى هذا القاضي إذا مضى عليه حول فيقول لا فساد فيك ولكن أخشى عليك أن تنسى اله لم فعذر وادرس العلم ثم عدلنا حتى تقلدك ثانيا كذا في النهاية \* السلطان إذا عزل قاضيا لا يعزل ما لم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بقضا يبعد العزل قبل وصول الخبر اليه جازت قضاؤه وهو نظير الوكيل لا يعزل قبل وصول الخبر اليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعزل وإن علم بعزله حتى يتقادم غيره مكانه صيانة لطقوق العباد واعتبر بامام الجمعة إذا عزل وهذا إذا حصل العزل مطلقا فأما إذا حصل العزل معلقا بشرط وصول الكتاب اليه لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب علم العزل قبل وصول الكتاب اليه أو لم يعلم كذا في التارخانية \* وإذا مات الخليفة وله قضاء دولة فلهم على حالهم وليس هذا كالوكالة \* وفي هداية الناطق لومات القاضي أو عزل (١) قوله وينبغي الخ أي يشترط قوله السلطان المولى الخ فقد تقدم هذا الفرع ولعله أعاده لاجل التنبيه على الخلاف اه معصية

الواقف وأراد أن يأخذه من يد المقر فيقيم المقر بيعة أنه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لاردها عليها العزل أبدا وهذا كرجل في يده عبد أقر أنه حرم صرح إقراره ولا يكون له الولاية لأن يقيم البيعة ان العبد كان له حين أقر بعقده فيصير الولاية فكذلك هذا المقر بالوقف إذا قام البيعة على ذلك قبلت بيئته وقبل إقامة البيعة لا يكون له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها للقاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء \* ولو أن هذا المقر بعد هذا الإقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه \* ولو قال أنا الواقف أقبل قوله لأنه في يده فيقبل قوله \* ولو أقر بعد في يده أنه حرم ثم قال أنا أعتقه لا يثبت له الولاية لأن يقيم البيعة على ذلك لان العبد بعد الإقرار بالخربة لا يبقى في يده بخلاف الأرض \* ولو قال رجل هذه الأرض صدقة موقوفة من أبي وقد مات أبو وضع إقراره فان كان على الأب دين وليس لبيت مال آخر فانه يساع من هذه الأرض مقدار الدين وما بقي يكون وقفا وإن كان مع المقر ورثا آخر يجمع ذلك كان نصيب الجاهل من هذه الأرض

لله حادثة فعل به ما شاء ونصب المقر يكون وقفاً على ما أقربه \* ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم معلومين وسماهم ثم أقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زاد معهم أو نقص عنهم لا يلتفت إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول \* ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال أنها وقف على فلان وفلان وسعى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الآخر لأن بكلامه الأول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الإبطال \* وفي الاستحسان يقبل قوله لأن في العادة قد يقر بالوقف ثم يبين الموقوف عليه \* ولو أقر بأرض في يده أن القاضي فلان ولأولاده هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زماناً فإن لم يظهر عنده غير ما أقربه جوز إقراره على سبيل ما أقر \* أرض في يد ورثة أقر أن أباهم وقفها وسعى كل واحد منهم وجهاً غير مسمى صاحبه فإن القاضي يقبل إقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم إلى (٣١٨) الوجه الذي أقر لأن هذا إقرار لا تهمة فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي بوليها من شاء \* أرض في يد رجل شهد شاهدان على إقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسبه وشهد آخر أن أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر وعلى نسبه ذكر في الكتاب أن عرف أي الإقرارين كان الأول جازاً لا الأول ويطلب الثاني وإن لم يعرف الأول من الآخر يقضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الأربعة نصفين \* رجل أقر بوقف صحيح وأقر بأنه أخرجه من يده وارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا إقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسع دعواهم في القضاء

شاهد أن على إقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسبه وشهد آخر أن أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر وعلى نسبه ذكر في الكتاب أن عرف أي الإقرارين كان الأول جازاً لا الأول ويطلب الثاني وإن لم يعرف الأول من الآخر يقضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الأربعة نصفين \* رجل أقر بوقف صحيح وأقر بأنه أخرجه من يده وارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا إقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسع دعواهم في القضاء

باب الرجل يوقف أرضه على نفسه وأولاده وأقربائه وجيرانه

رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف

تتعلل خلفاؤه من القضاء وكذلك إذا مات أمير الناحية انعزل قضاته بخلاف ما إذا مات الخليفة كذا في الملتقط \* وفي جامع الفتاوى إذا ورد الكتاب من الإمام إلى عامل خراسان أن يجمع الفقهاء أو قوماً سماهم لينظروا في أمر القاضي فإن رضوه فأقر ردوا لا فاعزله فاجتمعوا فلم يرضوا فأخذ العامل الرشوة وكتب أنهم رضوه وتركوا على ذلك حتى يحكم صريحاً لأنه لم يعزله ولو كان في ابتداء التقليد إذا قلده فكتب أنهم رضوه قدرضوا وقلمه لا ينفذ حكمه كذا في التتارخانية \* القاضي إذا عمى ثم أبصر فوه على قضائه كالأول أسلم بعد الرتبة ولكن قضاؤه لا ينفذ في حال عماء وورثته \* أربعة خصال إذا حصلت بالقاضي صار معزولاً \* ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب العقل والردة كذا في خزنة المفتين \* إذا عزل القاضي قبل ينزل نائبه وإذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لأنه نائب من السلطان أو العامة \* وبعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي كذا في البرازية \* السلطان إذا قلدر رجلاً فردا القاضي ذلك أن قلده مشافهة ليس له أن يقبل بعد مارد وأن قلده مغاية بأن يبعث إليه منشوره فرتبه ثم قبله فلا ذلك وإن كان التقليد بالرسالة فرتبه كان له أن يقبل بعد ذلك ما لم يعلم السلطان بالرد \* القاضي إذا قال عزلت نفسي أو أخرجت نفسي عن القضاء وسمع السلطان ينعزل أمابدون سماع السلطان فلا وكذلك إذا كتب كتاباً إلى السلطان أني عزلت نفسي وأنى الكتاب السلطان صار القاضي معزولاً كذا في خزنة المفتين \*

### باب السادس في حكم السلطان والأمرام ما يقع للقاضي لنفسه

في النوازل السلطان إذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي أدب القاضي للتصاف به وقدره وهو الأصح وبه يفتي كذا في الخلاصة \* إذا كان القاضي من قبل الخليفة لا من قبل الأمير فليس للأمير أن يقضى ولو قضى لا ينفذ قضاؤه \* قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول إذا كان القاضي من الأصميل يعني من الخليفة ثم مات فليس للأمير أن يولي قاضياً وإن كان أميراً عشرها وخارجها وإن حكم هذا الأمير لم يجز حكمه وكذا إن ولي هذا الأمير قاضياً من قبله لم يجز حكمه فإن جاء هذا القاضي الذي ولاه هذا الأمير كتاب الخليفة من الأصميل لا يكون ذلك أمضاء للقضاء كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن القاضي إذا كانت له خصومة على إنسان فخارم عنده خليفة في الحكم فقهى له هل ينفذ قضاؤه قال لا لأن قضاء الخليفة له كقضائه لنفسه بنفسه قال أبو الحسن رحمه الله تعالى لمن ابتلى بهذا أن يطلب من السلطان الذي ولاه أن يولي قاضياً آخر حتى يختصما إليه فيقضى بينهما أو يتحاكما إلى حاكم يحكم ويتراضيا بقضائه فيقضى بينهما ويتخذ ومن المشايخ رحمه الله تعالى من جوز ذلك وقال ينفذ حكم

رحمه الله تعالى وانما قال ذلك بناء على أن الواقف إذا شرط في الوقف أن يؤكل ويأكل كل منه مادام حياً لا يجوز ذلك في قول هلال رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف ومشايعه رحمه الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعاً \* وذكر الصمد والشهيد رحمه الله تعالى أن الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ترغيباً للناس في الوقف وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وليس في هذا عن محمد رحمه الله تعالى رواية ظاهرة الأشيء ذكره في كتاب الوقف قال إذا وقف على أمهات وأولاده جناز \* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الوقف على أمهات وأولاده بمنزلة الوقف على نفسه لأن ما يكون لام الولد في حياة المولى يكون للمولى \* رجل وقف على النقرام بشرط لنفسه إلا كل وقال على أن كل منها قال أبو بكر الأسكافي رحمه الله تعالى يجوز ذلك \* ولو قال وقتت على نفسي لا يجوز \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يجوز ذلك وإذا مات بصبر لسانا يكن \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة

خليفة

على ان غلته الى ما عشت قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصارى رحمه الله تعالى لو قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابدا تجرى غلته على ما عشت ولم يرز على ذلك جاز واذا مات يكون للفقراء وذو الخصاص رحمه الله تعالى لو قال ارضى صدقة موقوفة تجرى غلته على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك على ما روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقضى منه دينه يجوز هذا الشرط وجعل وقف على أمهات أولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك في حياته وما بعد وفاته ما لم يتزوجن فهو جائز ما على أصل أبي يوسف رحمه الله تعالى فلان عنده يجوز الوقف على نفسه فكذلك على أمهات أولاده وعلى قول محمد رحمه الله تعالى انما جاز الوقف على أمهات أولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعدمونه لانهن أجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تعاوكم من شئ يجوز تعاولا (٣١٩) يجوز أصلا ولو وقف وقفوا واستثنى

نفسه ان يأكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معاليق غنم أو زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبز من برد ذلك الوقف كان ميراثا عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى كانت الغلة تولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى الا ان يقول على الذكر من ولدى فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فادام بوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير وان لم يبق واحد من البطن الاول نصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن

خليفته له وعليه وفي النوازل ما يدل عليه فقد ذكر ثمة رجل خاصم السلطان الى القاضي مجلس السلطان مع القاضي في مجلسه والخصم على الارض قال ينبغي للقاضي ان يقوم من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد على الارض ثم يقضى بينهما وقد صرح ان يهودا ادعى على هرون الرشيد دعوى في زمن ابي يوسف بين يدي ابي يوسف رحمه الله تعالى فسمع ابو يوسف رحمه الله تعالى خصومه على هرون الرشيد وذو الخصاص في ادب القاضي ان عليا رضى الله تعالى عنه قلد شريحا وخصم عنده في حادثة قال الخصم لو ان قاضيا قضى للامام الذي ولاه بقضية او قضى عليه بقضية جاز وكذلك لو قضى لولد الامام او والده او زوجته وكذلك قاضى القضاة لو خاصم الى قاض ولاه بقضية له او عليه جاز وكذلك لو ان الامام ولي قاضيا على مثل خراسان فامر ان يولى قضاة على الكوفة فعل ثم خاصم القاضي الاعلى الى بعض من ولاه فقضاؤه جائز له وعليه والذي يدل على القول الاول ما ذكره شافى في نوادره قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن قاض وجبت له شفعة جوار قبل رجل فلم يعطها اياه ومحمد والوالى الذى في بلده ليس ممن يولى القضاء كيف يصنع قال ينبغي للوالى ان يقول لهما اختارا رجلا يحكم بينكما قلت فان ابنى الرجل ذلك ايجبر عليه قال نعم فقد اشار الى التحكيم ولم يقل بان خليفة القاضي يحكم بينهما وجواز التحكيم من القاضي عرف باثر عمر رضى الله عنه فانه حكم يزيد بن ثابت في خصومة كانت بينه وبين ابي هريرة رضى الله عنه وحكم شريحا في خصومة أخرى كذا في الذخيرة قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن قاضى البلدة اذا مات ووالياها ممن لا يولى القضاء ايجبر الخصوم على رجل يحكم بينهم قال اما كل شئ يحتاج فيه الى ان يرجع المضى عليه الى آخر فلا يجوز ولا يجبر عليه واما ما كان من قرض أو غصب فيجبر عليه وفي المنتقى اذا خاصم ابن القاضي غيره اليه او خاصم غيره اليه يتطرف به فان توجه القضاء على ابنه يقضى على ابنه وان توجه لابنه يتركهما ويقول لهما اختصما الى غيرى كذا في المحيط ويجوز قضاء القاضي للامير الذى ولاه وكذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضى الاعلى وللقاضى الاسفل ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد امات امرأته ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذلك الوقضى لامرأته بعد امات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان الامام يقضى بعلمه بحد القسذ والقصاص والتعزير كذا في السراجية

الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك

الحاكم يجلس للقضاء جلوسا ظاهر في المسجد كي لا يشبه مكانه على الغرباء وبعض المقيمين كذا في العناية

له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة تولد الابن لا يشترك في ذلك من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى وذو الخصاص عن محمد رحمه الله تعالى انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى آباء أمهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا فامنهم يدخل في الامان اولادهم لاصلا بهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم من قبل الرجال فاما اولاد البنات فليسوا باب اولادهم وذكر في السير ما وافق ظاهر الرواية ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ولم يرز على هذا يدخل فيه ولده اصلبه واولاد بنيه بشرط كون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رحمه الله تعالى يدخل وكذلك لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى الذكر وقال هلال رحمه الله تعالى





الى الولد الحادث ويتطرق في كل غلة الى مستحقه يوم الادراك ولا يعتبر ماضى سواء حدث بعد الوقت أو كان موجودا وقت الوقت ولو قال هذه الضبعة صدقة موقوفة على المحتاجين من وادي وليس في ولده الاحتياج واحد قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولده الا النصف \* ولو وقف أرضا على أولاده وآخره لافقراف غلت بعض الأولاد فان الغلة تصرف الى الباقي وان ماواصرف الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على أولاده وقد بقي بعد موت واحد منهم أولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقي أولاده \* ولو وقف ضبعة على امرأته وأولاده فماتت المرأة وأحد الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذ لم يكن الواقف شرط في الوقف أنها اذا ماتت كان نصيبها لولدها خاصة \* ولو وقف ضبعة على امرأته ونصفها على ولده بعينه على أنه (٣٣١) ان ماتت المرأة يصرف نصيبها الى أولاده وآخره لافقراف ثم ماتت المرأة

كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب المرأة يكون لساير الورثة وابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة بعد موتها لأولاده وابن المعين من أولاده أيضا \* مريض قال وقفت هذه الضبعة على وادي وولد وادي أبدأ ماتنا سألوا ومات قالوا ما كان من حصص الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصص غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر والحسن رحمه الله تعالى لان وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز فيها كان لغير الوارث \* رجل وقف ضبعة على فقراء أولاده فأدعى أحدهم الفقر قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا يعطى له شيء من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي \* رجل وقف

ولا يسلمون عليه قالوا الى والامير أولى وليس الامر كما ظنوا والتصحيح أن الناس يسلمون عليهم وهم يسلمون على الناس بخلاف القاضي والفرق أن الوالي والامير أعاجل للزيارة لا للفصل والحكم والسلام تحية الزائرين فاما القاضي فاعاجل للفصل والحكم لا للزيارة فلا يسلمون عليه وان سلموا مع هذا في مجلس الحكم فلا بأس بان رد عليهم السلام وهذا اشارة الى أنه لا يجب عليه رد السلام بل يتخير ان شاء ردوان شاء لم يرد كذا في أدب القاضي للخصاف \* وان أراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يزيد على قوله وعليكم ويسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه كذا في التتارخانية \* وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى أنه كان يقول من جلس لتفقه تلا ميذه فدخل عليه داخل وسلم وسعه أن لا يرد السلام وكذا كان يقول فيمن جلس لذكر كان فدخل عليه داخل وسلم وسعه أن لا يرد السلام واذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي أن يقوم بين يديه رجل يمنع الناس عن التقدم بين يديه في غير وقتهم ويمنعهم عن اساءة الادب ويقال له صاحب المجلس وله أسام الشرطي والعريف والجلاوز وينبغي أن يكون معه سوط الادب وينبغي أن يكون أميناً وينبغي أن لا يكون طماعا حتى لا يرتشي فلا يعمل الى بعض الخصوم ولا يترك تأديته اذا أساء الادب واذا جلس الخصمان بين يدي القاضي ورأى القاضي أن يأمر صاحب المجلس ليقوم بعد منه حتى لا يعرف ما يدور بين الخصمين وبين القاضي فلا يعلم به أحد الخصمين ولا يلقيه شيئا فعل ذلك وان كان مأمونا وزكته بقرب منه فلا بأس \* والحاصل أن القاضي يعمل ما فيه النظر والاحتياط في أمور الناس ولا ينبغي لهذا الرجل أن يسأرا أحد الخصمين كذا في المحيط \* والاولى أن يبعث أمينا الى موضع جلوسه قبل مجيئه فيحفظ من جاء أولا فاولا فيقبلهم على ذلك ولا يقدم واحدا على من جاء قبله افضل منزلة أو سلطنته وان رأى أن يدا بالغير بما فعل وان كانت فيهم كثرة بحيث يشغلونه عن أهل المصير فقمهم على منازلهم مع الناس ويقدم النساء على حدة والر جال على حدة وان جعل للنساء يوما على حدة فهو أسترهن كذا في الحاوي \* (١) (فقه حنفى) قال محمد رحمه الله تعالى الذي يرجع من ليله الى أهله بمنزلة المقيم والذي يبيت في غير أهله بمنزلة الغريب الا أن الغريب يعنى المسافر أشحلا كذا في المحيط \* واذا رأى التقديم لاجل الغربة لا يصدقه في قوله انى غريب عازم على الرجوع الى وطنى ولكنه يسأله البيعة على أنه غريب هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى لكن لا تشترط العدة في هذه الشهادة وشهادة المستور تكتفى ومن أجهلنا من قال ان القاضي يسأله مع من يريد السفر فيسأل الرفقة أنهم متى يخرجون وان فلانا هـل يخرج معهم فان قالوا نعم حينئذ

(١) قوله فقه حنفى ينظر فيه اهـ

(٤١ - فتاوى ثالث) ضبعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبدأ ماتنا سألوا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى تقسم الغلة بينهم على من كان من ولدها بنه على عدد الرقس يستوي فيه الذكر والانثى فقليل له أولاد اليث قال مولانا رحمه الله تعالى تدخل لانهم أولاد أولاده \* قال رضى الله عنه وهذا يوافق ما مر أن في ولد الولد يدخل أولاد البنات كما يدخل أولاد البنين \* رجل قال أرضى هذه صدقة بعد وفاتى على المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال رحمه الله تعالى لا يعطى ولده من الغلة شيء الا اذا كان الوقف في صحته ولم يضاف الى ما به الموت ثم مات وفي ولد الواقف فقرا فينبذ يكون للتولى أن يدفع الى كل واحد منهم سهما أقل من مائتي درهم وهو أحق بذلك من ساير الفقراء وان لم يعطهم شيئا لا يضمن للتولى لانه لم يمنع حقا واجبالهم \* وكذا قالوا في الذي وقف ضبعة في صحته على الفقراء ثم مات وله بنت ضعفة كان الافضل للقيم أن يصرف اليها مقدار حاجتها \* رجل وقف ضبعة على الفقراء في صحته

وأخرجهم من يده ثم قال لوصيه عند الموت أعط من غلة الضيقة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة درهم ثم مات وله ابن محتاج وقد قال لوصيه أفلعل ما رأيت قال واجعله لا وليك باطل وهو الفقير ولودفع إلى ولده المحتاج كان ذلك أفضل إذا كان الوقف في صحة ولودفع ضيقة على ابنه وابنته فأراد أحدهما قسمة الضيقة ليدفع نصيبه مزارعة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى قسمة الوقف لا يجوز ليدفع القيم كل الأرض مزارعة ولا يدفع واحد من الأرباب شيئا مزارعة وإنما يكون ذلك للقيم \* وإن أرادوا الوقف أن يقسم أرض الوقف ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم مزارعة أو يكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك إلا أن يرضى أهل الوقف بذلك ولوقسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف بطلاله وكذا للواحد منهم \* ولودفع أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولن أقي بعد ذلك بطلاله وليس للواقف أن يسكن أحدًا بغير أجر \* رجل قال أَرْضِي صدقة موقوفة (٣٣٣) على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحد قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى لولده المحتاج نصف الغلة والنصف للفقراء قبل له فان أعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا قال يجوز على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الفقراء لا يحصون فيكون الجنس \* رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما ماتا أسلاوا ثم ان أحد الولدين طالب من الآخر المهايات وأبى الآخر إلا أن يضربوا وسط المنزل حائطا فيسكن هذا ناحية والآخر ناحية قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى ان لم يوص الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان كان الواقف أوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما أن يسكن نصف المنزل بغير مهايات \* رجل جعل أرضه وقفًا على أقوام معينين فأرادوا المهايات فأخذ كل واحد منهم بعضها وزرعها لنفسه قال ان كانت

يتحقق العذر وإذا اجتمع على باب القاضي أرباب الشهود والایمان والغربا والنساء فقدم القاضي أرباب الشهود فله ذلك وان قدم أرباب الايمان فله ذلك وان قدم الغربا فله ذلك وان قدم النساء فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* وينبغي للقاضي اذا قدم اليه الخصمان أن يسوي بينهما في المجلس ويجلسهما بين يديه كذا في المحيط \* ويسوي بينهما في النظر والكلام ولا يسار أحدهما ولا يشير اليه كذا في خزائن المفتين \* يده ولا رأسه ولا يحاجه كذا في العناية \* ولا يضحك في وجه أحدهما كذا في خزائن المفتين \* ويجتنب المزاح مطلقا معهم أو مع أحدهما أو مع غيره ما في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب المهابة كذا في التبيين \* وكذلك لا ينبغي له أن يطلق بوجهه إلى أحدهما في شيء من المنطق ما لا يفعل بالآخر مثله كذا في المحيط \* ولو كان ميل قلبه إلى أحد الخصمين وأحب أن يظهر حجته لا يواخذ به لانه لا اختيار له فيه كذا في الخلاصة والحاصل أن القاضي مأثور بالتسوية فيما يقدر فيه على التسوية وفيما في وسعه وكل شيء يقدر على التسوية بينهما فيه لا بعد بتر كفايته وما لا يقدر على التسوية فيه لا يواخذ بترك التسوية فيه كذا في المحيط \* فان كان أحدهما سلطانا أو عالما فحاس السلطان مجلسه والخصم على الأرض ينبغي للقاضي أن يقوم من مكانه ويجلس على الأرض ويجلس خصمه في مكانه كي لا يكون تفضيلا على الآخر كذا في الخلاصة \* ولا يضيف أحد الخصمين إلا أن يكون خصمه معه كذا في النهاية \* ولا يكلم أحدهما بلسان لا يعرفه الآخر كذا في البدائع \* وفي مختصر خواهر زاده ولا يتخلو بأحد الخصمين في منزله كذا في التتارخانية \* ولا ينبغي للقاضي أن يفعل ما يؤدي إلى التهمة كذا في خزائن المفتين \* ويكره أن يلوى عنقه على أحد الخصمين أي يعرض عنه بعدما كان مقبلا عليهم وهذا منى عنه شرعا \* ويكره أن يأذن لأحد الخصمين بأن يدخل في منزله \* ومن لم تكن له خصومة فلا بأس بأن يأذن له القاضي بالدخول عليه للسلام أو الحاجة تعرض كذا في محيط السرخسي \* ولا يقعد أحدهما من جانب اليمين ولا من جانب اليسار ولا من جانب اليمين أفضل فيكون تقديمه على صاحبه يفعل ذلك بين الكبير والصغير حتى يجب عليه أن يسوي فيه بين الأب والابن وبين الخليفة والرمية (١) وبين الذي والشريف كذا في التبيين \* قال صاحب الاقضية وينبغي أن يكون جلوسهما بين يدي القاضي على قدر ذراعين أو نحو ذلك بحيث يسمع كلامهما من غير أن يرفع أصواتهما \* وينبغي للقاضي اذا جلس في المجلس أن يستند ظهره إلى الخراب وكان الرسم في زمن الخلفاء وغيره أن يجلس مستقبل القبلة بوجهه ورسم زماننا أحسن وقف أعوان القاضيين (١) قوله وبين الذي كذا في النسخ والذي رأيته في نسخة من التبيين الذي بدل الذي اه معجمه

التولية إلى غيره فدفعت المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم أو إلى غيرهم فأخذوا أحدهم بعضا وزرعها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف في أن يبدأ بغلة الوقف للعمارة والموتة فلا يجوز إلا أن يدفعوها إلى غيرهم مزارعة ان كانت التولية لهم \* امرأه ووقت منزل في مرضها على بنتها ثم من بعدهن على أولادهن وعلى أولاد أولادهن أبدا ماتا أسلاوا فإذا اتضرعا فعلى مصلح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت ابنتين وأختا ولاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على سهامهم وقدر الثلث يصير وقفًا يخرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابتان فإذا ماتا صرفت الغلة كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما ولا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية وإذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة ويجوز لأولادهم

وأولاد أولادهم غير أن الواقف انحارضي لأولاد الأولاد بعد موت الورثة فكانه قال أوصيت لأولاد أولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية بالغلة لا يتعين وإن بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا جاءت نوبة أولاد الورثة صرفت الغلة اليهم \* ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدى وولد ولدى يكون نصيب الولد مصر وفا الى الورثة إذا لم يجزوا ذلك والوصية بنصيب ولد الولد جائزة \* رجل وقف أرضا على أولاده وجعل لآخره الفقراء فمات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى يصرف الوقف الى الباقي فإن ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد \* ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم فإنه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الأولى لأن في المسئلة الأولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقى أولاده وهم ما وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فإذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء \* رجل قال أرضى صدقة (٣٣٣) موقوفة على نفسى وعلى فلان صح نصفه وهو حصه فلان وبطل

حصه نفسه لأنه لو أفرد الوقف على نفسه فسد كله ولو أفرد على فلان صح كله فإذا جمع بينهما ثبت لكل واحد حكم نفسه \* ولو قال على نفسى ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسى لا يصح شئ منه لأنه جعل الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان وبشرط الكل لنفسه مفسد للوقف في أى زمان كان \* ولو قال على عبدى وعلى فلان صح في النصف وبطل في النصف لأن الوقف على عبده أو على مدره كالوقف على نفسه \* ولو قال على نفسى وولدى ونسلى فالوقف كله باطل لأن حصه النسلى مجهولة لا يدري كم هم ووقف المجهول باطل \* رجل جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف \* واختلفوا

بدي القاضي ليكون أهيب في عين الناس ويجب أن يكون قيامهم بعد من القاضي حتى لا يسمعون ما يدور بين القاضي وبين من تقدم اليه من الخصوم ولا يعرفون رأى القاضي في بعض ما يقع لهم من المسائل ولا يمتثلون لأبواله كذا في المحيط \* إذا تقدم خصمان سأل المدعى عن دعواه هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية أحضر وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال ليس للقاضي أن يسأل المدعى عن دعواه ولكن يستكت ويسمع ما ادعاه المدعى وقال بعضهم يسأل وبه أخذ الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية وهكذا ذكر في محاضرات سماء وهكذا ذكر في المشتق وذكر الشيخ الإمام غير الاسلام على البردوى رحمه الله تعالى أن على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى القاضي يسأل وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يسأل بل يستكت \* وفي الثانية وإذا جلس الخصوم بين يديه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستنطقهم فيقول أياك المدعى فإذا عرف المدعى يقول له ما ادعى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبى يوسف رحمه الله تعالى أرفق كذا في التتارخانية \* فإذا حضر اقهر بالخيار أن شاء بدأهما بالكلام فقال مالك أو ان شئت كما حتى يبدأ بالنطق وهو أحسن كي لا يكون مهيبا للخصومة كذا في التبيين \* ثم إذا سأله أولم يسأله ولكن ادعى بنفسه سأل القاضي المدعى عليه عن دعوى المدعى هكذا كرم صاحب الاقضية وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن القاضي يكتب دعوى المدعى في صحيفة وينظر فيه أصحجه وأمر فاسد فإن كان فاسدا لا يقبل على المدعى عليه ولكن يقول للمدعى قم فصحب دعوائك هكذا ذكر الخصاص في موضع من أدب القاضي وفي موضع آخر أن القاضي لا يقول له ذلك وبه أخذ بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ولكن يقول دعوائك هذه فاسدة فلا يلزمنى سماعها وهذا ليس بتلقي بل فتوى بالنسب وإن كانت دعواه صحيحة فالقاضي يسأل المدعى عليه ويقول ان خصمك ادعى عليك كذا وكذا فإذا تقول هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية وفيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى أيضا على نحو ما ذكرنا في جانب المدعى فان عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى لا يسأله القاضي الجواب ولكن ينظر اليه ليأبى بالجواب كذا في المحيط \* فإذا تكلم صاحب الدعوى أسكت الآخر واسمع من صاحب الدعوى حتى يفهم حجته لانهم إذا تكلموا معا لا يتمكن من أن يفهم كلام واحد منهما قال ثم بأمره بالسكوت بعد ذلك ويستنطق الآخر وهذا اللفظ يدل على أنه يستنطق الآخر وإن لم يسأل المدعى ذلك واختار بعض القضاة أنه لا يفعل ذلك إلا عند سؤال المدعى والأصح عنده أنه يستنطق الآخر وإن لم يلتمس المدعى ذلك كذا في السغنائى \* ولا يلقن الشهود بقوله أنهم بكذا واستحسنه أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما لا تهمة فيه كما إذا كان

في الولد الذى يستحق هذا الوقف قال هلال رحمه الله تعالى المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء كان موجودا وقت الوقف أو حدث بعده وبه أخذ مشايخ نيل رحمه الله تعالى \* وقال يوسف بن خالد السمرى رحمه الله تعالى المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل في الوقف \* وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقف إن كان له ولد وقت الوقف وأحدث قبل وجود الغلة لأنه خسر ولده بالذ كرفلا يدخل فيه ولد الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لأولاديه \* ولو قال على ولدى وولدى ولاى دخل القرية أن جميعا يعتبر ولدهم ولولدهم وجود الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة ووقف وجود الغلة الوقت الذى ينقذ الزرع فيه حبا \* وقال بعضهم يوم يصير الزرع منقوما \* ولو قال وقتت على أولادى وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصيب الغلة له والنصف للفقراء ويدخل فيه الذكر والأنثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا لقلنا ولد الابن بمنزلة ولده \* ولو قال وقتت

بعضهم من البطون يلتظ القسل

### يتناول البنية والبنات وعن

يتناول البين والبنات وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح هو القاضي

على ولدي العور أو العيان كان الوقف لهم خاصة دون غيرهم لأنه على الاستحقاق بوصف يعتبر العور أو العيان من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة \* وكذا لو قال أرضي صدقة موقوفة على أصغر ولدي يعني صغار ولدي كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة لأن الصغرة أن كان يزول ولكن يزول والاب لا يعود فكان ذكره بمنزلة اسم العلم بحذف الف المفقور وسكني البصرة لأن الف موقوف وسكني البصرة يحتمل العود به دال وال فلا يكون بمنزلة اسم العلم \* ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده وله ولد خفات امرأته الحرة فولد لأقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة لعلنا أنه كان موجودا وقت وجود الغلة ولو جاءت به لستة أشهر فصاعدا لا يشاركه لأن الولد الأول كان مستحقا كل الغلة له ظاهر أو الولد الحادث مشكوك أنه كان موجودا وقت وجود الغلة أو على بعد ذلك فلا يرأى لهم الولد الأول بالمثل وهكذا الولم يكن للواقف ولد (٣٣٥) أصلا وقت وجود الغلة خفات امرأته فولد لستة أشهر فصاعدا

كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد ولو كان للواقف ولد عند وجود الغلة ثم جاءت أم ولده فولد بعد مجيء الغلة لأقل من ستة أشهر فان هذا الولد يشارك الولد الأول في هذه الغلة وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لا يشاركه \* ولو كانت له أمة خفات فولد لأقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فإذا عاد المولى ثبتت نسبه ولا يشارك الأول في هذه الغلة لأنه لا يصدق على الولد الأول الذي كان مستحقا للغلة في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب فثبتت نسب هذا الولد \* وان مات الواقف ساعة جاءت الغلة خفات امرأته فولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة لأن المتوفى عنها الزوج اذا

القاضي يكتب اسم القاضي الذي يرفع اليه الحادثة ويترك موضع التاريخ ثم يكتب اسم المدعي ونسبه ويكتب اسم المدعي عليه ونسبه ويكتب دعواه بشرائطها ثم يترك موضع الجواب فإذا جلس المدعي أو وكيله الخصومة يدعي وكـ له من ذلك الكتاب ويسأل القاضي المدعي عليه الجواب عن دعواه فإذا أجابه بالقرار أو بالانكار دفع البياض إلى القاضي حتى يكتب التاريخ في أوله والجواب في آخره بعبارة المدعي عليه ثم إن كان الجواب بالقرار أمر القاضي بالخروج عن عهدته ما أقربه وإن كان بالانكار قال القاضي يقول للمدعي إن خصمك قد جحد دعواك فماذا تريد هكذا ذكر الخصاص وصاحب القضية وهو اختيار بعض المشايخ وإنه على الاختلاف فان قال المدعي حلفه قال القاضي يقول للمدعي ألك يمينه على ما هو رأي الخصاص وصاحب كتاب القضية وهو قول بعض المشايخ فان قال لا حلف القاضي المدعي عليه وان قال نعم لي يمينه قال القاضي يأمره بإحضارها ويكتب أسماء الشهود فيه وأنسابهم وحلالمهم ومحالمهم أو يأمر الكاتب حتى يكتب ذلك فإذا حضر المدعي شهوده يكتب الكاتب لفظ شهادتهم من غير زيادة ونقصان فإذا جلس الشهود بين يدي القاضي وجاء أو أن الشهود أخذوا القاضي البياض وسألهم عن شهادتهم وان كتب القاضي لفظ شهادتهم بنفسه فهو وثق وأحوط ثم يقابل القاضي لفظ شهادتهم بالدعوى فان كانت موافقة للدعوى وعرف القاضي الشهود بالعدالة يقول للمدعي عليه هل لا تدفع فان قال نعم ولكن أمهلني حتى آتي به أمهله وان قال لا وجه عليه القضاة وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يتوقف وان قال المدعي لي يمينه حاضرة إلا أني أطلب عين المدعي عليه ان قال حاضرة في المجلس فالقاضي لا يجيبه ولا يحلف المدعي عليه بالاجماع كذا ذكره القندوري في شرحه وان قال حاضرة في بلدته فالقاضي لا يحلف المدعي عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجيبه وقول محمد رحمه الله تعالى لا يحلف المدعي عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان يرى استحلافه حلفه وإذا حلفه وحلف وطالب من القاضي أن يعطيه رقعة أن فلانا ادعى علي فلان كذا وحلفه وحلف حتى لا يقدمه إلى هذا القاضي ثانيا إلى قاض آخر فيصالحه مرة أخرى أعطاه نظره والقاضي بالخيار ان شاء كتب ذلك في رقعة على حديقان شاء كتب ذلك في البياض الذي كتب فيه الدعوى والانكار وكتب فيه التاريخ وأعطاه ثم الدعوى لا تخلو اما أن تقع في العين أو في الدين فان وقعت في الدين والمدعي مكبل فأنما تصح الدعوى اذا ذكر المدعي جنسه أي أنه حنيفة أو شيعي أو يزيد كروعه أنه سني أو برقي أو خريزي أو ربيعي وصفته أنه وسط أو جيد أو ردي موبذ كرا الحراء والبياض في الحنيفة ويد كرقده فيقول كذا قديرا لأن الحنيفة تكال بالقفر يزيد كرقده كذا لان القفران تتفاوت في ذاتها ويذ كرسب الوجوب لان أحكام الديون تختلف باختلاف أسبابها فانه اذا كان

جاءت بولدها ما بينها وبين سنتين من وقت الموت ثبت النسب \* وكذا لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم يقر بانقضاء العدة حتى جاءت بولدها ما بينها وبين سنتين كان الجواب كذلك \* ولو كان الطلاق رجعا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق الرجعي ما هو الجواب في منسوخة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحترم الوطء وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف ما يمكنه الوصول اليها ثم مات خفات امرأته فولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علق هذا الولد بعد مجيء الغلة إلا أن تكون الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول \* ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة يوم أو يومين ثم جاءت امرأته فولد ما بينها وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه الغلة لان الموت لو كان وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصه فإذا كان قبله كان أولى لأنه أذل على وجود الولد عند مجيء الغلة \* فصل في الوقف على القرابات \* رجل قال أرضي صدقة موقوفة على أقاربي أو على قرابتي أو على





ابن السبيل \* وإن كان ماله عايبا عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة لأبأس به ويجعل ماله العايب في حق حل الأخذ كالعدوم \* ولو لم يكن له مال وقدر على الاستقراض ولم يستقرض وأخذ الصدقة لأبأس كذلك هذا \* ويعطى الوقف الفقير الكسوف ولا بأس به ويكره أخذ الزكاة \* رجل وقف وقفاً على حقه ودينه وهو اليتم كان منهم فقير أو لحقته أولاد فمروا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان في نعمة من النعمان يرتبطه لجأه أعدم الله تعالى فيه وفقير وإن كان به زمانه تركها فكذلك وإن لم يكن به ذلك وانما يسكنه تشرفاً به والدية تساوى ما تقي درهم وليس عليه دين ولا مهر فإن هذا غنى ليس وفقير ومن كان له دين على مفلح لا يقدر على أخذه فهو فقير \* وإن كان على ملى مقتر فهو غنى ولو كان المدين الملى منكراً فإن كانت له ينة فهو غنى وإن لم يكن له ينة فهو فقير لأن الجاحد (٢٣٧) إذا استخلف يحلف ظاهراً \* ولو قال

أرضي صدقة موقوفة على فقرا قرابتي وكان في قرابته يوم محي الغلة فقير فاستغنى قبل أن يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لأن الملك ثبت له وقت محي الغلة فإنه لو مات بعد محي الغلة قبل أن يأخذ حصته تصبح حصته ميراثاً \* ولو ولدت امرأة من قرابته بعد محي الغلة لأقل من ستة أشهر لا يستحق هذا الولد شيئاً من هذه الغلة لأن مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحال لا بعد فقرا لأن الفقير هو الحاجة والحال لا يحتاج إلى شيء فالحال في هذه الغلة بمنزلة من كان غنياً من قرابته وقت محي الغلة ثم افتقر بعد ذلك فإنه لا يستحق شيئاً من هذه الغلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولده أو قرابته بخاتم المرأة بولد لأقل من ستة أشهر من يوم محي

مجلس الحكم فلا بد من الإحضار مجلس الحكم ولا بد من الإشارة إليه في الدعوى والشهادة \* وإن وقعت الدعوى في عين غائبة لا يعرف مكانها بأن ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوباً أو جارية لا يدري أنه قائم أو هالك فإن بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته مقبولة وإن لم يبين القيمة بأن لم يعلم قيمته أشار في عامة الكتب إلى أنها مسموعة فإنه ذكر في كتاب الرهن إذا ادعى رجل على رجل آخر أنه رهن عنده ثوباً وهو ينكر قال تسمع دعواه وقال في كتاب الغصب رجل ادعى على غيره أنه غصب منه جارية أو قام بينه على ما ادعى تسمع دعواه وتسمع بينته وبعض مشايخنا قال إنما تسمع دعواه إذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول ماذا ذكر في الكتاب هذا وكان الفقيه أبو بكر الأعمش يقول تأويل المسئلة أن الشهود شهدوا على إقرار المدعي عليه بالغصب فثبت غصب الجارية بإقراره في حق الحبس والقضاء جميعاً وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى صحيحة والينة مقبولة ولكن في حق الحبس وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه \* قال نضر الإسلام على البرزوي إذا كانت مختلفة ينبغي للقاضي أن يكلف المدعي بيان القيمة فإذا كلفه ولم يبين تسمع دعواه وهذا لأن الإنسان فلا يعرف ماله فلا كلفه بيان القيمة فقد أضربه أو يتعذر عليه الوصول إلى حقه وإذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود من الطريق الأولى \* وإن وقعت الدعوى في العقار فلا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى بها ثم من ذكر التحل ثم من ذكر السكنى بدأ بالأعم وهو البلد وأبوالأخص وهذا فصل يختلف فيه أهل الشروط قال بعضهم يبدأ بالأعم وقال بعضهم يبدأ بالأخص وعند عامة أهل العلم له الخياران شأيداً بالأعم وإن شأيداً بالأخص ولا بد من ذكر حدود الدار بعد هذا قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدائق دار فلان ولا يذكر دار فلان لأنه حينئذ نصيب دار فلان مدعى به لأن الحد يدخل في الحدود وعندنا كلا للفطين على السواء فإن ذكر حدتين لا يكفي في ظاهر رواية أصحابنا وإن ذكر ثلاثة حدود كذا في المحيط \*

### باب الثامن في أفعال القاضي وصفاته

وينبغي للقاضي أن يتقى الله ويقضى بالحق ولا يقضى لهوى بضله ولا لرغبة تغيره ولا لرغبة تزيهه بل يؤثر طاعة ربه ويعمل لمعادته طمعاً في جزيل نوابه وهرمان أليم عذابه فيتبع الحكمة وفصل الخطأ كذا في محيط السرخسي \* القاضي هل يقضى فيه أقاويل والصحيح أنه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره في المعاملات والديانات كذا في الخلاصة \* وأما فقهاء على أنه لا يقضى للخصوم حتى لا يقفوا على رأيه فيشتغلون بالتلبس

الغلة يكون لهذا الولد حصته من هذا الوقف لأن نعمة الاستحقاق تعلق بالنسب \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان أو من آل فلان وليس في نسل فلان أو في آل فلان إلا فقيراً واحداً كان جميع الغلة له لأن كلمة من تصلح كلمة عن الواحد وعن الجماعة بخلاف ما لو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان أو على فقرا نسل فلان وليس فيهم إلا فقيراً واحداً كان له نصف الغلة لأن نعمة نص على الجميع فلا يستحق الواحد كل الغلة \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقرا قرابتي لأن الحاجة والسكنة والفقرة تنبئ عن معنى واحد \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة لفقرا قرابتي أو في فقرا قرابتي فهو كذا لو قال على فقرا قرابتي لأن خروف الصلات يقام بعضها مأم بعض \* ولو قال على أيام قرابتي فكذلك لأن اليوم ينبئ عن الحاجة \* واليتيم صغيراً وصغيراً مات أبوه وحياة الأم والجد لا تزال اليوم إذا كان الأب ميتاً وإذا أدرك الصغير والصغيرة يزول

عنه اليتم \* وادراك الغلام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض أو بالحبل فان لم يكن شيء من ذلك فهو أن يتم خمس عشرة سنة في الغلام والجارية في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الغلام حتى يحتلم أو يبلغ ثمانى عشرة سنة وفي الجارية حتى تحيض أو تبلغ سبع عشرة سنة \* وقال زفر رحمه الله تعالى هما سواء والادراك فيهما ثمانى عشرة سنة فان احتلم الغلام بعد مجئ الغلة فلا حصتم منه الغلة لانه كان يتيم يوم مجئ الغلة فلا يزول بزال اليتم كالإزول بزوال الفرقان وقع بينهما وبين غيره من أهل المستحقين خصوصاً في هذا الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتلت قبل مجئ الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلت بعد مجئ الغلة كان القول مع اليتم وكذلك حيض الجارية لان الاستحقاق يتعلق باليتم وصفة اليتم كانت ثابتة له فكان القول في انكاره زوال الاستحقاق قوله كللدون اذا (٣٣٨) ادعى الابراء وصاحب الدين منكر كان القول قول المنكر \* وان مات واحد من القرابة

بعد مجي الغلة وترك أولاداً  
مسفراً لا يكون لهؤلاء  
الأولاد حصّة في هذه الغلة  
لأن حصّة اليتيم إنما ثبتت  
لهم بعد مجي الغلة \* رجل  
قال أَرْضِي صَدَقَةَ مَوْقُوفَةٍ  
عَلَى فَقْرٍ أَمْلَأُ عَمْرَيْنِ الْخَطَابِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجُلٌ آخَرُ  
وَقَفَّ أَرْضَهُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ  
وَفِي أَوْلَادٍ عَمْرَيْنِ الْخَطَابِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرَأَ فَايَّ  
الْغُلَتَيْنِ أَدْرَكَتْ فَهِيَ لَهُمَا  
وَأَنْ أَدْرَكَتْ أَحَدِي الْغُلَتَيْنِ  
أَوْ لَا فَاصَابَ أَحَدُهُمَا مِنْ  
تِلْكَ الْغَلَةِ مَا يَتَنِي دَرَاهِمَ  
فَصَاعِدًا ثُمَّ أَدْرَكَتْ الْغَلَةُ  
الثَّانِيَةَ وَعِنْدَهُ الْغَلَةُ الْأُولَى  
فَلَا حَقَّ لَهُ مِنَ الْغَلَةِ الثَّانِيَةِ  
لِأَنَّ صِفَةَ الْفَقْرِ قَدْ بَطَلَتْ  
قَبْلَ مَجِيِ الْغَلَةِ الثَّانِيَةِ \*  
فَإِنْ أَدْرَكَتِ الْغُلَّتَانِ مَعًا  
كَاتَا لَهُمَا وَإِنْ كَانَتْ حَصَّةُ  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَنِي دَرَاهِمَ  
لِأَنَّ مَجِيِ الْغُلَتَيْنِ كَانَ قَبْلَ  
زَوَالِ الْقِسْرِ فَهُوَ كَالْوَادِي  
مِنْ الزَّكَاةِ مَا يَتَنِي دَرَاهِمَ إِلَى

الارباع ماذا يجب للرباطين قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ينظر الى القرابة ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤسهم ويجعل عند كل واحد منهم جزاً ويجعل للسالكين جزء وللرباطين جزء فان كانت القرابة عشرة أنفس يجعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر جزءاً عشرة من ذلك للقرابة وجزء من ذلك لفرعهم وجزء للرباطين \* وان كانت القرابة لا يحصى عددهم يجعل ثلاثة أرباع الثلث اثلاً ثلاث للقرابة وثلاث للسالكين وثلاث للرباطين \* أخوان لا بؤم وقف كل واحد منهما وقفاً على فقرا فقرا به فجاء فقير واحد من القرابة ينظر ان كان وقفاً أرضاً مشتركة بينهم يعطى للفقير قوت واحد لان هذا وقف واحد \* وان وقف كل واحد منهما داراً على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار قوته على حدة \* والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية \* فان كان الوقف أرضاً يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان الوقف حائطاً يعطى كفاية شهر لان غلة الحائط تحصل في كل (٢٢٩) شهر \* دار موقوفة سقط من بناء الدار شيء ان أمكن إعادة الساقط الى موضعه يعاد والا يباع ويصرف عنه الى المرمة ولا يجوز ان يصرف شيء من ثمن النقص الى الفقراء لانه بدل النقص ولا حق للفقراء فيه اتم احقهم في غلته فيمسك الفن الى وقت الحاجة الى المرمة \* دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للوقوف عليه أن يسكن الدار وهو قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى واستدل في ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للوقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة للوقوف عليه لانه يكون مستأجراً سكنى داره حق السكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على أنه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي \* رجل وقف وقفاً على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وأخره للفقراء ثم أراد أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون عن نزل

المجلس ولكن يجلس في طرفي النار أو ما أطاق وكذلك الفقيه والمفتي كذا في المحيط \* وان كان القاضي شاباً ينبغي أن يقضى شهوده من أهله قبل أن يجلس للقضاء كذا في السراجية \* ولا يقضى وهو عشي أو يسير على الدابة وكذلك قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في المفتي لا ينبغي له أن يقضى وهو عشي لكن يجلس في موضع وإذا استقر فيه أفتى ومنهم من قال لا بأس بأن يقضى في الطريق إذا كانت المسئلة واضحة كذا في المحيط \* وفي العيون وينبغي للقاضي اذا اختص اليه الاخوة أو بنوالم أن لا يعمل بفصل القضاء بينهم ويدافعهم قليلاً لعلهم يصطلحون \* وفي الكبرى وهو لا يختص بالأقارب بل ينبغي أن يفعل ذلك اذا وقعت الخصومة بين الأجانب كذا في التارخانية \*

#### باب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعوته وما يتصل بذلك

ان كان القاضي فقيراً محتاجاً لا ولي أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفرض عليه فان كان غنياً تكلموا فيه والاولى أن لا يأخذ من بيت المال كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يأخذ الرزق الا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها لانه يعمل لاهل هذه الكورة فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة كذا في العنانية \* كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال فجعل كفاية عياله ومن يعمونه من أهله وأعوانه في مال بيت المال ولم يقل عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة واختلاف المتأخرون فيه والصحيح أنه يأخذ كذا في التارخانية \* القاضي اذا كان يأخذ من بيت المال شيء الا يكون عاملاً بالاجر بل يكون عاملاً لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والعلماء والمعلون الذين يعلمون القرآن \* (١) وروى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه لما استخلف كان يأخذ الرزق من بيت المال وكذا عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وأما عثمان رضي الله تعالى عنه فكان صاحب ثروة وبسار فكان يحتسب ولا يأخذ كذا في الخلاصة \* وينبغي للإمام أن يوسع عليه وعلى عياله كي لا يطعم في أموال الناس \* وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث عتاب بن أسيد الى مكة وولاه أمرها رزقه أربع مائة درهم في كل عام \* وروى أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين والابن بكر رضي الله تعالى عنه مثل ذلك من بيت المال وكان لعلي رضي الله تعالى عنه من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد وروى أن علياً رضي الله تعالى عنه فرض له خمسمائة درهم في كل شهر كذا في البدائع \* وأما اجر كتاب القاضي وأجر قسامه فان رأى القاضي أن يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وان رأى أن يجعل ذلك في مال بيت المال وفيه سعة فلا بأس به وعلى (١) قوله وروى أن أبا بكر الخ قصديمان حكم الخليفة بعد بيان حكم القاضي ونحوه تأمل اه

(٤٢ - فتاوى ثالث) هذا الوقف قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحقهم من الوقف يدور معهم أينما داروا \* وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل عن تلك القرية انقطع وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيماً في تلك القرية وان لم يبق أحد منهم مقيماً يصرف الى الفقراء \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فان رجعوا الى القرية وأقاموا اربع جعات اليهم الغلة من المستقبل \* رجل وقف ضيعة في محلة وأمر القيم أن يعطى أقرباه كفايتهم وهم قوم لا يحصون ولم يذكروا ولا لاقر باء يدخل فيه أولادهم وأولاد أولادهم لانهم من أقربائه \* وان كان الواقف ذكراً وأولاد الاقرباء فقال ثم من بعدهم لا أولادهم لا يدخل أولاد الاقرباء لانهم اقال من بعدهم لا أولادهم بين أنه لم يرد باسم الاقرباء وأولادهم \* ثم قدر الكفاية قدر ما يحتاج لنفسه وان يكون من أهله وولده وخدام واحد لان كفايتهم من كفايته \* رجل أوصى بوصايا ووقف ضيعة على

الفقراء وقال هو موسع على الوصي أن يعطى حيث شاء وأين شاء فإنه يحل للوصي أن يعطى من الوقف والديه وأمر أنه وقرابته وأحبته أن كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء \* رجل وقف في صحته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء بأحد شرطين أحدهما أن يصرف البعض اليهم والبعض إلى الأجانب أو الكل إلى ورثة الواقف في بعض الأوقات لأنه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن الناس أنها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكاً \* وقف في يد صاحب الأوقاف وجد في صدق ذلك الوقف أن الفاضل من غلته يصرف إلى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصرف الفاضل من عمارة الوقف وممرته إلى فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهماً ولسائر الفقراء سهماً وكل من مات منهم سقط (٣٣٠) سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقيين منهم على ما وصفاً فإذا انقضى فقراء السكة

هذا العجيفة التي يكتب فيها دعوى المتدين وشهادتهم أن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك وإن كان في بيت المال سعة ورأى أن يجعل ذلك في بيت المال فلا بأس به وفي التوازل قال إبراهيم بن أبيان يوسف رحمه الله تعالى سئل عن القاضي إذا أجرى له ثلاثون درهماً في أرزاق كاتبه وعن صحيفته وقراطيسه وأعطى الكاتب عشرين درهماً وجعل عشرة رجل يقوم معه وكاف الخوصوم العصف أيسره ذلك قال ما أحب أن يصرف شيأ من ذلك عن موضعه الذي سمي له كذا في التناخاتية \* الهدية مال يعطيه ولا يكون معه شرط والرشوة مال يعطيه بشرط أن يعينه كذا في خزائن المفتين \* ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محررم أو ممن جرت عاقبته قبل القضاء بهادته لكن هذا إذا لم تكن للقريب أولى جرت عاقبته بهادته خصومة \* وحاصل ذلك أن هدايا القاضي أنواع \* هدية عن الخصومة وليس لأن يقبلها سواء كانت بين القاضي وبين المهدي بهادته قبل القضاء أو لم تكن \* وسواء كانت بينهما قرابة أو لم تكن \* وهدية عن لخصومة له وانما على نوعين إما أن تكون بينهما بهادته قبل القضاء بسبب قرابة أو صداقة أو لم تكن أن لم تكن لا ينبغي له أن يقبلها وإن كانت بينهما بهادته قبل القضاء فإن أهدها بعد القضاء بمثل ما كان بهديه قبل القضاء فلا بأس بأن يقبلها فيحصل ذلك على المباشطة السابقة بينهما جلا لآمر المسلمين على السداد والصلاح بالقدر الممكن وإن كان أهدها زيادة على ما كان بهديه قبل القضاء فإنه لا يأخذ الزيادة قال الشيخ الإمام نقر الاسلام على البرذوي رحمه الله تعالى الآن يكون مال المهدي قد ازداد أدباً قد ازداد ماله إذا ازداد في الهدية فلا بأس بقبولها ثم إذا أخذ الهدية ولم يكن له أخذها اختاف المشايخ بعضهم قال يضعها في بيت المال وعامتهم قالوا بأنه يردها على أربابها إن عرفهم واليه أشار في السير الكبير كذا في النهاية \* وكذا في كل موضع ليس له أن يقبل كذا في الخلاصة \* وإن لم يعرف مهبداً أو عرفه إلا أنه كان بعيداً حتى تعذر الرد عليه يضعها في بيت المال \* وحديث يكون حكمها حكم اللقطة كذا في النهاية \* فإن كان المهدي يتأذى بالرد يقبل ويعطيه مثل قيمة هديته كذا في الخلاصة \* وقبل الهدية من الوالي الذي ولاه \* ولو كانت للخليفة خصومة لم يقبل هديته إلا بعد الحكم كذا في العتاية \* ولو أهدي الرجل إلى واعظ شيئاً كان له أن يقبل ويختص به كذا في المحيط \* ويجوز للأمام والمفتي قبول الهدية وإجابة الدعوة الخاصة \* وأما الكلام في دعوة القاضي فقد قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل لا بأس للقاضي أن يجيب الدعوة العامة ولا يجيب الدعوة الخاصة كذا في تناوي فاضيان \* والعصم أن المضيف لو علم أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة وإن كان يتخذها فهي عامة كذا في الكافي \* ولم يفصل في الدعوة الخاصة بين القريب وبين الأجنبي وكذا لم يفصل بينهما إذا كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء وكان يتخذ الدعوة لأجله

الذين كانوا موجودين يوم الوقف كالفقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء لأن فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف استحقوا بأعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا بأعيانهم وكان لكل سهم واحد \* ضبعة موقوفة على مسجد على أن ما يفضل من عمارة المسجد فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة للحال هل يصرف شيء من تلك الغلة إلى الفقراء تكاموا في ذلك \* والصحيح ما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يتظر أن اجتمع من الغلة ما يحتاج الضبعة والمسجد إلى العمارة بعد ذلك يمكن العمارة منها ويسبق شيء يصرف تلك الزيادة إلى الفقراء \* رجل وقف في صحته وقفاً على

الفقراء فالصرف إلى أي فقير أفضل ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الصرف إلى ولد الواقف أفضل ثم إلى قرابة الواقف ثم إلى موالى الواقف ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل المصر من كان أقرب إلى الواقف منزلاً \* وقف كان في يد الواقف وكان الواقف يفرق الأثر إلى أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض فبين شافعات الواقف وأوصى إلى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بأن الوصي يصرف إلى من كان يصرف إليه الأول لأن الظاهر أن الأول كان يصرف إلى المصرف فإن أشكل على الثاني أن الأول إلى من كان يصرف الزيادة على أقربائه ومواليه فهو يصرف إلى الفقراء \* رجل وقف ضبعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فإنه يعطى له ولعياله كفايتهم لأن كفاية العيال من كفايته \* رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون الوقف لفقراء جيرانه الملائقين وفي الاستحسان وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون الوقف لكل فقير

أول

يجمعه مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف لساكن ذون المالك ويدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه العبيد وأمهات الاولاد والمدرسون ويدخل فيه الصبيان والنسوان \* ولو كان الوقف جسر ان وقت الوقف فانتقل بعضهم الى محلة أخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم آخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جواره فالتعبير فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة \* ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما \* قال الناطقي رحمه الله تعالى في الفرق ان القرابة لا تزول وبزول الجوارف لم تكن شهادة الجار شهادة لنفسه لا لمحالة \* قال رضى الله تعالى عنه فعلى هذا شهادة أهل المدرسة بوقف المدرسة جائزة \* ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البصرة فخرج الى مكة ومات (٣٣١) بمكة فان اتخذ بمكة دارا للاقامة

قال هلال رحمه الله تعالى ينبغى أن يكون الوقف لجيرانه بمكة وان لم يتخذهم ادارا بخوار البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف الاولين \* ولو وقف على مواليه وله موال أعققتهم وأولاد الموالى وموالى الموالى كان الوقف لمواليه وأولاد مواليه ولا يكون لموالى الموالى شئ فان مات مواليه وأولاد مواليه وبقي موالى الموالى كانت الغلة لموالى الموالى استحسانا \* ولو كان للواقف موال أعققتهم وموالى الابن أعققتهم ابنته كانت الغلة لمواليه لاشئ لموالى الابن وان لم يكن له موال وله موالى الابن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطى الغلة لموالى الابن وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى اذ لم يكن للواقف أحد من مواليه ولا من أولاد مواليه يعطى لموالى الابن استحسانا \* ولو كان له

أولم يكن وذ كر القدورى أن القاضى يجب الدعوة الخاصة في الحرم وهكذا كرمش الأئمة الخلوانى في شرح أدب القاضى \* وذكر الطحاوى في مختصره أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الدعوة الخاصة من القريب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب وذ كرمش الأئمة السرخسى وشيخ الاسلام أن صاحب الدعوة ان كان من لا يتخذ الدعوة للقاضى قبل تقلد القضاء لا يجب دعوته القريب والاجنبى فيه سواء واذا كان يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مرة وبعد القضاء في كل أسبوع مرة فالقاضى لا يجب دعوته الا في كل شهر مرة وكذلك اذا كان صاحب الدعوة زادا في الباجات بعد القضاء على ما كان قبل القضاء فالقاضى لا يجب الدعوة الا ان يكون مال صاحب الدعوة قد ازداد فية درما زادا من ماله ازداد في الباجات فالقاضى يجب دعوته وهذا كله اذا لم تكن لصاحب الدعوة خصومة فاما اذا كانت لصاحب الدعوة خصومة لا يجب دعوته وان كانت بينهم قرابة أو مباسطة قبل القضاء كذا في المحيط \* وأما الدعوة العامة فان كانت بدعة كدعوة المبارأة ونحوها لا يحل له أن يحضره لانه لا يحل لغير القاضى اجابته فالقاضى أولى وان كانت سنة كولية العرس والختان فانه يجيبها لانه اجابة السنة ولا تهمه فيه كذا في البدائع \* وما يتصل بهذا الفصل الرشوة وعلم بأن الرشوة أنواع \* منها أن يهدى الرجل الى رجل مالا لا ابتغاء التودد والتعجب وهذا النوع حلال من جانب المهدى والمهدى اليه \* ونوع منها أن يهدى الرجل الى رجل مالا بسبب أن ذلك الرجل قد خوفه فيهدى اليه مالا يدفع الخوف عن نفسه أو يهدى الى السلطان مالا يدفع ظلمه عن نفسه أو عن ماله وهذا نوع لا يحل الاخذ لاحد واذا أخذ يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب وهل يحل للعطى الاعطاء عامة المشايخ على أنه يحل لانه يجعل ماله وقاية لنفسه أو يجعل بعض ماله وقاية للباقي \* ونوع منها أن يهدى الرجل الى رجل مالا ليسوى أمره فيما بينه وبين السلطان ويعينه في حاجته وأنه على وجهين \* الوجه الاول أن تكون حاجته مباحة وأنه على وجهين أيضا يحل للمهدى الاعطاء ولا يهدى اليه الاخذ \* الوجه الثانى أن تكون حاجته مباحة وأنه على وجهين أيضا \* الوجه الاول أن يشترط أنه انما يهدى اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل لاحد الاخذ وهل يحل للعطى الاعطاء فكما وفيه منهم من قال لا يحل ومنهم من قال يحل والحيلة في حل الاخذ وحل الاعطاء عند الكل أن يستأجره صاحب الحاجة يوما الى الليل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد الدفع اليه فتصح الاجارة ويستحق الاجير الاجر ثم المستأجر بالخيار ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر قالوا وهذا الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي يستأجره عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط \* كتب ليخ الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز كذا في الخلاصة \* وهل يحل للعطى الاعطاء بدون هذه

موليان كانت الغلة لهما \* وان لم يكن له الاموالى واحد كان نصف الغلة لمولاه والنصف للفقراء \* ولو كان له موال ومواليات كانت الغلة لهم بالسوية \* ولو كان له مواليات ليس معهن رجل دخلن جميعا في الامان \* ولو أن رجلا وقف ضيعة على مواليه وأولادهم ونسلهم دخل الكل في الوقف دخولا على السواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات أولاده ومديره لانه أضاف الوقف الى ما بعد الموت وهم أحار بعد موته \* ولو أقر الوقف لرجل مجهول النسب أنه مولاه وصدقه المقر له وليس للقره نسب معروف ولا ولا معروف كان له الوقف \* ولو كان له موالى العتاقة وأيضاً موالى الموالاة أسلوا على يديه ووالوه كان الوقف لموالى العتاقة \* وان لم يكن له الاموالى الموالاة كان الوقف لهم \* رجل وقف وقفا صحيحا على ساكني دار المحلة يعطى كل واحد منهم

شيامه لوما كل يوم كذا فسكر فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة لئلا يحرم عن الوقف ان كان بأوى في بيت من بيوت المدرسة لانه بعد من ساكني المدرسة اذا كان له في المدرسة ما تقام به السكنى \* ولو اشتغل في الليل بالحراسة وفي النهار بقصر في التعلم اشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا بعد من طلبه العلم لا وظيفة له من الوقف وان لم يشتغل حتى بعد من جهة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم \* أما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبه العلم فكذلك الجواب لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبه العلم شيء من الوظيفة لانه هو المقهور فان كان المتعلم لا يختلف الى الفقه ما لتعلم فان كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له أن يأخذ من الوظيفة لانه مشغول بالتعلم فان هذا من جهة التعلم وان كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ الوظيفة (٣٣٢) وان كان خارج المصر ان خرج الى مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا لا يأخذ الوظيفة

لانه صار مسافرا \* وان خرج الى بعض القسري دون مسيرة ثلاثة أيام فان أقام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا يأخذ الوظيفة \* وان كان أقل من ذلك ان كان خرج ورجاله منه بدلا لخروج للتزوة لا يأخذ الوظيفة أيضا وان كان خرجوا لا بد منه كالخروج لطلب القوت يكون ذلك عفوا ليس لغيره أن يأخذ ذبيته رجل وقف على العاوية الساكنين يبلغ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر البلقيني رحمه الله تعالى من غاب منهم ولم يسع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان بلده ولا يسلوظف فيه ولا وقفه قال الله تعالى عنه ودلت المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كما تجوز الوصية لهم ولا يجوز

الحيلة تكلموا فيه قيل لا يحمل وقيل يحمل وهو الأصح هذا اذا أعطاه قبل أن يسوى أمره أما اذا أعطاه بعد أن يسوى أمره ونجاء عن ظله فيصل للعطى الاعطاء ويحمل لا أخذ الاخذ وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* الوجه الثاني اذا بشرط ذلك صريحاً ولكن انعم لي اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وعائتهم على أنه لا يكره هذا اذا لم تكن بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب من الأسباب وأما اذا كانت بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب مهاداة أو قرابة فأهدى اليه كما كان يهدى قبل ذلك ثم ان المهدى اليه قام لصلاح أمره فهذا أمر حسن لانه مجازاة الاحسان بالاحسان وقبالة الكرم بالكرم \* ونوع آخر أن يهدى الرجل الى سلطان فيقلد القضاء له أو عملاً آخر وهذا النوع لا يحمل لا أخذ الاخذ ولا للعطى الاعطاء كذا في المحيط \*

باب العاشر في بيان ما يكون حكماً وما لا يكون وما يطل به الحكم بعد وقوعه صحيحاً وما لا يبطل

قال مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي اذا أراد الحكم أن يقول للخصمين أحكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى انه اذا كان في التقليد دخل يصير حكماً بتمكيدكما وإذا قال القاضي ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكماً من القاضي كان القاضي الامام أبو عاصم العاصري بقى بأنه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختيار الصدرا الشهيد رحمه الله تعالى وفي الخاتمة وعليه الفتوى وكان القاضي شمس الاسلام محمود الازرق جندى رحمه الله تعالى يقول لا بد وأن يقول القاضي قضيت أو يقول حكمت أو يقول أنفذت عليك القضاء وهكذا كره الناطني في واقعاته والمذكور عمة اذا أتى رجل داراً في يد رجل فقال القاضي للدمى عليه لأرى لك حقاً في هذه الدار فهذا لا يكون حكماً وهكذا كان بقى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وكان يقول اذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدودة فقال القاضي للدمى عليه (١) (أين محمود باين مدعى ده) فهذا لا يكون حكماً من القاضي وينبغي أن يقول (٢) (حكم كردم باين محدود مران مدعى را) والصحيح أن قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وأن قوله ثبت عندى يكفي وكذلك اذا قال ظهر عندى أو قال صح عندى أو قال علمت فهذا كله حكم \* وإذا قال القاضي بعد ما قضى في حادثة رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك وفي الخلاصة أو قال أبطلت حكى وفي المحيط أو قال وقعت على تلييس الشهود وأراد أن يبطل حكمه لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ماض على (١) اعط هذا المحدود لهذا المدعى (٢) حكمت به هذا المحدود لهذا المدعى

مصرف الزكاة اليهم وهكذا قال الشيخ الامام القاضي أبو زيد الدبوسي رحمه الله تعالى **فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها** قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اذا لم يترك الواقف في صلح الوقف اجارة الوقف فرأى القيم أن يؤجرها ويذرعها مزارعة فما كان أدر على الوقف وأنفع للفقراء فعمل الآن في الدور لا يؤجر أكثر من سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رأى تصرفه في الملاك على طول الزمان يرعه ما لكافلا يؤجر الدوراً أكثر من سنة \* أما في الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يؤجرها أكثر من سنة \* وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث سنين مرة كان له أن يؤجرها مدة يتمكن المستأجر من الزراعة هذا اذا لم يكن الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة فان كان شرط ذلك والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وكانت اجارتها أكثر من سنة أدر للوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي



حتى يؤجرها القاضي أكثر من سنة لأن هذا أنفع للوقت والقاضي ولاية النظر للفقراء والغائب والميت فإن كان الواقف قد كفي صل الوقت أن لا يؤجر أكثر من سنة إلا إذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من سنة إذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج إلى المرافعة إلى القاضي لأن الواقف أذن له بذلك ولأن القيم أجردا للوقت خمس سنين قال الشيخ الإمام أبو القاسم البلخي رحمه الله تعالى لا يجوز إجارة الوقت أكثر من سنة إلا امر عارض يحتاج إلى التحيل لاجرة بمحال من الأحوال وقال الفقيه أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا لا تقول بفساد هذه الإجارة إذا أجمدة طويلة لكن الحاكم يتصرف فيه فإن كان ضررا للوقت أبطلها \* وهكذا قال الإمام أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى أنه كان يجير إجارة الوقت ثلاث سنين من غير فصل بين الدار والارض إذا لم يكن الواقف شرطا أن لا يؤجر أكثر من سنة وعن الإمام أبي حفص البخاري رحمه الله تعالى أنه كان يجير إجارة ٣٣٣ الضياع ثلاث سنين فإن أجزأ أكثر من ثلاث سنين اختلق وافية

قال أكثر من شيخ بلغ رحمه الله تعالى لا يجوز \* وقال غيرهم يرفع الامر إلى القاضي حتى يطله وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فإن احتاج القيم أن يؤجر الوقت إجارة طويلة قالوا الوجه فيه أن يعقد عقودا مترادة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الاول لازمالا ناجزا والثاني غير لازم لانه مضاف \* قال رضي الله عنه (١) وكان فيما قالوا نظر فانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف \* وذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الإجارة المضافة تكون لازمة في إحدى الروايتين

حاله إذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود وظاهرة وفي فتاوى النسفي رحمه الله تعالى عبد ادعى حرية نفسه وقضى القاضي بها بينة أقامها العبد ثم قال العبد كذبت أنا عبد هذا الرجل هل يبطل القضاء بالحرية فلا رواية لهذه المسئلة في شيء من الكتب قالوا ينبغي أن لا يبطل القضاء وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى القاضي بالمال للدعي بالبينة ثم قال المدعي كنت كذبا فيما ادعيت حيث يبطل القضاء وإذا قال المدعي بعد القضاء المقضي به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما إذا قال لم يكن ملكي لأن قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة في الملك للحال تتفاوت من الأصل بخلاف قوله لم يكن ملكي \* المقضي له إذا قال ما قضى به لي فهو حرام لي وأمر انساني أن يشتري ذلك له من المقضي عليه فهذا يبطل الحكم كذا في التتارخانية \* لو أقام رجل البينة على أن هذه العين له بسبب الشراء والارث ثم قال لم تكن لي قط أو لم يقبل قط لم تقبل بينته ويبطل القضاء أما لو قال هذه ليست ملكي لا يبطل القضاء كذا في الخلاصة \* تكذيب المشهود له الشهود ونفسه يابى قبل القضاء يمنع القضاء وتكذيبه ونفسه يابى بعده القضاء يبطل القضاء على ما هو اشارات الأصل والجامع وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول تنسيق المشهود له الشهود وبعبء القضاء لا يبطل القضاء وظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أن ما قاله القاضي الإمام مخالف لأشارات الجامع وليس كذلك لأن المراد مما ذكر في الجامع تنسيق ينشأ من تكذيب المشهود له وأنه يوجب بطلان القضاء كما يمنع جواز القضاء والمراد مما قاله القاضي الإمام نفس التنسيق بأن قال هم زناة هم شاربو الخمر لا تنسيق ينشأ من التكذيب ونفس التنسيق لا يمنع القضاء كما لا يبطل القضاء كذا في الملتقط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وإذا قضى القاضي بالدار للدعي بينة أقامها فافرق المقضي له بالدار أن الدار دار فلان لاحق له فيها وصدقه فلان في ذلك فقال المقضي عليه للقضي له قدأ كذبت شاهدك حين أقررت أمه فلان لاحق لك فيها وأقررت بخط القاضي في قضائه فرد الدار على أوقعتها فالقضاء ماض على حاله ولا سبيل للقضي عليه لا على الدار ولا على المقضي له ولولم يزل على هذا الوجه ولكن قال بعد القضاء هذه الدار فلان ولم تكن لي قط بدأ بالاقراء فلان ثم بالنفي عن نفسه أو بدأ بالنفي عن نفسه ثم بالاقراء فلان بأن قال هذه الدار لم تكن لي قط وانما هي لفلان فان صدقه المقر له في جميع ذلك رد الدار على المقضي عليه في جميع ذلك ولا شيء على المقر للقر له وأما إذا صدقه المقر له في الاقرار وكذبه في النفي بأن قال المقر له الدار كانت للقر وهما لي بعد القضاء وقبضتهما منه ذكر في الكتاب أن الدار تدفع إلى المقر له وهذا الجواب ظاهر فيما إذا بدأ بالاقراء ثم بالنفي لانه

\* وهو الصحيح وذكروا أيضا القيم إذا احتاج إلى التحيل لاجرة يعقد عقودا مترادة على نحو ما قالوا وأجمعوا على أن الإجارة لا تخل في الإجارة المضافة بشرط التحيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه \* وصي اليتيم وأمتولى الوقف إذا أجزأ أو منزلا لليتيم بدون أجر المثل قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى على أصل أصحابنا ينبغي أن يكون المستأجر غاصبا لأن انخفاف رحمه الله تعالى ذكر في كتابه أنه لا يصير غاصبا ويلزمه أجر المثل فقبل له أنفق بهذا قال نعم ووجه ما قاله ذلك أن المتولي والوصي أبطل بتسميتهما ما زاد على المسمى إلى تمام أجر المثل وهما لا يمكن أن لا يطل فيجب أجر المثل كالو أجر أو لم يسميا شيئا \* وقال بعضهم بأن المستأجر يصير غاصبا عند من يرى غصب العقار فلم ينتفض شيء من المتزل وسلم كان على المستأجر الأجر المسمى لا غير والفتوى على ما ذكرنا أولا أنه يجب أجر المثل على كل حال \* وعن القاضي الإمام أبي الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى في هذا قال رجل غصب دار صبي أو غصب وقفا كان عليه أجر المثل

فاذا وجب أجر المثل ثمة فما ظنك في الاجارة باقل من أجر المثل \* رجل استأجر أرض ووقف ثلاث سنين باجر معلومة هي أجر مثلها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت رغائب الناس فزاد أجر الارض قالوا ليس للمتولى أن ينقض الاجارة لنقصان أجر المثل لان أجر المثل انما يعتبر وقت العقد ووقت العقد كان المسمى أجر المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك \* وقف على أرباب وأحدهم متولى فآجره من رجل ثم مات هذا المتولى لا تبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت العاقد كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة \* متولى الوقف اذا تقبل أراضى الوقف لنفسه من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا قبلها من القاضي لنفسه فبتم العقد باثنين \* رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حافوتاً ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد أن يخرج الباقي من الحافوت يتطران كانت أجرة المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت ٣٣٤ مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء

لا يضرب بالارض كان لصاحب البناء أن يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضرب بالوقف ليس له أن يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى أن يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنياً والى قيمته منزوعاً أيهما كان أقل يتملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفاً للارض وان كان رفع البناء يضرب بالارض فإلى المتولى أن يدفع اليه القيمة ويترك البناء لا يجبر المتولى بل يسترض صاحب البناء الى أن يتخلص ماله فيأخذ \* متولى الوقف اذا أجرة من رجل سنين معلومة ثم مات المأجر ثم المستأجر قبل انقضاء المدة فزاع ورثة المستأجر الارض بذرههم قال الشيخ الامام الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الغلة تكون

يدعى بطلان الاقرار بعد صحته ظاهراً والمقر له كذبه في بطلان اقراره فلم يطل اقراره وبضمن قيمة الدار في هذا الوجه للقضى عليه لان في زعمه أنه صاحب الدار وقد عجز عن تسليمها بسبب اقراره الاول فبضم قيمتها كما لو انهدمت مشكل فيما اذا بدأ بالنفي وفي هذا الوجه ينبغي أن لا يصح اقراره لانه لم يبدأ بالنفي فقد بدأ كذباً ثم شهد وادعى أن الدار من الاصل له وقد أقر أنها ليست له من الاصل وأقر بطلان القضاء وان الدار ملك للقضى عليه فاذا قال بعد ذلك ولكنك الفلان جعل مقرعك الغير فينبغي أن لا يصح اقراره والجواب أن تصح اقراره واجب ما أمكن وأمكن تصحيح اقراره بنقـديم اقراره على النفي والتقديم والتأخير شائع في الكلام فقد صدقنا اقراره تصحها ولكن يجب أن يكون قوله ولكنك الفلان موصولاً بالنفي لانه انما يقدم الاقرار ويؤخر تصحيحها اذا كان الكلام بعضه موصولاً ببعض قالوا ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان المقر له اذا قال وهما لي بعد القضاء وقبضتها منه فهي لي بالهبة انما يصح هذا اذا غاب عن مجلس القضاء حتى أمكن للقاضي تصديق المقر له فيما ادعى من الهبة فاما اذا كان هذا في مجلس القضاء فقد علم القاضي بكذبه لانه لم يجز بينهما هبة فينبغي أن لا يصح اقرار المقر في هذا الوجه قالوا أيضاً قول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان القاضي يقضى بقيمة الدار للقضى عليه على المقر له قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومنهم من قال هذا قول الكل ولو قال المقر له هذه الدار ليست لي انما هي لفلان فهذا وما لو قال هذه الدار لفلان لاحق فيهما سواء حتى لا يبطل قضاء القاضي بالدار للقضى له وفي الجاه أ يضار رجل في يديه دار جارية رجل وادعى أنها كانت لايه مات وتركها لثلاثة وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى أنها داره اشتراها من أبي المقر له في حال حياته وصدقه المقر له بذلك فان الدار تردت على المقر له عليه ويبطل القضاء ويقال للمدعى الشراء أقم البينة على المقر له أنها كانت لابي المقر له وأنتك اشتريتها منه فان أقام البينة على هذا الوجه قضى بالدار له وما لا فلا كذا في المحيط \*

#### الباب الحادى عشر فى العدوى (١) وتسمير الباب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك

واذا تقدم رجل الى القاضي وادعى على رجل حقا والقاضي لا يعرف أنه محق أو مبطل فأراد الاعداء على خصمه يريد أنه طلب من القاضي أن يحضر خصمه فهذا على وجهين \* الاول أن يكون المدعى عليه (١) قوله العدوى هي طلبك الى واليعديك على من ظلمك أى ينتقم منه يقال استعديت الأمير على فلان فاعدنى أى استعنت به عليه فاعدنى والاسم منه العدوى وهي المعونة كذا في المختار اهـ مصححه

لورثة المستأجر وعليهم نقصان الارض ان انتقصت الارض بزاعتهم بعد موت المستأجر وبصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للوقوف عليهم الارض في ذلك لان الضمان يدل عن نقصان الارض وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض لا في عين الارض \* متولى الوقف اذا قرب موته ووفى التولية الى غيره جاز لانه بمنزلة الوصى والوصى أن يوصى الى غيره \* المتولى اذا استأجر رجلاً في عمارة المسجد بذرههم ودانق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامناً جسيماً ما نقداً لانه لا زاد في الاجر أكثر مما يتغابن الناس فيه يصير مستأجر لنفسه دون المسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان ضامناً \* المتولى اذا أمر المؤذن أن يخدم المسجد وسمى له أجر معلوم لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح الاجارة لانه عك الاستئجار لخدمة المسجد ينظر ان كان ذلك أجر عمله أو زيادة يتغابن فيها الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد حل للمؤذن أخذه وان كان الاجر

زيادة على ما يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للتولى لانه لا يمكن الاستجار للمسجد بغير فاحش واذا أدى الاجرم من مال المسجد كان ضامنا وان علم المؤذن بذلك لا يحل له أن يأخذ من مال المسجد \* رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيراً فلا يجوز وان كان المؤذن فقيراً تجاوز القرية والصدقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز أيضاً وان كان فقيراً أو الحيلة في ذلك أن يكتب في صدق الوقف وقف هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو الحلة فإذا خرب المسجد أو الحلة بعد ذلك تصرف الغلة إلى فقراء المسلمين أما إذا قال وقف على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز كقولنا أوصيت بثلث مالي لواحد من عرض الناس لا يجوز فقير سكن داراً موقوفة على الفقراء بآجرة وترك المتولى ما عليه من الاجر بحصته من الوقف على ٣٢٥ الفقراء جاز كالتوكيل الامام خراج الارض

على من له حق في بيت المال بحصته \* متولى الوقف اذا أجزدار الوقف كان له أن يحتال بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون ملياً وان أخذ كفيلاً بالاجر فهو أولى بالجواب والقاضي اذا أجزدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يطل الاجارة كالا يطل بموت المتولى أو التوكيل في الاجارة \* وكذا الوصايا بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يطل الاجارة \* ثم ما وجب من الغلة الى أن مات هذا الموقوف عليه بصرف الى كل واحد منهم حصته وحصة الميت تصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهو يكون لمن بقي وكذا الوصايا بعضهم بعد موت الاول بمدة فهو على هذا القياس \* رجل وقف داراً على قوم بأعيانهم وجعل آخره للفقراء ثم ان المتولى أجزدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لان حق

في المصر وانه على وجهين أيضاً \* الاول أن يكون المدعي عليه رجلاً صحيحاً وأمرأة صحيحة برزة (٢) تحالط الرجال وفي هذا الوجه القياس أن لا يعديه وفي الاستحسان يعديه والاعدام على نوعين أحدهما أن يذهب القاضي بنفسه والثاني أن يبعث من يحضره ورسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كلا النوعين الا أن في زماننا القاضي لا يذهب بنفسه \* الوجه الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كان المدعي عليه في المصر الا أنه يكون المدعي عليه مريضاً وأمرأة مختدرة وهي التي لم يعمد لها الخروج فالقاضي لا يعديهما وتسكن المشايخ في مقدار المرض الذي لا يعديه القاضي قال بعضهم أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه والمشي على قدميه ولو حل أو ركب على أيدي الناس يزاد مرضه وقال بعضهم أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه الحضور بالركوب وحمل الناس من غير أن يزاد مرضه وهذا القول أدق وأصح ثم اذا لم يحضرهما يعني المريض والمختدرة ماذا يصنع القاضي فالمسئلة على وجهين \* ان كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف يبعث خليفته اليهما فيقضي بينهما ما وبين خصومه وان لم يكن القاضي مأذوناً بالاستخلاف يبعث القاضي اليه أميناً من أمنائه فقيماً ويبحث معه شاهد دين عدلين حتى يجبر القاضي بما جرى كذا في الذخيرة \* وانما يبعث شاهدين ممن يعرفان المرأة والمرضى كذا في المحيط \* وينبغي للقاضي اذا بعث الامين أن يبين له صورة الاستخلاف وكيفيته حتى اذا أتكلم المدعي عليه حلفه على ما هو رأى القاضي والناس مختلفون في كيفية الاستخلاف ولهذا قال يبين له ذلك ثم اذا ذهب الى المدعي عليه فالامين يجبره بما ادعى عليه فان أقر بذلك أشهد عليه شاهدين بما أقر به وأمره أن يوكل وكلا يحضر معه مجلس القاضي يشهد عليه شاهدان بما أقر به بحضرة وكيله فيقضي القاضي عليه بحضرة وكيله وان أتكلم فالامين يقول للمدعي أنك بينة فان قال نعم بأمر المدعي عليه أن يوكل وكلا يحضر مع خصمه مجلس القاضي وتقام عليه البيعة بحضرة وكيله وان قال ليس لي بينة فالامين يحلف المدعي عليه فان حلف أخبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمنع المدعي من الدعوى الى أن يجدينته وان نكل عن البيعة ثلاث مرات أمره بالامين أن يوكل وكلا يحضر مع خصمه مجلس الحكم ويشهد عليه الشاهدان بكوله ويقضي القاضي عليه بالتسكول هكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي \* هذا اذا كان المدعي عليه في المصر فما اذا كان المدعي عليه خارج المصر وهو الوجه الثاني من هذا الفصل وانه على وجهين أيضاً الاول أن يكون قريشاً من المصر والجواب فيه كالجواب فيما اذا كان في المصر فيه يدعيه بمجرد الدعوى استحساناً وان كان بعيداً من المصر وهو الوجه الثاني لا يعديه والقاصل بين القريب والبعيد أنه اذا كان بحيث لو استكر

(٢) قوله برزة أي بارزة كافي القاموس اه

الموقوف عليهم في الغلة لا في رتبة الدار رجل يني في أرض الوقف بناءً أو نصب باباً أو نوى عند البناء أنه يني للوقف يصبر وقفاً وان لم يصبر وقفاً حائطين دارين أحدهما وقفاً نهدم الحائطين بناء صاحب الدار في حداثا الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يجوز ولا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة \* وكذا لو أعطاه قيمة البناء مرضاً لا يجوز لانه لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء من دار الوقف \* حائط من الوقف مال على حائط لرجل ومال الثاني على ثالث وتعلقت الحوائط وأبي القيم أن يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحائط تلك الغلة كان لصاحب الحائطين أن يأخذ القيم بأقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وإزالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل تلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الامر الى القاضي ليأمر القيم بالاستدانة \* حائط أصله وقف وعمارة لرجل فأبي صاحب العمارة أن يستأجر أصل الحائط بآجر المثل قالوا ان كانت العمارة لورقة

يستأجر الاصل باكثر مما يستأجره صاحب البناء يكاف صاحب البناء برفع البناء يؤثر الاصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر \* دار الرجل فيها موضع مقدار بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف فارد صاحب الدار ان يستأجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم لا يجوز للقيم أن يؤاجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف \* وان لم يكن لذلك الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة \* رجل باع اثجارا من أرض الوقف ثم اجر الارض من مشتري الاشجار قالوا ان باع الاشجار بعروقهها دون الارض ثم اجر الارض مدة جازت الاجارة وان باع الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم تصح اجارة الارض لان موضع الاشجار مشغول بملك الاجر وهذا لا يخص بالوقف المتولى اذا اجر الوقف بشئ من العروض والحيوان بعينه ٣٣٦ قيل بأنه يجوز بالاخلاف بخلاف بيع الوكيل \* وكذا الوكيل بالاجارة اذا

من أهله أمكنه أن يحضر مجلس الحكم ويجيب خصمه ويبيت في منزله فهذا قريب فان كان يحتاج الى أن يبيت في الطريق فهذا بعيد كذا في الذخيرة \* ثم اذا كانت المسافة بعيدة اذا ادعى المدعي كيف يصنع القاضي اخلف المشايخ فيه منهم من قال يأمر المدعي بأقامة البيعة على موافقة دعواه ولا تكون هذه البيعة لاجل القضاء وانما تكون لاجل الاحضار والمستور في هذا يكفي فانما أقم امر انسانا أن يحضر خصمه فاذا حضره أمر المدعي بأعادة البيعة فاذا أعادته ظهرت عدالة الشهود قضى به عليه ومنهم من قال يحلفه القاضي فان نكل أقامه من مجلسه وان حلف امر انسانا أن يحضر خصمه والاول أصح وعليه أكثر القضاة كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* وان أرسل القاضي الى المدعي عليه من يحضره فلم يجده فقال المدعي للقاضي انه توارى عني وسأل التسمير والختم على باب داره فقال القاضي يكلفه بأقامة البيعة على أنه في منزله فان جاءه شاهدان يشهدان أنه في منزله قال القاضي يسأله حامن أين علمتما فان قالارأيانه في اليوم أو أمس أو منذ ثلاثة أيام قبل القاضي ذلك ويسمروا بأمر بالتختم كذا في المحيط \* ويجعل بيته عليه سجنا ويسد عليه أعلاه وأسفله حتى يضيق عليه الامر فيخرج كذا في الظهيرية \* وان كانت الرؤية قد تقادمت لا يقبل ذلك ثم ما جعل مازاد على ثلاثة أيام متقادما قال شمس الأئمة الحلواني العجيج أن ذلك مفوض الى رأي القاضي وان تقادمت رؤية الشاهدين إلا أنه كان لا يمكن للمدعي الدعوى لتأخر خروج قرعته بأن كان القاضي أقرع بين الخصوم ليعلم كل واحد دونه دعواه يقبل ذلك منه. فان قال الخصم للقاضي بعد ما ختم الباب ومضى أيام انه قد جلس في الدار ولا يحضر فاقض بى عنه وكى لا أقم عليه البيعة فان أبى يوسف رحمه الله تعالى كان يقول القاضي يهت رسولاً ينادى على بابه ومعه شاهدان فينادى الرسول على باب الخصم ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان ان القاضي يقول احضر مع خصمك فلان بن فلان مجلس الحكم والانصب عنك وكى لا وقبلت البيعة عليك بحضوره وكى لا فافعل ذلك ولم يحضر نصب القاضي عنه وكى لا وسمع البيعة عليه وأمضى الحكم عليه بحضوره وكى لا قال الخصاف في أدب القاضي وقال غير أبى يوسف رحمه الله تعالى لا أرى أن أنصب عنه وكى لا فدين أن هنالك مخالفا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولم يذ كر المخالف فقبل المخالف أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا محمد رحمه الله تعالى فقد روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى مثل قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وكان القاضي الامام أبو على النسفي رحمه الله تعالى يقول رأيت في بعض روايات النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وفي الكبرى وكان هذا فاصلا متفقا عليه أن القاضي ينصب له وكى لا يقضى بحضوره من وكى له وفي الخاتمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا

اجر بكييل أو موزون أو عروض أو حيوان قيل بأنه لا يجوز بالاخلاف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في زماننا تكون الاجارة على الاختلاف أيضا لان المتعارف الاجارة بالدراهم والدينارين \* الموقوف عليه اذا اجر الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر له بأن لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له أن يؤاجر الدور والخوانيت \* وان كان الوقف أرضا ان كان الواقف شرط البداة بالخراج أو العشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يؤاجر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد فيكون شرط الواقف ولو لم يكن الواقف شرط البداة عاذا كرنا فاجر الموقوف عليه

الارض وزرعها لنفسه ينبغي أن يجوز ويكون اخراج والمؤنة عليه \* وكذا لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين في فتماها أو ثلاثة فتماها أو أخذ كل واحد أرضا لزعه لنفسه لا يجوز \* وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الارض عشرة جازت مهاباتهم وان كانت خراجية لا تجوز لان العادة في الاراضى الخراجية الموقوفة أنهم يشترطون البداة بالخراج فلو جاز فتماها لم يكن الخراج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه فكان فيه تغيير شرط الواقف وعن الفقيه أبى جعفر رحمه الله تعالى أنه قال احتال بعض الناس في زماننا أن يكتب في صلح اجارة الوقف ان الواقف وكل فلانا باجارة هذا الضيعة من فلان في كل سنة تمنى ما أخرجه من الوكالة فهو وكى له وأراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الا ان يبطل هذه الوكالة كما يبطل الاجارة الطويلة صيانة للوقف عن البطلان وقد اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى في الرجل اذا وكل وكى لا على أنه متى

أخرجهم عن الوكالة فهو وكيله قال نصير رجعه الله تعالى تجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا تجوز وإنما اختلفوا  
لاختلاف تفسير هذا الشرط فمحمد بن سلمة رحمه الله تعالى فهم من هذا الكلام أنه متى أخرجهم عن هذه الوكالة فهو وكيله بهذه الوكالة وهذا  
مخالف للشرع لأن حكم الوكالة في الشرع أن لا تكون لازمة ويرد عليها الغزل ونصير رجعه الله تعالى فهم من هذا الكلام أنه متى أخرجهم  
عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبلة ولو صرح بذلك كان جائزا \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لو صرح بذلك إنما تجوز  
الوكالة في غير الوقف أما في الوقف وان صرح بذلك فإنا بطلناه صيانة للوقف عن البطلان ثم غير الوقف إذا جازت الوكالة بهذا الشرط فان  
أراد أن يخرجهم عن الوكالة ينبغي أن يقول رجعت عن قولي متى ما أخرجتكم عن الوكالة فأنت وكيل فيصير رجوعه عن الوكالات المتعلقة  
ثم يقول أخرجتكم عن الوكالة \* أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية (٣٣٧) بالثلث أو بالنصف وفيها كما من جهة قاضي

البلدة فاستأجر رجل من  
الحاكم هذه الأرض سنة  
بدراهم معلومة فلما أدرك  
الزرع جاء المتولى وطلب  
حصة الوقت من الخارج  
قال بعضهم سم للتولى أن  
يأخذ حصة الوقت من  
الخارج على عرف أهل  
القرية لأن قاضي البلدة ان  
كان جعل المتولى متوليا  
قبل تقلب الحاكم أو كان  
متوليا من جهة الواقف  
لا تدخل تولية الحاكم في  
تقلده \* وان كان قاضي  
البلد جعل المتولى متوليا  
بعد ما قلنا الحاكم الحكومة  
فقد أخرج الحاكم عن الولاية  
على تلك الأرض فلا تصح  
إجارة الحاكم ويجعل  
وجودها كعدمها فحق  
زرعها المستأجر يصير كأن  
المتولى دفعها زراعة على  
ما هو المتعارف في تلك  
القرية فكان للتولى أن  
يأخذ ذلك من الخارج \*  
رجل غصب أرضا موقوفة

في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب اليه على الخصم فان القاضي وكل عنه على نحو ما قلنا كذا  
في التتارخانية \* في نوادر هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في سلطان لا يملك حق ولا يملك  
الى القاضي فأخبرني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل البصرة قال يومئذ ذلك  
أن يبعث القاضي رسولا اليهم قبله ينادي على يابه ان القاضي يقول أجب خصمك بذلك أما فان  
أجاب والاجعل القاضي لذلك السلطان الذي أبي أن يجيب وكلا فيخاصم هذا المدعي فقلت له فهل أنت  
تجعل له وكلا قال نعم فقلت أفلا تكون قضيت على الغائب فقال لا وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعمل  
بالاعداء كذا في الذخيرة \* وأما الهجوم على الخصم وصورته أن يكون لرجل على رجل دين فتواري  
المديون في منزله وتبين ذلك للقاضي فيبعث أميين من أمنائه ومعهم ما جماعة من أعوان القاضي ومن  
النساء الى منزله بغتة حتى يجمعوا على منزله ويقف الاعوان بالباب وحول المنزل وعلى السطح حتى لا يتمكن  
الهرب ثم تدخل النساء المنزل من غير استئذان وحشمة فيأمرن حرم المطلوب حتى يدخلن في زاوية ثم يدخل  
أعوان القاضي ويفتشون الدار غرفها وما تحت السرر حتى إذا وجدوه أخرجهوا وإذا لم يجدوه يأمرون  
النساء حتى تفقشن النساء فر يما تزيين النساء فهذا هو صورة الهجوم فإذا طلب المدعي ذلك من القاضي  
هل يفعله القاضي قال صاحب الاقضية وسع فيه بعض أصحابنا رحمه الله تعالى قالوا أراد به أبا يوسف رحمه  
الله تعالى فقد روى عنه أنه كان يفعل ذلك في زمن قضائه وقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى مثل هذا  
أيضا وأصل ذلك ما روى عن عر رضي الله تعالى عنه أنه هجم على بيت رجلين أحدهما قرشي والاخر ثقيفي  
بلغه أن في بيته ما شرابا فوجد في بيت أحدهما دون الاخر وعن هذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى لا بأس  
بالهجوم على بيت المفسدين والدخول فيه من غير استئذان إذا سمع منه صوت فساد لا مبر بالمعروف والنهي  
عن المنكر قال شمس الأئمة الحوافي ظاهر المذهب عندنا أنه لا يجوز الهجوم للقاضي كذا في المحيط \* وان  
رأى القاضي أن يعطى المدعي طينة أو خاتما أو قطعة قرطاس لا يجوز الهجوم للقاضي كذا في المحيط \* وان  
في خارج المصروف في المصير يبعث الأشخاص وقال الخصم رحمه الله تعالى على قلب هذا كذا في الخلاصة  
\* والقضاة في هذا مختلفون بعضهم اختار دفع طينة وبعضهم اختار قطعة قرطاس وبعضهم اختار دفع  
الخاتم ولو أعطاه القاضي طينة أو خاتما أو ذهب به الى الخصم وأراه ينبغي له أن يقول للخصم هذا خاتم  
القاضي فلا بدعوى أن تعرفه فان قال نعم أعرفه ولكن لا أحضر أشهد المدعي على ذلك شاهدين حتى  
يشهدا عند القاضي بتمذه فإذا شهد بذلك بعث القاضي من يحضره أو يستعين في ذلك بالوالي واختلف  
العلماء في أجره المشخص بعضهم قال هي في بيت المال وبعضهم قال على المتمرد كذا في الذخيرة \* هو الصحيح

(٣٤ - فتاوى ثالث) على الفقراء أو على وجه من وجوه البركان للقيم أن يستردا من الغاصب فان كان الغاصب زادا في الأرض  
من عنده ان لم تكن الزيادة ما لا متقوم ما بان كرب الأرض أو حفر النهر أو التي فيه السريقين واختلط ذلك بالتراب فصار بمنزلة المستهلك فان القيم  
يستردا الأرض من الغاصب بغير شيء \* وان كانت الزيادة ما لا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقطع الاشجار ورد  
الأرض ان لم يضر ذلك بالوقف وأن أضر بالوقف بأن تحرق الأرض بقطع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء ويقطع  
الاشجار إلا أن القيم يضمن قيمة القرامس مقموعة وقيمة البناء من نوعا ان كان للوقف غلة في هذا المتولى تكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف  
غلة يتوابع الوقف فيعطى الضمان من ذلك \* وان اختار الغاصب قطع الشجر من أقصى موضع لا يخرّب الأرض فله ذلك ولا يجبر على أخذ  
القيمة ثم يضمن القيم ما بقي في الأرض من الشجر ان كانت له قيمة \* وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى وعجز المتولى عن

الاسترداد أو أراد الغاصب أن يدفع قيمتها كان المتولى أن يأخذ القيمة أو يصلحها على شيء ثم يشتري بالمال أو من الغاصب أرضاً أخرى فيجعلها وقفاً على شرائط الأول لأن الغاصب إذا جدد الغصب يصير بمنزلة المستأجر يأخذ القيمة \* رجل غصب أرضاً موقوفة قيمتها ألف ثم غصب من الغاصب رجل آخر بعدما ازدادت قيمة الأرض وصارت تساوي أثنى درهم فإن المتولى يتبع الغاصب الثاني إن كان ملياً على قول من يرى جعل العقار مضموناً بالغصب لأن تضمين الثاني أنفع للوقف \* وإن كان الأول أملاً من الثاني يتبع الأول لأن تضمين الأول يكون أنفع للوقف وإذا اتبع القسم أحدهما يرى الآخر عن الضمان كذلك إذا اختار تضمين الغاصب الأول أو الثاني يرى الآخر المتولى إذا رهن الوقف بدين لا يصح \* وكذلك أهل الجماعة إذا رهنوا فإن سكن المرتهن الدار قال بعضهم عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن نظر للوقف \* وكذلك (٣٣٨) متولى المسجد إذا باع منزلاً موقوفاً على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى

وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل \* أرض وقف في يده كآريه فطن فسرق القطن فوجدهه الآخر في منزل رجل وأخذ صاحب المنزل وخاصمه إلى القاضي فقال صاحب المنزل ضمت لأن أعطيك مائة من من القطن قالوا إن كان صاحب المنزل أعطاه خوفاً من هتك الستر لا يحل له أن يأخذ لأن ذلك رشوة وإن علم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر جاز له أن يأخذ فإن علم أنه سرق أقل من مائة من لا يجوز له أن يأخذ إلا مقدار ما يعلم يقيناً أنه سرق \* أكار تناول من مال الوقف فصلح به المتولى على شيء والا كازغى لا يجوز له الحط من مال الوقف وإن كان فقيراً جاز ذلك والله تعالى أعلم

كذا في فتاوى قاضيان \* أمام مائة الموكل وهو الشخص الذي أمره القاضي بإزالة المدعى عليه لأخراجه ذكر القاضي الإمام صدر الإسلام أنه على المدعى عليه وعليه بعض القضاة وبعض مشايخنا على أنها على المدعى وهو الأصح ثم إذا حضر المدعى عليه مجلس القضاء فالتقاضي بأمر المدعى بإعادة البيعة على عزمه فإذا أعاد البيعة عاقبه على ما صنع من التزود واسامة الإديب وكذلك لو كان المدعى عليه في الابتداء قال أحضر ثم لم يحضر إلا أنه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه في الصورة الأولى ثم لا يشترط التعديل في هذه الشهادة يعني في الشهادة على التزود والمستور يكتفي وهذا قول الخصاف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يشترط التعديل وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وفي الخاتبة وكذا إذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الخصم ولم يجب ولم ير دلالة ظهر تغيبه وفي الفتاوى العنانية وإذا حضر عزمه بضرب أو حبس على حسب حاله على ما يرى ولو كان القاضي من الابتداء أمر المدعى أنه يأخذ طينتين عند الأمير لا حضار المدعى عليه فذلك جائز وفي الفتاوى من أراد أن يستوفي حقه في باب السلطان ولا يذهب إلى باب القاضي فهو مطلق فيه شرعاً ولكن لا يفتي به وبعض مشايخ زماننا على أنه انما يطلق له في ذلك إذا ذهب إلى القاضي أو لا ويجوز عن استيفاء حقه من جهة أمال أو أراد الذهاب إلى باب السلطان أو لا يطلق له في ذلك وبه يفتي وإذا ذهب إلى باب السلطان والتمس جوب دار الحضار خصمه وأخذ جوب دار من خصمه زيادة على الرسم هل للخصم أن يرجع بالزيادة على المدعى ينظر أن ذهب المدعى إلى القاضي أو لا ويجوز عن استيفاء حقه من جهة القاضي لا يرجع للخصم بالزيادة على المدعى وإن لم يذهب إلى القاضي أو لا يرجع وإذا كان المدينون يسكنون في دار باجر ومطالبه الغريم بالخروج إلى باب الحاكم فامتنع فالقاضي هل يسمر الباب يختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه يسمر وفي مجموع النوازل وإذا كان المدينون يسكنون في دار برز وجسه وأبي الخروج إلى الحاكم فالقاضي يسمر الباب عليه لأن العبرة في هذا الباب بالسكنى حتى لو ثبت عند القاضي أنه نقل الامتعة عنها ولم يبق ما كافئها لا يسمر الباب وفي الجامع الصغير ومثل عن دار بالشركة بين وروثة ولا آخر دعوى على أحد الشركاء فاستغاث الطالب بالسلطان حتى يسمر الباب هل لسائر الشركاء أن يرفعوا إلى الحاكم لرفع السمار قال أبو القاسم الصغري رفع لأن التسمر على باب دار مشترك لأجل واحد منهم يعزل عن العدل وفي الخاتبة ولو ادعى على صبي محجور حقاً فإن لم تكن له ينسب على ما ادعى لا يحضره القاضي كذا في التارخانية

الباب الثاني عشر فيما يقضى القاضي فيه بعلمه وما لا يقضى فيه بعلمه وفي القضاء بأقل من شهادة اثنين

فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه \* رجل غصب ضيقة موقوفة فخاصمه المصوب منه فأقام البيعة قبلت بيته ويرد القاضي عليه الضيقة أجمعاً أم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يصير وقفاً قبل الإخراج إلى المتولى فكان له ولاية الاسترداد \* وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إن لم يصروا وقفاً قبل التسليم إلى المتولى كان هو أولى بها \* صاحب الأوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمر الوقف فيقضي بالبيعة أو بالنكول إن كان السلطان ولا مذكراً نصاً أو كان معلوماً ذلك دلالة جازلانه بمنزلة القاضي في ذلك وإن لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصماً \* وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن الانتزاع من فادى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم أنه يبيع الوقف من الغاصب وسلمه إليه فأنكر المدعى عليه فأراد المدعى تحلفه قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى له ذلك فإن نكل عن البيعة أو قامت عليه البيعة يقضى عليه بقيتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيقة أخرى فتكون على سبيل الوقف الأول لأن العقار يضمن بالبائع والتسليم عند الكل لأن



البيع والتسليم اسم لال \* رجل باع أرضاً ثم ادعى أنه كان وقفها قبل البيع فإذا أراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التحليف بعد صحة الدعوى ودعواه لم تصح لمكان التناقض \* وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بينته لان التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول القمية أبي جعفر رحمه الله تعالى الدعوى لا تستلزم لقبول البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالقله فلا تستلزم فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الاية الا أنه ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يتبع لا يعطى لمن القلة تبنى ويصرف جميع القلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا تظهر الا في حق الفقراء \* قال رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل \* وان كان الوقف على الفقراء أو على المسجد على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ٣٣٩ تقبل البينة بدون الدعوى وعلى قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل \* رجل جاء الى بلد من البلدان فاضيا فوجد في ديوان الذي كان قاضيا قبله ذكرا وفاق وهو في أيدي الامناء وجد لها رسوما في ديوانه قال الخصاص رحمه الله تعالى هذا القاضي يحمل الامر على ما كان عليه في ديوان من قبله فان تنازع في ذلك قوم قال فريق هولنا وقفه فلان بن فلان علينا وقال فريق هولنا وقفه فلان ذلك علينا وليس لهم بينة قال الخصاص رحمه الله تعالى ان كان للواقف ورثة فأقروا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء جازوا الا الامر موقوف فان اضطهروا أو أرادوا أخذ ذلك كان للقاضي في الاستقصان أن يقسم ذلك بينهم \* شاهد الوقف اذا شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده أو أولاد أولاده وان سفلوا أو أباؤه وان علوا لا تقبل شهادته لانه

القاضي اذا علم بمحادثة في البلدة التي هو فيها فاض في حال قضائه ثم رفعت اليه تلك الحادثة وهو في قضائه بقضي يقضي بعلمه في حقوق العباد قياسا واستحسانا في الاموال وغيرها كالتكاح والطلاق وغير ذلك على السواء ثم ان صاحب القضية ذكر في هذه المسئلة اذا علم بمحادثة في حال قضائه وفي مجلس قضائه وأراد بقوله في مجلس قضائه مصره لا المكان الذي يقضي فيه لا محالة وذكر الخصاص في هذه المسئلة اذا علم في البلدة التي هو فيها فاض في حال قضائه في مجلس قضائه أو في غير مجلس قضائه وأراد بمجلس قضائه المكان الذي يقضي فيه وبغير مجلس قضائه المكان الذي لا يقضي فيه كذا في المحيط \* أما في الحدود والخاصة لله تعالى في الولوالجية فتوحدا الزنا والسرقه وشرب الخمر فيقضي بعلمه قياسا لا يقضي بعلمه استحسانا وفي شرح الطحاوي الا في السرقه فانه يقضي بالمال دون القماح كذا في التتارخانية \* وفي القصاص وحدث القذف يقضي بعلمه كذا في الخلاصة \* الا أنه اذا أتى بالسكران فالتقاضي يعززه لاجل التهمة لما فيه من أمارات السكر ولا يكون ذلك حدا أو ما اذا علم بمحادثة قبل أن يقضي ثم استقضى ورفع اليه تلك الحادثة وهو قاض فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي بذلك العلم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضي وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو علم بمحادثة وهو قاض ولكن هو في مصره وليس يقاض فيه ثم حضر مصره الذي هو قاض فيه ثم رفعت اليه تلك الحادثة وأراد أن يقضي بذلك العلم فهو على الخلاف الذي مر ولو علم بمحادثة وهو قاض ولكن في راسين المصرا الذي هو فيه قاض ثم دخل المصرو رفعت اليه تلك الحادثة لاشك أن على قولهما يقضي بذلك العلم فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قال اذا لم يكن مقدا دعا على القرى حتى كان له أن يقضي في المصرو وليس له أن يقضي في القرى لا يقضي بمنزلة ما لو علم بمحادثة في مصره وليس يقاض فيه ثم رجع الى مصره الذي هو قاض فيه وأما اذا كان مقدا دعا على القرى بأن كان في منشوره بتقليد البلدة ونواحيها كان له أن يقضي وهذا القول يرجع الى أن المصرا ليس بشرط لنفاذ القضاء وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وان كان مقدا دعا على القرى ليس له أن يقضي بذلك العلم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا القول يرجع الى أن المصرا شرط لنفاذ القضاء وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى وفي المتن وما سمع خارجا من المصرا في أي وجه خرج لم يحكم به الا أن يكون خرج للعبيدين وكانه سمع في مجلس قضائه وهذا على قياس قول أبي حنيفة ورفر رحمه الله تعالى وأما اذا علم وهو قاض في مصره ثم عزل عن القضاء ثم أعيد اليه بعد ذلك هل يقضي بذلك العلم لاشك أن على قولهما يقضي وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يقضي وفي نوادر

شهد لنفسه \* وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل شهادته لا في حقه ولا في حق الاجنبي وليس هذا كالشاهدين اذا شهد أحدهما أنه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر أنه وقفه على عمرو صدقة موقوفة فان ثمة تقبل شهادتهما ويصرف القلة الى الفقراء لان ثمة اتفقوا على أن رتبة الارض وقف وانما اختلفا فيمن استثنى له القلة فتقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه وهو أصل الوقف فيكون للفقراء \* ولو شهد شاهدان أنه وقفها على فقرا مجبرانه وهما من جبرانه جازت شهادتهما لان الجوار ليس بلازم \* وكذا لو شهد أنه وقفها على فقراء مسجد كذا وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتهما \* وكذا لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة جازت شهادتهم \* ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يجدها تناولها فكانت أرضه لا تقبل شهادتهما لعل الواقف أرضاً أخرى سوى التي يعرف الشاهدان \* وكذا لو قال لا تعرف له أرضاً أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضاً أخرى وهما لا يعلمان ولو قال أنا لم أدركها لعلها جازت

شهادتهم الا انها شهدا على وقف ارض بعينها وهوقها الا انها لم يعرفا حد ما من الحد ودفع لم يتمكن الخلل في شهادتهما . ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه . وذ كرحدود الارض ولكن لا تعرف تلك الارض انهم في أي مكان هي جازت شهادتهما وكلف المدي اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض \* ولو شهدا أحدهما أنه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفا صحيحا بانا كانت الشهادة باطله لانهما اختلفا في التصرف ا لأحدهما شهد بالتعيز والاخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء \* ولو شهدا أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانهما شهدا بوقفه بانا الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الشهادة \* كالوشهدا أحدهما على أنه وقف تلك الارض والاخر على أنه وقف ربع الارض وشم تقبل شهادتهما على الأقل في قول من يجيز وقف المشاع (٣٤٠)

[illegible]

جعلها وقفاً على الفقراء  
جازت شهادتهما لانهما اتفقا  
على وقف بصرف الى الله  
تعالى \* رجل مات وترك  
بنين وفي يده احدىهما ضيقة  
يرغم أنها وقف عليه من  
أبيه والابن الآخر يقول  
هي وقف علينا قال الفقيه  
أبو جعفر رحمه الله تعالى  
القول قول الذي يدعى الوقف  
عليهما لانهما تصادفانها  
كانت في يدهما وما قال غيره  
القول قول ذي اليد والاول  
أصح \* رجل ادعى كرمًا  
في يد رجل أنه له فزعم المدعى  
عليه أنه وقف وليس للمدعى  
ينسب وأراد تحليف المدعى  
عليه قالوا ان أراد تحليفه  
لما أخذ القيمة ان نكل عن  
اليمين كان له أن يحلفه  
\* وان أراد تحليفه لما أخذ  
الكرم ان نكل عن اليمين  
ليس له أن يحلفه لان النكول  
بمنزلة الاقرار \* ولو أقر  
المدعى بعدما أقر أنه وقف

باب الثالث عشر في القاضي يجد في ديوانه شيئا لا يحفظه  
وفي نسيانه قضاة وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ

إذا قضى القاضي بقضية وأتى على ذلك زمان ثم احتاج المقتضى له إلى تلك القضية فشهد شاهدان عند ذلك  
القاضي أنك قد قضيت لهذا على هذا بكذا والقاضي لا يترك ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي  
لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى إلا بما يحفظ وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى أولاً يقول القاضي يقبل هذه  
الشهادة ثم يرجع وقال لا يقبل وأجوعا على أنهما إذا لم يبين المقتضى عليه بأن شهدا عند القاضي أنك قضيت  
لهذا بكذا ولم يقولوا على من قضيت أن القاضي لا يقبل شهادتهما كذا في المتن \* إذا وجد القاضي شهادة  
شهود في ديوانه أى في خريطة محتومة بختم القاضي والشهادة مكتوبة بخطه أو بخط نائبه إلا أنه لا يترك تلك  
الشهادة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بتلك الشهادة وعلى قولهما يقضى وكذلك إذا وجد  
سجلا في خريطة أو خريطة محتومة بختمه والسجل مكتوب بخطه أو بخط نائبه فالقاضي لا يقضى ذلك السجل  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى كذا في المحيط \* لو تقدم رجل إلى القاضي ومعه رجل فقال  
أنك قضيت لي على هذا الرجل بكذا من المال أو بضعة كذا أو بحق من الحقوق والقاضي لم يذكر فأقام  
عنده مشهودا عدولا يشهدون أن القاضي أشهدهم أنه قضى لهذا المدعى على هذا الرجل الذي معه بالحق  
الذي ادعاه لا تفقد ذلك ولا يقضى به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى رواه عنه الحسن بن زياد وبشر بن الوليد  
كذا في محيط السرخسي \* وإذا وجد الشاهد شهادة مكتوبة بخطه ولا يترك الحادثة فعادة المسامحة  
رجعهم الله تعالى أن هذا الفصل على الخلاف الذي مر ذكره وهو الظاهر وذكر شمس الأئمة السرخسي  
أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى لا يسعه أن يشهد وعلى قول محمد رحمه الله تعالى  
يسعه أن يشهد وفي جامع الفتاوى ولا يحمل لأن يشهد في قولهم جميعا وفي الأصول الجيدة والصحيح أن في هذه  
المسئلة أن أبا يوسف مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخالف في هذه المسئلة محمد رحمه الله تعالى وفي التوازل

لا يصح إقراره \* ضيعة في يد حاضر وضعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وفقههما جده على أولاده وأولاد أولاده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن شهد الشهود أن هاتين الضيعتين كانتا ملك الواقف وفقههما جميعا وقفوا واحدا بقضى وقف الضيعتين جميعا \* وإن شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى إلا بوقف الضيعة التي في يد الحاضر \* رجل وقف في محته ضيعة ومات فجاء رجل وأدعى أن الضيعة له فأقر به بعض الورثة أو استحلت فنكح قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصدق الوارث على إبطال الوقف ويضمن هذا الوارث لأقره قيمة حصته من الضيعتين تركه الميت في قول من يرى العقاقير مضمونة بالنصب \* أرض في يد ورثة أقر واجيعا أن أباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهًا غير ما سمي صاحبه قالوا القاضي يقبل إقراره ويصرف حصته كل واحد منهم من الغلة إلى الوجه الذي أقر وولاية هذا الوقف تكون للقاضي بولي من يشاء فإن كان في الورثة صنفين

أو غائب لا يقضى القاضي في خصمهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب \* دارموقوفة على اخوين أحدهما غائب وقبض الحاضر غلظها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بتعيينه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه لما لم يتبعه من الغلة وإن لم يكن الحاضر قريبا لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعا فكذلك وإن أجروا الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنهما باعها وبناها له وقال المدعى عليه لا بل هي وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بيعة على دعواه وقضى القاضي له وكتب السجل ثم أقر المدعى أن أصل الدار كان وقفاً والبناء له قالوا يسلط دعواه ويطل قضاء القاضي والسجل \* إذا شهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشايخ بلح رحمه الله تعالى إن كان الوقف مشهورا متقادما (٣٤١) فهو أوفى عمرو بن العاص رضي الله عنه وما أشبه ذلك جازت الشهادة عليها بالتسامع \* وقال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا يجوز أن كان الوقف مشهورا فأما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكره من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الشهادة على الشرائط والوجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى \* وإن ادعى وقفاً أو مهاداً على وقف ولم يذكره والوقف ذكره الخصاف رحمه الله تعالى في باب قبض الحاضر من ديوان القاضي المعزول على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الوقف \* رجل في يده ضيعة فباع رجل وادعى أنه وقف وأحضر ضكا فيه خطوط العدول والقضاة الماضية وطالب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا

وسئل أبو القاسم عن شاهد على إقرار رجل يقول أعرف خطي وأعرف الرجل غير أني لأذ كر الوقت والمكان قال إذا علم أنه شاهد على ذلك وعرف المقر فعليه أن يشهد وفي جامع الفتاوى ولو كان أميا وكتب له لا يجوز أن يشهد ما لم يتذكر ومن هذا الجنس رواية الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد الرجل مماعه مكتوباً في موضع لكن لا يتذكر ذلك لا يعمل به أن يروي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أنه أن يروي فشرط الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يحفظ الحديث من حين سمع إلى أن يروي وعندهما الحفظ ليس بشرط كذا في التتارخانية هذا كراخصا قال محمد رحمه الله تعالى لو ضاع محضر رجل من ديوان القاضي وفيه شهادة شهود لم يحق من الحقوق والقاضي لا يذ كر ذلك فشهد كاتبه على قضائه بشهادة شهود شهدوا عنه فإنه لا يقبل فرق بين هذين ما إذا ضاع سجل من ديوان القضاء فشهد كاتبه عند القاضي أنه أمضى ذلك فللقاضي أن يقبل وكذا إذا أقر رجل لرجل فشهد الكاتبان عند القاضي أن هذا أقر عنده لهذا بكذا وقد سمعناه قبل القاضي وقضى بشهادتهما وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبله من إقرار أو بيعة فإنه لا يعمل بشيء من ذلك ولا يفتنه حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط السرخسي \* وأجمعوا أنه لا يعمل بما يجدي في ديوان قاض قبله وإن كان محتوما كذا في البرازية \* ولو أن قاضيا عزل عن القضاء ثم رتب بعد ذلك على القضاء فإنه لا يقضى بشيء مما كان في ديوانه الأول من القضاء لأنسان على إنسان إذا لم يذ كر بالاجماع وإن ذكره فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما فأما إذا قامت البيعة بحق عنده لأنسان على إنسان فقبل أن يقضى بها عزل ثم أعيد إلى القضاء فرفعت إليه تلك الخصومة فإن المدعى يكلف إعادة البيعة تذكرا ولم يتذكر كذا في محيط السرخسي \*

#### باب الرابع عشر في القاضي يقضى بقضية ثم يبدله أن يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق

إذا قضى القاضي بقضية ثم يبدله أن يرجع عنها فإن كان الذي قضى به خطأ لا يختلف فيه الفقه ما رده لا محالة وإن كان ذلك مما يختلف فيه الفقهاء ما ضاه لا محالة وقضى في المستقبل بما يرى كذا في الملتقط \* وأعلم بأن التحول من رأى إلى رأى في المجتهدين جائز ثم قضاء القاضي إذا وقع بخلاف الحق لا يحلوعن وجهين أما أن أخطأ فيما قضى أو تعد الجور فيما قضى وأقر بذلك فإن أخطأ في ذلك وذلك على وجهين أما أن يكون ذلك في حقوق الله تعالى أو في حقوق العباد فإن أخطأ في حقوق العباد أن أمكن التدارك والرد بأن قضى بمال أو مائة أو بطلاق أو عتاق ثم ظهر خطؤه بان ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون

ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك لأن القاضي إنما يقضى بالحق والحق هي البيعة أو الإقرار أما الصك لا يصلح حجة لأن الخطأ يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضر وب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود والله تعالى أعلم

فصل فيما يتعلق بصك الوقف \* رجل وقف ضيعة وأشهد على ذلك جماعة وكتب صكاً فأخطأ في كتابته الحدود وكتب حدين كما كان وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى إن كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما في ذلك الجانب لكن بين ما جعله حداً وبين ضيعة الوقف أرض غيره أو داراً غير الواقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف \* وإن كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل إلا أن يكون الوقف ضيعة مشهورة متقنة عن التعدي فيجوز الوقف \* رجل وقف ضيعة له وكتب صكاً وأشهد الشهود على ما في الصك ثم قال الواقفاني وقفت على أن يبني فيه جائزاً إلا أن الكاتب لم يكتب ذلك الشرط

ولم أعلم بالذي كتب في الصلح قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان كان الواقف رجلا فصحها بحسن العربية فقرأ عليه الصلح فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان كان الواقف أعجميا لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف ان لم أعلم ما في الصلح وانه قد شهد الشهود على ما في الصلح من غير أن أعلم ما في الصلح وان قال الشهود قرئ عليه الكتاب بالفارسية وأقر به وأشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يختص بالوقف بل البيع وسائر التصرفات يكون كذلك \* رجل أراد أن يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصلح في مرضه فنتسب الكاتب أن يكتب بعض أقرحة من الاراضي والكروم ثم قرئ الصلح على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا أقرحاً على فلان وفلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك (٣٤٣) قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان كان الواقف في صحته وأخبر الواقف أنه أراد به

جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أراده وكذا الوقات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قبل له أريت لو كان في هذه القرية برج الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف وهل يجوز وقف ذلك قال أما برج الحمام أرجو أن يجوز وقفه وتكون الحمامات تابعة لبرجها \* امرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفاً على المسجد على أنك متى احتجت اليها تبعيها فكتبوا الصلح بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان قرئ عليها الصلح بالفارسية وهي تسمع فاقرت بالوقف جاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً \* متولى الوقف اذا أجزأ الوقف أو تصرف تصرفاً آخر فكتب

في القذف فانه يطل ذلك القضا ويرد العبد رقيقاً ويرد المرأة الى زوجها لو رد المال الى من أخذ منه وان أخطأ فيما لا يمكن رد ما كان قضى بالقصاص واستوفى لا يقتل المقضي له بالقصاص وان تبين انه قتل بغير حق وتصير صورة القضاء شبهة مانعة من وجوب القصاص ولكن تجب الدية في مال المقضي له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضي بالينة أو باقرار من المقضي له فاما اذا ظهر ذلك باقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقضي له حتى لا يطل قضاؤه في حق المقضي له وهو نظير الشاهد اذا رجع عن شهادته لا يعمل رجوعه في حق المقضي له حتى لا ينقض القضاء ولكن الشاهد يضمن كذا هنا وان أخطأ وكان ذلك في حقوق الله تعالى بان قضى بحمد الزنا أو بحد السرقة أو بحد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم والحد ثم ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فضمن ذلك في بيت المال وان كان القاضي نعمة المحور فيما قضى وأقر به فالضمنان في ماله في هذه الما لوجوه كلها بالجناية والاتلاف ويعزر القاضي على ذلك لارتكابه الجريمة العظيمة قال وبه زل عن القضاء ولم يقل وينعزل عن القضاء فهذا اشارة الى أن القاضي بمجرد الفسق لا ينعزل ولكن يستحق العزل كذا في المحيط \*

#### باب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل

ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجوز للقاضي أن يقول أقر فلان عندي بكذا البقضي به عليه من قتل أو مال أو طلاق حتى يشهد معه على ذلك رجل عدل قال ولا أقسم حداً على أحد يقول قاض أقر عندي بكذا حتى يقول معه الرجل العدل فاذا كان القاضي عندي عدلاً والشاهد معه على ذلك عدلاً وسعني أن أقسم عليه واذا كانا غير عدلين لم نصديق قوله ما ولو كان هذا الحاكم هو الذي ولي قطع يده هذا باقرار زعم منه عنده كان في القياس أن أقطع يده بيده ولكني أدرا عنه القصاص لاختلاف الفقهاء في أن قول القاضي أقر عندي بكذا نافذ عليه قال وأجعل الدية في ماله عليه هذا جهلة ما ذكره ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى وعلم أن اخبار القاضي عن اقرار رجل بشئ لا يخالو ما أن يكون الاخبار عن اقراره بشئ يصح رجوعه عنه كالحلف في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالاجماع واما أن يكون الاخبار عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه كلقصاص وحد القذف وسائر الحقوق التي هي للعباد في هذا الوجه قبل قوله في الروايات الظاهرة عن أصحابنا رحمه الله تعالى وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقبل قوله قال شمس الأئمة الحلواني ما ذكر في ظاهر الروايات قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولا وماروى ابن سماعه فهو قوله آخر ثم في بعض النسخ وقعت رواية

في الصلح آخر وهو متول هذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أي جهة قالوا يكون فاسداً وكذا الوصي اذا لم يذكر ابن

انه وصي من أي جهة لان الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القاضي أو من جهة الواقف وكذا الوصي لا يعرف انه وصي من جهة الاب أو القاضي أو الام أو الحدود وأحكامهم تختلف فان كتب وهو متول أو وصي من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية صارت معلومة وتعرف ذلك القاضي بالنظر في التاريخ فنعرف القاضي في ذلك الوقف فيجوز \* رجل استأجر من متولى الوقف على أرباب معلومين أرضاً وكتب لذلك كتاباً فكتب فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى على الاوقاف المنسوبة الى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على أرباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا أولى \* مسائل الوصية ذكرها في كتاب الوقف \* مريض قال اني كنت متولى حاتون

وقف على الفقراء وكنت استهلك من غلته أو قال لم أؤتزر كاهي فادوا ذلك من مالي بعد موتي قالوا ان صدقته الورثة في ذلك وفي غلته الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكاة من الثلث لان في الوقف لو ثبت ذلك بالبيينة يؤخذ جميع ذلك من تركته من غير اقراره فلا يكون الاخذ مضافا الى اقراره \* أما في الزكاة لو ثبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون الاخذ مضافا الى اقراره \* وان كذبه الورثة فالحكم من الثلث ولو صي الميث أن يحلف الورثة على العلم بالله ما يعلمون أن ما أقربه المريض حق لانهم لو أقروا بذلك يلزمهم فإذا أنكروا وحلفوا على العلم فإن حانوا بقي اقرار الميث وينفذ من الثلث وان نكحوا فالزكاة تكون من الثلث والوقف من جميع المال كالأقارب الوارثين \* رجل أوصى أن يوقف من ماله كذا وكذا درهمين يظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت ذلك وقتنا ولم يوقت لانه هذا الكلام لم يقربدين واجب عليه الحال فيكون ماله للوارث اذ لم يكن عليه دين أو وصية \* ولو قال ان رأى الوصى ذلك يوقف ٣٤٣ من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكأنه قال

الوصى ذلك فكأنه قال يعطى الوصى ذلك القدر من مالي من شاء ولو نص على ذلك يصح ويؤخذ من ثلث ماله \* رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلثه لآبائه لآقربائه وللفقراء ثم قال لا تتركوا حظ الرباطين وفي الرباطين فقراء يسكنون فيها وقد مررت المسألة قبل هذا \* مرض قال أخرجوا نصيبي من مالي ولم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم ثم زيادة على أعمالكم \* رجل أوصى لابن فلان من أهل الحرب ثم أسلم ابن فلان قبل موت الموصي قالوا ان كان الموصي سمي الابن لا يجوز لان الوصية وقعت للحري فنبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال لابن

ابن سماعة مطلق وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل قوله وفي بعضها لا يقبل قوله مالم ينضم اليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد رحمه الله تعالى عن هذه الرواية وكان شيخ الاسلام الزاهد امام الهندي أبو منصور الماتريدي يجعل هذه المسئلة على وجوه ان كان القاضي عالما عدلا لا يقبل قوله وان كان عدلا غير عالم يستفسر ان أحسن ذلك يقبل قوله وان كان جاهلا فاسقا أو فاسقا غير جاهل لا يقبل قوله الا أن يعاين السبب وأنكر بعض مشايخنا رجوعهم الله تعالى ذلك وقال مع جهله أو فسقه لم يقبل قوله أصلا هذا اذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق بالاقرار وأما اذا أخبر عن ثبوت الحق بالبيينة بان قال قامت بذلك بيينة عندي وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك قبل قوله وله أن يحكم بما أجمع خلاف الاقرار لان رجوع الخصم عنه يعمل وههنا رجوع الخصم لا يعمل هذا الذي ذكرنا اذا أخبر القاضي عن شيء وهو قاض فاما اذا أخبر عن شيء بعد العزل وصورته اذا عزل القاضي فجاء رجل وخاصة الى القاضي المقلد وقال انه دفع مالي وذلك كذا وكذا الى هذا بغير حق أو قال انه قتل ولي فلانا وهو قاض بغير حق وقال المعزول فعلت ما فعلت بتعاضد قضيت عليه باقرار أو بيينة فعلى رواية ابن سماعة لا يقبل قوله وهو قاض فأولى أن لا يقبل قوله بعد العزل وأما على الروايات الظاهرة فالمسئلة على وجهين اما ان كانت العين التي وقعت فيها الخصومة قاعة أو هالككة وفي الوجهين جميعا لاضمان على القاضي وكذلك اذا قال القاضي المعزول لرجل قضيت عليك لفلان بالف وأخذتها منك ودفعتها اليه حين ما كنت قاضيا وقال الرجل لابل أخذتها بعد العزل ظالما فالقول قول القاضي على الروايات الظاهرة وهل ينزع ذلك الشيء من يد المقتضى له ان كان قائما فهو على وجهين ان كان صاحب اليد يقول هذه العين ملكي من الاصل لم آخذها من هذا ولم يقض القاضي المعزول لي بها الا تنزع من يده وان كان صاحب اليد يقول هذه العين ملكي لان القاضي المعزول قضى لي بها على هذا الرجل حال كونه قاضيا تنزع من يده وتسلم الى المقتضى عليه قال في أدب القاضي والقاضي أن يقرض أموال اليتامى وهذا مذهبا كذا في المحيط وينبغي أن يقرض قومائقات قال وشرط الثقة شيئا من الملاءة وحسن الخروج عن معاملته الناس وحقه وقهم وأن لا يكون لجوا وبعض مشايخنا شرطوا ثلثا وهو أن يكون من أهل المصر وله دار يسكنها ولا يكون غريبا صاحب حجره وان كان ذامال وقال في كتاب الاقضية وانما يملك القاضي الاقراض اذا لم يجد ما يشتري به لليتيم منه غلة أما اذا وجد ليعلم الاقراض بل يتعين عليه الشراء هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك اذا وجد من يدفع اليه ماله مضاربة قال هشام قد ذكرنا عند محمد رحمه الله تعالى في أموال تجتمع للايتام عند القاضي أى ذلك أفضل للقاضي

فلان جازت الوصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الموصي \* رجل عين اشجاره له في ضعة فقال لامرأته في صحته اذ مات أنا فبيعي هذه الاشجار واصرفي ثمنها في كفي وعن الخبر للفقراء وعن الدهن اسراج مسجد بعينه ثم مات وترك امرأته هذه وورثته كبارا فاشتري الورثة الكفن من الميراث وجهزوه قال تباع الاشجار فيعط من ثمن الاشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى ثمن الخبز ودهن السراج لان الزوج أمر بصرف ثمن الاشجار الى ثلاثة أشياء فيقسم الثمن على هذه الاشياء الثلاثة \* وصى عجز عن القيام بأمر الميث فأقام الحاكم فيما آخر لا يعزل الاول لان للقاضي أن يضم الثاني الى الاول فان أقام القاضي قبا آخر مقام الاول يعزل الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول لا بعد عزل الاول وللقاضي أن يعزل الوصى اذا عجز عن القيام بأمر الميث كي لا يضيع مال الميت والله أعلم

كتاب الاضحية ﴿ هذا الكتاب مشتمل على فصول ﴾ فصل في صفة الاضحية ووقت وجوبها ومن يجب عليه ﴿

أما صفها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموسر المقيم في الامصار دون المسافر \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها سنة وهو أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى وفي أحد قوله تطوع \* وروى ابن زياد عن أبي حنيفة وابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنها فريضة \* وأما شرائطها فهي ثلاثة \* أولها الغنى والغنى فيها من له مائتا درهم أو عرض يساوي مائتي درهم سوى مسكنه وخادمه ونياه التي يلبسها أو اثاث البيت فالغنى في الاضحية ما هو الغنى في صدقة الفطر وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بماله على الزوج من الصداق إذا كان الزوج مالياً في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تكون موسرة بذلك \* وهذا إذا كان المهر مبعولاً \* فان كان مؤجلاً لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعاً \* والشرط الثاني الوقت ووقت الادامن كان في المصر بعد فراغ الامام من صلاة العيد (٣٤٤) فان ضحى قبل صلاة الامام أو قبل أن يقعد الامام قدر التشهد لا تتم

أضحيتها \* وان ضحى بعد ما قعد قدر التشهد قبل السلام في ظاهـر الرواية لا يجوز \* وقال بعضهم يجب وزويكون مسياً وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يضحي حتى يفرغ الامام عن الخطبة \* وعندنا اذا ضحى قبل الخطبة جاز ولو ضحى بعد ما سلم الامام ثم ظهر أنه كان محمداً أو جنباً ان تذكر الامام قبل أن يتفرق الناس جازت الاضحية ويعيد بهم الصلاة لان هذه تضحية بعد صلاة معتبرة فان غدا الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان الامام محمداً أو جنباً جازت صلاة القوم فجازت أضحيتها \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أضحيتها وعليه اعادتها \* وان تذكر بعد ما تفرق الناس عن المصلي جازت الاضحية

دفعها أو دية أو بضمان فاحذرنا أن أباح حنيفة وابن أبي ليلى وأبا يوسف رحمه الله تعالى كلوا بر و أن يدفعها بضمان قال وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى اذا كان الذي يضمن يوفي في الحياء والمات كذا في الذخيرة \* وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه وفي الفتاوى العنانية ولا يشتره وروى أنه ان كان فيه خير جاز وفي المتن لو أن قاضياً باع مال اليتيم بنفسه أو ودع مال يتيماً أو باع أمينه بأمره وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد عنده قوم أنهم سمعوا القاضي الأول يقول استودعت فلاناً مال فلان اليتيم أو يقول بعث فلاناً مال فلان اليتيم بكذا وكذا فجحد فلان ذلك قال يقبل القاضي الثاني هذه الشهادة ويأخذ المستودع والمشتري بالمال وأن لم يكن الأول أشهدهم أنه قضى بذلك قضاؤه بذلك وقوله عليه سواء وفي مختصر خواهر زاده ولودفع القاضي مال اليتيم الى تاجر فجحد التاجر قضى عليه بالمال وصدق القاضي عليه وكذلك اذا باع مال ميت فجحد المشتري أمضى عليه البيع واذا قبض القاضي مال يتيماً أو غائب ووضعه في بيته ولا يعلم أين هو فهو ضامن وان علم أنه دفعه الى قوم ولا يدري الى من دفعه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال القاضي دفعت الى من أولياءه الايتام ولا أدري الى من دفعته فلا ضمان عليه كذا في التارخانية \* ولوشهدوا أنهم سمعوا من القاضي أنه قال أودعت مال اليتيم فلاناً أو بعته منه بكذا أخذه به ولو ادعى المودع الرد عليه وأنكر القاضي فلا يمين عليه وكذا في البيع اذا أراد المشتري رده بعيب فادعى القاضي البراءة يصدق بغير يمين ولو بلغ الصغير وضمن له القاضي عن مباح جاز وكذا الوبايع أمينه وضمن الثمن بخلاف الوكيل لان الحقوق ترجع اليه ولو باع الاب أو الوصي وضمن الثمن للقاضي أو اليتيم بعد بلوغه لم يجز كذا في العنانية \* وفي القنية القاضي اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن وقال (قضى) للقاضي أن يأخذ ماله من والده اذا كان مسرفاً ويضعه عند عدل الى أن يبلغ كذا في شرح أبي المكارم \* وفي الذخيرة ذكر أن كتاب اللقطة أن للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملتقط وذكر شيخ الاسلام أن للقاضي ولاية اقراض مال الغائب وللأقاضي ولاية بيع مال الغائب اذا خاف التلف ولكن انما يبيعه اذا لم يعلم مكان الغائب وفي الابانة أما اذا علم فلا وفي جامع الفتاوى قال محمد رحمه الله تعالى القاضي يبيع عبداً المفقود ومنقوله ولا ينبغي أن يبيع عقاره ولو باع جاز والقاضي اذا باع على الايتام ما يساوي خمسة آلاف بالقبول وكبر الورثة ورثوا الى آخره وأما ما في البيضة يفسخ البيع ولو فسخ وكتب اليه القاضي الاول أن قيمته يوم البيع ألف درهم لا يعتبر بعد الفسخ ولو كان الكتاب قبل الفسخ وهو قاض يقبل ولا تعتبر بيعة الايتام بعد ذلك وفي الناصري ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث فالبيع ماض كذا في التارخانية \* اذا وكل القاضي رجلاً ببيع دار أو غير ذلك

فانه

ولا يعيد الصلاة \* وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز الاضحية ويعيد بهم الصلاة

غداً أو بعد غد وفي عيد الفطر لا يعيد الصلاة الا في اليوم الاول وقد مرت وقال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى ان علم الامام قبل الزوال وقبل الذبح يعيد بهم الصلاة ثم ينعون بعد الصلاة وان علم ذلك بعد الزوال جازت الاضحية ولا شيء عليهم وقال بعضهم يعيد التضحية في الاحوال كلها \* ولو ضحى بعد ما سلم الامام تسليمة واحدة جازت الاضحية عند الكل \* ولو خرج الامام بطائفة الى الجبابة وأمر رجلاً ليصلي بالتضعة في المصر وضحي بعد ما صلى أحد الفريقين يجوز استحساناً وفي القياس ينتظر صلاة الفريقين جميعاً \* ولواشبه يوم الكوفة صلى بهم وضحي ثم علموا في الغد أن أمس كان يوم عرفة كان عليهم إعادة الصلاة والاضحية جميعاً \* ولوقع الشك ان هذا اليوم عاشر ذي الحجة أو تاسع ذي الحجة الاحوط أن يضحي في الغد بعد الزوال \* وان كانت بلدة لا يصلي فيها صلاة العيد ما لعدم السلطان أو لغلبة أهل القنينة فانهم ينعون



في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعده \* وقال بعضهم في سائر الايام تجوز التضحية في هذا المكان في اي وقت كان لوقوع اليأس عن الصلاة وهذا هو الحكم في أهل الامصار \* فاما أهل السواد والقرى والرباطات عندنا فيجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة \* وأما أهل البوادي لا يخشون الا بعد صلاة أقرب الأئمة إليهم \* وقال لشافعي رحمه الله تعالى اذا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة بعد طلوع الشمس مقدار ما وصلى الامام صلاة العيدين قدر علمه اجازت لهم التضحية وعنده لا يجوز التضحية لأهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندنا يجوز بعد طلوع فجر الثاني من هذا اليوم فان كانت التضحية في المصر وصاحبها في السواد فوكل رجل ليضحي في المصر فذبح الوكيل قبل صلاة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت التضحية في السواد وصاحبها في المصر فأمر أهلها بالتضحية فذبح الأهل قبل صلاة العيد يجوز عندنا ويعتبر مكان المذبح (٣٤٥) لا مكان المالك وفي صدقة

الفطر يعتبر مكان المولى  
لا مكان العيد في قول محمد  
وأبي يوسف الأول رحمهما  
الله تعالى فراجع أبو يوسف  
رحمه الله تعالى وقال يعتبر  
مكان العيد \* ولو كان هو  
في مصر وقت التضحية  
وأهل في مصر آخر فكتب  
الى الأهل وأمرهم بالتضحية  
في ظاهر الرواية يعتبر مكان  
التضحية \* ولو أخرج  
أضحيته من المصر وذبح  
قبل صلاة العيد قالوا ان  
أخرج من المصر مقادير  
ما يباح للسافر قصر الصلاة  
في ذلك المكان يجوز الذبح  
قبل صلاة العيد والأفلا \*  
ولو ضحى يوم عرفة بعد  
الزوال ثم ظهر أنه كان  
يوم التحرز كالأعرافى  
رحمه الله تعالى أنه يجوز \*  
وكذا الذبح قبل صلاة  
العيد من يوم النحر ثم ظهر  
أن ذلك اليوم كان هو اليوم  
الثاني من أيام النحر جاز \*  
هذا كله في بيان أول الوقت

فانه لا يقضى لو كيله ولا لو كيل وكيله ولا لو كيل أيه وجده وكذا كل من لا تبطل شهادته له والقضاء  
لنفسه وعلى نفسه لا يجوز كذا في الخلاصة \* وفي المتن ذكروا في الأصل وسئل القاضي أن يرتد الخسومة  
الى الصلح اذا لم يستب له فصل القضاء واذا استبان له فصل القضاء ذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يقضى  
ولا يرتدhem الى الصلح وذكر شيخ الاسلام أنه اذا طمع في الصلح حال استبانة وجه القضاء ردهم الى الصلح  
ولا ية في ما لم يياس عن الصلح وذكر آخر أدب القاضي واذا طمع القاضي في اصلاح الخسومين فلا بأس  
بأن يرتدhem ولا ينفذ الحكم عليهم ولا ينبغي أن يرتدhem بأكثر من مرتين فان لم يطمع في الصلح أنفذ القضاء  
بينهم وان أنفذ القضاء بينهم من غير أن يرتدhem فهو في سعة منه يريد به وان طمع في الصلح وفي فتاوى النسفي  
إذا كان القاضي يتولى القسمة بنفسه حل له أخذ الاجرة وكل نكاح باشره القاضي وقد وجبت مباشرته  
عليه كنكاح الصغار والصغار فلا يحل له أخذ الاجرة عليه ومالم تجب مباشرته عليه حل له أخذ الاجرة  
عليه كذا في المحيط \* واختلفوا في تقديره واختار للفتوى أنه اذا عقد بكراً يأخذ ديناراً وفي الثيب نصف  
دينار ويحل له ذلك هكذا قالوا كذا في البرجندى \* واذا أنشئ بيع مال اليتيم لمصلحة اليتيم لا ينبغي له أن  
يأخذ الاجر من مال اليتيم لأجل هذا الاذن ولو أخذوا ذن بالبيع لا ينفذ بيعه \* غريب مات في بلدة  
وترك أموالاً ففاضى البلدة يترى مدة يقع في قلبه أنه لو كان له وارث لحضر في هذه المدة فاذا ترى بص مثل  
هذه المدة لم يحضر له وارث يضعها في بيت المال ويصرفها الى الفقراء ونفقة الايتام وأشباه ذلك واذا  
حضر الوارث بعد ما صرفها الى هذه المصارف يقضى حقه من مال بيت المال قال في الأصل اذا ارتاب  
القاضي في أمر الشهود فترى بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم أيضاً أين كان هذا ومتى كان هذا ويكون  
هذا السؤال بطريق الاحتياط وان كان لا يجب هذا على الشهود في الأصل فاذا فرقهم فان اختلفوا في  
ذلك اختلفا فافسد الشهادة ردها وان كان لا يفسدها لا يرتدha وان كان يتهمهم فالشهادة لا ترتد مجرد التهمة  
في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اتهمت الشهود فترى  
بينهم ولا التفت الى اختلافهم في لبس الثياب وعدد من كان معهم من الرجال والنساء ولا الى اختلاف  
المواضع بعد أن تكون الشهادة على الأقوال وان كانت الشهادة على الأفعال فالاختلاف في المواضع  
اختلاف في الشهادة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا اتهمتهم ورأيت الرية فظننت أنهم شهود الزور  
أفرق بينهم وأسألهم عن المواضع والثياب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عندى اختلاف أبطل  
به الشهادة كذا في المحيط \*

(٤٤ - فتاوى ثالث) للتضحية ثم بعد وقت الاداء من بعد صلاة العيد من اليوم العاشر من ذي الحجة لأهل الامصار الى  
غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون ثلاثة أيام ولا تجوز التضحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تضحية قبل الوقت \* ويجوز  
في الليلتين الحادى عشر والثاني عشر ويكره التضحية والذبح في الليالي \* وأفضل أيام التضحية اليوم الاول وأدونها اليوم الآخر \* وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى أيام التضحية أربعة العاشر من ذي الحجة وثلاثة أيام بعده الى وقت العصر من اليوم الرابع \* وليس على الرجل أن  
يضحي عن أولاده الكبار وأمر أنه الا باذنه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز بغير أمرهم استحساناً وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجب أن  
يضحي عن ولده الصغير وولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية فان كان للصغير مال قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجب

على الاب والوصى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يضحى من مال الصغير قيا ساعلي صدقة الفطر ولا يتصدق بل يأكله الصغير فان فضل شيء لا يمكن ادخاره يشترى بذلك ما ينتفع بعينه \* وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ويضمن في قول محمد وزفر رحمه الله تعالى فان فعل الوصى يضمن في قول محمد وزفر رحمه الله تعالى \* واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال بعضهم لا يضمن كما لا يضمن الاب \* وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن ولا يضمن \* والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي \* أما الذي يجرى وبقي فهو كالصحيح \* ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير في وطنه لا يجب على المسافر أن يضحى عن نفسه \* وعلى الرواية التي يجب على الاب أن يضحى عن ولده الصغير يجب على هذا المسافر أن يضحى (٣٤٦) عن ولده الصغير فان مات ولده في أيام النحر سقطت أضحيته ويعتبر آخر أيام النحر في الفقر والغنى والولادة والموت \*  
 موسراشترى شاة لأضحية

### باب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول

ومن قلد اقتضا يسأل أي أول ما يبدأ به من الأعمال هذا وهو أن يسأل أي يطلب من القاضي المعزول ديوانه ويتنظر في حال المحبوسين ويبحث إلى السجن من يحضرهم وبأية أسمائهم وأخبارهم كذا في فتح القدير \* القاضي المقلد يبحث رجلين من نقاته وواحد يكتفي والاثنان أحوط فيقبضان من المعزول ديوانه كذا في محيط السرخسي \* وديوان القاضي خريطة التي فيها الصكوك والمحاضر ونصب الاوصياء والقوام في الأوقاف وتقدير النفقات وما يشاكله كذا في المحيط \* ثم اذا قبض ديوان القاضي المعزول ففسخ السجلات تجمع في خريطة والصكوك تجمع في خريطة والمحاضر في خريطة وكذلك نصب الاوصياء ونسخة قيم الأوقات فيجمعان كل نوع من هذه الأنواع في خريطة ويسألان القاضي المعزول شيئا فشيئا ليكشف لهما ما أشكل عليهما ومتى قبض ذلك يجمعان على ذلك احترازا عن الزيادة والنقصان وبأخذ ذلك بحضرة القاضي المعزول وان لم يحضر لا يجبر عليه لكنه يبحث أمين لسل الديوان إلى أمين المقلد وسأل أمينا المقلد من أمين القاضي المعزول شيئا فشيئا ليكشف لهما ما أشكل عليهما كذا في محيط السرخسي \* واذا قبض ديوانه يقبضان اللودائع وأموال البنائى أيضا ويكون عند المقلد وبأخذ أن أسماء المحبوسين أيضا فالقاضي اذا حبس رجلا بحق ينبغي أن يكتب اسمه واسم أبيه وجده والسبب الذي لاجله حبسه وتاريخ الحبس وينبغي أن يذكر في تذكرة تاريخ الحبس من الوقت الذي أثبتته القاضي المعزول لامن وقت عمله ويسألان القاضي المعزول عن المحبوسين وأسباب الحبس ويسأل المحبوسين عن أسباب الحبس ويجمع بينهم وبين خصومهم وان كان في المحبوسين جماعة لم يحضر لهم خصم وقالوا حبسنا بغير حق فالقاضي المقلد لا يطلقهم ويأمر مناديا بالنداء انا وجدنا فلانا وفلانا وفلانا محبوسين فمن كان له عليهم حق فليأتنا فان حضر رجل فصل الخصومة بينهم على وجهها والاطلاقهم بكفيل وتقدير مدة النداء والمدة التي يسع فيها الاطلاق موكل إلى رأى القاضي قيل ما ذكره ههنا من أخذ الكفيل قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يأخذ قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي بأخذ الكفيل ههنا على قول الكل كذا في المحيط الصحيح أن أخذ الكفيل ههنا بالاتفاق كذا في العناية \* ثم اعلم بأن الحبس (أنواع) أحدها الحبس بالدين وانه يشتمل على فصول (الاول) اذا قال المحبوس حبست بدين فلان أقررت به عند القاضي المعزول فالقاضي المقلد يجمع بين المحبوس وبين خصمه فان صدقه في ذلك أعاده إلى الحبس اذا طلب خصمه ذلك وأما اذا أنكر المحبوس الدين وقال ان هذا يدعى على شيئا بغير حق وقد حبسنى ظلموا وخصمه يقول لى عليه كذا

في أول أيام النحر فلم يضح حتى افتقر قبل مضي أيام النحر أو أنفق حتى انتقص النصاب سقطت عنه الاضحية وان افتقر بعد ما مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق بعينها أو بقيمتها ولا يسقط عنه الاضحية \* وكذا لو اشترى شاة لأضحية عن نفسه أو عن ولده فلم يضح حتى مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق بتلك الشاة أو بقيمتها وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء ولو أنه ذبحها بعد أيام النحر وتصدق بلحمها أجاز فان كانت قيمتها حية أكثر يتصدق بالنضل \* وان أكل منها شيئا بغرم قيمتها وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى جاء أيام النحر من السنة القابلة وضحي بها عن العام الاول لا يجوز لان اراقه الدم عرف قرية أداء

وقد

لاقتضاء وان اشترى شاة يريد بها الاضحية لا تصير أضحية \* وكذا لو كانت الشاة عنده فأضمر بقلبه لا تصير

أضحية في قولهم \* ولو اشترى شاة لأضحية ثم باعها واشترى أخرى في أيام النحر فهذه على وجوه ثلاثة \* الاول اذا اشترى شاة بنوى بها الاضحية \* والثاني أن يشتري بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية \* والثالث أن يشتري بغير نية الاضحية ثم يوجب بلسانه أن يضحى بها فيقول لله تعالى أن أضحي بها عما نهدا في الوجه الاول في ظاهر الرواية لا تصير أضحية ما لم يوجبها بلسانه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها تصير أضحية بمجرد النية كالزواج بها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وبعض المتأخرين \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المتفق اذا اشترى شاة ليضحى بها أو أضحية عند الشراء تصير أضحية كما نوى فان سافر قبل أيام النحر باعها وسقطت عند الاضحية بالمسافة \* وما اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى أنه لا تصير أضحية لو باعها يجوز بيعها وبه نأخذ. فاما اذا اشترى شاة ثم أوجبها أضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير أضحية في قولهم ولو ولدت ولدا يكون ولدها للأضحية ولو باعها يجوز بيعها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أنه يكره. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز بيعها وهي كالوقوف عنده وان اشترى شاة أخرى بعدما باع الأولى ان اشترى الثانية بمجموع عن الأولى مجاز ولا شيء عليه وان اشترى الأخرى بأقل مما باع الأولى يتصدق بما بقي عنده من عن الأولى ولو باع الأولى بعشرين فزادت الأولى عند المشتري فصارت تساوي ثلاثين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بيع الأولى جائز وكان عليه أن يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بيع الأولى باطل تؤخذ الأولى من المشتري. رجل اشترى أضحية وأوجبها على نفسه بلسانه ثم مات قبل أن يضحى بها كان ميراثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز بيعه ولا هبته

ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف الآن يموت صاحبها قبل دخول أيام النحر فيكون ميراثا. رجل اشترى شاة للأضحية وأوجبها بلسانه ثم اشترى أخرى جازله ببيع الأولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان كانت الثانية شر من الأولى وذبح الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمةين لانه لما أوجب الأولى بلسانه فقد جعل مقدار ماليتها الأولى لله تعالى فلا يكون له أن يستفضل لنفسه شيئا ولهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فلا يس عليه أن يتصدق بفضل القيمة لان الأضحية واجبة على الغني من غير إيجاب ولهذا لو هلكت تلك الشاة لانتقط عنه الأضحية فلا يفسد إيجابه. فاذا كان ماضى

وقد حبسه بحق فالقاضي يأمر خصمه بأقامه البينة على ما ادعى فاذا أقام وعرفهم القاضي بالعدالة أدام حبسه وان لم يعرفهم بالعدالة واحتاج الى السؤال أخذ كفيلا بنفسه ويطلقه وان قال بعض المحبوسين أنا محبوس بدين فلان فله يأخذ مني كفيلا ويطلقني فالقاضي يأمر باحضار خصمه فاذا حضر وصدق المحبوس في اقراره والقاضي يعرف المقر له باسمه ونسبه أو لم يعرف ولكن شهد الشهود بذلك أو لم يشهد الشهود بذلك وفي الوجه كله القاضي يأمر المحبوس بأداء المال اليه ولا يطلقه لثمة المواضعة وبأمر مناديا بالعدالة على ما بينا فان لم يحضره خصم آخر أطلقه في الوجه كله أو لم يذ كر الخصاص أخذ الكفيل في الوجه الاول والثاني وذكر في الوجه الثالث وبعض مشايخنا ذكروا أخذ الكفيل في الوجه كله وكذا اذا لم يجي المحبوس بالمال لكن قال المقر له أنا اختار الرقي وأمهله وأطلقه فالقاضي لا يطلقه ويحتاط بالطريق الذي قلنا ثم يطلقه بكفيل وان قال لا كفيل لي أو قال لا يجب علي إعطاء الكفيل اذ ليس لي خصم يطلب مني الكفيل فالقاضي يتأنى في ذلك ولا يعجل باطلاقه حتى ينأى فان لم يحضره خصم بعد ذلك أطلقه (النوع الثاني) الحبس بسبب العقوبات الخاصة بحق العبد كالتقصاص اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لاني أقررت بالقصاص لفلان وجع القاضي بينه وبين خصمه وصدقه خصمه فيما أقر ولا يتخلوا ذلك من أحد وجهين اما أن يكون القصاص في النفس أو في الطرف فان كان القصاص في النفس يخرج به القاضي من السجن ويمكن خصمه من الاستيفاء ولا يتأنى وان كان القصاص في الطرف يخرج به القاضي من السجن أيضا ويمكن خصمه من الاستيفاء ولكن لا يعجل في اطلاقه لجواز أن يكون لرجل آخر عليه حق في نفسه فيواضع مع هذا الرجل فيقر له بطرفه ليتخلص عن السجن فيبطل حق الآخر في النفس (الثالث) الحبس بسبب العقوبات الخاصة بحق الله تعالى فحوز الزنا والسرقة وشرب الخمر اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لاني أقررت بالزنا عند القاضي المعزول أربع مرات في أربع مجالس فبني لقيم علي الحد فالقاضي المقلد لا يقيم عليه الحد بتلك الاقرار فان أقر عنده أربع مرات في أربع مجالس أقام عليه الحد تقادم المهدأ ولم يتقادم فيه ان كان محصنا ويجلده ان كان غير محصن ولكن لا يعجل في اطلاقه لجواز أن يجي خصم في نفسه وان رجع عن الاقرار صرح رجوعه كالورجع عند القاضي الاول ولكن لا يعجل القاضي في اطلاقه لتوهم الحيلة وان قال انما حبست لانه قامت البينة علي بالزنا فحبسني القاضي المعزول لقيم علي الحد فقول البينة القائمة عند القاضي المعزول غير معتبر في حق هذا القاضي فلا يقيم عليه الحد بتلك البينة ولو شهد النهم عند هذا القاضي بزناه لا يقيم عليه الحد أيضا اذا كان العهد قد تقادم ولا يعجل في اطلاقه لتوهم الحيلة بل يتأنى ويطلقه بعد ذلك بكفيل لاذكرنا فان قال بعض المحبوسين

به محلا للأضحية لا يلزمه شيء آخر. اما الفقير فليس عليه الأضحية بدون الإيجاب وإيجابه أوجب التضحية بالاولى ولهذا لو هلكت الأولى سقط عنه الواجب فلا يجوز له أن يستفضل شيئا من الأولى لنفسه فيلزمه التصديق بالزيادة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن الجواب فيها سواء يلزمه التصديق بالفضل فقيرا كان أو غنيا لان الأضحية وان كانت واجبة على الغني فهي واجبة في النعمة وانما يتعين المحل بتعيينه فيتعين هذا المحل في قدر المال لان التعيين مفيد في ذلك. اذا اشترى الغني أضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الأولى في أيام النحر كان له أن يضحى بأيتم ماشاء. ولو كان معسرا فاشترى شاة وأوجبها بلسانه فضلت ثم اشترى أخرى فأوجبها ثم وجد الأولى قالوا عليه أن يضحى بهما. الفقير اذا توى أن يشتري شاة للأضحية لا يلزمه به هذه النسبة شيء. ولو اشترى شاة للأضحية فماتت أو باعها لا يلزمه أخرى وكذا لو ضلت. ولو أن رجلا اشترى شاة للأضحية فضلت ثم اشترى شاة أخرى ثم وجد الأولى قبل أن يذبح الثانية كان له الخيار

ان شاء ضحى الاولى وان شاء ضحى الثانية ولو أنه ضحى الثانية ثم وجد الاولى هل عليه أن يضحي الاولى قال بعضهم ان كان الرجل فقيراً عليه أن يضحي الاولى وان كان غنياً لا يجب عليه وقال الشيخ الامام ابو حفص السكردري والشيخ الامام اسمعيل الزاهد رجهما الله تعالى ليس الجواب كذلك في الغنى لا يجب عليه أن يذبح الاولى بعد مذبح الثانية وان كان فقيراً أو جيبها على نفسه بأن قال الله على أن أضحي شاة عامناً إذا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى أخرى فضعاها ثم وجد الاولى ينظر ان كان هذا الفقير قال اكر يشين كم شداينك ديكرى لا يلزمه \* ولو قال اكر يشين كم شداينك ديكرى بدلوى يلزمه أن يذبح الثانية لانها صارت بدلا عن الاولى \* اذا شك الامام في يوم الاضحية فالمستحب أن لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث لاحتمال أن يقع الذبح في غيروقه فان أخر كان المستحب أن يتصدق بجميع ذلك ولا يأكل \* ولما اشترى أضحية في اليوم الثالث والمسئلة (٣٤٨) بحالها ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب \* رجل له مائة درهم اشترى بعشرين

درهما أضحية يوم الثلاثاء مثلا فهلكت الاضحية يوم الاربعاء بخاء يوم الخميس وهو يوم الاضحية قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما تجب في يوم الاضحية وهو فقير في يوم الاضحية \* اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة وصلى صلاة العيد وضحي ثم ظهر أن ذلك اليوم كان يوم عرفة قالوا جازت الصلاة والاضحية لان الاحتراز عن هذا الخطا غير ممكن فتجوز الصلاة وإذا جازت الصلاة جازت الاضحية ضرورة وان لم يشهد بالشهود عنده على هلال ذي الحجة لم تجز الصلاة ومتى لم تجز الصلاة لم تجز الاضحية

فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز

الاضحية تجوز من أربع من الحيوان الضأن والمعز والبقر والابل ذكورها واناثها وكذلك الجاموس

انما حبست لاني أقررت بشرب الخمر عنده أولانه قامت البيعة على بشرب الخمر فبسي ليقم على الحد فهذا القاضي لا يقيم عليه الحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وان قال انما حبست لاني قد أقررت بالسرقه من فلان أولانه قامت البيعة على بالسرقه من فلان فهذا القاضي يجمع بينه وبين خصمه ولا يقضي عليه بالقطع لا بذلك الاقرار ولا بتلك البيعة ولكن لو أقر عند هذا القاضي يقضي عليه بالقطع تقادم العهد أو لم تقادم ولا يعجل في اطلاقه ولو قامت عليه البيعة ثانيا لا يقضي عليه بالقطع اذا تقادم العهد فخذ الزنا وحده السرقه في حق هذا الحكم على السواء (والرابع) الجلس بسبب عقوبة هي بين حقوق الله تعالى وبين حقوق العباد وهو حد القذف اذا قال بعض المحموسين انما حبست لاني قد قذفت هذا الرجل بالزنا وصدقه هذا الرجل في اقراره استوفى منه حد القذف ولا يعجل القاضي في اطلاقه ولو رجع عما أقر لا يصح رجوعه بخلاف الرجوع عن الحدود الخاصة لله تعالى انما قال القاضي المعزول على يدي فلان كذا وكذا من المال دفعته اليه وهو لفلان بن فلان فان صدقه الذي في يديه المال في جميع ذلك أمر بالتسليم الى المقر له وهذا ظاهر وان قال دفع الى فلان القاضي المعزول هذا القدر من المال لكنه لا أدري أهمل في هذا الوجه أمر بالتسليم الى المقر له أيضا وان كان صاحب اليد كذب القاضي المعزول في جميع ما قال فالقول قوله وهذا ظاهر أيضا وان كان صاحب اليد قال دفع الى القاضي المعزول هذا القدر من المال وهو لفلان آخر غير الذي أقره القاضي فهذا على وجهين أحدهما هذا وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم الى الذي أقره القاضي (الوجه الثاني) انما بدأ بالقرار بالملك بأن قال المال الذي في يدي لفلان غير الذي أقره القاضي المعزول فدفعه الى القاضي المعزول أمر بالتسليم الى الذي أقره صاحب اليد فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن للثاني وان دفع بقضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال القاضي المعزول في يدي فلان ألف درهم أصابه فلان اليتيم من تركته أبوه وصدقه ذوا اليد في ذلك فان لم يتبع أحد من باقي الورثة ذلك المال فهو لليتيم وان قال باقي الورثة لم يستوف منا أحد حقه من تركته الملبت كان ذلك المال مشتركاً بين جميع الورثة واليتيم من جلتهم الا أنه ينبغي للقاضي المقلدان ينظر لليتيم ويحلف باقي الورثة بالله ما استوفيتهم حقوقكم من تركته والدكم فلان وان قال القاضي المعزول هذا المال لفلان اليتيم ولم يقل أصابه من تركته والدته وادعي باقي الورثة أنه من تركته والدتهم وأنهم لم يستوفوا حقوقهم من تركته والدتهم فالملك لليتيم لان القاضي المعزول هنا ما أقر بالملك لوالد اليتيم بصريح مقرا بكونه ميراثا لورثته بل أقر لليتيم بالملك مطلقا وليس من ضرورة كونه ميراثا لليتيم أن يكون من تركته والدته فبعد ذلك باقي الورثة يدعون لنفسهم حق في هذا المال ولا يصدقون الابحجة وان كان ما لا يملك على رجل

لانه نوع من البقر الا هلي \* وان نذت الاهلية وتوحشت فرماها عن الاضحية جاز \* ولا يجوز البقر الوحشي \* والذي تولد قد من الاهلي والوحشي ان كانت الام اهلية جاز \* ويشترط الكمال فلا يجوز الناقص سواء كان النقص من حيث السن أو من حيث الذات فلا يجوز من الابل والبقر والمعز الا الثني \* والثني من الابل ما أتى عليه خمس سنين وطعن في السنة السادسة يقال له سديس وبازل عام \* والثني من البقر ما أتى عليه سنتان وطعن في الثالثة \* والثني من الغنم والعز ماتت له سنة وطعن في الثانية \* ويجوز من الابل والبقر والمعز الثنيان \* ولا يجوز الجذعان الا الجذع العظيم من الضأن وهو عند النحهاء الذي أتى عليه أكثر السنة ستة أشهر وثني ثمن الشهر السابع فيجوز اذا كان غظيما سمينا بحيث لو رآه انسان يحسبه نبيا \* والثني من الضأن أفضل من الجذع والاثني من الابل والبقر أفضل من الذكور والذكور من المعز أفضل \* وكذا الذكور من الضأن اذا كان موجودا أي خصيا واختلف المشايخ رجهم الله تعالى أن البدنة أفضل أو الشاة الواحدة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة أفضل لان الشاة كلها تكون فرضا والبدنة سبعة أي يكون فرضا وابقا يكون نفلا وما كان كلها

فرضا كان أفضل وقال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى البدنة تكون أفضل لانها أكثر لحما من الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا بحث عن واحد كان كلهما فرضا \* وشبه هذا بالقراءة في الصلاة لواقته قصر على ما تجوز به الصلاة جازت ولو زاد عليها يكون الكل فرضا \* وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى اذا كانت قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة أفضل لان لحما أطيب \* وقال بعضهم البقرة أفضل لانها أكثر لحما والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة أطيب \* فان كان سبع البقرة أكثر لحما من سبع البقرة أفضل \* فالحاصل أنهما اذا استويا في القيمة واللحم فاطيبهما الحما أفضل وان اختلفا في القيمة واللحم فالفاضل منهما أولى والفعل الذي يساوي عشرين أفضل من خصي بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفعل أكثرهما الحما أفضل \* والاثني من البقر أفضل من الذكر اذا استويا لان (٣٤٩) لحم الاثني أطيب \* والبقرة أفضل من

ست شياه اذا استويا وسبع شياه أفضل من بقرة \* الشاة في الاضحية لا تجوز الا عن واحد \* والابل والبقرة يجوز عن سبعة اذا أراد الكل القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت \* وان أراد بعض الشركاء اللحم لا يجوز عنهم ولا تسقط الاضحية عنهم \* سبعة اشترى بقره للاضحية فذوى أحدهم الاضحية عن نفسه لهذه السنة ونوى أصحابه الاضحية عن السنة الماضية قالوا تجوز للاضحية عن هذا الواحد ونوى أصحابه للسنة الماضية باطالة وصاروا متطوعين ووجبت الصدقة عليهم لحماها وعلى الواحد أيضا لان نصيبه شائع \* ولو اشترى بقره للاضحية ونوى السبع منها لعامة هذا وستة أسباعه عن السنين الماضية لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام \* ولو ولدت شاة للاضحية

قد كان القاضي بين في الصلح سببه وأشهد في الصلح أنه لفلان النبيمة وأصابه من تركته والده فلان وان سائر الورثة استوفوا حقوقهم فنقول بمجرد الصلح ليس بحجة وكذلك قول القاضي المعزول على استيفاء باقي الورثة حقوقهم ليس بحجة وانما الحجة شهادة شهود يدينون على اشهاد القاضي عليهم بالاستيفاء أو على اقرارهم بالاستيفاء فان شهد الشهود بذلك كان هذا المبال للتميم والافهوك سائر الورثة واذا قال القاضي المعزول ثبت عندى بشهادة الشهود أن فلانا وقف ضيعة كذا على كذا وحكمت بذلك ووضعها على يدي فلان وأمرته بصرف غلاتها الى السبيل المشروط في الوقف وصدقه بذلك صاحب اليد فان كانت أقرت وورثته الواقف بذلك أنفذ القاضي المقلد هذا الوقف وان كانت الورثة قد جحدوا ذلك ولم تقم عليهم بينة كان ميراثا بينهم ولكن تستحق الورثة على علمهم فان حلفوا فالامر ماض وان نكلوا قضى عليهم بالوقفية باقرارهم وان قامت البينة عليهم بذلك قضى القاضي عليهم بالوقفية كالمواقمات البينة على الواقف حال حياته وان قال القاضي المعزول انه وقف على الارباب أو قال على المسجد أو بين وجهها آخر من وجوه البر ولم يقل وقفها على فلان فالقاضي المقلد ينقذه ولا يسأله عن التفصيل وهذا هو السبيل في كل موضع يقع الاستفسار ضاررا بالقاضي المقلد تركه ويكتفي بالاجمال وينبغي للقاضي أن يحاسب الامانة ما جرى على أيديهم من أموال التماي وغلاتهم كل سنة أشهر أو كل سنة على حسب ما يرى حتى يتطهرل أدى الامانة فيما فوض اليه أو خان فان أدى الامانة قرره عليه وان خان استبدله بغيره وكذلك يحاسب القوام على الاوقاف وبقيل قولهم في مقدار ما حصل في أيديهم من الغلات والاموال الوصى والقيم في ذلك على السواء قال والاصل في الشرع أن القول قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يخبر من الاتفاق على النبيمة أو على الضيعة وما صرف منها في مؤنات الاراضى ان كان وصيا يقبل قوله في المحتمل وان كان فيما لا يحتمل لا يقبل قوله هكذا ذكر انصاف في أدب القاضي \* وفرق بين الوصى وبين القيم فالوصى من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف واذا عرفت الفرق بين الوصى وبين القيم فاذا ادعى الوصى الاتفاق فقد ادعى ما يدخل تحت ولايته فلا يقبل قوله وكثير من مشايخنا سؤوا بين الوصى وبين القيم فيما لم يكن للضيعة منه بد قالوا يقبل قول القيم في ذلك كما يقبل قول الوصى وقاسوا على قيم المسجد أو واحد من أهل المسجد اذا اشترى للمسجد مالا بتمنه فهو الحصر والحشيش والدهن أو صرف شيئا من غلات المسجد الى أجرة الخادم لا يضمن لكونه مأذونا فيه دلالة فانه لو لم يفعل ذلك يتعطل المسجد كذا ههنا ومشايخ زماننا قالوا لا فرق بين الوصى والقيم في زماننا فالقيم في زماننا من فوض اليه التصرف

ولما كان عليه أن يذبح ولدها أيضا فان ترك الولد الى العام القابل وضجاءه عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة الولد في السنة الاولى درهمين فصدق بدرهمين بعد ماضت أيام النحر من السنة الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وضجى بها عن القابل جاز لانه لما صدق بقيمة الولد فقد أدى ماوجب عليه \* غنى ضحى شاتين كانت الزيادة على الواحدة تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون لحما ولا تصير اضحية تطوعا \* رجل اشترى للاضحية شاتين بثلاثين درهما كان ذلك أفضل من شاة واحدة بثلاثين \* وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة أولى ولو وجد بعشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التضحية بشاتين أفضل ويكون كلاهما اضحية لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وعام الحديبية يضحي ببدنة \* سبعة اشترى بقره بخمسين درهما وسبعة آخرون اشترى سبعة شياه بمائة درهم تكلموا في الافضية والصحيح أن الثاني أفضل

لأنه أكثر غنا وأظهر نفعاً للفقراء. ولوان رجلاً موسراً وأمر أمه مسرة فمضى بدنة عن نفسه خاصة كان الكل أضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه التتوى وقد ذكرنا \* ولو مضى غنى بدنة عن نفسه وعن ستة من أولاده ليس هذا في ظاهر الرواية \* وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى في كتاب الأضحية أنه ان كان أولاده صغاراً جاز عنه وعنهم جميعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى، وان كانوا كباراً ان فعل بأمرهم جاز عن الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى. وان فعل بغير أمرهم أو بغير أمر بعضهم لا يجوز لأعنه ولا عنهم في قولهم جميعاً لان نصيب من لم يأمر صار له كالنصف من الكل لجماعه وفي قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى اذا مضى بدنة عن نفسه وعن خمسة من أولاده الصغار وعن أمه ولده بأمرهم أو بغير أمرهم لا يجوز لأعنه ولا عنهم \* وقال أبو النعمان رحمه الله تعالى يجوز عن نفسه \* ولو اشترك سبعة في بدنة وواحد منهم مشترك (٣٥٠) كان الكل لجماعه وان نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الأضحية للعام الماضي

الذي صار ديناً عليه وبعضهم الأضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز عن الكل ويكون الواجب عن نوى الواجب عن عامه ذلك ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضاؤه بل يتصدق بقيمة شاة وسط لما مضى \* ولو نوى بعض الشركاء الأضحية وبعضهم هدى المتعة وبعضهم هدى القران وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم دم العتيقة ولولادة ولد له في عامه ذلك جاز عن الكل في ظاهر الرواية \* وعن محمد رحمه الله تعالى في النواذر كذلك \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمان أنه

والحفظ جميعاً كالوصى قال وان اتهم القاضي واحداً منهم يريد به واحداً من الوصياء فيما ادعى من الاتفاق على اليتيم أو على الوقف حلفه القاضي على ذلك وان كان أميناً كالودع اذا ادعى هلاك الوديعة أو ردّها قال بعض مشايخنا انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً لان الاستحلاف يصح على دعوى صحيحة ودعوى الجھول لا تصح وقال بعضهم يحلف على كل حال لانه انما يحلف نظراً لليتيم واحتياطاً له وفي مثله يستحلف على كل حال وان أخبروا أنهم أنفقوا على الضبعة واليتيم من أموال الأراضى وغلاتها كذا وبقي في أيدينا هذا القدر فن كان منهم معروفاً بالامانة فالقاضي يقبل منه الاجال ولا يجبره على التفصيل ومن كان منهم متهماً بالقاضى يجبره على التفصيل شيئاً فشيئاً ولا يقبل منه الاجال وليس تفسير الجبر ههنا الحبس وانما تفسيره أن يحضره القاضي المقلد يومين أو ثلاثة بخوفه ويهدده أن يفسر احتياطاً في حق اليتيم فان فعل ذلك ومع هذا لم يفسر القاضي يكتفي منه باليمين وينكوله قال وان قال الوصى للقاضى المقلدان القاضي المعزول حاسبى فالقاضى المقلد لا يدعه الا يمينه وان قال الوصى أو القسيم أنفق على اليتيم أو قال على الوقف كذا من مالى وأراد أن يرجع بذلك في مال اليتيم والوقف لا يقبل قوله الا بحجة بخلاف ما اذا ادعى الانفاق من مال اليتيم أو من مال الوقف حيث يقبل قوله في المحتمل قال واذا ادعى القسيم أو الوصى أن القاضي المعزول اجرني مشاهرة في كل شهر كذا وكذا أو مساهمة في كل سنة كذا وكذا وصدقه القاضي المعزول في ذلك أو لم يصدقه فالقاضى المقلد لا ينفذ ذلك فان قامت له بينة على فعل القاضي في حال قضائه قبلت وانفذ القاضي المقلد ذلك فيه مذهب هذا القاضي المقلد يتصرف في ذلك ان كان ذلك مقدار أجر مثل عمله أو دونه أنفذه ذلك كله وان كان أكثر فنفذ مقدار أجر مثل عمله وأبطل الزيادة وان كان القيم قد استوفى الزيادة أمره القاضي بالرد على اليتيم قال في الاصل وما وجدته القاضي في ديوان القاضي المعزول من شهادة أو قضاء أو إقرار فهو باطل لا يعمل به القاضي المقلد الا أن تقوم بينة أنه قضى به وأنفذ وهو قاض يومئذ كذا في المحيط \*

### باب السابع عشر فيما اذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به

الكلام في هذا الفصل في العقود والفسوخ وفيما اختلف على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول قضاء القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهر اباطنا وعلى قول محمد وأبي يوسف الاخر ينفذ ظاهر اباطنا صور المسئلة في العقود كثيرة (من جلتها) رجل ادعى على امرأة نسكاها وهي تجعد وأقام عليها شاهد زور وقضى القاضي بالنسكاح بينهم محل للرجل وطؤها وحل للمرأة التمكن منه

جاز \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز ويكون الكل لجماعه \* أضحية خرج من بطنه ولدى قال عامة العلماء رحمه الله تعالى يفعل بالولد ما يفعل بالأم فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حياً \* فان ضاع أو ذبحه أو كله يتصدق بقيمة فان بقي عنده حتى كبر وذبحها للعام القابل أضحية لا يجوز وعليه أخرى لعامة الذين مضى ويتصدق به مذبحاً طامع نقصان قيمته بالذبح والنسوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً يضحي بالشاة ولا يضحي بالولد وان كان معسراً يضحي بها وبالولدها \* رجل اشترى بدنة وأوجبها أضحية بلسانه ثم اشترى فيها ستة جله أو واحد بعد واحد حتى صاروا سبعة في القياس لا يجوز الا اشتراك ولو فعل ذلك وضحوا بها يكون لجماعه قول زفر رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يجوز وهو قول علمائنا رحمه الله تعالى واذا جاز عندنا لا يجب التصديق بشئ من الثن واذا لم يجز على قول زفر رحمه الله تعالى كان عليه أن يشتري أخرى ما بقي وقت النحر ويتصدق بالثن اذا مضت أيام النحر \* وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه



الله تعالى هذا اذا كان غنيا فان كان فقيرا كذلك الجواب \* وقال بعضهم لا يجوز له الاشتراك عندنا \* بدنة بين اثنين ضهيما فان كان لاحدهما سبع أو سبعان والباقي للآخر جاز وان كان بينهما نصفان اختلوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان لكل واحد منهما ثلاثة أسباع ونصف سبع ونصف السبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر لهما صار الباقي لهما \* وقال بعضهم جاز ذلك وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان نصف السبع وان كان لا يجوز اضعافه مقصودة يجوز تبعا لثلاثة أسباع فيجعل تبعا وان كان لا يجوز مقصودا عند الانفراد \* سبعة ضحوا بقرة واقسموا لهما ورتا جاز لان بيع اللحم باللحم وزنا مثله يعمل جائز فكذلك القسمة فان اقتسموا اللحم جزافا لا يجوز اعتبارا بالبيع ولو انهم اقتسموا لهما جزافا وحل كل واحد منهما لصاحبه النفل لا يجوز ليعجزوا بخلاف ما اذا باع درهم بدرهم وترج أحدهما درهمين مقدار ما لا يدخل تحت الوزن لخلل صاحبه الا آخر فانه يجوز ذلك \* والفرق أن تحليل (٣٥١) الفضل هبة وفي مسئلة اللحم هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو

اللحم فلم يجوز في مسئلة الدرهم الدرهم الواحد لا يحتمل القسمة فجازت الهبة ولو اقتسموا اللحم الجزور المشترك في الاضحية جزافا وفي نصيب كل واحد منهم شيء مما لا يوزن كالرجل والرأس ونحو ذلك لا بأس به اذا حلل بعضهم بعضا \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أنكره ذلك \* وقال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى اذا أخذ كل واحد منهم كراعا وقطعة لحم وأخذ رأس وقطعة لحم وأخذ بعضهم الكل من اللحم ان أصابه سبع اللحم أو أقل لم يجز وان أصابه أكثر حتى تكون الزيادة بازاء الرجل والرأس جاز اذا كانوا سبعة \* رجل ضحى عن نفسه وعن أربعة من عياله خمس شياء ولم يعين كل واحد عن صاحبها عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز عن

عند أبي حنيفة وأبي يوسف الأول وعند محمد وأبي يوسف الا آخر لا يحل لهما ذلك عن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال انما ثبت نكاح مبتدأ بقضاء القاضي اذا كان القضاء بحضرة من الشهود ومنهم من قال حضرة الشهود او وقت القضاء في هذه الصورة ليست بشرط كذا في الذخيرة \* وأجمعوا على أن قضاء القاضي بالنكاح بشهادة الزور في معتدة الغير ومنكوحته أنه لا ينفذ كذا في النهاية \* وصور المسئلة في الفسخ كناية (من جملتها) امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالفرقة بينهما ما وترت زوجا آخر بعد انقضاء العدة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول لا يحل للزوج الأول وطؤها ظاهرا وباطنا وبحل للزوج الثاني وطؤها ظاهرا وباطنا علم بحقيقة الحال أن الزوج الأول لم يطلقها بأن كان الزوج الثاني أحد الشاهدين أو لم يعلم بحقيقة الحال بأن كان الزوج الثاني أجنبيا \* وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى فلا يحل للثاني وطؤها اذا كان عالما بحقيقة الحال وان لم يعلم بحقيقة الحال يحمل له وطؤها كذا في كتاب الرجوع وهو حل للزوج الأول وطؤها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر لا يحل له مع انه لا تنفع الفرقة عنده باطنا وذو كرشخ الاسلام في كتاب الرجوع عن الشهادة أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر يحل للزوج الأول وطؤها سراً وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يحل للزوج الأول وطؤها ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها الثاني الا أن لا يحل للزوج الأول وطؤها سواء كان الثاني يعلم بحقيقة الحال أو لم يعلم وهذا الجواب على قول محمد رحمه الله تعالى ظاهر فيما اذا لم يعلم الثاني بحقيقة الحال لان الثاني تزوجها وهي في الباطن منكوحه الاول عند محمد رحمه الله تعالى الآن الثاني لم يعلم به فكان نكاح الزوج الثاني فاسدا عنده فاذا دخل بها الثاني وجبت عليها العدة من الثاني فلا يحل للزوج الأول وطؤها وان كانت امرأته الاول حتى تنقضي عدتها من الثاني مشكل فيما اذا كان الثاني عالما بحقيقة الحال لانه اذا كان عالما بحقيقة الحال لا يجب العدة من الثاني بهذا الدخول لانه تزوجها وهو يعلم انها منكوحه الاول فوقع نكاحه باطلا وكان هذا الطوطنا ومنكوحه الانسان اذا زنت لا يجب عليها العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها (ومن جملة صور الفسخ) صبي وصبيته سيياهما صغيران فكبرا وأعتقا ثم تزوج أحدهما الا آخر ثم جاء حري مسلما وأقام بينة أنهم مولداهما فالقاضي يقضي بينهما بفرق بينهما فان رجع الشاهدان عن شهادتهما حتى تبين أنهم ماشه دابرو ولا يسع الزوج وطؤها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه مقضى عليه بالحرمه وقد نفذ القضاء ظاهرا وباطنا وكذلك على قول محمد رحمه الله تعالى لا يسع الزوج وطؤها لانه لا يعلم بحقيقة كذب الشهود (ومن جملة صور العقد) اذا قضى القاضي

الكل استحسانا \* سبعة نحر وناقعة عن سبعة وأحد الشر كاه واث ميت يذبح عن مورثه قال محمد رحمه الله تعالى الستة بأكون أنصاءهم من اللحم ويتصدق بنصيب الميت ولا يأكله الوارث \* قال رضي الله عنه هذا اذا كان الواو ث ضحى من مال الميت بأمر الميت \* سبعة اشترى كوا في تضحية البقرة ومعهم صبي ضحى عنه أو به أو معتوه ضحى عنه وليه أو أم ولامسلة ضحى عنهم ولاها جاز عن الكل \* ولومات واحد منهم قيل أن يهرق قال وارثه اشترى وها عن الميت قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ان يضحي عن الميت ابتداء لان يكون الميت أو جب ذلك على نفسه في حياته فيجب على الوارث ان يذبح عنه شاء أو أبى \* وذ كر الزعفراني رحمه الله تعالى ان أمرهم الميت أن يضحي عن الميت ففعل الوارث يقع عن الوارث نفلا والميت أجز الذبح ان فعل الوارث بحال نفسه ويكون هو بمنزلة ما لو توى واحد من الشركاء السبعة بنصيبه التطوع \* رجل اشترى بقرة للاضحية عن نفسه ثم اشترك فيها ستة ذكرا أنه يجزيهم استحسانا فان فعل ذلك قبل الشراء كان أحسن وذ كر

في مناسك الاصل لاسعه ان يشركهم بعد الشراء الا ان يريد عند الشراء ان يشركهم فيها فلا بأس به \* وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ارى بأسا فيما اذا نوى عند الشراء ان يشركهم ولا يحفظ رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولولم ينو عند الشراء ان يشركهم ثم اشركهم فقد كرهه ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى وهذا دليل على أن مجرد النية عند الشراء لا تصير ارضية \* وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى انها تصير ارضية بمجرد النية حتى لو مضت ايام التم ولا يصح بها تصديق بها حتى وان ذبحها تصدق بجميع اللحم وان كل منه تصدق بقيمة ما كل \* رجلان ذبحا شاتين بينهما عن نسكهما أجزأهما \* بخلاف ما لو أعتقا عبيدين بينهما عن كفارتهم فان ذلك لا يجوز كذا قال محمد رحمه الله تعالى \* رجل اشترى ارضية ثم مات ان كان الميت أوجبها على نفسه بلسانه يجبر الورثة على أن يضحوا عنه ولو ضحى عن ميت من مال (٣٥٢) نفسه بغير امر الميت جازوله أن يتناول منه ولا يلزمه أن يتصدق به لانهم انصروا لمالك الميت

بل الذبح حصل على ملكه ولهذا لو كان على الذابح ارضية سقطت عنه \* وان ضحى عن ميت من مال الميت بامر الميت يلزمه التصديق بلحمه ولا يتناول منه لان ارضية تقع عن الميت \* رجل ضحى بشاة نفسه عن غيره لا يجوز ذلك سواء كان بامر او بغير امره لانه لا وجب له جميع الارضية عن الآخر بدون ملك الامر والمالك لا امر لا يثبت الا بالقبض ولم يوجد القبض لامن الامر ولا من نائبه \* اذا ضحى رجل عن ابويه بغير امرهما وتصدق به جاز لان العمل ملكه وانما الميت ثواب الذبح والصدقة

فصل في العيوب ما يمنع الاضحية وما لا يمنع لا يجوز في الهديا والضحايا العيب والعوراء وان كانت بيضاء بعض العين الواحدة أو ذاهبة بعض العين الواحدة أو بعض أذن الواحدة أو

بالبيع بشهادة الزور وانه على وجهين (أحدهما) أن تكون الدعوى من جانب المشتري بأن ادعى رجل على غيره أنك بيعت مني هذه الجارية بكذا وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالجارية للمشتري فنفذ قضاؤه باطنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يحمل للمشتري وطؤها خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا يجب أن تكون مسئلة البيع على التفصيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية أو أقل مقدار ما يتغاب الناس فيه ينفذ قضاؤه باطنا. وهكذا ذكر في المنتقى نصا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان أقل مقدار ما لا يتغاب الناس فيه لا ينفذ قضاؤه باطنا لان طريق تعميم القضاء باطنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العقود والفسوخ أن القاضي بقضائه يصير منشأ لذلك التصرف وانما يصير القاضي منشأ فيه ولاية الانشاء للبيع وله ولاية الانشاء بمثل القيمة أو أقل مقدار ما يتغاب الناس فيه وأما ما ليس له ولاية البيع بأقل من القيمة فدراما لا يتغاب الناس فيه لانه تبرع بمقدار الثمن فليس للقاضي ولاية انشاء التبرع وبعضهم قالوا لا ينفذ القضاء على كل حال لان البيع وان كان بغير فهو مبادلة كذا في المحيط \* (الوجه الثاني) أن تكون الدعوى من جانب البائع وصورة رجل ادعى على آخر أنك اشتريت مني هذه الجارية وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حمل للمشتري وطء الجارية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول محمد رحمه الله تعالى ان عزم المشتري على ترك الخصومة حل له وطؤها هذا اذا أقام المدعى شهود زور ولولم يقيم المدعى شهودا وحلف المشتري ورد الجارية على البائع ان عزم البائع على ترك الخصومة حل له وطؤها ثم اختلف المشايخ في تفسير العزم على ترك الخصومة قال بعضهم (١) من العزم بالقلب وقال بعضهم تفسيره أن يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكتفى بمجرد النية بالقلب (ومن جملة صور العقد) رجل ادعى على رجل هبة مقبوضة فأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك للمدعى فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينفذ القضاء ظاهرا لا باطنا حتى لا يحل للقاضي له الانتفاع به وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لا ينفذ اذ ليس للقاضي ولاية انشاء التبرع وفي رواية أخرى ينفذ باطنا لان للقاضي ولاية انشاء التبرع في الجملة كذا في النخبة \* وفي الصدقة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي (وأما الاملاك المرسله) فالقضاء فيها بشهادة الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع كذا في النخبة \* وأجمعوا أن الشهود لو ظهر واعبيدا أو

(١) قوله قال بعضهم من العزم بالقلب كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهر ان يقال مجرد العزم كذا

بعض ذنبا فان كان البياض او الذهاب اكثر من النصف لا يجوز عند الكل وان كان أقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدر محدودين الثلث يجوز في ظاهر الرواية \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز ولو علم المشتري بذلك بعد الذبح جازت الاضحية وان كان اقل من الثلث ويرجع على البائع بثمن العيب ويصان العيب ويتصدق بارش النقصان أيضا وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية يرجع على البائع بثمن النقصان العيب ويطلب له ارش النقصان \* وان كان الذهاب من العين أو غيرها اكثر من الثلث وأقل من النصف في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز زوجه قول زفر رحمه الله تعالى وجاز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ذكرت قولنا في حنيفة فقال قولنا مثل قولك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحدة أكثر من الثلث لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان الباقي أكثر من النصف وشق الاذن

بها من نسخة الطبع الهندى اه

والكي لا يمنع جواز الاضحية \* ولو كانت الاضحية صبيحة الغنمين عند ما عورت بعد ما أوجها على نفسه أو كانت سمينة فصارت عفاة أو عرجاء ذكرى رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى أن كان الرجل موسرا لا يجوز له أن يضحي به أو أن كان معسرا جاز له ذلك \* وفي رواية أبي حنيفة يجوز موسرا كان أو معسرا المناجاة عن علي رضي الله عنه أنه أجاز ذلك \* ولو ذهب عينها الواحدة أو كسر رجلها الواحدة في معالجة الذبح ينظر أن لم يرسلها أجاز وأن أرسلها بعد ما أصابها آفة وضحي به في وقت آخر في يومه ذلك أو يوم آخر من أيام التحريم كرهذا في الأصل واختلفوا فيه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز به أخذ الزعفران في رجه الله تعالى قال وقد قال بعض العلماء أنه لا يجوز ولا تأخذ به \* ولا يجوز العرجاء التي لا تقدر على القيام والمشي إلى المذبح وإن قدرت جاز \* والشافعة إذا لم يكن لها أذن ولا ذنب خلقة يجوز قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون هذا ولو كان لا يجوز \* وذكر في الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٣٥٣) أنه يجوز \* وإن لم يكن لها عينان خلقة لا يجوز \* ويجوز الجاهوهى التي لا قرن لها خلقة وكذلك مكسورة القرن ويجوز النولاء والجسر بأذا كانتا سميتين وإن كانتا مهزولتين لا ينفق لا يجوز إذا ذهب غن عظمتها \* وإن كانت مهزولة ففيها بعض الشعم جاز مروي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى \* فإن كانت مهزولة عند الشراء فسمت بعد الشراء جاز والسقي لأسنان لها وهي تعلف أو لا تعلف لا يجوز \* وإن بقي لها بعض الأسنان أن بقي من الأسنان قدر ما تعلف جاز أو لا فلا \* ويجوز السكا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي صغيرة الأذن بعد أن يسمى أذنا \* وأن كان لها آية صغيرة مثل الذنب خلقة جاز أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر لأن عنده لو لم يكن لها أذن ولا آية أصلا جاز صغيرة الأذن أولى وأما على قول محمد رحمه الله

محمد دين في قذف أو كفارا ينفذ ظاهر الأباطنا وأجعو أنه لو أقر بالطلاق الثلاث ثم أنكر وحلف وقضى له بما لا يحل له وطؤها الكل في شرح الجامع الصغير للقاضي الامام فخر الدين قاضيان رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* (وإما قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور) فقد قيل أنه على الخلاف وقيل أنه لا ينفذ بباطنا بخلاف صورة المسئلة أمة ادعت على مولاهما أنه ابنه وأنه أقر بذلك وأقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حرم على المولى وطؤها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يحرم بالاجماع فإن مات الأب وترك ميراثا هل يحل لها كل ما ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة أنه يحل لها كل من غير ذلك خلاف واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا هذا على الخلاف وبعضهم قالوا لا يحل لها كل ميراثه بخلاف وإن مات المرأه كرحمده رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرجوع وذكر أنه يحل له كل ميراثها قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وهذا الجواب على قول الكل لأن الحال لا يتحول ما إن كانت أمته أو ابنته فإن كانت أمته فهذا كسب أمته فيحل له بالاجماع وإن كانت ابنته كان ميراثها حلالا بالاجماع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا شهد شاهدان على رجل في شوال أنه أعتق عبده في رمضان وقبحة العبد يوم الشهادة ألف درهم وكانت قيمته في رمضان ألفا لم يعد لاحق صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم ثم عدل لنقض بشهادتهم ما ثم رجعا ضمن قيمة العبد يوم أعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف كذا في الذخيرة وفي الفتاوى العنابية وإذا قضى بعتق أمية ثم رجع الشهود فالتق ثابت ولا أحد الشاهدين أن يتزوجها وفي المنتقى شرط على قولهما أن يكون ذلك بعد القضاء بقيمة على الشاهدين كذا في التتارخانية \* وإذا ادعت المرأة على زوجها أنه أبانها ثلاث أو واحدة فجد الزوج فخانته القاضي غلب فإن علمت أن الأمر كما قالت لاتسها الأقامة معه ولا أن يأخذ ميراثها كذا في النهاية \*

باب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقد المحكوم له أو المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى

رجل قال لامرأته أنت طالق البتة وهو يراها واحدة رجعية فراجعها ورافعتها إلى قاض يراها ثلاثا فجعلها ثلاثا وفتق بينهما أو كان الزوج يراها واحدة رجعية فراجعها ورافعتها إلى قاض يراها ثلاثا وفتق بينهما فنفذ هذا القضاء فظاهره وباطنه حتى لا يحل له المقام معها ولا يسعها أن تمكث من نفسها وإن كان الزوج يراها ثلاثا فراجعها إلى قاض يراها واحدة رجعية فراجعها فنفذها واحدة رجعية أو واحدة

(٤٥ - فتاوى ثالث) تعالى صغيرة الأذن جائزة \* وإن لم يكن لها آية ولا أذن خلقة لا يجوز وأن كانت صغيرة الأذن جاز \* ومشقوقة الأذن من قبل وجهها وهي القابلة جاز \* وكذلك المذار وهي التي تكون على العكس وكذا الشرقا وهي التي قطع من وسط أذنها فنفذ الخرق إلى الجانب الآخر وكذا الحلواء وهي التي في عينها حول وكذا الجزرة وهي التي جزصوها ولا يجوز الحلالة وهي التي تأكل العذرة ولأن كل غيرها فإن كانت الحلالة ابتلا عكس أربعين وما حتى يطيب لها والبقر تمسك عشرين يوما والتم عشرة أيام والدجاجة ثلاثة أيام \* والعصفور يوما \* ولا يجوز للمريضة البين مرضها في الاضحية ولا التي ليس ضرعها أو قطع ضرعها \* وإن ذهب بعض ضرعها فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الأذن والعين والآية إذا كان الذاهب أكثر من الثلث وأقل من النصف لا يجوز في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا كان الذاهب أقل من النصف

جازه ورواية عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وان كان الذاهب نصفان أي يوسف رجه الله تعالى فيه روايتان \* والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى **فصل في الانتفاع بالاضحية** لا بأس بأن ينتفع بها بالاضحية أو يشتري بها الغر بال والمخل \* وان باع بغير درهم أو فلس يتصدق بثمنه في قول أصحابنا رجه الله تعالى وفي قول الحسن البصري رجه الله تعالى يكره أن يشتري بها غر بالاً أو مختلاً \* ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق \* ولا بأس بأن يتخذ من جلد الاضحية فرواً أو بساطاً أو متكاً يجلس عليه أو يبيع جلد الاضحية بشئ من متاع البيت والثوب لنفسه يلبسه أو كساء أو خفاً أو نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد بالثوب لا يجوز وليس له أن يبيع الجلد لينفق الثمن على نفسه أو عياله \* ولا يبيع لحم الاضحية ليتصدق بل يأكله أو يطعم ولولدت الاضحية يضحى بالأم والولداً لأنه لا يأكل من الولد بل (٣٥٤) يتصدق به فان أكل منه يتصدق بقيمة ما أكل \* والمستحب أن يتصدق بولدها حيال ولو

رجعية نفذ هذا القضاء باطناً عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى حتى يسعه أن يراجعها وأن يتزوجها وعند أبي يوسف رجه الله تعالى لا ينفذ هذا القضاء باطناً ذكر الخلاف على هذا الوجه في آخر استحسان الاصل \* والحاصل ان المبني بالحادثة ان كان عامياً لا رأى له فعليه أن يتبع حكم القاضي فيما يقضى في تلك الحادثة سواء حصل الحكم له بأن حصل الحكم بالحل أو حصل الحكم عليه بأن حصل الحكم بالحرمة وان كان المبني بالحادثة فقيه الله رأى وحكم القاضي بخلاف رأيه ان حصل الحكم عليه بأن كان هو يعتد بالحل وقضى القاضي بالحرمة فعليه أن يتبع حكم الحاكم ويترك رأيه نفسه بخلاف وان حصل الحكم له بأن كان هو يعتد بالحرمة وقضى القاضي بالحل ذكر في بعض المواضع انه يتبع حكم القاضي ويترك رأيه نفسه من غير ذكر خلاف وذكر في الاستحسان أن على قول أبي يوسف رجه الله تعالى لا يترك رأيه نفسه ولا يلتفت الى اباحة القاضي فيما يعتد به حراماً وجهه قوله ما أنا بجمعنا على أن المبني بالحادثة اذا كان عامياً وقضى القاضي له بنفسه فذقناه فكذا اذا كان عالماً لان قضاء القاضي ملزم في حق الناس كافة \* توضيحه أن القاضي يقضى بأمر الشرع وما يصير مضافاً الى الشرع فهو بمنزلة النص فلا يترك ذلك بالرأى كما لا يترك النص بالاجتهاد وأبو يوسف رجه الله تعالى يقول الازام في جانب المقضى عليه فأما في حق المقضى له فلا ازام ولهذا لا يقضى القاضي بدون طلبه وفي رذعه ان القاضي مخطئ في هذا القضاء فلا يتبعه في ذلك كذا في المحيط \* وفي نوادر هشام عن محمد رجه الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن جنوناً مطبقاً وله والد فادعت المرأة أنه كان حلف قبل التزوج بطلاق كل امرأتين تزوجها ثلاثاً قال نصب القاضي والده خصماً فان نصبه ورأى أن هذا القول ليس بشئ فأقبله وأمضى النكاح ثم بصر الزوج وهو يرى وقوع الطلاق بهذا القول هل يسعه المقام معها قال نعم وعلى قياس قول أبي يوسف رجه الله تعالى لا يسعه المقام معها لان الحكم وقع له \* وفي الحاوي ان كان الزوج عالماً ووقع الطلاق بهذا القول فلا يسعه المقام معها وهو قول أبي يوسف رجه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى العالم والجاهل في ذلك سواء يتبع رأى القاضي وفي الخاتمة ثم شرط محمد رجه الله تعالى ليكون الوالد خصماً أن يكون جنون الزوج مطبقاً باختلاف الروايات في المطبق واتفقت الروايات الظاهرة أن الجنون اذا كان يوماً أو يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصماً عنه ونفذ نصراً فانه في حالة الافاقسة كافي الانعفاء وذكر الناطقي والشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده ان الجنون المطبق في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى مقدر بشهر وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* ولأن فقهاء قال لامرأته أنت طالق البتة وهو يراها ثلاثاً فأمضى رأيه فيما بينه وبينها وعزم على أنها حرمت عليه ثم رأى بعد ذلك أنها تطبق رجعية أمضى رأيه

حلب اللين من الاضحية قبل الذبح أو جرح صوفها يتصدق بها ولا ينتفع بها وعن محمد رجه الله تعالى اذا نذر ذبح شاة لا يأكل منها الناذر فان أكل كان عليه قيمته ولا يعطى جلد الاضحية ولا لحمها بأجرة الذابح والسلاخ ولو اشترى بجلد الاضحية جراباً جاز وان اشترى به شيئاً من الحبوب لا يجوز \* ولو اشترى بلحم الاضحية حبواً جاز \* وكذا لو اشترى لحماً لحماً جاز ولو اشترى بلحم الاضحية جراباً لا يجوز \* ولو اشترى بجلد الاضحية لحماً لا يجوز الا في رواية وعن محمد رجه الله تعالى أنه يجوز الكل قالوا والاصل في هذا أنه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول \* ويجوز بيع المأكول بالماكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالماكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول \* ولو أدخل جلد الاضحية في الكوارة أو جعله

جرباً ان استعمل الجرب في أعمال منزله جاز ولو أجز لا يجوز وعليه ان يتصدق بالاجر \* وأما الكوارة ان استعملها في منزله أو أعار الذي جاز ولو أجز تلك الكوارة هل يطيب له الاجر قالوا ينظر فيه ان كانت الكوارة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر وان كانت خلقاً منخرقاً فليزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا أجزه بدنانقين يتصدق بدنانق واحد لان الكوارة اذا كانت جديدة لا يحتاج في الانتفاع بها الى الخلد فيكون الخلد متعللاً للكوارة ويكون كل الاجر بازاء الكوارة فطيب أم اذا كانت الكوارة خلقاً يحتاج في الانتفاع الى الخلد لاساناً ما فيه كان نصف الاجر للكوارة والنصف للجلد \* واذا أخذ شيئاً من طرف من أطراف الاضحية للعلامة في أيام النحر لا يجوز له أن يطرخ ذلك الصوف ولا أن يهب بل يتصدق بذلك الصوف والشعر على الفقراء \* عشرة نفر اشترى من رجل عشرة شياه جله فقال البائع بع هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم قالوا اشترينا فاصارت العشرة مشتركة بينهم فأخذ كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جاز

\* فان ظهر منها شاة عوراء فانكر كل أحد من الشركاء أن تكون العوراء له لا تجوز فخصيتهم لان تسع شياه عن عشرة نفر لا تجوز لانه منقوص كل أخمية في التسع **فصل في مسائل متفرقة** رجل اشترى أخمية وأمر رجلا بذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح قيمة الشاة لآمر ليشتري الآخر بقيمة شاة أخرى ويضحي ويتصدق بلحها ولا يأكل \* هذا اذا كان أيام النحر باقية فان مضت أيام النحر يتصدق بقيمة على الفقراء \* رجل دعا قصابا ليضحي عنه فضحى القصاب عن نفسه فهي عن الآخر \* رجل اشترى خمس شياه في أيام النحر وأراد أن يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بغير أمر صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها لم يأذن له بذبح هذه الشاة \* شاة نذرت فربماها صاحبها ونوى الاضحية فأصابها السهم وقتل جازت الاضحية لانها التحقت بالوحشية \* والافضل للرجل اذا أراد التضحية أن يضحي بيده ان قدر \* فان (٣٥٥) لم يقدر يفوض الى غيره لما روى

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح بنفسه \* وهكذا جاء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال ان فعلت كذا فعلى أن أضحي لا يكون عينا وقيل ان كان فقيرا يكون عينا \* رجل أوجب على نفسه عشر أضحيات قالوا لا يلزمه الاضحيان لان الأضحية ثلثين \* رجل ضحى ولم ينو الاضحية قالوا يجوز لانه لما اشترى الاضحية فقد تعينت للاضحية \* رجل ضحى وذبح وقال بسم الله بنام خدائي وبنام محمد عليه السلام قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أراد الرجل بذكرا سمى النبي عليه السلام بجميله وتعظيمه جاز ولا بأس به \* وان أراد به الشربة مع الله تعالى لا تحل الذبيحة ولو قال الحمد لله أو سبحان الله عند الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز \* وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون

الذي كان عزم عليه ولا يرتها الى أن تكون زوجته برأى حدث من بعد بخلاف ما اذا قضى القاضي بخلاف رأيه الذي عزم عليه وكذلك لو كان في الاستدأمرى تطليقة رجعية فعزم على أنها امرأته ثم رأى بعد ذلك أنها ثلاث تطليقات لم تحرم عليه ولو كان في الابتداء لم يعزم ذلك ولم يضر رأيه حتى رأى أنها ثلاث يسعه المقام معها وكذلك لو كان في الابتداء يرى أنها ثلاث تطليقات إلا أنه لم يعزم عليه ولم يضر رأيه حتى رأى أنها واحدة رجعية بعد ذلك فأمضى رأيه فيها وجعلها واحدة رجعية وسعه ذلك ولا يجرمها رأى آخر بعد ذلك وفي أول المنتسقي لو أن فقها قال لا امرأته أنت طالق البتة ويرى أنها واحدة بملك الرجعية وعزم على أنها امرأته فراجعها ثم قال لا امرأته أخرى له أنت طالق البتة وهو يرى يوم قال ذلك أنها ثلاث حرمت عليه المرأة الاخرى بهذا القول فيكون للرجل امرأتان قد قال لهما قولا واحدا تحل احدهما له وتحرم الاخرى عليه واذا كان المبطل في فقها رأى فاستفتى فقها آخر فآفته بخلاف رأيه يعمل برأى نفسه واذا كان المبطل جاهلا فآفته بأخذ بفتوى أفضل الرجال عند عامة الفقهاء ويكون ذلك بمنزلة الاجتهاد له فان أقامه مفت في تلك الحادثة وهو جاهل وقضى قاض في تلك الحادثة بخلاف الفتوى والحادثه مجتهد فيها ان كان القضاء عليه يتبع رأى القاضي ولا يلتفت الى فتوى المفتي وان كان المفتي أعلم من القاضي في تلك الحادثة عند العامة وان كان القضاء فهو على الاختلاف الذي مر ذكره لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتمعت فصارت هذه المسئلة عين تلك المسئلة وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى في رجل ليس بفقهاء يبتلى بنازلة في امرأة فسأل عنها فقها فآفته بأمر من تحريم أو تحليل فعزم عليه وأمضاه ثم آفته ذلك الفقيه بعينه أو غيره من الفقهاء في امرأته أخرى له في عين تلك النازلة بخلاف ذلك فأخذ به وعزم عليه وسعه الامر ان جميعا ولو كان هذا الرجل سأل بعض الفقهاء عن نازلة فآفته بحلال أو بحرام فلم يعزم على ذلك في زوجته حتى سأل فقها آخر فآفته بخلاف ما أفتى به الاول فأمضاه على زوجته وترك فتوى الاول وسعه ذلك ولو كان أمضى قول الاول في زوجته وعزم عليه فيما بينه وبين امرأته ثم آفته فقيه آخر بخلاف ذلك لا يسعه أن يدع ما عزم عليه يأخذ بفتوى الآخر قال محمد رحمه الله تعالى وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقولنا وفي القدوري اذا لم يكن الرجل المبطل بالحادثة فقها واستفتى أنسا أو آفته بحلال أو بحرام فان لم يعزم على ذلك حتى آفته غيره بخلافه فأخذ بفتوى الثاني وأمضاه في منكوخته لم يجز له أن يترك ما أمضاه فيه ويرجع الى ما آفته به الاول كذا في الذخيرة \* اذا حلف الرجل بطلاق كل امرأة ويستفتى فقها عدلا من أهل الفتوى وآفته بطلاق اليمين وسع اتباع فتواه وامسك المرأة وفي النوازل اذا استفتى فقها فآفته بطلاق اليمين فتزوج

تسمية \* رجل غصب شاة وضحى بها ثم ضمن قيمتها جاز \* ولو كانت الشاة رهنا عنده أو ودعة فضحى بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز \* رجل وكل غيره بشراء أخمية فوكل الوكيل غيره ثم وثم فاشترى الآخر يكون موقفا على اجازة الاول ان أجاز جاز والا فلا \* والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الآخر جاز ولا يتوقف \* ثلاثة نفر اشترى ثلاث شياه ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا ودعي كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصرف الشاتان الى بيت المال والثالثة تساع ويتصدق بينهما \* وان اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه ثم أشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى ينبغي أن يوكل كل واحد صاحبه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز \* ولو ذبح عنه غيره بأمره جاز أيضا \* رجل أراد أن يضحي فوضع صاحب الشاة يده مع يد القصاب في الذبح وأعانه على الذبح حتى صار ذابح القصاب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى يجب على كل واحد من التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية

لا تحل الذبيحة \* وكذا لو علم صاحب الشاة أن التسمية شرط الأمانة ظن أن تسمية أحدهما تكفي لا يحل آكله \* وكذا لو نظر إلى جماعة من الغنم فقال بسم الله وأخذوا واحدة وأضجعها وأذبحها وترك التسمية وظن أن تلك التسمية تجزئ لا يحل \* رجل وهب لرجل شاة فضضى بها الموهوب له وأذبحها للمنة أو جزاء صيد ثم رجع الوهاب في الهبة جازت الاضحية والمنعة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح رجوع الوهاب فيها وفي ظاهر الرواية صح رجوعه \* وليس على الموهوب له في الاضحية والمنعة أن يتصدق بشئ \* وفي جزاء الصيد عليه أن يتصدق بقيمة المذبح ويسقط عنه الجزاء \* رجل اشترى شاة بشراء فاسد فذبحها عن الاضحية جاز وللبايع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شئ على المضحى وان أخذها مذبوحة قيل على المضحى أن يتصدق قيمتها حية لا بالقيمة سقطت عن المضحى حيث أخذها البايع مذبوحة فكأنه باعها بالقيمة التي (٢٥٦) وجبت عليه \* وقال بعضهم ليس على المضحى أن يتصدق بأكثر من قيمتها مذبوحة وهو

الصحيح لان البايع لما أخذ الشاة مذبوحة فقد أبرأ المضحى عن الفضل بين القيمتين وان لم يأخذها البايع مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة عن القيمة التي وجبت عليه أو باعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بشئ \* رجل اشترى شاة وضضى بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التضحية كان له أن يرجع على البايع بنقصان العيب \* وليس عليه أن يتصدق بشئ فان قال البايع أنا أَرْضَى بأخذها مذبوحة كان له ذلك فان أخذها ورد الثمن على المشتري كان على المشتري أن يتصدق بما استرد من البايع الا حصصة نقصان العيب فان توى الثمن على البايع فلا شئ على المشتري \* وان توى البعض وحصل البعض فله يتصدق بما وصل اليه من حصصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان

امرأة أخرى ثم استفتى فقها آخر فافتى بصحة اليمين يفارق الاخرى ويمسك الاولى عاملا بقوله ما كذا في التارخانية \*

### (الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدات) \*

قضاء القاضي الاول لا يتناول امان وقع في فصل فيه نص مفسر من الكتاب والسنة المتواترة واجماع وامان وقع في فصل مجتهد فيه من ظواهر النصوص والقياس فان وقع في فصل فيه مفسر من الكتاب والخبر المتواتر واجماع فان وافق قضاءه ذلك نفذ الثاني ولا يحل له النقض وان خالف شيأ من ذلك رده وان وقع في فصل مجتهد فيه فلا يتناول امان كان مجتهدا على كونه مجتهدا فيه وامان كان مختلفا في كونه مجتهدا فيه فان كان مجتهدا على كونه محل الاجتهاد فامان كان المجتهد فيه هو المقتضى به وامان كان نفس القضاء فان كان المجتهد فيه هو المقتضى به فرفع قضاؤه الى قاض آخر لم يرد الثاني بل ينقذه فان رده القاضي الثاني فرفع الى قاض ثالث نفذ قضاء القاضي الاول وبطل قضاء الثاني وان كان نفس القضاء مجتهدا فيه أنه يجوز أن لا يكملوا قضي بالحرج على الحشر أو قضي على الغائب يجوز للقاضي الثاني أن ينقض الاول اذا مال اجتهاده الى خلاف اجتهاد الاول هذا اذا كان القضاء في محل أجمعوا على كونه محل الاجتهاد فاما اذا كان في محل اختلفوا أنه محل الاجتهاد أم لا كبيع ام الولد انه هل ينقض فيه قضاء القاضي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينقض لانه محل الاجتهاد عندهما لاختلاف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في جواز بيعها وعند محمد رحمه الله تعالى لا ينقض لوقوع الاتفاق بعد ذلك من الصحابة وغيرهم على أنه لا يجوز بيعها فخرج عن محل الاجتهاد في نظر ان كان من رأى القاضي الثاني أنه مجتهد فيه ينقض قضاؤه ولا يردّه وان كان من رأى أنه خرج من حد الاجتهاد وصار متفقا عليه لا ينقض بل يردّه كذا في البدائع \* اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه بأن قضى القاضي بحق على الغائب أو لا يغائب هل ينقض فيه روايتان عن أصحابنا في رواية لا ينقض وهكذا كرا الخصاص وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* قال ابن جماعة في نوادره كل أمر جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل وجاء عنه غير ذلك الفعل أو جاء عن أحد من الصحابة وجاء عن ذلك الرجل أو عن غيره من الصحابة خلافاً وعمل الناس بأحد الامرين دون الآخر أو عمل بأحد القولين ولم يعمل بالآخر ولم يحكم به أحد فهو متروك منسوخ فان حكم به أحد من أهل زمانهم يجوز أشار به الى أنه وان قضى بالنص لكن ثبت باجماع الامة اتساخه حيث لم يعمل به أحد من الامة والعمل بالنسوخ باطل غير جائز قال وانما يجوز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به ما حكم من

الثنى عشرة ونقصان العيب درهم يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه \* رجل أمر رجلاً أن يشتري له بقرة فبقرته دينارين فاشترى الوكيل بمائتي درهم وقيمة الدنانير مثل الدراهم أو كان على العكس لزم الامر استحساناً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* وعن الحسن بن زياد ورفعه ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزم الامر الا أن يشتري بمثل ما سمي له من الثمن \* وأجمعوا على أنه لو اشترى بعروض قيمته مثل الدراهم لا يلزمه \* وان وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للاضحية فاشترى بيضاء أو حراماً لزم الامر \* وان وكله بأن يشتري له بقرة أنثى فاشترى ذكر أو أنثى فاشترى ذكر الزم الامر \* وان وكله بأن يشتري له كبشاً أقرن أعين للاضحية فاشترى كبشاً ليس بأعين ولا أقرن لا يلزم الامر \* وان وكله أن يشتري له الضأن للاضحية فاشترى جذعاً من الضأن لا يلزم الامر وكذا لو أمره أن يشتري له الضأن للاضحية ولم يقل الثاني فاشترى جذعاً من الضأن لا يلزم الامر \* وان وكله بأن يشتري له بقرة



مسنة للاضحية فاشترى له الثني لا يلزم الا امر وان كانت المسنة والثني من البقر عند الفقهاء واحدا وهو ماتم عليه سنتان وطعن في الثالثة  
 \* وان وكله بأن يشتري له الثني من البقر ولم يسم له الثمن فاشترى له مسنة فهو على وجهين \* ان كان الثني يشتري بأقل من مسنة لا يلزم الا امر  
 \* وان كانت المسنة والثني بئس واحدا لم يلزم الا امر \* ولو وكله بأن يشتري له شاة للاضحية فاشترى عنز تجزى في الاضحية جاز لان الشاة اسم جنس  
 يتناول الضأن والمعز \* ولو وكله أن يشتري معز فاشترى شاة من الضأن لا يلزم الا امر \* ولو وكل انسابا بأن يشتري له شاة للاضحية  
 فاشترى الوكيل شاة فاستأجر انسابا بدهم بقودها لا يلزم الا امر \* كتاب الصيد والذبائح \* الصيد هو الحيوان المتوحش  
 الممنوع من الا دمي ما كولا كان أو غير ما كولا ما كولا فهو الانعام كلها الابل والبقر والغنم والمعز حلال \* وكذلك ما سوى الانعام  
 من غير السباع كالطير والارنب وجار الوحش وبقر الوحش والطير الذي ليس له مخلب (٣٥٧) كالذئب والارنب والاوز والغراب  
 الاسود الذي يأكل الحب

يقال له غراب الزرع \*  
 وعن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى أنه قال سألت أبا  
 حنيفة رحمه الله تعالى عن  
 العقوق فقال لا بأس به فقلت  
 انه يأكل الخناصات فقال انه  
 يخلط الخباسة بشيء آخر ثم  
 يأكل فكان الاصل عنده  
 ان ما يخلط الخباسة بشيء  
 آخر كالذئب لا بأس به \*  
 وقال أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى بكره العقوق كما يكره  
 الذبابة والخلافة \* ولا  
 يؤكل الخفاش لانه ذنوب  
 ولا بأس بالخطاف والقمرى  
 والسوداني والزرزور  
 والعصافير والقناخنة  
 والجراد وكل ما ليس له مخلب  
 يختطف بخبسه ولا بأس  
 بدواء الزنبور قبل أن ينفخ  
 فيه الروح لان ما لا روح  
 له لا يسهى ميتة \* والكاب  
 اذا نزع على شاة فولدت ولدا  
 رأسه رأس الكاب وما سوى  
 الرأس من الاعضاء يشبهه

حكام أهل المصارف أخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر يعني بعض الحكماء أشار إلى أنه  
 مجرد خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل الاجتهاد مالم يعتبر العلماء ولم يستوعبوا الاجتهاد فيه ألا ترى  
 أن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما كان من فقهاء الصحابة ثم لم يستوعبوا الاجتهاد في ربا النقد  
 حتى أنكر عليه أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه لم يعتبر خلافه حتى لو قضى قاض بجواز بيع  
 الدرهم بالدرهمين لم يجز قضاؤه ثم قوله وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس يشير إلى أن العبرة بالحقيقة  
 الاختلاف في صيرورة المحل محجته دافيه وهو اختيار الخصاف لأنه لم يعتبر الخلاف بيننا وبين الشافعي  
 انما اعتبر الخلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن معهم ومن بعدهم  
 من السلف والقاضي الامام علي السعدي اعتبر خلاف الشافعي رحمه الله تعالى في مسئلة مذكورة في آخر  
 السير الكبير وصورة تلك المسئلة لو أن اماما رأى مشركي العرب فسبواهم وقسمهم جاز وليس للامام  
 الاخر بعد ذلك أن يطله لان هذا موضع الاجتهاد لان الشافعي رحمه الله تعالى يقول بجواز استرقاق  
 مشركي العرب وكذلك شيخ الاسلام الاجل شمس الأئمة السرخسي ذكر في قضاء الجامع قول الشافعي  
 رحمه الله تعالى في مسئلة وخلافه واعتبره وحكم القاضي في الخلع أنه فسخ أو طلاق نظيره حكمه في مسائل  
 المجتهدات وانه مختلف فيما بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي السني يشير إلى أن العبرة لا بشبهة الدليل  
 للحقيقة الاختلاف وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وفي السير الكبير وهكذا ذكره صاحب  
 الاقضية صورة ما ذكر في السير لو رأى امام من أئمة المسلمين أن يقبل الجزية من مشركي العرب وقبل جاز  
 وان كان هذا خطأ عند الكل لانه موضع الاجتهاد كذا في الذخيرة \* وكما يصح أن تكون المسئلة مجتهدا  
 فيها الوقوع الاختلاف فيها كذلك نصير مجتهدا في الوقوع الاختلاف في مثلها كذا في البرازية \* قضاء  
 القاضي في المجتهدات نافذ لكن ينبغي أن يكون عالما بمواضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضي برأيه  
 حتى يصح على قول جميع العلماء وان لم يعرف مواضع الاجتهاد والاختلاف ففي نفاذ قضائه روايتان  
 والاصح أنه ينفذ كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى المدعي في مسئلة الصلح عن الانكار بدل الصلح وقال  
 المدعي عليه لا يلزم أن ادأه بسبب فساد الصلح لانه كان عن انكاره وان لا يصح على قول ابن أبي ليلى والشافعي  
 رحمه الله تعالى فاذا قضى عليه بصحة الصلح وأبطل قول المخالف نفذ قضاؤه على قولهم جميعا باتفاق  
 الروايات كذا ذكره ظاهر الدين رحمه الله تعالى في شروطه وذكر في شرح الطحاوي وجامع الفتاوى القاضي  
 اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين أنه خلاف مذهبه ينفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه  
 هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما ليس لغيره أن ينقضه ليس له نقضه

الشاة أو العنز قالوا يقدم عليه العلف والحم فان تناول اللحم ولم يتناول العلف لا يؤكل لانه كلب وان تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمى رأسه  
 ويؤكل ما سوى الرأس اذا ذبح \* وان تناولها جميعا يضرب ان نجس لا يؤكل شيء منه لانه كلب وان تغاير رأسه ويؤكل ما سوى الرأس  
 \* فان أتى بالصوتين جميعا ذبح فان خرج منه الكرش يؤكل ما سوى الرأس وان خرج منه الامعاء لا يؤكل منه شيء لانه كلب \* ولا بأس بشارب  
 أنواع السمك نحو الجريت والمرامهي \* ولا يؤكل ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا بأس  
 بأكل ما في البحر \* وله في الضفدع قولان \* واذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها \* وان أكلها كلب فشق بطنه  
 فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة لا تؤكل اذا ذرقها طائر \* ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها \* فان وجد الباقي منها  
 يؤكل أيضا والاصل أن السمك متى مات بسبب حادث حل أكله \* وان مات حنفاً أنه لا يسبب ظاهراً لا يحل أكله عندنا لانه طاف

\* والجراد يؤكل وجدحياً أو ميتاً \* فان ألقي سمكة في حطب ما فماتت فمسه لا بأس بأكلها لانها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان  
 \* وكذا اذا جمع السمكة في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو ميت يمكن من أخذها بغير صيد فتى مات فيها لا بأس بأكلها وان كان لا يؤخذ بغير  
 صيد لا خيراً في أكلها \* ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الأرض وقد ماتت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان رأسها على الأرض  
 لا بأس بأكلها لانها ماتت باقية وان كان رأسها في الماء ينظر ان كان ما على الأرض منها أقل من النصف أو النصف لا تؤكل لان موضع  
 النفس في الماء فلا يكون الموت باقية فيكون بمنزلة الطافي \* وان كان الاكثر من نصفها على الأرض أكل كل لا لاكثر حكم الكل فصار  
 ككله كان الكل على الأرض \* وان ماتت السمكة في الماء بجزء الماء أو برده لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى لا بأس  
 بأكلها لانها ماتت باقية فتقبل ككله (٣٥٨) وجدها في بطن سمكة \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا تؤكل كالطافي

وعن محمد رحمه الله تعالى  
 انه لا تؤكل لانها ماتت باقية  
 \* وقال الفقيه أبو الليث  
 رحمه الله تعالى ما قاله المشايخ  
 أعجب الى \* ولو انجمد الماء  
 فماتت الحيتان تجب الجمد  
 قال رضى الله عنه ينبغي  
 أن تؤكل عند الكل \* رجل  
 اشترى سمكة في خيط  
 مشدود في الماء وقبضها ثم  
 دفع الخيط الى البائع وقال  
 احفظها وجاءت سمكة  
 أخرى وابتلعت المشتراة  
 قال محمد رحمه الله تعالى  
 المشتراة للبائع لانه هو الذي  
 صاها فان الخيط كان في  
 يده فارتبط بالخيط يصرف  
 يده فيكون له فيخرج السمكة  
 المشتراة من بطن المتابعة  
 ويسلم الى المشتري ولا خيار  
 للمشتري وان انتقصت  
 المشتراة بالابتلاع لان هذا  
 نقصان حصل بعد القبض  
 \* ولو ان المشتراة هي التي  
 ابتلعت الاخرى فمما جعلا  
 يكونان للمشتري لانه انما

والقاضي اذا كان مجتهداً وهو يعلم برأى نفسه وقضى برأى غيره قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه  
 وهو الصحيح من مذهبه وقال لا ينفذ قضاؤه واذا نسي رأيه وقضى برأى غيره ثم تذكر رأيه قال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه وقال لا ينفذ قضاؤه كذا في الفصول العبادية \* والفتوى على قولهما كذا في  
 الهداية \* وذكر في الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قول أي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلفت  
 الفتوى والوجه في هذا الزمان أن يبقى بقوله ما لان التارك لمذهبه عما لا يفعله الا لهوى باطل لا لقصده  
 جميل هذا كله في القاضي المجتهد فأما المقلد فاعملوا به ليحكم بذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثلاً فلا  
 يملك المخالفة فيكون معزولاً بالنسبة الى ذلك الحكم هكذا في فتح القدير \* وان قضى في حادثة هي محل  
 الاجتهاد برأيه ثم رجع اليه ثانياً فتحول رأيه يعمل بالرأى الثاني ولا يوجب هذا نقض الحكم بالرأى الاول  
 ولو رجع اليه ثالثاً فتحول رأيه الى الاول يعمل به ولا يطل قضاؤه بالرأى الثاني بالعمل بالرأى الاول كما لا يطل  
 قضاؤه الاول بالعمل بالرأى الثاني كذا في البدائع \* قال صاحب الاضية واذا زنى رجل بأم امرأته ولم يدخل  
 بها جلد القاضى ورأى أن لا يحرمها عليه فأقرها معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه وذكر القدرورى رحمه الله  
 تعالى في شرحه فيمن تزوج امرأته زنى بها أبوه وأبنة وقضى القاضي بنفاذ هذا النكاح في نفاذ هذا القضاء  
 خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ قضاؤه  
 وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه كذا في المحيط \* القاضي اذا قضى بجواز نكاح التي زنى بأمها  
 أو بانبثاقه عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية  
 \* واذا قضى قاض بجواز بيع أمتها الاولاد لا ينفذ قضاؤه \* واعلم بان جواز بيع أمتها الاولاد يختلف  
 فيه في الصدر الاول فعمرو على رضى الله تعالى عنهما كانا لا يجوزان بيعها وهكذا روى عن عائشة رضى الله  
 تعالى عنهما وقال علي رضى الله تعالى عنه آخرها يجوز بيعها ثم أجمع المتأخرون على انه لا يجوز بيعها  
 وتركوها قول علي رضى الله تعالى عنه آخرها بعد هذا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني ما ذكر في  
 الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه وقول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
 ينبغي أن ينفذ وكأنه مال الى قول من قال ان المتقدم اذا اختلفوا في شيء على قولين ثم أجمع من بعدهم  
 على أحد القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله تعالى يرفع خلافاً لأبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا ارفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله تعالى لم يكن قضاء هذا  
 القاضي في محل مجتهد فيه وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يرفع الخلاف المتقدم كان  
 هذا قضاء في فصل مجتهد فيه فينفذ وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لا خلاف بين

صاها في ملك المشتري فيكون للمشتري \* ولودغت حية سمكة في الماء فقتلتها أو نصب الماء عنها ثم ماتت أو ماتت في الشبكة اصحابنا  
 أكلت الامامات حنفاً انفسها بغير سبب لانه طاف \* ولا يؤكل الجراد والبغل \* ويكره لحم الخيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 خلافاً لاصحابه رحمه الله تعالى واختلف المشايخ في نفس الكراهية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح انه أراذله التحريم  
 \* ولينه كلعنه \* ويحرم كل ذي ناب من السباع وهو الاسد والذئب والنمر والفهد والذئب والضب والضب والكلب والسنور والاهلي والوحشي  
 والسنجاب والفنسك والسمور والدلف والذب والقرود واليربوع والضب وابن عرس وابن آوى والقبيل والخنزير وجميع الهوام مما يكون  
 سكناه في الأرض كالقارورة والزغرة وسام أبرص والقنفذ والحية والصفدع وكل ما لا دم له كالزبور والبرغوث والنباب والبعوض والقمل  
 والقراد وكل ذي مخلب من الطير كالصقر والبازي والنسر والعقاب والباشق والشاهين والبغاث والحدأة وما يابأ كل الجيف من الطيور

كالغراب الابقع \* وجن الناقة اذا خرج ميتا بعد ذبحها حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى لا بأس بأكله اذا تم خلقه فان لم يتم لا يؤكل \* ولا تؤكل الجلالة ولا يشرب لبنها \* والجلالة هي التي تعادأ كل الحيف والنجاسات ولا تختلط فيغير لهما فيكون متناوأماما يختلط فيتناول النجاسة والحيف ويتناول غيرها على وجهه لا يظهر أثر ذلك في لجه لا بأس بأكله \* روى أن جندبا غذى بلبن الخنزير لا بأس بأكله لان لجه لا يتغير وما غذى به بصرو مستهلكا لا يبق له أثر \* فعلى هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يختلط ولا يتغير لجه \* وما روى أن الدجاج يحبس ثلاثة أيام ثم يذبح فذلك على سبيل التنزه لان ذلك شرط \* روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل الدجاج وإنما يحبس ما يتناول الحيف وغير الحيف على وجهه لا يظهر أثر ذلك في لجه على وجه التنزه \* والاشاة أو الابل اذا سقي خيرا فذبحت من ساعتها حل أكلها \* ثم الاصطيد قد يكون بالرمي وارسال (٣٥٩) الجوارح المعلقة كالكلب والفهد

والبازي والباشق والصقر ونصب الشبكة وخفر البئر وغرزالقصب والسكين وما أشبه ذلك فان أراد الرمي ينبغي أن يكون السهم م جارحا ويسمى عند الرمي حتى لو قتله السهم جرحا حل أكله ومن شرطه أن يرمى الى صيد \* رجل رمى سهما الى صيد فأصابه وأتخته بحيث لا يستطيع البراح ثم رماه آخر فقتله لا يحل أكله لان السهم الأول لما أتخته فقد أخرجه من أن يكون صيدا فلا يحل الا بذكاة الاختيار \* وان رمى سهما الى صيد فأصابه السهم فاتخته ثم رماه آخر فقتله كذا أنه لا يؤكل ويضمن الثاني للاول قيمته ويجز وحالانه صار ملكا للاول وقد حرمه الثاني فيضمن قيمته \* وان رماه الثاني قبل أن يصيبه السهم الاول فقتله لا يجز وأكله ولا يضمن الثاني شيئا \* وان

أصحابنا أن الإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم فكان القضاء في غير محل الاجتهاد عند الكل فلا ينفذ عند الكل فذكرنا ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول الكل وذكرنا الخلاف في أدب القاضي أنه لا ينفذ من غير ذكر خلاف وفي الباب الاول من أقضية الجامع الكبير أن قضاء القاضي بجواز بيع أم الولد يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الاصح فان أمضاء قاض آخر بعده لا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطاله قاض آخر بطل ولا يكون لاحد بعد ذلك امضاؤه وكذلك هذا الحكم في كل حادثة اختلف الناس فيها أنها مختلفة أو ليست بمختلفة ان فضاء القاضي فيها يتوقف على امضاء قاض آخر ان أمضاء قاض آخر ينفذه وليس لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطاله قاض آخر بطل وليس لاحد بعد ذلك امضاؤه وفي الزيادات لو أن المسلمين أسروا أسارى من أهل الحرب وأحرزوهم بدار الاسلام ثم ظهر عليهم المشركون ولم يجزروهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقتسم الفريق الثاني أو لم يقتسموا قال في الكتاب الآن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني اماما يرمى ما صنعه المشركون تملكوا وحرزوا فحينئذ كان الفريق الثاني أولى كذا في المحيط \* ذكر في السير الكبير اذا استولى المشركون على متاع المسلمين وأحرزوه بعسكرهم في دار الاسلام ثم استنقذه منهم جيش من المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب فذلك مردود على صاحبه وكذلك لو لم يعلم الامام بذلك حتى قسم المتاع بين من أصابه فالقسمه باطله والمتاع مردود على صاحبه فان علم الامام الحال ورأى احرازهم بالعسكر احرازاً تاماً فقصمه وقسمه مع غنائم المشركين بين من أصابه من المسلمين ثم رفع الى قاض يرى ذلك غير احراز جاز ما صنع الاول ولم يبطله ونظر هذا ما قلنا فيمن قضى بشهادة الفساق على الغائب أو بشهادة رجل وامرأتين بالنكاح على الغائب ينفذ قضاؤه وان كان من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للنسوان شهادة في باب النكاح وليس للناسق شهادة أصلاً ولكن قيل كل واحد من الفصلين مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضي باجتهاده فيهما وما ذكر في السير الكبير نص على أن قضاء القاضي بالملك للكافر يجز الاستيلاء قبل الاحراز بدار الحرب نافذ قيل وقد ذكر في شرح الجامع الكبير أنه لا ينفذ كذا في الذخيرة \* قال ولو قضى قاض بشاهد وعين لا ينفذ قضاؤه وذكر في كتاب الاستحسان أن على قول أبي حنيفة وسفيان الثوري رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ وفي أقضية الجامع من تعلقي أن القضاء بشاهد وعين يتوقف على امضاء قاض آخر ولو قضى بحل متروكة التسمية محمد اذ ذكر في النوادر أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينفذ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ ولو قضى في حد أو قصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف رأيه فانه

كان الصيد بعدما أصابه السهم الاول يتحمل ويطير فرماه الثاني فقتله يكون للثاني ويحل أكله \* ولو رمى صيدا فأصابه قلباً انتهى اليه لما أخذه مات قبل أن يقع في يده فلا بأس بأكله \* ولو أن صيدا ألف دارا انسان وكان بأوى مكانا في تلك الدار حتى فرخ فأخذ رجل فراخه فهو للذي أخذه لا لصاحب الدار اذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانا له فان اتخذ صاحب الدار وكرأ أو موضعا وفرخ فيه فالفرخ يكون لصاحب الدار \* وهو نظير ما ذكر محمد رحمه الله تعالى رجل حفر في أرضه حفرة فوقع فيها صيد فجاء رجل وأخذه قال الصيد يكون للذي أخذ \* وان كان صاحب الأرض اتخذ تلك الحفرة لاجل الصيد فهو وأحق بالصيد \* وكذا لو أن رجلا اتخذ حفرة في أرضه فدخل فيها الماء فاجتمع فيها السمك وكان بحال بقدر على أخذه بغير صيد وشبكة فأخذها رجل فان اتخذ ذلك ليجتمع فيها السمك فهو أحق بها وان كان أغير ذلك فهو للذي أخذ \* رجل رمى صيدا فأنكسر الصيد ثم أصابه السهم أو رماه رجلا فأصابه سهم أحدهما فوقه ثم أصابه سهم الآخر

فقتله حلأ كله \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحل وهو الاول ولا يضمن الثاني شيئا للاول \* وان وقته الاول ثم رما لا آخر فقات منها يضمن الثاني نصفه حيا ونصفه لما \* وان مات من الاول كل ويضمن الثاني حجر وحجر اراحة الاول \* وان مات من الثاني لا يؤكل ويضمن الثاني قيمته حيا بحرجوا \* وان كان التعريم بترك الذكاة يضمن النقصان ونصف قيمته وبه جرحا حيا \* وكذا لو رماه أحدهما قبل الآخر فوقت الرمي تان معا فانه يؤكل وهو لهما جميعا \* ولو رمى سهم الى صيد وسمى فخر السهم في سنته فأصاب ذلك الصيد أو غيره أو أصاب ذلك الصيد ونفذ الى غيره فأصابه حل جميع ذلك لا فرق بين أن يصيب سهمه صيدا أو صيد من اذمار السهم في سنته وان ردا السهم رمح الى ورائه فأصاب صيد لم يؤكل \* وهو كالموضع سيفا في موضع فحمله الرمح وضربه على صيد فقات فانه لا يؤكل \* ولو رمى سهم الى صيد فردته الرمح عينة أو بسيرة فأصاب صيدا لا يحل (٣٦٠) فان لم يرد عنه جهته حل صيده فإدام السهم في سنته فضيحه يكون مضافا الى

ينفذ قضاؤه ولا يظلمه وفي السير الكبير اشترى رجل دابة وغزا عليها فوجد فيها عيبا في دار الحرب فان كان البائع معه في العسكر خاصه وان لم يكن ينبغي له أن لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها الى دار الاسلام ولو ركبها الحاجة نفسه أو حل أمته عليه اسقط حقه في الرد وجد دابة أخرى أو لم يجد فان أتى الامام وأخبره فأمره بالركوب فركب سقط حقه في الرد ولو أكرهه على الركوب لمأته أنه كان يخاف عليها الهلاك فركب ولم ينقصها ركوبه فله الرد وان لم يكرهه الامام على الركوب ولكن قال اركبها وأنت على ردك فركبها سقط حقه في الرد فان ارتفع الى قاض بعد ذلك ورد بها بالعيب على طريق الاجتهاد لما قال له الامير من ذلك ثم رفعت الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يضي قضاء الاول ولو قضى بابطال طلاق المكره نفذ قضاؤه وان اذ قضى القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا ينفذ قضاؤه واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاكراه وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعامتهم على أنه لا يجوز واليه أشار في السير الكبير فقذف كرفي السير الكبير في أبواب القدام اذا مات الرجل وترك رقيقا وعليه ديون فباع القاضي رقيقه وقضى ديونه ثم قامت اليه لبيته منهم أن مولاه كان دبره كان بيع القاضي فيه باطلا ولو كان القاضي عالما بتدبيره فاجتهدوا بطل تدبيره ثم روى قاض آخر يرى ذلك خطأ ينفذ قضاء الاول وهكذا كرفي كتاب الرجوع عن الشهادات والمذكورة واذا شهد محدودان في قذف ولم يعلم القاضي بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم فان كان من رأيه أن شهادة الحدود في القذف بعد التوبة حجة أمضى قضاؤه وان لم يكن من رأيه ذلك نقض قضاؤه ولو علم القاضي بكون الشاهد محدودا في القذف في حال ابتداء الشهادة ان كان من رأيه أنه حجة يقضى بها وما لا فلا فهذا تنصيب على أن قضاء القاضي في المجتهد انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه والى هذا القول أشار في الجامع أيضا وهكذا ذكر الخصاص في كتابه كذا في المحيط \* اذا قضى القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك الاصح أنه لا يجوز قضاؤه وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه فالشمس الاثمة وهذا هو ظاهر المذهب كذا في خزائن المفتين \* وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعني كونه عالما بالاختلاف وان كان ظاهر المذهب لكن يبقى بخلافه كذا في البحر الرائق \* وهنا شرط آخر لثبوت القضاة في المجتهدات أن يصير الحكم حادثة ففجري فيها خصوصية صحيحة بين يدي القاضي من خصم على خصم كذا في الذخيرة \* اذا قضى القاضي بشهادة الحدود في القذف بعد التوبة وهو يرى أن شهادته حجة ينفذ قضاؤه لان هذا فصل مجتهد فيه وفي أقضية الجامع من تعليق عن الشيخ الامام الزاهد عبد الله الخياط في القضاة انما ينفذ في القضاة في القذف بعد التوبة ورفع قضاؤه الى قاض آخر انما لا يظلم الثاني قضاء الاول اذا كان الاول يراه حقا وعلم الثاني

الراي \* اما اذا رده الرمح عينة أو بسيرة تنقطع الاضافة الى الراي \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا رده الرمح عينة أو بسيرة فأصاب صيدا لا يحل أيضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطياد في يوم رمح \* وكذا لو أصاب السهم حائط أو شجرة أو شيئا آخر فردته فهو ورد الرمح سواء كان مضيه الى ورائه يكون من صلاية الشجرة والحائط لابقوة الراي \* وكذا لو أصابه سهم آخر قبل أن يصيب الصيد فردته عن وجهه فأصاب صيد لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الراي بالسهم الثاني مجوسيا أولم يكن قصده الاصطياد وانما كان قصده الرمي الى ذلك السهم \* فاما اذا كان الثاني مسلما أو كلبا أو كان قصده الاصطياد وسمى يحل الصيد ويكون للثاني اذا لفرق بين أن يصيبه سهمه وبين أن

يرد سهمه سهم ما آخر فضيحه \* وقيل لا يحل على كل حال لان السهم الثاني لم يجرح الصيد ولم يصب سهم الاول خرج من أن يكون مضافا الى الاول فهو بمنزلة ما لورى سهم الى صيد فأصاب السهم قسيمة محددة منصوبة على حائط فأصاب تلك القسيمة الصيد مجتهدا فخرسته فذلك غير ما كقول فكذا هذا \* ولا يحل صيدا للندقة والحجر والمعارض والعصا وما أشبه ذلك وان خرق ذلك لانه لا يخرق الابن يكون شيء من ذلك قد حدث وطوله كالسهم وأمكن أن يرى به فان كان كذلك وخرقة مجتهد حلأ كله \* فاما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به انهاء الدم \* وكذا لو رمى الصيد بسكين فاصابه بجرحه فخرقه حلأ كله فان أصابه بقفا السكين أو بقبض السيف لا يؤكل \* والمزراق كالسهم لانه يخرق ويميل في تسهيل الدم \* ومنقل الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان خرق حل أو افلا \* وان حذدمه وفذمجه به اصيد حل لحصول المقصود \* وما وحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد من الراي \* وعن محمد

رجه الله تعالى في البعير والبقر اذ نذ في المصر وأخرج المصر فرماه انسان حل \* كله \* أما الشاة اذ نذت في المصر لا تحل بالرى وان نذت خارج المصر فرماه انسان حل \* كله \* وذكر الناطق في رجحه الله تعالى اذ نذ البعير أو الثور في المصر ان علم أنه لا يقدر على أخذه الآن يجتمع له جماعة كثيرة فله أن يرميه لانه عجز عن الذكاة الاختيارية بنفسه لان البعير يصل والنور ينطج \* أما الشاة اذ نذت في المصر لا يرى لانه يقدر على الذكاة الاختيارية عادة وان رأى صيداً فغنى الصيد من غير حرج ثم زال عنه فرماه آخر فاصابه كان الصيد للثاني \* بخلاف ما اذا رأى صيداً فخرجه جراحة لا يستطيع الذهاب معها فلبث كذلك زماناً ثم رأى فرماه آخر فان الصيد يكون للأول لان في المسئلة الثانية لما خرج جرحاً عجز عن الذهاب يجر حره فقد أخذه الرأى فصار له وفي المسئلة الاولى لم يأخذه اذ لم يعجز عن الذهاب يجر حره فهو مكن نصب شبكة فوقع فيها صيد والمالك غائب ثم تخلص عن الشبكة فرماه رجل آخر وأخذه فانه (٣٦١) يكون للثاني \* وجا حرة رجل تعلق

بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها الفوات والموت فرماها لاتوكل \* وان خاف الفوات فرماها توكل والجامة اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها أو غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل \* كلها سواء أصاب السهم المذبح أو موضعاً آخر لانه عجز عن الذكاة الاختيارية \* وان كانت تهدي الى المنزل فان أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضعاً آخر اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحل أكلها مروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لانها اذا كانت تهدي الى المنزل يقدر على الذكاة الاختيارية \* والظني اذا علم في البيت فخرج الى الصعراء فرماه رجل وسعى ان أصاب المذبح حل والا فلا الا أن يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد \* ولوروى صيدا فاكسر

أن الاول يراه حقا بان أظهر الاول ذلك للثاني أو لم يعرف الثاني أن الاول هل يراه حقا أم لا أما اذا علم الثاني أن الاول لم يره ذلك حقا بان قال الاول الصحيح قول ابن عباس رضي الله عنهما ان شهادة لا تقبل وان تاب كان للثاني أن يبطله كذا في المحيط \* المحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل قضاءه لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينقضه لانه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء من الثاني محالنا لاجماع فكان باطلا وما اذا كان بعد التوبة فلا ينقض قضاءه عندنا لكن لقاض آخر أن ينقضه حتى لو نفذ قاض آخر ثم رفع الى قاض ثالث ليس للثالث أن يبطله كذا في أدب القاضي للخصاف \* والناظر اذا قضى فرفع الى قاض آخر فبطله ليس لقاض ثالث أن ينقضه كذا في محيط السرخسي \* لو كان القاضي أعمى ف قضى يتوقف نفاذه على امضاء قاض آخر واذا مضى لا يبطله الثالث وان لم يعضه الثاني لكنه أبطله وهو يرى بطلانه بطل \* اذا قضى بشهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشهادة الولد للولد أو الولد لوالده نفذ حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه كذا في التارخانية \* ولو تفرق القاضي بين الزوجين بشهادة امرأه واحدة بزماع رد قضاؤه كذا في الفصول العمادية \* والقاضي المطلق اذا قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يرى جواز نفيه دلان الاختلاف في حجة القضاء ومن الناس من يجوز ذلك وهو شريح كذا في التارخانية في فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى ولو قضى بشهادة النساء في حد أو قصاص نفذ قضاؤه وليس لغيره أن يبطله اذا طوأت منه ذلك فانه روى عن شريح وجماعه من التابعين رحمه الله تعالى أنهم جوزوا ذلك كذا في الفصول العمادية \* ولو أن قاضيا قضى بشهادة شاهدين ثم علم أنهم ما كانوا رد قضاؤه اذا ظهر أن قضاءه وقع بخلاف الاجماع وان علم أنهم ما عبدان فكذلك الجواب ولو علم أنهم ما أعيمان فقد ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الرجوع أن الجواب فيها كالجواب في المحدود في القذف وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الجواب فيها كالجواب في العبدین وظاهر ما ذكر في المختصر يدل عليه \* عبد أو صبي أو نصراني استقضى وقضى بقضية ثم رفع قضاؤه الى قاض آخر فامضاءه فانه لا يجوز له امضاءه وهذا الجواب ظاهر في حق الصبي والنصراني مشكل في حق العبد بناء على ما ذكرنا أن القضاء معتبر بشهادته والصبي لا يصلح شاهداً أصلاً والنصراني لا يصلح شاهداً في حق المسلم فلا يصلح قاضيا فأما العبد فيصلح شاهداً عند مالان وشريح فيصلح قاضيا فاذا اتصل به امضاء قاض آخر ينبغي أن ينفذ كذا في المحدود في القذف \* ولو أن امرأته قضت جاز قضاؤه في كل شيء الا الحدود والقصاص فان قضت في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه الى قاض آخر فامضاءه نفذاً وافي الخاتمة ولا يكون لغيره أن يبطله ذكر الشيخ الامام فخر

(٤٦ - فتاوى ثالث) الصيد بسبب آخر ثم أصابه السهم فقتله حل \* كله لانه حين رماه كان صيداً والعبرة بوقت الرمي \* وكذلك رجلان رماهما على صيد فاصابه سهم أحدهما وأوقعه ثم أصابه سهم الآخر وقتله حل لان الرمي كل الى الصيد \* والمتردى في البئر اذا رماه فادماه حل \* كله وهو وما لو نسيه \* ولوروى سهمان الى صيد فاصاب السهم ظلفه أو قرنه فقتله حل \* كله اذا رماه وخلصت الرمية الى اللحم لان المقصود تسهيل الدم وقد حصل \* ولوروى صيداً فاصابه السهم فخنقه ثم رماه سهماً آخر فاصاب الصيد ومات لا يؤكل لانه بالسهم الاول خرج من أن يكون صيداً \* ولوروى صيداً سيفاً بان منه عضواً مات كل الصيد كله الا ما بان منه \* كانوا في الجاهلية يقطعون بعض الالية من الشاة أو يقطعون بعض لحم الفخذ منها فمات كون فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك \* وان لم يكن بان ذلك العضو منه أكل ذلك العضو منه أيضاً \* وان كان تعلق ذلك العضو منه بجذعه فان كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاج فهو والمجان سواء \* وان كان

بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابانة فيؤكل كله \* وان قطعه بنصفين طولا يؤكل كله لانه لا يتوهم بقائه الصيد حيا بعد ذلك فكان ذلك بمنزلة الذبيح \* وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانة فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي يلي العجز \* وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبوح لان الادراج تكون من القلب الى الدماغ \* اما اذا بان الثلث مما يلي العجز لم تتم الذكاة لانه لم يقطع الادراج \* بخلاف ما اذا بان الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الادراج فبتم فعل الذكاة بقطع الادراج فيؤكل لحمه \* وكذا اذا قتله بنصفين يتم فعل الذكاة بقطع الادراج فيؤكل كله \* وان اصاب طائفة من رأسه فان كان أقل من النصف لم يؤكل ما بان منه لان الرأس ليس مذبوح فهو كالوايان جزأ من الذنب وان كان نصفاً أو أكثرأ كل السكك لانه ينقطع الادراج به فيكون فعله ذكاة \* مسلم عجز عن مدقوسه بنفسه فاعانته على مدقوسه مجوسى (٣٦٣) لا يحل أكله لاجتماع المحرم والحلل فيجزم كالأول أخذ مجوسى بيد المسلم فذبح

والسكين في يده المسلم لا يحل أكله \* ولوروى صيد افاصابه السهم فخرجه فوقع على الارض ومات حل أكله استحسانا لان هذاهما لا يستطاع الامتناع عنه \* وان اصابه السهم فوقع في ماء أو على جبل ثم وقع منه على الارض فمات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء قتله \* ويستوى في ذلك طير الماء وغير طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح وكذا لو وقع الصيد على شجرة به دما اصابه السهم ثم وقع منها على الارض أو وقع على سطح ثم وقع منه على الارض لا يؤكل \* وان مات على ذلالة الشئ ولم يقع منه حيا على الارض فهو حلال \* وكذا الومات قبل وقوعه في الماء وان رماه في الهواء فوقع على جبل فمات أو على سطح فمات حل أكله لان الموضع الذي وقع فيه بمنزلة الارض وهذا اذا كان ما وقع فيه مما لا يقتل وان كان مما يقتل عادة مثل حد القصبه المنصوبة وحد الأجرة أو اللبنة القائمة أو الرمح ونحوها لا يؤكل لان ذلك سبب لموته \* وذ كرفى الاصل ويبتل لو وقع على آخرة موضوعة على الارض ومات يؤكل بمنزلة ما لو وقع على الارض أراد بذلك أنه لا يصبه من الآخرة الا ما يصبه من الوقوع على الارض فان ذلك مما لا يستطاع الامتناع عنه فيكون عفوا \* وذ كرفى المنتقى لو وقع على شجرة فاشتق بطنه ومات فانه لا يؤكل لان ذلك سبب لموته \* وعن المشايخ رحمهم الله تعالى اذا رمى صيدا فخرجه ووقع في الماء ومات فالواي ينظر ان كان برحى حياته حين وقع في الماء لا يحل لاحتمال أنه مات بالماء وان كان لا يبرحى حياته حل أكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى الماء هذا كله اذا لم يدرك ذكاته فان أدرك فذبحها حل لقوله تعالى الاما ذكيت \* وروى أن رجلا جاء الى سعيد بن جبير رضى الله تعالى عنه فقال كانت لبعض الحى نعامه فضر به الانسان فوقدتها فالتقاها على كناسة وهي حية فقال سعيد رضى الله تعالى عنه ذكروها واكلوها هذا يدل على أن النعامه من المأكولات \* رجل رمى الى خنزير

الاسلام على البرزوى في مقدمة قضاء الجامع أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فتاوى الفضلى رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* اذا قضى القاضى بقتل في قسامة لا ينفذ قضاؤه وصورته قليل وجد في محلة واذا على أولياء القليل على رجل أنك قتلته قال بعض العلماء هو قول مالك وقول الشافعى في القسامة اذا كان بين المدعى عليه وبين القليل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة مع غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجوده قتيلا مدة قريبة فالقاضى يحلف على القتل على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وعندنا فيه الدية والقسامة كذا في المحيط \* واذا قضى بالقود ثم رفع الى قاض آخر ينفذه لان هذا القضاء مخالف للاجماع لان ما يكالم يكن موجودا في العصاية فلم يكن قوله معتبرا كذا في شرح أدب القاضى للخصاف \* وذ كرفى الذخيرة سئل شيخ الاسلام أبو الحسن السغدنى رحمه الله تعالى عن غاب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف لهذه المرأة نفقة فرفعت الامر الى القاضى فكتب القاضى الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما هل تقع الفرقة قال نعم اذا تحقق العجز عن النفقة قيل له فان كان للزوج هنا عقار وأملاك هل يتحقق العجز قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء بالنفقة لانه بمنزلة القضاء على الغائب قال صاحب الذخيرة وفي هذا الجواب نظر والصحيح أنه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فأجاز قضاءه الصحيح انه لا ينفذ \* ذ كرفى مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء ابن حزمة عن أبي الصغيرة زوجها من صغير وقبل أبوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزويج بشهادة النسقة هل يجوز للقاضى أن يبعث الى شافعى المذهب ليبتل هذا النكاح بسبب أنه كان بشهادة النسقة قال نعم وللقاضى الحق أن يفعل ذلك بنفسه أخذ بهذا المذهب وان لم يكن مذهبه وهى مسئلة القضاء على خلاف مذهبه وكذا فى النكاح بغير ولي لوطاقتها انما تزويجها قبل دخول الزوج المحلل اذا قضى بصحة هذا النكاح وأن لا يقع الطلاق أخذ يقول محمد رحمه الله تعالى وقال نجم الدين رحمه الله تعالى كان استأذى رحمه الله تعالى لا يرى ذلك ولكن لو بعث الى شافعى المذهب ليحقيق بينهما ما يقضى بالصحة يجوز اذا لم يأخذ الكاتب والمكتوب اليه فيه شيأ وبهذا انضاء لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وهكذا ذكر فى فتاوى النسقى \* وذ كرفى الذخيرة ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود نفذ قضاؤه وهكذا ذكر فى جامع الفتاوى \* ذ كرفى كاح المتنقطة وقالت امرأته في محفل ٢ (ابن شوى من است) وقال الرجل ٣ (ابن زن من است) اختلفوا فى انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح صار متفقاً عليه \* اذا تزوج امرأته عشرة أيام فأجازه قاض من القضاء جاز لان عند زفر رحمه الله تعالى أنه اذا تزوج امرأته الى شهر يصح

(٢) هذا زوجي (٣) هذه امرأتى

عادة مثل حد القصبه المنصوبة وحد الأجرة أو اللبنة القائمة أو الرمح ونحوها لا يؤكل لان ذلك سبب لموته \* وذ كرفى الاصل ويبتل لو وقع على آخرة موضوعة على الارض ومات يؤكل بمنزلة ما لو وقع على الارض أراد بذلك أنه لا يصبه من الآخرة الا ما يصبه من الوقوع على الارض فان ذلك مما لا يستطاع الامتناع عنه فيكون عفوا \* وذ كرفى المنتقى لو وقع على شجرة فاشتق بطنه ومات فانه لا يؤكل لان ذلك سبب لموته \* وعن المشايخ رحمهم الله تعالى اذا رمى صيدا فخرجه ووقع في الماء ومات فالواي ينظر ان كان برحى حياته حين وقع في الماء لا يحل لاحتمال أنه مات بالماء وان كان لا يبرحى حياته حل أكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى الماء هذا كله اذا لم يدرك ذكاته فان أدرك فذبحها حل لقوله تعالى الاما ذكيت \* وروى أن رجلا جاء الى سعيد بن جبير رضى الله تعالى عنه فقال كانت لبعض الحى نعامه فضر به الانسان فوقدتها فالتقاها على كناسة وهي حية فقال سعيد رضى الله تعالى عنه ذكروها واكلوها هذا يدل على أن النعامه من المأكولات \* رجل رمى الى خنزير



أواسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك بقصد به الاصطياد وسمى فأصاب صيداً ما كقول المحقق وقتله حل أكله عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحل  
 \* ولورمى إلى جراد أو إلى سمكة وترك التسمية فأصاب طائر أو صيداً آخر وقتله حل أكله \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان \* روى  
 ابن رستم رحمه الله تعالى عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل \* ولورمى إلى آدمى أو بقراً أو شاة أو إبل أو معزاً أهلي  
 وسمى فأصاب صيداً ما كولا لا روايه لهذا في الاصل ولا يوجب رحمه الله تعالى فيه قولان في قول يحل وفي قول لا يحل \* واليه أشار في  
 الاصل \* ولورمى إلى صيد معين وسمى فأصاب غيره حل عندنا \* وقال مالك رحمه الله تعالى لا يحل \* ولورمى إلى صيد وهو يظن أنه شجرة  
 أو إنسان وسمى فإذا هو صيداً ما كولا كل هذا إذا اصطاد بالرمي فان اصطاد بالرسالة الجوارح المعلقة جاز \* وهذا الاصطياد مختص بشروط  
 \* أحدها أن يكون ما اصطاده معلماً \* والثاني أن يكون جارحاً نباتاً أو مخلباً \* (٣٣٣) والثالث أنه لا بد من الإرسال لتصير

الالتصية عن الآدمي في  
 الذبح \* والرابع التسمية  
 الآن في الرمي بشرط التسمية  
 عند الرمي وفي إرسال الكب  
 والبازي وما أشبه ذلك  
 بشرط التسمية وقت الإرسال  
 ولا يشترط تعيين الصيد في  
 الإرسال عند ناحيته لو أرسل  
 كلباً أو بازياً على صيد فأخذ  
 ذلك الصيد أو غيره أو أخذ  
 عدداً من الصيد يحل الكل  
 بتلك التسمية مادام في وجهه  
 الإرسال \* وعلى قول ابن أبي  
 ليلى رحمه الله تعالى أن  
 التعيين ليس بشرط ولكن  
 إذا عين يصح تعيينه حتى لو  
 ترك ذلك الصيد وأخذ غيره  
 وقتله لا يحل عنده \* ولو ترك  
 التسمية عند الرمي أو عند  
 إرسال الكب عامداً لا يحل  
 أكله \* وإن ترك ناسياً حل  
 أكله \* ولو أرسل النكب  
 وترك التسمية عامداً فلا  
 يحل الكلب سمي وزجر  
 فأنزحراً ولم ينزح وقتل الصيد  
 لا يحل لأن وقت التسمية  
 عند الإرسال فلا تعتبر التسمية

ويبطل ذكر الوقت فلو قضى بجواز هذا النكاح نفذ ولو قضى بجواز متعة النساء لا يجوز صورته إذا قال  
 لامرأة أمتعت بك كذا مدة تكذا من المال بخلاف الوفاق بلقطة الزوج بأن قال تزوجتك إلى شهر أو إلى  
 عشرة أيام فإنه لو قضى بذلك قاض يجوز ولو قضى برذنا كاح المرأة بيعت عى أو جنون أو نحو ذلك ينفذ  
 قضاؤه لأن عمر رضى الله تعالى عنه كان يقول برذنا المرأة الزوج بعبوب خمسة ولو قضى برذنا المرأة الزوج  
 بواحد من هذه العيوب نفذ لأن هذا يختلف فيه بين أصحابنا رحمه الله تعالى محمد رحمه الله تعالى يقول بالرد  
 ولو قضى بإبطال المهر من غير بينة ولا إقرار أخذ بقول بعض الساس أن قدم النكاح يوجب سقوط المهر  
 لأن الظاهر سقوطه ما بالبقاء وبالإبراء فهذا القضاء باطل ولو قضى بأن العين لا يؤجل يبطل قضاؤه  
 ويؤجل وفي الصغير وحكم القاضي في الخلع أنه فسخ كالحكم في سائر المجتمعات فإن خواهر زاده رحمه  
 الله تعالى ذكر فيه اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين فإذا قضى بكونه فسخاً نفذ قضاؤه ولو قضى  
 ببطلان الطلاق قبل النكاح أو بالسلم في الحيوان يجوز كذا في الفصول العمدية \* إذا راجع الرجل  
 امرأته بغير رضاها ورفع الأمر إلى قاض يرى رضا المرأة شرطاً كما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فباطل  
 الرجعة هل ينفذ قضاؤه وهل يكون هذا النكاح محتمداً فيه قيل ينبغي أن لا ينفذ قضاؤه لأن اشتراط رضا  
 المرأة ليس ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ولم يذكروا في كتبهم ذلك وأصحابنا رحمه الله تعالى يدعون  
 الإجماع في أن رضا المرأة ليس بشرط لصحة الرجعة ويستدلون به على أن الرجعة استدامة النكاح وليست  
 بإنشاء للنكاح الآن أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في سؤالاتهم ينعون هذا الفصل وبهذا لا يصير المحل  
 محتمداً فيه فلا ينفذ قضاؤه كذا في الذخيرة \* إذا طلق امرأته وهي حبلى أو حائض أو طلقها ثلاثاً قبل  
 الدخول فقضى قاض ببطلان طلاق الحامل أو الحائض وببطلان ما زاد على الواحدة كما هو مذهب البعض  
 لا ينفذ قضاؤه وكذا لو قضى ببطلان طلاق من طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو في طهر جامعاً فيه فقضاؤه  
 باطل ولو قضى ببطلان طلاق المكره نفذ قضاؤه ولو رفع إلى قاض آخر قضى قضاءً أولاً \* ذكر في فتاوى  
 رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو قضى بفسد وقوع طلاق السكران نفذ لأنه يختلف فيه بين الصحابة وذكر في  
 باب دعوى النكاح من فتاوى رشيد الدين الزوج الثاني إذا طلقها بعد الدخول ثم تزوجها ثانياً وهي في  
 العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الأول قبل انقضاء العدة وحكم ما حكم به هذه النكاح نفذ قضاؤه  
 لأن الاجتهاد في هذه الصورة مسانعة فهو مذهب زفر رحمه الله تعالى ولو قضى بجواز خلع الأب على صغيرته  
 نفذ ولو قضى بفسد عدة ممتدة الطهر بالشهر حكى في حيز منهاج الشريعة عن مالك رحمه الله تعالى أنه  
 قال في المرأة إذا طلقها زوجها ومضى عليها ستة أشهر ولم ترق الدم يحكم بإسباختها تنقض عدتها بعد ذلك

بعد الإرسال \* والشرط الخامس الإمسك له صاحبه \* والسادس أن يكون الصيد ما كولا متوحشاً ممتنعاً \* والسابع أن لا يتواري عن بصره  
 أو لا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشغل بغيره حتى يجده لأنه إذا غاب عن بصره لم يكن موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنه كل ما أصميت ودع ما أخفيت والاصم ما رأى فيه والاعمى ما أرى عنك \* وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال لعدى بن حاتم وإن وقعت رميتك في الماء فلا تأكل فأنك لا تدري أن الماء قتله أم سهمك \* ويشترط أن يكون السهم جارحاً فإن كان معراضاً  
 أن خرق يؤكل وإن لم يخرق لا يؤكل والعراض سهم لا يصل له يد ولا يخرق فلا يؤكل صيده إلا أن يكون رأسه محمداً فأصاب الصيد بعده  
 وجرحه يؤكل \* ولو أرسل فهذه وكله إلى صيد وسمى وأخذ الصيد وجرحه وقتله وأكل منه لا يؤكل الصيد \* والبازي إذا أخذ الصيد وقتله  
 وأكل منه يؤكل لأن الكلب يقبل التعليم على وجه يمسك الله به صاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع الأكل بل تعليم

البازي بأن يجيبه إذا دعه في ذلك وتعلم الكلب أن لا يأكل ويملك صاحبه فان اخذ الصيد وقتله بحر أو أكل منه شيأ يحرم هذا الصيد ويخرج الكلب من أن يكون معلماً وهو كالبازي المعلم اذا فرسته وامتنع من اجابته لا يبق معلماً فيحرم هذا الصيد ويحرم به أيضاً كان عند صاحبه من الصيد قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تحرم تلك الصيد وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى انما تحرم تلك الصيد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان العهد قريباً فاما اذا تطاول العهد بأن ألقى عليه شهراً أو نحو ذلك وصاحبه قد نكح تلك الصيد لا تحرم تلك الصيد في قولهم لان في المدة الطويلة يتحقق النسيان فلا يعلم انه لم يكن معلماً في الزمان الماضي وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر أنه لم يكن معلماً حين اصطاد تلك الصيد فحرم تلك الصيد \* وقال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي (٣٦٤) رحمه الله تعالى الصحيح ان الخلاف في الفصلين واحد لان الحرفة لا تنسى ولا يحل صيده

بعد ذلك حتى يعلم انه صار معلماً بأن يصيد ثلاثاً ولا يأكل منها فيحصل الرابع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لم يوقت لذلك وقتاً وقال هو مفوض الى رأى صاحبه ان كان في أكثر رأيه أنه صار معلماً فهو معلم \* وقيل يرجع في ذلك الى أهل العلم من الصيادين فاذا قالوا صار معلماً فهو معلم \* وكذلك على هذا الخلاف تعليمه في الابتداء على قولهما يحصل ذلك بأن يجيبه اذا دعاه ويرسله على الصيد فيصيد ولا يأكل منه ثلاث مرات وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لم يوقت لذلك وقتاً وقال هو مفوض الى رأى صاحبه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل قولهما الآن على رواية الحسن رحمه الله تعالى يؤكل الصيد الثالث \* وعلى قولهما لا يؤكل الثالث وانما يؤكل الرابع \* رجل أرسل

بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم مثل ذلك فعلى هذا عمدة الطهر قبل أن تبلغ حد الايام وهو خمس وخمسون سنة اذا انقطع الدم على الحسيين أو انقطع قبل ذلك بسنة أو بسنتين فيما اختار مجدي شيخ الاسلام برهان الدين اذا طلقها زوجها ومضت عليها سنة أشهر ثم اعتدت بثلاثة أشهر وقضى بذلك قاض ينبغي أن ينفذ لانه محتمد فيه وهذا ما يجب حفظه فانها كثيرة الوقوع ولوقضى بنصف الجهازان طلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المراء ما لمهر منه وتجهزت لا ينفذ قضاؤه ولانه خلاف الجهور ولو قضى بالقرعة في رقيق أعتق الميت واحد منهم ينفذ قضاؤه لانه محتمد فيه فمالك والشافعي رحمه الله تعالى يقولان بالقرعة كذا في الفصول العبادية \* رجل أعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين أعتقه أحدهما وهو ميسر وقضى القاضى لا آخر في بيع نصيبه فباع ثم خصمها الى قاض آخر لا يرى ذلك كراخصاف أن القاضى الثاني يطل البيع والقضاء \* وذكر شمس الأئمة الحلواني حاكياً عن المشايخ رحمه الله تعالى أن ما ذكره الخصاص في قول الخصاص وليس في هذا شيء من أصحابنا ولولا قول الخصاص لقننا انه ينفذ قضاؤه لانه قضى في فصل محتمد فيه كذا في الظهيرية \* القاضى اذا قضى في مسئلة الخمسة ينفذ قضاؤه لانه مختلف فيه وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو قضى بجواز رهن المشاع ينفذ قضاؤه وكذا ذكر في شروط أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى فانه قال واذا وقع الرهن مشاعاً ينبغي أن يطبق به حكم حاكم حتى يرضى \* ولو قضى بجواز بيع الماء ليس بغيره أن يطله وان أبطله ليس بغيره الاجازة \* في جامع الفتاوى وفي السير الكبير ولو قضى بجواز بيع فسد بسبب أجل مجهول ينفذ قضاؤه اذا خوصم اليه في ذلك وحل للمشتري امساكه ولو قضى بجواز بيع المدبرية ينفذ قضاؤه وأما بيع المكاتب برضا فيصح في أظهر الروايتين ولو قضى في المأذون في النوع أنه لا يصير مأذوناً في الانواع كلها ينفذ كذا في الفصول العبادية \* وما به عمل القضاء من التفويض الى شافعي المذهب في فسح الميمن المضافه بيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد في ذلك أما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقبل يصح التفويض وان كان لا يرى ذلك وهو المختار كذا في خزائن المفتين وان فوض الى شافعي ليقضى برأيه أو ليقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التفويض عند الكل كذا في فتاوى قاضيان \* ولوان قاضياً قضى بخلاص في دار استحققت من يد المشتري وأخذ الضامن بدار مثله ثم رفع الى قاض آخر أبطله وصورة المسئلة رجل باع داراً للموضمن البائع للمشتري الخلاص أو ضمن أجنبى له الخلاص وتفسره أن يقول الضامن للمشتري ان استغقت الدار للمشترة من يدك فانما ضمن لك استخلاص الدار احتال حتى استخلص لك الدار بالبيع أو والهبة أو أسلمها اليك وان عجزت عن تسليمها واستخلاصها اشتريت داراً مثلاً أو أسلمها اليك فهذا الضامن باطل عندنا وعند بعض

كلية المعلم الى صيده فاخذ الصيد وقتله وأمسك حتى جاء صاحبه وأخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب عليه وانتش الناس منه قطعة فربى بها صاحبه الى الكلب فأكلها لا يحرم أكل هذا الصيد لانه لم أمسكه حتى وصل الى يد صاحبه ففقدتم امساكه فلا يحرم بعد ذلك كالأخذ لما آخر من محلا لصاحبه وأكل فانه لا يخرج من أن يكون معلماً ولو انتش الكلب من الصيدى اتباعه الصيد أو كله ثم اتبع الصيد وأخذ أو أخذ ذغره وقتله لا يحل أكله لانه لم يأكل القطعة التي انتشها خرج من أن يكون معلماً وان كان ألقى تلك القطعة واتبع الصيد وأخذ وقتله ولم يأكل حتى أخذ صاحبه ثم عاد وأخذ تلك القطعة لم يضره لانه أمسك الصيد على صاحبه حين لم يأكل منه مع حاجته ولو نرب من دم الصيد في الاصطيد لا يحرم الصيد ويحل عندنا \* وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لا يحل ولو أكل كل جناحه أو منقاره أو ظفره حرم في قولهم \* ولو أرسل الكلب للمعلم الى صيد موسى فأصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه أو جرحه عليه وخنقه لا يؤكل

لانه لا يقمن الجرح في أى موضع كان ومن الادماء \* وعن أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى لا يشترط الجرح \* والبارى اذا قتل الصيد حل أكله وان لم يجرح وان شارك الكلب المعلم في أخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل أكله لا جتماع الحرم والحلل \* وكذا لو أرسل كلبه الى صيد فأعانه كلب مجوسى أو كلب غير معلم حتى ربا الصيد على المعلم فأخذه المعلم وقتله لا يحل أكله \* ولورده عليه مجوسى فأخذه الكلب المعلم لمسلم حل أكله لان المشاركة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والمجوسى \* ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فأخذ في إرساله ذلك صيدوا كثيرة واحد بعد واحد حل الكل \* وكذا لو رمى صيدا فأصابه سهم ونفذ وأصاب آخر ونفذ وأصاب آخر حل الكل عندنا \* وقال مالك رحمه الله تعالى يحل الاول ولا يحل الثاني لان عنده التعيين شرط في الرمي والارسال وذلك وجد في الذى عينه دون غيره \* وإذا انفلت الكلب المعلم أو جرحه أخرى غير الكلب وأخذ صيدا وقتل لا يحل فلأن صاحبه صاخب بها بعد (٣٦٥) الانقلاات ان لم يزد في الطلب ولم ينزح

بزجره لا يحل وان أنزح وزاد في الطلب حل أكله لان ذلك يكون بمنزلة الارسال ولو أرسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عندما ثم جرحه وسمى فانزح وأخذ الصيد وقتل لا يحل لان الارسال من ناركة التسمية عمدا فعمل محرم فلا ينتسخ الإجماله ولو أن المرسل أدرك صيد الكلب أو البازى أو الرمية حيا ولم يذبحه حتى مات ذكر في الكتاب أنه لا يحل \* وقال الشيخ الامام أبو عبد الله الحنبل رحمه الله تعالى هذا على ثلاثة أوجه \* اما ان وصل اليه مع موته أو يموت قبل وصوله اليه أو يصل اليه ويموت من ساعته ولم يجذ زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل أكله لانه لم يقدر على الذكاة الاختيارية \* وان مات بعد وصوله اليه بلا فصل ولم يجذ زمانا يذبحه قال في الكتاب لا يحل وقال الحسن بن زياد ومحمد بن

الناس يصح هذا الضمان ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان الخلاص قول أى حنيفة رحمه الله تعالى وهو اختيار صاحب الاقضية فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فتفسير ضمان الخلاص والعهدة والدرك واحد وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وعند أى حنيفة رحمه الله تعالى تفسير ضمان الخلاص ما ذكرنا وتفسير ضمان العهدة ضمان الصك القديم الذى عند البائع ثم عندهما تفسير هذه الاشياء اذا كان واحدا وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق كان هذا الضمان للمشتري حق الخصومة مع الكفيل ينفذ هذا القضاء فاذا رفع الى قاض آخر لا يطله فاما اذا ضمن تسليم الدار الى المشتري فلا يصح ضمانه فلا يصح القضاء لما ذكرنا \* ولو أن امرأة رجل أو ابنته عفت عن دم العمد وأبطل ذلك قاض لما أن من رآه أنه لا عقول للنساء لانه لاحق لهن في القصاص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى بالقود للرجل فقبل أن يقادار جل رفع الى قاض يرى عفو النساء صحيحا فالقاض ينفذ ذلك العفو ويطل القضاء بالقود وان كان هذا الرجل قد قتل نفذ بالقاضى الثاني لا يتعرض بشئ هكذا ذكر الخصاص وصاحب كتاب الاقضية قالوا وينبغي أن يقال ان كان المقتضى له بالقصاص عالما يقتصر منه وان كان جاهلا يقضى عليه بالدية كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الخلاصة ولو قضى بجواز بيع المرهون والمستاجر ينفذ \* وفي جامع الفتاوى ولو قامت عليه يئنه زور أن أمته بنته وقضى بذلك فأمته بنته في الحكم ولا يحل له أن يطأها ولا يحل له أن يأكل من ميراثها شيئا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بان يأكل ميراثها واذا قضى بالشهادة على الشهادة فيما دون مسيرة سفر نفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شهود على وصية مختومة من غير أن قرئ عليهم أمضاهم الا آخر وكذلك اذا قضى بما في ديوانه وفدئسى أو قضى بشهادة شهود على صك لا يذكرون ما فيه الا أنهم يعرفون خطوطهم وخاتمهم أمضاهم الا آخر ولم يكن ينبغي للاول أن يفعل ذلك وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى وفي الخاتمة رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأكل لحما كل مكافرا فعت المرأة الى القاضى ففرق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض آخر لا يرى السمك لحما فان الثاني يعضى قضاء الاول كذا في التارخاتية \* فاذا قال الغريم لاطالب ان لم أفضلك مالك اليوم فامرأته طالق فلا فتاوى الطالب وخشى الغريم أن لا يظهر اليوم فيعص في يمينه فأخبر القاضى بالقصة فنصب القاضى عن الغائب وكيلأمر الوكيل يقبض المال من المطلوب حتى يبريقبض المال وحكم به حاكم آخر فان أبا يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجوز كذا ذكر في الاقضية \* وهذا قولهم وان خص قول أبي

مقاتل رحمه الله تعالى حل أكله \* قالوا ما قال في الكتاب قياس وما قال الاستحسان وبه نأخذ واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وجده المرسل وقد قتله وليس فيه أثر غيره حل أكله \* وكذا اذا رمى الى صيد فوجد بعد ذلك ميتا وفيه سهم وليس فيه جرح آخر حل أكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى عن البصر خصوصا اذا كان الاصطيد في الغياض والمشارف فيكون عفو فان كان ترك الطلب واشتغل بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من الليل فطلبه فوجد الصيد ميتا والكلب والبازى عنده وبه جراحة لا يدري انه جرحه الكلب أو غيره لا يحل أكله عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى \* مسلم أرسل كلبه المعلم على صيد وسمى فزجره مجوسى أو مرئند أو محرم فانزح ثم قتل الصيد حل أكله \* ولو كان المرسل عن لا يحل ذبحته والاجر من يحل ذبحته لا يؤكل لان المعتبر هو الارسال وهو كما لو ذبح مجوسى ثم أمر المسلم سكينه بعده لا يؤكل \* مسلم أرسل كلبه على صيد فضربه الكلب أولا فوفقه ثم ضربه ثانيا فقتله حل أكله لان هذا مما لا يمكن

الاحترار عنه في صيد الكلب \* ولورى صيدا فأصابه وخرقه فوقه في الماء فقاتل بعضهم ان كان يربى حياته - حين وقع في الماء لا يحمل  
أكله لاحتمال أنه مات بالماء وان كان لا يربى حياته حين وقع في الماء حل أكله لانه مات بغير الماء وان رمى صيدا فوقع عند مجوسى مقدار  
ما يقدر على ذبحه فقاتل لا يحمل أكله لان المجوسى قادر على ذبحه بتقديم اسلامه فلا تحمل ذكاة الاضطرار \* وان أرسل كلبا على صيد فغرقه فوقع  
عندنا ثم أوردى صيدا فأصابه فوقه عندنا ثم والنائم بحال لو كان مستيقظا يقدر على ذكاة فقاتل لا يؤكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لان عنده النائم بمنزلة المستيقظ في جملة مسائل مررت في كتاب الصلاة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة \* ولورى كلبا على صيد  
فأخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله حل أكله \* وان فاد ذلك الصيد فرجع فعرض له صيد آخر فرجوعه فقتله لا يحمل أكله لان الارسل بطل  
بالرجوع وبدون الارسل لا يحمل \* رجل (٣٦٦) أرسل كلبه المعلم على صيد فخرجه وبقى فيه من الحياة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح

فأخذ هذه المالك ولم يذكره  
حل أكله \* وكذا الورى  
صيدا فأصابه وجرحه وبقى  
فيه من الحياة ما يبقى في  
المذبوح بعد الذبح فأدركه  
المالك ولم يذبحه حل أكله  
\* ولورماه آخر في هذه الحالة  
فأصابه السهم الثاني  
لا يحرم لانه في حكم  
المذبوح \* فسر أبو  
حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى بين هاتين المسئلتين  
وبين الشاة اذا مرضت أو  
بقر ذئب بطنها وبقى فيها من  
الحياة ما يبقى في المذبوح بعد  
الذبح فان على قول أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى لا تعتبر هذه الحياة  
فلا تكون المريضة والى  
بقرة الذئب بطنها محلا للذكاة  
حتى لو ذبحت لا تحمل \* وعلى  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى تكون محلا للذكاة  
حتى لو ذبحت حل أكله وافي  
مسئلة الصيد لا تعتبر هذه

يوسف رحمه الله تعالى وذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القاضي ينصب عن الغائب وكلاهما يقبض ماعلى  
المطلوب فلا يحنث قال الناطق وعليه الفتوى كذا في الأصول العمدية \* واذناظر الامام على بلدة من بلاد  
أهل الحرب وأراد أن يمن عليهم برقابهم وأراضهم فلهذا يضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضهم الخراج  
ولا يزداد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه في الاراضى بزيادة الطاقه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا  
لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه ينقص عن تلك الوظيفة بنقصان الطاقه وبعد ما ينقص عن تلك  
الوظيفة اذا صارت الاراضى بحال تطبق تلك الوظيفة بعد اليها فان كان الامام وظف على أراضهم مثل  
وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه فليس ينبغي له أن يزيد على تلك الوظيفة وان كانت الاراضى تطبق الزيادة  
بالاجماع وكذلك ليس له أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت الوظيفة الاولى دراهم فاراد أن يحولها الى  
المقاسمة او كانت الوظيفة الاولى مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم فان زاد عليهم تلك الوظيفة وحولهم  
الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيهم ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول  
صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان صنع بغير طيب أنفسهم فهو على وجهين ان  
فتحت الاراضى عنوة ثم من الامام بها عليهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان فتحت الاراضى بالصلح قبل  
أن يظهر الامام عليهم فحولهم الامام الى وظيفة أخرى أو زاد على تلك الوظيفة بغير رضاهم فالثاني ينقض  
فعل الاول كذا في الذخيرة \*

### باب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز

يجب أن يعلم بان الانسان لا يصلح قاضيا في حق نفسه فاذا قضى القاضى لنفسه من كل وجه أو من وجه  
لا ينفذ قضاؤه غير أنه اذا قضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ بامضاء قاض آخر واذا قضى لنفسه من وجه  
ينفذ بامضاء قاض آخر واذا قضى لغيره من كل وجه فان لم يصلح قاضيا بينة لا ينفذ قضاؤه وان أمضاء  
قاض آخر وان كان في صلاحه اختلاف فاذا أمضاء قاض آخر نفذ قضاؤه بالاجماع وان وقع الخلاف في  
قضاء القاضى أنه قضى لغيره من كل وجه أو قضى لغيره من وجه ولنفسه من وجه آخر يتوقف على امضاء  
قاض آخر قال في كتاب الوكالة واذا وكل القاضى رجلا ليسع داره أو اجازتها أو بالخصومة في كل حق  
يطلبه قبل رجل أو يطلب حقا قبله رجل فهو جائز وهذا ظاهر ولا يجوز للقاضى أن يقضى لو كبله  
ولا لو كبل وكبله وكذا لا يقضى لو كبل أبه وان علا ولا لو كبل ابنه وان سفل ولا يجوز للقاضى أن يقضى  
لعبده ولا لمكاتبه ولا لعبد من لا تقبل شهادته اهتم ولا لمكاتبهم وكذلك لا يجوز له أن يقضى لشريكه شركة

مفاوضة

الحياة حتى لو أخذ المالك الصيد وفيه من الحياة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح ولم يذبح حل

أكله \* وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في التي مرضت والتي بقر الذئب بطنها وبقى فيها من الحياة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح  
اذا ذبحت لا يحمل أكله ووقوله \* والصحيح أنها تؤكل كل عنده لان في مسئلة الصيد وجد ما هو ذكاة حكما فلا تعتبر هذه الحياة \* وفي  
المريضة ونحوها لم يوجد فعل الذكاة فاعتبرت هذه الحياة هذا وجه الفرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
\* الاصل في اعتبار الذكاة قوله تعالى الاما ذكيت ومحل الذكاة في المقدور ذبحه أهليا كان أو وحشيا الخلق كله لقوله عليه الصلاة والسلام  
الذكاة ما بين الالبه والعيين والذكاة الكاملة فرى الوداج الاربعة وهى الحلقوم والمرى والعرفان اللذان بينهما الحلقوم والمرى  
لان المقصود تسهيل الدم والرطوبات التجسية وذلك يحصل بما قلنا \* فان قطع ثلاثا منها حل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أى

ثلاث كان وفي قول أبي يوسف الآخر لا يحمل حتى يقطع الخلقوم والمرى وأحد الزوجين \* وعن محمد رحمه الله تعالى يشترط قطع الاكثر من كل واحد من الاربعة \* وذكر الكرخي رحمه الله تعالى ان هذا قول أبي حنيفة \* وعند الشافعي رحمه الله تعالى يعتبر قطع الخلقوم والمرى دون العرقين الآخرين والمسئلة معروفة \* ثم السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر \* والسنة في الشاة والبقر الذبح فان ذبح الابل أو نحر الشاة والبقر جازاً أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام ما أنهر الدم وأفرى الاوداج فكل \* وان ضرب بالسيف من قبل القفا فان قطع العروق المشروطة قبل الموت حل ويكون مسياً \* وان مات قبل أن يقطع العروق لا يؤكل \* ويكره سلق الملب بعد الذبح قبل أن يبرد ولا يحرم لان ذلك فعل بعد تمام الذبح \* ولو ذبح شاة أو ابلاً أو بقر فحتركت بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح تؤكل \* ولم تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا تؤكل لان محل الذك كانهوا الحي ولم توجد (٣٦٧) علامة الحياة عند الذبح \* وان

لم تحرك وخرج منها دم مسفوح أو تحرك ولم يخرج منها دم أكلت لان الحركة وخروج الدم المسفوح علامة الحياة وان لم يعلم حياته عند الذبح لا يؤكل \* وان علم حياته عند الذبح ولم تحرك ولم يخرج منها الدم أصلاً أكلت \* ولو ذبح شاة مريضة ولم تحرك منها الا فوها قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى ان فحمت فاهها لا تؤكل وان ضمت فاهها أكلت \* وان فحمت عينها لا تؤكل وان غمضت عينها أكلت وان مدت رجلها لا تؤكل \* وان قبضت رجلها أكلت \* وان نام شعرها لا تؤكل وان قام شعرها أكلت \* وهذا كله اذا لم يعلم حياتها وقت الذبح \* وان علم حياتها وقت الذبح أكلت على كل حال شاة أو بقرة خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه

مفاوضة أو شركة عنان اذا كانت المصومة في مال هذه الشركة كذا في المحيط \* وكل من لا تجوز شهادة القاضى له لا يجوز القضاء له كالوالدين والمولودين والزوجة والزوج عندنا كذا في شرح الطحاوى \* ولو مات رجل وأوصى للقاضى بثلث ماله وأوصى الى رجل آخر لم يجز قضاؤه لبيت بشئ من الاشياء وكذلك اذا كان القاضى أحد ورثة الميت لا يقضى لبيت بشئ وكذلك لو كان الموصى له ابن القاضى أو امرأته أو غيره ما من لا تقبل شهادته لهم أو كان عبدهم ولا وكذلك لو كان القاضى وكيل الوصى في ميراث الميت لان القضاء يقع له من حيث الظاهر وكذلك لو كان للقاضى على الميت دين لا يجوز قضاؤه لبيت بشئ \* واذا وكل أحد الخصمين عبد القاضى أو مكاثبه أو بعض من لا تقبل شهادته له لا يجوز له أن يقضى للوكيل على خصمه لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر واذا وكل رجلاً بالخصومة فاستقضى الوكيل فليس له أن يقضى في ذلك لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر وليس له أن يقيم وكيله من موكله لانه ان أقام يحكم القضاء كان هذا قضاء للقائب وان أقام يحكم الوكيل فلهذا وكيل ولم يقل له الموكل ما صنعت من شئ فهو جازر فان كان الموكل قال له ما صنعت من شئ فهو جازر فكل رجلاً بالخصومة جازر وليس له أن يقضى لهذا الوكيل \* قال في الجامع الكبير اذا مات الرجل وله دين على الناس بعضها على القاضى وبعضها على من لا تقبل شهادته له فجو امرأته وابنه فادعى رجل عنده هذا القاضى أن الميت أوصى اليه فاعلم أن هن ثلاث مسائل (احداها هذه) والحكم فيها أن القاضى اذا قضى بوصايته صح قضاؤه استصسانا حتى لو قضى بعض من سميننا الدين الى هذا الوصى يبرأ ولورفع قضاؤه الى قاض آخر فان القاضى الاخر يرضيه ولا ينقضه وعنده لو أن القاضى لم يقض له بالوصاية حتى قضى هو أو بعض من سميننا الدين ثم قضى له بوصايته لا يصح قضاؤه حتى كان للورثة المطالبة بالدين ولورفع قضاؤه الى قاض آخر ابطاله ثم ان محمد رحمه الله تعالى سوى في الفصل الثاني بين القاضى وبين امرأته وابنه وقال اذا رفع قضاؤه الى قاض آخر ابطاله ولو أمضاه كان باطلا بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ينبغي أن يكون الجواب في امرأته وابنه بخلاف الجواب في حق نفسه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ما ذكر من الجواب في حق ابنته مستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى أما ما ذكر من الجواب في حق امرأته فغير مستقيم أصلاً وقد ذكر في بعض الكتب ان قضا القاضى لامرأته يتوقف على امضاء قاض آخر ولو لم يدع أحد الايصاء حتى جعل له القاضى وصياً ثم ان القاضى أو بعض من سميننا دفع الدين اليه يجوز الايصاء والنصب ويجوز الدفع اليه وعنده لو قضى الدين اليه أو لا ثم نصب وصياً عن الميت برأيه لا يصح النصب (المسئلة الثانية) مسئلة دعوى النسب اذا كان مكان دعوى الوصاية دعوى النسب في هذه المسئلة بأن جاز رجل وادعى أنه ابن الميت ووارثه وأقام على ذلك بينة فقضى القاضى بنسبه

حتى مات يؤكل لان موته يكون بذبح الام وهذا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان عندهما الجنين يتذكى بكذا الام \* شاة أو بقرة أشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان فيه تضيق الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الجنين لا يتذكى بكذا الام \* بقرة أو شاة تسرت عليها الولادة فأدخل رجل يده في موضع الولادة وذبح الولد حل كله لوجوه الدلالة الاختيارية \* وان جرحه في غير موضع الذبح حل أيضاً ان كان لا يقدر على ذبحه لانه يحز عن الذكاة الاختيارية فيحل بالذكاة الاضطرارية وهو الجرح في أى موضع كان وان كان يقدر على ذبحه لا يحمل لانه لم يحز عن الذكاة الاختيارية \* رجل شق بطن شاة وأخرج الولد حيًا وذبح الولد ثم ذبح الشاة \* قالوا ان كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذلك ليس بذكاة \* وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكاة هو الثاني شاة مريضة بقر الذئب بطنها وبقي فيها من الحياة ما بقي في المذبح بحد الذبح على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تعتبر تلك

الحياة حتى لو ذكاهما التحل \* واختلف المشايخ على قول أي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الطحاوي والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى أن تلك الحياة معتبرة في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو ذكاهما التحل \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا علم أنها كانت حية حين ذبحت حل أكلها كانت الحياة فيها يتوهم بقاؤها ولا يتوهم \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان يتوهم أنها تعيش يوماً أو أكثر من يوم تحل بالذكاة وروى عنه إن كان يتوهم بقاء الحياة فيها أكثر من نصف يوم تحل والافلاان مادون ذلك اضطراب المذبح وروى عن محمد رحمه الله تعالى إذا بقر الذئب بطن شاة وأخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم أن تعيش عاني فيها من الحياة والفتوى على ما ذكرنا لا في حنيفة رحمه الله تعالى أولاً \* المرأة المسلمة أو الكائبة في الذبح كالرجل وكذا الصبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من أهل التسمية فتصح تسميته كما يصح اسلامه (٣٦٨) وإن كان لا يعقل لا يحل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتؤكل ذبيحة

الآخر مسلم كان أو كتابا لانه أعذر من الناسي وكذا ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وإن كان الكتابي حرياً إلا أن يسمع منه أنه يسمى عليه المسيح فإذا سمع منه ذلك لا يحل لانه أهل به لغير الله وقال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى إن التحل ولا تحل ذبيحة المرتد وإن ارتد إلى دين أهل الكتاب وذبيحة المجوسي حرام وإن تهود المجوسي أو تنصر يؤكل صيده وذبيحته لانه يقر على ما انتقل اليه ولو عجز اليهودي أو النصراني لا يحل صيده ولا يؤكل ذبيحته \* والغلام إذا كان أحد أبويه نصرانياً أو آخر مجوسياً وهو يعقل الذبح يؤكل صيده وذبيحته عندنا \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يؤكل لاجتماع الهرم والمحلل فلا يحل \* كالأول اشترك المسلم والمجوسي في

إن كان القضاء بنسبه بعد قضاء الدين اليه لا ينفذ قضاؤه وإن كان قبل قضاء الدين ينفذ (والمسئلة الثالثة) إذا كان مكان دعوى الوصاية والنسب دعوى الوكالة بان غاب رب الدين ثم جاء رجل وأقام بينة أن رب الدين وكله بقبض الدين الذي له على القاضي أو على من سمعنا من قرأته فقطى القاضي بوكاته لا يجوز سواء كان القضاء قبل دفع الدين اليه أو بعد دفع الدين اليه فإن رفع قضاؤه بالوكالة إلى قاض آخر فإن كان القضاء بالوكالة بعد قضاء الدين رده لا بحالة ولو أمضاء لا يجوز أمضاؤه وإن كان القضاء بالوكالة من الأول قبل قضاء الدين اليه فأمضاء الثاني جاز أمضاؤه وإذا نصب القاضي مسخرعاً غائباً لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه ونفس المسخرع أن ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب ليسمع الخصومة عليه وكذلك لو حضر رجل غيره عنه هذا القاضي ليسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه كذا في المحيط وذكر محمد رحمه الله تعالى في شهادات الجامع غاب رجل وأدعى على رجل ذكر أنه غريم الغائب وأن الغائب وكله بطلب كل حق له على غريمائه بالكوفة وبالخصومة فيه والمدعى عليه ينكر وكالته فأقام المدعى بينة على وكالته فضى القاضي عليه بالوكالة قال شيخ الاسلام هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخرع فانه قال ادعى رجل على رجل ذكر أنه غريم الغائب ولم يقل ادعى رجل على رجل دو غريم الغائب كذا في الذخيرة قال مشايخنا المتأخرون إنما تجوز إقامة البينة على المسخرع إذا لم يعلم القاضي أنه مسخرع أما إذا علم فلا وهو اختيار الشيخ الامام الاجل برهان الأئمة عبد العزيز رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية وقيل ينبغي أن تكون هذه المسئلة على روايةين لأن هذا في الخصال قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان في إحدى الروايتين لا ينفذ لأن نفس القضاء يختلف فيه وفي الرواية الأخرى ينفذ لأن نفس القضاء ليس يختلف فيه وإلى هذا مال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وكان الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول في القضاء على الغائب يبقى بعدم الجواز والنفاد لا يتطرقوا إلى هدم مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى فلأن القاضي يحكم على المسخرع وأمضاء قاض آخر صح الأمضاء ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله \* إذا قضى القاضي بعين في يدي رجل والمقضى به ليس في ولايته صح القضاء ولكن لا يصح التسليم صورة المسئلة بخاري ادعى داراً على سمرقندي عند قاضي بخاري أن الدار التي في يديه بسمرقندي محلة كذا إلى آخره ملكي وحقي وفي يديه بغير حق وأقام بينة على دعواه فالقاضي يقضى بالدار للدعي ويصح قضاؤه لأن المقضى له والمقضى عليه حاضران إلا أن التسليم لا يصح لأن الدار ليست في ولايته فيكتب إلى قاضي سمرقند لاجل التسليم كذا في المحيط إذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو موتهم وأراد إثبات الدين على الغائب قال بعضهم يؤكل غيره بإثبات حقوقه على الناس وجعل ما يريد إثباته على الغائب

الذبح فانه لا يؤكل \* وتكره ذبيحة الصابي إلا انه يحل في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يحل وذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا خلاف بينهم في الحقيقة \* وإنما اختلفوا لانهم صنفان صنف منهم يقررون بنبو عيسى عليه السلام ويقررون الزبور فهم صنف من النصاري \* وإنما أجاب أبو حنيفة بحل ذبيحة الصابي إذا كان من هذا الصنف وصنف منهم ينكرون النبوة والكتب أصلاً ويعدون الشمس فهم كعمدة الاوثان لا يؤكل صيدهم ولا تحل ذبيحتهم \* وإنما أجاب أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بحرمة الصيد والذبح في حق هؤلاء \* رجل أراد أن يذبح عدداً من الذبائح لا يتجزأ به تسمية واحدة على وأخذها بعد ما وأنضج الرجل شاة ليدبح وسمى ثم ألقى تلك السكين وأخذ غيرها فذبح بها حلت بخلاف الرمي إذا أخذها ما وسمى ثم ألقى ذلك السهم وأخذها آخر فانه يشترط وجود التسمية على السهم الثاني لأن في الرمي الشرط هو التسمية على فعل الرامي والثاني غير الأول وهما



الشرط هو التسمية على الذبيحة دون السكين وذلك لا يختلف باختلاف السكين وانما يختلف باختلاف المذبح ولهذا الورق تلك الشاة  
وأخذ أخرى وزجها بتلك التسمية لا تحل ولو أضحج شاة وسعى ثم كالم إنساناً أو شرب ماء أو أخذ سكيناً أو ما أشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح  
بتلك التسمية جاز ولو جود التسمية على الذبح والعمل اليسير لا يفصل بين التسمية والذبح \* ولو أطل الحديث أو أطل العمل ثم ذبح لا تنوكل  
لوقوع الفصل بين التسمية والذبح ولهذا يتبدل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل بالعمل اليسير \* ولو قال سكان التسمية الحمد لله أو قال سبحان الله  
أو قال الله أكبر يذبح التسمية جاز وإن أراد به التعميد دون التسمية لا تحل لأن الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح وذلك انما يتحقق  
بالقصد \* ولو عطس فقال الحمد لله يذبح التعميد على الهطاس فذبح لا تحل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه تجوز به  
الجمعة في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المأمور به في الجمعة ذكر (٣٦٩)

اسم الله تعالى على الذبح \* ولو  
قال بسم الله ولم يحضره  
النبة أو أراد به التسمية على  
الذبح أكل أما اذا نوى  
التسمية على الذبح فظاهر  
وأما اذا لم تكن له نية فكذلك  
عند العامة وهو الصحيح وان  
لم يرد التسمية على الذبح  
وانما أراد شيئاً آخر لا يحل له  
لانه نوى غير ما أمر به ويكره  
أن يسمى مع اسم الله تعالى  
سواء في قول اللهم تقبل من  
فلان وما أشبه ذلك \* ولو قال  
بسم الله وباسم محمد قال  
أبو القاسم الصفار رحمه الله  
تعالى لا تحل \* ولو قال بسم  
الله وصلى الله على محمد يصل  
أكله \* ولو قال بسم الله واسم  
فلان قال إبراهيم بن يوسف  
رحمه الله تعالى تكون ميتة  
وهو الصحيح وقال محمد بن  
سليمة رحمه الله تعالى لا تصير  
ميتة لأنها لو صارت ميتة  
يصير الرجل كافر قال  
رضي الله عنه وما سوى  
ذلك من مسائل التسمية قد

من طلاق أو عتاق أو بيع شرطاً للوكالة بأن يقول إن كان فلان باع عبده من فلان أو طلق امرأته أو أعتق  
عبده فأنت وكيل في إثبات حقوقى على الناس أجمعين فقال إن فلان الغائب قد باع عبده أو أعتق عبده  
وصرت وكيلاً في إثبات حقوقى موكلي وإن لوكلى هذا عليك ألف درهم فيقول المدعى عليه بلى إن فلاناً  
وكل على هذا الوجه ولكن لا أعلم أن الشرط قد وجد فيقيم المدعى البينة على الشرط فيقضى القاضى  
بالشرط الآن هذا فصل يختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى أن الإنسان هل ينتصب خصماً على الغائب في  
إثبات شرط حق والصحيح أنه لا ينتصب إذا كان شرطاً بتضرره الغير كالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك  
والصحيح ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع وهو أن الرجل إذا أراد إثبات الدين على الغائب ينبغي لرجل  
أن يقول لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم إن صاحب الدين يحضر الكفيل إلى  
مجلس القاضى ويقول إن على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفيل بجميع ما لى على فلان  
ولى على فلان ألف درهم قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المالك على الغائب صح  
انكاره لأن قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون إقراراً منه بالمال فإذا أقام المدعى البينة أن له على  
الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل الكفالة يقبل يفتى ويقضى له بالكفالة والمال لأنه ادعى على  
الغائب ما هو سبب لحقه في الحاضر فينتصب الحاضر خصماً عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء  
على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت إلى انكاره ولا يكون قضاء على المسحور لأن  
المدعى فيما ادعى على الكفيل صادق ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال والكفالة ويبقى المالك على  
الغائب وكذلك لو كانت الكفالة على هذا الوجه بين يدي القاضى وسواء قبله كرا دعوى الكفالة  
عن الغائب بأمره أو بغير أمره كذا في الظهيرية \* ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن  
هذا الرجل كفيل على الغائب بالالف التى لى عليه بأمره فهذه وما تقدم سواء يقضى على الحاضر  
ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفيل لى عنه  
بالالف التى لى عليه ولم يقل بأمره وانكر المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ما ادعى فان القاضى يقضى  
بالالف على الحاضر فلا يكون ذلك قضاء على الغائب كذا في فتاوى قاضيان \* اختلف الناس في أخذ  
القصة منهم من قال لا يأخذ ولا يقر فى أى حال كان ومنهم من قال لا يأخذ إذا جلس للقضاء أما إذا كان  
في داره أو في فناء داره فليأخذ ويقر وهو المذهب عندنا فان الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم كانوا  
يأخذون القصة وكذلك من بعدهم من الأمراء والخلفاء وهذا لأن من الجائز أن يكون الخصم أجمعياً  
لا يعرف لسان القاضى ولا القاضى لسانه فلا بد من أن يستعين بغيره ليكتب ويدفعه إلى القاضى فتصير  
الحادثة معلومة للقاضى وإذا أخذ القصة يقول الخصم أهذه قصتك فإن قال نعم يقول أنت كتبت فان

(٤٧ - فتاوى ثالث) مرت في الاضاحي والله أعلم كتاب الوديعه

أيداعاً ما لا يكون \* رجل جاء بشئ إلى رجل ووضع بين يديه وقال هذا وديعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعد موتك  
الثوب ثم فضاء الثوب كان ضامناً لأن هذا قبل منه للوديعة عرفاً \* وكذا الوضع صاحب الثوب يوفيه بين يديه ولم يقل شيئاً والمسئلة  
بها لها كان ضامناً لأن هذا ايداع عرفاً \* ولو قال الخائن لا أقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضاء الثوب لا يضمن لأنه صرح بالرد فلا  
يصير مودعاً دون القبول \* رجل جاء إلى خان يداية وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال صاحب الخان أربطها هناك فربط وذهب ثم جاء  
صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال صاحب الخان ما حبلك أخرج الدابة ليسحبها ولم يكن لصاحب الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامناً  
لأن قول صاحب الدابة أين أربط الدابة استبداع منه عرفاً ولو قال لصاحب الخان هناك قبول للوديعة \* وكذلك رجل دخل الحمام وقال

لصاحب الحمام أن يضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو الأول سواء وإن كان صاحب الحمام جالساً لاجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل باللسان شيئاً ودخل الحمام فان لم يكن الحمام ثيابي يضمن صاحب الحمام لأن وضع الثياب برأى العين منه استحقاق وإن كان للحمام ثيابي فان كان الثيابي حاضر الا يضمن صاحب الحمام شيئاً لأن هذا استحقاق من الثيابي اذ لم يقل لصاحب الحمام أن يضع الثياب وإن كان الثيابي غائباً فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحقاقاً من صاحب الحمام لحقته يضمن صاحب الحمام بالتضييع \* رجل دخل الحمام فوضع ثيابه مع من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثيابه فالتفت اليه فقالوا ان كان ثيابه فاعدا لا يكون ضامناً لانه مستيقظ حكمك فلم يكن تاركاً للحفظ وإن كان ثيابه مضطجعه أو واضعاً جنبه على الارض كان ضامناً لانه تاركاً للحفظ (٣٧٠) \* رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه أو ثياب غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال ليست هذه ثيابي وقال الحماني خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أنها ثيابه كان ضامناً لانه ترك الحفظ \* قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون معاً فهلك الكتاب ضمنوا جميعاً لأن الأول لم يترك الكتاب عندهم فقد استحققتهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ المتزعم فضمنوا جميعاً وإن قام القوم واحداً بعد واحد كان الضمان على آخرهم لأن الآخر تين لعنظ فبين الضمان \* سئو في قام من الحانوت للصلاة وفي الحانوت وداع فضاعت الودبعة لم يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضطجعا ولا يكون هذا منه اذعاً للودبعة بل هو حافظ بنفسه في

قال نعم بقول أهو كافي فان قال نعم يقرأ فان كان فيه اقرار لا يقضى عليه باقراره الا اذا علمه القاضي ما فيه فان علمه واعترف به يقضى عليه باقراره على نفسه ونظر هذا ما قالوا في مسئلة التوكيل بغير رضا الخصم أن أحد الخصمين اذا وكل فالقاضي ان اتهمه بالتدليس والتدليس والتغلب على خصمه لا يقبل منه الوكالة وإن عرف أنه عاجز لا يقدر على البيان بنفسه يقبل وكذا هذا كذا في خزنة المفتين \* سئل القاضي الامام شمس الأئمة الاوزجندی عن القاضي اذا سمع الدعوى وسمع النائب الشهادة له هل يقضى النائب بالشهادة بدون اعادة الدعوى قال لا الآن يا امر القاضى بالحكم تلك البينة وسئل عن القاضي اذا سمع الدعوى والشهادة ولم يحكم وأمر نائبه بالحكم وهو مأذون بالاستخلاف (١) بحكم المثل الصحيح هل يصح هذا الامر واذا حكم النائب هل يصح حكمه قال نعم كذا في التارخانية وفي أدب القاضي المصنف وفي أبواب الشهادات أن قاضى بلد تحكم بمال على رجل ورجل ثمرات القاضي فاحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وأقام البينة أن القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في هذا السجل للقاضي الثاني أن يحضر على أداء المال ان كان الحكم الاول وقع صحبها ولو قالت الشهادة عند القاضي الثاني ان قاضيا من القضاة أشهدنا على فضائه بالمال عليه لهذا القاضي الثاني لا يجبره وكذا في سائر الافاويل اذا شهدوا على فعل ولم يذكروا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل كذا في الخلاصة \*

### باب الحادى والعشرون في المرح والتعديل

لا يسأل القاضي عن الشهود عند الامام من غير أن يطعن الخصم فيهم وقال لا يسأل وان لم يطعن الخصم فيهم والفتوى على قولهما وهذا في غير الحدود والقصاص أما فيهما فالقاضي يسأل عنهم من غير طعن الخصم فيهم بالاجماع اذا طعن الخصم في الشهود لا يقضى القاضي بظاهره - دالة كذا في جوارح الاخلاطى \* لو أن الخصم عدل الشهود بعد ما شهدوا عليه فهو على وجوه ان قال هم عدول صدقوا فمما شهدوا به في هذه الشهادة على أو قال هم عدول جائز شهادتهم على أو قال شهدوا على بالحق أو قال الذى شهدوا به في هذه الشهادة حق في هذه الوجوه الاربعة القاضي يقضى عليه بما شهدوا لان هذه الالفاظ اقرار منه بالمال ويكون القضا بالقرار بالاشهادة وان قال هم عدول الا أنهم اخطوا أو قال هم عدول ولم يرد على هذا فان كان المسموع عليه عدلاً من أهل التعديل فالقاضي يقضى بشهادتهم ما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى من غير أن يسأل عن المزكى بناء على أن العدد في المزكى ليس بشرط وعند محمد

قال نعم بقول أهو كافي فان قال نعم يقرأ فان كان فيه اقرار لا يقضى عليه باقراره الا اذا علمه القاضي ما فيه فان علمه واعترف به يقضى عليه باقراره على نفسه ونظر هذا ما قالوا في مسئلة التوكيل بغير رضا الخصم أن أحد الخصمين اذا وكل فالقاضي ان اتهمه بالتدليس والتدليس والتغلب على خصمه لا يقبل منه الوكالة وإن عرف أنه عاجز لا يقدر على البيان بنفسه يقبل وكذا هذا كذا في خزنة المفتين \* سئل القاضي الامام شمس الأئمة الاوزجندی عن القاضي اذا سمع الدعوى وسمع النائب الشهادة له هل يقضى النائب بالشهادة بدون اعادة الدعوى قال لا الآن يا امر القاضى بالحكم تلك البينة وسئل عن القاضي اذا سمع الدعوى والشهادة ولم يحكم وأمر نائبه بالحكم وهو مأذون بالاستخلاف (١) بحكم المثل الصحيح هل يصح هذا الامر واذا حكم النائب هل يصح حكمه قال نعم كذا في التارخانية وفي أدب القاضي المصنف وفي أبواب الشهادات أن قاضى بلد تحكم بمال على رجل ورجل ثمرات القاضي فاحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وأقام البينة أن القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في هذا السجل للقاضي الثاني أن يحضر على أداء المال ان كان الحكم الاول وقع صحبها ولو قالت الشهادة عند القاضي الثاني ان قاضيا من القضاة أشهدنا على فضائه بالمال عليه لهذا القاضي الثاني لا يجبره وكذا في سائر الافاويل اذا شهدوا على فعل ولم يذكروا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل كذا في الخلاصة \*

(١) قوله بحكم المثل الخ لا وجود له في النسخة المجموع منها وتقدم نظيره في أول الكتاب الذى نحن بصدده الآن اه معصم

حاقوته وحقونه محرز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة لك وخمسة ودية عندك فاستهلك القابض رجحه منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فلانها فيضمن سبعة ونصف فصل فيما يضمن المودع اذا قال المودع وضعت الودبعة في مكان حصين فتسبقت قال بعضهم كان ضامناً لانه جهل الامانة فيضمن كما لو مات مجهلاً وهو كرجل عنده غم اقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون ضامناً \* وقال النقيب أبو الليث رجحه الله تعالى ان قال وضعت الودبعة في دارى فتسبقت المكان لا يكون ضامناً \* ولو قال لا أدري وضعت في دارى أو في موضع آخر كان ضامناً وهكذا روى عن أبي يوسف رجحه الله تعالى ولو قال وضعت الودبعة في مكان بين يدي ثم قتت نفسها أو قال سقطت منى قال النقيب أبو بكر

البطنى رحمه الله تعالى يضمن \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان قال سقطت منى لا يضمن \* ولو قال بالفارسية يفيكندم يكون ضامنا وان قال يفتادأ زمن لا يضمن \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قد قال بعض أصحابنا اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت كان القول قوله مع عينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ قال رضى الله عنه وفي عرفنا لا فرق بين قوله يفيكندم وبين قوله يفتادأ زمن لا يكون ضامنا على كل حال \* ولو قال لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهب ولا أدري كيف ذهبت \* وقال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى (١) الأصح أنه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهب ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه \* رجل دفع إلى دلال ثوباً بالبيع ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه \* ولو قال نسيت ولا أدري في أى حانوت وضعت (٣٧١) يكون ضامنا \* بخار او دع عند رجل

زديلا فيه الات التجاريين ثم ادعى أنه كان فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا أدري ما كان فيه قال الفقه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه أنه رفعه أو وضعه فحينئذ يحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن \* رجل أودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه التضييع أو الخيانة أو نحو ذلك \* وعن نصر رحمه الله تعالى أنه كتب إلى ابن شجاع رحمه الله تعالى في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فأجاب وقال ان دفنها في داره لم يضمن وان دفنها في غير داره ضمن قيل فان دفنها في كرمه فسرق قال ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع \* وكذا اذا دارا

رحمه الله تعالى ما لم يسأل القاضي عن المزكى لا يفتى بشهادتهما كذا في المحيط \* فان كان المدعى عليه فاسقا أو مستورا لا يصح تعديله ولا يفتى القاضي ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق واذا لم يصح تعديله اذا كان فاسقا أو مستورا يسأله القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا يفتى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يفتى \* المشهود عليه اذا عدل الشهود قبل أن يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه أنكر ما شهدوا به فطلب من القاضي أن يسأل عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم وقوله قبل أن يشهدوا هم عدول لا يبطل حقه في السؤال لانه يمكنه أن يقول كان عدلا قبل الشهادة الا أنه تبدل حاله \* رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل الا أنه غلط أو أوهم فان القاضي يسأل عن الشاهد الذي اتخرف ان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط أو أوهم ليس بجرح فإذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما جاز القضاة بشهادتهما وان شهد شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذي يشهد به فلان على حق أو قال الذي يشهد به فلان على هو الحق فان القاضي يقضى عليه ولا يسأل عن الشاهد الآخر لان المشهود عليه أقر بالحق على نفسه فبعضه باقراره وان قال قبل أن يشهدوا عليه الذي يشهد به فلان على حق أو قال الذي يشهد به فلان هذا على هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سئل عنهما فأنهما شهدا على بياطل وما كنت أظنهما يشهدان على عايشه به بلزمه ذلك ويسأل القاضي عنهما فان القاضي يسأل عن الشاهدين فان عدل القاضي بشهادتهما وان لم يعدل لا يفتى لان قوله الذي يشهد به فلان على ليس باقرار في الحال وانما بصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط والاقرار لا يجتمل التعليق فاذا لم يصح اقرارا لم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضي أن يسأل عنهما سأل ولا يقضى قبل السؤال كذا في فتاوى قاضخان \* التزكية نوعان تزكية السر وتزكية العلانية فتزكية العلانية أن يحضر المعدل مجلس الحكم ويسأله القاضي عن الشهود يحضرونهم فيزكهم ويقول يحضرونهم هؤلاء عدول والتزكية في السر أن يسأل القاضي المعدل عن الشاهد في السريفة له أو يجرحه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولا بد أن يقول المزكى هو عدل جائز الشهادة لان المعدل غير جائز الشهادة كذا في خزائن المفتين وفي الظهيرية وعليه الاعتماد وفي الفتاوى العلانية قوله هو عدل فيما أعلم لم يكن تعديلا وقوله في علمي أو أعلمه عدلا يصح قال في أدب القاضي واذا قال المزكى هم عدول فهذا ليس بتعديل وكذلك اذا قال هم ثقات فالقاضي لا يكتفي به فقد يطلق هذا اللفظ على المستور وبعض مشايخنا قالوا انه تعديل ولو قال لأعلم منه الاخير فقد ذكر في أدب القاضي أنه تعديل وأنه موافق لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومن المشايخ رحمه الله

يكن لها باب \* رجل عنده وديعة فقال لا أدري أضيعت أم لم تضيع قالوا يكون ضامنا \* ولو قال لا أدري أضيعت أم لم تضع لا يكون ضامنا \* ولو قال هلك الوديعة عندي ثم قال رددت عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله في الرد لانه متناقض \* رجل دفع جواهر إلى رجل ليبيع فقال القاضي أنا أرى بها ناجر الاعرف قيمتها فضاع الجوهر قيل أن يريه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان ضاعت أو سقطت بجرته يكون ضامنا وان سرقته منه أو بمزاجه أصابته من غيره لا يضمن \* رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول أودعت عنده كذا فقال المودع لا أدري أيكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما أنه ما أودعه عنده فان أبي أن يحلف أعطى الوديعة لهما أو يضمن لهما مثله الا أنه أتلف الوديعة بالتجهيل \* بخلاف ما لو قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فانه لا يضمن لان ذهاب الوديعة ليس بفعله وجهه عائد اليه \* اذا مات المودع واختلف صاحب الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات مجهلا للوديعة فصلرت

الوديعة ديناً في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة فاعية بعد مامات قال ابن شجاع رحمه الله تعالى على قياس قول أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب أن يكون القول قول الورثة مع العيين لأن الوارث قائم مقام المورث \* إذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بدراهمه لا يضمن المودع ويكون المختلط مشترك كأيهم ما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك هلك من مالهما جميعاً ويقسم الباقي بينهما على ما كان \* وان فعل ذلك أحد من هوى عيال المودع لا يضمن المودع حراً كان الخاطئ أو عبداً صغيراً أو كبيراً ويضمن الذي خلط يستوي فيه الصغير والكبير \* الوديعة إذا كانت دراهم أو دنانير أو شيئاً مما يكال أو يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما أنفق ولا يضمن الباقي فان جاء المودع بمثل ما أنفق فخلطه بالباقي كان ضامناً (٣٧٣) السكك لأن ما جاء به ماله فصار خالطاً ماله بالوديعة ولو أخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدا له أن لا ينفق

نرد على موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع \* إذا قال بعثت بالوديعة إليك مع رسول أو سمى بعض من في عياله فهو كقوله رددتها عليك فيكون القول قوله مع العيين \* وان قال بعثت بها إليك مع أجنبي كان ضامناً إلا أن يقر صاحب الوديعة أنها وصلت إليه \* ولو قال المودع بعثت بها إليك مع هذا الأجنبي أو استودعها إليه ثم ردها على قضاة غسدي لا يصدق ويصير ضامناً إلا أن يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان \* إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فجحد وقال لم يودعني يكون ضامناً فان جحد هالافي وجه المودع بأن قال له انسان ما حال وديعة فلان عندي فجحد أو جحد في وجه المودع من غير أن يطالبه بالرد بان قال ما حال وديعتي عندي فجحد قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى

تعالى من قال انه ليس بتعديل والاصح أنه تعديل وعن محمد رحمه الله تعالى أن المزكي إذا كان عالماً بصيراً يكتفى به منه \* وإذا كان غير عال لا يكتفى به منه وان قال لا أعلم منه الا خلة من أنواع الخير لا يكون هذا تعديلاً \* وان قال هو عدل فيما علمنا فقد قال بعض العلماء انه تعديل وهكذا روي عن شريح والاصح أنه ليس بتعديل \* وان قال هو عدل ان لم يكن شرب الخمر فهذا ليس بتعديل وان قال ان الله تعالى أعلم لا يكون تعديلاً بل يكون جرحاً كذا في التنارخانية \* وتعديل السر أن يكتب القاضي في الرقعة أسماء الشهود وأنسابهم وجلاهم وقبائلهم ومجالهم وسوقهم ان كانوا من السوق فيدفع الى المزكي في السرفيسال أهل الثقة والامانة من جيرانهم وأما العلانية فيأمر القاضي الطالب فيأق بقوم زكهم في العلانية بلفظة الشهادة في مجلس القضاء بشرط العدل لانه في معنى الشهادة ولهذا لا يصح عن هولاء بالشهادة وان كان عدلاً ولا بد في تزكية العلانية أن يجمع بين المزكي والشاهد ويكتفى بتزكية السر في زمانا لان تزكية العلانية بلاه وقتة وينبغي للقاضي أن يختار للسئلة عن الشهود وأوثق الناس وأورعهم وأعظمهم أمانة وأكثرهم الناس خبرة وأعلمهم بالتمييز غير معروفين بين الناس كي لا يقصدوا بسوء أو يخذعوا وينبغي للمزكي أن يسأل عن أحوال الشهود ويعرفهم من جيرانهم وأهل سوقهم فان ظهرت عدالته عنده كتب ذلك في آخر الرقعة هو عدل عندى جائز الشهادة والا كتب أنه غير عدل وختم الرقعة ورتها فيقول القاضي للمدعى زدى شهودك ولا يقول جرحوا او يقول لم تجد شهودك عندى لان هذا اقرب الى السر والسر على المسلم واجب بقدر الامكان كذا في خزائن المفتين \* لو جمع القاضي بين تزكية السر وتزكية العلانية فذلك أحسن وتفسير الجمع أن المزكي اذا عدل الشهود في السر فالقاضي يجمع بين الشهود والمزكي في مجلسه ويقول للمزكي أهؤلاء الذين زكيتهم قال في كتاب الاقضية وينبغي أن يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في المحط \* اذا احتاط القاضي وأراد أن يسأل غير الأول فانه يفعل مع الثاني كما فعل مع الأول ولا يعلم أنه سأل عن حاله من غيره فان جرحه الأول وقد عدله الثاني تعارضوا صار كأنه لم يسأل أحد فان عدله الثالث فالعدالة الأولى وان جرحه الثالث صار الجرح أولى والتعريف كالتعديل ويصح كلاهما من المرأة كذا في خزائن المفتين \* تعديل العلانية لا يصح لمن لا تجوز له شهادة ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والمرأة والمحدوف القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء بشرط تعديل العلانية ما يشترط للشهادة كذا في فتاوى قاضيان \* والشهود الكفار يعدلهم المسلمون فان لم يعرفهم المسلمون سأل المسلمون عن عدول المشركين ثم يسأل أولئك المشركون عن الشهود وتزكية المذمى ليست بشئ ولو شهد جماعة على تزكية واثنان على

فيه خلاف بين أبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى على قول زفر رحمه الله تعالى يكون ضامناً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الجرح لا يكون ضامناً \* وذكرنا في رحمه الله تعالى انا جحد المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فصلاً للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع التي كانت فيه حاله الجحد يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد هلك لا يضمن \* صاحب الوديعة اذا طالب المودع بالرد فجحد فاقام صاحب الوديعة بيته أنه استودعه كذا ثم اقام المودع البينة انما ضاعت عنه لا تقبل بيته ويكون ضامناً \* وكذا لو اقام المودع البينة انها كانت ضاعت قبل الجحد وذكر في المتن اذا جحد المودع الوديعة ثم ادعى أنه رد الوديعة بعد ذلك واقام البينة قبل بيته \* وكذا لو اقام البينة أنه رد ما قبل الجحد وقال انما غلظت في الجحد أو نسيت أو ظننت أني رددت حين دفعتم الي وأصا در في قولي هذا قبلت بيته في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو طالب المودع بالوديعة فقال لم يودعني شيئاً قال بل أودعني ولكنها هلكت ذكر في

الكتاب أنه يكون ضاه ملوان قال المودع أولا قد أعطيتكمها ثم قال بعد أيام لم أعطكمها ولكن ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا وقال عيسى  
ابن أبان رحمه الله تعالى لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب \* ولو قال بعد موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع البين ولا يضمن  
\* ولو قال الرجل لغيره استودعني ألفا فضاقت وقال الطالب كذبت بل غصبتمني كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه \* ولو قال  
المستودع أخذتها منك ودبعت وقال صاحب المال بل غصبتي كان ضامنا \* ولو قال رب المال أقرضتك أقرضوا وقال المستودع بل وضعها  
عندي ودبعت أو قال أخذتها منك ودبعت وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه \* رجل أودع رجلا ألف درهم وله على المستودع ألف درهم دين  
فأعطاه ألف درهم ثم اختلفا بعد أيام فقال الطالب أخذت الودبعة والدين عليك وقال المستودع أعطيت القرص وضاعت الودبعة كان  
القول قول المستودع ولا شيء عليه لأنه هو الدافع \* رجل أقام البيعة على مودع أن صاحب (٣٧٣) الودبعة وكله قبض الودبعت منه

ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع  
أقام البيعة أن صاحب الودبعة  
أخرجهم من الوكالة قبلت بيئته  
وكذا لو أقام البيعة أن شهود  
أو كبل عبيد قبلت بيئته  
\* رجل استقرض من رجل  
عشرين درهما ما فاتاه  
المقرض مائة درهم وقال خذ  
منها عشرين قرضا والباقي  
عندك ودبعت ففعل ثم أعاد  
العشرين إلى أخذها في  
المائة ثم دفع إليه رب المال  
أربعين درهما فخلطها  
بثلث الدراهم ففعل ثم  
ضاعت الدراهم كلها فانه  
لا يضمن الأربعين ويضمن  
بقيتها أما البقية فلان  
العشرين قرض والقرض  
مضمون على المستقرض  
فإذا خلط العشرين التي هي  
ملكه بالودبعة فصارت مستلما  
للودبعة ولا ضمان عليه في  
الأربعين لأنه خلط الأربعين  
بأذن مالكها ولو استقرض  
من رجل خمسين درهما  
فأعطاه مائة غلطا فأخذ  
منها العشرة لغيره على

الجرح فالجرح أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم ولو عرف فسق الشاهد فغاب غيبة  
منقطعة سنة أو أكثر ثم قدم ولا يدرى منه الاصلاح لا ينبغي للعدل أن يجرحه والشاهد ان لو عدل لا بعد  
ما ماتا فالقاضي يقضي بشأتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خسر أو عيما ثم عدلا لا يقضي بشأتهما كذا في  
خزانة المفتين \* وينبغي أن لا يكون المعدل فقيرا ولا طماعا حتى لا يتخذ بالمال وينبغي أن يكون فقيها يعرف  
أسباب الجرح وأسباب التعديل وان وجد عالما فقيرا وغنيا غير عال مختارا للعالم وان وجد عالما ثقة لا يخالط  
الناس ووجد ثقة غير عال يخالط الناس يختار العالم لان العالم لا يقدم في شيء حتى يصح ذلك عنده فهو  
بعله يقدر على الجرح والتعديل وغير العالم لا يعرف العدل من غير العدل فكان العالم أولى من هذا الوجه  
والأولى أن لا يكون المزكي مغفلا ولا منزويا لا يخالط الناس لأنه اذا كان مغفلا ولا يخالط الناس لا يعرف  
معاملتهم ولا يتكشف له حالهم ولا يمكن تمييز العدل من غير العدل والعدل في المزكي ورسول القاضي إلى  
المزكي وفي المترجم عن الاجمعي وعن الشاهد والخمسة الاجمعي ليس بشرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
والواحد يكفي وعند محمد رحمه الله تعالى العدل بشرط الواحد لا يكفي ويكفيه الاثنان ان كان المشهود به  
حقا ثبت بشهادة رجلين عدلين وان كان حقا لا يثبت الا بشهادة الاربع بشرط الاربعة وأجمعوا على  
أن ما سوى العدل من سائر شرائط الشهادة سوى التلطف بلفظ الشهادة من العدالة والبلوغ والبصروا أن  
لا يكون محدودا في القذف شرط والحريه شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع اذا كان  
المشهود عليه مسلما وأجمعوا على أن التلطف بلفظ الشهادة ليس بشرط ثم هذا الاختلاف في تزكية السر  
فأما في تزكية العلانية فالعدل شرط بالاجماع وذكر أبو علي النسفي رحمه الله تعالى في كتابه عن محمد رحمه الله  
تعالى ما يدل على أن العدل في تزكية السر عنده ليس بشرط الترجان اذا كان أعني ذكر في غير رواية  
الاصول عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز ترجمته لان الغمى جرح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أنه تجوز ترجمته والمرأة الواحدة اذا كانت حرة ثقة جازت ترجمتها عندهما كالرجل وهذا في الاموال وما تجوز  
شهادتها فيه وأما فيما لا تجوز شهادتها فيه فلا يجوز ترجمتها قال في كتاب الاقضية اذا أراد المزكي أن يعدل  
الشهود ينبغي أن يقول انهم عدول ثقات جازوا الشهادة قال هذا هو أبلغ اللفاظ في التعديل وينبغي  
للمعدل أن يختار السؤال عن انصف بالادوصاف التي شرطنا في المزكي قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحارثي انه  
يسأل من جبرانه اذا لم يكن بينه وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتعامل هو عليهم يعني لا تكون يده فوق أيديهم فهو  
أن لا يعطى الجباية وما أشبهه وهو اختيار أبي علي النسفي رحمه الله تعالى ورواه عن محمد رحمه الله تعالى  
وذكر من جملة من يسأل عنه رفيق الشاهد وقرينه وان لم يجد في جبرانه وأهل سوقه من يصلح للتعديل يسأل

صاحبها فهلك في الطريق كان على المستقرض خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي ودبعت وكذا لو هلك الباقي يضمن  
خمس أسداسه \* ولودع إلى رجل عشرة دراهم وقال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها إلى فلان فهلك الدراهم في الطريق  
يضمن الثلاثة لانها كانت هبة فاسدة \* ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان وصية المشاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة  
جميعا لانها آمنة في يده \* اذا دفع المودع الودبعة إلى من ليس في عياله أو وضعها فيما لا يجر زعيمه أو كانت الودبعة دابة فركبها أو حمل عليها  
أو كانت الودبعة عبدا فاستخدمه أو ثوبا فلبسه أو شيئا يقرض فافترسه ثم أعادها إلى يده وردتها إلى الخالة الأولى برئ عن الضمان عندها وان  
أخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في بابه فخاف عليها الحرق أو كانت الودبعة معه في سفينة فطغى غرق أو خرج الاصوص  
وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فذهبها إلى غيره لا يكون ضامنا \* المودع أن يسافر بمال الودبعة عندنا اذا لم يكن لها جمل وموتة \* وقال الامام



الشافعي رحمه الله تعالى ليس له ذلك فان نهانا ان يسافر بالوديعة فسافر بها تهلكت كان ضامنا عند الكل \* وأجمعوا على أن للاب والوصي ان يسافر اعمال اليتيم ولا يصيران ضامنين والوكيل بالبيع اذا سافر على كل بيعة ان قيد الوكيل بكونه بالبيعة فآخر جهام من الكوفة يصير ضامنا وان أطلق الوكيل ففسافر به ان كان شياله حل وموثة يكون ضامنا وان لم يكن له حل وموثة فلا يصير ضامنا عندنا اذ لم يكن له بد من السفر وان كان له بد من السفر لا يكون ضامنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى طال الخروج أم قصر وقال محمد رحمه الله تعالى يكون ضامنا طال الخروج أم قصر \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان طال الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا \* هذا اذا كان الطريق آمنا فان كان مخروفا وله بد من السفر يكون ضامنا عند الكل \* وكذا الاب والوصي \* وان لم يكن له بد من السفر ان سافر بأهله لا يضمن وان سافر نفسه يكون ضامنا \* وللودع (٣٧٤) أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذ لم يكن المدفوع اليه متممها بان كان المدفوع اليه

أهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعمد في ذلك نواتر الاخبار وكذلك اذا مال من غير جرائه وأهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله أو جرحه ووقع في قلبه أنهم صدقة كان ذلك بمنزلة نواتر الاخبار وان أخبر بعضهم بعد الله وبعضهم بجرحه فالحكم فيه كالحكم في اختلاف المزكي في التعديل والجرح وان كان الشاهد غريبا لا يعرف اذا سئل عنه في السفر فاقضى بسأل الشاهد عن معارفه فاذا سمعهم سأل عن معارفه في السفر حتى يظهر عنده أنهم هل يصلحون للتعريف فاذا عدلوا سألهم عن الشاهد واعتمد على خبرهم في الجرح والتعديل والوقوف فيه وسأل عن المعدل الذي في بلدته ان كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضي ولايته يعرف عن حاله قال هشام سألت محمد ارجه الله تعالى عن رجل شهد عند القاضي وهو على رأس خسين فرضا فبعث القاضي أمينا على جعل فسأل المعدل عن الشاهد فاجعل على من قال على المدعي كذا في المحيط في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ولا ينبغي للقاضي أن يسأل عن الشاهد رجلا له على المشهود له مال اذا كان المشهود له مقلدا فقلسه القاضي أو ميثاقا قام وصيه على غيره بينة ونظير هذه المسئلة الشاهد اذا كان له على المشهود له مال وأنه قلس أنه لا تقبل شهادته له لهذه التهمة وان لم يكن مقلسا تنبل شهادته له ويصح تعديله للشهود لا نعلم هذه التهمة قال ولو ان غريبا نزل بين ظهري قوم وشهد هذا الغريب عند القاضي في حادثة فسألهم القاضي أو المعدل عن حاله وقد عرفوه بالصلاح ولم يظهر منه ما يسقط عدالته هل يسهلهم أن يعدلوه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى أولا يقول ان مكث بينهم ستة أشهر ولم يعرفوا منه الا صلاح وسعهم أن يعدلوه وان كان دون ذلك فليس لهم أن يعدلوه ثم رجع وقال اذا مكث بينهم ستة ولم يعرفوا منه الا صلاح جاز لهم أن يعدلوه وما لا فلا وفي الصغرى وعليه الفتوى وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه على قدر ما يقع في القلب صلاحه وروى ابراهيم أنه قال من وقع في التزكية فهو مخطو وهذا على ما وقع في القلب بعينه يعرف رجل الرجل في شهرين وآخر لا يعرف في سنة وهذا القول أشبه بالفقه وينبغي أن يكون على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك كذا في التارخانية \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن صبيا بلغ وشهد بشهادة حكمه حكم هذا الغريب الذي نزل بين ظهري قوم لا يعدلونه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته والمدة التي يظهر فيها حاله عندهم مقدرة على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كما بينا ولا تقدر عند محمد رحمه الله تعالى بل هي على ما يقع في القلب ولو أن نصرانيا أسلم ثم شهد فان كان القاضي عرفه عدلا في النصرانية يقبل شهادته ولا يتأني وان لم يعرفه بالعدالة يأل من عرفه بالعدالة في النصرانية ويسعه أن يعدل من غير تأني وقال بعض مشايخنا الصبي اذا راها في الحلم ولم يزل رشيدا حتى بلغ

زوجته أو ولده أو والده اذا لم يكن متمما يخاف منه على الوديعة وله أن يدفع الى أجيده الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة أو مسانحة ليسكن معه وتفسر من في عياله في هذا الحكم أن يكون ساكنا معه كان في نفقته أو لم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع والديه ولم يكن في نفقتهما فخر جامن المنزل وتر كالمترى على الابن فضاقت الوديعة التي كانت في المنزل لا يضمنان ومن تجرى عليه نفقته لا يكون في عياله اذ لم يكن ساكنا معه \* وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها الا ضمان عليها \* وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يقول المودع لا يضمن \* ولودع المودع الوديعة الى عيال المودع ذكر القدوري والفقهاء أبو الليث وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في شرح الجامع

الكبير أنه لا يضمن لان الرذالي من في عيال المالك يكون رذالا على المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك بخلاف ان الغاصب اذا رذال المصوب الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ لان ثم الضمان كان واجبا والرذالي من كان في عيال المالك رذالا على المالك من وجه فلا يبرأ بالشك \* واذا دفع المودع الوديعة الى أجنبي فهلكت عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحب ارجه الله تعالى للمالك أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب سواء \* عشرة أشياء اذا ملكها انسان ليس له أن يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده \* منها المهرين لا يملك الرهن بغير إذن الراهن فان فعل ذلك عند الثاني كان الراهن أن يضمن أيهما شاء فقيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على أحد وان ضمن الثاني يرجع على الاول \* ومنها المودع لا يملك الا بداع عند الاجنبي \* ومنها الوكيل بالبيع لا يملك أن يوكّل غيره اذ لم يقل له الموكّل اعمل فيه برأيك فان وكل غيره فباع الثاني



ان باع بھضرة الاول أو أجاز الاول بھ جاز ولا فلا وان قال له الموكل اعمل فيه برأيك فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني أن يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه برأيك ومنها اذا احتاج ردابة ليركبها انفسه لا يواجر غيره لا ليركوب ولا للعمل \* وكذا مستأجر الثوب ليلبسہ لا يواجر غيره \* ومنها اذا استعار ردابة للركوب لا يعبر غيره \* ومستعير الثوب للباس لا يعبر غيره \* ومنها رجل أخذ رضاء وذرأ ليزرعها ولم يقل له صاحب الأرض اعمل فيه برأيك لا يدفع الى غيره من اربعة فان كان البذر من قبل الاخذ كان له أن يدفع الى غيره من اربعة على كل حال \* ومنها المضارب لا يدفع الى غيره مضاربة فان قال له اعمل فيه برأيك كان له أن يضارب وله أن يشارك شركة عنان ولا يملك المفاوضة وله ان يضع \* والمستبضع لا يملك الابضاع فان ابضع وهلك فرب المال أن يضمن أم يمشاء وان سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والمستبضع لا يملك الابداع والاب والوصى والقاضى يملكون الابداع \* عبداً وأودع رجلاً وغائب لم يكن لمولاه أن (٣٧٥) يسترد الوديعة سواء كان العبد مأموراً أو محجوراً عليه دين أو لم يكن

أو محجوراً عليه دين أو لم يكن  
\* رجل أودع عند أحد شرابي  
المفاوضة وديعة ثم مات المودع  
من غير بيان كان الضمان  
عليهما فان قال الشرابي  
الحى ضاعت في يد شرابي في  
حياته لم يكن مصداقاً \* رجل  
وضع عند رجل وديعة  
ووضعها المودع في حائوته  
ونهب الى الجمعة وترك باب  
الحائوت مفتوحاً وأجلس  
صبيا صغيرا لحفظ حائوته  
ونهب الوديعة من الحائوت  
قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى ان كان الصبي عن  
يضبط الاشياء ويحفظها لم  
يضمن المودع وان كان ممن  
لا يضبط ضمن \* وقال  
القاضى الامام على السعدي  
رحمه الله تعالى لم يضمن على  
كل حال لانه ترك الوديعة في  
حرزه فلم يضع \* رجل دفع  
الى آخر مرقاً قال اسق به  
أرضي ولا تسق أرض غري  
فسق الرجل أرض الآخر  
ثم سق أرض غيره فلما فرغ

ان شهادته مقبولة ويسع للمعدل أن يعدله وان لم يعرف منه رشد الى أن بلغ فانه يتأني فيه ويتبرص مدة يظهر صلاحه ويقع في القلب أنه عدل كما ذكر في الغريب وهذا القائل سوى بين الصبي وبين النصراني في اعتبار العدالة السابقة وهو اختيار أبي على النسفي رحمه الله تعالى ولكن المشهور ما ذكرنا كذا في الذخيرة في كتاب الاقضية عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على نصراني وعدلا في النصرانية ثم أسلم المنه وودعه ثم أسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضى بتلك الشهادة لانهما كافران وقت الاداء فان شهدا بذلك بعد الاسلام يعنى أعاد اشهادهما بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم عن حالهما لان ذلك التعديل لم يعتبر بحجة على المشهود عليه بعد الاسلام لكونه تعديلا للكافر حتى لو كان ذلك التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي اشهادهما لان ذلك التعديل حجة وقع معتبرا قال محمد رحمه الله تعالى في رجل ارتكب ما يصير به اقاط الشهادة من الكبائر ثم تاب وشهد عند القاضي قبل أن يأتي عليه زمان لا ينبغي للمعدل أن يعدله حتى يأتي عليه زمان وهو على توبته يقع في القلب أنه صحت توبته كذا في المحيط \* وبعض مشايخنا أقروا بذلك بسة أشهر وبعضهم قدروا بسة والصحيح أن ذلك مقفوض الى رأى القاضي والمعدل كذا في الظهيرية \* وان كان هذا الفاسق شهد وهو ناسق ثم تاب ومضى عليه زمان وهو على توبته على نحو ما ذكرنا فالقاضي لا يقضى بتلك الشهادة بل يأمر بإعادتها فان أعادها وعدله المعدل فالقاضي يقبل شهادته ان كان لم ير شهادته التي شهد بها في حال فسقه لفسقه ولو أن فاسقا معروفا غاب غيبة منقطعة سنة أو سنتين ثم قدم ولا يرى منه الاصلاح فشهد عند القاضي وسأل القاضي المعدل عنه فلا ينبغي للمعدل أن يجرحه لما كان رأى فيه من قبل ولا ينبغي له أن يعدله أيضا حتى تتبين عدالته وهو بمنزلة الغريب الذي نزل بين ظهرا في قوم وكذلك الذي اذا أسلم وقد عرف منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل أن يجرحه لما رأى فيه من قبل ولا يعدله أيضا حتى تظهر عدالته قال ولو أن رجلا عدلا مشهورا بالرضا غاب ثم حضر وشهد وسئل المعدل عنه فان كانت الغيبة قريية كان للمعدل أن يعدله وان كانت الغيبة منقطعة سنة أو سنتين أشهر أو نحوها فان كان رجلا منهمورا بالرضا والعدالة كشهرة أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى فله أن يعدله وان لم يكن رجلا مشهورا فالعدل لا يعدله واذا عدل الشهود عند القاضي وعرفهم القاضي بالعدالة فشهدوا عنده مرة أخرى فان كان بين التعديل وبين الشهادة انا سنة مدة قريية قضى القاضي بشهادتهم من غير سؤال وان طال الزمان وتقدم العهد سأل القاضي عنهم كذا في المحيط \* وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدرا بسة أشهر فمدون ستة أشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب والصحيح أنه يفوض ذلك الى رأى القاضي كذا في فتاوى قاضيان \* وان عرف المترك المشهود بالعدالة غير

من السقي سرق المرق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن الرجل لان الساقى أجبر أو معين وكيفما كان فالمر غير مستأجر ولا مستعار بل هو وديعة عنده فلما سقى به أرض غيره صار محالفا فاذا ترك الاستعمال عادت وديعة كما كانت \* ومن حكم الوديعة والرهن أنه يخرج عن الضمان اذا أعاد الى الوفاق بخلاف الاجارة والاعارة فان فيه ما لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال \* مودع غاب عن بيته فقال له رجل أجنبي ان لي في بيتك شيئا فادفع الى المفتاح حتى أرفعه فسلم اليه المفتاح فلما أعاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصرا عالا بيته في يد الاجنبي \* رجل جهز ابنته بما جهز من ثملها ثم قال كنت أعزتها لامتعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصدق في الاعارة لأن يشهد عند التجرة بأنها اعارة \* وقال القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى يصدق في ذلك لانه هو النافع فمال يقر بالملك يكون القول قوله \* قال رضى الله عنه وعندي ان

كان الالب من كرام الناس وأشرفهم لا يقبل قوله في الاعارضة وان كان من أوساط الناس كان القول قوله \* رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر  
أن ادفع الى هذا خمسة درهم فقال لا أدفعها اليك حتى ألقاه فبصر في مواجهة ثم قال للرسول بعد ذلك لقيته فأمرني بدفعها اليك ثم أي أن  
يدفع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى له أن لا يدفع إلا أن يكون المال ديناً عليه لا أمر فيلزمه الدفع في الدين ولا يصدق  
في النهي بعد الاقرار بالأمر وهذا يرجع الى صحة التصديق في الدين وقساده في الوديعة \* رجل اجلس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع  
فسرق ثم وجد المولى بعضها في يده فدل البعوض فباع المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة على أن الغلام سرق الوديعة وأتلفها  
فصاحب الوديعة بالخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظهر أن المولى باع عبداً مدوناً \* وان لم يكن  
له بينة فله أن يحلف مولاه على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل فهو على وجهين ان أقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينة  
سواء \* وان أنكر المشتري ليس لصاحب (٣٧٦) الوديعة أن ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر في حق المولى

دون المشتري \* رجل أودع  
عند انسان خمسة درهم  
فأنفق المودع منها ثمانية  
درهم ورد على صاحب  
الوديعة مائتي درهم ثم حلف  
أنه لم يجس من الوديعة شيئاً  
قالوا لا يكون حانوتاً في يمينه  
لان ما أنفق صار ديناً عليه  
بالانفاق فلا يكون جانباً  
للوديعة \* رجل استعار من  
رجل ذهباً فقلده صبياً  
فسرق قال الشيخ الامام أبو  
بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى ان كان الصبي عمن  
لا يضبط حفظ نفسه وحفظ  
ماله وتركه المستعير بغير  
حافظ كان المستعير ضامناً  
قال الشيخ الامام هكذا ذكر  
ابن سميعة عن محمد بن رحمه  
الله تعالى في النوادر \* رجل  
استعار من رجل دابة  
فحضر الصلاة فدفعها  
الى غيره لم يسكنها فاضاعت  
قال ان كان اشترط في أصل  
العارية ركوب نفسه بضمن  
لانه لو أعار غيره بضمن وان

أنه علم أن دعوى المدعي كانت باطلة وأن الشهود وهم وفي بعض الشهادة فينبغي أن يبين للقاضي بما صح  
عنده من عدالة الشهود وهم في الشهادة بطلان دعوى المدعي ثم القاضي يتفحص عما أخبره المزمك  
غاية التفحص فان تبين له حقيقة ما أخبره المزمك رد شهادة الشهود وان لم تبين له حقيقة ما أخبره المزمك قبل  
شهادة الشهود وان عرف المعدل من الشهود ما هو جرح فلا ينبغي له أن يذكر جرحه صريحاً بل يذكره  
بالتعريض أو بالكناية بأن يقول الله أعلم أو ما أشبهه تحريزاً عن هذا السر عن المسلم بالقدر الممكن وبعض  
مشايخنا قالوا لا بد وأن يذكر الجرح ويذكر سببه لينظر القاضي فيه فان رآه جرحاً وشهادته وما لا فلا  
كذا في المحيط \* اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فدل شاهدان عدلان عنه وسعه أن يعدله لان المعدل  
في هذا بمنزلة القاضي كذا في فتاوى فاضيلان في فتاوى أبي الليث شاهدان شهدا عند القاضي والحاكم  
يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فكله المعروف بالعدالة فالنصير لا يقبل تعديله وعن أبي سلمة  
روايان وعن الفقيه أبي بكر البجلي رحمه الله تعالى في ثلاثة شهود وعند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف  
الثالث فعذله الاثنان قال يجوز تعديلهما اياه في شهادة أخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وانه موافق لقول  
نصيره ببقية وفي النوازل اذا سئل المزمك عن حال الشاهد فسكت فهو جرح وفيه أيضاً الشاهد اذا كان  
في السر فاسقا وفي الظاهر عدلاً فأراد القاضي أن يقضي فأخبر عن نفسه أنه ليس بعدل صح اقراره على نفسه  
ولكن لا يسعه ذلك الكلام في ذلك الوقت لانه يتضمن ابطال حق المدعي وهذا ستر نفسه كذا في المحيط \*  
وان كانت الشهود شهوداً على حد أو قصاص سأل عنهم وعن أخبارهم ويبحث عن ذلك بحثاً شافياً حتى  
يستقصى عن معرفة ذلك فاذا استقصى ربما يظهر سبب ما يوجب سقوط الحد عنه والحدود تدرك بالشهادتين  
ولو قال المدعي بعد ما جرح المزمك شهوداً أنا أتى بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة وقال للقاضي أسمى لك  
قوماً من أهل الثقة فاسألهم عنهم فسمي له قوماً يصلحون للمسئلة قال فان القاضي يسمع قوله فان جاء بقوم  
وعذلو واسأل اولئك فعدلوا ينبغي للقاضي أن يسأل أولئك الذين طعنوا فيهم عما يطعنون اليه لانه يجوز أن  
يكونوا جرحوا بشي يكون جرحاً عندهم ولا يكون ذلك جرحاً عند القاضي وعند المعدلين فان ينوبوا جرحاً عند  
الكل فالجرح أولى والا لا يلتفت الى ذلك وأخذ بقول الذين عدلوه واذا قال الشهود عليه هذان  
الشاهدان عدلان وقالوا نحن حران لم نكلم قط فهذا على وجهين ان عرفهما القاضي وعرف حريتهما  
لا يلتفت الى قول الشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول الشهود عليه ولا يقبل  
شهادتهما لان الأصل في الناس الحرية الا في أربعة مواضع أحدها هذا الا أن يقيم المدعي بينة أو هما  
يقيم بينة أنهما حران فيثبت قبل شهادتهما فان قال الأصل عتلاً يقبل ذلك منهم فان سأل عنهم فأخبر

لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لانه لو أعار غيره لا يضمن \* وكل من له أن يعبر كان له أن يودع ومن لم يكن أنهما  
له ان يعبر لم يكن له أن يودع وذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن المستعير لا يملك الايداع مطلقاً ولو فعل كان ضامناً \* رجل غاب  
فخامت امرأته الى القاضي وأحضرت والزوجها وأدعت عليه أن للقائم وديعة في يده وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام  
أبو بكر رحمه الله تعالى اذا كان في يد الزوج دراهم أو ما يصلح للنفقة الزوجات من طعام أو كسوة والاب مقرباً في يده كان للمرأة أن  
تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك اليها بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمره كان ضامناً وان أنكر الالب كون  
ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه لانها تريد أن تثبت مالاً زوجها عنده وانما ليست بوكيلة عن زوجها وانما يستخلف عن  
كان خفيماً \* وان لم تكن الوديعة مما يصلح للنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما \* ولو كان للقائم دين على رجل والغير يقر بمقر المال والسكاح

فأدين بمنزلة الوديعة \* ثلاثة أودعوا رجلا مالا أو قالوا لا تدفع إلى رجل من أمتي فاجتمع كلنا فدفع نصيب أحدهم إليه كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا يتعين نصيبه إلا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة \* رسلان أودعوا رجلا ثوبا أو قالوا لا تدفع إلا ليئنا جميعا فدفع إلى أحدهما كان ضامنا \* فان أراد المودع أن يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحيلة له في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع إلى الأول أحضر خصمك حتى أدفعه إليك ولا يقر بالدفع إلى الأول \* مودع مات فقالت ورثته قد ردوا الوديعة في حياته وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لأنه مات مجهلا فان قامت الورثة اليقينة على إقرار الميت أنه قال في حياته ردت الوديعة قبلت بينهم لان الثابت باليقينة كالنائب عيانا \* ولو قال المودع لرب الوديعة قد ردت بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما أخذ من عينة لان الوديعة صارت دينامن حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الوديعة في مقدار (٢٧٧) ما أخذ بعينه \* رجل تناول مال انسان

بغير أمره في حياته ثم رد المال إلى ورثته بعد موته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبرأ الظالم عن الدين ويبقى حق الميت في مظلته أيام ولا يبرئ من الخروج عنها إلا بالتوبة والاستغفار للميت والداعية له \* رجل عنده وديعة لانسان وله امرأتان لكل واحدة منهما ابن من غيره يتفق عليهما ويسكنان معهما في عياله \* قوم دفعوا إلى رجل دراهم لي دفع الخراج عنهم فاخذها وشدها في منديلها ووضعها في كفه فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت وأصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامنا \* وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت ونعم القول قوله مع اليقين ولا ضمان عليه \* مودع قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قتقت فسيتها فضاقت كان ضامنا \* ولو قال

أنهما حران فقبل شهادتهما كان ذلك حسنا كذا في خزائن المفتين \* وذكري في شهادات الاصل أن القاضى اذا اكتفى بالأخبار فحسن وان طلب على ذلك بينة فهو أحب وأحسن كذا في المحيط \* ولا ينبغي أن يكتب أسماء جميع الشهود أو لا ثم اسم من عدل والعدل أن يجتزع من الفواحي التي فيها الحدود كذا في خزائن المفتين \*

### باب الثاني والعشرون فيما ينبغي للقاضى أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه

اذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها وطلبت من القاضى أن يضعها على يدي عدل لتجي بالشهود والقاضى لا يضعها على يدي عدل بمجرد الدعوى وان جاءت بشاهد واحد وطلبت من القاضى أن يضعها على يدي عدل حتى تأتي بالشاهد الآخر يتقرر ان كان الطلاق رجعيا لا يحول بينها وبين الزوج لان الطلاق الرجعى لا يزيل النكاح وان كان الطلاق بائنا قالت المرأة شاهدى الاخر غائب وليس في المصنف كذلك الجواب لا يحول بينها وبين الزوج وان قالت شاهدى الاخر في المصنف ان كان الشاهد الحاضر فاسق فكذا ذلك الجواب لا يحول بينها وبين زوجها لان شهادة القاسق ليست بحجة أصلا لا في حق الله تعالى ولا في حق العبد فصار وجودها والعدم بمنزلة فاما اذا كان عدلا فالقاضى يؤجلها ثلاثة أيام وان حال بينهما وبين زوجها فحسن فكذا في الاصل وذكري الجامع بخلافه قال في الجامع اذا شهد شاهد واحد عدل فالقاضى يمنع الزوج عن الدخول عليها استحيانا \* وأما اذا قامت شاهدين شاهدا على الطلاق البائن أو على الثلاث لم يذكر هذا الفصل في الاصل وذكري الجامع أن القاضى يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوقة معهما مادام مشغولا بتركية الشهود وهذا استحسان ولا يجزى بها القاضى من منزل زوجها ولكن يجعل القاضى معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الامينة في بيت المال فان زكيت الشهود ففرق بينهما واولا رقت المرأة على الزوج فان طالت المدة وطلبت من القاضى أن يفرض لها النفقة أو كانت لها نفقة مفروضة لكل شهر فالقاضى يفرض لها النفقة ويأمر الزوج بإعطائها المفروض ولكن انما يفرض لها نفقة مدة العدة لا غير فاذا أخذت قدر نفقة العدة ان عدل الشهود سلم لها ما أخذت وان رقت الشهادة ورتت المرأة على زوجها رجوع الزوج عليها بما أخذت كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في عناق الاصل واذا ادعى العبد والامة العتق على مولاه وليست لهما يئنة حاضرة فانه لا يحال بينهما وبين المولى وان أقاما شاهدا واحدا فان قالوا الشاهد الاخر غائب عن المصنف (١) قوله ولا ينبغي الخ كذا في جميع النسخ التي يدي ولعل الصواب حذف لالناحية ويراجع اه معجمه

(٤٨ - فتاوى ثالث) وضعت بين يدي في دارى قالوا ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار وعرصة الدار لا تحذر زاله كالجواهر والذهب يكون ضامنا \* ولو قال دفنت في دارى أوفى كرمي ونسبت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعا \* وفيما اذا وضع الوديعة في مكان حصين فتسبب موضعها اختلاف فيه المشايخ رحمه الله تعالى والصحيح أنه لو قال وضعت في دارى لا يضمن وان قال لا أدري وضعت في دارى أوفى مكان آخر كان ضامنا \* امرأة أودعت صبيبة من بنات سنة فاشتغلت المرأة بشئ فوقع الصبيبة في الماء لا ضمان عليها \* ولو كانت الصبيبة غصبا عند غاصب والمسئلة بحالها كان ضامنا والله أعلم \* فصل فيما يعد تضييعا \* الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غائب خيف عليها الفساد فان رفع إلى القاضى حتى يبيعه جازي وينبغي أن يرفع فان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعة حنطة فأسدت بها القار وقد اطمع على ثقب معروف فان أخبر صاحب الحنطة أن ههنا ثقب القار لا يضمن وان لم يخبر

بعد ما طلع على ذلك ولم يسده كان ضامنا \* ولو كانت الوديعة دابة فأصاحبا شي فامر المودع رجلا لبيعها فاعالجها فاعطيت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أم يشاء فان ضمن المستودع لا يرجع المستودع على الذي عالجها بأمره \* وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت الامر بالمعالجة ان الدابة لغير الذي في يده وعلم أن صاحبها يأمر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم أنها لغيره أو ظن أنها له كان له أن يرجع على المودع لأنها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر \* رجل أودع عند فامي ثيابا فوضعها الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الثياب من كل شهر جعلها وظيفة عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان الفامي لا يقدر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لأنه أمين وضمن المرتهن لأنه مودع الغاصب ويخبر صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن \* وكذا (٣٧٨) الرجل الذي يقال له بالفارسية بايكارا إذا أخذ شيأ رهنًا وهو طائع كان ضامنا \* وكذا

فكذلك الجواب وان قالوا الشاهد الا يخرج في المصرف ان كان هذا الشاهد الذي أقام فاسقا فكذلك الجواب وان كان عدلا ذكر أنه لا يحال بينهم ما أيضا وهذا الذي ذكره صحيح في حق العبد أم في الامة فينبغي أن يقال لو حال بينهم ما فحسن على رواية الاصل وعلى رواية الجامع بحال بينهم \* وأما إذا أقام شاهدان مستورين في حال بينهم ما جيعا الى أن تظهر عدالة الشهود وهذا الجواب في الامة يجري على إطلاقه لأن في الامة يحال بشهادة الواحد اذ لم يكن الشاهد فاسقا فشهدا المستورين أولى وفي العبد محمول على ما إذا كان المولى مخوفا يخاف منه الاستتار وتغيب العبد وكان معروفا بذلك \* وأما إذا لم يكن بهذه الصفة فلا يحال بينهم وبين العبد وانما يؤخذ منه كغيره بنفسه وبنفس العبد ثم طريق الحيلولة في الامة الوضع على يد امرأة ثقة والامة تخاف المرأة فان هناك طريق الحيلولة أن تجعل معها امرأة ثقة ولا يخبر جهات بيت الزوج فاذا وضعت الحاربة على يد العبد وطلبت من القاضي الثقة فلقاضي يأمر المولى بالاتفاق عليها وان أخذت نفقتها شهرًا ثم لم تترك الشهود ودعت الامة على مولاها لا يرجع المولى عليها بما اتفق وان زكيت البيعة فان اتفق المولى عليها على وجه التبرع أو أوفيت بيت المولى فلا يرجع عليها كما في سائر التبرعات وان أجبر القاضي المولى على ذلك يرجع المولى عليها وان كان الشاهدان على عتق العبد والامة فاسقين فلا شك أن في الامة يحال بينهم وبين المولى وأما في العبد فمضى اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات أنه يحال وفي رواية لا يحال كذا في المحيط \* رجل ادعى جارية في يد رجل وادعت الامة أنها حرة الاصل فهو على ثلاثة أوجه امان لم يقيم الشهود أو أقام شاهدا واحدا أو أقام شاهدين مستورين فان لم يقيم البيعة وسأل القاضي الحيلولة الى أن يحضر شهوده لا يجيبه القاضي الى ذلك وان أقام على ذلك شاهدا واحدا ينظر ان قال لاشاهد لي سوى هذا الواحد لا يحول بينهم وبين ذي اليد وان قال لي شاهد آخر في المصرف آتى به في المجلس الثاني لا يحول بينهم ما قياسا ويحول بينهم ما استحسانا اذا كان الشاهد عدلا \* وأما إذا أقام شاهدين مستورين فبني القاضي أن يضع الحاربة على يد امرأة ثقة مأمونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد الذي هي في يده وسواء فيه ان كان المدعي عليه عدلا أو غير عدل وهذا اذا سأل المدعي من القاضي أن يضعها على يد عدل فاما بدون سؤال فلا يضعها وهذا اذا كانت الامة في يد رجل أما اذا كانت في يد امرأة وادعاه رجل فلا يضعها على يد عدل وان سأل وكذلك رجل ادعى على أم نكاحا فلقاضي يكفلها ولا يضعها على يد عدل لأنها حرة مالكة نفسها لا يخاف منها الوطء الحرام وكذلك لو كانت جارية بكرة في منزل أبيها فلقاضي لا يعزلها \* امرأة مع رجل ادعت أنه تزوجها نكاحا فاسدا وأقامت بيعة على ذلك وهو يزعم أنه تزوجها نكاحا صحيحا

لأخذها بالجنابة دراهم وهو طائع كان ضامنا \* وكذا الصراف اذا كان طائعا يكون ضامنا ويصير مردود الشهادة \* رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا المال حبسك شهرا أو ضربك ضربه بالاجسوزة أن يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا \* وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع يديك أو أضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضو والضرب المتوالي يخاف منه التلف وسأى أجناس هذا في كتاب الاكراه المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وأنكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تزكته الابن \* اذا غاب المودع قطبت امرأة الغائب الثقة

فانه

من الوديعة فجاء الوديعة ثم أقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك

وصى الايتام اذا اجتمع أولياء الايتام والخيران وقالوا لوصي اتفق مما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجعد وقال مالهم في يدي شي ثم أقرب شي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا \* ولو جحد المودع الوديعة ثم أقام البيعة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت بنته وبرأ عن الضمان \* ولو قال نسبت في الجحود أو قال غلطت ثم أقام البيعة أنه دفعها الى صاحبها قبل الجحود يرى \* ولو قال كنت في السفينة فغرق فناوات الوديعة انسا لا يصدق الا بيعة وكذا لو قال وقع الحريق في بيتي فناوات الوديعة انسا لا يصدق الا بيعة \* رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بلرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل آخر لدفعها الى فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لأنه وصى الميت ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لأنه وكيل الا أن يكون الا تخفى عياله فلا ضمان عليه \* اذا سرقت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامنا فيسئل

أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم بالدار قال إن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الخس أخاف أن يكون ضامنا لان هذا تضيق وقال أبو نصر رحمه الله تعالى إذا لم يكن أغلق الباب فسرقت منه الوديعة لا يضمن يعني إذا كان في الدار حافظ \* رجل دفع الوديعة فلم ينعه المودع قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن أمكنه دفعه فلم يدفع ضمن وإن لم يقدر على دفعه بأن كان يخاف من دعارته أو ضرره لا يضمن \* المودع إذا ربط السلسلة له على باب خزانته في خان يحبل ولم يقفله فخرج فسرقت الوديعة قالوا إن عدها اغفالا واهمالا كان ضامنا والا فلا \* رجل أبر بيتا من داره من رجل فدفع الوديعة إلى الذي استأجر البيت قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى إن كان لكل واحد مفتاح ومغلاق على حدة ضمن كما لو دفع إلى أخيه يسكن خارج الدار \* وإن لم يكن كذلك وكل واحد منهم ما يدخل على صاحبه بغير استئذان لا يكون ضامنا لأنه لا يكون بمنزلة من في عياله \* أمرأة عندها وديعة لانيسان فحضرتهما (٣٧٩) الوفاة فدفع الوديعة إلى جارتها فهلك الوديعة عند الحارة

قال الشيخ الإمام أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى إن لم يكن بحضورهما عند الوفاة أحد من يكون في عياله لا يضمن كما لو وقع الحريق في دار المودع كان له أن يدفع الوديعة إلى الأجنبي \* المودع إذا بعث الوديعة إلى صاحبها على يد ابنه الكبير الذي ليس في عياله فهلكت يكون ضامنا وإن لم يكن الابن كبيرا إلا أنه لا يكون في عيال الأب فهلك الوديعة لا يضمن الأب لأن الابن الصغير وإن لم يكن في عيال الأب فتدبر الابن يكون إلى والده فلا يضمن بالدفع إليه كما لو بعث الوديعة إلى صاحبها على يد عبده الذي أجره من غيره فانه لا يضمن وإن كان العبد في عيال المستأجر يسكن معه فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها صاحب الوديعة إذا طلب الوديعة وقد هاجت الفتنة

فانه يعزلها ويضعها على يدي عدل وكذلك رجل ادعى أمة في يده رجل وقال بعتما من هذا الذي هي في يديه بما فاسدا أو أقام على ذلك بينة وقال الذي هي في يديه اشتريتها شرا صحيحا وقال هي جاريتي لم اشتريها منه فالقاضي يعزلها كذا في محيط السرخسي \* عبد في يدي رجل اتعاه رجل أنه عبده وأقام على ذلك شاهدين لا يعرفهما القاضي لم يؤخذ من يد المدعي عليه ولكن يأخذ القاضي من المدعي عليه كفيلا بنفسه وبنفس العبد ثم يأمر القاضي المدعي عليه أن يجعل الكفيل بنفسه وكفلا بالتصومة حتى أنه إذا غاب ولم يقدر الكفيل على احضاره فالمدعي يخاصم الكفيل ويقضى القاضي عليه ولكن إن أبي المدعي عليه أن يعطيه وكفلا فالقاضي لا يجبره بخلاف ما إذا أبي اعطاء الكفيل حيث يجبر عليه وإن لم يجد المدعي عليه كفيلا فالقاضي يقول للمدعي الزم المدعي عليه والعبد فإن كان المدعي لا يقدر على ذلك وكان المدعي عليه مخوفا على ماله يده بالتلاف فرأى القاضي أن يضع العبد على يدي عدل يضعه ميانة لحق المدعي وكذلك إذا كان المدعي عليه فاسقا معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي عدل ولكن هذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالفجور مع الغلمان يخرج القاضي عن يده ويضعه على يدي عدل بطريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إذا وضعه على يدي عدل أمره أن يكسب وينفق على نفسه إذا كان قادرا على الكسب ولم يذ كر مثل هذا في الأمانة لأنها عاجزة عن الكسب عادة حتى لو كانت الأمانة قادرة على الكسب بان كانت غسالة معروفة بذلك أو خبازة تؤمر بالكسب أيضا ولو كان العبد عاجزا عن الكسب لمرضه أو صغره يؤمر المدعي عليه بالنفقة فاذن لا فرق بين العبد وبين الأمانة كذا حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي والفقيه أبي اسحق الحافظ رحمه الله تعالى وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن جهم رحمه الله تعالى رجل ادعى جارية في يدي رجل أنها له وأقام على دعواه بينة فزكيت بينته وقد كان القاضي وضعها على يدي عدل وهرب المدعي عليه قال أمرت الذي هي في يديه يعني العبد أن يؤجرها ويثق عليها من أجرها فإن كان لا يؤجر مثلها أمرته أن يستدين في النفقة عليها فإذا حصل اليأس من صاحبها أمرت ببيعها فبدأت من الثمن بالدين فأذنته ووقفت الباقي من الثمن فإذا جاء الذي كانت في يده قضيت عليه بقيمة الجارية لا في بعتها على الذي هي كانت في يديه فإن كان على القاضي عليه دين فستحق الجارية حتى بهذا الثمن من الغرامة لأنهم بمنزلة الرهن حين وضعها القاضي على يدي عدل \* دابة أو ثوب في يدي رجل اتعاه أخروا فام بينة وطلب المدعي من القاضي أن يضعه على يدي عدل لم يجبه القاضي ولكن يأخذ القاضي من المدعي عليه كفيلا بنفسه ويجاوزه فيه الدعوى ويجعل الكفيل بالنفس وكفلا بالتصومة إذا طابت نفس المدعي عليه ولا يجبر ذوالبدن على النفقة عندنا

فقال المودع لأصل إليها الساعة فأغبر على تلك الناحية فقال المودع أغبر على الوديعة أيضا قال الشيخ الإمام أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى إن كانت الوديعة تبعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك أو لضيق الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله \* رجل له على رجل دين فأرسل رب الدين رجلا إلى مدونه ليقتض دينه فقال المدون دفعته إلى الرسول وصدة الرسول وقال دفعت المال إلى الرسول وصاحب الدين يتكروا وصول المال إليه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الرسول مع عينه \* رجل أودع عندنا ناسا وديعة وقال له في السر من أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع إليه الوديعة فخارجا رجل وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلك الوديعة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا ضمان على المودع \* رجل أودع وديعة وقال للمودع لا تضع وديعتي في حانوتك فانه مخوف فوضع في الحانوت فسرقت الوديعة في الليل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن لم يكن مغفله أحرز من الحانوت وليس له مكان آخر أحرز من الحانوت فلا ضمان عليه وإن كان غير ذلك



يكون ضامنا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للستبضع ضعها في هذا العدل وأشار الى العدل فوضعه في الحقبة فضاعت كان ضامنا وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعه في الحقبة لا يضمن \* امرأة أودعت كتاب وصية عند رجل بمحضرة زوجها وأمرته أن يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها فبرأت وأرادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كان في الكتاب اقرارا منها للزوج بمال أو قبض مهرها من الزوج فلمودع أن لا يدفع الكتاب اليها وان كانت المرأة تسترد ملك نفسها بان كان القرض من ملكا للزوجة في رد الكتاب من ذهاب حق الزوج وفيه اعانة لها على الظلم قال ألا ترى أن الوديع لو كانت سيقا فأرادت المرأة أن تأخذ من المودع لتضرب به رجلا ظالمها فانه لا يدفع اليها لثقلنا ولو أن رجلا وضع كتابا في يده متوسط وأمره أن يسلم الصك الى غيره من دفع اليه دراهمه قبل ثلاثة أشهر فلم يدفع المديون اليه دراهمه إلا بعد (٣٨٠) سنة فخاف الطالب يريد أن يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط أن الغريم أوفى حق الطالب

قبل مضي السنة أو بعدها فانه يدفع الصك الى الطالب دون الطالب \* ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى يجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* امرأة قالت لا كارها لا تطرح أتراني في منزلك فوضع الأكارفي منزله فجنى الأكارفانية وهرب فرجع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيد فلا ضمان على الأكارف لان حفظ الكدس وتحصينه يكون على الأكارف اذا طرحه في موضع الكدس قريبا من البيد وخفت مؤنه لا يضمن \* رجل خاصم رجلا وادعى عليه ألف درهم

بخلاف الرقيق فان قال المدعى عليه لا كفيل لي قيل للذي الزم المدعى عليه والمدعى به أنما للسل والنهار ليسون به حقل فان كان الذي في يده فاسقا نحو فاعلى ما في يده وأبى أن يعطيه كقبلا وكان المدعى لا يقدر على الملازمة فالقاضي يقول للذي أنما لأجبر المدعى عليه على أن يتفق على الدابة لكن ان شئت أن أضعها على يدي عدل فانفق عليها والا لأضعها كذا في النخبة قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل في يده رطب أو سمك طري أو ما أشبه ذلك فادعاه انسان أنه له وقدمه الى القاضي وهو بما يفسد ان تركه وقال المدعى ينفي في المصر أحضرهم قال لا أوقف الى ذلك ولكن أقول له يعني للذي ان شئت أحلفه على ذلك فان حلف لم يكن له أن يتبعه وان قال أنا أحضر البينة يعني اليوم فاني أؤجله الى قيام القاضي فأقول للذي المدعى عليه لا تبرح الى قيامه فان فسد الشيء في ذلك الوقت لا يضمنه المدعى بنفسه عليه \* عمرو بن أبي عمرو عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر سمكا أو لحما طريا أو فاكهة أو ما أشبه ذلك مما يتسارع اليه الفساد ثم يجد البائع وأقام المشتري على ذلك شاهدين أو شاهدا واحدا واحتاج القاضي الى أن يسأل الشهود فقال البائع هذا يفسدان ترك حتى يعدل الشهود قال ان كان شهد للذي شاهد واحد وقال الشاهد الآخر حاضر أجل في شهادة الآخر ما يحلف الفساد فان أحضر شاهدا لا آخر والاخلى بينه وبين البائع ونهى المشتري أن يتعرض له ولو كان أقام شاهدين أمر البائع بدفعه الى المشتري اذا خيف عليه الفساد فإذا قبض المشتري اخذ القاضي وأمر أمينا ببيع قبض ثمنه ووضع الثمن على يدي عدل فان زكيت البينة قضى بالثمن للمشتري وأمر العدل بدفع الثمن الى المشتري وان لم ترك البينة سلم القاضي ذلك الثمن الذي على يدي العدل الى البائع ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى اذا كان المدعى به منقولا وطلب المدعى من القاضي أن يضعه على يدي عدل ولم يكتف باعطاء المدعى عليه كفيل بنفسه وبنفس المدعى به فان كان عدلا فالقاضي لا يجيبه وان كان فاسقا أجابه كذا في المحيط \* لو ادعى عقارا في يدي رجل وأقام بينة لا يأمراه القاضي بالوضع على يدي عدل ولا بالكفيل به الا ان يكون ارضا فيها شجر فيه ثم فوضع على يدي عدل كذا في محيط السرخسي \* وفي أدب القاضي للخصاف في باب ما لا يضعه القاضي على يدي عدل اذا قالت المرأة للقاضي لست آمن على نفسي من زوجي أن يقرني في حالة الحيض فضعتني على يدي عدل فالقاضي لا يلتفت الى ذلك \* امه بين اثنين خاف كل واحد منهما صاحبه عليهما فقال أحدهما تكون عندك يوما وعندي يوما وقال الآخر بل نضعها على يدي عدل فاني أجعلها عند كل واحد منهما ما ولا أضعها على يدي عدل قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويحتاج في باب القروج في جميع المواضع فهو العتق في الجوارى والطلاق في النساء في الشهادة وغير ذلك الا في هذا

الموضع

فأنكر المدعى عليه ثم أن المدعى عليه أخرج القوا ووضعهما في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعى عليه الدراهم وأبى الامين أن يرد عليه ثم أغر على تلك الناحية فأغرى على الالف قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان وضع المدعى والمدعى عليه الالف عنده لا يضمن الامين لانه ليس له أن يدفع الى أحدهما فان كان صاحب المال هو الذي وضع ضمن المودع لانه صار غاصبا بالبيع عنه \* عبد جاه وبقره من الخنطة الى بيت رجل وصاحب البيت غائب وسلم الوقر الى امرأته وقال هذا للمولى بعته الى زوجها وديعة وغاب العبد فلما أخبرته المرأة زوجها على القبول وأرسل الى مولى العبد أن ابعت من يحمل هذا الوقر فاني لأقبل فأجاب مولى العبد وقال انه يكون عندك أياما ثم أحله فلا تدفع الى عبدي ذلك ثم طلب المولى وأراد أن يأخذ فقال الزوج لا أدفعه الا الى العبد الذي حمله الى بيتي ثم سرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد انه لمولاي بعته اليك وديعة يضمن بالتمتع عن المولى وان لم يصدقه



أو قال لأدري أهو لمولى العبد أم هو عصب في يد العبد أو ودعة لآسان آخر أو وقف في الرق لم يعلم ذلك لا يضمن بمنعه عن المولى \* رجل أودع عند أنسان ألف درهم ثم إن صاحب الودعة أقرض الوديع من الذي في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الألف من الودعة حتى تصرف في المستودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده اليه لا يضمن \* وكذلك في كل ما كان أصله أمانة \* وكذلك لو قال المودع أصعبها أئذني أن أشتري بالودعة شيئا أو أسعه لانه مؤتمن \* مودع جعل دراهم الوديع في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بعد ما سكر يسرق أو سقط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الودعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه \* وقال بعضهم هذا إذا لم يرزل عقله أما إذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعا ومودعا غيره \* رجل خجل ثياب الوديع على دابته ونزل عن دابته في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسرق الثياب قال أبو القاسم رحمه الله (٣٨١) تعالى إن أراد به الرفق يكون ضامنا \* وإن نام عليها لأجل الحفظ

الموضع فانه لا يحتاط لحشمة ملكه كذا في الذخيرة \*

### باب الثالث والعشرون في كتاب القاضى الى القاضى

إذا تقدم رجل الى القاضى فسأله أن يقبل بينة على حق على رجل في بلد آخر ليكتب له كتابا الى قاضى ذلك البلد فالقاضى يسمع شهوده على حقه الذى يدعى وذ كر انحصاف في أدب القاضى أن القاضى يكتب عند شرط الشهادة بأن أقام رجل عند القاضى شاهدا واحدا بحق له قبل رجل أو شهدت له امرأة أو شهادة على شهادة فالقاضى يكتب بذلك كذا في محيط السرخسى \* يجب أن يعلم أن كتاب القاضى الى القاضى صار حجة شرعا في المعاملات بخلاف القياس لان الكتاب قد يقبل وزور والخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم ولكن جعلناه حجة بالإجماع ولكن انما يقبل القاضى المكتوب اليه عند جود شرائطه ومن جملة الشرائط البينة حتى ان القاضى المكتوب اليه لا يقبل كتاب القاضى ما لم يثبت بالبينة أنه كتاب القاضى ومن جملة ما عمل فيه بالقياس الحدود والقصاص والمنقولات نحو العروض والثياب والعبيد والجوارى على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبى يوسف رحمه الله تعالى الاول حتى لم يجوزوا كتاب القاضى في هذه الاشياء ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال يجوز في العبيد في الاباق ولا يجوز في غيرهم وعنه رواية أخرى أنه يجوز في جميع المنقولات وبه أخذ بعض المتأخرين من مشايخنا وحكى عن القاضى الامام المنتسب الى اسبجياب أنه كان يفتى ويجوز كتاب القاضى في النكاح والطلاق وفى كل حكم يمكن تحقق شرائط كتاب القاضى فيمن اعلام المشهود به وغير ذلك وفي سائر النقليات انما لم يجز كتاب القاضى عندهما لان اعلام المشهود به في هذه الاشياء بالاشارة ولا اشارة عند الكتاب فلانصح الدعوى والشهادة لم يجز الكتاب كذا في الملتقط \* اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان يلد كذا زوجى وانما تتجسد نكاحى وان شهودى على النكاح ههنا فلا يمكن الجمع بينها وبين شهودى فاكتب لى في هذا كتابا فان القاضى يسمع شهادة شهوده ويكتب له وكذلك اذا دعت امرأه أنها امرأة فلان الغائب أو ادعى ولاء عتاقة أو ولاء مموالة وكذلك ادعى نسبيا بان قال رجل ان فلان بن فلان أبى وهو بنكر نسبي ولى بينة ههنا أنه أقر أنه ابنه وأنه تزوج أمى وأنى قد ولدت على فراشه ونسبت اليه فأقام على ذلك بينة فانه يكتب له كتابا وكذلك ادعى رجل أنه أبو فلان الغائب وأقام البينة فطلب منه الكتاب ولو ادعى أنه أخو فلان الغائب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب فان القاضى لا يكتب إلا أن يدعى اربا أو ثقة أو يدعى من الحضانة والتربية فى القبط أو فى الاب والابن يقبل البينة سواء كان ذلك فى حياته أو بعد وفاته ولو أن

انما يقال للشيء القائم \* ولو أن صاحب الودعة طلب الوديع فقال المستودع لا يمكننى ان أحضرها الساعة فتركه ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لم يطلب منه الوديع فقد عزله عن الحفظ ثم لم تتركه ورجع كان ذلك ابتداء ابداع \* ولو قال اجل الى اليوم وديعتى فقال أفعلم ولم يحمله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عنده لا يضمن لانه لا يجب على المودع حل الوديع الى صاحبها \* رجل دفع الى دلال ثوبا بالبيعه فقال الدلال وقع منى الثوب وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن \* ولو قال نسيت ولا أدري فى أى حاووت وضعت يكون ضامنا \* رجل أودع عند أنسان جارية فمات المستودع قال الناطق رحمه الله تعالى ان رأوا حاجة بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حاجة بعد موته فماتت ورثته فماتت اورثها عليه فى حياته أو هربت لا يقبل قوله لانهم يدفعون الضمان عن أنفسهم \* روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألفا يشتري له ويبيع كل شهر بأجر عشرة دراهم فمات

لا يضمن \* ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن لانه لا يبيع الكيس تحت جنبه الا للحفظ \* مودع قال له رب الوديعه اذا جاء أخى فرد عليه الوديعه فلما طلب أخوه منه قال له المودع عد الى بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها غدا فأعيد الطلب فى الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن فان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا

الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقا يصير المال دينيا في مال الميت ولا يقبل قول الورثة ان أباهم قد ردها الى صاحبها \* وكذلك رجل دفع أرضه مزارعة والبذر منه ما آمن أحداهما فبات المزارع وفي الأرض زرع قد حصد ولم ير به دونه قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات دين في مال الميت ولا يصدق الورثة ان أباهم قد ردها عليه الابينة \* وذكري الجامع الكبير في دابة مائة ومائة ردية بقض بعضهم ما يؤيد هذا والله أعلم بالصواب **كتاب العارية** \* قال علماؤنا رحمه الله تعالى للمستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس له ذلك لان عنده الاعارة باحة والمباح له لا يملك الاباحة \* وعندنا الاعارة تملك ولهذا قال لغيره ملكك منفعته هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض كانت اعارة والمالك يملك التملك \* ولو قال لغيره آجرتك هذه الدار شهر من (٣٨٢) غير شئ أو لم يقل شهر الاتكون اعارة رجل استعار من رجل شيا فسكت المالك ذكر شمس

الائمة السرخسي رحمه الله  
رجلا واهرا آذعيا بنا أو ابنة وقالاهم معروف النسب منا وهو في بد فلان بن فلان الغائب في بلدة كذا وهو يسترقه وأقاما على ذلك بينة وطلبا في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أمانة أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يكتب في النسب الآن ههنا لا يكتب فالاصل أنه اذا كان في دعوى البتوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الآن يدعي فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب فانه يكتب في قولهم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعي عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكتاب واداهم شهود الكتاب في الطريق أو يداهم الرجوع الى وطنهم أو أرادوا السفر الى بلدة أخرى فاشهدوا قوماء على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير اشهادهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأ علينا وختمه بحضرتنا وأشهدنا عليه فاشهدوا أنتم على شهادتنا هذه وكنا لأشهد هذه الشهود شهدوا آخرنا ثلثا ورابعنا عاشرنا وان كان كثيرا كذا في فتاوى قاضيخان \* العلوم الخمسة شرط جواز كتاب القاضي الى القاضي وهو أن يكون الكتاب من معلوم يعني القاضي الكاتب الى معلوم يعني القاضي المكتوب اليه في معلوم يعني المدعي به لمعلوم يعني المدعي على معلوم يعني المدعي عليه أما القاضي الكاتب فينبغي أن يكون معلوما واعلامه انما يكون بكتابة اسم القاضي واسم أبيه واسم جده أو قبيلته فاذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو قبيلته فعندي أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل التعريف وان كان مشهورا كتنى بالاسم الذي كان مشهورا به وكذلك اذا كتب من أبي فلان اذا كان مشهورا بتلك الكنية كأبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو مشهور به كابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يكتب به ولا يقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن مكتوبا في الكتاب وكذلك اعلام القاضي المكتوب اليه شرط وانما يصير معلوما بما يجب تعريفه من ذكر الاسم والنسب ولا يكتب بالشهادة على الاسم والنسب اذا لم يكن مكتوبا وكذلك اعلام المدعي عليه شرط ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم أبيه بل بشرط مع ذلك كراجه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر الجدل ليس بشرط وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وكان القاضي الامام أبو علي السعدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجدل ثم يرجع في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى وان لم يذكر اسم الجد ونسبه الى القبيلة فان كان أدنى القبائل والاخذ الذي يعرف بذلك فقد كفى بخلاف ويقوم مقام اسم الجد حصول الاعلام به فانه قلما يتفق اثنان في أدنى الاختلاف

الائمة السرخسي رحمه الله  
تعالى أن الاعارة لا تثبت بالسكوت \* رجل استعار من رجل دابة للعمل قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى له أن يعير غيره للعمل لان الناس لا يتفاوتون في العمل \* رجل استعار من رجل دابة للركوب أو ثوبا للباس ولم يذ كر اللابس كان له أن يعير غيره للركوب ويعير غيره للباس ويكون ذلك أيضا تعيينا للراكب واللابس فان ركب هو بعد ذلك أو لبس بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى اذا هلك يكون ضامنا \* وذكر شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بنحواهر زاده رحمه الله تعالى انه لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع ان استعار مطلقا كان له أن يعير غيره \* رجل استعار من

آخر دابة غدا الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنم ثم استعار آخر غدا الى الليل فأجابه بنم فان الحق يكون للسابق منهما اسمها فان استعار دابة غدا الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنم ثم استعار آخر غدا الى الليل فأجابه بنم ثم جاء ولم يجد بنته واستعمله فعطى قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا \* رجل استعار من آخر ثوبا غدا الى الليل فأجابه بنم ثم جاء ولم يجد المستعير صاحب الثوب فأخذ الثوب من امرأته واستعمله فعطى قالوا يكون ضامنا لان اعارة الدواب لا تكون الى النساء وانما هن ما كان من متاع البيت \* رجل استقرض من آخر ثوبا يعني استعاره ليستعمله يوما فغيره ثوبه أيضا فهلك الثوب في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا اعارة وليس باستقرض للحيوان بل استقرض الحيوان أن يأخذ منه حيوانا ليستعمله ويتنفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالقيمة \* رجل أرسل رجلا ليستعمله دابة من فلان الى الحيرة فقام الرسول الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اني دابة لك الى

المدينة فدفعها اليه فخافهم الرسول ودفعها الى المرسل ثم رد الرسول أن يركبها الى المدينة وهو لا يعلم بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها الى المدينة فهلكت لا يضمن لان المعبر اذن صاحب الدابة وهو أعار الى المدينة \* ولا يقال بان المعبر وان أذن بالركوب الى المدينة الا أن المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كما لو أذن لعبد في التجاره ولم يسمع العبد لانا نقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسماع الرسول كسماع المرسل \* وان ركبها الى الحيرة فعطبت يكون ضامنا لان المعبر لم يأذن للركوب الى الحيرة \* واذا ضمن المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل باشره لنفسه فصل فيما يضمن المستعير رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الخنطة ثمان المستعير بعث الدابة مع وكيله ليحمل عليها مائة من من الخنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام الموكل ذكر في الشريعة انه لا يكون ضامنا \* رجل استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب (٢٨٣) الى مكان آخر بتلك المسافة

كان ضامنا \* ولو أمسك الدابة في بيته ولم يذهب فهلكت الدابة كان ضامنا لانه أعارها للذهب لا للمساكن في البيت \* ولو استعار من آخر ثور الكرب أرضه وعين الأرض فكرب أرضا أخرى فهلكت الثور في الاستعمال كان ضامنا لان الاراضى تتفاوت في الكرب فصح التعيين \* صبي استعار من صبي آخر فأسا أو نحو ذلك فأعطاه وكان الفأس لغير الدافع فهلكت في يد الصبي المستعير قالوا ان كان الدافع ما دوننا لا يجب الضمان على المستعير وانما يجب على الدافع \* وان كان الدافع محجورا فصاحب الفأس بالخيار يضمن أيهما شاء \* رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل

اسمهما واسم أبيهما وان نسبته الى أعلى الانخاذ والقبائل بان قال غمي أو ما أشبهه لا يكتفي به وان نسبته الى بلده ولم ينسبه الى جده ولا الى قبيلته فقال كوفي أو مصري فذلك لا يكتفي له وان نسبته الى حرفته وصناعته ولم ينسبه الى القبيلة والجد لا يكتفي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا كانت صناعتهم يعرف بها لا محالة يكتفي وان ذكر اسم أبيه ولقبه وان يعرف بذلك اللقب لا محالة فانه يكتفي وبدون ذلك لا يكتفي وان ذكر اسمه واسم جده ولم يذكر اسم أبيه لا يكتفي وان كتب من قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان فذلك يكتفي بلا خلاف عند بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لان كونه قاضيًا من أسباب التعريف فيستغنى به عن ذكر الجدد ولو كتب من فلان بن فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم فذلك لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ورفعهما الله تعالى توسع حين ابتلي بالقضاة ورأى أحوال الناس واستحسن في كثير من المسائل تسهيلات الامر على الناس من جعلها هذه المسئلة كذا في المحيط \* وعليه عمل الناس اليوم كذا في الخلاصة \* وان كتب أن فلان على فلان السدي غلام فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا جاز لان تعريف المولى بالنسبة الى المالك فإذا نسبته الى مالك معروف بالشهرة أو ذكر اسم المولى ونسبه الى أبيه وجده أو الى قبيلته فقد تم تعريفه بذلك وان ذكر اسم العبد واسم المولى واسم أبي المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن ذلك لا يكتفي وذكر شيخ الاسلام أنه يكتفي لان التعريف يحصل بذكر ثلاثة أشياء كما في الحر وقد وجد ذكر ثلاثة أشياء وهي اسم العبد واسم المولى واسم أبي المولى وان ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى قبيلته الخاصة لا يكتفي وان نسبته الى قبيلته الخاصة فعلى قياس ما ذكره شمس الأئمة في المسئلة المتقدمة لا يكتفي وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكتفي وان كتب أن فلان على فلان وهو العبد السدي الحائلك الذي في يد فلان بن فلان أو الساكن في دار فلان بن فلان لا يكتفي لان التعريف انما يقع بالنسبة اللازمة وذلك بالملك دون اليد لانهم عسى تكون بغير حق كذا في الذخيرة \* ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم يعرفوا ما فيه أو يعلمهم به ان لم يقرأ الا لشهادة بلا علم ثم يختم بحضورهم ويسلم اليهم ثلاث يومهم التغيير وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان من أصلهما أن علم اليهود بما في الكتاب والختم بحضورهم شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت العمل الى وقت الاداء شرط عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر اليس شيء من ذلك بشرط والشرط أن يشهدهم أن هذا كتابه وخاتمه وعنه أن الختم ليس بشرط أيضا

بها فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أمسكها بالكوفة شهر ايجمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا لاطلاق الاعارة \* وان استعار دابة يومًا الى الليل ولم يسم ما يعمل عليها لا يضمن اذا هلك في اليوم وان أمسكها بعد اليوم فهلكت ذكر في الكتاب أنه يكون ضامنا واختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى \* قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع به في اليوم الثاني \* وان أمسكها ولم ينتفع بها لا يضمن \* وقال بعضهم هو ضامن على كل حال \* واطلاق الكتاب دليل عليه وبه أخذ الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لان الاذن بالقبض موقت فبعد الوقت يكون عسك مال الغير في رآئته \* المستعير اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فردها مع عبده أو مع بعض من كان في عياله فهلكت لا يكون ضامنا \* وكذا لو ردها الى عبد صاحبها عبده يقوم على الدابة \* وقال الشيخ الامام الزاهد المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى على قياس هذا يجب أن يقال اذا زاد الغاصب الدابة المغصوبة الى عبد صاحبها عبده يقوم

على الدابة ويحفظها صحرده \* وللعير أن يسترد اعرابه ويرجع فيها متى شاء كانت الاعارة مطلقة أو مؤقتة لانها غير لازمة \* رجل استعار من آخر أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها فخلاها فأعارها صاحب الأرض بذلك ثم بدا للمالك أن يأخذ الأرض كأنه ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة أو مؤقتة الى عشرين سنة أو ما أشبه ذلك لانها غير لازمة \* ثم اذا كانت الاعارة مطلقة فراجع المعير لايضمن للمستعير شيئا أو يكون للمستعير غرسه وبنائه على قول ابن أبي ليلى والشافعي رحمه الله تعالى يضمن المعير قيمة البناء والغرس قيمتهما فأعانة يوم الاسترداد \* ولو كانت الاعارة مؤقتة بأن قال صاحب الأرض أعزتك هذه الأرض عشرين سنة لتغرس فيها أو تبنى فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس فأعانة يوم الاسترداد عندنا إلا أن يشاء المستعير أن يرفع البناء والغراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الأشجار (٢٨٤) ورفع البناء لا يضر بالأرض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الأرض أن

يسهل في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمعاينة واختار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ذكر الخصاص وعمل القضاة اليوم أنهم يسلمون المكتوب الى المدعي وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار الفتوى على قول شمس الأئمة رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* واذا ثبت من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن شهادة الشهود بما في الكتاب بشرط ينبغي للقاضي الكتاب أن يدفع الى الشهود نسخة ما في الكتاب ليكون عندهم فتحكمهم الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب فما قاله أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى احتياط وما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى توسع ومن الثمرات عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن يكون الكتاب معنونا بأن يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان القاضي الى فلان بن فلان القاضي حتى انه اذا لم يكتب فيه ذلك وانما كتب فيه عافانا الله واباك فالقاضي المكتوب اليه لا يقبله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى العنوان ليس بشرط انما الشرط أن يشهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان بن فلان اليك وختمه واذا ثبت أن العنوان شرط عندهما فنقول ان كان العنوان في الباطن وعلى الظاهر فالقاضي المكتوب اليه يعمل به وان كان العنوان في الباطن لا يعمل به وان كان على الظاهر لا غير فالقاضي المكتوب اليه لا يعمل به وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى اكتبوا بعنوان الظاهر كذا في المحيط \* ويكتب الاسماء والانساب في العناوين جميعا فان ترك ذلك في العنوان الباطن لا يصح وصورة العنوان الظاهر في زماننا أن يكتب قبل كتاب التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان قاضي بلدة كذا وكذا ويكتب في جانب اليمين فوق كتاب التسمية بسم الله الملك الحق الميز ونحو ذلك الى القاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلدة كذا والى كل من يصل اليه كتاب هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه وتوقيعهم فان كتب الى قاضي بلدة كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على المصدر من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا ونواحيها ويكتب على الظاهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق الميز الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه وتوقيعهم ثم يكتب بعد التسمية كتابي أطال الله تعالى بقاء فلان القاضي الى آخره كالمواضع في الكتاب ثم يكتب أما بعد ثم اذا كان القاضي يعرف المدعي بوجهه وما هو بنسبه يكتب في كتبه حضري مجلس قضائي في بلدة كذا وأنا مقیم به أنا فاذ القضاء من فلان بن فلان كالمواضع فلان بن فلان القلافي ويد كر حليته كذا في النهاية \* والصحيح أن قوله مجلس قضائي ليس بأمر لازم بل اذا كتب في مجلس الحكم في كورة كذا كفاه الا اذا كان بلدة فيها قاضيان

يملك البناء والغراس بالقيمة \* وعلى قول زفر رحمه الله تعالى للمستعير أن يرفع البناء والغراس ولا يضمن صاحب الأرض كالمو كانت الاعارة مطلقة \* رجس قال غيره ابن في ارضي هذه لنفسك على أن أتركها في يديك أبدا أو قال الى وقت كذا فان لم أتركها فأنا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء في اذا أخرجه من الأرض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض \* ولو أن رجلا أعار أرضا ليزرعها وقت لذلك وقتا أو لم يوقت فلما تقارب الحصاد أراد أن يخرج المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الأرض في يده الى الحصاد

بالاجر وتصور الاعارة اجارة \* ولو أن رجلا أعار أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها أو يسكن ما بدله على اني ان أخرجتك كل فالبناء يكون لي فهذه اجارة فاسدة لانه شرط البناء لنفسه عند الانحراج فكان تملك المنفعة تملكك بعض فتكون اجارة بمنزلة ما لو قال لغيره وهبتك منك هذه الدار بثلث يكون سعا وانما فسدت الاجارة لجهة التمتع \* واذا مات المستعير أو المعير سطل الاعارة كسطل الاجارة بموت أحدهما قادين \* رجل استعار من رجل دابة عار بمقومة فلم يردها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلكت يضمن قيمتها لان رد العارية يكون على المستعير وموته الرد تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاجارة تكون على الاجير \* رجل أعار دابة يسمي مكانا معلوما فحاجوا زهنا ثم ردها الى المكان المأذون فهلك في يده كان ضامنا وفي الوديعة اذا ليس الوديعة حتى ضمن ثم خلع فهلك في يده بعد ذلك برئ عن الضمان \* رجل أعار شيئا وشرط أن يكون المستعير ضامنا لما

هالك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا \* رجل قال لغيره أعترفتي بذلك فتفقت فقال رب الدابة لابل غصبتها فان لم يكن ركبها  
كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وان كان قدر كم الا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة الغير \* وان قال  
رب الدابة أجزتكها وقال لابل أعترفتي كان القول قول الراكب مع عينه ولا ضمان عليه لان ما تصاد فاعلى أن الركوب كان باذن المالك  
\* رجل استعار جارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الجار في يد رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلم الى  
صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة أن يركب المستعير نفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره \* وان استعار مطلقا لا يكون  
ضامنا لان في الاعارة المطلقة للمستعير أن يغير غيره سواء كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس فيه في الاستفاد كالركوب والبس أو لا يتفاوت  
كسكنى الدار والحمل \* وان كانت الاعارة لركب المستعير بنفسه فمدفع الى غيره (٣٨٥) كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له أن

يغير غيره فلا يكون له أن  
مدفع الى غيره وهذا على قول  
من يقول ان المستعير لا يملك  
الايداع \* ولو قال المغير  
لا تدفع الى غيرك كان ضامنا  
على كل حال اذا دفع الى غيره  
\* رجل استعار دابة لبشيع  
جنارته الى موضع كذا فلما  
انتهى الى المقبرة دفعها الى  
انسان ودخل ليصلى  
فسرق الدابة قال محمد  
رحمه الله تعالى لا يكون  
ضامنا \* رجل استعار سورا  
للذين فسرق السور من الذين  
لا يكون ضامنا لانه لم يتركه  
الحفظ فان لم ينصبه في الحائط  
كان ضامنا \* رجل استعار  
دابة فنام في المقارة ومقودها  
في يده فجاء انسان فقطع  
المقود وذهب بالدابة لا يضمن  
المستعير لانه لم يترك الحفظ  
\* ولو أن السارق فك المقود  
من يده وذهب بالدابة ولم يعلم  
به المستعير كان ضامنا لانه  
اذا نام على وجه يمكن فك  
المقود من يده وهو لا يعلم به

كل قاض على ناحية على حدة كذا في الملتقط \* وان كان القاضي لا يعرفه وهو يقول أنا فلان بن فلان يسأل  
عنه البيهقي ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم أنه فلان بن فلان ولم أعرفه فسألت عنه البيهقي ويذكر أسماء  
الشهود وأنسابهم وحلائهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان أولى وان لم يذكر أسماءهم وأنسابهم واكتفى  
بقوله شهود عدول عرفتهم بالعدالة أو سألت عنهم فعدلوا وعرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يذكر بعد ذلك فشهدوا  
أنه فلان بن فلان ويستقصي في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان أبلغ وان ترك ذلك لا يضر ثم يكتب  
من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم حضر معه وادعى له دارا في بلدة كذا في محله كذا حدودها  
كذا في يد رجل يقال فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام وان كان رجلا مشهورا لا يحتاج  
الى هذا بل يكتب فادعى على فلان بن فلان ولا بد أن يذكر ادعى المدعى أنه غائب عن هذه البلدة مسير مسفر  
لان بين العلماء اختلاف في تقدير المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيها وكثير من مشايخنا قالوا لا يجوز فيها  
دون مسيرة السفر كما في الشهادة على الشهادة كذا في النهاية \* كتاب القاضي الى القاضي فيما دون مسيرة  
سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو كان بحال لو غدا الى باب القاضي لا يمكنه  
الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ويكتب وقد ثبتت غيبته عندي  
بالبينة العادلة ليعلم القاضي المكتوب اليه أن كتابة الكتاب كانت بشرائطه ثم يكتب وانه اليوم مقيم  
بكونه كذا كذا في الملتقط \* ثم يكتب وهو جاحد لدعوى المدعى هذا وشهوده على صحة دعواه ههنا  
ويتعذر عليه الجمع بينه وبينهم فسأني الاستماع الى شهادتهم (١) لا ملئت بما صرح عندي من شهادتهم الى  
القاضي فلان فاجبته اليه فأحضرهم وهم فلان بن فلان يكتب اسم كل واحد ونسبه وقبيلته ومجاريته  
ان كان نائبا أو مسكنه ومصلاه ومحلته بتمام التعريف فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى  
المدعى هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة متفقة للفظ والمعنى هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى  
قالوا ينبغي أن لا يكتب في هذا القدر بل بفسر الشهادة وبينها في كسب أما الاول فشهد بكذا وبفسر  
شهادته ويصحها فان كان المدعى به عقار يذ كر موضعه وحدوده الاربعة وان كان غلاما يذ كر اسم العبد  
وحليته وصفته وحرقة واسم المولى واسم أبيه واسم جده وكذلك في الدين يذ كر جنسه وقدره وصفته كما  
هو المعروف فيكتب شهدوا أن فلان المدعى هذا على فلان بن فلان بن فلان هذا الذي ذكر اسمه ونسبه في  
هذا الكتاب في دعوى المدعى هذا وكذا يذ كر جنس الدين ونوعه وصفته وجميع ما ذكرنا في الدعوى ثم

(١) قوله لا ملئت كذا في جميع النسخ الحاضرة والاذى في المحيط لا يكتب وهو أظهر اه معصمه

(٤٩ - فتاوى ثالث) يكون مضيا \* قبل هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالبا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا لم يكن المقود في يده  
ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن فهنا أولى \* رجل استعار جارا الى الطاحونة فادخله المرط الذي يكون عنه وجعل على الباب خشبا كي لا  
يخرج الجار فسرق الجار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بتضييع \* ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح للرعى فضاع ان علم أن صاحبه  
يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن \* رجل استعار من آخر ثورا فاعاره ثورا يساوي خسين فجمع المستعير بين هذا  
الثور وبين ثور له يساوي مائة وقرنه مائة طرب المستعار قالوا اذا فعل مثل ما يفعله الناس لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما يفعله الناس  
لا يكون المعبر راضيا \* رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا ثم طلب العارية  
فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاويةك قالوا ان كان البيت في أيديهما لا يكون المستعير رادا ولا مضيا فلا يكون ضامنا

\* رجل دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوزا الفقاع من يده عند الشرب قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا \* قيل هذا اذ لم يكن من سوء امسا كه فان كان من سوء امسا كه يكون ضامنا \* رجل بعث أجيده أو تليذه واستعار جارا فسقط العباءة عن الحمار في الطريق قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان سقطت من عنف الاجير كان الاجير ضامنا وان لم يعنف الدابة لا يكون ضامنا \* رجل استعار من رجل دابة فحضر الصلاة فدفعها الى غيره لمسكهما فاضاعت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كالمستعير بشرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك الابداع وان لم يكن كذلك لا يضمن لانه يملك الاعارة في هذا الوجه فيملك الابداع وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير ان المستعير اذا ودع عنه مدم ليس في عياله كان ضامنا والله أعلم **فصل في المستعير (٣٨٦)** اذا لم يدفع بعد الطلب \* رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب المعير ان يرد فقال

المستعير نعم هوذا أدفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه \* وان كان المستعير قادرا على الرد فان أظهر المعير السخط والكراهة في الامساك ضمن المستعير \* وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن المستعير \* ولو استعار كتابا فاضاع ثم جله صاحب الكتاب وطالبه بالرد فلم يجبهه بالضياح ووعده الرد ثم أخبره بالضياح قال بعضهم ان لم يكن آيسا من وجوده لا ضمان عليه وان كان آيسا من وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا تقبل دعوى الضياح منه لانه مناقض \* امرأة استعارت سراويل للباس فلبست وهي تمشي فزلت رجلها ففسد السراويل

يكتب فواجب على فلان هذا المذمى عليه الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب آداء هذا المال ليقبضه لنفسه وقد اختلف المتأخرون في أنه هل يشترط ذكر هذا والصحيح أنه لا يشترط ويشترط بيان سبب الدين لتكون الشهادة متوافقة لدعوى المدعى ثم يكتب وشهد كل واحد من الباقيين بمثل شهادته هذه وأشار في جميع مواضع الاشارات (١) ولا يكتب على مثل شهادته ثم يكتب فأنا بالشهادة على وجهها وساقوها على سننها ومعتها وأثبتها في المحضر المحل في ديوان الحكم ثم يرد ذلك ان عرف القاضي الشهادة وثبت ذلك في الكتاب وهم معرووفون عندى بالعدالة والرضا وان لم يعرفهم سأل المزكى عن حالهم والواحد يكتفي والاثنان أحوط فان اتنوا عليهم بالعدالة يكتب ورجعت في التعريف عن حالهم الى من اليه التزكية والتعديل وهم فلان وفلان فنسبهم الى العدالة والرضا وقبول القول ثم القاضي الكاتب بعدما ظهرت عنده عدالة الشهود والذين شهدوا عنده بالحق للمدعى يحلف المدعى بالله ما قضت هذا المال منه ولا تعلم أن رسولك أو وكيلك قبض منه واذا كتب الكاتب الكتاب على هذه الصفة التي ذكرنا يكتب في آخر الكتاب يقول القاضي فلان بن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا كتب هذا الكتاب عني بأمرى ان كان كتب الكتاب غيره وجرى الامر على ما بين فيه منى وعندى وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو محتوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة أنصاف من السكاغد وهو موقع بتوقيعي وتوقيعي هكذا كتب التوقيع على صدره وأشهدت عليه شهودا وهم فلان بن فلان ابن فلان وفلان بن فلان بن فلان يذكري أسماءهم وأسابيهم وحالهم وقرأت الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بمحضرتهم وأشهدتهم على جميع ذلك وكتبت هذه الاسطر في آخره وهي كذا خطأ بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى وينبغي أن يكتب نسختين نسخة في يدي المدعى ومحتوما بتلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان ونسخة أخرى في يدا الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان والمغنى كذا في النهاية \* ولو لم يكتب في الكتاب تاريخا لم يقبله وان كتب فيه تاريخا لم يقبله هو كان قاضيا في ذلك الوقت أم لا ولا يكتفي بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا لو شهدوا على أصل الحادثة ولم يكتب مكتوبا لم يعمل به كذا في الخلاصة \* ثم اذا انتهى الكتاب الى المكتوب اليه ينبغي للمكتوب

(١) قوله ولا يكتب على مثل شهادته لانه يصير شهادة على شهادة الاول وانه لا يقبل ههنا ولكن يكتب بمثل شهادته كما قلنا كذا في المحيط اهـ معجزة

لا ضمان عليها لانها غير مضبغة \* رجل باع من آخر عصيا فأغارها البائع جاره ليعمل العصور فلما حل وأراد سوق الحمار اليه قال له البائع خذ عذاريه وسقه كذلك ولا تحل عنه فانه لا يفسد الا هكذا فقال المشتري نعم فأخذ عذاريه ثم خلا عنه بعد ساعة وترك العذار فأسرع في المشي فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط شرطامعتدا فاذا خالفه صار غاصبا \* وكذا لو أعار رجلا شيئا وقال له لا تدفع الى غيرك فدفع وهلك عند الثاني قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ضمن المستعير لانه دفعه بغير اذنه \* وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف الناس في الاتقاع به لا يضمن \* وليس لوالد الصغرى ان يعير شيئا من مال ولده الصغرى المأذون فان فعل فهلك كان ضامنا \* والصبي المأذون اذا أعار ماله صحت الاعارة \* رجل استعار من رجل ثوبا فقال له المعير أعطيك غدا فلما كان الغدا أخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامنا لانه أخذ بغير اذنه وقد مر من قبل هذا اذا استعار من آخر ثورا غدا فأجابه صاحب الثور بنعم ثم جاء المستعير غدا ولم يجد



صاحب الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فهلك قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن لانه ثمة أخذ الثور من بيته عداو كان صاحب الثور جابه بنم غداوهنا قال صاحب الثور أعطيك غدا ووعده له الاعطاء وما أعاره \* رجل رهن عند رجل خاتما وقال للرهن تختم تختم فهلك الخاتم عنده لا يهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية \* ولو أنه تختم ثم أخرج الخاتم من أصبعه ثم هلك به للدين بالدين لانه عاد رهننا قالوا له إذا أمره أن يتختم في خنصره \* وان أمره أن يتختم في السبابة فهلك حالة التختم بهلك بالدين لان هذا أمر بالحفظ لا بالتفادع به فلا يخرج من أن يكون رهننا \* ولو أمره أن يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الأصبع كان عارة وهو مالوا أمره بأن يتختم به في الخنصر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون عارة هو الصحيح \* رجل قال لغيره من غير أن يستعيره خذ عبدي هذا واستخدمه يكون ذلك ودية ويكون طعام (٣٨٧) العبد على مولاه \* ولو استعار رجل

من رجل عبدا فطعام العبد يكون على المستعير لان نفقة المستعار تكون على المستعير \* رجل استقدم محبرة رجل بغير إذنه قال الفقيه عبد الله أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى رأيت عبدان المروزي قال رأيت عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى يستقدم من محبرة غيره ولا يستأذنه \* وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى أن رجلا استأذنه أن يستقدم من محبرة غيره فقال ما هذا الورع البادر \* وعن صفوان الثوري رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال هو مال غيره فليستأذنه \* قال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى ان استأذنه فحسن وان لم يستأذنه ولكنه يعلم أنه يريد أن يستقدم من محبرة فان لم يأذن ولم يمه فلا بأس ولو أنه استقدم من غير أن يتكلم ولا أشار إليه بشئ فلا أحب له ذلك الا أن يكون بينهما انبساط فلا بأس به \* رجل

اليه أن يجتمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه بطلبه ولا ينبغي له أن يقبل البيعة على أنه كآب القاضي لا وعه خصمه ثم أذاجع بينهما فالمدعي يدعي حقه عليه فليسأل القاضي المدعي عليه عن دعواه فان أقر به ألزمه القاضي ذلك باقراره ووقع الاستغناء عن الكتاب وان جحد دعواه حتى احتاج المدعي الى اقامة الحججة يعرض الكتاب على القاضي فإذا عرض القاضي يقول له ما هذا فيقول كآب القاضي فلان فيقول له القاضي هات البيعة على أن هذا كآب ذلك القاضي كذا في المحيط \* فلو قبل الكتاب من غير حاضرة خصمه جاز ولو سمع البيعة على أن هذا كتاب القاضي من غير حاضرة خصمه لا يجوز حاضرة الخصم شرط قبول البيعة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وقول محمد رحمه الله تعالى في الشروط وان قبل ذلك وليس معه خصم جاز أراد به قبول الكتاب لا قبول البيعة على الكتاب كذا في الملتقط \* فإذا شهد الشهود أنه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك وهو مختم بجائته فحينئذ يقبل الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بحضرتكم فان قالوا لا أو قرأ علينا ولم يختم بحضرتنا أو على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم قرأ علينا وختم بحضرتنا أو شهدنا بفتح الكتاب ولا يكتفي بقولهم ختم عندنا وبمشهدنا كذا في النهاية \* لو شهدوا أنه كتاب القاضي وخاتمه ولم يشهدوا بما فيه لم تقبل هذه الشهادة عندهما \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي \* وإذا فتح الكتاب يتطرق في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة ان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود وأعرفهم القاضي المكتوب اليه بالعدالة يقضي على الخصم بالحق وان لم يكن كذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم كذا في النهاية \* والاولى أن يكون الفتح بحضرة الخصم وان فتح بغير محضر منه جاز كذا في المحيط \* ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح حيث قال فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه السنان في مجلس حكمه الى أن قال فتحه القاضي فلم يقبل فإذا شهدوا وعدلوا فعلم به إذا أنه لم يشترط العدالة للفتح والصحيح أنه يقض الكتاب بعد ثبوت العدالة لكن هذا الذي اختاره بأنه يفض الكتاب بعد ثبوت العدالة موافق لرواية شرح أدب القاضي للصدر الشهيد ومخالف لما اختاره في المعنى حيث قال فيه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود ثم قال ما قاله محمد رحمه الله تعالى أصح أي تجوز الفتح عند شهادة الشهود مطابقا لهذا كتاب القاضي وختمه من غير تعرض لعدالة الشهود كذا في النهاية \* ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا جاء بكاتب في حق ينبغي للقاضي أن يحضر المدعي عليه فإذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي تدعي عليه فان قال نعم سأل بعد ذلك أو قيل أنت

دفع الى رجل سكر البصرة في عرس قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولا أن يدفع الى غيره لينثره فان نثره كما أمره ليس له أن يلتقطه \* وهو كالودفع الى رجل درهمه ليقرقه على الفقراء ليس له أن يأخذ منه لنفسه وان كان فقرا قال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى هذا هو القياس ولكن لا تأخذ بهذا لان النثر لا باحة وبنا لا باحة على السهولة لا على الاستقصاء فلما أمره أن ينثره صار كأنه أباح له أن يلتقط وأن يجبس لنفسه مقدار ما يجبسه الناس \* رجل قال لغيره جعلت في حل في ساعة أو قال جعلت في حل في الدنيا قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يصير في حل في الدارين ولو قال لا أطعمك ولا أطالبك ليس هذا بشئ وحقه على حاله \* رجل بنى في دار عارية حائطا بالرهص واستأجر الأجر بغير شرين درهمه للبناء ثم أراد أن يسترد الدار وكان بنما من تراب صاحب الدار والحائط قيمة مادام قائما وإذا هدم لم يكن للتراب قيمة فإذا أراد المعير أن يسترد الدار فقال له المستعير رد علي نفقتي في هذا الحائط والأهلمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس

للتعريض له ولأنه أن يرجع عما نفق في العمارة أراد به إذا أفق بغير إذن صاحب الدار فليس له أن ينفقه إذا كان ينام من ثراب صاحب الدار لأنه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب ملك صاحب الأرض \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير أمره قال نصبر رحمه الله تعالى إن كان يعلم أن صاحب الكرم لو علم بذلك لا يبالي ولا يمنعه أرجو أن لا يأمن به \* رجل استعار كتاباً بقرأه فوجد في الكتاب خطأ علم أن صاحب الكتاب يكره إصلاحه ينبغي له أن لا يصلحه لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه وإن علم أنه لا يكره إصلاحه فإن أصلحه جاز لأنه ما دون دلالة ولو لم يصلحه لا يكون آمناً لأن الإصلاح ليس بواجب عليه \* رجل قال لغيره أعزني دابتك فرسخين أو قال إلى فرسخين عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال له فرسخان ذاهبا وجائيا استصنا \* قال وكذلك كل عارية تكون في المصروف والتشيع في الخيانة \* وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له أن يرجع (٣٨٨) عليها \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استعارة دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب

عليها ويجوز مبيعها بغير غيره \* وإن لم ينسب لها موضعها ليس له أن يخرجها من المصروف \* رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المغير أردد علي خادمتي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أجر مثل خادمته إلى أن يطعم (١) الصبي \* وكذا لو استعار من رجل فرسا ليعز عليه فأعاده إياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك \* وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراهة والشراء كان له استعراؤه لا يدفعه إليه لأن هذا ضررين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه كراهة أو شراء \* رجل قال لغيره قد حملت على هذه الدابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو عارية وكذا لو قال

في الكتاب أم صاحب الكتاب فإن قال صاحب الكتاب سأله البيعة على أنه كتاب القاضي وإن قال أنا وكيل الطالب أو أنا فلان بن فلان فإنه يسأل البيعة أنه فلان بن فلان وإن فلا ناو كاهه فإن أقام بيعة على الكتاب قبل أن يقضى بينه وكالته القياس أن لا يقبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان قال ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا سمع القاضي البيعة على الوكالة والكتاب فقبل أن تظهر عدالة الشهود وعزل الكاتب ثم ظهرت عدالتهم قضى القاضي بالامر من جميعا وإن عدلت البيعة الوكالة ولم تعدل بيعة الكتاب سعى عزل القاضي الكاتب فإذا الوكيل أن يقيم بيعة أخرى على الكتاب والختم لا يقبل ذلك منه وإن عدلت بيعة الكتاب ولم تعدل بيعة الوكالة حتى عزل الكاتب فأراد الوكيل أن يقيم بيعة على أن فلا ناقد كان وكله يوم ثم عدلت الشهود قبلت البيعة وقضى بالوكالة وهذا التفريع انما يأتي على قول محمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم إن قبل القاضي الكتاب وقضيه وأتى بجميع الشرائط على نحو ما ينأهل يقضى بما في الكتاب إن علم القاضي أن الذي جاء بالكتاب فلان بن فلان القلافي أو أقربه الخصم وشهد الشهود أنه صاحب الكتاب يقضى وإن لم يكن شيء من هذا سأل البيعة أنه فلان بن فلان وإن سأل البيعة قبل ذلك فهو أحسن قصر المسافة كذا في المحيط \* في الخلية فإذا جاء المدعي بكتاب القاضي إلى القاضي المكتوب إليه وأحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بحضور الخصم وفتح الكتاب وقرأه على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب إلا أنه لم يحكم حتى غاب الخصم إلى بلدة أخرى وطلب المدعي من هذا القاضي أن يكتب إلى القاضي الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسمع القاضي المكتوب إليه دفع الخصم إذا قال إلى دفع ولا تجوز الرسالة مكان الكتاب وإن وجدت جميع الشرائط ويجوز استعانة القاضي من أمير المصروف الذي ولاه من غير شرط الكتاب بكتابة أو رسالة يبعث معه أمينا وإن كان الأمر في مصر آخر يعتبر الشرائط من ختم الكتاب والشهادة على أنه كتاب القاضي كذا في التتارخانية \* ذكر الخصاص في أدب القاضي وإذا تكسر خاتم القاضي على الكتاب أو كان الكتاب منشورا وفي أسفله خاتم القاضي فإن القاضي المكتوب إليه يقبل الكتاب إذا شهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان وأنه قرأ عليهم قال الخصاص عقب هاتين المسئلتين هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقول الله تعالى قال القاضي المكتوب إليه لا يقبل الكتاب إذا لم يكن محتوما غير أن أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول إذا كان الكتاب غير محتوم لا تصح الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب

لو قال حملت عليها في سبيل الله تعالى \* رجل استعار محلا أو فسطا طاهو في المصروف فله أن يبيعها عن أبي يوسف ذكر رحمه الله تعالى هو عارية وأنه لا يكون ضامنا \* ولو استعار ثوبا أو غمامة أو سببا فاسافر به كان ضامنا \* رجل قال لغيره هذه الدار لك منحة ودفعها إليه عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن هذه عارية وانما المحلة مسكاه \* وكذلك منحة الأرض زراعتها وكل شيء يحتاج إلى منفعة كخدمة العبد وزراعة الأرض وليس الثوب وركوب الدابة \* ولو استعار ثوبا ليس له أن يبيعه أو يقرضه عليه فتفرق لا يكون ضامنا والله أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين (كتاب الأقطعة) رفع الأقطعة لصاحبها أفضل من تركها عند عامة العلماء رحمه الله تعالى \* وقال بعضهم يحمل رفعها وتركها أفضل \* وقالت المتشقة لا يحمل رفعها والصحيح

قول علمائنا رحمهم الله تعالى خصوصاً في زماننا سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عروضا أو شاة أو حمار أو بغلا أو فرسا أو بلا و قال الشافعي رحمه الله تعالى في البغل والحمار والفرس والابل الترك أفضل \* وهذا إذا كان في الصحراء \* وإن كان في القرية فترك الدابة أفضل \* وإذا رفع اللقطة يعرفها فيقول النقطت لقطة أو وجدت ضالة أو عهدي شيء فمن سعمته يطلب دلوه على \* واختلفت الروايات في عدة التعريف قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يعرفها حولاً ولم يفصل بين ما إذا كانت اللقطة قليلة أو كثيرة \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية في مائتي درهم فما فوقها يعرفها حولاً \* وإن كانت أقل من مائتي درهم عشرة دراهم فما فوقها يعرفها شهراً \* وإن كانت أقل من عشرة دراهم يعرفها ثلاثة أيام \* وعنه في رواية إن كانت عشرة دراهم فما فوقها يعرفها حولاً \* وإن كانت أقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى \* وقال بعضهم إلى خمسة يحفظها أو ما واحد أو من (٣٨٩) الخمسة إلى العشرة يحفظها أيا ما وفي عشرة إلى خمسين يحفظها

جمعة \* وفي الخمسين إلى مائة يعرفها شهراً وفي المائة إلى المائتين يحفظها ستة أشهر \* وفي المائتين إلى ألف أو أكثر يحفظها حولاً وقال بعضهم في الدرهم الواحد يحفظ ثلاثة أيام \* وفي الدائق فصاعداً يحفظ يوماً يعرفه \* وإن كانت دون ذلك بنظرينة ويسرقتم تصدق به \* وقال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة أبو بكر محمد بن اسمعيل السرخسي رحمه الله تعالى ليس في هذا تقدير لازم بل نقوض ذلك إلى رأى الملتقط يعرف إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لا يطلبه بعد ذلك \* فبعد ذلك في القبل إن جاء صاحبها دفعها إليه \* وإن لم يجئ فهو بالخيار إن شاء أمسكها حتى يجيء صاحبها وإن شاء تصدق بها \* فإن تصدق ثم جاء صاحبها كان صاحبها

ذكر الفقيه أبو بكر الرازي والشيخ الإمام شمس الأئمة الحارثي أن قبول الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعاً لأن هذا مما يتلى به الناس كذا في الذخيرة \* والصحيح أنه قول الكل \* في الكبرياء أمر أمه وكانت غائبا وأشهدت شهوداً بذلك فشهدوا بين يدي قاضي بلدة بالكتاب إلى قاضي بلدة الوكيل ليحكم بالوكالة تقبل هذه الشهادة كذا في التتارخانية \* وإن كان المدعي يدعي داراً بالارث فالقاضي الكتاب يكتب في كتابه و ذكر أن فلان بن فلان بن فلان مات ثم يكتب وتر لدار بالالكوفة في بني فلان بن فلان إلى آخر ما ذكرنا وكانت هذه الدار ملكاً لوجه القلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف فلان لا وارث له غيره وترك هذه الدار لمحمد ودة ميراثه ولا ينبغي أن يكتب في كذا المدعي لأعلم له وارثاً غيره ثم يذكر وأن فلان المدعي بفلان وفلان فشهد أن فلان بن فلان قد توفي إلى آخر ما ذكرنا وإذا وقعت الدعوى في العسار وطلب المدعي من القاضي أن يكتب إليه بذلك كتاباً فمدعي وجهين أما أن يكون العقار في بلدة المدعي ويكون المدعي عليه في بلدة أخرى وإما أن يكون العقار في بلد آخر غير البلدة التي فيها المدعي وأنه على وجهين أما أن يكون في البلدة التي فيها المدعي عليه أو يكون في بلدة أخرى غير البلد الذي فيه المدعي عليه وفي الوجوه كلها القاضي يكتب له بذلك كتاباً لأن العبرة في هذه الغيبة للمدعي عليه فبعد ذلك إن كان العقار في البلد الذي فيه المدعي عليه ووصل الكتاب إلى المكتوب إليه فالمكتوب إليه يعمل به بشرائطه على ما بينا ويحكم به للمدعي وأمر المحكوم عليه بتسليمه إلى المدعي وإن امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه لأن العقار في ولايته فيقدر على تسليمه وإن كان العقار في البلد الذي فيه المدعي فالقاضي المكتوب إليه بالخيار إن شاء يعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي إلى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار وإن شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له القاضي قضية العقار ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لم يسلم العقار لأن العقار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم ثم إذا أورد المدعي قضية القاضي المكتوب إليه إلى القاضي الكاتب وأقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لأنه يحتاج إلى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بجزلة القضاء فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب إليه أنه إذا قضى للمدعي وسجل له بأمر المدعي عليه أن يعث مع المدعي أمينا ليسلم الدار إلى المدعي فإن أبي ذلك كتب المكتوب إليه إلى الكاتب كتاباً ويحكم عليه بالعقار الذي وصل إليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضور المدعي ويحكم عليه بالعقار وأمره بإياه أن يعث معه أحد ليسلم العقار إليه وامتناعه عن ذلك ثم يكتب بذلك وقال وسأني المدعي الكتاب اليد وأعلامك يحكي له على فلان بذلك ليسلم إليه هذا العقار فاعمل في ذلك يرزقك الله وإيانا بما

بالحيار إن شاء أجاز الصدقة ويكون الثواب له \* وإن لم يجز الصدقة فإن كانت اللقطة قائمة في يد الفقير يأخذها من الفقير \* وإن لم تكن قائمة كان له الخيار إن شاء ضمن الفقير وإن شاء ضمن الملتقط وإيهما ضمن لا يرجع على صاحبه شيء \* فإن ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاختذ فيكون الثواب له وإن أراد الملتقط صرف اللقطة إلى نفسه فهو على وجهين \* أن كانت اللقطة شيئاً لا يطلبها صاحبها كالنوى وقشور الرمان فهو على وجهين \* أن وجدها الملتقط غريمه كله أن يتفع بها \* وإن أراد صاحبها أن يأخذها من الملتقط بعدما جعها كان له أن يأخذها لأنه وجد عين ماله \* وإن كان الملتقط وجدها له محجمة ليس له أن يتفع بها قبل التعريف لأن الظاهر أنها سقطت من صاحبها ولم يلقها \* ولو كانت اللقطة شيئاً يطلبها صاحبها فأراد الملتقط أن يصرفها إلى نفسه بعدما عرفها مدة التعريف فهو على وجهين \* أن كان الملتقط غنياً لا يحل له ذلك عندنا سواء فعل ذلك بأمر القاضي أو بغير أمره \* وإن كان الملتقط فقيراً أن أدن

له القاضى بأن ينفقه على نفسه يحل له أن ينفق ولا يحل بغير أمر القاضى عند عامة العلماء رحمه الله تعالى \* قال بشر رحمه الله تعالى  
يحل \* فان كانت اللقطة شيئاً اذا مضى عليها يوم أو يومان يفسد فان كان قليلاً نحو حب أو نعب ومثلها بأكلام من ساعته غنياً كان أو  
فقيراً \* وان كان كثيراً يبيعها بأمر القاضى ويحفظ عنها \* وان كانت اللقطة مما يحتاج إلى النفقة ان كان شيئاً يمكن اجارته يؤجره بأمر  
القاضى وينفق عليها من الاجر \* وان كان مما لا يمكن اجارته يبيعها بأمر القاضى وينفق عليها من الثمن فان أنفق عليها من مال نفسه  
فان فعل ذلك بأمر القاضى يرجع على صاحبه وبغير أمر القاضى لا يرجع \* وينبغي للمتق أن يشهد عند رفع اللقطة انه يدفعها إلى صاحبها  
فان أشهد كانت اللقطة أمانة في يده وان لم يشهد كان غاصباً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وعلى قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى هي أمانة على كل حال اذا لم يكن (٣٩٠) من قصده الحفظ لنفسه ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها أو بالنقص عند الطلب هذا

يحقق الله عليكم وسلم العقار المحدود في الكتاب إلى المدعى فلان بن فلان موصل كتابي هذا إليك فاذا وصل  
هذا الكتاب إلى القاضى الكتاب سلم العقار إلى المدعى وأخرج من يد المدعى عليه وان كان العقار في بلد  
آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع  
المدعى إلى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتاباً حتى يقضى للمدعى بالعقار بحضور المدعى عليه  
وان شاء حكمه للمدعى وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه واذا أراد القاضى أن يكتب في العبد إلا بقى عند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى كيف يكتب صورته اذا كان رجل بخاري عبد آبق إلى سمرقند فأخذ من رجل  
سمرقندى فأخبر به المولى وليس للمولى شهود بسمرقند انما الشهود بخاري وطلب المولى من قاضي بخاري  
أن يكتب بما تشهد به شهوده عنده فالقاضي يجيبه إلى ذلك ويكتب له كتاباً إلى قاضي سمرقند على ما بينا  
في الدون غير أنه يكتب تشهد عندي فلان وفلان أن العبد السندى الذي يقال له فلان حليته كذا واقامته  
كذا وكذا في المحيط \* وسنه كذا وقيمه كذا كذا في النهاية \* ملك فلان المدعى هذا وقد آبق إلى سمرقند  
واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين يشخصان إلى سمرقند ويعلمهما ما في  
الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب إلى قاضي سمرقند  
يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما  
بالاجماع فاذا قبل القاضى شهادتهما وثبتت عدالتهما عنده فخرج الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور  
مخالفة لما شهد به الشهود عند القاضى الكاتب ردها الكتاب اذ ظهر أن هذا العبد غير المشهود به  
في الكتاب وان كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد إلى المدعى من غير أن يقضى له بالعبد وبأخذ  
كفيه لامن المدعى بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتماً من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق  
أنه سرور ويكتب كتاباً إلى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب  
فاذا وصل الكتاب إلى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعى أن  
يحضر شهوده الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضور العبد أنه ملك هذا المدعى فاذا شهدوا بذلك  
ماذا يصنع قاضي بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي  
بخاري لا يقضى للمدعى بالعبد ولكن يكتب كتاباً آخر إلى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده  
ويشهد شاهدين على كتابه وخاتمه وما فيه ويبعث بالعبد معه بسمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند  
بالعبد بحضور المدعى عليه فاذا وصل الكتاب إلى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم  
وعا في الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعى بالعبد بحضور المدعى عليه وأبرأ كفيل المدعى وقال

اذا أمكنه أن يشهد \* فان  
لم يجد أحداً يشهد عند  
الرفع أو خاف أنه لو أشهد  
عند الرفع بأخذ منه ظالم  
فترك الاشهاد لا يكون  
ضامناً وان وجد من يشهد  
فلم يشهد حتى جاوز ضمن  
لأنه ترك الاشهاد مع القدرة  
عليه \* رجل رفع لقطة  
وأشهد بخامس رجل وأدعى  
أنه له وذكرونها وكيلها  
وعندها وكل علامة كانت  
لها فأصاب جميع ذلك فلم  
يدفع اليه الملتقط وطلب  
البينة عندها لا يجبر الملتقط  
على الدفع اليه \* وعلى قول  
مالك رحمه الله تعالى يجبر  
على الدفع إلى المولى \* فلو  
دفعها اليه بالخلعة ثم جاء آخر  
فأقام البينة أنها له فان  
كانت اللقطة قائمة في يده الاول  
ياخذها صاحبها منه اذا  
قدروا شيئاً على الاخذوان  
كانت هالكاً أو لم يقدر على  
أخذها فصاحبها بالخيار ان  
شاء ضمن الاخذوان شاء

ضمن الدافع \* وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء القاضى لاضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء  
ضمن \* رجل مات في البادية كان لرفيقه أن يبيع متاعه وجاره ويحمل ثمن ذلك إلى أهله \* غنم أو بقرة تجتمع في مكان ويجمع من  
بعرها أو أذنائها في ذلك المكان فجاء انسان ورفع ذلك قالوا ان كل أرباب الغنم هيؤ المراض ليجمع بعرها أو أذنائها وشعرون في ذلك  
فكل ذلك يكون لهم ولا يجوز لغيرهم أن يفعلوا ذلك \* وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا اجتمع سارقين الدابة في الخان وترك  
صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لمن أخذها لا لصاحب الخان \* حطب وجد في الماء ان لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه \* وان  
كانت له قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة يكون معلوماً \* التفاح أو الكمثرى اذا كان في نهر جار قالوا يجوز لأخذها وان كثر لان هذا  
مما يفسد لو ترك \* ولو وجد جوزة ثم أخرى ثم أخرى حتى بلغ عشرة وأخذوا لهما قيمة فان وجد الكل في موضع واحد فهي لقطة لان لها قيمة

\* وان وجدها في مواضع متفرقة تكملها فيه \* والصحيح أنها بمنزلة اللقطة \* بخلاف التواة اذا وجدها متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز أخذها لان التواة مما يرمى عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار ويتركها صاحبها فانها تكون بمنزلة التواة \* رجل مر في أيام الصيف بشمار ساقطة تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في المصر لا يسعه أن يتناول شيئا منها الا أن يعلم أن صاحبها أباح ذلك ناصا ودلالة لان في المصر لا يكون مباح ذلك عادة \* وان كان في الحائط فان كانت الثمار ممتلئة ولا تفسد كالجوز واللوز لا يسعه أن يأخذها لم يعلم بالاذن \* وان كانت الثمار على التبعي تختلفوا فيه \* قال بعضهم لا يسعه أن يأخذها لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك \* وقال بعضهم لا بأس به اذ لم يعلم النهي صريحا ودلالة أو عادة وعليه الاعتماد \* وان كان ذلك في الرساتيق التي يقال لها يراسته فان كان ذلك من الثمار التي تبقى لا يصح أن يأخذها الا أن يعلم بالاذن \* وان كان من الثمار التي لا تبقى (٣٩١) اتفقوا على أنه يسعه أن يأخذها لم يعلم النهي \* وهذا في الثمار الساقطة

تحت الاشجار \* وان كانت على الاشجار فلا فضل أن لا يأخذ في موضع مالم يؤذن له الا أن يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم أنهم لا يشعرون في ذلك فيسعه أن يأكل ولا يسعه أن يحمل \* واذا وجد في الطريق أوراق شجرة ينفع به فهو ورق التوت ونحوه مما يربى به دود القز فان كان كثيرا فقيمة ليس له أن يأخذها وان أخذ كان ضامنا \* وان كان ورقا لا ينفع به كان له أن يأخذ المزراع اذا التقط السنابل بعدما حصد الزرع وجمعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون ذلك له خاصة لانه لو لم يلقطها المزارع لا يلقطها صاحب الارض وانما يلقطها الفقراء فهو بمنزلة الثوب الخلق اذا رماه صاحبه أو التواة وثمة ان رفعها الرامي كان هو أولى وان لم يرفع كان لغيره أن يرفع

في رواية أخرى ان قاضي بخاري يقضي بالعبد للمدعي ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يرى كفيل المدعي وعلى الرواية التي جواز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الاما صورته ما ذكرنا في العبد غير أن المدعي اذا لم يكن ثقة مأمونا فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعي حتى يجي برجل ثقة مأمون في دينه وعقله يعث بهامعه لان الاحتياط في باب الفروج واجب كذا في المحيط \* اذا مات القاضي الكاتب قبل أن يصل الكتاب الى المكتوب اليه فالمكتوب اليه لا يعمل بهذا الكتاب عندنا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاما يعمل به وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ولوقبله مع هذا وقضى به ثم رفع الى قاض آخر أمضاه لان قضاءه مصادف الاجتهاد وكذلك الجواب فيما اذا مات بعد وصول الكتاب اليه قبل القراءة وأما اذا مات بعد وصول الكتاب والقراءة فان المكتوب اليه يعمل به هكذا ذكر في ظاهر الرواية والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وان عزل القاضي الكاتب فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات كذا في الذخيرة \* لو لم يبق القاضي الكاتب أهلا للقضاء قبل وصول الكتاب اليه لا يقبله كذا في الكافي \* وأما اذا مات المكتوب اليه أو عزل واستعمل مكانه قاض آخر فوصل الكتاب الى الذي استعمل فهل يعمل به ينظر ان كان في الكتاب والى كل من يصل اليه الكتاب من قضاة المسلمين يعمل به وان لم يكن في الكتاب والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يعمل به عندنا قال في كتاب الحوالة واذا جاء الرجل بكتاب القاضي الى قاض آخر فلم يجد خصمه ثمة فسال الطالب القاضي المكتوب اليه أن يكتب له الى قاض آخر بما أتاه من القاضي الاول فعلم اذا ثبت ذلك عنده وشرائط الثبوت ما ذكرنا وهذا لان شهادة الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب صارت منقولة الى المكتوب اليه حكمنا فيعتبر على الشهود ما عند حقيقته ولو شهدوا عنده حقيقة - وطالب المدعي من القاضي أن يكتب له كتابا الى قاضي البلد الذي خصمه هناك أليس أنه يكتب له كتابا كذا هنا الا أن القاضي المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضي الاول بالحق على الغائب لا نفس الحق فيكتب وينسخ كتاب القاضي الاول لانه هو أصل الحق وان شاء حكمه ذلك في كتابه وكذلك ان كان المدعي قال للقاضي الاول اني لأجد من الشهود من يعصيني الى بلد الخصم فاكتب الى قاضي بلد كذا يكتب ذلك القاضي الى قاضي بلد الخصم أجابه القاضي الى ذلك ولو كان المدعي قال للقاضي الاول اكتب الى قاضي مرو والى قاضي نيسابور حتى أذهب الى مرو فان وجدت خصمي ثمة والاذ هبت الى قاضي نيسابور فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يجيبه الى ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكتب على هذا الوجه فان رجع الطالب الى القاضي الكاتب الاول وقال اكتب الى قاضي بلدة أخرى لاني لم أجد خصمي في تلك البلدة فانه لا يكتب له في ذلك

\* مطبقة في فيما شئ من البطاطخ فانتبه الناس قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى اذا تركها صاحبها يلقطها الناس \* رجل سب دابته فأخذها غيره وأصلحها قال الناطي رحمه الله تعالى ان كان المالك قال عند التسيب جعلت لمن يرغب فيها لم يكن لصاحبها أن يأخذها لانه أباح التملك \* وان لم يكن قال ذلك كان له ان يستردّها لانه لم يبع التملك \* وكذا الرجل اذا أرسل صيده فهو بمنزلة الدابة التي سبها \* وان اختلف الاخذ والصاحب فقال لا أخذها صاحبها قد قلت عند التسيب هي لمن أخذها وانكر صاحبها ذلك القول كان القول قول صاحبها مع المين لانه ينكر اباحة التملك \* ولو سب دابته فأخذها انسان وأصلحها ولم يقل صاحبها عند التسيب هي لمن أخذها كان لصاحبها أن يأخذ \* وان قال صاحبها عند التسيب من شاء فليأخذها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين قالوا كان لصاحبها أن يأخذ ولا يملكها الا أخذ \* وان قال ذلك لقوم معلومين فهي لمن أخذها استحسانا \* ونظير هذا

فما ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير رجل قال للجماعة جاري بني هذملن أخذها منكم فمن شاء فليأخذ بيكون ذلك تسليمكم لمن أخذها  
 \* رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها إلى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان \* ولم يصل بين ما إذا تحول عن ذلك  
 المكان ثم أعادها إليه وبين ما إذا أعادها قبل أن يتحول \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إنما يبرأ إذا أعادها قبل التحول أما إذا أعادها  
 بعدما تحول يكون ضامنا \* وإليه أشار الخاتم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا إذا أخذ اللقطة ليعرفها \* فإن أخذها لياكلها  
 لا يبرأ عن الضمان ما لم يدفع إلى صاحبها لانه إذا أخذها لياكلها كان غاصبا والغاصب لا يبرأ إلا بالرد على المالك من كل وجه \* وقيل على قول  
 زفر رحمه الله تعالى يبرأ عن الضمان وهو كالمالك كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا  
 \* وعلى قول زفر رحمه الله تعالى (٣٩٢) لا يكون ضامنا \* وكذا الوزع خلتها من أصبع فأمم ثم أعادها إلى أصبعه بعدما اتبته ثم نام

فهو على هذا الخلاف \* ولو  
عاد الى اصبعه قبل أن  
ينبته من تلك التومة برئ  
عن الضمان في قولهم  
\* ومنها اذا كانت اللقطة  
توبأقبلسه ثم نزع وأعاد  
الى مكانه فهو على هذا  
الخلاف \* وهذا اذا لبس كما  
يلبس ذلك الثوب عادة \* فأما  
اذا كان قيصافوضعه على  
عائقه ثم أعاده الى مكانه  
لا يكون ضامنا لانه حفظ  
وليس باستمال \* وكذا  
الاختلاف في الخاتم فيما  
اذا لبسه في الخنصر يستوي  
فيه البيني واليسرى \* أما  
اذا لبسه في اصبع أخرى  
ثم أعاده الى مكانه لا يكون  
ضامنا في قولهم \* وان لبسه  
في خنصره على خاتم فان كان  
الرجل معروفا يتختم بختين  
فهو على هذا الخلاف والا  
فلا يكون ضامنا في قولهم  
اذا أعاده الى مكانه قبل  
التحول ومنها اذا تقلد سيف

حتى يرد عليه ذلك الكتاب فاذا ردا لا ن يكتب ولو ان القاضي الكاتب اراد ان يكتب له ثانيا قبل رد ذلك الكتاب اليه مع انه ليس له ذلك ينبغي ان يبين في الكتاب انه قد كتب له مرة الى قاضي بلدة كذا بهذه النسخة ليؤول به الالتباس كذا في الذخيرة و اذا كتب القاضي لرجل يدعي ديناً على غائب كتابا وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والنس كتابا آخر فان كان القاضي يتهمه لا يكتب كتابا آخر وان كان لم يتهمه كتب لكن يذكرو في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاءني فقال فقدت ذلك الكتاب فطلب مني وكتب هذا الكتاب ويذكر التاريخ كي لا يأخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال المدعي بعدما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة اخرى فاكتب لي كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر كتابه كنت كتبت له الى قاضي بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة الى بلد كذا فطلب هذا الكتاب احتياطاً كذا في فتاوى قاضيان \* و اذا كتب كتابا لرجل على رجل فلم يخرج الكتاب من يده حتى حضر الخصم الذي اخذ الكتاب عليه فقدمه اليه فانه لا ينبغي للقاضي ان يقضي عليه بذلك حتى يعيد المدعي البيعة على ذلك بحضوره وان كتب القاضي الى الامير الذي استعمله وهو معه في المصر اصلى الله الامير وقص القصة والشهادة وبعث بالكتاب مع ثقة يعرفه الامير فان امضاء الامير فهو جائز وان لم يكن معنوا ولا محتوما ولم يشهد عليه الشهود ان هذا كتاب القاضي وختمه وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز اذا لم يكن عليه عنوان باسم القاضي وباسم الامير واسماء اياهم ما ولا جدد هما ولا يكون محتوما ولا يشهد عليه شاهدان \* قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضي رستاق أو قرية ولا يقبل كتاب عاملها وانما يقبل كتاب قاضي مدينة فيه امنبر وجاعة وهذا على ظاهر الرواية لان على ظاهر الرواية المصر شرط لنفاذ القضاء ولكن كتاب القاضي حكم القضاء أما على الرواية التي لم يشترط المصر في النفاذ القضاء فيقبل فيها كتاب عاملها ويقبل كتاب قاضي الرساتيق وقاضي القرية ولو ان رجلا في يديه أمة أو قام الآخر البيعة أنهاره وقضى بها القاضي له فقال الذي في يديه اني اشتريته من فلان وهو في بلدة كذا وقد دفعت اليه الثمن فاسمع شهودي واكتب لي فانه يكتب له ذلك بما يصح عنده ولو ان جارية في يدي رجل ادعت أنها حر فالاصل بعدم اقتران بارق واقامت البيعة وقضى القاضي بجزئتها فان أقام الذي في يديه البيعة على أنه اشتراها من فلان الغائب بكذا ونقده الثمن وطلب من القاضي الكتاب يحجبه الى ذلك لانه يريد الرجوع بالثمن وانه دين ولو أنهم تقم البيعة على حر يتهلوا لكن ادعت الحرية وأنكرت اقرارها بالرق ولم يكن لذي اليد بيعة على اقرارها بالرق فجعلها القاضي حرة والقول قولها بغير عين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما قلناه من ما يجعلان عليها العيمين وان قال ذو اليد اني

ثم نزعوه وأعادوا إلى مكانه فهو على هذا الخلاف \* وكذا لو كان متقلداً سيفاً فتقلد بهذا السيف كان ذلك اشترتها  
اسماً لا \* وإن كان متقلداً السيفين فتقلد بهذا السيف أيضاً ثم أعاده إلى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم \* رجل فتح باب القفص فطار  
الطير أو فتح باب الاصطبل فذهبت الدابة أو حل قيداً بة فذهبت الدابة أو حل قيد عبد فأبق العبد قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجحما  
الله تعالى لأضمان عليه كيفما كان ذهبت في فور ذلك أو بعد ذلك \* وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الأحوال كلها \* وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى إن ذهبت في فور يضمن وإن ذهبت بعد ما مكنت ساعة لم يضمن \* والسارق إذا فتح باب المربط فخرجت  
الدابة لا يسوقه لا يقطع \* ولو ساق الجمار يقطع \* ولو قطع جبل فنديل فسمط القنديل وانكسر أو فتح زق إنسان أو شقه فسال ما فيه  
ضمن في قولهم \* وكذا لو كان ما فيه جامداً فاذاب وسال بعد ما شق كان ضامناً \* **س**كران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع



\* رجل ذبح بعير له وأذن  
بإتتهابه جاز ذلك روى أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فعل كذلك \* رجل نثر  
سكرافوق في حجر رجل  
فأخذه رجل آخر منه جاز  
له أن يأخذ إذا لم يكن  
صاحب الحجر فخرج الحجر ليقع  
فيه السكر وإن كان فتح  
ليقع فيه السكر فأخذه غيره  
لا يكون المأخوذ إلا أخذ  
لأنه صار ملكا لمن وقع في  
حجره \* ولودفع إلى رجل  
دراهم وأمره أن ينثرها في  
عرس أو نحوه فنثرها ليس  
له أن يلتقطها \* ولودفع  
للمأمور إلى غيره لينثره لم يكن  
للمأمور أن يدفع إلى غيره ولا  
أن يحبس شيئا لنفسه وفي  
السكر له أن يحبس به وله أن  
يدفع إلى غيره لينثره وبعد  
ما نثر الثاني كان للمأمور أن  
يلتقط \* رجل وضع طستاء على  
سطح فاجتمع فيه ماء المطر  
فجاء رجل ورفع ذلك الماء  
فإن كان صاحب الطست

( ٥٠ - فتاوى ثالث ) وضعه ذلك كان الماسح وليس لغيره أن يرفع كمن نصب شبكة فتعلق بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب الطست وضع الطست ليجمع فيه الماء فمن رفع ذلك الماء يكون له \* رجلان لكل واحد منهما منحة فأخذ أحدهما من منحة صاحبه لئلا يفوضه في منحة نفسه فان كان صاحب المنحة الاولى اتخذ موضع الجمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجمع فيه كان ذلك لصاحب المنحة الاولى وله أن يأخذ من منحة الاخذ ان أخذ خطه بغيره فان كان الاخذ خطه بغيره كان للأخوة منه ان يأخذ قيمة المأخوذ وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضع الجمع فيه الثلج بل كان في ملكه وضع يجمع فيه الثلج لا يصنع أحدا فان اخذ الاخذ الثلج من الخبز الذي في حده صاحبه لامن المنحة فهو له \* وان أخذ من المنحة يكون غاصبا فيرد على الأخوة منه عن ثلثه ان لم يكن خلط بثلثه وان كان خطه كان عليه قيمته \* رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقة والسوء قال الفقيه

أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا شئ تجري فيه الاباحة دون الشخ والضة أرجو أن لا بأس به \* وكذا الرجل اذا دخل أرض رجل للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون للاباحة \* قبل له فان كانت الارض لليتامى أيجوز أن يترك هناك فيلته قطه الناس قال ان كانت السنابل بحيث لو استأجر على جمع ذلك أجيرا يبقى للصبي بعد أجرة الاجير شئ ظاهرا لا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه أو يفضل شئ قليل لا يقصده لا بأس بتركه ولا بأس لغيره أن يلتقط \* رجل قاطع دارا سمن معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جهمها المقاطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك واحد منهم ما فهمي لمن سبق برفعها \* وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى هي لمن سبقت يده اليها وان لم يهيئ مكانا حتى قال لو أن رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرقتها (٣٩٤) لمن سبقت يده اليها بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون أولى لان هناك

أن الطالب قد أرى عن كل قليل وكثير أو قال قضيت الدين الذي له على وأقام على ذلك بينة وقال للقاضي اني أريد أن أقدم البلدة التي فيها الطالب وأخاف أن يأخذني بالمال ويحجج الأبراء والاستيفاء وشهودي ههنا فاسمع من شهودي واكتب لي إلى ذلك القاضي فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يكتب وأجمعوا على أنه لو قال بخدي الاستيفاء مرة وخاصمني مرة فانا أخاف أن يخاضمني مرة أخرى فاسمع من شهودي فاكتب لي إلى قاضي ذلك البلد أنه يكتب \* ومن جنس مسئلة دعوى الأبراء على الغائب مسئلتان أخريان احدهما مسئلة الشفعة وصورتها رجل قال للقاضي اني اشتريت دارا وفلان الغائب شفعيها وقد سلم الشفعة وأخاف اني اذا ذهبت ثمة يأخذني بالشفعة وينكر التسليم وطلب منه أن يسمع البينة على التسليم ويكتب بذلك فهو على الخلاف الذي قلنا \* النافسة مسئلة الطلاق وصورتها امرأة قالت للقاضي طلقني زوجي ثلاثا وهو في بلدة كذا اليوم وأنا أريد أن أذهب إلى تلك البلدة وأخاف أن زوجي ينكر طلاق فاسمع من شهودي واكتب لي إلى قاضي تلك البلدة قال القاضي هل يجيبها فهو على الخلاف الذي ذكرنا فان كان هذا الذي حضره القاضي أخبره عن الجود والخصومة مرة مع بنته وكتب له بذلك بخلاف \* ولو كان الطالب أبراً المطلوب عند القاضي أو كان الشفع سلم الشفعة عند القاضي يكتب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى ظاهر قالوا وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يكتب \* واذا أراد القاضي أن يكتب بعلمه فاعلم بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه ففي كل موضع جازله أن يقضي بعلمه جازله أن يكتب بعلمه الآن في فصل الكتابة اختلف المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في ضرورة وهو ما اذا علم بالحادثة قبل أن استقضى ثم استقضى بعضهم قالوا لا يكتب بذلك العلم كالا يقضي بذلك العلم وبعضهم قالوا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الوكالة رجل وكل رجلاً بالخصومة في دار في غيرة مصره وبقيضها وأبجارتها وأراد كتاب القاضي فالقاضي يكتب له في ذلك فيعد ذلك ان كان القاضي عرف الموكل أثبت معرفته وان لم يعرف يكتب وقد سأله البينة على أنه فلان بن فلان على نحو ما بينا ثم يكتب وقد وكل فلان بن فلان يذ كراسم الوكيل ونسبه على ما قدمنا من رسم الكتابة فان وكله بقبض الدار يكتب وكله بقبض الدار التي بالكوفة في بني فلان واذا وكله بالخصومة فيها يكتب وكله بالخصومة في داره التي بالكوفة (فالخاص) أنه ينبغي للقاضي أن يذ كراسم الكتاب ما يوكله به ثم ان كان الوكيل حاضرا حله زيادة في التعريف وان تركه لا يضره وان كان غائبا بالكوفة يكتب وكل رجلا ذكرا أنه فلان بن فلان الفلاني فهذا اشارة الى أن وكيل الغائب صحيح وهو المذهب لعلمنا رحمه الله تعالى الآن لا يلزم الوكيل قبل قبوله

ما عترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عبرة بفعل الصيد ما هنا اعترض على فعله فعل معتبر وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي أن يكون صاحب الدواب أولى بسرقة الدواب الا أن الناس ما تعارفوا بملكها فيكون لمن سبقت يده اليها بالرفع \* رجل له دار يؤجرها لثلاثة انسان بابل وأناخ في داره واجتمع من ذلك بعر كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذ منه فهو أولى به لانه مباح وان كان من رأى صاحب الدار أن يجمع السرقة والبعر فصاحب الدار أولى لانه أعد الدار للاحراز وقد ذكرنا رواية هشام رحمه الله تعالى في سرقين الدابة اذا اجتمع في الخان \* ساحة يضاء بطرح أصحاب السكة فيها التراب

والسرقين والرماد حتى اجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان أصحاب السكة طرحوها على وجه الرمي والاباحة وكان صاحب الساحة هيا الساحة لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سبقت يده اليها بالرفع \* وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى هي لمن رفع وما قال من تهمة المكان فليس بشئ \* حمام يرى يدخل دار رجل وفرخ فيها فجاء آخر وأخذها قالوا ان كان صاحب الدار ردا الباب وسد الكوفة فهو لصاحب الدار لانه أحرزه فملكه وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذها لانه مباح لم يملكه صاحب الدار \* ولو كان له حمام فجاء حمام آخر وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الدار لانه تبع ملكه \* ويكره امساك الحمامات ان كان يضر بالناس \* روى أن بعض الخلفاء رأى بكة حماما كثيرا فامر بأخذ الجملة وأخرج الى الحبل وذبح الديك وتصدق بدمه ما أعطى لكل حمام ذبحهما \* رجل اتخذ برج الحمام في قرية

ينبغي أن يحفظها ويسكنها ويلقها ولا يتركها بغير علف كي لا يضر ربه الناس \* وان اختلط بها جام أملي لغيره لا ينبغي له أن يأخذ  
فإن أخذه يطلب صاحبه ويرده لانه بمنزلة اللقطة والصاله \* وان لم يأخذ وفرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لقرخه لانه ملك  
الغير وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر فان القرخ يكون له \* وكذا البيض \* وان لم يعلم أن في برجه غريباً قالوا لا ينبغي عليه  
أن شاء الله لأن الأصل عدم الغريب \* رجل وجد عرضاً للقطعة فعرّفها ولم يجد صاحبها وهو فقير فباعها وأنفق الثمن على نفسه ثم أصاب  
مالة قالوا لا يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق على نفسه \* امرأة وضعت ملائمتها خفاً ثم أمرت أخرى وضعت ملائمتها ثم  
جاءت الأولى وأخذت ملاءمة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تنفق عملاً الأولى لانه انتفاع بملك الغير فان أردت أن تنفق بها قالوا ينبغي  
أن تتصدق هي بهذه الملاءمة على انتهازان كانت فقيرة على نية أن يكون الثواب لصاحبها (٣٩٥) ان رضيت ثم تب الابنة الملاءمة منها

فيسعها الانتفاع بها لانها  
بمنزلة اللقطة فكان سبيلها  
التصدق \* وان كانت غنية  
لا يجزى لها الانتفاع بها \*  
وكذا الجواب في المسكع  
اذا سرق وترك له عوض  
\* رجل التقط لقطعة فضاقت  
منه فوجدها في يد غيره فلا  
خصومة بينه وبين ذلك  
الرجل \* بخلاف الوديعة  
فان في الوديعة يكون للودع  
أن يأخذ من الثاني لان في  
اللقطة الثاني كالاول في  
ولاية أخذ اللقطة وليس  
الثاني كالاول في اثبات  
البعد على الوديعة \* رجل  
أخذ شاة أو بعيراً فأمره  
القاضي بأن يتفق عليها ثم  
هلك الدابة كان له أن  
يرجع على صاحبها بما أنفق  
عليها لان الاتفاق بأمر  
القاضي كالانفاق بأمر  
المالك \* رجل غريب مات  
في دار رجل وليس له وارث  
معروف وخلف ما يساوي  
خسة دراهم وصاحب الدار

دفعها للضرعنه كافي توكيل الحاضر ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه فالقاضي يحضر الذي في  
يده الدار ويسأل البينة على الكتاب وان خاتم يحضره ويفتح الكتاب بعدما قامت البينة عليه  
ويقرؤه على الشهود حتى يشهدوا على ما فيه وبعد ما ذكر سأل الوكيل البينة على أنه فلان بن فلان  
فان أقامها سأل الذي في يده الدار عن الدار فان أقربها للوكل أمره بدفعها اليه وان سأل الوكيل البينة  
على أنه فلان بن فلان الفلاني قبل أن يسأل البينة على الكتابة فحسن وهذا على قول محمد رحمه الله  
تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يسأل الوكيل أولاً بينة على أنه فلان بن فلان  
ثم يسأل البينة على الكتاب وكذا الجواب في الوكالة في الدواب والرقيق والعروض والوديعة والدين قال  
ولو وكيل بالخصومة في الدار أن يخصم من نازعه عملاً باطلاق التوكيل ولو كان الموكل سمي رجلاً بعينه  
فليس له أن يخصم غيره وليس للوكيل بالاجارة إلا أن يواجر الدار ويكون خصم المانجره منه قال واذا  
وكانت المرأة بمهرها ونفقة وكسلا وطلبت من القاضي كتاباً في ذلك فينبغي للقاضي أن يذكر في كتابه  
وذكرت أن لها على زوجها فلان بن فلان من المهر كذا وقد وكلت فلان بن فلان بقبض ذلك من زوجها  
وبالخصومة فيه ان أتكبر وانما يكتب وبالخصومة فيه تحريزاً عن قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
لان عندهما الوكيل بقبض الدين لا يملك الخصومة ويكتب أيضاً وكلته بطلت نفقة من زوجها وبالخصومة  
فيها فاذا وصل الكتاب الى القاضي يحضر الزوج ويسأل عن المهر فان أقربه أمره بالدفع الى الوكيل ولو  
كانت وكلته بمهرها وبالخصومة في نفقة حتى يفرض لها كل شهر نفقة مسمومة وكل سنة كسوة مسمومة  
فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه لم يقبل البينة الا بحضرة الزوج لانه هو الخصم فاذا ثبت ذلك عنده  
سأله عن المهر فان أقربه أخذه منه ويفرض من النفقة والكسوة ما يصلحها كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً  
جاء بكتاب القاضي فقبل أن يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب توأرى الخصم في البلدة قيل على قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث منادياً ينادي على بابه ثلاثة أيام أخرج فان لم يخرج نصبت  
عليك وكيله قضيت على الوكيل وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى لم يصحوا هذا القول كذا في فتاوى  
قاضي خان \* قال في كتاب الاقضية واذا وكل الرجل رجلاً بالخصومة في عيب خادم اشتراه وأخذ بذلك  
كتاب القاضي لم يجز لان الخادم لا يرتحق بحضر الموكل وهو المشتري فيحلف بالله ما رضى بالعيب وذلك  
لانه لو لم ينتظر بين الموكل ورتب العيب يلحق البائع ضرراً لا يمكن تداركه لان الصبح ينقض ظاهراً وباطناً فلا  
يقع التدارك بالنسكول بخلاف فصل الدين ثم ذكرهنا أن الوكيل لا يملك الرد حتى يحضر المشتري ويحلف  
بالله ما رضى بالعيب وان لم يدع البائع رضا المشتري وهكذا ذكر الخصاص والخصاص وهو رواية الحسن عن

فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة \* رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه مالا ليحفظه ثم  
فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يبر الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب غير معلوم يحتمل أنه مات فينزع الوكيل ولا يكون  
الرجل وصياً \* رجل التقط لقطعة فملكه عنده فان كان الملتقط حين أخذها قال انما أخذتها لا أردّها على أهلها وشهد شاهدان على  
مقاتله لا يكون ضامناً وان لم يكن له على ذلك مينة ومصدق صاحبها في ذلك فكذلك \* وان كذبه اختلقوا فيه \* قال أبو حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى هو ضامن \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون ضامناً وعليه اليمين بالله ما أخذها الا بعرفتها هذا اذا اتفقا على  
كونها لقطعة \* وان اختلفا في كونها لقطعة فان قال صاحب المال أخذتها غصباً وقال الملتقط كانت لقطعة وقد أخذتها لك كان الملتقط ضامناً  
في قولهم جميعاً \* الملتقط اذا أقرب لقطعة لرجل وأقام رجل آخر البينة أمّا اليه يقضى بها لصاحب البينة فان أقرب الرجل ودفعها اليه

فاسم لمكها ثم أقام آخر البيعة أنهما له فان كان دفع الى الاول قضاء أو بغير قضاء كان لصاحب البيعة أن يضمن القابض لانه قبض ماله بغير اذنه عن اختياره فيكون بمنزلة غاصب الغاصب واذا ضمنه صاحب البيعة لا يرجع هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب \* وان اختار صاحب البيعة تضمين الدافع فان كان الدفع بغير قضاء كان له أن يضمنه \* وان كان الدفع بقضاء لم يذ كر في الكتاب قالوا ينبغي أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك **كتاب اللقيط** \* رجل وجد لقيطاً ان كان يعلم أنه لولم يلقطه لايملك يستحب له أن يلقطه \* وان كان يعلم أنه لولم يلقطه بهلك لا محالة يفترض عليه أن يلقطه \* وان التلقطه يكون أمانة في يده ويكون اللقيط حراماً لمحتق لومات قبل أن يعقل يصلي عليه ويستحق نفقته من بيت المال \* وينبغي (٣٩٦) للتلقيط اذا كان لا يريد الانفاق من مال نفسه أن يرفع الامر الى الامام فيعطى الامام

نفقته من بيت المال واذا جنى اللقيط جناية تكون جنايته في بيت مال المسلمين \* فان مات اللقيط وترك مالا يصرف ماله الى بيت المال \* وان أنفق الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعاً لا يرجع بذلك على اللقيط \* وان أمره القاضي أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ذلك ديناً على اللقيط فما أنفق يكون ديناً على اللقيط \* كالو امر البالغ رجلاً أن ينفق عليه من ماله كان للامور أن يرجع على الامر بما أنفق \* وان أمره القاضي أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن ترجع بذلك على اللقيط أشار في الكتاب الى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ \* وقال الطحاوي رحمه الله تعالى له أن يرجع عليه اذا أنفق بأمر القاضي وان لم يشترط له الرجوع كالبالغ اذا أمر رجلاً بأن ينفق

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذ كر محمد رحمه الله تعالى في المبسوط أن الوكيل يملك الرد بالعيب الا اذا ادعى البائع رضا المشتري وجه ما ذكره ان على القاضي صيانة قضائه عن النقض وجميع أنواع الشبهة وصيانة حق العباد وذلك بانتظار عين المشتري واعتبره بما اذا أراد المشتري الرد بالعيب بعدموت البائع فان القاضي يستخلف المشتري بالله مريض بالعيب وان لم يدع الوارث ذلك ووجه ما ذكر في المبسوط أن القاضي نصب لفصل الخصومات لا لانشائها وفي الاستحلاف بدون طلب المدعى انشاء الخصومة وهذا لا يجوز الا يرى أنه لا يستخلف الولى في باب القصاص بالله ما عفا بدون طلب القاتل والقصاص مما يسدري بالشبهات فلا أن لا يستخلفه نأولى لان الاستحلاف لا ينظر للبائع والبائع قادر على النظر لنفسه بان يدعى الرضا على المشتري فاذا ترك الدعوى لم يتقر لنفسه فلا ينظر له بخلاف المسئلة التي استشهد بها لان الميت عاجز عن النظر لنفسه والقاضي نصب ناظر الكل من يحجز عن النظر لنفسه فلهذا يستخلف له كذا في النخبة والوالى على بلدة من بلاد المسلمين أو على ناحية من بلاد المسلمين اذا أراد أن يكتب الكتاب الحكمى فان كان الخليفة قد ولاء القضاء جاز وان لم يجرز ولو كان هذا الوالى قلد انساناً وأجاز له أن يقضى هل يقبل كتاب هذا القاضي ينظر ان كان الخليفة أذن لهذا الوالى بالتقليد قبل كتابه وما لا فلا ذكر في كتاب الاقضية ان كتب الخليفة الى قضاة اذا كان الكتاب في الحكم شهادة شاهدين شهدا عنده بمنزلة كتاب القاضي الى القاضي لا يقبل الا بالشروط التي ذكرناها وأما كتابه أنه ولى فلان أو عزل فلا نا قبل عنه بدون تلك الشروط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه أنه حق ويمضى عليه وهو نظير كتاب سائر الرعايا بشئ من المعاملات فانه يقبل بدون تلك الشروط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه أنه حق كذا هنا \* قال في الاصل ولا يقبل شهادة أهل الذمة على كتاب قاضي المسلمين لدمى على ذمى \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاء بكتاب قاض الى قاض آخر وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بينة صاحب الحق على أصل الحق مصر المكتوب اليه فان المكتوب اليه لا يعمل بالكتاب ويأمر الطالب أن يحضر البيعة على أصل الحق \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا غلب الخوارج على بلدة واستقضوا عليها قاضياً من أهل البلدة فكتب هذا القاضي كتاباً الى قاضى أهل العدل فان كان المكتوب اليه يعلم أن الشهود الذين شهدوا عند الكاتب من أهل البلى لا يقبل الكتاب وان كان يعلم أن الشهود من أهل العدل قبل الكتاب فان لم يعلم أن الشهود من أهل العدل أو من أهل الخوارج لا يقبل الكتاب كذا في المحيط \*

**باب** عليه ولم يشترط له الرجوع كان له أن يرجع \* وان أمره القاضي بالاتفاق وشروط أن يكون له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه بأمر القاضي كذا ان صدقه اللقيط رجوع بذلك عليه وان كذبه في الاتفاق لا يرجع الا بينة \* وحكم اللقيط بعد بلوغه في شهادته وجناباته والجنابات عليه وحدود حكم الحر المسلم تجوز شهادته في كل ما تجوز شهادة الحر المسلم عندنا \* ولو ادعى رجل أن اللقيط ابنه بعد ما بلغ اللقيط وهو غير يعبر عن نفسه صح تصديقه استحساناً وان أبى الملتقط أن ينفق على اللقيط وسأل من القاضي أن يأخذ منه اللقيط فان القاضي لا يقبل منه اللقيط الا بينة \* فان أقام البيعة أنه لقيط كان القاضي بالخيار ان شاء قبل منه اللقيط وان شاء لم يقبل لانه ما التلقطه فقد التزم حفظه وترتيبه فلا يمكن له أن يعزل نفسه ولا يصرفه من ولا يعزل القاضي \* والاولى للقاضي أن يقبل منه اذا علم أنه عاجز عن الحفظ بنفسه فان قبله القاضي ووضع في يد آخر وأمر الثاني أن ينفق عليه على أن

يكون ذلك ديناً على اللقيط ثم ان الملتقط سأل من القاضي أن يرد عليه كان القاضي بالخيار ان شاء رده عليه وان شاء لم يرد به \* رجل الملتقط لقيطاً  
جاء آخر وانتزعه منه فاخضعه الاول والثاني الى القاضي فان القاضي يدفعه الى الاول لان الاول أحق بمحفظه \* ولو كان الملتقط دفع  
اللقيط الى غيره باختياره لا يكون له أن يأخذه من الثاني لانه أبطل حق نفسه عن اختياره \* فلو أدرك اللقيط ووالى رجلاً جاز ولاؤه \* فان  
كان جنى حنابة فعقله من المال ثم والى رجلاً لا يصح ولاؤه \* ولا عليك الملتقط على اللقيط ذكره كان اللقيط أو أنى تصرف من بيع أو شراء  
أو ذكاح أو غيره وانما له ولاية الملتقط لا غير \* وليس له أن يحتسبه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامناً وللملتقط أن ينقل اللقيط حيث شاء  
\* ولو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله الا بنحوه لان اللقيط محكوم بالحرية تظاهراً ولو وجد الزجل لقيطاً معه  
مال كان المال للقيط \* وان وضعه القاضي في يد الملتقط وقال أنه نفي عليه من هذا المال جاز أمره (٢٩٧) وبصدق الملتقط في نفقة  
مثله وما استنرى الملتقط

### باب الرابع والعشرون في التحكيم

تفسيره تصير غيره ما كما فيكون الحكم فيما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيرهما  
بمنزلة المصلح كذا في محيط السرخسي \* يجب أن يعلم بأن التحكيم جائز وشرط جوازه أن يكون الحكم من  
أهل الشهادة وقت التحكيم وقت الحكم أيضاً حتى انما إذا لم يكن أهلاً للشهادة وقت التحكيم وصار أهلاً  
لشهادة وقت الحكم بأن كان الحكم عبداً فاعتق أو ذمياً فأسلم وحكم لا ينفذ حكمه وحكم هذا الحكم يفارق  
حكم القاضي المولى من حيث ان حكم هذا الحكم انما ينفذ في حق الخصمين ومن رضى بحكمه ولا يمتد الى  
من لم يرض بحكمه بخلاف القاضي المولى كذا في الملتقط \* ولا يجوز فتحكيم الكافر والعبد والذمي والمحدود  
في القذف والفاسق والعاصي والفاسق اذا حكم بحكمه \* يجب أن يجوز عندنا ولكل واحد من المحكمين أن يرجع ما لم  
يحكم عليه ما اذا حكم لزمهما كذا في الهداية \* ثم المراد من عدم جواز فتحكيم الذمي أن لو كان الذمي حكماً  
بين المسلمين أوالو كان الذمي حكماً فيما بين الذميين فإنه يجوز وذكر في المنسوخ وان حكم الذمي بين أهل  
الذمة جاز لانه أهل الشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراصهما عليه في حقهما كتقليد السلطان  
ايه وتقليد حكومة الذمي ليحكم بين أهل الذمة صحيح وتقليده بأن يحكم بين المسلمين باطل وكذلك التحكيم  
كذا في النهاية \* ويصح التحكيم فيما يملك كان فعل ذلك بأنفسهم او هو حقوق العباد ولا يصح فيما لا يملك كان  
فعل ذلك بأنفسهم او هو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعتاق والذكاح  
والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف وذكر ان الخصاف ولا يجوز حكم المحكم  
في حد أو قصاص وذكر في الاصل أنه يجوز التحكيم في القصاص وينفذ حكم المحكم في سائر المجتهدات  
نحو الكليات والطلاق والعتاق وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذا الفتوى كي لا يتجاسر العوام  
فيه ولا يجوز حكمه في دم انما لان العاقلة لم ترض به وحكم المحكم انما ينفذ على من رضى بحكمه وان  
قضى بالدية على القاتل لا يجوز لأن يكون القاتل أقر بالقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه \* حكم  
الذميين ذمياً ثم أسلم أحد الخصمين خرج من الحكومة فيما بينهما أراد به في الحكم على المسلم لا على الذمي  
حتى لو حكم للذمي على المسلم لا يجوز وان حكم للمسلم على الذمي يجوز نص عليه في مواضع أخر من  
المبسوط فإنه قال مسلم وذمي حكماً ذمياً جاز حكمه على الذمي دون المسلم وكذلك مسلم وذمي حكماً مسلماً  
وذمياً فان حكم للمسلم على الذمي جاز وان حكم للذمي على المسلم لا يجوز كما لو حكم عبداً او كافر على مسلم  
حكمه ما لان حكم العبد لا يجوز وفي الحر منفرد بالحكم وقد رضى بتحكيمهما فلا ينفرد أحدهما

بذلك المال من طعام أو كسوة  
كان جائزاً \* واذا مات اللقيط  
وترك مالا ولم يترك وارثاً  
فادعى رجل به بموته أنه  
ابنه لا يصدق الا بنحوه \*  
ولو أدرك اللقيط كافر افان  
كان الملتقط وجده في مصر  
من أمصار المسلمين فإنه  
يجبس ويجبر على الاسلام  
استحساناً \* واختلفوا في  
موضع القياس والاستحسان  
قال بعضهم القياس  
والاستحسان في قتله اذ لم  
يسلم في القياس يقتل وفي  
الاستحسان لا يقتل وقال  
بعضهم القياس والاستحسان  
في الجبر على الاسلام في  
القياس لا يجبر على الاسلام  
ويترك على الكفر بالجزية  
\* وفي الاستحسان يجبر على  
الاسلام ولا يترك على الكفر  
وهو الصحيح \* واذا مات  
اللقيط قبل أن يعقل ديناً  
من الاديان ان كان الملتقط  
وجده في مكان المسلمين

يصلى عليه كان الملتقط مسلماً أو ذمياً وان وجده في بيعة أو كنيسة أو في قرية ليس فيها الا مشرك لا يجبر على الاسلام مادام حياً \* وان مات  
قبل أن يعقل في رواية كتاب اللقيط لا يصلى عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواجد \* وهذا المسئلة على وجوه أربعة \* ان  
وجده مسلم في مكان المسلمين كالسجود وفحوه يكون مسلماً حكماً \* وان وجده كافر في مكان الكفرة كالبيعة والكنيسة يكون اللقيط كافراً  
حكماً \* وان وجده كافر في مكان المسلمين أو وجده مسلم في مكان الكفرة اختلفت الروايات في هذين الوجهين في رواية كتاب اللقيط يعتبر  
المكان ولا يعتبر الواجد وفي كتاب الدعوى من رواية أبي سلمة رحمه الله تعالى يعتبر الواجد \* وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب  
الاسلام أيهما كان لان الاسلام يعا ولا له عليه كالأوليين أو من أحد هما مسلم والاخر كافر يجعل مسلماً تعاليم \* وفي بعض الروايات  
يعتبر الزنى ان كان على اللقيط زنى الكفرة بان كان في عنقه صليب أو عليه ثوب ديباج تلبسه الكفرة أو كان مجزوز وسط الرأس يحكم

بكفره \* ولو وجد لقيطاً على دابة كانت الدابة اللقيط كالو وجد معه مال آخر \* وإذا وجد اللقيط في مكان الاسلام فادعى رجل من أهل الذمة أنه ابنه في القياس لا تصح دعواه الابنية \* وفي الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون الميراث \* وان ادعى مسلم أن اللقيط عبده فأقام البينة فانه يقضى له به وانما تقبل البينة على رقبه لان الملتقط خصم باعتبار اليد فكأن البينة قائمة على خصم \* وان أقام ذى بينة من أهل الذمة أنه ابنه ذكر في الكتاب أنه لا تجوز شهادتهم على المسلمين قبل أراد به إذا أقام الذي بينة من أهل الذمة أنه ابنه وأقام مسلم بينة من المسلمين أنه عبده فلا تقبل شهادة أهل الذمة في انطال بينة المسلم \* وقال بعضهم أراد به أن الذي إذا أقام بينة من أهل الذمة ابتداء أنه ابنه لا تقبل بينته لان الذي إذا ادعى النسب صرح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه يكون مسلماً احكاماً لا يطل الحكم بإسلامه بهذه البينة \* ولا يحكم بكفره بهذه (٣٩٨) البينة لان هذه شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل \* وان كان شهود الذي

به \* حكم ذمي بين مسلمين فأجاز له لم يجز كالحكم في الابتداء \* ذميان حكم ذمي فأسلم الحكم قبل الحكم فهو على حكمه مسلم وممن ترك الحكم حكم بينة ما حكمكم بينهم ثم قتل المرتد وألحق بدار الحرب لم يجز حكمه عليه ولو أسلم جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جاز بكل حال كذا في محيط السرخسي \* ويجوز أن يجعل بينهما امرأته في يجوز اذا حكم بينهما امرأته وأراد به فيما سوى الحد ودوال قصاص لما ذكرنا أن التحكيم ينشئ على الشهادة والمرأة تصلح شهادة فيما سوى الحدود والقصاص فتصلح حكماً ولا تصلح شهادة في الحدود والقصاص فلا تصلح حكماً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز التحكيم معلقاً بالخطأ ولا مضاعف إلى وقت المستقبل وقال محمد رحمه الله تعالى يصح وفي الفتاوى العتابة لا يصح وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* صورة التعليق اذا قال لا بعد اذا اعتقت فحكم بيننا أو قال لا رجل اذا أهل الهلال فحكم بيننا وصورة الاضافة اذا قال لا رجل جعلناك حكماً غداً أو قال رأس الشهر واذا اصطلح على حكم يحكم بينهما ما على أن يسأل فلا نألف فيه ثم يحكم بينهما ما جاز وكذا اذا اصطلح على حكم بينهما ما على أن يسأل الفقهاء ثم يحكم بينهما ما جاز فان سأل ذلك الفقيه في الفصل الاول وحكم بينهما ما جاز وهذا ظاهر واذا سأل فقهاء واحد في الفصل الثاني وحكم بقوله جاز أيضاً واذا اصطلح على حكم يحكم بينهما في يومه هذا أو مجلسه هذا فهو جائز وان مضى ذلك اليوم وقام عن مجلسه ذلك لا يبق حكماً واذا رفع حكم الحاكم المحكم الى القاضي المولى فالقاضي يتطرف في حكمه فان كان موافقاً رأيه نفذه وان كان مخالفاً رأيه أبطله وان كان يختلف فيه الفقهاء واذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم بينهما ولم يعلموا ولكنهما قد اخذتهما اليه وحكم بينهما ما جاز واذا اصطلح على غائب يحكم بينهما ما تقدم وحكم بينهما ما جاز كذا في المحيط \* واذا اصطلح على أن يحكم بينهما ما جاز أو فلان أو فلان فأيهم ما جاز واذا اتفق دما على أحدهما فقد عيناه للخصومة ولا يبق الا خرح حكماً كذا في الملتقط \* واذا اصطلح على أن يحكم بينهما ما أول من يدخل المسجد فذلك باطل ولو سافر الحكم أو مرض أو أغشى عليه ثم قدم من سفره أو برأ أو حكم جاز ولو عصى الحكم ثم ذهب العصى وحكم لم يجز ولو ارتد عن الاسلام والعباد بالله ثم أسلم وحكم لا يجوز ولو وجه الحكم القضاء على أحدهما برأيه أن الحكم قال لأحد الخصمين قامت الحجة بما ادعى عليك من الحق ثم ان الذي توجه عليه الحكم عزله ثم حكم عليه بعد ذلك لا ينفذ حكمه عليه واذا وكل أحد الخصمين الحكم بالخصومة وقبل الحكم أو كلاً خرج عن الحكومة ذكر في الاقضية بعض مشايخنا رجهم الله تعالى قالوا هذا الجواب انما يستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يستقيم على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومنهم من قال لا بل ماذا كررناها قول الكل واذا اشترى الحكم العبد

مسلمين يقضى له به ويصير تبعاً له في الدين \* ولو وجد اللقيط مسلم وذى فتننازعاً في كونه عند أحدهما يقضى به للمسلم لان ذلك أنفع للقيط \* ولو كان الصغير في يد مسلم ونصراني فبدعى المسلم أنه عبده وادعى الذي انه ابنه ادعى ذلك معاً فان الصغير يصير حراً وهو ابن النصراني فترج دعوى النصراني لان فيه اثبات الحرية ولا ترجع دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نصرانياً تبعاً للنصراني فالاسلام يكون في يده ولو جعل رقيقاً لا يمكنه تحصيل الحرية \* ولو ادعت امرأة اللقيط أنه ابنها قال لا يقبل قولها الا بشهادة القابلة أراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة أنه ابنها من الزوج وأنكر الزوج الولادة فان الولادة لا تثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها زوج

فقاتل في صغيره وانما لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين وان ادعى رجل اللقيط أنه ابنه يقبل قوله من غير بينة لان في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها الابنية \* ولو أقامت امرأة رجلاً وامرأتين على الولادة يثبت النسب منها لانها لو أقامت امرأة واحدة بأن شهدت القابلة أنها ولدت بثبت النسب منها \* وان ادعت امرأة أن ابنها فاقامت كل امرأة أم ولد له وهو ابنها فهو ابنها جميعاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى لا يكون ابن واحد منهما الا أن تقيم كل واحدة منهما رجلين أو رجلاً وامرأتين على الولادة فحينئذ يثبت النسب منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يثبت النسب من واحدة \* وان أقامت أحدهما رجلين والاخرى امرأتين يجعل ابناً للتي شهد لها رجلاً \* ولو ادعت امرأة أن اللقيط أنه ولدها وكل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حد بعينه أنها ولدت منه قال أبو حنيفة



رحمه الله تعالى بصبر ولد هما من الرجلين جميعا \* وقال لا يصبر ولد هما ولا ولد الرجلين \* ولو ادعى رجلان معا كل واحد منهما بقول هو ولى من جارية مشتركة بينهم ما ثبت نسبهما ويصبر ولد هما منهما ويرثه \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة نفر فبأن يولد فادعوه جميعا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه ثبت نسبهم جميعا \* وكذا إذا كانوا أربعة أو خمسة \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كانت بين رجلين بنت وفي أكثر من ذلك لا يثبت \* ولو أن لقيطا ادعى رجل أنه ابنه من زوجته وهي أمة فصدقه مولى الجارية ثبت النسب من الملقط الذى ادعاه فى قولهم \* واختلفوا أن هذا الولد هل يكون رقيقا لمولى الأمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير رقيقا لمولى الأمة وقال محمد رحمه الله تعالى هو حر \* ولو أن عبدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك إلا بقوله وقال مولاه كذبت بل هو عبدى فإن كان العبد محجورا كان القول قول المولى \* وإن كان مأذونا فى التجارة كان القول قول العبد لأن المأذون (٣٩٩) يدام معتبرا فى أكسابه \* إذا وجد

اللقيط فتمتلا فى مكان عند غير الملقط فإن القسامة والدية تكون على أهل ذلك المكان لبيت المال كالحرس إذا وجد قتيلا فى مكان \* رجل التقط لقيطاً ثم قتله هو أو غيره خطأ كانت دية على عاقلة القاتل لبيت المال وإن قتله عبداً فإن شاء الإمام قتل القاتل وإن شاء صاحبه على الدية فى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وليس له أن يعفو \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجب الدية فى مال القاتل \* والحربى إذا أسلم فى دار الحرب وخرج اليانثم قتل رجل عبداً كان على القاتل القصاص فى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان \* لقيط قذفه انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه \* ولو قذف انسان فى أمة لا يجب الحد على

الذى اختصما اليه فيه أو اشتراه ابنه أو أحد من لا تجوز شهادته له فقد خرج عن الحكومة كذا فى المحيط \* ولو أخبر المحكم بأقرار أحد الخصمين بأن يقول لأحدهما اعترف عندى لهذا بكذا أو بعدالة الشهود مثل أن يقول قامت عندى عليك بينة لهذا بكذا فعدتوا عندى وقد أرتك ذلك وحكت به لهذا عليك فانكر المقضى عليه أن يكون أقر عنده بشئ أو قامت عليه بينة بشئ لم يلتفت الى قوله ومضى القضاء ونفذ وإن أخبر المحكم مثل أن يقول كنت حكمت عليك لهذا بكذا لم يصدق كذا فى العناية \* ولو حكما رجلين لا بد من اجتماعهما حتى لو حكما أحدهما دون الآخر فإن ذلك لا يجوز ولا يصدق أن على ذلك الحكم بعد القيام من مجلس الحكومة حتى يشهد على ذلك غيره كما سائر الرعايا بعد القيام من مجلس الحكومة فلا تقبل شهادتهم على قول بأشراء كذا فى المبسوط كذا فى النهاية \* حكما (١) رجلا فأجاز القاضى حكمه قبل أن يحكم ثم حكم بخلاف رأى القاضى لم يجز حكما رجلا ففضى لأحدهما ثم حكما آخر فنقض حكم الأول أن كان جائزا عنده وإن كان جورا أبطله \* حكما رجلا فخكم ثم حكما آخر فخكم بينهما بسوى ذلك ولا يعلم بالأول ثم رفع إلى القاضى فإنه ينفذ حكم الموافق رأيه \* حكما رجلا ما دام فى مجلسه فقامت بينة فحكم بحكمته فالحكم صدق مادام فى مجلسه ولا يصدق بعده \* أقام أحدهما البينة على الحكم أنه حكم له وأنه يجحد تقبل بينته ولو شهد الحكم أنه قضى بالبينة لفلان على فلان جاز كما يجوز من القاضى \* شهد شاهدان أن الحكم قضى لفلان على فلان بالف وشهد آخر أن الحكم أبرأه من الألف المدعى والخصم غائب أو حاضر يقرأ وينكر يقضى بالبراءة \* ولو كانت الخصومة فى دار فشهد شاهدان أن الحكم قد قضى بها لهذا وشهد آخر أن لا \* خرج عن الدار فى أيديهم ما يقضى بينهما وإن كانت الدار فى يدي أحدهما يقضى له وإن كانت فى يدي أجنبي لم يرض بحكمه ترك فى يده كذا فى محيط السرخسى \* ولو كانت الخصومة بينهما فى ألف درهم وأقام المدعى بينة أن الحكم قضى على المدعى عليه بالألف الذى ادعاه يوم السبت وأقام المدعى عليه بينة أن المدعى عليه أخرجه عن الحكومة قبل ذلك فخكمه باطل \* قال ولو كان المدعى أقام البينة أن الحكم قضى له بالمال يوم الجمعة وأقام المدعى عليه بينة أن الحكم أبرأه عن المال يوم السبت أو كان المدعى عليه أقام بينة أن الحكم أبرأه عن المال يوم الجمعة وأقام المدعى بينة أن الحكم قضى له بالمال يوم السبت فإن القضاء الأول نافذ والقضاء الثانى باطل \* ولا يجوز كتاب (١) قوله حكما رجلا فأجاز القاضى الخ سياق هذا الفرع عن المحيط وأنه مقيد بما إذا لم يكن القاضى مأذونا بالاستخلاف اهـ بجزاوى

القائض فاللقيط فى وجوب حد القذف والقصاص كغيره من الأحرار \* إذا أدرك اللقيط فأقرأه عبداً فلان صح إقراره فيصير عبداً للقر له وهذا إذا قرى بذلك قبل أن يتأكد حرمته بالقضاء أما بعد قضاء القاضى بما يؤكده الحزبة بأن قضى القاضى عليه بمجد كمال أو بالقصاص فى الطرف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح إقراره بالرق قبل ذلك فأحكمه بعد ذلك فى الجنائيات والحدود والقصاص أحكام العبد \* ولو كان اللقيط امرأة فأقرت بالرق لرجل فصدقه بذلك الرجل كانت أمة له إلا أنها إذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها فى إبطال النكاح \* بخلاف ما لو أقرت أنها أمة أى الزوج وصدقه بالزوج فإنه يثبت النسب ويبطل النكاح لأن الاختبة تنافى النكاح ابتداء وبقاء والرق لا ينافى فإن أعتقها المقر له وهى تحت زوج لم يكن لها خيار العتق \* ولو كان الزوج طلقها واحدة فأقرت بالرق يصير طلاقها ثنتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلاق واحدة \* ولو كان طلقها اثنتين ثم أقرت بالرق كان له أن يراجعها وكذلك فى حكم العدة إذا أقرت بالرق

بعد ما مضت حيثتان كان له أن يرجعهما في الحيفة الثالثة \* وإذا أدرك اللقيط فتزوج امرأته ثم أقر أنه عبد فلان ولا امرأته عليه صدق  
فصدقهما لازم ولا يصدق على إبطاله وكذا لو استدان ديناً أو بايع انساناً أو كفل بكفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبداً  
أو دبره أو أعنته ثم أقر أنه عبد فلان لا يصدق على إبطال شيء من ذلك والله أعلم بالصواب كتاب الحظر والاباحة وما يكره وما لا يكره  
وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة رجل اشترى بالدرهم المصوبة طعاماً لم يصف الشراء إلى الغصب ولكنه نقد الثمن منها حله  
أن يأكله ويؤكل غيره وإن أضاف الشراء إلى الدرهم للمصوبة ونقد الثمن منها يكره له أن يأكل ويؤكل غيره \* وعن شداد رحمه الله تعالى  
أنه سئل عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن اشترى بالغصب ودفع غيره واشترى بغير الغصب ونقد الثمن من الغصب قال لا يصدق  
بشيء إلا أن يشتري بالغصب ويدفع (٤٠٠) الغصب \* ولو اشترى بالدرهم التي كانت ودبعة عنده ورجع بها قال نصير رحمه الله تعالى

الحكم إلى القاضي وكذلك لا يجوز كتاب القاضي إلى حكم حكمه رجلان بشهادة شهود شهدوا عنده  
كذا في المحيط \* ولا يحكم الحكم بكتاب القاضي إلى قاض لأنه لم يكتب إليه إلا إذا رضى الخصمان أن  
ينفذ الحكم القضاء بينهم فيجوز ابتداء لانهم رضيا بحكمه كذا في محيط السرخسي \* وإذا رد الحكم  
شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة ثم شهدوا ذلك الشهود عند قاض آخر أو عند حاكم آخر فانه يسأل عنهم  
فإن عدلوا أجازهم وإن جرحوا ردتهم بخلاف ما ورد في القاضي المولى شهادتهم وإذا اصطلمها على حكم بحكم  
بينهما وأجاز القاضي حكومته قبل أن يحكم بينهما فهذه الأجازة من القاضي لغو حتى لو حكم الحكم  
بخلاف رأى القاضي للقاضي أن يطله قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا الجواب صحيح  
فما إذا لم يكن القاضي ما ذونافي الاستخلاف وأما إذا كان ما ذونافي الاستخلاف فيجب أن يجوز أجازته  
وتجعل أجازة القاضي بمنزلة استخلافه إياه في الحكم بينهما فلا يكون له أن يطل حكمه بعد ذلك كذا في  
المحيط \* وليس للحكم أن يفرض التصكيم إلى غيره لأن الخصمين لم رضيا بتحكيمه غيره فان فوض وحكم  
الثاني بغير رضاهما وأجاز الحكم الأول لم يجوز إلا أن يجيز الخصمان ومن مشايخنا من قال بأن قوله فان  
أجاز الحكم الأول لا يجوز زعم لا يكاد يصح فانه كالموكيل الأول إذا أجاز بيع الوكيل الثاني جازو كالقاضي  
إذا لم يؤذن له في الاستخلاف إذا أجاز حكم خليفته جاز وكذا في السير إذا نزل قوم على حكم رجل حكم  
غيره بغير رضاهم لم يجوز ولو أجاز الأول حكمه جاز وتأويل قوله ان أجازته باطله أي أجازته بتحكيمه  
وتفويضه إلى الثاني باطله لأن الأذن منه بالتصكيم في الاستدعاء لا يصح فكذا في الانتهاء فأما أجازته حكم  
الثاني فتجوز كانه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح بالعبارة فلا يصح منه  
تنفيذ الحكم عليه ما بعبارة غيره بخلاف أجازة الوكيل الأول يبيع الثاني لأن البيع ينفذ بدون العبارة  
بالتعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور رأي الوكيل عند البيع لا عبارة فإذا أجاز يبيع الثاني فقد حضر  
رأيه ذلك العقد فصح وبخلاف أجازة القاضي حكم خليفته لأن القاضي يملك القضاء بما قضى خليفته من  
غير رضا الخصمين فلا يملك أيضاً أجازة قضاء الغير عليهم أمن غير رضاهما كذا في محيط السرخسي \* وإذا  
حكم رجل بين رجلين ولم يكونا حكماء فقال لا بعد حكمه رضينا بحكمه وأجزاه عليه فهو جاز وإذا اصطلم  
رجلان على أن يبعث كل واحد منهما حاكماً من أهله فهو جاز وإذا قضى أحدهما على أحد الخصمين  
وقضى الآخر على خصمه لا يجوز إذا حلف أحد الخصمين ونكل عن اليمين وقضى عليه فقال القاضي عليه  
لا أجيز حكمه على وأحلف حكمه عليه ماض ولو كان المدعي من الابتداء أقام البينة على دعواه وعدلوا  
وحكم الحاكم بينهما على المدعي عليه جاز فان أنكر القاضي عليه الحكم وأنكر التصكيم وأدعى المدعي  
أقوله فلا يملك أيضاً كذا في جميع نسخ العالمين بقرينة الصواب حذف لا النافية كما ينظر لمن تأمل أجمروا

ان أضاف الشراء إلى الوديعة  
ونقد الثمن منها يصدق  
بالرجح في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى وان  
لم يصف الشراء إلى الوديعة  
ودفع الثمن من الوديعة أو  
أضاف الشراء إلى الوديعة  
ونقد غيره لا يصدق بالرجح  
في قولهم \* قالوا لا بأس  
للقاضي أن يقبل الصلة من  
والى البلدة التي هو عليها  
قلده هذا الوالى أو غيره  
\* رجل دخل على سلطان  
فقدم إليه شيء من المأكولات  
قالوا ان كل منها لا بأس  
به اشتراه بالثمن أو لم يشتري  
الآن هذا الرجل ان كان يعلم  
أنه غصب بعينه فانه لا يجز  
له أن يأكل من ذلك \* أما  
الذى اشتراه بالثمن اذا لم يكن  
الشراء مضافاً إلى الغصب  
فظاهر وأما الذى اشتراه  
بالثمن وأضاف العقد إليه  
فالعقد لم يقع على الثمن  
المشار إليه فلا يمكن الخبث  
في المبيع \* وأما اذا أضاف

الشراء إلى الغصب الآن الرجل اذا لم يعلم أن الذى قدم إليه من الغصب بعينه فلانه لم يعلم بالحرمه \* والاصل ذلك  
في الاشياء الاباحه \* وان علم أنه مغصوب بعينه لا يجز أن يأكل لأنه علم بالحرمه \* ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ينبغي أن لا يأكل من  
طعام الوالى ليكون تسرياً على الغاصب \* قال الناطقي رحمه الله تعالى اذا أهدي الرجل إلى انسان أو أضافه ان كان غالب مال المهدي من  
الحرام ينبغي له أن لا يقبل الهدية ولا يأكل من طعامه ما لم يجبر أنه حلال ورنه واستقرضه من غيره \* وان كان غالب مال المهدي من  
الحلال لا بأس بان يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عنده أنه حرام لان أموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب \* وإذا مات عامل من  
عمال السلطان وأوصى أن يعطى الخطة للفقراء قالوا ان كان ما أخذ من الناس محتطاً بما له لا بأس به وان كان غير محتط لا يجوز للفقراء  
أن يأخذوا اذا علموا أنه مال الغير \* فان كان ذلك الغير معلوماً رده عليه وان لم يعلم إلا أخذاً من ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يتبين

أنه حرام \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلطاً به على قول أبي يوسف ومحمد - درجتهما الله تعالى هو على ملك صاحبه لا يجوز أخذه الا برده على صاحبه \* وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الملك بالخلط ويكون للآخر ان أخذ اذا كان في بقية مال الميت وفاء بقدر ما يؤدى به حق الخصم \* مسلم دعاء نصراني الى داره ضيفاً وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من التجارة قال بعضهم يحل له أن يذهب الى ضيافة النصراني لان هذا نوع من البراءة ليس بجرام بل هو من ذنوب \* وقال بعضهم اذا دعاه المجوسي أو النصراني الى طعامه بكرة للمسلم أن يأكل وإن قال اشترت اللحم من السوق لان المجوسي يبيع المتخففة والموقوفة والنصراني لا ذبيحة له \* وانما يأكل كل هو ذبيحة المسلم أو يفتق \* وان كان الداعي الى الطعام يهودياً فلا بأس للمسلم أن يأكل طعامه لان اليهودى لا يأكل الا من ذبيحة اليهودى أو المسلم \* رجل مات وكسبه كان من بيع الباذق قالوا ان تورع الورثة عن (٤٠١) أخذ ذلك المال كان أولى فلن عرفوا

أربابها ردوها على أربابها لانه لا يخلو عن تورع خبث وان لم يعرفوا أربابها تصدقوا بها لان هذا مال حصل بسبب خبث فكان سبيله التصديق اذا عجز عن الرد الى صاحبه \* وكذلك الحكم فيما أخذ رشوة أو ظلم ان تورع الورثة عن ذلك كان أولى \* وأما الذي يأخذه المغني والقوال والناتجة قالوا حكم ذلك يكون أخيراً لان صاحب المال أعطاه عن اختياره بغير عقد \* وأما الذي أخذ المعلم قالوا لا بأس للمسلم أن يأخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذا الزمان \* وحكى عن أبي الليث الحفاظ رحمه الله تعالى قال كنت أفتى بثلاثة أشياء فرجعت عنها كنت أفتى أن لا يحل للمسلم أن يأخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت أفتى أن لا ينبغي للمعلم أن يدخل على السلطان وكنت أفتى أن لا ينبغي لصاحب العلم أن

ذلك كان للذي أن يحلفه فان نكل لم تتم دعوى صاحبه وان كان المذمى أقام بينة على ما ادعى من التحكيم والحكم ينظر ان كان الشهود الذين شهدوا على التحكيم غير الذين جرى الحكم بشهادتهم قبلت شهادتهم وان كانوا هم الذين جرى الحكم بشهادتهم لا تقبل شهادتهم وفي الزيادة اذا رفع حكم الحكم في الجتهادات الى قاض وهو يرى خلاف ما حكم فله مع ذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى تحكيم الحكم أيضاً فالقاضي الثاني لا يرد كذا في المحيط \* لو أن رجلاً ادعى على رجل بألف درهم ونازعه في ذلك فادعى أن فلاناً الغائب ضمه له عن هذا الرجل فحكما بينهما رجلاً والكفيل غائب فقام المذمى شاهدين على المال وعلى الكفالة بأمره أو بغير أمره فحكم المحكم بالمال على المذمى عليه وبالكفالة عنه فحكمه جائز على المال المذمى به لانه رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصح التحكيم في حقه مادون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل والمكفول عنه غائب فتراضى الطالب والكفيل والكفالة بذلك بأمر المطالب أو بغير أمره فحكم المحكم بذلك كان حكمه جائز على الكفيل دون المكفول عنه كذا في البحر الرائق \* واذا حكم رجلان بينهما فاقضى لاحدهما على صاحبه باجتهاده ثم رجع عن قضائه وقضى للاخر فان القضاء الاول ماض والقضاء الثاني باطل واذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم بينهما فاقام أحدهما البينة عند قاض أن الحكم قضى له على صاحبه هذا والمذمى عليه يجهل أو يقر فانه يقبل بينته واذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم فيما بينهما فاقضى لاحدهما على صاحبه في بعض الدعاوى الذي حكى في ذلك ثم رجع القاضى عليه عن تحكيم هذا الحكم فيما بيني وبينهما من الدعاوى فان القضاء الاول نافذ وما يقضى بعد ذلك لا ينفذ واذا اصطلح الخصمان على حكم بينهما فاقام المذمى شاهدين عنده أن له على هذا الرجل وعلى كفيه الغائب فلان ألف درهم فقال المذمى عليه الشاهدان عبدان فانه يسمع طعن المشهود عليه وان أقام الشاهدان عليه بينة أن مولاهما قد كان أعنفهما وعدلت بينة العتق فالحكم يقضى بعنفه ما في حق المشهود عليه ويقضى بالمال عليه ولا يقضى به على الكفيل ولا يثبت العتق في حق المولى يحكم الحكم وان كان حصل هذان القاضي المولى يثبت العتق في حق المولى ويثبت المال على الكفيل فان جاءه مولى العبدان وأتكر العتق وقدمه ما الى القاضي فان شهد هذان الشاهدان الاذان شهدا بعنفهما عند الحكم وقضى القاضي بشهادتهما فشهدا بآثمة وان لم تكن لهما بينة على العتق وقضى القاضي برفعهما للمولى أبطل حكم الحكم \* قال ولو ادعى رجل قبل رجلين أنهم ما غصباه ثوباً أو شيئاً من الكبلى أو الورني فغاب أحدهما ورضى الحاضر والمذمى عليه يحكم بحكم بينهما فاقام المذمى بينة على حقه علمه ما فانه يلزم الحاضر نصفه ولا يلزم الغائب منه شيء \* وكذلك على هذا اذا ادعى رجل على ميت ديناً ورثته غيب الا واحداً

(٥١ - فتاوى ثالث) يخرج الى القرى فيذكرهم ليعملوا له شيئاً فرجعت عن ذلك كله واذا أهدى أبو الصبي الى معلم الصبي أو الى مؤدب شيئاً في الاعيان لم يسأل ولم يلج عليه لا بأس به بل هو مستحب لانه بر وان طلب ذلك قالوا في زمانه أن يطلب أجر مثله \* والرجل اذا كان مطر بامغيثان أعطى بغير شرط قالوا يباح له ذلك وان كان يأخذ على شرط رد المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه يتصدق به \* وعن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه قال اذا أكل من الغصص عن أي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يأكل حلالاً لانه استهلكه بالمضغ فيصير ملكاً له قبل الاتلاع \* قال رضى الله عنه وينبغي أن لا يؤخذ بهذا حتى لا يجاسر الغاصب والظلمة الى أكل أموال الناس وفيه ترك قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً وهذا يخالف ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح من المغصوب على أضعاف قيمته بعد الاستهلاك جازعده \* قال انه بر رحمه الله تعالى

المكروه الى الحلال أقرب به قال خازن بن يوب رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى المكروه والشبهة الى الحرام أقرب وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل غصب لحافا فطبخه أو حنطة فطبخها قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يحمل له أكله وعليه الضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وهذا ظاهر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا غصب حنطة فطبخها أو لحافا فطبخه يقطع حق المالك ويصير ملكا للغاصب \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أكله حرام قيل أن يرضى صاحبها \* من لا يحمل له أخذ الصدقة قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى الأفضل له أن لا يقبل جائزة السلطان فإن كان للسلطان مال ورثه عن أبيائه يجوز أخذ جائزته فقيل له لو أن فقيرا أخذ جائزة السلطان مع علمه أن السلطان يأخذها غصبا يحمل له ذلك قال أن كان السلطان خاطا الدراهم بعضها به بعض فإنه لا بأس (٤٠٣) به وإن دفع عين الغصب من غير خلط لم يجز أخذه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى

هذا الجواب يستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده إذا غصب الدراهم من قوم وخلط بعضها ببعض يملكها الغاصب \* أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه لا يملكها الغاصب ويكفون على ملك صاحبها \* وسئل على الرازي عن بيت المال هل للأغنياء فيه نصيب قال لا الآن يكون عاملا أو قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الأفقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن \* رجل اتخذ أرض الحور مزاعة من متصرفها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى نصيب الأكرية يطيب لهم إذا أخذوا الأرض مزاعة أو استأجروها فإن كان الحور كروما وأشجارا أن كان يعرف أربابها الأيطيب للأكرية وإن لم يعرف أربابها طاب لهم لأن تدبيره

فاصل هذا الوارث مع المذمى على حكم يحكم بينهم ما قام المذمى بينة على الميت بحقه وحكم الحاكم بذلك لا يظهر حكمه في حق الغيب غير أن في مسألة الورثة يقضى على الحاضر بجميع الدين ويستوفى ذلك مما في يده وفي مسألة الغصب يقضى على الحاضر بالنصف \* وإذا اشترى من آخر عبدا وقبضه وقد أثنى ثم طعن بغيب واصطلحا على حكم فقضى بالرد على البائع فهو جائز فإن أراد البائع أن يخاصم بابعه في ذلك العيب لا يجوز ولو اصطحا بوجبه على حكم هذا المحكم المشتري الثاني والمشتري الأول والبائع الأول ورقه والعبد على البائع الثاني فإذا أراد البائع الثاني أن يرد على البائع الأول ليس له ذلك قياسا وله ذلك استحسانا وجه القياس أن البائع الأول ليس يخصم للحال إلا خصوصية معه في العيب قبل الرد على البائع الثاني فلا يصح تحكيمه معني في العيب قبل الرد على البائع الثاني فصار وجود هذا التحكيم والعدم بمنزلة ولو نقض البائع الأول المحكومة بعد مارد العبد على الثاني قبل أن يرد عليه صح النقض وإذا صح العزل لا يملك المحكم رد العبد على البائع الأول بعد ذلك وإن خاصم البائع الثاني البائع الأول بعد ذلك بسبب هذا العيب عند قاض من القضاة فالقياس أن لا يرد القاضى على البائع الأول وفي الاستحسان يرد \* ولو أن رجلا باع سلعة رجل بأمره فطعن المشتري بغيب فكبا بينه أحكام برضا الآخر فرددها الحكم على البائع بسبب ذلك العيب باقرار البائع أو بنكوله أو بينة قامت فإن كان الردي بالينة أو بنكول الوكيل فله أن يرد على الموكل وإن كان الردي باقراره بالعيب وذلك عيب لا يحدث مثله رده على الموكل أيضا فإن كان يحدث مثله لم يرد على الموكل حتى يقيم البينة أن هذا العيب كان عند الموكل وإن كانت المحكومة بغير رضا الآخر لم يلزم الآخر من ذلك شيء إلا بينة أو كان عيبا لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل اشترى عبدا لرجل بأمره فطعن المشتري بغيب به وحكاهما بينه حار جلا برضا الآخر ورده بينة أو باقراره أو بنكول كان ذلك جائزا على الآخر وهذا ظاهر ولو كان التحكيم بغير رضا الآخر ورده بعض ما ذكرنا فكذلك الجواب وكان الردي جائزا على الآخر كذا في المحيط \* في التيممة وسئل على أن أجدهن وصي الصغير وعن غريم أبي الصغير إذا حكر رجلا فقام الغريم على وصي الصغير بينة عنده هل الحكم أن يحكم على وصي الصغير بتلك البينة أم يكون للقاضي خاصة فقال ليس له أن يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير وسئل عنها أبو حامد فقال لا وسئل عنها حماد الوبري فقال إن كان في حكم الحاكم نظر للصبي ينبغي أن يجوز وينفذ حكمه فيكون بمنزلة صلح الوصي كذا في التتارخانية \*

### باب الخامس والعشرون في إثبات الوكالة والوراثة في إثبات الدين

قال ولو ادعى رجل أن رجلا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه وأخصومة فيه وجاب بالينة على

الأرض التي لا يعرف مالها يكون إلى السلطان ويكون بمنزلة أرض الموات وينبغي للسلطان أن يتصدق بنصف الخارج الوصالة على الساكن فإن لم يفعل ذلك يكون آثما وأما نصيب الأكرية يطيب لهم ويطيب لمن يأكل من ذلك برضاهم وإن كان لا يتخذ ذلك عن نوع شبهة إلا أنهم قالوا ليس زمانا زمان الشبهات ففي المسلم أن يتق الحرام المعائن \* أمر آخر زوجها في أرض الحور وأوله مال يأخذ من قبل السلطان وهي تقول لا أفع - دمعل في أرض الحور قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى إن أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى لها طعاما أو كسوة من مال ليس أصله بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والشراب ويكون الأثم على الزوج \* وأرض الحور أرض لا يقدر صاحبها على زراعتها أو أداؤها جها فنفذها إلى الإمام لتكون منفعة المسلمين مقام الخراج وتكون الأرض ملكا لصاحبها \* شجرة في مقبرة قالوا إن كانت نابتة في الأرض قبل أن يجعلها مقبرة فمالك الأرض يكون أحق بها يصنع

بهم اماشاء وان كانت الارض مواتا لا مالاً لها جعلها أهل تلك الجهة أو القرية مقبرة فان الشجرة وموضعهما من الارض على ما كان حكمها في القديم \* وان نبتت الشجرة بعدما جعلت مقبرة فان كان الغارس معها لو ما كانت له وينبغي أن يتصدق بثمرها \* وان كانت الشجرة نبتت بنفسها فحكمها يكون للقاضي ان رأى قلعها وانفاقها على المقبرة فعل \* رجل وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغت عشرة اوصارها اقيمة قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان وجدها في موضع واحد في اقطه \* وان وجدها في مواضع متفرقة حل له ذلك كمن جمع نواة من أمان كن متفرقة فصارت اقيمة فانها تطيب له وقد مرّت المسئلة في اللقطة \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعندى ان وجد الجوزات في موضع واحد أو في مواضع فهي كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا \* بخلاف النواة لان النواة ترمى فتصير باحة بالرى والجوز لا يرى الا اذا وجدها تحت أشجار الجوز بلقطة كالسنابل اذا بقيت في أرض \* وعن محمد بن سلة رحمه الله تعالى شجرة (٤٠٣) مثمرة في أرض رجل وأغصانها

خارجة الى الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق قال قد وسع في هذا من العلماء السلف من لا يشك في زهدهم وعلمهم فلا يخالفهم \* ويكره أكل الطين لان ذلك يضره فيصير قاتلا لنفسه \* امرأة تأكل القنيت وأشياء ذلك لاجل السمن قال أبو مطيع البلخي لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع ويكره الاكل فوق الشبع وكذا الرجل اذا أكل مقدار حاجته لمصلحة يئنه لا بأس به اذا لم يأكل فوق الشبع \* ويكره ألبان الاثن للرريض وغيره وكذلك الحومها \* وكذا التداوى بكل حرام لقوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم \* وان أدخل مرارة في أصبعه للتداوى قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كره ذلك \* وعن أبي يوسف رحمه الله

الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الموكل قبله حق وأراد أن يثبت الوكالة فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما \* قال وان أحضر رجلا فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك مقرر أو جاحده فان القاضي يسمع من شهود الوكيل على الوكالة وينقله الوكالة \* قال فان أحضر غريبا آخر يدعى عليه حقا للموكل لم ينجح الى إعادة البينة على الوكالة ويحكم القاضي بالوكالة على كل خصم يحضر ويدعى قبله حقا للموكل \* قال ولو كان وكاه وكالة بطاب كل حق له قبل انسان بعينه لا يسمع القاضي من شهوده على الوكالة الا بمحض من ذلك الرجل ولو كان وكاه بطلب كل حق له قبل انسان بعينه ثم حضر وأقام البينة قبل انسان بعينه ثم حضر وأقام البينة على الوكالة ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا فانه يحتاج الى اقامة البينة على الوكالة مرة أخرى بخلاف الفصل الاول \* قال ولو أن الموكل حضر ليوكل عند القاضي هذا الوكيل فقال وكت هذا الوكيل بطلب كل حق لي بالكوفة وبالحصومة في ذلك وليس معهما أحد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل ويعلم أنه فلان بن فلان القلا في قبل القاضي وكالته وانفذ الوكيل فان أحضر الوكيل أحد يدعى عليه للموكل وقد غاب الموكل كان الوكيل خصمه قال فان كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة كذا في أدب القاضي للخصاف \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وادعى أن عليه ألف درهم باسم فلان بن فلان القلا في وأن هذا المال لي وان فلانا الذي باسمه المال أقر أن هذا المال لي وأن اسمه عارية في ذلك وأنه قد وكاني بقبض ذلك منه وبالحصومة فيه فالقاضي يسأل المدعى عليه عن هذه الدعوى فان أقر بجميع ذلك أمره القاضي بدفع المال الى المدعى وهذا الماعرف أن الدينون تقضى من مال المدبون فاقره منه بذلك تصرف منه على نفسه وفي ماله فينفذ فقد شرط الخصاف رحمه الله تعالى أن يدعى أن فلانا الذي باسمه المال وكاني بقبض المال وجعل هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ذلك ليس بشرط بل اذا أقر أن المال الذي عليه باسم فلان ملك هذا المدعى أمره بالدفع اليه ثم اذا أقر المدعى عليه بجميع ذلك وأمره القاضي بدفع المال الى المدعى لا يكون هذا قضاء على الغائب حتى اذا جاء الغائب وأنكر التوكيل كان له أن يأخذ ماله من المدعى عليه وان جحد المدعى عليه الدعوى كما هو قال المدعى للقاضي حلفه على فالقاضي يقول للمدعى ألا تبينة على ما ادعت من اقرار الرجل بالمال لك ومن توكله اياك بقبض ذلك المال ثم شرط في الكتاب أن يقيم المدعى بينة على اقرار ذلك الرجل بالمال وعلى توكله اياه بالقبض واقامة البينة على المال ليست بشرط اثبت حق الحصومة وانما الشرط واقامة البينة على الوكالة فيطلب القاضي منه البينة على الوكالة وبعد هذا فالمسئلة على وجهين ان أقام بينة على الوكالة ثبت كونه

تعالى انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحمه للتداوى \* وبقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* ويجوز الحقة للتداوى للمرأة وغيرها وكذا الحقة لاجل الهزال لان الهزال اذا خش يقضى الى السل \* ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل للعقنة ذكره شمس الأئمة الدر خسي رحمه الله تعالى وعن ابن مقاتل رحمه الله تعالى البطنة بطنتان احدهما أن ينوي به الرجل السمن وعظم البطن فذلك مكروه أما من رزق بطناء طعما كان ذلك خلقه له من غير أن يتعمده السمن فلا شيء عليه \* واذا أكل الرجل أكثر من حاجته ليتقيا قال الحسن رحمه الله تعالى لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل ألوانا من الطعام ويكثر ثم ينفقها ويضعه ذلك \* رجل استطلق بطنه أو رمدت عينه فلم يعالج حتى أضغفه ذلك ومات منه قالوا لا اثم عليه \* ولو أنه جاع ولم يأكل وهو قادر على الأكل كان آثما وفرض عليه أن يأكل مقدار قوته \* ولو أن رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم

فأخبره فلم يذله حتى مات لا يكون آمناً لأنه لم يتفق أن يشفاه فيه رجل رجل جراحه قالوا كرمه أن يعالجه به ظم الانسان واخترير لانه يحرم الانتفاع \* ولو وضع العجين على الجروح ان عرف به الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء \* والذي عرف فلا يرة أدمه فأراد أن يكتب بدمه على جبهته شيأ من القرآن قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى يجوز قيل لو كتب بالبول قال لو كان فيه شفاء لا بأس به \* قيل لو كتب على جلده ميتة قال ان كان فيه شفاء جاز \* وعن أبي نصر بن سلام رحمه الله تعالى معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فأما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال الأتري أن العطشان يحمل له شرب الخمر حال الاضطراب \* الحدي اذارى بلن الاتان قال ابن المبارك رحمه الله تعالى يكره أكله \* قال وأخبرني رجل عن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال اذا ربي الحدي بلن الخنزير لا بأس به قال معناه اذا (٤٠٤) اعتلف أيا ما بعد ذلك كالحلاله \* رجل أجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس كل

يوم بمخسة دراهم ويعطى عمل آخر كل يوم درهم قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي أن يؤجر نفسه منهم انما عليه أن يطلب الرزق من موضع آخر \* وكذا لو أجز نفسه منهم لعصر العنب للخرمران النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر \* وكذا الاسكاف أو الخطاط اذا استؤجر على خياطة ثمن من رزق الفساق ويعطى له في ذلك كثير أجز لا يستحب له أن يعمل لانه اعانة على المعصية \* ويكره للجنب رجلاً كان أو امرأة أن يأكل طعاماً أو يشرب شرباً قبل غسل القدم واليدين ولا يكره ذلك للعائض \* والمستحب تطهير القدم في جميع المواضع \* المستقروض اذا أهدى الى المقرض شيئاً ذكر في الكتاب أنه لا بأس بقبول هديته لان هدم منفعة لم تكن مشروطة في القرض وان تورع ولم يقبل كان

خصماً في طلب القاضى منه البيعة على المال على نحو ما ادعى فان أقام البيعة أخذ المال منه ويتعدى هذا القضاء الى الغائب حتى لو جاء الغائب وأنكر التوكيل لا يكون له أن يأخذ المال من المدعى عليه وان لم يكن للمدعى بيعة على المال وأراد استخلاف المدعى عليه حلفه القاضي بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان ولا شيئاً منه هذا اذا أقام المدعى بيعة على الوكالة وان لم تكن للمدعى بيعة على الوكالة فقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم أن فلان الذي باسمه المال قد وكاني قبض هذا المال فاستخلفه على ذلك فالحق في استخلفه بالله ما تعلم أن فلان بن فلان الفلاني وكل هذا قبض المال على ما ادعى هكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي وأضاف هذا الجواب الى أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا هذا الجواب على قول الكل إلا أن الخصاص خص قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بالذكر لانه لم يحفظ قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان قوله بخلاف قوله ما والى هذا مال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يحلف المدعى عليه والى هذا مال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى \* ثم اذا حلفه ما على الاتفاق أو على الاختلاف ان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرراً بالوكالة فيقضى القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل القاضي عن المال فان أقر بالمال على الوجه الذي ادعى أمره بالتسليم وان أنكر المال صار خصماً للمدعى في حق استخلافه على المال وأخذ المال ولا يصير خصماً له في حق اثبات المال عليه بالبيعة حتى لو أراد المدعى أن يقم عليه البيعة بالمال فالحق لا يسمع بيئته وكذلك لو كان المدعى عليه أقر بالوكالة من الابتداء صريحاً إلا أنه أنكر المال صار خصماً للمدعى في حق الاستخلاف وأخذ المال في حق اثبات المال عليه بالبيعة ونظير هذا ما قال أصحابنا رحمه الله تعالى في رجل ادعى أن فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حقه قبل هذا وأن له عليه ألف درهم فأقر المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال فقال المدعى أنا أقم البيعة بان هذا المال عليه لم يكن خصماً له في ذلك ولكن يكون خصماً في حق استخلافه وفي حق أخذ المال منه ان أقر بالمال وان كان المدعى عليه أقر بالمال وجدوا بالوكالة فالحق يسأل من المدعى بيعة على الوكالة فان أقام ثبتت الوكالة بالبيعة وصار خصماً مطلقاً وان لم تكن له بيعة وأراد استخلاف المدعى عليه على الوكالة حلفه وهو على الاختلاف الذي قلنا فان حلف فقد انتهى الامر وان نكل ثبتت الوكالة ولكن في حق أخذ المال منه لا في حق القضاء على الغائب \* قال ولو أن رجلاً جاء الى القاضي وأحضر معه رجلاً آخر فادعى أنه وكيل فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له على هذا والخصومة فيه وبقبض العين التي له يده هذا اودبعة

أفضل قالوا انما يتورع اذا علم انه أهدى لاجل الدين أو أشكل عليه أنه أهدى لاجل الدين فان تورع كان أفضل \* أما وصدقه اذا علم أنه أهدى لاجل الدين فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا يمنع عن القبول \* والسبب الظاهر القائم مقام العلم أن يكون بينهما مهاداة قبل القرض بقرابة أو صداقة أو غيرها \* أو كان المهدى رجلاً معروفاً بالحدود والسخاوة فان ذلك يقوم مقام العلم انه أهدى اليه لاجل الدين \* مضطرب يعجزه بيعة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكلها أو قال اقطع مني قطعة فكلها لا يسهه أن يفعل ذلك ولا يصح أمره به كما لا يصح للضرط أن يقطع قطعة من لحم نفسه فيما كل \* رجل بنى بامراًة قالوا ينبغي أن يتخذ ولية ويدعو الجيران والأقرباء الا صدقوا يصنع لهم طعاماً ويذبح لقوله عليه الصلاة والسلام أولم ولو بشاة \* واذا اتخذ ولية وتودعهم كان عليهم أن يجيبوا وان لم يجب كان آمناً ولا بأس بان يدعو ذلك اليوم وغدا وبعد غد ثم يقطع العرس والوليبة \* ولا بأس بأن يكون رجل الطعام الى



أهل المصيبة وهو في اليوم الأول غيره ~~فكره~~ ولشغلهم بجهه إذا مات وفي اليوم الثاني مكره وإذا اجتمعت الناحية لانه اعانة لهم على الاتم والعدوان \* ولا بأس في ليلة العرض بضرب دف للتنبيه والاعلان \* ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لانهم أيام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسرور وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانوا بالعين \* فان كان في الورثة غير لم يتخذوا ذلك من التركة \* ولا بأس بالاكل يوم الاضحية قبل الصلاة في رواية وفي رواية يكره والصحيح هو الاول لان الامساك مستحب وليس بواجب \* رجل أكل متسكنا تكلموا فيه قال بعضهم يكره \* والصحيح أنه لا يكره لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل متسكنا \* ويكره وضع المعلقة على الخبز كذا قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى \* ووضع الملح وحده على الخبز لان في وضع المعلقة على الخبز استغفاف بالخبز \* وقال رحمه الله تعالى لا جدنية الذهاب الى الضيافة سوى أن امر برقع المعلقة عن الخبز \* وكذا يكره تعليق الخبز بالخوان وانما (٤٠٥) موضع بحيث لا يعلق كرامة

الخبز وكذلك لو وضع الخبز تحت القصعة لاجل التسوية

\* ويكره مسح الاصابع والسكين بالخبز وقال أبو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى يكره مسح الاصابع بالكاغدة على المائدة لانه تشبه بالفراغة وانما عليه أن يمسح \* ولو غسل رأسه أو يده بالخالة أو أحرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي بجالة يعلق بها الدواب لا بأس به لانها صارت بمنزلة التبن والعلق \* وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى لا بأس بغسل اليد بعد الاكل بالسويق والدقيق بمنزلة الاثنان وهو قول محمد رحمه الله تعالى \* والسنة أن يغسل اليد قبل الطعام وبعده \* والادب في غسل اليد قبل الطعام أن يمسح بالشمسبان ثم بالشيوخ وبعده الطعام على العكس \* واذا غسل قبل الطعام لا يمسح يده

وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين الى المدعى ولا يؤمر بدفع العين اليه كذا في المحيط \* رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلان بن فلان الغلابي على هذا ألف درهم وقد وكفى بالخصومة فيه وفي كل حق له وبقضه وأقام البينة على ذلك جله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان أقام البينة على الوكالة والدين جله بقضى بالوكالة وبعيد البينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام البينة على الكل جله بقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب وظاهر قوله أنه يقبل البينة على الكل الآن القاضي يقضى بالوكالة أو لا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج الى اعادة البينة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لافي البينة وهذا استحسان وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال آخذنا بقياس لظهور وجه القياس ومحمد رحمه الله تعالى آخذنا بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصى اذا أقام البينة على الدين والموصى به جله والوارث اذا أقام البينة على النسب وموت المورث والدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط اثبات الخصومة أو لا ثم يقبل البينة على الحق كذا في فتاوى فاضلان \* اذا وكله بقبض الدين ولم يتعرض للخصومة وجد المدون الوكالة والمال قبلت البينة الوكيل على الوكالة والمال جميعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقبل بينته على الوكالة ولا تقبل بينته على المال وقال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له على الناس فأحضر الوكيل رجلا يدعى قبله حقا للموكل وهو جاحد للوكالة مقر بالحق أو جاحد للحق وأقام عليه البينة بالوكالة فقبل أن تظهر عدالة الشهود غاب الرجل ثم عدلت الشهود فاقضى لا يقضى بالوكالة ما لم يحضرفان أحضر رجلا آخر يدعى عليه حقا للموكل وهو جاحد للوكالة فقبض القاضي عليه بالبينة الاولى كان المدعى عليه الاول خصما عن جميع الناس في حق جميع البينة عليه لان مدعى الوكالة يحتاج الى اثبات الوكالة على جميع الناس لكون الوكالة واحدة وانتصب الذي أحضر خصما عن الناس كافة وصارت اقامه البينة عليه كاقامة البينة على الكل ولو أقام على الكل وغاب واحد منهم أليس أنه يقضى بها على الحاضر كذا ههنا واعتبر في الكتاب بينة قامت على الوكيل فغاب الوكيل وحضر الموكل أو قامت على الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل أو قامت على المورث حال حياته فغاب المورث أو قامت على وارث فغاب هذا المورث وحضر وارث آخر فان في هذه الفصول يقضى بتلك البينة على الذي حضر ثانيا \* ولو أن رجلا قتم رجلا الى القاضي وقال ان أبي فلان مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فاعلم بان هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يدعى دينا أو يدعى عينا في يد أمها كانت لايه غصبها هذا من أبيه

بالتدليل بل يترك حتى يحفل ليكون أثر الفصل قائما عند الاكل \* وإذا كان الرجل على مائدة فناول غيره من طعام المائدة أن علم أن صاحبه لا يرضى به لا يبل لذلك وان علم أنه يرضى به فلا بأس به \* وإذا اشتبه عليه لا يناول ولا يعطى سائلا \* وان ناول الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفاهه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يبل له أن يفعل ذلك ولا يبل لمن أخذ ان يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة أو أكثرهم جواز وان ذلك لانه مأذون بذلك عادة ولا يجوز ولكن كان على المائدة أن يعطى انسا فادخل هناك لطاب انسان أو الحاجة أخرى وكذلك لا يدفع الى ولا صاحب المائدة وبعده وكله وسوره \* رجل دعا قوما الى طعام وفرقهم على أخوته ليس لاهل هذا الخوان أن يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما أباح لاهل كل خوان أن يأكل ما كان على خوانه لا غير \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذلك وفي الاستحسان اذا أعطى من كان في ضيافته تلك جاز \* واذا أعطى بعض الخدم هناك جاز أيضا وكذلك لو ناول



وابنته البالغة واخوته وكل ذات محرم منه كالجدات وأولاد الأولاد والعلمات والخالات إلى شمرها وصدرها ورأسها وذيها وأعضدها وساقها \* ولا ينظر إلى نظرها وبطنها ولا إلى ما بين سرتها إلى أن يجاوز الركب \* وكذلك إلى كل ذات محرم بضاع أو صهرية كزوجة الأب والجدوان وعلا \* وزوجة الابن وأولاد الأولاد وسفلوا \* وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل بأهلهي كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها أباحة المس والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ثبتت أباحة المس والنظر لثبوت الحرمة المؤبدة \* وما لا يكره النظر إليها من ذوات المحارم لأبأس بأن يمسها بالاحاطة بلا شهوة إلا الأجنبية فإنه لأبأس بالنظر إلى وجهها أو يكره المس \* ولا ينظر إلى بطن ذات رحم محرم منه ولا إلى نظرها ولا ما بين سرتها \* وانما يحاط المس والنظر إلى هذه المواضع بغير شهوة \* فان كان بحال لونهن إلى ذلك يشتهى أو كان أكبر رأيه أنه يشتهى فإنه يفيض بصره ولا يمسها \* وفي كل موضع جاز المس (٤٠٧) والنظر جاز له أن يسافر بها ويختلوا

إذا أمن على نفسه \* فان خاف عليها أو على نفسه لا يفعل فإذا سافر بها أو أحاط إلى حملها وانزالها لأبأس بذلك فيأخذ بطنها ونظرها بشوب لا يصف وان خاف أن يشتهى إذا مس فليجنب ما أمكن \* ويجوز النظر من أمة الغير ما يجوز من ذوات المحرم وما جاز النظر إليها جاز مسها من غير شهوة \* فان خاف على نفسه فليجنب \* وللرأة أن تنظر من الرجل الأجنبي من قرنه إلى قدمه سوى ما بين السرة إلى أن يجاوز الركب \* والحرة لا تسافر ثلاثة أيام بغير محرم \* وتسافر مع المحرم عبدا كان أو حرا مسلما كان أو كافرا أو الصبي والمجنون لا يصلح محرما \* وللأمة والمذبة والمكاتبه وأم الولد ومعتقة البعض أن تسافر بغير محرم في رواية الأصل وفي زماننا كره المشايخ لها المسافة بغير محرم \* والعبد في

القدر على الدعوى فلا يستحلف بدون دعواه له بخلاف الميت هكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي \* وذكر في أدب القاضي من أجناس الناطقي في الجنس الرابع أن من ادعى ديناً في تركه الميت وأقام البيعة على ذلك فالقاضي لا يحلف على الاستيفاء عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يدع ذلك أحد الورثة وعلى قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف فإذ كره الخصاص في أدب القاضي قولهم أو هو اختيار الخصاص ثم إذا أراد الاستحلاف يستحلفه ما قبضته ولا شيئاً منه ولا رهنه به منه رهننا ولا بشئ منه ولا احتلت به على أحد ولا بشئ منه ولا نعلم رسولا أو وكلاء لا قبض هذا المال ولا شيئاً منه وان ذكرهم مع ذلك ولا وصل اليك بوجه من الوجوه كان أحوط وان لم تكن للمدعي بيعة أو أراد استحلاف هذا الوارث يستحلف على العلم عند علمنا ثارهم الله تعالى بالله ما نعلم أن له ذاعاً على أيك هذا المال الذي ادعى وهو ألف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفى الدين من نصيبه وفي الخاتمة في ظاهرها الرواية فان كان هذا الوارث المدعي عليه أقر بالدين على الأب أو أنكر فلما حلف نكل حتى صار مقرراً بالدين إلا أنه قال لم يصل إلى شيء من تركه الأب فان صدقه المدعي في ذلك فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل إليه ألف درهم أو أكثر أو أدان يحلف يحلفه على البتة بالله ما وصل اليك من مال أبك هذا إلا ألف ولا شيء منه فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلف المدعي على الدين أو لاثم حلفه على الوصول فلوان المدعي من الابتداء حين أراد أن يحلف هذا الوارث على الدين قال له الوارث ليس لك على عيني فإنه لم يصل إلى من تركه الأب شيء وكذبه المدعي وقال لا بل وصل اليك من تركه الأب كذا وكذا أو صدقه في ذلك إلا أنه مع هذا أراد استحلافه على الدين فالقاضي لا يلتفت إلى قول الوارث ويحلفه على الدين وفي الكبرى وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى قال في مثل هذا لا يسمع البيعة على المدعي ولا يستحلف الوارث قبل ظهور المال وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وبه يفتي فان أنكر الابن الدين ووصل شيء من التركة إلى يده وكذبه المدعي في ذلك كله وأراد استحلافه على الدين والوصول جميعاً لم يذ كر الخصاص رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا يحلف عينا واحدة بالله ما وصل اليك ألف درهم ولا شيء من تركه أبك ولا تعلم أن لهذا الرجل على أيك دين من الوجه الذي ادعى فقد جمع بين اليقين على البتة وبين اليقين على العلم وأنه جائز كافي حديث القسامة وعامتهم على أنه يحلف مرتين هذا الذي ذكرنا أن أقر بموت الأب وأما إذا أنكر موت الأب ووصل التركة إليه وأراد الغريم استحلافه فقد وقعت هذه المسئلة في بعض نسخ هذا الكتاب وأجاب فيها أنه يحلف على الوصول والموت عينا واحدة لكن على الموت على العلم وعلى الوصول على البتة بالله ما نعلم أن أبك مات ولا وصل اليك شيء من ميراثه وبه أخذ

النظر إلى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي الحر ينظر إلى وجهها وكفها ولا ينظر إلى ما لا ينظر إلى الأجنبي الحر من الحرة الأجنبية سواء كان العبد خصياً أو غلاماً بلغ مبلغ الرجال \* وأما المجنوب الذي حلف ماؤه فبعض مشايخنا رحمه الله تعالى رخصوا اختلاطه بالنساء والأصح أنه لا يرخص ويمنع ولا عبداً أن يدخل على مولاه بغير إئنه إجماعاً \* وفي أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرّم من ذوات المحارم وأجمعوا على أن العبد لا يسافر بغير سيده وللزوج أن ينظر إلى سائر بدن امرأته وكذلك للمرأة من الزوج وللولي من أمته وللأمة من مولاهما وإذا أراد الرجل أن يتزوج امرأته فله أن ينظر إلى وجهها فان كان بحال يشتهى إذا نظر إلى وجهها أو كان أكبر رأيه أنه يشتهى فلا بأس بأن ينظر إلى وجهها مكشوفة \* وكذلك الذي إلى شهادة عليها أو كان حاكماً فأراد أن ينظر إلى وجهها عند الاقرار كان له أن ينظر إليها وان كان يشتهى \* ولا بأس للرجل بصاحفة العجوز التي لا تشتهى وأن تغرز جلده \* وكذلك لو كان الرجل شخصاً آمن على نفسه

وعلم افلا باس بأن بضاعها وان كان لا بأس بالجل \* ويجعل للرجل أن ينظر من الرجل سوى ما تحت السرقة إلى أن يجاوز الركبة ونظر المرأة إلى المرأة كمنظر الرجل إلى الرجل \* والركبة عندنا عورة \* والسرقة ليست بعورة \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس للاجنبي أن ينظر إلى قدم الحرة الأجنبية بغير شهوة كما ينظر إلى قدم أمة الغريم مع الشهوة لا يجل \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا جلف الرجل بطلاق امرأته أن لا ينظر إلى حرام فنظر إلى وجه حرة أجنبية أو نظر إلى كفها لا تطلق امرأته \* ولا بأس بالنظر إلى الصغيرة التي لا تشتهى وأن يمسها \* ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيء من فؤاد أو أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* ولا بأس بالمصافحة \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالتقبيل والمعانقة في الزارواحد فان كانت المعانقة من فوق فيص أو جبهة أو كانت القبلة على وجه المصرة دون (٤٠٨) الشهوة جاز عند الكل \* رجل ظاهر من امرأته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر إلى فرجها

أولئك المشايخ رحمهم الله تعالى وعامة بعض المشايخ على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على النبات فان نكل حتى ثبت الموت وثبت وصول الميراث إليه يحلف على الدين على علمه ولو أنه أقرب بالدين والموت وأن هذا الافتراك إلا أنه أحضر جماعة وقال هؤلاء اخوف في هذه المسئلة على وجهين اما ان بدأ وقال هذا الافتراك ثم قال هؤلاء اخوف وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم إلى رب الدين وان بدأ بالاقارب بالاخوة ثم بالتركة والدين فقد أقر لهم بالشركة معه في التركة فصارت التركة مقسومة بينهم بالخصص وإذا أقرب بالدين والتركة بعد ذلك فاعاين بعمل باقراره في حقه ويستوفى الدين من نصيبه خاصة كذا في التتارخانية \* قال ولو أن رجلا مات فادعى وارثه على رجل أنه كان ليه عليه ألف درهم دين وصار ميراثا له وأقر المدي على عليه بالموت وأنكر الدين فأراد الوارث أن يحلفه حلفه بالله ما كان لابي عليه ألف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي ادعى وكذلك إذا أقام الابن بينة على الدين لا يحلف الابن على قبض الاب عندنا وان أقر المديون بالدين وادعى أن الاب قبض منه الدين أو عرض المديون فقال قد يكون على الانسان دين ثم لا يبقى باعتبار ان صاحب الدين يقبض ذلك منه وأما لا أحب أن أقرب بشي مخافة أن يلزمي وأراد استخلافه يحلف الابن حينئذ على العلم بالله ما تعلم أن أباه قد قبض هذا المال \* قال في الزيارات رجل مات فخاف رجل وادعى أنه وارث الميت لا وارث له غيره وأن قاضي بلدة كذا قضى بكونه وارث الميت وجاء بشاهدين شهدا أن قاضي بلدة كذا أشهدنا على قضائه أن هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقال الشهود لا ندري بأي سبب قضى فان القاضي الثاني يجمع له وارثا وينبغي للقاضي الثاني أن يسأل المدعي عن نسبه عن الميت وهذا السؤال ليس بشرط لتنفيذ القضاء حتى لولم يبين المدعي سببا نفذ القاضي الثاني قضاء الاول ولكن هذا السؤال من القاضي على سبيل الاحتياط ليعلم أنه بأي سبب يستحلف حتى لو ظهر وارث آخر يعرف القاضي الثاني أن أيهما أولى بالميراث فان أخبر المدعي بسبب يكون به وارثا على وجه من الوجوه أمضى قضاء الاول بالميراث ودفع المال إليه ولكن لا يقضى بالسبب الذي ادعى فان جاء رجل بعد ذلك وادعى أنه أبو الميت لا وارث له غيره وأقام على ذلك بينة ينظر ان كان الاول بين سببا لا يرث مع الاب بذلك السبب جعل القاضي الميراث كله للثاني وان كان الاول بين سببا يرث مع الاب بذلك بأن بين أنه ابن الميت جعل القاضي الثاني للاب سدس الميراث وان ذكر الاول أنه أبو الميت وأقام الثاني بينة أنه ابن الميت يعطى الثاني خمسة أسداس وان ذكر الاول أنه أبو الميت وادعى الثاني أنه أبو الميت وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي الثاني بأبوتيه جعل الميراث له لان أبوة الثاني ثبتت بالقضاء بالبينة وأبوة الاول لم تثبت الا باقراره \* ولو جاء رجل وأقام بينة أنه أبو هذا الميت وقضى بأبوتيه جعل الميراث له وأقام الثاني بينة أنه أبو الميت فالقاضي لا يقبل

عن شهوة حتى تنقض عدة التي فرق القاضي بينهما \* وجماع الحائض حرام \* ثم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يستمتع بها فوق المئزر بينة وليس له ما تحتها \* وقال محمد رحمه الله تعالى يجتنب شعاع الدم يعني الجماع وله ما سوى ذلك \* وبين العلماء اختلاف فيما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يستمتع بها فوق المئزر قال ابراهيم رحمه الله تعالى يرايه الاستمتاع بالسرقة وما فوقها وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يحدأ بالازار ويقضى حاجته فيمدون الفرج فوق الازار \* انا حرم جماع الحائض لا يحرم الدواعي \* وكذلك في الصوم وفي الاستبراء يحرم الوطء والدواعي في الجارية المملوكة بملك حادث \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المسبية لا تحرم الدواعي حالة الاستبراء \* ويكره للرجل أن يمس فرج امرأته \* وكذلك المرأة لا بأس أن تمس فرج زوجها الكلي يترك \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن هذا فقال

التي فرق القاضي بينهما \* وجماع الحائض حرام \* ثم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يستمتع بها فوق المئزر بينة وليس له ما تحتها \* وقال محمد رحمه الله تعالى يجتنب شعاع الدم يعني الجماع وله ما سوى ذلك \* وبين العلماء اختلاف فيما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يستمتع بها فوق المئزر قال ابراهيم رحمه الله تعالى يرايه الاستمتاع بالسرقة وما فوقها وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يحدأ بالازار ويقضى حاجته فيمدون الفرج فوق الازار \* انا حرم جماع الحائض لا يحرم الدواعي \* وكذلك في الصوم وفي الاستبراء يحرم الوطء والدواعي في الجارية المملوكة بملك حادث \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المسبية لا تحرم الدواعي حالة الاستبراء \* ويكره للرجل أن يمس فرج امرأته \* وكذلك المرأة لا بأس أن تمس فرج زوجها الكلي يترك \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن هذا فقال

لابأس به وأرجو أن يعظم أجرهما \* امرأة أصابتها قرحة في موضع العورة لا يحل للرجل أن ينظر اليها ولكن يعلم امرأته لتداويها فان لم يجدوا امرأته تداويها ولا امرأة تتعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء والوجع والهلاك فانه يستتر منها كل شيء الاموضع تلك القرحة ثم يداويها الرجل ويقض بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع \* ولا فرق في هذين ذوات المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية \* وللقابلة أن تنظر الى فرج المرأة عند أخذ الولد للمكان الضرورة \* وكذا للحجام أن ينظر الى فرج البالغ عند الختان \* وإذا أراد الرجل أن يشتري جارية فيحسب له أن ينظر الى شعرها ومدرها وثديها وعضدها وساقها وقدمها وان كان يشتهي \* ولا يحل له أن يمس اذا كان يشتهي أو أكبر رأيه أن يشتهي والجارية المرأة أن تغمر رجل زوجها سديتها \* وينبغي أن يحتن الصبي اذا بلغ تسع سنين فان ختنه وهو أصغر من ذلك فحسن \* وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به \* (٤٠٩) وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لم يقدر وقت الختان قال

شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقت الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الى أن يبلغ \* وللرجل أن يحتن ولده الصغير ويحجمه ويداويه ويوطق فرجه وبجراحته ويقبض له الهبة ويشترى ويبيع ويؤجر داره ويزوج أمته \* ولا يزوج عبده والجدة ووصي الاب ووصي الجد بمنزلة الاب \* ولا يجوز ذلك لوصي العم والخال ووصي الام وان كان في حجره الا أنه يقبض له الهبة ويؤجر دابته وأمته وعبده في الاستحسان ان لم يكن أقرب منه ولا من يعوله غيره \* وكذا الام \* والمثلث اذا حجم الاقيط أو ختنه أو ربط جرحه كان ضامنا اذا هلك لانه ليس بولي

فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع كل جلده قالوا ان قطع أكثر من النصف يكون ختانا

بينته ولا يدخل مع الاول \* قال في الكتاب ولو أن القاضي الثاني حين قضى بالميراث للثاني قال الاول أنا أقسم بالبينه عندك أي أبو الميت لا يلتفت اليه \* وان أقام الاول بينه على أن القاضي الاول قضى بأبوتيه جعل القاضي الثاني الميراث للاول \* ولو أن القاضي لم يقض بأبوتيه الثاني حتى أقام الاول بينه على أبوتيه قضى القاضي بالميراث بينهما الاستواء في الدعوى والحجة والجواب في ولأه العاقبة كالجواب في الابوة بأن ادعى الاول أنه مولى الميت أعتقه وأن القاضي الاول انما قضى بالميراث لذلك وادعى الثاني أنه مولى الميت أعتقه لانه لا يتصور أن يكون الشخص معتق من الاثنين من كل واحد منهما على الكمال كالاتصاف بكون ابنا للاثنين لكل واحد منهما على الكمال فصار الولاء كالنسب من هذا الوجه وان سبق الحكم لاحدهما بالميراث بسبب الولاء فهو أولى وان اجتمعوا قضى بينهما على نحو ما ذكرنا وان زعم الاول أنه ابن الميت وأن القاضي الاول قضى بالميراث لذلك وأقام آخر بينة بمثله اشتركا في الميراث وان سبق الحكم لاحدهما وان زعم الاول أنه ابن الميت وأقامت امرأته بينة أنها بنت الميت فالميراث بينهما أثلاثا وان تقدم الحكم للاول ولو ادعى الاول أنه ابن الميت أو أبوه وأقام آخر بينة أنه أخو الميت لاشي الثاني ولو كان المقضى له امرأته زعمت أنها زوجة الميت ثم جاء رجل وأقام بينة أنه أخو الميت أخذ منها ما زاد على الربع ولو أقام بينة أنه ابن الميت أخذ منها ما زاد على الثمن وصار الحاصل أن القاضي الاول اذا قضى بوراثته الاول ولم يبين سبب الوراثته وأقام الآخر بينة عند القاضي الثاني على نسبه عن الميت يسأل القاضي الثاني الاول عن نسبه ان ذكر نسباً لا يرث مع الثاني فالميراث كله للثاني وان ذكر نسباً لا يرث الثاني معه فلا شيء للثاني وان ذكر نسباً لا يرث الثاني معه يجمع بينهما في الميراث قال فان كان المقضى له الاول معنوها وصغيرا لا يعبر عن نفسه فأقام بعض ما ذكرنا بينة أنه وارثه وبين نسبه عن الميت فان كان الثاني ممن يحتمل السقوط بحال نحو الاخ والعم جعله القاضي ساقطاً بالاول وان كان الثاني لا يحتمل السقوط فان القاضي يجعل للاول أفضل الاشياء ويقضى للثاني بأقل ما يكون بيانه فيما اذا كان الاول ذكر كما يجعل ابن الميت حتى لو كان الثاني أباً يعطى له السدس لكونه أفضل ولو كان الثاني زوجة الميت يعطى لها الثلث لكونه أقل قال ولو أن امرأته أقامت بينة أن قاضي بلد كذا قضى بأنها وارثة هذا الميت وجعل كل الميراث لها فذا القاضي الثاني ذلك كما يفذر للرجل فان أقام بعد ذلك رجل بينة أنه ابن الميت أو أبوه أو أقامت امرأة بينة أنها زوجته سأل القاضي الثاني المرأة الاولى عن سبب القضاء لها فان زعمت أنها بنت الميت عامل معها بزعمها وان كانت المرأة الاولى صغيرة لا تعبر عن نفسها أو كانت معنوها جعل القاضي لها أكثر ما يكون لها وجعل لهؤلاء أقل ما يكون لهم مع المرأة الاولى حتى لا يفذر القضاء الاول الا في القدر المتيقن كذا في المحيط \* اذا ادعى رجل على ورثة رجل ديناً

(٥٣ - فتاوى ثالث) وان كان نصفاً أو دونه لا يكون ختانا \* واذا لم يكن مد جلده الصبي لم يقطع الا تشديد وحشقة ظاهرة لوراها انسان يراه كأنه ختن قالوا ينظر اليه النقات وأهل البصر من الحجامين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذراً والواجبات تسقط بالأعذار فالسنة أولى \* وكذا المجوسى اذا أسلم وهو شيخ ضعيف أخبر أهل البصر أنه لا يطبق الختان يترك واذا اجتمع أهل مصر على ترك الختان فالتهم الامام كما يقاتلهم في ترك سائر السنن \* واذا اغتسل الاقل من الجنابة قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى يجب عليه ايصال الماء تحت الجلد كما تجب المضمضة والاستنشاق على الخنثى ولو توضأ ولم يوصل الماء تحت الجلد جاز ولا بأس للمرأة أن تخلق رأسها ان فعلت ذلك لعذر أو وجع \* ويكره الخنثى في ادم \* ولا بأس بدخول الخنثى على النساء ما يبلغ حد الحلم وقد رواه ذلك بمجموع عشرة سنة \* ولا بأس بخصاء السنور اذا كان فيه ضرر ولا بأس بخصاء البهائم وكى الاغنام

لان فيه منفعة ظاهرة وكذا لا بأس بكى الصبي اداء اصابه \* ولا بأس بشق اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم ينكر عليهم  
 ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم \* واذا اعترض الولد في بطن الحامل ولم يجد واسيلا لاستخراج الولد الا بقطع الودار باربا ولولم يفعلوا  
 ذلك يخاف هلاك الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به \* وان كان حيا لم يجز أن يقطع الودار باربا لانه قتل النفس المحترمة لصيانة  
 نفس أخرى من غير تعد منه وذلك باطل \* واذا جوعت البكر فمادون الفرج ودخل الماء فرجها خيلت فدنا وان ولادتها قالوا يزال  
 عذرتها بيضة أو يتحرف درهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون \* واذا أسقطت الولد بالبلعلاج قالوا ان لم يستثن شي من خلقه لا تأثم قال  
 رضى الله عنه ولا أقول به فان المحرم اذا كسر بيض الصديد يكون ضامنا لانه أصل الصيد فلما كان مؤاخذا بالجزاء ثمة فلا أقل من أن يلحقها  
 اثم ههنا اذا أسقطت بغير عذر (٤١٠) الا انها لا تأثم اثم القتل \* وان أسقطت بعد ما استبان خلقه وجبت

الغرة \* الرضعة اذا ظهر  
 بها الحمل وانقطع لبنها  
 وليس لابي الصغير ما يستاجر  
 به الظئر ويخاف هلاك الولد  
 قالوا يباح لها أن تعالج في  
 استئزال الدم مادام الحمل  
 نطفة أو علقة أو مضغة لم  
 يخلق له عضو وقد رواتك  
 المسد بجائنة وعشرين يوما  
 وانما بأحوالها افساد الحمل  
 بأس استئزال الدم لانه ليس  
 بأدنى فيباح لصيانة الأذى  
 واذا عزل الرجل عن امرأته  
 بغير أمرها ذكر في الكتاب  
 أنه لا يباح \* قالوا في زمننا  
 يباح لسوء الزمان \* ولا  
 بأس بقتل الجراد لانه صيد  
 يحل قتله لاجل الاكل فلندفع  
 الضرر أولى \* وعن محمد بن  
 سلمة رحمه الله تعالى لا بأس  
 بقتل النمل لانهم أهل  
 الأذى \* ويكره ابقاعها في  
 الماء \* وقال أبو بكر  
 الاسكاف رحمه الله تعالى  
 ان آذنتك فاقتلها والافلا

على الميت وقال ان أباهذا أقدم مات ولي عليه كذا وقد أقر بذلك في حياته طاعا ومات قبل أن يوفي شيأ من  
 ذلك وخلف من التركة في يده ولا ماني بالدين المدعى به وزيادة ولم يبين أعيان التركة فاختار الفتوى أن  
 لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين ولكن انما يامر القاضي الوارث بقضاء الدين اذا ثبت وصول  
 التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن المدعى اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم  
 بما يحصل به الاعلام \* رجل ادعى دارا في يدرجل وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها  
 ميراثا لي ولاختي فلانة لا وارث له غيرنا وترك مع هذه الدار ثيابا ودواب فقسمتها الميراث ووقعت هذه الدار في  
 نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي بهذا السبب وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فدعواه صحيحة  
 ولكن لا يدوان يقول أخذت أختي نصيبها من تلك الاموال حتى يصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل  
 الدار اليه ولو قال في دعواه مات أبي وتركها ميراثا لي وأختي ثم أقرت أختي بجميعها لي وصدة فتأ في ذلك  
 فالصحيح أن القاضي لا يسمع دعواه في الثلث لان هذه دعوى الملك في الثلث بسبب الاقرار ودعوى الملك  
 بسبب الاقرار غير صحيحة وعليه فتوى عامة المشايخ كذا في الملتقط \* ومن له الدين المؤجل اذا أراد  
 اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة بالاداء في الحال وكذلك المرأة اذا أرادت اثبات بقية مهرها على  
 الزوج فلهما ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة به في الحال \* سئل القاضي الامام شمس الاسلام  
 الاوزجندى عن ادعى على آخر عينا في يده وقال كانت هذه ملك أبي مات وتركها ميراثا لي ولفلان  
 وفلان سمي عدد الورثة ولم يبين حصته نفسه قال تصح منه هذه الدعوى واذا أقام على دعواه البيينة  
 فالقاضي يسمع ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد من بين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين  
 عدد الورثة بأن قال مات أبي وترك هذه العين ميراثا لي ولجماعة سوى وحصى منه كذا وطالبه بتسليم ذلك  
 قال لا تصح منه هذه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجواز أنه لو بين كان نصيبه أنقص \* رجل ادعى على  
 رجل أن له على فلان ألف درهم دين وأنه مات قبل أن يؤديه اليه وأن في يديك ألف درهم من ماله وطالبه  
 بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه واذا لم يسمع دعواه لا يخلف المدعى عليه ولو أقام بيينة  
 لا يسمع بيئته كذا في المحيط \* مات نصراني فجاءت امرأته مسلمة فقالت أسلمت بعد موته ولي الميراث  
 وقالت ورثته أسلمت قبل موته ولا ميراث لك فالقول للورثة ولومات المسلم وله امرأته نصرانية فجاءت  
 مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فالقول للورثة أيضا كذا في الكافي \*  
 ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه أما الورثة فهم الدافعون وبشهادتهم  
 ظاهر الحدوث أيضا \* ومن مات وله في يدرجل أربعة آلاف درهم ودعيه فقال المستودع هذا بن الميت

لا  
 تقتلها \* وقال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى لا يباح قتلها ما لم تنبذ بالاذى  
 وروى أن غله قُرمت نيبا فأحرق بيت النملة فأوحى الله تعالى اليه هلا غله واحدة يعني هلاقت النملة التي آذنتك خاصة \* ولا بأس  
 بشق النملة اذا كان فيها حصة وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة والحواصة الواقعة في المثانة ونحوها من العلل ان  
 قيل قد ينجو وقد يموت أو ينجو ولا يموت تعالج \* وان قيل لا ينجو أصلا لا تدأوى بل تترك ويباح قطع اليد لاداء كاه رجل له سلعة أو حجر فأراد أن  
 يستخرجه ويخاف منه الموت قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان فعله أحد فقتل لا بأس بان يفعل لانه يكون معالجة ولا يكون تعريضا  
 للهلاك \* وفي الفتاوى اذا أراد أن يقطع اصبعاً زائدة أو شياً آخر قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك  
 الهلاك فانه لا يفعل لانه تعريض النفس للهلاك \* وان كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك \* رجل أو امرأته قطع الاصبع الزائدة



من ولده قال بعضهم لا يضمن لانه معاملة ولهما ولاية المعالجة \* ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلك كان ضامنا لعدم الولاية \* وقال بعضهم ليس للاب والام أن يقطع وان قطع وأوجب وهنأ في يده كان ضامنا \* واختاره والاول الآن يخاف التعدي أو وهنأ في اليد \* رجل وقت لتقليم أظفيره أو خلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخره الى يوم الجمعة تأخيرا فاحشا كان مكرها والآن من كان ظفرو طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوزا لحدوا أخره تبركا بالاجابة فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قلم أظفيره يوم الجمعة أعاده الله تعالى من البلاء الى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام \* واذا قلم أظفيره أو جرح شعره ينبغي أن يدفن ذلك الظفر والشعر الحز وزهان رعى به فلا بأس به \* وان ألقاه في السكين أو في المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء وينبغي أن يأخذ الرجل من شاربته حتى يوازي الطرف العليا من الشفة العليا ويصير مثل (٤١١) الحجاب \* وان اضطرب الولد في

بطن امرأه حامل قدمات يشق بطنها من الحجاب اليسر \* واذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غير ذلك كان عليه قيمته ولا يشق بطنه لان حرمة المال دون حرمة النفس \* رجل له كلب عقور به بعض كلبه عليه فلاهل القرية أن يقتلوا هذا الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ماعض \* قالوا ان لم يئة تموا عليه قبل العض لا يضمن \* وان كانوا قد قدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بمنزلة الخائض المائل \* قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يكون ضامنا فان الدابة اذا دخلت أرض الغير وأفسدت الزرع لا يضمن صاحبها اذا لم تدخل بارأ صاحبها في الزرع ولا يضاف فعل الدابة الى صاحبها الا بالارسال فينبغي أن لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشلاء \* قرية فيها

لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه بخلاف ما اذا أقر رجل أنه وكيل المودع بالقبض أو أنه اشتراه منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه لانه أقرب قيام حق المودع اذ هو حي فيكون اقراره على مال الغير ولا كذلك بعد موته بخلاف المديون اذا أقر بتوكيل غيره بالقبض لان المديون تقضى بأمره المالك فيكون اقراره على نفسه فيؤمر بالدفع اليه ولو قال المودع لا آخر هذا ابن المالك أيضا وقال الاول ليس لبيت ابن غيري قضى بالمال للاول كذا في الهداية \* في النوازل الظهيرة في فصل الوديعة اذا لم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم ثم أراد الاسترداد هل له ذلك كرشح الاسلام علاء الدين رحمه الله تعالى أنه لا يعلل الاسترداد وكان والذي يحكى عن أستاذة ظهير الدين المرغيناني أنه كان يتردد في جواب هذه المسئلة وفي فصل الوديعة اذا لم يؤمر بالتسليم ولم يسلم حتى ضاعت في يده هل يضمن قبل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن واذا قسم الميراث بين الغرماء أو بين الورثة قال لا يأخذ من الغريم ولا من الورثة كفيلا وهذا شاذي احتاط به بعض القضاة كذا في النهاية وهو ظلم وهذا عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وقالوا لا يأخذ الكفيل أي لا يدفع المال اليهم حتى يأخذ التكفيل وهذا الذي ذكره وهو الدفع الى المديعي انما يصح أن لو كان وارثا من لا يجب بغيره وأما اذا كان يجب بغيره فالحكم بخلافه ذكر هذه المسئلة في أدب القاضي للصدر الشهيد رحمه الله تعالى فقال واذا حضر الرجل وادعى دارا فيدرج رجل أنها كانت لبيه مات وتر كهامير ائالة فأقام على ذلك بينة ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم لكن قالوا تر كهامير ائالة ورثته فانه لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيئا حتى يقيم بينة على عدد الورثة لانهم مالم يشهدوا لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والقضاء بغير المعلوم متعذر (وهنا ثلاثة فصول) الاول هذا والثاني وهو ما اذا شهد الشهود أنه ابنه ووارثه لانعرف له وارثا غيره فان القاضي يقضى بجميع التركة من غير تلوم والفصل الثالث اذا شهدوا أنه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا له على عدد الورثة ولم يقولوا في شهداتهم لانعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلوم زمانا على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم المال بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ كفيلا بمادفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ ثم انما يدفع الى الوارث الذي حضر جميع المال بعد التلوم اذا كان هذا الوارث ممن لا يجب بغيره (١) لكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة هل يدفع اليه أقل النصيبين أو أوفر النصيبين قال محمد رحمه الله تعالى أو فر

(١) قوله لكن يختلف نصيبه كذا في النسخ الحاضرة ولعل فيها سقطا وأصل العبارة اذا كان هذا الوارث ممن لا يجب بغيره ولا يختلف نصيبه فاما اذا كان لا يجب بغيره ولكن يختلف الخ فلي تأمل اه بجرأوى

كلاب كثيرة يتضررهم أهل القرية يؤمر أرباب الكلاب بقتل الكلاب فان أبوا رفعوا الامر الى القاضي حتى يأمرهم بذلك لانه منسوب لدفع الضرر \* ولا ينبغي للرجل أن يتخذ في داره كلبا الا كلبا يحرس ماله أو يصيده فان أمسكه في داره بغير حاجة لم يكن الجيران حق المنع وان أرسله في السكة كان لهم حق المنع \* فان امتنع عن ذلك رفعوا الامر الى القاضي \* وكذا اذا أسلك سباحة أو جحشا أو جعولا في الرستاق فهو على هذا \* والهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا يقطع أذنهما ولا يعرك ولا يكتها تذبج بالسكين \* ويباح قتل القملة بكل حال \* ويكره احرأها واهراق العرق بالنار فان طرح القملة حية لا بأس به \* والادب أن يقتلها \* ولا بأس بالقاء الفيلق في الشمس ليموت الديدان لان فيه منفعة الا دعى فهو بمنزلة القاء السمك في الشمس \* ومما يتصل بقتل الحمار ابن كبير قبل امرأه أبيه عن شهوة وهي ابنة خمس سنين أو ست سنين قال أبو بكر البطني رحمه الله تعالى لا تحرم على أبيه لانها غير مشتهة وان اشتهاه الابن لا يعتبر \* فقيل له

لو كانت المرأة كبيرة خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بمجالها قال تحرم على أبيه \* والمرأة إذا أدخلت ذكرك في فرجها والصبي من أهل الجماع قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى هذا لا يكون الا عن انتشار يعني تحرم على أبيه \* رجل قدم من السفر فأراد أن يقبل أخته وهي شيخنة قالوا ان كان يخاف على نفسه لا يجوز \* رجل مس شعرا من أخته عن شهوة قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا تثبت حرمة المصاهرة أراد به الشعر المسترسل والله أعلم بالصواب \* باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة وما لا يكره وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحرمه وما لا يقبل \* لبس الحرير المصمت حرام على الذكور في الحرب وغيره \* وما يكره في حق البالغ يكره لباس الصبيان الذكور ويكون الاشم على من ألبسهم \* وانما حرمان لبس الحرير لما روى أبو هريرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحرير لباس أهل الجنة فمن لبسه (٤١٢) في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا بأس

لبس الحرير في الحرب فان كان الثوب سدها غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولحمته حرير يكره لبسه في غير الحرب عندهم وجاز لبسه في الحرب \* وأما ما كان سدها حريرا ولحمته غير حرير كالعتابي والخز والملمح جاز لبسه في كل حال عندهم وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بافتراش الحرير والديباج والنوم عليهم \* وكذا الوسائد والمرافق والبسط والستور من الديباج والحرير اذا لم يكن فيه تماثيل \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسكره جميع ذلك \* وروى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير اذا كان أربعة أصابع أو دونهم ولم يحك فيه خلافا \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في السير أنه

النصيبين وهو النصف للزوج والربع للمرأة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مضطرب والمسئلة فيما اذا ثبت الدين والارث بالشهادة أما اذا ثبت الدين والارث بالاقرار فيؤخذ الكفيل بالاتفاق كذا في النهاية \* واذا كانت الدار في يد رجل وأقام الأخر البيعة أن أباه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي هي في يديه ولا يستوفى منه بكفيل وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا ان كان الذي هي في يديه جاحدا أخذ منه وجعل في يده أمين وان لم يجد ترك في يده ولو كانت الدعوى في منقول فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج فيه الى الحفظ والنزاع ابلغ فيه بخلاف العقار لانه محصن بنفسه ولهذا ائلك الوصي بيع المنقول على الكبير الغائب دون العقار وكذا حكم وصي الام والاخ والم على الصغير وقيل المنقول على الخلاف أيضا وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه أظهر لما جتته الى الحفظ واذا حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البيعة وقال الشيخ الامام علي البردوي رحمه الله تعالى وهو الاصح كذا في الكفاية \* ويسلم النصف اليه بذلك القضاء لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي فيما يستحق له وعليه ديننا كان أو عينا لان المقضى له وعليه انما هو الميث في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك بخلاف الاستيفاء لنفسه لانه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره فلهذا لا يستوفى الدار الا نصيبه وصار كما اذا قامت البيعة بين الميث الا أنه انما ثبت استحقاق الكل على أحد الورثة اذا كان الكل في يده ذكره في الجامع كذا في الهداية \*

#### باب السادس والعشرون في الحبس والملازمة

واذا جاز رجل برجل الى القاضي وأثبت عليه ماله بيعة أو أقر الرجل له بالقاضي لا يحبس من غير سؤال المدعي هذا هو مذهبنا واذا سأل المدعي ذلك كفي كتاب الاقضية أن القاضي لا يحبس في أول الوهلة ولكن يقول له قم فأرضه فان عا دمره أخرى حبسه ولم يفصل بين الدين الثابت بالاقرار وبين الدين الثابت بالبيعة وهو اختيار الخصاص والمذهب عندنا أن في فصل البيعة يحبس في أول الوهلة وفي فصل الاقرار لا يحبس في أول الوهلة وفي الفتاوى العتائية حتى تظهر عما طمته ثم في فصل الاقرار اذا لم يحبس في أول الوهلة هل يحبس في المرة الثانية ذكر في بعض الروايات أنه يحبس وفي بعضها أنه لا يحبس انما يحبس في المرة الثالثة ثم اذا جاء أو ان الحبس فان عرف القاضي يسار محبسه وان لم يعرف يساره لا يسأله ألك مال هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى وهل يسأل المدعي أله مال فظاهر مذهب أصحابنا أنه لا يسأل الا اذا طلب المدعي عليه ذلك كذا في التتارخاتية \* فان سأل المدين من القاضي أن يسأل صاحب الدين

لا بأس بالعلم لانه سبع ولم يقدر \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بالفراء كلها من سباع أو غيرها أله الذكبة والمينة فيه سواء قال دباغذه كانه وكذا الصوف والشعر والعظام والظف والعصب والحافر \* والخضاب بالماء والوسمة حسن \* ولا يحبس يد الصبي ولا رجله ولا بأس به للنساء ولا بأس بلبس الخنزير اذا كان لحمته غير حرير \* ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصنوع بالصوف والزعفران والورس \* ويكره الشرب والادهان في آنية الذهب والفضة \* وكذا الجواهر والمكاحل والمداخن \* وكذا الاكحال بعيل الذهب والفضة \* وكذا السرر والكراسي اذا كانت منفضة أو مذهبة \* وكذا السرج اذا كان مفضا أو مذهبا \* وكذا الركاب والجام \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالشرب في الآنية المنفضة والمذهبة اذا وضع فاه على العود \* وفي الكرسي والسرير يرفع على العود والخشب دون الذهب والفضة \* ولا بأس بأن يجعل الذهب والفضة في سقف الدار والمسجد وأن

يقع من المصدع الذهب والفضة من ماله فان الكعبة من خرفة بجاء الذهب والفضة مستورة بالوان الدياج والحرير \* ولا بأس بأن يجعل  
المعصف مذهبا أو مفضا أو مضيا \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ذكره جميع ذلك \* واختلفوا في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولا بأس  
بحلية المنطقة والسلاح وحائل السيف بالفضة في قولهم \* ويكره ذلك بالذهب عند البعض \* وهذا اذا كان يخلص منه الذهب والفضة  
\* أما القوي الذي لا يخلص منه الذهب والفضة لا بأس به عند الكل \* ولا بأس بسماء يذهب أوفضة \* ويكره الباب منه \* ولا بأس بأن  
يشرب من كف في خنصره خاتم ذهب أوفضة \* والنساء فيما سوى الحلي من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة  
الرجال \* ولا بأس لمن لبس الدياج والحرير والذهب والفضة والاولو \* ويكره الاكل على خوان من ذهب أوفضة ولا رخصة للرجل فيما  
يتخذ من الذهب والفضة مفضا أو مذهبا ما خلا الخاتم من الفضة وحلية السيف والسلاح (٤١٣) لرخصة جاءت فيه \* ويكره

أن يتوضأ في طست من  
الذهب أو الفضة \* وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى  
لا ينبغي للرجل أن يلبس  
ثوبا فيه كتابة من ذهب أو  
فضة ولا بأس بسمار الذهب  
في فص خاتم رجل في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا بأس بأن يستريح طنان  
البيت بالبود ونحوها للحر  
والبرد \* وإذا تحركت ثنية  
الرجل ولم تسقط الأثر  
يخاف سقوطها فشدتها  
بذهب أوفضة لا بأس به  
وليس هذا كالحلي \* وان  
سقطت ثنية الرجل قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
يكره أن يعيدها ويشدها  
ولكن يأخذ من شاذ كية  
ويشدها مكانها وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى  
لا بأس بأن يشدها ثنية في  
موضعها وليس هذا كسن  
ميت \* وذكر في الجامع  
الصغير إذا تحرك سن الرجل  
فشدتها بذهب قال محمد

أله مال سأل القاضي بالاجماع فان قال الطالب هو معسر لا يحبس به لانه لو أقرب بعسرت به بعد الحبس أخرجه  
وقبل الحبس لا يحبس به فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المدينون أنا معسر تكلموا فيه  
قال بعضهم القول قول المدينون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وغن  
المبيع القول قول مدعي الدائم مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته  
كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قول  
المدينون وقال بعضهم كل ماوجب بعقده لا يقبل قول المدينون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال  
كذافي فتاوى قاضيان \* فقد علمت أن الفتوى على أنه لا يحبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يحبس  
في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف ما اختاره المصنف تبعاً لصاحب الهداية وذكر الطرسوسي  
في أنفع الوسائل أنه المذهب المفتي به فقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقده ولم يكن بدل مال والعلم على  
ما هو في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمعتمد ما في المتن (١) ولذا لم يقدم ما في الشروح على  
ما في الفتاوى كذا في البحر الرائق \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحوالة ويحبس في الدين كلها كانتا  
من كان من أخ أو عم أو خال أو زوج أو زوجة أو امرأة أو رجل مسلما كان أو ذميا أو حرياً مسلماً أو  
أو حراً أو زماماً أو مقعداً أو أشل أو مقطوع اليد قال الأنا يكون أباً أو أماً فانه لا يحبس واحد من الابوين  
بدين الابن وكذلك لا يحبس الجد والجددة وان علوا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يحبس قال الأنا  
يجب عليهم ما نفقته وكل من أجبر به على النفقة وأبى حبه أباً كان أو أماً أو جده أو جده أو زوجاً والمكاتب  
والعبد التاجر في الحبس بمنزلة ما وصفت لك والعبد لا يحبس لمولاه وكذلك لا يحبس المولى لعبد اذ لم يكن  
عليه دين وان كان مدينوناً حبس فيه كذا في الذخيرة \* وأما الصبي الحرف بعض المشايخ رحمه الله تعالى ما لو  
الى الحبس وجعلوه كالبالغ وبعضهم قالوا اذا كان له وصي يحبس تأدياً حتى لا يعود لذلك وليضجر الوصي  
فيمتسرع الى قضاء الدين وان لم يكن له أب أو وصي لم يحبس فاما اذا كان محجوراً عليه فقد ذكر في بعض  
المواضع أنه ان كان له أب أو وصي يحبس يدينه يعني الاب أو الوصي وان لم يكن له أب أو وصي نصب القاضي  
فيما لا يبيع من ماله بقدر الدين ويوفي الغرماء حقهم كذا في المنقط \* والمكاتب يحبس لمولاه الا فيما كان  
من جنس الكتابة والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سماعه يحبس في غير مال  
(١) قوله ولذا لم يقدم ما في الشروح كذا في جميع النسخ الحاضرة وهو تحريف فاحش والصواب وكذا  
يقدم ما في الشروح الخ كما يعلم بالوقوف على أنفع الوسائل اه معجمه بحر اوى

رحمه الله تعالى لا بأس به \* وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول وقال آخر ايشدها بالفضة لا بالذهب \* واختلفوا في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى \* وكان أبو حنيفة لا يرى بأساً بشدها بالفضة \* وكذا اذا سقطت سنه لا بأس بأن يتخذ سن من فضة \* ويكره أن يتخذ  
من ذهب \* ولا يتختم الرجل بالفضة \* أما لا يتختم بالذهب الحديث المعروف \* وكذا التختم بالحديد لانه خاتم أهل النار \* وكذا  
الصف رلقوله عليه السلام تختم بالورق ولا تزده على منقال فظاهر هذا اللفظ يقتضي كراهة التختم بالجر الذي يقال له يشم والصحيح أنه لا بأس  
به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفز بل هو حجر \* وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتختم بالهقيق ثم التختم بالفضة انما يحل لمن  
يحتاج الى الختم كالقاضي والسلطان ونحوهما \* أما عند عدم الحاجة فالترك أفضل \* واذا تختم بالفضة ينبغي أن يكون الفص الى  
بطن الكف لاني ظهر الكف \* ثم يجعله في اليد اليسرى في زمانها \* رجل هدم بيتاً من تماثيل الطيور والآدمي بالاصباغ قال

محمد رحمه الله تعالى يضمن قيمة البيت وأصحابه غيره صور بمنزلة مالوا حرق بر بطلان الانسان فانه يضمن قيمة العود وان كسره لا يضمن شيئا لانه لم يستهلك الخشب ولا بأس للراة أن تجعل في قرونها واذوايتها شيئا من الوبر ويكره أن تهل شعرها بشعر غيرها \* ولا بأس للتاجر حاق شريحه الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة ولا يريد به التجارة لا يستحب أن يفعل ذلك \* وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال حلقت رأسي بمكة فخفأت في الحمام في ثلاثة منها في جلست مسندرا فقال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال لا عين وأردت ان أذهب بعد الحاق فقال ادفن شعرك فرجعت ودفتته \* ولا بأس بدخول النساء في الحمام اذا دخلن بئزور ويكره غز الاعضاء في الحمام لان الخادم ربما يفعل ذلك عن شهوة \* وان كان ذلك للضرورة فلا بأس به \* ولا بأس بان يكون المولى راكبا والغلام يمشي معه اذا كان الغلام يطيق ذلك فان كان لا يطيق (٤١٤) يكره \* الرجل اذا كان في بيت أخذته الزلزلة لا يكره له أن ينتقل الى الفضاء ويفر

الكتابة والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ويجبس المسلم بدين الذي والذي بدين المسلم وكذا المستامن كذا في الخلاصة \* وفي الكبرى والفتوى على الاول ويجبس في الحدود والقصاص اذا قامت البينة حتى يسأل عن الشهود فأما قبل اقامة البينة فانه لا يجبس به فان شهد شاهد عدل بذلك - بسبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجبس به في حد القذف والقصاص كذا في التتارخانية \* وفي كفالة الاصل لا تجبس العاقلة في دية ولا أرض ولكن يؤخذ من عطاياهم ولو لم يكونوا من أهل العطاء وامتنعوا من الاداء يجبسون كذا في الخلاصة \* وان طالب المدعي البين في القصاص فامتنع عنه المدعي عليه ونكل فانه يجبس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك في البين في القسامة ويجبس الدعاون الذين هم مخوفون على المسلمين وأهل الفساد حتى تعرف منهم التوبة والدعاون بقصد ائلاف أموال الناس أو أنفسهم أو كلهم ما قانا كان يخاف على الناس منه في النفس والمال حبس في السجن حتى تظهر منه التوبة وينبغي أن يكون للنساء محبس على حدة فحوزا عن الفتنة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المرأة تجبس في محبس النساء ولكن يحفظها الرجل وفي مختصر خواهر زاده يجبس الكفيل بالنفس كما يجبس في الدين قال نعم واذا حبس كفيل الرجل بأمره بالمال فلا كفيل أن يجبس الذي عليه الاصل الا ترى أن الكفيل اذا طوب بالمال له أن يطالب الاصيل فاذا ألزم كان له أن يلزم الاصيل فاذا أخذ من الكفيل كان له أن يأخذ من الاصيل كذا في التتارخانية \* ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب الدين لو أراد أن يجبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يجبس كفيل الكفيل وان كثروا كذا في الخلاصة \* فان حبس رجل في دين وجاء آخر يطالبه بالدين فان القاضي يخرج المطلوب حتى يجمع بينه وبين المدعي فان قامت للمدعي بينة عادلة أو أقر أعاده الى السجن وكتب في ديوانه أنه مجبوس بحق هذا المدعي أيضا مع الاول حتى اذا قضى دين أحدهما بقي مجبوسا بدين الآخر كذا في المحط \* لهما على رجل دين لا أحدهما القليل ولا الآخر الاكثر صاحب القليل حبسه وليس له صاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه وان أراد أحدهما اطلاقه بعد ارضاء صاحب القليل حبسه ليس له ذلك كذا في البرازية \* لا ينبغي للقاضي أن يضرب مجبوسا في دين ولا غيره ولا يصفد ولا يقيد ولا يغفل ولا يمد ولا يجرد ولا يقيم في الشمس واذا خاف القاضي على المجبوس في السجن أن يفر من حبسه حوله الى حبس اللصوص الا اذا كان يخاف عليه منهم لما بينه وبين اللصوص عداوة وعرف أنه لو حوله اليهم - لم يقصده ولا يحول كذا في محيط السرخسي \* ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اداة كذا في الخلاصة \* وان كان هذا المجبوس لا يزال يهرب من السجن يؤذبه القاضي بأسواط كذا في المتنقط \* ومتى حبسه القاضي يكتب اسمه ونسبه في ديوانه ويكتب من يجبس لاجله ويكتب

خلاف ما قاله بعض الناس \* بل يستحب الفرار لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على هدف مائل فأسرع المشي قبله أن تفر من قضاء الله قال عليه الصلاة والسلام فرارى من قضاء الله تعالى بقضائه \* ولا بأس بالاحتكال يوم عاشوراء بل هو مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام من احتك - ل يوم عاشوراء بالأعداء المرواح لم ترمد عيناه أبدا \* واذا ماتت المرأة في رجل ليس مههم امرأة لم يغسلوها وان كانوا محارم ولكنها تيمم بالضعيف فان كان من ييممها محرما لها ييممها بغير خرقه \* وان لم يكن لها محرما ييممها بخرقه يافها على كفه \* والرجل اذا مات في نساء ليس معهن رجل ييمم على ما بيننا الا أن من تيمم ان كانت حرة تيمم بخرقه نافها على كفه وان كانت مملوكة تيمم بغير خرقه وأتمه وأمة غيره في

ذلك سواء \* وان كان معهن رجل الا أنه كافر علمه الغسل ليغسله \* وكذا اذا كان مع الرجال امرأة كافرة علموها الغسل مقدار تغسلها وان كان معهن صبي لم يبلغ حد الشهوة علمه غسل الميت لغسل الرجل فصل فيما قبل فيه قول الواحد وما لا يقبل \* مسافر حضرته الصلاة ولم يجد ماء الا في اناء فأخبره رجل أنه نجس قال في الكتاب ان كان المخبر عدلا ليس له أن يتوضأ بذلك الماء وان كان فاسقا فله أن يتوضأ بذلك الماء لان الطهارة في الماء أصل فيتمسك بالاصل فلا يسلط حكمه كما لا يثبت الخبر برواية الفاسق \* بخلاف ما اذا أخبره فاسق في الماء ان كان نيمحوزا لا يخذ بقول الفاسق في مكان الضرورة وان كان المخبر بنجاسة الماء مستورا فالسبب - تورفيه بمنزلة الفاسق في ظاهر الرواية \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المستورفة كالعدل \* والمأخوذ ظاهر الرواية لان العدد الشرط وما كان شرط لا يكتفي بوجوده من حيث الظاهر كن قال له بده ان لم تدخل الدار اليوم فأنت حرقض اليوم فقال العبد لم أدخل وقال المولى دخلت

كان القول قول المولى وان كان الظاهر شاهداً لا بعد فان كان الخبر بنجاسة الماء عدا ثقة فالعبد بمنزلة الحر العدل كافي رواية الاخبار \* وان كان الخبر بنجاسة الماء امر آخرة فالمرأة بمنزلة الرجل كافي رواية الاخبار والامة النفقة بمنزلة الحرقة فان اراق الماء ثم تيمم كان ذلك أحوط وان كان أكبر رايه أن الخبر بنجاسة الماء كذب فانه يتوضأ به ولا يتيمم وان كان الخبر بنجاسة الماء رجلاً من أهل الذمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه أنه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب أحب الى أن يريق الماء ثم يتيمم ولو توضأ به وصلى جازت صلاته \* وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه أنه صادق فانه يتيمم ولا يتوضأ به لان الفاسق من أهل الشهادة على المسلم أما الكافر ليس من أهل الشهادة على المسلم \* ولو كان الخبر بنجاسة الماء مصيباً أو معتوها بعقلان ما يقولان قال فهو كذلك \* من أصحابنا من قال المراد بهذا العطف أن الصبي كالبالغ اذا كان مرضياً وبسقط اعتبار البالغ كما بسقط فيه اعتبار الذكورة والحزبة ويكون هو كالبالغ كافي المعاملات \* والاصح أن مراده (٤١٥) العطف على الذي فان خبر الصبي والمعنوه في هذا خبر الذي

والمعنوه في هذا خبر الذي لانه ليس لهما ولاية الا لزام \* ولو أن رجلاً دخل على قوم من المسلمين يأكلون طءاً وما ويشربون شراباً فدعوه اليه فقال له رجل ثقة منهم عرفة هو هذا اللحم ذبيحة الجوسى وهذا شراب خالطه خمر فقال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في حالهم فان كانوا عذولاً لا يلتفت هو الى قول ذلك الواحد الذي أجبر بالحرمة \* وان كانوا متممين فانه يأخذ بقول ذلك الواحد ولا يسهه أن يتناول شيئاً من ذلك سواء كان الخبر بالحرمة حراً أو مملوكاً ذكرنا أو أنى لان قول الواحد الثقة مقبول في البيانات \* ولو كان في القوم رجلان ثقتان فانه يأخذ بقولهما \* وان كان في القوم ثقة واحد فانه يعمل في ذلك بأكبر رايه \* فان لم يكن فيه رأى له واستوى الحالان عنده فلا بأس بأن يأكل في

مقدار الحق الذي عليه ويكتب التاريخ فيكتب حبس فلان بن فلان بكذا وكذا درهم ما يوم كذا ومن شهر كذا في سنة كذا كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحوالة والكفالة اذا حبس الرجل في الدين شهرين أو ثلاثة سأل القاضي عنه في السروان شامساً عنه في السراول ما يحبس كذا في المحيط \* ثم اختلفت الروايات في تقدير تلك المدة فعن محمد رحمه الله تعالى أنه قدرها شهرين الى ثلاثة وعنه أيضاً أنه قدرها باربعة أشهر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رواية الحسن أنه قدرها بستة أشهر وعنه رواية الطحاوى أنه قدرها بشهر وكثير من مشايخنا رجحهم الله تعالى أخذوا برواية الطحاوى \* وبعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا القاضي ينظر الى المحبوس ان رأى عليه زى الفقر وهو صاحب عيال تشكو عياله الى القاضي البؤس وضيق النفقة وكان لينا عند جواب خصمه حبسه شهران ثم يسأل وان كان قاضياً عند جواب خصمه وعرف عفره ورأى عليه أمانة البسار خبسه أربعة أشهر الى ستة أشهر ثم يسأل وان كان فيما بين ذلك حبسه شهرين الى ثلاثة أشهر ثم يسأل وبه كان يفتى الشيخ الامام طه بن الدين المرغيناني وهو يحكى عن عمه شمس الائمة الازرقى وكثير من المشايخ رجحهم الله تعالى قالوا ليس في هذا تقدير لازم كذا في الذخيرة \* والصحيح أنه مفقوض الى رأى القاضي فان مضى ستة أشهر وعلم نعمته يديم الحبس وان مضى شهر وظفر عجزه وعسرته بان شهدوا بآفاسه خلاه ثم اذا سأل القاضي عنه فاعلم يسأل أهل الخبر من جيرانه ومن يحاط بهم في المعاملة كذا في جواهر الاخلاطى \* وانما يسأل من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* قال الشيخ الامام في شرحه هذا السؤال من القاضي بعد ما حبسه احتياط وليس واجب فاذا سأل عنه فقامت البينة على عسره أخرجه القاضي من الحبس ولا يحتاج الى لفظة الشهادة بل اذا أخبر بذلك يكفي وان أخبر بذلك ثقة عمل بقوله وأخرجه من السجن والاثان أحوط كذا في جواهر الاخلاطى \* قالوا هذا اذا لم يكن الحال حال منازعة بان لم تجر بين الطالب والمطلوب منازعة بان ادعى المطلوب أنه أعسر بعد ذلك وقال الطالب انه موسر لا بد من إقامة البينة ومتى كانت الحالة هذه فان شهد شاهدان أنه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي لان العسار بعد اليسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي كذا في الذخيرة \* فان أخبره عدل أو اثنان بأعساره قبل الحبس فيه روايتان في رواية يقبل ولا يحبس وفي رواية الخصاص لا يقبل ويحبسه واليه ذهب عامة مشايخنا رجحهم الله تعالى هو الصحيح كذا في محيط السرخسى \* وفي الخاتمة وبعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلافوا فيه والصحيح أن له أن يلزمه وقال الشيخ الامام شمس الائمة الخواص رحمه الله تعالى أحسن الاقوال في الملازمة

ذلك ويشرب ويتوضأ منه \* وان كان الذي أخبره بأنه حلال مملوكين ثقتين والذي يزعم أنه حرام حراً أو واحداً فلا بأس باكله لان الخبر الديني الحر والمملوك سواء في قول المتن \* وان كان الذي يزعم أنه حرام مملوكين ثقتين والذي يزعم أنه حلال حراً أو واحداً فانه لا ينبغي له أن يأكل لترح قول المتن \* رجل تزوج امرأة فآخبره مسلم ثقة رجل أو امرأة أنهم ارتضوا من امرأته واحدة قال في الكتاب أحب الى أن يتزوجه طلقها أو يعطيها نصف المهر ان لم يكن دخل بها ولا تثبت الحرمة بتزويج الواحد عندنا لم يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان \* وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى تثبت حرمة الرضاع بشهادة الأربع من النساء وانما يتزوجه احتياطاً المكان حرمة الوطء فيطلقها كي لا تبقى معلقة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول والكل بعده وان كان المسمى أكثر من مهر المثل يستحب لها أن لا تأخذ منه شيئاً قبل الدخول وبعد الدخول يستحب لها أن تبرئ الزوج مما زاد على مهر المثل اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل لان الزيادة تنجب بحكم النكاح وذلك محتمل \* وان لم

يطلقها ولم يتزوجه ذلك لان ملك النكاح لم يطل بهذه الشهادة \* وكذلك رجل اشترى جارية فآخبره عدل ثقة انها حرة الابوين أو انها أخته من الرضاع فان تزوجه وطها فهو أفضل وان لم يتزوجه وسعه ذلك لان ملك المين لم يطل بهذه الشهادة \* مسلم اشترى الجارية فآخبره مسلم ثقة انه ذبيحة المجوسى فانه لا ينبغي للشترى أن يأكل ولا يطعم غيره لان الخبر آخر خبره بجرمة العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد \* وأما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فتثبت الحرمة مع بقاء الملك \* بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة المؤبدة \* فإذا لم يطل النكاح بخبر الواحد لا تثبت الحرمة وإذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك المين ههنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا أن يجبس الثمن عن البائع اذا لم يطل البيع \* ولو أنه لم يشتره اللحم ولكن الذى كان اللحم في يده أذن له بالتناول فآخبره مسلم ثقة انه (٤١٦) ذبيحة مجوسى لا يحل له أن يأكل لانه أخبره بما هو حق الله تعالى فتثبت الحرمة \* ولو

أنه أذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن أو ملكه بسبب آخر غير أن أو هبة ثم أخبره مسلم ثقة انه حرام العين لا يحل له تناوله \* ولو أن رجلاً ملك طعاماً أو جارية عيرت أو بيع أو هبة أو سبب من الأسباب ثم أخبره مسلم ثقة أن هذا القلان بن فلان القلان غصبه منه المباح أو الواهب أو الميت قال أحب الى أن يتزوه فلا يأكل ولا يشرب ولا يتوضأ ولا يبط الخارية لان بخبر الواحد العدل ثبت الرية فيتنزه وان لم يتزوه كان في سعة من ذلك لان الخبر ما أخبره بجرمة العين وانما أخبره أن من يملك منه كان غاصباً وهو مكذب في هذا الخبر شرعاً لان البديل الملك فلهذا قال ان تزوه كان أفضل \* وان لم يتزوه كان في سعة من ذلك وكذلك لو أن رجلاً باعه طعاماً فآخبره بالتناول وأخبره ثقة أن هذا

ماروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يلزمه (١) في مشيائه ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والخلاء وفي الفتاوى العنابية ويجلس على باب داره حتى يخرج وليس له أن يجلسه في موضع لان ذلك حبس وليس له حق الحبس قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى فان كانت الملازمة تضر بعياله وهو ممن يكتسب في سقى الماء في طوفه قال أمر صاحب الحق أن يوكل غلامه به يكون معه ولا يمنع عن طلب قدر قوت يومه لنفسه وبعياله وكذلك ان كان يعمل في سوقه قال وان شاء ترك أياماً يفي هذا المطلب ثم يلزمه على قدر ذلك قلت له فان كان عامداً يعمل بيده قال ان كان عامداً يقدر أن يعمل به حيث يلزمه أى حيث يجلس لازمه ويعمل هوثة وان كان عامداً لا يقدر الا على الطلب خرج وطلب فان كان في ملازمته ذهاب قوته وقوت عياله أمرته أن يقيم كفيلاً بنفسه ثم يحل سبيله فليست رضى الله تعالى وفي كتاب الاقضية ان كان العمل سقى الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنع من ذلك ولكن اما أن يلزمه أو يلزمه نائبه أو أجيره أو غلامه الا اذا كفاه نفقته أو نفقة عياله وأعطاه حينئذ كان له أن يمنع من ذلك لانه لا ضرر على الملزوم في هذه الصورة وفيه أيضاً ليس لصاحب الحق أن يمنع الملزوم أن يدخل في بيته لغائط أو غداء الا اذا أعطاه الغداء وأعدم موضعاً آخر لاجل الغائط حينئذ له أن يمنع عن ذلك وفي الخاتمة فان قال المديون لا تجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك والصحيح أن في الملازمة رأى الى صاحب الدين لا الى المديون ان شاء لازمه بنفسه وأن شاء لازمه بغيره وفي الذخيرة قال القاضي الامام أبو على النسفي رحمه الله تعالى المذهب عندنا أن الطالب لا يلزم المطلوب في المسجد لان المساجد بنيت لذكر الله تعالى للملازمة وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهندو أن الطالب لا يلزم المطلوب بالبيالى ولو كان الرجل ممن يكتسب بالبيالى يلزم في البيالى كذا في التتارخانية \* وذكر الخصاص رجل حبس غريمه ثم غاب فسأل القاضي عن المحبوس فوجد ممرضاً باخذ منه كفيلاً ويحلى سبيله لانه رعا غيب الطالب ويحلى نفسه ويريد أن يطول حبسه فيضر كذا في محيط السرخسى \* وعن محمد رحمه الله تعالى أن للطالب أن يلزم الغريم وان لم يأمره القاضي بملازمته ولا فلسه اذا كان مقراً بحقه فان قال الغريم احبسنى وأبى الطالب الاملازمة قال يلزمه كذا في الذخيرة \* وليس للطالب أن يقيم في الشمس أو على الثلج أو في موضع يضربه كذا في الخلاصة \* عن محمد رحمه الله تعالى شل عن ملازمة المرأة قال أمر غريمها أن يأمر امرأته حتى تلازمها فقيل له ان لم يقدر الغريم على امرأته تلازمها قال أقول لغريمها اجعل معها امرأته فتكون في بيتها وتكون

(١) قوله في مشيائه أى في قيامه وقعوده كما هو عبارة أنفع الوسائل ٥١ مصححه

الطعام والشراب غصب في يده من فلان والذي في يده يسكر ويرغم أنه له ان تزوه كان أفضل وان لم يتزوه كان في سعة أنت من ذلك \* وكذا اذا لم يكن في يده ثقة لان البديل الملك فآخبره بما هو حق الله تعالى فتثبت الحرمة مع بقاء الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد \* وأما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فتثبت الحرمة مع بقاء الملك \* بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة المؤبدة \* فإذا لم يطل النكاح بخبر الواحد لا تثبت الحرمة وإذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك المين ههنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا أن يجبس الثمن عن البائع اذا لم يطل البيع \* ولو أنه لم يشتره اللحم ولكن الذى كان اللحم في يده أذن له بالتناول فآخبره مسلم ثقة انه (٤١٦) ذبيحة مجوسى لا يحل له أن يأكل لانه أخبره بما هو حق الله تعالى فتثبت الحرمة \* ولو



\* وعلى قول المشايخ رحمهم الله تعالى لا يشتري بأخذ بقول من أخبره أنه ذبيحة مجوسى لان المبيع صار حراما على البائع بقول المخبر أنه ذبيحة مجوسى والبائع يدفع الضرر عن نفسه فيكون متهما فلا يأخذ بقول البائع وقال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى كان شيخنا الامام رحمه الله تعالى يقول اذا أتى الصبي بقالا بفلاس يشتري منه شيئا وأخبره أنه ذبيحة فان طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس بالنقل أن يبيع منه وان طلب الزبيب والحوز وما يأككله الصبيان عادة ينبغي أن لا يبيع منه لانه كاذب فيما يقول ظاهرا وأن قال الصغير هذا وقد أدنى أنى أن أهبة لك أو تصدق به عليك لا ينبغي للسامع أن يقبل ذلك منه لان الاب لا يؤذن للصغير بهذا التصرف لا يصح اذنه \* بخلاف ما لو قال هو لابي بعته اليك على يدى هبة أو صدقة فانه يجوز للسامع أن يقبل ذلك منه \* وكذا الفقير اذا أتاه عبدا أو أمة بصدقة من المولى \* ولو أن رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويرغم (٤١٧) أنها والامة تصدقه في أنها ثم

رأى الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذى في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان يدعى أنها له والجارية تصدقه في ذلك الا أن الجارية كانت لى وانما أمرت فلا يأن ذلك لاهر خفية وصدقته الجارية في قوله هذا والمدعى مسلم ثقة لا بأس للسامع أن يشتريها منه لانه أخبر بخبر يحتمل الصحة \* وان كان في أكبر رأى السامع أن الذى في يده الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته لان اقرار ذى اليد أنها كانت في يد فلان وفلان يدعى أنها لاهر اقراره بملك فلان فاذا كان في أكبر رأه أنه كاذب فيما يقول أنها لى لا يقبل قوله ولا يشتري منه الجارية ولولم يقل ذواليد ذلك ولكنه قال لى ظلمنى فلان وعصها منى فأخذت هبته

أنت على الباب أو تكون المرأة في بيت نفسها وحدها ويكون الغريم على الباب قيل له اذا تهرب المرأة وتذهب قال ليس له الا ذلك وذ كر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى يلازمها في موضع لا يخاف عليها الفتنة كالساجد والاسواق ونحو ذلك ان شارب رجال وان شاء بنساء وهذا في النهار وما في الليل فلازمها بالنساء لا محالة فالحاصل أنه يلازم على وجه يقع الامن من الفتنة من كل وجه ذكره لال في كتاب الوقف اذا شهد الشهود بعد مضي المدة أنه فقير فالقاضي لا يخلى سبيله حتى يسأل في السر وانه حسن فان وافق خبر السر شهادة الشهود لا يخلى سبيله أيضا حتى استخلف المحبوس ثم يخلى سبيله وان خالف خبر السر شهادة الشهود أخذ بخبر العدول في السر كذا في المحيط \* وذ كر الامام فاضل خان في الجامع الصغير وان رأى القاضي أن يسأل بعد الحبس قبل انقضاء المدة كان له ذلك والبينة على الافلاس قبل انقضاء المدة بعد الحبس مقبولة بالاجماع كذا في التتارخانية \* وان أقام المحبوس بيته على عسره وأقام صاحب الحق بيته على يساره أخذ بيته صاحب الحق ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب كيفية الشهادة على الافلاس وذ كر الخصاص رحمه الله تعالى في كتاب الوقف كيفية الشهادة على الافلاس فقال ينبغي للشهود أن يشهدوا أنه فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن يد الفقر وحكى عن الفقيه أبي القاسم أنه قال ينبغي أن يقولوا انه مفلس معدم لا تعلم له مالا سوى كسونه التي عليه وثياب ليله وقد أخبرنا أمره في السر والعلانية وهذا أتم وأبلغ ثم اذا ثبتت عسره فالقاضي لا يحبس به بعد ذلك ما لم يعرف له مالا وان قامت البينة على عسره بعد ما مضت مدة في الحبس وكان الطالب غائبا فالقاضي لا يفتقر حضور الغائب بل يخرج به من السجن ولكن يأخذ كفيلا كذا في المحيط \* واذا قامت البينة على اعسار المحبوس وقبل أن يحكم القاضي بافلاسه أطلق رب الدين المحبوس فطلب المحبوس من القاضي أن يقضى بعسره بيته أقامها بمحضرة رب الدين أجابه القاضي الى ذلك لان فيه فائدة حتى لا يحبس رب الدين ثانيا من ساعته وحتى لا يحبس مدان آخر كذا في النخبة \* واذا كان الرجل محبوسا بين رجلين فأدى الى أحدهما لا يخرج من السجن حتى يؤدى حق الآخر وهذه المسئلة دليل على أن للمحبوس أن يؤثر بعض الغرماء على البعض وقد نص في فتاوى النسفي على ذلك وصورة المسئلة المذكورة ثم رجل عاياه ألف درهم لثلاثة نفر لواحد منهم خمسمائة ولواحد منهم ثلثمائة ولواحد منهم مائتان فاجتمع الغرماء وحبسوه بدونهم في مجلس القضاء وماله خمسمائة كيف يقسم ماله بينهم قال اذا كان المديون حاضرا فانه يتضى ديونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ماله كما يتعلق به حق أحد فيتصرف فيه على حسب مشيئته وان كان المديون غائبا والدين ثابت

(٥٣ - فتاوى ثالث) لا ينبغي للسامع أن يشتري منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذى في يده ثقة أو لم يكن ثقة \* بخلاف ما اذا لم يدع الغصب وانما أقر بالثبته لان الغصب أمر مستكر فلا يقبل قوله في ذلك اما في الثلثة ما أخبر بخبر مستكر فية بل قوله اذا كان ثقة \* فان قال الذى في يده كان فلان ظلمنى وعصها منى ثم رجع عن ظلمه فأقر بها لى ودفعها الى فان كان ثقة لا بأس أن يقبل قوله ويشتري منه الجارية لانه أخبر بخبر مستقيم وهو الرجوع عن الظلم وما أقر على نفسه سبب الضمان وهو الاخذ \* وكذا لو قال غصبها منى فلان فخاصمته الى القاضي فقطى القاضي لى بها بيته أفتها أو يسكوها عن المين فانه يجوز للسامع أن يقبل قوله اذا كان ثقة لانه أخبر بخبر مستقيم وهو انبات الملك بالجملة وانما بشرط أن يكون ثقة لان كلامه أنها كانت في يد فلان اقرارا لفلان بالملك ظاهرا وان كان المخبر كاذبا في أكبر رأى السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله \* وان قال قضى لى بها القاضي فأخذها منه ودفعها لى

أو قال قضى القاضى به الى فأخذتم من منزله بأذنه أو بغيره إذنه ان كان ثقة كان له أن يقبل قوله \* وان قال قضى لي بها فجعل القضاة  
فأخذتها منه لا ينبغي له أن يقبل قوله وان كان ثقة لأنه لما جحد القضاء كان أخذ في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كما لو قال اشترت هذه  
الجارية من فلان وقد ثمنه الثمن ثم جحد البيع فأخذتها منه فإنه لا ينبغي له أن يقبل قوله لان القول قول الجاحد في الشرع \* ولو أن رجلا  
قال اشترت هذه الجارية من فلان وقد ثمن الثمن وقبضتها بأمر وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل آخر فلان ذلك جحد هذا  
البيع وزعم أنه لم يبيع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة أيضا فإنه لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وأن يشتريها منه لان الاول لو أخبر أن  
فلان بجحد الشراء لا يكون للسامع أن يشتري منه فكذا اذا أخبره غيره بالحدود \* وان كان الخبر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأى السامع  
أن الثاني صادق فكذلك \* وان (٤١٨) كان في أكبر رأيه أنه كذب فلا بأس بأن يشتريها منه اذا لم يكن الخبر الثاني ثقة \* وان كانا

جميعه غير ثقة وفي أكبر رأى  
السامع أن الثاني صادق  
لا ينبغي له أن يشتريها منه  
ولا يقبل قوله وهو بمنزلة  
مالو كان الثاني ثقة \* رجل  
رأى عينا في يد رجل وقد  
علم أنه لغيره فقال له ذواليد  
أنا ملكته من فلان ذلك  
بسبب من الأسباب أو قال  
فلان ذلك ولكن يبيعه فإنه  
يحل له ان يشتري منه  
والقياس أن لا يحل لأنه  
متم في جر المنفعة الى نفسه  
وانما حل له أن يشتري منه  
استحسانا للكان الضرورة  
فانما لشرطنا لباحة الشراء  
منه وقبول قوله إقامة  
الشاهدين يضيئ الامر على  
الناس \* وهذه الضرورة  
معدومة فيما اذا أخبره عدل  
على خلاف ذلك \* ولو أن  
رجلا في يده جارية تقدر  
بارق لئى البد فشهد مسلم  
عند رجل آخر أن الجارية  
التي في يد فلان أمة لفلان  
آخر عصبها منه الذي في يده

عند القاضى فالقاضى يقسم ماله بين الغرماء بالحصص وليس للقاضى ولاية تقديم بعضهم على البعض  
المرأة اذا حبست زوجها المهرها أو بدين آخر فقال الزوج للقاضى احبسها معي فان لي موضعا في السجن  
لتكون معي ذكر الخصاص في أدب القاضى في باب المطالبة بالمهر أنه لا يحبسها أو بعض قضاة زماننا اختاروا  
الحبس لفساد الزمان سد الباب المعصية عليها فانها اذا لم تحبس وقد حبست زوجها تذهب حيث تريد كذا  
في النخبة \* وفي نوادر ابن مبيعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا مات الرجل وفي الورثة صغير وكبير  
ولم يت على رجل دين فحسبه الابن الكبير ثم أراد أن يطلقه لم يطلقه القاضى حتى يستوثق للصغار  
ولا يخرج المحبوس في الدين من السجن لحي مشهر رمضان ولا لافطر ولا لأضحى ولا للجمعة ولا للصلاة  
مكتوبة ولا لحجة فريضة ولا لحضور جنازة بعض أهله وان أعطى كفيلا بنفسه كذا في المحيط \* ولا إعادة  
المريض كذا في الخلاصة \* اذا مات المحبوس والد أو ولد ولم يكن بحضرته أحد لفصل والتكفين  
يخرج القاضى من السجن هو والصحيح أما اذا كان من يقوم بذلك فلامعنى لاجراجه من السجن قيل  
ان المحبوس يخرج بكفيل كان ثمة لجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد ولا يخرج لغيرهم وعليه  
الفتوى كذا في جواهر الاخطا \* وقيل في الوالدين والاجداد والجدات والاولاد لا بأس باجراجه أما  
في غيرهم فلا يخرج والفتوى على أنه يخرج في قرابة الولاد بكفيل كذا في الكبرى \* وحكى عن الشيخ  
الامام أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه قال في المحبوس في السجن اذا حبس لم يخرج له من السجن  
وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضى أن المحبوس في السجن اذا مرض مرضا ضائعا ان كان له  
خادم يخدمه لا يخرج من السجن ولا يخرج للعلاج وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى حتى قيل له وان  
مات فيه قال وان مات فيه كذا في المحيط \* وفي واقعات الناطق لومرض في الحبس وأضناه ولم يجدهم  
يخدمه يخرج من السجن هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يخرج من الهلاك في السجن وغيره سواء الفتوى على رواية محمد رحمه الله تعالى  
كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى المحبوس يتوزع في السجن ولا يخرج الى الحمام ولو احتاج  
الى الجماع لا بأس بان تدخل زوجته أو جاريته في السجن فيطوئها حيث لا يطلع عليه أحد وفي الفتاوى  
العناية وان لم يجد مكانا خاليا لاجتماع وهل يترك ليكتسب في السجن اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى  
فيه قال بعضهم لا يمنع من الاكتساب في السجن وقال بعضهم يمنع عن ذلك وهو الأصح واليه أشار الخصاص  
رحمه الله تعالى وفي الكبرى وقال القاضى فخر الدين الفتوى اليوم على أنه لا يمنع من الاكتساب ولا يمنع  
المسجون من دخول أهله وجيرانه عليه ولكن لا يكون من أن يكتسوا ثمنه طويلا وفي السغناق قالوا

والذى في يده يجحد ذلك ويقول هي لي والذي في يده غير مأمون قال في الكتاب أحب الى أن لا يشتري منه وان  
اشترها ووطئها كان في سعة من ذلك لان الخبر فيما أخبر بالغصب كمدب شرعا فكان للسامع أن يشتري \* والاحوط أن لا يشتري \* ولو أخبره  
مسلم ثقة أنها حرة الاصل أو أخبره أنها كانت أمة لذى اليد أعتقها فهذا الاول سواء وان اشترها كان في سعة من ذلك لان ملك الانسان  
لا يزول بقول الواحد \* وان لم يشتري كان أولى \* ولو كانت الجارية لرجل فأخذها رجل آخر وأراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لمن عرفها  
للاول أن يشتري من الذى في يده حتى يعلم أنها خرجت من ملك الاول وانتقلت الى ذى اليد بسبب صحيح أو يعرف أن الاول وكله يبيعها فان  
سأل ذى اليد فقال ذواليد اشتريتها منه أو وهبها لي أو تصدق بها على أو قال وكلني يبيعها فان كان ذواليد ثقة فلا بأس بأن يقبل قوله  
ويشتري ويطاوان كان غير ثقة إلا أن في أكبر رأيه أنه صادق فكذلك لان قول الخبر مقبول في المعاملات اذا لم يعارضه قول آخر \* وان لم

يكن عدلا وكان في كبر رآيه انه كاذب لا ينبغي له أن يقبل قوله ولا أن يشتري منه \* وكذا لو لم يعلم أن ذلك الشيء الغير الذي في يده الا أن الذي في يده أخبره أنه غير ما أن ذلك الغير وكله بالبيع أو باعه منه أو وهبه لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بنزلة العلم ان كان الخبر ثقة \* وان كان غير ثقة لكن في كبر رآيه أنه صادق فيكذلك \* وان كان في كبر رآيه أنه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه \* وان كان الذي في يده لم يخبره أن ذلك الشيء الغير فلا باس بشرائه منه \* وأن يقبل هبته وان لم يكن ثقة لان اليد دليل الملك يستوى فيه الفاسق والعدل الآن يكون الذي في يده من كان مثله لا يملك مثل ذلك العين \* كالورأى درة ممتعة في يد فقير ورأى كتابا في يد جاهل لم يكن في آثانه من هو أهل لذلك فيكون الأفضل أن يتزدد ولا يشتري \* وان اشتراه أو قبل هبته وهو لا يعلم أنه لغيره قال رجوت أن يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك شرعا فكان المشتري معتمدا على دليل شرعي وانما علقه بالرجاء لان في وهم كل واحد (٤١٩) أن مثله لا يملك هذا العين \* وان

كان الذي آثاه به عبدا أو أمه لا ينبغي له أن يشتري منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك \* فان سأله فأخبر بأن مولاه قد أدن له فيه وهو أمون ثقة لا باس بأن يشتري منه \* وان كان غير ثقة فان كان كبر رآيه أنه صادق فيما يقبل قوله \* وان كان في كبر رآيه أنه كاذب لا يقبل قوله \* وان لم يكن له رأى في ذلك لا يشتري منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم يترج جانب الصدق \* وكذا الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك أو حران أخبره أنه مأذون له في بيعه وأن فلانا بعث على يده هبة أو صدقة فان كان أكبر رآيه أنه صادق وسعه أن يصدقه لان بعث الله سبحانه على يد المالك والصبيان معتاد والرجل يبعث الهدايا الى

وينبغي أن يحبس في موضع خشن لا يسطر له فراش ولا وطاء ولا أحد يدخل عليه ليستأنس ليضجر قلبه \* المحبوس في الدين اذا امتنع عن قضاء الدين وله مال فان كان ماله من جنس الدين بان كان ماله دراهم والدين دراهم فالقاضي يقضى دينه من دراهمه بالاخلاق وان كان ماله من خلاف جنس دينه بان كان الدين دراهم وماله عروض أو عقار أو ذنانير فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع العروض والعقار وفي بيع الذنانير قياس واستحسان ولكنه يستند حسما إلى أن يبيع بنفسه ويقضى الدين وعندهما يبيع القاضي ذنانيره وعروضه رواية واحدة وفي العقار روايتان وفي الخالية وعندهما في رواية يبيع المنقول وهو الصحيح ويكون البيع على الترتيب يبيع الذنانير أولا ثم العروض ثم ونم ويقضى دينه كذا في التناخية \* ذكر في كتاب العين والدين أن صاحب الذنانير اذا ظفر بدراهم من عليه الدين أو على العكس كان له أن يأخذ هذا بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالقاضي يبيع مال المديون بدينه ولكن يبدأ بذنانيره اذا كان الدين دراهم فان فضل الدين عن ذلك يبيع العروض أولادون العقار فان لم يقف ثمنه بدينه وفضل الدين عنه حينئذ يبيع العقار أما بدون ذلك فلا يبيع العقار أصلا وهذا على إحدى الروايتين عنهما وقال به ضمهم على قوله ما يبدأ يبيع ما يخشى عليه التلف والتوى من عروضه ثم يبيع ما لا يخشى عليه التلف ثم يبيع العقار واذا كان للمديون ثياب يلبسها ويمكنه أن يجزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بها ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجزى بمادون ذلك المسكن يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي ما كان لنفسه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه للحال حتى انه يبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء واذا كان له كائون من حديد أو صفر يبيعه ويخذ كائونا من طين ثم أي قدر يترك للمديون من ماله ويبيع ما سواه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال يترك ثيابه ومسكنه وخادمه ومهر كبه لانه يحتاج الى ذلك كله وفي رواية أخرى يترك ثيابه ومسكنه وخادمه وبهذه الرواية أخذت بعض القضاة وفي رواية قال يبيع جميع ماله ويؤجر ويصرف غلته الى غرمائه وفي ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى لا يؤجر الا روايه رويت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن ان أجره ونفسه وأخذ الاجرة يترك له قوت يومه وعياله ويصرف ما سوى ذلك الى رب الدين ومن القضاء من قال انه ان كان في موضع الحظر يبيع ما فوق الارض وان كان في موضع البر يترك له ما يدفع به من البر حتى لا يباع جثته وعما تمه ويبيع ما سوى ذلك ومن المشايخ من قال يترك له دست من الثياب ويبيع ما سوى ذلك وبه أخذ

المعلم على يد الصبي \* وان كان في كبر رآيه أنه كاذب لا ينبغي له أن يقبل قوله \* رجل قدم بلبا بأعين وطعام وجوار وقال أنا مضارب فلان أو أنا مفاوضه أو وكله كان للناس أن يشتروا منه \* وكذا العبد اذا قدم بلبا فادعى أن مولاه أذن له في التجارة كان للناس أن يقبلوا قوله ويعاملوا معه \* ولو أن رجلا تزوج امرأة لم يرها فادخلها عليه انسان وأخبره بأن امرأته وسعه أن يقبل قوله ويطأها اذا كان ثقة عنده أو كان في كبر رآيه أنه صادق \* وكذا رجل دخل على غيره لالا وهو شاهر سيفه أو مائتر محم يسد دخومه وصاحب المنزل لا يدرى أنه لص أو هارب من اللصوص فانه يحكم رآيه فان كان في كبر رآيه أنه لص دخل عليه ليأخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب المنزل يخاف أنه لو زجره أو صاح به بادره بالضرب كان لصاحب المنزل أن يقتله \* وان كان في كبر رآيه أنه هارب من اللصوص لا ينبغي له أن يعجل فلا يقتله يجوز العمل في هذه المسائل بأكبر الراى عند الحاجة وانما يتوصل الى أكبر الراى بالداخل عليه بان يحكم بزيه وهيئته أو كان عرفه قبل ذلك

بالبطون مع أهل الخير يستدل بذلك على أنه هارب من الصوص وان عرفه بالبطون مع الصوص وأهل الشر يستدل بذلك على أنه سارق  
 \* رجل قال لغیره ان فلانا أمرني ببيع جاريته التي في منزله ودفعها الي مشتريها كان للسامع أن يشتريها منه وأن يقبض الجارية من منزل  
 مولاه اذا دفع المشتري الثمن الي بائنها ان كان البائع ثقة أو غير ثقة ووقع في قلبه أنه صادق فاز وقع في قلبه أنه كاذب ان وقع في قلبه ذلك  
 قبل الشراء لا ينبغي له أن يشتري حتى يسأل مولاها \* وان وقع في قلبه ذلك بعد الشراء لا يتعرض للجارية لان أكبر الرأى في حقه بمنزلة  
 اليقين \* وان قبضها ووطئها ثم وقع في أكبر رأيه أن البائع كاذب فيما قال فانه يترك وطئها حتى يتعرف خبرها وان كان المشتري حين اشتراها  
 شهد عنده شاهد عدل أن مولى الجارية أمره ببيعها ثم حضر المولى ووجد الامر بالبيع كان المشتري في سعة من امساكها وكان له أن  
 يتصرف فيها حتى يحاصه المولى (٤٢٠) الى القاضي لان شهادة الشاهدين حجة تامة ولو شهدا عند القاضي بقضى القاضي بالوكالة

وحصة البيع \* وكذا اذا شهدا  
 عند المشتري \* ولو أن  
 القاضي قضى لمولاها لا يبيع  
 للمشتري بشهادة الشاهدين  
 اللذين شهدا عنده أن  
 يسكنها لان شهادتهما لم  
 تكن ملزمة وقضاء القاضي  
 ملزم \* رجل تزوج امرأة  
 ولم يدخل بها حتى غاب عنها  
 فأخبره مخبراً أنها قد ارتدت  
 فان كان المخبر عنده ثقة  
 وهو حر أو مملوك أو محدود  
 في قذف وسه أن يصدق  
 المخبر ويتزوج أربع نسوة  
 سواها لان هذا خبر بامر  
 ديني وهو حل تكاح أربع  
 سواها وهذا خبر غير ملزم  
 اياه شيئاً فلا يفتن فيه العدالة  
 \* وان لم يكن المخبر ثقة وفي  
 أكبر رأيه أنه صادق  
 فكذلك وان كان في أكبر  
 رأيه أنه كاذب لم يستزوج  
 أكبر من ثلاث لان خبر  
 القاصي لا يعارض أكبر  
 الرأى \* ولو أن مخبراً أخبر  
 المرأة أن زوجها قد ارتد

شمس الأئمة الخواني ومنهم من قال يترك له دستان من الثياب حتى اذا غسل أحدهما لبس الآخر وهو  
 اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا باع أمين  
 القاضي عروض المديون في دينه وقبض الثمن وهلك ثم استحق المبيع رجع المشتري على الغريم ويرجع  
 الغريم على المطالب ولا يرجع المشتري على المطالب ويجوز اقرار المحبوس بالدين لغيره بعد أن يحلف بالله  
 ما أقربه على وجه التلجئة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا أقر المحبوس بالبيع يحلف المشتري  
 بالله أنه اشتريه منه صحى وادفع الثمن اليه وما كان ذلك تلجئة كذا في المحيط \* ولا يزوج المديونة ليقضى  
 دينها من مهرها كذا في الملتقط \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل عليه دين وهو معسر وله  
 دين على رجل ملى فان ائاما كم يحجر المعسر حتى يتقاضى ماله على غريمه الموسر فان فعل وحبس غريمه  
 الموسر فان ائاما كم لا يحبس المعسر بما عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان للعسر دين على غريمه  
 أخذ القاضي غريمه بدينه وقضى دين غريمه ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في المحبوس بالدين اذا علم  
 أنه لا مال له في هذه البلدة وله مال ببلدة أخرى يؤمر رب الدين أن يخرج منه من السجن ويأخذ منه كفيلاً  
 بنفسه على قدر المسافة ويأمره أن يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان أخرجه فلم يخرج الى ذلك الموضع  
 حبسه كذا في الذخيرة \* والمال غير مقدّر في الحبس حتى أنه يحبس في الدرهم وفي أقل منه لان مانع  
 الدرهم وما دونه ظالم كذا في الكفالة والحوالة من المسبوط كذا في النهاية \* تشاتم الخصمان عند  
 القاضي ان شامسهما أو عزرها حتى لا يعودا الى مثله عند القاضي فان غفلس وان فعل ذلك أحدهما  
 عنده لا يزوره بلا طلب خصمه لكن يمنعه عن ذلك رجل يشتم الناس ان كان امره بوعظ وان كان شتى  
 ضرب وحبس حتى يترك كذا في البرازية والله أعلم

### باب السابع والعشرون فيما يقضى به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد

ما يجب اعتباره في هذا الباب شيان \* أحدهما أن قضاء القاضي متى اعتمد سبباً صحيحاً ثم بطل السبب  
 من بعد لا يبطل القضاء واذا ثبت عدم السبب من الاصل بعد وجوده من حيث الظاهر فكذلك عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول  
 محمد رحمه الله تعالى يبطل القضاء \* والثاني أن استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف البيع السابق  
 على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل  
 اشترى من آخر جارية ولم يقبضها حتى استحقها رجل بالينة والبائع والمشتري حاضران وقضى القاضي

ذكر في الاستحسان من الاصل أن لها أن تتزوج بزوج آخر وسوى بين الرجل والمرأة \* وذكر في السر الكبير ليس بها  
 لها أن تتزوج بزوج آخر حتى يشهد عندا رجلان أو رجل وامرأتان لان ردة الزوج أعظم من ردة المرأة \* وذكر في  
 رحمه الله تعالى الصحيح أن لها أن تتزوج آخر لان المقصود من هذا الخبر وقوع الفرقة بين الزوجين \* وفي هذا الفرق بين ردة الزوج والمرأة  
 قال الأثرى أن الفرقة تثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل \* وكذا لو كانت المرأة صغيرة فأخبره انسان انها ارضعت  
 من أمه أو أخته صح هذا الخبر \* ولو أخبره انسان أنه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها أو كانت أخته من الرضاع والخبر ثقة لا ينبغي لها أن  
 يتزوج أربعاً سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه أخبر بفساد قد كان محكوماً بعصمة مظاهرها فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر  
 مستكروه وهو مباشرة التكاح بصفة الفساد \* بخلاف الاول فان عمة أخبر بامر عارض غير مستكرفان شهد عنده شاهد عدل بذلك

وسعه أن يتزوج أربعاً سواها \* وكذا لو أن امرأته غاب عنها زوجها فأخبره مسلم ثقة أن زوجها طلقها ثلاثاً ومات عنها أو كان غير ثقة فأناها بكتاب من زوجها بالطلاق وهي لا تدري أن الكتاب كتاب زوجها أم لا إلا أن أكبر أيها أنه حق لأبأس بأن تعدد وتزوج \* ولو أتاه رجل حل وأخبرها أن أصل نكاحها كان فاسداً وأن زوجها كان أخا لها من الرضاع أو كان مرتداً لم يسعها أن تتزوج بقوله وإن كان ثقة لأنه أخبرها بخبر مستنكر \* وكذلك امرأته قالت لرجل طلقني زوجي ثلاثاً وانقضت عدتي ووقع في قلبه أنها صادقة لأبأس للرجل أن يتزوجها بقولها \* وكذلك المطلقة ثلاثاً إذا قالت لزوجها انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي الزوج ثم طلقني وانقضت عدتي وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضت العدتين فإنه لأبأس لزوجها الأول أن يتزوجها إذا كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه أنها صادقة لأنها أخبرت بأمر محتمل وما أخبرت بأمر مستنكر \* قال الشيخ الإمام (٤٢١) الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في هذا بيان

أنها لو قالت لزوجها الأول حلت لك لا يحل له أن يتزوجها ما لم يسعها لأن العلماء اختلفوا في أنها هل تحل للزوج بمجرد النكاح الثاني \* قال بعضهم تحل ولا يكون له أن يعقد على قولها حالات لك حتى تفسر \* جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعى الرجل أنها له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت أنا نأخرة الأصل لا يسعها أن يتزوجها لأنه علم أنها كانت مملوكة لدى اليد لأن البعد فحين لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها \* ولو قالت كنت أمة له فاعتقني فإن كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه أنها صادقة لأبأس بأن يتزوجها لأنها أخبرت بأمر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك \* وكذا المرأة الحرة إذا تزوجت رجلاً ثم قالت

بها المستحق ثم ادعى البائع والمشتري أن المستحق باعها من هذا البائع وسلمها إليه ثم باعها للبائع من المشتري وأقام البينة قبلت بينته فقد شرط محمد رحمه الله تعالى في الكتاب لاقضاء بالجارية للمستحق حضرة البائع والمشتري وأنه شرط لازم حتى لو حضر البائع دون المشتري أو حضر المشتري دون البائع فالقاضي لا يقضي به المستحق وإن لم تكن له مائنة على ما ادعى أو طلب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهما معجز البائع عن التسليم أجابه القاضي إلى ذلك فإن فسخ القاضي العقد بينهما ثم وجد البائع بينته وأقامها على المستحق أنه كان اشتراها وقبضها من المستحق قبل أن يبيعها من هذا المشتري قضى القاضي بالجارية للبائع وليس له أن يلزمه المشتري وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ثم وجد البائع البينة وأقامها على المستحق بشير إلى أن شرط قبول هذه البينة أقامها على المستحق ولو كان المشتري قبض الجارية من البائع ثم استحقها مستحق بالبينة قضى به المستحق وتشرط حضرة المشتري لا غير وينقض القاضي البيع بينهما على ظاهر الرواية إذا طلب المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البائع فإن أقام البائع بعد ذلك بينته على المستحق أنه كان اشتراها منه وقبضها قبل أن يبيعها قضى القاضي بالجارية للبائع وبطل قضاء القاضي حتى كان للبائع أن يلزم الجارية المشتري وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لا يبطل قضاء القاضي بالفسخ ولا يكون للبائع أن يلزم المشتري ثم عند محمد رحمه الله تعالى لما كان للبائع أن يلزم المشتري الجارية وإن أبي هل للمشتري أن يأخذها من البائع إذا لم يذ كر هذا الفصل هنا قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يكون له ذلك وإلى أشار بعد هذا في هذا الباب هذا إذا فسخ القاضي العقد بينهما فلو أن القاضي لم يفسخ العقد بينهما ولكن البائع مع المشتري اجتمعا على الفسخ حين استحققت الجارية من يدي المشتري ثم أقام البائع بينته على المستحق وقضى القاضي له بالجارية لا يكون له أن يلزم المشتري بخلاف وإن أراد المشتري أن ينقض البيع بعد الاستحقاق بلا قضاء ولا رضائين له ذلك فالله سبحانه لا يدحضه النقض ههنا من قضاء أو تراش منهما وإن كان المشتري لم يطلب من القاضي فسخ العقد بعد الاستحقاق ولكن طلب من البائع أن يرده الثمن عليه فردّه عليه ثم أقام البائع بينته على المستحق على ما ذكرنا وأخذ الجارية من المستحق ليس له أن يلزم المشتري إياها ولو كان البائع لم يرده الثمن حتى خاصمه المشتري إلى القاضي فسخ العقد بينهما وألزم البائع الثمن للمشتري فأخذه منه ولم يأخذه حتى أقام بينته على المستحق على ما قلنا وأخذ الجارية كان له أن يلزم المشتري عند محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول \* رجل اشترى من آخر عبداً بمائة دينار وقبضه وباعه من آخر وقبضه المشتري الثاني ثم استحقه رجل على المشتري الثاني فأقام المشتري

لرجل آخران نكاحي كان فاسداً أو كان زوجها على غير الإسلام لا يسع لهذا أن يقبل قولها ولا أن يتزوجها لأنها أخبرت بأمر مستنكر \* ولو قالت طلقني بعد النكاح أو ارتد عن الإسلام وسعه أن يعقد على خبرها ويتزوجها لأنها أخبرت بأمر محتمل فإذا أخبر بطلان النكاح الأول لا يقبل قولها \* وإن أخبرت بالحرمه بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو غير ذلك فإن كانت ثقة عنده ولم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه أنها صادقة فلا بأس أن يتزوجها والله أعلم **فصل في التيسير والتسليم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتعاويذ وما يرجع إلى الأمور الدينية** رجل أراد أن يتعوذ قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أحب إلى أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقاً للقرآن \* ولو قال أعوذ بالله العظيم أو قال أعوذ بالله السميع العليم يجوز \* وينبغي أن يكون التعوذ موصولاً بالقراءة \* رجل سمع رجلاً يقرأ القرآن ويطن في القراءة فإنه لا ينبغي للقارئ أن يطن ويتعلم الصواب \* فأما السامع أن

علم أنه لو لم يمه عن اللحن ويعلمه الأصواب يغضب القارئ أو يدخل عليه وحشة فانه ينبغي للسامع أن يمنع عن اللحن ويعلمه الأصواب إلا ان يخاف أن يقع بينهما عداوة حينئذ وسعه أن لا يتعرض له \* الحارص في الحراسة إذا قال لا اله الا الله أو ما شبه ذلك أو الفقاهي يقول عند فتح الفقاغ للمشتري صلى الله على محمد قالوا يكون آمنا \* بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلاة والسلام فانه يناب على ذلك \* وكذا الغازي إذا قال كبيروا يناب عليه لان الفقاهي والحارص يأخذ بذلك عوضا \* رجل جاء الى تاجر لمشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على محمد أن أراد بذلك اعلام المشتري بجودة ثوبه ومتاعه كره \* رجل دعا عبدا وقلبه ساه فان كان دعاءه على الرقة فهو أفضل وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعوا الا وهو ساه فالدعاء أفضل من ترك الدعاء \* ويكره أن يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات \* وذكر في كتاب (٤٢٢) الاستنارة لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلاء \* وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى

بذلك أن يؤنسهم صوت القرآن فانه يقرأ \* فان لم يقصد ذلك فالله تعالى يسهع قراءة القرآن حيث كانت \* قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد فدخل عليهم واحد من الاجلة والاشراف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عليه عالم أو أبوه أو أستاذه الذي علمه العلم جازله أن يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز \* رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له أن يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو أكل شيا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الراشد لا بأس به \* رجل يمسح وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم ذلك ليس بشئ \* والصحيح أنه لا بأس به لو ردد الاثر فيه \* رجل سمع رجلا يذكر اسمي الله تعالى عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وما أشبه

الثاني بينة على المستحق أنه كان باعاً من البائع الاول بكذا وسلمه اليه والبائع الاول باع منه من باعته وسلمه اليه قبلت بينته في ظاهر الرواية فان لم يقم المشتري الاخر بينة على ذلك ولكن خاصم بائنه وهو المشتري الاول في الثمن وقضى عليه بذلك ثم ان المشتري الاول أقام بينة على أن المستحق باع منه من البائع الاول فسلمه اليه قبل أن يبيعه منه وأخذ الغلام منه هل له أن يلزم المشتري الثاني على قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول له ذلك وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاخر ليس له ذلك فان لم يجد المشتري الاول بينة على ذلك ورجع على البائع الاول بالثمن وقضى له به عليه فأقام البائع الاول بينة على ذلك المستحق على ما ذكرنا وأخذ العبد من المستحق كان له أن يلزمه المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول وهل للمشتري الاول أن يلزم المشتري الثاني عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول ذكر أنه ليس له ذلك \* رجل اشترى من آخر غلاما وقبضه ونقد الثمن فجاء مستحق واستحققه من يد المشتري بالبينة وقضى القاضي بالغلام للمستحق ثم أقام المشتري بينة على المستحق أنه كان امر البائع بيده فباعه بأمره قبلت بينته فان لم يقم المشتري بالبينة على ذلك ورجع على بائنه بالثمن وقضى له به ثم ان البائع أقام بينة على المستحق أنه كان امر يبيع هذا العبد قبل أن يبيعه به ينظر ان كان مادفع الى المشتري عين ما قبضه منه أو أمسك المقبوض ورد مثله أو استلم المقبوض وضمن مثله لا تقبل بينته وان كان الثمن قد هلك عند الوكيل وضمن الوكيل للمشتري مثله من ماله قبلت بينته فان قبلت بينته يسترد من المشتري ما دفع اليه فبأخذ الغلام من المستحق ويدفعه الى المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول وان كان المشتري باع الغلام من آخر فاستحق من يد المشتري الاخير ورجع المشتري الاخير على المشتري الاول وقضى له به فأقام المشتري الاول بينة على أمر المستحق للبائع بالبيع قبلت بينته وبأخذ العبد من يد المستحق ويلزم المشتري الاخير عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاخير فلو ان المشتري الاول لم يجد بينة على ذلك وأمكن رجوع على بائنه بفضاء أو بغير قضاء فأقام البائع الاول بينة على أمر المستحق فهو على الوجه التي ذكرنا في المسئلة الاولى كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل رهن من آخر جارية بالف درهم عليه للرهن وقبضه المرتهن ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن وباعها لمن انسان وسلمها اليه ثم ان المرتهن أقام بينة على الرهن قبلت بينته وهل يتمكن المرتهن من فسخ هذا البيع روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يتمكن والصحيح أنه لا يتمكن والمشتري بالخيار ان شاء فسخ وان شاء صبر حتى يفتكه الراهن فبأخذها فان اختار المشتري فسخ العقد وفسخ القاضي العقد وقضى له بالثمن على البائع ثم ان البائع قضى المرتهن المال واستردها ليس له أن يلزم المشتري ولو كان الراهن قد قضى الدين وقبض الجارية ثم باعها من هذا

ذلك \* ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فانه يصلي عليه \* فان سمع مرارا في مجلس واحد اختلفوا فيه \* قال المشتري بعضهم لا يجب عليه أن يصلي الامرة \* وقال بعضهم يصلي في كل مرة \* رجل يقرأ القرآن فسمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناطق رجه الله تعالى أنه لا يجب عليه الصلاة والتسليم لان قراءة القرآن على النظم والتأليف أفضل من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فاذا فرغ من القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا وان لم يصل فلا شئ عليه \* ولو سمع القارئ الاذان فالأفضل له أن يسمع عن القراءة ويسمع الاذان \* اذا سلم رجل على القارئ لا ينبغي له أن يسلم على القارئ كي لا يشغله ذلك عن القراءة \* فان سلم عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على القارئ \* وقال بعضهم يجب وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ويكره أن يصلي على غير النبي وحده فيقول اللهم صل على فلان \* ولو جمع في الصلاة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جازلان فيه تعظيم النبي صلى الله



عليه وسلم \* رجل سلم على من كان في الخلاه يتغوط ويبول لا ينبغي أن يسلم عليه في هذه الحالة فإن سلم عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ أيضا \* وقال محمد رحمه  
الله تعالى عليه رد السلام بعد الفراغ من الحاجة \* ولا يسلم على أحد وقت الخطبة ولا يسمت العاطس \* وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب  
على السامع رد السلام \* السائل إذا أتى باب دار إنسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه \* وكذا إذا سلم على القاضي في  
المحكمة \* وإذا أتى الرجل باب دار إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام \* ثم إذا دخل سلم أولا ثم يتكلم \* وإن كان في القضاء يسلم أولا  
ثم يتكلم \* رجل كان جالساً في قوم فسلم عليه رجل وقال السلام عليكم يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن سلم عليه \* وقيل  
إن سمي رجلاً فقال السلام عليكم يا زيد مثلاً فرد عليه عمر ولا يسقط رد السلام عن (٤٣٣) زيد \* وإن لم يسم وقال السلام عليكم  
وأشار إلى رجل فرد عليه غيره

سقط السلام عن المثار  
إليه \* رجل سلم على رجل  
فرد عليه السلام فلم يسمع  
قال أبو بكر الاسكاف رحمه  
الله تعالى أخاف أن لا يسقط  
عنه فرض الرد فقبل له لو  
كان المردود عليه أصم ماذا  
يصنع قال ينبغي أن يريه  
تحريراً شفتيه \* إذا سلم  
اليهودي أو النصراني أو  
الجموسي على مسلم قال محمد  
رحمه الله تعالى رد قول المسلم  
وعليك ينوي بذلك السلام  
لحديث مرفوع إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنه  
قال إذا سلموا عليكم فردوا  
عليهم \* وانما يكره أن  
يتقدمهم بالسلام \* أما إذا  
ابتدأ الكافر فلا بأس بأن  
يرد عليه ولكن لا يزيد على  
قوله وعليك \* وبعض المشايخ  
لم يربأ بالسلام على أهل  
الذمة \* والصحيح هو الأول  
\* هذا إذا لم يكن للمسلم  
حاجة إليه فان كان فلا

المشتري ثم إن المرتين بمحمد القضاء وقضى القاضي له بالخارية رهنا وطلب المشتري من القاضي أن يفسخ  
العقد وفسخ ورد الثمن على المشتري ثم أقام البائع يئنه على قضاء الدين واسترداده قبل البيع وأخذها  
وأراد أن يلزم المشتري هل له ذلك وقع في بعض نسخ محمد رحمه الله تعالى أن المسئلة على التفصيل إن كان  
المشتري لم يقبضها حتى استحقها المرتين ليس له ذلك وإن كان المشتري قبضها فإنه يلزم المشتري عند محمد  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول خلافاً لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ووقع  
في بعض النسخ أن له أن يلزم المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول مطلقاً من غير تفصيل  
فهذا الإطلاق يدل على ولاية الإلزام عند محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول سواء كانت الخارية  
مسلمة إلى المشتري أو لم تكن وهو الصحيح كذا في الملتقط \*

#### الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد إقامة البيعة قبل القضاء

قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع عبداً في يدي رجل جاء رجل وأدعى أنه عبده وأبكر صاحب اليد دعواه  
فذهب المدعى ليأني بالشهود فباع صاحب اليد العبد من رجل وسلمه إليه ثم أودع المشتري العبد من البائع  
وغاب ثم إن المدعى أعاد صاحب اليد عند القاضي هذا القيم عليه البيعة بحقه \* فهذه المسئلة على وجوه  
أما إن علم القاضي بما صنع ذو اليد أو لم يعلم ولكن أقر المدعى بذلك وفي الوجهين جميعاً لا خصومة للمدعى  
مع صاحب اليد وكذلك إذا أقام صاحب اليد البيعة على إقرار المدعى بذلك وإن لم يكن شيء من ذلك ولكن  
صاحب اليد أقام بيعة على ما صنع فذكر أنه ودعة في يده فلان بشراء كان بعد الخصومة فإن القاضي  
لا يقبل بيعة ولا تندفع عنه الخصومة وإذا لم تندفع عنه خصومة المدعى وقضى القاضي عليه بيعة المدعى  
لو حضر المشتري بعد ذلك وأقام البيعة على الشراء من صاحب اليد لا يسمع بيعة كذا في المحيط \* والهبة  
والصدقة في هذا بمنزلة البيع إذا اتصل بهما القبض كذا في الكبرى \* ولو كان القاضي لم يقض بشهادة  
شهود المدعى حتى حضر المشتري دفع ذو اليد العبد إليه ويجعل القاضي المشتري خصماً للمدعى ولا يكاف  
المدعى إعادة البيعة \* وإذا قضى القاضي على المشتري للمدعى يطل البيع الذي جرى بينه وبين ذي اليد  
ويرجع المشتري عليه بالثمن وكذلك لو شهد على صاحب اليد رجل واحد ثم حضر المشتري ودفع العبد  
فأقام المدعى شاهداً آخر على المشتري قضى له بالعبد ولا يكاف إعادة الشاهد الأول وكذلك لو أن ذا اليد  
باع العبد من غيره ولم يسلمه إلى المشتري حتى حضر المدعى وأقام الذي في يديه البيعة أنه باع العبد من فلان  
ولم يسلم إليه لا يلتفت إلى بيعة ذي اليد ويكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا أقام بيعة على البيع والقبض  
ثم لا يداع منه \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل في يديه عبداً أقام رجل بيعة على أنه عبده اشتراه

بأس بالسلام عليه \* ويكره للمسلم أن يوافق الذي \* وإذا قال المسلم للذي أطال الله بقاءك قالوا إن نوى بقلبه أنه يطيل بقاء لعله  
يسلم أو يؤذي الجزية عن ذل وصغار فانه لا بأس به لأن هذا دعاءه إلى الإسلام أو المنفعة للمسلمين \* الفارس مع الرجل إذا التقيا ينبغي  
للفارس أن يسلم أولاً \* وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً \* وإن سلمت المرأة الأجنبية على رجل إن كانت عجو زارد  
السلام عليها بصوت يسمع \* وإن كانت شابة رد عليها في نفسها \* والرجل إذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه يكون على العكس  
\* متعلم معه خريطة فيها كتب من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم أو من كتب الفقه فنام وتوسد بالخريطة قالوا إن قصده التوسد كرهوا  
فعل ذلك لأجل الحفظ لا يكره \* ويكره تصغير المصحف وأن يكتب بقلم دقيق مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي  
يوسف وزفر رحمه الله تعالى \* وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره النقطة والتعاشير في المصحف \* ومشايخنا رحمه الله تعالى لم يروا

في زماننا بأسان ذلك ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران بعضهم قالوا ربحي أن يجوز ذلك \* وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت أقدام الناس \* رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأثم بل يربح به الثواب \* ولو أمسك الحرف في بيته للتخيل جاز ولا يأثم \* ولو أمسك شيئا من هذه المعازف والملاهي يكرهه يأثم وان كان لا يستعملها الا من امسك هذه الاشياء تكون لله عادة \* كاغذ فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يكرهه سواء كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه \* بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا بأس به لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا \* ويكره لمن لا يكون على الطهارة أن يأخذ فلا يساعدها بسم الله تعالى \* ولو كتب على خاتمه اسمه أو اسم أبيه أو ما بدله من أسماء الله تعالى نحو قوله حسبنا الله ونعم الوكيل أو ربى الله أو نعم القدير الله فانه لا بأس به \* (٤٢٤) رجل يذكر الله تعالى ويسبح في مجلس الفسق قالوا ان نوى أن الفسقة يشغلون

بالفسق وأنا أشغلت بالفسق فهو أفضل وأحسن كن سبح الله تعالى في السوق وينوي به أن الناس يشغلون بأمر الدنيا وأنا أسبج الله تعالى في هذا الموضع فهذا أفضل من أن يسبج الله تعالى وحده في غير السوق \* وان سبج على وجه الاعتبار يؤجر على ذلك وان سبج على أن الفاسق يعمل الفسق كان ثما \* وينبغي للمصلي أن يدعوى صلاته بالدعاء المندوظ ولا يتكلف لتلاي مجرى على له اند ما يشبه كلام الناس \* أما في غير الصلاة يدعوا بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بالركة \* رجل عطس خارج الصلاة ينبغي أن يحمده الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين أو يقول الحمد لله على كل حال \* وينبغي لمن حضره أن يقول يرحمك الله ثم يقول العاطس غفراته لي ولكم

من الذي في يديه بألف درهم ونقده الثمن وأقام ذو اليد البيعة أنه عبد فلان أو دعه فان الخصومة لا تندفع عنه ويقضى بالعبد للثمن ولو لم يقض القاضي بالعبد للثمن حتى حضر المقر له وصديق هذا اليد فيما أقبله به قال القاضي يا مرذا اليد يدفع العبد الى المقر له ثم يقضى القاضي للمدعي الشراء بالعبد ولا يكلفه إعادة البيعة على المقر له فان قال المدعي أنا أعيد البيعة على المقر له كان له ذلك وكان المقضى عليه في هذه الحالة المقر له لأن اليد بخلاف ما اذا قال المدعي أنا لا أعيد البيعة فان المقضى عليه في هذه الصورة ذو اليد لا المقر له ولو أن القاضي لم يقض بالعبد للمدعي على الذي حضر حتى أقام الذي حضر بيعة أنه عبد أدى أو دعه من صاحب اليد ولم يقيم البيعة على الايداع قبل بيته وبطلت بيعة مدعي الشراء ثم اذا أعاد مدعي الشراء البيعة على رب العبد أنه كان للذي في يديه وأنه اشتراه منه بألف درهم ونقده الثمن فهذا على وجهين \* اما ان أعاد البيعة على رب العبد بعد ما قضى القاضي لرب العبد بيعة وفي هذا الوجه لا يقبل بيته وان كان قبل القضاء يقبل بيعة مدعي الشراء متى أعادها على المقر له (ثم هنا ثلاث مسائل) احداها ما ذكرنا أن مدعي الشراء أقام شاهدين فقبل القضاء له أقر صاحب اليد بالعبد فلان الغائب ثم حضر وصديق المقر له المدعي شاهد او احدا على الشراء من ذي اليد أو أقر ذو اليد بالعبد فلان الغائب ثم حضر وصديق المقر له في اقراره فانه يؤمر بدفع العبد الى المقر له فان أقام مدعي الشراء شاهدا اخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلفه القاضي إعادة الشاهد الاول على المقر له ويكون المقضى عليه ذا اليد دون المقر له \* المسئلة الثالثة مدعي الشراء اذا لم يقيم البيعة على ذي اليد حتى أقر ذو اليد أن العبد فلان الغائب أو دعه اياه ثم حضر المقر له وصديقه ودفع العبد اليه ثم أقام مدعي الشراء البيعة على المقر له وقضى القاضي بذلك كان المقضى عليه في هذه الصورة المقر له \* وفي آخر دعوى الجامع رجل في يديه دار جاء رجل وادعى أنها داره وطلب القاضي من المدعي البيعة فناما من عند القاضي وباع المدعي عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي وجاء المدعي بشهود يشهدون أن داره وقد علم القاضي ببيع المدعي عليه أو أقر المدعي بذلك فلا خصومة بينهما وان كانت الدار في يد المدعي عليه وكذلك لو أقام المدعي شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي فباع المدعي عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو قدم ما بعد ذلك الى القاضي وجاء المدعي بالشاهد الاخر فالقاضي لا يسمع خصومة المدعي اذا علم القاضي بالبيع أو أقر المدعي بذلك ولو كان المدعي أقام شاهدين فعلا فلم يقض القاضي بشهادتهما ثم قاما من عند القاضي وباع المدعي عليه الدار من المدعي لا يسمع حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي فالقاضي يقضى عليه بتلا البيعة وان أقر المدعي ببيعه أو علم القاضي بذلك فرق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين \* وروى ابن سماعه

أبو يعقوب يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك \* ولو عطس رجل في غير الصلاة فقال رجل في الصلاة عن الحمد لله قالوا نعمند صلاته ان أراد به الجواب ولو قال يرحمك الله فسدت صلاته لانه خطاب وجواب \* ولو عطس المصلي فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصلي غفر الله لي ولكم كان جوابا لنفسه صلاته \* وينبغي لمن كان بحضرة العاطس أن يشمت العاطس اذا تكرر عطسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس أكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمده الله تعالى في كل مرة ومن كان بحضرة ان شتمته في كل مرة فحسن وان لم يشتمه بعد الثلاث فحسن أيضا رجل رأى رؤيا أعجبه ينبغي أن يحمده الله تعالى لان ذلك نعمة فيشكر ثم ان شاء قصها على من يشق به وان شاء لم يقص \* ولو قال رجل رأيت الله تعالى في المنام قال الشيخ الامام رئيس أهل السنة أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى هذا الرجل شرم من عابد الوزن \* وهذه المسئلة تختلف فيها مشايخ بخارا وسمرقند \* قال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى رؤية الله تعالى

في المنام باطله لان تكون لان ما يرى في المنام لا يكون (١) غير المرتضى بل هو خيال والله تعالى منزعه عن ذلك وتر لا الكلام في هذه المسئلة أحسن \* واذا ماتت المرأة حاملًا فدفنت ورؤيت في المنام أنها آتت ولدت لا ينش قبرها \* ولا بأس بتقيل يد العالم والسلطان \* وتكلموا في تقيل يد غيرهما \* قال بعضهم أن أراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس به \* والاولى أن لا يقبل \* وتكره المعانقة أما إذا سجد للسلطان أن كان قصده التعظيم والتحية دون العبادة لا يكون ذلك كفرًا \* أصله أمر الملائكة بالسجود لادم صلاة الله عليه وسجود اخوة يوسف عليه السلام \* ولو قال سلم أسجد للملك والقتل لك قالوا أن أمرهم بذلك للعبادة فالفضل له أن لا يسجد كمن أكره على أن يكفر كان الصبر أفضل وإن أمره بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة أن يسجد \* رجل دعاه الأمير فسأله عن أشياء فان تكلم بما وافق الحق بصيبه مكروه فانه لا ينبغي له أن يتكلم بما يخالف الحق \* وهذا إذا كان لا يخاف على نفسه (٤٢٥) القتل ولا اتلاف عضو ولا يخاف على ماله فان خاف ذلك فانه

لا بأس به \* واذا سأل الرجل غيره الاخبار المحدثه في البلد قال بعضهم بكره الاخبار والاستخبار \* وقال بعضهم لا يكره الاستخبار ويكره الاخبار \* والصحيح أنه لا بأس بالاخبار أيضا ليكون عالما بالمصالح \* امرأة أرادت أن تصنع تعويذًا ليعبها زوجها بعدما كان يفضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل \* ولا بأس بوضع الجاحم في الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين حق تصيب المال والادى والحيطان ويظهر أثره في ذلك عرف ذلك بالآثار \* واذا خاف العين نكل له أن يضع فيه الجاحم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع يقع بصره وأولاه على الجاحم لارتفاعها فظفره بعد ذلك الى الحرث لا يضر لما روى أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سوى بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وأبطل بيع المدعي عليه وبينته في الفصلين جميعا ووجه الفرق على ظاهر الرواية أنه باقاة الشاهدين إن لم تثبت حقيقة الملك للمدعي في المدعي به لكن ثبت حق الملك لوجود الحجة بكلها وحق الملك للمدعي في المدعي به يمنع حجة بيع المدعي عليه صيانة لحق المدعي فالمدعي انما أقر ببيع باطل والقاضي علم بعباطل فلا يصلح ذلك دافعا لخصوصية المدعي أما باقاة الشاهد الواحد فكم تثبت حقيقة الملك للمدعي لم يثبت حق الملك لنقصان في الحجة فكان تصرف المدعي عليه حاصلا في خالص ملكه فصح فالمدعي انما يبيع صحيح والقاضي علم بصحيح فاصح دافعا لخصوصية المدعي \* قال رجل في يده عبد أدها رجلان كل واحد منهما يقيم بينة أنه عبده أو دعه الذي هو في يده وذو اليد يجحد ذلك أو لا يجحد ولا يقبل بسكت فلم يقض القاضي بشهادة الشهود لعدم ظهور عدل التهم حتى أقر ذواليد لاحد ما بعينه أنه عبده أو دعه فان القاضي يدفع العبد الى المقر له فاذا عدلت الشهود وقضى بالعبد بينهما منصفين وكان ينبغي أن يقضى بجميع العبد الذي لم يقبله وذو اليد لان المقر له لم يصدق ذاليد فيما أقر وأخذ العبد صار العبد ملكا له رقبته ويدافعا المقر له مع صاحبه بمنزلة الخارج مع ذى اليد اذا قاما بالبينة على الملك المطلق فيقضى بكل العبد للخارج واعتبره بما لو أقر ذواليد لاحدهما قبل أن يقيم البينة ثم أقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى كان العبد كله للمدعي لم يقبله وذو اليد لقلنا فهنا كذلك والجواب هو الفرق بينهما قبل إقامة البينة وبينهما بعدا أن التزكية لا تجمع البينة حجة بل يظهر من ذلك الوقت أن كونها حجة مثبتة للاستحقاق من ذلك الوقت فحق كان الاقرار بعد إقامة البينة فعند ظهور العبد يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فيظهر أن الاقرار كان باطلا لصدوره عن شخص ظهر أنه ليس بمالك ومتى بطل الاقرار بطل التصديق ضرورة لانه مبني عليه فصار وجود الاقرار وعدمه بمنزلة فاما اذا كانت الشهادة بعد الاقرار فظهر العبد لا يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فلا يتعين بطلان الاقرار واذا لم يبطل الاقرار صار المقر له صاحب يد وغير المقر له خارجا فيقضى بينة الخارج ولو أقام كل واحد من المدعين شاهدا واحدا على ما ادعى ثم أقر ذواليد بالعبد لاحد ما يدفع العبد اليه ولا يبطل ما أقام كل واحد منهما من الشاهد الواحد فان أقام غير المقر له شاهدا آخر قضى بالعبد فان لم يقض له حتى جاء المقر له بشاهد آخر قضى بالعبد بينهما منصفين الآن يقول الذي لم يقبله وذو اليد قبل أن يقضى بالعبد بينهما منصفين انى أعيد شاهدى الاول وأقيمها مع شاهدى الآخر على المقر له فيثبت يقضى بكل العبد له ولو قال غير المقر له قدم مات شاهدى الاول أو غاب يقال له مات بشاهد آخر على المقر له ويقضى لك بكل العبد فاذا أقام شاهدا آخر يضم الثاني مع الاول فيقضى بالعبد كله الآن يقيم المقر له شاهدا آخر مع الشاهد

(٥٤ - فتاوى ثالث) نحن من أهل الحرث وانا نخاف عليه العين فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل فيه الجاحم ويكره كتابة الرقاع في أيام التبروز والصاقها بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تعالى واهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساط أو مصلى كتب عليه في التمسك الملك لله بكره استعماله أو بسطه والقعود عليه \* ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف حتى لا تبقى الكلمة متصلة لاتزول الكراهة لان العرف المفرد حرمة \* وكذا لو كان عليه الملك لا غيرا وكان الالف وحدها أو كان اللام وحدها \* وحكى أن بعض الأئمة رأى شبانا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف أبوجهل فنهاهم عن ذلك ثم مر بهم وقد فصلوا الحروف فنهاهم أيضا وقال ما نهيتكم في الابتداء لاجل الكلمة وانما نهيتكم لاجل الحروف \* خرقة فيها درهم روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في النواذر أنه لا بأس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من النصارى ولا القلنسوة من المجوسى لان في ذلك اذلالا لهم

(١) قوله غير المرتضى الخ كذا في غير نسخة ولعله معصوف عن عين بدليل الاضراب بعده \* كتبه معصمه

\* اسكاف أمره انسان أن يتخذ له خفامشهورا على زى الجحوش أو الفسقة وزاد له في الاجرة قليل لا ينبغي له ان يفعل ذلك \* وكذا الخياط اذا أمره أن يخيط ثوبا على زى الفساق \* ويكره بيع المكعب المفض من الرجال اذا علم أنه يشتريه ليس \* فقيرا جرنفسه من كافر له عصره العنب فيخذه خرايكره له ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر \* ولو أن مسلما جرنفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لأنه لا معصية في عين العمل \* فان أجر نفسه من نصراني ليضرب الناقوس كل يوم بخمسة دراهم وفي عمل آخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي له أن يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل آخر \* واذا استؤجر ليعمل في الأجر له \* وكذا لو استؤجر لرجل الميت \* ولو استؤجر لحفر القبر أو ولد الميت كان له الاجر قالوا نعم لا يجب الاجر لرجل الميت اذا لم يوجد ثمرة أحد يحمل الجنائز بغير أجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل (٤٢٦) لا يجب عليه خاصة وان استؤجر لضرب الطبل فان كان للهو لا يجوز لانه اعانة على معصية وان كان للغزو والقافلة جاز لانه طاعة \* وما

الاول أو بقيم شاهدين مستقلين فيكون بينهما عبيدين يدي رجل أقام رجلان كل واحد منهما ما البيعة على أنه عبده أو دعه اياه وذواليد جاحدا أو ساكت ففضى بالعبد بينهما ما نصين ثم ان كان أحدهما أقام على صاحبه تلك البيعة أو غيرها أن العبد عبده لم ينتفع بتلك البيعة ولا بقضى له على صاحبه بشئ ولو عدلت بيعة أحدهما ولم تعدل بيعة الآخر أو لم يقيم الآخر شاهدا أو أقام شاهدا واحدا ففضى به لمن عدلت بيعة ثم جاء الآخر بيعة عادلة قضى له به لانه لم يصرم قضا عليه به من جهة صاحبه لانه لم يكن له في المقضى به لاحقية الملك ولا حق الملك اعدم الحجة الموجبة للقضاء على الانسان بازالة الاستحقاق الثابت له فاذا لم يكن الحق ثابتا له كيف يتصور ازالته فعلم أنه لم يصرم قضا عليه فتسمع دعواه وبينته بعد ذلك ولو أقام أحدهما البيعة فلم تزل بيته حتى أقر ذواليد أن العبد للذي لم يقيم البيعة أو دعه اياه ودفع القاضى العبد الى المقر له ثم زكيت بيعة الذي أقامها وأخذ صاحب البيعة العبد من المقر له ثم ان المقر له أتى بيعة أنه عبده أو دعه اياه قبلت بيته وقضى له بالعبد فان قال المدعى وهو غير المقر له أنا أعيده شهودى على المقر له هل تقبل بيته فهذا على وجهين ان كان ذلك بعد ما قضى بينته لا تسمع بيعة المدعى وان كان ذلك قبل القضاء بينته المقر له قبلت بيعة المدعى كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره اسماع الخصومة والبيعة وحكم القاضى وما يتصل بذلك

قال محمد رحمه الله تعالى اذا استحق العبد من يدمشتره بالملك المطلق وقضى القاضى بالعبد للمستحق وقصر يد المشتري عن العبد ورجع المشتري على بائع بالثمن فأقام البائع بيعة أن هذا العبد نتج في ملكي من أمي وأن النضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على البائع قبلت بيته اذا أقامها بحضرة المستحق كذا في الملة \* وكذا اذا أقام البائع البيعة على أن هذا العبد نتج في ملك بائعي من أمته قبلت بيته اذا أقامها بحضرة المستحق فان قبل كيف تقبل بيعة البائع في هاتين الصورتين وأن البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري لما أمر أن القضاء بالملك المطلق على ذى اليد قضاء على من تلقى ذواليد الملك من جهة قلنا نعم البائع صار مقضيا عليه ولكن بالملك المطلق لا بالتنازع والبائع ههنا لا يقيم البيعة على الملك المطلق وإنما يقيم البيعة على التنازع والمقضى عليه بجهة انما لا تقبل بيته في الجهة التي صار مقضيا عليه لافي جهة أخرى ألا يرى أن من ادعى دابة في يد انسان ملكا مطلقا وصاحب اليد يدعى التنازع فلم يجد بيعة على التنازع حتى قضى القاضى بالدابة للمستحق ثم وجد صاحب اليد بيعة على التنازع وأقامها قبلت بيته وقضى

معصية وان كان للغزو والقافلة جاز لانه طاعة \* وما أخذ المطرب والمغنى ان أخذ من غير شرط يباح له \* وان أخذ على شرط رده على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على الرد على صاحبه تصدق به \* رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والانجيل والقرآن يأخذ عليه مالا ويقول اني أدفع التعويذ هدية أو هبة لا يحل له ذلك المال لان اخذ المال على الهدية حرام \* وان أخذ الاجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس به في زماننا \* رجل أراد أن يتعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به \* وما سوى ذلك حرام \* كافر من أهل الذمة أو من أهل الحرب طلب من مسلم أن يعلمه القرآن والفقه قالوا لا بأس بأن يعلمه القرآن والفقه في الدين لانه عسى

أن يهتدى الى الاسلام فيسلم الآن الكافر لا يمس المصحف \* رجل أراد أن يقرأ القرآن ينبغي أن يكون على أحسن أحواله بلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقه واجب \* وأما تعليم الكلام والمناظرة فيه قالوا وراه قدر الحاجة مكره وحكي ان جاد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان يتكلم في الكلام فنهاه الاب عن ذلك فقال له جاد قد رأيتك وأنت تتكلم فيما لا تنهى فقال يا بني كذا تتكلم وكل واحد منا كأن الطير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه وأنتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ومن أراد أن يزل صاحبه يكفر فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه \* وأما التوبة والحيلة في المناظرة قالوا ان كان من كان يناظره يكلمه مستملا مسترشدا أو يكلمه على الانصاف بلا تعنت لا يحل له التوبة والحيلة والتلبيس وان كان من يكلمه يريد التعنت ويريد أن يطرحه يحل له التوبة والحيلة بل يحتمل كل حيلة ليدفع التعنت عن نفسه ورجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن لان

تعلم تمام القرآن أفضل من صلاة التطوع \* وتعلم الفقه أولى من تعلم تمام القرآن \* رجلان تعلم علما كعلم الصلاة ونحوها أحدهما يتعلم يعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به فالاول أفضل لان منفعة تعليم الخلق أكثر فكان هو أفضل وجاء في الاثر ان مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة \* رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن هذا عقوبا \* قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان أمرا صريح الوجه فلا بأس به أن ينعمه من الخروج \* ولو أراد أن يخرج للحج وأبوه كره لذلك قالوا ان كان الأب مستغنيا عن خدمته فلا بأس بأن يخرج \* وان لم يكن مستغنيا لاسبغ الخروج لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر رجلا الا كانت له بها حجة مقبولة قيل يا رسول الله وان نظرت في اليوم مائة مرة قال وان نظرت اليه في اليوم مائة مرة فان كان أبوا يحتاجان الى النفقة ولا يقدران على خلف لهما نفقة كاملة أو يمكنه ذلك الا أن الغالب على الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير (٤٢٧) اذنهما وان كان الغالب هو السلامة

بالدابة له وان صار ذوا اليد مقضيا عليه لانه صار مقضيا عليه بالملك المطلق لا بالتنازع فقبلت بينته على التنازع لهذا اليه أشار في السير الكبير ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط حضرة المستحق لقبول هذه البينة من البائع وبعض المشايخ أبو ذلك وقالوا ينبغي أن لا تشتري حضرة المستحق وهكذا حكم الشيخ الامام شمس الآفة السرخسي رحمه الله تعالى بفرعائه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا بل حضرة المستحق شرط كما أشار اليه محمد رحمه الله تعالى وفي الذخيرة وقيل على قياس قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر تشتري حضرة المستحق وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا تشتري حضرة وهذا القول أظهر وأشبه وفي دعوى المستأجر تشتري حضرة الأجر والمستأجر لان الملك للأجر واليد للمستأجر وكذلك في دعوى الرهن تشتري حضرة الرهن والمرتهن لان الملك للرهن واليد للمرتهن واذا أراد الشفيع الاخذ بالشفعة وكان ذلك قبل قبض المشتري تشتري حضرة البائع والمشتري للقضاء بالشفعة فاذا استحق المستأجر رجلا بالبينة يشتري للقضاء له حضرة المعبر والمستعبر جميعا وفي دعوى الضياع هل تشتري حضرة المزارعين اخذنا في المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم اشتري وبعضهم لم يشتري وبعضهم قال ان كان البذر من قبلهم تشتري حضرتهم وان كان البذر من قبل رب الارض لا تشتري حضرتهم واذا ادعى رجلا نكاح امرأته وله زوج ظاهر تشتري حضرة الزوج الظاهر لاستماع الدعوى والبينة واذا مات الرجل وترك أشياء يمكن نقلها وعليه دين مستغرق لتركته وليس له وارث ولا وصي قال القاضي ينصب له وصيا يبيع تركته ولا يشتري اضرار التركة لنصب الوصي وهل يشتري اضرارها لا ثبت التركة فقد قيل يشتري وقيل لا يشتري واذا قامت البينة على افلاس المحبوس لا يشتري لسماها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة وان لم يكن أحدهما حاضرا فالقاضي يطلقه بكفيل ولو ادعى رجل على غيره شيئا وله وصي حاضر يريد به الصغير المحبوس عليه لا تشتري حضرة الصغير هكذا كثر شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة ولم يفصل بينهما اذا كان المدعى به دينيا أو عينا وجب الدين بمباشرة هذا الوصي أو وجب له بمباشرة وذكر الناطقي في أجناسه اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا الوصي لا يشتري اضرار الصغير وفي أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى اذا وقعت الدعوى على الصبي المحبوس وان لم تكن للدعي بينة لا يكون له اضرار الصغير وان كان للدعي بينة والمدعي يدعي الاستهلاك فله حق اضراره ولكن يحضر معه أبوه حتى اذا لزم الصبي شيء يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن اضرار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخنا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا ومدعى عليه ومنهم من أبى ذلك واذا لم يكن للصبي وصي

فله أن يخرج \* وذكري بعض الروايات أن الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان أذن له أحدهما ولم يأذن له الآخر لا ينبغي له أن يخرج وعما في سعة من أن ينعه اذا دخل عليه مشقة لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية \* وان لم يكن له أبوان وله جذان وجدتان فأذن له أبو الأب وأم الأم ولم يأذن له الآخر فلا بأس بأن يخرج لان أبا الأب قائم مقام الأب وأم الأم قائمة مقام الأم ولو أذن له الابوان كان له أن يخرج ولا يلتفت الى غيرهما \* هذا اذا كان السفر سفر جهاد فان كان السفر سفر تجارة أو حج فلا بأس بأن يخرج بغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه ليس في هذين السفرين ابطال حق الوالدين اذ لم يكن الطريق مخوفا فان

كان مخوفا مثل البحر لا يخرج الاباذن والديه وان كانا مستغنيين عن خدمته \* رجل ليس له مال وله عيال واحتاج الناس في حفظ الطريق الى البذرة فان قدر على أن يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله كان له أن يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع اقيام برعاية عياله فالقيام بأمر العيال أولى \* وكذا الخروج للتعلم يضيع عياله راعي حق العيال \* طلبه العلم اذا اختصموا في السبق فمن كان أسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السبق ان كان لاحدهم بينة تقام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كأهم أيومعا كما في الحرق والغرق اذا لم يعرف الاول فيجعل كأهم أيومعا \* صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيجوعه واليه شياحي عن أبي الليث الكبير رحمه الله تعالى أنه قال كنت أفتي أنه لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك \* رجل أصاب مالا حراما فبات وأوصى بأن يتصدق به عن أبواب الاموال قالوا ان عرف أبواب الاموال رده عليهم أموالهم وان لم يعرفوا ينبغي أن يتصدق عنهم فان قالت الورثة هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه

يتصدق بمقدار ثلث المال \* ولو قال في مرضه هذا المال افطة وكذبه الورثة قال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يتصدق بمقدار اثلاث \* ويجوز السبق في أربعة أشياء: في الخفي يعني البعير وفي الحافر يعني القرس والتفصيل يعني الرمي والمشي بالأقدام يعني به العدو \* ويجوز إذا كان البذل من جانب واحد بأن قال ان سبقتك في كذا وان سبقتني فلا شيء لك \* وان كان البذل من الجانبين فهو حرام لانه فحار الا اذا دخل المحل لا يمين ما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك في كذا وان سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق فانه لا يصير مستحقا \* وما يفعله الامراء فهو جائز أيضا بأن يقولوا لا شيء أبكم سبق فله كذا \* وانما يجوز السابق في هذه الأشياء الأربعة لو روي الا نارفها ولا أثر في غيرها \* وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى (٤٢٨) يجوز أيضا في الفقهاء اذا تكلموا في مسألة ان كان البذل على أحدهما جاز وان كان

البذل من الجانبين لا يجوز \* وانما يجوز السابق في الدواب اذا كان فرسه قد سبق وقد لا يسبق \* قالوا والجور الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يشتري الجوز لصبياته يوم العيد يلعبون بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة \* وان كان على وجه المقامرة فهو حرام \* مرسعة انقطع لبنها بظهور الحمل وليس للاب شيء يستأجر به الظئر فعالت لاستئزال الدم قالوا يباح لها ذلك مادام نطفة أو علة أو مضغة لم يخلق له عضو لانه ليس له حكم الا دمي وقد روي تلك المسئلة بأربعة أشهر \* امرأة حبلى ومضى على حملها شهر فأرادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها تسأل أهل الطب ان قالوا يضرب الحمل لا تفعل

وطلب المدعى من القاضي أن يصب عنه وصبا أجابه القاضي الى ذلك ونشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي للإشارة اليه ومن مشايخ زماننا رحمه الله تعالى من أي ذلك وقال لو كان الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم والاول أقرب الى الصواب وأشبه بالفقه كذا في المحيط \* ولو وقعت الدعوى على مريض أو على امرأة محدثة لا يشترط احضارهما كذا في الذخيرة \* وفي المأذون الكبير اذا لحقه دين التجارة وطلب الغرام من القاضي بيع العبد فالقاضي لا يبيع العبد الا بحضرة المولى وفي المأذون الكبير أيضا اذا شهد شاهدان على العبد المأذون بغصب اغتصبه أو بدبغة استهلكها أو بجدها أو شهدا عليه باقراره بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراء أو باجارة وأنكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت شهادتهما ولا تشترط حضرة المولى ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه شهد شاهدان باستهلاك مال أو غصب اغتصبه ووجد العبد ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا بحضرة المولى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة ان الشهادة لا تقبل معناه أنها لا تقبل على المولى حتى لا يتخاطب المولى ببيع العبد أماعلى العبد فتقبل الشهادة ويقضى القاضي عليه حتى يؤاخذ به بعد العتق هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح المأذون وان كان المولى حاضرا مع العبد فان كان المدعى ادعى استهلاك مال أو غصب قال القاضي يقضى على المولى وان ادعى استهلاكه ودبغة أو استهلاك بضاعة على العبد المحجور فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يسمع هذه البيعة على المولى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يسمع البيعة على المولى والصبي المأذون الذي أذن له أبوه أو وصي أبيه في التجارة بمنزلة العبد المأذون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجارة قبلت شهادتهم ان كان الذي أذن له غائبا واذا شهد الشهود على العبد المأذون بقتل عمه أو قذف امرأة أو زنا أو شرب خمر والعبد ينكر فان كان المولى حاضرا قضى له بذلك على العبد بخلاف وان كان العبد حاضرا والمولى غائبا فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى عليه بشيء وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضى له عليه بالحد والقصاص كما لو قامت البيعة عليه باخذ أو بالقصاص قبل الاذن وان كان الشهود شهدوا على اقراره بالحد والقصاص على اقراره بالحد والقصاص بالله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالاجماع وان شهدوا على اقراره بالقذف أو القتل العمد تقبل البيعة حال حضرة المولى ويقضى بالقصاص وحد القذف وان كان المولى غائبا فالمسئلة على الخلاف وان قامت البيعة على اقرار العبد ولو شهد الشهود على صبي مأذون أو معتوم مأذون له بقتل عمه أو قذف أو شرب خمر أو زنا فقيم عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا أو غائبا وفيما اذا شهدوا بالقتل الخطا ان كان الاذن حاضرا تقبل الشهادة ويقضى بالدية على

وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها أن تفعل ما لم يتحرك الولد فانما تحركه لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب العاقلة

الولادة فاذا قربت لا تفعل وأما الفصد فالامتناع عن الفصد أولى في حالة الحمل كي لا يخلق الولد آفة \* صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جازله أن يروي عن المحدث \* وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جازله أن يروي عن المحدث \* ولو قرئ على صبي صدق ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له أن يشهد \* وكذا البالغ اذا قرأ صدق ولم يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه \* رجل يتخذ لعبة ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة فالوا هو من يديحك برده ويقتل اذا كان يعتقد لها أثرا ويعتقد التفريق من اللعبة لانه كفر \* الساحر اذا تاب فهو على وجهه ان كان يعتقد نفسه خالقا لما به فانه تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل \* وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة والامتحان ولا يعتقد ذلك لا يقتل لانه ليس بكافر \* ساحر يجهد السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يقربه



قالوا لا يستتاب هو بل يقتل اذا ثبت أنه يستعمل السجود كفي بعض المواضع والاستتابة أخوط \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انا تاب الساجر قبل أن يؤخذ تقبل يديه ولا يقتل وان أخذ ثم تاب لم تقبل يديه ويقتل وكذا الزنديق المعروف الداعي \* والفقوى على هذا القول \* كافر دعا بدعاء اختل فيه \* قال بعضهم لا يجوز أن يقال يستجاب دعاءه \* وقال بعضهم يجوز أن يقال يستجاب دعاءه فان ابليس اعنه الله دعا حيث قال رب أنظرني الى يوم يعثون فقال الله تعالى انك من المنظرين \* رجل يعمل أعمال الردية يقع في قلبه أنه ليس بمؤمن قالوا ان وقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لان بعض أعماله لا توافق أعمال المؤمنين فهذا مؤمن صالح \* وقال عليه السلام المؤمن من آمن جاره بواقفه \* وقال عليه السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد هذا أنه ليس من جملة هؤلاء المؤمنين \* وان كان يقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر \* وان خطر به ذلك ووجد (٤٢٩) من نفسه انكاره فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن التحرز عنه \*

وهذا من صدق ايمانه فيكون عضواً من هم بسنة ولم يعزم عليها لا يكون آثماً وان عزم عليها كان آثماً \* رجل غنى الموت ان غنى الموت لضيق عيشه أو لشر أصابه من ظالم أو وعد أو نحوه كره \* وان غنى لتغير زمانه فيمتحن الموت بخافة الوقوع في المعاصي لا بكره \* رجل قال لأحب القرع قالوا ان أراد به اني لأحبه لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه فهو كافر \* وان قال ذلك لمرض أصابه من القرع لا بكسر \* ولو قال أنا لأعمل بفتوى الفقهاء وأبليس كما قال العلماء فانه يعزروا ولا يكفرون \* رجل مات وكسبه كان من بيع الباذق فان وزع الوارث ولم يأخذ ذلك المال كان أولى ويرد على أربابها ان عرف أربابها \* وان لم يعرف يتصدق \* وكذا

العاقلة وان كان الاذن غائباً لا تقبل الشهادة وقيل لو قامت البينة على قتل الصبي والمعتوه عمداً كان أو خطأ كان الاذن حاضراً قبل البينة وقضى بالدية على العاقلة وان كان غائباً لا تقبل وان شهدوا على اقرار الصبي والمعتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضراً أو غائباً وان شهدوا على عبد مآذون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر وهو يجهل فان كان مولا حاضر قطع عندهم جميعاً وهل يضمن السرقة ان كان استملكها يضمن وان كانت قائمة ردها على المسرور منه وان كان المولى غائباً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن السرقة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالقطع وان كان الشهود وشهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى بالقاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وان كان الشهود وشهدوا على اقرار المآذون بسرقة عشرة دراهم والمولى غائب فالقاضي يقضى بالمال على العبد ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالقطع ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم أو أكثر فان كان المولى غائباً فالقاضي لا يقضى عليه بشي إلا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان الشهود وشهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلاً ان كان المولى غائباً وان كان حاضر الا تسمع البينة على المولى حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب الثلاثون في نصب الوصي والقيم واثبات الوصية عند القاضي

واذا ترك الرجل مالا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة أخرى فادعى عليه قوم حقوقاً أو أموالاً لاهل نصب القاضي عن الميت وصيها لثبث الغرماء الديون والحقوق على الميت ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب اثبات الحقوق على الميت أن هذه البلدة ان كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا تذهب العير من هنالى ثمة ولا باقى من ثمة الى هنا يعنى في الغالب فالقاضي ينصب عنه وصياً كذا في الذخيرة \* وان لم تكن منقطعة لا ينصب كذا في البرازية \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في نفقته في باب نفقة المرأة اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار وكبار فالقاضي ينصب وصياً في ماله وقال الشيخ الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والقاضي أن ينصب الوصي في مال الميت في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون على الميت دين أو تكون الورثة صغاراً أو يكون الميت أوصى بوصياً فينصب وصياً لينفذ وصاياه وانما ينصب القاضي الوصي في هذه المواضع وفيما عداها فلا وما ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب

الحجاب فيما اذا أخذ رشوة أو ظلماً \* ولو كان الوارث يعلم أن مورثه كان يكسب من حيث لا يحل الا أنه لا يعلم ذلك المال الذي أخذ مورثه ظلماً كان المال ميراثاً له في الحكم يتصرف به ما شاء وان تصدق به كان أولى ولا يلزمه \* ويبغى أن يتصدق عن خصمه المورث رجل رأى من رجل منكراً وهو يضار تكب ذلك مكان عليه أن ينهى غيره ويمنع هو أيضاً \* رجل علم أن فلان يتعاطى من المنكر كل له أن يكتب الى أبيه بذلك قالوا ان كان يعلم أنه لو كتب الى أبيه منعه الاب عن ذلك ويقدر عليه يحل له أن يكتب \* وان كان يعلم أن أباه لو أراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب كي لا تقع العداوة بينهما وكذلك فيما كان بين الزوجين وبين السلطان والريعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم أنهم يسهون \* رجل اغتاب أهل قرية فقال أهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد به جميع أهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول \* الرجل اذا كان يصوم ويصلي ويصبر بالناس بالسيد واللسان فذكر بمعاذ الله لا يكون غيبة ان أخبر

السلطان بذلك ليزجره فلا اثم عليه \* رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاتهام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب \* امرأة ترضع صبياً بغير إذن زوجها يكره لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع فحينئذ لا بأس به \* رجل وجد في بيته امرأتاً فوطئها وقال ظننت أنها امرأتى روى زفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال ان كان نهاراً يجحد وان كان ليلاً لا يجحد وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى عليه الحد ليلاً كان أو نهاراً قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان لم تكن امرأته ترف اليه لا يجحد وان زفت قبل ذلك لا يصدق \* رجل له على رجل دين فأت الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وارثه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أرجو أن يكون الدين يوم القيامة للطالب \* رجل له على رجل دين فبلغه أن الغريم قد مات فقال جعلته في حل وليس له أن يأخذه (٤٣٠)

القاضي لا يخالف ما ذكره الشيخ الامام شمس الأئمة رحمه الله تعالى لان المراد مما ذكره شمس الأئمة نصب الوصي لقضاء الدين والمراد مما ذكره الخصاصف نصب الوصي لثبات الدين واذا هلك الرجل وترك عروضا وعقاراً وعليه ديون وله ورثة كبار فامتنعت الورثة عن قضاء الدين وعن بيع التركة وقالوا لرب الدين سلمنا التركة اليك فأنت أعلم به فالقاضي هل ينصب وصياً للميت فقد قيل ينصب وقد قيل لا ينصب وبأمر الورثة بالبيع فان أبو احبهم حتى يبيعوا فاذا احبهم القاضي ولم يبيعوا الا أن يبيع بنفسه أو ينصب وصياً للميت ليبيع الوصي ايفاء لصاحب الدين بقدر الممكن واذا نصب القاضي وصياً في تركة الايتام والايام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة رحمه الله تعالى أنه قال يصح النصب على كل حال ويصير الوصي وصياً في جميع التركة ايئماً كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى ما كان من التركة في ولايته يصير وصياً فيه وما لا فلا كذا في المحيط \* القاضي اذا نصب متولياً في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته حكى عن شمس الأئمة الحسولاني رحمه الله تعالى أنه اذا وقعت المطالبة في مجلسه صح النصب وقال القاضي ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى انه لا يصح فان كان الموقوف عليهم في ولايته فان كانوا طلبة العلم أو أهل قرية أو أئمة معدودين أو كان خاناً أو رباطاً أو مسجداً ولم تكن الضيقة الموقوفة في ولايته فنصب متولياً قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى يصح ويعتبر النظام والمرافعة وقال ركن الاسلام ان لم يكن المقضي عليه حاضراً لا يصح النصب وان كان حاضراً يصح النصب كذا في الذخيرة \* رجل جاء الى قاض من القضاة وقال ان أبي فلانا مات وعليه ديون وترك عروضا وعقاراً ولم يوص الى أحد وأنا لا أستطيع بيع ما ترك لأقضى دينه لان أهل الناحية لا يعرفونني لا بأس للقاضي أن يقول ان كنت صادقا فبيع المال واقض الدين ان كان صادقا ووقع موقعه وان كان كاذباً لا يعمل أمر القاضي واذا مات الرجل وقد كان أوصى الى رجل أي جعله وصياً وقبل الوصي الوصاية في حياته أو بعد وفاته وجاء الى القاضي يريد اثبات وصايته فالقاضي ينظر فيه ان كان أهلاً للوصاية يسمع دعواه اذا حضر مع نفسه من يصلح خصماً حتى ان المذعي اذا كان عبداً أو وصياً فالقاضي لا يسمع دعواه وهما يتفقدان فيهما اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والاصح أنه لا يتفقد فان عتق العبد فالقاضي يسمع دعواه بعد ذلك ويقضى بوصايته وان كبر الصبي فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسمع دعواه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يسمع والخصم في ذلك وارث أو وصي له أو رجل لميت عليه دين أو رجل له على الميت دين هذه الجملة من كلب الاقضية وفي المنتقى رواية ابراهيم

في حل وليس له أن يأخذه منه \* رجل عليه دين ونسي حتى مات قال شدد رحمه الله تعالى ان كان الدين ممن بيع أو قرض لا يؤاخذ به يوم القيامة وان كان غصباً فهو مأخوذ \* رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثاً قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه \* رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث دينه فأكل ميراثه قال شدد رحمه الله تعالى لا يؤاخذ الوارث بدينه \* وان علم الوارث بدين المورث كان عليه أن يقضى دينه من تركة المورث \* وان نسي الابن بعد ما علم فاته لا يؤاخذ به في دار الآخرة \* وكذا لو كانت وديعة فنسبها حتى مات لا يؤاخذ بها في دار الآخرة \* رجل له على رجل دين وهما في

الطريق فخرج الاصوص عليهما وقصداً أخذ أموالهما

فأعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له أن يؤدى دينه وليس للطالب أن لا يأخذ \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عند القاضي الطالب أن لا يأخذ في تلك الحالة كمن كفل بنفسه رجل فسلم الكفيل المكفول به في المفاضة أو في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح تسليمه \* رجل له أرض بمجنته للعامة فشق الماء حريم النهر حتى صار النهر في أرض الرجل فأراد الرجل أن ينصب في ذلك رعي في أرضه كان له ذنب \* وان أراد أن ينصب على نهر العامة لم يكن له ذلك \* رجل مر في الطريق المحدث والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان علم أن صاحب الأرض أحدث الطريق في ملكه يباح له المرور في الطريق المحدث وان لم يعلم يجوز فيه للمروحي حتى يعلم أنه غصب وقال نصير رحمه الله تعالى ليس للرجل أن يمر في أرض الغير اذا كان له طريق آخر وان لم يكن له طريق آخر فله أن

يعرفها لم يمنعها فاذنعه فليس له أن يعرفها \* وقال بعضهم إن كانت الأرض مزرعة أو مكروبة ليس له أن يعرفها إلا أن المرو إذا كان يضر  
بالأرض لا يرضى به صاحب الأرض \* وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال رأيت في بعض الكتب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الرجل  
إذا مر في أرض إنسان ولها حائط أو حائل لا يحل له فيها المرو ولا التزول فيها وإن لم يكن لها حائط أو حائل لأبأس بالمرو فيها \* وعن أبي القاسم  
رحمه الله تعالى رجل خفي عليه الطريق فأراد أن يمشي في الأرض المزروعة قال يمشي فيها ولا يبطأ الزرع ولا يفسد \* رجل رش الماء في السوق  
قال أبو بكر رحمه الله تعالى لا رخصة فيه وإن كثر الغبار وقال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لأبأس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك  
لا يحل \* رجل رفع الطين أو التراب من طريق المسلمين قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن رفع في أيام الوحل لتنظيف الطريق رجوت أن يكون  
محتسبا بمنزلة إمامة الأذى عن طريق المسلمين \* وإن أضر رفعه بالمارة لا يفسد \* (٤٣١) وإن كان لا يضر فلا بأس به \* رجل

وطي بهيمة قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى أن كانت  
البهيمة للوطي يقال له  
أذبحها واحرقها \* وإن لم  
تكن البهيمة للوطي كان  
لصاحبها أن يدفعها إلى  
الوطي بالقيمة ثم يذبحها  
الوطي ويحرق أن لم  
تكن ما كوله \* فإن كانت  
مما يؤكل يذبح ولا يحرق  
\* الهرة إذا كانت مؤذية قال  
محمد بن سلمة رحمه الله تعالى  
لأبأس بأن يذبحها من غير أن  
يضرها ولا يؤذيها \* صاحب  
البهيمة إذا لم يتفق على البهيمة  
يؤمر بالاتفاق عليها ويجبر  
\* وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى أنه يقال لصاحبها  
أن تنفق عليها أو تبنيها  
\* رجل يتصدق على السؤال  
في المسجد الجامع قال أبو  
نصر العباسي رحمه الله  
تعالى من أخرجه من عن  
المسجد أرجو أن يفسق الله  
تعالى له بأخراجه من عن  
المسجد \* وقال بعض  
العلماء رحمه الله تعالى من

رجل مات وعليه دين وأوصى بثلاث ماله أو بدارهم مسماة لرجل وأخذها الموصى له ثم جاء الغريم أو الورثة  
شهودا وغيب وقدم الموصى له إلى القاضي فالموصى له لا يكون خصم ماله وأشار إلى أن الوصية متى حصلت  
بقدر الثلث فالموصى له لا يعتبر بالورث وإذا حصلت الوصية بما زاد على الثلث وصحت الوصية بأن لم يكن  
ثمة وارث فالموصى له خصم الغريم في هذه الحالة \* ويعتبر الموصى له في هذه الحالة بالوارث لأن استحقاق ما زاد  
على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينصب خصم الغريم في حق الموصى له يجب أن يكون  
الجواب كذلك \* وصاحب الأفضية ذكر الموصى له مطلقا من غير فصل بينهما إذا كان الموصى له بالثلث  
أو بالزيادة على الثلث فيحتمل أن يكون المراد منه ما إذا كان الموصى له بالزيادة على الثلث ثم إذا أقام بينة  
على بعض هؤلاء أن الميث أوصى إليه وأنه قد قبل وصايته نظر القاضي فيه فإن كان عدلا مرضى السيرة  
متهديا في التجارة جعله القاضي وصيا وقضى بوصايته وإن عرفه بالنسب وانحياة لا يضي إصاءه وإن  
عرف منه ضعف رأى وقوله هداية في التصرف يضي وصايته ولكن يضم إليه أمينا مهتديا في التجارة حتى  
يتظاهرا في التجارة ولا يتافمال الصبي وإن لم يظهر منه فسق ولم يعرف بذلك لكن اتهم به فالقاضي يشده  
بمشرف أو يضم إليه وصيا آخر حتى لا يتفرد أحدهما بالتصرف فيظهر النظر للقيم كذا في المحيط \* ولو  
ثبتت الوصاية بالبينة وفي كتاب الوصاية أقرارات الميت لأبنا من يدون ووصايا بأفواج البر وحضر بعض الغرماء  
وقضى له بمقتضى ثم حضر آخر هل يقضى بتلك البينة في الوصية بأنواع البر بكتفي بتلك البينة بالإجماع  
وفي الغرماء والوصايا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بتلك البينة \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يقضى كذا في الخلاصة \* قال في كتاب الأفضية ولو أن رجلا حضر عند القاضي وأدعى أن أخاه فلان بن  
فلان مات وترك من الورثة أباه فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلان وفلانا ومن البنات  
فلانة وفلانة وامرأته فلانة بنت فلان لا وارث له غيرهم وأنه أوصى إلى في صحة غسله وجواز تصرفه في  
جميع تركته وإن قبلت منه (١) هذه الوصية وتولية القيام بذلك وأنه كان لآخر هذا على هذا الرجل الذي  
حضر كذا من الدين وأن أخى هذا مات قبل قبضه شيئا من هذا الدين وأن على هذا الذي حضر قضاء هذا  
الدين إلى لأصرفه إلى ورثته وإلى ما أمر به الميت فالقاضي يسمع دعواه ويسأل الخصم أولا عن الموت قال  
أقرب الموت توجهت عليه المطالبة من جهة الموصى لأن حق المطالبة كان ثابتا للميت وبالموت تحول إلى  
الموصى ثم يسأله عن الدين فإن أقرب الدين حينئذ يسأله عن الوصاية فإن أقربها أيضا لا يؤمر بدفع المال إليه

(١) قوله هذه الوصية الأحسن هذه الوصاية كما لا يخفى اهـ مصححه بجرأوى

تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك بأربعين فلسا لم يكن كفاؤه ذلك الفلس الواحد \* وعن خلف رحمه الله تعالى أنه قال  
لو كنت قاضيا لأقبل شهادة من تصدق على السؤال في المسجد الجامع \* رجل بنى في أرض الغصب مسجدا أو حماما أو خانقا قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى لأبأس بالصلاة في هذا المسجد ولا يستاجر منه الحمام والخانقا \* رجل حفر بئر في فناء قوم روى ابن رستم رحمه الله تعالى  
أنه يؤمر بنسويته ولا يضمن النقصان \* ولو هدم حائط المسجد أمر بتسويته ولا يضمن النقصان \* ولو هدم حائط الدار رجل ملكه  
أو حفر فيها بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا يبناء الحائط \* جنب اختضب أو اختضبت امرأة بذلك الخطاب قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى لأبأس به ولا تصلي فيه \* وإن كان جنب قد غسل موضع الخطاب فلا بأس بأن يصلي فيه \* ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى  
رجل حفر قبراني غير ملكه ليدفن فيه مثله فدفن غيره فانه لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة خضره حتى يحفر بها خضيرة أخرى فيدفن فيها وعن

أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا دفن الميت في أرض غيره بغير إذن المالك أن شاء المالك أمر بإخراج الميت وإن شامسوى الأرض فبزرع فوقها \* رجل أم قوموا وهم له كارهون ذكر الحسن البصري رحمه الله تعالى عن أصحاب رسول الله صلى عليه وسلم ورضى عنهم أنهم قالوا من أم قوموا وهم له كارهون لا تجاوز صلاته ترقوته \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا لم يكن الإمام مستحقاً للإمامة لفساد فيه \* وإن كان أهلاً فلا بأس به وإن كرهه القوم \* أهل قرية جمعوا بذور من أناس وزرعوا لاجل الإمام قالوا النزول الحاصل من ذلك لأرباب البذور إذا لم يسلموا البذور إلى الإمام \* رجل وقعت له ألف درهم في دار إنسان وخاف أنه لو علم صاحب الدار يمنععه ولا يرده عليه هل يدخل داره بغير إذنه \* قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ينبغي أن يعلم بذلك أهل الصلاح أن كل نعمة أهل الصلاح فإن لم يكن نعمة أهل الصلاح أن أمكنه أن يدخل ويأخذ ماله من غير أن (٤٣٣) يعلم به أحد ففعل \* هذا إذا خاف على صاحب الدار فإن لم يخف لا يحل له أن

يدخل بغير إذنه بل يعلم صاحب الدار حتى يأذن له بالدخول أو يخرج المال إليه \* رجل اتخذ في بيته خزانة لم يكن في القديم وبته عدى ضرر ذلك إلى دار جاره قال الشيخ الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى له أن يمنع عنه عن ذلك \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كان الضرر بيننا ظاهرًا بأن كان دورا يوهن حائط الجار فإنه يمنع من ذلك \* رجل أراد أن يجعل داره اضطربا ولم يكن في القديم وجاره يتضرر بذلك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى أن كان وجه الدواب إلى حائط الجار ليس له أن يمنع \* وإن كان حوائطها إلى حائط الجار له أن يمنع \* رجل أراد أن يتخذ داره حظيرة الغنم في سكة غير نافذة ويتأذى الجيران بشتن السرقين ولا يأمنون على الرعاة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس للجيران منع من ذلك

حتى ينبت وصايته بالبينة وذلك أن خصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي رجل ادعى أن فلان مات وأنه كان أوصى إليه بقبض دينه الذي له على هذا الرجل والعين التي في يديه وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك أمر بتسليم الدين والعين إليه وفي الجامع الكبير أن على قول محمد رحمه الله تعالى أولاً يؤمر المدعى عليه بتسليم الدين إلى الوصي دون العين كما في الوكالة ثم يرجع وقال لا يؤمر بتسليم الدين إليه ولا بتسليم العين فكذا كرفي الاقضية يوافق قول محمد رحمه الله تعالى آخر على ما ذكر في الجامع ولو كان الغريم أقر بالموت وأنكر الوصاية والمال كلف المدعى إقامة البينة على الوصاية أولاً فإذا ثبت الوصاية بالبينة حينئذ يقيم البينة على المال وكذلك إذا أنكر جميع ذلك كلف الوصي إقامة البينة على الوصاية والموت جميعاً بالقبض خصماً فإذا أقامها حينئذ تسمع البينة منه على المال فلما أقام البينة أولاً على المال ثم أقام البينة على الوصاية لا تقبل بيئته على المال ويؤمر بإعادتها وإن كان الشهود على الوصاية والموت والمال فريقاً واحداً فأقام بيئته على ذلك كله جله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل بيئته على المال ويؤمر بإعادتها وقال أبو يوسف تقبل بيئته عليها ولا يؤمر بالاعادة ولكن إذا آل الأمر إلى القاضي فالقاضي يقضي بالوصاية أولاً ثم بالمال هكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى وفي موضع آخر أن القاضي لا يقبل البينة على المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقبل قال ثمة وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب وإذا أقر بالوصاية والموت وأنكر المال ولم تكن للدي بينة وطالب من القاضي أن يحلفه على المال أجابه القاضي إليه وإن أقر بالمال والموت وأنكر الوصاية كان للقاضي أن ينصب وصياً ولو لم ينصب ليس له أن يستحلفه وإن أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت هل يستحلفه عليه فالجواب فيه نظير الجواب في الوارث كذا في المحيط \* ادعى الوصي أو القيم أن القاضي المعزول أجرهما مسانمة أو مشاهرة كل شهر بكذا فإن القاضي المولى لا ينفذ ذلك وكذا الوصية المعزول فإن أقيمت البينة أنه حال كونه قاضياً فعل ذلك قبلت البينة ثم ينظر إن كان قدراً أجزأ المثل أو أقل ينفذ وإن كان أكثر ينفذ بقدر الجزم مثله وأبطل الزيادة وإن استوفى ذلك أمره برذالز يادة على اليتيم كذا في الخلاصة \* ولو كان أبو الصغير مبدراً مطلقاً فالصغير ينصب وصياً يحفظ ماله ولو اشترى الوارث من مورثه شيئاً ثم أطلع بعد موته على عيب نصب القاضي وصياً حتى يرده عليه وكذا إذا اشترى الأب من ابنة الصغير شيئاً فوجد به عيباً نصب القاضي وصياً حتى يرده الأب عليه كذا في البرازية \* والله أعلم

الباب الحادى والثلاثون في القضاء على الغائب والقضاء الذى يتعدى إلى غير القضى عليه وقيام بعض أهل الحق عن البعض في إقامة البينة

القضاء

\* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اتخذ داره حماماً وبذاته يتضرر الجار له أن يمنع عن ذلك إلا أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران \* سكة غير نافذة ربط أحدهم على باب داره دابة واتخذ لها آباراً قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لكل واحد من أهل السكة أن يأخذ بنقصه لأن هذه السكة كدائر بينهم \* وإن كانت السكة نافذة له أن يسكن الدابة على باب داره بشرط السلامة \* وفي الجنائيات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس للرجل بأن ينتفع بجناح بشرعه في الطريق وبذلك يأخذ في الطريق فإن خاصه إنسان هدمه \* ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى دار مشتركة بين قوم لبعضهم أن يربط الدابة وأن يتوضأ وأن يضع الخشب فيها ومن عطب بذلك لا يضمن \* ولو حفر ثرا يؤخذ من بسوى فإن نقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حفر الرجل في سكة غير نافذة ثرا أو بني بناء فعطب به إنسان ضمن ويؤخذ من يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر \* رجل

هدم داره وامتنع من العبادة وذلك يضرب بالجيران قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى ان قدر على بناءه فاهم أخذ ملبذ الضرر عنهم \* وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فانسد الرياح والشمس على جاره أو تبق جداره أو فتح أبوابه لا يمنع وان تضر ربه الجار لانه متصرف في ملك نفسه \* رجل اتخذ طينا في رقيقة غير نافذة قال الفقيه أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان ترك مقدار الممر للناس وذلك يكون في الاحياء ويرفعه سريرا لا يمنع منه \* وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يجوز فيها بل الطين واتخاذ الا ترى والد كان وغير ذلك \* ولو غرس في سكة غير نافذة فأرادوا حذمن الشراك قطع ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار في هذه السكة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس له القطع لانه متعنت \* وكذا في نقض جناح على الطريق الحادة \* رجل غرس أشجارا على شط النهر بمحذا باب داره وبين داره والاشجار طريق الحادة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كانت الاشجار لا تضر بالنهر وأهله رجوت (٤٣٣) أن يكون غارسها في سعة ويطيب قواعدها ونخلقه من بعده

\* رجل اتخذ بستانا وغرس فيها أشجارا بجانب دار جاره قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس في هذا تقدير ويجب أن يبنوا عدا من حائط جاره قد رما لا يضرب دار جاره \* شعير وجدني بعرا ابل أو الشاة فغسله ذكرك في نوادر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه يؤكل ويجوز بيعه وان كان في أخفاء البقر لا يؤكل \* أهل قرية داسوا بالجر فتبول وتروث قال الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى لا أضيق عليهم في أبوابها وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه لا بأس به ما لم يستمتع حتى ينقع من ذلك بعرة من بعرة الفأرة وقعت في حنطة فطخت قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى لا يؤكل وقال الخصاص رحمه الله تعالى لا أحفظ فيه قول أصحابنا رحمه الله تعالى وعندى لا يفسد الا أن يكون كثيرا

القضاء بالبينة على الغائب وللغائب لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر لما قصدى وذلك بتوكيل الغائب اياه واما حكمي وذلك بأن يكون المدعى على الغائب سببا لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة أو شرطه على ما ذكر الشيخ الامام غير الاسلام على البرزوى رحمه الله تعالى وهكذا كان بقى القاضي الامام شمس الاسلام محمود عبد العزيز الاوزجسدى رحمه الله تعالى وعند عامة المشايخ رحمه الله تعالى أن يكون المدعى على الغائب سببا لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتب في المواضع كذا في التنازحية \* ثم سوى الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده فيما اذا كان المدعى على الغائب والحاضر شيئين وبينما اذا كان المدعى شيئا واحدا فتنسب الحاضر خصما عن الغائب في الفصلين جميعا وذكر القاضي الامام أبو زيد في كشف المشكل وعامة المشايخ في شرحهم أن السببية تشترط فيما اذا كان المدعى شيئين وهو الاشبه والا قرب الى الفقه بيان هذا الاصل فيما اذا كان المدعى عليه ما واحد اذا ادعى رجل دارا في يد رجل أنها داره اشتراها من فلان الغائب وهو يملكها وقد غصبها واليد منى وقال ذواليد الدارداري فأقام المدعى بينة على دعواه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب وينتصب الحاضر خصما عن الغائب أما على ما ذكره شيخ الاسلام فلا أن المدعى على الحاضر والغائب شيئا واحدا والمدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة وأما على ما ذكره عامة المشايخ فلا أن المدعى على الحاضر والغائب شيئا واحدا كذا في الذخيرة \* اذا ادعى رجل أنه كفل عن فلان بملذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر الحق فأقام المدعى البينة أنه ذاب له على فلان كذا فإنه يقضى به في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت الى انكاره اذا ادعى الشفعة في داره في يد انسان وقال ذواليد الدارداري ما شرط بينهما من أحد فأقام المدعى البينة أن ذا الدار اشتري هذه الدار من فلان بأف درهم وهو يملكها وأنه شفعيها يقضى بالشرا في حق ذى اليد والغائب جميعا كذا في الفصول العمادية \* بيان هذا الاصل فيما اذا كان المدعى عليه ما شيئين اذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان لفلان الغائب فأقام المشهود له بينة أن فلانا الغائب أعتقه ما هو عليه فكهما فانه تقبل هذه البينة وثبت العتق في حق الحاضر والغائب جميعا والمدعى شيان المال على الحاضر والعتق على الغائب الا أن المدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة لان العتق لا ينفع عن ثبوت ولاية الشهادة بحال فصارا شيئا واحدا من حيث المعنى فينتصب الحاضر خصما عن الغائب ويقضى بالعتق في حق الحاضر والغائب جميعا كذا في الذخيرة \* اذا قذف محصنا حتى وجب عليه الحد فقال القاذف أنا عبد

(٥٥ - فتاوى ثالث) فاحشا يفرغه الطبع \* رجل ينظر في كتب الاهاجي والاشعار قالوا لا بأس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو يتصرفه للتأدب \* كتاب الجنائيات \* الجنائيات على نوعين \* أحدهما يوجب القصاص وهو العمد \* والاخر لا يوجب \* وما يوجب القصاص فهو على نوعين \* أحدهما في النفس والاخر في بدون النفس \* ففيمادون النفس تعتبر المساواة في البدل \* فلا يقطع العني باليسرى \* ولا اليسرى بالمعنى \* ولا الصمحية بالسلا \* ولا يبدل المرأة ببد الرجل \* ولا يقطع بدار الحر بدار العبد ولا يقطع بدار العبد بدار العبد \* ولا يقطع بدار المرأة بدار المرأة لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل \* وفي العبد يختلف البدل فان الواجب في يد العبد نصف قيمة والقيمة مختلفة \* والجنائيات فيمادون النفس شجاج وغير شجاج \* أما الشجاج احدى عشرة شجة \* الحارصة وهي التي تحذش البشرة ولا يخرج منها شيء وتسمى خادشة \* والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه

الدمع \* والدامية وهي التي يخرج منها الدم \* والباضعة وهي التي تضع اللحم \* والمتلاحمة وهي التي تدق ولا تقطع \* والسمحاق وهي التي تقطع اللحم ويبقى بين اللحم وبين العظم جلد رقيقة \* والموضحة وهي التي توضح العظم \* والهاشمة وهي التي تهشم العظم \* والمنقلة وهي التي تنقل العظم ويخرج \* والامة وهي التي تلغ أم الرأس وهي الجلدة التي تكون فوق الدماغ \* والدامغة وهي التي تخرق الجلدة التي تكون فوق الدماغ \* والجائفة وهي التي تصل الى الجوف \* ففي الموضحة في العمد القصاص في قولهم ولا قصاص فيما بعد الموضحة في قولهم \* واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكر في الاصل أنه يجب القصاص \* وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجب \* وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه قال مادون الموضحة خدوش فيها حكومة العدل \* وما لا يوجب القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة \* وبعضها يوجب بعض الدية وبعضها يوجب حكومة العدل واختلافوا في تفسير حكومة العدل \* قال (٤٣٤)

وعلى نصف حد القذف وقال المقدوف لابل أعنتك مولاك ولي عليك حد الاحرار وأقام بينة على ذلك تقبل ويقضى بالعقوبة في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر العتق لا ياتفت الى انكاره وان ادعى شيئين مختلفين لانه ادعى على الحاضر حدا كاملا وعلى الغائب العتق لكن لما كان العتق سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر قضى بالبينة في حق الحاضر والغائب جميعا واذا قتل رجل عداؤه وإيمان أحداهما غائب فادعى الحاضر على القاتل أن الغائب عفا عن نصيبه وانقلب نصيبه مالا وأنكر القاتل فأقام المدعي البينة على ذلك تقبل ويقضى بها في حق الحاضر والغائب كذا في الفصول العمادية \* واذا كان المدعي شيئين إلا أن المدعي على الغائب ليس سببا لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة بل قد لا يكون سببا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب بيان هذا الاصل في رجل قال لامرأة رجل غائب ان زوجك فلانا الغائب وكنتي أن أحملك اليه فقالت المرأة انه كان قد طلقني ثلاثا وأقامت على ذلك بينة قبلت بينهما في حق قصر يد الوكيل عنها الا في حق اثبات الطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الطلاق فالمرأة تحتاج الى اعادة البينة كذا في الذخيرة \* جاء رجل الى عبد الله بن عباس وقال مولاك وكنتي (١) بنقلى اياك اليه فبرهن العمد على أنه حرره تقبل في قصر يد الحاضر في حق ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وأنكر لابد من اعادة البينة كذا في البرازية \* واذا كان المدعي عليهم ما شيئين والمدعي على الغائب سبب لثبوت المدعي على الحاضر باعتبار البقاء لا بنفسه فالقاضي لا يلتفت الى دعوى المدعي ولا يقضى بينته لا على الحاضر ولا على الغائب بيان هذا الاصل رجل اشترى من آخر جارية ثم ان المشتري ادعى أن البائع قد كان زوجها من فلان الغائب قبل أن اشترى بها وقد اشترى ثم اولم أعلم بذلك وأنكر البائع دعواه فأقام على ذلك بينة يريد رد الجارية فالقاضي لا يقبل هذه البينة لا على الحاضر ولا على الغائب لان المدعي شيئين النكاح على الغائب والرد على الحاضر والمدعي على الغائب من النكاح نفسه ليس بسبب لما يدعيه على الحاضر من غير اعتبار البقاء فان البائع لو كان زوجها ثم ان الزوج طلقها لا يكون للمشتري الرد وانما السبب بقاء النكاح الى حاله الرد ولم يقدم البينة على البقاء ولو أقام البينة على البقاء لا تقبل أيضا ولا يقضى بالرد لان البقاء مع اللابتهاد فإذا لم يمكن أن يجعل خصما في نفس النكاح لم يمكن أن يجعل خصما في اثبات البقاء وكذا المشتري شراء فاسدا اذا أقام البينة أنه باع من فلان الغائب يريد ابطال حق البائع (١) قوله بنقلى اياك الخ الا صوب بنقلا اليه باضافة المصدر للقول وحذف الفاعل لانه لا يجوز فصل الضمير في الاختيار عند امكن اتصاله كما هو معلوم في كتب العربية اه بحر اوى

بعضهم ينظر الى الجنى عليه أنه لو كان مملوكا لم ينتقص من قيمته بهذه الجنابة ان كانت تنقص عشر قيمته ففي المهر يجب عشر دية \* وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو ذلك \* وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة وأجرة الطبيب فهي حكومة العدل \* وقال بعضهم ينظر الى أدنى جراحة لها أثر مقرر وهي الموضحة \* فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف أرش الموضحة قال مولا نازي الله عنه والفتوى على الاول \* والجنابة فيما دون النفس على نوعين \* منها ما يوجب القصاص \* ومنها ما يوجب المال فانه دمه بأي آلة يهدى يوجب القصاص عند المساواة في المنفعة \* رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل أنه لا قصاص فيه

\* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل \* وان قطع بعض اللسان فنع الكلام يجب في فيها الدية \* وان منع بعض الكلام دون البعض تقدم دية اللسان على الجوف التي تتعلق باللسان فتجب الدية بقدر ما فات \* وان كانت الجنابة فيما دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا قصاصا \* ففي الدامية والدامغة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق ان كانت خطأ ففيها حكومة العدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ وفي المنقلة عشر الدية ألف درهم \* وكذلك في الهاشمة وفي الامة ثلث الدية \* وفي الجائفة ثلث الدية اذا وصل الى الجوف ولم يمتد ذروا \* فان تقدم من ورأته ففيها ثلث الدية \* ان كانت عدا تكون في ماله \* وان كانت خطأ فعلى عاقلته \* وموضع الجائفة ما بين اللبة والعانة \* ولو شج موضحة فذهب سعه وبصره يجب أرش الموضحة في الموضحة ودية النفس في السمع والبصر ولا يدخل فيه أرش الموضحة \* ولو شج موضحة فذهب بها شعر رأسه يجب دية كاملة للشعر



و يدخل فيه ارش الموصحة \* ولو اوضحه بالعصائم ضربه أخرى الى جنبها فتأكلها حتى صار نوا واحدة فهمامو فختان لا يجب انقصا في ذلك في ظاهر الرواية وان اوضحه فذهب به اعقله كان عليه دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموصحة \* وفي شعر الرأس واللحية اذا ذهب ولم ينبت دية النفس \* وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون بعض ففيه حكومة عدل \* وكذلك في لحية الكوشج اذا كانت الشعور طاقات متفرقة وان سترت وهي رقيقة ففجها دية وان كانت شعرات على الذقن لاشئ فيها وان حلق اشارك فلم ينبت يجب حكومة عدل وفي قطع الانف من العظم دية النفس وكذلك اذا قطع المارن وهو مالان من الانف وان قطع نصف قصبه الانف لاقصا فيه وفيه دية النفس \* ولو ضرب أنف رجل ولم يجده شمر رشح طيب ولا تن ففيه حكومة عدل \* وفي بعض الروايات فيها الدية وذهب الشمر بمنزلة ذهاب السمع وفي قطع كل الذركية كاملة \* وكذلك في الحشفة وحدها \* وان (٤٣٥) ضرب على الظاهر ففاتت منفعة الجماع أو صار أحدهم يجب دية

في الاسترداد لا تقبل بينته لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب وكذلك لو أن رجلا في يديه دار بيعت بجنبها دارا فأراد الذي في يديه الدار أن يأخذ المشتراة بالسفعة فقال المشتري للشفيع الدار التي في يديك ليست بدار لك إنما هي لفلان وأقام الشفيع البينة أن الدار التي في يديه داره اشتراها من فلان الغائب لا يقضى بالشراء لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب ذكر في طلاق الجامع الصغير رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فأتت طالق ثم ان امرأته الخالف ادعت على الخالف أن فلانا طالق امرأته وفلان غائب وأقامت المرأة البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد أفتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع الطلاق فان قيل أليس أنه لو قال لامرأته ان دخل فلان الدار فأتت طالق ثم ان المرأة أقامت البينة أن فلانا دخل الدار وفلان غائب تقبل هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ما يبطال حق على الغائب بخلاف مسئلة الجامع الصغير لان ذلك قضاء على الغائب لان فيه ابطال لنكاح الغائب والحاصل أن الانسان اذا أقام البينة على شرط حقه باثبات فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب أفتى بعض المتأخرين أنه تقبل البينة ويقضى على الحاضر والغائب جميعا والاصح أنه لا تقبل هذه البينة ولا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب بوجه كان يفتى ظهير الدين رحمه الله تعالى ومسئلة الجامع الصغير تدل على صحة هذا القول وما يفعله الوكلاء على باب القضاة اليوم من اثبات البيع أو الوقف أو الطلاق على الغائب بجعله شرطاً لوقوع الطلاق أو بغيره أن يقول زيد مثلاً لجعفر ان كان عمرو مثلاً باع داره أو طلق امرأته أو وقف ضياعه على سبيل كذا فأتت وكيلي في اثبات حقوقي على الناس والخصومة فيها وقبضها ثم ان جعفر أحضر رجلا يدعي عليه ما لا يدعي أن زيدا قد وكله بقبض حقوقه على الناس واثباتها والخصومة فيها ولو كالة معلقة بشرط كائن وهو بيع عمرو ضياعه من فلان أو طلاق عمرو امرأته وأن عمرا قد كان باع ضياعه أو طلق امرأته قبل أو قبل زيداي وقد صرت وكيلاً عن زيد بالخصومة في حقوقه وقبضها وان زيد عليك كذا وكذا فيقول المدعي عليه لجعفر ان زيدا قد كان وكلك على الوجه الذي قلت اني لأعلم أن هذا الشرط هل كان وهل صرت أنت وكيلاً فيقيم جعفر البينة على بيع عمرو داره أو على طلاق امرأته فيقضى القاضي بالبيع على عمرو وو كالة الحاضر فهذا أقوى بعض المتأخرين أيضا والاصح أن هذه البينة لا تقبل لما ذكر في الجامع الصغير لان فيه ابطال حق الغير كذا في الذخيرة اذا كفيل رجل عن رجل بألف درهم وغاب المكفول عنه وادعى الكفيل على الطالب أن الألف الذي كفلت به عن فلان عن خرو قال الطالب لا بل كان عن عبد قال قول الطالب فان أراد الكفيل

اصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية الا الابهام \* وفي كل مفصل من الابهام نصف عشر الدية \* وفي كل سن نصف عشر الدية فان كانت الانسان اثنتين وثلثين فذهب الكل ففيها دية وثلاثة أخماس الدية \* ودية النفس تجب على العاقلة \* وكذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والكلاب والذوق والارزاق والحذب وشعر الرأس واللحية والاذنين والحاجبين وأهداب العينين وأصابع اليدين والرجلين وحلتي المرأة والأعضاء اذا لم يستمسك البول أو الغائط \* وفي الحشفة والمارن والشفنتين والاشين والالحين والاليتين واللسان واعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة اذا منع الوطء أو ضرب على الظهر فانقطع ماؤه ففي جميع ذلك دية كاملة اذا كانت خطأ وان قطع نصف الذكر فلاقصا فيه \* ولاقصا في الشعر أي شعر كان \* وفيما يجب القصا لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع الطويل بالقصير ويذالكبير بيد الصغير \* واذا شج رجل رجلًا موصحة عمدًا يستوفي القصا من الموضع الذي وقع الفعل الاول \* وان

النفس \* ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام في جوفه فعليه دية كاملة \* وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيها الدية \* وان أفضى امرأته ولا تستمسك البول ففيها الدية \* وان كانت تستمسك فهي جائفة يجب فيها ثلث الدية \* وفي العينين والحاجبين والشفنتين ونيدى المرأة وحلتها الدية \* وكذلك في اليدين والرجلين والاذنين والالحين والاليتين اذالم يبق على عظم المورل لحم فان بقي من اللحم شئ ففيه حكومة عدل \* وفي الاثنين الدية وفي أحدهما نصف الدية وفي أربسة الانف حكومة عدل وفي أشعار العينين الدية وفي كل شفر ربع الدية وفي أصابع اليدين الدية وكذلك في أصابع الرجلين الدية وفي كل

كانت الشجة الاولى في مقدم الرأس أو مؤخره أو وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لافي غيره \* ولو كسر من انسان من الاصل عدا أو نزعه من الاصل يجب القصاص \* وكذا اذا قلعه \* قال بعض العلماء يؤخذ سنه بالبرد الى أن ينتهي الى العظم ويسقط ما سواه \* وان كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالبرد \* وان كسر بعض السن واسود ما بقى لا يجب القصاص \* فان قال المجنى عليه أنا استوفى القصاص في المكسور وترك ما اسود لا يكون له ذلك \* وفي ظاهر الروايات اذا كسر السن لا قصاص فيه \* ولو ضرب سن انسان فتمزك ينتظر حولا \* فان سقطت لا ينتظر حولا الا أن يكون صيبا فينتظر حولا لان سن البالغ لا ينبت الا نادرا وسن الصبي ينبت فينتظر حولا فان لم تنبت كان عليه ارشها \* وقال الحسن رحمه الله تعالى يجب حكومة عدل \* وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* ولو حلق رأس شاب فنبت أبيض (٤٣٦) لاشي عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحبنا رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل \* وبه أخذ

أن يقيم يئنه على الطالب بذلك لا تقبل يئنه ولا ينصب الطالب خصما له في ذلك بخلاف ما لو كان المطلوب حاضرا أو أقام اليئنه على الطالب على أن الالف الذي يدعى على من غن خرحيت قبلت يئنه كذا في التارخانية \* ولو أن رجلين عليهما ألف درهم لرجل وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم جحد المال فأقام المدعى اليئنه على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فبأخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم قدم الآخر فان القاضي يقضى عليه بتلك اليئنه بمخمسمائة كانت عليه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم لنفسه ولغائب من غن عبدا أو ثوب باعاه أو أقام اليئنه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر دون الغائب حتى لو حضر الغائب كلف إعادة اليئنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر والغائب جميعا قال صاحب شرح الاقضية وذكر بعد هذا ما يدل على رجوع أبي يوسف رحمه الله تعالى الى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الظاهر وعلى ما عليه عامة الروايات مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في المنتقى قول محمد رحمه الله تعالى مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في المنتقى وان كان الالف ميراثا بينه وبين الغائب لا يكلف الغائب إعادة اليئنه اذا حضر بلا خلاف ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على ما ذكر في المنتقى اذا حضر الغائب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان يشاء يشارك المدعى فيما قبض ثم يتبعان المطلوب وان شاء اتبع المطلوب وبأخذ نصيبه منه وان لم يحضر الغائب حتى رجع الشاهدان عن شهادتهما جافان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يطل حق الغائب ولا يقضى له بشي ثم يشارك الغائب اذا حضر الحاضر فيما قبض ثم اذا شاركه فالحاضر لا يرجع على المطلوب بشي واذا ادعى رجل أنه وفلانا الغائب اشترينا هذه الدار من هذا الرجل بألف درهم ونقدنا له الثمن وأقام اليئنه على ذلك فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للحاضر بنصف الدار فاذا قدم الغائب كلف إعادة اليئنه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالدار كلها للحاضر والغائب ويدفع الى الحاضر نصف الدار ويوضع النصف الثاني على يدي رجل ثقة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولا أقسمها حتى يحضر الغائب قال في المنتقى فان قدم الغائب وجحد الشراء بطل نصيبه من ذلك وجاز نصيب الحاضر وقال هذا بلا خلاف وذكر أصل المسئلة في المنتقى على الخلاف وذكر هذه المسئلة في المبسوط وقال تقبل هذه اليئنه في حق الحاضر ولا تقبل في حق الغائب ولم يذكر فيها خلافا وذكر الخصاف رحمه الله تعالى المسئلة على الخلاف على حسب ما ذكر في المنتقى وذكرنا أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينزع نصيب الغائب من يد المدعى عليه وبعض مشايخنا قالوا هذا اذا وصل الثمن الى البائع كما هو موضوع المسئلة فان موضوع المسئلة أن

حكومة عدل \* وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* وفي حلق الشارب حكومة عدل \* وان شج موصخة فبرأت ونبت عليه الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لاشي عليه \* وقال محمد رحمه الله تعالى عليه أجرة الطبيب \* فان كان الرجل أصلع فضرِب على رأسه مقدار الموصخة كان عليه أرش الشجة دون ارش الموصخة \* وكذا لو شج هاشمة كان عليه أرش الشجة دون أرش الهاشمة \* واذا قطع بدرجل عدا حتى وجب القصاص فقطع يدا القاطع بأكلة أو ظلمابن حتى يطل القصاص ولا ينقل الى الارش \* ولو قطع يدا القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقه كان على من عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول \* ولو قطع

يميني رجلين عدا جفا أحدهما واقتص كان لا أخردية اليد \* ولو جأ جميعا ما فقطعت يمينه لهما كان عليه نصف المدعى الدية لهما \* ولو قتل رجلين عدا فقتل بأحدهما لاشي عليه لا أخردية \* ولو قطع يميني رجلين فقتل القاضي لهما بالقطع وبخمسة آلاف درهم فقبض خمسة آلاف درهم ثم عفا أحدهما كان للذي لم يعف ألفان وخمسمائة درهم تمام دية يديه \* واذا قطع اليد السلاء كان عليه حكومة عدل \* وكذا في قطع الرجل العرجا حكومة عدل \* ولو قطع اليدين نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد \* وفي نصف الساعد حكومة عدل \* ولو قطع أظفار اليدين أو ألبس رجلين روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل \* ولو كسر عظاما من ساعد وساق أو ترقوة أو غيره فيه حكومة عدل \* وفي قطع الذراع عدا من الاصل قصاص \* وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه \* هذا في ذكر الفحل \* فأما في ذكر الخصى والعينين حكومة عدل \* وفي ذكر المولود ان تمزك

يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ \* وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل \* ولاقصاص في قطع اللسان \* وتجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة عدل \* وان نقأ عيني الصبي عمدا ان كان له بصير ينظر كان فيه القصاص \* وان كان خطأ ففيه الدية \* ولاقصاص في عين الاحول ولا في موضة الاصبع الذي ذهب شعره الا ان يكون الشاح كذلك \* وفي حية العبد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب ما تنقص العبد \* وان حلق الرأس أو اللحية من رجل أو الشارب يؤجل سنة فان لم ينبت تجب الدية في الرأس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه حكومة عدل فان أجعل في الرأس واللحية فأت المجنى عليه قبل الحول وقبل النبات لا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحب درجته ما لله تعالى فيه حكومة عدل \* وفي لسان الاخرس حكومة عدل \* واذا قطع أنف الصبي من أصل العظم عمدا كان عليه القصاص في قول أبي يوسف (٤٣٧) رحمه الله تعالى كان يجرد الرمح أو لا يجرد \* وفي الخطأ الدية \* وان فقا

المدعى قال ونقدنا له الثمن أما اذا كان لم يصل لا ينزع وبعضهم قالوا نقد الثمن يحتاج اليه للدفع الى المشتري ونحن لا ندفعه الى المشتري بل نضعه على يد العدل ويأخذ العدل في الحبس نظير يد البائع كما أن يد العدل في الرهن نظير يد المرتهن في الحبس كذا في المحيط \* ذكر في ديات المبسوط أن أحد الورثة اذا أقام البيعة على القصاص على رجل ثبت ذلك في حق جميع الورثة حتى لا يكلف بقية الورثة اقامة البيعة اذا حضر واغنى أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت حق الحاضر من هذه البيعة ولا يثبت حق الغائب حتى يكلف الغائب اذا حضر اعادة البيعة كذا في الذخيرة \* وذكر في دعوى المبسوط دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن أباه مات وترك هذه الدار ميراثا له ولاخيه فلان لا وارث له غيره ما وأخوه غائب فان القاضي يقضي بحصة الحاضر وينزع نصيبه من يده ويسلمه اليه وأما نصيب الغائب فيترك في يدي ذي اليد حتى يحضر الغائب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان صاحب اليد منكرا كما هو موضوع المسئلة حتى احتج الى اقامة البيعة يخرج نصيب الغائب من يده ويضعه على يدي عدل وان كان مقررا يترك نصيب الغائب في يده فان ترك نصيب الغائب في يدي ذي اليد ثم حضر الغائب هل يكلف اعادة البيعة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في كتاب الدعوى واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منهم من قال يكلفه اعادة البيعة كما في مسئلة القصاص ومنهم من قال لا يكلفه اعادة البيعة وجعل هذه المسئلة على الوفاق وهو الصحيح وقيل مسئلة دعوى الدين بالارث تحتل أن تكون على الخلاف أيضا كمسئلة القصاص وصاحب الاقضية ذكرها مطلقا من غير ذكر خلاف ولكن هذا ليس بصحيح ومن جنس هذه المسئلة مسئلة الهبة وصورتها رجل ادعى على رجل أنه وهب له هبة ولفلان الغائب ولهما اليه ما فان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة صحته هذه الدعوى وقيل ينته في حق الحاضر دون الغائب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينته في حق الغائب أيضا كافي الشراء وان كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة بان كان دارا لم تصح هذه الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده هبة الدار من رجلين فاسدة وعنده ما هبة الدار من رجلين صحيحة فتصح هذه الدعوى ومن هذا الجنس مسئلة الرهن وصورتها رجل ادعى على رجل أني وفلان الغائب ارتبنا من هذا الرجل الدار التي في يديه يدين لنا عليه ثم انه استولى عليها وأقام البيعة على ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البيعة لان عنده انما تقبل البيعة في نصيب الحاضر لا غير وذلك متعمد رهنا لانه يصير رهن المشاع ورهن المشاع لا يجوز وما يحتمل القسمة وما لا يحتمل فيه على السواء ومن هذا الجنس مسئلة الوصية وصورتها رجل مات وأوصى بوصايا

فلا شيء عليه \* ولو نزع سن رجل فنزع المزروع سنه سن النازع قصاصا ثم نبت سن الاول كان على النازع الثاني أرض سن النازع الاول خمسمائة لانه لما نبت سن الاول تبين أن القصاص لم يكن \* ولو نبت سنة معوجا كان فيه حكومة العدل \* ولو نبت نصف السن كان عليه نصف أرضها \* ولو قطع سن رجل أو قطع أذنه فأنبت المقادير سنه أو أنه بعد القطع والقطع يجب ارض السن وضمان الأذن على عاقلة الجاني ان كان خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان \* ولو عض يد رجل فأنزع صاحب اليد فقلع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابن أبي ليلى عليه سنة من العاض \* ولو عض ذراع رجل وجذبه من فيه فسقط بعض أسنان العاض وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الاسنان ويضمن العاض أرض ذراع المجنى عليه \* ولو تشبث بشوب انسان فجذب صاحب الثوب ثوبه فخرق الثوب كان على المشتبث نصف ضمان الثوب \* ولو جذبه المشتبث يضمن جميع الثمن \* ولو

تتازع رجلان في حبل وأخذ كل واحد منهما أحد طرفيه يجذبان فخارجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد الصلح دون الهلاك \* رجل شج رجلًا موشحة مستوعبة من الجهة الى القفا او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان رأسهما سواء كان له أن يقتصر من أي جانب شاء لكن مقدار شجته فان كان رأس أحدهما أعظم يتخير المشجوج ان شاء شج مقدار شجته من أي جانب شاء ان كان رأس الشاح أعظم وان شاء استوفى الارش \* ولو قطع اصبع رجل من المفصل فسقط ما بقى من الكف يجب القصاص \* وان كان القطع من غير المفصل فلا قصاص فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل ضرب سن رجل فأسودت فاه آخر وزعها كان على الاول أرش تام خمسة مائة وعلى الثاني حكومة عدل \* ولو ضرب سن انسان فأسودت وسن الجاني سوداء أو صفراء أو حمراء أو (٤٣٨) خضراء كان المجني عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارش وان شاء استوفى القصاص ناقصا \* رجل

كسر ربع من رجل وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكرا ان رستم رحمه الله تعالى أنه يكسر سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغير والكبير بل يكون على قدر ما كسر \* وكذلك لو قطع أذن انسان وأذن القاطع أطول أو قطع يد انسان ويده القاطع أطول \* ولو قطع رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة كان على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف فيجب عليه ضمان ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل \* وان قطع الرجل لامن جانب اليد المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده \* ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع اذا قطع يده

شئ لانا س مختلفين في كتاب الوصية فحضر واحد منهم من أوصى له وقدم بعض الورثة وأقام البيعة على الوصية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر دون الغائب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بجميع الوصية حتى اذا حضر الغائب لا يكلف إعادة البيعة ثانيا ذكروا في كتاب الاقضية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلا دعى على رجلين مالا في صل وأحدهما حاضر ويجحد والاخر غائب وأقام على ذلك بيعة فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال أقضى بالمال على الشاهد والغائب جميعا قال الشيخ الامام أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى هذا الجواب على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يستقيم لان الحاضر لا يتعصب خذمه عن الغائب عنده في جنس هذه المسائل قال المصنف ورأيت في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أقضى على الحاضر بنصف المال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقضى على الحاضر والغائب بجميع المال واعلم أن محمدا رحمه الله تعالى ذكر هذه المسائل في المبسوط وأجاب في الكل على غلط واحد أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القضاء على الحاضر والحاضر يقصر عنه \* وصاحب الاقضية ذكر في هذه المسائل أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقصر القضاء على الحاضر وذكر في بعضهم أنه يتعدى القضاء الى الغائب وتارة ذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتارة ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتارة ذكر قول محمد رحمه الله تعالى بخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في الفصول كلها وكذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان وكذا عن محمد رحمه الله تعالى روايتان وأما الفرق فلا وجه له رجل باع عبدا من رجلين بالف درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ان البائع اتى أحد الرجلين وأقام عليه البيعة أن له على هذا وعلى فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بأمره فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم فان حضر الغائب لم يكن له أن يأخذه الا بخمسة مائة وهي الاصلية عليه يريد به أنه اذا حضر الغائب قبل أن يأخذ البائع من الحاضر شيئا لا يكون البائع أن يأخذ الذي حضر الا بخمسة مائة وهي الاصلية عليه لان القضاء على كفيله بمقتضى القضاء على المكذول عنه لا يكون قضاء على الكفيل كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم وبه كفيل بأمره ثم ان الطالب اتى الاصيل قبل أن يلقي الكفيل وأقام عليه بيعة أن لى عليك ألفا و فلان كفيل به بأمره فانه يقضى عليه بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لى الكفيل ليس له أن يأخذه منه شيئا قبل أن يعيد البيعة عليه كذا في الملتقط \* ولو لى الكفيل أولا ودعى أن لى على فلان ألفا وأنت كفيل به لى عنه بأمره وأقام البيعة بثبت

قبل التسليم الى المشتري يسقط نصف الثمن عن المشتري \* ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى المال قبل التسليم يسقط عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوع اليد ان انتقص الثلث يسقط ثلث الثمن \* وكذا لو كان مكان قطع اليد فق العبد اذا فاعين عبده ففقوه العين يجب عليه بفق العين الاخرى ما انتقص من قيمته ففقوه العين \* رجل فاعين رجل عمدا قال محمد رحمه الله تعالى كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا قصاص في العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيه النصاص اذا تمعد \* وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب نوقد النار على المرأة حتى تلتب ثم تقرب من العين التي يريد القصاص ويجعل على وجهه وعينه الاخرى خرقه فاذا سالت فاطرته ثم القصاص ويكف عنه \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا قور عين رجل فبرا لا يقتص بمثله \* وعن الحسن رحمه الله تعالى اذا فاعين العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقى ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة يقتص له من عينه اليمنى

ويترك أعمى \* وعن الحسن رحمه الله تعالى إذا فاق أعين رجل وكانت عينه حولاً إلا أن ذلك لا يضرب بصره ولا ينقص منه شيئاً فها هو الإنسان عمداً يقتص منه \* وإن كان الحول شديداً يضرب بصره ففقت كان فيها حكومة عدل \* ولو كان عين الفاقئ شديداً الحول يضرب بصره فقفاً عينا ليس بها حول كان المجنى عليه بالخيار أن شاء اقتصر ورضي بالنقصان \* وإن شاء ضمنه نصف الدية في ماله \* رجل فاق أعين صبي ساعة ولداً أو بعد أيام فقال الفاقئ أنه لم يصبر بعينه التي فقأتم أو قال لأعلم يصبر \* أو لم يصبر \* أو لم يصبر كان القول قول الفاقئ \* وعليه حكومة عدل \* ولو شهد شاهدان أنها كانت صحيحة لم تربها على وكان بطرفيها كان عليه نصف دية النفس \* رجل ضرب عين إنسان فأبكر الضارب ذهاب البصر والعين قائمة قال بعضهم إذا أخبر رجلان من أهل العلم أنه قد ذهب بصره يؤخذ بقوله ما \* وقال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يقيم المضروب مستقبل الشمس مفتوحة العين إن دعت عينه علم أن بصره قائم وإن لم تدمع علم أنه ذهب (٤٣٩) بصره \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى

أن ضمان العين على مراتب ثلاثة \* أحدها أن يكون في أحدهما نصف بدل الذات وهو الأدمى في الحر ونصف الدية وفي المملوك نصف القيمة \* والثانية أن يكون في أحدهما ربع بدل الذات كالباهم التي يحصل عليها ويركب نحو الفرس والأبل والبقر والحمار والغنم \* والثالثة أن يكون الواجب في إحدى العينين ما انتقص من قيمته كالنشاء والكلب والسنور والطيور وغير ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في غير البزود والأبل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقر أو الجزار وجزر أو الجزار ربع القيمة وكذا في عين الفصيل والخنزير وفي إحدى عيني النشاء والجل والطيور والكلب والسنور ما ينقص من قيمته \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع الباهم

للمال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصماً عن الأصل أما الأصل فلا ينتصب خصماً عن الكفيل كذا في الأصول العمادية \* ولو ادعى رجل على رجل أنك كفتل لي وفلان الغائب عن رجل بالف درهم وكل واحد منكما كفيل عن صاحبه وأقام على ذلك بينة وقضى عليه بالف درهم ثم حضر الغائب فله أن يأخذ الغائب بجميع الألف لأن حين قضى به على الحاضر قضى به على أنه كفيل عن المطلوب وعن الكفيل ألا يرى أني لو لم أجعله كفيلاً عن كل واحد منهما لم يكن له إذا أدى أن يرجع به كله على الذي عليه الأصل وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل ادعى شراء دار من نفر وهي في أيديهم وبعضهم حضور وبعضهم غيب والحاضر مقر للغائب بنصيبه جاحد للبيع فأقام المدعي بينة على دعواه فالقاضي لا يقضي الأعلى الحاضر في حصته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً هذا إذا كان الحاضر مقرراً بنصيب الغائب وإن كان جاحداً بنصيب الغائب فالقاضي يقضي بالدار كلها للمدعي وإذا ادعى هبة أو صدقة أو رهناً من رجلين وأحدهما رجلين غائب والدار في يد الحاضر وأقام بينة على الهبة والقبض أو على الصدقة والقبض أو على الرهن والقبض فإن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البينة في فصل الرهن لأن عنده القضاء يقتصر على نصيب الحاضر ورهن المشاع باطل فإما في الهبة فإن كان مما لا يحتمل القسمة قبلت بينته في حق الحاضر دون الغائب لأن القضاء بنصيب الحاضر ههنا ممكن لأن الشيوخ فيه لا يمنع حوازي الهبة وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ففي فصل الرهن القاضي لا يقبل هذه البينة أصلاً وفي الهبة والصدقة كانت الهبة والصدقة مما لا يقسم يقضى على الحاضر والغائب جميعاً حتى إذا حضر الغائب لا يكلف المدعي إعادة البينة عليه ويقضى عليه بتلك البينة وإن كانت الهبة والصدقة مما يقسم فالقاضي يقضي به به الكل ولكن يتقضى النصف في الحال وفي النصف الآخر يتوقف إلى أن يحضر الغائب فينفذ عليه قال ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ما لا يقضي القاضي له على المدعي عليه بينة أقامها المدعي ثم غاب المقضي عليه أو مات وله ورثة وله مال في المصرف يدأقوام وهم مقررون به للمقضي عليه قال لا تدفع إلى المدعي من ذلك شيئاً حتى يحضر المقضي عليه إن كان غائباً أو ورثته إن كان ميتاً لأن القاضي نصب ناظرًا وليس من النظر في حق الغائب دفع ماله إلى المقضي له فلعلم أنه قضى هذا الدين أو ورثته فوقفنا الأمر لهذا كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أيضاً وإذا غاب المدعي عليه أو مات بعد إقامة البينة عليه قبل قضاء القاضي وقد زكيت البينة في السر والعلاينة لا يقضى حتى يحضر الغائب أو نائبه أو يحضر وارث الميت فإذا حضر واحد من هؤلاء فالقاضي يقضى بتلك البينة ولا يحتاج إلى إعادة البينة للقضاء ولو كان المدعي عليه أقر بما ادعاه

باب القتل وفي الباب فصول فصل فيمن يقتل قصاصاً وفيمن لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص وفصل في المستوفي أما الأول يقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا \* والذكر بالأنثى والأنثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي \* ولا يقتل المسلم بالمستأنس ولا يقتل البالغ بالصغير \* ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدوان علا والجدوة نعت من قبل الأباء والأمهات \* ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد بالوالدة وسفل ولا الأجداد بالجدات وإن علا أو يقتل العبد بمولاه \* ولا يقتل المولى بعبد ملك كله أو بعضه ويقتل الصحيح وسليم الأطراف بالمرضى وناقص الأطراف صورة أو معنى كالاشل ونحوه والعاقل بالجنون \* ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جن القاتل بعد القتل ذكره شام رحمه الله تعالى في النوادر أنه لا يقتل به ويقلب ماله \* ولو جن القاتل بعد ما قضى القاضي بالقتل ودفع إلى الولي يقتل \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقتل على كل حال \* ويقتل الواحد الجماعة أكتفاء حتى لا يجب

مع القتل شيء من المال \* وتقتل الجماعة بالواحد \* اما الآلة التي توجب القصاص اذا حصل القتل عمدا بآلة جازحة كالسيف  
والسكين والرمح والسهم - حديد اذ كانت الآلة أو غير حديد كالودج بدمطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد أن يكون محدودا بالحرز والعود  
والنشاب والسهل الذي لا نصل فيه اذ ارماه فأصابه فخرجه أو ضربه بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والرصاص والذهب  
والفضة اذا ضربه فخرجه أو شق بطنه بخشب محدد أو رماه بضربة ألف درهم فخرجه أو لم يجرحه فمات من ذلك يقتل \* وكذا لو ضربه  
بضربة خمسة أو عشرة أو خمسة ما يكون قدر وزن خمسة يقتل به جرحه أو لم يجرحه ذكر هذه الجمل في جنائيات الحسن رحمه الله تعالى  
\* وان ضربه بالمسلة فمات فمات \* وان ضربه بالابرة متعمدا أو ما يشبه الابرة فمات لا يجب القصاص \* وذكر في الاصل اذا ضربه  
بحديد لا حدة كضربة الميزان والعود (٤٤٠) يجب القصاص وان لم يجرحه \* وروى الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه

لا يجب القصاص اذا لم يجرح  
\* كالمضرب بالعض الكبير أو  
بجرح مدور ولم يجرح لا يجب  
القصاص في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى \* وفي ظاهر  
الرواية في الحديد وما يشبه  
الحديد كالنحاس وغيره  
لا يشترط الجرح لوجوب  
القصاص \* ولو أحرقه  
بالنار عمدا يجب القصاص  
\* ولو ألقاه في الماء فغرق  
من ساعته لا قصاص فيه  
في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى \* وفي قول صاحبيه  
رحمه الله تعالى يجب  
القصاص اذا كان لا يخلص  
منه غالبا \* وكذا لو ألقاه  
من جبل أو سطح فهو على  
هذا الخلاف \* ولو ألقاه في  
النار ثم أخرج وبه رمق  
فكث أياما لم يزل صاحب  
فرائس حتى مات قتل وان  
كان ينجى ويذهب ثم مات لم  
يقتل \* وفي الجرح لوقط  
رجلا وألقاه في البحر فغرق  
وغرق كما ألقاه في الديعة في

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو سب ساعة ثم غرق لا يجب فيه شيء لأنه غرق بعجزه وفي الاول غرق بطرحه  
عليه  
في الماء \* ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنا قاعا معروفا فخنق غير واحد فيقتل سياسة \* ولو سقاها حتى مات فهو على وجهين  
ان دفع اليه السم حتى أكل ولم يعلم به فمات لا قصاص فيه ولا دية لكن يحبس ويعزر \* ولو أوجره ليبارا تجب الدية على عاقلة وان دفع  
اليه في شربه فشرب ومات لا تجب الدية لأنه شرب باختياره الا ان الدافع خدعه فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار \* أخوان لاب وأم  
قتل أحدهما أباهما عمدا والاخرهما ماري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لا قصاص على واحد منهما \* وعلى كل واحد منهما  
دية قتله في ثلاث سنين اذ لم يكن للقتولين وارث سواهما \* رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو  
خطأ حتى يقول عدا \* رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات بضربك فانه



لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية من شته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية \* رجل جرح رجلا جرحه عمد او جرحه آخر جرحه عمد ثم صالح الجرح أحدهما من الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منهما جميعا كان للولي أن يقتل الذي لم يصلح \* رجل ضرب سن انسان فتحرك فأجله القاضي سنة فجاء في السنة وقد سقط سنه فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل آخر كان القول قول المضروب \* وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب \* رجل قتل رجلا عمدا وهو في النزاع بعد قاتله لا يقتل به القاتل اذا كان يعلم أنه لا يعيش منه \* رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه الجرح بالسيف فمات جميعا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولاديه للمقتول بالسيف لان حقه كان في القصاص وقدمات قاتله \* رجل رأى رجلا (٤٤١) يزني بامرأته أو بامرأة رجل آخر

وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله فان قتله لا قصاص عليه \* وكذلك رجل رأى رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب أو رأى رجلا يتعب حائطه أو حائط غيره وهو معروف بالسرقه فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه \* وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق حل قتله ولا قصاص عليه \* رجلان اجتماعا قتل رجلا عمدا ولم يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي اذا شارك الأب في قتل ولده لا يجب القصاص على الشريك وكذا الصحیح العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير \* وشريك الحية والسبع \* والأجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولدها وانما لم يمتد مع العاقل \* لم يمتد مع أمه تده لا قصاص عليه \* وكذلك المسلم اذا قتل مسلما

عليه بالقضاء على عبد الله القاضي له ولو أعاد المستحق البينة على محمد أنها أمته ولدته في ملكه قضى بها للمستحق وترجحت بينته على بينة محمد لان بينة النتائج لاتعارضها بينة المالك المطلق لان بينة النتائج أكثر اثباتا ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم في هذه الصورة لان محمد اصرار مقضا عليه بهذا القضاء قال ولو لم يستحق الجارية أحد ولو لكن أقامت الجارية البينة على عبد الله أنها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها رجع محمد بالثمن على ابراهيم لان محمد اصرار مقضا عليه في هذه الصورة والقضاء بالحريته وما ألحق به القضاء على الناس كافة لان الحرية تتعلق بها أحكام متعديّة الى الناس من أهلية الشهادة والقضاء والولاية وغير ذلك فان تصب ذواليد خصما عن الناس كافة فكان القضاء على ذواليد قضاء على الناس كافة أما المالك المطلق فلم يتعلق به أحكام متعديّة الى الناس كافة فلم ينتصب ذواليد خصما عن الناس كافة وكذلك لو أقامت البينة على عبد الله أنها كانت أمته أعتقها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على ابراهيم فهذا والقضاء بحرية الاصل سواء كذا في المحيط \* أما القضاء بالوقفية على ذواليد هل يكون قضاء على الناس كافة حكم عن شمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام ركن الاسلام أنه يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ادعى رجل هذه الارض لنفسه لاتسمع دعواه وألحقها بالقضاء بحرية الاصل وفي فتاوى أبي الليث أنه لا يكون قضاء على الناس حتى لو ادعى رجل بعد ذلك الارض لنفسه لم يكملها لم يسمع دعواه وألحقه بالقضاء بالملاك المطلق وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى كذا في المنطق \* ادعى رجل دارا في يد رجل أن أباه مات وتركها ميراثا له ولا أخ له فلان وأخوه منكر دعواه وزعم أنه لا شيء له من الدار فأقام المدعي بينته على دعواه وقضى له بنصف الدار ثم رجع أخوه الى تصديقه لم يقض له بشيء فان جاء الغريم لليت بعد ذلك وأثبت دينه بمحض من الوارث بينته وسأل القاضي أن يقضى لليت بالدار فان القاضي يستقبل القضاء فيقضى لليت بالدار كلها بالشهادة الاولى وتوسع الدار ويقضى الغريم حقه من ثمنها فان فضل شيء من ثمنها يجعل نصفها للابن المدعي ويرد الباقي على المقضى عليه بالدار ولا يجعل للابن المنكر من الفضل شيئا كذا في المحيط \* ذكر في شهادات الجامع أن في دعوى العين أحد الورثة انما ينتصب خصما عن الميت للمدعي في عين هي في يد ذلك الوارث لافي عين ليست في يده حتى ان من ادعى عينا من التركة وأحضر وارثا ليست تلك العين في يده هذا الوارث الذي أحضره لاسمع دعواه عليه وفي دعوى الدين أحد الورثة ينتصب خصما عن الميت وان لم يصل اليه شيء من التركة قال اذا ادعى رجل على غيره أنه كفلت لي عن فلان بألف درهم على عليه بأمره ومحمد المدعي عليه الكفالة وأقام المدعي بينته على دعواه فالقاضي يقضى بالنال على الكفيل وهذا ظاهر حتى لو حضر الاصيل وأنكر ما ادعاه المدعي كان للكفيل

(٩٦ - فتاوى ثالث) وهما دخلا دار الحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا \* ولو قتل المسلم أسير المسلماني دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولاديه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى عليه الدية في ماله \* واذا شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فزكى الشهود وخفسه القاضي ليرجعه غدا أو بعد أيام فقتله رجل عمد الاقصاس عليه \* رجل قتل عدو فباع بعض ورثته عن القاتل ثم قتل باقي الورثة ان علموا أن عقوبه بعض يقط القصاص يلزمهم القود وان لم يعلموا بهما الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو \* رجل حبس انسانا وطعن عليه الباب حتى مات جوعا قال محمد رحمه الله تعالى يعاقب الرجل وتجب الدية على عاقلة \* رجل قال لا خير بعنك دمي بفلس أو بألف فقتله كان عليه القصاص \* وان قال اقلني فقتله كان عليه الدية \* ولو قال اقل أبي فقتله كان على القاتل دية لانه \* وان قال اقطع يده فقطع يده كان عليه القصاص \* رجل شج رجلا موضحة

بالعصاة - ما يجب القصاص بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص \* ولو شتم رجلا بالحديد لا يجب القصاص في الهاتمة فان مات منها يجب القصاص يقتل به \* ولو جرح رجلا بالخشب فان لا يجب القصاص \* ولو شتم رجلا موضحة بالحديد يجب القصاص فان مات منها يقتل به والله أعلم

فصل فيمن يستوفي القصاص

في النفس \* وله أن يستوفي فيمادون النفس \* وله أن يصلح عنهما \* وليس للموصي أن يستوفي القصاص في النفس \* وله أن يستوفي القصاص فيمادون النفس \* وله أن يصلح فيمادون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس ذكر في الجامع الصغير أنه ذلك وذكر في الصلح عن النفس أنه ليس له ذلك \* وأما القاضي ذكر في بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يستوفي القصاص للصغير لا في النفس (٤٤٢)

ولا فيمادون النفس ولا أن يصلح \* وذكر في الصلح إذا قتل رجلا لاولى له

٤٤٢ - لا لإمام أن يقتله وله أن يصلح وليس له أن يعفو \* ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية \* وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يוכל باستيفاء القصاص \* ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان لكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول صاحبيه والشافعي رحمه الله تعالى ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار \* عبد قتل - ما يجب القصاص ويكون الاستيفاء إلى المولى \* ولو كان العبد بين رجلين أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها أحدهم فان عفا أحدهم يتقلب حق الباقيين ما لا إلى

أن يرجع عليه بالمال من غير أن يحتاج إلى إعادة البيعة عليه فان حضر الغائب قبل دفع الكفيل المالك إلى المدعي كان للمدعي الخياران شاء طالب الكفيل بالمال وإن شاء طالب الأصيل ومتى أدى الكفيل يرجع على الأصيل بما أدى ولا يحتاج إلى إعادة البيعة ولا يكون للأصيل أن يحتج على الكفيل بانكار الكفالة والأمر بطلان جوده لجريان الحكم عليه بخلاف ذلك ولو كان المدعي ادعى الكفالة بألف درهم ولم يدع الأمر وأقام بيعة على دعواه وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا ينعدي ذلك القضاء إلى الغائب حتى لو حضر لا يكون لأحد عليه سبيل الأبعد إعادة البيعة هذا إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعاه الطالب كفالة مفسرة فاما إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعاه كفالة مبهمة بأن قال كفلت لي عن فلان بكل مالي قبله ولم يعين المال ولم يقدره بتقدير بل أبهمه وأطلقه ويحد الكفيل ذلك فأقام المدعي بيعة على دعواه أنه له على فلان ألف درهم كانت قبل الكفالة قبلت بيته وقضى بالمال على الكفيل وتعدي القضاء إلى المكفول عنه الغائب حتى لو حضر كان للطالب أن يطالبه سواء ادعى الطالب الكفالة بأمره أو بغير أمره غير أنه ان ادعى الكفالة بأمره فالكفيل يرجع بما ادعى على المكفول عنه وان ادعى الكفالة بغير أمره فالكفيل لا يرجع عليه بما أدى أمافي حق وجوب المال للطالب فدعوى الأمر وعدمه على سواء وكل جواب عرفته في الكفالة فهو الجواب في الحوالة هذا إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول عنه غائب وأما إذا كانت الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه والطالب غائب بأن ادعى رجل وقال اني كفلت عنك فلان بكذا بأمرك وقضيتك ذلك عنك فلا أن أرجع عليك بذلك ويحد المدعي عليه دعواه ذلك كله أو أقر بالكفالة بالأمر ولكن أنكر القضاء وأقام المدعي بيعة على دعواه فالقاضي يقضي بالمال للكفيل على المكفول عنه لاتباعه ذلك بالحجة ويكون ذلك قضاء على الطالب الغائب حتى لو حضر وأنكر القبض لا يلتفت إلى انكاره والجواب في الحوالة نظير الجواب في الكفالة قال وإذا قال الرجل لغيره اني كفلت عنك فلان عنى عن مابيعني به أو ماداني بئى أو ما أقرضني ففعل ذلك وغاب المكفول عنه ثم أقام المكفول له بيعة على مبيعته أو مداما بيته أو أقرضه إياه بعد كفالة هذا الكفيل والكفيل يحد ذلك كله قضي القاضي على الكفيل بالمال ويكون ذلك قضاء على المكفول عنه الغائب حتى لو حضر ويحد ما ادعاه المكفول عنه لا يلتفت إلى جوده ويلزمه المال من غير أن يحتاج المكفول له إلى إعادة البيعة وان غاب المكفول له وحضر المكفول عنه فادعى الكفيل على المكفول عنه أن المكفول له قد دأى ألف درهم وانى قضيت عنك عن الكفالة التي أمرتني بها أو بحد الأصيل ذلك كله أو أقر بالمداينة ولكن يحد القضاء وأقام عليه الكفيل البيعة بذلك قضي القاضي بالمال للكفيل على المكفول عنه لثبوت الاداء

القيمة كما يتقلب في آخر الدية \* ولو صالح أحد الورثة مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على من القاتل مباشرطى الصلح في ماله \* ولو قتل رجلان رجلا فعفا الولي عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر \* وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد الوالي المقبولين فلولي الآخر أن يقتله \* ولو كان في ورثة المقتول ولدان لقاتل أو ولد له وان سفل بطل القصاص وتجب الدية \* والمولى المدبر وأم الولد ولديهما استيفاء القصاص في القن \* ولو قتل المكاتب ان لم يترك وفاء فلولاه ولاية استيفاء القصاص \* ومعنى البعض إذا قتل عاجزا ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* إذا قتل المكاتب وترك وفاء وورثه أخرى سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفي \* وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لا يقتل أيضا لان قبل اجتماعهما المستوفي ليس معلوم \* وان قتل المكاتب وترك وفاء وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يستوفى المولى وهو رواية عن أبي يوسف \* ولو أن عبد المكاتب قتل المكاتب عدا  
ان كان المكاتب ترك وفاء يسد الكتابة وله وارث آخر سوى المولى لا يكون لمولى المكاتب استيفاء القصاص اجاماً \* وان مات عاجزاً  
كان لمولاه استيفاء القصاص اجاماً \* وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان لمولاه حق استيفاء القصاص في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك \* والعبد المبيع اذا قتل عمداً عند البائع خيراً المشتري ان أجاز البيع صححت اجازته  
وله أن يستوفى القصاص وان نقض البيع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى البائع \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا نقض المشتري  
البيع كان للبائع قيمة المبيع دون القصاص \* ولو قتل العبد الرهن عند المرحل لا يتفرد أحدهما بالقصاص \* فان اجتمعا كان استيفاء  
القصاص الى الراهن \* والعبد الصداق اذا قتل عند الزوج قبل القبض فهو (٤٤٣) بمنزلة العبد المبيع وكذلك بدل الصلح عن  
دم العمد وبدل الخلع بمنزلة

دم العبد المبيع \* ولو قتل العبد  
المبيع عند المشتري وله  
خيار الشرط أو خيار الرؤية  
فالقصاص للمشتري \* ولو  
كان الخيار للبائع فقتل عند  
المشتري يخبر البائع ان شاء  
اتبع القاتل فيقتله وان  
شاء ضمن المشتري قيمته  
وبعد التضمن لا قصاص  
للمشتري \* والعبد الغصب  
اذا قتل عند الغاصب ان  
اختار المالك تضمين  
الغاصب لا قصاص للغاصب  
\* والعبد الموصى برقبته  
لإنسان وبجذمته لا آخر  
اذا قتل عمداً لا يتفرد أحدهما  
بالقصاص \* فان اجتمعا  
على القصاص يطول حق  
الموصى له بالخدمة  
ويستوفيه الآخر \* ولو  
أوصى بعبد لإنسان فقتل  
عمداً قبل أن يقبل الموصى  
له الوصية وقدمت الموصى  
وترك وارثاً ولا يدري أن العبد  
قتل قبل موت الموصى أو

من الكفيل بعد المداينة بالبينة العادلة ويكون قضاء على المكفول له كذا في الذخيرة \* ذكر في فتاوى  
رشيد الدين لوطالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل ان المدين أداه والمدين غائب فأقام الكفيل  
بينة على أداء المدين وقبل وينتصب الكفيل خصماً عن المدين لأنه لا يمكنه دفع رب المال الا بما ذاقه  
خصماً كذا في الفصول العمادية \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن قناة  
في قوم كثيرين فيهم الساهد والغائب والصغير والكبير فأقام رجل البينة على بعضهم أنهم احتضروا هذه  
القناة في أرضه فغصبواهم قوم كثيرين لا نقدر على أن نجتمعهم قال جعلت لهم وكيلًا وقضيت على وكيلهم  
كذا في المحيط \* رجل باع من رجل نصف العبد بمائة دينار وأودعه نصفه ثم غاب البائع فجاء رجل وأقام  
البينة أنه نصف العبد فلا خصومة بينه وبين المشتري اذا أقام المشتري البينة على ما كان من البائع لان  
كل بائع في دار الدنيا اذا باع ينصرف بيعه الى ملك نفسه دون ملك شريكه وظهر أن المشتري شريك البائع  
والايداع حصل في النصف المقضى به فلا استحقاق ورد على الوديعة والمودع لا ينتصب خصماً كذا  
في الفصول العمادية \* والله أعلم

### الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

واذا كان علو رجل وسفل لا خرف ليس لصاحب السفل أن يتدفيه وتداولاً أن يقب فيه كوة بغير رضا  
صاحب العلو وليس لصاحب العلو أن يبيع علوه ولا أن يضع عليه جذعاً لم يكن ولا يحدث كنيفاً الأرض  
صاحب السفل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال اجاز لكل واحد منهما أن يصنع ما لا يضر به وقيل هذا  
تفسير لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعني أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى انما منع عما منع اذا كان مضرراً  
وأما اذا لم يكن فلم يمنع كما هو قولهما فكان جواز التصرف لكل واحد منهما فيما لا يضر به الاخر فلا  
مجمعا عليه لان التصرف حصل في ملكه فيكون المنع لعله الضرر لصاحبه وقيل ليس ذلك بتفسيره وانما  
الاصل عندهما الاباحة لانه تصرف في ملكه والمالك يقتضي الاطلاق فلا يمنع عنه الابعاض الضرر فاذا  
لم يكن ضرراً لا يمنع بالاتفاق وانما تظهر ثمرة الاختلاف اذا أشكل فعندهما لم يجز المنع لان الاطلاق متيقن  
واليقين لا يزول بالشك والاصل عنده الحظر لانه تصرف في محل تعلق به حق محترم للغير وهو صاحب العلو  
لان قراره عليه ولهذا يمنع من الهدم اتفاقاً وتعلق حق الغير مع المالك عن التصرف كما منع حق المرحل  
والمستأجر المالك عن التصرف في الموهون والمستأجر والاطلاق بعارض وهو الرضا به دون عدم الضرر  
به فاذا أشكل لا يزول المنع على أنه لا يعرى عن نوع ضرر بالعلو من توهين بناء أو نقضه فيمنع عنه كذا في

بعده لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص \* وان اتفقا أن الموصى مات أولاً ثم قتل العبد لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص لجهالة  
المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصى له ولا يصير للوارث أيضاً ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصى له الوصية كان له على القاتل قيمة  
العبد وان رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصى \* واذا قتل الرجل عبده أو مديره أو مولده فانه يعزر ولا يجب القصاص ولا الدية  
فصل في القتل الذي يوجب الدية القتل ثلاثة عمد خطأ وشبه العمد \* فالعمد ما تم بضره بالسلاح كالسيف والسكين والحديد  
المحدد وغير المحدد والمحدد من غير الحديد ففيه يجب القصاص ولا تجب الكفارة على القاتل \* والخطأ هو أن يرمى صيداً فأصاب انساناً أو  
قصد أن يرمى حياً أو مراً فأصاب مسلماً ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلة \* وأما شبه العمد فهو أن يتعمد قتله بغير سلاح  
كالسوط والحجر والوكزة والاطمة ففيه الدية المغلطة على عاقلة وعليه الكفارة \* من دبل أو حبل طرفه في يد رجلين يتجاذبان فاقطع



أوشيا من السلاح وقال أمسكه لي فغضب الصبي بذلك فذبه الصبي على عاقلة الدافع \* ولودفع السلاح إلى صبي ولم يقل أمسكه لي فغضب الصبي بذلك اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه \* ولوأمر صبي صبياً بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الآخر \* ولوأمر صبي بالغاب بقتل شخص فقتل المأمور لا يضمن الصبي الآخر \* ولوأمر بالغ بالغاب بقتل كان الضمان على القاتل ولا شيء على الآخر \* ولوأمر بالغاً أمر صبياً بحرق مال انسان أو بقتل دابة فضمن ذلك في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الآخر \* ولوأمر عبداً ما ذوناً أمر صبياً بتخريب ثوب انسان أو أرسل صبياً في حاجته فغضب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الآخر \* ولوأمره بقتل رجل ففعل لا يضمن الآخر وفي الزبادات لو أن عبداً محجوراً بالغاً أمر عبداً مثله بقتل رجل أو كان الآخر بالغاً والمأمور صغيراً ففعل لا يرجع على الآخر الا اذا عتق الآخر بعد ذلك \* ولوأمر صغيراً (٤٤٥) حراً أمره بعبدة غير محجور بذلك ففعل الصغير يضمن الصبي ثم لا يرجع الصغير على العبد الآخر ههنا وان عتق الآخر \* ولوأمر رجل أن قال لصبي محجور راصد هذه الشجرة فانفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الآخر دية الصبي \* وكذا لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب \* ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلف فيه المشايخ رجعهم الله تعالى \* والخبيث أنه يضمن سواء قال انفض الثمار لي أو قال انفض ولم يقل لي \* رجل جنب وذا صغيراً من يده والده والاب أمسكه حتى مات الصغير قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى دية الصغير على الجاني ويرثه والده \* وان جذباه حتى مات كانت دية عليهما ولا يرثه والده \* رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن

وأذكر له أن يصدقه \* ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فأقام المدعي البيعة على الالف وأقام هو البيعة على القضاء قبلت بيئته وكذلك على الابرأ وكذا لو قال ليس لك على شيء قط ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا عرفك لم تقبل بيئته على القضاء وكذلك على الابرأ وذكر القدر دية رجعهم الله تعالى أنه تقبل أيضاً لان المحقوب أو المخدرة قد يؤذى بالشغب على يابه فإمر بعض وكلاؤه بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فإمكن التوفيق \* ومن ادعى على آخر أنه باع جارية وقال لم أبعها منك قط فأقام البيعة على الشراء فوجد بها أصبعاً زائفاً فأقام البائع البيعة أنه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيعة البائع \* (١) ذكر حق كتب في أسـ فله ومن قام به هذا الذ كرا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى أو كتب في الشراء فعلى فلان خلاص ذلك وتسليمه ان شاء الله تعالى بطل الذ كركله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ان شاء الله تعالى هو على الخلاص وعلى من قام به كرا الحق وقوله ما استحسان ذكره في الاقرار ولو ترك فرجه قالوا لا يتحقق به ويصير كفصل السكوت كذا في الهداية \* أراد أن يني في داره تنور الخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو ربح لا طن أو دقاق التمارين ليجزله ذلك بضرب يده ضرراً فاحشاً لا يمكن التحرز عنه وله أن يتخذ فيه اسماً لان ذلك لا يضرب الا بالندوة والتحرز عنها يمكن بأن يني بين نفسه وبين جاره حائطاً خورة قال الصدر الشهيد والجمله في هـ هذه أن القياس له ذلك كله لانه تصرف في ملكه لكن ترك القياس وأخذ بالاستحسان لاجل المصلحة قال وكان والذي بقي اذا كان ضرراً يتأمنع وبه يفتى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اتخذ داره حماماً وتأذى الجيران من دخانها فلم يمنعهم الا أن يكون دخان الحمام مثل دخانهم ولو اتخذ داره حظيرة غنم والجيران يتأذون من تن السرقين ليس لهم في الحكم منعه ولو حفر في داره بئر انزمتها حائط جاره لم يكن له منعه وقيل اذا كان يعلم ذلك لا محالة فله منعه وهو خلاف قول أصحابنا \* سقط حائط بين دارين ولا حده ماعورات وطلب من جاره أن يساعد في البناء قال أصحابنا لا يجبر وقال الفقيه رحمه الله تعالى يجبر في زماننا وقيل ان كان يقع بصرفي الصعود في دار جاره فله منعه عن الصعود حتى يتخذ ستره وان كان يقع في سطحه فلا كذا ذكر الامام الترمذي كذا في النهاية \* شأن في المذهب اذا جاء الى القاضي وادعى الشفعة بالجوار فالقاضي هل يقضى له بالشفعة لا ذكر له هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيها بعضهم قالوا لا يقضى ومنهم من قال يقضى ومنهم من قال اذا تقدم الى القاضي

(١) قوله ذكر حق الخ المراد بذكر الحق الصك كما في القاموس والمراد بمن قام به أن من أخرجه كان له ولاية المطالبة بما فيه من الحق كذا في البحر وفيه اشكال وجوابه فليراجع اهـ صححه بحر اوى

ومات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرثه الوالد ولا يضمن \* وان ضرب المعلم \* وان ضرب امرأته في المضجع وماتت ضمن اجاماً \* اذا أقر القاتل أنه قتله خطأ فادعى ولي القاتل العمد كانت الدية في مال القاتل لو رثته المقتول \* ولوأقر القاتل بالعمد وادعى ولي المقتول الخطأ لاشئ لو رثته المقتول \* وروى زفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجوب الدية في الوجهين جميعاً \* رجل زنى بامرأة فكسر رجلها بالزنا كان عليه أرش الرجل في ماله لانه يشبه العمد فيا يجب به الضمان ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد \* في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس تكون في مال الجاني الا أن دية النفس أجزء منها تجب في ثلاث سنين \* وفي الخطأ في النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا أن يكون الواجب دون أرش الموضحة فيجب في مال الجاني \* وكذا لو وجب الضمان باقرار القاتل \* وفي شبه العمد في النفس تجب الدية على عاقلة الجاني وفيما دون النفس





عليه ذنبه ان كان حرا \* صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لاشئ على الوالدين لانه عن يحفظ نفسه \* وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنا فالوالد يكون على الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة له كما لحفظ \* وقال بعضهم ليس على الوالدين شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الا أن يسقط من يده فحينئذ كان عليه الكفارة \* صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فأصاب سهم أحدهم عين امرأه فذهبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى أرش عين المرأة يكون في مال الصبي ولا شئ على الاب \* وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة \* قال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى انما أوجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للعجم عاقلة وانما وجبت الدية اذا ثبت زيمه بشهادة الشهود ولا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل \* امرأه وضعت صبيها بين يدي أبيه والولد يقبل ثدي غير هافل يتخذ الاب للولد نظرا حتى مات من الجوع قال نصير (٤٤٧) رحمه الله تعالى يكون الاب انما وعليه التوبة والاستغفار

والكفارة \* وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها والام تعلم بذلك كان الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي وضعت الولد \* رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة نفسه بغيران أهل الصغير فرأى الغلام غلاما يلعبون فأنتهى اليهم وارنق فوق بيت فوقع ومات قال سفيان الثوري رحمه الله تعالى ضمن الذي أرسله في حاجته \* وكذا لو غضب صبيا فقتل الصبي أو أكله سبع أو سقط من حائط ضمن الغاصب \* وان مات الصبي من مرض أو من حمى لا يضمن الغاصب \* رجل أمر خنثا ليتن صبياله فخنثى ومات الخنثى فقتل الصبي أو الحشفة ومات الصبي قال محمد رحمه الله تعالى يكون على عاقله الختان نصف الدية لانه مات بفعلين أحدهما مأذون والاخر غير مأذون \* وان عاش الصبي فعلى عاقله الختان كل

لان منفعتة تعود الى المدعي واذا أقر رجل لاني ان كان عال ومات المقر فقالت ورثته بعد موته ان أبانا أقر بما أقر كذا فلم يصح اقراره وأنت أيها المقر له عالم بذلك وأرادوا تخليفه على ذلك لم يكن لهم أن يحلفوه واذا قال المدنون أبيع عبدي هذا وأقضى حقه كذا صاحب شرح مختصر العاصم رحمه الله تعالى في أول كتابه ان القاضي لا يحبس بل يؤجله يومين أو ثلاثة ادعى على آخر مال أو أنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنك استمهل مني هذا المال وصرت مقر بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستمهل جميعا فالقاضي يحلفه على المال أو على الاستمهل وقد قيل يحلفه على المال لانه بالاستمهل يعتبر مقرا والاقرار حجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما المدعي بينه وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لا تخري عليك ألف درهم فقال ذلك الرجل ان حلفت أنك على أدبها خلف الرجل فاذاها اليه ان آذاها على الشرط الذي شرط كان له أن يرجع فيلذع اليه رجل أخرج صكيا قسرا رجل فقال المقر قد أقررت لك بهذا المال الا أنك رددت اقرارى يحلف المقر له كن ادعى البيع على انسان فقال البائع بعته منك الا أنك أقلتني فانه يحلف مدعى الشراء رجل تزوج امرأته بنتا في عقدتين وقال لأدري أيتهما الاولى يحلف لكل واحدة منهما ما تزوجها قبل صاحبته فالقاضي يسد في التحليف بأيتهما شاء فاذا حلفه لاحدهما وحلف ببنت نكاح الاخرى وان نكل لزمه نكاح هذه وبطل نكاح الاخرى وهذا كله على قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجزى الاستحلاف في النكاح المدعي عليه بالدار اذا قال أنا بنت هذه الدار والمدعي يعلم بذلك وطالب عين المدعي لا يحلف المدعي لجواز أن يكون المدعي عليه هو الباني ويكون البناء للمدعي بان يبنى المدعي عليه بامر المدعي حتى لو قال المدعي عليه بنيت للدار لنفسى بغير أمر المدعي يحلف المدعي الحاكم المحكم اذا حلف المدعي عليه وحلف ثم ترفع الى قاض مولى فالقاضي المولى لا يحلفه ثانيا كذا في المحيط \* وان كان الحاكم فأسقا عندنا كذا في فتاوى قاضخان \* دار في يد رجل آذاها رجل آخر أنه غضبها منه فقال المدعي عليه هذه الدار كانت لي وفتحها على كذا وكذا وأراد المدعي تخليفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلا فالهما بناء على أن غضب الدار يتحقق عند محمد رحمه الله تعالى وكان في التحليف فائدة حتى لو نكل يقضى عليه بالقيمة ولو أراد أن يحلفه العين ليأخذ العين لا يحلف بالاتفاق لان الدار صارت مستهلكة لصبر ورثتها وقفا والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى دفعا لليلة وهذا كرجل في يده عبد قال هذا العبد لفلان اغتصبه من فلان فانه يصدق في اقراره أنه لفلان ولا يصدق على المقر له أنه اغتصبه من فلان ويصدق في حق نفسه حتى يضمن قيمته للثاني رجل في يده ضيعة يزعم أنها وقف جده وقفها على وعلى ابنه وأولاد ابنته خاصة

الدية لانه خالف بقطع الحشفة \* رجل جل صبي على دابة وقال له امسكها الى ولم تكن منه تسير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقله الذي جله ديبته سواء كان الصبي عن ركب مثله أو لا يركب وان سير الصبي الدابة فأوطأ انسانا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقله الصبي ولا شئ على عاقله الذي جله عليه لان الصبي أحدث السير بغير أمر الرجل \* وان كان الصبي عن لا سير على الدابة لصغره ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلبة فان سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقله من جله على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك \* ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيامع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا وقتلته كانت الدية على عاقله الرجل خاصة لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سر الدابة مضافا الى

الرجل فحبب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لانه بمنزلة المباشر \* وان كان هذا الصبي يصرف الدابة ويستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة ما جميعا لان سير الدابة يضاف اليهما \* ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنائية الصبي يده \* وان سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط بعد ما سير الدابة أو قبله وهو يستمسك على الدابة أو لا يستمسك \* ولو أن عبدا حرا صلبا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها أو يفدى لانه سبب الهلاك والعبد يضمن بالجنائية كانت الجنائية سببا أو مباشرة \* وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فأوطأت الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها \* ولو أن حرا كبيرا حرا عبدا صغيرا على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فأوطأ انسانا ومات بذلك يكون في عنق العبد لانه لما سير الدابة (٤٤٨) انقطع فعل الاول في حكم الانلاف فيؤخذ مولى العبد بالدفع أو الفداء ثم يرجع مولى العبد

على الامر لانه يستعمل عبد الغدير فيصير غاصبا فإذا لم يفرغه غرم يرجع بذلك على الغاصب

### فصل في المعاقلة

ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون \* قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهرة - ولان الفقيه أبي بكر البخني وأبي جعفر الهندواني رحمهما الله تعالى لان العجم لم يحتفظوا أنسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجنائية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وانهم لم يضيحوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم \* وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصقارين بمرور بخصماين وكذا باذن بجان \* واذا قتل واحد خطأ أو وجبت الدية فأهمل محله القاتل ورستاقه عاقلة

بخلاف رجل وادعاهما وقال ان الواقف هذا وقتهها على جميع أولاده وأنما من جملة أولاده وأراد تخليف صاحب اليد لا يخلف الا اذا كان في يد صاحب اليد شي من غلة هذه الضيقة فينخذ يحلفه على نصيب المدعى لانه يدعي ملك ذلك القدر لنفسه وذو اليد ينكر فيحلف على ذلك ولا كذلك الوجه الاول وهذا الجواب مستقيم على قول من يقول بان الوقوف عليه حق الخصومة أما على قول من يقول ليس له حق الخصومة ينبغي أن تكون الدعوى من المتولى حتى يحلف المدعى عليه في الوجه الثاني قاضي العسكر لا ولاية له على غير العسكر ولا ينقد قضاؤه على غير أهل العسكر الا اذا شرط ذلك عند التقليد واذا كان الرجل من أهل العسكر وهو يعمل في السوق ويحترف فهو من أهل العسكر مثل شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى عن وقف ضيقة على علماء خوافندوسلم الى المتولى ثم ادعى على المتولى فساد الزقمية بسبب الشيوخ بين يدي قاضي خوافند فحكم بحصة الوقفية على قول من يرى ذلك وقاضي خوافند من علماء خوافند هل ينقد قضاؤه قال ينقد قضاؤه لانه يصلح شاهدا في هذا فيصلح قاضيا وانما يصلح شاهدا في هذا استدلالا بما ذكره لاهل في وقفه اذا وقف الرجل على فقرا جبرانه ثم شهد بعض فقرا جبرانه على الوقف قبلت شهادتهم لان الجوار ليس يلزم القاضي لا يملك تزويج الصغار الا اذا كتب منشوره ذلك اذ مات القاضي قبل استيفاء الرزق من بيت المال يسقط رزقه ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في أول باب النفقة من أدب القاضي في فتاوى النسبي قاضي كرخ وقاضي خيرانه اذا التقيا فقال أحدهما للآخران فلانا أقر فلانا بكذا لا يقضى به حتى يبعث اليه الرقعة اتباعا للسنة في كتاب القاضي الى القاضي قالوا هذا اذا لم يكن كل واحد منهما زمان الاخبار في مكان هو قاض فيه أما اذا كان كل واحد منهما في مكان هو قاض فيه ينبغي أن يقضى به لان القول أقوى من الرقعة كذا في المحيط \* قاض باع مال اليتيم بنفسه أو أودعه أو باع أمينه بامر وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد قوم عنده أنهم سمعوا القاضي الاول يقول بعث فلانا مال اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة تقبل ويؤخذ المشتري بالمال وكذا الوديع في الملقط ولومات أحد ولا يعلم له وارث فباع الابن داره يجوز ولظهر الوارث بعد ذلك فالبيع ماض في الفتاوى الخلاصة رجل له على آخر دعاوى متفرقة من الدراهم والدنانير والضباع قال تجمع دعاواه كلها ويحلف عينا واحدة على ذلك كله رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعى عليه فخرج المدعى خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فأنكر المدعى عليه أن يكون خطه فاستكتب وكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح

\* وكذلك طلبة العلم \* وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ رحمهم الله تعالى وقال مولانا رضى الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهير الدين رحمه الله تعالى يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى لان العبرة بالتناصر فاجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى أن دية القتل تكون على عاقلة في ثلاث سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة دراهم \* فان كان القاتل من أهل ديوان أمير من الامراء للقاتل ثواب عام فدية القتل تكون على من جمعهم ديوان ذلك الامر دون غيرهم \* فان كان القاتل غازيا وله ديوان فعاقلته من يرتزق من ديوانه وان كان كاتبه فعاقلته من يرتزق من ديوان الكتاب اذا كانوا يتناصرون \* وكذلك عاقلة أهل كل صناعة أهل صنعته اذا كانوا يتناصرون \* وان لم يكن القاتل من أهل ديوان فعقل قبيله على عصبته من النسب وان لم يكن له عصبه فعقل قبيله ذكر

في الجامع والزادات أن عقل قتيله يكون في بيت المال وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى \* وذكر عصام روى عن محمد بن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من لا عاقلة له إذا قتل رجلاً خطأ فإن دية القتل تكون في مال الجاني \* وذكر في كتاب الولاء من الأصل أن بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقاً للثلاث بأن كان حراً مسلماً أو لم يكن مستحقاً بأن كان كافراً أو عبداً وقال لو أن حرباً مستأمناً اشترى عبداً مسلماً في دار الإسلام وأعنته ثم عاد المستأمن إلى دار الحرب ثم أسروا وأخرج إلى دار الإسلام ثم مات معتقه فإثره يكون لبيت المال لأن معتقه رقيق في الحال \* ولو حتى هذا المعتق فعقل جنايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لأن له وارثاً معروفاً وهو المعتق وإن كان المعتق لا يستحق ميراثه لأجل الرق وهو الصحيح \* ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء من الأصل \* وما ذكر في الجامع والزادات محمول على ما إذا لم يكن للقاتل وارث معروف بأن كان لقيطاً أو من يشبه اللقيط \* (٤٤٩)

القصاص وتجب الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لأن قتل العمد لا يوجب الكفارة \* وكذا الأجساد وإن علوا \* وإن كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلته وعليه الكفارة \* القاتل إذا أقر بالخطأ أو صالح من دم العمد على مال يكون المال على الجاني في ماله الآن في الأقرار تجب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح عن العمد يجب المال حالاً إلا إذا شرط الأجل في الصلح فيكون مؤجلاً وكل جر من الدية إذا وجبت على العاقلة وفي مال الجاني يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها \* عشرة قتلا واحداً خطأ وجبت الدية على عواقلهم على عاقلة كل واحد منهم - عشر الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلث عشر الدية فإن كان أحد العشرة والقاتل فكذلك ولا يجب على كل واحد من العاقلة الثلاثة

ولو قال المدعي عليه هذا خطي ولكن ليس علي هذا المال إن كان الخط على وجه الرسالة مصدراً معنواً لا بصديق ويقتضى عليه بالمال وخط الصراف والسمسار معرفة وإن لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصلح والأقرار فإن شهد على نفسه بما فيه يكون أقراراً يلزمه وإن كتب الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان أقراراً لهم أن يشهدوا عليه سواء قال لهم أشهدوا علي أو لم يقل فإن كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم أشهدوا علي بما فيه كان أقراراً لهم - أن يشهدوا أن علموا بما فيه وإن لم يعلموا إلا لجلهم أن يشهدوا بما فيه العيون رجل مات وله غلام كاتبه على ألف درهم وعلى الميت لسان ألف درهم فتقاضى المكاتب الغريم قضاء عن دينه بغير أمر القاضي في القيام باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي الخاتمة رجل ادعى عبداً في يدي رجل فأنكر المدعي عليه فاستخلف فنشكل فتقاضى القاضي عليه بما لنكون ثم إن المدعي عليه أقام البينة فشهدوا أنه كان اشترى العبد من المدعي قبل ذلك منه كذا في التنازلية \* ومن قال مالى في المسكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وإن أوصى بثلث ماله فهو على ثلث كل شيء وتدخل فيه الأرض العشرية عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل أرض الخراج بالاجماع ولو قال ما أملكه صدقة في المسكين فقد قيل يتناول كل مال لأنه أعم من لفظ المال والمقيد بأيجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال ولا يختص في لفظ الملك فبقي على العموم والصحيح أنهم سواء ثم إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب بمسك من ذلك قوته ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما مسك لأن حاجته هذه مقدمة ولم يقدر بشئ لا اختلاف أحوال الناس فيه وقيل المحترف بمسك قوته ليوم وصاحب الغله لثمنه وصاحب الضياع لسنه على حسب التفاوت في مدة وصولهم إلى المال وعلى هذا صاحب التجارة بمسك يقدر ما يرجع إليه ماله ومن أوصى إليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئاً من التركة فهو وصى والبائع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في الفصل الأول أيضاً ومن أعلمه من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لأنه أثبات حق الإلزام أمر ولا يكتفى بالنهي عن الوكالة حتى يشهد عنه شاهداً أو واحد عدل وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهو والأول سواء وعلى هذا الخلاف إذا أخبر المولى بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر اليأس وإذا باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء أو أخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الغرماء وإن أمر القاضي الوصي ببيعه للغرماء ثم استحق أو مات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصي ورجع الوصي على الغرماء وإن ظهر لبيت مال يرجع الغريم فيه بدينه قالوا ويجوز أن يقال يرجع

(٥٧ - فتاوى ثالث) دراهم أو أربعة في ثلاث سنين عندنا \* فإن قلت العاقلة يضمن أقرب القبائل اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة أكثر من ثلاثة دراهم وليس التسامع العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العاقلة \* والدية مقدرة بالقديتاراً وعشرة آلاف درهم أو ما تم من الأبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ودية المرأة على النصف من دية الرجل \* ودية الذمي عندنا مثل دية المسلم \* وإذا وجبت الدية من الأبل تقسم على خمسة أنواع من الأبل عشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة \* ودية شاة المد أربع وخمسون بنت مخاض وخمسون بنت لبون وخمسون بنت لبون وخمسون حقة وعشرون جذعة \* وشبه العمد القتل بالنقل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو القتل باله لا يقتل عنلها في الغالب \* ويدخل الأيام والليالي في العاقلة \* ولا يكون الزوج عاقلة المرأة

يحكم الإوجبة \* وجنابة الصبي والمجنون والمعنونه - إذا أخطأ إذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة \* وما كان أقل من خمسمائة يكون في مال الجاني حالاً ولا يحرم الصبي عن الميراث بقتل مورثه وكذلك المجنون \* وما زاد على خمسمائة درهم إلى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة واحدة فإن زاد على الثلث فالزيادة إلى الثلث تكون في السنة الثانية وما زاد على الثلث إلى تمام الدية يكون في السنة الثالثة \* ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر \* امرأة قتلت رجلاً خطأ حتى وجبت الدية على عاقلتها هل يجب عليها شيء من تلك الدية اختلف فيه المشايخ \* قال بعضهم لا يلزمها وكذلك كان الجاني صيباً أو مجنوناً فإن جيع الدية تكون على عاقلته في قول هؤلاء \* والصحيح أن القاتل يشارك العاقلة كان القاتل امرأة أو صيباً أو مجنوناً \* صبي قتل رجلاً حتى وجبت الدية على العاقلة ذكر في المعامل أن الخصم في ذلك هو الجاني إذا كان (٤٥٠) الجاني بلغ مبلغ الرجال \* وكذلك في غير الصبي الخصم في اثبات القتل هو الجاني لأن

الحق عليه إنما يجب على العاقلة بطريق العمل \* وإن لم يكن الصبي القاتل بلغ مبلغ الرجال كان الخصم في ذلك أباه \* ذكر ما قبل في الولاء المنتقل \* وذكر فيه أيضاً رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلان خطأ فأقام ولي القاتل بينة أن المدعى عليه قتله عما تقبل هذه البينة ويقضى بالدية على العاقلة وإقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لأن البينة تثبت ما ليس بثابت بإقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة قال مولانا رضي الله عنه ونأيد بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام المعروف بمخاها زاده رحمه الله تعالى أن البينة على القتل تقبل عند حضرة الجاني لأنه هو القاتل والعاقلة يتحملون عنه وحضرة الكفيل لا تسترط لوجوب المال على الاصيل إذا قامت البينة فانه جعل القاتل ههنا

بالمائة التي غرمها أيضاً لأنه لحقه في أمر الميت والوارث إذا بيع له بمنزلة الغريم كذا في الهداية \* والله أعلم بالصواب

### كتاب الشهادات

وهو مشتق على أبواب

#### الباب الاول في تعريفها وركبها وسبب أدائها وحكمها وشرايطها وأقسامها

أما التعريف فهو اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء هكذا في فتح القدير \* وأما ركنها فلفظ أشهد بمعنى الخبر دون القسم هكذا في التبيين \* وأما سبب أدائها فاما طلب المدعي منه الشهادة أو خوف فوت حق المدعي إذا لم يعلم المدعي كونه شاهداً وأما حكمها فوجوب الحكم على الحاكم بمقتضاها كذا في العناية \* وأما الشرايط فنوعان نوع هو شرط تحمل الشهادة ونوع هو شرط أداء الشهادة أما الاول فانه أن يكون عاقلًا وقت العمل فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعب - قل وأن يكون بصيراً فلا يصح العمل من الاعمي ومنه أن يكون العمل بعينته لا بشهوده بنفسه لا بغيره إلا في أشياء مخصوصة يصح العمل فيها بالتسامع من الناس هكذا في البدائع \* ولا يشترط للعمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت العمل صبيًا عاقلًا أو عبداً أو كافراً أو فاسقاً بلغ الصبي وأعتق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل شهادتهم كذا في البحر الرائق \* أما الثاني فأنواع منها ما يرجع إلى الشاهد وهو العقل والبلوغ والحرية والبصر والنطق وأن لا يكون محدوداً في قذف عندنا وأن يشهد لله تعالى ولا يجير الشاهد إلى نفسه مغماً ولا يدفع عن نفسه مغماً وأن لا يكون خصماً وأن يكون عالماً بالشئ ودبه وقت الاداء كراهه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما هكذا في البدائع \* والعدالة وهي شرط وجوب القبول على القاضي لا جواز كذا في البحر الرائق \* والشرط هو العدالة الظاهرية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما الحقيقية وهي النابتة بالسؤال عن حال الشهود بالتعديل والتركية ليست بشرط وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنها شرط كذا في البدائع \* والفتوى على قوله ما في هذا الزمان كذا في الكافي \* وأحسن ما قيل في تفسير العدل ما نقل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن العدل في الشهادة أن يكون مجتنباً عن الكبار ولا يكون مصرّاً على الصغار ويكون صلاحه أكثر من فساده وصوابه أكثر من خطئه كذا في النهاية \* واختلفوا في تفسير الكبار وأصح ما قيل فيه ما نقل عن الشيخ الامام شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى أنه قال ما كان شيعياً بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى

خصماً ولم يذ كر حضرة العاقلة فلا يكون خصماً حالة الانكار أولى \* ومن قال انه يشترط حضرة العاقلة فذلك قول والدين

مخالف للذهب فلا يقبل \* ودلت المسئلة على أن الدية تجب أولاً على القاتل ثم يقضى على العاقلة بطريق العمل لأن الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان إقرار القاتل إقراراً على العاقلة \* المولى إذا قتل مملوكاً عدا كان عليه الكفارة \* وكذلك لو كان الولد مملوكاً كالإنسان فقتله الوالد عدا لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة \* رجلان اشترا كافي قتل رجل واحد أحدهما بعصا والاخر بمحيد عدا لا قصاص على واحد منهما ويجب الدية عليهم انصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا \* وكذا لو قتله بسلاح واحد أحدهما صبي أو معنونه لا قصاص عليهم ما عندنا وهو بمنزلة الخاطي مع العام دواؤه أعلم

رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ واجاب شاهدان فشهدا أحدهما أن المدعى عليه

باب الشهادة على الجنابة

قتله خطأ وشهد ألا خر على اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما إلا أن أحدهما شهد بالفعل والا خر على الاقرار بالقتل فلا تقبل \* كمالو  
 شهد أحدهما بالغصب والا خر على اقرار الغاصب بالغصب \* وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل أو في زمانه \* وكذا لو اختلفا في  
 الآلة فشهد أحدهما أنه قتله بالبحر وشهد الآخر أنه قتله بالعصا \* وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بغيره وشهد الآخر أنه قتله بغيره فلا تقبل شهادتهما  
 \* وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لانهما اتفقا على القتل والقتل غالباً يكون بالآلة القتل وانما لم تذكر الآلة  
 امقاطا للقصاص \* ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لاوجب القصاص تقبل شهادتهما \* وكذا الشهادة على الشهادتين وكما  
 القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية المال فتقبل فيه شهادة الرجال مع النساء رجل (٤٥١) شهده عليه شاهد عدل بالقتل فان

القاضي يحبس به أياماً فان جاء  
 المدعي بشاهد آخر والاخلى  
 سبيله \* وكذا لو شهد شاهدان  
 مستوران على رجل  
 بقتل عمه فانه يحبس حتى  
 تظهر عدالة الشهود لانه  
 صار متهماً فيحبس لاجل  
 التهمة \* وان شهد رجلان  
 بقتل الخطأ ذكر الشيخ  
 الامام المعروف بخواهر  
 زاده رحمه الله تعالى أنه  
 لا يحبس قبل الحكم  
 \* والاظهر أنه يحبس \*  
 رجل ادعى على رجل أنه  
 قتل أباه خطأ وادعى أن له  
 بنته حاضرة في المصر وطلب  
 أخذ الكفيل من  
 المدعي عليه ليقيم البينة  
 فان القاضي بأمره باعطاء  
 الكفيل الى ثلاثة أيام \* ولو  
 قال المدعي شهودي غائبه  
 وطلب أخذ الكفيل الى  
 أن يأتي بالشهود فان القاضي  
 لا يحبس في أخذ الكفيل  
 \* وان ادعى العمد وأراد أخذ  
 الكفيل لا يحبس القاضي

والدين فهو من جملة الكبار وكذلك ما فيه المروءة والكرم فهو من جملة الكبار وكذلك الاعانة على  
 المعاصي والفجور رواه عن علي بن جهمان من جملة الكبار وما عداها من الصغار هكذا في المحيط \* ومنها ما يرجع الى  
 نفس الشهادة وهي الدعوى في الشهادة القائمة على حقوق العباد من المدعي أو نائبه وأن تكون موافقة  
 للدعوى والعدد في الشهادة فيما يطالع عليه الرجال واتفاق الشاهدين والذكورة في الشهادة في الحدود  
 والاسلام اذا كان المشهود عليه مسلماً وعدم التقادم في الشهادة على الحدود كلها الا الحد القذف حتى لا تقبل  
 الشهادة عليها اذا تقدم العهد بخلاف الاقرار لما عرف في كتاب الحدود ودوال الصلة في الشهادة على الحدود  
 والقصاص هكذا في البدائع \* وتعد خضوع الاصل في الشهادة على الشهادة هكذا في البحر الرائق \*  
 ومنها ما يرجع الى المشهود به وهو أن يكون معلوم فان كان مجهولاً لا تقبل لان علم القاضي بالمشهود به شرط  
 صحة قضائه فمالم يعلم لا يمكنه القضاء به وعلى هذا يخرج ما اذا شهد رجلان عند القاضي أن فلاناً ارتكب هذا  
 الميت لا وارثه غيره أنه لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا بمجهول لجهالة أسباب الورثة واختلاف أحكامها  
 هكذا في البدائع \* أما أقسام الشهادة فمن الشهادة على الزنا وتعتبر فيها أربع من الرجال ومنها الشهادة  
 ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادتان رجلين ولا تقبل في هذين القسمين شهادة النساء هكذا في  
 الهداية \* ومنها الشهادة في الولادة والبركة وعيوب النساء فيما لا يطالع عليه الرجال وتقبل فيها شهادة  
 امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة والثنتان أحوط هكذا في فتح القدير \* وهل تشترط لفظ الشهادة قال  
 مشايخ نيل ومشايخ بخاري تشترط وقال مشايخ العراق لا تشترط كذا في المحيط \* والقدرى اعتمد على  
 الاول وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ولو شهد بذلك رجلان قال فاجابهما فتفق نظري اليها فالجواب  
 أن لا يمنع قبول شهادته اذا كان عدلاً في مثل هذا الموضع هكذا في المبسوط \* والصحيح أنه لا يشترط  
 العدد لان شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة فلما ثبت المشهود به ههنا بشهادة امرأة واحدة فبشهادة رجل  
 واحد أولى كذا في النهاية \* ومنها الشهادة بغير الحدود والقصاص وما يطالع عليه الرجال وشرط فيها  
 شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا أو غير مال كالنكاح والطلاق والعناز والوكالة  
 والوصاية ونحو ذلك مما ليس بمال كذا في التبيين \* وما يتوقف عليه كمال العقوبة وهو الاحصان من هذا  
 القسم حتى يثبت الاحصان بشهادة رجل وامرأتين عندنا كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحداثتها والامتناع عن ذلك

لابأس للانسان أن يحترز عن قبول الشهادة وتحملها وفي باب العين من كراهية الوقعات رجل طلب منه أن

لا قبل إقامة البينة ولا بعدها أن المدعي قبل إقامة البينة بلازمه وبعد إقامة البينة يحبس القاضي زجراً \* ثم اذا عدلت البينة وشهدوا  
 بقتل يوجب القصاص يقضى القاضي بالقصاص بطلب المدعي \* صبي قتل أباه عمدا لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته  
 ويرث المصبي منه وكذلك الجنون \* قبل وجد في محله قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم ولولى القتل أن يختار  
 للتخفيف خمسين رجلاً من المشايخ الصالحين \* وان شاء اختار للقسامة الشبان والخيار فيه لولى القتل دون الامام لان الحق له فان لم يكن  
 عددهم خمسين رجلاً كرت الايمان عليهم حتى يتم خمسون يميناً فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً \* وان امتنعوا عن اليمين حبسوا  
 حتى يحلفوا \* وان وجد القتل بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القرريتين أو السكتين الى القتل هذا اذا كان يبلغ  
 صوت القرريتين الى الموضع الذي وجد فيه القتل \* وان لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القرريتين \* وان وجد القتل في مكان مملوك كانت

القسامة على الملاك والدية على عواقلهم \* وان وجد القتل في موضع مباح نحو الفلاة الا أنه في يد المسلمين كانت الدية في بيت المال \* وان وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها تخلف هي خسين يميني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والدية على عاقلتها \* وان وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذ لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان فان كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجدهم كوجود القتل في مسجد المحلة ونم تجب القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم \* وان وجد القتل في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه \* وان وجد القتل في محلة فيها أصحاب الخطئة (٤٥٢) وفيها من اشترى كانت القسامة والدية على أصحاب الخطئة مادام في المحلة واحدا من أصحاب الخطئة كانت

يكتب شهادته أو يشهد على عقد فأدى ذلك فان كان الطالب يجد غيره جازله الامتناع عنه والافلا يسعه الامتناع كذا في الذخيرة \* وعلى هذا أمر التعديل اذا سئل من انسان فان كان هناك سواء من يعتله يسعه أن لا يجيب والام يسعه أن لا يقول فيه الحق حتى لا يكون مبطلا للحق كذا في المحيط \* وبازم أداء الشهادة وبأثم بكتفانها اذا طلب المدعي وانما يأثم اذا علم أن القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الأداء وان علم أن القاضي لا يقبل شهادته أو كانوا جماعة فأدى غيره عن تقبل شهادته فقبلت قأولا الأياثم وان أدى غيره ولم تقبل شهادته يأثم من لم يؤد اذا كان ممن تقبل شهادته كذا في التبيين \* وان كان هو أسرع قبولاً من الآخرين ليس له الامتناع عن الأداء كذا في الوجيز للكردي \* واذا كان موضع الشاهد بعيداً من موضع القاضي بحيث لا يمكنه أن يغدو إلى القاضي لأداء الشهادة ويرجع إلى أهله في يومه ذلك قالوا لا يأثم هكذا في التبيين \* سئل خاف عن له شهادة ووقت الخصومة عند قاض غير عدل هل يسعه أن يكتم الشهادة حتى يشهد عند قاض عدل قال له ذلك كذا في الظهيرية \* والشهادة في الحدود يخبر فيها الشاهدين الستر والظهار والستر أفضل الا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخـ ذولا يقول سرق هكذا في الهداية \* ما يتكلمه الشاهد على نوعين نوع يثبت حكمه بنفسه بلاشهاد كالبيع والافرار وحكم الحاكم والغصب والقتل فاذا سمع شاهداً للبيع والافرار وحكم الحاكم وأرأى الغصب والقتل وسعه أن يشهد وان لم يشهد عليه ويقول أشهد أنه باع ولا يقول أشهد في ذلك لا يكون كاذباً ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهداً يشهد بشئ لم يجوز له أن يشهد على شهادته الا أن يشهد كذا في الكافي \* ولو سمع من وراء الحجاب لا يسعه أن يشهد لاحتمال أن يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا كان في الداخل وحده ودخل وعلم الشاهد أنه ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه يحصل به العلم وينبغي للقاضي اذا سئل له لا يقبله كذا في التبيين \* اختلاف المشايخ في جواز تحمل الشهادة على المرأة اذا كانت متنبقة بعض مشايخنا قالوا لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها وبعض مشايخنا توسعوا في هذا وقالوا لا يصح عند التعريف وتعرف الواحد يكفي والمثنى أحوط وإلى هذا مال الشيخ الامام المعروف بنحوه رزاه وإلى القول الاول مال الشيخ الامام شمس الاسلام الاوزجندی والشيخ الامام ظهير الدين وضرب من المعقول يدل على هذا فانا أجعلنا على أنه يجوز النظر إلى وجهها التحمل الشهادة ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا أخبره عدلان أنهم افلانة فذلك يكفي وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا التحمل له الشهادة على النسب ما لم يسمع من جماعة لا يتصوروا طوهم على الكذب كذا في الظهيرية \* والفقهاء أبو بكر الاسكاف كان يفتي بقولهم اني

القسامة عليه والدية على عاقلته لأعلى السكان والمشتريين في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى المشتري وصاحب الخطئة سواء \* وان لم يكن فيها أحداً من أصحاب الخطئة وفيها سكان ومشترون كانت القسامة على المشتريين دون السكان وهو قول أبي يوسف (١) رحمه الله تعالى الاول ثم رجع وقال هي عليهم \* ولو وجد القتل في حرج كانت الدية على بيت المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي على أهل الحرج \* وان وجد القتل في دار رجل قد اشترىها وهو ليس من أهل الخطئة فأصحاب الخطئة برآء من ذلك وتكون القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وان كانت الدار بين رجلين

وأحدهما أكثر نصيباً من الآخر كانت الدية على عواقلهما نصفين \* وان وجد الرجل قتيلاً في دار ونفسه لا تجب هذه القسامة فتكون الدية على عاقلته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا شيء عليهم \* ولو وجد المكاتب قتيلاً في دار اشترىها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعاً \* ولو وجدوا أحداً من أهل المحلة قتيلاً في المحلة كان فيه الدية والقسامة \* والقتل عندنا كل ميت به أثر الضرب والجرح بأن كان الدم يخرج من بعض مخارقه ان كان يخرج من موضع يخرج منه الدم عاده من غير ضرب كالأنف والدبر والذراع فلا قسامة فيه ولا يكون هو قتيلاً \* وان كان لا يخرج عادة الا بضرب وجرح في الباطن كالعين والاذن فهو قتيلاً وان كان الدم يخرج من الفم ان كان يعاين الجوف يكون قتيلاً \* وان كان ينزل من الرأس لا يكون قتيلاً \* قتل وجدي في محلة فأدى ولي القتل القتل على رجل بعينه من أهل المحلة لا تبطل القسامة والدية من أهل المحلة \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية



يكون ذلك ابراهيمه لأهل المحلة ثم لو أقام ولي القتل شاهدين من غير أهل المحلة على ذلك الرجل فقد أثبت القتل عليه بالحجة فيقضى بموجبه  
 \* وان أقام ولي القتل على ذلك شاهدين من أهل المحلة لا تقبل شهادتهما \* ثم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف شاهدان بالله  
 ما قتلناه قط \* وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يحلف شاهدان بالله ما قتلناه وما علمناه قاتلا \* وان أدعى ولي القتل القتل على رجل من  
 غير أهل المحلة كان ذلك ابراهيمه لأهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك القتل على أهل المحلة \* ولو أقام ولي القتل شاهدين بذلك من  
 أهل المحلة لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه \* ثم القسامة انما تجب على أهل المحلة في قتل  
 المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدن القتل أو أكثر من النصف أو النصف مع الرأس \* وان وجد نصفه مشقوبا بطول أو وجد أقل  
 من النصف مع الرأس أو وجد اليد أو الرجل أو الرأس فلا شيء فيه \* وان وجد السقط (٤٥٣) فلا شيء فيه \* فان كان بدنه تاما وبه

أثر القتل فهو قاتل كان  
 فيه القسامة والدية \* وان  
 وجدت البهيمة أو الدابة  
 مقتولة فلا شيء فيها وان  
 وجد المكاتب أو المذبر أو  
 أم الولد قتيلا في محله وجبت  
 القسامة والقيمة على  
 عواقله في ثلاث سنين ولو  
 وجد العبد قتيلا في دار  
 مولاه فلا شيء فيه إلا أن  
 يكون عليه دين فحينئذ كانت  
 القيمة على مولاه لغرمائه  
 حالة كما لو قتلته المولى ولو  
 وجد المكاتب قتيلا في دار  
 مولاه كانت قيمته على المولى  
 مؤجلة في ثلاث سنين يقضى  
 منه كباية ويحكم بحرقه  
 وما بقي يكون ميراثا عنه  
 لو رثته \* ولو وجد الرجل  
 قتيلا في دار عبده المأذون  
 كانت القسامة والدية على  
 عاقله المولى كان العبد مدبونا  
 أو لم يكن \* ولو وجد الحر  
 قتيلا في دار أبيه أو أمه أو  
 المرأة في دار زوجها ففيه  
 القسامة والدية على العاقلة

هذه المسئلة وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعديلين  
 أن يشهدا على شهادتهما هولا الشهود كما هو طريق الاثهاد على الشهادة حتى يشهد واعند القاضي على  
 شهادتهما بالاسم والنسب ويشهدوا باصل الحق بطريق الاصل فيجوز ذلك بلا خلاف كذا في المحيط \*  
 وكان القميه أبو الليث يقول اذا أقرت المرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثبات أنها فلانة لا يجوز ان يسمع  
 اقرارها أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصه يعني حال ما أقرت فيئذ يجوز له أن يشهد على اقرارها  
 شرط رؤية شخصه الارؤية وجهها كذا في النخبة \* لو كشفت امرأة وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان  
 لا يحتاجون الى شهود المعرفة فان ماتت يحتاجون الى شاهدين يشهدان أنها كانت فلانة بنت فلان  
 واذا لم تسفر وجهها وشهد شاهدان أنها فلانة بنت فلان لم يحل لهما أن يشهدا بذلك يعني على اقرار فلانة  
 (١) أما يجوز أن يشهد أن امرأة أقرت بكذا وشهد عندنا شاهدان أنها فلانة بنت فلان هكذا في الملتقط \*  
 اذا شهدا على امرأة سمياها ونسبهاها وكانت حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعى عليها فقالا لا  
 فالقاضي لا يقبل شهادتهما ولو قال اتهمنا الشهادة عن امرأة نسبها واسمها كذا ولكن لا ندري أن  
 هذه المرأة هل هي بعينها أم لا صححت شهادتهما على المسماة وكانت على المدعى اقامة البينة أن هذه هي التي  
 سموها وينوأنسبها كذا في المحيط \* ويصح تعريف من لا يصلح شاهد الها سواء كان الاشهاد لها أو عليها ومن  
 المشايخ من قال ان كان الاشهاد لها لا يصلح التعريف من لا يصلح شاهد الها واختار نجم الدين النسفي القول  
 الاول كذا في الفصول العبادية \* وسئل على بن أجد عن امرأة أقرت عند رجلين أنها أعتقت هذه  
 الجارية ولم يربا وجه المعتقة هل لهما أن يشهدا بذلك قال لا ما لم يعرفها فان لم يفارقاها منذ أعتقتها  
 وسعها أن يشهدا عليها بالاعتاق كذا في التتارخانية ناقلا عن البيهقي \* اذا كان لرجل على رجل حق  
 فيقر في السرو ويجهد في العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتال ذلك وأخفى قوما من  
 العدول في بيته ثم استحضره وطلبه الحق وأقر بذلك سرا وخرج فسمع الشهود حل لهم أن يشهدوا عند  
 علمائنا لان العلم قد حصل وقيل لا يحل لان فيه تدلisa وغدرا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه  
 وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم أن يشهدوا وان شهدوا وفسروا للقاضي لم  
 يقبل شهادتهم الا اذا حاطوا به علما كذا في محيط السرخسي \* واذا عاين المالك دون المالك بأن عاين  
 ملكا بمجوده ينسب الى فلان بن فلان ولم يعاينه بوجهه ولا عرفه بنسبه فعلى الاصح وسعها أن يشهد  
 وتقبل كذا في خزائن المفتين \* وان لم يعاين المالك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان بن فلان  
 في قرية كذا ضيعة حدودها كذا وهو لم يعرف تلك الضيعة ولا يده عليها لا يحل له أن يشهد له بالملك وان  
 (١) قوله أما يجوز الخ كذا في الاصل المتقول عنه ويقع التعبير بمثله كثيرا في المحيط وغيره والظاهر انما الخ امعجبه

ولا يحرم عن الميراث \* ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه \* وان كان النهر صغيرا القوم معروفين فهو عليهم والفرق بين  
 الصغير والعظيم ما عرف في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والجحون فهو عظيم \* ولو  
 كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الاراضي والقرى الى الموضع الذي احتسب فيها القتل اذا كان يصل  
 صوت أهل الاراضي والقرى الى ذلك الموضع والا فلا \* وان وجد القتل في فلاة فليس فيه شيء \* وقال الكرخي رحمه الله تعالى هذا  
 اذا لم يكن ذلك الموضع قريسا من العمران فان كان قريسا بحيث يبلغ صوت أهل العمران الى ذلك الموضع فهو عليهم والله أعلم  
 باب الوكالة في الدم \* الوكالة في اثبات الدم من جانب المدعى والمدعى عليه مقبولة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر الاتقبل \* وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وأجمعوا على أنه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة ولا كتاب

القاضي الى القاضي ولا شهادة رجل واحد \* وان وكل باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لم يكن للوكيل أن يستوفى  
 إلا بحضور من الموكل عندها وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى له أن يستوفى \* الوكيل بأبواب الدم إذا أقر في مجلس القاضي أن الطالب  
 قد عفا صريح إقراره وكذلك وكيل المطالب إذا أقر بوجوب القود على موكله في القياس يصح إقراره ولا يصح استحسانا \* ولو مات أحد ورثة  
 المقتول والقاتل وارثه سقط القصاص عن القاتل وتصر حصة الباقيين مالا \* والو كالة بأبواب قتل الخطأ والعمد من الجراحة التي لا قصاص  
 على القاتل فيه بمنزلة الو كالة بالمال \* رجل قتل عمدا فقام أخو المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره فقام القاتل بينة أن له ابنا فان  
 القاضي لا يقضي بينة الأخ ويتأني في ذلك \* وان أقام القاتل بينة أن له ابنا وأنه قد صالحه على الدية وقبضها منه أو أقام بينة أن الابن  
 قد عفا عنه قبلت بينة القاتل لانه أثبت (٤٥٤) بينته أنه لاحق للذي في استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وأنكر العفو أو الصلح

يكلف القاتل أن يعيد  
 البينة على الابن ولا يقضي  
 على الابن بالبينة التي أقامها  
 القاتل على الأخ لان الأخ  
 لا يكون خصما عن الابن  
 \* ولو كان للمقتول أخوان  
 وأقام القاتل بينة على  
 أحدهما أن الأخ الغائب  
 صالحه على خمسة آلاف  
 جاز ذلك \* فان حضر الغائب  
 وأنكر الصلح لا يكلف  
 القاتل إعادة البينة بخلاف  
 الاول لان في الاول الأخ  
 لا يكون وارثا مع الابن بل  
 يكون أجنبيا \* أما  
 الاخوان كل واحد منهما  
 يستحق القصاص على  
 القاتل فهذه بينة قامت  
 على الخصم فلا يكلف إعادة  
 البينة \* وإذا لم يكلف  
 القاتل إعادة البينة ههنا  
 يكون للحاضر نصف الدية  
 ولا شيء للغائب \* وإذا ادعى  
 بعض ورثة الرجل دم أبيه  
 على رجل وأقام البينة فان  
 القاضي يحبس القاتل لانه

عابن المالك دون المالك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع أنه في قرية كذا ضبعة وهو لا يعرف تلك  
 الضبعة بعينها لا يسمعه أن يشهد كذا في الكافي \* وان عابن الشاهد المالك والمالك بان عرف المالك  
 بوجهه واسمه ونسبه وعرف المالك بحدوده وحقوقه ورآه في يده يتصرف فيه تصرف المالك ويدعي أنه  
 له موقع في قلبه أنه له حل أن يشهد له بالملك هكذا في المحيط \* ذكر في المنتقى إذا رأيت في يد رجل متاعا أو دارا  
 ووقع في قلبك أنه له ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسعك أن تشهد أنه للاول وإذا أردت أن تشهد أنه للاول  
 فشهد عندك شاهدا عدل أنه للذي في يده اليوم كان هو أودعه الاول بحضرتهم لم يسعك أن تشهد أنه  
 للاول بخلاف ما إذا شهد به عدل واحد إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق ولم يذكروا في الجامع الصغير  
 ووقع في قلبه أنه له ولم يذكروا التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى وكذلك كل أمر ظاهر يجوز  
 فيه الشهادة بالسمع كاللوت والنكاح والتسبب إذا وقع في قلبك أنه حق مسموعة من الخبر فشهد عندك  
 عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسعك أن تشهد بما وقع في قلبك إلا أن تستيقن أنهم ما كاذبان وان شهد  
 به عندك عدل واحد وسعك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الاول إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد  
 صادق فيما يشهد هكذا في فتاوى قاضيان \* وينبغي أن لا يمين عاينة فإدعاء العلم به من معانية اليد حتى  
 لو بين ذلك تردد كذا في الكافي \* والقاضي الامام يقول إذا رأى شيئا في يد رجل يتصرف فيه والناس  
 يقولون انه ملكه إلا أنه وقع في قلب الرائي أنه ملك غيره لا ملكه وأنه يتصرف بأمر ذلك الغير لا يحل له أن  
 يشهد بالملك وعليه فتوى كثير من مشايخنا كذا في المحيط \* وإذا عابن العبد والامة في يد انسان يخدمانه  
 فان كان يعرف أنهم مارقان جاز له أن يشهد أنهم مملوكه سواء كانا صغيرين أو كبيرين وان لم يعرف رقبتهما  
 فان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما فكذلك وان كانا كبيرين يعبران عن أنفسهما سواء كانا  
 صبيين عاقلين أو بالغين لا تحل له الشهادة عليهم كذا في فتح القدير \* وفي الوقائع إذا علم الشاهدان أن  
 الدار للذي فشهد عندهما شاهدان عدلان أن المذني باع الدار من الذي في يده قال محمد رحمه الله تعالى  
 يشهدان بما علموا لا يلتفتان الى شاهد ذي البيع كذا في المحيط \* ذكر الناطقي عابنا نكاحا أو بيعا أو قتلا  
 فلما أراد أن يشهدا شهد عندهما عدلان بأنه طلقها ثلاثا أو كان البائع أعنت العبد قبل بيعه أو الولي عفا  
 عنه بعد القتل لا يحل لهما أن يشهدا بالنكاح وغيره وان كانا واحدا عدلا لا يسمعه ترك الشهادة كذا  
 في الوجيز للكردي \* إذا أقر الرجل بمال بين يدي رجل لرجل آخر ثم أنكر وطلب المقر له شهادته وأخبر  
 شاهدان عدلان بأن ذلك الذي أقر به المقر قد صار له بيع أو هبة قال يشهد الشاهد بما كان يعلم من ذلك  
 كذا في الذخيرة \* رجل أقر بين يدي قوم إقرارا صحيحا أن لقلا ن عليه ألف درهم ثم جاء عدلان أو ثلاثة الى

صارم ما ولا يجمل باستيفاء القصاص فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون للغائب الذي حضر أن يستوفى القصاص هؤلاء  
 ما لم يدهو البينة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عندنا القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن غيره في  
 إثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي أقام البينة بثبوته لغيره \* بخلاف ما إذا كان القتل خطأ لأن الدية تجب للمقتول  
 أولا حتى يقضى منه ادبونه وتنفذ ماله وكل واحد من الورثة يكون خصما فيما يدعي لليت فلا يحتاج في الغائب الى إعادة البينة \* وبخلاف  
 العفو والصلح لان ذلك مما ثبت بالشبهات والقصاص لا يثبت \* رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ فأنكر المذني عليه ثم ان المذني  
 مع المذني عليه حكما رجلا حكما بالحكم بالقتل لا يظهر حركه في حق العاقلة \* رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه عمدا وأقام شاهدين فشهدا  
 أنه ضرب فلان بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضى بالقصاص فاشهد أنه لم يزل صاحب فراش حتى مات

\* ولا ينبغي للقاضي أن يسأل من الشهود عن ذلك أم لا في العمد ولا في الخطأ \* ولو قال ذلك لاسطل شهادتهما \* ولو شهد أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يذكر الحمد جازت شهادتهما ويقضى بالقصاص \* وكذا إذا شهدوا أنه طعنه برمح أو رماه بمهم أو نشابة وكل ذلك يكون عدداً ويقضى بالقصاص كما لو شهدوا أنه ذبحه أو شق بطنه بالسكين والله أعلم \* باب جنابة البهائم وما يملك بالحيطان أو الأتار \* رجل أرسل جاره فدخل زرع انسان وأفسده أن أرسله وساقه إلى الزرع بأن كان خلفه كان ضامنا \* وإن لم يكن خلفه إلا أن الحمار ذهب في فوره ولم يعطف عيناه وشتمه لا وذهب إلى الوحى الذى أرسله فأصاب الزرع كان ضامنا \* وإن ذهب عيناه وشتمه لا ثم أصاب الزرع فإن لم يكن الطريق واحد لا يكون ضامنا \* وإن كان الطريق واحداً كان ضامنا \* وإن أرسله فوقف ساعة ثم ذهب إلى الزرع وأفسده لا يضمن المرسل \* رجل أرسل كلباً إلى شاة فوقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن \* وإن (٤٥٥) ذهب في فورا لارسال وقتل الشاة ذكر

في الجامع الصغير أنه لا يضمن إذا لم يكن سائقا يعنى إذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري رحمه الله تعالى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا والمشاخ رحمه الله تعالى أخذوا بقوله \* وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرحه للجامع الصغير رجل أرسل كلباً فأصاب في فوره انساناً فقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل لأنه مادام في فوره فكأنه خلفه \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مرق ثيابه لا يكون ضامناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* والخيار

هو أن الشهود وقالوا لا تشهد والفلان على فلان بالدين فإنه قضى جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار إن شاؤوا امتنعوا عن الشهادة وإن شاؤوا شهدوا بذلك وذكروا القصة للقاضي كي لا يقضى بالبطل هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعنه في رواية يشهدون أنه كان عليه ذلك ولا يشهدون أنه عليه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحب المال قد استوفى دينه وأنه أبرأ المطلوب عن دينه لا يسعهما أن يمتنعوا عن الشهادة على الأقارب بالدين إلا أن يكونا معاً إقرار الطالب بالبراءة أو بالاستيفاء وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وبعض مشايخ زماننا اختاروا في هذه المسائل كلها أنه أن شهد عند الشاهد عدلان ووقع في قلبه أنها صادقة ليس له أن يشهد بما علم من أصل الحق وإن شهد عنده شاهد واحد أو شاهدان عدلان إلا أنه لم يقع في قلبه صدقهما فله أن يشهد بما علم من أصل الحق كذا في الذخيرة \* إذا أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق أو أقر المولى بالاعتاق ثم دعاه إلى الشهادة على النكاح وعلى البيع فإنه يمتنع عن الشهادة ولا يحل له أن يشهد كذا في فتاوى قاضيان \* سئل ابن مقاتل عن اثنين تحاسبان يدي جماعة وقال لهم لا تشهدوا علينا بما نسمعون منا ثم أقر أحدهما للآخر أن الشاهد أن يشهد بما سمع من إقراره وهو قول ابن سيرين قال الفقيه أبو الليث وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المحيط \* إذا تزوج الرجل امرأة بشهادة شاهدين على مهر مسمى ومضى على ذلك سنون وولدت أولاداً ومضى سنون ثم ماتت الزوج ثم اتهموا بالشهادة والشهود أن يشهدوا على ذلك المسمى وهم يتدكرون يسعهم أن يشهدوا عليه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* من عاين دابة تتبع دابة ترضع منها حل له أن يشهد بالدابة المرتضعة لصاحب الدابة الأخرى وبالنتاج كذا في المحيط \* والشهادة بالنتاج بأن يشهد بأن هذا كان يتبع هذه الناقة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة كذا في التارخية ناقلاً عن ابن أبي عمير \* امرأة أقرت على نفسها بحال لا يبيها ولا يخبرها ترديه الأضرار بقصة الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم أن يحملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكره لها أن تفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* إذا كان المقر له سلطاناً فقال المقر أقرت خوفاً منه أن وقف الشاهد على خوف لا يشهد فإن لم يقف شهد وأخبر القاضي أنه كان في يد عون من أعوان السلطان كذا في الوجيز للكردي \* سئل أبو القاسم عن رجل أخذ سوق الخناسين مقاطعة من السلطان كل شهر بدهاهم معلومة وكتب بذلك صكاهل يجوز ذلك وهل يحل للشهود أن يشهدوا بذلك قال قد ضل المقاطع والمقاطع عن سبيل الرشاد وأما الشهود فلو شهدوا على ذلك حلت بهم اللعنة قيل فلو أن الشهود شهدوا على إقراره بالدهاهم ولكن عرفوا السبب هل يجوز لهم الشهادة قال إن

على الروايات الظاهرة \* رجل ألقى حية في الطريق فهو ضامن لما أصابت حتى تزول عن ذلك المكان \* رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئاً لا يضمن الرجل لأنه إذا لم يسكها تكون بمنزلة المنقطة \* ولو أوقف دابة في الطريق فأوطأت انساناً سدها أو رجلها كان ضامناً وتجب الدية على عاقلته وإن نعتت برجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضامناً \* وإن كتمت بصير ضامناً \* وكذا أن ضربت بيدها \* ولوراثت أو بالث وهي تسير أو خرج اللعاب من فمها أو سال عرقها فأصاب انساناً أو أفسد شيئاً لا يضمن الراكب \* وإن ضربت بحافر خاصة أو فؤاة فأصاب انساناً وهي تسير لا يضمن الراكب إلا إذا أثارته حجراً كبيراً وإن كانت تسير فوقف ثم بالث أوراثة لا يضمن الراكب وإن أوقفها الراكب لغريوت أو قول فبالث أوراثة غاولة من ذلك يضمنه الراكب \* وإن أوقفها في غير ذلك أفسدت شيئاً ضمن يستوى فيه اليد والرجل \* وإن أوقفها في ملكه فلا ضمان عليه بحال \* وكذا لو كان في ملك يمينه وبين غيره ولو فاد قطارا

في الطريق فأوطأ أول القطار أو آخره رد أو رجل أو صدم بضمن القائد لما عطف به \* وإن كان معه سائق كان ضمان ذلك عليهما \* وما أفسدت بنفحة الرجل والذئب يكون على السائق خاصة \* وإن كان معه ما نالت يسوق الابل وسط القطار فأصاب عنها وخلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم ألا لانه فائدو سائق وإن كان الرجل أحيانا وسط القطار وأحيانا يتأخر أحيانا يتقدم وهو يسوق فهو بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتأخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما أوطأت الدابة سواء \* ولو أن رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بعيرا أو القائد لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فأنتفخ كانت الدابة على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابطة \* وإن كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابطة \* ولو كانت الابل واقفا فربط الرجل بعيرا فقاد (٤٥٦) صاحب القطار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابطة \* ولو أن رجلا ضرب

دابة راكب أو نخسها بدون أمر الراكب فضربت بيدها أو رجلاها أو نفخت أو كدمت أو صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون الراكب \* وإن ضربها بأمر الراكب أو نخسها فأوطأت انسانا على الفور كانت الدابة على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق والراكب مع السائق اذا اجتمعا فضمنان ما أوطأت الدابة يكون عليهما ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفحة الرجل والذئب وغير ذلك \* دابة لها سائق وقائد فتخسها رجل بغير إذن أحدهما فنفت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع \* وإن كان الناحس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد \* ولو نخس رجل دابة

شهدوا على ذلك بعد معرفتهم بسببه فهم ملعونون ولا يجوز أن يشهدوا بعثل ذلك كذا في النوازل \* وكذا في كل اقرار سببه حرام وباطل كذا في المحيط \* ولو سمعا قاضيا يقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل بكذا وشهدا على قضائه وبيننا للقاضي وقالوا سمعنا قاضي كذا قال قضيت على هذا الرجل بكذا ولكن لم يشهدنا على قضائه لا يوجب ذلك خلافا في شهادتهما وإن بينا أنهما سمعنا منه في غير البلد الذي هو فيه قاض لا تقبل شهادتهما ولا ينبغي لهما أن يشهدا هكذا في الذخيرة \* سئل على بن أحمد وأبو حامد عن القاضي اذا شهد شهودا في قد حكمت لفلان على فلان بكذا ولم يحضر واجلسه حين حكم فلو شهدوا عند قاض آخر هل تقبل شهادتهم فقال على بن أحمد هذه شهادة باطلة فلا عبرة بها قال أبو حامد الجواب كذلك والحضور شرط القضاء قال وانه شرط الاشهاد كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة \* رأى خطه ولم يتذكر الحادثة أو تذكر كتابة الشهادة ولم يتذكر المال لا يسعه أن يشهد وعند محمد رحمه الله تعالى يسعه أن يشهد قال الخوافي يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى هكذا في الوجيز للكردي \* وفي النوازل اذا عرف خطه والخط في حرز ونسي الشهادة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسعه أن يشهد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في الخلاصة \* وإن كان الخط في يد المدعى لا يحل له أن يشهد وهو المختار كذا في فتاوى قاضيان \* قال المتأخرون من أصحابنا اذا لم تكن للشاهد شبهة في الخط يجوز أن يشهد وإن لم يتذكر الحادثة سواء كان الصك في يد الخصم أو غيره وعليه الفتوى كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم إن الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المقتضى به وشهد وقبلنا بقوله فللقاضي أن يسأله هل تشهد عن علم أو عن الخط إن قال عن علم قبله وإن قال عن الخط لا كذا في البحر الرائق \* الشاهد اذا كان يعرف خطه ويحفظ اقراره ويعرف المقر له الا أنه لا يعرف الوقت والمكان حل له أن يشهد كذا في الوقعات الحسامية \* رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماءنا لا يجوز لهم أن يشهدوا بما فيه وهو الصحيح وانما يحل لهم أن يشهدوا بما أحدهما من الثلاثة اما بأن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين أيدي الشهود فيقول هولهم اشهدوا بما فيه أو يكتب هو بين أيدي الشهود وهم يعلمون بما فيه فيقول هولهم اشهدوا على بما فيه وإن كتب بين أيدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هولهم اشهدوا على بما فيه لا يسعهم أن يشهدوا عليه قال الامام أبو علي النسفي هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فإن كان مكتوبا على الرسم وكتب بين أيدي الشهود والشاهد يعلم بما في الكتاب وسعه أن يشهد وإن لم يقل له الكتاب اشهد على بما فيه وانه حسن كذا في فتاوى قاضيان \* والكتابة على وجوه منها ما هو مستبين مرسوم وهو أن يكتبها على صحيفة وصدرها وعنون على وجه يصكب الى الغائب فإن قال لم أتو به الطلاق أو لم أرد به

الاقرار راكب بغير أمره فوثبت وألقت الراكب ضمن الناحس \* وكذا لو نخسها فجعلت فأصاب في فورها يضمن الناحس \* ولو نفخت الناحس فقتله كان هدرا \* رجل يقود دابة فمسقط شيء مما يحمل على الابل على انسان أو سقط مرج الدابة أو لحامها على انسان فقتله أو مسقط ذلك في الطريق فغتر به انسان ومات بضمن القائد \* وإن كان معه سائق كان الضمان عليهما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بأن يشد الحبل على البعير على وجه لا يسقط \* ولو أن راكبا أوقف الدابة على باب المسجد فهو كما لو أوقفها في الطريق \* فإن كان الامام جعل عند باب المسجد موقفا للناس والدواب كان هذا بمنزلة الطريق \* فإن أوقفها في القلا فلا يضمن الا اذا أوقفها في المحجة لان الوقوف في القلا لا يضر بالناس الا في المحجة \* ولا يضمن السائق والقائد في ملكه الا فيما وطئت الدابة يده أو رجل رجل وجد في زرع في الليل ثورين فظن أنهم اهل قرية فاذا كانا لغير اهل قرية فإراد أن يدخلهما مربيته فدخل في المربط أحدهما

وفرا لا خرفته فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فأراد تضمينه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان نيته عند الاختار ان ينعمة من صاحبه كان ضامنا \* وان كان نيته ان يأخذه ليرثه على صاحبه الا أنه لم يقدر على الشهادة ولم يجدم يشهده لا يكون ضامنا فقل له ان كان ذلك في النهار قال ان كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة \* فان ترك الشهادة مع القدرة عليه ضمن \* وان لم يجدم يشهده يكون ذلك عذرا \* وان كان الثور لأهل قريته فكما أخرجه من زرعه يكون ضامنا لان ما يكون لأهل قريته من الثيران لا يكون حكمه حكم اللقطة في النهار لانه لا يخاف عليه الضياع في النهار وانما يخاف عليه في الليل فاذا أخرجه يكون غاصبا \* وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى اذا وجد في زرعه دابة فقد ارمايخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه \* واذا ساقها ورأى ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق \* وهكذا قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى (٤٥٧) الا أنه قال ان ساقها الى موضع بأمن فيها لا يكره - ونضامنا \* وقال

بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعه فأخرجها فقتلها سبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها ولكن ينبغي ان يستعدي على صاحبها حتى يخرجها صاحبها \* والصحيح ما قال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها ورأى ذلك فان ساقها بعد ما أخرجه عن ملكه يصير غاصبا ضامنا \* وان ساقها ليرثه على صاحبها فعتبت في الطريق أو انكسرت رجلها كان ضامنا \* ولو أن صاحب الزرع لم يخرجها ولكنه أمر صاحبها أن يخرجها فأفسدت شيئا في اخرجها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا لما أفسدت لانه أخرجه بأمره \* ولو أنه قال لصاحب الدابة ان دابتيك في الزرع ولم يقل أخرجه

الافرادين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء حتى يجوز للشاهد ان يشهد عليه وعلى ما فيه سواء قال للشاهد اشهد على ذلك أو لم يقل كذا في خزانة المفتين \* وفي المتن في رجل كتب كتاب رسالة الى رجل فكتب من فلان بن فلان الى فلان بن فلان سلام عليك أما بعد فانك كتبت الى تقاضي الالف التي كانت لك على وقد كنت قبضت منها خمسمائة وبقى لك على منها خمسمائة انه جائز لمن علمه ان يشهد بذلك عليه وان لم يشهده على نفسه بذلك كذا في المحيط \* وأما الكتاب الذي هو غير مرسوم نحو ان كتب على الارض أو صحيفة أو خرقة أو لوح أو كتبه بغير مداد في صحيفة الا أنه يستبين وقال لهم اشهدوا وسعهم ان يشهدوا والا فلا ولوراء قوم كتب كرحق على نفسه لرجل ولم يشهدهم به على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم ان يشهده لانه يحتمل أن يكون للتجربة بخلاف الكتابة المرسومة وبخلاف خط السمسار والصراف فانه حجة فان جحد الكتاب فقامت عليه نيته أنه كتبه أو أملاه جاز كالوادي اقراره و جحد وكذا سائر التصرفات على هذا بخلاف الحدود والقصاص المرسوم وغير المرسوم فيه سواء ولو أقر بسرقة في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع وأما غير المستبين نحو أن كتب على الماء أو على الهواء ثم قال اشهدوا على بذلك لا يسعهم ان يشهدوا عليه وان علموا ماذا يكتب لان الكتاب الذي لا يستبين كالكلام الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذي فيه سواء هكذا في خزانة المفتين \* ولو كتب رسالة عذرا أمين لا يقران ولا يكتبان وأمسكا الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند القاضي يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اشترى عينا وادعى على البائع أن بها عيبا فلم يثبت فباعها من رجل فادعى المشتري الثاني عليه هذا العيب فاتكرفالذين معهم اهل لهم ان يشهدوا على العيب في الحال كذا في الخلاصة \* صب زينا أو سمنا أو خلا غير بعائنه الشهود وقال ماتت فيها فارة كان القول قوله مع عينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسع للشهود ان يشهدوا عاينه أنه صب غير نجس ولو أن رجلا عدلى طواف لحم فاستهلكه بعائنه الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه أنها كانت ذكية كذا في فتاوى قاضيخان \* الشهادة بالشبهة والتسامع تقبل في أربعة أشياء بالاجماع وهي النكاح والنسب والموت والقضاء كذا في محيط السرخسي \* فاذا سمع الرجل من الناس أنه فلان بن فلان أو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس أن فلانة زوجة فلان أو رأى رجلا قضى لرجل بحق من الحقوق وسمع من الناس أنه قاضى هذه البلدة أو سمع الناس يقولون ان فلانا مات أو رأهم صنعوا به ما صنع بالموت وسعه ان يشهد وان لم يعين الولادة على فراشه أو عقد النكاح أو تقليد الامام اياه قضاء هذه البلدة أو الموت كذا في الذخيرة \* وكذا اذا رأى رجلا و امرأة يسكنان بيتا وينبسط كل واحد الى الآخر انبساط الزوج وسعه

(٥٨ - فتاوى ثالث) فأخرجها صاحبها فأفسدت شيئا في اخرجها كان ضامنا \* وقال أبو نصر رحمه الله تعالى في الوجه الاول يكون ضامنا أيضا لجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالفساد وانما طلب منه الصيانة \* ولو أن دابة رجل انفلتت ليلا ونهارا من غير ارسال فأفسدت زرع انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل العجها هدر \* رجل يسوق جارا لخطب في الطريق كوست كوست وقد امه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه وتخرق ضمن السائق \* وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتيه إليه التخي أضيق المدة ولا فرق في هذين الا صم وغيره وان أمكنه التخي فلم ينته بعد ما سمع لا يضمن السائق \* رجل وضع خشبا في طريق المسلمين أو حجرا أو وحدا فارت بدابة من سوق أحد فعتبت يضمن واضع الحجر والخشب والله أعلم \* فصل فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان أو دابة \* رجل وضع في الطريق حجرا أو جذعا أو شي فيه بناء أو أخرج من جائط جذعا أو شجرة شاخصة أو أشرع كنيفا أو جناحا أو ميزابا أو ظلة فعتب

به انسان كان ضامنا \* فان عثر بما احدث في الطريق رجل فوقع على آخر فانا كان الضمان على الذي احدثه في الطريق كانه دفع الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالاتي \* ولو نجي رجل شيئا من ذلك عن موضعه فطب بذلك رجل كان الضمان على الذي ضاعه ويخرج الاول من الضمان وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ فكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضا فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن \* وان نجي فيه سائرا او حفر فيه بئر فاعطى به انسان كان ضامنا \* ولكل من صاحب الدار لا تتفادى بقنا مدار من القاء الطين والحطب ويربط الدابة وبناء الدار كان والنور بشرط السلامة \* وذو الشيخ الامام الزاهد المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى اذا احدث في سكة غير نافذة ينظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكنى فتلف به انسان وجب (٤٥٨) الضمان يسقط من ذلك حصه نفسه ويضمن حصه الشركاء \* فان احدث ما يكون

من جملة السكنى كمن كوضع المتاع ويربط الدابة لا يكون ضامنا لانه ان يفعل ذلك \* ولو كانت الدارين رجلين ففعل أحدهما فيهما كان من جملة السكنى كوضع المتاع ويربط الدابة جاز كالمسكن \* واما اذا اخرج مسيرا الى الطريق فسقط على رجل فقتله ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه ولم يكن تعديا \* وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه جتمع في ذلك الطرف حيث شغل به هوا الطريق \* وان لم يعلم أيهما اصابه في القياس لاشئ عليه لوقوع الشك في الضمان \* وفي الاستحسان يضمن النصف \* رجل كنس الطريق فعطى بموضع كنسه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا \* وانما كنس الطريق كي لا

ان يشهد انما زوجه هكذا في الهداية \* اما الوقف والصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع على أصله دون شرائطه هكذا في الكافي \* وكل ما يتعلق به صحة الوقف فهو من أصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من شرائطه كذا في البحار الرائق \* قال الامام ظهير الدين المرغيناني لا بد في الشهادة على الوقف من بيان الجهة بان يشهدوا أنه وقف على المسجد والمقبرة حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل كذا في الجوهرة النيرة \* اما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتجوز كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* وهكذا في الهداية والكز والكافي \* لان هذا امر يشتهر ويتعلق به أحكام مشهورة ومن النسب والمهر والعتقة ونسب الاحصان كذا في النهاية \* واما الشهادة على العتق بالشهرة والتسامع فتدرك في نكاح المتنتق أنه تجوز كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* والشهادة على العتق بالشهرة والتسامع لا تحل عندنا كذا في المحيط \* اما الولاء فالشهادة بالتسامع فيه غير مقبولة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو لا ثم رجع وقال تقبل والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع \* وينبغي أن يطلق أداء الشهادة ولا يفسر حتى لو فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كذا في الكافي \* لو شهدا عند القاضي وقالان شهدا أن فلانا مات أخبرنا بذلك من تثق به جازت شهادتهما والاصح كذا في الخلاصة \* وهكذا في النهاية فقلا عن العتقة \* اذا شهد الشهود بجواز الشهادة بالتسامع وقالوا لم نعاين ذلك لكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى رشيد الدين وتقبل الشهادة في الوقف بالتسامع وان صرح به لان الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتيقن القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذا لافرق بين السكوت والافصاح أشار ظهير الدين المرغيناني الى هذا المعنى كذا في الفصول العبادية \* في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريقتين الحقيقة والحكمة فالحقيقة أن تشتهر وتسمع من قوم كثير لا يتصوروا طوهم على الكذب ولا تشترط في هذه العدالة ولا لفظ الشهادة بل يشترط التواتر والحكمة أن يشهد عنده رجلان أو رجل واحد ان عدول بلفظ الشهادة كذا في الخلاصة \* هذا اذا شهدا عنده من غير استشهاد هذا الرجل فانه ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشهادات أنه اذا لقي رجلين عدلين شهدا عنده على نسبة وعرفا حاله وسعه أن يشهد ولو أقام هذا الرجل عنده شاهدين شهدا على نسبة لم يسعه أن يشهد ولو أن رجلا نزل بين ظهراني قوم وهم لا يعرفونه وقال أنا فلان بن فلان قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم أن يشهدوا على نفسه حتى يلقوا من أهل بلده رجلين عدلين فيشهدان عندهم على نسبة قال الجصاص في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر

يضر المارة بالغبار \* ولورش الطريق فعطى انسان بذلك كان ضامنا \* هذا اذا رشح كل الطريق فان رشح بعضهم فرانسان في الموضع الذي رشح ولم يعلم بذلك فعطى كان ضامنا \* وان علم بذلك فرفيه مع العلم لا يكون ضامنا \* هكذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وفي الكتاب اطلق الجواب وأوجب الضمان على الذي رشح \* وان مررت دابة فعطيت يضمن على كل حال \* ولو أن رجلا أحمر أجيرا أو سقا برش فساد كان فعطى به انسان ضمن الأمر ولا يضمن الراس \* وحارس السوق اذا رشح يضمن بماء عطى به على كل حال هذا كله في طريق العاسة \* وأما في سكة غير نافذة اذا ألقى فيها من هومن أهل السكة خشباً أو طينا أو تراباً أو رشح لا يكون ضامنا \* رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فالتلفه كان ضامنا \* ولو عثر انسان بالجلل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحمل في الطريق \* ولو وضع في الطريق حجرا فاحترق به شيء ضامنا لانه كان متعديا بوضع النار في الطريق وان حر كته

يضر المارة بالغبار \* ولورش الطريق فعطى انسان بذلك كان ضامنا \* هذا اذا رشح كل الطريق فان رشح بعضهم فرانسان في الموضع الذي رشح ولم يعلم بذلك فعطى كان ضامنا \* وان علم بذلك فرفيه مع العلم لا يكون ضامنا \* هكذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وفي الكتاب اطلق الجواب وأوجب الضمان على الذي رشح \* وان مررت دابة فعطيت يضمن على كل حال \* ولو أن رجلا أحمر أجيرا أو سقا برش فساد كان فعطى به انسان ضمن الأمر ولا يضمن الراس \* وحارس السوق اذا رشح يضمن بماء عطى به على كل حال هذا كله في طريق العاسة \* وأما في سكة غير نافذة اذا ألقى فيها من هومن أهل السكة خشباً أو طينا أو تراباً أو رشح لا يكون ضامنا \* رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فالتلفه كان ضامنا \* ولو عثر انسان بالجلل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحمل في الطريق \* ولو وضع في الطريق حجرا فاحترق به شيء ضامنا لانه كان متعديا بوضع النار في الطريق وان حر كته



الريح فذهب به الى موضع اخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامنا لانه لم يتحول عن ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول \* قالوا هذ اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاء في الطريق أن الريح تذهب به الى موضع آخر فضاف التلف اليه فيكون ضامنا كالعادة المربوطة اذا جالت في رباطها فأنشدت شيئا \* ولو أن رجلا رمى في ملكه أو في غير ملكه وهو يحمل نارا فوقعت شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذ كرى النوادر أنه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا اليه \* ولو طارت الريح بشر زناه وألقته على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق حصل بالريح ههنا \* وذ كرا زندي وبسبب رجسه الله تعالى اذا رمى بالنار في موضع له حق المرور فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحترق لا يكون ضامنا \* فان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع كان ضامنا \* ولو هبت الريح بعلمه رجل وألقته على قارورة انسان فكسرت لا يضمن صاحب (٤٥٩) العمامة \* ولو أن حشدا ضرب الحديد على حديد نحى فانتزعت شرارة من ضربه على ثوب رجل يعرف الطريق فاحترق ضمن الحداد كانه ألقي النار على ثوبه \* رجل وضع حرة في الطريق ورجل آخر وضع حرة في ذلك الطريق أيضا

فندرجت احدهما على الاخرى فانتكسرت الاخرى لا يضمن صاحب الحرة التي تدرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسخ حكم فعل الاول \* وان انتكسرت التي تدرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل \* وكذلك رجل أوقف دابة في الطريق وآخر كذلك فنفرت احدهما وأصابت الاخرى لا يضمن صاحب التي نفرت \* ولو عبطت التي نفرت بالآخرى يضمن صاحب الواقفة لبقاء جنائته \* رجل وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من رجل وبرى البسم منها فتركها المشتري في مكانها

الشهيد \* قبل في الموت يكنى باخبار واحد او واحدة وهو المختار ولا يشترط لفظ الشهادة بالاتفاق كذا في فتح القدير \* من شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معانة حتى لو فسّر للقاضي قبله كذا في المضمرة \* لو جاء خبر موت انسان فصنع واما يصنع عند الموت لم يسعك أن تخبر بموته حتى يحضر ثقة أنه عاين موته كذا في محيط السرخسي \* قال مشايخنا اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ما يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله فاذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فتشهد هو مع ذلك الشاهد حتى يقضى القاضي بشهادتهما كذا في النهاية \* والله أعلم

### باب الثالث في صفة أداء الشهادة والاستماع الى الشهود

يحتاج في الشهادة على الحاضر الى الاشارة الى المدعى عليه والمدعى والمشهد به اذا كان المشهد به تقريبا وفي الشهادة على الميت أو الغائب وقد حضر الوصي أو الوكيل يحتاج الى تسمية المشهد باسم الميت واسم الغائب واسم أبيهما واسم جدتهما شرطا لخصاف ذكر الجدة للتعريف وهكذا ذكر في الشروط ومن مشايخنا من قال هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فذكر الاب يكنى كذا في الذخيرة \* والصحيح أن النسبة الى الجدة لا بد منها كذا في البحر الرائق \* فاذا قضى قاض بدون ذكر الجدة نفذ لانه وقع في فصل مجتهد فيه كذا في الفصول العمدية \* وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كانى حنيفة يكنى ولا حاجة الى ذكر الاب والجدة كذا في البحر الرائق \* والصناعة لا تقوم مقام ذكر الجدة على قول من شرط ذكر الجدة الا اذا كانت صناعة يعرف بها الاحالة كذا في الذخيرة \* وان ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محله رجل بهذا الاسم وهذه الحرفة يكنى وان كان مثله آخر لا يكنى حتى يذكّر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا ذكر في أدب القاضي \* والحاصل أن الاعتبار بما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك هكذا في الفصول العمدية \* اذا شهد الشهود على اقرار رجل بشرا محمد أو بعبه أو ما أشبه ذلك لا بد وأن يذكّر في الشهادة أنه أقر على نفسه أو يقولوا أقر بشراة نفسه أو بعبه بنفسه كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى الفقيه أبي الليث اذا ادعى على آخر أنه استهلك دواب له عددا معلوما أو قام البينة على ذلك ينبغي أن يبين الشهود الذي ذكره والاثني وان لم يبينوا ذلك قال الفقيه أبو بكر أخاف أن تطل الشهادة ولا يقضى للذي بشي من دعواه وان يبينوا ذلك كوروا الا ان جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون وهذا القائل يقول مع ذكر الاثنية والذكر كوروا لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو جارو ونحوه ولا يكتفى بذكر اسم الدابة ومن المشايخ من أبي ذكر كوروا والاثنية والاول

حتى عطي بها انسان أو دابة كان الضمان على البائع الذي وضع لاعلى المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من ألقي خشبة لغيره في الطريق فقطب بها انسان كان ضامنا \* وكذلك الرجل اذا أشرع جناحا من داره الى الطريق ثم باع الدار فأصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار \* رجل استأجر انسانا ليسرعه له جناحا في فناء داره أو حانوته ففعل فهلك بالجناح شيء ان كان المستأجر أخبر الاجير أن له حق اشراع الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح قبل الفراغ من العمل أو بعده ثم الاجير يرجع عما ضمن على المستأجر \* وان أخبر المستأجر أو الآخر أنه ليس له حق الاشراع في القديم أو لم يخبر بذلك الا أن الاجير علم بذلك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير لما عطي به ولا يرجع هو على المستأجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح بعدما فرغ الاجير من البناء يضمن الاجير لما عطي به ثم هو لا يرجع على المستأجر قياسا \* وفي الاستفسان

يرجع \* وهو كالواهر رجلان يذبح شاة فتذبح ثم يظهر أن الشاة كانت لغیره بضمن الذابح وهي كسيلة الخناح \* رجل وضع فئطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين فشى عليهم الإنسان فالتخسفت به أو تعقل به فأتان أن تعدل المرو وعلمها لا يضمن وأضع الفئطرة \* وإن لم يعلم المار به ضمن كالوضع خشباً في طريق المسلمين أو حديداً فرت به دابة لا بسوق أحد فغطت به كان ضامناً \* قالوا إن كانت الخشبة صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن وأضعها إلا لوطاً على مثل هذه الخشبة بمنزلة تعد الزلق أو التعقل بالحجر الموضوع في الطريق عمد وذلك لا يوجب الضمان \* وإن كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها يضمن وأضعها هذا إذا كان النهر خاصاً لا قوام مخصوصين فإن كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامناً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون ضامناً \* رجل حفر بئراً في المفازة في موضع ليس عمراً ولا طريقاً لإنسان بغير إذن الإمام فوقع فيه الإنسان (٤٦٠) لا يضمن الحافر وكذلك الوقوع لإنسان في المفازة أو نصب خيمة فغرق بها رجل لا يضمن

القاعد ولو كان ذلك في الطريق ضمن وإن حفر بئراً في الطريق ثم كبسها إن كبسها بالتراب أو بالحصى أو بما هو من أجزاء الأرض ثم جاء آخر وقرعها ثم وقع فيها الإنسان ومات ضمن الثاني \* ولو كان الأول كبس البئر بالتمام أو بما ليس من أجزاء الأرض يضمن الأول لأن في الوجه الأول بعد الكبس بما هو من أجزاء الأرض لا يبق بئراً وفي الوجه الثاني يبق بئراً وكذلك الوجه بئراً في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيه الإنسان ضمن الأول \* ولو حفر الرجل نهر في ملكه فغط به إنسان أو دابة لا يضمن وكذلك لو جعل عليه جسراً أو فئطرة في أرضه \* ولو حفر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامناً \* وكذلك لو جعل عليه جسراً أو فئطرة في غير ملكه \* وعن أبي يوسف

أصبح هكذا في المحيط \* ولو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة وذكروا ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا الصفه على خلافه تقبل والتناقض فيما لا يحتاج إليه لا يضر كذا في الخلاصة \* شهد أن هذه المرأة وهي فلانة حرام على هذا المدعى عليه ثلاث تطليقات فوجب عليه الكف عنها قال فيه خلل لا بد من ذكر الفعل من جهة المدعى عليه ليقع به الحرمة وهو أن يقول في الشهادة أنه طاقها ثلاثاً وكذلك لا يكتفي بالشاهد بقوله وقد كان حلف بطلاقها وحنث فيها حتى يفسر لفظ اليمين والحنث كذا في التتارخانية قتلاً عن الحارثي \* الشهادة على الأتلاس أن يشهد أو يقول لا أعلم له مالا سوى ثياب لبسه ونهاره كذا في السراجية \* رجل جاء إلى رجل فساومه ثم باودفع إلى البائع دراهم وأخذ الثوب وافترا من غير أن يعقدا به أبداً ثم ما جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة إلى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين أن يشهدا أنه دفع إليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع إلا إذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود أن الأخذ والإعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت الخصومة إليه بعتة يجوز أن يبيع بالتعاطي كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا وقع البيع بالتعاطي بين رجلين ومست الحاجة إلى الشهادة فالشهود كيف يشهدون قبل يشهدون على الأخذ والإعطاء ولا يشهدون على البيع وقيل لو شهدوا على البيع يجوز كذا في المحيط \* ولو قالوا في شهادتهم (١) أين متعاملك أين مدعى است ولم يقولوا (٢) دردت أين مدعى عليه بناحق است اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه ان طلب المدعي من القاضي القضاء بالملك فإنه قبل هذه البينة وان طلب التسليم لا يقضى بهما لم يقولوا (٣) دردت أين مدعى عليه بناحق است كذا في الفصول العبادية \* وهو الأشبه والأقرب إلى الصواب وهذا القائل يقول لو سأل القاضي من الشهود أهو في يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال الشاهد لا أدري تقبل هذه الشهادة على الملك كذا في الذخيرة \* وإذا شهد الشهود أن هذه العين ملك هذا المدعى وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يقولوا فوجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى هذا المدعى حكى عن شيخ الإسلام أي الحسن على السعدي أن فيه اختلاف المشايخ منهم من قال لا بد وأن يقولوا ذلك يعني للقضاء بالتسليم ومنهم من قال لا حاجة إلى ذكره وتكون الشهادة مقبولة ويجوز للمدعى عليه على التسليم إذا طلب المدعى ذلك وعليه أدركنا كثيراً من مشايخنا قال شيخ الإسلام هذا وأنا أفتي أن في الشهادة قصوراً كذا في المحيط \* وفي فتاوى النسفي ينبغي للشاهد أن يقول في شهادته (٤) أين عين ملك أين مدعى است (١) هذا المدعى ملك هذا المدعى (٢) في يده هذا المدعى عليه بغير حق (٣) في يده هذا المدعى عليه بغير حق (٤) هذه العين ملك هذا المدعى وحقه

رحمه الله تعالى أنه لا يضمن وإن أحدثه في غير ملكه إذا كان بحيث لا يتضرر به غيره لأنه محسوب ينتفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية يكون ضامناً إذا فعل ذلك بإذن الإمام كالوحد بئر في الموضع الذي يحتاج الناس إليه يكون ضامناً لما عطف به إذا لم يفعل بإذن الإمام \* وإن مشى على جسر إنسان متعمداً فالتخسفت به لا يضمن وأضع الجسر لأنه لما مر متعمداً كان التلف مضافاً إليه \* ولو حفر نهر في غير ملكه فأنبت من ذلك النهر ماء وغرق أرضاً أو قرية كان ضامناً لأنه سبب المانع في غير ملكه فيضمن كالأومشي أو سارعي الدابة في الطريق \* ولو كان ذلك الحفر في ملكه لا يضمن لأنه مباح له مطلقاً \* ولو سقى أرضه فخرج الماء منها إلى غير هار أو فسدت ماء أو زرعاً أو كراباً لا يكون ضامناً لأنه متصرف في ملكه فيباح له مطلقاً وكذلك لو أحرق حشيشاً في أرضه أو في حصائه أو أجهته فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئاً لا يكون ضامناً لأنه متصرف في ملكه قبل هذا إذا كانت الرياح ساكنة حين أوقد النار فأما إذا كان اليوم ريحاً يعلم أن

الرجح نذهب بالنار الى أرض جاره كان ضامنا استحسننا كمن صب الماء في ميزاب له وتحت الميزاب متاع لغيره ففسده كان ضامنا \* ولولا وود  
النار في داره أو تشره لا يضمن ما احترق به \* وكذا الوحد من نهر أو بئر في داره فترت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤثر في الحكم أن يحول  
ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك أن كان يتضرر به غيره \* وان صب الماء في ملكه فخرج من صبه ذلك  
الى ملك غيره فافسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لان صب الماء في ملكه مباح له مطلقا \* ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم  
أنه يتعدى الى أرض غيره يكون ضامنا لان الماء يسيل فاذا كان يعلم عند الصب أنه يسيل الى ملك جاره يكون ضامنا كما لو صب الماء في ميزابه  
وتحت الميزاب متاع غيره \* وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره قال هذه المسئلة على وجوه  
\* ان أجرى الماء في أرضه اجرا لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا \* وان (٤٦١) كان الماء يستقر في أرضه ثم

يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسننا ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الحائض المسائل \* وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى تعدى الماء الى أرض جاره لا يضمن \* وان كانت أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة يعلم أنه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمنع من السقي قبل أن يوضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي \* وان كان في أرضه ثقب وجحر فارة ان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا \* وان كان لابد له لا يضمن كون ضامنا \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى اذا سقى أرض نفسه فخرج الماء الى أرض غيره لا يضمن \* ولو صب الماء في

وحق وى استحق لا يمكن أن يلحق به ١ وحق وى في بئى وكان الشيخ الامام نخر الاسلام على البردوى يقول اذا قال المدعى ٢ فلان خير من فلان من استحق وحق من لا يكتفى به وينبغي أن يقول وحق من استحق ويقول في قوله ويدست فلان بناحق بدست فلان بناحق است وكذلك في نظائره حتى لا يلحق به كلمة النفي قال الاحتياط في هذا وان كان هذا الاحتياط في موضع يطالب بالتسليم كذا في الذخيرة \* سئل شمس الاسلام الاوزجندى عن الشهود اذا قالوا بالفارسية ٣ ما كواهي دهميم كه اين عين مدعى ملك اين مدعى است هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لان قوله ما كواهي دهميم في العرف للاستقبال وللحال ما كواهي ميمد هميم كذا في المحيط \* وفي فتاوى النسي سئل عن شهود كان في لفظ شهادة كل واحد منهم ٤ ما كواهي ميمد هميم كه فلان خير من فلان است هل يكون هذا بمنزلة قوله ملك فلان است قال نعم وكان الامام ظهير الدين المرغيناني يقول ينبغي للقاضي أن يستفسرهم أنهم أرادوا الملك أو غيره فان فسروا أخذت بفسيرهم وان لم يفسروا وغابوا أو ماتوا فالقاضي يقضى بشهادتهم بالملك كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى شمس الاسلام الاوزجندى اذا شهد الشهود أن هذه العين حق هذا المدعى ولم يقولوا ملكة قبلت الشهادة وقيل لا تقبل وقيل ينبغي للقاضي أن يستفسر الشهود عن الحق أرادوا به الملك أو ما هو حقيقة الحق ويبني الامر على ما فسروا وعلى هذا اذا ادعى أن هذه الدار حق ولم يقل ملكي هل تصح منه هذه الدعوى كذا في المحيط \* فان شهد شاهد وفسر الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال أشهد بمنزل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكلم كل شاهد بشهادته قال الشيخ الامام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز أن أحد الجواب في هذا الاحتياط من صاحب الكتاب أنه لا يقبل من الشهود الاجال وهذا دأبه في هذا الباب أما عندنا فاذا شهد الاول وفسر وقال الثاني أشهد بما شهد به هذا فانه يكفي ثم قال رحمه الله تعالى المختار أن يجعل الجواب على التفصيل ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجال كما قال صاحب الكتاب وان كان أعجمياً غير فصيح يقبل منه الاجال اذا كان بحال ولا حشمة مجلس القضاء يمكنه أن يعبر الشهادة بلسانه أما اذا كان بحال لا يمكنه أن يعبر بلسانه فانه لا يقبل أيضا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى المختار أن يحول الجواب على التفصيل ان أحس القاضي بخيانة من الشهود بشهادة الزور كان كل شاهد أن

(١) وليس حقه (٢) الشئ الفلاني ملكي وحق (٣) تشهد أن هذه العين المدعى بها في ملك هذا المدعى

(٤) تشهد أن الشئ الفلاني حق فلان

أرضه صبا وخرج من أرضه الى أرض غيره كان ضامنا \* رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهم اصغار فتوحه فوهاها فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يكون ضامنا لانه أجرى الماء فيها \* رجل احتقر بئر في ملكه ثم سقط فيها شخص وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان فيها \* وان كان البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه لان الحافر اذا كان متعمدا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر \* أما اذا حفر في ملك نفسه فسد وطه لا يكون مضافا الى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تردى من جبل على رجل فقتله يضمن دية القتل \* رجل حفر بئر في الطريق فخطا انسان والتى فيها نفسه متعمدا لا يضمن الحافر \* وان لم يوقع فيها نفسه فسقط فسلم من الوقوع ومات فيها جوعا أو غما لا يضمن الحافر

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان مات فيها جوعا فكذلك \* وان مات غمبا ان أثر الغم في قلبه من الوقوع غنا من ذلك ضمن الحافر وقال محمد رحمه الله تعالى بضمن الحافر في الوجه كله لان الموت حصل بسبب الوقوع في البئر \* رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في أسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس بضمن الاول وبه أخذ محمد رحمه الله تعالى لان الاول كالمدافع لمن سقط في القعر الذي حفره صاحبه في أسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليه لان كل واحد منهم ممتد في الحفر \* ولو حفر رجل بئر في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان عليه ما أثلاثا \* قالوا تأويل المسئلة أن الثاني وسع رأسها بحيث يعلم أن الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضهم من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فأما اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم أنه انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره (٤٦٢) الثاني كان الضمان على الثاني \* رجل حفر بئر في الطريق وعند البئر حجر وضعه

انسان في الطريق فجاء انسان وتقل بالحجر وسقط في البئر ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه بمنزلة المدافع \* وان لم يضع الحجر انسان وجابه سبل عند البئر كان الضمان على حافر البئر \* رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فعلق هذا الرجل بـ رجل آخر وعلق الثاني بآخر ووقعوا فيها جميعا وما نوا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول تكون على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي أوقعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني لهذا المعنى \* وان كان بعضهم وقع على بعض في البئر ولا يعلم كيف كان حالهم ففي القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى دية

يفسر شهادته كما قال صاحب الكتاب وان لم يحس بشئ من الخيانة لا يكلف ويحكم في ذلك رأيه كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد \* وقال شمس الاسلام الا وزجندى انما يقبل الاجال من الشاهد الا سخر اذا قال في شهادته لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يقتضي كذا في الخلاصة \* ثم قال رحمه الله تعالى هذه الاقوال فيما اذا قال الثاني اني أشهد بما شهد به الاول أو قال أشهد بمثل ما شهد به الاول أما اذا قال أشهد على شهادة الاول لا تقبل بالا جاع لان هذه شهادة على الشهادة وليست بشهادة على الحق وكذلك اذا قال أشهد على مثل شهادة الاول وكذلك اذا قال أشهد على مثل ما شهد به الاول لان المثل قد يكون صله وما قد يكون بمعنى من فيصير كأنه قال أشهد على من شهد به الاول كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد \* اذا كتب شهادة الشاهد في بياض وقرئ عليه ذلك فقال أشهد أن لهذا المدعى جميع ما سمى ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه أو قال هذا المدعى به الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى هذا المدعى فهذه شهادة صحيحة وحكي عن الشيخ الامام السرخسي في رجل ادعى دارا من نسخة قرأها لم يقرأها فقال الشهود وهم أميون (١) ما هي من كواهي ميدهم لهذا المدعى على هذا المدعى عليه ان شهادتهم صحيحة كذا في المحيط \* في النوازل اذا شهد أحد الشاهدين بنسخة قرأها لم يقرأها ثم قرأ رجل آخر من النسخة والشاهد الآخر يقرأ معه مقارنا بقرائه فهذا ليس بصحيح كذا في الذخيرة \* سئل على بن أحمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى حين ينظر في الصلح واذا لم ينظر لا يقدر على وجهها هل تقبل قال اذا كان ينظر ويحفظه عن النظر فلا تقبل واذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن عن المحقق تقبل كذا في التارخية نقلنا عن الميتمة \* ادعى على آخر عشرة دراهم وشهد الشهود أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه مبلغ عشرة دراهم قيل تقبل وهو الاصح كذا في المحيط \* اذا ادعى بالفارسية (٢) دوازه درم وشهد الشهود أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه (٣) دوازه درم لا تقبل لمكان الجهالة \* وكذلك اذا ادعى دوازه درم لا تسمع دعواه وكذلك اذا ذكر التاريخ في الدعوى على هذا الوجه بان قال (٤) زين عين ملك منست از دمه دوازه سال فانه لا تسمع دعواه وكذلك اذا ذكر الشهود التاريخ في شهادتهم على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة \* لو ادعى على آخر قبض شئ فشهدوا بهذه العبارة ان مدعى عليه جنين كفت كه ابن

(١) نشهد هكذا (٢) اثني عشر درهما (٣) عشرة أو اثني عشر درهما (٤) هذه العين ملكي من عشر سنين أو اثني عشر سنة (٥) هذا المدعى عليه قال ان هذا المدعى أرسل الى هذا المدعى به

الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث على عاقلة الثاني وذكروا في الكتاب أن فيها قول المدعى آخر قيل ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فالادية الاول تكون أثلاثا ثماعلى الحافر وثلاثا على الثاني وثلاثا هدر \* ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول \* ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه مذکور في الكتاب \* رجل حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافره اني نفسه فيها فكذلك الوردية في ذلك كان القول قول الحافر في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الظاهر أن البصير يرى موضع قدمه وان كان الظاهر أن الانسان لا يوقع نفسه فاناوقع الشك لا يجب الضمان بالشك \* رجل استأجر أربعة رهط بحفر بئر له بئر فوقع عليهم من حفرهم ومات أحدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية الميت ويسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم وكانوا مباشرين والميت مباشر أيضا فتوزع الدية عليهم أرباعا فيسقط ربعها ويجب ثلاثة أرباع والله أعلم

**فصل فيما يحدث في المسجد** أهل المسجد أحقر وأبتر في المسجد المطر أو وضعوا فيه حيا يصيب فيه الماء أو طرحوا فيه البواوي أو الحشيش أو الحصى أو ركبوا بابا أو علقوا فيه القناديل أو ظلاوه فمطب به شيء لا ضمان عليهم لأن أهل المسجد فيما عمو من تدبير المسجد غزلة الملاك \* وكذا لو فعل ذلك غيرهم بأمرهم وان فعل بغير أمرهم كان ضامنا الماعط بذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحبنا رحمه الله تعالى لا يضمن استحسانا إذا كان المسجد للعامة إلا في حفر البئر وما لا يكون من باب التمكن لا قامة الصلاة \* لهما أن كل مسلم مندوب إلى عمارة المسجد وإلى ما كان من باب التمكن لا قامة الصلاة وانما يختص أهل المسجد بالبنا وحفر البئر لا فيما كان من باب التمكن لا قامة الصلاة \* ولا في حنيفة رحمه الله تعالى أن أهل المسجد يختص بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والاغلاق ونصب المؤذن والامام اليهم لا إلى غيرهم \* ولو وقع الرجل في المسجد (٤٦٣) الحديث أو نام أو قام لغير الصلاة ففر به إنسان فمطب كان ضامنا لماعط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالموقع في الطريق وعلى قول صاحبنا رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا كالموقع في الصلاة \* وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنما يضمن إذا كان الخالص مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن والحديث \* أما إذا كان معتكفا أو جالسا لا يتظار الصلاة لا يكون ضامنا عند الكل \* وقيل إذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح لأن المنتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جالسا مباحا مقيدا بشرط السلامة كالشيء في الطريق ونحو ذلك \* ولو أن رجلا حفر بئرا في سوق العامة أو بنى فيه دكانا فمطب به شيء أن فعل ذلك بأذن الامام لا يكون ضامنا وبغير إذنه

مدعي أين مدعي به رابر من فرستاد لا تقبل كذا في الخلاصة \* ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله قد كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك ولم يعلم أيهم قال ذلك فسألهم القاضي به ذلك فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضي القاضي بشهادتهم ويقعهم من عنده حتى ينظر في ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا شهد في حادثة قبل الدعوى ثم أعادها بعد الدعوى قبلت شهادته كذا في المحيط \* ومن شهد ولم يبرح ثم قال أو همت بعض شهادتي يعني تركت ما يجب علي ذكره أو أتيت بما لا يجوز لي أن كان غير عدل ترد شهادته مطلقا قاله في المجلس أو بعده في موضع الشبهة أو غيره وان كان عدلا قبلت شهادته في غير موضع الشبهة مثل أن يدع انقطة الشهادة أو أن يترك ذكر اسم المدعي أو المدعي عليه أو الإشارة إلى أحدهما سواء كان في مجلس القضاء أو في غيره أما في موضع شبهة التلبس كما إذا شهد بالف ثم قال غلطت بل هي خمسمائة أو بالتكس تقبل إذا قال في المجلس ويقضي بجميع ما شهد أو لا عند بعض المشايخ وجماعتي أورد عند آخرين واليه مال شمس الائمة السرخسي وأما بعد ما قام عن المجلس فلم تقبل وعلى هذا إذا وقع الغلط في بعض الحدود فذكر الشرقي مكان الغربي أو في بعض النسب كأن ذكر محمد بن عمر بديل محمد بن علي بن عمر مثلا فان تذكره قبل البراح عن المجلس قبلت والا فلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقبل قوله في غير المجلس في جميع ذلك والظاهر ما ذكره أولا هكذا في العناية والكافي والبحر الرائق \* عن ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا شهد شاهدان على رجل بمال فقبل أن يقضي القاضي بشهادتهما شهد عليهما رجلا بأنهما رجعا عن شهادتهما ان كان الذي أخبر عن رجوعهما يعرفه القاضي ويعده وقف في أمرهما ولم ينفذ شهادتهما كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا وأقام البينة فأبطل القاضي بينته ثم جاء بعد عشرين سنة يشهد أنها لا شهادته بماطلة وكذا لو قال هذه الدار فلان لاحق في فيها ثم شهد أمه فلان آخر لا يقبل كذا في الخلاصة \* وإذا قال المدعي للقاضي لا بينة لي وحلف القاضي المدعي عليه بطلب المدعي ثم جاء المدعي بينة روى الحسن بن زياد أنه تقبل بينته وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تقبل وعلى هذا إذا قال المدعي كل بينة أتى بها فمهم شهود زور ثم أتى بينة وعلى هذا إذا قال ليس لي عند فلان شهادة فيما ادعى على هذا فلما حلفه القاضي جاء بفلان يشهد وعلى هذا الخلاف إذا قال مالي عند فلان وفلان شهادة على هذا ثم ادعى به بذلك شهادتهما كذا في المحيط \* لو قال كل بينة أقيمها فهي باطلة فان أقام بينة لا تسمع في قولهم جميعا قال الحلواني اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا وأشهر قوله مثل قول الحسن وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يقول قضاؤنا اليوم على ما قال محمد رحمه الله تعالى بأنه لا تقبل وقال القاضي

يكون ضامنا كالموقع دابة في السوق فان كان في السوق موضع لا يقاوم الدابة فأوقف الدابة في ذلك الموضع ان عينوا ذلك الموضع بأذن السلطان فمطب به لا يكون ضامنا \* وان لم يكن ذلك بأذن السلطان كان ضامنا لان السلطان إذا أذن بذلك يخرج ذلك الموضع من أن يكون طريقا فحين لا يقاوم الدواب وبغير إذن السلطان لا يخرج من أن يكون طريقا فلو أنه علم **فصل في جنابة الحائط** رجل مال حائط داره إلى الطريق أو إلى ملك إنسان فسقط وأتلف إنسانا أو مالا لا يسقط قبل الإتيان فلا ضمان عليه وان سقط بعد الإتيان ضمن إذا لم يفرغ ذلك الموضع عن الحائط مع القدرة عليه فمضربا ان قاب به إنسان كانت الدية على عاقلة وان أتلف مال إنسان كان ضامنا على صاحب الحائط في ماله وتعتبر القدرة على التفرغ من وقت الإتيان إلى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك وصورة الإتيان إذا كان مائلا إلى الطريق أن يقول له واحد من الناس ان حائطك هذا مائل إلى الطريق أو مخوف أو متصدع فاهدمه \* وان كان

ما نال الى ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار \* وشرط وجوب الضمان على صاحب الحائط المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الاشهاد حتى لو طوب بالتفريغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا \* ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي للآن تهديمه كان ذلك مشورتا ولا يكون طلبا واشهادا \* وتصح المطالبة بالتفريغ عند القاضي وعند غيره أو لم يكن هناك أحد \* وانما ذكر الاشهاد حتى لو أنكر صاحب الحائط الطلب يمكنه اثباته بالبينة \* وان شهد بالطلب رجلان أو رجل وامرأتان ثبت الطلب ويثبت أيضا بكتاب القاضي الى القاضي \* ولو أن صاحب الحائط باع الحائط بعدما أشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبيح قاذرا على الهدم بعد البيع \* بخلاف ما اذا شرع كنهف أو جناه أو مزبأ أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الدار أو باع الخشبة فتلف بذلك انسان أو مال انسان كان ضامنا لان ثمة مجر د اخراج الكنيف ووضع الحجر في (٤٦٤) الطريق جناية فلا يبطل بالبيع \* ولو كان صاحب الحائط المائل عاقلا بالغامسما

فأشهد عليه ثم جن جنونا مطبقة أو ارتد والعياذ بالله ولحق بدار الحرب وقضى القاضي لملاحقه ثم جاء مسلما فرددت عليه الدار فسقط الحائط بعد ذلك وأتلف انسانا كان مدرا لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجنون فلا تعود بعد ذلك \* وكذا لو أفاق المجنون \* وكذا لو باع الدار بعد ما أشهد عليه ثم رددت عليه بعيب بقضاء أو غيره أو بختيار رؤية أو بختيار بشرط للمشتري ثم سقط الحائط وأتلف شيئا لا يجب الضمان الا بالاشهاد مستقبل بعد الرد \* ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئا كان ضامنا لان خيار البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد \* ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل الاشهاد لانه أزال الحائط من ملكه \* وفي اخراج الكنيف والجناح والميزاب

الا امام غير الدين الفتوى على أنه تقبل كذا في الغيابة \* رجلان قالوا لاشهادة لفلان عندنا ثم شهد الهذكر في المنتقى أنه تجاوز شهادتهما وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا قال لاشهادة لفلان عندى في أمر أو قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك بجازت شهادته وكذا لو أن رجلين قال كل شهادة نشهد بهم فلان على فلان فهي زور ثم جاءوا شهدا وقالوا لم نعد كرهيت قلنا ثم نذكرنا بجازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له دعوى في عبد في يد رجل وله على ذلك شهوة فقال واحدمن الشهود عند القاضي اعبد من عبيد المدعى عليه هذا العبد ليس هو العبد الذي لفلان فيه الدعوى ثم ان المدعى ادعى ذلك العبد بدينه لنفسه وشهد له ذلك الشاهد الذي قال تلك المقالة بين يدى القاضي فقبل بحجبه أن لا تقبل شهادته وقيل يجب أن تقبل كذا في المحيط \* رجل ادعى عبد في يد رجل وقال بعتهنى هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فأنكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبدى زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بشكوله وان شهد الشاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولود فنسبوه الى شئ يعرف من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب فوافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا فى استحسن اذا نسبوه الى معروف أن أجيزه وكنا الامم كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى شهد شاهدان أن لهذا فى هذه الدار الف ذراع فاذا الدار خمسة ذراع أو شهدا أن له فى هذا القراح عشرة أجرة فاذا القراح خمسة أجرة فالشهادة باطلة ولو كان أقر بذلك أخذ المقر كله ولو شهدا أن داره فى دار هذا هذ ولم يحدا من أى موضع الى أى موضع هي فالشهادة باطلة كذا في المحيط \* ولو شهدوا أنها امرأته وحلها ولم يذكروا العقد المختار أنه يجوز كذا في خزانه المفتين \* ان ادعى أنه رهن عنده ذائبا أو غصبه منه فشهد الشهود بذلك فقالوا بآنا لا نعرف النوب قبلت شهادتهم وبيان الثوب الى الغاصب والمرتهن كذا في المفهرات \* اذا شهد على رجل أنه أقر أن اسمه عارية فى هذا الدين والمال لفلان وفلان يدعيه فذلك جائز كذا في الملتهق \* والله أعلم

### الباب الرابع فى من تقبل شهادته ومن لا تقبل

وهو مشتمل على فصول

(الفصل الاول فى من لا تقبل شهادته لعدم أهليته لها) \* لا تجوز شهادة الاخرس عند علماء شراحهم الله تعالى كذا فى الذخيرة ولا تقبل شهادة الاعمى مطلقا سواء عمى قبل التحمل أو بعده فيما تجوز الاشهادة فيه

لا يبطل الضمان بشئ من هذه الاسباب \* ولو كان الحائط المائل رهنا فاشهد على المرتهن ثم سقط الحائط وأتلف شيئا بالتسامح كان هذوالان المرتهن لا يملك الاصلاح والمرة \* ولو أشهد على الراهن فسقط الحائط وأتلف شيئا كان ضامنا لان الراهن يملك الاصلاح بان يقضى دينه ويسترد الراهن \* ولو كان الحائط المائل ميراثا لورثة فاشهد على بعض الورثة القياس أن لا يجب الضمان بسقوط الحائط لان أحد الشركاء لا يملك نقض الحائط \* وفى الاستحسان يضمن هذا الورث الذى أشهد عليه بحصة نفسه لانه ممكن من أن يطالب من الشركاء ليعتصموا على هدمه \* وان أشهد على من كان ساكنا فى الدار التى حائطها مائل لا يصح الاشهاد عليه سواء كان ساكنا بآجر أو بغير أجر لانه لا يمكن من نقض الحائط \* وان أشهد على رب الدار صرح الاشهاد حتى يضمن ما تلف بسقوط الحائط لانه ممكن من النقض \* ولو كتبت الدار لصغير فاشهد على الاب أو الوصى صح الاشهاد لانهم مالكان الاصلاح فان سقط الحائط وأتلف شيئا كان الضمان على



الصغير لان الاب والوصى يقومان مقامه وكان الاشهداء عليهم كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب والوصى بعد الاشهداء عليهم باطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط بعد ذلك وأتلف شيئاً كان هدرالان ولا يثم ما انقطعت بالموت \* وفي المتن رجل مات وترك داراً حائطها مائل الى الطريق ولم يترك الميت شيئاً سوى هذه الدار وعليه دين أكثر من قيمة الدار وترك ابنه الا وارث له سواء فان الاشهاد في الحائط المائل يكون على الابن وان لم يملكها الابن \* وان سقط الحائط بعدما أشهد على الابن وأتلف شيئاً أن أتلف انساناً كانت الديه على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن \* واذا شهد الرجل على حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله وانكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا ندري أن الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم حتى يقيم البيعة على أن الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان دليلاً على الملك له ظاهراً الآن الظاهر لا يصلح حجة لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على (٤٦٥) العاقلة الا باثبات ثلاثة أشياء \*

أحدها أن تكون الدار له \* والثاني أنه أشهد عليه في هدم الحائط \* والثالث أن المقتول مات بسقوط الحائط عليه \* فان أقر ذواليد أن الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياساً لانه أقرب وجوب الديه على العاقلة والمقرر على الغير اذا كان مكذباً في اقراره لا يضمن شيئاً \* وفي الاستحسان عليه ذية القتل ان أقر بالاشهاد عليه لانه أقر على نفسه بالتعدي فاذا تعذر الاجاب على العاقلة بطريق التحمل يجب عليه أن يخرج جناحاً من دار في يده فوقع الجناح على انسان فقتله فقالت عاقلة ليست الدار له وانه انما أخرج الجناح بأمر صاحب الدار ونحو اليد بقر أن الدار له فانه يضمن الديه في ماله كذلك ههنا \* واذا كان الرجل على حائط له والحائط مائل أو غير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله

بالسمع أو لا تجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز فيما يطريقه السماع وما لا يكتفي فيه السماع اذا كان بصيرا وقت العمل أعمى عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه كذا في فتح القدير \* هذا اذا كان المدعى شيئاً لا يحتاج الى الاشارة اليه وقت الاداء أما اذا كان شيئاً يحتاج الى الاشارة فلا تقبل شهادته اجماعاً هكذا في البدائع \* ولو عمى بعد الاداء قبل القضاء جتمع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* الا عمى اذا شهد ورتت شهادته ثم صار بصيراً فشهد في تلك الحادثة تقبل كذا في الخلاصة \* لا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتوه بمنزلة المجنون اذا كان الرجل يحسن ساعة ويفيق ساعة فشهد في حال افاقته تقبل شهادته وقدره شمس الأئمة الحلواني بيومين وقال اذا كان جنونه يومين أو أقل من ذلك ثم يفيق هكذا شهد في حال افاقته تقبل شهادته كذا في المحيط \* ولا تقبل شهادة النساء وحدهن الاشهادة القابلة على الولادة حتى التسبب دون الميراث هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان سمت الحاجة اليها كذا في الذخيرة \* وكذلك أهل السجن اذا شهد بعضهم على البعض فيما وقع بينهم في السجن لا تقبل أما شهادة النساء بانفرادهن على استهلال الصبي وهو صياح الولد بعد الانفصال عن الام وعلى تحرك عضو من أعضائه بعد الانفصال عن الام فقبولة حق الصلاة عليه بالاجماع وأما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل واشترط شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل شهادة امرأة واحدة اذا كانت عبدة كذا في المحيط \* وهو أرحم كذا في فتح القدير \* أما شهادتهن على تحرك الولد قبل الانفصال عندهما وشهادة الرجل وامرأتين أو رجلين على تحرك الولد قبل الانفصال أو على تحركه حالة الانفصال عند الكل فلا تقبل كذا في المحيط \* لاشهادة للنساء في السرقة في حق القطع وتقبل في حق الضمان كذا في التتارخانية نقلاً عن العنابية \* رجل قال ان شربت الخمر فملوكي هذا حر فشهد رجل وامرأتان أنه شرب الخمر يعني العبد ولا يحد وكذا لو قال ان سرق من مال فلان شيئاً فشهد رجل وامرأتان على هذا يعني العبد ولا يقطع كذا في الخلاصة \* لا تقبل شهادة المملوك قنا كان أومدراً أو مكاتباً أو أماً ولد كذا في مفتي البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* كل من ردت شهادته لرق أو لكفر أو للصبا ثم زالت هذه الموانع فإذا أقبلت ولوردت لفسق أو زوجية أو العبد مولاه أو المولى لعبده ثم زالت فإذا هالم تقبل ولتحمّل مولاه أو أحد الزوجين للاخفافاها بعد العتق والبيئونة قبلت وكذلك ان تحملها وهو عبداً أو كافراً وصبي فإذا هابعدزوال هذه العوارض قبلت لان المعتبر بحالة الاداء ولا مانع حينئذ كذا في خزائن المفتين \* لو شهد لصاحبه حال قيام النكاح فلم

(٥٩ - فتاوى ثالث) وأصاب انساناً فقتله كان ضامناً لما هلك بالحائط ان كان أشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط على انسان من غير أن يسقطه الحائط وقتل انساناً كان ضامناً ذية المقتول بمنزلة تأنم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامناً \* وان مات الساقط عن كان في الطريق فان كان ذلك يمشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعدي في المشي في الطريق ولا يمكنه التحرز عن سقوط غيره عليه \* وان كان ذلك الرجل واقفاً في الطريق قائماً كان أو قاعداً أو نائماً كان ذية الساقط عليه لانه متعدي في الوقوف والقعود والنوم فيكون ضامناً لما ساقطه \* وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعدياً في الوقوف والقعود والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل ان مات الاسفل في الاحوال كلها لان الاعلى مباشر قتل الاسفل وفي المباشرة المالك وغير المالك سواء كن نام في ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامناً لانه مباشر قتل \* اذا شهد على الحائط المائل

عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعتق العبدان وأسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فأصاب أنسانا فقتله ضمن صاحب الحائط \* وكذا لو سقط الحائط قبل عتق العبدين واسلم الكافرين وبلغ الصغارين ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من أهل الاداء \* لقيط له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف أنسانا كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار كان متمكنا من الهدم والاصلاح فإذا لم يفعل ضمن ويكون ضمان جنائيه في بيت المال لان ميراثه يكون لبيت المال بخفيته تكون في بيت المال \* وكذا الكافر إذا أسلم ولم يوال أحد فهو كالقيط \* حائط مال الى دار قوم فأشهد عليه القوم أو أحدهم ثم سقط الحائط وأتلف شيئا من القوم أو من غيرهم كان ضامنا \* وكذا العلو إذا وهى أو تصدع فأشهد أهل السفلى على أهل العلو \* وكذلك الحائط أعلا رجل وأسفله لآخر \* وهذا بخلاف الحائط اذا كان

(٤٦٦)

انسان يكون من المالك لامن غيره وفي الطريق يصبح من ككل واحد \* والثاني أن في الحائط المائل الى ملك انسان لو أخره صاحب الملك بعد الاشهاد أو أبرأه أصبح وفي الحائط المائل الى الطريق لا يصح التأخير والابراء من الذي أشهد \* حائط مائل لشريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط المشترك بين الورثة إذا شهد على أحدهم وقدر كرائم القياس والاستحسان فهنا كذلك \* حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم فأشهد عليه أهل الدار فسقط ما كان مائلا الى الدار على أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد فصحت الشهادتان من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق فاهل الدار من جملة العامة فصحت

يقبل القاضي شهادته ولم يرتد حاجتي وقعت الفرقة بينهما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضي بتلك الشهادة ما لا أن يعيدها كذا في المحيط \* الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لنفسه \* اتفقوا على أن الاعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا نوع فسق مستشع سميه الناس بذلك فاسقطا مطلقا لتقبل شهادته وان لم يكن كذلك فان كان صلاحه أكثر من فساد موصو به أغلب من خطئه ولا يكون سليم القلب يكون عدلا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الفاسق اذا كان وجهيا في الناس ذا مروءة تقبل شهادته والاصح أن شهادته لا تقبل كذا في الكافي \* لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور بذلك المقيم عليه كذا في المبسوط \* لا تقبل شهادة من اشترى كل الحرام هكذا في الجوهرية النيرة \* ترد شهادة آكل مال اليتيم بأكله مرة هكذا في فتح القدير \* ولا تجوز شهادة من انخر وأراد به الادمان في النية يعني يشرب ومن نيته أنه يشرب بعد ذلك اذا وجدته قال شمس الأئمة السرخسي ويشترط مع الادمان أن يظهروا ذلك للناس أو يخرج سكران فيسخر منه الصبيان حتى ان شرب الخمر في السر لا يسقط العدالة قال في الاصل ولا تجوز شهادة من السكر وأراد به في سائر الاشربة سوى الخمر كذا في المحيط \* وان شرب للتداوى لا تسقط عدالته هكذا في البحر الرائق \* لا تقبل شهادة من يجلس مجلس الضجور والحجامة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحيط \* لا تقبل شهادة من يأتي بابا من الكبراء التي يتعلق بها الحد والفسق كذا في الهداية \* كل فرض له وقت معين كالصلاة والصوم اذا أخر من غير عذر سقطت عدالته وماليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن تأخيره لا يسقط العدالة وبه أخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا أخر الزكاة والحج من غير عذر ذهبت عدالته وبه أخذنا نقيب أبو الليث قال القاضي الامام فخر الدين الفتوى على أن تأخير الزكاة من غير عذر تسقط عدالته وبه أخذنا نقيب أبو الليث وتأخير الحج لا تسقط خصوصاً في زماننا كذا في المضمرة \* والعصم أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وذكر في بعض المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدروا ليدكر العدد وقال شمس الأئمة الخلو في رجحه الله تعالى وعليه الفتوى وهذا اذا تركها إجماعة ورغبة عنها من غير عذر كذا في فتاوى قاضيان \* وان تركها بعد ترك كل مرض أو بعده من المصر أو بتأويل بأن كان يفسق الامام أو ما أشبهه لا ترد شهادته كذا في الذخيرة \* اذا ترك الرجل الصلاة استخفا فابا الجماعة بأن لا يستعظم تقوى الجماعة كانتفعله العوام أو مجنونة أو فسقا لا تجوز شهادته وان تركها متأولا بان كان الامام فاسقا فذكره الاقتداء به ولا يمكنه أن يصرفه فصلي في بيته وحده أو كان

عن

اشهادهم \* وان كان الذي أشهد على صاحب الحائط من غير أهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق

واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل \* حائط بعضه صحيح وبعضه واه فأشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا ضمن صاحب الحائط الآن يكون الحائط طويلا بحيث وهي بعضه ولم يبال بعضه فحينئذ ضمن ما أصاب الواهي منه ولا ضمن ما أصاب الذي لم يبال لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين أحدهما صحيح والاخر واه فالاشهاد يصح في الواهي لافي الصحيح \* حائطان أحدهما مائل والاخر صحيح فأشهد على المائل فلم يسقط وصح الصحيح وأتلف شيئا كان هدرًا \* عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأتلف أنسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبدين أو لم يكن \* وان أتلف الحائط مالاً ضمن المالك يكون في عتق العبد يباع فيه \* وان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا لانه لم يكن على العبدين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه دين

كان لمولاه ولاية الاستخلاص بأن يقضى الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك \* سفل رجل وعلاوا خر وهي الكل فاشهد عليهم ما سقط الهلوقتل انسانا كان الضمان على صاحب العاوان العاوان مدفوع بل سقط بنفسه فصح الشهادته على صاحبه فها هلك بالعاوان يضمن صاحبه \* رجل أشهد على حائط مائل له الى الطريق فسقط الحائط على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط وعطب وعثر رجل بالقتيل وعطب كان ضمان القتل الاول وضمن من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمن من هلك بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتل من الطريق يكون الى أوليائه لا الى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط ولو كان جناح أخرجه الى الطريق أو كنى فاقطع وقتل انسانا ثم عثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقتيل فعطب كان ضمانهما على صاحب الجناح والكنيف لان اخراج الكنيف والجناح مباشرة للجناية فيجعل (٤٦٧) كأنه أتى عليه ما \* ومن أتى شيافي الطريق كان ضامنا لهلك

بمن يضل الامام ولا يرى الاقتداء به جازا فهذا مما لا يسقط العدة هكذا في المحيط \* رجلان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا وهو صاحب فراش وقال انه أشهدنا عليه قبل ذلك لأنه قال اكتبه فكتبنا لا تقبل شهادتهما لانهم ما أقرأ على أنفسهم ما بالقسق والفاسق لا قول له كذا في الواقعات الحسامية عن أبي القاسم \* اذا شهدا ثلثان على طلاق امرأته أو عتق أمة وقالوا كان ذلك أول عام جازت شهادتهما ما وتأخيرهما ما لا يوهن شهادتهما قال مولانا رضي الله عنه ينبغي أن يكون ذلك وهذا اذا علموا أنه يسكنها المسالك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخرها صاروا فاسقة كذا في فتاوى قاضيان \* قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده ان في حقوق العباد اذا طلب المدعى من الشاهد ان يشهد له فأخر من غير عذر ظاهر ثم أتى بعد ذلك لا تقبل شهادته هذا الشاهد لان التأخير من غير عذر صار فاسقا كذا في الظهيرية \* لا تقبل شهادته المقاهر قاهر بالشعر نجح أو بأى شئ غيره وان لعب بالشطرنج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغله عن الصلاة أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* وفي القيمة من لعب بالشطرنج في الطريق لا تقبل شهادته كذا في العيني شرح الهداية \* ومن يلعب بالترد فهو مردودا لشهادته على كل حال واذا كان الرجل يلعب بشئ من الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من القرائن يتظر ان كانت مستشعة بين الناس كالمزامير والطناير لم تجز شهادته وان لم تكن مستشعة فحوا الحد أو ضرب القصب جازت شهادته الا أن يتقاعش بأن يقصوا به فيدخل في حد المعاصي والكبائر وحينئذ تسقط العدة كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من لعب بالصولجان يريد الفروسة جازت شهادته كذا في الملتقط \* لا تقبل شهادته الرافض والمشعوز كذا في العيني شرح الهداية \* ولا شهادته من يلعب بالجمام يطيرهن فأما اذا كان يمسك الجمام يستأنس بها ولا يطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط \* وهكذا في الكافي وفتاوى قاضيان \* الا اذا كانت تجز حامات أخر لموكه لغيره فتفرخ في وكرها فنيا كل ويبيع منه ولا تقبل شهادته من يغني للناس ويسمعهم أمالو كان لاسماع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غيره أن يسمع غيره فلا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح هكذا في التبيين \* ولا تقبل شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وان لم تغن لهم كذا في شرح أبي المكارم \* ولا تقبل شهادة النائحة التي تنوح في مصيبة غير هاهنا تختل ذلك مكسبة هكذا في المحيط \* والتي تنوح في مصيبتها فشهادتها مقبولة كذا في السراج الوهاج \* ولا تقبل شهادة الخنثى الذي يباشر الردى من الافعال ويلين كلامه عدا ما اذا كان في كلامه لين وفي أعضائه تكسر خلقه ولم يشتهر بشئ من الافعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين \* ولا تقبل شهادة الداعر وهو الفاسق المتهتك الذي

رفعه \* ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول يضمن أيضا صاحب الحائط من عثر بالثاني لانه يملك رفعه عن الطريق والله أعلم

**كتاب الحدود** \* الحدود خمسة حد الزنا وحد الشرب وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق \* أما الزنا وهو ابلاح الذكري قبل الاجنبية ان تحض حراما يجب الحد \* وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب \* والشبهة ثلاثة \* منها ما منع الحد وان قال علمت أنها على حرام \* والثانية منها ما لا يمنع الحد وان قال ظننت أنها تحل لي \* والثالثة تمنع الحد وان قال ظننت أنها تحل لي ويجب الحد وان قال علمت أنها على حرام \* أما الاول فرجل زنى بجارية ابنة أو ابن ابنة وان سفل لاحد عليه وان قال علمت أنها لا تحل لي \* ومنها اذا أبان امرأته بشئ من الكليات ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علمت أنها على حرام \* وكذا لو جعل امرأته بيدها فاختارت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علمت أنها على حرام \* وكذا لو ارتدت المرأة وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو

بمطاعونها بن الزوج ثم جامعها وان قال علمت أنها على حرام لاحد عليه \* وكذا الزوج أمة على حرة أو تزوج محبوسة أو خسافي عقدة أو تزوج الخامسة في نكاح الاربعة أو تزوج بأخت امرأته أو بأمة أو تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت أنها على حرام أو تزوج امرأة بغير شهود أو تزوج بها متعة أو تزوج أمة بغير إذن مولاه أو العبد تزوج امرأة بغير إذن مولاه ووطئها لا يجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه الوجوه كلها وان قال علمت أنها على حرام \* وكذلك الزوج بذات رحم محرم نحو البنت والأخت والأم والعممة والخالة وجامعها الاحد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال علمت أنها على حرام \* عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العقد وان كان حراما عند الكل فوطئها لا يجب الحد \* وعند صاحبيه رحمه الله تعالى ان علم بالحرمة يجب الحد وان لم يعلم لا يجب \* ولو استأجر امرأة ليزني بها فزني بها لا يحذف قول (٤٦٨) أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وان استأجرها للخدمة فزني بها يحذف \* ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لاحد عليه

لا يبالى بما يصنع كذا في الذخيرة \* ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* والمعروف بالكذب لا عدالة فلا تقبل شهادته أبدا وان تاب بخلاف من وقع في الكذب سهوا أو بتل به مرة ثم تاب كذا في البدائع \* والمعروف بالعدالة اذا شهد بزور وتاب تقبل شهادته وعليه الاعتقاد كذا في خزنة المفتين \* الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يمض عليه زمان يظهر عليه أثر التوبة والصحيح أن ذلك مفقوض الى رأى القاضي وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* المحدود في الزنا والسرقة والشرب تقبل شهادته بالاجماع اذا تاب كذا في البدائع \* لا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب كذا في الهداية \* الصحيح من المذهب عندنا أنه اذا أقام أربعة من الشهداء على صدق مقالته بعد اقامة الحد عليه تقبل وبصيره هو مقبول الشهادة كذا في المبسوط \* ولو ضرب بعض المحدثين قبل علمه في ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه ولو حلف الكافر في قذف ثم أسلم تقبل شهادته بخلاف العبد اذا حلف ثم اعتق وأما اذا كان القذف في حالة الكفر وحده في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأييد ولو حصل بعض الحذف في حالة الكفر وبعضه في حالة الاسلام في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التأييد حتى لو تاب تقبل كذا في الجوهر النيرة \* والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع \* الشاعر ان كان يجهل تقبل شهادته وان كان يدح وكان أغلب مدحه الصدق قبلت كذا في التتارخانية \* الرجل الصالح اذا غنى بشعر فيه غش لا تبطل عدالته لانه حكى غشه والذي تعلم شعر العرب ان كان تعلم لاجل العربية لا تبطل عدالتهم ان كان فيه غش كذا في فتاوى قاضيان \* رجل كان يشتم أهله ومماليكه وأولاده ان صدر منه ذلك أحيانا لا يؤثر في اسقاط العدالة لان الانسان قلم يحلونه وان كان ذلك عادة سقطت عدالته كذا في الوقائع الحسامية \* وكذا الشتم للصيوان كذا بانه كذا في فتح القدير \* ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف الذين هم الصباية والتابعون وأبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم هكذا في النهاية \* وكذا العلماء كذا في فتح القدير \* ومن سئل عنه وقالوا نتمه يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أقبل ذلك وأجبت شهادته ولو قالوا نتمه بالفسق والفجور ونظن ذلك ولم نره قبلت ولم أجز شهادته كذا في المحيط \* وتقبل شهادة أهل الاهواء الانخطاية كذا في الهداية \* ذكر شيخ الاسلام شهادة أهل الاهواء مقبولة عندنا اذا كان هوى لا يكفر به صاحبه ولا يكون ما جانا ويكون عدلا في تعاطيه وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولا تقبل شهادة من يفعل الانفعال المستحقرة كالبول على الطريق والاكل عليها كذا في الهداية \* وكذا من يأكل في السوق بين الناس كذا في السراج الوهاج \* من أكل فوق الشبع سقطت عدالته عند الاكثر كذا في الزاهدي

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يدع الحل \* ولو طلق امرأته ثلاثا ثم ووطئها في العدة ان كان طلقها ثلاثا جله لاحد عليه \* جارية الرجل اذا جنت جنابة عمدا ثم زني بها ولي الجنابة لاحد عليه عند الكل \* وان كانت الجنابة خطأ فزني بها ولي الجنابة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد اختار مولاها الدفع أو الفداء \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى ان اختار الدفع لاحد عليه وان اختار الفداء عليه الحد \* واذا قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج أمها أو ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولا يبطل احصائه بهذا الوطء حتى يجب الحد على قاذفه \* ولو وطئ

امرأته أو مملوكته وهي حائض أو نفساء أو صائغة صوم القرض أو محرمة أو الى منها أو ظاهر منها أو حرمت عليه امرأته \* وفي بوط العنبر عن شهة فوطئها في العدة لاحد عليه \* وكذا الوطئ أمة وهي حرام عليه برضاع أو صهرية أو كانت الامة محبوسة أو مرتدة أو وطي مكاتبته أو معتقة البعض وقال علمت أنها على حرام لاحد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذا الوطئ جارية مكاتبه أو جارية عبدا لما دون وعليه دين أو ولدان عليه علم بالحرمة أو لم يعلم \* والخدم من قبل الأم اذا وطي جارية ولد ولم يحال قيام الاب لاحد عليه وان علم أنها حرام \* والواحد من الغائمين اذا وطي جارية من الغنية قبل القسم لاحد عليه وان علم أنها حرام \* والبالغة العاقلة اذا دعت صبيها فجامعها لاحد عليها علمت بالحرمة أو لم تعلم وعليه العدة ولا مهر لها \* والبالغ الصحيح انلزن بصبيبة أو مجنونة أو نائمة عليه الحد ولا حد عليها \* ولو أكرهت المرأة على الزنا لاحد عليا عند الكل \* والرجل اذا أكره على الزنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخره وهو قول صاحبيه رحمه الله

الله تعالى لاحد عليه \* وكان يقول أولا وهو قول زفر رجه الله تعالى عليه الحد \* والحري المستامن اذا زنى في دارنا بمسلة أو ذمية قال أبو حنيفة رجه الله تعالى لا يحد الرجل وتحد المرأة \* وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يحدان جميعا \* وقال محمد رجه الله تعالى لا يحدان \* ولو كانت المرأة حرة مستأمنة فزنى بها مسلم قال أبو حنيفة رجه الله تعالى يحد الرجل ولا يتحد المرأة \* وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يحدان جميعا \* اذا وطئ الرجل أم ولدنا به فقال علمت أنها على حرام لاحد عليه \* ولو وطئ امرأته ابنه عن أبي حنيفة رجه الله تعالى في الجردان قال ظننت أنها تحلى لا يحد \* وان قال علمت أنها على حرام يحد \* وان وطئ الابن امرأته ابنه حدوان قال ظننت أنها تحلى \* ولو تزوج الرجل بامرأة أبيه بعد موت الاب فوالت منه قال أبو بكر البلخي رجه الله تعالى ان أقر بالوطء أربع مرات في مجالس مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى هذا قول أبي يوسف (٤٦٩) ومحمد رجهما الله تعالى وبه نأخذ

\* وفي مناقب أبي حنيفة رجه الله تعالى أن شهادة الجنيل لا تقبل كذا في المحيط \* ذكر الكرخي لا تقبل شهادة من عيشي في الطريق بسر أو بل وحده ليس عليه غيره كذا في النهاية \* ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير أزاراذا لم يعرف رجوعه عن ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* حكى عن أبي الحسن أن شيخنا لو صارع الأحداث في الجامع لم تقبل شهادته كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ترشده شيخ معروف بالصلاح بحسبة ابنه في النفقة في طريق مكة كذا في الزاهد \* لا تقبل شهادة الطفيلي والمجازف في كلامه والمسخرة بلا خلاف هكذا في الحر الرائق \* شهادة بائع الاكفان لا تقبل قال شمس الأئمة اغما لا تقبل اذا استكر ذلك العمل وترصده أمانا كان يبيع الثياب ويشتري منه الاكفان تجوز الشهادة كذا في الذخيرة \* اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو ينسجها لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الاقضية هكذا في المحيط \* اذا قدم الأمير بدمتفرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خلف بطلت عدالتهم إلا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تطل عدالتهم والفتوى على أنهم اذا خرجوا للتنظيم من يستحق التنظيم ولا لا اعتبار بطل عدالتهم كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* تقبل شهادة الاقاف الا اذا تركه استحقاقا كذا في الهداية \* وشهادة الخصى مقبولة كذا في المحيط \* تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره هكذا في فتح القدير \* شهادة الخنثى المشكل جائز وتوكله سكم المرأة كذا في الدرر الجاه \* وينبغي أن لا تقبل شهادة الخنثى المشكل في الحد ودوا قصاص كالنساء كذا في غاية البيان شرح الهداية \* العمل اذا كانوا عدولا ولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وان أخذوا بغير حق من الناس ولم يكونوا عدولا فالصحيح من الجواب أنه لا تقبل شهادتهم كذا في المحيط \* أما شهادة الصكاكين فالصحيح أنها تقبل انا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الذخيرة والغنيمة وفتح القدير \* وذكر الصدر الشهيد خسام الدين في واقعته أن شهادة الرئيس والخبائي في السكة أو البلدة الذي يأخذ الدراهم في الجبايات والصراف الذين يجمعون الدراهم اليه ويأخذها طوعا لا تقبل كذا في المحيط \* أما شهادة أهل الصناعات الدنية كالسكاك والزبال والخائلك والحمام فالأصح أنها تقبل لانهم اقدولواها قوم صالحون فاليعلم القادح لا يبنى على ظاهرها الصناعات وكذا النحاسون والدالون هكذا في فتح القدير

الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للثمة أولزوم الناقض أولزوم نقض القضاء لا تجوز شهادة الوالدين لولد هما وولد لهما وان سفلوا ولا شهادة الولد لوالديه وأجداده وجدته من قبلهما وان علوا ولا شهادة الزوج لامرأته وان كانت مملوكة أيضا ولا شهادة المرأة لزوجها وان كان مملوكة أيضا كذا في الحاوي \* ولا تقبل شهادة الرجل لعنته عن طلاق بائن كذا في الخلاصة \* اذا شهد رجل لامرأة بحق

\* وذكر أبو يوسف رجه الله تعالى في الامالى عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضا \* وقال أبو يوسف رجه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح \* رجل زنى بجزرة وقتلها بالجماع كان عليه الدية والحد \* ولو جامع أجنبية في دبرها أو غلاما في دبره قال أبو حنيفة رجه الله تعالى يعز رأسه التعزير ولا حد عليه \* وقال صاحباه رجهما الله تعالى عليهما الحد والغسل في قولهم \* رجل زنى اليه غير امرأته ولم يكن رها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه \* وذكر في الرضاع أخوان أحدهما تزوج امرأة وتزوج الا شراخت تلك المرأة ثم زنتا في ليلة واحدة فدخل كل واحد منهما بامرأته أخيه غلطا قال لاحد على واحد منهما وترد كل امرأته الى زوجها ولا يحل لزوجه أن يطأها ما لم تحض ثلاث حيض وعلى كل واحد منهما مثل مهر التي جاء بها فان أراد كل واحد منهما أن يمسك التي جاء بها تزوجه بما يطأها زوجها وعليه لاني تزوجهما مهران مهر بالخول غلطا ومهر بالعقد والى لي بجماعهما نصف مهر بالطلاق قبل

الدخول \* رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأته فذمته فجامع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها امرأتى قالوا لا يقبل قوله  
وعليه الحد لأنه ادعى الاشتباه فيما لا يشبه بظاهره \* الا عني اذا وجد امرأتى في بيته فجامعها وقال ظننت أنها امرأتى كان عليه الحد \* ولو أن  
الاعمى دعا امرأته فأجابته غيرهما فجامعها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد \* ولو أجابته أجنبية فقالت أنا فلانة تعني امرأته فجامعها لا يحد  
ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك \* الا عني اذا وجد على فراشه أو في حجرته امرأته فجامعها أو قال ظننتها امرأتى قال أبو يوسف يحد ولا يعزر  
\* وقال زفر رحمه الله تعالى لاحد عليه \* رجل أعتق جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها أحدهما ينظران كان المأعتق موسرا واختار  
السكاك تضييمه ثم زنى بها المأعتق لاحد عليه \* وان زنى بها الذي لم يعقها كان عليه الحد \* وان كان الساكت اختارا تسعاهما الجارية  
يحكم الاعتاق ثم زنى بها الذي لم يعقها (٤٧٠) لاحد عليه \* وان زنى بها المأعتق كان عليه الحد \* وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى \* وقال صاحباه

ثم تزوجها بطلت شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* ونجوز شهادة الرجل لولده ولو ألبه من الرضاغة كذا  
في الحاوى \* وتقبل شهادة الربيب كذا في القنية \* ونجوز شهادة الاخ لاخته كذا في محيط السرخسي \*  
شهادة الاخ لاخته وأولاده جائز وكذا الأعمام وأولادهم والأخوال والخالات والعمات كذا في فتاوى  
قاضيان \* وتقبل شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته ولا امرأته أيسه ولا اخت امرأته كذا  
في الخلاصة \* اذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنته جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* شهادة ولد الملاح  
وولد أم ولد المولود على فراشه اذا انفاه لا تقبل للثاني لان نسب هذا الولد كان ثابتا من الزوج والمولى قبل  
اللعان والثنى من حيث الظاهر وباللعان والثنى وان انقطع في حق بعض الأحكام وهو الميراث والنفقة  
لم ينقطع في حق بعض الأحكام وهو قبول الشهادة وحرمة المناكحة ووضع الزكوة فيه وفساد دعوة الغير حتى  
لو ادعى انسان آخر هذا الولد لم تصح دعوته وان صدقه الولد الملاح \* ولو ادعى الملاح ان ثبت النسب منه  
وانما بقينا النسب في حق هذه الأحكام احتياطاً لأمور الحرمة لان هذه الأحكام مما يحتاط فيها ولهذا  
تقبل بالشبهات كذا في محيط السرخسي \* ولا تقبل شهادة أولاد ولد الملاح له هكذا في فتاوى قاضيان \*  
ولا تقبل شهادة الملاح لولده الذي نفاه هكذا في فتح القدير \* باع أحد التوأمين وحرره مشتره فشهد له أنه  
تقبل لان شهادة معتق الانسان له جائزة فشهدا معتق غيره أولى فلو ادعى نسب الولد الذي عنده ثبت  
نسبهما وبطل البيع والعق والقضاء كذا في الكافي \* لا تجوز شهادة الرجل لأمه لو كره ومدبره ومكاتبه وأم  
ولده كذا في الحاوى \* ولا تجوز شهادة الاجير لاستأذنه أراد به التلميذ الخاص وهو الذي يأكل معه وفي عياله  
وليس له أجره ملومة أما الاجير المشترك اذا شهد للمستأجر تقبل أما الاجير الواحد وهو الذي استأجره  
مياومة أو مشاهرة أو مسانحة بأجرة معلومة لا تقبل استحساناً كذا في الخلاصة \* وشهادة الاستاذ مقبولة  
وكذا المستأجر كذا في فتح القدير \* ولا تقبل شهادة المستأجر للاحتراف المستأجر والمستأجر للغير المستأجر كذا في  
البحر الرائق \* ذكر في المتن لو استأجر داراً في شهر فاسكن الشهر كله ثم جاءه مدع آخر فشهد بهما المستأجر ورجل  
آخر معه فالقاضي يسأل المدعى عن الاجارة كانت بأمره أو بغير أمره فان قال كانت بأمره لم يقبل شهادة  
المستأجر لانه مستأجر شهد بالمستأجر للاحتراف المستأجر وان قال كانت بغير أمره لم يقبل شهادة  
حده ولولم يسكن الشهر كله لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى أن الاجارة كانت بأمره ولو شهد المستأجر ان  
أن المدعى الذي أجرهما لاثبات الاجارة ولانسان آخر على المؤجر له نسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى جازت شهادتهما سواء كانت الاجارة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما  
في فسحها لانهم حاد فعان عن أنفسهما الاجارة وان كانا سكاكين في الدار بغير أجر جازت شهادتهما كذا في

رجه الله تعالى يحد  
الواطي بعد الاعتاق في  
الاحوال كلها \* أربعة  
شهدوا على رجل بالزنا فآقر  
الرجل بعد شهادتهم بالزنا ثم  
أنكر ولم يقر أربع مرات  
لاحد عليه \* رجل قال  
زنت بهذه المرأة فأنكرت  
المرأة الزنا لاحد عليه  
في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى \* وقال صاحباه  
وجهما الله تعالى يحد \* وكذا  
لو آقرت المرأة بالزنا وقالت  
زنت بهذا الرجل فأنكر  
الرجل لاحد على واحد  
منهما في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال أحمد  
المرأة \* ولو آقر الرجل فقال  
زنت بهذه وقالت المرأة  
لا بل تزوجت فانه لا يحد  
ولهما عليه المهر \* وكذا لو  
آقرت بالزنا أربع مرات  
في مجالس مختلفة وقال  
الرجل لا بل تزوجت لاحد  
عليهما ولهما عليه المهر \*

أربعة شهدوا على رجل بالزنا فنظر واليهما فاذا هي بكر فانه لاحد عليه ولا على الشهود حد القذف \* أربعة شهدوا على  
رجل أنه زنى بامرأة لا يعرفونها قالوا بفلانة لا يحد الرجل ولا الشهود ولا المرأة \* ولو آقر الرجل أربع مرات في مجالس مختلفة أنه زنى بامرأة  
ولم يعين المرأة أحد الرجل \* اذا آقر المحبوب بالزنا أو شهد عليه شهود لا يحد \* وان آقر الخصي بالزنا أو شهد عليه الشهود حد \* وكذلك العنين  
ولو آقر الاخر من الزنا أربع مرات في كتاب كسبه أو إشارة لا يحد \* الا عني اذا آقر بالزنا فهو بمنزلة البصري في حكم الاقرار \* عبد آقر بالزنا أربع  
مرات حد وقال زفر رحمه الله تعالى اذا كذبه المولى لا يحد \* والذي يعين ويقيم اذا آقر بالزنا في حال افاقته فهو بمنزلة الصحيح وكذلك اذا  
شهد عليه الشهود فهو كالصحيح \* ولو آقر الرجل أربع مرات في مجالس مختلفة أنه زنى بفلانة يحد استحساناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
الاخر وهو قول صاحبيه رحمه الله تعالى \* رجل باع جارية فوطئها قبل التسليم الى المشتري أو كان البيع فاسدا فوطئها المشتري قبل



القبض أو بعده لاحد عليه \* ولو باع جارية على أنه بالخيار فوطئها المشتري أو كان الخيار لأشترى فوطئها البائع فإنه لا يحد علم بالحرمه أولم يعلم \* رجل زنى بأمة الغير ثم اشتراها أو بعتها ثم تزوجها فأنهم ما يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان \* والحرة إذا زنت بعد ثم اشترى فأنهم ما يحدان جميعا \* أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم \* ولا يحد الشهود عندنا استحسانا \* والقياس أن يحد الشهود حد القذف وهو قول زفر رحمه الله تعالى \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم أنه استكرهها وشهد آخران أنها طأعته لا حد على الرجل ولا على المرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمهما الله تعالى يحد الرجل ولا يحد المرأة \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه (٤٧١) المرأة عند طلوع الشمس بالحيرة وشهد آخران أنه زنى بها عند طلوع الشمس بدار هند فإنه لا حد

على الرجل ولا على المرأة ولا على الشهود في قولهم \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار لا تقبل شهادتهم \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في علوهذه الدار وشهد آخران أنه زنى بها في أسفل هذه الدار أو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل إلا أن خرافة لا حد على الشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا \* ولو شهد أربعة فشهد اثنان أنه زنى بهذه المرأة في هذه الزاوية

محيط السر خسي \* إذا شهد الاجير لاستأجره وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعتدل حتى مضى الشهر ثم عتل لم تقبل شهادته بكن شهد لا امرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وإن لم يكن أجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء فلو أن القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* وترد شهادة الشريك للشريك فيما هو من شركتهما لانها شهادة لنفسه من وجه \* ولو شهد بجنايس من شركته ما تقبل لعدم التهمة كذا في الكافي \* وكذلك أجيرا أحد الشريكين للشريك الآخر كذا في المسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل إذا شهد رجلان أن لهما ولفلان على هذا الرجل ألف درهم فهذا على وجهه الاول أن ينص على الشركة بأن شهدا أن لفلان ولهما على هذا الرجل ألف درهم مشترك بينهما وفي هذا الوجه لا تقبل شهادتهما أصلا \* الثاني إذا نص على قطع الشركة بأن قالان شهدا أن لفلان على هذا خسمائة وجبت بسبب على حدة ولنا عليه خسمائة وجبت بسبب على حدة وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما في حق فلان \* الثالث إذا أطلقا الشهادة اطلاقا وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة أصلا وإذا كان لرجل على ثلاثة نفر ألف درهم شهد اثنان منهم أن صاحب الدين أبرأهما فلا ناعن الألف الذي كان له عليه وعليهما فإن كان البعض كفيلا عن البعض لا تقبل شهادتهما أصلا وإن لم يكن البعض كفيلا عن البعض فإن شهدا أنه أبرأهما فلا ناكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما أصلا وإن شهدا أنه أبرأهما على حدة وفلان على حدة تقبل شهادتهما في حق فلان ونظير هذا ما ذكر في كتاب الحدود إذا شهد رجلان أن فلانا قذف أمهما وهذه بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما ولو شهدا أنه قذف أمهما على حدة وهذه على حدة قبلت شهادتهما في حق هذه كذا في المحيط \* ثلاثة نفر لهم على رجل ألف فشهد اثنان منهم على الثالث أنه أبرأ المديون عن حصته لا تقبل شهادتهما وكذا قبضاشيا من المديون ثم شهدا أنه أبرأهم عن حصته كذا في فتاوى قاضيان \* وشهادة الوكيل للوكيل بعد العزل ان خاصم لا تقبل وإن لم يخصم تقبل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النخبة \* ولو وكله بكل حق له قبل فلان بحضرة القاضي فخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك الاقربت وإن شهد بما لا تترد وإن لم يعلم القاضي بوكالته وإنكر فلان وكالته وأثبتها بالبينه ثم عزل وشهدت شهادته للوكيل في كل حق قائم وقت التوكيل الا إذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فينقض تقبل كذا في الكافي \* رجل ادعى عند القاضي على رجل أن فلانا وكله بالخضومة في كل حق له قبل هذا المدعى عليه وقيل فلان وفلان وأقام البينة على الوكالة بالصفة التي ادعى وقضى القاضي بذلك أولم يقض

من هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى من ذلك البيت يحد المشهود عليه والمرأة في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى استحسانا \* وفي القياس لا يحد وهو قول زفر رحمه الله تعالى \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بفلانة وفلان غائبة ذكر في الجامع الصغير أنه يحد الرجل بأربعة شهدوا على رجل أنه زنى بأمة أو قالوا لا نعرفها ثم قالوا بفلانة فإنه لا يحد الرجل ولا الشهود \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهم عيان أو محبسون في قذف لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود حد القذف وإن كانوا أقفا لا يحد الشهود وأيضا \* الشهادة على الزنا لا تقبل إذا كان الشهود أقل من أربعة فإن كانوا أقل من أربعة حد الشهود حد القذف إذا طلب المشهود عليه \* ولو جاء أربعة متفرقين وشهدوا على الزنا واحدا بعدوا أحد لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف وإن كانوا عن محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا قفا لا يحد الشهود فقام واحد بعدوا واحد وشهدوا فالشهادة جائزة وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهدوا فخرج ثم دخل آخر وشهدا فدخل واحد بعدوا واحد وشهدوا فدخل

شهادتهم \* ولا تقبل الشهادة على الزنا بعد تقادم العهد أو نحو حنفية فتؤخذ ذلك إلى رأى القاضى ولم يقدر شيأ وصاحب امرجهما الله تعالى قدرافى الزنا شهر فمادون الشهر لا يكون متقدما والشهر وما فوقه متقدما مانع قبول الشهادة وعليه الاعتماد \* وان كان المشهود عليه فى موضع لم يكن هناك قاض خمل الى بلد فيه القاضى جازت الشهادة وان تقادمت \* وكذا لو جاء الشهود من مصر آخر فهو عذر تجوز شهادتهم \* فان شهدوا بزمان متقدما اختلفوا فيه قال بعضهم يحسد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحسدون \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهدوا عند القاضى أنهم رأوه نفيهم هذه المرأة وقالوا رأينا ذكره فى فرجها قد غاب كالغيب الميل فى المسحلة جازت شهادتهم وان قالوا اتعدنا النظر لان هذا نظر لا قامة الحسبة وينبغى للقاضى أن يسأل الشهود على الزنا عن ماهية الزنا وكيفيته ووقته ومكانه ويبلغ فى ذلك أقصى المبالغة وكذا اذا أقرب الزنا فاذا وصف (٤٧٢) الزنا يقول له لعلك تزوجتها أو وطئت بأشبهة ثم ينظر فى عقله فان كان صحيح العقل يسأله

عن الاحصان فاذا قسمه يقبل قوله ويقيم عليه الحد ان كان محصنا برجه وان لم يكن يحمله \* ولو شهد الشهود على رجل فقالوا نشهد أنك وطئ هذه المرأة أو شهدوا أنه جامعها أو باضعها ولم يقولوا زنى بها لا تقبل شهادتهم \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا وشهدوا أنه قال لست أملك هذه الحارية ثم ادعى عند القاضى هبة أو بيعا يقبل قوله ولا يحسد \* ولو شهد جماعة على رجل بالزنا ثم ان المشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع أقر على نفسه بالزنا لا يحسد اذا لم يقر أربع مرات فى مجالس مختلفة عندنا فان أقر فى مجالس مختلفة يحسد باقراره والتقدم لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد أربعة على رجل بالزنا وهم فساق لا تقبل شهادتهم ولا يحسد الشهود أيضا وان كانوا عيانا أو عبيدا

ثم عزله الموكل فشهد المعزول للموكل بحق قبل هذا الذى أحضره أو قبل الآخرين لا تقبل شهادته الا ان يشهد بحق حادث بعد التوكيل أو على رجل غير المقر الثلاثة فتقبل شهادته كذا فى صنوان القضاء \* رجل وكل رجلا بالخصومة فى كل حق له وقبضه من الناس مطلقا أو فى مصر وقدم الوكيل رجلا وأقام البيينة وجهه له القاضى خصم ثم أخرجه الموكل من الوكالة لم تجز شهادته لاعلى هذا الرجل ولا على غيره من كان للموكل عليه حق يوم وكاه ولا ما حدث بعد ذلك على الناس الى يوم أخرجه من الوكالة كذا فى الخلاصة \* لو شهد بحق حدث بعد العزل قبلت شهادته كذا فى المحيط \* الوكيل يقبض الدين تجوز شهادته بالدين كذا فى الوجيز للكردرى \* رجل وكل ثلاثة تفرق خصومة وقال أيهم خصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصمما بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادتهما لاثنتين اصحابهما بالوكالة فى الخصومة والقبض \* رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ورجل آخر أيكم طلق امرأتى فهو جائز أو قال امرأتى أيديكم فأيكم طلقها فهو جائز والزواج يجمع ذلك لم تجز شهادتهما ولو أقر الزوج بالامروسة هدا اثنان على طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركاء فى الوكالة فاذا اشتركا فى الوكالة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض لاله ولا عليه كذا فى فتاوى قاضى خان \* الوكيلان بالبيع والدالان اذا شهدا وقالان نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما كذا فى الذخيرة \* شهد أن فلانا أمرها بتزويج فلانة منه أو بخلعها أو أن يشتريه له عبد افعلناه فاما أن ينكر الموكل الامر والعقد أو يقر بالامر لا العقد أو يقر بما وكل على وجهين \* اما أن يدعى الخصم العقد مع الوكيل أو ينكر فان كان الموكل ينكر لا تقبل فى الفصول كلها وان كان الامر يقر به ما والخصم يقر بالعقد قضى بالاقرار لا بشهادتهما الخلع والنكاح والبيع فيه سواء \* وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى فى الخلع بالطلاق بلا مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان أقر الامر بالامر ولكن يجمع العقد فان كان الخصم مقررا يقضى بالعقد كلها الا فى النكاح عند الامام رحمه الله تعالى كذا فى الوجيز للكردرى \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فى النواذر اذا شهد شاهدان أن فلانا أمرنا أن نبلغ فلانا أنه قد وكله ببيع عبده وقد أعلمناه أو أمرنا أن نبلغ امرأته أنه جعل امرأته بغيرنا فبلغناها وقد طلقت نفسها جازت شهادتهما ولو قالان شهدا أنه قال لنا خبرنا امرأتى فخيرناها فاخترت نفسها لا تقبل شهادتهما كذا فى المحيط \* شهادة ابى الوكيل على الوكيل لا تقبل وكذا شهادة أبويه وأجداده وأحفاده كذا فى الخلاصة \* اذا شهد ابى الوكيل على عقد الوكيل فان كان الموكل والوكيل يقران بالامر والعقد جميعا فان كان الخصم يدعى ذلك كله فالقاضى يقضى بالعقد كلها ولكن يشهد لهم لا بالشهادة وان كان الخصم ينكر ذلك فعلى

أحمد ودين فى قذف حد الشهود \* اما الوجه الثانى من الزنا الذى يوجب الحد وان قال ظننت أنها تتحل لى اذا استأجر جارية للخدمة فزنى بها كان عليه الحد وان قال ظننت أنها تتحل لى \* وكذا المستودع اذا زنى بجارية الوديمة والمستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت أنها تتحل لى \* وكذا الرجل اذا زنى بامرأة الاب أو الجدة أو جارية الاخ والاخت فانه يحسد وان قال ظننت أنها تتحل لى \* وان زنى بجارية أحد أبويه أو جارية جدته فهو على وجوه انفق الواطئ والموطوءة على أنها مملكان بالحرمة فانما يحسدان \* وان قال الواطئ ظننت أنها تتحل لى أو قالت الموطوءة ذلك لا يجب الحد \* ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر علمت أنم اعلى حرام حد الحاضر \* واذا وجب الحد على الزانى ان كان محصنا برجه وان لم يكن يجلد مائة جلدة مقومة غير جارية ولا مملكة وعلى المملوك نصف ذلك \* اما الوجه الثالث الذى يختلف بين ما اذا ادعى الثالث بينه وبين ما اذا ادعى رجل طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها فى العدان قال ظننت أنها تتحل لى لا يحسدون

قال علمت أنها على حرام حد \* وكذا الوأعتق أم ولده ثم وطئ في العدة ان قال ظننت أنها تحل لي لا يحسدون قال علمت أنها على حرام حد والعبد اذا زنى بجارية مولاه فان قال ظننت أنها تحل لي لا يحسد وان قال علمت أنها على حرام حد \* ولا يجمع بين الخلد والرجم عند عامة العلماء بل يرجم المحصن ويجلد غيره \* وشرايط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحرية ما والد خول بالملك كسكوحة بالنكاح الصحيح في القبل أنزل أول ينزل \* وعند الشافعي رحمه الله تعالى اسلام الزوجين ليس بشرط \* واحصان كل واحد من الزوجين شرط عندنا ليصير الآخر به محصنا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وظاهر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو أن عاقلا بالغاً تزوج بامرأة صغيرة أو أمة ودخل بها أو تزوج بامرأة تكافأ فاسد أو دخل بها أو تزوج المسلم ذمية ودخل بها لا يصير به محصنا \* وان دخل بمسكوكته الصغيرة ثم بلغت أو دخل بمسكوكته الأمة ثم عتقت لا يصير أحدهما محصنا (٤٧٣) مالم يجامعها بعد البلوغ والحرية

في قولهم \* وأما الذمية اذا أسلمت لا يصير زوجها ولا هي محصنا مالم يدخل بها بعد اسلامها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* والذي اذا دخل بامرأة الذمية ثم أسلم أو أسلم الزوج لا يثبت الاحصان مالم يجامعها بعد الاسلام \* ويثبت الاحصان بشهادة رجلين عند الكل وبشهادة رجل وامرأتين عندنا \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يثبت \* ولو شهد رجلان أنه تزوج امرأة حرة بالغه عاقلة مسلمة وجامعها أو قالاً باضعها ثبت الاحصان في قولهم \* ولو شهدا أنه دخل بها يثبت الاحصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يثبت في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولا رواية فيها عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* واذا أراد القاضي بعد ما ثبت عنده أن يرجم الزاني يبدأ بالشهود بالرجم ثم

قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم ما ولا يقضي بشيء من هذه العقود الا في الخلع فان هنالك يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج وهو الموكل وان كان الوكيل والموكل يجحدان ذلك كله فان كان الخصم يجحد أيضا لا يفتى الى هذه الشهادة وان كان الخصم يدعي تقبل شهادتهم ما عندهم جميعا وان كان الوكيل يقرب كلاً الامرين والموكل يدعي الامر ويجحد العقد فان كان الخصم يدعي ذلك فانه يقضى بالعقود كلها الا في النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القاضي يقضى بالعقود كلها هكذا في الذخيرة \* واذا جعل الرجل امرأته بدأجنبي وطلقها فشهدا بنا المطلق أن الزوج جعل امرأته يدايهما وأنه طلقها والابحى يدعي ذلك أو ميت لا تقبل شهادتهم ما عندهم أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن غيبته بمنزلة موته كذا في المحيط \* ولو شهدا بنا الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل يقبض دينه لا تقبل اذا جحد المطلوب الوكالة كذا في الخلاصة \* من وكل رجلاً بالخصومة في دار بعينها وقبضها فغاب فشهدا بنا الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل الخصومة في هذه وقبضها لا تقبل شهادتهما ما واما جحد المطلوب الوكالة أو أقر بها هذا اذا كان الموكل هو الطالب فان كان الموكل هو المطلوب وقد ادعى الطالب في داره فشهدا بنا المطلوب أن أباهما وكل هذا الرجل بخسومته فان كان الوكيل يجحد الوكالة لا تقبل هذه الشهادة لانها خلعت عن الدعوى وان كان الوكيل يدعي الوكالة لا تقبل شهادتهما أيضا أقر الطالب بالوكالة أو جحد هالان هذه بينة قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل السابع في شهادة الرجل على فعل من أفعاله أبيه \* لو أن رجلين اشترى ثوباً من رجل نقد الثمن أو لم يقدها فجاء رجل وادعى أن الثوب له فشهد المشتريان له بالثوب أو شهدا على اقرار البائع أن الثوب له لم تجز شهادتهما كذا في المحيط في الفصل الثامن فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز \* المشتريان شراء فاسدا اذا شهدا بكون المشتري ملكاً للذي بعد القبض لا تقبل وكذا لو نقض القاضي العقد بينهما أو تراضوا على ذلك والعين في يدهما فان رد على البائع ثم شهدا تقبل كذا في الخلاصة \* رجل اشترى من رجل جارية بشراء صحيحا وتقابضا وتقايلا البيع أو ردها المشتري بالعيب بغير قضاة وقبلها البائع ثم جاء رجل وادعى أن الجارية له فشهد المشتري ورجل آخر أن الجارية للمدعى فشهدا باطلا سواء كانت هي محبوسة بالثمن عند المشتري أو دفعها الى البائع ولو كان الرتبة العيب بعد القبض بقضاة أو قبل القبض بغير قضاة أو كان الرتبة بخيار ررؤية أو بخيار شرط ثم شهدا للمدعى مع غيره جازت شهادتهما واذا حسنها بالثمن فكذلك الجواب ولو حبسها بالثمن فماتت الجارية في يد المشتري ثم شهدا بالجارية للمدعى بطلت شهادتهما كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية بعبد وتقابضا ثم وجد بالجارية عيباً فرتها بقضاة وحبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية

(٦٠ - فتاوى ثالث) القاضي ثم الناس اذا ثبت بالبينة \* وان ثبت بالاقرار يبدأ القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى أيهم بدأ جاز ولا يراعى فيه الترتيب \* وعن محمد رحمه الله تعالى لو كان الشهود مقطوعة الايدي أو مرضى لا يستطيعون الرمي يبدأ الامام ثم الناس \* ولا بأس لكل من يرى أن يتمدقته الا اذا كان ذارحم محرم منه لانه لا يستحب له أن يتمدقته \* واذا غاب شهود الزنا قبل الرجوع لا يرجع مالم يحضر الشهود في ظاهر الرواية \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع ولا ينتظر حضور الشهود \* ولو امتنع الشهود عن الرجوع أو بعضهم أو مات بعضهم أو غاب أو خرس أو عوى أو جنى أو ارتد أو قذف محصنا فخذ حد القذف لا يرجع المشهود عليه \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا امتنع أو غاب أو رجعه الامام \* انما شهد أربعة على رجل بالزنا ورجلان على الاحصان فرجع ثم رجع شهود الاحصان لا يثبت الغضمان على شهود الاحصان ولا جحد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم \*

وقال زفر رحمه الله تعالى لاحد على أحد وتكون الدية على الفريقين نصفين \* ولوشهد أربعة بالزنا والاحسان جميعا وعدلهم فزفرهم ثم رجع المزكون عن التزكية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تجب الدية في أموالهم \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجب الضمان على المزكين ولولم يرجع المزكون عن التزكية ولكن ظهر أن الشهود كانوا عبيدا أو كفارا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تجب الدية على المزكين في أموالهم \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى تكون الدية في بيت المال \* ولوشهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام فجرحته السياط أو مات ثم رجع الشهود وأظهر واعبيد الاشئ على أحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحباه رحمه الله تعالى كان عليهم ضمان ما تنقص بالسياط \* وان ظهر واعبيد افضمان النقصان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات لانه خطأ القاضي \* ولوشهد (٤٧٤) أربعة بالزنا والاحسان ثم رجع واحدان رجع قبل القضاء حد الراجع في قولهم

حد القذف \* ويحد الباقيون عندنا \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحد الباقيون وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع في قولهم ويحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في قوله الآخر \* وقال أولاهو قول محمد وزفر رحمه الله تعالى لا يحد ولا حد على الباقيين في قولهم \* وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجع عندنا \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحد ولا حد على الباقيين في قولهم \* وعلى الراجع بعد القضاء ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم \* ولو رجعوا جميعا بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في أموالهم \* ومن قضى القاضي عليه بالرجم اذا قتله قاتل لا قصاص عليه \* ويرجم الرجل قاتلا ولا يمسك

بمحضرة بائعها فشهد المشتري مع رجل آخر أنه المذموم لا تقبل شهادة المشتري وان شهد بعد ما دفعها إلى بائعها جازت شهادته ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم ان المشتري الجارية وجد بها عيبا فردها بعد القبض بقضاء القاضي صح رده ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاز رجل وأدعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنه المذموم جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن رجلا اشترى من آخر عبدا وتبرأ البائع من عيوبه فباعه المشتري من رجل آخر ودلس العيب الذي به فخاصم المشتري الآخر المشتري الاول فيه فشهد البائع الاول ورجل آخر أن هذا العيب كان به عند البائع قال أقبل شهادة البائع الاول في رده على البائع الثاني ولا أقبل في تبرئه منه كذا في المحيط \* رجل باع عبدا وسلمه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري فأنكر المشتري ذلك فشهد البائع للمدعى بما ادعى من الشراء لا تقبل شهادته كذا في الظهيرية \* لو ادعى المشتري أنه باعه من فلان وفلان يحد فشهد به له البائع لم تقبل كذا في المحيط \* والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* جارية في يد رجل ادعى رجل أنه اشترى هذه الجارية من فلان بمائة دينار أو فلان ذلك اشتراها منك بألف درهم وقبضها قبل أن يبيعها مني وأنكر الذي في يديه الجارية والمشتري الاول فشهدا بما الذي في يديه الجارية بذلك قبلت شهادتهما على أبيهما وعلى المشتري الاول بالبائع واذا قبلت قضى لصاحب اليد على المشتري الاول بألف درهم وقضى للمشتري الاول على المشتري الثاني بمائة دينار وان كان الذي في يديه الجارية يدعى ذلك والمشتري الاول ينكر لا تقبل شهادتهما وكانت الجارية للمشتري الثاني ولا يقضى للذي في يديه الجارية على المشتري الاول بشئ ولا يكون لذي اليد أن يجبس الجارية من المشتري الآخر حتى يستوفي الثمن منه سواء ادعى المشتري الآخر أنه قبض الجارية من المشتري الاول وصدقه صاحب اليد في ذلك أو لم يتدع ذلك ولو كان المشتري الآخر ادعى أنه اشتراها بألف وخمسمائة حتى كان الثمنان من جنس واحد والمشتري الاول يحد بذلك والذي في يديه الجارية صدق المشتري الآخر فيما قال فان ادعى المشتري الآخر أنه قبض الجارية من المشتري الاول بألف وخمسمائة صدق المشتري الذي اليد أن يجبس الجارية من المشتري الآخر ولا يعطيه المشتري الآخر من الثمن شيئا ولكن المشتري الآخر جلى بين المشتري الاول وبين الثمن حتى صار الثمن ملكا للمشتري الاول بتصادق ذي اليد والمشتري الآخر كان لذي اليد أن يأخذه وان لم يكن جلى لا يؤمر المشتري الآخر بالتخلى ولو أن المشتري الآخر أقر أنه لم يقبض الجارية في الاستحسان يكون له حق حبس الجارية من المشتري الآخر حتى يستوفي منه ألفان كان المشتري الآخر اشتراها بألف أو بألف وخمسمائة وان كان اشتراها بخمسمائة يجبسها حتى يستوفي

ولا يربط ولا يحفره وفي المرأة ان شاء الامام حفرها وان شاء لم يحفر \* ويجرد الرجل في الحد والتعزير خمسمائة في سراويل واحد \* وكذلك في حد الشرب في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى لا يجرد في حد الشرب ولا يجرد في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشور والفرو والمرأة لا ينزع عنها ثيابها في سائر الحدود ولكن ينزع عنها الحشور والفرو \* وتضرب المرأة قاعدة وحوضها لا يمنع إقامة الحد عليها الا أنها اذا كانت حاملا لا ترجم حتى تضع حملها \* وفي الزنا اذا ضرب وبقي سوط واحد فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعا حد القذف ويدران عن الشهود عليه ما بقي من الحد \* ولورجمه الناس فلم يمت حتى رجع بعضهم يحد الشهود حد القذف \* ويفرق الضرب على الاعضاء في الحد ما خلا الفرج والوجه والرأس \* وقال أبو يوسف يتي الصدر والبطن أيضا \* وضرب التعزير يفرق على الاعضاء \* ولا يبلغ التعزير أربعين سوطا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* والمولى لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكته عندنا

القاضي يخرج من المسجد  
إذا أراد إقامة الحد بين يديه  
\* رجل أقر عند القاضي  
بالزنا أربع مرات وأمر  
القاضي برجه فقال والله  
ما أقرت بشئ \* يدأ عنه  
الحد والله أعلم

حد القذف يفارق حد الزنا  
فإن حد القذف لا يسقط  
بالتقادم وحد الزنا والشرب  
يسقط \* ولا يقام حد  
القذف إلا بطلب المقتوف  
ولا تقبل البيعة عليه إلا  
بعد الدعوى \* ولا يسقط  
هذا الحد بالعفو ولا بالإبراء  
بعد بثوته \* وكذا إذا عفا  
قبل الراجع إلى القاضي \*  
وكذا لو صالح عن القذف  
على مال يكون باطلا لا يرد  
إليه عليه وله أن يطالب  
بالحد بعد ذلك عندنا \* ولو  
قذف حيا ثم مات المقتوف  
يقتل الحد ولا يورث عندنا  
\* ولو مات المقتوف بعد

ما أقيم عليه بعض الحدود في سوط يسقط الباقي \* ولو قذف ميتا محتسنا بحد بطلب الوارث \* ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز \* ولا يجوز التوكيل باستيفاء أحد القذف ولو صدق المَقْذُوف القاذف في القذف أو أقام القاذف بينة على صدق مقالته جاز وسقط الحد عن القاذف \* ويثبت القذف بشهادة رجلين ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكاتب القاضي إلى القاضي \* ولو ادعى المَقْذُوف أن له بينة حاضرة على القذف في صره يحبسها القاضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى قيام القاضي عن مجلسه يريد به أنه لا يلزمه ولا يأخذ منه كقبلا بنفسه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* ولو أقام المَقْذُوف شاهداً واحداً عدل على القذف وقال لي شاهد آخر في المصر قال أبو حنيفة يحبسها القاضي \* وكذلك أقام المذمى شاهدين مستورين لا يعرفهما القاضي بالعدل فإنه يحبسها \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا يجزئ بقول الواحد العدل \* ولو قال مدعى القذف شهودى خارج المصر أو أقام شاهداً واحداً وادعى أن بنته خارج المضرب وطلب من القاضي حبس القاذف فإنه لا يحبس \* ولا يجب حد القذف إلا أن يكون المقتوف حر أبنت حرته باقراً القاذف أو بالبنة إذا أنكر القاذف حرته \* وكذا لو أنكر القاذف حرية نفسه وقال أنا عبد وعلى حد العبيد كان القول قوله \* ويشترط أن يكون المقتوف حر مسلماً عاقلاً بالغاً غير محدود وفي الزنا ويكون القاذف عاقلاً حراً بالغاً وأن يكون القذف صريحاً ولا يكون كناية

فصل في الالفاظ التي توجب الحد وما لا توجب التعزير وما لا توجب \* رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يكون قاذفاً \* ولو قال لامرأته يا زانية يجب الحد في قولهم \* ولو قال للرجل يا ابن الزاني والزانية (٤٧٦) يكون قاذفاً لاسيه وأمه ان كانا حين كان طلب الحد لها وان كانا ميتين فطلب الحد

فأقام رجل بينة أن الميت عبده وأراد أخذ تركته فشهد ابن المولى الأعلى أن الأوسط اشتراه من فلان وهو يملكه فأعتقه جازت شهادتهما وإذا كان المولى الأوسط مات أيضاً ولم يترك وارثاً إلا المولى الأعلى ثم شهد ابن المولى الأعلى بما ذكرنا لم يقبل شهادتهما ولومات المولى الأوسط ثم مات المولى الأوسط فلما أخذ الأوسط ولم يترك وارثاً إلا بنته والمولى الأعلى وادعى رجل أن المولى الأوسط كان عبداً له وأقام البينة وادعت الابنة أنه كان حراً وأن المولى الأوسط أعتقه وهو يملكه والمولى الأعلى ينكر ذلك فشهد ابن المولى الأعلى أن الأوسط اشتراه من فلان وهو يملكه ثم أعتقه فاني أجيز شهادتهما وأجعله حراً من المولى الأوسط ويكون الميراث بين ابنته والمولى الأعلى نصفين كذا في المحيط \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل شهد عليه شاهدان لرجل أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بألف درهم على أنهما ضمنا للمشتري الدرك قال إذا كان الضمان في أصل البيع لم تجز شهادتهما وإن لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما كذا في الذخيرة \* رجلان شهدا على رجل أنه باع داره من هذا المدعى بألف درهم على أنهما كفيلان بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى إن كان ضمنا في أصل البيع لم تقبل شهادتهما لأن البيع يتم بضمناهما فكأنهما باعا وإن لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما رجل اشترى جارية وكفل له رجلان بما يلحقه فيها ثم شهد الكفيلان أن البائع انتقد الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهد أن البائع أبرأ عن الثمن كذا في فتاوى قاضيخان ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل ضمن لرجل مائة فلان من شيء فقال الطالب قد بايعت فلاناً بمائة ألف درهم فجحد الضامن ذلك فشهد عليه ابنه أنه قد باعه بمائة ألف درهم فان شهادتهما جائزة وكذلك إذا جحد الضامن فشهد ابنه أن فلاناً أمرك أن تضمن عنه وأنت ضمنت عنه لفلان مائة ومائة وقد باعه بمائة ألف درهم قال شهادتهما جائزة ويؤخذ باللف ويرجع به على الذي أمره أن يضمن عنه كذا في المحيط \* لا تجوز شهادة الشفعين بالبيع على البائع الجاحدان طلبا للشفعة وإن سلمها جازت شهادتهما للمشتري وإن جحد المشتري الشراء وادعى البائع لم تجز شهادتهما أيضاً وإن طلبا للشفعة غير أنهما يأخذانها باقرا البائع وشهادة ولد الشفعين ووالده بمنزلة شهادته في ذلك وإن شهد ولد الشفعين بالتسليم جازت شهادتهما ولا تجوز شهادة المولى وولده ووالده على البيع للعبد والمكاتب يطلبان الشفعة وتجاوز شهادتهما عليهم ما بالتسليم كذا في الحاوي \* ذكر في شفعة الأصل إذا شهد للبائع أو لولده أن الشفعين قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري يذكر والد في يد المشتري لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل باع داراً ولم يقبضها المشتري حتى جاء شفع الدار وخاصم فيها فشهد ابن البائع أن المشتري قد سلم الدار

يكون له \* ولو قال لرجل يا ابن الزانية يكون قاذفاً \* ولو قال يا ابن القحبة يعزرو ولا يحسد \* ولو قال لامرأته يا خيلة فلان لا يحسد ولا يعزرو \* ولو قال لرجل جددك زان لا حد عليه \* ولو قال يا ابن ألف زان فهو قذف يحسد \* ولو قال لاهل قرية ليس فيكم زان الا واحد أو قال كلكم زان الا واحد أو قال لرجلين أحد كمان فقليل له هذا الا حد عليه فقال لا لا حد عليه \* ولو قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق \* ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضاً \* ولو أن جماعة قالوا رأينا فلاناً يزني بفلانة فيمادون الفرج لا حد على أحدهم ولا على المقتوف ولا على الجماعة \* ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلاناً يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون الفرج كان عليهم حد

القذف رجل قال لامرأته يا زانية فقالت زنت بك حدث المرأة دون الرجل ولو قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل أنت الزاني حدا جعلا \* ولو قال لامرأته أنت زانية فقالت أنت أزني مني حد الرجل وحده \* رجل قال لغيره أنت أزني الناس أو قال أزني من فلان كان عليه الحد \* ولو قال أنت أزني مني لا حد عليه \* ولو أن رجلين استبقيا فقال أحدهما ما أنا بران ولا أمي برانية لا حد عليه \* رجل قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل قلت لا حد على المبتدئ \* رجل قال لرجل يا لوطي لا حد عليه \* ولو نسبته إلى اللواط صريحاً لا حد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال صاحبها رحمه الله تعالى يجب \* ولو قال لغيره يا خال الزانية أو يا عم الزانية لم يكن ذلك قذفاً للمخاطب \* رجل قال لغيره أنت تزني لا حد عليه \* ولو قال أنت تزني وأضرب أنا لا حد عليه \* رجل قال لغيره يا زاني فقال عنت الصعود في الجبل كان عليه الحد ونيته باطلة \* ولو قال زنا في الجبل وقال عنت به الصعود حد في قول أبي حنيفة وأبي



يوسف رحمه الله تعالى ولا يحذف قول محمد رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته ما رأيت زانية خيرا منك لاحد عليه \* رجل قال لامرأة  
 زنى بك زوجك قبل أن تزوجك كان قاذفا \* رجل قال لغيره زنى فخذك أو ظهرك أو يدك لاحد عليه \* ولو قال زنى فزحك كان قاذفا \*  
 ولو قال لامرأة زنت وأنت مستكره أو معتوهة أو مجنوننة أو نائمة لاحد عليه \* ولو قال لامرأة وطئت فلان وطأ حراما أو فحشا  
 فحورا أو جامعك جماعا حراما لاحد عليه \* ولو قال لامة قد أعمت زنت وأنت أمة أو قال لكافرة بعدما أسلمت زنت وأنت كافرة  
 كان عليه الحد \* رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد \* رجل قال لغيره أخبرت أنك زان أو قال أشهدت على ذلك لاحد  
 عليه ولو قال لغيره زنت وفلان معك يكون قاذفا لهما \* ولو قال غيت وفلان معك شاهد لا يصديق \* رجل قال لرجل يابن الزانية  
 وأمه التي ولدته مسلمة كان عليه الحد وان كانت كافرة لاحد عليه \* ولو قال يابن أم زانية (٤٧٧) يعتبر فيه حال الام \* رجل قال  
 لرجل لست لابل لك عن أي

يوسف رحمه الله تعالى أنه  
 قذف كان ذلك في غضب أو  
 رضا \* ولو قال ليس هذا  
 أولك لانيه المعروف فان  
 قال ذلك في حالة الرضا أو  
 على وجه الاستهزاء لا يكون  
 قاذفا \* ولو قال ذلك في  
 غضب أو كان على وجه  
 التعبير كان قاذفا \* ولو قال  
 لست لابن بك فليس يتدفع  
 \* ولو قال أنت ابن فلان  
 لرجل أجنبي في الغضب  
 فهو قاذف لامرأته المحاطب \*  
 وكذلك للرجل الأجنبي  
 أيضا \* ولو قال لست لابيك  
 ولا لامك لاحد عليه \* ولو  
 قال لست أنت ابن فلان  
 لأمه أو لخاله أو لزوجه أمه  
 لاحد عليه وكذلك لو قال لجد  
 لاحد عليه \* ولو قال لعربي  
 يا سبي أو يا ابن الاقطع أو  
 يا ابن الأعور أو لست لانيه  
 أولست لرجل لا يكون  
 قاذفا \* رجل قذف ولده أو  
 ولد له لاحد عليه \* وان

للشفيع يشفعه ثم اشتراها منه بالثمن لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد أن الشفيع سلم الشفعة في الدار  
 لا تقبل شهادتهما وهذا إذا ادعى الاب ما شهد به أما إذا جحد ما شهد به فتقبل شهادتهما ولو كان المشتري  
 قبض الدار من البائع ثم شهدا بئنا البائع على تسليم المشتري الدار إلى الشفيع يشفعه لا تقبل شهادتهما  
 سواء ادعى البائع ما شهد به أو جحد ذلك كذا في المحيط \* وروى ابن سميعة لو شهدا بئنا البائع أن الشفيع  
 سلم الشفعة جاز لو شهد البائع بذلك لم تجز كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا باع الرجل دارا وعبد المأذون  
 الذي عليه دين شفيعا فشهدا بئنا المولى أن العبد سلم الشفعة للمشتري لم تقبل شهادتهما إذا كانت الدار في  
 يد المولى البائع وكذلك لو باع العبد المأذون المدين والمولى شفيعا فشهدا بئنا المولى على العبد أنه سلم  
 الدار بالشفعة للمولى لا تقبل شهادتهما كذا في الحاوي \* وإذا باع المولى داره ومكاتبه شفيعا فشهدا بئنا  
 المولى أن المكاتب سلم الشفعة للمشتري فشهدا بئنا المولى أن الدار في يد البائع بعد  
 أما إذا كانت الدار في يد المشتري فالشهادة تقبل لهما ولو هاجن التهمة وان كان البائع المكاتب ومولاه  
 شفيعا والدار في يد البائع فان شهدا بئنا المولى أنه سلم الشفعة للمشتري جازت شهادتهما كذا في المبسوط \*  
 وإذا كان للدار شفيعان فشهدا بئنا أحدهما سلم الشفعة ولا يعلمان أيهما هو فشهدا بئنا باطلا  
 وان كان الشفيعان ثلاثة فشهدا بئنا اثنين منهم على أحدهم أنه قد سلم الشفعة وقالوا قد سلمنا معه فشهدا بئنا  
 جائزة وان قالوا نحن نطلبها فشهدا بئنا باطلا وكذلك لو قالوا سلمنا معه ولا ين أحدهما أو لانيه أو لمكاتبه  
 أو لزوجه شفيعا فشهدا بئنا باطلا كذا في الحاوي \* أحد الورثة إذا أقر بالدين ثم شهد هو ورجل آخر على  
 أن الدين كان على الميت فإنه تقبل وتسمع شهادة هذا المقر كذا في خزنة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى  
 شهادة الوصي للميت بدين أو غير ذلك باطلا سواء كانت الورثة صغارا أو كبارا كذا في المحيط في كتاب الأبيضاء  
 في النوع الحادي والعشرين \* ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا تجوز بالاتفاق وان كان  
 بالغاً كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جازت ولو شهد للكبير على الأجنبي تقبل في ظاهر  
 الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير ميراث لم تجز ولو شهد الوصيان على إقرار الميت بدار  
 معينة لوارث بالغ تقبل كذا في الخلاصة \* الوصي إذا عزل فشهد للميت أو لليتيم لا تقبل وان لم يخصم كذا في  
 شرح أدب القاضى لأبى القاسم الشافعي \* ولو أن الوصي لم يقبل الوصاية بعد موت الموصى ولم يرتد حتى شهد عند  
 القاضي فالقاضي يقول له أن تقبل الوصاية أم ترتدها فان قبل بطلت شهادته وان ردت أمضى شهادته وان سكث  
 ولم يخبره بشئ توقف القاضي في شهادته هكذا في الملتقط \* الغريم ان اللذان للميت عليهم ما دين إذا شهدا

قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه حد \* ولو قال لابنه يابن الزانية وأمه ميتة ولها ابن من غيره كان لذلك الابن أن يطلب الحد لأمه \* وكذلك لو قذف  
 ميتا للميت ابنا صدقة أحدهما كان للآخر أن يطلب الحد \* رجل قال لمن وطئ امرأته الحائض أو أمته المجوسية يا زاني كان عليه الحد \*  
 ولو وطئ امرأته في نكاح فاسد أو وطئ جارية مشتركة بينه وبين غيره أو اشتري جارية فوطئها ثم استحققت فقدفه انسان وقال يا زاني لا يجحد  
 \* ولو وطئ المجوسية أمه في نكاح ثم أسلم فقدفه انسان حد قاذف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو وطئ جارية أبية فقدفه انسان  
 فقال له يا زاني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجحد قاذفه \* ولا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل تزوج أمة على حرة  
 فوطئها أو وطئ أختين بملك المين فقدفه انسان حد قاذفه \* رجل قال لغيره قل فلان يا زاني فان قال الرسول للرسول اليه ان فلانا يقول  
 لا يا زاني لاحد على أحد لا على الرسول ولا على المرسل \* ولو أن الرسول لم يخبر عن المرسل ولكن قال للرسول اليه يا زاني حد الرسول \* رجل

قال لغيره لست أنت من بني فلان لقبيلة لا حد عليه \* رجل قال لمسلم لست أنت لابنك وأبواه كافرين لا يحسد \* رجل قال لعبد لست لابنك وأبواه مسلمان وقد عتقا لا حد علي المولى وان عتق العبد بعد ذلك \* رجل قذف ميتة لها ابن واحد فقال الابن صدقت ليس للابن أن يطلب الحد بعد ذلك \* رجل قال لامرأة تزيت بغير أوجار أو بغل أو ثور رحد القاذف \* ولو قال ذلك لرجل لا حد عليه \* رجل قال لغيره يا ابن الخنم أو يا ابن الحائل لا حد عليه \* ولو قال لرجل يا بني لا حد عليه لأنه لطف \* ولو قال ليهودي أو يانصراني أو يمجوسي لا يحسد \* وكذا لو قال يا عابد الوثن أو يا ابن اليهودي أو يا ابن النصارى أو يا ابن المجوسي لا حد عليه \* امرأة قدمت من بعض البلاد ومعهما أولاد صغار أو ولد واحد لا يعرف لهم أب فقال لها انسان يا زانية لا حد عليه \* رجل لاعتن امرأة بولد ثم قذفها انسان لا يحسد وكذا لو قذفها بعد موت الولد \* ولو لاعتن امرأة بغير ولد ثم قذفها انسان يحسد قاذفها \* (٤٧٨) الامام الذي ليس فوقه امام اذا زنى أو شرب الخمر أو سرق أو قذف انسانا لا حد عليه \* ولو أناف

مال انسان أو قتل انسانا عمدا أخذ به لان الحق فيه لصاحب المال وولى القتل لو تولى ذلك نفسه كان له ذلك \* امرأة تحت زوج جاءت بولد فقال زوجها ليس هو ابني ثم قال هو ابني حدو لو قال هو ابني ثم قال ليس يا بني ثم قال هو ابني لا يحسد والولد ولده \* ولو قال ليس يا بني ولا لامة لا حد عليه ولا لعان \* رجل ان شهد على رجل بأنه قذف فلانا واختافا في الوقت أو في المكان جازت شهادتهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويحسد القاذف وقال صاحب ادراجهما الله تعالى لا تقبل شهادتهما ولا يجب الحد \* ولو شهد أحدهما أنه قذف يوم الخميس وشهد آخر أنه أقر أنه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم \* ولو شهد أحدهما أنه قذفه بالعرسية وشهد

بالوصاية أو الوصية أو الوراثية ان كان الخصم جاحدا لا تقبل شهادتهما وان كان الخصم يدعي ذلك قبلت شهادتهما سواء كان الموت ظاهرا أو لم يكن \* والغريبان اللذان لهما على الميت دين اذا شهدا بالوراثية أو الوصاية أو الوصية فان كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وان كان الموت ظاهرا فان كان المنيهم وله لا يدعي ذلك فكذلك لا تقبل شهادتهما وان كان المشهود له يدعي ذلك ففي الاستحسان تقبل شهادتهما والوارثان اذا شهدا بالموصى اليه وكان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما سواء كان المشهود له طالب بذلك أو كان جاحدا وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له طالب بذلك تقبل استحسانا والموصى اليهما اذا شهدا بوصى آخر معهما فان كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له طالب بذلك تقبل شهادتهما استحسانا والموصى لهما اذا شهدا (١) بالموصى اليه فان كان الموت ظاهرا والمشهود له يطلب ذلك قبلت شهادتهما وان كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين شهدا أن الميت أوصى الى أينا وورثة الميت يقولون بذلك أو ينكرون فان كان أبوهم يدعي الوصاية لا تقبل شهادتهما وان جحد الوصاية قبلت شهادتهما هكذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا الرجل وقضى به ثم شهد الغريبان أو الوارثان أو الموصى لهما بالإيصاء الى رجل آخر وهو يدعي ذلك لا تقبل كذا في الكافي \* ولو شهدا قبل القضاء أنه رجع عنه وأوصى الى هذا الثاني قبل القاضي شهادتهما اذا كان الثاني يدعي ذلك هكذا في المحيط \* رجل مات وترك ثلاثة أعبدة قيمتهم سواء فشهد شاهدان أنه أوصى بهذا العبد لهذا الرجل وقضى به بالعبد وشهد الوارثان بغيره لرجل آخر ردت وان شهدا للثاني قبل القضاء تقبل والعبد للثاني ان ذكر الرجوع عن الوصية الاولى ولا شيء للثاني وان لم يذكر الرجوع فلكل نصف عبده هذا اذا شهدا للثاني بعد آخر فان شهدا بعين العبد الاول للثاني بعد القضاء وذكر الرجوع ردت شهادتهما على الرجوع وتقبل شهادتهما بالوصية للثاني وان لم يذكر الرجوع لا ترد والعبد بينهما فمناصفين هذا اذا شهدا بالوصية للثاني فان شهدا بالعتق بعد القضاء بالوصية للاول بالعبد أو بالثالث ردت سواء شهدا باعتاق عبد آخر أو بذلك العبد ذكر الرجوع أو لم يذكر كذا في الكافي \* ولكن يعتق العبد وتجب السعاية عليه هكذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان بالوصية بالثالث للاول ثم شهد الوارثان بالوصية بالثالث للاخر بعد القضاء للاول ولم يذكر الرجوع تقبل وان ذكر الرجوع تقبل على الوصية دون الرجوع وقسمه القاضي ونسليمه كفوائه حتى لو لم يذكر الرجوع ولكن شهدا بعد قسمة القاضي المال

(١) قوله بالموصى اليه كذا بأصله ولعله بالموصى به أو نحو ذلك اهـ معصمه

الاخر أنه قذفه بالفارسية أو بلغة أخرى لا تقبل شهادتهما \* رجل قال لغيره أما أنا فليست بزاني يريد به أنك زان لا حد عليه عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى عليه الحد نوى القذف بالزنا أو لم ينو \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان قال نويت القذف بالزنا حدوا ولا فلا \* رجل قال لعبد الغر يا زاني فقال العبد لا بل أنت حد العبد لانه قذف المحصن ولا يحسد الحر لانه قذف غير محصن رجل قال لغيره أشهد أنك زان فقال رجل آخر وأنا أشهد أيضا لا حد على الثاني الا أن يقول وأنا أشهد عليه بمثل ما شهدت به فحينئذ يكون قاذفا \* ولو قال لرجل يا ابن الزنا أو يا ولد الزنا كان قاذفا أمه ان كانت محصنة حد \* ولو قال لست لابنك وأمه حرة وأبوه عبد وقد ماتت أمه يضرب الحد لأمه \* رجل قال لاخر (١) يا ابن المزيقيا أو يا ابن ماء السماء لا حد عليه لان العرب

(١) قوله يا ابن المزيقيا الخ كذا في نسخ الخط والذي وقع في نسخ الطبع فهو مع ما فيه من التعريف يظهر أنه خارج عن التأليف اهـ

بذ كرون هذا على وجه الشناء \* رجل قال لغريمي ابن الزائين وقد مات أبواه كان عليه حد واحد لانه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه الاحد واحد سواء قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حد سواء حضروا جميعاً وحضر واحد \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد على حدة \* ولو قذف رجلاً فحذف ثم قذف آخره للثاني \* رجل قذف ميتاً فاولده وولد له والده أن يأخذ القاذف بحده \* وولد الابن وولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية \* ولا يأخذ بذلك أخ ولا عم ولا جداً أو الام ولا أم الام ولا عم ولا مولا \* وقال محمد رحمه الله تعالى لكل من يرثه أو يورث منه أن يأخذ القاذف ويحده \* ويجوز للابعد أن يطالبه بالخدم مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن أن يطالبه بالخدم وان كان الابن حياً عندنا \* وقال زفر رحمه الله تعالى ليس للابعد حق الطلب مع وجود الاقرب \* وليس لوصي الميت أن يطالبه بالخدم والوالد عبداً كان أو كافراً أو ذمياً أو قاتلاً للقذوف (٤٧٩) له أن يأخذ القاذف بالخدم اذا كان

المقذوف حراً مسلماً \* وليس لابن أن يطالب أباه وحده وان علا \* ولو قذف القاذف بعد ما أقيم عليه حد القذف رجلاً آخر يحد للثاني فان ضرب تسعة وسبعين سوطاً ثم قذف آخر يضرب السوط الآخر لا غير

فصل فيما يلزم من التعزير وما لا يلزم

رجل قال لصالح يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافر يا زنديق يا مقبوح يا ابن القعبة يا ابن قرطبان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي \* أو قال أنت تلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر وهو يرى منه يادوث يا مخنث يا خائن يا ماوى الزواني أو يا ماوى الاصوص ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن عليه التعزير في هذه الالفاظ \* ولو قال يا كاذب يا نيس يا قرد يا ذئب يا قرياحية يا ابن الحجام أو ياو ليس بجحام أو يا ابن

بن الموصى له وبين الورثة رد لان فيه نقض قسمه القاضى وقسمته قضاؤه وكذا ان أقر الوارث أن الميت أوصى بثلاث ماله أو بهما العبد فلان وقضى به ثم انه شهد مع رجل آخر أنه أوصى بثلاث ماله أو بهما العبد أو بعد آخر لا تقبل وكذا ان أقر الوارث بدين رجل على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل آخر بالدين على الميت لرجل آخر ولم تف التركة بماله لا تقبل حتى لو كان القضاء للاول بشهادة شاهدين تقبل الشهادة بالدين للثاني ولهذا يتماصان وان كانت الشهادة للثاني قبل القضاء للاول تقبل في الوجه كلها اذا أقر الوارث بالثلاث أو بالعبد أو بالدين للاول وسلم الى الاول ما أقرب به ثم شهد به للثاني لا تقبل وكذا لا تقبل شهادته للثاني اذا وجد التسليم الى الاول من القاضى كذا في الكافي \* ولو شهد الوارث مع أجنبي بالثلاث وصية لرجل ثم شهد بالثلاث وصية لرجل آخر قبل القاضى شهادتهما سواء شهد للثاني قبل قضاء القاضى للاول أو بعد القضاء رجلاً شهد أن الميت أوصى بثلاث ماله لهذا الرجل ثم شهد واثان أن الميت رجع عن تلك الوصية وأوصى بالثلاث لوارثه فلان وان الشاهدين وجميع الورثة أجازوا ذلك بعد الموت فشهادة الوارثين جائزة والثالث لذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وعلى قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى شهادة الوارثين على الرجوع باطله هكذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات وترك مالا وأخا وأدعى رجل أنه ابنه وأقام بينة فشهدوا أنه ابنه لا يعلمونه ترك وارثاً غيره وقضى له بالمال فأقر الابن أن أباه أوصى للشاهدين بثلاث ماله أو أقر لهم ما بدين قال لا تبطل شهادتهما لانه أقر لهم ما بعد القضاء ولو أقر لهم ما قبله بعد ما شهدا قبل أن يقضى القاضى فشهادتهما باطله كذا في الحاوى \* رجل مات وأوصى لفقير أجبرانه بشئ وأنكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانهما أو لاديهما جاون قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما أصلاً كالأشهاد على رجل أنه قذف أمه ما وفلانة لا تقبل شهادتهما واذا وقف على فقرا جبرانه فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما كذا في خزائن المفتين \* قال غفر الدين الفتوى على أنه لا تقبل شهادة من له أولاد يجتاجون في جوار الموصى اذا كان الجيران ممن يمحسون وما ذكر في الوقف فتأويله اذا كان فقرا الجيران لا يمحسون كذا في التتارخانية \* لو شهدا أنه أوصى بثلاث ماله لفقراء أهل بيته وهما فقيران من أهل بيته أو ولداهما فقير من أهل بيته لم تجز الشهادة لهما ولا لغيرهما وان كانا غنيين ولا ولداهما فقير جازت الشهادة كذا في المحيط \* رجل وقف وقفاً على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود أولاد في المكتب تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان في المكتب فكذلك هو الاصح وكذا لو شهد بعض أهل المحلة للمسجد بشئ وكذا شهادة النخعا على وقفية وقف على مدرسة

الاسود أو بوه ليس كذلك أو يا حجام أو يا رستاق أو يا مؤاجر يا بنى تاولد الحرام يا عيار وهو الذي يتردد بغير عمل يا مقامر يا ناكس يا منسكوس يا خنزة يا خنكة يا بلهيا كشخان يا موسوس في هذه كلها لا يجب التعزير \* ولو قال لفاسق يا فاسق أو قال للص يا لص لا يجب شئ \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في بعض الروايات اذا قال يا بغل عليه الحد لانه بلغه أهل عمان يا زاني \* وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل يشتم الناس وهو محترم له مروءة فوعظ ولا يجيب \* وان كان دون ذلك يؤذى وان كان شاماً يضرب ويحبس \* وذكر الامام القاضى الاسي جابى رحمه الله تعالى اذا قال لأمير أمياريوسي يحد حد القذف وعن ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى اذا قال لأمير أمياريوسي يكون قاذفاً والتعزير حتى ائبد كسائر حقه يجوز فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه العي \* رجل ادعى قبل ان يات شتمه فاحشاً وأدعى أنه ضربه وقال لي ينة حاضرة في المصر وطلب منه كفيلاً بنفسه فانه يؤخذ منه كفيلاً بنفسه الى ثلاثة أيام فان أقام على ذلك شاهدين أو رجلاً

وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كقيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ولا يحبس فإذا عدل الشهود يضرب أسواطاً أدناه ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية خمس وسبعون وفي نوادر هشام تسع وسبعون وإن رأى الحاكماً أن لا يضربه ويحبسه أياماً عقوبة فعل \* وإن كان المدعى عليه ذامراً ومنه وكان ذلك أول ما فعل بوعظ استخساناً ولا يعزر \* وإن عاد إلى ذلك وتكرر منه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يضرب \* وينبغي للحاكم أن يجتهد فيه \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن التعزير على قدر عظم الجريمة وصغرها على ما يرى الحاكم وعلى قدر احتمال المضروب \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الرجل إذا كان يبيع الخمر ويشترى ويترك الصلاة يحبس ويؤتب ثم يخرج \* ومن يتم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن إلى أن يظهر (٤٨٠) التوبة \* وأسباب التعزير منقسمة أن كان من جنس ما يجب به حد القذف يبلغ أقصى

التعزير نحو أن يقول لعمية أو لأم ولد الغير يا زانية وإن كان من جنس ما لا يجب به حد القذف فهو أن يقول يا خبيث يا فاسق يا سارق لا يجب فيه أقصى التعزير ويكون ذلك مقوضاً إلى رأى القاضي \* ويضرب في التعزير قائماً عليه ثياباً وينزع عنه الحشوش والفرو ولا يحد في التعزير \* وضرب التعزير أشد من ضرب الزاني \* وضرب الزاني أشد من ضرب الشارب وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف \* ويفرق الضرب على الأعضاء الأربعة والفرج والوجه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتنق الوجه والفرج والبطن والصدر \* ويضرب على الرأس والكفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين \* وعن أبي بكر

كذا والشهود من تلك المدرسة تقبل وكذا لو شهدوا أن هذا مصحف وقف على هذا المسجد كذا في الخلاصة \* ولو أوصى بشئ من ماله لمسجد حبه وأتكر ورثته ذلك فهدى ذلك بعض أهل المسجد جازت شهادتهم وكذا إذا شهدوا على وقف المسجد الجامع أو على أبناء السبيل وهو مامن أبناء السبيل جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهد بعض أهل القرية على بعض أهل القرية بزيادة الخراج لا تقبل وإن كان خراج كل أرض معيناً ولا خراج للشاء لا تقبل كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى النسبي أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض أنهم من قريتهم أو سكنهم لا تقبل وإن كانت نافذة أن ادعى لنفسه حقاً لا تقبل وإن قال لا أخذ شيئاً تقبل كذا في الوجيز للكردي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما مال وديعة لرجل فادعاه رجل فشهدا المودع بذلك جازت شهادتهما ولو أن المدعى أقام شاهدين سوى هذين المودعين ثم شهد المودعان على إقرار المدعى أن هذه العين للمودع لا تقبل شهادتهما سواء كانت الوديعة قائمة أو مستهلكة \* ولو أنهما كانا رداً للوديعة على المودع ثم شهدا على إقرار المدعى أن الوديعة ملك المودع قبلت شهادتهما وفي المتن إذا شهد المودع أن الذي أودعه أقر أنه عبد جازت شهادته وكذلك العارية ولو شهد أن الذي استودعها أو أعارها باعها منه هذا المدعى لم تجز شهادته وإذا كان العبد وديعة في أيدي رجلين شهد أن المولى كاتبه أو دبره أو عتقه والعبد يدعي ذلك جاز ولا يشبه هذا البيع لأن العتق خروج عن ملك إلى غير ملك كذا في المحيط \* رجلان في أيديهما رهن رجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهنان جازت شهادتهما ولو شهدا الرهنان لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الرهين إلا أن الرهينين يضمنان قيمة الرهن للمدعى ولو كان الرهن جارية فهلكت عند المرتهنين وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهدا المرتهنان للمدعى لا تقبل شهادتهما على الرهينين ويضمنان قيمة الرهن للمدعى لأنهما اقترعا على أنفسهما أنهما كانا غاصبين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهدا على إقرار المدعى بكون المرهون ملكاً للرهن لا تقبل قائماً كان أو هالكاً إلا إذا شهدا بعد ماردة الرهن على الرهن كذا في الوجيز للكردي \* ولو شهدا لغاصبان بالملك للمدعى لا تقبل وبعد الرد على المغصوب منه تقبل كذا في الخلاصة \* ولو شهدا بعد هلاك المغصوب في أيديهما لا تقبل سواء قضى القاضي بالقيمة أو لم يقض وسواء دفع القيمة إلى المغصوب منه أو لم يدفعها كذا في المحيط \* ولو شهدا المستقرضان بكون المستقرض ملكاً للمدعى لا تقبل لأجل الدفع ولا بعده وكذا الورثة عينه لأن رد عينه ومثله سواء وشهادة الغريمين بالدين الذي عليهما أن الدين للمدعى لا تقبل وكذا الوقضيا الذين كذا في الخلاصة \* وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في عبد مأمون في التجارة عليه دين شهده رجلان من غرماء

الاسكاف رحمه الله تعالى رجل له عبد أساءه الأدب قال لا ينبغي له أن يضربه ولكن له أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يؤتبه القاضي \* وهذا قول يخالف قول أصحابنا رحمه الله تعالى \* وعندنا المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله أن يعزره \* وكذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل أجنبية حرة وأمة أو عاتقها أو سمها بشهوة يعزر \* وكذا الجامعها فيمجدون الفرج فانه يعزر وكذا إذا تلوط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى إذا تلوط حد حد الزنا \* وإن كانا ملقة حول به بالغا عز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه محمد \* وإن كان صبيفاً لشيء عليه \* ولو قال لغيره ما كذب كرنا أنه لا يعزر \* وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه يعزر لانه بعد شعبة في عرفنا \* والتصحح أنه لا يعزر لانه كاذب قطعاً فلا يطق المقذوف شين بكلامه \* وفي قوله يا جامعاً يا خنزيراً يقرئ كرنا أنه يعزر وهو رواية الأمامي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وفي رواية محمد رحمه الله تعالى

العبد

انه لا يعزى لثاني الكلب وهو الصحيح \* ومن أتى بهيمة يعزى فان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الا لكان كان متوضاً ولو أنزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائماً في رمضان \* والذي يستعمل السحر فهو على وجوه ان كان يقول أنا أخلق وأفعل ما أريد ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله تعالى خالق كل شيء قبلت توبته ولا يقتل \* وان كان يستعمل السحر ويحد ولا يدري كيف يفعل فان هذا السحر يقتل اذا أخذ وثبت ذلك منه ولا تقبل توبته \* وساحر يستعمل السحر للنجبة والامتحان ولا يفتقه فانه لا يكون كافراً \* وحكي أنه كان يغداً فنصرانيان مر تداً اذا أخذتا باهاً واذا تر كاعداً الى الردة قال أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى لا تقبل توبتهما \* والحد الرابع حد شارب الخمر وحد السكران من سائر الابدنة مثل الزبيبي والتمري \* فمن شرب من الخمر قطرة يحد ثمانين سوطاً ان كان حراً \* وان كان عبداً يضرب أربعين سوطاً \* والخمر هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد (٤٨١) وقذف بالزبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول صاحبيه

رحمهما الله تعالى اذا غلا واشتد يصير خراً وان لم يقذف بالزبد \* وانما يجب الحسد بشرب الخمر اذا شرب طائعا ويكفر مستعملها ولا يضمن بالانطاف على مسلم ولا يجوز بيعها \* وهي نجس العين مثل العذرة اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لا تجوز فيه الصلاة \* وان خلط الخمر بشئ من المائعات مثل الماء والبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبة وشرب منها قطرة حد وان كانت الخمر مغلوبة لا يحل شربها ولا يحد ما لم يسكر \* وفيما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحد ما لم يسكر \* واختلاف في معرفة السكران \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى السكران من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه اذا اختلط

العبدان مولاه أعتقه والمولى يسكر فاما أن يختار الشاهدان اتباع المولى بتضمينهما القيمة اياه أو يختار ان استسما العبدان اختيار التضمين لا تقبل شهادتهما وان أبرأه عن القيمة واختار اتباع العبد لم المعتق بينهما قبلت شهادتهما كذا في المحيط \* تجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه ولو شهد لمدينه بعد موته عمال لم تقبل كذا في فتاوى قاضيان \* وتجوز شهادة القاسمين على قسمهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخراً كذا في المحيط \* وقاسما القاضي وغيرهما سواء كذا في الهداية \* لو أن القاسمين حزر الارض وقوماها ثم عرضا ذلك على القاضي ثم حضرت الورثة وأقر وبالشخص يروا القسمة فأقرع القاضي بينهم ثم شهدا بالقسمة فشهادتهما جائزة بلا خلاف كذا في الذخيرة \* لو مات رجل وترك مالا على رجلين وترك أخا فشهد الرجلان لغلام يدعى أنه ابن الميت أنه ابنه لا نعلم له وارثاً غيره أجزت شهادتهما كذا في المحيط \* رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريمان لرجل أنه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد آخران سواهما لرجل آخر أنه أخو الميت ووارثه لا وارث له سواء فانه يقضى بشهادة الغريمين فان كان شهود الاخ شهدوا أولاً وقضى القاضي للاخ ثم شهد الغريمان لرجل آخر أنه ابن الميت لا تقبل شهادة الغريمين وكذا لو قضى الدين للاخ بأمر القاضي أو بغير أمره ثم شهد اللابن لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا لو صار فاه على ذنائب أو كان الاخ وهب لهما المال على عوض أو كان اشتريهما من الاخ جارية من تركه الميت أو تصدق الاخ عليهما بصدقة على عوض كذا في المحيط \* ولو كان مكان الدين عبد غصب في أيديهما من الميت ولم يدفع العبد الى الاخ حتى شهد أنه اللابن لا تقبل شهادتهما وان دفعاه الى الاخ بقضاء ثم شهد اللابن جازت شهادتهما ولو كان العبد وديعة في أيديهما لليت جازت شهادتهما اللابن دفعاه العبد الى الاخ ولم يدفعه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو مات عن أخ لاب وأم وترك ديناً على رجل فابراً الاخ غريمه أو وهب ما عليه له أو عينا من تركته ثم شهد المديون مع آخر لاخر أنه ابن الميت تقبل لانه لا نفع له فيه بل فيه ضرر بعود الدين أو ردة الهبة بخلاف الهبة بعوض لانه منهم الرجوع في العوض كذا في الكافي \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأته على مهر مسمى ثم ان هذا الرجل شهد مع رجل آخر أنه أمه هذا الرجل والرجل يدعيها للقاضي لا يقبل شهادة الزوج سواء قال المدعي أمرتها بالتزوج أو قال لم أمرها دخل بها الزوج أو لم يدخل دفع اليها المهر أو لم يدفع وان قال قد كنت أمرتها بالتزوج وأذنت لها في قبض المهر فان كان الزوج لم يدفع اليها المهر لا تقبل شهادته وان كان الزوج قد دفع المهر اليها قبلت شهادته قالوا هذا اذا كان تزوجها على مهر مثلها أو أكثر فان حطت عن مهر مثلها بما لا يتغاب الناس فيه كانت مخالفة

(٦١ - فتاوى ثالث) كلامه وصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران \* والفتوى على قولهما \* اذا شهد الشهود عند القاضي على رجل يشرب الخمر يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال أنه كان مكرهاً ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب ولا يحد السكران حتى يعضو \* ويشترط لاقامة الحد على شارب الخمر وجود الرائحة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ويثبت الشرع بالاقرار أو بالبيضة الا أن يتقدم والتقدم مقدّم بشهر من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط وجود الرائحة عند التقادم \* وكذا لو أخذ السكران وحل من مكان بعد حتى ذهب عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة في قولهم \* وعند محمد رحمه الله تعالى لا يشترط وجود الرائحة أصلاً \* واذا شهد شاهد على شرب الخمر وشاهد على الاقرار بالشرب لا يحد \* ولو أقر بشرب الخمر مرة واحدة يحد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

حتى يقر مرتين ولا يجب الحد على ثلاثة من السكرى في قولهم \* اذا سكر من البخ اختلجوا في وجوب الحد عليه \* والصحيح أنه لا يحد  
 \* ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا انكاره ولا ردته \* والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر  
 والعنب والزبيب يحد ويصم عنه هذه التصرفات الا الردة فانها لا تصح استحصانا \* والى من ما لعنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد  
 فشربه انسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وحكمه حكم العبد عند وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى حكمه  
 حكم الخمر \* وأما المتخذة من الحبوب والقواكه كالحنطة والشعير والذرة والاباص وقحوها ما دام حلو لم يحد شربه واذا غلا واشتد وقذف  
 بالزبد فان كان مطبوخا أدنى طبخة حل شربه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بمنزلة تقيع الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة  
 \* واختلف المشايخ في قول محمد رحمه (٤٨٢) الله تعالى عند البعض يحد شربه الا القدر المسكر والصحيح من قول محمد رحمه الله

تعالى أنه يكره شربه \* هذا  
 اذا كان مطبوخا أدنى طبخة  
 وان لم يطبخ فغلا واشتد وقذف  
 بالزبد عن أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمه الله تعالى  
 فيه روايتان \* والصحيح أنه  
 يحد شربه الا القدر المسكر  
 \* والسكر حرام بالاجماع  
 \* واختلف المشايخ رحمه  
 الله تعالى في وجوب الحد  
 عند السكر من هذه الاشربة  
 حكى عن النخعي أبي جعفر  
 رحمه الله تعالى أنه قال  
 لا يحد كالا يحد من زال  
 عقله بالبخ ولين الرماك \* وأما  
 تصرفات السكران من هذه  
 الاشربة فالصحيح أنهم لا تنفذ  
 كالاتفة من الذي زال عقله  
 بالبخ وعن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى في رواية قال زال  
 عقله بالبخ ان علم حين أكل  
 أنه يبيع بطلقه وعاقه  
 وان لم يعلم لا يبيع والصحيح أنه  
 لا يبيع على كل حال وما زاد  
 على هذا من مسائل الاشربة  
 فهو مذكور في كتب

لامر فلا يصح النكاح فينبغي أن لا تقبل الشهادة ثم هذا الذي ذكرنا يحد أنه قول أبي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى لا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الوكيل بالنكاح عند مالك النكاح بأى مهر شاء  
 وعندهما يتقيد التوكيل بمهر المثل وان كان هذا قول الكل يحتاج أبو حنيفة رحمه الله تعالى الى الفرق  
 بين أمر المولى عبده أو أمته بالتزوج وبين أمره أجنيا والفرق أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 تصرف المأمور بهن فاحش انما ينفذ على الأمر اذا انقضى التمه والتمه في حق الوكيل بالنكاح  
 منتفية والعبد والامة ممن مان فلعلهما تحملا الغبن لتحصيل نفع يعود اليهما هكذا في الذخيرة \* رجل تزوج  
 امرأته ثم شهد مع رجل آخر أن المرأة أقرت أنها أمة فلان يدعيها لا تقبل شهادة الزوج الا أن يكون الزوج  
 أعطاه مهرها والمدي يقول كنت أذنت لها في النكاح وقبض المهر كذا في فتاوى قاضيان \* اذا  
 شهد رجلان بالمهر لاختصاص بسبب تزويجهما وقالوا اننا زوجنا اختنا بألف درهم والزوج يحد النكاح أو  
 قال كان المهر خمسمائة لا تقبل شهادتهما ولو أقر الزوج بالمهر والنكاح وادعى البراءة والاداء فشهد بذلك  
 للزوج قبلت شهادتهما كذا في المحيط \* رجل تزوج ابنته رجلا بشهادة ابنه فشهدا عند الزوج  
 النكاح ودعى الاب أنى زوجته اباه ردت هذه الشهادة وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل ان كانت كبيرة  
 هكذا في الكافي \* رجل وامرأتان شهدوا على الزوج للرايتين أنه قال لنسائه أنتن طوالق لم تجز الشهادة  
 لاعلى طلاقهما ولا على طلاق غيرهما كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع  
 رجلان شهدا أن أباهما طلق أمهما فان كان الاب يدعى فلا حاجة الى الشهادة وان كان الاب يحد فان  
 كانت الام تدعى فلا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وفي فتاوى مولانا شمس الدين  
 الاوزجندى أن الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح قال مولانا وعندى أن ما ذكر في  
 الجامع أصح كذا في المحيط \* ولو أن رجلا تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول به ثم تزوجها مرة أخرى فشهد  
 ابنه أنه كان طلقها ثلاثا في النكاح الاول فتزوجها ثانيا قبل أن تزوج آخر فان ادعى الاب فان  
 صدقه المرأة ثبتت الفرقه وقطع جميع المهر بتصادفهما وان أنكرت المرأة لا تقبل شهادتهما وان أنكر  
 الاب تقبل شهادتهما ادعت المرأة أن ذلك أو أنكرت كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلين شهدا أن امرأة أبيهما  
 ارتدت عن الاسلام والمرأة تنكر ذلك فان كانت أمهما حية وهى في نكاح أبيهما لا تقبل الشهادة ادعى  
 الاب ذلك أو يحد وان كانت أمهما ميتة فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما وان يحد كذا في  
 المحيط \* وان شهد أن أباهما خالعه أمهما على صداقها فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما وان يحد  
 الاب فان كانت الام تدعى لا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وان شهدا أن أباهما

الاشربة \* واذا ألقى السمك في الخمر صار مري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى ان كانت الغلبة للخمر فلا بأس به وان خالغ  
 كانت الغلبة للسمك فلا خيرة به \* وانما قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخمر حتى صار خلا أو مري تحولت الى الخلل أو المري بقوة نفسه وطبعه  
 فصار السمك تعالى ما اذا كانت الغلبة للسمك يصير حكمه حكم الغالب فيكون السمك نجسا \* الحد الخامس حد السرقة \* وحدها قطع اليد  
 اليمنى في المرة الاولى وفي الثانية الرجل اليسرى ثم لا يقطع بعد ذلك عندنا ويحبس حتى يتوب \* وفي أى قدر من المال يقطع ومن أى حرز يقطع  
 فهى مذكورة في السرقة \* وأما حد قطاع الطريق فهو على ثلاثة أوجه ان أخذ المال وقتل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع يده ورجله من  
 خلاف ثم يصلح حيا ويطعن تحت يده اليسرى حتى يموت وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصلح حيا ولا يفعل به شئ آخر وان  
 أخذ المال ولم يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى سبيله \* وان قتل ولم يأخذ المال يقتل قصاصا ولا يفعل به غير ذلك \* وان خرج



على القافلة في الطريق وأخاف الناس ولم يأخذ المال ولم يقتل فانه يعزروني على سبيله والله أعلم

كتاب الاكراه  
من كل متقلب يقدر على تحقيق ما هدده به وعليه الفتوى \* وان غاب المكروه عن بصر من أكرهه يزول الاكراه \* ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكراهاً \* وعندهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به يفعل به ما يفعله السلطان كان أمره اكراهاً \* ثم الاكراه على نوعين اما ان هدده بوعيد قيد أو حبس أو هذبه بقتل أو اتلاف عضو كالسمع والبصر واللسان وما أشبه ذلك نحو الاصابع والاعضاء فلا كراه بوعيد الحبس والقيد يظهر في الاقوال نحو البيع والجاراة والاقرار ونحو ذلك \* ولا يصح منه هذه التصرفات \* ولا يظهر في الافعال حتى لو أكره بوعيد قيد أو حبس على أن يطرح ماله في الماء أو في النار (٤٨٣) أو يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرهاً

والاكراه بوعيد القتل واتلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعاً \* وتصرفات المكروه على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما لا يصح \* أما الاول اذا أكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يصح \* وكذا لو أكره على الطلاق والعناق فطلق أو اعتق يقع طلاقه وعناقه عندنا \* ولو أكره ليقر بالطلاق فأقر لا يقع كالوأقر بالطلاق هازلاً أو كاذباً وكذا لو أكره ليقر بعناق أو نذراً أو حيداً أو قطعاً أو نسباً فأقر بذلك لا يلزمه شيء \* ولو أكره ليجعل طلاق امرأته وعق عبده يداً امرأته أو يداً عبده أو يداً غيرهما فطلق المفوض اليه أو اعتق يقع الطلاق والعناق ويرجع المأمور على الأمر في الطلاق قبل الدخول نصف

خالع امرأته وأما ماميته فان كان الاب يدعي لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل كذا في الذخيرة \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال لعبدته ان دخلت دار هذين الرجلين أو قال ان مسست ثوبهما فأتت حرفه هل العبد ذلك فجاء الرجلان يشهدان على ذلك فشهادتهما جائزة بخلاف ما اذا قال ان كلمتهما عبدي أو مسست ثوبيه فهو حرف شهدا أنهما فعل ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* لو شهدا أن فلانا قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا أو فلانا فشهدا أنهما أقدم كلمتهما كانت شهادتهما باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لعبدته ان كلمك فلان فأتت حرفاً دعي فلان أنه كام العبد وشهدا بناءً بذلك لا تقبل الشهادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كلمت أبا بكافعبدي حر وأنه قد كلم أباهما قال ان كان الاب غائباً أو حاضر مقرر بما يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكر للكلام جازت شهادتهما وكذا لو كانت اليمين على الضرب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال الرجلان دخلتما هذه الدار فعبدي حرفاً فشهدا انهما ما أن أويهم ما قد دخلا الدار لا تقبل الشهادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أنكر الابوان وهما حيان جازت شهادة الابن على دخولهما بلا خلاف وهذا هو الحكم في كل شيء يشهد الابن به وأثبت بشهادته فعلاً من أبيه من نكاح أو طلاق أو بيع أو غير ذلك أنه لا تجوز شهادته ان كان الاب حياً يدعي أو كان ميتاً عندهما \* وان كان حياً وهو ينكر تقبل شهادتهما بلا خلاف هكذا في الذخيرة \* وفي العيون ولو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته ثلاثاً ان ضرب هذين الرجلين فضرهم - ما وسههما ان يشهدا عليه بطلاق امرأته ثلاثاً ولا يخبران كيف كان وان أخبرا لا تقبل شهادتهما كذا في التتارخانية \* ولو شهدا أنه قال عبدي حر ان ضربتك فشهد شاهداً سواهما أنه ضربهم حالم تجز شهادتهما وكذا ان أقر المشهود عليه بضربهما أو أنكر اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* ان دخل دارى هذه أحد فعبده حرفاً شهد ثلاثة أو أربعة أنهم دخلوها قال الامام الثاني ان قالوا دخلنا ودخل هو معنا تقبل وان كان اثنين لا تقبل مطلقاً شهدا على رجل أنه قال ان مسست جسد كفاً فامرأته كذا أو عبده حر ومس جسدنا لا تقبل ولو شهدا أنه قال ان مسست ثيابك أو فعل تقبل وفي فتاوى القاضي لو أراد الشاهدان يشهدوا في هذه المسائل يشهدون بالطلاق والعناق مطلقاً ببيان السبب كذا في الوجيز للكردي \* وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه أبو بكر البخني ينبغي أن يقول أشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على ما أوصى له وعن أبي القاسم اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فأنكرت الورثة نكاحها وكان الشاهدون تزويجها قال يشهد على النكاح ولا يدكر العقد عن نفسه كذا في فتاوى

المهر وبقيمة العبد وقال زفر رحمه الله تعالى لا يرجع \* اذا أكره الرجل أن يراجع امرأته المطلقة ففعل صح الرجعة ويعود النكاح \* وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لا تصح الرجعة \* ولو أكرهت المرأة على ارضاع صغيراً أو كره الرجل على أن يرضع من لبن امرأته صغيراً ففعل ثبت أحكام الرضاع \* ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان حلف بتعقد اليمين حتى لو دخل كان حائثاً \* وكذا لو أكره على مباشرة شرط الحنث وان كان حلفاً أو لا أن لا يدخل دار فلان أو لا يكلم فلاناً أو نحو ذلك ثم أكره على الدخول والكلام ففعل كان حائثاً \* واذا تزوج الرجل امرأته ولم يدخل بها فأكراه على الدخول بها ثبت أحكام الدخول من تأكد المهر وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك \* ولو كان لرجل على رجل قصاص فأكراه على أن يعفو عن دم العمد ففعل قبل بأنه يصح عفو \* واذا أجب الكافر على الاسلام فأسلم صح اسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولا يقتل \* وأما ما لا يصح من المكروه من التصرفات \* اذا أكره الرجل أن يزوجه ابنته

الصغيرة من رجل ليس بكفء لها أو بأقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح بأقل من مهر مثلها لا ينقذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفواً لا يصح النكاح \* وان كانت المرأة بالغة فأكرهت هي وولدها على النكاح ففعلان لم يكن الزوج كفواً كان للمرأة أن ترد \* وان رضيت المرأة كان للولي أن يرد \* وان كان النكاح بغير قاصر فللمرأة أن ترد \* فان رضيت للولي أن يرد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة \* وعند صاحبيه رحمه الله تعالى ليس للولي أن يرد \* وعندهما للولي حق الرد لعدم الكفاءة فليس له ولاية الرد بقصاصة المهر \* اذا كره الرجل بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الا كراهه وعلى القاتل القصاص في قولهم فان أكره بقتل أو اتلاف عضو ففعل قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يصح الا كراهه ويجب القصاص على المكره دون المأمور \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الا كراهه ولا يجب القصاص على (٤٨٤) أحد وكان على الأسمرية المقتول في ماله في ثلاث سنين \* وقال زفر رحمه الله

فأضيخان \* رجل قال لرجلين ان برأيتما هلال رمضان فعبدي حرفه شهدا أنهم ما قد أبصرا قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى لم أعتق العبد وأجزت شهادتهما على الصوم كذا في الذخيرة \* رجل قال عبدي هذا حران  
كان فلان وفلان رأياني أدخل هذه الدار فشهدا وقالا رأينا دخلا لا تقبل حتى يشهد شاهدان سواهما  
على رؤيتهما \* وفي ثلاثة تفرقتا لواربلا عدا ثم شهدوا أنه قد عاقنا لا تجوز ولو شهدا ثلثان منهم أنه  
معتقنا وعن هذا فاني أقبل عن هذا الواحد وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* روى  
الحسن بن زياد فبين حلف بعقن مما يليك أن لا يستقرض أبدا شيئا فشهد رجلان أنهم أقرضاه لا تقبل  
شهادتهما ولو شهدا أنه طلب ذلك ولم يقرضاه قبلت شهادتهما كذا في المحيط \* رجل حلف وقال ان  
استقرضت من فلان دراهم فعبدي حر ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك أبو العبد مع رجل آخر  
ذكر في التوازل أنه يقضي بالمال للمدعي ولا يقضي بالعق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف بعقته  
أن لا يقرضهما فشهدا أنه أقرضهما أجازت الشهادة كذا في الخلاصة \* ولو حلف أن لا يهدم دار هذين  
أو لا يقطع أيديهما فشهدا على أنه فعل ذلك بهما لم تجز شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهد رجلان  
أن هذا أعتق عبده فبني العبد على أحدهما فافقأ عينه والمولى ينكر العتق فلا شيء للبني عليه ولا تقبل  
شهادتهما كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بهما وأن المدعي استأجرهما على  
بنائهما وغير ذلك مما لا يجب عليه الضمان في ذلك أجازت شهادتهما وإن قال استأجرنا على هدمهما فهدمنا  
لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعي ويضمنان قيمة البناء للمدعي عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل في يده  
شاة مربية رجل فقال الذي في يده الشاة للداراذج هذه الشاة فذبحها ثم جاء رجل وادعى أنها شاة اغتصبها  
منه الذي كانت في يديه وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الذابح لم تجز شهادة الذابح كذا في المحيط \* ولو كان  
الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاداء الشهادة إلا ركبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى  
به دابة فبعث المشهود له إليه دابة فركبها لاداء الشهادة لا تبطل شهادته وإن لم يكن كذلك وهو يقدر على  
المشي أو كان يجدد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن  
أكل الشاهد طعاما للمشهود له لا تزده شهادته وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في الركوب  
ما قال أمافي الطعام إن لم يكن المشهود له طعاما للشاهد لم يكن كذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك  
شهادتهم وإن كان هيأ لهم طعاما فأكوه لا تقبل شهادتهم هذا إذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك  
لكنه جمع الناس للاستشهاد وهيأ لهم طعاما أو بعث إليهم دواب وأخرجهم من المصر فركبوا أو أكلوا طعامه  
اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام

منها الكفن في القاء النفس قليل راحة كان له أن يلقى نفسه فيها ففعل ، أن هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وإن ألقى نفسه فيها فقل راحة كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ، وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الدية في مال الأمر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت \* وإن لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجم منها إلا يسعه أن يلقى نفسه ، فإن ألقى نفسه فيها فهلك به دردمه في قولهم \* ولو قال السلطان لرجل ألقى نفسك من شاهق الجبل والقتل كان لم يكن له في الإلقاء أدنى راحة إلا يسعه الإلقاء \* فإن ألقى فهلك به دردمه \* وإن كان فيه أدنى راحة وسعه أن يلقى نفسه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ألقى نفسه فهلك فديته على عاقلة الأمر \* وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى لا يسعه أن يلقى نفسه \* فإن فعل وهلك كان على الأمر القصاص \* وهي فرع مسئلة القصاص بالثقل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذلك لا واجب القصاص ، ولو وجب الدية وعندهما واجب وفعل المأمور

تعالى الا كرام باطل ويجب  
القصاص على القاتل وهو  
المأمور \* وقال مالك  
والشافعي رحمهما الله تعالى  
يقتلان جميعا \* السلطان  
اذا قال لرجل اقطع يد فلان  
هذا والاقتلتك وسعه  
أن يقطع \* واذا قطع كان  
على الا مرقصا في  
قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى \* ولا رواية  
فيها عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى \* ولو قال السلطان  
لرجل ائت نفسك في هذه  
الشار والاقتلتك ينظر  
ان كانت النار دينجومها  
وقد لا ينبو وسعه أن يلقى  
نفسه فيها \* وان ألتى فيها  
ومات كان على الا مرقصا  
القصاص في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى \*  
وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في رواية قال يجب  
القصاص وفي رواية لا يجب  
\* وتجب الدية في ماله وان  
كانت النار بحيث لا ينبو

كفعل الأمر \* ولو ألقاه الأمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص ويحب الدية وعندهما يجب القصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على الأمر دية في ماله فإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو التجاة فأنقذ نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الأمر في قولهم لانه كفائل الخطأ \* ولو قال السلطان لرجل ألقى نفسك في هذا الماء والاعنتك إن كان يعلم أنه لا ينجو لا يسعه أن يفعل فإن فعل بهدر دمه \* وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يسعه فإن فعل فهلك كانت الدية على عاقلة الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالو القاء الأمر بنفسه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الأمر في ماله ولا قصاص وقال محمد رحمه الله تعالى عليه القصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية مثل قول محمد رحمه الله تعالى \* وإذا أكره على شراشي من الأشياء أو بيع بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس فباع واشترى إن باع مكرها وسلم (٤٨٥) طائعا جاز البيع عندنا \* ولو أكره

على هبة أو صدقة إن وهب مكرها أو تصدق وسلم طائعا كان باطلا وإن باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع ويملكه المشتري إذا قبض عندنا حتى لو أعنته ينفذ اعتاقه \* وكذا لو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل النقص ينفذ تصرفه وكان عليه قيمة المبيع \* ولو أجاز البائع البيع بعد زوال الأكره والمبيع قائم صح اجازته \* ولو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل النقص ثم

أجاز البائع البيع لا تصح اجازته ويضمن المشتري قيمته \* ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري إن هلك من غير تعد بهلك أمانه \* ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه \* وإن نقض قبل القبض صح نقضه \* ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره

وقال محمد رحمه الله لا تقبل فيه ما والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً في النكحة فانهم يذلون السكر والجلاب ويشترون الدراهم ولو كان ذلك قد حاق بالشهادة لم يقع ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي رجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا على تلك الدعوى جازت شهادتهما إن كانا عدلين ولا بأس بذلك على القاضي بل هو جائز فمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسن الدعوى خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة نص في الخلاصة شهادة الجند لا تقبل إن كانوا يمحضون وإن كانوا لا يمحضون تقبل نص في الصيرفية في حد الإحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لا يمحضون كذا في جواهر الإخلاط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات لو أن سرية رجعت إلى دار الإسلام بأسارى وقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الإسلام وقالت السرية أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى فإن أقامت السرية بينة على دعواهم إن كان انهم ومن التجار جازت شهادتهم وإن كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لأن السرية قوم محضون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش فجمع عظيم فلا يعتبر حقهم مانعاً من الشهادة هكذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

#### باب الخامس فيما يتعلق بالحدود في الشهادة على المحدث

لا يعم ذكر الحدود كذا في الخلاصة \* إذا كانت الشهادة بحضور العقار لا يحتاج إلى بيان الحدود كذا في الأخيرة \* إذا ذكر الشهود ثلاثاً تحددت قبلت شهادتهم كذا في المحيط في الفصل السابع من كتاب أدب القاضي \* إن لم يكن العقار مشهوراً فشهد الشهود على الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحساناً ويقضى به بالمدعى ويجعل الحد الثالث محاذياً للحد الأول كذا في فتاوى قاضيان \* إذا ادعى أرضاً مثلية وذ كر حدين لا غير والشهود ذ كر واحد لا غير تصح الدعوى والشهادة كذا في المحيط \* لو ذكر الحدود الأربعة لكن أحد الحدود بغير وجه ولا يضره هو والترك سواء ولو غلط الشاهد في أحد الحدود لا تقبل هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في أدب القاضي مطلقاً وذ كر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه لا تقبل عند البعض وتقبل عند البعض قال رحمه الله تعالى والفتوى على ما أورده الصدر الشهيد أنه لا تقبل كذا في الخلاصة \* وإنما ثبت غلط الشاهد في ذلك بإقرار الشاهد أنه قد غلط في ذلك أما لو ادعى المدعى عليه أن الشاهد قد غلط في الحدود أو في بعضها لا تسمع دعواه ولو أقام البينة على

فلكل واحد منهم ما حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ إلى المشتري دون البائع \* ولو باع مكرها فقبضه المشتري وباعه من غيره مترادفت عليه العقود للبائع أن يفسخ فإن أجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده \* ولو أعتق المشتري الآخر قبل اجازة البائع جاز العتق على الذي أعتق قبض أو لم يقبض \* وإن أجاز البائع البيع الأول بعد ذلك لا تصح اجازته وكان له الخيار إن شاء ضمن المشتري الأول وإن شاء ضمن غيره فإن ضمن المشتري الأول جازت الساعات كلها وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك ويطل كل بيع كان قبله \* ولو أكره السلطان رجلاً على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلهما المشتري المكره وقبضه أعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطئها أو قبلها بشهوة كان اجازة للشراء \* ولو أن المشتري اشتري ولم يقبض حتى أعتقه البائع نفذ عتقه بطل البيع وإن أعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتاقه استحساناً \* ولو أعتقه ما قبل القبض كان اعتاق البائع أولى \* ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح اعتاق المشتري



فأقر بالسرقه أو بقطع يده أو بقتله فقطعت يده أو قتل ان كان المقر موصوفا بالصالح معزوقا به فانه يقتص من القاضي وان كان منهم بالسرقه والقطع والقتل القياس يقتص من القاضي ولا يقتص استحسانا \* وإذا أكره الرجل على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع على الأخذ صح الأبداع ويكون أمانة عند الأخذ \* وان أكره القاضى على القبض ليدفعها الى الآخر المكره فقبضها وضاعت في يد القاضى ان قال القاضى قبضتها حتى أدفعها الى الآخر المكره كما أمرني به فهو داخل في الضمان \* وان قال قبضتها حتى أردعها الى مالكها كانت أمانة عنده ولو تلفت لاضمان عليه ويكون القول قوله في ذلك \* وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له \* وإذا أكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بألف فقبلت يقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة أو الجنونة إذا اختلعت من زوجها بعمل يقع الطلاق (٤٨٧) ولا يلزمها المال ثم ينظر ان كان

الخلع بلفظة الخلع يكون الطلاق بائنا وان كان بلفظة الطلاق بعد الدخول يكون رجعيا فلأن المرأة أجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرهت عليه صححت أجازتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمها المال ويصير الطلاق بائنا \* وفي قول محمد رحمه الله تعالى الاجازة باطله والطلاق رجعي \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بناء على أن الرجل اذا طلق امرأته رجعيا ثم جعله بائنا يصير بائنا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعيا ثم الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير \* ولو جعله ثلاثا يصير ثلاثا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله لا يصير \* ولو قال لامرأته أنت طالق على ألف درهم على أن

حدودها أو أسماء جيرانها أو جابه القاضي الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفان كانت حدود الدار أو أسماء جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود وأخبر الامينان القاضي بذلك قضى القاضي بالدار الذي يشهدان كذا في المحيط \* هذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو بن حريث بالكوفة ودار زبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والضيعة اذا كانت مشهورة فهي على هذا الخلاف أيضا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الشهود نحن نشهد أن الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلاصق مسجد كذا مال كذا المدعى وحقه ولو كان لعلم أسماء الجيران فقال المدعى أنا آتي بشاهدين يشهدان على الحدود فان القاضي لا يلتفت الى هذا كذا في الفصول السابعة \* الشهود اذا لم يعرفوا الحدود وسألوا النقات وفسروا عند الحكماء كم تقبل شهادتهما على اقرار المدعى عليه بالدار وفسروا الحدود من عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود تقبل كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال أحد حدودها لزيق أرض ميان ديهي لا تحصل المعرفة بهذا كذا في الخلاصة \* لان ميان ديهي مجهول جهالة متناهية فالأراضي التي غاب أربابها أو مات أربابها ولا وارث لها تسمى ميان ديهي وكذلك الأراضي التي تركها ملاكها على أهل القرية بالخراج تسمى ميان ديهي وكذلك الأراضي التي تركت لرعي الدواب ولم تدخل تحت القسمة تسمى ميان ديهي كذا في المحيط \* والمختار أنه ان ذكر اسم ذي اليد ونسبه يكتفي به كذا في الخلاصة \* ولو قال أحد حدودها لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل تقبل والاصح خلافه \* ولو قال لزيق أرض الوقف لا بد من ذكر المصرف كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لزيق أرض الملكة بين اسم أمير الملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة \* رجلان شهدا على رجل أنه نقض حائط فلان ان ذكر احدود الحائط وبيننا الطول والعرض جازت شهادتهما وان لم يذكر قيمته قال رضي الله عنه وعندى لا بد من أن يذكر انهم من المدرأوس من الخشب وبيناموضه كذا في فتاوى قاضيان \* قال اذا كان لرجل باب في دار رجل فأراد أن يمر في داره من ذلك الباب فغصه صاحب الدار فصاحب الباب هو المدعى للطريق في دار الغيرة عليه اثباته بالبينة ورب الدار منكر فالقول قوله مع عينه وبفتح الباب لا يستحق شيئا فان قام البينة أنه كان يمر في داره من هذا الباب لم يستحق المدعى شيئا الا أن يشهدوا أن له طريقا ما خفي عند الثابت بالبينة كالناب باقرار الخصم وان لم يجدوا الطريق ولم يسموا أذرع العرض والطول بعد أن يقولوا ان له طريقا في هذه الدار من هذا الباب الى باب الدار فالشهادة مقبولة ومن أحصا بنا رجحهم الله تعالى من يقول تأويله اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك فالجاءه لا تمنع

بالخيار ثلاثة أيام قبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو شرط الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قولهم \* وإذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف تصالح من الصداق أو تبرئه كانا كراهالا يصح صلحها ولا يبرأها في قول أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى لان عندهما يتحقق الاكرام من غير السلطان في أي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدده به \* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الاكرام من غير السلطان في المناوز والقرى ليلا كان أو نهارا وفي المصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار \* وان أكره الزوج امرأته وهددها بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالتسري لا يكونا كراهيا \* وان أكره الرجل على أن يقر بالمال قال بعضهم اذا أكرهه وهددهما يخاف منه الضرر البين يكونا كراهيا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في ذلك حدا \* قالوا وهو مفقوض الى رأي الحاكم \* اما الضرب بسوط واحد أو مجس يوم أو قيسد يوم لا يكونا كراهيا في الاقرار بألف \* رجل أكره على أن يجامع امرأته في رمضان نهارا

أوباً كل أو يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء \* ولو أظفر الرجل متمد في رمضان بغير كراهة ثم أكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم روى ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تسقط عنه الكفارة \* وإذا ألزم المكره مباشرة ما أكره عليه هل يرجع بذلك على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع \* أما القسم الأول إذا أكره ليطلق امرأته قبل الدخول بها فطلق يقع الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكره إن كان المهر مسمى وبالمنفعة إن لم يكن المهر مسمى \* وكذا لو أكره لقره لفلان بمال فأقره وأخذ فلان منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلساً كان للمكره أن يرجع بذلك على المكره \* وكذا لو أكره على اتلاف مال الغير فأتلف وضمن كان له أن يرجع على المكره \* وكذا لو أكره ليقطع يده بنفسه أو بعيداً قتل أو بما يخاف به تلف عضو ففعل كان للمكره أن يرجع على المكره بالدية فيما لا يجب فيه القصاص (٤٨٨) وبالقصاص فيما يجب فيه القصاص \* وكذا لو أكره على قتل عبده بقتل أو غيره

لا يسهه أن يفعل لأنه مظلوم فلا ينظم غيره \* وإن فعل كان له أن يرجع بقيمة العبد على المكره \* وكذا لو أكره على اعتاق عبده فاعتق كان له أن يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك على العبد ولا سعاية عليه وولاه العبد يكون له \* كالأشهاد شاهدان على رجل باعتاق عبده ثم رجعا بعد القضاء باعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين \* ولو كان العبد بين رجلين فأكره أحدهما على اعتاق نصيبه ففعل وهو محرم واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره أن يرجع على العبد ولو أكره الرجل أن يبيع عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب أن يرجع على المكره بقيمة العبد \* وكذلك في الصدقة \* وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده وتسليمه إلى

صحبة الاقرار فاما إذا شهدوا على البتة لا تنقل شهادتهم والاصح أنها مقبولة ويجعل عرض الباب حكماً فيكون عرض الطريق له بذلك القدر وطوله إلى باب الدار كذا في المبسوط في كتاب الدعوى \* وكذلك على هذا إذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق وأنكر أهل الزقاق ذلك وإذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فهو على هذا وكذا النهر إذا كان في أرض رجل فاختلفا في ذلك إلا إذا كان الماء جارياً زمان الخصومة فحينئذ القول قول صاحب الماء وكذلك إذا لم يكن الماء جارياً زمان الخصومة إلا أنه يعلم أنه كان يجري إلى أرض هذه الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء وكذلك إذا كان الماء جارياً في الميزاب زمان الخصومة فالقول قول صاحب الماء كذا في الظهيرية \* فان شهد الشهود أن له مسيل ماء فيمن الميزاب قبل الشهادته فان شهدوا أنه لما المطر فهو للماء المطر وأن شهدوا أنه لمصب الوضوء فيه فهو لذلك وإن لم يفسر وأنشأ من ذلك فالقول قول رب الدار في ذلك مع يمينه كذا في المبسوط \* وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عن المتأخرين من أصحابنا أنهم استحسنوا في الميزاب إذا كان تصويب سطح صاحب الميزاب والتصويب قديم يجعل له حق تسبيل الماء والتصويب الحدود وهو بالفارسية نسيب كذا في الظهيرية \* إذا ذكر في الدعوى أو الشهادة أحد حدود الأرض المدعاة ليق أرض فلان ولفلان في القرية التي فيها الأرض المدعاة أرض كثيرة متفرقة صحت الدعوى وصحت الشهادة وإن كان فيه نوع جهالة إلا أنهم اتفقت للضرورة كذا في المحيط \* إذا شهدوا بملكية أرض وبينوا حدودها وقالوا هي بمقدار خمس مكابيل بذروا والمدعي يدعي ذلك وأصابوا في بيان الحدود وأخطوا في بيان المقدار فظهر أنه تسع قدر ثلاثة مكابيل بذروا عن شمس الإسلام أي الحسن السعدي رحمه الله تعالى أنه قال لا تطل الدعوى والشهادة وأجاب بعض مشايخ زمانه بطلان الدعوى والشهادة وقيل يجب أن تكون المسئلة على التفصيل إن شهدوا بحضور الأرض المدعاة وأشاروا إليها قبل وإن شهدوا بغيبة الأرض لا تثبت لهم هذه الشهادة ملكية أرض تسع فيها خمسة مكابيل بذروا وقيل لا تقبل هذه البيعة على كل حال وهو الظاهر والاشبه بالفقه كذا في الفصول العمادية \* والله أعلم

#### باب السادس في الشهادة في الموارث

رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا أنه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فإن القاضي يسأله ما عن السبب ولا يقضى قبل السؤال لاختلاف أسبابها والقضاء بالمجهول متعذر فإن مات الشاهدان أو غابا قبل أن يسأله ما لا يقضى بشيء كذا في فتاوى قاضيان \* لو شهدا بأنه ابن ابنه أو

المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره أن يرجع على المكره بقيمة عبده \* وإذا أكره الرجل أخوه أن يدبر عبده ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التمدير على المكره في الحال وإذا مات المولى يعق المولى ويرجع ورثة المولى بثلاث قيمته مدبراً على الآخر أيضاً \* وأما ما لا يرجع المكره فيه مما غرم على المكره \* منها إذا أكره الرجل أن يهفوع دم العمد ففعل صح عقوه ولا يرجع على المكره \* وكذا إذا أكره الرجل أن يتزوج امرأة فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكره \* ولو تزوج امرأة ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع على المكره فإن كان التكاح باكثر من مهر مثله لا يلزمه الزيادة \* وكذا المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعل صح النكاح ولا يرجع على المكره \* وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع \* وكذا إذا أكره على الهبة بعوض بعد له فوهب وبفض العوض لا يرجع على المكره \* ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع



ولو أكره الرجل على قتل موثرته وعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل عن المرات \* وله أن يقتل المكره قصاصاً لموثرته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* ولو كان المكره صبياً ومعتوها فكهما في الآكام حكم العاقل البالغ \* ولو كان المكره غلاماً أو معتوها له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقله المكره في ثلاث سنين \* ولو أكره الرجل على أن يشتري عبداً إذا ربح محرم منه أو أكره على شراء عبداً حاف بعقده إن ملكه وقد أكره على أن يشتريه بعشرة آلاف وقيمه ألف درهم فاشترى وقبض العبد يعتق العبد ويجب على المشتري ألف درهم لأنه مضمون عليه بقيته ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البذل فلا يرجع كما لو قال إن تزوجت امرأة فهي طالق فأكره على أن يتزوج امرأة بمهر مثلها إجازة النكاح وتطلق ولها نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره \* ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر (٤٨٩) فقال ذلك ثم ملك عبداً عتق ولا يرجع على المكره بشئ \* وإن ورث

عبد في هذه الصورة عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد استحساناً \* ولو أكره الرجل غلي أن يقول لعبد إن شئت فأنت حر أو إن دخلت الدار فأنت حر ثم شاء العبد أو دخل الدار عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد \* ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بفعله نفسه وذلك الفعل أمر لا بد منه كصلاة الفرض ونحوها أو كان فعلاً يخاف بتركه الهلاك على نفسه كالإكل والشرب ففعل ذلك النذر كان له أن يرجع على المكره \* وإن أكره على أن يعلق عتق عبده بتقاضى دينه أو ما أشبه ذلك بماله منه فلا يرجع على المكره ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد الحبس \* ولو أكره الرجل على أن يوجب على نفسه نذراً أو صدقة أو حجاجاً أو شيئاً من القرب ففعل ذلك لم يملكه المندور ولا يرجع على

أخوه وأجده أو جدته أو مولاهم ترد بلا بيان \* وإذا بان يقول في الأول بانه وارثه وفي الآخر أخوه لا يسهو وأمه أولايه وأولامه ووارثه وفي الجد أبو أبيه أو أبو أمه وفي الجد أم أمه أو أم أبيه وفي المولى معتقه أو معتقته ووارثه لا نعلم له وارثاً غيره كذا في الكافي \* وكذا لو شهدوا أنه عم أو ابن عمه لا يجوز حتى ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقي إلى أب واحد وينوأنه عمه أو ابن عمه لا يسهو وأولامه وأولايه وأمه وأمه ووارثه كذا في خزائن الفتاوى \* وفي الشهادة بأنه ابنه أو بنته أو أمه أو أبوه لا يحتاج إلى قوله ووارثه كذا في الكافي \* وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ولا يشترط ذكر اسم الميت حتى لو شهدوا أنه جده أو أبوه ووارثه ولم يسموا الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت كذا في الوجيز للكردي \* إذا شهد الشاهدان أن فلاناً أعتق هذا الميت وأن هذا الرجل عصبه الذي أعتق لا تقبل شهادتهما لم يبيناسبب العصبه أنه ابن الذي أعتق أو أبوه أو أخوه أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط \* إذا شهد الشهود بورائه رجل وبينوا سببها ولم يزدوا عليه فالشهادة مقبولة إلا أن القاضي لا يدفع المال إلى المتهود له للعالم بل يتلوم زماناً لجواز أن يظهر وارث آخر ليت مزاحم للشهود له أو مقدم عليه هكذا في الذخيرة \* إذا شهدوا بورائه وبينوا سببها أو قالوا لا نعلم له وارثاً آخر فهذه الشهادة مقبولة ويدفع القاضي المال إليه للعالم من غير تلوم وقوله لا نعلم له وارثاً سوى هذا ليس من صلب الشهادة بل هو لاسقاط مؤنة التلوم عن القاضي كذا في المحيط \* ولو قال لا وارث له غيره قبل استحساننا وجل على العلم كذا في الحاوي \* ولو قال لا وارث له بأرض كذا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما هكذافي الوجيز للكردي \* ثم الشهود إذا شهدوا على ورثة شخص وبينوا سببها وهذا الشخص ممن يستحق جميع المال ولا يصير محجوباً بغيره كالابن والابنة والاب قالوا لا نعلم له وارثاً غيره فالقاضي يدفع جميع المال إليه من غير تلوم كذا في المحيط \* فإذا شهدوا أنه ابنه ولم يزدوا على هذا فالقاضي لا يدفع جميع المال إليه للعالم بل يتلوم زماناً يوقع في غالب رأى القاضي أنه لو كان معه وارث آخر لظهر في هذه المدة كذا في الذخيرة \* إذا شهدوا أنه زوجها أو شهادتها أنها زوجته لا نعلم له وارثاً غيره يدفع إلى الزوج النصف وإلى المرأة الربع \* وأما إذا شهدوا أنه زوجها أو شهد أنها زوجته ولم يزدوا على هذا أجمعوا على أن قبل التلوم لا يدفع إليه أكثر النصيبين \* وأما إذا تلوم زماناً ولم يظهر وارث آخر قال محمد رحمه الله تعالى في دعوى الأصل أن القاضي يدفع إليه أكثر النصيبين إن كان زوجاً يدفع إليه النصف وإن كانت زوجة يدفع إليه الربع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يدفع إليه أقل النصيبين إن كان زوجاً الربع وإن كانت زوجة الثلث والثلثين والطحاوي في مختصره كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وانحصافاً ذكر قوله مع محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* شهد رجلان لرجل

(٦٢ - فتاوى ثالث) المكره بشئ \* ولو أكره على أن يظاهر امرأته ففعل كان مظاهراً \* وكذا لو أكره على الإيلاء ففعل صح الإيلاء \* ولو أكره على الطلاق وطلق يقع الطلاق فإن كان أكره على التكفير بعد ذلك من الظاهر ففعل فإن كانت قيمة العبد مثل قيمة عبد وسط لا يرجع على المكره بشئ \* وإن كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط يضمن المكره ما زاد على قيمة الوسط والله أعلم \* فصل فيما يحل للمكره أن يفعل وما لا يحل \* ومما حل هذا الفصل على أربعة أقسام \* أحدها أن يكون الإقدام على الفعل أولى من تركه وبالترك يصراً عما كالأكره أهل الحرب أو اللص الغالب الذي هو غير متناول على أكل مائة أو لحم خنزير أو شرب خمر وقاله لتفعلن هذا والافتقار أو قطع يده أو أذنك أو ضربك مائة سوط فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه أنه لو امتنع عن ذلك قتل يكون آثماً وإن كان لا يعلم أنه يقتل يسهو أن يفعل قال رجوت أن لا يكون آثماً \* وكذا الرجل إذا كان يموت جوعاً وعنده مائة أو خنزير أو يموت عطشاً وعنده خمر

فهو على هذين الوجهين \* والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جورا وبالاقدام عليه لا يكونا ثمما والترك أولى له \* وضورة ذلك اذا أكره يقتل أو تلف عضو على أن يكفر بالله تعالى فأبى حتى قتل مع علمه أنه يسعه اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمن ولا يأثم فهو مخصص في ذلك وان لم يفعل يكون أفضل \* ولو كان الاكرام على هذا بقيدا وحسب لا يسعه اجراء كلمة الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمن \* وأما القسم الثالث ما يكون ما جورا بترك الفعل وبالاقدام عليه بصرا ثمما \* وصورة ذلك اذا قال الا امر لا تقتلنك أو لتقتل هذا المسلم أو تزني بهذه المرأة لا يسعه أن يفعل فان فعل بصرا ثمما لم يفعل حتى قتل يكون ما جورا \* وأما القسم الرابع أن يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن الفعل على الواجب أو لا كراه على اتلاف مال الغير \* ولوقيل له لتشرب من هذا الخمر ولتا كان هذه الميتة والالاقتل أبالك أو أمك لا يسعه (٤٩٠) أن يشرب ولو شرب لا يجحد \* ولوقيل له لتكفرن بالله والالاقتل هذا الرجل لا يسعه

اجراء كلمة الكفر وان خاف أنه أخو الميت لايه وأمه ووارثه لانعلم له وارثا غيره فقضى ثم شهد الاخر أنه ابن الميت لا تقبل ويضمنان للابن ما أخذ الاخر ولو شهد الاخر أنه أخوه لايه وأمه ووارثه لانعلم له وارثا غيره وغير الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في الميراث ولا ضمان على الشاهدين للاول ولم يغرم الثاني شيئا شهد شاهدان أن فلانا أخو الميت لايه وأمه لانعلم له وارثا غيره وقضى وشهد آخران للاخر أنه ابنه يتقضى القضاء الاول بالورثة للاول ضرورة فان كان المال قائما في يده دفع الى الابن وان كان هالكا فلا ينال الخياران شاء ضمن الاخ وان شاء ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان ضمن الشاهدين رجعا على الاخ كذا في محيط السرخسي \* شهد الرجل أنه جد الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاء رجل آخر وادعى أنه أبو الميت وأقام البيينة بقضى به وهو أحق بالميراث كذا في الخلاصة \* ويجعل الجدا بالهذه الذي ادعى الابوة فان قال الاب للقاضي ان هذا الذي أقام البيينة أنه جد ليس بأبي فمره بإعادة البيينة فالقاضي لا يكلفه كذا في المحيط \* ولو شهد أن قاضي بلد كذا قضي بأنه وارث الميت ولا وارث له غيره قضي بآرثه لا بالنسب بين أولا فالجواب وبرهن آخر بنسب يحججه أو يشاركه قبل وحجب أو شارك حتى لو بين الاول أنه ابن الميت وبرهن الاخر أنه ابنه فالارث بينهما ولو برهن الثاني أنه أبو الميت جعل للثاني السدس والباقي للاول ولو ذكر الاول أنه جد الميت وبرهن الثاني أنه أبو الميت فالارث للثاني ولو ذكر الاول أنه أبو الميت وبرهن الثاني أنه ابن الميت جعل للثاني خمسة أسداس الارث والاول السدس ولو برهن الثاني أنه أبو الميت أيضا فالارث للثاني والجواب في المعتق كالجواب في الاب وردت في الاول على أبوة بعد القضاء للثاني الا اذا برهن الاول على أن القاضي قضي بأنه أبو الميت فكان أولى وبطل نسب الثاني ولو برهن الاول على أبوة قبل القضاء للثاني اشتركا في الارث حتى لو مات أحدهما تعين الاخر أبو الحكم في الولاء على هذه الوجوه وان كان الاول معنوا أو صغيرا لا يقدر على البيان جعله القاضي ابنا لو كان ذكرا فان جاء الثاني وبرهن أنه أبو الميت جعل للثاني سدس المال وان برهن أنه أخو الميت يجعله محجوبا بالاول وان كان الاول امرأة جعله بنتا للميت وجعل له اجمع المال بالفرض والرد فان جاء آخر وادعى أنه أخو الميت يعطيه النصف وان ذكر الثاني أنه ابنه يعطيه الثلثين كذا في الكافي \* رجل أقام البيينة أنه عم الميت ووارثه لانعلم له وارثا غيره ثم أقام الاخر البيينة أنه أخو الميت ووارثه لانعلم له وارثا غيره ثم آخر البيينة أنه ابن الميت لانعلم له وارثا غيره وأقاموا البيينة جميعا معا فانه يقضى بالميراث للابن كذا في محيط السرخسي \* اذا مات الرجل فأقام رجل فينه أنه فلان بن فلان الفلاني وأن الميت فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا الى أب واحد من قبيلة واحدة وهو عصبه الميت ووارثه لانعلم له وارثا غيره قضي له بالميراث فان جاء آخر بعد ذلك وأقام بيينة أنه عصبه الميت فان أثبت الثاني مثل

القتل على غيره وانما يسعه ذلك اذا خاف القتل على نفسه أو تلف عضومه وفي جميع ما ذكرنا انما يتحقق الاكرام اذا كان يعلم يقينا أو يكون في غالب رأيه أنه لو لم يفعل ما أمر به به أجرى عليه ما هدده به \* وان كان في غالب رأيه أن ذلك تخوف وتهديد وليس بتحقيق لا يكون مكرها \* ولوقيل له لتبعن عبدك هذامن فلان بأن درهم والالاقتل أبالك فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها \* وعن الحسن بن أبي مالك رحمه الله تعالى اذا قال الحربى لمسلم لودفعت الى هذه الجارية لأزني به ما دفعت اليك ألف نفس من المسلمين فخلصهم من أسرا لا يجعل لهذا المسلم أن يدفع الجارية \* وعن ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه قال لو قال أهل الحرب لنبي من الانبياء علمهم

السلام وأخذوه ان قلت لست بنبي تركناك وان قلت أنا نبي قتلناك لا يسعه سوى أن يقول أنا نبي الله ورسوله \* وان ما أثبتة قالوا الغير نبي ان قلت ليس هذا نبي تركنا نبيك وان قلت هو نبي قتلنا نبيك له أن يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست بنبي كذب وقول النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء أما قول غير النبي ليس بنبي ليس بحجة على الخلق فذلك يسعه اظهار ذلك عند الاكرام \* واذا أكرم الرجل بوعيد حبس أو ضرب لا يخاف منه تلف عضو على أن يكفر بالله فتلفظ بالكفر بصير كافر أو نين منه امرأته \* وان قال كان قلبي مطمئنا بالايمن لا صدق \* واذا أكرم الرجل على الكفر فقال كفرت بالله وقال نويت به الخبر عن كفر سابق في الماضي أو كذبا من منه امرأته في القضاء \* ولو قال كفرت بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقيق الكفرتين منه امرأته قضاء وديانة وبصير كافرا لأنه يقدر على الخلاص عن الاكرام باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق \* ولو قال كفرت بالله وقلبي مطمئن بالايمن لا نين

منه امر أنه ولو أكره على سب محمد النبي عليه السلام فسب محمد وأخطر بياله محمد وأخروا به نبت منه امر أنه قضاء فان لم يرد محمد آخرتين منه امر أنه قضاء وديانة \* وان لم يخطر بياله غير النبي فسب محمد وأقلبه مطمئن بالآيمان لا تبين منه امر أنه لانه مكروه \* والا كراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس لا يكون أكرها وفي البيع الأكره بوعيد القيد والحبس يكون أكرها \* وكذا في كل تعليق يحتمل الفسخ كالاجارة والهبة وغير ذلك \* وكذا لو كان على رجل مال أو كفالة أو حق شفعة فأكره بضرب أو قيد أو حبس كانت البرائة باطلة ويكون مكروها \* وكذا لو أكره بحبس أو قيد حتى يقر على نفسه بمال أو قصاص أو يقر بجد أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا \* ولو أكره على هذا بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط فجميع ذلك يكون جائزا وهذا الاكره لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون أكرها في مثل هذا الضرب الذي يجرد منه الالم الشديد لأصل الالم (٤٩١) وأما القيد والحبس الذي يكون

الاكره بها كراهها أن يجبي منه الاعتمام البين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون أكرها وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كثير ضرر واعتمام شديد فهو بمنزلة المؤبد \* وإذا أكره السلطان رجلا بوعيد قيد أو حبس على أن يقتل فلانا لا يكون مكروها فان قتل فلانا ذلك كان على الأمور القصاص في قولهم \* وان أكره بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرها \* فان قتل الأمور ذلك الرجل يقتل الأمر قصاصا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يقتل المأمور \* ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والاقتلتك وسعه أن يقطع يد فلان \* وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

فصل في الاكره على أحد الفعلين

ما أثبتته الاول بأن أثبت أنه فلان بن فلان الفلاني والميت فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا إلى أب واحد قبلت بيعة الثاني إذا التقيا إلى أب واحد من قبيلة واحدة وان كانا من قبيلتين بان ادعى الاول أنه من العرب وادعى الثاني أنه من العجم لا تقبل بيعة الثاني وان أثبت الثاني نسباً بعد من الاول بأن أثبت الثاني أنه ابن ابن عمه فالقاضي لا يلتفت إلى بيته وان التقيا إلى أب واحد من قبيلة واحدة أو من قبيلتين وان أثبت الثاني نسباً فوق الاول بأن ادعى الثاني أن الميت ابنه وولد على فراشه وأنه أبوه لا وارث له غيره فهذا على وجهين ان ادعى الاب نسبه من القبيلة التي ادعاه ابن الم تمقل بيعة الاب وينقض القضاء الاول في حق الميراث دون النسب حتى يتيق الاول ابن عم له حتى لو مات هذا الاب يرث الاول منه اذ لم يكن له وارث أقرب منه وان ادعى نسبه من قبيلة أخرى قبلت بيعة الاب ونقض القضاء الاول في حق النسب والميراث جميعا كذا في المحيط \* اذا ادعى دارا في يد انسان أنه له ورثه من أبيه وجاء بشه وشهدوا أنها كانت لابيه الى أن مات وتركه اميرا لا تعلم له وارثا غيره أو شهدوا أنها كانت لابيه يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار للدعي وان لم يشهدوا أنه تركه اميرا ناله وكذا اذا شهدوا أنها كانت في يده الى أن مات أو شهدوا أنها كانت في يده يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار للدعي وهو ظاهر الرواية وأصبح هكذا في الذخيرة \* لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل كذا في المحيط \* ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حتى مات أو حتى مات فيه لا تقبل وكذا لو شهدوا أن أباه دخل بهذه الدار ومات لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا شهد الشهود أن أباه مات وهو ليس هذا القميص أو ليس هذا الخاتم تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* أطلق محمد رحمه الله تعالى في الجواب في الخاتم وحكي القاضي أبو الهيثم عن القضاة الثلاثة أنهم كانوا يخلصون ويقولون ان شهدوا أن الخاتم كان في خنصره أو بنصره يوم الموت تقبل الشهادة وان شهدوا أنه كان في السبابة أو في الوسطى أو في الابهام لا تقبل الشهادة ولكن الصحيح أن يجري على إطلاقه كما ذكره محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو شهدوا أنه مات وهو حامل لهذا الثوب تقبل كذا في المحيط \* ولو شهدوا أن أباه مات وهو راكب هذه الدابة قضى بالباية للوارث \* ولو شهدوا أن أباه مات وهو قاعد على هذا الفرس أو على هذا البساط أو نائم عليه لا تقبل هذه الشهادة \* ولو شهدوا أن أباه مات وهذا الثوب موضوع على رأسه ولم يشهدوا أنه حامل له لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضي للوارث كذا في الذخيرة \* ولو شهدوا أنه كان هو الواضع على رأسه يوم الموت تقبل هكذا في محيط السرخسي \* والاصل في جنس هذه المسائل أن الشهود اذا شهدوا على فعل من المورث في العين عند موته فهذا على وجهين اما أن يشهدوا بفعل هو دليل اليد أو بفعل ليس هو دليل اليد

رجل أكره رجلا بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس على أن يطلق امرأته التي لم يدخل بها أو يعتق عبده ففعل المكروه أحدهما غرم المكروه الأقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة ايم ما كان أقل يرجع الماء ورعى الأمر بذلك لان الأمور كان يتخلص عن أكثر الضررين بالتزام الأقل فلا يرجع على الأمر بالزيادة \* وان كان الزوج دخل بها لا يجب على الأمر شيء \* اما اذا طلق فلانه لم يجب عليه بالطلاق شيء لم يكن \* واما اذا اعتق فلانه كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لم يجب فيه شيء لم يكن فيكون مختارا في الاعتاق \* ولو أكره على أن يكفر بالله تعالى أو يقتل هذا المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو فقتل المسلم في القياس يقتل المأمور وفي الاستحسان لا يقتل وتجب الديية في ماله في ثلاث سنين اذا لم يعلم المأمور أنه برخص له في اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالآيمان \* وان علم بالرخصة اختلفوا فيه \* قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا \* وقال بعضهم لا يقتل لان اجراء كلمة الكفر رخصة وليس عجاج ولهذا الوصية حتى قتل كان شهيدا \* ولو أكره على أكل



المال \* وفي بيع التلمبة اذا قبض المشتري العبد المشتري وأعتقه لا يجوز باعتقه \* وليس هذا كبيع المكروه فان المشتري هناك اذا أعتقه بعد القبض نفذ باعتقه لان بيع التلمبة هزل \* وذكر في الاقرار من الاصل أن بيع الهازل باطل وبيع المكروه فاسد \* هذا اذا كانت التلمبة في نفس البيع \* فان كانت في الثمن وصورته أن يتقاضي السر أن الثمن ألف درهم وباع في الظاهر بألثي درهم قال محمد رحمه الله تعالى الثمن عن السر ولم يذكر فيه خلافا \* وروى الملقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الثمن عن العلانية \* ولوا تفقاضي السر أن يكون الثمن ألف درهم وأشهد على ذلك ثم تباع في الظاهر بمائة دينار قال محمد رحمه الله تعالى في القياس بطل البيع وفي الاستحسان يجوز بمائة دينار \* ولوا تفقاضي يقرأ ببيع لم يكن فاقرا ثم أجاز لا يجوز والله أعلم \* كتاب الوصايا \* اذا أراد الرجل أن يوصي وله أولاد صغار عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن ترك المال لأولاده يكون أفضل \* ولو كان الأولاد (٤٩٣) كبار والمال قليل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينبغي له

أن يوصي \* وان كان المال كثيرا والورثة أغنياء يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بالقرابة فان كانوا أغنياء فبالخير

وفصل فيما يكون وصية وفيما لا يكون

مرض أو صحيح كتب بيده كتاب وصية وقال للشهود اشهدوا بعائنه ولم يقرأ عليهم الكتاب قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز لهم أن يشهدوا بذلك في قول علماءنا المتقدمين الآن يقرأ عليهم الكتاب أو يقرأ عليه \* وقال نصير رحمه الله تعالى يجوز لهم أن يشهدوا \* وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كتب الرجل وصية بيده ثم قال اشهدوا علي بما في هذا الكتاب فهو جائز استقصانا

مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا في هذه المسئلة لا تقبل الشهادة بلا خلاف ولو شهدوا على اقرار ذي البدن هذه الدار كانت لحد هذا المدعي ولم يجزوا الميراث فان القاضي يقضي بالدار للمدعي اذا لم يكن له وارث آخر هكذا في الذخيرة \* اذا شهدوا أن هذه الدار لحد هذا المدعي ولم يقرؤا كانت لحدته فان جروا الميراث تقبل ويقضي بالدار للمدعي وان لم يجزوا الميراث فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال لا تقبل ولا يقضي بالدار للمدعي أيضا كذا في المحيط \* قال في كتاب الاقضية دار في يدي رجل أقام أحد البينة أن أبي اشتراها منه بألف درهم وقدمات أبي والبائع بمحمد ذلك فاني لأكفه البينة أن أباه مات وتركها ميراثا ولكن أسأله البينة أنهم لا يعلمون له وارثا غيره فان أقامها أمرته بدفع الدار اليه كذا في الذخيرة \* ولو كانت الدار في يد غير البائع كأم ما كذا في محيط السرخسي \* قال في الاصل دار في يدي رجل جاء ابن أخى صاحب اليد وأقام بينة أن هذه الدار كانت لحدته مات وتركها ميراثا بين أبيه وبين عمه هذا الذي الدار في يديه نصفين ثم مات أبوهم وترك نصيبه ميراثا له فالقاضي يقبل هذه البينة ويقضي بالدار بين المدعي وبين عمه نصفين فان لم يقض القاضي بينة ابن الاخ حتى أقام بينة أن أخاه وهو أبو هذا المدعي مات قبل موت الحد وورث الحد منه السدس ثم مات الحد وصار جميع الدار ميراثا لي فهذه المسئلة على وجهين الاول أن لا يكون في يد ابن الاخ شيء من تركه أبيه وفي هذا الوجه بينة ابن الاخ أولى والوجه الثاني أن يكون في يد ابن الاخ شيء من ميراث أبيه وباقي المسئلة بها هو في هذا الوجه ميراث الحد كله لاميراث الاخ كله لابن الاخ ويجعل كأنهما ماتا معا كذا في المحيط \* اذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فادعي كل واحد أن أباه مات وتركها ميراثا له لاوارث له غيره قضى بها بينهما نصفين فان قال المم كانت بين أبي وأخي نصفين وصدقه ابن الاخ الآن المم قال مات أخي قبل موت الحد وصار النصف الذي لاخي بين الحد وبينك أسداسا ثم مات الحد فورث السدس منه وقال ابن الاخ مات الحد وألا وصار الذي للحد بينك وبين أبي نصفين ثم مات أبي فورث ذلك منه فان لم تقم له ما ولا لحدهما بينة يحلف كل واحد على دعوى صاحبه فان حلفا فبرأ وصار الجال بعد الحلف كالخال قبله وقبل الحلف كانت الدار بينهما نصفين وان حلف أحدهما ونكل الاخر يقضي للعالم بمتكامل له صاحبه وان أقام البينة أحدهما قضى له بما شهد له بينته وان أقام جميعا البينة قضى بالدار بينهما نصفين كذا في الذخيرة \* رجلان أقام كل واحد منهما بينة على دار في يدي رجل أنها كانت لآبائهم مات وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره وأحد هذين الرجلين ابن أخى ذي اليد ووارثه لاوارث له غيره فلم ترك البينتان حتى مات المدعي عليه فصارت الدار في يد ابن أخيه ولم يوص الى أحد ثم ركت البينتان جميعا فاقضى يقضى بها بينهما

\* وان كتبها غيره وقال هو اشهدوا علي بما في هذا الكتاب لم يجز \* قال نصير رحمه الله تعالى كتب علي بن أحد وصية وكنا عنده فحضر هناك عدول فقرأ عليهم وكتبوا شهادتهم ثم دخل جماعة من المشايخ فأمرهم بأن يكتبوا شهادتهم ولم يقرأ عليهم \* وعن أبي نصر الدوبوسي رحمه الله تعالى مرض أبيض أشهد على كتاب الوصية من غير أن يقرأ على الشهود قال لا يسمع للشهود أن يشهدوا حتى يقرأ هو على الشهود أو يقرأوا عليه وكذلك كتاب الاقرار \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كتب الرجل صكبا يحفظ يده اقرارا بمال أو وصية ثم قال أشهد عليهم من غير أن يقرأها أو يقرأ عليه وسلك أن تشهد ويجب على كل من شهد أن يحفظ فلا يشهد على صك لم يقرأ أو يقرأ عليه فان فعل ذلك كان لهله أو لقسه عتابته في أمر الدين وذلك لا يجوز في الديانة \* ولو أوصى رجل أن ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم يكن نفذتها فنقضوها وأقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه فالواحد اوصية ان صدقه الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث ولا يكون

ذلك من جميع المال بخلاف الدين لانه لا طالب له الا الله تعالى فكان حكمه حكم الزكاة والكفارة \* رجل قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان كان ماله نقدا فهذا القول باطل بمنزلة قوله هذه الدراهم وان كان ماله ضيا عا يصير وقفا على الفقراء \* ولو أن مريضا قال أخرجوا ألقامن مالي أو قال أخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان قال ذلك في ذكر الوصية جاز وبصرف الى الفقراء \* وإذا قرئ صدق الوصية على رجل قبل له أهو هكذا فأشار برأسه بنعم لا يجوز ذلك \* وكذا اذا امتنع عن الكلام لاجل المرض وهو يقدر على الكلام وأشار برأسه لا يجوز ذلك وليس هذا كالآخر من لأن الآخر من لا يرجي منه الكلام \* وأما الذي اعتقل لسانه بالمرض فإنه يرجي منه الكلام فلا تجعل اشارته بمنزلة العبارة \* ولو قيل لمريض أو وصي بشئ قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان كان هذا على أثر السؤال بصرف ثلث ماله الى الفقراء \* (٤٩٤)

وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أنه أطلق الجواب وقال بصرف الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا \* وعن محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يعطى الناس ألف درهم قال الوصية باطلة \* ولو قال تصدقوا بألف درهم فهو جائز وبصرف الى الفقراء \* وروى هشام عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى رجل قال ثلث مالي لله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي باطلة \* كذا قال لعبد الله بن محمد رحمه الله تعالى الوصية جائز وبصرف الى وجوه البر \* وفي مسألة العتق ان أراد به العتق عتق وان أراد به الصدقة بالعبد تصدق به وان أراد به أن كلنا لله تعالى لا يلزمه شئ \* مريض قال بالفارسية صدرم ازمن بخشش كنيد قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال صدرم ازمن رو ان كنيد كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية \* وقال القاضي الامام علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله رو ان كنيد ليس من لسانه فلا أعرف هذا \* رجل أوصى بأن يدفن في داره قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة \* ميت دفن في قبر دفن فيه ميت آخر قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان بليت عظام الاول ولم يبق من عظامه شئ يدفن الثاني \* وان بقي من عظامه فإنه يمال عليه التراب ولا يحرك العظام ويدفن الثاني بجنب الاول وان شاءوا يجعلا بينهما جاز من الصعيد \* ولو أوصى بأن يجعل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبينه هناك رباطا من ثلث ماله فبات ولم يحل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم رحمه الله تعالى وصيته بالرابط جائز ووصيته بالحل باطلة \* ولو جعله الوصي ضمن ما أنفق في الحل اذا حله الوصي بغيران الورثة \* وان حله باذن الورثة لا يضمن \* وما يليق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر رحمه الله تعالى

نصفين وان صار ابن الاخ هذا اليد فلما قام الاجنبى البينة على ابن الاخ أن الدار داره ورثها من أبيه لم تسمع ولو أن القاضي زكى شهودا أحدهما بعد موت الم \* ولم يرك شهودا لا خرف قضى بالدار كلها له ثم كتبت بينة الا آخر لم يقض له بشئ الا اذا أعاد تلك الشهود أو شهودا آخر فشهدوا أن الدار داره بسبب الارث فحينئذ يقضى بجميع الدار له فان قال الذي قضى بالدار له أو لا اني أعيد البينة أن الدار داره لا يلتفت اليه ولو أقام الاجنبى البينة في حياة الم \* وابن الاخ بعد موته فزكت البينتان جميعا قضى بالدار بينهما نصفين ولو أن ابن الاخ لم يقيم البينة حتى قضى القاضي بها للاجنبى ثم أقام على الاجنبى قضى بها لابن الاخ ولو أقام ابن الاخ البينة في حياة الم \* والاجنبى بعد موته فزكت البينتان يقضى بها للاجنبى ولو أقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على الم فبات الم ثلث الم \* فورثه ابن الاخ ثم أحضر كل واحد منهما شاهدا آخر فزكت البينتان يقضى بالدار بينهما نصفين وان قال أحدهما بعد ما قضى بها بينهما أنا أقيم البينة على صاحبي لا يلتفت الى ذلك ولو أقام كل واحد شاهدا واحدا على الم فلما مات الم أقام الاجنبى شاهدا آخر فزكى شاهداه وقضى له بشهادتهما جاء ابن الاخ بشاهدا آخر لا يلتفت الى ذلك فان أعاد ابن الاخ شاهدين على الاجنبى قضى بها لابن الاخ هكذا في المحيط \* رجل توفي فادعى رجلان ميراثه يدعى كل واحد منهما أن الميت مولاه وأعتقه لا وارث له غيره وأقاما البينة على ما ادعى ولم يوفقوا للعتق وقتنا فالتقوا بينهما ولو وقتوا للعتق وقتنا فاصحاب الوقت الاول أولى كذا في الذخيرة \* في نوادر بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان أخوان لاب في أيديهما دار أقام أحدهما بينة أن هذه الدار كانت لأمي ماتت وتركتم أميرا ثانيا بيني وبين أبي أربعاء مات الاب وترك ذلك الربع بيني وبينك وأقام الآخري بينة أن هذه الدار كانت لابي مات وتركهم أميرا ثانيا بيني وبينك قال أخذ بينة الذي ادعى ثلاثة أرباع الدار لنفسه ولا أقبل بينة الآخر كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة

والتناقض بينهما وفيما يكون كذا بالشهود وما لا يكون

الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا فلا كذا في الكنز \* ثم المعتبر في الاتفاق بين الشهادة والدعوى هو الاتفاق في المعنى ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد بالاقرار بالغصب تقبل هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* والموافقة اما المطابقة أو كون المشهود به أقل من المدعى به بخلاف ما اذا كان أكثر كذا في فتح القدير \* (وفي هذا الباب فصول) \*

رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال صدرم ازمن رو ان كنيد كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية \* وقال القاضي الامام علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله رو ان كنيد ليس من لسانه فلا أعرف هذا \* رجل أوصى بأن يدفن في داره قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة \* ميت دفن في قبر دفن فيه ميت آخر قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان بليت عظام الاول ولم يبق من عظامه شئ يدفن الثاني \* وان بقي من عظامه فإنه يمال عليه التراب ولا يحرك العظام ويدفن الثاني بجنب الاول وان شاءوا يجعلا بينهما جاز من الصعيد \* ولو أوصى بأن يجعل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبينه هناك رباطا من ثلث ماله فبات ولم يحل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم رحمه الله تعالى وصيته بالرابط جائز ووصيته بالحل باطلة \* ولو جعله الوصي ضمن ما أنفق في الحل اذا حله الوصي بغيران الورثة \* وان حله باذن الورثة لا يضمن \* وما يليق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر رحمه الله تعالى



لا بأس به وهو كل زيادة في الكفن \* وبعضهم أنكروا ذلك \* ولوأوصى بمصارفة قبره للترزين فهي باطلة \* ولوأوصى باتخاذ الطعام للأنتم بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز ذلك من الثلث \* ويحل للذين يطول مقامهم عندهم والذي يحيى من مكان بعيد يستوى فيه الأغنياء والفقراء \* ولا يجوز للذي لا يطول مساقته ولا مقامه أن فضل من الطعام شيئاً كثيراً يرضى الوصى وإن كان قليلاً لا يضمن \* وعن الشيخ الإمام أبي بكر البخاري رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قال الوصي باطلة \* وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى في رجل الطعام إلى أهل المصيبة والأكل عندهم قال حل الطعام في الأثناء غير مكروه لا لشغل أهل المصيبة بتجهيز الميت ومحوه \* فأما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأنه في اليوم الثالث يجتمع الناس فاطعمهم في ذلك اليوم يكون اعانة على المصيبة \* إذا أوصى الرجل بأن يطعن قبره أو يضرب على قبره قبة (٤٩٥) كانت باطلة \* رجل قال أشهد وأبني

قد أوصيت لفلان ألف درهم وأوصيت أن لفلان في مالي ألف درهم قال محمد رحمه الله تعالى الألف الأولى وصية والآخرى إقرار \* ولو قال أوصيت بأن له ألفاً في مالي فهو إقرار \* ولو قال قد أوصيت له بألف في مالي كانت وصية \* رجل قال في حصته أو مرضه أن حدثني حدث فلان كذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال سمعت أبا حنيفة رضي الله عنه يقول إن هذه وصية والحدث عند الموت وإن لم يقل حدث الموت وكذا لو قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهو وصية وإن لم يذكر فيها الموت. ولو قال لفلان ألف درهم من مالي أو من نصف مالي أو من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في حصته أو مرضه إلا أن يكون ذلك عند ذكر الوصية \* رجل قال في مرضه أو وصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت

الفصل الأول فيما يكون المذعي به ديناً إذا ادعى ألفاً وخمسمائة فشهدوا بخمسمائة يقضي بخمسمائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفاً وشهدوا بخمسمائة كذا في فتاوى قاضيان \* إذا ادعى على رجل خمسمائة وشهد له الشهود بألف درهم لا تقبل شهادتهم إلا إذا وفق فقال كان لي عليه ألف درهم إلا أنه قضاني خمسمائة أو أبرأه منها ولم يعلم الشهود بذلك فتقبل ويقضي بالخمسمائة ولا يحتاج إلى إقامة البينة على التوفيق كذا في المحيط \* ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود بألف فقال الطالب اعانني عليه خمسمائة وقد كانت ألفتا فقبضت منها خمسمائة وصل الكلام أوفصل فشهدا بالخمسمائة جائزة ولو قال لم يكن لي إلا خمسمائة بطلت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان \* إذا ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه أو حله وجاء بشهود شهدوا على إقرار صاحب المال بالاستيفاء فإن القاضي يسأل الغريم عن البراءة والتحليل إن كانت بالاستسقاط أو بالاستيفاء فإن قال كانت بالاستيفاء قبلت وإن كانت بالاستسقاط لا تقبل وإن سكنت ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه لا يجبره على البيان لكن لا تقبل شهادتهم ما لم يوفق كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الغريم الإيفاء فشهد أن صاحب المال أبرأه وأجازت والقاضي يقضي بالبراءة من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستسقاط لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلاً كفلاً بأمر المكفول عنه فادعى الإيفاء فشهد الشهود بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع يدينه على الأصل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشئ هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو ادعى الإيفاء فشهد بالهبة أو الصدقة أو النحلة أو الإحلال أو أداى الهبة أو الصدقة أو النحلة أو الإحلال فشهدوا بالاستيفاء لا تقبل هكذا في محيط السرخسي \* ذكر في المتن رجلان شهدا أن لهذا على هذا ألف درهم قد اقتضى منهما مائة وقال الطالب لم أقتض منه شيئاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقضي بألف ويجعل مقتضى المائة كذا في فتاوى قاضيان \* في العمود إذا شهد الرجلان على آخر بألف درهم وشهدا أنه قضاة خمسمائة وقال الطالب لي عليه ألف وما قضاني شيئاً والشهود صدقوا في الشهادة على الألف وأهموا في الشهادة على القضاة تقبل شهادتهما إن عدلاً ولو قال شهادتهم بالألف حق وبالقضاء باطل وزور لا تقبل شهادتهما لأنه نسبهما إلى الفسوق كذا في المحيط \* لو شهدا أن لهذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المذعي ما أبرأه وقال الشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأني من شئ قال إذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالألف كذا في فتاوى قاضيان \* لو شهدا على رجل بألف درهم والمذعي يدعي ذلك وشهدا أيضاً للمذعي عليه على المذعي بمائة دينار والمذعي ينكر ذلك قبلت شهادتهما كذا في الذخيرة \* ادعى على آخر أنه أجرد له منه وقبض مال الأجرة قبلت وانفسخت

ربيع باري صدقة لفلان قال محمد رحمه الله تعالى أحيز هذا على وجه الوصية \* ولو قال في مرضه الذي مات فيه مات في مرضي هذا فقلنا لا ممة حرة وما كان في يده ما شئ فهو عليه صدقة قال أرى ذلك جائزاً على وجه الصدقة ولها ما كان في يده يوم مات وعليه البينة أن هذا كان في يده يوم مات وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من يرضى قال أعطوا فلاناً وصية كذا أو قال أعطوا عبد موتى أو قال أعطوا ثلثي فهو جائز لأن الثلث محل الوصية \* وإن قال الربع أو النخس أو شيئاً آخر ما خلا الثلث لا يكون وصية إلا أن يكون ذكراً الوصية أو الموت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من يرضى قال فيما أوصى تصدقت على فلان بداري ووهبت لفلان عبد فلان أو جعلت لفلان كذا من مالي قال أما الصدقة والهبة فلا يجوز شئ منهما فهو على الصدقة والهبة فإن قبض الموهوب له والمتصدق عليه جاز من الثلث وأما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض والإقرار

فصل فيمن تجوز وصيته وفيمن لا تجوز وصيته

عندنا إذا لم يكن مراهقا وكذا إذا كان مراهقا \* ولا تجوز وصية العبد والمدر وأم الولد والمكاتب مات عن وفاء أو غير وفاء ومعنى البعض كذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه بمنزلة المكاتب عنده والمجنون بمنزلة الصبي \* ووصية الحر العاقل رجلا كان أو امرأة جائرة \* ووصية الذي يعتق بيه المسلمون وأهل الذمة فهو العتق والصدقات في قولهم جائزة \* وإن أوصى الذي يعتق بيه أهل الذمة دون أهل الاسلام فهو الوصية بينا البيعة والكنيسة والسراج فيهما جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى \* والذي إذا بنى بيعة في حياته ثم مات تكون ميراثا عنه ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استحسانا \* ووصية ابن السبيل الذي غاب عن ماله جائزة ولا تجوز الوصية للوارث عندنا إلا أن يجيزها الورثة \* ولو أوصى لوارثه ولا جني صح في حصة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على (٤٩٦) إجازة الورثة أن أجازوا جازوا ولم يجيزوا بطل \* ولا تعتبر إجازتهم في حياة الموصى

حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك \* ولو أوصى لاختيه وهو غير وارث ثم مات الموصى وأخوه ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا \* وكذا لو أوصى لاجنبيه ثم تزوجها ثم مات لانصح الوصية إلا بإجازة الورثة \* ولو أوصى لابنه وهو عبد أو كافر ثم أسلم أو عتق ثم مات الموصى لانصح وصيته ولو أوصى لقاتله ان أجازت الورثة جاز والا فلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف وفرز رحمه الله تعالى لا يجوز وان أجازت الورثة \* ولو كان القاتل صبيًا أو مجنونًا جازت له الوصية وإن تجوز الورثة \* ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لمدير قاتله أو لأم ولد قاتله لا تجوز إلا بإجازة الورثة \* ولا تجوز وصية المسلم للرجل ولا وصية المسلم بغيره \* ولو أوصى لإنسان بثلث ماله ثم مات الموصى لمقبل موت الموصى بطلت وصيته \* ولو أوصى لفلان ولفلان وأحدهما مات وقت الوصية ذكر في الأصل أن جميع الوصية تكون للحي منهما \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال إن لم يعلم الموصى بموته كان للحي نصف الوصية وبطلت الوصية في النصف \* وإن علم بموته كان جميع الوصية للحي \* ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصى بنى نصف الوصية للحي منهما ويعود النصف إلى ورثة الموصى \* ولو أوصى مسلم لغيري مستأمن بثلث ماله ذكر في الأصل أنه يجوز \* وقيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا تجوز هذه الوصية \* وإن لم يكن لغيري مستأمنًا لا تجوز في قولهم \* وفي بعض الروايات لا تجوز الوصية للغيري مستأمنًا كان أو لم يكن أجازت الورثة أو لم تجز \* ولو أوصى رجلا بثلث ماله لاختيه وهو وارثه ثم ولد للموصى ابن ثم مات الموصى

الاجازة تجوز به وطلب مال الاجارة فشهد الشهود أن الاجازة قد قبض مال الاجارة تقبل وإن لم يشهدوا على عقد الاجارة كذا في الخلاصة \* شاهدان شهد الرجل بالف درهم من ثمن جارية فقال المشهود له انه قد أشهدهما هذه الشهادة قالوا لا بل قد شهدناهما قالوا تاويل المسئلة اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالالف من ثمن الجارية فالمسئلة محفوظة انه اذا ادعى على آخر ألف درهم من ثمن مبيع وشهد له الشهود بالالف من ثمن الجارية فالمسئلة تحفظ له انه لا تقبل شهادتهم وبطلت في الاقرار تقبيل كذا في المحيط والخلاصة والخيرة \* ولو قال لم يشهد هم لم تقبل كذا في محيط السرخسي \* ادعى على آخر مائة قفيز خبطة بسبب السلم مستحقة الشرائط وشهد الشهود أن المدعى عليه أقر أن عليه مائة قفيز خبطة ولم يزيدوا على هذا فقد قبل لا تقبل شهادتهما وقيل ينبغي أن تقبل والاول أصح كذا في الخيرة \* ادعى قرضًا على رجل وشهدوا أن المدعى دفع اليه عشرة دراهم ولم يقولوا قبض المدعى عليه ويكون القول قول ذي اليد في قبضت بجهة الامانة فان ادعى أنه قبض بجهة القرض يحتاج إلى اقامة البينة على القرض كذا في خزانة المفتين \* لو ادعى دينارًا وشهدوا أن المدعى دفع الدينار إلى المدعى عليه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية \* ادعى القرض وشهدوا على اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب ولو ادعى عشرة دراهم قرضًا وشهدوا له بهذا اللفظ وأراد (دادني است) لا يثبت القرض ولو قال (دادني است) بسبب القرض تقبل كذا في خزانة المفتين \* اذا ادعى رجل على رجل دينارًا ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* ذكر في شهادات المحيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الاسلام الاوز جندى رحمه الله تعالى يقول لا تقبل هذا الشهادة وذكر في فتاوى قاضيان والصحيح أنها تقبل وفي شهادات المحيط أيضا اذا ادعى ألفًا وقال خسمائة من ثمن عبد اشتراه مني وقبضه وخسمائة من ثمن متاع اشتراه مني وقبضه وشهدوا بخمسمائة مطلقا تقبل الشهادة على الخمسمائة وذكر السبب ليس بشرط قال وفي هذه المسئلة تنصص على أن في دعوى الدين بسبب اذا شهدوا له مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يفتى ظهير الدين المرغيناني كذا في الفصول العمادية \* والله أعلم

الفصل الثاني فيما اذا كان المدعى به ملكا \* اذا كانت الدعوى بلفظ الدار وشهدوا بلفظ البيت قيل ينبغي أن تقبل في عرفنا وهو الاشبه والاطهر كذا في الخيرة \* اذا ادعى كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير توقف كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدوا بسبب معين تقبل كذا في التبيين \* وينبغي للقاضي أن يسأل المدعى أتدعي الملك بهذا السبب ولذا قاتله لا تجوز إلا بإجازة الورثة ولا تجوز وصية المسلم للرجل ولا وصية المسلم بغيره \* ولو أوصى لإنسان بثلث ماله ثم مات الموصى لمقبل موت الموصى بطلت وصيته \* ولو أوصى لفلان ولفلان وأحدهما مات وقت الوصية ذكر في الأصل أن جميع الوصية تكون للحي منهما \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال إن لم يعلم الموصى بموته كان للحي نصف الوصية وبطلت الوصية في النصف \* وإن علم بموته كان جميع الوصية للحي \* ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصى بنى نصف الوصية للحي منهما ويعود النصف إلى ورثة الموصى \* ولو أوصى مسلم لغيري مستأمن بثلث ماله ذكر في الأصل أنه يجوز \* وقيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا تجوز هذه الوصية \* وإن لم يكن لغيري مستأمنًا لا تجوز في قولهم \* وفي بعض الروايات لا تجوز الوصية للغيري مستأمنًا كان أو لم يكن أجازت الورثة أو لم تجز \* ولو أوصى رجلا بثلث ماله لاختيه وهو وارثه ثم ولد للموصى ابن ثم مات الموصى

صحت الوصية \* ولو أوصى لامرأته بثلاث ماله ثم ماتها بثلاث أو بواحدة وانقضت عدتها ثم مات الموصي صحت الوصية لها \* ولو أوصى لابن وارثه جاز \* وكذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لأم ولد نفسه أو لمدبر نفسه جاز الكل استحسانا \* ولو أوصى لعبد القن أو لأمته القن ثم مات جازت الوصية في قولهم إلا أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الوصية للقن يعق القن ثلثه مجانا ويجب عليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان ويتزادان الفضل وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يعق العبد كله وتصرف الوصية أو لا إلى العتق فان فضل من الثلث شيء كان الفضل للعبد \* وتجوز الوصية للوالد قاتله وإن علاه وكذا الولد قاتله وإن سفل ولمكاتب هو لا وعبيدهم ومدبرهم \* ولو أوصى لاخته الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية أن لا يثابروا مع الابن وإن كان له بنت جازت الوصية للاخ والاخ لام وبطل الوصية للاخ لاب وأم لأنه يرث مع البنت وإن لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ (٤٩٧) لاب لأنه لا يرثه وبطل الوصية للاخ لاب وأم والاخ لام لأنهم مبرأته

أذا ماتت المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف ماله لاجنبي كان للاجنبي نصف ماله وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لأن الاجنبي يأخذ ثلث المال أولا بلامنازعة يبقى ثلثا المال فيأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال \* ولو أوصت لقاتلها بنصف ماله مات وترك زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لأن الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال \* ولو أوصت المرأة بنصف ماله الزوج بها ولم توص بوصية أخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية \* وكذا لو أوصت زوجها بأحد عبيدها بعينه فإن الزوج

الذي شهد به الشهود أو تدعيه بسبب آخر إن قال أدعيه بهذا السبب فالقاضي يقبل شهادة شهوده ويقضي له بالملك وإن قال أدعيه بسبب آخر أو قال لا أدعيه بهذا السبب فالقاضي لا يقبل شهادة شهوده كذا في المحيد \* لو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا على الملك بسبب ثم شهدوا على الملك المطلق لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا على الملك بسبب تقبل شهادتهم كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى التنازع وشهدوا على الملك المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على التنازع لا تقبل كذا في خزنة المفتين \* إذا ادعى أولا الملك في الدابة بالتنازع وشهد له الشهود أنها له اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم إلا أن يوفق فيقول ثبت في ملكي إلا أني بعتهامنه ثم اشتريتهامنه فلم يذع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الظهيرية \* إذا ادعى ملكا مطلقا وشهدوا أنه ورثه من أبيه أو أنه اشتراه من فلان وفلان يملكه ولم يقولوا أنه يملكه في الحال تقبل هذه الشهادة ويقضى بالعين للدمي ولكن للقاضي أن يسأل الشهود هل يعلمون أنه خرج من ملكه كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى أنه ورثه من أبيه وجاء بشهود فشهدوا أنه له ولاخيه الغائب ميراث عن أبيه جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* في المتقاضي ادعى ملكا مطلقا ثم رخصا وقال قبضه مني منذ شهر وشهدوا على مطلق الملك بلا تاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل كذا في المختار \* ودعوى الملك بالأثر كدعوى الملك المطلق كذا في الوجيز للكردي والخالصة \* ولو ادعى دارا في يد رجل أنها له منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعى أنها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا منذ سنة جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى عينا في يد رجل أنها ملكه وأن صاحب اليد قبضها بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقا لا تقبل شهادتهم وكذا إذا ادعى المدعى القبض مطلقا وشهدوا له بالقبض منذ شهر إلا إذا وفاق وقال أردت من المطلق القبض من ذلك الوقت الذي شهد به الشهود فحينئذ تقبل وقيل تقبل في هذا من غير توفيق كذا في الفصول العمادية \* ادعى أنه قبض من مالي كذا قبضا موجباً للرد وشهد أنه قبضه ولم يشهد أنه قبض قبضا موجباً للرد تقبل في أصل القبض فيجبر رده كذا في البحر الرائي نقله عن جامع الفصولين \* وكذا لو شهدا على إقراره بالقبض تقبل هكذا في خزنة المفتين \* ادعى أنه قبض من مالي كذا ذروهما قبضا بغير حق وشهد شهوده أنه قبضه بجهة الربا قبلت شهادتهم كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعى الغصب فشهدوا على القبض بجهة الربا لا تقبل ادعى أنك قبضت من مالي جلا بغير حق وذكركمته وشيته وشهد الشهود أن هذا الذي هو ذواليد قبض جلا من فلان غير المدعى تقبل هذه الشهادة حتى يجبر على الإحضار كذا في خزنة المفتين \* لو شهد أن فلانا هذا غصب عبده ولكن قدرته عليه بعد ذلك فلت عند مولاه وقال المقصوب منه

(٦٣ - فتاوى ثالث) يأخذ العبد بن جميعاً أحدهما بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية \* وإذا مات الزوج وترك امرأته ليس له وارث غيرهما وأوصى لاجنبي بجميع ماله ولا ميراث له فإنه بجميع ماله يأخذ الاجنبي ثلث المال بلامنازعة وللزوج ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال بينهما وبين الاجنبي نصفين \* ولو أن امرأته ماتت وأوصت بجميع ماله الزوج بها وليس لها وارث سواها وأوصت بجميع ماله لاجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الاجنبي أولا ثلث المال بلامنازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للاجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي أن لا تأخذ الثلث يكون للاجنبي وثلثه للزوج \* مسلم أوصى بأن تجعل أرضه مقبرة للمسلمين أو خاناً للمارة أو سعة للعامة أو أرضاً بأن يصرف إلى كفان موق للمسلمين أو يحضر قبرهم فالوصية باطله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول محمد رحمه الله تعالى جازة \* ولو أوصى بثلث ماله لأجدوعين

المسجد أول بعين فهي باطلة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وهي جائزة في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم \* ولو أوصى بثلث ماله لبيت المقدس قال جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك \* قالوا هذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قنديل وسراجيه وأن يشتري بذلك الزيت والنفت للقتاديل في رمضان \* ولو أوصى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث الموصي \* ولو أوصى بثلث ماله لأعمال البر لا يصرف الثلث في بناء السجن لأن إصلاح السجن وعمارته يكون على السلطان \* ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلث ماله فانه يحج عنه من منزله \* ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة وثلاث ماله خمسون فانه يحج عنه من حيث يبلغ \* ولو أوصى أن يعق عنه بمائة درهم نسيئة وثلث ماله خمسون لا يعق عنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول صاحبيه (٤٩٨) رحمه الله تعالى يشتري عبدا بثلث ماله ويعق عنه \* ولو أوصى بأن يغزى

عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو رحمه الله لا ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الثغر ولا ينفق منه شيئا على أهله فان فضل شي ردت ذلك على الورثة \* وينبغي أن يغزو عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالحج فان كان الذي يغزو عنه غنيا جاز \* ويجوز للوصي أن يغزو عنه \* وكذلك لابن الموصي \* ويجوز للسلم أن يوصي لفقره النصاري لأن الوصية لفقرتهم ليست بعصية \* بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية فمن أعان على بنائها يكون أعان \* ولو أوصى بأن يؤجر أرضه من فلان سنة بكذا جاز فان كان في الأجر محاباة كانت المحاباة من الثلث \* ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز وبصرف إلى عمارته وسراجيه \* ولو أوصى أن ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول أبي

لم يرد على وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته ولا رددته عليه وما كان من هذا شي أياها القاضي قال ضمنته القيمة هكذا في الظهيرية \* وكذا لو شهد أنه غصبه عبدا له وأن مولاه قتله عند الغاصب وقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعي عبدا له في يدي كان عليه قيمته كذا في فتاوى قاضيان \* لو ادعى الاستملاك وشهد شهوده على القبض تقبل ادعى أنه استملاك من ماله أقتنه كذا وعليه قيمته وشهد الشهود أنه باع وسلم لفلان تقبل ولو شهدوا أنه باع ولم يذكروا التسليم لا تكون شهادة على الاستملاك كذا في الفصول العبادية \* اذا ادعى أنه غصب جاره وشهد شهوده أن هذا الجار ملك المدعي وفي يده هذا بغير حق لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين \* ادعى عشرة أمنا من الدقيق مع النخالة فشهد الشهود على الدقيق من غير نخالة لا تقبل وكذا لو ادعى دقيقا منخولا فشهدوا على غير المنخول ولو ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهد الشهود على النقرة والوزن ولم يذكروا الصفة أنها جيدة أو رديئة أو وسط تقبل هذه الشهادة وبقي بالردى وهكذا في الخلاصة \* ذكر في دعوى المتني دار في يدي رجل ادعى رجل أنها بينه وبين الذي في يديه نصفين ميراثا عن أبيه ومحمد ذلك الذي في يديه وادعى أن كلها له فجاء المدعي بشهود وشهدوا أن هذه الدار كانت لأبي هذا المدعي مات وتركها ميراثا له خاصة لا وارث له غيره قال ان لم يدع المدعي أن النصف خرج إلى الذي في يديه بسبب من قبله فشهادة شهوده باطلة \* وان قال قد كنت بعت نصفها بألف درهم ولم يصدقه القاضي على البيع ولم يجعله مكذبا لشهوده فمضى له نصف الدار ميراثا عن أبيه \* وان أحضر بينته على أنه باع النصف من المدعي عليه بألف درهم أو أنه صالحه من الدار على أن يسلم له النصف منها قبلت بينته على ذلك وقضى بالدار كلها ميراثا للمدعي من الوالد وقضى بنصف الدار يباع من المدعي عليه ان ادعى البيع وكان للمدعي على المدعي عليه الثمن \* وان كان أقام البينة على الصلح أبطلت الصلح وردت الدار كلها إلى المدعي كذا في المحيط \* في المشتق ادعى ان له نصف الدار مشاعا والدار في يدي رجلين اقسماها واغاب أحدهما فخاصم الحاضر وفي يده نصفها المقسوم فشهدا أن له هذا النصف المقسوم في يد الحاضر لا تقبل كذا في الوحي للكردي \* اذا ادعى عينا في يد انسان أنها له وأقام على ذلك بينة ثم ان المدعي قال هذه العين لم تكن لي قط بطلت بينته ولم تقبل ويطلب القضاء ان كان قد قضى له بذلك وكذلك اذا لم يقل قط كذا في المحيط \* رجل ادعى عبدا في يد رجل وأقام البينة فشهدا على اقراره أنه ملك المدعي تقبل ولو شهدا على اقراره أنه اشتراه من المدعي وقال المدعي انه أقر بهذا لكن ما بعت منه بأخذه المدعي وكذا الاستيلاء وكذا لو شهدا أنه أقر بأنه آجره بكذا وكذا ولو شهدا أن المدعي عليه قال بعت به بكذا وكذا لو شهدا أنه أودعه ولو شهدا على اقراره أن المدعي دفع اليه

يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول يسر فيه \* ولو أوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز لأن يقول وتصدقوا لا تقبل بثمنه أو يقول ببعوه نسيئة ويحط إلى الثلث عن المشتري \* وكذا لو قال يبعو جاريتي عن يتخذها أم ولد أو يدرها \* ولو أوصى الرجل بأن يكفن هو بعشرة آلاف فانه يكفن كفن الوسط من غير اسراف ولا تقتير \* رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان أو قال ثلث مالي بين فلان وفلان فمات أحدهما قبل موت الموصي فانه يعود نصف الثلث إلى ملك الموصي \* وان مات أحدهما بعد موت الموصي يكون الثلث بين الحى منهما وبين ورثة التبريك كان الثلث مقبوضا أو لم يكن \* رجل قال ثلث مالي لموالي فلان ولفلان موليان أحدهما أسفل وهو الذي أعنته فلان والثاني هو المولى الأعلى وهو الذي أعنت فلان كذا كذا في الأصل أن الوصية باطلة \* وفي بعض الكتب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية الثلث يكون بين الأعلى والأسفل نصفين \* وفي رواية الثلث لمولى الأسفل خاصة \* وفي رواية الوصية

باطلة \* رجل قال ثلث مالى لفلان وللساكن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يكون نصف الثلث لفلان والنصف للساكنين  
 \* وقال محمد رحمه الله تعالى ثلث الثلث لفلان وللساكن ثلثه \* ولو قال ثلث مالى للساكن صححت الوصية ويجوز صرفها الى مسكين واحد  
 فى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الصرف الى مسكين واحد ويجوز الى مسكينين  
 \* رجل قال اذا مت فصام عبدى يوماف هو حر فصام العبد بعد موته يوما لا يعتق العبد مالم يعتقه الورثة \* رجل أوصى بجميع ماله للفقراء  
 أو لرجل بعينه لا يجوز ذلك الأمن الثلث فان أجازت الورثة فى حياة المورث لا تعتبر أجازتهم وكان لهم الرجوع وان أجازوا بعد موته صححت  
 الاجازة \* رجل قال أوصيت لفلان بثلث غنمى أو قال بشاة من غنمى أو قال بشوب من ثيابى أو قال ببقير خنطة من خنطى ولم يكن فى ملكه  
 يوم الوصية شئ من ذلك كانت الوصية باطلة \* ولو كان له غنم وثياب وخنطة يوم (٤٩٩) الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية  
 \* ولو قال أوصيت بثلث

مالى لفلان وليس له مال ثم  
 استنفاد مالا ومات كان  
 للموصى له ثلث ماترك ولو  
 أوصى بمالى بطن جاريتيه  
 لفلان ان كان فى بطنها ولد  
 يوم الوصية بأن ولدت لاقبل  
 من ستة أشهر جازت الوصية  
 وان ولدت لستة أشهر  
 فصاعدا كانت الوصية باطلة  
 \* ولو قال أوصيت به هذا  
 الكفرى فى نخلى لفلان  
 فصار بسرا قبل موت  
 الموصى بطلت الوصية \* ولو  
 قال أوصيت بهذا الرطب  
 الذى فى نخلى فصار عمر اقبل  
 موت الموصى فى القياس  
 تبطل الوصية ولا تبطل  
 استحسانا \* ولو قال أوصيت  
 بعنبر هذا الفلان فصار زينا  
 قبل موت الموصى له بطلت  
 الوصية قياسا واستحسانا  
 \* ولو قال أوصيت برزعى هذا  
 لفلان وهو يقل فصار خنطة  
 أو شعرا قبل موت الموصى  
 بطلت الوصية \* وفى الوكالة

لا تقبل ولو شهدا أنه أقر أنه غصبه أو شهدا أنه أقر أنه رهنه تقبل ويقضى بالعبد للمدعى كذا فى الخلاصة  
 \* ادعى رجل جاريتة فى يدي رجل وقال كانت هذه الجارية بلى وشهد الشهود أنهم اهل تقبل هذه الشهادة  
 لاذكر هذه المسئلة فى الكتب وقد اختلف المشايخ فيها بعضهم قال تقبل ومنهم من قال لا تقبل وهو  
 الاصح كذا فى المحيط والذخيرة \* لو ادعى أنها كانت له وشهدوا أنها كانت له لا تقبل كذا فى خزنة المفتين \*  
 اذا ادعى المدعى أنها له وشهد الشهود أنها كانت له تقبل اذا ادعى رجل دارا فى يد رجل وجاء بشاهدين شهدا  
 أن هذه الدار كانت فى يده هذا المدعى لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للمدعى بشئ فى ظاهر الرواية كذا فى  
 المحيط \* ادعى دارا واستثنى بيتا منها ومدخلها وحقها ومرا فقها فشهدوا بالدار ولم يستثنوا الحقوق  
 والمرافق وما ذكره المدعى لا تقبل الا اذا وفق وقال كان الكل لى الا أنى بعث البيت والمدخل منها فثبت  
 تقبل كذا فى الوجيز للكردرى \* اذا شهد الشهود بدار رجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار لفلان  
 لرجل آخر غير المدعى عليه ليس هو لى فقدأ كذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان  
 بشئ وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لى وانما هو لفلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أجزت  
 اقراره لفلان وجعلت له البيت وأرد ما بقى من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة البيت للشهود عليه كذا  
 فى فتاوى فاضيلان \* ادعى دارا وبرهن وحكم بالبناء تبعاً ثم أقر المقضى له أن البناء للمقضى عليه أو برهن  
 المقضى عليه بذلك فالبناء للمقضى عليه ولا يطل القضاء فى حق الارض ولو نص الشهود فى شهادتهم على  
 البناء أيضا واصل به القضاء ثم أقر المدعى بالبناء له بطل فان برهن المقضى عليه أن البناء له لم يقض له به كذا  
 ذكر فى الاصل كذا فى الوجيز للكردرى فى كتاب الدعوى \* ذكر فى المتن اذا شهدوا على دار لرجل فلما  
 زكوا قال المدعى عليه البناء لى أنا بنيت وأراد أن يقيم البينة على ذلك فان كان شهود المدعى حضورا يسألهم  
 القاضى عن البناء فان قالوا البناء للمدعى الدار لا يلتفت للقاضى الى قول المدعى عليه وان قالوا لا ندري لمن  
 البناء الا أنا شهد أن الارض للمدعى فليس ذلك با كذاب منهم لشهادتهم ويقضى القاضى للمدعى عليه بالبناء  
 ان أقام بينة ويؤمر بالهدم وتسليم الارض الى المدعى وان لم يحضر المدعى عليه بينة على البناء قضى عليه  
 القاضى بالارض بشهادة شهود المدعى واتسع الارض البناء فان جاء المدعى عليه بعد ذلك بالبينة أن البناء  
 بناؤه أخذ لان القاضى لم يقض على المدعى عليه بالبناء بشهادة شهود المدعى كذا فى الفصول العبادية  
 \* وفى المتن لو شهدوا بالدار للمدعى ثم ماتوا أو غابوا فلم يقدر عليهم فلما أراد القاضى أن يقضى بينها قال  
 المدعى عليه أنا أقيم البينة أن البناء بناى أنا بنيت لم يقبل ذلك منه وقضى للمدعى بينها كذا فى الخلاصة  
 فى الاصل الاول فى مسائل التناقص من كتاب الدعوى \* لو شهد شهود المدعى أن البار له ولم يزيدوا على

اذا تغير فى هذا كله بطلت الوكالة وفى البيع بشرط الخيار اذا تغير فى أيام الخيار لا يطل البيع ولا الخيار \* ولو أوصى بهذا الحمل فصار كبشا  
 قبل موت الموصى لا تبطل الوصية \* ولو قال أوصيت بثلث مالى لفلان أو لفلان كانت الوصية باطلة فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى صححت الوصية ويكون بينهما نصفين \* وقال محمد رحمه الله تعالى جازت الوصية ويكون البيان الى الوارث ولا  
 يكون البيان الى وصى الميت \* ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم قال الموصى رجعت عن وصية أحدهما ولم يبين فأت يكون بينهما نصفين  
 ولا يكون البيان الى الورثة \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يخير الورثة \* وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال لرجلين له  
 احدا كما حرة ثم مات قبل البيان يعتق النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان الى الورثة \* ولو قال احدا كما أم ولدى ومات قبل  
 البيان كان البيان الى الوارث \* خرج أوصى عند موته أن يعنى عن قاتله والقتل عد كانت باطلة فى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

\* رجل أوصى بأن يعاريتها من فلان كانت باطلة \* وكذا الوأوصى بأن يسقى عنه الماء شهر في الموصى أوفى سبيل الله تعالى كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال أوصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف بها دواب فلان كان جائزا \* ولو أوصى بأن يسقى على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد رحمه الله تعالى جازت الوصية ويكون وصية لصاحب الفرس \* فان هلك الفرس أو باعه بطلت الوصية \* ولو أوصى بسكنى دار لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنها مادام حي وإن لم يخرج الدار من ثلث ماله \* ولا يجوز للوارث أن يبيع ثلث الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للوارث أن يبيع الثلثين وله أن يقاسم الورثة أيضا ويقرر الثلث للوصية \* ولو أوصى بقطنة لرجل وبجبة لآخر أو وصى لهم شاة معتق لرجل ويجلدها لآخر أو وصى بمخطة في (٥٠٠) سنبلها لرجل وبالتبن لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصى لهما أن يدوسا ويسلخا

الشاة وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى في مسألة الشاة والقطن أن السليح والحلج يكون على صاحب اللحم والقطن \* ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل ولا أثر بالوسادة كان إخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم \* ولو أوصى بدهن هذا السمس لا أحدهما ويكسبه لا أثر كان التخليص على صاحب الدهن \* ولو أوصى بزبد هذه الدابة لفلان وبمفضها لآخر كان إخراج الزبد على صاحب الزبد \* ولو أوصى بمخلقة انخاتم لرجل وبفضه لآخر جازت الوصية لهما فان كان في نزعه ضرر يطران كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة أضمن قيمة الفص فهو يكون الفص لك \* وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص أضمن قيمة الحلقة \* وهي كالدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب فيه على هذا

هذا ثم ما أوأوصى أو أوصى بغيره رجل آخر وادعى بناء هذه الدار لنفسه وشهد له شاهدان آخران بذلك فان القاضي يقضى بالارض للدمى الذى شهدت له شهودا بالدار ويقضى بالبناء بين المدعين نصفين فان أقام المدعى عليه بينة أن البناء بناؤه قبل القضاء أو بعده لم أقبل ذلك منه ولو أن شهودا بالمدعى شهدوا أن الارض للدمى وقالوا لا ندري لمن البناء يقضى بالارض له وقضى بالبناء للدمى البناء خاصة كذا في المحيط \* والارض التى يكون فيها التخليل والانشجار بمنزلة الدار اذا لم يفسر وقال القاضي يقضى للدمى بالارض ويتبعها التخليل والشجر من غير أن يكون ذلك شهادة بالتخليل والشجر وكذلك اذا شهدوا أن هذا الخاتم أو هذا السيف لفلان ولم يذكروا الفص والحلية فالقضى يقضى بالسيف والحلية وبالخاتم والفص للدمى من غير أن تكون الحلية والفص مشهودا بهما حتى لو أقام المشهود عليه بينة أن الفص والحلية له قبلت بينته يقضى بذلك القاضي للدمى أولم يقض هكذا في الفصول المملكية \* أمة في يد رجل وابنتها في يد غيره فها رجل وأقام البينة على الذى في يده الجارية أن الجارية له وقضى القاضي بالجارية له لا يكون للقضى له أن يأخذ الابنة بذلك القضاء (١) وبمثله لو أن رجلا في يده نخلة وغرته في يد غيره فها رجل وأقام البينة على الذى في يده النخلة وقضى القاضي لها بها كان للقضى له أن يأخذ النخلة بذلك القضاء وهكذا في المتن كذا في فتاوى قاضيان \* اذا شهد الشهود على رجل بجارية في يده أنه هذا المدعى وقضى القاضي لها بها ثم غاب الشاهدان أو ماتا وظاهر الجارية في يد المشهود عليه لم يره الشهود أخذ المدعى وكذلك لو كان الولد ظاهرا وشهد الشهود بالجارية للدمى ولم يتعرضوا للولد فالقضى يقضى للدمى بالجارية وبالولد فان قال الذى في يده الجارية أنا أقيم بينة على أن الولد لى لم يلتفت الى بينته ويقضى بالجارية وبالولد للدمى فاذا قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود وقالوا لم يكن الولد للدمى وإنما كان للدمى عليه فالقضى لا يقضى بالولد للدمى عليه وان أقام البينة على الولد ولو كان الشهود وحضروا وسألهم القاضي عن الولد قبل القضاء فقالوا هو للدمى عليه أو قالوا لا ندري لمن هو فالقضى لا يقضى في الولد بشئ ويقضى بالجارية للدمى كذا في النخلة \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام البينة وقضى له القاضي ثم أقر للقضى له أنه ادار فلان لرجل غير المقضى عليه لاحق للدمى فيها فاصدقها المقر له وأكذبه لا يطل قضاء القاضي كذا في فتاوى (١) قوله وبمثله الخ في المماثلة بين المسألتين في الحكم نظر ظاهر فانه في الاولى حكم بأنه لا يكون للقضى له أن يأخذ الابنة بذلك القضاء وفي الثانية حكم بأن له أخذ النخلة بذلك القضاء وقد راجعت فتاوى قاضيان فوجدت العبارة مثل ما ذكرهنا فليصر معنى المماثلة بين المسألتين اه بجزاوى

الوجه \* ولو كان له أرض فيها كرم واشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل وبالزرايين والاغراس والاشجار لآخر فقطعت قاضيان الاشجار وغرته الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت كان عليه تسوية الارض كما كانت \* وكذا لو استأجر الرجل أرضا وغرس فيها الاشجار فمضت مدة الاجارة فقلع الاشجار كان عليه تسوية الارض \* ولو أوصى بعبدة لرجل وبخدمته لآخر فنفقة العبد على صاحب الخدمة \* فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة فمضت مائة أو غيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة \* رجل قال عند موتى لقوم كانوا عنده انظروا كل ما يجوز لى أن أوصى به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى يجوز هذه الوصية وهي على الثلث \* ولو قال ما يجوز لى أن أوصى به فأعطوه جاز وهو الى الورثة أى شئ أعطوه جاز قليلا كان أو كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لى فان ذلك يكون على الثلث \* رجل أوصى بنشاب جسده لرجل جاز ويكون للموصى لمن الجبات والفص والاردية والسراويل والاكسية والطباستون والقلاانس



والخفاف والجوارب فان ذلك ليس من الثياب \* رجل أوصى لعبده برقبته زوى ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو مدبر لا يقدر على بيعه أبدا \* ولو قال أوصيت لعبدي هذا بثلاث مائة صارت له مدبرا \* ولو أوصى لعبده رجل وعلى العبد دين فأتى الموصى وقال غريم العبد لا تجز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد \* ولو وهب عبده المدين من رجل في حياته كان لغريم العبد أن يطل الهبة ويبيع القاضي العبد بيده وما يفضل من الثمن يكون للواهب \* ولو أجاز لغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى يعق العبد لأن الموصى له بالعبد كأحد الورثة والموهوب له بمنزلة المشتري \* رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع والله أعلم

فصل في مسائل مختلفة \* رجل أعطى لأحد أولاده شيئا في صحته قال الفقيه (٥٠١) أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان فعل

ذلك زيادة خدمة هذا الولد وبه لا بأس به \* وان استنوا في ذلك لا ينبغي له أن يفعل ذلك وأن يعطيه ما لا يعطى غيره إلا أن يكون الولد محتاجا فيعطيه قدر قوته \* الخليفة إذا جعل رجلا ولوى عهده قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يصبر الثاني خليفة ولا يجب على الناس أن يعملوا بما أمر الخليفة قال لأن الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وينزل هو لا يكون له ذلك فكذلك بعدهم \* وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى قال يجوز له أن ينقل الخلافة إلى غيره في حياته وبعد موته وهو كالوصي له أن يوصي إلى غيره بعدهم \* ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح \* رجل حلف أن لا يوصي بوصية فهو في مرضه

قاضيخان \* ولو قال المقتضى له هذه الدار ليست لي وانما هي لفلان وصدقة المقر له في ذلك فالدار للمقر له ولا ضمان على المقر للقضى عليه كذا في المحيط \* ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي قط فاما أن بدأ بالانقراض أو بنى بالانقراض أو بنى بالانقراض فان صدقة المقر له في جميع ذلك بطل قضاء القاضي وتردد الدار على المقتضى عليه ولا شيء للمقر له وان كذبه في قوله ما كان لي قط وصدقه في الانقراض قال كانت للمقر إلا أنه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري تكون الدار للمقر له وبضمن المقر قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدأ المقر بالانقراض أو بالنق كذا في الجامع \* قالوا هذا إذا بدأ بالنق وبنى بالانقراض موصولا فيصح انقراضه أما إذا بنى بالانقراض موصولا لا يصح انقراضه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن القاضي لم يقض بالدار للمدعي حتى قال ان هذه الدار لفلان لاحق في فيها أو قال هذه الدار ليست لي وانما هي لفلان فالقاضي لا يقضى له بالدار إلا أن يقول المقر في هذه الصورة هي دار فلان بعتهم منه بعد شهادة الشهود أو يقول وهبتها منه وقبضها مني بعد ما تاب عن مجلس الشهادة قال ذلك موصولا بكلامه حينئذ القاضي يقضى له بالدار كذا في المحيط \* رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعي عليه ليست في يدي فأقام المدعي بيته فشهدوا أن الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعي فان قال كما شهدوا أنها في يديه وفي ملكه فقد أقر بالدار وان قال صدقوا أنها في يديه ولا أصدقهم أنها في ملكه فله ذلك فيجعل المدعي عليه خصما كذا في فتاوى قاضيخان \*

فصل الثالث فيما يكون المدعي به عقدا أو يكون سببا من أسباب الملك \* ادعى دارا أو شرا فشهدوا بملكه مطلقا لا تقبل بيته كذا في التبيين والخبرة والمحيط \* والمشهدون ادعوى الارث كدعوى الملك المطلق كذا في فتح القدير \* وجزمه في البرازية هكذا في البحر الرائق \* وفي الاقضية لو ادعى الملك بالشراهم شهدوا على الملك المطلق انما لا تقبل اذا ادعى الادعى رجلا معروفا فقال ملكي اشتريته من فلان بن فلان وكذا شرائط المعرفة فاما اذا قال ملكي اشتريته من رجل أو قال من زيد والشهود شهدوا على الملك المطلق فتقبل كذا في الخلاصة \* لو ادعى الشرا من رجل معروف ونسبه إلى أبيه وجده غير أنه ادعى الشرا مع القبض وهم شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الوجيز للكردي \* ادعى دارا في يد رجل أنها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاء بشاهدين وشهدا أن فلانا وهبها له وقبضها منه وهو على ملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فخذني ثم وهبها لي بعد ذلك وأقام البيعة على ذلك قبلت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى دارا في يدي رجل أنه وهبها له وأنه لم يصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لهم هبها لي قط وقد ادعى الهبة عندا القاضي فهذا كذاب منه لشاهديه

الذي مات فيه أو اشتريه بانه في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حائنا \* ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه أو وصى له بشئ أو أمر بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزأنا ما أمر به الميت تنصرف الاجازة إلى الوصية لأنهم أمروا به لا إلى الهبة \* ولو قالت الورثة أجزأنا ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة والوصية جميعا \* مرضى أوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاها بباقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضي هذا فقد أوصيت بذلك أو قال بالفارسية كرم ازين بيماري مریک اینا وقال اكر ازين بيماري بيمر فحينئذ ان ابرى بطلت وصيته \* ولو أوصى بوصية ثم جن قال محمد رحمه الله تعالى ان أطبق الجنون حتى بلغ ستة أشهر بطلت وصيته \* وان أفاق قبل ذلك فإبصاؤه ووصيته باقية \* ووقت محمد رحمه الله تعالى الجنون المطبق ستة أشهر \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قد اطبق بشهر وهو قول محمد رحمه الله



بان يخرج من ثلث مالى ولم يزد عليه قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء \* وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالى وهو ألف درهم فإذا الثلث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغاما ملغ \* وكذا لو قال أوصيت بنصبي من هذه الدراهم وهو الثلث فإذا نصيبه النصف قال هو له ان خرج النصف من ثلث ماله \* ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالى لم يكن له الا ألف درهم كان العشر أقل أو أكثر \* ولو قال أوصيت بجميع ما فى هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فإذا فيه ألف درهم كان له ما فى الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله \* وكذا لو وجد فى الكيس دنانير أو غيرها من الجواهر وغير ذلك \* ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع ما فى هذا الكيس لم يكن له الا ألف درهم \* ولو قال أوصيت لفلان عفا عني هذا الكيس بألف درهم وهو نصف ما فى هذا الكيس فإذا فى الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الا ثلث وان كان فى الكيس ألف كانت له وان (٥٠٣) لم يكن فى الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان فى

الكيس دنانير أو حـ واهـ  
لاشئ له قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى على قياس  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى ينبغى أن  
يعطى للموصى له مقدار  
ألف درهم من ذلك لان  
عندهما يجوز الاستثناء من  
غير الجنس \* ولو قال  
لفلان جميع ما فى هذا  
البيت وهو كثر طعام فوجدوا  
فيه أكثر من كرا أو وجد فيه  
كرخطة وكرشعر كان ذلك  
للموصى له بعد أن يخرج ذلك  
من ثلث ماله \* رجل  
وهب لرجل كيسا فيه  
دراهم فقال جميع ما فى هذا  
الكيس لك وهو ألف درهم  
ودفعه اليه فإذا فى الكيس  
أكثر من ذلك أو كان  
فيه دنانير كان الكيس وما  
فيه لله وهوب \* مريض قال  
أخرجوا من مالى عشرين ألفا  
فأعطوا فلانا كذا أو فلانا

له بالشرع من وكيله أو شهدوا أن فلانا باع وهذا المدعى عليه أجاز بيعه لا تقبل كذا فى خزانة المفتين \* ادعى  
أنها امرأته بسبب أنه تزوجها على كذا وشهد أنها منكوحته ولم يذكر أنه تزوجها تقبل ويقضى بهم  
المثل اذا كان بقدر المسمى أو قل وان كان زائدا لا يقضى بالزيادة كذا فى الوجيز للكردرى \* رجل  
ادعى على امرأته أنها زوجت نفسها منه بخمسين ديناراً والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكر المهر  
تقبل كذا فى الخلاصة \* ان قال هذا امرأتى أو قال هذا منكوحتى وشهدوا أنه كان تزوجها ولم  
يتعرضوا للحال بان لم يقولوا بانها منكوحته تقبل هذه الشهادة كذا فى خزانة المفتين \* وفى الخزانة قال الزوج  
الكبرى لكن لا ندرى الكبرى بكافة باقامة اليينة أن الكبرى هذه \* شهد أنها زوجت نفسها منه ولا تعلم  
أنها هل فى الحال امرأته أم لا أو شهد أنه باع منه هذه العين ولا ندرى هل فى ملكه فى الحال أم لا يقضى  
بالنكاح والملا فى الحال بالاستصحاب والشاهد على العقد شاهد على الحال كذا فى الوجيز للكردرى \* ادعى  
أن مولاي أعنتنى وشهد الشهود أنه حر لا تقبل وقيل تقبل والامة اذا ادعت أن فلانا أعنتنى وشهدوا  
أنها حرة تقبل ولو ادعى العبد حرة الاصل وشهدوا أنه أعنته فلان فقد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا فى  
الفصول العمادية \* والله أعلم

### باب الثامن فى الاختلاف بين الشاهدين

يعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا الاتفاق فى المعنى هو المعتبر لا غير  
والمراد بالاتفاق فى اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن كذا فى التبيين \*  
حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو ادعى الوديعة  
وشهد أحدهما الشاهدين على الايداع والاخر على الاقرار بالايداع هل تقبل ينبغى أن لا تقبل على قياس  
مسئلة الغصب وعلى قياس مسألة القرض ينبغى أن تقبل كذا فى الفصول العمادية \* سواء كان بعين ذلك  
اللفظ أو غير ادفعه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية قبلت كذا فى فتح القدير \* اذا شهد أحدهما  
بالنكاح والاخر بالتزويج تقبل شهادتهما ما ذكره فى المحيط ولم يحك فيه خلافا كذا فى التبيين \* لو شهد  
أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الاخر أنه قال أنت برة لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه  
طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر أنه طلقها ان كنت فلانا وقد كنت لا تقبل عند الكل وكذا  
لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الاخر أنه قال لها أنت حرام ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل كذا فى  
فتاوى قاضى خان \* شهد أحدهما بألف والاخر بالفين لم تقبل بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فإذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر البخارى رحمه الله تعالى تنفذ  
وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزءا ويطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءا \* وقوله وما نبي للفقراء كأنه  
يسمى لهم تسعة آلاف لهؤلاء لأنه ذكر فى الابتداء جملة المال فصار الباقي ما قلنا \* بخلاف ما لو قال أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا الى  
أن قال والباقي للفقراء والمسئلة بجمالها فان ههنا لاشئ للفقراء ويعطى أصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءا  
من وصيته ويطل سهمان \* رجل أوصى بأن تباع داره ويشتري بثمنها عشرة آلاف وكرخطة وألف من خبز وقد أوصى بوصية أخرى فبعت  
داره فلم يبلغ ثمنها مائتة ترى به هذا المقدار من الخنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان اتسع ثلث ماله لثلاث وغيره  
من الوصايا يكل من ثلثه وصار كأنه أوصى بعشرة آلاف وكرخطة وألف من خبز وقال أبو القاسم ذلك من مالى كذا فجعلوا من غيره لم يصبرهم

الآن يكون في ذلك المال دليل بأن يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويخص ذلك المال بوصايه \* رجل أوصى بوصايه فبلغ ورثته أن أباهم أوصى بوصايه ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجرنا ما أوصى به ذكر في المتن أنه لا تصح إجازتهم وإنما تصح إجازتهم إذا أجازوا وبعد العلم \* رجل أوصى للساكنين بنزل كرمه ثلاث سنين فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين شيئاً قال نصير رحمه الله تعالى سطل وصيته \* وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا تبطل وبوقف ذلك الكرم أن خرج الكرم من ثلث ماله يتصدق بنزل الكرم ثلاث سنين \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يوافق قول أصحابنا رحمه الله تعالى فانهم قالوا فيمن أوصى بخدمة عبده سنة فلان وفلان غائب فإن العبد يخدّمه سنة بعد رجوعه \* ولو أوصى لفلان بخدمة عبده هذا السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الغلة (٥٠٤) ونزل الكرم \* رجل أوصى بغلة كرم لانسان قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى

وعنده ما تقبل على الالف إذا كان المدعي يدعي الالفين وعلى هذا المائة والمائة والاطقة والاطقتان والاطقة والثلاث كذا في الهداية \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضى بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وإن شهد أحدهما بالالف والآخر بالف وخمسة مائة والمدعي ألفاً وخمسة مائة قبل الشهادة على الالف ونظرهما الطلقة والطلقة والنصف والمائة والمائة والخمسون كذا في الهداية \* وإن قال المدعي لم يكن الالف فشهادة الذي شهد بالالف والالف وخمسة مائة باطلة \* وكذا إذا سكّيت الاعن دعوى الالف ولو وفق وقال كان أصل حتى ألفاً وخمسة مائة كما شهد به ذلك الشاهد ولكن استوفيت خمسة مائة أو أبرأته عنها ولا يعلم بذلك الشاهد قبلت هكذا في الكافي \* ولو شهد أحدهما على عشرين والآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالإجماع هذا إذا ادعى المدعي خمسة وعشرين أما إذا ادعى عشرين لا تقبل بالإجماع فلو وفق في هذه المسئلة وفي الالف والالفين فقال كان لي عليه ألفان لكنني أبرأته عن الالف تقبل كذا في الخلاصة \* إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بالف درهم الآن أحدهما قال أنه سود وقال الآخر بيض والبيض فضل على السود فإن كان المدعي يدعي السود لا تقبل شهادتهما أصلاً إلا أن يوفق فيقول كان ما شهد به هذا الشاهد الآن أبرأته من صفة الجودة علم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا الشاهد الآخر فاذ وفق على هذا الوجه تقبل شهادتهما على السود وإن كان يدعي البيض تقبل شهادتهما على السود لأنهما اتفقا على الأقل لفظاً ومعنى كذا في المحيط \* وكذلك هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد إذا اتفقا على قدر أو وصف واختلفا فيما زاد على ذلك تقبل الشهادة فيما اتفقا عليه إن ادعى المدعي أفضلهما وإن ادعى أقلهما لا تقبل شهادتهما أصلاً \* وأما إذا اختلفا في الجنس لا تقبل شهادتهما إذا اختلفا كيفما اختلفا فإن شهد أحدهما على كرخطة والآخر على كرشعير كذا في الذخيرة \* ولو شهد بالف وقال أحدهما قضاها منها خمسة مائة تقبل بالف ولم يسمع قوله أنه قضاها الآن يشهد معه آخرو يجب عليه أن لا يشهد بالالف كلها إذا علم أنه قضاها منها خمسة مائة حتى يقر المدعي أنه قبض خمسة مائة كي لا يصير معيائاً على الظلم كذا في التبيين والكافي \* لو ادعى رجل على رجل قرض ألف درهم وشهد شاهدان أحدهما على القرض والآخر على القرض والقضاء يقضى بشهادتهما على القرض ولا يقضى بالقضاء في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقضى بشهادتهما على القرض أيضاً والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع \* إذا ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد الشاهدين بالقرار بالاستيفاء والآخر بالإبراء لا تقبل ولو شهد الذي شهد بالإبراء أن صاحب الحق أقر أن الغريم يرى إليه من المال قبلت شهادتهما كذا في محيط السرخسي \* رجل عليه ألف

يدخل في هذا الوصية القوائم والأوراق والتمار والخطب فانه لو دفع الكرم معاملة تكون كل هذه الاشياء بينهما كالمر \* ولو أوصى بغلة داره لانسان قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يوافق الدار ويدفع اليه غلتها فإن أراد الموصي له بالغلة أن يسكنها بنفسه قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجوز له ذلك وقال أبو بكر بن أبي سعيد وأبو القاسم رحمه الله تعالى ليس له ذلك قال أبو بكر ابن أبي سعيد رحمه الله تعالى لا قالوا أطلقناه السكتي ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن أن يصرف إلى الدين شيء في الغلة يمكن وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى الدين موهوم وليس بمسؤول فلا يعتبر الموهوم \* قال ألا يرى أنه تنفذ وصايه وإن كان يتوهم ظهور الدين وتوهم

الدين لا يمنع تنفيذ وصايه كذلك هذا \* رجل أوصى لرجل بمال وأوصى للفقراء بمال والموصي له محتاج هل يعطى لمن نصيب لرجل الفقراء اختلوا فاقبضه قال محمد بن مقاتل وخلف وشهدا بوجههم الله تعالى يعطى \* وقال إبراهيم النخعي والحسن بن أبي مطيع رحمه الله تعالى لا يعطى والاول أصح \* رجل أوصى لرجل بعمالة فباع الوصي شيئاً من مال الميت من الموصي له بالمائة قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز ذلك إلا أن لا يرضى الموصي له بالمقاصة \* ولو صالحه على ثوب قلت قيمته أو كرت جاز \* ولو كانت الوصية بعمالة للساكنين فصالحهم على عشرة ففعل الوصي أن يعطى تسعين درهما للساكنين \* ولو صالح على ثوب قلت قيمته لا يجوز الصلح ويسترد الثوب \* رجل أوصى بثلث ماله لبني فلان وهم ثلاثة فمات أحدهم قبل موت الموصي قال نصير رحمه الله تعالى إن كان أبوهما فالثالث بينهما نصفان \* وإن كان مات أبوهما بطل ثلث الوصية والثلاث بينهما فانه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كذلك الجواب لأن أباهما لمات لا يتوقع له ولد وسواهم فأنصرف

الوصية الى عدد هـ م وصار كأنه قال ثلث مالى لفلان وفلان وفلان فلما مات أحدهم بطلت وصيته \* رجل قال أعطوا ابن فلان خمسة دراهم فأنى أكلت من ماله شيئا وإن لم تجدوه فاعطوا ورثته وإن لم تجدوا أحد اتصدقوا عنه فوجدوا امرأه هذا الابن لا غير قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن ادعت المرأة هذه قبل المتوفى مهرها ولم يعرف وارث سواها يدفع إليها مهرها وإن لم تدفع المهر وقالت لزوجهها وليدفع إليها الثمن وإن قالت ما كان له وليدفع إليها الربع \* امرأة قالت لزوجهها فى مرضها جعل دارى هذه لاولاد زوجى حتى يجمعوا لى فى حل قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن أجازت ورثتها المروان أو بايعا لورثته أقر والاولاد زوجها بشئ عفى أقر وليدفع ذلك المقدار من قيمة الدار ثم ينظر الى الباقي إن خرج ذلك من ثلث ماله بايع منهم أو صور لحوايه من الحقوق الواجبة قبلها وإن أبو الصلح أو الشراء أعطوا ما أقرت به الورثة \* وإن ادعى أولاد الزوج أكثر حلف لهم ورثة المرأة على العلم \* (٥٠٥) رجل أوصى بأن يعطى من كفاة

صلاته لولد له الذى ليس بوارث قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يعطى ولا يجوز عن الكفاة كن قال فى حياته لا آخر أعنى عنى مدبرى فلان عن كفاة يميني فانه يعق ولا يجوز عن كفاة يمينه \* رجل أوصى بثلاث ماله للشيعة ولجى آل محمد المقيمين ليلة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة فى القياس اذا كانوا لا يحصون وفى الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هـ م الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذى يقع فى وهم الموصى \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كانوا لا يحصون كانت الوصية باطلة بخلاف اليتامى لان لفظة اليتيم يفي عن الحاجة وهذا اللفظ لا يدل على الحاجة \* رجل أوصى

لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالايقاء والاخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل لو ادعى الغريم الايقاء فشهد أحدهما عليه على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الاخر بالهبة أو الصدقة أو التحليل لا تقبل كذا فى فتاوى قاضى خان \* لو ادعى الغريم البراءة فشهد أحدهما بالشهادة بذلك وشهد الاخر أنه رهب له الحق أو تصدق عليه أو تخله أو حله منه أو أحله له قبلت الشهادة كذا فى المحيط \* لو ادعى الغريم البراءة فشهد أحدهما بالهبة والاخر بالصدقة لا تقبل وإذا ادعى الغريم الهبة فشهد أحدهما بالهبة والاخر بالصدقة لم تقبل ولو شهد أحدهما بالبراءة والاخر بالتخله أو العطية أو التحليل أو الاحلال تقبل كذا فى محيط السير حسى \* ادعى الغريم الايقاء فشهد أحدهما عليه أن صاحب المال أبرأه فى بلد كذا وشهد الاخر أنه أبرأه فى بلدة أخرى جازت شهادتهما \* ولو ادعى الكفيل الهبة وشهد أحدهما بالهبة والاخر بالبراءة جازت شهادتهما كذا فى فتاوى قاضى خان \* فى الباب الرابع من فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ادعت الصدق بعد الطلاق وادعى الزوج أنها وهبت الصدق وأقام البينة فشهد أحدهما على الهبة والاخر على البراءة لا تقبل كذا فى الفصول العمادية \* وفى شرح الجامع الصغير هذا اذا لم يدع عقدا فان كان ذلك فى دعوى العقد فهى غناى مسائل البيع والاجارة والكفاة والرهن والغنى على مال وانخلع والصلح عن دم العمد والنكاح كذا فى الخلاصة \* من شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف وشهد آخر أنه اشترى بألف وخمسمائة فالشهادة باطلة وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين أن يدعى المدعى أقل المالين أو أكثرهما وكذلك الكفاة ان كان المدعى هو العبد فقطه وكذا اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب كذا فى الهداية \* اذا طلب الشفيع الشفعة فأقام شاهدين شهد أحدهما أنه اشترى بألف درهم وشهد الاخر أنه اشترى بألفين والمشتري يقول اشتريتها بثلاثة آلاف لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد أحدهما بالشراء بألف درهم وشهد الاخر بمائة دينار لا تقبل الشهادة وكذلك لو شهد أحدهما أنه اشترى من فلان وشهد الاخر أنه اشترى من فلان آخر لا تقبل شهادتهما كذا فى المحيط \* والاجارة ان كانت فى أول المدة فهى كالبيع ادعى المستأجر أو الأجير وان كانت بعد مضيها استوفى المنفعة أو لم يستوف بعد أن يسلم فان كان المدعى هو المؤجر فهى دعوى المال وان كان المدعى هو المستأجر فهى دعوى العدة بالاجماع وفى الرهن ان كان المدعى هو المرتهن فهو كدعوى الدين كذا فى الكافى \* واذا وقعت الدعوى فى الخلع أو فى الطلاق على مال أو العتق على مال أو الصلح عن دم العمد على مال فان كان المدعى هو الزوج أو المولى أوولى القصاص فهو دعوى مال وان كان هو العبد أو المرأة أو القاتل فهو دعوى عقد فلا تقبل بالاجماع كذا

(٦٤ - فتاوى ثالث) لاهل العلم يبلغ قالوا يدخل فى هذه الوصية أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان هؤلاء يسمون المتفلسفة لا طلبية العلم \* رجل أوصى بثلث ماله لغيره قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم \* وكذا لو قال لاهل مسجد كذا \* ولو أوصى بأن يخرجوا ثلث ماله لمجاورى مكة قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون يصرف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم \* وحد الاحصاء عن ابى يوسف رحمه الله تعالى ان كانوا لا يحصون الا بكتاب أو حساب فهم لا يحصون \* وقال بشر رحمه الله تعالى ليس لهذا وقت \* وقيل اذا كانوا لا يحصون المحصى حتى يولد فيه هم مولود أو يموت فيه هم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون \* وقال بعضهم هم مقفوض الى رأى القاضى وعليه الفتوى \* واليسر ما قال محمد رحمه الله تعالى \* رجل أوصى بثلث ماله لفلان ولبنى

تيم قال كل الثلث يكون لفلان ولا شيء لبي تيم لانه صار كانه قال لفلان ولوالى اذا كانوا ليحصون والوصية لهم باطلة \* ولو قال ثلث مالى لفلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير \* وكذا لو قال ثلث مالى لفلان ولعشرة من المسلمين فجزء من أحد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين \* ولو أوصى لرجل بشئ مسمى فقال الوارث هذا الشئ لى قال أبو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الوارث فيما كان في يده اذ لم يكن ذلك الشئ معروفا بالميت وعلى الموصى له اليئنة \* رجل قال برزوني الاشقة ووصية لفلان فها على ما يملك لا على ما يستفيد \* وكذا في قوله عبيدى الاعمى أو السندى أو الحبشى لفلان ولو قال عبيدى لفلان أو برادى لفلان ولم يصف الى شئ ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت \* رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها \* ولو قال هي للساكنين (٥٠٦) جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان الموصى له

في السراج الوهاج \* وفي النكاح يصح بأقل المالين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الزوج أو من المرأة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ وقيل الخلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية أما اذا كان المدعى هو الزوج فلا تقبل بينته بالاجماع والاول هو الاصح وهو استحسان ويستوى فيه دعوى أقل المالين أو أكثرهما في الصحيح هكذا في التبيين والهداية والكافي \* رجل ادعى على رجل أنه أجر عبده ومحمد بن العبد فأقام المستأجر شاهدين أحدهما شهد أنه استأجره بخمسة وهو يدعى أربعة وأخمسة وشهد الآخر أنه استأجره بستة فالشهادة باطلة وان ادعى المستأجر أنه تَكَارَى دابة الى بغداد بعشرة ليركبها ويحمل عليها وأقام شاهدين شهد أحدهما أنه تَكَارَاهَا ليركبها بعشرة وشهد الآخر أنه تَكَارَاهَا ليركبها ويحمل عليها هذا المتاع المعروف بعشرة فالشهادة باطلة ولو شهد أنه تَكَارَى دابة بعينها بأجر مسمى الى بغداد وشهد الآخر أنه تَكَارَاهَا ليحمل عليها جولة معروفة الى بغداد بعشرة دراهم لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعاها المستأجر أو رب الدابة وكذلك اذا شهد أحدهما أنه تَكَارَاهَا ليركبها وشهد الآخر أنه تَكَارَاهَا ليحمل عليها كذا في المحيط \* لو ادعى أنه سلم الثوب الى صباغ وبجد الصباغ فشهد أحد الشاهدين أنه دفعه اليه ليصبغه وأجر وشهد الآخر أنه دفعه ليصبغه أسود أو أصفر لا تقبل هذه الشهادة وكذلك ان محمد بن الثوب فادعاها للصباغ كذا في الفصول العبادية \* لو شهد أحدهما على الشرا مع العيب والاخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل كذا في الخلاصة \* اذا شهد رجلان على رجل أنه كفل بألف درهم لفلان عن فلان فقال أحدهما الى شهر كذا وقال الآخر حالة وادعى الطالب الحائل وبجد الكفيل ذلك كله أو أقل بالكفالة وادعى الاجل فالمال حال في الوجهين وانما أقام شاهدا واحدا أن فلانا حاله على هذا بألف درهم وأقام شاهدا آخر أنه أحاله بمائة دينار لا تقبل شهادتهما وان شهد أحدهما بألف درهم وشهد الآخر بألف درهم ومائة دينار تقبل شهادتهما على الألف اذا كان المدعى الدراهم والدنانير جلة أما اذا كان يدعى الدراهم وحده لا تقبل الشهادة كذا في المحيط ولو ادعى الكفالة وشهد أحدهما على الكفالة والاخر على الحوالة تقبل على الكفالة ويحكم بها لانها أقل كذا في الفصول العبادية \* شهد أحد الشاهدين على الكفالة بهذا اللفظ (١) (كواهي مبدعهم) كمال جنيين كفت كمال كرفلان شش ما در اين مال فلان ندهم من ضمان كردم من اين مال را بدهم) وشهد الآخر بهذا (٢) (كواهي مبدعهم) كمال جنيين كفت كمال اين مال را ضمان كردم اين فلان

- (١) أشهد أن فلانا قال ان لم يعط فلان مال فلان هذا لسته أشهر فانا ضمان أنى أعطى هذا المال  
(٢) أشهد أن فلانا قال ضمنت هذا المال لفلان ابن فلان هذا لسته أشهر

اذا كان معلوما يشترط صحة الوصية قبول الموصى له واذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم أن ينفعوه أما في الصدقة فمقصودهم هو القرية ودفع القيمة صدقة وقربة كدفع العين \* رجل أوصى بأن يدفن كذا قال ابن قاتل رحمه الله تعالى لا يجوز أن يدفن كذا لا أن يكون شيئا لا ينفعهم أحد منها شيئا أو فيها فساد فينبغي أن يدفن فان كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويجب أن لا تقر قال أحب البناء يعنى ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يحرقها أو يلقها في الماء الجاري الكثير فان دفن في الارض الطاهرة لا ينالها كان ذلك حسنا ولا أحب أن يحرقها بالنار ما لم يحج ما كان فيها من اسم الله تعالى والانبيا والملائكة \* وعن بعض أهل الفضل رجل أوصى بأن يباع من كتبه ما كان خارجا

عن العلم ولو وقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان كتب ابن الكلام هل يكون من العلم حتى يوقف مع كتب العلم فأجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم \* رجل أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم فنصدقوا عنه بالخطة وعلى العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم خطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقيل له ان كانت الخطة موجودة فأعطى قيمة الخطة دراهم قال أرجو أن يجوز \* وان أوصى بالدراهم فأعطى خطة لم يجوز \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بأنه يجوز به تأخذ \* وعن خلف رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتصدق بهذا الثوب قال ان شاء الله تصدقوا بعينه وان شاء الله أعطوا ثمنه وان شاء الله أعطوه قيمة الثوب وأمسكوا الثوب \* قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى بل يتصدق به كاهو وكذا الأقطعة وبعضهم أخذوا بقوله خلف رحمه الله تعالى \* ولو نذر قال الله على



أن أتصدق بهذا الثوب جازله أن يتصدق بقمته \* ولو أوصى بأن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جازلهم أن يتصدقوا بعين العبد \* رجل قال لوصيه بالفارسية بقمته راجاه كن فأعطاه عن الكرياس قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الكلمة تقع على الخيط \* رجل أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم فتصدق بقمته نادنا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز \* ولو قال يتصدق بهذا الثوب قال له أن يبيعه ويتصدق بثمنه وليس له أن يملك الثوب للورثة ويتصدق بقمته \* ولو قال اشتري عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصى عشرة أثواب له أن يبيعهها ويتصدق بثمنها \* وعن محمد رحمه الله تعالى أيضا لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى بمكانها من مال الميت جاز \* وإن هلكت الأولى قبل أن يتصدق الوصى بها ضمن للورثة مثلها \* وعنه أيضا لو أوصى بألف درهم بعينها يتصدق عنه فهلكت الألف بطلت الوصية \* رجل أوصى بأن يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق (٥٠٧) على غيرهم من الفقراء قال الشيخ

الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بأن يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتصدق على مساكين مكة أو على مساكين الري فتصدق على غير هذا الصنفان كان الأمر حياضين \* ولو قال لله على أن أتصدق على جنس فتصدق على غيرهم ولو فعل ذلك بنفسه جاز \* ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى الزجل مساكين الكوفة فصرف الوصى إلى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حياة الأمر وبين وفاته \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى

ابن فلان راتناش ما لا تقبل الشهادة كذا في الذخيرة \* ذكر في باب الشهادة على الوكالة من وكالة الأصل لو شهد أحد شاهد الوكالة أنه وكالة بالخصوص مع فلان في دار سماها وشهد الآخر أنه وكالة بالخصوص في ما وفي شئ آخر جازت شهادتهما في الدار التي اجتمعا عليها ولو شهد أحدهما أنه وكالة بطلاق فلانة وحدهما شهد الآخر أنه وكالة بطلاقها وطلاق فلانة الأخرى فهو وكيله في طلاق التي اجتمعا عليها ومن جنس هذا صارت واقعة الفتوى وصورتها أوصى في خصوصية معينة وأقام شاهدين شهد أحدهما أنه وكالة بالخصوص مع فلان في هذا الشئ المعين وشهد الآخر أنه وكالة بطلاقا عاما في سائر التصرفات هل تقبل هذه الشهادة في الوكالة المعينة ينبغي أن تثبت الوكالة المعينة كذا في الفصول العمادية \* إذا أقام مدعى الوكالة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب وكالة بقبض دينه من هذا الرجل وشهد الآخر أن الطالب جاز في ذلك أو أنه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل أو أنه جعله وصيا له في حياته جازت شهادتهما وبصر وكيله بالقبض والخصوصية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه يكون وكيله بالقبض ولا يكون وكيله بالخصوصية لو شهد أحدهما أنه وكالة بقبض دينه وشهد الآخر أنه أرسله في أخذ دينه أو أنه أمره بقبض دينه من فلان أو أنه أنابه مناب نفسه أو جعله نائب نفسه في قبض الدين جازت شهادتهما ولا يصبر وكيله بالخصوصية عند الكل ولو شهد أحدهما أنه وكالة وشهد الآخر أنه جعله وصيا ولم يقل في حياته أو شهد أحدهما أنه جعله وصيا في حياته وشهد الآخر أنه جعله وصيا ولم يقل في حياته لا تقبل هذه الشهادة هكذا في فتاوى قاضيان \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين شهدا على وصية رجل فشهد أحدهما أنه قال جميع مالي لفلان بعد موتي وشهد الآخر أنه قال جميع مالي صدقة على فلان بعد موتي وذلك في مجلس أو مجلسين فالشهادة جائزة كذا في الذخيرة \* ولو شهد ابلا وكالة وزاد أحدهما أنه عزله جازت شهادتهما على الوكالة ولم تجز على العزل كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على مولى العبد أنه أذن لعبد في التجارة وأقام شاهدين فشهد أحدهما على الأذن والآخر على أن مولى العبد آه يشرى ويبيع ولم ينه عنه لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في المأذون الكبير إذا الحق العبد دين فقال المولى عبدى محجور عليه وقال الغريم هو مأذون فالقول قول المولى فإن جاء الغريم بشاهدين شهد أحدهما أن المولى أذن له في شراء البروق قال الآخر أنه أذن له في شراء الطعام فشهادتهما جائزة وكذلك لو شهد أحدهما أن المولى قال له اشتري البروق وشهد الآخر أن المولى قال له اشتري الطعام وبيع تقبل الشهادة كذا في المحيط \* شاهدان شهدا بشئ واختلفا في الوقت أو المكان أو في الانشاء والافراقان كان المشهود به قولا محضا

رجل قال لله على أن أتصدق بهذا المال على فلان الفقير أو على أهل بلد كذا أنه أن يعطى غيره \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر إذا أوصى وقال تصدق على المرضى من الفقراء فتصدق على الأصحاء أو قال تصدق على النساء فتصدق على الإيتام أو قال تصدق على الشيوخ فتصدق على الشباب ضمن الوصى في جميع ذلك \* ولو قال تصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد دفعة واحدة جاز \* ولو قال تصدق بها على مسكين واحد فأعطى عشرة مساكين جاز \* وعن إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل أن لا يجاوز بلخ \* ولو أعطى فقراء كورة أخرى جاز وكذلك لو قال في عشرة أيام فتصدق في يوم واحد جاز \* رجل أوصى بأن يفرق ثلثه فقير خنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق الوصى مائتي فقير في حياة الموصى قال أبو نصر رحمه الله تعالى يفرق الوصى ما فرق في حياة الموصى ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان \* وإن فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فإن فرق بأمر

الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز زأمرهم وان لم يكن جازأمرهم فاذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه وينبغي أن يصح أمر الكبار في حصةهم ولا يجوز في حصة الصغار \* رجل أمر رجلاً بأن يتصدق بشئ من ماله ودفعت اليه فتصدق المأمور على أبي نفسه أو ابنه جازاً جامعاً بخلاف ما اذا باع الوكيل بالبيع عن لا تقبل شهادتهم لان في البيع يكون منهم ما ولا تهم في الصدقة \* رجل أوصى بأن يشتري بهذه الف ضيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يجد هناك ضيعة تشتري هل يجوز للوصي أن يشتري ضيعة في موضع آخر \* قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس للوصي أن يصرف ذلك إلى ممة المساجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في أقرب المواضع التي سمي ويجعله وقفاً على ماسمى \* فان أنلف الوصي هذه الف بغرم الوصي مثلها ويشتري بها الضيعة \* الوصي اذا اشترى خيراً أو حنطة ليتصدق بها على الفقراء فأجره (٥٠٨) الخبز أو الحنطة على من يكون قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان لم يبين الميت لذلك شيئاً يستعين

الوصي عن حمل ذلك بغير أجر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة \* وان أمر الميت بأن يحمل إلى ذلك المساجد فالجرة تكون في مال الميت \* ولو أمر الوصي بأن يشتري أربعين فقيز حنطة بمائة دينار فيتصدق بها على المساكين فرخصت الحنطة حتى لو جدد بمائة ستون فقيزاً قال أبو بكر رحمه الله تعالى يجوز أن يشتري بالفاضل حنطة أيضاً ويتصدق بها ويجوز أن يرده الفاضل على الورثة قال هكذا رأيت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل أوصى بأن يعطي ثلث ماله لساكن وهو في بلد ووطنه في بلدة أخرى فالوا يعطي ثلث ماله لساكنين ببلدة ووطنه فان أعطى مساكين البلدة التي هو فيها جازاً أيضاً \* رجل أوصى بأن يطعم عن كفارة يمينه عشرة مساكين فغداهم الوصي فماوا قال

كالبيع والاجارة والطلاق والعاق والصلح والابرام صور ذلك اذا ادعى الشراء بألف وشهد أنه اشتراه منه بألف الا أنهم ما اختلفوا في البلدان أو في الايام أو في الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع بألف فشهد أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق ولو شهد أحدهما أنه طلقها اليوم واحدة والاخر أنه طلقها أمس أو شهد أحدهما على اقراره بألف اليوم وشهد الآخر أنه أقر بألف أمس جازت شهادتهما ولا تبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان الا أن يقولوا كئامع الطالب في موضع واحد في يوم واحد ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال أنا أجيز الشهادة وعليهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الامر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة بالثمة الا أن يختلفا في الساعة بين من يوم واحد بتفاوت فيجوز كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ادعى أنه باع بشرط الوفاء فأنكر ذواليد فشهد أحدهما أنه باع بشرط الوفاء وشهد الآخر أنه أقر المشتري أنه اشترى بشرط الوفاء تقبل كذا في الفصول العمدية \* شاهدان شهدا أن فلان طلق امرأته فشهد أحدهما أنه طلقها يوم الجمعة بالبصرة والاخر أنه طلقها في ذات اليوم بعينه بالكوفة لم تقبل شهادتهما الا أن يتبين كذب أحدهما فان الانسان في يوم واحد لا يكون بالبصرة والكوفة بخلاف ما اذا شهد أحدهما أنه طلقها بالكوفة والاخر أنه طلقها بالبصرة ولم يوقتا وقتان هناك الشهادة تقبل كذا في المبسوط \* ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين من الايام بينهما ما قدر ما يسير الركب من الكوفة إلى مكة جازت شهادتهما كذا في البحر الرائق \* أقام شاهدين على الصلح فألجأهما القاضي إلى بيان التاريخ فقال أحدهما انه كان منذ سبعة أشهر أو أقل أو أكثر وقال الآخر اظن أنه كان منذ ثلاث سنين أو زيدا لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وان كانا لا يحتاجان إلى بيان التاريخ كذا في القنية \* وإذا كان المشهود به قولاً كان صيغة الانشاء والافراد به مختلفة فالحق القذف قال في كتاب الحدود اذا شهد أحد الشاهدين على القذف والاخر على الاقرار بالقذف لا تقبل الشهادة بخلاف ولو اتفقا على القذف واختلفا في الزمان أو المكان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل هكذا في المحيط وفتاوى قاضيان \* وان كان الاختلاف في فعل ملحق بالقول كالقرض فهو كالطلاق هكذا في الخلاصة \* وان كان المشهود به فعلاً حقيقياً وحكماً كالغصب والجناية واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الانشاء والافراد لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المغصوب هالكاً فشهد بالقيمة فشهد أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على اقراره الغاصب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما كذا في

محمد رحمه الله تعالى يقضى ويعشى غيرهم ولا ضمان على الوصي \* رجل أوصى بأن يتصدق بثلث ماله فقصد رجل الظهيرية المال من الوصي واستهلكه فأراد الوصي أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجوز ذلك \* رجل أوصى بثلث ماله أو بألف درهم لفقراء وكان في حياته رجل غني ثم افتقر بعد موت الوصي ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنه يجوز ذلك \* ولو أوصى بثلث ماله أو بألف درهم لفقراء هذه السكة والمسئلة بحالها لا يجوز أن يعطى لهم \* رجل أوصى وقال أعطوا من مالي بعدهم في مساكين سكة كذا فإلمامات الوصي أتي الوصي بالمال إلى أهل السكة فقالوا لا تريد وليس بنا حاجة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يردها إلى الورثة \* ولو لم يدفع المال إلى الورثة حتى أتي على ذلك سنة مثلاً ثم طلب المساكين قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يدفع المال إلى الورثة لان المساكين لم يردوا وبطلت الوصية وصارت ميراثاً لرجل دفع المال إلى الوصي وأمره بأن يتصدق بثلث ماله فوضعه الوصي في نفسه

لا يجوز \* ولودفع الوصي المال الى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القبض جاز \* وان لم يعقل لا يجوز \* عامل السلطان اذا أوصى أن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان علم أنه مال غيره لا يحل أخذه \* وان علم أنه مختلط بماله جاز أخذه \* وان لم يعلم جازاً بضاحتيه بتبين أنه مال غيره \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على ملك صاحبه ولا وجه الا الرد على صاحبه \* وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه بالخلاط ويجوز أخذه اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى به خصمائه وعن محمد رحمه الله تعالى رجل أصاب متاعاً حراماً وأوصى بأن يتصدق به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع يرد عليه \* وان لم يعرف يتصدق به فان كذب الورثة مورثهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث \* مريض قال هذا المال لقطة وكذبه الورثة ذكر في الاقرار من الاصل أن على (٥٠٩) قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق ولا يتصدق \* وقال أبو

يوسف يتصدق من الثلث \* وعن محمد رحمه الله تعالى أن الناحية والمغنية اذا أخذت الاجرة على الشرط ترد على أربابها ولا يتصدق بها \* رجل أوصى بثلث ماله لافقراء والقراباته قال نصير رحمه الله تعالى تكون الوصية بين الفقراء والقرابات نصفين \* وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ان كانت القرابات يحصون فالثلث بين الفقراء والقرابات لكل واحد من القرابات سهم واحد وللأفقراء سهم واحد وان كانوا يحصون فالثلث بينهم نصفان \* والمشاخ رحمه الله تعالى أخذوا بهذا القول \* رجل أوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى لا بأس به \* رجل أوصى بأن يعطى مائة درهم للفقراء ومائة درهم للآقر بأمه وأن يطعم الفقراء

الظهيرية \* لو ادعى القتل وشهد أحدهما على القتل والاخر على اقراره لا تقبل كذا في الفصول العمادية \* لو شهد على اقرار القاتل في وقتين أو مكانين جازت كذا في السراجية \* وان اختلفا في آلة القتل بان شهد بالقتل غير أن أحدهما شهد بالقتل بالعصا وشهد الآخر بالقتل بالسيف لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* اذا شهد أحدهما أنه قتله عدوا وشهد الآخر أنه قتله خطأ لا تقبل شهادتهما \* وان قال أحدهما قتله بالسيف وقال الآخر لا حفظ الذي قتله لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح واختلف الشهود في المكان أو الزمان أو في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض كالهبه والصدقة والرهن فان شهدوا على معينة القبض واختلفوا في الايام أو البلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو شهدوا على اقرار الراهن والمتصدق والواهب بالقبض جازت الشهادة في قولهم هكذا في فتاوى قاضيان \* لو ادعى الرهن فشهد أحدهما على معينة القبض والاخر على اقرار الراهن بقبض المرتهن لا تقبل والرهن في هذا كالغصب كذا في الفصول العمادية \* لو اختلفا في الثياب التي على الطالب والمطلوب أو المركب أو قال أحدهما كان معنفاً ولا وقال الآخر لم يكن معنفاً لا ذكر في الاصل أنه يجوز ولا يطل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* اذا شهدا بالغصب واختلفا في لون البقرة فانه لا تقبل كذا في المحيط \* واذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقره واختلفا في لونها قطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما قيل الخلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمرة أو الصفرة لاني لونين لا يتشابهان كالبياض والسواد والصحيح أن الخلاف في جميع الألوان كذا في الكافي \* ولو أن المسروق منه عين لونا حكماً فقال أحدهما سوداً لم يقطع اجماعاً كذا في فتح القدير \* وعلى هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في ثوب بأن قال أحدهما هروى وقال الآخر مروى فان اختلفا في الزمان أو المكان لم تقبل الشهادة كذا في التبيين \* لو شهدا أحدهما أنه سرق بقره وشهد الآخر أنه سرق ثوراً وشهد أحدهما أنه سرق بقره والاخر أنه سرق حماراً لا تقبل هكذا في المحيط \* اذا ادعى الملك مطلقاً وشهد أحد الشاهدين بسبب والاخر مطلقاً تقبل ويقضى بالملك الحادث وان ادعى بسبب وشهد أحدهما به والاخر مطلقاً لا تقبل كذا ذكره رشيد الدين ولو شهد أحدهما على الملك المأورخ والاخر على الملك المطلق ان ادعى المدعى الملك المأورخ لا تقبل شهادتهما وان ادعى الملك المطلق تقبل ويقضى بملك مؤرخ هكذا في الفصول العمادية \* ذكر في الجامع اذا ادعى ملكاً فجاء شاهدين شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان \* بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الدين والاخر على الاقرار بالدين تقبل كذا في

ترك من الصلوات فأتى عليه صلوات أشهر وثلاث ماله لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء وعلى مائة للآقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاتين من الخطة فما أصاب الاقرباء اعطوا من ذلك وما أصاب الفقراء ادى الطعام ويجعل النقصان في حصص الفقراء \* امرأة قالت في وصيتها خويشان مراداً كارهاً بهما زمال من قالوا تصرف الوصية الى قريب لهما لا يرث منها \* والتقدير في ذلك لمن خاطبته في الكلام ويعطى من ماله ما قدر ما شاء أدنى ما ينطلق عليه اسم التذكرة لانها اذا لم تبين القدر فوضت التقدير الى رأى المخاطب \* رجل حضرته الوفاة فقال ان لرجل على ألف درهم قال شد رحمه الله تعالى يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف شيء وان سمى المريض وقال الحمد على ألف درهم دين ولا يعرف محمد بوقف مقدار الدين \* رجل مات وعليه دين محيط بجميع ماله أو أكثر فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن إقامة البيعة قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس له أن يستخلف

أصحاب الديون أو الورثة أن كان له يئنه يقيمها على الوصى \* وان لم يكن لليت وصى جعل القاضي رجلا وصيا فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له أن يستحلف الوارث \* رجل مات وترك ضياعا وعليه دين فأراد الورثة أن يقضوا ديونه ليعبى الضياع لهم قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان أنفقوا على ذلك وعجلوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا من أموالهم كان لهم ذلك \* وان اختلفوا فالوصى أن ينفذ الوصايا ويقضى الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة \* مريض أقر أن فلان على كذا وفلان على كذا ثم قال وان جاء أحد وادعى على مائة درهم الى خمسة مائة فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما يدعى رأى فلان لرجل معلوم قال أبو نصر رحمه الله تعالى وصيته باعطائه هذا فاسد ولا يعطى الا بيئته \* صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان لم يكن سبق من فلان دعوى (٥١٠) في شئ معلوم لا يلزم بهذا القول شئ \* وان سبق منه دعوى في شئ معلوم فالذي ادعى

ثابت له وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب مريض قال فلان على حق ودفقه فانه يصدق الى الثالث \* ولو قال فهو صادق فلا رواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كما قال أبو القاسم رحمه الله تعالى \* رجل مات وترك ورثة مـ غارا وبكارا يسع للسكران بأكلوا من التركة \* قال نصير رحمه الله تعالى سألت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت دين ألف درهم وترك مالا يسع للوارث أن يأكل ويطأ الحارية اذا كان في غيرها وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رأيت أحدا امتنع عن ذلك \* رجل مات وعليه دين وأوصى بوصايا وغاب الوصى فباع بعض الورثة بضر تركته وقضى دينه وأنفذ وصايا قال أبو نصر رحمه الله تعالى البيع فاسد الآن يبيع بأمر القاضي \* رجل قال أبرأت جميع غرمائي ولم يسمهم ولم ينو أحد منهم بقلبه قال أبو القاسم رحمه

الفصول العبادية \* اذا شهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره أن العبد للمدعى ولو شهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره أنه عبده والمدعى أودعه اياه قضى به للمدعى كذا في المحيط \* ولو شهد أحدهما على اقراره أن العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره أن المدعى دفع اليه لا تقبل ولا يقضى بالعبد للمدعى كذا في الفصول العبادية \* ولكن يؤمر المدعى عليه بالدفع الى المدعى كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الغصب اذا ادعى رجل جارية في يدي رجل وجاء بشاهدين شهد أحدهما أنها جارية وبته غصبها منه هذا وشهد الآخر أنها جاريته ولم يقل غصبها منه هذا قبلت شهادتهما وان شهد أحدهما أنها جاريته وشهد الآخر أنها كانت جاريته تقبل هذه الشهادة أيضا بخلاف ما لو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده فانه لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* شهد أحد الشاهدين على اقرار ذي اليد أن العبد للمدعى وشهد الآخر أنه اشتراه من المدعى وقال المدعى صاحب اليد أقر بما قال الشاهد الآخر لم أبع منه شيئا تقبل البيئته ويقضى بالعبد للمدعى \* ولو قال المدعى صاحب اليد أقر بأحد الامرين لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزانة المفتين \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم فشهد شاهد أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم فرضوا وشهد آخر أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه وبغضه وقال الطالب انما مالي عليه قرض ولم يشهد لي الا بالقرض فقد أكل الشاهد الذي شهد له أنه ثمن متاع \* ولو قال قد أشهد على هاتين الشهادتين المختلفتين لكن أصل مالي كان قرضا قضى له عليه بألف درهم \* ولو قال مالي من ثمن متاع بعته وقبض مني وقد أشهد هذين على ما شهد به لا يقضى له بشئ حتى يأتي بشاهد آخر يشهد له به على شهادتي الذي شهد له من ثمن المتاع اذا أقر الطالب أن ماله من ثمن متاع فلا يدين شاهدين على قبضه كذا في المحيط \* ولو شهد أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم فرضوا وشهد آخر أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من ضمان ضمن له عن فلان بأمره فان قال الطالب اشهد لي بهاتين الشهادتين على ما وصفنا وان مالي عليه قرض فانه يقضى له بالمال وان قال مالي من ضمان كما شهد به الآخر لا يقضى له عليه بشئ والضمنان في هذا الواسع سواء وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالمال لازم في الوجهين جميعا كذا في الذخيرة \* رجل ادعى عبدا في يدي رجل وأقام البيئته فشهد أحدهما على اقراره أنه وهب منه هذا العبد وشهد الآخر على اقراره أنه اشتراه منه بمائة دينار بأخذه المدعى وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر أنه اشتراه منه بمائة دينار وشهد الآخر أنه أقر أنه اشتراه منه بألف درهم هكذا في الخلاصة \* اذا شهد أحد الشاهدين أن الذي في يديه العبد أقر أن المدعى ومب العبد منه

وشهد الله تعالى روى ابن مقاتل عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنهم لا يبرؤون رجل له دين على رجل فقال للمدعي انه اذا مت فأت بربى من ذلك الدين قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجوز ويكون وصية من الطالب للمطلوب \* ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه محاطرة فلا يصح \* كذا لو قال ان دخلت الدار فأت بربى عمالي عليك \* رجل مات وترك وارثا وعليه دين يحيط بتركته قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى الوارث لا يصير خصما للغير ما لانه لا يرث \* وقال علي بن أحمد رحمه الله تعالى الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه نأخذ \* رجل مات وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المديون وهو يعلم يدين الميت فصال الورثة عما عليه أو عما في يده على مال قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يغرم الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث \* قيل اذا لم يثبت الملك

فعلى الوارث من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البينة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على ذى اليد بحضرة الوارث \* والصحيح أن الوارث يكون خصه المان يدعى على الميت وان لم يملك شيئاً \* رجل مات وترك أولاداً صغيراً جعل القاضى رجلاً وصياً والأولاد الصغار فادعى رجل على الميت ديناً وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس لهذا الوصى أن يؤتى شيئاً من الدين والوديعة ما لم يثبت ذلك بالبينة \* وأما المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع إليها اذا كان النكاح ظاهراً معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج نكحاً فإنه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجديله ويكون القول قول الورثة في تجليل ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيمأزاد على المهر المجل إلى تمام مهر مثلها \* رجل مات وأوصى إلى امرأته وترك ضياعاً والمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها فلها ان تأخذ من الصامت (٥١١) وان لم يترك صامتاً كان لها ان تبسج ما كان أصح للبيع وتسبج مهرها من الثمن \* فان كان في يد المرأة ألف درهم فأخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان استخلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركه الزوج شيء من الدراهم قالوا كان لها ان تحلف ولا تأثم اذا حلفت لانها لم تأخذت الدراهم عهرها صارت الدراهم ملكاً لها

ما كان أصح للبيع وتسبج مهرها من الثمن \* فان كان في يد المرأة ألف درهم فأخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان استخلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركه الزوج شيء من الدراهم قالوا كان لها ان تحلف ولا تأثم اذا حلفت لانها لم تأخذت الدراهم عهرها صارت الدراهم ملكاً لها

وشهد الآخر ان ذاك البند أقر ان المدعى تصدق به عليه وقال المدعى صاحب اليد أقرب بالامر من الآتي ما وهبته منه وما تصدقت به عليه فانه يقضى بالعبد للمدعى وكذلك لو شهد أحدهما على اقرار ذى اليد أنه قد استأجره من المدعى بعشرة دراهم وشهد الآخر على اقراره أنه اشتراه منه بالف درهم أو شهد أحدهما أنه سمع ذا اليد أنه يقول للمدعى هب هذا العبد منى والآخر أنه سمعه يقول للمدعى تصدق به على أو شهد أحدهما شاهدين أن ذا اليد قال للمدعى معنى بالف درهم والآخر أنه قال للمدعى معنى بمائة دينار وقال المدعى أقر ذاك البند ذلك كله الآتي ما بعته منه ولا أجرت فالقاضى يقضى في هذه الوجوه كلها بالعبد للمدعى هكذا في الذخيرة \* لو شهد أحدهما شاهدين على اقرار ذى البند أن العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره أنه استأجره من المدعى أو أقره أنه منه أو غصبه منه قضى بالعبد للمدعى وهذا اذا قال المدعى ان ذاك البند أقرب بما قال الشاهدان الآتي ما بعته وما أجرت وما رهنه وما غصبه منى كى لا يصير مكذباً أحد الشاهدين فيما يدعى كذا في الفصول العادية \* لو كان الذى في يديه العبد أقر ان العبد كان للمدعى وادعى أن المدعى أعطاه صله وجاء بشاهدين شهد أحدهما أن المدعى أقر أنه تصدق بهذا العبد على المدعى عليه والآخر شهد أن المدعى أقر أنه وهب هذا العبد من المدعى عليه فالقاضى لا يقبل هذه الشهادة الا أن يأتي بشاهد آخر يشهد على الهبة أو على الصدقة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أن المدعى أقر أنه وهب للذى في يديه وقبضه منه وشهد الآخر أنه أقر أنه فعله للذى في يديه وقبضه هكذا في المحيط \* لو شهد أحدهما أنه أقر بأنه أخذ منه هذا العبد وشهد الآخر أن هذا العبد له لا تقبل كذا في الخلاصة \* اذا شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه أخذ هذا العبد من فلان وشهد الآخر أنه أقر ان هذا العبد لفلان لم يقض للشهود له شيء كذا في المحيط \* لو شهد أحدهما أنه أقر أنه أخذ منه وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه أياه جازت شهادتهما حتى يؤمر المدعى عليه برد العبد على المدعى ولكن لا يقضى له بالملك وكذلك لو أن الذى شهد بالوديعة انما يشهد أنه أقر أنه دفعه إليه فلان كذا في الذخيرة \* لو شهد أحدهما أن صاحب اليد أقر أنه اغتصبه من هذا المدعى وشهد الآخر أنه أقر ان هذا المدعى أودعه أياه وأنه أقر أنه أخذ من هذا المدعى قبلت شهادتهما وأمر المدعى عليه بالرد على المدعى ولكن لا يقضى بالملك للذى وبني المدعى عليه على حجة في الملك حتى لو أقام المدعى عليه بعد ذلك بينة أن العين له قضى القاضى له بالعين وذكر في المتن عينه من حجة العبد ورضعها في الثوب وذكر أنه اذا شهد أحدهما الشاهدين على اقرار صاحب اليد أنه غصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره أن المدعى أودعه أياه وزاد ههنا زيادة على ما ذكر في مسئلة العبد فقال وقال المدعى قد أقرب بما قال الجميع ولكن اغتصب منى قبلت الشهادة وجعلت الذى في يديه الثوب مقرراً لى لى ولم أقبل من صاحب اليد بعد ذلك بينة على الثوب

وفصل فيما يكون رجوعاً عن الوصية وما لا يكون

رجل أوصى لرجل بثلاث ماله أو بشيء بعينه ثم قال كل شيء أوصيت به لفلان فهو باطل يكون رجوعاً \* ولو قال هبى حرام أو ربا لا يكون رجوعاً \* ولو قال كل وصية أوصيت بها لفلان فهو لفلان آخر يكون رجوعاً \* ولو قال أوصيت بهذه الألف لفلان

وفلان وفلان منها ألف كان رجوعاً عن الوصية وتصير وصية لآخر \* ولو أوصى بثوب لرجل ثم قطعه وخاطه كان رجوعاً \* ولو أوصى بصوف أو كنان أو ملحوج فغزله الموصى كان رجوعاً عن الوصية \* وكذا لو أوصى بغزل ثم نسجه كان رجوعاً عن الوصية \* وكذا لو أوصى بحديد ثم صنع منه سيفاً ودرعاً كان رجوعاً \* وكذا لو أوصى بغضة ثم صنعها خاتماً أو وصى بسويق فلتنه زيتاً أو وصى بأرض لبناً فبها فبنى فيها بناءً أو وصى بقطن فخشي به ثوباً أو وصى ببطانة فجعلها ظهارة أو وصى بظهار فجعلها بطانة أو وصى بقميص فنقصه وخاطه قباءً أو وصى بقميص فنقصه ولم يخطه شيئاً آخر أو وصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذى أوصيت به لفلان هو لفلان آخر كان رجوعاً \* وكذا لو أوصى بعبد لفلان ثم اعتقه أو دبره أو كاتبه أو باعته أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعاً حتى لو عاد إلى ملكه لا يكون وصية \* ولو قال العبد الذى أوصيت به لفلان قد أوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصيبين \* وكذا لو قال قد أوصيت

بنصفه لفلان يكون العبد بينهما \* ولو أوصى بثلثه لفلان ثم قال الثلث الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا عن الأول ويكون الثلث بينهما نصفين \* (١) ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت بنصفه لفلان آخر كان لا أثر لثالث الثلث \* ولو أوصى بشئ لرجل ثم قال ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه \* ولو أوصى بشئ ثم جحد الوصية وقال لم أوص لفلان بشئ يكون رجوعا \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون رجوعا \* وذكر في الجامع إذا أوصى بوصية ثم قال أشهدوا أني لم أوص بشئ لا يكون رجوعا \* ولو أوصى لإنسان بمجارية ثم استولدها يكون رجوعا \* وكذا لو أوصى بمحنة فطحنها أو أوصى بدقيق فخبزه يكون رجوعا \* ولو قيل لرجل أوصيت بعبدك فلان لفلان فقل لا لبل أوصيت له بأمتي فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد \* ولو أوصى بشئ ففسله أو بدار

(٥١٢)

بخصصها أو هدمها لا يكون رجوعا وإن طينها يكون رجوعا إذا كان كثيرا ولو أوصى بشئ ثم رهنه يكون رجوعا ولو أخرجها أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا \* ولو أوصى لرجل بشئ ثم قبل له أنك تبرأ فأنكر الوصية فقال قد أخرجتها لا يكون رجوعا \* ولو قيل له أتركها فقال تركتها كان رجوعا فإن صاحب الدين لو قال لم يدونه تركت لك دينك كان أبرأ \* ولو قال آخرت عنك لا يكون أبرأ \* ولو قال لا أمر أنه تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان طلاقا \* ولو قال آخرت طلاقك لم يكن طلاقا \* ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا فإن غرس الكرم أو الشجر كان رجوعا \* ولو أوصى لرجل ثم قال كل وصية أوصيت بها فلان فهي لفلان وإن كان رجوعا ويصير

ثم قال وإن شهد أحدهما على إقراره أنه اغتصبه من المدعي وشهد الآخر على إقراره أنه أخذ منه قضيت به للمدعي وجعلت المدعي عليه على حجة ثم قال ولو شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه هذا الثوب وشهد الآخر على إقراره أنه أودعه أيامه وقال المدعي قد أقر بما قال لكن لم أودعه منه قال لا تقبل هذه الشهادة ولو شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ من المدعي وشهد الآخر على إقراره أنه أودعه منه تقبل هذه الشهادة وقضى بالعبد للمدعي هكذا في المحيط والذخيرة \* لو شهد أحدهما أنه أقر أن لهذا المدعي عليه ألف درهم قرض وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه ألف درهم تقبل هذا إذا ادعى المدعي ألف مطلقا أما إذا ذكر أحد السبعين في الدعوى فقد كذب أحد الشاهدين فلا تقبل هذا إذا شهدا على إقراره واختلعا في الجهة أما إذا شهد أحدهما أن لهذا المدعي عليه ألف درهم قرض وشهد الآخر أنه له عنده ألف درهم وديعة فلا تقبل كذا في خزائن المفتين \* إذا ادعى الشراء وشهد أحد الشاهدين على البيع بهذا القدر من الثمن وشهد الآخر (١) (كه بائع أربن مشتري هـ اربن بنده طلب ميكرد دهنار) تقبل هذه الشهادة ادعت امرأة أن زوجها شهد أحدهما أن هذه الأرض ملكها لأن زوجها فلان دفع اليها هذه الأرض عوضا عن الدستيمان وشهد الآخر أنهما ملكها لأن زوجها أقر أنها ملكها تقبل شهادتهما وقيل لا تقبل أما لو شهد أحدهما أن زوجها دفع اليها بمجهة الدستيمان وشهد الآخر أن زوجها أقر أنه دفعها اليها بمجهة الدستيمان تقبل هكذا في الفصول العمادية \* ادعى العقار ميراثا عن أبيه فشهد أحد الشاهدين أن هذا العقار ملكه والآخر أن هذه الضيقة ملكه لا تقبل لأن العقار سمس للعريضة المبنية والضيقة اسم للعريضة لا غير فصار كالمواذعي العقار وشهدوا على البستان لا تقبل كذا في خزائن المفتين \* والله أعلم

### باب التاسع في الشهادة على النفي واليمينات يدفع بعضها بعضا

شاهدان شهدا على رجل بقول أو بفعل يلزمه بذلك اجارة أو كتابة أو بيع أو قصاص أو مال أو طلاق أو عتاق في موضع وصفه أو في يوم سميها فأقام المشهود عليه بيينة أنه لم يكن في ذلك الموضع أو في ذلك اليوم في الموضع الذي وصفه لم تقبل منه البيينة على ذلك كذا في المحيط \* وكذا لو أقام المشهود عليه شاهدين أنه كان في مكان كذا ذكر مكانا آخر سوى المكان الذي ذكره الأولان لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة \* وكذلك كل بيينة قامت على أن فلانا لم يفعل لم يقبل كذا في المحيط \* وكذلك إذا شهد الشاهدان

(١) أن البائع طلب من هذا المشتري عشرة دنانير عن هذا العبد

للاورث أن أجاز بقبية الوزنة جازوا ولم يحجزوا بطل \* وقيل الرجوع في الوصية على أربعة أوجه \* منها أن ما يكون رجوعا بالقول والفعل جميعا نحو أن يوصى لرجل بشئ ثم قال رجعت كان رجوعا \* وكذا لو أوصى بعين ثم أخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه بطلت الوصية حتى لو عاد إليه بعد ذلك في حياته لا يكون وصية \* ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعل نحو أن يوصى بثلب ماله ثم قال رجعت يصح رجوعه ولا يكون رجوعا بغير ذلك \* ومنها ما يكون رجوعا بالفعل لا بالقول نحو أن يقول لعبدك ان مت من مرضي هذا فأنف حرقه ومدمر بركة \* ولو قال رجعت عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جاز ببيع وبطل الوصية \* ومنها ما لا يكون رجوعا بالقول

(١) قوله ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان الخ كذا في عدة نسخ ولعله سقط بعد قوله بنصفه لفلان ما معناه قد أوصيت بثلثه لفلان آخر كان لا يخرج الخ تأمل كتبه معجمه



ولا بالفعل نحو أن يذبح عبده تدبيراً مطلقاً لا يمكنه أن يرجع عنه لا قولاً ولا فعلاً ﴿باب الوصي﴾ \* لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لأنها أمر على الخطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة \* وعن بعض العلماء لو كان الوصي عرباً لخطب رضى الله عنه لا يتجوع عن الضمك \* وعن الشافعي رحمه الله تعالى لا يدخل في الوصية إلا أحمق أو لص ﴿فصل فيما يكون قبولاً للوصية﴾ رجل قال لغيره أنت وكيل بعد موتى يكون وصياً \* ولو قال أنت وصي في حياتي يكون وكيلاً لأن التوكيل والإيصاء أقامة الغير مقام نفسه في التصرف إلا أن الأقامة بعد الموت إيصاء وفي الحياة توكيل فينعتقد أحدهما بعبارة الآخر \* ولا يتم الإيصاء إلا بالقبول كالأتم التوكيل إلا بالقبول \* رجل أوصى إلى رجل في وجهه فقال الموصي إليه لا أقبل صح رده ولا يكون وصياً \* فان قال الموصي للموصي إليه ما كان (٥١٢) ظني بك أن لا تقبل وصيتي فقال

الموصي إليه بعد ذلك قبلت كان جائزاً \* ولو أوصى إلى رجل فقال لا أقبل فسكت الموصي ومات فقال الموصي إليه قبلت لا يصح قبوله \* ولو أن الوصي سكت ولم يقل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته في حياة الموصي أو بعد موته بمحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزاً ويكون وصياً سواء كان ذلك بمحضرة القاضي أو بغير حضرته \* ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله \* ولو قال في غيبة الموصي لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتاباً إلى الموصي قبله الموصي ثم قال أقبل لا يصح قبوله \* ولو قبل في حياة الموصي ثم قال بعد موته لا أقبل لزمته الوصية \* ولو سكت في حياة الموصي مات الموصي كان له الخيار أن شاء قبل وإن شاء لم يقبل \* ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما تاب الموصي قال الموصي

أن هذا الشيء لم يكن له وكذلك إذا شهد أنه لم يكن لفلان على فلان دين وكذلك إذا أقام بينة على حق ف قضى له به فيقول المقضي عليه أنا أقيم بينة أنه لي فهذا لا يقبل منه هكذا في المبسوط \* كل يمين لو اجتمعتا في حالة واحدة سقطت لوجود الكذب في أحدهما فإذا بدأ الحاكم الحكم بأحدهما يتعين الكذب في الأخرى مثاله لو شهدوا أنه طلق عمر يوم النحر بالكوفة وشهد شاهدان أنه طلق زينب في هذا اليوم بمكة فشهادتهما باطلة ولو حكم الحاكم بأحدهما بينتني ثم جاءت الأخرى لا تقبل الشهادة الثانية ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين وبينهما من الأيام مقدار ما يسير إلى الكوفة إلى مكة جازت شهادتهما كذا في محيط السرخسي \* لو شهدا أنان أنه طلق امرأته يوم النحر بمكة وشهد آخران أنه أعتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فإن القاضي يقضي بالطلاق بالوقت الأول فإن استقام أن يكون في المكانين جميعاً بأسرع ما يقدر عليه من السير قضى بشهادتهما جميعاً والباطل الوقت الثاني هكذا في المحيط \* ولو أقامت امرأة البينة أن الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأة أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخمراسان لم تقبل بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* إذا شهد شاهدان أنه قتل زيد يوم النحر بمكة وشهد آخران أنه قتله يوم النحر بمكة واجتمعا وعند الحاكم لم يقبل الشهادتين فإن سبقت أحدهما وقضى بها ثم حضرت الأخرى لم تقبل كذا في الهداية \* رجل أقام بينة على أنه جرحه يوم النحر بمكة هذا الجرح وقضيت بذلك ثم أقام المدعى عليه الجراحة على أحد الشاهدين بينة أنه جرحه يوم النحر بمكة ولم يقبل بينته على ذلك ولو لم يكن قضيت بالأولى حتى لو اجتمعت البينتان والدعويان أبطلهما كذا في المحيط \* في النواذر لو أقام رجل البينة أن هذا قتل أبي يوم النحر بمكة وأقام ابن آخر البينة أن فلاناً أخرقه لآباه يوم النحر بمكة قبلت البينتان ويحكم لكل واحد منهما بنصف الدية ولو كان المقتول اثنين والقاتل واحد باعالت الشهادة ونظير ما ذكر في الجامع لو أقام الابن الأكبر البينة أن الابن الأوسط قتل آباه والأوسط أقام البينة أن الأصغر قتل آباه والأصغر أقام البينة على الأكبر أنه قتل آباه فهذه البينات مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه ثلث الدية كذا في محيط السرخسي \* ولو أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات أبوه يوم كذا ورثها عنه المدعى لا وراث له غيره وأقامت امرأة البينة أن آباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن دونه فيه وولده هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولها الميراث والمهر فإن القاضي يقضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن أو لم يقض فإن أقامت امرأة أخرى البينة بعد ما قضى القاضي بينة الأولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينهما أيضاً \* ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل آباه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها

(٦٥ - فتاوى ثالث) شهدوا أني قد أخرجه عن الوصية ذكرا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصح إخراج عتله لأن الموكل أخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح إخراج عتله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح إخراج عتله \* ولو أن الوصي رد الوصية حال غيبة الموصي فرد ما طل عندنا وهو نظير ما لو أوصى بثلاث ماله لرجل فقال الموصي له في غيبة الموصي حال حياته لا أقبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قبوله عندنا \* وكذا لو رد الوصية بعد موت الموصي فقال لا أقبل ثم قال قبلت صح قبوله \* ولو أن رجلاً أوصى إلى رجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع شيئاً بعد موت الموصي من تركته الموصي جاز بيعه وتزيمه الوصية \* رجل أوصى إلى رجل وقال له اعمل برأى فلان فهو على وجهين \* أحدهما أن يقول اعمل برأى فلان \* والثاني أن يقول لا تعمل إلا برأى فلان \* واختلف المشايخ فيه \* قال بعضهم في الوجهين الوصي هو الخاطب \* وقال بعضهم في الوجهين جميعاً كلاهما وصيان كأنه أوصى

اليهما \* وقال بعضهم في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو المخاطب وفي قوله لا تعمل الا برأي فلان هما وصيان \* واختار الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى هذا القول فقال وهذا أشبه بقول أصحابنا رحمه الله تعالى فانهم قالوا اذا وكل الرجل غيره بالبيع وقال له بعه بشهود وبيعاه بغير شهود جاز \* ولو قال له لا تبع الا بشهود أو قال لا تبع الا بمحض فلان فباع بغير شهود أو بغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا وكذا الوصي الى رجل وقال له اعمل فلان كان له أن يعمل بغير علمه \* ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا القول \* رجل أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكرنا طائفي رحمه الله تعالى أنهم أوصيان كأنه قال جعلته كواصيين فلا ينفرد أحدهما بما لا ينفرد أحده الوصيين \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون الوصي أولى بما سأل المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أن لا يجوز تصرف (٥١٤) الوصي الا بعلمه \* رجل أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فالوصي ثم قال

الذي قبل للذي سكت اشتر

كفنا للميت فاشترى له كان قبولا منه لا وصية \* وكذا لو كان الساكت خادما للذي قبل الا أنه حر يعمل عنده فأمره القابل أن يشتري للميت كفنا فاشترى كذا أو قال نعم كان قبولا لا وصية \* رجل قال أوصيت الى فلان أن يعفو عن جرحي قال محمد رحمه الله تعالى لا يصبر وصيا \* وقال مالك رحمه الله تعالى بصير وصيا \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال مالك رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى \* مريض قال لغيره اقض ديني بصير وصيا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان قضاء الدين من أعمال الوصية والوصايا لا تقبل التخصيص اذا كانت من الميت وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصبر وصيا بهذا التقدير ما لم يقل اقض ديني وأنفذ وصايا \* رجل أوصى

بعد ذلك اليوم لا تقبل بيننا الان يوم القتل صار مفضيا به كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن الابن أقام البينة أن هذا الرجل قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه لا وارث له غيره وأقامت امرأة البينة أنه تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هؤلاء أولاد منها وهم ورثته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة المرأة ويثبت النسب استحسانا ولا تقبل بينة الابن على القتل كذا في محيط السرخسي \* ولو أقامت المرأة البينة على النكاح ولم تأت بولد فالبينة بينة الابن والميراث للابن دون المرأة ويقتل القاتل انما استحسن في النسب خاصة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وفي الاصل اذا أقام رجل البينة على آخر أنه قتل أباه عمدا في ربيع الاول فأقام المدعى عليه البينة أنهم رأوا أباه حيا بعد ذلك الوقت أو أنه كان حيا وأقرضه ألف درهم بعد ذلك الوقت وأنهم عليه دين أو أقام رجل على آخر البينة أنه أقرض فلانا أباه ألف درهم وأنهم عليه دين وأقام الآخر البينة أن أباه مات قبل ذلك الوقت أو أقامت امرأة رجلين أن فلانا طلق امرأته يوم النحر بالكوفة وأقام فلان البينة أنه كان اليوم حاجا بمنى فالبينة المدعى ولا ياتفت الى بينة المدعى عليه الا أن تأتي العامة وثقه بذلك فيؤخذ بشهادتهم كذا في الذخيرة \* ولو أقام رجل البينة على رجل أنه قتل أباه عام أول عمدا وأقام آخر البينة أنه باعه أمس عبدا ألف درهم روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقضي بالقود ويطل البيع الذي هو الاحدث وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* اذا شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا فشهد أربعة أخرى على هؤلاء الشهود أنهم زناة فهذا باطل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الفريق الاول بشهادة الفريق الثاني والمشهد عليه الاول لا يحد اتفاقا فكذا في المحيط \* لو قال لامرأتين له أيتكما أكلت هذا الرغيف فهني طالت وشهد شاهدان أن هذه أكلت هذا الرغيف وشهد آخر أن الاخرى أكلت هذا الرغيف لا تقبل شهادتهم حاولوا قضى بشهادة أحد الفريقين لا تقبل شهادة الفريق الثاني كذا في محيط السرخسي \* وان رد القاضى الشهود ثم مات أحد الفريقين ثم شهد الفريق الثاني بما شهدوا به وأعادوا شهادتهم لا تقبل شهادتهم فان جاءت الاخرى بشاهد من آخرين قبلت شهادتهم كذا في المحيط \* اذا شهد شاهدان أنه قال لعبده ان مت بمن مرضي فأنت حر وقال لا ندري أمت من ذلك المرض ام لا وقال العبد مات من ذلك المرض وقالت الورثة لا بل برئ فان القول قول الورثة مع العبد وان قامت لهم ما بينة أخذت ببينة العبد كذا في الذخيرة \* وان قال ان مت بمن مرضي هذا فلان حر وان برئت فلان الا آخر فقال العبد الذي قال له ان مت من مرضي هذا فأنت حر مات منه وقالت الورثة برئ فالقول قول الورثة مع أيمانهم ويعتق العبد الاخر من جميع المال فان أقام العبد الذي قال

الى رجل فقال الرجل الى أقبيل وصيتك في تنفيذ وصيتك بثلث المال ولا أقبيل في قضاء دينك فأجاب الوصي الى ذلك فان لم يقرض له الوصي قضاء دينه الى غيره كان الوصي مكلفا بجميع أمور الميت \* مريض قال لصاحب له في سفر أنت وصي في أن تشري لي كفنا وتحمل متاعا الى ورتي فإذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية أو لم يقل اذا سلمت فانت خارج عن الوصية ثم مات المريض وعليه دين وقد أوصى بوصايا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو وصي في كل شيء \* رجل أوصى الى رجل وجعله متى شاء أن يخرج منها خرج قال هو جاز له أن يخرج منها متى شاء \* رجل أوصى الى رجل وقال له ان حدث به حدث الموت فلان آخر بعده أو قال هو وصي ما لم يبلغ ابني فإذا بلغ فهو الوصي فان الوصي هو الاول أدرك الابن أو لم يدرك ولا يحل للقاضي معه وصيا آخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كما أمر واستثنوا جازز وهكذا قال الحسن رحمه الله تعالى \* اذا أوصى الى رجل الى فلان مادام ابني فلان صغيرا فإذا أدرك فهو

الوصي دون فلان جازت \* ولو قال أوصيت الى فلان في جميع تركتي فان لم يقبل فلان آخر وصي جاز \* وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كما قال وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصي هو الاول قدم الغائب أو لم يقدم ولا يكون الثاني وصيا ما لم يجعله القاضي وصيا \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا أوصى الى رجل بشرط أن يكون وصيا ما لم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر أن الاول يخرج من الوصية بقدوم الغائب \* وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره أن هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هما يشتركان في الوصية والفتوى على ما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا بعد موت الموصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضي وصيا من (٥١٥) الوصية \* وعن محمد رحمه الله تعالى

رجل أوصى الى ابنه الصغير فان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له أن يخرج الوصي الا بأمر القاضي \* ولو قال ابني فلان اذا أدرك وصي جاز ينبغي للقاضي أن يجعل وصيا مادام الابن صغيرا فاذا أدرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضي وصيا \* رجل مات وترك أولادا صغيرا وله مال فقال القاضي جعلت فلانا قسما في تركته لوارثه كان لفلان ذلك أن يحفظ ما لهم وليس له أن يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا \* ولو مات القاضي أو عزل لا تبطل وكالة هذا الرجل \* ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيل لورثة فلان يبيع لهم ما رأى ويشترى لهم ما رأى ويتفق عليهم ما رأى جاز ذلك ولهذا الوكيل أن يبيع ويشترى لهم وهو على وكالة ان مات القاضي أو عزل وهو بمنزلة

له ان مات من مرضي هذا فان كانت حرة البينة أنه مات من مرضه ذلك قبلت بينته ويقضى بعقده فيعتق ثلثاه ويصير في ثلث قيمته ان لم يكن له مال سوى العبدين وكانت قيمته ما سواه فان قامت البينتان جميعا أخذت بالبينة التي شهدت على موته من ذلك المرض ولا أقبل بينة الاخر فان قالت الورثة مات من مرضه قبل أن يبرأ يعتق العبد المقر له من ثلث ماله بعد عتق الاخر بشهادة الشهود من جميع المال فيعتق ثلثه مجانا ويسمى في ثلثي قيمته ان لم يكن له مال غير العبدين هكذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان أنه دبر عبده فلانان قتل وأنه قد قتل وشهد شاهدان أنه مات موتا فاني أجيز العتق من ثلثه وكذلك لو شهد أنه أعتقه ان حدث به حادث في مرضه أو سفره هذا وأنه قد مات في ذلك السفر أو المرض وشهد آخران أنه رجع من ذلك السفر ومات في أهله فاني أجيز شهادة الشهود العتق وان شهد هذا الاخران أنه قال ان رجعت من سفرى هذا فاني أهلي فلان حرة وقد رجع فمات في أهله وجازا جميعا الى القاضي فاني لأجيز شهادة اللذين شهدا على الرجوع وأجيز شهادة اللذين شهدا أنه مات في سفره كذا في المبسوط في باب الوصية في العتق من كتاب الوصايا \* ان قامت المرأة البينة أن زوجها طلقها يوم البحر بالرقعة وأقام عبده البينة أنه أعتقه في ذلك اليوم معني وجاءت البينتان جميعا والرجل بمحمد ذلك كله فالبينتان باطلتان فان صدق الرجل احدى البينتين وبجد الاخرى قضى عليه بالطلاق والعناق جميعا كذا في المحيط \* اذا قام المدعى عليه بينة أن شهود المدعى محمد ودون في قذف حدهم قاضي بلد كذا فلان في وقت كذا ودون كذا وقتنا كان فلان قاضيا في ذلك الوقت فقال المشهود عليه بمحمد القذف أنا أقسم البينة على اقرار ذلك القاضي أنه ما جرى حد القذف ولم وقت واحدة من البينتين وقتنا فالقاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في القذف بسبب بينة الاقرار فان كان شهود القذف قد وقتوا وقتنا بأن شهدوا أن قاضي كذا حده في القذف سنة سبع وخمسين وأربعمائة مثلا فقام المشهود عليه بينة أن ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين وأربعمائة أو أقام البينة أنه كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربعمائة فان القاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى بينته الا أن يكون موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه أو يكون القاضي غائبا في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بالقامة الحد فيه مستفيضا ظاهرا قريبا بين الناس على كل صغير وكبير وعالم وجاهل حينئذ لا يقضى القاضي بكون الشاهد محدودا في القذف ويقضى على المشهود عليه بالمال وعن هذه المسئلة استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة الفتوى (صورتها) رجل ادعى على رجل أنه كان لابي فلان بن فلان عليه مائة دينار وقد مات أبي قبل استيفاء شيء منها وصارت المائة دينار ميراثا لابي بعتوه لما أنه لا وارث له غيري وطالبه

الوصي \* ولو قال القاضي جعلت فلانا قسما في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضي أو عزل وان مات الامام بطلت \* ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيل في تركته فلان يبيع ما رأى ويشترى ما رأى لورثته ثم عزل القاضي أو مات بطلت الوكالة فرق بين قوله جعلته وكيلا وبين قوله جعلته وكيل لورثة فلان يبيع لهم ويشترى لهم \* وذكر في الاصل اذا وكل الاب وكيل يبيع ضياع الصغير ومات الاب وبني الصغير بطلت الوكالة \* رجل أوصى الى رجل فحن الوصي جنونا مطبقا ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي ذلك حتى أفاق الوصي كان وصيا على حاله \* ولو أوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون مطبق لم يجز أفاق بعد ذلك أو لم يتفق \* وفي وكالة الاصل اذا وكل مجنونا يبيع ماله ثم زال جنونه كان على وكالته \* رجل أوصى بنصيب بعض ولده الى رجل ونصيب البعض الى رجل اخر فها يشتركان في السكل \* ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر بأن يعتق عبده أو ينفذ وصيته فها وصيان في كل شيء في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما وصى على ما سمى له لا يدخل الآخر معه \* وكذا الوأوصى بغيره  
 في بلد كذا إلى رجل وبغيره في بلدة أخرى إلى آخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا جعل الرجل رجلا وصيا على  
 ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنته أو جعل أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل رجلا آخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط أن لا يكون  
 كل واحد منهما وصيا فإما وصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف  
 والقوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل أوصى إلى وارثه جازفان مات الوصي بعد موت مورثه وأوصى إلى رجل آخر ان قال  
 هذا الوارث الذي أوصى إليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الاول الذي أنا وصيه فان الوصي الثاني يكون وصيا في الترتين جميعا \*  
 ولو أن هذا الوارث الذي عودى (٥١٦) قال للثاني أوصيت إليك ولم يرده على هذا كان الثاني وصيا في الترتين عندنا ولو

قال هذا الوارث للثاني  
 أوصيت إليك في تركتي  
 عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى أنه وصى في الترتين  
 جميعا \* وقال صاحبنا رحمه  
 الله تعالى هو وصى في تركته  
 الميت الثاني خاصة \* مريض  
 خاطب جماعة وقال لهم  
 افعلوا كذا وكذا بعد وفاتي  
 فان قبلوا ما روا كلهم  
 أوصياء \* وان سكتوا حتى  
 مات الموصى ثم قبل بعضهم  
 فان كان القابل اثنين أو أكثر  
 كانوا أوصياء يجوز لهم تنفيذ  
 وصية الميت فان قبل واحد  
 من الجماعة يصير هو وصيا  
 أيضا الا أنه لا يجوز له تنفيذ  
 وصية الميت ما لم يرفع الأمر  
 إلى الحاكم فبقسم الحاكم  
 معه آخر ويطلق له الحاكم  
 أن يتصرف بنفسه لان هذا  
 بمنزلة مال الوصي إلى رجلين  
 فلا يفرد أحدهما بالنصرف  
 \* رجل أوصى إلى أعمى أو  
 محدود في فذف جاز ذلك  
 \* ولو أوصى إلى فاسق مخوف

ب تسليم المائة الدينار فقال المدعى عليه قد كن لا يملك على مائة دينار كما ادعت إلا أني أدبت منها ثمانين دينارا  
 إلى أيك في حال حياته وقد أقرأ بولك في حال حياته بقبض ما ادعت ببلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا فقال  
 بالفارسية مخاطبا إلى (١) (آن صد دينار که مرا از تو می بایست هشتاد دینار قبض کرده ام از تو مرا بر تو خ  
 بیست دینار غنایه است) وأقام على ذلك ينة فقال المدعى للمدعى عليه انك مبطل في دعواك اقرارا أبي بقبض  
 ثمانين دينارا منك لما أن أبي كان غائبا عن بلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه \* وكان بيعة كبيرة  
 وأقام على ذلك ينة هل تدفع ينة المدعى عليه ينة المدعى فقبل لا لأن تكون غيبة أبي المدعى عن  
 سمرقند في اليوم الذي شهد به هو والمدعى عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة ظاهرا  
 مستفيضا يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجهل فحينئذ القاضي يدفع ينة المدعى عليه كذا في  
 الذخيرة \* ذكر في باب العين بالحج من الجامع الصغير اذا قال عبده حران لم أحج العام فقال حجبت فشهد  
 شاهدان انه ضحى العام بالكوفة لم يعتق العبد وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق كذا في الفصول العمادية \*  
 وقول محمد رحمه الله تعالى أوجه كذا في فتح القدير \* لو قال عبده ان لم أدخل الدار اليوم فانت حروا فام العبد  
 ينة أنه لم يدخلها تقبل قيل فعلى هذا الوجه أمرها بدهان ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها  
 بجنابيه وقد أقامت هي ينة أنه ضربها بغير جنابة ينبغي أن تقبل منها بينتها وان قامت على النفي لكونها  
 فاعمة على الشرط حلف ان لم تجتني صهر في هذه الليلة أولم أكلها في كذا فامر أنه طالق ثلاثا شهد شاهدان  
 أنه حلف بكذا ولم تجتني صهر في تلك الليلة أولم يكلمها في ذلك وقد طلقت امرأته بتحكم هذه العين تقبل  
 هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية \* لو شهد اثنان أنه أحل واستثنى في اسلامه وشهد آخر ان أنه أسلم  
 ولم يستثن في حياته تقبل الشهادة على اثبات الاسلام حكى أن مشايخ بخاري سئلوا عن رجل ادعى أن  
 أرضه ليست بخراجية وأقام ينة على ذلك وشهد الشهود أن أرضه حرة فاجاب أكثرهم بقبول هذه  
 الشهادة وقال بعضهم لا تقبل هذه الشهادة لان قصدهم من هذه الشهادة نفي الخراج فرجعوا إلى قول هذا  
 القائل وانفقوا على أنه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة \* ادعى أنها امرأته فانت بالدفع إلى محرمه  
 عليه ثلاث طلاقات لانه قال (٢) (اكر فلان روزه بك زدو آن قاشات بنزدك نوبارم) فانت طالق ثلاثا  
 وقدمضى ذلك اليوم ولم يسلم القاشات وأقامت البيعة على ذلك اندفعت عنها خصومة الزوج رب السلم

(١) المائة الدينار التي لي عليك قبضت منها ثمانين ولم يبق لي عندك سوى عشرين دينارا

(٢) ان من اليوم القلاني ولم أحضر اليك بالانقشة

هامة في ماله ذكرى الاصل أن الوصية باطله قالوا معناه يخبره القاضي من الوصية \* وروى الحسن عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى إلى فاسق ينبغي للقاضي أن يخبره عن الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن  
 يكون وصيا \* ولو أن القاضي أنفذ الوصية ففقد هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخبره القاضي كان جميع ما صنع  
 جائزا \* وان لم يخبره القاضي حتى تاب وأصلح تركه للقاضي وصيا على حاله \* ولو أوصى مسلم إلى ذمي يخبره القاضي من الوصية  
 ويجعل مكانه مسلما فان قاسم الذمي الوصي على الصغير قبل أن يخبره القاضي جازت قسمته قبل قسمة الوصي المسلم \* الاب اذا كان  
 مفسدا قال محمد رحمه الله تعالى يجوز بيعه على الصغير يؤخذ منه الثمن ويوضع على يدي عدل \* رجل أوصى إلى عبده فباع هذا  
 العبد شيئا من التركة أو تصدق جاز به وصدقته \* ولو أوصى إلى عبده نفسه فان كاتب الورثة كلهم صفارا جازت الوصية في قول أبي

حسنة رحمه الله تعالى ولا تجوز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى ولو كانت الورثة كبارا وصغارا فان القاضي يخرجهم عن الوصية \* وان كان الكل كبارا كانت الوصية باطلة \* ولو أوصى مسلم الى حربي ثم أسلم الحربي كان وصيا على حاله وكذا اذا أوصى الى مرتد فأسلم \* ولو أوصى الى عاقل فجن الموصى اليه جنونا مطبقا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا لئلا يتفلسف فان لم يفعل القاضي حتى آفاق الوصي كان وصيا على حاله \* ولو أوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون مطبق لم يجوز آفاق بعد ذلك أو لم يبق \* ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه اذا ظهر من الوصي خيانة وقال بعضهم القاضي يجعل معه آخرا ولا يعزله \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يسأل عنه في السرفان كان ما ذكر فيه صدقا فان القاضي يجعل مكانه غيره \* رجل أوصى الى رجل واستأجره بمائة درهم لانفاذ وصيته قالوا هذا لا يكون اجارة (٥١٧) لان الوصي انما يصير وصيا بعد موت

الموصى والاجارة تبطل بموت المستأجر \* واذا لم يكن اجارة يكون صله فيعطى له من الثلث \* رجل قال لغيره لك أجر مائة درهم على أن تكون وصيا اختلفوا فيه \* قال نصير رحمه الله تعالى الاجارة باطلة ولا شيء له \* وقال ابن سلمة رحمه الله تعالى الشرط باطل والمائة تكون وصية له ويكون هو وصيا \* وبه أخذ الفقيه أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى وفي النوازل رجل قال لا آخرا ستأجرك على أن تنفذ وصاياي بكذا فهذه ليست باجارة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل وأنفذ الوصايا استحق الوصية والا فلا \* وليس للموصى أن يؤجر نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر والخيرية ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي

يدعي المسلم الصحيح والمسلم اليه يقول وقع فاسد الا أنه لم يذكر الاجل وأقام البيعة تقبل كذا في الفصول العبادية \* ادعى النجاشي بأنه ملكه وحقه وقد نتج على ملكه وأنه لم يزل على ملكه ولم يخرج عن ملكه بسبب من الاسباب قيل لا تقبل وقيل تقبل وبه تأخذ كذا في جواهر الفتاوى \* اذا شرط على الظئر الارضاع بنفسها فأرضعت بدين الشاة فلا أجر لها فان حدث ذلك وقالت ما أرضعت بدين البهائم وانما أرضعت بدينى فالقول قولها مع يمينها استحسانا وان قامت لاهل الصبي بيعة على ما ادعوا فلا أجر لها قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تأويل المسئلة أنهم شهدوا أنها أرضعت بدين الشاة وما أرضعت بدين نفسها أمالوا كفة وبقولهم ما أرضعت بدين نفسها لا تقبل شهدتهم وان أقاما البيعة أخذت بيعة الظئر كذا في الفصول العبادية \* اذا شهد على رجل أنا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى فبانت منه امرأته والرجل يقول وصلت بقول النصارى تقبل الشهادة وتوقع الفرقة ولو قال سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن الفتاوى \* ادعى على رجل أنه امر صبي بالضرب جاره ويخرجه عن كرمه فضر به الصبي - حتى مات وأقام عليه بيعة وأقام المدعى عليه بيعة أن ذلك الجار حي لا تقبل بيعة لانها قامت على النفي مقصودا كذا في القنية \* والله أعلم

### باب العاشر في شهادة أهل الكفر

لا تقبل شهادة الكافر على المسلم كذا في محيط السرخسي \* تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلفت ملهم بعد أن كانوا عدولا هكذا في البدائع \* شهادة أهل الذمة على المستأمنين جائزة بخلاف شهادة المستأمنين على أهل الذمة وشهادة المستأمنين بعضهم على بعض تقبل اذا كانوا من أهل دار واحدة وان كانوا من أهل دارين كل روم وترك لا تقبل كذا في الظهيرية \* أما شهادة المرتد والمرتدة فقد اختلف المشايخ فيها فقال بعضهم تقبل على الكفار وقال بعضهم تقبل على مرتد مثله والاصح أنهم لا تقبل على كل حال هكذا في المحيط \* اذا شهد كافران على شهادة مسلمين لكافر على كافر بحق أو على قضاء قاضي المسلمين على كافر أسلم أو كافر تجزئ شهادتهما ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جازت كذا في المبسوط \* كافر يده أمة اشتراها من مسلم فشهد عليه كافران أنها الكافرا أسلم تجزئ شهادتهما وكذلك لو كانت في يده هبة أو صدقة من المسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا ثم رجوع وقال أقضى بها على الكافر خاصة ولا أقضى بها على غيره كذا في الحاوي والمبسوط \* ولا تقبل شهادة ذميين على ذمي أنه أسلم لانهم ايمان أن مرتد وشهادة أهل الذمة على المرتد باطلة كذا في

منفعة وما يجب للوصي بحكم الاجارة عين والعين خير من الدين \* وكذا الوأجر الوصي شيئا من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لا يجوز \* ولو أن الوصي استأجر اليتيم ليعمل الوصي جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ما يجب للوصي على اليتيم منفعة وما يجب للصبي عليه عين وهو الاجر \* فرقوا بين الوصي وبين الاب الاب اذا أجز نفسه من ولده الصغير واستأجر الصغير لنفسه ذكرا القدر يرضى عنه الله تعالى أنه يجوز وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* وذكر القاضي الامام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى اذا أجز الاب أو الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق والصحيح ما ذكر القدر يرضى عنه الله تعالى وتصرف الوالد في مال ولده الصغير \* وصي الاب اذا باع شيئا من تركه الاب فهو على وجهين \* أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا أوصى هو بوصية والثاني أن يكون على الميت دين أو أوصى بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي أن يبيع





حينئذ رحمه الله تعالى أنه إذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل \* ووصي وصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب وكذلك وصي الحدي يكون بمنزلة وصي الاب \* ووصي وصي الحدي يكون بمنزلة وصي الجذ \* ووصي وصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي إذا كان عاماه وأما وصي الام ووصي الاخ اذ ماتت الام وترك ابنا صغيرا أو وصت الى رجل أو مات الرجل وترك أخا صغيرا أو وصي الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الاحتفاظ وبيع ماسوى العقار من الاحتفاظ ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئا للصغير الا الطعام أو الكسوة لان ذلك من جملة حفظ الصغير \* واذا مات الرجل وترك أولادا صغيرا أو أبوا لم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أى تصرف كان \* فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جد الصغير لا يملك بيع التركة لقضاء الدين \* وكذلك الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذى يعقل البيع والشراء (٥١٩) فتصرف الاب تصرفا ورثته الدين ثم مات هذا الاب وترك أباً فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين \* وصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبه رحمه الله تعالى \* فان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبى الميت فقال الوصي الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية فاما أبى الميت وهو جد الأولاد الصغار له أن يبيع التركة لقضاء الدين على الأولاد الصغار ولولاه لأجل قضاء الدين على الميت \* قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه فائدة تحفظ من

النصراني ثم جاء الابن المسلم بينة من أهل الذمة أن الاب مات مسلماً قال محمد رحمه الله تعالى هو الوارث فيما كان للنصراني الميت من المال ولا يقضى على الغريم شي \* قال ابن سماعة قلت لمحمد رحمه الله تعالى فان كان الغريم والابن المسلم أقام كل واحد منهما شاهدين ذميين قال فانما جازاً ما فالتخصم هو الابن المسلم لانه ثبت وراثته بما أقام من البينة وانما تقبل بينة الغريم على الوارث فانما كان الوارث مسلماً فتشهادة أهل الذمة ليست بحجة عليه فلا يستحق الغريم بها شيئاً كذا في المحيط \* لوقال أحدهما كان أبي مسلماً وأنا أيضاً قال الآخر بل وأنا نسأت قبل موته وكذبه الآخر فالمرثات للفق على اسلامه في حال حياة أبيه كذا في محيط السرخسي \* لوقال الابن المسلم لم يزل أبي كان مسلماً وقال النصراني لم يزل أبي كان نصرانياً فالقول قول المسلم وان أقام البينة فالبينة لابن المسلم أيضاً ولو أن المسلم أقام بينة من المسلمين على اسلام الاب قبل موته لم أقبل ذلك حتى يصفوا الاسلام وكذلك اذا شهد شاهدان من المسلمين على نصراني أنه أسلم لا تقبل شهادتهما حتى يصفوا الاسلام وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى في شرح كتاب السير الكبير أن الشاهد اذا كان فقيهاً تقبل شهادته من غير أن يصف الاسلام واذا كان جاهلاً لا تقبل شهادته ما لم يصف الاسلام كذا في الذخيرة \* مسلمة قالت كان زوجي مسلماً وقال أولاده الكفار لا بل كان كافراً وللمسلم أخ مسلم يصدق المرأة فالمرثات للاخ والمرأة ولولاه أنا كافراً وابنة مسلمة فقالت الابنة ماتت أبي مسلماً وصدقها الاخ وقال الابن كان أبي كافراً فالقول للبنت ولولم تكن زوجة ولكن أخ وابن والاخ يدعى الاسلام دون الابن فالمرثات لابن \* بنت وأخ اختلاف فالقول للمدعى الاسلام وكذلك الاب مع الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا مات الرجل وترك داراً فقال ابن الميت وهو مسلم مات أبي وهو مسلم وترك هذه الدار ميراثاً لى وأخوه الميت وهو ذمى فقال مات أخي وهو كافر على ديني وابنه هذا مسلم فالقول قول الابن وله الميراث ولو أقام جدي على مقابلتهما بينة أخذت بينة المسلم ولو أقام الاخ بينة من أهل الذمة على ما قال ولم يقيم الابن البينة لم أجز بينة الاخ فاما اذا أقام الاخ مسلمين على ما ادعى من كفر الميت يقضى بالميراث للاخ كذا في المحيط والذخيرة \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى نصراني مات وترك ابنين فأسلم أحدهما بعد موته ثم أقام نصراني بينة نصرانية أنها بنته فاقبل بينته على النسب وأجعله شريكاً لابنه النصراني في الميراث ولا يشارك ابنه المسلم في نصيبه كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو ترك ابناً واحداً نصرانياً فأسلم بعد موته أبيه ثم جاء نصراني وادعى انه ابن الميت وأقام بينة من النصراني فاقضى بنسبه من الميت ولا اعطيه شيئاً مما في يد الابن المسلم فان خرج للميت مال كان ذلك كله للمسلم فان مات المسلم ورثت أمه يريد به أن بعد ما مات الابن المسلم فميراث الميت الذمى لابن الذمى قال ابن

الخصاف \* وأما محمد رحمه الله تعالى أقام الجدة مقام الاب \* قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصياً وأباً كان الوصي أولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب أولى ثم وثم الى أن قال فوصي الجد ثم وصي القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول الخصاف نفق \* صغير وورث مالاً له أب مسرف مبذر يستحق الحجر على قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للاب \* ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي اذا نصب القاضي وصياً للميت الذي لأب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الاب اذا جعله القاضي وصياً عاماً في انواع كلها فان جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التقصيص اذا وصي الى رجل في نوع كان وصياً في انواع كلها وصي الميت اذا كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي أن يعزله وان لم يكن عدلاً يعزله وينصب وصياً آخر \* ولو كان عدلاً غير كافٍ لا يعزله ولكن يضم اليه كافياً ولو عزله ينزل \* وكذلك عزل العدل الكافي ينزل

كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاد رحمه الله تعالى \* وعند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى لا ينزل العدل الكافي بعزل القاضي لانه مختار الميث فيكون مقدما على وصي القاضي \* وذكر القادرى رحمه الله تعالى ليس للقاضي أن يخرج وصي الميث من الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشرف فخرجوه وينصب غيره \* ولو كان ثقة ضيعا أدخل معه غيره هكذا ذكر في الاصل والطحاوى في شرحه ولم يذكر أنه لو عزل هل ينزل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا عجز الوصى عن تنفيذ الوصايا للقاضي أن يعزله \* والوصى أن يودع مال اليتيم ويضع ويخرج مال اليتيم لليتيم ويدفع مضاربة وله أن يفعل كل ما كان فيه خير لليتيم وكذا الاب \* واذا بلغ الصغير ومطلب ماله من الوصى فقال الوصى ضاع معنى كان القول قوله لانه أمين \* وان قال أنفقت ماله عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة (٥٢٠) ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر \* وان اختلفا في المدة فقال الوصى مات أبوك منذ

عشرين وقال اليتيم مات أبوك منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن \* واختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصى وعنده أربع مسائل احدها هذه \* والثانية اذا ادعى الوصى أن الميث ترك رقيقا فنفت عليهم الى وقت كذا ثم ماؤا وكذبه الابن قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصى وأجمعوا أن العبد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصى \* والمسئلة الثالثة اذا ادعى الوصى أن غلاما لليتيم أبق بفاه به رجل فأعطيت جعله أربعين درهما والابن ينكر

سماعة انما لا يكون لابن الذمي حق المزاوجة مع الابن المسلم في هذه المسئلة اذا أسلم قبل أن يثبت نسب الابن الذمي أما لو ثبت نسبه قبل اسلامه بهذه البينة كانت له مزاوجة الابن كذا في المحيط \* نصراني مات فقال امرأته وهي مسلمة أسلمت بعد موته والى الميراث وقالت الورثة بل قبله ولا ميراث لك فالقول لهم وكذا لو مات مسلم عن نصرانية فهي مسلمة يوم الخصومة فقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة بعده فالقول لهم كذا في التمرناشي \* ادعى خارجا مسلم وذمي دارا في يدهى واتبعها الميراث وبرهنها قضى به ابنيهما ان كان شهود الذمي مسلمين والقاضي بها المسلم وان كان شهوده كفارا هكذا في البحر الرائق والمحيطين \* كل شهادة شهيد ذمي على ذمي فلم ينفذ الحاكم الشهادة ولم يحكم بها حتى أسلم المشهود عليه فان الشهادة تطل فان أسلم المشهود عليه بعد الحكم فالحكم ماض عليه ويؤخذ الحقوق كلها الا في الحدود وأما نقصان في النفس وما دون النفس فالقياس أن ينفذ القاضي وفي الاستحسان لا ينفذ وأما في السرقة اذا أسلم السارق بعد القضاء قبل القطع والقاضي يضمه المال ويدرأ عنه القطع وان أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان أو أسلم الشاهدان ثم أسلم المشهود عليه ان لم يجدد الشهادة لم يقض بها في جميع الحقوق وان جدد في الوجه الاول بعد اسلامهم أو في الوجه الثاني بعد اسلام المشهود عليه قضى بها في الاموال والقصاص وحد القذف ولم يقض بها في الحدود والخالصة لله تعالى هكذا في شرح أدب الخصاص للصدر الشهيد \* لو شهد على نصراني أربعة من النصارى أنه زنى بأمة مسلمة فان شهدوا أنه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأ طأ عته درى الحد عنهم ما يعز والشهود لحق الأمة المسلمة كذا في فتاوى قاضيان \* قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني أنه ساقط مسلمة قال لا يجوز شهادتهما على المسلم وأدرأ عن النصراني القتل وأجعل عليه الدية في ماله كذا في المحيط \* قال ابن سماعة سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول في مسلم قطع بنصراني عمدا وزعم القاطع أنه عبد لنصراني وادعى المقطوعة يده أنه حرفا قام رجلا وأمرأتين من المسلمين على أنه أعتقه مولاة من ذمته قال أجعله حرا وأقتص منه وان أقام المقطوعة يده نصرانيين أن مولاة أعتقه منذ شهر وأراد أن يقتص منه فانه يعتق بهذه الشهادة ولا تقتص من القاطع قالوا ينبغى أن يكون القضاء بالعتق قوله لا اقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أبا حنيفة لا يرى قبول الشهادة على عتق العبد بدون دعواه ولم يوجد هناك دعوى العبد فانه منكر لذلك كذا في التختة \* قال لو أن مسلما قال ان طلق فلان النصراني امرأته فعبدي حرف شهد نصرانيان أن فلانا طلق امرأته بعد هذا القول انى أطلق امرأته النصراني ولا أعتق عبدا مسلم هكذا في المحيط \* مسلم قال ان دخل عبدي هذه الدار فهو حرو وقال النصراني امرأته طالق ثلاثا ان دخل العبد

الابن كان القول قول الوصى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وفي قول محمد والحسن رحمه الله تعالى القول قول الدار الابن الا ان يأتي الوصى بيينة على ما ادعى \* وأجمعوا على أن الوصى لو قال استأجرت رجلا ليرده فانه يكون مصدقا \* والمسئلة الرابعة اذا قال الوصى أدبت خراج أرضك عشرين من ذمات أبوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم أعمأت أبي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله تعالى لان الوصى يدعى تاريخا سابقا وهو ينكر \* وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصى لان اليتيم يدعى عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل \* فان قال الوصى فرض القاضي لا خيك لزمن هذه النفقة في ماله كل شهر كذا فاديت اليه كل شهر منذ عشرين وكذبه الابن لا يقبل قول الوصى عند الكل فيكون غامنا \* الوصى اذا باع شيئا من التركة نسبة فان كان يتضرر به اليتيم بأن كان الاجل فاحشا لا يجوز \* ولا يملك الوصى اقراض مال اليتيم فان أقرض كان

ضامنا \* والقاضي يملك الأراض \* واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في الأب لاختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن الأب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي \* ولو أخذ وصي مال اليتيم فرض الله نفسه لا يجوز ويكون ذلك ديناً عليه \* وعن محمد رحمه الله تعالى ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* قال محمد رحمه الله تعالى وأنا أرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لأأس به \* ولورهن الوصي أو الأب مال اليتيم دين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أخذ بالقياس \* ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز \* ولو فعل الأب ذلك جاز لأن الوصي لا يملك أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والأب يملك والرهن بمنزلة القضاء \* ولو قضى الأب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن \* وذكر في الجامع الصغير إذا رهن الأب مال ولده الصغير دين نفسه بقيمة الرهن (٥٣١)

عند المرتين كان على الأب مقدار الدين لا قيمة الرهن \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأب والوصي يضمنان مالاً الرهن وسوى بين الوالد والوصي \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس لأب والوصي أن يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون لهما أن يرهننا \* وعن بشر بن الوليد رحمه الله تعالى ليس للأب أن يرهن مال ولده دين نفسه والظاهر أن للأب أن يرهن استحساناً وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما ذلك وعند هلال الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن \* وصي احتال بمال اليتيم أن كان الثاني أملاً من الأول جاز وإن كان مثله لا يجوز \* وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم وإن يضحى عنه إذا كان اليتيم موسراً في قول أبي

الدار ثم شهد نصرانيان أنه دخل الدار أن كان العبد مسلماً فشهدا بمأبطلته وإن كان العبد نصرانياً فشهدا بمأبطلته على طلاق النصراني جائزة وعلى العتق لا تجوز كذا في محيط السرخسي \* نصراني في يده طيلسان أقام كل واحد من مسلم ونصراني نصرانيين أن النصراني أقر بالطيلسان له قال أني أقضي به للمسلم كذا في المحيط \* نصراني أقام بينة على امرأة نصرانية أنه تزوجها في وقت كذا فقضيت به له ثم أقام المسلم البينة أنه تزوجها في وقت بعد ذلك لا يقضي به له عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى يقضي به له فلو أقام معاقض للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضي للنصراني نصراني مات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني وعليه دين لنصراني بشهادة نصراني قال أبو حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله تعالى بدى دين المسلم هكذا في محيط السرخسي \* فان فضل شيء كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط \* ولو كان النصراني حياً وفي يده عبيد فآتاه مسلم ونصراني وأقام كل شاهدين نصرانيين فهو للمسلم بالإجماع كذا في محيط السرخسي \* ان مات ذمي عن مائة درهم فأقام مسلم ذميين دين مائة عليه وأقام مسلم ذميين بمائة فقلنا المائة للمنفرد وثلاث الشريكين ولو أقام ذمي ذميين وأقام مسلم ذميين فالمائة المتركة بينهم لكل واحد ثلثها وكذا لو أقام الشريكان مسلمين وأقام الذي المنفرد ذميين قسم أثلاثاً ولو أقام الذي المنفرد مسلمين والشريكان ذميين أو مسلمين فنصف المائة للمنفرد والنصف لهما كذا في الكافي \* نصراني مات وترك مائتي درهم وترك ابنين نصرانيين فأسلم أحدهما ثم جاء رجل فادعى على الميت مائة درهم فأقام شاهدين نصرانيين فان القاضي يقضي بذلك في نصيب الكافر ولا يدخل الابن النصراني على أخيه المسلم في نصيبه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى نصراني توفي وترك مملوكاً أسلم المملوك بعد موته ثم شهد نصرانيان أن مولاه أعنته ولا مال له غيره وأقام مسلم شاهدين نصرانيين أن له على الميت ألف درهم قال أقبل شهادتهما جميعاً فاعتقه ويسمى الغلام للمسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الرهن ذمي مات فادعى ذمي بعض متاعه رهناً وأقام بينة من أهل الذمة وادعى مسلم عليه ديناً وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة فاني أخذ بينة المسلم فأبديته حتى يستوفى المسلم ماله فان بقي شيء كان للذمي ثم قال ولا يجوز الرهن حتى يستوفى المسلم دينه فان كان شهيد الذي مسلمين وشهود المسلم ذميين أو مسلمين كان الذي أحق بالرهن حتى يستوفى دينه كذا في المحيط \* إذا ادعى مسلم على كافر مالاً وادعى كفاً مسلم بذلك وأقام بينة من الكفار ثبت المال به ذمة البينة على الاصيل دون الكفيل وكذلك لو كان أصل المال على كافر فشهد كافران على مسلم وكافراًهما كفلاً عنه بهذا المال وبعضهم عن بعض جازت الشهادة على الاصيل وعلى الكفيل الكافر ولا تجوز على الكفيل

(٦٦ - فتاوى ثالث) حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي القياس وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يملك ذلك فان فعل كان ضامناً والوصي لا يملك أبراراً غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئاً ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجباً بعهده فان كان واجباً بعهده صح الخط والتأجيل والابرا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويكون ضامناً \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح ذلك ولا يكون ضامناً \* ولو صالح الوصي أحداً عن دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك أو كان الخصم مقر بذلك أو كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي \* وإن لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي لانه تحصيل بعض الحق بقدر الامكان \* وإن كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فان كان للذمي بينة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي لانه اسقاط بعض الحق وإن لم يكن للذمي بينة ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه اتلاف لاله وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر والمتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم

قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصي ان يعطى فان أعطى كان ضامنا \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضوم من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع اليه شيئا من مال اليتيم لا يضمن \* وان خاف على نفسه الفيد أو الحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويترك له من المال ما يكفيه لا يدفعه أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا \* وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع اليه المال فلأن السلطان أو المتغلب يسطر يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والقوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* وصى من بمال اليتيم على جائر وهو يخاف على نفسه أنه ان لم يبره ينزع مال اليتيم من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا من بالمال قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وانما هذا قول محمد بن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى (٥٢٢) وهو استحسان \* وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف

رحمه الله تعالى أنه كان يجوز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختيار ابن سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه بقي \* واليه الاشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين يملكون في البحر فأردت أن أعيبها أجاز العيب في مال اليتيم تخافة أخذ المتغلب \* وصى أنفق على باب القاضى من مال اليتيم في الخصومات فأعطى على وجه الاجارة لا يضمن \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن مقدارا جبر المثل والغبن اليسير \* وأما ما أعطى على وجه الرشوة كان ضامنا \* قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة \* الوصى اذا باع شيئا من مال اليتيم فبلغ اليتيم فأبرأ

المسلم واذا ادعى مسلم على مسلم مالا أو بحقه المطلوب وادعى الطالب كفالة رجل من أهل الذمة عنه بالمال بامر وجهه الكفيل وشهد له بذلك ذميان جازت شهادتهما على الكفيل ولم تجز على المسلم حتى ان الكفيل اذا أدى لم يكن له أن يرجع على المسلم بشئ \* وكذلك لو كان المال عليهم مافي الصك والمسلم في صدر الصك والذي كفيل بعده أو كان الصك عليه ما وكل واحد منهما ماضيا من عا حبه فهذه البينة حجة على الكافر دون المسلم كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا مسلما كفل لكافر عن كافر بالف درهم فقال الكافر الذي عليه الاصل لم أمره أن يضمن عنى تجاه المسلم بشاهدين من أهل الكفرة أنه قد أمره بالضمين وأقر الطالب أنه قد استوفى منه المال كان له أن يرجع عليه وان كفل مسلم بنفس ذمي أو بمال عليه مسلم أو ذمي وشهد عليه أهل الذمة فان جحد المسلم الكفالة لم يجز ذلك عليه وان أقرهم اجاز ذلك عليه لاقراره فان أدى المال وشهد شهود من أهل الذمة أنه كفل بامر وجهه كذا في المحيط \* تجوز شهادة الكفار على المكاتب الكافر والعبد المأذون الكافر وان كان مولا مسلما كذا في المبسوط \* لو شهد نصرانيان على العبد المأذون النصراني للمسلم أنه قتل هذا الرجل أو فرسه لا تجوز شهادتهما على قتل الرجل وتجوز على قتل الفرس عندهما \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل البينة عليه في القصاص دون المال في الخطأ هكذا في المحيط \* ولو كان العبد المأذون له مسلما ومولاه كافرا لم تجز شهادة الكفار على العبد كذا في المبسوط \* لو أن كافرا وكل مسلما بشرأ أو بيع لم اجز على الوكيل الشهود والامسلمين ولو أن مسلما وكل كافرا بذلة اجزت على الوكيل الشهود من أهل الكفرة كذا في المحيط \* لو مات الكافر وأوصى الى مسلم فادعى رجل على الميت ديناً أو أقام شهوداً من أهل الكفرة جازت شهادتهم استحساناً وان كان الوصى مسلماً كذا في الطهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع مسلم ادعى أن فلانا النصراني مات وأوصى اليه وأقام شهوداً من النصارى فان أحضر غريمي مسلماً فاقبلت الشهادته عليه قياساً واستحساناً ويتعدى الى غيره \* وأما اذا أحضر غريمي مسلماً فالقياس أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد رحمه الله تعالى أو لا وفي الاستحسان تقبل وكذا لو أقام النصراني بيعة من النصارى أن فلان مات وأنه ابنه وموارثه لا يعلمونه وارثاً غيره وأحضر غريمي الميت ككافر اقبل شهادتهم قياساً واستحساناً وان أحضر غريمي مسلماً فالقياس أن لا تقبل وفي الاستحسان تقبل هكذا في الذخيرة \* لو أن مسلماً ادعى وكالة من النصراني بكل حقه بالكوفة وأحضر غريمي مسلماً وأقام عليه شهوداً نصرانيين لا تقبل وان أحضر نصرانياً قبلت شهادتهم واذا قبل القاضي هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرمان من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريمي مسلماً بعد ذلك وهو يحدو كالتة لم يكفه القاضي اقامة البينة على الوكالة كذا في المحيط \*

المشتري عن الثمن اختلف فيه المشايخ \* قال بعضهم ان كان اليتيم مصلحاً غير مفسد وقال المشتري أنت بري مما مسلم أدانك الوصى صح \* وان قال أنت بري مما على عليك لا يبرأ \* وكذلك الموكل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن فهو على هذا التفصيل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى بل يصح الأبرأ في الوجهين من الصبي بعد البلوغ ومن الموكل بالبيع سواء قال أبرأك مما على عليك أو قال أنت بري مما أدانك وصي ومما باع وكيلي \* رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ورثة صغاراً قتل سلطان جائراً في داره فقيل لها ان لم تعطيه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطته شيئا من العقار قالوا يجوز مصادقتها \* وصى أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصى مأجوراً \* وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد والصبي أن يتكاف مقدارا بما يقرأ في صلاته \* وينبغي للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك

بغاوت بقله مال الصبي وكثرة واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به \* وصى بخروج في عمل اليتيم واستأجر دابة من مال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيه لا بد منه استحسانا \* وعن نصر رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في حوائج اليتيم \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا كان الوصي محتاجا \* وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس \* وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف إذا كان محتاجا بقدر ما يتعنى في ماله \* وصى اشتري لنفسه شيئا من تركة الميت إن لم يكن للميت وارث لاصغر ولا كبير جاز \* ولو اشترى مال اليتيم لنفسه إن كان ذلك خيرا لليتيم جاز وكذا إذا باع ماله من اليتيم إن كان خيرا لليتيم جاز \* وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول محمد رحمه الله تعالى إذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال \* وعن أبي يوسف رحمه (٥٢٣) الله تعالى فيه روايتان كان يقول أولا كما قال محمد رحمه الله

تعالى ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفسر شمس الأنس السرخسي رحمه الله تعالى الخبرية فقال إذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وإن باع ماله نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر بعشرة كان خيرا لليتيم \* وقال بعضهم إن باع ماله نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بمثابة يكون خيرا لليتيم وإن اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية بعشرة يكون خيرا لليتيم \* وهذه ثلاث مسائل \*

أحداها هذه والثانية الأب إذا اشترى لنفسه مال ولده الصغير أو باع ماله من ولده الصغير إن كان شر الولد لا يجوز وإن لم يكن شر الولد جاز ولا يشترط أن يكون خيرا للولد \* والثالثة الوكيل بالبيع أو الشراء إذا اشترى لنفسه مال أو باع ماله لنفسه أو لو باع أحد الوصيين شيئا من تركة الميت لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف \* إذا أقر الوصي يدين على الميت أو بوصية كان باطلا \* ولا يجوز للوصي الإجارة الطويلة في مال اليتيم لكان الغبن الفاحش في السنين الأولى \* الأب والوصي يملك كل واحد منهما تزويج ابنه الصغير ولا يمكن تزويج أمه الصغير من عبده استحسانا لا لرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والصبي المأذون لا يملك تزويج أمته عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يملك تزويج أمته من عبده عندهم جميعا \* ويجوز للوصي أن يكتب عبد اليتيم استحسانا \* وكذا الأب إذا كاتب عبدا ولده الصغير جاز استحسانا \* ولأن الوصي أو الأب كاتب عبدا لا يقيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكاتب لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الإصالة \* وكذلك الأب والوصي \* ولو باع

مسلم باع عبده من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضي له لأنه لو قضى لرجع بالثمن إلى المسلم كذا في الوحي للكردي \* قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نصراني اشترى من مسلم عبدا وقبضه وباعه من نصراني آخر ثم إن المشتري الثاني وجد به عيبا بعد ما قبضه وأقام بينة من النصارى أن هذا العيب كان عند المسلم قبل أن يبيعه من النصراني المشتري كان له أن يردّه على بائعه النصراني وإن كان بائعه لا يقدر على ردّه على بائعه المسلم بهذه البينة كذا في الذخيرة \* قال في المنتقى عبا بعه نصراني من نصراني ثم باعه المشتري من نصراني آخر ثم حتى تداولته عشر أيدي من الباعة كلهم نصراني ثم أسلم واحد منهم ثم ادعى العبد أنه حر الأصل وأقام على ذلك شهودا من النصارى قال زفر رحمه الله تعالى لا تقبل بينته سواء أسلم أو أخرجهم أو أوسطهم حتى يقيم بينة من المسلمين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان المشتري الآخر هو الذي أسلم لم تقبل بينته وإن كان غيره أسلم قضى بعقده وترادوا الثمن فيما بينهم حتى ينتهوا إلى المسلم فلا يؤخذ بالثمن ولا من قبله من الباعة وإن كان العبد أقام البينة على الاعتاق فإن كان أقام بينة أن البائع الأول قد أعتقه وقد أسلم الأول والشهود نصارى لا تقبل بينته وكذلك إن كان الأوسط هو الذي أسلم لا تقبل بينته لا على عتق الأوسط ولا على عتق من بعده وتقبل بينته على عتق من قبله وهذا قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الباعة أقام البينة عليه من النصارى أنه أعتقه الذي قبل المسلم والذي بعده سواء تقبل شهادته وقضى بعقده إلا أن تقوم البينة على المسلم فلا تقبل وإذا أقام على غيره راجعون حتى ينتهوا إلى المسلم فلا يرجع عليه ولا على من قبله إلا أن يقر بذلك المسلم ويترادون الثمن حتى ينتهوا إلى الذي أعتقه كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب الحادى عشر في الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يقط بشبهة وهذا استحسان فلا تقبل فيما يندرى بالشهادت كالحدود والقصاص كذا في الهداية \* وفي شهادات الأصل لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين أن قاضى كذا ضرب فلانا حدا في قذف فهو جائز وكذا في ديات الأصل أنه لا يجوز كذا في المحيط \* أما التعزير في الأجسام من نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى يجوز في التعزير لشهادة على الشهادة كذا في فسخ القدير \* وكما يجوز في درجة تعزير في درجات حتى تجوز الشهادة على شهادة الفروع ثم وصيانة لحقوقهم عن الأتواء كذا في الكافي \* لا يجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا كذا في الخلاصة \* رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة

إذا اشترى لنفسه من مال الموصى كل أو باع ماله لنفسه للوكل لا يجوز عندهم جميعا سواء كان خيرا للوكل أو لو باع أحد الوصيين شيئا من تركة الميت لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف \* إذا أقر الوصي يدين على الميت أو بوصية كان باطلا \* ولا يجوز للوصي الإجارة الطويلة في مال اليتيم لكان الغبن الفاحش في السنين الأولى \* الأب والوصي يملك كل واحد منهما تزويج ابنه الصغير ولا يمكن تزويج أمه الصغير من عبده استحسانا لا لرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والصبي المأذون لا يملك تزويج أمته عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يملك تزويج أمته من عبده عندهم جميعا \* ويجوز للوصي أن يكتب عبد اليتيم استحسانا \* وكذا الأب إذا كاتب عبدا ولده الصغير جاز استحسانا \* ولأن الوصي أو الأب كاتب عبدا لا يقيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكاتب لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الإصالة \* وكذلك الأب والوصي \* ولو باع

الاب أو الوصى عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحت الهبة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبضمن مثله وقد مررت المسئلة  
 \* وان أقر الاب أو الوصى بقبض بدل الكتابة صح اقرارهما ان كانت الكتابة بآية بالينة أو كان القاضى يعلم بها وان عرفت الكتابة باقرارهما  
 بأن قال الوصى أو الاب كاتب وأدى الى البديل لا يصدق لانه اقرار بالعق \* ولأن المكاتب أدى المال الى الوصى بعدما أدرك الصبي  
 لا يصح ولا يعتق اذا أدى وكذا الاب \* ولا يجوز للوصى أن يعتق عبد الصغير على مال وكذا الاب \* ولا يجوز للوصى أن يكتتب  
 اذا كانت الورثة كبارا غيبا وحضورا لان الاب لا يملك ذلك فكذلك الوصى \* وكذلك اذا كان بعضهم صغارا ولم يرز الكبار بذلك لان  
 للكبار حق الفسخ \* فلو كان الكل كبارا فكتابه بعض الكبار كان للباقين حق الفسخ \* وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز  
 كتابة الوصى في جميع العبيد \* (٥٢٤) كالمواضع الوصى عقارا مشتركا بين الصغار والكبار في البيع في الكل عند أبي

حنيفة رحمه الله تعالى \*  
 والاصح هو الفرق بين  
 الكتابة والبيع \* ويجوز  
 للوصى أن يقاسم الموصى  
 له فيما سوى العقار ويمسك  
 نصيب الصغار وان كان  
 بعض الورثة كبريا غائبا  
 \* ولو قاسم الوصى الورثة  
 وفي التركة وصية لانسان  
 والموصى له غائب لا يجوز  
 قسمة الوصى على الموصى له  
 الغائب ويكون للموصى له أن  
 يشارك الورثة \* ولو كانت  
 الورثة كلهم صغارا فقام  
 الوصى الموصى له فأعطاه  
 الثلث وأمسك الثلثين  
 للورثة جاز حتى لو هلك مافي  
 يد الوصى للورثة لا ترجع  
 الورثة على الموصى له بشئ  
 \* ولا يجوز للوصى أن يتجر  
 لنفسه بمال اليتيم أو الميت  
 فان فعل وبيع ضمن  
 رأس المال ويصدق  
 بالبيع في قول أبي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله تعالى \*  
 وعند أبي يوسف رحمه الله

قوم جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* لو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخران على رجل آخر  
 تقبل كذا في الخلاصة \* ولو شهدا على شهادة رجل واحد بما يشهد بنفسه أيضا لم تجز كذا في محيط  
 السرخسي \* (وصفة الشهاد) أن يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع أشهد أن زيدا على بكر كذا فاشهد أنت  
 على شهادتي بذلك أو يقول أشهد على شهادتي أني أشهد أن فلان بن فلان أقر عندى بكذا أو يقول أشهد أني  
 سمعت فلانا يقر فلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك ولا يقول أشهدا على بذلك وكذا لا يقول فاشهدا  
 بشهادتي ولا بد أن يشهد كإشهاد عند القاضي لينقل الى مجلس للقضاء ولا يحتاج الاصل الى أن يقول  
 أشهد في فلان على نفسه كذا في الكافي \* لو أن أصلين قال الرجلين أشهد أنا ما فلانا يقر على نفسه فلان  
 بالف درهم فاشهدا علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادتهما وكذا لو قال الاصلان نشهد أن فلانا أقر أن  
 لفلان عليه ألف درهم فاشهدا أنا نشهد بذلك أو قال فاشهدا عليه أنا نشهد عليه بذلك أو قال فاشهدا علينا  
 بما شهدنا أو قال لفلان على فلان ألف درهم فاشهدا أنا نشهدا عليه أو قال فاشهدا على ما شهدنا وكذا لو قال  
 الاصل للفرع أشهد أني أشهد على اقرار فلان بن فلان بن فلان بكذا درهم لا يصح الاشهاد في هذه  
 الوجوه كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أراد أن يشهد غيره على شهادته ينبغي أن يحضر الطالب والمطلوب  
 ويشير اليهما واذا أراد أن يشهد عند غيبته ما ينبغي أن يذكر اسمهما ونسبهما إلا أنه اذا كان المشهود عليه  
 غائبا فذكر الاسم والنسب يجوز للاشهاد ولا يكفي هذا القدر للقضاء كذا في المحيط \* ويقول شاهد الفرع  
 عند الاداء أشهد أن فلانا أشهد في على شهادته أن فلانا أقر عندى بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بذلك لانه  
 لا بد من شهادته وذكره شهادة الاصل وذكره التعميل ولها لفظ أطول من هذا وأقصر منه وخير الامور  
 أوسطها كذا في الهداية \* وهو الاصح كذا في الزاهدي \* لو شهد القرو ع ولم يقلوا نحن نشهد على شهادته  
 هذه لا تقبل شهادتهم كذا في خزائن الفتاوى \* وينبغي أن يذكر الفرع اسم الشاهد الاصل واسم أبيه وجده  
 حتى لو ترك ذلك فالقاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* لا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت  
 شهود الاصل أو يمرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس القاضي أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها  
 فصاعدا كذا في الكافي \* هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه كذا في التتارخانية \* وعن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى أنه ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهل صح الشهاد وبه أخذ  
 الفقهاء أبو الليث كذا في الزاهدي والهداية \* وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية كذا في المحيط \*  
 وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى السراجية \* وفي نوادر هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل  
 خرج وشيعه قوم وهو يريد مكة أو سفرا آخر سماه ثم ودعه القوم وانصرفوا ثم شهد قوم على شهادته وادعى

تعالى يسلم الزيج ولا يتصدق بشئ \* وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة \* وليس له أن يؤجر نفسه من  
 اليتيم \* وليس للوصى أن يهب مال اليتيم بعوض وبغير عوض وكذلك الاب \* ولو وهب انسان للصغير هبة فعوض الاب من مال  
 الصغير لا يجوز ويحق للواهب حق الرجوع في الهبة \* وكذا عوض الوصى من مال اليتيم \* الاب أو الوصى اذا أذن للصغير أو لعبده في  
 التجارة صح الاذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون اذنا \* وان مات الاب والوصى قبل بلوغ الصبي بطل الاذن \* وان بلغ الصغير والاب  
 أو الوصى حتى لا يطل الاذن \* ولو وكل الاب أو الوصى ببيع مال الصغير أو الشراء للصغير فبات الاب أو بلغ الصغير يتنزل الوكيل  
 \* القاضي اذا أذن للصغير أو للعتوه أو لعبدهما في التجارة صح \* وكذا لو جرح على عبد للعتوه \* ولو رأى القاضي عبد للعتوه يبيع  
 ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذنا \* القاضي اذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبده في التجارة فإني الاب أو الوصى فإياهما يكون باطلا



فان حجر الاب أو الوصى بعد اذن القاضي لم يصح حجرهما \* وكذا لو مات هذا القاضي لا ينحصر العبد الا ان يرفع الامر الى قاض آخر حتى يصح حجره عليه فينحصر لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول \* وصى باع عقار يقضى به دين الميت وفي يده من المال ما يفي لقضاء الدين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصى \* رجل أوصى بثلاث ماله وخلف صنوفان من العقارات فباع الوصى من العقار صنفا للوصية قالوا للوارث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه \* وصى آجر بعض التركة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز لما فيه من الغبن في السنين الاولى \* مدون مات وأوصى الى رجل فباع الوصى فباع بعض الورثة وباع بعض التركة ففقد دينه وأنفذ وصاياه قالوا البيع فاسد الا ان يكون بأمر القاضي \* وارث كبير باع شيئا من التركة أو من عقاره وقد بقي عليه دين أو فوضاها (٥٢٥) فأراد الوصى أن يرد بيع الوارث قالوا ان

كان في يد الوصى شئ غير ذلك يستطيع أن يبيعه وينفذ منه وصاياه ويقضى الدين لا يرد بيعه \* وصى أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع \* وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لانها مطالبها من جهة العباد فكانت كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع \* وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وهو كالوكيل بالشراء اذا أدى الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع \* وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير أو اشترى ما ينفق عليه من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا \* وكذا لو قضى دين الميت من مال نفسه بغبر أمر الوارث وأشهد على ذلك لا يكون متطوعا \* وكذا بعض الورثة اذا قضى دين الميت أو كفن الميت من مال نفسه أو اشترى

المشهد عليه أنه حاضر فقد شهدت البيئة على ماسمى ولم يردوا على ذلك هل تقبل الشهادة على الشهادة في قول من لا تقبل الشهادة على حاضر قال بلى لان الغيبة تكون هكذا فان كان ودعهم وهو في منزله ويروى حين خرج لأقبل شهادتهم كذا في التارخية \* قال الصدر الشهيد حسام الدين لا تجوز الشهادة على الشهادة من الامير والسلطان اذا كانا في البلدة كذا في القنية \* وتجوز شهادة الابن على شهادة الاب دون قضائه في رواية والصحيح الجواز فيما كذا في فتح القدير \* ان كان الاصل محبوبا في المصر فأشهد على شهادته هل يجوز للفرع أن يشهد على شهادته واذا شهد عند القاضي فالقاضي هل يعمل بشهادته لا ذلك لهذه المسئلة في شئ من الكتب وقد اختلف مشايخ زماننا بعضهم قالوا ان كان محبوبا في سجن هذا القاضي لا يجوز وان كان محبوبا في سجن الوالى ولا يمكنه الاخراج من الحبس يجوز وقد قيل ينبغي أن لا يجوز كذا في الذخيرة \* الاصل في الشاهد اذا كان امرأته محدثة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها ولا جمل الحام ونحوه تكون محدثة بشرط أن لا تتخالط الرجال كذا في القنية \* ان كان الاصل معتكفا قال القاضي بديع الدين لا يجوز زواؤه كان منذورا أو غير منذور كذا في التارخية \* وفي الفتاوى الصغرى الاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حمل بهم العذر من مرض أو سفر أو موت يشهد القروع كذا في الخلاصة \* لو أن فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة القروع كذا في فتاوى قاضيان \* شاهد الاصل أشهد غيره على شهادته ولم يسمعها او قال لأقبل ينبغي أن لا يصير شاهدا كذا في القنية \* رجل أشهد رجلا على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يصح منه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو شهد على شهادته بعد النهي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهدا على شهادة رجلين أنه اعتق عبده فلم يقض بشهادتهما حتى حضر الاصلان ونهيا القروع عن الشهادة صح عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول أظهر كذا في الخلاصة \* وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع كذا في الهداية \* لو أن فرعين شهدا على شهادة أصل فخرم المشهود على شهادته أو عوى أو ارتد أو فسق أو ذهب عقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل اشهادها على شهادته واذا شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته لنفسه الاصل لا تقبل شهادة أحد ما بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* والمبسوط وهكذا في الخلاصة \* اذا أشهد الرجل رجلا على شهادته ثم صار الاصل بحال لا تجوز شهادته ثم صار بحال تجوز شهادته بان فسق ثم تاب ثم ان الفرع شهد على شهادة الاصل جازت شهادته وان أشهد رجلين على شهادتهما ما والفرعان عدلان ثم صارا فاسقين ثم صارا عدلين فشهدا أو أشهدا على شهادتهما فهو جائز

الوارث الكبير طعما أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة \* وكذا الوصى اذا أدى خراج اليتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا \* ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك \* ولو قسم الوصى التركة بين الورثة وكلهم صغارا لا يجوز وان كان البعض كبارا وهم غيب وصغير حاضر فقسم الوصى لا يجوز \* ولو كانت الورثة كلهم كبارا وبعضهم غائب فقام الوصى مع الحاضر وأمسك نصيب الغائبين جاز \* وللوارث أن يقضى دين الميت وله أن يكفنه بغبر أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت \* الوصى اذا اشترى كفن الميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بقدمادفن الميت كان للوارث والوصى أن يرجعا بقصان العيب ولو أن أجنبيا اشترى الميت كفنهما فلم يعيب بعدما دفن فيه ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الاجنبى لا يرجع بقصان العيب \* وفي بعض الروايات يرجع الاجنبى أيضا والصحيح أن الاجنبى لا يرجع لانه اشترى لنفسه والوارث والوصى يشتريان للميت لانهم ما يقومان مقام

الميت فكان لهما الرجوع بنقصان العيب \* غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع الامر الى الحاكم فكيفه بأمر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا \* ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقصاده \* وكذا الورثة جارية لا يبيعها \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك قاض فحو أن يموت في بعض القرى أو مات في الطريق فباع رفقاه ومتاعه جازا لبيع \* ويجوز للشترى أن ينتفع بالبيع فان جاء وارثه بعد ذلك ان أجاز البيع أخذته وان كان المتاع قائما فان شاء أخذه وان شاء أخذ الثمن فان باعه بوكس كان له أن يضمه قيمته \* ولو أن رجلا من أهل السكة تصرف في مال الميت من البيع والشراء ولم يكن له وارث ولا وصي إلا أن هذا الرجل يعلم أنه لو رفع الامر الى القاضي فان القاضي ينصبه وصيا فأخذ هذا الرجل المال ولم يرفع الامر الى (٥٢٦) القاضي وأفسده حتى عن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى أنه كان يجوز تصرف هذا

الرجل وعن نصير رحمه الله تعالى سألت بشير بن الوليد رحمه الله تعالى عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء وارثه وقال مات أبي وعليه دين وترك منوف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على إقامة البينة لان الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت مادقا فبيع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن \* وعن أبي نصر رحمه الله تعالى رجل مات فزعم غرماؤه وورثته أن فلانا مات ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك أيقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين فعد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا ان كانوا صادقين \* امرأة أوصت بثالث ماله وأوصت

كذا في المحيط \* ان شهد الفرعان عند القاضي فردا القاضي شهادتهما للتممة في الاولين لا يقبلهما بعد ذلك لامن الاولين ولا ممن شهد علي شهادتهما وان كان ردت شهادة الفرعين لتممة فيها فشهدا الاولين جائزة اذا كانا عدلين وكذلك ان شهدا رجلين عدلين آخرين كذا في الذخيرة \* اذا شهد شاهدان على شهادة عبد دين أو مكاتبين أو كافرين على مسلم فردا القاضي بذلك ثم عتق العبدان والمكاتبان وأسلم الكافران وشهد بذلك أو شهداهما أو غيرهما على شهادتهما جاز كذا في المحيط \* ان كان الاصل فاسقا عند الاشهاد ثم تاب لم يشهد الفرع الا أن يعاد الاشهاد كذا في العتابة \* لو أن شاهدي الاصل ارتداهما أسلم لم تجز شهادة الفرعين على شهادتهما ولو شهد الاصلان بانفسهما بعد ما أسلمتا تقبل شهادتهما كذا في التتارخانية \* اذا قال الفرع أو شهدنا الاصول على شهادتهم لفلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا الا أنا لا نعرف فلان بن فلان المشهود عليه بكذا فالقاضي يقبل الشهادة بأمر المدعي أن يقيم بينة أن الذي أحضره فلان بن فلان كذا في المحيط \* فرعان شهدا على شهادة أصليين ان كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول ذكر الخصال رحمه الله تعالى أن القاضي يسأل الفروع عن أصولهم ولا يقضي قبل السؤال فان عدلا الاصول تثبت عدالة الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع والعجيج ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضي لا نخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فان قال المدعي أنا أتيتك بمن يعدلها علي قول محمد رحمه الله تعالى لا يثبت اليه ولا يقضي بشهادتهما كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال المدعي للقاضي سل عن الاصل فانه عدل لا يقبل ذلك في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الفرعان لا نعرف الاصل عدل أم لا قال شمس الانعم الخواص لا يرذ القاضي شهادتهما ويسأل عن الاصول غيرهما وهو العجيج كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو العجيج كذا في المحيط والذخيرة \* لو قال الفرع للقاضي أنا أتيتهم في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفرع على شهادته كذا في فتاوى قاضيان \* وان سكت الفروع عن تعديلهم صح ويتعرف القاضي عدالة الشهود الاصل ممن هم من أهل التزكية وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقبل هكذا في الكافي \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في عدل أشهد على شهادته شاهدين ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشرين سنة ولا يدري أهو على عدانته أم لا فشهدا على تلك الشهادة ولم يجد الحاكم من يسأله عن حاله ان كان الاصل مشهورا كأبي حنيفة رحمه الله تعالى وسفيان الثوري قضى بشهادتهما لان عشرة المشهور

الرجل فانه قد الوصى بعض وصيتها وبقي البعض في أيدي الورثة هل يكون للوصي أن يترك ذلك في أيدي الورثة قالوا ان علم الوصى من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جازله أن يترك في أيديهم وان علم خلاف ذلك لا يسهه أن يترك في أيديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم \* رجل اشترى لولده الصغرى ما وأدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه ان لم يشهد عند أدائه الثمن أنه أدى الثمن ليرجع به فانه لا يرجع \* وفرق بين الوالد وبين الوصى اذا أدى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد والاب يحتاج لان الغالب من حال الوالدين أنهم يقصدون الصلة والتسرع فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهورا ابنته لانه ان لم يشهد لا يرجع \* وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغرى فهي بمنزلة الاب ان لم يشهد عند أدائه الثمن لا يرجع \* رجل أوصى الى رجلين قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا يقبل تصرف أحدهما الا باذن صاحبه

يتحدث

الافى أشياء فان احدهما منفرد بها \* منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق السمتة وورد الودائع والمغصوب \* ولا ينفرد أحدهما بقبض ودبعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامانة \* وينفرد أحد الوصيين بالخصومة في حقوق الميت على الناس \* وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو يوزن وباجارة النسيم بعمل يتعلم \* وينفرد أيضا ببيع ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يذخر كالفواكه ونحوها \* ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد \* وان عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل \* وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ لساكنين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد \* وان عين المساكين (٥٢٧) ينفرد بذلك أحدهما عند الكل

\* ولو وكل رجل رجلين بأن يهباهذه العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا ينفرد أحدهما بذلك وان عين الموهوب له ينفرد أحدهما عند الكل \* وهذه ثلاث مسائل \* احداها هذه \* والثانية رجلان ادعيا صغيرا ادعى كل واحد منهما أنه ابنه من أمة مشتركة بينهما فإنه يثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال ورث من أخ له من أمه أو وهب له أخوه لا ينفرد بالتصرف في ذلك المال أحد الابوين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد \* والمسئلة الثالثة لقط اذ عارجلان كل واحد منهما ادعى أنه ابنه فإنه يلحق بهما فان وهب لهذا اللقط هبة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينفرد أحدهما بالتصرف \* وعند

يقصد بها وان كان غير مشهور لا يقضى بها كذا في فتح القدير \* قال في الجامع اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على القتل خطأ أو قضى القاضي بالدية على العاقلة ثم جاء المشهود بقتله حيا فلا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكر الشهادة لم يصح اقرارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول ان اقدأ شهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذ أننا كنا كاذبين لم يضمننا شيئا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار اذا شاءوا ضمنوا الاصول وان شاءوا ضمنوا الاصلين رجعا على الولي وان ضمنوا الولي لم يرجع على الاصلين كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل

لا بد أن يسأل القاضي عن الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق طعن الخصم أم لا عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم حتى يطعن المشهود عليه الا في الحدود والقصاص فإنه يسأل في السري وفي العلانية فيه ما بالاجماع طعن الخصم أو لم يطعن والفتوى على قولهما في هذا الزمان هكذا في الكافي \* فان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم بأن قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وعلى أقوالهم عدول جائزة شهدتهم وعلى قال القاضي يقضى عليه بدعوى المدعى ولا يسأل عن الشهود ولأنه أقرب للحق وان قال هم عدول ولم يزد أو قال هم عدول لأنهم أخطوا في الشهادة فان كان المدعى عليه عدلا لا يصلح للتركية ينظر ان لم يجد دعوى المدعى عند الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال أبو حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضى للمدعى بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعى بحقا ثبتت مع الشبهات أولا ثبتت معها وقال محمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى قبل السؤال بل يسأل عنهم وان جدد دعوى المدعى فلأنهم عدل عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضى القاضي من غير سؤال وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقضى ما لم يسأل من غيره وذكر في الجامع الصغير أن في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويكون تعديله بمنزلة العدم وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول أم صدقوا في الشهادة أم كذبوا ان قال صدقوا فقد أقر بما ادعى المدعى وان قال كذبوا لا يقضى وان كان فاسقا أو مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق وان لم يصح تعديله اذا كان فاسقا

أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد \* وهذا اذا أوصى اليهما جلة في كلام واحد \* فان أوصى الى أحدهما أو لآل لاخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه \* قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وسوى هذا القائلين ههنا وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا لبيع شئ بعينه ثم وكل آخر ببيع ذلك الشئ فان كل واحد من الوكيلين ينفرد بالبيع ولو وكلهما جعة لا ينفرد أحدهما بالبيع \* وقال بعضهم لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على كل حال \* وبه أخذ شمس الأئمة الدرر خدي رحمه الله تعالى \* رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بان قال جعلتك وصيا في قضا ما على من الدين وقال لا آخر جعلتك وصيا في القيام بأمر مالي أو جعل أحدهما وصيا لهذا الولد في نصيبه وجعل الآخر وصيا في نصيب ولد آخره أو قال أو صبت الى فلان بتقاضي ديني ولم أوص الى غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا



مادفعاً إلى المتدعي لغرماء الميت \* ولو شهد له أولاً فامرهما القاضي بقضاء الدين فقصيادته لا يلزمهما الضمان \* وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدین جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع \* وصى الميت إذا قضى دين الميت بشهم ورجل ولا ضمان عليه لأحد وان قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضماناً للقروء الميت فان قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الأول فيما قبض \* رجل أوصى إلى رجلين فأت أحدهما الوصيين وأوصى إلى صاحبهما جزوا ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياته ما جاز فكذلك بعد الموت \* وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الأول \* رجل أوصى إلى رجلين فأت وفي يده ودائع لسان فقضى أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده فلا ضمان عليه \* ولو لم يكن على الميت دين وله عندنا انسان ودبعة فقضى أحد (٥٢٩) الوصيين تركه الميت وضاعت في يده لا يضمن شيئاً \* ولو قبض

أحد الورثة يضمن حصته أصحابه من الميراث الآن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحساناً \* ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودبعة فدفع المستودع الودبعة إلى وارث الميت فضاع في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث \* وليس هذا كأخذ المال من منزل الميت \* ولو كان مال الميت في يد غاصب فان أحد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاصب الآن في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه إلى الوارث وفي الودبعة يترك الودبعة عند المودع \* وصيان للميت استأجر أحدهما خالين لجلل الحنافة إلى المقبرة والاخر حاضر

المزكى شرط اذا كان المشهود عليه مسلماً كذا في الخلاصة \* وأجفوا على أنه لا يشترط لفظ الشهادة في تركية العلانية كذا في فتاوى قاضيان \* وينبغي للقاضي أن يختار للسئلة عن الشهود من كان عدلاً صاحب خبرة بالنام وأن لا يكون طماعاً وينبغي أن يكون فقيهاً يعرف أسباب الجرح والتعديل وأن يكون غنياً وان وجد عالماً فقيراً وغنياً ثقة غير عالماً أو عالماً ثقة لا يخاط الناس وثقة غير عالماً يخاط الناس اختار العالم والأولى أن لا يكون المزكى مغفلاً ولا يكون من زبوا لا يخاط الناس هكذا في المحيط \* قال في كتاب الاقضية وينبغي أن يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في الذخيرة \* وصورة تركية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد ويقول للمعدل هذا الذي عدلت به أو يقول للمزكى بجزرة الشهود أهؤلاء عدول مقبولوا الشهادة كذا في الكفاية \* وصورة تركية السر أن يبعث القاضي رسولا إلى المزكى أو يكتب اليه كتاباً فيه أسماء الشهود وأسماء وحلالم ومجالهم وسوقهم ان كان سوقياً حتى يتعرف المزكى فيسأل من جيرانهم وأصدقائهم كذا في النهاية \* وينفذ على يدي أمينه مخموماً يجتمعه إلى ذلك المزكى ولا يطلع أحد على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيتدع كذا في محيط السر مخموم \* ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركية العلانية وبين تركية السر وان شاء اكتفى بتركية السر وفي زماننا ترك كوا تركية العلانية واكتفى بتركية السر كذا في فتاوى قاضيان \* وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الأول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا فخرنا عن الفتنة ويروى عن محمد رحمه الله تعالى تركية العلانية بلا موقنة كذا في الهداية \* وينبغي للمعدل أن يختار للسؤال عن الشهود من كان موصوفاً بالاصناف التي شرطت في المزكى كذا في النهاية \* قال شمس الأئمة الحلواني انما يسأل من جيرانه اذا لم تكن بينه وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتعامل هو عليهم نحو أن لا يعطى الجباية وما أشبهها وهو اختيار أبي على النسفي ورواه عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان لم يجد في جيرانه وأهل سوقه من يصلح للتعديل يسأل أهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك على نوازل الاخبار وكذلك اذا سأل جيرانه وأهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله أو جرحه ووقع في قلبه أنهم صدقوا كان ذلك بمنزلة نوازل الاخبار كذا في المحيط \* اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فقتله شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله كذا في فتاوى قاضيان \* فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه عدل جائز الشهادة كذا في النهاية \* ويكون تعديلاً وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيان \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ينبغي أن يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه هو عندى عدل مرضى جازت الشهادة وبه اخذ علماؤنا وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلاً لان قوله عندى لفظ موهوم لا يرى أن الشاهد

(٦٧ - فتاوى ثالث) ساكت أو استأجر ذلك بعض الورثة بمحض الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو غزلة شراء الكفن \* ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الحنافة ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى \* قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى أخذ في هذا يقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وذكرنا طي رحمه الله تعالى اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين إلى اليتيم جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما إلا بأمر الآخر \* ولو أن ميتاً أوصى إلى رجلين وقد كان باع عبداً فوجد المشتري بالبعد عيباً فردّه على الوصيين كان لأحدهما أن يردها لئن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين أن يودع ما صار

في يده من تركه الميت \* ولو ان الميت أوصى بشرا عبدوا بالاعتاق فأحد الوصيين لا ينفرد بالشرا وبعد ما اشترى كان لاحدهما أن يعق  
 \* رجل مات وترك ورثة فبلغ الورثة أن أباهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجرنا ما أوصى به ذكر في المتنق أنه لا يجوز وانما  
 يجوز اذا أجاز وبعد العلم \* وفي المتنق اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأنشده اليتيم على نفسه أنه قد قبض منه جميع تركه والده  
 ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والدي وأقام البيعة قبلت بيته  
 وكذا الوافر الوارث أنه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى أن لابه ديناً على رجل سمع دعواه رجل وكل رجلان  
 يتصدق عنه بالفدرهم يعينها فغصب الوكيل من رجل ألفاً وتصدق بها عن الموكل ثم أدى الوكيل ألف الموكل عنهما ذكر في المتنق أنه يجوز  
 ذلك \* رجل اشترى لنفسه من مال (٥٣٠) ولده الصغير واستهلك مال ولده الصغير أو اغتصب حتى وجب عليه الضمان ذكر

الخصاف رحمه الله تعالى أنه  
 لو أقر من ماله شيئاً أو شهد  
 وقال قد قبضت هذا المال  
 من نفسي لأبي الصغير جاز  
 ويصير قابضاً \* وعن محمد  
 رحمه الله تعالى لا يصير قابضاً  
 بهذا القدر إلا أن يشتري  
 لابه شيئاً على الصغير عليه  
 \* وأجمعوا على أن الوصي  
 لا يصير قابضاً من نفسه  
 بالانفراد ولا بالانهاد \* وأجمعوا  
 على أن الأب لو وهب لابه  
 الصغير شيئاً فقال قبضت  
 هذا لأبي فانه يصير قابضاً  
 لابه \* وصى أخذ أرض  
 اليتيم مزارعة قال الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله تعالى ان  
 شرط البذر على اليتيم لا يجوز  
 لان الوصي يصير مؤجراً  
 نفسه من اليتيم فلا يجوز  
 في قياس قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى إلا أن يكون  
 خيراً لليتيم \* وان كان البذر  
 من الوصي كانت مزارعة

اذا قال الحق عندي لهذا المدعي يكون باطلا كذا في الظهيرية \* والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى زيف  
 هذا القول وقال هذا عندي ليس بشي لان العالم بالحقائق هو الله تعالى وانما يخبر المكاف عما عنده ووقع  
 اجتاده كذا في المحيط \* ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئاً احترازاً عن الهتك أو يقول الله يعلم الا اذا عدله  
 غيره وخاف أنه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته فيثبت بصرح بذلك كذا في العناية \* ومن لم يعرفه  
 بعد الله ولا فسق يكتب تحت اسمه مستور ثم يرتد المستورة مع أمين القاضي اليه في السرك لا يظهر فيضدع  
 المزكي أو يقصد بالاذنى كذا في فتح القدير \* ينبغي أن يعدله قطعا ولا يقول انهم عدول عندي لان الثقات  
 أخبروني بعد التهم ولو قال لأعلم منهم الا خبراً فالاصح أنه تعديل ولو قال هم فقيامناهم عدول الاصح أنه  
 ليس بتعديل كذا في الخلاصة وفي أدب القاضي اذا قال المزكي هم عدول فهذا ليس بتعديل وكذلك اذا  
 قال هم ثقات فالقاضي لا يكتب به ولو قال انه مزكي يكتب به وان قال لأعلم منه الا خصله من أنواع الخير  
 لا يكون هذا تعديلاً كذا في المحيط \* وقيل يكتب بقوله وهو عدل لان الحرية ثابتة بالدار وهو من أهلها فلا  
 تلزم تلك الزيادة وهذا أصح كذا في فتح القدير وهو هكذا في الكافي \* وان قال هو عدل ان لم يكن يشرب الخمر  
 فهذا ليس بتعديل كذا في النخبة \* ان عرف المزكي الشهود بالعدالة غير أنه علم أن دعوى المدعي كان  
 باطلاً وأن الشهود أو هموا في بعض الشهادة فيبقى أن يبين للقاضي ما صح عنده من عدالة الشهود  
 وإيهاهم في بعض الشهادة أو بطلان دعوى المدعي ثم القاضي يتفحص عما أخبر به المزكي غاية التفحص  
 فان تبين له حقيقة ما أخبر به المزكي رت شهادة الشهود وان لم يتبين له قبل هكذا في المحيط \* رجل غريب  
 شهد عند القاضي فان القاضي يقول له من معارفك فان سمعهم وهم يصلحون للسئلة منهم سأل منهم  
 في السرفان عدلوا سأل منهم في العلانية فان عدلوه قبل تعديلهما اذا كان القاضي يريد أن يجمع بين تركية  
 السرو العلانية كذا في فتاوى قاضيان \* وان لم يصلحوا وقف فيه وسأل عن المعدل الذي في بلدته  
 ان كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضي ولايته يتعرف عن حاله هكذا في المحيط \* رجل  
 شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرسخاً من بلد فيه القاضي فبعث أميناً على جعل لیسال المعدل  
 عن الشاهد فاجعل على المدعي كذا في محيط السرخسي \* ان كانت الشهود شهوداً على حقاً وقصاص  
 سأل عنهم أحباهم ويبحث عن ذلك بهناتاً فباحث يستفهم معرفته لانها اذا استقصى رعاها ظهر شيء  
 بوجوب سقوط الحد عنه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهاب \* اذا أتاه كتاب التعديل  
 واحتاط القاضي وأراد أن يسأل عن غيره أضاف فينبغي أن يدفع اليه أسماء الشهود ولا يعلم أنه سأل عن  
 حالهم من غيره فان أتى الثاني بمثل ما جاء به الاول فقد أخذ ذلك كذا في محيط السرخسي \* وان عدلهم

\* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المزارعة فاسدة \* وصى استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى احدهما

يخرج من الوصاية ويجعل غيره وصياً فيدفع الضمان اليه ثم يقبضه منه الوصي \* وعن أبي نصر المدائني رحمه الله تعالى اذا باع وصي القاضي  
 ميراثاً لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصي ينفق على اليتيم ويعطيه مع سائر عياله على قدر الدين الذي لليتيم عليه قال هذه  
 كبيرة لا يصلح له ان يستهلك مال اليتيم فلا يسقط عنه الدين بهذا الاطعام \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا أخذ الوصي مال اليتيم وأنفق في  
 حاجة نفسه ثم وضع مثل ذلك المال لليتيم لا يبرأ الا أن يكبر اليتيم فيدفع المال اليه \* رجل أوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلكم مالي  
 حيث شئتماً ولين شئتما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت \* ولو قال لهما  
 جعلت ثلث مالي للسرايين فقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي وصماً آخر وان شأه قال الثاني منهما اقيم أنت



وحدلاً \* وفي قول أبي يوسف الآخر الباقي منهما أن تصدق وحده \* جدار بين دارين صغيرين لهما عليه حولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين ممة الجدار وأبى الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبعث القاضي أمنا حتى ينظر فيه فان علم أن في تركه ضرراً عليهم أجبر ألا في أبي يبيع مع صاحبه \* قال وليس هذا كإباحة أحد المالكين لأن ثم الآخر رضي بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما ههنا أراد الوصي ادخال الضرر على الصغير فيجبر على أن يرم مع صاحبه \* رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبداً بكذا درهماً واحداً الوصيين عبد قيمته أكثر مما هي المثلث الموصى فأراد الوصي الآخر أن يشتري هذا العبد بما سمي الموصى قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان الموصى قوض الامر الى كل واحد منهما جاز شراؤه هذا الوصي من صاحبه وإن لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عنه من أخيه وسلمه اليه ثم يشتريان جميعاً للميت (٥٣١) فهذا أصوب \* وصي باع ضبعة

للتيمن من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فان أوفى الله - ن والانتقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لأن البيع ممن هذا حاله يكون استملاً كالإالة إذا أدى الثمن قبل أن يقضى القاضي يبطلان البيع الآن يعم هذا البيع لأن القاضي نصب ناظر خصوصاً للصغار وتتمام النظر فيما قلنا \* وصي باع شيئاً بمن مال النبيتم ثم طلب منه بأكثر مما باع فان القاضي يرجع الى أهل البصران أخبره اثنان من أهل البصر والامانة أنه باع بقيته وأن قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد \* وإن كان في المزايدة يشتري بأكثر وفي السوق

أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى الجرح أولى كالأوعد لهم اثنان وجرحهم اثنان مكان الجرح أولى في قولهم وإن جرحهم واحد وعدلهم اثنان تثبت العدالة في قولهم وإن جرحهم اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح أولى كذا في فتاوى قاضيان \* إذا سأل القاضي عن الشهود وطعن فيهم لا ينبغي للقاضي أن يصرح للدمى بأن شهودك جرحوا بل يقول له زد في شهودك أو يقول له لم يعمد شهودك كذا في المحيط \* فان قال المدعي أنا أتى بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة أو قال للقاضي أسمى لك أقواماً من أهل الثقة فاسأل عنهم بذلك فسمي له قوم يصلحون للسئلة فان القاضي يسمع قوله فان جاء به يوم وعدلوا أو سأل أولئك فعدلوا بنفي للقاضي أن يسأل أولئك الذين طعنوا فيهم ثم يطعنون فيهم لأنهم يجوز أن يكونوا جرحواهم بشئ يكون جرحاً عندهم ولا يكون ذلك جرحاً عند القاضي وعند المدة تدين فبعد ذلك المسئلة على وجهين أما أن يبينوا كذلك أو يبينوا بما يكون جرحاً عند الكل ففي الوجه الأول لا يلتفت الى ذلك ولا يأخذ بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح أولى كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* وهكذا في فتاوى قاضيان والظهيرية والواقعات والمحيط نقلاً عن العيون \* وكذا لو عدل المزك الشهود وطعن الشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلانا وفلانا وسمي قوم يصلحون للسئلة عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم فان جرحوا أو بينوا جرحاً صالحاً كان الجرح أولى كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في المحيط نقلاً عن العيون \* وفي نوادر ابن سماعة قلت لمحمد رحمه الله تعالى يا أبا امر القاضى المشهود له أن يأتي بمن يعدل شهوده قال لا كذا في النخبة \* لو ثبت عدالة الشهود عند القاضي وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضي في حادثة أخرى إذا كان العهد قريلاً لا يستغل بتعدليهم وإن كان بعيداً يستغل به واختلفوا في الحد الفاصل بينهما والعصم فيه قولان أحدهما أنه مقتدر بستة أشهر والثاني أنه موقوف الى رأى القاضي كذا في محيط السرخسي \* والعصم أنه يقوض ذلك الى رأى القاضي كذا في فتاوى قاضيان \* والشاهدان لو عدلا بعد ما تناقيا للقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عيا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما كذا في خزائن المفتين \* لو أن رجلاً عدلا مشهوراً بالرضا غاب ثم حضر وشهد وسئل المعدل عنه فان كانت الغيبة قريية كان للمعدل أن يعدله وإن كانت منقطعة مسيرة ستة أشهر أو نحوها فان كان الرجل مشهوراً بالرضا كآبى حنيفة وابن أبي ليلى فله أن يعدله وإن لم يكن مشهوراً للمعدل لا يعدله كذا في المحيط \* رجل نزل بين ظهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك فقام بين أظهرهم ولم يظهر لهم منه إلا صلاح والاستقامة قال محمد رحمه الله تعالى لا أوقت فيه وقتاً وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* لو أن عبيداً بلغ وشهدوا بشهادة تحبكم

بأقل لا ينقض بيع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع الى أهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شئ يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى \* أما على قولهما قول الواحد يكفي كإلى التزكية ونحوها \* وعلى هذا قيم الوقت إذا جرح مستغل الوقت ثم جاء آخر يزيد في الاجر \* وصي باع تركة الميت لانهاد وصية الميت فبعد المشتري الشراء خلفه القاضي خلف الوصي يعلم أنه كان كذا في العين فان القاضي يقول لا وصي ان كنت صادراً فقد فسخت البيع بينكما ويجوز ذلك وإن كان عليك بالخطرو انما يحتاج الى نسخ الحاكم لأن الوصي لو عزم على ترك الخصومة كان فسختها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصي كالأوقية لا حقيقة واذا فسح القاضي لم يكن أقاله فلا يلزم الوصي \* رجل مات وعليه دين مستغرق لتركه فقام رجل وادى على الميت ديناً أو حضر الوارث قال بعضهم ان الوارث لا يكون خصماً للمدعي لانه لا يرث شيئاً \* وعامة المشايخ رحمه الله قالوا لا يكون الوارث خصماً للمدعي وان لم يرث فقبل بينة المدعي \* وإن لم يكن له بينة وأراد

تحليف الوارث أو تحليف غرما الميت لا يستخلف الغرما ولا الوارث أيضا وكذا لو حضر المدعى وصى الميت وادعى على الميت ذينا فان أقام البينة قبلت بينته على الوصى فان أراد استخلافه لا يستخلف وان لم يكن للميت وصى ولا وارث حاضر فان القاضى ينصب وصيا ويسمع بينه المدعى عليه ولا يستخلف الوصى هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبقى للوارث شيء بعد الدين شئ يكون الفاضل معلوما ظاهرا في يد الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه \* ولو ادعى ديناً على الميت بمحضرة الوارث فافقر الوارث بالدين فان أراد المدعى أن يثبت الدين بالبينة ولا يكتفى باقراره قبلت بينته \* وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين وأقام المدعى بينته على الدين قبلت بينته حتى يصير الدين ثابتاً بالبينة فيظهر في حق الورثة وفي حق غريم آخر لو ظهر بعد ذلك \* امرأة قالت لزوجها في مرض موته الى من تسلم أولادى فقال الزوج اليك وأسلمك الى الله تعالى (٥٣٢) قال نصير رجه الله تعالى نصير المرأة وصيها للأولاد وكذلك مريض قال لا خير تباردا رايين

فرز يد مريض من كان ذلك وصيا أيضاً رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في محضته الالف التي كانت لي عليه وغرما الميت قالوا لابل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كانت الالف المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاخذ حدث في حال الى أقرب الاوقات وهي حالة المرض \* وان كانت المقبوضة هالكه لاشئ غرما الميت قبله لانه انما يصرف الى أقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا ليجاب الضمان فقال قيس الالف هو يدعى لنفسه سلامة المقبوض والغرما يشكرون ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرما الى ايجاب الضمان

حكم الغريب الذي نزل بين ظهراني قوم وهو المشهور ولو أن نصرانيا أسلم ثم شهد فان كان القاضى عرفه عدلا في النصرانية يقبل شهادته ولا يتأني وان لم يعرفه بالعدالة يسأل عن عرفه بالعدالة في النصرانية ويسعه أن يعده من غير تأني كذا في النخبة \* في كتاب الاقضية عن محمد رجه الله تعالى في نصرانيين شهدا على نصراني وعدلا في النصرانية ثم أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان فالقاضى لا يقضى بتلك الشهادة فان أعاد اشهادتهما بعد الاسلام فالقاضى يسأل المعدل المسلم عن حالهما ولو كان التعديل السابق من المسلمين قضى القاضى بشهادتهما لان ذلك التعديل وقع معتبرا كذا في المحيط \* لو عرف نسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة بسنة أو أكثر ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا ينبغي للمعدل أن يجرحه كذا في الخلاصة \* ولا ينبغي أن يعده أيضا حتى تتبين عدالته وكذلك الذي لو أسلم وعرف منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل أن يجرحه ولا يعده حتى تظهر عدالته كذا في النخبة \* قال محمد رجه الله تعالى في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكفار ثم تاب وشهد عند القاضى قبل أن يأتي عليه زمان لا ينبغي للمعدل أن يعده حتى يأتي عليه زمان وهو على توبته يقع في القلب أنه صحت توبته كذا في المحيط \* ولا يسمع القاضى الشهادة على الجرح المجرد عن حق الشرع أو العبد وذلك بان يشهدوا أن الشهود فسقة أو زناة أو كلمة الربا أو شربة الخمر أو على اقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو أنهم رجعوا عن الشهادة أو على اقرارهم أنهم أجروا في هذه الشهادة أو اقرارهم أن المدعى مبطل في هذه الدعوى أو اقرارهم على أن لاشهادتهم على المدعى عليه في هذه الحادثة هكذا في فتح القدير \* ولو أقام المدعى عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بان أقام البينة أنهم زناوا ووصفوا الزنا وشربوا الخمر أو سرقوا وفي ولم يقدّم العهد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبد أو شريك المدعى والمدعى مال أو قائف والمقدوف يدعيه أو محدودون في القذف أو على اقرار المدعى أنه استأجرهم على أداء هذه الشهادة تقبل كذا في الكافي \* ثم المدعى عليه اذا أقام البينة أن شاهد المدعى محدود في القذف فالقاضى يسأل الشهود من حده هكذا في الاصل \* لان اقامة الحد ان حصل من السلطان أو من نائبه تبطل شهادته وان حصل من واحد من الزعماء لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال عن ذلك وان قال حده قاضى كورة كذا فالقاضى هل يسأل في أى وقت حده لم يذكره محمد رجه الله تعالى في الاصل وفي كتاب الاقضية أن القاضى يسأل ليه ألم هل كان قاضيا في ذلك الوقت كذا في المحيط \* فان قال المدعى أنا أقيم البينة على اقرار ذلك القاضى أنه لم يحده أو على أنه مات قبل الوقت الذي شهدوا أو على اقرار ذلك القاضى اني كنت غائبا عن المصر في ذلك الوقت لا يقبل الكل كذا في الخلاصة \* لو شهدوا أن المدعى استأجرهم بعشروا أعطاهم هو من ماله الذي كان في يده أو أنى صالحتهم على كذا من

فلا يصلح الظاهر شاهد لهم \* قوم ادعوا ديناً على الميت ولا بينة لهم الا أن الوصى يعلم بالدين قال نصير رجه الله تعالى المال يبيع الوصى التركة من الغريم ثم يجحد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا \* وان كانت التركة صامتا بوع المال عند الغريم ثم يجحد الغريم الودعة فيصير قصاصا \* وصى شهد عند عدل أن لهذا الرجل على هذا الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان الجرجاني رجه الله تعالى أنه قال يبيع الوصى أن يعطيه المال \* وان خاف الوصى الضمان على نفسه وسعه أن لا يعطيه قيل له فان كان مال المدعى جارية بعينها يعلم الوصى أنها للمدعى وأن الميت كان غضبها منه قال فان الوصى يدفعها الى المصوب منه لانه لو منع يصير غاصبا واضمانا وصى عليه الميت دين والميت أوصى بوصيا فيريد الوصى أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا ينفذ وصايا الميت أو يقضى ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا بغيره عليه \* ينبغي أن ينوى القضاء حين يقضى فيقول أقضى من مالى لا أرجع في مال الميت حتى يصير ذلك قصاصا

\* وصى باع دارا ثم ادعى به بذلك أن الدار كانت بينه وبين الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة والمرمة لا يقبل قول الوصي الا يثبتت و ينصب القاضي وصيا للميت حتى يقيم هذا المدعى البينة عليه شرطوا الكون البديل على الملك أن تكون منصرفة وذلك ليس بشرط في ظاهر المذهب خصوصا اذا شهدوا أنهم كانوا في يد الميت عند الموت \* وصى ادعى على الميت ديننا اختلافوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج له إلا أن يدعى عينا أنه فيخرج القاضي من يده \* وقال بعضهم إذا لم يكن له بينة على الدين فإن القاضي يخرج من الوصاية \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والا خرجك عن الوصاية فإن لم يقيم البينة أخرجه عن الوصاية \* وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فإن القاضي يخرج به (٥٣٣) عن الوصاية وإن كان له بينة فإن

القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء رجع الاول الى الوصية بعد ما قضى دينه \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية \* وبه أخذ المشايخ رحمهم الله وعليه الفتوى \* القاضي اذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج به \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فإن القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى \* ميت له على رجل دين وله وصي

المال ودفع اليمين على أن لا يشهدوا على بالباطل وقد شهدوا واطالبهم برد المال أو على اقرارهم بأنهم لم يحضروا ذلك المجلس الذي كان فيه ذلك الامر أو على اقرار المدعى أنهم فسقوا ونحو ذلك من اقراره بما يبطل شهادتهم تقبل هكذا في فتح القدير \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى دارا في يدي رجل فاقام على ذلك شهودا أو أقام المشهود عليه شهودا أن هذا الشاهد كان يدعي اوبرعتم أنه الف هذا جرح ان عدلت بينته وكذلك لو أقام بينة أن الشاهد كان يدعي الشركة كذا في المحيط واذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعى وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادتهم وقد خاصهم قبلت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال المشهود عليه ان الشاهدين عبادان وقال نحن حران لم نملك قط فان عرفهما القاضي وعرف حرية ما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا أن يقيم المدعى أو ما يبينه أنهم ماحران فحينئذ يقبل شهادتهما فان قال اسل عنا لا يقبل ذلك فان سأل عنهم ما فاخبر أنهم ماحران فقبل شهادتهما كان ذلك حسنا كذا في خزائن المفتين \* وان طالب على ذلك بينة فهو أحب وأحسن ولو جاء انسان وادعى رقية هذا الشاهد بعد ذلك لأذكر له هذه المسئلة في الكتب قال غفر الله له على البردوى وفيه شبهة يجب أن لا يسمع اذا قامت البينة على حرية ويسمع ان لم تقيم البينة كذا في المحيط \* وكذا لو قال الشهود كنا عبيد الكائنات لا يقبل القاضي ذلك الا يبينه كذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك اذا قالت الشهود نحن أحرار الاصل وقال المزك كون كانوا عبيد الفلان اعتقهم فالقاضي لا يقضي بشهادتهم حتى تقوم البينة على العتق وان أقام المشهود له بينة على المشهود عليه أن فلانا اعتقهم وهو يملكهم وقضى القاضي بعقوبتهم كان ذلك قضاء على العتق حتى لو حضر وأبكر الاعتاق لا يحتاج الى اقامة البينة عليه لان المشهود عليه انتصب خصما عن المولى كذا في المحيط \* (ومما يتصل بذلك) قال صاحب الاقضية وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك فيقول كذبت فيما شهدت متعمدا أو يشهد بقتل رجل أو عوته فيجبي المشهود بقتله أو عوته حيا كذا في المحيط ولا يحكم به برشادته بخلافه الدعوى أو الشاهد الاخر أو تكذيب المدعى كذا في فتح القدير \* ولا اذا قال غلطت أو أخطأت أو ردت شهادته لثمته هكذا في النهاية \* شاهد الزور يعز راجعا اتصل القضاء بشهادته أو لم يتصل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعزيره تشهيره فقط هكذا في الكافي \* فان كان سوقيا بيعت به القاضي الى أهل سوقه وقت الضحوة أجمع ما كانوا وان لم يكن سوقيا بيعت الى محله أجمع ما كانوا ويقول أمين القاضي ان القاضي يقر بكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس كذا في المحيط \* ولا

ابن صغير أدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه \* ولو كان الابن حين بلغ نهما عن القبض لا يصح قبضه \* وصى بجرح عن القيام بأمر الميت فأقام القاضي وصيا آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادرا على القيام بأمر الميت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هو وصي على حاله لا يحتاج الى الاعادة لان القاضي ما أقام الثاني مقام الاول ليشتم ذلك عزل الاول وانما ذكر ان القاضي أقام قبا آخر وهذا لا يتضمن عزل الاول \* وصى أخذ مال اليتيم في حجره وأنفق المال على نفسه ثم وضع له مثل ما أنفق فانه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرت المسئلة قبل هذا \* وعن ابن مقاتل رحمه الله تعالى لا يجوز للوصي أن يقبض ذلك المال لليتيم \* فان أراد أن يبرأ يشتري لليتيم ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول للمشهود كان لليتيم على كذا فانا اشتري هذا المال له فيصير قصاصا ويبرأ من الدين حينئذ \* وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر الى القاضي ويخبر بما فعله فيضمه القاضي ويأخذ منه المال فينثذيرا

فان لم يجد القاضى أو يخاف من القاضى على المال حينئذ يشتري بالتميم شيأ من مال نفسه \* وصى في يده مال التميم فبلغ التميم قالوا انما يدفع المال اليه اذ بلغ وظهر ورشده في المال فان ظهر صلاحه ورشده حينئذ يدفع فان بلغ سفيها غير رشيد لا يدفع اليه المال في قولهم ما يبلغ خمس او عشرين سنة فاذا بلغ هذا المبلغ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع اليه المال \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدفع اليه المال مادام سفيها \* رجل مات وعليه ألف درهم لرجل ولأيت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت ذك في الاصل أنه يبرأ مما عليه وان قضى بغير أمر الوصى وأمر الوارث واذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القضاء هذا الألف التي لفان الميت على من الألف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولا يمكن قضاء الألف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه \* ولو أن (٥٣٤) مستودع اقضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء

اجاز قضاءه وان شاء ضمن المستودع وبسلم المقبوض للقباض \* ميت أوصى الى امرأته وترك مالا وللرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ من مهرها من الصامت لانها ظفرت بجنس حقها وان لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبيع ما كان أصل البيع وتستوفى صداقها من الثمن \* مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة \* رجل مات عن أولاده الصغار ولم يوص الى أحد فنصب القاضى رجلا وصيا في التركة فأدعى رجل على الميت ديناً أو وديعة واتعت الممرأة مهرها قالوا أما الدين والوديعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة وأما المهر ان كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فكذلك وان كان بعد

يضرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وقال يضرب وجيعا ويحبس تأديبا كذا في السراجية \* وذكر خمس الأئمة السرخسي أنه يشهر عندهما أيضا كذا في الهداية \* قال الحاكم الامام أبو محمد الكاتب ان رجوع على سبيل التوبة والانتابة والندامة لا يعزرن غير خلاف ولورجع على سبيل الاصرار يعزرن بالضرب من غير خلاف وان كان لا يعلم فعل الاختلاف كذا في النهاية \* والرجال والنساء وأهل الذمة في شهادة الزور سواء كذا في التبيين \* والله أعلم

كتاب الرجوع عن الشهادة (وهو مشتمل على أبواب)

الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه

أما تفسيره فهو نفي ما أثبتته كذا في محيط السرخسي \* وأما ركنه فهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور وكذا في السراج الوهاج \* وأما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضى كذا في محيط السرخسي \* سواء كان هو القاضى المشهود عنده أو غيره كذا في فتح القدير \* وغيره تظهر اذا ادعى المشهود عليه عند القاضى رجوع الشاهد في غير مجلس القاضى وأنكر الشاهد ذلك وأراد المشهود عليه إثباته بالبينة أو استخلاف الشاهد ليس له ذلك كذا في النهاية \* وكذا اذا ادعى الرجوع مطلقا لا تسمع بينته ولا يستخلف المشهود عليه كذا في الذخيرة \* ولو أقام البينة أنه رجع عند قاضى كذا وضمنه المال قبل كذا في الهداية والكافي \* رجع الشاهد ان عند قاض آخر يضمنه ما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الشاهد عند القاضى أنه رجع عند غيره وصح إقراره ويجعل هذا رجوعا مبتدأ من الشاهد هكذا في المحيط \* ولورجعا عند غير قاض وضمنه المال وكتبابه على أنفسهما صكوا ونسبا المال الى الوجه الذى هو له ثم شهد بذلك عند القاضى لم يقض بذلك عليهما \* وكذلك لو أقر بذلك عند صاحب الشرطة أو عامل كونه ليس التضاء اليه كذا في المبسوط \* اذا صادقا عند القاضى على أن الإقرار به هذا السبب فالقاضى لا يلزمهما الضمان كذا في خزائن المفتين \* وأما حكمه فإيجاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل القضاء بشهادته أو بعد القضاء بالضمن مع التعزير ان رجع بعد القضاء وكان المشهود به مالا أو قد أزاله بغير عرض كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن المشهود به مالا بأن كان قصاصا أو نكاحا فلا ضمان على الشاهد عند علماءنا وان صار الشاهد متلفا بشهادته \* وكذلك ان كان مالا وكان الاتلاف بعرض بمادته وان كان بعرض لا يعادله فيقدر العوض لا ضمان ويجب فيه اقراره \* كذا في المحيط \* وانما يضمنان اذا قبض المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فكذلك وان كان بعد

ما سلمت نفسها الى الزوج يتمتع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديله قبل تسليم النفس لان الظاهر أنها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر \* قال رضى الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا لكن ينبغى للقاضى أن يخاف المرأة بان الله ما قبضت منه شيء فإذا حلفت يدفع اليها جميع المهر وهذا كما قال أصحابنا رحمه الله تعالى ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت وأثبتته بالبينة فان القاضى يحلف بالله ما استوفيت منه شيأ ولا أبرأه بحلفه على هذا الوجه نظر الليث أو الوارث الصغير وكل من يحجز عن النظر بنفسه لنفسه \* رجل أوصى بأن يخدم عبده والديه سنة بعد موته ثم يعتق قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان كانت الوصية للاب والام فالوصية باطلة لان الوازات يستويان في الخدمة فيكون وصية للام بالزيادة على قدر ميراثها فتبطل \* ولو أوصى

بذلك لو ارثين يستويان في الميراث جاز ويكون سبيله سبيل الميراث: ون الوصية \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وإن تفاضلاني الميراث جاز أيضا ويخدمهم ما على قدر ميراثهم لأن اللفظ عند الإطلاق يحتمل ذلك والوصية يجب تصحيحها ما أمكن الآن يقول في وصيته يخدمهم ما على السواء فحينئذ ينطلي الآن يجرى الوارث فيخدمهم ما ثم يعق والقوى على هذا \* ذكر في الكتاب إذا أوصى بأن يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو قال جائز \* رجل أوصى إلى ابنه وإلى أجنبي فأوصى بأن يخدم عنه فأمر الابن والوصى رجلا ليحج عن الميت ودفع إليه المال وخرج المأمور إلى الحج ثم بدله فخرج من بعض الطريق فإنه يغرم ما أنفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المأمور والابن والوصى على بعض مائة مائة فأبرأه عن بقية ذلك المال قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصلح باطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه أداء ما حطأ عنه \* وأما في قياس قول أبي

(٥٣٥)

يكن له وارث سوى الابن جاز الصلح بعد أن يكون الباقي من المال ما يوجب به عن الميت \* فإن كان مع الابن وارث آخر جاز الصلح في حصة الابن ولا يجوز في حصة سائر الورثة وقال الشيخ القاضي الإمام على السغدري رحمه الله تعالى جواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكلا \* وأما أجاز لان هذا المال في الحقيقة مال الوارث وال ملك الميت والانتقال إلى ملك الوارث \* وأما في على حكم ملك الميت لحاجة الميت فقبل أن يصرف إلى حاجة الميت يكون المال مال الوارث فإذا لم يحصل غرض الميت بقي المال على ملك الوارث \* وأما لو أقر الوارث أو الوصى الثالث لتنفيذ وصية الميت فهلك المال في يد الوصى يهلك من جميع المال فإذا

المدعى المال ديناً كان أو عيناً كذا في الهداية والكافي \* وفي الذخيرة وبسوط شيخ الإسلام أن كان المشهود به عيناً فلم يشهد عليه أن يضمن الشاهد به الرجوع قبض المشهود له العين أولم يقبض بخلاف ما إذا كان المشهود به ديناً كذا في الكافي \* قال البرزقي والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المال أولاً وكذا العقار يضمن بعد الرجوع إن اتصل القضاء بالشهادة كذا في فتح القدير \* وهكذا في الخلاصة \* وينظر إلى قيمة المشهود به يوم القضاء كذا في المحيط \* فإن رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم به لم يقبض القاضي بشهادتهما ولم يضمنوا وحكم بشهادتهما ثم رجعا لم ينقض الحكم كذا في الكافي \* إذا رجع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي الذي شهد عنده نقامت عليه البيعة بالرجوع وبقضاء القاضي عليه بالضمان فهذا القاضي ينقض ذلك عليه فيأمره بإداء الضمان وكذلك لو شهد عليه الشاهدان عند القاضي أنه أقر أنه رجوع عند قاض من القضاة وقضى عليه بالضمان فهذا القاضي يقضى بهذه الشهادة ويلزمه الضمان كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب الثاني في رجوع بعض الشهود

أن رجع أحدهما ضمن النصف والعبرة لمن بقي لا من رجع فإن شهد ثلاثه وتورجع واحد لم يضمن وإن رجع آخر ضمننا النصف كذا في الكنز \* ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فلا ضمان على المرأة كذا في الذخيرة \* ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعت المرأة فلا ضمان عليهما \* ولو رجع الرجلان ضمننا نصف المال \* ولو رجع رجل واحد لا شيء عليه \* ولو رجع رجل وامرأة فعليه ما ربع المال أثلاثاً لأنه على الرجل ونثلته على المرأة \* ولو رجعوا جميعاً فالضمان بينهم أثلاثاً لأنه على الرجلين ونثلته على المرأتين كذا في البدائع \* ولو شهد رجل وامرأتان ثم رجعت امرأة فعليه ما ربع المال وإن رجعت المرأتان فعليه ما النصف وإن رجع الرجل وحده فعليه نصف المال وإن رجع رجل وامرأة فعليه ما ثلاثة أرباع المال على الرجل والنصف وعلى المرأة الربع \* وإن رجعوا جميعاً فعلى الرجل نصف المال وعلى المرأتين النصف كذا في المبسوط \* ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه خسان وعلمين وثلاثة أخماس \* ولو رجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله وعندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى الراجعة أثلاثاً كذا في التبيين \* وإن شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن \* فإن رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وإن رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فإن

### كتاب الشفعة

صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صلحاً عن مال نفسه والله أعلم الشفعة حق شرع نظر لمن كان شريكاً أو جازاً عند البيع تثبت في العقار بالبيع وتنت كد بالطلب وتلك بالقضاء أو التسليم أما البيع الذي تثبت به الشفعة هو الجائر الذي يزول ملك البائع \* فإن كان في البيع خيار فإن كان الخيار للشري كان فيه الشفعة وإن كان الخيار للبائع أو لهما جميعاً فلا شفعة فيه ما لم يسقط الخيار \* وخيار الرؤية والعيب لا يمنع ثبوت الشفعة ولا شفعة في البيع الفاسد وإن اتصل به القبض ما لم يطل حق البائع في الاسترداد \* ولا شفعة فيما يملك بغير بدل أو يبدل بس مال فهو الميراث والهبة والنكاح والاجارة بأن جعل الدار أجراً أو بدل الخلع بأن اختلفت المرأة من زوجها على دار \* ولا شفعة في عقاره ملك بالصلح عن القصاص في النفس أو فيملا دون النفس \* ولو وهب دار بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يتقبضها فإذا اتقاها وجبت الشفعة في أخذ الشفع المداير بمثل العرض إن كان

العوض مثلياً وان لم يكن فبقية \* وان كانت الهبة بغير شرط العوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار بمن مؤجل ان اراد الشفيع ان يأخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ان شاء أخذها بثلثي حال وان شاء ينتظر حلول الاجل فاذا حل الاجل يأخذها بالثمن الحال \* وان اراد الانتظار الى حلول الاجل وقد كان طلب المواثبة فانه يطلب طلب الاشهاد فان لم يطلب وانتظر حلول الاجل بطلت شفعته \* وكذا لو بيعت الدار على ان المشتري بالخيار ولم يطلب الشفيع طلب الاشهاد بطلت شفعته \* والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والانثى في الشفعة لهم وعليهم سواء \* وكذا العبد المأذون والمكاتب ومعتق البعض والخصم عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم آبؤهم وأوصياء الآباء عند علمهم والاجداد من قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فأوصياء الاجداد فان لم يكن فالامام والحاكم يقيم لهم من (٥٣٦) ينوب عنهم في الخصومة والطلب \* والشفعة على عدد الرأس عند ناقلت الانصاء أو

كثرت \* ومن باع داراً وهو شفيعها بدار له أخرى فلا شفعة له فيها باعها لنفسه أو كان وكيلًا في البيع أو قميًا أو وصيًا \* ولو اشترى الاب دارا لولده الصغير وهو شفيعها كان له ان يأخذها لنفسه عندنا \* ولو اشترى الوصي لليتيم دارا لا يملك أخذها لنفسه بالشفعة \* ولو اشترى الاب دارا لنفسه وولده الصغير شفيعها ليس للصبي اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة \* ولو باع الاب داره وولده الصغير شفيعها كان للصبي ان يأخذها بالشفعة اذا بلغ \* ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفيعها بالشفعة له فيها \* ولو باع المضارب دارا لغير المضاربة كان لرب المال ان يأخذها بالشفعة بدار من المضاربة وتكون له خاصة \* ولو باع رب المال دارا له

رجعت النسوة العشر دون الرجل فعلمين نصف الحق على القولين كذا في الهداية \* وان رجع مع الرجل ثمانى نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على النسوة كذا في محيط السرخسي \* ولو رجع الرجل فعليه نصف المال بالاجماع ولو رجع رجل وامرأة فعليه ما نصف المال أثلاثا ثلثه على الرجل والثلث على المرأة هكذا في شرح الطحاوي \* والله أعلم

### باب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الاموال

في الجامع أربعة شهود على آخر باربعائة وقضى به فراجع واخذ من مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى والاخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الرابعين خمسون درهماً اثلاثاً فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعاً وضمنوا سوى الاول خمسين أيضاً اثلاثاً كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى رجل مات وترك مائة درهم فادعى رجلان كل واحد منهما على الميت مائة درهم وأقام شاهدين بمحض من الوارث وقضى القاضي لكل واحد منهما مائة درهم وقسمت المائة المتروكة بينهما نصفان ثم رجع شاهداً أحد الرجلين عن خمسين درهماً وقال لم يكن الا خمسون درهماً غرماً للغريم الاخر ثلث الخمسين وذلك ستة عشر وثلثان وفيه أيضاً رجل مات وترك ألف درهم فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام على ذلك بينة وادعى رجل آخر ألف درهم أيضاً وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بالالف بين المدعين ثم رجعا وضمن كل شاهدين خمسمائة وان رجع شاهداً أحد المدعين لم يضمن للورثة شيئاً ولم يذكر في الكتاب هل يضمنان للذمي الاخر على قياس المسئلة الاولى ينبغي ان يضمنوا وان رجع بعد ذلك شاهد المذمي الاخر فهداؤمالو رجعا وجاهله سواء كذا في المحيط \* لو شهد رجل وامرأتان على ألف درهم ورجل وامرأتان عليه وعلى مائة دينار فقضى القاضي بذلك ثم رجع رجل وامرأتان عن شهادتهما على الدراهم دون الدنانير لم يضمنوا شيئاً ولو رجعا جميعاً عن الدراهم والدنانير فضمن الدنانير على الذين شهدوا بها خاصة وضمن الدراهم عليهم جميعاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ارباعاً على كل امرأتين ربع وعلى كل رجل ربع وعندهما اثلاثاً على كل رجل الثلث وعلى النسوة الثلث كذا في المبسوط \* اذا شهد أربعة على رجل بحق فشهداثنان عليه بخمسمائة وشهداثنان بالف وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجع أحد شاهدي الف فان عليه ربع الف وان رجع معه شاهد الخمسمائة فعليه ربع الف خاصة وعليه وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الف اثلاثاً وان رجع أحد شاهدي الخمسمائة وحده أو رجعا فلا ضمان عليهما وان رجعا وجاهله فعلى شاهدي الف ضمان الخمسمائة التي تفردا بها بجماع والخمسمائة الاخرى ضماناً على الفريقين ارباعاً وان رجع أحد شاهدي

الخمسائة

خاصة والمضارب شفيعها بدار من المضاربة فان كان فيها ربح فله ان يأخذها لنفسه بالشفعة

وان لم يكن فيها ربح فلا يأخذ \* واذا بيعت الدار بمجبور مشترك بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين فيها الشفعة وتسليم أحدهما للشفعة يصح في حق نفسه دون صاحبه \* ولو باع الرجل داراً وعبد المأذون شفيعها فان كان على العبد دين فله الشفعة وان لم يكن فلا شفعة له \* ولو باع العبد المأذون داراً والمولى شفيعها فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للمولى وان كان عليه دين فلمولاه الشفعة \* فلمولاه المولى داراً ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة \* وان باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة أيضاً \* ولومات الشفيع لا يكون لورثته الشفعة \* وان مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له الشفعة

فصل في الطلب طلب الشفعة ثلاثة طلب الموائبة وطلب الاشهاد وطلب التملك أما طلب



المواثبة فوقته فوّر علم الشفيع بالبيع ان أخبره بالبيع رجلان أو رجل واحد أو رجل عدل فسكت هنية ولم يطلب الشفعة بطلت شفعته \* وان أخبره بالبيع رجل واحد غير عدل أو امرأة أو عبد أو صبي ولم يطلب الشفعة لا تبطل شفعته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى تبطل لان الشرط هو الطلب فورا العلم بالبيع وعندهما الاعلام يحصل بخبر الواحد عدلا كان أو لم يكن حرا كان أو عبدا صبيبا كان أو بالغاً \* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط العلم أحد شرطى الشهادة وهو العبد أو العدة \* وقد مر هذا في البكر اذا زوجت وأخبرت بالنكاح وسكت \* وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يشترط الطلب في مجلس العلم فان طلب في مجلسه صح وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفعته وبه أخذ الكرخي رحمه الله تعالى قال وهذا بمنزلة خيار الخيرة والأمر باليد وقبول البيع وذلك يبيّن الى أن يوجد الاعراض (٥٣٧) \* وفي ظاهر الرواية يشترط الطلب فورا العلم \* واختلفوا في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طلبها أو طلبها \* وقال بعضهم يطلب بلفظ الماضي أو المستقبل ولا يجمع بينهما \* وقال بعضهم يقول أطلب الشفعة وأخذها ولا يقول طلبت الشفعة وأخذتها وأخذتها طلبت الشفعة وأخذتها فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب محض \* وقال بعضهم لا يقول أطلب الشفعة وأخذها لان ذلك عدة قال وقوله طلبت الشفعة وأخذتها يذكر للعالم عرفا كقوله بعث واشترى \* والصحح أنه اذا طلب بأى لفظ طلب بالماضي أو المستقبل يصح طلبه وهو اختيار الفقيه أبي جعفر والفقيه أبي الليث والشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه

الخمسمائة وشاهد الالف فان على شاهدي الالف نصف الالف خمسمائة وعليهما وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الالف أن لا ماوان رجوع أحد شاهدي الالف وأحد شاهدي الخمسمائة كان على أحد شاهدي الالف ولا شيء على أحد شاهدي الخمسمائة كذا في المحيط ولو كان لرجل على آخر دين فشهد أنه وهدبه له أو تصدق به عليه أو أبرأه ثم رجعا بعد القضاء ضمننا كذا في الخلاصة \* وكذا اذا شهد أنه أو فاه ثم رجعا بعد القضاء هكذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى رجل على رجل ألف درهم فأقامه عليه شاهدين وأقام الشهود عليه بالالف شاهدين أنه أبرأه منه أو شهد أنه أبرأه من كل قليل وكثير يدعى عليه فعدلوا واجتمعت البيتان عند القاضي فانه ينبغي له أن لا يسمع من الشهود الذين شهدوا وعلى المال فان أخذ بشهادة شهود البراءة فقصى بهما ثم رجعا بكلف المشهود له بالالف البينة ثانيا ولا يلتفت الى ما مضى اذا أراد أن يضمن شهود البراءة فان أعادهم فخصمه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا فان شهد الشهود على الالف أنه على المدعى عليه في الاصل قضى به على شهود البراءة ولا يرجع ان به على المشهود له بالبراءة وانما يأمر القاضي مدعى المال باعادة شهوده بعد رجوع شاهدي البراءة محضر منهم لان المال انما وجب عليهم ما ساعده رجعا وهو مال حادث وجب عليهم فلا يجزى بشهادة الشهود الذين شهدوا به قبل وجوب المال عليهم ما لانهم كانوا غصبا المال ساعة بقضى القاضي له ورجعه اهكذا في المبسوط \* ولو شهد أنه أجله سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الاجل أو بعده ضمننا المال للطالب ورجعا على المطلوب الى أجله كذا في الخلاصة \* ثم هذا يتضح في رجوعهما قبل حل الاجل وكذلك لو رجعا بعد حل الاجل لان الضمان انما وجب بسبب أنهم شهدا بما فوقتا عليه حق القبض ويجوز الاجل لم يمتين أن ذلك لم يكن اتلا فافلهذا كان له حق الرجوع عليهم ما كان اختياره ان شاء أخذ المطلوب وان شاء أخذ الشاهد كذا في المبسوط \* فان توى ما على المطلوب بجمه مفلسا لم يرجع على الطالب كذا في الخلاصة \* ولو أسقط المدينون الاجل لم يضمننا كذا في البحر الرائق \* واذا كان الرجوع عن الشهادة في مرض الشاهدين وقضى القاضي بالضمان عليهم ما فذلك بمنزلة اقرارهما بالدين في المرض حتى لو ماتا في مرضهما وعليهما مديون الصحة يبدآن بدين الصحة كذا في الخيرة \* لو شهد على عبد في يدي رجل أنه لهذا الرجل وقضى به له وهو أبيض العين ثم ذهب البياض عنه وازداد خيرا ومات عند المقتضى له ثم رجعا عن شهادتهم ما ضمننا قيمته يوم قضى به ولا يلتفت الى ما كان فيه بعد ذلك من زيادة أو نقصان والقول قولهم في القيمة كذا في الحاوي \* والله أعلم

الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والاجارة

( ٦٨ - فتاوى ثالث ) انه تعالى لو أن قرويا قال شفعة شفعة كان طلبا \* وكذا لو قال شفعة مراست خواشتم فباقم \* وقال بعضهم لو قال الشفيع الشفعة لي أطلبها وأخذها بطلت شفعته لان قوله لي لغويا يحتاج اليه \* وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى اذا قال الشفيع للشري حين لقيه أنا شفيعك آخذ منك الدار بالشفعة تبطل شفعته بكالو قال للشري حين لقيه كيف أصبحت أو كيف أمسيت \* وذكر الناطقي رحمه الله تعالى اذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله قد ادعيت شفعتها أو قال سبحان الله لا تبطل شفعته \* وكذا لو قال للشري حين لقيه السلام عليكم ورجة الله وبركاته طلبت الشفعة أو قال كيف أصبحت أو كيف أمسيت أو قال الله أكبر أو عطس صاحبه فشتمه ثم طلب الشفعة صح طلبه \* ولو سأل شيئا من الحوائج ثم طلب تبطل شفعته وقال الناطقي رحمه الله تعالى على قياس قوله سبحان الله أو كيف أصبحت أو كيف أمسيت اذا قال للشري حين لقيه أطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل

شفعته \* وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى دارا فلقه شفعها والمشتري واقف مع انه مسلم الشفيع على ابنه قبل أن يطلب الشفعة تبطل شفعته وان سلم على المشتري لا تبطل شفعته قال لان الشفيع محتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام مكروه \* ولو قال الشفيع للمشتري شفاعة فوافقه فلو تبطل شفعته لان هذا اللفظ طلب الشفاعة لا طلب الشفعة \* رجلان ورثان عن أبيهما أجرة وأحد الوارثين بعينه لم يعلم بالمراث ولم يعلم بأنه فيها نصيبا فبعت أجرة أخرى يجذب هذه الأجرة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم أن له فيها مائة يطلب الشفعة في الأجرة المباعة قالوا تبطل شفعته لان شرطنا كد الشفعة طلب الموائمة عند العلم لم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس بعد ذلك لا يبق له الشفعة \* شفيع ظن أن مشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم أن المشتري غير فلان كان له الشفعة \* وقال بعضهم اذا توهم الشفيع أن المشتري

فسلان فسكت ثم علم أن المشتري غيره فطلب لا يصح طلبه \* ولو قيل للشفيع ابتعت دارا كذا فقال من اشتراها أو قال بكم اشتراها فلما أخبر بذلك قال طلبت الشفعة صح طلبه وكذلك لو قيل للشفيع بعت دارا كذا بألف درهم فسكت ثم علم أنها بعت بخمسمائة درهم كان له الشفعة \* دار بعت بجانب دار رجل والحار برغم أن رقبته الدار للبيعة له ويخاف أنه لو ادعى رقبته تبطل شفعته لان مالك الدار لا يكون شفيعا \* وان ادعى الشفعة لا يمكنه دعوى الدار أنه ماذا يصنع حتى لا تبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وأنا ادعى رقبته فان وصلت اليها والا فان على شفيعي فيها لان هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب الشفعة \* صغيرة أدركت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان

ان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان بأقل من القيمة ضمننا النقصان ولا فرق بين أن يكون البيع بائنا وفيه خيار البائع كذا في الهداية \* فان شهدوا أن باع من هذا عبدا بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام وقيمة العبد ألفان فأنكر البائع حكم الحاكم بالبيع ثم رجعا وان فسخ البائع البيع في الثلاثة أو أجازة فلا ضمان عليهم وان لم يفسخ ولا أجازة حتى مضت الثلاثة واستقر البيع ضمنوا الى تمام القيمة وذلك ألف درهم كذا في المضرات \* ولو شهدا على رجل بالشراء ففرض به ثم رجعا فان كان بمثل القيمة أو أقل لم يضمنوا للمشتري شيئا وان كان بأكثر من قيمته ضمننا ما اراد على قيمته للمشتري وكذا اذا شهدا عليه بالشراء بشرط الخيار للمشتري وأجازة بالبيع بمضي المدة وان أجازة لم يضمنانه كذا في التبيين واذا كانت لرجل أمة قيمته مائة فشهد شاهدان عليه أنه باع من فلان بخمسمائة وقبض الثمن واليافع بمحمد والمشتري يدعي ففرض به ثم رجعا ضمننا قيمته مائة للبائع ولو شهدا بالبيع أو لافرض به وبالثمن ثم شهدا بقبض الثمن وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن خمسمائة كذا في الكافي \* ادعى أنه اشترى عبدا هذا بالدين الى سنة وقيمته ألف فشهدوا عليه بذلك ثم رجعا فالبائع ان شاء اتبع المشتري بالدين الى سنة وان شاء اتبع الشهود بالحق حاله وأبهما اختارا فمینه برئ الآخر فان اتبع الشهود رجعا على المشتري بالحق درهم عند حلول الاجل وبطبيع لهم الألف ويتصدقون بالآخر هكذا في المضرات \* فان وجد المشتري بالعبد عيبا ففرده فان كان بغير قضاء فاض فهذا بمنزلة بيع جديد فباخذ من البائع ألفي درهم ولا سئل له على الشاهد من وان كان بقضاء القاضي رد العبد على البائع وباخذ من الشاهدين مائة درهم ورجع الشاهدان على البائع بخمسمائة فله الألف ويصدقون بالآخر هكذا في المضرات \* فان وجد ببيع عبدا قيمته خمسمائة بألف درهم فله وقضى القاضي بشهادتهما ثم شهدا أن البائع أجل المشتري الثمن الى سنة وقضى القاضي بالبائع بالاجل ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الثمن للبائع وذلك ألف درهم ولو كانت الشهادة بالتأجيل مع الشهادة بالعقد بدفعة واحدة وقضى القاضي بشهادتهما كان البائع بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد خمسمائة حاله وان شاء اتبع المشتري بألف درهم الى سنة هكذا في المحيط \* ولو شهدا على البيع بخمسمائة واصل به القضاء ثم شهدا أن البائع آخر الثمن سنة واصل به القضاء ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن خمسمائة عند الامام وهو قول الثاني رحمه الله تعالى أولا كذا في الوجيز للكردي ولو شهدا على البائع أنه أبرأه عن كل قليل وكثير قبله وقضى به ثم شهدا عليه أنه باعه هذا العبد قبل ذلك وأخذ العبد فان رجعا عن البيع ضمننا القيمة وان رجعا عن البراءة ضمننا الثمن كذا في العناية \* رجلان شهدا لرجل ببيع عبدا من فلان بالدين والمشتري بمحمد ففرض بذلك ولم يدبر ما فعل العبد فشهدا أن

فالت طلبت الشفعة واخترت نفسي أو قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني \* فان المشتري قالت طلبت حقتني الشفعة والخيار صح كلاهما \* اذا سمع الشفيع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري الثمن كالباكر اذا المتوهم فسكت ثم علمت أن الابن زوجها من فلان فردت صح زوجها ورجل اشترى دارا وقال للشفيع اشترى بها نفسي فسلم الشفيع الشفعة أو سكت ثم ظهر أنه اشتراها غيره قال محمد رحمه الله تعالى تبطل شفعته \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل وعليه الفتوى \* رجل صلى الظهر ثم شرع في الركعتين بعد الغرض فآخبر بالبيع فجعلها أربع مائة عن محمد رحمه الله تعالى لا تبطل شفعته ولو جعلها ستا بطلت شفعته \* ولو كان في الأربع قبل الظهر فآخبر بالبيع فآخبرها أربع مائة بطلت شفعته وذكر الناطق رحمه الله تعالى انه اذا علم بالبيع وهو في التطوع جعلها أربع مائة أو ستا لا تبطل شفعته \* والصحيح أنه اذا جعلها أربع مائة بطلت ولو جعلها ستا

تطل ولو افتح الاربع بعد الجمعة لا تطل شفعتها وان صلى أكثر من أربع بطلت شفعتها \* وكذا لو افتح الاربع كعتين بعد الظهر لا تطل شفعتها \* ولو افتح التطوع بعد طلب الموائبة قبل طلب الاشهاد بطلت شفعتها \* وبعد ما طلب الشفيع طلب الموائبة فور علمه بالبيع يحتاج الى طلب الاشهاد \* وانما هي الثانية طلب الاشهاد لان الشهادتين شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند وجود الخصة \* فان كان الشفيع حاضرا في مجلس البيع فطلب الشفعة بحضور البائع والمشتري كفاه ذلك عن الطلب الثاني \* وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع أو المشتري أو الى الدار لطلب الاشهاد فالمسئلة على وجوه \* ان كان البائع أو المشتري والدار في مصر واحد والدار في يد البائع فالى أيهم ذهب الشفيع وطلب الشفعة صح طلبه ولا يعتبر فيه الاقرب ولا الابعد لان المصراع تعايد الاطراف ككان واحد الا أن يختار على الاقرب ولم يطلب الشفعة لم يثبت بطل شفعتها \* وان كان البائع والمشتري والدار في مصر واحد (٥٣٩) والشفيع في بلدة أخرى فالى أيهم ذهب الشفيع الى البائع والدار في يد البائع أو الى المشتري أو الى الدار وطلب الشفعة صح طلبه \* وان كان الشفيع في موضع الدار والبائع والمشتري في السواد أو كان الشفيع مع أحد المتبايعين في مصر واحد وأحد المتبايعين والدار في غير مصر فذهب الشفيع الابعد لطلب الشفعة وترك الاقرب اليه بطلت شفعتها \* وان كان البائع سلم الدار الى المشتري فان طلب الشفيع من المشتري وأشهد صح طلبه \* وكذا لو لم تكن الدار في يد المشتري وطلب الشفيع من المشتري وأشهد صح طلبه \* وان طلب من البائع وأشهد ان الدار في يد البائع صح طلبه والا فلا ويصير كانه لم يطلب \* ومسورة طلب الاشهاد أن يقول الشفيع للمشتري حين لقيه أطلب منك الشفعة في دارا اشتريتها

المشتري قبض العبد فقصى للبائع على المشتري بالعين ثم رجعا جميعا فان شاء المشتري ضمن الثمن شاهدي القبط وبرئ شاهد البيع وان شاء ضمن شاهد البيع قيمة العبد أنفا فأخذها ورجع على شاهدي القبط بالعين فسلم له ألف منها ويرد على شاهد البيع ألفا \* وكذلك لو قضى بالشهادتين معا وقضى بشهادة البيع أولا كذا في شرح الجامع الكبير \* فان مات المبيع وقت الخصومة فلا شيء على شهود العقد لانهم شهدوا على عقد منتهى الا أن يتأخر الحكم بشهادة شهود العقد فيغرمون الزيادة هكذا في الكافي \* رجل ادعى على رجل أنه باع منه جارية هذه بألف درهم والمشتري يجحد ذلك فأقام عليه شاهدين فالزمه القاضي البيع والمشتري يعلم أنه لم يشترها ثم رجعا عن شهادتهما المصدقة على نقض البيع والمشتري في حل من وطأها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يجل له أن يأتها كذا في المبسوط \* شهد أنه وهب عبدا من فلان وقبضه ثم رجعا بعد القضاء ضمنما قيمة العبد فان ضمنما قيمة العبد لم يرجع في هبته ولا يرجع الشاهدان في العبد ولو كان أبيض العين يوم القضاء بالهبة ثم رجعا والياض زائل ضمنما قيمة أبيض كذا في محيط السرخسي \* ولولم يضمن القاضي عليه الشاهد القيمة فله الرجوع في العبد بقضاء القاضي كذا في المبسوط \* وكل جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة الا في فصل الرجوع فانه لا رجوع في الصدقة بخلاف الهبة كذا في المحيط \* عبد في يد رجل ادعى رجل أنه وهبه له وسلم اليه وهرن عليه وادعى آخر عليه من له وشهد آخر له بذلك ولم يدرك التاريخ قضى بينهما مانصفين فان رجعا الفريقان ضمن كل فريق للواهب نصف قيمته ولا يضمن للوهوب له الا آخر شيا كذا في الكافي \* ولو شهد بالهبة لرجل وآخر ان بالهبة لا آخر فرجع احد الفريقين ضمنا نصفه للواهب ونصفه للوهوب له كذا في العتبية \* ادعى من له ألف على آخر أنه رهنه عبدا بـ ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد شاهدان بالرهن ثم رجعا لم يضمنوا ولو كان فيه فضل على الدين لم يضمنوا مادام العبد حيا فان مات في يد المرتين ضمننا الفضل على الدين فلا ادعى الرهن وأنكر المرتين لم يضمنوا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتين وان رجعا عن الرهن دون التسليم بان قال لاسلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان كذا في محيط السرخسي \* رجل له على رجل ألف درهم وهو مقر به وفي يد الطالب ثوب يساوي مائة درهم يدعى أنه له فأقام المطلوب شاهدين أنه له رهنه اياه بالسلب وقضى به ثم هلك الثوب فذهب بمائة درهم ثم رجعا ضمنا مائة درهم للطالب ولو كان ذواليد مقر بالثوب للراهن غير أنه يقول هو عندي ودبعة وقال الراهن بل هو رهن عندك فأقام شاهدين عليه فقهضى به ثم هلك ثم رجعا فلا ضمان عليهم ما كذا في المبسوط \* واذا شهد شاهدان بدبعة في يد رجل والمودع يجحد ذلك فقضى عليه القاضي بالقيمة ثم

من فلان التي أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا وأما شفيعها بالجوارب دارا أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا فاسلمها الى ولاد أن بين أنه شفيع بالشركة أو بالجوارب أو في الحقوق وبين الحدود لتصير الدار معلومة \* اذا أخبر الشفيع بالبيع في جوف الليل فلا يقدر على أن يخرج للاشهاد فان أشهد حين أصبح صح طلبه لانه آخر الاشهاد بعذر واليهودي اذا أخبر بالبيع يوم السبت فلم يطلب الشفعة بطلت شفעתه لانه غير معذور في التأخير \* وكذا لو كان الشفيع في عسكر الخوارج وأهل البقي يخاف على نفسه أن يدخل في عسكر أهل العدل فلم يطلب بطلت شفעתه لانه غير معذور \* ولو كانت الشفعة بالجوارب وخاف الشفيع أنه لو طلب الشفعة بالجوارب عند قاض لا يرى الشفعة بالجوارب بطل شفعتها فلم يطلب كان على شفعتها \* ولو علم الشفيع بالبيع وهو في طريق مكة فطلب طلب الموائبة ولم يقدر على طلب الاشهاد بان لم يكن البائع أو المشتري في الرفقة فانه لو وكل وكيل لطلب الشفعة فان لم يוכל ومضى في الطريق فان وجد من يوكله

بالطلب ولم يוכל تبطل شفעתه \* وان لم يجد وكيل او وجد فجا يكذب كتابا على يده ويوكل بالكتاب وكيلان لم يفعل تبطل شفעתه \* وان لم يجد وكيل ولا فيجبال تبطل شفעתه حتى يجد لانه عذر \* داري عت وأها شفيعان أحدهما حاضر فطلب الحاضر الشفعة وقضى له القاضي ثم حضر الشفيع الآخر فان الشفيع الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الذي قضى له القاضي لان الذي قضى له القاضي قام مقام المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة ولو أنه طلب نصف الدار ظنا منه أنه لا يستحق الا النصف تبطل شفעתه \* وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار تبطل شفعتهم ما لان السكوت عن النصف الباقي تسليم للشفعة في النصف المسكوت عنه فتبطل شفעתه في النصف المسكوت واذا بطلت في النصف تبطل في الكل كذا ذكر في الكتاب وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل اشترى دارا في جنب الشفيع فجاء الشفيع وقال سلم لي (٥٤٠) نصفها بالشفعة فاني المشتري لا تبطل شفعتي وهو الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليم الباقي \* وكذا

لو قال الشفيع أنا شفيع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فسلم لك النصف الباقي فاني المشتري لا تبطل شفعتي \* الوكيل بشرأ الدار اذا اشترى وقبض فجاء الشفيع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار الى الموكل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل الدار الى الموكل لا يصح طلبه \* ولو أن الشفيع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار في يده أو لم تكن \* الوكيل يطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو بمنزلة تسليم الاب والجد شفعة الصغير \* رجل له شفعة عند القاضي فانه يقدم القاضي الى السلطان وان

رجعا فانهما يضمنان ذلك وكذلك البضاعة والعارية على هذا كذا في المحيط \* ادعى المضارب نصف الربح فشهد به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعا والربح لم يقبض لم يضمن فان قبضاه واقتسماه نصفين ثم رجعا ضمن سدس الربح قيل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعهما فاما ربح حصل بعد رجوعهما فان كان رأس المال عرضا فكذا وان كان نقدا قرب المال يملك فسحقها فكان راضيا بما استحقاق الربح كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد أنه أعطاه بالثلث فلا ضمان عليهم ما في هذا الوجه اذا رجعا لان القول قول رب المال بغير شهود فلم يتلفا على المضارب شيأ بشهادتهما ولو توى رأس المال في الوجهين لم يضمن شيأ كذا في المبسوط \* في بدر رجل مال فشهد الرجل أنه شريكه شركة مفوضة فقضى له بنصف ما في يده ثم رجعا ضمن ذلك النصف للشهد وعليه كذا في البحر الرائق \* لو شهد أنهم اشتركا ورأس مال كل واحد منهما ألف على أن الربح بينهما أن لا تأوا صاحب الثلث يدعي النصف وقد ربحا قبل الشهادة فقسمه القاضي بينهما أن لا تأوا رجعا عن شهادتهما ضمن صاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وماربهما اشترى بعد الشهادة فلا ضمان عليهما فيه كذا في الحاوي \* رجل ادعى على رجل أنه أجر داره منه شهرين بعشرة والمستاجر ينكر فشهد شاهدان على ذلك ثم رجعا فان كان في أول المدة يتظران كان أجره مثل الدار مثل السمي فلا ضمان عليهما وان كانت دونه يضمنان الزيادة وان كانت الدعوى بعد مضي المدة يضمنان الاجرة كذا في شرح الطحاوي \* ولو ادعى رجل أنه استأجر هذه الدابة من فلان بعشرة دراهم وأجره مثلها مائة درهم والمؤاجر ينكر فشهد شاهدان وقضى القاضي ثم رجعا لم يضمن الا لأجره شيأ كذا في البدائع \* ولو ركب رجل بعيرا الى مكة فعطب فقال رب البعير غصبتني وقال الزاكب استأجرته منك بكذا وأقام عليه شاهدين فأبرأه القاضي من الضمان وأئذ عليه ما وجب من الاجر ثم رجعا عن شهادتهما ضمن بقيمة البعير الامقدار ما أخذ صاحبه من الاجر ولو كان البعير أول يوم ركب يساوي مائتي درهم وآخر يوم عطب فيه يساوي ثلثمائة درهم لزيادة في يده والاجر خصون درهما فانما يضمنان مائتي درهم وخمسين درهما بحساب قيمته يوم عطب من أحمجا بنار جهنم الله تعالى من يقول هذا في قولهما أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانما يضمنان بحساب قيمته يوم ركب والاصح أن هذا قولهم جميعا كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدخول والخلع

اذا ادعت امرأة نكاحها على رجل وأقامت عليه بينة وقضى بالنكاح ثم رجع الشاهدان فان كان مهر مثلها مثل المسمى أو أكثر لم يضمن شيأ وان كان مهر مثلها أقل من المسمى ضمننا الزيادة للزوج كذا في الكافي \* مثلها

كانت شفעתه عند السلطان وامتنع القاضي عن احضاره كان الشفيع على شفعتي لانه ترك الطلب بعذر \* رجل ولو اشترى لابنه الصغير دارا او اب الشفيعها كان للاب أن يأخذها بالشفعة لان الاب لو اشترى مال ولده الصغير نفسه جاز واذا أراد أن يأخذ ويطلب يقول اشتريت وأخذت بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى القضاء \* ولو كان مكان الاب وصي فالجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي بمنزلة الاب وعلى قول من لا يملك ذلك فلا الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي وصيا عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن الى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم الى الوصي \* الشفيع بالجوار اذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الا شقصا منها لا تبطل شفעתه لان ما بقي يكفي للشفعة ابتداء فيكفي لبقائها \* الشفيع اذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة لانسان أو وهبها لا تبطل شفעתه لان حق الشفعة لا يحتمل

التملك فلفت الهبة والبيع لانهم تصادف محلها \* الشفيع اذا ادعى رقبته الدار المشفوعة انها له لا بالشفعة بطل شفيعته \* وان طلب الشفعة ثم ادعى رقبته الدار المشفوعة انها له لا تسع دعواه لان طلب الشفعة اولا اقرار منه بعدم الملك فلا يسمع دعواه \* ولو تصرف المشتري في الارض المشفوعة قبل أن يأخذها الشفيع بان وهبها من انسان وسلم أو تصدق بها أو أخرجها أو جعلها مسجدا أو صلى فيها أو جعلها مقبرة ودفن فيها أو وقفها أو قفها مسجدا لا تطل شفعة الشفيع وله أن يقض تصرف المشتري \* وان باعها المشتري من غيره كان الشفيع بالخيار ان شاء أخذها بالبيع الاول وان شاء أخذها بالبيع الثاني \* ولو غرس المشتري فيها كرمًا أو شجرة أو بني فيها بناء أو غرس رتبة كان للشفيع أن يقطع ويأخذ الارض بالشفعة \* وان زرع المشتري فيها زرعاً في القياس له أن يقطع الزرع كفاي الشجر \* وفي الاستحسان يتوقف الى أن يستحصد الزرع ثم يأخذ بالشفعة \* ولو اشترى (٥٤١) الرجل داراً وزرعها بالنفوس

بشيء كثير كان للشفيع الخيار ان شاء أخذها أو أعطاها ما زاد وان شاء ترك \* وان حط البائع شيئاً من الثمن كان للشفيع أن يأخذ بما وراء المخطوط \* ولو زاد المشتري البائع في الثمن كان للشفيع أن يأخذها بدون الزيادة \* ولو تقايل البائع والمشتري لا تطل الشفعة \* وكذلك لو انفسخ البيع بينهما بخيار شرط أو رزية أو الرابيع بعد القبض بقضاء القاضي \* ولو كانت الشفعة بالخيار فباع الشفيع داره التي يستحق بها الشفعة بطلت شفيعته \* ولو أجز الرجل داراً مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر فباعها قال أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز البيع بين البائع والمشتري ولا يقدر البائع على تسليم الدار الا برضا المستأجر واجازته فان طالب المستأجر الشفعة

ولو ادعى رجل على امرأته النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة حادثة فقضى القاضي عليها بالنكاح بالبينة ثم رجعا عن شهادتهما فانهم لا يضمنان للمرأة شيئاً سواء كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل كذا في الذخيرة \* اذا ادعى رجل على امرأته تزوجها على مائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجني بالف درهم ومهر مثلها ألف درهم فشهد شاهدان أنه تزوجها على مائة درهم فقضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فان رجعا عن شهادتهما حال قيام النكاح أو بعد الطلاق بعد الدخول يضمنان للمرأة تسمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان للمرأة شيئاً عندهم جميعاً فيجب تحكيم المتعة حتى لو راد ضمنها الزيادة على خسين عندهما هكذا في المحيط \* لو شهدا عليها أنه تزوجها على ألف ومهر مثلها خمسمائة وأنها قبضت الألف وهي تشكر فقضى بشهادتهما ما ثم رجعا ضمنها مهر المثل لا المسمى كذا في التبيين \* ولو شهدا بالنكاح بالف ولم يشهدا بقبض الألف حتى قضى بالنكاح ثم شهدا بقبض الألف وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمن المسمى لها وهو الألف كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع واذا شهد شاهدان لامرأة على رجل أنه تزوجها بألفي درهم ومهر مثلها ألف درهم فقضى القاضي بذلك وقبضت المرأة ألفين ثم شهدا آخران أن الزوج دخل بها وطلقها ثلاثاً والزوج يحجدهم فقضى القاضي بينهما ثم رجعا عن شهادتهما فالزوج بالخيار ان شاء ضمن شهود النكاح ألف درهم وان شاء ضمن شهود الدخول والطلاق ألفي درهم فان ضمن شهود الدخول والطلاق ألفي درهم ليس له تضمين شهود النكاح وليس لشهود الدخول والطلاق أيضاً أن يرجعوا على شهود النكاح وان ضمن شهود النكاح ألف درهم يرجع على شهود الدخول والطلاق بألف آخر وكان لشهود النكاح أن يرجعوا بألف الذي ضمنوا للزوج على شهود الدخول والطلاق ثم اختلفت الروايات في حق قبض ذلك الألف ذكر في الرجوع عن الشهادات من المبسوط أن شهود النكاح هم الذين يقبضون ذلك وذكر في الجامع أن الزوج هو الذي يقبض ذلك ثم يدفعه الى شهود النكاح ولوجاهة شهود الدخول والطلاق وشهدوا عند القاضي معاً كانت العبرة بحالة القضاء فان قضى القاضي بشهادة شهود النكاح أو لا بأن ظهرت عدالتهم أو لا فهدا الفصل الاول سواء وان اتصل القضاء بشهادة شهود الدخول والطلاق أو لا بأن ظهرت عدالتهم أو لا فصورته أن يشهد شاهدان أن هذا الرجل دخل بهذه المرأة أمس بحكم النكاح وطلقها وشهدا آخران أن هذا الرجل تزوج هذه المرأة أول من أمس على ألفي درهم فعدلت شهود الدخول والطلاق أو لا فقضى القاضي على الزوج بضمنان البضع وذلك مهر مثلها وهو ألف درهم ثم عدلت شهود النكاح فقضى القاضي عليه بألف آخر ثم رجعا جميعاً لم يضمن شهود الدخول والطلاق

كان طلبه اجازة للبيع فتبطل الاجارة وله الشفعة وهو بخلاف ما اذا باع الدار وضمن الشفيع الدار لا يشتري أو ضمن الثمن للبائع فانه لا يكون له الشفعة لان ثمة تعلق جواز البيع بضمنانه فصار الشفيع بمنزلة البائع فلا يكون له الشفعة \* أما هنيئاً بيع (٢) المستأجر جائز قبل اجازة المستأجر فلا تطل شفيعته باجازه \* واذا طالب الشفيع طلب المواناة والاشهاد أو في المشتري أن يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطالب منه التملك ولا يملكها الشفيع الا بقضاء أو رضاحتي لو بيعت داراً أخرى يجنب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع بالشفعة ثم دفعها اليه لا يكون لهذا الشفيع أن يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفيع لم يكن جازاً للدار الثانية قبل قضاء القاضي \* وكذا لو جعل الشفيع داره التي يستحق بها الشفعة مسجداً أو وقفها أو قفها مسجداً أو جعلها مقبرة ثم قضى له القاضي بالشفعة فانه لا يكون شفيعاً للدار الثانية لان قيام الملك له فيما يستحق به الشفعة مشروط وقت القضاء \* والمسجد والوقف المسجل بمنزلة الرائل عن ملكه \* ولو أن

الشفيع بعد طلب الموائمة والاشهاد لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من الرفع عرض أو حبس أو منع مانع ولم يجهد من يוכל بالخصومة لا تطل شفيعته وأن لم يرفع مع التمكن من المرافعة ذكر في الكتاب أنه على شفيعته أبدأ وان طال الزمان \* قالوا هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* واختلفت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في رواية إذا مضى شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفيعته وفي رواية إذا مضى شهر وثلاثة أيام وفي رواية إذا مضت ثلاثة أيام ولم يرفع بطلت شفيعته \* واختلفت الروايات فيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا والفتوى على أنه مقدرب شهر \* وإذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضور الخصم فان كانت الدار في يد البائع يشترط لسماع الدعوى حضرة البائع والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالمال والبدعيه او الملك للمشتري واليد للبائع فيشترط حضرتهما \* وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فإذا (٥٤٢) أحضر الخصم وجاء أو ان الدعوى يقول ان هذا اشترى دارا بكذا أو ان شفيعها يقول له

القاضي أين الدار التي تريد شفيعته أين الى موضعها وحدها والآن القاضي لا يتمكن من القضاء لاجتماع الدار اذا لم تكن بحضورهما لا تصير له حصة الايبان الحدود فاذا بين الحدود يقول له القاضي بأي سبب تطلب الشفيع لان أسباب الشفيع مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

#### فصل في ترتيب الشفعاء

قال في الكتاب المحيط وهو الشريك في نفس البقعة أحق من الشريك أراد بالشريك هو الشريك في حقوق الدار والشريك أحق من الجار والجار أحق من غيره ومروءة هذا الترتيب منزل بين رجلين في دار مشتركة بين أحد هذين الرجلين وبين رجل آخر سواء ما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلى ظهر هذا

الألفاوي ضمن شهود النكاح أيضا ألفا آخر ولا يرجع كل فريق على الفريق الآخر بشئ وان ظهرت عدالة الفريقين معاقضى القاضي بشهادتهم معا ثم رجعا جميعا فهذا وما لوقضى القاضي بشهادة شهود النكاح أو لا سواء وكذلك لو كان شهود النكاح والدخول شهودا على اقرار الزوج أنه تزوج هذه المرأة ودخل بها وطلقها فلا تافقضى القاضي على الزوج مع مثلها اعتبارا لا لقرار الثابت بالبينة بالناب عيانا فلو جاءت المرأة بعد ذلك بشاهدين يشهدان على اقرار الزوج أنه تزوجها على ألفي درهم وقضى القاضي عليه بالفضل للمرأة ثم رجعا الشهود جميعا عن شهادتهم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شهدوا على معانة الدخول والطلاق وعلى معانة النكاح فلان شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق كوا معاقضى القاضي بشهادتهم معا ثم رجعا شهود النكاح ضمنهم ألف درهم وهو الالف الزائد على مهر المثل فان رجعا شهود الدخول بعد ذلك ضمنهم ألفي درهم من ذلك للزوج وألف آخر يعطيه الزوج الى شهود النكاح وان رجعا شهود الدخول أو لا ضمنهم الزوج ألفي درهم فلو لم يقبضهم الزوج حتى رجعا شهود النكاح فلا ضمان للزوج على شهود النكاح امرأه مرتدة ادعت على رجل أنه تزوجها في حال سلاهما على ألف درهم ودخل بها وطلقها ثم كانت الردة وانكر الزوج ذلك كاه ومهر مثلها ألف فشهد لها شاهدان بالنكاح بألفي درهم وقضى القاضي بشهادتهما وشهد آخران على الدخول والطلاق أمس وانما ارتدت اليوم وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا جميعا عن شهادتهما فشهود النكاح لا يضمنون للزوج شيئا وشهود الدخول والطلاق يضمنون للزوج ألفي درهم ولو وقع القضاء بالشهادتين جميعا فهذا وما لوقع القضاء بشهادة شهود النكاح أو لا سواء لان شهود النكاح يجعل مئة مائة وشهود الدخول يجعل مائة مائة كما هو الأصل الا اذا وجد دليل مغير ولم يوجد ولو قضى القاضي بشهادة شهود الدخول أو لا ثم قضى بشهادة شهود النكاح ثم رجعا جميعا عن شهادتهم ضمن شهود الدخول مهر مثلها ويضمن شهود النكاح ألفا آخر وهو الالف الزائد على مهر المثل ولا يرجع أحد الفريقين على الآخر كذا في المحيط \* اذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته والزوج يشكر ثم رجعا بعد القضاء فان كان الطلاق بعد الدخول والزوج مقربه فلا ضمان على الشاهدين وان كان قبل الدخول فقضى بنصف المهر أو المنة ثم رجعا فانهم ما يضمنان للزوج ذلك هكذا في شرح الطحاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل تزوج امرأه ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان على الزوج أنه طلقها وفرق القاضي بينهما فما وقضى بنصف المهر ثم مات الزوج ثم رجعا الشاهدان عن شهادتهما فانهم ما يغرمان لورثة الزوج نصف المهر ولا يغرمان لورثة الزوج قيمة منافع بضعها ولا يغرمان للمرأة ما زاد على نصف المهر ولا ميراث للمرأة ويستوى في حق هذا الحكم أن يكون الزوج صحيحا أو مريضا

المتزل دار لرجل آخرب تلك الدار في سكة أخرى فباع أحد شريكي المتزل في الدار نصيبه من المتزل كان الشريك في المتزل أولى بالشفعة من غيره لانه شريك في نفس البقعة المسبعة فان سلم هو الشفيع كان الشريك في الدار أولى بالشفعة من الشريك في السكة لانه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فان سلم هو أهل السكة أحق بالشفعة لانهم شركاء في الطريق فان سلم أهل السكة كانت الشفيعه الجار الملاصق وهو الذي على ظهر المتزل \* ولا شفيعه في الوقف لا لقيم ولا للوقوف عليه \* ولا شفيعه في بيع الكردار وهي التي تكون في الارض على نهر والى لان الكردار نقي ولا شفيعه في المنقولات ولا شفيعه في الاراضى التي حازها الامام لبيت المال \* وكذا الاراضى المبان دهمية وهي التي يزرعها الا كرا لا يجوز بيعها ولا شفيعه فيما كبس المزارع فيها التراب \* ويجوز بيع الكردار اذا كان معلوما ولا شفيعه فيها لاقطاعه رجل أو صبي بعله دار لرجل وبرقبتها لا خرفيعت دار يجنب هذه الدار كانت الشفيعه للصوى له بلرقبة



الخاص وهي السكة السفلى

دار كانت الشفعة لاصحاب

فإن الشكر لله فإلانة

ولذلك هو حاصل سق منه

النهر الصغير كانت الشفة

ولو بيع أرض على النهر

النهرين جميعا \* دار بيت

كانت هذه الدار في القديم

غير نافذة وما بالآخرى في

فاشتراهما رجلا ورفع الحائط

یہاں پر ان کے ہاں ایک کھانا تھا جس کا نام

فخذوا الجبابرة الذين كانوا يسيرون  
في الجبال

هذه الدار المبينة في الأصل

الشفعة لأهل السكتين في

توزيع فيها دار كانت الشنعة

نافذة مع هذه الدار فان كان

ثان كانت في الخطة النافذة

ان لم يكن خطه وانما أحدثه

وتدبر فيه زما القدر ومن الحادش وكذا السكة غه نافذ فم حائط الى الطرقة الاعظم من حارات ناف

يعبرني هذه المذموم دون اخاذ \* ونداء سحر غير ابد مع انهما في الهربى اعظم من صارت تات  
لا اكل الكتلان من الاكله انما ناكلنا كذا فافادوا القدره ما انما اكلوا الطر

أهل السنة بأسبوعه لأن هذه السنة وإن جعلت بأقدم من ما قدم في القديم وأهم أن يستأوا الطريق \*

جاءنا هاطر بها للعامة لان لهم ان يسدوا ويجمعوها ٥ ٤ ٣ ٢ ١ سده في اقصاها لارمر يوقد هذه الارض سدا

طريق هذه الأثرية وليس لأهل السنة أن يعزوه فلا سعة لأهل السنة وإنما السعة تكون بحار

الدار حاصه لاهل السله ان يعصوا العامه عن الدخول في سدنهم كات السعه لاهل السعه و كذلك سائر السله

لا سعة لهم فان اتوا المقادير لهم سعة \* سعة عرافة فصاها مسجد و طرف من اطراف المسجد

تألفه وان كان جواب المسجد كلها بيوت الناس فان السقعة لأهل السنة وعلماءها فان المسجد حقه

F. P.

أهل السكة وجبت لهم الشفعة \* وكذلك حكم السكك التي في أقصاها الوادي بخلافها سكة نافذة لأنهم يحرجون إلى الوادي والوادي بمنزلة الطريق \* علو رجل وسفل لاخر وطريق العلوق في السكة العليا إلى السفل باع ما حب السفل سفله كان لصاحب العلوان يأخذ السفل بالشفعة لأن السفل متصل بالعلو فكانا جارين \* ولأنه طلب الشفعة فانهم دم العلوق قبل أن يأخذوا وكان العلونهم ما حين بيع السفل كان لصاحب العلوان يأخذ السفل بالشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى لأن له حق التبلي على العلو فأخذ بذلك \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا انهم دم العلو فلا شفعة له وصاحب السفل بالشفعة العلو أحق من الجار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا لم يكن للجار شركة في الطريق والشركة بالخشب التي تكون له على حائط الغيرة حق وضع الخشب لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا \* سكة مستطيلة غير نافذة ينسحب منها زائفة مستطيلة غير (٥٤٤) نافذة يبع دار من الزائفة كانت الشفعة لاهل الزائفة لشركتهم في طريق خاص \*

وان يبع دار في السكة العليا كانت الشفعة لاهل السكة والزائفة جميعا لاستوائهم في المروفي السكة العليا وكذلك نهر لقوم تشعب منه ساقية لقوم باع رجل من أهل الساقية أرضا تشرب من الساقية كانت الشفعة لاهل الساقية وان يبع أرض على النهر الأول كانت الشفعة لاهل النهر والساقية جميعا \* قراح في وسط ساقية جارية تشرب القراح من الساقية من الجانبين فيبيع القراح لخاصة شفيعان لهذا القراح أحدهما على عين الساقية والاخر على شمال الساقية كانت الشفعة لهما جميعا لأن الساقية من القراح وكانت من أجزاء القراح فكل واحد منهما يكون جارا للقراح \* رجل له دار فيها مقاصير باع منها مقصورة

الدخول بها فقتضى بذلك ثم رجعوا فعلى شاهدى التكاح ما تان وخسرون وعلى شاهدى الطلاق ما تان وخسرون ولو شهد آخران أيضا بالدخول فالزمه القاضي ألف درهم قبل رجوع الاربعة ثم رجعوا فعلى شاهدى التكاح خمسة مائة الفضل عن مهر مثلها وعلى شاهد الدخول ثلاثة أرباع الخمسمائة الاخرى وعلى شاهدى الطلاق ربعها كذا في الحاوى \* ولو شهد شاهدان أنه حلف لا يقر بها يوم النحر وأخران أنه طلقها يوم النحر فأبانهم القاضي منه ولم يكن دخل بها أو زمره نصف المهر ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق دون شهوات الأيلاء كذا في المبسوط \* ولو شهد شاهدان على امرأه لم يدخل بها زوجها أنها اختلعت من زوجها على أن أبرأته عن المهر والمرأة تتجعد الزوج يدهى وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فأنما يضمنان للرأ نصف المهر ولو كان الزوج قد دخل بها وباقي المسئلة بحالها ضمن للزوجة جميع المهر كذا في الذخيرة \* وإذا ادعى أنه خالها على ألف درهم وهي تنكر فشهدوا بذلك عليها ثم رجعوا ضمنوا لها ألف وان كانت المرأة هي المدعية فلا ضمان عليهم كذا في المضمرات \* والله أعلم

#### الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة

إذا شهد أنه أعتق عبده فقتضى بالعتق ثم رجعا ضمنما قيمته سواء كانا مومنين أو معسرين والولد للمولى كذا في فتح القدير \* إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق أمته فجاز القاضي ذلك وأعتقه ما وزجت ثم رجعا عن شهادتهما ضمنما قيمتها للمولى ولم يسع المولى وطؤها كذا في الحاوى \* إذا شهد شاهدان على رجل في سؤال أنه أعتق عبده في رمضان وقيمة العبد يوم الشهادة ألفا درهم وكانت قيمته في رمضان ألف درهم فلم يعد لاحق صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم ثم عدل لا فقتضى بشهادتهما ثم رجعا ضمنما قيمة العبد يوم أعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف درهم كذا في المحيط \* وحكمة في حدوده وجزاءه بينه فيما بين رمضان إلى أن أعتقه القاضي حكم الحر كذا في محيط البحر حسي \* إذا شهد شاهدان أنه أعتق عبده في رمضان فقتضى القاضي بذلك ثم رجعا وجب عليهم ما الضمان ثم انهم ما أقاما البينة أنه أعتقه في شعبان لا يسقط الضمان عنده وعندهما يسقط ولو أقاما البينة أنه أعتقه في سؤال لا يسقط الضمان بالاجماع كذا في شرح الطحاوى \* ولو شهد أنه دبره فقتضى القاضي بذلك ثم رجعا ضمنما نصفه التدبير فان مات المولى ويخرج العبد من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا وان لم يكن له مال غيره عتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته مدبرا ويضمن الشاهدان ثلث القيمة إذا عمل العبد الثلثين ولا يرجعان بذلك الثلث على العبد وإذا لم يعمل العبد الثلثين من القيمة وعجز عنهما فلورثة أن يرجعوا به على الشاهدين ويرجع الشاهدان بذلك على العبد كذا في المبسوط

معينة أو طائفة معلومة والدار جار على جانب واحد منهما كان لهذا الجار الشفعة وان لم يكن لتلك المقصورة \* إذا جارا ولا لتلك الطائفة لأن المبيع من جملة الدار فكان جارا للدار جارا للبائع \* ولأن الشفيع سلم شفيعته ثم ان المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار شفعة في المقصورة إذا لم يكن هو جارا لتلك المقصورة لأن المقصورة بعديها لم يتبق من أجزاء الدار \* وكذلك الرجل إذا اشترى بيتا من دار والدار كلها الرجل واحد كان لجار الدار شفعة في البيت وان لم يكن هو جارا لذلك البيت فلو أن الشفيع سلم الشفعة ثم باع المشتري البيت ذلك البيت لم يكن لجار الدار شفعة في البيت \* ولو أن رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا أخرى في تلك السكة كان لاهل السكة أن يأخذوا الدار الأولى بالشفعة لأن المشتري لم يكن شفيعا وقت الشراء الأول ثم صار هو شفيعا

مع أهل السكة في الدار لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من أهل السكة \* وكذلك دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم فلما اراد أن يأخذ الثلث الاول اذالم يأخذ الشرى كان ذلك الثلث ثم لاشفعة له في الثلثين الآخرين لان المشتري شرى في الدار وقت شراء الثلث الثاني والثالث فيكون هو مقدم على الجار \* ولو كانت لاربعة نفر اشترى رجل نصيب الثلاثة واحد بعد واحد والشرى الرابع غائب ثم حضر فله أن يأخذ نصيب الاول وهو في نصيب الآخرين شفع مع المشتري \* ولو اشترى أحد الاربعة نصيب الاثنين واخذ بعد واحد ثم حضر الرابع كان شفع مع المشتري في النصيبين جميعا لان في هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت شراء النصيبين جميعا \* رجل له خمس منازل في سكة غير نافذة فباع هذه المنازل فطلب الشفع الشفعة في منزل واحد منها ان طلب الشفعة بحق الشركة في الطريق لم يكن له أن يأخذ البعض لما فيه من تقرب الصفقة من غير ضرورة وان (٥٤٥) طلب الشفعة بالجوار وجواره في هذا

المنزل لا غير كان له ذلك لانه جار لهذا الواحد خاصة وجنس هذه المسئلة يأتي بعده في فصل على حدة \* رجل له خان فيه مسجد أفرزه صاحب الخان وأذن للناس بالتأذين وصلاة الجماعة فيه فله الواجب صار مسجدا ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار دربا ثم سيع منها حجرة قال محمد رحمه الله تعالى الشفعة لجميعهم لا شرا لهم في طريق الخان وقد كان الطريق ملوكا \* دار بيعت ولها شفعيان بالجوار فطلب الشفعة من المشتري ورفع أحدهما المشتري الى حاكم لاري الشفعة بالجوار فقال له الحاكم لا شفعة لك ثم عزل الحاكم عن القضاء وولى آخر برى الشفعة بالجوار فجاء الشفع الاخر فرفض هذا القاضي الثاني بالشفعة لم يكن للاول أن يشاركه في الشفعة لان القاضي الاول

\* اذا شهد شاهدان أنه أعتقه البتة وشهد آخران أنه أعتقه عن دبر منه وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجعوا جميعا فالضمان على شاهدي الاعتاق لا على شاهدي التدبير ولو شهد شاهد التدبير أول مرة وقضى القاضي بشهادتهم ثم شهد شاهد الاعتاق بالاعتاق وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا فان شاهدي التدبير يضمنان ما نقصه التدبير ويضمن شاهد الاعتاق البات قيمة مدبرا وان كان شاهدا العتق البات شهد أنه أعتقه قبل التدبير فاعتقه القاضي ثم رجعوا عن شهادتهم ضمن شاهد العتق قيمته ولم يضمن شاهد التدبير قالوا يجب أن يكون هذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقضى القاضي بشهادة العتق كذا في المحيط \* ولو شهد اعليه أنه كاتب عبده على ألف درهم الى سنة ففقد في ذلك ثم رجعا عن الشهادة وهو يساوي ألفا أو ألفين فانهم ما يضمنان قيمته ويتبعان العبد بالكاتبه على نحوهما ولا يعتق المكاتب حتى يؤدي والاول لا الذي كاتبه وان عجز فرد في الرق كان لمولاه ويرد المولى ما أخذ من الشاهدين عليهم ما كذا في الجاوي \* اذا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده بالف درهم الى سنة وقيمة العبد خمسمائة وقضى القاضي بالكاتبه ثم رجعوا عن شهادتهم فان القاضي يحجز المولى فان اختار ضمن الشاهدين لا يكون له اختيار اتباع المكاتب بيد الكاتبه أبدا فاذا أدى المكاتب ألف درهم وقبض الشاهدان ذلك فانه بطيب لهما من ذلك خمسمائة ويتصدقان بالزيادة هذا على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان اختار اتباع المكاتب أو قاضاه بلا تخيير القاضي لا يكون له تضمين الشاهدين أبدا ويرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتبه الى تمام قيمته علم المولى برجوع الشاهدين أو لم يعلمه إلا أن تكون المكاتبه أقل من القيمة فانه أن يرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتبه الى تمام قيمته هكذا في المحيط \* ولو شهد اعلى رجل أنه أعتق عبده على خمسمائة وقيمة ألف درهم فاعتقه القاضي ثم رجعا فالمشهود عليه مخيران شاء ضمن الشاهدين الالف ويرجعان على العبد بخمسمائة وان شاء رجعا على العبد بخمسمائة وأيهما اختار ضمانه لم يكن له أن يرجع على الآخر بعد ذلك بشئ أبدا كذا في المبسوط \* اذا ادعى عبد أن مولاه كاتبه على ألف درهم وهي قيمته وادعى المولى أنه كاتبه على ألفين وأقام على ذلك بينة فقضى القاضي بالافين على المكاتب فاذا رجعا الشاهدان يضمنان ألف درهم للمكاتب ولو كان المكاتب لم يدع المكاتبه وقال المولى كاتبك على ألفي درهم ومحمد المكاتب فاقام المولى على ذلك بينة فان القاضي لا يقضى بالكاتبه بينة المولى ويقال للمكاتب ان شئت فامض على الكاتبه وان شئت فدعها وكن رقيقا فان كان المكاتب ادعى أنه حر فجا المولى بشاهدين فشهد أنه كاتبه على ألفين وقضى القاضي عليه بذلك فاذا المال ثم رجعا الشاهدان فانهم ما يضمنان للمكاتب ألفين وان كانت قيمته أقل من ذلك كذا في المحيط \* والله أعلم

(٦٩ - فتاوى ثالث) قد أبطل شفعتها رجلان اشترى دارا وأحدهما يشبهها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفع البيع لنفسه \* نهر فيه شرب لقوم وأرض النهر لغيرهم فباع رجل أرضه والماء منقطع في النهر فله الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لاشفعة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منقطعا كافي العلو المنهدم \* رجل باع دارا وابنه الصغير شفعها ليس للوالدان يطلب الشفعة لولده لانه بائع والصغير على شفعة اذا بلغ \* اذا ثبت أن الشفعة تنبت بأسباب وبعضها أقوم من البعض فاذا طلب الشفع القضاء بالشفعة لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي أنه بائع سبب يقضى فان بين المدعى السبب وقال بداري تلازق المبيع ثم دعوا ويطلب المدعى عليه بالجواب فان قال المدعى عليه ما له قبلي شفعة كان جوابا تاما ثم يقول للمدعى قد أنكر ما ادعيت فان قال المدعى حلفه لي حلفه القاضي ثم قال في الكتاب يحلفه بالله ما لهذا المدعى قبلك شفعة في هذه الدار التي

ادعاه المدعى فان حلفه انقطع الخصومة بينهما الا ان يقيم المدعى البينة على ما ادعى وان نكل المدعى عليه لزمته الشفعة \* وان قال المدعى عليه في الجواب اني قد اشتريت هذه الدار التي بين المدعى حدودها الا ان الدار التي في يد المدعى يطلب بها الشفعة ليست له كلف المدعى اقامة البينة على ان تلك الدار التي في يديه له فان اقام البينة على الملك يستحق بها الشفعة وان لم يكن له بينة على الملك ولكن قال ان المشتري يعلم انهما الى حلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان الدار التي في يد المدعى عليه يجنب الدار التي اشتريته اليه فان حلف لاسبيل له عليه الا ان يقيم المدعى البينة على الملك \* وان نكل لزمته الشفعة \* وان قال المشتري اني قد اشتريت هذه الدار التي يريد ان يأخذها بالشفعة منذ سنة وقد علم هذا المدعى بشرائي ولم يطلب الشفعة يقول القاضي للمدعى متى اشتري هو هذه الدار فان قال المدعى طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه ذلك فان قال المشتري ما طلبت (٥٤٦) حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال الشفيع علمت منذ سنة وطلبت وقال

المشتري لم تطلب كان القول قول المشتري وهو كالبكر اذا زوجت فبلغها الخبر فردت فاختصم الى القاضي فقال الزوج حين بلغها الخبر سكنت وقالت رددت حين علمت كان القول قولها \* وان قالت علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها \* ولو قال الشفيع لم أعلم بالشراء الا الساعة كان القول قوله وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب \* ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى لقيني وقال الشفيع طلبت الشفعة كان القول قول المشتري ويحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حتى لقيني \* ولو قيل للشفيع متى علمت فقال أمس أو في يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا بينة \* ولو ان رجلا ادعى شفعة بالجوار قبل رجل لا يرى الشفعة بالجوار فأنكر المدعى عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله ما هذا قبلك شفعة في

### باب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاية والنسب والولادة والموارث

اذا ادعى رجل على رجل أني ابنك والرجل يجحد عواده فقام الابن البينة أنه ابنه وقضى القاضي بذلك وأثبت نسبه ثم رجعوا فانهم لا يضمنون شيئا للاب سواء رجعوا حال حياة الاب أو بعد وفاته وكذلك لا يضمنون لساير الورثة ما ورثه الابن المشهود به وكذلك اذا ادعى رجل ولا رجل وقال اني أعنتك والمعتق يجحد فقام المدعى البينة على دعواه ثم رجعوا لا يضمنون شيئا سواء رجعوا حال حياة المعتق أو بعد وفاته كذا في المحيط \* لو شهدوا أنه ابن هذا القليل لا وارث له غيره والقائل يقرب بالقتل عمدا فقتل بالقصاص وقتله الابن ثم رجعوا فلا ضمان عليهم في القصاص ويضمنون ما ورثه هذا الابن من القليل لورثته المعروفين وعليهم التعزير كذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا بالولادة بعد موت المعتق ثم رجعوا عن شهادتهم فانهم يضمنون جميع ما ورثه المعتق لورثته المعروفين \* واذا شهدوا بنكاح امرأة ومات الزوج بعد قضاء القاضي بالنكاح ثم رجعوا عن شهادتهم أو كان الرجوع منهم حال حياة الزوج فلا ضمان عليهم ولو شهدوا بالنكاح بعد موت الزوج ثم رجعوا ضمنوا حصتهم من الميراث لساير الورثة كذا في المحيط \* لو شهدوا لرجل مسلم كان أبوه كافرا أن أباه مات مسلما وليت ابن كافر فقضى القاضي بحال أبيه للمسلم ثم رجعوا عن شهادتهم يضمنون الميراث كله للكافر كذا في المبسوط \* اذا سلم كافر ثم مات وله ابنان مسلمان كل واحد يدعي أنه أسلم قبل موت أبيه وأقام على ذلك شاهدين فورثهما القاضي ثم رجعوا شهدا أحدهما ضمنا جميع ما ورثه الآخر وكذلك لو مات رجل عن أخ معروف فأدعى أحدهما أنه ابنه وشهد به بذلك شاهدان وحكم له بالميراث ثم رجعا ضمنا جميع ذلك للآخر ولو كان صبي في يد رجل لا يعرف أحرام عبد فشهد شاهدان على اقراره أنه ابنه فثبت القاضي نسبه ثم مات الرجل وقضى له ميراثه ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمنوا شيئا كذا في الحاوي \* ولو ان صبي او صبية سبوا وكبروا وتزوج أحدهما الآخر ثم جاء حربي مسلما وأقام بينة أنهم ماولداه فقضى القاضي بذلك وفرق بينهما ثم رجعا عن شهادتهما لم يقبل رجوعهما عن شهادتهما ويمنع الزوج أن يطأها وان علم أنهم ما شهدا بزور ولا يضمن الشاهدان شيئا عندنا ولو كانت صبية في يد رجل يزعم أنها أمته فشهد شاهدان أنه أقر أنها ابنته وقضى بذلك القاضي لم يسع المولى أن يطأها وان علم أنهم ما شهدا بزور فان رجعا ضمنا قيمتهما ولو ماتت وتركته ميراثا وسعه أن يأكل ميراثها وكذلك لو مات الاب كانت في سعة من أكل ميراثه كذا في المبسوط \* رجل مات وترك عبدين وأمة وأمولا فشهد شاهدان لرجل أنه أخوه هذا الميت لآبائه وأمه ووارثه لا وارث له غيره وقضى له بالعبد والامة

هذه الدار على قول من يرى بالشفعة بالجوار ولا يحلف بالله ما هذا قبلك شفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه والاموال

يحلف بالله بناء على مذهبه في وقت حق المدعى \* ولو ان دارين متلازقين رجلين فتصدق صاحب احدي الدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل بما تحته من الارض وقبض المتصدق عليه ثم باع داره من المتصدق عليه كرايا لاني رحمه الله تعالى أنه لا يبقى الجار شفعيا فان طالب الجارين المشتري بالله ما فعل صاحب الدار ذلك ضررا أو فرارا من الشفعة على وجه التلجئة كان لذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر بزمه ويحلف فان حلف لا شفعة له وان نكل كان له الشفعة لانه اقر أنه جار ملازق \* رجل اشترى من رجل عشرة أراض أو دارين كثير ثم اشترى تسعة أعشارها بمن قليل كان الجار حق الشفعة في البيع الاول دون الثاني لانه بالبيع الاول صار شرى كافى بنفس البقعة فيكون هو أولى من الجار في البيع الثاني فان أراد الشفيع أن يحلف بالله ما أردت بذلك انطال شفعي قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل

رحمه الله تعالى لا يحلفه على هذا الوجه لأنه لو أقر به لا يلزم من شئ لكن لو أراد أن يحلف المشتري بحلفه بالله أن البيع الأول ما كان تلحقة كان له ذلك لأنه ادعى عليه معنى لو أقر به يلزمه فكان له أن يحلفه على هذا الوجه \* قال وما ذكر في الأصل أن الشفيع إذا أراد الاستعلاء فإنه لم يرد به إبطال الشفعة كان له ذلك أي إذا ادعى أن البيع كان تلحقة \* رجلا نيا ببيع عاقل طلب الشفيع الشفعة بحضرة البائع والمشتري فقال كان البيع ينبتا ببيع معاملة وصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فهما لا يصدقان على الشفيع إلا أن يكون البيع بشئ لا يباع مثل ذلك المبيع بذلك الثمن لقلته فينتد بكون البيع بيع معاملة ولا يكون للشفيع فيه الشفعة ألا ترى أنه لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال البائع بعته معاملة وقال المشتري لا بئل كان البيع بيع رغبة إن كان البيع بشئ لا يباع مثل ذلك المبيع مثل ذلك الثمن لقلته كان القول قول البائع وإن لم يكن كذلك كان (٥٤٧) القول قول المشتري وكذلك إذا وقع الاختلاف بينهما وبين

الشفيع \* وقال القاضي الامام علي السبغدي رحمه الله تعالى وإن باع بما لا يباع بمثله لا يصدقان على الشفيع أيضا لأن هذا قول العوام إن الثمن إذا كان بحيث لا يباع بمثله لا يجوز \* رجل اشترى دارا لانه الصغير فأراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة واختار ما مع الشفيع في الثمن كان القول قول الأب لأنه ينكر حق التملك بما ادعى من الثمن ولا يمين على الأب لأن فائدة الاختلاف الإقرار ولو أقر الأب بما ادعى الشفيع لا يصح إقراره على الصغير \* رجل له دار غصبا منه غاصب والغاصب يجهل ملك المصوب منه فيبعت دار يجنب هذه الدار والمصوب منه شفيع هذه الدار المبيعة والمشتري يجهل الشفعة ويجهل الدار المصوبة له قال ابن مقائل

والأموال ثم شهد شاهدان لأحد العبدتين بعينه أنه ابن الميت وأجاز القاضي شهادتهما وأعطاه الميراث وجرم الآخر ثم شهد آخر أن العبد الثاني ابن الميت وأجاز القاضي ذلك وجعله وارثا مع الأول وقسم المال بينهما نصفين ثم شهد شاهدان أن الميت أعنتق هذه الأمة في محنته وتزوجها أو قضى بكاحها أو بالمهر وجعل لها الثمن وكل واحد منهما صاحبه أن يكون وارثا ثم رجع شاهد الابن الأول فأنهم اضمنان جميع قيمة الابن الأول للابن الثاني والمرأة بينهما ما تناسبه أثمانه الابن الثاني وغنم المرأة وضمنان جميع ما ورثه الابن الأول للابن الثاني ولا يضمنان للمرأة من ميراث الابن الأول شيئا وكذلك لا يضمنان للاح شيئا وكذلك أن رجع شاهد الابن الثاني أيضا وأن رجع شاهد المرأة أيضا ضمننا قيمة المرأة والمهر وما ورثته بين الابنين نصفين هذا إذا كان يكذب بعضهم بهما نزعهم أنه هو الوارث دون غيره فاما إذا كان يصدق بعضهم بعضا في كونه وارثا فلا ضمان عليهم ما في شئ من ذلك وكذلك الجواب إذا ثبت وراثته الكل بشهادة شاهدين سواء شهد بذلك في أوقات مختلفة أو في وقت واحد بهذان شهدا بنسب كل ابن بدعوة على حدة بان شهدا أنه ادعى هذا ثم ادعى الآخر ففضي ثم رجعا عن شهادتهما ولا فرق بين الفرق والفرق الواحد في حق الضمان للابنين والمرأة وإنما الفرق بينهما ما في ضمان الآخر فقيما إذا كان الشهود وفرقا لا يضمن الرابعان للاح شيئا وإن أقر الرابعان بوراثته الآخر وفيما إذا كان الفريق واحد ضمن للاح إذا أقر أبوا رثته هكذا في المحيط \* لو كان في يدي رجل عبد صغير وأمة فشهد شاهدان أنه أقر أنه ابنه وأخر أنه أعنتق هذه الأمة ثم تزوجها على أنفس وهو يجهل ففضي بجميع ذلك ثم مات الرجل عن بنتين سوى الصبي ففضي للمرأة بالمهر وقسم المال بينهما على الميراث ثم رجعا فشهدوا الابن يضمنون قيمته الانصبيه منها ويضمن شهود الأمة قيمتها الأميرا ثماتها ولا يضمنون غير ذلك لأن يكون المهر أكثر من مهر مثلهما فيضمنون الفضل ولكن يطرح من ذلك ميراثها منه هكذا في المبسوط \* رجل له جاريتان لكل واحدة منهما ولد ولدت له في ملكه فشهد شاهدان لأحد الولدين أنه ادعى وهو ينكر وأخر أن لا تخرب بمثله ففضي بالبنت وأمية الولد ثم رجعا فإن كانت الشهادة والرجوع حال حياة الوالد ضمن كل شاهد من قيمة الولد الذي شهد به ونقصان قيمة أم الولد فإذا غرما واستهلك الأب ثم مات ولا وارث له غيرهما وكل واحد من الابنين يجهل صاحبه ضمن كل شاهد من الولد الآخر نصف قيمة أم الولد الذي شهد به كذا في المحيط السرخسي \* ولا يضمن كل فريق قيمة الولد الذي شهد به كذا في المحيط السرخسي \* ولا يرجع كل فريق من الشهود على الابن المشهود له بما غرم لاهيه من نصف قيمة أمه بعد النقصان ولا يضمن كل فريق ما ورثه الابن الذي شهد به للاح الابن الآخر وإذا صدق كل واحد منهما صاحبه

رحمه الله تعالى يطلب المصوب منه شفعة الدار المبيعة ثم يخاصم المشتري والغاصب إلى القاضي ويقول هذا الرجل اشترى هذه الدار وقد طلبت منه الشفعة ولما شفعتها هذه الدار التي غصبني هذا الغاصب فإن أقام اليقينة أن الدار المصوبة له قضى القاضي له بالدار المصوبة وبالشفعة أيضا \* وإن لم يكن له بينة حلف الغاصب والمشتري فإن نكل الغاصب عن اليقين وحلف المشتري قضى القاضي له بالدار المصوبة على الغاصب ولا يقضى له بالشفعة لأن نكول الغاصب يكون حجة على الغاصب دون المشتري \* وإن حلف الغاصب ونكل المشتري قضى القاضي له بالشفعة ولا يقضى له بالدار المصوبة لأن نكول الغاصب يكون حجة عليه دون الآخر \* وإذا توجه القضاء بالشفعة فإن القاضي لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفيع الثمن فإن قال الشفيع أقض لي بالشفعة ودعها على حالها ولا تسلم حتى أتيتك بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك فإن قال الشفيع إن لم أجي بالثمن إلى ثلاثة أيام فأنا بريء من الشفعة فلم يجب بالثمن إلى ذلك





الى الشفيع واستعمله شهر اقامته ثم رجع الشفيع وطالبه في الحال كانه ذلك \* المشتري مع الشفيع اذا اختلفا في الثمن كان القول قول المشتري مع يمينه \* وان اقاما البيعة على ما ادعى يقضى بيعة الشفيع في قول أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البيعة بينة المشتري \* الشفيع اذا أخذ الدار من البائع كانت عهده على البائع \* وان أخذها من المشتري كانت عهده على المشتري \* والشفيع خيار الرؤية وله أن يرد بالعيب وهو بمنزلة المشتري في ذلك \* وان كان المشتري اشترى الدار على أن البائع يرى من كل عيب أو كان به عيب علم المشتري بذلك ورضي كان الشفيع أن لا يرضى بالعيب ويرد \* الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة وبني فيها ثم استوفت الدار رجع الشفيع بالثمن على من أخذ منه الدار ولا يرجع بقيمة البناء على أحد بخلاف المشتري فان المشتري كما يرجع بالثمن على البائع يرجع بقيمة البناء أيضا الشفيع اذا وكل رجلا بأخذ الشفعة جازو كيله فان (٥٤٩) قال المشتري بعد ما ثبت الوكيل

الشفعة أنا أريد يعني الشفيع أنه لم يسلم الشفعة يقال له سلم الدار الى الوكيل واتبع الموكل وحلفه وهو كالوكيل يقبض الدين اذا ادعى المديون أن الموكل أبرأ عن الدين فانه يؤمر بدفع الدين الى الوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما تدعى \* رجل اشترى دارا بالحياد ونقد الزبوف فقبضه ورجه البائع فان الشفيع يأخذ بالحياد لانه اشترى بالحياد \* رجل اشترى أرضا بمائة درهم وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري نقد الثمن للبائع فوهب له البائع منها خمسة بعدما أخذ المائة فعلم الشفيع بالهبة ليس له أن يسترد شيئا من المشتري من الثمن \* ولو ان البائع وهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمسئلة بمالها كان للشفيع

حياته أن هذا الصبي ابنه من أمته هذه فان القاضي يقبل هذه الشهادة بمحض من الابن الاول وبشيت نسبه ويعتق أمه من جميع المال ويعطيه نصف ما في يد الابن الاول فان رجع الشهود به هذا عن شهادتهم ضمن شاهد الابن الثاني للابن الاول جميع قيمة الابن الثاني وقيمة أمه وما أخذ من الميراث ويضمن شاهد الابن الاول للثاني نصف قيمة الاول ونصف قيمة أمه ولا يضمنان له من ميراثه شيئا كذا في الذخيرة \* في البدائع شهدا على اقرار المولى أن هذه الامة ولدت منه وهو ينكر فقضى القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها وله فرجعا في حياته ضمانا فان قيمته ان تقوم قسه وأم ولدوا جازيها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت وضمانا بقيمة الورثة فان كان معها وله فرجعا في حياته ضمانا قيمة الولد مع ضمان نقصانها فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئا ورجعا على الولد بما قبض الابن منهم ما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمانا نصف البقية من قيمته او يرجعان على الولد بما أخذ الابن منهم ما لا يجامق من الاخ ولا يضمنان للاخ ما أخذ الولد من الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهم ما ولا ضمان للاخ نصف البقية من قيمته ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعان على الولد هنا وان كانت الشهادة بعد موت المولى بأن ترك ولدا وعبد أو أمة وتركته فشهدا أن هذا العبد ولده هذه الامة من الميت وصدة قهما الولد والامة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمانا قيمة العبد والامة ونصف الميراث انتهى كذا في البحر الرائق \* ذكر عيسى بن أبان في نوادر رجل مات وترك أخا لايه لا يعلم له وارث غيره فجاء رجل وادعى أنه أخو الميت لايه وأمه وأقام شاهدين أنه أخو الميت لايه وشاهدين أنه أخ لائمه فان القاضي يقضى أنه أخو الميت لايه وأمه فان رجعا عن شهادتهم ضمن اللذان شهدا أنه أخوه لايه ثلثي الميراث والاخران الثلث كذا في الظهيرية والمحيطين \* ولورجع أحد الشاهدين اللذين شهدا أنه أخ لاب وأخذ الشاهدين اللذين شهدا أنه أخ لام ضمانا نصف بينهما ثلثا كذا في المحيط \* ولوشهد شاهدان أنه أخ لاب فقضى القاضي وأعطاه نصف الميراث ثم شهدا آخران أنه أخ لام فقضى به وأعطاه نصفه الباقي ثم رجعا عن شهادتهم يضمن كل فريق نصف المال كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد شاهدان أنه أخ لام وقضى القاضي له بسدس الميراث ثم شهدا آخران أنه أخ لاب وقضى القاضي له بباقي الميراث ثم رجعا فاعلى اللذين شهدا أنه أخ لام سدس المال وعلى اللذين شهدا أنه أخ لاب خمسة أسداس المال وكذلك ان شهدا معا وعدل أحد الفريقين وقضى القاضي بشهادتهم ثم عدل الفريق الثاني وقضى القاضي بشهادتهم فانه يتطرق في هذا الى القضاء في قضى بشهادته أولا فعليه ضمان ما قضى بشهادته والباقي على الفريق الآخر ولو ان الذي ادعى أنه أخ لاب وأم شهد له شاهد أنه أخ لاب وأم وشهد

أن يسترد من المشتري ما وهب له من البائع لان هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن خط والخط يلحق بأصل العقد فكان للشفيع أن يسترد من المشتري قدر ما خط عنه البائع أما بعد قبض الثمن هبة البعض ليس بخط بل هو تملك مبتدأ كانه وهب له مالا آخره الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالباقى ثم ان الوكيل خط عن المشتري مائة من الثمن صح خطه ويضمن قدر المخطوط لا مبرأ المشتري عن المائة وبأخذ الشفيع الدار بجميع الثمن لان خط الوكيل لا يلحق بأصل العقد \* رجل اشترى نصفان ثمن الدار وجزأ ثمنها ثمن ان المشتري قاسم البائع وحضر الشفيع فان كانت القسمة بقضا ما لقاضى فان الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له بعد القسمة وليس له أن يطل القسمة رواية واحدة وان كانت القسمة بغير قضا مهمل له أن يطل القسمة فيه روايتان \* والصحيح أنه لا يطل وله أن يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو ان رجلا اشترى دارا وهما شفيعان ولهما شفيع ثالث ايضا فاقسم المشتريان ثم حضر الشفيع الثالث كان له أن يطل القسمة كانت القسمة

بضاه أو بفرضاء \* رجل اشترى دارا وله شفعان أحدهما غائب فطلب الحاضر الشفعة فقتضى له القاضي ثمنه الشفع الثاني فان الشفع الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاضر الذي قضى له القاضي لامن المشتري لان الشفع الأول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفع الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب النصف على ظن أنه لا يستحق الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهما لان كل واحد منهما لم يطلب الكل بطلت شفعته في النصف الذي لم يطلب وإذا بطلت شفعته في النصف بطلت في الكل \* رجل باع دارا وهي في اجارة رجل والمستاجر شفعها باجاز البيع في حق البائع وشترى وشترى في حق المستاجر فان أجاز المستاجر البيع نفذ البيع له والماوجب التوقف ويكون للمستاجر أن يأخذ الدار بالشفعة \* وهو بخلاف ما لو باع دارا على أن يكفل فلان بالثمن أو بالدرك (٥٥٠) وفلان شفع الدار فكفل الشفع بطلت شفعته لان الكفالة اشترطت في البيع كان

تمام البيع بالكفالة فيصير  
الكفيل بمنزلة البائع أما  
ههنا البيع كان تاماً جازماً  
بين البائع والمشتري فلا  
يصير المستاجر بالاجازة بمنزلة  
البائع فلا تبطل شفيعته  
\* ولو أن المستاجر لم يجز  
البيع ولكنه طلب الشفعة  
كان طلب الشفعة فسحا  
للاجارة \* رجل اشترى داراً  
فحضر الشفيع وأراد أن  
ياخذ الدار فقال المشتري  
أحدثت فيها هذا البناء  
وقال الشفيع لا بل اشتريتها  
مبنية كما هي كان القول قول  
المشتري وإن أقام البينة  
كانت بينه الشفيع أولى \*  
وكذا لو اشترى أرضاً فحضر  
الشفيع فأراد أن ياخذ  
الدار وفيها أشجار واختلفا  
على هذا الوجه وإنما يكون  
القول قول المشتري إذا لم  
يكن مكذباً بظاهره وإن كان  
مكذباً بظاهره بأن قال  
أحدثت فيها الأشجار إلا أن  
لا قبل قول المشتري \* وإن

له شاهد آخر أنه أخ لام وشهد شاهد آخر أنه أخ لآب وقضى القاضي بالميراث ثم رجع الذي شهد أنه أخ لآب  
وأمر فعليه ضمان نصف الميراث وان لم يرجع هو ولكن رجع الذي شهد أنه أخ لآب فعليه ضمان ثلث  
المال وان رجع الذي شهد أنه أخ لام فعليه ضمان سدس المال وان رجعوا جله فالضمان عليهم كذلك  
كذا في المحيط \* وفي نوادر عيسى بن أبان رجل مات وترك أخامعرو فافوعيد بن وأمة فشهد شاهدان لاحد  
العبد بن أنه ابن الميت وشهد آخران للاخوة ابن الميت وشهد آخران للامة أنها ابنة الميت وقضى القاضي  
بشهادتهم وجعل الميراث بينهم ثم رجعوا عن شهادتهم لم يضمنوا للاخوة شي أو يضمن كل فريق من الشهود  
قيمة الذي شهدوا له وميراثه للاخرين ولو كان الميت ترك أخامعرو فافوعيد وأمة فشهد شاهدان للعبد  
أنه ابنة وشهد آخران للامة أنها ابنة وقضى القاضي بشهادتهم وجعل الميراث كله بين الابن والابنة ثم  
رجعوا جله عن شهادتهم فان شأهdy الابن يضمن للاخ نصف الميراث ونصف قيمة العبد ولا ابنة سدس  
الميراث ونصف قيمة العبد ويضمن شأهdy الامة قيمتها وميراثها للابن خاصة كذا في الذخيرة \* وفي نوادر  
عيسى أيضا رجل مات وترك ابنة وأخ لآب فاعطى القاضي البنت النصف والاخ النصف ثم جاء رجل وادعى  
أنه أخو الميت لآب وأم فشهد له شاهد أنه أخو لآب وأم وشهد آخر أنه أخو لآب وشهد آخر أنه أخو لام  
وقضى القاضي بنصف الميراث ثم رجع الذي شهد أنه أخو لآب وأم وأمة فان عليه ضمان نصف ماصار له من  
الميراث وان رجع الذي شهد أنه أخ لآب فعليه ضمان ثلاثة أثمان ماصار له من الميراث وان رجع الذي  
شهد أنه أخ لام فعليه ضمان ثمن ماصار له من الميراث كذا في المحيط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف  
رحمته الله تعالى رجل مات وترك ابن عم وترك ألف درهم في يدي ابن الم فاقام رجل البينة أنه أخو وقضى  
القاضي له بالالف ثم أقام رجل آخر أنه ابنه وقضى القاضي له بالالف ثم رجع شاهد الاخر عن شهادتهم ما  
فليس لابن الم أن يضمنهما وان رجع شاهد الابن بعد ذلك فلا أخ ان يضمن شأهdy الابن فاذا أخذ الالف  
من شأهdy الابن فلا ابن الم أن يضمن شأهdy الاخ الالف كذا في الذخيرة \* رجل مات وترك ابنا وأخذ  
ميراثه فقام رجل آخر وادعى أنه ابن الميت وأراد أن يشارك الابن المعروف فأنكر الابن المعروف نسبه  
وأأنكر أن يكون وصل اليه شيء من الميراث فأتى بشاهد بن فشهد أنه ابن الميت وقضى القاضي له بنسبه ثم  
بشاهدين آخرين فشهد أنه وصل اليه من مال الميت كذا وكذا فاقضى القاضي له عليه بنصف ذلك للابن  
المتدعي ثم رجع الشاهدان اللذان شهدا بالنسب ضمنا ما وصل الى المتدعي من المال فان ضمنا ذلك ثم رجع  
الاخران رجع شاهد النسب عليهم ما يضمن ولو كانوا رجوعا جميعا فلا ابن المعروف بانثيار ان شاء ضمن  
شأهdy النسب فرجع ان علي شأهdy المال وان شاء ضمن شأهdy المال كذا في المحيط \* في الجامع مات

قال اشترت منذ عشرين يوماً وأحدثت فيها الاشجار قبل قوله اذ اين وقت الا يكتبه الظاهر \* وان قال رجل المشتري اشترت البناء بمائة درهم ثم اشترت الارض بعد ذلك أو قال اشترت الارض بدون البناء أو لا ثم اشترت البناء بعد آخر فلا شفعة لك في البناء لانه نقل صار مقصودا وقال الشفيع لابل اشترت مائة في صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري \* وفي الاستحسان يكون القول قول الشفيع لان المشتري ينكر الشفعة في البناء لتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهراً فلا يقبل قول المشتري \* ولو قال المشتري وهب لي البناء أولاً ثم اشترت الارض كان القول قول المشتري وبأخذنا الشفيع الارض بدون البناء \* وكذا لو قال اشترت النصف ثم النصف وقال المار وهو الشفيع اشترت الكل بعد واحد كان القول قول الشفيع استحساناً \* وان أقام البينة وكانت البينة بينة المشتري في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه هو المحتاج الى البينة وعلى

قول محمد رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع فان ادعى المشتري أنه اشترى الكل معا يعقد واحد وادعى الشفيع أنه اشتراه متفرقا كان القول قول المشتري \* وان قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار يطر يقسه الى باب الدار ثم باعني ما بقى من الدار بألف درهم وقال الشفيع بل اشتريت كل الدار بألف درهم كان القول قول المشتري في البيت فيأخذ الشفيع كل الدار غير البيت وطريقه ان شاء بألف فان محمد البائع هب البيت كان القول قوله مع عيने \* وان عدق البائع المشتري فيما قال كان البيت للهوب له ولا يصعد فان على ابطال الشفعة في الدار لان شركة المشتري قبل شراء الدار لا تظهر في حق الشفيع بقوله ما الا أن يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيقدم على الجار \* رجل اشترى دارا فادعى الشفيع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذب المشتري كان القول قول المشتري والبينة بينة الشفيع \* وان لم يوقت شهود صاحب الشفعة يقضى بالبيت بينهما (٥٥١) نصين لاستوائهما في الحجة

ويقضى بيقينة الدار للذي أقام البينة على شراء كل الدار ولاشفعة لاحدهما على الآخر لانه لم يثبت سبق شراء أحدهما \* ولو اختصما في الدارين المتلازقين فأقام أحدهما البينة أنه اشترى هذه الدار بألف منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه اشترى هذه الدار الاخرى منذ شهرين فقطى للثاني بشراء الدار الاخرى منذ شهرين كما شهد شهوده ويقضى له أيضا بالشفعة في الدار الاخرى لان جواره سبق على بيع الدار الثانية ولولم يوقت شهوده يقضى لكل واحد منهما بداره ولاشفعة لواحد منهما ويجعل كأن البيعين كانا معا \* ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر يقضى لصاحب الوقت بالشفعة على الآخر

فصل فيما للشفيع أن يأخذ البعض أولا يأخذ

رجل عن ودبعة ألف عند رجل مقربها فأقام رجل شاهدين على أنه ٤٠ لبيسه وأمه وأمه لا يعلمان وارثا غيره فمضى به له ثم جاء آخر وأقام البينة أنه أخو الميت لبيسه وأمه فانه يقضى به ويسترد المال من الم فيدفع اليه فان أقام بعده آخر البينة أنه ابن الميت لا يعلمان له وارثا غيره يقضى له ويرده الاخ على الابن فان رجعا جميعا ضمن شهود الابن للاخ ولا يضمن شهود الاخ للم وشهود الم لا يضمنون للمودع وكذلك لو جازا جميعا وشهدوا بجهة كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك بنتا وأخا لاب وأمه وأخذت البنت نصف الميراث وأخذ الاخ نصف الميراث فجاء رجل آخر وادعى أنه أخو الميت لاب وأمه وجاء بشاهدين شهدا بذلك وقضى القاضي بنسبه وأشركه مع الاخ المعروف في الميراث ثم رجعا عن شهادتهما أخ لاب وبنتا على شهادتهما أنه أخ لام أو على العكس ضمنه انصف ما صار في يده من الميراث ولا يضمنان جميع ذلك وكذلك لو رجعا أحدهما عن شهادته أنه أخ لاب وثبت على شهادته أنه أخ لام ورجع الآخر عن شهادته أنه أخ لام وثبت على شهادته أنه أخ لاب ضمن كل واحد منهما مال ربع مما صار في يده لانهم رجعا عن نصف الشهادة وثبتا على نصف الشهادة والشاهدان في هذا على التسعين والفرقان اذا شهد كل فريق على أحد النسبين سواء ولو شهد كل فريق على نسب بان شهد أحد الفريقين أنه أخوه لبيسه وشهد الفريق الآخر أنه أخوه لأمه ثم رجعا أحد الفريقين عن شهادتهم ضمن نصف المال كذاهما كذا في المحيط \* رجل مات وترك أخوين لام وأخا لاب وادعى رجل أنه أخوه لبيسه وأمه وشهد له شاهدان أنه أخ لاب وشاهدان أنه أخ لام فقطى به وأخذ الثلثين اللذين في يد الاخ لاب ثم رجعا وضمن اللذين شهدا أنه أخ لاب ثلاثة أرباع ما أخذوا الاخران ربعه ولو ترك أحالا مكان الاخوين لام ثم ادعى رجل أنه أخوه لبيسه وأمه فشهد له شاهدان أنه أخ لام وشاهدان أنه أخ لاب وأخذ خمسة أسداس الميراث ثم رجعا والشهود فعلى اللذين شهدا أنه أخ لاب ثلاثة أسداس الميراث وربع سدسه وعلى الآخر ثلثين سدس المال وثلاثة أرباع سدسه كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك أخوين لام وأخا لاب فأعطى القاضي الاخوين لام الثلث وأعطى الاخ لاب الثلثين ثم ادعى رجل أنه أخوه لبيسه وأمه وشهد له شاهدان أنه أخوه لأمه وقال شاهدا على النسب من الاب عايبان فان القاضي يقضى بأنه أخ لام وله أن يدخل مع أخويه لام فان قضى القاضي بذلك وأشركهم مع الاخوين لام ثم قدم الشاهدان الاخران فشهدا أنه أخ لاب فان القاضي يقضى بأنه أخ لاب وأمه ويرجع الاخوة من الام على الاخ لاب بما أخذ منهم فيستكمل الاخوة من الام الثلث وبأخذ الاخ لاب وام الباقي من الاخ لاب فيستكمل الاخ لاب وام الثلثين فان رجعت الشهود بعد ذلك عن الشهادة فلا ضمان على اللذين شهدا أنه أخ لام ويضمن اللذان شهدا أنه أخ لاب جميع الثلثين للاخ لاب ولو كان

رجل اشترى أرضا فاجرها من الجار أو دفعها من اربعة أو كان فيها غنل فدفعت الخيل معاملة أو ساومه الجار بعدما علم الجار بالشراء بطلت شفعة الجار لان اقدامه على هذه التصرفات بعد العلم بها رضاه بقرار ملك المشتري فتبطل شفעתه \* ولو اشترى نخلا ليقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك قال لاشفعة للشفيع في النخل لانه نقل وكذا لو اشترى التمر ليجزها والبناء ليدمه ثم اشترى الارض بعد ذلك كان للشفيع الشفعة في الارض خاصة \* ولو اشترى قرية فيها بيوت وأشجار ونخل ثم باع الاشجار والبناء فقطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الارض وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصه ما قطع من الشجر وما هدم من البناء لانه صار مة صودا فأخذ قسطا من الثمن \* رجل اشترى نهر بابا صله ولرجل أرض في أعلى النهر بجنبه ولا نهر أرض في أسفل النهر الى جنبه فلهما الشفعة جميعا في أصل النهر من أعلاه الى أسفله \* وكذا القناة والنهر والعين

لأنها من العقارات وتسحق بالشفعة \* وكذا القضاة مفتحة في أرض وظهور مائهم في أرض أخرى فخران القضاة من مفتحة إلى مصمها  
 شركا في الشفعة \* رجل له نصيب في ثم فهو أحق بالشفعة ممن يجري النهر في أرضه لأن الذي يجري النهر في أرضه جار وصاحب النصيب  
 في النهر شركا في المبيع فكان مقدما على الجار \* رجل له أرض كثيرة المئون والخراج لا يشتريها أحد فباعها من إنسان مع دار له قيمتها ألف  
 وخمسمائة بالف وخمسمائة وللدار شفيع فأراد الشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة ولا يأخذ الأرض قالوا إن كانت الأرض بحال يشتريها أحد  
 من أصحاب السلطان قسم الثمن وهو ألف وخمسمائة على الدار وعلى قيمة الأرض وهي القدر الذي يشتريها أحد من أصحاب السلطان فيما أخذ  
 الشفيع الدار بذلك إن رضى به المشتري \* وإن كانت الأرض بحال لا يشتريها أحد من أصحاب السلطان ولكنه ينفع بها ينظر إلى قيمة  
 الأرض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة (٥٥٣) الناس عنها ثم ينقسم الثمن على ذلك لأنه إذا لم يكن لها قيمة في الحال يعتبر قيمتها في

آخر الوقت الذي كانت  
 متقومة وذهبت رغبة  
 الناس عنها \* رجل  
 اشترى دارين في موضعين  
 مختلفين أحدهما بالشام  
 والاخر بالعراق في صفقة  
 واحدة فان كان الشفيع  
 شفيعا للدارين جميعا بدارين  
 له فانه يأخذ الدارين وليس له  
 أن يأخذ إحدى الدارين \*  
 وإن اشترى الدارين في  
 صفقتين فأراد الشفيع  
 أن يأخذ إحدى الدارين  
 كان له ذلك وإن كان هو  
 شفيعا للدارين جميعا \*  
 رجل اشترى خمس منازل  
 من رجل واحد في سكة غير  
 نافذة بصفقة واحدة فأراد  
 الشفيع أن يأخذ منزلا  
 واحدا قالوا إن طلب  
 الشفعة بحكم الشركة في  
 الطريق لا يأخذ البعض لأنه  
 تفريق الصفقة من غير  
 ضرورة \* وإن أراد الشفعة  
 بحكم الجوار وجوار في هذا  
 المنزل الذي يريد أخذه لا غير

أقام أولا شاهدين أنه أخ لأب وقضى القاضي له بذلك وأخذ نصف ما في يدي أخ لأب ثم جاء شاهدين أنه  
 أخ لأم وقضى القاضي بذلك وأخذ ما بقي من يدي أخ لأب ثم رجعا جميعا فعلى كل فريق نصف الضمان  
 كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة في الوصية

أدعى رجل أن فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شيء فأقام البينة فنقض ثم رجعا وضمنوا جميع الثلث  
 وكذلك لو شهدوا أنه أوصى له بالثلث في حياته لم يضمنوا حتى مات كذا في محيط السرخسي \* لو  
 شهدوا بعدموته أنه أوصى بهذه الجارية لهذا المدعى وهي تخرج من ثلثه فنقض له بها فاستولدها ثم رجعا  
 عن الشهادة ضمنوا قيمتها يوم قضى بها ولم يضمنوا العتق ولا قيمة الولد وكذلك لو ولدت من غيره لم يضمنوا  
 للورثة شيئا من قيمة الولد ومن العتق كذا في المبسوط \* فان وقع الاختلاف بين الشهود وبين الورثة في قيمة  
 الجارية يوم القضاء فقالت الشهود كانت قيمتها يوم القضاء ألف درهم وقالت الورثة لابل كانت ألفي درهم  
 فان كانت الجارية ميتة فالقول قول الشهود وان كانت الجارية قائمة يصحكم الحال فان كانت قيمتها في  
 الحال ألفي درهم فالقول قول الورثة وان كانت قيمتها في الحال ألف درهم فالقول قول الشهود فان كانت  
 قيمتها في الحال ألفي درهم وأقام الشهود بينة أن قيمتها يوم القضاء كانت ألف درهم أخذ بينهم وكذلك إذا  
 كانت قيمتها في الحال ألف درهم وأقامت الورثة بينة أن قيمتها يوم القضاء كانت ألفي درهم أخذ بينهم وان  
 أقاموا جميعا البينة فالبينة بينة الورثة كذا في المحيط \* مات رجل عن ثلاثة آلاف وابن فشهد بدرجة أن  
 الميت أوصى لهذا الرجل بثلث ماله وآخران لا شيء مثله وآخران للثالث مثله وابن جاهد والموصى لهم  
 بعضهم بمجموع بعضا فنقض القاضي بالثلث بينهم ثم رجعا جميعا لم يضمنوا للابن شيئا كذا في محيط  
 السرخسي \* ويضمن كل فريق للموصى له ما الذي لم يشهد له ما هذا الطريق ثلث الثلث وكذلك لو  
 عدلت شهود الأول أو لا وقضى له بكل الثلث ثم عدلت شهود الآخر وقضى له بنصف ما أخذ الأول ثم عدلت  
 شهود الثالث وقضى له بثلث ما أخذ ثم رجعا وهكذا في المحيط \* لو شهدوا بالوصية لواحد فنقض له وشهد  
 آخران أنه رجع عن هذه الوصية وأوصى بالثلث لهذا وقضى به واسترد من الأول ثم شهدا بغيره أن رجع عن  
 هذه الوصية وأوصى بالثلث لهذا فنقض به واسترد من الأوسط ثم رجعا جميعا ضمن الأخيران للأوسط كل  
 الثلث وضمن الأوسطان للأول نصف الثلث ولا يضمن شاهد الأول شيئا ولم يضمنوا للوارث شيئا كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو لم يرجعوا ولكن وجد أحد شاهدَي الأوسط عبدا فالثلث بين الأكبر والأصغر نصفان كذا

كان له ذلك \* فالأصل أنه إذا اشترى عقارا في أرضين أو بستانين أو دارين في مواضع متفرقة فان كانت  
 الصفقة متفرقة بأن اشترى كل دار بصفقة على حدة والشفيع شفيعا لهما بدارين له أو بدار واحدة فأراد أن يأخذ بالشفعة أحدهما كان له  
 ذلك وإن اشترى في صفقة واحدة فان كان الشفيع شفيعا لهما جميعا ليس له أن يأخذ بالشفعة أحدهما ولكن يأخذهما أو يدع \* وإن  
 كان الشفيع شفيعا لأحدهما والصفقة واحدة اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في آخر الروايات عنه وهو قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى فانه يأخذ التي هو شفيعا خاصة \* وهو كالواشترى دارا وعبدا بصفقة واحدة فان الشفيع يأخذ الدار بالشفعة  
 دون العبد \* هذا إذا كان الشفيع شفيعا لأحدهما \* فان كان شفيعا لهما جميعا والصفقة واحدة فانه يأخذهما أو يدع \* رجلان  
 باعوا دارا مشتركة بينهما من رجل لم يكن للشفيع أن يأخذ البعض وإن كان البائع واحدا والمشتري اثنين فالشفيع أن يأخذ حصة أحدهما

يعتبر جانب المشتري لأجانب البائع \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن البائع إذا كان اثنين والمشتري واحدا كان للشفيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين قبل القبض ولا يأخذ بعضه بعد القبض وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول \* أما في قوله الآخر يعتبر جانب المشتري على كل حال قبل القبض وبعده سواء كان المشتري اشترا لنفسه أو لغيره بالوكالة \* رجل اشترى دارين لرجلين فليس للشفيع أن يأخذ نصيب أحدا لا حريين \* وإن اشترى رجلان دارا لرجل كان للشفيع أن يأخذ النصف \* ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا فطلب الشفيع نصيب أحد البائعين لا يبطل شفيعته بذلك وله أن يأخذها كلها مقسومة كانت أو غير مقسومة

**فصل في تسليم الشفعة والحيلة في إبطالها واسقاطها** رجل اشترى دار بمائة دينار وقال للشفيع اشترت هذه الدار بمائة دينار فسلم لي نصفها وأدفع نصفها إليك فقال الشفيع نعم إن قال فقلت ذلك يكون تسليم الشفعة \* (٥٥٣) وذكر هذه المسئلة في كتاب

الشفعة وجعلها على ثلاثة أوجه \* أما أن يسلم الشفعة بالدرهم أو ببعض منها بعينها أو ببعضها بغير عينها أو قال سلمت لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفيعته في الكل \* وإن قال سلمت لك الشفعة في نصف الدار فيه روايتان في رواية تبطل الشفعة في الكل وفي رواية لا تبطل \* وذكر في الجامع ما يدل على أن تسليم الشفعة في البعض لا يبطل شفيعته في الكل وإن صالح الشفيع من الشفعة على دراهم بطلت شفيعته ولا يجب المال \* وإن صالح على البعض العين من الدار صح الصلح ويكون للشفيع نصف الدار ويبقى النصف للمشتري \* ولو أن الشفيع قال للمشتري وقد اشترى الدار لغيره بالوكالة سلمت شفعتها أو سلمت الشفعة لك أو قال

في المحيط \* مات وترك ثلاثة آلاف وأوصى بثلث ماله لرجل ودفع اليه فشهد اثنان أنه رجع عن الوصية وقضى به للورثة ثم شهد أن أنه أوصى بالثلث لآخر وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمنا للثلث مرتين مرة للورثة ومرة للوصى له الأول ولو شهد بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القضاء أو شهد بالرجوع وحده ولم يقض به حتى يشهد بالثلث الثاني ضمنا للورثة ولو شهد بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القضاء لآخر ثم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع عن الأولى سئل لا ينكشف وجه الحكم أترجعان عن الشهادة بالرجوع أم لا فان سكا أو ثبتا على الرجوع ضمنا للثلث للورثة فان رجعا بعده عن الشهادة بالرجوع عن الوصية الأولى ضمنا للوصى له الأول ثلثا آخر وسلم للورثة ما أخذ منهما وإن رجعا عن الشهادة بالرجوع حين سئل ضمنا للثلث للوصى له الأول دون الورثة ولو رجعا أولا عن الرجوع دون الوصية ضمنا نصف الثلث للأول وإن رجعا بعده عن الوصية ضمنا للأول بقيته كذا في الكافي \* رجل مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم سواء فشهد شاهدان أنه أوصى بهذا العبد لهذا وقضى له ثم شهد آخران بالرجوع عنه وبالوصية بهذا العبد لآخر لهذا الآخر وقضى ورث العبد الأول إلى الورثة وشهد آخران أنه أوصى بهذا العبد الثالث للثالث ورجع عن الثاني وقضى به ثم رجعا فلا ضمان على شهود الأول لاحد ويضمن شهود الثاني نصف قيمة العبد الأول ويضمن شهود الثالث للثالث قيمة عبده ولا ضمان للورثة على أحد ولو شهد واجله وعدل واجله وقضى للثالث فان رجعا بعد ذلك ضمن شهود الثالث للورثة ولا شيء على شهود الأول والثاني فان أراد الأوسط تضمن شهود الثالث بقيمة البينة عليهم بالوصية فيضمنهم ثم يرجع الشهود على الورثة وإن أراد الأول تضمن شهود الثاني بقيمة البينة على الوصية فيقضى له عليها بنصف قيمة العبد الأول كذا في محيط السرخسي \* وإن ترك عبيدين قيمة كل واحد ألف وثلث ماله ألف فشهد كل فريق لرجل بعبودية وقضى لكل واحد نصف عبده ورجعا فلا ضمان للورثة عليهم وضمن كل فريق للوصى له الآخر نصف قيمة عبده وإن خرجا من ثلثه ضمن كل فريق للورثة قيمة العبد الذي شهد به وإن كان ثلث ماله ألفا وخمسة مائة قضى لكل واحد بثلثه أربعة أعبد فان رجعا ضمن كل فريق خمسة مائة للورثة وضمن كل فريق للوصى له الآخر مائتين وخمسين قيمة ربع العبد ولو كان ثلثه ألفين وقيمة أحدهما ألفان وقيمة الآخر ألف قضى لكل واحد بثلثي عبده فان رجعا ضمن فريق ألفين ألفا للورثة وضمن ثلث ألف للوصى له الآخر وضمن فريق ألف ثلثي ألف للوصى له بالعبد الآخر ولا شيء للورثة عليهم ولو كان كل واحد يساوي ألفا وثلث ماله ألف وشهد الفريق الثاني بالرجوع والوصية ضمنا للوصى له الأول قيمة عبده ولا شيء للورثة على الأول ولا على الثاني ولو خرجا من ثلثه وثلثه ألفان ضمن شهود الثاني للأول قيمة عبده وللورثة قيمة الثاني ولو كان ثلثه ألفا وخمسة مائة ضمن شهود

(٧٠ - فتاوى مالت) ذلك للبائع والدار في يد البائع كان تسليم الشفعة \* ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار إلى المشتري سلمت الشفعة لك صح استحسانا \* ولو قال سلمت الشفعة بسبيلك أو لاجل كصح تسليمه قياسا واستحسانا فان قال للوكيل بالشراء بعد ما دفع الدار إلى الموكل سلمت لك الشفعة صح استحسانا \* ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال أخصني للشفيع سلم شفعة هذه الدار للوكيل فقال الشفيع سلمتها لك أو عرضت عنها لك صح تسليمه قياسا واستحسانا \* ولو قال لاجني سلمت الشفعة لوكيل أو قال وهبتها للوكيل أو قال أعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفيعته قياسا واستحسانا \* ولو صالح الاجني الشفيع من شفيعته على دراهم أو قال أعرضت عنها للوكيل لاجل كصح تسليمه لا محذور وبطل شفيعته \* ولو صالح الاجني الشفيع من شفيعته على دراهم معلومة كان تسليمه ولا يجب المال لانه لو صالح المشتري من الشفعة على مال بطلت شفيعته ولا يجب المال وهو بمنزلة ما إذا صالح الكفيل

بالنفس الطالب على مال لا يجب المال وهل يبرأ عن الكفالة في رواية عن أبي حفص رحمه الله تعالى يبرأ ولا يبرأ في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى \* ولو أن أجنبياً قال الشفيع أصالحك على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفيع لا يجب المال على الأجنبي ولا تبطل شفعته \* ولو قال الشفيع للبائع سلمت لك بيعك أو قال للمشتري سلمت لك شراءك بطلت شفعته وإن قال لأجنبي سلمت لك شراءك هذه الدار لم يكن ذلك تسليماً ولا تبطل شفعته \* وإن قال الشفيع للمشتري سلمت هذه الدار لك أو شفعة هذه الدار لك انك كنت اشتريتها بنفسك وقد كان المشتري اشتراها غيره لا تبطل شفعته لأنه علق التسليم بالشرط وتسليم الشفعة إسقاط يحتمل التعليق والمعلق بالشرط لا ينزل عند عدم الشرط \* ولو أن الشفيع قال للمشتري سلم لي نصف الدار بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل شفعته وهو الصحيح (٥٥٤) \* وكذا لو قال الشفيع أنا شفيع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك

النصف الباقي فأبى المشتري لا تبطل شفعته \* ولو أن البائع والمشتري قالوا للشفيع أبرئنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت الشفعة بطلت شفعته قضاء ولا تبطل فيما بينه وبين الله تعالى \* وهو كرجل قال لغيره اجعلني في حل ففعل ولم يعلم بحاله قبله في القضاء يبرأ عماله عليه ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى \* ولو أن رجلاً أوصى بداره لرجل فلم يعلم به الموصي له ومات الموصي فبيعت دار بجنب دار الوصية ثم قبل الموصي له الوصية فلا شفعة للموصي له في الدار الثانية لأنه لم يملك الوصية قبل القبول فلا يكون جاز الدار الثانية \* ولو أن الموصي له مات قبل أن يعلم بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بجنبها فادعى

الثاني للأول قيمة عبده وللورثة نصف قيمة الثاني كذا في الكافي \* لو شهد أن الميت أوصى إلى هذاني تركته ففرضي القاضي ثم رجعا فلا ضمان عليهما إن استهلك الوصي شيئاً أنما الضمان على الوصي كذا في الحاوي \* والله أعلم

### باب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود والجنايات

إذا شهد شاهدان على رجل بسرقة ألف درهم بينهما فقطعت يده ثم رجعا ضماناً في اليد في مالهما ولا قصاص عليهما عندنا وضمننا الألف أيضاً لأنهم ألتفاهوا على المشهود عليه وكذلك كل قصاص في نفس أو دونها كذا في المبسوط \* ولو شهدوا عليه بسرقتين فقطعت يده ثم رجعا عن أحدهما فلا ضمان كذا في العتبية \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد شاهدان عليه بالأحصان فأجاز القاضي شهادتهم وأمر برجعه ثم رجعا جميعاً عن شهادتهم فإن شهدوا الزنا بضمنون الدية ويحدون حد القذف عند علمائنا الثلاثة ولا ضمان على شهود الأحصان كذا في المحيط \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا ولم يحسن فخلده الإمام وجرحته السياط ثم رجعوا عن الشهادة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس عليهم أرض الجراحة خلافاً لهما ولو لم تجرحه السياط فلا ضمان عليهم بالاتفاق وعلى هذا حد القذف وحد النحر والتعزير كذا في المبسوط \* لو رجع واحد من الشهود قبل أن يحكم به أحد وأولو رجع واحد منهم بعد الحكم قبل الاستيفاء قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يحدون وقال محمد رحمه الله تعالى يحد الرجوع ولو رجع أحدهم بعد استيفاء الجلد فعليه الحد خاصة كذا في الحاوي \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا والأحصان ففرضي القاضي بذلك وأمر برجعه فرجعوا عن الشهادة وجرحته الجارة وهو حي فإن القاضي يبرأ عنه الرجم وهم ضامنون أرض جراحته كذا في المبسوط \* إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده وشهد عليه أربعة بالزنا والأحصان وقضى القاضي بشهادتهم وأعتقه ورجعه ثم رجعوا عن شهادتهم فإن على شهود العتق قيمته ملوامة وعلى شهود الزنا الدية وتكون الدية للولي إذا لم يكن للرجوم وارت آخر من العصباء كذا في المحيط \* ولو كان أحدهما هدي العتق أحد الأربعة ضمن حصته من الدية مع حصته من القيمة كذا في الحاوي \* ولو شهد أربعة على العتق والزنا والأحصان فامضى القاضي ذلك كله ثم رجعوا عن العتق ضمنوا القيمة ولا شيء عليهم من الدية ولو رجع اثنان عن الزنا واثنان آخران عن العتق لا شيء على الذين رجعوا عن العتق وعلى الذين رجعوا عن الزنا نصف الدية وحد القذف كذا في المبسوط \* شهدوا على موتهم أي أيهم وأخيمهم أو عهم وأبن عهم المحسن بالزنا رجم ولا تعتبرهم ما استعجال الارث

فإن

ورثة الموصي له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك لأن موت الموصي له قبل القبول

يكون قبولا للوصية فصار الوصية ميراثاً لورثته فإذا ثبت المالك للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوارح وأما الخيل في إبطال الشفعة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى فيه منها ما يكون ترهيداً عن طلب الشفعة ومنها ما يكون إبطالا أما ما يكون إبطالاً عنها فهو البائع الدار للمشتري ويشهد على الهبة والمشتري يجب الثمن للبائع ويشهد عليه فلا تثبت الشفعة إذا لم تكن الهبة بشرط العوض الآن هذه الخيلة لا يملكها بعض الناس لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما \* ومنها أن يتصدق بالدار على إنسان ثم المشتري يتصدق بمثل الثمن على البائع وهي الهبة سواء إلا أن في الهبة للأجنبي يملك الرجوع وفي الصدقة لا يملك الرجوع \* ومنها أن



يهب جزأشائعا من الدار ثم يترافعا إلى القاضي الذي يرى هبة المشتاع فيما يحتمل القسمة جائزة فيحكم بجواز الهبة ثم يبيع بقية الدار منه فيكون الموهوب له مقدما على الجار \* ومنها أن يهب الدار بشرط العوض الآن هذا على الرواية التي لا تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض أما في الروايات الظاهرة تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض فان أراد أن لا يأخذ الشفيع في ظاهر الرواية ينبغي أن يأخذ الموهوب له الدار الاجزأ منها أو يأخذ الواهب كل العوض الا اذا تثبت الشفعة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض قالوا انما تثبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل أما اذا لم يقبض الكل لا تثبت له الملك ولا ينقطع حق الواهب ويكون للواهب أن يرجع من غير قضاء ولا رضاي ويؤيد ذلك عن محمد رحمه الله تعالى نصا فيكون هذا كالبائع بشرط الخيار للبائع ونحو لا تثبت الشفعة للشفيع ما بقي حق البائع \* هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل القسمة كالبيت الصغير والحافوت اذا وهب منها (٥٥٥) جزأ معلوما شائعا جاز عند الكل ولا يكون للجار أن يأخذ

بالشفعة \* ومنها أن يشتري البناء أو لافي صفقة ثم يشتري العرصه بثن غال فلا تثبت الشفعة في البناء لانه نقلي ولا يرغب الشفيع في أخذ العرصه بثن غال فكان ترهيدا وكذا الوهب البناء بأصله ثم يشتري العرصه بثن غال وكذلك في الكروم والاراضي \* وفي هذه الفصول اذا أراد الشفيع أن يحلف البائع أو المشتري بالله ما فعل هذا فرار عن الشفعة ان أراد تحليف البائع ليس له ذلك لان نكوله لا يكون حجة على المشتري \* وان أراد تحليف المشتري فكذلك لانه يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه \* ومن الحيلة أن يشتري سهماه لولما بثن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثن يسير فلا يرغب الشفيع فيما باع أو لاكثره الثمن وبدونه لا علان أخذ

فان رجم ولم يصيبوا مقتله فرجع واحد غرم ربع دينه وورث الراجع فان أصابوا مقتلا فرجع واحد وكذبوه في الرجوع لم يغرم شيئا وورث وان قالوا شهدت بباطل لانك ما رأيت زناه ورأيت غرم ربع الدين لهم ولا يرث وان كذبوه في الشهادة وصداقه في الرجوع غرموا دينه وحده والقفذ وحرموا عن الارث وصرف إلى أقرب الناس اليه كذا في الكافي \* اذا شهد بقصاص ثم رجمه بعد القتل ضمننا الدين ولا يقتص منهم ما كذا في المضمرات \* لو شهد أنه قتل فلانا خطأ ثم رجعا ضمننا الدين ويكون في مالهما وكذا لو شهد أنه قطع يد فلان خطأ وقضى القاضي ثم رجعا ضمننا الدين كذا في البدائع \* ثلاثة شهدوا بالقتل عمد افقضى الولي بالقود فضربه فقطع يده ثم رجع واحد منهم بالقود على حاله فان قتله الولي ثم رجع آخر فلا ضمان على الولي ويضمن الراجع الاول ربع دينه اليدي في ماله ثلاثا في السنة الاولى وثلاثة في السنة الثانية ويضمن الراجع الثاني نصف دينه النفس في ماله في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه فان رجع آخر مع ذلك غرم نصف الدين في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه ويضمن الراجع الاول فضل ما بين ربع دينه اليدي إلى ثلثها فان وجد الشاهد الثالث عبدا كانت دينه اليدي كاملة على الاول والثاني ودينه النفس على عاقله الولي في ثلاث سنين \* ثلاثة شهدوا بالقتل العمد ففقدوا ففقطع الولي يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات فان برئ من الجراحتين فعلى الاول ربع الدين وعلى الثاني ربع الدين ونصف ارش الرجل فان كان الثالث عبدا كانت دينه الرجل على الولي فان مات منه - ساو الثالث عبدا فعلى الراجعين نصف الدين ونصفها على عاقله الولي فان رجع الثالث ولم يظهر أنه عبدا فان برئ منهم فافترش اليدي عليهم أثلاثا وارش الرجل على الثاني والثالث نصفان فان مات من ذلك كله فالدينه عليهم أثلاثا كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى على رجل أنه قطع يديه خطأ ومات منها وجاء يمينه ثم ادعى عليه أنه قطع يديه خطأ ولم يشهدوا أنه مات منها وجاء بشاهدين آخرين شهدا أنه مات من اليدي ولم يشهدوا على القطع فقضى بالدينه على عاقله ثم رجع الشهود على القطع خاصة فانهم ما يضمنان جميع الدين ثم ان رجع شاهدا الموت فتمود القطع يرجعون عليهم وكذلك لو أن رجلا ادعى على رجل أنه قطع اصبعه من المفضل خطأ وأن كفه شلت منها وأنكر المدعى عليه ذلك فجاء المدعى بشاهدين شهدا على القطع ولم يشهدا على الشلل وجاء بشاهدين آخرين شهدا على أن كفه شلت منها فقضى على عاقله القاطع بدينه الكف ثم رجع شاهدا القطع فانهم ما يضمنان جميع أرش الكف ثم ان رجع اللذان شهدا على الشلل فان شاهدا القطع رجعا على شاهدي الشلل بجميع أرش الكف الأرض الاصبغ فيكون على اللذين شهدا بالضربة خاصة هكذا في الذخيرة \* شهدا بقتل عبده رجلا خطأ وآخران باعتاقه فقضى به مائة أو بالقتل أو لا فرجعوا ضمن شهود القتل ألفا قيمته وشهود العتق عشرة

الباقى لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما على الجار \* ومنها أن يشتري الدار بثن غال ثم يأخذ البائع بذلك الثمن بدلا آخر فلا يرغب الشفيع أن يأخذ الدار بالثن لكثرة ولا يكون له أن يأخذها بالبذل الثاني لان الثاني بدل عن الثمن لاعتن الدار \* وذكرنا خلافا رحمه الله تعالى جيله لم ير وهما عن محمد رحمه الله تعالى وهو أن يدعى أن الدار لابن صغيره في يده هذا الرجل ثم ان المدعى يصالح الذي في يديه الدار على أن يدفع اليه مائة دينار ولا يقول انها من مال ابنه على أن يسلم الذي في يديه الدار فيعوز ولاشفعة فيها لان الاب لا يأخذ الدار بطريق المعاوضة فيقع الملك لابن دون الاب الآن هذا كذب فان أراد ابطال الشفعة على وجه لا يكون كاذبا بأمر الاب ماله كاله أن يشتري الدار من صاحبها لابن صغيره لولا ما يثن الذي اتفق عليه فيشتري المملوك شراء ثم ان المولى يدعى أن الدار لابنه الصغير ولا يدعى الشئ فيكون صادقا الآن هذا لا يتخلو عن نوع شبهة لان الملك انما تثبت للابن بالسبب فاذا ادعى الاب ملكه مطلقا كان مدعى غير ذلك الملك لان الملك

المطلق أقوى من الملك بالسبب على ما عرف ان القضاء بالملك المطلق قضاء بالزوائد وفي القضاء بالملك بسبب لا يدخل الزوائد \* والشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فاذا شهدوا بالملك المطلق كانت شهادتهم بالاصل والزيادة \* واختلف المشايخ في رجحان الله تعالى أن الشاهد اذا تحمل الشهادة على الملك بسبب ثم ان البائع غصب المبيع من المشتري فجاء المشتري بالشهود وأمرهم أن يشهدوا بالملك المطلق قال بعضهم يجوز لهم أن يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا عملوا الشهادة على الدين بسبب هل يباح لهم أن يشهدوا على الدين مطلقا هو على هذا الخلاف أيضا والخصاف رحمه الله تعالى يقول بالجواز \* ومن جملة الخيل أن يقر البائع بجزء معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه الآن هذا يكون على الاختلاف أيضا فانهم اختلفوا أن الانسان اذا أقر بغيره بعين هل ينبت الملك للمقر له بالقرار قال بعضهم لا يثبت لان الاقرار ليس (٥٥٦) من أسباب الملك ولهذا لا يصح من العبد المأذون \* ولو كان الاقرار من أسباب الملك

كان الاقرار غلبا كغير عوض والعبد المأذون لا يملك ذلك \* ومن الخيل أن يوكل المشتري رجلا بالشراء فيشتري الوكيل ويغيب فلا يكون الموكل خصما للشفع إلا أن هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون الموكل خصما للشفع لطلب منه الشفعة فانه ذكر في المأذون اذا اشترى الرجل دارا وباع من آخر وغاب المشتري الأول ثم جاء الشفع وأراد أن يأخذ بالبائع الأول على قول محمد رحمه الله تعالى لا يملك ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك ذلك \* وعلى هذا الخلاف العبد المأذون المصدون اذا باعه المولى بغير إذن الغرماء فغلب فحضر الغرماء لا خصومة لهم مع المشتري في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه

آلاف ألف قيمته وتسعة آلاف تمام الدية فان شهدوا بعتقه أولا وقضى به ثم شهد آخر أن قتله قبل العتق والمولى يعلم به ثم رجعوا ضمن شهود العتق قيمته وشهود الجناية عشرة آلاف كذا في الكافي \* اذا شهدا بعتق معلق بأن شهدا أن عبده قتل ولحق هذا الرجل أول من أمس وهو يعلم بقيمة العبد ألف درهم وآخر أن أنه قال أمس ان دخل عبدي الدار فهو حر وآخر أن أنه دخل الدار اليوم وقضى بها ثم رجعوا ضمن شهود اليمين أرض الجناية وضمن شهود الجناية ألف درهم ولا شيء على شهود الدخول كذا في محيط السرخسي \* وعن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء شاهدان شهدا على رجل أنه قتل ابن هذا الرجل عمدا وشهد هذان الشاهدان على هذا الرجل أيضا أنه قتل ابن هذا الرجل الاثر عمدا والابوان يدعيان ولا وارث لهما من المقتولين غير هذين الابوين فقضى القاضي بالقصاص وقتله الابوان ثم رجعا عن أحد الابنين وقال لا يقتل ابن هذا ضمننا نصف الدية ولو لم يرجعا عن شهادتهما ولكن جاء أحد الابنين حيا فقلوا المقتول أن يضمن نصف الدية ان شاء الشاهدين وان شاء الاب القاتل الذي جاء ابنه حيا ولو كان المقتول ان يجرى رجل واحد وقضى القاضي له بالقصاص وقتله الاب بابنيه ثم رجعا الشاهدان عن قتل أحد الابنين فلا ضمن عليهما كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لرجل ثم رجع الاصول والفروع جميعا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان على الاصول وانما الضمان على الفروع وقال محمد رحمه الله تعالى المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع كذا في الذخيرة \* فان ضمن الفروع فالفروع لا يرجعون على الاصول وان ضمن الاصول فالاصول لا يرجعون على الفروع كذا في المحيط \* وان رجع الفروع وحدهم قطعهم الضمان بلا خلاف كذا في الذخيرة \* وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك ولو قال شهود الفرع رجعا عن شهادتنا وقال شهود الاصل قد علمنا في شهادتنا كان الضمان على شهود الفرع كذا في التتارخانة \* وان قال الفرعان للقاضي قد كاذبا شهدنا على شهادتهما هذه ولكنهما رجعا عن هذه الشهادة أو قال قد أخبرنا أنهما قد رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما في شيء من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* ولو رجع الاصول فقالوا لم نشهد الفروع على شهادتنا فلا ضمان على الاصول بالاجماع وان قالوا شهدناهم غالطين أو رجعا عن ذلك فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد

رحمه

الله تعالى للغرماء أن يخاصمو المشتري \* ومن الخيلة بالشفعة أن يواجر المشتري من البائع ثوبا يلبسه يوما الى الليل

يجز من مائة جزء من الدار فضى اليوم ثم يبيع بقية الدار من صاحب الثوب فلا تكون الشفعة للشفيع \* أما في الجزء الاول فلان صاحب الثوب ملك الجزء بالشفعة وأما بقية الدار فلا صاحب الثوب صار شريكا في الدار فكان مقدما على الجار \* ومنها أن يستأجر صاحب الدار الذي يراد شراء الدار بعشر الدار على أن يسقيه فاذا ساق في ذلك المجلس أو في غيره يملك عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو أولى من الجار جعل الاجرة ههنا بمنزلة المهر \* وفي المتوسط جعل الاجرة بمنزلة المبيع فانه قال لو كانت الاجرة عبدا فباعه قبل القبض لا يجوز \* ولو استحق العبد الذي هو أجرة الدار بطل العقد والخصاف رحمه الله تعالى جعل الاجرة بمنزلة المهر \* ومن الخيلة أنه اذا أراد أن يبيع الدار بعشرة آلاف درهم يبيعها بعشرين ألفا ثم يقبض تسعة آلاف وخمسمائة ويقبض بالباقي عشرة دنانير أو أقل أو أكثر ولو أراد

الشفيع أن يأخذها بأخذها بعشرين ألفا فلا يرغب في الشفعة \* ولو استحققت الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشرين ألفا وإنما يرجع بما أعطاه لأنه إذا استحققت الدار يظهر أنه لم يكن عليه من الدار فيبطل الصرف كإلزام الدانير بالدرهم التي للمشتري على البائع ثم تصادق أنه لم يكن له عليه دين فإنه يبطل الصرف \* ومن حيلة أبطال الشفعة أن يقول المشتري للشفيع أني اشتريت الدار من فلان بكذا فأبيعها منك بكذا فاشترى أو يقول زدي في الثمن كذا أو يقول عاوضها لي بدار أخرى أو يقول أني أوليكها فإن أحببت أن أوليكها بالثمن الذي اشتريتها وليتكها فقال الشفيع فوليتها فإنه تبطل الشفعة \* وكذلك لو بيعت المشتري للشفيع رجلا يقول للشفيع ذلك فقال الرجل المبعوث للشفيع ان فلانا اشتري هذه الدار بكذا وهو يقول لك أن أحببت أن أوليكها بما اشتريتها به وليتكها فقال الشفيع نعم وليتها فإنه تبطل شفيعته \* ولو بيعت المشتري إلى الشفيع رجلا فقال للشفيع قد كنت اشتريته من فلان يعني (٥٥٧) البائع هذه الدار قبل شراء هذا الرجل فقال الشفيع نعم بطلت الشفعة لان الشفيع أقر أن شراء هذا المشتري لم يصح فلم تثبت به الشفعة \* وكذا لو قال ذلك الرجل للشفيع هذه الدار لك ولم يكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته لأنه لما ادعى المالك لنفسه فقد أقر بأنه لا شفيع له \* ولو قال المشتري للشفيع أني اشتريت هذه الدار بمائة دينار فإن أحببت أن أحطك من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته \* قالوا إنما تبطل شفيعته في هذه الصورة إذا قال أحط عندك من ثمنها عشرة دنانير وأبيعها منك بتسعين دينارا أما بدون هذه الزيادة لا تبطل شفيعته \* ولو اشترى دارا وطلب الشفيع الشفعة فصالحه المشتري من ذلك على بيت معين من الدار يدفعه إليه بحصته من الثمن ذكرنا أنه لا يجوز أن حصته من الثمن ليس بمعلوم فإن أراد أن

رحمه الله تعالى ضمنوا هكذا في العناية \* إذا شهد شاهدان على شهادة أربعة وشاهدان على شهادة شاهدين بحق فقصى به ثم رجعوا فعمل الشاهدين اللذين شهدا على شهادة الأربعة الثلثان وعلى الشاهدين الآخرين الثلث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الضمان على الفريقين نصفان كذا في المبسوط \* وأجمعوا على أنه إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهد أربعة على شهادة شاهدين فقصى القاضي به ثم رجعوا أن الضمان على الفريقين نصفان هكذا في المحيط \* إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بألف درهم وشهد آخران على شهادة شاهد واحد بذلك الألف بعينه وقضى القاضي بالألف بالشهادتين جميعا ثم رجع واحد من الفريق الأول وواحد من الفريق الثاني كان عليهما ثلاثة أثلاث المال الثمان على أحد الأولين والثلث على الآخرين ولو لم يجمع أحد الأولين كان عليه ربع الحق ولو رجع الآخران مع أحد الأولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجع من الأولين ونصفه على الآخرين كذا في الذخيرة ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا وواحد من ذلك ضمنوا ثلثين ونصفا وذكر في المبسوط النصف والأصح أن المذكور في المبسوط جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط الدرر خسي \* إذا رجع المازكون عن التزكية ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الأضمان عليهم والعجيج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* والله أعلم

### باب الحادى عشر في المنفقات

لو ادعت امرأة على زوجها أنه صالحها من نفقتها على عشرة دراهم كل شهر وقال الزوج صالحتك على خمسة فشهد شاهدان أنه صالحها على عشرة فقضى بها ثم رجعا فإن كانت نفقة مثلها عشرة أو أكثر فلا ضمان عليهما وإن كانت أقل ضمننا الفضل للزوج فيما مضى كذا في المبسوط \* إذا فرض القاضي على الزوج كل شهر لأمر أنه نفقة مسموعة من ذلك سنة ثم شهد شاهدان أنه قد أوفاهما النفقة وأجاز ذلك القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فإنما يضمنان ذلك للرأه وكذلك الولد وكل ذى رحم محرم ممن فرض القاضي له نفقة كذا في الذخيرة \* إذا طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يفرض لها مهر فشهد شاهدان أنه صالحها من المتعة على عبده ودفعه إليه أو قبضته وهي تنكر ذلك فقضى القاضي عليها ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فإنهما يضمنان للرأه المتعة لأقربة العبد بخلاف ما لو شهدا أنه صالحها من المتعة على العبد ولم يشهدا على قبض العبد وقضى القاضي لها بالعبد ثم رجعا عن شهادتهما فإنهما يضمنان لها أقربة العبد كذا في المحيط \*

بسم البيت إلى الشفيع ويبقى ما بقي من الدار للمشتري يشتري رجل أجنبي هذا البيت للشفيع بأمره ثم إن الشفيع بسم الشفعة فيعاقب من الدار فيحصل الغرض لكل واحد منهما بسم البيت للشفيع وبقية الدار للمشتري \* إذا مات الشفيع بعدما قضى القاضي له بالشفعة قبل أن يقبض الدار وقبل أن ينفذ الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لأن قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع \* ولو مات الشفيع بعدما اشترى الدار كانت ميراثا لورثته \* ولو قضى القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع أن يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الأول وتبطل الزيادة عن المشتري لأن رد الدار على المشتري يكون بمنزلة الإقالة والإقالة إنما تكون بالثمن الأول ولا تصح فيها الزيادة \* وكذلك لو طلب المشتري من الشفيع بعدما قضى القاضي له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت الإقالة والإقالة كما تكون بين البائع والمشتري تحقق بين البائع والشفيع لان الشفيع بعدما قضى القاضي له قام مقام المشتري

ويصير المشتري كالوكيل للشفيع فتصح اقالة الشفيع مع البائع ويكون له حق الحبس الى أن يستوفي الثمن \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل  
 الخيلة في اسقاط الشفعة ولم يذكر الكراهية قالوا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره \* وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكره \* وهذا بمنزلة  
 الخيلة لمنع وجوب الزكاة ومنع الاستبراء على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره \* وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يكره الاحتيال  
 لاسقاط الشفعة بعد الوجوب لانه احتيال لا بطلان حق واجب وقبل الوجوب ان كان الجار فاسقاً يتأذى منه لا بأس به \* وقال الشيخ الامام  
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا بأس بالاحتيال لا بطلان حق الشفعة على كل حال أما قبل وجوب الشفعة فلا شك كالتورك اكتساب  
 المال لمنع وجوب الزكاة وبعد وجوب الشفعة لا يكره الاحتيال أيضاً لانه احتيال لرفع الضرر عن نفسه لا لالضرار بالغير فظاهر ما ذكرنا  
 دليل على هذا \* كتاب السير (٥٥٨) \* أبواب الكتاب ستة \* الأول في اباحة القتال ومن يباح قتله \* والثاني في

الامان \* والثالث فيما يصير  
 الكافر به مسلماً \* والرابع  
 فيما يصير المسلم به كافراً  
 \* والخامس في أحكام أهل  
 الردة ونصرفات الحرب  
 \* والسادس في الخساراج  
 والجزية \* اما الأول لا بأس  
 بالقتال في الاشرار الحرم وهي  
 ذواقعة وذواجحة والحرم  
 ورجب \* وترك البداءة  
 بالقتال في الاشرار الحرم أفضل  
 \* فان كان قوم لم تبلغهم  
 الدعوة يدعون الى الاسلام  
 أو لا فان أبوا قاتلهم \* وان  
 كانوا قوماً بلغتهم الدعوة  
 لا بأس بقتالهم قبل تجديد  
 الدعوة والتجديد أفضل \* ولا  
 يخرج الرجل الى الجهاد الا  
 بأذن والديه جميعاً فان أذن  
 أحدهما ولم يأذن الآخر  
 لا ينبغي له أن يخرج ولهما  
 أن يمنعاه من الخروج الى  
 الجهاد ان كان في خروجه  
 لحقهم المشقة \* وان لم يكن  
 له أبوان وله جدان وجدتان

ولو شهد أنه صالحه عن دم عد على ألف درهم ثم رجعا لم يضمن شيئاً أيهما كان المنكر للصالح ولو شهد أنه  
 صالحه على عشرين ألفاً والقاتل يجحد ثم رجعا عن شهادتهما فاعلينا ما الفضل على الدية وكذلك هذا فيما  
 دون النفس كذا في المبسوط \* اذا شهد شاهدان على رجل أنه عفا عن دم خطأ أو جراحة خطأ وعمداً فيها  
 ارش وقضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا الدية وأرش تلك الجراحة وتكون الدية عليهم ما في  
 ثلاث سنين وما بلغ من أرش الجراحة خمسة مائة فصاعداً الى ثلث الدية ففي سنة وما زاد الى الثلثين ففي سنة  
 أخرى وما كان أقل من خمسمائة ضمننا حالا وان كانت الدية وجبت حالا ولم يؤخذ منها شيء وشهد شاهدان  
 أنه أبرأ منها وقضى بالبرائة ثم رجعا ضمننا ذلك حالا كذا في الحاوي \* شاهدان شهدا بمال ثم دعاهما القاضي  
 الى الصلح فاصطلحا على بعضه ثم رجعا أحد الشاهدين لا يضمن شيئاً كذا في القنية \* لو شهد شاهدان على  
 رجل أنه عبد لهذا الرجل وقضى القاضي به ثم اعتقه على مال ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمننا له شيء ودعاهما  
 شيئاً كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا شهد شاهدان على عبد في يدي  
 رجل لرجل وقضى القاضي بشهادتهما ثم ان المشهود عليه اشترى العبد من المشهود له بمائة دينار ثم رجعت  
 الشهادة عن الشهادة فالمشهود عليه يرجع على الشهود بمائة اذ لم يصدقهما أن شهادتهما حق بعد أن  
 رجعا عن الشهادة كذا في الذخيرة \* اذا شهد شاهدان على عبد في يدي رجل أنه لفلان فقضى به والذي  
 في يديه العبد يجحد ذلك ثم رجعا عن شهادتهما وضمننا ما للقاضي القيمة فادبها أو لم يؤدبها حتى وهب  
 المشهود له العبد من المشهود عليه وقبضه فان الشاهدين يريان من الضمان ويرجعان قيماً أدبها فان  
 رجع الواهب في العبد وقبضه رجعت المشهود عليه بالضمان على الشاهدين ولو مات المشهود له فورث  
 المشهود عليه العبد رجعت الشاهدان عليه بما أدبها اليه من القيمة كذا في الحاوي \* وكذلك اذا شهدا  
 عليه بدين أو عين وقضى للمشهود له بذلك ثم رجعا عن شهادتهما مات المشهود له وورث المشهود عليه  
 ذلك فقد برئ الشاهدان عن الضمان كذا في المحيط \* وكذلك لو كان العبد قتل فأخذ المشهود له قيمته  
 فورث المشهود عليه عنه تلك القيمة أو مثلها من ميراثه وكذلك ان كان معه وارث آخر وفي حصته من  
 ميراثه وفاء بتلك القيمة كذا في الحاوي \* وفي نوادر عيسى بن أبان رجل ادعى جارية في يدي رجل وبننا  
 لها أنهم جارية بنته وأنكر الذي في يديه أن تكون الجارية للثدي وأن تكون الصبية بنت الجارية فجاء المدعي  
 بشاهدين شهدا أن الجارية للثدي وجاء شاهدين آخرين أن الصبية بنت الجارية فقضى بالجارية وبناتها  
 للثدي ثم رجعت اللذان شهدا أن الجارية للثدي فان القاضي يضمن ما قيمة الامه وقيمة ولدها لان القاضي انما  
 قضى بالولد بشهادتهما أن الجارية جاريته لانه استحقاق من الاصل فكل ما كان معها من مال أو ولد فهو

فأذن له الجدم قبل الاب والجد من قبل الام ولم يأذن الآخر ان كان له أن يخرج لان أبابا قائم مقام الاب  
 عند عدم الاب وأم الام قائمة مقام الام عند عدم الام فاعتبر انهما لا غير \* وان كان أحد الابوين مسلماً والآخر كافراً فاذن له المسلم بالجهاد  
 ومنعه الكافر ان كان الكافر ينعى لشفقة له على الولد لا يخرج الاباذنه \* وان كان الكافر ينعى لانه يقاتل أهل دينه لا بأس أن يخرج بغير  
 اذنه وان أراد الولد الخروج للتجارة أو الحج فكره أبواه ان يخرج الا أن يكون السفر مخوفاً كركوب البحر وخوف العدو فانه لا يخرج  
 الاباذنه ما وان لم يكن السفر مخوفاً لا بأس أن يخرج استغناء عن خدمته وان احتاج الى خدمته لا يخرج الاباذنه \* والمرأة اذا منعت  
 ابنها عن الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ألم الفراق وتضرر بالاطلاق كان لها أن تمنعه عن الجهاد لا اثم عليها \* ولا يعتبر اذن المرأة في خروج  
 الزوج الى الجهاد وغيره وكذلك من يجب عليه نفقته كالبنات والاخوات والعمات والخالات والذكور الصغار والزمنى الكبار

الذين لا حرفة لهم الا ان يخاف عليهم الضيعة وأما الذكور الذين لازمانه بهم فلا بأس أن يخرج وأن يدعهم وان خاف عليهم الضيعة \*  
وان أراد أن يخرج الى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاء الدين فان لم يكن عنده ما يقضى به الدين فانه لا يخرج الا باذن  
الغريم \* وان كان بالمال كفيل فان كانت الكفالة باهر المديون فانه لا يخرج الا باذن الطالب والكفيل جميعا \* وان كانت الكفالة  
بغير إذن المديون يعتبر إذن الطالب لا غير لانه لاحق للكفيل على المديون \* وان كان عند الرجل ودائع وأربابها غائب فان  
أوصى الى رجل أن يدفع الودائع الى أربابها كان له أن يخرج الى الجهاد \* وان أراد أن يخرج في طلب العلم بغير إذن والديه لم يذكر  
هنا في الكتاب وزعم المتأخرون أنه أن يخرج اذ لم يكن السفر مخوفا واستغنى عن خدمته \* ولا يقاتل العبد بغير إذن مولاه والمرأة  
بغير إذن زوجها ما لم يقع النفي عما فاذا وقع النفي وبلغهم الخبر أن العدو جاء الى مدينة من (٥٥٩) مدائن الاسلام كان للرجل

أن يخرج بغير إذن الابوين  
عند الخوف على المسلمين  
أو على ذرارهم أو على  
أموالهم \* ولا بأس للسلام  
الذي لم يبلغ الحلم أن يقاتل  
عند النفي اذا أطاق القتال  
وان كره أبواه \* واذا وقع  
النفي من قبل أهل الروم  
فعلى كل من يقدر على  
القتال أن يخرج الى الغزو  
اذا ملك الزاد والراحلة  
ولا يجوز التخلف الا بعد  
بين \* امرأة سبيت بالشرق  
كان على أهل المغرب أن  
يستنفذوها ما لم يدخلوها  
دار الحرب \* واذا وقع  
القتال بين أهل البقي وأهل  
العدل يجب على أهل العدل  
أن يقاتلوا البغاة ليرجعوا  
الى أمر الله \* وان وقعت  
الفتنة بين فريقين باغين  
بقتل لاجل الدنيا والملك  
كان على الرجل أن يلزم  
بيته ولا يخرج الى أحدهما  
\* وكذا لو وقع القتال بين  
محدثين للحمية والعصية

تبع لها فكأنهم شهدوا بالولد كما شهدوا بالخارية قال رأيت رجلا في يديه عبد تاجر كثير المال مات العبد  
وترك مالا كثيرا جاور رجل وادعى أن العبد عبده لياخذ ما تركه العبد وأنكر الذي في يديه أن يكون العبد  
للمدعي وأن يكون المال للعبد فقام المدعي بشاهدين شهدا أن العبد ملك المدعي أو دعه الذي كان العبد  
في يديه وجاء بشهود كثير شهدوا أن المال للعبد وقضى القاضي للمدعي بالعبد والمال ثم رجع الذين شهدوا  
أن العبد للمدعي فانهم يضمنون المال الذي كان العبد والمال في يده فبعد ذلك ان رجع الذين شهدوا أن  
الصبي بنت الامة فشهود الامة يرجعون على شهود الولد بقيمة الولد وفي المتن رجل ادعى امة في يدي رجل  
أنها أمة وقضى القاضي له بالامة وقد كانت للامة ابنة في يد المدعي عليه ولم يعلم القاضي بها فقام المدعي  
بعد ذلك بينة أنها ابنتها فان القاضي يقضى له بالابنة أيضا تبعا للام فان قضى القاضي بذلك ثم رجع الشهود  
الذين شهدوا على الام أنها للمدعي عن شهادتهم فانهم يضمنون قيمة الامة وولدها وقد مررت المسئلة من قبل  
قال ويستوى في هذه المسئلة أن يكون القاضي قضى بذلك معاً أو قضى بالام ثم بالولد بعد ذلك لان المعنى  
لاوجب الفصل هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد فشهد شاهدان أنه لرجل آخر وقضى به له ثم شهد  
آخران على المقضى له بالعبد لرجل آخر أنه له وقضى له ثم شهد آخران على المقضى له الثاني أن العبد لهذا  
الثالث وقضى الثالث ثم رجعا عن كل فريق للشهود وعليه جميع قيمة العبد كذا في الكافي \* اذا اشترى  
رجل دارا بالف درهم وهي قيمتها ونقدته الثمن فشهد شاهدان أن هذا الرجل شفعها بدار تترك هذه الدار  
المشتراة فقضى له بالشفعة ثم رجعا فلا ضمان عليهما فان كان المشتري قد بنى فيها بناء فأمره القاضي  
بنقضه ضمن له الشاهدان قيمة بنائه حين رجعا ويكون النقص لهما كذا في الحاي \* وفي المتن شاهدان  
شهدا على رجل أنه أقر لهذا المدعي أمس بالف درهم وقضى القاضي عليه وقبضه منه ثم رجعا عن شهادتهما  
فلما أراد القاضي أن يضمنهما آلاف قالان نحن نجيئك بينة أن هذا الذي قضيت عليه قد أقر فلان المقضى له  
بهذا آلاف منذ سنة قال لا أقبل ذلك منهما وأضمنهما آلاف ولو شهد شاهد على رجل أنه أقر بعتق عبده  
من شهر وشهد رجل آخر عليه أنه أقر بعتق عبده منذ سنة وقضى القاضي بعتق العبد ثم رجعا عن شهادتهما  
فلما أراد القاضي أن يضمنهما قيمة العبد فقالان نحن نجيئك بشاهدين آخرين يشهدان أنه أقر بعتق عبده منذ  
عشرين قال لا أقبل ذلك منهما استحسنانا كذا في المحيط \* لو شهدا على رجل أنه وكل هذا الرجل بقبض دين  
له على فلان وفلان بقر بالدين فقضى القاضي به للوكيل وقبضه واستلمه ثم قدم صاحبه فأنكر الوكالة ثم  
رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما والوكيل ضامن لما استهلك من ذلك وكذلك لو شهدا أنه وكله بقبض  
وديعة أو غلة أو ميراث أو غير ذلك كذا في الحاي \* اذا شهد شاهدان دميان للذمي على ذمي عمال أو مخمر

لا ينبغي لاحد أن يعاون أهل المحتلين \* قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعههم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعههم من أمير فان  
أمكن للصلحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يمكن الخروج الاممهم يخرجون معهم واثم الفساد على المفسدين وللصلحاء أجرهم \*  
ولا بأس باخراج المجانف الى العساكر للقيام بالمرضى دون الخدمة فان أرادوا اخراج النساء للخدمة لا محالة فلا بأس باخراج الاماء \* واذا  
دخل أهل الاسلام دار الحرب مغيرين لا ينبغي لهم أن يقتلوا النساء الا اذا قاتلت المرأة أو كانت ملكة أو كانت ذات رأي في الحرب فتقتل \*  
ولا يقتل الصبيان والشيوخ الفاني الا أن يكون الصبي ملكا وقد أحضره موضع القتال وفي قتله يكون كسر لهم فيقتل \* وكذا الشيخ  
الفاني اذا كان له رأى \* ولا يقتل المعنوم ولا الراهب في صومعته لا يتحاط النام \* وكذا الاعمي ومقطوع البدن والرجل ومقطوع  
اليمنى خاصة وبأس الشق فان قاتل واحدا من هؤلاء فلا بأس بقتله \* واذا قاتلت المرأة فأخذها المسلمون لا بأس بقتلها وان أمكن

سبها \* وكذا الاعمى والمقعد والشيخ الفاني اذا حضروا وحضوا على القتال \* ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء \* ولهم ان يقتلوا الذي يجن ويفيق والاخرس والاصم واقطع اليسرى واقطع احدى الرجلين والقسيس والسياح الذي يخاطب الناس والمريض \* وأما الصبي والمعتوه ماداما بقاتلان أو يحرضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي لهم ان يقتلوهما وان كانا قتلا غير واحد \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان قتل أصحاب الصوامع حسن ولا يسي الشيخ والعجوز لانه لا يتوهم منهما النسل ويؤسر الاعمى والمقعد ومقطوع اليد والرجل ويأس الشق ولا يترك في دار الحرب توهم النسل من هؤلاء \* والمسلم ان يقتل كل ذي رحم محرم منه من المشركين في دار الحرب الا الاباه والاجداد والجدات فانه لا يقتلهم مالم يقصدوا قتله فاذا قصدوا قتله كان له ان يقتلهم \* وأما الاولاد والاخوة والاخوات والاعمام والاخوان (٥٦٠) والمخالات والعلمت وأولادهم فلا بأس للمسلم ان يبتدئهم بالقتل وينبغي ان يكون الأولية

المسلمين بضوا الرابات سودا \* ولا بأس بادخال المحصف دار الحرب لقراءة القرآن اذا كان العسكر عظماء فان لم يكن ينبغي أن لا يتأخر به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقل السرية مائة وأقل الجيش أربع مائة وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى أقل السرية أربع مائة وأقل الجيش أربعة آلاف والحراسة بالليل عند الحاجة اليها أفضل من صلاة الليل \* ويكره حمل رؤس الكفار الى دار الاسلام \* وقيل ان كان فيه الحاق الوهن والكبت لهم لا بأس به ولا يستحب رفع الصوت في الحرب لانه نوع من الفشل فان كان في رفع الصوت تحريض على القتال لا بأس به \* ويكره اخضاع الفرس لان في صهيله يرهب العدو ويكره أن يلبس المسلم شيئا من السلاح فيه صورة انسان أو طير فاما الشجر ونحو ذلك فلا بأس

أو خنزير ففرض بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضما المال وقيمة الخنزير ومثل الخمر وان كان الشاهدان أسلميا ثم رجعا عن شهادتهما ضما قيمة الخنزير وفي الخمر عند محمد رحمه الله تعالى يضمنان القيمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمنان شيئا ولو لم يسل الشاهدان وأسلم المشهود عليه ثم رجعا ضما قيمة الخنزير ولم يضمنان الخمر كذا في المبسوط \* ان شهد شاهدان أنه قال لعبدنا دخلت الدار فأتت حرا أو قال لأمراه أنه دخلت الدار فأتت طالق وهي غير مدخول بها وشهد آخران بوجود الشرط ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين دون الشرط وهو قيمة العبد أو نصف المهر ولو رجع شهود الشرط وحدهم فالصحيح أنهم لا يضمنون بهال ولو شهد بالتفويض وآخران بانها طلقت أو أعتق فالتفويض كالشرط هكذا في الكافي \* لو شهد أنه أمره بالتعليق وآخران أن المأمور علق وآخران على وجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود التعليق كذا في البصائر الراتق \* ولو شهدوا بالاحسان ثم رجعا لم يضمنوا عندنا كذا في الكافي \* والله سبحانه أعلم

### كتاب الوكالة

وهو مشتمل على أبواب

#### باب الاول في بيان معناها شرعا ووركنها وشرطها وألفاظها وحكمها وصفتها وما يتصل به

أما معناها شرعا فهو إقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم حتى ان التصرف ان لم يكن معلوما يثبت به أدنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذ كرى المبسوط وقد قال علماؤنا فيمن قال لا تحرك كنتك بما لي انه علق بهذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية \* (وأما ركنها) فالألفاظ التي تثبت بها الوكالة من قوله وكنتك ببيع هذا العبد أو شرائه كذا في السراج الوهاج \* وقبول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة استحسانا ولو كان اذ اراد الوكيل الوكالة تزده كذا ذ كرى محمد رحمه الله تعالى في الاصل كذا في الذخيرة \* ولو قال (١) شئت ببيع كنتك فسكت وباع جاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط السرخسي في باب ما تقع به الوكالة \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فاني أن يقبلها ثم طلقها لا يقع وان لم يرد ولم يقبل صريحا ولكن طلقها يصح (١) قوله شئت ببيع الخ في المحيط البرهاني اذا قال الرجل لغيره أحييت أن تبيع عبدي هذا أو قال هويت أو قال رضيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقني فهذا كله وكيل وأمر بالبيع اه وفي بعض نسخ العالم كبرية بدل قوله شئت تبيع الخ ولو قال وكنتك ببيع كذا الخ اه بمرادى

به ولا يجوز رد السلاح الى دار الحرب بعوض أو بغير عوض في قولهم \* ولا يفادي الحربي بمسلم ولا بمال في قول أبي حنيفة استحسانا رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يفادي بالمسلم اذا كان خيرا للمسلمين ولا يفادي بالمال في قولهم \* ولا بأس بالطبول تضرب في الحرب لاجتماع الناس لانها ليست ببله \* ولا بأس بجعل الاجراس على الخيل مع التجانيف التي يقال لها بالفارسية بر كستوان لان فيه ارباب العدو ويكره الجرس في أعناق الابل والتي يعمل عليها الانتقال \* أما الذي يقال له بالفارسية دراي فذلك لا يسمى جرسا فلا بأس به \* حربي وجد في دار الاسلام فقال أنا رسول الملك لا يصدق ويكون فيا جماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هولاء أخنوخ وان أخرج الحربي كتابا يشبه كلب الملك يصدق \* ولا بأس للرجل الواحد من المسلمين أن يحمل على ألف من المشركين ان كان يطمع السلامة أو النكاية بهم \* وان كان لا يطمع أحدهما كره لان فيه اهلا لك النفس من غير فائدة \* مسلم وقع في أيدي



الكفرة وقرب الى القتل فقبل له مدعته فذبحه القتل ان كان يخاف أنه لو لم يدعته قتل بأخيه من القتل الاولي لا بأس به \* وان كان يعلم أنه لو لم يدعته لا يقتل كره له أن يدعته \* ولو أقرق المشركون سفينة في البحر فيها المسلمون ان صبر في السفينة حتى احترق كان في سعة وان ألقى نفسه في البحر فغرق كان في سعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى ان صبر حتى احترق ان كان يعلم أنه لا ينجو من البحر فلا بأس به \* وان كان يحسن السباحة ويطمع أن ينجو من البحر كان الواجب عليه أن يلقى نفسه في البحر في قولهم \* واذا قام المسلم المشركين في دار الحرب وأخذ منهم أموالاً فلا بأس به وكذا الوبايع منهم خراً أو خنزيراً أو درهما بدرهما لا بأس به ولا بأس بتعليم القرآن للكفرة \* ولا بأس بأن ينش قبر نورهم لطلب المال \* واذا قهر ملك أهل الحرب أهل ملكته بالرق صاروا أرقامه وجاز شراؤهم منه \* وان قهرهم بالولاية والسلطنة لا يملكهم \* (٥٦١) ويكره للمسلم الواحد القوي أن

يفرم من الكافرين \* وكذا لو فر المائة من المائتين في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولا بأس أن يفر الواحد من الثلاثة والمائة من الثماني \* ولا ينبغي للسجين أن يفر إذا كانوا اثني عشر ألفاً وان كان العدو أكثر لقوله عليه الصلاة والسلام خير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة إذا كانت كلمتهم واحدة فالخصل أنه إذا غلب على ظنه أنه يغلب لا بأس أن يفر \* ولا بأس للواحد أن يفر إذا لم يكن معه سلاح من اثنين لهما سلاح \* وذكري السير أنه رخص الفرائض الزحف إذا كانوا لا يطيقون \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو انحاز إلى مصر أو إلى بعض جيوش المسلمين لم يكن فراراً من الزحف \* مسلم هرب من العدو واختفى في موضع فأصابه العدو

استحسنوا ويجعل اقدامه على الطلاق قبولاً لا كالدلالة هكذا في المحيط \* واذا وكل رجلاً غائباً وأخبره رجل بالو كاله يصبر وكه لا سواء كان الخبير عدلاً أو فاسقاً أخبره من تلقا نفسه أو على سبيل الرسالة صدقه الوكيل في ذلك أو كذبه كذا في الذخيرة \* (وأما شرطها) فأشياء منها ما يرجع إلى الموكل وهو أن يكون ممن يملك فعل ما وكل به بنفسه فلا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل أصلاً وكذا من الصبي العاقل بما لا يملكه بنفسه كالطلاق والعناق والهبة والصدقة ونحوها من التصرفات الضرورية بين الضرر والنفع كالبيع والاجارة فان كان ما دونها في التجارة يصح منه التوكيل وان كان محجوراً عنه موقوفاً على اجارة وليه أو على اذن وليه بالتجارة كما اذا فعله بنفسه هكذا في البدائع \* وكل اليتيم وأجاز وصيه جاز هكذا في محيط الدرر خسي \* والمجنون الذي يحسن ويقين اذا وكل في حال جنونه لا يصح وان وكل في حال افاقته يجوز قالوا هذا اذا كان لا فاقتة وقت معلوم حتى تعرف افاقته من جنونه يقين فاما اذا لم يكن لا فاقتة وقت معلوم فلا يجوز والمعتوه المغلوب اذا وكل رجلاً ليشترى له شيئاً أو يبيع له شيئاً لا يجوز هكذا في المحيط \* ولا يصح التوكيل من العبد المحجور هكذا في البدائع \* وكل ما جاز لا اذن والمكاتب أن يفعلوا جازلها أن يوكلوا به من يفعله وليس للعبد المأذون أن يتزوج ولا يكتسب عبده كذا في المبسوط \* ولو وكل المأذون مولاه بشئ من البيع والشراء وغير ذلك جاز وليس للولي أن يوكل به غيره فان وكل غيره وأنفذه الوكيل جاز ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لم يجز كذا في الحاوي \* وليس لأحد أن يوكل وكيلاً بمصومة أحد يدعي رقبته أو يدعي جراحها العبد أياه وأجره هو العبد ولا بالصلح في ذلك لان الخصم في هذه الاشياء مولاه وله أن يوكل في خصومته لا يخرج على عبده من كسبه أو ربحه عبده عليه أو يدعي رقبته لانه في كسبه خصم كذا في المبسوط في باب وكالة المأذون والمكاتب \* عديد من رجلين كاتب أحد هما نصيبه بغير إذن شريكه فوكل المكاتب وكيلاً بالبيع أو الشراء أو الخصومة فهو جائز في نصيب الذي كاتبه فان كاتبه الآخر به بذلك جاز فعل الوكيل في نصيبهما جميعاً استحسنوا وان كان مكاتباً له ما فوكل وكيلاً بشئ من ذلك ثم عجز عن نصيب أحد هما ففعل ذلك جاز في نصيبهما جميعاً كذا في الحاوي \* ولو كان المكاتب بين رجلين فوكل أحد هما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو يبيع أو يشترى من الآخر أو من غيره فهو جائز وكذلك ان وكله أحد هما ببيع عبد من الآخر أو من غيره أو بالخصومة مع الآخر أو مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينهما وبين ولييه جميعاً فوكل ابن أحد هما بذلك أو عبده أو مكاتبه أو وكله بالبيع أو الشراء فهو جائز كما يجوز مع سائر الاجانب كذا في المبسوط \* وأما وكل المرتد فوقوف ان أسلم

( ٧٦ - فتاوى ثالث ) فساله عن أصحابه لا ينبغي له أن يعلم موضع أصحابه وان كره بالقتل لان المكروه بالقتل لا يباح له قتل

المسلم ولا يرضى له \* فصل في معاملة المسلم المستأن من أهل الحرب في دارهم \* قوم من المسلمين لجعوا مالا ودفعوا إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشترى به أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التجار في دار الحرب فكل من أخبر أنه حر مسلم أسير في أيديهم يشتريه المأمور ولا يجاوز قيمته الحلو لو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتريه بقرينة أربعين أسيراً \* فلو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له الأسير اشتري فاشتر المأمور بالمال المدفوع اليه بضمن المأمور ذلك المال ويرجع به على الأسير لانه صار مقرضاً له ف يرجع عليه كمن قضى دين غيره بأمره فانه يرجع عليه بما أمره به دون غيره وهو بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشتري ما كثر بما أمره به فانه يكون مشترياً بنفسه \* ولو أن هذا المأمور بشر المأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشتري بكذا أنا اشتريك بالمال المدفوع الى حسنة

الشراء كان مشترياً لا محاب الاموال \* حربي دخل داراً بأمان ومعه ماله أو ابن غيره من أهل الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز اتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره \* ولو أن ملك أهل الحرب أهدى إلى الخليفة فذكر في المجر أنه يطيب للمهدي إلى أن يكون من محارم المهدي أو أم ولده فأنهم يعتقدون \* وروى هشام رحمه الله تعالى أن الحربي إذا أهدى بنته إلى الإمام فهي حرة وكان لها أن ترجع إلى دار الحرب \* وروى الحسن عن أبي حنيفة وإن معاملة عن محمد رحمه الله تعالى أن الحربي إذا باع أباؤه أو أمه في دار الحرب لا يجوز أن يخرجهم المشتري إلى دار الاسلام مائة أن لم يكن بيننا أمان فالحاصل أن الحربي إذا باع أباؤه أو أمه في دار الحرب من المسلم المستأمن في دار الحرب يكون باطلاً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى سواء كان يرى البائع جواز هذا البيع أو لا يرى في قول عامة المشايخ منهم الشيخ الآمام (٥٦٢) أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى إن كان

البائع الحربي يرى جواز هذا البيع جازوا لا فلا وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحربي إذا باع ولده في دار الحرب من حربي آخر أو من مسلم مستأمن جاز البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجبر المشتري على الرد إذا خوصم في الرد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا خوصم في الرد يجبر على الرد عليهم وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى أنه إن باعه الحربي من مسلم مستأمن لا يجوز أن يباعه في دار الحرب من حربي آخر وسلمه إليه ملكه المشتري \* وغيره من المشايخ قال لا يساح للمشتري أن يشتري وإن اشتراه جاز ويكون رقيقاً للمشتري \* وقال بعضهم إن اشتراه المسلم في دار الاسلام لا يملكه وإن اشتراه في دار الحرب

نفذ والافان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق \* فلو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً فإن كان القاضي قضى بماله خرج وكيلاه عن الوكالة وإن عاقب أن يقضى بذلك فالوكيل على وكالته كذا في الحاوي \* وإن وكل المرتد وهو في دار الحرب وكيلاه يبيع شيء من ماله في دار الاسلام لم يجز لأن الحق به بالدار زال ماله من ملكه كذا في المبسوط \* وأما المرتدة فتوكلها جائز في قولهم جميعاً لأن ردة لا تعتبر في حكم ملكها فهي كالمسألة كذا في السراج الوهاج \* وكذلك إن كان التوكيل قبل ردة سابق بعد الردة لأن الوكيل يتزوجها وهي مرتدة فذلك باطل حتى لو تزوجها الوكيل في حال الردة لم يجز وإن لم يرتد حتى أسلمت ثم تزوجها جاز كذا في المبسوط \* ولو كان بالتزويج وهي مسلمة ثم ارتدت ثم أسلمت فزوجه لم يجز وارتد عنها خراج له من الوكالة كذا في الحاوي \* ويجوز من الذمى كما يجوز من المسلم لأن حقوقهم مرمية مصونة من الضياع لحقوقنا كذا في البدائع \* وإذا وكل الذمى المسلم بتقاضى خجله على ذمى يكره للمسلم أن يقبض فإن فعل برئ المطلوب كذا في الحاوي في فصل الوكالة يقبض الدين \* وإذا وكل الذمى المسلم أن يرهن له عند ذمى بجمر أو يرهن له خراجاً راسماً فإن أضاف الوكيل إلى الأمر وأخبر به على وجه الرسالة صح وإن قال أقرضني لم يكن رهناً كذا في المبسوط في الوكالة بالرهن \* الأب إذا وكل رجلاً يبيع شيئاً لابنه الصغير أو بشر شيئاً له أو بالخصومة فهو جائز وصح الأب كالأب في جواز التوكيل منه للصبي هكذا في المحيط \* ويجوز لو وصى اليتيم أن يוכל بكل ما يجوز أن يفعله بنفسه من أمر اليتيم كذا في السراجية \* فإن كان اليتيم وصياً فوكل كل واحد رجلاً على حدة بشئ قام وكيلا كل واحد من الوكيلين مقام موكله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا في أشياء معدودة هكذا في المبسوط \* (ومنها) ما يرجع إلى الوكيل وهو أن يكون عاقلاً فلا تصح وكالة المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ والحرية فلا يشترط لصحة الوكالة تصح وكالة الصبي العاقل والعبد المذونين كانا أو محجورين كذا في البدائع \* ولو وكل صبياً أو عبداً أن يعقب عبده على مال أو غير مال أو يكاتبه فهو جائز كذا في المبسوط في باب الوكالة في العتق والكتابة \* الوكيل إذا اختلط عقله بشرب نبيذ أو عرف الشراء والقبض فهو على وكالته ولو اختلط عقله بشرب البع لم يجز لأنه بمنزلة المعتوه كذا في خزائن اللغتين \* وأما العلم بالتوكيل في الجملة فشرط خلاف ما علم الوكيل وأما علم من يعامله حتى لو وكل رجلاً يبيع عبده فباعه الوكيل من رجل قبل علمه وعلم الرجل بالتوكيل لا يجوز بيعه حتى يجيزه الموكل أو الوكيل بعد علمه بالوكالة وأما علم الوكيل على التعيين بالتوكيل فهل هو شرط ذكر في الزيادات أنه شرط وذكر في الوكالة أنه ليس بشرط كذا في البدائع \* وأنا قال الرجل أذهب بشئ إلى فلان حتى يبيعه أو أذهب إلى فلان حتى

ويبعث \* والصحيح ما قلناه لا يجوز بيع الحربي ولده في دار الحرب \* واتفقت الروايات على أنه لا يجوز بيع في دار الاسلام ومتى لم يجز البيع في دار الحرب على قول العلامة فإن أخرجه المشتري إلى دار الاسلام اختلف المشايخ فيه \* قال بعضهم يملكه لأن البيع وإن بطل فتى أخرجه جبراً ملكه بالقهر المبشدا \* وقال بعضهم يملكه حران البائع لا يملك التصرف فيه لا يباع ولا يهب فلا يملك المشتري \* وقال بعضهم إن كان البائع يرى جواز هذا البيع لا يملكه المشتري بالأخراج إلى دار الاسلام أخرجه طائفاً أو مكرهاً وإن كان البائع لا يرى جواز هذا البيع إن أخرجه المشتري كرهاً ملكه وإن أخرجه طوعاً لا يملكه والمصحيح أنه إن أخرجه كرهاً ملكه وإن جابه وهو طائف لا يملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أو لا يرى \* وإن تزوج المسلم المستأمن حربية في دار الحرب ودفع المهر إلى أبيها وفي قلبه أنه يبيعها إذا أخرجه إلى دار الاسلام ذكر في السير

الكبير ان خرجت طائفة فهي حرة وان خرجت مكرهة كما يخرج الاسير فهي من قوفة \* وان اختلفا فقالت المرأة خرجت طائفة وان اخرجت مكرهة وهي رقيقة لي فانه ينظر اليها ان جاء بها من يوطه كما جاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كانت بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فتكون حرة \* بلدة يدعى أهلها الاسلام بصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فأغار عليهم المسلمون وسبوهم فاشترى رجل منهم مسلماً من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق للمسلمين يجوز شراء الصغار والنساء منهم ولا يجوز شراء الكبار كذا كور لانهم لما أقرؤا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان كانوا من تدين فيجوز استرقاق نسائهم وصغارهم ولا يجوز استرقاق كبارهم كما لا يجوز من أهل الرقة \* وان كانوا مقرين بالعبودية للمسلمين كانوا أرقاء للمسلمين فيجوز سبيهم واسترقاقهم فإذا ملكتهم السبايا جاز بيعهم \* مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشترى جارية مسلمة أو كاسية حل له وطؤها في قولهم \* (٥٦٣) وفي بعض الروايات يكره وطؤها عند أبي حنيفة رضي الله عنه

أبي حنيفة رضي الله عنه  
\* وان تزوج هذا المسلم  
امرأة كاسية حل له وطؤها

فصل فيما يجوز لامير  
العسكر أن يفعل في دار  
الحرب

إذا أهدى العدو إلى أمير  
العسكر شيئاً فأراد الامير أن  
يعوّضه من الغنمة ان كان  
العوض مثل هديتهم أو  
زيادة على هديتهم بقليل جاز  
العوض من الغنمة وتكون  
الهديّة لجميع العسكر \*  
وان بعث أمير العسكر  
رسولاً إلى العدو فأجاز أمير  
العدو رسول الامير جائزة  
فاخرجه الرسول كانت  
الجائزة لارسول خاصة لان  
العدو ملكه اختيار الاعن  
رهبة \* ولو أن أمير العسكر  
استأجر للعسكر أجراً با أكثر  
من أجر المثل قدر ما لا يتغابن  
الناس فيه فعمل الاجير  
وانقضت المدة كانت الزيادة  
على أجر المثل باطلاً لان أمير

يبيع ثوب الذي عنده فهو جائز وهو اذن منه فلا ن في بيع ذلك التوب ان أعلمه المخاطب بما قاله المالك جاز  
بيعه رواية واحدة وان لم يعلمه فبيعه روايتان \* ولو قال اذهب بهذا التوب الى القصار حتى يقصره أو الى  
الخياط حتى يخيطه قبضه أو اذن منه للقصار والخياط في ذلك العمل حتى لا يصير ضامناً لبعده ذلك كذا  
في المسبوط في باب ما لا يجوز فيه الوكالة \* وفي وكالة الاصل اذا قال لبعده اذهب الى فلان حتى يعتقل  
أو حتى يكتله فاعتقه فلان جاز وبصرفه فلان وكيل بالاعتاق علم أو لم يعلم هكذا في الذخيرة والمحيط \* وكذلك  
لو قال لامرأته انطلق الى فلان حتى يطلقك فطلقها فلان ولم يعلم يقع كذا في محيط السير خشي في باب ما تقع  
به الوكالة \* وعلم الوكيل بالو كالة شرط عمل الوكالة حتى ان من وكل غيره ببيع عبده أو بطلاق امرأته  
والوكيل لا يعلم فطلق أو باع لا يجوز بيعه ولا طلاقه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير كذا في  
المحيط والذخيرة \* اذا وكل انساناً لا يصير وكيلاً قبل العلم وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* وان  
وكل مسلم حربي في دار الحرب والمسلم في دار الاسلام فالو كالة باطلة \* وكذا لو وكل حربي في دار الحرب مسلماً  
في دار الاسلام \* واذا وكل الحربي مسلماً أو ذمياً أو حرياً ببيعة قاضي دين له في دار الاسلام وأشهد على ذلك  
من أهل الاسلام فخرج وكيله من دار الحرب بطلب ذلك فهو جائز وكذا اذا وكل ببيع أو شراء أو قبض  
ودبعة أو ما شابه ذلك \* واذا وكل المسلم أو الذمي حرياً مستأمن في دار الاسلام بخصومة أو ببيع أو غير ذلك  
جاز واذا التحق بدار الحرب بطلت وكالته كذا في الحاوي \* وتجوز وكالة المرتد بان وكل مسلم مرتداً وكذا  
لو كان مسلماً وقت التوكيل ثم ارتد فهو على وكالته الا أن يلحق بدار الحرب فتبطل وكالته كذا في البدائع \*  
في نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا باع المضارب عبداً اشتراهما بال المضاربة من رجل  
فوكّل المشتري رب المال بقبضه لم يجز وكذلك لو وكل المشتري شريكه البائع بقبضه منه وهو مفوضه  
أو وكيل شريكه عنان وهو من تجارتها قال غة كل من كنت أجيز بيعه في العبد لا يكون وكيلاً للمشتريه في  
قبضه كذا في المحيط \* واذا وكل المستأمن مستأمناً بخصومة ثم لحق الموكل بالدار وبقي الوكيل بخاصم  
فان كان الوكيل هو الذي يدعي الجري الحق قبلت الخصومة فيه \* وان كان الحربي هو المدعي عليه ففي  
القبض تنقطع الوكالة حين يلحق بالدار وبه تأخذ لان المقصود من الخصومة القضاء وليس للقاضي ولاية  
لزام على أهل الحرب \* ولو وكل المستأمن ذمياً ببيع متاع أو تقاضي دين سوى الخصومة ثم لحق بدار الحرب  
فهو جائز هكذا في المسبوط \* (ومنها) ما يرجع الى الموكل به اعلم أن الحقوق نوعان حق الله وحق العبد  
وحق الله نوعان نوع منه تكون الدعوى فيه شرطاً كحد القذف وحد السرقة فهذا النوع يجوز التوكيل  
فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الاثبات سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً ويجوز في الاستيفاء

العسكر تصرف بطريق النظر كالتقاضي \* ولو استأجر القاضي للتميم أجراً بما لا يتغابن فيه الناس فعمل الاجير وانقضت المدة كانت  
الزيادة باطلة \* ولو أن القاضي أو أمير العسكر قال استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي أن أفعل كان جميع الاجر في ماله كالتقاضي ان أخطأ في  
قضائه كان خطؤه على المقضي له وان تعد الجور كان ذلك عليه \* ولو أن أمير العسكر استأجر قوماً مشاهرة لسوق الغنم والمال حينما  
يدور ولم يبين المكان جاز وله أن يزيدهم غنماً أو ما كبعدهم كما هم وغنمهم قدر ما يجتمعه الاجير وحده \* ولو قال أمير العسكر لم أؤذى  
ان قتلت ذلك الفارس فلان درهم فقتله لاشئ له \* ولو استأجر رجلاً لانه يقطع رؤس القتلى من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الاجر  
عشرة دراهم لان قتل الكافر طاعة فلا يصح الاستئجار عليه وقطع رؤس القتلى ليس بطاعة فصح الاستئجار عليه \* ولو أن أمير العسكر  
استأجر مسلماً أو ذمياً ليقول أسيراً كافراً في أيديهم لا يجب الاجر لقلنا \* رجلان بينهما فرسان أراد أحدهما المهابة وأبى الآخر لا يجبر

الآتي على المهاجرة في الركوب للقتال في قولهم وفي الركوب لغز القتال لا يجبر الآتي على التهاون في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستحق واحد منهم فارس **فصل في الامان** اذا غزا المسلمون دار الحرب اختلقوا أنهم يدعون الى الاسلام أو يقاتلونهم من غير دعوة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدعوة أفضل فان ترك الأمة الدعوة وقتلهم وأغار عليهم وسبي نساءهم وصبيانهم وأحرق حصونهم جازوا نطقهم وأخذوا بهم ولم يقدر على إخراجها كان له أن يقتل دوابهم ويحرق الخوم ويدفن أسلحتهم تحت الأرض فان وقع في قلوبهم أن الكفرة يجدون الأسلحة تحرق أسلحتهم وان طلبوا الامان أمنهم فاذا جازوا بأمان يدعوهم الى الاسلام أو الى قبول الجزية فان أبوارتهم الى ما نهم ثم قاتلهم فان أمنهم غير الامان ان أمنهم حر مسلم رجل أو امرأه صح أمانه \* وكذلك أمان المريض والشيخ الكبير الصافي لانهم أهل القتال (٥٦٤) بمال أو برأى \* ويصح أمان المكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر \* ولا يجوز

أمان المسلم التاجر في دار الحرب ولا أمان المسلم الأسير في أيديهم ولا أمان الذي أسلم في دار الحرب ولا أمان العبد الذي يكون مع المولى للخدمة \* وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز أمانه \* ولا يصح أمان الصبي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يبلغ \* وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان مراهقا صح أمانه ولا يجوز أمان أهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا أمان المخنون \* اذا سبي العدو جارية للمسلم وأدخلها دار الحرب ثم دخل سيدها بأمان لا يحل له أن يغصبها منهم ويكرهه أن يطأها لانه يكون نقضا للهدهد ولو كان المولى أسيرا في أيديهم كان له أن يسرقها ويأخذ أموالهم وأن يقتلهم \* ولو أن صفان المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين أطفال ونساء أو مستأمنون

اذا كان الموكل حاضرا ولا يجوز اذا كان غائبا ونوع منه لم تكن الدعوى فيه شرطا لتحديد الزا واحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في إثباته ولا في استيفائه ثم الخلاف انما هو في حق اثبات الحد أما التوكيل بآليات المال في السرقة فقبول بالاجماع هكذا في السراج الوهاج \* وأما حقوق العباد في نوعين نوع لا يجوز استيفاءه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل بآلياته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما التوكيل باستيفاء القصاص فان كان الموكل **موكلا** وهو الولي حاضرا جاز وان كان غائبا لا يجوز ونوع يجوز استيفاءه مع الشبهة كالديون والاعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالخصوص في اثبات الدين والعين وسائر الحقوق سوى القصاص برضا الخصم بخلاف ويجوز التوكيل بالتعريض بآلياته واستيفاءه بالاتفاق وللوكيل أن يستوفي سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا هكذا في البدائع \* ويجوز التوكيل بالبياعات والأشربة والأجارات والنكاح والطلاق والعناق والخلع والصلح والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والايديا وقبض الحقوق والخصومات وتقاضي الديون والرهن والارتهان كذا في الذخيرة \* ولا تصح الوكالة في المباحات كالاحتطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن فغاصب الوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالتكدي كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصح التوكيل بالاستقراض فلا يثبت المالك فيما استقرض للوكيل الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول أرسلي اليك فلان يستقرض كذا حينئذ يثبت الملك لاستقرض وما استقرض للوكيل وله (١) أن يمنعها من الأمر ولو هلك هلك من ماله كذا في الكافي \* ويجوز يطلب الشفعة والرد بالعيب والقسم والاشتياك هكذا في البدائع \* وليس للوكيل في الهبة أن يرجع فيها ولا أن يقبض الوديعة من المودع ولا العارية من المستعير ولا القرض من هو عليه ولا الرهن من المرتهن وان كانت هذه الوكالات من المتكسب لفلان من المالك فوكل رجلا أن يرهن عبدا فلان بدينه أو يستعيره له أو يستوهبه فان الوكيل في ذلك يضيف الى موكله ولا يضيف الى نفسه فيقول ان زيدا يستوهبك عبدا أو يسترهنك بعماله عليك من الدين أو يستعير منك وان أضافه الى نفسه فقال هب لي أو أعزني أو أقرضني فذلك كله للوكيل دون الموكل هكذا في السراج الوهاج \* (وأما ألقاظها) فكل لفظ يدل على الاطلاق كقوله وكنك أو هويت أو أحببت أو رزيت أو شئت أو أردت ولو قال لأنك أن عني طلاق المرأة لا يكون توكيلا كذا في التبيين \* ولو قال وافقني فهذا توكيل وأمر هكذا في المحيط

(١) قوله أنه يمنعها أي الدراهم وعبارة المحيط فكان ما استقرض من الدراهم له أي للتوكيل وله أن يمنعها الخ

من المسلمين أو من أسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين أن يروه الى المشركين بضرب وبطعن ويقصدوا بذلك المنكرين دون هؤلاء فان أصابهم جمعة هؤلاء قتل لا يجب التكفارة ولا الذب \* وكذا لو تفرس المشركون بالصبيان والمسلمين لا بأس بالرمي اليهم ويقصدون به الكافر من دون المسلمين \* وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حاصره المسلمون مع من ذكرنا جاز الرمي اليهم \* واذا ظهر المسلمون على بلد من بلاد أهل الحرب كان الامام بالخيار ان شاء قتل الرجال ان لم يسلموا وسبي النساء والذرية وان شاء استرق الكل وان شاء تركهم أحرار أو ضرب الجزية عليهم وهو في أراضهم بالخيار ان شاء ترك الأراضى في أيديهم عندنا ويضع الخراج على أراضهم والجزية على رؤسهم \* وليس للامام أن يقسم الغنائم في دار الحرب عندنا \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أحب الى أن لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نفذت قسمته في قولهم \* ولا يملك الغنائم قبل الحراز عندنا \* وعنده

الشافعي رحمه الله تعالى عليك \* وقسمة الغنائم في دار الحرب بناء على هذا \* وكذا الوقات واحد من الغنائمين قبل احرار الغنائم بدار الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعنده يورث نصيبه \* واذا لحقهم المدد قبل احرار عندنا يشاركونهم المدد في تلك الغنائم وعنده لا يشاركونهم كالا يشاركونهم بعد احرار \* ولو فتح الامام بلدة عنوة من بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل احرار بدار الاسلام جازت قسمته لانه لما فتحها صارت تلك البقعة من دار الاسلام فان قسم الاراضي والدور واسترق الرجال والنساء والمذرية وقسم الكل بين الغانمين جاز في قولهم \* ولورثتهم احرار واجر الدور والعقار منهم كل سنة بأجر معلوم جاز في قولهم \* ولو وضع الخراج على اراضيهم جاز أيضا والغنيمة التي تقسم بين الغانمين ويجب فيها الخمس ما يصيبها الجيوش من المسلمين \* وأما ما أصاب اثنان أو ثلاثة على وجه السرقة ودخولوا بغير اذن الامام يكون فيأخذ أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب فيها الخمس (٥٦٥) عنده \* ولا يجب الخمس فيما يؤخذ

من الكسرة الانبساطين  
أحدهما أن يكونوا جماعة  
\* والثاني أن يكون دخول  
دار الحرب باذن الامام وعند  
صاحبه ما أصابها اثنان أو  
ثلاثة أو أكثر يكون غنيمة  
يجب فيها الخمس أنزلهم  
الامام أولم ياذن \* قوم من  
الكفار دخلوا دار الاسلام  
فلحقهم المسلمون وقاتلهم  
وظهروا عليهم وأخذوا  
ما كان لهم ثم لحقهم قوم  
آخرون من المسلمين لا يشاركونهم  
المدد فما أصابوا \* وكذا لو  
دخل المسلمون دار الحرب  
وقصوا بلدة وقهروا أهلها ثم  
لحقهم المدد لا يشاركونهم  
المدد لان تلك البلدة صارت  
من بلاد الاسلام فلا  
يشاركونهم المدد \* ثلاثة لهم  
حظ في الغنيمة وان لم يقاتلوا  
أحدهم المدد اذا لحق الجيوش  
قبل احرار الغنيمة بدار  
الاسلام فانه يشارك الغانمين  
في الغنيمة عندنا \* والثاني  
الغازي اذا مرض أو صار

واذا قال لغيره أجزت لك ببيع عبدي فهذا أو كيل صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين يصيروكيلا وكذا لو قال أنت حربي وكذا لو قال أنت وصي في حياقي ولو قال أنت وصي لا يكون وكيلًا ولو قال أنت وكيل في كل شيء يكون وكيلًا بحفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال أنت وكيل في كل قليل وكثير ولو قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمره يصيروكيلا في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم لا يملك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقهاء أبو الليث هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال وكلتك في جميع أموري فقال له طلق امرأتك أو وقفت جميع أرضك الاصح أنه لا يجوز ولو أنفق ماله في عمارة أملاكه أو في نفقة عياله هل يرجع عليه بذلك قيل ينبغي أن يرجع على المولى كما أنفق في عمارة أملاكه وبما أنفق على أهله ان كان قال له جائز ما صنعت كذا في الخلاصة \* قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأنتك مقام نفسي لتكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوزها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والانتكحة وفي الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا يتجارة معروفة تنصرف الوكالة اليها رجل له عبيد قال لرجل ما صنعت في عبيدي فهو جائز فاعتق الكل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* اذا أكره السلطان رجلا أن يوكّل غيره بطلاق امرأته فقال المكروه لملك الغير أنت وكيل فطلق الوكيل امرأته والزواج قال لم أر به الطلاق طلق امرأته بخلاف ما لو قال له ابتداء أنت وكيل و قال لم أر به الطلاق كذا في المحيط \* اذا قال لامرأته (توكيل مني هرجه خواهي كن) فقالت المرأة (اكرمن وكيل و ام خو يشتن رادست بازداشتيم به طلاق) فقال الزوج لم أر به الطلاق فان لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هذا جوابا فالقول للزوج ويسعها تصديقه اذا حلف وان سبق يقع واحد در رجعية ان كانت المرأة مدخولا بها قالوا انما يقع واحدة اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلاث وهذا الجواب على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلاث لا يقع شيء وان كانت سابقة الكلام دليلا يقع الثلاث عند الكل هكذا في الذخيرة \* قال لاجنبية هل أخالك من زوجك فقالت (نوداني) أو قال هل أزوجك من فلان أو قال لغيره هل أباع متاعك فاجاباه (نوداني) فهو اذن ووكيل بالخلع والنكاح والبيع كذا في جواهر الاصلاح \* قال لا تخرج هذا المال ١ قد وكلتك افهلى ماشئت ٢ ان كنت وكيلتك فقد فككت يدى منك بثلاث طلقات ٣ انت تعلم

مجر وحاقبل شهود الواقعة وقبل الظفر ثم ظفر ولقائه يشارك الجيوش في الغنيمة \* والثالث اذا أمر الرجل من العسكر ووقع القتال بين العسكرين ولم يكن الاسير معهم وغنموا ثم خرج الاسير قبل احرار الغنيمة بالداركان له السهم في الغنيمة \* وكذا لو خرج بعد احرار قبل القسمة فانه يشارك العسكر \* ومن أسلم من أهل الحرب قبل القتال وقاتل الكفار معان يضر به السهم \* ويجوز الانتفاع بالغنيمة قبل احرار بدار الاسلام بغير اذن الامام منها تناول الطعام عند الحاجة بقدر حاجته ومنها السلاح له أن يستعمله اذا لم يكن له سلاح نفسه ثم ردها الى الغنيمة بعد الاستغناء وليس الشاب عند الحاجة بمنزلة السلاح ومنها ركوب الغلبة ثم ردها بعد الاستغناء وان باع شيئا من هذه الاشياء لا يجوز بيعه ويرد الثمن الى الغنيمة وان أخرج طعام الغنيمة الى دار الاسلام قبل القسمة ردها الى الغنيمة وان أخرج الطعام وقد قسمت الغنائم فان كان فقيرا ينتفع به لانه بمنزلة النقطة ولا شيء عليه ان كان فقيرا \* وان كان غنيا وانتهى به بعد الاخراج يتصدق به أو يقيمه \* ولا بأس أن يدهن بزيت

أو من من الغنمة أو يدهن دابته في دار الحرب يباح له ذلك كما يباح أكله \* وإن لم يكن مأكولاً كدهن البفسج ليس له أن ينفع به في دار الحرب وعليه رده إلى الغنمة لأنه بمنزلة الطيب \* ولا يأخذ سلاح الغنمة وقرص الغنمة مع سلاحه وقرسه لأنه لا ضرورة إلى الانتفاع بالغنمة وإذا أخذ الغازي شيئاً من المباحات التي لا تكون في دار الحرب كان لها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك والكترو والعدن والخشب يكون ذلك غنمة ويجب فيه الخمس \* وإن لم يكن له قيمة فهي لمن أخذها ولا خمس فيه لأنه بمنزلة الماء والكلأ والتراب إذ لم يكن له قيمة فإن أخذ في دار الحرب ماله قيمة كالخشب ونحوه وعمل منه آلة ونحوها فإنه يرد إلى الغنمة إذا لم تكن الصنعة متقومة لأنه ماله متقوم في نفسه بغير عمل \* وإن لم يكن للأخذ قيمة فعل منه شيئاً كان المعمول له لأنه صار ماله لا يعمل فلا يكون غنمة \* وإن أتلّف في دار الحرب من الغنمة ماله قيمة لا ضمان عليه وإن كان متقوماً لانه (٥٦٦) لا يتأ كد فيها حق الغنائم قبل الإحراز بدار الإسلام فيكون بمنزلة مال الحربى \* ولا يجوز

٤ (وهو رحمه مصلحت يني بكن) لا يكون نو كيلا ولو قال هـ (هرجه مصلحت است بكن رواست) فهذا نو كيلا  
 بلك الابضاع وغيره كذا في الوجيز للكردي \* إذا قالت المرأة تزوجها في حالة الغضب ٦ (نا كردنى ميلنم)  
 فقال الزوج ٧ (جه نو انى كردن) فقالت ٨ (كنم بدستورى نو) فقال الزوج ٩ (بكن) فقالت ١٠ (خويشتن  
 راسه طلاق دادم) لا تطلق لأنه لا يرد به الطلاق عرفاً كذا في المحيط \* قال غيره اشتري جارية بالف درهم  
 أو اشتري جارية لا يصير وكيلاً ويكون ذلك مشورة ولو قال اشتري جارية بالف درهم ولك على شرائك درهم فحينئذ  
 يصير وكيلاً ويكون للوكيل أجر مثله ولا يزداد على درهم \* رجل قال لمديونة اشترى بماعليك جارية لا يصح  
 التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال اشترى بمالى عليك جارية فلان أو قال هذه الجارية صح  
 التوكيل عند الكل \* وكذا لو قال أسلم مالى عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 ولو قال أسلم مالى عليك إلى فلان في كذا صح التوكيل عند الكل كذا في فتاوى فاضلخان \* إذا قال لغيره ان  
 لم تبع عبدى هذا فأمرأتى طالق يصير ذلك الغير وكيلاً بالبيع كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره سلطتك على  
 كذا فهو بمنزلة قوله وكلتك كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك أمر مستغلاتي  
 وكان أجراً من إنسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها وكذلك لو قال اليك أمور بدوني ملك التقاضى ولو قال  
 فوضت اليك أمر دواي وأمر مالىكى ملك الحفظ والرعى والتعليف والنفقة عليهم ولو قال فوضت  
 اليك أمر امرأتى ملك طلاقها واقتصر على المجلس بخلاف ما لو قال ملكتك حيث لا يقتصر على المجلس  
 كذا في الجبر الرائى \* (وأما حكمها) فنه قيام الوكيل مقام الموكل فيما وكله به ولا يجبر الوكيل في اتيان  
 ما وكل به إلا في دفع الوديعة بأن قال له ادفع هذا الثوب إلى فلان فقبله وغاب الأمر يجبر الأمر على دفعه  
 هكذا في محيط السرخسى \* وإن وكله بالعق فقبل ثم أبى أن يعقب لم يجبر عليه كذا في الحاوى \* ومنه أن  
 ليس للوكيل أن يوكل غيره بما وكل إلا أن يطلق له الذى وكله أو يجيز أمره فيما وكل به فيكون له ذلك كذا في  
 شرح الطحاوى \* وكل رجلاً بالخصومة وقال ما صنعت من شئ فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز  
 نو كيلاه ويكون الوكيل الثانى وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول وأعزله الموكل  
 أو جن أو ارتد وطلق بدار الحرب لا ينزل الوكيل الثانى ولو مات الموكل الاول أو جن أو ارتد وطلق بدار  
 الحرب ينزل الوكيلان ولو عزل الاول الثانى جاز عزله ولو أن الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت من شئ  
 ٤ وأفعل كل ما رأيت فيه المصلحة هـ كل ما فيه المصلحة أفعله فإنه جائز ٦ أفعله ما لا يفعل ٧ ما يمكنك  
 ان تفعله ٨ أفعله باجارتك ٩ انفعلى ١٠ طلق نفسك ثلاث طلاقات

للتجار أن يأخذوا من الطعام  
 والعاف وإن أتلّف- وأذلك  
 لا ضمان عليهم \* وما يجوز  
 الانتفاع به للجاهدين عند  
 الحاجة يجوز لصبيهم الذين  
 كانوا معهم ونسأهم اللاتى كن  
 معهم لداواة المرضى والجرحى  
 ويباح لرفقة هم أيضاً فاما  
 الاجرة للخدمة يباح له أن يأكل  
 شيئاً من الغنمة \* فإذا ذبح  
 الغازي غنم الغنمة أو بقرها  
 للأكل عند الحاجة رد  
 جلدها إلى الغنمة لأن الجلد  
 ليس بما كول ولا من العلف  
 \* فإذا خرجت مرة بغير  
 تنفيل الامام أو خرجوا في  
 طلب العلف فما أصابوا بدون  
 غنمة يجب فيها الخمس ولا  
 تختص به السرية \* وكذا لو  
 قتلا كافراً فسلبه يكون غنمة  
 فلا يختص بها القتال عندنا  
 \* ويستحب التنفيل للامام  
 وأمر الاسكر فان نقل الامام  
 أو أمير الاسكر وجعل له  
 شيئاً من الغنمة التي وقعت في  
 أيدي الغنائم لا يجوز وانما  
 يجوز التنفيل مما كان قبل

الامامة \* وإذا نقل الامام وقال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب كان له خاصة لا يجب  
 فيه الخمس ولا يشار كـه غير في ذلك وإن مات في دار الحرب فما أصابه يكون ميراثاً عنه \* ولو قال من أصاب جارية فهي له فأصاب  
 رجل منهم جارية واستبرأها بحضرة في دار الحرب لا يحل له وطؤها في قول أبي حنيفة رضى الله عنه \* وقال محمد رحمه الله تعالى يحل له  
 وطؤها \* ولو قال من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل المسلم كافراً كان له سلبه والسلب دابة المقتول وسرجهما وما عليهما من الآلات وثياب المقتول  
 وسلاحه وما معه من مال في حقيقته أو على وسطه أو دابته وما عدا ذلك فليس بسلب \* وكذلك ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس  
 بسلب \* ويجوز التنفيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك عندنا \* وإن قال المنقل من أصاب شيئاً فله الربع أو النصف كان كما قال ولا  
 خمس فيما سمي له \* وإن بقى شئ مما لم يسم له ففيه الخمس فأربعة أجزائه لسائر الغنائم يشترك فيها المنتزعة \* ولو قال من أصاب شيئاً



فهو الرابع أو النصف بعد الخمس يجب الخمس فيما سمي له **فصل في قسمه الغنائم** ينبغي للامام أن يرفع من الغنيمة خسها ويقسم هذا الخمس على ثلاثة أسهم لليتامى والمساكين وأبناء السبيل \* وان صرف الخمس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي رحمه الله تعالى لم يسقط ويكون ذلك للامام وسهم ذوى القربى ساقط عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لم يسقط \* وعندنا لو صرف هذا السهم الى ذوى القربى بعله الفجر جازهم يقسم الاربعة الاخماس بين الجند \* ولا ينبغي أن يقسم قبل الاحراز بدار الاسلام \* فان اقسامهم نفذت قسمته عند الكل ولو كانت الغنيمة من النقليات فلم يجد الامام حيلة ينقلها فقسّمها بين الجند جازهم يقسمها بينهم ليحملوها ثم يقسمها في دار الاسلام فان لحقه هم المدد في دار الحرب قبل قسمه الغنائم والارحاض شاركهم في الارحاض شاركهم في الغنيمة (٥٦٧) ولا يشاركهم بعد الاحراز \* ولا تقطع مشاركة المدد الا بثلاث \*

أحدها احراز الغنائم في دار الاسلام \* والثاني قسمه الغنائم في دار الحرب \* والثالث أن يبيع الامام الغنيمة في دار الحرب فان المدد لا يشارك الجند في الثمن \* اذا أخذ المسلمون غنيمة فلم يحزروها حتى أتى عليهم العدو وأخذ الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوها من العدو كانت الغنيمة للآخرين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الأولين \* الامام اذا قسم الغنيمة ودفع الاربعة الاخماس الى الجند وهلك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم \* وكذا لو دفع الخمس الى أهله وهلك الاربعة الاخماس في يده سلم الخمس لأهله وهذا كالقاضي اذا عزل الثالث

فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وكل العبد التاجر مولاه بقبض ذبونه فليس للمولى أن يوكل غيره فان وكل المولى مع هذا وبشر وكيله هل يجوز يطران لم يكن على العبد ذين يجوز وان كان عليه دين لا يجوز كذا في محيط السرخسي في توكيل العبد المأذون والمكاتب \* (وأما صفتها) فانهم امن العقود الجائزة الغير اللازمة حتى ملك كل واحد من الوكيل والموكل العزل بدون صاحبه كذا في النهاية \* ومنه أنه أمين فيما في يده كالمودع فيضمن بما يضمن به المودع ويبرأ به والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له ما لو قال اقضه فلا ناعن ديني فقال قضيت وكذبه صاحب الدين فالقول للوكيل في براءة الذمة وللداين في عدم قبضه فلا يسقط دينه كذا في البحر الرائق \* ولا تجب العين عليه ما وانما تجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور في الدفع فانه يحلف الاخر بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه ويسقط عن الآخر دينه وان صدق الاخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لانه دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه كذا في شرح الطحاوي (وأما ما يصل بذلك) فانه أنه يتحمل الجهالة اليسيرة في الوكالة ولا تبطل بالشرط الفاسد أي شرط كان ولا يصح شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في لازم يحتمل الفسخ والوكالة غير لازمة كذا في فتاوى قاضيخان \* حتى ان من قال أنت وكيل في ملاق امرأتى على أتى بالخيار ثلاثة أيام أو على أنها بالخيار ثلاثة أيام فالو كالة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط في أنواع الخيار في الوكالة \* ومنه صحة اضافتها لتقبل التقيد بالزمان والمكان فلو قال بع غدا لم يحز بيعه اليوم ولو قال أعتق عبدى هذا أو طلق امرأتى غدا لا يملكه اليوم ولو قال بع عبدى اليوم أو قال اشتري عبد اليوم أو قال أعتق عبدى اليوم ففعل ذلك غدا فيه رويان بعضهم قالوا الصحيح أن الوكالة لا تبقى بعد اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ووكاله يتقاضى دينه بالشام ليس له أن يتقاضاه بالكوفة كذا في البحر الرائق \* ومنه صحة تعليقه ما ولو قال اذا حل مالي فاقبض أو اذا قدم فلان فتمتقاض أو اذا أثبت شيئا فانت وكيلي في قبضه أو اذا قدم الحاج فاقبض ديوني صحت الوكالة كذا في محيط السرخسي ومنه أن كل عقد لا يحتاج فيه الوكيل الى اضافته الى الموكل ويكتفى بالاضافة الى نفسه كالبياعات والاشترية والاجارات والصلح الذي هو في معنى البيع لحقوقه راجعة الى الوكيل ويكون الوكيل في هذه الحقوق كالملك والمالك كالا جني كتسليم المبيع وقبضه ومطالبة الثمن وقبضه وقبض المبيع والمخاصمة في العيب والرجوع بالثمن وقت الاستحقاق هكذا في البدائع \* والمالك ثبت للموكل خلافة عن الوكيل ابتداء وهو الصحيح حتى لو اشترى ذوى محارمه لا يعتقون عليه هكذا في السراج الوهاج \* ولا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام

للوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين \* ولو أعطى الثلثين للورثة أو الثلث للمساكين فهلك الباقي هلك من مال صاحبه خاصة \* ولو اراد الامام أو دفع بعض الغنيمة لبعض الجند قبل قسمه الغنائم ولم يبين ما فعل حتى مات لم يضمن شيئا \* واذا اراد الامام قسمه الغنائم بين الفاتحين يضرب للفارس سهمين سهم له وسهم لفرسه العربات والبراذين فيه سواء وهو قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى يضرب للفارس ثلاثة أسهم \* وفي قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى لا يسهم لاكثر من فرس واحد \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يسهم لفرسين \* ومن دخل دار الحرب فارسانا ثم نفق فرسه وقاتل راجلا كان له سهم الفرسان عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى اذا مات فرسه قبل شهود الواقعة لا يتحقق سهم الفرسان وان قتل انسان فرسه قبل شهود الواقعة فضمنه القيمة فهو فارس \* وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل \* ولو باع فرسه بعد

دخوله دار الحرب قبل اصابه الغنمة فله سهم راجل \* ولو باعه بعد الغنمة فله سهم فارس \* وكذا لو اجر فرسه أو وهبه أو أعاره وقتل راجلا فهو راجل \* وإن استعار فرسا وجاز دار الحرب وقتل فله سهم الفرسان \* وكذا إن استأجر فرسا ودخل دار الحرب وقتل فله سهم الفرسان \* ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا أو استأجر أو وهبه وقتل فله سهم راجل \* وقال الحسن رضي الله عنه إذا دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا أو وهبه أو استأجر أو وقاتل فله سهم فارس \* ولو غز المسلمون في السفن ومعهم فرس فن كان له فرس فله سهم فارس فهذا هو مالو كافر في البر والبحر.

فصل فيمن يصلح لامارة الجيش ينبغي للإمام أن يؤمر على الجيش من كان خيرا بأمور الحرب وتدبيرها كان من العرب أو الموالي \* وإذا أوليهم أمير فأمرهم (٥٦٨) الأمير بشئ لا يدرونه انهم يفتقون به أم لا كان عليهم طاعته ما لم

يأمرهم بالمعصية أو بما يكون فيه الهلاك غالبان اختلاف في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ومنهم من يقول فيه النجاة فطعيم طاعته لأن مخالفة الأمير حرام إلا إذا اتفق الأكثر أن فيه الهلاك فحينئذ يتبع رأى الأكثر \* ولو أن الإمام كتب إلى أمير العسكر أن أولينا فلانا أمير العسكر يكون أميراً على حاله يجوز أمره ولا يكون الثاني أميراً قبل أن يصل إلى العسكر \* ولو كتب إليه أن أقدعك فلاناً فوصل إليه الكتاب ولم يصل فإنه يصير معزولاً وهو معزلة ما لو كتب الخليفة إلى أمير مصر أن أولينا فلاناً كان للآل أن يصلي بهم الجمعة ما لم يحضر الثاني ولو كتب إليه أن أقدعك فلاناً فوصل إليه الكتاب ليس له أن يصلي بالناس

الوكيل حيوان كان غائباً كذا في البحر الرائق \* وكيل البائع هو الذي يطالب بتسليم المبيع إذا تقدم المشتري الثمن ولا يطالب الموكل به كذا في السراج الوهاج \* وإذا طلب الموكل المشتري بالثمن فله أن ينعه إياه فإن دفعه إليه جاز ولم يكن للوكيل أن يطالبه ثانياً كذا في الجوهر النيرة \* ولو استحق المبيع رجوع المشتري بالثمن على الوكيل أن يفسده إليه وإن نقض الثمن إلى الموكل رجوع به عليه ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به عيباً فله أن يخاصم الوكيل وإذا ثبت العيب عليه ورد عليه بقضاء قاض أخذ الثمن من الوكيل إذا تقدم إليه وإن تقدم إلى الموكل أخذ من الموكل وكذلك الوكيل بالشراء هو المطالب بالثمن دون الموكل وهو الذي يقبض المبيع من البائع دون الموكل وإذا استحق المبيع فهو الذي يتولى الرجوع بالثمن على البائع دون الموكل كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى أنه رسول وقال البائع أنه وكيل فطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبيعة على البائع محبة المشتري من رجل شاف فقال البائع لا أسلم إليك المبيع لأن محجور وقال العبد أنا مأمون كان القول قول العبد ولو أقام البائع البيعة على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم إلى القضاء بعد الشراء لم يقبل بيته عيبه باع من رجل شيئاً قال هذا الذي بعثك لمولاي وأنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد والوكيل بالأجرة الخاصة في إثباتها وقبض الأجر وحبس المستأجر به وإن وهب الأجر للمستأجر أو أبرأه (١) جاز أن لم يكن بعينه وإن كان بعينه لا كذا في البحر الرائق \* ومنه أن كل عقد يحتاج فيه إلى إضافته إلى الموصّل كل حقوقه ترجع إلى الموكل كالنكاح والطلاق على مال والعقاق عليه والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة والصلح عن انكار المذمة عليه كذا في البدائع \* ولا يطالب وكيل الزوج بالصدقة ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها وكذلك إذا كان وكيل المرأة فليس له قبض المهر وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة وكذلك الوكيل بالخلع إن كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الخلع وإن كان وكيل المرأة فلا يؤخذ بيد الخلع إلا إذا ضمن كذا في السراج الوهاج \* وهذا كله إن كان الوكيل من أهل العهدة فكذا في البدائع \* وإذا وكل صبياً محجوراً بأن يبيع له أو وكله بأن يشتري له شيئاً فباع شيئاً واشترى جازاً إذا كان يبيع ذلك ولا عهدة على الصبي وانما العهدة على الآخر كذا في النخبة \* ولا خيار للمشتري ولا للبائع سواء علم بكونه محجوراً أو لم يعلم في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج \* وإن كان صبياً مأذوناً في التجارة فإن كان وكيله بالبيع بشئ حال أو بشئ مؤجل فباع جاز

(١) قوله جاز أن لم يكن بعينه أي ويضمنه كافي البحر ٨١ مصححه

ولزمته

فصل في استيلاء أهل الحرب على أموال المسلمين

ولو استولى أهل الحرب على أموالنا وأحرزوها بدارهم لم يكوها عندنا فإن ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجدوا المالك القديم قبل القسمة أخذته بغير شيء وإن وجدته بعد القسمة في يمين وقع في سهمه إن كان من ذوات القيم أخذته بقيمته إن شاء \* وإن كان مثلثاً لا يأخذ به بعد القسمة فإن اشتراه مسلم منهم فدارهم وأخرجه إلى دار الإسلام أخذته المالك بالثمن إن شاء \* وإن وهبه العدو من مسلم أخذته المالك القديم بالقيمة إن شاء \* ولو أبقى مملوك المسلم إلى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم فإن المالك القديم يأخذ به قبل القسمة وبعد ما يغير شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول صاحب رجهما لله تعالى يأخذ به بعد القسمة بالقيمة \* ولو أبقى المكاتب أو أم الولد أو المذبر إليهم ثم ظهرنا عليهم أو اشتراه رجل منهم أخذته المالك القديم بغير شيء على كل حال \* وفي الحرب إذا اشتراه رجل منهم بأمره رجوع المشتري

( ٧٢ - فتاوى ثالث ) حتى لو رجع عن ذلك يقتل \* ولو قال أنا مسلم يصير مسلماً فان قال اني أردت بانى مسلم  
أتى على الحق لم يكن مسلماً \* واليهودى والنصرانى اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً بل يقتل \* لان اليهود والنصارى يقولون  
بوحدة الله تعالى الا انهم ينكرون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقر رسالته لا يصير مسلماً \* قالوا واليهود والنصارى اليوم  
بيننا وبينهم وبين المسلمين اذا قالوا واحدهم أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله لا يحكمهم باسلامه حتى يتبرأ عن دينه ان كان نصرانياً  
يقول أنا بى من النصرانية وان كان يهودياً يقول أنا بى من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام لان من اليهود ومن يقول  
رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا انهم يقولون كان رسولنا الى العرب لا الى اسرائيل فلا يصير مسلماً باقراره برسالة الله وبوحدة الله  
تعالى حتى يتبرأ عن دينه أو يقر أنه دخل في دين الاسلام \* ولو قال اليهودى أو النصرانى أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكمهم باسلامه لانهم

يقولون المسلم من يكون متقادا الى الحق مستسلما ونحن على الحق فان قال أنا مسلم سئل عنه ان قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل \* وان قال أردت به اني مستسلم واني على الحق لم يكن مسلما \* فان لم يسئل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين يكون مسلما \* وان مات قبل أن يسئل وقبل أن يصلي بجماعة فليس بعلم \* وعن الحسن ابن زباد رجه الله تعالى اذا قال الرجل للذي أسلم فقال أسلمت كان مسلما لانه خاطبه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما \* ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك ودخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه لاحتمال أن يكون متبرئا عن اليهودية قد اخل في النصرانية \* وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام حينئذ يحكم باسلامه \* وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت (٥٧٠) في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية لان قوله دخلت في

الاسلام اقرار منه بدخول  
حادث في الاسلام \* أما  
المجوسى اذا قال أسلمت أو  
قال أنا مسلم يحكم باسلامه  
لانهم لا يدعون لانفسهم  
وصف الاسلام بل يعدونه  
شتمة فبما دينهم \* كافر لم يقر  
بالاسلام الا أنه صلى مع  
المسلمين بجماعة يحكم  
باسلامه لان المشركين  
لا يصلون بالجماعة على هيئة  
جماعة المسلمين فيحكم  
باسلامه حتى لو أنكر بصير  
مرتدا وان صلى وحده  
لا يحكم باسلامه \* وروى  
داود بن رشيد عن محمد  
رحمهما الله تعالى أنه يكون  
مسلم اذا صلى الى قبلته المسلمين  
\* وقال الناطق رحمه الله  
تعالى اذا صلى الكافر صلاة  
في وقتها بجماعة أو وحده  
متوجها الى الكعبة يصير  
مسلمًا وان لم يكن متوجها  
ولا في وقتها لا يصير مسلما \*  
ولو صلى الجمعة مع غير  
مسلم ولو اقتدى بمسلم وصلى

فان حضر الغائب قبضا الدين ولا يحتاج الذي حضر الى اثبات وكالته كذا في المحيط في الفصل الثامن  
من كتاب الوكالة \* ادعى أنه وكيل فلان بقبض دينه الذي على هذا المحضرو برهن على الوكالة والدين  
برهانا واحدا قال الامام يقبل على الوكالة ويحكم بها ثم نادى البينة نأبى على الدين بعده هكذا في الوجيز  
للكردى \* وقال محمد رجه الله تعالى اذا أقامها على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى إعادة البينة  
على الدين وهو الاستحسان والفتوى على قوله هكذا في جواهر الاخلاطى \* رجل وكل رجلا ببيع عين  
من أعيان ماله فاراد الوكيل أن يثبت وكالته بالبيع عند القاضي حتى لو جاء الموكل وأنكر لا يلتفت الى  
انكاره فله وجوه (أحدها) أن يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى أنه وكيل عن مالكها بالقبض والبيع  
فلسها فيقول ذواليدلا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على أنه وكيله بالقبض والبيع فيستمع القاضي ذلك  
وبأمره بالتسليم اليه فيبيعها (وثانيها) أن يقول هذا ملك فلان أبيه عنك فاذا باعه منه بأمره بقبض  
المبيع فيقول المشتري لا أقبض منه لا في أخاف أن يجنى المالك شيئا لو وكل رجلا ببيع المقبوض  
هالكافي يدى أو يحصل فيه نقصان فيضمن فيقيم الوكيل بينة أنه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجبره  
على القبض (وثالثها) رجل ادعى أن العار التي في يدك ملك فلان وأنت وكيله بالبيع وقد بعته متى فقال  
بعته منك ولكن لست بوكيل عن فلان ولم يوكنى بالبيع فأقام مدعى الشراء بينة أنه وكيل فلان بالبيع فهو  
خصم تقبل البينة عليه فيثبت كونه وكيلًا عنه في البيع كذا في البحر الرائق فاذا لعن خزانة المفتين \* رجل  
وكل رجلا بقبض دينه من فلان والخصومة فيها فأحضر الوكيل المدين فأقر المدين بالوكالة وأنكر الدين  
فأقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بينته لان البينة على الدين لا تقبل الا من الخصم وبقرار المدين  
لم تثبت الوكالة فلم يكن خصمًا الا ترى أن المدين لو أقر بالوكالة فقال الوكيل أنا ثبت الوكالة مخافة أن يحضر  
الطالب ويتكر الوكالة قبلت سنته وان كانت البينة قائمة على المقر كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى  
على رجل حقًا لغائب وأقام بينة أن الغائب وكله بطلب حقه وخصومته في ذلك فأقام المدعى عليه بينة أن  
الموكل أخرج هذا عن الوكالة بمحض أو بغير محض منه قبلت هذه البينة وتطل الوكالة وكذلك اذا أقام  
البينة على اقرار الوكيل أن الموكل أخرج من الوكالة قبلت البينة وكذلك اذا أقام البينة على اقرار الموكل  
أنه لم يوكله قبلت البينة كذا في المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوكالة \* ولو دفع الغريم المال الى الوكيل  
ثم أقام البينة أنه ليس بوكيل أو أقام البينة على اقراره أن الطالب بجد الوكالة وقبض المال متى تقبل كذا في الكافي في  
ذلك لا يختلف عليه فان أقام الغريم البينة أن الطالب بجد الوكالة وقبض المال متى تقبل كذا في الكافي في  
باب التوكيل بالخصومة \* الوكيل يقبض الدين اذا أقام بينة على الدين فقضى القاضي على الغريم

خلفه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحكم باسلامه \* ولو أم الذي المسلمين لا يحكم باسلامه بذلك  
ولو شهد قوم على كافر أنه صلى مع جماعة صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا قال الناطق رحمه الله تعالى جعلته مسلما قالوا  
كان اماما أو غير ذلك \* وان شهدوا أنه كان يؤذن ويقيم قال جعلته مسلما سواء كان الاذان منه في الحضرة أو في السفر \* وان قالوا سمعناه  
يؤذن في المسجد قالوا لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يؤذن للمسجد \* وان قالوا رأينا يصلي سنة ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صليت صلاتي  
لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا \* وعن بعض المشايخ اذا أذن الكافر في وقت الصلاة يصير مسلما \* وكذا لو  
صلى صلاة في وقت الصلاة في جماعة \* فان أذن في غير الوقت لا يصير مسلما \* وان صام أوج أو أدى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية  
\* وروى داود بن رشيد عن محمد رجهما الله تعالى ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن رأوه تها الأحرار ولبي وشهد المناسك

مع المسلمين يكون مسلماً وان لم يشهد بالناسك أو شهد بالناسك لم يلزمه أن يشهدوا وحده وقال رأيتني يصلي في المسجد الأعظم في جماعة وشهد آخر وقال رأيتني يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهما ويجبر على الاسلام \* وإذا قال الوثني أشهد أن محمداً رسول الله يكون مسلماً كما قال أشهد أن لا إله الا الله \* وكذا لو قال أنا مسلم أو قال أنا على دين محمد صلى الله عليه وسلم أو قال أنا على الحنيفة أو أنا على الاسلام يحكم باسلامه ولو لمات يصلي عليه لان هذا اللفاظ دليل على الاسلام ظاهره أو بناء الاحكام على الظاهر \* كافر لمن كافر آخر الاسلام لم يكن مسلماً \* وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرأ القرآن صبي وقع من الغنية في سهم رجل في دار الحرب أو بيع منه ومات يصلي عليه لانه يصير مسلماً حكماً بتعلمه ولو كان صبي أو أمة في دار الحرب فهو على دين أبيه وان أدخل في دار الاسلام فان كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينهما وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان عليه \* وان لم يكن معه واحد (٥٧١) منهم حين أدخل دار الاسلام يصير مسلماً ساعداً ولو لم يولد \* ولو أسلم أحد الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلماً بتعلمه \* وكذا لو أسلم أحد الابوين في دار الاسلام ثم سبي الصبي بعد ذلك من دار الحرب وصار في دار الاسلام كان مسلماً \* الاسلام الصبي العاقل صحيح استحساناً عندنا حتى لا يرث من أقربه الكفار ويصلي عليه اذا مات وتبين منه امره المجوسية \* وارتداده ارتداداً استحساناً في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى الآية يجبر على الاسلام على أحسن الوجوه ولا يقتل \* حربي أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع كالصلاة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الاسلام أو مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ولا يعاقب عليه اذا مات \* ولو أسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحساناً ذكره

بذلك وأمر بدفع المال الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع من يده ثم أقام الغريم بينة على أنه قضاء الى رب المال فلا يسبيل له على الوكيل انما يسبيله على الموكل لان يد الوكيل يده كذا في المحيط في الفصل الثامن \* رجل وكل رجلاً بخصومة كل أحد فأحضر الوكيل رجلاً يدعى عليه مالا لموكله فأقر المدعي عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل أنا أقيم البينة على الوكالة لتكون حجة على غيره فان القاضي يقبل بينته ويحمله وكيلاً مع المقر ومع غيره كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعى على رجل أنك وكيل فلان بالخصومة ولى على فلان كذا فقال المدعي عليه ما وكلني فلان بالخصومة وبرهن على أنه وكيل بالخصومة تقبل كذا في الوجيز للكردي \* وان شهد بالوكالة والوكيل لا يدري أنه وكله أم لا وقال أخبرني الشهود أنه وكلني فأنا أطلبه فهو جائز لانه بخبر الشاهدين يثبت العلم للقاضي فلا يثبت العلم للوكيل أولى وان شهد على وكالته وهو يجحد فان كان وكيل الطالب فليس له أن يأخذ بتلك الشهادة لانه أ كذب شهوده وان كان وكيل المطلوب فان شهدا أنه قبل الوكالة لزمته لان وكيلاً المطلوب بعد قبوله يجبر على جواب الخصم وان لم يشهد على قبوله فله أن يقبل وله أن يرد لان الثابت من التوكيل بالبينة كالثابت بالامانة هكذا في المبسوط \* وان كان الطالب غائباً فادعى الطالب في داره حقاً وجائزاً في المطلوب فشهد أن المطلوب وكل هذا بالخصومة في هذه الدار ولو وكيل يجحد أو الطالب بطلت والمطالب اذا دفع المال الى انسان وادعى أنه وكيل الطالب بقبضه ثم قدم الطالب فجحد وشهد للمطالب بانا الطالب بالوكالة جازت ولو كان وكيل الطالب يدعى الوكيل والمطالب يجحد فشهد بانا الطالب بالوكالة لم تقبل سواء كانت الوكالة بالخصومة أو بقبض الدين أو بقبض العين فان أقر الطالب بالوكالة في الدين يؤمر بدفع الدين الى الوكيل لاقراره على نفسه ولو كان بالخصومة لم يجز اقراره لاحتمال أنهم ما وافقوا ليقروا وكيل أنه لاحق له وان كان أقر في قبض العين ففي ظاهر الرواية أنه لا يصح اقراره ولا يؤمر بتسليم العين كذا في المحيط \* ولو كان مسلم في يده دار ادعى ذمياً فيها دعوى ووكل وكيلاً بشهادة أهل النعمة لم تجز شهادتهم على الوكيل أقر المسلم بالوكالة أو أنكر لان اقراره بالوكالة لا يلزمه الجواب لانه يصادق حتى الغير فاذا نذر ذلك بشهادة أهل الذمة على المسلم كذا في المبسوط \* رجل وكل رجلاً بقبض دينه من فلان فأراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فشهد شاهدان أن الموكل وكله بقبض دينه من فلان قال أبو حنيفة رجه الله تعالى يصير وكيله بقبض والخصومة ولو شهد الشهود أن صاحب الدين أرسله في أخذ الدين فانه لا يكون وكيله بالخصومة في قولهم وكذا لو شهدوا أنه أمر بما أخذ دينه منه لا يصير وكيله بالخصومة وكذا لو شهدوا أن صاحب الدين أنابه مناب نفسه في قبض الدين ولو شهدوا أن الموكل قال له جعلتك حربي في قبض ديني من فلان أو قال سلطتك على قبض ديني من فلان أو قال جعلتك وصي

محمد رجه الله تعالى في صلاة الاصل \* باب ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون \* اذا قال العدو وسلم لتكفرن والقتلت تخاف القتل على نفسه وسعه أن يجزى كلمة الكفر على لسانه اذا كان قلبه مطمئناً باليمان \* ولو قيل للمسلم اسجد للالك والقتلت لا بأس أن يسجد للالك سجود التحية والتعظيم لا سجود العبادة لان سجود التعظيم لا يكون كفراً في ذلك بأمر الله تعالى الملائكة سجود آدم عليه السلام والله لا يأمر أحداً بعبادة غيره وكذلك اخوة يوسف وسجدوا ليوسف عليه السلام \* مسلم دعا على غيره فقال بالفارسية خذ يا جانوي بكافري ستاد \* اختلفوا في قول الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى لم يكن ذلك كفراً \* وذكر محمد رجه الله تعالى في السير التكبير اذا أدخل المسلم خشبة في فم الكافر الاسير حتى لا يمكنه التكلم بالاسلام قال محمد رجه الله تعالى قد أساء ولم يقل قد كفر قال الله تعالى واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم \* رجل حلف وقال والله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل اختلف المشايخ فيه حكى عن

الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال وجدت رواية في هذا أنه يكفر وكذا الوصل الى غير قبله عمدا وجدت فيه رواية أنه يكفر \* وقال بعضهم اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم أنه فعل لا يكون كفرا \* والاول أصح \* ولو قال ان كان الله يعلم أني قد فعلت كذا فآلته غير عالم وقد كان فعل ذلك \* ويعلم به قالوا لا يكون ذلك كفرا وهذا أغش من الاول \* وان قال مسلم هو مجوسى ان كنت فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل اختلقوا فيه أيضا على الوجه الذي ذكرنا \* ولو صلى بغير طهارة عمدا قال الصدر الشهيد حسام الأئمة لا يكون كفرا وفي الصلاة الى غير القبلة عمدا قال لا يكون كفرا \* وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الصلاة بغير الطهارة عمدا معصية ولم يقل كفرا \* وقال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى لا يكون كفرا عند أكثر المشايخ قال وهكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر وقال في ظاهر الرواية لا يكون كفرا قال (٥٧٣) رضي الله عنه وانما اختلقوا اذا لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه

الاستخفاف بالدين ينبغي أن يكون كفرا عند الكل \* اذا لقن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان على وجه اللعب \* وكذا اذا أمر الرجل امرأه الغير ان ترتدين هي من زوجها فانه يصير هو كافرا هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلا أن يكفر كان الأمر كافرا ككفر المأمورا ولم يكفر \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا علم الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه وأمره بالارتداد \* وكذا فبين علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافرا اذا أمرها بالارتداد لانه رضى بكفر المأمور ومن رضى بكفر الغير يصير كافرا رجل ضرب امرأته فقتلت المرأة لست بمسلم فقال الرجل هب أني لست بمسلم قال الشيخ الامام

في حياتي في قبض ديني من فلان يصير وكذا بالخصومة وقبض الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهد أحدهما أنه وكيله بقبض الدين وشهد الآخر أنه أمره بقبضه وأمره ليقبضه وهو مقر بالدين فله أخذه وليس له أن يخاضعه اذا تكرار الدين كذا في المحيط \* ولو شهد أحدهما أنه وكيله بقبضه وشهد الآخر أنه وكله بتقاضيه أو بطلبه منه فالشهادة جائزة وعلى ما استحسن أصحابنا يجب أن لا تقبل هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* ولو شهد أحدهما أنه وكله ببيع هذا العبد مطلقا والآخر أنه وكله بالبيع وقال لا تبع حتى تستأمر في فباع الوكيل جاز لا تفاقهما على الوكيل بالبيع وانفراد أحدهما باشتراط الاستمرار ولو قال أحدهما وكل هذا ببيع وقال الآخر وكل هذا ببيع لم يكن لهما ولا لأحدهما أن يبيعه وكذا في قبض العين ولو كان في الخصومة فللذي اتفق عليه أن يخاضعه لكن لا يقبض هذا وحده اذا قضى به كذا في المحيط \* ولو شهد أحدهما أنه قال له أنت وكيل في قبضه وشهد الآخر أنه قال له أنت حري في قبضه قضى به وكذا هذا في الخصومة وقبض العين ولو قال أحدهما وكيل وقال الآخر حري لم يقبل الا أن يقول وصي في حياتي ولو قال أحدهما وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي بلد كذا وقال الآخر الى قاضي بلد آخر فهو وكيل بالخصومة كذا في المبسوط \* ولو كان هذا في الفقهاء للتصكيم لم تقبل وكذا لو ذكر أحدهما قاضي كذا وذكر الآخر فقيه التصكيم وان شهد أحدهما بتوكيله بطلاق فلانة والآخر بطلاق فلانة فلا تفتى لانه ثبت في حق الاولى وكذا في البيع والكتابة والعنق ولو قال أحدهما وكله بقبضه وقال الآخر ملطه على قبضه فهما سواء في المعنى كذا في المحيط \* شهدا على الوكيل أنه قال أحدهما وقد كان عزله عنها جازت شهادتهما ولو تجزئ شهادة أحدهما على العزل كذا في المبسوط \* ولو شهدا بوكالة انسان وقضى بهما رجلا لم يطل القضاء بالوكالة ولم يضمننا كذا في المحيط \* ولو وكله بتقاضى دين له بشهود ثم غاب فشهدا بئنا الطالب أن أباهما قد عزله عن الوكالة وادعى المطلوب شهادتهما جازت شهادتهما فان لم يدع المطلوب شهادتهما أجبرته على دفع المال اليه وكذلك شهادة الاجنبيين في هذا فان جاء الطالب بعد دفع المال فقال كنت أخرجه من الوكالة فأنا ضمن المطلوب فان كان الشاهدان ابني الطالب لم يكن له أن يضمن لان شهادتهما الا أن لا يسمي في مقامه على المطلوب وان كان الشاهدان اجنبيين فقد ثبت العزل بشهادتهما وكان للطالب أن يرجع بماله على المطلوب كذا في المبسوط \* ولو شهدا بئنا الطالب قبل قدوم أبيهما أن أباهما وكل هذا به وعزل الاول فان شهدا المطلوب ذلك لم يقبل لانه عزل هذا ولا على وكالة هذا وبقي الاول وكيله فلو رجع دفع المال اليه وان أقر المطلوب بذلك ثبت العزل بشهادتهما على أبيهما ويدفع المال الى الثاني باقرار المطلوب كذا في المحيط \* واذا ادعى الوكيل دعوى في دار في يد رجل

أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافرا بذلك فقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلا لو قيل له ألسنت بمسلم لم يكره فقال لا لا يكون ذلك كفرا لان قول الناس ليس بمسلم معناه أن أفعاله ليست من أفعال المسلمين \* وقال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله تعالى اذا لم يكن ذلك كفرا عند بعض الناس فقول هب أني لست بمسلم بعد من ذلك \* قال اذا طالت المشاورة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة محبة له لا أخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الزوج عاتبها على معصية ظاهرة ويخوفها من الله تعالى فأجابته بهذا تصريحه من زوجها وان كان الزوج عاتبها على أمر لا يخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن تريد بذلك الاستخفاف فتبين من زوجها \* رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك لا تخاف الله تعالى فقال لا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا قال لا يكفر لان له ان يقول التقوى فيما أفعل \* وان كان رآه على معصية فقبل له لا تخاف الله تعالى قال لا يصير كافرا الا يمكنه



التأويل وكذا اذا قيل لرجل ألا تحشى الله تعالى فقال له في حالة الغضب لا يصبر كافر \* رجل قال هو يهودى أو نصرانى أو يرى من الله أو من الاسلام ان فعلت كذا كان عينا فان باشر الشرط هل يصبر كافر الخلفوا فيه \* وكذا لو حلف على أمر ماض بأن قال هو يهودى أو نصرانى أو يرى من الله تعالى أو من الاسلام ان كنت فعلت كذا أمس وقد كان فعل فان كان ناسيا لا يعلم أنه كان فعل أول يفعل لا يصبر كافر أعند الكل وان كان يعلم أنه قد فعل ذلك هل يصبر كافر قال أكثر المشايخ انه يصبر كافر \* وقال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الأصح أنه ان كان الرجل يعرف هذا عينا ولا يكفر به لا يكون كافر \* لافي الماضي ولا في المستقبل \* وان كان جاهلا أو كان عنده أنه كفر في الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط يصبر كافر الا أنه لما باشر الشرط وعند أنه يكفر فقد رضى بالكفر والرضا بالكفر كفر \* رجل كفر بلسانه طاعة وقلبه على الايمان يكون كافر أو لا يكون عند الله تعالى مؤمنا \* رجل قال استقبلنى (٥٧٣) أمر أردت أن أ كفر يصبر كافر \* رجل

قال لغیره بالفارسية کبر کی به ازین کار که تو می کنی قالوا ان أراد به تنبیح ذلك الفعل لا يكفر \* رجل قال للوذن حين أذن كذبت بصبر كافر \* رجل قال انى أحتاج الى كثرة المال الحرام والحلال عندى سواء لا يحكم بكفره \* سكران ضرب امرأته فقالت تو مسلمان نیستی که مرا چنین می زنی فقال لانم طلقهائنا لا قالوا يقع الثلاث لانه ان لم يكن سكرانا فالثلاث واقع وان كان سكرانا فردة السكران لا تصح استحسانا فيقع الثلاث على كل حال \* امرأة قالت لزوجها ان لم تطلقني فميتت نصبر مر تدة وهذا اذا أرادت الحال لانها لما أرادت الحال فقد باشرت الكفر وعن أبي نصر بن أبي سلام امرأة قالت لزوجها اطلقني والا كفرت قال بحد النكاح \* نصرانى أسلم فأت أبوه بعد ذلك فقال ليتنى لم أسلم الى هذا الوقت حتى

لموكله فأنكر ذواليد الوكالة والدعوى فشهد ابنادى السيد على الوكالة بالتصوم فجهوا ثلاثا ما يشهدان على أبيهم ما كذا في المبسوط \* ولوشهدا بالوكيل أن الطالب عزل أباهما وكل هذا الاخر بقضه جاز فان كان الشاهدان ابني الوكيل الثاني لم تقبل على وكالة أبيهم ما تقبل على عزل الآخر كذا في المحيط \* وان كان الطالب ذميا فشهد مسلمان أنه وكل هذا المسلم بقض دينه على هذا والمطلوب مقروشم الذميان أنه عزله عن الوكالة وكل هذا الاخر لم يجوز ذلك على الوكيل الاول ولو كان الاول ذميا جاز عليه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الثاني في التوكيل بالشرع

الاصل أن الجهالة اذا كانت تنفع الامتثال ولا يمكن تداركها تنفع صحة الوكالة والا فلا كذا في التبيين \* والجهالة ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس كالتوكيل بشراء الثوب والدابة والرفيق وهي تنفع صحة الوكالة وان بين الثمن وبسيرة وهي جهالة النوع كالتوكيل بشراء الخمار والبغل والنرس والثوب الهروى والمرورى فانما لا تنفع صحة الوكالة وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالتوكيل بشراء عبدا وأمة أو دار فان بين الثمن أو النوع فصع وتلقى بجهالة النوع وان لم يبين الثمن أو النوع لا تصح وتلقى بجهالة الجنس كذا في الكفاية \* أمره بشراء ثوب هروى أو فرس أو بغل صح سمي غنا ولا وبشراء عبد جاز ن سمي غنا وان لم يبين الثمن لم يجوز وبشراء ثوب أو دابة لا يصح وان سمي غنا وهذا كله اذا لم يكن فيه دلالة على العموم فان قال اتبع لي ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه كذا في التبيين \* وكذا لو قال اشتري بآلف ثيابا أو دوابا أو أشياء أو ماشيت أو ماريات أو أدنى شئ حضره أو ما يوجد أو ما يتفق صح وكذا لو قال اشتري ولم يزد عليه بآلف أو بغيره أو اجعل ألفا من مالك بضاعة لانه تفويض كذا في الكافي \* وكذا اذا قال أى ثوب شئت أو أى دابة شئت أو ما تيسر لك من الثياب والدواب صح هكذا في البدائع \* ولو قال اشتري أثوابا أو ألوانا لا يصح لان الأثواب اسم جمع وأدناه ثلاثة وللألام تدل على التكثير وكثيرا تناول اسم الجمع بهذا اللفظ عشرة فاذا لم يحذف في الواحد فلا لا يجوز في هذا اللفظ أولى اذا الجهالة فيه أكثر كذا في محيط السرخسى \* ولو قال اشتري دارا لا يصح ما لم يبين الثمن وعند بيانه ينصرف التوكيل الى دار في المصر الذى همافيه وقيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال اشتري دارا بالكوفة بآلف صححت اتفاقا ولو قال دارا بالكوفة في موضع كذا أو سمي موضعا متقاربا بعضه من بعض جازت ذكر الثمن أو لم يذكر \* وكما بشراء دار ببلغ فاشترى خارجها ان كان الموكل من أهل البلد لا يجوز وان كان

أرث عنه فانه يصبر مر تدا لانه تنفى الكفر وذلك كفر \* رجل قال لغیره صل المكتوبة فقال لا أصلها اليوم اختلفوا فيه ذكر الناطق عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال قول الرجل لأصلى يحتمل وجوها أربعة \* أحدها لا أصلى فقد صليتها \* والثاني لا أصلى بقول فقد أمر من هو خير منك \* والثالث لا أصلى فسقا ومجانة ففي هذه الوجوه الثلاث لا يكفر \* والرابع لا أصلى فليس تجب على الصلاة ولم أمر بها يعنى بجودها يصبر كافر \* قال الناطق رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا أطلق وقال لأصلى لا يكفر لان هذا اللفظ محتمل \* رجل مات غلاما فجزع وقال يارب تأخذ منى له واحدا ولا تأخذ منى له عشرة وأنافى جمع المال أجهت وكان لك أن تأخذ قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أرجو أن لا يصبر كافر الا أنه لم يصف الله تعالى بالظلم لان الظلم أن لا يأخذ ما ليس له والدنيا والاخرة كلها لله تعالى \* امرأة مات ولدها فقالت همى بكى داذى بازهمين - تندى قال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله تعالى أنها لا تكفر فان الله تعالى ما أعطى ولله تعالى ما أخذ \*

مر يضامته مرضه واشتد عليه فقال ان شئت توفي مسلم وان شئت توفي كافر قال واحدم العلماء يصبر مر تدا وكذا الرجل اذا ابتلى بمصيبت فقال اخذت مالي واخذت ولدي واخذت كذا وكذا فاذنوا ففعل ايضا وماذا بقي لم تفعله وما أشبه ذلك من الالفاظ اجاب هذا القائل وقال بأنه يكفر قيل له لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري على لسانه حرف واحد ونحو ذلك انما مثل هذه الكلمات الطويلة لا تجري على لسانه من غير قصد فلا يصدق \* رجل قال يا رب خذني رزقي برمي فرخ كن نابازر كافي من رزقك كن يا رب من جوارحك قال أبو نصر الدبوسي يصبر كافر بالله تعالى لان الله تعالى لا ينسب الى الجور فن فعل ذلك فقد كفر \* قيل لامرأه توحيد داني فقالت لا قال بعضهم ان ارادت أن لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان ارادت أن لا تعرف وحدانية الله لم تكن مؤمنة فلا يصح نكاحها \* واذا اتقى الرجل لشي من (٥٧٤) الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان ارادته لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكون

كفرا \* وان اراد به الاستخفاف والعداوة كان كفرا \* ولو قال بالفارسية اكر فلان بغير ما بعدى بوى منكر بوى لو اراد به أنه لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لو امرنى الله بكذا وكذا لا أفعل أو قال لا ومن به أو قال لو امرنى الله تعالى بعشر صلوات لا أفعل أو قال لو كان القبلة في هذه الناحية لم أصل كان كافرا في جميع هذه الكلمات \* اذا عاب الرجل النبي عليه السلام في شيء كان كافرا \* قال بعض العلماء لو قال شعر النبي صلى الله عليه وسلم شعرا فقد كفر وعن أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى من عاب النبي عليه السلام بشعره من شعراته فقد كفر \* وذكر في الاصل أن شتم النبي صلى الله عليه وسلم كفر \* ولو قال جن النبي عليه السلام ذكر في نوادر الصلاة أنه كفر ويجوز

من أهل الرستاق جاز كذا في البحر الرائق \* ولو قال لشترى دارا بالشام بألف درهم فهذا فاسد لانه متفاوت كذا في المحيط \* ولو قال لشترى حبة لؤلؤ أو فص ياقوت أو حجر ولم يسم الثمن لم يجز فان اشتراه كان للوكيل دون الموكل هكذا في السراج الوهاج \* ولو لو كنه بشراء حنطة أو مقدار آخر ولم يسم مقدارا ولا مثلا ولو سعى كيلا معروفا صح كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بالشراء يجوز أن يشتري بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها قال الامام خواهر زاده هذا فيما ليست له قيمة معلومة عند أهل ذلك البلد أو أماله قيمة معلومة عندهم كالخبز واللحم اذا زاد لا يلزم الا حرقا الزيادة أو كثرت كذا في الجوهر النيرة \* وان قال لشترى جارية حبشية أو مولاة أو هندية ولم يسم لها ثمنًا جاز شراؤها على الصفة التي ذكرها اذا كان ثمن مثلها كذا في السراج الوهاج \* اذا قال لغيره لشترى جارية من جنس كذا أو كذا ولم يسم ثمنًا فهو جاز على ما يتعامل الناس عليه في ذلك الجنس فان جاء بشيء من ذلك مستثنى كثيرا لثمن لا يتعامل عليه العامة لم يجز على الأمر اذا قال لشترى ثوب خز كوفي ولم يسم ثمنًا جاز وكذلك اذا قال لشترى ثوب خز بمائة درهم ولم يسم الجنس كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا من أهل البادية أمر رجلا أن يشتري له جارية حبشية ولم يسم ثمنًا جاز له أن يشتري من الضرب الذي يشتري أهل البادية ويشتري لهم وان تعدى ذلك اتى ما لا يشتري أهل البادية لم يجز كذا في المحيط \* دفع الى سمسار ألفا قال لشترى به شيئا كان السمسار مغرورًا بشراء شيء فهو عليه والافساد كذا في الوجيز للكردي \* التوكيل بالشراء اذا كان مقيدًا براعي فيه القيد اجماعا سواء كان القيد راجعا الى المشتري أو الى الثمن حتى انه اذا خالف يلزمه الشراء الا أنه اذا كان خالفه الى خير فيلزم الموكل واذا قال لشترى جارية أطوها أو اتخذها أم ولدًا فاشترى جارية محبوسة أو أخته من الرضاع أو مرتدة لا ينفذ على الموكل وينفذ على الوكيل كذا في البدائع \* ولو قال لشترى جارية بكذا فأطوها فاشترى أخت امرأته أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب لا يلزم الأمر ويكون الوكيل مشتريًا لنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عقد زوج من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لا يلزم الأمر كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى رتقا فان لم يعلم بها الوكيل جاز على الأمر وله حق الرد وان كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الأمر وكذا لو لم يعلم بشرط البرائة من كل عيب كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أمر غيره أن يشتري له جارية يطوها فاشترى صغيرة لا يوطأ مثلها فهو مخالف كذا في الذخيرة \* والمهودية والنصرانية يجوز على الأمر والصابنية يجوز على الأمر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا اشترى أخت أمه هي عند الأمر وقوطها الأمر يلزم الأمر كذا في المحيط \* ولو قال لشترى جارين أطوها فاشترى اثنين في عقد واحد أو اشترى جارية وعمتها أو خالتها من رضاع أو

أو أن يقال أغنى على النبي عليه الصلاة والسلام \* وعن ابن مقاتل رحمه الله تعالى من أنكر نبوة الخضر عليه السلام ونفى الكفل عليه السلام قال كل من لم يجمع الأمة على أنه نبي لا يضره ان جحد نبوته \* ومن زعم أن المعوذتين ليستا من القرآن ذكر في التوازل أنه لا يكون كافرا \* ومن نفي أن الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا في الاصل \* وكذا الر باونكاح الحارم \* ولو نفي أن الله تعالى لم يفرض صوم رمضان لما شق عليه لا يكون كافرا كذا قال الشيخ الامام أبو بكر البلخي والشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه لا يكون كافرا اذا نوى أنه لا يمكنه أداء حقوقه \* ولو نفي أن الاكل فوق الشبع لا يكون حراما كان كفر الا أن احاطه لا تليق بالحكمة \* ولو قال ان هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا ان نؤي أن طاعتها مشقة علينا لا يكون كافرا \* ولو قال لم يفرض الله تعالى علينا هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كافرا ان تأول ذلك وتأويله ما قلنا \* ولو نفي أنه لم يحرم الزنا أو الظلم أو القتل بغير

حق أو الواطئة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هو كفر لان اطلاق هذه الافعال خروج عن الحكمة والعدل \*  
رجلان اختصما في شئ فقال أحدهما لصاحبه يا ابن الزانية وهر كه خد ترا يا بن نام است وكان اسم المشتوم محمدا قال الشيخ الامام أبو  
القاسم رحمه الله تعالى لم يكن كفرا لان أوهام الناس لم تنصرف الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن كفرا لم ينوه \* رجلا بينهما خصومة  
فقال أحدهما لصاحبه فرد يا بنه وباسمان برو و باخذاي جنك كن قال أكرههم لا يكون كفرا \* ولو قال شو باخذاي جنك كن  
قال بعضهم يكون كفرا واليه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* وقال الشيخ الامام أبو بكر بن حامد رحمه الله تعالى  
لا يكون كفرا والاحوط تجديد النكاح \* ولو أن رجلا طالب رجلا بحق وقال بالفارسية كروي خدای جهان است از وی بستانم  
قال الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى بصير مر تدالنه ادعی أنه يغلب الله تعالى \* (ovo) وقال بعضهم لا يكون كفرا لان المراد

من هذا الكلام في العرف  
التحويل دون التحقيق  
\* ولو قال اكر فلان بغير  
است از وی بستانم لا يكون  
كفرا لان النبي صلى الله عليه  
وسلم يطلب باءاء الحق  
ويستوفى منه \* رجل قال  
لغيره اعطني حق والياخذتك  
يوم القيمة فقال مخاطب  
نومر الجاني بي ديه ان  
ابوهي قال الشيخ الامام  
أبو بكر البخني لم يكن هذا  
كفرا \* رجلا لخصما  
فقال أحدهما لله تعالى  
يحكم بيني وبينك وقال  
الآخر بالفارسية خد ترا  
حاكي مرا بشيد أو قال  
حاكي ترا شيد قال أبو القاسم  
رحمه الله تعالى بصير مر تدال  
لان الله تعالى يحكم بين  
عباده جميعا القسوى  
والضعيف والشريف والذئ  
في حكمه واحد \* رجل وضع  
ثيابه في موضع وقال سلمتها  
الى الله تعالى وقال غيره  
سلمتها الى من لا يمنع السارق  
اذ سرق قال الشيخ الامام

أونسب في عقدة لا يلزم الامر عندنا ولو اشترى في صفقتين لزما الامر عندهم وذ كرفي المشتق لو اشترى  
هذا الوكيل له جارية وابنته لزما الامر لانه قادر على وطء أحدهما في الحال انما يحرم عليه وطء الاخرى  
بعد وطء الاولى كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال اشترى جارية فتخذي أولادها وأخدميها وأطعميها وعبدي  
لخدمتي أو لعل من الاعمال فاشترى جارية عمة أو مقطوعة اليد أو عمة أو مقطوعة اليد لم يلزم الامر  
في السراج الوهاج \* ولو وكره أن يشتري له دابة تركها فاشترى مهران أو عمة أو مقطوعة اليد لم يلزم الامر  
هكذا في الوجيز للكردي \* رجل وكل رجلا وقال اشترى جارية أعقها عن ظهاري فاشترى عمة  
أو مقطوعة اليد أو الرجلين ولم يعلم بذلك لم يلزم الامر وكان له أن يرد ولو علم الوكيل بذلك لم يلزم الامر  
كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال اشترى جارية تركها فاشترى جارية حبشية لم يلزم الموكل ولا يلزم  
الوكيل كذا في البدائع \* ولو وكره أن يشتري له ثوبا بهوديا يقطع فيه فاشترى ثوبا لا يقطع فيه فصلا لم يلزم  
الامر كذا في الذخيرة \* ولو وكره أن يشتري ويشترط الخيار للموكل فاشترى بغير خيار لم يلزم الوكيل كذا  
في البدائع \* قال اشترى جارية بالف درهم أو اشترى جارية بالف درهم من مالي أو بهذا الف وأضاف  
الى مال نفسه يكون ثوبا كذا في كذا لو اشترى المأمور يكون مشتركا لا لا \* ولو قال اشترى جارية بالف درهم  
أو هذه الجارية بالف لا يكون ثوبا كذا لو يكون المأمور مشتركا بالنفسه قال لغيره اشترى جارية بهذه الف  
الدراهم وأشار الى الدنانير كان التوكيل بالدنانير حتى لو اشترى بالف الدراهم كان مشتركا بالنفسه هكذا في فتاوى  
قاضيان \* الوكيل اذا خالف من حيث الجنس لا ينفذ على الامر وان كان المأني به أنفع من المأمور به  
كما اذا أمره أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف دينار وان كان من حيث الوصف أو القدر ان كان المأني  
أنفع ينفذ على الامر كما اذا أمره أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بمائة وخمسة وان كان أضر لا ينفذ  
على الامر كما اذا أمره أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بنسمة درهم هكذا في المحيط \* واذا قال اشترى  
جارية بالف فاشترى بأكثر من الف يلزم الوكيل دون الموكل ولو قال اشترى جارية بالف درهم أو بمائة  
دينار فاشترى جارية بمائة الدراهم والدنانير لم يلزم الموكل اجماعا كذا اذا وكره أن يشتري له جارية  
بالف نسبة فاشترى بالف حاله لم يلزم الموكل ولو أمره أن يشتريه بالف حاله فاشترى بنسبة لم يلزم الوكيل  
كذا في البدائع \* ولو وكره بشرا بمائة بالف درهم فاشترى جارية بمائة ومثلها يشتري بالف فهو  
للموكل كذا في النبايع \* وكره بشرا بمائة دينار فاشترى مائة درهم قيمته مائة دينار لم يلزم  
الامر في قولهم في المشهور من الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يلزم الامر كذا  
في الحاوي \* رجل وكل رجلا بان يشتري له عبد فلان بالف وقطعت يده فاشترى الوكيل لا يلزم الامر

أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كفرا \* رجل بينه وبين غيره خصومة فقال رجل يحكم خدائي حين است فقال آخر من حكم  
خدأ ترا جده دائم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هو كفر لانه استخفاف بأمر الله تعالى \* رجلا بينهما خصومة فقال أحدهما للاخر يا  
بعل روم فقال الآخر من علم جده دائم قال أبو بكر القاضي بكفر الجيب لانه استخف بالعلم \* رجلا بينهما خصومة فجاء أحدهما بخطوط  
الفقه والفتوى فقال الخصم ليس كما أقفوا أو قال لا تعمل هذا وهما من عرض الناس كان عليه التعزير \* رجل قال قصصة تريد خبري  
من الله تعالى لا يكون كفرا لانه يراد به أن هذه نعمت من الله تعالى \* رجل قال لعالم ابراهيم في علمك ان أراد به علم الدين كان كافرا  
\* رجل قال كرمادروغ كرم خدای دروغ ميكويد لا يكفر لان المراد به هذا أن الله تعالى لا يكذب \* رجل قال في غضب لامرأته  
ان روسي كه ترا دادوان بغا كه ترا كشت وان خدای كه ترا آفريد قال بعضهم يكون كفرا \* وسئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى

عن هذا فتأمل في ذلك أياما ولم يجب \* قال رضي الله عنه الظاهر أنه يكون كفرا \* رجل قال لا مراءيا كافرة فقالت أنا كافرة فطلعتني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذه ردة وتجبر على الاسلام وتجديد النكاح والعود الى الزوج \* ولو قال لا مراءيا كافرة فقالت لا بل أنت لا يقع بينهما فرقة \* رجل تزوج امرأته بغير شهوة فقال الرجل والمرأة خذوا رايي بغا مبرمرا كواه كرويم قالوا يكون كفرا لانما اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب حين كان في الاحياء فكيف بعد الموت \* رجل قال أنا أعلم المسروقات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فان قال هذا القائل أنا أخبر بأخبار الجن اياي بذلك قال هو ومن صدقه يكون كافرا بقوله عليه السلام من أتى كاهنا فصدقه فيما قال فقد كفر بما أنزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في (٥٧٦) الاخبار عن الجن فلما خربت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين

كذافي فتاوى قاضيان \* اذا وكله بشراء جارية وسعى جنسها وغناها فاشترى له جارية عبياء أو مقطوعة اليدين أو الرجلين أو مقعدة أو مجنونة هازغة - دأب حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز والعوراء ومقطوعة إحدى اليدين أو إحدى الرجلين تجوز بالاتفاق هكذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى جارية بمقطوعة اليد والرجل من خلاف لم يملك الموكل هكذا في البدائع \* ولو قال اشترى رقية لم يجز شراء العبياء ولا المقطوعة اليدين أو الرجلين اجابا - ولو اشترى العوراء أو مقطوعة إحدى الرجلين لزم الموكل اجبا كذا في السراج الوهاج \* ولو وكله بشراء جارية وبين غناها وجنسها فاشترى ذات رحم محرمة من الموكل أو جارية حلفت الموكل بعقبتها أن ملكها صحت وعقدت كذا في الذخيرة \* واذا وكله ببيع وصيفة أو شرائها فصارت مجوزا فباع ذلك أو اشترى بجوز ذلك الحمل والجدى اذا كبرا كذا في الظهيرية والمحيط في فصل العزل \* اذا قال اشترى خادما بالفر درهم فان الخادم يكون على العبد والامة كذا في الذخيرة \* ولو وكله أن يشتري له لحا بدرهم فاشترى له لحم ضأن أو بقرا أو بل لزم الأمر \* وان اشترى كرشا أو بطونا أو أكبادا أو رؤسا أو كارع أو لحافا قديدا أو لحما الطيور أو الوحوش أو شاة حية أو مذبوحة غير مملوكة لزم الأمر الا أن يكون المدفوع قليلا هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو أمره أن يشتري له لحا بدرهم فاشترى شحم البطن أو الالة أو ألية فاشترى له شحما أو شحما فاشترى له ألية لم يلزم الأمر هكذا في السراج الوهاج \* ولو وكله أن يشتري له لحا فاشترى مشويا أو مطبوخا لم يجز على الأمر الا اذا كان مسافرا نزل خانا ولو أمره أن يشتري له سمكا بدرهم فهذا على الطرى الكبار ولو أمره أن يشتري له رأسا فهو على رؤس الغنم دون غيره هامن الابل والبقر وهو على المشوى من هادن النى كذا في السراج الوهاج \* والتوكيل بشراء البيض ينصرف الى بيض الدجاج خاصة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أمره أن يشتري له لبنا فهذا على المتعارف في البلد من لبن البقر والغنم وكذلك السمن وان تساوى فافهم محمول عليه ما كذا في الحاوى \* ولو وكله بشراء دهن فهو على كل دهن يباع في السوق وكذا اذا قال فاكهة فهو على كل فاكهة تباع في السوق كذا في الذخيرة \* ولو دفع الى رجل دينار وأمره أن يشتري له بها طعاما ذكر في الكتاب أن التوكيل ينصرف الى الحنطة وديقها \* قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهزاده ان كانت الدراهم كثيرة بحيث أن تشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز وان كانت قليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا فاسم الطعام ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع الخبز أو وحده كذا في فتاوى قاضيان \* قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى \*

\* نصراني أتى مسلما فقال اعرض علي الاسلام حتى أسلم عنده فقال اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلعه ووافيه \* قيل يكفر لانه رضي بكفره بعض الاوقات وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصير كافرا لان العالم يهتدى الى ما لا يهتدى غير العالم \* رجل قال لغیره اى بار خدائي من قال بعضهم يكفر وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أراد به اى مهتز من لا يكفر لان هذا اللفظ يذكر ويراد به ذلك ولو قال اى خدائي من يكون كافرا \* امرأة قالت لزوجه اوسر خدائي داني فقال نعم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكفر الرجل لان السر والغيب واحد ومن ادعى علم الغيب كان كافرا \* وعن شتاد بن حكيم رحمه الله تعالى أن امرأته بعثت الى زوجها

السحور في رمضان على يدي الخادم فأبطأت الخادم في الرجوع الى المرأة فقامت المرأة فقال شتاد لم يكن بيننا وادأ شئ فطال الكلام بين شتاد وبين امرأته فقال شتاد بن حكيم لا مراءية تعلمين الغيب فقالت نعم فكتب به شتاد الى محمد بن الحسن وكان هو من أصحاب زفر رحمه الله تعالى فأجاب محمد أن جدد النكاح فانها كفرت \* رجل استعمل الجماع في حالة الحيض قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى استعمل الجماع في الحيض كفر وفي الاستبراء بدعوى ضلال وليس بكفر \* وعن ابراهيم بن رستم أن استعمل الجماع في الحيض متاولا أن النبي ايسر للتحریم أو لم يعرف النبي لا يكفر لانه ان عرف أن النبي للتحریم ومع ذلك استعمل الجماع فيه كان كافرا وعن شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى أن استعمل الجماع في الحيض كفر من غير تفصيل \* رجل قال عبد العزيز بن عبد الخالق عبد الغفار عبيد الرحمن بالحق الكافي في آخر الاسم قالوا ان قصد ذلك بكفر وان جرى على لسانه من غير قصد أو كان جاهلا لا يكفر وعلى من سمع ذلك منه أن

يعلمه الصواب وهذه فضول عشرة \* أحدها أن اسلام الصبي العاقل والصبيّة عندنا صحيح \* وكذا اسلام المعتوه الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام عندنا \* وكذا اسلام المكروه اسلام عندنا أن كان حريصا وان كان ذميا لا يكون اسلاما \* ومنها كفر المكروه أن كره بقيد أو حبس فلا كفر يكون كفرا \* وإن كره بالقتل أو اتلاف عضو أو بضرب مؤلم وقلبه مطمئن بالإيمان لا يكون كفرا استفسانا \* وأما كفر السكران أن كان يعرف الخير من الشر والارض من السماء فكفره يكون كفرا في الاحكام \* وإن كان لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كفرا عند علمائنا \* وكفر المراهق كفر عند أي خفيقة ومحمد رجهما الله تعالى تحزم امرأته ولا تحل ذبيحته ولا يصلي عليه ان مات الا انه لا يقتل بالردة \* وأما ردة المعتوه والمنحون لم تذكري الكتب المعروفة قال مشايخنا رجهما الله تعالى هو في حكم الردة بمنزلة الصبي \* وأما الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يدركه كفر اختل فوافيه قال بعضهم لا يكون (٥٧٧) كفر او يعذر بالجهل \* وقال

بعضهم يصير كافرا ولا يعذر بالجهل \* وأما الهازل والمستهزئ اذا تكلم بالكفر استخفا أو مزاحا أو استهزاء يكون كفرا عند الكل وإن كان اعتقاده خلاف ذلك \* وأما الخاطي اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان أراد أن يتكلم بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفرا عند الكل بخلاف الهازل لأن الهازل يقول قصد الانه لا يريد حكمه والخطي من يجري على لسانه من غير قصد كلمة مكان كلمة \* قوم اتخذوا الخوارت لأجل النوروز وقدوم الحاج قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى ذلك لهو وله فلا يكون كفرا \* رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة والتهاني في الخوارات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر هذاهو كفر

واذا لم يدفع اليه دراهم وقال اشترى طعاما لم يجز على الأمر لانه وكله أن يشتري له مكيلًا ولم يبين مقداره كذا في التبيين \* الوكيل بشره الكبدش لا يملك شراء النجعة حتى لو اشترى لا يملك الموكل وكذا لو وكله بشراء عناق فاشترى جذبا كذا في البدائع \* ولو أمره أن يشتري له فرسا أو برذونا وسمى له غنما فاشترى له رمكة من الخيل أو البراذين فان هذا لا يجوز على أهل الامصار ويجوز في البلدان التي يتخذ فيها التجار والمال وأما البغال فيجوز فيها الذكرو والانثى في الامصار وغنمها ما لم يسم أنتى فيخالف الى ذكر أو ذكرو فيخالف الى أنثى كذا في السراج الوهاج \* والبرقع على الذكر والانثى وكذا البقرة في رواية الجامع وهو الصحيح والدجاج على الذكر والانثى والدجاجة على الانثى والبعير على الذكر والناقة على الانثى ولا يقع اسم البقر على الجاموس وإن كان من جنس البقر كذا في البدائع \* ولو أن قال يزاولك آخر بشراء حمار فاشترى له حمارا مصريا يصلح للركوب دون العمل لم يلزم الموكل فان كان سمي له غنما فاشترى حمارا بذلك المسمى من الثمن وقيمته مثل الثمن أو أقل أو أكثر فدر ما يتغابن الناس في مثله جاز على الموكل وإن كان خلاف ذلك جاز على الوكيل كذا في السراج الوهاج \* ولو وكله بشراء الاخصية بتقيد بأيام النحر وبشراء الفصم والجذوقته من السنة الاولى حتى لو اشترى في السنة الثانية في وقته لا يجوز وكله بشراء بقرة الاخصية سوداء فاشترى بيضاء أو جمرًا لم يلزم الأمر ولو بائنه فاشترى ذكرًا لا وكذا النشاة ولو بقرا ولم يقل أنتى لم يلزم الموكل ولو وكله بشراء كبش أقرن ليضحي فاشترى كبشًا ليس بأقرن لا يلزم الأمر هكذا في الوجيز للكردي \* دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يشتري له بها حنطة يزرعها ودفع اليه الدراهم ليزرعها فاشترى المأمور حنطة قالوا ان كان اشتراها الوكيل في أو ان الزراعة وزرعها في غيرا أو أنها يجوز الشراء على الأمر وعلى المأمور مثل تلك الحنطة وإن كان المأمور اشترى الحنطة في غيرا أو ان الزراعة كان المأمور يشتري لنفسه فيضمن دراهم الأمر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أمر انسانا أن يشتري له حمارا ينصرف الأمر الى ما ركبته الأمر حتى لو كان الأمر هو القاضي فاشترى المأمور حمارا مقطوع الاذنين أو مقطوع الذنب لا يجوز بخلاف ما اذا كان الأمر هو القاضي حيث يجوز كذا في خزنة المفتين \* الوكيل بشره عبد حبشي اذا أنفق الدراهم على نفسه واشترى بها أمر به من عنده يكون المشتري للوكيل دون الأمر وهو المختار ولو اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم ما اشترى الى الأمر ثم نفد البائع غيرا جاز كذا في الخلاصة في فصل التوكيل بالبيع في بعض النسخ \* وكل رجلان يشتري له دارا بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الأمر النصف الذي اشتراه الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار أولا ثم اشترى الوكيل النصف الباقي جاز فان استحق النصف الذي اشتراه الموكل أولا كان له أن يرده الباقي لأن شراء الوكيل كشراء الموكل

(٧٣ - فتاوى ثالث) والمذبح مبتدئ لا تؤكل \* وقال الشيخ اسماعيل الزاهد رجه الله تعالى اذا ذبح الابل والبقرة في الخوارات لقدوم الحاج أو الغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفرا وأما أنا فاقول بكره ذلك أشد الكراهة ولا يكون كفرا \* رجل اشترى يوم النوروز شيئا لم يشتري في غير ذلك اليوم ان أراد به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه الكفرة يكون كفرا وإن فعل ذلك لأجل السرف والتنعم لا تعظيم اليوم لا يكون كفرا \* وإن أهدي يوم النوروز الى انسان شيئا ولم يرده تعظيم اليوم وانما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفرا \* وينبغي أن لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعده وأن يحتز عن التشبه بالكفرة \* وعن الامام أبي جعفر الكبير رجه الله تعالى اذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النوروز وأهدى الى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم يوم النوروز فقد كفر بالله وحبط عمله \* واذا اتخذ مجوسي دعوة مطلق رأسا ولديه جزا نصيته فأجاب مسلم وحضر دعوته لا يكون كفرا والاولى أن لا يفعل ولا يوافقهم

على مثل ذلك \* مسلم وضع على رأسه قلنسوة المجرس قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يكفر بذلك قال رضي الله عنه وهذا الجواب انما يصح اذا فعل ذلك ضرورة ولا يعتقد أنه يصيربه كافرا فان فعل ذلك وظن أنه يصيربه كافرا أو قصد به الاستخفاف في الدين فانه يصير كافرا وعن عبد الله بن أبي حفص رحمه الله تعالى أنه قال ان فعل ذلك يريد به تعقيب فعلهم لا يكون كافرا \* ومن ألقا الكفر بالفارسية \* رجل قال لغیره ويدار تو بر من چنانست که چون دیدار ملک الموت اختلافوا فيه قال أكثرهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا وقال بعضهم ان كان له ادوة ملك الموت يصير كافرا وان قال ذلك لكرهه الموت لا يصير كافرا \* رجل قال فلان رامصیت رسیده اقال بعضهم يكون كفرا \* وقال بعضهم لا يكون كفرا وهو الصحيح \* رجل قال فلان یحشم من چنان است که چون جهود یحشم خدای يكون (۵۷۸) كفرا \* رجل قال لصاحب المصيبة هر چه از جان و فی یکاست بجان وزند کافی تو زیاده کناد فهو

ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له أن يرذ الباقي كذا في فتاوى فاضلخان \* الوكيل بشرأ عبد بعينه اذا اشترى نصفه فالشراء موقوف ان اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند أصحابنا الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل أن يشتري الوكيل وألزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي يلزم الوكيل اجماعا وكذلك هذا في كل ما في تبعيضه ضروري في تشقيصه عيب كالعبودية والامه والداية والنوب وما أشبه ذلك وان وكله بشراء مني ليس في تبعيضه ضروري ولا في تشقيصه عيب فاشترى نصفه لزم الموكل ولا يقف لزومه على شراء الباقي بخوان وكله بشراء أكثر حصة بمائة درهم فاشترى نصف الكر بمخمين وكذا لو وكله بشراء عبدین بألف درهم فاشترى أحدهما بمائة لزم الموكل اجماعا وكذا لو وكله بشراء جماعة من العبيد فاشترى واحدا منها كذا في البدائع \* ولو وكله أن يشتري له عبدین بأعيانهم بألف فاشترى أحدهما بمائة لم يجز على الاحرار اذا اشتراه بأكثر من حصته من الالف وان كان اشتراه بحصته منه أو بأقل جاز وكذا اذا اشترى الباقي بالباقي جاز الكل على الاحرار كذا في الحاوي \* أمر رجل أن يشتري له دارا بألف فاشترى نصف دار ورثها الموكل مع أخيه جاز كذا في خزائن المفتين \* ولو أمر رجل أن يشتري له نصف دار غير مقسومة بألف فاشترى وقاسم الوكيل البائع جاز شراؤه وبطلت قسمته وان كان ذلك فيما بكال أو بوزن يجوز الشراء والقسمه جميعا كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو وكله بشراء دار فاشترى دارا بناء فيها جاز لان الدار اسم للعرصة هذا اذا اشترى محمرا كانت مبنية في الاصل ثم خربت فأما اذا لم تكن مبنية في الاصل فانه يلزم الوكيل لان ما اشترى لا يسمى درا وفي عرفنا لا يلزم الا حرق في الوجهين لان في عرفنا لا يسمى المحمر امدارا كذا في محيط السرخسی \* واذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كانت عشرة أرطال من ذلك اللحم تساوى قيمتهما درهما واذا كانت عشرة منه لا تساويه نفذ الكل على الوكيل اجماعا وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزم العشرون هكذا في السراج الوهاج \* دفع الى رجل درهما وخمساو أمره أن يشتري له ببعضه لحما ببعضه خبزا قالوا الخيلة له في ذلك أن يأمر القصاب ليشتري القصاب لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه بنصف درهم لحما بنصف درهم خبزا ويدفع اليه الدرهم الصحيح أو يأمر الخباز ليشتري لنفسه بنصف درهم لحما ثم يفعل ما قلنا كذا في فتاوى فاضلخان \* أمره بشراء ثوب هروي بعشرة فاشترى ثوبين هرويين بعشرة كل يساوى عشرة لا يلزم الا حرق واحد منهما عنده لعدم مكان الترجيع ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمسئله بحالها لزمه ذلك النوب بحصته من عشرة وكذا لو أمره بشراء حنطة بعينها كذا في الوجه للكردری \* الاصل في هذه المسائل أن الموكل

خطأ عظیم ولا يكون كفرا الا ان عند أهل السنة والجماعة لا يعوت أحد قبل أجله ولا يتأخرونه عن أجله \* رجل قال فلان جان نجوابه دار يكون كفرا \* رجل قال فلان بیمارغی شود تن درست می باشد و فی فراموش کرده خداست يكون كفر الان الله تعالى لا يوصف بالنسيان \* رجل قال خدائي بر آسمان ميداند که من چيزی ندارم يكون كفر الان الله تعالى منزعه عن المكان \* رجل قال مرا بر آسمان خداست و بر زمین تو يکون کفر الما قلنا \* رجل قال دست خدای در آست يكون کفر عند البعض وعند بعضهم لا يكون كفرا اذالم يرد به الجارحة \* مظلوم قال يارب ابن ستم آروى ميسند قال بعضهم يكون كفرا

وقال بعضهم لا يكون كفر الا انه يريد بهذا اللفظ طلب الجماعة عن ظلمه والخلاص عنه \* ولو قال هداى متى برنوسم چنانکه تو بر من ستم کردی يكون كفر عند الكل \* رجل قال اگر در روون حشر خدای مراد آدوهد من داد آزوى بستانم قالوا يكون كفر الا انه شك في عدله \* رجل توجه عليه البين فأزاد ان يحلف بالله تعالى فقال المستحلف سو كنند من چداى میخواهم سو كنند بطلاق و تناق خواهم اختلافوا فيه \* قال بعضهم يكفر المستحلف وقال بعضهم لا يكفر فان قال سو كنند مغلظة خواهم لا يكون كفرا \* مجوسى طلب من مسلم أن يعرض عليه الاسلام فقال المسلم من غي دائم قالوا يكون كفرا \* وهكذا قال اليهودى أن نضرا في أى صفت ترسانى چيست فقال النصرانى لا أدري يكون مرتدا \* وكذا قيل للمسلم صفت مسلمانى چيست بكوف قال لا أدري لا يكون مسلما عند عامة العلماء \* رجل مات فقال رجل اخر خدای را بايست تر بوديكون كفرا \* رجل يظلم غيره فقيل له أنز خدای



نحي ترسي أو يقال له أرى قامت غي ترسي فقال لا يكون كفرا \* رجل قال إن وجبت عليه الزكاة أذالزكاة فقال لا تؤدى قالوا يكون كفرا \* قيل هذا إذا قال ذلك على وجه الرد والحد لئلا تكون كفرا \* رجل قال تأمر فلان بسراست مراكني فبني داو قال تأمرين دوازي من بجاي أست مراحيزي كم ينبغي قالوا يكون كفرا \* رجل قال خوار باركران مي خواهد داو قال خوار باركران خريدم كه كان خواهد شد اختلافوا فيه قال بعضهم يكون كفرا لأنه ألقى علم الغيب \* وقال بعضهم لا يكون كفرا لأنه ألقى العلم على الدليل لأنه يدعي علم الغيب \* صاحبت الهامة فقال أحمديت رجل أو قال رجل أزمرك كسي خير مدهد قال بعضهم يكون كفرا \* وقال بعضهم لا يكون كفرا لأن هذا انما قضى على وجه التناول \* رجل خرج إلى السفر فصاح العقيق فرجع فهو على هذا الخلاف أيضا \* رجل قال جوش كاري أست في نمازي قالوا يكون كفرا \* رجل قال لغيره مراكني ياري ده (٥٧٩) قال بحق هر كس ياري ده من بظلم وناحق ياري ده من قال

بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا \* رجل قال لغيره بخانه فلان روو أمر معروف كن فقال فلان در حق من چه جفا كرده كه ويرا أمر معروف كسم قالوا يكون كفرا \* رجل له على رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للسديون أين ده كانه بدین جهان بده كه بدان جهان ان جهان سانی فقال له المديون ديكر بده تأهر يست بقيامت بازدهم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكفر المديون لأن هذا استخفاف منه بالقيامة \* وقال غيره من المشايخ لا يكفر \* رجل قال لامرأته خانه چنانك كمن چون و السماو الطارق قالوا يكون كفرا \* وقال الشيخ الامام أبو اسحق رحمه الله تعالى ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر \* رجل

مؤجمع بين الاشارة التسمية في غن ما وكل بشرائه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما أن يكونا جاهلين بمحال المشار اليه أو أحدهما أو كانا عالين ولا يعلم أحدهما يعلم صاحبه أو عالين به ما في الثلاثة الاول تتعلق التسمية بالمسمى لدفع الغرور عنه ما أو عن أحد ههما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لأن الاشارة أبلغ في التعريف من التسمية من غير ملق الغرور وان كان المشار اليه من جنس المسمى فالو كالة تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يقر عليه الثمن من غير رضا قال لغيره اشترى جارية بما في هذا الكيس من الاف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى جارية بألف درهم كما أمر به ثم نظر الى الكيس فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو تسعمائة درهم فالشراء جائز على الأمر اذا كانا جاهلين بما في الكيس أو كان أحدهما جاهلا أو كانا عالين الا أن كل واحد لا يعلم أن صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل الى ما في الكيس وعلم به ثم اشترى جارية بألف درهم كان الشراء للوكل لان الوكيل حال وجودها تعلقت بالمسمى وكذلك لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بألف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا اذا قال اشترى جارية بألف درهم نقد بيت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر فاذا في الكيس ألف درهم غله أو قال اشترى جارية بألف درهم غله الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فاذا في الكيس ألف درهم نقد بيت المال فالشراء جائز على الأمر هكذا في المحيط \* ولو كان الموكل وزن ألف درهم بين يدي الوكيل والوكيل ينظر اليها فقال اشترى بهذه المائة الدينار جارية فاشترى جارية كما سمي الموكل كان مشتريا لنفسه ولو اشترى بثلث الدراهم جاز على الموكل وتعلقت الو كالة بالمشار اليه ولو دفع اليه كيسا فامر أن يشتري له جارية بهذه الاف الدراهم التي في هذا الكيس فهلك الكيس بما فيه في يدي الوكيل ثم اشترى الوكيل جارية لأمير بألف درهم وتصاد فاعلى أن الدراهم كانت ستوقه أو رصا فالشراء للوكل وهذا اذا كانا غير عالين بما في الكيس وقت الدفع أو كان أحدهما غير عال به أو كانا عالين ولكن لم يعلم كل واحد منهما يعلم الآخر وأما اذا علم بما في الكيس وعلم كل واحد منهما يعلم صاحبه تعلقت الو كالة بالمشار اليه وكانت التسمية للحدح والترويج حتى لو اشترى بعد هلاك المشار اليه بصيرته لنفسه ولو أنكر أحدهما العلم بما في الكيس أو العلم يعلم صاحبه فالقول قوله ولو تصاد فان الدراهم كانت زبوا فأنه رجة وباقي المسئلة بحالها ففيما اذا لم يعلم بما في الكيس وقت الدفع أو علم أحدهما دون الآخر أو علموا ولم يعلم كل واحد منهما يعلم صاحبه فالشراء للوكيل ولو كانت الزنوف فائمة بعينها في يدي الوكيل فاشترى جارية بألف درهم جيباد نفذ الشراء على الموكل فاما اذا علموا علم كل واحد منهما يعلم صاحبه تعلقت الو كالة بالمشار اليه والمشتري بعد الهلاك للوكيل كذا في الذخيرة \* قال لغيره اشتر هذا العبد ودفع المال اليه فهو توكيل بشرائه له عرفا

قال لغيره جهوده أزوت وقال لا نصرا في مغبه أزوت لا يكون كفرا لأنه يراد بهذا الشتم وتقبيح الافعال \* رجل قال لغيره أي مغ أو قال أي ترسا أو قال أي جهود لا يكون كفرا عند كراهة العلم وان قال المخاطب توتى أو سكك المخاطب لا يكفر المخاطب \* وان قال المخاطب هم جنين أم يكفر المخاطب \* رجل قال لغيره وراخذني أفريته أست وأنيش خویش رانده قال أكثر المشايخ يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا \* رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت أكرهين نبي مراداري تكفر المرأة ولو قالت أكرهين أم مراداري لا يكون كفرا \* ولو قالت أكرهين نبي يا توتى شامي فعلى قول من يجعل ردة المرأة قردة وهو قول عامة العلماء تكفر المرأة \* وقال بعض مشايخ بلردة المرأة لا تعتبر ردة ولا تسين من زوجها ويعزها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة ردة تسين من زوجها الا أن القاضي يجيزها على الاسلام وتجديد النكاح والعود الى الزوج \* امرأة قالت لولدها أي مغ به أو أي كافر به أو أي جهود بجهه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا

وقال بعضهم يكون كفرا \* ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه أيضا \* والاصح أنه لا يكون كفرا ان لم يرد بها كفر نفسه \* رجل قال لدايتة أي كافر خذوا نذ قالوا لا يكون كفرا لان الدواب بما تداوله الايدي ولا مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يريدون به كفر أنفسهم \* رجل قال خذوا على برأسكم كوا من أمت يكون كفرا لان الله تعالى يرى عن المكان \* رجل قال قولا كذبا فسمع رجل فقال خذوا على ما في دروغ تراست كذا دنيا كويده خذوا برين دروغ تو برکت كذا قال بعضهم هذا قريب من الكفر \* رجل قال بغيره غماز كن فقال أي مر دغا ز کردن محضت کار کزانت براین قالوا لا يكون كفرا \* رجل قال بغيره حرام مخور فقال بكي حلال خوار بيار تابوا أيمان آدم وبيس وی سجده كنم يكون كفرا \* رجل شرب الخمر فقال شادي مر اترا كه بشادي ماشاد است وكم وكست اترا كه بشادي (٥٨٠) ماشاد نیست يكون كفرا والله الهادي **باب الردة وأحكام أهلها**

المرد لا يرث من مسلم ولا من كافر يوافق في الملة ولا من مرتد آخر \* ويرث المسلم من المرتد ما اكتسبه في حالة الاسلام عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حال الردة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو بمنزلة التي يوضع ذلك في بيت المال \* وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا لورثته المسلمين \* ويجوز الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان أسلم والا قتل الا أن يطلب التأجل فيؤجل ثلاثة أيام لينظر في أمره ولا يؤجل أكثر من ذلك ويعرض عليه الاسلام كل يوم من أيام التأجيل فان أسلم بسقط عنه القتل وان أبي أن يسلم يقتل \* وان

وان لم يقل لي أو بهذا المال وليس للأمر أن يشتريه لنفسه وان فواه لنفسه فهو للوكل كذا في القنية \* واذا وكله بشراء عبد بعينه أو شراء جارية بعينها فاشترى بمكيل أو موزون بعينه أو اشتراه بعرض لا يجوز بلا خلاف بين علماء ناولوا شترى بمكيل أو موزون بغيره لم يذ كر هذا الفصل في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط \* اذا وكل أن يشتري له عبد بعينه بمن سمي وقيل الوكيل كذا ثم خرج من عند الموكل وأشهد أنه يشتريه لنفسه ثم اشتري العبد بمثل ذلك الثمن فهو للوكل ولو اشتراه الوكيل بأكثر من الثمن الاول أو بجنس آخر فإنه يصير مشتريا لنفسه فان كان قد وكل هذا الوكيل رجلا آخر بشراء هذا الشيء فاشترى الوكيل الثاني فهو للوكل الاول دون الموكل الثاني وهذا اذا قبل الوكيل كذا بغير محضر من الاول فان قبل محضر من الاول فان كان الثاني سمي له جنسا آخر من الثمن بأن سمي الاول ألف درهم وسمى الثاني مائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو الثاني هكذا في الذخيرة \* وان كان الآخر أمره أن يشتري له هذا العبد بعينه ولم يسم له الثمن ان اشتراه بالمأمور بأحد التقدين يصير مشتريا لآخر وان كان نوى الشراء لنفسه أو صرح به وان اشتراه بشيء آخر غير الدراهم والدينار يصير مشتريا لنفسه عند علماءنا ولو وكل الوكيل رجلا ليشتري له ذلك الشيء بعينه فان كان الوكيل الثاني اشترى ذلك الشيء بعينه للوكيل الاول يكون للاول قالوا انما ينفذ الشراء على الوكيل الاول في هذه الصورة اذا قال الوكيل الاول للوكيل الثاني اشتر هذا الشيء لي أو قال اشتر هذا الشيء فأما اذا قال اشترى لوكلي فلان فاشترى الوكيل الثاني فهو للوكيل الثاني لا للوكيل الاول فأما اذا اشترى الوكيل الثاني بمحضرة الاول فان اشتراه بمثل الثمن الذي هو داخل تحت التوكيل الاول أو بأقل منه ينفذ على الآخر الاول وان اشترى بأكثر من الثمن الاول أو بجنس آخر ينفذ على الوكيل الاول لان هذا شراء حضره رأى الموكل فان كان الآخر قال للوكيل الاول اعمل برأيك فوكل الاول آخر فاشترى بعينه الوكيل الاول بمثل ذلك الثمن ينفذ على الآخر الاول ولا يكون للوكيل الاول كذا في المحيط \* قال لا آخر اشترى جارية فلان فلم يقل المأمور ولم يقل لا فذهب فاشترى ان قال اشترى بها لآخر فهي لآخر وان قال اشترى بها بنفسى فهي له ولو قال اشترى ولم يقل لآخر أو لنفسى ثم قال اشترى بها فلان ان قال قبل أن تهلك أو يحدث بها عيب يصدق وان قال بعد الهلاك أو حدوث العيب لا يصدق كذا في الخلاصة \* الوكيل بشر أمشي معين اذا اشترى والموكل لا يريد بذلك فان البيع لازم وليس له أن يرد البيع كذا في جواهر الفتاوى \* أمر رجلا أن يشتري عبدا بعينه بينه وبين الآخر فقال المأمور ثم ذهب واشترى وأشهد أنه يشتريه لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط كذا في فتاوى قاضخان \* اذا قال الرجل لا آخر اشترى فلان بيني وبينك فقال نعم ثم أتى المأمور رجلا آخر وقال اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال نعم ثم اشترى

تصرف تصرفا في ردته فهو على أربعة أوجه \* منها ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا جاءت جاريته بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده \* وينفذ منه تسليم الشفعة والخمر على عبده المأذون \* ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح لا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لآخرة ولا لعلوكة وتحرم ذبيحته وصيده بالكلب والبازي والرمي \* ومنها ما هو موقوف عندالكن وهو المفاوضة فاذا فافوض مسلما يتوقف في قولهم ان أسلم نفذت المفاوضة وان مات أو قتل على ردته أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المفاوضة وتصير عينا من الاصل عند أبي يوسف فومحدر رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلا \* ومنها ما اختلفوا في توقفه كالبيع والشراء والاجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن هذا التصرفات موقوفة فان أسلم نفذت

وان مات او قتل أو قضى بالخافه بدار الحرب تبطل وعند صاحبه تنفذ الحلال الآن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنفذ كما تنفذ من الصحيح وتعتبر تبرعته من جميع المال وعند محمد رحمه الله تعالى تنفذ كما تنفذ من المريض \* وتصرف المكاتب في الردة نافذ في قولهم فإذا أعتق المرتد عبده ثم أعتق هو ابنه المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز عتق واحد منهم إلا أن ابن الغارث عنه بعد الموت لا قبله فاعتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق \* وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا وتركته مستغرة بالدين فعتق الوارث عبدا من تركته ثم سقط دين الغرماء فإنه ينفذ اعتاق الوارث لأن عتق سبب الملك للوارث قائم وانما لو عتق الملك لحق الغرماء فإذا سقط حق الغرماء نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد \* مسلم ارتد أبو هذيل الابن وله معتق مسلم ثم مات الاب وله معتق مسلم كان ميراث الاب لمعتقه لالمعتق ابنه لان الابن انما يرث من أبيه المرتد عن موت المرتد فإذا مات الابن قبل موت الاب لم (٥٨١) يرثه الابن \* واختلفت

الروايات فيمن يرث المرتد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات زوى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرث من كان وارثا له وقت الردة ويبقى كذلك إلى أن يموت المرتد حتى لو أسلم بعض قرابته بمدرته أو أولاده ولده من علقو حادث بعد الردة لا يرثه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يرث منه من كان وارثا له وقت الردة وان لم يسبق إلى موته بل يخلفه وارثه منه \* وروى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرث من المرتد من كان وارثا له عند قتله أو عند موته سواء كان موجودا عند الردة أو حدث بعد ذلك \* وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا تصرف الوارث في مال المرتد قبل أن يقسم القاضي ماله ولم يقض بها فله حتى يرجع

المأمور وهو بين الأمرين ولا شيء للأموال ولو لقيه ثالث قبل الشراء فقال له اشتر عبد فلان يميني وبينك فقال نعم ثم اشتراه المأمور فان كان المأمور قبل الوكالة محض من الأولين فالعبد بين الأولين نصفان ولا شيء للأوليين وان كان قبل الوكالة من الثالث بغير محض من الأولين فالعبد بين الأولين نصفان كذا في الذخيرة \* ولو وكله بشراء عبد بعينه بخمسمائة فاشتراه مع عبد آخر بألف صفقة واحدة كالأجعية للوكيل ولم يلزم الموكل منها ما أحده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال اللوكيل ما عينه منه ان كان حصته من الثمن خمسمائة أو أقل هذا اذا سمى الثمن عند التوكيل أما اذا لم يسمه فيصير اجاعا اذا كان حصته المشتري للآخر من الثمن مثل قيمته أو أكثر بما يتغابن الناس فيه كذا في السراج الوهاج \* ولو وكل رجل أن يشتري له شيئا بعينه بثلثي ثمن فاشترى بثلث ذلك الثمن حتى يصير مشتريا للأمر ثم وجد المشتري عبدا فبذره على بائعه ثم أراد أن يشتريه بعد ذلك لنفسه فان كان الرد بعد القبض بقضاء وقبل القبض بقضاء أو بغير قضاء لا يملك الوكيل أن يشتريه لنفسه الا اذا اشتراه بخمس آخر أو بمثل ذلك الثمن ولكن بالزيادة عليه وان كان الرد بعد القبض بغير قضاء كان له أن يشتريه لنفسه ويصير المشتري له بأى ثمن اشتراه كذا في الذخيرة \* ولو أمر رجل أن يشتري له عبد بعينه بألف درهم فاشتراه بألف ومائة ثم حط البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري كذا في البحر الرائق

**فصل في التوكيل بشراء شيء بغير عينه والاختلاف بين الموكل والوكيل** وكله بأن يشتري له عبد أو وكله آخر بمثل أو دفعا الثمن إليه فاشتراه فقال نويت له فلان يقبل وكله كل واحد منهما أن يشتري له نصف عبد من عبد بعينه فاشتراه والثمنان من جنس واحد فقال نويت له فلان فاقول قوله وان كان الثمنان من جنسين بأن وكله أحدهما أن يشتري نصفه بخمسمائة درهم وكله آخر بأن يشتري له نصفه بمائة دينار فاشترى نصف العبد بمائة دينار وأيا صاحب الدراهم فالشراء يقع للوكيل كذا في محيط السرخسي \* وان وكله بشراء شيء بغير عينه فاشترى عبدا فاما أن يضيف العقد إلى شيء معين أو إلى مطلق من الثمن فان أضافه إلى معين كان المشتري لصاحب ذلك الثمن وان نوى خلاف ذلك وان أضافه إلى شيء مطلق اما أن يكون حالا أو مؤجلا فان كان حالا فلا يخلو اما أن يتضاد فاعلى وجود النية لاحدهما أو على عدمها أو يختلف فيه فان كان حالا وانفق على وجود النية لاحدهما كان لئن نوى له وان اختلف في النية يحكم النية بالاجماع وان اتفقا على أنه لم يخصه النية فعند محمد رحمه الله تعالى هو للعاقدة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم النية في أي المالين نقد فقد عين المحتمل به وان كان الثمن مؤجلا فهو للوكيل الوكيل بشراء عبد بغير عينه اذا اشترى عبدا قد رآه الموكل ولم يره الوكيل فلو وكيل خيار الرؤية ولو كان وكيل بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبدا قد رآه الوكيل فليس للوكيل ولللوكل خيار الرؤية كذا في المحيط \* ومن وكل رجلا بشراء أمة بألف

المرتد إلى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الردة لان الحاق بدار الحرب قبل أن يتصل به القضاء يكون بمنزلة الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد مراهرا أو جدد الاسلام في كل مرة وجد النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحمل له امرأته من غير اصابه الزوج الثاني لان عنده الردة لا تكون طلاقا أو اباة الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ردها وابطاؤه لا يكون طلاقا \* وعند محمد رحمه الله تعالى كلاهما طلاق \* وردة المرأة أو اباؤها لا يكون طلاقا وتقع الفرقة عند عامة العلماء بردها وعند البعض لا تقع \* أجمع أصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة \* وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي \* وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله قاتل بغير أمر القاضي عدا أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو تألف عضوا من أعضائه لا شيء عليه ولا تقتل المرأة المرتدة عندنا لكنها تجلس أبدا إلى أن تتوب \* وعند الشافعي رحمه الله تعالى تقتل

وتصرفاتها نافذة لانها لا تقتل \* والمرأة المرتدة ترث من زوجها المرتد في قولهم جميعا \* والرجل المسلم يرث من امرأته المرتدة اذا ماتت قبل انقضاء العدة استحسانا ولا يرث قياسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى \* وزوج المرتدة أن يتزوج بأختها أو أربع سواها اذا لحقت بدار الحرب كأنها ماتت فان خرجت الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح أختها \* واذا ارتدت المعتدة ولحقت بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقها بطلت عقدتها التباين الدارين وانقطاع العصمة كأنها ماتت \* فان رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل انقضاء مدة العدة أو الخيض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعود معتدة \* وقال محمد رحمه الله تعالى تعود معتدة كما كانت \* واذا جنى المرتدة جناية خطأ كان أرش الجناية في ماله لا على العاقلة \* وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف ذلك يؤخذ الباقي من كسب رده وان لم يكن له الا كسب الردة كان (٥٨٣) عليه الدية في ذلك المال \* وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه يؤذى ذلك

من مال اكتسبه في الردة وان لم يف بكل من كسب الاسلام \* مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد المقطوعة يده ثم مات من ذلك انقطع قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى عليه دية اليد لا غير قياسا \* ولو قطع مسلم يده ثم ارتد القاطع وقتل على رده ثم مات المقطوعة يده من ذلك المقطوع ان كان عدا فلا شيء عليه وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلاث سنين من يوم قضى القاضي عليهم \* ولو جنى في حال رده جناية يبلغ أرشها خمسمائة يجب ذلك في ماله دون عاقلة الرجل اذا حجج الاسلام ثم ارتد والعباد بالله ثم أسلم كان عليه اعادة حجة الاسلام ولا يترك المردة على رده باعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت

دفعه اليه فاشترها فقال الأمر اشتريتها بخمسمائة وقال الماء واشتريتها بالنف فالتقول قول المأمور اذا كانت الجارية تساوي ألفا وان كانت تساوي خمسمائة فالتقول للأمر فان لم يدفع الألف اليه وباقى المسئلة بحالها فالتقول قول الأمر وتلزم الجارية الأمور بعد ما تحالفا كذا في الكافي \* ولو وكله أن يشتري له جارية بعينه فاشترها ثم وقع الاختلاف بين الموكل والوكيل فقال الوكيل أمرتني بالشراء بألف وقد اشتريتها بألف كما أمرتني وقال الأمر إنك بالشراء بخمسمائة وقد اشتريتها بألف فصرت مشتريا لنفسك فالتقول للموكل ولا ينفقان كذا في المحيط \* ولو وكله بشراء هذا العبد ولم يسم له ثمنا فاشتراه فقال المأمور اشترته بألف وصدق البائع المأمور وقال الأمر اشترته بخمسمائة تحالفا وهو اختيار الشيخ أبي منصور وقيل لا تحالفا وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وكان الأول هو الصحيح كذا في الكافي \* رجل وكل رجلا بأن يشتري له أخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا أخي كان القول قوله مع عيने ويكون الوكيل مشتريا لنفسه ويعتق العبد على الوكيل لأنه زعم أنه أخو الموكل وعتق على موكله كذا في فتاوى قاضخان \* واذا وكل رجلا بشراء عبده ندى بكذا فاشترى الوكيل عبدا هديا كما أمر به وجاء بالعبد الى الموكل فقال الموكل هذا عبدي وقد كان فلان غصبه مني وقال الوكيل هذا عبدي فلان وقد اشتريته لك فهذا على وجهين ان كان الثمن مدفوعا لا يقبل قول الموكل وان لم يكن الثمن مدفوعا فالتقول قوله في أن لا يكون للوكيل حق الرجوع بالثمن عليه ما لم يقم البينة على ما ادعاه فان أقام الوكيل بينة على دعواه فقد تورد دعواه وان أقام الموكل البينة ان العبد عبده فبينة الوكيل أولى دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به الوكيل عبدا فجاءه بعد وقال اشترته من هذا بألف درهم وقال الأمر لم تشتريه وقد أخرجتك من الوكالة فلا تشتري شيئا فالتقول قول المأمور وكذلك لو قال قد اشتريت لك من هذا عبدا وقبضته فلت فهو جائز ويدفع اليه الألف ولو قال قد اشتريت لك بألف عبد من رجل ولم ينسبه الى امرئ يعرف قال له الأمر لم تشتري شيئا وقد أخرجتك من الوكالة فلا تشتري شيئا كان خارجا من الوكالة ولا يصدق على أن يقرر رجل بعينه به هذا وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال اشتريت هذا العبد بألف درهم من مال فلان فقال فلان أنا أمرتك بذلك وقال المقر ما أمرتني ولكن غصبتك الألف واشتريت به هذا العبد فالتقول قول صاحب الألف كذا في المحيط \* رجل وكل رجلا بأن يشتري له أمة بألف درهم فاشترى أمة بالثمن درهم وبعث بها الى الأمر فاستولدها الأمر ثم قال الوكيل بعد ذلك اشتريتها بالثمن درهم فان كان الوكيل حين بعثها الى الأمر قال هي هذه الجارية التي أمرتني بشراءها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالثمن درهم لا يصدق وان أقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعثها اليه لم يقل شيئا ثم قال اشتريتها بالثمن درهم يقبل قوله وله أن يأخذ الجارية

ولا بأمان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعدما لحق بدار الحرب مر ندائم أخذه المسلمون أسيرا \* ويجوز استرقاق المرتدة بعدما لحقت بدار الحرب \* واذا لحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه عندنا يجوز قسمه ماله \* وقال داود بن علي رحمه الله تعالى لا يقسم ماله بين ورثته وان قضى القاضي بلحاقه \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى يقسم ماله بين ورثته قضى القاضي بلحاقه أولم يقض واتفقوا على أنه لا يقسم ماله بين ورثته قبل لحوقه \* المرتد اذا لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه وعليه للناس دين مؤجلة حلت كأنه مات وتعتق أمهات أولاده ومدبر ومن الثلث وحلت دينه فان رجع المرتد اليها مسلم لا يملك أن يطل شيئا منها الا شيتين \* أحدهم الميراث يطله ويسترد ماله من الورثة ان كان قانعاً \* والثاني اذا كاتب ورثته عبدا من ماله فان رجع المرتد بعد ما أدى بدل الكتابة لا يملك انطالها واذا رجع قبل أن يؤتى جميع بدل الكتابة كان له أن يطل الكتابة \* رجل ارتدوا عيانيا بالله تعالى وعليه قضاء

مأخوذ بذلك \* وما أصاب  
 في قطع الطريق من القتل  
 خطأ ففيه الدية على عاقلته  
 ان أصابه قبل الردة وفي  
 ماله ان أصابه بعد الردة  
 وان وجب على المسلم حد  
 شرب الخمر أو حد السكر ثم  
 ارتد ثم أسلم قبل اللحق  
 بدار الحرب فانه لا يؤخذ  
 بذلك لان الكفر يمنع  
 وجوب هذا الحد ابتداء  
 حتى لا يجب على الذمي  
 والمستأمن فإذا اعترض  
 الكفر بعد الوجوب يمنع  
 البقاء \* وكذلك لو أصاب  
 ذلك وهو مرتد محبوس في  
 يد الامام فانه لا يؤخذ  
 بحد الخمر والسكر وهو مأخوذ  
 بما سوى ذلك من حدود الله  
 تعالى لانه يعتد حرمة سبب  
 ذلك ويمكن الامام من  
 اقامة الحد عليه اذا كان في  
 يده فان لم يكن في يد الامام  
 حين أصاب ذلك ثم أسلم  
 قبل اللحق بدار الحرب  
 فذلك موضوع عنه أيضا

\* رجل تزوج امرأة غاب عنها قبل الدخول فأخبره مخبراً أنهم أقدرت عن الإسلام والمخبر حراً ومملوكاً أو محدوداً في ذنب وهو ثقة عنده وسعه أن يصدق ويترجح أربعاً سواها \* وكذا إذا كان غير ثقة وأكثر رأيه أنه صادق وإن كان أكثر رأيه أنه كاذب لا يترجح أكثر من ثلاث \* فان أخبر المرأة أن زوجها قد ارتد فلها أن تترجح بزواج آخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان \* وفي رواية السير ليس لها أن تترجح \* وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يصح رواية الاستحسان ولو أن امرأة غاب عنها زوجها فأخبرها مسلم ثقة أن زوجها طلقها ثلاثاً ومات عنها أولم يكن ثقة فأنها يكتب من زوجها بالطلاق ولا تدرى أنه كاذب أم لا لأن أكثر رأيها أنه حق لا بأس بأن تعدو وتترجح بزواج آخر والله أعلم ﴿فصل فيما يطله الارتداد﴾ إذا استأجر المسلم داراً أو عقاراً أو منقولاتاً ارتدوا العياذ بالله ولحق به الحرب وقضى القاضي بالحاقه نكاحه ما مات \* وكذا إذا أجر ثم ارتد \* ولو أوصى رجل بثلاث ماله ثم ارتد ولحق بدار

الحرب أول يلحق بطلت وصيته \* وكذا الوأوصى الى رجل وجعله قيمانى ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب أول يلحق بطل ايضاؤه \* وان كان وكل رجلا ثم ارتد الموكل ولحق بدار الحرب بنعزل وكيه في قولهم \* فان عاد اليها مسلما لم يعد وكيلا ذ كرفى السير الكبير انه يعود وكيلا \* وان وكل رجلا بأمر من الامور ثم ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب وقضى بلحاظه ثم عاد اليها مسلما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يعود وكيلا \* وقال محمد رحمه الله تعالى يعود وكيلا كما كان \* قوم ارتدوا عن الاسلام في مدينة من مدائن الاسلام في أرض الحرب وحاربوا المسلمين ومعهم نسائهم وذراريهم هم مرتدون معهم وليس في المدينة مسلم وكافوا يقاتلون المسلمين فيها حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم ومن أسلم منهم فهو حر وذراريهم ونسائهم وأموالهم كأموال المسلمين وفيه الخمس \* وان ارتد أهل مدينة من المسلمين وغلبوا (٥٨٤) عليها غير أن فيها قوم من المسلمين آمنين فارتد نسائهم ومعهم أيضا ثم ظهر المسلمون عليها

الامر بالف جيا ديدفعها الى البائع ولو كان قبض الدراهم من الوكيل ثم وجدها على ما وصفنا وردت على الوكيل فضاغت في يد الوكيل وان وجدها زبوا أو نهرجة كان الهلاك على الوكيل فيغرم ألفا جيا دامن مال نفسه ولا يرجع على الموكل وان كانت الدراهم ستوقه أو رصاصا كان الهلاك من مال الموكل ثم في الستوقه والرصاص اذا هلك في يد الوكيل يرجع على الموكل بالف جيا ديدفعها الى البائع فاذا قبضها وهلك في يده هلك من مال الوكيل هكذا في المحيط \* أمر رجلا أن يشتري له جارية بالف درهم فاشترى الوكيل ولم يقبضها ولم يدفع الثمن الى البائع حتى أعطى الامر الوكيل الثمن لينقذه ثم ان الوكيل استلم الثمن وهو معسر فللبائع أن يمنع جاريته الى أن يستوفي الثمن وليس للبائع أن يأخذ الامر بالثمن وليس للوكيل على الامر سبيل فان نقد الامر الثمن مع أنه ليس عليه أخذ الجارية وليس للبائع أن يأبى ثم رجع الامر على الوكيل بالثمن وان لم يتقد الامر الثمن فالقاضي يبيع الجارية بالثمن اذا رضى البائع والا امر بالسبع بالاتفاق وان لم يرض كل واحد منهما أو لا امر فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فاذا باعها القاصي فان كان في الثمن الثاني فضل على الاول فهو لاوله وان كان فيه نقصان فالبايع يرجع بالنقصان على الوكيل لا على الامر ثم الامر يرجع على الوكيل عما كان قبض منه كذا في التارخانية \* قال لغيره اشترى بهذا الف الدراهم جارية وأراه الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرفت الدراهم ثم اشترى الوكيل جارية بالف درهم لزوم الموكل وكذلك لو تسرق الدراهم وان كان صرفها الموكل الى حاجته ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرقت من يد الوكيل لا ضمان عليه فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم نقد الشراء على الوكيل ويستوى ان علم الوكيل بهلاك الدراهم أو لم يعلم \* ولو دفع اليه ألف درهم وامره أن يشتري له به جارية فهلاك منه خمسمائة في يد الوكيل وبقي خمسمائة فاشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم يصير مشتريا لنفسه وان اشترى جارية بخمسمائة ان كانت تساوي خمسمائة يصير مشتريا لنفسه وان كانت تساوي ألف درهم أو أقل قدر ما يتباين الناس فيه يصير مشتريا للموكل كذا في الذخيرة \* قال لعبد الغير اشترى نفسك من مولانا فقال العبد نعم ثم ذهب الى ولاه واشترى نفسه فان قال بعني نفسي بالف درهم فباعه وقبل العبد فهو حر وعليه ألف درهم والولد للولى وكذلك لو أطلق الكلام اطلاقا فاما اذا أضاف الشراء الى امره بان قال للولى بعني نفسي لفسلان بكذا فباعه وقبل العبد صح والعبد للامر والمال في رقبه العبد يرجع به على الامر ولو اراد البائع أن يجبس العبد حتى يأخذ الثمن لم يكن له ذلك فان وجد الامر به عيبا فأراد خصومة البائع فان كان ذلك العيب معلوما للعبد يوم اشترى نفسه لم يرتبه وان لم يكن العبد الملبس له فله أن يرتبه وهو الذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان له أن يرتب غير

فهم كلهم أحرار وذراريهم ونسائهم كذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* هذا اذا كانوا ارتدوا ولم يظهر وافيها أحكام الشرك ثم غلب عليها المسلمون من ساعتهم فان النساء والذراري كانوا أحرارا في قولهم وهذه المسئلة بناء على معرفة ما نصير به الدار دار الحرب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا نصير الا بثلاثة أشياء \* أحدها أن تكون متصلة بدار الحرب ليس بينها وبين دار الحرب موضع في يد أهل الاسلام \* والثاني أن يجري فيها أهل الحرب أحكامهم \* والثالث أن لا يبقى فيها مسلم أو ذى آمن بالامان الاول حتى لو كان بين هذه المدينة التي ارتد أهلها وبين دار الحرب بلدة فيها المسلمون أو كان في البلدة التي ارتد أهلها مسلم أو ذى آمن بالامان الاول لم تنصر

هذه البلدة دار حرب \* وقال صاحبنا اذا أجرى أهل الحرب في بلدة من بلاد أهل الاسلام أحكام أهل الحرب نصير دار حرب استطلاع كيفما كان \* وأما السلطان قال علماؤنا رحمه الله تعالى السلطان يصير سلطانا بأمرين بالمبايعة معهم ويعتبر في المبايعة مبايعة أشرافهم وأعيانهم \* والثاني أن ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وغلبته فان بايعة الناس ولم ينفذ حكمه العجز عن قهرهم لا يصير سلطانا واذا صار سلطانا بالمبايعة فخار ان كان له قهر وغلبة لا ينعزل لانه لو انعزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر وغلبة ينعزل \* والقاضي اذا قضى بقضاياءه وفاسق أو مرتش ولم يعلم بذلك الا بعد حين روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أبطلت قضاياءه \* روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا جاز القاضى يصير معزولا عزلا أو لم يعزل \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان الذى ولاه القضاء لم يعلم أنه فاسق أو مرتش فاذا ظهر أنه فاسق أو مرتش فهو معزول لانه ولاه وقلده على شرط العدل الظاهر اذا



كان على خلاف ذلك لم يكن قاضياً \* وان كان الذي يولد يعلم أنه فاسق أو مرتش لم يصبر معزولا إذا فسق وهو غزلة الأمير والأمير إذا جاز لا ينزل  
 ما لم يعزل وكذا القاضي إذا ولى وعلم أنه فاسق أو مرتش \* مسلم أسير في دار الحرب وخرج إلى دار الإسلام ومعه امرأته فقالت له المرأة إنك  
 ارتددت في دار الحرب فانكرك الزوج ذلك كان لقول قوله وان قال تسلمت بالكفر مكرها وقالت المرأة لم تكن مكرها كان القول قول المرأة  
 فان صدقته المرأة فيما قال فالقاضي لا يصدق وهو غزلة ما لو قال الرجل لامرأته أنت طالق وقال عنت به عن وثاق وصدقته المرأة فالقاضي  
 لا يصدقها في ذلك وبأخذ بالاحتياط في أمر الفروج \* امرأته ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببت فانها تصير في رجل وامرأته ارتدا  
 والعياذ بالله ولحقها بدار الحرب فحلت امرأته في دار الحرب وولدت ولدا ثم ظهر المسلمون على ولدها فانه يجبر على الاسلام ولا يقتل ولا يكون  
 قياً \* وان مات هذا الولد ولهذا الولد ثم ظهر المسلمون على ولدها فانه يكون قياً ولا يجبر (٥٨٥) على الاسلام \* حربي دخل دارنا

بغير أمان فأخذ رجل  
 مسلم فانه يكون قياً ورقياً  
 لعامة المسلمين في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى يباع  
 ويوضع عنه في بيت مال  
 المسلمين وقال صاحباه  
 يكون رقبة إلا أخذ خاصة  
 وعلمه الخمس \* ولو أسلم  
 هذا الحربي بعد ما دخل  
 دارنا بغير أمان قبل أن  
 يأخذه أحد فهو حر لا سبيل  
 عليه لاحد في قولهم \*  
 عبد حربي حربي دخل دارنا  
 بأمان باذن مالك ثم أسلم  
 عندنا فانه يباع ويوضع عنه  
 إلى مولاه \* حربي أخذ  
 في دارنا فقال أنا رسول ملك  
 أهل الحرب ان كان له  
 علامات الرسول من  
 الكتاب ونحوه يكون آمناً  
 حتى يؤدى الرسالة ويرجع  
 وان لم يكن معه كتاب يكون  
 في الجماعة المسلمين في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وفي قول صاحباه هو لا أخذ  
 خاصة \* وان أخذ الحربي

استطلاع رأى لا أمر ولو كان اشترى نفسه لا أمر بالف إلى العطاء كان العقد فاسداً فان مات العبد عقيب  
 العقد ضمن إلا أمر قيمته بالغة ما بلغت وان لم يمت العبد حتى استعمله البائع في بعض عمله فهذا منه نقض  
 للبيع حتى لو مات بعد ذلك يموت من مال البائع ولو كان العبد اشترى نفسه لا أمر بالف وعشرة إلى العطاء  
 أو إلى أجل معروف والا أمر كان أمر بالف فهو حر حين وقع البيع كذا في المحيط \* ولو وكل العبد رجلاً  
 بشراء نفسه من سيده بألف ودفع الألف إلى الوكيل فقال الوكيل لسيده وقت الشراء أنا اشتري عبدك  
 لنفسه فباعه على هذا عتق وولاه لسيده وان قال اشترته ولم يبين أنه يشتريه لنفسه العبد كان العبد ملكاً  
 للوكيل والألف الذي أخذه من العبد كان للمولى فيها محجاً \* ويجب على المشتري أو على المعتق الألف غنماً  
 أو بديل العتق ثم إذا لم يبين رجوع المولى بالثمن على الوكيل لانه العاقبة والمالك للعبد وان بين أنه يشتريه للعبد  
 فقد ذكره رحمه الله تعالى في باب الوكالة بالعتق أن العتق يقع والمال على العبد دون الوكيل وهو الصحيح  
 هكذا في التبيين \* ولو كان هذا العبد مديراً للمدبر حين وقع الشراء سواء كان اشتراه المأمور مطاقاً أو  
 أضاف الشراء إلى نفسه أو إلى المدبر ولو كان سماء إلى العطاء فالمال إلى ذلك الأجل والمال في هذه الوجوه  
 كلها على المدبر ولا شيء على الوكيل من ذلك بكل حال لان المدبر عمال يجوز شراؤه ويجوز اعتاقه فعملنا بالمعنى  
 فصار وكيلاً من جهة المدبر لقبول الاعتاق هكذا في المحيط \* الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيبه الرد  
 من غير استئثار الأمر ان كان المشتري في يده كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء إذا سلم المشتري إلى الأمر  
 ثم جاءه يخاصم البائع في العيب لم يكن له أن يردّه إلا أن يجيء بيينة أن الأمر أمر مبالدة كذا في الذخيرة \* وان  
 لم يقبض الأمر المبيع حتى وجده الوكيل عيباً فامر الأمر بردّه بالعيب فرضى الوكيل بالعيب وأبرأ منه  
 البائع فالموكل بالخيار ان شاء أخذ الجارية ولا شيء له غيرها وان شاء أزمها الوكيل بالعيب وأخذ منه الثمن  
 فان لم يختر إلا أمر أخذ الجارية ولا أزمها الوكيل حتى مات في يده الوكيل فانها عتقت من مال الوكيل  
 ويرجع الموكل على الوكيل بمحصة العيب كذا في السراج الوهاج \* ولو لم تمت الجارية ولكنها عورت لزمت  
 الأمر وكان للأمر أن يرجع على الوكيل بمحصة العيب الذي رضى به ولو لم تعور واختار الأمر الزام  
 الوكيل الجارية فالزمها اياه وقبض الثمن ثم وجد الوكيل به عيباً آخر غير العيب الذي رضى به وقد كان ذلك  
 العيب عند البائع لم يستطع ردها بذلك العيب على الأمر ولا على البائع كذا في المحيط \* الوكيل بالشراء  
 إذا وجد بالمشتري عيباً ورضى به وقبضه فان كان العيب ليس باستهلاك مثل العمى وغيره لم يزم الأمر وان  
 كان استهلاكاً كما لا يخفى في مثل لم يزم الأمر وكان للأمر أن يلزم المشتري وهذا قولهما وقال  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى هما سواء يلزم الأمر ان كان مع ذلك العيب يساوى الثمن الذي اشتراه به

(٧٤ - فتاوى ثالث) في دارنا فقال انما مستأمن لا يصدق ويكون في الجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول  
 صاحباه هو لا أخذ خاصة \* فان أقام بيته من المسلمين كان آمناً \* وان أقام شهوداً من أهل الذمة في القياس لا تقبل شهادتهم وتقبل  
 استخساناً \* مرتداً اكتسب ما لا في دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون قياً \* ولو دخل المرتد دارنا بعد لحوقه بدار الحرب  
 وأخذ ما لا من ماله ولحق بذلك المال بدار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون المال من دودا على الورثة وما اكتسب بعد الردة  
 في دار الاسلام قبل لحوقه بدار الحرب فان قتل المرتد أو مات أو لحق بدار الحرب كان ذلك المال قياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول  
 صاحباه يكون المال للورثة ولا يكون قياً \* حربي دخل دارنا بأمان وله في دار الحرب امرأته حامله منه وأولاد صغار وبكار وأموال وديعة  
 عند حربي ومسلم وذمى فأسلم الحربي في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فهو على ثلاثة أوجه \* ان خرج اليينا وأسلم في دار الاسلام ثم ظهر

المسلمون على دارهم بجميع ذلك يكون في المسلمين \* وان أسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج السنا وخلف هذه الأشياء في دار الحرب فأولاده الصغار أحرار مسلمون وما كان من ماله وديعة عند مسلم أو ذمي فهو له وأولاده الكفار يكونون في دار الحرب والديون والغصب والودائع عند الحربي تكون في دار الحرب ولو أسلم هذا الحربي في دار الحرب ولم يخرج السنا ظهر المسلمون على الدار فله المنقول الذي في يده يكون له وداره وعقاره يكون في داره وعند الشافعي رحمه الله تعالى داره وعقاره لا يكون في داره وكذا ما كان في يده مودعه الحربي \* وأولاده الكبار وأمرأته وما في بطنها ومن قاتل من عبدة المسلمين يكون في داره وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا من ماله لا يكون في داره فأولاده الكبار وأمرأته ومن لا يقاتل من عبدة فهو له وأولاده الصغار أحرار مسلمون لا سبيل عليهم \* الكفار إذا استولوا على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم ملكوا ما كان (٥٨٦) محلا لا يبداء التملك وما لا يكون محلا لا يبداء التملك كاللبر وأموال المكاتب فانهم

لا يملكونهم \* وكذا العبد لا يبق اليهم لا يملكونه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى لا يملكون إلا بقر الله تعالى إذا كان قنوا لا يملكون معتق البعض لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو بمنزلة المكاتب \* وعند صاحبه هو حر مدين \* وما ملكه الكفار بعد الإحراز بدارهم إذا خرج النيان أخرجه تاجر اشتراه منهم فولاه المأسور ومنه يكون أحق به من المشتري يأخذه من المشتري بالثمن الذي أعطاه \* وان أخرجه الغزاة ان وجده صاحبه قبل القسمة يأخذه بغير شيء \* وان وجده بعد القسمة في يد الغازي يأخذه بالقيمة وإن لم يحضر مولاه حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجده مولاه أيضا حتى باعته الغازي من رجل يثن معلوم

أوما يتغابن الناس فيه كذا في الذخيرة \* رجل اشترى لرجل عبدا بأمره وقبضه فوجده عيبا فابرا البائع عن العيب فقال له ألا أمر قد أزمك العبد بارتكك عن العيب فلم يقبله المأمور بلزمه ذلك إلا بقضاء القاضي وان أزمه القاضي ذلك صار بمنزلة المشتري من الأمر فان وجده عيبا لم يستطع رده على البائع حتى يرده على الأمر ثم يدفع الأمر اليه حتى يرده على البائع كذا في المحيط \* وإذا كانت الجارية في يد الوكيل بالشراء فأراد أن يردّها بالعيب فادعى البائع رضا الأمر ثم إذا العيب لم يصدق على ذلك من غير بينة وان أراد البائع استحلاف الوكيل على علمه برضا الأمر لم يكن له ذلك فان لم يكن للبائع بينة على رضا الأمر بالعيب ورد الوكيل الجارية على البائع بالعيب ثم حضر الأمر وادعى الرضا وأراد أن يأخذ الجارية فأبى البائع أن يدفعها فقال قد نقض القاضي البيع فلا سبيل لك عليها فان القاضي لا يلتفت إلى قول البائع ويرد الجارية على الأمر بعض مشايخنا قالوا هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا لا بل هذا قول النكحل وهو الأصح كذا في الذخيرة \* ولو أن الوكيل حين رد الجارية على البائع بالعيب أخذ الثمن من البائع فضاع الثمن من يده ضاع من مال الوكيل ويغرم الوكيل للأمر من مال نفسه ثم إذا صدق الأمر البائع في الرضا بالعيب وقبض الجارية يدفع الأمر الثمن إلى البائع من مال نفسه والأمر هو الذي يلي دفع الثمن وقبض الجارية وليس للوكيل أن يقول للبائع أنك أقررت مرة قبض الثمن من الوكيل فليس لك أن تقبض مني مرة أخرى فان وجد الأمر بها عيبا آخر كان هو الخصم بالرد دون الوكيل ولو كان الوكيل بعد ما ردّها بالعيب وبعد ما فسح القاضي البيع أقر رضا الأمر بالعيب كان للبائع الخيار أن شاء أمسك الجارية وان شاء ردّها على الوكيل ولو أقر الأمر أنه كان رضى بالعيب كانت الجارية للأمر بأخذها الوكيل من البائع ويدفعها إلى الأمر ويكون الثمن للبائع على الوكيل ان كان الوكيل قبض الثمن من البائع حين رد الجارية عليه ولو وجد بالجارية عيبا آخر كان هو الخصم فيه كذا في المحيط \* وإذا أمر رجلا أن يشتري له جارية فاشترها الوكيل ولم يقبضها حتى اطلع على عيبها فرضى الأمر بذلك العيب فذلك جائز وان نقض الموكل العبد لا يعمل نقضه كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء إذا اشترى عبدا يساوي ثلاثة آلاف درهم بالف درهم فوجده عيبا فليس له أن يرده ولو كان ذلك في خيار رؤية أو خيار شرط فله أن يرده كذا في المحيط في نوع الوكيل بالشراء إذا وجد بالمبيع عيبا \* والوكيل بشراء عبد بغير عينه إذا اشترى عبدا به عيب قد علمه الموكل ولم يعلم به الوكيل فله أن يرده بالعيب كذا في المحيط في نوع الخيار في الوكيل \* الوكيل بالشراء إذا مات ثم وجد الموكل به عيبا يرد وارثه أو وصيه وان لم يكن له وارث أو وصي يرد الموكل كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع إليه الموكل بعد ذلك والوكيل

ثم وجده مولاه في ظاهر الرواية ليس للمولى أن ينقض بيع الغازي بل للغازي بل يأخذه من المشتري بالثمن الذي اشتراه \* وعن محمد ان رحمه الله تعالى للمولى أن ينقض بيع الغازي ويأخذه من الغازي بالقيمة قال وهو بمنزلة رجل اشترى دارا وشفعها غائب فباعها المشتري ثم حضر الشفيع كان للشفيع أن ينقض البيع الثاني ويأخذها بالبيع الأول بالثمن الأول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده وأخذ الغازي أرضها ثم حضر مولاه القديم فانه يأخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصلت إلى الغازي ولا سبيل له على الأرض \* وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية تسقط حصة الأرض من الثمن ويأخذ الباقي \* ولو فقار رجل عين هذا العبد قبل أن يحضر مولاه القديم ودفعه الغازي إلى القاني وأخذ قيمته صححنا ثم حضر مولاه في ظاهر الرواية كان له أن يأخذه من الذي في يده ب قيمته أعمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه يأخذه ب قيمته صححا \* ولو كانت جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الجارية وبقي الولد ثم حضر المولى فانه يأخذ الولد بجميع الثمن الذي

بنفسه وبشيء من ماله  
والمكثر يقابل بنفسه  
وماله وعلمانه وأعوانه \*  
واختلفوا في معرفة الفقير  
والمكثر والوسط \* قال  
بعضهم الفقير هو المحترف  
ووسط الحال الذي له ضياع  
ويعمل بنفسه والغني الذي  
له ضياع وأموال يعمل  
بأعوانه دون نفسه \*  
وقال الكرخي رحمه الله  
تعالى الفقير هو الذي  
يملك مائتي درهم أو أقل  
والوسط الذي يملك فوق  
المائتين إلى عشرة آلاف  
درهم والمكثر هو الذي  
يملك فوق عشرة آلاف درهم  
وقال عيسى بن أبان رحمه  
الله تعالى الفقير هو الذي  
أكل من كسبه ولا غلة  
يؤخذ منه اثنا عشر  
درهماً فإن كان له غلة  
أنها لا تزيد على نفقته  
هو وسط الحال يؤخذ منه  
ثلاثة وعشرون درهماً فإذا

أن يرجع على الموكل بالثمن قبل أن يؤدي من مال نفسه وله أن يجبس المشتري من الموكل إلى أن يأخذ منه ما نقد وان هلك المشتري في يد الوكيل قبل الحبس هلك على الموكل من غير ضمان على الوكيل وان هلك بعد الحبس يهلك بالثمن هلاك المبيع قبل القبض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب أن الوكيل اذا لم يقصد الثمن والبائع يسلم المبيع اليه هل له حق الحبس عن الموكل إلى أن يستوفي الدراهم منه حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى أن له ذلك وهو صحيح كذا في المحيط \* وان نقد الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فأبى إلا أن يسلم المشتري فان كان الأمر طالبه بتسليمه حين كان المشتري بحضورهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري وان كان الأمر لم يطلبه منه حال حضرة المشتري ليس له أن يتنوع عن دفع الثمن لانه صار ديناً ذمياً إلا امر كذا في البحر الرائق \* الوكيل بشرعاً جارية بالالف اذا اشتراها بالالف كما امر ونقد الف وقبضها ولم يجبسها عن الأمر حتى نقد الأمر خمسمائة ثم طلبها منه فنعها فهلك في يده سلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلت الباقية عن الأمر ولو كان حبسها في الابتداء فعليه رد المقبوضة أيضاً كذا في المحيط \* ولو ذهبت عينه عنده بعد حبس لم يسقط شيء من الثمن ويخبر الموكل ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك هكذا في البحر الرائق \* لو وكيل اذا اشترى عبداً بالف درهم إلى سنة وقبضه فلم يقبضه إلا امر حتى حل المال وأخذ البائع الوكيل به فاراد الوكيل منعه من الموكل حتى يأتيه بالثمن لم يكن له ذلك ولو منعه صار ضماناً ولو قبضه إلا امر ثم حضر الوكيل وأخذ بغير محضر من الأمر ولم يذكر أنه يأخذ حتى يعطيه الثمن قلت في يده بطل الثمن عن الأمر وجعل الأخذ مع العبد كأنه منعه حتى يعطيه الثمن كذا في الذخيرة \* ولو كان الأمر امره أن يشتري له جارية كل جارية بالف درهم أو امر أن يشتريها جارية بالف درهم فاشتراها وقبضها ثم الأمر طلب منه احداً منهما فنعها اياه حتى ماتت بطل ثمنها فان قال الأمر لا حاجة لي في الباقية لا يلتفت إلى قوله ولزمته بحصتها فان لم تمت التي منعها اياه الوكيل ولكن ماتت الاخرى فالباقية لازمة للأمر وعليه ثمنها جميعاً ولو كان الأمر امره أن يشتري له جارتين احداًهما بالف حال والاخرى بالف درهم إلى سنة في صفقة واحدة فاشتراها كما أمر به وقبضها وطلبها منه إلا امر فنعها اياه حتى يعطيه الثمن فليس له ذلك ويعطيه الجارية التي ثمنها إلى أجل فان منعها اياه حتى ماتت فعليه قيمتها إلا امر وأما الاخرى فله أن ينمعها اياه حتى يعطيه الثمن فان منعها اياه حتى ماتت فقال الأمر لا حاجة لي بالتي ثمنها إلى أجل لا يلتفت إلى قوله ويلزمته التي ثمنها إلى أجل وكذلك لو وكله بان يشتريها له بالفين حالين فاشتراها كذلك فلم ينمعها عن الأمر حتى أخذ البائع

زادت غلته على نفقته فهو غني يؤخذ منه ثمانية وأربعون درهما \* وقال بعضهم الفقير الذي له أقل من مائتي درهم فإن زاد على مائتي درهم إلى أربع مائة درهم فهو وسط فإذا زاد على أربع مائة فهو مكثر \* وعن نصر بن أبي سلام رحمه الله تعالى قال يعتبر فيه عرف الناس إن كان الناس يعدونه غنيا فهو غني وإن كانوا يعدونه فقيرا فهو فقير \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يعتبر فيه الحرف فله أربع وأصبر في غنى مكثر والغنى وسط والقصار والضباط وأشباه ذلك فقير \* وعن علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا أربعة آلاف درهم وما دونها نفقته يعني لا يكون غنيا \* قال رضي الله عنه لا يعتمد في هذا على قول الكرخي رحمه الله تعالى \* وبوضع الجزية في بيت مال الخراج وبيت المال أربعة بيت مال الغنائم والكنوز والركاز يصرف ذلك إلى ما قال الله تعالى في كتابه واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسة الآية \* وبيت مال الصدقة يصرف ذلك إلى ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الآية \* وبيت مال الخراج

والجزية والعشور يصرف ذلك الى المقالة فانه مال حصل بقوتهم فيصرف اليهم \* وببيت الاموال الضائعة فهو التركة التي لاوارث لها يصرف ذلك الى عمارة القنطرة والطرق والرباطات التي لاوقف لها \* واختلف العلماء في المقتن والائنة والمعين والقضاه هل لهم حق في بيت مال الخراج \* قال بعضهم لاحق لهم فيه \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وأصحابه لهم حظ في بيت مال المسلمين لانهم يعملون في أمر الدين فكأنوا كالغزاة \* وقال الشيخ الامام رحمه الله تعالى هذا في يومنا يجوز للأئمة والمعين لانهم منعوا حقهم من بيت المال \* واختلفوا في سهم ذوي القربى وهم أقرباء النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا لهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم سقط بعد وفاته عندنا \* وقال بعضهم سقط ذلك في حق أغنياء ذوي القربى وبقي في حق فقرائهم \* وقال الكرخي وعامة العلماء سقط في حق الفقراء منهم والاغنياء وقال (٥٨٨) الشافعي رحمه الله تعالى سهم ذوي القربى باق لهم جميعا لذكر مثل حظ الاثني عشر الى انا

وهب لرجل خراج أرضه قال الناطقي رحمه الله تعالى لا يسعه أن يقبل لانه حق جماعة المسلمين فلا يجوز له أن يختص به ومشايخنا رحمه الله تعالى يجوزوا ذلك لمصرف الخراج والجزية أن يجعل خراج أرضه له وهو النظر الذي يفعله السلاطين للأئمة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر أنه اذا ترك السلطان

لرجل خراج أرضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان والسلطان حق في الخراج فان هب الى الخراج وهو الجاني لرجل خراج أرضه لا يسعه أن يقبل الا أن يكون لوالى الخراج فتجوز الهبة ويسعه أن يقبل \* وتؤخذ الجزية من كل كافر سوى مشركي العرب \* وأما الصابئون قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية \* وقال صاحبنا

المشتري بثلثي واحد ما كان هذا والاقل سواء في جميع ما وصفت لك هكذا في المحيط \* ولو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل كذا في البحر الرائق \* الوكيل يشترى شيئا بعينه اذا اشترى ولم ينقد الثمن حتى آخر البائع الثمن عن الوكيل صح ونبت التأخير في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل أن يرجع على الموكل قبل حلول الاجل وان حط البائع عن الوكيل بعض الثمن فانه يحطه عن الموكل ولو حط البائع جميع الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل حتى كان للوكيل أن يرجع على الموكل بجميع الثمن ولو هب البائع بعض الثمن عن الوكيل لا يظهر ذلك في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل أن يرجع على الموكل بذلك القدر ولو هب كل الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل ولو أبرأ البائع عن جميع الثمن فالجواب فيه كالجواب في هبة جميع الثمن كذا في المحيط \* ولو هب البائع منه خمسمائة ثم هب الخمسمائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه هبة ولو هب ثمسمائة ثم هب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الاجماعة وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في قنأوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الثالث في الوكالة بالبيع

الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز بالادراهم والدنانير كذا في الهداية \* ويقضى بقولهما في مسئلة بيع الوكيل بما عجز وهان وبأى غن كان كذا في الوجيز للكردي \* والخلاف في الوكالة المطلقة أما اذا قال الموكل بيعه بألف أو بمائة لا يجوز أن ينقص بالاجاع كذا في السراج الوهاج \* الوكيل يبيع العبد بعرض موصوف اذا باعه بعرض بغير فاحش جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* الوكيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة وفي المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كان للتجارة فان كان للعاجة لا يجوز كالمرة اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعه لها فهذا على أن يبيعه بالنقد وبه يقضى كذا في الخلاصة \* الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بأجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علماءنا وان باع بأجل غير متعارف فيما بين التجار باع مثالا الى خمسين سنة أو ما أشبه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز قال مشايخنا وانما يجوز البيع بالنسيئة اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد واذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة وذلك نحو أن يقول بع هذا العبد واقض ديني أو قال بع فان الغرامة بلازموني أو قال بع فاني أحتاج الى نفقة

لا تؤخذ وقالوا نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ذلك لانه وقع في رايه أنهم من أهل الكتاب وفي رأيهم أنها عيال ليسوا من أهل الكتاب \* وقال بعض مشايخنا هم قوم أخذوا بعض الدين من التوراة والبعض من الانجيل وقال بعضهم هم قوم أخذوا بعض الدين من التوراة والبعض من الزبور (٣) والمصيبة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا واحد ينافهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية بل يقتلون وان كانوا قديما تؤخذ منهم الجزية \* وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم بناء على قبول التوبة من الزنادقة \* قالوا ان جاء الزنديق قبل أن يؤخذ فآقرانه زنديق فتأب عن ذلك قبلت توبته وان أخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل لانهم باطنية يظهرن الاسلام ويعتقدون في الباطن خلاف ذلك فية لا ترون ولا تقبل توبتهم ولا تؤخذ منهم الجزية \* ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والنسوان والشيخ الفاني والزمن والفقير \* وصدقة بني تغلب تؤخذ من نسائهم كما تؤخذ من رجالهم لان ذلك وجب بالصلح عنهم \* وتؤخذ الجزية من الرهبين والقسيسين

في ظاهر الرواية \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنها لا تؤخذ \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تؤخذ من الاعمى إذا كان يقاتل بماله \* ولا تؤخذ الجزية من عبد ذمي ولا مدبره ولا من مكاتبه \* وإذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن يوضع الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة \* وإن احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا يوضع عليه شيء من الجزية حتى تمضي هذه السنة \* وإن أعتق العبد وله مال فإن أعتق قبل أن يوضع الجزية وضع عليه الجزية في هذه السنة \* وإن أعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة سواء أعتق قبل الوضع أو بعده \* والحرى إذا صار ذميا قبل أن يوضع الجزية على الرجل ان صار ذميا يوضع عليه لهذه السنة وإن صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي (٥٨٩) هذه السنة \* والمصاب إذا

أفاق لا يوضع عليه الجزية مالم يغض هذه السنة أفاق بعد الوضع أو قبله \* والفقير الذي لا يجد شيئا إذا صار غنيا أو وسط الحال إذا صار غنيا مكرت أن تؤخذ منه جزية إلا غنياء سواء صار غنيا بعد الوضع أو قبله \* وتؤخذ الجزية في كل سنة مرة بعد انقضاءها وقامها وإن نوات السنون على الذي ولم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يطالب بها فإن لم يسلم الذي واستقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي فيها أيضا حتى تمضي هذه السنة \* وقال صاحباه يطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي هو فيها أيضا \* وتؤخذ الجزية من بني تغلب مضاعفة كالخراج

عياى في هذه الصور ليس له أن يبيع بالنسيئة كذا في المحيط \* التوكيل بالبيع نسيئة ينصرف إلى التوكيل بالبيع إلى شهر وما فوقه لأن مادون الشهر عاجل فلأن هذا الوكيل باعه بالنقد اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن باعه بالنقد باكثر مما يباع بالنسيئة جاز وإن باع بالنقد بأقل مما يباع بالنسيئة لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقا وكذا لو قال لا تبعه إلا بالنقد وكل رجل يبيع ماله حل وموثة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل إذا كانا في بلدة واحدة فإن خرج الوكيل بذلك إلى بلدة أخرى فسرق أو ضاع كان ضامنا ولو لم يخرج به الوكيل إلى مكان آخر أخرج هو بفاعه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وإن لم يكن له حل وموثة لا يتقيد الأمر بتلك البلدة كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالبيع المطلق إذا باع يعا فاسدا لا يضمن بالبيع والتسليم والوكيل أن يسترده المأمور بالبيع الفاسد إذا أتى بالبيع الجائز استخذه أنا كذا في الخلاصة \* الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لأن الواحد لا يكون مشتريا وباتعا كذا في الوجيز للكردي \* ولو أمره أن يبيع من نفسه أو يشتري لم يجوز أيضا وكذا لو باع الوكيل من ابن له صغير لم يجوز ولو باع من عبده أو مكاتبه لا يجوز بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* الوكيل بالبيع إذا باع عن لا تقبل شهادته إن كان با أكثر من القيمة يجوز بلا خلاف وإن كان بأقل من القيمة بغبن فاحش لا يجوز بالاجماع وإن كان بغبن يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وإن باع بمثل القيمة فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* وإن أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع بأن قال بيع عن شئت فإنه يجوز بيعه من هؤلاء بالاجماع إلا أن يبيعه من نفسه أو من ولده الصغير أو من عبده ولدين عليه فإنه لا يجوز ذلك قطعا وإن صرح له الموكل بذلك وكذلك حكم الوكيل بالشراء إذا اشتري من هؤلاء كذا في السراج الوهاج \* وفي الزبادات في الوكالة بالبيع والشرا لو باع الوكيل من أبي الموكل أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المأذون جاز وكذا وكيل العبد لو باع من مولاه كذا في الخلاصة \* وكذا يبيع متاعه فقال بكم أبيع فقال أنت أعلم بذلك وبمنه فباعه ممن حقيق فله الرد وبه يفتى كذا في القنية \* الموكل إذا شرط على الوكيل شرطام فدا من كل وجه بأن كان ينفعه من كل وجه فإنه يجب على الوكيل مراعاته كده بالنسيئة أو لم يؤكده كذا قال به بختيار فباعه بلا خيار لا يجوز كذا في الذخيرة \* أمر رجلا أن يبيع عبده وأمره أن يشترط الخيار للآمر ثلاثة أيام فباعه ولم يشترط الخيار لم يجز البيع وإن باعه وشرط الخيار للآمر فقد تصرفه عليه ويثبت الخيار له ولا أمره ولو كان الأمر بالبيع مطلقا فباع وشرط الخيار للآمر أو لا جنى صح كذا في المحيط \* وإن شرط في العقد شرطا لا يفيد أصلا بل يضربه لا تجب على الوكيل مراعاته كذا بالنقي

وتؤخذ من بني نجران الحلة دون الدراهم \* ولو حدث بين التجرائ والتغلب ولذ كرم جارية بينهم وأدعيها جميعا غابت الأوبان وكبر الولد لم تؤخذ منه الجزية ذكر في السرائر أنه ان مات التغلبى أو لا تؤخذ منه جزية أهل نجران وإن مات التجرائى أو لا تؤخذ منه جزية بني تغلب فإن ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك وإذا مات من عليه الجزية أو أسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يؤخذ ذلك لأن الجزية تسقط بالسلام والموت وعنده لا تسقط \* وكذا إذا دعى أو صار مقيدا أو زمننا أو شيئا كبيرا لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه شيء سقط الباقي \* وكيف تؤخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم يأخذ الطالب تلاميذه وهزمها ويقول أدا الجزية بقاءه والله \* وقال بعضهم يؤخذ بقفاه \* ولو بعث الذمي الجزية على يدنا به لا تقبل منه مالم يأت بنفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب قاعد \* وليس للنصراني أن يضرب في منزله بالناقوس في مصر المسلمين

ولأن يجمع فيهم وانما له أن يصلي فيه ولا يخرج الصليب أو غير ذلك من كنائسهم \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يمنعون من إخراج الصليب في يوم عيدهم ومنعوا من ذلك في غيره من الأيام لأنه إنما أعطى لهم النعمة بشرط أن لا يظهروا شيئا من رسومهم \* ولا يؤخذ عيد أهل الذمة بالكنسيات لأن عييدهم لم يلتزموا بذلك وكستيجات النصارى قلنسوة سوداء من اللبس وزمار من الصوف يجعل ذلك بحيط غليظ مشدود في وسطه \* أما لبس العمامة والزمار من الأبريسم فذلك زينة وفيه جفاء لأهل الإسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويؤمرون بما كان استخفافهم ومنعوا من التشبه بالمسلمين في لباسهم وركوبهم والركوب في أسواق المسلمين فإن احتاجوا إلى ذلك ينبغي أن تكون سروجهم على هيئة الأكاف في قروبهم مثل الرمانه ويلبسون الطبايسه والأردية لا مثل طبائس المسلمين وأرديتهم بل يكونون على خلاف ذلك ولورفعوا أصواتهم بقراءة الزبور (٥٩٠) والنجيل إن كان فيه اظهار النكر منعوا من ذلك وإن لم يقع بذلك اظهار الشرط لا يمنع

ويعنون عن قراءة ذلك في أسواق المسلمين كما يمنعون عن إخراج الصليب وضرب الناقوس لأن الناقوس لهم كالآذان لنا فيقع بذلك اظهار الشرك \* وكذا بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان من فناء المصر \* ولا بأس بإخراج الصليب وضرب الناقوس إذا جاوزوا أودية المصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيه عدد من المسلمين يسكنون فيها لأن هذا ليس بموضع أعلام الدين لا تقام فيه الجمعة والاعباد كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير \* وقال كثير من أئمة بلخ إنما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فإن ثمة جماعة من يسكنها أهل الذمة والرافضة أمافي ديارنا يمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون في الأمصار لأنهم موضع جماعات المسلمين وجلس الواعظين والمدرسين بمنزلة أمصار المسلمين ومشايخنا

أولم يؤكده كما إذا قال به بالف نسبة أو قال لاتعهه الألف نسبة فباع بالف نقد يجوز على الأمر وإذا شرط شرط يفيد من وجهه ولا يفيد من وجهه أن كده بالنقي تجب مراعاته كما إذا قال به في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤكده بالنقي ينفذ على الأمر وإن كده بالنقي لا ينفذ على الأمر كذا في الذخيرة \* لو قال بيع عبدى هذا أو أشهد فباع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لاتبع الأبيشهد فباع بغير شهود لم يجوز وكذا لو قال وكنتك بيع هذا العبد على أن تشهد فباعه ولم يشهد لم يجوز وكذلك إذا قال بيع شهود كذا في فتاوى فاضحان \* وكه بالبيع ونهاه عن البيع العجض فلان لا يبيع إلا بحضوره كذا في الوجيز للكردي \* وإذا أمر أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل لم يجوز كده بالنقي أولم يؤكده وإذا قال برهن ثمة لم يجوز الأبرهن يكون بقيمة وفاء بالثمن أو تكون قيمته أقل بمقدار ما يتبعان فيه وإذا أطلق جاز بالرهن القليل كذا في الحيط \* ولو قال بعه وخذ كفيل أو قال بعه وخذ رهن لا يجوز إلا كذلك كذا في فتاوى فاضحان \* فإن اختلفا في الاشتراط فالقول للوكيل وكذلك لو قال أمرتك بغير هذا الثمن فالقول له كذا في الوجيز للكردي \* ولو لو كاه بان يبيعه بالف درهم فباعه باكثر نفذ البيع وإن باعه بأقل لم ينفذ وكذا لو باعه بغير الدرهم لم يجوز وإن كان قيمة ذلك أكثر من ألف درهم كذا في السراج الوهاج \* أمر رجلا ببيع عبده بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار جاز بيع النصف الأول ولا يجوز بيع النصف الثاني ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل كذا في الحيط \* وإن باع نصفه بالف درهم الأدرهما وكرت خطه بطل وإن باع العبد بالف وكرت من طعام بعينه كان الأمر بالخيار إن شاء أبطل البيع كله وإن شاء أجاز وبصر الكر للوكيل وعليه حصته من قيمة العبد وإن باعه بالف درهم ثم زاد المشتري كرا بعينه أو بغيره جاز من غير خيار والكر للأمر كذا في فتاوى فاضحان \* ولو لو كاه ببيع عبده فباع نصفه أو جزأ منه معلوما جاز بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء باع الباقي منه أو لم يبيع وعندهما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في بيعه مضرة ويكون الاتبعاض فيه عيبا وأما إذا لم يكن في بيعه مضرة ولا يكون الاتبعاض فيه عيبا كالكلي والوزن والعسدي المتقارب إذا وكاه ببيع فباع نصفه جاز البيع في قولهم جميعا وكذلك لو وكاه ببيع جماعة من العسدي المتقارب فباع واحدا منها جاز البيع في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوى \* وإذا أمره أن يبيعه من فلان بن دين فباعه من رجل آخر بن دين لا يجوز وإن باعه منه ومن آخر لا يجوز البيع في النصف الذي باعه من آخر ويجوز البيع في النصف الآخر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي هكذا في الذخيرة \* الوكيل يبيع جارين بالف إذا باع أحدهما بمائة مائة أو أقل أو أكثر لم يجوز إلا أن يبيع

الآخرى رحمه الله تعالى قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك وأحداته في القرى على كل حال \* وإن أراد أهل الذمة أحداث البيع والكنائس أو الجوس إذا أرادوا أحداث بيت النار أن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل \* وإن أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولا خلاف الروايات اختلف المشايخ فيه قال مشايخ بلخ رحمه الله تعالى يمنعون عن ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة \* وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمنعون \* وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي أنهم يمنعون عن ذلك في السواد وقال في السير إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة فانهم لا يمنعون عن ذلك وعن عمر رضي الله عنه أنه قال أ منع أهل الذمة عن أحداث شيء من الكنائس في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها



ولا اهدم بنا موجوده قد عاين ايديهم ما لم أعلم أنهم أحدثوا ذلك بعد ما صار ذلك الموضع مصر من أمصار المسلمين \* قال مشايخنا رجعهم الله تعالى لانهدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى \* أما في الأمصار ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تهم وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهم في أمصار المسلمين \* وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي رواية الاجارات \* فاذا ائتممت بعة أو كنيسة من كائسهم القديمة فلمهم أن يتنوها في ذلك الموضع كما كان \* وان قالوا فحولها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يتنوها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمنع عن الزيادة على البناء الأول \* الذي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن يساع منه \* ولو اشترى يجبر على بيعه من المسلم \* وذكر في الاجارات أنه يجوز الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا كثرت ذلك فحينئذ يجبر على البيع ولا يترك الذي أن يتخذه في المصر (٥٩١) صومعة يصلي فيها \* اذا اراد الامام أن ينقل أهل الذمة عن

أرضهم ليجوز له ذلك بغير عذر ويجوز له ذلك بغير زمانا أن يخاف الامام على أهل الذمة من أهل الحرب المجزهم وضعف شوكتهم أو يخاف الامام منهم على المسلمين بأن يجبروا أهل الحرب بعمورات المسلمين \* ذي سأل مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يدل على ذلك لانه اعانة على المعصية \* مسلم له أم ذمية أو أب ذمي ليس للمسلم أن يقوده الى البيعة وله أن يقوده من البيعة الى منزله \* وهذا كما لا يحل للمسلم حمل الخمر الى الخلل للتحليل ولكن يحمل الخلل الى الخمر ولا يحمل الخليفة الى الهرة وله أن يحمل الهرة الى الخليفة \* مسلم له امرأة ذمية ليس له أن يمنعها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله أن يمنعها من اتخاذ الخمر في المنزل \* وليس له أن يجبرها على الغسل من الجنابة

الاخرى بنصهم الالف أو أكثر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال بعه وبيع من فلان كان له أن يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال بعه بالف نسيئة سنة فباعه بالف أو أكثر بالنقد جاز وان باعه باقل من الالف بالنقد لا يجوز فان باعه بالفين نسيئة سنة وشهر لا يجوز كذا في المحيط \* وكذا بالبيع مطلقا قال لا تبع اليوم فباعه غدا من غير تجديد الوكيل جاز كذا في الوجيز للكردي \* اذا أمر رجلا أن يبيع له عبدا ودفع العبد اليه ونهاه الأمر عن دفع العبد بعد البيع حتى (١) لا يقبض الثمن قال محمد رحمه الله تعالى هذا النهي باطل ولو هلك العبد في يد المشتري هلك على المشتري ولو وكيل هو الذي يتولى قبض الثمن ولو وكيل أن يضمن الوكيل الثمن كذا في المحيط \* فان سلم الوكيل قبل قبضه الثمن ويؤى الثمن على المشتري فلا ضمان على الوكيل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن الأمر دفع العبد اليه وقال لا تبعه حتى تقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ولو لم يدفع العبد اليه فباعه في يد الأمر بالف درهم حال لم يكن له أن يسلم العبد حتى يقبض الثمن سواء كان الأمر من غيره عن الدفع الى المشتري قبل قبض الثمن أو لم ينه \* ولو باعه بالف درهم نسيئة الى شهر والعبد في يد الأمر صح البيع وليس للوكيل أن يحبس عن المشتري لانه داخل تحت الأمر فصار غزلة يبيع الا حرم نفسه وهو يجبر على التسليم ببيعه نسيئة هكذا في المحيط \* ولو وكل يبيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذه الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل فقد الثمن صح نهيته ولم يكن له أن يأخذه من بيت الأمر ويدفعه الى المشتري قبل فقد الثمن هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو أمره ببيع عبده والعبد في يد الأمر ولم يأمر الأمر بالقبض ولم ينه عن ذلك فباعه الوكيل ثم قبضه من منزل الأمر ليدفعه الى المشتري فأتى العبد في يد الأمر وقبل الدفع الى المشتري فلا ضمان على الأمر لان الأمر حق قبض العبد من منزل الأمر لم يكنه التسليم عند نقد الثمن الا اذا وجد المنع عن الموكل ولم يوجد فان لم يمت العبد وسلم الأمر الى المشتري قبل قبض الثمن فلا أمر أن يأخذه من المشتري حتى يتقد الثمن فان استرد الأمر العبد ثم أحضر المشتري الثمن فلا أمر يدفع العبد الى الأمر ويأمر بدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن كذا في المحيط \* فان لم يأخذ حتى مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على أحد لا على الوكيل ولا على المشتري

(١) قوله حتى لا يقبض الثمن كذا في جميع النسخ وصوابه حذف لانه انفية كما هو في عبارة المحيط وكما يدل عليه سابق الكلام ولا حقه اهـ بحرأوى

لان ذلك ليس بواجب عليها \* واذا أراق المسلم خردمي أو قتل خنزيره ليس له ذلك ويكون ضامنا الآن يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن \* ولو أن مسلما له خرف زق فشق مسلم زقه وأراق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن الخمر لانه ليست بحال متقوم في حق المسلم ويضمن الرق لانه مال متقوم الا أن يكون اماما يرى ذلك مباحا فلا يكون ضامنا \* فصل في خراج الارض \* والى لا يزيد في الخراج على وظيفة بحررضي الله عنه وان كان أراضهم تطبق ذلك \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا بأس أن يزيد \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يزيد وينقص ان يحجزوا عن ذلك \* أجمعوا أنه يجوز النقصان عند العجز واختلفوا في الزيادة \* اذا مات أهل الخراج عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الامام يأخذ الارض فيزعمها أو يواجرها ويضع ذلك في بيت المال \* وان لم يواجرها ولكنهم هربوا أجزها الامام ويأخذ من الاجرة قدر الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد الاهل رد عليهم الباقي ولا يواجرها حتى تمضي السنة التي هربوا فيها \* وروى الحسن

عن أي حنيفة رجه الله تعالى إذا هرب أهل الخراج إن شاء الانعام عمرها من بيت المال وتكون الغلة للمسلمين وإن شاذفع إلى قوم مقاطعة على شيء وما يأخذ يكون للمسلمين \* قال محمد رجه الله تعالى في الزيادات إذا عجز قوم من أهل الخراج عن عمارة أرضهم لم يكن للأمام أن يأخذها ويدفعها إلى غيرهم ولكن يؤجرها ويأخذ الخراج من الغلة \* وإن لم يجد من يستأجرها أعطاها الإمام عن يقوى على خراجها قالوا ببيع الأرض على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يبيع لانه حرو وهو كما لا يبيع ماله بالدين والنفقة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ولكن يأمره بالبيع \* وعندهما أنه أن يبيع بالدين والنفقة ومنهم من قال يبيع لأجل الخراج عند الكل لأن الخراج حق متعلق برقبة الأرض فيكون كالعبد المدون لعل الدين به فكذلك ههنا \* رجل اشترى أرض خراج إن بني من السنة مقدار ما يقدر (٥٩٢) المشتري على زراعتها ويدرك الزرع فالخراج على المشتري والأفعلى البائع \* رجل غصب

أرض خراج وزرعها كان الخراج على رب الأرض \* وذكر في السير الكبير أن تنقص الأرض بفعل الغاصب من غير زراعة يضمن النقصان لرب الأرض ولا خراج على رب الأرض وإن لم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض \* رجل له أرض عشرية أجرها من غيره كان العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى قل الأجر أو أكثر وفي قول صاحبيه يكون العشر في الخارج \* وكذا لو كانت خراجية وخراجها مقاسمة فهو على هذا الخلاف فإن كان خراجها وظيفة يكون الخراج على رب الأرض وإن أعار أرضه إن كانت عشرية أو خراجية خراج مقاسمة فالعشر والخراج على المستعير \* وإن كان خراجها وظيفة يكون الخراج على رب الأرض \* وإذا اغتصب الأرض غاصب إن لم يكن للغصب

(١) ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع إلى الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أمره بالبيع ونهاه عن قبضه فقبضه قبل البيع فأت في يده قبل أن يبيعه فهو ضامن لقيمه وانقص البيع وإن أراد المشتري القيمة وهو الأصح فإن لم يمت العبد حتى باعه كان بيعه صحيحاً وإن كان العبد مضموناً عليه ولو لم يمت حتى سلمه إلى المشتري فأت في يده لم يضمن البائع القيمة وإن صار غاصباً بالقبض قبل البيع لأن الأمر بالبيع بعد الغصب باق وهل يضمن الوكيل الثمن للأمر على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا يضمن بل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع إلى الآخر ولو لم يمت العبد في يد المشتري حتى حضر الأمر وأخذ من المشتري ثم أخذ البائع من منزل الأمر ليدفعه إلى المشتري قبل نقد الثمن فأت في يد الوكيل قبل أن يدفعه إلى المشتري لا ضمان على الوكيل لأن له حق القبض بعد البيع وانقص البيع هكذا في المحيط \* ولو أمر رجلاً أن يبيع عبده ونهاه عن قبض الثمن إلا بمحض من فلان أو بينة لا يصح نهيه حتى كان له أن يقبض الثمن من غير فلان ومن غير بينة ولو باع الأمر العبد بنفسه ووكله بقبض الثمن ثم نهاه عن القبض إلا بمحض شهود صحه به كذا في الذخيرة \* ولو أمر المكاتب رجلاً أن يبيع عبده من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يجز كذا في المبسوط \* رجل وكل رجلاً ببيع عبده بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمابعه فقال الوكيل بعت العبد وقال الموكل أجرته جاز بألف كذا في الخلاصة \* ولو قال الأمر قد أجزت ما أمرتك به لم يجز بيعه بالدرهم كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل يبيع الدينار إذا أمسك الدينار بنفسه وباع ديناراً بدينار كذا في الخلاصة \* ولو دفع إليه عبداً فقال بعه بألف درهم وزن سبعة فباعه بألف درهم وزن خمسة فهذا جائز لأنه باعه بما كثر مسمى له من جنسه كذا في المبسوط \* وكل رجلاً بأن يبيع عبده بألف درهم وقيمه ألف فته بالسعر وصارت قيمته ألفين ليس للوكيل أن يبيعه بألف ولو باعه بالخيار فازدادت قيمته في مدة الخيار حتى صارت تساوي ألفين له أن يعرض البيع عند أبي حنيفة رجه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولو لم يعرض الوكيل بالبيع لكنه سكت حتى مضت مدة الخيار فالبيع باطل عند محمد رجه الله تعالى وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة \* وكذلك إذا كانت الجارية حاملاً فولدت ولداً يساوي ألف درهم وكذا إذا أمر التخييل كذا في المحيط \* إذا قال الرجل لغيره خذ عبيدي هذا وبعه بعبدة أو قال اشترى به

(١) قوله ضمان القيمة يعني أن الضمان المنفي هو ضمان القيمة ولو قال يريد به ضمان القيمة كما قال في الخلاصة لكان أوضح أه يجراوى

عبد

منه بينة ولم تنقصها الزراعة فلا شيء على رب الأرض عشرية كانت أو خراجية خراج مقاسمة أو وظيفة وجميع

ذلك يكون على الغاصب \* وإن كانت له بينة ذكره شام في النوادر أن جميع ذلك يكون على رب الأرض فإن نقصت الزراعة كان جميع ذلك على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كافي الأجرة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وهذا على الخلاف المذکور في الأجرة \* ولو مات صاحب الأرض بعد ما مضت السنة ولم يسه خراج أرضه لا يؤخذ خراج الأرض من تركته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى ويؤخذ الخراج من عليه الخراج كلها خرجت غلة ولا يؤخر \* ولا يحمل لمن عليه خراج الأرض أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج \* ولا يحمل لا خذاً لخراج أن يحل بينهم وبين الفلوات حتى يستوفى الخراج فإن اجتمع الخراج ولم يؤتسعين عند أبي حنيفة رجه الله تعالى يؤخذ

بحراج هذه السنة ولا يؤخذ بفراج السنة الاولى وبسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل فصل في استيلاء أهل الشرك على أهل الحرب \* اذا استولى أهل الشرك على أهل الحرب من أهل الكتاب فسبوا سبايا وصغارا بغير آبائهم قال الناطقي رحمه الله تعالى الصبيان من أهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فانهم لا يتحولون الى الشرك بالسبي ولو سبوا أهل الاسلام صبيان من أهل الحرب وعلم بعد في دار الحرب فدخل أبواؤهم في دار الاسلام فأسلموا فأبناؤهم صاروا مسلمين باسلام آبائهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم تنقطع \* الحربي اذا دخل دار الاسلام ذميا ثم سبي ابنه لا يصير ابنه مسلما بالدار لان تبعية الاب باقية فصار كالابن سبي مع الاب \* رجل دخل دار الحرب بأمان وسرق صبيافا خرجه الى دار الاسلام فالصبي يصير مسلما بعد ما أدخل دار الاسلام (٥٩٣) \* ولو اشترى هناك صبيافا

فأخرجه الى دار الاسلام كان هو على دينه لانه قد ملكه قبل أن يدخل دار الاسلام \* ولو أن حربيا دخل دارا بأمان وله عبد صغير فأسلم الحربي فالعبد كافر ما لم يسلم وكذا لو لم يسلم المولى ولكن باعه من مسلم فالعبد كافر لانه كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام \* أهل الحرب اذا أسروا أهل النعمة من بلاد المسلمين لا يملك كونهم لانهم أحرار \* قوم من أهل الحرب أخذوا في دار الاسلام فقاتلوا أسلما في دار الحرب كانوا قاتلا للمسلمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والله أعلم

في كتاب الرهن وأنه مشتمل

على فصول

فصل في الفاظ الرهن

رجل عليه دين لرجل فأعطى المدينون صاحب

عبد اصح التوكيل فان كان قد وكله بالشراء فاشترى عبدا بغير عينة لا يجوز وان اشترى عبدا بغير عينة كان قيمة العبد المشتري مثل قيمة هذا العبد وأقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتغابن فيه الناس لا يجوز وان كان قد وكله بالبيع فباعه بغير عينة لا يجوز ولو باع بغير عينة فان كانت قيمة ذلك العبد مثل قيمة هذا العبد وأقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كانت مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو أمره أن يبيع عبده هذا بكذا أو بعشرة أو ثواب هريرة فلو وكيل أن يبيعه بما سماه معينة موصوفة في الذمة مؤجلا بشرط أن يكون الكسر على قدر قيمة العبد المأمور ببيعه كذا في المحيط \* ولو وكله ببيع طعام فقال بعه كل كرا بخرمسين فباعه كاه فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو قال بعه بمثل ما باع به فلان الكرا فقال فلان بعت الكرا بربعين فباع بها ثم وجد فلانا باع بخرمسين خمسين فالبيع مردود لانه وكله بمثل ما باع به فلان لا يملك ما أخبره فان كان باع كرا بربعين وكرا بخرمسين فباع الوكيل طعامه كله بربعين أربعين أجزأه استحسانا هكذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الى رجل حراب هروى لبيعه وهما بالكوفة فباع في أسواق الكوفة باعه جاز ولو نقله الى بصرة يصير مخالفا استحسانا حتى لو هلك هناك بضمن ولو لم يهلك حتى باعه بالبصرة ذكر في وكالة الاصل انه لا يجوز بيعه على الا مروز كرفي كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه يجوز قيل ما ذكر في كتاب الوكالة جواب الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل في المسئلة روايتان واليه مال شيخ الاسلام وان كان قيلا امر بالكوفة بان قال بعه بالكوفة فنقل الى بصرة ضمن قياسا واستحسانا واذا باع بالبصرة عامة المشايخ على أنه لا يجوز بيعه على الا مروز كذا في الذخيرة \* وهو الاصح كذا في المبسوط \* اذا وكل رجلا بعدل زطى أو جراب هروى يبيعه له فان باع العدل جله صفقة واحدة بمثل قيمته أو بأقل مما يتغابن الناس فيه يجوز في قولهم جميعا وان باع بأقل من قيمته بحيث لا يتغابن في مثله فالمسئلة على الاختلاف وأما اذا باع ثوبا بواحدة حتى أتى على جميع العدل ان كان ثمن ما باع بصفقات متفرقة يبلغ ثمن جميع العدل ولو باع العدل جله أو أقل من ثمن الكل ولو باع جله بحيث يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عندهم جميعا وان كان ثمن ما باع بصفقات متفرقة يبلغ ثمن جميع العدل ولو باع العدل جله أو أقل من ثمن الكل ولو باع جله بحيث لا يتغابن الناس في مثله لاشك أنه يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما فاختلاف المشايخ قال بعضهم بانه لا يجوز ومنهم من قال يجوز على قولهما وأما اذا باع ثوبا واحدا ولم يبيع الباقي ذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواء أضر بالباقي ضررا لا يتغابن الناس في مثله أو يتغابن الناس في مثله وعلى قولهما ان كان لا يضر بالباقي أو أضر بالباقي ضررا لا يتغابن الناس في مثله بان

(٧٥ - فتاوى ثالث) الدين ثوبا وقال أمسك هذا الثوب حتى أعطيك مائة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو رهن \*

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ودیعة ولا يكون رهنا \* ولو قال أمسك هذا مالک علی يكون رهنا في قولهم جميعا \* رجل أراد أن يرهن رهنا بمال عليه فقال المترهن للراهن أخذه على أنه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم قاله من جازى الشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال \* رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم فلم يقبض المشتري الثوب المبيع واعطاه ثوبا آخر حتى يكون رهنا بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لم يكن هذا رهنا والمشتري أن يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتها مساوية لثمن خمسة دراهم لانه كان مضمونا بخمسة دراهم \* رجل دفع الى آخر جارية وقال بعها ولك أجر ولم يسم الاجر ودفع اليه ثوبا رهنا بالاجر فضاع الرهن روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يضمن \* رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذاهما شئت بالمائة التي لله على فأخذهما فضاعا من يده عن محمد

رحمه الله تعالى أنه قال لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة دراهم فادفع المدينون إلى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرة دراهم فقبضها فضاءت من يده قبل أن يأخذ منها عشرة دراهم فضاءت من مال المدينون والدين عليه على حاله \* ولودفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما رهنًا بينك فأخذهما وقيمة ما على السواء قال محمد رحمه الله تعالى يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين إن كان مثل الدين \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل عليه دين فقبض بعضه ثم دفع إلى الدائن عبداً وقال هذا رهن عندك بما بقي من مالك أو قال هذا رهن عندك بشيء إن كان بقي لك فاقبض الباقي لأدري أي شيء من المال أولم يبق فهو جائز وهو رهن بما بقي وإن كان لم يبق منه شيء فهلك العبد عند المرتهن فلا ضمان عليه لأنه لم يأخذ العبد بشيء مسمى \* ولأن المدينون قضاء الدين ثم دفع إليه المال أو قال خذ هذا رهنًا بما كان (٥٩٤) فيها من زائف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقاً ولا يكون رهنًا بما كان زائفاً لأن

قبض الزئوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف المستوق \* رجل عليه ألف درهم غله لرجل فقال أمسك هذه الألف الوضوح بحقهك واشهدني بالقبض قال هذا اقتضاء \* وكذا لو قال اشهدني بالقبض فقال صاحب الدين أعطني حتى أشهدك فقال أمسك هذه الألف الوضوح واشهدني بالقبض \* ولو قال خذ هذه الألف الوضوح حتى أتيك بحقهك واشهدني بالقبض فأخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له على رجل مائة درهم فأعطاه المدينون ثوباً وقال خذ هذا رهنًا ببعض حقك فقبض وهلك قال زفر رحمه الله تعالى يهلك بغيره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يذهب بما شاء المرتهن ويرجع على الراهن بفضل دينه \* رجل رهن عند

كان يدخل تحت تقويم المقومين يجوز وإن كان لا يتغابن الناس في مثل ذلك لا يجوز وهذا الذي ذكرنا في الثياب \* وأما إذا أمره ببيع مكيل أو موزون في وعاء واحد فباع البعض ولم يبيع الباقي يجوز عندهم جميعاً هكذا في المحيط \* وإذا وكل الرجل رجلاً أن يبيع عبده بالف درهم وقيمة ألف درهم أو خمسة مائة فباعه بالف إلى العطاء وسلمه إلى المشتري فأت في يده أو أعتقه فلا ضمان على الوكيل وعلى المشتري القيمة ويكون حق قبض القيمة للوكيل كذا في الذخيرة \* أمر رجلاً أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بخمسة مائة إلى العطاء وقيمة ألف أو خمسة مائة وقبضه المشتري لا يملكه فلو مات في يد المشتري كان للأمر الخياران شاء أخذ القيمة من المشتري وإن شاء أخذ من الوكيل فإن أخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره وإن ضمن الوكيل رجوعاً ضمن وهو القيمة على المشتري ولو وكله أن يبيع عبده بالف درهم إلى أول عطاء يكون فباعه إلى العطاء الثاني وقبضه المشتري فأت في يده لم ينقذ على الأمر ولو باعه إلى أجل دون العطاء نقذ على الأمر حتى لا يضمن الوكيل كذا في المحيط \* وإذا أمر رجلاً أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف درهم ورطل من خمر بغيره فأت في يد المشتري فالمشتري ضامن للقيمة ولا ضمان على البائع ولو باعه بالف درهم ورطل من خمر بغيره فأت في يد المشتري فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء ضمن المشتري قيمة العبد ولم يرجع على البائع شيء وإن شاء ضمن البائع وعند ذلك يقسم العبد على ألف درهم وعلى قيمة الخمر فأصاب ألف من العبد لم يضمنه البائع ولكن يضمنه المشتري وما أصاب قيمة الخمر فإن شاء الأمر ضمن البائع ذلك القدر وإن شاء ضمن المشتري جميع القيمة فإن ضمن البائع يرجع بما ضمن على المشتري وهذا كله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فللمالك الخيار إن شاء ضمن البائع جميع القيمة وإن شاء ضمن المشتري جميع القيمة ولو باعه بالف وخنزير بعينه أو بغيره عنه فالجواب فيه كالجواب فيما إذا باعه بالف وخنزير بعينه ولو باعه بالف وميتة أو دم أو شيء لا قيمة له ومات عند المشتري فلا ضمان على البائع بالاتفاق وعلى المشتري القيمة والوكيل هو الذي يأخذها ويدفعها إلى الأمر ولو أمره أن يبيع كزحطة له بمائة درهم فباعه بمائة درهم ورطل من خمر بغيره فأت في يد المشتري فالجواب عند الكل كالجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العبد إذا باعه المأمور بالف وخنزير بعينه هكذا في المحيط \* ولو أمره أن يبيع عبده بمائة رطل من خمر فباعه بخنزير أو أمره أن يبيع عبده بخنزير فباعه بمائة رطل من خمر لا يملكه المشتري حتى لو أعتقه بعد ما قبضه لا ينفق عنه ولو مات في يد المشتري كان الأمر بالخيار إن شاء ضمن البائع القيمة ويرجع بها على المشتري وإن شاء ضمن المشتري ولا يرجع بها على أحد كذا في المحيط \* وكل رجلاً أن يبيع عبده بالف درهم

إنسان ثوباً من غير أن يكون عليه دين فقال أرجع إليك فأخذ منك شيئاً فضاء الثوب عند المرتهن ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي أنه يعطيه المرتهن ما شاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذلك قولنا \* رجل قال لرجل أقرضني وخذ هذا الرهن ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه شيئاً فضاء الرهن من يده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة الرهن \* رجل استقرض من رجل خمسين درهماً فقال المقرض إنها لا تكفيك ولكن ابعت لي رجلاً حتى أبعث إليك ما يكفيك فدفع إليه رهنًا فضاء في يده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال على المرتهن الأقل من قيمة الرهن ومن خمسين درهماً \* رجل أعتق ماني بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الرهن جائز فإن ولدت ففقتصم الولادة لا يذهب من الدين شيء ينقص الولادة \* رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال أحدهما رهنك بعتك بعتك أو قال خذها ما شئت رهنًا بينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو باطل

وان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله \* ولو كان عليه دين فادفع اليه دينارين وقال خذ أحدهما قضاء مالا فضا على يده قبل أن يأخذ أحدهما بدينه فدينه على حاله ولا يشبه هذا الرهن \* ولو أرتهن عند انسان عبدا بكر حنطة فأت العبد ثم ظهر أن الكثر لم يكن على الراهن كان على المرتهن الكثر لأن الكثر كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكثرة لا بقيمة الرهن \* الرهن المظنون مضمون في قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية عنه وعنه في رواية لا يكون مضمونا \* قالوا هذا الاختلاف فيه ان تصادقا أنه لا دين ثم هلك الرهن لا يكون مضمونا \* المشتري اذا رهن بالثمن شيئا فهلك الرهن ثم استحق المبيع أو ظهر أنه لم يكن مالا لا يكون مضمونا وكذلك رجل قتل عبدا ورهن ب قيمته شيئا فهلك الرهن ثم ظهر أن المقتول كان حرا كان الرهن مضمونا \* وكذلك استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضمان شيئا ثم ظهر أنها كانت ميتة \* ولو رهن عصيرا (٥٩٥) فتخمر ثم صار خلا كان رهنا على حاله

ويطرح من الدين ما نقص \*

وعند محمد رحمه الله تعالى له

تركه بالدين \* وشاة الرهن

اذا هلك فدينه جلداه

تكون رهنا بحصته \* ولو

استحق الرهن عند المرتهن

وضمن المستحق المرتهن

يطلق الرهن بخلاف ما اذا

ضمن الراهن فإنه لا يطلق

الرهن \* العبد الرهن اذا

أبقى يطلق الدين فان عاد

العدم من الاباق يعود رهنا

\* واذا قضى القاضى بعد

الابقاء جعل العبد بالدين ثم

عاد من الاباق يعود رهنا

وجعل القاضى العبد

بالدين بعد الاباق باطل

ويستقط من الدين بقدر

نقصان الاباق ان كان ذلك

أول مرة \* ولو رهن شيئين

فاستحق أحدهما عند

المرتهن أو ظهر حرا يهلك

الآخر بحصته من الدين

\* اذا رهن المديون بالدين

متاعا أو قيرع أجنبي ف رهن

به متاعا آخر فان هلك رهن

المديون يهلك بجميع الدين

وان هلك رهن الاجنبي يهلك

بنصف المال \*

ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فأخذ الطالب من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا أيضا

وبكل واحد من الرهنيين وفاه بالدين فهلك أحدهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان علم الثاني برهن الأول حين رهن يهلك الثاني بنصف الدين

وان لم يعلم هلك الجميع \* وقال زفر رحمه الله تعالى أنهم جاهلون هلك بجميع الدين وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان هلك الثاني يهلك

بنصف الدين ولم يشترط العلم \* رجل عليه دين وكفل انسان باذن المديون فأعطى المديون لصاحب الدين رهنا بذلك المال ثم قضى الكفيل

دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الأصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على صاحب الدين

بدينه \* وكذلك لو باع شيئا وأخذ بالثمن كفيلًا باذن المشتري ثم أدى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري

لا على البائع ثم المشتري يرجع على البائع والله أعلم

فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز وما يجوز به الرهن وما لا يجوز به

فوجد به المشتري عيبا قبل القبض فرده على الوكيل فقبل فانه يلزم الموكل ولو وجد به عيبا بعد القبض فرده على الوكيل وقبل الوكيل يلزم الوكيل هكذا في الذخيرة \* الوكيل بالبيع اذا مات ووجد المشتري بالمبيع عيبا رده على وصي الوكيل أو على وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث يرد على الموكل وفي الفتاوى الصغرى الوكيل اذا كان غائبا مادام حيا لا تنتقل الحقوق الى الموكل كذا في الخلاصة في فصل الوكيل بالشراء \* ومن أمر رجلا ببيع عبده فباعه من رجل وسلمه وقبض الثمن أو لم يقبضه حتى وجد المشتري به عيبا لا يحدث مثله كالا صبيغ الزائدة والسن الزائدة فرده بقضاء يمينه أو بيمين أو باقرار من المأمور فلما أمر أن يرد على الآخر وان كان عيبا يحدث مثله فان رده يمينه فهو لازم للموكل وكذا ان رده بالنكول وان كان رده باقرار لم يلزم الوكيل وان كان المشتري رده بنفسه بغير قضاء القاضي والعيب مما يحتمل الحدوث لم يلزم الوكيل ولا يكون له أن يخصم موكله بحال وان كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقرار الوكيل يلزم الموكل بلا خصوصية في رواية وفي عامة الروايات ليس له أن يخصم الموكل بل يلزم الوكيل هكذا في الكافي \* وكل رجلا ببيع ضيعته فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يرد على الوكيل فآقر الوكيل بذلك كان له أن يرد على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله فان ردت على الوكيل باليمين كان للوكيل أن يرد على الموكل وهل يفسد العقد في الباقي قال عامة المشايخ لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالبيع اذا باع العبد بالف درهم كأمره الموكل وتقاياض وهلك الثمن عنده أو دفعه الى الآخر ثم ادعى المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأنكره البائع وهو الوكيل وأقر الآخر أنه لم ينقص البيع باقرار الآخر ولم يلزم الآخر ولا البائع شيء وكذلك لو حدث عند المشتري به عيب آخر وأراد المشتري أن يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة \* ولو أقر الوكيل وأنكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة لا قطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في تلك المدة لا يرد على الموكل الا برهان على كونه عند موكله أو يحلفه فان نكل رده والازم الوكيل مادام حيا عاقلًا فان مات ولم يدع خلفا أو لم يكن من أهل لزوم العهدة بان كان مجبورًا يرد على الموكل وليس للموكل أن يخصم بآئمه كذا في الوجيز للكردي \* ولو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن الى الموكل رجع اليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به عيبا له أن يخصم مع الموكل فاذا ثبت عليه العيب ورده عليه بالقضاء أخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه ولو نقد الثمن الى الموكل أخذ منه كذا في شرح الطحاوي \* وان ادعى المشتري الشراء على الوكيل وأنكر الوكيل ذلك وأقر به الآخر وجعل

وان هلك رهن الاجنبي يهلك بنصف المال \* ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فأخذ الطالب من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا أيضا وبكل واحد من الرهنيين وفاه بالدين فهلك أحدهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان علم الثاني برهن الأول حين رهن يهلك الثاني بنصف الدين وان لم يعلم هلك الجميع \* وقال زفر رحمه الله تعالى أنهم جاهلون هلك بجميع الدين وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان هلك الثاني يهلك بنصف الدين ولم يشترط العلم \* رجل عليه دين وكفل انسان باذن المديون فأعطى المديون لصاحب الدين رهنا بذلك المال ثم قضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الأصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على صاحب الدين بدينه \* وكذلك لو باع شيئا وأخذ بالثمن كفيلًا باذن المشتري ثم أدى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري لا على البائع ثم المشتري يرجع على البائع والله أعلم

\* الرهن بأي دين كان جائز \* وأما الرهن بالاعيان قال شمس الأئمة الدرر خشي رحمه الله تعالى هو على وجوه ثلاثة \* أما الأول لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي أمانة كالودائع والعواري ومال المضاربة والبضاعة \* إذا رهن المودع عين الودعة رهنًا والمستعبر بالعارية يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن بهلك بغير شيء \* وكذلك الرهن المستأجر بالعين الذي استأجره وأخذ المستأجر من الأجر بالعين الذي أجره قبل التسليم كان باطلا \* وكلا لا يجوز الرهن بالأمانات لا يجوز بالاعيان التي هي مضمونة بغيرها نحو ما إذا باع عينا وأعطى بالبيع رهنًا عند المشتري قبل التسليم كان باطلا كذا ذكر القدروري والكرخي رحمه الله تعالى أن هلك عند المرتهن قبل المنع بهلك بغير شيء وإن هلك بعد المنع بهلك بالقيمة كضمان الغصب لأن المبيع غير مضمون على البائع قبل التسليم حتى لو هلك في يده ينفسخ البيع ولا يجب على البائع شيء \* وذكر الفقيه أبو الباث (٥٩٦) رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل سيفاً أو خذمن البائع رهنًا بالسيف فهلك عنده كان عليه الأقل من قيمة الرهن

القاضي العهدة على الآخر وتقاضاهم عدا الوكيل إلى تصديقهما فحولت العهدة من الموكل إلى الوكيل وبرئ الموكل منها فإن ادعى المشتري بعد ذلك عيباً قد دلّسه البائع وجحد البائع أن يكون دلّسه شيئاً وحلف على ذلك وصدق الآخر المشتري ما ادعى من العيب فلا خصومة بين المشتري وبين الآخر كذا في المحيط \* الوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء فإن تقاضى وقبض فيها أو ايقال له أحل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي فإن قال الوكيل بالبيع أنا تقاضى وقال الموكل أنا تقاضى فالتقاضي إلى الوكيل ولا يجبر على أن يحل الموكل على المشتري هذا إذا كان وكيلًا بغير أجر فأمّا إذا كان وكيلًا بجر فهو المسمار والدلال والبيع فيجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط \* ولا يملك الموكل أن كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة \* الوكيل بالبيع إذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لأنصح كفاله والوكيل يقبض الثمن من المشتري إذا كفل بالثمن عن المشتري جازت كفاله وإذا أبرأ المشتري عن الثمن لا يصح أبرأه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن الموكل احتال بالثمن على الوكيل كانت الحوالة باطلة ولو صالح الآخر عن الثمن الذي على المشتري على عبد الوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزاً وببرأ المشتري وبصير العبد للموكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشيء إلى الآخر ولا على المشتري ولو باع الوكيل الجارية من الآخر بالثمن الذي للآخر على المشتري كان البيع باطلا وكذلك لو صالح الوكيل الآخر على جارية نفسه على أن يكون الثمن الذي للآخر على المشتري للموكل فنكاح باطل وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للآخر على أن يكون الثمن الذي للآخر على المشتري للموكل كان باطلاً أيضاً ولو أحال الموكل على المشتري بذلك الثمن ورضى به المشتري صح وكانت هذه وكالة لا حوالة فإن طالب الآخر المشتري بالثمن أجبر المشتري على أدائه إليه وإن طالب الوكيل أجبر على أدائه أيضاً وإن سعى الوكيل المشتري عن الدفع إلى الآخر صح نفيه حتى لا يجب على المشتري دفعه إلى الآخر هكذا في المحيط \* الوكيل بالبيع إذا أخر الثمن عن المشتري أو أبرأه أو قبل الحوالة أو اقتضى الزنوف وتجاوز به جازو ضمن الثمن للآخر وهو قول أي حنفية رحمه الله تعالى بوجعوا على أن الثمن إذا كان عينا فهو له الوكيل من المشتري أنه لا يصح وكذلك لو كان الثمن ديناً فقبضه الوكيل ثم وهبه من المشتري لا يصح بالإجماع كذا في الذخيرة \* ولو قال الوكيل بالبيع صحت أقالته عنده ما ويكون ضامناً للثمن وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بالأقالة بصير الوكيل مشترياً لنفسه كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا دفع إلى رجل جارية وأمره أن يبيعها فباعها للمأمور من رجل له على الآخر دين ألف درهم وسلم الجارية إليه فابيع جائز والثن بصير قصاصاً به عندهم جميعاً وإن كان الوكيل باعه من رجل له على الوكيل دين ألف درهم فإن الثمن

ومن قيمة السيف \* أما الرهن بالاعيان التي تكون مضمونة بالقيمة نحو الغصب جائز عند الكل وكذلك الرهن بالمهر وبديل الخلع جائز عينا كان أو ديناً \* وإذا أرتهن الرجل دابة بدین له على الراهن وقبضها ثم استأجرها للمرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن \* ولو أرتهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لأنصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن وبأخذ الدابة \* وإن أجرها المرتهن من أجنبي باذن الراهن تخرج من الرهن وتكون الاجارة للراهن \* وإن كانت الاجارة بغير إذن الراهن يكون للمرتهن يتصدق به والمرتهن أن يعيدها في الرهن \* وإن أجرها الراهن من أجنبي بأمر المرتهن تخرج من الرهن والاجارة للراهن \*

وإن أجرها بغير إذن المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن \* وإن أجرها أجنبي بغير إذن الراهن يصير والمرتهن ثم أجاز الراهن الاجارة كانت الاجارة للراهن والمرتهن أن يعيدها في الرهن \* فإن أجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الأجر للذي أجرها ويتصدق به والمرتهن أن يعيدها في الرهن وإن أجاز جميعاً كانت الاجارة للراهن ويخرج من الرهن \* رجل تزوج امرأته بألف درهم ورهن عندها بالمهر عينا تساوى ألفها هلك الرهن عندها يملك بصدقتها \* وإن طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق على الزوج كالأستوفت صداقتها ثم طلقها قبل الدخول بها هذا إذا طلقها بعد هلاك الرهن فإن طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها لأن الطلاق أول قبل الدخول سقط عن الزوج نصف المهر بغير عوض فبقى الرهن رهنًا باقياً وهو نصف الصداق فإذا هلك الرهن بعد ذلك لم يملك الباقي على الزوج فلا يجب على المرأة شيء \* ولو تزوج امرأته ولم يسلم المهر أو رهن عندها بمثل رهنائه



وفاء به المثل فهلك الرهن بهلك بغير المثل وتصور مستوفية بغير المثل \* فان طلقها قبل الدخول بها بعد ذلك كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كما لو استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها وان طلقها أو لا قبل الدخول والرهن قائم وجبت لها المتعة في القياس ليس لها أن تحبس الرهن بالمتعة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر \* وفي الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول لها أن تحبس الرهن بالمتعة \* فالخامس أن الرهن بغير المثل يصير رهنا بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول \* وفي القياس وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمتعة \* وإذا أخذت بصداقها المسمى رهنا يساوي صداقها ثم وهبت صداقها من الزوج أو أبرأه كان عليها رد الزهن إلى زوجها فان هلك الرهن عندها لم يغير شيء \* ولو اختلعت المرأة من زوجها بعد ما وهبت مهرها أو أبرأه كان عليها رد الرهن فان لم ترد حتى هلك بغير شيء وإذا قبض المهرتين دينه كان عليه رد الرهن فان لم يمنع (٥٩٧) الرهن حتى هلك الرهن عنده يهلك بالدين ويجب على المرتهن رد ما قبض \* ولو أقرض الرجل كرام من طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم إن المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدرهم ودفع إليه الدرهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فإنه يهلك بالطعام الذي كان قرضاً كان قيمة الرهن مثل قيمة الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدرهم \* وكذا الرجل إذا أسلم إلى رجل في طعام فأخذ المسلم فيه رهنا يساوي الطعام ثم تصالحا على رأس المال ولم يقبض رب السلم رأس المال من المسلم إليه حتى هلك الرهن عنده فإنه يهلك بطعام السلم ويطلق الصلح \* وكذا لو وهب له رأس المال بعد الصلح ولم يمنع الرهن حتى هلك فإنه يهلك بالطعام \* رجل له على رجل ألف درهم وبه رهن عند صاحب المال فقبض

يصير قصاصاً بين الوكيل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو أن هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله كذا في فتاوى ضيخان \* وان كان الوكيل باع من رجل له على الأمور وعلى الآخر دين صار للثمن قصاصاً بين الآخر ولا يصير قصاصاً بين الأمور حتى لا يرجع الأمر على الأمور بشئ من الثمن كذا في الذخيرة \* الأصل أن الوكيل بالبيع متى أقر على موكله بما يوجب براءه فالمشتري عن الثمن وكذا الموكل في ذلك ان كان ما أقرب شيئاً لو أقر بذلك على نفسه صح إقراره وبرئ المشتري عن الثمن ولم يضمن للوكل شيئاً فإذا أقر على موكله كان كذلك وان كان ما أقرب على الموكل شيئاً لو أقر به على نفسه صح ويبرأ المشتري عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وضمن للآخر مثل ذلك وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبرأ فإذا أقر به على موكله كان كذلك لان الوكيل أقر بما يملكه بنفسه مضافاً إلى غيره وإقرار الانسان بما يملكه مضافاً إلى غيره وذلك الغير ما لا يملك بمنزلة إقراره بذلك على نفسه ألا يرى أن من اشترى عبداً فأقر أن البائع كان أعقبه قبل البيع كان بمنزلة ما لو أقر على نفسه أنه أعتقه الحال كذا ههنا هكذا في المحيط \* الوكيل يبيع العبد إذا باع ثم أقر الوكيل أن موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع يمينه ويبرأ المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل لا ضمان عليه وان نكل ضمن الثمن للوكل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر الوكيل أن الآخر استقرض ألفاً من المشتري أو اغتصب منه ألفاً قبل الشراء برئ المشتري من الثمن وضمن الوكيل الثمن للآخر في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم يحلف الموكل عندهما فان أبي برئ الوكيل وان حلف ضمنه ولو أقر أن الآخر اغتصب أو استقرض منه ألف درهم بعد الشراء كان القول قوله مع يمينه وكذا لو أقر أن الموكل جرح المشتري بعد الشراء أو قبله جرحاً أو شرباً ألفاً حال يريده إذا كان عسداً حتى يكون الأرض في ماله ويكون حاله هو كالأقرار بالبراءة وكذا لو كان المشتري امرأه فأقر الوكيل أن الموكل تزوجها على ألف مثل الثمن ودخل بها وأقرت المرأة بذلك وأنكر الآخر وكذا لو أقر أن الآخر استأجر المشتري بماله هو مثل الثمن وأوفاه المشتري عمله حتى صار للثمن قصاصاً بالآخر وكذا لو أقر على الآخر أنه اشترى مائة دينار من المشتري بالثمن وأنه قبض الدنانير هكذا في المحيط \* جارية بين رجلين وكل أحدهما صاحبه يبيعها فباعها بألف فأقر الذي لم يبيع أن البائع قد قبض الثمن وأنكر البائع برئ المشتري من حصاة المقر ويدفع نصف الثمن إلى البائع لانه أقر براءة المشتري عن الثمن لما أقر قبض البائع الثمن فصح إقراره في حقه هكذا في محيط السير خشي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن \* ثم يحلف الآخر المقر للمأمور بابقه ما قبض ما ادعاه الآخر فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمه تسليم نصيب الآخر فان كان المأمور هو الذي أقر على الآخر

رجل دين الراهن تطوعاً وقبض الطالب بسقط الدين وكان للطالب أن يأخذه رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع إلى مالك المتطوع لا إلى مالك المتطوع عليه \* وكذا رجل اشترى من رجل عبداً بألف درهم وقبض العبد فبزع انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد أو رد بغير قبض بقضاء أو بغير قضاء كان على البائع رد الثمن على المتبرع لا على المشتري \* رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم انهما تناقضا قد الرهن ولم يأخذ المرتهن دينه وهلك الرهن عنده فإنه يهلك بالدين ويبقى الرهن مابق قبض المرتهن \* المرتهن إذا أبرأ الراهن عن دينه أو وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الإبراء والهبة فهلك الرهن عنده يهلك بأمانة استحساناً \* رجل له على رجل ألف وبه رهن عند فاحل الراهن المرتهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وأبرأه منه ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عنده فإنه يهلك بالدين وتبطل الحوالة \* ولا ينطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتها

ويبقى الرهن رهنا عند الورثة \* وبالسلم اذا أخذ بالسلم فيه رهنا وهلك يصير مستوفيا للسلم فيه \* وكذا لو أخذ المسلم اليه من رب السلم برأس المال رهنا يجوز عندنا فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا رأس المال ويبقى السلم \* فان لم يهلك حتى افتقر باطل السلم ويرد الرهن على الراهن \* وكذا الرهن ببدل الصرف جائز عندنا فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا ويتم الصرف وان لم يهلك حتى افتقر باطل الصرف \* رجل قتل غيره عمدا فصالح عن القصاص على مال مع ولي العمد وأخذ ببدل الصلح رهنا جاز في قولهم \* وكذا لو كان القتل عمدا لا يوجب القصاص فأخذ الولي بالدية رهنا من القاتل \* وكذا لو كان القتل خطأ فأخذ الولي من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء القاضى جاز \* وكذا الرجل اذا جرح غيره جراحة لا يستطيع فيها القصاص وقضى القاضى بالارش للجروح فأخذ بالارش رهنا وكذا لو قطع يدرجل خطأ وقضى القاضى (٥٩٨) بنصف الدية على العاقلة فأخذ المقتوطة يده رهنا من العاقلة جاز \* وكذا لو سقط

القطع عن السارق وقضى القاضى بضمان السرقة على السارق فأخذ المسلم روق منه بالمال رهنا وكذا المولى اذا أخذ من مكاتبه رهنا ببدل الكتابة جاز وان كان لا يجوز أخذ الكفيل ببدل الكتابة \* ولو استأجر دارا أو شيئا وأعطى بالاجر رهنا جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة يسطر الرهن ويجب على المرتين رد قيمة الرهن \* ولو استأجر خياط الخيط له ثوبا وأخذ من الخياط رهنا بالخياطة جاز \* وان أخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز \* وكذا لو استأجر ابلا الى مكة فأخذ من الحال بالجسولة رهنا جاز \* ولو أخذ بجسولة هذا الرجل بنفسه أو بديانة بعينها لا يجوز \* ولو استعار الرجل شيئا له حمل ومؤنة فأخذ المعير من المستعير رهنا برد العارية

أن الآمر قبض الثمن من المشتري وصدق المشتري وأنكر الآمر فالمشتري يبرأ من نصف الثمن أيضا وبأخذ البايع من المشتري ذلك النصف فلا يسلم له بل يشارك الآمر فيه ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا هو الصحيح كذا في المحيط \* الوكيل بالبيع اذا لم يقل له الموكل ما صنعت من شئ فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني بحضرة الاول جاز وذكري الأصل أن الحقوق ترجع الى الوكيل الثاني وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان غائبا لم يجوز وان باعه رجل غير الوكيل فبلغ الوكيل فسلم البيع فهو جائز واذا وكل رجل بايع وقال اعمل برأيك فوكل الوكيل وكيلا وقال له اعمل برأيك لم يكن للثاني أن يوكل الثالث كذا في المحيط \* ولو وكله بالبيع وسمى له الثمن وأمر الوكيل غيره وسمى له الثمن كان جائزا لأنه وجد في عقد الثاني ما أراد الموكل وهو حضور رأي الاول بسمية الثمن هكذا في محيط السرخسي \* العدل وكل بيع الرهن فباع بمحض العدل جاز وان كان العدل غائبا لم يجوز الا باجازه وان كان العدل عين غنما فباعه الثاني به ان كان بمحض منه فظاهر وان كان بغيره ففي رواية هذا الكتاب جوازه بحضور رأي وفي رواية غيره هذا الكتاب لا بلا اجازة كذا في الوجيز للكردي \* وفي نوادر ابن سميعة رجل وكل رجلا أن يبيع عبده وأجاز أمره في ذلك وجعل له أن يوكل بذلك فوكل الوكيل رجلا ثم ان الوكيل الاول اشترى العبد من الوكيل الثاني جاز لان الثاني صار وكيلا للمولى العبد \* رجل باع عبده بغير أمره ثم ان صاحب العبد قال للمشتري وكلتك ببيع هذا العبد وان توكل بذلك من أحببت فوكل المشتري رجلا ببيع ذلك العبد وأجاز ذلك البيع كان جائزا كذا في المحيط \* الوكيل بالبيع والنسكاح وكل عقده هو معاوضة لو فعل غير الوكيل بحضرة الوكيل فجاز فهو جائز وحال غيبته لا يجوز والوكيل بالطلاق والعناق بغير المعاوضة لو فعله غيره بغير حضرة الوكيل لم يجوز وان أجازته كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لرجل أمرتك أن تبيع عبدي بنقد فبعته بنسيئة وقال أمرتني ببيعه ولم تقل شيئا فالقول قول الآمر واذا قال لغيره أمرتك أن تبيع عبدي على أن لي فيه الخيار وقال المأمور لم تأمرني أن أشتري لك الخيار فالقول قول المأمور وكذلك لو قال أمرتك أن تبيع بيعا فاسدا كذا في المحيط \* أمر رجلا بأن يبيع عبده ودفق اليه فقال بعته من فلان بالف درهم وقبض الثمن فهلك عندى أو قال دفعته الى الآمر وكذبه الآمر في البيع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن منه فالقول قول الوكيل ولا يمين عليه كذا في الذخيرة \* ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل لا على المشتري فان حلف الوكيل على ما قاله برئ هو أيضا وان نكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد من المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل اذا لم يصدق في قبض الثمن لانه مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على

الوكيل جاز \* وان أخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز \* ولو أخذ رهنا من المستعير بالعارية لا يجوز لانها أمانة في يده \* ولو استأجر نواحة أو مغنيسة وأعطاه لبالاجر رهنا لا يجوز ويكون باطلا \* وكذا الرهن بدين القمار أو بدين الميتة والدم أو الرهن بدين الخمر من المسلم أو ذي بطن الخنزير باطل \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى المسلم خلا وأعطى بالثمن رهنا فضاع الرهن في يده ثم ظهر أنه كان خيرا ضمن الرهن \* ولو اشترى عبدا ورهن بثمنه رهنا فضاع الرهن ثم ظهر أنه كان خيرا لا يضمن المرتين شيئا لانه رهن باطل والاوّل فاسد \* ولو اشترى شيئا من رجل بدها لم يعينها أو أعطى بها رهنا كان باطلا لانها لا تعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة \* ولا يجوز رهن المدبر والمكاتب وأم الولدان لان الرهن لا يمتنع من المالك والاستيفاء منها يتعذر \* رجل عليه ألف درهم فصالحه على خمسمائة وأعطاه رهنا بخمسة مائة فهلك الرهن ثم تصادق أنه لم يكن عليه دين كان على المرتين أن يرد على الراهن خمسمائة

\* انذاره عند انسان ثوبا وقال للزمن ان لم أعطك مالك الى كذا وكذا فهو بيع لك بمالك على قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك  
المودع اذا ادعى هلاك الوديعة وصاحبها يدعي عليه الاتلاف فتصالحا على مال وأعطاه رهنا فهلك الرهن لا يضمن المرمتهن في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويضمن في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو ادعى صاحب المال الوديعة ومحمد المودع الايداع فتصالحا على  
شيء جاز الصلح في قولهم \* وكذا لو ادعى صاحب المال الايداع والاستهلاك من المودع والمودع يقر بالوديعة ولم يدع الرد والهلاك وتصالحا  
على شيء جاز الصلح في قولهم \* ولو قال المودع هلك الوديعة أو قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا أدري فاصطلمها على شيء لا يجوز  
الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو قال المودع ضاعت الوديعة أو قال رددت وقال  
صاحب المال انك استهلكتها فاصطلمها على شيء لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول ويجوز في قول محمد

وأبي يوسف الآخر \*

وفي كل موضع يجوز الصلح

اذا أعطى بسد الصلح

رهنا جاز الرهن وفيما لا يجوز

الصلح لا يجوز الرهن وذكر

الشيخ الامام المعروف

بخواهر زاده الفتوى في

الصلح على قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى \* رجل

قال لا تضمنت لك مالك

على فلان اذا حل الاجل

فأعطى بذلك رهنا جاز \*

ولو قال اذا قدم فلان فانا

ضامن مالك عليه وأعطاه

رهنا لا يجوز الرهن وتجوز

الكفالة على هذا الوجه

\* ولو قال لا تخرم ما بيعت

فلانا فتمتته على وأعطاه به

رهنا قبل المبيعة لا يجوز

\* رجل رهن عند انسان

عبدا بألف درهم ثم جاء

الراهن بجارية وقال خذ

هذه مكان العبد فانه يصح

ذلك اذا قبض وقبل قبض

الثاني فالاول رهن مادام

في يده لك بالدين ان هلك

الموكل وللوكيل تحليف موكله على عدم علمه بقبضه فان نكل أو أقر بالقبض وكذبه في الدفع والهالك رجع  
بما ضمن هذا اذا أقر بقبض الوكيل أما اذا أقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري على الوكيل ولا على الموكل  
وان وجد المشتري به عيبا ورد على وكيله بقضاء ان كان الوكيل أقر بقبضه الثمن أخذ منه الثمن ورجع هو  
على موكله به ان كان صدقة في قبض الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل  
رجع وان حلف لا وباع العبد واستوفى عنه فان فضل رده على الموكل فان نقص غرم ولا يرجع بالنقصان على  
أحد كذا في الوجيز للكردي \* وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وان كان أقر بقبض الموكل من المشتري  
لم يرجع على الوكيل والموكل وحلف الموكل بآنا فان نكل يرجع عليه والمبيع له وان حلف لا وباع العبد  
المبيع واستوفى منه الثمن كما مر كذا في الوجيز للكردي \* وان كان الأمر لم يدفع الى المأمور فادعى  
المأمور أنه باعه وقبض الثمن وهلك أو دفع الى الأمر وأنكر المالك له أن يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن  
ويقال للمشتري ان شئت فادفع اليه ألفا آخر وان شئت فأنقض البيع كذا في الخلاصة \* فان اختار  
أخذ الجارية وأدى اليه ألف درهم وأخذ الجارية من الأمر فالمشتري يرجع على الوكيل بالف درهم كذا  
في المحيط \* فان مات الأمر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته وقبض الثمن وهلك وصدق المشتري  
ان كان العبد قائما فالقول قول الوكيل استحسانا وان كان هالكا لا يصدق الا بيينة تقوم على البيع في حياة  
الأمر كذا في الخلاصة \* أمر رجلا أن يبيع عبده ودفع العبد اليه ثم وجد العبد في يد رجل فقال  
الوكيل بعته منه وصدق الذي في يده وكذبهما الموكل فله أن يأخذ العبد ولا يصدق على أن يضمن الوكيل  
ان هلك بعد ذلك في يد الرجل واذا واكل رجلا يبيع عبده فقال الأمر قد أخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل  
قد بعته أمس لا يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل عن الوكالة قالوا هذا اذا كان الشيء قائما بعينه وأما اذا  
كان هالكا فالقول قول الوكيل مع عبده الوكيل بالبيع اذا ادعى أنه كان باع بعد موت الموكل وأنكرت  
الورثة ذلك ان كان الشيء قائما فالقول قول الورثة وان كان هالكا فالقول قول الوكيل كذا في المحيط \*  
ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم من قبل رب السلم أو من قبل المسلم اليه فلا يجوز وان فارق  
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل اذا جاء بعد البيع قبل القبض وأما اذا جاء  
في مجلس العقد فانه ينتقل العقد الى الموكل ويعتبر مفارقتة ولا يصح الصرف بالرسالة ولو تعاقد الرجلان  
في الصرف ثم أمر كل واحد منهما رجلا أن ينقد الثمن ثم قام الأمر عن المجلس فذهب بطل الصرف  
وان كان الوكيل حاضرا مع الآخران قام المأمور بالدفع لم يطل الصرف كذا في السراج الوهاج \*  
ولو وكله بشراء ابريق فضة بعينه ولم يسم الثمن فاشتري بوزنه دراهم أو دنائير يجوز ولو وكله بشراء ابريق

والثاني أمانتهم لك من غير شيء \* واذا قبض الثاني يخرج الاول من أن يكون رهنا رد الاول على الراهن أو لم يرد ويكون الثاني رهنا لو هلك  
هالك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول \* ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم لامن الشريك ولا من غير الشريك \* ولو ارتهن  
رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شريكان فيه أو لاشركة بينهما فهو جائز اذا قبل \* ولو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح \*  
ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل لا يكون له أن يسترد نصف الرهن \* ولو رهن منهما وقال رهنك النصف من هذا والنصف من هذا  
الآخر لا يجوز وان قبل \* ولو رهن رجلا بدين عليه ما من رجل رهنا واحدا فهو جائز ويكون الرهن رهنا بكل الدين وللمرتهن أن يجبسه  
حتى يستوفى جميع الدين \* والشيوع الطارئ يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يبطل \* وصونه  
الراهن اذا واكل العدل يبيع الرهن مجتمعا ومتفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل في الباقي \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يبطل \*

ولو استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعاً يطل الرهن فيما بقي \* وان استحق شيء مفسر يرقى الرهن بجميع ما بقي ويكون الباقي محبوساً بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء بجميع الدين فانه يهلك بحصته من الدين لا غير \* رجل رهن دار فيها متاع الراهن شيء كثيراً وقليل ينتفع به أو رهن جوارق فافهم امتاع الراهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا ان يفرغ الدار او الجوارق ويسلم اليه \* ولو رهن ما في الدار من المتاع بدون الدار أو ما في الجوارق من الحبوب دون الجوارق وسلم الكل اليه جاز \* والحيلة لجواز الرهن في المسئلة الاولى أن يودع ما في الدار أو الجوارق أو لا ثم يسلم اليه ما رهن فيصبح التسليم والرهن \* ولو قال رهنك هذه الدار وفيها زرع أو شجر أو ثمر على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذکر وفي الرهن بدخل بغير الذکر لان الرهن لا يصح بدون ذلك (٦٠٠) فيدخل الكل تعميماً \* ولو رهن دار وما فيها وخلي بينه وبين جميع ذلك وهو خارج

من الدار ثم الرهن \* ولو رهن شيئاً وخلي بينه وبين الرهن وقال خذ هذه جاز ويصير قابضاً بالتخليصة في الروايات الظاهرة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الرهن مما ينقل لا يصير قابضاً ما لم ينقل \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية اذا رهن داراً وهو فيها فقال سلت اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلت اليك \* ولو رهن صوفاً على ظهر غنم لا يصير قابضاً حتى يخرج ويقبض \* ولو رهن دابة عليها حل لا يتم الرهن حتى يلقى الحل عنها ويدفع الدابة وكذا لو رهن سرجاً على دابة أو بخاماً في رأسها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن رهنها حتى ينزع السرج أو اللجام من رأس الدابة ويسلم اليه \* ولو رهن بيتاً معيناً من دار أو طائفة معينة من دار وسلم جاز \* رجلان عليهما

فضة بدرهم فاشترى به نانين كان للوكيل وكله ببيع تراب الصاعفة فباع بغير التقدين جاز على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكله بصرف ألف بعينه فأخذ الوكيل ألفاً اخر من مال الموكل قبل قبض المعين فصرف جاز وان قبض الألف فصرف ألفاً آخر لا يجوز أمره ببيع مصوغ فضة بعينها فباع غيرهما لم يجز وكذلك التب في إحدى الروايتين أمره بالكوفة بان يصرف الدنانير بدرهم فصرفها بدرهم كوفية يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز ولو قال بع هذه الدراهم بدنانير شامة فباعها بكوفية وهي في الوزن كهي جاز ولو صارف الوكيل مع عبد الموكل لم يضمن عليه دين أم لا علم أنه عبده أم لا ولو صارف مع مفاوض الموكل أو الوكيل أو شريك الوكيل أو مضاربه لم يجز وان صارف مع شريك الموكل غير مفاوض جاز ولو صارف أو أسلم الى أبوه أو ولده أو زوجته لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز وكله بشراء فلوس فكسدت بعد القبض لزم الأمر وان كسدت قبل القبض فقبض كانت للوكيل لان الكسب بمنزلة الهلاك فانتقض البيع فاذا أخذها الوكيل انعقد بينهما بيع جديد بالتعاطي فله أن ينمعه عن الموكل وان أعطى الأمر انعقد بينهما بيع جديد وكل رجلان أسلم له عشرة في كثر حنطة جاز وان أدام من مال نفسه يرجع على الموكل ولو أمره أن يأخذ له عشرة في طعام ففعل لزم الوكيل لانه وكله ببيع ما ليس عنده قال أسلم مالي عليك في كثر حنطة فأسلم لا ينفذ على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمره بتملك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما لو قال أسلم مالي عليك الى فلان ينفذ على الموكل بالاجماع وكل المضارب رجلان أسلم له جاز وكله رجلان كل واحد منهما أسلم له درهم في طعام فخلط ما رست له كافاً يبق وكذا لو لم يخلط فأسلم كلها في عقد واحد جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله ببيع خاتم ذهب فباعه باقوته فباعه بفضة أو ذهباً كثر ما فيه أو بخاتم ذهباً كثر وزان منه وليس فيه فص فهو جاز كالأول بابعه الموكل نفسه ولو بابعه بخاتم ذهباً كثر ما فيه من الذهب أو أقل وفيه فص وتقابضاً جاز وان دفع اليه عشرة دراهم يسلمها في ثوب ولم يسم جنسه لم يجز فان أسلمها الوكيل في ثوب موصوف فالسليم للوكيل ثم للوكيل أن يضمن دراهمه أي ما شاء فان ضمنها الوكيل فقد ملكها بالضمن وتبين أنه نقد دراهم نفسه فكان السليم له وان ضمنها المسلم اليه بعدما اقترع فاطل السلم وان سمى ثوباً بهوديا جاز التوكيل ببيان الجنس كذا في المبسوط \* والوكيل بالسليم عاكف الا قاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \*

فصل في التوكيل بالهبة يجوز للواهب أن يوكل بالتسليم وللوهوب له أن يوكل بالقبض وكذلك الصدقة وليس لو كمل الواهب أن يرجع في الهبة وكذلك لو كان هو الذي وهبها بأذن صاحبه ولو أراد

الواهب

ألف درهم لرجل فلهنا بذلك عبداً مشتركا بينهما نصفين ثم غاب أحدهما الرهين وحضر الآخر وقال الحاضر

منهما المرتهن أعطيت ما على من الدين وأخذ حصتي من العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرتهن أن يتمتع من ذلك حتى يأخذ جميع الدين فان أدى الحاضر جميع الدين لم يكن متطوعاً في أداء كل الدين وكان له أن يقبض كل العبد فان قبض ولم يتمتع من الشريك حصته من العبد فلهلك العبد في يده فانه يهلك بجميع الدين الا أن يكون أكثر من قيمة العبد فيرجع على صاحبه نصف الفضل أيضاً ويكون نصف العبد في هذا الموضع بمنزلة الرهن في يده وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أيضاً قال رجلان رهننا متاعاً بدين عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما فاجعدا فقام البينة على أحدهما على هذا الوجه فانه يستحلف الآخر بالله ما رهنه فان نكل ثبت الرهن عليهما على أحدهما بالبينة وعلى الآخر بالنكول \* وان حلف رد المرتهن الرهن عليهما لان الرهن لم يثبت في نصيب الخائف فيتعذر القضاء بالرهن في نصيب الآخر لانه شائع \*

ولو كان الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال احدهما ارتمت أنا وصاحبي هذا العين من مائة درهم وأقام البينة والمرتهن الآخر يجحد فيقول لم أرتهن والراهن يجحد الرهن فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يرد الرهن على الراهن وفي رواية كل العين يكون رهنا للذي بحصته من الدين ولا يطل الرهن بحجود صاحبه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى أقصى بينة المدعى رهنا وأجعله في يدي الذي أقام البينة أو في يد عدل فإذا قضى الراهن مال الذي أقام البينة أخذ الرهن \* وإن هلك الرهن يذهب من الدين نصيب الذي أقام البينة \* رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفل باذن المدعى فكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب ذكر في النوازل أن الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل لأن الرهن إذا هلك وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضاً به بقبض الرهن فإذا أخذ المال من الكفيل يصير قابضاً بعد الاستيفاء لأن الكفيل اعتماد على المال إلى (٦٠١) الطالب باذن الاصيل وهو سفير محض في ذلك فلا يكون له أن يخصم الطالب ولكنه يخصم الاصيل ويرجع عليه لأنه دفع المال بأمره وهو كالوباع شياً وأخذ بالتشكيل بأمر المشتري فأدى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فإن الكفيل لا يخصم البائع ولا يرجع عليه انما يخصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بما دفع الكفيل اليه \* رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الاصيل رهناً أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك أحد الرهنين عند المرتهن قال زفر رحمه الله تعالى أي ما هلك يهلك بكل الدين \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن هلك الرهن الثاني إن كان الراهن الثاني علم بالرهن الأول فإن الثاني يهلك بنصف الدين وإن لم

الواهب أن يرجع وهي في يدي وكيل الموهوب لم يكن له أن يرجع ولم يكن هذا الوكيل خصمه كذا في الحاوي \* وإذا وهب الذمي خيراً أو خنزيراً فوكل الموهوب له بقبضها مسلماً أو وكل الواهب بدفعها إلى الموهوب له مسلماً جاز ولو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة فقبضها أحدهما لم يجز وإن كان الواهب وكلهما بدفعها فدفعا أحدهما جاز وعلى هذا الوكيل الكفيل غيره بدفعها جاز ولو وكل وكيل الموهوب له بقبضها لم يجز إلا أن يكون الموكل قال ما صنعت من شيء فهو جائز قل أن يوكل غيره بذلك وإذا وكل رجلاً أن يهب الثوب لفلان على عوض يقبض منه ففعل ذلك غير أن العوض أقل من قيمة الهبة فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما إلا أن يكون العوض مثل الموهوب أو أقل مما يتعاقب الناس في مثله وإن قال عوض عني من مالك على أي ضامن فعوضه عوضاً جازاً ورجع بمثله أن كان له مثل وبقية إن لم يكن له مثل ولو أمره أن يعوضه من ملك نفسه ولم يشترط الضمان على نفسه فعوضه لم يرجع على الآخر بشيء كذا في المبسوط \* ولو الواهب أن يوكل وكيلاً في الرجوع في الهبة ولو وهب رجلاً لرجل عبداً أو داراً ثم وكل رجلاً بالدفع إليه فهو جائز وكذا لو وكل رجلين أو وكل كل واحد منهما رجلاً على حدة فإن دفع أحدهما أو قبض هو من غير دفعه جاز كذا في الحاوي وكل الموهوب له بأن يعوض ولم يسم دفع عوضه لم يجز وإن قال عوضه من مالي ما شئت جاز لأنه متى فوض إلى مشيئته فإذا عوضه بشيء من ماله ليس للموكل أن يقول ما عنت هذا فمكنته الامتنال كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل رجلين بالرجوع فيهما لم يكن لأحدهما أن يتفرد به دون صاحبه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الرابع في الوكالة بالاجارة وغيرها

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في الوكالة بالاجارة والاستئجار والمزارعة والمعاملة \* الوكيل بالاجارة الدار خصم في اثبات الاجارة وفي قبض الاجر وحس المستأجر به لأن ذلك من حقوق عقده وإذا أبرأ الوكيل بالاجارة المستأجر عن الاجرة فإن كانت الاجرة عيناً فالأبراء لا يصح وإن كانت ديناً فإن أبرأه بعد الوجوب بأن مضت المدة أو شرط التجديد في الاجرة فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وبضمن مثل ذلك للأمر وإن أبرأه قبل الوجوب ذكر في ظاهر الرواية أن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كذا في المحيط \* الوكيل بالقيام على الدار واجارتها أو قبض غلتها ليس له أن يبني وأن يرم منها شيئاً ولا يكون وكيلاً في خصومتها ولو هدم رجل منها بيتاً كان وكيلاً في الخصومة في ذلك لأنه استملك شيئاً في يديه وكذا لو أجرها من

(٧٦ - فتاوى ثالث) يعلم بذلك يهلك بجميع الدين \* وذكر في كتاب الرهن أن الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل \* والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لأن كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن الأول والثاني على قدر قيمتهما فإذا استوت قيمتهما فإيهما هلك يهلك بنصف الدين وبعض هذا مرقب هذا رجل أراد أن يدخل خاناً لم يده صاحب الخان حتى دفع اليه ثوباً فهلكه عنده روى عن عصام بن يوسف أنه قال إن رهنته بأجرة البيت فالرهن بما عليه وإن أخذته الرهن لخوف السرقة منه فإن صاحب الخان يكون ضامناً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يضمن صاحب الخان إذا لم يكن الدافع مكرهاً في الدفع فصل في الانتفاع بالرهن \* المرتهن إذا ركب الدابة الموهونة باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط شيء من الدين \* وإن ركبها بغير إذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وإن عطبت بعد ما نزل عنها سليمة هلكت رهناً في المستثنين وهلك بالدين \* ولو ركب الراهن

بإذن المرتهن أو بغير إذنه فعميت لا يسقط الدين \* ولو كان الرهن ثوبا فلبسه المرتهن بإذن الراهن فهلك في استعماله لا يسقط الدين لان استعمال المرتهن بإذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك في استعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين \* وان استرد المرتهن من الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك بهلك بالدين \* ولو كان الرهن ثوبا وأذن له بالاستفاعة به ففاد الرهن يقتك وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه أو بعد ما نزع الثوب عن نفسه وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن والبيعة بينة الراهن \* ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن وتخرق عنده وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن \* ولو أعار المرتهن الرهن من الراهن أو أجزه أو أودعه كان للمرتهن أن يسترده والجاراة باطلة \* ولو كان الرهن معصفا فاذن له الراهن بالقراءة فيه فهلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله \* وان هلك بعد (٦٠٢) فراغ من القراءة بهلك بالدين \* وكذا لو كان الرهن خاتما فادخله المرتهن في خنصره

بإذن الراهن فهلك يكون أمانة لا يسقط شيء من الدين \* وان نزع عنه من أصله فهلك بعد النزع بهلك بالدين \* ولو كان المرتهن من أعار الرهن من الراهن فأتى الراهن وعلمه ديون فان المرتهن يكون أحق بالرهن من الغرماء لان المرتهن ينسب من استرداده في حياته فكذلك بعد وفاته \* فان أذن المرتهن للراهن أن يزرع الأرض المرهونة فزرع أو سكن الدار المرهونة بإذن المرتهن لا يسلط الرهن \* وله أن يسترد الرهن فيعود رهنا وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن \* وولد الرهن وصوفها ولبنها يكون داخل في الرهن لما قلنا في الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها \* والغاصب اذا سأل صاحب الغصب أن يعيره إياه ليخدمه أو يرسله

رجل فجد ذلك الرجل الاجارة كان خصه في اثباتها عليه وليس له أن يوكل بالاجارة غيره وان وكل الوكيل رجلا ليس في عياله قبض الاجرة فهو جائز ويرأى المستأجر والوكيل الذي أجزه بصيرضامنا لا يرحم قبضه وكيه كذا في الحاوي \* والوكيل بالاجارة أن يؤجر بعرض أو خادم وإذا وکل بالاجارة أرض وفيها بيوت أو أبنية ولم يسم البيوت والأبنية فله أن يؤجر الأرض مع البيوت وكذلك اذا كان فيها رحي ماء ولو وكلا أن يؤجر أرضه يدراهم فأجرها بدنانير أو دفعها مزارعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكلا أن يؤجرها ولم يسم البدل فدفعها مزارعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكلا أن يدفعها مزارعة بالنصف وأجزها يدراهم أو دنانير لا يجوز ولو أجزها بحنطة أو شعير أو ماشية ذلك مما يخرج من الأرض ذكرهنا أنه لا يجوز وذكر في المزارعة أنه يجوز اذا كان ما أجر به من الحنطة مثل نصف ما يخرج من هذه الأرض كذا في الذخيرة \* الوكيل بالاستئجار عليك الاستئجار بالدراهم والدنانير والمكيل والموزون اذا كان بغير عينه ولا يملك الاستئجار بعرض بعينه ولا بمكيل أو موزون بعينه كذا في المحيط \* ولو أجزها بكثير مما يسمى له من الدراهم جاز وكذلك الوكيل بالاستئجار بمدة معلومة يدراهم مائة اذا استأجرها بأقل من ذلك كذا في المبسوط \* وإذا وکله بأن يستأجر لسنة فاستأجر سنتين فالسنة الاولى للدارم والثانية للوكيل وإذا أجزه بم بعض الدار قبل قبض الوكيل الدار أو بعده فقال المستأجر أنا لا أرضى بها فانما تلزم الوكيل دون الأمر كذا في الحاوي \* أمر رجلا أن يستأجر أرضا بعينها ثم انه اشتراها من صاحبها بعد ما استأجر الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له أن يردّها وتكون في يده بالاجارة أمر رجلا أن يستأجر له دابة بعشرة الى الكوفة فاستأجرها بخمسة عشر ثم أتاهم باقل المستأجر استأجرها بعشرة فركبها الأجر على الأمر وعلى المأمور بالاجراء الدابة أمر رجلا بأن يؤجر داره بعشرة فأجزها بخمسة عشر فالاجارة فاسدة ويتصدق بالخمسة ان أخذها كذا في الخلاصة \* وكل رجلا بأن يستأجر له دارا سنة بعينها بمائة درهم فاستأجرها الوكيل وقبضها ومنعه من الموكل حتى يأخذ الاجرة ان كانت الاجارة مطلقة لم يكن له ذلك فان منعه الوكيل بالاجرة حتى مضت السنة كانت الاجرة للدارم على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل وكذلك لو كان الاجر الى سنة فهذا والاول سواء وكذلك اذا وقعت هذه المسئلة في بعض الروايات وفي بعض الروايات الوكيل لا يرجع بالاجرة على الأمر استحسانا قال القاضي الامام جمال الدين جدي هذا هو الصحيح وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم عد عليه الوكيل وأجزه له من يدال أمر حتى مضت السنة كان للدارم أن يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل فانهم دمت الدار من سكني الوكيل فلا ضمان عليه ولو أن الوكيل حبس الدار على الموكل ثم جاء أجنبي وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت

في حاجة فاذن له في ذلك نرى من الضمان عاد اليه بعد ذلك أو لم يعد \* وان غصب غلاما فأمرأه المالك عنده ذكر الناطق رحمه السنة الله تعالى أنه يبرأ من الضمان ويصير بمنزلة الوديعه في يده \* وليس للمرتهن أن يسافر بالرهن ولا للودع أن يسافر بالوديعه في قول محمد رحمه الله تعالى فان فعل فهلك يصير ضامنا \* وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو رهن رجل ثوبا بياض أو عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه المرتهن بإذن الراهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة أخرى بغير إذن الراهن فانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمه عند الهلاك عشرة فالوارجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك أن الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون درهما كان نصف الثوب مضمونا بالدين ونصفه أمانة فاذا انتقص الثوب بلبسه بإذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن بإذن الراهن كاللبس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير إذن الراهن وهو أربعة دراهم



مضمون على المرتن فماوجب على المرتن وهو أربعة دراهم يصير قصاصا بقدره من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصان عشرة يكون نصفها مضمونا ونصفها أمانة فبقدر المضمون يصير المرتن مستوفيا دينه وبقي درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد رجل رهن جارية فأرضعت صبيا للمرتن لا يسقط شيء من دينه لان ابن الأدمي غير متقوم ولو كانت شاة فشرب المرتن من لبنها كان ذلك محسوبا عليه من الدين لان لبن الشاة متقوم الراهن اذا عتق العبد المرهون أو دبره أو كانت جارية فاستولدها نفذ جميع ما صنع موسرا كان الراهن أو معسرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان معسرا لا ينقذا عتاقه وإذا نفذ عتاقه عندنا يسعي العبد في الأقل من قيمته ومن الدين وهو حر مادام يسعي ثم المستسعي يرجع بمسعي على مولاه المعتق الا المديبر وأما الولد فانه ما لا يرجع ان على المولى والمرتن بالخيار في التدبير ان شاء رجع على الراهن وان شاء رجع على العبد والسعاية في التدبير يخالف (٦٠٣) السعاية في العتق من وجوه ثلاث

\* أحدها أن المديبر يسعي في جميع الدين لانه يؤدي الدين من كسبه وكسبه مال المولى وله هذا لا يرجع على المولى بما يسعي ويسعي ان كان مولاه موسرا \* رجل اشترى من رجل عبدا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فأعتق العبد وهو معسر نفذ عتاقه ولا يسعي العبد للبائع في الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر يسعي في جميع قيمته اذا كانت قيمته أقل من الثمن ثم يرجع بذلك على المشتري \* رجل رهن عبدا وغاب ثم ان المرتن وجد العبد حرا فان كان العبد أقربا رقبه عند الرهن لا يرجع المرتن بدينه عليه \* رجل اشترى من رجل عبدا ونقد الثمن وأقبض العبد وغاب البائع غيبة لا يعرف مكانه ثم ظهر أن العبد كان حرا فان المشتري يرجع بالثمن على العبد ثم

السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا واذا شرط الوكيل تجييل الاجرة صح عليه وعلى الامر فان قبض الوكيل الدار ودفع الاجر أو لم يدفع فله أن يمنع الدار من الأمر حتى يستوفي الاجر فاذا منع حتى مضت السنة والدار في يد الوكيل فالاجر لا يرجع على الوكيل ولا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل ههنا ولولم يطلب الامر الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل الاجر ورجع على الامر وان مضى نصف السنة ثم طلب الامر الدار فرفع الوكيل منه حتى تمت السنة وجب الاجر كله على الوكيل ويرجع بحصة ما مضى من السنة على الامر هكذا في الذخيرة \* وللوكيل بالاستئجار أن يأخذ الموكل بدفع الاجرة اليه قبل أن يؤديه الوكيل كذا في الحواشي \* للوكيل بالاجارة أن يؤجر بالغبن الفاحش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالاجارة اذا أجز الدار لابي الموكل أو ابنه جاز كافي البيع ولو أجز من ابنه أو أخته أو من لا تقبل شهادته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يضمن الوكيل بالاجارة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ وان أخر الاجر عن الوكيل أو أراه صح والوكيل أن يرجع بالاجر على الامر كذا في الخلاصة \* واذا كانت الارض بين جماعة فوكل أحدهم وكيل بالاجارة نصيبه فأجزه من جميعهم جاز وان أجزه من أحدهم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في الحواشي \* ولو أجزه من أجنبي لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في المبسوط \* والوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة جازت مناقضته سواء كان الاجر دينيا أو عينيا الا أن يكون الوكيل قبض الاجر فحينئذ لا يجوز مناقضته لان المقبوض صار ملكا للموكل وثبتت عليه يدا الموكل به يد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينيا لم يصير ملكا للموكل بنفس العقد وعند اشتراط التجييل لم تثبت عليه يدا الموكل كذا في فتاوى قاضخان \* ولو ناقض وكيل المستأجر رب الارض الاجارة والارض في يد المؤجر جاز فان دفعها الى الوكيل أو الى الموكل لم يجز استحسانا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالبيع \* الوكيل يدفع الارض مزارعة اذا دفعها الى رجل يزرع فيها رطبة أو شيئا من الحبوب يجوز وان دفعها الى رجل يفرس فيها الاشجار والخيول لا يجوز وان وكله أن يدفع أرضه الى رجل يفرس فيها الخيل فدفعها الى رجل يفرس فيها أشجارا أو على العكس لا يجوز كذا في المحيط \* وكل رجل أن يدفع أرضه مزارعة فدفعها لغيره لم يجز والخارج بين الوكيل والمزارع على شرطهما ولا شيء لمرب الارض منه ويضمن رب الارض أيهما شاء نقصان الارض عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تنقص المزارعة لم يذكروا محمد رحمه الله تعالى نصا قال عامة مشايخنا المزارعة جائزة والخارج بين الوكيل والمزارع ولا شيء للموكل منه فان دفع بما يتغابن فيه جاز والخارج بين الموكل والمزارع على الشرط

العبد يرجع بالثمن على البائع اذا حضر \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر لا يرجع كالا يرجع في الزهر ومحمد رحمه الله تعالى يوقف في هذا \* رجل رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس للمرتن أن يمنع الزوج من غشيانها فان ماتت من غشيانها صار كأنها ماتت باقة سماوية فيسقط دين المرتن استحسانا \* وفي القياس أن لا يسقط لان الزوج انما وطئها بتسليط المولى فصار كأن الراهن وطئها \* ولورهن جارية ليس لها زوج ثم تزوجها الراهن باذن المرتن فهذا الاول سواء \* وان تزوجها بغير اذن المرتن جاز النكاح والمرتن أن يمنع الزوج من غشيانها لانها عند الرهن لم تكن مشغولة بحق الغير لعلحق حق المرتن بجميع أجزائها فكان له أن يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر رهنها مع الجارية لان المهر بدل جز من أجزائها فيعلق به حق المرتن فيكون بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهن لان المهر لا يتأكد قبل الدخول \* فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتن بالخيار ان شاء

ضمن الراهن لأن الهلاك حصل بتسليطه وإن شاء ضمن الزوج كالموكلتها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى إذا لم يعلم الزوج بالزهن وكتم عنه المولى لأنه صار غرواً من جهته وإن أعلمه بذلك لا يرجع على المولى لأنه لم يصرفه وراهن جهته \* رجل رهن شاة وأباح للمرتهن أن يشرب لبنها كان للمرتهن أن يشرب بويأ كل ولا يكون ضامناً فإن هلك الشاة بعد ذلك عند المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن فإصاب الشاة بسقط ذلك القدر من الدين وما أصاب اللبن يرجع المرتهن بذلك على الراهن لأن شرب المرتهن باذن الراهن كشرب الراهن ولو شرب الراهن لا يسقط قدر حصته من الدين كالأوفات الراهن عضواً من أعضائها كان للمرتهن أن يرجع على الراهن بمحصة ذلك من الدين وعلى هذا جميع النما والزيادة \* رجل رهن خاتماً فلبس المرتهن في خنصره البسني أو اليسرى فهلك الخاتم كان ضامناً لأنه استعمال وفيما سوى الخنصر من (٦٠٤) الأصابع لا يضمن لأن ذلك حفظ وهو أمور بالحفظ \* وإن رهن طيلة نافو وضعه المرتهن

على عاتقه لا يضمن لأنه حفظ وإن لبسه كالبس الناس ضمن \* ولو رهن سيفين أو ثلاثاً فتقلد المرتهن بالثلاث لا يضمن لأنه حفظ وفي السيفين يضمن إذا كان المرتهن ممن يتقلد بسيفين لأنه استعمال \* وإن لبس الخاتم في خنصره اليسرى فوق خاتم له لا يضمن إلا إذا كان اللابس ممن يتجمل بالثلاثين فيضمن لأن ذلك استعمال وتزيين والأول حفظ \* وما يتولد من الرهن كاللبن والولاء والصوف والتمر والأرض يكون رهنه مع الأصل عندنا \* والمرتهن أن يمسك الكل إلى أن يستوفي دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شيء من الدين إذا هلك قبل فكاك الأصل حال قيام الرهن \* والمرتهن أن يبيع ما يخاف فساداً باذن القاضي ويمسك ثمنه رهناً \* وإن باع بغير أمر القاضي كان ضامناً

ولو وكيل قبض نصيب الموكل فإن كان البذر من رب الأرض ودفع بما يتغابن فيه فرب الأرض هو الذي يلي قبض حصته في رواية المزارعة وكذا في المعاملة صاحب النخيل هو الذي يلي قبض حصته وفي رواية الوكالة للوكيل حق القبض ولو دفع بما يتغابن فالوكيل غاصب للأرض والبذر فرب الأرض تضمن نقصان الأرض ولا يتصدق المزارع بشيء مما أصابه في مسائل الخلاف ويتصدق الوكيل بالفضل كذا في محيط السرخسي \* ولو وكيل بالمزارعة والمعاملة أن يقبض نصيب رب الأرض من الخارج ولو وهبه للعامل أو أبرأه منه لم يجز في قول من يجيز المعاملة والمزارعة كذا في الحاوي \* ولو وكله أن يدفع أرضه مزارعة ولم يبين الوقت للوكيل جاز على أول سنة وأول مزارعة فإن دفعها أكثر من ذلك أو غير هذه السنة ولم يدفعها هذه السنة لم يجز استحساناً ولو وكله بأن يأخذ له هذه الأرض مزارعة هذه السنة على أن البذر من الموكل فأخذ بما يتغابن فيه جاز بما لا يتغابن لا يجوز إلا أن يرضى الموكل به ويرزعهما فيجوز والوكيل هو المأخوذ بمحصة رب الأرض حتى يسلمها إليه فإن أخذ بما لا يتغابن فيه ولم يجزه حتى زرعهما وأمره الوكيل بالزراعة فالخارج للوكيل وعلى الوكيل أجر مثل الأرض لصاحبها بما أخرجت ولا شيء لرب الأرض على الموكل وعلى المزارع نقصان الأرض لصاحبها ولو كان لم يجزه ولم يأمره بالزراعة فزرع فالخارج للزراع ولا شيء لرب الأرض على الوكيل وعلى المزارع نقصان الأرض لصاحبها ولا يرجع به على الوكيل ولو أمره أن يأخذ له أرضاً مزارعة أو تخللاً معاملة ولم يبين لم يجز فغان بين الأرض ولم يبين البذر جاز ولو أمره أن يدفع مزارعة أو معاملة ولم يبين المدفوع إليه جاز كالأوكلة أن يستأجر رجلاً ولم يبين الأجير أمره أن يدفع أرضه مزارعة في الخنطة فأجرها بكر خنطة وسط جاز وللزراع أن يزرع مبادله من الزراعات مما هو مثل الخنطة أو أقل ضرراً منها وإن أجرها بغير الخنطة لم يجز وكله بأن يدفع أرضه مزارعة بالثلث فأجرها بكر خنطة وسط فهو مخالف فإن زرعهما المستأجر فالخارج له وعليه كرخنطة وسط للوئجور ويضمن نقصان الأرض لما أسكنها ويرجع به على المؤجر وإن شاء رب الأرض ضمن المؤجر ويدفع المؤجر من الكرا الذي أجر به الأرض ما ضمن ويتصدق بالفضل وكله بأن يأخذ هذه الأرض مزارعة بالثلث فاستأجرها الوكيل بكر خنطة وسط لم يجز إلا أن يرضى به ولو وكله أن يأخذ هذا النخيل معاملة وأخذ على أن الخارج لصاحب النخل وللعامل كرجل من تمر فارسي جيب جاز فإن شرط كرجل فإن كان النخل دقلاً جازوا إلا فلا ولو شرط له كرخنطة لم يجز ولو وكله أن يأخذ له نخلاً فلان معاملة بالثلث وأخذ به بكر تمر فارسي لم يلزم العامل إلا أن يعلم أن الكرا أقل من الثلث أو مثله كذا في محيط السرخسي \*

الفصل الثاني في وكيل المضارب والشريك الأصل أن كل تجارة ولو بإشراف المضارب صح على رب

فصل فمن رهن مال الغير رجل استعار من آخر عيناً برهنه بدينه فأعاره وصحت الأعاره ولا يستعير أن يرهنه المال بدينه بقليل أو كثيراً إذا أطلقه المعير ولم يسم ما يرهنه به وإن سمي المعير قدراً أو جنساً لا يجوز الاستعير أن يخالفه أو خالفه المستعير فرهنه بأقل مما سمي أو أكثر أو يصفه آخر لا يجوز ويصير ضامناً \* وكذا لو استعاره مله رهنه عند فلان بعينه فرهنه عند غيره أو استعاره له رهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة وللغير أن يأخذ من المرتهن \* فإن هلك في يد المستعير أن هلك في يد المستعير قبل أن يرهنه أو هلك بعد ما رهنه وأفتكه لأضمان عليه \* وإن هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل أن أرهنه أو بعد ما رهنه وأفتكته كان القول قول الراهن مع عيینه \* وإن رهنه المستعير على الوجه الذي آذن له المعير كان على المستعير قدر ما سقط من دين الراهن برهنه \* وكذا لو دخله عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير قدر ذلك \* ولو أن الراهن يجز عن فكاك الرهن فقضى المعير دين الراهن كان للمعير أن يرجع على الراهن بقدر

ماسقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفارضة بالفين باذن المعير واقتسك المالك بأثنى درهم لا يرجع على الراهن بأكثر من ألف \* وليس للمرتهن أن يتنصع عن قبض الدين من المعير بل يجبر على ذلك حتى يقبض ويسلم اليه الرهن \* ولو أن المستعير وكل رجلا قبض الرهن من المرتهن والرأى المعبران كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن أن هلك المال في يد الوكيل \* فإن لم يكن الوكيل في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل ضمن الموكل وهذا الوديعة سواء \* وليس للمستعير أن ينتفع بالرهن ولأن يستعمله قبل الرد ولا بعد الفسك فان فعل ضمن \* ولو استعمله قبل الرهن ثم رهنه بمثل قيمته ببراءة الضمان وليس هذا كرجل استعار شيئا لينتفع به فخالف ثم عاد إلى الوفاق فانه لا يبرأ عن الضمان \* رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بيده عند رجل فهلك المال عند المرتهن كان للمالك الخيار إن شاء ضمن الغاصب وإن شاء ضمن المرتهن \* (٦٠٥) فإن ضمن الغاصب ثم الرهن لأن الغاصب عند أداء الضمان

يملكه من وقت الغصب فيصير رهنه مال نفسه \* وإن ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن أن يرجع على الراهن بما ضمن ويبتطل الرهن لأن سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملكه من آخر عن العقد \* ولو كان الغاصب يدفع العبد المغصوب إلى رجل وديعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع إليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع إليه فرجع المرتهن على الراهن جاز الرهن في الوجهين \* أما إذا ضمن الغاصب فلانه ملكه بالغصب السابق على الرهن فينفذ الرهن \* وأما إذا ضمن المرتهن فلان سبب الضمان في حقه هو القبض بحكم الوديعة وعقد الرهن كان بعده فينفذ الرهن على كل حال \* ولو أن رجلا

المال فاذا وكل بذلك يصح على رب المال ولو كبل المضارب بالبيع والشراء والقبض والخصومة جائز وكل المضارب غيره بالخصومة في الدين فأقر الوكيل أن المضارب أخذه جائز فإن قال المضارب لم أقبضه فلا ضمان عليه وقد برئ الغريم كالأمر بالقبض من المطلوب فأنكر المضارب هكذا في محيط السرخسي \* وإذا وكل المضارب بأن يشتري له عبدا بالمضاربة فاشتري أخارب المال فالشراء جائز على المضارب دون رب المال وإن أخذ المضارب فإن لم يكن فيه فضل جاز على المضاربة وإن كان فيه فضل جاز على المضارب خاصة هكذا في المبسوط \* وإذا وكل المضارب وكيلا بقبض مال المضاربة من رب المال أو بدفع شيء منه إليه كان جائزا وإذا أمر رب المال المضارب أن يتفق على أهله فوكل المضارب وكيلا بالنفقة عليهم فهو جائز فإن قال الوكيل أنفق عليهم بمائة درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال المضارب أنفق مائتي درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال رب المال ما أنفق شيئا فأنقول قول المضارب وقد ذهب من المال ما أتاه درهم ولا يضمن الوكيل شيئا وإنما يصدق المضارب لأن المال في يديه وكذا كل وكيل يدفع إليه مال ويؤمى بأن يتفق على شيء من الأشياء كان مصداقاً على ذلك بالمعروف كذا في الحاوي \* وإن وكل المضارب وكيلا يتفق على رقيق من المضاربة ولم يدفع إليه ما لا فقال الوكيل أنفق عليه كذا وكذا وكذب المضارب فإن الوكيل لا يصدق وكذلك لو وكله في مال نفسه يتفق على رقبته فهذا الأول سواء ولو وكله المضارب ببيع عبد من رقيق المضاربة ثم إن رب المال نهى المضارب عن البيع ونقض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو يعلم أولاه لم يبيعه جائز لأن المال بعد ما أعرضوا لا يملك رب المال فيه نهى المضارب عن البيع وكذا لو مات رب المال ثم باعه الوكيل أو وكله بعد موته ببيع جاز كذا في المبسوط \* وإذا وكل أحد المتفاوضين وكيلا بشيء هو وليه ثم تفرقا واقتسما أو شهد أنه لا شركة بينهما ثم أمضى الوكيل ما وكله به وهو يعلم أو لا يعلم جاز ذلك عليهم ما وكذلك لو كانوا كلاهما جميعا كذا في الحاوي \* وإذا وكل أحد شريك العنان وكيلا ببيع شيء من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استحصانا لأن كل واحد منهما في حق صاحبه بمنزلة وكيل فوض إليه الأمر على العموم هكذا في المبسوط \* وإن وكله ببيع أو شراء شيء أوجارة أو تقاضى دين ثم أخرجه الشريك الآخر من أوكلة فانه يخرج من الوكالة في جميع ذلك إلا في تقاضى الدين فإن الموكل لو كان هو الذي أدانه فأخرج هذا أياه باطل وإن كان الموكل لم ينفذ لم يكن له في التقاضى جائزا كذا في الحاوي \* اشتري أحد المتفاوضين عبدا فوجده عيبا فوكل وكيلا في رده إذا كان شريكه هو الذي يخصم فيه لم يكن بد من أن يحضر الذي اشتراه حتى يحلف ما رضى بالعيب وإن كان الذي اشتري حاضرًا يخصم وطلب البائع عين شريكه ما رضى بالعيب لم يكن عليه وإن وكل أحدهما وكيلا بالخصومة في عبادة فطعن المشتري فيه

عنده وديعة لأنسان فرهنه المدفوع عند رجل فهلك عنده وجاء المالك وضمن الراهن أو المرتهن لا ينفذ الرهن لأن الأول ضمن بالدفع إلى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز كرجل رهن عند رجل عبدا فباعه فاعقد الرهن ولم يدفع إلى المرتهن ثم إن الراهن اشتري العبد من مولاه ودفعه إلى المرتهن فانه لا يكون رهنه غدا المرتهن لأن الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون مالكا وقت الرهن \* وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه وضمنه إن ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب جاز البيع وإن ضمنه يوم الدفع إلى المشتري لا يجوز يبيعه لأن الغاصب في الوجه الثاني انتملك وقت الدفع فلا يجوز بيعه أذ لم يكن مالكا وقت البيع \* رجل أعار شيئا له رجل وموثة أيرهنه المستعير بيده فرهنه قالوا إن رد العارية يكون على المعير فربها وبين غيرها من العواري في غير هذا يكون الرد على المستعير لأن هذه عارة فيها منفعة لصاحبها فانها تصير مضمونة في يد المرتهن وللعير أن يرجع على المستعير بقيمته فكانت بمنزلة

الاجارة وفي الاجارة يكون الرد على الآخر \* الرهن اذا جاز للرهن أن يودعه انسانا أو بهيوا أو بأجر فان اودع المرتهن انسانا فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع يسقط الدين بهلاكه وان أعاره يخرج من ضمان الرهن \* والمرتهن أن يعيد رهنه ولو أجزه فالاجرة تكون للراهن وليس للمرتهن أن يعيد الرهن الا برهن جديد \* ولو أذن له الراهن أن يرهنه فرهنه من غيره وسلم اليه يخرج من الرهن الاول ولو باع الآخر والمرتهن أحدهما باذن الآخر يخرج من أن يكون رهنه ولو يكون الثمن رهنه ما كان الاول قبضه من المشتري أو لم يقبض فان هلك الثمن على المشتري فانه يتوى من مال المرتهن والمرتهن أن يحبس الثمن اذا كان دينه مؤجلا الى وقت حلول الاجل

فصل في العدل في باب الرهن \* رجل رهن عند انسان وشرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن أن يكون الرهن في يد عدل صح الرهن وقبض العدل يكون بمنزلة قبض (٦٠٦) المرتهن ولا يكون للمرتهن أن يأخذ من العدل الا برضا الراهن \* ولو أن رجلا باع من

انسان شيئا وبوأضعا أن يكون المبيع في يد عدل حتى يقبض الثمن جاز ويكون يد العدل بمنزلة يد البائع حتى لو هلك المبيع في يد العدل ينسخ المبيع ويظل الثمن \* ولو شرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن أن يكون العدل مسلطا على البيع جاز أيضا \* وللعديل أن يبيع ويوفى دين المرتهن \* وليس للراهن أن يفسخ الوكالة ولا للمرتهن أن يمنعه عن البيع أيضا \* ولومات الراهن أو المرتهن يبقى العدل على ما كان يملك الرهن ويبيع \* ولومات العدل تطل الوكالة ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه وكذا لو جعل الراهن والمرتهن الرهن في يد عدل وسلط رجلا آخر على بيعه جاز وله أن يبيعه وله أن يسلم الثمن الى المرتهن وكذا لو سلط الراهن المرتهن على البيع جاز أيضا \* ولو لم

بعب وغب لم يكن على الوكيل فيه عين وان أراد المشتري أن يخاصم الشريك الآخر ويحلفه على علمه فعل لان كل واحد من الشريكين في المفاوضة قائم مقام صاحبه فيما يدعي عليه كذا في المسبوط \* الفصل الثالث في البضاعة \* اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم بضاعة وقال اشترى به ثوبا أو قال أوثابا أو قال ثلاثة أثواب صح \* وكذلك اذا دفع اليه ألف درهم بضاعة وقال اشترى به شيئا جاز ولو قال له اجعل لي من ماله بضاعة ألف درهم فاشترى به شيئا ففعل كان جائزا وأي شيء اشترى فهو للراهن ولو قال خذ هذا ألف بضاعة جاز ويصير ما ذونا بالشراء ولو قال خذ هذا الثوب بضاعة جاز ويصير ما ذونا بالبيع ثم في الثوب ينفذ بيعه بما عزمه وان وبأى عن كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا ينفذ بيعه الا بالدرهم والدنانير بما يتغاب الناس وفي الدراهم لا ينفذ شراؤه على الا حرم الا بمثل القيمة أو بما يتغاب الناس في مثله ولو قال خذ هذا ألف بضاعة واشترى به وبيع لعل الله يرزقني شيئا كان جائزا وله أن يشتري به ويبيع كذا في الذخيرة \* ولو قال رجل لغيره اني أريد أن آتي مصرا فاشترى الرقيق أو الثياب فقال له رجل خذ هذا ألف بضاعة على أو قال اجعل لي من ماله بضاعة ألف درهم كان جائزا ويصير ما ذونا بشراء الرقيق والثياب ولو قال خذ هذا ألف بضاعة الى الري في الثياب أو قال في الرقيق أو قال في الطعام فاشترى المستبضع بجميعه مع المال ما أمر به ثم حل ذلك وأنفق من ماله حتى أتى به صاحبه أو قال في الطعام فاشترى المستبضع بجميعه مع المال ما أمر به وجعل ذلك بباقي المال كان متطوعا في ذلك وكان الشراء جائزا على رب المال ولو اشترى ببعض المال ما أمر به وجعل ذلك بباقي المال وأنفق حتى أتى به صاحبه فهو جائز وان كان رب البضاعة أمره أن يشتري له هذه الاشياء في المصر الذي هو فيه فاشترى بالبعض وأنفق البعض حتى حملها الى منزل صاحب المال جاز ذلك على صاحب المال وأما اذا اشترى هذه الاشياء بجميع المال في المصر وأنفق من ماله نفسه حتى حملها الى منزل صاحب المال في الاستحسان يرجع على رب المال ولو اشترى المستبضع ببعض المال هذه الاشياء وأمسك الباقي للاتفاق والحل ولم ينفق حتى مات صاحب المال ثم أنفق فان كان يعلم عوته فهو وضامن لما أنفق وان لم يعلم عوته ففي الاستحسان قال لا يضمن ولا ينعزل ما لم يعلم كذا في المحيط \* ولو أن المستبضع لم يشتري بالمال شيئا حتى مات رب المال ثم اشترى فانه يضمن علم عوته أو لم يعلم ثم في مسئلة البضاعة اذا علم عوت رب المال أو علم بالنهي ويخاف الضيعة على الرقيق ولم ينفق عليهم وقد اشترى ببعض المال رفع الامر الى القاضي لبا أمره بما رأى أي المصلحة من البيع وامسك الثمن على الغائب أو الاتفاق عليهم بما بقي من المال في يد المستبضع ولا يمكن لا يأمره بشيء ما لم يقرم اليقنة عليه فان لم يكن له يقنة فرأى القاضي أن يشهد له فيه قول هذا الرجل ذكر كذا وكذا فان كان الامر على ما قال فقد أدت له بالاتفاق عليه أو في بيعه كان جائزا كذا في الذخيرة \*

لو يمكن البيع شرط في عقد الرهن ثم سلط المرتهن أو العدل على البيع صح التوكيل وللاذن أن يفسخ هذه الوكالة ويمنعه عن البيع \* ولومات الراهن تطل الوكالة \* وليس للمرتهن أن يطالب العدل بالبيع في هذا الوجه \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الوكيل لا تطل كالمشروط في العقد وهو الصحيح ولا يكون للمرتهن ولا للعدل أن يتصرف في الرهن سوى الامسالة اذ لم يكن مسلطا على البيع فلا يبيع ولا يجر ولا يستخدم \* وللعديل أن يسلم الرهن الى من كان في عياله من امرأته وخادمه وولده وأجرائه الذين يتصرفون في ماله \* ولو باع العدل الرهن يخرج من أن يكون رهنه ويصير الثمن رهنه ما كان الاول مقبوضا كان الثمن أولم يكن \* وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته أو قتله عبدا آخر ودفع به فان العبد الثاني يكون رهنه ما كان الاول \* ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق العبد أو رد بغير قضاء فاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار ان شاء مرجع على المرتهن بالثمن ويعود دين

المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن \* ولو أن العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد أو رد بعب بقبضه فاض فان العدل لا يرجع على المرتهن \* هذا اذا كان التسليم على البيع شرطاً في عقد الرهن \* فان كان التسليم على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيلاً للراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتهن أو لم يدفع \* ولو أن العدل أقر في الوجه الأول أنه باع وقبض الثمن أو سلم الى المرتهن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويطل دين المرتهن \* القاضي يجبر العدل على بيع الرهن لقضاء الدين فان أبي بيعة القاضي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى \* رجل رهن شيئاً ووضع على يدي عدل وسلط العدل على البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على البيع \* قيل هذا اذا كان البيع مشروطاً في عقد الرهن \* وقيل بأنه يجبر على كل حال \* وهو الصحيح الاب اذا رهن مال ولده الصغير بدين نفسه صح الرهن \* وكذا الوصي (٦٠٧) ذكره في الاصل \* وذكر الفقيه أبو

الليث رحمه الله تعالى أن هذا استحسان والقياس أن لا يجوز في الاب والوصي جميعاً \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أخذ بالقياس \* ولو قضى الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز \* ولو فعل الاب ذلك جاز \* وهو كالبيع للاب أن يبيع مال ولده من نفسه بمثل القيمة ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز الا أن يكون خير اليتيم وفي بعض الروايات لا يجوز للاب أيضاً قضاء دين نفسه بمال اليتيم والصحيح أنه يجوز \* العبد الرهن اذا أتى من المرتهن وقضى القاضي بسقوط الدين ثم عاد من الاباق يعود رهناً على ما كان \* والعبد الغصب اذا أتى وقضى القاضي على الغاصب بالقيمة ثم عاد من الاباق فانه يعود على ملك الغاصب \* العدل اذا كان مسلطاً على البيع كان له أن يبيع بالنقد

ولو اشترى المستبضع بعهض المال ثم مات المبيع ثم اشترى بالباقي أو أنفق الباقي في الكراه أو النفقة ففي الشراء يضمن علم بموت المبيع أو لم يعلم وفي الاتفاق ان علم يضمن وان لم يعلم لا يضمن استحساناً كذا في الصغرى \* دفع الى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له به متاعاً سماه وأن يوكل بذلك من أحب فدفعت الوكيل الى رجل وأمره أن يشتري به المتاع الذي أمر به رب المال ففعل ذلك فلو كمل الاول أن يقبض المتاع من المشتري وان مات الوكيل الاول لا سطل وكاله الثاني ولو أن رب المال حين دفع الدراهم قال وكلتك لفلان أن تشتري له بهذا الالف كذا فهذا وكيل رب المال وليس للذي دفع الدراهم أن يقبض المتاع من المشتري وكذلك لو دفع اليه الدراهم وقال وكلتك أن تشتري بهذا الالف لفلان كذا ولم يقل وكلتك لفلان وكذا لو قال وكلتك أن تشتري بهذا الالف كذا ثم تصادقوا على أن المال لفلان وأنه انما وكله يشتري لفلان وأن فلان قد أمره أن يوكل من أحب كذا في المحيط في فصل بيان حكم وكيل الوكيل \* رجل دفع الى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له متاعاً فدفعت المنقود اليه الدراهم الى سمسار واشترى السمسار المتاع وبعث الى صاحبه فأصيب في الطريق لا يضمن المبعوث اليه فلو لم يقل لصاحب الدراهم انه بضاعة وباقى المسئلة تجالها يضمن المبعوث اليه الا أن يكون السمسار اشترى بمحض رهنه كذا في الذخيرة \* والله أعلم

#### باب الخامس في الوكيل كاله بالرهن

اذا دفع الى رجل متاعاً فقال بعه لي وارهن به رهناً ففعل فهو جائز فان كان الرهن أقل من الثمن مما لا يتغابن الثامن فيه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال بعه برهن ثقتة فارتهن رهناً يكون قيمته أقل من الثمن مما يتغابن الناس فيه جاز وبما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز ولو قبض الوكيل الرهن ثم رده على صاحبه جاز رده (١) ولم يضمنه للموكل والبيع بحاله وان وضع الوكيل الرهن على يدي عدل كان جائزاً وليس للموكل قبض الرهن واذا دفع الى رجل دراهم وقال ائت بها فلان فقل له ان فلاناً أقرضكها على أن تعطيه بها رهناً وأمرني أن أقبض الرهن منك فآته ففعل ذلك وقبض الرهن جاز ولا أمر أن يقبضه من الوكيل فان هلك الرهن عند الوكيل هلك من مال الأمر وان قال له خذ هذه الدراهم وأقرضها وخذ بها رهناً ففعل لم يكن للراهن أن يقبض الرهن من الوكيل وان هلك في يدي الوكيل هلك من مال الأمر كذا في الحاوي \* واذا دفع الى رجل ثوباً يساوي عشرة دراهم وأمره أن يرهنه له بعشرة دراهم يستقرضها له فان أخرج الأمر (١) قوله ولم يضمنه للموكل كذا في نسخة الطبع الهندي والذي في عامة النسخ ويضمنه للموكل بحذف حرف التني فليصر اه صححه

والتسبئة فان نهى الراهن عن البيع نسبئة بعد ذلك لم يصح نهيه وله أن يبيع ما يحدث من الرهن من ولد أو غرلاً لا تبع للاصل \* ولو طلب المرتهن دينه فقال الراهن للعدل بيع الرهن وأوف حقه وقال المرتهن لا أريد البيع وانما أريد حقي كان له ذلك \* رجل رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكاله بالبيع باقية \* ولورهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقاً لم يقل عند محل الدين فالعدل أن يبيعه قبل ذلك \* ولورهن شيئاً ووضع على يدي العدل لا يطل الرهن فيوضع على يدي عدل آخر عن تراض منهما \* فان اختلفا في ذلك وضعه القاضي على يدي عدل وليس للعدل الثاني أن يبيع الرهن وان كان الاول مسلطاً على البيع لأن الراهن لم يوكاله بالبيع \* فان مات الراهن كان للقاضي أن يبيعه بعد موت الراهن وله أن يتقوض البيع الى هذا العدل الثاني أو عدل آخر \* ولو أن العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه الا أن الراهن يقول

باعه بمائة الدين وقيمة الرهن مائة أيضا وصدقه العدل في ذلك وقال المرتهن لابل باعه بخمسين درهما كان القول قول المرتهن مع يمينه والبينة بينة الراهن \* ولورهن مالا وقيمة الرهن مائة والدين مائة وكل المرتهن يبيعه فأقام المرتهن البينة أنه باع بخمسين وأقام الراهن البينة على ثبوت الرهن في يد المرتهن قال محمد رحمه الله تعالى يقضى ببيعة المرتهن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى ببيعة الراهن

**فصل في اختلاف الراهن والمرتهن** رجل رهن عند رجل جارية تساوى ألفا بألف مؤجله إلى شهر وجعل رجلا مسلطا على يمينها إذا حل الأجل فلما حل الأجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جاريته ان تصادق الراهن والمرتهن أن المرهونة كانت قيمة ألف درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوى ألف درهم لأن الراهن أنكر أن تكون هذه الجارية هي المرهونة كان (٦٠٨) القول قول المرتهن في حق الراهن فبعد ذلك أن أنكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية

الكلام مخرج الرسالة بأن قال اذهب الى فلان وقل له ان فلانا يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب ان أخرج المأمور بعد ذلك الكلام مخرج الرسالة بأن أضاف القرض والرهن الى الأمر وقبض الدراهم ودفع الرهن يكون القرض للامر حتى كان له أن يأخذ الدراهم التي أخذها الرسول من المقرض وتكون المطالبة بالدين للمقرض على المرسل لا على الرسول واقتكال الرهن يكون للمرسل لا للرسول فان هلك الدراهم بعد ما قبض الرسول من المقرض فأنهاته لا على الأمر وان أخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بأن أضاف القرض والرهن الى نفسه بأن قال فلان أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب مني ففعل المقرض ذلك فان الرسول يصير مستقرضا لنفسه حتى لم يكن للأمر أن يأخذ الدراهم من يده ويصير ضامنا للثوب الذي دفع الى المقرض فان ذلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالغة ما بلغت فان ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدينه وقيمة الثوب وان أخرج الأمر الكلام مخرج الوكالة بأن قال وكلتك بأن تستقرض لي من فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه فان أخرج الكلام او كبل بعد هذا الكلام مخرج الرسالة بأن قال فلان ان فلانا رسلني اليك يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب بالعشرة ففعل المقرض فاستقرض من الدراهم يكون للأمر حتى لا يكون للوكيل أن يمنع ذلك منه ويكون رهنه جائزا على الموكل حتى لا يصير ضامنا للثوب بالدفع اليه ويكون اقتكال الرهن للأمر وان أخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بأن قال للمقرض أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب مني بعشرة دراهم فالعشرة للوكيل وله أن يمنعها من الأمر ولا يصير ضامنا للرهن وان صار رهنه يدينه فان هلك في يد المرتهن ضمن الوكيل الاقل من قيمته ومن الدين هكذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل ثوبا وأمره أن يرهن له بدراهم فراضا وسمى له الدراهم فاستراد المأمور على ما سمي أو نقص فان أخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة بأن قال انت فلا ناو قل له ان فلانا يقول لك اقض هذا الثوب زهبا وأعطه عشرة فان أخرج المأمور الكلام مخرج الرسالة وأضاف القرض والرهن الى الأمر الا أنه زاد على ما سمي المرسل أو نقص يصير مخالفا وكان ما يستقرض له ولا سبيل للأمر على الدراهم التي أخذها الرسول ويصير ضامنا للرهن وكان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القابض قيمة الثوب بالغة ما بلغت زاد أو نقص على ما سمي فان ضمن الوكيل صح الرهن وان ضمن المرتهن قيمة الثوب فالمرتحن يرجع بما ضمن من قيمة الرهن ويدينه على الرسول وان أخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة وزاد أو نقص يصير مخالفا أو ضامنا للثوب واذا أخرج الأمر الكلام مخرج الوكالة بأن قال وكلتك أن تستقرض لي عشرة دراهم

أوقال لا أدري كان القول قوله مع اليمين على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلاف الوكيل بالبيع اذا امتنع عن البيع فانه لا يجبر لان بيع العدل تعلق به حق المرتهن فيجبر كالوكيل بالخصومة لطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب فانه يجبر \* واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن \* وان حلف العدل لا يجبر العدل على البيع وبأمر القاضي الراهن بالبيع \* فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كالمات العدل \* واذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن \* ولو جاء المرتحن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريته وقال المرتحن هذه تلك الجارية وانقص سعرها فالقول قول الراهن ويحلف

فان حلف يجعل الجارية هالة للدين في زعمه ثم يرجع الى العدل ان أقر العدل بما قال المرتحن فقال له بعها للمرتحن وترهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتحن فان كان فيه نقصان لا يرجع المرتحن ببيعة دينه على الراهن الا اذا أقام المرتحن البينة على ما قال فيرجع ببيعة دينه على الراهن هذا اذا تصادق أن قيمة المرهونة كانت ألفا \* وان اختلفا فقال المرتحن ما رهنني الا جارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتحن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببيعة دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيعه القاضي وتكون العهدة على الراهن وبيعة الدين كذلك يكون على الراهن \* ولورهن عند انسان شيئا ثم اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد المرتحن وقال المرتحن أنت قبضته مني بعد الرهن وهلك في يديك فالقول قول الراهن مع يمينه والبينة أيضا بينته ولو قال المرتحن هلك الرهن عند الراهن قبل أن أقبضه كان القول قوله والبينة



بينة الراهن \* ولو قال المرتهن رهنتي هذين الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهنت أحدهما كان القول قول الراهن والبينة بينة المرتهن \* ولو رهن عبدا فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد ألفا ذهب بالاعور رار خسمائة نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خسمائة وذهب بالاعور رار ربع الدين كان القول قول الراهن مع عينة لأن الظاهر أنه لا يرهن بالالف إلا مساوي ألفا أو أكثر والبينة أيضا بينته \* رجل عليه ألف فرهن عند الطالب مالا ثم اختلفا فقال الراهن كان الرهن بخمسمائة وقال المرتهن بألف فالقول قول الراهن لأنه يتكرر زيادة تعلق الدين بالرهن \* ولو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتهن بخمسمائة والرهن قائم يساوي ألفا تحالفا وتر إذا فان هلك الرهن قبل التحالف كان القول قول المرتهن لأنه يتكرر زيادة سقوط الدين

فصل في جناية الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن وموثاقه (٦٠٩) العبد الرهن إذا قتل عبد البس للراهن

أن يستوفي القصاص إلا أن يكون المرتهن معه فإذا اجتمعا كان للراهن أن يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وفي قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجب القصاص وإن اجتمعا \* وإن اختلف الراهن والمرتهن أحدهما يريد القصاص والاخر بأبي تجب القيمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكون القيمة رهنا مكان العبد \* وإن رفع الأمر إلى القاضي فابطل القاضي القصاص ثم إن الراهن قضى دين المرتهن فلا قصاص له \* والعبد الرهن إذا قتل رجلا عدا أو قتل الراهن أو المرتهن يقتض منه ويبتل الدين \* الرهن إذا انتقص عند المرتهن من حيث السعر لا يذهب شيء من الدين عندنا \* وإن انتقص بقصان قدر أو وصف بأن كان قريبا فكسر وانتقصت قيمته يذهب قدر المنتقصان من

وترتهن هذا الثوب به إن أخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بأن قال له أقرضني وارتهن هذا الثوب فزاد على ماسمي أو نقص فما استقرض يكون له ويضمن متى زاده على ماسمي له وكان لصاحب الثوب الخيار متى هلك الثوب إن شاء ضمن الوكيل وإن شاء ضمن المرتهن فإن ضمن الوكيل ملك الثوب بالضمان فصار رهننا ملك نفسه ولا يرجع بما ضمن على المرتهن وإن ضمن المرتهن يرجع بدنيته وبما ضمن من قيمة الثوب على الراهن وأما إذا نقص عما سمي فإن كان الدين مثل قيمة الثوب أو أكثر فانه لا يضمن وأما إذا كان الدين أقل من قيمة الثوب فانه يضمن ولصاحب الثوب الخيار إن شاء ضمن الدافع وإن شاء ضمن المقرض وإن أخرج المأمور الكلام مخرج الرسالة فزاد أو نقص عما سمي يضمن على كل حال فإن جاء الوكيل إلى الموكل بدراهم مثل ماسمي الموكل فأعطاه إياه فهو دين له عليه ولا يكون الثوب رهنا والمرتهن أن يرجع على الوكيل بما قبض منه هكذا في المحيط والذخيرة \* وإن كان المرتهن صدقه في الرسالة فالوكيل مؤتمن فإن هلك الدراهم في يده لم يضمن للمرتهن شيئا فإن قال دفعتهما إلى رب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان ولا يصدق في إيجاب الضمان على رب الثوب فإن قال الوكيل اغنا أمرني أن أرهنه بخمسة عشر وقال رب الثوب أمرتك بعشرة أو بعشرين فالقول قول رب الثوب في الوجهين مع عينة فإن حلف كان هذا والفصل الأول سواء ولو وكله أن يرهن له شيئا ولم يسم ما يرهنه فارهنه به فهو جائز كذا في المبسوط \* وليس للوكيل بالرهن أن يوكل غيره ولا أن يسلط المرتهن على بيعه وإن كان قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز فإن أمر الوكيل غيره أن يرهنه فهو جائز ولو رهنه الوكيل بنفسه وسلط المرتهن على بيعه جاز كذا في الحاوي \* وإن وكله أن يرهن له ثوبا بدراهم بمائة فرهنه عند نفسه ودفع الدراهم إلى الأمر ولم يبين له الأمر ولم يكن الثوب رهنا وهو أمين في هذا الثوب إن هلك لم يضمن والدراهم قرض له على الأمر وكذلك إن رهنه عند ابن له صغير وكذلك إن رهنه عند عبده ولا دين عليه ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير أو مكاتبه أو عند عبده تاجر وعليه دين كان جائزا فإن كان الوكيل في ذلك عبدا تاجرا أو غير تاجر أو مكاتب أو صبيًا فإن كان فلان يقول لك أقرضني كذا وأمسك كذا رهنا فهو جائز فإن كان قال أقرضني وأمسك كذا رهنا لم يجوز في الصبي والعبد المحجور وجاز في غيرهما ولو كان العبد تاجرا وعليه دين فرهنه عند مولاه جاز وإن لم يكن عليه دين فإن قال له أقرض فلانا فهو جائز وإن قال أقرضني وأمسك كذا رهنا لم يكن رهنا كذا في المبسوط \* وإذا وكله أن يرهن عبدا له بألف درهم فقال الوكيل قدر رهنه عند فلان وقبضت منه المال وهلك وقد دفعت إليه الرهن وقد دفعت له أقرض فلانا فإنه أرسلني إليك وبذلك أمره الموكل وصدقه المرتهن وقال الموكل لم تقبض لي هذا القرض ولم ترهن العبد فالقول قول الموكل مع عينة كذا في الحاوي \* ولو كان الوكيل هو

(٧٧ - فتاوى ثالث) الدين عند الكل \* الرهن إذا استهلكه إنسان كان على المستهلك قيمته يوم الاستهلاك ويكون رهنا عنده \* ولو كانت قيمته يوم الرهن ألفا يوم الاستهلاك خسمائة يسقط من الدين خسمائة ويبقى خسمائة رهنا بقيام القيمة \* ولو استهلكه المرتهن والدين مؤجل غرم قيمته ويكون رهنا حتى يحصل الدين فإن كانت قيمته يوم الرهن مثل الدين ألفا وتراجعت إلى خسمائة غرم بالاستهلاك خسمائة وسقط من الدين خسمائة \* الشاة المرونة إذا ولدت ولدا عند المرتهن فاستهلكها المرتهن أو ولدها كان عليه قيمة ما استهلك ويكون الضمان رهنا عنده فإن هلك بعد ذلك لم يسقطها من الدين وما وجب على المرتهن باستهلاك الولد يكون رهنا عنده بفنائه الرهن بقسطه من الدين \* وإن كان الراهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن أيضا كما يضمن المرتهن ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن \* فإن هلك الضمان عند المرتهن لم يملك هدر إلا أن الضمان قائم مقام الولد \* ولو هلك الولد عند المرتهن يملك هدره كذلك الضمان \* ولو رهن حيوانا من غيري آدم

بشيء البعض على البعض كان هدر او بصير كأنه هالك بأففة سماوية \* ولورهن عبد من كل واحد منهما يساوي ألفا بألفين فقتل أحدهما الآخر أوجبني أحدهما على الآخر فيمادون النفس قل الارش أو كثر لا يعتبر بالجناية ويسقط دين المجني عليه بقدره \* ولو كانا جميعا رهنا بألف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء ويبقى القاتل رهنا بتسعة وخمسين \* ولورهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبدا آخر وجناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية توجب المال وعلى ماله هدر في قولهم جميعا \* وجناية الراهن على المرتهن فيمادون النفس أو في ماله هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قلت قيمة المجني عليه أو كثر \* وعندهما معتبرة فإن اجتمع الراهن والمرتهن على الدفع دفعهما بالجناية الى المرتهن ويبتطل الدين \* وعلف الراهن وطعام الرقيق وأجرة الراعي يكون على الراهن \* وأجرة (٦١٠) المأوى والمسكن تكون على المرتهن وأصلاح دبر الدابة وبراحة الرقيق والدواء على

المرتهن إذا كان الدين وقيمة الرهن سواء \* وإن كان الدين أقل من القيمة فالعالمجة على الراهن بقدر الأمانة \* وأجرة ظئر ولد الرهن وسقي البستان والتلقيح والجداد والقيام بعصا له وجعل الأبق يكون على المرتهن \* هذا إذا كان كل الرهن مضمونا بالدين فإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فأجله ومدواة الجراحات والقروح والأمراض يتقسم على قدر الأمانة والضمان \* وللمرتهن أن يبيع الرهن إذا خيف عليه الفساد بأذن القاضي ويكون الثمن رهنا في يده \* وإن باع بغير إذن القاضي كان ضامنا \* وإذا جنى العبد الرهن فالفداء يكون على المرتهن \* إن كان كاه مضمونا بالدين \* وإن كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة فالفداء يكون على الراهن والمرتهن بقدر المضمون يكون على المرتهن وبقدر

استقرض المال فله الرهن العبد وبذلك أمر رب العبد كان المال ديناً عليه دون الموكل كذا في المبسوط \* وكاه أن يرهن فرهنه وكتب شراء والوكيل والمستري مقر أنه رهن وكتب الشراء سمعة فهو رهن استهسانا لانهما تصادفا على أنه رهن وإن الشراء كان سمعة ورياء والعقد حقهما لا يعدو هما فيكون القول قولهما في كيفية ما عقدا وصار الثابت بقولهما كالناتبة معاينة كذا في محيط السرخسي \* وإذا أذن الوكيل المرتهن في ركوب الرهن واستخدمه ففعل فهو ضامن وطعام الرهن وعلفه على الموكل وإن كان الوكيل استقرض المال لنفسه فيقال له ما أن تنفق لتنفق به أو ترتد على صاحبه لينفق على ملكه وكذلك سقي البستان وأجر عرى الغنم على الموكل بخلاف أجر الحائظ والمكان الذي يحفظ فيه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب السادس في الوكالة بما يكون الوكيل فيه سفيروا ولا ترجع اليه الحقوق كالنكاح والطلاق

وفيه فصلان

الفصل الأول في الوكالة بالنكاح \* منه كسوة رجل فالت لا تخاف أن أريد أن أختلع نفسي من زوجي فإذا اختلعت وانقضت عدتي فزوجني من فلان صح كذا في الخلاصة \* الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فإن وكل فزوج الثاني بخضرة الأول جاز رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه ثلاثا في عقدة ذكر في بعض الروايات أن ذلك يتوقف على الإجازة وكذا لو أمره أن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقدة واحدة وكذا لو أمره أن يزوجه ثلاثا في عقدة فزوجه أربعاً في عقدة واحدة وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة على أن أمرها في يده أجاز النكاح ويبطل الشرط إذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجه وأجازت ما صنع فوصى الوكيل إلى رجل أن يزوجه امرأتين الوكيل كان للوصي أن يزوجهها وكذا في سائر الوكالات وكل رجلا أن يزوجه امرأة من بلدة فلان أو من قبيلة فلان فزوجه من بلدة أخرى أو من قبيلة أخرى لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* إذا وكل العبد أن يجور رجلا أن يزوجه امرأة ثم أذن له المولى في النكاح أو عتق العبد صار الوكيل وكيلا لزوجها أمره أن يجوز كذا في الأخيرة \* ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها ثم ارتد الأمر ولحق بالدار فقال الوكيل زوجته في إسلامه وكذبته الورثة والموكل بهدما جاءه مسلما فإنه لا يقبل قول الوكيل والمرأة لأن الوكيل يخبر بما لا يعلم استنفاه بعدما انعزل برقة إلا أمره وأن أقاموا بالبينة فالبينة بينة المرأة وإن لم تكن لها ما بينة تستخلف الورثة على علمهم لأنهم لو أقروا بما ادعت لزمهم فإن قضى

الأمانة يكون على الراهن وما يجب على الراهن إذا فعل المرتهن بغير إذن الراهن يكون متطوعا وكذا ما يجب على القاضي المرتهن يكون متطوعا \* ولو أنفق المرتهن على الرهن بأمر القاضي أو بأمر الراهن يرجع على الراهن \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الراهن غائبا فأنفق المرتهن بأمر القاضي أو بأمر الراهن يرجع على الراهن وإن كان حاضر لا يرجع \* وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين جميعا \* فصل في احضار الرهن عند قضاء الدين \* رجل رهن جارية تساوي ألفا بألف فجاء المرتهن بطلب دينه فإنه يؤمر باحضار الرهن فإذا حضر الرهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين أولا كافي البيع يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولا فإن كان الرهن في يده عدل أمر ببيعه كان للعدل أن يبيعه بالنقد والتسليم في ظاهر الرواية \* فإن باعه نسيئة ثم جاء المرتهن بطلب دينه لا يكون للراهن أن يمنع عن قضاء الدين قبل احضار الثمن \* رجل رهن جارية ووضعها على يد عدل فغلب

العدل وأودع الرهن عند زوجته أو عند من هو في عماله والمودع يقول أو دعى العدل ولا أدري لمن هو أو غاب العدل مع الرهن ولا يدري أين هو فطلب المرتهن دينه فان الراهن يؤمر بقضاء الدين قبل احضار الرهن \* فان ادعى الراهن أن الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر \* وان كان المودع جحد الودعية وادعى أنه لم يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يثبت الودعية \* ولو كان الرهن عبداً فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلاث سنين وطلب المرتهن دينه ههنا لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حلت القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة \* فان كانت القيمة من جنس الدين فكما حل شيء اقتضاء المرتهن بدينه \* وان كانت القيمة من الابل والغنم وقضى القاضي بذلك كان رهناً بالدين \* ولو أن رجلاً رهن عند انسان شيئاً فلقى المرتهن الراهن في مصر آخر وطالبه بقضاء الدين فان كان الرهن شيئاً له حل ومؤنة (٦١١) يجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتهن من بالاحضار \*

وان قال الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن بالله ما هلك الرهن فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يجبر \* وان نكل الراهن شيئاً له حل ومؤنة فلقى المرتهن الراهن في مصر آخر فطالبه بقضاء الدين في القياس يجبر الراهن على قضاء الدين \* وفي الاستحسان لا يجبر فيؤمر المرتهن بالاحضار \* رجل له على رجل ألف درهم متجماً يؤدى كل شهر كذا وبه رهن فخل بنجم فطالبه المرتهن بقضاء ذلك القدر فقال الراهن لا أعطيك حتى تحضر الرهن \* فان كان في غير مصرهما لا يجبر على الاحضار وان كان اذا ادعى الراهن الهالك حلف المرتهن \* وان كان في مصرهما في القياس لا يجبر المرتهن على احضار الرهن وفي الاستحسان يجبر

القاضي لهم بالميراث بعد ما حلف وانهم رجع المرتد مسلم فأرادت المرأة أن تسخلفه أيضاً فلها ذلك لانها تدعى الصداق ديناً في ذمته كذا في الميسوط في الوكالة من أهل الكفر

**الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع** اذا وكل الرجل رجلاً أن يطلق امرأته للسنة وهي ممن تحيض وكان التوكيل في حالة الحيض أو طهر جامعاً فيه فطلقها في حالة الحيض أو في ذلك الطهر لا يقع الطلاق كذا في المحيط ولا تبطل وكالته حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك لو قال لها في هذه الحالة أنت طالق للسنة أنت طالق اذا طهرت في الصورة الاولى أنت طالق اذا حضت وطهرت في الصورة الثانية لا يقع الطلاق واذا طهرت في الصورة الاولى أو حاضت وطهرت في الصورة الثانية فطلقها الوكيل يقع الطلاق كذا في المحيط \* رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا جماع فيه أنت طالق ثلاثاً للسنة يقع للعال واحدة ثم اذا حاضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا جدد الايقاع \* رجل قال لغيره طلق امرأتى للسنة وقال لرجل آخر مثل ذلك فطلقها معاً في طهر واحد لا جماع فيه وقع واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها ولو طلقها الوكيل والزوج معاً في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة أخرى \* رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً للسنة وقال لا تطلقها رجعياً للسنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في فتاوى قاضيخان \* وان وكله أن يطلقها ثم يطلقها الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليهما ما دامت في العدة وان لم يطلقها الوكيل حتى تنقضي العدة ثم تزوجها فطلقها الوكيل لم يقع عليها طلاقه ولو ارتدت أو ارتد الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليهما في العدة وان لحق الزوج بدار الحرب مرتداً ثم طلق الوكيل وهي في العدة لم يقع طلاقه عليها وكذلك ان عاد مسلم فزوجها كذا في الحاوى \* وكل رجل أن يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يقع واحدة \* رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثلاثاً فان كان الزوج نوى الثلاث يقع الثلاث والام يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه تقع واحدة وكل رجل أن يطلق امرأته تطليقة بائنة فطلقها واحدة رجعية تقع واحدة بائنة وكذلك لو وكل أن يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بائنة تقع واحدة رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة بائنة فان قال ابنتها قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لاهرأتى طلقاً أنفسكما ثلاثاً فطلقت احدهما نفسها وصاحبته ثلاثاً فطلقتا لكن ينبغي أن تطلق نفسها في مجلسها وتطلق صاحبته في مجلسها وغير مجلسها \* اذا وكل رجلاً أن يطلق نساء فطلق واحدة منهن بعينها صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق الى

لان جميع المصركم كان واحد \* وان شاء القاضي حلفه ولا يكلفه احضار الرهن \* ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ماله حل ومؤنة وبين ماله لا حل والظاهر أنه لا يجبر على الاحضار في غير مصرهما \* ولو أن رجلاً اشترى شيئاً ولم يقبضه ولم يتقدمه الثمن فلقبه البائع في غير مصرهما وطالبه بالثمن فباع المشتري أن يدفع اليه الثمن قبل أن يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له حل ومؤنة ولم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق أن المبيع مع الثمن عوضان من كل وجهه فاذا تأخر قبض أحدهما لا يفصل أحدهما تأخراً آخر \* أما الرهن ليس بعوض من كل وجهه فتأخر أحدهما لا يوجب تأخراً الآخر الا في البيع يؤخذ من المشتري كفيل حتى يحضر ذلك المصراً ويبعث وكذا لا يدفع الثمن ويأخذ المبيع نظرهما \* اما شركة العقود \* اما شركة الاملاك فهي على نوعين \* أحدهما أن يصير مال كل واحد منهما مشتركاً بينهما بغير اختيارهما

بأن اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير اختيارهما خلط لا يمكن التمييز بينهما أصلاً ولا يمكن الإخراج كخلط الحنطة بالشعير \*  
والثاني أن يصير المالكان مشتركة بينهما باختيارهما بأن ملكهما المال بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة أو بالاستيلاء \* ففي النوع الأول لو باع  
أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن الشريك لا يجوز \* وفي النوع الثاني إذا باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن الشريك جاز \*  
وان باع أحدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين جميعاً \* ولا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب شريكه إلا بإذن الشريك \*  
وأما شركة العقود على نوعين شركة في المال وشركة في العمل \* أما شركة المال عثمان ومفاوضة وشرط جوازهما أن يكون رأس المالهما من  
الاثمان من الدراهم والدنانير وأن يكون رأس المال حاضر في المجلس أو غائباً يحضره عند الشراء ولا يصلح أن يكون رأس المال ديناً \*  
ولو كان لأحدهما دراهم وللاخر دنانير (٦١٢) أو لأحدهما دراهم وبض ولاخر سواد جازت الشركة عندنا \* والتبر من الذهب

والفضة بمنزلة العروص  
والمسكيل والموزون والطهوان  
في ظاهر الرواية لا يصلح أن  
يكون رأس مال الشركة  
ويجوز في رواية إذا كان  
في بلد يكون مبيعات الناس  
بالشعير فيكون التسعير بمنزلة  
الدراهم والدنانير والمصوغ  
منه بمنزلة العروص في  
الروايات كلها وأما الفلوس  
الناقصة فهي بمنزلة العروص  
في المشهور عن أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى لا تجوز الشركة بها  
وتجوز في قول محمد رحمه  
الله تعالى وهو إحدى  
الروايتين عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى والعروص  
لا تصلح أن تكون رأس مال  
الشركة أي شركة كانت  
فإن اشتركا بمكيل أو موزون  
من جنس واحد على صفة  
واحدة أو معدودة وخط  
المالين فهو بينهما ما ربحا  
فيه فهو لهما وعليهما  
وضيعته وتكون هذه

غيرها ولو طلق واحدة منهن لابيعتهما صح ويكون الخيال للزوج كذا في الذخيرة \* إذا وكله أن يطلق امرأته  
وله أربع نسوة لم يسم له امرأته يعينها فإن وقع الطلاق على إحدى نسائه جاز وإن طلقهن جميعاً جاز على  
واحدة وأوقع الزوج على أيتهن شاء كذا في الحاوي \* ولو قال لهما طلقا أنفسكما ثلاثاً إن شئتما فطلقت  
أحدهما لا يقع ما لم تجتمع على الثلاث في المجلس كذا في فتاوى قاضيان \* أنت وكيل في طلاق امرأتين  
إن شئت أو أردت أو هويت لم يكن وكيلة حتى تشاء هي ذلك في مجلسها فإن شئت صار وكيلها وإن قام  
الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق بطلت الوكالة \* ولو قال أنت وكيل في طلاقها إن شئت فإن شاء ذلك في  
المجلس جاز وإن قام قبل أن يشاء فلا وكالة له كذا في الحاوي \* رجل قال لغيره إذا تزوجت فلانة فطلقها  
فتزوج فلانة فطلقها الوكيل صح كذا في الذخيرة \* الوكيل بالطلاق إذا وكل غيره لا يصح وإن وكل غيره  
فطلقها الثاني بحضوره الأول أو طلقها أجنبي فأجاز الوكيل لا يقع طلاق الفضولي كذا في فتاوى  
قاضيان \* رجل قال لامرأة الغيرة إذا دخلت الدار فانت طالق فأجاز الزوج ذلك فدخلت بعد الإجازة  
طلقت ولو دخلت قبل الإجازة لا تطلق فإن عادت بعد الإجازة فدخلت طلقت كذا في المحيط \* إذا وكل  
عبد بالطلاق امرأته ثم باع العبد فهو على وكالته كذا في الذخيرة \* رجل قال لرجل طلق امرأتين  
قد جمعت ذلك إليك تصبر ذلك على المجلس وكل رجلاً بالطلاق فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة لا يقع  
طلاقه كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالطلاق إذا خلع على مال إن كانت مدخولة بخلاف إلى شروان  
كانت غير مدخولة فإلى خبر وعالمه أكثر المشايخ واختاره الصغار وقال ظهير الدين لا يصح في غير المدخولة  
أيضاً لأنه خلاف فيه إلى شرك كذا في الوجهين للكردي \* وكل رجلان يبيع ثلاث تطلقات من المرأة  
بالب درهم فباعه الوكيل واحدة بثلاث لا يقع شيء \* رجل قال لامرأة أنه اشترى طلاقك مني بمائة  
فقد وكلتك بذلك فقالت اشتريت بكدا وكذا كان ذلك باطلاً كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكله أن  
يطلقها ثلاثاً بالب درهم أو على ألف فطلقها واحدة أو اثنتين لم يقع وإن طلقها بالب درهم أو أكثر جاز كذا  
في المبسوط \* وإذا وكله بالخلع فله أن يخلعها في ذلك المجلس وفي غيره ما لم يعزله كذا في الحاوي \*  
الوكيل بالخلع لا يملك قبض البدل كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالخلع المطلق عليه بكيل وكثير  
عنده وعندهما لا يجوز بأقل من مهر مثلها كذا في التنزيلية \* إذا وكل رجلاً بالخلع وقال له إن أبت  
تطلقها فأبت الخلع فطلقها الوكيل ثم قالت أختلع فإن خالعهما هو في العدة والطلاق رجعي جاز الخلع كذا  
في الحاوي \* وكل رجلان أن يخلع امرأته ثم خلعها الزوج أو بابت بوجه من الوجوه ثم تزوجها في  
العدة أو بعدها لا يكون للوكيل أن يخلع إذا كان الرجل وكلاً بالخلع من الجانبين فإنه لا يلي العقد من

الشركة شركة ملك لا شركة عقود \* وذكر خمس الأنواع السرخسية رحمه الله تعالى أن هذا قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أما على قول محمد رحمه الله تعالى فهي شركة عقد \* ونمرة الاختلاف تظهر فيما إذا اشترى لأحدهما زيادة ربح على قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى لا يستحق الزيادة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحق \* ولو اشترى كافي العروص وباعا العروص بشئ واحد بقسم  
الثلث بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لأن الثمن مقابل بهما ينقسم عليهم على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل  
واحد منهما حصّة عرضه \* وإن كان لأحدهما حنطة وللاخر شعير أو لأحدهما سم وللاخر زيت وخطا كانت الشركة فاسدة  
عندهم يعني شركة العقد بخلاف خلط الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير فإن ثمة على قول محمد رحمه الله تعالى يبقى بينهما شركة انعقد  
فصل في شركة العنان \* وصورة هذه الشركة أن يشتركا اثنين في نوع خاص من التجارات فنحو البر والطعام أو يشتركا في عوم

التجارة وموجب هذه الشركة ثبوت الوكالة لكل واحد منهم ما من صاحبه فيما يبيع ويشترى \* والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة \* وان وقت ذلك وقتا بان قال ما شريت اليوم فهو يمتد حتى يمتد التوقيت في الشراء اليوم يكون بينهما أو ما اشتراه بعد اليوم يكون للشري خاصة \* وكذا الوقت المضاربة صح التوقيت لان المضاربة والشركة توكيل والوكالة تمي التوقيت \* ولو قال أحدهما صاحبه في العقد ببيع بالنقد ولا يبيع بالنسيئة اختلف فيه المتأخرون بعضهم جوز ذلك \* ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم والكافر لانها تعتمد الوكالة ولا تتضمن الكفالة بخلاف المعاوضة \* ولا تشترط المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا \* ولا اتفاق الجنس في رأس المال ولا خلط المالين \* ويجوز أن يكون رأس مال أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير أو كان الكل دراهم أو دنانير فاشترى كل واحد منهما بما له قبل الخلط (٦٢٣) فجميع المشتري يكون مشتركا بينهما

عندنا \* وهل يشترط المساواة في الربح عند علماء الثلاثة لا يشترط ذلك \* فان شرط المساواة في الربح أو شرط لأحدهما فضل الربح ان شرط العمل عليه ما كان الربح بينهما على ما شرط عام لاجتماع أو عمل أحدهما دون الآخر \* وان شرط العمل على المشروط له فضل الربح جاز أيضا \* وان شرط العمل على أفهام ربحا لا يجوز ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفلا عن صاحبه اذا لم يذكر الكفالة بخلاف المعاوضة \* ولو تفاوتا في المال في شركة العنان وشرطا الربح والوضعية نصفين قال في الكتاب الشركة فاسدة قالوا لم يرد محمد رحمه الله تعالى بهذا فساد العقد وانما أراد به فساد شرط الوضعية لان الشركة لا تبطل بالشرط

الجانين في إحدى الروايتين كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالخلع اذا خلع بالفعلى أنه ضامن يصح وان لم تأمره المرأة بالضماع واذا أدى الوكيل ربح على المرأة وكذا ربح أيضا قبل الاداء كذا في السراجية \* ولو وكل الرجل امرأته أن تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بماله أو عوض لا يجوز الا أن يرضى الزوج به امرأته قالت لزوجهما اذا جاء عند فخلعتني على ألف درهم كان ذلك توكيلا حتى لو نته عن ذلك صح فيها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وكلت الذمية مسلما بخلعهما من الذمة على خرا أو خنزير جاز ولو كان أحد الزوجين مسلما والوكيل كافرا جازا خلعه ويطلب العمل كذا في المبسوط \* اذا وكل الرجل أن يخلع امرأته على مال أو يخلعها ثلاثا بغير مال ثم ارتد الزوج ولحق بالدار ومات وخلعه الوكيل أو طلقها فقلت المرأة فقلت ذلك بعد موت زوجي أو بعد طلاقه وقال الوكيل والورثة كان ذلك في حياته واسلامه فالقول قول المرأة والطلاق باطل وماله امرأته ودفعه عليها والورثة كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر \* ويجوز التوكيل بالعتق سواء كان العتق على مال أو على غير مال وليس للوكيل أن يقبض المال اذا عتق ولا يقتصر التوكيل على المجلس الوكيل بالاعتاق مطلقا لا على التدبير والكتابة والاعتاق على مال وكذلك لإعلاء التملك بالشرط والاضافة الى الاوقات فلا يبطل التوكيل بالعتق بتدبير المولى كذا في المحيط \* ولو وكله بعتق عبده فاعتق على دين أو على مال أو بشرط وقال ان شئت فانت حر لم يجز لانه بالنصير وهو أقر بالتعلق وهما مختلفان جنسا كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله أن يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولا يمتد شيئا ولا يجوز بعتق كله ولو وكل رجلا أن يعتق كل العبد فاعتق نصفه عمق النصف عنده والكل عندهما كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا من لسل واحد منهم ما عبد فوكل أحدهما رجلا أن يعتق عبده ووكل الآخر هذا الوكيل أيضا أن يعتق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في القياس لا يعتق أحدهما ما في الاستحسان عتقا جميعا ويسمي كل واحد منهما ما في نصف قيمته كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وكل الرجل رجلا بعتق عبده فاعتق الوكيل أعتقته أمس فانه لا يصدق على ذلك من غير نية كذا في الذخيرة في فصل الوكيل اذا أخبر عن مباشرة ما وكل به فبما مضى \* ولو وكله بعتق أمته فولدت قبل أن يعتقها لم يكن له أن يعتق ولدها وان وكله أن يعتقه على جعل فاعتقه على خرا أو خنزير فالتعلق جائز وعلى العبد قيمة نفسه ولو أعتقه على ميتة أو دم لم يجز ولو قال أعتقه على هذا العبد فاعتقه عليه فاذا حر جاز العتق وعليه قيمة نفسه ولو أعتقه على عبد فاستحق جاز العتق وعليه قيمة نفسه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو أعتقه على شاة مذبوحة فاذا هوى ميتة لم يجز وان وكله أن يعتقه على جعل فاعتقه على ألف جازان كان مثله يعتق على

الفاصلة \* وكذا الوشرط الوضعية على المضارب كان فاسدا \* ولو اشترى شركة مطلقة كان لكل واحد منهما ما يبيع مال الشركة بالنقد والنسيئة \* وان باع جميعا كان لكل واحد منهما أن يأخذ رهنه بئمن مباح \* ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخص في مباح صاحبه والخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد \* فان قبض الذي باع أو وكل وكذا بذلك جاز عليه وعلى شريكه \* ولو وكل أحدهما رجلا لا يبيع أو اشتراه وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عن الوكالة \* وان وكل البائع رجلا لا يتقاضى عن مباح فليس للآخر أن يخرج رجلا عن الوكالة \* وذكر في الصلح أحد شريكي العنان اذا أخبرني من الشركة وجعل المسئلة على وجه ثلاثة \* ان وجب الدين بعقد أحدهما لا يصح تأخير الآخر الا في خصته ولا في حصته صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه رحمه الله تعالى صح تأخير في حصته خاصة \* والوجه الثاني اذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر أحدهما فكذلك لا يصح تأخير أصلا

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعندهما يصح تأخيرهما في حصة الذي آخر ولا يصير ضامنا \* الوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر الذي ولي العقد صح تأخيرهما في الكل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح في نصيب الذي أخر خاصة \* وذكر في كتاب الشركة أحد رواي الدين اذا أخر عنه دأبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح تأخيرهما أصلا الا باذن الشريك وعند صاحبيه رحمه الله تعالى صح تأخيرهما في حصته \* وفي شركة المفوضة اذا أخر أحدهما صح تأخيرهما في الكل في جميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا \* وليس لاحد الشريكين أن يقرض شأنا من المال المشترك \* ولورهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليه لا يجوز ويكون ضامنا للرهن \* ولوارتهن أحدهما بدين ولياه وقض لا يجوز لان صاحبه لم يسلطه أن يرهن ولن ولي المبيعة أن يرهن بالنن \* (٦١٤) ولكل واحد من شريكي العنان أن يضع ويودع ويدفع الى غيره مضاربة وأن يورث غيره

بالببيع والنماء ولا يملك الاعارة \* والمستبضع لا يملك شيئا من ذلك لانه بمنزلة المودع \* ولو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا تتجاوز ثقباء وفهلك المال ضمن حصة الشريك \* ولو قال أحد شريكي العنان اني استقرضت ألف درهم من فلان للتجارة فله خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة الاعليه \* وان وكل واحد منهما صاحبه بالاستدانة لا يصح الا مري ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستعراض والتوكيل بالاستعراض باطل لانه توكيل بالتكدي الآن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل \*

مثله استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لعمري أعنت نفسك بما شئت فاعتقه على دراهم فهو جائز اذا رضى به المولى لان الواحد لا يصلح وكيلان الجائنين اذا لم يكن البذل مسمى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصلح وكيلان الجائنين وان لم يكن البذل مسمى وبعض مشايخنا يسمون رواية ابن سماعة ولو كان البذل مسمى في هذه الصورة فقال العبد أعتقت نفسي على كذا جاز ولا يشترط رضا المولى بعد ذلك كذا في المحيط \* قال أعتقه على مال فاعتقه على درهم جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي \* وان وكله بأن يعتقه على شيء فاعتقه عليه من أصناف المال فهو جائز وان اختلف الوكيل والمولى في جنس ما أمره به من البذل أو مقداره فالقول قول المولى كذا في المبسوط \* رجل وكل آخر بأن يكتب عبده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل كاتبت وقبضت البذل وأنكر المولى فالقول قول الوكيل في الكتابة دون قبض بدل الكتابة ولو كاتبه ثم قال قبضت بدل الكتابة ودفعت البذل فهو مصدق كذا في الخلاصة \* ولو وكله أن يكتب عبده فكتاب لم يكن للوكيل أن يقبض الكتابة لانه في العقد سفره وعبره وان دفعها اليه المكاتب لم يبرأ \* ولو وكله أن يكتب عبده فكتابته على شيء لا يتغيب الناس في مثله جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كاتبه على غنم أو وصيف أو صنف من الثياب أو من المكيل أو من الموزون جاز ذلك كذا في المبسوط \* ولو وكله أن يكتب عبدين له فكتاب أحدهما جاز ولو وكله أن يكتبهما مكانية واحدة ويجعل كل واحد منهما كفيلا فكتاب أحدهما لم يجز ولو وكله أن يكتبه أو يبيعه ثم قتل العبد رجلا خطأ ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم أو لا يعلم جاز ما صنع به الوكيل لان استحقاق العبد بجناية لا يمنع الموكل من التصرف فيه بالبيع والكتابة ولا يوجب عزل الوكيل أيضا وعلى المولى قيمته كذا في المبسوط \* ولو قال بيع عبدي هذا أو كاتبه أو أعتقه على مال فأى ذلك فعل الوكيل جاز ولو قال كاتب هذا أو هذا فله أن يكتب أبهما شاء كذا في الحاوي \* فان كاتب كل واحد منهما على حدة جازت مكاتبته الا قول وان كاتبهما عا فكتابتهما باطله ولو وكله أن يكتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت قد كاتبته أمس بعد ما قاله على كذا وكذا وكذب المولى فالقول قول المولى في القياس وان كانه استحسن فقال يجوز اقراره لانه كان مسلطا على مباشرة العقد في وقت معلوم وقد أخبر بما سلطه عليه ولو وكله أن يكتبه فقال الوكيل وكلتني أمس وكاتبته آخر النهار بعد الوكالة وقال رب العبد انما وكلتك اليوم فالقول قول رب العبد كذا في المبسوط \* ولو قال أي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز فأيهما كاتبه جاز ولو وكل رجلا أن يكتب عبده فأي العبدان يقبل ثم بدله فقبول ذلك فكتابته الوكيل جاز كذا في الحاوي \* ولو وكله لا يعتق عبده على مال أو غير مال أو مكانية ثم ارتد الموكل ولحق به الحرب أو مات فقال الوكيل

وشريك العنان اذا سافر بمال الشركة صح ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* فعلت وكذا المستبضع والمضارب والمودع \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ليس لشريك العنان والمضارب أن يسافروا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية فرق بين السفر القريب والبعد فقال اذا كان لا يغيب ابدا عن منزله كان بمنزلة المصير \* وعنه في رواية أنه يجوز المسافرة بما الاجل له ولا مؤنة ولا يجوز بما له من مؤنة \* ولو كان بينهما شركة في مال خلطاه ليس لواحد منهما أن يسافر بمال بغير إذن الشريك فان سافره به فله ان كان قدر له حل ومؤنة ضمن وان لم يكن له حل ومؤنة لا ضمن وعلى قول من يجوز المسافرة لشريك العنان ان آذن له بالمسافرة نصا أو قال له اعمل فيه برأيتك فسافر كان له أن ينفق على نفسه من كرائته ونفقته وطعامه وادامه من جله رأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان فان ربح يحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال \* رجل قال لغيره ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة



فهو بيني وبينك فقال لا تخزم فهو جائز \* وكذا لو قال كل واحد منهما صاحبه ذلك جاز أيضا لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصته صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه \* ولو قال أحدهما لصاحبه ما اشتريت من الرقيق فهو بيني وبينك فكذلك ليس له أن يبيع حصته صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه \* ولو قال أحدهما لا تخران اشتريت عبداف هو بيني وبينك كان فاسدا لان الأول شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح الا أن يسمى نوعا فية قول عبد آخر اساميا أو ما أشبه ذلك \* شريكان شركة عذنان اشترى أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعمل معك بالشركة وناب فعل الحاضر بالأمعة فما اجتمع كان لاعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه لان قوله لأعمل معك بالشركة بمنزلة قوله فاستخرك الشركة وأحد الشريكين اذا فسخ الشركة ومال الشركة أمتعة فالوايصح فسخته وفي المضاربة بعد ماصار المال عروضا لا يصح فسخته \* أحد شريكي العنان اذا ارتهن بدين اذا نأذ كرنا أنه (٦١٥) لا يجوز فان هلك الرهن في يده

وقيمته مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك بالخيار ان شاء رجع بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتين وان شاء ضمن شريكه حصته من الدين \* ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة ويشترى اذا كان في يده مال ناض من الشركة \* وان كان عنده مكيل أو موزون فاشترى بذلك الجنس شيأ جاز \* وان لم يكن في يده دراهم ولا دنانير فاشترى بالدراهم أو الدنانير كان المشتري له خاصة دون شريكه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اذا كان في يده دنانير فاشترى بالدراهم جاز \* وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز \* وأحد شريكي العنان اذا ادعى شيأ من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الا تخران

فعلت ذلك في اسلامه وكذبه الوارثة فالقول قول الوارثة لان سبب ملكهم في العبد ظاهر قالو كليل مخبر بما يبطل ملكهم عن العبد وهو لا يملك انشاء في الحال فلا يقبل قوله كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السابع في التوكيل بالخصومة والصلح وما يناسبه

التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم لا يلزم وقال يلزم ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا رضا الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* حتى لا يلزم الخصم الحضور والجواب بخصومة الوكيل كذا في المحيط \* والفقيه أبو الليث اخبرنا قوله ما لا فتوى كذا في خزائن المفتين وقال العتاني وهو المختار وبه أخذ الصفا كذا في البحر الرائق \* والذي يختار في هذه المسئلة من الجواب أن القاضي اذا علم بالمدعى التعنت في اداء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم واذا علم بالموكل القصد الى الاضرار بالمدعى في التوكيل لا يقبل ذلك منه الا برضا الخصم كذا في المبسوط \* أجوهوا على أن الموكل لو كان غائبا في مدة السفر أو كان مريضاً في المصر لا يقدر أن يمشي على قدميه الى باب القاضي كأنه أن يوكل مدعياً كان أو مدعى عليه وان كان لا يستطيع أن يمشي على قدميه ولكنه يستطيع أن يمشي على ظهر دابة أو يظهر انسان فان ازداد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا يزداد اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يوكل وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* وهذا القول أصح وأرفق كذا في المحيط \* وان قال أنا أو يد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطلوبا ولكن يكفل المطلوب ليمكن الطالب من استيفاء دينه وان كذبه الخصم في ارادته السفر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر وهو اختيار الخصاص رحمه الله تعالى وقال بعضهم يسأل من رفقائه سرا ومن الاعذار الحيف والنقص اذا كان القاضي يقضي في المسجد وهذه المسئلة على وجهين اما ان كانت طالبة أو مطلوبة ان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان أخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل وان لم يؤخرها قبل منها التوكيل وان كان الموكل محبوبا في حق هذا القاضي الذي وقعت الخصومة عنده لا يقبل منها التوكيل وان كان محبوبا في حق الوالي وهو لا يمكنه الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل هكذا في الظهيرية \* ويجوز للمرأة المخدرة أن يوكل وهي التي لم تخاط الرجال بكرة كانت أو ثوبا كذا ذكره أبو بكر الرازي وعامة المشايخ أخذوا به وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في النهاية \* ان وكلت بالخصومة فوجب عليها اليمين وهي لم تعرف بخروج فان الحاكم يبعث اليها ثلاثة من العدول ليستخلفها

يحلف المدعى عليه ثانيا \* وكذلك المضارب والمستبضع اذا حلف لا يكون لرب المال أن يحلفه ثانيا \* وليس لشريك العنان أن يكاتب عبدا من تجارتهم ولا أن يزوج أمة من شركتهما ولا يعتق على مال وان أقر أحدهما بجارة في يده من الشركة أنه الرجل لا يجوز اقراره في نصيب شريكه وان كان صاحبه قال له أعمل فيه برأيتك \* ولو اشترى أحدهما بشي من تجارتهم أجاز \* ولو باع أحدهما فأقال الا تخريم صاحبه صححت الاقالة \* ولو باع أحدهما شيأ فترد عليه بعيب بغير قضاء جاز عليهما \* وكذا لو حط من الثمن شيأ لاجل العيب أو آخره حط من غير عيب جاز في حصته خاصة \* وكذا لو وهب بعض الثمن \* ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه وعلى صاحبه \* ولو قال كل واحد منهما لصاحبه أعمل فيه برأيتك جاز لكل واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارات من الرهن والارتهان والدفع مضاربة والسفر به والخطاط بماله والمشاركة مع الغير \* ولا يجوز على شريكهما كالأفأ وغليكا بغير عوض الا أن ينص عليه \* ولو شارك أحدهما رجلا لشركة عذنان فاشترى الشريك

الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الأولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فيه فهو بينهما وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث \* ولو استقرض أحد شريكي العنان مالاً للتجارة لزمهما لأنه عليك مال بعمال فكان بمنزلة الصرف \* ولو أقر أحد الشريكين أنه استقرض من فلان ألفاً لتجارتهما يلزمه خاصة \* وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه لأن التوكيل بالاستقراض باطل فيستوى فيه الأذن وعدمه \* رجلان لهما دين مشترك على رجل فأخذ أحدهما حصته من المدين كان لشريكه أن يشاركه في قبض \* وإن أراد أحدهما أن يأخذ من المدين شيئاً ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالخليفة في ذلك أن يهب المدين منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون (٦١٦) لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة \* أحد شريكي العنان إذا أقر أن دينهما

أحدهم ويشهد آخر أن على حلفها وعلى هذا المريض الذي لا يستطيع الحضور لانه معذور كذا في السراج الوهاج \* ولو اختلفا في كونهما مخدرة فإن كانت من نبات الاشراف فالقول لها بكذا أو نبيا لانه أظهر ولانه هو الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها للبكر وفي الاسافل لا يقبل قولها في الوجهين والخروج للحاجة لا يقدرح ما لم يكن بأن يخرج بغير حاجة كذا في الوجهين للكردي \* (١) إذا علم القاضي بأن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه بقبل منه التوكيل كذا في فتاوى قاضيان \* رجل من الاشراف وقعت خصومته مع رجل وضع فاراد أن يوكل وكذا ولا يحضر بنفسه اختلف فيها قال النسابة أبو الليث نحن نرى أن تقبل الوكالة كان الموكل شريفاً أو وضيعاً كذا في جواهر الاخلاط \* امرأة مستورة في دار زوجها بها علة لا يمكنها الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهدين ليس لهذا المذعي أن يخاضم زوجها وليس الزوج أن يمنعها من الخصومة مع وكيل المرأة أو معها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال وكنك بالخصومة في كل حق لي قبل أهل بلدة كذا فهو وكيل بالخصومة في كل حق له قبل أهل تلك البلدة يوم التوكيل وما يحدث استحصانا ولو قال وكنك بالخصومة في كل حق لي قبل فلان يكون وكيلاً بالخصومة في كل حق يكون موجوداً يوم التوكيل كذا في الخلاصة \* إذا قال لغيره وكنك بالخصومة ولم يزد على هذا لا يصير وكيلاً وأما إذا قال وكنك بالخصومة التي بيننا أو جعلت وكيلاً بخصومة بيننا أو ما أشبه ذلك فقد ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده والشيخ الامام أحمد الطواوسي أنه يصير وكيلاً و ذكره شمس الأئمة أنه لا يصير وكيلاً كذا في الذخيرة \* ولو وكله بقبض العين لا يكون وكيلاً بالخصومة أجماعاً كذا في السراج الوهاج \* والوكيل يطلب الشفعة والرد بالعيب والقسمة وكيل بالخصومة بالاجماع كذا في الحاوي \* حتى إن الوكيل يأخذ الشفعة وإذا ادعى المشتري أن الموكل سلم الشفعة وأقام البينة على الوكيل بأن الموكل سلمها تقبل وكذا المشتري لو وجد بالبيع عيباً فوكل رجلاً بالرد فقام البائع قد رضى المشتري بالعيب وأنكر الوكيل فقام البائع البينة على الرضا تقبل وكذا الوكيل باسترجاع الهبة إذا أقام المؤهوب له البينة على أن الواهب أخذ عوضاً أو على أن الهبة زادت قبلت وكذا الوكيل بالقسمة إذا قال أحد الشريكين وهو الذي لم يوكل أن شريكه قد استوفى نصيبه وأنكر الوكيل فقام الشريك البينة على الاستيفاء تقبل هكذا في السراج الوهاج \* وكله بقبض دين وغاب الطالب وقامت البينة على الخصم بالدين فقال المطالب أريد بين الطالب أنه ما استوفاه متى يلزمه الاداء إلى الوكيل وكذلك الوكيل يطلب الشفعة إذا

مؤجل إلى شهر صرح أقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما بصرح برأؤه عن نصيبه \* ولا يجوز لأحد شريكي المالك أن يتصرف في المشترك بغير إذن الشريك تصرفاً يتضرر به الشريك \* رجلان بينهما دين على رجل أحدهما عليه ضمان من القرية إلى المصر فسقط البعير في الطريق فحمله قالوا إن كان ترجى حياته يضمن حصته شريكه وإن كان لا يرجى لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والخبر في هذه الحالة حفظ \* وإن فحله أجنبي كان ضامناً على كل حال في الصحيح من الجواب \* وكذا الراعي والبقرة إذا ذبح الشاة أو البقرة فإن كان لا يرجى حياته لا يضمن استحصانا لانه مأمور بالحفظ \* وإن كان يرجى حياته يضمن \* وإن ذبح الأجنبي كان ضامناً \* رجلان بينهما دين غير مقسومة غاب أحدهما

(١) قوله إذا علم المخمكرو مع ما تقدم قريبا عن النهاية ٥١ مصححه

كان للآخر أن يسكن مقدار حصته في كل الدار \* وكذا الخادم إذا كان مشتركا أو أحدهما غائب كان الحاضر أن يستقدم الخادم ادعى بحصته وفي الدابة المشتركة لا يركبها أحدهما لأن الناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن الغائب راضياً بركوب الشريك وفي الخادم والدابة لا تتفاوت الناس في السكنى والخدمة فكان الغائب راضياً بفعل الشريك \* والكرم والارض إذا كان مشتركين رجلين وأحدهما غائب أو كان الارض بين بالغ وقيم يرفع الامر إلى القاضي فإن لم يرفع الامر إلى القاضي وزرع الارض بحصته طاب له \* وفي الكرم يقوم الحاضر فإذا أدرك الثمر يبيعها أو يأخذ حصته من الثمن ويوقف حصته الغائب فإذا قدم الغائب خبر أن شاء ضمنه القيمة وإن شاء أخذ الثمن \* وإن أدى خراج الارض قالوا يكون متطوعاً في حق الشريك لانه قضى دين غيره بغير أمره لا عن اضطرار فإنه متمكن من أن يرفع الامر إلى القاضي ليأمره القاضي بذلك \* ولو كان بين الحاضر والغائب دار مقسومة ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس الحاضر أن يسكن

في نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان حاف الخراب كان للقاضي أن يؤاجر ويمسك الاجر الغائب \* وفي غير المقسومة للحاضر أن يسكن قدر حصته \* وعن محمد رحمه الله تعالى للحاضر أن يسكن كل الدار اذا خيف علم الخراب لو لم يسكن \* وما كان على الرهن اذا اذاه المرتين بغية الرهن ذكرنا أنه متطوع \* وكذا لو أدى الرهن ما يجب على المرتين فان أدى أحدهما ما كان على صاحبه بأمر صاحبه أو بأمر القاضي يرجع عليه \* وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الرهن غائباً فانفق المرتين بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضراً لا يرجع \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع في الوجهين جميعاً والفتوى على أن الرهن لو كان حاضراً وأبى أن ينفق فأمر القاضي المرتين بالاتفاق فانفق يرجع على الرهن \* ومسائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القياس \* رجل أمر رجلاً أن يشتري له عبداً بعينه فقال المأمور نعم فاشترى ذلك العبد وأشهد أنه اشتراه لنفسه (٦١٧) فشرأه يكون لاداهم لا لنفسه

\* ولو أمره بأن يشتري عبداً فـ لان بيني وبينك فقال المأمور نعم فلما خرج من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتريه بيني وبينك وقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان لاداهم الاول نصف العبد ولاداهم الثاني نصف العبد ولا شيء للشري \* هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الأول \* وان قال له الثاني ذلك بمحض من الأول ثم اشترى العبدان العبد يكون بين المأمور وبين الآخر الثاني نصفين ولا شيء للأول \* ولو لقيه ثالث أيضاً وقال اشتريه بيني وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الأول والثاني فقال نعم فهو للأول والثاني وليس للثالث ولا للشري شيء \* رجل اشترى عبداً وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فأشركه كان العبد بينهما نصفين وكذا لو أشرك رجلاً يصير بينهما أثلاثاً \* ولو أشرك

أدعى تسليم الشفعة على الموكل يؤمر بتسليم الدار الى الوكيل ثم يحلف الشفيع متى حضر وكذا لو وكيل المستحق يقبض المستحق اذا ادعى المشتري الاجازة على المستحق يؤمر بتسليمه الوكيل ثم يحلف المشتري المستحق متى حضر كذا في محيط السرخسي \* الوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو أقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو إقراره تقبل عنده وقال لا يكون خصماً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* واذا جحد الغريم الدين وأراد الوكيل بالقبض أن يقيم البيعة على الدين هل تقبل بيته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بيته وعلى قولهما لا تقبل والاصل في جنس هذه المسائل أن التوكيل اذا حصل بقبض ما هو ملك الموكل فالوكيل لا يصير خصماً في الاثبات واذا حصل التوكيل بقبض ما هو ملك الغير من كل وجه بحق للموكل عليه فالوكيل يقتصب خصماً في الاثبات كذا في الذخيرة \* القاضي اذا وكل رجلاً بقبض دين الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلاً بالخصومة في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وكل رجلاً بالخصومة فهو على وجهه (الأول) أن يوكاه بالخصومة ولا تعرض لشيء آخر وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالانكار والاجماع يصير وكيلاً بالاقرار أيضاً عند علماءنا الثلاثة وبعد هذا اختلف علماءنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى التوكيل بالخصومة توكيل بالاقرار في مجلس الحكم حتى لو أقر على موكله في مجلس الحكم يصح اقراره ولو أقر في غير مجلس الحكم لا يصح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى التوكيل بالخصومة توكيل بالاقرار في مجلس الحكم وغير مجلسه غير أن هندهما أن أقر في غير مجلس الحكم ولم يصح اقراره لا يفي وكيلاً حتى يمنع عن الخصومة بعد ذلك كذا في الذخيرة \* ولو أقر الوكيل بالخصومة في حذ القذف والقصاص لا يصح اقراره كذا في التبيين \* (والثاني) أن يوكاه بالخصومة غير جائز الاقرار وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالانكار (والثالث) أن يوكاه بالخصومة غير جائز الانكار وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالاقرار ويصح الاستثناء في ظاهر الرواية (والرابع) أن يوكاه بالخصومة جائز الاقرار عليه وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالخصومة والاقرار حتى لو أقر صرح اقراره عندنا على الموكل (والخامس) اذا قال وكلت بالخصومة غير جائز الاقرار والانكار فقد اختلف المتأخرون بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل أصلاً وحكى عن القاضي الامام صاعداً انساباً يرى أنه قال يصح التوكيل ويصير الوكيل وكيل السكوت متى حضر مجلس الحكم حتى يسمع عليه البيعة كذا في الذخيرة \* والتوكيل بالاقرار جائز ولا يصير الموكل مقراً بنفس التوكيل ومعنى التوكيل بالاقرار أن يقول للوكيل وكلتك بالخصومة وبالذب عني فاذا رأيت مذمة تلحقني بالانكار واستصوبت الاقرار فافعل فاني قد أجزت ذلك واذا وكل بخصومته وأخذ حقوقيه من الناس على أن لا يكون وكيلاً فيما يدعى على الموكل فهذا التوكيل جائز كذا في

(٧٨ - فتاوى ثالث) رجلاً بعد ما اشترى العبد ثم أشرك رجلاً آخر ليدكره في الكتاب \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال للذي أشركه أولاً نصف العبد \* وأما الثاني ان علم بشركة الأول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف \* ولو كان العبد بين رجلين اشتراه فأشركه رجلاً في القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل واحد منهما الربع \* وفي الاستحسان يكون العبد بينهم أثلاثاً \* ولو أن رجلاً اشترى متاعاً فأشرك فيه رجلاً قبل القبض كانت الشركة فاسدة \* رجل أمر رجلاً أن يشتري عبداً بعينه بينه وبينه فقال المأمور نعم فذهب المأمور واشتراه وأشهد أنه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لانه وكاه بشراء نصف عبد بعينه \* والوكيل بشر أممي بعينه اذا اشتراه لنفسه بمنال الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترياً للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة \* وهو عاك استخراج نفسه عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته \* وكذا لو اشترى رجلاً على أن

ما اشترى كل واحد منهما اليوم فهو بينهما لم يسه طع أحدهما أن يخرج نفسه عن الشركة إلا بمحض من صاحبه لأن كل واحد منهما ما يكون  
وكيلا عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتهم فلا يملك إخراج نفسه عن الشركة إلا بمحض من صاحبه \* وإذا اشترى شركة عنان بأموالهما  
فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشتريته بمالي لنفسي قبل الشركة كان القول قول  
المشتري لأنه حر يعمل لنفسه فيما اشتراه فيكون القول قوله مع البين بالله ما هو من شركتنا \* وجلان اشترى شركة عنان في تجارة على أن  
يشترى أو يبيع بالنقد والسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة لأن كل واحد منهما ما يصير وكيلًا بحكم الشركة ولو كالة  
تقبل التخصيص \* وأما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما ما يشرؤه بالنقد والسيئة فينفذ على صاحبه إلا إذا اشترى أحدهما  
بالسيئة المكيل أو الموزون أو النقود (٦١٨) فإن كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة \* وإن لم يكن كان

مشتريا لنفسه لأنه لو نفذ على  
شريكه يكون مستدينا  
على المال \* وليس لشريك  
العنان وللضارب ولاية  
الاستدانة بطلاق عقد  
للشركة وإن كان مال الشركة  
في يده دراهم فاشترى  
بالدنانير فيسنة في القياس  
يكون مشتريا لنفسه وفي  
الاستحسان يكون مشتريا  
على الشركة \* ولو أقر أحد  
شريكي العنان بدين في  
تجارتهما لزم المقر جميع ذلك  
إن كان هو الذي وليه وإن  
أقر أنه ما وليه لزمه نصفه  
\* وإن أقر أن صاحبه وليه  
لا يزمه شيء بخلاف شركة  
المفاوضة فإن ثمة كل واحد  
منهما ما يكون مطالب بذلك

### فصل في شركة المفاوضة

شركة المفاوضة أن يكون في  
جميع التجارات لا يختص  
أحدهما بتجارة دون صاحبه  
\* وأن مالهما أحدهما من  
حقوق ما يتجران فيه لزم

خزانة المقتنين \* فلو أثبت الوكيل المال لموكله ثم أراد المدعي عليه الدفع لا يسمع على الوكيل هكذا فتوى  
الصدر الشهيد برهان الدين كذا في المحيط \* في كتاب الاقضية إذا كان الموكل بالخصومة هو المطلوب فوكل  
رجلا بخصومة الطالب وقال على أن لا يجوز إقراره فهو جائز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما وكاه  
به قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان المطلوب هو الذي نصب الوكيل فقال الطالب لأرضي إلا أن تقيم لي  
رجلا يقوم مقامك ويجوز إقراره كما يجوز إقرارك والأفاحضر وخاصة في أنه يقال للمطلوب خاصة أو أقم  
رجلا يجوز إقراره عليك وكذلك لو كان الموكل هو الطالب فقال الطالب لأرضي إلا أن تخصمني أو يوكل  
من يقوم مقامك لا يمنع عن خصومتى وحتى إذا جئت به لم يجوز إقراره عليك بقبض المال فله ذلك إذا  
كان الطالب حاضرا وإن كان غائبا يوكل وكلا لا يجوز إقراره عليه بأن استثنى الإقرار من المطلوب بدفع  
ما وجب إلى الوكيل لا يكون له الامتناع من خصومة الوكيل بأن يقول لا خاصمك حتى يجوز إقرارك على  
الذي وكلك كذا في الذخيرة \* رجل عليه رجل دعوى وخصومة فوكل المدعي عليه عند القاضي بطلب  
خصمه وكلا بالخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضي قال المدعي عليه للمدعي أخرجت  
الأول من الوكالة ووكلت فلان بن فلان الفلا في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان الطالب  
أن لا يقبل هذه الوكالة وكل رجلا في خصومة رجل ثم إن الموكل مع وكيله جاء إلى القاضي مع رجل آخر فقال  
الموكل للقاضي قد كنت وكنت هذا في خصومة فلان وأن هذا الوكيل يريد السفر وأنا أتتهم بأن يقر على  
بشيء يلزمي فأخرجه عن الوكالة ووكلت هذا الآخر في خصومته فإن القاضي لا يقبل ذلك بل يأمره حتى  
يحضر الخصم فيخرج الوكيل بحضوره وينصب القاضي من أعوانه حتى يطلب الخصم فإن لم يجده ولم  
يقدروا عليه حينئذ يخرج الأول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوثق منه المدعي عليه كذا في فتاوى  
قاضيان \* ولو وُكل رجلا بطلب حقوقه وقبضها والخصومة فيه على أن لا يجوز صلحه ولا تعديله شاهد  
يشهد عليه بشيء يبطل حقا فالوكالة على هذا الشرط جائزة فإن أقر هذا الوكيل أن الطالب قبض هذا الحق  
من الغريم لم يجز ذلك على الموكل فإن قال الوكيل قد قبضت أنا هذا الحق من الغريم فضاء أو قال دفعته إلى  
الطالب صح إقراره وبرئ الغريم كذا في أدب القاضي للخصاف \* وإذا وُكل في خصومته ثم أراد أن يستثنى إقرار  
الوكيل عليه إن كان بمحض من الطالب جاز وإن كان بغير محض من الطالب فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى  
خلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا أذن المطلوب لوكيله أن يوكل ثم أراد بعد ذلك أن  
يججر عليه في حق هذه الزيادة حتى لا يملك الوكيل الأول التوكيل عند محمد رحمه الله تعالى يصح ججره وإن  
كان بغير محض من الطالب كذا في المحيط \* وكل رجلا بالخصومة في داره وقبضها فباع الذي في يده الدار

الآخر وما يجب لكل واحد منهما ما يجب للآخر ويكون كل واحد منهما فيما يجب لصاحبه بمنزلة  
الوكيل له وفيما يجب عليه بمنزلة الكفيل عنه \* ويتساويان في رأس المال \* فإن تفاوتا في شيء من ذلك تكون عنانا ولا تكون  
مفاوضة \* ويشترط التساوي في الربح أيضا لا يفضل أحدهما الآخر ولا يختص أحدهما بمال تجوز به الشركة \* فإن كان في يد  
أحدهما مال مما تجوز به الشركة ولم يدخل في شركتهما فاسدت المفاوضة \* وكذا لو صار في يد أحدهما بعد المفاوضة وإن كان  
في يد أحدهما مسوى الدراهم والدنانير والفولس فكذلك لا تنفسد المفاوضة \* وكذا كل مال لا تصح به الشركة \* وإذا دفع الزجل إلى رجل  
ألفا على أن يشتري بها أو ألف من عنده ومال الآخر غائب فاحضره قبل أن يشتري شيئا بمال الشركة جازت الشركة \* فإن أراد شركة

المفاوضة لابد أن يذكر أحكام المفاوضة إذا لم يذكر لفظة المفاوضة وهو التسوية بينهم في رأس المال والربح وإن الشراكة بينهم ما في كل قليل وكثير \* فإذا اختص أحدهما بمالك مال تصح فيه الشراكة لا تكون الشراكة مفوضة \* وإن اختص أحدهما بمالك عرض أو دين على إنسان كانت الشراكة بينهم مفوضة لأن العرض لا يصلح رأس مال الشركة \* وكذلك الدين فإن فضل مال أحدهما بعد الشراء بالمالين وبعد النقد أيضاً لا تفسد المفاوضة \* وإن حصل الفضل بعد الشراء بأحد المالين أن حصل الفضل بالمال الذي اشترى به لا تفسد المفاوضة \* وإن حصل في المال الآخر فسدت المفاوضة \* ومن شرط صحة المفاوضة الاستواء في التصرف وبصح من كل واحد منهما من التصرف ما يصح من الآخر وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفالة فلا تصح المفاوضة من الصبي والعبد (٦١٩) والمكاتب سواء شارك واحداً

من جنسه أو خرافاً له \* وإن قاوض المسلم الحر من تدا أو ذمياً لا تصح المفاوضة \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح المفاوضة من الذي \* وإن أسلم المرتد قبل الحكم للحاكم إلى دار الحرب صح المفاوضة \* وتجوز المفاوضة بين الذميين وإن كان أحدهما نصرانياً والآخر مجوسياً \* وإذا ورث أحد المتفاوضين دراهم أو ديناراً كان له خاصة ولا تبطل المفاوضة حتى يقبض الدين وإذا لم تصح المفاوضة لمعنى من هذه المعاني كانت عسناً \* وإن باع أحد المتفاوضين شيئاً أو أداً من رجل ديناً أو كفل له رجل بدين أو غصب منه مالا فلا شريكه الآخر أن يطالب به \* وإن أجر أحدهما عبداً خالصاً له من مبرراته لم يكن للآخر أن يطالب بالاجر \* وكذا كل شيء هو له خاصة بآدمه لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب

وقبضها المشتري كان للوكيل أن يخصم المشتري ولو كان وكيلاً بالخصومة مع فلان في هذه الدار فباعها من آخر لم يكن للوكيل أن يخصم المشتري كذا في الذخيرة \* وإذا وكل ذوا اليد وكيلاً بالخصومة ولم يبيعها فإن لهذا الوكيل أن يخصم وكيل ذى اليد ولو وكله أن يخصم فلان في هذه الدار فإذا دار في يدي غير فلان لم يكن له أن يخصم غير فلان ولا فلاناً وإن لم يسم له أحدًا كان له أن يخصم من وجدت الدار في يده ولو كانت الدار في يدي العبد فوكل وكيلاً بالخصومة فيها فلان المدعي فادعها آخر لم يكن الوكيل وكيلاً في خصومة هذا الثاني وهو وكيل في خصومة الأول وخصومة وكيله كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب \* ولو وكله بالخصومة عند القاضي فلان كان للوكيل أن يخصم إلى قاض آخر ولو وكله بالخصومة إلى فلان الفقيه لم يكن له أن يخصمه إلى فقيه آخر كذا في المحيط \* رجل قال لرجل أنت وكيل في خصومة كل ضيعة لي بخراسان فقدم الرجل الذي في يديه الضيعة من خراسان إلى كوفة له أن يخصمها بالكوفة وإن كانت الوكالة في دين فليس له أن يخصمها بالكوفة لو قال في كل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان إلى الكوفة وعليهم دين الموكل له أن يخصمهم بالكوفة وكل رجلاً يطلب كل حق له وبالخصومة فيه فغصب إنسان داراً من موكله فلو وكل أن يخصم فيها ولو بيعت دار وفيها شفعة للموكل لم يكن هذا وكيلاً في طلبها وله أن يقبض شفعة فدقضى بها للموكل كذا في الحاوي \* عبيد في يد رجل يقول أنا عبد فلان ولدت في ملكه وقد وكلني بخصومتك في نفسي ليس الذي في يده العبد أن يمنع العبد إذا كان العبد بمنه على الوكالة ولو قال العبد باعني فلان منك ولم يقبض الثمن فوكلني يقبض الثمن منك كان للذي في يده أن يمنع عن الخصومة لأن هذا العبد مقر بمالك ذى اليد وكان له أن يمنع العبد من صرف المنافع إلى غيره وفي الوجه الأول العبد منكروم مالك ذى اليد فلا يكون له أن يمنع من الخصومة كذا في فتاوى قاضيتان \* وكل المطلوب وكيلاً في خصومة فلان هذا فيما يدعى قبله من الحقوق وأجاز له أن يوكل بمنزله ما واكله من ذلك من رأى كان ذلك جائزاً فإن وكل الأول وكيلاً فأنبت الطالب حقه عليه أو لم يثبت حتى يخرج الأول الثاني من الوكالة فانه يجوز سواء كان بمحض من الطالب أو لم يكن ولو أن الوكيل الأول وكل وكيلاً بخصومة هذا الطالب عن فلان بمحض من الطالب وقبل الثاني الوكالة من الوكيل الأول ثم أن الوكيل الأول مات فالوكيل الثاني وكيل على حاله في خصومة الطالب وكذا لو أن الطالب أخرج الوكيل الأول من الوكالة كان خارجاً منها وكان الوكيل الثاني على حاله في خصومة الطالب كذا في أدب القاضي للخصاف \* وإذا وكل رجلاً بالخصومة على أن للوكيل أن يوكل من أحب ثم أن المدعي عليه أشهد بغير محضر من المدعي أنه حجر على الوكيل أن يوكل غيره جاز حجره عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيتان \* (ومن أحكام

الشريك بتسليم المبيع \* وإن أقر أحدهما بدين أو اشترى أو استأجر أو قبض بعقد فاسد أو غصب مالا أو استهلك أو أخلف في ودعة أو عارية أو أجرة أو كفل لرجل بمال من ثمن بيع أو مهر أو نفقة فرضها الحاكم أو متعة أو جناية فللذي وجب له الحق أن يطالب به وبطالب شريكه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ما كفل به أحدهما لا يلزم الآخر وما يلزم أحدهما من مهر شكاح أو وطء بشبهة أو جنى على بني آدم ولزمه الأرض لزمه خاصة دون صاحبه \* وما اشترى أحدهما شيئاً من التجارة يكون بينهما إذا اشترى أحدهما طعاماً لاهله أو كسوة أو نفقة أو متعة أو جارية للخدمة أو جارية للوطء بأذن الشريك فلذلك له خاصة استحصانا للبائع أن يطالب بالثمن أيهما شاء \* وكذا إذا وطئ أحدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلم يستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء وليس ذلك كالمهر في النكاح وليس لأحدهما أن يشتري جارية للوطء إلا بأذن الشريك فإذا اشترى بغير إذن الشريك تكون بينهما وليس له أن يطأها \* وإن أجر أحد المتفاوضين نفسه

في خداسة أو عمل من الاعمال فالاجر يكون بينهما \* ولاحد المتفاوضين أن يكاتب عبدا كان بينهما وأن ياذن للعبد في التجارة وان يدفع المال مضاربة وأن يفاوض غير شريكه عند محمدرجه الله تعالى \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يفاوض ويجوز لاحدهما أن يشترك رجلان شركة عنان \* وأن يزوج الامة \* ولوزوج أحد المتفاوضين لعبد من تجارتها أمة من تجارتها ما جاز في القياس ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا رحمه الله تعالى \* وعلى هذا المكاتب اذا تزوج عبدا له أمة من كسبه \* وعلى هذا الخلاف الآب والوصى اذا تزوج عبدا لليتيم أمة لليتيم لا يجوز استحسانا عندنا \* ولاحد المتفاوضين أن يرهن ويرهن له أن يعير استحسانا عندنا ولأن يعمق على مال ولا يزوج العبد امرأه ولا يقرض فان أقرض كان ضامنا نصفه \* واحدهما أن يضع بضاعة \* وله أن يودع ودعية \* ولو أضع بضاعة ثم (٦٢٠) تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا علم المستضع بتفرقهما كان ما اشترى للاحد

خاصة \* وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز شراؤه على الامر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان مشتريا للاحد خاصة \* ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبدا للهـ او سمي جنس العبد والثمن فاشترياه وقد افرق المتفاوضان عن الشركة فقال الامر باشترياه بعد التفرق فهو لى خاصة وقال الامر باشترياه قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الامر مع عينه والبينة بينة الاخران أقاما البينة ولا تقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فـ فل أنفسهما \* فان قال الشريك لاندري متى اشترياه فهو للاحد \* وان قال الامر اشترياه قبل الفرقه وقال الامر باشترياه بعد الفرقه كان القول

الوكيل بالخصومة أن الحق اذا ثبت على موكله لم يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكيلاعاما لانه لا تنتظم الامر بالاداء والضمنان كذا في الجرار الرائق \* وكل رجلان بالخصومة وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جائز وكيله ويكون الوكيل الثاني وكيل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول أو عزل أو جرح أو ارتد ولو لحق بدار الحرب لا ينزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول أو جرح أو ارتد ولو لحق بدار الحرب ينزل الوكيل لان ولو عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني جاز عزله كذا في فتاوى فاضلان \*

فصل في أحكام التوكيل بتقاضى الدين وقبضه \* اذا وكل رجلا بتقاضى دينه فهو جائز رضى المطلوب أو لم يرض سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا سواء كان صحيحا أو مريضا قالوا هذا اذا كان المطلوب مرقا بالدين فاما اذا كان جاحدا لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من غير رضا الخصم اذا كان الموكل صحيحا حاضرا واليه مال شمس الاسلام الحلو في رحمه الله تعالى وذ كر شيخ الاسلام أن التوكيل صحيح على كل حال كذا في المحيط \* والوكيل بالتقاضى وكيل بالقبض لان التقاضى تفاعل من الاقتضاء وهو عبارة عن القبض وكان التوكيل بالتقاضى وكيله بالقبض انصا وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضى القبض لان العادة تجرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل تلك الخصومة اختلف المشايخ فيه وقيل يجب أن يملك الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاصول والاشبه فان محمدا رحمه الله تعالى ذكر عقيب هذه المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضى وكيل بالخصومة والوكيل بملازمة غيره بماله عليه لا يكون وكيله بالقبض كذا في محيط السرخسى \* والتوكيل بالخصومة وكيله بقبض الدين عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يكون وكيله بالقبض قال الصدر الشهيدي الجامع الصغير لا يبقى بقول أصحابنا في هذه المسئلة والقوى على قول زفر رحمه الله تعالى وفي النوازل اختار الفقيه أبو الليث أنه لا يملك القبض قال وهكذا اختاره المتأخرون وبه نأخذ كذا في الخلاصة \* ولو وكله بتقاضى كل دين له أو وكله بكل حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذا انصرف التوكيل الى القائم والحادث استحسانا ولو وكله بقبض دين له على فلان أو وكله بقبض كل دين له على فلان وفلان ذكر في الزيادات أنه ينصرف الى القائم لالى الحادث قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة في الفضل الثالث \* ولو قال أنت وكيل في قبض كل دين لى وليس له دين يومئذ ثم حدث له دين كان وكيله في قبضه كذا في الحاوى \* واذا وكله بقبض كل حق يحدث له والخصومة فيه جائزا أمره فانه يدخل فيه الدين واوديعه والعارية وكل حق مملك الموكل أما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذا في الجرار الرائق \* رجل وكل رجلا بقبض

قول الذي لم يأمره والبينة بينة الامر \* ولو كان هذا في شركة العنان فهو كذلك \* رجل ادعى على رجل كل أنه شاركه ومحمد المدعى عليه ذلك والمال في يد الجاحد قام المدعى بينة فشهد الشهود أنه مفاوضة وأن هذا المال الذي في يده من شركتهما أو قالوا هو بينهما نصفان أو لم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا أنه مفاوضة فانه يقضى للمدعى نصفه \* أما اذا شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما أو شهدوا أن المال من شركتهما فظاهرا لان المفاوضة تقتضى المساواة في المال \* وأما اذا شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى هذا الاول سواء يقضى بالمال بينهما لانهم قالوا هو مفاوضة وقضية المفاوضة المساواة في مال الشركة \* واذا قضى بما في يده بينهما فلان المدعى عليه أقام البينة على أن المال له ميراثا من مورثه أو هبة أو صدقة من غير المقضى عليه ان كان شهود المدعى الاول شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي



في يديه بينهم ما نصفاً لا تقبل بينة المدعى عليه على الميراث والهبة والصدقة وان كان شهود المدعى شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على ذلك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى فيه خلافاً فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المقضى عليه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه تقبل بينة المقضى عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك وفيما إذا شهدوا أن المال الذي في يديه من شركتهما أو هو بينهما لا تقبل بينة المدعى عليه \* ولو أن المدعى عليه ادعى عينا أنه له خاصة وهب شريكه منه حصته وأقام البينة على الهبة والقبض قبلت بينته لأن في هذا تقرير القضاء الأول \* ولو كان المدعى الأول حين ادعى أنه شريكه شركة المفاوضة فأقر المدعى عليه بالمفاوضة وقضى عليه بأقراره ثم ان الملقى عليه ادعى ما كان في يده عينا أنه ميراث له أو هبة له من رجل آخر وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ويقضى له بالعين \* ولو أن رجلاً ادعى عبداً في يد رجل أنه شريك ذى اليد في هذا العبد وأقام البينة وقضى له بنصف (٦٢١) العبد فادعى ذواليد بعد ذلك أنه

ميراث لمن أبيه لا تقبل بينته إلا أن يدعى التلقي من المقضى له \* ولو كان المال في يد رجلين وهما مقرران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه له ميراث عن أبيه وأقام البينة قبلت بينته \* وإذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منه فادعى ورثة الميت المفاوضة وحسد الحى وأقام الورثة البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة لا يقضى لهم بشيء مما في يد الحى إلا أن يقيموا البينة أنه من شركة أبيهم أو يقيموا البينة أن المال كان في يد الميت في حياته تقبل بينة الوارث \* ولو كان المال في يد الورثة وهم يحدون الشركة فأقام الحى البينة على شركة المفاوضة وأقام ورثة الميت أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير شركة بينهم لا تقبل بينة الوارث

كل حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي أيديهم وبقبض ما يحدث له بالمقاسمة بين شركائه ومجبس من يرى حبسه وباتخذه عنه إذا رأى ذلك وكتب في ذلك كتاباً وكتب في آخره أنه محاصم ومحاصم ثم ان قوماً يدعون قبل الموكل مالاً والموكل غائب وأقر الوكيل عند القاضي أنه وكيله وأنكر المال فأحضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم أن يجسبوا الوكيل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المكاتب بين رجلين فوكل أحدهما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو يبيع أو يشترى من الآخر أو من غيره فهو جائز وكذلك ان وكله أحدهما ببيع عبده من الآخر أو من غيره أو بالخصومة مع الآخر أو مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه جميعاً فوكل ابن أحدهما بذلك أو عبده أو مكانه أو وكله بالبيع والشراء فهو جائز كذا في المبسوط \* الوكيل بقبض الدين ليس له أن يقبل الحوالة كذا في الخلاصة \* وليس للوكيل بقبض الدين أن يهب الدين للغريم أو أن يوثقه أو أن يبرئه منه أو أن يأخذه رهناً ولو أخذ منه كفيلاً بالمال جاز فان كان أخذ الكفيل على أن يبرئ الغريم لم تجز البراءة ولو أخذ الطالب منه كفيلاً لم يكن للوكيل أن يتقاضى من الكفيل كذا في الحاوي \* فان هلك الرهن في يد الوكيل هل للطالب أن يضمه الأقل من قيمته ومن الدين فهذا على وجهين الأول أن يقول الوكيل أمرني الطالب بقبض الرهن فدفعت الطالب إليه رهناً ففي هذا الوجه له أن يضمه ذكر المسئلة في الأصل مطلقاً وذ كر شيخ الإسلام في شرحه فقال ان كذبه المطالب في الوكالة أو سكت أو صدقه وشرط عليه الضمان له أن يضمه وان صدقه ولم يضمه فليس له أن يضمه الوجه الثاني إذا قال الوكيل لي أمرني بقبض الرهن ومع ذلك دفع المطالب إليه رهناً وهلك في يد الوكيل لا ضمان على الوكيل كذا في المحيط \* وإذا وجب لرجل على رجل دين بأى وجهه وجب فوكل وكيله بقبضه فهو جائز فإذا قبضه برئ الذي عليه الدين وكان ما قبضه الوكيل مالاً للوكل وأمانة في يد الوكيل يضمه بما يضمن به الوديعة كذا في السراج الوهاج \* ولو وكل رجل رجلاً أن يقبض له ديناً من فلان فيدفعه إلى فلان هبة له منه فهو جائز فان قال الغريم قد دفعته إليه فصدقه الموهوب له فهو جائز وان كذبه لم يصدق الغريم ولو وكل وكيله بقبضه منه ودفعه إلى الموهوب له فقال الغريم قد دفعته إلى الوكيل وصدقه الوكيل وقال الوكيل قد دفعته إلى الموهوب له فالغريم والوكيل بريان الغريم بتصديق الوكيل له والوكيل بإداء الأمانة ولكن لا يصدق الوكيل على الموهوب له حتى لا يرجع الواهب عليه بشيء وكذلك الرجل يهب ما على مكانه ويأمر آخر بقبضه ودفعه إلى الموهوب له كذا في المبسوط \* الوكيل بقبض الدين إذا قبض الدين ثم حضر وكيل آخر بقبض الدين ليس له أن يقبض من الوكيل الأول ولو وكل الثاني بقبض كل شيء له أن يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الأول أن يقبض من الثاني شيئاً كذا في الخلاصة \* ولو وكل المسلم مرثداً بقبض

ويقضى بنصف المال للمدعى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وفي قول محمد رحمه الله تعالى تقبل بينة الوارث على الميراث \* متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكماً للمفاوضة إلا ما كان من ثياب الكسوة ومتاع البيت أو رزق العيال أو جارية يوطؤها فان ذلك لمن كان في يده خاصة استحساناً إذا كان ذلك بعد الفرقة \* ولو لم يفرقوا ولكن مات أحدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فقام اختلاف في مقدار الشركة سواء \* ولا يلزم المفاوض ما يلزم على شريكه من مهر أو جناية ولا يشترك في ميراث ولا جارية يجيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة \* ولا تنفسد المفاوضة بذلك إلا أن يكون دراهم أو دنانير وقد قبضه \* وكل وديعة تكون عند أحدهما فهي عندهما جميعاً \* فان مات المستودع قبل أن يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جملة التجارة لانه يفيد الملك في

المضمون \* واعادة المفاوض وأكل طعامه وقبول هديته في المطعم واجابة دعوته بغير امر شرى به جائز \* ولو كسا المفاوض رجلا ثوبا أو وهب دابة أو وهب الذهب والفضة والامتنعة والجوب لم يجز في حصه شرى به وانما يجوز ذلك استحسانا في الفاسكهة والهم والخير واشباه ذلك مما يؤكل \* ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها اليه فأيهما صدقه في الاعارة الى ذلك الموضع يرى المستعير من ضمانها \* ولو استعار أحدهما دابة لركبها الى مكان معلوم فركبها بشرى به فعطبت فأنهما يضمنان جميعا لان ركوب صاحبه لم يرض به صاحب الدابة فكان هذا ضمان الاستئثار فيلزمهما \* فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في مالهما وان كان ركب في حاجة نفسه فهما يضمنان لما قلنا الا أنهم ان أدياه من مال الشركة رجع الشرى بك على الراكب بنصيبه من ذلك فان استعار أحدهما (٦٢٢)

ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما أو غلصته فلا ضمان عليه لان في الاعارة للحمل لا يقيسد التقييد بخلاف الركوب \* ولو استعار أحدهما ليحمل عليها حمل عدل زطى فحمل عليها شرى به مثل ذلك العدل لا يضمن \* ولو جعل عليها طاميلة كان ضامنا لان الجنس مختلف وفي الجنس المختلف الذي يتفاوت فيه الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامنا كذلك شرى به \* ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها شرى به عشرة مخاتيم شهير من شركتهما لا يضمن لان هذا أخف على الدابة \* وكذا لو كان شرى بهين شركة عنان فاستعار أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الاول \* ولو

دسه فقبطه أو أقر فقبطه وهلا كمنه ثم قتل على رذته جاز قبضه وكذلك ان كان الوكيل حريفا فقبطه ثم لحق بدوا الحرب كذا في المبسوط \* ولو وكل الدائن العبد المديون في قبض دينه من موله جاز ولو أقر العبد بالقبض والهلاك برى المولى \* ولو وكل الغريم مولى العبد المديون بالقبض من عبده لم يجز تركيله ولا قبضه كذا في البحر الرائق \* المحتال له اذا وكل المحيل بقبض الدين من المحتال عليه لا يصح وكذلك رب الدين اذا وكل المديون بقبض الدين من نفسه لا يصح \* وفي نوادر بشرى اذا كان بالمال كقبيل فوكاله الطالب بقبضه من المطلوب فقبطه لم يجز قبضه وان هلك عنده فلا ضمان كذا في الذخيرة \* عبد مديون أعنته موله حتى ضمن قيمته للغرماء ويطالب العبد بجميع الدين ان وكاله الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلا هكذا في الهذلية \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كقبيل عن صاحبه فوكل رب الدين رجلا بقبضه من أحدهما بعينه فقبطه من الآخر جاز وكذلك لو أن رجلا له على رجل ألف درهم وبها كقبيل فوكل الطالب رجلا بقبض المال من الذي عليه الاصل فقبطه من الكقبيل جاز كذا في المحيط \* ولو وكل رجلا بقبض دين له فأي الوكيل أن يقبل ثم ذهب الوكيل بعد ذلك فقبطه فان الغريم لا يبرأ منه والدين على حاله وصار قبضه قبض الاجنبى كذا في السراج الوهاج \* واذا وكل رجلا بقبض دين له على رجل فقبطه الوكيل ووجد هازن فافا أو ستوفة أو بنهرجة أو رصاصا فرتها فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن والصحيح أن هذا القياس والاستحسان فيما اذا وجد هازن فافا أو بنهرجة فأراد أن يرتها فالقياس أن لا يكون له الرتم غير استطلاع رأى الموكل واذا رتها ضمن وفي الاستحسان له الرتم غير استطلاع رأى الموكل فاذا رتها يضمن وأما في الستوفة والرصاص فله أن يرتها من غير استطلاع رأى الموكل واذا رتها لا يضمن قياسا ولا استحسانا كذا في المحيط \* الوكيل بقبض الدين اذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فالوكيل أن يرتد العروض على الغريم ويطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى \* رجل له على رجل ألف درهم وضح فوكل رجلا بقبضها أو علمه أنها وضح فقبطه الوكيل ألف درهم غلة وهو يعلم أنها غلة لم يجز على الآخر فان ضاعت في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الا حشرى ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غلة فقبطه جائز ولا ضمان عليه وله أن يرتها وبأخذ وخفافا ضاعت من يده فكذا ضاعت من يدا الآخر ولا يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتها وبأخذ الوضح كذا في الحاوى \* الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته الى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق براءة المديون لافي حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان

كان الاول استعارها ليحمل عليها حنطة رزقا لاله فحمل عليها شرى به خاصة كان ضامنا \* ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتهم مائة لم يكن واحدا منهما أن يشتريها بأقل من ذلك قبل استيفاء الثمن \* ولو باع أحدهما شاة ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كالمكيل بالبيع اذا فعل ذلك \* ولو باع أحدهما ثم قال صاحبه صحت الاقالة \* ولو اشترى أحدهما طعاما من شاة كان الثمن عليهما \* بخلاف أحد شرى بي العنان فان هنالك انما يملك كل واحد منهما الشراء بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة جنس ذلك الثمن \* أما اذا لم يكن في شرأه بالنسيئة يكون استدانة على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضين \* ولو قبل أحد المتفاوضين سلميا في طعام جاز ذلك على شرى به لانه من صنيع التجار \* ولو باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه ثوبا لنفسه جاز

كان الاول استعارها ليحمل عليها حنطة رزقا لاله فحمل عليها شرى به خاصة كان ضامنا \* ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتهم مائة لم يكن واحدا منهما أن يشتريها بأقل من ذلك قبل استيفاء الثمن \* ولو باع أحدهما شاة ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كالمكيل بالبيع اذا فعل ذلك \* ولو باع أحدهما ثم قال صاحبه صحت الاقالة \* ولو اشترى أحدهما طعاما من شاة كان الثمن عليهما \* بخلاف أحد شرى بي العنان فان هنالك انما يملك كل واحد منهما الشراء بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة جنس ذلك الثمن \* أما اذا لم يكن في شرأه بالنسيئة يكون استدانة على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضين \* ولو قبل أحد المتفاوضين سلميا في طعام جاز ذلك على شرى به لانه من صنيع التجار \* ولو باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه ثوبا لنفسه جاز

لان هذا العقد مفيد فان قيل هذا العقد لا يختص المشتري بملك الثوب ويختص بهذا العقد \* وكذا لو باعه جارية من الشركة ليطأها  
 أو طعما ليجعله زنا لاله جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشرائه كذا لو باع من أجنبي وان اشترى أحد هما من صاحبه شيئا من ذلك  
 للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبل البيع \* ولو أن أحد المتفاوضين باع شيئا م اقترا قاول يعلم المشتري باقتراهما  
 فلكل واحد منهما أن يقض كل الثمن من المشتري \* وان علم المشتري باقتراهما لم يكن للمشتري أن يدفع جميع الثمن الا الى الذي ولى  
 البيع \* ولو وجد المشتري به عيب لم يكن له أن يخصم الا الذي ولى البيع ان علم باقتراهما \* ولو كان المشتري رده على شريك البائع  
 بالعيب قبل الفرقه وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تعذر الرد ثم اقترا كان له أن يأخذ بالثمن أيهما شاء \* ولو استحق المبيع بعد  
 الفرقه والمشتري كان نقد الثمن كان له أن يأخذ بالثمن أيهما شاء \* بخلاف الرد بالعيب (٦٢٣) بعد الفرقه لان ثمة انما يجب الثمن  
 على البائع وقت الرد فان

كان الرد بعد الفرقه  
 لا يكون للمشتري أن يطالب  
 الاخر به

### فصل في شركة الوجوه

وصورتها أن يشترك  
 الرجلان من غير مال على  
 أن يبيعوا ويشتريا بوجوههما  
 على أن ما اشتريا كان بينهما  
 أو خصة افاقا على أن ما اشتريا  
 من البر فهو بينهما نصفين  
 أو شرطا لاحدهما الثلثين  
 وللاخر الثلث فهو كشرطا  
 والربح يكون على قدر المالك  
 \* وان فالاعلى أن ما اشتريا  
 فلا حدهما الثلثان وللاخر  
 الثلث على أن الربح بينهما  
 نصفان لا يجوز وانما يكون  
 الربح بينهما على قدر المالك  
 \* فاذا شرطا لاحدهما  
 أكثر من ربح ملكه لا يجوز  
 وهما فيما يجب لهما وعليهما  
 بمنزلة شريكي العنان \*  
 ولو اشتركا بوجوههما شركة  
 مفاوضة كان جائزا وبنت

ما أقر الوكيل بقضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل كذا في المحيط \* المديون اذا دفع  
 الى صاحب الدين عينا فقال له به ما وخذ حقه منها فباعها وقبض الثمن وهلك في يده يهلك من مال المديون  
 ما لم يحدث رب الدين فيها قبضا لنفسه ولو قال بعها بحقك فباعها فكما قبض الثمن (١) يصير قابضا حقه  
 حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال القابض ولو وكل المديون بارا نفسه عن الدين صح نو كيله ولا يقتصر  
 على المجلس كذا في فتاوى فاضل خان في فصل ما يكون وكيله وما لا يكون \* واذا قال المديون تصدق بالعشرة  
 التي لي عليك على الفقراء عني أو قال كفر عن عيني على عليك أو قال أدرك ما لي من العشرة التي لي عليك  
 تصح الوكالة بالاجماع هكذا ذكر شمس الأعنة وذكر في كتاب الاجارات فيمن استأجر دابة ليركبها من بلدة الى  
 بلدة ثم ان الآخر وكل المستأجر أن يستأجر من الاجرة غلاما ليسوقها إلى الوكالة صحيحة ولم يحك خلافا  
 وذكر ثم أيضا اذا استأجر دارا ثم قال لا تجزى للاستأجر دما الدار من الاجرة التي عليك أن الوكالة صحيحة كذا  
 في الذخيرة في نوع الوكيل بالشرا بالدين \* رجل قال لا آخروك في فلان بقض ماله عليك من الدين  
 لا يتخلوا ما أن يصدق المديون أو يكذبه أو يسكت ان صدقه يجبر على أن يدفعه اليه وليس له أن يسترد بعد  
 ذلك وان كذبه أو سكت لا يجبر على دفعه ولكن لو دفعه مع هذا ثم أراد أن يسترد ليس له ذلك بعد ذلك ثم ان  
 جاء الموكل أن أقر بالوكالة مضى الامر كذا في الخلاصة \* وان بخد الوكالة وأراد أن يرجع على الغريم فادعى  
 الغريم على الطالب نو كيل القابض وبرهن أو استخاف صح التوكيل فان نكل برى الغريم وان حلف  
 وأخذ المال من الغريم فليس للغريم أن يضمن الوكيل ولكن يسترد المدفوع ان بقي هكذا في الكافي \*  
 وان استهلكه يضمن مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع عليه وان صدقه بشرط عليه الضمان أو كذبه  
 أو سكت فانه يرجع وليس له أن يرجع على الوكيل ثانيا ولو أراد الغريم أن يحلف بالله ما وكله كان له ذلك  
 وان دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن جحود ليس له أن يحلف  
 الطالب سواء عاد الى التصديق أو لم يعد لكنه يرجع على الوكيل وللوكيل أن يحلف الغريم في الجحود  
 والسكوت بالله ما تعلم أنه وكله فان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على الوكيل وان شاء لم يحلف  
 الغريم ولكن يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف استقر الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل  
 على الطالب هذا اذا ادعى أنه وكيل فان قال لم يوكلني ولكن ادفع الدين الى قاته سيجبر قبضى وعلى ضمانه

(١) قوله يصير قابضا حقه كذا في النسخة المجموع منها والذي رأيته في النسخة يصير مقتضيا وهو كذلك في  
 عامة نسخ الهندية والظاهر ما في النسخة المجموع منها كالا ينبغي اه محصيه

التساوي بينهما فيما يجب لكل واحد منهما ما وعليه فيما يجب في شركة المفاوضة بالمال \* ولو أن رجلا سلم ثوبا الى خياط ليخيطه بنفسه  
 وللخياط شريك في الخياطة مفاوضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء لان الشركة اذا كانت في الخياطة مفاوضة فباعت  
 المفاوضة بينهما ما كانا كشخص واحد \* ولو أنهما اقترا أو مات الذي قبض الثوب لا يؤخذ الا آخر العمل لان ماوجب الاتحاد كان  
 الشركة فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الخياط أن يخيط بنفسه لا يطلب الاخر بحكم الكفالة لان الشرط على الخياط  
 اذا كان خياطة نفسه لا تصح به الكفالة \* رجلان اشتركا مفاوضة وليس بينهما مال على أن يشتريا بوجوههما ويعلا بأيديهما ما جازت  
 الشركة كالعنان الا أن في المفاوضة لا يجوز أن يشترطا التفاوت في الربح وفي العنان يجوز وفي تعيل الاعمال يصح منهما اشتراط التفاوت في  
 صورتهما أن يشتركا خياطان أو قصاران أو خياط وقصار على أن يتقبلا الاعمال جاز

### فصل في شركة الاعمال

عندنا \* ولا يشترط لهذه الشركة بيان المدة \* وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهم ما وكيلاً عن صاحبه بتقبل العمل والتوكيل بتقبل العمل جائز كان الوكيل يحسن مباشرة ذلك العمل أو لا يحسن وهذا النوع من الشركة قديم عتادنا وقد يكون مفادضة عند اجتماع شرائط المفادضة فيكون كل واحد منهم مأمطاً بالبحكم الكفالة ما وجب على صاحبه ومتى كان عتادنا قائماً يطالب به من بآثر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة \* فان أطلقت هذه الشركة كانت عتادنا \* وان شرط المفادضة كانت مفادضة فإذا عمل أحد همدون الآخر والشركة عتادنا أو مفادضة كان الأجر بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا للاحدهما فضلاً فيما يحصل من الأجرة جازاً إذا كان شرطاً التفاضل في ضمان ما يتقبلان به \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما جئت به أحدهما كان الضمان عليهما بأخذ أيهما شاء \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مرض أحد الشريكين (٦٢٤) أو سافر أو بطل فعمل الآخر كان الأجر بينهما ما لكل واحد منهما ما أن يأخذ الأجر والى أيهما دفع الأجر يرى وان

ليس له أن يدفع الدين وان دفع صار ضماناً ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان كذا في الخلاصة \* ولو لم يحضر الموكل ولم يعرف بحجود حتى توفي فورثه الغريم فقال الغريم للوكيل ان صاحب المال لم يكن وكلك وقد صرت وارثاً له فأنما مقامه وكان له تكذيبك فأنأ كذبك أيضاً وأضمنك المال لا يكون له ذلك فان أراد الغريم عين الوكيل بالله لقد وكلك فلان لا يكون له ذلك فان أقر الوكيل عند القاضي أن فلاناً يوكله بشئ صح إقراره وكان للغريم أن يضمه المال وان قال الغريم أنا أقيم البيعة على أن فلاناً يوكله بالخصوصة أو على إقرار الوكيل بذلك قبلت بيئته هكذا في المحيط \* وان وهب الموكل للغريم وهو قائم في يد الوكيل أخذه منه في الوجه كلها لأنه ماله وان كان هالكاً ضمنه في صورة وهو ما إذا صدقه في الوكالة هكذا في التبيين \* ولومات الموكل فورثه الغريم ورجل آخر نصفين فالجواب في نصف الاجنبي كالجواب فيما إذا حضر الطالب وجد الوكيل فآخذ نصف الدين من الغريم ويرجع بذلك على الوكيل والجواب في نصف الغريم ما ذكرنا في السك ولو كان هو الوارث وحده لا يرجع على الوكيل الا اذا كان المال قائماً في يد الوكيل فآخذ منه فان ادعى الوكيل هلاكه ولا يعرف ذلك الا بقوله وادعى الغريم أنه لم يملك كان له أن يحلف الوكيل فان حلف برى وان سكت لزمه ذلك النصف ولو لم يمت الموكل ولم يهب المال من الغريم ولكن حضر وجد الوكيل ولم يقدم الغريم الى القاضي حتى مات والغريم وارثه أو وهب المال منه فقام الغريم بيئته عند القاضي على حجود الموكل الوكيل لا يقبل ذلك منه ولا يكون له حق تضمين الوكيل فان وجد شيئاً مما دفع الى الوكيل قائماً في يده بعينه كان له أن يأخذ منه فان كان الموكل بعدد الوكيل في مجلس القاضي فلم يقض القاضي له على الغريم بشئ حتى مات كان للغريم أن يرجع على الوكيل وعليه رده على الغريم ان كان قائماً ورثه قيمته ان كان هالكاً وان مات الموكل بعد ذلك فورثه الغريم أو وهب المال للغريم أو أبرأ منه كان للغريم أن يأخذ الوكيل بالمال كما كان قبل موته ولكنه يحلف الغريم بالله ما تعلم أن الطالب وكله بقبض المال ولو كان الغريم صدق الوكيل في دعوى الوكالة وضمنه ودفع اليه المال ثم حضر الموكل وجدد الوكالة وحلف وقضى القاضي له على الغريم ماله ثم مات الموكل قبل أن يأخذ من الغريم فورثه الغريم أو وهب المال من الغريم لا يرجع الغريم على الوكيل بشئ ولو كان أخذ المال من الغريم حين حضر ورجع به الغريم على الوكيل بحكم الكفالة ثم مات الموكل وورثه الغريم فلو قيل أن يرجع فيه أخذه من ميراث الموكل مثل ما غرمه الغريم ولو ورثه رجلان أحدهما الغريم كان للوكيل أن يأخذ من حصة الغريم من الميراث مثل ما غرمه الوكيل ولو لم يمت الطالب وباقي النسبة لم يجرها ثم وهب الطالب للغريم ألفاً ووهبه الألف الذي أخذه من الغريم رجوع على الغريم بما أذى وان وهبه ألفاً آخر لا يرجع على الغريم بشئ ولومات

أيهما دفع الأجر يرى وان لم يتفادضا وهو الاستحسان لان تقبل أحدهما العمل جعل تقبل الآخر قصار في معنى المفادضة في باب ضمان العمل \* ولو ادعى رجل على أحدهما أنه دفع ثوباً اليه للخطاطة وأقر به الآخر صح إقراره بدفع الثوب ويأخذ الأجر لانهما كالتنا وضين فإقرار أحدهما يصح في حق الآخر \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يصدق المقر في حق الشريك وأخذه بالقياس \* ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الآخر \* قصار له اداة القصارين ولا خير بيت اشترى كاعلى أن يعمل اداة هذاني بيت هذاني على أن يكون الكسب بينهما نصفين كان جائزاً \* وكذلك كل حرفة لان الكسب يدل عن العمل

والعمل وجب عليهم في هذه الشركة \* وهذه الشركة جائزة وان لم يخصا صنفان هذان وكيل فيجوز الطالب  
**فصل في الشركة الفاسدة** \* وجلان اشترى كافي الاحتطاب والاحتشاش على أن مأ صابا  
 يكون بينهما كان فاسداً وما أخذاه يكون بينهما \* وان أخذاه منفردين وخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما \* وان لم يعرف مائ كل واحد منهما يصدق كل واحد منهما الى النصف وفي الزيادة على النصف عليه البيعة لان هذه الشركة تعبد الوكالة \* ولو وكل انساناً بأن يحتطب لايصح التوكيل ويكون الحطب المحتطب دون الموكل \* وكذا الواسطة أجرة رجلان ليعينه للاحتطاب ينصف المجموع كانت الاجارة فاسدة ويكون للعين أجر المثل بالغام يبلغ \* وكذا الواسطة كافي الصيد وجواهر المعادن وغبار الجبال ونحو الجوز والفسنتق واعتسقاء

الماتوقل الخص والكيل والزنجر والمخ من الموضع المباح كانت الشركة فاسدة \* فان فعلا وخطاه وباعا قسم الثمن بينهما على قدر ما أصابا وفي الكيل والوزن يعتبر الكيل والوزن وفي غير الكيل والوزن يقسم الثمن على قدر قيمة ما أصاب كل واحد منهما \* فان عمل احدهما وأعانه الاخر في جميع ما أخذ كان العين أجرة المثل لا يجاوز نصف ثمنه عند أي يوسف رجه الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بلغ وأجمعوا على أنه يستحق أجر المثل وان لم يجمع المعين ماله قيمة \* وان اشترى كافي الاصطيد ولهما كلب فأرسلاهما فأصاب الكلب يكون بينهما كما لو نصبا شبة \* وان أرسل كلبا لاحدهما فمأخذ الكلب يكون لصاحبه لان إرسال غير المالك لا يعتبر مع إرسال المالك وان كان لكل واحد منهما كلب فأرسل كل واحد منهما كلبه فأخذاصيدا واحدا فهو بينهما \* وما أصاب أحدهما فهو لصاحبه خاصة \* وان أصاب أحدا الكلبين صيدا فانتخه ثم أدركه الاخر فالصيد لمن أنتخه كلبه لانه (٦٢٥) أخرجه من أن يكون صيدا \* وان أنتخه جميعا كان بينهما

نصفين لوجود الاشتراك في السبب \* ولو أن رجلين لاحدهما بغل ولا آخر يعبر اشترى كافي أن يؤجر ذلك فمارزق الله تعالى من الاجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة يقسم الاجر بينهما ما على أجر مثل البغل والبعر أو البغل والحمار كافي بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين \* ولو تعلق بالاحولة معلومة بأجر معلوم ولم يؤجر البغل والبعر وحلا على البغل والبعر الذين أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر ههنا تقبل الحمل وقد استوفى ذلك ولو قبل الحمل وحلا على أغناقهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك ههنا بخلاف الاول \* وان أجر أحدهما بعبرا بعينه وأعانه الاخر على الجولة والنقل كان للذي

الطالب وأوصى الغريم بالف درهم يرجع على الغريم هكذا في المحيط \* ومن وكل وكيل بقبض ماله وادعى الغريم أن صاحب المال قد استوفاه فأنه يدفع المال الى الوكيل ويتبع رب المال فيستحققه ولا يستحق الوكيل كذا في السراج الوهاج \* واذا وكل رجلا بقبض ماله على فلان ثم الموكل قبض بعض ذلك ثم الوكيل خاصم الغريم فادعى الغريم قضاء بعض ما كان عليه ومحمد الوكيل ولا يثبت للغريم على ذلك وأخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فأقام الغريم بينة بالقضاء فله أن يأخذ الطالب بذلك الا أن يكون ذلك قائما بعينه فييد الوكيل فيأخذ من الوكيل وان كان قد ضاع فييد الوكيل أو قال الوكيل قد دفعته الى الطالب كان له مطالبة الطالب وكذلك ان أقر الطالب أنه قد كان قبضه وان كان قد وكله بعد ما قبض حقه يرجع على الوكيل بذلك ان أقام بينة أنه قضى الطالب قبل وكالته ولا شيء على الطالب في قولهم وان أقر الطالب بذلك لم يرجع على أحد الا أن يكون ذلك المال بعينه فييد الوكيل فيردّه عليه اذا وكله بقبض ماله على فلان ودفع اليه الصك وقد كان قبض من قبل والمسئلة بمجالها يرجع به ان شاء على الطالب وان شاء على الوكيل فان رجعه به على الوكيل يرجع الوكيل على الطالب كذا في المحيط \* ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض أن يقبضه من احتال عليه ولا من الخيل فان توى ماله وعاد الدين على الخيل فالوكيل يملك الطلب وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبدا من المطلوب فاستحق في يده أو رثه بعيب بقضاء بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بغيره فالوكيل على وكالته وكذا لو قبض الدراهم فوجدها زبونا كذا في البحر الرائق \* أحدرى الدين اذا وكل أجنبيا بقبض نصيبه بقبض صم حتى لو هلك فييد الوكيل هلك من مال الأمر ولكن اذا كان قائما فالشريك الآخر أن يشاركه كالو قبض أحدرى الدين بنفسه وهلك في يده كان الهالك من نصيبه ولو كان قائما فالشريك أن يشاركه فيما قبض كذا في المحيط \* الوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة \* رجل وكل رجلا بقبض دينونه وحبس الغرماء وكيلها محصا ومحصا فحبس الوكيل غريبا لموكله ثم أخرجه من الحبس وأخدمته كفيلا بنفسه ثم مات الوكيل فأراد صاحب المال أن يأخذ الكفيل كان له أن يطلب من القاضي حتى يأمر الكفيل بإحضار نفسه المكفول عنه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له على رجل ألف درهم وقال من له الألف لمن عليه الألف ادفعه الى فلان ثم قال من له الألف لا تدفعه اليه فقال من عليه الألف قد كنت دفعت اليه وصدقه المدفوع اليه فهو جائز والغريم يرى كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر في الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل \* رجل له على رجل دراهم فقال لغيره خذ ركاة مالي من الدين الذي على فلان فأخذها ما موركمان الدراهم الدنانير ليحجز ولو قال صاحب الدين

(٧٩ - فتاوى ثالث) أعان أجر مثله لا يجاوز به نصف الاجر في قول أي يوسف رجه الله تعالى وعلى قول محمد رجه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بلغ كافي المسئلة الاولى \* ولو اشترى رجلان لاحدهما دابة ولا آخر كاف وجوالا اشترى كافي أن يؤجر الدابة على أن الاجر بينهما نصفان كانت فاسدة لانهما بمنزلة الشركة بالعروض \* ولو وكله على أن يؤجر دابة ليكون له نصف الاجر لا يجوز \* وكذلك الشركة \* ولو دفع دابة الى رجل ليؤجرها على أن ما أجرها به من شيء فهو بينهما كانت الشركة فاسدة لان تقدير هذه المسئلة كانه قال أجر دابة ليكون الاجر بيننا ولو صرح به كانت فاسدة فاذا فسدت الشركة كان أجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة لانه أجر الدابة بأمر صاحبها ولا خراج مثل عمله لانه لم يرض بعمله الا بالاجر \* ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليها البر والطعام على أن الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض لان رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الاخر منفعة فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر

والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجزأ من ملكه لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسقينة في هذا كله كالإدابة لما قلنا  
**كتاب المأذون** \* المولى إذا أذن لعبده في التجارة متى نوع يصير مأذونا في الأنواع كلها \* وكذا إذا قال أذنت لك بالتجارة  
في مكان كذا وفي وقت كذا يصير مأذونا في الأماكن والأزمان كلها \* بخلاف التوكيل فإن ذلك يقبل التخصيص والتوقيت وبخلاف  
أذن القاضي فإنه بمنزلة التوكيل \* وإذا رأى المولى عبده يبيع عيئنا من الأعيان فسكت لم يكن ذلك أذنا \* وكذا المرتهن إذا رأى الرهن  
يبيع الموهون فسكت لا يبطل الرهن \* وروى الطحاوي عن أحمد بن حنبل أن المرتهن إذا سكت كان راضيا بالبيع فيبطل الرهن \* المولى إذا  
قال لعبده أجزأ نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك أذنا في التجارة \* ولو قال لعبده بيع ثوبي هذا من فلان لم يكن ذلك أذنا لأن البيع ثوب  
واحد من رجل بعينه وأجازة نفسه (٦٢٦) من فلان لا يتكرر \* ولو قال أجزأ نفسك ولم يقل من فلان أو قال بيع ثوبي

هذا ولم يقل بيع لفلان  
يصير مأذونا في التجارة \*  
ولو أمر عبده أن يشتري له  
ثوبا أو ثيابا لا يصير مأذونا  
استحسانا \* وكذا لو قال  
اشترئوا بافا قطعه قيصا أو  
ما أشبه ذلك \* ولو دفع إليه  
جارا لسقي الماء عاله أو  
لبعض جيرانه بغير أجر  
لا يكون مأذونا \* ولو أمره  
ببيع الماء كان أذنا \* وكذا  
لو أمر عبده ببيع متاع غيره  
يصير مأذونا \* ولو رأى عبده  
في حالوته يبيع متاعه فسكت  
حتى يباع متاعا كثيرا من  
ذلك كان أذنا وينفذ على  
المولى بيع العبد ذلك المتاع  
\* ولو أن رجلا دفع إلى عبد  
رجل متاعا لبيعه فباعه  
بغير إذن المولى فراه المولى ولم  
ينهه كان أذنا في التجارة  
ويجوز ذلك البيع على  
صاحب المتاع \* ونكلموا  
في العهدة \* فقال بعضهم  
العهدة ترجع على الأمر  
وعند البعض ترجع إلى

وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها دنانير جاز كذا في فتاوى قاضيان \*  
**فصل** رجل له على رجل دين فبعث إلى المديون رسولا أن ابعت إلى بالدين الذي لي عليك فان بعث  
به مع رسول الأمر فهو من مال الأمر كذا في فتاوى قاضيان \* قال للمديون ابعت به مع فلان أو أرسل  
به مع ابني أو قال مع ابنك أو مع غلامي أو مع غلامك ففعل المديون فضايع منه فهو من مال المطلوب لانه  
رسول المطلوب وقوله ابعت مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع إلى ابني أو ابنك أو غلامي أو غلامك يأتي  
به فهذا توكيل وان ضاع في مال الطالب كذا في الذخيرة \* رجل له على رجل مائة درهم فأرسل إليه ليقبض  
منه المائة فوزن له المطلوب مائتين مائة واحدة فقبضها الرسول فضايع فالمال على المطلوب كما هو ولا شيء  
على الرسول \* وإذا دفع إليه مائة أخرى فخططها الرسول فهو ضامن للمائة وبرئ المطلوب عن المائة كذا في  
المحيط \* ولو قال ادفع إلى رسول فلان إلا الف الذي لي عليك فقال الذي عليه الدين قد دفعت فصدقه  
الرسول فقال قبضت إلا أنه ضاع وكذبهما الموكل في الدفع والقبض يبرأ الغريم كذا في الذخيرة \* ولو أرسل  
رسولا إلى رجل يستقرضه فقال الرسول قبضت وذلك في يدي صدق ولا شيء عليه والضمان على  
المستقرض كذا في التتارخانية \* ولو بعث رسولا إلى برأ أن ابعت إلى بثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا  
فبعث إليه البرأ مع رسوله أو مع غيره فضايع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر ونصادقوا على ذلك وأقر وابه فلا  
ضمان على الرسول في شيء وإن بعث البرأ مع رسول الأمر فالضمان على الأمر وإن كان رسول رب  
الثوب فإذا وصل الثوب إلى الأمر يكون ضامنا \* ولو أن رجلا بعث إلى رجل بكتاب مع رسول أن ابعت إلى  
بثوب كذا بثمن كذا ففعل وبعث به مع الذي أتاه بالكتاب لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه \* وكذا  
القرض والاقتضاء في هذا النمط الرسول رسول بالكتاب قال لا تخران وكليك حضرني وأدى رسالتك وقال  
إن المرسل يقول ابعت إلى ثوب كذا بثمن كذا أو بين ثمنه فبعثته فانكر المرسل وصول الثوب إليه والوكيل  
يقول أو صلت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل إن أقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وأنكر الوصول  
إليه بضم المرسل قيمة الثوب وإن أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه \* رجل جاء إلى رجل  
برسالة من آخر أن يدفع إليه خمسمائة فقال لأدفع حتى ألقى الأمر فإمر في نفسه ثم قال للرسول قد  
لقيتهم فأمرني بدفعها إليك ثم امتنع عن الإدام قال نهاني عن الدفع بعد ذلك قال له أن يمتنع الآن يكون  
المال ديناً عليه للأمر فلا يصدق في النهي عن ذلك كذا في فتاوى قاضيان \*  
**فصل** إذا وكل إنسانا بقضاء دين عليه فهو جائز ويرجع الوكيل على الأمر بما يؤديه فاما إذا قال  
لغيره أطعم عن كذا فاعني أو أذ كذا لم يرجع عليه إلا أن يقول على أني ضامن كذا في الفتاوى \* وإذا قال

العبد \* ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا بدراهم المولى أو بدنانيره فلم ينهه يصير مأذونا فان نقد الثمن من مال  
المولى كان للمولى أن يستردوا إذا استرد لا يبطل ذلك البيع \* ولو كان مال المولى مكيلا أو موزونا فاسترد المولى بطل البيع إن كان الشراء  
بمكيل أو بموزون بعينه \* وإن لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع \* تعليق أذن العبد بالشرط جائز كتعليق الطلاق والعتاق  
وتعليق الحجر بطل كتعليق الرجعة \* وكذا إذا أضاف الحجر إلى وقت في المستقبل بطل كإضافة الرجعة \* وإضافة الأذن جائز  
والمكاتبة إذا أذن لعبده في التجارة صح أذنه كالأمر كاتب عبده فصح كتابته \* والعبد المأذون في التجارة لا يملك الكتابة ويملك الأذن في  
التجارة \* ولو أن معتقها كبيرا أذن له أنه الكبير في التجارة لا يبيع والابن في هذا يكون بمنزلة الأخ يملك التصرف في نفسه وهو التزويج  
ولا يملك التصرف في المال \* الأب إذا أذن لابنه في التجارة إن كان الصبي يعقل البيع والشراء يعرف أن البيع ينزل الملك ويعرف الغبن



الفاحش والبسير صح اذنه وان لم يعرفه لا يصح وان كان يقدر على التلطف بالبيع والشراء \* القاضي اذا اذن للصغير في التجارة وأبوه بأي صح اذن القاضي \* القاضي اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا \* وكذا لو رأى القاضي معقوها أو صغيراً أو عبداً للصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا \* المولى اذا اذن لعبده الغائب لا يصير مأذوناً قبل العلم واذا علم يصير مأذوناً \* وكذا لو فجر على عبده المأذون الغائب لا يصير محجوراً قبل العلم \* ولو اذن المولى لعبده الغائب ثم فجر عليه قبل أن يعلم ثم علم العبد بالاذن السابق لا يصير مأذوناً وانما يشترط علم العبد لا يصير مأذوناً اذا كان الاذن مقصوداً وانما كان ضمنياً بان قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي هذا يصير العبد مأذوناً قبل العلم \* واذا فجر على عبده المأذون اذا كان الاذن عاماً مشهوراً وعند اهل السوق فاعلم انما يصح الحجر اذا كان مشهوراً عند اهل السوق أيضاً \* وان لم يكن الاذن عاماً وانما علم به رجل أو رجلان أو ثلاثة (٦٢٧) فجر عليه بمحض من هؤلاء صح

حجره \* وان كان الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجر بمحض من العبد وكذا يصح الحجر وان لم يعلم به العبد \* ولو اذن لعبده الغائب وأرسل المولى الى رسول أو كتب اليه كتاباً فوصل اليه الكتاب أو أخبره الرسول يصير مأذوناً كان الرسول حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً عدلاً أو فاسقاً ذكراً أو أنثى \* فان أخبره فضولي واحداً بان المولى يصير مأذوناً كيف ما كان الخبر \* فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الحجر والاذن فانه عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد الا أن يكون الخبر عدلاً أو أخبره اثنان وثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال \* وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه لا فرق بين الاذن والحجر وانما يصير مأذوناً

لغيره ادفع الى فلان ألف درهم قضاءه ولم يقبل عني أو قال اقض فلاناً ألف درهم ولم يقبل عني ولا على أتى ضامن أو على أنه الك على قدفعها المأمور الى فلان ان كان المأمور شريكاً لاهل أو كان خليطاً له ونفسير الخليط أن يكون المأمور في السوق بينهم أخذوا وعطاء وبينهم مواضعة على أنه متى جاء رسوله أو وكيله يبيع منه أو يقرض منه فانه يرجع على الامر بالاجماع وكذلك اذا كان المأمور بعض من في عيال الامر أو كان المأمور معول الامر يرجع على الامر بالاجماع وان لم يقبل على أتى ضامن اعتباراً للعرف وان لم يوجد شيء من هذه لا يرجع على الامر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة \* اذا قال لغيره اتقذ فلان عني ألف درهم واقض أو ادفع أو أعط وذكروني وكذلك اذا لم يقبل عني ولكن قال الالف الذي له على ففعل المأمور ذلك كان له أن يرجع على الامر بذلك وان لم يشترط الرجوع والضمان واذا قال لا تخرا أدعني زكاة مالي أو قال أطعم عني عشرة مساكين أو تصدق عني بعشرة دراهم على المساكين أو قال هب فلان عني ألف درهم ففعل لا يرجع على الامر بالاشترط أو بالضمان هكذا في المحيط \* ولو قال اقض عني هذا الالف فلاناً أو فلاناً فاقبض ما قضى فهو جائز كذا في الحاوي \* قالوا لو كره بقضاء دينه فجاء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلما طال به وكيله بردهما قضاءه لاجله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن ويذكر قضاءه ووكيلي يأخذ مني ثانياً لا يلتفت الى قول الموكل ويؤمر بالخروج عن حق وكيله فاذا حضر الدائن وأخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه في القضاء كذا في البحر الرائق \* ولو أن الامر بمحمد القضاء فاقام المأمور بينة على القضاء ليرجع بذلك على الامر ورب الدين غائب قبلت بينته حتى لو حضر وأنكر القبض لا يلتفت الى انكاره كذا في المحيط \* ولا يجوز أن يكون الواحد وكيلاً للطالب في القضاء ووكيلاً للطالب في الاقتضاء كذا في المبسوط \* واذا دفع الوكيل المال لغير بينة لم يكتب براءة فلا ضمان عليه الا أن يكون الموكل قال لا تدفع الا بشه ودفعه بغير شهود كان ضماناً فان قال الوكيل قد أشهدت وحمد الطالب ولم يكن للوكيل شهود كان الوكيل برياً عن الضمان اذا حلف على ذلك ولو قال الموكل لا تدفع الا بمحض فلان فدفع بغير محض منه فهو ضامن كذا في الحاوي \* المدينون اذا دفع ماله الى رجل ليقتضى دينه وقال له المدينون ادفع هذا المال الى فلان قضاءه مما له على وخذا الصك فدفع ولم يأخذ الصك فلا ضمان ولو كان قال لا تدفع هذا المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذ الصك فهو ضامن كذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان قضاءه عني فدفع الوكيل غيره واحتبسه عنده كان القياس أن يدفع الالف الذي احتبسه عنده الى الموكل ويكون متجاوزاً وجه الاستحسان أن مقصود الامر تحصيل البراءة لنفسه ولا فرق في هذا المقصود بين الالف المدفوع الى الوكيل وبين مثله من مال

اذا كان الخبير صادقا عند العبد \* وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي الا ان يكون صادقا عند العبد \* والفقوى على هذا القول \* المولى اذا باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين يصير محجوراً على اهل السوق به أو لم يعلموا \* وان كان عليه دين لا يصير محجوراً قبل قبض المشتري وفي الاول يصير محجوراً بنفس البيع لان الثاني فاسد اذا لم يكن باذن الغرماء أو بأمر القاضي \* هذا اذا كان الدين حلالاً فان كان دين العبد مؤجلاً لا يتجر المولى عن بيعه \* وليس للغرماء أن ينقضوا هذا البيع ولهم أن يضموا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالبيع فاسد الا أن يكون بائناً وفاء بالدين فاذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق كالراهن اذا باع الرهن وبه وفاء بالدين فقضى دين المرتهن من الثمن نفذ بيع الراهن \* ولو حجر المولى على عبده المأذون وعليه دين حال لا يجوز للمولى أن يبيع العبد ولا يبيع ماله فيه وانما يبيع القاضي \* المولى اذا مات وترك ابناً أو عبداً أو على الميت دين مستغرق فأذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه لانه لم يملكه \*

فلو أن الابن استقرض مالا وقضى دين الأب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لا يصح إذنه أيضا لان دين الابن على أبيه يمنع ملك العبد وانما يملك اذا أبرأ الغريم الميت عن الدين أو قضى الوارث دين أبيه من مال نفسه تبرعا بأن قال عند الاداء انا أؤتي تبرعا \* ولو أنه قضى دين الميت من مال نفسه ولم يذ كر عند الاداء أؤتي عنك على وجه التبرع يصير ذلك دينه على الاب كولو كفن الميت من مال نفسه فانه يرجع في التركة العبد المأذون اذا أتى يصير محجورا والمدير اذا كان مأذونا فأتى لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا غصبه غاصب لم يذ كر في الكتاب \* قالوا الصحيح أنه لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا أسره العدو لا يصير محجورا قبل الاخراج بدار الحرب وبعد الاخراج يصير محجورا فان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا \* العبد المأذون اذا أتى يصير محجورا فان عاهد من الاباق الاصح أنه لا يعود مأذونا \* المولى اذا أذن لعبد له الا بق لا يصح إذنه وان علم الا بق \* وان (٦٢٨) أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح إذنه \* وان أذن لعبد المغصوب في التجارة فان كان الغاصب مقرا أو

الموكل كذا في المبسوط \* دفع الى رجل دراهم ليقضي بها عنه دين فلان ثم ان الطالب ارتد عن الاسلام فقضى الوكيل في حال رتبته ومات الطالب على الردة ان علم من الفقه ان دفعه اليه لا يجوز فهو ضامن للمدفع وان لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه ويصير جهله عذرا لان هذا يشتبه على كثير من الفقهاء فكيف لا يشتبه على العوام كذا في الوقعات في باب الوكالة بلامه الواو \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى رجل أمر رجلا بقضاء دينه ثم ان الأمر قضى الطالب ماله ثم المأمور دفع المال اليه فان المأمور يرجع بمادفع على القابض ولا يرجع به على الأمر فقد أثبت العزل بدفع الأمر حتى لم يثبت للمأمور حق الرجوع على الأمر ولم يشترط علم المأمور بدفع الأمر وذكر هذه المسئلة في وكالة الاصل وبشرط علم المأمور بدفع الأمر وان أقام المأمور بينة على أنه كان قضاء بعد الأمر قبل أداء الأمر فللدافع أن يرجع بماله ان شاء على القابض وان شاء على الأمر كذا في المحيط المأمور بقضاء الدين اذا قضى أجود مما أمر به يرجع بمثل ما أمر به ولو قضى أردأ مما أمر به يرجع بمثل ما أدى كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام عن محمد رجه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يعطيه غريمه فأعطاه المأمور غيره من عنده وأباعه به ثوبا وكان للمأمور عليه ألف درهم فجعله قصاصا منه فهذا كله جائز ولا يكون متطوعا فيما أتى وان دفع اليه غلاما وقال بعه وأعط فلانا ثمنه قضا له مما على فأعطاه من عنده مثل ثمن الغلام قبل أن يبيعه قضا بماله على رب الغلام فهو متطوع في هذا كذا في المحيط \* أمر غيره بأن يقضى دينه الذي لفلان عليه فقضاه ثم جاء الى الأمر ليرجع عليه فقال الأمر للمأمور ما كان لفلان على دين ولا أمرتك أن تقضيه ولا أنت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فأقام المأمور البينة على الدين والأمر بالقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الأمر للغائب وبالرجوع للمأمور على الأمر وان كان صاحب الدين غائبا كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا دفع الى رجل مالا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فانقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر أنه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا تجب البينة عليهم ما جعلا وانما تجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدقه المأمور في الدفع فانه يحلف الاخر بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط وان صدقه الاخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه مادفع اليه ولو كان المال مضمونا على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فامر صاحب الدين أو المغصوب منه بان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد فعلت ذلك وقال فلان لم أقبض لا يصدق المأمور على الدفع الا ببينة الا اذا صدقه الأمر في الدفع خيئت ذيرأ عن الضمان ولا يصدق ان على القابض والقول قوله أنه لم يقبض مع عينه ولو كذب الأمر

فان كان الغاصب مقرا أو كان لمولاه بينة صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه جاز بعه فصح إذنه \* المولى اذا قال لعبد أذنت لك في التجارة فلا تمنع بغبن فاحش فباع بغبن فاحش جاز بعه لان اذن المولى لا يقبل التخصيص \* الاب أو الوصي اذا أذن للصغير أو لعبد الصغير في التجارة صح انهم ما وسكوتهم ما يكون اذنا \* والقاضي يملك اذن الصغير ويملك اذن عبد الصغير وسكوته لا يكون اذنا \* فان مات الاب أو الوصي بعد اذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن \* وان بلغ الصغير والاب أو الوصي حي لا يطل الاذن \* الوصي اذا رأى الصغير أو عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي أن يصير مأذونا بخلاف القاضي \* والقاضي اذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة وأبى الاب أو الوصي فاباؤه ما باطل

وان حجرا عليه بعد اذن القاضي لا يصح حجراهما \* وكذا لو مات هذا القاضي لا ينجر العبد الا أن يرفع الأمر المأمور الى قاض آخر حتى يحجر عليه لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول \* رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاذن له في التجارة أو رآه يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع يطل خياره ويصير العبد مأذونا \* ولو باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أذن البائع للعبد في مدة الخيار لم يكن ذلك فسحا للبيع الا أن يلحق العبد دين بذلك \* اذا طلب غرماء العبد المأذون من القاضي بعه فامر القاضي مولاه بالبيع فباع جاز بعه ولا يصير المولى مختارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله \* وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده الجاني بعد العلم بالجناية يصير مختارا للقضاء \* وهو بخلاف المريض أيضا اذا باع عينا من أعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماء فانه ينفذ بعه \* المولى اذا أعتق عبده المأذون المديون نفذ عتقه والغرماء بالخيار ان شاءوا ضمنوه قيمة العبد موسرا كان أو معسرا وان شاءوا استمسعوا العبد بجميع دينهم

وهو بخلاف الراهن اذا اعتق العبد المهرهون فانه يضمن قيمته ان كان مؤثرا وان كان معسر المستعصى العبد للرهن \* المولى اذا اعتق عبده المأذون وعليه ضمان الغصب فان المولى يغرم الاقل من قيمته ومن الفداء علم بذلك أو لم يعلم \* وان اعتق عبده الجاني ان كان عالما بالخيانة يصير مختارا للفداء \* وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد ومن أرض الخيانة \* عداشترى من رجل شيئا فقال البائع لاسلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد انما اذون كان القول قول العبد \* فان أقام البائع البينة على أن العبد قرأه محجور قبل أن يتقدم الى القاضي بعد الشراء تم قبل بيئته \* وهذا بخلاف ما ذكرنا في الزادات \* رجل اشترى عبدًا فجاره رجل وادعى العبد واستخلف المشتري فشكّل أو قرأه للمستحق فانه يقضى بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع \* ولو أن المشتري أقام البينة على اقرار البائع أن العبد للمستحق قبل بيئته ويرجع بالثمن على البائع \* وقرئ أيضا بين هذابين (٦٢٩) مسئلة ذكرها في الجامع \*

رجل وهب لعبد انسان هبة ثم أراد أن يرجع في الهبة فقال العبد أنا محجور وليس لك أن ترجع في الهبة وقال الواهب بل أنت مأذون فأقام العبد البينة على اقرار الواهب أنه محجور يتقبل بيئته \* عبد باع من رجل شيئا فقال هذا الذي بيعته لمولى وأنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يتقبل قول العبد \* العبد المأذون اذا أقر لمولاه بدين لا يصح اقراره كان عليه دين أو لم يكن وان أقر بعين في يده لمولاه فان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه دين لا يصح \* العبد المأذون اذا أقر لاجنبي بغصب أو قرض أو استهلاك أو دية أو عارية خالف فيها أو مضاربة استهلكها وزعم أن ذلك كان في حالة الحجران صدقه المقر له أن ذلك كان في وقت الحجر لا يلزمه شيء

المأذون أنه لم يدفع وطلب المأمور عنه بخلاف على العلم ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي \* ولو وكل المكاتب بين الرجلين وكيد لا يدفع نصيب أحدهما اليه وغاب لم يكن للاسخر أن يأخذ من الوكيل شيئا لأنه في نصيبه ليس بوكيل من جهته في الدفع وكذلك لو كان وكل وكيلًا بقضاء دين عليه ودفع اليه المال فأراد موليها أو غيرها أن يقبضوا ذلك من الوكيل لم يكن لهم ذلك كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب \*  
فصل في الوكيل يقبض العين \* الوكيل يقبض العين لا يكون وكيلًا بالخصومة حتى ان من وكل وكيلًا يقبض عبده له فأقام ذوالبيد البينة أن الموكل باعه اياه وقف الامر حتى يحضر الغائب استحسانا حتى لو حضر تعاد البينة على البيع وكذلك اذا أقامت المرأة البينة على الطلاق أو العبد أو الامة على العتاق على الوكيل ينقلهم يتقبل في قصر يده حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق والطلاق هكذا في السراج الزهاج \* وكل انسانا يقبض عين جارية رجل واستهلك العين قبل القبض ليس للوكيل أن يحاصم المشتري بقبض القيمة فان كان الوكيل قبض العين فاستهلكها رجل كان للوكيل أن يحاصم المشتري بأخذ القيمة كذا في الذخيرة \* اذا وكل رجلًا بقبض أمانة له في يدي آخر فقال الذي في يديه قد دفعته الى الموكل قاله قوله وكذا لو قال دفعته الى الوكيل فهو مصدق في برائة نفسه كذا في الحاوي \* رجل أودع رجلا ألفا قال في غيبة المودع أمرت فلانا أن يقبض الألف الذي هو وديعة لي عند فلان فإعلم المأمور بذلك لأنه قبض الألف من المودع فضاء فلب الوديعة الخيار ان شاء ضمن المدافع وان شاء ضمن القابض ولو كان المودع علم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور فهو جائز ولا ضمان على أحدهما بالامر ولو لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعة فلان أدفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى تكون عندي فلان وديعة فدفع فضاء فلب الوديعة أن يضمن أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكل رجلًا بقبض وديعة فقبض بعضها جازا لأن يكون أمره أن لا يقبضها الا جميعا فينبذ لا يجوز له أن يقبض بعضها ويصير ضمانا وان قبض ما بقى قبل أن يهلك الأول جازا ل القبض على الموكل كذا في المبسوط \* وكل يقبض عبدا من المودع وقبل العبد خطأ للمودع أخذ القيمة دون الوكيل وكذلك لو جنى عليه وأخذ رأسه له أخذ العبد لا الارض وكذلك هرها وأجرتها ولو قبض الوكيل ثم قتل في يده له أن يأخذ القيمة كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله بقبض أمة أو شاة أو ولد كان للوكيل أن يقبض الولد مع الام ولو ولد قبل أن يوكله بقبضها لم يكن له قبض الولد وغرة البستان بمنزلة الولد ولو كان المستودع باع الثمرة في رؤس النخل بالمررب الارض لم يكن للوكيل أن يقبضها

في الحال الا في دين الغصب \* ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في حالة الاذن كان القول قول المقر له \* وهو بخلاف الصبي المأذون اذا أقر اني أقرت لفلان بألف درهم في حالة الحجر فانه لا يؤاخذ به ويكون مصدقا في الاسناد صدقه المقر له أو كذبه \* وكذلك المعتوه المأذون الكبير وهو كل من كان اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وأنا نجوسة أو معتدة الغير وكونها نجوسة أو معتدة الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وأنت مسلمة فأوغت كان القول قول الزوج \* ولو قالت المرأة تزوجتني وأنا صغيرة وقال الزوج لا بل تزوجتك وأنت بالغت كان القول قول المرأة لانها بهذه الاضافة تشكر النكاح أصلا بخلاف المسئلة الاولى \* أما الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك أو أضافه الى حالة الحجر يؤاخذ به الحال صدقه المقر له في ذلك أم كذبه كافي العبد \* وان أقر بقرض أو وديعة استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف رجهما الله تعالى \* وعندهما ان صدقة المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به لا الجبال

ولابد البلوغ \* وان كذبه في الاضافة يؤاخذ به الحال \* العبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير أمر مولاه فشرائه موقوف وكذلك اذا باع  
 شأنا من مال المولى أو مملو به له أو قرأه رهن أو أقرض أو استقرض فجميع ذلك موقوف \* وكذلك الصبي الذي يعقل البيع  
 والشراء اذا فعل شيئا من ذلك يتوقف على اجازة وليه وفي العبد على اجازة مولاه ان اجازة المولى نفذ وان لم يجز حتى اذن له المولى في التجارة  
 فأجاز العبد ما بشر قبل الاذن صحته اجازته استحسانا \* وان لم يأذن له المولى في التجارة ولكن أعنته فأجاز العبد العتق لانصح اجازته \*  
 الفضولي اذا باع مال الغير ثم اشتراه من المالك فأجاز ذلك البيع لا يجوز \* ولو أن الفضولي باع مال الغير ثم وكله المالك ببيعه فأجاز الوكيل  
 ببيعه ذلك جازا استحسانا \* والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى يتوقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العبد من رجل فأجاز  
 مشتري العبد ذلك الشراء لم يجز \* (٦٣٠) وكذا لو أجاز بائع العبد \* وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه أعنته فأجاز المعلق

وكذلك ولد الحارية كذا في البحر الرائق \* واذا وكله بقبض وديعة له عند رجل فقبضها الموكل ثم  
 استودعها لغيره فانما لم يكن وكيله بقبضها علم بذلك أو لم يعلم وكذلك لو قبضها الموكل أو لا ودفعها الى الموكل  
 ثم استودعها الاول لم يكن للوكيل أن يقبضها منه فرب الوديعة أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الوكيل  
 لم يرجع على المستودع وان ضمن المستودع يرجع على الوكيل وهذا اذا لم يصدق على أنه وكيل في المرة  
 الثانية كذا في المبسوط \* وكل قبض مكمل أو موزون وديعة فاستهلكه رجل وقبض المستودع مثله  
 يأخذه الوكيل استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل رجلا بقبض الوديعة في اليوم فله أن يقبضها  
 غدا ولو وكله أن يقبضها غدا ليس له أن يقبض اليوم وكذا لو قال اقبضها الساعة فله أن يقبض بعد الساعة  
 ولو قال اقبضها بمحض من فلان فقبضها وهو غير حاضر جاز \* وكذا لو قال اقبضها بشهود كان له أن يقبض  
 بغير شهود بخلاف ما لو قال لا تقبضها الا بمحض من فلان حيث لا يملك أن يقبض بغير محضه كذا  
 في الفصول العمدية في الفصل الثالث والثلاثين \* رجل قال أنا وكيل فلان بقبض الوديعة منك فصدقه  
 المدعي عليه في الوكالة والوديعة ثم أي أن يدفع لم يجز كذا في السراجية \* اذا قبض رجل وديعة رجل فقال  
 رب الوديعة ما وكلت \* وحلف على ذلك وضمن ماله المستودع يرجع على القابض ان كان قائما بعينه وان قال  
 قد هلك مني أو قال دفعته الى للوكيل ان صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ وان كذبه أو لم يصدق  
 ولم يكذبه أو صدقه وضمنه المالك كان له أن يضمنه واذا لم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم أو أراد استردادها بعد  
 ما دفعها اليه لم يملك ذلك اكونه ساعيا في نقض ما تم من جهته ولو هلك الوديعة عنده بعد ما منع قبيل  
 لا يضمن وكان ينبغي التضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه بمنزلة المنع من المودع هكذا في النهاية \*  
 رجل استودع رجلا متاعا ثم وكل رجلا بقبضه فدفع المستودع الى الوكيل غير متاع الموكل فدفعه الوكيل  
 الى الموكل فهلك عنده فضمنه على الموكل كذا في الذخيرة \* واذا وكل رجلا بقبض دابة استعارها من  
 رجل فقبضها الوكيل وركبها فهو ضامن ولا يرجع به على موكله لانه في الركب ما كان عاملا له ولا مورا  
 من جهته قالوا وهذا اذا كانت الدابة بحيث تقاد لا سوق من غير ركوب فان كانت لا تقاد الا بالركوب فقد  
 صار راضيا بركوبه كذا في المبسوط \* وان كان للمدين في يد رجل وديعة فجاء المودع الى صاحب الوديعة  
 فقال له اجعل وديعتك قضاء لفلان من حقه الذي عليك فانه سيحب قبض ذلك ففعل المدين ذلك وجعلها  
 قضاء لفلان بدينه وأمر المودع بقبضها صاحب الدين ثم قدم الطالب وأجاز ذلك وقال صاحب الوديعة  
 للمودع لا تدفعها الى الطالب ولا تقبضها له صح فيه اذا لم يكن المودع قبضها صاحب الدين وان كان المودع  
 قبضها صاحب الدين فقد صارت لصاحب الدين وان كان الطالب قبضها من المودع كذا في فتاوى

أو المولى لانصح الاجازة لانه  
 تعذر تنفيذ العقد على وجه  
 يكون الملك للمولى والعهد  
 على العبد \* العبد المحجور  
 اذا تزوج امرأه فاعتق نفذ  
 ذلك النكاح من غير اجازة \*  
 وكذا الامة المحجورة  
 اذا زوجت نفسها ثم اعتقت  
 نفذ نكاحها ويكون المهر  
 لها \* العبد المحجور اذا  
 اشترى شيئا حتى يتوقف على  
 اجازة المولى فادام العين في  
 يده كان البائع أولى به وان  
 هلك في يده أو استهلك كان  
 كان البائع حرا كبيرا أو  
 صغيرا مذونا أو عبدا مذونا  
 أو مكاتب لا يضمن المشتري  
 للحال حتى يعتق فاذا اعتق  
 كان عليه قيمة المبيع بالغة  
 ما باعته \* وان كان  
 المشتري صيبا محجورا  
 لا يضمن أصلا في الحال  
 ولا بعد البلوغ \* وان  
 كان البائع عبدا محجورا  
 أو صيبا محجورا أو المشتري

كذلك ضمن المشتري للحال لان تسليط البائع لم يصح فيكون متلفا من غير تسليط \* بخلاف ما لو كان  
 البائع حرا كبيرا أو صيبا مذونا أو عبدا مذونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن \* وينجز العبد المأذون المدينون  
 بموت المولى ويجنون المولى جنونا مطبقا وان لم يكن مطبقا لا ينجز \* ومحمد رحمه الله تعالى قدرا مطبقا أو لا بستانة أشهر ثم يرجع  
 وقدره بستانة فصاعدا أو بيوסף رحمه الله تعالى قدره بأكثر السنة \* فالخامس أن العبد المأذون ينجز بثمن عشرة ففعله \* منها اذا  
 حجج عليه في السوق واذا أبق واذا أسره المشركون \* واذا مات مولاه \* أو جن جنونا مطبقا \* أو كان العبد ليتيم فأذن وصيه ففات  
 الوصي أو ليتيم \* واذا خرج من ملك مولاه أو استولدها ان كانت أمة الغير \* العبد المأذون اذا كان عليه ديون لقوم فباعه مولاه  
 بطلب بعضهم بغير أمر القاضي لا يجوز بيعه وبقية الغرماء أن يردوا بيعه \* ولو كان بعض الغرماء غائبا فرفع من كان حاضرا منهم

الى القاضي وطلبوا منه بعه فباعه بالخضرة جاز بعه على جميع الغرماء \* فاذا طلب غرماء العبد المأذون من القاضي بعه فان كان للعبد مال غائب يربح حضوره أو دين على الناس فان القاضي لا يتجمل بعه بل يتولم حتى يحضره له أو يحل دينه \* وحكى عن الفقيه أبي بكر البخني رحمه الله تعالى أنه قال ان كان ماله يحضر لثلاثة أيام أو أقل أو يحل دينه فالقاضي لا يبيعه ولا يبيعه \* وان باع المولى عبده المأذون المدين وهو يعلم بدينه كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا لو لم يعلم بدينه \* العبد المأذون اذا قرط لا يقبل بشهادة العبد لو كان العبد حر الزوجة أو قرابة لا يصح اقراره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* واذا باع المولى عبده المأذون بغير إذن الغرماء فوجد الغرماء العبد فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضور البائع والمشتري ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه مولاة قبل حلول الاجل جاز بعه لان الدين المؤجل لا يحجز المولى عن بعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن ينقض البيع (٦٣١) ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد \*

العبد المأذون أو الصبي المأذون أو المعنوم المأذون اذا باعوا بغير فاحش يجوز بيعهم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وليس للصبي المأذون أن يزوجه أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يزوجه أمته من عبده عند الكل \* ولا عبد المأذون أن يزوج نفسه أو أرضه ويستأجر الارض ويدفع الارض مزارعة ويأخذ مزارعة كان البذر منه أو من غيره \* وليس له أن يتكفل بعمال أو بنفس ولا يقرض ولا يعتق على مال ولا يشارك في مفاوضة ولا يزوجه عبده ولا أمته \* وله أن يأخذ المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويشارك شركة العنان ويوكل بالبيع والشراء ويعبر الدابة والنوب \* وله أن يزوج دينه من غصب أو غيره أجله سنة أو أكثر أو أقل \*

قاضيان \* ولودفع المودع الوديعة الى رجل وادعى أنه قد دفعها اليه بأمر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الامر فالقول قوله مع عينه أنه لم يأمر بذلك كذا في البدائع \* وكله يدفع عبده الى فلان فإنه فقال ان فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل ثم هلك عنده فرب العبد أن يضمن أيهما شاء ولو قال الوكيل ان فلانا أمرت أن تستخدمه أو تدفعه الى فلان ففعل وهلك لم يضمن الوكيل لانه لم يوكل به من الوكيل الا مجرد الغرور بالقول كذا بوجرد الغرور ومن غير أخذ البذل لا يوجب ضمانا على الغار والمستخدم يضمن لانه استخدم عبدا بغير أمره كذا في محيط السرخسي \*

فصل في الوكيل بالصلح لا يكون وكيلا بالخصومة وليس له أن يوكل آخر بالصلح فان وكل بالصلح الوكيل الثاني فان كانت الدراهم من مال الأمر رجع بها وان كان دفع المال من عبده لم يلزم الموكل الاو شي وجاز الصلح على الوكيل الاقل وهو متطوع وكذا لو وكل اثنين بالصلح فصالح أحدهما بماله دون مال الموكل جاز ذلك عليه وهو متطوع فيه وكذا لو وكله أن يصالح بالف درهم ويضمن المال فصالح بالفين أو بمائة دينار ونفذ منه ماله أو صالح على شيء من العروض أو المكيل أو الموزون من عنده فالصلح جائز ولا يرجع على الموكل بشي ولو صالحه على أقل من ألف درهم وضمة جاز على الموكل وكلما خالف الوكيل في جنس ما أمره بالصلح أو وصفه جاز على الوكيل دون الموكل كذا في الحاوي \* اذا وكل الرجل رجلا أن يصالح عنه رجلا ادعى عليه شي أم غن أو دين وأن يعمل في ذلك برأيه فصالحه الوكيل على مائة درهم فهو جائز والمال على الأمر دون الوكيل كذا في المبسوط \* الوكيل بالصلح من جانب المدعي عليه اذا ضمن بدل الصلح أو أضاف الصلح الى ماله حتى لزمه بدل الصلح لو أدى يرجع بما أدى الى الموكل وان كان الضمان بغير أمر الأمر الوكيل بالصلح عن دم العبد من جانب المطلوب بمنزلة الوكيل بشراء النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل من قيمة النفس أو أكثر مقدار ما يتغاب الناس فيه يجوز بالاخلاف وان صالح على بدل هو أكثر من قيمة النفس بحيث لا يتغاب الناس فيه لا يجوز بالاخلاف والوكيل بالصلح من جانب الطالب عن دم العبد وكيال ببيع النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل مقدار ما يتغاب الناس فيه يجوز بالاخلاف وان صالح على بدل أقل من قيمة النفس مقدار ما يتغاب الناس فيه فعلى الخلاف كذا في المحيط \* واذا وكل بالصلح عن دم عمد ادعى عليه فصالح على أي جنس كان مما يؤخذ في الدية جاز ذلك على الموكل ولو زاد على قدر الدية مما لا يتغاب الناس في مثله وضمن ذلك جاز عليه دون الأمر ولو وكله الطالب بالدم بالصلح فصالح على جنس من أجناس الدية جاز فان صالح على أقل من الدية جاز على الطالب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز الا اذا نقص بقدر ما يتغاب الناس في مثله كذا

وليس له أن يحبط بعض الدين \* وله أن يتبرع باليسير ويملك التصديق بمدون الدرهم ولا يملك بالدرهم \* ويملك اتخاذ الضيافة والاهداء والصحيح أنه لا يملك ما بعده التجار سفر او يملك ما لا يضمنه فاقى المأ كولات ولا يملك الاهداء في غير المأ كولات ويملك الاهداء بالمأ كولات بقدر ما يتخذ الدعوة من المأ كولات وانما يملك اتخاذ الضيافة السيرة دون الكسيرة فذلك مقدار ما يكون في يده من مال التجارة \* وحكى عن أبي سلمة رحمه الله تعالى أنه قال اذا كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فأتخذ بعشرة دراهم دعوة كانت بسيرة \* ولو كان مال التجارة عشرة دراهم فأتخذ بذائق كانت كبيرة في العرف \* والمعتبر في هذا العرف \* وأما التصديق بالفلس والريغ والفضة بمدون الدرهم فالوفا في عرفنا بعد بسيرة \* والزوجة والامة اذا تصدقت يرجع الى العرف ان كان بمقدار المتعارف تكون مأذونة بذلك قال مولانا رضي الله عنه وفي عرفنا المرأة والامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد وانما تكون مأذونة بالمأ كولات \* المولى اذا باع ماله من عبده المأذون المدين صح بعه وله أن

يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فالسلم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا قال في كتاب الصرف \* وان أقر المولى على عبده بالدين وليس على العبد دين ظاهر صح إقراره صدقة العبد في ذلك أم كذبه وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد \* وان كان ذلك أكثر من قيمته فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين \* العبد المأذون اذا ارتدوا العباد بالله فتصرفاته بعد الرد موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعند صاحبيه نافذة فان أسلم تبين أنه صح بيعه وان قتل تبين أنه بطل بيعه \* والوكيل اذا ارتدوا العباد بالله فتصرفاته \* وكذا المكاتب والمجنون جنونا مطبقا \* رجل ادعى على صبي مأذون شيئا فأنكر اختلافوا في تحليفه \* ذكر في كتاب الأقرار أنه يحلف وعليه الفتوى \* العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا يعتبر حضره المولى \* ولوشهد الشهود على عبد محجور بعتب أو اتلاف ودية إن شهدوا بجماعة (٦٣٢) ذلك لا بالأقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالقتل اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف

الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وان شهد الشهود على إقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولاه حاضرا ولو شهدوا على عبد مأذون بالزنا أو القتل عدا أو شرب خرا أو قذف وهو يحد ومولاه غائب لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى \* وان شهدوا على إقرار العبد تقبل شهادتهم في القصاص وحدها القذف ولا تقبل فيما سوى ذلك \* فان شهدوا على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم فان كان مولاه حاضرا تقبل شهادتهم في القصاص \* ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم \* ولو شهدوا على العبد المأذون بالمعتد والمأذون

في الحاوي \* ولو وكره أن يصلح على كرخنة فصالحه على كرخنة أو دراهم جاز على الوكيل دون الأمر ولو كان بالصلح على عبد بعينه فصالح على أمة للوكيل جاز عليه وعليه أن يضمن أو يدفع ولا يجوز زعوى الموكل ولو وكره المدعى عليه أن يصلح على بيت من هذه الدار بعينه فصالح عليه وعلى بيت آخر فهو جائز لانه زاده خيرا ولو وكره أن يصلح عن هذا البيت بمائة درهم فصالح عنه وعن بيت آخر ولو وكره الوكيل من جانب المدعى عليه جاز في حصه ذلك البيت كذا في الميسوط \* ولو أمره أن يصلح على كرخنة بعينه فصالحه على غيره من صنفة أجود منه وضمنه جاز على الوكيل دون الموكل ولو صالحه على كرخنة وسط ولم يعنه والكر الذي دفع اليه وسط أجرت على الموكل استحسانا واذا وكره بأن يصلح في دعوى دار ولم يسم شيئا فصالح على مال كثير وضمنه فهو لازم للوكيل ينظر في ذلك فان زاد قدر ما يتقرب الناس في مثله جاز على الموكل وان زاد على ذلك لم يجز على رب الدار كذا في الحاوي \* فان كان الوكيل وكر المدعى فصالح على شيء يسير فهو جائز على المدعى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يحيط عنه فيما يتقرب الناس في مثله وان لم يعرف الدعوى فالصلح جائز على كل حال يريد به اذا كان الخصم منكرا ولا حاجة للمدعى كذا في الميسوط \* واذا أقر وكيل المطلوب بالدم عند القاضي أن الطالب يطالب بموكله بحق جاز إقراره عليه قياسا وفي الاستحسان لا يجوز وكذلك اذا اشترى شيئا وطعن فيه بالعيب وكل رجلا بالصلح عن العيب أقر الوكيل أن المشتري أبطل العيب ورضي به لا يجوز إقراره على الموكل ولو صالح وكيل المطلوب على عبد المطلوب ولم يكن المطلوب سعي شيئا أجازوا المطلوب بالخيار ان شاء أعطى عين العبد وان شاء أعطى قيمته وكذلك كل عين لا مثل لها وان صالحه على عين لها مثل فان شاء المطالب أعطى عينه وان شاء أذى مثله واذا ادعى رجل عينا في يد رجل فوكل المدعى عليه رجلا بالصلح مع المدعى وأمره بالضمان فصالحه على مال مؤجل وضمن فهو للوكيل على الموكل مؤجلا ولو صالحه على مال حال فالوكيل على الموكل كذلك وله ان يطالب الموكل قبل أن يؤدي واذا صالح الوكيل الطالب على مال على أنه على الموكل دون الوكيل صح ولو أن الطالب وكل وكيل بالصلح والقبض فله القبض ولو وكل الطالب رجلا بصلح الطالب والمطلوب وكل رجلا بصلح الطالب فالتقي الوكيلان واصلحا جاز ولو كان دم الطالبين ورثة فوكل أحدهم بالصلح في حصه فصالح على دراهم فقبضها فليسأثرهم أن يشاركوه فيما قبض بالحصص ولو هلك المال في الخطأ في يد الوكيل فهو كهلاكه في يد الموكل ولا يضمن الوكيل لهم ولهم أن يأخذوا الموكل بخصمهم لانه كأنه قبضه واذا قضى بالابل في الدية فوكل الطالب وكيله قبضها فقبضها أو اتفق عليها فمترع في الاتفاق واذا قضى بالدية من جنس قبض الوكيل من جنس آخر لم يجز لمكان الخلاف كذا في المحيط \* واذا وكل الطالب رجلا

بسرقة عشرة دراهم وان كان الاذن غائبا \* ولا تقبل الشهادة على إقراره ما بالسرقة أصلا \* ولوشهدوا بالخصومة على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو يحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورده ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال \* ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى \* ولوشهدوا على إقراره لا تقبل أصلا وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه البيئة فكذلك المال \* والشهادة على الإقرار بالسرقة مع جحود السارق لا تسمع \* رجل وكل عبدا مأذونا بأن يشتري له شيئا بمائة مائة مسمى ولم يتقد الثمن جاز استحسانا \* ولو وكره بالشرا ما بين مؤجلا فاشترى فاشترى يكون للعبد لالا أمر لانه يتضمن الكفالة وكفالة المأذون باطلة \* ولو أمره رجل بأن يبيع ماله نسيئة جاز لان التوكيل بالبيع لا يتضمن الكفالة \* ولو وكل المأذون رجلا ببيع أو شراء بقتل أو نسيئة جاز لان المأذون قد يحتاج إلى أن يوصى كل غير بالتجارة \* العبد المأذون المدينون



إذا خاصمه مولاه في مال في يد

العبد فقال العبد المأذون هو مالى وقال مولاه هو لى كان القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضى دين العبد \* فان كان العبد المأذون في منزل مولاه فان كان المال الذى اختصه مافيه من تجارة العبد فهو للعبد \* وان لم يكن من تجارته يكون للمولى \* وان كان المال في يد العبد ويد المولى كان المال بينهما وان كان معهما أجنبي والمال في أيديهم كان بينهم أثلاثا \* وان كان العبد راكب دابة أو لباس ثوب فاخصمه مافيه يكون للعبد \* وللعبد المأذون أن يؤجر أمته ظئرا \* والامة المأذونة لها أن تؤجر نفسها ظئرا \* العبد اذا أودع عند انسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا أو محجورا فلأول المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز \* المولى اذا زوج عبده المأذون المذيون جاز لان فيه تحصين العبد \* اذا أكرم العبد بغير إذن مولاه كان للمولى أن يحلله فان باعه بعد ما أكرم باذن المولى كان للمشتري أن يحلله \* العبد الا بق لا يملك بالاسرى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقتل بالردة كالحر

كتاب الحجر

قال رضى الله عنه أسباب الحجر ثلاثة \* منها ضرر

بالخصوصة فادى الوكيل المال من عند نفسه لم يرجع به على الموكل واذا دفع المطلوب اليه درهم الى رجلين وقال أدياها عنى فصالحا الطالب من المال على دناير أو عرض فهو جائز ولو قضى بالدرهم غير الذى أعطاهما في القياس برذان دراهمه وفي الاستحسان لهما ما أدام مثل تلك الدراهم هكذا في المبسوط \* وإذا وكل رجلا بالصلح في شجة أذعيت عليه وأمره أن يضمن ما صالح عليه فصالح الوكيل على أكثر من خمسمائة فان كانت الشجة خطأ جاز بمخمس مائة وبطل الفضل ولو كانت عمدا جازت الزيادة بقدر ما يتغاب الناس فيه وان كانت الزيادة بحيث لا يتغاب الناس فهم الميجز بالإجماع فان مات المشجوع بطل الصلح في الوجهين على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان الوكيل صالحا عن الجناية ثم برأ من الشجة بطل الصلح عنده وان مات فالصلح جائز على الوكيل خاصة ان ضمن وكيل المشجوع بالصلح عن الموصضة اذا حط شيئا عن خمسمائة فان كان قدر ما يتغابن فيه يجوز اجماعا وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فيه لم يجز وان كان هذا الوكيل صالحا عنهما وعن جرح آخر مثلهما جاز على الموكل نصفها اذا استوى أرشاهما فان اختلف الارش لزمه بحسبه اذا قسم البديل عليهما والزيادة على الوكيل اذا ضمن كذا في المحيط \* واذا وكله بالصلح في موصضة وما يحدث منها فصالح من موصختين وما يحدث منهما ضمن جاز على الوكيل النصف وعلى الموكل النصف سواء مات أو عاش كذا في المبسوط \* واذا وكل الرجل رجلا بالصلح في شجة تدعى قبله وأن يضمن البديل فصالح على وصيف بغير عينه أو عشرة من الغنم أو على خمس من الابل فهو جائز وعلى الوكيل من ذلك وسط كالموكل كان صالح بنفسه ولو وكل المطلوب وكيلا بالصلح في موصضة عمدا فصالح الوكيل على خدمة عبد الموكل عشر سنين فالصلح جائز ولو صالحه على خرا أو خنزير فهو عفو ولا شئ على الشاح ولا على الوكيل ولو قال الوكيل أصالحك على هذا العبد أو على هذا الخل فاذا اخل بخر والعبد حر فعلى الوكيل أن يرش الشجة ولو صالحه على عبد بن فاذا أحده ما حر فلا يصالح غير العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه على عبد فاذا هو مدر أو مكاتب أو على أمة فاذا هي أم ولد أو ضمن الوكيل تسليمه فعليه قيمته في ماله ويرجع به على الموكل كذا في المبسوط \* واذا شج رجلا من موصضة فوكله وكيلا يصالح عنه أو صالح عن أحده ما بعينه على مائة درهم جاز وعلى الآخر نصف الارش وان صالح عن أحده ما لم يبين جاز والبيان اليه وكذلك اذا شج رجلين ووكله وكيلا بالصلح عنهما فصالح عن أحدهما بعينه جاز وان صالح عن أحدهما ولم يبين جاز والبيان اليه واذا شج حر وعبد رجلا موصضة فوكل الحر ومولى العبد وكيلا فصالح عنهم ما على خمسمائة فعلى المولى نصفها وعلى الحر نصفها وان كانت قيمة العبد خمسين كذا في المحيط \* ولو قتل رجل حر أو عبدا فوكل مولى العبد وولى الحر رجلا يصالح مع القاتل فان كان عمدا وقيمة العبد خمسمائة والصلح وقع على أحد عشر ألف درهم بقسم البديل بينهم يضرب فيه ورثة الحر بعشرة آلاف درهم ويضرب فيه المولى بنحو مائة فيصير على أحد وعشرين ولو كان كلاهما خطأ لورثة الحر هذه عشرة آلاف درهم والباقي يكون لمولى العبد ولو كان قتل العبد عمدا وقتل الحر خطأ كذلك الجواب لورثة الحر عشرة آلاف درهم والباقي لمولى العبد ولو كان قتل العبد خطأ وقتل الحر عمدا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانا عدينا هكذا في المبسوط \* ولو قتل عبد خطأ فوكل مولاه رجلا بالصلح عنه فصالحه على عشرة آلاف درهم جاز ويرد المولى عشرة ولو فقتت عين العبد فصالح عنها على ستة آلاف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان مكان فوق العين موصضة فصالح عنها على ألف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله ولو صالحه عنها على عشرة آلاف درهم نقص منها أحد عشر درهما (١) عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجب في فوق العين

(١) قوله عنده أي أبي يوسف وذلك لانه يقول مادون النفس في العبد يسلك به ماسلك الاموال حتى يجب موجبها في مال الخاني ولا تحمله العاقلة فيجوز الصلح عما سمي الا اذا زاد على عشرة آلاف درهم فينقص منها أحد عشر لان العبد لا يجب بقتله عشرة آلاف فكيف يجب بقطع طرفه عشرة آلاف درهم وينقص درهم آخر حتى لا يباغ دية النفس كذا تمام عبارة المحيط اهـ معناه

\* والثالث السفه والتبذير  
قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى لا يجبر القاضي على  
الحرق العاقل البالغ الاعلى  
من يتعدى ضرره الى العامة  
وهم ثلاثة \* المتطرب  
الجاهل الذي يسقى الناس  
ما يضره ويهلكه وعنده أنه  
شفاء ودواء \* والثاني المتنى  
المالحن الذي يعلم الناس  
الحيل أو يفتي عن جهل \*  
والثالث المكارى المقلس  
فلا يجبر على المدين ولا ينع  
عنه ماله \* وعند صاحبه  
رحمه الله تعالى يجوز  
الخبر عما قال أبو حنيفة رحمه  
رحمه الله تعالى وبثلاثة  
أسباب آخر \* منها الدين اذا  
ركب الرجل ديون وطلب  
غرماءه من القاضي بأن  
يجبر عليه كي لا ينف مافي  
يده من المال فان القاضي  
يجبر عليه ويشهد على مجره  
فيقول اشهدوا أني قد  
جرت على هذا أو على فلان  
ابر فلان ان كان ذلك الرجل  
غائباً لاجل دين فلان ويمنع  
عنه ماله ويبيع ماله اذا سأل  
غريمه \* واذا أراد أن يبيع  
ماله عند بعض العلماء يبيع  
عليه ما فوق الأزار \* وقال  
شمس الأئمة الحوافي رحمه الله  
تعالى يترك له دستامن النياب  
ويبيع ما سوى ذلك \* وقال  
شمس الأئمة السرخسي رحمه  
الله تعالى يترك له دستين من  
النياب ولا يؤجره القاضي  
عند علماء نازحهم الله تعالى \*

الاخسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولا يجب في الموصحة الا خمسة دراهم غير نصف درهم كذا في  
الحيط \* واذا وكل المكاتب بالصلح عن جناية أذعيت عليه أو على عبده ثم رتق الرق ثم صالح الوكيل وهو  
لا يعلم بجزئه وضمن بدل الصلح فانه لا يجوز على المكاتب في رقبته كالموالم بنفسه بعد العجز فيكون الوكيل  
مطالباً بالمال لانه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب اذا أعتق كذا في المبسوط \* ولو قال وكنت بشعبي ولم يرز  
على هذا فليس له أن يصالح عنها ولا أن يعفو ولا أن يخاصم فيها \* ولو أخذ أرشها تاماً فان كانت الشجة خطأ  
ففي الاستحسان يجوز \* ولو كانت الشجة عمداً فليس له قبض أرشها كذا في المحيط \* \* ولو قال المشجوع  
ما صنعت في شعبي من شيء فهو في حل فصالح عليه أجور ذلك \* استحساناً ولو أبرأ منه لم يجز ولو قال ما صنعت  
فيها من شيء فهو جائر أجزت البراءة والصلح (٢) وغيرهما كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الثامن في وكيل الرجلين \*

اذا وكل رجلين فليس لاحدهما أن يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر هذا اذا وكلهما بكلام واحد بأن  
قال وكلتكم ببيع عبدي هذا أما اذا وكلهما بكلامين بأن وكل أحدهما ببيعه ثم وكل الآخر بإضاهاه ما باع  
جاز كذا في السراج الوهاج \* وكل رجلان يزوجه امرأة وكل آخر بذلك فزوجه كل واحد منهما  
امرأة فاذا هما أختان فان وقع النكاحان على التعاقب جاز في الاولى وبطل في الاخرى وان وقعاهما بطل  
النكاحان جميعاً وكل رجلين ينكح امرأة أو وكلت امرأة بذلك رجلين ففعل أحدهما بغير إذن الآخر  
وان سمي الموكل المهر كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيلان بالطلاق والعاقبة يتفرد أحدهما اذا كان بغير  
المال وكذا الوكيلان برالدائع والعواري والغصب والرتق البيع الفاسد كذا في الخلاصة \* ولو وكل  
رجلين بطلاق امرأته فطلق أحدهما وأبى الآخر أن يطلق فهو جائر لان الإيقاع المفرد لا يحتاج فيه الى  
الرأي وكذلك في اعتناق عبده \* واذا وكل وكيلين بالطلاق وقال لا يطلقن أحداً بدون صاحبه فطلق  
أحدهما دون الآخر أو طلق أحدهما أو أجاز الآخر لم يجز وكذلك الوكيلان بالعقق ولو قال لهما طلقاها  
جميعاً ثلاثاً فطلق أحدهما واحدة ثم طلق الآخر فطليقتين لم يقع شيء حتى يجمعهما على ثلاث تطليقات وان  
وكلهما بطلاق امرأته بغير عينا أو بعقوبة بغير عينة لم يجز حتى يجمعهما على ذلك كذا في النهاية \* ولو  
وكل رجلين بالطلع ففعل أحدهما لم يجز وان سمي لهما البذل فكذلك كذا في الذخيرة \* وكذا لو خلهما  
أحدهما أو أجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر خلعتها كذا في فتاوى قاضيان \* الاصل في جنس هذه  
المسائل أن كل تصرف يحتاج فيه الى رأي فاذا وكل به رجلين ففعل ذلك أحدهما دون الآخر لا يجوز وكل  
تصرف لا يحتاج فيه الى الرأي اذا وكل به رجلين ففعل أحدهما دون الآخر جاز ولو جعل امرأته  
بيد رجلين لا يفرد به أحدهما \* واذا وكل رجلين أن يدفعوا الى رجل بضاعة ألف درهم ودفع ألف اليهما  
فدفعها أحدهما دون الآخر فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن \* ولو وكل رجلان أن يدفعها الى  
فلان الذي سماء المالك ودفعها اليه المال فدفعها الوكيل اليه فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن  
عليه مالان المال قد وصل الى من كان مأموراً بالقبض من جهة المالك كذا في المحيط \* \* ورجل وكل  
رجلين بقبض دين له على غيره وغاب الموكل وغاب أحد الوكيلين فجاء الوكيل الحاضر بالغيرم فأقر الغيرم  
بالدين وبجهد الوكيل فقام الوكيل البينة أن فلاناً وكله بقبض الدين الذي له على هذا فالقاضي يقضي  
بوكالته ما حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة على وكالته كذا في الذخيرة في الفصل السادس  
في التوكيل بالنصومة \* اذا وكل رجلين بالنصومة في دين اتعاه وبقبضه فلا أحدهما أن يخاصم دون  
صاحبه ولكن لا يقضيان الامعا فان قبض أحدهما يبرأ الغيرم حتى يصل الى صاحبه فيقع في أيديهما  
أو يصل الى الموكل كذا في الحواي \* وفي نوادر ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل وكل

(١) قوله وغيرهما كالخاصة اه معناه

والسبب الثاني عند أبي

يوسف ومحمد رحمه الله تعالى السبب في حرج القاضي على السبب المذنب بطلب أوليائه وعلى المغفل الذي لا يمتد إلى التصرفات ولا يصبر عنها ويغبن فيها \* ولا يحجر على الفاسق الذي يرتكب المعاصي إذا كان لا يبدل ولا يسرف في ماله \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى يحجر على الفاسق أيضا ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد أن يحجر عليه بل يصح حاضرا كان أم غائبا إلا أن الغائب لا يحجر ما لم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضي حجر عليه \* وإن تصرف قبل العلم بعد الحجر تفقد تصرفاته وهو بمنزلة ماله حجر على عبده المأذون الغائب يصح الحجر ولا يحجر قبل العلم \* وإذا حجر على المدين بعد ما حدى بالدين أو قبله يظهر أثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما يكتسب ويحصل له بعد الحجر وينع هذا المحجور عن التبرعات \* ولو أقر لانسان بدين لا يصح إقراره في حق الغريم الذي حجر لاجله فإذا زال دين هذا الغريم يظهر صحة إقراره السابق \* وكذا لو اكتسب مالا بدينه فإقراره فيما اكتسب وحدث وإن كان دين الغريم الأول قائما وتفقد تبرعانه فيما اكتسب مع بقاء دين الأول \* ولو تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فإن زاد على مهر

رجلين بمقصومة رجل في دار أتاها وقبضها منه فاصمها فيها ثم ملت أحد الوكيلين قال أقبل من الحى البينة على الدار وأقضى بها للوكل ولا أقضى بدفع الدار إليه ولكن جعلت للوكيل المبت وكيل مع هذا الحى ودفعت الدار إليهما وكذلك لو كان الوكيل واحدا وأقام البينة على الدار وقضت بالدار للوكل فبات هذا الوكيل قبل أن يدفع الدار إليه أجعل له وكيل يقبض الدار وأمر المقضى عليه بدفع الدار إليه ولا أثر كها في يد الغاصب الذي قضيت عليه هكذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلين بالبيع وأحدهما عبد محجور لم يجز للآخر أن يتفرد ببيعته لعدم رضاه برأى واحد فان مات أحد الوكيلين أو ذهب عقله لم يكن للآخر أن يبيعه إذا وكل رجلين ببيع عبد أو ابتاعه ففعل أحدهما دون الآخر لم يجز حتى يجيزه الموكل أو الوكيل الآخر سواء كان الثمن مسمى أو لا وسواء كان الوكيل الآخر غائبا أو حاضرا إلا أن بين البيع والشراء فرقا في الشراء إذا فعله أحدهما ينفذ عليه ولا يتوقف بخلاف البيع فإنه يتوقف على إجازة الموكل أو الوكيل الآخر وكذلك كيلان بالكتابة والعنق على مال إذا فعل أحدهما لا يجوز حتى يجيز الموكل أو الوكيل الآخر ولو وكل اثنين بتسليم ما وهب إلى الموهوب له فسلم أحدهما صححت الهبة ولو وكل اثنين بقضاء الدين وسلم إليهما فقام أحدهما جاز هكذا في السراج الوهاج \* رجل وكل رجلين أن يخلفا امرأتين له بمال معلوم أو يبيعا عبد له بمال معلوم ففعل أحدهما المرأتين أو باع أحدهما العبدين بمال معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكل رجلين بأن يبايها هذه العين ولم يعين الموهوب له يتفرد أحدهما (١) عند الكل كذا في البحر الرائق \* وليس لأحد الوكيلين بآرهن أن يتفرد بذلك كذا في الحاوى \* وإذا وكل رجلين باستئجار دار أو أرض فاستأجر أحدهما وقع العقد له فان دفعها الوكيل إلى الموكل انعقدت بينهما وبين الموكل اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في المحيط في الفصل السادس والعشرين في التوكيل بالاجارة \* وإن وكل رجلين بقبض وديعة له وقبضها أحدهما بغير أمر الآخر فهو ضامن فإن قبضا جميعا جاز ولا أحدهما أن يستودعها الآخر ولهما أن يستودعا معا عيال أحدهما كذا في الحاوى في فصل في الوكالة بقبض الوديعة \* رجل قال لرجلين وكأت أحدكما بشراء جارية لي بالف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للوكل وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* وإذا وكل رجلا ببيع عبده فوكل آخر ببيع ذلك العبد فباع هذا من رجل وهذا من رجل آخر فان علم الأول فهو له وإن لم يعلم الأول كان لكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن ويحتر كل واحد منهما ما كان العبد في يد أحد الوكيلين أو في يد الموكل فهو ما سواه وإن كان العبد في يد أحد المشتريين كان هو أولى الآن بوزخ الآخر شراؤه قبل شراؤه هذا ولم يذكر ما إذا باع أحد الوكيلين من رجل والموكل من رجل آخر أو كان الوكيل واحدا وباع الوكيل من رجل والموكل من رجل آخر ولا شك أنه إذا علم الأول كان الأول أولى وإن لم يعلم روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيع الموكل أولى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن المشتري يكون بين المشتريين نصفين كذا في المحيط في الفصل الرابع عشر \* وإذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم يدفعانه إلى رجل فدفعه أحدهما فهو ضامن للنصف في القياس ولكنه استحسن فقال لا ضمان لأن دفع المال إلى الغير لا يحتاج فيه إلى الرأي كذا في المبسوط \* ولو قال لرجل اقض عني هذا الألف فلانا أو فلانا فاقض فهو جائز كذا في الحاوى \* رجل وكل رجلا ببيع عبده بيمينه ووكيل ببيع هذا العبد فباعه أحدهما ثم باعه الوكيل

(١) قوله يتفرد أحدهما عند الكل كذا في النسخة المجموع منها وفي بقية النسخ لم يتفرد عند الكل وعلى كل ففي العبارة خلل في الحكم أو العزو وعبارة البحر ولو وكل رجلين بأن يبايها هذه العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا يتفرد أحدهما بذلك وعند أبي يوسف يتفرد وإن عين الموهوب له يتفرد أحدهما عند الكل انتهت تأمل بحراوى

مثلها مقدار مهر المثل يظهر  
في حق الغريم الذي حجر لاجله  
تخاص الغريم في ذلك وما  
زاد على مهر المثل لا يظهر في  
حق الغريم الذي حجر لاجله  
فيظهر في المال الذي حدث  
له بعده \* ولو أقر على نفسه  
بجد أو قصاص صح إقراره \*  
وكذا لو أعتق أو تبرع  
اعتاقه وتبذره \* والحاصل  
أن كل ما يستوى فيه الجدل  
والهزل ينفع من المحجور وما  
لا ينفع من الهال لا ينفع من  
المحجور إلا بالذن القاضى \*  
ولو باع شيئا من ماله بمثل  
القيمة جاز وبأقل من القيمة  
لا يجوز \* ولو استهلك مال  
إنسان بعينه الشهود لزمه  
ضمان ذلك ومن له الضمان  
يخاص الغريم الذي حجر لاجله  
فما كان في يده \* ولو اشتري  
المحجور جارية بعينه الشهود  
بأكثر من قيمتها فإن باع  
الجارية بخاص الغريم الذي  
حجر لاجله بقدار قيمتها وما  
زاد على قيمتها يأخذ من المال  
الذي يحدث له بعد الحجر \* ولو  
باع المحجور شيئا من عقاره أو  
عروضه من الغريم الذي حجر  
لاجله ليصير الثمن قصاصا بدينه  
جاز به \* وذكر الامام شمس  
الائمة السرخسي رحمه الله  
تعالى هذا إذا كان الغريم  
واحدًا فإن كان اثنين وحجر  
لدينهما فباع الغريم  
من أحدهما ما يمثل القيمة  
جاز البيع كالوابع من أجنبي  
فإذا جاز البيع بمثل القيمة  
لا يصير كل الثمن قصاصا بدين

الثاني من المشتري بأكثر من ذلك قال أبو بكر الخبي جاز بيع الثاني لأن الثاني لم يخرج عن الوكالة ببيع  
الأول وبيع الثاني لا يكون فسحا لبيع الأول حتى لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكل رجلين  
بيع عبدین له بألف درهم فباع أحدهما بأربعمائة فإن كان ذلك حصته من الألف جاز لأنه ليس  
في التفریق بین العبدین اضرار بالموكل وكذلك ان باعه بأكثر من حصته فبيعه زيادة منفعه للموكل وان  
باعه بأقل من حصته لم يجوز وسوى في الكتاب بين النقصان اليسير والكثير وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فأما عندهما ان كان النقصان يسيرا جاز وان كان النقصان فاحشا لم يجوز كذا في المبسوط \* وأمر رجلين أن  
يرهنوا بسطاء على بيعه فوهنا وأذن أحدهما المرتين في البيع لا يصير المرتين مساطا على البيع لأنه ليس  
لأحدهما التفرد بالبيع فكذا بالتسليط فان قالوا ان فلا ياستقرض منك ودفعا اليه الرهن فقال أحدهما  
أمرنا المرسل أن نجعل مسطاعا لبيعه والاخر سكت يصير مسطاعا لأن أحد الرسولين التفرد بالبيع  
فيتفرد بالتسليط على البيع هكذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة

(منه) أن يتصرف الموكل بنفسه فيما وكل به قبل تصرف الوكيل نحو ما إذا وكل ببيع عبده فباعه الموكل  
أو أعتقه أو تبرعه أو كاتبه وكذا إذا استحق أو كان حرا لاصل كذا في البدائع \* ولو وهب أو تصدق أو وطئ  
واستولد فالوكيل يخرج عن الوكالة ولو وطئ ولم يستولد واستخدم وأذن له في التجارة كان على الوكالة  
وإذا رهن أو أجروا سلم كذا في ظاهر الرواية أنه لا يخرج عن الوكالة وان باع الآخر أو الوكيل العبد ثم رد  
عليه بالعيب بقضاء فان لو كيل أن يبيعه وان باعه الموكل واشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام ثم نقض فالوكيل  
أن يبيعه وان كان الموكل مختارا في الرد حين كان الخيار له كذا في المحيط \* ولو وكله أن يعتق عبده أو يكاتبه  
ثم باعه المولى فقد خرج الوكيل عن الوكالة فان رجع إلى ملك المولى فان كان رجوعه بسبب هوفسخ  
لبيع من الاصل فقد عاد اليه قديم ما كلف فكان الوكيل على وكالته وان كان بسبب هوفتلك مبتدأ من  
وجه كذا بالعيب بعد القبض بغير قضاء أو بالقالة أو بالمرأث لم تعد الوكالة ولو أسره أهل الحرب فادخلوه  
دارهم ثم رجع إلى المولى بملك جديد بان اشتراه منهم لم تعد الوكالة ولو أخذ من المشتري منهم أو ممن وقع  
في سهمه من الغنائم بالقيمة فهو على وكالته ولو وكله أن يعتق أمته ثم أعتقه المولى فارتدت ولحق بدار  
الحرب فأسرت وملكها المولى لم يجوز عتق الوكيل فيها كذا في المبسوط \* ولو وكله أن يهب عبده فوهبه  
الموكل بنفسه ثم رجع في هبته لا تعود الوكالة حتى لا يملك الوكيل أن يهبه وكذلك لو وكله بشرا ثم  
اشتراه بنفسه كذا في البدائع \* رجل أمر رجلا بشرا محنطة بعينه أو يبيعه فجعلت دقيقا أو سويقا  
خرج عن الوكالة كذا في الخلاصة \* ولو أمره بشرا دار بعينه أو هي أرض بضاء فبنت فاشتراها الوكيل لم  
يجز فان كانت مبنية فزاد فيها حائط أو حصصا أو طين الزم الأمر وكذلك الوكالة بالبيع ولو قال اشتري  
هذه الأرض البيضاء أو هذا القراح أو قال له بعه لي ففرض فخلأ أو شجرا أو بنى دارا أو حماما أو حائطا  
أو جعلها باستا لا يجوز ذلك على الأمر في البيع والشراء وكذلك لو زرع حنطة أو غرس كرما كذا في محيط  
السرخسي \* ولو دفع اليه مالا ليقضى عنه دينه ثم قضاه الآخر بنفسه ثم قضاه الوكيل فان كان الوكيل  
لا يعلم بما فعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على رب الدين بما قبض من الوكيل وان كان عالما بذلك  
فهو ضمان والقول قول الوكيل مع يمينه في أنه لم يكن عالما كذا في الحاوى \* ولو وكله بان يكاتب عبده  
فكاتبه ثم عجز لم يكن له أن يكاتبه مرة ثانية وكذلك لو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه وبأنها لم يكن للوكيل  
أن يزوجه مرة أخرى كذا في البدائع \* ولو تزوج الموكل أم تلك المرأة أو ذات رحم محرمة منها أو أربعا  
سواها انعزل الوكيل كذا في الخلاصة \* وكذا لو أمره بمخلع امرأته ثم خلعه لان المختلعة لا تتحل  
المخلع كذا في البدائع \* ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها ثم ان الموكل تزوج تلك المرأة بنفسه ثم طلقها ثم  
زوجه الوكيل أباه لم يجوز وكلت امرأته رجلا أن يزوجهما من رجل ثم ان المرأة تزوجت بنفسها فقد خرج

هذا المشتري لان فيه ايثار

بعض الغرماء على البعض  
ولكن الثمن يكون بين الغرماء  
بالخصص \* ولو سحر القاضي  
على رجل لقوم لهم ديون مختلفة  
ففضى المحجور دين بعضهم  
شاركه الباقيون فيما قبض  
فيسلم له حصته ويدفع ما زاد  
على حصته الى غيره من الغرماء  
\* رجل عليه دين ثبت باقراره  
أو بينة قامت عليه عنده  
القاضي فغاب المطلوب قبل  
الحكم وامتنع عن الحضور  
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
ينصب القاضي عنه وكيل  
ويحكم عليه بالمال اذا سأل  
الخصم ذلك فان سأل الخصم  
أن يحجز عليه عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى  
لا يحكم ولا يجبر حتى يحضر  
الغائب ثم يحكم عليه ثم يجبر  
عند محمد رحمه الله تعالى  
لانه انما يجبر بعد الحكم  
لا قبله \* المحجور بالدين اذا  
كان يسرف في اتخاذ الطعام  
يمنعه القاضي عن الاسراف  
ويقدر له المعروف والكفاف  
\* وكذلك في الثياب بقصد  
فيها أو بامر بالوسط ولا يضيق  
عليه في مأكوله ومشربه  
وملبوسه

فصل في الحجر بسبب  
السفه والتبذير والغفلة

التي اذا بلغ السن رشدا  
وماله في دوصيه أو وليه  
فانه يدفع اليه ماله \* فان بلغ  
غير رشيد لا يدفع اليه  
حتى يبلغ خسا وعشرين  
سنة فاذا بلغ خسا وعشرين

الوكيل عن الوكالة علم أو لم يعلم كذا في المحيط \* وكل رجلا أن يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بانها  
أورجعيها وانقضت عدتها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجها الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل أن يطلقها  
ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في العدة وقع طلاقه عليها كذا في فتاوى  
قاضيخان \* اذا وکاله أن يطلقها ثم خالفها الزوج يقع طلاق الوكيل مادامت في العدة لان طلاق الزوج  
يقع عليها في هذه الحالة فينبغي الوكيل على وكالته هكذا في التبيين \* ولو وكل آخر بالرهن ثم رهنه الموكل  
بنفسه ثم افتكه لا يرهنه الوكيل ولو وكل آخر بالرهن والأول قدره رهنه فافتكه الأول كان للثاني أن يرهن  
لانهم لا وکاله بالرهن بعد ما رهن الأول فقد وکاله بالرهن بعد الفسك كدلالة بخلاف ما اذا لم يكن الأول قدره رهنه  
فوكل آخر ثم رهنه الأول لان الامر الثاني بالرهن صحيح للعالم فصارا وکيلين بالرهن فأيهما رهن جاز هكذا  
في محيط السرخسي في الوكالة بالرهن \* الوكيل بأداء الزكاة اذا أدى بعد ما أدى الموكل بنفسه ضمن  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى علم الوكيل بذلك أو لم يعلم وعندهما ان علم بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن كذا  
في المحيط في الفصل التاسع في التوكيل بالاتفاق والصدقة \* (ومن عزل الموكل اباه) واحدة العزل بشرطان  
(أحدهما) علم الوكيل به لان العزل فسخ للعقد فلا يلزم حكمه الا بعد العلم به كالفسخ فاذا عزله وهو حاضر  
انعزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه كتاب العزل قبله الكتاب وعلم بحاقبه انعزل وكذلك اذا أرسل اليه  
رسولا فبلغ الرسالة وقال ان فلانا أرسلني اليك وهو يقول اني عزلتك عن الوكالة فانه ينعزل كان الرسول  
عدلا أو غير عدل حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا بعد أن يبلغ الرسالة على الوجه الذي قلنا وان لم يكتب اليه كتابا  
ولا أرسل رسولا ولكنه أخبره بالعزل رجلا عدلا كانا أو غير عدلين أو رجلا واحدا عدل ينعزل في قولهم  
جاءوا صدقة الوكيل أو لم يصدق اذا ظهر صدق الخبر لان خبر الواحد مقبول في المعاملات وان لم يكن  
عدلا وان أخبره واحد غير عدل فان صدقه ينعزل بالاجماع وان كذبه لا ينعزل وان ظهر صدق الخبر في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ينعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه وان عزله الموكل وأشهد على عزله  
وهو غائب ولم يخبره بالعزل أحد لا ينعزل ويكون تصرفه قبل العلم بعد العزل كتصرفه قبل العزل في جميع  
الاحكام (والثاني) أن لا يتعلق بالوكالة حتى الغيرة ما اذا اتعاقبها حتى الغيرة فلا يصح العزل بغير رضا صاحب  
الحق كمن رهن ماله وسلط على البيع عند حلول الاجل ثم عزل الراهن المستط على البيع لا يصح عزله وكذلك  
اذا وكل المدي عليه وكيله بالخصومة مع المدي بالتماس المدي فعزله المدي عليه بغير حضرة المدي لا ينعزل  
كذا في البدائع \* رجل أمر رجلا ببيع عبده ثم أخرجه من الوكالة وهو لا يعلم فباع العبد وقبض الثمن  
فهلك في يده ومات العبد في يده ايضا قبل التسليم كان للمشتري أن يرجع الثمن على الوكيل ويرجع الوكيل  
على الامر وكذا لو كان مولى العبد بآء أو برة أو عتقه ولم يعلم به الوكيل وكذا لو استحق العبد أو تبنيه  
كان حرا الاصل كذا في الحاوي \* وكل رجلا ببيع عين من أعيان ماله ثم أراد أخرجه من الوكالة  
فهذا ذلك الا اذا تعلق به حق الوكيل فهو ان أمره أن يبيع ويستوفي الدين من ثمنه كذا في الذخيرة \* واذا  
عزل الوكيل حال غيبة الخصم فاما أن يكون الوكيل والطلب وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان  
المطلوب غائبا واما أن يكون الوكيل والمطلوب فاما أن يكون التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا  
الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا أو بالتماس امان الطالب أو القاضي وفي هذا الوجه ان كان  
الوكيل وقت التوكيل غائبا ولم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل  
أو كان غائبا لكن قد علم بالوكالة ولم يردها فان كانت بالتماس الطالب لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح  
حال حضرته رضى به الطالب أو سخط وان كان التوكيل بالتماس القاضي حال غيبة الطالب فعزله بحضرة  
القاضي صح وان كان الطالب غائبا وان عزله بحضرة الطالب صح العزل أيضا كذا في المحيط \* رجل أراد  
سفر فطلب امرأته أن يوكل وكيلًا بطلاقها لم يجزى الى وقت كذا ففعل ثم كتب الى الوكيل بأن قد  
أخرجتك من الوكالة هل يصح عزله قال نصيرين يجزى يجوز عزله وقال محمد بن سلمة لا يصح عزله كذا في محيط  
السرخسي \* (ومن موت الموكل) لان التوكيل بأمر الموكل وقد بطلت أهلية الامر بالموت فتبطل الوكالة

سنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين سنة مالم يؤانس منه الرشد وان بلغ اليتم سفيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على الحجر العاقل البالغ \* وعند صاحبيه رحمه الله تعالى بعدما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته الآن القاضي يرضى من تصرفاته ما كان خيرا للرجوع ربان ربح فيما باع والثلث قائم في يده أو حو لي فيما اشترى لان الاب والوصي يرضى من تصرفات الصبي ما كان خيرا له فكذلك القاضي \* وان بلغ اليتم سفيها غير رشيد فقبيل أن يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى تنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون محجورا من غير حجر \* وأبو يوسف رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الدين وذلك لا يكون الا بقضاء القاضي ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الدين والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون محجورا الآن يؤذنه وكذا لو بلغ الصغير

علم الوكيل بعونه أو لا كذا في البدائع \* ولو مات الطالب ولم يعلم المطالب فدفع المال الى الوكيل لا يبرأ له أن يسترده ولو علم بعونه ليس له أن يضمن الوكيل لوضاع عنده كذا في الخلاصة \* باعه جازا بوكالة ثم مات موكله لا ينقل بعونه الوكيل والبيع الجائز هو بيع الوفاء كذا في العرائق \* ولو وكل رجلا بالصلح في شعبة ادعت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة فان صالح الوكيل وضمن جاز عليه في ماله خاصة وان لم يمت الموكل ومات الطالب فصالح الوكيل ورثة الطالب جاز لان ورثة الطالب بعد موته يقومون مقامه في المطالبة كذا في المبسوط \* (ومنه) جنونه جنونا مطبقا لانه مبطل لاهلية الا امره كذا في البدائع \* وحد الجنون المطبق شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حول كامل وهو الصحيح كذا في الكافي \* قالوا وماذا كروا في الجنون المطبق محمول على ما اذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك الموكل عزله في كل ساعة كالموكل بمجموعة من جانب الطالب وأما اذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل عزله كالعدل اذا سلط على بيع الرهن وكان التسليط مشروطا في عقد الرهن لا ينقل الوكيل بجنون الموكل وان كان مطبقا \* وأما اذا حجر الوكيل فان جن جنونا مطبقا وصار محال لا يعقل الا نابة والبيع والشراء فيخرج عن الوكالة حتى لو باع أو اشترى لا يجوز \* وأما اذا كان يعقل الا نابة والبيع والشراء بان كان جنونه في شيء آخر فانه يبقى وكيل ولا ينقل فاذا باع أو اشترى ذكر في الاصل أنه يجوز \* قالوا وماذا كروا في الاصل محمول على ما اذا رضى الموكل بذلك فاما اذا لم يرض بذلك فلا يجوز تصرفه على الموكل كذا في المحيط \* (ومنه) لحاقه بدار الحرب مرتدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد لا يخرج به الوكيل عن الوكالة وان كان الموكل امرأه فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت أو تلحق بدار الحرب اجماعا لان ردة المرأة لا تمنع نقاذ تصرفها كذا في البدائع \* فان قال الوكيل فعلته في حياتها فما كان من بيع أو شراء أو تقاضي دين أو قضاء فهو مصدق في كل شيء مستمرك ولا يصدق في القائم بعينه ولو كان قال قبضت دينها لهما من فلان لم يصدق على ذلك الا بيينة وان كان قائما بعينه كذا في الحاوي \* وان كان قال قد قبضت المال الذي أعطيتني فلانة وقد كانت امرته بذلك فهو مصدق اذا كان المال غير قائم بعينه كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر \* ولو وكل رجلا أن يزوجه هذه المرأة فارتدت ولحق بدار الحرب والعياذ بالله ثم سببت فاسلمت فزوجه الوكيل من موكله جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكل الرجلان رجلا أن يشتري لهما جارية بعينه ثم ارتد أحدهما ولحق بالدار ثم اشتراها الوكيل لزم الوكيل نصفها والموكل الشافي نصفها فان قال ورثة المرتد اشتريتم اقبل أن يرتد صاحبنا وكذبهم الوكيل فالقول قوله مع يمينه ولو كان الوكيل نقدا مال المرتد كان القول قول الورثة فان أقاما البينة فالبينة بينة الورثة ولو قال الوكيل اشتريتم اقبل لحاقه بالدار وكذبه الورثة فالقول قول الوكيل اذا كان المال مدفوعا اليه وهو ليس بعينه مال قائم في يده أو يد غيره وان لم يكن المال مدفوعا اليه فالقول قول الورثة وكذا ان كان المال المدفوع اليه بعينه في يده أو في يد البائع كذا في المبسوط \* (ومنه) عجز الموكل والحجر عليه بان وكل المكاتب رجلا فحجز الموكل وكذا اذا وكل المأذون انسانا فحجز عليه بطلت أهلية أمره بالتصرف في المال فتبطل الوكالة كذا في البدائع \* واذا وكل المكاتب ثم عجز أو المأذون فحجز عليه تبطل الوكالة علم الوكيل أو لم يعلم وفي المستصفي الوكالة انما تبطل بالعجز والحجز اذا كان وكيل بالبيع والشراء أما اذا كان التوكيل بالتقاضي أو بقضاء الدين فلا تبطل كذا في السراج الوهاج \* (ومنه) اقتراف الشريكين \* وان لم يعلم به الوكيل لانه عزل حكى والعزل الحكمي لا يشترط فيه العلم كذا في التبيين \* (ومنه) موت الوكيل وجنونه المطبق وان لحق بدار الحرب مرتدا لم يجز له التصرف الا أن يعود مسلما الا أن أمره قبل الحكم بلحاظه بدار الحرب كان موقوفا فان عاد مسلما زال التوقف وصار كأنه لم يرتد أصلا وان حكم بلحاظه بدار الحرب ثم عاد مسلما هل له ود الوكالة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعود وقال محمد رحمه الله تعالى تعود وأما الوكيل اذا ارتد ولحق بدار الحرب ثم عاد مسلما فلا تعود الوكيل كذا في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو وكل مسلم مسلما بالاطلاق وارتد الوكيل ولحق بدار الحرب ثم جاء مسلما كان على وكالته كذا في الحاوي \* (ومنه) هلاك العبد الذي وكل ببيع أو



بدون ووهب وصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال استحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله تعالى حتى اذا رفع الى القاضي فان القاضي يضى ما فعل قبل الفساد ويطل ما صنع بعد الفساد لان عند محمد رحمه الله تعالى هذا العارض بمنزلة الجنون والصبى \* والصبى والجنون يكون محجوراً بغير حجر \* وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يطل وبالفساد لا يصير محجوراً ما لم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه فيضى ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة الحجر بسبب الدين قال محمد رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي الا في أربعة \* أحدها أن تصرف الوصى في مال الصبي جائز وفي مال المحجور باطل \* والثاني أن اعتاق المحجور وتدينه وطلاقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل \* والثالث المحجور اذا أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز \* والرابع أن جارية المحجور اذا اجابت بولد فادعاه ثبت نسبته ومن الصبي لا يثبت \* ثم تصرفات المحجور بسبب السفه على

باعتقائه أو بهيته أو تدينه أو بكايته أو نحو ذلك لان التصرف في المحل لا يتصور بعده لانه كذا في البدائع \* (ومنه تغيير الموكل به وكل بيع الكفري الذي في نخلة فلان أو شراء الكفري الذي في نخيل فلان فصار الكفري بשרاً أو رطباً أو تمرً باطلت الوكالة لتغير الاسم وكذلك البسر اذا صار رطباً بطلت في البيع والشراء واذا صار بعض البسر رطباً بطلت الوكالة فيما صار رطباً في البيع والشراء ولم تطل فيما بقي بשרاً الا اذا كان الذي صار رطباً شيئاً قليلاً كرتين أو ثلاثة فيمتد حتى الوكالة في الكل والرطب اذا صار تمرً لم تطل الوكالة في البيع والشراء استحساناً بخلاف العنب اذا صار زينا أو البسر الصغير اذا صار كبيراً لا تطل الوكالة في البيع والشراء كذا في المحيط \* ولو أمره ببيع يضي أو شرته فخرج منه قراريج أو بيع طلع فصار تمرً أو بيع عصير أو عنب فصار خلا أو زينا أو عصيراً أو بيع لبن فصار زبداً أو من خارج الوكيل من الوكالة وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو باع يضاعلي أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج منه في الثلاثة بطل البيع ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أمره بشراء ابن حليب بعينه فمض ثم اشتراه لم يجز على الموكل وإن لم يسم حليباً لانه يطلق عليه اسم اللبن ولو أمره ببيع لبن حليب فمض ثم باعه جاز لان المحل الذي وكله ببيعه لم يستهلك اذا المقصود من البيع تحصيل الثمن كذا في محيط السرخسي \* واذا وكل الذي ذمياً بقبض خبر بعينه فصار خلا فله أن يقبضها كذا في الحاوي \* وكذلك المسلم يوكل المسلم بقبض عصيره بعينه فبصر العصور خلا فله أن يقبضه ولم يذ كر اذا صار خراً والصحيح أن له أن يقبضه كذا في المبسوط \* ولو أمره بشراء موبق بعينه فلت بسمي أو زيت أو حلي أو سسل أو سكر لم يجز شراؤه على الأمر والبيع يجوز ولو أمره بشراء ثوب أو بض بعينه فبصر في بعد ذلك ينقضي أو يخير لم يجز الشراء على الأمر والبيع يجوز ولو أمره بشراء ثوب أو بض بعينه فبصر في البيع يجوز وكذا اذا لم ينسبه الى البياض في الأمر ولكن أشار اليه في الأمر يجوز البيع ولا يجوز الشراء كذا في المحيط \* ولو أمره بشراء مملوك بعينه طرئاً فاختدماً لم يجز على الأمر ويجوز هذا في البيع كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل القعدة بقاضي دينه وكذا ثم باعه المولى باذن الغريم خرج وكيله من الوكالة سواء علم به أو لم يعلم كان على العبددين أو لم يكن ولو لم يكن عليه دين فالمولى يتقاضاه وان كان عليه دين نصب القاضي وكذا يتقاضى الدين فيقضى به حق الغرماء وأما اذا أعتق المولى فالوكيل على وكالته وكذلك لو كاتبه باذن الغرماء واذا وكل المكاتب وكذا يقبض هبة له فقبضها الوكيل بعد عجز المكاتب أو بعد عتقه جاز كذا في المبسوط \* واذا وكل العبد التاجر وكذا يبيع أو شراء وغير ذلك فخرج المولى الوكيل عن الوكالة فليس ذلك بشئ كان على العبددين أو لم يكن كذا في الحاوي \* ولو كان مكاتباً جليل فوكل وكذا يبيع أو شراء أو خصومة ثم عجز في نصيب أحدهم ما فقه ذلك الوكيل جاز في نصيب ما جيعه كذا في المبسوط \*

مسائل متفرقة من العزل وغيره \* ولو طلقها ثلاثاً بعد ما وكلها لم تنزل كذا في البرالائق \* واذا أمر رجلاً ببيع عبده ثم مات العبد ولا أمر ولم يعلم به الوكيل فباع وقضى الثمن وهلك عنده ضمن الوكيل الثمن ولم يرجع على الأمر ان كان العبد قد مات ولا في تركه الموكل ان كان الموكل قد مات كذا في المحيط \* واذا وكل الحربى حربي في دار الحرب ثم أسلم أو أسلم أحدهم فالوكالة باطلة كذا في المبسوط في أول كتاب الوكالة \* الوكيل اذا رد الوكالة ترد هذا اذا علم الموكل بالرد وأما اذا لم يعلم فلا ترد حتى ان من وكل غائباً فبلغه الخبر فرد الوكالة لم يعلم الموكل به ثم قبل الوكالة صح قبوله وصار وكيلاً وكذلك اذا قبل الوكالة ثم قال له الموكل رد الوكالة فقال رددت يخرج من الوكالة كذا في المحيط في الفصل الثاني في رد الوكالة \* واذا وجد الموكل الوكالة وقال لم أو كله لم يكن عزلاً وكذا اذا قال شهدوا أنني لم أوكل فلان فهذا كذب وهو وكيل لا ينزل ومن المشايخ من قال في المسئلة روايتان وهو الصحيح هكذا في الذخيرة \* الاب اذا وكل رجلاً ببيع متاع الصبي ثم مات الاب والصبي انزل الوكيل اذا كان الاب وارث الصبي وهذا عند علماء الثلاثة كذا في الخلاصة \* ان بلغ الصبي قبل أن يصنع الوكيل شيئاً من ذلك انزل الوكيل عن الوكالة ووكيل

فوعين ما لا يصح من الهازل  
كالبصع والشراء وغير ذلك  
لا يصح من المحجور وما يصح  
من الهازل نحو النكاح  
والطلاق والعناق يصح من  
المحجور ويسعى العبد في  
قيمته في ظاهر الرواية \*  
وعن محمد رحمه الله تعالى  
أنه لا يسعى ويصح تدبيره  
فإذا مات سفيها يعق المدبر  
ويسعى في قيمته مدبرا فإن  
كانت قيمته مدبرا عشرة  
يسعى في عشرة \* ولو تزوج  
امراة صح نكاحه \* وإن  
زاد على مهر مثلها لا تلزمه  
الزيادة \* ولو طلق امرأته  
يتبع طلاقه \* ولو حنت في  
يمينه وجبت الكفارة بالصيام  
ولا يجزئ به إلا طعمام لأن  
الكفر بالطعام لا يتم إلا  
بتسليم الطعام إلى الفقير وهو  
عاجز عن ذلك لأنه لا ولاية له  
في ماله ولا تجزئ به الكفارة  
بالاعتاق لأنه إذا اعتق كان  
على العبد أن يسعى في قيمته  
فيصير اعتاقا ببدل \* وكذا  
لو طاهر من امرأته صح  
ظهاره ويكفر بالصوم فإن  
أعتق عن ظهاره عتق العبد  
ويسعى في قيمته ولا يجزئ به  
عن الظهار \* وكذا في كفارة  
القتل وعليه زكاة ماله  
فيلزمه أن يخرج قدر الزكاة  
عن ماله ويلزمه حجة الاسلام  
أنه استطاع لكن لا يدفع  
إليه ماله لأنه يسرف ويدفع  
إلى رجل ثقة عن حج فينفق  
عليه في الطريق وما يلزمه

الاب ووكيل الوصي على السواء \* وإذا وكل وكيل بالخصومة وقال له كلما عزلتك فأنت وكيل فيهما وكالة  
مستقبله اختلف المشايخ في جواز هذه الوكالة وقال عامة المشايخ تجوز هذه الوكالة كيفما كان وبه كان  
يقول أبو زيد الشرطي كذا في المحيط \* ثم إذا جازت الوكالة بهذا الشرط وأراد أخرجه عن الوكالة  
اختلفوا في لفظ الإخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي كلما أخرجتك عن الوكالة فأنت  
وكيل فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك أخرجتك عن هذه الوكالة فإذا عزل عن الوكالة المنجزة لا يصح ووكيلا  
وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي أن يقول عزلتك عن هذه الوكالات فينصرف  
ذلك إلى المعلق والمنجز كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا وكل رجلا وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود  
الشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعند محمد رحمه الله تعالى صح وعليه الفتوى \* وقال لا آخر  
كلما عزلتك فأنت وكيل ثم قال كلما عتدت وكيل فقد عزلتك اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والمختار  
أنه يملك إخراجهم من الوكيل ما خلا الطلاق والعناق وما خلا تركه بسؤال الخصم ويقول عزلتك  
عن الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالات المعلقة وبه يفتي هكذا في الخلاصة \* ولو وكل المألوب ووكيلا  
بالخصومة على أن لو وكيل أن يوكل غيره ثم حج عن وكيله غيره بغير محضر من الطالب أو قال أخرجتك عن  
الإقرار أن أقررت فلا يجزئ على يصح حججه عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح  
حججه إلا بمحضر من الطالب كذا في محيط السرخسي \* رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به  
جارية وقال ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل رجلا آخر بذلك ثم إن الأمر عزل الوكيل الأول  
فاشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه علم الوكيل الثاني بعزل الموكل الأول أو لم يعلم دفع الوكيل الأول إلى  
الوكيل الثاني أو لم يدفع وكذا لو مات الوكيل الأول ثم اشتري الثاني جاز شراؤه على الموكل ولو أن الموكل  
أخرج الوكيل الثاني من الوكالة صح إخراجها كان الوكيل الأول حيا أو ميتا ولو أن الوكيل الأول اشتري  
قبل أن عزله وقبل أن يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال فإن اشتري الوكيل الثاني بعد ذلك  
كان يشتري لنفسه علم بشراؤه الأول أو لم يعلم دفع إليه الأول المال أو لم يدفع (١) ولو اشتري كل واحد منهما  
جارية للأمر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو وكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال إليه ثم مات رب المال أو جن ثم اشتري الوكيل كل واحد منهما  
خاصة كالأوكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال إليه ثم تناقضا المضاربة والوكيل لا يعلم فاشترى لزم  
المضارب كذا في محيط السرخسي \* رجل عليه دين لرجل ثم إن صاحب الدين دفع مالا إلى رجل ووكاه  
بدفع المال إلى الطالب ثم إن الطالب وهب الدين من المدين بضمن بالدفع وإن لم يعلم بذلك لا يضمن كذا في  
فتاوى قاضيخان \* ولو وكل رجلا بقبض وديعه له عند مولاه وعند غيره فباع المولى العبد أو أعتقه أو أمة  
فاستولدها فالوكيل على وكالته لأن ما اعترض لا ينافي ابتداء التوكيل فلا ينافي بقاءه أولى كذا في  
المبسوط \* وإذا وكل العبد ووكيلا في خصومة أو بيع أو شراء ثم أبقى ببدخارج الوكيل من الوكالة ولو كان  
الوكيل عبدا فأنقذ فهو على الوكالة غير أنه لا تلزمه هذه في شيء كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب العاشر في المتفرقات

الوكيل بالشراء إذا أخذ الساعة على سوم الشراء وسعى الثمن فأذاها الموكل فليرض بها ورتها على الوكيل  
فهلكت عند الوكيل ضمن الوكيل قيمته للبائع فإن أمره الموكل بالأخذ على وجه السوم يرجع وإن  
لم يأمره لا يرجع هكذا في المحيط في فصل المتفرقات \* قال لا آخر أنت وكيل في اقتضاء ديني ووكل من  
شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك فلو وكيل أن يخرج من الوكالة إذا شاء ولو قال أنت وكيل في اقتضاء ديني  
ووكل فلانا بذلك فوكل الوكيل بذلك لم يكن للوكيل أن يعزله ولو قال وكل فلانا شئت فوكله كان للوكيل

(١) قوله ولو اشتري كل واحد منهما جارية فالأمر الخ هذه المسئلة تقدمت بعينها منقولة عن قاضيخان في  
الباب الثامن في توكيل الرجلين فالأولى حذفها من أحد الموضعين دفعه التكرار اهـ صححه

في الحج مما لا تهمته فيه فهو كفارة الاذى والاحصار لا يمنع منه وما وجب عليه بجناية أحدتها (٦٤١) في احرامه مثل الجماع وقتل الصيد

فانه يمنع عنه ماله \* ولو اراد العمرة لا يمنع عنها \* وكذا اذا اراد القران وله أن يسوق بدنة \* ولو أحرمت بجمعة تطوعا أو بعمرة تطوعا فان القاضي يعطيه النفقة مقدارا ما يكفيه \* ولو أوصى بوصية ان كانت موافقة لوصايا أهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج أو لساكن أو بشئ من أبواب البر الذي يتقرب به الى الله تعالى فيجوز استحسانا وينفذ من ثلث ماله \* وان كانت مخالفة لوصايا أهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها \* واختلف العلماء في وصية الصبي \* روى عن عمر رضي الله عنه أنه أجاز وصية الغلام \* وشريح رحمه الله تعالى أجاز وصية صبي لم يحتلم \* فلما كان في صحة وصية الغلام خلاف فوصية المحجور تكون أبعد عن الخلاف ولو أن هذا المحجور طلب من القاضي أن يدفع إليه ماله يصل به قرابته من ذي الرحم المحرم فان القاضي ينفذه \* والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان روجت المحجورة نفسها من رجل كف يجوز نكاحها فان قصرت عن مهر مثلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يخبر الزوج ان شاء كلهما مهر مثلها وان شاء فارقها وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ذلك نكاحا بما روجت ولا يخبر الزوج \* ولو أن المحجورة بعد ما روجت

أن يعزله كذا في الحاوى \* رجل اشترى عبدا أو أشهد أنه يشتره لفلان وقال فلان رضيت كان للمشتري أن يمنع العبد منه فان دفع المشتري العبد اليه وأخذ منه الثمن كان ذلك يعمد به ما بالتهام في كذا في فتاوى قاضيان في فصل الوكالة بالشرع والبيع \* ومن له على آخر ألف درهم فأمره بان يشترى به هذا العبد فاشتراه جازوان أمره أن يشترى به عبدا بغير عينه فاشتراه ثم مات في يده قبل أن يقبضه الا حرمات من مال المشتري وان قبضه الا حرم فهو له وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا لازم الا حرم اذا قبضه المأمور هكذا في الهداية \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فمن أعطى آخر دينار ببيعة فباع الوكيل دينار نفسه لا يبيع واحتبس دينار الا حرم نفسه لا يجوز ولو دفع اليه دينار المشتري له ثوبا فاشترى بدينا من عند نفسه جاز الشراء للوكيل والدينار له كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى بدينا بغيره ثم نقد دينار الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل دينار له كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض المشتري ودفعه الى الا حرم وأخذ منه عنه ثم استحق المشتري من يدي الا حرم فأراد الا حرم أن يرجع بالثمن على المشتري قبل أن يقبض المشتري الثمن من البائع فليس له ذلك فلو لم يكن الا حرم نقد الثمن كان للوكيل أن يأخذه به فاذا قبضه من البائع رده عليه رجل أمر رجلا أن يشترى له ثوبا مسمى بدراهم دفعها اليه فاشترى الوكيل ذلك ونقد الدراهم ثم ان البائع رد تلك الدراهم على الوكيل وقال انهم ازوف وصدقة الوكيل أو كذبه وأنكر الا حرم أن تكون دراهمه فان للوكيل أن يردها على الا حرم والقول قول البائع في ذلك وكذلك الدنانير وليس العرض كذا هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد لانيسان وكل صاحب اليد رجلا أن يشترى هذا العبد من مولاه فقال الوكيل بعد ذلك اشترت ونقدت الثمن من مالي وصدقه الموكل بؤمر الموكل باداء الثمن الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله في أخاف أن يجني صاحب العبد وينكر البيع ويسترد العبد مني كذا في الذخيرة \* رجل تحت أمة لرجل فولد الزوج رجلا يشترى له امرأته من مولاه فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل به باطل النكاح وسقط المهر عن الزوج لان هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر فيبطل المهر هذا اذا علم المولى أن الوكيل يشترى له زوجها ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترى منها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها المولاها الاول لان الفرقة ما جاءت من قبل من له المهر هذا اذا أقر المولى أن المشتري كان وكيلا من قبل زوجها وأعرف ذلك بالبيينة فان لم يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع عينه على العلم الآن بقيم الزوج البيينة على الوكالة رجل أمر رجلا أن يشترى له عبد فلان بعبد للمأمور صرح هذا التوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد للمشتري للموكل وعلى الموكل للمأمور قيمة عبده كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى عبدا أو أشهد قبل الشراء أو بعده أنه اشتراه لفلان بأمره ثم أشهد أنه اشتراه لفلان الا حرمه وماله ثم حضر الا حرم ولم يحضر الاول قضى بالعبد والا حرم على حجة فاداء ما ادعاه قضى له به وكذلك لو كان على الا حرم الاول شهود كذا في المحيط \* ولو وكله أن يشترى له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية وظهر أنها حرة ضمن الوكيل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكله أن يشترى له دقيقا ودفع اليه الدراهم فأدى الوكيل رجل فورة ظن أنها دقيق فاشترى ذلك منه على أنه دقيق ودفع الثمن فهو ضمن لما دفع وكذا ما يخالف فيه ان لم يعلم كذا في المحيط في نوع مخالفة الوكيل في الثمن \* اذا وكل الرجل رجلا أن يشترى له كحطة فاشتراه فاستأجر بعيرا فحمله عليه فان وكله أن يشترى له كحطة أو طعاما في نواحي المصر الذي هما فيه فالقياس أن يكون متبرعا في النقل ولا يرجع بالاجر وفي الاستحسان لا يصير ضامنا ويرجع بالكراهة وان وكله أن يشترى له كحطة في قرية من قرى مصر الذي هما فيه يصير الوكيل متبرعا ولا يرجع بالكراهة قياسا واستحسانا وان وكله أن يشترى له كحطة في مصر آخر يصير متبرعا أيضا قياسا واستحسانا وان كان الا حرم وكاهه بان يشترى له طعاما وأن يستأجره بعيرا بدرهم ونصف فان الكراهة على المستأجر ولو كان استأجره بعيرا بدرهم كما أمره جاز على الا حرم ولم يكن له أن يجبس الطعام بالاجر

يكون رجوعها بخلاف الأمة  
إذا كانت تحت زوج فاختلعت  
على مال فإن الطلاق يكون بانها  
لأنهم من أهل الالتزام بالمال \*  
فإن فعلت ذلك باذن المولى  
يجب المال فى الحال وإن  
كان بغير اذن المولى كان عاها  
المال بعد العتق \* والطلاق  
يبدل يكون بانها حتى لو كانت  
الأمة مقعدة محجورة  
فاختلعت نفسها على مال يكون  
الطلاق رجوعا لانه لا يجب  
عليها المال لافى الحال ولا بعد  
العتق \* ولو أن صديقا فيها  
محجورا استقرض ما لا يعطى  
صدقا للمرأة صحت استقرضه  
فإن لم يعط المرأة وصرف المال  
فى بعض حوائجها لا يؤاخذ  
به لافى الحال ولا بعد البلوغ  
والعبد المحجور إذا استقرض  
مالا أو استهلكه لا يؤاخذ به  
فى الحال ويؤاخذ به بعد  
العتق لان العبد المحجور  
ليس من أهل الالتزام فلا  
يصح التزامه أما العبد من  
أهل الالتزام لأنه لا يصح  
التزامه فى حق المولى فيصح  
فى حق نفسه والمحجور الحر  
البالغ بمنزلة العبد المحنون \*  
ولو أودع انسان عند محجور  
فأقر المحجور أنه استهلك  
لا يصدق فلو صار مصلحا بعد  
ذلك يسئل عما أقر فإن قال  
ما أقررت به كان حقا يؤاخذ به  
فى الحال وإن قال ما أقررت به  
كان باطلا لا يؤاخذ كالعبد  
المحجور إذا أقر باستهلاك  
مال انسان فإنه لا يؤاخذ  
به فى الحال فإن أذن له مولاه  
فى التجارة به بذلك يسأل عما  
أقر به فإن قال ما أقررت به

أقرمه فان قال ما أقسرت به كان حقا يؤخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤخذ به ولو أن رجلا أقرض مجبورا أو أودعه

ثم صار مصداقاً لـ صاحب المال كـنت أقرضتني في حال فسادى فأنفقتهما أو قال أودعني (٦٤٣) في حال فسادى فأنفقتهما أو قال صاحب

المال لا بل أقرضتك في حال  
صلاحك كان القول قول  
صاحب المال ويضمن  
المحجور وان قال صاحب  
المال بل أقرضتك في حال  
فسادك واستهلكته في حال  
صلاحك وقال المحجور  
أقرضتني في حال فسادى  
واستهلكته فيه كان القول  
قول المحجور \* فان أقام  
صاحب المال البيينة أنه  
أقرضه في حال فساده ولكن  
استهلكه في صلاحه قبلت  
بينته \* يتم أدرك مفسدا  
غير مصلح وهو في حجر وصيه  
وجر عليه القاضى أولم يحجر  
فسال وصيه أن يدفع إليه  
ماله فدفع إليه فضاء المال  
في يده ضمن الوصى لان دفع  
الوصى المال اليه مع علمه أنه  
مضيع تضعيع فيضمن \*  
ولو أن صبياً مملوكاً مفسداً  
لم يدرك فدفع الوصى إليه ماله  
وأذن له بالتجارة فضاء المال  
في يده لا يضمن الوصى \* ولو أن  
قاصياً حجراً على مفسداً يستحق  
الحجر ثم رفع ذلك إلى قاض آخر  
فاطاعه ورفع عنه الحجر فجاز  
ما صنع جازاً طلاقاً الثاني  
لان قضاء الأول كان في فصل  
مختلف فيه وهذا اختلاف  
في نفس القضاء أولان يحجر  
الأول لم يكن قضاء لعدم  
المقضى له والمقضى عليه  
فنفسه ما قضاة الثاني فهو  
بمئة له ما لو قضى القاضى وهو  
محجور عليه فاذا أطلقه الثاني  
صح إطلاقه \* وليس للقاضى  
الثالث بعد ذلك أن ينفذ  
قضاء الأول بالحجر \* وذكر

هذا أو هذا أو وكله أن يزوج هذه وهذه فباعهما معا بن واحد أو بثنين مختلفين أو زوجهما معا لا يجوز  
في أحدهما لأن المنة ودفعه عليه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة وكله بطلاق إحدى امرأتيه أو بعث  
أحد عبديه فطلقهما أو أعتقه ما معاً على مال أو غير مال يجوز في أحدهما والخيار إلى الموكل لانه صح  
تعلقهما بالشرط فيصح تعلقهما بشرط البيان وكذلك الخلع ولو كان أن يخالع إحدى امرأتيه هذه  
أو هذه فخلعهما معا بدل واحد أو بدينين قيل يجوز الخلع في أحدهما ويجوز الزوج على البيان ولو قال  
كاتب عبدي هذا أو هذا أو كاتبتهم معا لم يجز أن جعل النجوم واحدة وإن لم يجعل اختار أيهما شاء كذا في  
محيط السرخسي في باب الوكالة بالعق \* رجلان شهدا بعق عبد فرتبتهما القاضى لثمة ثم المولى وكل  
أحدهما يبيع العبد فباع من صاحبه صح ويعتق العبد على المشتري والبايع ضامن للثمن للأمر والمشتري  
يرى عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رجحما الله تعالى وإن باع من رجل آخر صح ويتبعض الثمن ولا يعتق  
فان صدق المشتري بعد ما قبض البايع الثمن صح البراءة وعق العبد ويضمن البايع من ماله للمشتري ولو  
صدقه قبل القبض يرى المشتري ويضمن البايع للأمر عندهما كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن  
به الوكيل وما لا يضمن \* وكل رجلان يبيع عبده من نفسه بالف درهم وباعه من نفسه بالف درهم إلى العطاء  
أو إلى الحصاد أو إلى الديار فقبل العبد جاز وعق العبد والالف إلى ذلك الاجل والمولى هو الذي يلى  
القبض من العبد كذا في المحيط \* وإذا باع الوكيل العبد ثم قتله المولى بطل البيع لان الوكيل نائب عنه  
في البيع وعلى هذا الوجه المولى يده كان للمشتري أن يأخذه بنصف الثمن إن شاء كالمو باعه بنفسه كذا في  
المبسوط \* ولو باع الوكيل العبد ثم قطع الوكيل يده قبل قبض المشتري فان شاء أدى الثمن كله وبأخذ  
العبد وضمن الوكيل نصف قيمته وإن شاء فسخ البيع ويضمن الوكيل للأمر نصف القيمة ويصدق  
بالفضل كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن \* رجل وكل رجلان يبيع عبده  
بالف درهم فباعه فقبض الثمن وسلم العبد إلى المشتري ثم أن الوكيل زاد للمشتري داراً جاز وكانت الدار  
والعبد للمشتري ويكون الوكيل متبرعاً في الزيادة وكان للشفيع أن يأخذ الدار بحصة من الف فان  
استحققت الدار رجوع المشتري على الوكيل بحصة الدار من الف ولا يرجع الوكيل على الموكل بشئ وإن  
استحق العبد رجوع الوكيل بجميع الف على الموكل ثم يدفع الوكيل إلى المشتري بحصة العبد وتبقى حصة  
الدار لا وكيل الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشترى لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع يرجع  
الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا في فتاوى قاضيان \*  
الوكيل بالبيع إذا قال بعته من رجل لأعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه يضمن الوكيل الوكيل بالبيع إذا  
دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب فهرب بذلك الرجل وذهب بالمبيع أو هلك في يده فالوكيل ضامن  
كذا في خزائن المفتين \* وهو الأصح قال رضى الله تعالى عنه وكان والذي يقول إذا كان الذى دفعه إليه ثقة  
لا يضمن كذا في الظهيرية \* رجل دفع إلى رجل طستاً فأمره أن يبيعه فكسره الوكيل ثم باعه فان كان كسراً  
يقضى للأمر على الوكيل بالنقصان فيبيعه جاز وإن كان كسراً يقال للأمر أعط الطست وخذ قيمته  
فيبيعه على الموكل باطل كذا في خزائن المفتين \* الوكيل يبيع الثوب إذا سلم الثوب إلى القصار بقصره فقصره  
فهو ضامن فان رجع الثوب إلى الوكيل يرى عن الضمان حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن شيئاً ولو باع الوكيل  
بعد ذلك جازاً والثنى كله للموكل ولا يكون للوكيل بازاء القصار متنى ولا يكون له أن يأخذ من الموكل أجر  
القصار كذا في المحيط \* رجل دفع إلى رجل ثوباً وقال بيعه لي فباعه ولم يقبض الثمن حتى لقي الآخر وقال  
بعث ثوبك من فلان وأنا أقضيك عنه فقضاء عنه عن الثوب فهو متطوع ولا يرجع على المشتري بشئ ولو  
كان قال أقضيك عنه على أن يكون المال الذى على المشتري لك لم يجز ويرجع الوكيل على الموكل بما أعطاه  
وكان المال على المشتري على حاله يضمنه منه الوكيل ويدفعه إلى الآخر ولو أن الوكيل باع من صاحب  
الثوب عرضاً بدهم مثل وزن تلك الدراهم التي له على مشتري الثوب ثم قال له اجعل هذه الدراهم قصاصاً  
بمالك على فلان ولم يقل على أن مالك على فلان في هذا جاز وهو مؤدع عن فلان متطوع كذا في الذخيرة \*

الخصاف رجح الله تعالى أن القاضى إذا حجراً على مفسداً يستحق الحجر ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فاطلقه الثاني وأجاز ما صنع المحجور صح إطلاق

الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع (٦٤٤) أو شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فيستوقف على امضاء قاض

آخر كما لو قضى القاضي وهو محدود في قذف لا يتم قضاؤه ما لم يتصل اليه امضاء قاض آخر \* فان رفع شئ من تبرعات المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فقتضاها وأبطالها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاءه فلوان الثاني لم ينفذ حجر الاول وأجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره فأما ذلك قضاء منه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ باطل الثاني حجر الاول \* وعن أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه سئل عن محجور عليه وقف ضيعته قال وقفه باطل الا أن ياذن له قاض \* وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز وقفه وان أذن له القاضي فهما أفتيا بصحة الحجر على الحر البالغ كما هو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب هذا آخر فتاوى الشيخ الامام الاجل امام الأئمة في العالمين محيي السنة قامع البدعة أبي الحسن الحسن بن القاضي الامام الاجل بدر الدين منصور بن الشيخ الامام الاجل شمس الدين أبي القاسم بن عبد العزيز الاوزجندی المعروف بقاضي امام نجر الدين خان تغذهم الله بالرحمة والرضوان وأسكنهم أعلى الجنان

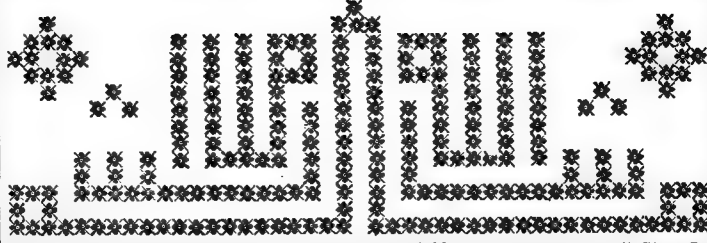
الوكيل يبيع الجارية اذا باعها بألف درهم كأمره وتقباضا فدعى المشتري بعد ذلك أنه اشتراها على أنها كاتبة أو خبازة أو على أنها بكر ولم يجدها كذلك وكذبه البائع وصدقه الآخر لم ينقض البيع باقرار الآخر ولو ادعى المشتري أن البائع شرط له الخيار ثلاثة أيام وأنه قد نفقض البيع وهو في الثلاث فجحد البائع أن يكون شرط له الخيار وأقره الآخر فقضى القاضي برد الجارية على الآخر وأخذ المشتري الثمن من الآخر وكذلك لم يقبض المشتري الجارية حتى وجدها تبيا فقال المشتري شرط لي البائع أنم بكر فوجدتها تبيا فلا حاجة لي فيها وقد نفقت البيع وكذبه البائع فيما ادعى من الشرط وصدقه الآخر فالجارية للاحقر يقضى له بها وأخذ المشتري الثمن من الآخر وكذلك لو ادعى قبل القبض أنه شرط أنها خبازة أو كاتبة ولم يجدها كذلك كذا في المحيط \* ولو وكله ببيع عدل زطي فباعه وقبضه المشتري ثم رده على البائع بحراز الزطبة فقال الآخر ليس هذا عدلي فالقول قول الوكيل ولو باع الوكيل منه ثوبا لم يبيع ماسوا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجز عندهما ان كان يضر ذلك بالعدل كذا في المبسوط \* الوكيل اذا دفع عقيقة الى انسان لاصلاحها بأمر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن هكذا في الظهيرية \* رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يصدق به فانفقها الوكيل ثم تصدق عن الآخر بعشرة دراهم من ماله لا يجوز ويكون ضامنا للعشرة ولو كانت الدراهم قائمة فأمسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جازا استحسانا وتكون العشرة له بعشرته دفع الى رجل مالا وأمره أن يصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على ابن كبيره جازي قولهم رجل أمر وكيله أن يصدق على فلان بكذا فنفق من الحنطة التي في يده الوكيل وأمره فلان ذلك الوكيل يبيع الحنطة فباعها يتوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح تركه فلان اياه بالبيع لان الصدقة لا تملك قبل القبض كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لغيره أنفق على فأنتق رجع على الآخر وان لم يشترط الرجوع وكذلك اذا قال أنفق على أولادي فأنتق كان له أن يرجع عليه وان لم يشترط وفي نوادر اسماعية عن محمد رحمه الله تعالى أمر رجلا أن ينفق على أهله كل شهر عشرة دراهم فقال أنفقت وكذبه الآخر فأراد المأمور بمن الآخر حافسه القاضي بالله ما تعلم أنفق على أهلي كل شهر كذا كذا في المحيط \* الوكيل بالاستقراض قال قد قبضت ألفا منه وقال المقرض قد دفعه اليه وأنكر الموكل قال محمد رحمه الله تعالى أقول قول الموكل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوكيل وكله بأن يكاتب عبده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت وأنكر الموكل ذلك قال محمد رحمه الله تعالى يسمع قول الوكيل في الكتابة لانه لا منفعة فيه ولا يسمع في قبض بدل الكتابة لانه منهم فيه ولو كاتبه ثم قال بعد اثبات الكتابة قبضت بدل الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق لانه أمين كذا في محيط السرخسي في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا \* مريض دنا موته فوكل رجلا وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى ابني وأخوتي ولم يبين شأغير هذا فذا وكيل ولا يحل له أن يدفع ذلك الى الورثة وإنما يدفع الى الغرماء كذا في خزانة المفتين \* وفي المتنق أمره أن يقبض من مديونه ألفا فيصدق فتصدق بألف ليرجع على المديون جازا استحسانا كذا في البحر الرائق \* روى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل دفع الى رجل عبد اليعتقة فلم يعتقه حتى سأل مولى العبد فجحد أن يكون دفع اليه العبد ثم أعتقه فاعتاقه باطل كذا في الظهيرية \* اكثري جمالا وحل الجولات عليهم الى بلع وأمرهم الجمال بأن يسلمها الى الوكيل ويقبض الكرامة منه فقبل وكتبها الجولات وأدى بعض الكرامة ويمنع عن أداء الباقي ان كان لصاحب الجولات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والامر يقبض الكرامة أجبر على دفع الباقي وان أنكر الامر فلا حمال أن يحلفه بالله ما تعلم أنه أمره بالقبض وان لم يكن له دين لا يجبر كذا في خزانة المفتين \* الوكيل بعد ما قبل الوكالة اذا قال (١) لعنت بروكيلى باد) أو قال أنا برى من هذه الوكالة أو قال (بكا اقتادم بوكيلى) وكان ذلك بمحض من الموكل لا يخرج من الوكالة كذا في الظهيرية والله سبحانه أعلم بالصواب \* واليه المرجع والمآب \*

(وقد تم طبع هذا الجزء الثالث ويتلوه الجزء الرابع أوله كتاب الدعوى)

(١) لعنت الله على الوكالة (٢) متى وقعت في الوكالة

الدين أبي القاسم بن عبد العزيز الاوزجندی المعروف بقاضي امام نجر الدين خان تغذهم الله بالرحمة والرضوان وأسكنهم أعلى الجنان





﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمية ﴾

وبهامشه فتاوى قاضيان \* وهوالامام غفرالدين حسن بن منصور الاوزجندى  
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهى مشهورة بمقالة معمول بهاء تداولته بين العلماء  
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من  
المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتبه على  
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين  
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا  
٥١ من كشف الظنون

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجرية



(فهرست الجزء الثالث من الفتاوى الهندية على مذهب الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه)

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	(كتاب البيوع) وفيه عشر بابا	٣٢	مطلب الفرق بين كورا الصائع وكورا الحداد
٢	الباب الاول في تعريف البيع وركنه وشروطه	٣٣	الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضى والكروم
٤	وحكمه وأنواعه	٣٧	الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر
٤	الباب الثاني فيما يرجع الى انعقاد البيع وفي حكم المقبوض على سوم الشراء وغيره وفيه ثلاثة فصول	٣٨	مطلب كل ما دخل تبعا لا يقابل بشئ من الثمن
٤	الفصل الاول فيما يرجع الى انعقاد البيع	٣٨	الباب السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول
٤	مطلب انعقد البيع بلفظ الهبة والجعل	٣٩	مطلب خيار الشرط يثبت في البيع الصحيح والفساد
١١	الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم الشراء	٣٩	مطلب خيار النقد
١٢	الفصل الثالث في معرفة المبيع والثمن والتصرف فيه ما قبل القبض	٣٩	مطلب لو قال له البائع أنت بالخيار يثبت له في المجلس فقط
١٤	الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الايجاب والقبول	٤٠	مطلب لو شرط الاكل من ثمر الكرم في مدة الخيار فسد البيع بخلاف شرط استخدام العبد واستغلاله
١٥	الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه باذن البائع وغيره	٤٠	الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه
١٥	وفي تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون ونسابة أحد القبضين عن الآخر	٤٢	مطلب ليس البائع المطالبة بالثمن في مدة الخيار
١٦	والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع أو الثمن وفيه ستة فصول	٤٢	مطلب خيار الشرط يمنع تمام الصفقة
١٦	الفصل الاول في حبس المبيع بالثمن	٤٢	الفصل الثالث في بيان ما ينقض به هذا البيع وما لا ينقض وفي بيان ما ينقض به وما لا ينقض
٢١	الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا	٤٣	مطلب الانعفاء والجنون لا يسقطان الخيار
٢٢	وفيما لا يكون قبضا	٤٦	مطلب اذا غصبه البائع من المشتري لم يكن فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار
٢١	الفصل الثالث في قبض المبيع بغير اذن البائع	٤٨	مطلب زيادة المبيع في مدة الخيار
٢٢	الفصل الرابع فيما ينوب قبضه عن قبض الشراء وما لا ينوب	٥١	الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار
٢٤	الفصل الخامس في خلط المبيع والجنابة عليه	٥٢	الفصل الخامس في شرط الخيار للبعض والخيار لغير العاقد
٢٧	مطلب هلاك المبيع قبل القبض باقفة مماوية وغيرها	٥٤	الفصل السادس في خيار التعيين
٢٧	الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والثمن	٥٦	الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط
٢٨	مطلب اجرة نقد الثمن على المشتري مطلقا	٥٧	بشرط الخيار عند الرد وفي جنابة المبيع بشرط الخيار وما يتصل به
٢٨	الباب الخامس فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل وفيه ثلاثة فصول	٥٧	مطلب المعسر في وجوب الدية والقسامة السيد عنده وعندهم المعتبر المالك وتأمل في المطلب مع الاصل
٢٨	الفصل الاول فيما يدخل في بيع الدار ونحوها		
٢٩	مطلب لطرق ثلاثة		

صفحة	صفحة
١١٢	٥٧ الباب السابع في خيار الرؤية وفيه ثلاثة
١١٢	فصول الفصل الاول في كيفية ثبوت الخيار
١١٣	وأحكامه
١١٤	٦٢ الفصل الثاني فيما تكون رؤية بعضه كرؤية الكل
المحرّمات	في ابطال الخيار
١١٥	٦٥ الفصل الثالث في شراء الاعمى والوكيل والرسول
١١٥	٦٦ الباب الثامن في خيار العيب وفيه سبعة فصول
١١٧	الفصل الاول في ثبوت الخيار وحكمه وشرائطه
١٢٠	ومعرفة العيب وتفصيله
١٢١	٧١ الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها
١٢٢	٧٥ الفصل الثالث فيما يمنع الردي بالعيب وما لا يمنع وما
١٢٦	يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع
١٢٨	٨٠ مطلب العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الامام
١٣٠	٨٣ مطلب كيفية الرجوع بنقصان العيب
١٣١	٨٦ الفصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه
١٣٢	واقامة البيئة
١٣٣	٩٤ الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها
١٣٤	٩٦ مطلب ضمان العيب يقع على العهدة عند الامام
١٤٦	فهو باطل
١٥١	٩٧ الفصل السادس في الصلح عن العيوب
١٥٢	٩٩ الفصل السابع في أحكام الوصي والوكيل
١٥٤	والمرضى
١٥٦	١٠٢ الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفيه
١٥٧	عشرة فصول الفصل الاول في بيع الدين بالدين
١٦٠	وبيع الايمان وبطلان العقد بسبب الافتراق
١٦٠	قبل القبض
١٦٠	١٠٦ الفصل الثاني في بيع النار وانزال الكروم
١٦٠	والاوراق والمبطخة وفي بيع الزرع والرطوبة
١٦٠	والخشيش
١٦٠	١١٠ الفصل الثالث في بيع المرهون والمستأجر
١٦٠	والمغصوب والا بقاء وأرض القطيعة والاخارة
١٦٠	والا كارة
١٦٠	١١١ مطلب بيع المغصوب
١٦٠	١١٢ مطلب بيع الا بقاء
١٦٧	١١٢ مطلب اعتناق الا بقاء عن الكفارة جائز اذا علم
١٦٧	حياته ومكانه
١٦٧	١١٢ مطلب بيع الا بقاء
١٦٧	١١٢ مطلب اعتناق الا بقاء عن الكفارة جائز اذا علم
١٦٧	حياته ومكانه

## صحيفة

## صحيفة

١٦٨	مطلب اشترى أرضاً وعمرها ثم استحققت	٢١٨	تعريفه وركنه وحكمه وشرائطه
١٧٠	الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والمثمن	٢١٨	الباب الثاني في أحكام العقد بالنظر إلى العقود عليه
	والخط والابرا عن الثمن		وفيه خمسة فصول الفصل الاول في بيع الذهب
١٧١	مطلب الزيادة في الثمن والمثمن		والفضة
١٧٣	مطلب في الخط والابرا عن الثمن	٢٢٠	ومما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد
١٧٣	الباب السابع عشر في بيع الاب والوصى		والصغير بالصغر
	والقاضي مال الصغير وشرائهم	١٢١	الفصل الثاني في بيع الجوف المحلاة وما شابهها
١٧٥	مطلب في بيع الوصى وشرائه مال الصغير		مما يبيع فيه الفضة أو الذهب مع غيره وفي بيع
١٧٦	مطلب في بيع القاضي وشرائه مال اليتيم		ما يباع وزنا فيزيد أو ينقص
١٧٨	الباب الثامن عشر في السلم وفيه ستة فصول	٢٢٤	الفصل الثالث في بيع الفوس
	الفصل الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه	٢٢٦	الفصل الرابع في الصرف في المعادن وتراب
١٧٨	مطلب تفسير السلم وركنه		الصواعين ويدخل فيه الاستجار لتخليص الذهب
١٧٨	مطلب في شرائط السلم		والفضة من تراب المعدن
١٨١	الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه وما لا يجوز	٢٢٨	الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد
١٨٦	الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض رأس المال		الصرف قبل القبض
	والمسلم فيه	٢٢٩	الباب الثالث في أحكام تصرفات المتصرفين بعد
١٩١	الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم		العقد وفيه أربعة فصول الفصل الاول في التصرف
	والمسلم اليه		في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصاً
١٩٥	الفصل الخامس في الاقالة في السلم والصلح فيه		بيد له وما لا يكون
	وخيار العيب	٢٣٠	ومما يتصل بمسائل المقاصة
١٩٨	الفصل السادس في الوكالة في السلم	٢٣٠	الفصل الثاني في المراجعة في الصرف
٢٠١	الباب التاسع عشر في القرض والاستقراض	٢٣٢	الفصل الثالث في الزيادة والخط في الصرف
	والاستصناع	٢٣٣	الفصل الرابع في الصلح في الصرف
٢٠٧	مطلب الاستصناع	٢٣٥	الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف
٢٠٨	الباب العشرون في البياعات المكروهة والارباح	٢٣٩	ومما يتصل بهذا الباب
	الفاسدة	٢٣٩	الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر إلى الأحوال
٢٠٨	مطلب البياعات المكروهة		العاقدين وفيه ستة فصول الفصل الاول في الصرف
٢٠٨	مطلب بيان العربية		في المرض
٢٠٨	مطلب بيان العينة	٢٤١	الفصل الثاني في الصرف مع مملوكه وقرابته
٢٠٨	مطلب بيع الوفاء		وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وأمينه ووكيله
٢٠٩	مطلب بيع التلجئة		وصرف الوصى
٢١١	مطلب في الارباح الفاسدة	٢٤٢	الفصل الثالث في الوكالة في الصرف
٢١٣	فصل في الاحتكار	٢٤٦	الفصل الرابع في الرهن والحالة والكفالة في
٢١٥	مطلب يأثم الفقاهي بالصلاة على النبي عليه		الصرف
	السلام عند فتح الفقاع	٢٤٧	الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة
٢١٧	كتاب الصرف وفيه ستة أبواب الباب الاول في	٢٤٨	الفصل السادس في الصرف في دار الحرب

صحيحة	صحيحة
٣١٨ الباب السادس في حكم السلطان والامراء وما يقع للقاضي لنفسه	٢٤٩ الباب السادس في المتفرقات
٣١٩ الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك	٢٥٢ (كتاب الكفالة) وفيه خمسة أبواب الباب الاول في تعريف الكفالة وركنها وشرايطها
٣٢٤ مطلب القنوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء	٢٥٥ الباب الثاني في الفاظ الكفالة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه خمسة فصول الفصل الاول في الفاظ التي تقع بها الكفالة وما لا تقع
٣٢٧ الباب الثامن في أفعال القاضي وصفاته	٢٥٨ الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال
٣٢٩ الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعوته وما يتصل بذلك	٢٥٩ الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة
٣٣٢ الباب العاشر في بيان ما يكون حكما وما لا يكون وما يبطل به الحكم بعد وقوعه صححا وما لا يبطل	٢٦٦ الفصل الرابع في الرجوع
٣٣٤ الباب الحادي عشر في العدوى وتسمير الباب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك	٢٧١ الفصل الخامس في التعليق والتجمل
٣٣٧ مطلب في الهجوم على الخصوم	٢٨٠ الباب الثالث في الدعوى والخصومة
٣٣٨ الباب الثاني عشر فيما يقضى القاضي فيه بعلمه وما لا يقضى فيه بعلمه وفي القضاء بأقل من شهادة الاثنين	٢٨٣ الباب الرابع في كفالة الرجلين
٣٤٠ الباب الثالث عشر في القاضي يحد في ديوانه شيئا لا يحفظه وفي نسيانه قضاءه وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ	٢٨٤ الباب الخامس في كفالة العبد الذي
٣٤١ الباب الرابع عشر في القاضي يقضى بقضية ثم بدله أن يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق	٢٨٤ مطلب في كفالة العبد
٣٤٢ الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل	٢٨٦ مسائل شتى
٣٤٣ طلب فيما يفعل القاضي وما لا يفعله	٢٩٢ مطلب اذا اتفقا على القاء متاع أحدهما من السفينة على أن يكون متاع الآخر بينهما فهو فاسد
٣٤٦ الباب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول	٢٩٤ مطلب السفينة وهي البوليصة
٣٤٩ مطلب الخلاف في الفرق بين الوصي والقيم	٢٩٥ (كتاب الحوالة) وهي مشتملة على ثلاثة أبواب الباب الاول في تعريفها وركنها وشرايطها وأحكامها
٣٥٠ الباب السابع عشر فيما اذا وقع القضاء بشهادة الرور ولم يعلم القاضي به	٢٩٥ مطلب شروط الحوالة أنواع
٣٥٣ الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقد المحكوم له أو المحكوم عليه وفيه بعض مسائل القنوى	٢٩٦ مطلب أحكام الحوالة
٣٥٦ الباب التاسع عشر في القضاء في المجتمعات	٢٩٧ الباب الثاني في تقسيم الحوالة
٣٦٦ الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز	٣٠٣ الباب الثالث في الدعوى والحوالة والشهادة
	٣٠٥ مسائل شتى
	٣٠٦ (كتاب أدب القاضي) وهو مشتمل على احدى وثلاثين بابا الباب الاول في تفسير معنى الادب والقضاء وأقسامه وشرايطه ومعرفته من يجوز التقلد منه وما يتصل بذلك
	٣٠٩ مطلب آداب المفتي
	٣١٠ الباب الثاني في الدخول في القضاء
	٣١١ الباب الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها
	٣١٤ الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
	٣١٥ الباب الخامس في التقليد والعزل

صفحة

صفحة

٣٧٠	الباب الحادى والعشرون في الجرح والتعديل	٤٨٨	الباب السادس في الشهادة في الموارث
٣٧٧	الباب الثانى والعشرون فيما ينبغي للقاضى أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه	٤٩٤	الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة والتناقض بينهما فيما يكون اكذبا للشهود وما لا يكون وفي هذا الباب فصول الفصل الاول فيما يكون المدعى به ديناً الفصل الثانى فيما اذا كان المدعى به ملكاً
٣٨١	الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضى الى القاضى	٤٩٦	مطلب لو ادعى ملكاً في الماضى وشهد به في الحال لم تقبل في الاصح كما لو شهد بالماضى أيضاً الفصل الثالث فيما يكون المدعى به عقداً أو يكون سبباً من أسباب الملك
٣٩٧	الباب الرابع والعشرون في التحكيم	٤٩٩	الباب الثامن في الاختلاف بين الشاهدين
٤٠٢	الباب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والورثة وفي اثبات الدين	٥٠١	الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيئات يدفع بعضهم بعضها
٤١٢	الباب السادس والعشرون في الحبس والملازمة	٥٠٣	الباب العاشر في شهادة أهل الكفر
٤٢٠	الباب السابع والعشرون فيما يقضى به القاضى ويرد قضاؤه وما لا يرد	٥١٢	الباب الحادى عشر في الشهادة على الشهادة
٤٢٣	الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد اقامة البيعة قبل القضاء	٥١٧	الباب الثانى عشر في الجرح والتعديل وما يتصل بذلك
٤٢٦	الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبيعة وحكم القاضى وما يتصل بذلك	٥٢٣	وبما يتصل بذلك
٤٢٩	الباب الثلاثون في نصب الوصى والقيم واثبات الوصية عند القاضى	٥٢٧	(كتاب الرجوع عن الشهادة) وهو مشتمل على أبواب الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه
٤٣٢	الباب الحادى والثلاثون في القضاء على الغائب والقضاء الذى يتعدى الى غير المقضى عليه وقيام بعض أهل الحق عن البعض في اقامة البيعة	٥٣٤	الباب الثانى في رجوع بعض الشهود
٤٤٣	الباب الثانى والثلاثون في المتفرقات	٥٣٥	الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الاموال
٤٥٠	(كتاب الشهادات) وهو مشتمل على أبواب الباب الاول في نه ريفهاور كنها وسبب ادائها وحكمها وشرائطها وأقسامها	٥٣٦	الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن والغارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والاجارة
٤٥١	الباب الثانى في بيان تحمل الشهادة وحدادائها والامتناع عن ذلك	٥٣٧	الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والمخول والخلع
٤٥٩	الباب الثالث في صفة أداء الشهادة والاستماع الى الشهود	٥٤٠	الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة
٤٦٤	الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل وهو مشتمل على فصول الفصل الاول فيمن لا تقبل شهادته لعدم أهليته لها	٥٤٤	الباب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والولادة والموارث
٤٦٦	الفصل الثانى فيمن لا تقبل شهادته لفسقه	٥٤٦	الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة في الوصية
٤٦٩	الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للثمة أو لزوم التناقض أو لزوم نقض القضاء	٥٥٢	الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود
٤٨٥	الباب الخامس فيما يتعلق بالحدود في الشهادة على المحدود	٥٥٤	والجنايات
		٥٥٦	الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة



صحيفة	صحيفة
٥٥٧ الباب الحادى عشر فى المتفرقات	٦١٠ الباب السادس فى الوكالة بما يكون الوكيل فيه
٥٦٠ (كتاب الوكالة) وهو مشتمل على أبواب الباب	٦١١ الفصل الثانى فى الوكالة بالطلاق والخلع
الاول فى بيان معناها ثم عاود ذكرها وشرطها	٦١٥ الباب السابع فى التوكيل بالخصومة والصلح وما
وألفاظها وحكمها وصفاتها وما يتصل به	يناسبه
٥٧٣ الباب الثانى فى التوكيل بالشراء	٦٢٠ فصل فى أحكام التوكيل بتقاضى الدين وقبضه
٥٨١ فصل فى التوكيل بشراى بغير عينه	٦٢٦ فصل رجل له على رجل دين فبعث الى المدينون
والاختلاف بين الموكل والوكيل	رسولا الخ
٥٨٨ الباب الثالث فى الوكالة بالبيع	٦٢٦ فصل اذا وكل انسانا بقضاء دين عليه فهو جائز
٦٠٠ فصل فى التوكيل بالهبة	٦٢٩ فصل فى الوكيل بقبض العين
٦٠١ الباب الرابع فى الوكالة بالاجارة وغيرها وفيه	٦٣١ فصل الوكيل بالصلح لا يكون وكيل بالخصومة الخ
ثلاثة فصول الفصل الاول فى الوكالة بالاجارة	٦٣٤ الباب الثامن فى توكيل الرجلين
والاستجار والمزارعة والمعاملة	٦٣٦ الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة
٦٠٤ الفصل الثانى فى توكيل المضارب والشريك	٦٣٩ مسائل متفرقة من العزل وغيره
٦٠٦ الفصل الثالث فى البضاعة	٦٤٠ الباب العاشر فى المتفرقات
٦٠٧ الباب الخامس فى الوكالة بالرهن	

\*(تمت)\*

فهرست الجزء الثالث من الفتاوى الخاسية الموضوع بهامش الجزء الثالث من الفتاوى الهندية

صحيفة	صحيفة
١٨٥ باب في مسائل مختلفة فصل في اختلاف العاقدین	٢ (كتاب الوكالة)
١٨٦ فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها	٧ فصل في التوكيل بالخصومة
١٩٩ (كتاب المعاملة)	١٩ فصل في التوكيل في البيع والشراء
٢٠٥ (كتاب الشرب)	٤٦ فصل في التوكيل بالتكاح والطلاق
٢٠٦ فصل في الانهار	٤٨ مسائل التوكيل بالطلاق والعناق
٢١٦ فصل في كرى الانهار وعمارة المجارى والمسالك	٥٢ (كتاب الكفالة والحوالة)
٢١٩ فصل في احياء الموات	٦٠ فصل في الكفالة بالمال
٢٢١ فصل في ضمان ما يتولد من المباح والمعكول	٧٠ فصل في مسائل السفينة
٢٢٣ (كتاب الاشربة) فصل في معرفة الاشربة	٧٢ مسائل الحوالة
٢٣١ فصل في حد الشرب	٧٩ (كتاب الصلح)
٢٣٣ فصل في تصرفات السكران	٨٣ باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل صلح الفضولى
٢٣٤ (كتاب الغصب) فصل فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا	٨٦ فصل في الصلح عن الدين
٢٤٨ فصل فيما يضمن بالارسال الدابة	٩٠ فصل في الابرار عن البعض بشرط تبجيل الباقي الخ
٢٥٠ فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن	٩٤ باب صلح الاعمال والا مانات والجنایات والحدود والمضمونات والحقوق
٢٥٧ فصل في برائة الغاصب والمدينون	٩٩ باب الصلح عن العقار وما يتعلق به
٢٦١ (كتاب الهبة) فصل فيما يكون هبة وما لا يكون	١٠٤ فصل في الصلح عن دعوى العقار
٢٦٧ فصل في هبة المشاع	١٠٨ باب في الحيطان والطرق ومجارى الماء
٢٧١ فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط	١١٨ فصل فيما يجوز لاحد الشريكين أن يفعل في المشترك
٢٧٢ فصل في الرجوع في الهبة	١١٩ فصل في المهايأة
٢٧٧ فصل في العوض	١٢١ فصل في ذكر الفاظ تكون اقرارا بالملك وما لا تكون
٢٧٩ فصل في هبة الوالد ولده والهبة للصغير	١٢٣ (كتاب الاقرار) فصل فيما يكون اقرارا
٢٨٠ فصل في قبض الهبة للصغير	١٣٤ فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو شيئين
٢٨١ فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج	١٤٢ فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار
٢٨٣ فصل في الصدقة	١٤٥ فصل في القبض والابراء
٢٨٥ (كتاب الوقف)	١٤٦ فصل في اقرار المريض
٢٨٦ فصل في الفاظ الوقف	١٤٨ (كتاب القسمة) فصل في قسمة الدار والعقار
٢٨٩ باب الرجل يجعل داره مسجدا الخ	١٥١ فصل فيما يدخل في القسمة
٣٠٢ فصل في وقف المشاع وفيما يدخل في الوقف الخ	١٥٥ فصل في قسمة الوصى والاب
٣٠٤ فصل في مسائل الشرط في الوقف	١٦١ (كتاب المضاربة)
٣٠٨ فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل	١٦٦ فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز
٣١٠ فصل في الاشجار	١٧٠ (كتاب المزارعة)
٣١١ فصل في وقف المنقول	١٨٠ فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد
٣١٣ فصل في المقابر والرباطات	
٣١٦ فصل في وقف المريض	
٣١٧ فصل في رجل يقر بارض في يده انما وقف	

صحيفة	صحيفة
٤٤٦ فصل في اتلاف الجنين	٣١٨ باب الرجل يقف أرضه على نفسه وأولاده الخ
٤٤٨ فصل في الماقل	٣١٩ فصل في الوقف على الاولاد والاقرار الخ
٤٥٠ باب الشهادة على الجنابة	٣٥٥ فصل في الوقف على القرابات
٤٥٣ باب الوكالة في انبات الدم الخ	٣٣٢ فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها
٤٥٥ باب جنابة البهائم وما يهلك بالحيطان والابار	٣٣٨ فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه
٤٥٧ فصل فيما يحدث في الطريق فيميت به انسان أو دابة	٣٤١ فصل فيما يتعلق بصل الوقف
٤٦٣ فصل فيما يحدث في المسجد	٣٤٢ مسائل الوصية
٤٦٣ فصل في جنابة الحائض	٣٤٣ ( كتاب الاخضية ) فصل في صفة الاخضية
٤٦٧ ( كتاب الحدود )	٣٤٨ فصل فيما يجوز في النكاح وما لا يجوز
٤٧٥ فصل في حد القذف	٣٥٢ فصل في العيوب ما يمنع الاخضية وما لا يمنع
٤٧٦ فصل في الالفاظ التي توجب الحد وما لا توجب الخ	٣٥٤ فصل في الانتفاع بالاخضية
٤٧٩ فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب	٣٥٥ فصل في مسائل متفرقة
٤٨٣ ( كتاب الاكرام )	٣٥٧ ( كتاب الصيد والذبائح )
٤٨٩ فصل فيما يحل للكرام أن يفعل وما لا يحل	٣٦٦ باب في الذكاة
٤٩١ فصل في الاكرام على أحد الفعلين	٣٦٩ ( كتاب الوديعة )
٤٩٢ فصل في التلجئة	٣٧٠ فصل فيما يضمن المودع
٤٩٣ ( كتاب الوصايا ) فصل فيما يكون وصية وفيما لا يكون	٣٧٧ فصل فيما يعد تضييعا للوديعة
٤٩٥ فصل فيمن تجوز وصيته وفيمن لا تجوز وصيته	٣٧٩ فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها
٥٠١ فصل في مسائل مختلفة	٣٨٢ ( كتاب العارية )
٥١١ فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون	٣٨٣ فصل فيما يضمن المستعير
٥١٣ باب الوصي فصل فيما يكون قبولا للوصية	٣٨٦ فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب
٥١٧ فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم وتصرفات الوالد في مال ولده الصغير	٣٨٨ ( كتاب القطة )
٥٣٥ ( كتاب الشفعة )	٣٩٦ ( كتاب الاقيط )
٥٣٦ فصل في الطلب	٤٠٠ ( كتاب الحظر والاباحة )
٥٤٢ فصل في ترتيب الشفعاء	٤٠٦ باب فيما يكسر من النظر والمس للاقارب والاجانب وما لا يكسر
٥٥١ فصل فيما للشفيع أن يأخذ البعض أو لا يأخذ	٤٠٩ فصل في الختان
٥٥٣ فصل في تسليم الشفعة والحيلة في ابطالها واسقاطها	٤١٢ باب ما يكسر من الثياب والحلي والزينة الخ
٥٥٨ ( كتاب السير )	٤١٤ فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل
٥٦١ فصل في معاملة المسلم المستامن من أهل الحرب في دارهم	٤٢١ فصل في التسليم والتسليم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٥٦٣ فصل فيما يجوز لامير العسكر أن يفعل في دار الحرب	٤٣٣ ( كتاب الجنائيات )
٥٦٤ فصل في الامان	٤٣٩ باب القتل وفي الباب فصول فصل فيمن يقتل قصاصا وفيمن لا يقتل
٥٦٧ فصل في قسمة الغنائم	٤٤٢ فصل فيمن يستوفي القصاص
	٤٤٣ فصل في القتل الذي يوجب الدية

صحيحة	صحيحة
٦٠٦ فصل في العدل في باب الرهن	٥٦٨ فصل فيمن يصلح لامارة الجيش
٦٠٨ فصل في اختلاف الراهن والمرتهن	٥٦٨ فصل في استيلاء أهل الحرب على أموال المسلمين
٦٠٩ فصل في جناية الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن وموثاته	٥٦٩ باب ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون
٦١٠ فصل في احضار الرهن عند قضاء الدين	٥٧١ باب ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون
٦١١ (كتاب الشركة)	٥٨٠ باب الرقة واحكام أهلها
٦١٢ فصل في شركة العنان	٥٨٣ فصل فيما يطله الارتداد
٦١٨ فصل في شركة المفاوضة	٥٨٧ فصل في أهل النعمة وما يؤخذ منهم من الجزية الخ
٦٢٣ فصل في شركة الوجوه وشركة الاعمال	٥٩١ فصل في خراج الارض
٦٢٤ فصل في الشركة الفاسدة	٥٩٣ فصل في استيلاء أهل الشرك على أهل الحرب
٦٢٦ (كتاب المأذون)	٥٩٣ (كتاب الرهن) فصل في القاط الرهن
٦٣٣ (كتاب الحجر)	٥٩٥ فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز الخ
٦٣٧ فصل في الحجر بسبب السفه والتبدير والغفلة	٦٠١ فصل في الانتفاع بالرهن
	٦٠٤ فصل فيمن يرهن مال الغير

﴿ ع ت ﴾

# الفتاوى الهندية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام  
وجماعة من علماء الهند الأعلام

المجلد الرابع

وبهامشه

فتاوى قاضيان والفتاوى البرازية

دار الفكر  
الطبعة والنشر والتوزيع

(بسم الله الرحمن الرحيم)

جهدا لدعوى دار السلام  
بمحمد عليه أفضل الصلاة  
والسلام ناهج نهج الحلال  
والحرام (وبعد) فهذا  
مختصر في بيان تفرعات  
الاحكام على وجه الايقان  
والاحكام جمعه أستاذنا  
العلامة قدوة العلماء العظام  
وزبدة الفضلاء الكرام  
الحائز فضلات السبق في  
مضمار العلوم الشرعية  
والاحكام والفائز على  
غرو الفرائد من بحار شريعة  
سيد الانام حافظ الله

والدين محمد بن محمد الكردى  
عمراته بدوام أيامه رباع  
الاسلام وأضحك رياض  
الشرع بكامله الى يوم  
القيام ذاك رافيه خلاصة  
نوازل الايام ومختارات  
المشايخ الكرام على  
رأى نعمان بن ثابت الامام  
وأصحابه الغر الكرام ليكون  
عونا لمن تصدى للافتاء  
باللسان والاقلام وسببا  
للخلاص يوم تزل فيه  
الاقدام والله أعلم

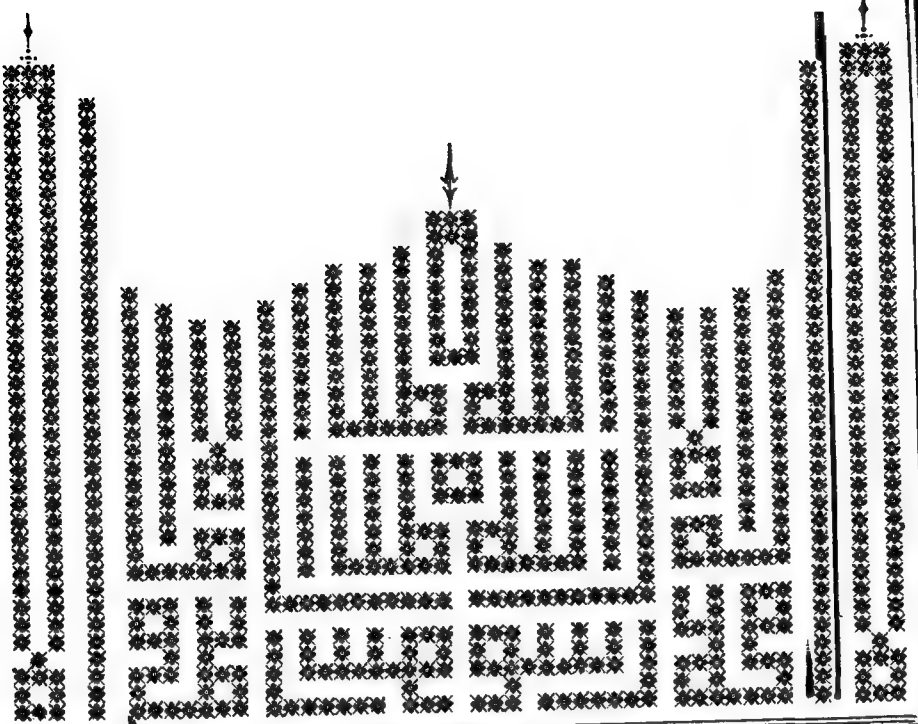
(كتاب الطهارة)

(تسعة فصول)

(الاول في الآلة)\*

(نوع في الجارى) وهو  
ما يذهب بتبئته لكن ان خف  
جره توجه الى المورد ولولى  
المختدر ان لم يوال بين غرتين

حتى يذهب المستعمل أولا



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب)

(الباب الاول)

في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه (أما تفسيرها  
شرعا وهو ركنها) فهي اضافة الشئ الى نفسه حالة المنازعة بأن يقول هذه العين لي هكذا في محيط  
السرخسى (وأما شروط صحتها) (١) فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى الجنون والصبي الذى  
لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة \* ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبيئة الاعلى خصم  
حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجب على القاضى اليه فيكتب الى القاضى الغائب الذى بطرفه  
الخصم بما سمع من الدعوى والشهادة ليقتضى عليه هكذا في البدائع \* ومنها أن يكون المدعى به شيئا معلوما  
وأن يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا ولا يلزم على المطلوب شئ نحو أن يدعى أنه وكيل  
هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمر فان القاضى لا يسمع دعواه هكذا في النهاية \* ومنها  
مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي  
\* ومنها أن تكون بلسانه عينيا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضى المدعى عليه بلسان غيره عند ان حنيفة رحمه الله  
وعنده ما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه  
عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع \* وان كان المدعى  
عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فسمع ولو كان لسانه غير لسان القاضى  
بأختمت رجلا كذا في فتاوى قاضيان \* ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهو أن  
لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالأقرب بالملك ثم ادعى النكاح منه قبله لا بعده أو مطلقا كذا في البحر الرائق

(١) مطلب شروط صحة الدعوى

\* ومنها

حتى يذهب المستعمل أولا



ولا يفعله الا جاهل فان فعله هو او التي جيفة ان ظهر أثره منع والا لعدم الاستقرار (٣) بالجرى وفي مكان اخر لا يعرف القرار

الا بالمشاهدة - جرى على جيفة أو سطح نجس ان كان يلاقى أكثره النجس أو ساواه فنجس وان أقل فلا وكذا بطن النهر ان نجسا لكنه لو جرى في النهر ماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسا وكذا لو جرى ماء الثلج على الشارع النجس وصار بحال لا يرى أثره انا أن طاهر ونجس صبا فامتزج في الهواء أو على الأرض أو صب على يده ماء فمتزج بالبول قبل وصوله الى اليد فهو طاهر لملاقاته حال الجري \* (نوع في البئر) \* خرج الواقع في البئر حيا وأدميا مستحييا بالماء فلا نزح والا فالكل وعن الامام ان المستحي لو محدثا فعشرون ولو حيا فاربعون ولو حيوانا أصاب فيه فيعتبر سوره ان نجسا أو مشكوكا فالكل كالكلب والخنزير والجماد وان مكروهها يستحب نزح عشرة أو عشرين ولو طاهرا فلا نزح الا في الفارة أو الهرة اذا فرت من هرة أو كلب فالكل للبول غالبا فاشبهه ذنب الفارة أو الهرة الواقعة فيه لشبوح البله واذالم يتلى من الدلو نصفه عند النزح يحكم بنزح الكل \* دلو يضع عليه الصبيان وأهل الرستاق أيديهم لا ينجس للشك \* الدلو والشاوعرة الكوز والحب تطهر بطهارة البئر واليد وتخليل الحجر جعل بئر بالغة بئر ماء ان حفر من تحته وجوانبه ما يزيل به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

\* ومنها أن يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا البني لا تسمع دعواه كذا في البدائع (وأمّا حكمها) (١) فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم أو لا فان أقرت المدعى به وان أنكره يقول القاضي للمدعى ألا تثبت فان قال لا يقول لا تثبت عليه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فالقاضي يجعله منكر حتى لو أقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي (وأمّا أنواعها) (٢) فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة (فالصحيحة) ما تتعلق بأحكامها وهي - ضار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا أنكرت والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى (والفائدة) ما لا تتعلق بها الاحكام هكذا في الكافي \* لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه (٣) وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على أن مدعى الدفع بطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (وأمّا معرفة المدعى من المدعى عليه) (٤) فهي أن المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا عدم صحيح وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخلفاء من اصحابنا رحمه الله تعالى لان الاعتبار للعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد ضرورة لانه ينكر الضمان هكذا في الهداية

### (الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول فيما يتعلق بالدين) ان كان المدعى به ديناً ذكر أنه يطالب به هكذا في الكافي \* ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة هكذا في فتاوى قاضيان \* فان كان مكيفاً فاما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه أنه حنطة أو شعير فان ذكر أنه حنطة يذ كر نوعها انه اسقية أو بريقة خريفية أو بريقة وصفتها \* كندم سفيداً أو كندم سرخه وانما جديدة أو وسط أو ريشة وقد رها بالكيل فيقول كذا أقفزاو يذ كر بققير كذا لان القفزان متفاوت في ذاتهما كذا في الذخيرة \* ويذ كر سبب الوجوب كذا في المحيط \* فلو ادعى عشرة أقفز تحنطة ديناً عليه ولم يذ كر باي سبب لا تسمع كذا في خزانة المفتين \* ويذ كر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوز جندى رحمه الله تعالى يفتي بصحتها وغيره من المشايخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحّت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشايخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفي بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية \* ويذ كر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذ كر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة \* قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر كذا ما لا يسبب ٣ حسابي كه ميان ايشان استذ كر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة \* وان كان وزناً فاما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب أو فضة فان قال ذهب فان كان مضروبا يقول كذا وكذا ديناراً ويذ كر نوعه أنه تجارى الضرب أو نيسابوري الضرب أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط \* وفي دعوى الدنانير لا بد أن يقول ٤ ددي أودعته كذا في الخلاصة \* قالوا وينبغي أن يذ كر صفته أنه جيد أو وسط أو ردي كذا في المحيط \* وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت

مطلب بيان حكم الدعوى مطلب أنواع الدعوى مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه

(٢) حنطة بيضاء أو حنطة حمراء (٣) بسبب حساب بينهم (٤) أعطيت عشرة أو وضعت عشرة

يكون بعد أحدهما من الأخرسة أدرع وفي (٤) بعض الكتب عشرة أدرع حكاه من صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام وكذا

بين بئر الماء والمغتسل  
والتحويل على نفوذ الأثر  
\* لزمن نزع عشرين فنزح دلو  
وأعاده فيه ينزح الواجب  
أولا ولو في أخرى فعشرون  
وان الثاني فتسعة عشر  
وان الثالث فتسعة عشر  
لان الماء يأخذ حكم المحل  
حال اللقاء في الظاهر \* نزح  
عشرين غار الباقي أو الكل  
قبل النزع ثم عاد ظهر نزول الماء  
حتى لو جف طينه يصل عليه  
\* نزح بعضا ثم نزح كله ولم  
ينزف ثم غر الماء حتى كثر  
من الأول نزح قدر المتر و  
لا الزائد \* وفي القارة الزائدة  
على الفرد إلى الأربع عشرون  
وإلى السبع خمسون وان  
زاد عليه فالكل كذا عن  
الامام الثاني وبارأته الدلو  
الاخير عن رأسه يطهر البئر  
قبل افرغ الدلو بالفضل عن  
وجه الماء قبل الاخراج  
خلافا لمحمد رحمه الله تعالى  
وقيل الفضل عن وجه الماء  
لا يظهر بالاجاع \* والسرقي  
يفسده وعن الثاني لأبالي  
بنتين يلطخ به فيه كالبعرتين  
وكله لبول سنور ومن ماء  
مستعمل ينزح عشرون سوى  
المصوب عند محمد رحمه الله  
تعالى والكل عندهما مانت  
فأرة في طشت وأقيافه  
فعشرون وان في دن فالقيا  
نزح الاكثر من ماء الحب  
والحب وقال الثاني مثل  
ماء الحب وثلاثون ولو في  
سمن خامد يعني لا ينضم  
بعضه بعضا قويا حوله والباقي طاهر

البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فينبغي ان نقد  
البلد في ذلك الوقت كيف كان وبان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة \* ان كان في  
البلد نقد مختلفه والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري  
البائع أى النقدين شاء الا ان في الدعوى يعين أحدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبعض صرف  
على البعض كما كانت العطر بفية والعدلية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى  
من غير بيانه كذا في المحيط \* وان كان أحدهما النقدين أروج وللاخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى  
الأروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقد واحد أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في  
الفصول العمادية \* وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا  
في النهاية \* وان ذكر كذا دينارا نيسابورا ممتنعا ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا  
حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو ذكر الجيد ولم يذكر المنقذ فالدعوى صحيحة كذا في المحيط \*  
وعند كذا نيسابوري أو البخاري لا حاجة الى ذكر الجيد لان النيسابوري والبخاري لا يكون كل منهما الا  
أحدهما لا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر أحدهما لم يذكر الجيد كفاه  
ولا بد من ذكر أنه من ضرب أى وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وأنه أوسع والاول  
أحوط كذا في الذخيرة \* وان لم يكن الذهب مضر ولا يذ كرفى الدعوى كذا دينار او انما يذ كذا مثقالا فان  
كان خالصا من الغش يذ كذا وان كان فيه غش ذ كرفى \* الدمنهى أو الداهشتى أو ما أشبه ذلك كذا  
في الظهيرية \* وان كان المدعى به نفقة وكانت مضروبة ذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا  
وسط أو رديته ويز كذا درهم او وزن سبعة كذا في المحيط \* وان كان المدعى به دراهم مضروبة  
والغش فيها غالب ان كان يتعامل به او زنا يذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
عددها كذا في الظهيرية \* وان كانت غير مضروبة بلا غش يذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
الروس أو الطماغى وصفها انها جيدة أو رديته وقيل اذا ذكر انهم اطعموا غانية مثلا لا حاجة الى ذكر الجود  
والرداء ولا يكتفى بمجرد قوله انها نفقة يضاء ما لم يذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
ويذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من أعيان ماله  
بخطئة في الذممة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة \* وان ادعى مكابله حتى خفت الدعوى بلا  
خلاف وأقام البينة على اقرار المدعى عليه بالخطئة أو الشبهة ولم يذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
الجبر على البيان لا يفتى في حق الجبر على الاداء كذا في المحيط \* وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية  
\* اذا ادعى الدقيق بالفقر لا تصح ومتى ذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
ويذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
عد البية غصبا وهي منقطعة عن أيدي الناس يوم الدعوى ينبغي أن يدعى قيمته غير أن عند أبي خنيفة رحمه  
الله تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وعند محمد رحمه  
الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة \* وفي دعوى  
الدين على الميت اذا ذكر أنه مات قبل أدامنى فمن هذا الدين وخلف من التركة في يده ولا الورثة ما يني بقضاء  
هذا الدين ويزاد ولم يذ كرفى أو ما أشبه ذلك كذا مثقالا فان  
اليه التركة فان أنكر وصول التركة اليه وأراد إثباته لا يتمك من ذلك الا بذكر أعيان التركة على وجه  
يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردي في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى \* وفي الدين لو

٢ العشرة تسعة أو العشرة ثمانية ٣ دقيق مخضول أو غيره مخضول ٤ مخجوز أو غيره مخجوز

ادعى بعضه بعضا قويا حوله والباقي طاهر وان مائعا يتنفع في غير الاكل كدبغ به واستصباح لكن بعد الدبغ به يغسل الجلد ثلاثا

والمترب عفو وباعه باعلام ولو بلا بيان خير المستري لنقص في النفع وكذا لحم الحمار (٥) لومذكاة ينتفع به في غير الاكل عظم

نحس وقع فيه ونعذر ارجحه  
يجعل نزع السكك كغسل  
العظم والدلو المتخرق ان  
نزع به وبقي أكثر ما فيه  
اعتد به والا لا لزوم نزع كله  
وزاد قيل ينزع الكل وقيل قدر  
اللازم أو ان الوقوع (نوع  
في الحياض) الكبير عشر  
في عشر ولو مدورا فثمانية  
وأربعون بذراع الكبر باس  
أقصر من المساحة باصبع  
قائمة وكلاهما سبع قبضات  
والاصح ذراع كل مكان  
وزمان يسرا على الناس  
وعمة ان لا ينحسر بالاعتراف  
وقيل أن لا تصل اليد الى  
الارض \* ولو وقعت فيها  
فحاسة مريبة فسد مكان  
الوقوع اتفاقا وتوضا معا وراه  
ويركخسافي خمس وقيل  
اقل من عشر في عشر وغيرها  
كهبي عند مشايخ عراق  
ومشايخ بلخ وعلماء بخاري  
جوزوا الوضوء ولهم موضع  
الوقوع \* السرخصي استثنى  
فيه لا يتوضأ قبل تحريكه  
والامام الحلواني شرط التحريك  
عند سقوط غسالة الوجه أيضا  
وعلمه الهندواني والباقون  
جوزوا قبل التحريك  
كالجاري اذا نقص من عشر  
في عشر لا يتوضأ فيه بل  
يعترف منه ويتوضأ في خارج  
\* أعلاه ضيق لا يساويه  
واسفله عشر في عشر يتوضأ  
من اسفله اذا بلغ الماء اليه  
لا من اعلاه وجعل كان  
المانع وقع الآن ولو كان  
دون عشر في عشر لكنه عميق وقع فيه مانع وانبط حتى عد كثيرا لا يتوضأ منه ولو عشر في عشر ثم قل توضأه لافيه لا اعتبارا وان الوقوع

ادعى المديون أنه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويحلف ولو ادعى  
عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك سيد فلان وهو مالي لا تسع دعواه كافي العين كذا في الخلاصة \*  
وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا إذا كثر قبول المكفول له في مجلسها أو ما لو قال  
قبلها في مجلسه فلا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا تصح بلا بيان السبب قالوا  
وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال  
نفذ تصرفاته له عليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة  
بموت الاجرا اذا كانت الاجرة دراهم أو عدالية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدالية راجعة من وقت العقد  
الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم  
ولم يزد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي  
مره حتى يعطيني هكذا في النوازل \* وقال أبو نصر رحمه الله تعالى الصحيح أنه تسمع الدعوى كذا في  
الخلاصة \* اذا ادعى على آخر عن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محذور ولم يحدده يجوز له الاصح وكذا  
في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر أنه استأجر المدعي لحفظ  
عين معين سماه وصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الاجرة المذروطة ولم يحضر  
ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى ولو ادعى عن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار  
المبيع بمجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره ان وصي  
باع من أفشقي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدمات قبل امتية أمشي من الثمن فادفع الى فقد  
قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض عن مبيع الوصي يكون لوارثه أو لوصيه فان لم يكن له  
وصي أو وارث فالقاضي ينصب له وصيا قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع  
اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي أن يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الوصي  
بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط \*

\* (الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المفقودة) \* ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في  
المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بالاشارة الى  
العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيان \* ان كان المدعي به عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها اليه  
بالدعوى كافي الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي \* قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ومن  
المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبر من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان  
شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان ما دونها بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا  
في المحيط وفي دعوى احضار المدعي لا بد أن يقول لازم على هذا المدعي عليه احضار المدعي ان كان منكرا  
لا برهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الاحضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للكردي  
\* ادعى عينا في يد رجل فأراد احضاره بمجلس القضاء فأنكر المدعي عليه أن يكون في يده فجاء المدعي  
بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة تستمع ويحبر المدعي عليه على  
احضاره كذا في خزائن المفتين \* ان وقعت الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه  
غصب منه ثوبا أو جارية ولا يدري انه قائم أو هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وينتبه  
مقبولة وان لم يبين القيمة أشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية \* وان كان المدعي به هالكا  
لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما لا بد كذا في الاشياء بشرط  
الخصاف بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخصي في باب شرط  
الدعوى والخصومة من كتاب أدب القاضي \* قال الفقيه أبو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكورة  
والاثوة كذا في الكافي \* ولا يشترط ذكر اللون والشبة في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا

التوضي من ثقب جدد الحوض ان كان الماء (٦) منفصلا عنه فوفه أو تحتها جاز وان اتصل بالمدعى قبل ان كان الثقب واسعاً جاز

والالا وقيل يجوز كالنفصل  
اعتماداً بجملة الماء وان  
كان الماء في الثقب كالماء في  
الطشت ان اتسع الثقب  
والالا وان تنجس موضع  
الثقب وذاب بالتدريج  
فتنجس والالا وقال الحلواني  
ظاهر ذاب بالتدريج أو  
بدفعة **وكذا لو أتت**  
المشارع في الجارى يقع فيها  
نجاسة فيل يعتبر نجاسة  
الماء وقيل يعتبره فقط  
**\* وألواح المشرعة اذا تجدد**  
فيها الماء كثقب الحوض  
الذى وقع فيه المانع ان  
اتصل لا يتوضأ به وان  
انفصل يجوز ان قبل  
الانفصال في المختار **\* اتصال**  
الزرع أو القصب بوجه الماء  
الكبير لا يمنع التوضي به  
وكذا اتصال الطعلب بوجه  
الماء ان تحرك بمجرى الماء  
يجوز وان منع تحريك الماء  
لا يجوز **\* أنتن ماء الحوض**  
الكبير ان علم انه من نجس  
والالا **\* حوض من عصر قدر**  
الحوض الكبير من الماء حكمه  
حكم الماء وفي بعض الشروح  
خلافه لا يمنع من التوضي  
في الحوض ولا يلزم السؤال  
عن طهارته ما لم يغلب على  
ظنه نجاسته وبمجرد الظن  
لا يمنع ولا يلزم السؤال لان  
الاصل الطهارة وكذا الكوز  
الموضوع في الارض اذا  
أدخل في الحب يشرب منه  
ما لم يعلم النجاسة وكذا  
الضيف قدم اليه الطعام  
لا يلزمه السؤال قبل ان يعلم أو يغلب على ظنه الحرمة ولا يلزمه الامتناع أيضاً فان أخبر بجهله الاعتماد لان قول الواحد فيه مقبول الدعوى

وذ كرشته وأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حماراً فقال المدعى هذا الذى ادعيتهم وزعم  
الشهود كذلك أيضاً فنظر وأفاض بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا  
الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للادعى ولا يكون هذا خلافاً في شهادتهم كذا في الفصول  
العمادية **\* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عن ادعى على رجل انه غصب منه غلاماً تركيا وبين صفاته**  
**وطلب احضار الغلام فلما أحضر الغلام كان به بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له وأقام**  
**البينة قال رحمه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذى ادعيتهم لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما**  
**لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما أحضر الغلام هو عبدى ولم يرد على ذلك تسمع دعواه وتقبل**  
**بينته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كرقية الكل جاز**  
**ولم يذ كرقية كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين وهكذا**  
**في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك أعياناً لا بد وأن يبين قيمته في موضع**  
**الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين الأعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في**  
**الفصول العمادية \* رجل بعث عامته الى رفاء بدت عليه ليصلحها فذكر الرفاء قبض العمامة والتلمذ**  
**قدمت أو غاب فادعى صاحب العمامة أنهم مالكي وصلت اليك سيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال**  
**استهلكتم أو ادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة \* وان ادعى غنياً قائماً بشير**  
**ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دى نافي أو انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا**  
**أمنا طائفة أبيض ويز كرا الحودة والوسط وان بعدنا نقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذى يباع فيه**  
**يقول له الحيا كم ما تريد ان قال الغناب لا يصحى الى دعواه وان قال قيمته بأمره يذ كرا السبب لانه ان كان**  
**غنى المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن أيدي الناس كفى الدراهم والذنانير وان بسبب السلم أو الاستهلاك**  
**أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر أو انه كذا قال الامام ظهير الدين **وكذا في الوجيز****  
**للكردى \* وان ادعى نوعين من الغناب بان ادعى ألف من من الغناب العلائق والورختى الحلو والوسط لا بد**  
**وأن يقول من العلائق كذا ومن الورختى كذا كذا في المحيط \* ولو ادعى وقرمان أو سقر جل يذ كرا الوزن**  
**ويذ كرا أنه حلوا أو حامض صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة \* فان بين أنه**  
**يدعيه بسبب أنه جعل ثمن المبيع تصح اذا بين أو صافه وموضعه هكذا في الوجيز **للكردى \* ولو ادعى على****  
**رجل مائة من من السمك لا تصح الابعديان السبب لان في السلم في الخبر اختلفا في الاستقراض أيضاً**  
**كذلك وفي الاستهلاك تجب القيمة وان بين أنه غنى المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي أن يذ كرا في الدعوى**  
**الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل أو غير الغسيل وكذا ينبغي أن يذ كرا أنه أبيض الوجه أو مزعفر الوجه**  
**وكذا ينبغي أن يذ كرا أن على وجهه سمسم حتى تصح الدعوى كذا في الظاهرية \* ودعوى الجمد حال**  
**انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال اهدم وجوب رده مثله لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم**  
**الخصومة كذا في الوجيز **للكردى \* وفي دعوى الدهن وأشباهاه ان كانت الدعوى بسبب المبيع يحتاج****  
**الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب الثمن لا يحتاج الى**  
**الاحضار كذا في خزنة المفتين \* اذا ادعى ديباجاً على انسان ولم يذ كرا وزنه فان كان الديباج عينا يشترط**  
**احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر أوصافه وان كان ديناران كان مسلمافيه**  
**ففيه اختلاف المشايخ في أنه هل يشترط كرا الوزن أم لا فعامتهم على أنه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة**  
**\* وقعت الدعوى في خباء في ذمة مهر فارسيته (خر كله) فافتوا بالصحة اذ ليس فيه أكثر من الجهالة والجهالة**  
**في باب المهر لا تمتع الوجوب في النمة كذا في المحيط \* وذ كرا التارادعى زنديجاً طوله بنذران خوارزم كذا**  
**وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو أريد أو نقص بطلت الشهادة والدعوى **كك** كما اذا خالف**  
**سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا أيضاً ادعى حديد أو ذ كرا أنه عشرة أمنا فاذا هو عشرون أو ثمانية تقبل**

\* وكره ان يخص لنفسه انا يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في (٧) المسجد مكانا \* النهر المتصل بالحوض

الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القطن لابد ان يبين القطن الزقاني أو البيهقي أو الجاحري كذا في خزنة المفتين \* ولا يشترط أنه يحصل من كذا منامنه كذا منامن الملاج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمه لابد ان يذكره بين ٢ (مردانه يازنانه خرد يازرك) كذا في خزنة المفتين \* وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعي به في الحقيقة الجزء الفات من الثوب والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جوهرا لابد من ذكر الوزن انا كان غائبا وكان المدعي عليه منكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية \* وفي اللؤلؤ يذكر دوره وضوؤه وزنه كذا في خزنة المفتين \* وفي دعوى عسدم من البرة والمسئلة لابد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعده عن مبيع لابد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيه ما من الاستهلاك لانهم ما قيمان ولا يبيحان بالقرض اعدم جواز قرضهما كذا في الوجيز للكردي \* ادعى كذا منامن الحناء لابد ان يذكر الجيد أو الوسط أو الردي ويذكر ٣ حنابرك أو سوده أو كوفته ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي أن يذكر في دعواه ٤ كوفته أو نأ كوفته وبدونه لاتصح الدعوى كذا في خزنة المفتين \* ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا أنه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لاتصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظه الدعوى في دعوى الوديعة ان في عنده كذا قيمته كذا فامر لم يحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامر به بالتخية حتى أرفع ولا يقول فامر به بالرد كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى الوديعة لابد من ذكر موضع اليداع أنه في أي مصر سواء كان له حل وموئنة أم لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حل وموئنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة \* ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لابد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي \* وفي غصب غير المثل واستملاكه ينبغي أن يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى التخارج لابد من بيان أنواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم أن الصلح ليقع على أزيد من حصته فان التركة لو أنلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المتلف على أزيد من قيمتها لا يصح عندهما كافي مسألة الصلح بعد الغصب والاتلاف على أزيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على غيره أنه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد أجزت البيع حين وصل الى خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الى الآخر لاتصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى أن هذا كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة لابد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لابد من أن يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعي أن العين كان مشتركا بينكما شركة ملك أم شركة عقد فان قال شركة ملك لابد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولا يمكن بشرط قبض الثمن لتصح مطالبته بأداء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لابد وأن يبين أنه مات مجهلا لمال الشركة أم مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخية كذا في خزنة المفتين \* وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لابد أن يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لابد أن يبين أن مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا وعرض كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعى على آخر أنه قبض منه كذا قنطرة حنطة أمانة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت هالكة أو مستهلكة فمطلبا ينبغي أن يقول ان كانت قائمة فعليه التخية وان كانت هالكة ينبغي أن

٢ من ملبوس الرجال أو النساء صغير أو كبير ٣ حنابورق أو مسحوق أو مدقوق أو غير مدقوق

يدخلن بازار وسيقاني وروى انه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بحفة \* امتلا الحوض التمس وخرج منه الماء الى الشط قدر ذراعين

ظهر الا اذا خرج من النهر الذي دخل منه (٨) \* الحوض اذا كان ذا طول وعنى لا عرض وماؤه بقدر ماء الكبير فهو كثير فيجعل النجاسة

يقول هالكه بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة \* اذا ادعى أنه قبض منى بجهة السوم كذا زنديجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمته كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لاتصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى الراهن تسليم الزهن على المرتهن هل تصح ذكر الطحاوي أن مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لاتصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في خزنة المفتين \* رجل باع عينا من الاعيان وهو عبده بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لاتصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية \* ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداده لاتصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضا مكرها وبرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لاتصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لاتصح الدعوى كذا في الوجيز الكردى \* وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى في دعوى البائع الاكرام على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا سبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية \* في المتق رجل ادعى على آخر أنه أمر فلانا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غيرا السلطان لم يكن على الأمر شيء كذا في الخلاصة \* وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الأمر سلطانا لاتصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا تصح الدعوى على المأمور ومجربا الأمر امام اكراه كذا في خزنة المفتين \* وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن بين السعاية أمالوقال ٢ (فلان غمز كرد مرا نازيان كردند مرا ظالمان) بجزء هذا لاتصح الدعوى وكذا لو ادعى أنه أخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة \* ادعى على انسان أنه أخسرنى كذا بسبب ٣ أنك سعايت كرد مرا باصحاب سلطان بناحق وشهد الشهود كه اين فلان سعايت كرد باصحاب سلطان بناحق مرا اين مدعى راواصحاب سلطان بستند بناحق از اين مدعى بسبب سعايت اين مدعى عليه اين مقدار مال موصوف فهذه الدعوى والشهادة صحيحتان وان لم يذكر قابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر أنه هل توجب المال عليه فانه يجوز أنه سعى الى أصحاب السلطان وقال لى عليه حق واجب فأمره بالدفع الى قبطيه بالاداموا أخذوا والجعل منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانها بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجي الى امرأتى فأخذته السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بها هو صدق وهو قاصد للحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان أن يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لأخذ المال منه أو لا يكون قصده إقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقدم وجد المال فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهر يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزنة المفتين \* ولو ادعى أنه ارتشى منه لاتصح أيضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار) ان كان المدعى به عقارا ذكر حدوده الاربعه وأسماء أصحابها ونسبهم الى الجسد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بد من ذكر الجسد عند أبي حنيفة رحمه الله

٢ غمز في فلان حتى أخسرنى الظلمة ٣ بسبب أنه سعى بي الى أصحاب السلطان بغير حق وشهد الشهود بأن فلانا هذا سعى بهذا المدعى لأصحاب السلطان بغير حق وأخذ أصحاب السلطان من هذا المدعى بسبب سعاية هذا المدعى عليه مقدار من المال الموصوف بغير حق

فلا ينحس وقيل لا ولو من بخارى الى سمرقند والمختار الاول توسعة والحيلة ان تحفر حفرة ويحفر منه الها نهيرة ويتوضأ في النهيرة فيرتفع الخلاف وعلى هذا البئر تنحس الحوض ثم دخل فيه ماء كثير وخرج منه أيضا قيل طهر الحوض وان قل الخارج وقيل لا حتى يخرج من مائه ما فيه وقيل مثله أو ثلاثة أمثاله وقيل يظهر وان لم يخرج شيء قال يوسف التبرجاني رحمه الله تعالى وبه يفتي \* حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب آخر ان أربع اربع يجرى فيه لان زاد عليه لانه زاد يستقر فيه المستعمل وان أربع لا يستقر فيه وفي الصغرى ذكر الجواز مطلقا لانه جار \* (نوع في الحباب والواني) \* حب اخذ منه مائع وجعل في قصعه ومن آخر كذلك ثم وجد فيها نارة (١) تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال النجاسة على القصعة وان لم يغب فعلى الحب الثاني وان كانا رجليين وكل يدهي أن دنه طاهر فهو ساطحان \* (ولو كان في حب عسل وفي آخر خل أخذ من كل قصعة واطلع على فأرة فيها شق بطنها فاح وجدي بطنها تعلق به النجاسة وان لم يوجد جدي الى الهرة فان لم تأكل تعلق

النجاسة بالخل وان أكلت تعلق بالعسل والخل \* فرت الفأرة من هرة وفرت على الماء أفسدته لانها ترى بالبول في هذه الحالة قال الامام تعالى

(١) قوله تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال الخ هكذا في الاصل الذي مدنا وحرره اه



الهندواني بولها يعني في الثياب لدخوله تحت عليه لافي الماء لعدم الضرورة ومثله الهرة يعني لعابها في الماء للضرورة لافي العضو وعلم بهذا جهل العوام فانهم يكتسبون من لمس العضو ثم يصلون قبل غسله وقيل بول الهرة لاي معنى في الماء والثياب وفصل البعض بين الذكرو الانثى لان الذكر يرى فيعني لا الانثى \* بول الخفاش كبول الحمار والبقرة ينجس الحب وعن الامام التسوية في بقاء الطهارة \* لمس الكلب ما ترشح من ماء الحب فالترشح نجس لاماء الدن (نوع في المستعمل والمقيد والمطلق) (٩) أدخل الجنب أو الحائض فيه

يده للاغتراف أو رفع الكوز منه لا يفسده للضرورة بخلاف ادخاله للتبرد وكذا ادخال الاصبع وما دون الكف وان أدخل الكف للغسل فسد وان أخذ الماء بفيه لغسل شيء أو لم ينوشاً فسد عند الثاني خلافاً للمحمد والاول هو الصحيح وفي بعض الكتب يجوز غسل الثوب به لا التوضي لانه ماء مقيد \* ولو أخذ الجنب الماء بفم ونفخه في ثوب لا ينجس والصحيح ان الامام مع محمد في طهارة المستعمل والقوي عليه \* دخل يده في البئر أو رجله في الاناء أفسده أدخل بعض جسده سوى اليد أو رأسه أو رجله فابتل بعضه فسد والمعروف عن الامام الثاني عدم الفساد لم يصر غصوا تاما والفساد هو الظاهر والمختار عدم الحكم بالاستعمال قبل ان يستقر ويسكن عن التحرك \* بقي على عضوه فامر به ذلك العضو عليه اصح ولو بله عضو آخر كاليمنى على اليسرى أو على العكس لا بخلاف الجنابة لان كل البدن لدخوله تحت خطاب واحد كعضو واحد \* خرج من

تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا لم يشتر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعا كذا في الوجيز للكردي \* ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقعت الدعوى في العقار لابد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فبدأ أولاً بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيار القول بمحمد رحمه الله تعالى فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال أبو زيد البغدادى يبدأ بالاحص ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العبادية \* وذكر أنه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعى والمدعى عليه أنه في يده بل تثبت باليمين أو علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي \* وذكر أنه يطالب به لان المطالبة حقة فلا بد من طلبه ولأنه يحتمل أن يكون مهوراً في يده أو محبوساً بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بغير حق كذا في الهداية \* قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود لزيق دار فلان ولا يذكر دار فلان وعندنا كلا اللفظين على السواء أي بما ذكر فهو حسن كذا في المحيط \* ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا المحدود فإنه لا تتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير أنك أخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فيمنئذ يثبت الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى داراً أو ذكر أن أحد حدوده دار زيد ثم ادعى ثانياً أو ذكر له هذا الحد دار عمرو ولا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه أنه غلط أولاً ادعى على آخر كرماً وبين حدوده ٢ (واحد جهاراً وبعضه بيوشة رز عمرو بن أحمد بن يوسف است ايشان بيوشة رز عمرو بن أحمد بن عمرو بن نوشته اند وهم جنين دعوى كرد و كواهان باين كواهي دادند قاضى حكم كرد اين حكم در حق اين رز كه در دست مدعى عليه است لا يصح (چون بعض حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعى أن يتصرف فيه هكذا في خزائن المفتين \* ولو ذكر في الحد الرابع لزيق الرقية أو الرقاق واليه المدخل أو الباب فذلك لا يكفي لان في الازفة كثرة فلا بد من أن ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا تنسب الى شيء يقول رقية بالمحلة أو بالقرية أو بالناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية \* وهكذا في الوجيز للكردي \* وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهرها رواية عند أصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع \* هذه حال الخصاف رحمه الله تعالى في وقفه جعل الحد الرابع بازا الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول كذا في المحيط \* اذا كان الحد الرابع لزيق ملك رجلين لكل واحد منهما أرض على حدة أو لزيق أرض فلان ومسجد فقال المدعى الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر الجدار الآخر أو المسجد تصح وقيل الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العبادية \* لو ادعى محدوداً

ترجمة  
٢ وبعضه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن يوسف من الحد الرابع فكتبوا أنه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن عمرو وادعى المدعى هكذا وشهدت الشهود بذلك وحكم القاضي فهذا الحكم في حق هذا الكرم الذي في يد المدعى عليه لا يصح حيث انهم غلطوا في بعض الحدود

(٢ - فتاوى رابع) الحمام بلا كوث وابل قدمه ان علم بوجود جنب فيه فن حكم بنجاسة الماء المستعمل حكم بنجاسة القدم وان لم يعلم بجنب فيه لا وخلاف الثلاثة في الجنب الداخل في البئر للدوا كان مستحياً بالماء أما لو كان بالاجار أو لم يستنج فينجس عند الكل \* وقع الحائض أو النفساء فيه قبل الانقطاع ولا نجاسة على بدنهما لا يفسد وان بعد الانقطاع فالكلام فيه كالكلام في الجنب لو حوب الغسل عليهما بعد الانقطاع لا قبله لعدم الشرط \* المحدث البالغ اذا غسل غيراً عضواً وضوءه أو اناء أو ثوباً طاهراً لا يفسد الماء \* أدخل صبي يده

في الاناء ان علم طهارة يد مبان كان له رقيب يحفظه أو غسل يده فهو طاهر وان علم نجاسته فنجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله عليه السلام دع مايريبك الى ما لا يريبك المختار ان وضوء الصبي العاقل مستعمل وغير العاقل لا \* غسل البالغ يده من الطعام أو لاطعام صابر مستعملا وان من الوسخ أو غسلت من العجين لا لا قامة السنة في الاول دون الثاني \* غسالة الميت من الماء الثلاث اذا اجتمع واستقر في موضع نجس وعند محمد طاهر مطلقا \* وصلت شعرها (١٠) بشعر غيرها فغسلت الموصولة لا يصير مستعملا بخلاف ذواتها النازلة \* انتزع من

وأحد حدوده أو جميعها متصل بملك المدعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعي عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعي أرضا فكذلك الجواب وان كان بيتا أو منزلا أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والحداد فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات \* والشجرة لا تصلح فاصلا ما المسنة فتصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعي بما يصلح فاصلا كذا في الخلاصة \* والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح أنه يصلح كالخندق كذا في خزانة المفتين \* وهل يشترط كطول النهر وعرضه الاصح أنه لا يشترط كذا في خزانة الفتاوى \* واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذ كر طريق القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات \* وفي ظاهر المذهب أن السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصح كذا في خزانة الفتاوى \* والمقبرة لو ربورة تصلح حدا ولا فلا كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عشر ديرات أرض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الارض فقد دخلت في الحد فيجوز أن يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون كذا الحد لا يصير معلوما فلا يجوز بالقضاء بها كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لزيد أرض الوفاء لا بد وأن يبين المصرف ولو قال لزيد أرض المملوكة يبين اسم أمير المملوكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات \* واذا ذكر في الحد لزيد أرض ورثة فلان فلا يكتفي كذا في المحيط \* واذا كتب لزيد ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ورأيت بخط المؤلف في دار من تركه فلان يصح ويصلح حدا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزيد أرض ميان ديهي فذلك لا يكتفي بماذا جعل أحد حدوده أرضي لا يدرى مال كها لا يكتفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة اذا ذكر أحد الحدود لزيد أرضي المملوكة يصح وان لم يذ كر انهما في يد من لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية \* وفي اشتراط حدود المستنثيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشايخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتسبون في زمانه في تحديد المستثنى أن حدودها الاربعه لزيد أرض دخلت في هذه الدعوى أو في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد من رابقت هذا المستثنى بحيث يقع به التميز كذا في خزانة المفتين \* وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول اذا كانت المقبرة تلامح يحتاج الى ذكر حدودها وان لم تكن تلامح يحتاج كذا في الفصول العمادية \* قال الامام النسفي والشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخاصة أن يذ كر حدود هذه الاشياء ومقاديرها وطولها وعرضها وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحدود والسيد الامام أبو شجاع لا يشترط كذا الحدود لهذه الاشياء قال فنفي بهذا اسميلا الامر على المسلمين كذا في الخلاصة \* وما يكتسبونه في زمانه قد عرف المتعاقدان هذان جميع ماورد عليه العقد أو خاطبه علم فقد استرد له بعض مشايخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوما

ترجمه  
وسط قرية

غسالة الخبث بعد الاستقرار فهو غفر ولو سأل لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام وعلى قول محمد السائل عة وأيضا الا ان يغلب على الماء فيسلب اسم الطهورية \* ويكره شرب الماء المستعمل والنجس ويتنقع به في سقي الدواب وببل الطين ونحوه \* وماء الزردج والصابون والعصفرو السيل لوريقا يسيل على العضو يجوز التوضي به وكذا المغلي بالاشنان وان سخن لا يزال به الحقيقي وذ كر الفقيه أنوال البيت رحمه الله تعالى خلافه وادعى الاجماع عليه \* وماء الملح لا يجوز الوضوء به لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صفا ويذوب شتاء وكذا ماء النفط \* وتوضأ بالثلج ان تقاطر من العضو جاز والا كالأصايب يدهول فسخه بالماء طهران تقاطر

### (الثاني في الغسل)

يجب عند منى له دفق وشهوة لدى الانفصال والظهور عند الثاني وعندهما يكتفي الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة عن المحتلم أو نظر الى المرأة أو عالج ذكره فأمنى وأمسكه حتى سكن ثم خرج بلا دفق وجب عندهما وكذا لو جامع واعتسل قبل بول ثم سأل وأجمعوا انه لو سأل بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيد الصلاة والغسل عندهما خلافا للثاني \* بال وخرج منه منى لو ذكره منتشرا عليه الغسل وان كان منكسرا لا \* أفاق بعد الغشي أو السكر ووجد على فراشه مذيلا غسل عليه بخلاف التائم \* احتلم ولم يبال لا يغسل عليه اجماعا ولومنيا أو مذيلا لم لان الغالب انه منى رقبتي الزمان وعن هذا قالوا ان الاعمى أو منى به ومذا سال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة

ثم خرج بلا دفق وجب عندهما وكذا لو جامع واعتسل قبل بول ثم سأل وأجمعوا انه لو سأل بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيد الصلاة والغسل عندهما خلافا للثاني \* بال وخرج منه منى لو ذكره منتشرا عليه الغسل وان كان منكسرا لا \* أفاق بعد الغشي أو السكر ووجد على فراشه مذيلا غسل عليه بخلاف التائم \* احتلم ولم يبال لا يغسل عليه اجماعا ولومنيا أو مذيلا لم لان الغالب انه منى رقبتي الزمان وعن هذا قالوا ان الاعمى أو منى به ومذا سال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة

لاحتمال كونه فيحاء أو صديدا \* رأى بلة ولم يذكر احتلاما لزم عندهما خلافا له \* رأى في منامه مباشرة امرأته ولم ير بلة ثم بعد ساعة خرج  
 المذى لا يلزم \* احتملت ولم تر بلة ان وجدت لذة الانزال لزم لنزول مائها الى رجها بخلاف الرجل لخروج مائه وقيل لا يلزمها كالرجل لتعلق  
 الوجوب بالخروج الى موضع يلحقه حكم التطهير \* احتمل وأنزل لكن الماء لم يخرج عن رأس الذكركر لا يلزم لما قلنا \* استيقظا فوجد ادعى  
 فراشهما بلة وكل ينكر ان يكون له ان أبيض فله وان أصفر فلها وقيل ان طويلا ( ١١ ) فله وان عريض فلها والاحتياط ان

بغتسلا \* قالت جامعتي جنى  
 يأتيني وأجد لذة الوفاق لا يلزم  
 \* اقتض البكر لا يلزم ما لم ينزل  
 لان العذرة تمنع الالتقاء  
 \* جومعت فبدأون الفرج  
 ودخل المني فرجها لا يلزم  
 ما لم تحبل لان الحبل دليل  
 انزالها \* اغتسلت ثم خرج  
 منها المني ان منية لا يلزم  
 \* المراهق والمراهقة لا يغسل  
 عليهما لكن ينعان من  
 الصلاة بلا طهارة لثلاثة اعادة  
 الصلاة بلا طهارة \* أسلم  
 الكافر الجنب منع عن  
 القراءة والصلاة قبل الغسل  
 \* حاض الجنب أو جومعت  
 الحائض أن شامت اغتسلت  
 وان شامت أخرت الى  
 الانقطاع فحينئذ يباح تأخير  
 الاغتسال الى وقت الصلاة  
 حتى حل له ان يتام ويعود  
 اليها قبله ويستحب التوضي  
 ان أراد المعاودة لانه انشط  
 كذا الحديث وغسلها  
 كفسه ولها فرجان ظاهر  
 وباطن ولا يلزم تطهير الباطن  
 فلا تدخل اصبعها في قبائها  
 \* أقلف اغتسل ولم يدخل الماء  
 تحت الجلدة جاز لانه خلقة  
 \* ولو نزل اليها البول نقض لانه  
 على عرضة الخروج  
 والخروج هو الغالب وجعل

للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له  
 القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاها وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا أعرف أسأى أصحاب  
 الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة \* ولو أنه قال لا أعرف الحدود  
 ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنت بقولي لا أعرف الحدود لا أعرف أسماء أصحاب الحدود وقبل ذلك منه  
 وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى محدودة وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها أشجار وكانت  
 المحدودة بتلك الحدود ولكنهم أخالها عن الأشجار لا تطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الحيطان ولو  
 كان المدعى قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فادعى فيها أشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى  
 الا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات  
 أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تطل دعواه وكذا لو قال هي أرض يذرف فيها عشر مكاييل فاذا  
 هي أكثر من ذلك أو أقل الا أن الحدود ووافقت دعوى المدعى لا تطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل  
 التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى محدودي موضع كذا وبين الحدود ولم  
 يبين أن الحدود ذكر أو أرض أو دار ومنه الشهود وكذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس  
 الأئمة السيرخي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندی أن  
 المدعى اذا بين المصروا المحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان أن الحدود وما هو جهالة في  
 المدعى وكان ظهور الدين المرغيبا في يكتب في جواب الفتوى ولو سعى قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر  
 المصروا القرية والمحلة ليس بلازم وذكر رشيد الدين أنه لا بد أن يكتب بأى موضع لترفع الجهالة وذكر أيضا  
 اذا كتب صلك الضيعة لا بد أن يكتب بأى قرية هي وبأى موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع  
 فالجهالة فيه باقية (قلت) واختلافات أهل الشروط أنه ينزل من الاعم الى الاخص أو من الاخص الى  
 الاعم اجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العبادية \* اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين  
 مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء كذا في خزنة المفتين \* وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت  
 أو في مؤخره كذا في المحيط \* رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل أو طريقا في دار رجل ذكر في بعض  
 الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة لا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه  
 تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات  
 \* ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهرا وساق فيه الماء الى أرضه لا بد وأن يسمي الأرض التي شق فيها وأن  
 يبين موضع النهر أنه من الجانب الايمن من هذه الأرض أو من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه  
 ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان أقر المدعى عليه بذلك لزمه وان أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرض هذا  
 الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى أنه شق في أرضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الأرض ويصف  
 البناء وطوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر \* وكذا ادعى غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا فان  
 بين المدعى ذلك ان أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما  
 غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العبادية \* اذا  
 ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هـ ذه الاسهم الثلاثة من العشرة الاسهم من الدار

بعض القول بالنقض قولاً بوجوب الغسل ولم يفرق \* ترك المضضة في الغسل ثم شرب الماء على وجه السنة لا ينوب ولو على غير وجهها ينوب  
 لانه مص في الاول وعب في الثاني والاحوط ان لا يخرج ما لم يج الماء ( الثالث في الوضوء والحديث ) من ينمخ في الماء الجاري ولو مكث  
 قد ما يسع فيه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً للسنة \* وطل للاستنجاء وآخر غسل الرجل وآخر لبقية الاعضاء \* لا وضوء في قبله وملازمة  
 بشهوة أو بغيرها أو من فرجها أو عضو آخر والمباشرة الفاحشة ان يمس بطنها بطنه وفرجها فرجها ما من القبل أو الدبر ولا يجب الوضوء

به عند محمد خلا فالهما قاء بلمت مختلط اطعام والطعام غالب بحيث لو ان فرد بنفسه يبلغه لـ الغم نقض وان كان البلم يبلغه مل الغم فعلى  
 الخلاف وان استويا لا ينقض \* امتخط فخرج من انفه دم قدر عدسة لا ينقض وعن محمد ان قطر قطر دم تنقض \* الحامة توجب الوضوء  
 وغسل المحجم ان زاد الدم على قدر الدرهم ولو قدره أو أقل لا ولو مسحه بخزفة مبلولة ثلاثا يكفي \* نزول الرعاف الى قصبة الانف ناقض  
 بخلاف نزول البول أو المني الى القلفة (١٣) وقد ذكرنا خلافا وكذا اذا نزل الى فرجها الخارج وجبا ويكفي في حال البقاء في

حق صاحب العذر السيلان  
 مرة وقال الامام الصغار  
 لا بد من مرتين أو ثلاث وجمرة  
 لا يكون ذاعذره اذا قدر  
 المستحاضة أو ذوا الجرح  
 أو المفتصد على منع دم يربط  
 وعلى منع النشف يربط  
 الخرقه لزم وكان كالاصحاء  
 فان لم يقدر على منع النشف  
 فهو ذوعذر بخلاف  
 الحائض حيث لا تخرج  
 بالربط عن كونها حائضا لان  
 الدور في تحقيق الاسم  
 لا يلزمه ثمة ومنها يلزم ومتى  
 تحقق انه ذوعذر وقدر  
 على الربط لا يلزم ولو سال  
 بعد الوضوء حتى نفذ  
 من الربط يجوز أداء الصلاة  
 به ولا يلزمه غسل ثوب  
 أصابه دمه وان لم ينفذ فان  
 نفذ لزم وقال محمد بن  
 مقاتل يلزم في كل وقت  
 مرة والفتوى على الاول  
 ولو عاد الدم من منخرأ آخر  
 أو من موضع آخر من  
 الجرح أعاد الوضوء والعرق  
 المدمن الذي يقال له رسته  
 لا يفسد الوضوء \* القراد  
 الكيمير مص عضوا أو امتلاء  
 دما نقض والصغير لا لان  
 الاول لو شق يسيل فصار  
 كالعلقة أخذت بعض

المحدودة ملكي وحق وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولماذا كرأ جميع هـ هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد  
 الشهود أن جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولتان كذا في المحيط وفي  
 دعوى غصب نصف الدار شاعها هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشايخ  
 فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شاعها لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب  
 نصف الدار شاعها يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد أحدهما حينئذ يكون غصبا لنصف  
 الدار شاعها كذا في الفصول العبادية \* ادعى أنه له بسبب وقوعه في حصته لا بد وأن يذكر أن القسمة كانت  
 بالقضاء أو بالرضا كذا في الوجيز للسكندر \* باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على  
 البائع هل تصح الدعوى ينظر ان أراد أخذ الدار لاتصح وان أراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور  
 أن الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمن وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والاصح أن العقار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العبادية  
 في الفصل الثاني والثلاثين \* وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط \* ادعى دارا  
 من تركه والده أنه اشتراها من والده في مرضه وأذكر باقي الورثة ذلك فقد قيل لاتصح هـ هذه الدعوى وقبل  
 ينبغي أن تصح كذا في الذخيرة \* رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض أقاربه حاضر يعلم به ووقع القبض  
 بينهم ما تصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ماله ولم يكن ملك البائع  
 وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخهم قسدا على أنه لاتصح هـ هذه الدعوى ويجعل سكوته كالانصاح  
 بالاقرار أنه ملك البائع ومشايخ بخارى أفتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيدي واقعا ان نظر  
 المفتي في المدعى وأفتى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشايخ بخارى فان كان  
 الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتفاضل الثمن بأن يضمنه البائع اليه لاتسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه  
 ويصير مجيز للبيع يتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل  
 فقال اشترت من وصيكي في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشترت من وكيلك  
 أما لو قال اشترى وكيلي منك فلا تصح كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه  
 الدار كانت لابي فلان مات وتركتها ميراثي ولاختي فلانة ولا وارث له غيرنا وترك دواب وثيابا فقسمتنا  
 الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يدهذا بغير حق  
 فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول وأخذت أختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى  
 عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات أبي وتركتها ميراثي ولاختي ثمان أختي أقربت  
 بجميعها الى فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى أنه قال دعواه صحيحة  
 والصحيح أنه لاتصح دعواه في الثلاث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث من كتاب الشهادات سئل  
 الامام تميم الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك أبي مات  
 وتركه ميراثي ولفلان وسمى عددا الورثة الا أنه لم يبين حصته فهذه الدعوى صحيحة ولكن اذا ال الامر  
 الى المطالبة بالتسليم لا بد وأن يبين حصته ولو كان يبين حصته ولم يبين عددا الورثة بان قال مات أبي وترك هذا  
 العين ميراثي ولجماعة سوى وحق منه كذا واطالبتة بتسليم ذلك لاتصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد

جلد انسان \* (نوازل) \* شا كه شوكة أو ابرة فاخرجهما وظهر دم ولم يسئل نقض وفي الجامع الصغير لم ينعذر الدم عن الورثة  
 رأسه لكنه علا وصار أكثر من رأس الجرح لا ينقض وهذا خلاف ما في النوازل والاول عن الامام الثاني والثاني عن محمد رحمه الله تعالى  
 والنقض اقيس لان مزايلته عن مخرجه سيلان \* خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار لان في الاخراج خروج \* تصعد  
 الماء الى رأسه ومكث ثم خرج من انفه أو اذنه أو دخل الماء جرحه ولا دم ولا صديقه ثم خرج منه لا ينقض \* اذا زال الاشكال عن الخبي

فالفرج الآخر كالجراحة لا ينقض ما لم يسلم \* كل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بابه وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده تعتبر البسلة حتى لم يفسد الصوم ولا غسل عليه وهو واضح الروايتين \* وفي الاصبع أيضا احشاذ كرهه وودبره ولو لا مخرجا فعن الثاني انه لا ينقض ان لم يظهر فان ابتل داخل الحشوا لا ينقض وان خارجه نقض \* خرجت القطننة وعالها بلل لا يعيد ما صلى لاحتمال الحدوث \* ان ابتل الكرسف يتظر ان في الشفة فخرجت البسلة من الحلقوم وتوضأت وان في الحلقوم لا (١٣) وضعت كرسفا في الداخل وعلقها

خيط في الخارج ان كان قويا يمكنه اخراج الكرسف ففي حكم الخارج والا لا \* حلق الحشوة أو رأسه أو شاربيه أو قلم أظافره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجب اصرار الماء أيضا (نوع في الشك) شك في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه وذلك أول ما عرض غسل ذلك الموضع وان كان يعرض كثيرا لم يمتد ذلك كما اذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض أعضائه والشك في الحدث على وضوئه وفي الوضوء على حدثه ولا يتحرى وعن محمد رحمه الله تعالى تذكر دخوله الخلاه لا الحدث بل شك فيه توضأ لأنه دليل الحدث غالبا \* وعلى هذا لو جلس للوضوء ومعه ماء ثم قام وشك انه قام قبل التوضي أو بعده لا يتوضأ لان أخذ الماء والخلاه دليل الوضوء غالبا يعلم انه لم يغسل عضوا لكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لأنه آخر العمل \* رأى البله بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا يمتد اليه وينضم فرجه أو أزاره بالماء قطعاً للوسوسة واذا بعد عهده عن

الورثة كذا في الذخيرة اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم المورث ونسبه (١) حكى عن شمس الاسلام الاوزجندی أنه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث \* لو ادعى عينا في يد انسان (٢) أنه له لما أن صاحب اليد أقربه له أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه الى عليه ألف درهم لما أنه أقربه له أو قال ابتداء هذا الرجل أقر أن هذا العين لي أو أقر أن لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في خزنة المفتين نقل عن الذخيرة \* ذكر الصداق في الباب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعي لو ادعى أنه أقر أن هذا الشيء لي فله بالتسليم الى ولم يدع أنه ملكي فعامة العلماء على أنه يسمع ويأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العبادية \* اجعوا على أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه صاحب اليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقربه المدعي عليه أنه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة \* وفي هذه الصورة لو أنكر هل يحلف على اقراره الفتوى على أنه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العبادية \* وكما لا تصح دعوى المدعي بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا بسبب الاقرار كذا في خزنة المفتين \* ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة \* اختلفوا أنه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي أقر أنه لا حق له على المدعي عليه أو أقام بينة أن المدعي أقر أن هذا الملك هذا المدعي عليه هل تقبل عامتهم على أنه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العبادية

### (الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في الاستخلاف والنكول) الاستخلاف يحتاج الى معرفة اليمين ونفسه يرها وركنها وشرطها وحكمها (أما تفسيرها) فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة أنهم ما أن يتقوى الخالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعي للحال (وأما ركنها) فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر (وأما شرطها) فانكار المنكر (وأما حكمها) فانهقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك اذا لم تكن له بينة قال الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا شك لرجل في ما يدعي عليه فينبغي له أن يرضى خصمه ولا يجعل بينه وبينه وبصلحه وان كان في شبهة يتظر ان كان أكبر رايه أن دعواه حق فلا يسمعها أن يحلف وان كان أكبر رايه أن دعواه باطلة يسمعها أن يحلف هكذا في محيط السرخسي (٣) الاستخلاف يجري في الدعاوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العبادية \* فان صححت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان أقر أو أنكر فبرهن المدعي قضي عليه والاحاف بطلبه كذا في كنز الدقائق \* اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء خاف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي \* لو حلف بطلب المدعي عليه بين يدي القاضي من غير استخلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية وهكذا في البحر الرائق (٤) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستخلف القاضي الخصم قبل أن يسأل

(١) اذا ادعى دارا ميراثا عن أبيه ولم يذكر اسمها ونسبه لا تصح دعواه (٢) لا تصح الدعوى بسبب الاقرار (٣) مطلب الاستخلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة (٤) مطلب في الأشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعي

الوضوء أو علم انه بول لا تنفعه الحيلة (نوع) سكر ثم افاق ان كان لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه وعن الثاني انتقاضه بتعمد النوم في السجود وظاهر المذهب عدم الانتقاض بالنوم فيه \* وضع رأسه على ركبته ونام قبل يقض وابن المبارك لا \* ألحق بطنه بفخذ بطل عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى \* نام قاعدا فسقط واتيه قبل وصول جنبه الارض او عنده بلا فصل لا وعن الثاني النقض مطاوعا عن محمد رحمه الله تعالى ان اتيه قبل زوال المقعد من الارض لا ولو بعد الزوال بطل سقط أم لا ولا التوى على القول الاول وقيل المعتمد القول الاخير

ولو كان تارة يزول من الأرض وطورا لا يظهر انه لا يكون - ثم نأقوله شمس الأئمة وان نام واضعا يده على الأرض وانتبه فلم يصل جنبه الى الأرض لا يتصل \* نام المريض فاعدا مستندا الى رجل والصحيح الى جدار أو سارية بحيث لو ازيل لسقط فالطحاوي على انه ينقض وفي الظاهر لا اذا كان البناء مستقرا على الأرض \* نام على الدبر أو المحمل راكبا لا اذا اضطجع \* أدلى رجله في التنوير ونام فاعدا على شطه بطل \* نام في حجة تلاثة أو شكر وكانت على وجه (١٤) السنة أو غيرها بان فرش ذراعيه وألقى بطنه بفخذه لا ينقض عندهم وعنده حدوث النوم

في الصلاة ليس بمحدث في الأحوال كلها الا ان يكون مضطجعا أو متكئا والمريض اذا صلى مستلقيا فنام نفسه صدقته لفساد الوضوء \* القهقهة ناقض وهو ما يكون مسموعا لغيره بدت نواجذه ام لا وقال الامام الطحاوي اذا بدت نواجذه وشغله عن الذكر فحدث ولا ينقض طهارة الغسل ويطل التيمم \* أنكر وضوء الصلاة كفر ولغيرها الا لانه ليس بعبادة مقصودة \* يخرج القبح من طرف الجراحة وبقية أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد والماء في الوضوء لا يصل الى تحت القشر يجوز الوضوء \* جعل الشحم في شقاق رجله وغسل ولم يصل الماء اليه ان اضره جاز والا وان خرزه جاز مطلقا \* ولو كان على جسده ونيم ذباب أو خرير غوث أو درن لم يصل الماء تحته يجوز ولو قرأ لا كنية الاستنجاء بالماء ان يجلس أفرج ما يكون ويرى نفسه ويستنجي بوسط الاصابع وكذلك هي ولو بين خفين يطهران بطهارة موضع الاستنجاء كاللؤلؤ بطهارة البئر وكذا الوضوء على لوح الماء

المدعى ذلك أحدها الشفع اذا طلب من القاضي أن يقضى بالشفعة بحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يستحقه الثاني الأكبر اذا بلغت فاختارت الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستحقها بالله لعدا خربت الفرقة حين بلغت وان لم يطلب الزوج الثالث المشتري اذا أراد الرد بالعيب بحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منه ذرايته الرابع المرأة اذا سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب بحلفه بالله ما أعطاك نفقة منك - من خرج ويجب أن تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية \* وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهب ولا تصدقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف بدون طاب الخضم هكذا في الخلاصة والوجه - بل لا يكره أن من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما سألته وفيت دينك من المدون الميت ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبض لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شياً منه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في الخلاصة (٢) \* لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعى الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالبينه فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثابتة المستحق للبيع بالبينه المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الا بق مع البينة بالله أنه باق على ملكك الى الآن لم يخرج يبيع ولا هبه كذا في الجزر الرائق \* واذا قال المدعى لي عليه شهود حضور في المصرو طلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يقال لخصمه أعط كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام لثلاث غيب فيبطل حق المدعى ويجب أن يكون الكفيل ثقة معروف الدارين حتى تحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي \* وان قال لا أو قال شهودي غيب أو مرضي حلف المدعى عليه وقال مشايخنا اذا قال المدعى شهودي غيب أو مرضي انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي أميناً من أمنائه الى محله الشهود الذين سماهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فان أخبر أنهم غيب أو مرضي يحلفه أما بدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلال اذا كانت له بينة حاضرة في المصركذا في المحيط \* واذا نكل المدعى عليه عن البين قضي بالمال للمدعى على المدعى عليه بسبب النكول عنه فلا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي \* ولا ترد البين على المدعى كذا في الهداية \* وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك البين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضي عليه بالنكول كذا في الكافي \* وهذا التكرار ذكره الخفاف زيادة الاحتياط والمبالغة في بلاء العذر فأما المذهب فهو أنه لو قضي بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى كذا في الهداية \* ولو عرض عليه البين ثلاث مرات فأبى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولو قال أنا أحلف قبل أن يقضى عليه يقبل ذلك منه ويستترط أن يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وعلى قول الخفاف لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* ولو أن القاضي عرض عليه البين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولما

(٢) مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل

يطهران الوضوء بطهارته وما يصب الثوب من ماء الثلاث فغليظة ومن الرابع فكالاستعمل على الخلاف \* وان نفذ من عرض المياه الثلاث الى باطن الخلف أو المكعب يطهران الظاهر بطهارة المقعر لا بطنه ومن لم يحدث منه تركه ولو على شطنه لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار \* ولو شلت يده مسح ذراعيه مع المرفقين على الأرض والوجه على الجدار ويصلي (الرابع في المسح) لا يجوز المسح بأصبع أو أصبعين وان بلغ الربع الا بالاهام والسبابة مفتوحين لان بينهما ما قدر اصبع ولا بين



ثلاثة اصابع وان وضع الثلاثة ولم يعد لا يجوز في الرأس والخف خلافاً للمحدر رحمه الله تعالى وان مسح باصبع واحد أو أحس في كل ماء جاز ولو باصبع بجوانبها الأربع لا ولو بأصبع بجوز في الصحيح متقاطر كان الماء أولاً \* مسح الرأس بيل اللحية لا يجوز وبه مغسول بان أخذ الماء لغسل ذراعيه فمسح بالباقي بعد الغسل أو بالباقية يجوز \* مسحت على الخماران نفذت البسلة المتقاطرة جاز ولو شدت الذوائب على رأسها ومسحت عليها لا يجوز وقيل يجوز ولكن ان ارسلت الذوائب اعادت المسح \* مسحت (١٥) على الخضاب ان اختلطت البسلة بالخضاب حتى خرجت عن

كونها ماء مطلقاً لم يجز \* المسح على شعر تحتها بعض الرأس يصح وان لم يكن تحتها رأس كالمسترسل لا يجوز وما فوق الاذن من الرأس والرقيقة والجبهة لا \* والفتوى على ان مسح اكثر الجبيرة عند من فرضه يكتفي \* ما مسح العصابة بدلها باخرى ان أعاد المسح فحسن وان لم يعد جاز ثم ان اضر محل الجبيرة وغسل ماتحتها مسح على الخرقعة وان كان لا يضره الحل والمسح نزع ومسح على الجراحة وغسل ما حولها وان اضرها المسح لا الحل حل وغسل الحوائى ومسح على الخرقعة الملاقية للجراحة لان المسح ضروري فيقدر بقدرها \* تجاوزت المرأة عن موضع الجراحة يجوز المسح اذا استوعب العصابة ومثله المقتصد وعليه الفتوى وايصال الماء الى فرج بقيت من العصابة ولم تسترهما العصابة فرض \* على ذراعه جبائر غسسه في الماء للمسح لم يجوز أو فسد الماء ولو على أصابعه أو كفه لا يفسد الماء وجاز كالأود دخل رأسه للمسح \* ترك الجنب المضمضة والاستنشاق وليس الخلف

عرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه الميمين ثالثاً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب ككل ذلك عليه ولو أن المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه الميمين مرتين استهلته ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى تنكح ثلاثة ويستقبل عليه الميمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستهال كذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان النكول قد يكون حقيقياً كقوله لا أحلف وقد يكون حكياً بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم أنه لا آفة به من طرش أو خرس أو صم أو كذا في الكافي \* ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلمه القاضي بشي لم يجبه فالقاضي يأمر المدعى أن يأخذ منه كفيلاً حتى يسأل عن قصته وحاله هل به آفة تنفعه من السمع والكلام فان ظهر أنه لا آفة به وأعادته الى مجلس القاضي فأدعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه الميمين ثلاثاً فيقضى عليه بالنكول ولو قال لا أقول أو لا أنكر لا يحلفه ويحبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجعل منكراً كذا في محيط السرخسي \* وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم أنه أخرس يأمره أن يجيب بالإشارة ويعمل بأشارته فان أشار بالافرار ثم الاقرار وان أشار بالنكول كذا في القاضي عليه الميمين فان أشار بالاجابة كان عينا وان أشار بالاباء يكون نكولاً فيقضى عليه بالنكول كذا في الذخيرة \* وان ادعى رجل على امرأته أنه تزوجها وانكرت المرأة ذلك وأدعت المرأة النكاح وانكرت الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة أنه كان راجعاً في العدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكرت الزوج أو ادعى الزوج بعد انقضاء العدة الا بلاء أنه كان فاء اليها في المدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكرت الزوج أو ادعى الزوج على مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول عليه ذلك أو اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة أو ولاء المولاة أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو ولد له أو ادعت المرأة على مولاها أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولداً وقدمات الولد وأنهم أم ولد له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف المتكفي في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف وإذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية \* وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح أو في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزانة المفتين \* وأما المولى اذا ادعى الاستيلاء فيمنبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره في هذه المسائل تصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة \* قال القاضي نحر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قوله ما وقيل ينبغي للقاضي أن ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعناً يحلفه وبأخذ بقوله ما فان كان مظلوماً لا يحلفه أخذاً بقوله كذا في الكافي \* قال في الينابيع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وبجده الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فزقت بينكما هكذا روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل لا يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الزهاج \* ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فله يطلق في لا تزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقرباً بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكره الاسلام على البرزوي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق كذا في المحيط \* وان كانت الدعوى من الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أو أريد أن أفرجها أو أريد أن أفرجها فان القاضي لا يمكنه من

وأخذت نزع الخلف ولا يمسح وقبل الحدث تمضمض لا غير ولو تركهما والاستنجاء أيضاً المحدث لا ينزع ويمسح \* مسح نية التعليم لا الطهارة صح وضع الكف أو بعض الاصابع معه ومدها جاز والاحسن المسح بكل اليد \* نسي المسح ومشي في الماء أو في الكلالا المبتل بالمطر فابتل مقدار ما يلزم مسحه من الخلف جاز وان ابتل بالطل فالاصح الجواز لانه ماء وقيل لانه نفس دابة في البحر \* استنجنى بعد تمام الوضوء على وجه السنة لا يمسح ولو لا على وجهها مسح ويجوز المسح على اليد التركية في الصحيح \* الخلف اذا كان صلباً لا بدومته الرجل حال المشي يجوز وان

بدت في حال غير المشي لالانه المعتبر ولو بدار رأس الانامل لا غير قال السرخسي لا يسمع في الاصح وقال الامام الحلواني يصح اذا كان اسفله مستورا ويستوي كون الخرق في باطنه وظاهره وعند العقب يرتفع القدم حتى يخرج العقب لعمدة الخف ثم يعود الى مكانه فلا بأس به قال بكر اذا بقي من القدم قدر ثلاث أصابع يجوز المسح \* تمت مدته لكن خاف ذهاب الرجل من البرد مسح وان طال (الخامس في التيمم) خرج الامر ولم يعلم كم بينه وبين الماء ان علم (١٦) بقوات الوقت لو ذهب الى الماء تيمم \* ظن فناءه وتيمم ثم علم خلافه اعاد \* ضرب الخيمة على بئر مندرس

وتيمم وصلى ثم علم فالاحسن اعادتها \* منعه عن الوضوء بوعيد وصلى بالتيمم اعاد \* وليس عليه طلب الدلو من الرفيق وان وعد الاعطاء يستحب له الانتظار لان خاف الفوت وقالا ينتظر وان خاف فوت الوقت \* شرع بالتيمم ورأى عند واحد ماء كثير ان علم انه يعطيه قطع وان أشكل لا \* ولو وعد كافر اعطاء بعضي وبسأل بعد الفراغ ان يذل اعادوا الا لا \* الموضوع في القفلة للشرب يجوز الوضوء به ولو للوضوء لا يجوز منه الشرب \* محدث على ثوبه دم مانع ومعه ماء يكفي لاحدهما صرفه الى الدم لعدم البديل له \* معه ماء زمزم يتوضأ به وان أراد الطيلة خاطئة بما ورد غالب حتى يكون ماء مقيدا وما قيل به من اخر ثم يستودع ليس بشئ يمكنه الرجوع في الهبة فاشبهه الفدية على الشراء ومقطوع المرفق يمسح فيه موضع القطع \* ومن اراده وضع يديه على الارض شديد اليدخل التراب بين اصابعه وتنفضه مرة ان قل التراب ومرة ان اكثر ويضربه ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين

ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج أختها أو أربع نسائها هكذا في البدائع \* وانما يستخلف في النسب المجرى عندهم اذا كان ثبت باقراره كذا في الهداية \* اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقر بما يلزمه ولا يصح اقراره بمن سواه \* ويصح اقرار المرأة بأربعة بالالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل للنسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو بشبهه بولادة الولد هكذا في غاية البيان \* هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعى هذه الاشياء مالا اذا ادعى ما لا بدعى هذه الاشياء كالمراة تدعى على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت نصف المهر أو لم تدع الطلاق وادعت النفقة فيحلفه القاضي بالاخلاف كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا قال المدعي أنا أخو المدعي عليه لايه وان أباه - مامات وترك مالا في يده هذا المدعي عليه أو ادعى حجرا بأن قال هذا الصغير الذي التقطه أخي وفي ولاية الحجر عليه وأنكر ذواليد أو قال المدعي وهو من أنا أخو المدعي عليه فافترض في عليه النفقة وأنكر المدعي عليه أن يكون هذا المدعي أخاه أو أراد الازواج الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك يستخلف المدعي عليه على ما يدعى من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال أو الحق لا بالنسب هكذا في الكافي \* أما الحدود فاجمعوا أنه لا يستخلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فانه يستخلف فان أبى أن يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستخلف فيه أيضا بالاجماع لان اللعان في معنى الحد فاذا ادعت على زوجها أنه فذمه ما ورادت استخلافه فانه لا يستخلفه كذا في السراج الوهاج \* ذكر الصدوق الشهد بدرجته الله تعالى أن الحدود لا يستخلف فيها بالاجماع الا اذا ضمن حقا بأن علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد أنه قد زنى ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في التبيين \* ثم اذا حلف المولى عن كاهو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقبي عبدك هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال له يا منافق يا زنديق يا كافر أو ادعى أنه ضربه أو اطعمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي أوجبت التعزير أو أراد تخليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لاشئ عليه وان نكل بقضى عليه بالتعزير ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في الخيط \* ومن ادعى قصاصا على غيره فحججه استخلف بالاجماع كذا في الهداية \* فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج \* ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الارش فيما كذا في الهداية

(الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستخلاف) \* من توجهت عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي \* ان أراد المدعي تخليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* ويغلظ بكرا وصفه فحوقله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما للفان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وله أن يزيد في التغليظ على هذا وله أن ينقص منه لأنه محتاط فلا يذكر رابط الواكيل لا يكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلظ فيقول قل بالله أو والله كذا في الكافي \* وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى

ويمسح باليمين على اليسرى وباليمنى ولو مسح بكل السكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات \* ويجب المدعي نزع الخاتم وتحميل الاصابع والنية وتجوز نية التطهير لانه يرفع الحدث لان الطهارة الحاصلة به استباحة الصلاة ولا يشترط تعيين الخاتمة والحدث وقيل لا بد وعن محمد رحمه الله تعالى لو نوى الخبث الوضوء مجاز \* وان وجد ماء يكفي لغسل أعضائه مرة بطل في المختار ولو نوى مطلق الصلاة أو المكتوبة أو التطوع صلى أي صلاة شاء ولو عند العدم لقراءة قرآن ظهر أو منه أو لبس أو لدخول المسجد أو خروجه أو لدفن أو لزيارة

فبر أولادان أولاد قامة لا يجوز ان يصل به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز \* بجسده نجس مانع لم يجز المزيل مسحه بالتراب لانه يقلل كما في الاستحسان لم يسحه وصلى جازي وجود الماء \* ولورث الماء على الارض وفيها دية يجوز التيمم وبكل ما هو من جنس الارض يجوز التيمم مثبأ وألا ولو حرجا عليه غبار أو لا مغسول أو لا مدقوق أو لا وقال محمد رحمه الله تعالى الحجر لومدقوقا وعليه غبار جازو الا لا بالطين بل يطلع به جسده ليحف فاذا حفر تيمم به ومع هذا التيمم به فعلى (١٧) هذا الخلاف والخرف ايضا على الخلاف الا اذا جعل فيه شئ من الادوية

وكذا الغضارة اذا طلى وجهها بالصبغ لا يجوز به التيمم وان لم يطل جاز كالارض التي نذيت وعلى هذا فهر الخياط وهو حجر يداس به الثياب ان لم يصبغ يجوز عندهما بناء على عدم اشتراط الالتصاق وبالبح الماء لا يجوز وبالجبلي لا عند الامام الخوافي والعامة على الجواز وفا قال عليه غبار ولا فعلى الخلاف والجواز اصح والتيمم غرض تيمم به آخر يجوز لانه لم يرفع مستعمل الاول الشرط في تحققه صنع منه خاص في وصول التراب الى محله بالنية وان عدما أو احدثه مالا ذر على المحل التراب فاصابه غباره أو ادخل المحل في مشار الغبار فوصل بتحرك المحل جاز لان وقف في المهبط فمشار الغبار وقف في المحل بنفسه الا ان يسبح بهذا الغبار المحل \* ويجوز التيمم في السفر لجسده التلاوة لافي الحضرة الضرية ليست من التيمم وقال السيد ابو شعاع منه حتى لو ضرب يده فحدث قبل الاستعمال يصح الاستعمال

المدعى عليه ان عرفه بالخير والصالح أو رأى عليه سيما الخير ولم يتهمه اكتفى به كراسم الله وخدمه وان كان على خلاف ذلك غلطه وبه ضمهم قالوا ينظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلط عليه وان كان حقيرا يكتفى به كراسم الله وعنده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكاة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة وان أراد التغليب على اليهودى يحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى وان أراد التغليب على النصراني يحلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط \* ولا يحلف بالاشارة الى معصية معين بان يقول بالله الذي أنزل هذا الانجيل أو هذه التوراة لانه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليباً بما ليس كلام الله عز وجل هكذا في البدائع \* ويحلف المجوسى بالله الذي خلق النار هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الاصل ومثله في الهداية وكثيرا لدقائق \* وليس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك في الظاهر الا أنه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا فهذا قال بعض مشايخنا لا ينبغي أن يذكر النار عند الميمين كذا في المبسوط \* وغيرهم من أهل الشريعة يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوزن والصنم كذا في محيط السرخسي \* ولا يحلفون في سيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب تغليب الميمين على المسلم برمان ولا مكان كذا في الكافي \* استخلاف الاخرس أن يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الاخرس برأسه أي نعم ولا يستحلفه بالله (١) ما لهذا عليك ألف ويشير الاخرس برأسه أي نعم كذا في محيط السرخسي \* وان كان المدعى آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضي يحلفه بطلب الاخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا محيمين وان كان المدعى عليه مع كونه آخرس أصم والقاضي يعرفه أنه أصم فان القاضي يكتب له ويأمره أن يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب ويعامل معه كما يعامل مع الاخرس كذا في الذخيرة \* اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل بالله ما لهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وكذا اذا ادعاه ملكاً أو حقاً في عين حاضرة مطلقاً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شئ منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط \* وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض أو بسبب الشراء أو ادعى ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى غصباً أو عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما أودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض الا أن فيما سوى الوديعة يتحلف بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعى ولا شئ منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يده هذه الوديعة التي يدعى ولا شئ منه ولا قبلك حق منه لان المدعى لو كان استلم الوديعة أو دل سارقاً عليها لا تكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيان \* ثم التحلف على الحاصل هو الاصل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان سبباً يرتفع برفع وإذا كان فيه ترك النظر للمدعى فيثبت يحلف على السبب اجماعاً وذلك بان تدعى بمبتوتة تنفق الزوج من لا يراها أو ادعى شفعة بالجوار والمشتري عن لا يراها بان كان شافعياً كذا في الكافي \* وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

(١) قوله ولا يستحلفه بالله الخ لانه اذا قال نعم يكون اقراراً لا يميناً كما في الشرع بلاية اه

(٣ - فتاوى رابع) كالواخذ كفاً من ماء فحدث فرق السيدان الواجب في الوضوء الحصول وفي التيمم التحصيل فكانت منه قلنا التحصيل شرط فلا يتأهيه الحدث كالواحد حرم مجامع (السادس في ازالة الحقيقة) طرف من ثوب تجس ونسوى وتحري فغسل طرفاً صلى به في المختار ولو تبدل رأيه الى طرف آخر بعد أيام أعاد الاول \* اختصت بجنات نجس فغسلتها فادام الماء يخرج ملوفاً لا يظهر وان خرج بلالون طهر لانه أقصى ما في الوضوء واذا زال العين مرة يظهر وقال القتيبي أبو جعفر يغسل بعده مرة أو مرتين \* غسل ثوباً في اجانة ثلاثاً يظهر

ان عصر في كل مرة وهو بانقطاع التقاطر بلا شرط صب والقياس شرطه وبه الثاني في العضو واستحسن في الثوب ومحمد بالاستحسان فيه الزد  
الافراد اياه كباطن الفم والانف ، عصره ثم قطره منه قطرة في ثوب ان عصر في الثالثة حتى انقطع التقاطر فان عصره آخر فاليد والبلة والثوب  
طاهر والا فالكل نجس \* خف بطاته من كبراس دخل من خرقة ماء نجس فغسل الخف ودلكه مولا الخف وأراقه ولم يعصر الكبراس  
طهر كاللبساط النجس \* جعل في الماء وترك ( ١٨ ) ليلة وجرى عليه الماء طهر \* الخف الخراساني الذي وشى كله بالغزل نجس تحتها يغسل

تعالى أن المدعي اذا ادعى ما لا مطلقا يحلف على المال وان ادعى ما لا يسبب يحلف على المال بذلك السبب  
بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اعتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الا أن يعرض المدعي عليه  
للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض ما لا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند  
الدعوى بأن رده أو أبرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه فثبت تخلفه على الحاصل وبه أخذ بعض المشايخ  
وقال شمس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب المدعي عليه ودعوى المدعي ان أنكر المدعي عليه الاستقراض  
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال  
المدعي عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ما له عليه  
ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا هو أحسن الاقوال عندى وعلمه  
أكثر القضاة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان سبب الارتفاع برفع رافع فالحليف على  
السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامه والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليه ما  
بالردة والحقا وعليه بنقض العهد والحق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية \* المشتري اذا ادعى الشراء  
فان ذكره الثمن يحلف المدعي عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف  
بالله ما بعثت كذا في الفصول العمادية \* وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى  
أو قال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة فيما ادعى من الثمن أو بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه  
الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة اليه بهذا البيع  
الذي يدعي سواء عرض المدعي عليه للاقاضي أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* وان لم  
يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا حضر الثمن يستحلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا  
الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا  
في الفصول العمادية \* واذا ادعى البائع البيع وأنكر المشتري ان ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف  
المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك  
ولا الثمن الذي سمعته عليك كذا في محيط السرخسي \* ويستحلفه على العين والثمن جميعا كافي دعوى  
الشراء كذا في الفصول العمادية \* ويستحلف في النكاح ما بينك وبين النكاح قائم في الحال هكذا في الهداية  
\* اذا ادعت النكاح والصدوق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا  
النكاح الذي تدعي ولا له عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا  
الرجل تستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيان \* ادعت على زوجها تطليقة  
رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بائن  
منك الساعة واحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقته البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعي  
ولا يحلف ما طلقته ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي \* وكذلك اذا ادعت المرأة ذلك ولكن شهد عند  
القاضي شاهد واحد عدل أو جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حتى الشرع فكان على القاضي  
الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط \* ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امرأتك بيدك فاخترت  
بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فأنكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف

ثلاثا ويحلف في كل مرة  
وقبل يغسل ثلاثا حتى  
ينقطع التقاطر في كل مرة  
وهذا أصح والاول أحوط  
\* الاجر اذا نجس ان عبقا  
يغسل ثلاثا بدفعه وان  
جديدا يغسل ثلاثا ويحلف  
في كل مرة \* انزل الخنب  
وصب الماء على نفسه أو  
صب على الازار النجس طهر  
الازار وان لم يعصر الامام  
الحلواني في بدنه أو ثوبه  
نجاسة فاكثر صب الماء عليه  
طهر بلا ذلك وعصر اللبن  
الغير المفروش لا يطهر  
بالخفاف والمفروش يطهر  
لان المفروش في حكم الارض  
واذا رفع عن الفرش هل  
يعود نجسا فيه روايتان  
\* جعل الخمر في كوز جديد  
يجعل فيه الماء ثلاث مرات  
ولترك في كل ساعة يطهر  
وعند محمد لا يطهر أبدا  
\* نجس الحصى اليابس يغسل  
وبذلك حتى يلبس ولورطبا  
يجرى عليه الماء حتى يتوهم  
الزوال ولوجديدا يغسل  
ثلاثا ويحلف في كل مرة  
وعند محمد لا بد ذلك واذا  
كان من القصب يطهر  
بغسله ثلاثا ولا يحتاج الى  
شيء آخر لعدم التداعيل

وكذا شرآك النعل وفي الفتاوى البردي اذا نجس ابتداء يغسل ثلاثا ويحلف في كل مرة ويعصر وعند محمد لا يطهر أبدا ويحلف  
وكذا النعل الجديد وحدا الخفيف ذهاب الندوة ولا يشترط اليبس \* واذا أراد غسل الارض النجس صب الماء عليها وذلك ثم نشف بنقرة كل  
ذلك ثلاثا أو صب ماء كثيرا حتى يعرف زوال اللون والرائحة وترآك حتى ينشف وان صلبة متخدرة خفيفة من أسفلها يتحد الماء إليها وطمها  
بعدوان صلبة مستوية فيقلب الاعلى أسفل \* فرش التراب على أرض نجس وصلى ان قليلا لا يمنع رائحتها ولا يجوز وان منع الرائحة

جاءه فأرته وقعت في دن نشاسته وماتت بعد تنهاى أمر النشاسته يغسل ثلاثا ولو في أول مرة بان وقت بعد نوم وتنهاى وهي فيه لا يظهر أبدا كالحنطة وتورمت في الماء النجس وان جعل الحنطة النجسة بذر الخس وعلى قياص قول الثاني تغسل ثلاثا وتجفف كل مرة واللحم اذا نجس يغلى بالماء الطاهر ثلاثا \* ولو كان في بطن الحمل المشوى بعره فاصابت البعرة بعض لحم الحمل في حال الشئ يغسل بالماء الطاهر ثلاثا وتجفف كل مرة وعن الثاني ان الدهن النجس يصب عليها الماء (١٩) فيطفو الدهن فيرفع ثلاث مرات فيطهر وكذلك العسل

والدبس يموت فيه فأرة يطبخ الماء ثلاثا حتى يعود في كل مرة الى ما كان عليه في الاول لكن يخرج من حيز لا يتفقع \* بعرة فأرة وقعت في حنطة فطحنت به يابو كل الا اذا ظهر التغير \* خرج من الخبز بعصر صاب صمغ برى البعر ويؤكل الخبز \* دبغ الجلب بالماء النجس يغسل بالطاهر والمثرب عفوى ويجوز بيعه بالبيان ولو بلا بيان خير المشتري \* أصاب لعاب الكلب عفوى طاهر بالغسل ثلاثا وان يمس العنقود \* دعى رجله في دوس العنب والعصير يسيل ان لم يظهر الدم لا ينجس وان ظهر ينجس \* المني اذا نفذ الى الطاق الثاني من الثوب فمرك الاول يغسل الثاني وقال الامام ظهير الدين نفذ المني من الظهارة الى البطانة طهرنا بالفرق في الصحيح وقيل منه الرقعة لا يظهر بالفرق واذا تقدم مذى لا يظهر بالفرق أيضا \* وعن الثاني ألقي التراب على بول أصاب الخلف طهر بالمسح

ويحلف على السبب ويحط فيه له ويحلف بالله ما جعلت أمرا يدها منه ذاك آخر تزوج تزوجتها بعد سؤالها الطلاق ولا علمت اني اختارت نفسي ما بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردرى \* وان أقرب بالامر وانكر اختيارها انفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم اني اختارت نفسي في مجلس الامر الذي ادعت وان أقرب بالاختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت أمرا أمرك هـ يدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية \* امرأة ادعت على زوجها أنه أتى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بينها وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى أن المولى يوقف (١) بعد الاربعة الاشهر فيحلف اني لم يمسها ولا يمسني فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا أفرك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن البين أبانها منه بتطليقة نظر الهاوان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي \* فان أقرب الزوج بالابلاء فادعى أنه فاء اليها في المدة وانكرت هي التي في المدة فالقول قولها مع البين وتحلف على الحاصل عند محمد رحمه الله تعالى فتحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعى ولا تحلف بالله لم يمسني اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال تستحلف بالله أنه لم يمسني اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والا حوط على قوله أن يراد في البين فتحلف بالله أنه لم يمسني اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط \* لو اختلفت من زوجها بغيرها وجد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على السبب كذا في خزائن المفتين \* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد البين أن أقرب البين والدخول جميعا فقد أقرب بالطلاق وان أنكر البين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك ثلاث تطليقات كما ادعته وان أقرب البين وانكر الدخول بعد البين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقرب بالدخول في ذلك الزمان وانكر البين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا أن لا تدخل الدار قبل أن تدخلها كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك على هذا العتاق اذا ادعى العبد والامة على المولى أنه حلف بعقده أنه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها الا أن يعرض المولى أو الزوج في ذلك بشئ فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلاثا بهذه البين التي ادعت ولا هذه الامة حرمة ما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد أتى على ما يريد كذا في شرح أدب القاضي للخصافي \* لو ادعى أني أودعت عندك كذا فقال أودعت مع فلان آخر فلا ردكاه اليك يحلف المدعي عليه بالله ان رد السك ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المفتين \* غضب جارية وغيها فبرهن المالك على أنه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجاهالة للضرورة وان لم تكن للمالك يمينه بحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهي كذا درهم ما ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز للكردرى \* وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما يملك وبينه جار في هذه الدار قائمة أو مزارعة في هذه الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي اذاع به هذا الاجر الذي سمى كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى المدعي أجرة الدار (١) قوله يوقف الخ هو مذهب الشافعي فانه يقول لا تقع الفرقة بمضي المدة ولكنه يتوقف الحكم بعد المدة على أن يبقى اليها أو يفارقها اهـ بحر اوى

لانه كالمسجد والمسجد الرطب على الخلف يطهر بالفرق في الصحيح \* سيف أو سكين أصابه بول فمسحه بالتراب لا يطهر وان دما بان ذبح به شاة ومسح على صوفها حتى زال الا ترطهر ولم يذ كر قاضيخان خلافا في الظهارة وفي بعض الروايات لا يطهر \* قاء على ثدى أمه ومعه مرارا وشرب الخمر وردد البراق في فيه بحيث لو كان الخمر على الثوب زال بهذا القدم من البراق طهر والا لا \* شرب خمر او نام فسال من فيه ان لم يظهر عين الخمر ولا نأحت فهو طاهر عندهما \* حديثا صا نته نجاسة فادخل في النار قبل المسح أو الغسل طهر كالأحرق رأس شاة ملطخة بدم



وإذا موه الحديدة نجس لا يظهر عند محمد وعند الثاني يوم الماء الطاهر ثلاثا لو يرد في كل مرة \* التوراة المسحور إذا مسحت بخرقة نجسة مبتلة أن أكلت حرارة النار به الماء قبل الصاق الخبز بالنور لا نجس ولا في نجس \* اتخذ من الطين النجس كوزا أو قدرا أو طنج طهر \* الآخر المقروش حكمه حكم الأرض يطهر بالحفاف وإن كان ينقل من مكان إلى مكان آخر لا يطهر بالحفاف لكن إذا وصلت النجاسة إلى جانبه تجاوز الصلاة على الجانب الآخر (٣٠) \* والكلا المتصل بالأرض كالارض فإن قطع لزم الغسل \* والحصى كالارض لا اتصاله بها وكذا الحصى بخلاف اللبن

الموضوع عليها \* جف الأرض النجس أو فرك المني من الثوب أوحت النجس من الخف ثم أصاب الماء هؤلاء المختار أنه لا نجس \* خاية ممثلة بالعصير غلا واشتد وصار خروا وانتقص فخلل لا خفاء أن ما يوازيها الخلل طهر وكذا ما لا يوازيها عند العامة وذكر القاضي أنه لا يطهر إلا بالغسل \* وقعت كوز من خر في دن من خسل طهر من ساعته إذا لم يظهر أثر الخريفه \* ولو وقع كوز الخسل في دن من خر لا يساح قبل مضي زمان يعلم أنه صار خلا \* فأرة وقعت في خر ثم صار خلا أن أخرجت من ساعته أو قبل التخلل يساح الخلل وإن تفسخت فيها \* وقعت الفأرة في العصير وتخمثر ثم تخلل لا يطهر \* وقع البول في الخمر ثم تخلل لا يطهر \* ندف الفطن المخلوج النجس إن كان مقدارا لا يذهب بالندف كالنصف ونحوه لا يطهر وإن قليلا يذهب بالندف يطهر لاحتمال الذهاب بالندف كالكدس النجس بعضه

و محمد المدعي عليه يستعافه القاضي بالله ماله قبل ذلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى أنه أجره منك قالوا وإن شاء القاضي حلقه بالله ماله قبل ذلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه أو من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط \* لو ادعى الكفالة بجمال أو بعرض حلق على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه إذا ادعى كفاة صحيحة متجزة أو معلقة بشرط متعارف وذكر أن الكفالة بانه أو ذكر اجازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة أما بدون ذلك فلا يكون مدعيا كفاة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف وإذا حلفه يحلفه بالله ماله قبل ذلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفاة أخرى وكذا إذا كانت كفاة تعرض يحلفه بالله ماله قبل ذلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبل ذلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول العمادية \* لو أن رجلا ادعى على رجل أنه اشتري دارا بجنب داري وإن شفعه به داري وأراد استخلافه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي ماها وحدها كذا وكذا ولا شيئا منها وإن أقر المدعي عليه بالشراء والجوار إلا أنه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لابل طلبت فالقول قول الشفيع مع البين وإذا كان القول قول الشفيع مع البين إذا طلب المشتري من القاضي عين الشفيع فإن القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها وأشهدت على ذلك بحضور أحد المتبايعين أو الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف \* ولكن هذا انما يستقيم إذا ادعى المشتري أنه بلغه الشراء وهو بين ملا من الناس أما إذا لم يكن عنده من يشهد لم تطل شفعته بترك الشاهد الحال فإذا أقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وأخرجت إلى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضور أحد المتعاقدين أو الدار وأشهدت على ذلك وإذا ادعى الشفيع أنه بلغه الخبر لئلا وإنه طلب الشفعة وأشهد عليها حين أصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك إلا في الوقت الذي تدعى وقد طلبت الشفعة وأشهدت على ذلك حين أصبحت كذا في المحيط \* والخيرة بخيار البلوغ في حق اختيارها لنفسه بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها لنفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فإن قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع البين وإن قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج إلى إقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا إذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت أمس وطلبت كلف إقامة البينة ولا يقبل قوله \* كذا في الفصول العمادية \* وإن ادعى على رجل أنه كسر أربقاله من الفضة وأحضر الأبريق وأدعى أنه صب الماء في طعامه وأنفسده إن أقر المدعي عليه بذلك بخبر صاحب الأبريق والطعام أن شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وإن شاء دفع له الأبريق والطعام وضمنه قيمة الأبريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فإن أنكر المدعي عليه حلفه القاضي على قيمة الأبريق وعلى مثل الطعام فإن قال المدعي إن هذا المدعي عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فإن القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب إلى القاضي مغسه وأراد استحلافه فإن القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لأن من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو أن يكون الخرق يسيرا ومن الخرق

يقسم بين رجلين أو يساع البعض أو يغسل شيء منه أو يوثق كل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طرف فلا ما يثبت يحكم على كل بالشك \* أحرق السرقين حتى صار رمادا أو صار الخنزير ملحاطه عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى حتى صح كل ذلك الملح وجازت الصلاة على ذلك الرماد \* أصاب الثوب من انتفاض الكلب أن دخل الماء وبطل فاصابه منه فهو نجس وإن من مطر لا أن في الأول أصاب من جلده وهو نجس وفي الثاني لا وفيه دليل على أنه نجس العين وذكر في البيوع والذبايح أن لحمه يطهر بلذ كانه يجوز بيعه



قال في التجسس وهو الصحيح وفي الجامع الصغير جلد يطهر بالدباغ عندنا وعند الثاني ان جلد الخنزير كذلك (السابع في القبس) طير  
الماء مات فيه لا يفسده عندنا الامام وفي غيره يفسد بالتفريق وعليه الفتوى \* الجراد والبعض أو البرغوث اذا مات في شيء لا يفسده والماء  
ما اذا استخرج منه مات من ساعته \* الدودة المتولدة من النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد غسلها لا ينحس وكذا دودة كل حيوان  
ويجوز الصلاة معها وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد (٢١)

للضرورة أو الاثر فانه كان يرى  
في برمة عائشة رضي الله عنها  
صفرة دم العنق والدم الخارج  
من الكبد لومون غيره فنجس  
وان منه فطاهر وكذا الدم  
الخارج من اللحم المهزول  
عند القطع ان منه فطاهر  
والافلا وكذا دم مطلق اللحم  
ودم القلب قال القاضي  
الكبد والطحال طاهران  
قبل الغسل حتى لو طلي به  
وجه الخف وصلى فيه جاز  
\* الكافر اذا وقع بعد  
الموت قبل الغسل في الماء  
نجسه والمسلم قبل الغسل  
والكافر بعده لا الصبي الذي  
لم يستهل لا تجوز الصلاة مع  
جمله غسل أم لا والذي استهل  
قبل الغسل كذلك وبعده  
طاهر \* جلد الانسان وقع في  
الماء القليل ان أقل من قدر  
ظفر لا يفسد وان مقدار ظفر  
أو أكثر أفسده والظفر  
لا يفسد لانه عصب \* صلى  
ومعه حيوان حتى يجوز  
التوضي بسوره كالفأري يجوز  
وأساء وان كان سوره نجسا  
يكروك ولا يجوز وفي النصاب  
ان كان الجر ومسدود الفم  
يجوز ومراة كل شيء كبوله  
\* الخارج من بدن الانسان  
على نوعين طاهر كالعرق

ما ثبت الخيار ان شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان وان شاترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو أن يكون  
الخرق فاحشاقان كان يسير احدى أو جب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم مخرقا  
فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ  
وان نكل لزمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا لزم المدعي فقال ان هذا خرق فوالى فان  
القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمه حتى أحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا وان كان  
الخرق فاحشا وجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على  
ما ادعاه المدعي مفسرا نظر المدعي وان كان فيه اضرار بالمدعي عليه \* هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف  
للصدر الشهيدي \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أن رجلا ادعى انه دهم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط  
وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلقه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم  
ولاشئ منها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا كرا لخصاف \* وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى  
ينبغي للقاضي أن يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على  
رجل انه ذبح شاة أو بقرة أو فقا عين عبده قد مات من غير ذلك أو عين دابة له أو جنى على ثمن ماله  
فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحضور فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحاصل  
ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحاصل  
اضرار بالمدعي هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا  
أو أجرى على سطحه ماء أو فى داره ميزابا أو ادعى انه فتح في حائطه بابا أو بنى على حائطه بناء أو ادعى انه رمى  
التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الارض وصاحب  
الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر  
الحدود وموضعها فاذا صححت دعواه وأنكر المدعي عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو  
المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع أو قلعت لا أعبد  
وان صاحب الحائط ينعني عن ذلك لا تسمع دعواه مالم يجمع وتصح الدعوى بأن بين موضع الخشب وان  
له حتى وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك رين غلط الخشبة وخفتها فاذا صححت الدعوى وأنكر  
المدعي عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا  
في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجبه فاذا نكل ألزمه القاضي حقه ولو ادعى  
رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أضر ذلك بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها  
ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على  
السبب كذا في فتاوى قاضيان \* وان ادعى مسبل ماء أو طر يلقى في دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ماله  
هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل على رجل أنه قتل  
ابن له عمدا أو عبدا أو وليا لا لتوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى انه قطع يده عمدا أو قطع  
يد ابن له صغير عمدا أو ادعى شجة أو جراحة يجب فيها القصاص وأنكر المدعي عليه كان له ان يستحلفه في  
كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده

والنخامة والبن والدمع والريق ونجس وذلك كل ما يوجب خروجه الوضوء والغسل وما يخرج من أبدان سائر الحيوان فانه نجس غير أبوال  
ما كوال اللحم والخلاف فيه معروف وكذا زرق ما لا يترك كل لحمه اخشاف فيه قال محمد رحمه الله تعالى انه نجس وأما زرق ما يؤكل لحمه كاللحم  
والعصفور فانه طاهر وخروجه لا يفسد وان مقدار ظفر وخروجه الدجاج والاوز ونجس وجميع الارواح نجس بلا خلاف بين علماءنا فيقيس الخنية  
ان لم يكن معه جلد طاهر وان كان الجلد أكثر من قدر الدرهم فلا وان ذبحت لان جلد طاهر لا يحتمل الدباغ وقيسها ما ينخلع عنها في موضع

سكناها المبيضة الرطبة أو السخلة الرطبة وقعت في الماء نجس وإن يابسة لا وعلى قول الامام طاهري في الحالين كما قال في الانفة الخارجة بعد موت السخلة \* بول الهرة أو الفأرة إذا أصاب الثوب لا يفسده وقيل إن زاد على قدر الدرهم أفسده وهو الظاهر وخبر البط أن كان يعيش بين الناس ولا يطير فكله لجاج وإن كان يطير ولا يعيش بين الناس فكله لجماعة لا مكان التحرز في الاول دون الثاني لانه يذكر من الهواء ولو لم يكن معه الاسور الجارية فتوضأ وصلى (٣٣) ثم نيم وأعاد تلك الصلاة يجوز ولا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ولا يجوز التيمم عند

وجود الماء المذكور ولكنه يكبر استعماله عند وجود الماء المطاق \* ما فهم الناس نجس عند الثاني طاهر عندهما بناء على مسئلة البالغ وعلى هذا يجوز الصلاة مع خرقه المخاط وإن كثر عندهما \* احترقت العذرة في البيت أو كان الاصطبل حاراً أو كان بيت بالوعة وفي كل طابق أو كوزة معلق فترشح منه البخار أو كان على جدار الحمام نجاسة فترشح وأصاب الثوب إن لم يظهر أثر النجاسة لا يفسد الثوب \* سطح عليه نجاسة أمطرت السماء عليه ووكف على الثوب إن كان السماء يطرح حال ما أصاب الثوب لا ينجس ولا ينجس \* وقع عند الناس إن الصابون نجس لأن وعاءه لا يغطى فيقع فيه الفأرة ويلغى الكلب وهذا باطل لأن الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمال ولئن سلم فقد تغير بالكلبة وصار شيئاً آخر فيفتي بقول محمد رحمه الله تعالى حتى إن الدهن النجس لو جعل صابوناً طاهر (الثامن فيما يصيب الثوب) أن زاد على قدر الدرهم منع ولودرهما لا وأسا إن صلى

فلان ولادم ولبيه فلان ولا قبلات حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحاف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولّى هذا عمداً وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يحاف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هـ هذه اليد ولا قبلات حق بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برئ وإن نكل في القتل يرضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب حتى يحاف أو يقر كذا في فتاوى قاضيان \* وإن ادعى أنه قتل إنم خطأ أو ولياً له خطأ أو قطع يده خطأ أو شجعه خطأ أو ادعى عليه شيئاً يجب عليه فيه دية أو أورش استخافه بالله ما فلان عليك هـ هذا الحق الذي ادعى من هـ هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه وبسبب الدية والارث عند العيين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والخيانة التي يجب بها الارث فإنه يستخلف بالله ما قتلت ابن هذا فلاناً وفي الشجعة بالله ما شجعت هذا هذه الشجعة وكل جنابة يجب بها الارث والدية عليه يستخلف على الحاصل كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* وإن كانت دعوى الجنابة على العبد فإن كانت في النفس وكانت عداً فالخصم في ذلك العبد فيستخلف العبد وإن كانت خطأ فالخصم هو المولى فكانت البين عليه ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط \* إن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنك سرق هذا العين مني أو غصبت يستخلف على البتات وإن وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى ديناً على ميت بحضور وارثه بسبب الاستهلال أو ادعى أن أبلك سرق هذا العين مني أو غصبه مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهبنا كذا في النخبة \* قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها إلا في الردعيب فإنه إذا ادعى المشتري أن العبد أتى ونحو ذلك فأراد المشتري تحليف البائع فإنه يحلفه على البتات مع أنه فعل غيره وإنما كان كذلك لأن البائع ضمن تسليم المبيع سالم من العيوب والتحليف يرجع إلى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات ولأنه إنما يكون الحلف على فعل الغير على العلم إذا قال المنكر لا علم لي بذلك وأما إذا ادعى العلم فيحلف على البتات ألا يرى أن المودع إذا قال إن الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع إذا ادعى قبض الموكل الثمن فإنه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين \* وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعي فعل غيره من وجه بأن قال اشتريت مني استأجرت مني استعقرت مني يحلف على البتات كذا في المحيط \* لو أن رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي فقال أن أباهذا توفي ولّى عليه ألف درهم فإنه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوه فإن قال نعم هـ الله عن دعوى الرجل على أبيه فإن أقر له بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه وإن أنكره فأقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضى بالدين ويستوفي من التركة لأن نصيب هذا الوارث وإن لم تكن له بينة على ذلك وأراد استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم وهو قول علماءنا بأن يحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان هذا على أباك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فإن حلف انتهى الامر وإن نكل يستوفي الدين من نصيبه فإن قال لم يصل إلى من ميراث أبي شيء أن صدقه المدعى فلا شيء له وإن كذبه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال أبيه هذا المالف ولا شيء منها فإن نكل لزمه القضاء وإن حلف لا شيء عليه هذا إذا حلفه

به ولو أقل لا يكون مسيئاً والغسل أفضل والدرهم أكبر ما يكون من نقد البلد كذا اختار في أكثر الفتاوى وفيه نظر فإن البلدان على دراجعها مختلفة فمن بلد درهمه أصغر من الظفر والعقود ما خوذ من مسئلة الاستبراء قال النخبي استعجبوا ذكراً المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم وقال الفاروق رضي الله عنه إذا كانت النجاسة مقدار ظفري هذا لا تمنع فالذي يرضيه التعليل أن يقدر ما بالانقال أو بقعر الكف وبعض النقال اختاراً لاول في الكثيف والثاني في الرقيق وهو الاشبه \* رعى عذرة في الماء فانتضج منه على ثوبه لا ينجس ما لم يظهر

أثر النجاسة وكذا الوضوء عليه من بول الحمار بول انتضخ مثل رؤس الأبر لا يضروه ولو على الخف ومسح جازلوا يساوعن مالك أن البعرة طاهرة  
والأغصاء عما فيه البايء أولى تسكبا بقول من يرى \* سفت الريح السرقين الخفاف أو التراب النجس على ثوب رطب أو وضع رجله على شيء  
نجس أن ظهر أثره على الثوب أو الرجل نجس والا لا ولا يعتبر الندوة في الصحيح وقال الامام الحلواني مرت الريح على النجاسة وأصاب  
ثوبها بول معلقا هنالك نجس \* استنجى بالماء أو بتل السراويل بالماء أو بالعرق ثم فشا فعامة (٣٣) المشايخ على أنه لا نجس وقال الامام

الحلواني نجس \* ولو كان  
بالاجار ثم فشا وقد بتل  
السراويل نجس في المختار  
لوزاد على أدنى المانع \* فرائس  
أصابه مني وجف ثم عرق  
فيه وأصاب جسده ان لم  
يظهر أثر البلب في جسده  
لا نجس وان ظهر فيه أثر  
البلب لكثرة العرق نجس  
\* منى على الأرض أو على لبذ  
نجس يابس لا يضروه ولو كان  
رطبا والرجل يابس ان ظهرت  
الرطوبة في قدميه نجس  
\* مشى في الطين أو أصابه  
لا يجب في الحكم غسله ولو  
صلى به جاز ما لم يمسس أثر  
النجاسة والاحتياط في  
الصلاة التي هي وجه دينه  
ومفاتيح رزقه وأول ما يستل  
عنه في الموقف وأول منزل  
الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا  
جل المصلي أولى من تركه في  
زمانه دخل رطبا أو أصاب  
رجله الأرواث جازت الصلاة  
معه ما لم يفحش \* بسط الثوب  
على مكان نجس فاستل أو  
لف الثوب الطاهر في الثوب  
النجس فابتل ان يظهر الندوة  
فلا عبرة به وان لم يعصر  
يتقاطر منه ألمة النجسة  
نجس والا لا \* في المختار جعل  
سرقينا في طين وطين به السطح

على الدين أولا ثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فأراد أن يحلفه على  
الدين فقال الابن ليس على يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا أراد أن يحلفه على الدين  
أولا فقال الابن لم يصل الى من ميراث أبي شيء وليس على يمين فان صدقه المدعى ومع هذا أراد استخلافه على  
الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامة محلف  
مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين \* هذا اذا أقر وقال نعم أما اذا أنكر أن يكون أبوه  
مات وأراد الغريم استخلافه على ذلك فعامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة  
على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان  
نكل لزمه \* كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* رجل ادعى عن أبي يدي رجل وأراد  
استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي عبرات وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعى بذلك  
أو لم يقروا لكن أقام المدعى عليه يمينه على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه  
بأنه ما تعلم أن عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك  
ولاً أقام المدعى عليه يمينه على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي أن يحلف  
المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه بالميراث فان حلف  
المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستخلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا أنه  
وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه وصل  
العين الى يدي بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما علمك تسليم هذا العين  
الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي أنه مملوك مطلقا يحلف على البتات أيضا كذا في الذخيرة  
\* رجل في يديه عبد جاءه رجل وادعاه وأقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل  
آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في  
المحيط \* رجل اشترى من رجل جارية أو غيرها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من البائع قبل أن يشتريها  
منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل أن  
يشتريها منه كذا في محيط السرخسي \* فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا  
ثم ينتقص المبيع منها بأقالة أو غيرها ولا يمكنه أن يقر بخلافه أن يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه  
بأنه ما تعلم ان بينهما شرا فائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي  
رحمه الله تعالى أنه قال نعم النظر في أن يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكر  
انما يتأني على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على  
ما مر كذا في المحيط \* لو كان الرهن في يد المرتهن فالتعريض في بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين أمر بدفع المال الى  
المرتهن فان ادعى الراهن هلاك الرهن وأنكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كان موضعا الرهن  
على يدي عدل واختلاف في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العبادية \* أودع دابة عند رجل  
فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لابل هلكت قبل  
التزول فالقول قول المودع مع عينه ثم كيف يستخلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما تعلم أنها

وجف ثم أتى عليه من ديار رطبا لا نجس \* الماء والتراب اذا كان أحدهما طاهرا والاخر نجسا اختلفوا وجعلنا اختيار الفقيه أبو الناب  
ان العبرة للنجس ترجيحاً للحرمة وقال محمد رحمه الله تعالى ابن سلام العبرة بالطاهر لانه صار شيئا آخر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه \* وجد  
في الجذبة مرة ان كان الجذبة معها فالجذبة نجس وان وقعت على الجذبة غسل الجذبة ثلاثا وبطهر \* مشى الكلب على الثلج ان رطبا فيه ونجس وان يابس  
فهو طاهر ولو مشى على الرذغة والطين فوضع رجله على أثر رجله نجس رجله \* الكلب اذا أخذ بالغصب ثوب انسان لا يجب غسله لانه يأخذ

بسنة فلا تصل رطوبة فقه وان لا على وجه الغضب يجب لوصول رطوبة لعابه \* كاب بال على طين ان كان لا يرى أثره ولا يعلم لا ينحس لان من طبع الارض أكل النجاسة (التاسع في الخطر والاباحة) الذميمة اذا ارادت شرب الخمر لزوجها المسلم المنع كالمسئلة اذا ارادت أكل النوم أو البصل أو كل ما يتن القم فالزوج يحلف لان القبلة حقه وذلك يحلف به ولو يكرهه \* اذا اراد الحنبل الاكل غسل يده وتغمضه والحائض أيضا ان ارادت تغسل يدها وهل عليها ان (٣٤) تغمض اختلقوا \* ويحلف للجنب شرب الماء قبل المضضة على وجه السنة وان لا على وجهها

لان لا يشرب الماء المستعمل وانه نجس \* والتمسح بالماء بعد الوضوء والغسل لا بأس به \* ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمنزلة ولو كان الحمام اهن خاصة \* غسل اليد بالبخالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تن كوضع اليمين على الجرح اذا علم فيه الشفاء \* في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره به يغسله بخبره والا لان الامر بالمعرف لا يجب عند العلم بعدم الامتثال لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا \* وقت لقلم اطافره يوم الجمعة ان تبرك بالمنقول ولم يجاوز الحد فحسن وان جاوز يأخذه كلما طال وبعد القلم يذفته ولا بأس بالاقامه ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

هالكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترك الرجلان على أن ما اشترى اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصاصهما من التجارة وقتا أو لم يوقتا فهذه الشركة جائزة فان قال أحدهما اشترت متاعا فهلاك وأراد أن يتبع شريكه بنصف الثمن وأنكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى يقول يجب أن يراد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك على شركتكما كذا في المحيط \* ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البتات يحلف على العلم لا تكون معتبرة حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا تسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم يحلف على البتات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقتضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين

(الفصل الثالث فيمن توجه عليه اليمين ومن لا توجه ومن لا يحلف له الاقدام على اليمين ومن لا يحلف) رجل ادعى على رجل أن المدعي عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الاب وطلب المدعي يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عندهما اكل وتستحلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى على رجل أنه زوج أخته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العبادية \* ادعى على آخر ما لا واقام اليانة فقال المدعي عليه للقاضي حلف المدعي أنه محق أو حلفه أن شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد أن يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة \* ولو قال المدعي عليه ٢ (ان شاهدا مقرر أمدا مست يمش از بن كواهي كه اين محدود ملك من است) وأراد تحليف الشاهد أو المدعي لا يحلف وكذا الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ٣ (ان شاهداين محدود را دعوى کرده است بر من پیش از بن كواهي) وأراد تحليف الشاهد أو المدعي لا يحلف وكذا لو طالب المدعي من القاضي أن يحلف المدعي عليه ٤ (كه اين سو كنند راست خوردی) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتن \* لا يمين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى ضيعة في يد رجل أنه له وقال ذوالدهي لابن الصغير فلان لا يستحلف المدعي عليه ولو استحلف فشكل لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا اسمك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعنده ما لا يستحلف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالنصب وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا تسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي اذا أقر لصبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغيرا ناله أو غيره ولو قال المدعي عليه هذه الدار لابن الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقر بذلك لاجنبي سواء لا تسقط عنه اليمين فان حلف فشكل تدفع الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولده الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين

٢ هذا الشاهد جاء مقرر قبل هذه الشهادة بان هذه الحدود ملكي ٣ هذا الشاهد ادعى على هذا المحدود وقبل هذه الشهادة ٤ أنك حلفت هذا اليمين صادقا

لانه شارب الماء المستعمل وانه نجس \* والتمسح بالماء بعد الوضوء والغسل لا بأس به \* ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمنزلة ولو كان الحمام اهن خاصة \* غسل اليد بالبخالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تن كوضع اليمين على الجرح اذا علم فيه الشفاء \* في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره به يغسله بخبره والا لان الامر بالمعرف لا يجب عند العلم بعدم الامتثال لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا \* وقت لقلم اطافره يوم الجمعة ان تبرك بالمنقول ولم يجاوز الحد فحسن وان جاوز يأخذه كلما طال وبعد القلم يذفته ولا بأس بالاقامه ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

\*(كتاب الصلاة)\*  
سنة وعشرون فصلا (الاول في الاذان) اذا لم يعلم المؤذن أوقات الصلاة لا ينال ثواب الاذان \* لا يحلف أخذ الاجرة على الامامة والتأذين بالشروط فان علموا احتياجهما وجهوا في كل وقت شيئا فحسن ويحلف لانه مواساة \* ليس

على النساء أذان ولا اقامة وان صلين بجماعة لان الاعلام فيما فيه اعلان ولا يلبق بهن فان فعلن فاساة \* ويكره للرجال أداء الصلاة يحلف بجماعة في مسجد بلا اعلامين لافي المغارة والكروم والبيوت فان علم بهما فحسن وان اقتصر على اعلام الشروع فحسن أيضا وان تركهما جاز بلائهم وأسأله لانه لا اجتماع ولا اجتماع أكثر منهم والاقامة لاعلام الشروع فيها ولهم اليها حاجة \* أصروا أهل مصر على تركه أمر روابه فان داموا عليه قولا بسلاح وعن الثاني أنهم يؤذون فقط \* خافت بعض أهل المسجد الاذان وصلى بجماعة فالبقية أيضا الجماعة لان الاول

لم يكن على السنة ويكره أذان خمسة ويعد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت صوتها أو الجنب والمجنون والسكران ولا بعد أذان ثلاثة المعتوه والقاعد والراكب في المصير \* أذان المسافر راكبا لا يكره ولو لا إلى جهة القبلة ويكره أقامته \* إذا لم يكن في المسجد المؤذن فالأفضل أن يصلي بأذان وأقامة واحدة في مسجده وهذا أحب من أن يصلي في مسجد آخر بالجماعة \* ظن الأذان أقامة فحذره ثم علم قبل الفراغ يستأنف \* التخصع عند الأذان والأقامة بدعة محدثة \* دخل المسجد وهو يقيم بقعه ولا يقف (٣٥) قائما إلى وقت الشروع \* أقامة غير المؤذن

بلا رضاه تكره والظاهر عدم

التفصيل في نفي الكراهة \*

ثواب الإقامة أن يزد من ثواب

الأذان \* إذا بلغ إلى قوله قد

قامت خير بين الأتمام في مكانه

والمشي مقتديا كان أو أاما

\* ينظر الإقامة ليدرك الناس

الجماعة يجوز ولو أخر بعد

الاجتماع لا إذا كان ذاعدا

شرير النقص مساويه

والامام كذلك \* سمع الأذان

فعليه الإجابة ولو ضيفا

والاجابة بالقول لا بالقدم

ولو في المسجد لأجواب عليه

\* سمع القارئ الأذان لا يترك

القراءة وقيل لو في المسجد

لا وان في بيته ترك \* سمع من

كل جانب كفاه اجابة واحدة

والمستكلم في الفقه يجب

\* سمع وهو عيشي فالأفضل أن

يقف للإجابة ليكون في

مكان واحد \* صلى السنة بعد

الإقامة أو حضر الامام بعدها

لا بعدها \* سلم على الامام

أو المؤذن أو الخطيب ردف

نفسه وعن محمد رحمه الله

تعالى بعد الفراغ والامام

الثاني على انه لا يرد أصلا

وهو الصحيح (الثاني في

مقدمتها وصفها) الادب

مافعله الشارع عليه السلام

مرة وتركه أخرى والسنة

ما واطب عليه عليه الصلاة

يخلف فان نكل تدفع الدار إلى المدعي واذا بلغ الصغير فادعها تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضيان \* ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعي عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابني هذا الطفل نسخ اقراره فان قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما أنشطيعها فانه لا يخلفه وان أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البيعة عليه كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب أو دعيه ولم يقيم بيعة على ما ادعى حتى صار خصما للمدعي كان للمدعي أن يستخلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعي فان جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ العبد من المدعي ثم يقال للمدعي أنت على خصوصتك مع الاول فان أقام بيعة أنه له أخذه منه وان لم تكن له بيعة على ذلك استخلف الاول فان حلف برئ عن خصوصته المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي \* هذا اذا أقربه الاول ونكل للمدعي بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استخلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي ثم أقربه للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئا كذا في المحيط \* في يده جارية يقول أو دعيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعي باعها أو وهبها بعد الايداع منك وأتكره المدعي عليه يخلف بالله ما باعها أو وهبها منك كذا في الوجيز للكردي \* الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعي بيعة لا يكون له حق احضاره إلى باب القاضي لانه لا تتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه بشكوله فان كانت له بيعة وهو يدعي عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه حتى اذا أكره الصبي شيئا يؤمر الاب بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي \* الصبي المأذون يخلف كالبالغ وبه يأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في أنه يخلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السكاح بلاذن المولى والكفالة كذلك يخلف فان خلف برئ وان نكل أو أقربه بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي \* اختلف مشايخنا في الدين المؤجل والاصح أنه لا يخلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلا ادعى أن فلانا مات وأوصى إلى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص إلى قاته لا يستخلف وكذلك اذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل أنه استصنع في كذا فانه لا يستخلف المستصنع هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فقلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصي إلى القاضي ولا يبيته له فان كان الوصي وارثا يخلف وان لم يكن وارثا لا يخلف كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الفلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وان اسمه عارية في الصدق وأن الذي باسمه المال وكاني بقبض هذا المال والخصومة فيه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأتكره ذلك أخذ المال من المدعي عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* وان جحد الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي خلفه في فان القاضي يكلف المدعي إقامة البيعة على ما ادعى من اقراره الرجل بالمال ومن تركه اياه بقبض ذلك المال والشرط إقامة البيعة على أنه وكيل فلان ليثبت كونه خصما فان أقام ثبت كونه خصما فبعد ذلك ان أقام البيعة على المال تقبل وأخذ المدعي المال

(٤ - فتاوى رابع) والسلام والواجب ما شرع لا كمال القرض والسنة لا كمال الواجب والادب لا كمال السنة \* طأطأ رأسه في الركوع جاز في الظاهر وعن الامام انه لو كان قريبا إلى ما قبله كالقيام في الركوع لا يجوز لانه لا بعد راكعا وكذا في الرفع من السجدة ان فصل جبهته عن الارض جاز في الظاهر واختار شمس الأئمة انه ان عد أقرب إلى السجود لا يجوز \* ما يقع عليه السجدة ان كان لا يمنع حجم الارض ويستقر وتفسره ان لا تسفل بالتسفل وان بالغ كالتن أو الحشيش أو القطن أو الحنطة أو الشعير أو حتى محشوا أو الطنفسة يجوز وان كان

يمنع وجود الجحيم ولا يستقر كالدخن والجاورس والتلج الغير الملبد لا يجوز وان كان ملبدا يجوز والمجلة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز لانه كالسرير \* سجد على ظهر رجل في الزحام ان كان في صلاته جاز وان في غير صلاته اوليس في الصلاة لا يجوز وفي العتابي لا مطلقا وفي الظهيرة ان وجد فرجة لا يجوز ولو على نخذ نفسه لا لان الساجد ينبغي ان يكون غير المسجود ولو لم يجد فرجة في المختار ولا يجوز على ركبته مطلقا لكنه لو تعذر بكفيه (٣٦) الائمة وضع احدي قدميه فيها جاز في القيام على احدي رجله والمراد بوضع القدم هنا

وضع الاصابع وان وضع اصبعوا واحدة أو ظهر القدم بلا أصابع ان وضع مع ذلك احدي قدميه صح والا لا وينبغي ان يكون بين قدمي المصلي أربع أصابع ولا يشير عند قوله أشهد أن لا اله الا الله في المختار وكراه الامام خواهر زاده قول المصلي وارحم محمد وأطلق الحولاني والسرخسي بعدم الكراهة وصره الى الامة كما يقال ارحم هذا الشيخ وقد جنى ولده لاهو ويترضى عند ذكر العجابة ولا يقول رحيم الله تعالى ويكون منتهى بصره في القيام الى موضع سجود وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة انفيه وفي القعود الى حجره ولو تركه لا يأنه وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامر اسهل لان منساه على اليسرى الاركان فكيف في الآداب \* وكراه تغطية القدم فيها الا في الثناوب واستحسن كثير من المشايخ الجمع بين الوضع والاخذ بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وباخذ الرسغ بالابهام والخنصر ويرسل الباقي على الذراع \* وضع القدمين في السجود فرض قال الرستغفني والاسبغاني

ويكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء أو أنكر ذلك لم يكن له أن يأخذ ماله من المدعي عليه وان لم تكن له ينة على المال وأراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما لفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو ألف درهم ولا أقل منها وان لم تكن للمدعي ينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعي عليه لم أن فلانا الذي باسمه المال فاستخلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما علم أن فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر للمال ولو أقام المدعي البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم تكن له ينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي أن يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر للمال ولو أقرب بالوكالة صريحاً أو في ضمن النكول وأنكر المال صار المدعي خصماً في حق استخلافه على المال وأخذ المال منه ولم يصير خصماً في حق الخصومة حتى لو أراد المدعي إقامة البينة على المدعي عليه بالمال قبل أن يحلف على المال أو بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال أصحابنا رحمه الله تعالى لو أن رجلاً ادعى أن رجلاً يقال له فلان ابن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف درهم فأقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال فقال المدعي أنا أقيم البينة أن هذا المال عليه لم يكن خصماً في ذلك وان أقرب بشي أمره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر وأراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وأنكر الوكالة فاقول قوله كذا ههنا أو ما إذا أقرب بالمال وجد الوكالة فان أقام البينة على الوكالة صار خصماً مطلقاً فهو بمنزلة تسليم المال اليه وان لم تكن له ينة وأراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل ثبتت الوكالة لكن في حق أخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* اذا وكل الرجل رجلاً بطلب شفعة فادعى المشتري على الوكيل أن موكله قد سلم الشفعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل فالحلف لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستحلف كذا في المحيط \* في كل موضع لو أقرب منه فاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل \* الاولى الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيباً فأراد أن يرد بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما علم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف وان أقرب الوكيل لزمه ذلك ويطلق حتى الرد \* الثانية لو ادعى على الأمر رضاه لا يحلف وان أقرب لزمه \* الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين وطالب بين الوكيل لا يحلف على العلم وان أقرب لزمه كذا في الخلاصة \* اذا ادعى مسلم على ذمي خرابعتها ناضح واذا أنكر يستحلف وان ادعى عليه استهلال لآخر لا يحلف كذا في خزانة المفتين \* ادعى على آخر مالا وأنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر انك استهلت مني هذا المال وصرت مقرباً بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستهلال يحلف على المال دون الاستهلال لان بالاستهلال يصير مقرباً والاقرار بحجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي ينة والاصل في جنس هذه المسائل أن الانسان انما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة \* ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وجد المدعي عليه ذلك ثم ان المدعي عليه قال كان في يدي من ماله كذا وكذا بحكم

ان أمكنه الوضع قبل القدمين يجوز وان لم يمكنه الوضع لم يجز (نوع فيما يكره) كل عمل يفيد لا يكره في الصلاة فعله الشركة وكل ما لا يفيد يكره فعله فيها وصح انه عليه الصلاة والسلام مسح العرق من جبينه فيها وقام فيها ونفض ثوبه \* أعاد صلوات عمر قيل يكره وقيل لا للاحتياط لكن لا يصلي العاد قبل طلوع الفجر وصلاة الفجر والعصر وقبل المغرب لاحتمال كونه نفلًا ومسح التراب عن وجهه قبل الفراغ لا بأس به وعن الثاني الترتيب أحب والحاصل انه ان كان التراب يؤذيه لا يكرهه وان كان لا يؤذيه فتركه أولى \* صلى مشدودا للوسط



ففيه تشمير لعبادة به وان صلى مكشوف الرأس ان تهاون بأكبره وان تضرع لا \* اذ البس شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فيه  
والمختار انه لا يكره وتكره الصلاة الى وجه انسان والى ظهره فاعديتكم ان كان يخاف من اللغظ الغلط في القراءة كرهه والا لا \* ولا بأس بترك  
السترة ويأثم الممارن من يقر به لامن بعيد وحده قيل قدر صفتين وقيل موضع سجوده وقيل ما بين الصف الاول ومقام الامام والمختار منتهى  
بصره ان كان يصلي خاشعا ولو في المسجد لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل قدر خسين ذراعا (٣٧) وقيل قدر ما بين الصف الاول والحائط

\* ولا يجيب فيها أحد أبويه  
الا اذا طلب منه الاعانة وكذا  
الاجنبى ان خاف سقوطه  
من حائط أو وقوعه في النار  
ولو في الفرض وكذا لو قال له  
كافر اعرض على الاسلام  
أو سرق منه درهم أو فارت  
ق درها أو خاف على ولدها  
الفرض والنفل فيه سواء  
\* بسط يديه وسجد عليه يتيقن  
التراب عن وجهه يكره لانه  
قرار من التعبد ولو كان يتيقن  
توبه لا يكره وان اتق حر  
الارض أو بردها لا يكره لانه  
يؤدي الى تكميل السجود  
وفيه حكاية ذكرناها في مناقب  
الامام وذكر الصغار اذا  
سجد على كعبه ان كان لوقاية  
الوجه يكره لانه ترفع وان  
لوقاية العامة لا \* جعل في فيه  
لؤلؤة وصل الى منعه عن  
القراءة لم تصح صلاته وان لم  
يمنعه تصح وكذا لو كان في يديه  
شيء يمنعه عن الوضع المستنون  
يكره \* ويكره غرض عينيه في  
الصلاة لانه من صنع اليهود  
\* وقال الامام الخواري من  
أراد ان يصلي على القباء جعل  
كتفيه تحت رجله وسجد  
على ذيله لان الذيل في مسافط  
الزبل وطهارة موضع القدمين  
في القيام شرط وفاقا وموضع

الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعى الدفع والقبض ان كان المدعى عليه أنكر الشركة وكون  
المال في يده أصلا بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئا يجزم الشركة لا يحلف المدعى  
على القبض وان قال المدعى عليه وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعى كذا  
في الفصول العبادية \* لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف  
المضارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعى ايفاء الثمن وأنكر البائع فالحق في انما يحلفه  
اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع  
أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا لم أجب بالبينة على الايفاء فالحق في انما يحلفه المشتري على اداء المال بل  
يمهله ثلاثة أيام بشرط ان يدعى حضور الشهود وأما اذا قال شهودي غيب فيمضى عليه بالمال ولا يمهل كذا  
في خزائن المفتين \* ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الوديعة فقال ٢ (رسائده أم) يقبل قوله مع اليمين ولو  
حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر ٣ (بفاقته أم) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض أو غن المبيع  
فقال ٤ (رسائده أم) لا يقبل قوله ويعتبر بين البائع والمقرض أنه لم يصل فالحاصل ان في كل موضع كان  
المال أمانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال مضمونا عليه فالبينة  
بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول العبادية \* لو أن رجلا اتى على رجل أنه  
استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خذ في الربح ولا أدري  
قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث  
لا يحلفه القاضي الى ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره  
وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الخواري الجهادة كما تمتع قبول البينة تمتع قبول  
الاستحلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا  
للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل ادعى منزلا في يد رجل أنه ملكه غصبه منه وأن ذلك له  
وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معاملة صاروقفا وعليه اليمين للمدعى ان  
حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو أقام المدعى عليه البينة على أنه وقف على جهة  
معلومة ولم يذكروا فقه لا تندفع عنه اليمين وصاروقفا باقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو  
وقف وأما اذا قال وقفته على جهة معلومة وأراد المدعى أن يحلفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا  
لهما ولو أراد أن يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في  
الخلاصة \* اذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوبا أو أقر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال  
المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما أدري ما كانت قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن  
مائة فالقول قول الغاصب مع عينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المغصوب  
منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف أن المغصوب منه

ترجمة

٢ وصلته ٣ ما وجدته ٤ وصلته

السجدة مختلف لانها تتأدى بالانف وهي أقل من قدر الدرهم ولان السجود على الذيل أقرب الى التواضع لقربه من الارض \* رأى في ثوبه  
نجاسة أقل من قدر الدرهم وهو يصلي الافضل ان يغسل ويستقبل الصلاة وان فاتته الجماعة اذا كان يجدها في أخرى ووجد الماء للغسل  
وان كان في آخر الوقت ولا يجد الماء يمتطي \* والافضل ان يستأذن من صاحب الدار للصلاة فيها \* ابتلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغير ولو  
من روعة أو كافر فالطريق والافضل الارض \* الصلاة في الجمال ان لم يكن فيه تمثيل ومكانها طاهر لا تتركه وكان اسمعيل الزاهد يصلي فيه مع

الخدام \* نزل به ضيف وله ورد من النفل فان كان ينزل كثيرا فلوردا أفضل والا فالاشتغال بالضيف أفضل \* لا بأس بتخفيف الصلاة اذا أتم الركوع والسجود فانه صلى الله عليه وسلم كان أخف الناس صلاة في تمام \* يدافعه الاحتبان ويشغله عن الصلاة يقطع \* شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خاطب الرباء فانه بركة السابق ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الوجوب \* أمكنه النظر في العلم ثم اواروا الصلاة في الليل فعل وان لم يتمكن من النظر في العلم ثم ارا ان كان له ذهن (٣٨) وفهم ويعرف الزيادة في نفسه فالنظر في العلم أفضل \* الصلاة لارضاء المصوم لا تفيد بدل يصلي

لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يغف يؤخذ من حسناته يوم القيامة جاف في بعض الكتب انه يؤخذ لدا نقي ثواب سبعة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا لا يؤاخذ به في الفائدة حينئذ ( نوع في السن ) فاتته ركعة الفجر ان مع الفرض تقضى قبل الزوال وبعده الى يومين ولا يقضى غيرها وحدها وتبعها للفرض هل يقضى اختلاف فيه والظاهر عدم القضاء الا في سنة الفجر تبعا وبأني همافي أول الوقت يقرأ في الأولى قل يا أيها وفي الثانية الاخلاص \* صلى بعد طلوع الفجر ركعتين على نية التطوع جازعهم ما لان السنة تتأدى بنية النفل ولو نوى ركعتين نفلا على انه في الليل فاذا الفجر طالع قال ابن المبارك ينوب وعن الامام لا قال الامام الحلواني صلى أربعين نفلا على انه الليل فوقع شفعه الاخير بعد الفجر فعذرهما وهو رواية عن الامام ينوب وبه يفتي فعلى هذا في الاول يقع ايضا أدرك الامام في الركوع ولم يعلم انه الاول من الفجر أو الثاني ترك السنة واقتدى \* صلى السنة ثم اشتغل بالبيع أو الأكل

يخلف أن قيمة الثوب مائة (١) كذا في المحيط \* البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم أقبض وأراد استخلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف قياسا \* وههنا خمس مسائل \* (أحدها) هذه (الثانية) رجل أقر ببيع داره ثم قال أقرت بالبيع لكنني ما باعيت وطلب عيने (الثالثة) اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض (الرابعة) اذا قال المديون أقرت بقبض الدين ولكنني ما قبضت (الخامسة) اذا قال الواهب أقرت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب عيـن الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى الاحتياط في الأخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايخنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضو في باب اليمين \* رب الدين اذا أقر بقبض الدين من المديون وأشهد عليه ثم أنكر اقبض فأراد تخليف المديون فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يحلفه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه هكذا في المحيط \* واذا أقر رجل أني وهبت هذا العين فلان وقبضه متى ثم ادعى أنه لم يقبضه متى وانى قد أقرت بالقبض كاذبا وطلب عيـن الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في المزارعة أنه لا يحلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فها أقر كذا في فتاوى قاضخان \* رجل أخرج صكبا قرار رجل فقال المقر قد أقرت لك به - هذا المال الا أنك رددت اقرارى يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكبا قرار المورث بالمال فادعى المورث أن المقر له رد اقراره وطلب عيـن المدعى كان له أن يحلفه كذا في خزنة المفتين \* فان مات المقر وادعى ورثته انه كان أقر تجبئة يحلف المقر له بالله لقد أقرت اقرارا صحيحا كذا أجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليقات بعض البخاريين أنه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدى رحمه الله تعالى موثقة ايضا أنه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي \* واذا أقر رجل لانسـان بمال والمقر فمال ومات المقر فقال ورثته بعد موته ان أبانا قد أقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت أيها المقر له لم بذلك وأرادوا تخليفه على ذلك لم يكن لهم أن يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ان أشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى أن ذلك البيع كان تجبئة وطلب عيـن المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت أن يكون البيع الذي جرى بينكما تجبئة كذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر \* عبد يدرج ادعاه رجل فقال

(١) قوله يحلف أن قيمة الثوب مائة أي فيما أخذها من الغاصب فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذه أو رده وأخذ القيمة وحكي عن الحاکم أبي محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من تخليف المغمصوب منه وأخذ المائة بقيمة من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له القاضي أن كان قيمة مائة فان قال لا يقول أن كان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرين الى أن يفتي الى الملائقة قص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك كذا في رد المحتار عن متفرقات التتارخانية اهـ مصححه

بعيد السنة أو بأكل لقمة أو شرب شرية فلا قال الفقيه وهذا مشكل لارواية فيه \* تاركها يعذر به عذرو بلا عذر يستل عن تركها ملكي يوم القيامة \* اجتمعوا على ترك السنة بقاتلون اذا راوها حقا وتركوا اذا راوها حقا كفروا لانه استخفاف \* والافضل في السنة المتأخرة عن الفرض البيت ان كان يعلم انه يصليها في البيت والا فله جدا أفضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت آخر الليل أفضل ومن لا يعرف القنوت أو لا يحسن يقول يارب ثلاثا أو قيل ربنا ثلاثا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل اللهم اغفر لي واختلف في انه هل يصلي فيه

على النبي عليه السلام أم لا هل يجوز أم لا وهل يحمله الامام عن المقتدى أم لا لم يذكر في ظاهر الرواية وعن الثاني أن الامام بجهر ويختار  
المقتدى وقال الامام الكرماني يخافه الامام والمقتدى لانه ذكر وقيل انه كالقراءة يحمله الامام (الثالث في التراويج) قال الصدر  
الشهيد الجماعة فيه سنة كفاية حتى لو أقام البعض في مسجد بجماعة وباقي أهل الحلة منفردا في بيته لا يكون تارك السنة لانه يروى عن  
أفراد الصحابة التخلف وقال الامام ظهير الدين يكون تارك السنة لانه سنة على الكل والكل مختارون (٣٩) وقد أطلق عليه السلام بكونه

سنة بقوله وسنت لكم

قيامه وان صلاها بجماعة في

بيته فالصحيح انه نال احدي

الفضلتين فان الاداء بجماعة

في المسجد له فضيلة ليس

للاداء في البيت ذلك وكذا

الحكم في المكتوبة قبل وقتها

الليل كله فصيح قبل العشاء

وبعد هاء الوتر وبعده ومشاخ

بخاري على ان الوقت بين

العشاء والوتر وأكثر العلماء

على انه بعد العشاء الى الفجر

قبل الوتر وبعده وهو الاصح

وغرته فيما اذا فاتته ترويجة ولو

صلاها بقوته الوتر بجماعة

عند من قال الليل كله يوتر ثم

يأتي بها وعند من قال

بينهما يأتي بالترويجة لقواتها

لوقدم الوتر \* فاتته ترويجة

لوصلاها بقوته متابعة الامام

فتابعة الامام أولى \* فاتته

ترويجة قبل يقضى مادام الليل

باقيا وقيل الى الليلة المستقبلية

حتى تأتي ترويجة أخرى

وقيل لا يقضى كسنة المغرب

وهو الصحيح وينوي التراويج

أو سنة الوقت أو قيام الليل

فان نوى مطلق الصلاة

أو نفلا فالصحيح انه لا يجوز

لانه سنة مخصوصة فيراعى

وصفه الخاص للخروج عن

العهد وأكثر المتأخرين

على ان السنن والتراويج

ملكي اشترى به من فلان منسبعة أيام وقال ذواليد ملكي اشترى به من ذلك الرجل من عشرة أيام فقال  
المدعي البيع الذي جرى بينكما كان للجنة له أن يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضي وكذا في  
الوجيز لا كدردي في كتاب الاستخلاف \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل  
فتصدق أحدهما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي  
من الدار من المتصدق فليس الجار فيها شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع أو المشتري بالله  
ما باع الحائط ضرارا ولا فورا من الشفعة على وجه اللجنة وابطال الشفعة لم يلقه القاضي على ذلك يريد  
بهذا والله أعلم أن الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت للجنة وقد بعث الكل وخاصم  
المشتري سواء كانت الدار في يده أم لم تكن أو البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع أو المشتري كان  
له ذلك فاذا أنكر يستخلف عليه فان حلف لم تثبت للجنة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما انه  
عليه والمشتري وان نكل ثبتت للجنة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما انه  
اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارثه منه أو استأجره بالف درهم فاقربه للترهن أو لمسته أجرة أو لا فقال صاحب  
الشراء حلف لي بالله ما باعه منه وأنه يحلفه فان حلف انتهى الكلام وان نكل ثبت البيع ويقت الخيار  
للمشتري ان شاء بهر الى أن يفتك الرهن وتعضى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أقربا صاحب الشراء أولا  
فقال المرتهن أو المستأجر حلف لي بالله ما رهنه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين  
الاجارة فاقربا لأحدهما لم يحلف للآخر كذا في محيط الدرر خبي \* رجل في يده دار وأعرض أو حيوان  
فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذي اليد بكذا فاقربا للمدعي عليه لأحدهما  
بعينه أنه باعه منه وأنكر لا آخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعي عليه لي أنه لم يبعه مني فانه لا يحلفه  
وكذا لو أنكر المدعي عليه دعواه ما خلفه القاضي لأحدهما نكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر  
حلفه لي فانه لا يحلفه \* رجل في يده دار وأعرض فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما ما أن  
صاحب اليد وهب له وسلمه اليه فاقربا لأحدهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلفه لأحدهما  
فمن نكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بالف درهم وأنه قبضه فاقربه لأحدهما  
أو حلف لأحدهما فنكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* لو أن رجلا في يده أمة أو عبد أو عرض  
جاءه رجلان وادعى كل واحد منهما أنه له أو أنه له غصبه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقدماه  
الى القاضي فسأله القاضي عن دعواه فان أقربه لأحدهما وبجدا لا آخر يومه بالتسليم الى المقر له فان  
أراد الآخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر له لأحدهما في دعوى الملك  
المطلق فان قال الآخر للقاضي انما أقربه له ليس دفع اليمين عن نفسه فخافه لي فالصواب أنه لا يحلفه  
وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رحمه  
الله تعالى وان أقربا لهما أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن لواحد منهما شيئا فان أراد أحدهما أو كل واحد منهما  
أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضا ما إذا جحد لهما وطلب كل  
واحد منهما من القاضي أن يحلفه فالحلف لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستخلف لكل واحد

يتأدى بطلق النية ولو كان يصلي الثالث فاقضى به واحد دينية الثاني أو الرابع يجوز في المختار ولو اقتدى بنية من يصلي المكتوبة أو  
الوتر أو التطوع الآخر لا في المختار وعلى هذا اذا نوى التراويج على العشاء أو سنته المتأخرة لا يجوز في المختار الامامة في التراويج مرتين تكره  
لانه لم يشرع مكررا ولو أم في الاول ثم صلى في الثاني مقتديا أو اقتدى مرتين لا يكره وهو اقتداء المتطوع في السنن صلاها بجماعة ثم  
ارادوا اعادةها بالجماعة يكره بل يصلون فرادى لان النقل بجماعة على التداعي يكره الا بالنص وفي الزائد لم يرد بقرائها فيها قدر ما يقرأ في المغرب

وقيل خمس آيات وقيل عشر أو اثنى عشر مرة سنة فلا يترك لكل القوم وممن تان فضيلة والامام ان قرأ مقدار السنة لا يترك مسجده والاجازة  
الترك واذا لم ينقل على القوم أي بالادعية والتركها أو اكتفى بالتشهد واختار الاثنان بالصلاة أيضا لانه فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى  
فيحتاج فيه وكره أدائها على سطح المسجد لاجل الحر فيسقط منها قبل يعيد ما قرأ فيها يحصل الختم في صلاة جائرة وقيل لا لان المقصود  
القراءة ولا فساد فيها صلاها الامام قاعدا (٣٠) والقوم قائما اختلفوا فيه على قول محمد والصحيح الجواز اجماعا بخلاف المكتوبة والمستحب

للقوم القيام وقيل القعود  
للموافقة وهو قول محمد رحمه الله  
تعالى وأدائها قاعدا يجوز في  
الختار ولو بلا عذر لكن  
لا يستحب بخلاف سنة  
القبور فانه لا يجوز قاعدا  
\* صلى أربع أو قعد على الثانية  
ولا كثر على انه يجوز عن  
تسليمتين ولو ستا وقعد على  
رأس كل ركعتين فعن ثلاث  
وعندهما عن تسليمتين ولو  
عشر أو قعد على كل ركعتين  
تندهما عن تسليمتين وعنده  
الامام عن أربع وفي رواية  
الجامع عن ثلاث ولو صلى  
كلها بتسليم واحدة وقعد على  
رأس كل ركعتين قيل على  
الخلاص وعامة المتأخرين على  
انه يجوز عن الكل لكنه يكره  
بناء على ان الزيادة على الثمان  
تسليمية ناقصة عنده وعلى  
الرابع ناقص عندهما وعلى  
الست في رواية الجامع عنده  
فلا يتأق الكمال قلنا نقصان  
لا يرجع الى الذات ولا الى  
السبب فصح الاداء وان أربعاً  
ولم يقعد على الثانية لا يجوز  
عن تسليمية عند محمد واختلف  
على قولهما قيل يجوز عن  
تسليمتين والصحيح جوازه  
عن تسليمية بناء على فساد  
التحرية بترك القعدة في

منهم ما بعده هذا الخلف المشايخ قال بعضهم يحلف لهم ما بينا واحدة بالله ما هذا العبد له ما لا هذا ولا لهذا  
ولا يحلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة والرأى  
في ذلك للقاضي ان شاء بدأ بأحدهم ما من غير اقراع وان شاء أقرع بينهم ما يطيب القلوبهم ما ونفيا للتممة عن  
نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة أوجه \* (الاول) حلف لكل  
واحد منهم ما بينا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواه ما وهذا ظاهر (الثاني) اذا حلف لاحدهما ونكل  
عن الآخر فان حلف الاول برئ عن دعواه وان نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده  
خلف ونكل فان نكل للاول فالقاضي لا يقضي بتكوله للاول بل يحلف للاخر وينظر حاله مع الآخر  
فلو انه قضى للذي نكاه اولاد مع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل له ما حلفه بأن حلفه  
القاضي له ما بينا واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل له ما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل  
واحد منهم ما بينا على حدة كما هو قول بعضهم فالخكم في الوجهين واحد في دعوى المثلث المطلق يقضي بالعين  
بينهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضي بالعين بينهما ولا  
يقضي بشئ من القيمة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضي بالقيمة عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في  
المحيط \* رجل في يده عبده ورثه من أبيه فادعى انسان أن العبد عبده أو دعه أباه الميت وأنكر صاحب اليد  
فانه يستخاف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وأمره بالتسليم الى المدعي  
فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمنع ما ادعاه الاول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا هو هذا اذا لم يكن في  
يد الابن شئ من تركه الابن سوى هذا العبد أما اذا كان في يده من تركه الابن شئ سوى هذا العبد فيستخلف  
للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كانت هذه الدعوى في الغصب لا يستخلف للثاني أيضا اذا لم يكن في يده شئ  
من التركة سوى العبد وان كان يستخلف هكذا في النصول العمادية في الفصل السادس عشر \* لو ادعى  
رجل ان نكاح امرأه وقدمها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت للاخر فقال الآخر حلفها لي  
لا يخافها في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* وهل يستخاف الزوج المقر له ذكر خرافة الاسلام على البردوي  
في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستخلف وبعضهم قالوا يستخلف فان حلف لا تستخلف  
المرأة بعد ذلك وان نكل تستخلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في  
المحيط \* ولو أنكرت دعواهما خالفها لاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت  
فقضى به اليه لا يحلف للاخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى جارية وتقباضا ثم ردت على البائع  
بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت على وهي تحبلي ان اقر المشتري ألزمه وضمن البائع نقصان العيب  
الاول وان أنكر يريه النساء فان قلن حبلي يحلف المشتري بالله ما حدث عند هذا الحبل ان حلف اندفع  
وان نكل ان شاء البائع أمسكها ولا شئ له على المشتري وان شاء رجع نقصان العيب الاول كذا في  
الخلاصة \* وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستخاف البائع قالوا ينبغي أن يحلف  
بالله لقد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخصم البائع  
في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انها حبلي وهذا الحبل حدث عند المشتري وقال  
المشتري لابل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط \* رجل

آخر الشفع الاول في النفل فاندفع ما اذا قعد في أول الثانية وعلم من هذا انه لو صلى الكل بتسليمية واحدة ولم يقعد  
الاي آخرها عند محمد لا يجوز عن تسليمية أصلا وعندهما عن تسليمية في الصحيح ولو سلم ساهيا على رأس ركعة ثم بنى عليها ركعتين ان تكلم أو  
عمل بعد السلام الاول ما ينافي قضى شفعوا والا قال مشايخ سمرقند فسد الكل وقال مشايخ بخاري قضى شفعالا غير \* امامة الصبي فيها  
مختلف فعن الامام محمد بن مقاتل الرازي التجوز بوجه تأخذ (الرابع في المواقيت) عشرة أوقات يجوز فيها القضاء سوى الاوقات الثلاثة

وصلاته الخنازة وسجدة التلاوة لا النفل بسبب أو بلا سبب بعد طلوع الفجر الاربعاء حتى تطلع الشمس والثالث بعد صلاة العصر الى أن يصل المغرب والخامس بعد أذان الجمعة عند المنبر أو قامتها وعند حطبة الجمعة والعبد ينوي والكسوف والخسوف وخطبة الاستسقاء واختلقوا في الوقت المباح عند الطلوع قبل ما دام النظر يمكن الى القرص لا يباح وان حار العين يباح وقبل لو قدر رمح أو رمحين لا بعده يباح وكان علامة خوارزم يقول يدل ذقته على صدره ويتظر فان لم ير القرص فقد تم الطلوع ويباح وبعبكسه (٣١) عند الغروب قال الامام الحارثي لو أن جاهلا صلى الفجر في

وقته والظهر والعصر في وقت الفجر على ظن الجواز يجوز الفجر لا غير وصلى في اليوم الثاني والثالث كذلك يجوز الفجر الثالث لا غير لان غير الفجر لم يؤدي في الوقت بل أدى قبل الوقت وجوز الفجر الثالث لا الثاني لانه أدى عند كثرة الفوائت فاندفع الفجر الثاني ويكره السمر بعد الوتر وبعد طلوع الفجر الى أن يصل الفجر

(الخامس في الاستقبال)

الكعبة اسم العرصة لا البناء حتى اذا حول البناء الى مكان آخر لا يجوز اليها ويجوز على العرصة وكذا على سطحها \* مريض لا يقدر على التوجه اليها وليس له أحد يوجهه أو اخنق من عدو أو بقي على لوح ويخاف الغرق لو تحرك صلى الى حيث قدس على التوجه ولو على الدابة لا يقدر على النزول لطيف توجه واقفا على الدابة اليها وأوما \* صلى الى غير القبلة عمدا فوافقها قال أبو حنيفة البخاري رضي الله عنه كفر وكذا لو صلى في الثوب النجس أو بلا وضوء عمدا واختار عدم الكفر في غير

توجهت عليه الميم فقال ان المدعى قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب بين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى المدعى عليه أنه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه أنه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الالف فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة الحارثي وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاسم أن هذا اقرار من المدعى عليه بما مال خلف المدعى على البراءة خلف أ يحلف المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى ألبينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله تعالى دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا وهو - ذا أصبح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف المدعى أولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا توجهت الميم على الورثة فمبين الواحد منهم لا ينوب عن الباقي حتى يستحلف الكل واذا توجهت لهم الميم على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت الميم على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفي بميم واحد منهم فان كان في الورثة صغير أو غائب وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقي الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك الغائب حتى يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا لميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستحلفوه كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى أحد شريكي العنان أو أحد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعى عليه لا يكون للشريك الآخر أن يحلفه كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل على أحد الشريكين حقا من شركتهما فله أن يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه أحدهم كان للبقية المدعين أن يحلفوه كذا في خزائن المفتين \* روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة وابنتاه في عقدين ثم قال لأدري أيتهما الاولى فانه يحلف لكل واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبته واللقاضي أن يتبدى بأيهما شاء وان شاء أقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحد منهما ما أن نكاحها كان أولا كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له أن الارض أرضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهبت للابن فادعت في قسمي وادعى الموهوب له أن الارض أرضه فانهم كانوا قسموا الارض قبل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن إقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له أن يحلف سائر الورثة وأمر برد الارض كذا في الذخيرة \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى

الوضوء وهو اختيار الامام السعدي لجواز تركهما في الجملة بخلاف الوضوء فانه الى بدل فلا يكفر تركه كذا قال الصدوق به نأخذ بعض المحققين على انه لا يكفر في الوضوء أيضا لان الكفر لا لاجل الصلاة بلا وضوء فقد الشرط يستلزم فقد المشروط فلم يحصل الصلاة فلا كفر اذن أوجب بأنه باعتبار الاستحفاف بتركه لا يسقط \* حول المبتدئ وجهه عن جهة الامام لا يفسد وان حول صدره فسد ولا يمكنه الاصلاح وينبغي ان يكون هذا قولهما ما على قول الامام فلا بناء على ان الانحراف اذا كان بقصد الاصلاح لا على سبيل الرضا لا يخرج عن الصلاة

مال يخرج من المسجد فان ائتمروا على فان التمام ثم علم خلافه بنى مادام في المسجد خلافهما (مسائل التحري) وقع تحريمه الى جهة  
 فاجبره مسافرا من جهة أخرى لا يترك تحريمه وان كانا من أهل ذلك المكان تركا لان المجتهد لا يقدح بمجتهدا آخر ويتبع النص فان كانا سألتهما  
 فلم يجزها فتحري و صلى ثم أخبرا بخلافه فيجزى ماصلى لانه أتى بالواجب أولا فالثاني علم جديد ولو أخبرا بأنه لم يصب القبلة فلا إعادة عليه  
 أما اذا كان في مسجد لا يحراب له وفيه (٣٣) رجل من أهله لا يجوز له التحري لقوله تعالى فاسألو أهل الذكر الآية وان لم يكن

فيه من أهله أحد لكنه في  
 المصر واللييلة مظلمة قال  
 الامام النسفي تحري لانه  
 ليس عليه قرع الابواب ولا  
 مس الجدار وان كان منقشا  
 خوفا من الهوام فلو بان انه  
 أخطأ لأعادة عليه \* وقع  
 تحريمه الى جهة فصل الى  
 أخرى وأصاب لا يصح  
 عنده ما وعن الامام انه يحصى  
 عليه الكفر وعن الثاني انه  
 يصح ان أصاب صلى الى  
 جهة بلا شك فيها ثم شك فيها  
 بعد ذلك فعلى الجواز ما لم  
 يعلم الفساد بقينا فيجب  
 الاعادة وان علم في الصلاة انه  
 أخطأ أو أصاب اختلفوا  
 قال الامام الفضلي يستأنف  
 ولو بقي مشككا في الصلاة  
 ولم يحكم بشئ حتى فرغ و بعد  
 الفراغ على انه أصاب أولم  
 يظهر شئ جازوا ان علم انه أخطأ  
 أعاد ولو شك لم يحرف صلى  
 فهو على الفساد ما لم يتبين  
 الصواب بعد الفراغ فان بان  
 انه أصاب وهو فيها يستأنف  
 ولا يجوز البناء لانه لما علم  
 قوى حاله ولا يجوز بناء القوي  
 على الضعيف كالمومي قدر  
 على الركوع والسجود بعد  
 الفراغ وعن الثاني جواز  
 البناء كما لو علم بعد الفراغ وان

عليه ان حلفت انك لا تكلفي أدبها اليك خلف فأداه اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ان دفعها اليه  
 على الشرط الذي شرطا كان له أن يستردها منه كذا في خزنة المفتين \* رجل في يديه سلة لا يعلم لاحد فيها  
 حق جاز رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه أن يحلفه ألبتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى  
 مع المدعى عليه تصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه بجحد حق المدعى فيه لا يسهه أن  
 يحلف ماله قبله حتى يعلم أن لاحقه في ذلك الشئ واذا أحال الرجل غريم من غريمه على رجل بألف  
 درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يرى أن الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل أن  
 يجحد المحتمل عليه وقبل أن يفسح حل للمحيل أن يحلف ماله عليه حتى اذا كان من رأى المحيل أن الحوالة  
 توجب براءة الاصيل وان قضى للمحتمل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل أن يحلف  
 على براءة نفسه لا يسهه ذلك كذا في المحيط \* رجل عليه دين رجل وبه رهن يني بالدين فأنكر رب الدين  
 الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى كذا في فتاوى  
 قاضيان \* استقرض منه مائة ورهن عنده رهنا ويحلف الضمان ان أقرب بالدين أنكر المزمع يقول  
 للقاضي سله أتم هذه المائة التي تدعى رهن أم لا فان أقرب بالرهن أقر هو بالمال وان أنكر الرهن حلفه بأنه  
 لا دين عليك بالرهن بها عنده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز لا كدردي \* بالله ماله قبله شئ كذا  
 في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنه انسيمة تخاف أنه لو أقر بالألف وادعى  
 الاجل ربما ينكر الاجل ويطالبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سله أنها معجولة أو مؤجلة  
 فان سألها فقال هي حالة وطلب عين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على هذا ما لاف التي  
 يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذا ما التي يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه الألف حالة وهو معسر  
 لا يسهه أن يحلف بالله ماله على هذه الألف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس له على هذه الألف وهو  
 معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان \* رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها وألم  
 يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معاوما بأن يدعى الثلث أو الربع فقال المدعى عليه للقاضي أنا أعلم للمدعى  
 فيها حقا ولا أدري مقدار حقه فأدفع اليه ما أحببت لا ينبغي للقاضي أن يتعرض لذلك بشئ ولكن يحلف  
 المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا أو باذلا بذلك القدر أو بما كان فهو حجة وان حلف  
 على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره أنه له فيها حقا كذا في المحيط

### (الباب الرابع في التحالف)

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع  
 بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت  
 تزوجتني بألفين فأبهما أقام البينة قضى له وان أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى ولو كان  
 الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر  
 مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فيبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع وان لم  
 يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع

اما بان اختلفا في الصلاة استأنف وان بقي مشككا ينتظر الفراغ ان بان الخطأ أعاد وان صوابا لا وان لم يظهر شئ أعاد أيضا صلى اما  
 يتحرر الى صوب واقدي به من لم يتحرر فان أصاب الامام جازت صلاتهما وان أخطأ الامام فصلاته جائزة لا المقتدى \* صاوباتخر بجماعة وعلموا  
 انهم استبدروا وانتظروا فراغ الامام فاذا فرغ استقبلوا الى القبلة ثلاثين ثم تخلل الامام أو تقدم القوم وهذا تكلف فان الامام اذا ظن حدثا  
 وانصرف وقبل أن يخرج من المسجد علم خلافه ورجع الى مكانه يصح ولا يمنع التخلل ولا تقدم بعض القوم عليه من البناء كذا هنا وعلى



هذا اذا كانوا يصلون بجماعة في عقد فدارت الغنيدوزون الى القبلة مع الامام صلى الاعى ركعة لاليها ثم جاء رجل وعدله اليها واقتدى به ان كان يجرد الاعى وقت الشروع من يسأله عنه لا تصح صلاتهم ما وان لم يجد صلا لا امام لا المقتدى وفي اختلاط المسايخ ان الغلبة للذكية تحرى وان للثنية واستويالم تحرى في حال النخصة وان اختلط ودل الميتة بالزيت لا يؤكل أصلا الا عند الضرورة \* اختلط الثياب الطاهرة بالنجسة ان كان له ثوب طاهر لا يتحرى أصلا ولا يتحرى بكل حال ولو وقع تحريمه على (٣٣) ثوب وصلى به الظهر ثم تحول تحريمه الى

آخر وصلى به العصر لا يصح لان النجاسة لا تقبل التحول معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة صلى باحدهما الظهر والمغرب والثاني العصر والعشاء واطلع على نجاسة في أحدهما لا يعلم انه في الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جائز لا العصر والعشاء وكذا في مسألة التحرى على ما ذكرنا بخلاف ما اذا صلى الظهر بالتحرى الى صوب ثم تحول رايه الى آخر وصلى اليه العصر حيث يصحان لما عرف \* أحد ثوبيه نجس وصلى بالاول الظهر بلا تحرى والثاني العصر كذلك ثم وقع تحريمه على الاول قال الامام انه لم يصل شيئا وقال الاختلاط الاواني الطاهرة بالنجسة ان الغلبة للطاهر تحرى والا الا في حالة ان ضرورة لا شرب لا للوضوء بل يتيمم ومع هذا الوضوء بالماءين ومسح ان مسح موضعا واحدا بالماءين لا يجزئه لانه اختلاط الماء الطاهر بالنجس وان مسح موضعين يجوز لان المسح بالطاهر يخرج عن العهدة ثم اذا مسح بالنجس موضعا

اما ان تسلم ما دعاه المشتري من المبيع والافسحنا البيع فان لم يراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في الصحيح وهو المروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهو قول محمد وزفر رجهما الله تعالى وهذا اذا كان يسع عين بدين فان كان يسع عين بعين أو ثمن بدين بدأ القاضي بيمين أيهما شاء كذا في الكافي \* وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية \* فان حلفا فسح القاضي البيع بينهما ان طلبا أو طلب أحدهما وهو الصحيح وأيهما تنكّل عن اليمين رتبته دعوى الآخر هكذا في الكافي \* وان لم يكن اختلافهما في البديل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر نحو أن يشتري الرجل من آخر عصفرا في وزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زق وقال المشتري هو زقك قال قول قول المشتري سمى لكل رطل ثمنًا ولم يسم هكذا في التبيين \* ولا تحالف ان اختلاف في الاجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلاف في شرط الخيار ما في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلاف في قبض الثمن أو المبيع أو في الخط أو البراء أو مكان تسليم المسلم فيه وخلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للفقهاء \* وان اختلاف في أصل البيع لم يتحالفان واقول المنكر العقد كذا في الكافي \* اذا اختلاف في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو في جنس الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والآخر الدنانير ذكر محمد رجه الله تعالى في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشايخنا المذكور في الجامع قوله ما فاتا عند محمد رجه الله تعالى فيتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ان هلك المبيع ثم اختلاف في تحالفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى والقول قول المشتري وكذا اذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهو هذا اذا كان الثمن دينافان كان عينا يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية \* رجل اشترى عشرين صفقة واحدة وقبضها فأتى أحدهما واختلفا في الثمن قال أبو حنيفة رجه الله تعالى والقول قول المشتري مع اليمين الا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له واختلف المشايخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم أراد به أن لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما أقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه منصرف الى التحالف أو الى عين المشتري قال بعضهم بأنه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحلي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح أبي المكارم مختصر الوقاية وقال بعضهم بأنه منصرف الى عين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذکور عين المشتري لا ترك التحالف والاستثناء ينصرف الى المذکور كذا في شرح الجامع الصغير \* واذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لم يتحالفوا والقول قول المشتري مع يمينه وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري ان رضى بآثمه بقبول هذا النصف وعند محمد رجه الله تعالى يتحالفان في الكل واذا تحالفوا رد المشتري على البائع نصف قيمة العبد ورد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وأن أبي عيب

(٥ - فتاوى رابع) آخر نجس لكن ليس عنده ما يغسله ويعذر بجهله \* اختلط أوانيه باواني رفقاؤه وهم غيب أو رغبه بارغفة أصحابه فقال بعضهم يتربص حضورهم ولا يتحرى وقيل يتحرى وفي حال الضرورة يتحرى مطلقا \* ولا يخرج الى الغزاة بلاذن أبويه وان كانا كافرين ومنعاه تحرى ان علم ان المنع لشققتهم عليه لم يخرج وان لتعصب عليه خرج وان شك لا يخرج وفي التنزيل العام يخرج مطلقا \* (السادس في ستر العورة) \* المستحب في الصلاة ثلاثة آتواب قبض واذا روى غمامة ولو في ثوب متوشحا كما يفعله القصار في المفصرة يجوز بلا

كراهة وان صلى في ازار يجوز مع الكراهة وان رقية لا يجوز ان صلى في قبض محلول الجيبان وقع بصره أو بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز وحقيقة الرؤية لا تشترط بل امكانها لا تكلف يكتفي وعن الامامين انه ليست بعورة في حق نفسه فلا تفسد بوقوع بصره \* اذا لم تستر المرأة وجهها وكفها وقدمها في الصلاة جاز لانها ليست بعورة \* اعتقت في خلال الصلاة فأخذت القناع بعلم قليل قبل أداء ركع لا تفسد ولو بالعمل الكثير وبعد أداء ركع فسدت (٣٤) وكذا الرجل اذا كان يصلي في ثوب واحد فسقط ثوبه وأخذ \* لم يجز العاري الا جلد الميتة الذي

لم يدبغ لا يستتر به نجاسته الاصلية بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه والجلد أصلية حتى لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب كذلك وخلق الجلد بالطوبى ان الله ما دام حيا لا يعطى له حكم النجاسة \* السابغ في الثوب والمكان \* اذا كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة ولو تحت أحد قدميه اختلفوا والاصح المنع وفي موضع اليد والركبة لا يمنع وفي موضع السجود يمنع عندهما ورواية عن الامام وفي أخرى عنه لا لانه يتأدى بالازنية وان أعادها في المكان الطاهر جاز عند الثاني وكذا لو افتتح الصلاة على طاهر ثم وقع على نجس وتحول على مكان طاهر الا ان يتناول وان افتتح على نجس ثم تحول على طاهر لا يصح لبطلان الشروع \* صلى على بساط أحد طرفيه نجس ان لم تكن النجاسة في موضع القيام والسجود يجوز \* صغر البساط بان كان يتحرك أحد طرفيه بجركة الطرف الآخر أو كبر بان لم يتحرك وفي بعض

الشركة رد قيمة هذا النصف أيضا كذا في الكافي \* ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابل ثم اختلفا في الثمن قائم ما يتخالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى كذا في الهداية \* رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كرخنة ثم تقابل ثم اختلفا في رأس المال فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السدلم كذا في شرح الجامع الصغير \* اشترى عبد بن صفقة أو صفقتين أحدهما بألف حال والاخر بألف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بالبائع فقال المشتري عن المردود حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتخالفان وكذلك لو اشتراه مائة في صفقة وقبضها ومات أحدهما ما في يده ورد الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتخالفان ولو كان عن أحدهما دراهم وعن الآخر دينار وقبضهما بالبائع واختلفا في الثمن الباقي بعد رد أحدهما بالبائع فقال المشتري عنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع عينه ان ماتوا لا يتخالفان خلافا لمحمد رحمه الله تعالى فان كانا قائما بين يتخالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي \* لو اختلفا في عينية الثمن ودينته فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الآخر أنه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جارية بتي هذه بعبدك هذا والمشتري يدعى الكل ديناً ويقول اشتريت منك بألف درهم فان كانت الجارية قائمة تحالفوا راداً وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يتخالفان ولو كان المدعى العين هو المشتري وهو يقول اشتريت جارية بك بغلامي هذا وقال البائع بعتها منك بألف درهم أو بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة تحالفوا راداً وان كانت هالكة فكذلك تحالفوا راداً القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع \* اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بألف وهذا الوصف وقيمتها خمسة وقال البائع بعتها بألفين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشتراها بألف مع عينه ويتخالفان في ثلثها وهو حصصة الوصف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بألفين ويحلف البائع بالله ما بعتها بألف وهذا الوصف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الألف وأخذ الوصف وعند محمد رحمه الله تعالى يتخالفان في الكل كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى البائع أنه باع الأمة بألف وبهذا الوصف وادعى المشتري أنه اشتراها بألفين وهلكت الأمة في يد المشتري فالقول للمشتري مع عينه ولم يتخالف في شيء من الأمة وكذلك لو كان مكان الوصف مكمل أو موزون بعينه كذا في الكافي \* وان ادعى البائع البيع بألفين والمشتري بمائة دينار ووصف فالقول للمشتري مع عينه في حصصة مائة دينار اذا قسمت الجارية على الوصف ويتخالفان في حصصة الوصف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بألف ومائة دينار والبائع بألفين فالقول للمشتري مع عينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكبلا أو موزونا أو معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معيناً فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* عبد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى الخیار ان شئت أخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا يئنه لهما تحالفا فان حلفا أخذ المشتري بكل ثمنه أو تركه وان برهنا فالقيمة لمشتريه

الفتاوى اذا كان البساط أحد طرفيه نجسا ووضع على الارض وصلى ان كبر يصح وان صغرا وعلى هذا الوصف لا يلبس وان من غزل فلانة فلبس ثوبا في طرفه من غزلها ولو كان مبطناً فاصابت بطانته وصلى على ظهره قائماً على حذاء النجاسة جاز عند محمد خلافا للثاني قيل قول محمد في غير الخط وغير المضرب فيكون بمنزلة توين وقول الثاني في المضرب الخيط وهو بمنزلة ثوب واحد وكذا لو كان باطنه محشواً بنجس وظاهره وبطانته طاهرتان وكذا اذا أصابت وجه الثوب ولم ينفذ الى جانب آخر بلته وصلى قائماً على حذاء ذلك النجس يجوز

إذا أصابت النجاسة جاني الدرهم لا يجوز الصلاة معه في المختار وفي شرح الطحاوي أصاب ثوبه أقل من الدرهم ونفذ إلى جانب آخر وبالضم تبلغ حد المانع منع وفي النظم الدهن النجس أقل من درهم أصاب ثوبه وشرع في الصلاة ونبسط حتى يبلغ المانع أن قبل التشهد وبطلت وبعد ما قد قدرها فعلى الخلاف المعروف في مسائل مكان خروج المصلي بصلته ولو لم ينسبط حتى فرغ من الفجر ثم صلى به أخرى فوجدها قد بلغت حد المانع فالفجر جائز لا غير لأن الحكم لا ينقل عن السبب لا بدليل قوي وذلك في (٣٥) الفجر لا غير والشيخ ظاهر الدين اختار قول من اعتبر وقت الإصابة

وان اتفق أن قاطعه بآئنه أو مشتربه أو أجنبي وإدعاء البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع واليمينه لمشتريه كذا في الكافي \* لو قال البائع الجارية التي بعتهام لك هذا الرجل وكلتي ببيعها وقال المقر له بعتهام منك بمائة دينار وقبضتها من بيعها لنفسك فالجارية للمشتري فإن كانت الجارية غير معروفة للمقر له يخلفان ويبدأ بيمين المقر فإن حلفا غرم المقر قيمتها وإن كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح أنه يخلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ الثمن إن شاء ولا فهو وموقوف في يد البائع على تصديق المقر له متى عاد إلى تصديقه يأخذه وإن كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفة كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت أواعقها أو دبرها أو استولدها ثم تحالفها من المقر قيمتها لو كانت مجهولة وإن كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وبطل الكتاب بمنجزها عن الاداء وتعتق بموت المقر لو كانت أم ولد ولا تعتق بموت المقر له وبأيهم مامان لو كانت مدبرة نزع كل واحد منهما وموقوف الولاء لو كانت محررة بنى كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وأمرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لأنه اعترف بالتعدي وهو تسليم الدبعة إلى الغير كذا في الكافي \* وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفوا وإذا كان وقع الاختلاف في الاجارة بدأ بيمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ بيمين المؤجر وأيهما نكل لزمته دعوى صاحبه وأيهما أقام البينة قبلت بينته ولو أقامها فبينة المؤجر أولى أن كان الاختلاف في الاجارة وإن كان في المنافع فبينة المستأجر أولى وإن كان فيه ما قبلت بينة كل واحد فمما يدعيه من الفضل نحو أن يدعي هذا شهر بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفوا كان القول قول المستأجر وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفوا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المسنة أجز كذا في الهداية \* إذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعبد مع يمينه وقالوا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي \* وإن أقام أحدهما بينة تقبل بينته وإن أقام البينة كانت بينة المولى أولى لأنه إذا أدى المولى قدر ما أقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين \* إذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت تزوجني بألفين فأيهما أقام البينة تقبل بينته فإن أقام البينة فالبينة بينة المرأة إذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته وإن لم تكن لهما بينة تحالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فإن كان مثل ما اعترف به الزوج أو أفضل قضى بما قال الزوج وإن كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وإن كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما اعترف به المرأة قضى للمهر المثل ذكر التحالف أولا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية \* وأما في قول الرازي فلا تحلف الا في وجه واحد وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهدا لأحدهما أو فمعاذاه فالقول قوله بيمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الأصح وذكر في بعض الشروح قالوا إن قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية \* ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة لأن قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمته دون عينها كذا في الهداية

ولم يجعله مانعا بسط بساطا رقيقا على نجس وصلى إن كان هو يكشف مانتحه لا يجوز والا يجوز \* ألقى ثوبا وألبسها على نجاسة يأسه وصلى إن سترها جازت وإن رطبت إن كان يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كالتالي جاز عند محمد والا وقال الإمام الخواري لا يصح إلا أن يجعل الطرف على الطرف الآخر ويصير بئرله ثوبين \* قام فباع على نجس وفي رجله خفاه أو جوبياه لا يجوز إلا أن يضعهما بعد التزنج تحت قدميه كالفراس وكذا الوستر النجاسة بكمه وصلى عليه لأنه تابع بخلاف الخلف بعد التزنج لزوال التبعية \* ثم الصرم إن كان على جانبه نجاسة وفرش وقام على جانبه الآخر يجوز كالصلاة على لبدجانبه الآخر نجس أو جلد شاة صوفها نجس ولو على خشبة طرفها الآخر نجس وغلط الخشبة مما يقبل القطع يجوز والا لا \* بنى دكنا على الأرض النجس وصلى عليه يجوز \* يجوز أن يحمل نعل في الصلاة إن خاف ضياعه وإن فيه نجاسة مانعة فرفعه إن رفع قدر ما يؤدي فيه ركن

فسدت والا والا أفضل أن يضع نعليه في الصلاة قدما ليكون قلبه فارغا منه وإذا قيل قدم قلبك أي نعلك في الصلاة وأطلق اسم القلب على النعل تقييما وإن كان النعل النجس في يده أو أن الشروع لا يصير شارعا \* صلى في ثوب على أنه نجس ثم بان بخلافه جاز وإن صلى على أنها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح لأن الواجب أداما الصلاة ثوب طاهر وقد وجدوا الواجب التوجه إلى ما هو قبله عنده ولم يوجد \* شرب الخمر ونام وسأل على وسادته إن كان لا يرى عين الخمر ولا أثره فهو طاهر على رأي الشيخين \* صلى وفي مكة حية فلما فرغ رآها ميتة إن غلب على ظنه أنها

ماتت في الصلاة أعاد وان غلب على ظنه انهما ماتت بعد الفراغ لا وكذلك اذا ظهرت البلهة في رأس الذكر ان علم انه بعد الفراغ لا يعيد والاعاد  
 \* وضع صبي رضيع في حجر المصلي ان كان الحاضن غسل الصبي لا تنفس الصلاة وان كان لم يغسل ان مكث قد دركن فسد خلافاً لمحمد رحمه  
 الله تعالى وان كان الصبي عشي وجاء وجلس على فخذه المصلي لا يفسد وكذلك الحمامة أو الهرة جلست على كتف المصلي وعليها نجاسة  
 لا تنفسه وان طال مكثه \* فتق جبة (٣٦) فوجد فيها فأذرة ميتة ان لم يكن لها ثقب بعد صلاة زمان اللبس وان طال وان كان لها ثقب

(الباب الخامس فيمن يصلح خصمه الغريم ومن لا يصلح وفيمن تشتترط حضرته ومن لا تشتترط السماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء)

تشتترط حضرته الرهن والمترهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرته المزارع فهل هي  
 شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمتأجر يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت  
 الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانما في  
 يد المزارع فلا تشتترط حضرته المزارع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فانه مستحق  
 واستحقها لا يقضي بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة \* المشتري شراء فاسدا يصلح خصما  
 للدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالحصم هو البائع وحده ولو اشترى شيئا بشرط الخيار فادعاء آخر تشتترط  
 حضرته البائع والمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالمبيع الباطل لا يكون خصمه للمستحق كذا  
 في الفصول العمانية في الفصل الثالث \* رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان  
 شريكي شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها  
 لفلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بعمال مشترك بينك  
 وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب الآن فلانا الغائب أمرني أن أذهب بالجارية الى  
 بغداد وأبيعها قال الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين ليس للدعي أن يمنع من أن يذهب به الى بغداد قال  
 وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم - حاشية ملك لا شركة  
 عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل استأجر ثلاث  
 دواب ثم ان رب الدواب اجر دابة من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى وأباع فوجد المستأجر الدواب في ايديهم  
 فان باع من عذر فبيعه جائز وان باع من غير عذر كان المستأجر أن يأخذها فاذا أخذها كان المشتري بالخيار  
 ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره وأعارها  
 أو أجزأها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله أن يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة وأراد  
 اقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله أن يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا أخذها  
 ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله أن  
 يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير أو المستأجر فأراد أن يقيم البينة عليها والاجارة والاعارة من الثاني  
 ظاهرة أو لم تكن ظاهرة وأقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا  
 تقبل بينة المستأجر عليهم ما هكذا في الفصول العمانية \* استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر أن  
 اجارته كانت أسبق منه وبرهن أني فخر الاسلام البردوي بأنه يقبل وهذا أقرب الى الصواب وقيل  
 لا ينتصب خصماً بل ادعى الفعل عليه بأن يقول كان سلمها لي وأنت قبضتها مني أما لو قال سلمها لي  
 بالاجارة المتأخرة معنى لا الى فلا يقبل وبه أفتى الامام ظهير الدين قال السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح عدم  
 الانتصاب كالمتعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري \* والموهوب  
 له يصلحان خصماً لكل واحد واليه مال أبو بكر رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى رجل

أعاد صلاة ثلاثة أيام وليلاتها  
 وقال ليس عليه عادة شيء  
 حتى يتحقق متى صارت فيها  
 \* وجسد ثوب ديباج طاهر  
 وثوب نجس أصلي في الديباج  
 \* (الثامن في النية)  
 النية عمل القلب لا اللسان  
 كما يدل عليه حديثها وهو  
 انبعث القلب على أمر  
 من الأمور حتى لو كان  
 في قلبه صلاة الفجر مثلاً  
 فخرى على لسانه الظهر فهو  
 في الفجر اذا كان في قلبه ذلك  
 عند التكبير وبعد ما صحت  
 العزيمة وصار شارعاً للذهول  
 بحيث لو سئل لا يمكنه الجواب  
 على البديهة في انه في أي شيء  
 هو لا تطل صلاته ويكون  
 مؤذياً \* نية الكعبة لا تشتترط  
 في قول أبي بكر بن حامد  
 وهو الصحيح وعن الامام أبي  
 بكر محمد بن الفضل انه شرط  
 في حق الثاني وينوي العرصة  
 ويجوز تقديم النية على  
 الشروع والمقارنة أفضل  
 ولا يجوز بالتأخر والتأخير  
 وعند الكرخي يجوز  
 واختلفوا الى متى يجوز قبل  
 الى انتهاء الشاء وقيل الى  
 التعوذ وقيل الى الركوع  
 وقيل الى ان يرفع رأسه منه  
 \* وعن محمد بن قيس في منزله

يريد المكتوبة بجماعة فلما حضر كبر ولم تحضره النية يجوز ومنه عن الامامين وعن محمد بن سلمة لو كان عند الشروع بحال دارا  
 لو سئل أي صلاة تريد أجاب على البديهة فهي نية تامة وقال ابن سلمة لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير شاعراً وقيل وهو الاصح والاصح  
 انه لا يكون نية لان النية غير العلم فان العلم بالكفر ليس بكفر عرفت الشر لا الشر \* لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر \* من الخريق فيه  
 والمهرة يعلمون مذاهب المخالفين ولا تلها وعند ذلك كالا لا نقصاناً ما في حال البقاء يكتفي بذلك القدر واليه يحتمل كلام صاحب الهداية

ولكن كلام محمد بن سلمة والنصر في فتاوى الحنفية والشافعية ينفي هذا التأويل ثم في النقل والسنن كفاء مطلق النية عند العامة وقد مضى خلافه في التراويح وان كان فرضا وهو منفرد عن الفرض ولو نوى فرض الوقت جازا لا في الجمعة لان الفرض الاصل هو الظهر وفي غير الجمعة ان نوى الظهر لا يجوز لاحتمال ظهر اليوم ويوم آخر وبعد خروج الوقت لا يصح نية الظهر ولا نية فرض الوقت ولو نوى ظهر اليوم صح والامام كالمفرد والمقتدى اذا لم ينو الاقتداء ونوى صلاة الامام او فرض الامام لا يجزئه الا أن (٣٧) ينوى فرض الامام مقتديا به وقيل اذا انتظر تحرم الامام وتحرم معه

دارا في يدي رجل أنها في اجارتي آجرنها فلان وادعى ذوالبيد أنهم في اجارتي آجرنها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الأجر تسمع دعواه كذا في المحيط \* ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذو البيد اشتراها منه وقبضها منه وأنشأ فيها طلب الشفعة وذو البيد يقول هي داري لم اشتريها من أحد أو قال دارك بعثا من فلان ولم تسلمها وأنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رحمه الله تعالى جعل ذا اليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجهه حكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رحمه الله تعالى حكم بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشرأ الدار اذا اشتري الدار وقبضها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشتري حضره الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشتري حضره الموكل للقضاء به للسحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية \* آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشتري دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فان خصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية \* باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذو اليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذني اليد كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر جارية بألف درهم ولم يقبضها وقبضها بغيره يراى ان البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استردادها من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يستردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول أو قال لأدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط \* ادعى على رجل أنه فقأ عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة لا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع ويقضى بأرث العين كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضى بالارث للمدعى على الفاقئ ولا تشتري حضره العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بأرث العبد كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه فقأ عين برذون له تقبل واراة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا تجب اراة القاضي أنه فقأ عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارث الا بيينة يقيمها على الملك وأن المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ حيا ثبت بأخذ أرث العين فان أقام صاحب البرذون بيينة أنه له وأن الفاقئ فقأ عينه وهو عليه فكذلك وأقام المدعى الاول البينة على أنه له وأن ذا اليد فقأ عينه تكون بيئته أولى كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط احضار الدابة

دارا في يدي رجل أنها في اجارتي آجرنها فلان وادعى ذوالبيد أنهم في اجارتي آجرنها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الأجر تسمع دعواه كذا في المحيط \* ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذو البيد اشتراها منه وقبضها منه وأنشأ فيها طلب الشفعة وذو البيد يقول هي داري لم اشتريها من أحد أو قال دارك بعثا من فلان ولم تسلمها وأنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رحمه الله تعالى جعل ذا اليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجهه حكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رحمه الله تعالى حكم بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشرأ الدار اذا اشتري الدار وقبضها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشتري حضره الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشتري حضره الموكل للقضاء به للسحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية \* آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشتري دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فان خصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية \* باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذو اليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذني اليد كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر جارية بألف درهم ولم يقبضها وقبضها بغيره يراى ان البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استردادها من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يستردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول أو قال لأدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط \* ادعى على رجل أنه فقأ عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة لا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع ويقضى بأرث العين كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضى بالارث للمدعى على الفاقئ ولا تشتري حضره العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بأرث العبد كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه فقأ عين برذون له تقبل واراة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا تجب اراة القاضي أنه فقأ عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارث الا بيينة يقيمها على الملك وأن المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ حيا ثبت بأخذ أرث العين فان أقام صاحب البرذون بيينة أنه له وأن الفاقئ فقأ عينه وهو عليه فكذلك وأقام المدعى الاول البينة على أنه له وأن ذا اليد فقأ عينه تكون بيئته أولى كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط احضار الدابة

الصلاة ولم ينو انما الله تعالى يكون شارعا في النفل اذا لم يذ كرلفظ الفرض أو ما يدل عليه كصلاة الظهر \* فاتته الظهر ودخل العصر فنوى وكبر وصلى أربعين يوما لا يكون شارعا في أحدهما وفي المتن ان اتسع الوقت يكون شارعا في الظهر لانه متعين لوجوب الترتيب ولو كان عليه فرضان فائتان نواههما كان عن أولاهما \* ولو نوى قضاء رمضان والكفارة كان عن رمضان ولو نوى تطوعا وكفارة فلكفارة ولو تصدق ينوي كفارة اليمين والظاهر وجهه عن أبيه ماشاء ومن لا يعرف الفريضة الا انه يؤتيها في وقت أو علم ان فيها فريضة وسنة ولم يعرف الفريضة



لا تجوز صلاته وعليه القضاء فان نوى الفريضة في الكل جاز وان لم يعرف ان البعض فريضة والبعض سنة فاصلى مع الامام جازان نوى صلاة الامام وان كان عييز بين الفرض والسنة لانه لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جاز ولو اتم من يعلم الفرض من النفل ونوى الفرض في الكل جاز فان لم يعرف الفرض ونوى الفريضة في الكل لا تجوز صلاة القوم \* كل صلاة قبلها سنة لا تجوز الاقتداء فيها لان الفرض قد اتمام الامام والذي صلاها (٣٨) بجماعة نقل فلا يجوز اقتداء المفترض به وكل صلاة ليس قبلها سنة تجوز الاقتداء فيها

\*(التاسع في التكبير)\*  
بكل صفة لا تطلق الاعلى الله تعالى كالرحن والخالق والرازق يكون شارعا وان اطلق على غير الله تعالى ايضا ولم يوجد في القرآن مثله أو شبه كلام الناس كالرحيم والحكيم والتكريم لا \* ولو قال عالم الغيب والشهادة أو عالم السر والخيافات أو القادر على كل شيء أو الرحيم بعباده يصح لزوال الاشتراك ولو قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح شروعه كقوله العالم بالمعدوم والموجود أو العالم باحوال الخلق لانه يشبهه كلام الناس وعند الثاني لا يصح الا بربعة ألفاظ ويجب ان يكون البداة بلفظ الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده ولو قال بالكفى اكبر يصح ولم يذكر الكراهة فلو قال الله اكبر بالمد لا يصح وتكلموا في كفه ولو قال اكبر يكون شارعا \* وقع اكبر المقتدى قبل الامام لا يكون داخلا وكذا لو أدرك في الركوع ووقع اكبره في الركوع لا يصح لان الشرط وقوع التخرية في محض القيام واجمعوا أنه لو فرغ المقتدى من لفظ الله

والثوب لسماع هذه البيعة كذا في خزنة المفتين \* رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فأقام رجل البيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وبجد الوارث ذات فالقاضي يسمع بينته على الوارث ويقضى بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام بيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث وأحضر الموصى له الى القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما له يسمع بينته عليه ويأمره أن يدفع نصف ما في يده الى المدعى الثاني فان لم يكن عنه دليل الاو لا شيء بان هلك ما في يده أو استلمه وهو مدمم فاحضر الثاني الوارث وأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجحد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البيعة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما أخذ فاذا أخذ ذلك اقسما على خمسة أسهم منهم للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء ولو كان الموصى له الاول هو الغائب وأحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضى على الوارث ويكون القضاء على الوارث قضاء على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خصمه الثاني والوارث غائب فان خصمه الى ذلك القاضي بعينه جعه له خصما وان خصمه الى قاض آخر لم يجعله خصم ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيئا فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خصمه الثاني الى قاض آخر هذا كله اذا أقر الموصى له الاول بأن المال الذي في يده بحكم الوصية من الميت أو كان ذلك معلوما للقاضي أما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من أبى والميت ما أوصى لى بشيء وما أخذت من ماله شيئا فانه يكون خصم للموصى له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته أو قال غصبته منه فلا خصومة بيننا وان قال هو وديعة عندي من جهة رجلي آخر غير الموصى أو قال غصبته منه فهو خصم الا أن يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط \* رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا وأقام رجل بيعة أن له على الميت ألف درهم ديناً فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر لثبت وادعى عليه ألف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصم للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصم له ثم اذا قضى القاضي على الوارث وقد نوى ما أخذ الوارث رجوع الغريم الثاني على الغريم الاول فأخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقى لهما ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيعة أن له على الميت ديناً فالقاضي له ليس بخصم له كذا في الذخيرة \* رجل أقام بينة على وارث ميت أنه أوصى له بهنما الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم أقام آخر البيعة على الموصى له أن الميت أوصى له بها فان ذكر وارثا وجوعا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارثا وجوعا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أبطل حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصم للموصى له الا آخر خصمه الى القاضي الاول أو الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خصم الثاني الوارث فان خصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصما وان خصمه الى قاض آخر جعله خصما ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل

قبل امامه لا يصح ولو مد الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا لمحمد رحمه قضى الله تعالى بناء على ان الوجوب زائد على الوجوه عندهما خلاف لمحمد \* أدرك الامام راكعا فكبر وركع معه ان كان الى الركوع أقرب لا يكون شارعا لانه ليس بقيام وان الى القيام أقرب صح وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان كبره فاجاز لان الفرض أقوى والمحل له فترجى ولغى نية تكبير الركوع وللشافعي رحمه الله تعالى هنا أربعة أقوال \* (العاشر في الترتيب) \* صلى العصر ذكرا الاظهر فالعصر فاضلا



وفي اليومين المتجاورين لو  
كان الظهر أولاً ليكون معه  
إلى العصر من اليوم الثاني  
ست لكن لعدم كثرة الفاتحة  
لزم الترتيب كذا هنا وعامة  
المشايع على سقوط الترتيب  
وهذا أوسع وما قاله أبو بكر  
محمد بن الفضل أحوط وعلى  
هذا يلزم رعاية الترتيب بين  
الفاتحتين إن لم يكن بينهما  
أكثر من خمس فأن قضى  
فاتحة ثم فاتحة كان بينهما  
ست فوائت جازوا إلا عند  
الامام أبي بكر محمد بن الفضل  
خلافاً للعامة بيانه ترك  
صلاة شهر ثم قضى ثلاثين  
فجراً وثلاثين ظهراً وثلاثين  
عصر الخ الفجر الأول  
حائز والثاني لا والثالث الخ  
جائز وأما الظهر فالثاني  
فاسد لا غير وأما العصر  
فالثاني والثالث فاسد  
والباقي جائز وأما المغرب  
فالثاني إلى السادس فاسد  
لأن الفوائت إلى السادس  
خمس وبعد هذين فيجب  
وعلى قول المشايخ الكل  
جائز اختار الامام الفضل  
عود الترتيب فيها بعد السقوط  
واختار الامام السرخسي  
عكسه وهو الأصح وعليه  
الفتوى مسافر صلى المغرب

ركعتين شهراً أعاد ثلاثين مغرباً بالغروب فالأول أربعاً سواء أبيض أو قال الإمام ظهير الدين يقضي ست صلوات من كل عشر وروى الحسن عن الإمام أن الجاهل كالناسي في حق سقوط الترتيب وبه أخذ كثير من المشايخ \* صلى الوقتية إذا كركل الوقتية نظن ضيق الوقت ثم بان سعة فسدت الوقتية لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه \* افتتح العصر في حال الضيق فلما صلى ركعة وجبت الشمس القياس القطع لزوال العذر وصلى الثالثة ثم العصر وفي الاستحسان يتم العصر لان القطع يؤدي الى كون الكل قضاء والمضي يقضي أن يكون اليكل أداموا الاداء مقدم على القضاء فيتم العصر

الفائتة ثم المغرب ولو افتتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة حتى غربت الشمس وهوذا كرا للظهر لم يصح العصر لان الاعتبار الوقت  
الشروع افتتح العصر في أول الوقت هذا كرا للظهر ثم اجرت قطع العصر واستأنفه عليه أربع فوائت ضاق الوقت عن بعضها لا كلها فالاصح  
جواز الوقتية ولا يلزم تقديم بعض الفوائت \* ترك صلاة ثم صلى خمسا ذكرا لها قضى المتروكة وأعاد الخس ولو صلى سادسة قبل قضاء المتروكة  
وأعاد الخس جازت السادسة اتفاقا ويقضى (٤٠) المتروكة وأما الخس فالا يعيدهن أيضا وقال الامام لا وكذا لو ترك خمسا ثم صلى

بعدها صلاة ذكرا لله ن فانه  
يصلى الخس ويعيد السادسة  
اجمعا فان لم يقض الخس  
ولم يعد السادسة وصلى السابعة  
ذا كرا جازت السابعة بلا  
خلاف ويعيد السادسة  
عندهما وعن الامام لا يعيد  
السادسة بعد خروج وقتها  
ويعيدها قبل خروج وقتها  
لان بعد الخروج صارت  
الفوائت ستاوبه يطل لزوم  
الترتيب بخلاف ما قبل  
الخروج \* (الحادى عشر  
فى القراءة) \* اقتصر على  
قراءة قاف فى الاولى ونون فى  
الثانية اختلف على قوله ولو  
قرأ فيهما آية الكرسي قيل  
لا يجوز لانه ما قرأ آية فى  
ركعة والعامية على انه يجوز  
لزيادته على ثلاث آيات فصار  
\* تكرار الفاتحة فى النفل  
لا يكره لاثرو فى المخافاة  
اذا سمع رجل أو رجلا  
لا يكره والجهر أن يسمع  
الكل \* ترك الفاتحة فى  
الاخيرتين عليه السهم وعن  
الامام لا يترك القراءة فيهما  
وهو الاصح واطالة الثانية  
على الاولى بثلاث يكره  
لا يبادونها \* الانتقال من آية  
سورة الى آية سورة أخرى  
أو الى آية من هذه السورة

أنكر المدعى عليه أن يكون لذلان الغائب عليه شئ فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعى عليه ويقضى له  
بالمال وان أقرب المال للرجل الذى الصل باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذى الصل باسمه حتى يحضر  
كذا فى خزائن المفتين \* عن ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى فى رجل فى رجل أن يشتري له عشرة  
دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا  
أقبل بينة المشتري أن فلانا أمره واشترى هذه الدنانير له وان أقدم على الدنانير بذلك لم أجعل بينهما  
خصومة كذا فى المحيط \* رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان وهو بضاعة  
فى يديه فقال المدعى عليه بعتة بغير أمر صاحبه فاني أجعله خصما وأقضى عليه بدفع العبد الى المشتري كذا  
فى الذخيرة \* رجل ادعى بمملوك كاوزعم أنه له وقال ليس هو اليوم فى يدي وقال المملوك أنا مملوك لفلان الغائب  
فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يقيم على ذلك بينة قبلت بينة المدعى  
عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل فان أقام بينة قبلت بينته ويقضى له  
بالعبد على المقضى له الاول كذا فى المحيط \* لو أن رجلا ادعى عبدا فى يدي عبدا وأدعى دينا عليه أو ادعى  
شرا شئ منه فهو خصم له لأن يقر المدعى أنه محجور عليه فلا أجعل بينهما خصومة كذا فى الذخيرة \* وفى  
المنتقى دارى يد رجل ادعى رجل أنهم ادار فلان وأن فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التى لى  
عليه منذ شهر ودفعها لى وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها منى فأعرتها اليه وأقام بينة على ذلك ورب  
الدار غائب وأقام الذى فى يديه الدار بينة أن الدار داره اشتراها أمس من الغائب الذى يدعى المدعى أنه رهنها  
أو قال اشتريتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس للمدعى الشراء أن ينقض البيع اذا كان  
البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستاجر رجل يدعى ملك الدار  
ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر وقبل شرا على السيد فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثانى  
ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد به والمدعى أن البائع قبض  
منه الثمن كذا فى فتاوى قاضيان \* قال هشام سألت محمد بن جهم الله تعالى عن رجل قال اشتريت من رجل  
جارية ونقدته الثمن وقبضت الجارية واستحققتها منى انسان بينة وقضى القاضى به المستحق فأحضرت  
الذى باعها فقال البائع لى البينة على أن الذى استحقها منك باعنيها أو أقرب اليها فالقاضى يحجر المشتري ان  
شامولى الخصومة بنفسه وان شامردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري أقضأ أمرى وبلى البائع  
الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا فى الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عبدا بعينه وأقام البينة فزكو أولم  
يزكو حتى أقروا باليد أنه حر أو باعه من غيره أو وهبه لا يصح العتق فى حق المدعى أما التصرفات فى حق  
المقر فصححة حتى لو لم تظهر عدالة الشهود يعمل أقراوه وكذلك لو أقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه  
هذه التصرفات لم تجز فى حق المدعى كفى الشاهدين ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولا يكرهه أقرا  
بالعبد المدعى به للمدعى بعدما أقام المدعى البينة فالقاضى هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبينة ذكر فى الاضية  
أنه يقضى بالاقرار وفى الجامع الكبير قال يقضى بالبينة كذا فى الخلاصة \* رجل ادعى عينا فى يد رجل أنه  
له وأنكر المدعى عليه فقبل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشهد عليه

فيهما آيات يكره وكذا لو جمع بين سورتين أو سور بينهما سورة فى ركعة أو فى ركعتين وبينهما سورة أو قرأ فى الثانية سورة فلما  
قوتها أو فعل ذلك فى ركعة فتكلم مكرهه هذا اذا وقع بقصد أو مبالا قصد بان قرأ فى الاولى قل أعوذ برب الناس يكرهها فى الثانية لان التكرار  
أهون من القراءة منكوسا ولكن هذا فى النوافل لا يكره لا يكره \* قرأ الفاتحة فيها بنية الشاء ينوب عن الفرض لانها فى محلها بخلاف الجنب يقرؤها  
على قصد الشاء حيث يصح قصده \* قرأ سورة فسبق الى لسانه أخرى فقرأ منها حرفا أو آية يكره ترك المبتدأ بل ينهها \* قصد الركوع أو كبره ثم

أراد أن يزيد في القراءة فلهذا ذلك ما لم يركع \* أراد القراءة أو الصلاة النفل أو الفرض وخاف دخول الرباء لا يترك \* لا بأس بقراءة القرآن مطبوعاً لكنه يضم رجله \* تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً فتعلم الباقي أولى من صلاة الليل وتعلم الفقه أولى من تعلم الباقي وجميع الفقه لا بد منه \* يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه سماع القرآن فلا يتم على القارئ وكذا في كل موضع الناس مشغولون بالعمل ولا يمكنهم الاستماع ولا يتم على من يعمل وهذا على قول من قال استماع القرآن واجب خارج الصلاة (٤١) وكذا الوقر أعلى السطح والناس نيام \* المرأة تقرأ عند الغزل والحائك عند

فلما أقام المدعي البيعة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البيعة على المقضى له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز و تعود العين اليه وهذا حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى عليه الاول وانما ادعى ملكاً مطلقاً وأما اذا ادعى الشراء منه فلا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* في الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فاقوله المدعي عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصماً ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة \* رجل أقر بدار في يديه أنها فلان سمى رجلاً غائباً غيبة منقطعة وأنه أمر فلان أن يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقد مات فلجعله بيده يكون خصماً الكل من ادعاه الا أن يقيم البيعة على أن الغائب فلان ابن فلان وقد أتت بواصيته دفعها الى الميت الذي دفعها الى هذا الذي هي في يديه وغاب فاذا أقام على ذلك بيعة فلا خصومة بينه وبين المدعي قال ولا تجعله وصياً الا فيها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون وصياً في كل شيء رجل ادعى أن له على فلان ألف درهم وأنه مات قبل أن يؤديه اليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعي عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط \* انما استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا تشتط حضره قرب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل وثب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبقي فيه أو زرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاه أهل الطريق وخصوه فاذا أقام الذي في يديه بيعة أنها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقاً مما يشك ولا يعلم أنه طريق الابنية فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشك فهو خصم كذا في الذخيرة \* ابراهيم في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى رجل أعنت عبداً ومات الرجل فجاه رجل وادعى أنه ابن الرجل الميت الذي أعنت وليس للميت وصى هل يكون هذا المعتق خصماً قال ان كان أعنته في حالة المرض يكون خصماً وان كان أعنته في حالة الصحة لا يكون خصماً كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر عبداً ولم يتقابض حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم وقال لا بيعة لي واستخلفهما الحاكم خلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يؤخذ بالثمن فاذا أداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا أن يجزأ البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة \* رجل في يديه دار وهو مقر بانها فلان مات وتركها ميراثاً وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى أنه اشترى من الغيب حقوقهم وسأل أن يترك ذلك في يده الى أن يحضر والم تركه في يده فان أحضر مينة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لأن هذا البيع ولا أقضى على الغائب ولكن ترك في يده وأستوثق كفيلاً حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة منه كذا في المحيط \* رجل وكل رجلين بخصومة رجل فأقام المدعي على أحدهما شاهداً واحداً وعلى الآخر شاهداً آخر قال هو جائز وكذلك لو أقام على الوكيل شاهداً واحداً وعلى الموكل شاهداً وكذلك لو أقام على الحي شاهداً وعلى الورثة بعد موته شاهداً كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه دار قال صاحب اليد رجل هذه الدار لك وورثتها من

النسج والمائى يقرأ عند المشى ان لم يشغله العمل والمشي والقلب حاضر يجوز \* قراءة الفاتحة لأجل المهمات عقيب المكتوبة بدعة وفي الحمام لو جهرا يكره وفي نفسه لأني المختار وكذا لو كانت عورته مكشوفة أو امرأته أو كان هناك أحد مكشوف العورة \* ويمنع الجنب عن قراءة ما دون الآية في الصحيح اذا قصد قراءة القرآن أما اذا قصد الشفاء أو افتتاح أمر فلا في الصحيح \* واختلف في تعليم الجنب والحائض القرآن والأصح أنه يعلم كلمة كلمة ما دون الآية لا على قصد قراءة القرآن \* ويكره للمحدث مس كتب الحديث والفقه عندهما والأصح أنه لا يكره عند الامام ولم يذكر الخلاف في الجامع الصغير لكنه قال كتب الفقه كما يحف الا انه لا يكره مسه بالكم \* ولا يكره للمحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب وكرهه من الرجلين الى المصحف وان لم يكن بحذاءه لا يكره وكذا لو كان معلقاً في الوقت لا يكره \* وضع المقلبة على الكتاب لأجل الكتابة وبدونها يكره ويكره وضع قرطاس عليه

(٦ - فتاوى رابع) اسم الله تعالى تحت الطنفسة والجلوس عليها وقيل لا يكره كالأوضاع في بيت وجلس على سطحه ولو وضع المصحف في الخرج وركب عليه في السفر لا بأس به كوضع المصحف تحت رأسه للحفظ ولغيره يكره \* دخل الخلاء وفي جيبه درهم عليه اسم الله تعالى أو آية من القرآن لا بأس به ولو على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص باطن الكف \* دعا وهو سأل القلب ان كان الدعاء على الرقة فهو أفضل وان لم يكن في وسعه الا ذلك فالدعاء أفضل من تركه \* وينبغي ان يدعوا بما يحضره ولا يستحضر ولا يستظهر فانه يذهب رقة القلب الا في

الصلاة لأنه ربما يجري على لسانه ما يفسد الجزء الثاني \* الاشتغال بالسنة أولى من الاشتغال بالدعاء \* واعظ يدعو كل أسبوع بدعاء مسنون  
 جهرا لتعليم القوم ويحافظه القوم إذا تعلم القوم خانت هو أيضا وان جهر فهو بدعة \* يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة في رمضان وغيره  
 (الثاني عشر في زلة القارئ) قرأ آية بعد أن أعطيناك الكوثر بالوصل لا تفسد \* الخطأ إما أن يكون بقراءة حرف مكان حرف أو زيادته  
 أو نقصانه أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم (٤٣) أو كلمة مكان كلمة أو زادها أو نقصها أو قدمها أو أخرها أو آية مكان آية أو زاد آية أو نقص  
 آية أو قدم آية أو أخر آية \* إن

قرأ حرفا مكان حرف آخر ولم  
 يغير المعنى وهو في القرآن  
 كسبأ من مكان مسلمون لا تفسد  
 عند الكل أما إذا لم يتغير  
 المعنى لكنه ليس في القرآن  
 كالحى القيام عندهما  
 لا تفسد وعند الثاني تفسد  
 بناء على مسئلة ابدال التكبير  
 بأجل فيراعى اللفظ وعندهما  
 المعنى والشافعى رحمه الله  
 تعالى وإن لم يجوز ابدال لكنه  
 لا يقول بالفساد وإن كلاما  
 لأنه ليس بعد فاشبهه الكلام  
 ناسيا \* وخطأ الألف الفاتحة  
 عنده لازم فقرأتها كلها  
 بأعرابها وإن غير المعنى وليس  
 مسئلة في القرآن فسد عند  
 الكل ولا عبرة لقرب المخرج  
 وإنما العبرة لاتفاق المعنى  
 عندهما ولو جردا لمثل عنده  
 والاصل أنه إن أمكن الفصل  
 بين الحرفين بلا كلفة  
 كالصاد مع الطاء بان قرأ  
 الطالحات مكان الصالحات  
 فسد عند الكل وإن لم يمكن  
 الابدانة كالطاء مع الصاد  
 والصاد مع السين والطاء مع  
 التاء اختلفوا قالوا لا على  
 أنه لا يفسد لغوم البلوى  
 وعن أبي منصور العراقي كل  
 كلمة فيها عين أو حاء أو قاف  
 أو طاء أو نون فيها سين أو صاد

أخيك فلان وقال المقر له لابل هذه لجل آخر ورثها من أخيه قضى بها المقر لا سخر إذا كان كلام المقر له  
 موصولا فإن غاب المقر له الأول وجاء المقر له الآخر إلى الذي الذار في يديه وأقام البيعة عليه بإقراره للغائب  
 وبإقرار الغائب له لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو اشترى شيئا ببيعة أو دم أو خرا أو خنزير أو قبض المشتري ثم  
 استحقه إنسان بالبيعة ففي الشراء بالتمتة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البيعة عليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه  
 الهادي \* وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البيعة عليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه  
 الله تعالى في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدينارين وقبض الابريق ونقد دينار واحد ثم تفرقا  
 قبل أن ينقد الدينار الآخر حتى فسد العقد في نصف الابريق لا يتعدى الفساد إلى النصف الآخر فإن  
 حضر رجل بعد ما غاب بائع الابريق وادعى أن نصف الابريق له كان المشتري خصما له فلو حضر البائع بعد  
 ما أقام المستحق البيعة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الابريق ورد  
 البائع على المشتري نصف حصه ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وإن صار  
 البائع شريكا له في الابريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه  
 بمائة دينار إلى العطاء فنقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل وأقام البيعة إن له نصف العبد وكذا  
 في الذخيرة \* ولو باع النصف وأودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصما ولو باعه  
 رجل النصف وأودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع  
 المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم  
 اشترى منه نصفه الآخر أخذهما صحيح والآخر فاسدا أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاز رجل وادعى  
 عليه نصف العبد وأقام البيعة فالمشتري خصم له ويقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع  
 الثاني ولو كان البيع الأول صحيحا والبيع الثاني ببيعة أو دم أو خمر لم تكن بينهما ما خصومة حتى يحضر البائع  
 لأن المشتري بدم أو مائة أو خمر غير مملوك لا اتفاق كذا في المحيط \* إذا ادعى على امرأة أنها أمته وهي تحت  
 زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا تشتط حضرة الزوج كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أنه  
 قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة أو ادعى أنه زوج أمته فلا تسمع منه وله عليه المهر والعبد  
 والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لأعطيك الارش والمهر مخافة أن يحضر العبد والامة  
 فينكران الملك لك فيضمانى فالقاضي يلزمه الارش والمهر بإقراره وكذلك الجواب فيما إذا كان المهر عرضا  
 من العروض وإن كان للعبد ودية أو ألف درهم عنده هذا الرجل أو غصبه منه أو كان من قرض أو بيع فأقر  
 الذي عنده المال إن الذي دفع اليه المال عبده هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو  
 قال الذي في يديه المال إن هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له  
 وكذلك إن أقر أن فلانا امر عبده ببيع أمته فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على  
 دفع الثمن إلى المولى هذا كله إذا كان المال قائما في يد المقر فإن كان مستهلكا فللمرء أن يأخذ بذلك فإن قدم  
 الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان أو أن يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله أن يضمن المقر  
 مثل المال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له ففيم إذا أخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم  
 الغائب وأنكر أن يكون مملوكا للمقر له يرجع وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط \* ولو قال المقر في جميع هذه

فقرأ السين مكان الصاد أو بعكسه جاز وزكر العتاني وإن لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد وغير المعنى فهو الصمد المسائل  
 بالسين أو المغظو بالطاء أو الضال بالذال أو بالطاء فيسب لا تفسد لغوم البلوى فإن العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ  
 كالامام الصفار ومحمد بن سلمة أفتوا به وأطلق البعض بالفساد غير المعنى وقال القاضي أبو الحسين والقاضي أبو عاصم إن تعدد فسدوان  
 جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو عدل الا قويا وهو المختار \* (فروع) \* على قول من قال بالفساد قرأ ليعظمهم الكفار

بالضاد والراء فسد الضالين بالذال أو الزاء لا المغضوب بالطاء أو الزاء أو الذال فسد العاديات ضججا بالذال فسد الاعن وعود بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا مولوا بغير ظكم بالضاد لا قضا غلظ القلب بالضاد فيه ما فسد ناضرة بالطاء ناظرة بالضاد لا ذلك بالضاد نفسد وبالطاء لا فظلت أعناقهم بالضاد والذال لا في تضليل بالطاء أو الذال نفسد الظن بالضاد نفسد اليك نسعي ونحفد بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا أركي لكم وأطهر بالطاء لا نفسد وبالضاد والراء نفسد ولا اله غيرك بالخاء خيرا اختلقوا (٤٣) فن فرض فيهن الحج بالذال أو الطاء

فسد وذروا ظاهر الاثم بالضاد أو اطاء فسد وكذا مما ذرأ نصر من الله بالسين وبشر المؤمنين بالصاد الصمد بالين خاسئا وهو حسير بالصاد وعسير بالصاد لا انقصام لها بالسين أو باللام لا وأصروا بالسين مستطيرا بالصاد واعلمكم تصطلحون بالسين هشيم فان عصوك بالسين صدوركم وأوليسال الصادقين عن صدقهم أو يصبرون بالسين حاسدا إذا حسد بالصاد فيهما سابعات بالصاد لا في الكل في البحر سربا أو نسيا حوتهما بالصاد إلى العخرة أو تفصل الآيات بالسين قولاسديدا بالضاد فالمغبرات صجبا بالسين ونواصوا بالصبر بالسين فعموا وصهوا أو صدور الناس أو متربص فترصوا أو يخصفان بالسين يفسد في الكل وكذا ثمانية أيام حسوما بالصاد صراط طلعها فطرة الله التي فطر فأطر يقنطون يقنط حاله الخطب فطاف عليها طائف أو يبطش بالباء وكانت من القانتين ومن يقنت رحلة الشتاء بالطاء تفسد في هذه المواضع ما ينطق عن الهوى بالباء كصاحب الحوت بالطاء مطلع القجر بالباء أو مستطورا

المسائل ما أدى الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشئ حتى يحضر العبد ولا يستخاف المدعي عليه على ما ادعى المدعي من ملك الغائب ويستخاف في الجناية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعي من الجناية والمهر ولا يستخاف من المال في شئ إلا أن يدعي المدعي أن العبد أخذ ألقاله فأقرضه هذا وأنه أخذ ألقاه مني فأغتصبه هذا منه فاستمركه فان ادعى هذا وقال المدعي عليه قد أقرضني فلان أو قد غصبت من فلان ألقاه فاستمركه ~~لكنه~~ وما أدى أهو عبد هذا أم ليس فانه يستخاف ماله قبلك هذا الذي يدعي فان قال رجل لا خره هذا الا في التي في يدي لك لاني غصبتا من عبدك لان مال عبدك لك ولان عبدك أودعنيها وقال المولى الا في ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها إلا أن يقيم المقر بينة على الغصب والوديعه فان لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فانكر أن يكون عبدا للمقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ألفان كان أقر بالغصب وان كان أقر بالوديعه لم يضمن شيئا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الألف أودعنيها عبدك أو غصبتا منه وهو لك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلانا أودعه وأنه غصبها من فلان فان قدم الغائب وأنكر أن يكون عبد فلان فانه يأخذ الألف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر هذه الألف لعبدك فلان في يدي غصبا أو وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الألف لي لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل إلا أن يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهر أمة أو جناية على عبده أو وديعة لعبده في يديه أو غصبا أو غير ذلك فادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعي عليه قضى بدفع ذلك اليه فان قال المدعي عليه على العبد دين لم يلتفت الى ذلك وكذلك ان لم يقر المدعي عليه بشئ من ذلك وأقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب ما يكون الرجل فيه خصما عن عبده \* رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذا المال فأودعه اياك وقال صاحب اليد صدقت لكني لا أرتد عليك لاني أخاف أن يجمد العبد أن يكون عبدي لم يلتفت الى قوله ويحبر على دفع المال اليه فإذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فانكر أن يكون عبدا للمقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي أخذه المقر له ان وجدته قائما إلا أن يقيم المقر له للحال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي أخذه فأراد الغائب أن يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال أودعني عبدي فلان ولا أدري أهو لك أم لا فأقام المدعي بينة أن المال ماله فالقاضي يقبل منه هذا البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وأنكر أن يكون عبدا للمقر أخذ ماله ويقال للمدعي أعدي بينتك والا فلا حق لك وان قال المقر هو الذي في يديه المال هذا المال لك أودعني لك فلان وفلان ليس بعبد فقام المدعي بينة أن فلانا عبدك لم تكن بينهما خصومة ولم تقبل بينة كذا في المحيط \* رجل وهب لعبده رجل شيئا ثم أراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مازونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع ما لم يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب لا بل أنت مأذون فالقول قول الواهب مع عينه وان أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الواهب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزانة المفتين \* وان قال المولى أودعني هذا الجارية عبدي فلان ولا أدري

أو الشيطان أو لوطا بالباء لا سوط عذاب بالباء أو الصاد أو النطاء أو الضاد لا وقيل بالضاد والطاء تفسد فاطلع الى اله موسى بطرور ثاء الناس الاما اضطررت بالباء أو الدال أو اساطير الاولين بالباء لا أظلم وأطغى بالباء لا تفسد والضاد والقاف تفسد أم موسى فارغا نزع منهم ومن يزغ بالعين فيهما لا تفسد ظن ان ان يحور باللام قال الامام الصغار لا تفسد وفرش مرفوعة بالقاف اختلقوا فعزوا بالراء اختلقوا أخبارها بالحاء اختلقوا ألم يجدرك يتما بالراء لا تفسد قل هو الله أحد بالباء تفسد اذا دعى الله وحده بالعين لا تحسبها جامدة بالخاء كنيها مهिला

بالنون لا وقال قرينه أو سمع الله لمن خذته أو تبلى السراير باللام فسد ان هو الاوحى يوحى وكذا كل مذكر قرئ مؤثراً أو عكس أو المخاطبة مغايه أو عكس وفعال ما يريد بالتاء لا ما سبقكم بالعين لا فضلاً بعض النبيين على بعض ولولا فضل الله عليكم بالصاد لا تنزل الملائكة والريح مكان الروح أو فارسنا عليهم روحاً مكان ريحاً أو الذى مكان التى لا الساعسة موعدهم بالعين تفسد فاما اليتيم فلا تنكحرو وأما السائل فلا تنكحرو لا تفسد الوسطى مكانه (٤٤) الاسطى أو الزلقى مكانه اللقى أو الصراط بالصاد أو الذال أو الزاء أو السين لا وهذا كله اذا قرأ خطأ ولو قرأ اللهاء مكان

الحاء للعجز عدا كقراءة الترك الهمة لله الرحمن الرحيم أو سبحان الله العظيم بالصاد أو الذال أو سمع الله لمن همده أو غير المغضوب بالذال أو أعوذ بالذال مكان الذال أو الصمد بالسين ان كان مجهود في تصحيحه ولا يقدر على ذلك فصلاته جائزة وان كان ترك جهده ففاسده بل يترك ما فيه حرف لا بقيمة وكان الخراسانيون يقتون بالجواز عند تعدد الائمة لكن لا يقتدى به وبه ابراهيم بن يوسف وابن ططيس وابن الازهر ومن علماء خوارج من اختار عدم الفساد بالخطا في القراءة أخذوا بمذهب الامام الشافعى رحمه الله تعالى فقال له الباقر جى مذهبه في غير الفاتحة فقال أخذت من مذهبه الاطلاق وترك القيد لما تقررى كلام محمد رحمه الله تعالى ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل حتى يصح القضاء بحكمة النكاح بعبارة النساء على الغائب ولو قرأ وصاحته مكان وصاحيته لا قرأ باسم الله بالسين أو بالتاء وهو الشخ

أو همها له أم لا فأقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم فإذا قضى القاضى بالجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عبداً فالقول قوله وكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب فقيمها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضاً وان قال المولى قد علمت أنك وهبتها للذى أو دعنى الا أنه ليس بعبدى وأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حياً وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب عين المودع بالله أن الغائب ليس بعبد له استحلها للقاضى فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعى بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب عبده هذا الرجل وأنه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصماً له وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بأف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان أقام بينة على اقرار الذى في يده الجارية أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره أن الغائب عبده فالقاضى لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذى في يده خصماً كذا في المحيط \* رجل في يديه عبد يقر بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بأف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصماً في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبداً فلان فباعنى منك بألف درهم ووكنتى بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته الا أن مولاه أن ينعمه من الخصومة وان لم ينعمه فالقول كاله جائزة وله أن يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال أنا عبداً فلان قد وكنى بخصومة ملك فى نفسى وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان

### (الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به)

رجل ادعى على رجل حقة أو مالا أو أقام البينة فقال المدعى عليه لى مخرج من دعواه أمهاله القاضى الى المجلس الثانى ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون اقراراً منه للمدعى قال مولانا رضى الله عنه ويتبني للقاضى أن يسأله عن الدفع ان كان صحياً أمهاله القاضى وان كان فاسداً لا يملك ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى رجل عبداً في يد رجل أنه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عندي أو عارية أو اجارة أو رهن أو غصب وأقام على ذلك بينة أو أقام ذواليد بينة أن المدعى أقر أنه فلان اندفعت خصومة المدعى عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذواليد صالحاً تدفع عنه الخصومة اذا أقام البينة وان كان معروفاً بالحيل لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة يرجع اليه حين تبلى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المحتال من الناس قد أخذ مال انسان غصباً ثم يدفع سرا الى من يريد أن يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على أن فلانا أو دعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي \* وان لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما تدفع به دعوى المدعى \* فلو

أو مكان اللام الباء أو الراء ولا يطاوعه لسانه غير ما كان لا يتبدل الكلام لكنه أمكنه ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف فعل في قضى غير انما تجتمع ولا يدع الفاتحة وان كان فيه تبدل الكلام فسد ولو قرأ خارج الصلاة كذلك فلا أجر له ان من يقرأ القرآن بالالحان لا يستحق الاجر لانه ليس بقارئ قال الله تعالى قرأ ناعراً يغري عوج وان أمكنه ان يتخذ آيات خالية عن تلك الحروف فعل والاسكت وان وجد آيات خالية عن لغته ومع ذلك قرأ ما فيه اللغة لا يجوز وعلى قياس ما ذكرنا في المسئلة الاولى ان يدل حرفاً مجزواً ولم يقدر لا يفسدوه



قضى القاضي للمدعى وحضر الغائب وأقام بينة على أنه ملكه دفعه الى صاحب اليد ودفعه الى القاضي بقضى  
للمدعى حضره كذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعى المدعى مع دعوى الملك المطلق فعلا \* ولو أن القاضي  
لم يقض للمدعى بينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي  
للمدعى للعبد بثلثة البيعة كان هذا قضاء على صاحب اليد فان أقام المقر له بينة على المدعى أنه عبده كان  
أودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعى هكذا كرمحمد رحمه الله تعالى  
في الجامع وحكى القاضي أبو الهيثم عن القضاة الثلاثة أن ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح أنه يقضى  
بالعبد بين الذي حضر وبين المدعى نصفين قال القاضي أبو الهيثم إن ابن سماعة كتب الى محمد رحمه الله تعالى  
في هذه المسئلة فكتب اليه محمد رحمه الله تعالى أن يقضى بالعبد بينهم ما إذا أقام المقر له بينة على دعواه  
وبطلت بينة المدعى فالقاضي يقول للمدعى أعدي بينتك على الذي حضر والا فلا حتى لك كذا في المحيط  
في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل \* إذا قال شهودي اليد أودعه رجل لا نعرفه أصلا  
فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تندفع خصومة المدعى عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي \* وان قالوا  
نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى كذا في فتاوى قاضيان في فصل الدور والاراضي \* ولو قال شهود المدعى عليه نعرف المودع باسمه  
ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا  
لا تندفع الخصومة عن ذي اليد وبعضهم قالوا تندفع وهكذا كذا في الاقضية أن القاضي يسأل المدعى هل  
هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا ظهر أنه غير المودع كذا في المحيط \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا بد في  
معرفة من الطرق الثلاث وتعويل الأئمة على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال  
الذي في يديه أودعني فلان لرجل معروف وشهد شهوده أن رجلا أودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة  
كذا في المحيط \* ولو قال الذي في يديه أودعني رجل لا أعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل وهم لا يعرفونه  
كان الذي في يديه خصم المدعى كذا في فتاوى قاضيان في فصل الدور \* ولو قال الذي في يديه أودعني  
رجل لا أعرفه وقال الشهود أودعه فلان بن فلان ذكر الخلف رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن  
القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد كذا في الذخيرة \* ولو أقر المدعى أن رجلا  
دفعها اليه والمدعى لا يعرفه فلا خصومة بينهم وكذا لو شهد شهود ذي اليد على اقرار المدعى أنه دفعها اليه  
رجل لا يعرفه فالقاضي لا يجعل خصما كذا في خزائن المفتين \* ولو قال الشهود أودعنا من نعرفه بالطرق  
الثلاث لكن لا نقوله ولا نشهد به لا تندفع ولو برهن أنه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على أنه ملك  
المودع تندفع ولو قالوا أودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء أو قالوا كان المدعى هذا في يد فلان الغائب  
لكن لا ندري أدفعه اليه أم لا وقال ذو اليد دفعه الى تندفع كذا في الوجيز للكردي \* لو شهد شهود  
المدعى عليه أن المدعى أقر أن هذا فلان الغائب وقال أودعني فلان الغائب أو شهد الشهود على اقرار  
المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب أو دعنى قالوا تندفع عنه الخصومة وكذا لو أقر المدعى عند  
القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر  
المدعى أنها كانت في يد فلان ولا أدري أدفعها الى هذا أم لا وذو اليد يقول دفعها الى فلان فلا خصومة

عليهم الغمام ان النفس لامارة مختلفة واو العامة على انه يفسد وفي قوله تعالى أولئك هم العادون ان شدد فسد ولورثك التشديد في اية  
أو قرأ رب العالمين محققا مختارانه لا تفسد على قول العامة في جميع المواضع ولورثك المدان لم يغير المعنى كافي أولئك وأنا أعطيتك لا تفسد  
وان غير كافي سواء عليهم ودعا وندها مختارانه لا تفسد في جميع المواضع الخطأ في الاعراب ان لم يغير المعنى لا تفسد نحو لا ترفعوا أصواتكم  
يكسر التاء الزجج على العرش استوى نصب النون وان غير المعنى كافي وعصى آدم ربه فسد عند العامة وكذا في فاسد صباح المنذر ين

بكسر الذال ويرى من المشركين ورسوله بكسر الهمزة والواو والفتحة بكسر الكاف والمصدر بفتح الواو ولونصب الرامع الواو وأنصب الواو  
ووقف على الراء لا تنفسد والاول قراءة خاطئة أي بلتعة والثاني يحتمل الاول فلا تنفسد وفي التوازل لا تنفسد في الكل وبه يفتي وكذا في  
واذا بتلى ابراهيم به وكذا هنالك يلبوا بالياء لانه قراءة ولو قرأ سبطا طويلا بالخاء أو حبل من ليف مكان مسد أو زراطا لا وكله قراءة ولو ما في  
معصف أي أو ابن مسعود رضي الله عنهما (٤٦) ان لم يكن معناه في معصف الامام ولا هو ذكروا لا تسبيح فسد وان كان معناه فيه لا تنفسد

على قياس قولهما والصحيح انه لا يجوز عن القراء في الصلاة ما لا يفسد فلا لان القراءة الشاذة لا توجب فساد الصلاة وتأويل قول القائل بالفساد الفساد عند الاقتصار عليه داخل الصلاة عما بلغ السبيل بالتواتر ذكر كلمة مكان أخرى ان قرب المعنى نحو الحكيم مكان العليم أو الفاجر مكان الائم لا الى الجبال كيف سطحت مكان نصبت لا تنفسد على قياس قول الثاني وكذا مكان رفعت وعلى قولهما فسد وان لم يكن من القرآن لكن يقرب معناه لا يفسد عنده ما خلا فله وان لم يقرب معناه ولم يكن فيه فسد عند الكل وان كان فيه ولكن لا يقرب معناه نحو أنا كذا غافلين م كان فاعين الشيطان على العرش عما لو اعتقه كفر العامة على انه يفسد وهو الصحيح عند الثاني أيضا وافتي محمد بن مقاتل على انه لا يفسد وفي التوازل ألت بركم قالوا نعم فسد أقرأتم ما تخلقون مكان تمون فسد في الاظهر ذكرك أنت العزيز الحكيم مكان الكريم لا لانه يراد به الحكيم في زعمك وعليه

بينهما كذا في خزنة المفتين شهد الشهود على اقرار المدعي أنها كانت في يد فلان ولا ندري أدفعها الى فلان أم لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب البعد أنها لفلان ولم يشهدوا أن فلانا أو دعه الياء فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عنه ولو أقام المدعي بينة على سبيل دفع بينة صاحب البعد أن صاحب البعد ادعاه لنفسه لم تقبل من صاحب البعد بينة على الايداع أصلا كذا في المحيط \* ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب أسكنه فيها وأشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب يومئذ أو قالوا كانت في يد الساكن أو قالوا لا ندري في يده كانت الدار يومئذ لكن نعم أن الساكن في يد الساكن أو لم يذكروا أن الدار في يده كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجه للسكردري \* وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع الخصومة كما لو شهدوا أنه أسكن فلان إلا أنه سلم اليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي \* ولو برهن المدعي أن الدار يومئذ أسكنها كان في يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه أيضا لا تقبل عندهم خلافا للثاني كذا في الوجه للسكردري \* ولو قال المدعي عليه نصف الدار لي ونصفها وديعة فلان وأقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو ادعى ذواليد وديعة لم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفق قضاؤه ولو أراد أن يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يقيم ذواليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما أو أقام المدعي شاهدا واحدا أو شاهدين ولكنه لم يقض القاضي بهما وجد ذواليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر أنه ليس بخصمه قبل أن يتجه القضاء كذا في جامع الاسيحي رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال ذواليدان فلانا أو دعهنا فقال المدعي قد كان فلان أو دعهنا لكنه هو هاهنا بعد ذلك أو باعها فالقاضي يستحلف المدعي عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن اليمين جعل خصمه له فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو أقام المدعي بينة أن فلانا باعها من الذي في يده تقبل ويجعل المدعي عليه خصما ولو ادعى المدعي عليه وديعة ولم يقيم بينة وطلب المدعي عينه أن ذلك الرجل أو دعه الياء يحلفه القاضي بالله لقد أو دعه الياء ويحلف على البتة لا على العلم وان كان على فعل الغير لكن تمام به وهو القبول فيحلف على البتة كذا في الفصول العبادية \* رجل في يده وديعة لرجل جاء وادعى أنه وكيل المودع بقضها أو أقام على ذلك بينة وأقام الذي في يده وديعة بينة أن المودع قد أخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة أن شهودا لو وكيل عبيد كذا في المحيط \* ادعى على آخر دارا فقال ذواليدان وديعة من فلان في يدي وأقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه وأعاد المدعي الدعوى في الدار أجاب أنه وديعة في يدي من فلان وأقام البينة عليه قال تدفع عنه الخصومة أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى دارا في يدي رجل وأقر ذواليد أنها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك انه لفلان أو دعهنا أو قال على القلب بأن بدأ بالايديع ثم نفي بالايديع ان أقام البينة على الايداع اندفعت عنه الخصومة وان لم تكن له بينة بدأ بالايديع للمدعي ونفي بالايديع يؤمر بالتسليم الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعي لان حقه كان أسبق لكن يقال للقره أقم البينة أن الدار كلها لك وان بدأ بالايديع ونفي بالايديع يؤمر بتسليم الدار الى المدعي لانه ثبت حق المدعي وحق الغائب فهو له لانه صدق المدعي وعصى بكذبه الغائب وعلى تقدير التأكيد لا يثبت

القنوي ولو قرأ أحل لكم صيد البر وقرأ ما بعده وحرم عليكم صيد البحر لا تنفسد ولو قرأ مكان شفعاء مشركا فسد \* قدم كلمة على حق كلمة أو آخر كلمة عن كلمة ان لم يغير لا يفسد نحو لهم فيها شقيق وزفير أو ابتنا فيهما غنيا ورجا أو كلمتين نحو يوم تبيض وجوه وتسود وجوه أن العين بالعين والنفس بالنفس والعبد بالعبد والحر بالحر لا تنفسد وان غير نحو أو غدا لكم الشيطان يخوف أولياءه مخافوهم ولا تخافون فسد \* زاد كلمة ولم يغير نحو وان آمنوا أحسنوا وعلوا الصالحات ان الله كان بعباده خيرا بصيرا لا تنفسد وان لم يغير لكنه ليس في القرآن نحو

فيها فأكفه ونخل وبقل ورمز الاصح انه لا تفسد عند عامة المشايخ وان غير المعنى فسد نحو انما غلى لهم ليزدادوا انما وجلا وكذا الحكم في كل مضر أظهره وهذا مشكل لانه لا يزيد على زيادة كلمة لا تغير المعنى وقد ذكر في بعض المواضع نصا على انه لا يفسد نحو واسأل أهل القرية التي مكان القرية ولو قرأوا أن العزة لله جميعا بزيادة لو فسد ولو قرأ آية مكان آية ان وقف وقفنا ما ثم آية أخرى أو بعض آية أخرى نحو ان الانسان اني خسرا اني نعيم أو قرأوا الذين والذين لقنوا القرآن في كبد (٤٧) أو قرأوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات

أو تلك هم شر البرية لا أمان غير المعنى بعدم الوقف نحو ان البرار اني جحيم يفسد عند العامة وهو الصحيح \* اذا وقف في غير موضعه أو وصل في غير موضعه أو ابتدأ من غير موضع الابتدأ كان لا يغير المعنى تغيرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء أو الابتدأ بالجزء نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ أو تلك هم خير البرية وكذا بين الصفة والموصوف وغيره وان غير المعنى نحو شهد الله انه لا اله ثم ابتدأ بالاهو عند عامة المشايخ لا يفسد لان العوام كما لا يميزون بين وجوه الاعراب كذلك بين الفصول والوصل ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتدأ بما بعده لا يفسد صلاته بالاجماع \* ولو نسب الى غير ما نسب اليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو ومريم ابنة عمران تفسد بلا خلاف ولو في القرآن نحو ومن يمانه لقمان وموسى ابن عيسى لا يفسد عند مجرده الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان يفسد وموسى بن لقمان لا لان عيسى لاب له وموسى له

حق الغائب ولو لم يقم البينة على الايداع ولكن علم القاضي أن الغائب أو دعها بآية لم يجعل بينه ما خصومة وكذلك لو أقر المدعي بذلك ولو علم القاضي أنه المدعي وأقام الذي في يديه البينة أن فلانا الغائب أو دعها لاختصومة بينه ما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي أن الغائب عنهما من المدعي وأودع ذال اليد فانه يأخذها من ذى اليد ويسلم الى المدعي وذكر في باب اليمين أن ذال اليد لو قال أو دعها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني أنت على خصومتك مع المقر له الاول ان أقام البينة أخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط \* وان قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية \* دار في يدرجل ادعاه آخر ملكا مطلقا وشراعه من مذسنة أو شفعة فيها فقال ذال اليد كانت لي بعته من فلان أو وهبتها له وسلمتها فأودعها لاختصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول أو علم القاضي بذلك حينئذ لا تندفع عنه الاختصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن أقام ذال اليد البينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب وأقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين أقاما البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي أعدا الشهود على المقران شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم أدر أرفع اليه أم لا وقال ذال اليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي \* رجل ادعى عبدا في يدرجل أنه له فطوب بالبينه فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقاضا ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذال اليد أو أقر به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا أقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهية اذا اتصل به القبض والصدقة في هذا خبره البسيع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى المنقول \* لو ادعى الدار أو أقام شاهدا واحدا ثم أقام من عند القاضي ومكانا ثم تقدم الى القاضي وجاء المدعي بشاهدا آخر أو أقام صاحب اليد بينة على أنه باع الدار من فلان بعد ما أقام من عند القاضي أو قال وهما منه وسلمها اليه فان أقر المدعي بذلك أو علم القاضي به أو أقام ذال اليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فأقام ذال اليد بينة على ما صنع فالقاضي لا يسمع بينته ولا تندفع عنه الاختصومة ولو كان المدعي حين ادعى الدار أقام شاهدين فعد لا تقبل أن يقضى القاضي بالدار للمدعي فأما من عند القاضي فكنا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب الدار أنه باع الدار من فلان بعد ما أقام من عند القاضي أو وهما له وسلمها اليه ثم فلانا أو دعها وغاب وأقر المدعي بذلك أو علم القاضي به فانه لا تندفع عنه الاختصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصل خصما غيره \* رجل ادعى عبدا في يدرجل وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أن المدعي باعه من فلان الغائب بطلت دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث \* اذا أقام المدعي عليه بينة على اقراره أن البسيع من فلان أو على اقراره أنه ملك فلان تقبل كذا في الفصول العبادية \* ادعى دارا في يدرجل وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اشتريتها من فلان وأنت أجرت هذا البسيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك

أب الا انه أخطأ في الاسم ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد لانه ليس في القرآن \* ولو قرأ في الصلاة بالالحان ان غير المعنى فسد والا وان كان في حروف المد واللين لا تفسد الا اذا خش وفي غير الصلاة اختلفوا الصحيح انه يكره \* (الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد) \* سلم أو رذنيها فسد واذا رذنا سموا هو لا يعلم كونه فيها أو ساءها اعني سبق الى لسانه فأصد الذ كرفسد \* المصلي اذا قال في آخر الفاتحة آمين بالتشديد لا تفسد عند الثاني لوجود مثله في القرآن وعليه الفتوى \* سلم على رأس الثانية في العشاء على انما تروى حجة أو في الظهر على انها جمعة اسأنتف

لانه على قصد الرض وأما الوسم على انه أتم الأربع لا لانه على قصد الاتمام \* رأى على ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم واء تقاد  
المقتدى انه مائع له والامام على خلافه أعاد لانه مؤاخذ بزعمه ولو كان الامام بعتة قد انه مائع والمقتدى لالكن الامام لا يعلم بها لا يعيد المقتدى  
\* رجلا ن بصلبان مقتدياً أحدهما بالآخر فقطر قطر من الدم وكل يزعم انه من صاحبه أعاد المقتدى صلاته لنفسه اء على كل حال ولو ذهب  
وتوضأ واقتدى به صح ولو ذهب الامام (٤٨) قبله وتوضأ وجاء جازت صلاة المقتدى أيضاً \* أرضعت ولدها وأرضعت وهي كارهة فتزل

الابن فسد وان مص ثلاثاً  
فسد وان لم يكن ينزل اللبن  
لأبصة أو مصتين ان لم ينزل  
\* ابتلع دماً خرج من بين  
أسنانه لا تفسدان لم يبلغ ملء  
الفم \* أكل بعض لقة وبقي  
البعض بين أسنانه فشرع  
فيها أو ابتلع الباقي لا تفسد  
مالم يبلغ ملء الفم وقد ر  
الخصلة لا تفسد بخلاف  
الصوم \* ابتلع شيأ من الخلوة  
ودخل فيها فوجد خلوة في  
فيه وابتلعها لا تفسد ولو  
ادخل السكر فيها في فيه ولم يصبه  
والخلوة وصلت الى جوفه  
فسد \* رفع رأسه الى السماء  
فيها فوق في حلقه برد أو تلج  
أو مطر ففسد صومه وصلاته  
لوصول شيء من الخارج الى  
جوفه \* جامعها زوجها بين  
الفخذين فيها ففسدت صلاتها  
وان لم ينزل وكذا اذا قبلها  
بشهوة أو بغير شهوة أو لمساها  
بشهوة لانه في معنى الجماع  
بخلاف ما اذا قبلت امرأة  
المصلى ولم يشتمها \* ولو نظر  
الى فرج مطلقة فيها حتى  
صار امرأه أو نظر حتى  
ثبت حرمة المصاهرة لا تفسد  
الصلاة في المختار \* صلى في  
قميص محلول الحبيب ورأى  
عورة نفسه لا تفسد كما لو نظر  
انسان من تحت ثوب المصلى

للمدعي عليه ولا يكون دفع الدعوى المدعي كذا في المحيط \* لو أن رجلاً ادعى داراً في يد رجل أنها له وأقام  
البينة فأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعي ووكان في يدها ذكر في المنتقى  
أنه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكلاً وأدفع عنه الخصومة وألزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان  
\* رجل في يديه دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريتها فلان وأقام بينة وان فلان واوكله  
بشراؤها مندسنة قال لا أقبل بينته كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصمه بالغيره  
\* وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه أو أقام المدعي عليه بينة أنه كان عندي ودبعة أو رهناً أو مضاربة  
أو شركة لا تقبل بينة المدعي عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعي وأخذ القيمة من المدعي عليه فاذا حضر الغائب  
وصدق المدعي عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعي عليه على  
الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد  
الغائب في اقراره أنه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا يرجوع له مالم يقم البينة على ما ادعاه من  
الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة واذا أنق العبد فادعاه على الذي أنق من يده وأقام المدعي عليه  
بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا أعاد العبد من الأبق في فصل الوديعة والرهن  
والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك  
الذي كان في يده لان الضمان لا يتصر عليه كذا في خزنة المفتين \* ولو كان العبد قائماً وذهب عنه وأخذ  
أرشها وأقام البينة أن فلاناً أودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي \* ولو كانت جارية  
فولدت ثم ماتت وأقام المدعي البينة أنها جاريته ولدت في ملكه وأقام ذواليد البينة على الوديعة قبل الولادة  
فانه يقضى للمدعي بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشي حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي  
\* ادعى عبد في يدي رجل فقال المدعي عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعي سلم العبد  
الي وأحضر فلان حتى أقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحيى \* فلان فأت العبد في يدي المدعي ثم  
جاء فلان وأقام بينة أنه عبده كان أودعه صاحب اليد وأقام المدعي بينة أنه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان  
العبد حياً يؤمر المدعي بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعي أقم البينة عليه كذا في المحيط \* أمة في يد  
رجل قتلها عبد فدفع بها وأقام رجل البينة أن الامة كانت له وأقام ذواليد البينة على الوديعة قيل للمدعي  
ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي \* واذا قضى القاضي بقيمة  
الجارية على ذي اليد وأخذها المدعي من ذي اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يدي اليد  
ويرجع ذواليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو أن الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع  
يدها ودفع العبد باليد لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافي الجارية ولا في العبد كذا في المحيط  
\* وان ادعى الفعل على ذي اليد بان قال غصبته مني أو أجزتها مني أو وهبتها وادعى ذواليد أنها أوديعة أو  
عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البينة على ذلك لا تدفع عنه الخصومة فان حضر المقر له وأقام البينة على  
ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو أن صاحب اليد لم يقم البينة على ما ادعى كذا في المحيط  
\* رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعي عليه هي ملك والدي وديعة في  
يدي لا تدفع عنه الخصومة فان أقام المدعي البينة على ما ادعاه ثم أقام المدعي عليه البينة أنها ملك والده

ورأى عورته \* نظرها الى مكتوب وفهم ما فيه ان مستغفها ففسد عند محمد رحمه الله تعالى والا لا وعند الثاني تفسد مطلقاً اشتراها  
وهو المأخوذ \* كتب فيها على البدأ والهواء غير مستبين لا ولو على الارض مستبينان كان مقدار ثلاث كليات ففسد والا لا في يده ففسح  
رأسه وحليته لا تفسد وان أخذ القارورة وادخن تفسد \* سلم على المصلي فردّه مشيراً بيده أو اصبعه أو رأسه لا تفسد لقوله تعالى فنادته  
الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب وفي شرح المؤذني الكبير لا تفسد لان الدرهم هذا الطريق ومعها وبخلاف ما اذا أجاب المتكلم فيها بهذه

الاطراف حتى لم يعد متكاملاً لان الاشارة من الناطق لا تعتبر حتى اذا سئل كم صليت فأومأ بأصبعه لا تنفس وان تنف شعرة أو شعرتين وان ثلاثاً ثلاث مرات فسد كالحولك بدينه ثلاثاً ثلاث مرات في ركن ورفع يده في كل مرة وان لم يرفع الامرة فهو واحد وكذا لو قتل القملة مراراً متواتراً تنفس أموالين كل قتله فربحة فلا وقال الامام رحمه الله دفنها فيها أحب من قتلها وقال محمد رحمه الله تعالى قتلها وقال الثاني كلاهما مكروه قتل الحية بضربة أو ضربات لو خشى ايذاءها لا تنفس ولا يكره (٤٩) في الاظهر ومع الامن فيها يكره وان مشى

المقتدى قدام امامه لقتلها لا تنفس صلاته \* ضرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو ضربها ثلاثاً في ركعة فسد \* ولو ارتدى أو جل شيئاً بيده أو صيداً أو ثوباً على عاتقه أو ترحب بكمه أو جرحه بيده أو اتعق كور عمامته فسواها امرأة أو مرتين أو أغلق الباب أو حل السراويل أو حل زرق القيص أو رفع العمامة أو وضعها على الارض أو رفعها ووضعها على الرأس أو نزع القيص أو السراويل أو اتعل أو خلع نعليه أو أمسك الدابة أو خلع اللجام أو لبس قلنسوة أو بضة أو نزعها أو وان نعم أو تخمرت المرأة أو فتح غلق الباب أو شد السراويل أو زرق القيص أو لبسه أو الخفين أو ألجم دابة أو أسرجها أو نزع السرج فسد قيل ما يبد فهو قليل وما بها فكثير وقيل ان رآه الناظر وقطع أنه ليس فيها فكثير وان شك أنه فيها أو لا فقليل وقيل يفرض الى رأى المبتلى به ان عده كثيراً فكثيراً والافضل واختار رأي بكر محمد بن الفضل والثاني اختيار العامة والثالث أشبه بقاعدة الامام

استترها من المدعي قالوا لا تقبل بنية المدعي عليه كذا في فتاوى قاضخان \* وان قال المدعي سرقته مني أو سرق مني لا تندفع الخصومة وان أقام ذوال اليد البينة على الوديعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على المالك تقبل كذا في الكافي \* وفيما اذا قال سرق مني القياس أن تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا تندفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو ادعى عينا وقال غصب أو أخذ مني فأقام ذوال اليد بينة على أنه وصل اليه من جهة الغائب تندفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العبادية \* عبد في يدي رجل أقام العبد بينة أنه عبد الذي في يديه وأنه أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أو ادعى اياه فالقاضي يقضي بتعق العبد ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة \* فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لانه نفذ القضاء عليه ما كذا في الكافي \* وهكذا في محيط السرخسي والمحيط \* وفي الذخيرة في فصل دعوى العنق عبد ادعى على رجل أنه كان ملكه وأنه أعتقه فقال المولى حين أعتقه لم يكن ملكي لما أنه بعني من فلان ثم اشترته منه وأقام البينة على بيعه قبل الاعتاق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له أعتقتك قبل أن اشتريتك وقال العبد لا بل أعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط \* وان ادعى على ذي اليد فعلا منته أحكامه بان ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان الغائب أو ادعيه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى أنه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البينة أنه لفلان الغائب أو ادعيه اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح \* كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى الدور والاراضي \* عبد في يدي رجل ادعى وقال اشترته من ذي اليد وأقام ذوال اليد البينة أن فلاناً أو ادعيه لا تندفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب وصديق المدعي سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضي بالعبد للمدعي الشراء ولا يكفه إعادة البينة على المقر له وان أقام رب العبد البينة أنه عبده وأنه أودعه أو لم يقل أودعه قبلت وبطلت بينة المدعي فلو أقام رب العبد البينة أنه عبده ثم أعاد مدعي العبد البينة على رب العبد أن العبد كان لذي اليد وأنه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان أعاد البينة بعدما قضى لرب العبد لا تقبل بينته وان كان قبل أن يقضى تقبل كذا في الخلاصة ولو كان مدعي الشراء أقام شاهداً واحداً على الشراء من ذي اليد فاقر صاحب البدن العبد لفلان الغائب أو ادعيه فقبل أن يقيم شاهداً آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما أقر وأمر بتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعي أقام شاهداً آخر على الشراء قضى بالعبد ولا يكف إعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المقضي عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط \* مدعي الشراء اذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى أقر ذوال اليد أنه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق العبد اليه ثم أقام مدعي الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضي عليه المقر له كذا في الخلاصة \* اذا ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وأقام الذي في يديه بينة أنه وديعة عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة عن ذي اليد يقضي بالثوب للمدعي وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك أو ادعيه فلا

(٧ - فتاوى رابع) رحمه الله تعالى \* حول المصلي وجهه أو تقدم على امامه بلا عذر أو تأخر عن موضع قيامه في الصلاة أو استدبرت المرأة مصلاها في بيتها فسد قال القاضي أبو علي النسفي \* يتأخر عن المسجد في حق الرجل فلا تنفس قبل خروجه من البيت \* وقف على عين امامه فغذبه ثالث الى نفسه بعدما كبر أو قبله لا تنفس \* أم رجلاً واقتدى به آخر فخشى وتقدم حتى جاوز موضع سجوده ان كان قد مر بين الصف الاول والامام لا تنفس \* مشى في صلاته قدر صف لا وقدر صفين بدفعة فسد وان مقدار صف ووقف ثم كذلك لا \* سوق الدابة بتمت

الرجلين يفسدونه بدرجل لا صلى قائماً على عقبه أو على أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجلين عن الأرض يجزيه \* رفع اليدين في المختار لا يفسد الصلاة لأن مفسدها لم يعرف قربة فيها ورفع اليدين في الوتر والعبد سنة \* قرع الباب فسيح لإعلام أنه في الصلاة أو عطف رجل فشتمه المصلي قائلاً الحمد لله رب العالمين أو فتح على أمامه وقد قرأ أمقداً مما يجوز به الصلاة أو تخنخ لرد أمامه إلى الصواب من الخطأ أو لإعلام غيره أنه في الصلاة أو خشونة (٥٠) في حلقه لم تفسد وإن تخنخ بلا عذركه \* (نوع) \* صلى أربعاً فقل وترك القعدة الأولى الصحيح أنه لا يفسد عند محمد رحمه الله تعالى ولو ثلاثاً وترك الأولى فسد في الأصح بخلاف لأن الحكم بالصحة كان لوقوعها الأولى بأنضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم أنها الأخيرة ففسدت بتركها بخلاف القراءة لأن الاحتياط في إيجابها ولو ستاً أو ثمانية بقعدة الأصح أنه تفسد على القياس والاستحسان ولو قام في النقل إلى الثالثة بقعدة يعود قبل السجود عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لهما والأربع قبل الظهر على هـ ذاً الخلف والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد وعند الإمام رضي الله تعالى عنه فيه قياس واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ \* زاد فيها ركوعاً أو سجوداً لا تفسد ولو عمداً وقال ابن مقاتل الرازي إن زادهما عدا فسد وعن أبي نصر بن زيادة الركوني لا زيادة السجود تفسد لأن الركوع لا يؤثر به منه رد أو السجود يؤثر به وهـ ذاًوافق قوله ما لكون سجود الشكر قربة لا قول الإمام رضي الله تعالى عنه

خصومة بينهما وإن لم يقم صاحب اليد بينة على الإيداع كذا في المحيط \* لو ادعى شراءه من فلان وقال ذواليد أو دعيه فلان ذلك أنه دفعت الخصومة بقوله بغير بينة الآن يقيم المدعي بينة أن فلاناً وكله بقبضه فإن طلب المدعي عينه على ما ادعاه من الإيداع حلف على البتة ولو قال ذواليد أو دعيه وكيله لا يصديق الأيمنة كذا في الكافي \* ولو شهدوا أن عمر أو دعهما أياهما وقالوا لا ندرى من دفعها إلى عمر أو قال ذواليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا عين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله إلى عمر ولكن لا ندرى من دفعها إلى ذى اليد أو قال ذواليد دفعها إلى عمر ولا تندفع عنه الخصومة فإن قال ذواليد حلف المدعي ما دفعها إلى عمر يحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذاليد لقد أودعها أياهما وعمر يحلف على البتة كذا في الخلاصة \* ولو أن العبد أقام بينة أن فلاناً أعتقه وأقام صاحب اليد بينة أن فلاناً ذلك أودعه تقبل وتطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياساً ويحال استحساناً أو يؤخذ من العبد كقيل بنفسه استينافاً حتى لا يهرب فإذا حضر الغائب فإن أعاد بينة عتقه والافهوعبد كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أقام ذواليد بينة أن فلاناً آخر أودعها أياهما كذا في الخلاصة \* لو ادعى العبد أنه حر الأصل فالتقول للعبد فإن أقام ذواليد بينة على الملك وأيداعه تقبل وإن أقام على أيداعه فحسب لا تقبل بخلاف الدارون برهن على الملك والأيداع وبرهن العبد على حرية الأصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي \* عبيد بدرجل ادعى رجل أنه قتل ولياً له خطأ وأقام ذواليد بينة أن العبد فلان أودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة \* إذا ادعى رجل على آخر أنى اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يحجج بالبيع فأقام المدعي البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه أنك قد رددت على هـ ذاليد العبد بالبيع وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسعت بينته عليه كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم أبيعها منك قط فأقام المشتري البينة على الشراء فوجدتها أصعباً زائدة وأراد رددها وأقام البائع البينة أنه برئ إليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذ كذا خلاص رحمه الله تعالى هذه المسئلة في آخر أدب القاضي وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهد حسام الدين في كتاب القضاء \* ادعى على آخر محدوداً في يده وقال هذا ملكي باع أبي منك حال ما بلغت وقال ذواليد باعه منى حال صغر ك فالتقول قول المدعي كذا في الفصول العمالية \* اشتري داراً لابن الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهوداً وكباراً ابن ولم يعلم بمصانع الأب ثم إن الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بمصانع الأب فادعى الأب على المشتري وقال إن أبي كان اشتري هذه الدار من نفسه في صغري وأنها ملكي وأقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي أنك متناقض في هذه الدعوى لأن استجارك الدار منى أقر بأن الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار نفسك يكون تناقضاً لهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين في هـ ذاليد الصحيح أن هـ ذاليد صلح دفعها لدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة وإن ثبت التناقض الآن هـ ذالتناقض فيما طريقه طريق الخفاء كذا في الذخيرة \* ادعى داراً بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه أنى اشتريت من فلان ذلك أيضاً وأقام بينة وتاريخ الخارج أسبق فقال المدعي عليه أن دعواك باطله لأن في التاريخ الذي اشتريت هـ ذاليد من فلان كانت رهناً عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شراؤك لأنه كان بعد ما فلك الرهن وأقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا

لأن السجود عنده كركوع \* ولو أتى بركعة ثالثة ففسد زائدة ركعة غير معتدة \* نام في ركوعه أو سجوده جاز ولا يعيده ما ولو سجد ثالثة بعد ما ولو وقع قدر التشهد ثالثة بعد ما \* مؤدى الفرض زائدة ركعة فاعداً بلا عذر فسد ولو زاد بالأيام بلا عذر لأن الأول له وجود في النقل مع القدرة والثاني لا وجود له حال الامكان أصلاً \* العود إلى الصلابة يفرض التشهد حتى لو لم يأت بالقعدة بعد العود فسدت صلاته والعود إلى سجود السهم ولا يرفعها إلى سجدة التلاوة فيه روايتان واختار الرافض كالصلابة حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم ونذ كرها في



مقامه عاد اليه او قد فان ترك القعدة فسدت صلاته وصلاة من تابعه لامن لم يتابعه يشتبه عليه افعال الصلاة كثيرا الوسوسة فاعتمد فيها على  
 آخر ركع ركوعه ويتشهد يتشهد يجوز ركع ناسيا القنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت وركع وتابعه القوم في الركوع الثاني فسدت لانه  
 اقتداء مفترض بمن قبل في الركوع الثاني \* تذكرا كعاد ترك القنوت لم يعد الى القيام وان عاد وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم تابعوه في  
 الاول والثاني لا تنفس انتهى الى الامام وهو ساجدان لم يرفع رأسه شاركه فيها وفي الثانية وان (٥١) رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة  
 الثالثة ما لم يرفع الامام ولو أتى

بالركوع مع هذا وشاركه  
 في السجدة تين لم تنفس  
 صلاته \* وفي النوازل أدركه  
 في السجدة الثانية فركع  
 وسجد سجدة فسدت لانه  
 زاد ركعة بسجدة \* واقتداؤها  
 بالرجل يصح في الجمعة  
 والعدين وان لم ينو امامتها  
 وفي الجنازة لا يشترط نية  
 امامتها الجاعا \* صلى مع  
 الامام فوقف في صف النساء  
 للزحمة ومكث حتى فرغ  
 الامام فلما وجد مسلكا تبنى  
 وصلى صلاته جازان لم يؤذ  
 ركاع النساء \* (الرابع  
 عشر في الحديث فيها) \*  
 الرجل اذا سبقه الحدث فيها  
 بنى المرأة هل تبنى قال ابن  
 رستم لا وقال المشايخ تبنى  
 كهو \* اذا وصلت البلية من  
 خارجها الى شعرها المسح جاز  
 اما ان كشفت للمسح رأسها فلا  
 تبنى وكذا اذا استنجى هو أو هي  
 وجب أم لا لا تبنى لان ابداء  
 العورة فعل وقال القاضي  
 أبو علي النسفي اذا انكشفت  
 العورة فيه ولم يجد بدامنه لم  
 يفسد وان وجد بداء فسد  
 بان تمكن من الاستنجاء تحت  
 القيص \* وان أصاب بدنه من  
 الرعاف أقل من قدر المانع  
 ومن دم آخر كذلك ويبلغ

في الفصول العبادية \* ولو كان المدعي ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته وأقام البينة  
 وأقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى  
 قاضيان في باب اليمين \* في مجموع النوازل رجل ادعى على آخر أنه اشتري مني جارية وصفتها كذا بكذا  
 درهمما وقبضها واستهلكها ووجب عليه أداء هذا الثمن الى وقد أقرب بذلك وشهد الشهود على المدعي عليه  
 بذلك بعد انكاره فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة  
 وهي في بلدة كذا في يدى فلان وأقام شهودا شهدوا أن رأيناها حية قائمة في بلدة كذا هل يصير ذلك دفعا  
 لدعوى المدعي قال لا كذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدى رجل شرا من رجل آخر بشرائطه فقال المدعي  
 عليه في دفع دعوى المدعي اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي  
 عليه قد كنا أقمنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعي عليه فهدا دفع صحيح وكذلك لو كان المدعي من  
 الابداء ادعى الدار على صاحب البعيل كما مطلقا وقال المدعي عليه في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه  
 الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كنا أقمنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعي  
 عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه انك قد أقررت انك ما اشتريتها  
 مني كان هذا دفعا صحيحا كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه قال المدعي عليه اشتريتها من  
 المدعي ولي بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الاستحسان تترك في يد المدعي عليه ويؤخذ منه كقيل  
 ويؤجل جل ثلاثة أيام فان أقام المدعي البينة على ما ادعى والا قضى عليه وهكذا في فتاوى قاضيان \* ادعى  
 دارا في يدى رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أقررت قبل - هذا انك بعت هذه الدار مني وأراد أن  
 يحلف المدعي له لذلك ولو أقام البينة على اقرار المدعي بذلك قبلت بينته وان دفعت دعوى المدعي كذا  
 في الذخيرة \* ادعى دارا أنهما ملكي لاني اشتريتها من فلان فقال ذواليد لا بل ملكي لاني اشتريتها من فلان  
 ذلك أيضا فقال المدعي جرى الفسخ بينهما كذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك وأقام البينة تسع ولو  
 كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع \* اذا ادعى عينا في يدى رجل اني اشتريته من فلان  
 منذ سبعة أيام وقال ذواليد لا بل هو ملكي اشتريته من ذلك الذي تدعى الشراء منه منذ عشرة أيام وأقام  
 البينة يكون لاسبغهما تاريخا ولو أن من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان يبعث معي في التاريخ السابق  
 كان تلجئة والاخر ينكر كان له أن يحلفه كذا في الفصول العبادية \* برهن على أن هذا رث له عن أبيه  
 فبرهن المطلوب على اقرار أبيه حال حياته انه لاحق له فيه أو برهن على اقرار المدعي حال حياته أبيه أو بعد  
 مماته انه لم يكن لآبيه بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه أنه ليس  
 له أو ما كان له او كأنه لاحق له فيه أو أنه ليس له حق فيه وهنالك من يدعيه بطلت بينة المدعي وان لم  
 يكن من يدعيه هنالك لا بطل كذا في الوجيز للكردرى \* ادعى دارا ميراثا عن أبيه فقال المدعي عليه ان أباك  
 باعها من فلان حال حياته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان وأقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا  
 في الفصول العبادية \* ادعى عليه دارا في يده ارثا أو هبة فبرهن المدعي عليه على انه اشتراها منه و برهن  
 المدعي على اقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردرى \* دارا في يدى رجل جاء رجل وادعى أن أباه مات  
 وترك هذه الدار ميراثا له وأقام بينة شهدا وأن أباه مات وهذه الدار في يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من

الكل لو جمع المانع ان غسل الرعاف بنى وان غسل الآخر لا عند الثاني وهذا لو كان له ثوب واحد اما اذا كان له ثوبان نزع أحدهما وصلى في  
 الآخر الطاهر وان أدى ركعا قبل الغسل أو انزع فسد \* ولو قرأ القرآن ذاهبا أو جابيا الاصح الفساد فيها ولو مكث ساعة بعد سبق الحدث  
 ولم يرجع فسد \* امام سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه مكبر ففسد وان رفع بالانكسار لا يفسد فيستخلف لان في الاول وجد لا تتقار مع  
 الحدث \* تنحى في صلاته فخرج رجب من قوته يجوز البناء لانه بمنزلة سبق الحدث وقيل لا يفسد صلاته \* أحدث وقصد الى الخوض وفي منزله

فما والموتل أقرب من الحوض ان كان مقدار صفي لا تفسد وان أكثر منه فسد وان كان عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في يته وذهب الى الحوض يني ولو وجد في الحوض موضع التوضي فتحا وزال موضع آخر ان بعد ركض في المكان الاول يني والا لا ولو كان الماء بعيدا وبقره بئر ما ترك البئر لان التزج يمنع البناء وهو المختار وقيل نزع ان عدم غيره وعن القدوري والكرخي انه يمنع البناء وقيل روى بشر بن الوليد عن الثاني انه يمنع البناء (٥٣) ولم يثبت ذاعنه \* دخل المشرعة ورد الباب لستر عورته لا تفسد وان لا تفسد ان بيد

وان بيدن فسد وان جل آنية فارغة ليس بها حاجة بيدن فسد ويد لان اليها حاجة لا مطلقا \* وان توضأ ونسي شيئا ثم رجع واخذ لم يني وان نسي غسل بعض الاعضاء فرجعه وغسل يني \* صلى فرضا وأحدث وتوضأ خيرا ان شاء عاد الى المكان الاول ولا يكون مشايلا حاجة وان شاء أتم في منزله ولو مقتديا انصرف الى منزله الاول ويشغل أولا بقضاء ما سبق ويقوم بمقدار قيام الامام ولوراد ان نقص لا يضره وان صلى في مكانه ولم يعد ان كان الامام فرغ جازوا والا الا في موضع يجوز منه الاقتداء احدث فيها ما يصرف للوضوء وانقضت مدة المسح فسد صلاته ذكره الناطقي في العمون \* (نوع) \* من لا يصلح للامامة أولا لا يصلح للاستخلاف وطريقه ان يأكذب بنبوه ويجبره الى الهراب وتارك الر كوع يضع على ركبتيه يده ويسجد الصلاة على الجهة اصبعه وان سجدتين فاصبعين وان ثلاثا فثلاثا وان قراءة على القم وتلاوة فعلى الانف وقيل يشرب لركعة باصبع ولزيادة

تركته بعد وفاته وأخذها من أبي هذا المدعي في حال حياته وأقام ذوال اليد البينة أن الوارث أو أباه أقر أن الدار ليست له فالقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنها كانت لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذوال اليد ادعني أبوك ولا أدري أمات أبوك أم لم يمت ذكر في المستقى أنه لا تندفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وأنا وارثها وأقام البينة تسمع فلان المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صحت الدفع كذا في الخلاصة \* ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان أبانا قد حرّمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج أقر في مرض الموت أني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط \* امرأة ادعت على ولده رجل ميت أنها كانت امرأة له مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طلقها ثلاثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن زوجة له فقط ثم أقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على غيره أنه كان لاي عليك كذا وكذا من المال وأنه قدم قبل استيفائي من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما لي وانه لا وارث له غيري فقال المدعي عليه الدين الذي تدعيه قد كان لا يملك على بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد أدت جميع ذلك الى أنك في حال حياته وقد صدق مدعي الدين أن الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا أنه أنكر أداء فلان ذلك اليه فأقام المدعي عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعي عليه في هذه الصورة أخرجني أبوك عن الكفالة في حياته أو قال أخرجني عن الكفالة بعد موت أبك وأقام بينة على ما ادعى تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* ادعى على غيره أنه كان لاي عليك كذا وكذا مات أي قبل أن يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما لي وانه لا وارث لاي غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه ان أبانا قد أحال فلانا بملك كان له على وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحتال له وصدقه المحتال له في ذلك كله لا تندفع الخصومة عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فإذا أقام البينة على الحوالة تندفع دعوى المدعي عنه وخصومته كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر كذا دينارا مال الاجارة المنسوخة بحكم الارث عن أبيه فقال المدعي عليه في الدفع أنه أقر بأن أباه استوفى مني هذا المال واقراه بعدموت أبيه وأقام البينة فشهد الشهود أنه أقر أن أباه استوفى ولم يذكر وأنه أقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى في تركه امرأته ميراثا وقال كانت امرأتي يوم موتها فبهرن الورثة أن الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتي لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال أن يكون رجعا وبه لا تنقطع الزوجية فيترك كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة \* امرأة ادعت المهر المسمى على زوجها وقال الزوج في الدفع انها أقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة \* ادعى رجل دارا في يده امرأته أنها تركت له أبيه وقالت المرأة هذه الدار تركت له أبيه الا أن القاضي باعها مني بجهري وأنت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو ثبت ذلك بالبينة كذا في المحيط \* رجل مات وترك مالا وبناتا فأقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه وأن ولاده له وأقامت البنت البينة أنه كان حر

الاصل

بقدرها والسجدة الصلاة ان واحدة اصبع واحد على الجهة ولزيادة قدرها ولتلاوة الاصبع على الجهة

واللسان والسلام يتحول الوجه عينا وشمالا \* وان لم يعلم كم صلى امامه صلى أربعين مرة في كل ركعة احتياطا \* أحدث فاقتدى به رجل قبل خروجه من المسجد صح واليه أشار محمد رحمه الله تعالى فان سبقه الحدث فتأخر وقدم من جاء ساعتئذ فتقدم وكبر بنية صلاة الامام جاز وصار كأنه تقدم المسبوق \* استخلف من خارج المسجد والصفوف متصلة فسدت صلاة القوم عند الامامين وفي صلاة الامام روايتان

والاصح التساد \* استخلف في المسجد واستخلف الخليفة غيره فالقاضي ان كان الاول في المسجد ولم يأخذ الخليفة الاول مكانه جازو يجعل كان الاول استخلفه والا لا يجوز \* الامام قدم رجلا والقوم آخر فالخليفة من قدمه الامام لولايته \* وفي الفتاوى ان نوبيا الامامة جازت صلاة الذين اقتدوا بالخليفة الامام وفسدت صلاة المقتدين بالثاني وان تقدم أحدهما ينظر ان خليفة الامام فكيف قلنا وان خليفة القوم فاقوابه ثم نوى خليفة الاول فاقترى به البعض فصلاة الاولين جائزة والاخرين فاسدة فان توضحا الاول (٥٣) فاجاز رجل دخل في صلاة فان لم يرجع حتى أحدث الثاني فسدت صلاة الامام ولو أحدث

الاصح ذكر في ولاء الاصل أن البيئة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل مات وترك ابنتين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يد أحدهما القيمين دار برغم أنها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الاخر أن الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي أنا قيمه بسبب أن هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركهما ميراثا للصغيرين فادفع الى نصفها لاحتفاظه لأجل الصغير الذي أنا قيمه فأقام القيم المدعى عليه بيئة أن والد الصغيرين قد كان أقر في حال حياته أن كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته تندفع عنه دعوى القيم المدعى فان أقام القيم المدعى بيئة دفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك ارباعا من أبيه والا أن تدعى كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة أخرى اندفعت دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الذخيرة \* سئل بحم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة العم وأقام البيئة على التسبب بذكر الاسماحي الى الجد فأقام منكر هذا النسب والميراث بيئة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى دل تندفع بهذا دعوى المدعى وبيته قال ان وقع القضاء ببيئة المدعى فاقضاء ماض ولا تبطل بيئة المدعى به هذا لا تندفع دعواه وان لم يقع القضاء ببيئة المدعى فالقاضي لا يقضي بأحدى البيتين لمكان التعارض كذا في المحيط \* ولوادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن عم الميت لآبيه وذكر الاسماحي الى الجد الاعلى فأقام المدعى عليه بيئة أن أبا المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لآله لا لآبيه لا تقبل بيئة المدعى عليه الا اذا أقام المدعى عليه البيئة أن قاضيا قضى بثبات نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على أخو دار بالارث من أبيه فاصطالحا على مال مقدور ثم ادعى المدعى عليه أن بائعي اشترى تلك من أبيك لا تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده أبي أمه وقال أنا محمد واسم أمي حرة وأنها محمد بن الحر بن سادع فأقام المدعى عليه بيئة أن المدعى كان زعم قبل هذا أنه ابن عائشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى يقضي في جنس هذه بأنه لا تندفع دعوى المدعى ولا تقبل بيئة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض الشايخ في زمانه وبه كان يقضي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العبادية والمحيط والذخيرة \* وعلى هذا اذا ادعى رجل أنه كان لابي علي بن القاسم بن محمد عليك كذا وكذا من المال وأنه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال المدعى عليه أنه مبطل في هذه الدعوى لأنه زعم أن ولدا القاسم محمد ووالد القاسم أحمد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشايخ زمانه فلا تقبل بيئة المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط \* ادعى على أخيه شركة في دار في يده بحق الميراث عن أبيه وأنكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى عليه أنه كان اشترى هذه الدار من أبيه أو ادعى أن أباه قد أقر له بها فدعواه صحيحة وبيته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط أو قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من أبيه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن أبيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغرک باطلاق القاضي فهو هذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع كان حاجة الصغير أو قضاء دين الميت كذا في المحيط \* ادعى دارا فقال المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيک في حال صغرک بكذا ولم يسم الوصي أو قال ان فلانا

صلاة الامام ولو أحدث وخرج من المسجد قبل ان يرجع الاول فسدت صلاة الاول وبني الثاني على صلاته ولو سبق الثاني لأحدث بعد ما جاء الاول انتقلت الامامة اليه وصحت صلاتهما ولو لم يحدث حتى جاء رجل واقتدى بالثاني قبل مجيء الاول ثم أحدث وخرج من المسجد صار الثالث اماما حتى لو أحدث وخرج قبل أن يجي واحد من الاولين فسدت صلاتهما وصلاة الثالث تامة \* ولو أحدث الثالث بعد مجيئه أحدهما تعين الجاني للامامة ولا تفسد صلاة واحد منهما وان أحدث الامام والمقتدى وخرج من المسجد فصلاة الامام تامة وبني ونفسد صلاة المقتدى \* أحدث واستخلف من آخر الصقوف ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما وان نوى بعد ما خرج الامام من المسجد أو خرج الاول من المسجد قبل ان يصل الثاني الى مكانه فسد الخلو مكان الامام عن الامام لكن مادام في المسجد فكأنه على مكانه فلا خلاف

\* (الخامس عشر في الامامة والاقتداء) \* استويا في السن فأصبحهم وجهوا وأنسبهم أولى اذا كانا في الصلاح والفقهاء سواء وان أحدهما أقر أقدم أهل المسجد آخر أساؤا ولا ثم وكذا في القضاء والوالي من يصلح لها اذا لم يؤتم في محله وأم في محله أخرى في رمضان خرج من محله قبل وقت العشاء ولو بعده كره كن أراد السفر بعد دخول وقت الجمعة \* أقام المؤذن فقد قدم من في المسجد رجلا ومن في خارجه آخر فن سبق بالشروع لا كراهة في حقهم \* اختار بعض القوم رجلا وبعض آخر فالعبرة بالاكثر \* أتم قوما وهم له كارهون ان كان لفساد فيه أو لانهم

أحق بالامامة كره ودخل تحت الوعيد وان كان أحق لا يكره \* أتم مدة ثم ادعى التمس فيها لا يقبل لان الصلاة دليل الاسلام ويجبر على الاسلام لاقراره بالارتداد و يضرب اليها وصلاة القوم تامة \* ولو قال كنت محدثا في المدة أو كان على نوبي فذران ما جئنا لا يقبل وان غيره أو احتمل انه قال تورعا أعادوا صلاتهم \* (نوع) \* اقتداء المتوضى بالمتميم على الخلاف لكن في الجنازة يجوز اتفقا \* شرعا في نفل وفسدها واقتدى أحدهما بالآخر (٥٤) في القضاء لا يجوز الاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز ولهذا كره الاقتداء في صلاة الرغائب

باعتني هذه الدار بطلاق القاضي في حال صغر ولم يستم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعاه فيه اختلاف المشايخ ولو سمى الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العبادية \* اذا قال المدعي في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه ما لا أخا وأختا وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاورجندى رحمه الله تعالى أن المدعي لو أقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا وأما لو أراد المدعي عليه اثباته بالبينة لا تسمع بينته وفي كتاب الجنائيات أنه تسمع كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دار اميرنا عن أبيه وأقام بينة وأقام المدعي عليه بينة أن أباه أقر حال حياته أنها ملكي يسمع هذا الدفع ولو أقام المدعي بينة أنك أقررت أن هذه الدار ملك أبي وحقه يقبل هذا الدفع أيضا وقد تعارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلأن المدعي عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعي لم يذكر التاريخ في اقرار المدعي عليه تقبل بينة المدعي كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى مجدودا في يدى رجل ميراثا عن أبيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان مورثك فلانا قد أقر في حال حياته أن هذا المحدود ملكي فقد قبل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعي عليه الدفع على أخيه وقال ان المدعي عليه أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أ بينا أنه - ذادفع لدعوى المدعي عليه ولو كان المدعي عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث بكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعي بكون المحدود ملكا للمدعي عليه فالجواب فيه على الخلاف أيضا على قول بعض المشايخ - ذادفع وعلى قول بعضهم يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان قال أنك أقررت بكون المحدود ملكي وأنا صدقتك ببيع الدفع وان لم يقبل وأنا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى أن المدعي عليه قد أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أ بينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط \* ادعت امرأه أنها ابنة - ذالميت وأن لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت أنت مبطله في هذه الدعوى ما أنك قد أقرت بعد وفاة هذا الميت وقلت (١) (بندها من مرده يوم مرا آزاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ضيعة في يد رجل أنك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم وأقام على ذلك بينة وأراد استرداد الضيعة فقال المدعي عليه كان الامر كما قلت الا أن بعد ما زال الاكرام بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضا وأقام على ذلك بينة فالقاضي يقضى بينة المدعي عليه وتندفع دعوى المدعي حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا أقر المدعي عليه بالبيع منه وأقام المدعي عليه بينة أنه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة \* وبه كان يقضى الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وكان يقول يحتمل أنه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو أقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط \* اذا ادعى الاكرام على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه أنك أخذت الثمن مني طائعا أو ادعى الاكرام على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه أنك أخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع

(١) أنا كنت جارية هذا الميت فاعتقني

وصلاة البراءة وليله القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة فهذا الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكاف لا التزام لم يكن في الصدر الاول هذا التكاف لا قامة أمر مكره وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلورثك أمثال هذه الصلاة تارك لم يعلم الناس أنه ليس من الشعار حسن والدليل عليه ما قال الأئمة ان صوم الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكور في القرآن وأما دعا الاستفتاح فلو لا ما فيه من اطلاقه على الله تعالى بامر تاح بانفتاح يامن علا فاستعلى والشهادة على شعيا وأرميا بالنبوة لكان دعاء مباحا لكن الكلام فيه كالسكلام في التوقيت بالدعاء خارج الصلاة انه يذهب رقة القلب نعم ان تبرك بالمنقول المقبول حسن وبعض هذه اللطائف من الامام المحبوبي \* امامة المفتصد للاصحاح ان أمن خروج الدم يجوز امامة الاحد للقاء قال الامام الفقيه أبوالميث لا يجوز أما

في حق نفسه ان بلغت حدوته الركون ينخفض الركون قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع \* وفي كل مقام لا يصح الاقتداء اذا شرع هل يكون شرعا في صلاة نفسه عندها من خلاف الحمد رحمه الله تعالى \* أهل الاهواء اذا لم يقبل بحسب لم يحكم بكفره يصح الاقتداء به ان حكم بكفره كالمشبه والجسم لكنه يكره ولا يقتدى خلف من يشكر الشفاعة أو الكرام الكاتبين أو عذاب القبر ومنكر الرؤية لانه كافر الا اذا قال لا يرى لعظمته وجلاله وفي النصاب اذا أنكر عذاب القبر أو قال يتخلد الفاسق فهو مبتدع يصل خلفه ويخط الامام

شمس الأئمة الكردي يمنع من الصلاة خلف المتكلم والمتأخر صاحب الأهواء وكذا روى عن الامام الثاني أيضا وتأويله ان لا يكون غرضه اظهار الحق وقد ذكرنا في مناقب الامام بوجوهه \* ويكره الاقتداء بمن عرف بأكل الربا \* أم الفاسق يوم الجمعة ولم يمكن منعه قال بعضهم يقتدى به ولا تترك الجمعة بامامته وفيه أثر ابن عمر رضي الله عنهما وفي غيرها انه ان يتحول الى مسجد آخر والمصلى خلف مبتدع أو فاسق ينال ثواب الجماعة لكن لا كن صلى خلف تقي \* الاقتداء بعد قوله السلام قبل قوله عليكم لا يصح (٥٥) \* (نوع في المنافع) \* بينه وبين

صحح هكذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل - مثل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل أثبت على رجل بالبيعة أنه أقر له بكذا طائعا وأقام المدعي عليه في دفع ذلك بينة أن أقراره ذلك كان باكره هل يكون ذلك دفعاً لبيعة المدعي قال نعم وبينة الاكره أو أولى بالقبول كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقر فقال المدعي عليه كنت مكرها في الاقرار صريح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة \* لو ادعى الاقرار طائعا فأقام المدعي عليه البيعة أنه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكره فالبيعة بينة المدعي عليه وان لم يؤرخا وأرخا على التفاوت فالبيعة للمدعي كذا في التتارخامة ناقلا عن الناصري \* رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة عن فلان بأمره أو بغير أمره فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع أم لو ادعى الكفيل أن الاصيل ادعى هذا المال وأبرأ المدعي صح كذا في الخلاصة \* كفل عن آخر بألف بدعيها ثم أقام الكفيل البيعة أن الالف التي ادعاهما على المكفول عنه ممن خسر لم يقبل ذلك من الكفيل وان أقام البيعة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يبعد ذلك لا تقبل بينته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أدنى المال وأراد أن يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارا أو عن خسر أو مئة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البيعة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر بإداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل أن ياخذ المال من الكفيل فآقر الطالب عند القاضي أن المال كان عن خسر أو ما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعي عليه في دعوى الدين أنا أجي بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء أو بالإبقاء فأبى ما تدعى قال كليم ما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي أنه قال لا يكون تناقضا اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول أوفيت بعضه وأبرأتني عن بعضه أو يقول أوفيت الكل فجحدني فتشفعت اليه فأبرأتني أو يقول كان أبرأتني ثم جحد الابراء أوفيت وقبل لا يكون تناقضا ولا يطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة \* اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها وأقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد أقررت أن النكاح كان بغير تسمية وأن الواجب مهر المثل والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قبل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة اطلع بعد انكار أصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط وأليس لك على شيء قط فأقام المدعي البيعة على المال فدعى المدعي عليه الابراء تسمع فلما أقام البيعة ثبت ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا أعرفك قط وبقي المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القدوري عن أصحابنا أنه يسمع كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره ديناً فأنكر المدعي عليه ذلك فأقام المدعي بينة على أنك استهملتني هذا المال منذ عشرة أيام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوما وأقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا كذا في المحيط \* ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعي عليه في الدفع انه قال (٢) (مر اجزسه دينار درخواسني نیست) لا يسمع

ترجمة  
(٢) ليس لي غير ثلاثة دنانير

الامام حائط صحت الاقتداء ان كان صغيرا ذليلا ولا وان كان كبيرا وله باب أو ثقب كبير يمكن الوصول الى الامام ولا يخفى حال الامام بسماع أو رؤية صح عنه الكل فلو كان الثقب صغيرا لا يمكن الوصول اليه ولكنه لا يخفى حال الامام اختلوا فيه واختار الامام الحلول في الصحة وعول على اشتباه حال الامام وعدمه في مثل هذا المقام \* ولو اقتصد به من شطح المسجد ان كان للسطح باب ولا يخفى حاله جازي قول الكل وان كان لا يخفى عليه حاله لكن ليس له ذلك الباب صح على اختيار الحلول في وعلى هذا الوفاق في المثنية وكذا لو قام على الجدار الذي بين داره والمسجد ولا يخفى حال امامه وان قام على سطح داره ولا يخفى حال الامام لا يصح لكثرة التخلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت فانه لم يتخلل الا الحائط وباتصال الصفوف صار مقام واحد \* والنهر اذا كان بين الامام والمقتضى ان كبيرا تجزى به السفن والزورق يمنع الاقتداء وان صغيرا لا يجزى به الزورق

لا \* قام الامام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الامام وبينهم قدر عمر الجملة جازت والا لا وكذا بين كل صفين الى آخر الصفوف والمنافع من الاقتداء في القلاة فاصل يسع فيه صفان والفاصل في مصلى العبد وان كثر لا يمنع واختلف في المتخذ لصلاة الجنازة وفي النوازل جعله كالسجود والمسجد وان كبر الفاصل فيه لا يمنع الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان يحتوي على أربعة آلاف اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر الدين العباسي في تاريخ خوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والحفرة والبيضاء



\*(نوع)\* صلى خلف امام وهو يظن انه خليفة فاقنتدى به فاذا هو غيره يجوز وان نوى حين كبر للاقتداء بالخليفة لا لان في الاول اقتدى بالامام مطلقا وفي الثاني اقتدى بالخليفة ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ أو على العكس لا يجوز وقيل يجوز لان العبرة في الاشارة بالمشار اليه لا بالصفة \* ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به فيها وان كان في التراويح اقتديت به فيها فاذا هو في التراويح صح \* ظن انه في الظاهر فقال نويت الاقتداء به في صلاته فاذا هو في (٥٦) العصر صار شارعا في العصر \* صلى مع الامام ركعة ثم نوى الانفراد في الباقي أو نوى ان يؤم امامه

في الباقي وأتم على ما نوى الا انه كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجوده قال الامام رضي الله عنه صلاتهم مائة ولا يشبه هذا ان بأتهم ببعض المقتدين \* رجلا ان يصلين في موضع ونوى كل منهما ان يؤم صاحبه فصليا كذلك جاز ولو نوى كل الاقتداء بصاحبه لا \*(نوع فيما يكره وما لا يكره)\* الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكره والقدروري على انه لا يكره واصله التطوع بالجماعة سبيل التداعى \* تكرار الجماعة يكره الا اذا كان المسجد على قارعة الطريق وعن الامام رضي الله عنه اذا كانوا ثلاثة لا ولو أكثر يكره وعن الثاني اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا يكره ولا في كره وهو الصحيح وبالعذر عن الحشراب تختلف الهيئة فيما روي عن الثاني \* فاتها جماعة صلى باهله في بيته ولو مع صبي يعقل نال فضلها ولو لم يكن له أهل صلى وحده باذان واقامة وحكمه حكم المنفرد في التسمية والتحميد \* ولو صلى في بيت رجل يؤم باذن من له السكينة

هذا الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وأتكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه البينة أنه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعهما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هذا الخمين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى \* اذا قال المدعى عليه ان ما تدعى على مال القمار أو عن الخمر سماع ولو أقام البينة تقبل كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره كذا كذا دينار أو دراهم فادعى المدعى عليه الا يفاو جاء بشهود وشهدوا أن المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا درهما من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل تندفع بها دعوى المدعى عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتندفع به دعوى المدعى وهو الاشبه والا قرب الى الصواب هكذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند ووطول البينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا أو أقام البينة على ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام على ذلك بينة فادعى ثانيا ان المدعى عليه قد كان أقرب المال بعد ابرأني اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه أبرأني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء أو قال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية \* برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعت يصح الدفع كذا في الوجيز لا كدردي \* ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد أقر أنه دفع اليه العدالي بكل دينار خمسين ولكن أخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك أبرأني عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط \* ادعى دينافي تركه فقال الوارث لم يخلف تركه فبرهن المدعى ان عينامن الاعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذ كر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز لا كدردي \* رجل ادعى دينافي تركه ميت وأقام البينة ثم ان وارثا آخر غير الذي أقيم عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشرين فلما طالبه ببذل الصلح أتى بالدفع فقال أنا أقيم البينة أن مورثي أو قال هذا المال ودعوا باطل فلم يقع صححان كان مدعى الا يفاو غير المصالح يسمع الدفع أمالوا راد هذا المصالح أن يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* رجل أحضر وصي الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهما وكان الميت أقرب له بخمسين درهما في حال حياته دينارا لما أقام وصي الميت بيته أن المدعى قد أقر أن له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بيته الوصي ويكون ذلك دفعا لبيته المدعى كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على غيره أن أباه أصلى بثلث ماله وأتكر المدعى عليه الوصية فأقام المدعى بيته على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان أبي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته أو قال ان أبي قال في حياته رجعت عن كل وصية أو وصيت بها قبل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو أقام البيته على أن الاب سجد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع أن سجود الوصية لا يكون رجوعا فيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط \* ادعى في تركه ميت وصية لابنه الصغير بثلث ماله وأقام البيته على ورثة الميت وقضى القاضي بالقاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة أقاموا

\* سمع حس انسان فاراد تطويل قراءة أو ركوع قال أبو حنيفة البخاري أخشى أمرا عظيما وقال أبو مطيع لأبسان البينة يزيد في الركوع ليدرك الركعة ويؤجر وقيل ان عرف الجاني كرهه والا لا وهو تأويل المروي أنفا وقال الشعبي قدر تسبيحة أو تسبيحتين ولا خلاف انه اذا انقل على القوم لا يفعل وهذا اذا اراد به حق القوم فان اراد به التقرب اليه تعالى لا يكره وفاقا وفي كل فرض بعده نقل فالأفضل أن يسرع القيام الى النفل بمنة أو يسيرة أو يتأخر أو يرجع الى بيته مقتديا كان أو اماما أو مصليا وحده وان مكث في مكانه يدعو



وينتقل جاز والاول أولى تكثير الشهود وقيل يتأخر الامام ويتقدم المقتدى لخالف حالة النفل الفرض ويستحب للامام في صلاة لا تنفل بعدها ان يحرف بوجهه الى القوم الى غير القبلة وهو ما يجزأ عن المصلي اذ لم يكن بمجذائه مسبوق فان كان انحرف الى اليمين المصلي والصف للرجال والشتاء سوا في الصحيح \* واذا كان الامام والقوم في المسجد الاحب قيام الكل عند قول المؤذن حتى على الفلاح عند الكل وان اقام الامام في المسجد لا يقومون قبل فراغه من الاقامة وان خارج المسجد (٥٧) فكلما جاوز صفاه قاموا في الاصح وان

دخل من القدام قاموا كما رأوا الامام والاصح انه يسرع اذا فرغ المؤذن من قد قامت الصلاة \* صلى خلف الصفوف منفردا مختاراً بالضرورة كرهه وينبغي ان يجذب واحداً من الصف في المسجد أو الصحراء ثم يكبر ولو كبر خلف الصف لم يلحق به كرهه قال الفقيه أبو جعفر هذا اذا كان في الصف فرجة والا فلا كراهة \* (نوع) \* عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ثانياً مع الامام أم أربعاً \* ولو ترك الامام القراءة في الثالثة قرأ المقتدى وان لم يقرأ جاز أيضاً التبعية الامام \* شرع في الرابع قبل الظهر وأقيمت كان الامام الذي يفتي أو لا بالاتمام فلما وجد عن الامام رضي الله تعالى عنه رواية انه يقطع على رأس الركعتين أفتى به \* رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام عادل نزول المخالفة بالموافقة \* وكرهه أداء السنة مختلطاً حال اشتغال القوم بالقرينة لانه مخالف للجماعة عياناً \* رفع الامام رأسه قبل ان يسبح المقتدى في الركوع والسجود تابع

البينة على المدعي بطريق الدفع أنه قد كان أقرب قبل الحكم أن على الميت ديناً مستغرقاً تركته كان هذا دفعا صحح ابو بطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة \* زجل أوصى لابن ابنه بثلاث ماله وأحد هما صغير والآخر كبير وأبوهم جاحي ثم مات الموصى فادعى ابوا الصغير على وارث الموصى لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وأنكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ما أن هذا الكبير قد أقرب بعد موت الميت أن الميت ما أوصى لي بشي وكذا أبو الصغير أقر أن الميت ما أوصى لابنه الصغير بشي هل يكون هذا دفعا قيل هذا ليس يدفع أصلاً وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط \* اذا ادعى التنازع في دابة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في هذه الدعوى لما انك أقرت أنك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه اسـتـأجر من فلان محمداً الاجارة طويلة وقبضه وبين حدوده وأجره من المدعي عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع أنا اشتريت هذا المحمود من الاجر ونفذ البيع غرضي المدة وسطا الاجر لا يصح هذا الدفع بغيبه الاجر وهو المختار هكذا في الخلاصة \* وفي دعوى الكرم لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي أجز نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقراراً من المدعي أنه ليس ملكه كذا لو أقام بينة أن المدعي استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الارض مزارة وأقام بينة أنه قال لي (٢) (ابن خنانه راجع اجارته تابكريم) أو أنه قال (٣) (ابن رزرا عن رزكري ده) يكون دفعا ويكون اقراراً أنه لا ملك للمدعي فيه كذا في الفصول العمدية \* ذكر ابن سماعة رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وهو كذا وكذا ووصفه بأمر يعرف فأقام المدعي عليه بينة أن المدعي قد أقر أن هذا المال المسمى المفسر أخذ منه فلان آخر والمدعي ينكر فليس هذا بابطل لدعوى المدعي ولا كذاب لبينه ولو أن المدعي عليه أقام البينة أن هذا المدعي أقر أن فلانا وكل هذا المدعي عليه أخذ منه هذا المال فهذا باطل لدعوى المدعي وكذاب لبينه قالوا والمراد من مسئلة الوكيل أن لا يكون الموكل وهو المدعي عليه ذاسلطان أما اذا كان ذاسلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعي عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لاحقية الوكالة كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعي عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالو أقام البينة أنها صحت بعد الضرب فيصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فيبطل الصحة أولى كذا في الخلاصة \* ادعى على آخر أنه لكرز أبي ومات من لكرزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد صبح من لكرزه وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحح ادعى المدعي وقيل يجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعي ادعى أنه لكرزه لكرزه ومات من تلك الكزة وشهده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعي وان كان ادعى أنه لكرزه ومات من الكزة فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعي ويقضى عليه بالضمان كذا في المحيط \* ادعى على آخر أنه كسر سرة العلياً فقال المدعي عليه في الدفع انه لم تكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة \* واذا ادعى على رجل عينا في يده مملوكاً طلقوا أقام البينة فقال المدعي عليه

(٢) أجزى هذه الدار لاستلها (٣) اعطى هذا الكرم مزارة

(٨ - فتاوى رابع) الامام في الصحيح \* ولو قام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أم وان لم يتم جاز وفي فتاوى الاصل يتم وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد يعرف قربة ولو سلم قبل فراغ المقتدى من الادعية سلم مع الامام لا عند محمد رحمه الله تعالى \* يخرج بسلام الامام نحو وجهه بسلام نفسه أولى \* سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد ان علم انه مكث قاعداً مقدراً ما يمكن قراءة التشهد صحت صلاته لان الفرض ان يقعد قدره حتى لو ترك التحيات أو لم يقرأ شيئاً أو قعد قدره يجوز ويكون تاركاً للواجب \* المقتدى اذا فرغ قبل امامه

من التشهد وسلم جازحتي لوعترض الفساد بطلوع بطل صلاة الامام فقط \* خمسة أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضا وتابع القنوت اذا خاف فوت الركوع وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو وأربعة أشياء اذا تعد الامام لا يتابعه المقتدى زاد في صلاته سجدة عمدا أو زاعدا على أقاويل الصحابة في تكبيرات العيد لان سمعهم من المنادى لجواز الخطا عليه حتى قالوا بقرن المقتدى فيه الشروع بكل تكبير في العيد اذا سمع من المنادى (٥٨) أو كبر في الجنازة خسا وكذا اذا قام الى الخامسة ساهما وتسعة أشياء اذا تركه الامام

في دفع دعوى المدعي هذا العين ملكي وقد كنت أيها المدعي اشتريت هذا العين مني ثم ألقنا البيع واليوم هذا العين ملكي فأقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعي ادعى الملك المطابق وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط \* رجل احضر مملوكا وادعى أنه له وأنه قد رد عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المتن أن العبد اذا جاء بينة على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعي خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعي ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسيما له على العبد الا أن يقيم البينة أن العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المضى له الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت أعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاجر الجيد البخاري الضرب فهو هذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز أن الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا أخذ عوضه دينار فقد استبدل بالسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بأن اشتري مقدارا معين من الدهن فاذا أعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع أيضا كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته بيد هاء على أنه ان لم تصل اليها النفقة في وقت كذا فأمرها بيد هاء في طلاقه فقال الزوج وصلت النفقة اليها وقالت في الدفع انه أقرأه انه لم تصل اليها ايسمع أمالو قالت انه أقرأه انه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* في فتاوى النسق رحمه الله تعالى سئل عن ادعى على آخر أني رهنت منك كذا عين اسماء وورعه بكذا واطلب منه احضار الرهن لي قضى ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعي عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعي بشاهدين على الرهن وجاء المدعي عليه بشاهدين شهدا أن المدعي عليه اشترى هذا العين من هذا المدعي بكذا ونفقه المثلث وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعي ويقضى بينة صاحب البدلان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط \* رجل أخذ دابة رجل فملك في يده فبأ الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي أخذ الدابة من يده أنه أخذها بغير حق وهلك في يده وأقام الاخذ بينة أني أخذتها بحق لما أن الدابة ملكي وكانت في يد صاحب البدل بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يده الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا وأقام الاخذ بينة أنه أخذها لانه ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة \* امرأه ادعت على زوجها أنها محرمة عليه بالطلاق الثلاث وأقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواه انها أقرت أني اعتدت بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزوجة أخرى ودخل بها وزوجها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفع والصحيح أن دعوى الدفع على هذا الوجه صحيحة فكذا في المحيط \* لو ادعى نكاح امرأه وأقام البينة فأقامت هي بينة على وجه الدفع أنه خالفها فهذا دفع ان لم يوقتا أو وقت أخذهما دون الآخران وقتا وتاريخ الخلع أسبق فهذا ليس بدفع وبينه امرأه مردودة ولو ادعى نكاح امرأه وهي تدعى اقرار المدعي بجرمتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو النكاح فهاذا دفع ولو ادعى نكاح امرأه وادعت هي أنها منكوحة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية \* لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلفت منه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت النكاح

أني به المقتدى ترك رفع اليدين في التحريم أو الثناء ان كان الامام في الفتحة وان كان في السورة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا للثاني أو ترك تكبير الركوع أو السجود أو التسليم فيها أو التسليم أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات الشريطين \* أني بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة لان الاولى بطلت وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وقت صلاته وان ركع وسجد بعده جازت صلاته وان ركع معه وسجد قبله فركعتين لان السجود الذي تقدم على الامام لم يعتد به فكانت الركعة الاولى منعدمة والثانية عنها قضاء والرابعة عن الثالثة كذلك ولوركع قبل الامام وسجد معه قضى أربع ركعات بلا قراءة والخامس خلافة زفر رحمه الله تعالى \* سبق في أول ركن ولحق به في آخره الامام أدركه في القيام وركع معه لكنه فاتته سجدة ثان حتى قام الامام الى الثانية وركع ركع

معه وسجد أربع سجدة سجدة ثان لا في ركنه رفع رأسه من الاولى قبل الامام وأطال الامام وانكر السجدة الاولى فظن المقتدى أنه في السجدة الثانية فمسجد والامام في الاولى ان نوى الاولى أو سجدة الامام أو متابعة الامام جاز وان نوى الثانية والامام في الاولى فرفع الامام رأسه وانحط الى الثانية فقبل ان يضع الامام جبهته للثانية رفع المقتدى رأسه من الثانية على المقتدى اعادة تلك السجدة فان لم يعد بطلت صلاته لانه يشارك الامام في الثانية \* (نوع في المسبوق) \* لا يصح الاقتداء به ويصل خليفة لانه مؤتم

بالقصد عقد افلا يصلح اماما والدليل على انه كالمقتدى لزوم المسبوق عليه بسم وامامه وان لم يحضروا في السهو الا اذا تابع امامه في سهو السهو  
فخسطة عنه به لكنه في حق الاذكار كالتفرد في اتيها والخليفة قائم مقام الاول وفسدت صلاة المقتدى بالمسبوق لان صار اماما قرا المقتدى  
أم لا وان نسي بكم سبق فقلد مسبوقا آخر صرح لانه لا اقتداء \* أحدث الامام واستخلف من اقتدى به في هذه الحالة ولا يدري هو ولا القوم  
انه كم كان صلى ان كان الاول أحدث في القيام صلى الخليفة ركعة وقعد وتشهد ثم أم صلاة نفسه (٥٩) والقوم لا يتابعونه فيه بل يصبرون  
الى فراغ الخليفة من صلاته

واكثر الزوج النكاح أصلا فقامت بينه وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك أنه خالعه اهل تندفع  
دعوى المرأة أجاب رحمه الله تعالى لا تندفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العبادية \* القاضي اذا  
فرض النفقة على الزوج قال الزوج اني اعلى حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على  
المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحققه انسان بالملك المطلق بالبينة  
كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة  
أنه لا يسمع دعوى البائع وان أقام البائع بيته على أنه كان اشتراه من المشتري ثم باعه من المشتري أو أقام  
البائع البينة على النتائج يتظران أقام البينة على المشتري قبيل بيته ويطل قضاء القاضي للمشتري  
وان أقام البائع بذلك بيته على المشتري ان أقامها به بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه  
البينة وان أقامها به بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبيل بيته البائع كذا في  
فتاوى قاضيان \* اذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند  
القاضي ملكا مطلقا قال المدعي عليه للقاضي في دفع دعواه أنه أقر مرة أن هذا العين ملكه بسبب الشراء  
من فلان فهذا دفع صحيح لو أثبت ذلك عند القاضي بالبينة تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* رجل  
ادعى عينا في يدي انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعي عليه ذلك العين من رجل واصله  
اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعي ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي أو قاض آخر ملكا  
مطلقا قال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء  
والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا وادعى  
المدعي عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعي أنا ادعيه الآن  
بذلك السبب أيضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويطل دفع المدعي عليه كذا في الفصول  
العبادية \* في دعوى الشفعة لو أقام المشتري البينة أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع  
ولو أقام البينة أنه أقر أنهم الفلان يسمع منه كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا أنه له وأن مورث المدعي  
عليه كان أحدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركه في يدي وارثه وهذا أقام البينة على ما ادعاه فأقام المدعي  
عليه البينة أن مورثه فلان كان اشتراه من المدعي بكذا يباعا بنا وتقبضنا ثم مات مورث فورثته منه فدعى  
المدعي ادفع دعوى المدعي عليه أن مورث المدعي عليه كان أقر أن البيع الذي جرى بينهم وبين المدعي هذا  
كان بيع وفاء اذ ادعى الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير  
الدين رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيان \* الاستيهاب والاستيلاء يكونان  
اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكونان اقرارا وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين \* وفي زيادات  
القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجاسع والاقدام على الاستيلاء والاستيهاب والاستيلاء والاستيلاء  
اقرار بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العبادية \* ادعى عينا في يدي انسان أنه ملكي وقد  
أقر صاحب اليد بذلك في أقام المدعي عليه البينة أنه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفع الدعوى  
المدعي كذا في المحيط \* ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعي شاومه بالمدعي به قبل دعواه  
اقبلت بينته وبطلت بيته المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم أن لا ملك له فيما شاومه

سجدة التلاوة في المتابعة في القعدة بعد دعوى الامام اليها تحت أفعال صلاته وجاء أو ان القيام وفي الصلوة الفساد بترك المتابعة في السجدة  
وارتفاض القعدة أمر زائد فلا تجوز المتابعة فيها وان قيد المسبوق ركعة بسجدة ثم عاد الامام الى السجدة أي سجدة كانت سهوا أو تلاوة لا يلزم  
المسبوق العود لتمام انفراده وارتنافاض كل صلاة لا فسادا ولا ارتدادا لا يطل صلاة المسبوق فكذا ارتفاض بعضها صلى المسافر بهم ركعة  
ثم جاء مسافرا آخر واقتدى به فحدث الاول فقدم هذا وذهب للوضوء ونوى الإقامة ونواها الخليفة أيضا ثم جاء الاول يقتدى به فاذا قعد في

الاولى قدم مسافر امدر كاسلم مع القوم ويقوم الثاني ويصلي ثلاث ركعات ويصلي الاول ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الخليفة لانه كالمقتدى ولا بنية الاول هنالاه بعد زوال الولاية \* اذا بدأ المسبوق بقضاء ماس سبق يكره وقيل بفسد لانه عمل بالنسوخ والاول اقوى لسقوط الترتيب والصحيح ان المسبوق يتربل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام \* المسبوق أدركه في صلاة الخفافة أي بالنساء وان في الجهرية في الاولين قيل يأتي به لانه (٦٠) لولم يأت به يقوته أصلاً ولو اشتغل بالنساء فاته الاستماع في البعض وقيل لا يأتي به لانه سنة والاستماع فرض وهو الاصح

وهذا دليل على انه لا يأتي بالتحية حال ما يقرأ القرآن في المسجد اذا سمع لانه لا تحية في حق من دخل بنية الفرض فلم تكن التحية سنة والاستماع فرض فلا يترك الفرض لما ليس بسنة وقيل يأتي بالنساء في حال سكات الامام بين القراءة وذكر الفقهاء أبو جعفر انه اذا كان في الفاتحة في الجهرية يني بالاتفاق وان في السورة فالثاني على انه يأتي به وعند محمد لا \* المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة فلا يترك القراءة في احدها مفسد ولو أدرك ركعة من ذوات الأربع صلى ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم صلى أخرى بفاتحة وسورة ولا يشهد ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدها مفسد ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الاخير فأدركه فيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بحالها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر فيما يقضى خبر تغير بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهم ولكنه مقتدر في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أولها وفاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهم \* المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كايها قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد مائة قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسخ زوال مدته

كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي لكانه قبض مني ولم يدفع الى فاستشيره منه لا يسمع هذا من المدعي كذا في خزائن المفتين \* فلو أن المدعي بعد بينة المدعي عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعي بما قبلته هذه البينة ويطلب الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للاستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أن ملك المدعي والتناقص يطل بتصديق الخصم وهذا اذا رُخ كل واحد منهم ما لاقراه تاريخاً فان لم يورثه ذلك يندفع اقرار كل واحد منهم ما باقرار صاحبه بقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيخان \* والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقراراً بأنه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي استشري هذا العين من فلان يكون دفعاً كذا في الفصول العمادية \* استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لا يملكه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أنه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالملك له وانما تكون اقراراً بأن لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى تخلفاً في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشري ثم هذا التخل مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة وفي دعوى العقار اذا أنكر المدعي عليه مرة أو مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين \* ادعى محدوداً في يدي رجل وبين حدوده فقال المدعي عليه ٢ (ابن محدود) مدعي دعوى ميكنه بابين حدود ملك منست وحق منست) فأعاد المدعي دعواه ثانياً في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعي عليه ٣ (در حدود خطا کرده واین محدود که در دست منست باین حدود نیست که دعوی کرده) فأعاد المدعي دعواه ثالثاً في مجلس آخر فقال المدعي عليه ٤ (آن محدود که تو دعوی میکنی بفلان فروخته بودی بیش از آنکه دعوی میکردی ومن از آن فلان خریدم) هل يكون هذا دفع المدعي فقيل لا ويقتض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* استعار من آخر دابة وهلكت الدابة تحت المستعير أو أنكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نقضت فتثبت بينته ويطلب الصلح وان أراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك وقد كرت في المشتق مسائل تدل على عدم القبول \* ومن جله ذلك رجل ادعى داراً في يدي رجل ميراثاً عن أبيه ثم اصطالحها على شيء ثم ان المدعي عليه أقام بينة انه كان اشترى هذه الدار من أبي هذا المدعي حال حياته أو أقام بينة أنه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من أبي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* في المشتق اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أتى بعد ذلك بينة يشهدون على

٢ هذا المحدود الذي يدعيه المدعي به هذا المحدود ملكي وحق ٣ أخطأ في الحدود وهذا المحدود الذي في يدي ليس محدوداً بتلك الحدود التي ادعاه ٤ ذلك المحدود الذي تدعيه كنت أنت بعتة لفلان قبل أن تدعي وأنا اشتريته من ذاك الرجل

حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بحالها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر فيما يقضى خبر تغير بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهم ولكنه مقتدر في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أولها وفاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهم \* المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كايها قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد مائة قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسخ زوال مدته

أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طلوع الشمس أو خاف أن يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا يحجوه للسهو وإذا كان على الامام أمّا إذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا إذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لو انتظر سلام الامام قام إلى قضاء ما سبق قبل فراغ امامه من التشهد إن قعد قدر التشهد ثم قام جازوا إن قام قبل أن يقدم مقداره لا يجوز وفي التوازل إن قام قبله لكنه قرأ بعد فراغه (٦١) من التشهد قدر ما تجوز به الصلاة جاز

والأفلا وهذا إذا كان مسبوقا  
بركعة أو ركعتين ولو بثلاث  
ركعات لا يعتد بقيام المسبوق  
قبل فراغ الامام من التشهد  
حتى إذا وجد جزء قليل من  
قيامه بعد فراغه من التشهد  
جازوا إن لم يقرأوا إلا بركعة  
المسبوق وتابع الامام في  
التشهد حتى إذا وجد في  
السلام قيل قسدت وقيل لا  
لأنه وإن كان مفسدا لكنه  
وجد بعد تمام الصلاة وأنه  
لا يصير كالحدث العمد والقهقهة  
في هذه الحالة وبه يبقى  
(السادس عشر في السهو)  
شك في القيام في الفجر أنها  
الاولى أم الثانية رفضه وقعد  
قدر التشهد ثم صلى ركعتين  
بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد  
للسهو فان شك في سجدة  
انها عن الاولى أم الثانية  
يمضي فيها وإن في السجدة  
الثانية لان تمامها لازم على  
كل حال فاذا رفع رأسه من  
السجدة الثانية قعد ثم قام  
وصلى ركعة وأتم سجدة  
السهو وإن شك في سجدة  
انه صلى الفجر ركعتين أو  
ثلاثا إن كان في السجدة  
الثانية فسدت صلاته وإن  
في السجدة الاولى يمكن  
اصلاحها عند محمد رحمه  
الله تعالى لان تمام الماهية

أقرار المدعي بأنه لاحق له في ذلك الثوب إن شهدوا على إقراره بذلك قبل الصلح فالشهاد باطلة والصلح جائز ولو أقام المدعي عليه البيعة على إقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في الثوب حق أبطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بأن الرجل قد كان أقر عنده أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الإقرار بعد الصلح إذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد أقر عنده القاضي بأن هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه عن أبيه ثم جاء بعد ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يطل القاضي الصلح بذلك الإقرار كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على ألف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الألف فدفعته أمس اليك فقال المدعي لي عليك ألف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه عن دعواه على خمسمائة درهم ثم إن المدعي عليه أقام البيعة بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا المدعي عليه دفع إلى المدعي أمس ألف درهم لا يلتفت إلى شهادتهم لأن صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعي عليه قال للمدعي حين كان ادعى صدقت لك على ألف درهم ألا في قضيتكها أمس فقال المدعي ما قضيتني فدفع اليه ألفا وصالحه عن الألف على خمسمائة ثم إن المدعي عليه أقام البيعة فشهد الشهود أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما أخذ منه ثانيا لأن في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كانت اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء عن اليمين كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بقبض المال إذا أثبت الوكالة بالبيعة وقضى القاضي بوكالته ثم إن المطلوب ادعى أن الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح إن أقام البيعة تندفع به دعوى المدعي كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على رجل أن لسان بن فلان كذا وكذا وأنه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم إن فلان بن فلان وكفى بقبض مال الصغير هذا منذ وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال ثم إن هذا المدعي عليه بعد ذلك يوادى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان قد أدرك ووكلى بقبض ماله منك أيها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال إلى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط \* حانوت استحق من يدرجل بالبيعة ورجع المستحق عليه على بائعه بمنه بالبيعة فأقام بائعه بيعة بحضوره وبحضرة المستحق أن المستحق أقر أن هذا الحانوت كان ملك أبي مات وتركه ميراثا إلى لا وارث له غيري وأن أبي قال في حياته وصحته إن جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وأنه في يده يحكم الاجارة لملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الإقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا وإن قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو أن البائع لم يقل هذا وإنما قال المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعى الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* بائع العبد إذا طلب الثمن من المشتري فقال للمشتري أنك مبطل في هذه الدعوى لأنك بعت الحرفانك خلقت وقلت إن اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد عينتك وعتق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو أثبت بالبيعة وكذلك لو قال خلقت وقلت كل عبدا شريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عتق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال أعتقت هذا العبد قبل أن يبيعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الأخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الأخير في

بالرفع عند ما علم في مسئلة من أحدث في السجدة الاولى من الخامسة التي قام اليها ساهما قبل القعدة فترفع السجدة بالفرض ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو \* شك في الفجر أنها ثمانية أو ثلثة تحرى فان لم يقع على شيء إن كان قائما وقعد صلى ركعة أخرى ثم قعد وسجد وإن كان قاعدا تحرى فان وقع تحريه على أنها الثانية يمضي على صلاته وإن وقع على أنها الثالثة تحرى في القعدة إن وقع على عدم القعدة في آخر الثانية فسدت وكذا إن لم يقع تحريه على شيء وكذا لو شك في ذوات الأربع إنها الرابعة أو الخامسة ولو شك أنها ثالثة أو خامسة

فعلى ما ذكرنا في الفجر ولو شك في الوتر وهو قائم انه في الثانية أو الثالثة أتم تلك الركعة وقتت فيها ثم قعد وقام وصلى ركعة أخرى وقتت فيها أيضا  
 \* في المختار المسبوق بركتين في الوتر في رمضان بقنت مع الامام فاذا قام الى القضاء لا بقنت ثانيا وكذا لو أدركه في ركوع الثالثة لانه صار  
 مدركا للقنوت ولا عبرة للشك بعد الصلاة وكذا في القعدة قبل السلام كن شك بعد الوضوء في غسل بعض الاعضاء \* أخبر المنفرد أو الامام  
 بعد السلام عدل انه صلى ثلاثا ان كان (٦٣) عنده انه أتم فقام وان شك في الخبر انه صادق أو لاعن محمد رحمه الله تعالى انه يقصد احتياطا

وان كان الخبر عدلين أعاد وان  
 ليس به عدل لا يلتفت الى قوله  
 ولو اختلف الامام والقوم  
 فزعم الامام التمام والقوم  
 ضده ان كان الامام على يقين  
 انه أتم لا يعيد بقولهم ولا يعيد  
 وان كان بعض القوم مع  
 الامام لا يلتفت الى من خالف  
 الامام وان كان معه واحد  
 فان أخذ الامام بقول المخالف  
 واعادوا قعدى به أولئك  
 القوم يجوز لان المخالف ان  
 صدق فهو اقتداء مفترض  
 بمفترض وان صدق الامام  
 فافتداء متطوع بمثله \* قطع  
 واحد بالثلاث وقطع آخر  
 بالتمام وشك الامام والقوم  
 ليس على الامام والقوم شيء  
 وعلى من قطع بالنقصان  
 الاعادة ولو قطع الامام بعد  
 التمام لا القوم أعاد الامام  
 ولا اعادة على الذي قطع  
 بالتمام ولو قطع واحدا من  
 القوم بالنقصان وشك الامام  
 وباقي القوم ان كان في الوقت  
 اعادوا احتياطا والا وان  
 قطع عدلان بالنقصان  
 وأخبراه به أعاد حتما واذا  
 شك الامام انه في الرابعة أو  
 الثالثة وبني على الأقل  
 وخلفه مسبوق لا يتابعه في  
 الركعة الاخيرة لاحتمال  
 الاشتغال بالنافلة قبل اكمال

موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن مينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى  
 لا يسترد المشتري الثمن من البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط

### (الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون)

رجل ادعى ضيعة في يدي رجل أنهما ملكه فقال المدعى عليه ٢ (تأمل كتم ونكاه كتم) فهذا ليس  
 بجواب ويحجره القاضي على الجواب كذا في المحيط \* واذا قال ٣ (به بينم) أو قال (مرا علم نيست)  
 أو قال لا أدري أهو ملكي أم لا أو قال ٤ (اين مدعى بحق من است وترادروى حق نيست) فالكل ليس  
 بجواب كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أدري أهو ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويحجره القاضي على  
 الجواب فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط \* واذا قال المدعى عليه ٥ (اين محدود  
 مرا بتوس بر دى نيست) أو قال (بتو تسليم كردنى نيست) فعنده يضم هذا جواب وهو الاصح كذا  
 في الذخيرة \* ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا ٦ (دوتيرازسه تيرازين ضياع ملك ماست ودر دست ماست  
 ويل تير ملك فلان غائب است ودر دست ما مانت است) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما  
 عن السهم الاخر ما لم يقيم بينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط \* وفي دعوى العقار اذا قال هذا  
 المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعى عليه  
 فقال المدعى عليه للمدعى ٧ (اين محدود ملك تو نيست) فهذا على وجهين أما ان قال ٨ (در دست منست  
 وملك تو نيست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست منست) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة  
 \* ادعى دارا في يدي رجل أنهما داره غصبا ذواليد منه فقال ذواليد ٩ (جملكى اين خانه در دست منست  
 بسبب شرعى ومرايان مدعى س پر دى نيست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك  
 كذا في المحيط \* ادعى منزلا في يد رجل فقال المدعى عليه ١٠ (عرصه ملك منست) لا يكون جوابا ما لم يقل  
 ١١ (اين عرصه منست) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في  
 الوجيز لا كدرى \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انهما دارى ثم قال انهما وقف فهذا جواب  
 تام تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام  
 كذا في المحيط \* وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه ١٢ (مرا بتو جيزى دادى نيست) فعنده يضم  
 هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين ١٣ (مرا علم نيست مرا خبر نيست) فهذا ليس بجواب  
 هكذا في الذخيرة \* واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع أو ما أشبه ذلك ١٤ (مرا اين مبلغ بدين سبب  
 دادى نيست) فهذا ليس بجواب قيل هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خه ما في أصل

٢ تأمل وانظر ٣ أرى أو قال ليس لي علم ٤ هذا مدعى بحق وليس له فيه حق ٥ محدودى هذا ليس  
 محولا اليك أو قال ليس مسلمات ٦ سهمان من ثلاثة أسهم من هذه الضيعة لنا وهى في يدنا وسهم فلان  
 الغائب وهو في يدنا أمانة ٧ هذا المحدود ليس بملكك ٨ في يدي وليس ملكك ٩ في يدي ١٠ كل هذه  
 الدار في يدي بسبب شرعى ولست أسلمها لهذا المدعى ١١ العرصه ملكي ١٢ هذه عرضتي ١٣ ليس لي  
 شيء أعطيتك ١٤ ليس لي علم ليس لي خبر

الفريضة وانه بوجوب فساد الصلاة بل ينتظر قائما أو قاعدا حتى يفرغ الامام فاذا فرغ أتم وان تابعه فيها فسدت لما قلنا  
 \* (نوع منه) \* تذكر انه ترك ركعا ليلا فسدت صلاته لانه قرأه فيحتمل انه ترك في ثلاث ركعات وقرأ في ركعة وان فعليا يحتمل على  
 أنه ترك ركوعا في سجدة ثم يقوم ويصلى ركعة بسجدة وسجدة للسهو \* صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم أية  
 صلاة أعاد الفجر والوتر لانها يفسدان بترك القراءة في ركعة وان تذكر انه ترك في ركعتين فالفجر والمغرب والوتر لان الكل يفسد بترك القراءة



في ركعتين وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها صلى العصر فتذكر ترك سجدة ولم يعلم انها منه أو من الظهر المتقدم يعضى في العصر ثم يسجد سجدة واحدة ثم بعد الظهر ثم العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وهذا اذا لم يقع تحريمه على شيء صلى ركعة بنية الظهر ثم شئت في الثانية انه في العصر ثم في الثالثة انه في التطوع ثم في الرابعة انه في الظهر فهو في الظهر صلى ركعتين ثم شك انه مقيم أو مسافر فسلم على ركعتين ثم علم انه مقيم فسد لانه سلام عمد شك انه كبير للتحريم أم لا ثم قطع بخلافه مضى (٦٣) وان أدى ركعا وذكر القاضي شك انه تنكبيرة

الافتتاح أو الفوت لا يصير شارعا كذا قيل شك انه كبر للافتتاح لا \* احداث أو اصابت النجاسة ثوبه أو بدنه أو مسح رأسه أم لا ان كان أول مرة استأنف وان كان يقع مرارا جازله المضى ولا يلزمه وضوء ولا غسل (نوع آخر) سها في سجود السهو ويعمل بالتحري ولا يلزم عليه سجدة السهو ولو سها مرارا لا يلزمه الا واحدة \* سها في صلاته انها الظهر أو العصر أو غير ذلك ان نفكر قدر ما يؤدى فيه ركن كاركوع لازم وان قليلا فان شك في صلاة صلاها قبلها أو نفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لا يلزم وان طال فكره \* سجد قبل السلام لا يعاد بعده \* الامام يراه قبل السلام والمؤمن بعده قيل يتابع الامام لبقاء حرمة الصلاة فيترك رأيه تحتها المتابعة وقيل لا يتابع وان تابع لا يعيد \* المسافر أتم المقيم فاذا أتم الامام صلاته وعليه سهو يتابعه المقيم فيه لا في السلام فان سلم وهو ذا كرما عليه من الاعمام فسد والا وكذلك المسبوق فاذا قام الى الاتمام وسها فيه أيضا سجد في آخرها \* قام المسبوق الى القضاء وعاد

الدين كذا في المحيط \* ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فأجاب المضارب وقال (مر ابدى دعوى كهوى ميكند بوى و بوجوكلانوى) يعنى بقية الورثة (جيزى دادنى نىست) فهذا جواب كاف وليس للقاضى أن يجبره على بيان ذلك فان أقام بينة أن مورثه دفع اليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل أمين كلودع والمستغبر والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط \* ادعى نكاح امرأة فقالت ٣ (من زن اين مدعى نيم) فان أشارت اليه بخواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردرى \* ادعى عشرة دنانير مجهولة لانيته فقال الزوج (انجه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقد ولكن للقاضى أن يقول للزوج أقم البينة على ما أدبت فاذا أقام البينة لا بد وأن يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى عن المبيع فقال (انجه بوده است دادم) فكذلك الجواب أيضا كذا في الفصول العبادية

### (الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع)

مضى ثبت عند الحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسى \* التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن أقربين غيره فكلاهما لا يمكن أن يدعيه لنفسه لا يمكن أن يدعيه لغيره بوصاية أو وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرارا بالملك له أما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يجبهه أو كالة من رجل أو وصاية منه فتسمع كذا في خزنة المفتين \* ادعى عينا في يدى انسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا ولو ادعى أولا أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه ثم ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا أن يوفق فيقول كان لفلان وكاه بالخصومة ثم اشترته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بينة غيبية تقبل بينته كذا في الظهيرية \* ادعى أنه لفلان وكاه بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكاه بالخصومة لا تقبل الا اذا ووفق وقال كان لفلان الاول وكان وكاهى ثم باعه من الثانى ووكلنى الثانى أيضا والله اوله ممكن أن غاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك على مانص عليه الحصىرى في الجامع كذا في الوجيز للكردرى \* والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية \* الوكيل بالخصومة لو أقر على موكله في غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه دين الموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسى \* اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثيرا لو قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وقال هو من تركه والدى وأقام البينة قبلت بينته ولو أقر الوصى أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل دين لليت تسمع دعواه كالأقربى الوارث ثم ادعى دين لليت هكذا في فتاوى قاضيان \* لو قال هذا العبد لفلان ثم أقام البينة أنه اشترى منه ألف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشترته منه أمس موصولا فأقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم

ليس لي أن أعطيك هذا المبلغ بهذا السبب ٣ لا أعطيه هو ولا موكله (يعنى بقية الورثة) شيئا بتلك الدعوى التي يدعيها ٤ أنالت امرأة هذا المدعى ٥ الذى كان على أدبته

امامه الى سجود السهو وان كان لم يقيد بها سجدة تابع الامام وان لم يتابع ومضى على قضائه يأتي بسهو وامامه في آخرها وان سها المسبوق أيضا وسجد كفاه عنهم وان كان تابع الامام في سهوه ثم سها أيضا في قضائه سجدة أيضا فان رجع الى متابعة الامام قبل ان يقيد بسجدة أو نقص قيامه وقراءته لا يعتد لانه عاد الى شيء أو انه قبله وان قيد بها سجدة لا يعود وان عاد فسدت صلاته وان تذكر سجدة تلاوة وعاد عاد المسبوق ما لم يقيد فان لم يعد الى المتابعة وقيد بالسجدة فسدت صلاة المسبوق وان عاد الامام الى سجدة تلاوة بعد ما قعد المسبوق بسجدة ان

تابعه فسد بخلاف وان لم يتابعه لاعلى رواية النوادر كسجدة التلاوة وفسد على رواية كتاب الصلاة لما قال بالصليبة وان عاد الى الصليبة عاد معه ان لم يقيمها بالسجدة وان لم يعد فسد وان عاد اليها بعد ما قيد للمسجود فسدت صلاة المسجود عاداً ولا (نوع في القراءة والاذكار) شك في التحريم فكبر وأعاد القراءة ثم علم انه كان كبيراً جاز وكذا الوشك في الركوع أو غيره وأعاد ثم علم انه كان فعل تجاوز صلاته وسجد للمسجود وكذا اذا طال فكره حتى شغله عن ركوع أو سجود (٦٤) \* جهري السرية أو عكس لزمن قل أو كثر في الصحيح \* سها عن الفاتحة في الاولى أو الثانية

وقرأ كل السور أو حرفاً منها ثم قال اشترته منه أمس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر أن هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم أقام البيعة على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتاً قبلت بيته وكذا لو أقر أن هذا العبد لفلان لاحقاً في فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى أنه اشتراه منه وأقام البيعة ان وقت الشهود وأنه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام الشهود أنه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتاً بعد الاقرار جازوا الا فلا كذا في الفصول العبادية \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان ثم قال بعد ما مكث ببعته منه بمائة دينار وقال فلان هو لي من غير البيع قبلت بيته ولم يكن اقراراً كذا بالبيعة ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا الفلان ببعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده دار فأقر رجل آخر أن هذه الدار ان هي في يده أنا به تها منه بألف درهم موصولاً باقراره وأنكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فأقام المقر البيعة على أن الدار داره تقبل بيته وان قال ذلك مفصولاً لا تقبل بيته على أن الدار له كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة أنه اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا الفلان لاحقاً في فيه أو قال كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام بيعة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ايس هو لي ثم قال هو لي ذكرك في الاصل أنه لم يكن له ولو أقام البيعة لم تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لأعلم لي حقاً أو لأعلم لي حجة ثم ادعى حقاً أو جاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ذواليدليس هذا لي أو ايس ملكي أو لاحقاً لي أو ايس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حيثما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى اليد منازع يدعى ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالملك للنزاع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً بالملك للنزاع لكن القاضي يسأل ذاليد أهو ملك المدعي فان أقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكره يأمر المدعي بأقامة البيعة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد كرشخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للنقض وانما يمنع ذاليد على ما مر اقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى دار في يد رجل وأقام المدعي عليه بيعة على اقرار المدعي أن الدار ليست ملكي أو ما كانت لي اندفعت بيعة المدعي كذا في الفصول العبادية \* لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فتلاعنا على نفي الولد وانقطع نسبته منه ثم قال هو ابني بصدق كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وبيعة لفلان ثم برهن انها كانت لمورثه أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمنا حتى يقدم المودع ولا جعلت في يدي عدل هذا اذا أقر بها الملموم أما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه أنه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له طالب كذا في الوجيز لا كدرى \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي بالري حق في دار وأرض ثم ادعى وأقام البيعة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق كذا في يدي فلان داراً وأرض ولاحق ولا دعوى ثم أقام البيعة أنه في يديه في ذلك الرستاق

وقرأ كل السور أو حرفاً منها ثم تذكر في القيام أو في الركوع عاداً الى الفاتحة وقرأها ثم يقرأ السورة ويسجد للمسجود وقضى صلاة الليل بالنهار واتم جهراً وان خافت ساء بالزمن \* أم في النفل نهراً أو جهراً سهواً أو أم في التطوع ليلاً وخفت سهواً الزمان وان عدداً فقد ساء \* ترك أكثر الفاتحة سهواً الزمان وان ترك الأقل لا \* تذكر في السورة في الاولى أو الثانية في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجدة عاداً وقرأ السورة وركع ولزمه ولو قنت ففيه روايتان ولزمه السهو عاداً لا قنت أم لا ولو تذكر بعد ما رفع رأسه انه لم يقنت لا يعود لان القنوت بعد الركوع بيعة فلا يقنت أصلاً \* قنت في الثالثة وركع فلما رفع تذكر انه ترك فيها القراءة عاداً القراءة والقنوت والركوع وفي غريب الرواية قرأ سبعاً في الركوع أو السجود أو القيام التشهد لا يلزم وان قرأ في القيام قبل الشروع في القراءة عدداً أو سهواً لا يلزم وان قرأ في القعدة قبل الفراغ من التشهد سهواً لزم وان بعده لا وفي الفتاوى قرأ سهواً في القعدة أو في الركوع أو السجود أو التشهد

في الركوع أو السجود لزم \* أراد ان يقرأ سورة فأخطأ وقرأ غيرها لا يلزم وكذا اذا قرأ المقدم على الذي قرأ قبلها خطأ وقبل يجب حقاً لان رعاية ترتيب الامام من موجبات الصلاة \* زاد في القعدة الاولى ان عمداً يكره وان ناسياً قبل يلزم اذا قال وعلى آل محمد والمختار انه اذا قال اللهم صل على محمد لزم لانه أدى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن \* تكرار التشهد في الاولى يلزم لاني الثاني لانه مقام الدعاء وفي شرح الطحاوي لا فيها \* قعد في الثانية قد رخص ونسي القراءة ثم تذكر وقرأها قاعداً في رواية يلزم وعن الثاني في رواية لا نسي قراءة التشهد وسلم

سأهبها بقرأ ويسجد فلو اشتغل بالقراءة فقرأ البعض سلم فسدت صلاته عند الثاني لان بالعود الى القراءة ارتفعت القعدة وعند محمد لا لعدم ارتفاع الكل بل بقدر ما قرأ أو اعدم الارتفاع أصلاً \* (نوع في الافعال) \* فقد فيما يقام أو عكس لزوم أتم القيام أو قرب منه والالزام والاعتماد على انه لو نهض في الاولى أو الثانية على ركبته وقام لزوم وان رفع الالية والركبة مستقرة لا وفي الاجناس لزوم فيه أيضاً \* قام مصلي الظهر الى الخامة سهوا بعد ما قعد قدر الفرض وكان عليه تلاوته عند محمد رحمه الله تعالى (٦٥) يسجد وعند الثاني وهو الاصح

لا تفريعا على بقائه التحريم وعدمه \* آخر الصلوة أو التلاوة عن موضعه الزم وما ذكره في التحفة ان ترك سجدة التلاوة لا يلزم محمول لا على السهو أو سهو منه \* سلم في الفجر وعليه سهو فسجد وقعد وسلم ثم تسلم ثم تذكر ان عليه صلوة من الاولى فسدت صلاته لانها صارت ديناً فلا تنوب سجدة السهو عنها بلانية وان كانت من الركعة الثانية لا تقسد لانها لم تنصرف فتابت احدى سجدي السهو عنها وعن الثاني عدم الفساد في الوجهين للنيابة ولو كان مكان السهو تلاوة والمسئلة على حالها فسدت في الحالين وأطلق في المتن على انه لا تنوب سجدة السهو والتلاوة عن الصلوة لان المصروف الى جهة مبدوم الا اذا ظهر عدم لزومها ولا بتصوّر القضاء في الركوع وتصوّر في السجود لانه لا يعتبر سجدتان بالركوع وكذا لا تعتبر ركعة بلا سجدتين \* (مسائل السجدة) \* سلم المسافر الساهي في الظهر ثم نوى الاقامة قبل سجوده للسهو فعند محمد رحمه الله تعالى يتم صلاة الاقامة

حقا في داراً وأرض لم تقبل الآن بقيم البيئة أنه أخذ بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولا بيت ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بيئته كذا في فتاوى فاضيل \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبة ثم جاء يزعم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط \* ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المدعي عليه وقال لم يكن لابي فيما حق ثم ادعى عليه أنه كان اشتراهما من أبيه أو ادعى أن أباه كان أقر له به فادعوا صحبة وبيئته مسموعة لانه يمكنه أن يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لابي قط لا تسمع دعواه الشراء من أبيه لان فيه تناقض وتسمع دعوى اقرار أبيه لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى فاضيل \* ادعى على آخر أن له في يده كذا وكذا من مال الشركة فأنكر المدعي عليه الشركة ثم انكر المدعي عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعي فان كان أنكر الشركة أصلاً بان قال لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفعته اليه شيأ من المال لا تسمع دعوى دفع المال لا يمكن التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لي في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط \* اذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعي عليه هوليس بأخي ثم مات المدعي فخاف المدعي عليه يطلب الميراث وقال هو أخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة أو دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى \* لو ادعى أنهم له اشتراهما من أبي ذي اليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعي البيئته على انه اشتراهما من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البيئته انه كان اشتراهما من أبيه قبلت بيئته ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن لابي فيما حق قط فلما أقام المدعي البيئته على ما ادعاه أقام ذواليد البيئته أنه كان اشتراهما من أبيه في صحته لا تقبل بيئته وان أقام البيئته أن أباه أقر في صحته أنها لى قبلت بيئته كذا في فتاوى فاضيل \* ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك على شيء قط ثم أقام المدعي البيئته وأقام المدعي عليه البيئته أنه قد قضى تقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بيئته على القضاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى على سقا ثم قال اشهدوا أنني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المدعي عليه أو لا يمكن له على شيء قط ولا عرفه فلما أقام المدعي البيئته على المال أقام هو البيئته على القضاء لا تقبل بيئته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى فاضيل \* لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه البارية بالف درهم وقال ذواليد لم أبيعها منه قط فلما أقام المدعي البيئته على الشراء وقضى له بذلك وجد بها أصبعاً زائداً وأراد أن يردّها على المقتضى عليه فقال المقتضى عليه انه برى الى من كل عيب بما لا تقبل بيئته كذا في الفصول العبادية \* ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البيئته على النكاح أقام هو البيئته على أنها اختلعت منه تقبل بيئته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال مات زوجت ما قط فلما أقامت المرأة البيئته على النكاح أقام هو البيئته على أنها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البيئته على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق

(٩ - فتاوى رابع) ثم يسجد للسهو لانه لم يخرج من الصلاة بالسلام وعندهما خرج منها ولا يعود الا بعوده الى سجود السهو ولا يمكنه العود الى سجوده الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه ان يبعد العود الى السجود فجاء الدور وبيان انه لا يمكنه العود الى سجوده ان سجوده ما يكون جائزاً فالجائز بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل التمام فقلنا انه تمت صلاته وخرج منها فعاد للدور صلى الفجر ثم تذكر قبل السلام أو بعده انه ترك منها سجدة يسجد هاتر كهان الاولى أو الثانية ثم تشهد ويسجد للسهو وان لم أو غلب على ظنه انها من

الركعة الاولى أو تجزى ولم يقع على شئ نوى القضاء \* تذكر أنه ترك سجدين ان علم أنهم من الركعتين أو الاخيرة يسجد هما ويشهد ويسجد  
للسهو وان علم أنهم من الاولى صلى ركعة وان لم يعلم كيف ترك سجدين ينوي القضاء ثم يشهد ولا يسلم ويصلي ركعة لاحتمال كونهم من  
الاولى \* ولو ترك ثلاث سجديات يسجد سجدة ويصلي ركعة ويشهد ولا ينوي القضاء في السجدة وقال الهندواني هذا اذا نوى التحاق السجدة  
بالركعة الاولى أما اذا لم ينو ذلك (٦٦) يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة وقال بكر يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة مطلقاً ولو أربع

سجديات يسجد سجدين ويضم  
الى الركوع الاولى في رواية والى  
الثاني في رواية ويصلي ركعة  
أخرى \* ترك سجدة من ذوات  
الاربع ولا يعلم موضعها أو  
علم يسجد واحدة ويعيد  
التشهد لاحتمال كونهم من  
الاخيرة وان سجدين وعلم  
أنهم من الركعتين أو الاخيرة  
فسجدتين ويشهد ويسجد  
للسهو وان علم أنهم من ركعة  
قبل هذه الركعة الاخيرة يصلي  
ركعة ويشهد ويسجد للسهو  
وان لم يعلم فسجدتين ويقعد  
ويصلي ركعة وان ثلاثاً لا يعلم  
موضعهن يسجد ثلاثاً ويقعد  
ويصلي ركعة ولو لم يعلم فسجدتين  
ويقعد ويصلي ركعة ولو أربعاً  
لا يعلم فأربع سجديات ويشهد  
ويصلي ركعتين ويقعد عقيب  
كل ركعة لاحتمال أنه ترك  
سجدين من ركعتين  
وسجدين من ركعة فيتم  
صلاته بركعة ولو خسا يسجد  
ثلاثاً ويشهد ولا يسلم ثم يصلي  
ركعتين ويشهد عقيب كل  
ركعة ولو ستا يسجد سجدين  
ويصلي ثلاث ركعات ويقعد  
في الثانية والثالثة ولو سبعا  
يسجد سجدة واحدة ويصلي  
ثلاث ركعات ولو ثماناً  
فسجدتين ويصلي ثلاث

يقتضى سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناقضاً فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيان \* امرأة  
أدعت على رجل أنه تزوجها وأتكرال رجل ذلك ثم ادعى تزوجها فأقام البينة تقبل كذا في محيط  
السرخسي \* لو أقامت المرأة بينة على الطلاق ثلاثاً بعد ما اخلعت نفسها لها أن تسترد بدل الخلع وان  
كانت حنفاً قسمة وكذلك الزوج اذا قاسم أخاه امرأته ميراثها أو أقر الأخ أنه وارثها ثم أقام الأخ بينة أن الزوج  
كان طلقها ثلاثاً قبلت بينته ويرجع الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المكاتبه اذا أدت بدل  
الكاتبه ثم أقامت بينة على اعتناق المولى أياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قاسمت ورثة  
زوجها الميراث وكلهم كبار وقد أقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلاثاً في حتمه  
فأنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث كذا في الفصول العبادية \* قوم ورثوا داراً عن أبيهم وافتسوها  
برضاهم فادعى بعضهم أن أباه كان تصدق بطائفة منهم ما لم يوص به عليه وأدعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني  
فورثته مني وأقام على ذلك بينة فدعوا بما طاله وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على أبيه سمحت دعواه  
وقبلت بينته على ذلك كذا في الذخيرة \* اذا اقتسم القوم داراً والمرأة مقر بذلك وأصحابها الثمن فعزل لها  
طائفة من الارض ثم ادعت أنه أصدقها أياها في حتمه وأدعت أنها اشتريته منه بصدقاها لا تقبل بينتها  
وكذلك اذا اقتسموا أرضاً فأصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر  
بناءً أو فخللاً وزعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البينة على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا أقر  
أحد الورثة أن هذا المحدث ميراث عن أبينا ثم ادعى أنه وصية عن أبي لا بن فلان وأقام البينة قبل لا تقبل  
بينته ويكون متناقضاً وهو الاظهر هكذا في الظهيرة \* لو أن رجلاً أقر أن فلان مات وترك هذه الارض  
أو هذه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى أن الميت أوصى له بالثلث تقبل بينته وأقراره السابق لا يخرجه من  
دعوى الوصية \* كذا لو ادعى ديناً قبل الميت وكذلك ورثته أقر واجيعاً أن هذه المواضع ميراث بيننا عن  
أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لا بن الصغير فلان وأقام البينة تقبل بينته كذا في  
فتاوى قاضيان \* استأجر من آخر محدوداً اجارة طويلة من سومة وأجره من غيره مقاطعة وأقر المستأجر  
الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسحاً الاجارة الثانية بينهما وطالب المستأجر  
الاول المستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من  
يوم الاجارة الثانية الى هذا اليوم ولم يجب على مال المقاطعة وأقام البينة الصحيح أنه لا تصح دعواه ولا تقبل  
بينته لمكان التناقض ولو أقام المستأجر الاول بينة على أن الثاني قد قبض المستأجر وأقام الثاني بينة على  
أنها كانت في يد الاول تمام المدة فيبينة الاول أولى (سئل) نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناً في ركعة  
ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن له ايفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال  
في حياته وأراد اثبات ذلك بالبينة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام  
ظهير الدين عن خلع امرأته وقال في مجلسه ٢ (مر الندين خانه هيج حيزي نيست) ثم ادعى شيئاً من متاع  
البيت أو أقسسته قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن

ترجة

٢ ليس لي في هذه الدار شئ

ركعات وأما المغرب ففي السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدين يسجد هما ويصلي ركعة وفي الثلاث ثلاث ركعات وفي الاربع  
فأربع ركعات وفي الخمس فسجدة وركعتين وفي الست فسجدتين وركعتين \* ولو صلى الفجر ثلاثاً بلا قعدة أخيرة ثم تذكر أنه ترك منها سجدين  
في قول لا يفسد ويحمل على تركهما من الثانية جلاء على الجواز والاصح الفساد لانها متى سمحت من وجهه وفسدت من وجهه فلا احتياط في  
الفساد وكذا الوتر ثلاث سجديات لاحتمال تركهما من كل ركعة ففسد ويحتمل أنه ترك سجدة من الاولين وسجدة من الثانية فيجوز ولو أربع

سجدة لا تقصد وعليه سجدة ثم تشهد وقام وصلى ركعة ولو خمس سجدة لا تقصد وسجدة واحدة لا ينوي القضاء عند محمد رحمه الله تعالى وعند الفقيه ينوي ثم يصلي ركعة ولو ستا لا تقصد ويسجد سجدتين ويصلي ركعة صلى الظهر خساوترك سجدة فسد وان سجدة ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً فعلى القولين وان ستا فأربع سجدة ويقعد ويصلي ركعة ثم يقعد ويسجد السهم ولو سبعاً فثلاث ويصلي ركعتين يسجد سجدة ويقعد ثم سجدة ثنتين ولا يقعد فيقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي (٦٧) أخرى ويقعد وينوي القضاء بالسجدة

عن الركعات التي قيدها ولو ثنتين يسجد سجدتين ويتشهد ويقوم فيصلي ثلاث ركعات يسجد سجدتين ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي أخرى ويقعد ثم يصلي أخرى ثم يقعد ولو تسعاً يسجد واحدة ثم يصلي ثلاث ركعات فيسجد سجدة ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقعد ولو عشر يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات \* سلم وعليه سهو وطلعت الشمس أو زالت أو أحررت بعد السلام قبل السجود سقطت سجدة السهو ولان النوافل لا تؤدى في الاوقات المكروهة (السابع عشر في التلاوة) يستحب ان يقوم للسجدة ويحتمل الى السجود وان كانت كثيرة متوالية قرأها الا الحرف الأخير منها لا يجب وان قرأ حرف السجدة وحدها لا يجب ما لم يقرأ أكثرها \* انهم اذا كان لا يشق عليهم السجود وهم متأهبون للسجدة جهرهاها وان كان يشق عليهم أو ليس لهم أهبة السجدة أو يعلم عدم سجودهم خافت سواء في الصلاة وخارجها والاصل وجوبها ان كان من أهل

هـ ذاني البيت وقت الاقرار تسمع دعواه (ذكر في الجامع) رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع فلان صح اقراره وان جاء المقر له ليأخذ عياداً من يده المقر واختافا فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي وقال المقر له بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا أن يقيم المقر له البينة أنه كان في يده المقر وقت الاقرار وذكروا في الاقرار ما وافق رواية الجامع \* رجل قال ما في حائطي فلان ثم بعد أيام ادعى شيئاً مما في الحائط انه وضعه في الحائط بعد الاقرار صدق وذكروا في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحائط في تلك المدة يمين وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضخان \* وان ادعى انه لم يقل شيئاً تسمع دعواه اذا لم تكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكروا في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يدي فلان ثم انه أقام البينة على عبد في يده المقر له انه غصبه منه أو ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود أو انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حدث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لا حق لي قبلك في عين ولا دين ولا شراء ثم أقام البينة على شراء عبد من الذي أبرأه أو على قرض ألف درهم لا يقبل الابتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هـ ذاني يبغي أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا أن يدعى أن هـ ذاني المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار ما اذا ادعى مطلقاً انه له فلا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضخان \* اذا أقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير فلان ثم انه مكث أياماً مخضراً فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً مما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هـ ذاني العبد في يدي يوم الاقرار فالقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا أن يقيم المدعى بينة انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العمادية \* رجل أقر أن فلان على ألف درهم ثم قال بعد ذلك قضيت اياه قبل أن أقر بها أو أقام البينة على ذلك لم أقبل بينته ولو ادعى انه قضاه قبل الاقرار موصولاً باقراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* لو قال كانت له على ألف درهم ثم قال قضيتها بياه قبل الاقرار موصولاً أو مفصولاً أو أقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فأنكرها فسأل الحاكم المدعى هل قبض من المال شيئاً فأقر أنه قبض منه عشرة آلاف درهم فأبرأ الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضت ما مني بخاء الطالب ببينة تشهد على كلامه هذا قال محمد رحمه الله تعالى أقبل هـ ذاني الطالب وأقضى بها عليه وبذلك لو أقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وان قال الطالب انما قبضت ما قبضت ما مني وأنا أقيم البينة أنك قبضت ما مني وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء المطلوب ببينة تشهد أن رجلاً أجنبياً قضى هـ ذاني المال تطوعاً بما من ماله من غير أمر المطلوب ولا وكالة فاني أقبل ذلك ولو قال الطالب ما قبضت فلان كان هـ ذاني قبض من نفس المطلوب ووكيله وعلى كل أحد أجنبي غيره ولا أقبل البينة أنه قبض ما من رجل أجنبي كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* رجل ادعى على رجل مالا أو أقام البينة ثم قال بعد أقامة البينة اني قد استوفيت من هـ ذاني المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هـ ذاني المال كذا لا تبطل بينته لانه يمكنه أن يقول استوفيت

الوجوب عليه أداء أو قضاء يلزم عليه والا \* ولو سمع منهم عاقل بالغ مسلم يجب عليه بسماعها \* قرأها بالعربية يلزم مطلقاً لكن يعذر في التأخير ما لم يعلم ولو بالقارسة فكذلك عند الامام رضي الله عنه ففهم السامع أو لا بعد ما أخبر أن آية السجدة لا يجب بكتابة القرآن ومن قرأ عندنا ثم أوأصم لا يجب وان أخبر أن آية السجدة تجب بها لا يجب ولا تقصد ولا تنوب عن القراءة ولا يقرأها في الجمعة والعيسدين وان قرأها لا يسجد لا لاداء الى تشويش الامر على الناس \* قرأ آية فيها ان كانت في آخرها أو قرأها من غير ان كان أقل من ثلاث آيات خيراً شامراً كمن ينوي



التلاوة وان شاء سجد ثم عاد الى القيام وقرأ بقية السورة وان وصل بها سورة أخرى فافضل وان لم يأت بها على الفور حتى ختم السورة ثم ركب وسجد للصلاة سقط عنه سجدة التلاوة ولور كعبها على الفور وسجد للصلاة سقطت فوها في السجدة أم لا وكذا الوقر بعدهما آيتين ولا خلاف ان سجدة التلاوة تنأى بالصلاة وانما الخلاف في الركوع قال بكر لا بد من النية وان قرأ بعد ثلاث آيات وركع لا يأتى أدى وقال شمس الأئمة ان ثلاث آيات لا يقطع الفور وانما يقطع (٦٨) الاكثر منها فلا ينوب عنها بعد الاكثر من ثلاث وفي التجنيس لا بد في الصلابة من النية

أيضا وان سجد في الركعة الثانية لا بد من سجدة على حدة \* كبر للتلاوة فظن من الركعة الركوع ثم كبر للنموض منها فظنوا انه من الركوع فركعوا ورفعوا ان لم يزيدوا على هذا القدر لا تبطل صلاتهم \* سمعها من غير وسجد معها في صلاته ان قصدا ناعه فسدت \* والمستحب في غير الصلاة ان يسجد مع التالى ويرفع رأسه معه \* خربلونها السجود وركع وتذكر في ركوعه انه كان يؤدى السجدة فسجد ورفع رأسه وقام جازم مصلى المنفل قرأها وسجد ثم فسدت صلاته أو المرأة قرأتها في الصلاة ولم تسجد حتى حاضت أو قرأ المسلم ثم ارتد والعباد بالله تعالى ثم أسلم سقطت \* قرأ المصلى ايته على الدابة عشر أو آخر كذلك على كل واحد واحدة لتلاوته وعشر لسماعه في رواية النوادر لان جمع الاماكن باعتبار الصلاة والتلاوة اثر الصلاة لا السماع وفي ظاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة \* سمعها من آخر ومن آخر أيضا وقرأها كفت سجدة واحدة في الاصح لاتحاد الآية والمكان

(نوع في التكرار) \*

تكرارها بأحد أمرين

بعد إقامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية ٣ (جنتين يافته بوم) بطلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أقام البينة أن له على فلان أربع مائة ثم أقر المدعى أن المنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلثمائة عند أبي القاسم وعن أبي أحمد عيسى بن النصير انما لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملقط \* اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حاله فقال المدعى عليه ٣ (أرى ما را بتواين ده درم باید دادن ولكن ما را از تو هزار درهم می باید حال) فهذا الدعوى الثانية لا تنصح اذا كان المالان من جنس واحد كذا في الذخيرة \* اذا قال المدعى عليه الدين ٤ (اين مبلغ مال كه دعوى ميكنی بتور ساینده ام) ثم قال ٥ (بفلان حواله كرده بوم واور ساینده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحبط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند فطوبى بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قضيتها في قرية كذا أو أقام البينة على ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ساوم دارا في بدر رجل ثم رهن على شرائه من فلان ماله لئلا يقبل الا أن يرهن على الشراء من فلان بعد المساومة أو على أن المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي \* اشترى ثوبا أو ساومه أو استوهبه ثم ادعى أنه كان ملكه قبل الشراء أو قبل المساومة أو قبل الاستيلاء أو ادعى أنه كان ملكا \* يوم المساومة فأتى ميراثه أو وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملكه أو عند المساومة بان أثبت أنه قال عند المساومة ان هذا الثوب لابي ووكلا يبيعه فبعضه مني فلم يتفق بينهما ببيع ثم ادعى الارث عن أبيه يقبل لعدم التناقص وكذا لو قال عند الدعوى كان لابي وكلاه يبيعه فاشترته ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي يسمع ويقض له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا في الكافي \* ولو ادعى طليسانا وسأومه ثم ادعى مع أخ له أنه كان يملكه قبل الشراء وقيل الاستيلاء أو ادعى أنه كان ملكا أبيه يوم المساومة فأتى ميراثه أو قال تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه وتختبر في نصف الطليسان اتفرق الصفة عليه ولو اشترى تراه وحده وقبضه أو لم يقبضه أو لم يشتره ولكنه سأومه ثم جاء أبوه وادعى أن الطليسان له تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لابي ولم يقبض الاب حتى مات وترك ميراثه سلم له الطليسان ويرجع بالثمن على البائع أما اذا لم يقض القاضي حتى مات أبوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة \* لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد به بشراء من المدعى عليه وقضى أولا ثم زعم أحد الشاهدين أن الثوب له أو لابي ورثته عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضى له لا تعادام التناقص ولو قال لا قول ولا يؤدى الشهادة ثم ادعى لنفسه أو أنه لابي وكلاه بالطلب تقبل كذا في الوجيز للكردي \* رجل ساوم بولدة أو غرة نخلة أو نخل في أرض في يد غيره ثم أقام البينة أن الامة أو النخلة أو الارض له يقضى له بالامة أو النخلة أو الارض دون الولد والثرثرة والنخل ولو ادعى الام مع الولد أو النخلة مع الثمرة أو الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثرثرة والولد كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كانت الامة

٣ كنت استوفيت هذا القدر ٣ ثم يلزمني أن أعطيك هذا عشرة الدراهم ولكن لي عليك ألف درهم حاله ٤ هذا المبلغ المال الذي تدعيه وصلته لك ٥ كنت حولته على فلان ووصله

اختلاف المكان أو الآية ولو كرر اسم عليه الصلاة والسلام أو سمع مكررا قال المتقدمون تداخل كالسجدة وقال المتأخرون حاملا يتكرر واختلاف المكان يكون حقيقة وحكما كجلس النكاح اذا تبدل الى مجلس الاكل فالخاص ان متى كان في أمر فاقطع ذلك الامر وشرع في آخر تبدل المجلس اذا كان الثاني أمرا كثيرا أما لو قل كما قل لثقتن أو شرب شربتن أو خطوتن أو كنتن أو كان را كما قل أو بعكسه أو انتقل من زاوية البيت الصغير الى زاوية أخرى فلا وانما كان البيت كبيرا كدار السلطان أو كان قائما ثم قعد أو عكسه كفت سجدة



لان نام مضطجعا ثم قام وكبر حيث يتكرر ولو كان في زاوية الجامع ثم انتقل الى زاوية أخرى لا يتكرر فالخاصل ان الانتقال من موضع يصح الاقتداء منه على ما ذكرنا بقروعه لا يجعل المكان مختلفا فلا يتكرر الوجوب وان حكم بالاختلاف تكرر وروى في غير الظاهر ان الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضا \* (الثامن عشر في التذرع والشروع) \* نظر الى الامام وهو يصلي الظهر فقال لله على أن أصلي به هذه الصلاة تطوعا وعلم انه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر جازوا ولا يلزمه بالتذرع شي لان لا عبرة (٦٩) للتسمية عند الإشارة \* افتتح الظهر مع الامام ينوي التطوع ثم علم

انه لم يصل الظهر فقطع الاول وكبر للظهر صح ولا شي عليه وكذا الوشرع معه ينوي المكتوبة ثم تكلم ثم كبر ينوي النافلة ثم افسدها لاشي عليه الا الفرض (التاسع عشر في الفوائت) كان يرى النعيم الى الرسخ كما هو مذهب مالك والابتار بركة ثم انقل الحق لا يعيد ماصلي ولو فعله بالجهل ثم نهى اعادة الوتر وما صلي بالتيمم لان تبدل الاجتهاد بهل في الاثني لافي الماضي لدليل النسخ \* شفيعي ترك صلوات ثم صار حنفيا لزمه الترتيب ولوان الحنفي صار شافعيًا قال مفتي الحن والانس الثبات على مذهب الامام خير \* احتمل بعدما أدى العشاء وانتبه بعد طلوع الفجر اختار انه يعيد العشاء وهي واقعة بمجرد رجوعه الله تعالى سئل عنها الامام رضي الله عنه فاهره بالاعادة \* يعيد الصلاة المؤداة احتياطًا اختلف فيه لكن لا يعيدها في الاوقات المكروهة لانه نقل \* ولا تنقض الفوائت في المسجد وانما يقضيها في بيته لان التأخير معصية فلا

حالة فقلت في يده فساوم بالولديه اقامة البيعة قبل القضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهدان ان الولد للمدعي عليه أو قال لا ندري لمن الولد وكذلك اذا لم تكن بيعة للمدعي ولكن المدعي عليه أقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة \* لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على أنه وكله غير جائز الاقرار برهن المدعي عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى جارية متنبقة فلما جئت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جارية ولم أعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينته وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج أو ثوب في مندبل ملفف فلما أخرجه ونشره قال هذا متاعي ولم أعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد رحمه الله تعالى كل ما تمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتنبقة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما لا تمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في مندبل أو جارية قاعدة عليها كسامة غطاء لا يرى منها شي تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسي \* العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم أقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان أعقبه قبل أن يبيعه منه فاشتراه وهو حر وأنكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما أقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقرب بذلك وانما أقر ان البائع كان يباع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر البائع بما ادعى المأذون رجوع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون البيعة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى وبشكل رجوع المأذون على البائع بالثمن فقد جع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول اقرار البائع بما ادعى المأذون واقامة المأذون البيعة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعى وأجاب في السك أن المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار بشكل في فصل اقامة البيعة وفي تحليف البائع وكان ينبغي أن لا تسع البيعة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحروز كرا ان المشتري لو أقام البيعة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه ولو أقر ان يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فن مشايخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البيعة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البيعة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط \* رجل قدم ببلدة واستأجر دارا وقيل له هذه دار أهلك مات وتركها ميراثا لك فقال ما كنت أعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك المكان التناقض كذا في الذخيرة \* دار في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فاني أن يدفع فادعى السائل أنها لا تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه ولو قال أسكنني هذه أو أعطني هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعى بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن تزويج المرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو

يظهرها ترك صلاة ولا يدري قضى صلاة يوم وليلة وان شئت انه هل صلى الفرض ان في الوقت يعيد وان شئت بعده لان الغالب من حال المسلم الاداء \* مات وعليه صلوات يطعم لكل صلاة حتى الوتر نصف صاع وان لم يكن له مال يستقرض نصف صاع ويعطيه المسكين ثم يتصدق به المسكين على الوارث ثم الوارث الى المسكين ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع كذا ذكرنا \* (العشرون في الصلاة على الدابة) \* قال في الكبرى معنى قول المشايخ صلى على الدابة وسرجه نجس جاز ان تكون النجاسة عرق الحمار ولعابه لانه مشكوك ولودما لا يجوز ان زاد

على أقل المانع وظاهر المذهب عدم الفصل بين الفرض والنذر والنقل الا لازم لم بالشروع على الارض والتطوع والوتر وسجدة التلاوة وصلاة  
الحنافة لا تجوز على الدابة ويجوز النقل خارج البلدة والفرض أيضا بان كان في سفر فامطرت السماء وابتل الارض ومن لم يجد مكانا يابسا  
وقف عليها مستقبلا اليها او ما أن أمكنه إيقاف الدابة والا لا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان وجهه يغيب في الطين وان كانت مبتلة وصلى على  
الطين ان ظاهره هذا اذا كانت الدابة (٧٠) تسير بنفسها ما اذا سيرها لا يصح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير وكذا لو خاف من عدو او

يملكها كذا في المحيط \* في المنقح بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى شاهدان شهدا على رجل أنه طلق  
امرأته ثلاثا وأنفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولى  
على ذلك بينة والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا أنها امرأته وشهدا أنه طلق هذه ثلاثا  
وكذلك هذافي العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المانع على وكذلك اذا قال  
الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع أو كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد  
الحاكم شهادتهما ثم ادعى عليه لا نفسه ما فليس له ما في ذلك دعوى فان لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا  
على المبيعة وختم على الشراء من غير اقرار بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا عن محمد رحمه  
الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهدا أنها امرأته وأجاز القاضي شهادته ثم ادعى  
الشاهدان امرأته وقال أنالم أعرفها ولم أكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها  
امرأته ولم يشهدا انها امرأته وأجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم أقام الشاهد بينة أنه تزوجها  
منذ سنة وان لم أعرفها قبلت بينته ويطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصارت مسئلة الطلاق  
مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه  
في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حدث سبب دعواه ولو ادعى أولا الملك بسبب ثم ادعاه  
بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا تصح دعواه كذا في المحيط وعليه الفتوى هكذا  
في الفصول العمادية \* لو ادعى الناج أولاف دابة ثم ادعاه بعبء بذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي أن  
لا تصح دعواه الثانية بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق أولا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في  
المحيط \* رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا تسمع وعلى القلب تسمع كذا في  
الخلاصة \* والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى  
النصف حينئذ لا تسمع دعواه جميعا كذا في المحيط \* ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظاهر أن  
الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يده المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس  
آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قبل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء أولا ولم يذكر القبض ولو  
ادعى الشراء مع القبض أولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا قبل لا تسمع قبل  
ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود وبالمالك المطلق فيه  
اختلاف المشايخ هكذا في الفصول العمادية \* دار في يد رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى  
عند غير القاضي أنها داره تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضي  
بعد شهر أو سنة وادعى أنها داره اشتراها من الذي زعم ذواليد ان اشترها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل  
تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في  
الاقضية \* واذا لم يذكر التاريخ تقبل شهادة الشهود وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأبى قال في الصدقة  
قبضت أولا لم أقبض قال محمد رحمه الله تعالى لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على  
البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل الناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى دارا شراء من أبيه ثم  
ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت الناقض كذا في خزنة المفتين

سمع أو اوص أو مرض أو كانت  
جوحا نزل لا يمكنه الركوب  
أو شحنا حاله كذلك لا يبعين  
ولا يبعد اذا قدر كريض  
أو ما ثم زال المرض وان صلى  
عليها المطران لم يقدر على  
الايقاف صلى عليها موميا  
ولو سائرة وان قدر على  
الايقاف لم يجز الايماء عليها  
وكما تسقط الاركان بالعدو  
يسقط الانحراف الى القبلة  
أيضا وكيفية الايماء ان يشير  
الى جهة ويجعل السجود  
أخفض من الركوع سائرة  
كانت أو واقفة وكذا الختفي  
عن العدو ولو تحرك يقف  
عليه العدو أو ما الى أي وجه  
قد رفاعا أو قائما كيف  
قدر ولا يصلي عليها بجماعة  
بل فرادى فان صلاوا بجماعة  
فصلاة الامام تجوز لا القوم  
وعن محمد جواز صلاة الكل اذا  
كان البعض يجنب البعض  
(الحادي والعشرون في  
المرضى) \* قولهم اذا عجز  
عن القيام لم يريدوا به انه  
مقعد بل أريد به خوف زيادة  
المرض أو بطل البرء وان قدر  
على البعض بان قدر على  
التحريم قائما أو على بعض  
القراءة لزمه ذلك قال الامام  
الحلواني وهو الصحيح حتى

لترك ذلك المقدور وخفت أن لا يجوز لو قدر على القيام تمكثا وعلى الاعتماد على العصا أو خادمه أو على القعود متمكثا لا مستويا \* ادعت  
أو على الاستناد الى الجدار أو انسان أو سادة لزمه الاتكاء قائما في الفصل الاول والاستناد قاعدا في الفصل الثاني ولا يجوز القعود  
في الاول والاضطجاع في الثاني واذا عجز عن الايماء بالرأس فاختار ما قاله الامام السرخسي انه تسقط الصلاة عنه بتركه ان يرفع الموى  
الى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلا لا يجوز وان خفض رأسه وخفض السجود أزيد من الركوع جازع

الايام في الاصح وقيل جازعن الاصل وقيل لا يجوز وان كانت الوسادة على الارض جازعن السجود قالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولوعلى لبنتين لان الارتفاع كثير ان صلى في منزله قدر على القيام وان خرج الى الجماعة لا يصل في بيته في الاصح وقال الامام الازجندى يخرج ولكن يتكلم قائما ثم يقعد ثم يقوم اذا جازال كوع ويركع من القيام كل من لا يقدر على أداء ركن الاجدث يسقط عنه ذلك الركن واذا سجد سال وان قام وركع أو مالا يؤتى ومضى اعترت عقلتان تجزى احدهما في النفل (٧١) الاخرى صلى المكتوبة بالتى تجزى في النافلة كن ابنتى بان

يصلى بسلا فراءة أو طهارة وبين الايام يؤتى لجواز الاداء على الدابة وموميا وعدم الجواز بسلا فراءة أو طهارة أصلا \* مريض تحت ثوب نخس يصل عليه ان كان لا يقدر على ازالته بان يتنحس من ساعته ما يسط تحته أو يزيد مرضه بازائه من تحته جاز والا \* اذا غمز المرء عن الايام بالرأس أيضا يؤخرها فاذا صح فان زاد المانع على يوم وليلة سقط عنه الفرض في الاصح كما في الانغاء لان مجرد الهل لا يكفي لتوجه الخطاب لما عرف في مسئلة الاقطع \* الثاني والعشرون في السفر \* يعتبر مجاوزة العمران عن الجانب الذي خرج لامن جانب آخر ولو كان في هذا الجانب محلة متصلة في القديم بالمصر وانفصلت الآن يعتبر مجاوزتها أيضا لان بقاءها ليس بشرط حتى جازعنى الجماعة ولا يعتبر مجاوزة الفناء الا اذا كان بينه وبين المصر أقل من غلوة وليس بينهما رعة أو كانت القرى متصلة برض المصر يعتبر حينئذ مجاوزة الفناء لا القرى وان

\* ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثانية ولو ادعت المسمى أولا ثم ادعت مهر المثل لا تسمع دعواها الثانية كذا في المحط \* امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أو فيتها ومرة قال أدبت الى أيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاستروشنية \* واقعة الفتوى ٢ (مردى زنى را كه خدمت او ميكرد بشوهرى داد بعد از آن دعوى ميكند كه آن زن در نكاح من بوده است ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاستروشنى كذا في الفصول العمادية \* امرأة باعت كرمًا فادعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثه من أبيه وصدقته أمه البائعة وزعمت أنها لم تكن وصدية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع أنها وصدية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك أنهم لم تكن وصدية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها أنها استهلكته بالبيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الاباذن من له ولا ية عليه كذا في فتاوى قاضخان \* اذا كانت الدار في يد رجل جاز رجل وادعى أنها داره ورثتها من أبيه منذ سنة وأقام البينة أنه اشترها من الذي في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار المدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كاشهد الشهود ثم يعثمان أي ثم ورثتها من أي منذ سنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة أو صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين وأقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق على وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجحدنى الصدقة فاشتريتها وبين أن الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا للملكة كذا في الخلاصة ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد ثم وده انه اشترها منه منذ شهر لا يقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته ووصل اليه بسبب وجحدنى الصدقة فاشترى به منه منذ شهر فاذا وفق وأثبت بالبينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضخان في باب من يكذب الشاهد \* واذا ادعى دارا في يد رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لهم هي لى قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انه اميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشرأ ولم أرها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاها هبة ولم يقل لم يتصدق بها على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدنى الهبة سأنته أن يتصدق بها على ففعل أجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جحدنى الميراث فاشترى بها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء أولا ثم جاء بشاهدين يشهدان أنه ورثه من أبيه كذا في المبسوط \* لو ادعى أنها له ورثتها من أبيه ثم ادعى هو مع آخر أنها ما ورثها من الميت وأقام البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة \* صلى له عقارات موروثه ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل أن وصيه باعه مكرها وسلم فكرها فأراد استرداده من يدى المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقار أن وصيه باعه بغبن فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان البائع ادعى أنه كان فضولا في هذا البيع وأراد استرداده من يدى المشتري

ترجمة

٢ رجل زوج خادمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها

كان أحد الطريقين الى المقصد مدة السفر لا الاخر فسلك الابدع بلادا قصر عندنا \* جاوز عمران مصر ثم رجع الى المصران كان مولده او تزوج به فقد أقام لنقصه قبل الاستحكام وكذا لو أحدث وانصرف الى المصر للوضوء ثم علم بالماء في رحله ثم حتى يسير من وطنه ولا يصير مسافرا بالنية كالابصير المسافر مقيما بالنية ولو كان بعد ما تم السفر له لا يتم مجرد العزم ما لم يدخل وطنه فاذا دخله أم صلى الظهر أربعين من وقتها الى السفر صلى عصر اليوم ركعتين ثم عاد الى المصر وعلم انه صلاهما بلا وضوء أعاد الظهر ركعتين والعصر ربعين

التعديداً آخر الوقت وقد كان في الظهر مسافراً وفي العصر مقبلاً \* مسافر حبسه غريره في مصر والغريم اماموسراً ومعسراً ويعتقد القضاء  
أوان لا يقضى أبداً ولم يعتقد ولم ينون لا يقضى في الوجه الأول يصلي صلاة المسافر من لأنه لم يعزم على الإقامة ولم يحل للطالب حبسه وفي  
الوجه الثاني وهو ان اعتقد ان لا يقضى أبداً ثم لأنه نوى الإقامة أبداً وفي الثالث قصر لعدم العزم والوجه الثاني رواية في الخارج الذي  
يدخل دمشق أو غيره داد عمرهما الله (٧٣) تعالى في أول رمضان ولا ينوي الإقامة لكن يعلم انه لا يخرج الامع القافلة في نصف

شـوال انه يتم لدلالة الحال  
على الإقامة واسان الحال  
أنطق الدائن والمديون مسافر  
فلما سارا ثلاثا نجس المديون  
ان كان ملياً فالجسه النية  
لا مكان خروجه من الحبس  
بقضاء الدين وان كان معسراً  
في الدائن لعدم مكانه  
\* صبي ونصراني خرجا إلى  
مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في  
بعض الطريق واسلم الكافر  
قصر الكافر لا اعتبار قصده  
لا الصبي في المختار والامام  
الفضلي على انها يمتان  
الصلاة \* المسافر الامام نوى  
الإقامة ليمكن من اتمام  
الصلاة لا يتم لان حاله مبطل  
اعزيتة \* خرج الامير مع  
الجيش لطلب العدو ولا يقصر  
وان طال سيره وكذا اذا خرج  
لقصده مصر دون مدة سفر ثم  
منه الى آخر ذلك لعدم نية  
السفر وكذا الامام والخليفة  
والامير والكاشف ليفحص  
الرعية وقصد كل الرجوع  
متى حصل مقصوده ولم  
يقصدوا مسيرة سفر قصر  
أتوا وفي الرجوع لو من له  
مدة سفر قصر وا \* (نوع  
آخر) \* عبد بينهما نوى  
أحدهما الإقامة والاخر  
ان كان بينهما ما مهياً يتم

وأنكر المشتري ذلك أو ادعى المشتري أن البائع كان فضولاً في هذا البيع وأراد استرداد الثمن لا تصح دعواه  
وان أراد أن يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولاً في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة وأراد أن  
يحلف صاحبها على ما ادعى من كونه فضولاً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط \* ادعى عليه أنه اله ثم  
ادعى أنها وقف عليه تسمع ولو ادعى أو لا الوقف ثم ادعا لمن نفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي \* رجل  
باع ضيعة ثم أقام البينة أنه كان وقتها عليه وعلى أولاده قال لا تسمع للتناقض وان أراد تحليف المدعى عليه  
ليس له ذلك وان أقام البينة تقبل بينته وقد قيل القول بعدم القبول أصوب وأحوط هـ كذا في المحيط  
السرخسي \* وفي الاجناس مشتري الارض اذا أقر أن الارض المشتراة مقبرة أو مسجد وأنفذ القاضي  
اقراره بحضور من يخصه ثم أقام المشتري البينة على البائع يرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط  
\* ولو ادعى المشتري على بائعه أن الارض التي بعث من وقف على مسجد كذا تقبل وتنفق البيع عند  
الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقيل لا يقبل والاوّل أصح  
كذا في الفصول المبادية \* لو ادعى مالاً بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس  
لا تسمع لان مال الشركة قد يصير ديناً بالحدود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروثنية \* رجل  
ادعى على آخر أنه كان افلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثاً فقال المدعى عليه  
أنا أوفيته هذا المال المدعى وذهب ليأتى بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى أعاد دعواه ثانياً في مجلس آخر فقال  
المدعى عليه لا علم لي بورائه تسمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى \* رجل  
ادعى على امرأة أنه تزوجها وأنه كرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في  
الفصل التاسع في دعوى الميراث \* ولو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم مات فطلب الرجل  
ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر كذا في  
فتاوى قاضيخان \* ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً وأنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج  
فطلبت ميراثها منه قال لم أورها منه وكذلك ان كانت أ كذبت نفسها وزعمت أنه لم يطلقها قبل موته كذا  
في المحيط \* رجل في يديه مملوك ادعا رجل أنه مملوكه والذي في يديه يجحد وادعا لنفسه فخافه القاضي  
ما هو هذا المدعى فأبى أن يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل  
الخصومة وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون أبواً الميراث كذا بالشهود والشراء ولو أقام  
بنية على أنه لي ولدي ملكي ثم أقام بينة أني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا  
في الذخيرة \* في نوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل لعمال لهم قبله من ميراثهم عن أبيهم  
وقضى القاضي به لهم ثم ان أحدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق  
وانما هذا الاخوي قال لا يبطل هذا القول عن المتقضى عليه شيء الآن يقول ما كان لي أصلاً في هذا المال  
شيء وما هو الا اخوي فينتدب لطل حقه عن المتقضى عليه ولو قال قبل أن يقضى القاضي له بالمال مالي في  
هذا المال حق وما هو الا اخوي يسئل عن ذلك بأي وجه صار له ما دونك وانما ادعيتهم من ميراث أبيكم  
فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين  
بالمثلين وقرئ نصيب المقر ولو كان الذين أقاموا البينة هم الذين تولوا دعواهم ولم يدعوا المال عليه من

العبد في نوبة المقيم ويقصر في نوبة المسافر وان لم يكن بينهما مهياً بقاءة بعد على رأس الركعتين ثم يصلي ركعتين فيكون اربعاً الميراث  
لنه مقيم ومسافر فيصلي صلاتهما \* خرج مع مولاه ولا يعلم بحاله سألته وعمل بخبر مولاه فان لم يخبر ان خرج من موضع الإقامة أتم وان خرج  
من موضع السفر قصر عملاً بدلالة الحال والاصل وان نوى المولى الإقامة ولم يعلم به العبد وقصر ابائاً ثم علم أو سأل مولاه ولم يخبره وقصر مدة  
ثم أخبر بها أعاد قصر هذا اذا علم من قول المولى وفعله انه نوى الإقامة وعلم به استحبابه لا العبد أما اذا نوى بقلبه ذلك ولم يتكلم ولم يعلم بها

العبد لا يلزم التمام قبل العلم وكذا المرأة قال في شرح الطحاوي الاصح عدم اللزوم قبل العلم وجواز ما مضى بلا إعادة \* باع العبد مولاه المسافر من مقيم وهو في الصلاة صار فرضه أربعاً \* أم العبد مولاه وجاعة المسافرين ونوى المولى الإقامة فيها صحت النية في حق المولى والعبد لا في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى ويقصر العبد ويقدم واحداً مسافراً للسلام بالقوم ثم يقوم العبد والمولى فيتمان ويقوم المولى بأداء العبد في الصلاة ويشير بإصبعيه أولاً ثم يشير بإربعة أصابع يعني صارت الركعات أربعاً (٧٣) وكذا لو أوم مسافراً مثله أو مقيماً فأحدث

الامام واستخلف المقيم لا تصير

صلاة المسافر أربعاً

وبعض جوزوا له ترك السنن

والامام الفضل إلى أبي جواز

تركها كما منع جواز القصر

لان السنن لتكامل الفرائض

والنقص في السفر ربما

يكون أكثر والشرع ورد

بالقصر في الفرائض لا غير

والمختار انه لا يأتي بها في حال

الخوف وبأني في حال القرار

والامن وقد صح في كتب

الاحاديث الصحاح عن

جاعة من الصحابة ترك

السنن في السفر وقالوا لو

صلينا السنة لا كلنا الفريضة

\*) الثالث والعشرون في

الجمعة \*) خطب محمد ناو

جنباً ثم وضاً أو اغتسل

وصلى جازوا ولذهب الى منزله

أو كل أو جامع واغتسل

بعد الخطبة أعادها \* صبي

خطب بأذن الامام وصلى

بالناس بالغ جازوا نص في

كتب أصحابنا ان اتحاد

الامام والخطيب أفضل

ولكنه ليس بشرط وهو

الاصح عند الشافعي وفي وجه

عنه وقول عنا وعن مالك

انه شرط لان المتوارث اتحاد

الخطيب والامام في القرون

الاول قلنا هو شرط كمال

المهابة لاتمامها الا يرى

الميراث ولكن من شئ باعوه ثم قال أحدهم مال المال الالهذين مالى فيه حق كان المال كله لهذين ولم يطل عن المدعى عليه شئ كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يطل دعوى المدعى من قوله أو فعله

### (الباب التاسع في دعوى الرجلين \* وفيه أربعة فصول)

\*) (الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل أو عقاراً آخر أو منقولاً أو أماً بالينة قضى بينة الخارج عند علمائنا الثلاثة هذا اذا لم يذكر تاريخاً فأما اذا ذكر تاريخاً فإن كان تاريخهما على السواء فكذلك الجواب أنه يقضى للخارج منهما وان أخرج تاريخاً أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يقضى لاسبقهما تاريخاً وإذا أخرج أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للخارج هكذا في المحيط \* دار في يدي رجل ادعى رجل أن داره ملكها منذ سنة وأقام صاحب اليد بينة أنه أشترها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى به المدعى الخارج كذا في الظهيرية \* اذا ادعى الخارج أنه عبده كاتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بينة وأقام ذوالاليد بينة أنه عبده كاتبه على ألف درهم قال جعلته مكاتباً بينهم ما يؤدى اليه ما جميعاً كذا في الذخيرة \* لو ادعى أحد مدعيه أنه عبده وهو يملكه وأقام على ذلك بينة وادعى الآخر أنه كاتبه وهو يملكه كانت بينة التدبير أولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ملكاً ما طفاو كان في يدي ثالث ولم يؤرخا وأرخا تاريخاً واحداً فهو بينهما نصفين هكذا في الخلاصة \* وان أرخا واحداً سبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي حنيفة رحمه الله تعالى وأي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومحمد رحمه الله تعالى الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما أو أطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما ما هو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواتم زاده ان الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومحمد رحمه الله تعالى الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* دار أو منقول في يدي رجلين وأقام كل واحد منهما ما يثبت على ما ادعى ان لم يؤرخا وأرخا تاريخاً على السواء يقضى بينهما نصفين وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولاً لا يقضى لاسبقهما تاريخاً وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به بينهما وكذلك عند مالك والشافعي لا يعتبر التاريخ وعلى القول الذي يعتبر التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولغير المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لان غير المؤرخ أسبقهما تاريخاً هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه عبده غصبه ذواليد منه أو قال استأجره ذواليد منه أو استعاره منه أو ارتنه منه وأقام ذواليد بينة أنه ملكه أعتقه أو دبره أو كانت أمة أقام ذواليد بينة أنه استولدها كانت بينة الخارج أولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح \* رجل في يده دار وأقام رجل أجني عليه البينة أنها داره وأقام رجل آخر البينة أنها داره غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الايداع كذا في المحيط \* ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وزيد ويرهن أنه له وكل واحد منهما

(١٠ - فتاوى رابع) ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون الاول \* خطب وحده لا يجوز ولو حضرها واحد أو اثنان وصلى بالثلاثة جاز \* خطب بحضور النساء فقط لا يجوز ولو كانوا رجالاً نياماً أو صماً أو عملاً أو عيباً جازوا الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا خطب لا يعمل النبي والخطبة بحضور الامام لا تكون اذا نالها بامر بها \* أحدث بعد الخطبة فامر من لم يشهد بالجمعة لا يصح وفي الخلاصة ولو أمر الأمور من شهد بها لا يصح أيضاً لان المتعدي يفرغ القائمة وكذا لو أمر كافراً أو صلياً فامر ارجلا اهلاً لا يصح وفي الخلاصة

يصح الثاني وان لم يصح الاول \* ولو شرع في الجمعة واحد حدث فاستخلفه من لم يشهد هاصح لان الخليفة قائم مقام الاول حتى يصح استخلاف المسبوق ولم تنقلب صلاة المؤتم المسافر اربعا باستخلاف المسافر المقيم \* امر الخليفة ذميا او صيبا باقامة الجمعة بلا علم بحالهما قاهر الاهل بالاقامة لا يصح ولو اسلم أو بلغ هذا صلى أو تأتم الغير صرح ولو أحدث وقدم ذميا أو تأتم بهم الجمعة لا يصح وان اسلم بعد الاستخلاف وان استأنف الخطبة والصلاة فهو بعد الاسلام صح (٧٤) \* (نوع ما يحرم في الصلاة) \* يحرم في الخطبة كالاكل والشرب حال الخطبة ولا يحل

للخطيب ان يكلم فيها الا بالامر بالمعروف ولا يحل للسامع الكلام أصلا وان أمرا بالمعروف وان بعد من الامام اختلافوا فمن الثاني واختار محمد بن سلمة السكوت ونصير ابن يحيى اختار قراءة القرآن وأما دراسة الفقه والنظر فيه فذكره البعض وقيل لا بأس به وعن الثاني انه كان يصحح الكتب في وقت الخطبة بالقلم \* واختار الدنو من الامام أولى وان سمع مدح الظلمة ثم خروج الامام بقطع الصلاة وان صلى ركعة ثم خرج أضاف اليها أخرى ويسلم ذكره في النوادر وان كان نوى اربعا وقد قيد الثالثة بسجدة أضاف اليها أخرى وان لم يقيد الثالثة بسجدة قيل يتم ويخفف في القراءة وقيل يعود الى التعدد وان كان في بين الامام أو يساره قريبا منه ينحرف اليه مسرعة السماع الخطبة \* تذكر الامام في الجمعة انه ترك التجرع يقضى الفجر ويعيد الخطبة فان لم يعد أجزأ \* وتتجاوز الجمعة في فناء المصر وهو الموضع المعد لمصالح المصر المتصل به وفقد بعضهم الفناء بالغلاة وقيل بفرسخين حتى قيل ان جواز

برهن أنه له فنصفه لـ كـرونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب أو الوديعة على سعد فبرعه لزيد وما بقي لبكر (والاصل) أن الخارجين اذا تنازعا في عين وادعى أحدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضى بينة مدعى الغصب ولا يقضى بينة المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مالقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فزيد وسعد على بكر وهو على سعد وسعد على بكر فلا يرد نصف الذي في يده سعد ولبكر النصف الذي في يده زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلا يرد نصف الذي في يده سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي \* ولو أقام سعد بينة أنه ادعى غصبها من زيد وأقام زيد بينة أنه ادعى غصبها من سعد وأقام بكر البينة أنه ادعى غصبها من سعد وزيد فلبكر نصف الدار والنصف الاخرين سعد وزيد نصفين هكذا في المحيط

(الفصل الثاني في دعوى المالك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك) دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما يدعي أنه ادراه ورثها عن أبيه فلان وأقام على ذلك بينة فان لم يورخا أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر اعلى ما ذكر في المتفق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر اعلى ما في الاصل وهو قول محمد رحمه الله تعالى أول اعلى ما رواه ابن سماعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا كذا في الذخيرة \* وكذا ان أرخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة \* وان أرخ أحدهما ولم يورخ الاخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي \* ولو كان في يد أحدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى به للخارج وان أرخ أحدهما ولم يورخ الاخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في أيديهما فهو بينهما نصفين بالاجماع الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كذا في الخلاصة \* ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وأنه اشتراه من فلان وهو يملكها أو أقام آخر بينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* سواء أرخا على الشراء أو لم يورخا هكذا في المحيط \* وان وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وان أرخ أحدهما دون الاخر يقضى بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيان \* وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا أو أرخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفين كذا في الكافي \* ويخير كل واحد منهما ما كان رضى أحدهما أو أي الاخر بعدما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضى به الا النصف كذا في المحيط \* وان أرخا أو أحدهما أسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان أرخ أحدهما ولم يورخ الاخر فهو للورخ اتفاقا وان كانت العين في أيديهما فهي بينهما الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كانت في يد أحدهما فهي لذى اليد سواء أرخ أم لم يورخ الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي \* رجل في يده دار وعبد أقام رجلان ككل واحد منهما ما يدين أنه اشتري منه الدار بالعبد الذي في يده وصاحب البدين كرهوا ما فان القاضي يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ما ولهما الخيار فان اختارا العقد أخذوا الدار بينهما ما والعبد بينهما ما وان اختارا الفسخ أخذوا العبد بينهما ما وفيه العبد بينهما ما وان

الجمعة بمعنى بناء على الفناء الاعلى البناء ومنى على فرسخين من مكة وقيل بفرسخ وقيل بمنتهى الصوت \* من كان مقيما في عمران أراد المصر وأطرافه وليس بينه وبين المصر مزارع أو فرجة يجب عليه الجمعة وان كان بينهم مزارعة لا وان سمع النداء واختار ما قاله محمد ومالك ان الجمعة على من بقدر فرسخ من المصر لانه لا يدركه للعوام \* فروى دخول المصر يوم الجمعة ونوى ان يكث فيه ذلك اليوم لزم الجمعة وان نوى الخروج من يومه ان نوى قبل دخول وقتها الا وان بعد دخول وقتها يلزم وقال الفقيه اذا نوى الخروج من يومه لا يلزمه مطلقا لعدم الالتزام



\* المسافر دخل المصربوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً \* المصري اذا سافر يوم الجمعة ان خرج من العمران قبل آخر وقت الظهر لا بأس به لانهم يتجنب في آخر الوقت دلان المسافرون يوم الجمعة قبل الزوال لا تنكروه كالاتكروه في رمضان فانه صح انه عليه السلام سافر لليلتين خلتا من رمضان \* يجوز للعبد القلدا إقامة الجمعة في ولايته لا التكهة بتزويجه بتقليد القضاء \* لا يملك القاضي إقامة الجمعة ويجوز ذلك للشرطي وهذا في عرفهم \* المتغلب الذي سبته سيرة الامراء ويحكم في رعيته بحكم (٧٥) الولاية يجوز له إقامة الجمعة ومات والى مصر ولم يبلغ خليفة موته وصلى بالناس خليفة الميت أو قاضيه المأذون قصدا أو صاحب شرطته صح \* ولو اجتمعوا أو غنى أهل البلدة على تقديم رجل لا يصح الا اذا لم يكن للميت خليفة ولا قاض ولا شرطي فحينئذ يصح للضرورة ولومات الخليفة وله ولادة على بلادهم إقامة الجمعة \* أمر النصراني ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ أو استقضى الكافر ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ لم يملك إقامة الجمعة ولا الحكم بلا تجديد تقليد بعد الاسلام والبلوغ \* نهى الامام أهل بلدة عن التجمع نفذ حكمه اذا كان بناء على سند شرعي كما اذا صر مكانا بناء على دليل شرعي أما اذا كان بلاسبب شرعي يعتمد عليه كتعصب أو عداوة فلا اثر له فيجتمعون على رجل يجمع بهم \* مصر الامام موضعا ثم نفرق الناس عنه وخوى ثم اجتمعوا ثانيا لا بد من الاذن الجديد \* عزل الامير الذي هو امام في الجمعة فله ان يجمع الى ان يبلغه العزل أو ياتي الامير الجديد وان صلى الشرطي بعد بلوغ العزل الى الامير يصح لانه على عمله لم يعزل قصدا

أراد أحدهم أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لها ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كانت الدار في أيدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد لا آخر كذا في المحيط \* ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا به قبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال المدعي عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيئته الخصم الآخر فأنا أراجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيئته صاحب اليد على بيئته الآخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كلواستحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا فاما اذا ادعى الشراء مؤرخا أو قاما البيئته على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المدعي عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أم لا كان ويقضى بالعبد لا آخر كذا في المحيط \* وان أرخ أحدهما دون الآخر الدار في يد المدعي عليه يقضى للورخ بالدار والعبد لا آخر كان لاحد تاريخ ولا آخر قبض معين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكفاي \* وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لاحدهما قبض مشهود به وللآخر قبض معين فالذي له قبض معين أولى كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطابق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكفاي \* وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ فهو أولى بحكم القبض المعين وان كانت الدار في يد المشتريين وأقاما البيئته على الشراء والقبض معينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا ويخبران أيضا قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت الا لاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كلما كان العبد في يد المدعي عليه فاما اذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعي عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخبران فان أفضا العقد فالدار بينهما وان اختار فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعي عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يده يتكرر عواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذلك لو أقام كل واحد منهما البيئته أنه باعه من الذي في يده ببيع فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط \* وهذا اذا أقام البيئته على اقرار الذي في يده بذلك وان أقام كل واحد منهما البيئته على معينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا

\* قدم الامير الجديد والاول في الجمعة يتم كالحجر عليه وعزل وهو في الصلاة لا يعمل الحجر والعزل فيها \* فرغ الاول من الخطبة فقدم الثاني بعدها وصلى لا يجوز لعدم حضور الخطبة ولوقر الثاني الاول وصلى خلفه صح ولوعزل الاول بطل حكم الخطبة فان لم يحضر الثاني وصلى الاول مع علمه بقدوم الثاني جازم لم يعلم بعزل نفسه صريحا أو دلالة بان يوجد ما يستدل به على انه زاله الخلو الثاني مجازم الحكم \* احداث الامام فتقدم رجل بلا تقديم الامام ان بعد الشروع في الصلاة يجوز وان قبله لا الا ان يكون قاضيا أو شرطيا وفي بعض المواضع لا يصح وان بعد الشروع

الاذا قدمه من بلى الاذن باقامة الجمعة ولو قدم القوم رجلا قبل ان يخرج الامام من المسجد جازت \* على المكاتب ومعتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه لامسالة الدابة الجمعة لا على المأذون والذي يؤدي الضريبة وللمستأجر منع الاجير عن الجمعة في قول الامام أبي حفص الكبير وقال الدقاق ان كان الجامع بعيدا حط من الاجر بقدره وان كان قريبا لا لكنه لا يقدّر على المنع \* ولا بأس بالركوب لها ولا لعبيدين والمشي افضل (٧٦) ويرجع من طريق آخر تكثير الشهم ودوقيل من الاول دفعه الانتظاره ولانه مشى عليه

ما أوزر فلا يكون من العدل ان لا يشرفه مغفورا \* والمطر الشديد يذرف في التخلف عن الجمعة \* ويستحب للريض والمسافر وأهل السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخره يكره في الصحيح وهذا الفراغ يصلون باذان واقامة الا انهم اذا كانوا في مقام لا يجوز اقامة الجمعة فيه كالاستاق صلوا الظهر بجماعة كفى سائر الايام \* وأهل المصر اذا فاتتهم الجمعة صلوا فرادى كالسافرين \* (نوع) \* اقتدى بالامام ناويا صلاته على ظن انه في الجمعة فاذا هو في الظهر صرح ظهره مع الامام وان نوى الجمعة معه والمصلحة بجماله لم يصح لاختلاف الفرضين اسما وحكما ومعنى وشرطا ولو قال اقتديت به في الجمعة والظهر لا يصح عن واحد منهما وفي كتاب رزين الاصح انه يصير شارعا في الجمعة ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا يصح الا اذا كان عنده ان فرض الوقت الجمعة وعندنا الفرض الاصل في الظهر غير انه مأمور باسقاطه اذا اقام الجمعة كالغائب رد القيمة واجب أصلي الا انه مأمور باسقاط القيمة عن

شيء لها غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* عبد في يد رجل ادعاه رجلا ان قام كل واحد منهما بالبيعة أنه باعه من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتناه يوما والذي في يده يتكر دعواهما ويدعيه لنفسه فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه عنه لا آخر كذا في الظهيرية \* عبد في يدي رجل أقام رجلا كل واحد منهما بيعة أنه عبده باعه اياه على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام فان أمضيا البيع أو أمضى أحدهما ورضى به الآخر لم المشتري ولكل واحد منهما ألف درهم وان أمضى أحدهما البيع ونقض الآخر فلا يجزئ نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يعضيا البيع أخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البيعة وصدقا ما ذواليد لا يعلم أيهما أول ان أمضيا البيع أخذ كل واحد منهما ألف درهم وان لم يعضيا البيع ومضت المدة أخذ العبد بينهما نصفين وغرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان أمضاه أحدهما ولم يعضه الآخر أخذ المجرى ألفا كلها وأخذ الباقي العبد كله كذا في محيط الدرر خسي \* في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن غلام في يدي رجل ادعى رجل أنه اشتراه من صاحب اليد ألف درهم منذ سنة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة أشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة نقض القاضي بالغلام لصاحب الألف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا ورده على المقضى عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال أنا أخذ الغلام لأنك أقررت بيعه مني وصاحب اليد يادعي ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الألف فسخا للبيعة بمائة ويكون لصاحب المائة أن يأخذ الغلام باقرار البائع أنه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لأصاحب المائة خذ الغلام وأبي هو للبائع أنه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الألف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيعة بيننا لم يكن فسخا لأن يقول البائع أجبتك الى ذلك أو فسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط \* اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقى الملك بسبب من جهة واحدة وأرخا وتاريخهما على السواء أو لم يؤرخا وأرخ أحدهما فذو اليد أولى وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق كان أسبقهما تاريخا أولى هكذا في الذخيرة \* اذا كانت الدار في يد رجل وادعى أنه اشترى هذه الدار من زيد وأقام على ذلك بيعة وذو اليد أقام البيعة أنه اشتراها من زيد والمُدعى هو الاول أي تاريخ الخارج أول فانه يقضى به بالخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع أو بعناية القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذو اليد أن يحبس الدار حتى يستوفي مائة البائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع أو بالمعاينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد أحدهما عند القاضي اما باقرار البائع أو بالمعاينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذو اليد شيء وان ثبت نقد ذي اليد بالاقرار أو بالمعاينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئا من قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له أن يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي أن يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء أمسكه على البائع وان بقي من دين ذي اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذي اليد باقرار البائع عند القاضي أو بالمعاينة وأما اذا أراد ذو اليد أن يقيم

ذمته برد العين لما تقر ان الواجب الاصل ما يلزمه قضاء والظاهر هو الذي يقضى \* المختار ان السائل اذا كان لا يمر بين يدي المولى البيعة ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحفاو يسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء \* ولو صلى في الجامع والمساكين يمررون بين يديه فالأثم على المار لا على المولى \* ولا يحل الاعطاء لسؤال المسجد اذا لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياضي أرجو أن يغفر الله تعالى لمن يخرجهم من المسجد وقال بعض العلماء يتصدق أربعين فلسا كفارة لفلس اعطاهم فيه وعن الامام خلف بن أبوب

لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على هؤلاء في الجامع وقال ابن المبارك ينبغي ان لا يعطى لهؤلاء لانهم عظموا ما حقره الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب للدنو من الامام ان كان يؤذى بان يطأوا بأوجسدا وان كان لا يؤذى تخطى ودنا من الامام وقال الفقيه أبو جعفر اذا كان في حال الخطبة لا يتخطى وان لم يؤذ \* جاس على الغداة يوم الجمعة ونودي ان خاف فوته ترك الغداء وفي سائر الصلوات لا الا ان يخاف فيه فوت الوقت \* (الرابع والعشرون في العيدين) \* صلاة العيد واجبة في (٧٧) المختارو يجرى في الطريق في عيد الاضحى بلا

خلاف وكما بلغ الجبانة قطع ولا يكبر عقيب الوتر والعيدين ويكبر عقيب الجمعة والسنة الخروج الى الجبانة وان وسعهم الجامع ويستخلف من يصلي في المصر بالضعفاء والمرضى وفيه ان اقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لانها جامعة للجماعات والتفرق ينافيه واذا أذن المولى لعبده في الجمعة والعيدين ليس له أن يخاف في قول وقيل له ذلك وان علم العبدان المولى لا يأذن له لو استأذن لا يستأذن وان علم انه يأذن له ولا يكره المولى ان يشهد استأذن وشهد وكذا المرأة اذا صامت نفلا بلا اذن الزوج \* الافضل تأخير الفطر وتعجيل الاضحى حتى قال المشايخ يستحب في عيد الفطر أن يؤخر الخروج قليلا فلوزالت الشمس قبل ان يصلوا العيد سقط الاذا تركوا تعذر في الغد والاسقط وفي الاضحى الى ما بعد الغد ايضا ولو بلا عذر فعلى الروايتين في الاضحى لافي الفطر لكنة لو بعدزلا يلحقهم الاساءة وبدونه تلحقهم الاساءة \* وعلى رأى ابن عباس رضى الله عنهم ما يكبر في كل ركعة

البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذي اليد ببيعة او صدقة أو بيع ولم يقدر الثمن فأقام هذا بينة أنه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وأدفعها اليه وأخذت منه الثمن للبائع ولا أعطى ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* وان ادعى ان تلقى الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والخيرة \* اذا ادعى صاحب اليد تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقى الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة \* الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا في تاريخ أحدهما جهالة بأن ادعى المدعى أنه اشتراها من زيد منذ سنة وأقام البينة وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعى وكذا اذا شهد به ودعى عليه أنه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية \* دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج وأقاما البينة ولا تاريخ معهما تهازت البيتان سواء شهدوا بالقبض أم لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بغير قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى ثم لو شهدت البيتان على نقد الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالتقاص مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي \* فان وقتت البيتان في العقار ولم تثبتا قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وان أثبتا قبضا قضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في الهداية \* دار في يد رجل أقام رجل البينة أنهم اداره باعها من ذي اليد بألف درهم وأقام ذو اليد بينة أنهم اداره باعها من هذا المدعى بألف درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى تهازت البيتان كذا في المحيط \* دار في يد زيد بن عمرو على أنه باعها من بكر بألف وبرهن بكر على أنه باعها من عمرو بمائة دينار ومحمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن كذا في الكافي \* دار في يد رجل يسمى محمدا أقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بألف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فيبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينه بكر والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمسئلة بجوابها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي \* واذا شهدوا بالقبض والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بجوابها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى يقضى بشراء محمد وتهازت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وأما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولها ما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط \* حرق يده عبدا أقام مكاتب البينة أنه عبده باعها من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة كرار حنطة وأقام الحر البينة أنه اشتراها من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكروا القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى يقضى به للحر وبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وان

خمساً ورواى بين القراءة والتكبير وفي رواية أربع في الثانية وعمل الأئمة في الامصار في العيد الاولى على الاولى وفي الثانية على الثانية تخفيفا على الامه لاستغلالهم بالقرابين حتى يملوهم بافضلية تعجيل التضحية فاسقطوا من خاصة العيد تكبيرا وانما نروا قول الحبر طاعة لاهرينيه الخلفاء باتباع جدهم \* وان اجتمع العيد والفسكوف قدم العيد لان العيد واجب كما قدم على صلاة الجنازة لانه واجب علينا والجنائز كفاية ولا يعسد الاجتماع لان سيرة بتقدير العزير العلم ولا يقال لا يقع الا في اخر الشهر لاننا نقول ممنوع نقلا ففسد خرج في

الصحيح انه انكسفت يوم مات ابنه عليه الصلاة والسلام وهو ابراهيم قال الواقدى والزبير بن بكار كان موته في العاشر من شهر ربيع الاول  
وحكبان شهر ما على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كواهل في الواقع فيوما من رمضان يكونان من شعبان في الحقيقة فيقع اخر  
رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد في الثامن والعشرين \* (الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد) \* كل من  
قتل بالسعي في الارض بالفساد كالباغي وقطاع الطريق والمكابر والخناق غير مرمية لا يغسل ولا يصلى عليه وفي عيون

(٧٨)

الرواية عن محمد رحمه الله  
ان من قتل مظلوما لا يغسل  
ويصلى عليه وظالم  
لا يغسل ولا يصلى عليه  
والمقتول بالعصية  
كالكلاباذى والدروازكى  
بخارى والمانى والقيسى  
بالشام يغسل ولا يصلى  
عليه ولا يصلى على قاتل  
نفسه عند الثاني وبه اخذ  
السعدى والاصح انه يغسل  
ويصلى عليه كما هو رأى  
الاماميين وبه أفتى الامام  
الخلوانى \* والسقط الذى لم  
يتم خلقه يغسل في المختار  
ولا يصلى عليه \* والبيض في  
الكفن أحسن وان مات  
بلا مال فالكفن على من  
عليه نفقته الا الزوج عند  
محمد وعند الثاني عليه كفنها  
وان كانت موسرة وعليه  
الفتوى كلباسها حال الحياة  
وان لم يكن له مال ولا من  
تجب عليه نفقته فعلى  
الناس وسألوه من الناس  
لانه لا يقدّر على السؤال  
بنفسه بخلاف الحى اذالم  
يجد ثوبا يصلى فيه لا يجب  
على الناس ان يسألوا لانه  
قادر بنفسه فان فضل عن  
الكفن شئ صرف الى كفن  
آخر ان لم يعرف صاحبه

كان في يد المرأة لا يقضى بشئ عندها هكذا في محيط السرخسى \* اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في  
يد الحرفان على قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر  
والمكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بهاها فالجواب فيه عندهما كالجواب في  
الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بهاها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة  
وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط \* ولو كان الحر يدعى البيع من  
المكاتب بمائة دينار والمسئلة بهاها وهو في يد الحر ولم يذكروا القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك  
عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة قضى ببيع الحر من  
المكاتب ولو ذكروا القبض والبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب ويسلم اليه عندهما ولو كان في يد  
المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتم اترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى  
لحر على المكاتب بالثمن عندهما هكذا في محيط السرخسى \* رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقاما البينة  
لا يقضى لواحد منهما الا اذا أقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا وان أرخا تاريخين  
أحدهما أسبق فهو أولى وان كان تاريخهما مساويا لاحدهما ايدفهي له وان أرخ أحدهما دون الآخر  
فصاحب التاريخ أولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا آخر يدين صاحب اليد أولى فان أقرت لاحدهما  
وللا آخر تاريخ فهي للذى أقرت له وهذا كله في حال حياة المرأة أما بعد موتها فان كان تاريخ أحدهما  
أسبق يقضى له وان كان تاريخهما مساويا لم يؤرخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر  
ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت بوليديت النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل  
وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة \* الخارج مع ذى اليد اذا أقاما البينة على النكاح  
مطلقة من غير تاريخ يقضى بينة صاحب اليد ولو كان القاضى قضى للخارج بينة ثم أقام صاحب اليد  
بينة هل يقضى بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وعلى قول من يسمع بينة ذى اليد  
لو أقام الخارج بعد ذلك بينة على أنه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية  
\* ادعى نكاح امرأة وهى في يد آخر فأقرت المرأة للدهى ثم أقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاستروشنية  
\* ولو ادعى نكاح امرأة وهى ليست في يد أحدهما فأقرت لاحدهما أفهى للقر له فان أقام الآخر بعد ذلك  
بينة على النكاح فصاحب البينة أولى ولو أقاما البينة بعد ما أقرت لاحدهما فان وقتا فالاول أولى وان لم  
يوقتا فالذى ركت بينته أولى وان لم تزل بينتهما أو زكيتا فعند بعض المشايخ رحمه الله تعالى يقضى للذى  
أقرت له بالنكاح سابقا وهو الاقرب وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه أشار في أدب القاضى في باب  
الشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعى نكاح امرأة وهى ليست في يد أحدهما وأقاما  
البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهازت البينتان ثم أقام أحدهما البينة  
على اقراره بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو أقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما أقاما البينة عيانا ولو ادعى  
نكاح امرأة وهى تجحد وليست في يد أحدهما فأقام أحدهما البينة على النكاح وأقام الآخر البينة على  
النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا ترجح بينة من يدعى اقراره بالنكاح كذا في الفصول الاستروشنية

بعينه وان لم يجد ميتا آخر تصدق به \* بنش الميت وهو طرى كفن ثانيا لمن جمع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة لا الغرماء \* ولو  
\* كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل أو اقرب من الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه \* ثوب الجنائز تحرق وصار يحال  
لا ينتفع به بياع ويشترى بثمنه ما هو أدون منه وليس للتولى ان تصدق به \* مات في السفر فاخذ صاحبه ماله وصرفه الى تجهيزه بلاذن حاكم  
جاز استحسانا مروى عن محمد رحمه الله \* (نوع) \* المختار ان الامام الاعظم أولى والافسطان المصر والافامام المصر والقاضى والافامام

الحق وامام الحق أحق بالصلاة من سائر الأولياء عندهما وعند الثاني وهو رواية الحسن عن الامام الولي أحق ثم الأولياء على ترتيب العصبات وابن العم أحق بالصلاة على المرأة من الزوج اذا لم يكن لها منهن اب ولو كان له أخوان لابوين فالأب كبرأولى وان أراد ألا كبر تقدم غيره للأصغر المانع والأخ لابوين أولى من الأخ لاب أو أم سوا من كان لابوين أصغر أو أكبر ولو أراد أن يقدم آخر ليس لمن لاب المانع \* اذا كان للعمد الميت أب أو أخ ومولى فالمولى أولى وعليه الفتوى \* أوصى بان يصلى عليه فلان (٧٩) فاختار ان الوصية باطله لان اليتيم المودى الى القطيعة بها

يحصل فاشبه الوصية للوارث قال الصدر وعليه الفتوى وفي النوادر انه اجازة ويؤمر فلان بان يصلى عليه لان للرضاء تأثيرا فيه حتى قدم امام الحق فلما ذلك قبل تعلق الحق أو جواز الرضا بالدلالة الفعلية لا يولد اليتيم بخلاف الصريح \* حضرت الجنادة بعد المغرب بدى بالمغرب ثم بالجنادة ثم بسنة المغرب وقيل يقدم سنة المغرب أيضا وفي الصغرى بكرة صلاة الجنادة في مسجد الجماعة بكل حال وفي كراهية الجامع الصغرى اختلف فيما اذا كان بعض القوم خارج المسجد وفي فتاوى النسفي صلاة الجنادة في مسجد الجمعة على ثلاثة أوجه اذا كان الكل في المسجد بكرة بالاتفاق وان كانت الجنادة وصف خارج الجامع والباقى فيه لا بكرة بالاتفاق وان كانت الجنادة وحدها في الخارج فختلف والحدوث على اختيار الكراهة ومن حضر بعد التكبير الرابع ولو قبل السلام فقد فاتته الصلاة وفي الفتاوى انه يكسر

\* ولو أقام البينة فأتت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقام البينة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها أو لافه وأولى وان لم تفرق بينهما ما كان على كل واحد منهما بالدخول الاقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو فتردا أحدهما بالدعوى والمرأة تجب عدها فقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها الا ان وقت شهود الثاني سابقه وكذا اذا كانت المرأة في بدال الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية \* ولو شهد شهودا أحدهما على النكاح انه دخل بها كان هو أولى وان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحدة أنه تزوجها وهو بمجدها قامت احدهما البينة على اقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الاخرى البينة على اقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فان القاضي يفرق بينهما ويقضى لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استحسانا وان أقامت احدهما البينة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على اقراره بالدخول بها ولكنهما أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضى للدخول بها بصحة نكاحها بالمهر الذي شهد الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلا فرق بينه وبين ما يقضى بنصف المالكين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة يدعيان أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية \* وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا اقرارها بالنكاح فصح الاقرار منها فهي تريد بقوله بان بعد ما تزوجت عمرا ابطال اقرارها الاول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي \* لو أن امرأة أقام عليها رجلان كل واحد منهما بينة أنها أقرت أنها امرأة اختلعت منه بالف درهم ولم يوقت فاعلم أنها تزوجت الى كل واحد منهما ماله وان وقتا لزمها مال الوقت الاول ويطل عنها مال الوقت الآخر الا أن يكون بينهما ما وقت تنقضى في مثله العدة وتزوج فيلزمها المالان جميعا وان لم يدخل بها أحدهما لزم المالان جميعا وقتا ولم يوقت كذا في المحيط في دعوى فتاوى نجم النسفي رحمه الله تعالى ادعى على امرأة أنها امرأة وحدها وهي تدعى أنها كانت امرأة لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الاول وملافة تكلف المرأة بأقامة البينة على الطلاق فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج الثاني كذا في الفصول العمادية \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلى فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقنى الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما هو الاول وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان العلاء واقعا عليها وتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الا سخر وان أنكرت ما أقربه الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الا سخر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الزوج كان لك زوج قبلى وطلقك وانقضت عدتك وأنكرت الطلاق بخلاف رجل وادعى أنه ذلك الزوج وأنكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط

للافتاح ثم يكبر ثلاثا بلا دعاء قبل رفع الجنادة ساعا فاذا رفع الصلاة فان رفعت على الايدي ولم توضع على الاكف كبر في الظاهر وعن محمد لانا كان أقرب الى الاكف وان أقرب الى الارض كبر ويجوز ان يكون المذكور في الفتاوى قول الامام الثاني وهو الظاهر \* واذا اجتمعت الجنات فصل صلاة واحدة على الكل جاز ثم ان شاء جعلها صفا وان شاء جعلها واحدا بعد واحد ولورجالا ونساء قدم الرجال وجعل النساء مما يلي القبلة ولو عسدا قدمه على النساء وان كانا حرين فأفضلهما مما يلي الامام \* كبر على جنازة ثم أتى باخرى استقبل للثانية بعد اتمام



الاولى فان كبر بنوى الاولى او نواهما ولم ينوشيا كانت الاولى اذا كبر بنوى الثانية لا غير خيفة نصير خارجا عن الاولى مات في غير بلده فصل عليه غير اهله ثم حمله اهله الى منزله ان كانت الصلاة الاولى باذن الوالى او القاضى لا يعادوان كان الامام على غير طهارة يعاد ولو كان الامام على طهارة لا تقوم لا يعاد لان الجماعة ليست بشرط فيها لا يقوم بالدعاء بعد صلاة الجنائز لانه دعامة لان كثره دعاءه خير صفوف الرجال فيها آخرها وفي سائر الموات (٨٠) اولها لان القيام في الآخر اقرب الى التواضع فيكون ادعى الى الاجابة كره قطع الحشيش

والخطب من المقبرة الا اذا

كان يابسوا لا يستحب قطع الرطب الا لحاجة ويستحب أن يكون القبر مستمرا مرة عا قد رشب من الارض ويرش عليه الماء مات في بيته فقالت الورثة لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله فيه من حوائجه \* ولا بأس بدفن اثنين أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة \* (نوع آخر) ذهب الى المصلي قبل الجنائز ينتظرها ان لم يكن له حاجة يكره والا لا \* واذا أتى بالجنائز فالصحيح انهم لا يقعدون قبل الوضع واذا وضعت الجنائز عن الاعناق جلسوا ويكره القيام لها \* مات ولا محرم لها فأهل الصلاح من جيرانها يتولون دفنها ولا يدخل في قبرها أحد وفي الروضة ينزل في قبرها المحرم نسباً أو رضاعاً أو صاهرة وان للزوج والا فللمشايخ والا فينزل الشبان الصالحاء \* ولا يخرج النساء والاصح ان يجوز للزوج ان يراها وان كان معها ثمجة أو ضامجة زحرت فان لم تزجر فلا بأس بأشئ معها ولا يترك السنة

السرخسي في كتاب النكاح \* رجل تزوج امرأة ثم جاهر رجل وادعى انها امرأتى فقال المدعى عليه كانت امرأتى لكن طلقتهما منذ سنتين وانقضت عدته ثم تزوجها وأنكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقها لكن تزوجتها بعد ذلك ٢ (ومدعى عليه بازخواست ويرامنكر است) تترك في يد المدعى عليه ولو أن المدعى أنكر الطلاق وأقام المدعى عليه بينة أنه طلقها منذ سنتين وأتى تزوجها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدته من وقت الطلاق كذا في الفصول الاستروشنية \* امرأتى دار رجل يدعى أنها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول من هي في دارة كذا في الفصول العمادية \* برهن على أنها منكوحته وفي يده اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي والمرأة تصدق ذا اليد يحكم بالنكاح الخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ بينته أولى كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لامرأة زوجي كذا بولك وأنت صغيرة وقالت بل زوجنيك وأنا كبيرة فلم أرض كان القول قولها والبيئة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان وهكذا في المحيط \* بالبيعة اذا أقامت البيئة على رد النكاح بعد البلوغ والزوج أقام البيئة أنها كانت بعد بلوغها تقبل بينهما كذا في الفصول الاستروشنية \* اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح ونسباده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة وأقاما البيئة تقبل البيئة من يدعى الفساد ومتى قبلنا بيئته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيفما كان كذا في الفصول العمادية \* رجل وامرأتى في أيديهما مادارا قامت المرأة البيئة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البيئة أن الدار له والمرأة تزوجته زوجها على ألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البيئة أنه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها ولو أقام الرجل البيئة أنه حر الاصل والمسئلة بجهالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل وامرأة اختلفا في متاع النساء فأقامت المرأة بينة أن المتاع متاعها وان الرجل عبدها وأقام الرجل بينة أن المتاع له وأن المرأة امرأته تزوجها على ألف ونفدها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمتاع لهما فان شهد شهود الرجل أنه حر الاصل قضى بأنهم امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكره على قياس مسئلة الدار ينبغي أن يقضى بالمتاع لهما ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة مثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهم مالا آخر متاع النساء كان أو متاع الرجال أو متاعهما واذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبيئة بينة المدعى هكذا في الذخيرة \* وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البيئة ان الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيئة أن الدار لها وان الرجل عبدها وليس الدار في يدهما فالدار بينهما نصفين وان كانت في يد أحدهما انترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق قال رضى الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بيئته الخارج لان بينة صاحب في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على امرأة أنها امرأته وأقام رجل آخر بينة أنها أمته وأقامت المرأة البيئة عليهم ما انهم ما عبادان لهما فالقياس أن تقبل

ترجة

٢ والمدعى عليه زواجه ثانيا

لما اقترن بهما من البدعة ويكره رفع الصوت بالذكاء خلف الجنائز ويذكر نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت والفناء بينة وتقر بالبقا سبحانه الحي الذي لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا دن أهله دفن بغير كف أو قبل غسل أهمل عليه التراب أو لا ينش لان الكفن والغسل مأمور والنش منهي والنهي راجع على الامر \* ولو دفن بثوب أو درهم أو في أرض مغصوبة أو أخذت الارض بشفعة يخرج لانه حق العبد \* السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت اياما لنقله الى مكان آخر



لا يسئل ما لم يدفن \* وهو لكل ذى روح حتى الصبي والله تعالى يلهمه \* مات ولدها في غير بلد ها وهي لا تصبر فارادت ان تنبش لا يجوز وبتلك  
هناك \* ويدفن المقتول حيث قتل ولا ينقل بعد الدفن أصلا \* ولو قبل الدفن فلا بأس بقدر ميل أو ميلين \* وهذا نص على المنع من النقل الى  
بلد آخر \* وفي الفتاوى ان النقل قبل الدفن لا يكره \* والحاصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة أو قصرت الابد ذرو العذر ماذا كرتان  
كونه مغصوب بالخ \* ولا يدفن في البيت وان كان صبيها وجد طر يقا في المقبرة (٨١) وهو يظن أنه محدث لا يتطرق وان

لم يقع في ظنه ذلك فلا بأس به  
\* الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام  
رخصة والترك أحسن  
\* ويكره اتخاذ الضيافة  
ثلاثة أيام وأكملها  
لانها مشروعة للسرور \*  
مات فاجلس وارثه من يقرأ  
القران لا بأس به أخذ بعض  
المشايع \* ولا بأس بزيارتها  
بشرط ان لا يطأها \* ويكره  
الصاق اللوح بها والكتابة  
عليها ولا يبنى عليه بيت  
ولا يجصص \* ولا يطين  
بالألوان ويكره اتخاذ  
الطعام في اليوم الاول  
والثالث وبعد الاسبوع  
والاعباد ونقل الطعام الى  
القبر في المواسم واتخاذ الدعوة  
بقراءة القرآن وجمع  
الصالحاء والقراءة الختم أو لقراءة  
سورة الانعام أو الاخلاص  
فالحاصل ان اتخاذ الطعام  
عند قراءة القرآن لاجل  
الاكل يكره \* (السادس  
والعشرون في حكم المسجد) \*  
مصلى الجنازة والعبد له  
حكم المسجد عند الفقيه  
أبي الليث والاصح عدمه  
عند الامام السرخسي  
وبعض أئمة خوارزم اختار  
الاول حال أداء الصلاة فيها  
والعدم عند عدم \* والذي  
على قوارع الطريق والحياض

بينه المرأة عليهما وان لم يقيم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضي بالنكول كذا في جواهر الفتاوى  
\* اذا تزوج عبد الرجل حره ثم ادعى أن المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد أذن له يفرق بينهما  
ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولو اهلها النفقة مادامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه  
نصف المهر وكذلك اذا قال لأدري أذن لي أو لم يأذن كذا في الفصول العمانية  
(ومما يتصل بذلك مسائل) رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة  
على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة \* رجل أقام البينة على امرأة  
أنه تزوجها وأقامت عليه أختها بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل  
بينه المرأة ولو وقتت بينة المرأة ولم وقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل وبثبت نكاح المرأة التي يدعى  
الرجل ويطلق نكاح المدعيه ولو اهل على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على امرأة نكاحا  
وقد أقام البينة وأقامت هي بينة أن أختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي  
يقضي بشكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بشكاح الغائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو أقامت  
الشاهدة البينة على اقرار المدعي بشكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضي بشكاح الشاهدة كذا في  
الفصول العمانية \* لو ادعى نكاح امرأة أو أقام البينة فادعت المرأة أنه تزوج بأمرها أو بانتهاء هذا وما لو ادعت  
المرأة نكاح الأخت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمرها ودخل بها  
أو قبلها أو مسها بشهوة أو نظرا الى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بشكاح  
الغائبة هكذا في الفصول الاسترونية \* رجل له ابنتان صغرى وكبرى وأقام رجل بينة على هذا الرجل أنه  
زوج ابنته الكبرى منه وأقام الاب بينة أنه زوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في  
المحيط \* لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فهي للذي  
أقرت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تجحد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
أسأل الشهود بأيهم بدأت وأقضي به ولو قالت تزوجت جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة  
صاحب الامس كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ادعى نكاح امرأة فأنكرت وأقرت بالنكاح لرجل حاضر  
وصدقها المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان أقام البينة وثبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على  
هذا المدعي بحضرة هذه المرأة وإذا أقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له أولى بالبينة  
والاقرار كذا في الفصول العمانية \* روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو أقام الرجل بينة على امرأة أنه  
تزوجها على ألف درهم وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها على مائة دينار أو أقام أبوها وهو عبد الزوج بينة أنه  
تزوجها على رقبته وأقامت أمها وهي أمة الزوج بينة أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح  
جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بمجالها قضى بأن الاب  
صادقها ويعتق من مالها ويطلق القضاء الاول ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها على أبيها وصدقها الاب في  
ذلك فقضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينهما ويقضى لها بمائة دينار  
وعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو أقام الاب البينة أنه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة  
دينار والزوج يدعى ألف درهم حكم بينة الاب وأعتق من مال ابنته ثم لو أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها

(١١ - فتاوى رابع) في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيه \* غرس الاشجار في المسجد ان كان لا يستقر فيه الاسطوانة ونحوه لئلا يضر  
يجوز والا لانه تشبيه بالبيعة \* في جوارحه مسجدان فالأقدم أولى وان تساوا فالأقرب وان تساوا يوقوم أحدهما كقولهم لا يذهب الى  
الذي جماعته أقل لتكثير الجماعة بسميه وغير الفقيه بخير والافضل ان يختار من امامه أصح وأفقها فالصلاة مع الافضل أفضل \* مسجد  
حيه وان قل جمعه أولى من الجامع وان كثر جمعه \* فاتته الجماعة في حيه ان أقامها في مسجد آخر فحسن وان  
صلى وحده في حيه فحسن وان

دخل منزله وصلى باهله حسن \* وان دخل في مسجد واقف في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ولا يترك مسجد حبه وان فاته التكبير الاول أو ركعة أو ركعتان \* لا يترك فوق البواري ولا تحت في المسجد وان احتاج رزق فوق البواري لان تحت مسجد حكم حقيقة وفوقه مسجد حكم \* غير في المسجد وتخذ طريقا بعدد يعذبونه لان طرقه بلا عذر وندم رجوع اعدا ما حاجي \* ويصلي في كل يوم مرة لاني كل دخله \* لا يحمل سراج المسجد الى (٨٣) البيت ويحمله من البيت الى المسجد \* ولا يحمل الجيفة الى الهرة ويحمل الهرة الى الجيفة

ويحمل الخيل الى الخمر ولا الخمر الى الخيل ويقود اباه الكافر من البيعة الى المنزل لا بالعكس ويحمل الزبل الى الارض بنية تطهير موطن أو قدم أهل الأيمان \* تعلق به حشيش المسجد لا يلزمه الازالة ان لم يتعمد وكل ما كان معمولا غلب عليه الصنعة كالكراتان المتخذة من تراب الحرم يجوز اخراجه تبركا ويحمله ويعظمه ولا يمسح رجله من الطين باسطوانة المسجد أو حائطه ولا بسترابه المنبسط وله أن يمسح بخشبة موضوعة فيه و بتراب مجموع فيه و بقطعة حصير أو بردى خلق ملقاة فيه والاولى ان لا يمسح بالحصير والبردى الملقى في المسجد ويكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه بيت معتله لكن لا يصلي فيه \* وان الحياطة فيه باجرة تكره الا اذا جلس لحفظ المسجد عن الصبيان وخاط وكذا الكاتب \* معلم الصبيان باجر لو جلس فيه لضرورة الجهر لا بأس به وكذا التعليم ان باجر كره الا لضرورة وان محسبه لا \* جمع ما لا تنفقه المسجد من الناس وصرفه في حاجة نفسه ثم انفق مثلها لايسته ذلك فان عرف صاحبه بعينه رده عليه أو جدد الاذن منه وان لم يعرف صاحبه بعينه استأمر الحاكم مرة لرفع الاثم اما الضمان فواجب على كل حال وان بعدد ربحي في الاستحسان سن ان ينجو بانفاق مثله \* وعلى هذا باب مرد (٢) والعالم الذي يسأل الفقراء اذا خلط البعض بالآخر يضمن الجميع واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويضمن لهم ولا يجزيهم عن زكاتهم لعدم تحقق الدفع الى الفقير التملك بالخلط الا اذا أجازه الفقير بالقبض فيصير خالطا مال الفقير بمال

على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أو لا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما أنها كانت أولا امرأه أنه تبطل بينة الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم أتزوج واحدة منهما أو قال تزوجت ما جيعا ولا أدري الاولى منها ما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بواحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجت ما ولا أدري الاولى منها ما اذا قال لم أتزوج واحدة منهما فينبغي أن لا يجب شيء والاصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصاد فاعلى أن النكاح كان لا يثبت النكاح لان في الابداء لو تصاد فقام (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاستروشنية \* برهن عليه بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للبرهن ولا ينفذ الى اقرارها كذا في الوجهين للكردي \* ولو ادعى نكاح امرأه أو أنكرت ولكن لم تقر رجل آخر ثم أقرت بين يدي القاضي في مجلس آخر لهذا المدعى يصح اقرارها ويسمع ذلك ولو أقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعى لا يسمع اقرارها لهذا المدعى كذا في الفصول العمادية \* امرأه ادعت على رجل أنه تزوجها فقال الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جائز كذا في المحيط \* امرأه ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بيته رجل ادعى على امرأه أنه تزوجها بألف فأنكرت وأقام البينة على أنه تزوجها بألف درهم تقبل ويقضى بالنكاح بألفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى عليها نكاحا فقالت كنت زوجته لكن أخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعى ولو قالت أنا امرأه هذا ولكن كنت لهذا المدعى أولا وسأقت القصة فهي امرأه الثاني كذا في الوجهين للكردي \* يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل أن أباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأه على هذا الميت أنه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر أنه قتل أباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأه بعد هذا التاريخ يوم أن أباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* ادعى على امرأه نكاحا وقال ان زوجك فلا تطلقك وانقضت عدتك وأناتزوجك فقالت المرأة ما طلقني فلان فأقام المدعى البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج وأقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر ان أقام البينة على أن الزوج بعد انقضاء العدة يثبت النكاح كذا في الفصول الاستروشنية \* ولو برهن على نتائج دابة وأرقاضى لمن وافق سنهاتاريخه ولا فرق في ذلك بين أن تكون في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم به الذي اليه كان في يد أحدهما أو لهما كان كانت في أيديهما أو في يد ثالث وان أشكل سن الدابة في موافقة أحد التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في أيديهما كذا في التبيين \* واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان

ترجمة  
٢ أنهم ما زوج وزوجة

(٢) اي ما يأخذها الاعاون من المال ظلم

الفقر وهذا كله واضح على قول الامام الاعظم رضى الله عنه وكذلك ما يأخذنا الاعونة من الاموال ظلم او يخطئه حاله وبالمظالم آخر بصير ملكه وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراما مخضما لا يساح الانتفاع به قبل أداء البدل في الصحيح من المذهب والله أعلم بالصواب \* (كتاب الزكاة) \* وفيه ثلاثة فصول \* (الاول في المقدمة) \* ولازكاة في الخيل عندهما والقنوى على قولهما وكان الامام محمد بن الفضل رحمه الله يفتي بقول الامام السرخسي رحمه الله ويوجب في مائتي درهم بخاري خمسة دراهم (٨٣) اعتبارا بدراهم كل بلد ومنهم من اعتبر الدراهم الشرعي وبحقيقته في

سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهما ان كانت في أيديهما هكذا في المحيط \* وان كانت في يد أحدهما قضى بها صاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيعتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين \* قال عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح أنهم لا ييطان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى به الذي اليد كذا في التبيين \* سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بالخارج أو بعده كذا في المحيط \* لو أقام الخارج البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك بائعه وأقام ذواليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه قضى به لذى اليد وكذلك لو أقام الخارج البيعة على نتاج بائعه وأقام ذواليد البيعة على النتاج في ملكه فبيته ذى اليد وكذا لو أقام البيعة على وارثه أو وصيه أنه عبده مقبوضه من رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في الميسر \* شاة في يد رجل أقام رجل البيعة أنها شاته ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة أنها شاته فملكها من جهة فلان وأنهما ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضى بها صاحب اليد كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل ان القاضي ينقض القضاء على الثاني ويقضى به الاول وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والاخر على النتاج فصاحب النتاج أحق أيهما كان وكذلك لو كانت الدعوى بين خارجين فبيته النتاج أحق ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم أقام ثالث البيعة على النتاج يقضى له الا أن يعيد ذواليد البيعة على النتاج كذا في الكافي \* فان لم يقدر ذواليد على إعادة البيعة وقضى القاضي بالعبد للثالث ثم أحضر ذواليد بيته أن العبد عبده ولدى ملكه قضى به له وان لم يعيد ذواليد بيته ولكن حضر رابع وأقام بيته أنه عبده ولدى ملكه فان القاضي يقول للثالث أعديت على أنه عبده ولدى ملكك بحضور من الرابع فان أحضرها كان هو أحق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول وأقام البيعة أنه عبده ولدى ملكه لم تقبل بيته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بيته على أحده بعد ذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد أقام رجل بيته أنه عبده ولدى ملكه وأقام رجل آخر بيته بثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث وأقام بيته بثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعيد المقضى لهما البيعة أنه عبدهما ولدى ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي أعاد بيته له ولم تقبل فيه بيته الثالث ويقضى للثالث على المقضى له الآخر الذي لم يعد البيعة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي أعاد بيته فان وجد المقضى عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بيته أن العبد ملكه ولدى ملكه وأقامها عند القاضي قضى القاضي بالعبد لانه لو أقام يومئذ بيته على ذلك كان هو أولى فكذا اذا أقام بيته بعد ذلك كذا في الذخيرة \* لو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم ادعى العبد المقضى عليه لو أقام البيعة على النتاج تقبل وينقض به القضاء الاول كذا في الكافي \* عبدي في يد رجل أقام البيعة أنه عبده أعقبه وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده ولدى ملكه فان الولادة أولى كذا في فتاوى قاضيان \* الخارج وذواليد اذا أقاما البيعة على نتاج العبد والخارج يدعى الاعتاق أيضا فهو أولى وكذلك لو ادعىاه وهو في يده ثالث وأحدهما يدعى الاعتاق أيضا لان بيته النتاج مع العتق أكثر اثباتا لانهم أثبتت أوليته على وجهه لا يستحق عليه أصلا وبيته ذى

فوائد الهداية شيخنا صاحب التحقيق \* شك في أنه هل أداها أم لم يؤدها لان كل العروقها فاشبه ما اذا شك في الوقت انه هل أدى الصلاة أم لا بخلاف ما بعد الوقت لان الاصل فراغ الذمة وهو منتف ما في الوقت في حق وجوب الاداء ولا يرد نفس الوجوب لانه جبري والكلام في غيره وفي الدين المجعود للدائن أخذ الصدقة وفي المؤجل الى حلول الاجل كابن السبيل بأخذ الى وقت الوصول الى ماله واختار في الدين على المغلس المقرانه كابن السبيل وان كان موسرا مقررا لا يحل الاخذ أصلا وان كان جاهدا ولا بيته له لا يحل ما لم يرفع الى القاضي ويحلفه ولو كان يقر في السرو ينكر عند الناس لا تجب الزكاة له مائة نقد ومائة دين على الناس تجب الزكاة ويكمل أحدهما بالآخر \* أقرب دين لرجل وقضاء ثم تصاد فأبعد حصول أن لا دين لا تجب الزكاة على أحد وكذا الوتر زوج أمة على ألف وأعطاها لها ولا يعلم انها أمة ثم رد مولاهما الشكاح والالف الى الزوج

لا تجب عليها الزكاة ولا على مولاه لعدم الملك ولا على الزوج لعدم البدن معنى كان لها منعه من التصرف فيه فصار كالضمان \* وأدع مالاً ونسي المدوع ثم علم بالتدكر ان كان من الاجانب لا يجب عليه من كاهم ماضى وان كان من المعارف تجب عليه من كاهم ماضى والاجارة الطويلة المعهود مع شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة \* زكاة الممثلة على الاجر لملكه بالقبض وعند الانقضاء لا يلزمه رد عين المقبوض بل يرد مثله وكاهه دين حدث بعد الحلول \* وعلى المستأجر زكاة المؤجلة في السنين التي الاجرة بيده لانه دين في العرف فلا يزول الواجب فيه قبل القضاء وذكر

السيد أو شجاع رحمه الله أنه لا يجب على المستاجر والاحتياط أن يزكي كل واحد وعلى هذا بيع الوفاء يجب على البائع لأنه ملكه بالقبض وعلى المشتري لأنه يملكه مالا على البائع وليس في هذا إيجاب زكيتين على شخصين في مال واحد لعدم تعيين التقدين في العقود والفسوخ \* والمهر المؤجل أن كان الزوج لا يريد الأداء لا يمنع وجوب الزكاة على الزوج \* والخامس أن كل دين له مطالب من العباد يمنع سواء كان لله تعالى كالزكاة والعشر والخراج (٨٤) أو للعباد كالثمن والاجر ونفقة المحارم ومالا مطالب له كالنذر والكفارة والحج لا يمنع

\* مات وعليه ديون أن كان من قصده الأداء لا يؤاخذ به يوم القيامة لأنه لم يتحقق المطل \* (نوع آخر) \* له كتب علم تساوى نصابا ويحتاج اليه للدرس والحفظ أو مكررا صنف واحد أحدهما محتاج الى التصحيح منه لا تجب الزكاة وصدقة الفطر والأضحية ونفقة المحارم وحل أخذ الصدقة له أن كان حديثا أو فقها أو آدبا وان زاد على الحاجة منع أخذ الزكاة \* ولو كان له نسختان من صلاة أو نكاح لمصنفين لا يمنع أخذ الزكاة مطلقا وان لمصنف واحد فقد ذكرنا هذا هو المختار \* المكاري اشترى ابلا أو جوالا بالف ليؤجره ويبيعه في آخر الامر لازكاة عليه لأنه عوامل وآلة الاستعمال في الحال بخلاف ما إذا اشترى صابونا لا لاغسل في البيت كما يقال يشتره للبيع أو الصباغ اشترى آلات الصبغ كالقارط والشت لصبغ ثياب الناس حيث يزكيه مع ماله لأنه تجارة حتى ملك حبس العين لاخذ الاجر \* اشترى دواب للبيع واشترى معه جلاجل

اليد أنبت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لا غير ففي هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى لذي اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط \* ولو ادعى الخارج التدبير أو الاستيلاء مع النتائج أيضا وذو اليد مع النتائج عتقا بانها أولى ولو ادعى ذو اليد التدبير أو الاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا بانها أولى كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه غصبه منه ذو اليد كانت بينة الخارج أولى وكذا إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه أجره أو أودعه منه أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى كذا في المحيط \* أمه في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه وأقام ذو اليد بينة أنها أمته ولدت في ملكه فان شهدته المدعى أنه قضى بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنه اشتراها من ذي اليد أو وهبها ذو اليد منه أو تصدق بها ذو اليد عليه أو شهدوا أنه قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب القضاء يعزى القاضي ذلك القضاء أيضا ويدفعه الى المدعى وان شهدوا أنه قضى بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنهم انتجبت عنده فالقاضي يعزى ذلك القضاء أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقضه وان شهدوا أن قاضي بلدة كذا أقر عندنا أنه قضى للمدعى بهذه الجارية بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنهم انتجبت عنده ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى أن القاضي الثاني ينقض ذلك بالاجماع هكذا في الذخيرة \* إذا كانت الجارية في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذي اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء أقام رجل آخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى وان أقام الاول بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له وأقام الاخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى صاحب النتائج أولى كذا في المحيط \* إذا أقام الخارج بينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعى لانها ادعى في الامه ملكا مطلقا يعزى به للمدعى ثم يستحق العبد تبعاً كذا في الفصول العبادية \* أقام المدعى البينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه انها شاته وان جاز هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعى كذا في الذخيرة \* ولو أن عبداً في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولدى في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* ويكون ابن أمته وعبده ولا يكون ابن أمته لا آخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعا كذا في المحيط \* عبدي في يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبدين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبدین والامتن جميعا كذا في فتاوى قاضيان \* عبدي في يد رجل أقام رجل بينة انه عبده ولدى في ملكه ولم يسموا أمه وأقام رجل بينة انه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه فانه يقضى بالعبد لذي أمته في يده فان أقام صاحب اليد بينة على أنه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه غير أمه أخرى قضى به لذي اليد كذا في المحيط \* في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يده صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده كوفي دعوى الاصل أن بينهما تقبل ويقضى لكل واحد

و براقع للبيع مع الدواب وجب الزكاة في الكل وان لم يقصد البيع معه لازكاة فبين \* وكذا العطار يشترى قوارير \* اشترى منها متاعا بما تتي درهم وحال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحولان زكي ما تبين عند الامام رحمه الله وعندهما زكي ما تبني \* اشترى خادما لتجارة فآجره خرج عن التجارة وكذا الدار يؤجره وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى للخدمة ومن عزمه انه اذا وجد رجلا يباعه لازكاة عليه \* (الثاني في المصروف) \* لا يدفع الى فقير زوجه مومس فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا الى صغير والدمغني وان كان

الابن كبير اجاز وكذا الى ائمة غنى عند الامام الثاني وهو قوله ما \* ولودفع الى فقيره ابنه وسرجا وقال الثاني ان كان في عيال الغنى لا يجوز  
والاجوز \* قضى عليه نفقة ذى رجة المحرم فكساه وأطعمه بنوى الزكاة صبح عند الثاني \* لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وجزء  
الصمد وعشر الارض وغلة الوقف الى بنى هاشم والى غنى \* وان كان له قوت شهر يساوى نصابا يجوز صرفه اليه \* وان كان أكثر من شهر لا  
\* وقيل يجوز وان كان له طعام سنة لان مستحق الصرف كالعدم وكان سيدنا عليه (٨٥) الصلاة والسلام اختار الفقر مع القدرة

على غنى الدنيا وكان يعطى  
لازواجه قوت سنة وان كان  
له كسوة الشتاء يساوى  
نصابا ولا يحتاج اليه في  
الصيف يجوز له أخذ الزكاة  
وكذا لو كان له حوانيت ودور  
غلتم عشرة آلاف أو أزيد  
لكن لا يكتفى لخرجه لقوته  
وقوت عياله يجوز صرف  
الزكاة اليه عقد محمد رحمه الله  
\* ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف  
ولا يحصل منه ما يكفي له  
ولعياله اختلف فيه قال ابن  
مقاتل يجوز صرف الزكاة  
اليه \* ولو كان في داره بيتان  
يساوى نصابا ان لم يكن في  
البيتان من مرافق الدار  
كالمطبخ وغيره لا يجوز له أخذ  
الزكاة \* وهو كالتناع والجواهر  
في الدار \* والفقر عند  
الامام من ليس له نصاب وله  
ما يكفيه \* دفع الزكاة الى  
مجنون أو صغير لا يعقل  
في دفعه الى أبويه أو وصيه  
لا يجوز \* ولو قبض وهو  
مراهق أو كان يعقل القبض  
بان كان لا يرمي به ولا يتخذه  
جائز \* دفع قوم زكاة أموالهم  
الى رجل يقبضه لفقر  
واحد فاجتمع عنده أكثر  
من مائتي درهم فكل من دفع  
قبل البلوغ الى المائتين جاز  
لاكل من دفع بعده الا اذا

منهما بالشاء التي في يد صاحبه والفتوى على هذا هكذا في المضمرات \* وانما تقبل البيئتان اذا كانت أسنان  
الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أملا لاخرى يمرأى العين وأما اذا كانت احدهما لا تصلح  
أما لاخرى فلا تقبل ولو أقام بيئته على أن الشاة التي في يديه شاة ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت هاشاة  
عنده وأقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي \* كل سبب  
لا يتكرر فهو في معنى النتائج وذلك كالسج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل  
القطن وحلب اللبن واتخاذ الحبن والسد والمرعى وجزء الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى  
النتائج فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الجزو والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان  
أشكل يرجع الى أهل الخبرة كذا في الكافي \* اذا ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ملكه نسجه هو أو ادعى نصل  
سيف في يدي رجل أنه سيفه ضربه وأقام عليه بيئته وأقام صاحب اليد بيئته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بيئته صاحب اليد وان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد أخرى فانه يقضى بيئته الخارج وان أشكل على القاضي  
ذلك سأل أهل العلم عن ذلك يريد به العدل منهم وبني الحكم على قولهم والواحد منهم يكتفى والاثنتان أحوط  
وان اختلف أهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه رواية ثبوت في رواية يقضى للخارج هكذا في  
المحيط \* وكذا اذا اختلف أهل الصناعة كذا في الوجه للكردرى \* لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل  
واحدة منهما ما ادعى انها غزلته فانه يقضى به لتي الغزل في يديها كذا في فتاوى قاضخان \* ولو كان مكانه  
غزل صوف فالتحارجة أولى كذا في الظهيرية \* ولو تنازعا في ثوب هو في يدهما أحدهما البيئته أنه  
نسج نصفه وأقام الذي في يديه أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلكل واحد  
منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف ذلك فكله للخارج كذا في فتاوى قاضخان \* اذا ادعى صوفا في يدي  
رجل أنه صوفه جزء من غنمه وأقام على ذلك بيئته فأقام صاحب اليد البيئته على مثل ذلك قضى به لصاحب  
اليده كذا في الدخيرة \* اذا ادعى ممنا أو زيتا أو دهن سمس في يدي رجل أنه له عصره وسلاه وأقام على ذلك  
بيئته فأقام صاحب اليد بيئته على مثل ذلك قضى لصاحب اليد \* وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط  
\* اذا تنازعا في جبن فأقام الخارج ونحو اليد كل واحد منهما بيئته أنه جبنه صنعه في ملكه فله الذي البدو كذا  
اذا أقام كل واحد منهما البيئته أن اللبن حلب في يديه وفي ملكه قضى لذي اليد كذا في الكافي \* ولو أقام كل  
واحد منهما بيئته أن اللبن الذي صنع منه هذا الحبن كان له يقضى بالخارج ولو أقام كل واحد منهما البيئته أن  
اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه هذا الحبن فانه يقضى بالجبن لذي اليد ولو أقام كل واحد منهما بيئته  
أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا الحبن ملكه قضى به للذي وأقام كل واحد منهما بيئته أن  
الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا الحبن ولدت من شاته قضى بالجبن لذي اليد كذا في المحيط \* ولو  
قال المدعى هذا الحبن لي صنعت من لبن شاتي هذه وأقام الخارج البيئته على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة  
للخارج كذا في فتاوى قاضخان \* لو ادعى حليما أنه لصاغة في ملكه لم يكن هذا دعوى النتائج وكذا لو ادعى  
حنطة أنها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية \* اذا كانت الدار في يدي رجل أقام رجل آخر بيئته أنها دار جده  
خنتها وساق الميراث حتى انتهى اليه وأقام صاحب اليد بيئته بمثل ذلك فانه يقضى بالدار للذي كذا في المحيط

كان الفقير مدونا وان كان ذلك الرجل يجمع له الزكاة بلا فائده يجوز ان زاد على النصاب لان لاخذ وكيل عن الدافعين في الدفع اليه فيكون  
الغنى مقارنا للاداء ومعاقبا فيجوز مع الكراهة كن اعطى فقيرا أكثر من النصاب والكراهة لقربه من الغنى بخلاف الاول لان الغنى سابق  
على بعض الاعطيات فيحصل الاداء الى الغنى \* ولو كان الفقير مدونا ومعيلا فدفع اليه ما يقضى ديونه ويصيب لكل واحد من عياله أقل  
من النصاب ويبقى له أيضا أقل من النصاب جائز \* السلطان الخارج اذا أخذ صدقات الأموال الظاهرة يجوز وسقط في الصحيح ولا يؤمر بالاداء



فإنما فان صادراً وأخذ الجبايات ونوى ان يكون عن الزكاة أو نوى ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة \* كذا قال الامام  
 السرخسي رحمه الله \* ولو نوى الزكاة فمما يدفعه الى صبيان اقراره عيدياتاً أو لمن يهدي اليه الباكورة أو يشربه قدوم صديقه أو يخبره سره  
 أو الى سحر خوان أو المعلم أو الخليفة التي في المكتب ولم يستأجره ويجوز \* (نوع آخر) \* رجلان دفع كل منهما زكاة ماله الى واحد ليتصدق  
 به عن زكاته الى فقير فخلط قبل الدفع (٨٦) أو المتولى في يده أو قاف مختلفة خلط غلات بعضها ببعض أو الباع أو السمسار خلط الاثمان

بعضها ببعض أو الطحمان  
 خلط حنطة الناس ولم يجز  
 العادق في تلك الناحية بالخلط  
 أو بآي مرد خلط ما يجمع من  
 الناس وقد ذكرناه يجب  
 الضمان على الكل \* الوكيل  
 بإداء الزكاة إذا صرفه الى ولده  
 الكبير أو الصغير أو امرأته  
 وهم محابو جاز ولا يمسك  
 لنفسه شيئاً \* أعطى له دراهم  
 ليتصدق بها تطوعاً ثم نوى  
 قبل التصديق ان يكون عن  
 زكاة ماله ولم يقل شيئاً ثم  
 تصدق بالمأمور به وقع عن  
 الزكاة \* أمره ان يؤدى زكاة  
 ماله من مال نفسه أو قال  
 هب افلان شيئاً أو قال  
 عوض الواهب لي عن هبته  
 من مالك أو أنفق على عيالي  
 أو في بناء دارى من مالك  
 ولا حنطة بينهما ما ولا شرط  
 الرجوع قال الامام السرخسي  
 يرجع على الأمر أو قال بكر  
 لا مال يشترط الرجوع \* وفي  
 الجبايات والمئون المسالمة  
 إذا أمر غيره بالإداء قال  
 السرخسي يرجع بلا شرط  
 الرجوع \* ولو صادره السلطان  
 فقال لرجل خلصنى أو لاسير  
 في يد كافر قال لغيره خلصنى  
 فدفع المأمور من ماله وخلصه  
 قيل لا يرجع فيه بلا شرط

\* إذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فأقام آخر البينة أنها أرضه ونخله وأنه غرس هذا التخيل فيها وأقام  
 ذواليد البينة على مثل ذلك يقضى بها للدعي وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي \* ولو كان في الارض زرع  
 وأقام كل واحد من صاحب اليد والدعي بينة أن الارض له والزرع له زرع قضي بالارض والزرع للخارج  
 هكذا في المحيط \* وكذلك إذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد أنه بنى على أرضه كذا في محيط السرخسي  
 \* إذا كان قباء محشوق في يد رجل فأقام رجل البينة أنه له قطعة وحشاؤه وخطاه في ملكه وأقام ذواليد  
 البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للدعي كذا في المبسوط \* وكذلك الجبة المحشوة والفرو وكل ما يقطع من  
 الثياب والبسط والاعطاف والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعمفر أو الزعفران أو الورس إذا قام للخارج  
 وذواليد كل واحد منهما البينة أنه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية \* جلد في يده أقام آخر البينة أنه جلده  
 سلخه في ملكه وأقام ذواليد البينة على مثله فهو لذى اليد كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الشاة  
 المسلوخة في يد رجل ادعاه رجل آخر أنها له ذبيحة أو سلخها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة  
 على ذلك قضي بها للخارج كذا في المحيط \* ولو أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة شاته فتحت عنده في ملكه  
 ذبيحة أو سلخها وأن له جلدها ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط \* ولو اختصم  
 ذواليد وخارج في لحم مشوى أو في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعى أنه شواه في ملكه فانه يقضى به  
 للدعي وكذا في المصحف كل واحد منهما أقام البينة أنه معصفه كتبه في ملكه فانه يقضى به للدعي لان الكتابة  
 مما يتكرر ويكتب ثم يحرق ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان كوز صفر أو طستاً أو آنية من حديد  
 أو صفر أو نحاس أو شبهه أو رصاص أو مصراعين من ساج أو الاقداح أو تابوتاً أو سريراً أو حجلة أو قبة أو  
 خفاً أو قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعادوان كان لا يعادى يقضى لذى اليد كذا في الخلاصة \* إذا ادعى  
 لبناني يدى رجل أنه له ضربه في ملكه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي  
 للخارج وان كان مقام اللبن أجزأه جص أو نورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* شاة مسلوخة في يد رجل  
 وجلدها وسقطها في يد آخر فأقام الذى الشاة في يده بينة أن الشاة والسقط والجلد كله له وأقام الذى في يده  
 السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد منهما في يده كذا في محيط السرخسي \* ان كان في يدى رجل حمام  
 أو دجاجة مما يفرخ أقام رجل بينة أنه له فرخ في ملكه وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي  
 لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ولو أقام المدعى البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له  
 لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها صاحبها كذا في المبسوط \* باضت  
 الدجاجة المغصوبة بيضتين فخصنت الدجاجة أحدهما وخرج فرخ وحض الغاصب الاخرى تحت  
 دجاجة أخرى فالدجاجة وفرخها الذى خصنته للمغصوب عنه والفرخ الذى حضن الغاصب له كذا في محيط  
 السرخسي \* الصوف وورق الشجرة وثمر الشجر غنزة التناج وغنن الشجر والحنطة لبس بمنزلة التناج  
 حتى لو أقام المدعى البينة أن هذا الصوف صوف شاته وهذا الثمرة وهذا الورق من شجرة وهذا الغصن من  
 نخلة وهذا الحنطة من حنطته بذرها في أرضه وأقام صاحب اليد البينة على مثل هذا في الغصن والحنطة  
 يقضى للدعي وفي الصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* لو ادعى ثوباً في يد رجل أنه له  
 نسجه فأقام البينة والشهود شهوداً أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضى به للدعي وكذا الثوب ودوا في دابة

وقيل يرجع في الاسير لافى المصادرة والسرخسي يرجع فيه ما كالدون بأمر غيره بقضاء دينه فجعل المطالبة الحسية  
 كالمطالبة الشرعية وهي في الدين \* إذا أمر غيره بأخذ مال انسان فأضمن على الاخذ لان الامر لم يصح فلا يجب الضمان على الامر  
 \* له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر ويسمى في الباقي لا يجب فيه الزكاة لانه معد للعل \* ولو نوى في المال الخبيث الذى وجب  
 صدقته ان يقع عن الزكاة وقع عنه \* ولو بلغ المال الخبيث نصاً لا يجب فيه الزكاة لان الكل واجب التصديق والعبرة انية الدافع لالعلم



المدفوع اليه حتى لو قال لمحترم وهبت لك هذا الشيء أو أقرضتك وينوي به الزكاة وقع عن الزكاة وعدم وقوع الدمغاء والذي أخذه مصادرة عن الزكاة مع نية الدافع على اختيار المحقق شمس الأئمة بناء على عدم ولاية الظالم الأخذ من الأموال الباطنة أو نظر إلى الفقراء لان اعتباره يؤدي إلى سد باب الزكاة لان أحد الاختلاف في هذا الزمان عن عروض ظلم مالي أو لحوق تبعة ديواني عليه فلا يعتبر عن الزكاة لصاحبه حق الفقراء أو بناء على ما ذكره في الغياث \* قال أبو نصر الصفار جاهد عن الثاني ومحمدان من دفع زكاته (٨٧) إلى فقير يريد أن يهبه وينوي الزكاة وأخذه

أنها نتجت عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنهم اله لا يقضي بها المدعي وكذا لو شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان كذا في فتاوى قاضيان \* لو شهدوا أنه غزل هذا من قطن فلان وهو على كونه نسيج فعلي الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب إلا أن يقول المالك أنا أمرته بالغزل والنسيج فبأخذ عينه كذا في محيط السرخسي \* إذا شهدوا أن هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط \* لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا الثمر من نخيل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضي به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك يؤخذ بأقراره ولو شهدوا أن هذا العبد ولدته أمة فلان كان العبد لصاحب الأمة ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيان \* لو شهدوا أن فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو على كنهها قضى عليه بحنطة مثلهما وان قال رب الحنطة أنا أمرته بأخذ الدقيق كذا في المبسوط \* ثوب مصبوغ بالعصر في يدي رجل شهد الشهود أن هذا العصر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ \* هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يجهل ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط \* أمة في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل أنها أمته وأقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي أن يأخذ بنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية ولو أقام رجل البينة على نخل في يد رجل وتجر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فإنه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيان \* قال هشام سألت محمد أبا جهم الله تعالى عن أرض من روعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له وقالت البينة لا ندرى لمن الزرع قال إذا لم يعلم الزرع فالزرع يتبع الأرض قلت فإن أقام الذي في يده الأرض بينة أنه هو الذي زرع أيجعل له الزرع قال نعم قلت فإن كان الزرع محصورا وكسوا الشهود ولم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يده الأرض كذا في المحيط \* ان أقام الخارج البينة على المالك المطلق وصاحب اليد بينة على الشرائع منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهداية \* إذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر الشراء من جهة واحد والعين في يده ثالث ولم يورثا أو أرحا وتاريخهما على السواء فالشراء أولى وإن أرح أحدهما ولم يورث الآخر فالمرورخ أيهما كان أولى ولو أرحا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وإن كانت العين في يده أحدهما فهو أولى إلا أن يورثا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ يقضي للخارج وإن كانت في أيديهما فهو بينهما إلا أن يورثا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضي لاسبغهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء إذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما الشراء من زيد بألف وادعى آخر أن فلانا آخر وهب له وقبضها منه والعين في يده ثالث قضى بينهما وكذا إذا ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهما أربعابا ولو كانت العين في يده أحدهما يقضي للخارج إلا أن أسبق التاريخ فهي للأسبق وإن كانت في أيديهما يقضى بينهما إلا أن أسبق التاريخ فهي له وهذا إذا كان المدعي به مما لا يقسم كالعبد والداية أما فيما يقسم كالدار فإنه يقضى للمدعي الشراء كذا في محيط السرخسي \* والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة \* ودعوى الهبة والصدقة

الفقر على أنه هبة لا يجز به عن الزكاة ويلزم الإعادة ويشترط علم المدفوع اليه بكونه زكاة وهذا يخالف ما تقدم ولأنه صرح بالوقوع عن غير الزكاة فيما إذا قال أقرضتك أو وهبتك \* (نوع آخر) \* وهب الدين من المدين بعد الحول ينوي الزكاة أن كان المدين غنيا لا يجوز وبضمن الزكاة استحسانا وان كان فقيرا فهو هبة من مديونه الفقير بنية زكاة عن أودين على آخر لا يقع عن الزكاة وإن كان مقرا \* ولو وهب خمسة دراهم ينوي عن زكاة نصاب هودين للمدين لا يسقط عنه زكاة ذلك النصاب وهل يسقط زكاة هذه الخمسة وهو عن درهم في الاستحسان وهو رواية عن محمد يسقط قدر ما وهب وفي المائة يسقط قدر زكاتها وإن وهب خمسة والمائة بماله ولم ينو أو وهب مائة وخمسة وتسعين وبقى خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند الامام الثاني \* وإن وهب مائة وستة وتسعين وبقى أربعة سقط زكاة درهم وينوي أربعة \* وإن وهب منه الكل ولم ينو شيئا أو نوى الزكاة أو التطوع سقط زكاة

الكل \* وإن دفع المالك المال إلى فقير ولم ينو ثم نوى أن كان قائما في يد الفقير صح وإن تلف لا \* قال كذا تصدقت في هذه السنة فهو عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا يحضره النية أن كان أقرضه له من المال في ضرورة وقال في وقت الإفراز ذلك وقع الكل عن الصدقة والا لا لاقتزان النية بعزل الواجب في الأول \* آخر الزكاة حتى مات تصدق سرامن الورثة فإن لم يكن له مال أو أكثر رأيه أن استقرض أنه يستدر على الاداء استقرض وأدى فإن مات قبل القدرة على القضاء يرجح أن يقضى من ثمنه الآخرة وإن غلب ظنه على عدم قدرته على قضاء القرض لا يستقرض لأن

خصوصية العباد أشد \* ولو كان للريض ما تدرهم وعليهم من الزكاة مثلها لا يصرفه إلى الزكاة فان صرف فللورثة واستردا ثلثها واذ لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير أخذها بلائذ فان أخذها لم يسترد هلك أو استهلك \* (نوع آخر) \* المصدق اذا أخذ عاتقه قبل الوجوب أو القاضي استوفى رزقه قبل المدة جاز والافضل عدم التجمل لاحتمال ان لا يعيش إلى المدة \* استعمل الهاتمي على الصدقة لا ينبغي له ان يأخذ العمالة منها وان أخذها من غير الصدقة (٨٨) لا بأس به وقد ذكرنا ان الصدقة الواجبة محرمة عليهم \* وكذا غله الوقف وروى

عن الامام الثاني ان غلة الوقف يجوز أخذها كصدقة النفل والصدقة متى أطلقت يراد بها الواجبة \* وجواز أخذها غلة الوقف لهم بجواز أخذها للاغنياء للوقف عليهم وروى الامام الجامع عن الامام الاعظم رحمهما الله انه يجوز دفع الزكاة إلى الهاتمي لسقوط العوض كالنفل ويجوز النفل للغني أيضا \* ومن لا يحل له أخذ الصدقة فالافضل له ان لا يأخذ جائزة السلطان اذا كان من بيت المال ولومن مورثه يجوز الاخذ وان من غصب قبل الخلط وانقطاع حق المالك لا يحل وان بعد الخلط وهو دراهم أو دنائير جاز عند الامام وقوله أرفق بالناس لان مالا ما لا يخالو عن معصوب لكنه قبل أداء البذل خبيث واجب التصديق فلا يأخذها لمن يجوز له أخذ الصدقة والاخذ والاعطاء أولى اذا كان لا يشوبه العجب وقال عصام ابن يوسف التزك أولى وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم وياخذ جوارزهم فقليل له فيه فقال تقديم الطعام يكون باحاجة والمباح له يتلقه على ملائح البيع فيكون آكل طعام النظام والجائز تقلبك فيصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الاطعام

مع القبض فيه مامستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلوا فيما يحتمل القسمة والأصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما ما قبض وأما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم أولى وان لم يوقتا ومع أحدهما ما قبض كان هو أولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين \* وان وقت بينة أحدهما فصاحب الوقت أولى كذا في المحيط \* رجلان ادعيا عاتق في يد آخر فادعى أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر أنه رهنه من زيد وقبضه وأما البيعة لم يؤرخا أو أرخا على السواء فالشراء أولى فان أرخ أحدهما مادون الآخر فالزورخ أولى أيهما كان وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الآن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية \* لو ادعى أحدهما رهنا وقبضوا الآخر هبة وقبض من صاحب اليد وأما البيعة ولم يكن مع أحدهما مانع ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسان كذا في التبيين \* هذا اذا كانت دعواهما من واحد أما اذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج \* فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو سبقية اليد يقضى له به كذا في الفصول العبادية \* هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما اذا كانت بشرط العوض فهي أولى هكذا في السراج الوهاج والهداية \* اذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما مناصفين هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا وتاريخ أحدهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وأما اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالأسبق أولى هكذا في غاية البيان \* ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج وللشترى نصف العين ويرجع نصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين \* واذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط ثم شهدا هذان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبيعة المدعى القرض كذا في محيط السرخسي \* (مسائل متفرقة) في المشتري دار في يدي رجل أقام رجل بينة أنى كنت ادعت هذه الدار وان صاحب اليد صالحني منها على مائة درهم وأقام الذي في يديه الدار بينة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيعة الصلح أولى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى أمة في يدي رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه اعتقها وأقام على ذلك بينة وأقام أخرى بينة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكرا الاعتناق فصاحب العتق أولى ولم يذكرا ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط \* رجل له عبد أقام العبد بينة أن المولى اعتقه وأدبره وأقام رجل آخر بينة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيعة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبيعة المشتري أولى واذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة \* لو ادعت أمة انها ولدت من مولاها وأقامت على ذلك بينة وأقام رجل آخر بينة أنه اشتراها من مولاها فبيعة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بينة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت بينة المشتري أولى كذا في المحيط \* أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو علكها وأقام آخر البيعة انها ولدت منه وهو علكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي التي في يده كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أقام عبد البيعة أن فلانا اعتقه وفلان ينكر أو يقر وأقام آخر البيعة أنه عبده قضيت به للذي أقام البيعة أنه عبده

وكذلك

والا كساة في مسئلة الكفارة \* قسم لحوم الاضاحى بنية الزكاة يجوز بياثم لان القرية تأدت بالاراقة \* وقال في المحيط لا يحسب عن الزكاة في ظاهرها الرواية لان التضحية اتلاف المالية أو تنقيص المالية وعلى كل حال يمنع من الوقوع عنها كما أن الدين لا يقع عن زكاة العين \* قال الامام الحلواني اذا كان عنده وديعة فمات المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه بيت المال لضاع لاتهم

لا يصرفون مصارفه فإذا كان من أهله صرفه إلى نفسه وإن لم يكن من المصارف صرفه إلى المصروف دفع الزكاة إلى المدينين أولى من الدفع إلى الفقير لا يجوز دفع الزكاة إلى الكرامية لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى وغيرهم من المشبهة في الصفات أقل حالاً من الكرامية لأنهم مشبهة في الصفات واختار أنه لا يجوز الصرف إليهم أيضاً لأن مقبوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمقبوت المعرفة من جهة الذات وأهل الورع تحوزون أموال المبتدعة حتى يروى أن امرأة سألت من الإمام أحمد بن (٨٩) حنبل الزاهد رحمه الله وقالت أنا أنزل

على السطح في الليالي فيمر بناشعوع آل طاهر فنفزل فيه الطاقة أو الطاقين هل يطيب لنا نحن ذلك الغزل فقال الامام من أنت فقالت أنا أخت بشر الحافي فقال ما هذا الورع الصافي الا فيكم دفع الزكاة إلى أخته وهي تحت زوج ان كان مهرها المجل أقل من النصاب أو أكثر لكن الزوج معسر له أن يدفع اليها الزكاة وان كان موسراً والمجل قدر النصاب لا يجوز عندهما وبه يفتي للاحتياط وعند الامام رضي الله عنه يجوز مطلقاً وكذا في لزوم الاضحية

(\*) الثالث في العشر والخراج والحزبية \* اشترى أرض خراج وبني عليها داراً فخرج على المشتري لأنه المعطل \* خراج المستاجر على المؤجر والمستعار على المعير والمغصوب اذا لم يكن للمالك بينة عادلة والغاصب جاحد ولم تنقص الأرض بالزراعة على الغاصب وان كان الغاصب مقراً أولاً بينة عادلة فالخراج على رب الأرض وان نقصتها بالزراعة فعلى المالك قل النقصان أو أكثر عند الامام وعند محمد رحمه الله تعالى على رب

وكذلك لو شهدوا أنه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا أنه كان في يديه أمس لم تقبل هذه الشهادة كذا في الميسر \* وان شهدوا العبد أن فلاناً اعتقه وهو يملكه وشهدوا بالآخر أنه عبده قضى بينة العتق كذا في المحيط \* ولو أن المولى أقام بينة على أنه عبده اعتقه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة العتق وكذلك لو أقام العبد بينة أن فلاناً يملكه وهو يملكه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة التدبير كالو أقام المولى بنفسه بينة أنه عبده وبره وأقام الآخر بينة أنه عبده قضى بينة المولى كذا في الذخيرة \* ولو أقام العبد بينة أن فلاناً كاتبه وهو يملكه وأقام آخر بينة أنه عبده يقضى للذي أقام البينة أنه عبده ولو أقام الذي في يديه بينة أنه مملكه كاتبه وأقام الآخر بينة أنه عبده قضى للذي أقام البينة أنه عبده هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه له اعتقه وأقام آخر البينة أنه حر الأصل وأبوالا وعاقده فصاحب الموالاة أولى كذا في الذخيرة \* عبد في يدي رجل أقام الذي في يديه البينة أنه اعتقه وهو يملكه وأقام آخر البينة أنه اعتقه فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وان كذب جميعاً يقضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضخان \* ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه اعتقه على ألف درهم وهو يملكه لم يلفظت إلى تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما ما عليه ألف درهم وان ذكرت إحدى البينتين ما لا ولم تذكر الأخرى فالبينتين يمينتان الذي يدعى المال ولاؤله ولا بأبى صدقة العبد أو كذبه كذا في الذخيرة \* وفي نوادر ابن سماع عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبد ادعى ابن له وأقام بينة أن أباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله وأقام العبد بينة أن الأب قد اعتقه قال أقبل بينة العتق ولو شهدوا أنه تصدق به أو وهبه لابنه الكبير الفقير هذا وقبضه أباه وشهدوا العبد أنه اعتقه ولم يوقوا أباه جزت الصدقة وأبطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل أنه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان بهذا حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود أنه كان صحيح العقل ولو أقر الوارث بالعتق إلا أنه ادعى أنه كان بهذا فالقول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة أنه بهذا كذا في المحيط \* رجل اعتق أمته ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقل المولى لأبلى أعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في أيديهما فكذلك يكون القول قولها وان أقاما البينة فبينتها أولى وكذلك في الكتابة وأما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان أقاما البينة فبينتها أولى وكذلك في الكتابة ولو أعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الام وكذا في الكتابة وفي المدبرة وأم الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضخان \* غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذواليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لأنه كالمتاع وان كان يعبر عن نفسه أو بالغام فالقول للغلام وان برهن على الرق والحرية فبينته الغلام أولى كذا في الوجيز للكردري \* قدم بلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى أنهم أرقاؤه وادعوا أنهم أحرار فالقول قولهم ما لم يقرؤا به بل بالكلام أو يبيع أو تقوم له بينة عليهم قال وان كانوا من الهند أو السند أو الترك أو الروم هكذا ذكر رواه تواتراً ويليها اذا جاءهم غير مقهورين أما اذا كانوا

(١٣ - فتاوى رابع) الأرض ان كان النقصان مثل الخراج أو أكثر وان كان أقل من الخراج فعلى الغاصب وفي المنتقى عن الثاني ان الخراج على الغاصب ان زرعه مطلقاً وعن محمد انه على المالك قدر ما أخذ من النقصان وان كان الغاصب جاحداً ولا بينة له ولم يرزعه الغاصب فلا خراج على أحد \* اشترى أرض خراج ولم يبق مدة التمكّن من الزراعة فالخراج على البائع وان اخذها السلطان من المشتري لم يرجع على البائع بخلاف ما اذا أخذ من الاكاره الأرض في يده ولم يقدر على الامتاع يرجع على المالك لأنه مضطر فاشبهه بمعير الرهن وفي ظاهر

الرواية لا يرجع وهو الصحيح ولا يرد عليه ما اذا نصب أهل قرية عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم فتواري واحداً أخذ خراجهم من العامل حيث يرجع على المتواري لان الأذن قد وجد \* أجر أرضه العشرية فعلى رب الأرض عند الامام ولو أعارها فعن الامام فيه روايتان \* السلطان جعل الخراج لصاحب الأرض يجوز عند الثاني ويحل له وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى على قول الثاني اذا كان من أهله كالقضاة والغزاة والائمة ويسمى هذا في بلاد خوارزم (٩٠) بالمفروز لانه لو أخذوه ومرفقه اليه جاز فكذا اذا تركه ابتداء وذكري في الفتاوى انه اذا ترك الخراج لا ينبغي له ان يقبل الا اذا كان مصرفاً كالقضاة

ومن يعود نفعه الى المسلمين لان مصرفه الجماعة فلا يجوز تخصيص البعض \* وفي التمراتشي ترك السلطان له الخراج ان مصرفاً طاب له ولا يتصدق به ولا يتصدق به أو يجوز غايباً لا يسعه غيره في قول محمد خلافاً للثاني وكذا عن أبي حفص الكبير وشداد لان له حكم النبي وفيه للتقير حق في تصدقه وكذا العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل له لو مصرفاً \* اذا تصدق بالخراج بعد طاب السلطان لا يخرج عن العهدة اما قبل الطلب لو تصدق به فذكر في بعض الفتاوى انه يخرج عن العهدة وهو سهو ظاهر فان مانع الفرض من السوائم لو دفع بنفسه الى الفقير غارم عندنا بل عليه ان يؤديه الى من كان يؤديه لانه اقيمت على الامام \* اذا أدركت الغلة فلا سلطان ان يجسم بالاستيفاء الخراج \* وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه اذا كان باقة لا تدفع كالغرق والحرق وأكل الحشرات والحروب والبرد

مقهورين من جهته فلا يقبل قولهم انهم احرار كذا في المحيط \* ادعى رجل حرية الاصل ولم يذ كر اسم أمه واسم أبيه ولا حرية ما جاز كذا في الذخيرة \* مات الرجل وعليه دين ولم يترك الاجارة وفي حجرها ولد فادعت انها أم ولد الميت وأن هذان الميت لا يقبل قولها من غير بينة تقوم على اقرار المولى في حياته انها أم ولده ولو شهدت الورثة انها أم ولد الميت قبلت شهادتهم ولا تسبيل للغرماء عليها كذا في المحيط \* رجلان أقاما البينة على عبد في يدي رجل يدعى كل واحد أنه أودعه فأقر لاحدهما فلا يتخولوا مان أقرا بعد ما أقاما البينة أو بعد ما أقام كل واحد شاهداً واحداً أو بعد ما أقام أحدهما شاهدين فان أقرا بعد السماع قبل القضاء بالبينة دفع اليه وان عدلت البينتان فهو بينهما ولا تسبيل لبينة المقر له وأما اذا أقر لاحدهما قبل إقامة البينة ثم أقام البينة بقضى غير المقر له وأما اذا أقام كل واحد شاهداً واحداً ثم أقر لاحدهما دفع اليه وقيل للآخر أقام شاهداً آخر فان أقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان لم يقض حتى أعاد الخراج شاهداً الاول أو أقام شاهدين مستقلين يقضى بكلمه فان أقام المقر له شاهداً الاول وشاهداً آخر على الخراج قبل أن يقضى بالخراج أو بعده لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهداً الاول وأغاب قيل له هات بأخر فان جاء بأخر يقضى له بالعبد الا أن يقيم المقر له شاهداً آخر وشاهدين مستقلين فيكون بينهما وفي رواية ويقسم شاهدين من مستقلين فيكون العبد كله وان لم يقر ذواليد لا حدهما حتى قضى به بينهما ثم أقام أحدهما البينة أن العبد له لا تسمع وان لم ترك البينة أحدهما أو لم يقيم حتى قضى للآخر ثم أعاد الاخر البينة العادلة على أن العبد له قضى له على المقضى له أما اذا أقام أحدهما البينة ولم يقيم الآخر وأقر ذواليد لغير المقيم يدفع اليه ويقضى ببينة غير المقر له من غير أن يكلف اعادتها ويكون قضاء على المقر دون المقر له حق لو أقام المقر له البينة أنه عبده أو دعه ذا اليد يقضى له وان لم يقض له حتى أعاد غير المقر له شهوده بطلت بينة المقر له ويقضى بالعبد للاخره كذا في محيط السرخسي \* دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي انه داره أجرها من الذي في يديه شهرًا بعشرة دراهم وأقام على ذلك بينة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرًا وهو جاحد دعواه ما فانه ما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفين أيضاً كذا في المحيط \* في نوادر بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ونقده الثمن ثم أقر بعد ذلك بالعبد للبائع وقال هذا العبد فلان وأراد البائع أن يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتهك العبد بالف درهم فاقول قوله قال وكذلك رجل أقر بعبد لرجل أمس وأقر المقر له بالعبد اليوم لأمر الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما أقررت بذلك لاني بعته منك اليوم وانما وصل الى من قبلك فاقول قوله ولا يأخذه الا بالثمن كذا في الذخيرة \* في نوادر هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتهك هذا الثوب بخمسين درهماً وقال صاحب اليد وهبته لي فاقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط

(الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة) اذا كانت دار في يدي رجل ادعاه اثنان أحدهما جميعها والاخر نصفها وأقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهي بينهما أثلاثا كذا في الهداية \* وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما فان حلف برئ عن خصوصته ما تركت الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط \* واذا أما اذا أكتفه الدابة فلا يمكن الحفظ عن الدابة غالباً لغيره هذا اذا هلك الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار كانت قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها من زراعة وما المحمود من صنيع الا كسيرة ان المزارع اذا اصطلم زرعه آفة في عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنقعة من الخزانة ويقولون المزارع شرى بكافي الربح فكيف لا يشاركه في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق اولى وميسائل لزوم الخراج بالتمسك به لا يفتي به سلاطين العهد حتى

لا يظن قوا إلى الظلم ولا يقولوا حق السلطان اكدمن حق الله تعالى كما قال الحجاج طاعتنا أو جب من طاعة الله تعالى لانه قال فاتقوا الله ما استطعتم وقال وأولى الأمر منكم مطلقا وبراءة الحجاج أعظم من هذا والخراج نوعان مقاسمة وهو بعض الخارج كالسدس والسبع وموظف وهو الراتب الذي ضربه السلطان على كل جريب ما أقسطه الامام الفاروق رضي الله عنه والجريب ستون ذراعا بذراع الملك وهو أطول من ذراع العهد بقبضة من قبضات الرجل الوسط \* والبستان ما يحوطه حائط فيه نخيل (٩١) متفرقة يمكن الزراعة وسط الاشجار وان كانت الاشجار ملتفة

لا يمكن الزراعة في وسطها فهي كرم وليس في الاشجار التي على المسناة شي \* المتق اذا سقط على الشول الاخضر قيل يجب العشر وفيه - لا وفي غلواشجار الجبال غير الملوكة المباحة يجب العشر والمستخرج من الجبال ان كان ينطبع كالخمرين والصفير والتماس ففيه الخمس وان لا ينطبع كالباقوت والزبرجد والفيروزج والزرنج لا \* وفي الاسرار والطحاوي يجب العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والجنون لعدم اشتراط المال وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب الخراج لانه مؤنة فاشبه صدقة الفطر \* والشجرة المثمرة ان كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكاكة في الاراضي لان المساكن مع ما يتبعها عفو لا الاراضي \* مال بيت المال على أربعة أنواع \* الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية \* والثاني

كانت الدار في يد رجلين أحدهما مدعي النصف وآخر مدعي الجميع فان لم تكن له بيعة فانه لا عين على مدعي الجميع ويحلف مدعي النصف فان حلف تترك الدار في أيديهم - مانصفين وان نكل يقضى له وان أقام جميعا البيعة يقضى بجميع الدار مدعي الجميع نصفها بالبيعة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد ارجه الله تعالى يقول في دار في يد أخوين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر انهما ميراث بينهما - ما من أيهما قال للذي ادعى كلها ثلاثة أرباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه - وللاخر ربعها فان أقام البيعة على ما ادعى صار النصف الذي في يده مدعي الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يده مدعي الميراث لا لاخر فيكون مدعي الكل ثلاثة أرباع الدار وادعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر وأقام البيعة انهادره فاستحقها وهم المادعي الجميع فلا شيء لآخيه فيها وان وهبها مدعي الميراث أخذ أخوه نصفها كذا في المحيط \* ولو شتم مدعي الميراث أن الدار بينه وبين مدعي الجميع نصفين اشترىها من فلان بينهما نصفين وشتم مدعي الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البيعة على شيء في أيديهما \* دار في يد رجل ادعى رجل جميعها وآخر ثلثها وآخر نصفها أو أقاموا البيعة فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعنددهما تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصف ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بيعة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهما ثلثا وان حلف صاحب الجميع ونكل فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكل أخذ سدسهم من صاحب الجميع وسدسهم من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكل فله ما في يده وأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين وهذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعي الجميع ومدعي الثلثين ونكل مدعي النصف يقسم ما في يده على المنازعة أرباعا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنددهما يقسم أثلاثا لثلاثة مدعي الجميع وثلثه مدعي الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعي الكل ومدعي النصف ونكل مدعي الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم سهم مدعي النصف وسبعة مدعي الكل عنددهما يقسم أخماسه مدعي النصف وأربعة أخماسه مدعي الكل ولو حلف مدعي النصف ومدعي الثلثين ونكل مدعي الجميع فاقضى يده يقسم على أربعة أسهم سهم مدعي النصف وسهمان مدعي الثلثين ويبقى مدعي الكل سهم بلا منازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيعة (١) أو نكلوا فاما اذا أقاموا جميعا البيعة أو نكلوا جميعا فله صاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنددهما يقسم على مائة وثمانين سهم ما لصاحب النصف سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خسون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى أحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وبحد (١) قوله اذا لم تكن لهم بيعة أو نكلوا كذا في النسخ والصواب ونكل البعض يدل على ذلك السابق واللاحق تأمل اه بحرأوى

ما أخذ من بني تغلب وتجار أهل الزمة ففعلهم بالباطن والجسور والقناطر والاعنة والقضاة القائلون بالحق \* والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الآية \* والرابع ما أخذ من تركة لا وراث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى واللقيط وأدوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب \* والعشر على المستعمران مسلموا وان كانوا كافرا فعلى رب الارض عند الامام وعنددهما هو كالأجرة \* وفي الزراعة ان البذر من رب الارض فعلى رب الارض العشر عنددهما وان من العامل فعلى رب الارض



عند الامام وفي الغصب ان نقصم الزراعة فعلى المالك والافعلى الغاصب في زرعه وفي بيع الوفا بعد التقاض ان لم تنقص الزراعة فالعشر على المشتري وان نقص فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتمن لا يملك الزراعة فاشبه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج قل أو كثر كافي الاجارة \* باع الارض وسلمه الى المشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيه من الزراعة فالخراج على المشتري والافعلى البائع \* واختاف في ان يتمكن من زراعة (٩٣) الخنطة والشعر شرط آمن من زراعة الدخن ايضا يكفي قال الامام الصغار لا يعتبر بالتمكن

من الدخن والصحيح انه يكفي ان يبلغ الدخن الحاصل مقدار ضعف الخراج فالفتوى على انه ان بقي تسعون يوما من وقت الزراعة فعلى المشتري والا فعلى البائع لانه ليسر هـ اذا باع فارغه ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال الفقيه أبو الليث ان باع أرضا بزرع انعقد حبه وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع كما اذا باع أرضا فيها زرع محسود ولو باع من آخر والمشتري من آخر واخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد وتفسير اراضى المملكة بطريقين اما ان يكون اراضى لا مالك لها فيعطى الامام لرجل اية قوم عليها كالمالك ويعطى الخراج والثاني ان المالك اذا عجز عن أداء الخراج يعطى الامام لرجل و يقوم مقام المالك في اعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع لان الامام مملكه وانما أقامه مقام المالك في أمر خاص لكن يأخذ الخراج من نصيب الدهقانية وكذلك الامام يؤجرها ويأخذ الخراج من

بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذى في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس الدار كذا في المبسوط \* دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفين ولا يمينه له - ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذى في يد مدعى الجميع يترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذى في يد مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذى في يد مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان أقاما البينة في هذه الصورة قبلت يمينه كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيطة \* لو كان في يد أحدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما يمينه وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان أقاما البينة يقضى بما في يدهما الا آخر وما في يد الآخر لهذا والساحة بينهما نصفين كذا في شرح الطحاوى \* دار سفلى في يد أحدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلوى والساحة قاذى كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفلى والعلو وطريقه كذا في محيط السرخسى \* ولو كان العلوى في يد أحدهما والسفلى في يد الآخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما يمينه وحلفا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى والعلوى في يد صاحب العلوى والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلوى الحق المرفى رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وان أقاما البينة يقضى بالسفلى لصاحب العلوى والعلو لصاحب السفلى والساحة للذى قضى له بالسفلى كذا في شرح الطحاوى \* رجل أقام يمينه على دار في يدي رجل آخر له وأقام الاخر البينة أنه له ولصاحب اليد اشترياها من فلان وقبضاها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين أثلاثا لثالثها المدعى الجميع وثلث المدعى النصف لنفسه ولو ادعى أجنبي أنها كلها وادعى أخو صاحب اليد أن أباه مات وتركها ليمه وبين أخيه صاحب اليد وأقاما البينة على ما ادعى أجنبي بثلاثة أرباعها والآخر المدعى ربعها كذا في محيط السرخسى \* فان أراد ذو اليد أن يدخل مع أخيه في الربع الذى صار له وقال له قد أقررت أن النصف الذى أصاب أبانا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فأورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الذى في يده الدار أقر أنه ورثها من أبيه بعدما أنكر الوارثة بعدما أقام البينة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوارثة سواء يقضى بثلاثة أرباع الدار للاجنبي وربعها للاخى ذى اليد وان كان اقر ذى اليد بالوارثة قبل أقامتهما البينة ثم أقام البينة يقضى بكل الدار للاجنبي كذا في الذخيرة \* ولو كان ذو اليد من الابداء ادعى أن هذه الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان وأخوه غائب فأقام الاجنبى البينة على أنها داره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للاجنبي بيمينه ثم حضر أخو ذى اليد وأقام البينة أن الدار كانت لآبيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه ذى اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقر ذى اليد أن الدار ميراث بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الاجنبى عليه البينة أنها داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضر أخو ذى اليد فأقام البينة على أن الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بينته هكذا في المحيط

الاجرة ولو باع واعطى الثمن للمالك وأخذ الخراج من المشتري جاز قبل جواز البيع قوله ما قيل قول الكل \* كل أرض فتحت عنوة \* (الفصل لا يترك فيه بيع ولا كنيسة ولا بيت نار واعترض على الامام الحلوانى والامام السرخسى بان بخارى وسمرقند فتحتا عنوة فكيف ترك البيع فقالا أهلها كانوا مجوسا واليهود والنصارى كانوا مقهورين تحت أيديهم بالامان والقهر لا يرعد على القهور فلذا تركت البيع وأما بيت النار للمجوس لا يترك البتة لان القهور ورد عليهم فعلى هذا يترك البيع بخوارزم لانها فتحت صلحا \* ولا يحل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج



وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر وان كل قبله ضمن عشرة وفي العتاني عن الامام الثاني انه لا يضمن لكن بعد ما اكل من النصاب وفي رواية انه يترك له ما يكفاه ولعليه وان اكل فوق الكفاية ضمن قال بعض المشايخ من قسم هذا المؤن وان يغبر حتى على السواء يكون ما جاوز الا أنهم جعلوا المؤن واجبا لازما لا يدعونه فلا يضاف الى القسام الا التسوية ومن قام به على القسط يؤجره أفتى بعض أئمة خوارزم وسيأتي ان شاء الله تعالى نسي السلطان (٩٣) العشر وتركه عند المزارع بصرفه المزارع الى الفقراء وان

تركه عليه بالكيفية يجوز غنيا كان المتروك عليه أو فقيرا غيرانه لو كان فقيرا لا يضمن السلطان لانه لو صرفه اليه بعد الاخذ يجوز فكذا لو تركه عليه ألا ترى ان السلطان لو أخذ من انسان زكاته ما له واقعة الزكاة قبل صرف الزكاة الى المصروف للسلطان ان يرد عليه زكاته لما قلنا واذا كان المتروك عليه غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج اميت مال الصدقة لان سبيل العشر صرفه الى الفقراء لا الى الاغنياء بخلاف الخراج ومن غرس في أرض الخراج كرم عليه خراج الارض حتى يثمر الكرم ولو صرف عشر نفسه الى من لا يقبل له شهادته لا يجوز فيما بينه وبين ربه بخلاف ما اذا استخرج معدن ذهب وصرف حسه الى هؤلاء حيث يجوز فيما بينه وبين ربه وتفسير طائفة الارض ان لا يزداد على نصف الخراج وروى داود بن رشيد الخوارزمي عن محمد بن يتركه له ولعليه قدر ما يكفيه الى

(الفصل الرابع في تنازع الايدي) \* اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما أنها في يده فان عرف القاضي كون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدعى عليه فان أقام البينة على اليد قضى بالدار له ما وجب له الدار في أيديهما ولو وجدها في يدي ثالث بنزعهما من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعهما من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضى باليد له وان لم تكن له بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه وبوقف القاضي الدار الى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما ما وان نكل أحدهما عن البين وحلف الآخر لم يجعلها للقاضي في يد الحالف ولكن يمنع الناكل من أن يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد الثالث لا ينزعهما من يد الثالث هكذا في المحيط \* اذا تنازع رجلان بين وأقام البينة على اليد حتى جعلها في أيديهما أو أقام أحدهما بينة أن العين ملكه قضى له بالنصف الذي في يده وأقام البينة على حاله هكذا في بعض المواضع اذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما بينة أن العين له قضى بكامله كذا في الذخيرة والمحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير لو أن مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بعل عليه مال وكل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضى بالمستأمن أقام البينة كذا في فتاوى قاضين \* في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي أنها في يده وأقام البينة على ذلك ثم أن أحدهما قال أنا أقيم البينة على ما هو أجد ومن هذا أنا أقيم البينة على أن أبي مات وترك هذه العين ميراثا لي ولا وارث له غيري وأقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خصمه وقوله في الكتاب أنا أقيم البينة على ما هو أجد ومن هذا اعراض عن بيته التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بيته على الملك كذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الميرغنياني رحمه الله تعالى عن رجلين اختصما في دار أحدهما يدعي أنها ملكه وفي يده والاخر أنها في يده وأنه أحق بهما من غيرهما أنها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقدمات فلان وهي محبوسة في يدي بحال الاجارة قال تجعل الدار في أيديهما وبعض مشايخ زمانه رحمه الله تعالى أفتى بان الدار تجعل في يد مدعي الاجارة كذا في الظهيرية \* في كتاب الاقضية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعي أنها في يده فأقام أحدهما بينة أنهم رأوا دوابه وعلمانه يدخلونها ويخرجونها منها فالقاضي لا يقضى باليد الذي شهد الشهود بعلمه صفاته حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بأن في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط \* ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في أجرة أو عيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي أنها له وفي يده وشهد الشهود لاجل الفريقين أنها في يده أو للفريقين أنها في أيديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير ذلك لم يزيدوا على ما ذكرناه وهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو أو ثلث وأحسن ثم بين ما تعرف به اليد على الغيضة والاجرة فقال في الغيضة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها أو ينتفع بها منقعة تقرب منها وقال في الاجرة اذا كان يقطع القصب ويأخذها للصرف الى حاجة نفسه أو للبيع أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبده وهو في أيديهما فان كان العبد صغيرا يعبر عن نفسه بالقاضي لا يقضى لواحد منهما بالملك ما لم يقيم البينة لكن يجعله في أيديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل

ادراك الزرع الثاني مع البذر للزراعة \* (كتاب الصوم) \* وفيه سبعة فصول \* (الاول في الشهادة على الهلال) \* ويقبل فيه خبر مستور الحال في الصحيح وفي المغني وتقبل فيه شهادة الواحد بالسما على أم لا وذكر البعض انه انما تقبل اذا لم يكن بالسما على اذا كان جاء من خارج البلدة وفي البلدة لو أخبر بالرؤية من مكان مرتفع واختاره الامام ظهير الدين وفي ظاهر المذهب لا تقبل واختار الفضل ان الشاهد الواحد اذا فسر وقال انقشع الغيم وأبصرت الهلال يقبل أما بلا تفسير فلا يقبل والطحاوي لم يشترط العدالة قال شمس الاثمة الحلواني

أراد به المستور وظاهر المذهب اشتراط العدد حتى اذا رأى الواحد العدل الهلال يلزمه ان يشهد به في ليته حرا كان أو عبدا كرا أو أتى حتى الحاربة المخدرة تخرج وتشهد به يراد من مولاها . والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرده وتقبل فيه شهادة الواحد على الواحد لان العدد في الاصل لا يشترط فكذا في فرعه . وكذا تقبل شهادة العبد على العبد وشهادة المحدود بعد التوبة ولا يشترط فيه الدعوى ولفظ (٩٤) الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبار \* ولو أبصره الفاسق فافطر

بعد رده شهادته وأمره بالفطر لا كفارة عليه ويقضى وان أفطر قبل ان يشهد قضي وكفر في قول والصحيح عدم لزوم الكفارة ولو قبل شهادته وأمر بالصوم فافطروا أو واحد من أهل البلد عدا كثر عند عامة المشايخ وقال النقيش أبو جعفر لا يلزم الكفارة وان لم يكن بالسما علة لا بد من جماعة يقع العلم بخبرهم وقد رآه الامام الثاني بخمسين رجلا كما في القسامة ومحمد بن تواتر الخبر من كل جانب وعنه انه يفوض الى رأى الامام وعن خلف خمسمائة بسلم قليل البقالى الف بخارى قليل وفي سؤال لو بالسما علة لا يقبل الارجلان أو رجل واحد وان يشترط لفظه الشهادة والحسبة ولا يشترط الدعوى \* والاخصى في ظاهر المذهب كالفطر وعن الامام في النوادر كالصوم \* رأى هلال الصوم في الرستاق وليس ثمة حاكم فان نكص صام الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر به عدلان لا بأس بالفطر وان كان بالسما علة وصاموا

ما يقول أو صغيرا يعبر عن نفسه فقال أنا حر فاقول قوله ولا يقضى القاضي له ما يشي لا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة على ذلك ولو قال أنا عبد أحدكم يصدق وهو عبدهما هكذا في المحيط ولو قال أنا عبد فلان لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدى فهو عبدي للذي في يده كذا في الكافي \* واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدى فاقول قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال أنا حر الاصل لا يصدق الا بجمعة لانه يريد ابطال ملك جرى القضاء به وكذلك اذا قال أنا قبيط فهذا كقوله أنا حر فان أقام ذواليد بينة أنه عبده وأقام العبد بينة أنه حر الاصل فبينة العبد أولى كذا في النخبة \* سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام محمد والاوزجندى رحمه الله تعالى عن ضياع في يدي رجل أثبت رجل آخر يده عليه بطريق التغلب فأقام الذي كانت الضياع في يده بينة على التغلب أن الضياع ملكه وأنه أخذها من يده بطريق التغلب قال قلت بينته وقضى بالضيايع له وانتزعت من يد المتغلب وسلمت اليه ولو لم تكن له بينة وأراد تحليف المتغلب بالله ما كانت هذه الضياع في يده هذا المدعى وما أخذت منه بطريق التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انها كانت في يده وأراد أن يحلفه على ذلك قال له ذلك كذا في المحيط \* وفي فوائد شمس الاسلام ولو أقام البينة أن هذا المحدود في يده منذ عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له باليد وأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو أقام البينة بعد ذلك أنه ملكه تقبل ولو أقام البينة أن هذا المحدود كان في يده منذ عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق به ذميا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأجمعوا أنهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس وأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذه من المدعى كذا في الخلاصة \* وفي واقعات الناطقي اذا أقام البينة على عبد في يدي رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده وأقام ذواليد البينة أنه عبده منذ عشر سنين فلهو بل في يده كذا في المحيط \* وفي العيون تنازع في شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يده مدعى الساعة لان يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة بها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما بينة أنه في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط \* رجل في يده أرض لغيره أجرها فقال رب الأرض أجزتها بأمرى والاجر لي وقال الآخر غصبتهم منك فأجزتها فالاجر لي كان القول لرب الأرض ولو كان الآخر يني في الأرض ثم أجزها فقال رب الأرض أمرتك أن تبني فيها لي ثم توافرها وقال ذواليد غصبتهم منك وبنيت ثم أجزتها فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير مبنية فما أصاب البناء يكون للاجر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وان قال رب الأرض غصبتهم مني مبنية كان القول قوله وان أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال لغيره غصبت منك ألفا ورحت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل أمرتك بالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت ألفا والعشرة آلاف فاقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطبته بغير أمر لوقال المقر له بل غصبتني القميص أو قال بل أمرتك بخياطته فاقول للمقر له كذا في المحيط \* بعث القصار أربع قطع من الكبراس الى صاحبها يريد تلبسها فجاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك أربعاً وقال التليذ دفعت ولم تعد علي يقال لصاحب

ثلاثين برؤية الواحد لا يفطرون وان بشهادة اثنين أفطروا في الاصح وان لم ير هلال الفطر وقال الامام السعدي الثوب لا يفطرون في الثاني أيضا وفي شرح القدوري شهادة برؤية هلال الصوم وقضى به والسما متعينة فلما صاموا ثلاثين لم ير شوال صاموا الحادى والثلاثين عندهم او قال محمد رحمه الله أفطروا وقال الحلواني هذا اذا كان السماء مصحبة ولم ير شوال اما اذا كانت متعينة فافطروا وبلا خلاف وقعت في بخارى سنة احدى وسبعين ان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاء ثمان أو ثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخبروا أنهم رأوا ليلة الثلاثاء

وهذا الاربعاء في الثلاثين اتفقت الاجوبة ان السماء لو علت عيـدوا يوم الخميس والا لا \* صاموا ثمانية وعشرين بلارؤية ثم رأوا هلال  
القطران كالأربعة شعبان ثلاثين وقد كانوا رأوا هلال شعبان قضا يوم ماوان صاموا تسعا وعشرين لاقضاء عليهم أصلا فان كانوا أعموا  
شعبان من غير رؤية هلاله أيضا قضا يومين \* صام أهل مصر ثلاثين بالرؤية ومصر آخر تسعا وعشرين بالرؤية قضا يوم ما في ظاهر الرواية  
وبه أفتى الفقيه أبو الليث والامام الحلواني وقال برؤية أهل المغرب يلزم الصوم (٩٥) على أهل المشرق وفي المغشي قال

الامام الحلواني والصحيح من  
مذهب أصحابنا رحمه الله  
ان الخبر اذا استفاض في بلدة  
أخرى وتحقق يلزمهم حكم  
تلك البلدة وفي التجنيس  
اشبهه فشهد ان قاضي  
بلد كذا قاضي ببلوته  
بالشهود لا يظهر ذلك في حق  
مصر آخر يظهر في حق  
قراه وفي الحواشي أهل بلدة  
رأوا الهلال في ليلة الثلاثاء  
وأخرى في ليلة الأربعاء فليكن  
مارأوا قال ابن عباس رضي  
الله عنه فيه لهم ما لهم ولنا ما لنا  
وفي التجريد اعتبار اختلاف  
المطالع والشافعي رحمه الله  
لا يعتبره في مسافة القصر  
والامام النسفي فصل وقال  
ان اخبروا بان القاضي قاضي  
في بلدة كذا به السماء معصية  
ولم ير في هذه البلدة لا يثبت  
وان شهدوا بانهم رأوا هلاله  
في بلدة كذا في ليلة غداها  
الحادي والثلاثون ولم ير  
الهلال فيها ولا علة في  
السماء تركوا التراخي  
وعيدوا في غدها ولو شهدوا  
على ان قاضي بلد كذا قاضي  
برؤية الهلال في ليلة كذا  
ولم ير أهل هذه البلدة قاضي  
القاضي بشهادتهم \* شهدوا

الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الخلاف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف  
برئ وللقصار على صاحب الثوب العين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق  
القصار برئ ولزم الخلاف على الرسول ويجب عليه أجر القصار اذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب  
كذا في الوجيز للكردي \* حائط لرجل وله أشجار على ضفة نهر قنبت من عروقها في الجانب الآخر من  
النهر أشجار لرجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم لأشجار  
وادعى الآخر وقال انهم من عروق أشجارى ان علم انهم من عروق أشجاره فهي لصاحب الأشجار وان لم  
يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه أشجار لملك لها فلا يستحقها أحدهما كذا في الخلاصة \* ولو ثبت  
زرع في أرض انسان بلا نيت أحد فله صاحب الأرض بخلاف الصيد يدخل في أرض انسان حيث يكون  
للاخذ كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى على آخر عرصه كذا بالبراث وقضى القاضي للادعى بالعرصة  
بينة أقامها ثم اختلف المقتضى له بالعرصة والمقتضى عليه بالعرصة في الأشجار والسكنى ولا يثبت لواحد منهما  
ف قيل القول قول المقتضى عليه بالعرصة وقيل القول قول المقتضى له بالعرصة كذا في المحيط \* وفي الجامع  
الصغير لرجل جل الى جنبه مسناة وأرض لرجل خلاف المسناة بلزقها وليست المسناة في يدهما بان لم  
يكن لاحدهما عليها غرس ولا طين ملق لصاحب النهر وادعى صاحب الأرض المسناة وادعاهما صاحب النهر  
أيضا فهي لصاحب الأرض عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال تكون لصاحب النهر حرر عيال ملق طينه وغير  
ذلك كل شيء ونحوه وغيره تظهر في موضعين (أحدهما) أنه اذا كان على المسناة أشجار لا يدري من غرسها  
فعنده الأشجار لرجل الأرض وعنده مال ب النهر (وثانيهما) أن ولاية الغرس على المسناة لرجل الأرض  
عنده وعنده مال ب النهر والقاء الطين قيل هو على الخلاف وقيل ان لرجل النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان  
أراد أن يمر عليها صاحب النهر ف قيل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه أبو  
جعفر رحمه الله تعالى أخذ بقوله في الغرس بقوله لهما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات  
\* السبل لو جاء بالتراب والطين ووضع في أرض رجل أو غرسه فله صاحب الأرض والنهر كذا في الخلاصة  
\* والجميع في الطاحونة من دقاق الطين لصاحب الطاحونة والاصح أنه لمن سبق يده اليه وكذا الحكم  
في كل ما لا يكون من أجزاء الأرض كالرماد والسرقين أهل سكة يرمون بالرماد والسرقين في ملك رجل  
واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبق يده اليه أو كذا من بني مر بطا أو اصطبلات تجمع فيه الدواب واجتمع فيه من  
السرقين فهو لمن أخذ قبل العبرة لأعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولايات اذا  
صب في حجره فأخذه أخذه ان كان هيا ذله وحجره لذلك يسترده من الآخر والا لا اذا سبق اخره تناول  
الاخذ بان جمع البسوط في ذله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاخر أو يؤيده ما ذكر في الفتاوى مجرداره  
فأناخ المستأجر جاله وتجرعه فلم يستجمع لمن سبق يده اليه الا اذا كان المؤاجر أراد أن يجمع فيه الروث  
والبرع فخينئذ يكون له كذا في الوجيز للكردي \* رجل مات وترك بنتا وأخا أو أمتعة فقالت البنت الامتعة  
كلها لي وقد كان اشتراها الابن من مالي بأمرى والاخ يقول الامتعة كلها لليت فالقول قول الاخ كذا  
في الذخيرة \* لو تنازع في دابة أو قيص واحداهما ركبها أو لابسها والاخر متعلق بلجامها أو بكبها فالراكب  
واللابس أولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي \* وان كان أحدهما ركبها في السرج والاخر ديفه

ان هذا اليوم يوم الثلاثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوما وزعموا انهم رأوا الهلال يوم قبل صومهم ان كانوا جاؤا من بعيد يقبل  
ويهدوا وان كانوا في مصر لا انهم تركوا الحسبة الواحد اذا رأى هلال الفطر فرد القاضي شهادته أو الحاكم اذا رآه بنفسه ماذا يفعل قال  
ابن سلة لا ينوي بل يمسك يومه وقيل ان أبى كل سرا وقيل الحاكم له ان يطرجه راعون الامام انه لا يطره وان أطره قضى ولا كفارة  
عليه بخلاف وليس للحاكم ان يخرج الى العيد برؤيته وحده لكنه لو رأى هلال رمضان بصوم وحده ولا يأمر به الناس والوالى اذا

أخبر به صدقه صام ان صدقه ولا يفطر وان أفطر لا كفارة عليه راء قبل الزوال فهو لا يتقبل لا يصوم ولا يفطر في المختار فان أفطر لا كفارة عليه لانه يتأويل وعن الثاني انه ان قبل الزوال فليلة الماضية وعن الامام ان مجرا ان امام الشمس ويتلو الشمس فللماضية وان خلف الشمس فلا تية وقال ابن زياد لو غاب بعد الشفق فللماضية وان قبل الشفق فلا تية \* شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يضيح أيضا في يوم الخميس ما لم يتحقق انه يوم الحر وماتل (٩٦) عن علي رضي الله عنه ان يوم أول الصوم يوم التحليل يتشريع كلى بل اخبار عن اتفاق في هذه السنة وكذا

قال اكب أولى بخلاف ما اذا كانا كبتين حيث يكون بينهما كذا في الهداية \* لو كان أحدهما يقود الدابة والاخر يسوقها قضى بالدابة للقائد واذا كان أحدهما مسكاً بلجام الدابة والاخر متعلقاً بذنبها قال مشايخنا ينبغي أن يقضى الذي هو بمسك بلجامها كذا في المحيط (٤) \* اذا تنازع في بعير وعليه جل لاحدهما فصاحب الحمل أولى كذا في الهداية \* دابة تنازع فيها رجلان لاحدهما عليه اجل وللآخر كوز معلق أو مخللة معلقة فصاحب الحمل أولى كذا في الكافي \* رجل يقود قطاراً من الابل وعلى بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما الابعرة كلها قال ان كانت على الابعرة جولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد أجبر وان كانت الابعرة عراة فلراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في ذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم القطار كله فلكل واحد \* دال البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والاولى الاول وما بين الاول والآخر بين الاول والاولى نصفين وليس للآخر الا ما ركبه فان قامت لهم بينة فبها ركبه كل واحد منهم بين الآخر نصفين والذي بين الاول والاولى بين الاول والاولى نصفين والذي بين الاول والاولى والآخر نصفين كذا في محيط السرخسي \* اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفين كذا في الهداية \* في القدوري لو أن خياطاً يخط ثوباً في دار رجل وتنازع في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط \* لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أنا خطته وقال الخياط لا بل أنا خطته ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في أيديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي \* استأجر لبيع البر أو خياطاً الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذي في يده له والمستأجر أنه ان كان في حانوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان أو عبداً مادونا أو مكاتباً كذا في الوجيز للكردي \* ذكر في المأذون الكبير لو أجزع عبده من قصار أو خباز أو نحوهم فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه فهو المستأجر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشموا اناراً ينالها فخرج من هذه الدار وهو هذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحال ممن يعرف يبيع مثل هذا المتاع بان كان برازاً أو صاحب خرفه للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الواقيات الحسامية \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي أخذته من منزلي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء مما خلا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان الداخل رجل لا يعرف بصناعة (٤) قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة \* رجل يقود بقر أو غنماً أو بطاً ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والقائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء منهما للقائد الا أن يقودها بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي كذا بهامش النسخة المجموع منها اهـ

ما هو الرابع من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتحقق \* اسلم الحربى في دار الحرب وأخبره واحد عدل بالصوم أو رجلان لزم والشرط أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة عند الامام وعندهما يكتفى بقول الواحد \* اشبه على الاسير المسلم ثمة رمضان فحرى وصام ان وافق أو تأخر جاز وان تقدم لا \* أصبح مغطاً - رافى أول يوم من رمضان والناس صائمون ان صاموا الا تمام شعبان ثلاثين أول رؤية أحسنوا وأساء هو ويجب القضاء لا الكفارة وان صاموا جزاء فأساءوا وأحسن هو ولو صام وأفطر الناس ان لرؤية أو اكمل أحسن وأساءوا وان جزاء فأحسنوا وأساءوا \* (الثاني في النية) \* قالوا وهي معرفته بقلبه ان يصوم ولا عبادة بالتقدمة على الغروب والاعتبار للتأخرة عن الغروب لليوم الذي يصوم في عذره ولو نوى في الليل صوم اليوم ثم عزم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح من الغد وصام اليوم لا يجزيه

لا تنقاض العزيمة بالرجوع \* ونية الفطر في النهار لا تفطر عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ولو قال نويت ان أصوم شيئاً اذا شاء الله يجوز النية استحساناً لانه في مثل هذا يذكر طلب التوفيق كذا عن الامام الخواص والقياس ان لا يصوم برصاً ابطلانها بالنيا كالنصرات القولية فعلى هذا من جعل الايمان مجرد التصديق لا يطل بالحق الاستثناء فيصح الحاقه بالاستثناء ولا يكفر من استثنى وعند العامة الاقرار بضرار كن أو شرط لكنه لا يكفر بالاستثناء لان التأويل الفاسد منع التكفير كالصحيح \* ظن ان عليه صوماً فشرع فيه ثم علم

عده ومضى عليه قبل الزوال ثم أفطر قضى لان المضي عليه مشروع في النقل والنقل بعد الشروع بضم بالقطع ويجوز نية المريض والمسافر بعد طلوع الفجر كالمقيم \* نوى عن قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء عند الامام الثاني لانه حق الله تعالى وعند محمد عن التطوع لانه حق العبد اولاهم اترافعا فبقى مطلق النية ولو عن القضاء والكفارة فعن قضاء رمضان \* وجب عليه قضاء يومين من رمضان أو من رمضانين فالأفضل أن يعين ويقول نويت قضاء اليوم الأول أو يوم رمضان الأول وان لم يعين جاز في المختار كما (٩٧) في الصلوات \* ولو أفطر عمدًا في يوم منه

وصام احدًا وستين يوما عن القضاء والكفارة بلا تعين جاز ويجوز تقديم الكفارة على القضاء \* ارتدوا العياد بالله تعالى في أول اليوم من رمضان ثم أسلم ونوى قبل الزوال يجوز ولو أفطر لا كفارة عليه ويجب القضاء والتطوع لو كذلك يكون صائما ولو أفطر عليه القضاء عند الامام الثاني وعند زفر رجه الله تعالى لا يكون صائما ولا يقضى ان أفطر \* أفطر في رمضان سنة ثمانمائة وصام شهرا ينوي قضاء ذلك لكنه ظن انه سنة احدى وثمانمائة يجزيه كذا عن الامام ولو صام شهرا ونوى قضاء رمضان سنة احدى وثمانمائة لا يجزيه لاتصال النية في الثاني بربطه بربطه

شيء من الاشياء بان كان حمالا يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت أو كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط \* روى هشام عن محمد رجه الله تعالى قالوا لو ان كذا سافى منزل رجلين وعلى عنق الكناس قطيفة أو نحوها فادعى كل واحد منهما ما أماله فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي \* حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة له وقال الحمال لابل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البزوا الكارة مما يحمل كذا في الوقعات الحسامية \* لو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والاخر مقيم به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما ما على طريق القضاء كذا في العناية \* دار فيها رجلان فادعى كل واحد منهما نفسه (٢) فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط \* ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها أو لاخر ممسك بسكانها (٣) وآخر يجذف فيها أو لاخر عيدها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يجذف فيها ولا شيء لمن عيدها كذا في محيط السرخسي \* عبد لم يورثه عنه مدة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصرا ادعى مالك العبد أن الدرة له ومالك المنزل أنها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي \* رجلان في السفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما ما السفينة وما فيها أو أحدهما معروف يبيع الدقيق والاخر ملاح معروف فالدقيق للذي هو معروف يبيعه والسفينة لللاح عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان انقاعا على أنه على أصل الاباحة فهو لاصطاده سواء اصطاده من الهواء أو على الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك أو ورثته وأكرر الصائد فان كان أخذه من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي \* اذا باع مسطأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضها المشتري فباعها صاحب الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كانت السكنى متصلة ببناء الحانوت وهي ليست من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجوع المشتري على المستأجر بئس السكنى وان كانت من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا يسبيل لصاحب الحانوت على السكنى كذا في المحيط

### (الباب العاشر في دعوى الحائط)

اذا كان حائط بين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تبيع أو اتصال ملازقة فهو بينهما لا استواءهما في اليد الثابتة على الحائط وان كان اتصال أحدهما اتصال تبيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التبيع أولى لان له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا بينهما أحدهما اتصال تبيع أو ملازقة وليس للآخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وان كان لاحدهما اتصال ولاخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تبيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة ولاخر عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى وصورة اتصال التبيع (٢) قوله فانه لا يقضى بينهما بل تجعل في أيديهما بلا قضاء لعدم المنازع لهما واستواءهما في الدعوى كما ذكره بعض شراح الهداية

(٣) قوله بسكانها قال في التاج جمع ساكن وهو أيضا ذنب السفينة وهو المراد هنا اه بحر اوى

الذي أفطر فيه بخلاف الاول \* نوى بعد الفجر عن القضاء لا يصح عن القضاء ويصح عن التطوع ولو أفطر عليه القضاء اذا علم أن صومه لم يصح عن القضاء بنية النهار ولو لم يعلم لانه كالظنون \* نوى من يومين من رمضان أو ظهاريين فعن أحدهما في قولهما ولو عن قضاء رمضان وكفارة يعين بعدما أصبح كان

(١٣ - فتاوى رابع) تطوعا ولا يجزيه عن أحدهما فان أفطر فيه قضى يوما قيل أراده ما كان عليه من قضاء رمضان وبرده سوق العبارة والصواب لزوم قضاء التطوع الذي صار شارعا فيه فيه راسكالا في مسئلة المظنون وتأويله ما ذكرنا ان لم يصبر صائما عما نوى ولو لم يعلم وأفطر لا قضاء عليه كالظنون وقد ذكرناه \* (الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة) \* لا يفسده الاكتمال وان وجد طعمه \* الا فطار في الاحليل مختلف وفي قبل المرأة قيل على الخلاف والصحيح الا فطار بلا خلاف \* دخل السهم من جانب

وخرج من جانب أو طعن برمح فوصل إلى جوفه لا ولوبقي الرمح في جوفه فعلى الخلاف والصحيح عدم الفساد جذب الصائم مخاطه فوصل إلى حلقه وابتلع لاشي وان عدا وكذا اذا ترطب شفاه بالزاق عند الكلام ونحوه فابتلعه أو خرج الدم من بين أسنانه والبراق غالب فابتلعه ولم يجد طعمه وان غلب الدم أو تساويا فسد وذ كرفي شرح الحاوي للشافعي رحمه الله تعالى ويطل الصوم بجري النخامة من فضاء الفم في جوفه وان جرت فيه من مجراها أو قدر على (٩٨) مجها ولم يجها فطرق في أصح الوجهين وفي الوسيط لوجه الريق قصد ان ابتلعه لا يفسد صومه

في أصح الوجهين فعلى هذا ينبغي ان يحتاط في النخامة والبراق حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد خاص الماء فدخل أذنه لا يفسد بخلاف دخول الدهن وان صب الماء في أذنه أفسده في الصحيح لوجود الفعل فلا يعتبر صلاح البدن وأجبعوا أنه لو حل أذنه بعود فاخرج العود وعلى رأسه مدرن ثم أدخله ثابته أو نال كذا أنه لا يفسد \* أكل ناسه ما قيل له أنت صائم وهذ رمضان فقال ما أنا بصائم ودام على الأكل ثم تذكر صومه قال الامام الثاني فسد زوال النسيان وهل يجزئه اذا رآه يأكل ناسيا ان ضعيفا لا وان قويا أخبره \* دخل عرق الوجه فم الصائم أو دمه - ان قايلا كالقطرة والقطرتين لا يفسد وان كثيرا حتى وجد طعمه في حلقه أو اجتمع شيء كثير وابتلعه فسد لا مكان التحرز عنه ولو قطرة من التلج أو المطر أفسده في الصحيح وقيل لا يفسد في المطر وفسد في التلج وقيل بالعكس \* غسل الهليلج اليابسة ومصها ولا يدخل من عينها في جوفه لم يفطر بخلاف الفانيذ والسكر حيث يوجب

مداخله اللبن بعضه في بعض ان كان الحائط من مدر أو أجرو هو أن يكون أنصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخل في الحائط الآخر وان كان الحائط من خشب فهو أن يكون رأس ساجة أحدهما مرسا على ساجة الآخر فأما اذا تقب الحائط وأدخل لا يكون تريعا وعن أبي الحسن الكرخي اتصال الترييع أن يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولين بالحائطين والحائطان موصولين بجائط الدار وأما اذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجذوع أولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيع قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن له ما عليه شيء من الجذوع وغيرهما فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في أيديهم ما قضاه ترك وان لم يعرف كونه في أيديهم وادعى كل واحد منهما ما أنا ملصكه وفي يديه يجعل في أيديهم كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما عليه حراي أو بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان له ما عليه حراي أو بواري يقضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتب الحيطان \* وان كان لأحدهما عليه جذع واحد ولا آخر عليه حراي أو بواري ولا شيء للآخر فهو صاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر حراي يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحراي كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه ستر أو حائط فالحائط المتنازع فيه هو الأسفل لصاحب الجذوع والستر لصاحب الستة ولا يؤمر صاحب الستة برفع الستة إلا أن يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالينة فينثبئ يؤمر صاحب الستة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تنازعا في الحائط والستر جعافه ما لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه ستر ولا آخر حراي فالحائط لصاحب الستة كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما المدعين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو أجرفه بمنزلة الستة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لأحدهما على الحائط عشر خشبات ولا آخر ثلاث خشبات فصاعدا إلى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا آخر عليه ثلاثة أجذاع أو أكثر كرفي الزوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب ما دون الثلاثة موضع جذوعه قال هذا استحسن وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الإقياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا ثم رجعا إلى الاستحسان وذ كر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل اذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات ولا آخر عليه خشبة واحدة لكل واحد منهما ما ماتحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبتين وهه كذا ذكر في صلح الأصل وذ كرفي كتب الاقراء أن الحائط كله لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر برفع الخشبة قال نعم الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذ كرفي الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يحمية قضى به فن أحكامنا من قال يقضى بالملك بينهما على أحد عشر من معاشرة أسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما ماتحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط بقسمان أرضه وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة

القضا والكفارة وشرب الدم لا تجب الكفارة في الظاهر وفي بعض الروايات تجب \* ابتلع راق غيره أو نفسه من يده الواحدة فسد ولا يلزم الكفارة لان الناس يعاقبونه بعد الخروج من الفم وقال الامام الحاوي اذا ابتلع راق حبيبه فسد وكفر لانه لا يعاقب \* ولو خرج من فيه إلى ذنقه ولم ينقطع عن داخل فيه وابتلعه لا يفطره \* أدخل الابريس المصجوع في فيه حتى صار الريق مصبوغا وابتلع هذا الريق ذكرا صومه فسد \* أخذ سمقة من خارج وابتلعهما اختلق وفي لزوم الكفارة والخيار الوجوب \* ولو مضغ حبة حبة لا يجب وان مضغ



حبة غنبر رمة القضاء والكفارة وان ابتلعها كما هي ان لم يكن نفروها أو كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل الشرعي ان كان معه النفروق لا كفارة عليه وهو الصحيح لانه لا يؤكل عادة \* أكل لحمايين أسنانه ان كثيرا يفسد ولو أدخل ذلك القدر في فيه وابتلعه مستمدا عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذه في يده ثم ابتلعه فسد صومه واختلف في الكفارة والصحيح عدمه وكذا اذا أخذ لقمة من الخبز وهو يابس فلما مضغ علم انصاعاً ان ابتلع قبل الاخراج كفر وان أخرجه ثم ابتلع (٩٩) لا كفارة والفاصل في مسئلة اللحم بين أسنانه قدرا للحصة قال أبو

نصر الدين ماذ كروه  
التقريب لا للتقدير والتحقيق  
انه ان أمكنه الابتلاع بلا  
استعانة اللزاق فهو علامة  
الكثرة وان لم يمكنه بلا  
استعانة اللزاق فهو علامة  
قلة \* ولا كفارة في الظاهر  
في ابتلاع اللقمة الممضوغة  
لغيره وان مضغ لقمة في الليل  
وأمسكها في فيه ونام ثم  
ابتلعها اذا كرا بعد الانتهاء  
وقد طلع الفجر كفر \* أكل  
الحمايين أسنانياً والحمايين مطبوخ  
كفر لان القديديين كل عادة  
كذلك ولو أكل الميتة قضى  
وكفر الا اذا دودت وأنتت  
\* أكل عجينا أو حصة أو  
نواة أو حبة أو مدر أو قطن  
أو حشيش أو تراب أو كاغدة  
لا كفارة عليه وفي الحنطة  
كفر وكذا في الدقيق  
عند محمد رحمه الله تعالى  
خلاف الامام الثاني وبه  
أخذ الفقيه وفي دقيق الذرة  
اذ لسه بدبس أو سمن كفر  
\* والطين الذي يغسل به  
الرأس ان اعتاد أكله كفر  
والا وفي الطين الارمني  
يكفر لانه يؤكل بالدواء  
والسفرجل اذا لم يكن مدركا  
لا كفارة عليه وفي الملح

الواحدة عند أكثرهم قال محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجدوع قضى لكل واحد منهما ما يباواري ساحة من الحائط ولا ينظر الى عدد الجدوع وبه كان يقضى القاضي عبد الله الصميري وأما ما بينهما من القضاء فيقضيه بينهما كذا في محيط السرخسي \* قال الامام الاسيحي رحمه الله تعالى في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى أحد هـ ما ظهره الى آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحائط بينهما ما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال لا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هذا اذا جعل وجه البناء حين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطمين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية \* خص بين دارين (١) قطه الى احدي الدارين وكل واحد من صاحبي الدارين يدعى الشخص قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالشخص بينهما مناصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القمط كذا في فتاوى قاضيان \* لو تزارع في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى أحد هـ ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالغلق والباب بينهما ما وقال لا يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان للباب غلقان من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما ما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية \* اذا كان الحائط بين رجلين فأقام رجل البيعة الى أحد هـ ما أنه أقر أن الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط \* جدوع شاخصة الى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كنيها الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جدوعا صغارا أو جدعا واحدا ينظر ان كان قطعها يضر بقيمة الجدوع ويضعفها الا يعلك القطع وان لم يضر بها يطالب به بالقطع ولو أراد صاحب الدار أن يعلق على أطراف هذه الجدوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدارين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أقل فالعمارة بينهما مناصفين ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للآخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى للآخر أن يضع عليه بمنزل حولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك ألا ترى أن أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كانت جدوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جدوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا أنه قديم أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان \* وان لم يكن لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشبا له ذلك وليس للآخر أن يمنعوه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية \* لو كانت لأحدهما عليه جدوع وليس للآخر عليه جدوع فأراد أن يضع والجدار لا يحتمل جدوع اثنين وهما مقرران بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجدوع ان شئت فارفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الجهل كذا في الخلاصة \* جدارين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جدوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الامن الى الامن أو من الامن الى الامن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجدوع فلا بأس به وان أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* حائط بينهما ما وكانت لكل واحد جدوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعها بجذع صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو أراد أحدهما أن ينزع جدوعه من الحائط له ذلك ان لم يكر في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية

(١) قوله قطه الخ أي شدة والقماط بالكسر جعل يشد به الاخصاص كما في القاموس اهـ

تجب الكفارة في المختار وفي الملتقط انما لا تجب وفي ورق الشجر ان كان يؤكل عادة كفر وفي ورق الكرم تجب الكفارة في الابتداء لا بعد الكبر وفي اللوزة الرطبة والبطيخة الصغيرة كفر وان ابتلع الحوزة الرطبة لا وان مضغها فكذلك الهليج وروي عن الامام الثاني في مضغ الحوزة واللوزة اليابسة الكفارة ان وصل الموضوع الى الجوف وعن بعض المشايخ أنه ان وصل القشر الى حلقة أو لا لا كفارة عليه وان وصل اللب أو لا كفر \* أكل خبز يابس أو تمر قياسي كفر وان أكل كسرة قوت لا وفي ابتلاع البيضة بقشرها والرمانة بالقشر لا كفارة

وفي الاجناس أو جهافي الرمانه والقستق الرطب كالجوز وفي اليباس ان مضغه وفيه لب كقروان ابتلعه لا وفي التفاحه ان ابتلعها أو مضغها عليه الكفارة لان كلاهما كؤل وفي الخلل والمزى وماء الزعفران أو ماء الباطنج أو القندأ والقندأ وماء الزرجون والمطر والثلج والبرد اذا نهد عليه الكفارة والاصل فيه وصول المغذى أو الدواء الى جوفه من مسلكه المعتاد في النهار على صوم تام قطعاً إذا أمسك في فيه شيئاً لا يؤكل فوصل الى جوفه أو دخل الماء (١٠٠) فنه عند الاعتسالى لا يفسد الا ان يصيب فيه متعمداً كذاذاً بقى بعد المضغ ماء فابتلعه بالبراق لم يضر لتعدرا لا حترار

\* رأى هلال الفطر وقت العصر فظن انقضاء مدته وأفطر قال في المحيط اختفوا في لزوم الكفارة والاكثر على الوجوب \* اذا لزم الكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه نعمة لاحد يفتى باعتاق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتى بصوم شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجارو يسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل الزجر \* (نوع آخر) \* تسحر على يقين ان الفجر غير طالع أو أفطر على يقين ان الشمس غربت ثم ظهر بخلافه قضى ولا كفارة عليه وان شك في طلوع الفجر فالمستحب أن يدع الكل ولو كل قضى واختلف في الكفارة \* تسحروا كبراً به ان الفجر طالع قال مشايخنا عليه قضاء ذلك اليوم ولو أفطروا كبراً به ان الشمس لم تغرب قضى وكفر لان الاصل دوام الشات وقد انضم اليه كبر الراى فاندفع المسئلة الاولى \* وفي التجريد أكل أو كبراً به طلوع الفجر في الصحيح لا قضاء

\* اذا كانت جذوع أحدهما ممر تفعه وجذوع الآخر متدقوله فأراد أن ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتى بأن له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهنالم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهنأله ذلك كذا في محيط السرخسى \* جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزندى البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أو ضر الشريك ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم جاب من جانب منه فظهوراً له ذوطا قن متلازقين فيريد أحدهما أن يرفع جداره ويرغم أن الجدار الباقي يكفيه السستر فيما بينهما ويرغم الآخر أن الجدار اذا بقى ذاطق واحدهمى وينهدم فان سبق منهما أن الحائط بينهما ما قبل أن يتبين أنهما حائطان فكلما الحائطين بينهما وليس لاحدهما أن يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان أقر أن كل حائط لصاحبه فكل واحد منهما أن يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين اثنين وهى وأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر ينبغي أن يقول له ارفع حوله لك بعد لاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فهم او ان لم يفعل فله أن يرفع الجدار فان سقطت حوله لا يضمن كذا في الخلاصة \* وعن الشيخ الامام أبى القاسم جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة وليس للآخر شئ فقال الجدار الى الذى لا حولة له فأنهدم على صاحب الحولة فلم يرفع معه ما كان الرفع بعد الاشهاد حتى انهدم وأفسد شيئاً قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وقت الانتهاء يضمن المشهد وعليه نصف قيمة ما أفسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين لاحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من أسفله ورفعاً أعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعاً حتى بنيا فلما باع البناء موضع سقف هذا أبى صاحب السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يفتى فيما جاوز ذلك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* رجل له بيت وحائط هذا البيت بينهما وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع خشبه على هذا الحائط قال أبو القاسم ان بنى في حده نفسه من غير أن يكون معتمداً على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له ساباط أحاط طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعاً في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغسرحق فأرفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذا الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقفى أن القاضي بأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتى وان تنازعاً في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالانصال تثبت البدولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال تبيع أما اذا كان اتصال ملازقة فصاحب الساباط أولى هكذا في المحيط \* في كتاب الحيطان \* جدار بين دارين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة وأراد صاحب العمال أن يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في زماننا لا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ماسترة قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبنى في نصيبه سترة لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان الحائط بين رجلين فانهدم فأراد أحدهما عرصه الحائط وأبى الآخر أو أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بدون طلب

القسمه

عليه ما قلنا وان كبراً به عدم الغروب وأكل قضى \* شهدا أنها غابت وأخران بانها لم تغرب وافطر ثم بان عدم الغروب قضى ولا كفارة بالاتفاق للشبهة بمعارضة المحتمل وترجيح بينة الالبات ظاهراً \* شهدا على طلوع الفجر وأخران على عدم الطلوع فأكل ثم بان الطلوع قضى وكفروا فالان اليبات للالتفى حتى قبل شهادة الملبث لالتفى \* ولولو واحد على طلوعه وأخران على عدمه لا كفارة عليه \* دخلوا عليه وهو يتسحر فقالوا انه طالع فصدمهم فقال اذن أنا مفطر لاصحهم ودام على الاكل ثم بان انه ما كان طالعاً في أول

الاكل وطا الوقت الاكل الثاني قال الحاكم لا كفارة عليه لعدم نية الصوم وان كان الخبز واخذ عليه الكفارة لان خبر الواحد عدلا  
أولاً في مثل هذا يقبل \* قال الجارية انظرى طوبوعه فخرجت وقالت لم يطعم فقامه هاتماً بان انه طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل علمها  
وهو الصحيح \* أفطر في يوم نوبة الحجي قبل اخذه يتوهم أنه يأخذه ويضع فسانه الله تعالى في ذلك اليوم وأفطرت على ظن أنه يوم عادت فافلم  
تحض قال القاضي يلزمهما الكفارة والاصح عدم اللزوم ففهم ما من كل في رمضان (١٠١) بشهره عياناً متعمداً يؤمر بقتله لان

صحة دليل الاستحلال \*

أفطرت الجارية أو الزوجة  
لضعف أصاب في عمل المولى  
أو الزوج من الخبز والطبخ  
وغسل الثياب ان خافت  
على نفسها ولم تفطر عليها  
القضاء لا الكفارة وكذا  
الخدام أو الرقيق الذي ذهب  
لسكر النمر أو لكرهه أو  
لاصلاح الرض وعليه  
موكل السلطان واشتد الحر  
وخاف على نفسه الملاك  
لا كفارة عليهم \* أصبح فيه  
ناو بالفطر أو غيرنا وللصوم  
ثم أكل غدا لا كفارة عليه  
عند الامام وقال الثاني ان  
أفطر قبل النية فكذلك  
وان أفطر بعدها كفر وقال  
محمد رحمه الله ان أفطر قبل  
الزوال كفر وأشار في الهداية  
الى أن الثاني مع محمد لا مكان  
الصوم وان بعده لا \* سمع أهل  
القرية أصوات الطبل يوم  
الثلاثين فظنوه يوم عيد  
وأفطروا ثم بان انه لشيء آخر  
لا كفارة عليهم \* والاصل  
عندنا أن من صار في آخر  
النهار على صفة كالمرض  
والسفر وغير ذلك لو كان في  
أوله على تلك الصفة يباح له  
الفطر ويسقط عنه الكفارة  
\* (نوع) \* أكل ناسيا

القسمه وأبي القسمه فان لم يكن عليه حوله أصلاً وطلب أحدهما مقسمة عرسه الحائط وأبي الآخر  
في بعض المواضع مطلقاً أنه لا يجبر به أخذ بعض المشايخ وبعض مشايخنا قالوا ان كان القاضي لا يرى  
القسمه الا بالاقراع لا يقسم وأما اذا كان يرى القسمه بدون الاقراع فانه يقسمه بينه ما اذا كانت العرسه  
عرسه بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما ما على دونه  
تتبعها للنفقة عليهم - ما وقال بعضهم اذا كانت العرسه عرسه فالقاضي يجبر الآبي على القسمه على كل حال  
واليه أشار الخصاف وعليه الفتوى وأما اذا أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بدون طلب القسمه وأبي الآخر  
فان كانت عرسه الحائط عرسه بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه حائطاً لنفسه  
لا يجبر وان كانت غير عرسه فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر  
محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة وهو الاشبه ولو لم يكن شيء من ذلك لكن بني أحدهما  
الحائط بغير إذن شريكه هل يرجع على صاحبه شيء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل  
حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أصحابنا وقال  
بعضهم ان كانت عرسه الحائط عرسه على ما بيننا لا يرجع وان كانت غير عرسه يرجع واذا كان على  
الحائط حوله فاذا كانت له - ما عليه جذوع فطلب أحدهما مقسمة عرسه الحائط فالحجاب فيه أنه لا يقسم  
عرسه الحائط الا عن تراض منه - ما وان كانت العرسه عرسه على النفس الذي قلنا واذا أراد أحدهما  
الساء وأبي الآخر ذلك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى  
واذا بني أحدهما ما غير إذن صاحبه فبعض مشايخنا خرجهم الله تعالى قالوا ان كانت عرسه الحائط عرسه  
على النفس الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعاً هكذا ذكر الخصاف في نفقته وبعض  
مشايخنا قالوا لا يكون متطوعاً واليه أشار في كتاب الاقضية وهكذا ذكر ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره  
وهو الاصح هكذا في المحيط \* وان كان بناءه بانه ليس له أن يمنع له لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في  
فتاوى قاضيان \* واذا كان لاحدهما عليه حوله فطلب هو القسمه وأبي الآخر يجبر الآبي اذا كانت  
العرسه عرسه على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا أراد من له الحوله البناء وأبي الآخر  
فالصحيح أنه يجبر عليه واذا بني الذي له عليه حوله فالصحيح أنه يرجع وان بناءه الآخر عرسه الحائط عرسه  
على التفسير الذي قلنا صار متبرعاً في كل موضع لم يكن الباني متطوعاً كما اذا كان له أوله - ما عليه حوله  
كان للباني أن يمنع صاحبه عن الانتفاع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان  
قال صاحبه أنا لا أنفع بالبني هل يرجع الباني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال  
القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح  
كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار  
الصمد والشهيد عني ثم اذا رجح بما ذكره في كتاب الفاضل الاستيعابي في شرح مختصر الطحاوى في كتاب  
الصلح في مسئلة العلو والسفل أن صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنياً لاجباً أنفق  
وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلى في الحائط المشترك أنه يرجع  
بنصف ما أنفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا

فظن الفطر ثم بعد الاكل لا كفارة عليه وان بلغه الخبر في الصحيح \* ذرعه التقي أو اغتسل بالماء كذا في الصوم أو ناسياً فظن نفوذ الماء الى  
الجوف أو الدماغ من أصول الشعر وأفطر متعمداً قضى وكفر بكل حال وفي رواية ان كان جاهلاً كذلك عند الامام في الظاهر وعن محمد  
لواستغنى فافتاه فقيهه بالفطر لا كفارة عليه وهو الصحيح لان على العامى تقايد الفتى \* احتجم فظن الفطر أو كحل أو أدهن فظن الفطر  
وأكل عمدان جاهلاً لم يسمع الحديث ولم يفت بالفطر فافطر كفر وكذا الوسم الحديث وعرف تأويله وان لم يعرف تأويله كفر خلافاً للامام

الثاني لان الحديث لا يكون أدنى من كلام المفتي قلنا ليس العاى أن يعمل بالحديث لعدم علمه بالنسوخ والمؤول أولان وظيفة الاستدلال تخص العالم بخلاف كلام المفتي فانه لو أقامه بالفساد فتمد الفطر بناء عليه لا يكثر \* ولو اغتاب فظن فطره وتعد الاكل ان بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كفر أيضا عند عامة العلماء \* ولو استاك فظن الفطر وتعد الاكل كفر بكل حال \* ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن الفطر بلا انزال وتعد الاكل كفران عالما لان (١٠٣) جاهلا وكذا لو أدخل اصبعه في دبره أو ابتلع سلكا أو طرفها في يده ولم يغيبها ثم تعد

الاكل كفران عالما وان جاهلا \* ولو نظر الى محاسن المرأة فأكل على ظن انه فطره \* إذا كفر مطلقا وقبل ان عالما نعم وان جاهلا لا \* (نوع آخر) \* جامعها متعمدا عليها الكفارة وان مكروهة عليها القضاء وان مكروهة ابتداء ثم طاعت فكذلك لان الطوع بعد الفساد لا يلزم الكفارة ولو أنه مكروه قال الامام أو لا كفر ثم رجع وقال لا يكفر وعليه الفتوى \* علمت المرأة أن عمل الرجال ان أنزلت قضتها واغتسلت والا لا \* جامعها قبل الفجر فخشي الطلوع فنزع ثم أنزل بعد الطلوع لا يفسده كالاختلام \* بدأ بالجماع ناسيا أو قبل الفجر فلما تذكر أو طلع نزع لم يفسد وان دام على الفعل حتى أنزل قيل يجب القضاء لا غير هذا اذا لم يحرك نفسه فان حرك نفسه بعد التذكر أو طلوع الفجر قضى وكفر كابتداء الايلاج وكذا لو قال لها ان جامعتك فانت طالق بعد الايلاج ان نزع في الحال لم يطاق وان دام وحرك طالق وصار مرجعا بالحركة الثانية وان لم ينزع ولم يتحرك لا يقع \* ولو استمنى بالكف فأمنى عليه الكفارة ولا يحل أصلا لقضاء الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة رجي أن لا يأثم قال

فقالوا ان بنى بأمر القاضي رجع بما اتفق وان بنى بغير أمر القاضي رجع بقيمة البناء ثم في الموضوع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء أو يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يفتي الصدر الشهدى حسام الدين هـ هذا الذى ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدمه فكذلك الجواب فى الوجوه كلها وان هدمه أحدهما أجبر على البناء هكذا فى المحيط \* فى صلح النوازل جدارين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم أحدهما غائب فبناء الآخر ان بناء بنقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذى لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته كذا فى الخلاصة \* وفى فتاوى الفضلى اذا أراد أحدهما انقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزل المضمون له شئ \* كذا قال ضمنت لك ما يهلك من مالك كذا فى الفتاوى الصغرى فى كتاب الحيطان \* جدار بين رجلين انهدم أحدهما الجارين غائب فبنى الحاضر فى ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن يبنى الحائط فى الموضوع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان أراد الذى قدم أن يبنى على طرف موضع الحائط مما يابه جاز وان جعل ساحة أس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان أراد ان يبنى الحائط كما كان أو أرق منه ويترك الفضل من الحائطين سواء له ذلك كذا فى فتاوى قاضى خان فى باب الحيطان \* جدار بين كريمين لرجلين انهدم فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى فأمر السلطان بناءه بضامن المستعدى أن يبنى الجدار على أن يأخذ الاجر منه - ما جيعا فبنى كان له أن يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين كذا فى الفصول العمادية \* وفى الاقضية حائط مشترك بين اثنين أراد أحدهما انقض الحائط وأبى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى أنه يجبر فان هدمه أو أراد أحدهما أن يبنى وأبى الآخر ان كان أس الحائط عريضا يمكنه أن يبنى حائطا فى نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا - حكى عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل وعلمه الفتوى ونفسه سير الخبر أنه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق فى العارية ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق ان كان أس الحائط لا يقبل القسمة كذا فى الخلاصة \* ولو هدم جدارا بينهما ثم بناء أحدهما بنفقته والاخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لأضع على الجدار حولة فله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير البانى الحولة كذا فى الفتاوى الصغرى \* ان خاف وقوع الحائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهدم أحدهما باذن الشريك لا شك أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كذا لو هدمه وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغصة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا أن يختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك مما بقى من بنائه كذا فى الخلاصة \* جدار بين رجلين لكل واحد منهم ما عليه حولات فهو الجدار فرفع أحدهما وبنائه بال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحولات على ما كان عليه فى القديم

قال ولم يتحرك لا يقع \* ولو استمنى بالكف فأمنى عليه الكفارة ولا يحل أصلا لقضاء الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة رجي أن لا يأثم قال \* أدخل اصبعه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه ولو أدخل الخشبة ان طرفها خارجا لا يفسد \* وكذا لو ابتلع خيطا أو طرفه خارج وان ابتلع الكل فسد \* بالغ فى الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فطره ولا كفارة وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما \* جهات القطن فى قبلها ان بلغ الى الفرج الداخل فسد لانه تم الدخول بالكلية وان كان طرفها فى الفرج الخارج لا يكفى الخيط \* اذا تعدد الاقطار

قبل التكفير بكفيه كفارة واحدة وان في رمضان فلكل كفارة وقال محمد رحمه الله بكفيه كفارة واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتماد وان بعد التكفير يلزمه أخرى \* أفطروا عتق ثم أفطروا عتق ثم استحققت الرقبة الثانية أعتق مكانها أخرى لبطان اعتاقه ولو استحققت الأولى لا الثانية فالثانية تنوب عن الأولى أيضا وكذا الثالثة عن الأولى والرابعة عن الثلاثة المتقدمة \* (الرابع في النذر) \* لله على صوم هذه السنة أفطروا أيام المنية وكفران نوى عينا ولو صام هذه الأيام لأقضاء عليه (١٠٣) ولو صام سنة بالاهله قضى خمسة وثلاثين يوما ولو سنة متتابعة فهو كهذه السنة ولو صوم هذه السنة فن حين حلف الى أن عصى هذه السنة ولا يلزم قضاء الماضي وكذا لو نذر صوم الشهر صام البقية ولو صوم شهر عليه شهر كامل ولو صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة وشوال تسعة وعشرون قضى الايام المنية فقط ولو صوم ثلاثة أشهر وعين هؤلاء وشوال نقص يوما قضى ستة أيام ولو قال لله على صوم يوم قدوم فلان شكر الله تعالى فقدم في رمضان وقد كان نوى اليمين كفر لعدم البر ولو قدم فيه قبل النية فنوى الشكر بر في عينته ووقع عن رمضان أيضا ولا قضاء عليه لانه أتى بالقدر الممكن ولو قال على مثل صوم رمضان ان أراد به التتابع تابع وان لانه له التفريق ويحمل على التقدير ولو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم بعد الزوال لا يلزمه شيء عند محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو قدم بعد الاكل قبل الزوال أو بعد ما حاضت قضى عند الثاني خلاف محمد رحمه الله \* نذرت صوم يوم كذا فوافق يوم

قال الفقيه أبو بكر الاسكاف ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لوقسم بينهما أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبنى عليه حائطا محتمل حولانه على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له أن يمنع صاحبه من وضع الجولات على هذا الجدار وان كان بحال لوقسم لايصيه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع الجولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما أنفق في البناء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق ان بناه بأمر القاضي وبنصف قيمة البناء ان بناه بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان في شروط النوازل قال أبو بكر رحمه الله تعالى في جسد رين رجلين بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فأنهم فقال صاحب الأعلى لصاحب الأسفل ابن أبي حديقتي ثم نبتي جميعا ليس له ذلك بل بينهما جميعا من أسنله الى أعلاه قال الفقيه أبو الليث ان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتا فاصلا حده على صاحب الأسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحائطين من سفل وعلاه وقيل بينان الكل وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتر كان كذا في الفصول العمادية \* صاحب السفل لو أراد أن يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفل خالص ملكه حتى لو باع السفل كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* علو رجل وسفل لا يخرس لصاحب السفل أن يتدو ولا أن ينقب كوة بغير رضا صاحب العلو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابضع فيه ما لا يضر بالعلو كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب أدب القاضي \* علو رجل وسفل لا يخرق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب العلو أن يبنى في العلو بناء أو يتدو ولا يبرضا صاحب السفل واختار لا فتوى أنه ان أضر بالسفل يمنع وعند الاشعباه والاشكال لا يمنع كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحيطان \* انهدم السفل والعلو لا يجبر صاحب السفل على البناء ولصاحب العلو بناء السفل وينع صاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا أدى اليه قيمة البناء ملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما أنفق في السفل واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بأمر القاضي رجع بما أنفق وان بنى بغير أمره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا كان لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفل من الاستفاد بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفل عن أداء القيمة لا يجبر عليه (١) كذا في المحيط \* وان كان صاحب السفل هو الذي هدمه كاف اعادته بخلاف ما اذا هدم أجني السفل لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته \* صاحب العلو والسفل اذا اختصما في الجدوع السفلى أو الحراوى والبوارى والطين والأزج فهو أصاحب السفل وأصاحب العلو والوطء والقراء على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل يكون لصاحب السفل وقيل لا يحكم بالحائط لصاحب السفل وبه يفتى ولو كان في السفل روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاختصما في روشن كان لصاحب السفل ولصاحب العلو عليه طريق وهو كذا في محيط السرخسي \* ثلاثة نفر رجل سفل وللا آخر عليه علو وللا آخر على العلو فأنهم دم الكل فقال كل واحد منهم لصاحبه السفل للعلو لى فان كان لواحد منهم (١) قوله لا يجبر عليه قال الرملى محله اذا بنى ذوالعلو بلا إذن القاضي فلو باذنه يجبر على أدائه ويحبس فيه كما بينه في تنقيح الحامدية ٨١ بجراوى

الحيض قضت عند الثاني خلافا لفر رحمه الله تعالى \* أراد أن يقول على صوم يوم فخرى لفظ سنة عليه صوم سنة لان الحد والهلز فيه سواء \* نذر بصوم الابدضعف لاشتغاله بالعبادة أفطروا طم كل يوم نصف صاع بر وان لم يقدر استغفر الله تعالى ولوعين شهر اول بقدر عليه لشدة الحر تنظر زمان الشتاء ويقضى يوما بيوم \* عاق الصوم بشرط لا يجوز الصوم قبله وان أضاف صح قبله خلافا لمحمد رحمه الله في المضاف \* لله على صوم يوم حيضى أو بعد ما كل لا يصح كالنذر بصوم الليل \* نذرت صوم سنة بعينها قضت أيام الحيض لان السنة لا تخلو عنه \* أوجب على



نفسه صوم شهر ومات قبل استكمال شهر لزمه صوم الشهر حتى يلزمه الايصاء لكل يوم نصف صاع سواء كان بعينه أو لا ولا يصح ذكر الخلاف  
 الا فيه ومن ذكر خلاف محمد في قضاء رمضان كالتحاوي فقد وهبهم \* مريض قال لله على صوم شهر ومات قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوما  
 لزمه قضاء الكل وقد ذكرناه \* لله على صوم جمعة ان أراد أيام الجمعة عليه سبعة أيام وان أراد يوم الجمعة لزمه ذلك فقط وان لانية له فسبعة أيام  
 لغلبة الاستعمال فيها \* مريض رضيع (١٠٤) لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب ان أمه تشرب ذلك لها الفطر والظئر

المستأجرة كالاتم في اباحة  
 الفطر والام غنائم الفطر  
 اذا خافت على الولد ولم يكن  
 لاولد أب أما اذا كان له أب  
 لا تفطر بخلاف الظئر المستأجرة  
 حيث تفطر اذا خافت على  
 الولد \* استنشق فوصل الماء  
 الى فمه ولم يصل الى دماغه لم  
 ينظر والنسيان كالماء يفسد  
 الفرض لا يفسد النقل  
 أيضا لعدم اضافة الاكل الى  
 الاكل لكون العذر من قبل  
 من له الحسق \* (الخامس  
 في الحظر والاباحة) \*  
 صوم الستة بعد الفطر  
 متتابعة أفضل أم متفرقة من  
 كره المتتابع قال متفرقة أفضل  
 وان فرقها في سؤال كان  
 أبعد عن الخلاف والتشبه  
 بمن زاد في مدة الصوم ومنهم  
 من فرقها في السنة وقال المراد  
 يشوال غير رمضان وفيه بعد  
 \* الاكل قبل الاضحية هل  
 يكره فيه روايتان والخيار  
 عدم الكراهة ويستحب  
 الامساك وفي عاشوراء يستحب  
 أن يصوم يوما قبله ويوم بعده  
 ليخالف أهل الكتاب ومن  
 صام شعبان ووصله برب رمضان  
 فهو حسن وصوم الوصال  
 اذا أفطر الايام المنهية لا بأس  
 به وصوم الصمت مكروه  
 في شريعةنا \* ولا بأس بصوم

بينة يقضى بيمينته وان كان لاثنتين منهم بينة يقضى بيمينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصين وان  
 لم تكن لواحد منهم بينة أصلا يحلف كل واحد منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب  
 كتاب الحيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب لهذا بناء  
 علوه عليه وقال غيره من أصحابنا رحمه الله تعالى يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك  
 ولا يجب عليك بناؤها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبهذا يفتى والصحيح عندى ما ذكره الامام  
 العتاني أنه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبله حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا  
 يقال لكل واحد منهم ان شئت أن تبني السفلى فإن تبني عليه ما دعيت عليه من العلو وتنتع صاحبك من  
 الانتفاع به الى أن يدفع لك ما أنفقت وان شئت فذع هكذا في الفصول العبادية

### \* (الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل) \*

ولو ادعى على آخر حق المرور ورغبة الطريق في داره قال قول قول صاحب الدار ولو أقام المدعى البينة انه كان  
 يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة \* ولو شهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت  
 شهادتهم وان لم يتحدثوا الطريق قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أنهم تقبل  
 ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح  
 وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وان لم يتحدثوا الطريق مجمل على ما إذا شهدوا على اقرار المدعى عليه  
 بالطريق وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنها تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقدارها لان  
 الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعدد القضاة او ههنا لا يبعد عن ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا  
 بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب البين \* والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا  
 في المحيط \* ولو شهدوا ان أباه مات وترك هذه الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا  
 كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أنكر أهل الزقاق أن يكون له حق المرور في زقاقهم فلمهم  
 منعه الا أن تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط \* اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل  
 واختلفا في حق اجراء الماء واسأله فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسأله الا بينة  
 هكذا في محيط السرخسي \* وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب كذا في المحيط \* وحكى الفقيه  
 أبو الليث رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم  
 ان التصويب قديم وليس بمحدث أن يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قيل القول  
 لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان أقام البينة على ان له حق المسيل وبينوا ان الماء  
 المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له أن يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا ان الماء الاغتسال  
 والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم بينوا الماء المطر أو  
 غيره صح والقول لرب الدار مع بينة ان الماء المطر أو الماء للوضوء والغسالة وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه  
 الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو لم تكن للمدعى بينة أصلا استحلف  
 صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحاوي \* في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن

يوم الجمعة عند الامام ومحمد رضي الله عنهما ويكره صوم النوروز والمهرجان لانه فيه تعظيم أيام نبينا عن تعظيمها وان وافق يوما رجل  
 كان يصومه لا بأس به ويستحب صوم أيام البيض ومن الناس من كره تخافة الحاقه بالواجب \* ويستحب صوم ثلاثة أيام من آخر الشهر وقال  
 الامام الاوزجندى يكره صوم جهله الذي يصومه الجهلة وانه صوم النصارى \* (فوق آخر) \* ان لم يفطر يزاد وجع العين أو تشد الحصى  
 أفطر وانما يعرف باجتهاده أو باخبار طبيب مسلم فان برأ أو الضعف باق أو خاف المرض لا ولو ضعف بحال ان صام يزاد الضعف ان أخره



به حكيم له ان يفطر \* اذا خاف على نفسه أو خافت الحامل على نفسها أو ولد هاتئة صان العقل أو الهلاك أفطرت \* الغازي اذا كان بازاء العذو  
ويعلم قطعانه يقاتل في رمضان وخاف الضعف على نفسه حال القتال حل له الفطر مسافرا كان أو مقبلا وكذا لو كان له نوبة الحي فافطر قبل  
ان تأخذه الحي لا بأس لو ظهر به الحي بعد الافطار \* لدغته الحية فافطر لشرب الدواء والدواء ينفعه لا بأس به \* ولو صام لا يتمكن من الصلاة  
الاقاعد أو لو أفطر يتمكن من القيام صلى قاعدا وصام جمعاً بين العبادتين \* أصبح متطوعاً (١٠٥) ودخل على صديقه فطلبه الفطر أفطر

وان صام عن قضاء رمضان  
كره الفطر وكذا وحلف  
بطلاق امرأته ان لم يفطر ان  
نفسه لا أفطر وان قضاها  
والاعتماد على انه يفطر فيها  
ولا يحث ويباح الفطر  
بعد الضيافة وادخال السرور  
قال عليه الصلاة والسلام  
أحب الخلق واقض يوم مآكناه  
فلهذا قالوا يباح الفطر لاجل  
المرأة أي لا يمنع صوم النفل  
صحة الخلوة وقيل لا يباح  
للضيافة قال عليه الصلاة  
والسلام اخوف ما خاف  
عليكم الرباه والشهوة الخفية  
قيل يا رسول الله ما هي قال  
يصبح أحدكم صائماً يفطر  
على طعام يشتهي \* وفي النظم  
الافضل ان يفطر ولا يقول  
أنا صائم ثلاثين على سره  
أحد \* يكره ادخال الماء في  
القم بالضرورة وفي ظاهر  
الرواية لا بأس لان المقصود  
التطهير فكان كالمضمضة  
\* ويكره ان يأخذ الماء فيه  
ثم يجمعه أو يصب على رأسه  
أو يبل ثوباً ويتلف به كذا  
روى عن الامام لانه يشبه  
الخمر عن العبادة عن الثاني  
انه لا بأس به كالاستغلال  
\* ذاق بلسانها ان كان  
الزوج سي الخلق لا بأس به

رجل ادعى على رجل أن مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جارياً يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جارياً  
الى بستان هذا أمس قال كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يجيز هذه الشهادة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يجيزها ما لم يشهدوا به بالملك أو الحق وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه فذلك  
جائز في قولهم جميعاً كذا في المحيط \* لو ادعى رجل قبل آخرنا وفا (١) موضوعاً على نهر هذا أمس جاء  
السبل وقلعه أمس وروى به قال محمد رحمه الله تعالى اذا شهدوا بذلك أمرنا باعادة التناق كما كان فان أراد أن  
يجري الماء ففعله صاحب النهر ويجوز أن يكون له فيها حق اجراء الماء قال له أن يمنعه حتى يقيم البينة ان  
يجري مائه فيها قيل لمحمد رحمه الله تعالى فامتنعته اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء اجراء الماء فيه  
وذلك جائز كذا في الظهيرية \* نهر في أرض رجل بسيل فيه الماء فاختلفا في ذلك فالقول قول صاحب الماء  
الا أن يقيم صاحب الأرض بينة أن النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جارياً وقت الخصومة الا أنه علم أنه كان  
يجري الى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا أن يقيم صاحب  
الأرض بينة أن النهر ملكه واذا لم يكن الماء جارياً الى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى  
أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض بالنهر الا أن يقيم صاحب الماء بينة أن النهر ملكه كذا  
في المحيط \* وفي المتن قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قري لا يحصون  
حبسه قوم من اهل النهر عن الاسفلين وقالوا هو لنا وفي أيدينا وقال الذين هم في أسفل النهر هو لنا كله  
ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك يجري على حاله كما كان يجري  
وشربهم جميعاً منه كما كان وليس للاعلى أن يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعاً عن الاسفلين يوم  
يختصمون لم يكن علم أنه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام اهل  
الاسفل بينة أن النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أمر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا  
في الذخيرة \* دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهر أراد صاحب الدار أن يدخل الماء في داره ويجري به الى بستانه  
فالجيران أن يمنعه وولاه أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقر أنه أحدهم فلهم منعه وان  
كان ذلك قديماً لم يمنع كذا في خزنة المفتين \* دار بين ورثة أقر بعضهم أن افلان فيها طريقاً أو مسيلاً ماء لم  
يكن له أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق أو المسيل المقر به في  
نصيب المقر فلا لاسالة والاستطراق وان وقع في نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل  
في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق أو المسيل فيكون بينهما على ذلك لانه أقر له بحق المرور  
وتسليم الماء لبرقة الطريق حتى لو أقر برقة الطريق فيمنع يضرب المقر له بقدر ذرعان الطريق والمقر  
بقدر ذرعان نصيبه سوى ذرعان الطريق ويجب أن يكون هذا على قوله ما وأما على قول محمد رحمه الله  
تعالى فيجب أن يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف  
الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي \* واذا كان مسيلاً ماء في دار رجل في قناة فأراد صاحب القناة  
أن يجعده له ميزاً فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار ولو كان ميزاً فأراد أن يجعله قناة فان كان في ذلك ضرر  
(١) قوله ناوفا معرب والجمع ناوقات وهو الخشبة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض  
على النهر أو الجداول كافي كتب اللغة اه بمرأوى

(١٤ - فتاوى رابع)

\* ويستحب تعجيل الافطار الا في يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن  
\* (السادس في الاعتكاف) \* ولا يجب الا بالنذر والنذر لا يكون الا باللسان ولو نذر بقلبه لا يلزم بخلاف النية لان النذر عمل اللسان  
والنية عمل القلب والنية المشروعة اتباع القلب على شأن ان يكون لله تعالى فلا يصبح مفطراً ونذر اعتكاف هذا اليوم لا يصح وكذا الواصيح  
صائماً نذراً اعتكافه وقال الامام الثاني ان نذر قبل الزوال لم يلزم لابعده \* ويصح في كل مسجد له اذان واقامة في الصحيح ويصح في الجامع

وان لم يكن ثمة جماعة والافضل الجامع اذا وجدته جماعة والافضل لهما مسجد بينهما ومسجد حيا  
 افضل لهما من الجامع ولا تعتكف الا في مسجد يتيه او هو الموضع الذي أعدته للصلاة وهو المندوب لكل أحد قال الله تعالى واجعلوا بيوتكم  
 قبلته \* (السابع في صدقة الفطر) \* ولا تجب في رأس واحدة والا واحدة وان ملك نصبا كثيرا لان السبب واحد \* كتب الفهوه والآداب  
 والتعبير يعتبر نصبا بالا كتب الفقه والحديث (١٠٦) والتفسير والمخفف الواحد اذا كان له في الفقه نسختان يكون أحدهما نصبا وفيه

تفصيل كما ذكرنا \* اشترى قوت  
 سنة يساوي نصبا لا يكون  
 نصبا في الظاهر \* تصدق  
 بطعام الغير عن صدقة الفطر  
 وأجازته المالك والطعام قائم  
 جازوا الا فلا وان ضمنه جاز  
 في كل الاحوال \* عمل صدقة  
 الفطر قبل ملك النصاب  
 ثم ملكه صح لان السبب  
 موجود \* له دار لا يسكنها  
 ويؤجرها أولا أو يسكن  
 بعضها وفضل الباقي عن  
 السكنى وهو يبلغ نصبا يتعلق  
 به هذا النصاب لزوم صدقة  
 الفطر والاختصاص ونفقة  
 الاقارب وحرمة أخذ الزكاة  
 وعن الامام الثاني انه اذا أدى  
 الفطرة عن زوجته وأولاده  
 البكار بلا ذنهم يجوز لان  
 الاذن ثابت عادة وعليه  
 الفتوى \* باع فاسدا ومريوم  
 الفطر وهو في يد المشتري  
 فاسترده البائع أو هو في يد  
 البائع وأعتقه البائع فالفطرة  
 على البائع وان أعتقه المشتري  
 به صدقة فالفطرة عليه  
 ولو كان صهيحيا وفيه خيار  
 لاحدهما فلن يستقر له الملك  
 وكذا زكاة التجارة ان اشتراه  
 للتجارة ولولم يكن فيه خيار  
 غير ان المشتري قبضه به يوم  
 الفطر فالفطرة على المشتري  
 ولومات في يد البائع فالفطرة

على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حافتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وان لم يكن  
 في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يتجج الى ذلك بان كان الميزاب عرضا فله ذلك وكذا ~~كر~~ رخي انه اذا  
 تساوى الامر ان في الضرر فله أن يجعل القناة ميزابا والميزاب قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد رحمه  
 الله تعالى في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء  
 ملكه فله أن يتصرف فيها كيف يشاء قال في الكتاب فان كان الميزاب على الهواء فليس له أن يجعله قناة ولم  
 يفصل بينهما اذا كان له احب الارض فيه ضرر أو لم يكن لو أراد ان يجعله ميزابا أطول من ميزابه أو أعرض  
 أو أقصر أو أراد أن يسيل ماء سطح آخر في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضا أهل الدار كذا في المحيط \* لو أراد  
 أهل الدار أن يبنوا حائطا ليسلوا مسيله أو أرادوا أن يتقوا الميزاب من موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن  
 لهم ذلك ولو بنى أهل الدار بناء ليسل ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع \* ولو كان له طريق في دار  
 رجل أراد أهل الدار أن يبنوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي أن يتركوا في ساحة  
 الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة \* ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في قناة جارية فيحتمل بعض  
 آبارها في دار رجل في ساحة داره أو في أرض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها  
 وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال أما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار وأما ما في الارض فهو لصاحب  
 القناة اذ لم يعلم في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها  
 لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي \* رجل له قناة خالصة عليها أشجار تقوم أراد صاحب القناة  
 أن يصرف قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب  
 الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمدية في الفصل الرابع والثلاثين

### \* (الباب الثاني عشر في دعوى الدين) \*

اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلهذا ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال  
 وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط \* امرأة  
 ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقصرا بالنكاح يقول له القاضي أكان  
 مهرها كذا أكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول القاضي أكان كذا زيد كذا يردون الاول لكنه  
 أكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي أكان كذا الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد  
 ذلك اذا قال الوارث لا أزمه القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار  
 مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها إقامة البينة على ما تدعى كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فأنكرت الورثة النكاح فأقامت بينة على كليهما ثبت كلاهما  
 فلما أقامت الورثة بينة على أنها أبرأت الزوج عن المهر قبل موته لا تقبل للشاخص كذا في الفصول العمدية  
 في الفصل الرابع عشر \* امرأة ادعت على حاضر أنه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وأنتك  
 ضمنت لي ذلك عنه ان حوت عليه ثلاث تطليقات وانى أجرت ضما لك هذا النفسى وأنه حرمنى على نفسه  
 ثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة على عليك بسبب ضمنا لك هذا بوقوع الفرقه وتطالبه بالاداء فيقر

على أحد وان رد بعيب أو روية قبل القبض فعلى البائع وان بعد القبض فعلى المشتري \* قال لعبداه اذا جاء يوم الفطر فانت حريفا المدعى  
 عتق وعليه الفطرة قبل العتق بالافضل ولو كان للتجارة وتم الحول عليه عند انقجار الصبح والمثله بما لها تجب زكاة التجارة أيضا والابن بين  
 الابوين فطرته على كل منهما كذا وقال محمد رحمه الله تعالى على كل نصفه وان كان أحدهما معسرا أو زمناء أو آخر موسرا وجب كله على  
 الآخر عندهما \* والصحيح جواز تججيل الفطرة عندهما السنين كما يجوز لسنه رواه الحسن عن الامام وقال الكرخي يجوز بيوم أو بيومين

على العبد وقال خلف بن أيوب يجوز بعد دخول رمضان لا قبله وذكره الفضلي أيضا وان كان للصغير مال أداء عنه أبوه لانه مؤنة الرأس فاشبهه مؤنة الارض والصحيح انه لا يحيط من الفطرة بقصان قيمة العبد \* (كتاب الحج) \* الصدقة أفضل من الحج التطوع كذا روى عن الامام رحمه الله لكنه لما سمع وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل ومراعاة انه لو حج نفلا وأنفق ألفا لم يصدق به هذه الألف على المحوايج فهو أفضل لا أن يكون صدقة فلس أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في (١٠٧) الحج لما كانت عائدة الى المال والبدن جميعا فضل في المختار على الصدقة

وقد أفتى الورى بخوارزم وابن شجاع بخراسان وأبو بكر الرازي ببغداد بسقوط الحج في زماننا عن الرجال وقال الصغار لا أشك في سقوطه عن النساء انما الشك في السقوط عن الرجال لما يؤخذ من الاموال العظام من القافلة في الطريق فعلم انه لا يتوصل الا بالرشوة والطاعة متى صارت سببا للعصية سقطت والامام الكرخي وبعض فقهاء تنالم يرضوا به والمختار عدم السقوط لان البادية والطريق ماخلت عن افة ومانع ما وأنى يوجد رضا الله تعالى وزيارة الاماكن الشريفة بلا مخاطرة \* والبرع عند عندا للجهور بكل حال وقبل ان الغالب الهلاك العذر وان السلامة لا \* وقتل بعض الخجاج عذر ما لم يظهر الامن عن وقوع مثله والامن شرط لوجوبه وقبل شرط الاداء واختاف ان الامن هل يرتفع باخذ الجبايات في الطريق وقد ذكرناه \* أراد الخروج الى الحج وكرهه أحد أبويه ان استغنيا عن

المدعى عليه بالضممان وينكر العلم بوقوع الحزمة الغليظة فشهدا الشهود بوقوع الحزمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحزمة على الزوج الغائب كذا في خزنة المفتين \* قال هشام في نوادره قلت لمجد رحمه الله تعالى في رجل لي عليه ألف درهم وللرجل على امرأته ألف درهم فتخاصما فيه فأقامت المرأة شاهدين وأنا غائب أفتى أقررت أن الادراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملك لهذه المرأة لاشئ لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بأن لي عليه ألف درهم أو منكر فأقامت المرأة بينة أن لي عليه ألف درهم وأنا أقررت أنهم مالك لها وانما هي في ذلك عارية قال محمد رحمه الله تعالى هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط \* انبأ الدين على الميت بمحضرة الوارث أو الوصى يجوز وان لم يكن في أيديهم ما شئ من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين \* رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره أو بمجرد اقراره فلا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا في المحيط \* لو ادعى على الميت ديناً بمحضرة أحد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على انسان لميت وأقام بينة يثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال لا يوضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقر الا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجاعاه هذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكراً وان كان مقرّاً يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزنة المفتين \* وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان ألف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الألف الوديعه التي عنده له وجمدا المودع الامر بذلك فأقام المدعى بينة على الألف الوديعه والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط \* لو أن رجلاً مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الألف وديعة كانت عند أبي فلان وجاء فلان يدعى ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا لا ألف فلان أو كذبوه وقالوا لا ألف لميت أو لم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضى للغرماء بالالف عن الميت ولا يجعل للمدعى الوديعه لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى بها القاضي لهم يرجع المودع وياخذها منهم باقرارهم أنه له هذا اذا أقر وكذلك اذا جحد وقال لا لي أو لم يقربه ولم يجحد وقال لا أدري لمن هي فهذا الاول سواء اذا أراد مدعى الوديعه استخلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا جحد فلا يمين عليه واذا عرفت الجواب في الوديعه فكذلك الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن اذا كان في يد الميت عين وأقر وباشئ من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف في الفصل الثالث والسبعين \* اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكذا يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره شمس الدين رحمه الله تعالى قلت غير ان الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية

خدمته لا يكره الخروج وان احتاج واحداً منهما كرهه \* وفي السير الكبير اذا لم يخف عليه الضعف لا بأس وللاب ان يمنع ابنه عن الخروج اذا كان الابن صبيح الوجه حتى يلتحق وان كان الطريق مخوفاً ان يمنع وان التحق \* الحج راكباً أفضل لانه اذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء ولذا كره الامام الجمع بين المشي والصوم في الحج \* سرفت نفقة بعد الاحرام ان قدر على المشي لا يكون محصراً ومشى ويسأل الناس وان لم يقدر فهو محصر لانه عاجز وكذا اذا قدر في الحال وعلم انه يضعف في ثلثي الحال ولا يقدر على الذهاب ولا الرجوع فهو

محصر \* والمأمور بالحج ان استأجر خادما والحال ان مثله ممن يخدم يكون مأذونا وبأخذه من مال الميت والافعليه \* قال حجبت عن الميت وانكره الورثة فالقول له لانه انكره حق الرجوع عليه بالنفقة فلو كان عليه دين فقال له حج عن الميت بما عليه من الدين فزعم انه حج عنه لا يصدق بلائنه لانه ادعى الخروج عن عهد الامانة والورثة ينكرون قال انا حج لا يلزمه ولو قال ان دخلت الدار فانا حج فدخل لزمه \* اضطر الى كل الميتة أو ذبح الصيد كل الميتة وعند الثاني ذبح الصيد وكفروا (١٠٨)

\* ولو كان الوارث الحاضر كبيرا فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع اقراره لم يكن حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعي أن يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقام على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى ديناً على الميت وأقر كل الورثة فأراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيرهم لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر دينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البينة تقبل أيضا كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام بينة بالدين على الغائب لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت فأقر المدعي عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حضر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقة المدعي عليه بجميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين والديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي وأوصى الى بقبض الدين الذي له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو أقام البينة على مديون مديونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه أما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي وأقر رجل عند القاضي أن للميت عليه ديناً قدره كذا يأمر بالدفع الى رب الدين وفي العمون لو قضى هذا الذي عليه للميت ألف درهم الالف التي على الميت والميت وصى بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قال حين قضى هذه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة \* اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فأقر الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة لينتدب دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين وأقام بينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لاهل الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقارا لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء بين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بخلاف واذا أنكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول يشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز للكردي \* لو أن رجلا توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولنا عليه أموال وقد ترك أموالا وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه ويسألون القاضي أن يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يأتوا عنده حقوقهم فانه لا يجوز للقاضي أن يتعرض للورثة بما في أيديهم فان قالوا لسانهم وحضور نقيمها في حاضر المجلس أو في المجلس الثاني والوارث ممن يخاف عليه الاتلاف والاسراف أو شهد أن فلانا مات وله غرام أو عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصلاح أو مال قلبه الى أنهم سمع

كان مذبوحا فالصيد أولى وفاقا ولو صيدا ومال غير فالصيد أولى ولو صيدا ولحم انسان فالصيد أولى وعن محمد الصيد أولى من الخنزير وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن جماعة الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي وخيره الكرخي \* أدخل الصيد في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحرم من محرم أو حلال فالبيع باطل \* دخول البيت حسن لانه عليه الصلاة والسلام دخله قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا \* والافضل للحاج البدء بمكة ثم بالروضة وان قدم زيارة الروضة جاز \* والحج أفضل ثم الصدقة ثم العتق \* ويكره الخروج الى الغزو والحج للسديون بلا اذن الغرما

\* (كتاب النكاح) \* تسعة عشر فصلا

\* (الاول في الآلة) \* كل لفظ يفيد ملك الرقبة انعقده كقوله بعت وتزوجت وانكحت وملكك ووهبت ونصدت وجئتك خاطبا

وجعلت نفسي لك لا باعرت وأودعت وأجبت وأحلت ورهنت وأقرضت والصحيح عدم الانعقاد بلفظ الاجارة والوصية \* قال كوفي امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على ان تكوني امرأتى فقبلت أو وصرت لي امرأة أو وصرت لزوج جاف قبلت كان نكاحا \* وبكل لفظ لا ينعقده النكاح يحصل الشبهة حتى يجب الاقل من المسمى ومهر المثل بالدخول \* قال لها زوجت نفسي منك فقالت قبلت أو قال لها جعلت نفسي زوجك فقالت قبلت انعقد \* ولو قال خويشتن برني دادم فقالت قبلت لا ذكره الفضلي

\* قال لامرأة راجعتك فقالت قبلت انعقد \* قال لمطلقته المبانة بازوردم ترابجر مسمى بصح الشكاح \* قال لا خروعت منك ابنتي لتخدمك فقبل لا يكون نكاحا \* قال رزوج ينكحني بالف فقال ادفعها واذهب بها حيث شئت لا \* قال لها تزوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة صح \* قال لها امر اباشيدي فقالت باشيدم لا الا اذا قال باشيدي برني وقيل يتعقد بحكم الظاهر وهو العرف \* ولو قال خويشتن بن دادي فقالت دادم وقال الزوج بذرفتم اختلفوا عن الامام صاحب المنظومة انه لا بد فيه من (١٠٩) زيادة برني حتى يكون صحيحا بالاتفاق

لانه بدون الزيادة مختلف وقيل يتعقد بدون الزيادة للتعارف \* خطب بنت رجل لابنه فقال أبوها رزوجتها قبلك من فلان فكذبه أبو الابن فقال ان لم أكن رزوجتها من فلان فقد رزوجتها منك وقبل أبو الابن ثم علم كذبه انعقد لان التعليق بالوجود تحقيق \* قالت روجت نفسي منك فقال الرجل بخذ واندى كارب بذرفتم صح \* وان لم يقل ذلك لكنه قال شاباش لا على وجه الطنر صح \* أتزوجك بكذا فقالت فعلت ثم وان لم يقل الزوج قبلت \* قيل لها هل روجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في إنشاء الكلام من وراخواشتم وقال الزوج قبلت ثم لقيت المرأة بالعربية روجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أولا يعلمون صح الشكاح قال في النصاب وعليه الفتوى وكذا الطلاق وقال الامام شمس الاسلام الازرجندي لانه كالطوطى وسياق وعليه التعويل \* قالامازن وشويم ولم يجز

صادقون والوارث ممن يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأش بان يقفه أياما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركا على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العبادية في الفصل الرابع \* لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أفلان مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان أقر بجميع ما ادعى صح اقراره وأمر بتسليم الدين والعين فأما اذا أنكر فان أقام المدعى بينة قبلت بينته وأمر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعى بينة وأراد أن يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف أنه روى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط \* رب الدين اذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عبد من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة ان أبانا باع هذا العبد حال حياته وأخذ الثمن وأقاموا البينة فبينت رب الدين أولى كذا في خزنة المفتين \* التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر وأراد اثبات دينه بالبينة فاعلم قبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب أنه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر له ميت مال آخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقرر ينبغي أن يصح ولكن لا يحلف له هذه القائدة الموهومة كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى رشيد الدين أن التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم أثبت الدين على واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضى الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغرماء كذا في الفصول العبادية \* لو كانت التركة ثلاثة آلاف والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بين يأخذ بدين من كل واحد منهم ثلث الالف لو ظفر بهم جله عند القاضي أما اذا ظفر بأحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في خزنة المفتين \* وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا الاخذ بالورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا في الخلاصة \* ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وأثبتته والتركه في يد أجنبي فالمدعى عليه أن يطلب التركة من الأجنبي كذا في القنية \* رجل مات في بلدة وماله وتركه في يد أجنبي حيث توفي وورثته في بلدة أخرى فادعى قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي وصياً فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عندهم من أمورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضى لهم ثم يكتب ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية \* ان لم يكن الميت أوصى الى رجل وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي أن يجعل لهم وصياً يقوم بأمرهم فان أثبت الغرماء حقوقهم يحضرون هذا الوصي وسألو القاضي أن يأمره بدفعه اليهم من مال الميت فينبغي للقاضي أن يستحلف كل واحد منهم قبل أن يدفع اليهم شيأ بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال الذي ثبت لك من فلان ولا من أحد اداه اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بأمره ولا برأته منه ولا من شيء منه ولا أحال بذلك ولا بشيئ منه فلان الميت ولا ارثت بذلك ولا بشيئ منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيئ ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل

النكاح بينهما لا يتعقد في المختار \* وكذا لو قال ابن زن منست وقالت ابن شوى منست في الصحيح حتى لو أقر لانسان بملك كاذبا لا يكون ملكا له لان الاقرار ليس من أسباب الملك حتى لم يصح بناء الدعوى عليه \* ولو قالت خويشتن برني بفلان دادم بكذا وقال الزوج بذرفتم ام لم يقدم النكاح اختار بكر رحمه الله انه يتعقد \* ولو أنكر النكاح فشهد أو قال ما ايشارازن وشوى دانسته ام أو قال لا جنان محي باشتمد كه زن وشوى يقبل لانه يصلح سبباً لاطلاق الشهادة على النكاح اذا لم يذكر المهر وقال اغند الشهود جعلنا ذلك نكاحا

صح لانه انشاء اما اذا قال ابرناه او رضينا به لا يصح \* قال له دختر خود فلانة راجع ده فقال دادم وهي صغيرة انه قد وان لم يقل قبلت لانه  
 نو كبل \* ولو قال بمن دادي لا الا اذا قال دادم وقال الزوج بذرفتم الا اذا اراد بدادي التحقيق \* وقال شمس الائمة كلاهما ساو او ينقصدهما  
 \* وقوله هي دهي ليس بشئ \* بعث جماعة للخطبة فقالوا دختر خود فلانة راجع دادي فقال نعم فقالوا قبلنا لانيعة دلائهم لم يضيفوا النكاح  
 الى الخطاب \* ومثله خطب لابنه (١١٠) وقال ابو الهادي الابن زوجت بنتي بكذا فقال ابو الابن قبلت صح للاب وان

جرى مقدمات النكاح  
 للابن في المختار ومثله  
 الوكيل \* قال الاب زوجت  
 بنتي فلانة من ابن فلان  
 وقال ابو الابن قبلت لابني  
 ولم يسم الابن ان له ابنان  
 لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر  
 اسم الابن ابو البنت وقال  
 ابو الابن قبلت صح وان لم  
 يقل لابني لان الجواب  
 يتضمن اعادة ما في السؤال \*  
 وكذا لو قال زوجت بنتي  
 وله بنتان لا يصح \* ولو قال  
 زوجت بنتي عائشة منك  
 واسمها فاطمة لا ينعقد الا  
 اذا اشار اليها \* ولو كان له بنتان  
 الكبرى عائشة والصغرى  
 فاطمة فاراد تزويج الكبرى  
 عائشة وقال زوجت فاطمة  
 ينعقد على الصغرى \* ولو  
 قال زوجت بنتي الكبرى  
 فاطمة لا ينعقد على  
 احدهما \* ولو كان لها في  
 الصغرى اسم وفي الكبرى اسم  
 آخر تزويج بالاسم الذي في  
 الكبرى لان المعرفة تفصل به  
 لومشهورا والامام يظهر  
 الدين قال الاصم الجع بين  
 الاسمين \* قال لها بين يدي  
 الشهود وهي ايم يا عيسى  
 فقالت ليس ان عقد النكاح  
 \* قالت زوجت نفسي منك  
 على ألف فقال قبلت بالفتن جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على  
 ألف فقالت زوجت نفسي بمحسمائة دينار وبع ويكون طامنها \* ولو قالت زوجت نفسي منك على ألف فقال قبلت النكاح لا المهر بطل  
 النكاح \* قال لها خويشتن بن فلان دادی فقالت دادی وقالت لا الزوج بذرفتم فقال بذرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالمهر لان الجواب  
 قد يذ كر بالمهر وبدونه \* قال لاجنية تورن من شدي فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعلها والنكاح لا ينعقد بدونه

ولم يوص الى أحد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا يحقوقا فان القاضي يجعل له وصيا ثم يدعوهم  
 بينهم ثم على ما يدعون بمحض من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح  
 أدب القاضي للخصاف \* برهن على أن له كذا في الميت يخلف على أنه ما استوفاه ولا شيء آمنه وان لم يدع  
 الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان أبي الورثة التحليف كذا في الوكيل الكردى \* لو أن رجلين لهما على  
 رجل ألف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجحد الدين فحضر أحدهما وأقام البيعة على دينهما  
 والشريك الآخر غائب ذكر في المتن أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينقض للحاضر بمحسمائة  
 وإذا حضر الغائب كف باعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصمًا عن الغائب في وجه من الوجوه الا أن تكون  
 الألف ميراثًا بينهما مامن شخص واحد وان حضر الغائب ولم يبق - د على اعادة البيعة دخل مع شريكه في  
 المحسمائة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على رجلين مالا في صل وأقام البيعة  
 وأحدهما حاضر والآخر غائب والحاضر يجحد بقضى على الحاضر نصف المال على المختار الا أن يكون  
 كفيلا عن الغائب بأمره فانه يقضى عليه بجميع المال كذا في خزنة المفتين \* رجل يدعى دينًا على رجل  
 وكل المدعي عليه رجلين فأقام المدعي شاهدًا على أحد الوكيلين وشاهدًا على الوكيل الآخر جاز ولو أقام  
 شاهدًا على الموكل وشاهدًا على الوكيل أو أقام على المدعي عليه شاهدًا وعلى وصيه أو وارثه شاهدًا أو كان  
 للميت وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهدًا وعلى الآخر شاهدًا جاز كذا في فتاوى قاضيان \* الوصي  
 اذا ادعى دينًا في التركة فالقاضي ينصب وصيًا آخر يدعى عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك  
 ابنين وادعى أحدهما أن لا يبهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من قرض  
 وأقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بمحسمائة ليس لاحدهما أن يشارك  
 صاحبه فيما قبض \* كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى  
 \* في كتاب الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى فبين هلاك وترك مالا في يد رجل من دراهم أو دنانير أو عقار أو  
 رقيقًا أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين له أو دعه الميت أو غصب منه الميت وصدقه الذي في يديه المال  
 بذلك وبأنه لا يعلم الميت وترك وارثًا صغيرًا وترك وارثًا غائبًا فان القاضي لا يدفع الى المدعي شيء بأقرار الذي  
 في يديه ويجعل في بيت المال بعد النجوم والانتظار كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى بعض المتقسمين من  
 الورثة دينًا على الميت وأقام بيعة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى  
 عينا من أعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى

### (الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة)

رجل من وكلا باب القاضي ادعى قبل القاضي على رجل أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب  
 بآثبات حقوقه ودونه على الناس وللغائب على هذا عشرة دراهم قرض مره حتى يسلم الى فلم يجب المدعي  
 عليه لكن وكيل آخر من وكلا باب القاضي بمحضرة المدعي عليه أجاب وقال ان موكلني يقول ليس على  
 هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي  
 ف قضى القاضي بنبوت وكالته والمدعي عليه ساكت لم يجب أصلا وتو كبل الوكيل من المدعي عليه ليس

بشابت

على ألف فقال قبلت بالفتن جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على  
 ألف فقالت زوجت نفسي بمحسمائة دينار وبع ويكون طامنها \* ولو قالت زوجت نفسي منك على ألف فقال قبلت النكاح لا المهر بطل  
 النكاح \* قال لها خويشتن بن فلان دادی فقالت دادی وقالت لا الزوج بذرفتم فقال بذرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالمهر لان الجواب  
 قد يذ كر بالمهر وبدونه \* قال لاجنية تورن من شدي فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعلها والنكاح لا ينعقد بدونه



\* طلب منها أن تافق قالت وهبت نفسي منك وقبل لا يصح كون نكاحا بخلاف الهبة ابتداء على وجه النكاح \* جابر رجل وقال زوجني بثلث أو جئت بك خاطباً وجئتك تزوجني بثلث فقال زوجتك فانكحاه واقع لازم وليس للخاطب أن لا يقبل \* قال للطريقه من تن يتوددكم كه لو جئنا مني فقالت ذلك فقال الرجل بذرفتم لا ينعقد اذا قالت ذلك على وجه الحكاية \* رجل له بنتان من زوجة وغير من زوجة وقال عند الشهود زوجت بنتي منك ولم يسم اسم البنت وقال المخاطب قبلت صح (١١١) وانصرف الى الفارغة \* اجاب صاحب

الهداية في امرأة زوجت نفسها بألف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئاً لكن أعطاها المهر في المجلس انه يكون قبلاً ولا وأكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطي والنكاح لخطره لاحق وتوقف على الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القولعة \* قال لها بخصرة الشهود خوشتن بهزار نفره عن زني دادى فقالت بالسمع والطاعة صح \* وفي المحيط دختر خوشتن رايسر من ارزاني داشي فقال داشتم لا لان هذا اللفظ لا ينبي عن التملك وذكر القاضي في الدعوى بخلافه \* (نوع آخر) \* قالت له أنا امرأتك فقال لها أنت طالق يكون اقراراً بالنكاح وطلاق لاقتضاء الطلاق النكاح وضعاً \* ولو قال لها ما أتتني بزوجة وأنت طالق لا يكون اقراراً لقيام القرينة المتقدمة على انه ما أراد بالطلاق حقيقة \* زوجت بنته الصغيرة بخصرة الاب فقال لم فعلت ذلك وليس المصلحة لا يكون

بنايت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قبل لا يوجب به كان يفتي الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة فلتحفظ كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم فادعى المدبون الابراء والايفاء وقال الوكيل عزلي الموكل ان كان التوكيل بالنكاح لا يسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير النكاح من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا أقام البينة على العزل أما بدون البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وأثر هذا أنه لو صالح مع الخصم ثم قال لست بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا يسمع كذا في الخلاصة \* وكاه بقبض دينه أو وديعته وصدقه المدوع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفأثنته تظهر فيما اذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم أحضر خصماً آخر لا يحتاج الى إعادة البينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج الى إعادة البينة وكذا لو برهن شاهداً فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز لا يكررى \* رجل حضر مجلس القضاء ووكل رجلاً بقبض كل حق له بخاري والخصومة وليس معهم أحد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل رجلاً يدعى للموكل عليه حقاً تسمع خصومته ولا يكلف إقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل أنا أقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقتضي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال ان فلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البينة على ذلك بجملة قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان أقام البينة على الوكالة والدين بجملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى إعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رحمه الله تعالى أخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البينة على الدين والوصاية بجملة والوارث اذا أقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أقام البينة على رجل أن فلان بن فلان وكاه وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فخذ الغريم الدين والوكالة أو بجملة خاصة فأقام الوكيل البينة على الوكيل والدين بجملة هل يقضى بوكالتهما وبالدين عند محمد رحمه الله تعالى تقبل ويقضى وعندهما لا تقبل واذا ثبت لم يكن له أن يقبض حتى يحضر الغائب ويعمله لو أقام هذا الوكيل البينة أن صاحب المال وكاه وفلان الغائب بالخصومة مع فلان أو بقبض الدين وأجاز ما صنع كل واحد منهم ما فانه يقضى بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو أقام البينة أن فلاناً أوصى اليه والى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة \* لو أقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل أن يركى الشهود أقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به انما ركبت بينة الوكالة وتثبت الوكالة سابق عليه ويصير وكيلاً في حق جميع أهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي أو الوارث أقام بينة على الوصاية والوارثه وقبل أن تركى أقام البينة على الحق ثم ركبت صح وان لم ترك بينة الوكالة أو الوصاية بطلت بينة

ردا حتى لو بلغت وذهبت الى بيت الزوج جاز النكاح \* زوج ابنه البالغ بلا رضاه فقيل للابن أين تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة لانه لامصاهرة بالنكاح \* زوجه امرأة قبله فقال نعم ما صنعت أو بارك الله تعالى لنافيه أو أحسنت أو أصبت فهو اجازة في المختار وكذا لو قال ناك نيسن الا اذا علم انه قال على وجه الاستهزاء \* ولو قال أنت أعلم به لا يكون اقراراً بالنكاح بالفارسية فوبه داني ولو قال غيرها احب الى لا يكون اقراراً \* زوج البالغة وليها من فلان فقالت لا أريد فلا نفاهور وكذا لو قالت لا أريد الزوج في المختار وفي المحيط اختارانه لا يكون ردا

\* المناحة بين أهل السنة والاعتزال لا تصح \* وقال الامام الفضل رحمه الله **وكذلك من قال أنا مؤمن إن شاء الله** \* وقال الامام السفكردى لا ينبغي للحق أن يزوج بنته من شافعي المذهب ولكن يزوج منهم \* وسمعت عن بعض أئمة خوارزم أنه يزوج من المعتزلي ولا يزوج منهم كما يزوج من النكاح ولا يزوج منهم ولعله أخذ هذه التفصيل عن كلام أبي حفص السفكردى \* إذا قام أحد الزوجين من المجلس قبل قبول الآخر بطول النكاح كالبيع (١١٣) \* (الثاني والثالث في محل النكاح وما ثبت به حرمة المصاهرة) \* منسكوحة

الحق كذا في التتارخانية ناقلا عن العتابية \* ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولزمك المال وأقام على ذلك بينة والا جرائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآخر وانتصب الكفيل خصما عنه وإذا أدى الكفيل رجع على الآخر ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع عليه فان حضر الآخر قبل أن يأخذ المدعى من الكفيل شيئا أو أنكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ ماضيا كذا في المحيط \* برهن أن له على الغائب ألفاوهذا كفيل عنه ان ادعى كفالة مبهمة بان قال للكفيل تكفلت بكل مالان على فلان ولى عليه ألف وذ كره وده مثل ذلك ونصوا على قبولها قضى به على الحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بالقلى على الغائب ان قال كانت بأمره وبرهن حكمهم به عليهم ما كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر أنه كفل له أنه ان مات فلان مجهولا لوديعتي وهي كذا فضا من اعلى وقد مات فلان مجهولا لوديعتي وأقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قيل تسمع وفي دعوى الكفالة لا بد وأن لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط \* لو أقام على الحاضر بينة أن له عليه وعلى فلان الغائب ألف درهم وأن الحاضر كفيل عن الغائب بأمره يقضى عليهم ما بالالف ولو ادعى أن الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بنصيب الحاضر ولو أقام بينة على أن كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفالة وثبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل أن الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بأمره وأما بغير أمره فلا كذا في التتارخانية ناقلا عن العتابية \* باع منهم مائة عابا وكفل كل منهم مائة الاخر بأمره فلي أحدهما وبرهن عليه يحكم بالالف عليه نصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الاخر له المطالبة منه بلا اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر أنه كفل له وهو فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وأقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف يأخذ به أيهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة \* برهن على أنه كفيل له عن فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وأراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الضحكة لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* امرأة ادعت على رجل أنه كفل لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي متى غاب عن شهرها وقد غاب شهرها فطلعت نفسها في مجلسي فأقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة \* اشترى عبد ألف درهم وقبض العبد باذن البائع وطالب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت أملكته على فلان وفلان الغائب وأقام على ذلك بينة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط

الاب ومنسكوحة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيها وكذا منسكوحة ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم في جانب الرضاع \* نظرا الى فرج أم امرأته أو لمساها أو قبلها حرمت عليه زوجته لكن المراد النظر الى موضع الجماع ولا يتحقق ذلك فيما اذا كانت قائمة \* واختلف فيه فقيل النظر الى الفرج المدور هو المحرم وقيل الى موضع الجمرة والاصح الى موضع الشق عن شهوة وذكر السرخصي وبكر أنه يشترط فيه انتشار الآلة أو ان يزداد انتشار الوء منتشر او عليه الفتوى \* نظرا الى فرج بنته بلا شهوة وتعي ان يكون له جارية مثلها وصارت له شهوة ان كانت الشهوة على البنت ثبت حرمة المصاهرة وان وقعت على التي غناها لا \* النظر الى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة \* المرأة اذا قعدت على رأس ماء فنظر الى فرجها في الماء يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق في الماء وتثبت بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به الانزال اما اذا أنزل فلا في الصحيح

واذا قال كان النظر لاعتن شهوة فالقول قوله \* والوطء الحلال والحرام سواء في اثبات الحرمة حتى لو وطئ أمرا أنه أو بنتها \* (الباب حرمت عليه امرأته \* والمراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو مس بشهوة ثبتت المصاهرة بخلاف عقده أما الصبية التي لا تتجمع مثلها فلا \* وفي بعض الجوامع ابن أربع سنين جامع امرأته لا يثبت به حرمة المصاهرة \* لفد كره بخرقة وجامعها أو مس امرأة عليها درعان منع وصول الحرارة لا يثبت وان انتشرت الآلة وان لم يمنع وصول الحرارة يثبت \* وانما مس شعرها المسترسل لا ولو الى التي على الرأس يثبت

وكذا لو من ظفرها بشهوة أو من انفها أو عضها بشهوة ثبت \* نظرت إلى فرجه بشهوة أو مسته ومكثت ثابتة وعن الثاني لا \* أرضعت صبية فكبرت فجامعها الزوج المراجعة حرمت عليه المراجعة سواء أنزل منه اللبن أو من غير لانها موطوءة أيها رضاعا \* قصد ضم امرأته إلى فراشه فوقعت يده على البنت المشتبهة على ظن انها زوجته ان بشهوة حرمت الأم عليه وعن هذا قال المشايخ رحمهم الله الأفضل ان يكون ميت البنت المشتبهة في بيت آخر لئلا يقع أمر بالغلط وخاصة من الذي ينتبه من النوم فتحصل الفرقة (١١٣) وتبطل الالفنة \* ولو اختلفا

فأقول للزوج في انه كان لاعتن شهوة لان الشهوة عارضة \* ولو أخذ نديها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهره وعبر الماء حيث يصدق في انه لاعتن شهوة \* قام اليها متشرا وعانقها وقبّلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق ولو لم يتشر لكنه قبلها ذكر في المشتق انه يصدق \* وفي النوازل لو على الفم لا وبه أفتى البعض وذكر القاضي انه يصدق في جميع المواضع حتى أرى أنه في امرأته أخذت ذكر الخنثى في الخصومة وقالت كان بالشهوة يصدقها \* وفي أمالي الامام الثاني عنه ان المرأة اذا قبلت ابن الزوج وزعمت انه كان بالشهوة وكذب الزوج لا يفرق وان صدقها فرق لا قراره على نفسه ورجع الزوج على الابن ان تعمد الفساد \* وان وطئها الابن وفرق ولزم على الاب نصف المهر لا يرجع لوجوب الحد عليه لانه لا يجمع الحد مع المهر وثبت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تملك

### (الباب الرابع عشر في دعوى النسب) (وفيه خمسة عشر فصلا)

الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوى \* ولشبهت النسب مراتب ثلاث (احدها) بالنكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوى ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية \* وله أن ينفيه مالم يقر بنسبه صريحا أو يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهنئة أو شراء متاع الولادة أو تطاول المدة مع العلم بالولادة أو يقع الاستغناء عن نفيه أو يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاقلة الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال والمرجع في معرفة تطاول المدة المعروف والعادة فاذما مضى من المدة ما ينفي فيها الولادة عادة ولم ينف فليس له أن ينفيه بعد ذلك وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يفرض ذلك إلى رأى القاضي وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنهم ما قدر المدة الطويلة بالأربعين فبعد الأربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط \* اذا نفي الرجل ولدا امرأته بعد ما مات أو كان جيا فت قبل اللعان فهو بأنه لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاء امرأته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى قدفها أجنى بالولد فقد ثبتت النسب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط \* (المرتبة الثانية) أم الولد والحكم فيها أن نسب ولدها يثبت بدون الدعوى اذا كانت بحال يحل للمولى وطؤها ما اذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوى ألا يرى أنه لو كانت المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوى وللمولى أن ينفيه اذا لم تتطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال كذا في المحيط \* أمه لرجل ولدت فلم ينفعه حتى مات الودف هو لازم له لا يستطيع أن ينفيه وتأويل هذه المسئلة في أم الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عاقلة لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص أو أرش كذا في المبسوط \* ولم يذكر في أم الولد ما اذا قبل التهنئة ولا شك أن يكون اقرارا فقد ذكر في الفتاوى أنه لو هوى المولى بولد الامه فسكت يكون اقرارا بقبول التهنئة اذا زوج الرجل أم ولده من رجل ومات عن ابن زوجها أو طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد لستة أشهر من ثمة انقضت فهو ابن المولى وله أن ينفيه مالم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط \* وان كان حرما على نفسه أو حلف أن لا يقربها يلزمه ولدها ما لم ينفعه كذا في محيط السرخسي \* ذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أم ولد قبلت ابن سيدها فأعتمقها مولاهما ثم جاءت بولد لم يلزمه إلا أن تجي به لقل من ستة أشهر من ذكر حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي \* لو كانت أم ولد المسلم محجوبة أو مرتدة لم يلزمه ولدها إلا أن يذميه أو جاءت به لقل من ستة أشهر بعد الرقة كذا في المبسوط \* ولو حرمت بالحض أو بالنفاس أو بالأحرام أو بالصوم فان نسب ولدها يثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم تثبت نسبته منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها كذا في الحاوي \* (أم الولد) الجارية التي استولدها الرجل بملكها الجين أو استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر أو استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر \* واذا أسقطت أمه الرجل سقط استنبان خلقه

(١٥ - فتاوى رابع) المرأة التي تزوج زوج آخر الا بعد المتاركة وان مضى عليها سنون والوطء فيه لا يكون زنا شبهة عليه ولا \* وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزواج آخر قبل التفريق وكذا لا يثبت به جرمة المصاهرة ويحل له التزوج بأمها أو بنتها قبل التفريق ذكره الامام البرزوي \* قيل له ما فعلت بامرأتك قال جامعتهما يثبت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار ولا يصدق في انه كذب في قوله ذلك \* ويبقى بالحرمة مطلقا فيما اذا سئل انه قبل أم امرأته بلا قيد بالشبهة لكنه اذا ادعى عدم الشهوة صدق في رواية على ما ذكر لان الاصل فيه عدم الشهوة

ولا يطلق في المس بل يذكرفيه القيد بشهوة والمعاقبة كالقبلة \* قال في نكاح الحامع برهنتان المدعى تزوج أمها وجامعها أو قبلها أو لمساها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة قيد المس والنظر بالشهوة لا القبلة لأن قبلة المرأة تكون بالشهوة غالباً \* وفي العيون جعل في المباشرة الشهوة أصلاً وفي القبلة والنظر عدمها أصلاً فقل اشترى جارية بالخيار فقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة ورام الرذال لقول له ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن (١١٤) شهوة لا يصدق والامام ظهير الدين على أن القبلة ان على النهم والخذ والدق لا يصدق في انه

لا عن شهوة وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في القم ويصدق في غيره \* اركبها على الدابة وانزلها وبينهما ثوب فحين لا تثبت الحرمة \* وحدد الشهوة ان يشتهي ان يواقعها ويميل قلبه اليها أما تحرك الالة أو الانتشار ليس بشرط في الصحيح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس أما على تقديم جانيه شهوة اختار الامام البرزوي انه يقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول \* والمختار في حد المشتهات ان تكون بنت تسع قال صاحب المحيط ولا يفتي في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ الشاهد وقال انها عبله فحتمه فحينئذ يفتي بالحرمة \* والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة لا مس بخلاف الصحيح حيث يثبت بمجرد العقد \* لا بأم امرأته أو بنت امرأته لا تحرم الام والبنت ذكره الامام السرخسي وذكر شمس الاسلام انه يفتي بالحرمة احتياطاً أخذاً بقول بعض المشايخ \* (الرابع في الرضاع) \* أرضعت صبية

أو بعض خلقه تصير أم ولده وان لم يستتب شيء من خلقه لا تصير أم ولده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل أن جاريته هذه قد أسقطت منه فهذا اقرار بأنها أم ولده كذا في المحيط \* ولو أقر أن أمته قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت استتب الخلق ثم ولدت بعد ذلك لستة أشهر وهو غائب أو مرض فانه يثبت النسب منه ما لم ينفه فان نفاه ينفي بمجرد نفيه عنه كذا في المبسوط \* أمة بين شريكين جاءت بولد فادعاهما يثبت النسب منهن ما فلولدت آخر لا يلزمه ما لا بالدعوة وان ادعاه أحدهما يلزمه ويضمن عندهما حصته شريكه من الام والولد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا كذا في محيط السرخسي \* (المرتبة الثالثة) الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة أو يدعى نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن أمي هذه مني أو قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني \* في الأصل رجل له أمة حامل قال ان كان حملها غلاماً فهو مني وان كان جارية فهو من فلان أو قال فليس مني فولدت غلاماً أو جارية لاقل من ستة أشهر يثبت نسبها منه كذا في المحيط \* رجل عالج جاريته فيما دون الفرج فارتل فاخذت الجارية مائة في شيء فاستدخلته في فرجها فعلقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* الامة اذا جاءت بولد فهي المولى فسكت لا يكون قبولا كذا في الذخيرة \* ولو قبل المولى التهنئة كان اعترافاً كذا في المحيط \* لو أحسن المولى أمته ووطئها بغيره بولادته يستحب له أن يدعيه لان الظاهر أنه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم أنه منه يجب عليه أن يدعي ولا ينكر ولا يفتي وان لم يحصنها فله أن ينكر كذا في المحيط \* روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية له ولم يوطئها ميتاً ولم يحصنها قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يفتي ولدها وبيعهها فاما في قول فاحب أن يعقل ولدها ويتمتع بها فاذا ماتت أعتقها كذا في المحيط \* أمة ولدت فادعت أن مولاهما قد أقر به وبجد المولى وشهد عليه شاهد أنه أقر بذلك وشهد آخر أنه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط \* وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى أنها ولدت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط \* ولو كان المولى ذمياً والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعى والامة جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليه او تأويل هذه المسئلة أنهم اتجهوا للملكية للرلى فانها اذا كانت تقر بذلك ينفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة بكذبيها ولو كانا مسلمين وشهدا على الدعوة أو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابن المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا في المبسوط \* (الدعوة الثلاثة أنواع) \* دعوة استدلال ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك أمادعوة الاستدلال فدعيا دعى نسب ولداً مل علوقه يعلم أنه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معتزلاً بوطء الجارية مستنداً الى وقت العلوق وأمومية الولد تسع لثبوت النسب في الولد وأمادعوة التحرير فدعيا دعى نسب ولداً لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معتزلاً بوطءه ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه اثبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملاً ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير وأمادعوة شبهة الملك فدعيا دعى ولد جارية بأنه كذا في محيط السرخسي \* وشرط صحته أن يكون للاب

وأخرى ايضاً ان كان اللبن من زوجين فها مختان لام ولود كران فاخوان لام وان كان لرجل واحد فاختان لاب تأويل وأم ولو تحت رجل امرأتان أرضعت كل منهما حاصية فهما اختان لاب رضاعاً \* زنى بامرأة فولدت وأرضعت هذا اللبن صبية محرم على الزاني ان يتزوجها وكذا لو حبلت من آخر وأرضعت ولداً للبن الزاني حرم على الزاني نكاحها لان الاولى بنته رضاعاً والزانية بنت موطوءة كالبنت من النسب للزنية \* وفي نكاح الحسن بن زياد رحمه الله ولدت من الزوج وجف لبنها ثم دترت وأرضعت ولداً لهذا الولد ان

يشكك انه هذا الرجل من غير المراجعة وليس هذا بلين الفحل لا تقطاع النسبة عن الاول \* ولو تزوج امرأته ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن  
وارضعت ولدا لا يكون المزوج اباً بالولد وليس هذا أيضاً بلين الفحل \* السعوط والوجور محرم الا الاقطار في الاذن والاحليل والخثعة وكذا  
الحقنة في ظاهر الرواية \* أدخلت حيلة نديها في فم الصبي ولم تعلم انه ارتضع أم لا تثبت الحرمة لان الاصل استمرار العدم \* ولا تثبت بشهادة  
الواحدة سواء كانت أجنبية أو أم أحد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد (١١٥) أو بعده ووسعهما المقام معه حتى يشهد

عدلان أو رجل وامرأتان

عدول \* أَرْضَعَتْ بَعْضُ أَهْلِ

الْقَرْيَةِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ

تِلْكَ الْقَرْيَةِ فَهُوَ فِي سَعَةِ مَنْ

الْمَقَامِ مَعَهَا فِي الْحُكْمِ وَالتَّزْوِجِ

أَوَّلَى \* صَغِيرٌ وَصَغِيرَةٌ بَيْنَهُمَا

شَبَهَةُ الرِّضَاعِ وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ

حَقِيقَةً لِأَبْسَ بِالْكَفَّاحِ بَيْنَهُمَا

إِذَا لَمْ يَخْبِرْ بِهِ وَاحِدُهُمَا فَأَخْبِرْ بِهِ

وَاحِدُهُمَا عَدْلٌ ثَلَاثَةٌ يُوْخَذُ بِقَوْلِهِ

وَلَا يَجُوزُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا

وَإِنْ أَخْبِرَ بِهِ عَدْلٌ النِّكَاحُ

فَالْأَحْوَاطُ أَنْ يَفَارِقَهَا لِأَنَّ

الشُّكَّ وَقَعَ فِي الْأَوَّلِ فِي الْحَوَازِ

وَفِي الثَّانِي فِي الْبَطْنِ لِأَنَّ

وَالدَّفْعَ أَسْهَلَ مِنَ الرَّفْعِ \* قَدْ

قِيلَ ذَلِكَ أَنْ حَقَّقُوا أَنْ كَذَبَا \*

أَقْرَأَنَ هَذِهِ أُمَّهُ أَوْ أُخْتَهُ

رِضَاعاً ثُمَّ ادَّعَى الْخَطَأَ أَوْ

الْوَهْمَ أَوَّالِ النَّسَبِ وَأَنَّ صَدَقَتَهُ

الْمَرْأَةُ فِيهِ لَئِنْ تَزَوَّجَ بِهَا

وَأَنْ ثَبَتَ عَلَى الْأَوَّلِ فَرَقٌ

بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَدْخُلْ

بِهِمَا الشُّكُّ سَانَا وَكَذَا لَوْ قَالَ

كَاهُ بَعْدَ النِّكَاحِ ثُمَّ ادَّعَى

الْغُلَطَّ \* وَلَوْ اقْرَبَتْ بِمَا كَرْنَا

وَانْكَرَ الزَّوْجُ ثُمَّ اكْذَبَتْ

الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَتَزَوَّجَهَا هَذَا

الرَّجُلُ لَوُتَزَوَّجَهَا قَبْلَ

الْإِكْذَابِ ثُمَّ اكْذَبَتْ نَفْسَهَا

جَازَ النِّكَاحُ وَفِيهِ دَلِيلٌ

عَلَى أَنَّهَا إِذَا ادَّعَتْ الطَّلَاقَ

تَأْوِيلُ مَلِكٍ فِي جَارِيَةِ بَنِيهِ مِنْ وَقْتِ الْعُلُقِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَةِ وَوَلَايَةِ التَّمْلِكِ أَيْضاً مِنْ وَقْتِ الْعُلُقِ إِلَى وَقْتِ  
الدَّعْوَةِ أَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ بِمَحَلِّ النُّقْلِ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ كَذَا فِي الْحَيْطِ \* ثُمَّ إِذَا اجْتَمَعَتِ الدَّعْوَتَانِ فَدَّعْوَةُ  
الاسْتِيلَادِ أَوَّلَى مِنْ دَّعْوَةِ التَّحْرِيرِ وَإِنْ سَبَقَتْهَا دَّعْوَةُ التَّحْرِيرِ فَهِيَ أَوَّلَى وَدَّعْوَةُ التَّحْرِيرِ أَوَّلَى مِنْ دَّعْوَةِ شَبَهَةِ  
الْمَلِكِ وَدَّعْوَةُ صَاحِبِ النِّكَاحِ أَوَّلَى مِنَ الْكُلِّ فَاسِدًا كَانَ النِّكَاحُ أَوْ صَحِيحًا كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ

\* (الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري) \* باع أمة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقل من ستة  
أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على اقرار البائع به ثبتت نسبته منه فتصير الجارية  
أم ولده وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاء المشتري صحته  
دعوتيه ويثبت النسب منه وصارت الجارية أم ولده وكانت دعوة المشتري دعوة تحريير حتى كان للمشتري  
ولاه على الولد كذا في المحيط \* ولو ادعيه معافدة البائع أوى وان ادعيه على التعاقب فالسابق منهما أوى  
أيهما كان هكذا في محيط السرخسي \* وان جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً ما بين اثنين سنتين من وقت  
البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته لا بالتصديق المشتري وان ادعاء المشتري  
وحده صحته دعوته ويجب أن تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حر الأصل ولا يكون للمشتري وللاه  
كذا في المحيط \* وان ادعيه معافدة البائع تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بالولد لأكثر من سنتين  
لا تصح دعوة البائع لا بالتصديق المشتري فان صدقه المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا تصير  
الجارية أم ولده ويبقى الولد ملكاً للمشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاء المشتري وحده صحته  
دعوتيه وكانت دعوتيه دعوة استيلاء كذا في المحيط \* وان ادعيه معافدة البائع تصح دعوة المشتري وهذا  
كله اذا علمت مدة الولادة وأما اذا لم تعلم مدة الولادة تبعه البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع  
لا بالتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعيه معافدة البائع تصح دعوتيه واحدة منهما وان سبق المشتري صحته  
دعوتيه وان سبق البائع لا تصح دعوتيه واحدة منهما سواء كان البائع ذمياً أو كاتباً والمشتري حراً أو مسلماً  
وادعاء البائع قبل الولادة يكون موقفاً لينفصل حياً فينفذ ولو لم يكن أصل الحبل عند البائع بان كان  
اشترها حبلين ثم باع لا تصح دعوتيه والقول للبائع أن الحبل عنده كذا في محيط السرخسي \* لو حبلت أمة في  
ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري لاقل من ستة أشهر ومنذباعها فادعى البائع الولد وقد أعتق المشتري  
الام فله وبنوه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا تصير أم ولده ولو كان المشتري أعتق الولد لا تصح  
دعوتيه لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا أعتق الام برده عليه حصته من الثمن عنده ما عدا ما يرد لكل  
الثمن في الصحيح وذلك في المبسوط يرد حصته من الثمن لاحتصانها بالاتفاق هكذا في الكافي \* ولو دبرها  
أو استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصته الولد من الثمن ولا يرد حصته الام بخلاف فان  
دبره لا تصح دعوتيه هكذا في محيط السرخسي \* ولو ماتت الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحته دعوتيه ويرد  
البائع جميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع الام أو وهبها أو رهنها أو أجزأها  
أو كاتبها أبطلت جميع ذلك وردت على البائع كذا في المبسوط ولو مات الولد في يد المشتري أو قتل وأخذ  
قيمة فادعاء البائع فدعوتيه باطلة وكذلك لو كان المشتري أخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له أو دبره  
أو مات عنه ولو باع المشتري أم ولده أو كاتبه انتقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي \* ولو

الثلاث وانكر الزوج حمل لها ان تزوج نفسها من الذي اقترت انه امطلقته ثلاثاً \* أرضعت ولدين مسلماً وكافراً ولا يدرى المسلم من الكافر  
فهما مسلمان ولا يريان من أبوين هما والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا أرضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا تثبت  
أحكام الرضاع فيما بينهم \* أرضعت صبياً يحرم عليه من تقدم من أولادها ومن تأخر لانهم اخوته من الرضاع \* والأصل الكلى في الرضاع ان كل  
امرأة انتسبت اليك أو انتسبت اليها بالرضاع أو انتسبت الى شخص واحد بل أو اسطة أو أحد كتاباً واسطة والآخر بواسطة فهي حرام



وان اتسبما الى واحد بواسطة لا يحرم في الرضاع ولو تزوج بام ابنه التي ارضعته وكذا انتم او هي أخت ابنه بخلاف النسب لانها ربيته وكذا بام من ارضعت ولده بخلاف النسب لانها أم المنكوحه وكذا أم أخته من الرضاع بخلاف النسب لانها موطوءة الاب \* (الخامس في الكفاءة) \* العجمي العالم كف العربي الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع وكذا العالم الفقير للعجمي الجاهل وكذا العالم الذي ليس بقريش كف للجاهل القريش (١١٦) والعلوي \* زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصحلا لا يشرب مسكرا فاذا هو مدمن فقالت

بعد الكبر لا ارضى بالنكاح  
ان لم يكن أبوها يشرب  
المسكرو لا عرف به وغلبة  
أهل بيتها صالحون فالنكاح  
باطل بالاتفاق واختلف  
بين الامام وتاويه فيما اذا علم  
الاب عدم الكفاءة ومع ذلك  
زوجها منه ويشهده  
التعليل وهو قولهم انه انما  
ترك الكفاءة لمصلحة نفوتها  
ومن علم منه المجانة او عدم  
العلم بحالها لا يتأني فمه هذه  
العلة ولذلك قالوا اذا زوج  
السكران بنته ونقص عن  
مهر المثل او زوج السكران  
ابنه وزاد على مهر المثل لا يصح  
اجماع لان السكران لا يتأني  
منه ما ذكرنا \* هشام سألت  
جمدا عن خطير زوج ابنته  
من عبده قال ان كبيرة  
ورضيت به جازوا من صغيرة  
لاقات الامام الثاني اجازته  
فلم يقبله مني \* مجمل  
النسب لا يكون كفا لعروف  
النسب \* زوجت نفسها من  
رجل لم يعرف انه حر او عبد  
فاذا هو عبد مأذون بالنكاح  
قيد به لانه لولا الاذن يصح  
فسخ النكاح لعدم الزوم  
والصحة ليس لها الفسخ  
ولا ولايتها طلبه ولا يفسخ  
بلا فسخ القاضي ويكون

قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سائما للمشتري فتد  
الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصه اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في الميسر  
\* ولو فقت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت الدعوة ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة  
ولا ارض على الجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* اذا حبست الامة عند  
رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد  
بعد ذلك او قطعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجنابة على الاحرار وان كانت الجنابة  
على الام كان على الجاني ما في الجنابة على أمهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنابته بجنابة الحرة وبنابة أمه  
بجنابة أم الولد وان لم يكن القاضي قضى بذلك وان كانت الجنابة منه - ما قبل الدعوة فهي على البائع دون  
المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاوي \* اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من  
سنة أشهر وكبر ابنها وولده ابن عند المشتري ثم مات الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد  
الملاعة اذا كبر وولده ولد ثم مات الولد المتني وبني ابنه فادعاه الملاعن صحت دعوته هكذا في المحيط \* الامة  
المشترا فاذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد  
حين ولده وانكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالتشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان  
كان الولد اتى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد  
رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان ينبغي أن لا تقبل هذه  
الشهادة لاق - ق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان  
حق الجارية في هذا الباب تسع والى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا لابل هذه الشهادة مقبولة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لانها وان قامت على عتق العبد الا أنها تضمنت حرمة الفرج حتى لو كانت الام  
ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال شيخ الاسلام المعروف ببخوار زاده وقال بعضهم لابل هذه  
الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود  
ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة  
الحلواني هكذا في الذخيرة \* اذا حبست الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل أن تلد وقال المشتري ليس  
لها حبل وأراها للنساء فقلن هي حبل فاني لأجيز دعوتها في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري  
في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ابنه  
وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي \* فان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت  
البيع فقال المشتري أصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لابل أصل الحبل  
كان في ملكي فالقول قول البائع فان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى واختلف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال  
على قوله البينة بينة المشتري وأصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد  
البيع يوم وادعاه البائع قال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل أن بعته مني منذ شهر وقال البائع  
لابل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف رحمه الله

فرقة بغير طلاق حتى انه لو لم يدخل بها الا بزم شئ \* والذي يلي المرافعة المحارم وغيرها المحارم في الصحيح \* وان زوجها الاولياء تعالى  
ولم يعلموا بكونه عبدا ثم علموا الاختيار لاحد \* ولو اخبر الزوج بغيره وظهر عبدا لهم الخيار وفيه دليل على انها لو زوجت نفسها بلا اشتراط  
الكفاءة ولم تعلم انه كف - ام لا ثم بان انه ليس بكف - ليس لها الفسخ وللأولياء طلب الفسخ ما لم تلد ولا يطل حق الاولياء بالسكوت وان  
طلال ولو زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاختيار لاحد ما اذا أخبر بالكفاءة أو شرطوا ذلك ثم علم عدم الكفاءة لهم



الخيار \* زوجت نفسها من صبي لا يملك الصداق وأبوه غني وقبل السكاح جازلان الزوج كف \* زوجت نفسها من غير كف مهل لها ان تمنع نفسها حتى يرضى الاولياء أفنى الفقيه أبو الليث بأن له ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وأفنى كثير من المشايخ بأنهم لا يملك المنع وخصوصاً المولى في المهر أو النفقة أو قبضه دليل الاجازة \* زوجها المولى من غير كف \* ثم فارقته ثم زوجت نفسها منه بلاولى له حق طلب الفسخ ولو كان الطلاق رجعي فراجعها ليس للمولى الاعتراض \* الكفاءة بين الذميين لا تعتبر (١١٧) الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائل أو

كأس فيفارق لتسكين الفتنة \* اذا كانت أمها حرة الاصل ووالدها معتق فالاعتق لا يكون كفاً لها \* وعن الامام الثاني ان من أسلم على يد انسان لا يكون كفاً لمولى العتاقة وروى ابن جماعة انه كف والقروى كف للمولى \* واذا كان السكاح بلاولى فطلقها ثلاثاً ثم تزوجها بالتحليل وقضى بحكمته أخذاً بقول محمد رحمه الله وأولوا الشافعي رحمه الله والقاضي شافعي وأحنفي جاز قال الامام صاحب المنظومة كان استاذي شيخ الاسلام لا يرى ذلك للحنفي لان محمداً قال بكرهه هذا السكاح ولكن يبعثه بالكتاب الى الشافعي فان أخذ الكتاب أو المكتوب اليه شيئاً لا ينفذ القضاء وان لم يأخذ نفذ اذا كان التقيد بلا رخصة وبه لا يظهر أن الوطاء في السكاح الاول كان حراماً أو في الاولاد خبيثاً لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآتي لافي المنقضي وقال الامام ظهير الدين وكثير من المشايخ لا يجوز الرجوع الى الشافعي في امثاله لافي المين المضافة لان كثيراً من

تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري كذا في المحيط \* اذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثت منك منذ شهر والولم يني وقال المشتري بعثت مني لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان أقام البينة فالبينة للمشتري أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة للبائع كذا في الكافي رجل اشترى جارية فظهر بها حمل بعد أيام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وأمر غلامه بأن يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاستطاعت الجارية بسقطها مستبين الخلق بعد هذا القول لاقول من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوماً كان الولد منه وعليه رده وكانت الجارية أم ولده وترد كذا في الوقعات الحسامية \* اذا ولدت الجارية المبيعة بنتاً لاقول من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت ابناً فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه أصبح دعوته واذا أصبحت دعوته في حق البنت صححت في حق ابنها حتى يطل حق المشتري كذا في المحيط \* وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط \* ولو ولدت بنتاً عند البائع ثم البنت ابناً ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه كذا في محيط السرخسي \* اذا حبست الامة فولدت في يدها مولاهم اعمها فروجها المشتري من عبده فولدت له ولداً ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسباً به منه ويرد اليه ابن العبد بحصته من الثمن ولو لم يستولد المشتري الام كانا جميعاً مرددين عليه ويعتبر في الانقسام قيمته وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط \* لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري بعد البيع يوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معاً الولدين فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلته أم ولده فان ادعى البائع بعد ذلك الولد الاول ثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحده منهما شيئاً حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل له جارية فباعها من رجل فولدت في يدها المشتري ولداً فادعى الولد ابنا البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع أو كذبه فدعوه باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه المشتري وكذبه البائع صححت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الثمن تصديقه بالبائع في دعوته ولا يضمن أبو البائع شيئاً من قيمة الجارية وليس للمشتري على أبي البائع شيء من قيمة الجارية ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعاً صارت الجارية أم ولده ولا يثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط \* أمة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري صححت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق ما في يدهما الا بن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بماله كذا في محيط السرخسي \* فان كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم ان أباً البائع ادعى نسب الولدين جميعاً وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطلة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصح الجارية أم ولده وتصح دعوته في حق الولدين نسباً ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبداً للمشتري والولد

العبادة رضوان الله عليهم أجمعين معه ولو فعل نفذ وكذا في العجز قبل الدخول عن المهر المجل أو النفقة اذا كان الزوج حاضراً يصح حكم الشافعي بالفراق وكذا الحنفى اذا رأى ذلك وأدى اليه اجتهاده وان قضى بخالفه رأيه فعلى الروايتين وان أمر الحنفى شافعيًا بذلك ان ما دونها بالاستحلاف صح والاوان كان الزوج غائباً وبرهن على العجز الصحيح انه لا يصح القضاء لانه جراف لان عجز الغائب لا يعلم لان المراد من العجز الاعسار لا عدم الوصول مطلقاً \* سئل شيخ الاسلام عن أبي الصغير زوجهم من صغير وقبل عنه أبوه بشهادة الفسقة وكبراه بينهم

غسمة منقطة للقاضي ان يبعث الى شافعي حتى يقضي بطلان هذا النكاح بهذا السبب وللقاضي الحنفي ان يفعل نفسه أيضا اخذ بهذا المذهب وان كان على خلاف مذهبه بناء على ان قضاء القاضي بخلاف مذهبه نافذ عند الامام \* وروى عن الامام الثاني انه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارقية في الحمام فقال اذن تأخذ بقول اخواتنا من أهل المدينة اذا بلغ المأفقتين لم يحمل خبثا \* وسئل أيضا عن بكر بالغه (١١٨) شافعية زوجت نفسها من حنفي أو شافعي بلارضا الاب هل يصح هذا النكاح اجاب عنه

انم وان كانا بعتقدان عدم الصحة لاننا نجيب بذهننا لا بذهابنا لانهم لا يعتقدان انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لاننا نجيب الاجمال الامام مسندا الى الامام لان الافتاء بما هو خطأ عنده لا يجوز \* ولوزوجت نفسها بلا اذن الولي من غير كفء يفتى في زماننا برواية الحسن عن الامام رحمه الله انه لا يجوز النكاح لان كل قاض لا بد له ولا كل شاهد يعدل ولا كل واقع يدفع ويرفع فكان الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طاقها زوجها اثلا فان تزوجت غير كفء ودخل بها الزوج الثاني لا تحل الاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار واختار صاحب الاسرار قول محمدنا لما قلنا وذكر برهان الائمة ان الفتوى في جواز النكاح بكر كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم رضي الله عنه لقوة دليل الامام قال الله تعالى فلا تغضواوهن ان ينكحن أزواجهن \* (السادس في الشهود) \* يصح بحضور ابنه منها \* والاصل ان من صلح فيه

الباقى يكون حرا بالقيمة وان صدقه المنة ترى وكذبه البائع فالجارية تصير أم ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى هو حر بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من أبي البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح أنه قول الكل ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الامم وكان القاضي الامام أبو حازم والقاضي الامام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن البائع قيمة الجارية أم ولد للمدعى وهو الاب ويضمن الاب للبائع وهو انه قيمته اقمنة قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط \* اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد لا قل من ستة أشهر فادعى البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسب مامنه ويطل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذا ان ان جاءت بأحدهما الاقل من ستة أشهر وبالاخر لا كثر ولو ادعاهما المشتري أو لأم البائع لم يصدق البائع وهما انما للمشتري ولو جنى على أحدهما واخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قتل واحدا واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو أعتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثا واخذ المشتري دينه وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويطل الولاء كذا في محيط السرخسي \* واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع أحدهما ما ادعى المشتري الولد الذي اشترته اراه أنه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية أم ولده كذا في المحيط \* باع أحد التوأمين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعتقه مشتريه بطل عتقه هذا اذا كان أصل العلوق في ملكه وان لم يكن أصل العلوق في ملك البائع والمسئلة بجهالها يثبت نسب الولدين من البائع أيضا يعتق الذي عند البائع على البائع ولا يطل عتق المشتري في الذي عنده ولا يطل بيعه كذا في الكافي \* رجل اشترى عبد بن توأمين ولدا في ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسب مامنه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسب مامنه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط \* رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسب مامنه وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لاسمع دعواه كذا في التارخية ناقلا عن الخزائنة \* اذا اشترى الرجل أمة وولدها واشترها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك الرجل أو من غيره وادعى ولدها فدعوتها جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يدهيه ولا يفسخ ثمن البيوع والعقود التي جرت فيه وفي أمه ولو كان أصل الحبل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الحاوي \* اشترى عبد واشترى ابوه أحدهما أو أمان فادعى أحدهما ما من في يده يثبت نسب مامنه وعتق الذي في يدي الآخر بالقراءة كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى جارية على أنه بالخيار فهاثلاثا فولدت عنده في الثالث ولدا فادعاه المشتري صححت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبائع على خياره فان أجاز البيع ثبت النسب من المشتري كما لو جدد

ولما نفسه صلح صاهدا فيه كالأعمى والاخرس الذي يسمع والفاسق والمحدوف في القذف والمغفل لا العبد والكافر والصبي الدعوة والمجنون والمكاتب \* ولو بلغ الصبي وعتق العبد وشهدا جاز لان العبرة بوقت الاداء \* تزوجها بالعربي وهما بعتق لان لا الشهود وقال في المحيط الاصح انه ينعقد \* وعن محمد تزوجها بحضرة هندية لم يفهما ولم يمكنهما ان يعبر المبحر فهدا نص على انه لا يجوز في الاول أيضا وسماع كل واحد من العقدين كلام الآخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كلامهما حتى انعقد بحضرة الاصبين وعامة المشايخ بشرط وسماع

الشاهدين كلامهما أيضا\* وفي الفتاوى تزوج بشهادة رجلين فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر فاعاد الكلام فسمع الآخر لا يجوز  
وهذا دليل على ان سماعهما كلامهما مشروط\* وفي المتن لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين لوجود شاهد فرد على كل عقد ولو في مجلس  
جاء عند محمد وعن الامام الثاني لا يجوز حتى يسمعهما معا\* تزوجها بحضرة السكرى وهم لا يعرفون أمر النكاح غير انهم يذكرون اذا سمعوا  
ينعقد\* تزوجها بشهادة الله تعالى جل جلاله ورسوله عليه الصلاة والسلام (١١٩) لا ينعقد ويخاف عليه الكفر لانه لوهم

انه عليه الصلاة والسلام يعلم

الغيب وعنده منافع الغيب  
الآية وما علم الله تعالى لخيار

عباده بالوحي أو الالهام  
الحق لم يبق بعد الاعلام

غيبا يخرج عن الحصر بن  
المستفادين من تقديم

المسند والحصر بالا  
(نوع)\* \* وكانه بان

يتزوجها فقال عند الشهود  
تزوجت فلانة ولم يعرفها

الشهود لا يصح ما لم يذكروا  
اسمها واسم أبيها وجدها وان

عرفوها صح بلا ذكر الاسماء  
وكذا اذا كان الشهود

يعرفون اسمها فذكر الاسم  
كاف اذا علموا انه أولادها

بالذكر\* وكذا لو كانت حاضرة  
منتقبة فأشار إليها كفي

ولا يحتاج الى ذكر الاسم لان  
الحاضر يعرف بالاشارة وفي

حبل الخفاف اذا كره  
الرجل أن يسميها عند الشهود

يقول خطبت امرأة الى  
نفسها على كذا من الصداق

فرضيت وجعلت أمرها  
الى في التزويج فاشهدوا أني

تزوجت هذه التي جعلت  
أمرها الى على كذا صح اذا

كان كفا\* وفي البقالي لم  
ينسبها الزوج ولم يعرفها

الشهود ودوسعه بينهما وبين ربه\*

الدعوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط\* واذا أخذ الرجل أمتين  
من رجل على أنه بالخيار يأخذ أيهما شاء بألف درهم ويرد الأخرى فولدنا عنده وأقرأنه مأمنه إلا أنه لم يعين  
التي وعنهما أولا فآقراره صحيح في ولد أحدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمر  
بالبیان مادام حيا فان مات قبل البیان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان أبانا وطئ هذه الجارية أولا فانه  
يثبت نسب ولده من الميت ويرث معهم وتصير هي أم ولد للميت وتعتق عبوته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع  
ويؤدون ذلك من تركه الميت ويردون الامة الأخرى على البائع مع عقرها فتكون أمة البائع كالموحد هذا  
البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان أبانا وطئ هذه أولا وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الأخرى أولا  
كانت التي قال لها بعض الورثة أولا هي التي وطئها الميت أولا متعينة للاستيلاء وترد الأخرى وان اتفقت  
الورثة أنهم لا يدرون التي وطئها الميت أولا فانه لا يثبت نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف  
كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين وكل واحد من  
الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريتين ونصف العقر من التركة  
فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضا\* فهذا على وجهين\* الاول أن  
تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي أمه  
كيفما جاء تبا الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو ستة أشهر وان ادعى أحدها جميعا ان جاء تبا الولدين  
لستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تبا الولد لاقل من ستة  
أشهر فدعوة البائع أولى في الولدين كذا في المحيط\* باع أم ولده والمشتري يعلم أنها أم ولد للبائع فجاءت بولد  
فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة أمه  
وكذلك لو لم يعلم المشتري بأنها أم ولد للبائع الا أن الولد يكون حر اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا في المحيط

السرخسي

\* (الفصل الثالث في دعوة الرجل والجارية ابنه)\* ولدت أمة رجل فادعى أبوه الولد ولم يكن أصل  
الحبل عنده ابنه وكذب الابن لم تجز دعوته الا أن يصدق المولى فتصح دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه  
أجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولدا مدبراً ابنه أو ولداً أم ولدها للمثني من جهة الابن أو ولدها مكاتبه الذي  
ولدت في الكتابة أو قبلها لا تصح دعواه لا بتصدق الابن كذا في محيط السرخسي\* اذا اشترى الابن أمة  
حاملها وباعها قبل أن تلد ثم ولدت وادعاه أبو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط\* جارية لرجل حبلى  
في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشترى البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة أشهر  
فادعاه أبو البائع الاول وكذب ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية أم ولده  
باقية ويثبت نسب الولد ويكون حر باعتراف قيمة ولو أن المشتري لم يبيعها من البائع ولكنه ردها بقضاء القاضي  
أو بغير قضاء القاضي أو بخياراً بشرط أو بخياراً للرؤية أو كان البيع فاسداً وقد قبضها المشتري فردّها على  
البائع يحكم بفساد البيع ثم ان أباً البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط\* اذا كانت لرجل أمة  
وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه أبوه جازت دعوته كذا في الحاوي\* واذا قال الاب وقعت على جارية  
ابني وأنا أعلم أنها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كالموحد يعلم كذا في المحيط\* اذا ادعى ولداً جارية ابنه

قال زوجت أختي وله أختان انهما جازولون عتبة وان حاضرة منتقبة ولم يعرفها الشهود جاز في المختار\* والاحتياط ان يكشف وجهها  
أو يذكروا بأبائها وجدها ليكون متفقاً عليه فيقع الامن من أن يرفع الى قاض يرى مذهب نصير بن يحيى انه لا يجوز زيوطنه\* قال اشهدوا اني  
تزوجت هذه المرأة التي في البيت فقالت قبلت وسمعو اصوتهم ولم يروا شخصها ان كانت في البيت وحدها جاز وان معها غيره هالا\* واذا جاز  
النكاح ووقع النزاع ببرهن الزوج ان التي اعترفت بالنكاح كانت هي\* وكذا لو كانت واحدة فسمعو اصوتهم ولم يروا شخصها جاز\* (السابع

في النكاح بغير ولي) \* المختار فيه قول الامام الثاني اخر انه ان كان كنفاً صحيح والا لا والولي حق الاعتراض وقال الامام يجوز بغيره بولي  
بكر كانت أو ثيباً وقال محمد لا يجوز مطلقاً رواه أبو سلمة فلوطقتها ثلاثاً كانت متاركة ولا يقع الطلاق عند محمد رحمه الله لان الطلاق  
يتعقب النكاح الصحيح وكذا الايلا والظهار ولو أجاز الولي لايه قد عنده لكن يكره أن يتزوج بها قبل التزوج بزواج آخر كراهة تنزيه  
حتى لو تزوج لا يفرق وعلى قوله الامام (١٣٠) \* زوجت نفسها من رجل وقصرت عن مهر مثلها الاوليا حق الاعتراض عند الامامين

وضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما  
أخدمته من قيمة الجارية كذا في الذخيرة \* ولو كان الاب ادعى الولد ثم ادعاه الاب أو ادعيه معافا لابن أو لى  
هكذا في السراج الوهاج \* وان ادعى ولد جارية ابنه والاب حر مسلم والاب عبد أو مكاتب أو كافر لم تصح  
دعوتة ولو كان الاب مسلماً والابن كافراً صححت دعوتة وهو الصحيح ولو كانا جميعاً من أهل الذمة وماتت ماختلفة  
جازت دعوتة الاب فيه كذا في المبسوط \* اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت ولداً فادعاه الجد والوالد  
حقيقة واعتبارا بان كان الولد حر مسلماً فدعوتة الجد باطلة فان كان الولد نصرانياً والجد والحفاد مسلمين أو  
كان الاب عبد أو مكاتباً والجد والحفاد حريين صححت دعوتة الجد ولو كان الاب حر تدا والجد والحفاد مسلمين  
فدعوتة الجد موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أسلم الاب بطلت دعوتة وإن مات أو قتل على رذته  
صححت دعوتة وإن كانوا جميعاً أحراراً أو مسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر  
من ذمات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوتة وكذلك لو كان الاب نصرانياً والجد والحفاد مسلمين ثم أسلم الاب  
والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر كانت دعوتة الجد باطلة وكذلك لو كان الولد مكاتباً فادى  
بدل الكتابة فعتق قبل دعوتة الجد أو كان عبداً فاعتق قبل دعوتة الجد كانت دعوتة الجد باطلة كذا في المحيط  
\* ولو كان الاب معتوقاً من حين العلق الى حين الدعوة فدعوتة الجد مقبولة فان أفاق المعتوق ثم ادعى الجد  
فدعوتة باطلة كذا في الحاوي \* وان لم يدع الجد الولد حتى أفاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما أفاق في  
الاستحسان تصح دعوتة هكذا في المحيط

(الفصل الرابع في دعوتة ولد الجارية المشتركة) \* اذا كانت الامتعة بين رجلين في ملكهما وولدت  
فادعاه أحدهما ثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسراً كان أو معسراً  
ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئاً كذا في الحاوي \* فان قال المدعى لصاحبه ان هذه الجارية  
قد ولدت منك ولداً وادعيت قبل أن تلد مني وصارت أم ولد لك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبته الجارية  
فانهم لا يصدقون على الجارية وعلى ولدها حتى لا يطل ما ثبت له من الحقوق من جهة المدعى ولا يطل  
الضمان من المدعى ولكن يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن مشايخنا من قال هذا قوله ما أم على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للقر له شيئاً وقيل لا بل هو قولهم جميعاً والاول أشبه وأقرب الى  
الصواب فان اكتسب الجارية كسباً أو قتلت هي أو ولدها فذلك كله للقر ولو قال هذا المدعى للشريك  
كنت أنت فتها أنت قبل هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامته تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا  
في نصف عقرها \* جارية بين اثنين قال أحدهما هذه أم ولدي وأم ولدك أو قال أم ولدنا فان صدقه صاحبه  
في ذلك صارت الجارية أم ولد لهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كالأودعياء معاوان كذبه صاحبه في  
ذلك ضمن المقر للشريك نصف قيمته موسراً كان أو معسراً وضمن أيضاً نصف العقر للشريك ثم يكون نصف  
الجارية أم ولد للقر ونصفهما موقوف بمنزلة أم الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت أم ولد بينهما ويرد  
ما أخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها أم ولد للقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد تستخدم المقر  
يوماً ووقف يوماً فان مات أحدهما ففي فصل التصديق عتقت أيهما مات ولا سعاية عليه الحي في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها السعاية وفي فصل التكذيب كذلك تعتق أيهما مات ولا سعاية عليها

\* ولو تزوجها على غير الاب  
والجد من غير كف لم يذكر  
والقياس على مسئلة التقصير  
في المهر يقتضي ان لا يجوز  
هذا النكاح بلا خلاف \*  
القاضي اذا زوج الصغيرة  
من نفسه فهو نكاح بلا ولي  
لان القاضي رعية في حق  
نفسه \* وكذا اذا زوج من  
ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم  
وحكم القاضي لابنه باطل  
بخلاف سائر الاولياء  
حيث يجب ولابن العم ان  
يزوج بنت عمه من نفسه أو  
ابله \* (الثامن في نكاح  
الصغار) \* قبض الاب  
مهرها وهي بالغته أولاً  
وجهازها أو قبض مكان  
المهر عينا ليس لها ان لا تجوز  
لان ولاية قبض المهر الى  
الآباء وكذا التصرف فيه \*  
ولو اجتمع وليان متساويان  
في الدرجة ملك كل  
النكاح لعدم تجزى الولاية  
بخلاف الجارية المشتركة  
لان الملك يجزى فلا يملك  
أحدهما التزوج \* كل عقد  
له يجزى حال العقد يتوقف  
وما لا فلا \* أعتق الصغير  
على مال أو وهب وقبضه  
الوهاب له أو زوج عبده ثم  
كبر فجاز لا يصح لانه لا يجزى له

أو ان التصرف \* ولو زوج أمته فجاز له ما لم يبلغ جاز لان له مجزاً \* ولو زوج القاضي صغيرة لا ولي لها ان في منشوره صحح للسكران  
والالا وان عقد وليس في منشوره ثم أذن له فيه فجاز لا يجوز قال الصدر الصحيح انه يجوز أصلاً في الجامع \* أمر عبده ان يتزوج وقد كان  
تزوج قبله فجاز النكاح جازاً استحسننا ولو عتق يجوز بلا اجازة \* ولها أبوها ثم الجد وان علما لا يوين ثم لاب ثم نوههم على هذا الترتيب  
ثم العم لا يوين ثم العم لا يوين ثم نوههم على هذا الترتيب وان لم يكن عصبه فولي العنقة ثم ذوالارحام الرجل والمرأة سواء وكذا أولادهم فيه

سواء هم عصبة مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد رحمه الله تعالى ليس لذوى الارحام ولاية \* ولا لالة الاعتراض في التزويج من غير كف\*  
 لان ثبت لذوى الارحام وانما ثبت ذالعصبات بلا خلاف والاخت تقدم على الام حال عدم العصبة قال الامام السرخسى انكاح الاخت  
 والعمة و بنت الاخ و بنت العمة التي من قبل الاب يجوز اجماعا انما الخلاف في الام والحالة ونحوها ودعوا الاجماع يصح في الاخت لافي  
 العمة و بنت الم لان ثبوت الولاية لذوى الارحام مختلف وفي شرح الطحاوى (١٢١) ذكر الخلاف في الشكل وفي شرح الشافى

الاقرب الام ثم البنت ثم  
 بنت الابن ثم بنت ابن الابن  
 ثم الاخت لاب وأم ثم لاب  
 ثم لام ثم أولادهن ثم العمت  
 ثم الاخوال ثم الخالات ثم  
 بنات الاعمام والجد الفاسد  
 أولى من الاخت عند الامام  
 وبقي بما ذكر في الشافعيان  
 الام مقدمة على الاخت ولا  
 ولاية للقاضي الا اذا كان  
 قريبا وليا وهذا الاختلاف  
 بناء على اختلاف فهم في تزويجها  
 نفسها وقد ذكرناه \* والولي  
 من كان أهلا لليراث وهو  
 عاقل بالغ \* زوج بنته الصغيرة  
 من ابن كبير لرجل بلا اذن  
 الابن وقبل عنه أبوه ثم مات  
 الابن قبل الاجازة بطل  
 النكاح ولو كانت  
 كبيرة أيضا والمسئلة بمجالها  
 فزوجها الاب بلا اذنها  
 لا ينعقد ولو غاب الاقرب  
 تنتقل الولاية الى الابعد  
 وأجمعوا ان الاقرب اذا عضل  
 تنتقل الولاية الى الابعد  
 وفي الفتاوى زوج الصغيرة  
 الاب من غائب وقبل رجل  
 عنه فمات الاب وأجاز  
 الغائب النكاح صح \* غير  
 الاب والجد اذا زوج الصغيرة  
 من رجل يعقد مرتين مرة  
 بالسمية ومرة بدونها لان

المنكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في المحيط  
 \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه معانها وبنيهم جميعا ثابت نسبهم منهم والجارية  
 أم ولدهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من اثنين وقال  
 محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في البدائع \* وإذا كانت الانصاء مختلفة فالحكم في  
 حق الولد لا يختلف أما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي \* دعوة الولد إذا تعذر  
 اعتبارها دعوة الاستيلاء لا تعتبر دعوة التحرير قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة جارية بين رجلين ولدت  
 لستة أشهر فصاعدا من ذلك مكاهها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة أشهر فصاعدا من ذلك ولدت الولد الأول فقال  
 أحد المولدين الأصغرى والاكبر ابن شريك فان صدقه شريك يثبت نسب الولد الأصغر من مدعى الأصغر  
 وتصير الجارية أم ولدها ومدعى الأصغر وضمن مدعى الأصغر لشريك نصف قيمة الجارية موسرا كان أو معسرا  
 وضمن نصف عقرها أيضا ولا يضمن من قيمة الولد شيء أو يثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير  
 مدعى الاكبر معقلا لا كبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريك كان موسرا  
 وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية أم ولدها ومدعى الاكبر وضمن مدعى الاكبر نصف  
 العقر لمدعى الأصغر وهذا إذا صدق شريك فاما إذا كذب فالجواب في حق مدعى الأصغر ما ذكرنا ولا يثبت  
 نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين ثم إذا أحدهما على  
 صاحبه بالعق وصاحبه منكر هذا الذي ذكرنا كله اذا قال أحد المولدين الأصغرى والاكبر ابن شريك  
 فاما اذا قال الاكبر ابن شريك والأصغرى فان صدقه شريك في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك  
 المصدق وصارت الجارية أم ولدها وضمن مدعى الأصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان أو معسرا  
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الأصغر من مدعى الأصغر ويضمن مدعى الأصغر  
 قيمة الأصغر لشريك وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضمن نصف العقر وإذا كذب شريك يثبت  
 نسب الولد الأصغر من مدعى الأصغر وصارت الجارية أم ولدها وضمن لشريك نصف قيمتها ونصف عقرها  
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط \* رجلان اشتريا جارية فولدت  
 لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والاخر الام فالدعوة دعوة صاحب الولد والجارية أم ولده والولد حر  
 ويضمن نصف العقر لشريك ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة أشهر والمسئلة بمجالها  
 صححت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريك ولا تسعى له الامه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يضمن نصف قيمته ان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى  
 الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بتنا ستة أشهر من وقت الشراء ثم البنت  
 ولدا فادعى أحدهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجدة حية أو ميتة صححت دعوة كل واحد فصارت الجدة  
 أم ولد الاول وعليه نصف قيمته ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغرى للكبرى نصف  
 عقرها وهو الاصغر ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى  
 فان كانت الجدة قتلت قبل الدعوة فأخذ قيمتها بينهما نصفين ثم ادعى اليم يضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن  
 مدعى الكبرى لا آخر عقر الجدة بالاقرب بالوطء ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(١٦ - فتاوى رابع) العقد الاول ان كان فيه نقصان تسمية يصح الثاني بمهر المثل وانما لا يذكر المهر في العقد الثاني لان عند البعض ان جسد الحال مهر يلزم الثاني أيضا فاعل قاضي ياراه ويقضى عليه بهما والثاني انه ان كان حلف بطلاق كل امرأة تبت زوجها ينقذ الثاني وان زوجها الاب والجدة كذلك يعقد عندهما للعنيين وعند الامام للعنى الثاني لانهم ما يملك الحط والزيادة عن مهر المثل غير الاب والجدة زوج الصغيرة من رجل جده معتق قوم وآباء الصغيرة أحرار أو زوج من رجل جده كافر فاسلم فادركت الصغيرة

واجازت النكاح لا يصح \* صبي تزوج بالغة وغاب وتزوجت المرأة بآخر وحضر الصبي وقد بلغ وأجاز ان تزوجت قبل بلوغه جاز وان بعد بلوغه واجازته ان كان النكاح الاول بهر المثل أو بما يتغير فيه لا يجوز النكاح الثاني وان بما لا يتغير فيه ان للصغير أب أو جد جاز النكاح الاول لان له مجيزا في توقف والام يتوقف فيجوز النكاح الثاني \* أراد الدخول بالصغيرة ان بنت خمس لا يدخل وان تسع ما يدخل وقيل ان هي ضخمة يدخل بها وان مهزولة لا أو أكثر المشايخ (١٣٣) على ان لا عبرة للسلب للطاقة وكذا اختان الصبي \* (مسائل المجنون) \* ولاية

عنده ما نصف قيمة الام ان كان موسر او مدعي الصغرى لضمان عليه والوالد الا كبر للذي ادعاه ولا تصير أم ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا الاقل من ستة أشهر والمسئلة بهاها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وأمه أم ولده ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت أم ولده ومدعي الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت أم ولده ان كانت حية ولا تصير أم ولد ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي \* رجلان اشتريا جارية فوالت في ملكهما ولدا الاقل من ستة أشهر فادعى الولد أحدهما صحت دعوته وكانت الجارية أم ولده ويضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان أو معسرا ولا يضمن لشريكه شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتمقه أحدهما كذا في المحيط \* اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد أحد الولدين فان جاءت بهما في بطن واحد فادعى أحدهما الا كبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما جاعلا ما ثبت النسب منهما جاعلا فما اذا سبق أحدهما بالادعوى فيثبت نسب الولدين منه وعقها وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو لوالدي بطنين مختلفين فادعى أحدهما الا كبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منه - ما معا يثبت نسب الا كبر من مدعي الا كبر وعققت وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعي الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعي الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعي الا كبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولو ادعى الا كبر أولا يثبت نسب الا كبر وعققت وصارت الجارية أم ولده ويغرم للاخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر بعد ذلك لو ادعى الاخر الاصغر فقد ادعى ولداً ومولداً الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب وتكون كام الولدان كذبه لا يثبت النسب ولو أن أحدهما ادعى الاصغر أو لاعتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية للاخر مع نصف العقر والا كبر يرقب بينهما واذا ادعى الاخر الا كبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتمقه أحدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه منه والاخر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير كذا في شرح الطحاوي \* رجل مات وترك اثنين وجارية فظهرهم احبل فادعى أحدهما ما أن الحبل من أبيه وادعى الاخر أن الحبل منه وكانت الدعوى منهما معا فالحبل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحبل للاب بدأ بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط \* ولا يضمن المدعي لاخيه شيئا لامن الام ولا من الولد كذا في المحيط \* وتجوز دعوة الاخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط \* أمه بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والاخر منذ ستة أشهر فجاءت بولدين فادعاهما فهو لا قدمهما ملكا ويضمن نصف قيمتهما ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن يضمن وينبغي أن يضمن البائع للصاحبه وعلى البائع أن يرجع الثمن الى صاحب الملك الاخر قال مشايخنا ينبغي أن يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر أنه أقر بوطه أم ولدا لصاحبه كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا علم المالك الاول من المالك الاخر فاما اذا لم يعلم فيثبت نسب الولد منهما

الاب عليه ثابتة اذا بلغ مجنونا أو معتوها أو بلغ عاقلًا ثم جن أو عتقه قال الفقيه أبو الليث عن الحسن الثاني لا تعود خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وقال الميداني عند الثلاثة تعود خلافا لفرير تعود الى السلطان والاب اذا جن أو عتقه لا يثبت للاب ولاية في ماله وفي حق التزويج تثبت لكنه للاب عندهما ولا به عند محمد رحمه الله وكذا الاختلاف في الجدة مع الابن والجدة أولى من الاخ عنده وعندهما سواء اجتمع الجد الفاسد والاخت عند الامام الولاية للجد \* وشمول الجنون أكثر السنة اطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنهما أن أكثر من يوم وليلة فاطباق وقال محمد سنة كاملة وفقدته في رواية بتسعة أشهر وفقدته الامام في رواية بشهر وبه يفتى ولم يقدره بشئ في أخرى \* وان يجن ويزنق ينفذ تصرفه حال الافاقة فلا يثبت عليه ولاية أحد لوجنونه يوما أو يومين والمعتوه من كان فليس الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون \* الاب والوصى يملكان

تزويج أمه اليتم لانه كسب وازاحة مؤنة عنه لا عبده ويملك تزويج أمته من عبده في القياس وهو رواية بشرع الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد \* والوصى لا يملك انكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه \* زوج الولي الولاية ثم ادعى انه كان فضولا لا يصدق واذا كان الصبي يعقل فقبل النكاح واجازه الولي يصح \* ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك الانكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ فتجيز النكاح للخلاف في صحة هذا



النكاح \* غاب الولي أو عضل أو كان الأب والجدة فاسقة فلا فاضل أن يزوجه من كف \* زوج الأب بعد حال حضور الأقرب وتوقف على إجازة الأقرب وغاب الأقرب لا يجوز النكاح إلا بإجازة بعد تحول الولاية إليه إذا كان الأقرب لا يدري أين هو فزوجها الأب بعد ثم علم أن الأقرب كان في المصر يجوز لأنه إذا لم يعلم أين هو لا ينتظر السكف فيكون كالغيبه المنقطعة \* (نوع آخر) \* إذا أعطى الأب أرضاً لمهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تلك القبض وإن كان ضمن المهر والمسئلة بمجالها ملكت (١٣٣) القبض بعد الموت لأن المهمة لا تتم بلا قبض وفيما إذا ضمن بقى فلا

يطل بالموت \* تبرع الأب لمهر الابن ورد الابن النكاح عاد المهر إلى الأب كما في سائر الديون \* إذا تبرع أحد بقضاء الدين ثم علم أنه لا دين عاد إلى المتبرع وضمان الأب مهرها على ابنه لا يصح بلاقبول المرأة وإن أدى في الصبا لا يرجع بلا شرط الرجوع بخلاف الوصي والاجنبي إذا ضمن باهر الأب يرجع على الأب وإن ضمن الأب في الصحة وأدى في المرض رجوع خلافاً للإمام الثاني فإن مات الأب قبل الاداء خیرت ان شاءت أخذت من الابن وان شاءت من التركة ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عندنا \* وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم الأب الصداق بلا ضمان وإن أشهد الأب عند الاداء أنه يؤدي ليرجع على الابن رجوع وإن لم يشهد عند الضمان وإن كبر الابن ثم أدى يرجع ان أشهد والالا \* وفي البيع اشترى للصغير أو الصغيرة سوى الطعام والكسوة وأعطى الثمن من مال نفسه يرجع بلا شرط

وتصير الجارية أم ولد لها ولا عقير على واحد منهم ما لصاحبه ويضمنان نصف العقير للبائع وإلى هذا مال شيخ الاسلام وبعض مشايخنا قالوا لا عقير على واحد منهم ما أصلا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي والاول أشبهه باصول أصحابنا هكذا في المحيط \* أمة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبو الصغير ثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين جاءت بولد فادعاه أحدهما في مرض موته صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال إذا مات وهذا إذا كان الولد ظاهراً أما إذا لم يكن ظاهراً فاعتق من الثلث كذا في المحيط \* لو كانت جارية بين رجل وأبيه فولدت فادعاه معالجته ابن الأب استحسننا وضمنته نصف قيمة الأم ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقير أيضاً فيكون قصاصاً وكذا الجد أبو الأب إذا كان الأب ميتاً وأما الأخ والعلم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي \* ولو كان بين الجد والحفيد جارية فادعاه جميعاً والأب قائم ثبت النسب منهما جميعاً كذا في شرح الطحاوي \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الأم للابن وعليه لآخر نصف قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية بين رجل وابنه وجده جاءت بولداً دعوا جميعاً فالجد أولى وعليهم ما مهر تأم للجد إذا صدقهما بالجد أنهم موطئاه فإن لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحمل هذه الجارية للجد وإن كذبها في الوطء فليس هذا كالابن إذا ادعى أنه وطئ جارية أبيه وكذب الأب فانما لا تحرم عليه كذا في الحاوي \* الأمة إذا كانت بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عقرها الشريكة وإذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولداً فادعى العبد نسب هذا الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشره كذا في المحيط \* وإذا كانت بين حر ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاوي \* جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعاه فهو ابن المسلم عندنا فإن كان الذي قد أسلم ثم جاءت الأمة بولد فادعاه فهو ابنهم ما ويرثه ما ويرثه سواء كان العلق بالجارية قبل اسلام الذي أو بعده وإذا كانت الأمة بين مسلمين فارتد أحدهما ثم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المسلم منه ما علق قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صار الجارية أم ولده وضمن للتردم مثل قيمتها وبقاصان في العقير كذا في المحيط \* ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعاه فهو ابن المرتد وهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذي له نصف العقير وإن سبق أحد الشريكين بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو أولى كذا في الثامن كان كذا في الحاوي \* أمة بين مسلم ومهر تدفع ادعياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت بين مجوسى وكفى في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي \* أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومدر وعبد فادعوا فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقير بحصة الشريك كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الأمة بين مجوسى حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المجوسى كذا في المحيط \* أمة لذى باع نصفها من مسلم ثم ولدت لأقل من ستة أشهر فادعاه فهو ابن الذي ويطل البيع كذا في المبسوط \* إذا كانت الأمة بين رجلين فعلق ثم باع أحدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لأقل من ستة أشهر فادعاه المشتري ثبت نسبها منه ويطل البيع ويسترد الثمن وبغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي \* ولو ادعاه فهو ابنهم ما هكذا في المحيط

الرجوع وإن كان للصبي دين على أبيه فادى المهر ولم يشهد ثم زعم أنه أدى من الدين صدق الأب إن كان صغيراً وإن كان كبيراً لا يكون متبرعاً لأنه لا يملك الاداء بغير أمره \* ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو أحق بأماسها كها قبل التزوج مانع من الزوج حتى تأخذ كل المهر \* غير الأب والجد إذا سلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلاً عرفاً والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالك لمطالبة صداق

الصغيرة وان لم يكن للزوج الانتفاع به الا انه يجب بالخلوقة والنفقة لا يجب قبل ان تصير محلا للاستمتاع \* ادعى الدخول وعدم مكنتها من منع نفقته امنه بعده لقبض الصداق وادعت منعه من الوطء فالقول قولها والخلوقة ليست كالدخل هنا وفي حق الرجعة بخلاف تأكد المهر والعدة \* ولو ادعى الاب انها بكر ولم يسلمها الى الزوج وطالب المهر ليسلمها اليه وزعم الزوج الدخول وعدم مكنته المنع لاخذ المهر وطلب من القاضي ان يحلف لعدم علمه بوطئه ذكر (١٣٤) الخصاف انه لا يحلف وقال الصدر يحتمل ان يحلف وقيل الاصل في هذه المسئلة ان قبل

نهي البنت البالغة للاب طلب صداقها وقال في المنتقى لا يملك الطلب الا بواكالتها غير انه ان دفع اليه برئ \* أقر الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا \* طالب الختن بتسليم الصداق لا يشترط احضار المرأة بخلاف البسيع حيث يشترط احضار المسع الا اذا خاف الزوج انه لا يسلمها اليه بعد تسليم المهر فانه يؤمر ان يجعها مهيا للتلقي لم يسلم المهر وقال الامام الثاني يستوثق بكنيل \* ولا يملك أبوا البالغة قبض غير المسمى من المهر الا في بلد جرى التعارف بذلك بان كانوا يأخذون عوض الصداق ضياعا أو متاعا لانه شراء لا قبض للمهر وان كانت صغيرة أخذ للمهر ماشاء مطلقا والوصى لا يملك قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغير الاب والجد قبض مهرها صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا كان الولي هو الوصى فيملك كسائر الديون \* قبض الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكر لانه يلى القبض لا الرد وان كانت ثيبا يصدق لانه

(الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين) \* صغير لا يتكلم في يد رجل يدعيه أنه ابنه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاها آخر أنه ابنه يثبت نسبه صدقه ذوال اليد أو كذبه استحسانا لا قبا ساولو ادعاها ذوال اليد ورجل آخر ذوال اليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو أن حرامسلفا في يديه غلام يدعي أنه ابنه جاءه مسلم حرا وذى أو عبد أو أقام بينة أنه ابنه ولا بينة له صاحب اليد قضى بنسبه من المدعى ذكر شيخ الاسلام ويكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الأئمة الخلو في ويكون الصبي حرا الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط \* الخارج وذوال اليد أقام البينة على البسوة وذوال اليد أولى كذا في محيط السرخسي \* وان أقام كل واحد من الخارج وذوال اليد البينة أنه ابنه من امرأته هذه قضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان جحدت هي ذلك وكذلك لو جحد الاب وادعت الام هكذا في المبسوط \* اذا كان الصبي في يد رجل أقام رجل البينة أنه ابنه ولد من أمته هذه منذ أكثر من ستة أشهر وأقام الذي في يديه بينة أنه ابنه من أمته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبينة بينة الذي في يديه كذا في المحيط \* زوجان رقيقان في أيديهما صبي يقيم البينة أنه ابنهما وأقام حردى أو مسلم أنه ابنه من امرأته الحرة هذه يقضى الحر كذا في محيط السرخسي \* لو كان الصبي في يد رجل فأقام رجل البينة أنه ابنه ولم ينسبه الى أمه فانه يقضى به للمدعى وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط \* صبي في يد ذى أقام مسلم بينة من المسلمين أو أهل الذمة أنه ابنه ولد على فراشه وأقام ذى من أهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم وان كان شهودا لذى مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى أمة لها ابنان والامعة مع أحدهم ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد منهما أن الامة ولأن الابن ابنه ولد من هذه الامة قضى بالامة وبالولدين جميعا للذى في يديه الامة سواء ولد في بطن واحد أو في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد الذى في يديه لا غير ان ولدتهم في بطن واحد فهذا الولد الاول سواء وان ولدتهم في بطنين فان لم يعلم الاكبر من الاصغر قضى بالامة للذى في يديه ويقضى لكل واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما اذا علم الاكبر من الاصغر والا كبرى يدي الذى الامة في يديه فانه يقضى له بالامة والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذى ليست الامة في يديه فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما الامة فقد ذكر في الكتاب ان يقضى به للخارج الذى الاكبر في يديه هكذا في المحيط \* غلام وأمة في يد رجل فأقام آخر البينة أن هذه الامة أمته ولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام ذوال اليد البينة أنه أمته ولدت هذا الغلام على فراشه فبينه ذى اليد أولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا أو كبيرا صدق الذي اليد فان كان كبيرا يدعى أنه ابن الآخر فاقضى بالغلام والامة للمدعى كذا في المبسوط في باب الولادة والشهادة عليها \* قال محمد رحمه الله تعالى حره لها ابن وهما في يدي رجل وأقام رجل آخر بينة أنه تزوجها وأنهما ولدت منه هذا الولد على فراشه وأقام ذوال اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد الذى اليد سواء ادعى الغلام أنه ابن ذى اليد أو ابن الخارج ولو كان الذى هم في يديه من أهل الذمة وشهوده مسلمون والذى يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من أهل الذمة قضيت بالمرأة والولد للذى هم في يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعى سواء كانت شهود ذى اليد مسلمين أو كانوا

أمين ادعى رد الامة \* أدركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب واقر الاب به لا يصح اقراره عليها وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند الاخذ ابرأ أنك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب \* جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مجهولا وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمنت من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاناضا من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب \* (نوع في خيار البلوغ) \* القرقة التي تحتاج الى

القضاء خمسة الفرق بالحب والعنة وبأن اسلمت المرأة فعرض عليه الاسلام فأبى وفرق بينهما أو فرق بينهما باللعان فهي طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ والخامس بعدم الكفاءة فهما فسخ وان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهران كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كاملا ولو زوج المعتوهة أخوها ثم عقلت خبرت وفي الاب والجد والابن لا خيار وكذا اذا زوج الاب والجد الصغير أو الصغير ثم بلغا لا خيار لهما خلافا لابي بكر الاصم فان عنده ثبت الخيار وان كان المزوج أباقيا ساعلى (١٣٥) الاجارة فانهم ما يمكن فسخ الاجارة بعد

البلوغ لا النكاح عندنا والفرق ان الاجارة ليست من المصالح وضعا وانما ملكها الاب مطلقا والام أيضا نفسها لا مالها - حالان بها يحصل التأديب وتعلم الاعمال وذلك مجازا فبالاجرة أخرى فاذا لم تكن من المصالح وضعا يمكن الازالة بالبلوغ بخلاف النكاح فانه من مصالح العمر والقاضي اذا زوجهم ما ثم بلغها الما الخيار في الصحيح وبه يقتل قصور الشفقة وكذا في الاخ والام لقصور الرأي في أحدهما أو الشفقة في الآخر \* وان أدركت بالحض تختار عند رؤية الدم ولو في اللبس تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصحيح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفستد وليس هذا بكذب محض بل من قبيل المعارض المستوعبة لحياء الحق لان الفعل الممتد لدوامه حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا الى غيره فلا يصح بعد الصبح مثله ويطل الخيار بالرضا صريحا ودلالة كطلب النفقة منه لا باكل طعامه أو خدمته ولا تمكينها نفسها منه ويطل رضاه بدخولها وتسليم المهر اليها لا بالسكوت \* تزوج الصغير

من أهل الذمة كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه تزوجها في وقت وأقام ذو البينة على وقت ودونه فأنى أقضى به المذمى كذا في المبسوط \* ولو أقام ذو البينة أنها امرأتة تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام آخر بينة أنها أمته وولدت هذا الغلام في مذكره على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبذلك الامة للمذمى وكان الولد مع الامة مملوكين له الآن الولد يعتق باقرار المذمى وتصير الجارية أم وولده باقراره أيضا قال الآن بشهدش وولدت المذمى أنها غربة من نفسها بان زوجت نفسها على انها غربة فحينئذ يكون الولد حرا بالقيمة كذا في المحيط \* لو أن رجلا في يده أمة لها ولد فأقام آخر البينة أنها أمة أبيه وولدت هذا الغلام على فراشه أبيه وأبوه ميت وشهدا خرون أنها أمة للذي هي في يده وولدت هذا الولد في مذكره وعلى فراشه وأنه ابنه قضيت بالولد لليت الذي ليست في يده وجعلت الامة حرة وولدها لليت ولا أقضى للذي هي في يده بشئ من ذلك كذا في الحاوى \* لو كان الصبي في يد رجل فأقامت امرأته البينة أنها ابنه قضيت بالنسب منها وان كان ذو البينة يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الا امرأته واحدة شهدت انها ولده فان كان ذو البينة يدعي أنه ابنه أو عبده لم يقض للمرأة بشئ وان كان الذي في يده لا يدعي فأنى أقضى به للمرأة بشهادة امرأته واحدة وهذا استحسان كذا في المبسوط \* صبي في يدي امرأته ادعت امرأته أخرى أنها ابنها وأقامت على ذلك امرأته وأقامت المرأة التي في يدها امرأته أنها ابنها يقضى لتي في يدها ولو شهدت كل واحدة منهن ما رجحان يقضى لذات البدن ولو شهدت لصاحبة البدن امرأته واحدة وشهد للخارجة رجحان يقضى للخارجة كذا في المحيط \* صبي في يد رجل لا يدعيه فأقامت امرأته البينة أنها ابنها ولده وأقام رجل بينة أنه ابنه ولده على فراشه ولم يسهو أمه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رجحان خارجان أقام كل واحد البينة أنه ابنه ولده على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجل والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى صبي في يدي رجل جاء رجلا نوا دعي كل واحد منهما أنه ابنه وأقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقتت احدي البنتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى للذي كان وقته موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لهما لا خد الوقتين بيقين مشكلا للوقت الاخر يقضى للمشكك وان كان مشكلا للوقتين نحو أن شهد أحدهما الفريقين أنه ابن تسع سنين وشهد الفريق الاخر أنه ابن عشرين سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشرين سنين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكره شمس الاعنة الحلواني في شرحه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات أنه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط \* لقيط ادعاه رجلا نوا أقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الاخر البينة أنها ابنته فاذا هو خفي فان كان يبول من مبال الرجل فهو لمذمى الابن وان كان يبول من مبال الجارية فهو لمذمى البنت فان بال منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معا ولم يسبق أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا علم بذلك فية قضى بينهما ولا يقضى باكثرهما ولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكك بالاتفاق كذا في شرح المنظومة \* لو ادعى عبد مسلم أنه ابنه ولده على فراشه من هذه الامة وادعى ذمى أنه ابنه ولده على فراشه من امرأته هذه قضى للحر الذي كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل يدعي نسبه خارجان أحدهما

أو الصغير بغير إذن الولي ثم بلغا لم يحزن نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا أو اعتقا جاز بلا اجازتهم \* (التاسع في نكاح البكر) \* ان فلانا وفلانا وفلانا لا يحظ بك أو بنى فلان أو جتراني وهم يعرفون ويحسون فسكت فتزوجها صريح وان كانوا لا يحسون لا وبعض المتأخرين شرطوا في الاستمارة كرا الصداق والصحيح خلافه لانه لا يشترط في النكاح فكذا فيه \* استأمرها فقالت لا أرضى أو لا أر يده فتزوجت وسكت صريح النكاح وان قالت كنت قلت لا أر يده لا يصح وان بلغها خبر النكاح فقالت لا أرضى ثم قالت رضيت لا يصح

لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة وعن هذا قال المشايخ المستحسن تجديد النكاح عند الزفاف لان البكر عسى تظهر الرد عند السماع ثم لا يفيد رضاهما والسكوت رضائي مسائل \* سكوت البكر عند النكاح \* وعند قبض الاب والجد مهرها وبرا الزوج عن المهر \* ولده ولد فقهه أو ان الولادة أو بعد يوم أو يومين صح وان سكنت حتى مضى أيام ثم نفي لا يصح وكذا اذا ولدت جاريته التي هي أم ولده وسكت صح وكذا لو سكت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده (١٢٦) وكذا لو سكت عند التهنئة وكذا سكوت الشفيع رضا بخلاف ما اذا حلف لا يسلم الشفعة فسكت حتى بطلت

مسلم والاخر ذمى وأقام كل واحد منهما بيته من المسلمين أنه ابنه قضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذي يحكم الاسلام كذا في المحيط \* لو ادعى يهودى ونصرانى ومجوسى وأقام كل واحد منهم البيعة قضيت لليهودى والنصرانى كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل ادعاه حرم مسلم أنه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبد أو مكاتب أن ابنه من هذه المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب أنه ابنه ولد من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط

\* (الفصل السادس في دعوة الزوجين والولاد في أيديهما أو في يد أحدهما) \* اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها وادعت المرأة أنه ابنها من غيره فهو ابنهما جميعا هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوى \* ولو كان الولد في يد الزوج فقال الزوج هذا ابني من امرأة أخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فالقول قول الزوج ولو كان الولد في يد المرأة فقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك فالقول قول الزوج أيضا كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الزوج أولادها ابنه من غيرها وهو في يديه ثبت النسب منه من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا ثبت النسب منها وان ادعت المرأة أولادها ابنها من غيره وهو في يديها فادعى الرجل أنها ابنه من غيرهما بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قولهما فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها و ثبت نسبها من غيرها فادعى الرجل أنها ابنه من غيرهما بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قولها فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها وليس هناك رق ظاهر فالقول قول الغلام أمهما صدقه ثبت نسبها منه بتدقيقه كذا في السراج الوهاج \* ادعت على زوجها أن هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبها الزوج قال محمد رحمه الله تعالى إذا زعمها الزمة كذا في الوجيز لا تكرورى \* امرأته لا زوج ادعت صبيها أنه ابنها منه وأنكر الزوج ذلك لم تنفع دعوتها حتى تشهد امرأته على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند أي حنفية رحمه الله تعالى وان لم تكن معتدة ولا منكوبة ثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنها ما وان لم تشهد امرأته على الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسان الدين رحمه الله تعالى \* لو كان الزوج يدعى الولد وكذبته المرأة وبرهن بامرأته على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز للكرورى \* صبي في يدي رجل وامرأته ادعت المرأة أنه ابنها من الرجل وادعى الرجل أنه ابنه من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بامرأته تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة بحالها فاقامت المرأة امرأته تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسى \* اذا صادق الرجل والمرأة الحرة على ولدي يدا أحدهما أنه ابنها فها هو ابنها والمرأة امرأته الرجل فان كانت المرأة لا تعرف أنها حرة وقالت أنا أم ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتى فهو ابنها ما ولكنهما أقرتا بالرق وهو كذبها في ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبت فلا يكون بينهما نكاح وكذا لو ادعت أنها زوجته وقال الرجل هي أم ولدي فهذا الولد سواء كذا في المبسوط \* ولو قال الرجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنها ما وكذا لو قالت المرأة

لا يحنث وسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى يكون رضا فيما أتى بعده من العقود لانيه وكذا سكوت المالك القديم وقت شراء أحد الماسور وكذا لو سكت البائع وقت قبض المشتري المشتراة رضا بقبضه قبل نقد الثمن وكذا سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق وهذا اذا قبل له قيم مع مولاه فقام ساكنا يكون اقرا بالرق حتى لا يسمع دعوى الحرية بعده منه بلا بيعة بخلاف ما اذا لم يبقه الانقياد حيث يحتاج مدعى الرق عليه الى اثباته \* وكذا اذا قبض المشتري شراء فاسد بجحضة البائع وهو ساكت \* وكذا اذا واضع في البيع أو الشراء على التلخنة ثم قال أحدهما بدلى أن أجعله يباعا صحبا فسكت الآخر \* باع شيئا وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع واختار القاضى في فتاواه أنه يسمع في الزوجة لاني غيرها لا واختار آفته خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجنبى فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت

الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا لا طماع الفاسدة للرجل \* وبخلاف ما اذا باع الفضولي ملكا لرجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى \* وكذا لو حلف على ان لا يسكن فلاناداره ولا يتركه فيه فرأى فلانا فيه وسكت ولم يأمره بالخروج حنث ولو قال له اخرج فلم يخرج لا يحنث \* وكذا لو رأى المشتري العبد المشتري يبيع ويشترى واختار له فسكت لزم البيع وبطل خياره \* ولو سكت البائع حين يكون الخيار له لا يطل خياره \* وكذا لو قال له بيع

عبدی فلم یقبل ولم یردف سکت ثم باع کان وکیلا \* وکذا لو شتر انسان رقعه فسال سمته و رآه المالك وسکت لا یضمن الشاق \* وقف علی رجل بعینه فسکت الموقوف علیه یصح الوقف ولورد ذکرا الانصاری انه لا یطیل و ذکر هلال انه یطیل دل هذا علی ان الوقف علی رجل بعینه یجوز وکذا نص علیه فی الفتاوی \* تصدق علی رجل فسکت تمت الصدقة بلا قبوله بخلاف الهبة \* قبض الهبة أو الصدقة بحضرة المالك وهو ساکت تمام \* وهب منه ما علیه من الدین وسکت برئ ولورد ارتد وکذا اذا قریدین (۱۳۷) فسکت المقر له ثم الاقرار وارتد بالرد

للرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنيهما ويكون القول قول من يدعي الجواز كذا في المحيط \* فان قال الزوج من فاسد يستل لي خبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون نفري بقال بالطلاق في حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعي للفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسي

\* (الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح) \* رجل في بده أمة له منها ولد فأقام البينة  
 أن هذه الأمة له فبذلك تزوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن وأقام زيد البينة أن الأمة التي في يديه زوجة له  
 فولدت له هذا الابن الآخر بقضي لكل واحد بالابن الذي في يده وتوقف الأمة في يده لا يطؤها أحدهما  
 وأبهمامات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي \* جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد  
 زوجة له فولدت وأدعى ذواليد أن هذه الجارية في يد المدعى زوجة له والولد مني ثبتت نسبته منهما  
 وعتق ويتوقف حكم الجارية لا يطؤها أحدهما فإذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا في التتارخانية  
 ناقلا عن الخزانة \* إن كانت الأمة في يد رجل وفي يده ولدها وأدعى رجل أنه تزوجها بغير إذن مولاه  
 فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يده مولاه بعد ما تزوجها بغير إذن مولاه فأقام المولى  
 البينة أنه ابنه ولد على فراشه من أمته هذه فاقضى بالولد للزوج وأثبت نسبته منه واعتقه بقرار المولى  
 وأجعل الأمة بمنزلة أم الولد إذا مات المولى عتقت كذا في الحاوي \* أمة في يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال  
 لرجل آخر هي أمك تزوجتنيها وصدقها الآخر ولا يعرف أن أصلها كان لآخر فالولد حر ثابت النسب  
 من ذي اليد وأمه أم ولده لكن يضمن قيمتها للمقر له ولو عرف أن أصلها كان للمقر له ثبتت النسب منه وكانا  
 مملوكين له وإن كان الأصل لا يعرف لهذا فقال له إذا عتقها أو قال الآخر أن الولد ولد زوجتي ضمن أبو الولد  
 قيمتها ولا يضمن العقر وكذلك لو قال أبو الولد بعتني هذه الجارية وقال الآخر لا بل تزوجتك فهذا أو الأول  
 سواء وإن كان يعرف أن الأصل لهذا فإنه يأخذ الأم ولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصله واحدة وهي  
 أن يقر بأنه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليه ولا يغيرم أبو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت  
 بمنزلة أم الولد موقوفة كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا ادعى الرجل أمة في يد رجل أنه تزوجها  
 وأنهما ولدت منه هذا الولد وقال المولى بعتكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من  
 المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية أم ولدها وتكون موقوفة لا تتقدم واحدا منهما ولا يحل للزوج غشيانها  
 وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر فضاء عن الثمن وإن كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى  
 أنه تزوجها منه وبقي المسئلة بما لها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد  
 وطؤها أو يحل للمولى وطؤها كذا في المحط

\* (الفصل الثامن في دعوة الولاد من الزنا وما في حكمه) \* اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزانى لم  
 يثبت نسبته منه واما المرأة فثبت نسبته منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صيبا في يد رجل انه ابنه من الزنا  
 لم يثبت نسبته منه كذبه المولى او صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك أمه لم تصر أم ولد  
 كذا في البدائع \* وكذلك اذا قال المدعى هذا ابني من فجور او قال فجرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا  
 ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابن المدعى او نكاحه او لرجل ذي رحم محرم من المدعى لا يثبت

ان كانت تخدمه قبل ذلك والافهى رضا \* ولو خلا به ارضاها فالظاهر انه اجازة \* (العاشري نكاح العبد والامة) \* لا يملك تزويج العبد الامن يملك اعتاقه \* الاب والجدة والولي والقاضي والوصي والمكاتب والشرىك المفاوض يملكون تزويج الامة لا العبد \* والعبد المأذون والصبي المأذون والشرىك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة عند الامام ومحمد رحمه الله \* والعبد والمدير والمكاتب ومعق البعض والامة والمديرة لا يملكون تزويج أنفسهم بلاذن المولى \* ولو اذن وارث المكاتب المكاتب في النكاح صح \* ولا يملك المولى اجبار المكاتب

والمكاتبه وان صغيرة على النكاح \* ولو زوج المولى المكاتبه الصغيرة توقف على ايجازته لانهم المحقة بالباغلة فيما بنى على الكسابة وان عتقت قبل ان تزده النكاح فالتنكاح موقوف على ايجازة المولى لا ايجازته وهذا من أطف المسائل حيث توقف قبل الاعناق على ايجازته او بعد العتق على ايجازة المولى وتوقف قبل العتق بايجازته لا بايجازة المولى وبعد الحرية نفذ بايجازة المولى لا بايجازته لانهم صغيرة والولى هو المعتق فلزوجها بلا اذن ثم طلقوا فهو متاركة لا طلاق حتى (١٣٨) لو كان ثلاثا يجوز له النكاح بلا نكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكنه يكره عندهما

نسبه من المدعى اذا قال هو من زنا ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعى فانه ثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنا كذا في المحيط \* ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه ثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شرا فاسد او ادعى شبهة او قال أحمله الى المولى وكذبه لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعى ثبت النسب واعتق عايه وان ملك الام تصير أم ولده كذا في الحاوي \* رجل أقر أنه زني بأمة حره وأن هذا الولد ابنه من الزنا وصدقة المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك ثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط \* وان أقر الرجل بالزنا بأمة حره أو أمة وهذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا أو فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا قامت شاهدة واحد لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة \* ولو ادعى صبي في يدى امرأه فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي \* وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي انه من الزنا فلو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملك أمه صارت أم ولده ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي \* اذا أقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا أقام شاهدين غير أنهم لم يزكيا أو كانوا محرودين في قذف أو أعيين فاني لا ثبت النسب وأوجب المهر والعدة هكذا في المحيط \* واذا كانت للرجل امرأه ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زني بها وولدت هذا الولد منه وصدقة المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة \* واذا ولدت امرأه الرجل على فراشه وقال الرجل زني بك فلان وهذا الولد منه وصدقة المرأة وأقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط

\* (الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمة) \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا زوج الرجل أمة من عبده فجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الحارية أم ولده واذا قال في مسألتنا هذه هذا ولدي من هذه الحارية من الزنا لا تصير الحارية أم ولده هذا اذا جاءت بالولد لسته أشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط \* لو كان زوج أمة من عبد غيره باذن مولاه أو من حر فجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا فادعاه المولى وصدقة الزوج أو كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره أنه ابنه ولم يثبت النسب وتكون أمه بمنزلة أم ولده كذا في المبسوط \* وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لاشك أنه لا يحكم بفساد النكاح وأما اذا صدقه فقال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج أقر أن الولد من المولى جعلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل أمة من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح

خلا فالثاني \* زوج أمة من عبده يسقط المهر لا النفقة \* أعتقت الصغيرة لا خيار لها ما لم تبلغ ولو أعتق الصغير الزوج لا خيار له أصلا لا خيار العتق ولا خيار البلوغ \* زوج أمة من عبده على ان أمرها بيده ان ابتدأ المولى فقال زوجها منك على ان أمرها بيدي أطلقها كلما أريد وقبل العبد صح وصار الامر بيده وان ابتدأ العبد وقال زوجي أمتك على ان أمرها بيديك تطلقها كلما تريد فزوجها لم يصح الامر بيده لان التفويض هنا قبل النكاح وفي الاول بعده \* وعلى هذا لو تزوج امرأه على انها طالق أو أمرها بيدها تطلق كلما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها \* ولو بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على اني طالق أو على ان أمرى بيدي أطلق كلما أريد قبل الزوج وقع الطلاق وصح التفويض \* ومطلقة الثلاث تقول بالنائي لينقطع طمع الحمل \* ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد التزوج أو على ان أمرى بيديك بعد التزوج وقبلت يصح التفويض ويقع

الطلاق \* أمة تزوجت بلا اذن المولى فباعها فاجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا لان الملك البات ولا قل طارأ على الموقوف فابطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤهما يجوز مطلقا وكذلك في العبد \* وكذا أم الولد تزوجت بلا اذن المولى فاعتقها المولى أو مات ان دخل بها الزوج قبل العتق جاز والا لا \* أذن لعبده ان يتزوج بدينار فتزوج بدينارين لا يصح النكاح \* طلب من مولاه أن يتزوج بعقته فأبى وطلب منه الاذن في النكاح فأذن له فتزوج بها جاز \* ومهر مثل الامه على قدر الرغبة فيها \* وقدره الامام الاوزاعي بثلت



فيمتها \* (الحادى عشرى الو كاله فيه) \* قال لامرأة أريد أن أزوجه من فلان فقالت أنت أعلم لا يكون أذنًا وقيل أذن وقوله أذاك اليك تو كيل \* زوجها الولي بلا أمر فرددت ثم قال لها في مجلس آخر ان اخواتنا يخطبونك فأراضية بما تفعل انصرف الرضا الى غير الاول لان المفسوخ لا يجاز \* الوكيل بالنكاح وان كانت قالت له زوجي عن شئت لا يملك التزوج من نفسه ولو قال للوصي ضع ثلث مالى حيث شئت له أن يضع في نفسه لان الاول تزوج من وجهه وتزوج من وجهه فلا (١٣٩) يتناول الامر المطلق والوضع في نفسه

وضع من كل وجه \* كل  
اسان المريض فقال له رجل  
أكون وكلا عنك في تزويج  
بنتك فقال من تين ارى وفي  
الخلاصة ذكره مرة فزوج  
الوكيل بنته لا يصح لانه  
يحمل التوكيل في الحال وفي  
الزمان الثانى ويحمل التوى  
والتأمل فلا يكون وكلا  
بالشك \* وكله ليطب له  
بنت فلان فجاء اليه فقال  
هب ابنتك منى فقال الاب  
وهبت فادعى الوكيل  
النكاح لموكله ان كان  
الكلام من الوكيل على  
وجه الخطبة ومن الاب على  
وجه الاجابة لا على وجه  
العقد لانكاح بينهما أصلا  
وان على وجه العقد ينعقد  
للكيل للموكل وان كان  
الوكيل قال بعد ذلك قبلت  
لفلان أما لو قال هب لفلان  
فقال وهبت فقام بقل الوكيل  
قبلت لا يصح لان الوكيل  
لا يلى التوكيل واذا قال قبلت  
انعقد للموكل وان لم يقل  
لفلان لان الجواب يتضمن  
اعادة ما في السؤال فعلى هذا  
اذا قال وليه أو وكيله أزوجه  
فلانة من فلان فقال وكيله  
أو وليه قبلت يقع للمولى  
والموكل وان لم يصف اليهما

ولا قل من ستة أشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا ينعق  
البيع والولدان الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير  
الجارية أم ولده كذا في المحيط \* اذا تزوجت أمة رجل بغير اذنه ثم ولدت لستة أشهر فادعاه الزوج والمولى  
فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك أم ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد  
لستة أشهر فادعاه أو نفيه أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوى  
\* أقام مولى الأمة بينة على ولده ولده من أمته على فراشه وادعى آخر أنه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت  
على فراشه هذا الولد الذى في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق أمه اذا مات  
المولى كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة  
من غير زوج فقال المولى في صحته أحدهم ولا ابنى فادام المولى حيا يبيع على البيان فان مات قبل البيان  
أجمعوا على أن النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت وأجمعوا على أن أم الاولاد تعتق ولم يعتق  
من الاولاد (١) اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته  
وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق الأصغر كله ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر  
ثامه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب وحكى أن الفقيه أباهما العياضى  
كان يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ما تيقنت بعنقه عتق كله كما قال محمد رحمه الله تعالى ومالم  
أتيقن بعنقه فان قولى فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى هذا يعتق الأصغر كله على قوله ويعتق  
من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط \* اذا ولدت أمة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر  
وولده ولدا من أمة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى أحدهما فقال أحدهما ابنى يعنى الميت وابنه  
فانه يعتق الأسفل كله على اختلاف الاصميين وتسعى أمه في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها  
كذا في المبسوط \* أمة في يد رجل ولدت بنتا وولدت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته إحدى هؤلاء الثلاث ولدى  
ومات قبل أن يبين فانه يعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا فيعتق نصفها وسعت في  
نصف قيمتها كذا في المحيط \* أمة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتا من بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا  
آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الأكبر واحد التوأمين فقال في صحته أحدهما ولدى ثم مات قبل  
البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الأكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها  
وتسعى في الباقي ويعتق الابن الأصغر كله وتعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما  
فتمتقان جميعا ولونظر الى الأكبر والأصغر فقال أحدهما ابنى عتق من الأكبر نصفه ومن الأصغر نصفه  
وتعتق أمهم ويعتق نصف الابنتين وتسعى في نصف قيمتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسى \*  
رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فأقامت الأمة شاهدين أن الميت أقر أن  
هذا الولد الأكبر ولده من هذه فهو ابنة الأوسط والأصغر بمنزلة أمهم فان قال الشهود نشهد أنه أقر هذا  
الولد الأكبر أنه ولد قبل أن تلدهذين فهما ابناؤه أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بوليد بعد اقرار المولى

(١) قوله ولم يعتق من الاولاد الخ هكذا عبارة الاصل المأخوذه منه اه

(١٧ - فتاوى رابع) لان الجواب يقتضى اعادة ما في السؤال فأحكم هذا الفصل فانه يقع كثيرا \* وكلت رجلا بان يتزوجها بكفى  
قوله تزوجت فلانة لان الواحد يتولى طرفى النكاح \* وكنتان بزوجهما من قبيلة فلان فزوجهما من قبيلة أخرى لا يصح أمره ان يزوجه  
سودا فزوج به ايضا أو على العكس لا يصح ولو عيا فزوج به بصيرة يصح ولو أمة فزوج به حرة ولا ولمدبرة أو مكاتبه أو أم ولد جاز \* أمره ان  
يزوجه امرأته فزوج به صغيرة جاز وعندهما لا اذا كان لا يجامع مثلها كالرقاء وفيه اجماع وقيل الجواز في الصغيرة قول الكل \* ولو امرأة

جعل طلاقها يدها جاز ووقع الطلاق وقيل فيه خلافهما ولو معدة فدخل في المهر الاقل من المسمى ومهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرأتين لا يلزمه واحدة \* ولو عين امرأتين فزوجهما مع أخرى لزمته المعينة \* ولو امرأتين في عقد واحدة فزوجه واحدة جاز الا اذا كان قال لا تزوجني في عقد الا امرأتين فزوجه واحدة لا يجوز \* وكله بنكاح فاسد فتسحق صحته الا يلزمه بخلاف البيع \* (نوع آخر) \* وقبض المهر لها الا لو وكيل بخلاف البيع \* الوكيل (١٣٠) بالتزويج ضمن المهر وأدى يرجع ان بالامر والا لا وفي المشتق يرجع وان بلا امر

بلا أكبر لستة أشهر فصاد الزمة الولدان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السرْحسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب \* اذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما بما بغلام ثم ماتت المنكوبة والامة فقال الرجل أحدهما ابني ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما مأمنه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني أو قال هذا ابني أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فيشيع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط \* أمة ولدت أولاداً في بطون مختلفة فثبت ثلاثه على اقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الأكبر أقر المولى أنها ابنة وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني أقر المولى أنها ابنة وشهد الثالث أنها أقرب الثالث والمولى يجمع جيع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الأكبر عبده يساع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الا أن ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

\* (الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان) \* اذا كانت الامه في يد رجل ولدت غلاماً فأقر مولى الامه ان هذا الغلام من زوج حر أو عبدة وزوجها اباه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذب به بل سكت لا تصح دعوة ابنته أصلاً وكذلك اذا كان المقر له غائباً أو ميتاً حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذبه لا تصح دعوة المولى وأما اذا كذب المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعواه كذا في الذخيرة \* ولو لم يقر المولى بشئ من ذلك لكن أجنى قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه الاجنبي أو وارثه فادعى انه ابنة عتق ولم يثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها وأن هذا الصبي الذي في يدها ابنتها منه والزواج يحدد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهم ما بسبب من الاسباب ثم ان أحد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعواه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولو شهدت امرأة على صبي أنه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة أن الصبي ابنها وأقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى أنه ابنها وأقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل نسب صبي في يده امرأته والمرأة تنكره وأقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهم ما ان أحد الشاهدين ادعى أن هذا الصبي ابنه وأن عبده المرأة امرأته وأقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهم ما وان ادعت المرأة أنه ابنها من هذا الرجل وأنه تزوجها وأقامت على ذلك شاهدين سمعت بينهما كذا في المحيط \* لو ادعى الرجلان صبياً في يده امرأة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بنكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخر أنه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي لم أقبل شهادتهما وكذا الصبي في يده امرأته شهد رجل أنه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر أنه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* اذا أقر أنه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وأم الولد كذا في الحاوي \* اذا كانت لرجل جارية حامل فأقر أن حملها من زوج قدماء ثم ادعى أنه منه فولدت لاقل من ستة أشهر فانه يعتق

ببخلاف الوكيل بالخلع فانه يرجع بلا امر بالضمن لان الخلع من الاجنبي نافذ ففائدة التوكيل الرجوع لعدم توقف النفاذ على الوكالة والنكاح بلا وكيل لا ينفذ فان ادعى التوكيل النفاذ فلا يفيد الرجوع بلا امر \* وكله بالتزويج بالف فزوج بألفين ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح زوج لاقل من المسمى ومهر المثل وان اجاز يجب المسمى في العقد \* وكانت بالتزويج بالف فزوجها فأقامت معه مدة ثم قال الزوج المهر دينار ومصدقه الوكيل ان أقر الزوج ان المرأة لم توكله بدينار فلها الخمار فان ردت فلها مهر مثلها بالغام بالغ وليس لها نفقة العدة لانفساخ النكاح من الاصل وان أنكر الزوج فالقول قولها هذا اذا ذكر المهر وان لم يذكر فزوجها باكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس أو باقل من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده خلافهما لكن للدولاء حق الاعتراض في جانب المرأة دفع المعار عنهم \* الوكيل بالنكاح زوجه

امرأة بالغه بلا انهما ولم يبلغها الخبر حتى نقض الوكيل النكاح جاز النقص وهو على كالتسه وكذا لو لم ينقضه الوكيل لكن ولا الزوج تزوج اختها نقض \* والفضولي لا يملك النقص وفي البيع يملك النقص وفي قول الامام الثاني آخر ان النكاح كالبيع \* وكل امرأه أن تزوجه امرأته فزوجه نفسها لا يصح وكذا لو أمر رجلان بزوجه امرأته فزوجه امرأته يلى الوكيل امرها بولاية لا يصح كبنته وبنت أخيها وأختها الصغيرة كنزويج المرأة الموكلة نفسها من الموكل \* وزوجه عباءة أو مطة أو عمة اليدين أو الرجلين جاز عنده خلافهما

ولو زوجه عوراء أو معة طوعة إحدى اليدين أو إحدى الرجلين جازا جماعا \* وكله ان يزوجه له غدا بعد الظهر فزوجه قبل الظهر أو بعد الغد لا يجوز ولو وكله بالتزويج على ان يأخذ خطا فزوج ولم يأخذ خط المهر صح \* وكله بان يزوجه فلا نكاح منه بالفقير زوجها لو كفل لنفسه بالف جاز بخلاف الوكيل بشرأ معين \* (الثاني عشر في المهر) \* وفيه خمسة أجناس (الاول في الاختلاف) اتخذ زوجه ثيبا وابليسها حتى تخرق ثم قال كان من المهر وقالت من النفقة أعنى كسوتها الواجبة عليه (١٣١) فالحق لها قبل فاما الفرق بينه وبين

ما اذا كان الثوب قائما حيث يكون القول نكاحا فلهما الفرق ان في القائم اتفقا على أصل التملك واختلفا في صفته والقول قول المملك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك يدعى سقوط المهر والمرأة تذكر ذلك قبل لم لا يجعل هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالحق قائم قلنا بالهالك خرج عن المملوكة والاختلاف في أصل الملك أو في جهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن ينكر البطل والضمنان قبل انكار الضمان بعد مباشرة سببه باطل قلنا أين سبب الضمان قبل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف مال الغير سبب مطلقا ثم بغير رضاه الثاني مسلم لا الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف سبب ممن ليس له على المتلف مال أم مطلقا لا الاول مسلم لا الثاني بل هو من صاحب الخلف سبب للقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكورة لزوم الضمان فصار كمن اتلف مال غيره وعليه دين \* بعث اليها متاعا وبعث المرأة أيضا ثم

ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل متى فولدت ولد الاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط \* ولو أقرته زوج أمته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قوله لستة أشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط \* انا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحد هما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى أحدهما أنه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بخلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته بخلاف الا لهما مواعيق الولد بتصادقهما على حرته وتكون الجارية أم ولد موقوفة أيهما ماتت عتقت كذا في النخبة \* (الفصل الحادي عشر في تحصيل النسب على الغير وما يناسب ذلك) \* اذا أراد رجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم وهو وارث الميت أو غريم الميت عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موصى له فان أحضر رجلا وادعى عليه حقا لايه والمدعى عليه لذلك الحق مقرر به أو جاحده فله أن يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على آخر أنه أخوه لايه وأمه ان ادعى بسبب الميراث أو النفقة تسمع الدعوى ويقضى بأنه أخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها امالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو أقر المدعى عليه أنه أخوه لا تصح وكذا الوادعي أنه ابنه والابن غائب أو ميت وكذا الوادعي أنه جده أو أبيه والاب غائب أو ميت فان ادعى بسببها امالا من النفقة وغريمها فحينئذ ينصب خصما عن الغائب كذا في خزائن المفتين \* ادعى على رجل أنه عمه أو ادعى على امرأته أنها أخته أو عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية \* لو ادعى على رجل أنه أبوه أو ادعى على رجل أنه ابنه أو ادعى على امرأة أنها زوجته أو ادعت امرأته على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه أعتقه وهو مولد أو ادعى العربي أن هذا كان عبدا له وأنه أعتقه أو ادعى ولا الموالاة والذى ادعى قبله ينكر فاقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء امالا أو لم يدع كذا في الخلاصة \* لو ادعت امرأته أن هذا الرجل ابنها أو كان هو المدعى أنها أمه فاقام المدعى منها البينة على دعواه فان القاضي يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هنا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع استحسان هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو أن صبياني يدعيان رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يده أنه النقطه وأقامت المرأة الحرة الأصل بينة أنه أخوها لايها وأمه جعلته أختاها وقضيت بينهما ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يده يدعي أنه عبده وباقي المسئلة بجحاليها قضيت بأنه أخوها وقضيت بعته \* اذا ادعت على رجل أنه ابن ابنها فهذا أو ما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا \* رجل مات وترك موالى ثلاثة أعتقوه وترك دارا فاقام مواليه البينة أنهم أعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم أثلاثا ثم مات واحد من الموالى فاقام رجل البينة أنه أخوه لايه وأمه لا وارث له غيره يعني أنه أخ لليت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقسوم فباع الأخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري أودع ما اشتري من رجل وغاب المشتري فجاء رجل وأقام بينة بحضرة أخي الميت الآخر أنه ابن الميت الآخر وارث له لا وارث له غيره وصدق في ذلك الشريك في الدار فاقضى يقضى بنسب الابن وهل يقضى للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الآخر ان كان

اقتربا بعد الرفاف وادعى الزوج انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد كل ما أعطى لان المرأة زعمت ان الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا يثبت العوض ولو لم تبعت المرأة لكن بعث أبوها بعد ما بعث الزوج ثم قال كان من المهر فالقول له مع البين فان حلف والمتاع قائم ردت المتاع ورجع عما بقي من المهر وان هالكه كما نكحها رجعا بالمثل وان قيميا فلا يرجع لانها صارت مستوفية بالمال لا قدره من المهر والذي بعثه أبوها ان هالكه كما لم يرجع شي وان قائما ان بعثه من مال نفسه يرجع لانه هبة غير ذرى الرحم المحرم وان من مال البنت

البالغة برضاها لا لانه هبة احد الزوجين لا خر ادعى الزوج بعد موته بأن هبة المهر كانت في صحته وادعى الورثة انها كانت في المرض فالقول له لانه ينكر لزوم المهر \* (نوع آخر) \* لهما منع نفسها حتى يوفىها كل المهر ولا يمنعها من السفر وزيادة الاهل والذي عليه عرف بلادنا ان المجل اذا ذكر في العقد ملكت طلبه وان لم يذ كر نظر الى المسمى والى المرأة ان مثلها ومثل هذا المسمى كم يكون منه المجل وكم يكون منه المؤجل لمنتهافية قضى بالعرف (١٣٣) ويؤمر بطلب ذلك القدر ولو شرط في العقد تعجيل الكل جازو بجعل الكل ولو أجل الكل

القاضي الذي وقع عنه دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنه خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتأويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كون المودع ودعا بالمعينة بأن كان ايداع المشتري منه بمعينة القاضي الثاني أو بينة أقامها المودع أما إذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعاً فالقاضي يقضى للابن بنصيب الاخ ثم اذ لم يقض القاضي للابن بنصيب الاخ لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الى الابن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قالوا وتأويل هذه اذا أعاد الابن البينة على المشتري أو يقر المشتري أنه اشترى هذه من أخى الميت وأن الاخ كان ورثته من الميت أم بدون ذلك فلا يقضى له القاضي بنصيب الميت هكذا في المحيط \* في المشتري رجل من ادعى على رجل أنه أبوه لم يفرض له النفقة على ذلك الرجل فأقام الزمن بينة على ذلك وأقام المدعى عليه بينة على رجل آخر أنه أبو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن أيضاً ينكر فالبينتان بينة الزمن و ثبتت نسبته من الذي أقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة \* وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل أنى ابنك وصدقه المدعى عليه ثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان أقام بينة أنه ابنه ثبت النسب منه والافلان أقام المدعى عليه بينة أن هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فاذ كرفى بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المشتري هكذا في المحيط \* رجل أقام البينة ان هذا ابني من فلانة الميتة ولى في ميراثها حتى وأقام الابن البينة أنه ابن رجل آخر من امرأته والاخر ينكر يحكم بينة مدعى الميراث و ثبتت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلاً محتاجاً ادعى على غلام مؤسر أنه ابنه لثبت نسبته منه وبفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك وأقام الغلام بينة أنه ابن فلان يسمى رجلاً آخر وفلان يجحد فالبينتان بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة \* غلامان توأمان مات أحدهما عن مال والاخر زمن محتاج بخارج رجل وادعى أنه أبوهما يأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر أنه أبوهما وطلب منه النفقة وبرهانهما حكم بنسب الغلامين من الابوين بلاترجيح كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو أقامت على رجل أنه عمها تر يد النفقة وأقام العم على آخران هذا أخوها برى العم من النفقة وبفرض على الاخ ان شاعت كذا في التتارخانة ناقلا عن الغتابية \* غلام احتلم أقام البينة على رجل وامرأته أنه ابنهما وأقام رجل آخر وامرأة البينة أن الغلام ابنهما فبينة الغلام أولى ويثبت نسبته من اللذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانياً وأقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية أنه ابنهما وأقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام أولى وترجح على بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم أولى ويجوز الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل أو كانا كافرين في الاصل الا أنهم ما أسلموا والغلام صغير لكن لا يقتل (١) ان أبى الاسلام هكذا في المحيط \* اذا ادعى الغلام أنه ابن فلان وولد على فراشه من أمته فلانة

ذكر الامام صاحب المنظومة في فتاواه انه لا يصح وتأويله ان يذ كر التأجيل الى وقت الموت أو الطلاق للجهالة والصحيح انه يصح لانه الثابت عرفاً بلاذ كر فذ كر الثابت لا يطل وكذا لو أجل بأجل مجهول لماذا كرنا والمجهود في سرقته طالبة نصف المهر وجوابنا قد ذكرناه ولو لى أجل لا تمكن المرأة من منع نفسها لاستيفائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت العاجل لا تمنع نفسها الاجل المؤجل وكذا لو أجازته بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتاوى ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشترط فكذلك عند محمد وعند الثاني لا بخلاف البيع وبه كان يقضى الصدر الشهيد وبالأول كان يقضى الامام ظهير الدين وعند مشايخ ديارنا له البناء بها بعد أداء المجل وان لم يوف المؤجل وذ كر صدر الاسلام ان في الرجعي لا يتجمل المؤجل لانه اما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذ كر القاضي انه يتجمل ولا يعود الاجل الابالرجعة في الصحيح

(١) قوله لكن لا يقتل استدرك على قوله يجبر الغلام على الاسلام وعبرة المحيط بعد قوله والغلام صغير لان الصغير يصير مسلماً باسلام الابوين فاذا بلغ كافراً يجبر على الاسلام لكن لا يقتل ان أبى الاسلام اه

لان الاجل زال فلا يعود الا بالتأجيل ولم يوجد ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ابقاء المجل وذلك فان زعم الزوج انها تحمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن \* (نوع آخر) \* قال لمطلقته لا تزوج حتى تهينى ماله على من مهره ففعلت على أن يتزوجها فاني فاهمه عليه تزوج أم لا \* أبرئني من المهر على ان أهب لك كذا فوهبت وأبى ان يهب المودع اعدا المهر \* قال لهما عند الشهود جازك الله تعالى خيرا وهبت المهر فقالت أرى بخشيتهم مرتين فقال الشهود له أشهد على

هبتك فقالت مير تين اري كواه باشيد فهذا يحتمل الرد والاجابة والشهود يعرفون ذلك ان قالت على وجه التقرير حملت على الاجابة والاعلى الرد \* أحالت انسا ناعلى الزوج ميرها ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح وهو الحيلة اذا أرادت ان تهب ولا يسقط \* ولو وهبت مهرها من أبيها ووكلته بالقبض صح \* (نوع آخر) \* مهر المثل يعتبر بقوم الاب وهى الاخوات من قبل الاب والعمات وان لم يكن أخت وعمة فبنت الاخوت لاب وأم وبنت العم وان لم يكن منهن أحد يعتبر حال الزوج بامرأة أجنبية (١٣٣) مثلها مالا ووجالا وبكارة وثيابة فى تلك

البلدة وبعض قال لا يعتبر الجمال فى الحسبة فان لم يكن مثلها فى قبيلتها يعتبر فى قبيلة أخرى مثلها ويشترط ان يكون الخبر بمهر المثل رجلان أو رجل وامرأتان ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول للزوج مع يمينه فى نفي الزيادة على ما تدعى المرأة من مهر المثل \* تزوجها على ألف وطلاق فلانة وقع فى الحال وان على ألف وعلى ان يطلق فلانة لا مالم يطلق فان لم يطلق فلها اتمام مهر مثلها \* (نوع آخر) \* تزوجها بمهر سر او بشى عسلانية باكثر ان تواضعا وتعاقدا فى العلانية باكثر فاعلانية الا ان يكون أشهر مدعيها أو على الولي ان المهر مهر السر والعلانية سمعة وعن الفقيه أى الليث جدد العقد يجب كلا المهرين وذكر القاضى انه لا يجب الثانى الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد \* تزوجها بالف ثم جدد بالفين ذكر بكر رجه الله ان على قولهما لا يلزم الثانى وعلى قول الامام الثانى يلزم وذكر عصام انه يلزم الفان

وذلك الرجل يقول هو عبدى من أمى زوجتها عبدى فلا ناو العبد حتى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد أنه ابن العبد أو قام البينة وادعى المولى أنه ابنه جعلته ابن العبد واعتقه كذا فى الحاوى \* ولو أقام العبد البينة أنه ابنه من هذه الامه وهى زوجته أو قام المولى البينة أنه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا أنه يعتق باقرار المولى وتصدر الحاربية بمنزلة أم الولد كذا فى المبسوط \* واذا كان العبد ممتا أو كان حيا الا أنه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى الشكاح ومولى الامه ايضا ميت وانما يدعيه ورثه الميت ويقومون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا فى المحيط \* ولو أن رجلا مات وترك مالا فأقام الغلام بينة أنه ابن الميت من أمته فلانة ولدت له فى ملكه وأقر بذلك وأقام رجل البينة ان الغلام عبده وأمه أمته زوجها من عبده فلا ناولت هذا الغلام على فراشه والعبد حتى يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للذى كذا فى المبسوط \* وان كان العبد ممتا أو كان حيا الا أنه انكر الشكاح فان نسب الغلام ثبت من الميت الذى أقام الغلام البينة أنه ابنه ويرث منه ويقضى بالامه للميت وتصير أم ولده ويحكم بعتقه بها بحوته كذا فى المحيط \*

\* (الفصل الثانى عشر فى نسب ولد المطلقة والمعتقة عن الوفاة) \* اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعيا فجات بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فتنبى أحدهما حين ولدت ثم ولدت الثانى فهما ابناؤه ولا حد عليه ولا لعان وان جات بهما الاكثر من سنتين فنفاهما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان تنبى الاول منهما ثم أقر بالثانى فهما ابناؤه وعليه الحد وان جات بأحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رجهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا أو لا فان جات بهما الاقل من سنتين فعليه الحد بالنسب وهما ابناؤه وان جات بهما الاكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جات بأحدهما الاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر من سنتين بيوم فعند أبى حنيفة وأبى يوسف رجهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء هكذا فى المبسوط \* واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها بائنا ثم جات بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشكاح الثانى فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جات به لستة أشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا فى المحيط \* معتدة تزوجت بأخر ودخل بها وفرق بينهما فجات بولد يتصور أن يكون منهما فهو من الاول قبل هذا قول أبى حنيفة رجه الله تعالى وأما على قولهما ما ثبت النسب من الثانى فان لم يتصور من الاول فهو من الثانى وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما بائنا جات بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة أشهر منذ دخل بها الثانى وحكم أم الولد اذا جات بولد لستين أو أكثر حكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة اذا جات بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة أشهر يثبت النسب كذا فى محيط السر حسى \* رجل تزوج أمة فطلقها ثم اشتراها فجات بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء يلزمه وان جات بولد لستة أشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقها نتيين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا فى فتاوى قاضيان \*

\* (الفصل الثالث عشر فى نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه) \* اذا تزوج الرجل امرأته وجات بولد

ولم يذكر خلافا وفى المحيط وهبت المهر له ثم قال اشهدوا ان لها على كذا مهر فاذا اختار عند الفقيه ان اقرارها جائز وعليه المذكور اذا قبلت المرأة لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبهه أن لا تصح ولا تجعل زيادة بلا قصد الزيادة وان جدد الشكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بل نزاع لان الفرض ابقاء الاول ولان العقد الثانى لم يثبت فكيف يثبت ما فى ضمنه \* تزوجها على ألف فكسدت فعليه القيمة يوم كسدت فى المختار وقال القاضى يوم الخصومة والكساد أن لا تزوج فى كل البلدان ولوراج فى بعض البلدان لا يكون كساد ولا يعتبر بالرخص والغلاء فعفى

الكساد أن لا يؤخذ أصلا على أنه من الدراهم وان كانت كسدة وقت العقد لا يجب الا ذلك اذا سوت عشرة وان تزوجها على تبرع فمما غير مضر وبه عشرة وهو ضروري لا يصح ولا يقطع له في السرقة وبعد ما ينفاء المهر اذا أراد أن يخرجها الى بلاد الغربة مدة السفر بلا أنتم اجمع من ذلك لان الغريب يؤذى ويتضرر لقساد الزمان ما أذل الغريب ما أشقاء كل يوم يهينه من يراه كذا اختار الفقيه رحمه الله وبه يفتى وقال القاضي رحمه الله قول الله تعالى اسكنوهن (١٣٤) من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل

قول الفقيه لا ناقد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتصاب واختار في الفصول قول القاضي يفتى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتى بحسب ما يقع عنده من المصلحة وله أن يخرجها من القرية الى المصر والعكس لانه كالنقل من محلة الى محلة \* أراد أبو الباقية النحول الى بلدة أخرى معها ان لم يوف الزوج المجلل لايلى الزوج المنع \* أبي الزوج ان يكتب خط المهر لا يجبر \* ولو عقد بمائة درهم وكتب في الصك بمائة دينار فالواجب ما ذكر في العقد ~~لكن~~ القاضي لا يصدق به ويدين فيما بينه وبين ربه الا اذا علم القاضي بما وقع عليه العقد تزوجها على ألفين ألف لها وألف لاتها فكذلك لها \* تزوجها على انها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلا لامرهما على الصلاح بان زالت بوثبة وان تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والتوفيق واضح للتأمل \* وان أعطاهازيادة على المجلل على انها بكر فاذا هي ليست

لسته أشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فأدعى أحدهما أنه ابنه وكذبه الآخر فهو ابنه منهم ما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان لك من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط \* ولو قال الزوج ولدته من زنا فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وان أنكرت ذلك وجب للعان فيما بينهما ما يقطع النسب عنه بالعان كذا في المبسوط \* اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد وأقر بالاول منهما ونفى الآخر فهو ابناؤه ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفي الاول منهما ثم أقر بالثاني جلد الحدو كانا ابنيه واذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي بالعان فأت أحد الولدين قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يت واحد من الولدين ولكن مات الزوج أو المرأة قبل اللعان فالولدان بآباء النسب منهما وكذلك لو اتعنا عند القاضي الا أن القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد أمه حتى مات الزوج أو المرأة فالولدان بآباء النسب منهما واذا ولدت ولدا فنفاه الزوج ولا عن القاضي بينهما ما يفرق بينهما ولزم الولد أمه ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط \* ولو كانت ولدت ولدين وتأمين فعلم بأحدهما ونفاه ولا عن ولزم القاضي الولد أمه ووفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابناؤه فان علم بالثاني قبل أن يفرق القاضي بينهما فنفاه أعاد اللعان وألزم الولدين الام كذا في المبسوط \* واذا كذب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق القاضي بينهما وألزم الولد أمه ان كان الولد حيا ثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة حية أو ميتة كذا في المحيط \* وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا أن يكون ترك ابن الملاعنة ولذا ذكرنا أو أفتى حينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد وأخذ الميراث ولو كانت المنفقة ابنة فماتت عن ابن ثم أ كذب الملاعن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قواهما يصدق ويضرب الحد ويرث كذا في المبسوط \* واذا لعن الرجل بجارية وزمها الام ثم أراد ابن الملاعن أن يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملاعن نفسه لو ادعى أنه لم يدخل بالام وتزوج بالثاني يفرق بينهما كذا في المحيط \* اذا اعتق أمه ولده ثم تزوجها فجات بولد لسته أشهر فصاعدا فان نفاه لا عن ولزم الولد أمه وان جاءت به لا قبل من ستة أشهر منذ تزوجها لا عن ولزم الولد أباه وتأويل هذه المسئلة اذا كان لا قبل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط \* اذا كانت منكوبة الرجل أمة جاءت بولد فان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه ولم يدع وان نفاه لا يلاعن بينهما ولا ينتفي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى أعتق الام ثم جاءت بولد ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها أو نفسها قبل الدعوة أو بعد الدعوة وان نفي الزوج الولد فان اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه ولا لعان لقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفي الولد ثم نفي الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفي قبل إقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد أيضا هذا اذا جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه

يكره قيل يرد الرائد على قياس مختار مشايخ بخار فاما اذا أعطاه المال الكثير بجهة المجلل على أن يجزه زوجها ازا عظيما كلها ولم تأت به يرجع بما زاد على مجمل مثلها وكذا أفتى أئمة خوارزم أيضا وينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين انه لا يرجع في كلاً الصورتين \* تزوجها على ألف ان لم يكن له امرأه أو ألفين ان كانت صح الاول لا الثاني وصح عندهما ولو على ألف ان كانت قبيحة وألفين ان جيله صحا وفا لان التعليق بالكائن تحيز فآيتهما كانت وجب ذلك \* وطى جارية الاب مرارا وادعى الشبهة فلكل



مهر ولو جارية الابن من اراخه واحد \* ولو وطئ الزوج جارية زوجته من ارا ان ادعى الشبهة كوطء الابن جارية الاب. ولو مكاتبته مرارا فمهر واحد \* وأحد الشرى يكن اذا وطئ المشتركة أفق برهان الأئمة أنه يجب لكل وطء مهر وذ كرفي المحيط يجب لكل وطء نصف المهر \* وطئ المعتدة عن ثلاث من ارا وادعى الشبهة ان أوقع جملة وطن أنه لم يقع فالظن في مقامه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الثلاث واقع لكن الوطء حلال فالظن في غير موضعه فيلزمه لكل وطء مهر \* اشترى جارية ووطئها (١٣٥) مرارا ثم استحققت فمهر واحد وان

استحق نصفها فنصف المهر \* وذ كركر صبي زنى بصبيته عليه المهر وان أقر بالزنا لا مهر عليه وان زنى هو بالغة مكربة عليه المهر وان دعت الى نفسها الامهر عليه وان دعت صبية صبيها الى نفسها فوطئها عليه المهر \* وكذا لو دعت أمة صبيها والمراد بالمهر العقر قال الامام الاسيحي العقران ينظر بكم تستأجر المرأة للزنان كان الزنا حلالا \* ولو زوجت نفسها بمثل مهرها جاز والزواج اذا قل قدر المهر له الخيار كما اذا اشترى بوزن هذا الحجر هذا وعلم الوزن خير \* اشترى لها بعد البناء بهامتا ودفع اليها ايضا مالا حتى اشترت متاعا ثم قال كان المدفوع كله من المهر وقالت هدية فالقول له لانه المملوك لا يفيأئ كل به أفق الامام الحلواني واختار الفقيه أبو الليث انه ان كان متاعا واجبا على الزوج كالخمار والدرع لا يكون من المهر وان غير واجب عليه فالقول له في المختار والمراد بالطعام المهيأ لال كل أما الدقيق والعسل فالقول فيه قول الزوج وعلى قياس

كله وان نفاه فان اختارت زوجها فانما يتسلا عنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان يقطع وان اختارت نفسها قبل نفي الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولان ولدان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النفي قبل إقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط \* ولو اشترى الزوج جارية بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا فنفاه ينتفى بمجرد النفي ولا يلزمه الا أن يقر به هكذا في محيط السرخسي \* رجل تمته أمة اشترىها من مولاها فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخولا بها أم لم تكن وصارت الجارية أم ولده وأما اذا نفاه الزوج فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لا ينتفى نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد التذف وان جاءت به لسته أشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها أم غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه أو لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفي وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفي وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاه أو سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتفى نسبه أيضا وان جاءت بالولد لسته أشهر فقط منذ اشترى الزوج فادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشترى الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ اشترى الزوج ان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وبقي المسئلة بحالها كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله تعالى هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا فان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري الآخر قد أعقق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر تصح دعوته ويظل البيع وينتقض العتق وكذلك لو أعقق المشتري الآخر الام مع الولد يظل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن المشتري أعقق الولد لكن أعقق الام فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ اشترى الزوج صح دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا منذ اشترى الزوج فان كان لاقل من ستة أشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى صح دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ باعها الزوج

ما اختاره الفقيه انه ان من جنس النفقة الواجبة عليه ليس له أن يجده من المهر ولو بعث اليها درهم وقال انها عدي اوسم سكر أو مياها للعدي ثم زعم انه من المهر لا يصدق وعلى هذا كل ما عرف وجه البعث فيه باقراره اذا زعم انه من المهر لا يصدق للسناقض ولان طريق الاصابة لا يحتمل التعدد \* زوج ابنه امرأه بعث اليها مائة دينار قبل الزفاف فالبعوث ان هالك لا يرجع وان قائمان من مال الابن وبعث برضا الابن لا يرجع لان الموت مانع \* وان من ماله يرجع \* واذا بعث الى امرأه ابنه نياها ثم ادعى أنه أمانة يصدق وكذا بعد

موتها خطب بنت غيره فقال ان نقدت المهر الى شهر تزوجتكها وجعل يدي اليه هذا بافضت المدة ولم يتقد ولم يزوجه له أن يسترد ما دفعه  
على وجه المهر قائماً أو هالكا وبالقائم من الهدية يرجع لابلها لث والمستهلك من الدنيا أو قيمها لانه هبة \* الاخ أي ان يزوج الاخ لاخت الا أن  
يدفع اليه كذا دفع له ان يأخذ منه قائماً أو هالكا لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية أيضاً في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه  
لا يزوجه الا بالهدية والا لا فرضت ( ١٣٦ ) النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من

الديون فأدى شيئاً ثم ادعى انه  
من وجه كذا لانه المملوك  
وكان أعرف بجهة التملك  
\* أنفق على معتدة الغير على  
طمع أن يتزوجها فأبى  
ان يتزوج به ان قال حين  
الانفاق أنفق بشرط أن  
تزوجني والا أرجع رجوع  
عليها به تزوج أولاً وان لم  
يشترط لكن أنفق على  
هذا الطمع قال الامام ظهير  
الدين الاصح انه يرجع عليها  
زوجة نفسها منه أم لا لانه  
رشوة وقال غيره الاصح انه  
لا يرجع وقال في الفصول  
الاصح انه يرجع شرط  
الرجوع أم لا اذا لم تزوج  
نفسها منه وان زوجت  
لا هذا اذا دفع اليها الدراهم  
لتنفق على نفسها أما اذا  
أكل معها لا يرجع بشئ  
أصلا وفي الجامع في الفتاوى  
أعطى معتدة الغير نفقة له  
الاسترداد اذا لم يتزوجها ولا  
خفاه انه ان فرضا يستردوان  
هبة بعد الاستهلاك لا وهذه  
الصورة يحتملها فيكون القول  
للزوجة انه قرض فان ادعت  
هبة يحلف الزوج على دعواه  
فان نكل لاشئ وان حلف  
وقال نويت به القرض رجوع  
فان زوجت نفسها

فانه لا تصح دعوة الاب تصديق المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الآخر وعند محمد رحمه الله تعالى  
تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولاً به او هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
الاول وان جاءت به لا أكثر من سنتين منذ اشتراها فاسوا جاءت به لا قبل من سنتين أو لا أكثر من سنتين منذ  
باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الاب تصديق المشتري الا أنه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه  
المشتري ينتقض البيع وان جاءت بالولد لا أكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقض البيع هكذا في المحيط \*  
رجل طلق امرأته نطيقة بانه وهى أمة ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق فالنسب  
ثابت من الزوج لا ينتفى بنفسه ويضرب الحد ولا الولد لوالى الام ولومات الاب جاءت بالولد ما بينه وبين  
سنتين وقد اعتقت بعده يوم فالولد ثابت النسب والاولا ملو الى الام كذا في المبسوط \* اذا كانت امرأة  
الرجل أمة فولدت منه ولدا فاشترها الزوج وقد اعتقه او تزوجها ثم ولدت ولدا آخر لسته أشهر فصاعد ام منذ  
تزوجها فنفاه لا عن القاضى بينهم ما ولزم الولد أمة فان جاءت به لا قبل من ستة أشهر منذ تزوجها آخر ولا أكثر  
من ستة أشهر ونفذ اشترها لم يلاعن ويلزم الولد أباه ولو جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر منذ اشترها لا عن  
القاضى بينهم ما ولزم الولد أمة ويضرب الحد اذا كانت أم الولد مسلمة ولو صدقته المرأة أن الولد ليس منه لم  
يصدق على الولد كذا في المحيط \* ولو لم يتزوجها لم يملكها الولد ما بينهما او بين سنتين من وقت العتق فان نفى  
ضرب الحد كذا في المبسوط \*

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب اذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت  
فادعى ولدها ثبت نسبته منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط \* ولو تزوج المولى هذه الامه من عبده  
صح النكاح كالأزواج أمة أخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير إذن المولى يثبت  
نسب الولد منه اذا أقر به كذا في المبسوط \* المأذون اذا كان مدبونا فاشترى أمة فوطئها فولدت له ولدا ادعى  
نسب الولد وكذبه مولاه صحت دعوته وينت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى أن المولى أحلها له وكذبه  
المولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ولدا من أمة لمولاه لم تكن من تجارته فادعى أن مولاه أحلها له أو زوجها  
أباه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا أنه اذا اعتق فلهك يثبت النسب منه في دعوى النكاح  
قياسا واستحسانا وفي دعوى الاحلال استحسانا فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب الا أن في دعوى  
النكاح يحتاج الى التصديق في النكاح خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في أنه  
أحلها وانما ولدت منه كذا في المبسوط \* ولو ادعى ولدا أمة لغير مولاه بنكاح فاسد أو جائز وصدق مولاه  
ثبت نسبته منه كذا في الحاوى \* عبدا ادعى لقيطاً أنه ابنه من زوجته هذه الامه وصدقته الامه وقال المولى  
هو عبدي فهو عبده وابنه ما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو ابنها وهو حر  
وقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسى \* في المنتقى في عبدا ادعى لقيطاً أنه ابنه من امرأته  
هذه وهى أمة يثبت نسبته من العبد ويكون حرا ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات \* واذا  
ولدت أمة المكاتب ولدا فادعى المكاتب نسبته صحت دعوته ويستوى ان صدق المولى المكاتب في دعوته  
أو كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتباً ولا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب \* لو ادعى  
المكاتب ولدا من امرأته بنكاح جائز أو فاسد وصدقته المرأة كان ابنه هكذا في الحاوى \* ولو ادعى

واحتسبت من المهر صدق وفي فوائد بعض المشايخ دعا رجلا الى حديثه وأعطاه نفقة يتفق على نفسه أو أطلق له في المكاتب  
الانفاق من ماله فانفق والعادة أنه أن النمار اذا طابت تقوم ويشترى النمار هذا الرجل بقيمة ذلك اليوم ويرد كل ما أنفق عليه الى مالك  
الحديثه بلا شرط الرجوع أو ان الانفاق قال انه مثل ما أنفق على معتدة الغير على طمع الزواج وفيه الاقوال كذا هنا \* تزوجها بدينار وقال  
للمكاتب اكتب بان المهر خمسون فكتب كذلك فالمهر خمسون ودخل ذلك الدينار فيه \* تزوجها بدينار ولم يذكر النيسابوري أو البخاري

يجب مهر المثل لاخلاف الدناير قال القاضي رحمه الله وهذه جهالة النوع فلا يمنع صحة التسمية كالتزويجها على خادم لا يزال يتعرف الى نقد البلد أو غالبه لان الرائج في بلادنا الدراهم لا الدناير وهو مختلف ملكي هندي نيسابوري بخاري وهذا في عهدهم اذا أراد اسقاط صداق امرأته يقول لها امرأجمل كرى فاذا قالت بجمل كرى سقط \* الام زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم أدركت ان لم تكن وصية لها طلب الصداق من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الاولياء غير (١٣٧) الاب والجدود كرافاضى ظهير الدين انه يرجع عليها ان كان قائما وان كانت وصية رجعت عليها على كل حال

لا على الزوج \* طاب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للمؤانسة وهي لا تحتمل الجماع ورضى الاب بالتسليم وأبت الام فامتنع رضا الاب لاباء الام لان الولاية له وان أي الاب لا يجبر \* وفي

التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الام انها سلمتها اليه قصدها وتضررت بها ضمتها الى نفسها وترتيبها الى أن تحتمل الجماع دفعا للضرر عن الصغيرة \* زوج الوكيل أو الاب البالغة أو الصغيرة ثم أبرأ عن كل المهر أو بعضه أو ضمن فكله باطل أما الضمان فلا له لا يخد أو ما أن يكون للزوج بان قالت ان أخذت منك المهر فاني ضامن ولا خفاء في بطلانه كما لو قال للبدون ان أدبت الدين الى الدائن فأنا ضامن لك الدين واما المرأة بان قال لها أنا ضامن لمهرك الذي لزم على زوجك وسبب بطلانه عدم قبولها أو عدم من يقبل عنها في المجلس فيكون شرط العقد وهو لا يقبل التوقف في المذهب فان قبلت أو قبل

المكاتب ولد أمة رجل بشكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا اذا ادعاه فان عتق فليس له يوم ما ثبت نسبته منه هكذا في المبسوط \* اذا اشترى المكاتب أمة فولدت عنده ولدا لاقل من ستة أشهر فادعاه المكاتب صحت دعوته ولو كان مكان المكاتب عبدا ما ذون لانه صحت دعوته كذا في المحيط \* واذا باع المكاتب أمة فولدت لاقل من ستة أشهر فادعى الولد صحت دعوته ويرد اليه مع أمه كذا في المبسوط \* ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة بحالها لانه صحت دعوته كذا في المحيط \* وان وطئ المكاتب أمة بانه وهو حراً أو مكاتب بعد على حدة لم يثبت اذا كذبه الابن كذا في المبسوط \* فان عتق المكاتب وملا هذا الابن يوما من الدهر مع الحاربية يثبت نسب الولد منه وصارت الحاربية أم ولده وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا وادعاه المكاتب صحت دعوته وصارت الامة أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشترى بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط \* ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبته منه صدقته أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لا أكثر من ستة أشهر من يوم كاتب وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فلا عقر عليه كذا في الحاوي \* وتخير المكاتبه فان شاعت مضت في الكتابة وان شاعت فسخت كذا في المحيط \* وان كان لها زوج وصدقه الزوج بعتق الولد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى ولد أمة مكاتبته لانه صحت دعوته لا بتصدق المكاتبه وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد حراً بالقيمة ويعزم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويعزم عقرها للمكاتبه أيضا وتعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته أشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لانه صحت دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا صدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوي \* رجل اشترى عبدا أو كاتبه ثم ان المكاتب كاتب أمة له ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لا أكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة أشهر فلا عقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتباً مع أمه فان أدت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها تبعها وان عجزت وردت في الرق أخذ المولى ابنها بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له وجود التصديق يوم الدعوة من اليه التصديق وتعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبه المكاتبه وصدقته المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتباً مع أمه ان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حراً بالقيمة غير أنه ان ولدت لاقل من ستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبه لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار مملوكا للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقته يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العسلوق في ملك المكاتب كان الولد حراً بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب وتعتبر قيمة يوم الولادة وان جاءت به لسته أشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معهما مادامت مكاتبته لم تجز بعد فان عجزت يأخذ المولى

(١٨ - فتاوى رابع) عنهما في المجلس قابل صح الضمان والخيلة ان كانت بالغة في الاراء والضمان ان يقول الوكيل أو الولي انها أذنت بالابراء أو ألحط فان أنكرت الاذن وضمن لها الزوج بغير حق فاني ضامن ذلك لك فقبل الزوج صح وان كانت صغيرة فالحيلة في الخط حتى لا يتمكن من المطالبة بالاجاع ان يقول الولي وقت العقد زوجتك على ألف بشرط أن يكون للزوج منها خمسة مائة يصح الخط جملا على الاستثناء كانه قال زوجت بألف الاخسمائة وكرواله خيلة أخرى أيضا وهي ان يشتري الاب بمقدار ما يريد الخط عرضا من الزوج قيمته شيء حقير

فيصير مستوفيا ذلك القدر مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو اقرار الورثة بذلك صح وكفي النكاح شاهداً أولاً  
حاجة لها إلى الاثبات وان كان في الورثة أولاد مغارفلها ان أخذ قدر منلها من اتركه وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا بد من البيئة لهم  
وعلمها البين اذن وسياً في ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق الميراث وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها متعة قدر ما جرت العادة بالتجمل  
والقول للورثة فيه لان النكاح وان (١٣٨) كان شاهداً على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل به حاله ان اذا

الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبه المكاتب حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتب بعد ذلك ولكن أدى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتب جات بالولد لاقول من ستة أشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حراً بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيراً لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب إلى قول الولد وان جات بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع أمه ولا يثبت نسبته من المولى أيضاً فان عجزت المكاتب بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولا يمكن أدب بدل الكتابة عتق وعتق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى إلا أنه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك خفية يثبت نسبته من المولى به ديقه ولا تلزمه القيمة هكذا في المحيط \* واذا أدى المكاتب الاول وعتق ثم جات المكاتب بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة أشهر فصاعداً منذ عتق ان زعم المولى أنه ولد بوطه بعد العتق لم يثبت نسبته وان وجد التصديق فكان زانياً أما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتب ثبتت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى أنه ولد بوطه كان قبل العتق لم يصدق فان صدقته ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان أدت عتقت مع ولدها وان عجزت أخذ المولى الولد حراً بالقيمة وان صدقته المكاتب وكذبه المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر ان وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات عن وفاء أدت كتابته ثم عجزت المكاتب فالولد حر بالقيمة والام مملوكه لورثة المكاتب كذا في شرح الزيادات للعتابي

**(الفصل الخامس عشر في المنفقات)** \* اذا مات الرجل وترك امرأته وأم ولد وأقر الوارث أنه اولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العد في المقر ولا لفظ الشهادة فان كان للقر منازع يشترط العد باتفاق الروايات ولا تشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط \* رجل مات عن أم ولد فجاءت بولدها بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة مالم يشهد به شاهدان الا أن يكون المولى قد أقرب بأن أحبلى منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان أقرب به الورثة فاقراهم كاقرا الميت كذا في المبسوط \* رجل في يديه أمة فوطئها وولدت منه ولداً فادعى ولدها ثم قال كانت هي أم ولد فلان فزوجنيها فقلت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فان صدقته الامة في ذلك أو كذبتهم او لكن رجعت إلى تصديقهما قبل قضاء القاضى بكونها أم ولد للقر فهي أم ولد للقر له ويكون حكم ولدها حكمها فيعتق ان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبه ما فيما أقرت لم يلتفت إلى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر له لم تكذب حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبداً للمقر له فان كبر الولد وانكر أن يكون عبداً للمقر له لم يلتفت إلى انكاره وان كذبتهم الامة وثبتت على ذلك فالقاضى يجعلها أم ولد للقر

صرحت بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء بها غير محكم في القبض لان القبض قد يخاف عنه فخرج المحكم باعتضاد الانكار وفيه نظر نقف عليه وذكر في المعنى تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت سنون وولدت أولاداً ثم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضها بالبراءة والحط وبه أفتى برهان الأئمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعلمه الفتوى في هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض محتمل وكذا البراءة فلا يعارض المحكمات \* امرأته ثلاثه خطوط للمهر لا تتمكن الامن طلب مهر واحد من زوج واحد لان السبب واحد فلا يعمد به تعدد الانهاد وقد ذكره وأن الخلاف في مسئلة والمال ما لان اذا تعدد البيت فيما اذا كان الاقرار

مجردا عن السبب والصك ولو باحداه فهو واحد باتفاقا ادعت المهر على الوارث وانكره يقول القاضى للوارث ان كان مهر وعلى مثلها كذا أو أعلى من ذلك ان قال لا \* ذكر أدنى من الاول إلى أن يبلغ قدر مهر المثل السرخسى تقدم العهد وتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والقاضى به عند الامام قال الشيخ الكرخى لا يتضح للامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا ان يكون العهد متقادماً لاختلاف مهر المثل باختلاف الازمنة وفيه نظر لانه اذا تعدد اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهداً للاحد فيكون

القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى والاصح ان الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهرها ثم مات الم بقض بشئ ولكن  
 الفتوى في المسئلة على قولهما ادعت انك تزوجتني بكذا انقرة فقال بل بكذا دينار يجب مهر المثل لانهم اتفقوا على النكاح واختلفا في  
 المسمى واختلف المشايخ انهم ما يتحالفان أولا ثم يجب مهر المثل أم يجب مهر المثل أولا ثم يتحالفان كما تقر في اختلاف الفخريج بين الرازي  
 والكرخي وقوله ان تزوجتني بشئ بمنزلة دعوى عدم التسمية للجهالة يجب مهر (١٣٩) المثل ادعت على الوارث ان المهر مائة

ثم ادعت الزيادة في حياته  
 بمائة أخرى لا تصح الثانية  
 لانها اقربت ان كل  
 المهر مائة والزيادة تلحق  
 بأصل العقد فظهر ان كل  
 المهر لم يكن مائة فتناقضت  
 وقيل تصح الدعوى الثانية  
 لان ذكر الاول يحكم ورود  
 العقد عليه والثاني يحكم  
 الزيادة في الزمان الثاني قالوا  
 وصحة الزيادة في المهر دليل  
 لان صحة الزيادة في البيع  
 ليس بطريق الانقاس لان  
 النكاح لا يقبل الانقاس  
 بل هو تغير من وصف  
 مشروع الى امر مشروع  
 من كونه عادلا رابحا خاسرا  
 فاشبه زيادة شرط الخيار قبل  
 الافتراق ادعت على الورثة  
 مهر افانكروا النكاح  
 والمهر فبرهنوا عليه ما ثبتا  
 وان على النكاح لا المهر  
 ثبت النكاح فان برهن  
 الورثة بعده على أنها أبرأت  
 الزوج عن المهر لا يقبل  
 للتناقض وكذا لو برهنوا بعد  
 انكار النكاح على انها  
 خالعت مع المورث لان دعوى  
 الخلع بعد انكار أصل  
 النكاح تناقض وقيل  
 الصحيح انه يسم مع كما اذا أنكر  
 لزوم الالف عليه فبرهن

وعلى المقر قيمتها أم ولد للقرلة قيل هذا على قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على  
 المقر ولا عقرب للقرلة على المقر وان كذبتهم فلم يقض القاضي بشئ حتى ماتت بوقف أمر الولد حتى يكبر فان  
 كبر وصدق المقر فيما أقر كان عبدا للقرلة وأمه أم ولد للقرلة فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرا  
 من جهة المقر وأمه أم ولد للقرلة وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدق الام المقر وكذب الغلام  
 فالغلام حرا والجارية أم ولد للقرلة وكذلك ان كذبت الام المقر وصدق الغلام في جميع ما وصدقت لك كذا في  
 المحيط \* رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأته ادعت أنه ابنها من الميت فصدق الغلام وأقامت الدين على  
 ذلك فان القاضي يقضى بنسبه منها ويقضى بالزوجية وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي \* المراتان  
 اذا ادعتا نسب ولدوا قامت كل واحدة منهما رجلين أو رجلا وامرأتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه  
 الله تعالى لا يثبت نسب من واحدة منهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت نسب منهما اذا  
 أقامت كل واحدة منهما امرأته واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحججة عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حاجة  
 لا يقضى بنسب الولد منهما ما اختلف قال في مجموع النوازل ولو كان أحد الولدين ذكرا والاخر أنثى  
 ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن ابنهما فيجعل الابن للتي لبنها أثقل هكذا في المحيط \* اذا  
 ولدت أمة الرجل فادعاه أخوه أنه ابنه من نكاح بشبهة وأنكره المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال  
 وسائر القربان فان ملكه يوما وقد ادعى من جهة نكاح صحيح أو فاسد أو من جهة ملك يثبت نسب من  
 وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم يذكر أنه تزوجها ولو ملك أمه معه أو دونه صارت أم ولده وان ملك الولد أبو المدي  
 وهو يحمدهم قال ابنه لم يثبت نسب من الابن ولا يعتق كذا في المبسوط \* اذا ولدت جارية الرجل ولدا  
 وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعواه لا بتصديق من الابن وكذلك لو ادعى الابن أنه تزوجها لا يصدق  
 الابن بتدقيق الاب فان أقام الابن بينة على التزويج برضا الاب أو بغير رضاه فان نسب الولد يثبت من  
 ويعتق كذا في المحيط \* اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى أنه ابنه صح ولده عند أولاد ولو كان كبيرا ينظر ان جده  
 يبطل اقراره والافه وجائر كذا في التتارخانية \* رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها  
 قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط \* عبد صغير بين رجلين أعتقه أحدهما ثم ادعاه الآخر أنه ابنه  
 صححت دعوته عنه دأبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون مولى لها ما ان كانت دعوة المدعي دعوة تحرير بأن لم  
 يكن في ملكه وان كانت دعوة دعوة استيلا دبان كان العلق في ملكه فلم يعتق نصف الولد ولا ولد المدعي  
 فأما على قولهما فاعتق العبد كله على المعتق والاخر ادعى نسب حرم صغير ليس له نسب مع عرف فتصح  
 دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الآخر نسب به فأما اذا ادعى المعتق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لا تصح دعوة الابن يدق الآخر وعنده ما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد كبيرا يعبر عن نفسه  
 فان أقرب ذلك ثبت نسب من المدعي وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما لا تصح دعوة أحدهما الابن يدقه كذا في النخبة \* لو كان ولدان  
 نواتان فاعتق أحدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويبطل العتق كذا في التتارخانية \* ابن  
 سماعة في نوادره رجل أعتق جارية وتزوجها وجاءت بولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها فادعاه

على ذلك فبرهن هو على الابراه والقضاء يقبل ولو صدقت المرأة الورثة فيهما وأنكرها والقدر فبرهن عليه وبرهنوا على أنها أبرأت حال الحياة  
 أو بعده يقبل \* زوج الاب البكر وقبض دست بيمان ثم رد الاب المقبوض الى الزوج حال صغرها أو كبرها في الحالين لها حق الخصومة في  
 قدر الدست بيمان مع الاب والى تمام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج الدست بيمان اليه بعد الوطء ثم رد الاب الى الزوج فحق الخصومة  
 لها على الزوج في كل المهر لان الدفع كان في حال ليس له ولاية القبض فصح الدفع \* ادعت ان الميت كان نكحها في محرم وبرهن الورثة على

انه كان مات في شوال قبل المحرم لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ولو كان مكانه قتل تقبل دعوى النقرة بلا بيان الصفة في المهر مقبول فلو تزوجها بمائة نقرة بلا بيان الصفة يصح وينصرف الى الوسط كالتزوج على وصيف ينصرف الى الوسط وبعد اطلاق قبل الدخول تأخذ خسين نقرة وسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان مائة جيدة فهي وان مائة رديئة فهي وان تزوجها على خسين نقرة ومهر مثلها مائة يجب خسون نقرة جيدة وان كان مهر (١٤٠) مثلها خسين نقرة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا يجب مائة جيدة لان الزيادة على

مهر المثل - لجانزة والزيادة  
تكون من جنس المزد  
عليه والتسمية اذا جهلت  
قدرا أو ووه فايرد الى مهر  
المثل لانه الواجب الاصل  
\* ادعت عشرة ذئاب بمجمل  
فقال الزوج اني بر من دأشت  
داداهم أو ادعى عن المبيع  
فأجاب به لا يكون جوابا  
لدعواه لكن القاضي يكافه  
أن يبرهن على الاداء فاذا  
برهن لا بد أن يذكر قدر  
المؤدى لتصح الشهادة \* ادعى  
المهر على الختن فقال صالحت  
معي على كذا ولم يقم البينة  
عليه ثم ادعى الختن ان  
البتت حال الحياة أبرأته أو  
صالحته على مال لا تقبل بينته  
لانه أقر بوجوب المال على  
نفسه ولو قال له صالحت  
عن الدعوى لا يكون اقرارا  
ويقبل البرهان على ابرائها  
وصلحها لان التوفيق ممكن  
لانه يقول كانت أبرأتني في  
حياتها الألتك لما ادعت  
ثانيا صالحتني عن دعواي  
وهذا معنى قول المشايخ  
دعوى الصلح عن المال اقرار  
وعن دعوى المال لا \* ادعى  
الزوج عليها هبة الصداق  
فشهد أحد شهادته بالابراء  
والآخر بالهبة يقبل

الزوج والسيد قال أيهما صدقته فهو وإن صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا أو وطأ بشبهة لزمه ذلك  
وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط \* نهي الى امرأته زوجها فاعتدت ونكحت  
وولدت فناء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد الاول فان كان أكثر  
من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني الى وقت  
الولادة أقل من سنتين فالولد من الاول وان كان أكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي \* قال أبو  
الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رحمه الله تعالى أصح وبه تأخذ كذا في الفصول العمادية \*  
وروي أبو عيسى في مسنده عن معاذ بن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رحمه الله تعالى عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول وقال الاول والثاني كذا في المحيط \* رجل غاب عن امرأته  
وهي بكر ابنة عشرين سنين متلا فتزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاول والزوج الاول  
حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء وتزوجوا منهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ان الاول والزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية \*  
وأجمعوا على أن المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة \* ولو سببت المرأة قتر زوجها رجل من أهل الحرب وولدت  
أولاد فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت  
وبعد زوجها الاول كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النسي عن تزوج امرأته  
صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فضر الغائب  
وادعاهما فأنكرت ولم تكن له بينة فلم يقض له بها وقضى به للثاني فولدت منه بتا للزوج الاول ابن من  
امرأته أخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم  
أبيه أن أم البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته وأما إذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه  
فينبغي أن يجوز لان اقرار الابن بنفسه على غيره كذا في الفصول العمادية \* اذا تزوج الرجل امرأته رجل  
وولدت ولدا فادعى أحدهما أن النكاح كان منه فشهدوا دعوى الآخر أنه كان منذ سنة فالقول قول من  
يدعي النكاح منذ سنة ويحكم بآيات النسب منهم فان تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب  
وان قامت البينة بعد ما تصادقا أنه تزوجها منذ شهر على أنه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا في الذخيرة  
\* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من إحدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق  
الغلام من جميع المال وتسمى كل جارية في نصف قيمتها يعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط \* رجل  
أقر بأن هذا الصبي ابني من أمته هذه ثم مات فأقام اخوته البينة أن أباهم زوج أمته من هذا العبد قبل  
ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينهما كذا في محيط  
السرخسي \* واذا كان الغلام والامة يدعيان ذلك تقبل بينهما لانهم ما بهذه البينة يثبتان الحق لا نقسم ما  
وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية أم ولده فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في  
صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في مرضه يعتبر من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل  
البينة أيضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط \* ولو ادعت

الام  
لائقا فمافي الشهادة اذ هبة الدين ايضا اسقاط وقيل لا لان الهبة تملك والابراء اسقاطا فاختلاف حكم حتى  
لو أبرأ الكفيل لا يرجع على المديون ولو وهب له يرجع عليه \* ادعت المسمى فقالت الورثة نعم به لكن لاعلم لنا بالقدر حبسوا حتى بينوا  
لقيامهم مقام الزوج \* أبرأت زوجها عن المهر ثم قالت أبرأته لكنه تزوجني بكذا فاني ان برهنت على النكاح الثاني بكذا قبلت وتثبت  
المرأة عن المهر الاول \* طالبت زوجها بالمهر فقال مرة أوفيت وقال مرة أدبت الى أبيك لا يكون تناقضا لان الاداء الى الاب أداء اليها



لان قبضه مفوض اليه \* (نوع) \* اعمل معي في كرمي هذه السنة أزوجك بنتي أو عمل ابتداء من غير أمره الا انه علم ان يعمل طمعاً في التزويج أو قال اعمل حتى أصنع لك معروفاً وكذا وكذا ثم لم يفعل اختلقوا والاشبه وجوب مهر المثل أو أجره \* بعث اليها أشياء وعوضت ثم أراد الاسترداد منها لانها كانت عارية فالقول للزوج لانكاره التملك ولها أيضاً ان تسترد لانها عوضت عن الهبة ولا هبة فلا عوض قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا اذا صرحت بالتعريض أما اذا نوت كان ذلك هبة (١٤١) منها له ولا عبرة للنية كما في كل العقود

السائمة مثل بعت وتكحت واشترت فلأن المرأة استهلك ما بعث اليها الزوج ضمنّت لانه لما صدق في أنه عارية يترتب عليه حكم العارية وهو الضمان وكذا لو استهلك الزوج ما بعثت

\* (مسائل الخلوة) \* الخلوة

توجب كمال المهر والعدة والنسب والنفقة وان في عدتها أيضاً حرمة نكاح أختها وأربع سواها والامة ما بقيت العدة ومراعاة وقت الطلاق في حقها والا حصان والحمل للزوج الاول وفي تحريم البنت بها اختلقوا وان خلاهما وهو محرم أو صائم عن رمضان ثم طلقها له ان يتزوج بنتها خلافاً للإمام الثاني ولا تصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الصغيرة التي لا تجامع مثلها \* صغير يقدر على الايلاج ولكن ليس له شهوة زفت اليه امرأته وهي صغيرة تجامع مثلها وخلاها لا يجب كمال المهر كالمريض اذا لم يشته قال الامام القدوري الصحيح ان صوم النفل والنسك والفضاء لا يمنع والثالث يمنع الا اذا كان لا يشعر كصغير جداً أو المغني عليه أدخلها في

الام النكاح أو ادعاه الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للأبائ فان النسب من حق الغلام فاذا أثبتته بالينة من العبد كان مثبتاً حق نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط \* ولو كان العبد غائباً لم يحل ما أقامت الورثة البينة توقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط \* اذا ولدت امرأة الرجل ولداً وادعت أنه ابنها من مولد الزوج يحج ذلك فشهد على الزوج ابنه أو أخوه أنه أقر أنه ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* ولو شهد على اقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة أو جدها وكذلك لو شهد بذلك أبو الزوج أو جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج أو جده كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

\* (الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق) \*

اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وأن يفسر الاستحقاق وبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وأنكر البائع البيع منه وأقام المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بل اذا ذكر شئته وصفاته وذكره مدار الثمن كفاه ثم اذا قبلت بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشئ وكذلك بنية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العبادية \* واذا استحق المبيع من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الاول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني بل وان أن القاضي عسى أن لا يقضى بنية المستحق أو يجبر المستحق البيع كذا في المحيط \* المشتري اذا أراد الرجوع على البائع فوعده بدفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة \* اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شئ قليل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر داراً بعد وثقاً بضا ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد بالخيار وان تفرقت الصفة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك فنحن أصحابنا من قال كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض أصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختر واحد منهما شيئاً حتى أجاز المستحق نصف العبد وسلم ذلك النصف الى مشتري العبد بهيمة أو صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط في باب الاستحقاق \* اشترى من آخر عبداً وباعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه فانيما استحق من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازرقندي رحمه الله تعالى وهذا الجواب انما ليس متقيماً على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق بوجوب انفساخ البياعات كلها أما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيسقط بيع المشتري الاول وشراؤه فانيما

بشئ وفيه عشر جوارله تصح الخلوة ولو جاريها فكذلك في الصحيح وان امرأته الاخرى فهي والجارية سواء ويجعل الوطء بحضرة الضرة كذا أفق محمد رحمه الله ثم رجع وقال لا يحل وطء المرأة بين يدي أحد ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطح لئلا يبالخص ولومعها مجنون مطبق أو مغني عليه ان في النهار لا يصح وان في الليل صح وكذلك الاعمي في الاصح وان معها ثياباً صحت في الليل والنهار والكلب العقور يمنع وان لم يكن عقوراً قيل ان للمرأة منع وان للزوج لا وان خلاها في المسجد أو الحمام لئلا يصح ولان نهاراً لا ولو حلقها من الرستاق الى المصران

في الحارة لاوان في غيرهما صحت وفي الروضة ان في الصحرا ليس بقرهم ما أحد اذ لم يأمنوا المرور ولا وان أمنا صحت ولوفي مساندة أو جبل في خيمة لا وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم والسطح ان عليه حجاب وعلى الخلة والتفان كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت يكون خلوة ومعنى كونه خلوة وجوب كمال المهر والعدة وقولنا لا يكون خلوة أي لا يجبان وفي المتن ان كان السترة وقية ايرى أو كان قصيرا بحيث لو كان قام لا يكون خلوة وفي بستان (١٤٣) لا باب له لا وان له باب مغلق خلوة \* وخلوة المجهوب صحيحة عنده ولو منع شرعا لاحسا

على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العمدية \* اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع متى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب أن لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان بقضاء القاضي بالملك للمستحق تنسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له أن يسترد ذلك ولو أن المشتري يرجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن متى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وضمن رجل للمشتري ما أدركه من دركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم اشترى مستحق من يده المشتري الآخر بالبيعة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الآخر وعلى الباعة أجمع حتى لو أقام المشتري الآخر أو واحد من الباعة يئنه على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بيئته وكان لكل واحد من المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج الى إعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول أن يضمن التكفيل بالدرن ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البيعة على الرجوع اذا أراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند فاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عنده هذا القاضي لا يحتاج ولو أن العبد لم يستحق ولكن أقام العبد البيعة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهار جمع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على التكفيل قبل أن يرجع عليه ولو لم يقيم العبد البيعة على حرية الاصل ولكن أقام بيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة اعتقه وأقام رجل بيعة أن العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وكذلك اذ لم يعرف التاريخ وكذلك لو أقام العبد البيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة دبره أو أقام رجل بيعة على ذلك أو كانت جارية أقامت بيعة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها أو أقام رجل بيعة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها أو لم يعرف التاريخ أصلا وقضى القاضي بذلك فهذا وما لو أقامت البيعة على حرية الاصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عليه وان أقامت البيعة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان أقام العبد أو الجارية بيعة على المشتري الآخر أنه عبدا لفلان أو جارية فلان اعتقه أو استولدها بد شراء المشتري الآخر أو أقام رجل بيعة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا والقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها بيعة

كالصائم والحائض والمحرم تجب العدة وخلوة الصبي المراهق توجب كمال المهر وفي الحمل ان قدر على الوطء خلوة \* آد خلت أمها وخرجت ووردت الباب ولم يغلقه والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة والبيت طوابق مفتوحة والناس يعود في ساحة الخمان ينظرون ان كانوا مترصدين وهما لا يعلمان لا يصح \* الزوجان اجتمعا في بيت في دار وبابه مفتوح لكنه لا يدخل أحد بلاذن صحت \* دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فكشفت ثم خرجت لا يكون خلوة ولو عرفها ولم تعرفه خلوة \* دخلت عليه وهو نائم صحت علم أولم يعلم \* اذا خلعت بها فهي طالق بخلوها وقع الطلاق لوجود الشرط ولزم نصف المهر ولا يلزم العدة لانه لا يتمكن من الوطء في تلك الساعة \* الخلوة ليس لها حكم الوطء في المراجعة فلا يصير مراحما بها ولا في الميراث حتى لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا تراث واختار انه يقع عليها طلاق أخرى في عدة الخلوة وقيل لا يقع قال في فتاوى سمرقند قال لها بعد هاترايك

طلاق ودو طلاق وسه طلاق وقع الثلاث والطلاق الواقع في هذه الحالة بائن \* خلا بامرأة ثم قال لزوجه انت على برجع كظهر أم تلك المرأة لا يصح رمض هر وفي الظهري لا يثبت حرمة المصاهرة بالخلوة عند محمد رحمه الله خلا فالامام الثاني ولا تمام مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا يكر ثم طلقها تزوج كالابكار ولا يرد كمال المهر لانه متعلق بتسليم النفس لا بالقبض ولا يقدر عليه بأبلغ من هذا فكم بالضرورة ولا ضرورة هنا فاعتبرت الحقيقة ولهذا لم تسقط الخلوة مطالبة حق الوطء \* البكر أو النيب زوجه او ليها اغلاها برضاها هل

يكون اجازة لارواية فقهه قال محمد وعندي انه اجازة وكذا الخلوة في النكاح الموقوف اجازة لان الخلوة بالاجنية حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة \* القرن والرثي يعنع صحة الخلوة قيل انه قوله ما كالجلب والصحيح انه قوله لم لانه يحزم من عليه التسليم فيمنع والجلب من له الحق فلا يمنع عنده \* الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد لا توجب العدة ولا كمال المهر وكذا الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها اقيمت مقام الدخول للتمكين ولا يمكن ههنا منع الشرع والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح ان كان (١٤٣) المانع شرعيا كالصوم والحيض والاحرام

توجب العدة وان حسييا كالمرض المدنف أو صغرها وصغرا أحدهما لا \* والخلوة بالرتقاء توجب العدة وبكال المهر - لانه يمكن من الوطء بالفتق وكذلك خلوة الجربوب والعين لانها ما يمكن بالبحر \* (الثالث عشر في نكاح فاسد) \* غاب عن زوجته البكر سنين فتزوجت وجاءت بالاولاد وأسبغت امرأة فتزوجها حربي وأنت باولاد أودعت الطلاق واعتدت وتزوجت بأخر وولدت أونى اليها زوجها فاعتدت وتزوجت بأخر فولدت فالولد عند الامام الاول نفاه الاول وأدعاه وأدعاه الثاني أم نفاه لاقل من ستة أشهر أو سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له ولولده منه ولدا بالزنا لا يجوز شهادته له ولذنبهم ما مذكروا في الشروح وروى عبد الكريم الجرجاني ان الاولاد للثاني وبه قال ابن أبي ليلى وبه أفتى الصدر لان الثبوت من الاول قبيح وقال الامام ظهير الدين الفتوى على انه للاول لان الولد للفراس بالنص ولو كان الاول حاضرا والمسئلة بجهاها فالولد

يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة \* لو أقر المشتري للمشتق أو استخلف بشكل وقضى به للمشتق ثم أورد أن يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو أقام البينة على اقرار البائع أنه للمشتق يرجع عليه ولو لم تكن له بينة فأرد أن يحلفه ما أقرب به للمشتق يحلف كذا في الخلاصة \* فان نكل رد الثمن كذا في الوجيز للسكردري \* فان قال المشتري بعدما أقر أو نكل أنا أقيم البينة على أن الجارية ملك للمشتق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية أحد - ولو لكن ادعت انها حرة الاصل فأقر المشتري بذلك أو أبي العين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع الثمن على البائع فان حضر البائع وأكرما قاله المشتري فقال المشتري أنا أقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المشتق على المشتري انها جارية وأنه اعتقها أو دبرها أو استولدها أو أقر المشتري بذلك أو نكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان أقام المشتري بينة على البائع بذلك لا يرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعتق مطلق أو بعتق بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن وأما اذا شهدا بعتق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* قال محمد في الزينات أمة في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد ائمة التي في يد عبد الله كانت أمي بعتها منك بألف درهم وسلمتها اليك ولم تقبل الثمن الا أن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريتي فالقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لابراهيم على محمد هكذا في المحيط \* فلو استحقها رجل من عبد الله بينة على النتائج أو مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشئ وان أقام محمد البينة على المشتق انها أمته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها فاقضى له بها وان أعاد المشتق بينة النتائج على محمد فاقضى له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن أقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وهذا اذا أقامت البينة على الاعناق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فأما اذا أرخت بان أقامت البينة على أن عبد الله ملكها منه ذنبا وعاقبها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كان منذ سنة أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان تاريخ العقد الذي جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو أن الجارية أقامت البينة على عبد الله أنه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا أدت بدل الكتابة وعتقت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط \* وان أقر عبد الله أنه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونفقه الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصاد فاعليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصاد فاعليه بعدما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان أقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا أو حاضرا فلم يصدقه ولم يكذبه حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد أنا أقيم البينة على ابراهيم أن عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو أقام محمد بينة أنه صدقه عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته

للاول بالاتفاق \* تزوج امرأة فاسقطت مستبين الخلق لاربعة أشهر جاز النكاح ولو لا الوطء \* مطلقة زوجت نفسها ثم ادعت عدم انقضاء العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت وان شهرين أو أكثر لا وصح النكاح عنده وعندهما ولو بعد أربعين يوما الا يوما لا يصدق وصح النكاح \* جاءت بولادة ستة أشهر من وقت النكاح في النكاح الفاسد يثبت النسب عند الثاني وعند محمد الاعتبار من وقت الوطء لان النكاح ليس بداعى الوطء وعليه الفتوى وفي النكاح الفاسد يثبت النسب بلا دعوة وفي الذخيرة تزوجها فاسدا وخلوها

وجامت بولدوا **نكر** الدخول عن الامام زياتان في رواية ثبتت النسب والمهر والعدة وفي رواية لا وهو قول زفر وان لم يحل به الم يلزمه الولد  
 \* جامعهافيه في الدبر لامهر ولا حد ولا عدة وكذا لا يجب بالخلوة والنظر والمس عن شهوة شئ والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو  
 تزوجها فاسدا وموس أمها شهوة ثم تركها له أن يتزوج الام وفي مبسوط أبي اليسر الفاسد منه لا يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يكن فيه نظر  
 أو موس وله ان يتزوج بامها أو بنتها قبل (١٤٤) التفريق وكذا لها التزوج بآخر قبل التفريق \* والمتاركة في الفاسد بعد الدخول

لا يكون الا بالقول كخاتمت  
 سبيلك أو تركتك ومجرد  
 انكار النكاح لا يكون  
 متاركة أمالوا نكرو قال أيضا  
 اذهبي وتزوجي كان متاركة  
 والطلاق فيه متاركة لكن  
 لا ينتقض به عدد الطلاق  
 وبعد مجيء أحدهما الى  
 الآخر بعد الدخول لا تحصل  
 المتاركة لانها لا تحصل الا  
 بالقول وقال صاحب المحيط  
 وقبل الدخول أيضا لا يتحقق  
 الا بالقول والصحيح ان علمها  
 بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط  
 في الطلاق ولكل فسخه  
 بغير محضر صاحبه وبعده لا  
 الا بمحض صاحبه كالبيع  
 وقيل لكل فسخه قبل الدخول  
 وبعده مطلقا \* جعل أمرها  
 بيدها في النكاح الفاسد ان  
 ضربها بالجرم فطلقت نفسها  
 بحكم التدويض ان قيل  
 يكون متاركة كالطلاق وهو  
 الظاهر فله وجه وان قيل لا  
 فله وجه أيضا لان المتاركة  
 فسخ وتعليق الفسخ بالشرط  
 لا يصح \* ولو قال لها طلق  
 نفسك فطلقت نفسها يكون  
 متاركة لانه لا تعليق فيه وفي  
 الاول تعليق الفسخ بالضرب  
 \* زوجها فاسدا وولدت منه  
 ان قبل التفريق لا تنقض به  
 العدة وان بعده تنقض به \* نكاح المحارم فاسدا م باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة بقيمة  
 العقد \* الدخول في نكاح بالاشهود واجب العدة لانه مختلف في صحته فان ما سكاره الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه  
 فالدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد \* فترق القاضى بينهما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة  
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فهو المثل بالغاما بلغ وتجب العدة ولا تنفع في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على أن محمد وهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه  
 أو على أن محمد تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه في الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على  
 ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة \* رجل اشترى أمة بالف درهم ونقد الثمن ولم  
 يقبضها حتى أقام رجل البيعة أمته والمشتري والبائع حاضران فقضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع  
 أو المشتري أن البائع كان اشتراها من هـ هذا المستحق قبل أن يبيعهما من المشتري وأقام البيعة قبلت بينته  
 ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع يسلم المبيع الى والا فانهقض البيع بيننا للقاضي  
 ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم انما البائع وجد بينة أنه كان  
 اشترى الامه من المستحق ففسخ البيع على حاله لنفاذ الفسخ ظاهرا وباطنا فان أراد أحدهما أن يحجز البيع  
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامه من البائع ثم استحققت من يد المشتري وأخذت من يده ورجع  
 المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بينة على الشراء من المستحق فأقامها على المستحق وقضى بالامه  
 للبائع فأراد البائع أن يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس  
 له ذلك ولا يعود البيع وهـ هذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البيعة أما اذا أقام  
 البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل أن يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو  
 قضى القاضي على البائع بالثمن ثم أقام البائع البيعة فعلى ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري أخذ الجارية  
 وامتنع البائع لا يجبر ولو أراد البائع أن يلزمه له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طالب منه الثمن  
 فأعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بينة على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن  
 يلزم صاحبه الجارية ولولم يقيم البائع البيعة على الشراء من المستحق لكن أقام البيعة على انها نتجت عنده  
 فهذا وما لو أقام البيعة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة \* اشترى جارية فولدت أو شجرة فأثمرت  
 والثمار عليها واستحقها رجل بالبيعة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد  
 والثمره مقصودا يختلف فيه قيل القضاء بالاصل قضاء بالفرع وقال الصمد لا بد من القضاء بالفرع أيضا  
 كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة  
 ويرجع على البائع ولو مات الولد لاشئ على المشتري وان قتل أخه ذمه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان  
 مات وتر له مالا كثيرا فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية أو وهب لها  
 وأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز لا كركردري \* رجل اشترى من  
 آخر كرما أو اشترى الارض والتخيل جميعا وقبضها ما ثم استحققت العرصة وحدها كان للمشتري أن يرد  
 الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة \* اشترى فرسا مع السرج واستحقق ارجع بكل  
 الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالخصه وكذا الوضاع السرج فاعلم أو أراد المشتري رد السرج وان يرجع  
 بكل الثمن وأبى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز لا كركردري \* رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرة فثبت  
 الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت  
 تدفع اليه قيمة الشجرة مقلعا ويكون الشجر لك وان شئت فمره حتى يقطع الشجر ويضن لك نقصان أرضك  
 فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القاع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع

العدة وان بعده تنقض به \* نكاح المحارم فاسدا م باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة بقيمة  
 العقد \* الدخول في نكاح بالاشهود واجب العدة لانه مختلف في صحته فان ما سكاره الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه  
 فالدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد \* فترق القاضى بينهما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة  
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فهو المثل بالغاما بلغ وتجب العدة ولا تنفع في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

صالح عن النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز \* فرق بحكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها صحيحاً في عدته ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر كلاً وعليها عدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر الثاني واتمام العدة الأولى وكذا الخلاف في النكاحين الصحيحين والحاصل ان الدخول في الاول دخول في الثاني اذا حصل في العدة سواء كان الاول صحيحاً أو لا بشرط ان يكون الثاني صحيحاً واجمعوا ان الثاني لو فاسداً وفرق قبل الدخول في الثاني لا يجب المهر الثاني التصرفات الفاسدة عشر النكاح (١٤٥) والبيع والاجارة والرهن والصالح الفاسد والقرض وهو قرض الحيوان والهبة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض والمضاربة والمال امانة في يد المضارب والكاتبه والواجب فيها الاكثر من المسمى ومن القيمة والمزارعة والخارج فيها لصاحب البذر

بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مفلوفاً ويسلك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضراً كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائتة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر بلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيان \* أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى احتمال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجوع على القابض وان شاء رجوع على الأمر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق من يد المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحق الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة \* اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حماراً معيناً في غن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العبادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وادعاهما أو أقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعي لأنك وهبته له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة \* وان استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لتدليه اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمره بقضاء الثمن وبقي المسئلة يحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مفلوفاً ويسلك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضراً كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائتة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر بلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيان \* أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى احتمال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجوع على القابض وان شاء رجوع على الأمر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق من يد المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحق الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة \* اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حماراً معيناً في غن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العبادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وادعاهما أو أقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعي لأنك وهبته له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة \* وان استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لتدليه اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمره بقضاء الثمن وبقي المسئلة يحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

(١٩ - فتاوى رابع) الحاضرة فيقضى بيعة الزوج وان صدقت وبرهنت قضى بنكاحها وبطلت بيعة الزوج وان اقامت الحاضرة بيعة على اقرار الزوج بنكاح أختها الغائبة أو بنكاح أمها أو بنتها أو ووطئها أو لمسه أو تقبيلها بشهوة أو النظر الى فرجها بشهوة أو على اقرار الزوج بذلك فرق بينه وبين الحاضرة ولا يثبت نكاح الغائبة وان لم يذكّر الدخول أو ما في معناه فلا فرق بين دعوى نكاح الاخت وغيرها وفي المسئلة دليل على أن الشهادة على القبلة والمس جائرة وهو اختيار الاسلام واختار الفضلي أنه لا يجوز \* ادعى على امرأته نكاحاً

فأنكرت وحلفت لا يحل الزوج اختار أو اربع سواها ولو كانت ادعت فأنكر الزوج وحلف لا يحل لها التزوج بآخر ولهذا قال المشايخ في هذه الصورة يحلف الزوج بالله ما هي زوجة لي وإن هي زوجتي فطالق قالوا وإنما حلفناه بالطلاق لجواز أن يكون كاذباً في الحلف في النكاح فلم يحلف بالطلاق ووجوده ليس بطلاق تبقى معلقة لا مطلقة ولا ذات بعول ولا تتمكن من التزوج بآخر وإن عزم المرأة على ترك الخصومة بخلاف البيع إذا عزم البائع (١٤٦) بعد تحليف المشتري على عدم الشراء على ترك الخصومة حيث يملك البيع وإن

لم يملكه البائع قبل التحليف لأن البيع ينفسخ بالحدود والنكاح لا \* بترك زوجها ولها ما قالت بعد سنة إنني قلت لأرضى بالنكاح حين بلغني النكاح فالقول لها وذكر الخصاص قالت وقت بلوغ النكاح إنني رددت وقال سكنت القول له وإن برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فيئنها أولى ولو كانت صغيرة وبرهن الولي على إجازة الزوج يقبل وإن لم يكن له ولاية التزوج لأنه يثبت لنفسه حق قبض المهر ولو دخل بها الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح أنه لا يقبل وإن ذكر الإمام الفضلي القبول لأن الدلالة الموهولة لا تبطل وكذا لو كان عندهما قوم حال سماع النكاح وهي بالغة ولم يسمعوا ردها النكاح لأن السكوت من الشفتين وهو أمر وجودي وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي أو الزوج ردها باطل لأنها صغيرة إن بنت تسع القول لها وإن أقام ما بينة فيبينة المرأة على أنها بالغة أولى وكذا لو باع

ما وصفتنا ولو لم يكن شيء مما ذكرنا من الأسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد أو لم يرجع فإن حضر الكفيل في فصل موت العبد أو كان الكفيل حاضراً لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن ولو لم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما من الأسباب فإن كان الانفساخ بسبب هو ففسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبض بقضاء أو بغير قضاء أو الرد بخيار الرؤية أو بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري أمر غيره أن ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري فإن المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الأحوال كلها وإن كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وإن انفسخ البيع بينهما بسبب هو ففسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الأقالة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولو لم تكن كفالة ولكن نقدر رجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة إذا كانت بغير أمر المشتري ولو كانت الكفالة بأمر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على تحسين ديناراً كان للكفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فإن استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو أن البائع باع الكفيل الدرهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فأما إذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن البائع بالدرهم تحسين ديناراً وقبضها منه البائع فإن للمشتري أن يرجع على البائع بألف ولا سبيل للكفيل على البائع وكذلك لو كان الكفيل صالح البائع على تحسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخياران شاة وتحسين ديناراً وإن شاة رد ألف درهم وفي البيع رد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح إن اختار البائع رد الدرهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وإن اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري أمر رجل أن يقضى عنه الثمن من غير كفالة قبض المأمور من البائع تحسين ديناراً بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على تحسين ديناراً ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير أمره ثم إن الكفيل صالح مع البائع على تحسين ديناراً بالثمن أو باع منه تحسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويخبر البائع في الصلح بين إعطاء الدرهم وبين إعطاء الدنانير وفي البيع لا يخبر ولو لم تكن كفالة ولا أمر بقضاء الدين ولكن جاء متبرعاً وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري أو صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال وأما الصلح فإن كان بشرط أن يكون الثمن الذي على المشتري للمتبرع يكون باطلاً وإن كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وإن أطلق الصلح اطلاقاً لم يصحح بالبراءة ولا بالتاميل يجوز

فإن قال أن البائع ولا يصح البيع وادعى الولي أو الوصي صغره فالقول قول الولد وقبل القول قول الأب والمشتري في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول أصح \* تزوج امرأة كان لها زوج طاقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت أسقطت سقطاً مستبين الخلق بعد الطلاق فالقول للزوج ويفرق ولا مهر لها وإن بدأت المرأة وقالت كنت أسقطت واقضت عدتي وقال الزوج كنت في العدة ففرق بإقراره ولها كل المهر إن بعد الدخول والنصف إن قبله وفي الجماع إذا قالت كان النكاح بلا شهود أو في

فإن قال أن البائع ولا يصح البيع وادعى الولي أو الوصي صغره فالقول قول الولد وقبل القول قول الأب والمشتري في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول أصح \* تزوج امرأة كان لها زوج طاقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت أسقطت سقطاً مستبين الخلق بعد الطلاق فالقول للزوج ويفرق ولا مهر لها وإن بدأت المرأة وقالت كنت أسقطت واقضت عدتي وقال الزوج كنت في العدة ففرق بإقراره ولها كل المهر إن بعد الدخول والنصف إن قبله وفي الجماع إذا قالت كان النكاح بلا شهود أو في



العدة أو حال رقي أو أنا أختك رضا عواند الزوج فالقول قوله و يقضى بالنكاح وفي المحيط قالت تزوجتني وأنا صغيرة وقال كنت بالغة القول قولها الاختلاف في وجود العقل وإن أقام فبينتها أولى لانها أقدم \* قضى بالنكاح بشه و دوزر يسع لها المقام معه وإن تدعه بجامعها وحل لها ميراثه وإن كانت صادقة وقال محمد إذا رجعت عن هذا القول قبل موت الزوج فيحل الميراث والألوة عامة المشايخ على أنه يشترط عند القضاء حضور الشهود ولو كانت ادعت التزوج في عدتها من غير و انكر الزوج (١٤٧) وقضى له بها إن علمت كذب الزوج لا يسعها المقام ولأن تدعه

بجامعها \* وعن شيخ الاسلام ادعى نكاحها فقالت كنت زوجتك طاعتني وانقضت عدتي وتزوجت به هذا الرجل وصدقها الثاني ولا برهان للاول فاختلفت بشئ من الاول تحصل للثاني ولا تجديد العقد ولا تجب العدة لعدم صحة الخلع لعدم ثبوت النكاح والافدام على الخلع وإن دل على اقرارها بالنكاح للاول لكن بعد الاقرار الصريح للثاني فلا يطل الصريح السابق بالاقرار اللاحق لانه لا يكون أقوى من الصريح \* تزوجت نفسها عند الشهود وماتوا فانكرت النكاح وتزوجت بأخر فليس للاول المخاصمة معها لان التعليف للنكول والنكول اقرار ولا أثر لاقرارها بعد التزوج بأخر ولكن تخاضع الثاني فإن نكلت يحاكمها فإن نكلت قضى بالنكاح للاول وأبهم ما حلف انقطع الدعوى وهذا على رأى الامامين وبه أفتى الفقيه أبو الليث والصدر \* ادعى ان وليها زوجهامنه فانكرت فجاء بشاهدين

فإن استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وإن مات العبد كان للبائع الخيار إن شاء رد الدنانير على الكفيل وإن شاء رد عليه الدراهم \* كذا في المحيط \* ولو كفل بجيد ونقد نهرجة رجع بالجيد على المشتري وإن استحق اتبع البائع أو المشتري بالنهرجة وإن كفل نهرجة ونقد جاد رجع بالنهرجة ولو استحق اتبع البائع بالجيد أو المشتري بالنهرجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي \* ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل أدى أنقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بألف درهم نهرجة ولو كان الكفيل أدى أجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ورجع المشتري على البائع بمثل الدراهم التي أعطى الكفيل البائع وهو الجاد ولو كان المشتري أمراً رجلاً أن يقدر عنه الثمن من غير كفالة فنقد المأمور أفضل مما أمر به لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أمر به وإن نقده أردأ مما أمر به يرجع بمثل المؤدى فإن استحق العبد بخير المأمور بين اتباع البائع وبين اتباع المشتري فإن رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وإن رجع على المشتري يرجع بالمؤدى إن كان المؤدى أردأ مما أمر به وإن كان أجود رجع بما أمر به ثم المشتري يرجع على البائع على ما أخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري بما أذن إن كان المؤدى أردأ مما أمر به وإن كان أجود يرجع بما أمر به كذا في المحيط \* من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء معلقاً بظهور الاستحقاق جاز لكن إذا أخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فأنما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وأنما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بأن يرجع عليه ويقضى به القاضي وفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري إن شاء أخذ من الكفيل وإن شاء أخذ من البائع فإن أخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الأمر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمادية \* إن دفع المدعى إلى المدعى عليه شيئاً وأخذ الدار ثم استحق المدعى فأنه لا يرجع الدافع بما دفع كذا في الوجهين للكردي في دعوى الصلح \* لو صالحه من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحق بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العمادية \* وإن صالح من مائة على نصفها فاستحق البدل رجع مثله ولا يرجع بجميع الدين الأول كذا في الوجهين للكردي في دعوى الصلح \* لو صالح من الدراهم على كرخطة جاز فإن استحق الكراوى وجده عيباً فرده يرجع إلى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمادية والله أعلم

### (الباب السادس عشر في دعوى الغرور)

إذا اشترى الرجل أمة شراء فاسداً أو جازراً أو ملكها مائة أو صدقة أو وصية فولدت له أولاداً ثم استحقها رجل فإنه يقضى للمستحق بالخيارية وأولادها إلا إذا ثبت غرور المستولى ولولا ذلك من البينة على الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك فإذا أقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولى فيقضى للقاضي للمستحق بالخيارية وبقية الولدو بعقرها أيضاً ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائناً كان أو واهباً عندنا وهل يرجع بقيمة الولد في فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظرها لا يرجع كذا في المحيط \* وتعتبر قيمته يوم الخصومة

شهد أحدهما أنما زوجت نفسها منه والآخر على أن وليها زوجهامنه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعده هذه الشهادة والدعوى أنها زوجت نفسها منه وهذا لا يكون تناقضاً لأن التزوج محال كزوجهامنه التوفيق بأن يكون الولي زوجهامنه زوجت نفسها منه \* وزوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت أن أباهما كان زوجهامنه ناصرهما أو أنكرت الورثة أذنهما فالقول قولها وإن قالت زوجني أبي بل أمرني ثم لم بلغني الخبر رخصت وانكر الورثة الإجازة فالقول قولهم والفرق أنهم ما اتفقوا في الثابتة على أن العقد لم يتم وادعت

التام وانكروا وفي الفصل الاول اختلاف في وقوع العقد على التام والاصل في التصرفات التام وكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها  
 \* وذكروا الصمد والشهم يدزوج ابنه البالغ امرأته مات الابن فقال الابن كان العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها  
 والبينة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الاولى يجب أن يكون القول للاب لانها ما اتفقا على عدم اللزوم وادعت اللزوم وانكروا الاب  
 وفيه كلام ومعناه اذا برهن الاب على (١٤٨) انه رد العقد والمرأة على الاجازة فان الاصل في التصرفات اللزوم كما ذكره اللزوم

انما يكون أن لو كانت باذن  
 من يقع له العقد فالظاهر ان  
 الاب لا يباشر بلاذن ابنه  
 البالغ الا يرى انه لو باع ثم  
 ادعى انه كان فضوليا لايصح  
 لانه خلاف الاصل الا اذا  
 صرحا على عدم الامر  
 الاصل في كافي الثانية من  
 المسئلة الاولى وهما لم يوجد  
 التصريح \* قال الامام انثاني  
 امرأة زعت عند القاضي  
 ان اخاها زوجهامنه وبني  
 بها وهي صغيرة ~~ك~~كارهة  
 والآن قد بلغت وأرادت  
 الفراق منه وقال الزوج  
 حين ثبت بها ودخلت بها  
 كانت كبيرة فالقول له متمسكة  
 بالاصل وهو لزوم التصرف  
 \* وعنه أيضا زوجها أخوها  
 وهو وليها فقال الزوج علمت  
 وما رضيت وقالت رضيت  
 لا تكون هذه المقالة فرقة  
 وهي امرأته والقول لها ولو  
 قال الزوج لم تعلمي بالنكاح  
 وقالت علمت وأجزت فالقول  
 لها ولومات الزوج قبل  
 هذه المقالة فتالت الورثة  
 وهم كبار علمت وما رضيت  
 وقالت رضيت فالقول لها  
 وان قالت ورثة الزوج لم  
 تعلمي فلا حتى تقيم البينة

ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن الممسكة - تولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة \* والغرور أن يشتري  
 رجل أمة أو يتملكها بسبب من أسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة أنها  
 ملك الغر فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا في الكافي \* أمة أتت ربها فأخبرته أنها حرة فتزوجها على  
 ذلك فولدت ولدا ثم أقام مولاهما البينة أنها أمة وقضى به اليه فانه بقضى بالولد أيضا لمولى الجارية إلا أن يقيم  
 الزوج بينة أنه تزوجها على أنها حرة فان أقام البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فكان  
 الولد حر الأسبيل عليه وعلى أبيه قيمته دينيا في ماله حال وقت القضاء به كذا في المبسوط \* ومن قتل من الاولاد  
 خطأ فاقضى للاب بديةه وقيمة ما فاته بقضى عليه بقيته يوم القتل وإذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد  
 لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط \* وان  
 كان للولد ولد يحرز دية وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة أو دونها قضيت على الاب بمثل ذلك  
 في ماله لولا أقضى به في الدية ولا في تركة الابن كذا في الحاوي \* ولو قتل الاب يغرم قيمته كذا في الهداية  
 \* وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق أسوة لغرمائه ولا يكون ولاد الولد لمولى الجارية وان عتق رقيقا  
 في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا في حق المستحق ليتمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر  
 في حق ماسوا من الاحكام وعن هذا قلنا ان المستحق ان يضمن المستولد قيمة الولد وان كان المستحق ذارحم  
 محرم من الولد ولا يجعل حرام من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد هكذا في المحيط \* وان لم تكن  
 للاب بينة أنه تزوجها على أنها حرة فطلب عين المستحق على علمه وحلفته على علمه على ذلك كذا في المبسوط  
 \* اذا أخبر الرجل غيره عن امرأته أنها حرة وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة فولدت له ولدا ثم استحقها رجل  
 وجعل القاضي الولد حر بالقيمة ان زوجها الخبير على أنها حرة فاستولد رجع بقيمة الولد على الخبير وان لم  
 يكن الخبير زوجها منه ولكن المرأة تزوجت نفسها على أنها حرة فاستولد رجع عليها بقيمة الولد بعد العتق  
 هكذا في الذخيرة \* اذا غرت الامة من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل فاشتراها منه فاستولدها ثم  
 استحقته رجع أبو الولد بالثمن وقيمة الولد على البايع دون الامة كذا في المبسوط \* اذا اشترى جارية وقبضها  
 وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني رجع بالثمن على بائعه وقيمة  
 الولد والبائع الثاني لا يرجع على البايع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رجسه الله تعالى كذا في فتاوى  
 قاضيان \* اذا اشترى الرجلان جارية ثم أن أحدهما وهب نصيبه من شريكه فولدت له أولادا واستحقها  
 رجل وأخذها وقيمة الاولاد رجع المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع على الواهب  
 بشيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة \* ولو كانت  
 أمة بين رجلين فجاءت بولد فادعاه أحدهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشرريكه ثم استحقها رجل  
 قضى به بقيمة الولد والعقر للمستحق ثم رجع على البايع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما  
 أعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه شيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه  
 بنصف الثمن كذا في المبسوط \* رجلا نكح أمة من وصيها فاستولدها أحدهما ثم استحققت الجارية  
 كان الولد حرا بالقيمة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على  
 شريكه وان صار مستترا بنصف الباقي من شريكه ثم رجع الوصي بذلك في مال البنيهم وكذلك الجواب فيما

يسكوتهما بعد العلم في حياته ان بكر او رضاها ان نكحها ثم ماتت وان ماتت  
 وطلب الزوج الميراث والاخ المزوج وهو الوارث وقال الاخ لم تكن امرأتى ولم تعلم أيضا حتى ماتت وادعى الزوج رضاها وادعى  
 فعلى الزوج البينة \* ادعت عليه نكاحا فقال الزوج لا نكاح بيني وبينك فبرهنت على النكاح وبرهن على ابرائهم من المهر وأو الاختلاع  
 تقبل وان كان قال لم يكن بيننا وبينك نكاح قط أو مات تزوجتك قط ثم برهن على الاختلاع لا تقبل كافي مسئلة البيع \* ادعى الشراعه

فانه كره فبرهن عليه به وفضى بالشراء فوجد به عيبا واراد رده فادعى البراءة ان كان قال لم يكن بيننا بيع لا يقبل دعوى البراءة لانه يقتضى وجود البيع وكذا الخلع طلاقا وعندنا والطلاق يقتضى سابقة النكاح فعند دعوى الخلع متناقضا \* برهن على انها منكوحته في الحال وبرهن على خلعهامنه فبينته الخلع أولى ويقضى بالاختلاع كما اذا شهد ان عليه له أن في الحال وشهدا على ان صاحب الالف أبرأه يقتضى بينة الابراء لان شهود النكاح والدين بنوا الامر على السبب السابق (١٤٩) وتعرضوا للحال بناء على الاستصحاب فانه مطلق لهم الشهادة لان

الاصل في الثابت الدوام الى قيام المزيل فبينته الخلع والدين ابطال ذلك الدوام \* اراد تزوج امرأه فشهدا عنده او عند الخاتم انها ذات زوج ومع ذلك تزوجها لاية رفق بينهما لعدم الخصم \* وكذا اذا شهدت جماعة انها امرأة الغائب لا يفرق ولا يحال بينهما \* وذكر صاحب المنظومة ادعى عليها انها منكوحته وبرهن وقالت انها امرأة فلان الغائب يقتضى بينة الحاضر الا ان يكون مشهورا انها امرأة فلان الغائب لا يجوز ان يكون لها زوجان ظاهران \* (نوع آخر) \* جهزها وسلم الى الزوج فمات البنت فادعى الاب انها عارية والزواج انها تزوجها فالتول للزوج مع البين على العلم وعلى الاب البينة والبينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم اليها انما سلمت اليها هذه الاشياء عارية او يكتب نسخة ويشهد على اقرارها ان ما في هذه النسخة ملك والدى عارية

اذا كان البائع أبالا غير فهو الوصى في حكم الرجوع في مال الغير على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكذا لو استبضعه كان له الرجوع بماله من الهبة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل ربح رجع بجميع ما رزقه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فامير رجع على رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصة من الربح كذا في المحيط \* ولدت أمة من رجل ثم استحققت فقال الواطي اشترى بتم من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون ولده عبد ابد ما يحاف المستحق انه لا يعلم انه اشترىها من فلان ولو اقر المستحق وانكر البائع فالولد حر وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق دون ما عتق الولد باقراره بقيمة كذا في محيط السرخسي \* اذا تزوج المكاتب أو العبد امرأة حرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها المستحق فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وكذلك اذا صار المكاتب مغورا بالشراء كذا في المبسوط \* اذا اشترى أم ولد رجل أو مدبرة أو مكاتبه من أجنبي ووقع عليها خفاف فولدت فان على المستول قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتب كذا في المحيط \* مكاتبه تزوجت نفسها من رجل على أنها حرة فظهر أنها مكاتبه فان المستول يضمن للمكاتبه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الذخيرة \* مكاتب أو عبد ما دون باع أمة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع أبو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط \* الوارث رجع على بائع المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والموصى له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرجع عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة \* اذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان وديعة عنده فوطئ الوارث الأمة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحققتها رجل فانه يقتضى للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الذخيرة \* رجل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حر ابا القيمة ثم رجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الوصى مات رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها به فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو جاز رجل وأقام بينة أنها له قضى بالجارية وبالعقر وبقيمة الولد كذا في المحيط \* ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقى ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها أو أكثر فان كان أقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم العقر كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى جارية مفعوبة وهو يعلم أن البائع غاصب أو تزوج امرأه أخبرته أنها حرة وهو يعلم أنها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقا كذا في المبسوط \* ولو اشترىها وهو يعلم أنها لغصبة فقال البائع ان صاحبها وكلني ببيعها أو مات وأوصى الى فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المالك وانكر الوكيل فله أن يأخذها بقيمة الولد ثم رجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية فاشترىها ونفذ الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت أخذها المستحق وأخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لا من الوكيل ويرجع المستولد وهو الموكل بالثمن وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البائع فان أنكر البائع البيع من المستولد وقال يشتريها مني وأقام المستولد بينة أن فلانا اشترى هذه الجارية من هذا الرجل

عندي لكنه يصلح للتضاءل لا احتياط لجواز أنه اشترى لها بغض هذه الاشياء في صغرها فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين ربه فلا احتياط ان يشتريه بثلث من ثمنها ثم يبريه وهذا فيما اذا كانت بالغة وقال الامام السعدي القول للاب لانه المملك وبه أدنى البعض وقال القاضي الامام ان كان من الاشرف لا يقبل دعوى العارية وان كان ممن لا يجوز مثله بثلث البنات تقبل \* ماتت فالتخذت الام مائتا فبعث الزوج بقرة للذبح في المائتين فذبحوا ثم طلب الزوج قيمتها قالت الام كانت هدية ان ذكرا الزوج القيمة وأمرهم أن يذبحوا ويطعموا

رجع بالقيمة وان لم يذ كر القيمة أو اختلفا في ذكر القيمة لا يرجع ويكون القول لام الميسة وقال القاضي ينبغي ان يكون القول لازما لان  
أما تدعى الاستهلاك بالاذن بلا عوض وهو ينكر فيكون القول له كن دفع اليه ألفا وقل بعدد انه كان قرضا وقال القاض هبة فالقول  
للدافع \* واختار في مسئلة الجهاز ان كان مسطرة ان الاب يدفع للجهاز كالا عارية كما في ديواننا فالقول للزوج وان كان  
مستتر كافا القول للاب واختار في (١٥٠) النوازل ان تجهيز في الصغر أو في الكبر في صحته تعليق فيستتر فيه

التسليم \* ولو جهزت ولدها  
التي في بطنها فولدت ومات  
الولد قال بعضهم -م يكون  
ميراثا قال الفقيه وعندي  
ان الثياب للام ما لم تقرا لام  
أن الثياب لها ألا يرى ان  
الولد وان كان ابن  
عشر -نين يسطر له كل  
ليلة فراش ومحفة ولا يكون  
ذات ملكة كذا هنا كان  
الثياب ملكا لها فلا يتحول  
الى الولد بلا قرارة أو هبة  
منها لولد بخلاف ثياب  
البدن فانه المدفوع اليه  
صار الولد مستعملا وصار  
في يده فيستدل به على  
الملك وأما النوم عليه  
فكما حلوس عليه فلا يثبت  
به البسدا لا يرى ان رجلا لو  
أقر وقال كان فلان ينام على  
هذا البساط أو يقعد عليه  
لا يكون اقرارا بأنه ملكه  
بخلاف الاقرار بالبسدا  
الملك فيجوز وضع الصبي  
على الثياب لا يكون اقرارا  
بأنه \* تزوجها أو أعطها  
ثلاثة آلاف دينار ليست  
بيمان وهي بنت موسر ولم  
يعط لها الاب جهازا أفتى  
الامام جمال الدين وصاحب  
المحيط بأنه يمكن من مطابقة

بأمرى ونقد الثمن من مالى صار المشتري مغرورا من جهة البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن  
وقية الولد والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك وان شهد بشهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على أن  
المستولد أمر المشتري بذلك وانما شهدوا أن المشتري أقر أنه اشتراها فلان بأمره فان شهد الشهود أن  
المشتري أقر قبل الشراء وفي حالة الشراء أنه يشتريها فلان بصير المستولد مغرورا من جهة البائع وكان له  
الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد الشهود أن المشتري أقر بعد الشراء أنه اشتراها فلان لا يكون  
للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وبقيمة الولد هكذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة  
بالنصف فاشترى بها جارية تساوى أثنى درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع  
المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا ربع قيمة الولد ويكون له ذلك  
خاصة ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الام فضل أخذ المستحق الولد مع الام ولم يثبت نسبه من المضارب  
وان كان رب المال هو الذي استولدها فان لم يكن فيها فضل كان الولد حرا وعليه قيمة المستحق ويرجع على  
البائع بالثمن وقيمة الولد والذي يلي خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد لرب  
المال وان كانت الجارية تساوى ألفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون  
على المضاربة كذا في المبسوط \* رجل أمر رجلا بشراء جارية فاشترى له جارية ثم ان الا امر وهما فولدت  
له ولدا ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فان الواطى لا يرجع على البائع بشئ لانه مشتري للغير  
كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى أمة واعتقها وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج انه أمة ولا انها أمة  
الأن الزوج علم بشراء الزوج واعتاقها اياها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج المستحق  
عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على الزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة \* اشترى جارية واستولدها ثم  
اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد يرجع المستولد على البائع  
بقيمة الولد الاول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقر واحد كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى على رجل  
مالا فصالحه منه على جارية بعينها وقبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها بأخذها وعقرها وقيمة ولدها  
وقت الخصومة فان كان الولد قد مات قبل أن يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم ينظر ان كان  
الصالح عن اقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وان كان الصالح عن انكار أو سكوت رجوع على دعواه  
لغيره فان أقام البينة على دعواه أو حلفه فنسكل رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في  
الفصول كلها ولو لم يكن للدعي مال ولو كان ادعى قصاصا في نفس أو في ماله أو في نفسه على جارية  
فاستولدها ثم استحققت الجارية فان كان الصالح عن اقرار فلا يبطل الصالح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعي  
عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وان كان الصالح عن انكار أو سكوت ثم أقام  
البينة على دعواه أو حلفه ونكل فكذلك يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فان حلف وحلف  
لا يرجع بشئ كذا في شرح الطحاوي \* ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت أو  
انكار واستولدها كل واحد منهما جارية فاستحققت التي في يد المدعي فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في  
دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا أقام البينة على حقه حينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها بقيمة الولد  
أيضا وان استحققت التي استولدها المدعي عليه فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية

الجهاز من الاب على قدره عرف والامداد وان لم يجزه له طلب الدست بيمان قال وهذا الاختيار للأمة \* غر رجلا وقال  
أزوج بنتي منك بجهاز عظيم وأرد عليك مع الدست بيمان كذا دينار فاخذت بيمان وأعطاهم بلا جهاز لا رواية فيه إلا أن صدر الاسلام  
وبرهان الأمة ومشايخ بخاري اجابوا بأنه لم يجزه لها بيمان ترد ما زاد على دست بيمان مثلها وقد راجع الجهاز بالدست بيمان صدر الاسلام وعماد  
الدين النسفي لكل دينار من الدست بيمان ثلاثة دنانير أو أربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه الدست بيمان وقال الامام

المريغين في الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لان المأني النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض ويقول الدست يمان هو  
المهر المجل لما ذكره في الكافي وغيره فاذا كان كذلك فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها الاستيفاء فكيف يملك الزوج طلب  
الجهاز اذن لان الشئ لا يقابله عوضان وقد قبل به نفس الزوجة فصل العوض فلا يملك طلب عوض آخر كافي المهر المؤجل \* اجاب عنه  
الفقيه رحمه الله فاعلم ان الاستاذ ان الدست يمان اذا أدرج في العقد فهو (١٥١) المجل الذي ذكرته وان لم يدرج في

العقد ولم يعقد عليه يكون  
حينئذ كالهبة بشرط  
العوض وذلك ما قلناه فان  
الفرض لو كان كونه صداقا  
اذا كره في العقد وحيث لم  
يذكر ان القصد العوض  
المذكور ولو لم يذكرنا اذا لم  
يذكر في العقد الدست يمان

وزفت اليه بلا جهاز وسكت  
الزوج أياما لا يتمكن  
من دعوى الجهاز بعده  
لانه لما كان محتملا وسكت  
زمانا يصلح للاختيار دل ان  
الفرض لم يكن الجهاز  
\* (الخامس عشر فيما  
يكون اقرارا بالنكاح) \*  
قولها طلقني أو اخلعني  
بالف أو قالت طلقني أمس  
أو اخلعني أمس بالف اقرار  
بالنكاح وكذا لو قالت اخلعني  
بمال أو قالت طلقني فقال  
أمرك بي ذلك أو اختاري  
فأقرار ولو قال والله لا أقربك  
لا يكون اقرارا بخلاف ما  
اذا قال أنا منسك مول لان  
الايلاء يختص بالنكاح قال  
الله تعالى للذين يؤلون من  
نساءهم \* ولو قال أنت على  
حرام أو أنت بائن أو أمرك  
بيدك اختاري اعتدى  
لا يكون اقرارا الا اذا خرج  
جوابا لانه اذا لم تكن زوجته

الآخرى على المدعى ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي \* ولو اصرط المأني أن يدفع المدعى الى  
المدعى عليه جارية أخرى وبأخذ المدعى من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل  
واحدة منهما الجارية التي أخذها ثم استحققت احدي الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة  
الجارية التي أخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها المستحق كذا في الذخيرة \* ولد المغرور وولد المغتر يستويان  
في اثبات النسب من المستولد والجارية بقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بقيمة على مملك الجارية  
ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المغتر لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* وأهل الزمة والمساون سواء  
في الغرور كذا في المحيط

### (الباب السابع عشر في المنفقات)

اذا قال في دعوى البتة هذا اخي ولم يقل ولد على فراشي فهذه الدعوة صحيحة واذا أقام البينة سمعت بينته  
وقضى بينوته كذا في المحيط \* رجل ادعى شيئا في بدعيه وقال هو ملكي وقال ان صاحب اليد أحدث يده  
عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان  
في يدي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه  
يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان \* الدعوى في عتق الاممة  
وفي الطلقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء والمساءة معروفة قالوا كذا في  
الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته لان حكمه حرمة الفرج بعد انقضاء العدة وأنه حق الله  
تعالى أيضا كذا في المحيط \* ان ادعى مالين وقدين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود  
على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى \* ادعى على آخر  
ملكية جارية في يده فقال المدعى هذا الجارية ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب  
عليك تسليمه الى قائنه لانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة \* قال خلف بن أيوب سألت شدا عن مات  
وترك مائتي درهم فأقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جاز رجل آخر وادعى  
مائة درهم على الميت وأنكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فأقر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي  
أنكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي أخذها المقضى له تكون بينه مانصين قال خلف وبه  
أخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة  
على أرض كذا فاني ادعيت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد  
فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل مات وترك ثلاثة أعبدة قيمتهم على السواء  
لامال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فأقام رجل مائة أن الميت أوصى له بعبد هـ الذي يقال له سالم  
وأبكر الوارث ذلك وقال انما أوصى لهذا الرجل الآخر بعبد هـ الذي يقال له بزيغ وصدقه المقر له  
بذلك فالقاضي يقضى لصاحب البينة بسالم ولا يقضى للآخر له من بزيغ بشئ ولو اشترى الوارث سالم بزيغ  
جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكان في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بزيغ للمقر له بزيغ  
وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بزيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته ألف درهم لامال له غير فافر

فهى حرام عليه بائن منقطة عنه وأمرها بيدها في اختيار الزوج والاعتداد يجوز ان يكون من الاول أو اعتد ادعى الله تعالى عليه أو غير ذلك  
وقوله طلقك أمس اقراره قال حرة هذا اني منك فقالت نعم أو قالت امرأة رجل فقال نعم فهذا اقرار بالنكاح ولو خاطب الاممة لا قالت  
له أنا امرأتك فقال أنت طالق فافر بالنكاح وقوله أو قولها للقاضي فرق بيننا لا يكون اقرارا \* أخنان فاطمة وخديجة فقال رجل تزوجت  
فاطمة بعد خديجة قال الامام الثاني رحمه الله فاطمة امرأته لانه لا يملك خديجة امرأته لانه وصل بين كلاميه فاجعل

\* (السادس عشر في الشروط والخيار فيه) \* (١٥٣)

النكاح وخيار العيب لا يثبت فيه عندنا وعند الشافعي رحمه الله يثبت في العيوب الخمس الجنون والجذام والبرص المستحكم والقرن والرتق فان لم يدخل بها فلا مهر وان دخل بها بلا علم فمهر المثل وكذا لا يثبت للمرأة عندهما خلافا لمحمد رحمه الله ونقصيل مذهب الشافعي فيه أن مثبت الخيار بما يشترك فيه الزوجان ثلاثة الجنون المتقطع والمطبق والبرص ولا يلحق به الهق فلا خيار فيه والجذام عليه يحمر به الوجه ثم العضو ثم يسود ثم يقطع ويكون في كل عضو الا انه أغلب في الوجه \* واذا تنازعا في قرحة أو في باض انه جذام أو برص فالقول للسكر الا أن يبرهن الآخر عدلين من الاطباء وما يختص به الحب والعنة وانه مثبت للخيار بالاجماع اذ لم يبق ما يمكن الجماع به وما يختص بها القرن والرتق والممكن في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا كان بها فالحال والشافعي وأحمد على ان له فسخ النكاح وفيما سواه من العيوب وجهان في وجه لا خيار وهو الظاهر وفي وجهه كل ما نفرت نفرت

الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان وأنى أجرت وصيته بعد موته وأقام رجل يئنه أن له على الميت ألف درهم ومجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد أو رجع العبد اليه بهبة أو وصية أو ميراث فأراد المقر له أن يأخذ من الوارث باقراره بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر أن الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصي له ولو أن الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فله مقر له أن يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث أن يردها على المقر له وان كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر قدر ألف درهم ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها أو ألفا أخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها أمر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب ألفا أخرى لا يؤولر بالتسليم الى المقر له ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الاجبي بالدين لكن أعطاه الغريم دينه فقال هذا العبد بيع لك بتدينك أو قال جعلته لك بتدينك فاخذه الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه أو وهبه الغريم له أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صالح لك من ماله وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث بوما من الدهر بومر الوارث بتسليمه الى الموصي له المقر له هكذا في المحيط \* مات وترك ثلاثة أعباد قيمتهم سواء فأقر الوارث لرجل بعد بعينه وصية وصدقه المقر له وقامت يئنه أنه أوصى به هذا العبد الآخر لا خروجه الوارث فاعتق المقر له عبده فان اعتمقه قبل القضاء باليئنه فندعته فان قضى بيئنه الا خر غرم المعتق قيمة ما عتق للوارث وان اعتمقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به أمر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ اعتمقه هكذا في محيط السير حسي \* في نوادر ابن سماعة عن محمد ربه الله تعالى رجل مات وترك لابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين أنه غصبه أبوهما وحلفهما على ذلك فخلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين قال أقضى للمدعي بنصف الدار حصه الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصه الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فبأخذ من ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاهها ولو لم يدع المدعي غصبه باو ادعى أن الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط \* عن الامام ربه الله تعالى أن الدار اذا كانت في يدورته وأحد هم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضروا أنكروا بل تفت الى انكاره كذا في الوجيز للكردي \* اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفى ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البيئنه فان أقام البيئنه على ذلك كران القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فللمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب أن يقال بأنه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي أن يبيع الجارية وان أقام البائع البيئنه على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وأقر بذلك فاما اذا

البرص ويكثر شهوة التوفان يوجهه ويجرى هذا الوجهان في العذوبة وهي التي تخترع عند الجماع وكذا في الخمر أنكر  
الذي لا يقبل العلاج قلت ولم أجد أن الرجل إذا كان عذوباً عند الجماع على قول محمد هل يكون لها الخيار وقد كانت المسئلة واقعة  
بخوارزم فأجاب بعضهم بأن ذلك الرد ولو شرط لاحدهما السلامة من عيب كالعمى أو الشلل أو الجال أو البكارة فوجد بخلافه ليس له الخيار  
\* ووجهك نتي ان رضى فقيل جاز النكاح والشرط باطل وكذا الوفا قال بعث عبيد بن رضى فلان الاجنبى قال الحاكم تأويلها ذاتين



وقت الرضا نجل علي معنى شرط الخيار لفلان \* تزوجتك علي ان لك المشيئة الى الدليل جاز النكاح و بطل الشرط كالخيار \* تزوجها علي ان أباها بالخيار صرح النكاح والشرط باطل \* ولو قالت زوجت نفسي منك ان رضيت أي لا يصح لانه علقه بالخيار بخلاف الاول \* تزوجتك علي ان أمرتك ببدل الى شهر بعد ما تزوجت جازوا أمرها ببدلها شهر رابعه التزوج فان اختارت زوجها في يوم من الشهر لم يطل خيارها في باقي الشهر وعن الامام الثاني انه يطل الامر \* تزوجها علي ان يأتي بعبد هال الا بقوله امهر المثل (١٥٣) \* تزوج امسة علي ان يكون كل ولد يملكه

حرا صرح الشرط لانه مقيد لانه لولا لرق الاولاد والاولاد أحرار \* تزوجتك علي ان تعطيني عبدك هذا فاجابته جاز النكاح \* هرا المثل ولا شيء له من العبد \* تزوج امرأة ان شاءت وشاء فلان فابطل فلان المشيئة في المجلس جاز كالخيار اذا سقط في المجلس بت البيع وهذا اذا بدأت المرأة فان بدأ الزوج وقال تزوجتك ان شئت فقبلت بلا شرط صرح النكاح ولا حاجة الى اسقاط المشيئة \* قال لها تزوجتك بالفان رضي فلان اليوم وفلان حاضر فرضي جاز وان كان غائبا لم يجز بخلاف ما اذا قال تزوجتك وفلان الرضا حيث يقع عدلان هذا قول قد وجب وشرط الخيار لغيره والاول لمخاطرة \* (السابع عشر في النكاح بالكتابة والرأسة) \* أنكاب كالخطاب حتى لو كتب اليها ان تزوجتك فقرئ عليها عند الشهود فقبلت صح لكن يفترقان من وجه وهو ان القبول في الخطاب اذا لم يتصل بالايجاب في مجلسه بطل الايجاب ولو لم تجب حين قرئ عليها الكتاب في ذلك المجلس وزوجت منه

أنكر الشراء احتياجا للبائع الى اقامة البيئة على المشتري ثانيا كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها أي منك فأنكر فشهدوا أن هذه الدار ملكه وفي يده فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما أنكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* ادعى عليه دارا انها ملكي رهنها من والد فلان بن فلان كذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك أن تقبض الدين مني واسلم الدار الى فأنكر وشهدا الشهود علي وفق دعواه ولكن زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنينة \* اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما أخذ صاحب اليدمني واذا ادعى أنه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو أقام البيئة على أن صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يرضى له بالملك كذا في المحيط \* رجل في يده دار اشتراها رجل من غريزي اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار وأخذها منه هبة أو صدقة أو شراء أو ودعة أو غصب أو ما أشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلكت في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهي أن الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له أن يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فأبقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجوع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبه او العبد سالم المشتري الجارية لا سبيل للبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء \* رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يد غير البائع وصاحب اليد يدعي انها له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطالب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهم ما أجابه الى ذلك فان فسخ العقد بينهم ما أمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد المشتري يوم ما من الدهر بسبب من الاسباب الفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الى البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكره هنا أنه لا يؤمر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* أرض في يد رجل ادعى رجل أن هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وأنه متولى هذا الوقف وذكر الشرائط وأثبت بالبيئة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى أن هذه الارض ملكه وحقه يسلم كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* سئل نجم الدين النسي عن رجل ادعى أرضا في يد رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعي عليه هي ليست بملكه اغماهي وقف على كذا وأما متولها فطلب القاضي من المدعي عليه بيته على ما قال فلم تمكنه اقامة البيئة على ما قال فأمر القاضي المدعي عليه بتسليم الارض الى المدعي لتكون في يده الى أن يقيم البيئة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي أن يطلب البيئة من المدعي عليه على مقالته ولأن يأمر المدعي عليه بتسليم الارض الى المدعي وانما يأمر المدعي باقامة البيئة على دعواه الملك على المدعي عليه وبينته على ذلك على المدعي عليه

(٣٠ - فتاوى رابع) نفسه في مجلس آخر عند الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب جاز وان سمعوا كلامها ما في الكتاب لا يصح لان الشرط سماع الشهود وكلام المتعاقدين وسماع الكتاب سماع كلامه \* قالت اشهدوا ان فلانا كتب الى خطبتي في زوجت نفسي منه صح ولو أتى الزوج بالكتاب مختما وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندهما خلافا للثاني وفائدة فيما اذا انكر الزوج الكتاب فشهدوا عليه أنه كاذب لا يصح ما يذكر وما في الكتاب ولا يقضي بهذه الشهادة عندهما \* كتب اليها ان تزوجتك ينبغي ان يشهد شاهدان علي

كاتبه فيقرأ عليهم ما في الكتاب ويختتم ويكتب العنوان ويشهدهما على الختم والعنوان أيضا ثم انها تدعو بالشهود وتقرأ عليهم وتزوج نفسها من الكتاب فيجوزها فاقا ولولم يشهد على ما في الكتاب وأشهد على ختمه وعنوانه صح عند الثاني خلافا لما في الرسول العبد والحر والصغير والكبير والافاق والعدل سواء لانه تبليغ عبارة المرسل قال محمد كتب الى رجل بعني عبدك بالثمن فقال بعثت جاز قال شيخ الاسلام وفيه نظر لانه لا ينعقد من الحاضر (١٥٤) بهذه العبارة فكيف من الغائب فلا بد من زيادة لفظ وهو ان يكتب قد اشترت عبدك

مقبولة لانه متول في زرع والمتولى خصم لمن يدعي الملك لنفسه في الوقف كذا في المحيط \* في المنتقى رجل في يديه دار دعاها رجل انها داره اشترها من الذي في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه انها داره اشترها من المدعي بألف درهم ولا بينة لهما فان الدار للذي في يديه فان انكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعي الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار للتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار دعاها رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فأقر صاحب اليد أنه اشترى هذه الدار من هذا المدعي وادعى أن له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعي بحكم هذا الاقرار قال أما في القياس فنعلم لكن أدعى انذار في يد المدعي عليه استحضاراً أو خذمنه كفيلاً أو وجهه الى ثلاثة أيام فان أحضر بينة والاقضت عليه كذا في المحيط \* في المنتقى رجل ادعى على رجل أني قد بعتهك هذا الطيئسان الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيئسان وقال الطيئسان في وأنا كنت أودعك فردتها على تخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيئسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في البين بالمدعي عليه كذا في الذخيرة \* في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبد في يديه رجل وأقام البينة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلاً غائباً وأن فلاناً أقر أنه هذا المدعي والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعي رقبته العبد والمدعي يقول صدق الشهود وقد أقر فلان لي بالعبد ولكني ما كنت ممن جهة أخرى هبة أو صدقة أو شراعتهم قال محمد رحمه الله تعالى لا يستحق بهذا شيئاً حتى يقيم البينة على هبة وقبض أو شراء بن معلوم فاذا أقام البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعي صدق الشهود ولم يزد على ذلك ولم يدع هبة ولا شراء ولو كان المقر حاضر أو العبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد أقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئاً حتى يقر له هبة وقبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط \* رجل ادعى عبد في يديه رجل وقال بعتهك هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فأنكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنك قال لنا عبد يزد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويخلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن البين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولد لنفسه بموه الى شيء يعرف به من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الأتي استحسن اذ انسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة \* ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا قال أرانا بومثذ وسمى لنا ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل أنهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط \* في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشترها منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض ألف وقبضها أو أنكر صاحب اليد ذلك فأقام المدعي بينة أن صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعي قال أقبل ذلك وأجعلها للمدعي وبذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن أو العوض الذي أقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة \* واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي وأراد المدعي أن يحلفه

نظر لانه لا ينعقد من الحاضر فبعبه منى فاذا قال بعتهك ثم وذ كر شمس الائمة انه من الحاضر استيتم ومن الغائب في العادة تحقيق فيكون احد شطري البيع فتم بقوله بعته \* (الثمان عشر في الخطر والاباحة وفيه اجناس في القسم) \* المربضة والصحة فيه سواء والتسوية في الوطء غير لازم في الظاهر تزوجها على ان يقيم عندها كثر أو جعلت له جلا على ان يزيد في قسمها فالشرط والجعل فاطل ولها الرجوع في مالها \* له امرأة واحدة وهو يكون مشتغلا طول النهار بالهيام والليل بالقيام يؤمر أن يبيت عندها ويراعى حقها أحيانا وقال الحسن انها ليله من أربع ليل \* وفي المنتقى تزوجها له امهات أولاد وسراى فقال اكون عندهن وأنها ابدان ليس له ذلك ويقال له كن عندها في كل اربع يوما وليله والباقي لك \* اقام عندها حدى زوجتيه شهرا ليس للثانية ان تطالبه بمثل لان القسم لا يكون ديناً \* (نوع آخر) \* وجدته عنان علمت بالنعنة حال النكاح لا تملك

المطالبة ولا تعتبر التاجيل الا عند من يملك القضاء ابتداء التأجيل من وقت الخصومة ويؤجل سنة شمسية لانه على أزيد من القربة باحد عشر يوما وان مرض فيها فالفتوى على انه يؤجل قدر مرضه وعن محمد انه ان أكثر من نصف شهر يجعل له بدل والا لا والقاضي الامام على انه يحتسب على الزوج رمضان واما العادة وان حج الرجل يحتسب أيضا لان حجت أو هربت منه فان خبرها القاضي لا يطل خيارها بالسكوت ويطل باختيار الزوج أو بقيامها عن المجلس وكذا اذا أقامها اعوان القاضي أو قام لها كم عن المجلس قبل

اختيارها شيئا واذا اختارت الفرقة أمر القاضي الزوج بالطلاق فان أبي فرق والفرقة بائنة \* (نوع آخر) \* بمباشرة النكاح في المساجد مستحب والنكاح بين العبد بين جائز وكره بعضهم الزفاف واختارانه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة بقرضي الله عن أبي شوال وبني بهافيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العبدان ان صح انه عليه الصلاة والسلام كان يرجع من العبد في أقصر أيام الشتاء الى الجمعة فعرض عليه الانكاح فقال حتى لا يفوته الرواح في الوقت الا فضل الى (١٥٥) الجمعة \* له اربع نسوة والف جارية اراد شراء جارية أخرى فلامه

رجل يخاف عليه الكفر لقوله تعالى الاعلى أزواجهم أو ما ملكت ايانهم فانهم غير معلومين \* له امرأة أو جارية فاراد ان يتزوج أخرى فقالت اقبل نفسي له ان يأخذ ولا يمنع لانه مشروع قال الله تعالى لم تحرم ما حل الله لك تبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم الفاصلة تدل على انه ترك الافضل وفي التمسرى على الزوجة بخالفه دين النصارى وكذا في التزويج بامرأتين \* وان خاف ان لا يعدل بين امرأتين لا يتزوج باخرى لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة لكن لو لم يفعل لئلا يدخل على ضعفاء القلب الغم ورق عليها فهو مأجور قال عليه الصلاة والسلام من رق لاني رق الله تعالى له وترك ادخال الغم عليها بعد من الطاعة والا امام اختار في هذا أفضلية الاكفء بالواحدة الحرة \* اشترى جارية أسيه يحل له وطؤها حتى يعلم وطء الاب وان كان الاب بواها بيتا لا يحل لان الغالب انه وطئها وليس للزوج ان يمنعها من

عليه ذلك حتى يصير مقررا باليد ثم اذا صار مقررا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقررا بالملك واذا صار مقررا بالملك أمره بترك التعرض كذا في المحيط \* وان ادعى أنه اشترى دارا من هذا الرجل أو قرية أو بضعة ولم يحدد ذلك فأقر المدعي عليه بذلك واتفعا على حدود ذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان أقر بالشراء أو اختافا في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي أقر بها المدعي عليه أقل مما ادعى وليس للشترى شهود تعرف حدودها فانها يتحالفان ويتراذان وكذلك لو شهد شهود على اقراره بما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفعا على حدوده فذلك عليهم وان اختافا في الحدود وليس للشترى شهود يعرفون الحدود تحتلفا على ذلك وتناقضا البيوع واذا تنافا في البيوع فالبائع ينقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل القاضي فان أبي المشتري أخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضي ينظر في ذلك فينتهي فان كان للشترى حجة تثبت بهادعواه ولا نقض البيع وكذلك لو حضر المشتري كلب شراء بحقه كنبه على البائع فشهدت الشهود على اقرارهما بما به ذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فان القاضي يلزم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختلفا في الحدود تحتلفا وتناقضا البيع الا أن أبي المشتري يبينه تشهد على الحدود التي يدعي فان أتى على ذلك بينة ألزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود وأخذ به بتسليمه الى المشتري كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* ادعى دارا في يدي رجل أنها داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وأنكر المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بينة على دعواه فقال المدعي عليه الدار كانت لي الا أني كنت بعتها قبل هذا من امرأتين بتاريخ ثلاثة أشهر وصدقت امرأتان المدعي عليه ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي عليه قبل هذا بثلاثة أشهر وأقامت بينة على دعواها على المدعي وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعي فالتقاضي لا يقبل بينهما ولو أقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينهما وقضى بالدار لها وان أقر الزوج له بالذلك كذا في المحيط \* وفي فتاوى أبي الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفها جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة \* رجل زوج امرأته وهي لها منزلان وباعه منها يسعا محييا ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان أباهم باع هذا المنزل من فلان قبل أن يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك وانزل لها وعلى فلان أن يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط \* مدركة زوجها أبوها ومات الزوج فجاءت تدعي الميراث ان قالت كنت أمرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم أكن أمرت أبي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فأجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى النكاح \* اذا أقام المدعي بينة على أن قاضي بلد كذا فلا نقض له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعي عليه بينة أن ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الألف فالقاضي يقضي بالبينة التي قامت على البراءة ولا يقضي ببينة المدعي كذا في المحيط \* امرأة مع رجل في منزله يطؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولد هانم فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى النكاح \* ولو أن رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا

غزل قطن أو لغر بها بالاجر الا عند حاجته اليها ولا ينفق ولا الجارية اعتمد ادعى العزل لانه تعالى اذا أراد خاق نسمة خاق لكنهما ان كانت عقيمة محصنة لا يسعه النفي وان دخلت وخرجت وان غيرت صفة تسعة النفي وان هربت ليلة الى متهم يسعه النفي ان لم تكن عقيمة وان عقيمة لا ولو عقيمة تشهد بعد موته ان أم ولد والا لا \* (نوع آخر) \* ابت ان تسكن مع احاء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تمتكن من مطالبة بيت آخر وذلك في المنقط صدر الاسلام اذا جع بين امرأتين في دار أو سكن كلا في

بيت له غلق على حدة لكل منهما ان يعال به بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقة الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجام فان المنافرة في الضرائر اوفر وان ابنت السكنى في بيت واحد مع جارية أو أم ولده قيل ليس لها ذلك وبه افتى برهان الائمة لان الامة بمنزلة متاع البيت وقيل تلك مطالمة بيت لها غلق على حدة المنكوح حة أو المتهدة ابنت الخبز والطبخ ان بها له أو من بنات الاشراف يأتي الزوج عن تطيخ لها وان كانت ممن تخدم (١٥٦) نفسها تجبر قال السرخسي لا تجبر لكن لا يعطى لها الا دام في الصحيح والمذكور في المستحق انها لا تجبر على الخدمة في جواب ظاهر الرواية والفتوى على ما ذكرنا \* ظهر الحبل بالمرضة وخيف انقطاع اللبن عن الولد والاب لا يقدر على الظئرباح الاسقاط مادام مضغة وفي الكراهية يباح من غير قيد \* والبكر اذا جامعها زوجها فمبادون الفرج وحملت تزال البه كارة

المدعى أخوان كل واحد منهم ما يدعى به وذلك أن له نصف الدار ان قبض الاول ما دعى قضى بالدارين أخويه نصفين وان لم يقبض الاول ما دعى قضى بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنتين فادعى أحدهما على رجل أن لايه عليه ألف درهم فقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لايه عليه ألف درهم عن جارية باعها منه وأقام على ذلك بينة وتصادق على أنه ليس للاب عليه الا ألف يقضى لكل واحد منهم \* انجسمائة واذا استوفى أحدهما خسمائة لا يشاركه الا خرفها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين اذا قام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة أنه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين (١) وان لم يبينوا مقدار ملكه حتى يتخلده في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

\* (كتاب الاقرار) \* هذا الكتاب يشتمل على أبواب

\* (الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه) \*

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي \* وأما ركنه فقوله لفلان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط اختيار فيه بأن أقرب دين أو بعين على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فالحق والبلوغ بلا خلاف وأما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية \* حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي \* ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراءه بالمر بوط امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا أقر بجنابة موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين \* وكذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية \* واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر (٢) لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق \* وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كالأقرب بعين في يده أو تسليم مثله كالأقرب بعين في الذمة فأما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كالأقرب أنه باع من فلان شيئا أو استأجر منه شيئا أو اشترى منه عبد أو غصب منه كفان تراب أو حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط \* وحكمه ظهور المقر به لاثبوت ابتداء كذا في الكافي \* ولهذا قلنا ان الاقرار بالجنم للسلم يصح ولو كان تأميكالا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا في المحيط \* ولو أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في اقراره لا يحل له ديانته الا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية \* وانما يعتبر الاقرار

(١) قوله وان لم يبينوا مقدار ملكه الخ قال في المحيط فيه اشكال لان تخلده في السجن لا يستحق الا باليسار واليسار لا يثبت الا بالملك وتعد ذر القضاء بالملك لجهالة قدره الخ اه بحر اوى (٢) قوله لا يقبل الرجوع كذا في جميع نسخ الهندية وعبرة البحر بما يقبل الرجوع وهي الصواب كما لا يخفى اه بحر اوى

المدعى أخوان كل واحد منهم ما يدعى به وذلك أن له نصف الدار ان قبض الاول ما دعى قضى بالدارين أخويه نصفين وان لم يقبض الاول ما دعى قضى بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنتين فادعى أحدهما على رجل أن لايه عليه ألف درهم فقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لايه عليه ألف درهم عن جارية باعها منه وأقام على ذلك بينة وتصادق على أنه ليس للاب عليه الا ألف يقضى لكل واحد منهم \* انجسمائة واذا استوفى أحدهما خسمائة لا يشاركه الا خرفها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين اذا قام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة أنه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين (١) وان لم يبينوا مقدار ملكه حتى يتخلده في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

الاول في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وكذا لو ارادوا بها واولادها الحجي \* الهال ايلي الزوج المنع وعن الامام اظهار الثاني ان كانوا الاولاد قادرين على الاتيان لا تذهب وان لم يقدروا اذن لهما الزوج بالروح في كل شهرين \* ولو كان لها أب زمن وليس له من يقوم عليه الا هي والزوج يمنعها من التعاهد تعصى زوجها وتقوم عليه مسلما كان أو ذميا \* والزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهم او تعزيتهم أو أحدهما او زيارة المحارم فان كانت قابله أو عتيقها أو لها على أحد حتى أو عليها الا حد خرجت بلا اذن

وكذا الحج وفيما عدا من زيارة الاجانب وقيامتهم والولاية لا وان باذن وان اذن الزوج كانا عاصيين \* وفي أدب القاضي له ان يغلق عليها الباب من غير الابوين والذي اختاره في الذخيرة والسير الكبير وأدب القاضي ان الزوج ان يمنعها عن ابويها وأولادها وهم يزورونها في كل جمعة بحضرة الزوج وله ان يمنعهم من الكسوة عندها وبه أخذ المشايخ وله المنع من الحمام ولا يخرج الى العلم بلاذنه وان كانت لها نازلة وسأل لاجلها الزوج لا يخرج والاخرجت وان أرادت تعلم مسائل العبادات والزوج (١٥٧) عالم بها علمها قال الله تعالى وأمر أهلك

بالصلاة وكان يأمر أهله بالصلاة وان كان لا يحفظ المسائل اذنها أحبا وان لم يأذن لشيء عليه ولا يسعها الخروج الا باذنه الا اذا وقعت لها نازلة في العادة ولو أذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ الخالي عن البدع لا بأس به ولا ياذن بالخروج الى المجلس الذي يجتمع فيه الرجال والنساء وفيه من المنكرات كالنصبة ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقاء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام عليه والصعود والنزول عنه وكله من المذكور فلا يحضر ولا ياذن لها فان فعل يتوب لله تعالى \* وفي الفتاوى لها الخروج قبل قبض المهر في الحوائج وزيارة الاقارب وبعد قبض المهر لا الاذنه ولا تسافر مع عبدها ولو خصبا ولا مع ابنها المجوسى ولا باخها رضاعا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتلم الا ان يكون مراهاقا بن ثني عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشبه نساء فرجها لا يحرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج أمها \* واذا كانا في لحاف لا يدخل الابن والاخ

اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيتها للمقر به بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فيعتبر بملكها مبتدأ كالهبة حتى يطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يطل حق نفسه خاصة أما اذا كان يطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا أقر الرجل أني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقرارا وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعثتك لزم البائع البيع بما سمي لانه جحد البيع بعد استمائه وجحد أحد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدق البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ تم بجحد ما شئ في كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار فصدق المقر له كان للمقر له أن يأخذه بأقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط

### (الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون)

رجل قال لفلان على مائة درهم أو قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق أنه او دبعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال عندى فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معى أو في يدي أو بيتي أو كيسي أو صندوقى فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط ولو قال له عندى مائة درهم وديعة قرض أو بضاعة قرض أو مضاربة قرض أو قال وديعة دين أو دين وديعة (١) فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لفلان عندى ألف درهم عارية كان اقرار بالقرض وكذلك كل ما يكال ويوزن لان عارة ما لا يمكن الانتفاع الا بالانفاق تكون قرضا كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى النسفى اذا قال (مر بافلان ده درهم دادنى است) قال لا يلزمه شئ ما لم يقل هو على أو في رقبتي أو ذمتى أو هو دين واجب أو حق لازم كذا في الظهيرية \* ولو قال له ألف درهم في مالى أو دراهمى هذه فهو اقرار بان كان متميزا فهو وديعة والا فشركة فان عين المقر ألفا في ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قيل يكون رد او قيل لا يطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورته دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة لجواز أن يكون مشتركا كما أقرب ثم اقتسمافيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف الآخر ولم تثبت القسمة بقى الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر ألفا من ماله وأنكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسى \* ولو قال له من مالى ألف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس بأقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط \* واذا قال له من مالى ألف درهم لاحقلى فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط \* امرأة قالت لزوجهام (هرجه مراحي يا است از تو يا فتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال هذا الثوب أو الدار عارية لفلان أو قال من فلان أو قال للملكة أو بملكه أو في ملكه أو من ملكه أو بعيرائه أو في ميراثه أو بحقه أو من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسى \* اذا قال في الثوب والدابة عارية عندى (١) قوله فهي قرض ودين قال في البحر والاصل أن أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين وجع بينهما

ترج الدين ٥١ بجرأوى ٢ يلزمى اعطاء عشرة دراهم لفلان ٣ حصلت كل شئ يجب لي منك <sup>ترجة</sup>

وكذا البنت وان كانا لا ينكشفان ولا يجامعان قال الامام الثاني لا يدخل على أمه ولا على بنته وأخته بلاذن وكذا على ذى الرحم المحرم ولا العبد على سيده ولا يستأذن على امرأته لكن اذا دخل مسلم \* له والدة شابة تخرج بالزينة الى الوليمة والمأتم بلاذنه وله ازوج لا يتمكن من منعها ما لم يثبت عندها من الفساد فان ثبت رفع الامر الى القاضي لينهها \* (التاسع عشر في النفقات) \* اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة يتمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة والكسوة ما يصلح للسنة أو الصيف

لبقاء النفس بالأكول والملبوس وذا يختلف بالآوقات والامكنة والزواج هو بلى الاتفاق الا اذا ظهر مطلقاً فيئذ يفرض القاضي النفقة  
و يأمره ان يعطيها ما تنفق على نفسها انظر اليها فان أبي حنبله ولا تسقط وتؤمر بالاسـتدانة حتى ترجع عليه ان بان له مال واذامات  
الزواج بعد الامر بالاستدانة رجعت في ماله ومعنى الامر بها الامر لها بالشراء بالنسيئة اترجع عليه بالثمن وتحيل البائع على الزوج بلارضاه  
\* وان طلبت نفقة كل يوم كان له ذلك (١٥٨) عند المـساء وبفرض نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة الخدمومة بل بقدر ما يفرض على الزوج

المعسر بقدر الكفاية وعن  
الثاني انه يفرض نفقة خادمين  
لداخل البيت وخارجه وفي  
الآخرى ولوفاقته في الغنى  
\* زفت مع جوارى كثيرة فنفقة  
كل الخدم تفرض وان كان  
الزوج معسراً لا تفرض نفقة  
خادم وان كان لها خادم وقال  
محمد رحمه الله يفرض ثم قيل  
نفقة المملوك وقيل ايا كان حرة  
أو أمة ولو الزوجة أمة لا تستحق  
نفقة الخادم وانما هي لبنات  
الانثراف والصحيح ان الزوج  
لا يملك اخراج خادمها حتى  
لوقال أنا أعطيك خادمي ولا  
اعطيك نفقة الخادم وأبت  
ليس له ذلك ويجبر على نفقة  
الخادم أيضاً وان قال أنا  
أخدم عند الثاني لا يقبل  
و يفرض نفقة خادم وبعض  
مشايخنا قال يقبل \* أمرت  
بان تنفق على مملوكها من  
مهرها ثم قالت لا أجعل من  
المهر لانك استخدمت الخدم  
فما أنفق بالمعروف يحسب  
من المهر لانه أدى الواجب  
للازواج وان كان من المحترقة  
يفرض نفقة كل يوم لانه  
لا يقدر على الزيادة وان من  
التجار فشره وان من المزارعين  
فسمته فينظر الى ما هو أيسر  
عليه ويفرض الادام أعلاه

٢ هذا الشيء حق فلان ٣ جعلت هذا المال لك أو جعلته باسمك أو جعلته حقك ٤ جعلته باسمك

اللحم وأوسطه الزيت وأدناه اللبن وقيل الادام يفرض لخبر الشعيرة ولا يفرض الفاكهة ولم يذكرا الخلف والازار وكسوة المرأة التوازل  
وذكروها في كسوة الخدم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام عليه وفي الفتاوى لا يجب عليه الملاءة  
والخلف وفي الشروح لا يجب عليه خفها لانها منية عن الخروج بخلاف خف خادمها وان كان له عليها دين لا تقع المقاصة الا ان يرضى  
الزوج بخلاف سائر الديون حيث تقع بالتقص \* الحطب والصابون والاشنان عليه وان فقيرة اما ان ينقلها الزوج أو يدعها تنقل بنفسها





فيه ولوطن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالنكاح لا يلزم ولا الالتزام باطل \* وان كان الزوج مسعياً أو مريضاً لا يطيق تلزم النفقة والاب  
لا يؤاخذ بها إلا ضمان \* ولو كانت محرمة أو رتقاء أو قراً يجب ان لا تمتنع نفسها وان أصابته العوارض بعد الزفاف أو قبله وعن الامام  
الثاني لا نفقة للرتقاء والمرضاة التي لا يمكن وطؤها قبل نقلها الى بيته \* وان انتقلت الى بيته بالرضاء ردت الى منزلها وان نقلها عما لم يجالها الى  
منزلها رمت النفقة \* وقال المشايخ مرضت (١٦٠) في منزله بحيث لا يمكنه الاستمتاع بها فلا نفقة وان أمكن الاستمتاع بوجه لم يرد الصغيرة

التي لا تصلح للأناسة \* ذهبت  
للحج مع زوجها وجبت  
نفقة الحضرة يعني قيمة طعام  
الحضرة وان خرج بهما رجل  
كأرملة بالزوجها لا وان  
حبس الزوج وجبت \*  
ولا نفقة في النكاح الفاسد  
وفي النكاح بلا شهود يلزم  
\* فرض القاضي لها النفقة  
أو صالح معها ومضت مدة  
ولم يعط ومات سقطت لانها  
صلته وبالطلاق تسقط بلا  
خلاف والبقاى ذكرفيه  
الاخلاف بين الثاني ومحمد \*  
وان أمرها بالأسامة تدانة  
ومات في السقوط روايتان  
والاصح عدم السقوط \*  
عمل نفقة مائة وماتت  
لا تسترد كالهبة اذا مات  
الموهوب له ولو لها مكت في  
يدها لا تسترد اجماعاً \* ولو  
اختلفا في قدر الوقت الماضي  
من فرض القاضي أو قدرها  
أو جنسهما فاقول قول الزوج  
والبينة بينهما \* والمعتدة  
اذا لم تأخذ أول بعث الزوج  
لها النفقة المفروضة حتى  
مضت العدة قال الامام  
الحلواني المختار عدم السقوط  
\* المعتدة اذا رمت البيت  
زماناً وخرجت زماناً فهي  
ناشرة وان كان البيت لها إلا

تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون اقرارا كما في قوله أيضاً بالعربية ولو قال (مر ائتوني چندين  
هي بايد) فقال المخاطب ٢ (مر ابارى ائتوني چندين هي بايد) فهذا لا يكون اقراراً من الثاني بما ادعاه الاول  
عليه كذا في الذخيرة \* وفي العمون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا  
اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى أهل سمرقند لو قال لا آخر لم تقتل فلان فقال كان في اللوح مكتوباً هكذا  
أو قتلت عدوى فهو اقرار بالقتل وتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعدو ولو قال المقسود ركان لا يكون اقراراً  
كذا في الخلاصة \* ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة فلاحق لك على لم يكن  
اقراراً وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهم لا يكون اقراراً كذا في فتاوى  
قاضيجان \* ولو ادعى على رجل ألف درهم فقال قد اخذت منها شيئاً فقد أقر بها وكذلك اذا قال كم وزنها  
أو متى أجلها أو ما ضربها أو قد برئت اليك منها أو قد أدبتم اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت  
اليك من كل قليل وكثير كان لك على لم يكن هذا اقراراً بالالف ولكنه اقرار بشئ مجهول الجنس والقدر  
فيكون مجبراً على بيانه واذا بينه بحلف الطاب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا \* كذا  
في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* واذا ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فقال المدعى عليه  
٣ (در دست من از تر كه جبري نيست) فهذا لا يكون اقراراً بالتركة كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل أرضاً  
في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (ترجرازين زميني ديكر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في  
الظهيرية \* رجل ادعى على آخر أنه قبض منه كذا درهم ما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق  
لا يكون اقراراً ولو قال دفعته الى أخيك بأمرك فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة \* اذا ادعى  
على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه ٥ (ازين جمله مرا پنج درهم دادني است) فهذا اقرار بالعشرة  
وكذا اذا قال ٦ (ازين جمله پنج درهم باقي است) ولو قال ٧ (پنج درهم باقي مانده است) لا يكون اقراراً  
بالعشرة كذا في الظهيرية \* في المستقى اذا قال لغيرتي عليك ألف درهم فقال أما خمسمائة منها فلا أو قال أما  
خمسائة منها فلا أعرفها فقد أقر بخمسة سمائة ولو قال أما خمسمائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في  
المحيط \* قال لي عليك ألف فقال الحق أو الصدق أو اليقين أو قال حقاً أو صدقاً أو يقيناً أو قال الحق الحق  
أو الصدق الصدق أو اليقين اليقين أو حقاً حقاً أو صدقاً صدقاً أو يقيناً يقيناً أو قال البر الحق أو الحق  
البر الخ فهو اقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين وكذا انظر البر مفرداً بان قال البر أو برا  
وقال مكرراً غير منضم الى الحق أو اليقين أو الصدق بان قال البر البر أو برا برا لا يكون اقراراً وكذلك لفظ  
الصراح مفرداً أو مقروناً بالحق أو الصدق لا يكون اقراراً هكذا في الكافي \* ولو قال لي عليك ألف درهم  
فقال المدعى عليه مع مائة دينار قال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يكون اقراراً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى ان صدقه في الدنانير صح اقراره بالمائة وان كذبه في الدنانير صح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية  
\* ولو قال لغيرته أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد سواك أو من أحد غيرك أو من أحد

ترجمة

٢ حينئذ يجب لي عليك هذا القدر ٣ ليس في يدي شئ من التركة \* لك أرض أخرى غير هذه ٥ يلزمني أن  
أعطيك من هذه الجلة خمسة دراهم ٦ باقي من هذه الجلة خمسة دراهم ٧ بقيت خمسة دراهم

اذا سالت منه ان يحولها الى منزله فإني والقول لها في انقضاء العدة فان برهن الزوج على اقرارها بالانقضاء برئ من النفقة قبلك  
\* ادعت حبلاً بنفق عليها الى سنتين وبعدها لا \* كل امرأة معتدة لا نفقة لها عند الطلاق لا تعود لها النفقة أبداً وكل امرأة معتدة لها  
النفقة يوم الطلاق ثم صارت بحال لا تستحق النفقة تعود برؤا للمانع نفقة \* أمية بتواً منزل لا ثم أخرجها الى بيته ثم عادت عادت النفقة وان لم  
يؤمها حتى طلقها ثم برأها لا تعود النفقة \* ارتدت بعد الطلاق وعادت عن دار الحرب لا تعود لتسبدل حالها وان طأعت ابنه بعد الطلاق

لا يبطل النفقة لانهم معصية فلا تبطل الحق والفرقة كانت حاصلة فلا تضاف اليها بالردة أحدثت تفويت الاحتباس له لانها تجبس  
للاسلام \* ولو ناشرة عند الطلاق ثم عادت الى منزل الزوج لها النفقة وهذا يخالف الاصل المذكور وهو هذه رواية في ناشرة سافر عن زوجها ثم  
عادت بعد سفر الزوج الى منزله الذي كان فيه انها تخرج عن ان تكون ناشرة والفرقة لومنه يجب النفقة ولو منها الا اذا كان بحق \* خالعها  
على ان لا سكنى لها ولا نفقة فلها السكنى لانه حق الشرع فلا يلي ابطاله وان (١٦١) على أن مؤنة السكنى عليها فاعلمها

\* غاب فتزوجت وجاء الاول  
وفرق بينهما وبينه فلا نفقة على  
الزوج الاول حتى تنقضي  
عدة الثاني فلو طلقها الاول  
في عدة الثاني لا يجب نفقة  
العدة على الاول لانها  
محبوسة للثاني ولا على  
الثاني لكون النكاح فاسدا  
\* تزوج المعتدة ودخل بها  
الزوج لا تجب عليه النفقة  
وفي الفتاوى تجب على الزوج  
الاول اذا كان التزوج في  
بيت الاول فاما اذا خرجت  
منه فلا تجب على أحد  
\* صالحته على أكثر من النفقة  
والكسوة ان قدر ما يتعابن  
به الناس يهيج وان زاندا  
فالزيادة مهر ودونة وان لم نفقة  
المثل والقاضي اذا فرض  
النفقة ثم رخص تسقط  
الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا  
لو فرض النفقة برخص  
بالاقل من الدراهم فغلاها  
ان تطلب الزيادة وفي الاصل  
صالحه على قدر لا يكفيها  
لها ان ترجع ولو على الزيادة  
له المنع وفي الاقضية ان كان  
الصالح قبل ان يصير ديناً بعضي  
مدة أو قضاء أو رضا صلح  
تقديره كالمطعم وما شبهه  
فهو تقدير لا معاوضة فتجوز

قبلك أو قال لا أستقرض من أحد بعدك لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان \* وفي الاصل اذا قال لغيره  
أقرضتك مائة درهم فقال لا أعود لها أو لا أعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا أعود حيث  
لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت مني مائة درهم فقال لم أغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال  
لم أغصبك سوى هذه المائة أو غير هذه المائة وكذلك لو قال لم أغصبك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك  
مع هذه المائة شيئا أو قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا أغصب أحدا بعدك أو لم  
أغصب أحدا بعدك كذا في المحيط \* ولو قال مالك على الائمة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة  
درهم كان اقرارا بالائمة ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرارا به كذا في فتاوى  
قاضيان \* ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفي الاقل  
مطلقا وقيل يكون اقرارا بما جئته وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا آخرا مالك على مائة درهم  
فهذا اقرار بالائمة ولو قال ليس لك على مائة درهم فلم يقله شيء كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا قال لقسم  
اقسم هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا الا لآخرين بثلثي الدار حتى يقول  
لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم أو في علمي أو فيما علمت  
قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا  
على أنه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار  
صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال له على ألف درهم فيما أظن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو  
فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان  
أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان أو بقوله  
لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على ألف درهم في حسابي أو حساب فلان أو بحسابه أو  
في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صدقه أو بصدق فلان أو في صدقي أو بصدقي كان  
اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو قال لفلان على ألف درهم في حساب أو من حساب  
أو بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط \* ولو قال بسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب بيني وبينه أو من  
حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على صدك بألف درهم أو بكتاب أو  
حساب بألف يلزمه المال وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من  
خليفة لزمته الألف كذا في خزانة المفتين \* ولو قال له على ألف درهم في قضاء فلان وهو قاض أو في قضاء  
فلان الفقيه أو بفتياه أو في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن  
فلان قاضيا فقال الطالب حاكمه اليه ففضلي عليه لزمه المال وان تصادقا على أنه لم يحاكمه اليه لم يلزمه  
شيء وان قال لفلان على ألف درهم في ذكروه لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* اذا أقر الزجل  
فقال لفلان على ألف ان شاء الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في  
المحيط \* ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة \* ولو كتب عليه ذكرك  
لفلان على كذا أو أجله الى كذا ومن قام بذلك هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه ما في الصدق في  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك هذا

(٣١ - فتاوى رابع) الزيادة بغلاء السعر وعدم الكفاية والنقصان برخص السعر وان كان لا يصلح للتقدير كالعبد والذابة يكون  
معاوضة لا تقدير فلا يزداد ولا ينقص هذا قبل القضاء فان كان بعد القضاء أو الرضا لكن قبل مضي المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون  
تقدير ان قضى بثلاثة دنائير كل شهر فرضا قبل مضيه بثلاثة مخاتيم دقيق فالثاني تقدير لا معاوضة وان كان لا يصلح تقديره كالتراضي  
على غير المطعوم من المكبل والموزون بلا عينه فان لم يقبض في المجلس بطل لانه افتراق عن دين يدين وكذا بعد مضي المدة وان كان شيئا بعينه

كالعبد ونحوه لا يظل وكذا لو قبل القضاء وان كان بعد مضي المدة وبعد القضاء والتراضي على دين آخر سوى ما يصلح تقديرا أولا وتفرقا  
بلا قبض فالصلح باطل \* فرض لها الكسوة فتخرق قبل نصف عام ان لبست لبسا معتادا علم ان ذلك يكفها فيجب دخلها القاضي في التقدير  
وان تخرق في الاستعمال لا يفرض أخرى وان سرت الكسوة أو النفقة لا يقضى القاضي بأخرى بخلاف المحارم وان لم تلبس حتى مضى  
نصف عام يفرض أخرى بخلاف (١٦٣) المحارم وفي بعض الفتاوى ان بقي الثوب بعد المدة ان لعدم اللبس أو لبس ثياب آخر بحيث

لو كانت تلبس هذا الثوب  
على الدوام لتخرق فالحا كسوة  
أخرى والا لا والنفقة على  
هذا ومدة كسوة الصبيان  
اربعة اشهر \* دفع اليه دراهم  
للكسوة ان يجبرها على  
شراء الكسوة لان الزينة  
حقه وافتى بعضهم بأنه ليس له  
ذلك لان الدراهم صارت حقا  
لها فتعمل بها ما شاءت \* ادعى  
عليها نكاحا فافكرت أو  
ادعت عليه فأنكر وبرهن  
فقضى به لان نفقة المسلف  
\* صالحت من نفقة العدة على  
دراهم معلومة ان بالشهر  
صح لانه معلوم وان بالحيض  
لا يصح لانه مجهول وبعض  
المسأخرين على الجواز فيها  
\* وفي الفتاوى أبرأت عن نفقتها  
ان قبل الفرض لا يصح  
وبعد الفرض يصح من  
نفقة شهر وان قالت أبرأتك  
عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن  
نفقة الشهر الاول كما اذا أجز  
داره سنة وأبرأ عن اجرة  
السنة لا يصح الا عن الشهر  
الاول ولو أبرأت عما مضى  
صح \* طلبت النفقة في مال  
الغائب ان علم القاضي  
بالنكاح وله مال حاضر  
يفرض النفقة فيه ويأخذ

العبد أمس ان شاء الله تعالى فالأقرار باطل عند محمد رحمه الله تعالى والاستثناء صحيح كذا في المحيط \* وهو  
ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي \* اذا قال لفلان على ألف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان  
شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشروط نحو قوله ان دخلت الدار أو أمطرت السماء أو هبت الريح أو ان  
قضى الله تعالى أو أراه أو رضيه أو أحبه أو قدره أو يسره أو أن بشرت بكذا فهذا كله وما شأ كله مبطل  
للاقرار اذا كان موضوعا كذا في التبيين \* ولو قال له على ألف درهم الا أن يمدولى أو الا أن أرى غير ذلك  
فالاقرار باطل سواء بدله أو مات قبل أن يمدوله أو رأى غير ذلك ولو قال له على ألف درهم ان حل متاعى الى  
منزلى بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب وكذلك لو قال لك على  
ألف درهم ان حملت هذا المتاع الى بيتي فهو استتجار كذا في المبسوط \* ولو قال اشهدوا أن له على ألف  
درهم ان مت فهو عليه ان مات أو عاش وكذا لو قال على ألف درهم ان مت فهو عليه ان مات أو عاش  
وكذا لو قال على ألف درهم اذا جاء رأس الشهر أو اذا أفطر الناس أو الى الفطر أو الى الاضحية كذا في التبيين  
\* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اذا قدم فلان أو قال ان قدم فلان على ألف درهم فهذا  
باطل ولو قال لك على ألف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان الطالب يدعى أن له على القادم ألف درهم  
وأنه كفلى لى بماله اذا قدم كذا في المحيط \* رجل قال لفلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف  
أو اذا حلف أو متى حلف أو حين حلف أو مع عينة أو في عينة أو بعد عينة خلف فلان على ذلك وبمحمد المقر  
المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره اتبع منى عبدى هذا أو قال استأجره منى أو قال  
أعرتك دارى هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله ادفع الى غلته عبدى هذا أو أعطى ثوب  
عبدى هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد له كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال افتح باب دارى هذه أو  
جصص دارى هذه أو قال اسرج دابتي هذه أو لحم بغلى هذا أو أعطى سرج بغلى هذا أو لحام بغلى هذا  
فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لا في جميع ذلك لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية \* ولو قال لى عليك ألف درهم  
فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب فى يده فقال وهب لى فلان فقال نعم أو قال صدق أو قال أجل أو قال ذلك  
بالفارسية فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قيل له هل لفلان عليك كذا أو ما أبرأه منى لا يكون  
اقرارا كذا في التبيين \* ولو قال لغيره أخبر فلانا أو أعلمه أو قل له أو أشهد أو بشره أن له على ألف درهم كان  
اقرارا وكذا لو قال أخبر فلانا أن عليك ألف درهم أو أعلم فلانا أو أشهد له عليك ألف درهم أو أقول له فقال  
له نعم فهذا كله اقراره كذا في المحيط \* لو قال لا تخبر فلانا على بألف شاهية لا يكون اقرارا وكذا  
لو قال ما لفلان على شئ فلا تخبره بأن له على ألف أو قال لا تقل ان له على ألف درهم لا يكون اقرارا ولو قال  
ابتداء لا تخبر فلانا ان له على ألف درهم كان اقرارا وذكر الناطقى في أجناسه عن السرخسي أنه قال لا تخبر  
كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو الفرق بينهما ما كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال اكتبوها فى طلقته اكتبوها طلاقا فياها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروها فى طلقته ولو قال  
اكتبوها طلاقا لم يكن طلاقا كذا في النخبة \* اذا قال الرجل جميع ما فى يدي من قبل أو كثر من عبد  
أو غيره لفلان فهذا اقرار صحيح فان حضر فلان لياخذ ما فى يده المقر فاختلفا فى يده فقال فلان  
كان فى يدي يوم أقرت فهو لى وقال المقر لى كان هذا فى يدي يوم أقرت وانما ملكته بعد ذلك فالقول قول

المقر

كفيلابعد ان يحلفها على عدم استيفاء النفقة منه وعدم وجود مزيل النفقة منها كالنشوز وغيره وان لم يكن له

مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عندنا خلافا لفرقان عنده يفرض بطريق الاستدانة ولوله مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح  
فبرهنت على النكاح لا يقبل عند الامام وعند الثاني يقبل ويفرض النفقة ولا يقضى بالنكاح فان حضر الزوج وانكر النكاح ولم تبرهن  
عليه يسترد النفقة واليوم القضاة يفرضون النفقة أخذا بذهب زفر ولا امام الثاني لحاجة الناس اليه واذا فرض لاحاجة الى اقامة البينة

انه لم يخاف لها النفقة وعلى هذا وقامت البيعة على المودع والمدينين الجاحدين فان كانا مقرين بهما أمر القاضي بآداء نفقتهما من ذلك المال اذا كانت الوديعة قد رآهم أو دناير أو من جنس النفقة بخلاف دين آخر وان عروضا لا يأمر بالاجماع فان أنفق المودع بلا أمر القاضي ضمن ولا يبرأ عن الوديعة والدين ويرجع على من أنفق عليه وينفق عليهم من غلة الدار والعبد \* قالت انه يغيب عني وطلبت كقبلا بالنفقة قال الامام ليس له ذلك كافي الدين المؤجل وقال الثاني يكفل بشهر (١٦٣) وعليه الفتوى ولو علم انه يمكث أكثر

من ذلك يكفل عنده على ذلك القدر وعنه ولو كفل بنفقتهما ما عاشت أو ما بقي الشكاح كل شهر بينهما صح عنده لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لانه اضيف الى ما لا يعلم غايته فصار كاجارة الدار كل شهر وان ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم يجب بعد اقيام السبب فان طلقها بأثنا أو رجعا يؤخذ منه نفقة كل شهر في العدة لان العدة من أحكام الشكاح \* استندت قبل الفرض لا ترجع عليه وان اصطفاها على قدر ثم بعده أنه نفقت على نفسها من مالها واستندت لها الرجوع وقد ذكرنا ان اعسار الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء محال غيبته قضاء بالحزاف لا يذهب من يرى ذلك وكذا اذا كان له هناك عروس أو عمار لا تجب على العبد نفقة ابنة الحسر ولا على الاب الحرة نفقة ابنة المملوك ونفقة ذوى الارحام تسقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت واكثر من شهر تسقط وما دون شهر لا للصغير مال غائب يؤمر الاب بالاتفاق عليه من مال

المقر الا ان يقيم المقر له بيعة انه كان في يده يوم أقر فحينئذ يقضى للمقر كذا في المحيط \* ورجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة \* ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أقر الاجير ان ما في يده من قليل أو كثير من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجيره فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير أني استحسن الطعام والكسوة فأجعلهما لاجير ولو أقر الاجير ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى أنه أصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه واذا أقر الاجير ان ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوك أو مال عين فهو كله لفلان ولو أقر ان ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير وسمسم وتزلم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة ولو لم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* أقر لانيته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاولى وغير ذلك مما يقع عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الرساقي دواب وعلمان وهو ساكن في البلد قال بقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يعينها الى الباقورة بالنار ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت اقراره وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائج وأبواب وبالليل الى منزله يدخلون تحت اقراره وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية \* رجل أقر في صحته بدنه وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب ونوى الرجل وتزلبا ثم ادعى الابن أن ذلك من تركه أبيه فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بملك الزوج اياها يبيع صحح أو هبة صححة أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى وأما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة \* اذا قال لامرأتي هذا البيت وما أغلق عليه بابي وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار يسع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بمقوقه ولو أنلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مالا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لأن ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة \* اذا أقر بمخاطب لرجل ثم قال عيت البناء دون الارض لم يصدق وبقضى عليه بالمخاطب بأرضه وكذلك لو أقر بالاسطوانة المبنية بالأجر فأما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلمقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطيع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان كانت لا تؤخذ الا بضرر ضمن المقر قيمتها للمطالب كذا في المبسوط \* ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحتها من الارض كذا في الظهيرية \* اذا أقر بنخله أو شجرة في بستانه أو أرضه دخلت الشجرة والنخل بأصلها من الارض ولم يذ كر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض وأشار في موضع آخر الى أنه يدخل ما بازا مساقها

نفسه حتى يرجع في ماله اذا حضر فان أنفق بلا أمر القاضي لا يرجع في الحكم الا أن يكون اسم مدعيه بينا بينه وبين الله تعالى ان كان نوى عند الاتفاق ان يرجع يرجع وكذا الجدة بعد موت الاب أو كان الاب حيا لكنه معسر والجدة موثر يقضى على الجد بان يتفق عليه ويرجع في ماله كما ذكرنا أو يكون ديناً على والد الصغار الذكور اذا باعوا الى أحد الكسب ولم يبلغوا الحنث يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤاجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم واما النساء فليس لهن أن يؤاجرهن في عمل أو خدمة \* نفقة الواه على الابن الموسر واجبة قدر الاب على الكسب

أم لا يختلف الابن العسر إذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقته على الابن الموسر كذا في الأصل وفيه في موضع آخر إذا كان الابن والاب  
معسرين لا يجب لاحدهما على الآخر نفقة وعن الثاني أنه إذا كان الابن زمنيًا يرضه إلى نفسه كيلا يضيع **والفقراء** أنواع فقير لا مال له غير  
أنه قادر على الكسب فاختار أنه يدخل الابن والام في نفقته كعماله والثاني فقير لا مال له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غير مخرلا  
الزوجة والثالث فقير كسوب بفضل شيء (١٦٤) من كسبه عن قوته فإنه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والأجداد وغير هؤلاء

كان ذارحم غير محرم كبناء  
الم لا تجب نفقته عليه وإن  
كان ذارحم محرم كالم يجب  
ويشترط اليسار وهو المحرم  
للصدقة وبه يفتى وفي  
الأجناس شرط نصاب الزكاة  
قال الصديق وبه يفتى وفي  
نوادير ابن سماعة أن كان  
عنده قوت شهر وفضل  
عن نفقته ونفقة عماله يجبر  
والابن يجبر على نفقة زوجة  
أبيه ولا يجبر الابن على نفقة  
زوجته أبه وقال الامام  
الحلواني أنما تجب نفقة  
زوجة الاب عليه إذا لم تكن  
أمة وكان الاب مريضاً ولو  
صحيحاً لا لأنه من فضول  
الحوائج قال صاحب المحيط  
فعلى هذا لا فرق بينهما فإن  
الابن إذا مرض يجب على  
الاب نفقة خادمه ويجبر عليه  
وذ كره شام في نوادره عن  
الثاني أنه يفرض على الابن  
نفقة زوجة الاب احتاج  
الاب إلى الخدمة أم لا وإذا  
اختلط الذكور والانات  
فنفقة الابوين عليهم ما على  
السوية في ظاهرها رواية وبه  
أخذ الفقهاء أبو الليث وبه  
يفتى وعلى الاب نفقة الصغار  
ومن كان عاجزاً من الكبار  
والشرط العجز حتى لو كان

حتى لو قلع الشجرة ونبتت في موضع قلعها أخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع أما موضع ما ينشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل  
وبعضهم قالوا يدخل فيه من الأرض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تنبت تلك النخلة بدونها والزائدة  
على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الأرض إذا قامت الشمس في كبد  
السما والباقى لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط \* إذا قال الثمرة  
التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقر له بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الأرض لفلان كان له الزرع دون  
الأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجميع ما فيه من الأشجار والزواجر  
والبناء ولو قال هذه الأرض لفلان ونخلها إلى أو قال هذه الأرض لفلان لا تخلها فان الأرض مع النخل  
لفلان وكذلك إذا قال هذه النخل بأصولها لفلان ونخلها إلى فان النخل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط  
\* رجل قال هذه الأرض لفلان وفيها زرع كانت الأرض لفلان بزرعها ولو أقام المقر البينة أن الزرع له  
قبل القضاء أو بعده تقبل بينته ولو كان في الأرض شجرة نخيل فكذلك إلا أنه لو أقام البينة أن الشجرة  
لا تقبل بينته إلا أن يكون مقر بأن الأرض له وشجرها إلى حينئذ لا يقضى بالشجر للمقر له كذا في الوقعات  
الحسامية \* عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك إذا قال أرض هذه  
الدار لفلان يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة \* ومن أقر لغيره بخاتم فله الحلقة والقص ومن أقر بسيف لزمه  
النصل والجفن والجمائل ومن أقر بمجمل لزم العبدان والكسوة كذا في الكافي \* دار في يده قال هذه الدار  
لفلان إلا بيتاً ملاماً أو جزاً شائعاً فإنه في فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي أو قال ولكن هذا لي فكلها  
لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا آخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه  
الدار لفلان وبنائها إلى أو قال هذه الأرض لفلان ونخلها إلى أو النخل بأصولها لفلان والثمرتي كان الكل  
للمقر له ولا يصدق المقر إلا بجمعه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال هذه الدار لفلان إلا بناءها فإنه لم  
يصدق على البناء وعلى هذا الوفاة هذا البستان لفلان إلا نخلة بغير أصولها فإنه إلى أو قال هذه الحبة لفلان  
الإبطانها فإنه إلى وهذا السيف لفلان إلا حليته فإنه إلى وهذا الخاتم لفلان إلا قصه فإنه إلى أو هذه الحلقة  
لفلان إلا قصه فإنه إلى كذا في المبسوط \* وإن قال بناؤها إلى والعروة لفلان فهو كما قال كذا في الكنز \* إذا  
قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان أو أرضها لفلان وبنائها إلى كان البناء والأرض للمقر له وإن قال أرضها  
لي وبنائها لفلان كانت الأرض له وبنائها لفلان وإن قال أرضها لفلان وبنائها إلى آخر كانت الأرض  
والبناء للمقر له الأول وإن قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر كان كما قال هكذا في المحيط \* وفي المشتق إذا  
قال لغيره هذا الخاتم لي وفسه لث وهذه المنطقة لي وحليته لث وهذا السيف لي وحليته لث وهذه الحبة لي  
وبطانتها لث وقال المقر له الكل لي فالقول ما أقر به المقر فبه كذلك ينظر أن لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر  
بؤمر المقر بالنزع والدفع إلى المقر له وإن كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا  
كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* إذا ولدت الحارثة في يدي رجل ثم قال  
الحارثة لفلان والولدي فهو كما قال وعلى هذا ولداسا من الحيوانات والثمار والمجذومة من الأشجار كذا في  
المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من ملك إنسان والاستثناء في الاقرار \* ولو كان في يده صندوق فيه متاع

الابن الصغير قادر على الكسب لكن لا يهتدى إليه يسره الاب في عمل ويتفق عليه منه قال الامام الحلواني إذا كان الابن فقال  
من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبه العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون إليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم  
إذا كانوا مشغولين بالعلم الشرعي لا بالخلافيات الركيكة وهذه بيانات الفلاسفة ولهم رشد ولا يجب وكل من يتجلى بصفات الكمال يرغب  
الأجانب في الاتفاق عليه فكيف إلا بأموالنا يعق الاب ويقدمه إلى القاضي ويطلب من لم يتصف بتلك الصفات \* ونفقة الاناث على



الاب اذا لم يزوجن ان لم يكن لهن مال وعلى رواية الخصاص يجب على الابوين اثلاثا \* ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج وفي  
العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وذكري في الاقضية ان الام ايضا تملك البيع كالأب وفي ظاهر الرواية لا بخلاف الأب \* قالت الام  
للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه فعله القاضي فاذا استدانت عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع  
عليه ومات لا تأخذه من تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من مالها أو من المستلثة من (١٦٥) الناس لا ترجع على الأب وكذا في نفقة

المحارم نفقة ذوى الارحام  
بالفرض في رواية الجامع  
الصغير تصير ديننا بمضى  
السدة وفي أخرى لا \* ولو  
اختلفا في يسار الأب القول  
قول الابن والبينة بينة الأب  
وان أنفق على نفسه من مال  
الابن ثم خاصمه الابن فقال  
أنفقت وأنت موسر وقال  
الاب انما كنت معسر انظر  
الى حال الاب ان كان  
معسرا في الحال فالقول له  
استحسانا في نفقة مثله وان  
موسرا فالقول قول الابن  
ولو أقام بينة فالبينة للأب  
وان قال الأب الابن كسوب  
يقدر أن يكسب قدر  
ما يكفيه ويكفي لكن  
يدع العمل عدا ينظر القاضي  
ويسأل أهل حرقته فان علم  
ان الامر كما قال الأب أجبر  
الابن على نفقة أبيه وأخذه  
بذلك \* لها ابن موسر من غيره  
والزوجان معسران فالأمام  
الثاني لا يفرض نفقة الام  
على الابن ومحمد يفرض  
ويكون ديننا على الزوج  
\* والاصل في نفقة الوالدين  
والمولودين اعتبارا القرب  
والجزئية لا الارث وان  
استويا في القرب يجب على  
من له نوع رجحان وان لم يكن

فقال الصدوق لفلان والمتاع على أو قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع على كان القول قوله كذا في فتاوى  
قاضيخان \* اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال أردت به الخرقه دون  
الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للقر له بما فيها من الثمر وكذلك اذا قال هذا الدن  
لفلان وهو دن فيه خيل أو قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروى أو قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق  
أو قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنت نفس الجراب أو نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على  
ما يصنع الناس ويعاملون به ولو نظر الى رزق سمن وقال هذا الرزق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تب  
هذه الحنطة لفلان فالتب لفلان ولو قال حنطة هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال طهارة  
القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمد زجه الله تعالى  
اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط \* ولو قال هذه الحنطة  
من زرع كان في أرض فلان أو من زرع حصد من أرضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم  
فلان أو هذه الثمرة من نخل فلان كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غم فلان  
أو قال هذا اللبن الذي في يدي من غم فلان أو قال ذلك لسمن أو جبن فهذا اقرار كذا في المحيط وكذا في  
فتاوى قاضيخان \* وكذلك أولاد الخيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط \* ولو أقر أن فلانا زرع هذه  
الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له أنه له وقال المقر كل ذلك لي  
وانما استعنت بك ففعلت أو فعلته بأجر فالقول للمقر كذا في الكافي \* ولو قال هذا الدقيق من طحن فلان  
لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو قال غصبتك كذا أو كذا فهو اقرار بغصبهم فاذا قال غصبت عبدا  
وجارية كان اقرارا بغصبهم ما وكذا لو قال كذا مع كذا اخوان يقول دابة مع سرجها وكذا لو قال كذا  
بكذا اخوان يقول غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنزله فهو اقرار بغصبها وكذا لو قال كذا فكذا اخوان  
يقول غصبت عبدا بخارية وكذا لو قال كذا وعليه كذا اخوان يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان  
قال كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة  
وكذا لو قال كذا على كذا اخو غصبتا كافا على جاره ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء  
للاول لزمه نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما أشبه ذلك وكذلك ثمر في قوصرة أو حنطة في جوالق  
وان كان الثاني مما لا يكون وعاء لا لاول نحو قوله غصبتك درهم ما في درهم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما  
يكون الاول وسطحه نحو أن يقول غصبتك ثوبا في عشرة أثواب لم يلزمه الا ثوب واحد في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه في قول محمد رحمه الله تعالى أحد عشر ثوبا كذا في  
المبسوط \* ولو قال غصبتك كرايا في عشرة أثواب حري عند محمد رحمه الله تعالى يلزمه الاول كذا في  
محيط السرخسي \* ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة فيكون اقرارا بغصب  
البيت والطعام الا أن الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا خروا قال لم أحول الطعام من موضعه لم يصدق في ذلك كذا  
في المبسوط \* ولو أقر بديانة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز \* اذا قال لفلان على عشرة في عشرة  
دراهم ان قال المقر عنت بني مع أو قال عنت الوأوف عليه عشرون درهما وان قال عنت به على لزمه عشرة

لا حدهما نوع رجحان فحب بقدر الارث بانه له والدوا بن موسر ان على الوالدانه أقرب ولوله بنت وابن بنت وأخ لاب وأم فعلى ولد  
البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للاخ لاب وأم ولوله والدوا ولد موسر ان فالنفقة على الولد لتأويل الملك في ماله فيظهر الرجحان  
وان استويا في القرب \* ولوله جد وابن ابن النفقة عليهم على قدر الارث والدليل على ان العبرة في نفقة الوالدين والمولودين القرب مسائل  
المعسر \* له ابنا موسر ان مسلم وذمى فالنفقة عليهم ما وان كان لا يجري بينهم ما الارث وكذا لو مسلم له ابن كافر وأخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا

لله ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وان اسدتوبافي الارث لا ينفق على عبده وليس له كسب أو منعه عن الكسب يأكل من مال مولاه بلا اذنه بالمعروف والا والا والامانة كل مطلقا \* وان اعتق عبد ازمناسقط عنه نفقته وصار في بيت المال وفي الهائم يؤمر بالتفاد ديانة لا جبرا \* عبد بين رجلين غاب أحدهما فانفق الآخر على العبد فهو متطوع \* مات الاب عن أولاد صغار وزوجة فنفقة كل في حصته يشترى القاضي له صغار ما محتاج اليه وينصب وصيا (١٦٦) وان لم يكن في البلد قاض وأنفق البكر على الصغار كانوا متبرعين في الحكم وفيما بينه وبين

ربه تعالى لاضمان عليهم  
\* قال مشايخنا في رجلين  
في سفر أتحمي على أحدهما  
فأنفق الآخر على المغني عليه  
من مال المغني عليه لا يضمن  
بذليل مسألة الاحرام وكذا  
لومات فجهرزوه أعفى الرفقاء  
وكذا العبد المأذون اذ مات  
المولى فجهرزوه وأنفق عليه  
وعلى نفسه في الطريق ومات  
\* لمجد ربه الله واحدا من  
تلاميذه فباع كتبه وجهرزوه  
منه فقبل انه لم يوص بعنى  
لم يجبه لك وصيا فقرا الامام  
والله يعلم الفساد من المصلح  
اما في الحكم فيضمن فلوان  
الكبار أنفقوا على الصغار ثم  
لم يقررو بذلك وأقروا ببقية  
النسب الصغار يرجي ان  
لا يكون عليهم شئ في ذلك  
وعبارة بعض الكتب وسعهم  
ذلك \* ونظيره اذا عرف  
الوصى الدين على الميت  
وقضاه ولم يعلمه القاضي ولا  
الورثة لا يأثم فيما فعل كرجل  
له ودية عند غيره وعلى المودع  
مثل تلك الوديعة دينوا المودع  
يعلم انه مات قبل القضاء  
يقضيه بالوديعة ولا يقتر به  
وكذا لو كان له رجل عليه دين  
وله على آخر ومات يقضى  
منه مدونه دينه ولا يعلم

وان قال غنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذا اذا نوى حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه  
عشرة كذا في المحيط \* ولو قال له على درهم في قفزة حنطة لزمه الدرهم والقفز باطل ولو قال له على قفزة  
حنطة في درهم لزمه القفزة وبطل الدرهم وكذلك لو قال له على قفزة زيت في عشرة حنطة لزمه الزيت  
والحنطة باطل كذا في غاية البيان \* ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنانير لزمه عشرة دراهم ويطل آخر  
كلامه الآن يقول غنيت المالكين لزمه كذا في فتاوى قاضيان \* لو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب  
يهودي يلزمه الخمسة فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم أسلمها اليه فيه فهذا بيان  
لكن فيه تغيير فلا يصح منصوصا الا أن يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا بعدوه ما في ثبت  
ما نصادق عليه وان جحد كان للقرآن يحلفه فاذا حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما قر به كذا في  
المبسوط \* ولو قال غنيت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
على درهم مع درهم أو معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال على درهم قبل درهم يلزمه  
درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك  
لو سمي أحدهما مديارا أو قفزة حنطة كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال درهم ودرهم  
أو قال درهم ثم درهم لزمه درهمان ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان على درهم  
على درهم لزمه درهم واحد ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا في الذخيرة \* ولو  
قال على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على درهم بدرهم لزمه درهم  
كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال لفلان على درهم مع كل درهم أو قال لفلان على درهم مع كل  
درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم  
يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة دراهم وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد  
عشر درهما ولو قال لفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رجحهما  
الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يلزمه عشرة رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه  
درهمان كذا في فتاوى قاضيان \* الاقرار بالكتابة على وجوه منها أن يكتب على وجهه ولا يكون مستبينا  
بان \* كتب على الهواء أو على الماء أو على الجمل لا يجب به شئ وان أشهد عليه ومعنى قوله أشهد أن يقول  
لجماعة أشهدوا على بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك أما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع أن يشهد عليه بذلك  
هكذا في الذخيرة \* ومنها أن يكتب على وجهه يكون مستبينا وانه على وجوه منها كتاب الرسالة وهو أن يكتب  
على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك على ألف درهم من قبل كذا يكون  
اقرارا استحسانا ويحل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب أشهد على  
ذلك أو لم يشهد هكذا في المحيط \* ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أمابعد فانك كتبت الى اني ضمنت لك  
من فلان ألف درهم لم أضمن لك ألفا ضمنت لك خمسمائة وعند درجلان شهدا كتابته ثم حكما كتابته  
فشهد بذلك عليه لزمه وان لم يقل له ما أشهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعناق وكل حق ثبتت مع  
الشبهات كذا في المبسوط \* ان كتب على وجه الرسالة في تراب أو خرقة ونحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا  
يجل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال الا أن يقول أشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيان \* ولو

الورثة وكذا لومات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر ففي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم كتب  
ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجوت ان لا يؤخذ ديانة لانه ما قصد الا اصلاح \* أنكر الزوج كونه  
موسر الخفاف برجلين وأخبر القاضي ببساره قبل بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت البسار بالاخبار وان أخبر واحد ببساره لا يثبت البسار  
وان عبدا \* عبد تزوج باذن المولى يجبر على النفقة ويبيع فيها الا انه لو بيع في المهر مرة وبقي بعض المهر لا يباع أخرى وفي النفقة يتكرر البيع

\* قالت المرأة لأسكن في بيت واحد مع أمك وأم ولدك ليس لهذا لأن الأمة بمنزلة متاع المنزل \* تزوجها وهي ساكنة في دار باجرة فضمن الاجرة وأداهما لارجع عليهما وان كان الضمان بامرهما لان العادة انه صله واذا شرط في الكفالة بالامر أن لا يرجع لارجع \* زوج الأمة طلقها وهو حر لكونه يطالب الزوج بالبنونة والنفقة الى أن تنقضي العدة ان رجعا وان بائنا لا وليس له طلب النفقة مادامت معتدة في الصحيح الاب اذا طلب من ابنته النفقة ودعى الابن الفقير فالقاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان (١٦٧) يعلم انه يطبق ذلك فان زعم الاب قدرته

على الكسب نظر الى انه هل يفضل من قوته شيء فان فضل أجبره على النفقة من الفضل على المختار وان لم يكن فيه فضل فلا شيء في الحكم لكنه في ظاهر الرواية يؤمر في الدانة بالانفاق عليه هذا اذا كان الابن وحده لقوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فان كان له زوجة وأولاد يجبر القاضي الابن ان يجعل والده واحدا من عياله كيلا يضيع ولا يجبره على ان يعطيه شيئا على حدة لان طعام الاربعة اذا فرق على الخمسة لا يتضرر به كل واحد ضررا فاحشا ما اذا أخذ منه شيء يلزم الضرر \* يحمل لايه أو محارمه نفقة مدة ثم ادعوا الضياع ان علم الصدق فرض ثانيا لعدم الكفاية \* الام والاخ وسائر الحارم لا يمكن الانفاق على الصغار من مالهم الا بامر الحاكم لانه ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم اعدم الولاية وعن الامام محمد رحمه الله انه استحسن فيما لا بد للصغير منه دفعا للفساد وفي آخر كراهية الجامع ما يخالفه وتأويله وهو الحاصل من

كتب غير مرسل على القراطس مستبيناً أن لقفلان عليه حقا كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محيط السرخسي \* ومنها كتاب صل اذا كتب الرجل ذكرا حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا لقفلان على ولم يقرأ عليهم الصل ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين أيديهم بيده أو أملاه على انسان وان لم يحضروا كتبوا لاملأه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط \* وان كتب الصل نفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا على ذكر في الكتاب أنه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المكتوب مصدرا مرسوما نحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه بالكتاب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو أنه كتب الصل وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا على بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهدوا لا يكون اقرارا كذا في خزائن المفتين \* رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال اشهدوا شاهد عليك بهذا فقال اشهدوا عليه كان اقرارا وحل لهم أن يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للصكال اكتب لفلان خط اقرارا بألف درهم على يكون اقرارا ويحل للصكال أن يشهد بالمال وكذا لو قال للصكال اكتب له خط يبيع هذه الدار بكذا وكتب الصكال أول ما يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لامرأتى طلاقها ولو قال للصكال ثانيا اكتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطبيق واحدة وهو هذا للفقهاء كذا في الخلاصة \* رجل قرأ على رجل صك ببيع وقال له الآخر اشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرارا وحل له أن يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صحائفهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط ولو كتب في صحيفة حساب ان لفلان على ألف درهم وشهد شاهدان حضر ذلك أو قرأه وعند الحاكم به لم يلزمه الآن يقول اشهدوا على به كذا في المبسوط \* ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) أن لفلان على كذا وكذا فانه بعد مرسوما ولا يكون الاشهاد عليه شرطا كذا في المحيط \* ولو قال وجدت في كتابي أن لفلان على ألف درهم أو قال وجدت في ذكري أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن لفلان على ألف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية \* وجماعة من أئمة بلخ قالوا في (يادكار) الباعة أن ما وجد فيه مكتوبا بخط البياع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في (يادكاري) بخطي وكتبت في (يادكاري) بيدي أن لفلان على ألف درهم كان هذا اقرارا لما ياله كذا في المبسوط والظهيرية \* خط الصراف والبياع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا بالعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة \* ولو ادعى رجل مالا فقال المديعي عليه كل ما وجد في تذكرة المديعي بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المفتين

ترجمة  
٢ المذكرة

الفتاوى والمختار انه اذا كان من جنس النفقة يملك في حزمه أم لا وان لم يكن طعاما ان كان في حجره والا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والانفاق الا بعد ان يجعله الحاكم وصيا \* واذا لم يكن للصغير ولا الأمة مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع \* أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكان على بيت المال \* ابن جماعة عن محمد في مملوك بينهما جبرهما الحاكم على نفقته قال أحدهما ليس لي شيء أنفق عليه وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصته الآتي بمن ينفق

عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق عليه من بيت المال فان قال الشريك المنفق أن نفق على حصته أيضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل هي على المولى تستوفى منه وان مات العبد وان زوج أمته من عبده فنفقة ما عليه بنواهما لا تزوج بمبدأ ومدير أو مكاتب امرأته بان المولى فولدت لان نفقة الاولاد عليهم سواء كانت الام حرة أو أمة أو مدبرة أو وام ولداً أو مكاتبه لان نفقة الولد (١٦٨) صله ولا صلة على هؤلاء بخلاف نفقة الزوجة لانه عوض من وجهه والام لو مكاتبه

### (الباب الثالث في تكرار الاقرار)

رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذا المسئلة على وجوه اما أن يضيف اقراره الى سبب والسبب واحد أو يختلف أو لا يضيف الى سبب فان أضاف الى سبب بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن عليه ائتمان ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعاً وان كان السبب مختلفاً بان قال ائتمان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال لئتمان على ألف درهم عن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد أو موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقده على نفسه بالمال صكاً فان كان الصك واحداً كان المال واحداً عند الكل وان عقده على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكاً ولكنه أقر مطلقاً فان كان اقراره الاول عند غير القاضي محض شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذا ان أقر أولاً ولا عند القاضي ثم أقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لو أقر أولاً عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في دوائه ثم أعاده الى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف وادعى الطالب مالين والمطلوب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي أو كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل اقرار شاهداً واحداً قال المال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على اقراره الاول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً هكذا في فتاوى قاضيان \* وان أشهد على اقراره الاول شاهدين وأشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال واحد سواء أشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين أو غيرهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان أشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان الاقرار في موطن واحد فان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً بكل حال وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أشهد على الاقرار الاول شاهدين ثم أشهد على الاقرار الثاني شاهداً واحداً أو أكثر ففيه قياس واستحسان فالقياس على قوله أن يكون المال مثني واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهمي حسام الدين \* وان جاء شاهدين على اقراره بألف ثم جاء شاهدين آخرين على اقراره بألف ولا يدري أن ذلك كان في موطن أو في موطنين ونسي الشهود ذلك فهما مالان الا أن يعلم أنه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار وكان ألف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لشيء عليه غيرها والوقت واحد أو لا وقت فيه ما قال كانه لازم كذا في المحيط \* ان شهد شاهداً على ألف سود وشاهدان على ألف بيض فهما مالان

فنفقة الاولاد عليها الدخولهم في كتابتها الا يرى أن كسب الاولاد وارثهم لم لها فكانوا كالمالك لها وان مدبرة أو أم ولد أو أمة فعلى مولاهما لانهم ملكه ولو حرة فعلى الام ان كان لها مال والا فعلى من يرث منهم الاقرب فالاقرب وكذا حرة تزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه فجوابه كالعبد وان كان المولى فقيراً والاب غني فالومن أمته لا يؤمر الاب بالنفاق لان البيع ممكن وان من مدبرة أو أم ولد لا يمكن بيعه يؤمر الاب بالنفاق على الولد \* كاتب عبده وأمته وزوجهما فولدت فنفقة الاولاد على الام لهذا ذكرنا \* للاب مسكن ودابة يؤمر الابن بالنفاق عليه عندنا فان كان في مسكنه فضله بان كفاه طابق من البيت يؤمر ببيعها أو لا فاذاباعه وصرف ثمنه فبعده يؤمر الابن بالنفاق عليه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يستبدل بالاو كسب وينفق الفضل على نفسه ثم يؤمر الابن بالنفاق عليه \* ولا يجبر الابن المحترف على نفقة أبيه المحترف \* قال بعض العلماء من له ابنة بالغة لا تصلى

وهي أمة أوله أخت وأولادها أو أخ وأولادهم لا يصلحون لادان عن نفقة والكسوة ويخرجهم من داره \* قال الزوج لها بعد فرض ولو النفقة استقرضني وأنفق على نفسك ففعلت لا ترجع على الزوج ما لم يشترط الزوج الرجوع \* قالت لها اتخذ الوالية وقت جهازي من مهرى كان كما قالت \* أبت ان ترضع وهي منكوبة أو مبانة لا تجبر أخذ الولد ثدي غيرها أم لا وذكرك شمس الأئمة السرخسي رحمه الله اذ لم يأخذ الولد ثدي غير الام تجبر الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يسار بالابن وهو المأثور عن الفضائل رحمه الله \* وعن محمد رحمه الله استأجر ظنراً للصبي

شهر اقلما نفقت المدة أبت ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيرها تجبر على ابقائه الاجارة بالارضاع \* (مسائل الحضانة) \* احق الناس بالولد حال قيام النكاح وبعد الفرقة الام فان ماتت أو تزوجت باجنبي لابعم الصغير أو الجدة بجدة الصغير فام الام ثم ام الاب والا فالاخت لاب وام والا فالاخت لام والا فغنت الاخت للاويين والا فبنت الاخت لام ولم تختف الرواية في هذا الترتيب واختلف في الخالة والاخت لاب ففي كتاب النكاح قدم الاخت وفي كتاب الطلاق الخالة فعلم من هذا ان الاخت لابوين أولى (١٦٩) من الخالة عند الكل واختلفوا في بنت

الاخت مع الخالة والصحيح تقدم الخالة والخالة لابوين ثم لاب ثم لام وبنات الاخوة أولى من العمت والرتيب في العمت كالترتيب في الخالات والنساء احق بالحضانة مالم يستغن الولد فان استغنى فالاب بالغلام والام بالجارية حتى يبيض وعن محمد رحمه الله حتى تبلغ حسد الشهوة وبعد ما استغنيا فالاقرب من العصبية أولى كافي الارث \* اختلفا فزعم الاب انه تزوجت باخروا نكرت فالقول لها وان أقرت بالتزوج وادعت الطلاق ان غنت الزوج لا يقبل قولها في الطلاق ولا يقبل وان قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبع لا يحلف القاضي احدا لكن ينظر ان كان الولد استغنى دفع الى الاب والا فعند الام له منها بنت خالعهما

على امساكها وهي بنت احدى عشرة سنة والام تخرج من البيت وتتركها وحدها فاختار ان الاب يأخذها من الفساد الزمان \* الام اذا كانت لها حق الحضانة وامتنعت عن امسالة الولدان كان له ذورحم محرم لا تجبر ولا تجبر كيلا

ولو أقر بألف درهم ومائة دينار في موطن ثم أقر في هذا الموطن في هذا المجلس بألف درهم ذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى أنه يلزمه ألف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا أتهم بدرجل شاهدين على نفسه لرجل بألف درهم الى شهر وأشهد آخرين على نفسه بألف درهم الى شهرين فها ما لان لاختلاف الاجلين كذا في المحيط \* ولو أن رجلا أقر وقال قتل عبد الفلان وسمى أولم يسم أو قال ابن فلان أو أخاه وسماه أو لم يسمه ثم أقر بمثل ذلك مرة أخرى فقال الطالب قتلتي عبد بن أو ابن أو أخوين فهذا اقرار بقتل عبد واحد وابن واحد وأخ واحد الا أن يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فيثبت لزمه اثبات قال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى يجوز أن تكون هذه المسائل أيضا على الاختلاف ويجوز أن تكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين

### (الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار)

من أقر بجمل أو لحل وبين سبب صالح للاقرار والا لانا أقر بجمل أمة أو حل شاة رجل صح اقراره ولزمه واذا أقر لحل فلانة بألف درهم فهذا على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يبين سببها بالخبايا قال أوصى له فلان أومأ أبوهم فورثه فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم أنه كان قائما وقت الاقرار لزمه بأن وضعته لاقبل من ستة أشهر من مضي مات المورث والموصى وان وضعته لاكثر من ستة أشهر لم يستحق شيئا الا أن تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لاقبل من سنتين حتى يحكم بثبوت النسب كان ذلك حكايا بوجه في البطن حين مات المورث والموصى فان ولدته ميتا فالمال ميردود على ورثة الموصى والمورث ولو ولدت ولدين حيين فالمال بينهما فان كان أحدهما مازا أو الآخر أثنى في الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (وثانيها) أن يبين سببها مستحيلا بأن يقول أقرضني ألف درهم أو باع مني شيئا بألف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وثالثها) أن يبين الاقرار فانه لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح كذا في الكافي \* واذا أقر الرجل لصي صغيرا لقط أو غير لقط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال أقرضني الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلى هذا لو قال أو دعي هذا الصبي هذا العبد أو عارنيته أو أجرنيته أو أقر بذلك لجنون فاقراه بامل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط \* وهل يكون العبد مضمونا على المقر ليدكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويجب أن لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو أقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو أقر به للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا أقر لصي هكذا قالوا كذا في الذخيرة \* ولو أقر أنه كفل لهذا الصبي عن فلان بألف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة الا أن يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان خاطبه من ولي التصرف في النفس لافي المال كالاخ والعم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان أدرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنه اصح رجوعه هكذا

(٣٣ - فتاوى رابع) يضع الولد وكذا الحكم في الخالة وغيرها \* للولد عمة موسرة واب معسر أرادت العمة امسالة الولد فجاءت بالولد عن الام والام تأتي وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح أن يقال للام ما أن تمسكي الولد فجاءت أو تدفعي الى العمة \* حلفت وقالت ان أمسكت الولد هذا ليلة فكذا فأدخله في المهد امرأة أخرى وارضعته الخالقة حنت لان الارضاع امسالة \* خرجت من البيت وتركت الصبي في المهد فسقط المهد ومات لا تضمن لعدم التضييع \* بلغت مبلغ النساء ان بكر ارضعها الاب الى نفسه وان ثيبا لا الا ان لا يكون مأمونا على نفسها

اختل

والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس له ضمه الى نفسه الا ان لا يكون مأمونا بان يخشى عليه أو كان مفسدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع والله أعلم \* (كتاب الطلاق) \* تسعة فصول \* (الاول في صريح الطلاق) \* مشتمل على ثمانية أجناس \* (الاول في المقدمة) \* الطلاق محظور بالاجماع في الحيض وفي الطهر الذي طلقه، وارسال الثلاث أو الجمع بين طلقتين في طهر محظور عندنا خلافا للشافعي واحمد في رواية (١٧٠) والمحظور في رواية الباقين وهو مكروه وفي زيادات الزيارات انه لا يكره والطلاق حال الحيض

في المحيط \* ولو أقر أنه كفل عن هذا الاقبط لفلان بمائة درهم والاقبط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* واذا أقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة لم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والعارية جاز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره بعيب سلعة باعها جاز وكذلك الاقرار بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته بأن ورث من أبيه ولا يجوز اقراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة \* اقرار الصبي المحجور عليه والمعنوه والمغني عليه والناثم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي \* واقرار السكران جاز بالحقوق كلها الا بالحدود والخاصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات تنفذ من السكران كما تنفذ من الصالح كذا في الكافي \* واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جاز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحاوي \* ولو أقر الحر لعبد تاجر أو محجور عليه بدين أو عين أو ادم مولا أخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو أقر الحر لعبد بوديعة فأقر العبد أنها غيره فان كان مأذونا جاز اقراره وان محجورا عليه فأقره به الغير باطل كذا في المبسوط \* واذا أقر العبد المحجور بدين عمد وله وليان فعفا أحدهما لم يكن للأخر مال في عنقه ولو أقر بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا في الحاوي \* واقرار العبد بالتاجر لا جني بدين أو وديعة أو غصب أو بيع أو اجارة جاز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان أقر لمولا بدين عليه أو وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد بالتاجر لا جني بجناية ليس فيها قصاص واذا أقر بقتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا أقر على نفسه بسبب موجب الحد كالقذف والزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط \* ولو أقر بسرقة يجب فيها القطع أولا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في الحاوي \* ولا يجوز اقراره بمهر امرأته ولا بكفالة بنفس ولا بعمال ولا بعتق عبده ولا بتدبير واذا أقر بشكاح امرأته جاز اقراره غير ان المولى له أن يفرق بينهما ما كذا في المبسوط \* واقرار العبد بالتاجر بالطلاق جاز لان اقرار العبد بالطلاق جاز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فقرار المأذون أولى كذا في المحيط \* ولو أقر العبد بالتاجر أنه اقض امرأته بأصبعه أمة كانت أو حرة لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أقر بتزويجها وأنه قد اقضاهما لم يلزمه مهر ولو واحدة منه ما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يعتق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الحرة كذلك الجواب فما اذا كانت أمة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الامة نسيان لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط \* ولو أقر باقتراض الامة المشتراة ثم استحققت يلزمه العقر فيؤاخذ بالحال كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أنه وطئ صبية بعذرة فذهب عذرتها فأقضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حفص رحمه الله تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو أقر أنه وطئ أمة بشبهة فذهب عذرتها فأقضاها بغير إذن مولاها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان يصدق في المهر ويكون

فمن لم يدخل بها يكره عند زفر رحمه الله لا عندنا والمختلف بين اصحابنا تفريق الثلاث في حق الحامل \* طاق النائم فلما انتبه قال لها طمئنت في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظت في النوم لا يقع وكذا الصبي وكذا لو طلق رجل امرأته الصبي فلما بلغ الصبي قال أوقعت الطلاق الذي أرفعه فلان يقع \* ولو قال أجزت ذلك لا يقع والفرق ان قوله أوقعت ذلك يجوز ان يكون اشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت اشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فاشبهه ما اذا قال لها أنت طالق ألفا ثم قال ثلاث عليك والباقي على ضرائم لا يقع على غيرها لان الزائد على الثلاث غير عاقل وكذا اذا أخبر عن طلاق في النوم فقال داه كبير لا يقع \* طلق المبرسم فلما صح قال قد طلقت امرأتي ثم قال انما قلته لا في نوهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا يصح

قال في صباه ان شربت مسكرا فامر أنه كذا فشرب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صمرا وقال حرم عليك بنتي بذلك العين دينا فقال نعم حرم على فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد وثلاث وأفتى الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعاقول من يستقيم كلامه وافعاله الاندراوا المجنون ضده والمعنوه من يحاط وكل من مانع \* النائم والمغني عليه والصبي والمجنون والذي شرب الدوا مثل البعج والافيون وتغير عقله وطاق أو اعتق أو تصرف تصرفا يختص بالعبارة لا يترتب عليه الحكم فلا يقع



طلاقه وروى عبد العزيز الترمذي عن الامام رحمه الله تعالى والنورى ان شارب البخ ان كان يعلم حين شربه انه ما هو فطلق يقع وان لم يعلم لا  
قال قاضى بخان والصحيح انه لا يقع على كل حال لانه شرب الدواء والتعليل ينادى بحرمته لا لادوائه ولومن الاشرية المتخذة من الحبوب والعسل  
فسكر المختار في زمان الزوم الحد لان القساق يجتمعون عليه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد يحتمل لدركه والطلاق يحتمل فيه فلما وجب  
ما يحتمل لان يقع ما يحتمل اولى وقد طالب صدر الاسلام البرزوى نافي الحد بالفرق بينه (١٧١) وبين السكر من المباح كالثلاث فحجز

ثم قال وجدت نصا عن محمد رحمه الله على لزوم الحد \* وطلاق الهازل والذى اراد أن يقول اسقى ماء فسبق على لسانه الطلاق واقع قال الامام لا يجوز الغلطى الطلاق وفي العتاق يدين والغلط ما ذكرنا من سبق اللسان وقال الامام الثانى لا يدين فيه ما وفي الاصل اذا قال طلاقك أمس كاذبا كان طالقا في القضاء \* حكى بين رجل فلما بلغ ذكر الطلاق خطر بياله ذكر امراته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واسئمتاف طلاق وكان الكلام بحيث يصلح للايقاع على امراته ابتداء يقع والا لا وان لم ينو فهو على الحكاية \* وسئل الامام الا وزجندى فبين يذ كر مسائل الطلاق عند امراته ويقول أنت طالق ولا ينويه لا تطلق قال أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه لا يقع طلاق السكران وبه اخذ الشافعى والطحاوى والكرخى ومحمد بن سلام \* شرب النبيذ فلم يوافق فصعد رأسه حتى ذهب عقله وطلق لا يقع \* اكره على شرب الخمر أو شره بالضرورة

ديناء عليه اليوم ولا يصدق في الاقضاء وفي نسخ أبى حفص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناء عليه وما ذكره في نسخ أبى سليمان أشبه بالصواب هكذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين اذن له أحدهما ما في التجارة فأقر العبد بين لزمه في حصة الاذن وجب جميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره في حصة الاذن له وجب جميع مال هذا العبد من ماله فدينه اولى به واذا قضى الدين كان الباقي بين المولىين نصفين الا ان يعلم أنه من غير تجارة من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصفه للذى لم ياذر قبل قضاء الدين ولو أقره هذا العبد حر يدين فهو بين المولىين ولا يستحق أحدهما المال كله بالاذن كذا في الحائرى \* واذا أقر المالك بدين عليه لم يرد عليه من ثمن بيع أو قرض أو غصب فهو لازمه فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار المالك بدين بالحدود جاز وان أقر به من زكاح لم يلزمه الا على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر بالحدود جاز وان أقر به من زكاح لم يلزمه وكذا لو أقر أنه افتض امرأته باصبعه حرمة أو أمة أو صبية فهذا يلزمه في قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الاقرار بالخباية واقرار المالك بدين بالخباية صحيح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وجاز في قول محمد رحمه الله تعالى واذا قضى عليه بارش جناية بخطاب بعد ما أقربه فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقى عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم بخلاف ما اذا عجز قبل أن يقضى به عليه كذا في المبسوط \* اذا جبر القاضى على حرث أو أقر المحجور عليه يدين أو غصب أو بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنا فهو كله سواء جاز عليه والجبر على الحر باطل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وأبى يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الجبر جاز وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال لا يجوز اقراره يدين ولا بيع وكل شئ يطل في الهزل فهو في الجبر باطل وكل شئ يجوز عليه في الهزل فهو في الجبر جاز عليه كذا في المحيط

### ( الباب الخامس في الاقرار بالجهول وعلى الجهول وبالمجهول وبالمهم )

لو كان المقر له مجهولا لا يلزمه سواء تفاحش بالجهالة بان قال على ألف درهم لواحد من الناس أو لم تفاحش بان قال على ألف لاجد هذين هكذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقى في واقعاته انها اذا تفاحشت لا يجوز وان لم تفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكير ولا يحرم على البيان لان المقر له اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما ما يمكن دعواهما فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين \* لو قال لفلان على عشرة دراهم أو لفلان على درهم لم يلزمه شئ كذا في محيط البرخسى \* اذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما أن يصطلحا فيأخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستخلف اسكل واحد منهما ما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكروا أنه يستخلف لكل واحد منهما ما جله يمين او احدة أو لكل واحد منهما على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما ما عينا على حدة ويبدأ القاضى بيمين أيهما شاء وان شاء أقرع بينهما ما واذا حلف لكل واحد منهما ما لا يحل من ثلاثة أوجه أحدها أن يحلف لأحدهما ويترك للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذى نكل له ولا يقضى للذى حلف له بشئ وان نكل له ما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما ما نكلا فليسوا نكل لهما جـ له بان حلفه

كاساعة لثمة وعطش فسكر وطلق لا يقع في الصحيح كما لا يلزم الحد وسائر تصرفاته \* ( نوع آخر في الاضافة ) \* قال لها كرتوزن منى سه طلاق يحذف الباء من لفظ الطلاق وقال لم انوبه اياها لا يقع الطلاق لعدم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزنى بزنى كنم سه طلاق بلاضافة فتزوج امرأته لا يقع في الصحيح وفي التوازل اذا قال تو طلاق يقع \* طلبت منه الطلاق فقال سه طلاق توذا نورفى لا يقع ويكون نفريضا اليها وان نوى يقع الثلاث ولو قال سه طلاق خود راورفى يقع بلانية وعلى قياس قوله خذى بطلاقك ينبغي ان يقع

ولو طلبت الطلاق فضره او قال اينك طلاق لا \* ولو قال اينك طلاق يقع \* سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن ضرب زوجته وقال دار طلاق قال لا يقع \* وسئل احمد القلانسي عن وكراهه انه فقال اينك طلاق ثم ذكرنا وقال اينك طلاق وكذا في الوكزة الثالثة قال تطلق ثلاثا قال شيخ الاسلام لا يقع لانه سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام احمد يقول سمي الطلاق فبقع \* فترت ولم يظفر بها فقال سه طلاق ان قال اردت امرأتي يقع والا لا (١٧٣) وفي قوله دان طلاق شوى لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه لانه لا يمسك

طلاق الزوجة الا عن زوجها \* قالت لزوجهما لو كان

الطلاق بدى طلقت نفسي الف تطلقة فقال الزوج من

نيزه زار ادم ولم يقل لك يقع لانه خرج جوابا بلا زيادة

فلا بعد بادئا \* قال لها انت تفعلين كذا فقالت نعم قال

ان كان كما قلت هز اطلاق قال شيخ الاسلام ان كان قال

لو ازم طلاق شده است ومثله ذكر البردوي ان

الطلاق قد وقع ولا يكتب وقع لعدم ظهوره في الاسناد

\* قال لها دورفته است و سه رفته است وقد كان طلقتها

طلقتين قبله ولا ينفقه لا يقع الثالث \* قال لها طلاق

تو بچادر كوشه تو بستم قومي والبسى الخففة لا يقع وبعد

مال بست يتأمل لانه يصلح حكاية واخبارا فلا حاجة

الى نقله انشاء \* قال لها دزار طلاق بدامت در كردم قال

الفقيه ابو جعفر ان في حال مذاكرة الطلاق او نوى

الطلاق وقع الثلاث وان لم ينولا والقول له مع يمينه

\* طلاق تو بچادر كوشه تراست قومي والبسى الخففة

لا يقع لاني الحال ولا بعد مال بست او قال طلاق تو

بچورستان بر نهاده است قد قيل يقع في المستثنين وهو الاشبه لانه يقتضى وجود الطلاق كذا اختار في الفتاوى وسأ في المختار انفا وفي بعض الفتاوى قال هو

القاضي لهما يميناً واحدة أو لكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يميناً على حدة فأما اذا حلف لهما فقد برئ عن دعوى كل واحد منهما فان أراد أن يصطلا فليأخذ العبد منه فإنه يكون لهما ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال لا يجوز اطلاق حجاب الحلف كذا في المحيط \* ولو قال افلان على ألف درهم وافلان على مائة دينار أو افلان فالألف للاول ولآخرين ان يصطلا في المائة الدينار ولو قال افلان على مائة دينار وافلان على كتر حنطة أو افلان كرش يرف لثانير الاول ثابت ولا شيء لآخرين ولكن لكل واحد منهما أن يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط \* ولو قال افلان على مائة درهم وافلان أو افلان فللأول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه إلا أن يصطلا عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال افلان على مائة درهم أو افلان ولفلان فالنصف لثالث والنصف الباقي بين الاثنين على ما وصفنا كذا في الحاوي \* قال ان فلان على مائة درهم ولفلان أو فلان ولفلان فللأول الثلث وللرابع الثلث ويحلف للثاني والثالث إلا أن يصطلا كذا في محيط السرخسي \* وان قال فلان على مائة درهم والافلان ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله ان فلان أو افلان وفي قول محمد رحمه الله تعالى الألف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط \* لو كان المقر عليه مجبولا بان قال لك على أحدا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين \* ولو قال على عشرة أو على عبدى فلان وليس على عبد مدين لزمه أحدهما وعليه أن يمين وان كان على العبد مدين محيط بيمينته لم يلزمه فان قضى دينه يوم ما من دهر لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي \* كما يصح الاقرار بالملوم يصح بالمجهول كذا في المحيط \* ان قال فلان على شيء لزمه أن يمين ماله قيمة فاذا بين غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال فلان على حق كذا في الهداية \* اذا قال فلان على حق ثم قال انما عنت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصلا ولا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال فلان على عبدى فلان حق كان هذا اقرارا بالدين على عبد مدين حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وأنكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال فلان حق في عبدى كان اقرارا ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة \* ولو قال افلان حق في عبدى هذا أو متى هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيه ما يقر بطائفة من أربها شاء وكذلك اذا ادعى أحدهما كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر أنه غصب من فلان شيئا ولم يمين فإنه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والديناير وما أشبهها فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول النكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره بالتكذيب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط \* واذا بين مال ليس بمال ان صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته أو ولده الصغير أو لابن قال غصبت منه كفا من تراب أو حبة حنطة أو سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يقصد بالغصب لا يصدق بخلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب إلا أنه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون انه لا يصح بانه ويكون مجبورا على أن يمين شيئا

قيل يقع في المستثنين وهو الاشبه لانه يقتضى وجود الطلاق كذا اختار في الفتاوى وسأ في المختار انفا وفي بعض الفتاوى قال هو سه طلاق تو بكرانه چادر تو بستم برو يقع الثلاث \* سئل صاحب المنظومة عن له امرأته حلال ومطاقة فقالت له امرأته بحانه زن سه طلاقه هي روى فقال المطاقة بالثلاث هي التي تقول انهم طلاقه ثلاثا \* له امرأته هندية فقال هندوستان رادام طلاق ولم يجبر ما يدل على ارادة الطلاق لا يقع فقيل الاضمار لا يجزى في الفارسية قال نعم فقال ازده سؤال يكن يعنى ان أهل القرية رجال ونساء فاذا جمع بين الاهل وغير

الاهل لا يقع \* قال لها جهار طلاق در دامت كردم ان نرى أو كان في هذا كره الطلاق يقع ولو قال طلاق في مخورستان بر نهاده است اختلافوا  
والاصح انه يقع بالنسبة قال كذبوا من طلاق داده شويده ان كان لها زوج قبله لا يقع \* نساء أهل الدنيا وأهل الرى طالق لا يقع على امرأته  
بلائية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامة السنين في فتاوى سمرقند تطلق ولا يصدق كحكا كرا جميع أم لا \* ولو قال نساء  
أهل هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت (١٧٣) ان كان فيه وفي نساء أهل هذه القرية  
اختلفوا قبل هو كالمحلة

وقيل هو كالمصر \* ولو قال  
فلانة بنت فلان ثم قال أردت  
امرأة أخرى أجنبية بذلك  
الاسم والنسب لا يصدق  
ويقع على امرأته بخلاف  
ما اذا اقر لسمي فادعى رجل  
انه هو وانكر يصدق بالخلف  
ويحلف بالله ماله عليك هذا  
المال ولا يحلف بالله ما هو  
فلان وكذا لو قال زينب طالق  
وهو اسم امرأته ثم قال أردت  
به غير امرأتى لا يصدق في  
الصرف ويقع عليهم ان كانت  
زوجه له وكذا لو نسبها الى أمها  
أو أخيها أو ولدها وهي كذلك  
\* قالت تزوجت علي واسم  
امرأته آمنه فقال كل امرأة  
له سوى ميمونة فكذلك لا يقع  
وكذا اذا حلفه ان لا يخرج  
من مصر فان خرج فامرأته  
عائشة كذا واسم امرأته  
فاطمة لا تطلق اذا خرج \* له  
امرأتان زينب وعمرة فقال  
لعمرة أنت زينب فقالت نعم  
قال أنت طالق اذن لا تطلق  
وكذا لو قال لعمرة أنت فعلت  
كذا وكذا فقال نعم قال اذا  
أنت حر ولم يفعل الغلام ذلك  
وكذا لو قال فاطمة  
الهمذانية كذا وهي فاطمة  
لكم الست بهذا لا تطلق  
\* له امرأتان عمرة وزينب

هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غايه البيان شرح الهداية \* واذا أقر أن فلان عنده ودية ولم يبين ماهي  
فما أقر به من شيء فهو صدق فيه بعد أن يكون ما بين شيئا يقصد به الايداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر  
اليمين وكذلك لو أقر بنوب ودية وجاء به ميمونا أو أقر أنه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك  
واذا أنكر صاحبه أن يكون استودعه فليطوب فيه كذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر أنه غصب من فلان  
عبد اصح اقراره ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جدي أو وسط أو ردي وصدقه  
المقر له في ذلك أخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبدا آخر كان القول قول المقر مع اليمين فيما ادعى  
المقر له وبطل اقرار المقر فيما أقر برد المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مسهلما فكذلك القول في مقدار  
القيمة قول المقر كذا في الاخيرة \* اذا أقر أنه غصب شاة أو بعيرا أو ثوبا بصح اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في  
المحيط \* ولو أقر أنه غصب دارا فالقول قوله انه ما هي هذه أو انه ما في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي  
هذا الرجل والذي في يدي الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا في قولهم في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن المقر قيمة  
تلك الدار مع يمينه كذا في الحاوي \* ولو قال غصبته هذه الالة أو هذا العبد فادعاهما جميعا المقر له فانه  
يقال لا غاصب أقر بأيم حاشنت واحلف على الآخر فاذا أقر بأحدهما خرج به عن هذه ذلك الاقرار وقد  
صدق المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فأي أخذ المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الاخر فيكون القول  
قول المنكر مع يمينه وان ادعى المقر له أحدهما بيمينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر أن المغصوب هو الآخر وتبقى  
دعوى المقر له للاخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* ولو قال على ففتر حنطة فهو  
بقفير البلد وكذلك الاوقار والامناء ولو قال فلان على مائة درهم فهو على وزن بلده ان كان سبعة فسدعة  
ولا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل أو مائة وزن خمسة فيكون على ما قال  
فاذا كان اقراره بالكوفة فالتمتع في الداراهم وزن سبعة وان كان نقدا للبلد مختلفا فان كان نقدا فيها  
بعينه غالبيا يصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الى أقلها ولو قال له على درهم  
صغير أو قال درهم أود ينير أو فقير أو درهم كبير فكله على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال وهو يبيع فلان على درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا  
قال وهو يبيع فلان على كرسنة موصلة فعليه كرسنة موصلة لكن بكيل بغداد كذا في المحيط \* ولو  
قال على دراهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له على درهمات فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط \* ولو  
قال له على دراهم كثيرة أو دنابر كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنابر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما ما ثلث درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي \* اذا قال على ثياب كثيرة أو  
وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة أو بقرا  
كثيرة أو غنما كثيرة ينصرف الى أقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من  
الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعند من يرجع الى بيان المقر كذا في التبيين \* ولو قال فلان  
على أكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالاهما ثلثان ولو قال فلان على شيء من الدراهم أو شيء من دراهم  
فعليه ثلاثه دراهم كذا في خزائن المفتين \* روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اذا قال له على

فتاوى يزينب فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت المحمية فلو قال فزينب طلقتا هذه بالاشارة وثلاث بالاقراء \* قال التي في البيت طالق  
وليس في البيت وقت التكلم تطلق ولو قال هذه التي في هذا البيت ولم يكن فيه لا تطلق \* عادته اذا رأى صبية يقول لها مادرت سه طلاق  
فراى ولده وقال له هذا المقال بلا علم طلقت لان الصريح لا يتوقف على الارادة والعلم \* (نوع في محله) \* المعتدة بعدة الطلاق بلحقها  
الطلاق المعتدة بعدة الوطء \* أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخرى طلاقه \* فترقت بخيار البلوغ أو العتاقة بعد الدخول لا يقع الطلاق

في عدته \* خلع امرأته ثم قال لها ادمت سه ان نوى الطلاق فهي ثلاث \* قيل الكليات لا تلحق المختلعة لولائها ثم أضاف ما أتى بقعه بالرجعية فتلحقها وكل فرقة توجب الحرمة مؤبداً يلحقها الطلاق والصريح يلحق البائن وعكسه والصريح يلحق البائن والباطن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقاً بان قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوى الطلاق ثم أبانها واحدة ثم دخلت الدار في الهدية يقع \* قال للبائنة أنت طالق بائن يشع أخرى ولو قال أنت بائن لانه (١٧٤) اخبار خلاف الأول \* ولو قال لها ابتك بتطليقة لا يقع \* قال لها في العدة ان أنت امرأتى

فانت كذا ان لم يرد به الا يقع لا يقع \* كل امرأة له طالق لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يقع على المعتدة من بائن \* ولو أشار إلى المعتدة من بائن وقال هذه طالق تطلق قال للبائنة أنت بك باخري يقع لانه لا يصلح اخباراً \* (نوع آخر في الفاظه) \* طلاقك واجب أولاً أو فرض أو ثابت قيل يقع واحدة ورجعية نوى أولاً والمختار عدم الوقوع لان الوجود لا يلزم المذكور والشبوت يكون في الزمة \* ولو قال طلاقك على لا لان الزمة لا يلزم وجوده في الخارج ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوى \* قالت له اقرأ على اعتدى أنت طالق فقرأ وهو لا يعلم ولم ينو طلق قضاء لادبائه \* قال لها أنت طالق من فلان يقع بالنية الا ان يكون جواباً لسؤالها الطلاق فلا يتوقف على النية \* طلقها ثم قال لها يا مطلق لا يقع وفي المحيط لو قال لها يا مطلقه وقال أردت التسم لا يصدق قضاء ويدين والفرق ان الاخبار في الاول ظاهر لسبق الطلاق لاني الثاني لعدم سبق وان قال أردت طلاق زوج كان لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضي لانه قصد التخفيف وخلاف الظاهر \* ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء \* أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين \* أنت طالق من هذا القيد ثلاثاً يقع قضاء وديانة ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضاً وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه \* أنت مطلقه يقع الا اذا نوى \* قال لها اقولي أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل

دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قول دراهم أضاعفة مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهماً وكذا اذا عكس بأن قال علي دراهم مضاعفة أضاعفاً كذا في التبيين \* ولو قال له علي عشرة دراهم وأضاعفها مضاعفة يلزمه ثمانون درهماً كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كذا درهماً فإني ودراهم كذا في الكثير والهداية \* وذكروا في البيهقي والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان لان كذا كتابة عن العدد أو أقل العدد ثمانان كذا في التبيين وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال كذا كذا درهماً لزمه أحد عشر ولو قال كذا وكذا درهماً لزمه أحد وعشرون درهماً وكذا الدنانير والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا نحو ما من حنطة لزمه أحد عشر نحو ما ولو قال علي كذا كذا درهماً وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد أحد عشر ولو قال كذا كذا دينار أو درهماً لزمه من كل واحد نصف أحد عشر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قلت كذا بغير أو فأحد عشر وان قلت بالواو فمائة وأحد وعشرون وان ربع براداً ألف ألف كذا في الهداية \* ولو خمس بالواو ينبغي أن تزد عشرة آلاف ولو سُدس تزد مائة ألف ولو سابع يزد ألف ألف وعلى هذا كلما زاد عليه معطوفاً بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالنقص بأن قال كذا درهم روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يلزمه مائة درهم كذا في محيط السرخسي \* ولو قال افلان علي مال فاقول قوله في القدر بوقبل قوله في القابل والكثير الا أنه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان قال من الدنانير فالتقدير قيمها بالعشرين وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا في الكافي \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين \* وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنى لان الفقير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيان \* هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العناية \* ولو قال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصب من فن سمع حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي \* ولو قال علي مال نفيس أو خطير أو كريم قالوا يلزمه مائتان ولو قال افلان علي مال كثير ذكر الناطق أنه يلزمه مائتان درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يقرباً أكثر من ذلك وبأقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ألف درهم فثلاثة آلاف ولو قال ألف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط \* وفي المنتقى لو قال علي مال لا قبل ولا كثير فعليه مائتان درهم كذا في الخلاصة \* ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له علي زهاء ألف درهم أو جل ألف درهم أو عظيم ألف درهم أو قريب من ألف درهم فهذا كله اقرار بخمس مائة وزيادته شيء وكذلك هذا في الغصب والوديعة وكذلك هذا في الكلي والوزني والشيء كذا في الذخيرة \* عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لفلان علي غير ألف فعليه ألفان ولو قال غير ألفين فعليه أربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه أربعة كذا في الحاوي \* ولو قال حنطة كثيرة فعندها علي خمسة أوسق وقيل علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان اليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكروا في بعض

الروايات أوردت طلاق زوج كان لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضي لانه قصد التخفيف وخلاف الظاهر \* ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء \* أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين \* أنت طالق من هذا القيد ثلاثاً يقع قضاء وديانة ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضاً وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه \* أنت مطلقه يقع الا اذا نوى \* قال لها اقولي أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل

لا امرأى انها طالق حيث تطلق قال الرجل أم لا أصله ما ذكر في الاصل قال لا سخر أخبرها بطلاقها أو بشرها أو أجل اليها طلاقها بغير  
أخبار أم لا ولو قال لا خرق لها أنت طالق لا تطلق ما لم يقل لأنه لو كبل ولو قال لا تخبرها انها طالق حتى لا يخرج قبيل انقضاء العدة فإقرار  
بالطلاق \* قال لها أنت طالق ما لا يجوز عليك أو ما لا يقع عليك من الطلاق فهي واحدة لأن هذا الوصف ثابت في كل طلاق فلا ضرورة  
إلى الزائد أراد بطلاقها فقالت لا تطلقني هب لي طلاق فقال وهبت يريد عدم الإيقاع (١٧٥) لا يقع قضاء عديانة \* ولو قال ابتداء فائلا

وهبت طلاقك يقع قضاء  
لاديانة إذا لم ينو ولو قال في  
المسئلة الثانية نويت كون  
الطلاق في يدها لا يصدق  
قضاء وعن الإمام في قول  
وهبت لك ثلاث تطبيقات  
لا يقع لأنه تعليق الإيقاع فلا  
يقع قبل إيقاعها وفي  
الفتاوى وهبتك طلاقك  
لم يرو عن المتقدمين فيه نص  
والتأخرون عـ على أنه لا يقع  
وان قال تركت طلاقك  
مريد عدم الإيقاع صدق  
قضاء وان أراد به الإيقاع  
وقع ولو قال أعرضت عن  
طلاقك لا يقع وان نوى  
واختلفوا في برئت من طلاقك  
إذا نوى وفي الشافعي الأصح أنه  
يقع وفي الفتاوى الأصح  
أنه لا يقع وان لم ينو لا يقع  
\* أقرضتك طلاقك لا يقع  
لأن القرض مردود فلا يقع  
\* أعرنتك طلاقك صار في  
يدها لأنه تعليق الانتفاع وعن  
الثاني أنه يقع خلافاً لمحمد  
\* قيل له أطلقت امرأتك قال  
نعم أو قال لها أنت طالق  
يقع بخلاف التهجى بلفظ  
السجدة حيث لا تجب  
السجدة لأن وجوبها متعلق  
بالقراءة وأنه ليس بقرآن حتى  
لو تهجى في الصلاة قدر

الرويات الحنطية الكثيرة عشرة أفقرتو كذلك كل ما يكال وبوزن ولو قال على أفقرت حنطة يلزمه ثلاثة أفقرت  
ولو قال أفقرت كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له لان على عشرة دراهم ونيف فالبيان في  
النيف اليه فان فسره بأقل من درهم جاز كذا في التبيين \* ولو قال على بضع وخمسون درهماً فالبضع ثلاثة  
فصاعد وليس له ان ينقص من الثلاثة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له على مائة ودرهم فعليه مائة  
درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار أو مائة ودينار حنطة فذ كر شيئاً من المكيل أو الموزن كذا في  
المبسوط \* ولو قال عشرة دراهم ودانق أو قيراط فهو من النقص كذا في التبيين \* ولو قال لثلاث على عشرة  
دينار ودانق أو قال وقيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط \* ولو قال له على ما تملك من ذهب  
وفضة أو كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهم ما النصف وكذلك لو سعى أجنباً ثلاثة فعليه من كل  
واحد الثلث كذا في الخاوي \* ولو قال مائة وعبد أو قال مائة وشاة أو مائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في  
بيان المائة قوله كذا في الذخيرة \* ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط \* إذا قال  
أفلان جرم من داوى فاليه البيان وله أن يقر بما شاء وكذلك الشقة والنصيب والطائفة والقطعة وأما  
السهم فهو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس وعندهما يؤول من بالبيان كذا في المحيط \* إذا أقر الرجل  
بشاة في غنمه صح إقراره فإذا ادعى المقر له شاة بعينها فان ساءده المقر على ذلك أخذها وان أبي ذلك لم يأخذها  
إلا بإقامة البينة أو بسكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها أعطاها المقر رأى شاة من  
غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل منه ويحبر على أن يعطيه شاة منها وان لم يعين واحداً منهم ما شاة منها  
وقال لا أدري أو رجع المقر عن إقراره وبجده فهو شر يكذب حتى إذا كانت الغنم عشرافه عشر كل شاة وان  
ماتت شاة منها ذهبت من مالهم أو ان ولدت شاة منها كان لهما جميعاً على ذلك الحساب وإذا جحد المقر أصلاً  
وضيع الغنم فهو ضمان لنصيب المقر له حتى إذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو والعشرفان مات  
المقر فورثته في ذلك بمنزلة الأثني يتخلفون على العلم وأنواع الحيوان والريق والعروض في هذا مثل  
الغنم كذا في المبسوط \* ولو قال له في دراهمي هذه عشرة وهى مائة وفيه انقص وكرهى من الكبار وزن  
سبعة ولا يصدق أنهم من النقص وان كان فيهم زبوف فقال هى منها صدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
له في طعمى هذا كرحنطة فإذا طعماه لا يبلغ كرافه وله كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما ساءه سكت  
من ذلك الطعام شيئاً ولو كان الطعام كراوفاً فهو له كله وان كان أزيد من الكرافه منه كذا في المحيط \* له من  
دارى ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط له ما بين ما بين فقط كذا في الكنز \* ولو قال له على من درهم إلى عشرة  
أو قال ما بين درهم إلى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة وقال يلزمه العشرة كذا في الكافي \* ولو قال له على  
ما بين كرشعير إلى حنطة فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كرشعير وكرحنطة لا قفيز حنطة وعند أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال على ما بين عشرة دراهم إلى عشرة دينار فعند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال  
ما بين عشرة دنانير إلى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ووقع في بعض نسخ أبي حفص أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولكن الأصح هو الأول وقوله من كذا إلى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا إلى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط

القراءة فسدت الصلاة لأنه كلام الناس ووقع الطلاق متعلق بدلالة الإيقاع وانما بالتكلم المتعارف والكتابة كذلك إذا كان مرسوماً  
مستبيناً قيل له انما زوجتك قال نعم فقيل انها طالق قال نعم وقع ولو قال ظننت أنه أعاد الأول فقلت نعم لا يصدق لأنه لو لم يسمعه ما جاب  
\* وفي النوازل قال مؤذن المحلة صلاة كردم فقال له رجل زن طلاق كردى قال نعم لا تطلق إذا قال ظننت أنه قال صلاة كردى ويجوز أن  
يفرق بين المسئلتين أو يختلف الجواب ولا يكون هذا كفر لأنه استهزاء بالمؤذن لا بالآذان \* قالت له أنا عليك مطلقة بثلاث فقال أريد أو

أزيد من مائة فهذا اقرار بالثلاث \* قالت له لا أكون معك فقال لا تكون في فقال طلاقك يدك فطلقني فقال طلاقك يث مرا كن ثلاث  
وقع الثلاث بخلاف قوله كن لانه استقبيل \* وفي المحيط قوله أطلق لا يكون في الحال الا اذا غلب عليه \* قالت له ثلاث مرات طلقني فقال  
الزوج أيضا ثلاث مرات طلقني يقع الثلاث وقيل واحدة جملا على التأكيد \* قالت له أنا مطلقه فقال الزوج هلا تطلق لان هلا للاستبجال  
بمعنى زود باش والموافقة أيضا يقال هلا (١٧٦) بانو بروم فلا تطاق الا بالنية اعدم التعيين وليس بمعنى أرى أى نعم لانه يصلح ماضيا

ومستقبلا \* قالت له حلال  
الله عليك حرام فقال نعم  
تطلق واحدة \* اذهبى الى  
بيت أمك فقال طلقني  
حتى اذهب فقال من طلاق  
دما دم بغرسم لا تطلق لانه  
عده \* قالت له أنا طالق فقال  
نعم تطلق \* ولو قال طلقني  
فقال نعم لا وان نوى \* قال  
ألست طلقت امرأتك قال بلى  
طلقت لانه جواب الاستفهام  
بالاثبات ولو قال نعم لا لانه  
جواب الاستفهام بالنفي كانه  
قال نعم ما طلقت \* قال لها  
ما بقى لك سوى طلاق واحد  
نطلقها واحدا لا يمكن له  
التزوج بها واقاره حجة عليه  
\* ولو قال بلى لك طلاق واحد  
والمسئلة به الهاله ان يتزوج  
بها لان التخصيص بالواحد  
لا يدل على نفي بقاء الآخر لان  
النص على العدد لا ينفي  
الزائد كفى اسماء الاجناس  
\* قال لها خذى طلاقك  
فقات أخذت وقع ولا  
يحتاج الى النية في الاصح  
وفي فتاوى صدر الاسلام  
والقاضى لا يحتاج الى قولها  
أخذت \* قال طلقك الله أو  
أعتقك الله يقع وفي المنتقى  
شاء الله طلاقك أو قضى الله  
طلاقك أو شئت طلاقك

بشرعن أبي يوسف رحمه الله اذا قال الرجل لفلان على ما بين شاة الى بقرة فان أباحني ف رحمه الله تعالى قال  
ليس عليه شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان بعينه فلا شيء عليه وان  
كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه درهمان كذا في المحيط

### \* (الباب السادس في أقرار المريض وأفعاله) \*

المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزنة المفتين \* حذر مرض  
الموت تكلموا فيه واختار للفتوى أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب  
فراش أم لم يكن كذا في المضمرات \* واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازه بقية الورثة فان كان المقر له وارثا  
وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى أن مات المريض فالأقرار باطل وان كان المقر له وارثا  
وقت الاقرار وخرج من أن يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بأن أقصر لاجه وليس له ابن ثم  
حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى أن مات المريض فالأقرار جائز كذا في المحيط \* ولو أقر لمن لم يكن وارثا  
وقت الاقرار ثم صار وارثا بسبب قائم وقت الاقرار نحو أن أقر لخاله وله ابن فمات الابن ثم مات المريض  
لا يصح أقراه ولو أقر لمن لم يكن وارثا ثم صار وارثا بسبب حادث بأن أقر لاجنيه ثم تزوجها ثم مات صح  
اقراره كذا في فتاوى قاضخان \* وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من أن يكون وارثا ثم صار وارثا وذلك  
نحو أن أقر لامرأته ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات أو كان الى رجل فاقراه بعد ما مرض ثم  
فمحنه الولاء ثم عقدها ثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رحمه الله تعالى الاقرار جائز  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رحمه الله تعالى قياس وما قال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى استحسان كذا في المحيط \* ولو أن مرضيا أقر لابنه بدين وابنه عبدا ثم أعتق ثم مات الابن وهو من  
ورثته فاقراه بالدين جائز وان كان العبد تاجرا وعليه دين والمسئلة بجهاها فالأقرار باطل ولو أقر المريض  
لابنه وهو مكاتب ثم مات الابن مكاتب على حاله فاقراه جائز وان عتق المكاتب قبل موت الابن لم  
يجز اقراره كذا في المبسوط \* اذا أقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء أو ترك وفاء بالدين  
دون المكاتبه جازا اقراره وان ترك وفاء به فاقراه باطل كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر المريض بوديعة  
لوارث بعينه ثم مات من ذلك المرض فإنه لا يجوز كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل جل في مرضه لامرأته بدين ثم  
مات امرأته قبله ونها ابنان أحدهما منه والآخر من غيره فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول  
الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون  
ميراثهم وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة \* واذا أقر مريض لابنه بدين ثم مات الابن  
المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى  
قوله الآخر يجوز كذا في المحيط \* ولو أقر في مرض موته بدين من مهر لامرأته يصدق الى تمام مهر مثلها  
وتحاص غرماء الحجة كذا في خزنة المفتين \* ولو أقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط \*  
رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرض موته وماتت ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من  
زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة \* ولو أقر لوارثه أو لاجنيه ثم مات المقر له

لا يقع بولاية \* ولو قال هو يت طلاقك أو أردت أو أحببت أو رضيت لا وان نوى وفي القياس الكل سواء \* طلبت الطلاق فقال نعم  
دائم مكان دادم لغة بلدان لا يصدق في انه لم ينو الطلاق كالأجاب بالعربية وان لغة بلد الزوج فقط فكذلك بل أظهر وان لم يكن  
لغة بلدة مالا يكون جوابا \* تراسه طلاق يقع الثلاث كقوله أعطيتك ثلاث تطليقات وكذا لو قال هزا طلاق ترا ولو قال من ترا طلاق دادم  
يقع الا ان ينوى به التفويض ولو قال لها لك الطلاق يقع عند الامام ان نوى ولو عليك الطلاق يقع اذا نوى وكذا العتق ولو قال تو طلاق يقع



ولو قال توطلاق باش اوسه طلاق شو يقع بلانية وبه ائقي الامام ظهير الدين وقيل لا تطلق بلانية \* ترا طلاق ده فقال دادم ت يقع وكذا لو قال بعد الخلع هذا رد بكر دادم \* طلبت الطلاق فقال جورفتي طلاق دادمه شد وقال ما أردت الطلاق صدق \* طلبت فقال تو خود سرباي طلاق کرده انوى وقع \* اتمها برجل ثم رآه في بيته فغضب فقال زن غررا طلاق دادم قبل يقع اذا نوى وقيل يقع بلانية \* كان خدام الزوج يسعون في تفريق زوجته فقال جندان كريدت كه طلاق كريدنش اوسه طلاق كريدنش (١٧٧) يقع \* قال طلقت امرأه أو امرأة

طالق وقال لم أنوز وحتي صدق \* انا شـ تربت أمة أو تزوجت عليك فانت طالق واحدة فقالت لا أَرْضى بواحدة فقال أنت طالق ثلاثا ان لم ترضى بواحدة لا يقع الثلاث لان مثل هذا الكلام يذكرة للإبـداء غظا بها ويذكر التعليق لتقرير الاول فلا يقع شيء في الحال \* قالت له ان كان في يدي ما في يدك استعقدت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدك فقالت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج قولي مرة أخرى فقالت طلقت نفسي ثلاثا وقال الزوج لم أنوا الطلاق لا يصدق وقوله لها قولي مرة أخرى تصديق لها \* قال لها تلاق وتلاغ وتلاغ وتلاك وتلاك يقع وان قصد ان لا يقع ولا يصدق قضاء ويدين ذبانه وان اشهد على انه تسالومه الطلاق وهو يتلفظ به بهذه الالفاظ دفعه المقاتل الاقصدا الى الالفاظ لا يقع عليه استقر الفتوى وكان الامام الخوائي في الاستدعاء يفرق بين العالم والجاهل ثم رجع الى ما قلنا \* وضع يده على رأسها أو عضوها وقال هذا العضو

ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو جاز في قوله الاخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر المريض بعقد في يديه أنه لا جنبي فقال الاجنبي بل هو لـ لان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول اقرار المريض باطل وفي قوله الاخر الاقرار صحيح وقوله الاخر أقرب الى القياس وقوله الاول أخذ بالاحتياط كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان \* من عرض يومين ويصبح ثلاثة أو عرض يوما ويصبح يومين فاقترلا به يدين فان فعل ذلك في مرض صحيح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض أزمه الفراش واتصل بعونه لم يجز كذا في خزنة المفتين \* أقر لوارثه بشي ومات ثم اختلف المقر له بقيمة الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقيمة الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فان أقام جميعا البينة فبينة المقر له أولى وان لم تكن للقر له بينة وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقرار المريض لقائه قالوا هذا اذا أئخذت الجراحة وصار بحال لا يجي ولا يذهب وأما اذا لم تتخذه الجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل الغلبة لـ مروته في حكم المرضي بقوله هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على سبيل الغلبة أما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا في المحيط \* ولا يجوز اقرار المريض لعبد ووارثه ولا لمكاتب ووارثه ولا لعبد قاته ولا لمكاتبه كذا في المبسوط \* وان أقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من الثالث كذا في الحاوي \* اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة كذا في المحيط \* ودين الصحة مقدم على دين المرض النابت باقراره وهو أن يقضى من التركة أولادين الصحة فان فضل شيء يصرف الى دين المرض واذا ثبت الدين بالبيعة أو بمشاهدة القاضى فهم مساو كذا في محيط السرخسى \* ودين الصحة مقدم على الوديعة التي يقر بها في المرض هكذا في خزنة المفتين \* اشترى شيئا في مرضه أو أستره أو استأجر وعابن الشهود قبضه أو تزوج امرأه على ألف وهو مهر مثلها فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض بدلا عن مال ملكه أو استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه في المرض ان قضى دين القرض ونغن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر والأجرة يشارك فيه كذا في محيط السرخسى \* وان لم تكن عليه ديون الصحة أقضى في مرضه بالدين لرجلين فانهما يتحاصن ولا يبدأ أحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما على ألف درهم أو وقعا على التماق بان قال لأحدهما لك على خمسمائة ثم سكنت يوما أو أقل أو أكثر ثم قال لا آخركا على خمسمائة كذا في المحيط \* رجل أقر في صحته أنه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو أقر في صحته أن له لان عنده ألف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الألف بعينها أو صدقه وأجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة \* ولو أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فهماديين ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أولا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة أولى والبضاعة والمضاربة حكمها وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوي \* ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في خزنة المفتين \* ولو مرض وفي يده

(٢٣ - فتاوى رابع) منك طالق لا يقع وذكر الامام الخوائي ان ذكر عضو معاير عن جميع البدن ونوى اقصد الطلاق عليه لم يعد أن يصدق ولو ذكر اليد والرجل وأراد به كل البدن قلنا ان يقول يقع الطلاق وان كان جزأ لا يستمتع به كالمسن والريق لا يقع \* قالت له ألك امرأه غيري فقال كل امرأه له طالق لا تطلق المخاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي فقال كل امرأه له طالق حيث تطلق المخاطبة خلافا لثاني لأنه انما علم لا اعتراض في الامر المباح فلا تقيده بالمحتمل وفي الثاني أخذ ببعض المشايخ بقول الامام الثاني تقييده بالعرض الباعث

والتعقيد بالغرض جائز نص عليه في مختصر التقويم وسياقي في مسائل بيع الوفا ومساائل بدل الاجارة ان شاء الله تعالى \* قالت له من بالونمي باسم فقال **ك**رهه بانني انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقلت من باسم يقع الثلاث وعلى هذا الولام الزوج ابوه لامرأته فقال الزوج اكرتر اخوش نيست بس دادمست سه طلاق فقال الاب مراخوش است ولم يقل بس يكون تعديقا بخلاف قوله انها كرمراخوشا هي ترا طلاقا فقلت مراخوشا لم لا يقع لانه علق (١٧٨) بالارادة وانه امر باطن فتعلق بالاخبار في المجلس وان كان كذبا وقوله بس دادمست تحقيق

\* قال أنابريء من نكاحك وقع الطلاق \* ظن وقوع الثلاث عليه بافتاء من ليس باهل فامر الكاتب بكتبه صدك الطلاق فكتب ثم افتاه عالم بعدم وقوع الطلاق لانه يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق له قيام الصدك ومثله في الاقرار بالمسال لو قال كان الاقرار بناء على سبب ظننته سببا للوجوب \* بعثك طلاقا فقلت اشتريت يقع رجعي \* ولو قال بعث نفسك منك فقلت اشتريت يقع البائن ولا يقع بيعت قبل قولها اشتريت أو قبلت وكذا لو قال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم ويسقط المهر وان لم يذكر البذل \* قال لها اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع ما لم يقل خذي أي طريق شئت وينوي به الطلاق وان انكر نية الطلاق فالقول له \* ولو قال له اراه كشادم اذ انوي يقع وان لم يقل خذي أي طريق شئت لان الاول اخبار عن كون الطرق مفتوحة لا امر بالذهاب فلا يقع الا بخذي أي طريق شئت ليكون كقوله اذهبي وقوله كشادم يحتمل معني دستور دادم

ألف درهم وليس عليه دين في الصحة وأقر بدين ألف درهم ثم أقر بأن ألف الذي في يده وديعة لفلان ثم أقر بدين ألف درهم ثم مات قسمت الألف أثلاثا ولو قال صاحب الدين الاول لا حتى قبل الميت أو قد أبرأته من ديني كانت الألف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الاخر نصفين ولا يطل حق الغريم الاخر عما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط \* واذا أقر المريض بدين ألف درهم ثم أقر بمضاربة ألف درهم لرجل آخر بعينها ثم أقر بوديعة ألف درهم بغير عينها لرجل آخر ثم مات ولم يترك الألف درهم فان هذه الألف تقسم بينهم بالخصص كذا في المحيط \* واذا أقر المريض أن علي أبيه دين الف فلان وفي يده دارا لبيته وعلى المريض دين معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة أولى فان فضل شيء كان في دين أبيه ولو كان أقر بذلك في صحته بعدموت أبيه كان دين أبيه أحق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي \* رجل قال لفلان علي أبي ألف درهم ووجد ذلك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المقر دين في الصحة ثم مات وترك ألفا ورثه من الجاحد فان غرماء المقر في صحته أحق بهذه الألف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط \* لو اشترى عبدا في صحته بعين فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في مدة الخيار فأجاز أو سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحاباة من الثلث كذا في خزائن المفتين \* رجل أقر في مرضه بأرض في يده أنه واقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقر المريض بعقوبه أو أقر أنه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره كان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جازي الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث مريض أقر لوارثه ولا جنسي بدين فاقراه باطل تصادق في الشركة أو نكاذبا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اقراره لا جنسي بغير نصيبه جائزا إذا نكاذبا في الشركة أو أنكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كذب الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قبل يجب أن يكون على الخلاف والاصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط الدرر خسي \* فان صدقه ما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشترا كما لو انما أقرت بالشركة كاذبا فختمت بصدق الاقرار للاجنبي كذا في المحيط \* ولو أقر المريض أن لفلان قبله حقا فصدق به بما قال ثم مات المريض فان أباحنيقة رحمه الله تعالى قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى أكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا أخذ الثلث فان أقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى أولى بما ترك كله كذا في الحاوي \* ولو لم يقر بدين وأوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى ويقال الورثة أقرت والاه في الثلثين بما شئتم ويقال للوصي له بالثلث أقر له في الثلث بما شئت فأى الفريقين أقر بشئ يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط \* مريض أقر لوارثه بصدقه فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو أقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الأول قيمته وصارت ميراثا وللأول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا تسقط حصة أحد كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا لبعض ورثته ولأمال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أقر ان المريض قد كان أقرب قبل أن يهبه مني أن العبد لهذا الوارث الاخر أو أقر أنه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في ذلك فللثاني أن يأخذ العبد من الأول فلو أخذ الثاني العبد من الأول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان

وكشادم ترايك نكاح بر داشت فبنوى كاذبي يحتمل أن يكون أمرا بالذهاب مع قيام النكاح ومع قطعه \* اذهبي فبيني كان النوب واراد اذهبي الطلاق لا يقع ويصح نية الطلاق في قوله دادمست طلاق أو ترا طلاق \* قال لها طلقك أو أنت طالق واراد الخبر عما مضى كذبا له في الديانة امسا كما وان لم يرد به الخبر عن الماضي وأراد بالكذب يقع قضاء وديانة وكذا لو قال اردت الهزل وكذا في العتاق \* (مسائل الإيقاع بلا قصد وازافة) \* له بنات ذوات ازواج قال زوج احدها ان لا يبين طلاقا على بنتك وقع على امرأته لانه لا يملك

الا لايقاع على امر أنه فانصرف اليها \* اذا قال لامرأته تراسه طلاق دادنه شند لا يقع لانه ذكر ايقاع الغير لا الايقاع من نفسه \* تراسه ذكر الصدرانه لا يقع لانه لا اضمار في الفارسية واختار الوقوع اذا نوى وقد ذكرنا عن صاحب المنظومة جريان الاضمار في الفارسية ولفظه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعين وفي موضع آخر قال الصدر يقع وقال أبو القاسم لا وقال غيره ان في المذاكرة والغضب يقع والا لا \* وفي النصاب قال لها بعد الخلع من ساعته هر سه هر سه خاف وقوع الثلاث وان لم توجد الاضافة (١٧٩) لانه سبق ذكر الطلاق \* ابن زن كه

مراسه تراسه لا يقع وقال أبو بكر العياضي ان نوى يقع وقال أبو بكر الورشني رحمه الله طلقت امرأته لانه وجدت الاضافة في أول الكلام \* لقنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم أو العتاق أو التدبير أو لقنها الزوج الأبراع عن المهر ونفقة العدة بالعربية وهي لا تعلم قال الفقيه أبو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع أصلا صيانة لاملالة الناس عن الإبطال بالتلبيس وكما اذا باع أو اشتري بالعربي وهو لا يعلم وبعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والهبة والعتاق والخلع والهبة باعتبار أن للرضا اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذلك لقت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها واختار ما ذكرنا وكذا الولقن المديون الدائن الأبراء عن الذين بلسان لا يعرفه الدائن لا يبرأ فيما عليه الفتوى نص عليه في هبة النوازل \* أوادشما بخري على اسناته النذر أو الطلاق أو العتاق في النذر يلزم المنذور بلا خلاف

كان قائما يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان الغرماء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة انما يجبي اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب وأما اذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين الثاني وأما اذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول وأما اذا كذب المقر له العبد عبدى ولا عرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم أقرب به للثاني وكذلك لو أن الاول لم يقبض العبد من المريض حتى أقر أن المريض قد كان أقرب له للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني أخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فللغرماء خيار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الاول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حتى أخذوا العبدان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط \* اذا أقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا له هو مال بأن أقرض أو باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم أو وجب بدلا لعماله ليس بمال كالمهر وبذل الخلع وأشبه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا لعماله مال والغريم أجني صح اقراره بالاستيفاء اذا كان الوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة \* وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة أو بالمعينة فأما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة لا يقول المريض وقول من دأب معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وأنا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقوله ما فان كان العبد قائما في يد المشتري أو في يد البائع وقت الاقرار أو كان هالكا وقت الاقرار الا أنه عرف قيامه وحياته في أول المرض أو كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري أنه هلك في حالة المرض أو في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذب في ذلك غرماء الصحة وان علم أن العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه وأقرب بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض أو في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماله ليس بمال والغريم أجني فأقرب بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماله ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض أو في حالة الصحة هكذا في المحيط \* واذا أقر المريض المديون أنه قبض من وارثه ودعيه كانت له عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو أقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد أو باسترداد الغصب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو أقرب قبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى

والطلاق والعتاق كذلك عند محمد وعن الامام يقع الطلاق لا لاعتاق وعن الامام الثاني يقع العتاق لا لاعتاق لا يحتمل الاوجهما واحدا والطلاق يكون عن النكاح وعن الوثاق فلا بد من قصد طلاق النكاح وسئل الامام أسد بن عمرو عن حلف واراد أن يقول الخبز بخري على لسانه اللحم أو اراد أن يقول خري على لسانه عمرة يقع على التي سمي في القضاء وفي الديانة لا يقع على واحدة ما على الذي سمي فلعدم الارادة ما على الذي اراد فلعدم اللفظ جمع الاصدقاو اراد أن يطعمهم فامر الزوجة بالطبخ فلم تفعل فقال زن كه دوست و دشمن مرا نه بنود

ازمن طلاق تطلق لانه وصية بها هذه الصنة \* قال طالق قيل له ان اردت قال امرأتي طلقت \* أنابري من طلاقك لا يقع ولو قول أنابري من ثلاث تطليقاتك فالظاهر انه لا يقع شيء وان نوى \* قالت من انزو بزارم فقال الزوج من بزارم وقال لم انزل لا يقع \* ولو قال أنابري من نكاحك يقع وان قال أبرأتك عن الزوجية ان قال في حال المذاكرة أو الغضب يقع بلانية \* واذا زوج امرأته من رجل لا يقع بخلاف ما لو قال لها اذهبي وتزوجي فانها تطلق بالنسبة \* قالت (١٨٠) طلقني فقال لست بأمرأة تطلق لانه جواب \* ولو قيل له هل لك امرأه فقال لا قيل

لا يقع بالاتفاق وقيل انه على الخلاف أيضا \* قيل له لا تطاق هذه القبيحة فقال نكاحنا كنكاح النصارى لا يكفر ولا يحرم لان معناه ان نكاح النصارى لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا \* قالت من برئوسه طلاقم فقال هذا أو قاهم \* بنان لا يقع \* ولو قال هجعتاني ياهه \* بنان است يكون طلاقا \* (نوع آخر) \* طلقها ثم قال طلقك أو قال طلاق دادم ترابع أخرى ولو قال طلاق دادم أركنت طلقك لا يقع أخرى لانه اخبار \* نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل نتين قيل يقع واحدة اعتبارا بالرأس لانه في الاعلى وبعض اعتبرهما لان الفرج في الاسفل نوى الزوج الثلاث أم لا وان ذكره بلا حرف عطف ان نوى ثلاثا فثلاث وان واحدة فواحدة \* طلقني ثلاثا فقال انت طالق يقع واحدة وان قال طلقك يقع الثلاث \* ولو قالت زدني فقال فعلت طلقت أيضا \* وعن محمد قيل له اطلقت امرأتك ثلاثا قال نعم يقع واحدة في الاستحسان وعن الامام الثاني عن قال

في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين ألف درهم في صحته فلما مرض ربه الدين أقر بالالف في يديه أنها وديعة عنده لغريمه أو لمكاتبه وهي مثل الف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يجحدون ما أقرب به المريض فالمرضى مصدق فيما أقر ويكون الالف الوديعة قصاصا بالدين ويعتق المكاتب ولو أقر بألف درهم وديعة هي أجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر له أنا استرد الجياد وأعطى مثل حق له لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو أقر بألف زبوف في يده أنه وديعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء ويؤخذ الغريم والمكاتب بماء عليهم ما وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنه وديعة عنده لمكاتبه أو لغريمه أو أقر بحارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه أو لا يدري ما فعل بالحارية فان اقراره باطل فان قال المريض أخذت هذه الدراهم الالف النهر ريحة من غريمي أو قال من مكاتبتي قضاء لتي أو قل أخذت هذه الدنانير قضاء لتي أو هذه الحارية شراء بحق ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال أموال النابت اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله وان صدق الغريم والمكاتب المريض فيما أقر في الحارية والدنانير ينظر ان كانت قيمة الحارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو الغريم أو أكثر صح الاقرار وان كانت القيمة أقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض ألف درهم ففي الحارية يقال للغريم أو المكاتب ان المريض حالي بقدر خمسمائة والحياة لا تصح من المريض المدين فان شئت فأمض البيع وأتم حقه بخمسمائة وان شئت فأنقض البيع وخذ الحارية وأدع عليك في الدراهم النهر ريحة لا يجبر المكاتب أو الغريم بين أن يأخذ النهر ريحة ويرد الجياد وبين أن يترك الزبوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النهر ريحة ويرد الجياد ولم يذكروا في الكتاب ما اذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يجبر المكاتب ذكر القبيحة أبو بكر البخني رحمه الله تعالى أنه يجبر وهو الاصح فان اختار المكاتب أو الغريم النقص وجب رد الحارية والدنانير عليه هكذا في المحيط \* ان أقر العبد بالتاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك والمكاتب اذا أقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دواهم فاقراره باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وان كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر برجل للمريض أنه قتل عبده أو قطع يده ثم أقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال أو أقر بقبض بدل الصلح جاز كذا في الحاوي \* اذا أقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل أن يطلعها الزوج فانه لا يصح اقرارها بنوى الزوج رد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج أنا أضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة \* فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها باطلا فأتاها ورجعها فماتت وأقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت بعد انقضاء العدة فاقرارها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح

لرجل اطلقت امرأتك نتين قال هذه ثالثة لزمه الثلاث وان لم يذكر الطلاق في مقدمتها والمسئلة بحالها فتقوله هذه اقرارها ثالثة لا وجب شيئا اذ لم ينو \* قال لها دست بازداشتم بيلك طلاق فقالت باز كوي تا مردان بشنوند فقال دست بازداشتم وكررت لا ينظر ان قال ثانيا وثلثا دست بازداشتم لا شك انه اخبار فيكون واحدة ولو قال دست بازداشتم أو دست بازداشتم يقع الثلاث وان عني بالثانية والثالثة الاخبار مذكورة في الأصل \* قال للدخول أنت طالق ثلاث مرات أو طالق وطالق وطالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو أنت

طالق قد طلقته وقال أردت التكرار صدق دينه \* قال أنت طالق فسأله إنسان ماذا قلت فقال قلت هي طالق أو طلقت فواحدة لان النقل بالمعنى جائز \* قال أنت طالق ثم قال للناس زن بروى حرام استأن عني الاول ولايتة له صار الرجل حي بائنا وان عني الابتداء فبائن آخر \* أنت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتان في الاشبه ولو قال لا كثير أو لا قليل فواحدة ولو قال لها ترأس ما رطلق أو غلبه الطلاق فثنتان بلانية \* ولو قال كل الطلاق فواحدة واكثر (١٨١) الطلاق فثلاث \* أنت طالق نصف

تطبيقه وثلاث تطبيقاته وربع  
تطبيقه فنلاث لومدخولة ولو  
نصف تطبيقه وثلاث اوسدسها  
فواحدة ولو نصف تطبيقه  
وثلاث اوبربعها اثنتان \* أنت  
طالق وسكت ثم قال ثلاثان  
لا يقطع النفس فنلاث  
والافلا يقع الواحدة \* أنت  
طالق فتقبل له بعد ما سكت  
كم قال ثلاث وقع قال الصدر  
يحتمل أن يكون هذا على قول  
الامام فان موقع الواحدة لو  
أوقع ثلاثا بعد زمان صح  
\* وكذا لو قال دامت يث  
طلاق وسكت ثم قال  
ودو طلاق وسه طلاق يقع  
الثلاث \* ولو قال لها تريك  
طلاق وسكت ثم قال ودو يقع  
الثلاث \* ولو قال دو بلا  
ووان نوى العطف فنلاث  
والافواحدة \* قال لها أنت  
طالق واحدة فقالت هزار  
فقال هزار ان نوى شيأ فعلى  
ما نوى والافلاشي \* قال لها  
تريك طلاقا كرجيرى من  
بكسى يدهى ودو وسه يقع  
الثلاث عند وجود الشرط  
وقال القراء يقع واحدة  
\* أنت طالق عشرا ان دخلت  
الدار يقع الثلاث اذا وجد  
الشرط \* ولو قال أنت طالق  
ذا دخلت الدار عشر الا تطلق

اقرارها ومضى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفى أصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط \* ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فأقر باستيفاءه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصدقا كذا في المبسوط \* مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبد في مرضه فأتى العبد في يديه وأبى وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فأقر المريض باستيفاءه من الغاصب لا يصدق الا ببينة ولو كان الغصب في حال صحة المغموص منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم أبى أو مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم أقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا أو لم يعد من الاباق كان مصدقا بغير دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء بالضمان جميعا في حال الصحة واقرار المغموص منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط \* مريض باع عبد ا قيمته ألف بالثمن لاملاله غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحجر المشتري في دفع الثمن مرة أخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رحمه الله تعالى المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويحجر المشتري بين أن يدفع ألفا أخرى أو ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكرنا شيئا رجهم الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري فرض البائع وعليه ديون الصحة وأقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري أن يشارك غرماء الميت في سائر أموال الميت ولكن له بحسب العبد الى أن يستوفى الثمن فيباع العبد ويكون المشتري أحق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفى غرماء الميت ديونهم من سائر أموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم أخذوا المشتري ولو أن المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حياته أو الى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط \* اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريمين غرمائه فقال الوارث قد دفعتهما اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقة المريض أو كذبه ولا يصدق في ابطال حق الغريم وان كان وكله بقبض دين له على أجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برى موادا وكله ببيع متاع له ولادين عليه فباع بقيته بشهادة الثمن ودفع الثمن الى أجنبي فقبضه بدين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه مصدق في ذلك وان قال بعث المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا وميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفه فامتنع ذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق أيضا اذا كان المورث حيا وان كان على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين أقر الوارث بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط \* رجل له على رجل ألف درهم دين واحد وورثته كفييل به أو كان الدين على الوارث ورجل أجنبي كفييل به بأمر الوارث أو بغير أمره فرض رب الدين وأقر باستيفاء الدين من أحدهما بطل اقراره فاما اذا أبرأ الأجنبي من غير قبض فان كان أصيلا لا يصح

واحدة حتى تدخل الدار عشرة \* أنت طالق وأمسك انسان فقه ولم يقل شيئاً أو مات قبل ان يقول ثلاثاً يقع واحدة لانه لا وقوع الا باللفظ \* ترايك طلاق واين أولين وآخرين است فواحدة \* أنت طالق كل يوم فواحدة عند الثلاثة وانوى الثلاث فتلاث ولو في كل يوم فتلاث \* أنت طالق رأس كل شهر فتلاث \* أنت طالق في رأس كل شهر أو في كل شهر فواحدة \* أنت طالق مع كل تطليقة فتلاث في ساعة الخاف \* قال لها قبل الدخول اكرتوزن مني ترايك طلاق ودو طلاق دست بازداشتم فتلاث ولو لم يقل دست بازداشتم فواحدة \* وكذا الوفا فلانة

را بزني كنم ازمن بىك طلاق ودو طلاق وسه طلاق فزوجها فواحدة \* ولو قال بىكى ودو وسه طلاق يقع الثلاث اذا تزوج \* وقوله تراك  
تراك طلاق بلا عطف بمنزلة قوله أنت طالق أنت طالق \* قال لها انك سه طلاق يات كشاده كردم ان عني وصل الاخير بالاول وقع الثلاث  
وان لم يرد الوصل فواحدة لان قوله انك سه طلاق ليس بايقاع وقوله يات كشاده كردم ابقاع واحد رجعي \* جرى بينهما خلع فاسد فسد  
وقيل له فارقت امرأتك قال نعم فقد أقر (١٨٣) بالحرمة \* خالع معها فستل عنه فقال هي المرة الثالثة فهذا اقرا بطلان الخلع ووقوع

الثلاث وائمس له عليها سبيل  
\* (نوع آخر) \* قال لها  
حين طلبت الطلاق أبرأني  
عن كل قولك - على حتى  
أطلقك فقالت أبرأتك - عن  
كل حق للنساء على الرجال  
فطلقها في فورده وهي مدخولة  
يقع البائن \* قالت طلقني  
- على ان أهب مهرى من  
ولدى ففعل فأبى الهبة ووقع  
رجعي ولائى عليها \* قال  
لها ان طلاقك تطليقة واحدة  
فهى بائة أو ثلاث فطلقها  
واحدة فهى رجعية لان  
الوصف لا يسبق الموصوف  
\* اذا جعل الرجعي بائناً في  
العدة صح خلافاً لمحمد رحمه الله  
والعدة من يوم ايقاع الرجعي  
ولو جمعها ثلاثاً فكذلك  
وعندهما لا يصير ثلاثاً \* قال  
لها ان دخلت الدار فكذلك  
قبل دخولها الدار قال جعلته  
بائناً أو ثلاثاً لا يصح لعدم  
وقوع الطلاق عليها \* قال  
لها بىك طلاق دست  
بازداشتم رجعي ولو قال  
بىك طلاق دست بازداشتم  
بائن وفي فتاوى الفضلى  
عكسه فحصل في الاول  
داشتم بائناً وفي الثاني داشتم  
رجعياً ومافى الكتاب سهو  
من النقلة \* أمرك بىك

وان كان كفيلاً يصح من الثالث فان كان لليت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكفيل  
والدين على الوارث على حاله وان لم يكن لليت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة الخيار في ثلثي الالف ان شاؤا  
أخذوه من الاصيل وان شاؤا أخذوه من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل لا غير ولو أبرأ الوارث  
لا يصح كيفما كان ولو أقر أنه قبض من أجنبي تطوع به عن الوارث أو تحوّل له أجنبي منه أو وكل رجلاً  
ببيع عبده فباعه من ابن الأمر ثم مرض الأمر فأقر بقبض الثمن من ابنه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه  
الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الموكل والأمر صحيح فهو مصدق وان جحد الأمر فان كان  
المشتري وارثاً له ما هو أمره يرضان لا يصدق الوكيل وان كان الوارث الوكيل دون الأمر فان أقر أنه قبض  
ودفعه الى الأمر أو هلك في يده يصدق فان أقر بقبضه فقط لا يصدق ولو أن الكفيل أحال المريض بالدين  
على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشروط براءة  
الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضاً وان كان الكفيل أجنبياً يصح من الثالث  
فكان للورثة الخيار ان شاؤا أجازوا الحوالة وان شاؤا أنقضوا فان أجازوا ان شاؤا أخذوا الدين من المحتمل  
عليه وان شاؤا أخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجزوا فان كان لليت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك  
وان لم يكن لليت مال غير الالف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخيار ان شاؤا أخذوا المحتمل عليه بالثلث  
والكفيل بالثلثين وان شاؤا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض لم يقرب بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل  
ولم يحل ولكن أقر بألف درهم أو مائة دينار أو جارية في يده انهم اوديعه أو غصب للكفيل والذي أقر به قائم  
بغيره ولا يدري ما فعل فأقره باطل فان لم تعلم بغيره حتى مات مجبه لا يجب الضمان عليه فيه صير قصاصاً  
بالدين وان كان قائماً كان للكفيل أن يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة  
للوارث من غير حاجة الى قضاء الدين بعين من أعيان ماله وكذا ان أقر بهذا كله للاصيل كذا في التحرير  
شرح الجاهع الكبير \* رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من  
الثالث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضخان \* ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه أقر  
بالالف في يده أو مائة دينار أو جارية انهم اوديعه - له هذا المكاتب أو دفعها اياه - بدل الكتابة ثم مات فانه يجوز  
أقراره بقدر الثلث كذا في المحيط \* رجل أودع أباه ألف درهم بعناية الشهم وفي مرض موت الاب أو حمله  
فلما حضر الموت أقر أنه استلمه كما فاما ان يقر أنه استلم الوديعه وثبت على ذلك حتى مات فحينئذ صارت  
الوديعه ديناً لابن في ماله ولا يكون هذا اقراراً للمريض لو ارثه واما أن يجحد الوديعه - أو يقر أنه استلمه كما فاما  
قال ضاعت الوديعه متى أو ردتها على صاحبها فحينئذ لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما  
أن يقول ضاعت الوديعه متى أو ردتها فلما طواب باليمين أقر بالاستهلاك أو نكل عن اليمين فحينئذ يبطل  
عنه الضمان ولا يؤخذ من تركه هكذا في التحرير شرح الجاهع الكبير للحصري \* قال محمد رحمه الله تعالى  
رجل له ثلاثة بنين وفي يده دار فخرضها لموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بألف  
درهم وقبضتم منهم ما لم أضع اليهم ما شئتم من الثمن وصدقاؤه على ما أقر من الشركة ثم مات ولدار شفع والابن  
الاخر ان يسكران جميع ذلك فهذا اقرار باطل واذا بطل اقرار قسم الدارين البنين أثلاً لما لكل ابن  
الثلث فان حضر الشفع أخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له

لتطابق نفسك او اكي تطابقى أو حتى تطلقى فطلقت نفسك فهو بائن \* ولو قال أمر يدست توئم ادم بىك طلاق فرجعي كما لو قال وبين  
أمرك بىك في تطليقة \* وفي شرح الطحاوى قال لها بىك طلاق دست بازداشتم ترافه و بائن ولو قال بىك طلاق ترادست بازداشتم فرجعي  
\* نكحها على طلاق وضرمتها وقع الرجعي على ضرمتها وعن الامام الثاني طلقها واحداً ثم قال جعلتها بائناً رأس الشهر ان لم يرجعها فهو بائن  
رأس الشهر وان راجعها قبله لا ولو قال جعلتها رأس الشهر ثلاثاً أو الميسرة بجماعتها ثلاثاً عند رأس الشهر ولا يشبهه جعل الواحد ثلاثاً



جعله الواحد بائنا وعنه أيضا انه لا يكون ثلاثا و يكون واحد بائنا \* أنت طالق واحدة يكون ثلاثا أو تعدو ثلاثا أو تصير ثلاثا أو يتم ثلاثا ثلاث \* طلقها ثم قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو قال الزمتا تطليقتين بتلك التطليقة فتلا في الاول وثلاثان في الثاني \* طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنا لا يكون بائنا لان الرجعة أقوى من انقضاء العدة \* (نوع آخر) \* هرزنى كه و رابر دتاسه سال فكذا ان لم ينوشيا أو نوى كل امرأة تزوجها يقع على (١٨٣) كل امرأه تزوجها لعلى التى عنده وان نوى الحالية ومات دخل فى نكاحه يتناولها وان نوى الحالية لا الاستفادة فالظاهر يتناولها \* هرزنى كه و راباشد فكلا الاول وهو أظهر - رضى تناول الاستفادة وكذا يود ياشد و ياشدنا كيد يود والفتوى على ان يود لا يجعل فاصلا حتى لو ألحق به الاستثناء صح وانصرف الى الاول كما فى قوله أنت حر وعتيق ان شاء الله تعالى \* قال لها أنت طالق ان لم اجامعك فى حيضك فادعى بعد حيضها وظهر هانك جامعها فى الحيض وأنكرت فالقول قوله وحاصله ان التعويل على صريح الشرط وكذا فى الايلاء لو قال فى المدة جامعها يصدق وبعد مضيها لا وان كان الشرط مصرح بان قال ان لم أقربك أربعة أشهر فانت طالق فلما انقضت الأربعة قال كنت قسريتها فى المدة فالقول له فاذا اختلفا فى وجود الشرط فالقول للزوج الا فى شرط يعلم من جهتها \* (نوع آخر فى التوكيل وكايتيه) \* قال لا آخر لانهم لا عن طلاق امرأتى لا يكون وكيله بخلاف ما لو قال لعبد لا أنهن عن

وبين الاجنبى نصفين فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبى حتى يصل الى كل واحد منها تمام الخمسة فان كذب الاجنبى فى الشركة بان قال الاجنبى بعث نصف الدار منى بخمسة مائة فأما النصف الآخر فلا أدري لمن كان ولم تكن بينى وبين الابن شركة وصدق الابن أباه فيما أقر من الشركة فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى هذا والاقرار سواء يأخذ الشفيع ثلث الدار بثلاث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين الاجنبى نصفين وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ الشفيع ثلث كل الدار ولو كذب الابن أباه وصدق الغريب فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى اقرار المريض باطل أيضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن أما على قول محمد رحمه الله تعالى فالأقرار فى حق الاجنبى صحيح فيقضى ببيع الاجنبى نصف الدار من المريض فأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنتين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له فى هذه المسئلة شيئا كذا فى المحيط \* لو أقر مريض بعمائة درهم لامرأة طلقها بسواها سوى مهرها وقد استوفت مهرها فبعت بعد العدة وتركها خاوضا لمهرها أو ربعين درهمين لها كاه وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم عن الاربعين كذا فى الكافى \* ولو كان الزوج ترك مكان أربعين درهما ثم باقيته أربعين درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فبلغ الماطقة ثمن هذا الثوب وأما الماطقة فلا تستحق عين الثوب فيباع عن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا أن ترضى أن تأخذ عن الثوب بحقوقها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة بيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا فى المحيط \* رجل حضره الموت وله أخ لاب وأم امرأة نسأته أن يطلقها اثلاثا ففعل ثم أقر لها بعمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها وأوصى لرجل بثلاث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة أخذت جميع الستين بديتها وان مات قبل انقضاء عدتها ففلموصى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقى وهو عشرة دنانير للاح ثلاثون ولو ترك مكان الستين ثوبا سوى ستين درهما وقد مات قبل انقضاء عدتها ففلموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقى للمرأة الا أن ترضى أن تأخذ بحقوقها وما بقى للاخ ولو مات بعد انقضاء عدتها يباع الثوب للمرأة الا أن تأخذ بحقوقها ولا شئ للموصى له ولو كان أقر مع ذلك لاجنبى بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تخاصص الاجنبى فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقى شئ أخذ الموصى له ثلث ذلك وما بقى للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدين الاجنبى فان فضل شئ أخذ الموصى له ثلث ما بقى ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقى ومما أقر لها به وما بقى فهو للاخ كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير للعصيرى \* كاتب عبده على ألف فأقر لولد بالالف ولا جنبى بالالف فى مرضه وفى يده ألف فقضاء من الكتابة ثم مات ولا مال له غير مات حرا ويكون ثلثاه ذالالف لولد وللمتة للاجنبى ولو قضا المولى من الدين أو لم يقض ومات عنه فالاجنبى أحق به لان المكاتب عبدا لانه مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز ولا يجب للمولى على عبد دين فيبطل كذا فى محيط السرخسى \* ولو ترك المكاتب ابنا وولد فى مكانته فالاجنبى أحق بهذا الف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين ولو كان المكاتب قد قضا المولى من الدين المقربه قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولا فى كتابته كان الاجنبى أحق بالالف أيضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا أدى الابن المكاتبه والدين الذى على الاب

التجارة حيث يصير مأذونا \* قالت له كلركم روادشتى قال دأشتم فقالت طلقت نفسى لا يقع والقول له وكذا لو قال لا آخرى اليك حاجة فاقضها لحاقف على القضاء فقال ذالطلاقها له ان لا يصدق \* قالت له من وكيل تو هشم فقال نعم فقالت طلقت نفسى ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام اكشتى ما راجد ابابود ان نوى بالتوكيل الطلاق لا العدد فواحدة رجعية وان نوى المفارقة لا العدد فبائنة وعند الامام الثانى لا يقع شئ كالوكيل بالواحدة طلق ثلاثا \* قال لها أتريدن ان أخاصك من زوجك فقالت نعم فخلعهامنه بمهرها ونفقة عدتها فقالت

لأرضي بهذا الصنع ولم أر هذا النوع من الخلاص فالقول لها \* قال لغريمه طلق امرأتك فقال الغريم للحكم اليك فقال ان كان الحكم والامر الى طلقها لا تطلق \* وكله بالطلاق فطلقها في حال السكران كان التوكيل على طلاق بحال لا يقع أو كان التوكيل في حال الصحو والابقاع في حال السكر لا يقع وان كان في حال السكر وقع وإذا كان بلا مال يقع مطلقا لان الرأي لا بد منه لتقدير البذل \* طلقها بين يدي أخي أو بحضرة الشهود فطلقها بلا حضورهما وقع (١٨٤) وذكر الحضور مشورة \* وقعت الخصامة بينهما فاقبالا لرجل أمرنا ببدك تصلح بيننا

فان جرى ذكر الطلاق له ان يطلقها والا لا \* أولياء المرأة طلبوا منه الطلاق فقال لا يها ماذا تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلقها أوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول في ذلك قوله \* انطلقني الى فلان حتى يطلقك صار فلان وكيلان لم يعلم وفي الزيادات لا يصير وكيل قبل العلم وإذا صار وكيله فلا فادانها عن الانطلاق لا يصير عزولا قبل العلم بالثبوت \* قال لغريمه خواهي كه زنت راطلاق دهم فقال خواهم فقال دادمش ان قال دادمش طلاق يقع واحدة ورجعية وان قال دادمش سه طلاق لا يقع أصلا قياسا على ما لو كاه بتطليقة فطلقها ثلاثا لا يقع شيء عنه الامام \* وكأها بطلاقها لا يملك عزلها \* قال لها اذا جاءك كتابي هذا فانت كذا فوصل الكتاب الى أبيها فزقه ولم يدفعه اليها ان كان هو المتصرف في كل أمورها فوصله الى أبيها في بلدها كوصله اليها وان دفع اليها من زقا ان كان يمكن فهمه رقراره وقع الطلاق والا لا \* الكتابة من الصحيح والاخر من

لا يتقضى القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط \* رجل كاتب عبد الله على ألف درهم في صحته وأقرضه رجل أجنبي ألفا في صحته ثم مرض المكاتب فأقرضه المولى ألفا بعينه الشهود فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاه المولى من القرض ثم مات المولى أحق به وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* مكاتب له على مولاه دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط \* مكاتب مرض أقرضه رجل أجنبي ألفا ثم مات وترك ألفا وعليه الكتابة فلا يجزي أولى من الكتابة كذا في المحيط لسرخسي \* ولو أقرض في مرضه للمولى ألفا قرض وأقرضه رجل أجنبي ثم مات وترك ألفا ثم مات وترك ألفا درهم بدلين الاجنبي ثم يأخذ المولى الألف الاخر من الكتابة وعقبت المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته وبطل الألف الذي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على ألفي درهم أخذ المولى من الألف الذي أقرضه به ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبه وان كان المولى وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وان لم يكن فهو للمولى بالعصبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة دينار فأقرضه بانها ودعة عنده للمولى ثم أقرضه لاجنبي بدلين ألف درهم ثم مات وترك ألف درهم والمائة الدينار التي أقرضه المولى غانه بيد بدلين الاجنبي فيصير ألفا اليه والدينار تباع فيقضى من ذلك أو لا بدل الكتابة فان فضل شيء كان الفضل للمولى بحكم الاقرار الا أن يكون المولى من ورثة المكاتب حينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط \* ولو كاتب عبده على ألف درهم وأقرضه المولى ألفا في صحته ثم مات المكاتب وترك ألفا وأولاده أحرار من امرأة مخرقة يقضى للمولى بالألف من الكتابة ويقضى بعقده ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى أجعل الألف من القرض أو من القرض والمكاتب لم يلتفت الى ذلك وان ترك أكثر من الألف أخذ المولى ألفا من بدل الكتابة وبأخذ الفضل عن الدين الذي أقرضه فان فضل من دينه شيء يصرف الى أولاده الا حرا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* كاتب على ألف وله ابنان حران وأقرضاهما بدلين ألف وللولى بدلين ألف ومات عن ألفين أخذهما المولى وان ترك أقل من الاثنين بدلي بدلين الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا أقرض المريض في مرضه الذي مات فيه بألف درهم بعينه أنه لقطعة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقته الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون به وان كذبه الورثة فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلث فيكون ثلثا ألفا ميراثا بين الورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح اقرار المريض أصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط \* وان مات وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فأقرض في مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم وأخ وكذبه الثالث برى الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكر وان ترك الميت ألفا آخر واقتسموا بينهم ثلثا الثلث للكذب وبقي ثلثان للمصدق والغريم فيأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه وبقي ثلث آخر فيقسم بينهم نصفين ولو أقرض في مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض عنه وأفققه حاجته وسلم العبد اليه ثم أودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له وأخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصح في ثلثيه وخير فان أمضى أخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من

على ثلاثة أو وجه على وجه الرسالة مصدرام عنونا وثبت ذلك باقراره أو بالبينة فكان الخطابات وان قال لم أتوبه الطلاق تركه يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه بدلين \* ولو كتب على شيء يستعين عليها امرأته أو عبده كذا ان نوى صح والا لا ولو كتب على الهواء أو الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فلم يصل لا تطلق وان ندم ومحامس الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواد وبعث الكتاب اليها فهي طالق اذا وصل ومحواه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع

اذابني مايسمي كتابه أو رسالة فإن لم يبق هذا القدر لا يقع وان محال الخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب \* ولو  
 بجحد الزوج الكتاب وأقامت البينة عليه انه كتمه بيده فرق بينهما في القضاء \* أكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته  
 فكتب فلانة بنت فلان طالق لا يقع لان الكتاب كالمطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وأوسع من هذا ما ذكره المألول اذا شهد عند  
 استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كذا يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح (١٨٥) بيان وجه القول الصحيح رواية عن  
 السلف \* قال شمس الأئمة

قال لعبد هو حر أو قال لها  
 أنت طالق وعني به الاخبار  
 كذبا لا يقع \* كتب اليها  
 حوائجها أولا ثم كتب في  
 آخره اذا أتاك كذا هذا  
 فانت طالق يقع اذا جاءها  
 الكتاب ولو كتب في وسطه  
 الطلاق وكتب قبله وبهذه  
 الحوائج ثم محال الطلاق وترك  
 ما قبله وقع لان المحو كالرجوع  
 وبقاء العنوان بقاء الكتاب  
 فان محام قبله أو أكثره وترك

التركة وان فسخ صار العبد بينهم أثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن  
 مال آخر ان كان لبيت مال آخر وعندهما لا ينقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي \* وان كان  
 في البيع محاباة بان كانت قيمة العبد ألفين وقد أقر المريض أنه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بألف درهم  
 وبقي المسئلة بمحابة فاعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا والاول سواء فاما على قولهم فالحاباة  
 وصية ولا وصية للوارث الا باجازه باقي الوثية واذالم توجد الاجازة من المكذب لا يسلم لابن المشتري العبد  
 المشتري بالثمن الذي تصاد فاعلى الشراء به فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء أمضى فان اختار  
 الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب رد الوصية في حقه فيخرج المشتري ثلث الاثني للمكذب  
 نصف ذلك حصه من المحاباة ونصف ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الالف  
 في نصيبه ونصيب المصدق من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة  
 أثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري أنا أنقض البيع  
 في حصه المكذب خاصة كان له ذلك واذافسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب  
 الابن المصدق كذا في المحيط

### (الباب السابع في اقرار الوارث بعدم موت المورث)

ذ كر الطلاق لا يقع لانه لم  
 يبق كتابا \* كتب كتاب الطلاق  
 ثم نسخته الى كتاب آخر أو امر  
 غيره بكتابه ثانيا ولم يعمل عليه  
 فأناها الكتاب طلقت ثنتين  
 قضاهما واحدة في الديانة  
 \* كتب غير الزوج كتاب  
 الطلاق وقرأه على الزوج  
 فأخذه وختم عليه أو قال  
 لرجل ابعت هذا الكتاب  
 اليها فهذا بمنزلة كتابته بنفسه  
 \* ولو كتب انت طالق ان شاء  
 الله موصولا لا يقع وان كان  
 غير موصول وقع  
 \* (مسائل المجازاة) \*

رجل مات وترك ألف درهم وابتاع فقال الابن في كلام موصول لهذا على أبي ألف درهم ولهذه ألف درهم  
 فالالف بينهما نصفين ولو أقر للاول وسكت ثم أقر للثاني فالاول أحق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول  
 بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعه بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا الالف  
 وديعة لهذا ولهذا الآخر على أبي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالالف ولو قال لفلان على  
 أبي ألف درهم وهذا الالف وديعة لفلان تحصا صافيه كذا في المحيط \* لو قال له رجل هذا الالف الذي  
 تركه الميت وديعة لي وقال الآخر على أبي ألف درهم دين فقال الوارث صدقتما قال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى يصح الاقراران جميعا ويكون الالف بينهما نصفين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بان  
 الالف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط \* لو قال لفلان على أبي ألف درهم ودفعه  
 اليه بقضاء ثم أقر بانف الآخر على أبي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالالف ولو دفع الالف بغير  
 قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان على أبي ألف درهم لفلان فدفعت الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني  
 شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في محيط السرخسي \* اذا مات وترك ابنين وألفين فأخذ كل واحد  
 منهما ألفا ثم ادعى رجل على أبيهما ألف درهم وادعى أيضا آخر ألف درهم فأقر جميعا للاحدهما وأقر  
 أحدهما للآخر وحدهم وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ  
 الآخر من الذي أقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبض منهما شيئا حتى غاب الذي أقر له جميعا وجا الذي  
 أقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي على الميت ألف درهم وقد أقر به هذا الوارث لي فصدق له الابن  
 وأخبر القاضي بما أقر به لغيره فان القاضي يقضى عليه بالالف كله فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه  
 بالالف الذي في يده كله ولا يرجع واحد من الاخوين على أخيه شيء وكذلك لو كان الذي أقر له جميعا  
 قدّم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالالف الذي في يده فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالالف

الزوج اكر من قرطبانم فانت  
 كذا اختلف فيه نصير بن يحيى  
 ومحمد بن سلام قال انه على

(٣٤ - فتاوى رابع) المجازاة فيقع وقال الآخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال  
 آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى وكذا لو قال اكر سر تاي زر ريزي دادمت سه طلاق يقع ان لم يتوالتعليق  
 \* قالت أي دوزخي فقال اكر بن دوزخيم لو طلاق ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جهنميا لانه جنتي لقوله تعالى وجنة عرضها  
 كعرض السماء والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسوله اكتبى بنفس الايمان وفيه حكاية الرشيد مع امرأته ولما انقررت في عقيدة أهل السنة

ان المسلم وان ذا كبيرة لا يخلد في النار وعاقبته الجنة يصدق ان المؤمن ليس بجهنمي \* قال لها ان احبتي فانت طالق وان شمتني فانت طالق فلهنتم طلقت وقال ابن سلة يقع طاقتان وقولها يا جارية يا ابله يا جاهل ليس بشتم لكنه جناية له ان يضرهم واللعن شتم ولو نوى التعليق فيما ذكرنا من المسائل فلا بد من تحقيقه فالقرطبان من يكون عالما راضيا بفجورها وقيل هو العالم الراضى بفجور محارمه وقيل من يبعث اليها التليذ او يخلطها مع الغلام البالغ وعن (١٨٦) الامام ان المسلم لا يكون سفلة وعليه الفتوى وقيل يكون وهو الخجاء والحائك

و جاء في تفسير قوله تعالى واتبعك الارذلون انه الحائك قال خلف بن ايوب هو الذي يرفع الزلة من الدعوة في موضع لم يعتادوها وفي بلاد تركستان والدشت و فرغانة لا بأس به والمروءة لا غاية لها والحرص لا نهاية له قال عليه الصلاة والسلام شر الطعام طعام الوليمة يدعى اليه الاغنياء ويزاد عنه الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة العالم واكتفى الفقير الحاضر بالراححة والرؤية من بعيد لا يبعد ان يكون الحائك من السفلة وعن الامام رحمه الله انه من لا يالى ما قال وما قيل له من الذم والشم وعن محمد الذي يلعب بالحمام ويقامر وقيل هو الطفيلى وقيل هو الذى يختلف الى باب القاضى وقيل هو الذى يطعم اهله خبر الشعير ولحم البقر في موضع لم يعتادوا مع الامكان والكرخ الذى يستهزأ به ويحك عنه وهو ضعيف في رأيه وقيل الذى له امرأة عقيمة أراد ان يتزوج عليها اخرى وايكة ريش الذى لحيته طويلة جاوزت الحسد حتى صارت عاراله قال القائل

الذى في يديه ولا يرجع واحد من الاخوين على صاحبه بشئ \* وكذلك لو كان الميراث ذنابا وشيا مما يكال أو يوزن والدين مثله كذا في الحاوى \* رجل مات وترك عبد قيم كل واحد منهما ألف درهم وترك ابني فاقسمهما وأخذ كل واحد منهما عبا دأثم أقرا جميعا أن أباهما أعتق أحد العبدين بعينه وهو الذى في يد الأصغر منهما في محنته وأقرا الاكبر أن أباه أعتق العبد الذى في يده في محنته وجميع ذلك منهما ما فهم ما حران وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذى في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدين بأن أقرا باحدهما بعينه أنه وديعة فلان وأقرا الاخر بما في يده أنه وديعة فلان فهذا الاقرار بالعتق سواء ولو كانت التركة ألفي درهم فاقسمها وأخذ كل واحد منهما ألفا ثم أقرا أحدهما رجلين بدين خمسمائة على أبيه وقضى القاضى بها عليه ثم أقرا جميعا ان على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فانه يقضى به عليهما ثلاثا ولو كان الاول أقرا بالف ودفعه بقضاء قاض ثم أقرا جميعا بالالف الثاني قضى بالالف كله مما في يدا الحاد والمقر الاول لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا أقرا أو لرجل بدين مائة درهم ثم أقرا أحدهما لا خريد مائة درهم فالمائة الاولى عليهم مانصين فان أخذنا المنفق عليه مائة من أحدهما رجح على أخيه بنصفها ولو بدأ أحدهما فآقر لرجل بمائة درهم ثم أقرا بعد ذلك لاخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق المنفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان أخذ المائة من أحدهما رجح على صاحبه بمحنته منها وكذلك لو كان الاقرار من جميعا معا فالمائة التي أقربها أحدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى عليهم على تسعة عشر سهما كذا في المبسوط \* ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى أجنبي على أبيهم بثلاثة آلاف درهم فصدقه الاكبر في مال الاوسط والالفين والاصغر في الالف يأخذ منهم ألفا ثلاثا وألفا من الاوسط والاكبر نصفين ومن الاكبر ما بقي في يده عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من الاكبر ألفه ومن الاوسط ألفه ومن الاصغر ثلث ألفه هذا اذ القيم جميعا وأما اذ القيم متفرقين فان لقي الاصغر وحده أولا يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لوقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذ كر في الكتاب أن الاوسط والاصغر هل يرجعان على المقر له بشئ قالوا يجب أن يرجع الاصغر بثلثي الالف على المقر له باتفاقهما فأما الاوسط فلا يرجع بشئ عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه بسدس الالف هذا الذي الاصغر وألفان لقي الاكبرا أولا يأخذ ألفه ومن الاوسط بعده يأخذ ألفه ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقرابا أن أخويه أقرا به بالزيادة على الالف فان جحد الاصغر أقراهما له بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاصغر بشئ وكذلك الاوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ ألفه فان لقي الاصغر بعده فكذلك اذا أراد به اذا جحد الاصغر أقراهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ ألفه كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك ابني لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خمسمائة حال حياته وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الاخر فان للكذب أن يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للصدق أن يأخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم أن الميت قد قبض منه جميع الالف فصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الابن الاخر فلا يكذب أن يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للصدق أن يرجع على

هالوقه يحكمها مائق \* مقلوب هارون به الاثني الهالوقه اللحية الطويلة والمائتي الاحق ومقلوب هارون نوره ورعنا ريش من فيه نوع حاققة مع البله وبى حيث من لا يمنع امرأته عن كشف الوجه من غير الحرم وباخوان مر دقال الامام الاورجندى المسلم لا يكون كذلك وتكلموا في الكوسج والاصح ان لحية خفيفة فهو كوسج وفي عرفنا الكوسج من لحية على الذقن لان الحدين أو على الذقن والحدين لانهم متفرقة غير متصلة وان كان شعور الحدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج واليامن هو الذى

لا يمتد إلى الخير ولا يميل إلى الرشد \* قالت لاطا في بالكون معك جاعة فقال ان كنت معي جاعة يوم ما في منزلي فكذلك ان لم تكن جاعة من غير صوم لا يقع ان قصد التعليق \* قالت انك تغيب عني وتخافني بلا نفقة فغضب الزوج فقالت انه ليس بكلام عظيم لغضب فقال ان لم يكن عظيما فكذلك انوى التعليق ان كان رفيع القدر حتى كانت الشكاية اهانة لا يقع وان كان دون ذلك يقع \* قال لها ان اغضبتك فانت كذا فضر بصبياها ان كان في موضع يحتاج الى التأديب لا يقع والايق \* قال لها ان لم (١٨٧) أقل لك عند اخيك كل قبب في الدنيا

فانت كذا يقول لها عند اخي ثلاثة انواع من القبيح فيبري يقول انه كان للبر لا بان الواقع ومثله ما يحكي انه فقد للرشيد درة فاتهم بها خطيته وقال ان لم تصدقيني فكذا فعرض على الامام الثاني فقال اذا سألت الخليفة

عن الدرة تلك اخذتها فقولي له انا اخذت فاذا طالبك بها فقولي ما كنت اخذت انما صدقتك لتبري \* قال لها ان لم تكفي اهون على من التراب فانت كذا ان اهانتها اهانة فاحشة حتى تقول الناس انها اهون من التراب عنده لا يقع \* ان لم تشبعك من الجماع فانت كذا يجامعها ولا يشاركها حتى تنزل هي \* قالت ان لم يكن فرجى أحسن فرجك فكذا وقال أيضا كذا ان كانا قائمين وقت الحلف برت المرأة وحنت الزوج لان فرجها أحسن حال القيام وفرجه حال القعود وان كانا قاعدين بر قائما وهي قاعدا أو كان الرجل قاعدا وهي قائمة قال الفقيه أبو جعفر لا علم لنا به وينبغي ان يجنثا لان شرط البري كل ان يكون فرجه

الغريم بشي وللغريم أن يحلف المتكذب بالله ما تعلم أن بالك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد وأخذ من الغريم خمسمائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقتسم الابن ثلث الالف بينهما فللغريم أن يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط \* اذا مات وترك انا أو ألف درهم فادعي رجلا على الميت ألف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء أو بغير قضاء ثم ادعي رجلا آخر على الميت ديناً ألف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم الاول لم يلتفت الى انكاره ويقسمه ان الالف نصفين وكذلك لو أقر الغريم الثاني لغريم ثالث فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي

### (الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له)

رجل قال لا أخأخذ منك ألفا ودعيتي وألفا غصبا فصاعت الوديعه وهذه الالف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعه كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم المقر ألفا أخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر أو دعيتي ألفا وغصبت منك ألفا فهلك الوديعه وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول قول المقر يأخذ المقر الالف ولا يضمن شيئا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لا أخأخذ منك ألف درهم ودعيتي فهلك وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصبا ضمن المقر له لأنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى ما وجب البراءة عنه وهو الاذن بالأخذ ذوالآخر ينكر فكان القول قوله مع يمينه وجوب الضمان على المقر بأقراره الآن ينكر الخصم عن اليمين وان قال أعطيتني ألف درهم ودعيتي فهلك وقال صاحب المال بل أخذته غصبا لم يضمن المقر لأنه ما أقر بسبب الضمان بل أقر بالأعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر لأنه يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الآن ينكر المقر عن اليمين فيمنع ثبوت يمينه المال كذا في الكافي \* ولو استأجر دابة من أحدهما إلى الحيرة والأخرى إلى القادسية وهي أبعد من الحيرة فحمل عليهما إلى القادسية فنفت أحدهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها إلى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لا بل نفقت التي استأجرتها إلى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصيري \* لو قال أقرضتك ألف درهم ثم أخذتها منك يجب على المقر دفعه إليه كذا في التبيين \* وإذا أقر الرجل أنه اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان أخذت مني هذا المال ولم يكن لك على شيء ورده على فانه يجبر على أن يرد المال به إذا حلف أنه ما كان له على شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت ودعيتي له عنده وأهبة وهبها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه أن يرد كذا في المبسوط \* ولو قال قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال وهبت لفلان فأمرني بقبضها فقبضتها له ودفعها اليه فالمقرضان هكذا في المحيط \* ولو قال أسكنت بيتي فلانا هذا ثم أخرجه منه ودفعه إلى وادي الساكن البيت أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي أعرتها فلانا ثم قبضتها منه أو هذا الثوب لي أعرتة فلانا ثم قبضته منه وإذا أقر الرجل أن فلانا خياط خاط قيصه هذا نصف درهم

أحسن من الآخر ولم يوجد \* ان لم يكن رأسى أثقل من رأسك فكذا طريقه اذا ناما ساقا فاما كان أسرع اجابة قال لا أخأخذ منك \* ان لم يكن ذكرى أشد من الحديد فانت كذا لا تطاق لأنه لا ينقص بالاستعمال \* ان لم يكن دبر فلان أوسع من دبرك فانت كذا لا تطاق لأنه لا يوقف عليه \* أو سمعكافر جاطا يقع على الاعف وقال الامام المرفعي ان يقع على ارجلهم \* ان لم أطأ كالدرة فهذا محمول على المبالغة في الجماع \* قال في غضب الكرم من الله أي ذكركم فكذا يحمل على الاساءة في المتعارف \* قال لا أخأخذ غرز بن درهم حلف انه ماشم اباه حنت لأنه شتم

الاب لانه يستلزم الشخصية ديوت حتى كان الكفر جائزاً على ازواج الانبياء لا هذا \* (الثاني في الكتابات وفيه اجناس \* الاول) \* انت على حرام في غير حال هذا كره الطلاق ان نوى طلاقاً فبائن وان نوى ثلاثاً فافلات وتنتين لا يصح الا في الامة وان ظهرا فانه اروان نوى المين أو لم ينوشاً فمبين وان نوى الكذب فكذلك في ظاهر الرواية وكذا حرمتك على أولم يقل على أو أنت محرمة على أو حرام على أولم يقل على أو أنا عليك حرام أو محرمة نفسي (١٨٨) عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لا نفسه ما حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا في البيونة بخلاف نفسها هذا عند المتقدمين والاسكاف وأبو بكر بن سعيد على انه طلاق بلائمة \* وفي المحيط قالت له انت على حرام أو أنا عليك حرام فمبين وان لم ينو كما في جانبه حتى لو مكنت الزوج لزمته الكفارة \* وفي الفتاوى قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق وقع وان لم ينو ذكر الامام ظهرا الدين لا نقول لا بشرط النية لكن يجعل ناوياً عرفاً وكذا في قوله هرجه بدست راست كيرم أو بدست كرفته أم بر من حرام لا يصدق انه لم ينو وقوله هرجه بدست كيرم في النوازل لا يقع وان نوى وفي قوله هرجه بدست كرفته لا يقع لان العرف في كيرم لا في كرفته \* ولو قال هرجه بدست كيرم ولم يقل راست وجب فبنزلة بدست راست كيرم \* ولو قال كل جل عاميه حرام أو هرجه مرا احلاست بر من حرام است قال في الصغرى لا بد من النية وفي المحيط نوى أو لا عين فيمنصرف الى الطعام والشراب لا المرأة الابالنية ومشايخ بلع على انه تدخل

وقبض منه القيص وقال الخياط هو قبضى أعرتك فالقول فيه كالقول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط \* وان لم يقل في مسألة الخياط وغيره او قبضته منه لا يرد اتفاقاً كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الثوب معروفاً للقر أو الدابة أو الدار فقتل أعرتة فلا ناو قبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط \* ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم أخذته لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي \* قال الخياط هذا الثوب لفلان علمه الى فلان فادعياه فهو المقر له أو لا يضمن للثاني شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان وهو لاخر \* رجل قال لاخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر أخذت مني بيعاً فالقول قول الاخذ وهذا اذا لم يدبسه أما اذا دبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو قال لاخر أخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الاخر أخذت مني قرضاً فالقول قول المقر كذا في خزنة المفتين \* ولو قال أقرضتني ألف درهم وقال الاخر غصبتني فالقرض ضمن لها غير أن ان كانت قائمة بعينها فالمقر له أن ياخذها كذا في الحاوى \* اذا قال الرجل لغيره أعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما أعرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعته الى عارية أو أعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان قال أخذتها عارية منك ومجدد الاخر فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لاخر قد غصبتك ألف درهم ورجمت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقر له قد أمرت بكه فالقول قول المقر له ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كاه القبول قول الغاصب كذا في الخلاصة \* قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك ألف من قرض أو ثمن بيع ثم مجد المقر الدين والوديعة وأراد المقر له أن ياخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعى لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة أو لا يبطل بالرد ولو قال المقر له ليست بوديعة ولكني أقرضتكها بعينها ومجدد المقر القرض كان للمقر له أن ياخذ الالف بعينها إلا أن يصدقه المقر في القرض حينئذ لا يكون للمقر له أن ياخذ الالف بعينها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أقر بالف قرض أو غصب وادعى ثمناً أو قال ثمن عبد أو ادعى ثمن أمة لزمه كذا في الكافي \* اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط ألف درهم من ثمن متاع لكن لي عليه ألف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعى الالف أنه قرض لا يصدق كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ثمن متاع باعنيته إلا أنني لم أقبضه فانه لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقه المقر له في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومجدد رحمه الله تعالى بانه يصدق اذا وصل صدقه المقر له في الجهة أم كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم أقبض وبلمزماله المال عنده ما أو ما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم أقبض مفصولاً عن اقراره كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه لا يصدق كالمو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقر له فيما أقر لزمه ألف درهم وان قال المقر له هذا العبد عبيدي وانما بعته عبيداً غيره وأخذ العبد منه

أمر أنه بلائمة وعن محمد اذا نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فيحتمل أي ذلك تناول ومرا دمه حنت وانقضى حكمه لا يلزمه المين به حتى لا يحتمل بذلك ويستوى تناول القليل والكثير بخلاف ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام والواحد مما يستوفيه لا يحتمل ما لم يستوفيه وكذا لا يدخل اللباس بلائمة واذا دخل لا يخرج الطعام والشراب \* ولو نوى الطلاق على نسائه في عيته بنعم الله تعالى فهو طلاق وعين \* ولو قال حلال ايرد بروي حرام أو حلال الله عليه حرام لاحاجة الى النية وعليه الفتوى وهو الصحيح لان العرف في حلال ايرد قائم وفي كل



موضع انعدم لفظ ايزد وخداى لا ينصرف الى الطلاق بلانية واذا وقع يقع البائن (فان قلت) اذا وقع الطلاق بلانية يفتى ان يكون كالصريح فيكون الواقع رجعيًا (قلت) المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعي بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو به ايله كردم لانه صار صريحًا في العرف على ما صرح به نجم الزاهد الخوارزمي في شرح القدوري الا يرى أنه فارق الصريح في مسألة تعدد الطلاق على التعدد ممنه وان نوى ثلاثا فان قال لم أنزل يصدق في موضع صار متعارفا وقوله انت معي في الحرام (١٨٩) بمنزلة أنت على حرام وقوله حلال المسلمين على حرام بمنزلة قوله

المسلمين على حرام بمنزلة قوله  
هر چه بدست راست كيرم  
بروى حرام قال القاضي  
لا يصدق على ترك النية في  
الكل الا في قوله هر چه حلال  
كرده است خداى بروى  
حرام وفي المواضع التي يقع  
الطلاق بلفظ الحرام ان لم  
يكن له امر أو ان حنث لزمه  
الكفارة والنسي على انه  
لا يلزم وان كان له أكثر  
من زوجة واحدة قال في  
الفتاوى يقع على كل تطليقة  
واحدة بخلاف الصريح  
فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا  
قال امرأته طالق وله أكثر  
من واحدة واجاب شيخ  
الاسلام الاوزجندى انه  
لا يقع الا على واحدة والميه  
البان وهو الاشبه وسألتني  
لهذا مزيد تفصيل قال  
حلال الله عليه حرام اكر اين  
زن را با تو بجامم فسحى ولم  
يستطع أخذها منه ان  
مضى من وقت الحلف يوم  
ولم يتحقق أخذها ووقع  
الطلاق لان مادون اليوم  
ساعات لا يمكن ضبطها فجعل  
اليوم كالساعة فان زمان  
البر مستثنى من المين عندنا  
خلافا لرفر قال لاخر  
هر چه بدست راست كيرى

لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعتهك عبدك غيره وقبضته ولى عليك ألف درهم منه فانه يلزمه ألف درهم  
هكذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذى هو في يد المقر له فان أقر الطالب سلمه له  
وأخذه بالمال وان قال العبد عبدك لم أبعك انما بعتهك غيره فالمال لازم له كذا في المبسوط \* وان قال  
العبد عبدى ما بعتهك فحكه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية \* ولو قال العبد عبدى ما بعته منك انما بعتهك  
غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يملك كل واحد منهما  
على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انحالف باطل المال  
كذا في الهداية والكافي \* وان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال والا فلا  
كذا في الخلاصة \* ولو قال ابنت منه شيئا بألف درهم الا أنى لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع كذا في الكافي  
\* لو أقر أنه باع عبده هذا من فلان وادعى أنه لم يقبض الثمن وحبسه كان له ذلك وكان القول قوله اذا ذكر  
المقر له كذا في التبيين \* رجل قال لفلان على ألف درهم عن خمر أو خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا  
كذبه المدعى في السبب وصل ذلك أم فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قال على ألف درهم من  
القرار كذا في فتاوى قاضيان \* وان صدقه الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا كذا في الذخيرة  
\* ولو قال لفلان على ألف درهم حرام أو رباه فلولاه لزمه ولو قال لفلان على ألف درهم زور أو باطل ان صدقه  
المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين \* ولو قال له على ألف من ثمن متاع أو قال اقرضتني ألف  
درهم ثم قال هي زبوف أو نهر جرة أو ستوفة أو رصاص أو قال الا انها زبوف أو قال لفلان على ألف درهم  
زبوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا د لزمه الجيا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل وقالان  
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان على ألف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق  
اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف أيضا كذا في الكافي \* واذا أقر بالمال غصبا أو ودعية وقال هي نهر جرة  
أو زبوف صدق وصل أم فصل ولو قال في الغصب والودعية الا انها ستوفة أو رصاص فان قال موصولا صدق  
وان قال مفصولا لم يصدق كذا في المبسوط \* وان قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قال اقرضني  
فلان ألف درهم أو قال أو دعني أو قال غصبت ألف درهم ثم قال الا أنه يتقص كذا صدق ان وصل والا فلا  
ولو كان الفصل اضرورة انقطاع النفس فهو وصل كذا في الكافي \* وبه يفتى كذا في الذخيرة \* رجل قال قد  
قبضت من فلان ألفا ثم قال هي زبوف يقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا  
فقال واره هي زبوف لا يصدق كذا في الظهيرية \* وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي  
زبوف لا يصدقون كذا في المحيط \* وكذلك هذا في الودعية كذا في الظهيرية \* أقر يقبض خمسمائة على  
الشركة وقال هي زبوف صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلب بالجيا فان قال  
مفصولا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جيا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في  
محيط السرخسي \* وفي دعوى الزيادة اذا كان قال قبضت حتى فلشريك أن ياخذ منه نصف الجيا كذا في  
المحيط \* ولو قال له على كرخطة من ثمن بيع أو قرض ثم قال هو ردى فالقول قوله في ذلك وصل أم فصل  
وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو أقر بكرخطة غصب أو دعية ثم قال هو ردى فالقول  
قوله وكذلك لو أقر بطعام قد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذى غصبته أو أو دعتة فالقول قوله في ذلك وكذلك

عليك حرام ان كنت فعلت هذا الامر فقال هزار بارو كان قد فعل يقع واحدة وان كان قال هزار ولم يقل بارو وقع الثلاث \* أنت على حرام  
ألف مرة يقع واحدة \* قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفي كل موضع يشترط النية ينظر المفتى الى سؤال السائل  
ان قال قلت كذا هل يقع يقول نعم ان نويت وان قال كم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية لان كم عبارة عن عدد الواقع وذلك  
يقضى وجود أصل الواقع وهذا حسن \* حلال الله عليه حرام أو ما أخذت نفسي يميني عليه حرام ان كنت فعلت كذا وكان فعل يقع

واحدة نوى أولا مدخولة أم لا \* ان فعلت كذا حلال الله عليه حرام ثم قال كذلك الامر آخر وجد الاول ووقع الباش ثم وجد الاخر يقع الثاني ايضا كالوكان الثاني معقلا الاول \* قال ان فعلت كذا هرجه بدست كيرم بروى حرام فقيل له هرزنى كه بزنى كنى قال نعم ففعل ذلك الامر ثم تزوج يقع ولوزاد الو او قال وهرزنى كه بزنى كنى لا تطلق لان الاول منجز والثاني معلق فلا يصح العطف عليه وكذا ان عني الوصل وفيه تغليظ عليه لانه عطف على الباطل (١٩٠) لان الاول منجز ولا امرأه وذ كر الامام الاوزجندى انها تطلق اذا تزوجت كى

لو قال استودعنى عبدائى جاء بعد مبيع فقال هو هذا فقال قوله في ذلك كذا في المبسوط \* ولو قرأ لفلان عليه عشرة أفلس من قرض أو غن مبيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وأما في المبيع ففي قول أبى يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يصدق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوى \* اذا أقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى أنه يوفى ان كان أقر بقبض الجياد أو أقر بقبض حقة أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زبوا وان كان أقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزيادة استحسانا كذا في الظهيرية \* ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالا ويستحلف المقر له على الاجل كذا في الكافي \* ولو قال لفلان على عشرة مناقيل فضة ثم قال هي سوداء أو قال لفلان على ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم أو قال من نقد بلد كذا ان قال على من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل أم فصل ولو قال من قرض أو غن يبيع ان كان ماسمى نقدا البلد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقدا البلد ان فصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكرته يصدق ولم يحكم فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال أسأت الى عشرة دراهم في كرحنطة وقال لم أقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتم ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لفلان عندي ودية ألف درهم أو على ألف درهم قرضا ثم قال لم أقبضه ضمه كذا في الخلاصة \* ولو قال أعطيتني ألفا أو أقرضتني ألفا أو أسلفتني ألفا ثم قال لم أقبض ان كان ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني ألفا أو قال دفعت الى ألفا أو قال لم أقبضه لا يصدق في قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها الى وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا فالقول له وكذلك اذا قال أعطيتني أو أسلفتني لكن لم تدفع الى ووصل كلامه ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتني ألفا لم أقبله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رحمه الله تعالى القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك ألفا أو أخذت منك ألفا لكن لم تدعنى حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لفلان على مائة درهم عددا ثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان يبين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط \* ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم بلدهم سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خسون يخرج عن العهدة كذا في المحيط \* وان كان في البلد يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم يمتنع من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنا دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان

لا يباغوكلامه كفاي قوله كل امرأة في هي طالق ان فعلت كذا ولا امرأة ونوى امرأة فتزوجها يقع عليها كالأو قال كل امرأة تكون لي ذكرهما في مجموع النوازل ولو قال لامرأة ان تزوجتك خلال الله عليه حرام وتزوجها يقع \* ما أخذت بيمينى فهو على حرام ولم يكن له امرأة فهو بين الاثنا والالتعليق فيه شذو يكون بمنزلة قوله ان تزوجت فمأخذت بيمينى فهو عليه حرام \* أنت على كتمان فلان فلا يس بشئ ذكره في المحيط \* وان قال أنت على كتمان والخزير أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام واذا لم ينو هل يكون عينا فقد اختلفوا فيه \* ولو قال حلال واحد على حرام وقال غنيت لحم الابل تطلق امرأته \* قال لها بامن جنباني كه باهمه شهر يقع الطلاق بالنية \* خلع امرأته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك تو بر من حرامى بدان خلع تحرم عليه \* وفي فتاوى سمرقند هذه المرأة حرام على وان لم تكن حراما فهو كافر اقرار بالابلا اذ لم ينو الطلاق وفيه دليل ان الاقرار

بالحرمة بالنية ينصرف الى الابلا لانه أدى الحرامات واختار الامام ظهير الدين في قوله هرجه حلال است مرام من كان حرام أو حلال بر من حرام من غير لفظ ايردا أو خدای انه لا يشترط النية في زمانا الغلبة العرف فيه ايضا ومشايخنا أفتوا في أنت على حرام أو الحلال عليه حرام أو حلال المسلمين عليه حرام ان الكل بائن بالنية واذا حلف بهذه الالفاظ على فعل في المستقبل ففعل وليس له امرأة عليه الكفارة وان له امرأة وقت الحلف ومات قبل الشرط أو بانث لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح انا

لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلقه صار حلالا بالله تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقا \* خالعها ثم قال حلال الله عليه حرام ان شرب الى سنة وشرب لا يقع لعدم الملك والاضافة اليه \* قال ان شربت المسكر الى عشرة ايام فشراب في اليوم العاشر تطلق كالمحلف لا يكلم عشرة ايام فكلهم في العاشر حنث \* ولو حلف لا يشرب المسكر الى الجمعة فشراب في يوم الجمعة لا تطلق لان يوم الجمعة نهاية له فلا يدخل \* طلق الحرة واحدة ثم قال لها انت على حرام بنوي الثنتين لا يصح ونية الثلاث تصح ويقع (١٩١) طلقتان آخران \* له امرأته مطلقة

وانقضت عدتها خالف وقال  
اكره ان يزوجها او يزوجها  
بزنى كتم حلال الله عليه  
حرام فتزوجها لا تطلق وانما  
تطلق التي كانت له عند

اليمن كما لو قال امرأتى طالق

لا يقع على المعتدة ولا على  
التي تزوجها \* وذكر برهان  
الدين خالعها ثم قال لها اكر  
باوتشتي كنم حلال الله  
بروي حرام ثم تزوجها لا تطلق

\* قالت له ترا اندرين خانه

جيزي حلال ينسب فقال

الزوج مباح كوي ثم قال

لها اندرين خانه چه كني

ان لم ينو بالاول الايقاع لا يقع

ولا يدل كلامه الثاني

على الايقاع \* قال لها ان

تزوجتك لحلال الله عليه

حرام فتزوجها تطلق قال

بعضهم والصحيح خلافه

لان تقدير كلامه اكر فلانة

راجخواهم زن ازم من بطلاق

وفيه يقع على القائمة لاعلى

المتزوجة الحادثة لانها معرفة

في موضع الشرط فلا تدخل

تحت الجزاء النكرة لتضاد

بينهما ولولم تكن في نكاحه

وقت وجود الشرط امرأته

لا يقع على فلانة ايضا لان

تقدير كلامه اكر فلانة

راجخواهم زن ازم من بطلاق

كان في البلد فتقد مختلفه فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض  
غالب على البعض ينصرف اقراره على أقل ذلك ولو قال بالكوفة له على مائة درهم بيض عددا ثم قال هي  
تنقص داتقال يصدق ولو قال له على مائة درهم اسبهديه عددا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم  
وزن سبعة من الاسبهديه كذا في المبسوط

### \*( الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان ) \*

لو أقر أنه أخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وأنكر المقر فالقول للمقر ولو كان  
مستأجرا أو مستعرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة  
درهم ثم قال هي لي أو هي لفلان آخر فانه يقضى بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثله الذي أقر أنه له  
وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كيس فلان ألف درهم أو من سبط فلان ثوبا أو من قرية فلان  
كرحضة أو من نخيل فلان كرترا أو من زرع فلان كرحضة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال قبضت من أرض فلان عدلا من زطى وقال انما مررت فيها مارا فزيتها  
ومعى أحمال من زطى فانه يقضى بالزطى لصاحب الأرض الآن يقيم البيعة أنه كان مارا فيها وكذلك اذا  
كان فيه طريق معروف للعامة كذا في المحيط \* واذا أقر أنه أخذ سرجا كان على دابة فلان أو لحاما أو جحلا  
وادعى ذلك رب الدابة قضى له به وكذلك لو قال أخذت حنطة كانت على دابته أو طعاما كان في جوالق فلان  
قضى له بذلك وكذلك لو أقر أنه أخذ بطانة جيبته أو ستر بابه ولو أقر أنه أخذ شيئا من حمام فلان فلا ضمان  
عليه وكذلك المسجد الجامع والخان والأرض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة  
ولو أقر أنه أخذ ثوبا من طريق فلان أو فناء فلان فلا شيء عليه ولو أقر أنه أخذ من أجير فلان فانه لا جبر دون  
الاستاذ ولو أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أخذه لم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ادعاه  
رب البيت ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أخذت من دار  
فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان أقام البيعة أن الدار كانت  
في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر أنها احتقر أرض فلان واستخرج منها  
ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فالقول قول صاحب الأرض وكذلك لو شهد  
شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان واحتقر فيها واستخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاهما رب  
الأرض وبجدا المشهود عليه الفعل أو أقر بالفعل وادعاهما لنفسه فهي لرب الأرض وكذلك لو شهدا أنه أخذ  
كذا من داره أو منزله أو حانوته أو دهنان قارورة أو سمنان زقه فهو ضامن لذلك كله ولو أقر أنه ركب دابة  
فلان فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردوها وتاويله عندي اذا أقر بالركوب والنقل كذا في المحيط

### \*( الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع ) \*

إذا أقر الزجل أن لفلان على ألف درهم على اني بالخيار ثلاثة ايام أو أقل أو أكثر ان المال يلزمه والخيار  
باطل صدقه الطالب في الخيار أو كذبه هذا اذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للقر له لم يذ كر محمد  
رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط \* رجل أقر لرجل

ولو قال كذلك وله امرأته ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وليس له امرأته وقت الحلف يكون عينا  
لتعذر الصرف الى الطلاق ويحريم الحلال بين فانه اذا قال حرام است بانوسخن كفتن يكون عينا وبه أدنى الامام الاوز جندی وقال الفقيه  
أبو جعفر اذا تزوج امرأته يقع عليها لان تقدير كلامه كل امرأته تزوجها فكذا وقال صاحب المنظومة اذ لم تكن له امرأته وقت الحلف بطل  
الكلام ولا يكون حلفا أيضا واذ لم تكن له امرأته ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاوز جندی

ولو قال هر چه بدست راست كيرم بر من حرام ولم تكن له امرأة فبين وان أراد به التعليق في امرأة يتزوجها يصح لان قوله كيرم استعقالية  
 كذا عن صاحب المنظومة \* وفي قوله حلال الله عليه حرام وله امرأة ان لم تكن له نية طلقنا وان نوى احداهما دين لافي القضاء وقتوى  
 الامام الاوزجندى على انه يقع على واحدة واليه البيان وقد ذكرناه وفي قوله هر چه بدست راست كيرم بروى حرام كرفلان كار كنم  
 ففعل وله أربع طلقت كل تطبيقا لان (١٩٣) هر فارسى كمة كل وبالعرف جعل هذا حلقا على الطلاق فتقديره هر زنى كه ويراهست

كذا ان فعل كذا بخلاف  
 حلال بروى حرام ان فعل  
 كذا وله أربع حيث لا يقع  
 الاعلى واحدة واليه البيان  
 لانه بمنزلة قوله امرأته طالق  
 \* وفي الظهيرية حلف به هذه  
 الانفاظ انه لم يفعل كذا وكان  
 فعله وله امرأة أو أكثر بن  
 وان ليست له امرأة فلا شيء  
 عليه لانه جعل على الطلاق  
 فلا يراد به شيء آخر وان جعل  
 على اليمين فهو غموس \* وفي  
 فوائد شيخ الاسلام قال حلال  
 الله عليه حرام ان فعل كذا  
 وفعله وحلف بطلاق امرأته  
 ان فعل كذا وفعله وله  
 امرأتان أراد أن يصرف  
 هذين الطلاقين في واحدة  
 منه ما أشاؤ في الزيارات الى  
 انه عاك ذلك \* وفي الدينارى  
 اكر زن بخواهم طلاق  
 فتزوج امرأة وقع عليها ثم  
 تزوج أخرى لا يقع لبطلان  
 اليمين بالحنث بخلاف كل  
 امرأة تزوجها حيث لا ينحل  
 برة بل اذا تزوج أخرى وقع  
 \* وفي الذخيرة له امرأتان  
 فقالت هر چه بدست راست  
 كيرم بروى حرام اكر فلان  
 كار كنم ثم حلف وقال حلال  
 بروى حرام اكر فلان كار كنم  
 ذكر الفعل الذى ذكره أولا

بدين من قرض أو غصب أو ودعة أو عارية قائمة أو مستهلكة على انه بالخيار فيه ثلاثة أيام فالأقرا جائز  
 والخيار باطل صدقه صاحبه أو كذبه وان أقرب دين من ثمن بيع على أنه بالخيار ثلاثة أيام فان هنالك ثبت  
 الخيار اذا صدقه وان كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط \* وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر  
 له اذا لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فأراد هو أن يقيم بينة على الخيار لم  
 يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل قالوا ويجب أن لا تسمع بينته كذا في المحيط \* واذا أقرب الدين  
 من كفاية على اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة أو قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار له الى آخر  
 المدة وان كذبه المقر له في الخيار لم يصدق على شرط الخيار كذا في غاية البيان شرح الهداية  
 استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح  
 في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو  
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في الوجوب في  
 الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما ما يجب في عقود التجارات في الذمة حالا ومؤجلا يصح  
 الاستثناء حتى لو قال فلان على ألف درهم الدينار أو قال الا كرحضة أو العشرة أو فلس كان الاستثناء  
 جائزا ويصح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود  
 التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة  
 في عقود التجارات أصلا أو كان يجب مؤجلا حالا لا يصح الاستثناء حتى لو قال فلان على ألف درهم  
 الأتوبأ أو قال الاحيوانا أو ما أشبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا في المحيط \* ولو قال فلان على ألف درهم  
 ولفلان على مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الأخير كذا في المبسوط \* وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه  
 الله تعالى اذا أقرب شئ بعينه واستثنى غيره من صنعه أو من غير صنعه فالاستثناء باطل كذا في المحيط \* وان  
 أقرب عاين واستثنى شيا ولم يبين أن المستثنى من أى المالكين فان كان المقر له فى المالكين واحدا كما اذا قال  
 فلان على ألف درهم ومائة دينار الادره ما فى الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان  
 المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فالاستثناء يصرف الى المال الثانى وان لم يكن  
 المستثنى من جنس المال الثانى كما اذا قال فلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادره ما وهذا  
 كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا فى الذخيرة \* ولو قال فلان على ألف درهم ولفلان  
 مائة دينار الادره ما من الألف كان كما قال كذا فى الحاوى \* ولو قال فلان على ألف درهم المائة أو خمسين  
 ذكر فى رواية أبي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا وهو الاصح هكذا فى الذخيرة \* ولو قال فلان على  
 ألف درهم ومائة دينار المائة درهم وعشرة دنانير فاعلم عليه تسعمائة درهم وتسعون دينارا كذا فى المحيط \*  
 الحسن بن زياد فى كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على ألف درهم الا خمسمائة وخمسمائة قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى عليه جميع الألف ولو قال لك على خمسمائة وخمسمائة الا خمسمائة فلا استثناء جائز وعليه  
 خمسمائة والاستثناء من الخمسمائة جميعا كذا فى الذخيرة \* وفى نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فى  
 رجل قال لغيره لك على ألف درهم وضع المائة درهم بمرجة ان فى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 ينظر كم يستوى النهر مرجة بالدينار فان كان يستوى كل مائة منها أربعة دنانير ينظر كم يستوى الاربعة الدنانير

ثم خلع احداهما وتزوجها ثم خلعها اخرى وتزوجها ثانيا ثم فعل ذلك الفعل انحلت اليمينان ووقع على المختلعة باليمين بالوضع  
 الاول طلاق لانه فى معنى كلمة كل وكان وقع عليها بالخلع طلقا فانصار ثلاثا وبقيت اليمين الثانية وهى قوله الحلال عليه حرام لقيام المحل  
 عندنا لان الخلع طلاق بالخلع وقد زالت مزاجه المختلعة بالخلع فيقع عليها طلاقا فان بالاولى طلاق ومن الثانية الدائر بينهما طلاق آخر \* فى  
 الذخيرة ان فعل كذا لحلال الله عليه حرام ثم حلف كذا على فعل آخر حنث فى الاول ووقع الطلاق على امرأته ثم حنث فى اليمين الثانية

وهي في العدة قبل لا يقع الثاني والاشبه الوقوع لالتحاق البائن بالبائن اذا كان معلقا \* في الفتاوى قال حلال الله عليه حرام وما اخذت  
بيمينه فهو عليه حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل طلقت ثانية نوى أم لا دخل بها أم لا بخلاف ما اذا علقه بفعل في المستقبل \* وعن  
شيخ الاسلام فبين حلف قاتلا زانجا كه آفتاب بر ايد نا آنجا كه آفتاب فرو رود و هر چه آفتاب بروی تابد و خدای حلال کرده است بروی  
حرام كه چنین كار کرده است و كان فعله انه لا تطلق امره انه اذا كان نوى \* وعنه حلقه (١٩٣) صهره انه ان لم يذهب باهره انه اليه الى

ثلاثة أشهر فحلال الله عليه  
حرام وبانت منه امره انه  
في المدة بطلاق بائن و انقضت  
عدتها ولم يذهب بها اليه  
لا تطلق بخلاف قوله لا اكلم  
زوجة ولا ن هذه حيث  
يحنت اذا تكلم بعد زوال  
الزوجية عندهما \* قال  
حلال الله عليه حرام كره  
جامعه در انبدهام و انچه  
در انبدهام دوخته ام و در انبده  
بوده است و دوخته لا يحنت  
و بصير آخر كلامه قيد الاول  
\* في الذخيرة قال لها اذا كنون  
تا يك سال كردنو كردم هر چه  
حلال كه بخواهيم عليه  
حرام نم صاحبم ان صاحبها  
قبل مضى مدة أربعة أشهر  
حرمت عليه بحكم الشرط كما  
لوقال كل امرأة عليه حرام  
ان صاحبها الى سنة وان بعد  
مضى مدة أربعة أشهر من  
وقت الحلف حرمت عليه  
بحكم الابلاء أصله ان  
قربتك فكل امرأة يتزوجها  
طالق ابلاء عندهما خلافا  
للإمام الثاني \* اكر فلان  
كار كنم هزار حلال عليه  
حرام يقع واحدة عند  
وجود الشرط لا فرق بين  
المخبر والمعلق \* قالت انا  
عليك حرام فقال لا ادري

بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعة وعشرون وضحا وقال محمد رحمه الله تعالى فاما في قولي  
فيلزمه الالف الوضوح كلها ولو قال له على ألف درهم غلة الائمة وضع فعليه تسعة غلة في قولهم جميعا  
كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم الائمة درهم وعشرة دنائير الاقراط المستثنى مائة وعشرة  
دنائير غير اقراط فيطرح ذلك من الدنائير هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال له على ألف درهم وما تنادي بآر  
الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان على كرخطة وكرشعير الا كرخطة وقضير شعير فاستثناء  
قضير الشعير جائز واستثناء كرخطة باطل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائة دينار الالف درهم كان الاستثناء  
جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان على عشرة دنانير الالف درهم فاستثناء أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى على وجهين ان كان المنادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم  
يصح الاستثناء هكذا في الجوهر النيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله الائمة درهم فالاستثناء  
باطل كذا في الحاوي \* وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهديلا أو تكبير أو تسبيحا كذا في  
المبسوط \* ولو قال لفلان على مائة درهم فاشهدوا على بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل ولو قال لفلان  
على ألف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال الا عشرة دراهم  
وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة \* ولو قال على ألف درهم الالف درهم قضيتها اياه كان الاستثناء صحيحا كذا  
في المحيط \* ولو قال له على درهم غير داني من عن بقل قد قضيتها اياه في رواية أبي حفص عليه درهم الادانقا  
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان على درهم غير داني بالنصب يلزمه خمسة دنانير ولو قال  
غير داني بالرفع يلزمه درهم ولو قال له على عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع  
يلزمه عشرة كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على عشرة الالف درهمين يلزمه ثمانية دراهم ولو قال الالف درهمان  
يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المفتين \* ولو قال على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون وكذلك لو قال  
الاشياء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على عشرة دراهم الالبعضها فهو غيلة قوله الاشياء كذا في  
الظهيرية \* ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم فهي لفلان الالف درهم فانها الى ان كان فيه ألف درهم  
وزيادة فالزادة للمقر له والالف للمقرقت الزيادة أو كثرت وان كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من  
الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا في خزائن المفتين \* في المستق لو قال لفلان على دينار الائمة درهم فالاستثناء  
باطل ولو قال له على درهم الارطل زيت أو قربة ماء أجزته فيعطى هذا درهم الا قيمة رطل زيت أو قربة ماء كذا  
في محيط السرخسي \* ولو قال له على عشرة ارطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له  
على عشرة ارطال سمن الالف درهم أو على كرخطة الالف درهم أو رطل من زيت كذا في المحيط \* رجل قال لفلان  
على عشرة دراهم جيا دالا خمسة زبوقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جيا دوير جمع المقر على المقر له  
بخمسة زبوقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على المقر خمسة  
جيا دوير المستثنى عن العشرة خمسة جيا دالا يلزمه الالف درهم ولو قال لفلان على عشرة دراهم الالف درهم  
ستوقه يلزمه عشرة جيا دوير ح منها قيمة خمسة ستوقه في قولهم ولو قال لفلان على عشرة الالف درهم ستوقه  
كان عليه خمسة ستوقه وما يبقى بعد الاستثناء يكون من الستوقه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له على

(٣٥ - فتاوى رابع) احلال ام حرام لا يقع شيء \* قال بين يدي أصحابه من كان امره انه عليه حرام ما يفعل هذا الامر ففعله واحد منهم  
قال في المحيط هذا اقرار منه بجرمها عليه في الحكم وقبل لا يكون اقرارا بالحرمة \* قال لا آخراى حرام زن فقال بلى فهذا اقرار منه بالحرمة  
وقال شيخ الاسلام برهان الدين ان كان له مبانة ومنكوحة فالى المبانة والالى المنكوحة وقبل ان كان يدعى بين أصحابه بهذا الاسم لا يكون اقرارا  
والاقرار اتمهما في كلمة فقال حلال بر من حرام كه اين سخن گفته فقالت في كفته ام ان كانت قالت لا يقع وان كانت لم تقل يقع فتقدير

الكلام كله قال انكره كفته وتطلاق بشرط البر وجود التكلم بشرط الحنف عدم التكلم \* قيل له انك فعلت كذا فقال حلال بروى حرام  
اكر كرده ام وقد فعله طلق لانه تعليق بشرط كائن \* قال لها فلان كارك كرده فقالت نكرده ام فقال اكر كرده وتطلاق وقع لاقرار الزوج أولا  
وان حلفت على انهم لم يفعل \* قالت له انا عليك حرام فقال توجه حلال چه حرام قبل لا يقع لانه اظهار الكراهة \* قال لها حلال عليه حرام  
كه تراد در شكيم نيست فقالت هست قال (١٩٤) في المحيط القول قولها يقع كافي الحيض وخالفه غيره وقال القول قوله ولا يقع \* قال

عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير أربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه أربعة دراهم ولو قال له على  
عشرة دراهم الا غير أربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير  
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية \* فان استثنى بعد الاستثناء فالاستثناء الاول نفي والثاني ايجاب  
مثل قوله فلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الا درهمان لم يلزمه ثمانية  
ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلاثة الا درهمان فانه يجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى عما يليه  
وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستثنى مما يليه ما هو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة مما يليه ما هو سبعة  
يبقى أربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليه ما هو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ  
ما أقرب بهمينك والاستثناء الاول يسارك والاستثناء الثاني يمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما جمع  
في يسارك أسقطه مما في يمينك فابقي فهو المقربه وقال بعضهم اذا أتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني  
مستغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول  
مستغرق دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا أربعة ففيه ثلاثة أو وجه أحد ما يلزمه عشرة ويطلق  
الاستثناء الاول لاستغراقه ويطلق الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه أربعة ويصح الاستثناءان جميعا لان  
الكلام انما يتم بآخره قالوا وهذا أقس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى أول  
الكلام وهذا ضعيف وهذا كله ان لم يكن في الاستثناءين عطفاً ما انا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلاثة  
أو عشرة الا خمسة وثلاثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان فان كان العدداً جميعاً  
لوجعا استغراقاً بان قال الا سبعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعهم متافقة تضي الاستغراق  
فكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواو صحح استثناءه فان قال له على درهم ودرهم  
ودرهم الا درهم ما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الا درهم ما ودرهما ودرهما وكذا اذا قال  
ثلاثة الا درهمين ودرهمين يلزمه ثلاثة أيضاً ولو قال عشرة الا خمسة أو ستة يلزمه أربعة ولو قال له على درهم  
درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرره ألف مرة بغير الواو كذا في السراج الوهاج \* ولو قال فلان على غير  
درهم يلزمه درهمان كأنه قال درهم وغير مثله ولو قال فلان على غير ألف درهم يلزمه ألفان اذا قال ارجل  
هذه الدار فلان الانصبا منها فانها فلان فان وصل كلامه بان قال فلان تسعة أعشارها مثلاً ولهذا  
عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فلست أجيز قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر له بالدار أقر صاحب النصيب  
بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة فلان الا نصفه فانه فلان كان كما  
قال وكذلك لو قال هذا العبد فلان الا هذا فانه فلان ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان  
المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا جميعاً فلان ولو قال هذا العبد فلان الا أنه فلان  
عندي وديعة كان للاول وبغرم للثاني قيمته ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان الا نصف الاول فانه  
فلان والا نصف الاخر فانه فلان كان جائزاً على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة  
والدراهم والعرض كذا في المبسوط \* اذا قال فلان على ألف لابل خمسمائة فعليه ألف ولو قال له على درهم  
أبيض لابل أسود فعليه أفضلها وكذلك الجيد والردى والاصل أن كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان  
كان المقر له اثنين لزمه المالان جميعاً اتحد الجنس أو اختلف وان كان المقر له واحداً ان كان الجنس مختلفاً

ثلاث مرات حلال الله عليه  
حرام ان فعل كذا ووجد  
الشرط وقع الثلاث \* قال  
لغيره حلال بان يتسه طلاق  
كه فلان كانه كرده فقال  
نعم وكان فعل وقع \* وفي  
الظهيرية قال لها مرتين أنت  
على حرام ونوى بالاول  
الطلاق وبالثاني اليمين فعلى  
مانوى \* قال لا امرأته أنتما  
على حرام ونوى الثلاث في  
احداهما والواحدة في  
الاخرى صحت نيته عند  
الامام وعليه الفتوى ولو قال  
نويت الطلاق في احداهما  
واليمين في الاخرى عند الثاني  
يقع الطلاق عليهما وعندهما  
كأنوى \* قال ثلاث أنتن  
عليه حرام ونوى الثلاث في  
الواحدة واليمين في الثانية  
والكذب في الثالثة طلقن  
ثلاثاً وقيل هذا على قول  
الثاني وعلى قولهما ينبغي  
ان يكون على مانوى \* القاضي  
هر چه حلال كرده خداست  
بروى حرام يصدق على ترك  
النية لعدم التعارف ويكون  
عينا \* قال لهاده سالت كه  
يامنى و بلك روز حلال نبوده  
يحتاج الى النية بخلاف قوله  
انت على حرام ونظائره حيث  
لا يحتاج اليه المعروف \* في يده

دراهم فقال هذه الدراهم حرام على فاشترى بها شيئاً حنث وان وهبها أو تصدق لم يحنث لانه لا يراد به تحريم كل التصرفات بل لزمه  
يراد به ما يختص به من التصرفات غالباً وهو الشراء \* وقيل له من يتسه طلاق كه فلان بخانه توبت فقالت بخانه من نيست لا يحنث لعدم  
الحلف منه وان كان في بيته \* قال هذا الخمر حرام على وشربها قيل عليه الكفارة اذا شربها لان التحريم المضاف اليه لا يكون الا باليمين كما في  
تحريم المسح وقيل لانه اخبره اداها والفتوى على انه يتزى ان نوى الاخبار لا يلزمه شيء وان نوى اليمين عليه الكفارة وان لم ينو شيئاً لا يلزمه



شيء ولا يصح اضافة التحريم اليها يصح اليه ايضا غير ان الاضافة اليها تصح بدون ذكر الزوج حتى لو قال لها حرمتك ونوى الطلاق صح أو قال أنت على حرام ولم يقل على نفسي يقع ولا تصح النية بلا ذكرها حتى لو قال حرمت نفسي أو أنا حرام ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع \* وفي المسئلة لو قال هرزني كه بخواهدو بودو باشدا كرفلان كار كند او قال هرزني كه بكنندو بخواهدو باشدا لا يصح اليمين ويكون احده هذه الالفاظ لغوا فاصلا بين الشرط والجزاء بالاتفاق \* وقال الامام الاوزجندی فيمن قال ان كنت في هذا البلد الى شهر هرزني كه و براد بود و باشد فكذا ومكث بعد اليمين فيه شهر فاقى في عقده لا يقع عليه الطلاق وكذا الجواب القاضي في قوله لا تخران لم يفعل كذا هرزني كه تراخوسته وناخوسته از تو طلاق خلف الآخر كذلك انه لا يقع الطلاق ويصير فاصلا وبه يفتي وذكر الامام الرستغيني ان قوله بودو باشد لفظ واحد على قول الامام كونه انت حر وحران شاء الله وفيه نظران العبارتين (١٩٥) مختلفتان وذكر المصدر انها لا تطلق على قياس قول الامام لان

كل الما لان جميعا يضاوان كان الجنس متحدا لزمه أكثر المالمين وأفضلهما كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على محتوم من دقيق ردى لا بل من حوارى (١) فهو حوارى وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان على دقيق حوارى لا بل خشكار (٢) لزمه الحوارى ولو قال كرخطة لا بل كدقيق لزمه الكران كذا في المحيط \* ولو قال له على رطل من بنفسج لا بل من خيري لزمه جميعا وكذا لا بل قال له على رطل من من الغنم لا بل من من البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان على ألف درهم لا بل لفلان لزمه المالمين وكذلك لو كان الثاني مكاتب الاول أو عبدا ما دون مديون أو ان لم يكن العبد مديون لزمه ألف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسى \* ولو قال لفلان على ألف درهم من جارية باعنيها لا بل باعنيها فلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف الآن بقرا الثاني انها الاول فيكون عليه ألف واحد الاول استحسانا كذا في الحساوى \* ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان يقضى الاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لا آخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في محيط السرخسى \* ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لا بل من فلان فالعبد الاول والثاني قيمته سواء دفعه الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وكذلك الوديعة والعارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء فهو وضامن للثاني كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال هذه الالف أو دعنيها فلان لا بل فلان والاول غائب فأخذه الثاني ثم حضر الاول فان أخذ منها من المقر لم يرجع المقر بهما على المدفوع اليه وان أخذهما من المدفوع اليه يرجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط \* رجل في يده ألف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي الاول كذا في محيط السرخسى \* ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي الاول وليس لأخرى وكذلك لو قال الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له وفلان أولى وفلان فالدار كلها الاول وان قال ابتداء انها لفلان وفلان ففصل المنطق فهو بينهما نصفين كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من مال انسان والاشتهاء بالاقرار \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده عبد قال هذا العبد مضارب لفلان عندي ثم قال دفع الى خمسمائة فاشترت بهما هذا العبد وقال المقر له بل دفعت اليك

(١) قوله بل من حوارى بضم الحاء وشد الواو وفتح الراء الدقيق الايض وهو باب الدقيق كما في كتب اللغة (٢) قوله خشكار كذا في النسخة المجموع منها والذى في القاموس الحشار بالضم الردى من كل شيء ومالاب له من الشعيرة بجرأوى

الصغرى قالت له مراد ما رادست باز دار وطلعتي فقال داشته كبر أو داشته كبرم أو باز كبر يقع بالنية لكن في طاعة رجبى وفي غيره بواثن \* قالت له من برتو طلاقم فقال هيجنان كبر اختلف فيه واختار الوقوع ولو قال هيجنان ولم يقل كبر لا بخلاف \* قالت مرأيه كن فقال به كره كبر يقع بالنية \* تزوجها فقيل له جرا كرى فقال كرهنا كره كبر يقع اذا نوى والفقوى على انه لا يقع وان نوى لانه انكار النكاح \* قالت طلعتي فقال كرا زوى نوايست چنین كبر ولم يقل شيئا وقامت لا تطلق \* قالت له من يكسور و تو يكسور فقال هيجنان كبر لا تطلق \* قال لها ما خلفت بطلاقك و اكر خورده ام خورده كبر أو قال آن تو ترا وان من مر الا يقع وان نوى \* قال لها خويشتن بزنى بمن دادى فقال داداه كبر ان نوت وهنالك شهر وصح وكذا في العتق وكل ما يستوى فيه الجحد والهزل بخلاف البيع والاجارة والاقرار فانه لو قال بيع هذا الثوب فقال فروخته كبر أو قال اقرى فقال اقرارا كره كبر لا يكون بيعا واقرارا بخلاف ما اذا قال لا آخر كافر شدى فقال كافر شده كبر حيث يكفر لانه استخفاف \* قالت له لم جئت الى فاني لست بزوجة لك فقال لي كبر لا تطلق لان غاية الامر انه انكار النكاح \* قال لها جئت باز داشتم از تو و نوى قال أبو جعفر يقع بالنية وهو الاصح وغيره يقع واحدة رجبية وذكر ظهير الدين بن اسحق

هذا العبد قال قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط \*  
ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما مائة درهم ولو كانت بعينها  
فهو الاول ومثلها للثاني كذا في التبيين \* ولو قال غصبت فلانا ألف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرخطة  
لا بل فلانا فانه يغرم للاربع ما أقر به الثالث كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا له على رجل عشرة  
درهم يبيض وعشرة دراهم سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهمًا أسودًا لابل أبيض أو على العكس فقال  
المديون قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم أبيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير فقال رب  
الدين اقتضيت منك دينارًا لابل لزمه اقتضيت درهمًا دينارًا لزمه اقتضاءهما كذا في  
المحيط \* ولو كان عليه مائة درهم في صدك ومائة في صدك آخر فقال اقتضيت منك عشرة من هذا الصدك لابل  
من هذا الصدك فهي عشرة واحدة يجعلاها من أيهما شاء الذي قضاه كذا في المبسوط \* ولو كان لرجل على  
رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صدك على  
حده أو كانا في صدك واحد فقال رب الدين قبضت من هذا عشرة لابل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة  
وكذلك لو كفيل عن رجل واحد لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لابل من هذا  
الكفيل لزمه كذا في المحيط \* ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت الي منها مائة درهم  
بيدك ثم قال لابل أرسلت الي بها مائة فلان غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه أكثر منها ولو كان بها كفيل  
فقال قد قبضت منك مائة لابل من كفيلك لزمه لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان أراد أن يستخلف كل  
واحد منهما ما لم يكن عليه ما عين كذا في الحاوي \* قال قبضت منك مائة فقال الطالب وعشرة أرسلت بها  
اليك وثوبًا بعتك بشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع عينه وقيل لو كان  
قال الطالب عشرة بغيره أو لا يلزمه الا المائة أمامه أو لا يلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا المائة  
في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من  
المشتري ثم قال بعد ذلك كان له على ألف درهم فقاصصت به المصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال  
بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص (١) فقال قد قاصصتك  
بالدين الذي كان لك على ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال  
قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بألف كانت لك على لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك  
به من دين كان لك على صدق كذا في المحيط

(الباب الحادى عشر فى اقرار الرجل بما وصل الي يده من رجل لا آخر واقار ما له على آخر لغيره)

اذا قال دفع الى هذه فلان وهى لقان آخر فان اقر الدافع أنها مملوكة للثانى وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثانى فيه يدفع المقر الى أيهما شاء وان كذبه الثانى فى الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئاً وأما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهى للدافع ولا يضمن للثانى فإذا ردها الى الدافع برئ مالكاً أو غير

(٢) قوله ذكر القصاص الاول أن يقول التقاص فى القاموس نقاص القوم قاص كل واحد منهم - صاحب فى حساب وغيره اه بجرأوى

وزنرها کردم لایقع بهما الا واحدة \* و لو قال أنا برى منك لا يقع وان نوى ولو قال أبرأتك عن الزوجية يقع بلانية \* قال لها مالك ان تويزادشدم لا يقع بلانية \* قالت ييزادشوا من اودست بازدارا من فقال ييزادشدم بشرط النية وبمعناها في هذا الايصير الحال حال مذاكرة الطلاق \* قيل له بازاشتی کردی فقال من ترك وی کفتم وزن راوها کردم فقوله رها کردم يحتمل معنيين تفسير الاول فلا يقع بالفظين الا واحدة ويحتمل اخبارا على حدة ومع هذا لا يقع اخرى لان قوله من ترك وی کفتم باثر وفي قوله رها کردم اختلاف المشايخ فوقع الشك في كونه

رجعيا فلا يكون رجعيا بالشك \* (نوع آخر) \* قال له اترابيكي اوتراسه اوترابيكي وسه قال الصغار لا يقع شيء وقال الصدر يقع بالنية وبه  
يقتى وقال القاضي ان كان حال المذاكرة أو الغضب يقع والا لا يقع بلانية كما في العربي أنت واحدة \* ولو قال ابن زن كه مر است سه الدبوسى  
لا يقع والعياضى يقع بالنية \* أنت ثلاث قال الفضلى يقع بالنية \* طلبت منه الطلاق فقال دادام بكي ودوسه يقع الثلاث بلانية واكوتوبكار  
اي ودوسه لا يقع بلانية \* طلبت منه خالف بالطلاق خلفا كرفلان كاركردهام بتوسه لا تطلق (١٩٧) \* أنت منى ثلاثا بان نوى طلقت

وان قال لم اؤلا بصديق  
اذا كان حال المذاكرة قال  
له اوتوسه ان نوى الطلاق يقع  
ولو قال اكرتو فلان كاركنى  
بيك طلاق ففعلت طلقت  
لان معناه بيك طلاق هشتى  
وفيه دليل على ان الاضمار  
يجرى في الفارسي وقد مر  
خلافه ووفقاه \* (نوع  
آخر) \* اذهبي وتزوجي  
بوقع واحدة ولا حاجة الى  
النية لان تزوجي قرينة فان  
نوى الثلاث فثلاث \* قال لها  
اذهبي انك حمرة ونوى يقع  
الثلاث اذهبي الى جهنم  
ونوى يقع \* قالت اذهب  
الى موضع كذا فقال الزوج  
اكرم غنى كيردت باجكا وكان  
باراندرروا ولم يقل هكذا  
لكنه قال خوش مى روى  
باسه طلاق روعا هنا يقع  
\* قال له امر ابانو كارى  
نست وتراجمى فى اعطينى  
ما كان عندك واذهبي حيث  
شئت لا يقع بلانية لانه يراد  
به فى المعارف حقوق المالية  
فكيف وقد قرنه بالا عطاء وانه  
لا يكون الا فى المالية \* قال لها  
برخيزو بخانه مادرو ووسه ماه  
عدت من بدارتم قال دادمت  
بيك طلاق ثم قال سخن

مالك كذا فى محيط السرخسى \* رجل فى يديه ألف درهم قال هذا الف لفلان وهو كان دفعه الى فلان  
فان أقر الدافع أن الف لفلان وهو كان مأمورا من جهة بالدفع الى المقر فان الف يكون للأول وان  
أنكر الدافع ذلك كما وادعى الف لنفسه دفع الى الأول دون الثانى وهل يضمن الثانى ان دفع بغير قبضه  
يضمن بعد أن يخلف الثانى بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الأول خلف أو ما اذا نكل فلا يضمن للثانى  
شيئا وأما اذا دفع بقبضه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن  
كذا فى المحيط \* رجل فى يده أمة فقال هو لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان أو دعنيها وهي له قضى بها  
للاول كذا فى محيط السرخسى \* فى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل فى يديه ألف درهم ثم  
قال هذا الف لفلان هذا أو دعنيها فلان آخر فقال المقر له هو لى غصبته منى قال فاني أدفعه الى المقر له فان  
جاء المودع بعد ذلك وأنكر أن يكون للمقر له ضمن المقر أيضا خر للودع ولا يرجع على المقر له شيء كذا فى  
المحيط \* ولو قال هذا الف لفلان أقرضنيها فلان آخر وادعاه كلاهما فهو للأول وللقرض عليه ألف درهم  
كذا فى الخلاصة \* اذا كان فى يده عبد فقال هو لفلان باعنيها فلان آخر فداعى كل واحد منهما ماما أقربيه  
فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا خلف أنه لم يأذن للآخر فى بيعه ويقضى بالثمن للبائع عليه كذا فى المبسوط \*  
فى المشتكى عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل فى يديه مال قال دفعه الى فلان مضاربة بالنصف  
وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت أبطلت فيما كنت أقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء  
انما هو لفلان آخر فدفعه الى مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت أنا فدفعته اليك فاشتره  
وبع فاشترى به ورجع عليه ثم حضر الأول فالأول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر  
له الأول نصفين ولا شيء للمقر له الثانى ولكن يضمن المقر للثانى ما لامثله قال والنسب كذا فى المضاربة كذلك  
فى الوديعة اذا قال هذا الف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال أبطلت فيما أقررت به ووديعة لفلان آخر  
فهلك المال عنده فهو ضامن للثانى ولا يضمن للأول كذا فى المحيط \* ولو قال هذا الف لفلان أرسله الى مع  
فلان وديعة وادعاه فهو للأول الا أن يقول ليس لى وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل  
غائبا كذا فى محيط السرخسى \* ولو قال هذه الدابة لفلان أرسلها الى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يردها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاه الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الأول بغير قبضه وان دفعها  
بقبضه لا يضمن وفى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن للدافع شيئا كذا فى فتاوى قاضى خزان  
\* اذا أقر أن هذا العبد الذى فى يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الأول  
ولا يقضى للغصب منه عليه بشئ من العبد سواء دفع الى الأول بقبضه أو بغير قبضه كذا فى المحيط \* ولو قال هذا  
الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى أبو الصبي أنه ابنه وادعى المغصوب منه أنه عبده قضى به للاب  
وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان أرسل به الى مع فلان كان الابن للأول اذا  
ادعاه دون الرسول هكذا فى المبسوط \* خياط فى يده ثوب أقر أن الثوب الذى فى يده لفلان وسلمه اليه فلان  
آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذى أقر له أول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصانع  
ولا يضمن للثانى شيئا فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى فتاوى قاضى خزان \* ولو قال هذا الثوب سلمه الى  
فلان ليقطع قيصا وهو لفلان وادعاه فهو للذى سلمه وليس للثانى كذا فى الحاوى \* ولو قال استعرت هذا

آخر بن بدان كنتم شايده سخن أول راند انسته باشى قيل يقع ثنتان بقوله برخيزو بقوله الصريح \* قال لها دادمت بيك طلاق وشوى  
خویش كبر وروزی خویش طلب كن فاذا لم ينو بالثانى طلاقا بقى الاول رجعيا وان نوى صار هو أيضا بائنا ووقع عليها بائنا \* (نوع آخر) \*  
فى المتفرقة قال له اتراجنك بازداشتم أو بهشتم اوله كردم ترا وپای كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقتك عر فافيق الرجعي بلانية وفى  
النسبى قال لا يقع بلانية وكذا فى بازداشتم وها كردمت يقع البائن بالنية وفى دست بازداشتم يقع الرجعي واختار الفقيه أبو جعفر فانه  
يقع البائن فى جنك بازداشتم فى الاصح وغيره انه يقع الرجعي وقال ظهير الدين فيه وفى يله كردم پای كشادم جنك بازداشتم يقع البائن بالنية

خليت فانه يقع لوفى المذاكرة  
 ويعمل فيه دلالة الحال ولا  
 يعمل في به شتم لانه أضعف  
 من لفظ التخلية وقوله  
 بازداشتم تفسير خليت سبيلك  
 فيقع فيه الباش واختاره  
 الامام الفضلى وان قال لم  
 أنوبه الطلاق يصدق وعليه  
 الفتوى \* قالت وهبت حتى  
 منك جنك ازم من بردار فقال  
 جنك بازداشتم لو قال ثلاثا  
 يقع الثلاث وقال الفقيه أبو  
 الليث وعندي يقع واحدة  
 \* وفى الايضاح عن الامام  
 وهبتك لا يبك أولا ملك أو  
 لاهلك أولا ذروا ج يقع بالنية  
 فيه لارها أم لا وكذا وهبت  
 نفسك منك ولو قال لا خيك  
 أو لا خنتك أو ما أشبهه لا يقع  
 \* وفى الاجتماع تنهى عى أو  
 الحقى برفقتك يقع اذا نوى  
 \* وعن الامام فى قوله لا حاجة  
 لى فيك أو لا أحبك أو لا أشتمك  
 أو لا رغبة لى فيك لا يقع وان  
 نوى وقال ابن أبى ليلى يقع  
 فى قوله لا حاجة لى فيك بالنية  
 وعن ابن سلام يقع به الثلاث  
 بالنية \* ولو قال فسخت  
 الشكاح ونوى فعن الامام  
 يقع وان نوى ثلاثا فثلاث  
 وعن محمد يقع بالنية \* قال  
 لم يبق بينى وبينك عمل فنى  
 الرهان لا يقع وان نوى وفى

الفضلي خلافه \* ولو قال أربعة  
مرة ينوي به طلاقاً ثلاثاً وعمر  
في قوله برئت اليك من طلاقك  
الاسكاف لا يقع وقال الهندي

أعرتك طلاقك لارواية فيه وعن الثاني يقع خلاف محمد وفي التوازل عن الامام بصير الطلاق بيد ها وفي قوله وهبت طلاقك لارواية عن المتقدمين وقالوا يجب ان لا يقع وفي قوله لا يخرج اليا طلاقها يقع لان الحمل لا يتحقق قبل الوجود وفي التعويذ خذى طلاقك أو وهبتك طلاقك أو أقرضتك طلاقك يقع \* قال لامرأته نحدد النكاح احتياطاً فقلت بين وجه الحرمه ونازعته فقالت سرأي ابن زنكان أنتست كه همجنين حرامى دادى اقرار بالحرمه ولو قال سرأي ابن زنكان أنتست كه

(199)

حرام دادى لا يكون اقرارا

بالحرمه لعدم الاضافه فى

الثانى بخلاف الاول لوجود

التحقق فيه بقوله همجنين

\* قال لها دست از من باز داد

فقلت باز داشتم بسه طلاق

فقال الزوج من نیز باز داشتم

ان نوى واحدة فواحدة

وان ثلاثاً فثلاث وان لم ينو

لا يقع به \* قال لها الاحاجة لى

فیک او ما اریدک او ما را بکار

نشینى لا يقع وان قالت کران

تخریدی بعیب بازده ففقال

بعیب باز دادمت ونوى يقع

ولو قال باز دادم ثلاثاً لا يقع

وان نوى \* وفى المحيط قال

أبوها کران تخریدی بمن

بازده ففقال دادم ونوى يقع

ان نوى بمنزلة قوله الحق باهلاک

\* ولو قال لم یبق بینى وبينک عمل

ونوى يقع وكذا فى ابعدى

ونوى \* قال أنا استنکف

عنک ففالت كالبراق ان

كنت تستنکف فارم ففقال

تف قف رمیت لا يقع وان

قوى \* قال لها وهبتک لا خلیک

أولیک أو لامک أو للزواج

وما أشبهه ونوى يقع وجسد

قبولها أم لا وكذا وهبت نفسك

منک \* قال وهبتک لا خلیک أو

لا خلیک أو ما أشبهه لا يقع

\* قال لا تخرم طلق امرأتک

فقال ان بهر تو ولم یکن طلق

فى نكاحه أو فى عدته لا يقبل قول من يدعى هذه الموانع فان كان الزوج هو الذى يدعى ذلك يفرق بينهما باقراره كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو أقر أنه كاتبه وهو وصي فقال المكاتب بل كاتبنى وأنت رجل فالتقول قول المولى كذا فى المبسوط \* ولو قال أخذت منك وأنا صبي أو ذاهب العقل يلزمه فى الحالين كذا فى محيط السرخسى \* وإذا أقر الرجل الحر أنى أقررت لفلان بالف درهم على وأنا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحر فى إذا أسلم وأقر أنه كان أقر لفلان فى دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم فى دار الحرب فأقررت له بكذا كان المال لازماً وكذلك إذا قال أقررت له بالف وأنا فى دار الحرب وهو فى دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا فى المحيط \* ولو قال الحر أو العبد أقررت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا فى محيط السرخسى \* وإذا أقر الحر المستأمن فى دار الاسلام بدين مسلم فهو لازم له فان قال أدانى فى دار الحرب وقال المسلم لم فى دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولاً باقراره أو مفصولاً وكذلك لو أقر بذلك مستأمن مثله وأدنى وكذلك لو أقر بشئ بعينه فى يديه أنه له وأقر المستأمن بالنكاح والطلاق والعتاق والولاء والجراحات وحده القذف والاجارة والكفالة وما أشبه ذلك جاز كذا فى المبسوط ولو أن رجلاً أعتق عبده ففقال له بعد ذلك قطعت يدك وأنت عبدى وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رجعه ما الله تعالى القول قول العبد والمولى ضامن وكذا إذا أسلم الحربى أو صار ذمة يافقال رجل مسلم قطعت يدك وأنت حربى فى دار الحرب أخذت من مالك كذا وأنت حربى فى دار الحرب وقال الحربى فعلت ما فعلت بعدما أسلمت أو صرت ذمياً فى دار الاسلام فالتقول قول الحربى عندهما والمسلم ضامن وكذا إذا أسلم الحربى ففقال رجل مسلم قطعت يدك أخذت مالك وأنا حربى فى دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت فى دار الاسلام بعدما أسلمت فالتقول قول المسلم والحربى ضامن على قولهما وأجمعوا على أن المال لو كان قائماً فى يد المقر فى هذه المسائل أن القول قول المقر ويؤمر المقر برده عليه وأجبهوا على أنه إذا قال لجاريته بعدما أعتقها وطنتك قبل العتق وقالت لابل بعدما أعتقنى ان القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أنه إذا قال لعبده بعدما أعتقه أخذت منك ضريبة كل شهر وأنت عبدى وقال العبد لابل أخذت بعد العتق أن القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أن من أعتق عبداً فقال العبد لجل قطعت يدك وأنا عبد وقال ذلك الرجل لابل بعدما أعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا فى المحيط \* ولو أعتق أمته ثم قال أخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لابل بعد يردها عليها وهو حر ولولم يقل أخذته منك لا يرده ولو قال أعتقته بعدما ولدته وقالت لابل قبله فالتقول لمن الولد فى يده وكذلك هذا فى الكتابة وقال أبو يوسف رجعه الله تعالى فى الامالى ولو كان الولد فى أيديهم مما جيعا فالتقول قولها ولو كان له ما يشتهى فالبينة بينهم وأما فى التدبير فالتقول قول المولى كذا فى محيط السرخسى \* ولو أن رجلاً أعتق عبداً فأقر رجل أنه أخذ منه ألفاً وهو عبده وقال العبد أخذته منى بعد العتق فالتقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم حرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم أقر رجل أنه غصب منه مائة درهم وهو عبده مولا الاول وقال مولا الاخر بل غصبته وهو عبدى فالمال للاخر وكذلك الجراحات كذا فى الحاوى \* ولو أقر أنه ففأعين فلان عمداً فذهب عين الفاقى بعد ذلك وقال المفقوءة عينه ففأت عيني وعينك ذاهبة فالتقول قول المفقوءة عينه كذا فى المبسوط \* ولو قال قتلته وليه خطأ وأنا عبد

ولا نوى لا يقع ولو قال من قبل انها فعلت كذا ونسبها الى شئ طلقته لانه يصلح عمله للطلاق \* قال لها از من چنان دورى كه از مکه تا مدینه لا يقع بلانمة \* قال لا تخزن تو هزار طلاق است فقال الاخر زن تو نیز تو هزار طلاق است يقع فى رواية ابن سماعة وفى ظاهر الرواية لا تطلق \* طلبت الطلاق فقال الزوج لم یبق لك عندى طلاق قومى واذهبى فأقرار بالطلاق لان عدم البقاء لا يتحقق الا بعد الوقوع ولو قال ليس لك عندى طلاق يشترط النية \* قالت أكرسه طلاق دادى مرا بجل از خانه تو بیرون فى روم ففقال الزوج شده را بکارى فافزار بالثلاث \* تساجر



• مهاشم سئل عنها فقال بجانس ما ندّم أو عفو كردم أو بخداى بخشيدم أو بخداى كردم فى هذا يقع بلائيه وفى البواقي يشترط  
 \* قالت جون منت غى يام هزارها كن أو عفو كن أو بى كساده كن او ازام كن فقال الزوج كردم يا بخشيدم يا عفو كردم يا ما ندّم يا ازاب  
 كردم يقع بلائيه وقوله رها كردم بجزلة رها كردم \* (نوع آخر) \* طلقها واحدة أو اثنين ثم قيل له لم لا تنزوجهما فقال وى نشايد مرا همه  
 عمرا وهر كز فترت بخت باخر ثم جاءت (٢٠٠) الى الاول له ان يتزوجها \* قال لها تو مرا نشاي تا قيامت أو همه عمر لا يقع

وبلائية لاحتمال عدم الصلوح بسوء الخلق \* ولو قال تراشوى حلالى بايد صارت مطلقة بالثلاث \* ولو قال لها تو حيله خویش كن لا يكون اقرارا بالثلاث ولو قال حيله زنا كن اقرارا بالثلاث اذا نوى ولو قال ميان ما راه نيست ان نوى الثلاث فثلاث والا فلا شيء ولو قال اين ساعت ميان ما راه نيست ليس بشيء بلائية قال ميان ما ديوار آهنيں مى بايد لا يقع وهذا سوء خلقها \* قالت له طلقنى فقال لست لى باهر آة فهذا جواب يقع الطلاق بلائية \* قيل له هل لك امرأة قال لا ذكر بعض المشايخ انه لا يقع فى قولهم جميعا وذكر الكرخى انه على الخلاف اذا قال الزوج فى جميع هذه الحالات لم أنو الطلاق يصدق ديانة \* أنت طالق كالثلج ان أراد فى البرودة فبائن وان أراد فى البياض فرجعى \* قال لها أنت طالق ثم قال للناس اين زن بر من حرام است ان عني به الاول أو لانيه له فقد جعل الرجعى بائنا وان عني به الابتداء فآخر بائن \* طلبت منه الطلاق فقال لم يبق بينى وبينك عمل لم تطلق الا ان ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق فينتدب يقع \* ولو قال لم يبق بينى وبينك شيء ونوى لا يقع \* قالت طلقنى فقال هر چه لى رجل اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شيء الاصل ان كل كلمة فى الفارسية تستعمل فى الطلاق ولا تستعمل فى غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه وفى غيره فهو كناية كالعربي \* طلقنى فقال داده كبر يشترط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعيًا ولا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجعى كما فى اعبدى ويقع البائن فى قوله هر چه بدست راست كبرم يشترط النية \* طلقنى ثلاثا فقال كفته كبر لا يقع وان نوى \* قالت مرادر كرخداى كن

وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا فى محيط السرخسى \* واذا أقر أحد المتفاوضين أن على صاحبه ديناً قبل الشركة لفلان وأبكر صاحبه وادعى الطالب أن هذا الدين كان فى الشركة لزمهما جميعاً ولو أقر أن ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب فى الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان تصادقوا أن الدين كان قبل الشركة لم يؤخذوا بدينهم ما بين صاحبه واذا مات أحدهما أو تفرقا ثم أقر أحدهما بدين عليهما فى الشركة لزمه خاصة كذا فى الحاوى \* ولو أقر مسلم لذي بخرم أو خنزير فى يده جاز اقراره وكذلك لو أقر الذى لمسلم بعينه وان أقر له بخرم أو خنزير مسلم لم يلزمه شيء وان أقر به الذى يعنى بخرم أو خنزير مسلم لم يلزمه قيمته واذا أسلم الذى فآقر ذى أنه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامى فهو ضامن لقيمته فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وفى قول محمد رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وكذلك لو أن ذمياً أقر بخرم استهلكها فقال استهلكتها أو أقر بهى أو قال استهلكتها وأنت حربى وقد علم كونه حربياً من قبل فهو على الخلاف الذى بيناه ههنا فى المبسوط

\*) الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفى الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره \*

لو أن رجلاً فى يده عبد فقال لفلان فى هذا العبد شركة فله النصف فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر فى بيان مقدار ما أقر به واتفقا أنه لو قال فلان شريكى فى هذا العبد أو هذا العبد مشترك بينى وبين فلان أو هو لى وله كان بينهما نصفين وان وصل الكلام فقال هو شريكى فيه بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لى ولفلان لى الثلثان ولفلان الثلث واذا أقر أن فلاناً ولفلاناً معه شريكاه فى هذا فهو بينهما أثلاثا فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البيان فيه الى المقر كذا فى المبسوط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل قال لهذا الرجل فى هذا العبد ألف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدى على أن ذلك دين فى رقبته إلا أن يكون فيه كلام يدل على أنه شريك فى رقبته بألف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لفلان فى هذا الثوب ألف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة فى الرقبة فهذا ليس بشركة اغماهى على أنه فيه ألف درهم مضروبة ولو قال له فى هذا البرذون ألف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا فى المحيط \* أقر أحد الشرىكين فى الدار بيت بعينه لا خرم يصح الاقرار للعالم وتقسيم فان وقع فى نصيبه يسلمه وان وقع البيت فى نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينهما وبين المقر له على قدر حقه ما يضرب المقر له بجميع ذراعان البيت والمقر بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو أقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف أذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة أذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعاً فيكون بينهما على أحد عشر سهماً سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بخمسة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعاً فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا الوأوصى أحد الشرىكين فى الدار بيت بعينه لا خرم ثم مات كذا فى محيط السرخسى \* واذا كان حمام بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الاوسط منه

ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق فينتدب يقع \* ولو قال لم يبق بينى وبينك شيء ونوى لا يقع \* قالت طلقنى فقال هر چه لى رجل اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شيء الاصل ان كل كلمة فى الفارسية تستعمل فى الطلاق ولا تستعمل فى غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه وفى غيره فهو كناية كالعربي \* طلقنى فقال داده كبر يشترط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعيًا ولا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجعى كما فى اعبدى ويقع البائن فى قوله هر چه بدست راست كبرم يشترط النية \* طلقنى ثلاثا فقال كفته كبر لا يقع وان نوى \* قالت مرادر كرخداى كن



یا امر ایجنڈای بخش فقال کردم باخسیدم ان نوى بقع والا لا \* قال ان دخلت البارصرت مطلقه فدخلت وقال كنت اردت التمدید لا یصدق \* قال لا یرطلق امرأتک فقال ویرادوسه طلاق هست بقع الثلاث کافى لها الطلاق \* قال ان وطئت امتی فانت کذا فادعت الزوجه وطأها وانکر المولى فالقول قوله وان علمت بذلك لاتدعی بیجامعها ولا تقیم معه وان قال المولى انکر دم خوشش آوردم فقد اقر فبقع الطلاق \* قال الزوج فعلت کذا ثم حلف انه ان کان فعل ذلك فامرأته کذا طلقت لیسبق (۳۰۱) الاقرار منه بذلك \* قال ان شربت مسکرا

بغير اذتك فامرك بسدك  
وشرب ثم اختلفا في الاذن  
فالقول له والبيئة لها \* جعل  
أمرها سدها ان ضربها بلا  
جناية فخرجت الى الماتم ولا  
أمره ثم ضربها بعد سنة  
وادعى انه ضربها التلك الجناية  
فالقول له لانه اعرف بوجهة  
الايقاع \* قال لها ان لم أدفع  
اليك الدينار الذي على الى  
شهر فانت كذا فابرا أنه  
قبل الشهر بطل العيمن  
\* (الثالث في الخلع وفيه  
ستة انواع) \* (الاول في  
المقدمة) الخلع والطلاق  
بمال عيمن من جانبه حتى لو قال  
خالعتك ورجع قبل قبولها  
لا يصح ولا يبطل بالقيام قبل  
قبولها والا صل فيه ان من له  
الرجوع في خطابه قولاً  
يبطل خطابه بقيامه عن  
المجلس ومن لا رجوع له عن  
خطابه لا يبطل بقيامه والخلع  
من جانبها يبطل بقيامه  
أيضاً حتى لو قالت سرخر دم  
فقام ثم قال فروختم لا يصح  
(فان قيل) لما كان عيماً  
لزم ان لا يبطل بقيامها وكذا  
ينبغي ان يصح قبولها في  
مجلس آخر (قلنا) هذا جواب  
الخطاب وهو انما يطلب في  
المجلس ولانه من جانبه

لرجل لم يجز ذلك وللمقرله أن يضمن المقر نصف قيمة البيت ولوأقرله نصف الحمام أو ثلثه كان أقراره جائزا  
 كذا في المبسوط \* ولوان سبعة بين رجلين حليته فضة أقرأ أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكة  
 وضمن المقرله نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو أقر يجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف  
 قيمة الجذع للمقرله وكذلك لو أقر باجر من حائط بينهما أو بعود من قبة أو بلوح من باب كذا في الحاوي  
 \* وان كان عدل زطي بين رجلين فأقرأ أحدهما بنوب بعينه من ملرجل كان نصيبه من ذلك للمقرله كذا في  
 المبسوط \* وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي \* دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من  
 نصيبي فلان فهو جائز فاعنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد أقر فلان من نصيبه عشر جميع الدار  
 وذلك سهم مافي يدا المقر فيكون المقرله سهم وللقر أربعة أسهم مافي يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له  
 والباقي بيننا وبحد شريكه فنصيبه يقسم بينه وبين المقرله على خمسة له ثلاثة وللقرله سهمان كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو كانت دار بين رجلين فأقرأ أحدهما بيت بعينه لرجل وأنكر شريكه وأقر شريكه بيت  
 آخر وأنكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وأيهما وقع البيت الذي أقر به في نصيبه سلمه إلى المقرله  
 وان لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقرله على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في  
 المبسوط \* دار بين رجلين أقرأ أحدهما أنها بينهما وبين فلان أنثا أو أقرأ الآخر أنها بينهما وبين هذا المقر  
 له وبين آخر أرباعا فأنسمي الذي أقر له متفقا عليه والذي أقرله أحدهما معجودا والذي أقرله ما مقرا  
 وشريكه مكذبا فنقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بأني المتفق عليه إلى المقر فأخذ منه ربع مافي  
 يده ويضمه إلى مافي يدا المكذب فيقسم مائة نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المعجود نصفين وأما على  
 قول محمد رحمه الله تعالى فالمتفق عليه يأخذ من المقر خمس مافي يده والباقي كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولوان طر يقال قوم عليهم باب منصوب أقرأ واحد منهم بطريق فيه  
 لرجل لم يجز أقراره على شركائه ولم يكن للمقرله أن يعفيه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر  
 جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقرله أن يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما أصابه كذا في  
 الحاوي \* نهر بين ثلاثة أقرأ أحدهم بعشر النهر لا آخر فهذا على وجهين أن أقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا  
 أنثا فالثالث الذي في يده بينه وبين المقرله على أربعة للمقرله واحد وان كان يدعى لنفسه ثلث جميع النهر  
 فمافي يده بينهما على ثلاثة عشر ثلاثة للمقرله وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو كانت عين  
 أو ركي بين ثلاثة نفر كذا في المبسوط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما  
 دار شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه أقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما ما ينكر قال لاحق  
 للمدعي فيما في يد واحد منهما ولو شهد كل واحد منهما ما أو آخر معه على صاحبه أنه أقر لهذا المدعي بنصف الدار  
 فان المدعي يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط \* وإذا أقر الرجل أن هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان  
 ثم قال به ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فخاصمه إلى القاضي فانه  
 يقضي للادول بنصفه وللثاني ربعه وللثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو أقر بهما على ميت هو  
 وأوته كذا في الحاوي \* كيس في يد رجلين فيه ألف درهم فأقرأ أحدهما لاجنبي بنصفه فان قال نصفه لك  
 وسكت وانكر الآخر فلمقرله ثلثا مافي يدا المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين شريك في كذا وان

(٢٦ - فتاوى رابع) تعليق عليك فاقضى جوابا في المجلس كأنه قال ان قبلت ولو غائبة فبلغها الخبر جاز بالقبول في مجلسها ولو قال اذا جاء عند فقد خالته تعالى ألف أو اذا قدم فلان يصح واليه القبول بعد مجي الغدو القدوم في المجلس ولا يصح الخيار من جانبه ويراعى المعاوضة من جانبه احتيا لابتداء ثمر رجعت قبل قبوله صح ويطل كلامها بقيام أيها كان ولا يصح كلامها عند غيبة الزوج اذا لم يقبل عنه قابل لانه شطر العقد وكلام العبد والمرأة لا يقبل الاضافة والتعليق ويصح شرط الخيار لها عند مخالفتها ولو قضى حاكم بكونه فسخا فيسئل يتفقد

وقيل لا وفي لفظ البيهقي والشرع لا بن عباس فيه قول أم لا قيل لا وذ كر بعضهم خلافة في كل لفظ لم يذ كرفيه لفظ الطلاق وهذا طلاق بائن بخلاف وقيل بخلافه وكل موضع استعمل فيه لفظ كناية ولم يذ كرفيه بدل يصدق في أنه لنوا الطلاق وإن ذ كرفيه بدل لا يصدق \* والخلع على أنواع \* (الاول) \* خالعهابعد الدخول على مهرهاان غير مقبوض سقط الكل وإن مقبوضا رجع عليها بكل المهر عند أصحابنا \* قالت بالفارسية خويشتن (٣٠٣) خريدم بكابين وعدت والمجمل مقبوض قال قاضي خان لا يرجع ويراد به النفقة

وإن قبل الدخول إن كان مقبوضا وهو الف رجوع به استحسانا وإن لم يكن الكل مقبوضا سقط الكل ولا يرجع استحسانا \* (الثاني) خالعهاعلى بعض المهر مثلا على عشرة وهو الف إن بعد الدخول والمهر مقبوض رجع بمائة وسلم لها الباقي في قول وإن لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنده العشر بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وعندهما لا يسقط الا العشر وإن قبل الدخول إن قبضت كل مهرها يرجع عليها بمائة استحسانا وفي القياس يرجع بمائة بدل الخلع وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وإن قبل الدخول والقبض سقط كل المهر عنده العشر بالشرط والباقي بالخلع \* (الثالث) خالعهها ولم يذكر العوض الصحيح أنه يبرأ كل من صاحبه وإن لم يكن على الزوج مهر يرد مساق اليها من المهر لان المال مذكور بذكر الخلع عرفا وفي رواية عنه وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ من نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولهما الاذا شرط ذلك

قال هذا الكيس بيني وبينك نصفين فخاف يده بينهما نصفين هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال أحدهما لثالث له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثه وصدق الاول أخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يده الاول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى يأخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يده الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما أقرب به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف خبسي ما في يده هكذا في الكافي \* ولو أقرأ أحدهما أن لقسمان الثلث ولى الثلثان ولى الثلث وزعم فلان أن الكيس له أخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده وهذا إذا كذب ما المقر له فان صدقهما معا أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمه اثلاثا للمقر له ثلثه كذا في محيط السرخسي \* كس في أيدي ثلاثة أقرأ أحدهم لشريكه بثلاثة أرباعه وله الربع والاخر أقرأ للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد ما أقرب وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بثلاثة أرباع خبسي ما في يده ومن الآخر ثلاثة أخماس ما في يده كذا في الكافي \* ولو أقرأ أحدهم أن لقسمان الاجنبي ثلثه ولى ثلثه وقال الآخر بل له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثه وقال الاجنبي بل لي كله أخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبعم ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أسباع ما في يده وثلاثي سبعة كذا في محيط السرخسي \* كس في يد رجل فيه ألف درهم أقر أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف اليه ثم أقرأ الكيس بينه وبين رجل آخر نصفين فهذا على وجهين أما أن دفع النصف الى الاول بقضاء القاضى أو بغير قضاء القاضى ففي الوجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقى في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده وهذا كله قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ولولم يقر للثاني بالنصف ولكن أقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده وإن كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وإن كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر لاخر أنه شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال وثلث سدسه وإن كان دفع الى الاولين بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع الكيس ولودفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث يدفع اليه نصف ما بقى من يده وهو الثلث ولودفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم أقر للثالث يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولودفع النصف الى الاول بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه الثاني والثالث صدقه بالاول وكذبه الثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه نصفين في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء أيضا ثم أقر للثالث والمسئلة بجماهاذ كرفي الكتاب أن الثالث يأخذ من المقر من جميع المال وهو ثلاثة أرباع ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه نصفين وذ كر

في الخلع ونفقة الولد ومؤنة الارضاع لاتقع البراءة عنهم ما بلا شرط في الخلع بالاجماع وإن شرط أن وقت في الخلع جاز وإن لم يوقت لا أبو ولا تقع البراءة عنهما ولو اجمعت عليه النفقة المفروضة ثم خالعهاتسقط النفقة المجتمعة \* قالت خويشتن خريدم بهو حتى كه مر ابر تراست لا يبرأ عن نفقة العدة لانه ليس بنات حلال الخلع \* تزوجها على مهر ثم طلقها بانها تزوجها ثانيا ثم اختاعت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني لا الاول وكذلك اذا قالت خويشتن خريدم انوبكابين وبهم حقها لا يبرأ عن الاول وهل يبرأ عن دين آخر سوى المهر اختلعا على قوله

والصحيح انه لا يبرأ \* (الرابع) \* خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول اذ مقبوض الا يرجع عايم الا يتبدل الخلع في قواهم وان كان المهر غير مقبوض يرجع عليها ببدل الخلع ويسقط عنه كل المهر عنده خلافا لهما وان قبل الدخول رجوع عليها ببدل الخلع لا بشئ من المهر بسبب الطلاق عند الامام وعلم به ما ذكرنا من جواب الاستحسان فيما اذا خالعهما هو مدخول به او المهر مقبوض قول الثاني ومحمد رحمه الله \* ولو خلع الاجنبي بماله نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي (٣٠٣) في اسقاط حقها والمهر حقه والمباراة كالخلع عند الامام ومحمد والطلاق على

مال فيه روايتان عن الامام وعندهما هي كالخلع \* (نوع آخر في القاطه) \* قال لها خويشتن مي خري بهرك ونفقة عندك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يصح الخلع بالاتفاق ولو قال خويشتن خريدي بهرك فقالت خريدم ولم يقل فروختم لا يصح الخلع وبه أخذ الفقيه أبو الليث وقدم جواب شمس الأئمة في السكاح \* قال لها خويشتن ازمين بخري فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم ان ذكر بدلا معلوما ان قال بكايين ونفقة عدة أو بمال آخر معلوم صح وان لم يذكر البدل أو ذكر بدلا مجهولا لا يصح وهي امر أنه كذا اختيار الفقيه أبو الليث والصدور به يفتي واختار الاستاذ وقوع الطلاق وكذا لو قال بالعريسة اشترى نفسك مني فقالت اشتريت لا يقع مالم يقل بعث بخلاف اخلي نفسك مني فقالت خلعت ولم يقل الزوج قبلت حيث يصح الخلع لان اخلي امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يملكه ببدل أو بغيره أما قوله خويشتن

أبو بكر البصاص عن أبي سعيد البرذعي رحمه الله تعالى أنه قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى فيأخذ منه عشر جميع المال وهو ثلاثة أخماس ما في يده ويضمه الى ما في يد الأول فيقسمه ثمانية نصفين واذا دفع المقر النصف الى الأول بغير قضاء ثم أقر الثاني والثالث معا وصدقه الأول في الثالث وكذبه في الثاني أخذ الثالث ربع ما في يد المقر فيضم الى ما في يد الأول فيقسم ثمانية نصفين وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الأول ربع جميع المال كذا في التحري شرح الجامع الكبير للحصري \* اذا قال لفلان على وعلى فلان ألف درهم لم يجده الا آخر لزم المقر نصفه وكذلك لو أقر بماله في عارية أو قرض أو مضاربة أو قتل خطأ أو جراحة عمدا أو خطأ أو سمى اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمى عبدا محجورا عليه أو صبيبا أو حريبا أو ميتا أو رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على عددهم كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علينا ألف درهم ولم يسم معه أحدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب أن المال كله عليه فالمال كله عليه وكذلك لو قال لفلان علينا أو أشار الى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا ألف درهم أو قال علينا كلنا وأشار بيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من الألف يقسم الألف عليهم على عدد رؤسهم ولو قال لفلان على رجل منا ألف درهم لم يلزمه شئ وكذلك لو قال على رجلين منا كذا في المحيط \* ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال أنتم يا فلان لكم على ألف درهم ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أقرضنا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعازنا أو غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على أنه أراد به غيره معه ولو قال غصبت ومعي فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعي فلان جالس كذا في المحيط \* لو أقر أنه قطع يد فلان هو وفلان عمدا ومحمد فلان ذلك وادعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شئ في القياس ولكننا ندع القياس ونجعل عليه نصف أرض اليد كذا في الحاوي \* لو مات رجل وترك أخوين وأقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر فان المقر يعطى الاخ المقر له نصف ما في يده في قول علماءنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* ولو قال ما عندي ارث من أبي لي ولهذا هو أخي فأنكر المقر له بنوة المقر وقال أنا ابن الميت أو قال لرجل ماتت أختك وهي زوجتي وتركته هذا المال ميراثي ويملك فقال هو كله لي لاني لست برزوها ففي المسئلة الأولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نصف المال كذا في السكاح \* المرأة اذا أقرت انها ورثت من الزوج ثم أقرت باخ للزوج فقال الاخ أنا أخ وأنت لست بامرأة فالمال كله للاخ في قول محمد وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى \* كتب ابن سماعه الى محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين لكما على ألف درهم من عن عبد بعتما به جميعا فصدقه أحدهما وقال الآخر لي عليك جسمائة درهم قرضا اقضتكمها الا شركة لاحد معي فيه فقال محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيمنعني أن لا يقبض واحد منهما ما شئ الا شاركه الآخر ما في قولي فاقبضه أحدهما لا يشارك الا آخره اذا كذبه أن يكون شر يكافيه \* رجل قال لرجلين غصبت من أبيك ألف درهم ولا وارث له غيرك فصدقه أحدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك

بخرا واشترى أمر بالمعاوضة وعن محمد بن الفضل اشترى نفسه بمنزلة اخلي يتم بلاذ كريد وقبول اعني بعت وعن بعض مشايخنا رحمه الله ان يتم بقوله خويشتن خريدي لان تقديره خويشتن خريدي كرم من فروختم وعن الفقيه أبي جعفر انه ان نوى التحقيق يتم وان نوى الشتم لا يتم مالم يقل الزوج فروختم \* قال لها خويشتن خريدم بهرك وادرم صارت مستدأة وان نوى السوم لا يتم فلا يصح مالم يقل بعت \* قال لها خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج

الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق ديانته وقضاء \* قال لها بعثك فاعلم نقل اشترت لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية بخلاف قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ماساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا ولا تسقط نفقة العدة ولو قال خالعتك على مال كذا وهو معلوم لا يقع ما لم تقبل المرأة ولو قال الزوج خالعتك ونوى وقوع بائن لانه من الكتابات وان قبلت وقال لم أعن به الطلاق لا يصدق قضاء ويدين \* قال باذن خلع كردم أو خير يد فروخت كردم وانكرت وقوع الطلاق باقراره ان لم يسبق خلع فان سبق خلع فاسد فقال بناء عليه بظن ان الخلع صحيح قال بعضهم لا يقع وقال صاحب المنظومة يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع وقال بان خلع لا يقع (٣٠٤) عند الكل أو قال خدای كردم بان خلع لا يقع شيء \* (نوع آخر) \* خالعا على

ما في يدها من المال أو على ما في يدها من المتاع فله ما في يدها أو يدها من المال والارثت مهرها وان قالت على ما في يدي أو في بيتي من شيء ولا شيء فلا شيء له كما اذا خلع على شيء لا قيمة له ولو بعها لهما عليه من المهر يظن ان عليه بقية المهر وعلم انه لم يبق شيء من المهر ردت المهر ان قبضت والابري الزوج وان علم انها وهبت المهر صرح الخلع ولا يرد شيئا كالمخلوع على ما في البيت من المتاع وعلم انه لا متاع فيه وكذلك باعها تطليقة بمهرها عالما انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترطت وقوع الطلاق الرجعي مجانا ولا ترد على الزوج شيئا \* قال خويشتن خريدي ازمن فقالت خريدم وقال الزوج فروختم يقع البائن ولا ترد ما قبضت من المهر في المختار وان لم يقبض برئ الزوج بحكم الخلع \* وفي الفتاوى قال سرخريدم وقال الزوج فروختم تسقط بقية المهر الذي على الزوج

خمس مائة درهم قرضا أقرضتسكها ولم تغصب من أبي شيأ قال محمد رحمه الله تعالى لا يأخذوا حدم من ماشيا الا شاركة أخوه فيه كذا في المحيط

### \* (الباب الرابع عشر فيما يكون اقرا بالابراة وما لا يكون وفي الابراء صريحا) \*

اذا أقر رجل رجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كالسكفالة بالنفس والقصاص وحده القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالنكاح والابرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كالنكاح وأرسل الجناية وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط \* قال هو يرى من مالي عليه يتناول الدين واذا قال من مالي عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون واذا قال برئ من مالي قبله برئ من الضمان والامانة فان ادعى الطالب بذلك عليه حقا لم تقبل ينسب عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة أو يوقتوا وقتا بعد ما هكذا في محيط السرخسي \* وان لم يثبت بل أبهم الدعوى ايم اما فاقضاس أن تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل ينسب كذا في المحيط \* ولو قال لاديني على أحد ثم ادعى على رجل ديناصح وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال كل من لي عليه دين فهو برئ من دينه الآن يقصد أحدا بعينه فيقول هذا برئ مما لي عليه أو قبيلة فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أن فلانا قد برئ من حقه قبله ثم قال انما برئ من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو برئ من الذي قبله أو من مالي قبله أو من ديني عليه أو من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجناية التي فيها قود وأرسل لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط \* ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو برئ من ذلك فان كان حاضرا فقال لا أقبل الهبة أو غائبا فبلاغته لا أقبل فالمال عليه وان مات قبل أن يرد فهو برئ كذا في الحاوي \* واذا أقر الطالب أن فلانا قد برئ لي مما لي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط \* ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لا عن الدين كذا في المحيط \* وان أقر أنه لا حمله قبل فلان فله أن يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا أرسل لي قبل فلان فليس له أن يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطا والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر أنه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعي الخطا والحد ولو أقر أنه لا جراحة له خطأ قبل فلان فله أن يدعي العمد كان فيه قصاص أولم يكن كذا في المبسوط \* وان أقر أنه لا دم له قبل فلان فليس له أن يدعي دم عمد ولا خطأ وله أن يدعي مادون

الدم

ونفقة العدة لانه الخلع في العرف ولا يسترد المهر الذي أعطاه الا في عرفنا لا يكون ما أعطى من

المهر من بدل الخلع \* قالت خويشتن خريدم فقالت خريدم فميت الخلع اذا نوى ألا يرى انه لو قال أبيعك للحال صحيح لان في الحال وفي الذخيرة انه لا يتم الخلع في شيء خري وفي الفتاوى اشترت نفسي منك بما أعطيت واشترت نفسي بما أعطيت وأرادت الايجاب لا العدة فقال أعطيت صح ويقع \* وفي المحيط قالت خري والمسئلة بحالها يصح ولا يتوى لانه لايجاب وضعا ولو قالت خرم لا يصح ولا يتوى لانه للعدة وفي العربية لفظهما واحد وكره صاحب المنظومة خري لا الاستفهام لا الايجاب فيمتوى حنثا لان الاستفهام قديد التحقيق ولو قالت خري حق كره ابن رستم خويشتن خريدم لا يصح ما لم يقبل به حتى كره اذا جرت العادة به وبه يفتي

\* قالت خويشتن خريدم وقال الزوج فروخته أم فهو كقوله فروخته \* قال لها كل امرأة تزوجها فقه دبت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأته فلقبول اليها بعد التزوج في المجلس كما إذا تخالفا \* قال لها خالعتك على ألف درهم أو بارتك أو طلقك بالف فلقبول اليها في مجلسها \* امرأته بشراء رأس شاة فاشتريت فقال سر خريدي فزعمت المشتراة وقالت خريدم وقال فروخته لم يصبح الخلع لكن ان نوى الطلاق يقع فينوي حينئذ لان الاستهام قديد كالتحقيق \* وإذا قلنها الخلع بالعربي وهي لاتع لم (٣٠٥) فقالت ذكرنا ان الفتوى على انه لا يقع كذا

الدم كذا في الحواشي \* ولو أقر أنه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف أو سرقة لم تقبل بينته على ذلك إلا الأنا يشهد وأنه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط \* ولو قال له انه بري من قذفه اباي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما أعلم ثم أقام البيينة أن له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي أو في يميني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في حسابي أو في كتابي ولو قال قد علمت أنه لاحق لي على فلان أو استيقنت لم أقبل منه بينته كذا في الحواشي \* ولو قال است من فلان في شيء ثم أقام البيينة على ما له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان أو قال برئ فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهم ما قبل صاحبه كذا في المبسوط \* ولو قال لست من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنا بري من هذه الدار ثم ادعاه وأقام البيينة لم تقبل بينته إلا أن يدعي حقا حادثا بعد البراءة فقبل بينته عليه كذا في المحيط \* ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن إقرارا بشيء وإن قال قد خرجت منها على مائة درهم أو بمائة درهم وقبضتها كان إقرارا بأنه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فإن أنكر ذوا اليد ذلك وقال هي لي وقد أخذت مني مائة درهم غصباً حلف على ذلك ويسترد المائة إذا حلف ويكون المقر على خصومته كذا في المبسوط \* ولو قال أنا بري من هذا العبد ثم ادعاه وأقام البيينة لم تقبل وكذلك إذا قال خرجت من هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي أو قال عن يدي ثم ادعاه وأقام البيينة لم تقبل كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد قال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو أقام البيينة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط \* قال لفلان على ألف فقال فلان مالي عليك شيء برتد إقراره فإن أعاد الإقرار فقال المقر له أجل يلزمه كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أن هذه الخارية لفلان غصبها أباه فقال فلان ليست هذه لي بطل إقراره فإن أعاد الإقرار فدعاه المقر له دفعته اليه كذا في المبسوط \* ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أبرأ منك مما لي عليك فقال الرجل مجيباً له أن لك على ألف درهم فقال الأول صدقت يلزمه الألف قياساً وببرأ منه استحساناً كذا في محيط السرخسي \* رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن ألف درهم فإن كان المال مؤرخاً والبراءة كذلك فإن كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضي بالبراءة وإن كان تاريخ المال قبل تاريخ البراءة وكذا لو كان تاريخه ماسواً وإن كان صك المال مؤرخاً والبراءة غير مؤرخة أو على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل على رجل صك كل بألف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن ألف درهم وفي صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك على ألف درهم وقد أخذتني ألفاً وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض منك شيئاً فإن المطلوب يبرأ عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام لأن اثنين كذا في فتاوى قاضيان

﴿وما يتصل بذلك﴾ قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع دار في يدي رجل أقر وقال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنك الفلان يريد به رجلاً ثالثاً وصدقة الثالث في ذلك

اختاره في الصغرى \* قبل لها خويشتن خريدي من زوجك بكذا وقبل الزوج فروخته فقال لا ثم قال فروخته لم يصبح وكذا لو قال الزوج لها خويشتن بخبر بكابين وعدت فقالت بكابين خريدم وبعدت بي ولم يقل الزوج بعده شيئاً لا يقع شيء \* اختلعت وهو وينسج الكرباس فقال الزوج خلعتك إن لم تطل الحياكة صح وقيل صح وإن طال إذا كان كلامهما متصلاً إذا تخال كلام آخر \* اختلعا وهما يشان إن كان كلام كل منهما متصلاً بالآخر صح وإن لم يكن متصلاً بالآخر لا يصح ولا يقع الطلاق أيضاً \* ولو اختلعا وزعت تمام الخلع وادعى القيام ثم القبول القول له لانه انكار للخلع \* قالت لزوجها خويشتن خريدم بعدت وكابين فقال الزوج فروخته كبر يصح الخلع إذا أراد التحقيق \* قالت له زمن سر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته صح ما إذا قالتا كسر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته صح ما إذا ذكر على وجه المجازاة بان جرى بينهما كلام بوجوب ذلك كان الخلع صحيحاً وإن أراد التعليق لا يصح ما لم يقل

الزوج أرى سر شد ما \* قالت بعت منك مهري بتطبيقه فقال اشتريت يقع البائن \* قال لها بعت منك بتطبيقه فقالت اشتريت يقع الرجعي مجاباً وبه أجاب الفقيه أبو بكر الاسكافي رحمه الله وقال بعضهم يقع البائن وترد المهر وإن لم تقبض برئوبه قال صاحب المحيط وقال الصفار إذا لم يذكر المال يقع الرجعي كما قال الفقيه رحمه الله \* قال لها بان طلاقك تزييش منست مرأفروخته فقالت فروخته فقال خريدم طلقت ثلاثاً وقال القاضي يقع الثلاث إذا نوى الزوج والمرأة ذلك كما إذا قال لها بما لك عندي من الوديعة دخل كل وديعة لها عنده \* قال بعت منك

تطبيقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال لها ما بناو المال الزوج يقول أردت التكرار لم يصدق ويقع الثلاث ويلزمه ثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المال في الثاني والثالث وهو صريح فيخلق البائن \* قال لها بعد الخلع دامت سه قال الامام النسفي ان نوى الثلاث طلقت ثلاثا لان المضمر في هذا اللفظ صريح الطلاق ولو قال قد خلعتك قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال قد خلعتك بمالك على من المهر ثلاث مرات وقالت قبلت أو رضيت طلقت (٣٠٦) ثلاثا لانه لم يقع بلا قبولها \* قال ثلاث مرات قد بارأئك ولم يسم شيئا فقالت رضيت أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء

فان القاضي يقضى بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنهم الفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط وأما اذا قال ذات مفصلا فلا هكذا في المحيط \* رجل أقر له انسان بالدين فأقر المقر له أن الدين للفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو أدى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الالف التي لي على فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ما هي لي على فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي على فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده ألف درهم قال لرجل هذا الالف لا ورثته عن أخيك وقال المقر له هو هذا الرجل الآخر ورثته عن أخيه قال يدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط

### \*( الباب الخامس عشر في الاقرار بالتجبة ) \*

اذا أقر الرجل أن اذنان عليه ألف درهم تجبة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بأنه تجبة فالمال لازم على المقر الا أن يصدق المقر له بذلك فيثبت له يلزمه شيء \* وكذلك لو قال اشهدوا أن لفلان على ألف درهم زورا وباطلا وكذا يقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا أخذته بألف وعلى هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم تجبة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تجبة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل أيضا لان مطلق التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما أقربه اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط \* اذا قال الرجل لا خير لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بألف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك على ثم أشهد له بألف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهو باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه ولو قال أشهد لي عليك بألف على أنه باطل أو على أنك برى ففعل لم يكن عليه منه شيء كذا في المحيط \* واذا قال الرجل للمرأة اني أريد أن أشهد أن أتزوجك بألف درهم تزويجا باطلا وتجبة وقالت المرأة نعم افعل على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فما يسمى فيه المال وأما الكتابة على هذا الوجه فباطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأة اني أمهرك بألف درهم في السر وأظهر في العلانية ألفين وأشهد على ذلك فالمهر لها ألف درهم ولو باضعها على أن المهر في السر ألف درهم وانما يظهروا أن العقد بمائة دينار سمعة ففعله لا ذلك فلها مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع باللفين وهكذا رواه المعلى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن محمد رحمه الله تعالى في أملاثة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط

### \*( الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق ) \*

رجل أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحة أو مرض ثم حجه وصدقته في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا أن يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو أقرت المرأة في صحة

أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء  
قالت خلعت نفسي منك  
بألف ثلاث مرات فقال  
رضيت أو أجزت وقع الثلاث  
بثلاثة آلاف كذا في المستق  
قال لها خويشتن ائمن  
بجربكذا وكررت ثلاثا فقلت  
خير يدم يقع الثلاث بالاموال  
الثلاثة \* ولو قالت خويشتن  
خير يدم بألف وكررت ثلاثا  
فقال فروختم يقع الثلاث  
بالاموال الثلاثة وعن الامام  
الثاني انه فرق بين الايجابين  
فقال من جانبه كلا الايجابين  
باق ومن جانبها لا حتى لو قال  
طلعتك على المالكين يتوقف  
على قبولها وفي الخزانة في  
قولها خويشتن خير يدم ثلاثا  
فقال الزوج فروختم يقع  
واحدة وبطل الاول بالثانية  
والثانية بالثالثة بخلاف  
طرفه لانه لا يحتمل النقص  
لكونه عينا \* قال لها من  
خويشتن ائمن خير يدم بعدت  
وكابين فقالت فروختم ونوى  
الطلاق قال أكثر أهل العلم  
انه لا يصح وبه يفتي وقال في  
النوازل يصح \* قيل لها  
اشتريت نفسك بتطبيقه  
بكل حق يكون للنساء على  
الرجال من المهر فقالت  
اشتريت وقيل له بعث فقالت

بعث صح وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك من الزوج وبه يفتي \* قال الزوج فروخت ولم يقل فروختم صح \* تزوجها أو  
وقال عند رجل امرأتى لا تشترى بدهرم فقال الرجل اشترى بها بمائة درهم هل بعث مني فقال الزوج نعم لا تحرم عليه \* قالت سران توكابين  
خير يدم فلهذا بمنزلة ما لو قالت بكابين خير يدم \* قالت خويشتن خير يدم بعدت فهو بمنزلة قولها بشفقة عدة ولو خلعهها بكل حق لها عليه لها  
نفقة العدة \* اختلفت على ان لا سكنى لها لا يصح ولو على ان مؤنة السكنى عليه يصح \* ولو اختلفت على ان لا نفقة لها أو اختلفت وبراءة عن



النفقة صح بالخلع والمبارأة لا يوجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ما وراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح عنده والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره \* طلقها على ألف قبل الدخول ولها عليه ثلاثة آلاف يسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة وقاصا بالف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند الثلجي (٢٠٧) وترجع عند غيره وعليه

القنوي بناء على ان صريح الطلاق بقسدم من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام أم لا فالثلجي يوجهه وغيره لا وعن محمد أنهم ما اذا تخالعا ولم يذكرا المال انه باطل لانه لا يكون بلا مال \* وان قال لها اخلي نفسك مني بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لانه صريح في عدم المال ووقع البائن \* ولو قال اخلي نفسك مني أو قال اخلي بمال فقالت اختلف بالف لايتم ما لم يقل الزوج فعلت أو خلعت أو ما لو قال اشتري طلاقك بالف أو اخلي بالف فقالت اختلفت بالف ثم بلا قول منه \* وقال الامام السعدي اذا تخالعا ولم يذكرا بدلا ترد عليه ما أخذت من المهر وعن محمد اخلي نفسك فقالت خلعت بكذا لا يجوز حتى يقول الزوج أجزت ذكرت قلبا من المال أو كثيرا \* ولو قال اخلي بالف فقالت خالعت نفسي صح وتم \* ولو قال اخلي نفسك فقالت خالعت نفسي منك وأجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها

أو مرض بانه تزوجت فلا نأبئك انتم بحدته فان صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجت فلانة وقالت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقته وقالت ان شاء الله أو اعتقتك وقالت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو ليس تزوجتك أمس أو أمتزجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على أن كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصار كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط \* ولو قال ليس قد طلقته أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لانه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أم اطلقتك أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقته أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخليني بألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس بألف درهم أو قالت خالعتي أمس بألف درهم أو أنت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط \* لو قال لها أنا منك مول أو مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت على كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في الحاشي \* ولو قال الرجل اخلي مني بمال كان هذا اقرارا منه أنه تزوجها كذا في المبسوط \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمر بك يدك في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء أو قال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* لو قال الرجل لامرأته أنت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال أنت على حرام أو بائن أو بنة الآن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* لو قال لامرأة حره هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابني فقال نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة أمة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* اذا أقر أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها الا أنها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع الطلاق عليها وان كذبته في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط \* لو أقر بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهر افا ان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة أقرت أن فلانا وطئها بنكاح أو ملك وهو يمجده ثم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقته واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغير مجاز وكذلك لو قرأت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فزوجهما أو تزوج ابنتها لم يفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينقص به النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لايه وأمه وثبت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما أو أزمته نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أنه كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنسكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقته أو تزوجت غيره ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل

اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بمال الآن ينوي بغير مال \* ولو قال لغيره اخلي نفسي ليس له ان يخلعها بلا مال وعن محمد اذا خلعها يكون طلاقا بلا مال وفي الايضاح مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق \* وذكر شيخ الاسلام قال لها اخلي ولم يذ كر بدلا فقالت اختلف يقع طلاقا بلا مال ولا يكون خلعا كأنه قال لها طلقني على نفسك باننا فقلت وقد مر انه يكون خلعا وترد ما ساق اليه من المهر وان كان عليه مهر برئ بخلاف ما اذا قال لا آخر اخلي نفسي فخلعها بلا بدلا لم يقع ولا يجعل كأنه قال له طلق امرأتني

بأنه لان الخلع طلاق بعوض عرفا لأنه في حق المرأة اذ لم تذكر البذل تعذر رجوعه على التوكيل بالخلع جعل مجازا عن قوله طلق نفسك اتماما  
حق الاجنبي يصح جعله توكيلا ليدل شاهه الوكيل لان العقد لا يتم به بل به وبالمرأة فلا يؤدي الى التضاد فعلى قياس هذا الوكيل بالطلاق  
ينبغي ان لا يملك الخلع وبه قال البعض وان كان قبل الدخول لانه فوض اليه التخيير فلا يملك التعليق وقيل يملك لانه خلاف الى خير فان  
الرضا لا يبدل رضائيدل \* قال اختلعي ولم (٣٠٨) يذكر المال أصلا وقالت اختلعت يقع باننا اذا نوى ولا يبرأ عن المهر كطلق نفسك باننا

وفي الفتاوى يسقط \* ولو  
فارسية أو عربية خويشتن  
بجزا ويبيى نفسك من نفسك  
وبه بقى \* قال اخلع امرأتى  
ولم يذكر البذل صح التوكيل  
كالبيع بخلاف الامر بالشراء  
وان ذكر المالا غير مقدر  
فقال اختلعي على مال فقالت  
اختلعت لا يقع لان التوكيل  
لم يصح لانه اذا ذكر المال  
كان خلع او الخلع لا يصح بلا  
ذكر بدل والبذل مجهول فلا  
يصح والرواية صحيحة والدليل  
منظور فيه لان اخلع امرأتى  
صح بلا ذكر المال أصلا  
وفي رواية عن محمد يصح وبه  
أخذ بعض المشايخ وان  
ذكر المالا مقدرا فقالت  
اختلعت في رواية كتاب  
الطلاق لا يصح ما لم يقل  
الزوج خلعت وفي رواية  
كتاب الوكالة يصح وبها الزوج  
عن المهر وبه بقى \* قالت  
اختلعت فقال الزوج طلقت  
وقع البائن ولا يبرأ الزوج  
عن المهر \* قال لها اختلعت  
نفسك متى يبرأك ونفقة  
عدتك فقالت اختلعت  
لا يصح ما لم يقل قبلت الا اذا  
أراد به التحقيق لا السوم \* قال  
خويشتن بجزا عدت وكابن  
فقال خريدم فقال الزوج

الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط \* لو ان المجهولة أقرت أنها ابنة أبى زوجها وصدقها  
أبو الزوج وكذبها الزوج قال القاضي يفرق بينهما ولو أن أختين مغروقتين أنهما أختان وهما أو أمان تزوج  
رجل احدهما ناقرت الاخرى أنها ابنة أبى زوجها وأختها وصدقها المقر له بذلك وكذبها أختها وزوج  
أختها قال القاضي يفرق بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط \* رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشراها أبوه وأبنة  
لم يحل له أن يقر بها وكذلك لو أقر بذلك بعد ما وطئها الاب أو الابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسانا ولو  
أقر أنه وطئها في ملكه ثم أعتقها فزوجهها ابنة لا يصدق الاب ويجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا  
كذا في محيط السرخسى \* اذا أقرت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها  
وتصير أمة للمقر له يصنع بها ما يصنع بأمته وظاهره يدل على أن المقر له وان علم أنها كاذبة في اقرارها أنها تصير  
أمة له يترفعها ويستخدمها ويستقر شهرها ومشايخنا قالوا الاصح أن يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم  
أنها صادقة فيما تقول أما اذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في  
الرق والحرية اذا أقر بالرق لانسان وصدقته المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي أو صبية يعقل  
ويتكلم ان أقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا أو أمة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط  
الجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم تعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرفت حرية بديل  
بأن عرف أن أبوه حر الاصل أو ثبتت حرية بالشهرة قال القاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له  
وكذلك اذا كان القاضي قضى عليه بحكم من أحكام الاحرار بأن جنى أو جنى عليه وقضى القاضي بارش  
الاحرار فلا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فأقر بالرق لانسان لا يصح اقراره فان  
أقر المعتقد بذلك وصدقته أجزت اقراره هكذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة لا يعرف أمة أم أمة فالتكاح  
جائز بناء على ظاهر حرية ولو ولدت أولاد ثم أقرت بالرق لرجل وصدقها المقر له وصدق الزوج صدق في حقها  
حتى صارت أمة له وماله له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر  
له أن يمنعها من زوجها وله أن يمنع المقر له عن استخدامها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* فان أعطاهما  
الزوج المهر قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله أو بعده لاق من ستة أشهر فهو حر فان  
ولدت لا = ثم فعند أبى يوسف رحمه الله تعالى هو عبد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وطلقتها ثنتين وعدتها  
حيضتان بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان أعتقها المقر له فلا  
خير لها وان كان الزوج آلى منها فأقرت بالرق قبل أن ينقضى شهران فأبلاؤها شهران وان أقرت بعد  
انقضاء شهرين فأبلاؤها أربعة أشهر كذا في محيط السرخسى \* وان جنى عليها فأرأس الامة للمقر له وان جنت  
خير المقر له بين الدفع والفداء كذا في الكافي \* لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها يملك عليه الرجعة  
ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بأن يطلقها ثنتين ثم أقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل  
حتى طلقها ثنتين بانت منه وان لم يعلم أو علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها هكذا في محيط السرخسى  
\* لو طلقها الزوج واحدة فغضت من عدتها حيضة ثم أقرت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو أقرت بالرق بعد  
ما حاضت حيضتين كانت عدتها ثلاث حيض ولو أن الزوج آلى منها فغضى شهر ثم آلى منها فغضى شهر ثم  
أقرت بالرق فعدة الابلء الاول أربعة أشهر ومدة الابلء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار تطلق

من في فروختم صح لانه تم بقوله بجزا وكذا قال الزوج بعد ذلك من بك طلاق دادم يقع بالابلء  
ظلالا بالخلع والتطليق \* اختلعت بجهرا ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد دوى مجهولة لدخولها بها كبيع الشرب جازت بها  
للارض وان كان مجهولا \* وفي شرح الطحاوى خالعهما على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة بخلاف ما لو أبرأت الزوج عن النفقة في المستقبل  
حبث لا يصح وفي الظهيرية ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو الاشبه \* (نوع آخر) \* قالت

خويشتن از تو خريدم بكذا فقال الروح فرو ختم ثم قال أردت غيرها لا يصدق \* قال أنت طالق بعد غد على ألف وغدا على ألف واليوم على ألف فقالت قبلت فانها تطلق للحال واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بلا بدل لان البدل يقابل زوال النكاح وقد زال بالاول \* قال لها السمت بامر أتي خلعت جري بيننا منذ ثمان سنين وقالت بل منذ سبع سنين ثبتت الخلع باقرارهما وان لم يثبت التاريخ \* خلعت امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعته من انسان ولم ترد ذلك (٢٠٩)

عروضها والمثل في المكملات والموزونات كأنه استحق بدل الخلع فيرجع بالقيمة \* اخلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان السبرة تختص بحقوق النكاح \* قالت لا جنبي چون شوى من بنج دينار بدهد تو مرايك طلاق باي كشاده كن شوى بنج دينار باجنبي دادا جنبي باشوى زن خلعت كرد على المهر ونفقة العدة سنة طلاق قولها لا جنبي باي من بيك طلاق كشاده كن تو كيله بالخلع مطلقا والخلع لا يكون بلا بدل وبده بقبضة المهر ونفقتها فكانت اخلعت مع زوجي على مهرى ونفقة عدتي وفيه دليل على انها اذا قبضت المهر المجمل انه لا يرجع عليها بالمجمل لان تلفظه بلفظ الخلع دليل على تو كيله باسقاط مالها عليه والمستوفى ليس كذلك وعليه الفتوى \* وقع الخلع ببذل على الزوج قال القاضي الامام في الاسرار يجوز الخلع ولا يجوز بذل المال وقال بعضهم يجوز والخيار الجواز وطريقه ان يحتمل على الاستثناء من

بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو اتي منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا أقربك فلما مضى شهران أقربت بالرق كانت مدة الايلاء الاول أربعة أشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بآب بتطبيقين بحكم الايلاء كذا في المحيط \* ولو قال لها اذا دخلت الدار أو اذا كلمت فلانا أو صليت الظهر أو اذا جاء رأس الشهر فانت طالق ثنتين ثم أقربت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غايظة بضره قوله أو كذلك لوجب جعل أمرها يدها في تطبيقين أو بدأ جنبي ثم أقربت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* لو علق طلاقها ثنتين بدها فاقربت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعد ما أقربت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بدلا ولا بدله منه مثل كلام الاب وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* لو أن رجلا مجهول الأصل له أولاد وأمهات وأولاد ومدرين ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* في المستحق عبد قال رجل أنا ابن أمك وهذه أمي أمك ولدت في مكك ولكني حرما ولدت الاخر اقا قول قوله ولا يكون عبدا له كذا في المحيط \* لو أن امرأته مجهولة الحال في يدها ابن صغير من خور فأقربت أنها أمة لفلان وان ابنه اعبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال أنا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان له اولد صغيرا أقرب بالرق لرجل على نفسه ما و ابنه ماحاز وان قالنا نحن مملوك لفلان وابنتاهذا مملوك لفلان آخر وكذب ما مولاهما في الابن فالابن عبده معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل أعتق عبدا له ثم أقر أنه عبده فلان وصدقه فلان يصير رقيا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا أقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ولو قال لا آخر أنا عبدا فقال لا ثم قال بلى يكون عبدا له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ذوالبدل لرجل هو عبدا لفلان فقال لا ثم قال بلى هو عبدي وجاء بالبينة أنه لم تقبل بينته وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة أنه لم تقبل بينته كذا في المبسوط \* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون اقرارا بالرق له ينظر ان كان تصرفا يشترط فيه الخبز والمملوك كالأجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجنابة فالسكوت عن الرد عنه يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق أما اذا باعه ولم يسل وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من أصحابنا لا يكون اقرارا بالرق كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا ادعى على أمة أنها أمة وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلها ما وليس واحد منهم ما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما ما صاحبه في دعواه معا فذلك باطل وان كان أقر أحدهما قبل الآخر فالذي أقر أخيرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدق ولم يكذب لم يكن واحد منهم مملوك للآخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* اذا قال أعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال أعتقني أمس وكذلك قوله هل أعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر واشترى المجهول عبدا وأعتقه ثم أقر بالرق لانسان وصدقه المقر له وجد المعتق

(٢٧ - فتاوى رابع) المهر فان الخلع لوجب براءة عن المهر فكانه قال الاقدار من المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن له مهر يجعل كان ذلك القدر استثنى عن نفقة العدة فان زاد على نفقة العدة يجعل كانه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع ثم خالع تصح الخلع بقدر الامكان \* قالت خويشتن خريدم فروش فقال فعلت يكون خلعاً ولو لم تقل فروش لا يكون خلعاً \* قالت له خويشتن خريدم فروش بعدت وكابن فقال الزوج لرجل آخر قبلت فقال بعثت ثم الخلع لاخراج الزوج الكلام مخجج الو كاله أو الراله لان الوكيل فيه رسول \* خريدم وفرو ختم

وقال الزوج كان في غميري بعث رأس الشاة أو قال قلت فروقتم بالفام قبل القول له مع العين إلا إذا كان قبض بدل الخلع لانه دليل ارادة الخلع  
فحينئذ لا يقبل قوله وقيل لا يقبل وان لم يقبض لان كلامه خرج جوابا في قيد بالسؤال عن تعليق النفس وعليه الفتوى وان شهد شاهدان  
انه قال فروقتم بالفام أو آخر انه قال فروقتم بالخاء قضى بصحة الخلع وقيل اذا نوى منطقة أو خشبة في يده فان اشار الى تلك الخشبة أو  
المنطقة اشارة تفهم انه المراد يصدق انه (٢١٠) لم يرد الخلع وكذا ان شهد قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم أشار في وقت

كلامه الى ذلك الشئ اشارة  
فهمها الشهود ودلان الخلع بعض  
الزعم كأنها قالت نزع  
هذاعريدي \* قال لهاده  
دينار بده وخوبش - تن بجر  
فقلت خوبش بن خريدم ولم  
تدفع الدينار ولم يقبل الزوج  
فروختم لا يقع لانه تعليق  
بالاداء ولم يوجد \* اختلعت  
بتطليقة بائنة على كل حق  
يجب للنساء على الرجال  
قبل الخلع وبعده ولم يذكر  
الصدوق ونفقة العدة تثبت  
البراءة عنهم لان المهر ثابت  
قبل الخلع وبعده تثبت  
نفقتها \* خاله ما قبل الدخول  
وكان لم يسم مهرا ان سقط المتعة  
بلاذكر \* ارتدت والعياذ  
بالله ثم خاله ما لا يصح الخلع  
وتبقى له بعد الخلع ولا ية الجبر  
على النكاح لان الخلع يكون  
عن النكاح \* اختلعت في  
النكاح الفاسد لا يسقط  
المهر لانه ليس بجناح \* طلقها  
بائنا ثم خاله ما على مهرها  
لا يسقط المهر لانه لم يسلم لها  
بالخلع شئ \* خلعتها ثم تزوجها  
ثم قال انها حرام على ذلك  
الخلع تحرم عليه لانه اخبر  
عن حرمة بذلك الخلع ولا  
يكون ذلك الا بالاطلاق  
ويجب عليه كل المسمى لانه

صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات  
المعتق وترك مالا فماله للمولى المعتق وهو المقر له ان لم تكن له عصبية فان كانت لليت عصبية فهو الابن أو الاخ  
أو الوالد أو الام أو الميراث من المقر له ان لم تكن لليت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير  
للمقر له باقراره ولو لم يمت المعتق ولكنه جنى جنابة يسعى فيها ولا يعقلها أحد واختلف المشايخ رحمهم الله  
تعالى انه يسعى في قيمته أو في ذية المقتول قال بعضهم يسعى في قيمته وقال بعضهم يسعى في الذية قال الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع  
الكبير \* وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي \* ولو أن المقر له بالرق اعترف المقر  
ثم مات المعتق الأول فخاله للمقر له وكذلك لو كان المقر ابن حلال الاب اذا كان حيا لاحق للابن في تركه معتقه فلو  
مات المقر أو لا وترك ابنا حرا ثم مات المعتق الأول ولم يترك عصبية فغيره ابن المقر لا للمقر له وكذلك لو كانت له  
عصبية سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير

\*( الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمية الولد والعق والكتابة والتدبير ) \*

يصح اقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال بولد مثله لمثله وأن لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره  
وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر بولد مثله وأن لا يكون المقر  
ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالمرأة اذا صدقته وكانت  
خالية عن زوج وعدة وأن لا تكون تحت المقر أو اختها أو ابنتها أو أربع سواها وبالمولى بان أقر ان هذا العبد معتق  
أو أقر ان هذا معتق اذا صدق المقر له وأن لا يكون للمعتق في الصورة الاولى والمعتق في الصورة الثانية بولد  
ثابت من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء ونحو الاخ والعم والخال ومن أشبههم وتفسير صحة الاقرار عن  
ذكرنا اعتبارا والاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيره ما حثي انه اذا أقر بالابن مثلا فالابن  
المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان كان المقر له يرث أيضا من أبي المقر وهو جده المقر له وان جده  
الجدة نسبه وتفسير عدم صحة الاقرار عن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق أما  
فيما يلزمهم من الحقوق فاققراره صحيح معتبر حتى ان من أقر مثلا باخ وله ورثة سواء يجحدون أخوته فبات  
المقر لا يرثه الاخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر اذا كان الاب يجحد نسبه وانما يستحق النفقة  
على المقر حال حياته واققرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رحمهم  
الله تعالى ما ذكرنا اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج  
معروف فينبغي أن يصح اقرارها كذا في المحيط \* رجل ملك عبدا في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله بولد  
لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شئ وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين  
محيط بقيمته وكذلك اذا ملك أمه أو قدامك كها في حالة الصحة لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده  
أو مع أمه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه وأقر بنسبه ثبت نسبه أيضا وعق عليه كذا في الذخيرة \*  
فان لم يكن للريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه تجب عليه السعاية ثم في أي قدر يسعى ذكر أن على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى في ثلثي قيمته وعنده ما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث  
فان ذلك يطرح عنه وان كان للريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه ويسعى في

لا يصدق عليها فيه وانما يصدق فيما عليه نية الطلاق في الخلع والمبارأة بشرط الصحة الا ان المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة قيمته  
الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعد مذكرة الفراق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاجابة الى النية وان كان من الكتابات وان لم يكن كذلك  
فبقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكتابات على الاصل \* قال لها سرت فروقتم ولم يقل خريدم ان نوى الطلاق يقع بلا بدل والا لا ولو قال سرت  
فروختم بكذا من المال لا يقع بلا قبول كذا لو قال لعبد بعث نفسك بكذا لا يعتق بلا قبول لانه معاوضة وان لم يذ كر البذل عتق قبل أم لا

نوى أم لالا بعه نفسه منه اعتاقه \* قالت عند غيبته من سر خريدم أي فلان ثور وشوى مر أخبركن فقبل ان يخبر الزوج رجعت ولم يعلم الرسول ولا الزوج الرجوع حتى أخبر الزوج فقبوله باطل لصحة الرجوع بلا علمه لانهم باشرت العقد بنفسها وما فوضته اليه وكان رسولاً في الاخبار للرسول ان يرجع بلا علم الرسول لما قلنا ان الخلع مع اوضة من جانبها ولو قالت لرجل اخلعني من زوجي على الف أو قالت للزوج اخلعني على الف ثم رجعت بلا علمه ثم خالعه المأمور كما امرت بائنها لانها كانت غيرها (٣١١) والوكيل لا يصح عزله بلا علمه

فلا يمس العزل \* خالعهها وقالت ان لم أؤد البدل الى اربعة ايام فاخلع باطل فخصت المدة ولم تؤد فهدأ بغيره بشرط الخيار في الخلع وانها على الخلاف اذا كان من جانبها \* قال لها سر خريدي واكرهه دامت سه طلاق طلقت ان لم يخالع لانه علق بشرط عدم الخلع وقد وجد \* قالت له مر الزوسره وبأى نه من سر خريدم فقال كررنا ازم من جيزى نيت من فروختم تطلق ان اراد به المجازاة وان اراد به التعليق لا الا اذا وجد الشرط بان كان لا يعطيه اللباس \* اختلفت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يطل بالشروط الفاسدة وكون الولد عند الام حق الولد لا الام فلا تملك الام ابطاله \* اختلفت بمهرها ونفقة عندها وعلى ان تملك الولد سنين بنفقتها فأمسكت الولد اياماً ثم وارت نفسها ببقية المدة للزوج ان يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تملك لانها استنعت عن ايقامه بطل الخلع فيجب قيمته كالمواصلة على عيبه ووارثه \* اختلفت منه على

قيمه الا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرث ولا يسمي في شيء من قيمته وأما الجارية فانما اعتق بجمته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط \* عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال أحدهما هو ابني وابنيك أو قال ابنيك وابني أو قال ابنتاهان ذكره موصولا ثبت نسبه من المقر صدقه شريكه أو كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنيك نفذ على المقر ولو قال ابنيك وسكت ثم قال وابني فان صدقه شريكه ثبت نسبه من الشريك وان كذبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنيك أو قال ابنيك وابني أو ابنتاهان ثبت نسبه منه لان هذا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنيك دوني أو ابنيك وسكت ثم قال هو ابني لم يثبت نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الزيادات للعناني \* وان كان كبيراً أو صغيراً يعبر عن نفسه فان كان مقر بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وان صدقه المقر له وان أنكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما \* ما كذا في المحيط \* جارية بين رجلين جاني تولد فقال أحدهما هو ابني وابنيك أو ابنيك وابني أو ابنتاهان صدقه شريكه ثبت نسبه من المقر وصارت الجارية أم ولده تبعاً للنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو معسراً ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كذبه شريكه فالجواب كذلك الآن هاهنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعناني \* رجلان اشتريا غلاماً من السوق وكان عبد الرجل ولد عنده فقال أحدهما لصاحبه هذا ابني وابنيك أو قال هو ابنيك وابني أو قال هو ابنتاهان جارية عاقلة قال صاحبه صدقت أو قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد أصلاً وان كذبه كان حكم الولد حكم عبد بين اثنين أعتقه أحدهما وان قال الشريك هو ابنيك دوني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن المقر لشريكه شيئاً ولكن يسعى الغلام له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسراً كذا في المحيط \* رجلان اشتريا عبد افاداه أحدهما ثم شهد على صاحبه أنه كان أعتقه قبل أن يدعيه وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر تصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعناني \* جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده وقال شريكه كنت أعتقتها قبل أن تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية أم ولده للمقر وضمن المقر لشريكه نصف قيمتها كذا في المحيط \* جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى أحدهما الولد والآخر الام معه أو أقر أنه كان أعتقها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وأمه أم ولده لان دعوة الولد دعوة الاستيلاء فتستند الى أول العلق ودعوة الام دعوة تحرير فتقتصر على وقت الدعوة فكان السابق أولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك أنه لا ضمان له حيث زعم أنها بنته أو معتقه ويضمن نصف عقرها لاقربها ولو طوع ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لعاقبه حرام الاصل كذا في شرح الزيادات للعناني \* استولدها ثم أقر أنها فلان زوجهامنه وصدقه فهي والغلام مملوكان للقر له ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذا بلغ وكذا اذا لم يقل شيئاً حتى ماتت فان كذبه الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمة المقر ولا يقضى بالعقر وان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق

ابرائها من نفقتها ونفقة ولدها الرضيع صح \* طلق امرأتى بشرط ان لا يخرج من المنزل شيئاً ففعل والزوج يقول انك اخرجت شيئاً وهي تقول لم اخرج فاقول له لا تختلف بقع في الخنث \* قالت خويشتن خريدم يدان كه بجه را بدارم يك سال ورختا خانه ترا فقال فروختم اكر برين باشي فهذا فارسية كلمة على ويكتفى بالقول في المجلس ولو قال اكر برين شرطها بروي يشترط الاداء في المجلس وامسك الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة \* قالت لرجلها خريدم اكر برين يدوم شوى كفت كه فروختم يدان شرطه كه تاده روز اين ده درم يي ده

ومضى عشرة أيام ولم تعطه قال القاضي المروزي لا يصح الخلع وقال صاحب المنظومة يصح ويجب عليها تسليمه وهذا تعليق بالقبول لا بالاداء فقد نص في الكتاب انه لو قال ان اعطيني الفاقنت طالق لاطلاق بلا أداء ولو قال انت طالق على الف تطلق بالقبول والامام السيد صاحب الاحقاق اخذ بقول القاضي \* قالت سرخريدم فقال بدين شرط كه هر چه هست از اندك و بسيار سر بر من فرو ختم فاعطت بعض القماشات لالبعض قال آنج ازان (٢١٢) روى است تا همه نرساند خلع درست نه بود و على قياس ما قاله صاحب المنظومة ينبغي

ان يقع وتجب بر على تسليم القماشات \* اختصها فقالت له انت تذهب من البلدة فطلقى وقالت من سرخريدم تو فروختى شوى كفت فرو ختم بشرط انك اكر دو ماه رانه ايم لا تطلق امراته فى الحال لانه علق الخلع و يشترط قبول الآخر بعد وجود الشرط والايجاب الموجود منها لم يبق بعد الشرط فاذا قالت المرأة بعد وجود الشرط خريدم وقع الطلاق والمراد من وجود الشرط انقضاء مدة الشهرين وعدم الاتيان \* قال لها فوطلاق بدين شرط كنهى لان جبر من دهنى طلقت ان قبلت فى المجلس \* أنت طالق ان اعطينى الفايقتصر على المجلس فان جاءت بالالف بعد الافتراق لا تطلق لانه طلب عليك الاف منها بازاء الطلاق وانه الحال ولم يوجد دليل على الطلب فيما وراء المجلس فاقصر بخلاف اذا اعطينى أو متى أعطيتنى فانه لا يقتصر حتى لو قالت له اشتريت نفسى منك بكذا فقال بعث اذا اعطينى أو

و يكون الابن عبد المقر له ولو أنكرت وماقت قبل الحكم بشئ لا يقضى بشئ حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حرة والغلام يعبر عن نفسه فصدقه وكذب الغلام أو على عكسه عتق الغلام والام أم ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له عبد وعبد له ابن ولابن عبده ابنان ولدا فى بطنين وكلهم ولد له مثلهم مثل المولى فقال المولى فى صحته أحدهم ولدى يؤمر بالبيان مادام حيا فى أيامهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد يدعى فى ثلاثة أرباع قيمته وابنه فى ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين فى ربع قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل له عبد وعبد له ابنان ولدا فى بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى فى صحته أحدهم هؤلاء ولدى ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الأول خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه وأما الاوسطان فيعتق من كل واحد منهم ماربعة ويسعى فى ثلاثة أرباعه وأما الاصغران فيعتق من كل واحد منهم ماثلثاه كذا فى المحيط \* ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال أحدهم ولدى فعندهما وهو الاصح على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الأول سبعة ويسعى فى ستة أسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى فى خمسة أسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة أعماه ويسعى فى ثلاثة أعماه قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه أعتقناه أو قال أعتقته أنا وأنت أو قال أعتقته أنت وأنا وصدقه صاحبه فى ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشتركة بين اثنين أعتقه أحدهما فيكون للآخر خيار ثلثة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فيتين الضمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان كان معسرا وولا نصيب المقر له وولا نصيب شريكه موقوف فان عاد الى التصديق ردما أخذ من الضمان أو السعاية ويثبت الولاء منه كذا فى المحيط \* اذا أقر الرجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عتق فى القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا فى المبسوط \* ولو قال أعتقك أمس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال أعتقك أمس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله أعتقك قبل أن اشتريتك كذا فى الحاوى \* ولو قال أعتقك ان دخات الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت أمرك فى يدك فى العتق أمس فلم يعتق نفسك وقال العبد بل أعتقت نفسي لم يعتق كذا فى محيط السرخسى \* لو قال أعتقك على مال وقال العبد أعتقتى بغير مال فالقول قول العبد ولو قال أعتقك على مال أمس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت أو قال أعتقتى بغير شئ فالقول قول المولى كذا فى المبسوط \* أقر أنه أعتق عبده هذا لابل هذا عتقا كذا فى محيط السرخسى \* لو قال كاتبك ولم يسم ما لوال قال العبد على خمسمائة فانه ينبغي فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أن يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا فى الحاوى \* ولو قال كاتبك أمس على ألف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما ما الكتابة جاز ذلك كذا فى المبسوط \* ولو أقر أنه كاتب عبدا قبل أن يملكه وأنه كاتبه أمس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو أقر أنه كاتبه أمس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثنيت الخيار لنفسى وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع فى

فروختم چون برسد يقع متى دفع البدل فى المجلس أو غيره \* قالت اشتريت نفسى منك بكذا

جميع

فقال بعث ككربل خلع عن برسد ان دفعت البدل فى المجلس يصح والا فلا كقوله ان اعطينى وجعل الامام اذا هنا كنى لانه لو جعل بمعنى ان يبطل بالقيام ولو بمعنى متى لا فلا يبطل بالشك بخلاف ان كتنى فانت طالق لانه شرط محض فكان عينا محضا وفى الايمان لا يبطل وجود الشرط فى المجلس ولو شرط البدل من جانبه فيه فقالت اشتريت نفسى منك بكذا ان اعطينى أو قالت خريدم چون ابن



مقدار من برسد أن أعطاها السيد في المجلس صح والالان الخلع من جانبهم اوضة فلا يتوقف على ما وراء المجلس أنت طالق على أن تعطيني نقداً أو على ألف يقع بالقبول في المجلس ولا يشترط الاعطاء ولولها على ألف تقاضا وان نص على الاعطاء والدينان الحلالان من جنس واحد يتقاضان وفي أن أعطيني وإذا أعطيني لا يقع ما لم يعط ولا تقع المقاصة أيضا لانه معلق بالاداء فلا يقع قبله والمقاصة ليست باعطاء وكلمة على وان للشرط لكنه على خلاف سائر أدواته فإنه يقتضى تحقق المشروط في الحال بشرط (٢١٣)

ایجاد الجزاء بعده كقوله  
 أزورك - على أن تزورني  
 فالزيارة منه موجودة في  
 الحال ولهذا دخل على البيع  
 بالخيار واقتضى تحقق  
 السبب وتأخر الحكم بخلاف  
 قوله أن زرتني زرتك \* قال  
 لها بعد الخلع أنت طالق  
 على ألف لا يقع الا قبولها  
 وإن كان المال لا يلزمها  
 وهذه مسألة الخامع وهي  
 رواية في واقعة الفتوى  
 \* خالعه امرأتين ثم قالت في  
 عدة الثاني بقي طلاق واحد  
 اشتريته منك بعشرة دنانير  
 حتى تكمل الثلاث فقال  
 الزوج بعث الطلاق الثالث  
 منك بعشرة وقالت اشتريته  
 يقع الثالث ولا يجب المال  
 لأن اعطاء المال لتحصيل  
 الخلاص المنجز وإنه حاصل  
 وأما اشتراط قبولها في أول  
 المسئلة فلان قوله أنت  
 طالق على ألف في المعنى  
 تعليق طلاقها بالقبول فلا  
 يقع بلا وجود الشرط \*  
 تزوجها على ثلثمائة ووهبت  
 مائة قبل القبض ثم خالعه  
 على المهر المذكور في العقد  
 قبل قبض المهر إن علم الزوج  
 بالهبة لا يرجع وإن لم يعلم

(الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالغيب في المبيع)

يرجع عليها قال لها ياك دينار بتورسد سرخر يدي بعدت وكاين وأراد به التحقيق فقالت خرديم فهذا خلع تام منجز لان معناه خويشتن خر يدي بعدت وكاين بيلديتاركة بتورسد خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فالقبول كان البذل مر سلا أو مطلقاً أو مضافاً الى المرأة أو الاجنبي اضافة ملك أو ضمان ومتى جرى بين الاجنبي والزوج وكان البذل مر سلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبي اضافة ملك أو ضمان فالى الاجنبي لا المرأة وكله بان يجالعه بها بعد شهر فبطلت المدة ولم يجالعه الوكيل لا يجبر الوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

وبعض المتأخرين على أنه لا يسقط لان الخلع لغو لعدم النكاح وعلى هذا اذا طلقها بائنا ثم اختلعت من زوجها وقد ذكرناه \* قالت اشترت نفسي بالمهر ونفقة العدة فقال من فروختم به طلاق فان قبلت يقع الثلاث والا فلا الا اذا نوت الشراء بثلاث تطبيقات فيقع الخلع بثلاث ولولم يقل هذا ولكن قال أنت (٢١٤) طالق ثلاثا ونوى الجواب وهي نوت الواحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث \* قالت

السرخسي \* اذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي وأقر أنه قبضه كان هذا أجوز ولو سمي ثمنا وقال لم أقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع عبينه والبينة على المشتري كذا في المبسوط \* أقر أنه باع دارا منه ولم يسمها ثم جحد فلا قرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنها فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحد ويبعد أن تقوم البينة على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان أقر أنه باع عبده من فلان غير أن الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط \* لو أقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسمائة فجحد البائع أن يكون باعه بشئ حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط \* اذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشئ ثم قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعتهك فالقول قول المشتري وله أن يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بيعة على ذلك الا أن يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فيثبت تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط \* أقر أنه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلف كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أن هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منه وألف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان أقام البيعة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن للآخر هذا اذا أقام البيعة على البيعتين فقط دون نقد الثمن فاما اذا أقام البيعة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لواحد منهما واذا لم يقم بيعة على ذلك فالعبد الاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* ولو أقام البيعة على الاول ولم يقم على الآخر صدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبيعة كذا في المحيط \* لو أقر أنه باعه منه بألف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري سواء رضى البائع باسترداد ما بقي أم لم يرض وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري مع عبينه الآن يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بمحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فيثبت بجري التحالف وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فيتحالفان ويترادن قيمة العبد الا أن يشاء البائع أن يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط وفي المشتري رجل اشترى جارية وقبضها ثم أقر المشتري ان هذا المدعي وصدقه البائع فأراد المشتري أن يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لاني وهبتها له كن القول قوله كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل جارية يباعا فاسدا وقبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم أودعها عندي وأذكر البائع لم يقبل قوله وللبيع أن يأخذها فان أقام المشتري بيعة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري أو صدقه البائع أو أقام البيعة على اقرار البائع أو حلفه المشتري فنسكل اندفعت الخصومة عنه وبغرم قيمته البائع ولولم يقم البيعة على

خويشتن خريدم فقال مستهزئا دارهان فروختم أو قالت سرخريدم فقال مستهزئا من فروختم غي خري قيل يكون خلهما بخلاف قوله فروختم غي خري لان قوله فروختم استقبال لاخبار عن الحال \* قالت سرخريدم فوكزها وكزوا قال اينك فروختم لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وقدم في الطلاق الخلاف \* (النوع الثالث فيما يكون جوابا وما لا يكون) \* قالت اخلهني أوخويشتن خريدم فقال مجيبا لها أنت طالق صار بمنزلة خلعت فيقع البائن ويجعل كأنه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج جوابا ولا يبرأ عن المهر والمختارانه اذا أراد الجواب يكون جوابا فيكون خلهما وبرا عن المهر ولو قال فروختم يكون جوابا بلانية وقال الامام ظهير الدين أنت طالق ويبيك طلاق باي كشادم جواب بلانية في الصحيح ولو قال في الجواب دست كونه كردم أودست بازداشتم وكل لفظ لا يمحتمل معنى الشتم ان نوى الزوج الايقاع يكون ايقاعا

مستد أو قيل يكون جوابا اذا نوى ولو قال فروختم بيك طلاق رجعي يكون جوابا ويلغو لفظ الرجعي ما ذكرناه \* قالت خويشتن خريدم فقال طالق أنت طالق بتطليقة بائنة أم ملك الرجعة يقع البائن ويلغو لفظ ما ملك الرجعة لان الرجوع لا يصح \* قالت خويشتن خريدم فقال طالقك واحدة للسنة والمرأة مدخولة يقع رجعية على رواية الاصل لان البائن ليس بشئ لزيادة الصفة وعلى رواية الزيادات يقع بائنا لانه سفي للحاجة الى الخلاص الناجز \* قالت اشترت نفسي منك بطلاق فقال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم \* قال لها خويشتن بخبري بعدت

وكاين وكل حق يكون للمرأة على الزوج فقالت خريدم صح الخلع بدون قول الزوج بعث ولولم تذكر البذل فقالت خويشتن خريدم بعدت وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث \* قال لها بعث منك مهرك بتطليقة فقال اشتريت يقع بائنا ولوقالت بعث منك بتطليقة مهري وقال بعث منك بتطليقة يقع الرجعي مجازا لان العوض لم يذكر في كلامه ولا يصلح جوابا لكلامها ايضا \* قال لها بعث منك طلاقك بما على من المهر فقالت طلقت نفسي يقع البائن بمهرها كقولها اشتريت ولا يشترط (٢١٥) النية هنا عند الكل \* قال لها بعث

منك ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت بحبيبة له بعث ولم تقل اشتريت بابت عند الاسكاف وقال الفقيه أبو الليث لا يقع في المختار وقال صاحب المحيط قول أبي بكر الاسكاف أحب البائنا قالت له اخلعني فقال فعلت أو أجزت يكون خلعاً \* قال لها بعث منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك فقالت بجان خريدم صح الخلع وهذا للبائعة \* وعن الامام الثاني قالت أبرأناك بمالي عليك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق بائناً وكذا لو جعل له ما لا على ذلك ولوقالت طلقتني على أن أؤخر مالي عليك فطلقة فان كان لا تخير غاية معلومة صح التأخير وان لم يكن له غاية معلومة لا يصح والطلاق رجعي على كل حال ولو طلقتها على أن تبرئه من الالف التي كفلهم المرأة من فلان صح والطلاق بائن \* قالت اختلعت أو اشتريت منك نفسي فقال نيك أمد لا يكون جواباً ولو قال فروختم بكايين وده درم ديكر فقالت أمدتم الخلع \* قالت خويشتن خريدم ازو

ماذ كرنا واستردها البائع ثم حضر الغائب وأنكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان أقر بما قال المشتري أخذ الجارية من البائع وبغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها فلان وقبضها ثم أودعها ثم أعنتها أو دبرها أو استولدها فجحد البائع ذلك فلا سبيل له عليها أو يأخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء وتصير مدبرة موقوفة أو أم ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله أخذ الجارية وكانت مدبرة أو أم ولد كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وأنكر الاعناق وغيره فهي أمة وله أن يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كتبها وكذب البائع كان له أن يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة أنه قد كان باعها وأن المشتري كتبها حينئذ يقضي بكتابتها وان صدقه في الهبة وكذبه في الكتابة أخذها وكانت أمة له وان صدقه في ذلك كله أخذها من البائع وكانت كما قال المشتري وبغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها أو دبرها أو أعنتها كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع أو الهبة وينفذ فيما اذا كذبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* الوكيل بالبيع اذا أقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائماً أو هالكاً ولو أقر الموكل أن الوكيل باعه من فلان بألف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يجحد فالعبد لفلان بألف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط \* اذا دفع رجل الى رجل عبداً وأمره أن يبيعه ثم مات الآخر فافر الوكيل أنه باعه بألف درهم وقبضه فان كان العبد قائماً لم يصدق الوكيل وان كان مستهلكاً صدق كذا في المبسوط \* عبد رجل أجني فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع أنا ثم ترك بالبيع في الثمن وقال الوكيل لم تأمرني بولي الثمن ولت القمية فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائماً كذا في محيط السرخسي \* ولولم يأمره بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد قائماً بعينه جاز وان كان مستهلكاً لم يجوز ان قطع يده ثم أجاز البيع فالأرض للمشتري وان لم يجوز البيع فالأرض لرب العبد كذا في المبسوط \* فان أقر رب العبد أنه أجاز البيع بعد ما وقع بيوم وأنكر المشتري فالقول لرب العبد ولا عين عليه وان كان العبد مستهلكاً فالقول للمشتري مع عينه كذا في محيط السرخسي \* رجل وكل رجلاً ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعته من فلان بألف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم أودعها وكذب الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر سلمت الجارية للموكل فان ادعى ما أقر به الوكيل أخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائماً في يده وان هلك في يده لا ضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأسورة اذا اشتراها مسلم بألف وآخر جهال دار الاسلام فقام المالك القديم ليأخذها من المشتري بآئنه فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم أودعها وغاب لم يقبل قوله ويقضي به المالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر ذلك سلمت الجارية للولي القديم بالثمن وان ادعى ما أقر به المشتري أخذ الجارية من المولى القديم وأخذ المولى منه بالقمية ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا لو وهب من رجل شيئاً وسلمه اليه ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم أودعني يؤمر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى أنه أخوه وأنه عوفه

بمهرى ونفقة عدتي دادي فقال الزوج آرى وقعت الفرقة ولوقال آرى بيني لا وكذا لو قال بزرقة لا يكون جواباً ولوقال نعم أو بلى فهو جواب في المختار لعدم الفرق بينهما في عرف العوام \* قالت خويشتن خريدم فقالوا كنون لا يقع لاحتمال اظهار النفرة وهذا مستقيم على قول من قال في خويشتن خريدي فقالت خريدم لا يتم الخلع وعلى قول من قال يتم لا يستقيم ولوقالت من خويشتن خريدم ازو فقال الزوج رو لا يكون خلعاً وان نوى الطلاق كان طلاقاً \* قال اشتريت نفسي فقالت بحكم خويشتن فروختم صح وفي الاصل اختلعت

بجكها أو بجكها أو بجكم أجني صح وطلت التسمية وترد المهر المقبوض \* قالت خويشتن ازتوسه بازهشتم فقال دستي ان أراد به الاجازة وقع الثلاث والا واحدة رجعية \* بعث منك أمر بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال فكأن الاعتراض عن الطلاق النجزي يصح كذلك عن المعلو يصح \* قالت له وهبتك مهري فعوض لي فقال عوضك ثلاث تطلقات وقع \* (النوع الرابع في فاسده) \* اذا شهد على أن الزوجة اذا (٢١٦) قالت خويشتن خريدم ازتو يقول لها فرو ختم بألف وألفين وشهد شاهدان انه

قال بالف أو ألفين ان سمع القاضي منه انه قال بالخاء لا يلتفت الى مقال الشاهدين وان قال لم أقصحه انه قال بالف أو الخاء يقبل ويبتل الخلع ولو شهد بعض أهل المجلس انه قال بالخاء يقبل ويصح الخلع ولو برهن على أنه باع رأس الشاة أو قال بالفين أو ألفا يقبل ولو برهنت على أنه قال بالخاء في معارضة برهانه فالإمامة على أن برهانها أولى وصاحب المحيط على أن بينته أولى وبصدق عند عدم البينة والقاضي في الفتاوى لم يجب عن هذه المسائل سدا لباب الحيل \* قالت خويشتن خريدم بيكي جابادی فقال من بيكي كرده فرو ختم ان كانت الجردقة مثل الجابادی أو أصغر منه يكون جوابا وان كانت لا يكون جوابا وان كانت الجرادق مختلفة يسئل الزوج أي جردقة أردت ويبنى الحكم عليه ان كان مثل الجابادی أو دونه فجواب والا لا \* قالت اشترت نفسي منك بكذا درهم وعشرة ثياب معينة فقال بعث على أن تصل الى الثياب المعينة في عشرة أيام فقتت الأيام ولم تصل الثياب المعينة قيل

أو غيره مما يمنع الرجوع كان له أن يرجع كذا في التمر يشرح الجامع الكبير للصيرى \* لو أمر رجل رجل بطلا بشرأ عبد بعينه فافر الوكيل أنه قد اشترى بالف درهم وادعى ذلك البائع وبجده الأمر فالقول قول الوكيل ولو أمره بشرأ عبد بغيره وسعى جنسه وصفته وثنه فافر الوكيل أنه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وبجده الأمر فان أباحنيقة رجه الله تعالى قال ان كان دفع الأمر الثمن الى الوكيل فهو مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل ولو كان الأمر قدمات ثم أقر الوكيل بشرأ هذا العبد فان كان الثمن في يده بعينه أو في يد البائع أو كان الأمر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى على الأمر ويلزم البيع الوكيل وتحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع الميت كذا في الحاوي \* قال محمد رجه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترىها قبضها أو لم يقبضها حتى قال اشترى بها بالف وخمسائة وصرت محالفا للجارية لي وقال الأمر اشترى بها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الأمر فالقول قول البائع والأمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الأمر ألف درهم الى البائع وياخذ الجارية فان أراد المشتري أن يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان أراد أن يحلف الأمر له ذلك فان حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن والعهد بينهما وبين البائع ولا يرجع شيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع ألف درهم وياخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه أخذ خمسائة ولم يذ كرفي الكتاب أن البائع لو أراد أن يطالب الأمر بالف درهم هل له ذلك أم لا حكمي الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام أبو الهيثم عن القضاة رجه الله تعالى أنه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الأمر وقال عامة المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشترى بها بمائة دينار والمسئلة بمجالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو أن في الاولى اذا أخذ بالامر الجارية وأدى الالف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية من الأمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان ياخذها بما أدى من الالف وكان للأمر حق حسمه عن المشتري الى أن يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة ياخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا وهذا اذا أقر بالشراء أما اذا أنكر الشراء أصلا فقال الأمر اشترى بها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهد على الأمر فلو قال البائع أنا استخلف المشتري بالله ما اشترى للأمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الأمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد أقر أنه لاحق له قبل الأمر حين أنكر الشراء كرفي هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذ كرفي في مسألتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغير الجنس من مشايخنا رجه الله تعالى من قال لا يستخلف غصة ومنهم من قال هناك أيضا يستخلف اذا حلف الأمر بالله ما علم أنه اشترى بالف وخمسائة أو بمائة دينار ولو كان البائع في هذا الوجه قبض الثمن ألقاه قال كان الثمن ألفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الأمر والمأمور فالأمر يدعي أنه اشترى له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للأمر هذا اذا صدق الأمر وان صدق المأمور وقد سمي الأمر الثمن أو لم يسم فاشترى فقال اشترى بالف وقال

لا يصح الخلع وقال دولا صاحب المنظومة صحيح وتام \* قال لها اشترى نفسك مني بنفقة العدة والمهر فقال اشتريت الأمر بالماله ولا يقع الخلع ما لم يقل الزوج بعث لأمه ازادت على الجواب بالنقصان فكانت بادئة ولو قالت اشتريت بنفقة العدة والمهر ثم الخلع وان لم يقل الزوج بعث لانها وان زادت على الجواب لكنهما قصرت لانها أعادت كل ما في السؤال وهذا تمام الجواب أيضا \* خويشتن خريدم بعدت وكابين فقال أنت طالق وطلقتك تقع تطليقة بائنة في المختار لانه يصلح جوابا وفي النوازل يقع الرجعي والاول أصح ولا يسقط المهر عا لا بالشبهين

\* قالت خويش - تن خر يد م بعدت وكابن فقال يك طلاق دادمت ان عني الابتداء صدق ويقع الرجعي وان عني الجواب ف جواب وان لم يحظر  
بياله شيء لا يكون جوابا لان جوابها فروختم لا طلاق دادمت الا اذا عناه واختار الفقيه أبو الليث والصددرانه جواب \* خالهها على ارضاع  
ولده ولم يوقت صح وترضعه سنتين ولو مات الولد بعد سنة فعليه اقامة رضاع سنة أخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون بركة عن  
قيمه يصح ولا ير جع عليه اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالهها (٢١٧) على رضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده

بعد الفطام عشر سنين يصح  
والجهالة لا تنفع هنا كمالو  
استأجر ظنرا بطعامها  
وكسوتها يصح عند الامام  
لان العادة جرت بالتوسعة  
على الاطأروها يصح عند  
الكل لانه لا تجرى المناقشة  
ولومن نعيم في نفقة ولده فان  
مات الولد أو علم انه لم يكن في  
بطنها ولد فانما ترد القيمة  
وشروطها البرائة على تقدير  
هذه العوارض صحيح كما ذكرنا  
\* قال حلال الله عليه كذا  
ان فعل كذا ففعل ثم قالت  
في هذه العدة خويش بنت خريم  
فقال فروختم بسمه طلاق  
خريم لا يقع الثلاث \* ذكر  
شيخ الاسلام شوى زنا  
كفت بيرون اى زن كفت  
من بيرون ادم مرد كفت  
من رها كردم خلع ان نوى  
الجواب قال الشيخ لا حاجة  
الى هـ ذالقيمة لانه اراد  
الجواب ظاهرا لان قولها  
بيرون ادم صار متعافا في  
الخلع وكذا رها كردم وان  
كانت فارسية خليت سبيلك  
لكنه صار بمنزلة الصريح  
لكثرة الاستعمال وفي قوله  
رها كردم لا تشترط النية  
ويقع البائن \* قالت وهى في  
بيت اشترت نفسها وقال

الاخر اشترت بنحو مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع عيئه كذا في التحرير شرح الجامع  
الكبير \* اذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى أن المشتري أبرأه منه فعليه البينة  
فان لم تكن له بينة استخلف المشتري ما أبرأه وما عرض على بيع منذرآه ولا رضى به ولا خرج من ملكه فان  
حلف رده عليه وان ادعى المشتري أنه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله ويجحد البائع ذلك وأقر أنه  
باعه وبه عيب ولم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوى \* واذا أقر البائع أن بالمشتري عيبا يوهم  
زواله بحيث لا يتيقن له أن بانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها لم يوجب للمشتري بالعبء وبه قرحة  
وأراد أن يرده وقال هي تلك القرحة التي أقررت بها وقال البائع التي أقررت بها فذات وهذه قرحة أخرى  
حدثت في يدك فالقول قول البائع مع عيئه وعلى المشتري البينة فالقول قوله وكذلك ان سمى البائع نوعا من  
العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط \* فلا يكون للمشتري حق الرد  
الا ببينة يقيمها أن هذا العيب عين ذلك العيب أو يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال  
القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله أن يرد بالعيب على  
البائع كذا في المحيط \* أقر البائع أنه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هـ ذالذلك لا يصدق  
ولو قال زادو كان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعتهك وهذا ولم يكن الاخر به فالقول  
قول البائع مع عيئه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان البائع اثنين وأقرأ أحدهما بعيب وسماه وبجحد الآخر  
كان للمشتري أن يرد على المقر دون الآخر فان كان البائع واحدا وله شريك مفاوض فجحد البائع العيب وأقر  
به شريكه كان للمشتري أن يرده كذا في المبسوط \* وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد  
على البائع كذا في المحيط \* وان كان الشريك شريك عتق لم يكن للمشتري أن يرده باقراره وكذلك المضارب  
اذا باع خادما من المضاربة فاقرب المال فيه بعيب لم يكن للمشتري أن يرده على المضارب بذلك وكذلك لو كان  
رب المال هو الذى باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع وأقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا  
الاخر من ذلك شيء ولو أقر الوكيل بالعيب وبجحد الاخر كان للمشتري أن يرده على الوكيل ولكن في حقه  
دون الاخر الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرده على الاخر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا أن العيب  
كان موجودا عند الاخر وان كان العيب يحدث مثله فان أقام الوكيل البينة على أنه كان عند الاخر رده  
عليه وان لم تكن له بينة استخاف الاخر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي  
شريك العتق لو أقر البائع منهما بالعيب وبجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا أقر  
بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط \* لو أن رجلا اشترى من رجل شاة وباعها من غيره فطعن فيها  
المشتري الاخر بعيب وردها على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول أن يخاصم بائعه  
في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهو ذاعلى وجوه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب أن أقر بهذا  
العيب ثم أبى القبول وقضى القاضى عليه بالرد وانته على وجهين ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا قبل  
الاقرار بالعيب بأن لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعته او ما به هذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا  
أقام البينة أن هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا  
العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذا رده عليه بشكوه وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد

(٢٨ - فتاوى رابع) وهو في بيت آخر بعث وكل منهما يسمع كلام الآخر يصح الخلع \* قال لها سر فروختم بعدت وكابن توخر يدى فقالت  
خر يد م ولم يسمع الزوج كلامها لا يصح الخلع \* قال سر خريدى بعدت وكابن فقالت برين كاغدياره خر يد م فهذا الجواب آخر لا بد من القبول  
حتى لو قال بعده فروختم يقع الطلاق \* قالت اشترت نفسي منك بكذا فقال الزوج بعدت كلمت بعث ان كانت الكلمات مما يتعلق بالخلع يصح  
ولا يتبدل الجاس وان طال وكذا اذا قال اختلعت على كذا كذا ردها فعدت الدرهم فلما تم العدة قال قبلت يصح خلعها بتطليقة فقال

رجل ديكور فقال دادم ببيع أخرى \* باع منها تطلقه بهرها ونفقة عندهم واشترت ثم قال الزوج من ساعته هر سه وقع الثلاث لا تصرفه الى الطلاق لسبق ذكره \* قال للمدخولة أنت طالق واحدة فلاموه فقال ديكور لم يقل طلاق ولا لك لا يقع أخرى لانه جواب له و بناء عليه خالعهما بغير خسران يلحق الزوج فاذا أبرأته عن مهرها يقع الطلاق والا لان ارتفاع الخسران يكون سلامة المهر له وان قال انت طالق ان دخلت الدار بغير خسران أو انت طالق (٣١٨) ان دخلت الدار على اني برى من مهر لي بشرط قبولها بعد وجود الشرط لان

التعليق انما يصير سببا عند وجود الشرط فكأنه صار قابلا عنده فيشترط القبول ثم وكذا لو قال لعائبة ان دخلت الدار فاحرأته طالق على ان لا مهر لها بشرط القبول عند تحقق الشرط وكذا لو قال امرأته بذلك ان دخلت الدار على اني تبرئين من المهر أو على اني برى من خسراني اذا وجد الشرط وعليها البراءة عن المهر ثم اختارها فانهم \* قال لها اكرفلان كاركني تراطلاق يا بيزري من اركابين ففعلت ذلك الفعل ببرأ الزوج عن المهر اذا أبرأته وأما وقوع الطلاق ففيه تفصيل ان أبرأت عن المهر بعد فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق واذا أبرأته قبل تحقيق ذلك الفعل ثم اوجدت ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله يا بيزري بمعنى معي فيشترط القران وذلك بعد تحقيق الفعل المخوف عليه يكون بخلاف ما اذا قال اكرفلان كاركني تراطلاق في زبان من فانها اذا أبرأته قبل ذلك الفعل أو بعد ما فعلت الفعل يقع الطلاق لانه لم يوجد لفظ يدل على القران فاذا وجد الابراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق \* اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم افعال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسيحي في القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ابان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الجواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان في العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول لوقولها ولا يجوز النكاح \* قالت سرخر يد منه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصارت كأنه قال بعت ولم تقبل

هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا يعرض عليه المين في برى فرد عليه - بالينة كان له أن يخاصم بآئعه وان سبق منه الجحد لا يكون له أن يخاصم بآئعه الوجه الثالث اذ ارد عليه بالينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له أن يخاصم بآئعه وان سبق منه جحد هذا العيب نصا في هذا على وجهين ان أقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بآئعه وان أقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الاول كان له مخاصمة بآئعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض \* اذا باع دارا ثم أقرأته باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف منه أو كسرى في جذع أو في باب ردت عليه بذلك وكذا لو باع أرضا فيها الخجل فأقر ببيع ينعص الثمن في نخلة أو شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع ببيع ينعص الثمن لو أقرأته باعها أقطع اليد بخلافه المشتري وهو أقطع السيدين لم يكن له أن يردده ولكنه يرجع - نقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فالمشتري أن يرددها ان اقره البائع أو أنكر الا أن ثبت البائع سببا مانعا من الرد يستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب - حضرة العبد وعينته اذا كان البائع مقررا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال للعجارية سارقة أو بالينة أو بازنة أو بالجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد أن يرد البائع فقال البائع حدث عندك فآله قول فانه أقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له أن يرددها وكذا لو أقام البينة أنه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه الجنونة ففعلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا أنه قال هذه السارقة أو هذه الزانية أو هذه الابقة أو هذه المجنونة ولم يقر بالفعل أو هذه سارقة أو هذه باقية أو هذه زانية أو هذه مجنونة فالمشتري أن يرد هذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال لامرأته طالق أو لامته يا حرة أو قال هذه الطالقة أو هذه الحرة ففعلت كذا يكون ايقاعا واقرارا وان كان مقررا بالفعل أو على وجه النداء كذا في محيط السرخسي

### (الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والمضرب)

اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار أحد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهم بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عنه دأبي خفيفة رحمه الله تعالى أصلا لا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* واذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فأقر فيه بدين وبجهد رب المال جاز اقراره فيه وكذلك ان أقر فيه بأجر أجراء أو دابة أو حانوت فان كان قد دفعه الى رب المال فقال هذا من رأس مالك فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي \* اذا أقر الرجل فقال هذا الألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هو مضاربة لفلان

وجد الابراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق \* اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم افعال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسيحي في القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ابان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الجواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان في العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول لوقولها ولا يجوز النكاح \* قالت سرخر يد منه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصارت كأنه قال بعت ولم تقبل



وقال قبلت فالقول للشترى وكذلك لو قال سرتة فوختم وبوتة خريدي وقالت خريدم فالقول له أيضا لانكاره ادعت المهر ونفقة العدة لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بينة ففي حق المهر القول لها وفي النفقة قوله \* ادعى الخلع على مال والمرأة تنكر بيع الطلاق باقراره والدعوى في المال على حاله وان ادعت الخلع وانكر الزوج لايقع الطلاق كيفما كان \* اذا طلبت الخلع فالمسئلة على أربعة أوجه خالغني على الف يتم بقبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار خالغني بمال أو على مال (٢١٩) ولم يدكر قدره لايتم في ظاهر الرواية بلا قبولها واذا لم يجب البذل هل يقع الطلاق قيل يقع وبه يفتى وقيل لا وهو الاشبه بالدليل ولو قالت خالغني بلا مال وقال خلعت أو خالغني ولم ترد فقال خلعت يقع الطلاق \* قال خويشستين بخراويجي نفسك فقالت اشتريت سقط المهر وبه يفتى \* قالت خويشستين بعدت وكاين خريدم از تو فقال بك طلاق رجعي دادم يقع رجعي لانه ابتداء بخلاف قوله من يك طلاق دادم لانه يصلح جوابا \* وفي النوازل قالت خويشستين خريدم وقال فروختم لايقع ولو قال فروختم يصح ويقع وذكر السعدي أنه لا بد من الاضافة الى أحد الزوجين واختار أبو الليث رحمه الله انه اذا جرى مقدمات الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة اتفق مشايخنا على انه يصح بلا اضافة لغلبة الاستعمال فصار

الآخر بالنصف وادعاه كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب ويرج فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى الاول ألف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني ألف درهم ولا يرجع له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن لكل واحد منهم ألف درهم ولا يرجع لواحد منهم ما بل يكون الربح للعامل ويتصدق به كذا في المحيط \* اذا أقر المضارب أن هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقه ثم قال بعد ذلك مفصولا لا بدعاه الثلثان ولا آخر الثالث لم يصدق وهو بينهما نصفين كذا في المبسوط \* عبد في يده فقال هو مضاربة لفلان معني بالنصف ثم باعه بالفين وقال كان رأس المال ألفا وقال رب العبد دفعت اليك العبد مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك أجر المثل والثلث كله في القول لرب العبد كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر المضارب بمال في أيديهم ما أنه مضاربة لفلان وصداقه ما في ذلك ثم أقر رب المال لاحدهما بثلث الربح ولا آخر اربعة فالقول قوله كذا في المبسوط \* أقر بمضاربة لرجل ولم يسمها فالقول له فيما هي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي \* لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما هو خمسة درهم لم يصدق وهو ضامن لما أقر به من المال وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الى رب المال وكذب رب المال فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب رأس ماله كذا في المبسوط \* أقر رب المال بعيب فيما باعه المضارب ليس للشترى ترى رده على المضارب وان أقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة فقال فلان نعم أو أجل أو قال صدق أو قال هو كما قال أو قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل ماله بعين أو دين أو رقيق أو عقار أو غير ذلك مما في يد كل واحد منهما بينهما نصفين الاطعام مثل كل واحد منهما أو كسوته وكسوة أهله فان ذلك ان في يده استحسانا وكذلك أم ولدا أحدهما أو مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فاعليه من بدل الكتابة يكون بينهما ما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وأنا مفاوضه في الشركة كذا في المبسوط \* اذا أقر أحد المتفاوضين بما دخل تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه في ذلك أو كذبه والاقرار بطلاق الدين داخل تحت المفاوضة فان أقر أحد المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وأنه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضة فالقول قول المقر مع يمينه واذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح على شريكه اذا كذب الشريك فيه فان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤاخذ بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشي وان أقر بدين تولى مباشرة سببه يؤاخذ بنصف ما أقر به ولا يؤاخذ بشريكه بشي وان أقر بدين تولى شريكه مباشرة سببه بنفسه (١) لا يلزمه شي \* كذا في المحيط \* اقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان أقر بشيء من مسهل لث يكون ثمنه ديناعليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في حصة أو مرضيه يؤاخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير أمره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالة في حصة بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين \* اذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفل عن صاحبه بهجر

(١) قوله لا يلزمه شيء أي ولا يلزم صاحبه الجاهل أيضا كما هو عبارة المحيط اه بخراوي

أمر أنه فيكون الاطلاق في قوله حرام اضافة أي تحرام عندهم أي عند الفقهاء \* (النوع الخامس في التوكيد) \* قال لا شتر طلق امرأتى فطلقها المأمور بهر هاونفقة عدها وأخالفها عليهم ما قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخوله أولا لانه لم يرضى بالطلاق بعونة تلحقه لان يرضى بما لا يلزمه أولى وقال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يجوز مدخوله أولا وبه اخذ الفقيه أبو الليث والامام ظهير الدين لانه يلزم منه زيانا توصف البيئونة \* وكله بان يحالفها على قباه فاخذ القبا وخالفها ثم رأى انه لا بطلان له أو ليس له كان لا يصح الخلع لانه لا يسمى قباه

وان لم يكن له أحد الكين يصح لقله النقصان \* انت طاق ثلاثا على الف فقبلت الواحدة بالف لا يقع شيء لعدم وجود الشرط ولو وكله بطلاق امراته ثلاثا على ألف فطلقها واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج مع امراته بيقضي المطابقة بين الإيجاب والقبول صورة أومعنى والوكالة مبناها على عدم المخالفة لكن لو الى خير لا يمنع النفاذ \* زعم رجل انه وكيل عن زوجة المخاطب بالخلع على مهرها فخلع ثم أنكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل (٣٣٠) ثم خلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنها وقع الطلاق باقراره وان لم تدع ان كان قال

مدى الوكالة أبرأتك عن مهرها على ان تطلقها لا يقع الطلاق وان لم يقل كذلك وقع الطلاق وذكر الامام محمد رحمه الله ان يוכל الصبي والمعتوه عن العاقل البالغ بالخلع صحيح \* (وما يتصل به خلع الفضولي) \* خاع ابنه الصغيرة على مال لم يجز أى لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع أنه معلق بلزوم المال وقد عدم والاصح الوقوع لانه معلق بقبوله وقد وجد \* اختلعت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن الاب البذل صح وتم كالاجنبي ولا يرجع في مالها ولو خالها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لاروايه فيه عن محمد رحمه الله واختلفوا قبل لا يقع ما لم قبل الصغيرة وقبل يقع بقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته كعبارتها وقبل يقع الطلاق ولا يجب المال على أحد \* والخلع على مهرها وبمال آخر سواء في الصحيح والاختلاع من الامه على مال بدون اذن المولى صحيح تؤاخذ به بعد العتق وكذا المدبرة قوام الولد وان ياذن المولى فالامة

أو بقبول زوجته أو جنباً لزمه ولم يصح له أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط \* اذا كان الرجلان متفاوضين فأقر أحدهما بشركة رجل آخر معها ما وأنكره الا خرد كفي الكتاب أن اقراره جائز عليهم ما وافي أيديهم ما يصير مشتركة بينهما ما بين الثلاث شركة ملك ولا تثبت بينهما شركة مفادضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شركتكم شركة عنان أو قال شركة مفادضة وكذبه صاحبه فان الثالث به يبرئكم شركة عنان لان شركتكم شركة مفادضة كذا في المحيط \* اذا أقر الرجل لا خرباً بشركة مفادضة أو أنكره الا خرد ذلك فلا شيء لواحد منهما ما في أيدي صاحبه وان قال الآخر أنا شريكك فمافي يدك غير مفادضة واست شريكك فيما في يدي كان القول قوله بعد أن يحلف كذا في الحاوي \* ولو أقر الحر لعبداً ما دون أنه شريكه مفادضة أو أقر به لم يكتب فصدقه في ذلك لم تثبت المفادضة بينهما ما ولكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودیعة وعلى هذا لو أقر صبي تاجر بالمفادضة أو أقر الصبي التاجر لصبي تاجر في أيديهما بينهما ولكن لا تثبت المفادضة بينهما كذا في المبسوط \* أقر صبي لا يتكلم بشركة المفادضة وصدقه أبوه فمافي يد الرجل بينهما مانصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصرف ما في يد الصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الذمي لمسلم بالمفادضة أو المسلم لذمي بمافي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكونان متفاوضين ولكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين هكذا في المبسوط \* اذا قال فلان شريكك ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه أو شيء بين كان مصداقاً فيه بعد أن يكون شيئاً ثبت فيه الشركة كذا في المحيط \* قال أنت شريكك في التجارات فمافي أيديهم ما من متاع التجارات بينهما او كذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي \* ان قال أنا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يدك واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما ما عرف وجوده في يدك واحد منهما وقت الاقرار وعرف أنه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما الا يرجع في بيان ذلك الى أحد وما عرف أنه ليس من مال التجارة فهو المسكن وما أشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يدك واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولاً بالحاجة الاصلية فان القول في أنه التجارة أو ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط \* قال هو شريكك فيما في هذا الخانوت ثم قال أدخلت العبد الرطبي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن أصحابنا من وفق بين الروايتين فقال ان كان الخانوت معلقاً يوم الاقرار الى يوم الفسخ لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر فقال فلان شريكك فيما في هذا الخانوت فان جميع ما في الخانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في متاع فقال أدخلت هذا في الخانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجوداً وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر له ويكون بينهما ما ذكر في رواية أبي حنيفة القول قول المقر في ويكون له خاصة واتذقت الروايات كلها فمافي يدك فلان شريكك فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده أنه لم يكن موجوداً وقت الاقرار في يده انما أصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجوداً في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط \* لو قال فلان شريكك في الطحن وفي يدنا قرضي وابل

تباع فيه كسائر الديون الا ان يفدها المولى والمديرة قوام الولد تسعيان وتؤديان من كسبهما والمكاتب لا تؤاخذوا بعد العتق \* اذا و متاع اختلعت الامة على مهرها بلا اذن مالکها لا يسقط المهر ويقع الطلاق واذا اراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر والمتعة عن زوجها يخالع اجنبى مع زوجها على مال قدر المهر والمتعة فيجب البذل على الاجنبى الزوج ثم يحل الزوج بما عليه من الصداق والمتعة لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبى فبذلك الزوج عن المهر ويكون في نعمة ذلك الرجل \* الكبيرة اذا خلعهما أبوها أو اجنبى باذنهما جاز والمال عليها

وان لم تجز ترجع بالصدق على الزوج والزوجة على الابن ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت ثم انخلع في حق المال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق ههنا الا باجازه \* قال لا خراخلع امرأتك على هذا العبد أو على هذا الألف أو على هذا الدار فخلعها فالقبول اليها لان البذل مرسل فيه فصار كأنه قال ببع عبدك من فلان بكذا فالقبول الى فلان بعد البيع فاذا قبلت المرأة وجب عليها تسليم المصارف ان أمكن والاسلمت المثل ان مثليا والقيمة ان قيميا ولو أن (٢٢١)

أودارى هذا أو أنى هذا فخلعها عليه فالقبول اليه لا الى المرأة لان العاقد هو الاجنبى فنظيره صلح الاجنبى وتبرعه بقضائين الغير ولو قال الزوج للاجنبى اخلعها على عبدك هذا فقال الاجنبى خلعت تبرعاً لا قبول مخاطب واذا تم بقبول الاجنبى لزمه عين البذل فيما يتعين فان عجز عن تسليمه لزم تسليم المثل في المثل والافاقية كمالى قبول المرأة \* قالت له اخلعنى على عبد فلان فخلعها صح الخلع ولا حاجة الى قبول فلان فان قدرت على تسليمه باجازه مال كسليمته والا فالمثل فيما له مثل أو القيمة في القيمي وكذا لو قال الزوج لها خلعتك على عبد فلان فقبلت صح وحكم المسئلة ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لم يصح ولو أن الزوج خاطب بهذا فلان أو المرأة حاضرة فقال يا فلان خلعت على دابتك هذه فالقبول الى صاحب الدابة ولا حاجة الى قبولها وكذا اذا قال الاجنبى للزوج اخلع زوجتك على عبد فلان فالقبول الى فلان لا اليها ألا يرى أن الاجنبى اذا قال اخلع امرأتك على ألف

ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه متاع فأقر أنه شريك لفلان في عمل كذا فهم شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذا الحانوت في عمل كذا فكل شئ في ذلك الحانوت من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما فلان شريكي في عمل كذا فاما المتاع فهو لى وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما ما كذا في الميسوط \* قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطى وفي يده عدلان ثم قال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسى \* ولو قال هو شريكي في كل زطى عندي للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من خاص مالى الغير التجارة فالقول قوله ولو أقر أنه ما في يده للتجارة ثم قال هذان خاصة مالى لم يصدق كذا في الميسوط \* ولو قال هو شريكي في كل زطى قدم لى من الأهواز أمس ثم أقر أن عدلين قدما وقال أحدهما بضاعة فكلاهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه في دفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسى \* واذا قال فلان شريكي في هذا الدين الذى على فلان فقال المقر له أنت أدنته بغير اذنى ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر هو الذى باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكرا الحق انه باعه المتاع فقال لم أبعه أنا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي فالقول قوله فان أراد المقر له أن يضمن الذى عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعى بغير اذنى وقال الذى عليه الصك ما اشتريت منك شيئا أو انما باعنى المتاع الذى الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذى فى الصك بينهما ما وحق المطالبة لمن باسمه الصك كذا في الميسوط \* قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات أحدهما عر مال فقالت ورثته هذان مال استفاداه من الشركة فالقول لهم وان أقر أو أنه كان في يده يوم أقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسى \* وان كان لبيت صك باسمه على رجل عر مال تاريخه قبل اقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في الميسوط

### (الباب العشرون في اقرار الوصى بالقبض)

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا أقر وصى الميت أنه قد استوفى جميع ما لميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضه الوصى بتمامه فان كان الدين واجبا بادانة الميت وأقر الوصى أو لا باسنيقا جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذى كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالغريم يرى عن الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبعه بشئ والقول قول الوصى مع عينه أنه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصى حتى لا يضمن تسع مائة للوارث بسبب الجحود فان قامت للميت يئنة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بان أقام الوارث البينة أنه غرم الميت كان الغريم برياً عن جميع الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبع الغريم تسع مائة ويضمن الوصى تسع مائة للورثة واذا أقر الغريم أولاً أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم برياً عن جميع الألف باقرار الوصى ويضمن الوصى تسع مائة للورثة بالجحود هذا الذى ذكرناه ان قال الوصى وهو مائة مفصولا عن

على أن فلان ضامن فقبل الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى المخاطب ولا الى المرأة ولو أنها قالت اخلعنى على ألف على أن فلان ضامن فخلعها صح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج أيهما شاء المرأة يحكم القبول وفلان بالضامن ولو لم يضمن فلان أخذت المرأة بالمال ولو أن رجلاً قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فاذا العبد لا خرا فالقبول اليها لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع \* خالع على ألف أو هذه الألف أو على ألف عليها يجب عليها فى كل الصور ولو على ألفى هذ أو ألف من مالى على أنى ضامن فعليه لا على المرأة ويرجع عليها قبل

الاداء بعده بخلاف الوكيل بالنسكاح اذا زوج على ألفه أو ألف على انه ضامن لهامطالبة الوكيل والموكل فان أدى الوكيل برجع والا لا  
لان البذل في الخلع على القابل يحكم الخلع لا بالضمان فكان فائدة الوكالة الرجوع عما أعطى اذ لولا لعريت عن الفائدة لان الرجوع على القابل  
سابق حصوله على الوكالة وله هذا ملك الرجوع عليها قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لثمة عقب الاداء ووكيل النسكاح  
لا يلزمه المهر الا بالضمان حتى لم يسبق (٢٢٢) مكنة الرجوع الاداء فاذا كان الضمان بلا امر لا يرجع \* اختلفت في صحته وهو مريض جاز

اقراره. اما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما ليت على فلان وهو مائة وقال الغريم لابل كان  
ألف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان الوصي أن يتبع الغريم بتسعة مائة والجواب فيما اذا اقر  
الغريم أولا بدين ألف درهم. ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار  
الوصي بالاستيفاء أولا. هذا اذا وجب الدين بادانة الميت فاما اذا وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي  
بالاستيفاء أولا ثم قال منه ولا وهو مائة ثم اقر الغريم أن الدين كان القابل برأ الغريم عن جميع ما عليه ولا  
يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البيعة على أن الدين كان ألف درهم يكون الغريم بريأ عن  
جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعة مائة اما بخبره أولا برأه وان اقر الغريم أولا بالدين ثم  
قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعه ولا عن اقراره يكون الغريم بريأ عن جميع ما عليه  
لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعة مائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم  
قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضته فان الغريم يكون بريأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون  
للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم أولا بألف درهم  
ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون بريأ عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة  
تسعة مائة هكذا في المحيط \* باع مالا للورثة فاشهد أنه استوفى جميع غنمه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة  
وخمسين فالقول الوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي أنه استوفى مائة وهو جميع الثمن  
وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين النفل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط  
السرخسي \* ولو اقر الوصي أنه قد استوفى جميع ما ليت على فلان وهو مائة درهم فقامت البيعة أنه كان له  
عليه مائة درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط \* اذا اقر  
الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك  
انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطالب كان ألف درهم  
وقد قبضه فان الوصي لا يضمن أكثر مما أقر قبضة ويكون المطالب بريأ عن الجميع كما في الدين وان أقام  
البيعة أنه كان عند المطالب ألف درهم فان الوصي ضامن لذلك ولا يضمن المطالب هذا اذا قاله مفعولا فاما  
اذا قاله موصولا ثم اقر المطالب بان ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصي بأنه قبض منه مائة ولا يتبع  
المطالب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطالب أولا بأن الامانة عنده  
ألف درهم للميت ثم اقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه وهو مائة فان قاله مفعولا صار ضامنا لكل وان قاله  
موصولا لا يلزمه الا ما أقر قبضه ولا يتبع المطالب بشئ بخلاف الدين هكذا في المحيط \* واذا اقر الوصي أنه  
قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعتم اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك  
شيئا وما علمت أن لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصي ويؤخذ بالغريم بذلك ولو قامت البيعة على أصل هذا  
الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقر قبض شيء من رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان  
بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوي \* ولو اقر الوصي أنه استوفى مائة لفلان الميت على الناس  
من دين استوفاهم فلان بن فلان وقامت البيعة أن للميت على رجل ألف درهم فقال الوصي ليس هذا فاما  
قبضت فانه يلزم الوصي كذا في المبسوط \* اذا اقر الوصي أنه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم

الخلع بالمسمى قل أو أكثر ولا  
ميراث لهما مات في العدة أو  
بعدها وان اختلفت في  
مرضه بجمهرها الذي عليه  
ان كان الزوج أجنبيا غير  
قريب لها وهي مدخولة  
وماتت بعد انقضاء العدة  
ينظر الى المسمى في بدل الخلع  
والى ثلث ماله فان كان  
المسمى مثل ثلث ماله أو  
أقل فله ذلك وان كان أكثر  
من الثلث فليس له الا الثلث  
الا ان يرضى باقى الورثة وان لم  
يكن لهما مال آخر سوى المهر  
يعتبر الثلث من المهر وان  
ماتت قبل انقضاء العدة ينظر  
الى المسمى في بدل الخلع والى  
قدر ميراثه منها فان كان البذل  
مثل حصته أو أقل سلم له  
البذل وان كان البذل أكثر  
لا يسلم له الزيادة الا برضا باقى  
الورثة وان كانت غير مدخولة  
فالنصف عاد اليه بالطلاق  
قبل الدخول والنصف الاخر  
تبرع منه اللاجنبي في المرض  
فان خرج من الثلث فذلك  
والا فله بقدر ما خرج منه فان  
لم يكن لها الا المهر سلم له ثلثه  
ورد ثلثاه \* الواحد لا يصلح في  
الخلع وكذا من الجنائين بأن  
وكلت رجلا بالخلع فوكله  
الزوج أيضا سواء كان البذل  
مسمى أولا وعن محمد أنه

يصح خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب ثم الخلع والصداق على الزوج وهو يرجع على الاب وان لم يضمن  
الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع الطلاق كذا اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب الخلع  
فالحكيم وقوع الطلاق لان لسانه كلسانهم وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأمها فان أضافت الام البذل الى مال نفسها أو ضمنتم ثم الخلع  
كلاجنبي وان لم تصف ولم تضمن لاروايه فيسه والحكيم أنه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان له اقدأجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت

الصغيرة تعقل العقد والزوج والصداق انه ما هو يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف ومذهب مالك رحمه الله أن الاب اذا علم أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يحسن عشرتها فخلع على صداقها صحیح فان قضى به قاض نفذ قضاءه \* خلع على ابنة الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي \* الابوان اذا أرادا أن يفرقوا بين زوجين صغيرين فالوجه فيه اذا كانا رضيعين أو أحدهما رضيع أن ترضعهما امرأة أو ترضع أحدهما المرأة التي أرضعت الآخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت حد الشهوة معها (٢٢٣) أبو الزوج أو ابنته بشهوة أو هو أم المرأة

أو ابنتها لکن هذا لا ينبغي أن يفعل وأحسن ما قيل فيه أنه يرفع الامر الى قاض يرى التفريق بالبحر زعن الانفاق ان لم يكن له مال أو بوجوه أخرى قد لوحنا عليه ولو حكم رجل لا يصح لانه لا ولاية لهما على تحكيم الغير عليهما \* وكلت الصغيرة بالخلع ففعل الوكيل في رواية يصح ويتم الخلع وله البذل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البذل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق \* قال لها وهي صغيرة غبت عنك فأمرك بذلك فطلق نفسك متى شئت بعد ان تبرئ ذمتي من المهر فوجد الشرط فطلعت نفسها بعد ما أبرأته لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالقائل لها عند وجود الشرط أثبت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه \* وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي \* وكلت الصغيرة رجلا بالخلع ففعلها ان ضمن البذل للزوج يقع البائن اتفاقا

كان له على ألف درهم وقال الوصي قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعته الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك بضمن الوصي ألف درهم ولكن تستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط \* ولو أقر الوصي أنه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة أتوب وأقام الورثة البينة أنه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في الحاوي \* ولو أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام أو ما في نخلة هذان ثم أقر أنه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث أكثر منه وأقام البينة أنه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما أقر بقبضه حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في المبسوط \* ولو أقر الوصي أن المكاتبه على المكاتب ألف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت أنامها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة أن الوصي أقر أنه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصي الالف كله بعد حلف الورثة أنهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر الوصي أنه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يدعى ذلك ويقول قبضت مائة ألف درهم وهي جميع مكاتي قال قول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان أقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البينة أن أصل المكاتب ألف درهم وأن المكاتب أقر بذلك قبل أن يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط

\*( الباب الحادي والعشرون في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو وصي له ) \*

رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فخار رجل وادعى أنه ابنه وصدقه واليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثا آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتلوم ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه في يصرى أنه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجة الميت وقال الذي في يديه المال صدقة ولا نعلم له وارثا غير كما وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه على علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان للميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو أقر الذي في يديه المال بزوج أو زوجة أو أخ لام أو أمة أو خالة أو كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه أعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقة أو قال هذه ابنته وهذا مولود أعتقه أو بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء والمال بينهما نصفين وان كانا متكاذبين بينهما ومولى المولا بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال أنا زوجة الميت وهذه المرأة زوجته أيضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة أنا زوجته دونك وقال مولى المولا أنا وارثه دونك فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى المولا هكذا في المحيط \* وان أقر أن هذا منه وقال لا أدري أنه وارث آخر أم لا فان القاضي يتلوم وينظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا أعرف له وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيدي في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب \* قال محمد

وان لم يضمن ففي كتاب الوكالة اثباتين وفي النواذر اثنتين \* خالهها أبوها أو أجنبي على صداقها ان ضمن الخالع ثم وقع كتمان كان العاقد وبعد البلوغ أخذت الزوج بنصفه لوقبل الدخول وبكله لو بعده وقال شمس الاثمة ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب لاشك ان الصداق لا يسقط وهل تقع البينة ان قبلت الصغيرة وهي أهمل للقبول وقع اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخالع أجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازتها اذا بلغت قبل لا وان كان العاقد أبوا لم يضمن الزوج قال بكر رحمه الله اختلف

المشايع في الوقوع وقال الامام الخوافي فيه روايتان وفي حيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدرك له وفي كشف الغوامض ان الطلاق يقع بقبول الاب على قول محمد بن سلمة رحمه الله وان لم يضمن البديل أى الصداق ولا يجب البديل على الاب ولا عليها وعنده ان الخلع واقع بقبول الاب والبديل عليه وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقها قبل الدخول بها ان الخلع جائز ولها نصف الصداق ويضمن الاب للزوج نصف الصداق (٣٣٤) قالوا كيف صح الخلع على صداقها قبل الدخول بها وهو مملوكها ولا ولاية له في ابطال مملوكها

وكيف يصح ضمان الصداق للزوج وهو عليه ولاى معنى يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها (أجابوا) عن ذلك بان الخلع لما أضيف الى مهرها وذلك مملوكها كان مضافا الى مالها والاضافة الى مال الغريان خلع على عبد انسان تصح كاضافة الشراء الى مال غيره فلما صح اضافة الشراء فلان يصح الخلع وهو أقرب الى الجواز أولى لكن في باب الشراء يجب تسليم البديل على العاقدة وفي الخلع لا يجب الا بضمن كرجوع الحقوق الى من يقع له العقد غير أنه اذا ضمن رجوع اليه الحقوق بالضمن فاذا خلع وضمن ضم وضمن البديل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج أداء نصف المهر باذن الاب وأولى الاب للزوج على الاب نصف بضمنه تسليم كل المهر الى الزوج وان كانت مدخولة فلها جميع المهر عليه والاب يضمن للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يقدر فيضمن مثله وهذا من الوجوه في خلع الصغيرة (وحيلة أخرى) أن يحيل

الزوج بالصداق على الاب فبإقرار الزوج منه وينتقل الى ذمه الاب والاب يملك قبول الحوالة اذا كان المختار عليه أملاً من الحيل والغا له كون الاب أملاً من الزوج وكذا لو كان المختار عليه مثل الحيل في الملاءة ذكره في الجامع وذكره كراحيق الوالوحي انه لا يملك قبولها لو كان مثله في الملاءة ولو كان المختار وليا غير الاب جعله القاضي وصيا حتى يملك قبولها (وذكر الحاكم حيلة أخرى) وهي ان يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عتقها ثم يطلقها للزوج بانها وهذا خاص بالاب لصحة إقراره بالقبض بخلاف سائر الاولياء وبإقرار الزوج في الظاهر لا قرار الاب لافي اقرار



غيره ويكتب اقرار الاب بقبض حقها وطلاق الزوج بانها \* خلع الاب بقتة الكبيرة على صداقها باذن اباها و المال عليها ولو بلا اذن اباها لم تجز  
 أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقوعه وبرئ من الصداق وان ضمن وقوع الطلاق واعتبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج  
 والخالع وطلاقا لا بدل في حقها فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت نفسه عليها او برئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب  
 بحكم الضمان وتقدير هذا الخلع كان الخالع قال له اذا بلغها الخبر واجازت كان البدل عليها (٢٣٥) وان لم تجزه فالدل على وما يجب على

الاب من الضمان انه ما يجب  
 بالعقد لا بحكم الكفالة ولو  
 كان مكانه اجنبي فكذلك  
 لانه ليس للاب ولاية الخلع  
 فكان كالاجنبي وكذا لو خالع  
 الاجنبي أو الاب عن النفقة  
 وهي صغيرة أو كبيرة ولم ياذن  
 ولا اجازت بعد الخلع جاز  
 الخلع ووقع الطلاق ويجب  
 على الزوج النفقة ثم يرجع  
 على الاب أو الاجنبي بالضمان  
 وان خلع الاب على صداقها

ولم يضمن وهي كبيرة توقف  
 على اجازتها فان اجازت جاز  
 ويرأى الزوج عن المهر وان لم  
 تجز وقع الطلاق لانه معلق  
 بالقبول وقد وجد تزوجها  
 على الفين ووهبت أم المرأة  
 له الفاً وضمت له ودخل  
 الزوج ثم اختلعت على النقي  
 درهم وقبل الزوج ليس له ان  
 يرجع على الام بشئ (فان  
 قيل) ايمن من المهر الف  
 فلم يجب على الزوج الف زائد  
 (قلنا) لعدم صحة هبة الام  
 فكان المهر على حاله وضمانها  
 ليس بالتزام ابتداء بل وعدت  
 انها لو طلبت الفين فهي  
 تعطيه ألفاً ولم يكن كذلك  
 بل اختلعت على النقي درهم  
 وهما عليه فصع ولم يجب على  
 أمها شئ \* ادعى الاستثناء

له على علمه ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف أعطاء المال ولم يعط الغريم شيئاً ولو أن الذي في يديه  
 المال قال الميت أوصى لهذا بجميع المال ولا أدري أترك وارثاً أم لا فقال له الموصي له أعطني فإنه لي على  
 كل حال ترك وارثاً ولم يترك فالتقاضي لا يدفع اليه شيئاً كذا في المحيط \* ولو أن الذي قبله المال قال للتقاضي  
 هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثاً أتاني القاضي في ذلك وأخذ كفيلاً بنفسه فان حضر الوارث أو وصى  
 له والأخذ بالمال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حياً وكان المال ديناً على  
 الغريم عوض الغريم من بيت المال وان كان غصباً فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء  
 أخذ مثله من بيت المال وان أخذ من الغاصب رجع في بيت المال وان كان ودية فلا ضمان على المستودع  
 في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عندى بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه  
 المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حياً وجاء ابنه  
 فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شئ من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع  
 الكبير في كتاب الوصايا والله أعلم

\*(الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية)\*

اذا أقر رجل بقتل رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شئ  
 على الآخر وعلى هذا اذا أقر أحدهما بالقتل عمداً وقامت البينة على آخر بمثل ذلك والولى ادعى القتل عمداً  
 كان له أن يقتل المقر وليس له أن يقتل الآخر ولو أن الولى في فصل الخطأ ادعى الكل على المقر وجبت الدية  
 بكليهما في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلته كذا في المحيط \* ولو أقر  
 رجل أنه قتل فلان عمداً وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال الولى قتلناه جميعاً كان له أن يقتلهم كذا في  
 المسوط \* لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل أنه قتل هذا الرجل  
 وقال الولى قتلناه جميعاً لم يكن له أن يقتل واحداً منهما كذا في المحيط \* ولو قال لأحدهما أنت قتلتها كان  
 له أن يقتل ولو قال لهما صدقتما جميعاً في مقالتك ليس له أن يقتل واحداً منهما كذا في المسوط \* ولو أقر  
 بالجناية ثم بالملك لغيره في عبده معروف للقر فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعاً يقال للمقر له ادفع العبد أو  
 افده وان كذبه فيه لا يكون المقر مختاراً للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية صار المقر مختاراً للفداء  
 ولو أقر بالملك أولاً ثم بالجناية ان صدقه فيه ما فالتخصم هو المقر له وان كذبه فيه فالتخصم هو المقر وان صدقه  
 في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجهولاً لا يدري أنه لأقر أو لغيره فأقر بالجناية  
 أولاً ثم بالملك أو بالملك أولاً ثم بالجناية ولو قال كنت بعت من فلان قبل الجناية وصدقه فلان بخبر المشتري  
 بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنايات \* والله أعلم

\*(الباب الثالث والعشرون في المتفرقات)\*

ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لورثة فلان على ألف درهم فهو بينهم على الميراث  
 ويدخل فيه الجمل ولو قال لولد فلان على ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الجمل كذا في المحيط \*  
 رجل قال لامرأته اني تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يسئل هل أجاز والدك فان قال لا قيل له هل

(٣٩ - فتاوى رابع) في الخلع أو الشرط وكذبه فيه فالقول له فان شهد بالخلع أو طلاق أو قال خالع أو طلق بغير استثناء أو شرط لا يقبل  
 قوله وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول له ولا يفرق الا ان يظهر منه ما يكون دليلاً على صحة الخلع من قبض البدل ونحوه  
 وهذه من المسائل التي قبلت فيها الشهادة على النفي وسأق ان شاء الله تعالى \* وفي الكافي طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء ان ذكر البدل  
 لا يلتفت اليه لان ذكره للخلاص والاستثناء يسطله وكما لا يصدق القاضي لا يصدق المرأة أيضاً فيه وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في الخلع

أو الطلاق وقال الشهود ولم نسمع الكلمة الخلع أو الطلاق لا يلتفت إلى قول الزوج إلا بينة لأنه فسد الناس فلا يصدقون إلا بينة والفتوى على صحة دعوى الغير والمبطل إلا إذا ظهر ما ذكرنا من التزام البذل أو قبضه ونحوه \* ادعى الاستثناء وقال قبضت ما قبضت منك بحق لي عليك وقالت بل لبذل الخلع فالقول له لأنه أنكر وجوب البذل عليها وأقر أنه عليها مالا واحد الاماين والمرأة مقررة أنه عليها مالا آخر فيكون القول له بخلاف ما إذا لم يدع الاستثناء لأنه (٣٣٦) يدعى عليها بدل الخلع وهي تشكر فالقول لها \* دفعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة

أخرى أفقأ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى أن القول له وقيل لها لانهم المملوكة \* وعن ظهير الدين أنه إذا طلق وقال استئنيت لا يصدق ولو قالت قلت أنت طالق وادعاه يقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق وهو المأخوذ وقدم \* وفي المنتقى لو قال طلقها ثم استئنيت لا يصدق في قول الامامين \* وفي الفتاوى خالها أو طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحيث لم يسمها غيره لا يصدق بل يجب عليه أن يجهر بحيث يسمها رجلان ليسهله له عند الحاجة \* (السادس في البذل) \* خالها على مال ثم زادها في بدل الخلع فالزينة باطلة وكذا الزيادة في بدل الصلح عن دم العمد \* خالها على أن جعلت صداقها لولدها أو لاجنبي جازوا المهر للزوج لا لغيره \* أجل بدل الخلع إلى أجل معلوم جازونا خروص الرهن به والكفالة وصح تأجيله إلى الحصاد وإلى موت فلان لا \* ويصح الخلع ويجوز الخلع على مكمل أو موزون موصوف أو مضاف إليه فيستحق المسمى ويجوز على ثوب مسمى هر روى

أجرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز لا فان قال لا لا يفرق بينهما كذا في الواقعات الحسامية \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ميراث فلان فان أقر المقر له بما قال المقر أخذها ورثة فلان من المقر وان أنكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أحد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار \* عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولا حتى أقر أنه باعه من فلان وسلمه إليه ثم أودعه وكذبه على الجناية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد إلى ولي الجناية أو الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له أن يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجناية وان قال بعث وأنا أعلم بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التخرير شرح الجامع الكبير \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لهذا على مثل ما لهذا على ولم يكن أقر لا خربشي في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على ما لا يخرج عليه فانه يقر بكل واحد منهم ما بعثه فان أقام الآخر بينة أن له عليه ألف درهم لم يستحق هذا الفاو كان لأقر أن يقر له بما شامو في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لهذا على ألف درهم مثل ما لهذا على دينار فلا دل على ألف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا على ألف درهم وسكت ثم قال ولهذا على مثل ما لهذا فان لكل واحد منهما ما عليه ألف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط \* رجل أقر بعذر رجل أنه لفلان وبمحمد الذي في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقضى للمقر له ويطلق العتق وان أقر أنه لفلان ثم أقر أنه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان أقر لرجل ثم أقر أنه لا آخر ثم اشتراه فانه يقضى به للاول ولو أمره رجل بعقد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الاحرأحق به كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لفلان عندي ألف درهم ودعيت ثم قال ضاعت قبل اقرارى لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودعيت فضاقت فالقول قوله ولو قال له عندي ألف درهم ودعيت فضاقت ووصل الكلام صدق استحسننا وكذلك اذا قال وقد ضاعت أمس كذا في المحيط \* لو أقر أن لفلان عليه ثوبا هر روى فاجابه من ثوب هر روى صدق فيه بعد أن يحلفه قيل هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن ينصرف اقراره إلى الوسط والاصح أنه قولهم جميعا وكذلك لو قال له على ثوب ولم يسم جنسه فأى ثوب جابه قبل منه الالبس والجديد فيه سواء ولا تركه حتى يعطى ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل بالتحاد السبب \* واذا أقر الرجل أن لفلان عليه دار أو أرضا أو نخلا أو بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كانت في يده وان عجز عن ردها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن القيمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الاقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك \* واذا أقر أن لفلان عليه عبد او ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بانه يلزمه عبد وسط أو قيمة عبد وسط وقال محمد رحمه الله تعالى بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان على شاة أو بقرة أو بعيرا كذا في الذخيرة \* واذا قال على عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع عينه كذا في المبسوط \* ولو أقر على نفسه بديانة كان عليه قيمة أى الدواب شاء فان جاءه دابة وقال هي هذه كان القول

هر روى ولا يجوز على مطلق الثوب وترد ما قبضت من المهر والحاصل انه ان سمي ماله ليس بمقوم لا يجب شيء وان سمي موجودا قوله معلوم ما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة مستدركة كذلك وان خشت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما يشرئخلها العام أو على ما في البيت من المتاع ولم يكن فيه شيء بطلت التسمية وردت ما قبضت من المهر لان المعلوم لا يصح عوضا بقي مجرد تسمية المال وان سميت فيه ما هو من المال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيتا أو يدها من المتاع أو على ما في نخلا

من الثمر أو مافي بطون غنمهما من الأولاد ان كان هنالك ما ذكرته ذلك والاردت ما تبعت من المهر طاق المدخولة بعد الخلع وقع الطلاق  
بمختلف الخلع بعد الطلاق \* ولو في العدة على ما ذكرناه بان قال لها خلعتك بعدما بانتم أو بالطلاق لا يقع \* اختلعت مع زوجها على مهرها  
ونفقة عدها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما صحيح ولزم على الزوج عشرون دليلا ما ذكر في الاصل \* خلعت على دار على ان يرد الزوج  
عليها ألفا لشقة فيه وفيه دليل ان ايجاب بدل الخلع عليه يصح \* وفي صلح القدوري ادعت (٢٣٧) عليه نكاحا فصالحها على مال بذله

لها لم يجز وفي بعض النسخ  
جاز والرواية الاولى تخالف  
المقدم والتوفيق انها اذا  
خلعت على بدل يجوز ايجاب  
البدل على الزوج أيضا  
ويكون مقابلا بدل الخلع  
وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة  
في الخلع ويكون تقدير النفقة  
العدة أما اذا خلعت على  
نفقة العدة ولم تذكر  
عوضا آخر ينبغي ان لا يجب  
بدل الخلع على الزوج وقد  
ذكرنا ما فيه من الوجه  
\* (نوع آخر) \* برهنت  
بعد الخلع على انه كان طلقها  
قبل الخلع باننا أو ثلثا  
يقبل وتسبب بدل الخلع  
لان التناقص هنا فغولان  
الزوج يستبد بالطلاق فصار  
كدعوى الحرية بعد الانقياد  
أو الاقرار بالرق خلفا حال  
العاقبة وتقدر المولى بالتحرير  
\* مطلقة التنتين قالت له  
طلقني ثلاثا على ألف فطلقها  
واحدة عليها الالف لانه كلما  
يملك \* قال لها بعث منك  
تطليقة بجميع مهر ولجميع  
مافي البيت الا القميص الذي  
عليك وعليهما مع القميص ثياب  
وسوار وخنطال فكسوتها  
وحلبها ما استثنى ومالم يستثن  
لها \* اختلعت مع زوجها

قوله ان جاء بفرس أو برزون أو جارا أو بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيهان في فصل ما يكون  
اقرارا بشئ أو بشئين \* وفي كذب العلل اذا قال لفلان على درهم فلاس فان عليه فلو ساساوى درهمها  
وكذلك لو قال لفلان على دينار درهم فعليه درهم تساوى دينار ولو قال لفلان على بدرهم فلاس فان هذا  
يسع فكله قال بعث منه فلو ما بدرهم ويكون بيان الفلاس اليه أنها كم وفي المتن اذا قال لفلان على درهم  
دقيق فعليه دقيق يساوى درهمها كذا في المحيط \* أقر له بحق في دار أو أرض أو ملك أو شرايين ويختلف  
على فضل يدعيه الخصم وان أي أن يسمى بقوله القاضي أنه نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار يعلم  
في العرف أنه لا يملك أقل منه فيلزمه ثم يتخلف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع أو الباب المركب  
أو البناء بغير أرض أو حق الزراعة أو السكنى بالاجارة لا يصح الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط  
السرخسي \* لو قال لفلان على دين وأبي أن يمين فان القاضي يسمى له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الى  
أقل ما يطلق عليه اسم الدين بحكم العرف فان أقر بذلك والازمه ذلك المقدار ويختلف على الزيادة كذا في  
المحيط \* لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره وأقام البيضة على الشراء قبالت بيته استحسانا  
ولو قال بعد ما سكنت اشتريته منه قبل الاقرار أو وهبه لي أو تصدق به على لم تقبل بيته على ذلك كذا في  
المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* في المتن بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لاني على ألف  
درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله أخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لاني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لاني  
ابن أخروا ياد عنت فالقول قوله وان سماه لم يكن له أن يصرفه الى غيره قال وكل شئ من هذا القيل اتفق  
عليه ما سمان عمر وعروة المولم فالأقرار بالدين باطل والطلاق والعناق يقعان وله أن يبين كذا في المحيط  
\* الاصل أنه متى ذكر مقدار أو أضافه الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه أضاف  
المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهم ما بالسوية كالأضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية  
والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة أثواب هروية ومروية  
كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لفلان عليه ما تاملت ذهب وفضة  
فان عليه من كل واحد منهما ما النصف وليس للقر له أن يجعل الفضة أكثر والقول قول المقر في الجيد من  
ذلك والردى كذا في المحيط \* اذا قال لفلان عندي ألف درهم قرض ووديعة فهو ضامن لنفسه اقرضا  
والنصف الاخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثا ثلثة  
منها قرض وسبع ثلثة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في  
الحاوي \* قال له عندي ألف درهم هبة ووديعة فكلها ووديعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أو دعني  
ثلاثة أثواب رضى ويهودى يلزمه رضى ويهودى والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله رضى وان شاء جعله  
يهودى مع يمينه كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال عليه فقير من حنطة وشعير الاربعاء فعليه ثلاثة أرباع  
فقير من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على كرحنطة وشعير ومسم كان ثلثا يلزمه  
من كل واحد ثلثه كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال لفلان على نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل  
واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكرشعير وكرشعير وكردنط وكذا لو قال على نصف هذا العبد وهذه  
الامة ولو قال له على نصف هذا الكرحنطة وكرشعير فعليه من الشعير كركامل وكذلك لو قال غصبت فلانا

على رضاع الولد ثم صالحت مع الاب على شئ لا يصح \* وعن الامام الثاني رحمه الله قالت طلقني أربعين فطلقها ثلاثا لانه ألف ولو  
طلقها واحدة فثلث الالف \* خلعت على عبد معين فهلك العبد عند ما قبل التسليم أو كان ميتا وقت الخلع عليها قيمته \* (الرابع في الامر  
باليد) \* وفيه خمسة انواع \* (الاول في المقدمة) \* جعل امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال المذاكرة والغضب ونوى  
أولم ينو فمافسعت أو كانت غائبة فعملت في المجلس قبل أن يتبدل وان طال يوما أو أكثر فقالت اخترت نفسي يقع واحدة ان نوى واحدة

أوثنتين وان ثلاثاً وليس للزوج أن يرجع ولا أن ينهي الفوض المباع عن الإيقاع \* جعل أمرها يبدأ بها فقال أبوها قبلت لم يسمع وكذا  
لوجعل أمرها يبدأها فقالت قبلت نفسي تقع واحدة ولا يصدق الزوج في القضاء لم يرد به الطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرها  
إذا لم يرد الطلاق فليس بشيء ولو ادعت البينة أو الحالة وانكرها القول قوله مع الحلف وتقبل بينته في اثبات الحالة لا النية لعدم الإطلاع  
عليهما إلا إذا برهنت على إقراره بالنية ودعواها (٢٣٨) على زوجها أنه جعل أمرها يبدأها لتقبل أمالوا وقعت الطلاق بحكم التفويض

ثم ادعت المهرس والطلاق  
يسمع وليس لها ان ترفع الامر  
الى القاضي حتى يجبر الزوج  
على ان يجعل امرها بيدها  
\* ولو قال امرئ في كنفك  
او عينك او شمالك وقال لم  
أعني الطلاق لا يصدق قضاء  
ولو في عينك وامثاله يستل  
عن النسبة وقوله في كنفك  
واسالك كقوله في يدك  
وأمرى بك كقوله أمرت  
بيدك \* قال للكتاب اكتب  
لها خطا على اني متى سافرت  
بغير انهما تطلق نفسها كلما  
شئت واحدة فقالت لا اريد  
الواحدة وطلبت الثلاث ولم  
يتفقا على شيء وتفرقا صار  
الامر في واحدة بيدها  
وكذا لو كان مكان الامر  
باليد بين بالطلاق ثم ان  
الامر لا يتحول امان يجعل  
بيدها او بيد فلان مرسلا  
او معلقا بالشرط او موقتا  
فان كان موقتا كان الامر

(كتاب الصلح وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا)

(الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي فكذا في النهاية \* وأما ركنه فلايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية \* فإذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعي ؟ (صلح كـ) أزين مدعي بامن يدرهم كه بتوميدهم) فقال المدعي فعلت لا يتم الصلح مالم

(٢) اصطلح معي عن هذا المدعي بالدرهم التي أعطيكها لك <sup>نرجو</sup>

يمكن فاجل الابقاء ولو نوى ان يقع في الحال يقع ولو قال أمر لي سيدك الى عشرة ايام صار الامر في يدها ويرى بعد مضي عشرة ايام ولو نوى ان يكون الامر يدها بعد العشرة لا يصدق قضاءه والقبول ليس بشرط ولكن لو رد المفوض اليه يجب ان يرتد وان كان مطلقا فالامر يصير يدها في مجلس العلم وايقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالرد وكذا في الفتاوى جعل أمرها يدها أو سيدا اجنبي فردت أو ورده الاجنبي لا يرتد لانه تمليك شيء لازم فليزم كذا روى عن أصحابنا رحمه الله والتوفيق انه يرتد بالرد عند التفويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم

لواوقع المفوض اليه الطلاق لا يقع كالكيل لا يصير وكيل قبل العلم بها حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لانه خلافه كالوراثة وان كان معلقا بالشروط يصير الامر بيدها اذا وجد الشرط وفي مجلس العلم يملك الايقاع ويرتد بالرد وان كان موقفا لا امر في يده مادام الوقت باقيا \* امره ببدل رأس الشهر قال الامر بيدها اللبلة التي يهل الهلال ومن الغد ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج أو قالت لا أطلق خرج من يدها في جميع الشهر وعندها وعند الامام الثاني رحمه الله لا يطل خيارها ولها (٣٣٩) الخيارات في مجلس آخر ولو قال امر امرأتي

ببدل فلان شهرا فمضى يوم قاله والعق واليكفالة الى شهر كالطلاق اليه وعن الثاني انه كفيل في الحال والفتوى على انه كفيل بعد شهر \* أنت حر من هذا العمل اليوم عتق ولا يصدق في التاقيت قضاءه ويصدق ديانة \* ترقبها الى يوم موته أو موتها صح ولو اشترى نسبته الى موته أو موت البائع لم يجز للبعثة والبيع الى شهر تأجيل للثن والوكالة تقبل التاقيت حتى لو تصرف بعد الوقت لا يصح وفي رواية يصبر وكلا بعد مضي المدة وفي رواية انه يصبر وكلا مطلقا وفي الاجارة الى شهر تعين ما يلى العقد وقت مضيه وكذا في المزارعة والشركة الى شهر كالاجارة والصلح الى شهر والقسمه اليه لا يصح والابراء الى شهر كالطلاق الا اذا قال أردت التأخير فيكون تأجيلا اليه والاقرار الى شهر ان صدقه المقر له ثبت الاجل وان كذبه لزم المال حالا والقول له واذن العبد لا يتوقت والتحكيم والقضاء يقبلان التوقيت \* نهي الوكيل عن البيع يوم ما يتوقت \* جعل امرها يد مجنون أو وصي فهو بيده

يقول الطالب قيات وكذلك اذا وقعت الدعوى فيم لا يعين بالتعيين نحو الدراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقعت الدعوى في الدراهم أو الدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعات ولا يحتاج الى قبول المدعي عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالاسقاط كذا في الذخيرة \* الايجاب والقبول هو أن يقول المدعي عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا وبقول الآخر قيات أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع \* رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعي عليه (برجنتين فرض كردم) فقال (كرد) يكون صلحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى \* (وأما حكمه) فوقع المالك في البدل وثبت المالك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالتقصا صر هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانكار ثبتت المالك في البدل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا أو لم يكن كذا في محيط الدرر خدي \* (وأما شرائطه فأشياء منها أن يكون المصالح عاقلا لا يصح صلح المجنون والوصي الذي لا يملك هكذا في البدائع \* وصلح السكران جائز كذا في السراجية (ومنها) أن لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي ديناً فاصالح أبوا الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي بينة وما أعطى من المال مثل الحق للمدعي أو زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم تكن له بينة فلا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز (ومنها) أن يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالاب والجد والوصي (ومنها) أن لا يكون ممر تداعداً في حنيضة رحمه الله تعالى وعندهما صلحه نافذ على أن تصرفات المرتد موقوفة عنده وعنده ما نافذ وصلى المرتد جاز بلا خلاف هكذا في البدائع \* وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصح الصلح من الصبي المأذون ان تنفع أو عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كانت له بينة ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في الغرر \* ومنها أن يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرطه أن يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوماً أو مجهولاً هكذا في المحيط \* واذا ادعى عين مال في يد رجل كالدار والارض والعبد وغيرها وادعى كله أو بعضه والمدعي عليه مقربه أو جاحداً أو ساكتاً فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ووقع على الجباة من نقد البلد فان كان في البلد نقد مختلف يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضهم اقلية على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقداً منها مع بيان النقد ويجوز الصلح عليها حاله ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القسدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو أراد أن يحبسها أو يعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي أو استحققت لا يطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد دالهلاك فأنهما يتحالفان ويترادان الصلح وكذا اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كيلي كالخنة والشعير أو وزني كالخدي والصفرات كان معيناً وأضاف العقد اليه وهو حاضر أو غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعي عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما نهي من الكيلي والوزني وان أشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقد فان ضرب

في مجلسه ولا يملك اخر اجهمامنه \* قال لها طلق نفسك يقتصر ولا يملك الرجوع ولو لاجنبى لا يقتصر وملك الرجوع \* ونص في الصغرى ان قوله امر امرأتي بذلك لاجنبى كقوله لها وفي المحيط وهو الاصح وان قبل فهو وكيل لانه صرح بالامر ولو وكل امرأته لطلق نفسها كان تملكها حتى اقتصر \* كل شيء لو قال الزوج وقع به الطلاق اذا قالته المرأة حين صار الامر بيدها طلقت \* وفي التنقي لو قال لها طلق نفسك قالت أنا حرام أو خالة أو بريئة أو قالت دست بازداشتم ولم تقل خو يشتر والاقحرم وان قالت أردت نفسي ان كان المجلس قائماً صدقت وصار

كقوله اختبرت في جواب التخيير وقيل ينبغي أن يقع كذا في الخلع يقع بقوله فروختم بلاضافة اليها وان قالت افكندم تسئل ان قالت طلاق لا يقع ولو قالت طلاق افكندم أو امرأه افكندم يقع بالنية \* ولو قال لا جنبي طلاقها بيدك أو طلقها ان شئت كقوله أمرها بيدك يقتصر ولا يملك الرجوع \* قالت تركت مهري عليك على أن تجعل أمري يدي ففعل ذلك فمهرها عليه ما لم تطلق نفسها \* قال لها أمر نسائي بيدك أو قال لها طلقي أية نسائي شئت لا تملك (٣٣٠) تطليق نفسها وفي المتنق لها أن تطلق نفسها وكذا من شامت من نسائه

بضلاف ما لو قال لها ان دخلت الدار ففساؤم طواق قد خلت وقع الطلاق عليها وعلى غيرها \* جعل أمر كل امرأة يتزوجها بعد امرأته ثم تزوجه فطولى امرأة وأجاز بالعدل فطاعة المرأة التي أمرها يسيدها لا يقع الطلاق وهي حيلة في الباب \* (النوع الثاني في الامر بالغيبة) \* قولها ان غبت عنك ومكنت في غيبتي يوما أو يومين فأمرتك بذلك فهذا على أول الامر من فيقع الطلاق لو مكث يوما \* ان غاب عنها كذا فأمرها يسيدها بخلاف آخر المدة فتوارت حتى مضت المدة أنتى البعض يبقاه الامر في يدها والامام قاضيان على انه ان علم مكانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بمكانها والاصح انه لا يقع قال في الخزانة واذا كانت الغيبة منها لا يصير يسيدها واختلاف الاجوية في المدخولة وفي غيرها لا يصير يسيدها وفي المدخولة لو كانت في المصر ولم تجب الى منزله حتى تمت المدة يصير يسيدها \* جعل أمرها يسيدها متى غاب عنها من موضع يسكن فيه

من بخارى شهر اطلق نفسه متى شامت فغاب قبل البناءها نطقت لا يقع لان الغيبة عن موضع يسكن فيه قبل البناءها فاربعة لا تحقق \* قال ان غبت عن كورة بخارى أو بلدته أو بالفارسية غائب شوم از شهر بخارى فيبدها فخرج عن كورها وقرها صار يسيدها ولو قال عن بخارى تناول من كرمينية الى فر نلا يصير بالخروج الى قرها عند كثر المشايخ \* جعل أمرها يسيدها ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليها النفقة فبعث اليها خنجر ان لم يكن قد رنفقةتها صار يسيدها ولو كانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر يسيدها



لارتفاع البين عنده ما خلا فالامام الثاني فان ادعى وصول النفقة اليها وادعت حصول الشرط قيل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايفاء حق وهي تنكر جعل أمرها بيدها ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في الاعطاء وعدمه بعد الوقت فالقول له في حق عدم الطلاق وله في حق عدم أخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة \* وفي المتن ان لم آت الى عشرين يوما فأمرها بيدها فيعتبر من وقت التكلم فاذا اختلفا في (٣٣١) الايمان وعدمه فالقول له لانه ينكر كون الامر بيدها. وذكر محمد

رجحه الله ما يدل على القول لها فيمن قال ان مات فلان قبل ان يعطيك المائة التي لك عليه فأنا كفيل به فأت فلان فادعى عدم الاعطاء وكونه كفيلًا وادعى المطلوب الايفاء ان القول للطالب لانه ينكر الاستيفاء وهذا استحسان \* قال لها ان لم تصل اليك في شهر نفسي ونفقتي فأمرك ببذل فوصلت اليها النفقة قبل مضي المدة ولم تصل النفس لا يصير بيدها لان الشرط عدم وصولهما (٣) بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي أو نفقتي حيث يصير لان الشرط وصولهما \* جعل أمرها بيدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجد الشرط الآخر لا يمكن من الايقاع مرة أخرى وما ذكرناه في قوله ان غبت عنك يوما ويومين انه على أول الامر يقتضي أن يكون الحكم في مثل هذه المسائل كذلك \* ان غبت عنك فأمرك ببذل فأسره النظام لا يصير بيدها وقال الشيخ رحمه الله ان أجبره على

فأربعة لانه اما أن يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعي حقا معلوما في دار في يد رجل فصالحه المدعي عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان ادعى رجل حقا في دار في يد رجل ولم يسمه وادعى المدعي عليه حقا في أرض في يد المدعي ولم يسمه فاصطفا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان اصطفا على أن يدفع أحدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على أن يترك الآخر دعواه وعلى أن يسلم اليه بمادعاه فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين أيضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كالوادعى حقا في دار في يد رجل ولم يسمه فاصطفا على ان يعطيه المدعي مالا معلوما يسلم المدعي عليه مالا مدعاه فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطفا في هذه الصورة على أن يعطى المدعي عليه مالا معلوما للمدعي ليرك المدعي دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين أيضا ان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والاصل في ذلك أن الجهالة لا تفسد العقد لعينها بل لغيرها وهو المنازعة المانعة من التسليم والتسليم في كل موضع لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تفضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تفضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح هكذا في النهاية \* اذا وقع الصلح على دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم المبيع فما يصلح ثمن في البيع أو مبيع ما يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط والله أعلم

\*(الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره) \*

رجل له على آخر ألف درهم فصالحه عنها على خمسمائة تجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* واذا كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة يبض لم يجز بخلاف ما اذا كان له يبض فصالحه على ما دون ذلك من السود جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة أو الى أجل جاز هكذا في المبسوط \* لو كان رجل قبل رجل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة نجية (١) ونقد هاياه في المجلس لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان عليه ألف درهم غلة فصالحه منها على ألف درهم نجية حالة فان قبض قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها أجلا بطل كذا في المبسوط \* وان وقع الصلح عن دراهم في الذمة على ذنائب أو عكسه بشرط قبض البطل وان وقع عن الذنائب في الذمة على ذنائب أقل منها لا يشترط قبضه وان وقع عن مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا في الوجيز للكردي \* اذا كان عليه ألف درهم سود حالة فصالحه على ألف درهم نجية الى أجل فانه لا يجوز واذا كان عليه ألف درهم سود مؤجل فصالحه على ألف درهم نجية حالة جاز اذا اقتدا النجية في المجلس كذا في الذخيرة \* ولو كانت الجياد ألفا (١) قوله نجية بالنون ثم الجيم معناها خالصة كما يستأمن كتب اللغة وفي بعض شراح الهداية هي اسم الماهو أو جود من السود اه بحرأوى

الذهب فذهب بنفسه صار بيدها لان الايمان مكرها أو ناسيا سواء في تحقق الحث \* وكأها بطلاق نفسها لا يملك عزها بمنزلة طلق نفسها \* وعن الثاني قال لا حدى نسائه أمر نسائي ببذل فقالت طلقت نسائي كلهن طلقت أيضا وكذا لو قال كلهن طالق ان شئت فقالت شئت فعلمنا وعلى غيرها ولو قال أمر امرأتين أو واحدة من نسائي في بذر ينزى الطلاق فطلعت نفسها أو غيرها صح وان طلقت بهذا التقويض

(٣) قوله بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي الخ هكذا في أكثر النسخ التي بأيدينا وحرره اه مصححه

واحدة فقال الزوج غيبته أخرى لا يصح قضاء وان قال ان طلق امرأته نسائي فهي طالق أو طلق امرأته نسائي فطلقت نفسها لم يصح وفي قوله أمر بك ببدلتي عمري يصير بيدها في يوم واحد كقوله لله على صوم في عمري \* قال لها قبل الدخول ان غيبته عنك شهرا فأمر بك ببدلتي فوجد الشرط لا يصير بيدها لان الغيبة لا تحقق قبل البناء به العدم الحضور فان الغيبة قبل الحضور لا يمكن \* قال لا آخر قل لامرأتى أمر بك ببدلتي لا يصير بيدها (٣٣٣) ما لم يقل لها ذلك لانه امر بالتفويض \* ولو قال قل لها ان امرها بيدها صار قبل الاخبار

أراد السفر خلفه صهره فقال ان غيبته عنها شهرا ولم تصل اليها عند رأس الشهر فهي طالق فقال الحسن بالفارسية هست ووجد الشرط بقع لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال \* قال المديونة ان لم تقض حتى الى شهر فأمر امرأتك بكون يدي فقال المديون فليكن كذلك ووجد الشرط انه يطاقتها \* قال لها ان لم أرسل نفقة في هذا الشهر أو ان لم أبعث فانت كذا فأرسل اليها بدرج حمل فضاغت من يد الرسول لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق \* جعل أمرها في ثلاث فقالت طلقني بلسانك ثم قالت طلق نفسي يقع وقولها لا يكون رد اوفيه نظر لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زائد \* وقوله لها اختاري بمنزلة أمر بك ببدلتي في جميع الاحكام الا في خصله وهي انه تصحبة الثلاث في الامر باليد وفي التخيير لا يصح الا الواحد \* جعل أمرها بيدها ثم أقامها عن المجلس أو جامعها طوعا أو كرها خرج من يدها وانما يذكر في باب الامر باليد قوله تطلق نفسها متى شئت لاختلاف العلماء في الامر باليد والخيار فالبعث على انه يملك عزلها كالوكالة والاصح انه لا يملك وعلى قول أولئك يقع مهمة في العمر اذا لم يعلق بوقت فاذا الشعر علق بالمشيئة صار كاليمين فيقطع الاختلاف \* أمر بك ببدلتي كالمأثنت وفارسيته مهر بارتختان نفسها كالمأثنت في مجلس أو مجالس لكن لا تملك في مجلس الا واحدة فاذا وقعت واحدة ثم أخرى في مجلس أخرى في الغد وأخرى في آخر وقع الثلاث فاذا تزوجت باخر وعادت الى الاول لا يبقى البين ولو شئت واحدة وعادت الى الاول بعد التزوج باخر عادت بثلاث عند الامامين خلاف محمد بناء على الهدم فيمادون الثلاث

حالة فصالحه على ألف نهر حجة مؤجلة جازا لأن أصل المال اذا كان قرصا فصالحه على خمسمائة الى أجل لا يصح التأجيل كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان عليه ألف درهم نجية مؤجلة فصالحه على ألف سود حالة فانه لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو كانت له ألف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية \* لو كان لرجل على رجل ألف درهم فضة يضاف فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الى أجل جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى أجل لا يجوز فالخامس انه اذا صالح على أجدود من حقه وأنقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على أقل من حقه قدرا وجودة أو على مثل حقه جودة وأنقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهم وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهم الى أجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهم فضة يضاف تبرا حلالا الى أجل كذا في المبسوط \* قال شيخ الاسلام وتأويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه أما اذا كان التبر أجدودا عليه لم يجز كذا في الذخيرة \* لو كانت له عليه مائة درهم نجية وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهم وسودا حالة أو الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى أجل لا يجوز ولو صالحه عليه ما ودفعها اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل أن يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم وزنه فافصالحه منها على ثوب أو عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها أجلا جاز ويجعل ابراه عن البعض وتأجيلا لباقي هكذا في فتاوى قاضيان \* رجل له على آخر ألف درهم معلومة الوزن فقضاء دراهم بجهولة الوزن لا يجوز ولو أعطاها على وجه الصلح يجوز ويحمل على أنه أقل كذا في الخلاصة \* رجل له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر كذا ديناراً فأنكر فصالحه على دنانير معلومة بعضها بمجل وبعضها مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى \* اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على طعام في الزمة مؤجلا أو غيره مؤجلا وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الزمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرحنط جاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الزمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة \* ولو صالحه من كرحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افترقا بقي الصلح في نصف الكرحنط بحساب ما قبض ويهمل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرحنط بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعر بغير عينه فان تقابضا قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل أن يقبض فسد كذا في المبسوط \* اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرحنط بغير عينه الى أجل لم يجوز الحنطة عليه حالة ولو لم يضر بذلك أجلا وكان الشعر قائما بعينه والحنطة بغير عينها كان جائزا وكذلك اذا كان الشعر بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى أجل ونصف كرحنط بغير حال بغير عينه فان تفرقا ودفع اليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعر فالصلح فاسد (١) على حصة

(١) قوله فالصلح فاسد على حصة الشعر ويكون عليه نصف كرحنطة حيثئذ لانه لم يطل الصلح عاد الامر الى ما كان عليه قبل الصلح ولا يرجع تمام عبارة المحيط مع التأمل فيها اه بحر اوى

(222)

الشعير كذا في المحيط \* إذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أنفة حنطة فصالحه على أحد عشر درهما  
وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية \* لو كان لرجلين على رجل كل  
حنطة قرض فصالحه أحد درهم على عشرة دراهم من حصته فهو جائز وفيدفع إلى شريكه أن شاعر ربع السكر  
وان شاعر خمسة دراهم كذا في المبسوط \* رجلان لهما على رجل ألف درهم لم يكن الدين واجبا بعد  
أحد درهم أبان ورثا دينامو رجلا من رجل فصالحه أحد درهم على مائة مائة على أن آخر عنه ما بقي من حصته  
وهو أربع مائة درهم إلى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينه ما وتأخير حقه وذلك أربع مائة باطل في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشر بك إلا خرسا كان للآخر أن يشاركه في المقبوض وعلى  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخير في حصته جائز وان كان دينه ما واجبا بآبائه أحد درهم أبان كانا  
شريكين شريكة عنان فان آخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع الدين وان آخر الذي لم يباشر الادانة  
لا يصح تأخير في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما يصح وان كانا متفاضلين فأجل  
أحد درهم أذينا كل من المفاوضة صح تأجيله عند الكل أيهما أجل كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا كان  
الدين بين شريرين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فشرير بكم بالخيار ان شاء أخذ منه نصف الثوب إلا  
أن يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع غيره به نصف الدين ولو استوفى نصيبه أو نصف نصيبه من  
الدين لشريكه أن يشاركه في قبض شريكه على الغريم بالباقي كذا في الكافي \* ولو كان لرجلين على  
رجل ألف درهم فحجبة فصالح أحدهما من نصيبه على خمسة مائة زوف أو على خمسة مائة سود كانا شريرين  
أن يأخذ منه نصفهما كذا في المبسوط \* ولو كان المالان لرجلين عليه لأحدهما درهم ولا خردنانير  
فصالحه على مائة درهم فهو جائز وتسمى المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير فما أصاب الدنانير فهو  
صرف ويشتري القبض في الجحاش وما أصاب الدراهم فهو واستيفاء له بض واسقاط للباقي كذا في الحاوي  
\* ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين فصالحه على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح عن إقرار  
أو انكار وكذا لو صالحه على طعام في الذمة إلى أجل أو إلى غير أجل فإنه لا يجوز كذا في المحيط \* إذا كان  
لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد الطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه  
عتق المظلوب وان مات في يد المظلوب قبل أن يقبضه الطالب مات من مال المظلوب ويرجع الطالب بالدين  
وكذلك كل شيء بعينه لا يبطأ افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط \* وان صالحه عن ألف على عبد ثم  
تصادق أن لا شيء عليه فالدفع إليه بالخيار ان شاء العبد وان شاء أعطاه ألفا أو أمسك العبد كذا في محيط  
السرخسي \* صالح من ألف على مائة على أن يبيع به ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى ديناً على  
رجل واصلحها على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعي لا يجوز وكذلك إذا ادعى  
ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على أن يتخذه العبد المدعي عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط \* له على  
آخر مائة دينار يساوي بوريه فصالحه على مائة بخارية وتفرق قبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا  
يطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلافه كذا في الذخيرة \* مثل نعيم الدين النسي  
عن ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لافضة فيها وصالحه على مائة درهم غطرية فتفرق قبل  
القبض قال يطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما إذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فأما إذا وقعت في

(٣٠ - فتاوى رابع) \* أمرك بدينك لتطلق نفسك أولكى تطلقى أو حتى تطلقى فبائن \* أمرك بدينك بدينك طلاق رجعى فرجعى \* أمرك بدينك فى هذه السنة وأوقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الأمر بدينه فى باقى السنة لأنه أمر واحد إلا أنه عمدة فلا يتيق بعد الاستيفاء مرة \* أمرك بدينك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال فى هذا اليوم كان لها مجلسها \* أمرك بدينك رأس الشهر توقع على نفسه فى الشهر مرة واحدة ولا يطل بتبديل المجلس لتقيد التاقيت \* وذكر شيخ الإسلام رحمه الله قال لها أمرك بدست توهم ادم شش ماه را قال الأمر بدينها عند تمام ستة

أشهر \* قال أمر بك إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كان يدها \* وكذا لو قال أمر بك  
في هذه السنة فطلقها ثم تزوجها فها كان يدها عند الامام رحمه الله \* جعل أمرها يدها أو اجنبي ثم جن مطبقا لا يزول الامر بخلاف  
الوكيل بعد جنون الموكل \* وكله بان يزوج امرأة فزوجه على ان أمرها يدها جازا النكاح ويطل الشرط \* وإذا خافت المرأة انه اذا تزوجها  
لا يجعل الامر يدها بعد ان تزوج تقول (٣٣٤) زوجت نفسي منك بكذا على أن أمري يدي اطلق نفسي منك بانماقي شئت

دراهم معينة يجوز كذا في المحيط \* من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض  
أو وجد زوفا أو نهر جرة أو ستوة فرده عادا المال مؤجلا وكذا لو باعه به عبد أو صالحه على عبد وقبض  
العبد فاستحق أو ظهر حرا أو ورده بعيب بقضاء قاض عادا المال مؤجلا وان طلب أن يقبل الصلح على ما كان  
قبل الصلح أو ورده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء  
فالمال حال كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا كان لرجل على رجل كرخطة قرض فصالحه من ذلك على كرخ  
شعير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فرده بعدما انفرا كان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم  
جميعا وان استبدل أخرى (١) في مجلس الرد في ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الصلح على  
حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف  
والسلم كذا في المحيط \* ولو ادعى على رجل ألفا فنكر المدعي عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدعي  
صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وأبرأتك عن البقية جازو برأ المدعي عليه عن الباقي قضاء  
وديانة وان قال صالحتك من الالف على مائة ولم يقر وأبرأتك عن الباقي برأ المطلب عن الباقي قضاء  
لاديانة كذا في الفتاوى الظهيرية \* ولو أن المطلب قضى الالف فنكر الطالب قضاء فصالحه المطلب على  
مائة درهم جاز قضاؤه ولا يحل للطالب أن يأخذ المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيان \* اذا  
كان لرجل على رجل ألف درهم دينان من غن يبيع الى أجل فصالحه الطالب على أن أعطاه كفيلا وآخر عنه  
سنة بعد الاجل فهو جاز زوجه اذا جاب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيل فصالحه على أن يبرأ هذا  
الكفيل أو على أن يدخل معه رجلا آخر في الكفالة وعلى أن آخر عنه بعد الاجل شهر أو فهو جاز ولو صالحه  
على أن يجعل له نصف المال على أن يخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسدا ولو آخر عنه الطالب سنة بعد  
الاجل من غير الصلح كان ذلك جائزا كذا في المحيط \* من له على آخر ألف درهم فقال ادفع الى غدا منها  
خمسائة على أنك برئ من الفضل ففعل فهو برئ فان لم يدفع اليه خمسمائة غدا عادت الالف عند أبي  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن تنقضي خمسمائة ولم  
يوقت لذلك وقتا اذا قبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم \* ولو قال حططت  
عنك خمسمائة على أن تنقضي اليوم خمسمائة فان لم تنقضي فاما المال عليك على حاله فقبل الغريم ان نقده  
الخمسائة اليوم برئ من الباقي وان لم ينقضي اليوم لا يبرأ في قولهم \* ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن  
تنقضي الباقي اليوم ولم يرد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان نقضي اليوم برئ  
عن الباقي وان لم ينقضي لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال أبرأتك من خمسمائة من الالف على أن  
تعطيني الخمسمائة غدا قال ابرأ فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعط كذا في الهداية \* ولو كان له على رجل  
ألف درهم فصالحه على خمسمائة على أن يعطيه اياه ولم يوقت لاداء الخمسمائة وقتا فالصلح جائز ويكون  
منه حط للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني  
فالالف عليك على حاله فان أعطاه فالصلح ماض وان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك  
(١) قوله أخرى كذا وجدته مؤثقا في عبارة المحيط ولا وجه له بل الوجه التذكير على أنه صفة اشعر ولو حذف  
هذا الوصف ماض تأمل اه بجرأوى

كلما ضربتني بغير جنابة أو  
زوجت على أخرى أو تسريت  
أوغبت عني سنة \* جعل  
أمرها يدها وهي صغيرة على  
انه متى غاب عنها سنة تطلق  
نفسها بلا خسران يلحق  
الزوج فوجد الشرط فابترأه  
من المهر ونفقة العدة  
واووقت طلاقها يقع الرجعي  
ولا يسقط المهر والنفقة كما  
لو كان الايجاب من الزوج  
موجودا وقت وجود الشرط  
\* فصولي قال لها أمر بك  
فقلت اخترت نفسي أو قالت  
جاءت أمري يدي واخترت  
نفسى فبلغ ذلك الزوج  
وأجاز كله لا يقع شيء وصار  
الامر يدها فاذا اختارت  
نفسها بعد الاجازة وقع  
الطلاق لان تصرف الفضولي  
عندنا نافي يتوقف اذا كان  
له مجزئ حال العقد ما اذا لم يكن  
له مجزئ فلا يتوقف والامر  
باليد عليك الزوج انشاءه  
فتوقف على اجازته أما إيقاع  
الطلاق بقولها اخترت نفسي  
لا يملكه الزوج حتى لو قال  
لها بعد جعله الامر يدها  
اخترت نفسي لا يقع ولا يملك  
الايقاع به قبل علمها بتقويض  
الزوج فلغاؤه ما ذكر محمد  
رحمه الله \* قالت ان دخلت

الدار فطلقت نفسي فدخات فبلغ الزوج فاجاز كله انعقد المين ولا يقع الطلاق لان الزوج يملك المين فملك الاجازة ولا يملك  
دخولها في الدار فلا يملك اجازته فان دخلت بعد اجازة المين وقع الطلاق بخلاف ما اذا قالت جعلت أمري يدي وطلقت نفسي فاجاز  
الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الامر يدها فاذا اختارت نفسها وقعت بآنة أخرى لان كل واحد من التصرفين له مجزئ في الحال \* ولو  
قالت اخترت نفسي وقال الزوج اجزئ لا يقع وان نوى \* ولو قالت ابنت نفسي وأجاز الزوج يقع اذا نوى \* ولو قالت حرمت نفسي وأجاز يقع

بالبينة \* قالوا نعم أنه أمرنا أن نقول له زوجته أنه جعل أمرك بيدك قبلتناها فطلقت نفسها بذلك لم تقبل شهادتهما ولو قالوا نعم مد أنه قال لنا  
اجعلها أمراها يدها فجعلنا فطلقت نفسها بذلك لم تجز شهادتهما لانهما شهدا على فعل نفسها \* قال لها بنت منك أمرك بالفرق ان اختارت  
في المجلس صرح ولزمها المال \* قالت تركت مهرى عليك على ان تجعل أمري بيدى ففعل ففهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانه جعل المهر  
عوضا عن الامر باليد وانه لا يصح \* قال لها أمرا ثلاث تطايقات بيدك ان أبرأتى من مهرك (٣٣٥) ان قامت عن المجلس خرج الامر من  
يدها وان وقعت الطلاق في

من الالف على خمسمائة على أن تعطى في اليوم ولم يقل فان لم تعطى اليوم فالالف عليك فان أعطاه خمسمائة  
اليوم برئ من الخمسمائة الباقية بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاذا جميع الالف في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوى \* ولو قل صالحك من الالف على خمسمائة تدفعها الى غدا  
وأنت برى من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك على حاله فان تقدم خمسمائة بقي الابرأ ماضيا  
وان لم ينقد بطل الابرأ بالاجماع كذا في الكافي \* اذا قال أدلى خمسمائة على انك برى من الفضل ولم يوقت  
للاداء وقتا يصح الابرأ ولا يعود الدين كذا في الهداية \* ولو قال ططت عندك خمسمائة ان نقدت الى  
خمسمائة لا يصح الخط في قولهم جميعا نقد أولم يقد وكذا لو قال لا غريم أولك كفيلا اذا أدبت منها خمسمائة أو  
مضى أدبت أو قال ان دفعت الى خمسمائة فأنت برى من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه  
خمسمائة ذكره الصلح أو لم يذكر كذا في الظهيرية \* ان خط أحد الشريكين شيئا ان كان المصالح عاقدا جاز  
خطه خط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب شريكه ان خط الكل  
وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الخط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى  
قاضيخان والله أعلم

#### \* (الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والتفقة والسكنى) \*

رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينه اجاز وان كان نسيئة لا يجوز ان صالحها على شى من  
المسكيل أو الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغيره عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالان نقضى  
المجلس جاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها من الخدام على دراهم نسيئة جاز ولو صالحها على خادم  
بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول  
بها كانت المرأة بالخيار ان شأت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شأت ردت اليه نصف العرض الذي  
أخذت ولو شأت ردت العرض فانها عليه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها ترد عليه  
نصف ما قبضت وكذلك لو أعطاه خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها من غير خيار  
هكذا في المحيط \* اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب هروية الى أجل لم تجز وان  
صالحها من البيت والخادم على دراهم أو دنائير الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولا يجوز بأكثر من قيمة  
البيت والخادم كذا في التارخية ناقلا عن العتبية \* اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك  
على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغيره عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالاً ذكر أنه لا يجوز أيضا فاذا  
تزوجها على كرخطة ثم صالحها من ذلك على كرشه بعينه فهو جائز وان كان الشعر بعينه ان كان  
الشعر مؤجلا لا يجوز وان كان حالان نقضى في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان أو على إحدى  
الروايتين وان نفر ققبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها وهى تـ كرفصالحته على  
مائة درهم على أن يبرأ من تزويجها الذى ادعى جازا قبل ذلك فان أقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح  
لا تقبل بينته وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم على المداواة كان جائزا وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم  
على أنك برى من دعوائك ولو قالت أعطيك مائة درهم على ان لا نكح بينى وبينك ذكر شيخ الاسلام على

الجلس ان قدمت الابرأ وقع  
وان لم تبرئه عن المهر لا يقع  
لان التوكيد كان بشرط  
الابرأ \* قال لها اكرزير بوزن  
بخواهم فامر بك يدك فس  
أمرها ووقعت بينهما حرمة  
المصاهرة ثم تزوج امرأة لها  
أن تطلقها بكم الامر لان  
القاضي لو قضى بجواز بقاء  
هذا النكاح أخذ المذهب  
من يرى عدم ثبوت حرمة  
المصاهرة بالزنا بام الزوجة أو  
بفتها فقد قضاه عند محمد  
رحمه الله خلافا للثاني ولو كان  
شافعى المذهب لاشك انه ينيق  
\* جعل أمرها بيدها برانك  
اكركاين بخشى باى خود  
كشاده كنى متى شئت وكانت  
وهبت مهرها له قبل ان يجعل  
الامر بيدها قال شيخ  
الاسلام نظام الدين وبعض  
أصحابنا رحمهم الله لها ان  
تطلق نفسها وبعضهم قالوا  
ليس لها ذلك \* جعل أمرها  
بيدها في طلاق ان فعل كذا  
متى شأت ثم خلعه على مال  
ثم وجد الشرط وهى في العدة  
عليك الايقاع بحكم الامر  
وان كانت العدة قد مضت  
وتزوجها وجد الشرط ذكر  
في الزادات ما يؤخذ منه

جوابه وهو أمر رجلا ان يطلق زوجته على ألف ثم أبانها ليس له ان يطلقها وكذا ان جدد النكاح ولو وكلها بطلاقها على مال بعد الابانة  
فطلقها على مال وقبلت وقوع الطلاق ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على مال وقبلت وقوعه ولم يخلط بالمال ما جدد  
النكاح بعد انقضاء العدة حيث لا يقع الطلاق وان قبلت \* جعل أمرها بيدها ثم تزوج عليها أخرى أو ظهر ان في نكاحها حالاً لا أخرى تطلق  
نفسها متى شأت فابانها ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج المبانة ان كان النكاح والزوجة طاهرة وقت العقد لا يصير الامر بيدها \* قال لامرأة

اكر امر بدست تو تم يك ماوه كرز من شوى از من جنين فتزوجها ولم يجعل امرها يدها لا تطاق كقوله هذه المرأة التي اتزوجها قال لها ان لم اعطك دينارين الى شهر فامر بك ببدك فاستدانت وأحالت على زوجها ان ادى الزوج المال الى المختار قبل مضى المدة ليس لها اي قاع الطلاق وان لم يؤد ملكك الايقاع \* امر بك ببدك ان خرجت من البلدة الا بانك تخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذنا ولا ستاذنها فاشارت لم يذ كركه ويذخى أن لا يعتبر (٣٣٦) لان الاشارة من الناطق لا تعتبر \* حاف بالطلاق ان لا يذوق طعاما ولا شرابا فاذاق احدهما طالت كما لو حاف لا يتكلم

فلانا ولا فلانا ولو قال لا أدق طعاما وشرابا فاذق احدهما لا يثبت \* قال امرأة طالق ان شرب المثلث وقامر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ الفاضل رحمه الله ان كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطا واحدا ولو حاف على ان لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب بالجمام فكل واحد شرط على حدة بالاخلاف \* وان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامر بك ببدك فنشرت بان ذهبت الى بيت أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجوب النفقة فصار كما اذا طلقها حتى تمت المدة \* أنت طالق ان فعلت كذا وكذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد السك \* وان كرر حرف الشرط ان أكلت وان شربت ان قدم الجزاء في شئ وجد منها يقع الطلاق وترتفع المين وان أخر الطلاق لا يقع ما لم توجد الامور على قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني اذا وجد واحد يقع الطلاق ويرفع المين \* جعل امرها يدها متى شامت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضي الشهر وهذا

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قواله ما لا يصح ولو قالت أعطيك مائة على ان تقول لم اتزوج بك فهدا بطل بلا خلاف كذا في المحيط \* ادعت المرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وأنها أنكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح والزوج ان يرجع عليها \* أعطاهما من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطلقه أو تطيقه أو خافا كذا في خزائن المفتين \* اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختافا في المهر فقال الزوج مورها خمسة مائة وقالت المرأة موري ألف درهم فاصالحها على ثلثة مائة من نصف المهر فهو جازر ولو قال الزوج لم أفرض لك المهر وانما سألت المنة فصالحها على ان يسلم لها المنة على ان أبرأته من دعواها فهو جازر فان أقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان ألفا لا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد أعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها بالرد النصف واختلاف في النصف فقال الزوج النصف ثلثة مائة وقالت المرأة مائة فصالحها على ما تين وخمس فهو جازر كذا في المحيط \* لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بمائة فصالحها على مائة درهم على ان يطبقها بائنا فهو جازر وكذلك لو قالت على أن تقر بهذا الطلاق الذي ادعت وهو يبعد ذلك فهو جازر وان أقامت بينة على ذلك فشهدوا أنه طلقها ثلاثا أو واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي أعطته كذا في الميسوط \* (مردى زنديكر يادعوى كدو صلح كردند) عن أن يحتلع من الدعوى بحال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى امرأة ادعت على رجل أنها امرأته وان لها عليه ألف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان أبرأته عن جميع هذه الدعوى لم يبرأهم الزوج عن شئ ثم أقامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جازر والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتا وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا غير ولد ولم تدع مهراف صالحها على مائة لم يجوز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان أبرأته من دعوى النكاح وعلى ان يارها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهراف ولا نفقة لم يجوز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل أنه قد بارأها وكان هذا بمنزلة تخلق ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان ييارثها فالصلح جازر والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشئ ولا نكاح بينهما كذا في المحيط \* الصلح من النفقة ان كان على شئ يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنقد والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شئ لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والداية يعتبر معاوضة ونصير مبرئة زوجها عن النفقة بما أخذت من البدل كذا في المحيط

ترجمة  
(٢) رجل ادعى على امرأته رجل آخر واصلها

فارس لها اليها يدرجل ولم يجد الرسول منزلها وأعطاه بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشى رحمه الله بانهم اتمك الايقاع السنة وفيه نظر لما امر ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير بيدها لان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها \* قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة ايام فامر بك ببدك في طلاق متى شئت فغضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرده الفور لا تملك الايقاع \* متى يموت احدهما \* ان لم يبعث اليك النفقة من مجاوى الى عشرة ايام فانت كذا فادرس اليها قبل انقضاء العدة من كرمينية



طلقت لعدم حصول الشرط \* حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضه ما يحنث وقيل بان كورة اسم العمران وكذا البلدة واختلافه في بخارى والقنوي في زمانه اسم العمران وشام وخراسان اسم الولاية وكذا فرغانة وسغد وتر كستان \* ولو حلف لا يدخل الري أو مدينة ري أو بلخ أو مدينة بلخ فهذا على العمران وذكر المالكي في سوادهم قد غيروا كذا سوادهم وغيرهم وسواد الري من الري وهذا من حيث العرف وأما خوارزم فهو اسم الولاية كالروم وخراسان والعراق (٣٣٧) والهند والصين واسم مدينته الآن جرجانية

\* أمهرها يسدها متى شئت في طلاق أن خرج من بلدة بخارى بلا دنها فخرج إلى كوكسراى ومكث فيها يومين لا تطلق \* جعل أمهرها يسدها أن قامر فقامر فطلقت نفسها فادعى أنهم لم يطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الإيقاع في مجلس العلم فالقول لها \* وذكر الحاكم قال جعلت أمهرها يسدها فأمس فلم تطلق نفسها وقالت اخترت فالقوله \* قال لا تحرفي مجلس الشرب هرزني كه خواسته أم برائي تو خواستم وداشتن ورها كردن در دست تو بوده است وقال الآخران كان كذلك فطلقت أمهرها تسدها واحدة أو ثلاثا لا يقع لان قوله در دست تو بوده است اخبار عن كون الأمر يسدها في الماضي فلا يتحقق إبقاؤه في الحال بل الأمر المطلق فيقتصر على المجلس وقد تبدل وبطل بخلاف ما لو قال در دست تو است لانه أقرافصح التطلق \* جعل أمهرها يسدها رجلين فطلق أحدهما لا يقع بخلاف ما لو قال لهما طلقا أمرأتى ثلاثا فطلق أحدهما واحدة والاخرتين يقع الثلاث \* رجل قال إذا مضى هذا

السنة التي أرضعت ويرجع عليهما الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط \* لو صلحت امرأتى زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر وأخذته لاشهر الماضي ولو صلحت امرأتى ثانية بعد ما صلحت لها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزائن المفتين \* وإن صلحت من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضي لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* إذا صلحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا أطبق ذات فذلك لازم له الآن تبرئه المرأة والقاضي أو يرخص السرخسي في عدم ذلك وإن قالت المرأة لا يكفي في هذا كان لها أن تخصمه حتى يزيد ما إذا كان موسم أو لو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشئ وقضى به كان لها أن تخصمه إذا كان ذلك لا يكفيها أو تطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الأقارب ولو أعطاهما كفيلا بنفقة كل شهر فمضى الشهر وأخذها فأن قال الكفيل ما عشت أو ما دامت امرأتى فهو كما قال وإن مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فمضى في أطلها كذا في المبسوط \* ولو صلحت امرأتى من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سعى جنسه جازمؤجلا وحالا بخلاف ما لو صلحت لها بعد الفرض أو بعد تراضيهما عن النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* ولو صلحت من أجر رضاع الصبي بعد البينة كان جائزا ثم ليس لها أن تصالح بما تبنت له من دراهم الأجر على طعم غير عينه كذا في المبسوط \* رجل صلح امرأتى أنه الماطقة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وإن كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان الحيض غيره ولم قد تحيض ثلاث حصص في شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضيان \* لو صلحت مع الزوج من نفقتها ما دامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* لو كانت امرأتى مكاتبه أو أمة قد بوأها المولى يتفادها صلحها على دراهم مسمومة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صلح مولى الأمة فمولى يكن بوأها المولى يتفادها هذا الصلح وكذلك إن كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقربها فصالح أباهما على نفقتها لا يجوز وإن كانت كبيرة والزوج صغير فصالح أبوهما على النفقة وضمن جاز وإذا صلح المكاتب امرأتى على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحها في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر يصلح امرأتى على نفقتها كذا في المبسوط \* رجل صلح امرأتى من نفقتها سنة على ثوب وقمصته منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة إن فرضت وإن لم تفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت لرجل امرأتان أحدهما أمة قد بوأها يتفادها صلح المرأة على نفقة مسمومة كل شهر وصالح الأمة على نفقة أكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت أحدهما أمة فصالحها على أكثر من نفقة المسألة وإذا صلح الفقير امرأتى على نفقة كثير في الشهر لم يلزمه إلا نفقة مثلها كذا في المبسوط \* ولو صلح على نفقة المحارم ثم ادعى الأعداء صدق وبطل الصلح كذا في التارخية ناعلا عن العناية \* إذا صلح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على إعطائه أن أقروا أنه محتاج فإن لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول قوله ويطل عنه ما صلح عليه إلا أن تقوم بينة أنه موسر فيقضي بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث أن اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا وإن كان الولد محتاجا فإن كان صلح على أكثر من نفقتهم بما يتعاقبان الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة

الشهر فامرأها يسدها فلا ينبغي وفلان لا يعلم ثم مضى شهر آخر وعلم المقوص اليه بالتفويض فلا مجلس العلم لان المعلق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط فكانه قال عند مضى الشهر أمرأها يسدها فلا ينبغي وإذا كان كذلك بتوقف على علمها غائبة ويقتصر على مجلس العلم إذا لم يقل متى شئت كذا هنا بخلاف ما لو قال أمرأتى يسدها فلا ينبغي شهر حيث يصرف إلى الذي يليه فإذا مضى من ذلك شهر ولم يعلم بالتفويض أو علم لا يبقى اليقين لان المقوص موقت فلا يبقى بعد الوقت \* (النوع الثالث في الضرب) \* جعل أمهرها يسدها أن ضربها بغير جنابة في طلاق فطلعت النفقة

أو الكسوة وألحلت لا يكون جنابة لان صاحب الحوى يد الملازمة وامداد التقاضى ولو شتمته أو مزقت ثيابه وأخذت طيبته جنابة \* قال لها  
 أو يرى فقال توى أو مارد توست أو شتمت أجنبيا جنابة \* قالت له يا حمار أو أبله أو خرايت مر ك دهر أو اغتبت جنابة \* قال لها لعنت برتوباد  
 فقالت لعنت خود برتوباد \* قيل ليس بجنابة لان المبت يدأثة قال الله تعالى لا يحب الله الجاهر بالسوء من القول الامن ظلم والعامه على  
 انه جنابة الا انه لا قصاص فيه حتى (٢٣٨) لا يكون الثاني جنابة \* قال لها لم يلد فقالت له مثل ذلك فهو جنابة منها اذا صرحت به أما اذا  
 قالت توى خود باختلافوا قبل

لا يكون جنابة لانها ما صرحت  
 بالشتم وعلى هذا لو قال اى  
 ما ذرت سياهه فقالت سياهه  
 ما ذرت توست جنابة وان كانت  
 أمة في الحياة لان الشرط هو  
 الجنابة أى مطلق الجنابة  
 لا الجنابة عليه حتى لو ضربها  
 لشتمها أجنبيا لا يكون الامر  
 بيدها \* متى ضربت بك نكير  
 جنابة فطابق نفسك متى  
 شئت وادعت الضرب فقال  
 ما ضربت بالقصد ثم ادعى في  
 مجلس آخر انه ضربها بجنابة  
 لا يسمع هذا الدفع لانه أقر  
 صريحاً بالضرب \* قالت  
 اى بدخوى ان كانت صادقة  
 لا يكون جنابة اى يميز في  
 حق الشريف جنابة \* قولها  
 خوش مى كنم حينئذ ادعى  
 معصية جنابة وان لم تكن  
 في المعصية لا تكون جنابة  
 \* جعل أمرها بيدها ان  
 شتمها فقال لها لا تغزى حر ك لا  
 أولانا كلى العذرة أو كلى أو  
 أمرى رأسك بالجدار لا يصير  
 بيدها لانه ليس بشتم عرفاً  
 \* كشفت وجهها الغير محرم  
 قال القاضى لا يكون جنابة  
 لانها ليست بعورة وقال  
 الشيخ جنابة لانه لا يجوز  
 الكشف والنظر بلا ضرورة

والمعتبر فيه الكفاية كالتففة لوصالح امرأته من كسوته على درجته يهودى ولم يسم طوله وعرضه ورقته  
 جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صالح رجل ل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسماه لتففته وكسوته كل  
 شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في الميسوط \* ان ما حلت المبانة زوجهما عن مكناها على دراهم لا يجوز  
 كذا في فتاوى قاضيان \* اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها العشر سنين على وصيف وسط الى شهر أو لم  
 يجعل له أجلا فهو جائز كذا في الميسوط

### \* (الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن) \*

ان صالح صاحب الوديعة على شئ فان ادعى صاحب المال الايداع وقال الم - تودع ما أودعنى شيأ ثم  
 صالحه على شئ ثم لم يجز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فأقر المستودع  
 بالوديعة أو سكت ولم يقل شيأ وصاحب المال يدعى عليه الاستملاك ثم صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في  
 قولهم وان ادعى عليه الاستملاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على شئ فاختلفوا في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قولهم وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول  
 وعامه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان عامة المشايخ لم يفرقوا بين ما إذا قال المالك أولاً استلمتكم  
 وقال المودع بعد ذلك ضاعت أو رددت وبين ما إذا قال المودع أولاً ضاعت أو رددت وقال المالك بعد  
 ذلك استلمتكم كذا في المحيط \* وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح  
 انما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل عين المودع وإذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق  
 في ذلك ولا يـ كذبه بل سكت ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى الاول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ادعى صاحب المال الاستملاك والمودع لم يصدق في  
 ذلك ولم يكذبه فصالحه على شئ ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت  
 قات قبل الصلح انم اقد هاتكت أو ردتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال صاحب  
 المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان \* ان أنكر المستعير  
 العارية أصله لا ثم صالح صح الصلح وان أقر بالعارية ولم يدع الرد أو الهلاك والمالك يدعى الاستملاك صح  
 الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستملاك فالحق عليه على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل  
 مال أصله أمانة هكذا في المحيط \* وان كانت الوديعة قاعة بعينها وهي مائة درهم فصالحه منها على مائة درهم  
 بعد اقرار أو انكار لم يجز اذا قامت البيئة على الوديعة وان لم تقم بينه وكان المودع ينكر فالصلح جائز كذا في  
 الظهيرية \* ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو صالحه على عرض جاز الصلح  
 مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاحد لا وديعة فالصلح صحيح اذا فرقه بقبض الدنانير  
 سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما إذا كان المودع مقرراً بالوديعة ان  
 كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم  
 يجد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة  
 \* امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغيره ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخر قبضتها منه أيضاً

\* ولو كلفت الاجنبى أو كلفت عا د مع الزوج أو شاغبت معه فسمع صوته أجنبى جنابة \* خروجهما من البيت بعد اثناء المجهل ففقدت  
 جنابة في الاصح وقيل جنابة مطلقاً \* جعل أمرها بيدها على انه متى ضربم انطلق نفسها على وجه لا تكون بينهما خصومة الارواح فطلقت  
 نفسها به وجود الشرط يجب المهر لان طالب حق الثابت ليس بخصومة \* ولو قال بغير خسران لا يجب المهر لان طلبه خسران وقد مر \* حلف  
 لا يضربم افتعدها فاصابهم ايحنت لان عدم القصد لا يعدم الفعل حتى وجبت الذية والكفارة على الخطي \* وفي الدينارى حلف لا يضربها

وكانت على جافرضه بالحار فاصاب بالايقع وهذا يخالف الاول ولزوم الدية بترك التثبب لخطر الدم \* حلف لا يضربها فامر غيره بصبرها  
فضربها قبل يمخت بكفى العبد وقيل لا بكفى الولد \* حلف لا يضربها فوجهاها وقرصها أو مدشعرها أو عضها أو خنقها أو ألمها حثت وان على  
المزاح لا وان أوجعها أو أدمى رأسها في الصحيح لانه ليس بضرب عرفها وبعض المشايخ قالوا ان عقد العيمين بالفارسية لا يمخت بهذا الا فاعيل  
لانه لا يعذر ضربها في عرفهم وفي آيات الجامع في هذه الافاعيل يمخت في عرفهم لا في عرفنا (٣٣٩) وفي الظهيرة لو نفض ثوبه فاصاب

رأسها فادماها لا يمخت لانه  
ليس بضرب عرفها ولا يقصد  
باليمين وفي النوازل لو رماها  
بججارة أو نشابة لا يمخت  
وكذا لو دفعها دفعة ولم  
يوجهها لانه رمى لا ضرب  
\* جعل أمرها به يدها ان  
ضربها بغير جنابة ثم قال  
لها أذنتك أن تذهبي في كل  
عشرة أيام الى بيت أبويك  
ومضى عشرة أيام أو أزيد  
ولم تذهب اليهما وزارها  
أبوها ثم ذهبت بلا اذنه  
فضربها اصادا الامر يدها  
\* وان طلب رجل من رجل  
البطيخ فاعطته بلا اذنه  
فضربها فان كانت العادة  
مسامحة المرأة بذلك بلا  
مشورة الزوج يكون الامر  
بيدها وان كانت العادة  
بختلافه لا يصير بيدها \* جاء  
اليها بالخبر التائب بلا اذام  
فقاتل ناني ربي ربي ربي  
أودعها الى كل الخبر المجرد  
فغضبت فضربها يكون الامر  
بيدها لان اقامة التعزير في  
الاول غير مقوض اليه ودعاؤها  
عليه جنابة واذ رفعت صوتها  
في السر حتى سمعها غير  
المحرم فانه يختلف باختلاف  
الاشخاص \* جاءت أم المرأة  
الى بيت الزوج فقال جاءت  
أمك الكلبة فقالت الكلبة

فقدت متاعا منها فقال تذهب بينكم ولا أدري من أضاعه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير أنك دفعت  
النافل لم نفتشه ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصالح بينهما  
جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز  
الصلح على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل واما ان كان قبل ان يضمن المالك قيمة المتاع ففي هذا  
الوجه ان صلحت ببدل مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز ورتان ضمن المتاع  
حتى لو أقام صاحب المتاع يئنه بعد ذلك على ما دعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صلحت  
ببدل هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة  
المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له يئنه على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان  
ضمن المرأة نفذ الصلح عليها كذا في الذخيرة \* اذا ادعى عينا في يدى انسان فقال ذوالبيده هذه ودية فلان  
أودعها فيه اذ به بعد اقامة البينة أو قبلها صلح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العبادية  
\* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جزافان  
أقام المستعير بعد ذلك يئنه على العارية وقال انه انفقت بطل الصلح وان أراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا  
في المحيط \* ومن استعار دابة الى وقت فباعها بغير اذنه فقال المستعير نفقت تحتى وكذب رب الدابة وهو مقر  
بالعارية فاقتدى المستعير بثمنه (١) فصالحه صلحا لم يجوز وكذلك لو قال المستعير دفعتم اليك كذا في خزنة  
المقتنين \* ولو كان المضارب يحد المضاربة ثم أقر بها أو قربها ثم جحدتها ثم صلح من ذلك على مال جازوا اذا كان  
للمضارب دين على رجل اذانه من المضاربة فصالحه على ان آخره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن  
ما حطه رب المال ولو كان الخطيب في بيع أو صلحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال  
ولو صلح على ان أخذه بالدين كفيلا على ان أبرأ الذي عليه الاصل أو احتمال به فهو جائز كذا في المبسوط  
\* اذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يحد ذلك فاصطلمها  
على ان يكون نصف العبد للمدعى ونصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان أقام المدعى بعد هذا يئنه على  
الهبة والقبض لا يقبل يئنه حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقى في يده فان شرط مع ذلك أحدهما  
على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلمها ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطى صاحبه دراهم كان جائزا  
أيضا واذا ادعى الموهوب له الهبة وأقر أنه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلمها على ان يكون العبد بينهما فانه فحين  
فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحدهما دراهم ان شرطوا الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرطوا الدراهم  
على الموهوب له يجوز وان اصطلمها ان يكون العبد للمال للاحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا دراهم ان شرطوا  
ان تكون الدراهم على الواهب **ك** كان باطلا وان شرطوا الدراهم على الموهوب له كان جائزا كذا في المحيط  
\* امرأة وهبت أرضا لالاخوين أحدهما الاب وأم والاخر الاب ثم ماتت فورثها أخوها لايها أو أمها وقال  
تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلمها بينهما على صلح ثم مات  
الاخ من الاب والام فأراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يرى أصل الهبة باطلا فانه يذله في قول من  
يرى تلك الهبة باطلا ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت

(١) قوله ثمنه كذا في جميع النسخ وله ل الواهب يئنه فلتراجع الخزانة اه بجرأوى

أمك وأختك فضربها لا يصير بيدها \* ولو قالت في هذه المسئلة أزواج النساء رجال وزوجى لا يضربهم الا يصير الامر بيدها وهذا الكلام  
جنابة منها \* (النوع الرابع فيما يصلح جوابا وما لا يصلح) \* اخترت جوابا لامرأته لا يبدل ولا اختارى لا اطلق وطلقت جوابا للكل  
والامر لا يصلح تفسيره الا مر بان قال أمرأته لا يبدل فقالت أمرى بى وكذا الاختيار لا اختار وطلقى نفسك يصلح تفسيره قوله أمرأته لا يبدل  
ولقوله اختارى \* جعل أمرها بيدها قالت في المجلس اخترت أو طلقت أو نحو أو قال الزوج أنت على حرام أو بائن منى فواءة بانه وان

نوى ثلاثا ثلاث ولا يضح زوج عنه ولا يختار الامر الا اذا قال كلمائنت فتكر المشيئة ولو قالت في الجواب ملكت امرى كان باطلا لا يقع شيء واخترت امرى كان جائزا وكذا في الوقوع \* لو قالت أنا اختار نفسي بخلاف ما لو قالت أنا اطلق نفسي وان قالت اخترت أن اطلق نفسي كان جائزا \* ولو قالت امرأ فكنتم أو افكنتم وقالت ما نويت طلاقا صدقت \* قال لها ان دخلت الدار فامر لك بيدك فدخلت الدار ثم طلقت نفسها ان وقعت (٣٤٠) الطلاق قبل أن تزيل المكان الذي سميت داخله طلقت والا فلا \* (النوع الخامس

في بطـلانه) \* قال لها اختارى أو قال لها امرك بيدك ثم أبانها بطلا ولورجعي لا لان البائن لا يلحق البائن لان المرأة تملك نفسها بالبائن ولا تملك نفسها بالر جعي فلا يطل بالر جعي ما خيرا الزوج أو جعل امرأ بيدها وليس هذا كالتوكيل بالطلاق فان طلاق الموكل لا يرفع الوكالة حتى تنقضي العدة لان في الطلاق سعة وفي التنازق عند الثاني طلاق الموكل يرفعها أى تطلقة الوكيل \* وفي الكفاية امرأ بيدك هذه السنة ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوجها في السنة لا خيار لها عند الثاني خلاف الامام وان تزوجها في العدة أو بعد ما لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان معلقا بالشروط بان قال ان دخلت الدار فامر لك بيدك ثم أبانها واحدة أو اثنتين ثم تسكنها في العدة أو بعد ما وجد الشرط وكذا لو قال لها امر لك بيدك اذا جاء غدا فطلقها وتزوجها ثم جاء الغد لها ان تطلق نفسها \* وفي الامالى اختارى اذا شئت أو امر لك بيدك اذا شئت ثم أبانها ثم تزوجها فاخترت نفسها اطلق ناسيا عند الامام

وهبتها كلها الا لاخ لا بغيره لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال انهم لم تجز لك لانك لم تقبضها او قال الاخر صدقت لم أقبضها ولكن لأردّها حتى يقضى القاضي على بذلك فاصططها من اعلى صلح فهو باطل سواء اصططها على المناصفة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط \* لو ادعى أنه وهب له نصف هذه الدار ثم اعاد ولم يقبضه منه ووجهه الواهب ثم اصططها على أن يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوى \* اذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلانا صدق بها عليه وأنه قبضها وقال فلان بل وهبتها لأن وأنا أريد الرجوع فيها فاصططها على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان أقر الذي في يده أنه أهبة بعد الصلح أو جردب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح فهو على ما ذكرنا وكذلك لو اصططها على أن تكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يطله معنى الشيوع كذا في المبسوط \* استأجر رجلا على حنطة بعينها فاصالحه على دراهم لم يجز لان الحنطة اذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من آخر دارا واختمها في المدة فقال الآخر أجر ثلث شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل أجر ثلثي ثلاثة أشهر بعشرة دراهم فاصططها على أن يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصططها على سكنى ثلاثة أشهر على أن زاد الآخر درهما كان هذا جائزا أيضا ولو اصططها على سكنى هذه الثلاثة على أن زادها فقير بعينه أو بغيره بعد أن يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصططها على سكنى هذه الدار شهرين على أن زادها الآخر سكنى بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزا أيضا والاصل في جنس هذه المسائل أن ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الآخر أو من جانب المستأجر حتى لو اصططها على سكنى الثلاثة الأشهر على أن زادها الآخر سكنى البيت مجهول لا يجوز وان كانت سكنى الزيادة معلومة فان كانت من جانب الآخر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما أجر أو من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصططها على سكنى الأشهر الثلاثة بعشرة على أن أعطاه المستأجر أرضا بعينها جازا استخسانا كذا في التتارخانية \* لو اصطط الآخر والمستأجر على مائة من السكنى على أن يعطيه هذا كفيلا به ورضى بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غامبا فالصلح مردود وان اشترط على أن يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا لو زاده خدمة عبده هذا شهر او لو زاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر لم يجز هكذا في المبسوط \* لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة أجرا أكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا بعد من ذلك فاصططها على الموضع الذي عين رب الدابة بالاجر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو جحد المستأجر الاجارة أصلا وادعاه رب الدابة فاصططها على أن يركبها المستأجر الى ذلك على أجر درهم فهو جائز ولو ادعى أنه استسكى هذه الدابة بكاف يحمل عليها انقله الى بغداد بخمسة فجد ذلك رب الدابة فاصططها على أن يركبها هو بنفسه الى بغداد بدرجة فهو جائز كذا في التتارخانية \* اذا ادعى رجل عبدا في يده رجل أنه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبيدى والمائة لى عليك فاصططها على أن يبرئه المرتين من المائة التي ادعى عليه ويزيله خسين وبتلك المدعى ان الخصومة في العبد فهذا الصلح جائز وان

لا عند الثاني وقوله ضعيف \* وفي بعض الفتاوى جعل امرأ بيدها ثم أبانها أو خلعه لا يطل الامر لان العين لا يطل بزوال الملك أقر \* جعل امرأته التي تزوجها عليها بيدها بان قال ان تزوجت عليك امرأ فامر ها بيدك أو مادمت امرأتى أو قال لها ناو أن منى يادرنسكاح منى فكل امرأته تزوجها فامر ها بيدك ثم طلقها ناسيا أو خلعه او تزوج أخرى في عتقها ثم تزوج بالاولى لا يصير الامر بيدها لان المراد ادخال المنازعة في القسم ولم يوجد وقت الادخال \* وان قال لها ان تزوجت امرأ فامر ها بيدك ولم يقل عليك وتزوج أخرى صار الامر بيدها

تجدد أحد أقبل يبطل وقيل  
لا وإن ابتداء الصلاة يبطل  
ولو في الفريضة لا يبطل باتمامها  
ولو في النفل إن قامت إلى  
الثانية لا يبطل ولو إلى الشفع  
الثاني يبطل والأربع قبل  
الظهر والوتر كالفريضة  
ولو كان أعلى دابة أو في محمل  
فسارت بعد اختيار خطوة  
بطل خيارها إلا أن يتصل  
الجواب بالخيار وقيل الخطوة  
لمست بأعراض ولا يتبدل  
المجلس والأكل يبطل وإن قل  
ولو أمشط أو أغتسل أو  
مكننت زوجها بطل والقراءة  
والتسبيح إن قل لا يبطل وإن  
طال يبطل قال أمروها بيد  
الله ويبدل فطليها الخاطب  
يقع ولو قال أمر عبدني في  
البيع بيد الله ويبدل صح  
البيع لأن ذكره تعالى لافتتاح  
الكلام قال الله تعالى واعلموا

\*(الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره والنهيدي)\*

لو ادعى غصباً على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في الميسوط \* غصب ثوباً قيمته مائة فأنتفه فصالحه منه على أن يضمن مائة جازو قال يطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في خزانة الفتاوى \* اذا كان المغموص عبداً فابق منه أو هلك في يده فصالحه على أكثر من قيمته جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن أصحابنا من قال الخلاف فيما اذا أبق العبد وأما اذا كان مستهلكاً فصالح على أكثر من قيمته لا يجوز عندهم والأصح أن الخلاف فيهما جميعاً كذا ذكره في قاضيخان في شرح الجامع الصغير \* وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبداً فهلك في يده فصالحه على مال ثم أقام الغاصب البيئته على أن قيمته أقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله

انما غنمتم من شيء فان الله  
خمسه \* ولو قال امرها بيدك  
ويد فلان او يدي وبيدك  
لا يقع باقاع المخاطب حتى  
يحذف فلان في الاول والزوج  
في الثاني \* قال طلقها بما شاء  
الله وبما شئت فطلقها الرجل  
على مال وقع \* ولو قال طلقها  
بما شاء فلان وشئت فطلقها  
المخاطب عمال لا دقع بخلاف

(۳۱ - فتاوی رابع) قوله بما شاء الله وشئت \* جعل أمرها يدها فقال أنت على حرام يقع ولو قالت أنت حرام ولم تقبل على بطل الأمر ولو قالت أنا حرام ولم تقبل عليك يقع أصله أن ما كان طلاقاً منه كان طلاقاً منها أيضاً ولو قالت طلقني فقال أنت حرام طلقك كذا هنا ولو قالت طلقني فقال الحق باهلك وقال لم أنو الطلاق كان مصداقاً بالخلف ولا يقع \* قال لغير زوجتي امرأة فإذا فعلت ذلك فامرأه يدها فزوجها الوكيل ولم يشترط لها الأمر كان الأمر يدها بحكم التعليق من الزوج \* ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أني إذا تزوجتها فامرأه يدها لم يكن الأمر يدها بالشرط الوكيل لأن في الأول علق الأمر بالتزوج لا بالشرط ولو كانت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل علمه أنه إذا تزوجها

يكون الامر بدها من وجهه من مصادرا الامر بدها بكم تفويض الزوج \* له امرأتان جعل امر احداهما بيد الاخرى ثم طلق المفوض اليها  
بأشياء أو رجعا أو خلعها ثم تزوجها بصير امرها بيد الاخرى أو بغيره لا يملك بغيره ولا يملك بغيره ما كان له من قبل من قبلها  
قال لصبي أو مجنون جعلت امر امرأتى بيدك صح واقتصر على المجلس لانه ان لم يصح باعتبار التملك صح باعتبار التعليق اذ معناه تعليق  
الطلاق بايقاعها ما فصار كتعليقه بدخول (٣٤٣) الدار لئلا يملكه لما كان في ضمن التملك اقتصر حتى لو قال لها وهى صغيرة امرك بيدك بنوى

الله تعالى تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* أجمعوا على أنه  
لوصالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة أو قليل القيمة وأجمعوا على أنه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم  
صالحه على أكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أبق المفوض فصالحه  
مولاه على دراهم مسموعة أو الى أجل جاز ولو صالحه على العبد الا ببق على مكمل أو موزون ان كان بعينه  
أو بغيره ولو لم يكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغيره ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد  
حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يد فصالحه على شئ يملكه كزنا بعينه أو بغيره حالا كان أو مؤجلا جاز  
وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغضوب منه فقال أحدهما هي آفة وقال الآخر هي حاضرة كان  
القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان أو مؤجلا وان قال هي آفة  
جاز الصلح على الدراهم حالة كانت أو مؤجلة وعلى المكمل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا  
في المحيط \* واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على أقل  
من قيمته فهو جائز ويرجع الأول على المستهلك بكميته ويتصدق بالفضل وان لم يصلح الاول ولكنه صالح  
الثاني على أقل من قيمته جاز ويكون براءة الاول ولا يتصدق الا بغيره وان نوى ما على الآخر لم يكن له  
أن يرجع على الاول بشئ كذا في الحاوى \* لو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسموعة أو مؤجلة  
والكر فقام بعينه جاز الصلح وكذا لو صالحه على ذهب مسمى حالا أو مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الزنات  
ولو صالحه على كلبى مؤجل لا يجوز سواء صالحه على حنطة أو غرها وان كان السكره مستهلكا فصالحه  
على دراهم أو دنائير ان كان الى أجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فاقبل جاز وان افرق فقبل القبض بطل  
الصلح وان صالحه على مكمل أو موزون ان كان حالا وقبضه فاقبل جاز وان كان المصالح عليه سوى  
الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرونصف كذا كان باطلا سواء كان السكر  
قائما أو مستهلكا لئلا يملك الربا كذا في المحيط \* ولو غصب كرخطة وكسر شعير فاستهلكها ثم صالحه على كسر شعير  
الى أجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان أحدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من  
المستهلك كذا في المبسوط \* في المتقي رجل غصب عروضا وحنطة وشعير فصالحه المصغوب منه على ألف  
درهم الى سنة قال حصة الحنطة والشعير من الألف باطلا ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة  
العروض وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغضوب منه كانت مستهلكة فالقول  
قول الغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب مائة درهم وعشرة دنائير فاستهلكها ثم صالحه منها على كرخطة  
بعينه ثم استحق السكر أو وجد به عيبا فدرج بالدراهم والدنائير وان صالحه على خمسين درهما حالة أو  
مؤجلة فهو جائز وان استحق بعد ما قبضها أو وجدها زبوا أو ستوقه رجع عنها ولم ينقص الصلح  
وكذلك لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنائير فصالحه  
على خمسين درهما حالة أو مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان كانت خيرا منها لم  
يجز كذا في المبسوط \* اذا غصب كرخطة ثم صالحه على نصف كرخطة فان كان السكر المصغوب مغنيا  
فصالحه على نصف ذلك الكرخة لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان جاحدا وان صالح على  
نصف كرخة جاز الصلح مقرا كان أو جاحدا الا أنه لا يعلب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان السكر

الطلاق فطلعت نفسها يقع  
كانه علق طلاقها بايقاعها  
قال للكتاب الكتاب انى  
اذا خرجت من المصر بلا  
اذن فافى طالق واحدة فلم  
تتفق الكتابة وتحقيق الشرط  
وقع وأصله ان الامر بكتابة  
الاقرار اقرار كتب أم لا قال  
لها اختارى اختك أو أخاك  
أو أباك أو أمك يعنى به الطلاق  
فاختارت ما قال الزوج لا يقع  
الا لى الاب والام استحسانا  
لانهم ابا الطلاق ترد اليهما ولا  
ترد الى غيره ما فلا يكون  
طلاقا كذا في الاستبصار  
\* (الرابع في المشيئة) \*  
قال انه غصبه طلقها ان شئت  
لا يكون تو كيلا ما لم تشأ ولها  
المشيئة في مجاس عليها وبعد  
المشيئة يصبر وكيلا ولو طلقها  
الا ن يقع ولو قام الوكيل  
عن مجلسه بطلت الوكالة  
فلا يقع الطلاق بعده قال  
الامام الحلواني رحمه الله  
وهذا يحفظ فان الزوج يكتب  
الى من ينوبه انها اذا شئت  
الطلاق فطابقها ولو كلاء  
يوخرون الايقاع عن مجلس  
المشيئة ولا يدرون انه لا يقع  
قال لها أنت طالق ان شئت  
وأيت لا تطلق به هذا ابدا  
وكذا ان شئت ولم تشأ قدم

الطلاق أو آخر ولو قال انت طالق ان شئت وان أيت طلقت في المشيئة والا بالان آخره يعنى أيت لغو لنقصانه وكذا ان شئت أو قائما  
أيت والخيرة اذا قامت لطلب الشهود ولا يجوز ما ان لا تحصل عن المجلس أو تقول فعلى الاول لا يطل الخيار بالاتفاق وعلى الثاني اختلفوا  
بناء على ان المبطل الاعراض ام تبدل المجلس قيسل كل منهما اذا وجد وقيل الاعراض وهو الاصح حتى لو قال خويشتن خريدم فقام ومشي  
خطوة أو خطوتين وقال فروخيم صح البسيع وهذا موافق لبعض مخالف الجامع الصغير فانه نص فيه اذا قام عن قعود بطل الخيار لانه اعراض



وكذا كل فعل يدل على أنه قطع عما قبله كالأدب بطعام لا كل أو أشبهت بالنوم وإن أكلت أو شربت قليلاً أو نامت قاعدة أو لمست فيه بلا قيام أو قالت ادعواي للشورى أو الشهود أو كانت في سفينة فسارت لا يبطل \* (الخامس في الاستثناء والشرط) \* أنما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء وو جسد من التنفس بدأ أولاً ولكنه وصله يصح الاستثناء كذا عن الإمام الثاني رحمه الله وفي الأجnas سكت سكنة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء إلا أن يكون سكنة التنفس (٣٤٣) \* ويبطل بأربعة بالسكنة وبالزيادة على المستثنى منه \* كانت طالق ثلاثاً إلا أربعا وبالمساواة وباستثناء بعض الطلاق أنت طالق إلا نصفها \* قال إن حلفت فعبدته حرثم قال عليه المشي إلى الكعبة إن شاء الله لا يعقل لأن الاستثناء يبطله كمن حلف إن أقررت إن لفلان على عشرة دراهم فعبدته حرثم قال له على عشرة الأدرهما وقوله ماشاء الله أو ألا إن يشاء الله تعالى استثناء أيضاً \* كل امرأته طالق الألفه وليس له سواها لا تطلق لأن المساواة في الوجود لا تمنع صحة إن عم وضع لانه تصرف صمعي \* قال لها أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثاً وأربعا إن كلفت فلانا تعاقب الكل يعني لا يقع في الحال شيء كقوله هرزني كه ورا بود وباشد وكقوله أنت حر وعتيق إن شاء الله خلاف أنت حر وحر إن شاء الله \* شهد أنك استثنيت متصلاً وهو لا يذكره إن كان بحال لا بدري ما يجري على أسانه غضب جازله الاعتماد عليهما والألا \* قال لها أنت طالق جفري على لسانه ولا قصد الاستثناء لا يقع قال شداد بن حكيم رحمه الله

فأما في يده حقيقة فهو يلزم الرد على المغصوب منه وإن كان الكرم المغصوب حاضراً إن كان الغاصب جاحداً للغصب فصالحه على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كراً آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمّر فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد النصف الباقي على المغصوب منه وإن كان مقرراً بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كراً آخر استحساناً ولو كان صالحه على ثوب وودفعه إليه جاز حاضراً إن كان الكرم المغصوب أوغائباً مقرراً كان الغاصب أو جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في الخطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدييات المتقاربة وإن كان المغصوب شيئاً لا يحتمل القسمة بان كان عبداً أو دابة أو أمة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه إن كان مغنياً لا شك أنه لا يجوز الصلح وإن كان حاضراً فإن كان الغاصب مقرراً بالغصب لا يجوز الصلح أيضاً وإن كان جاحداً ذكرنا أنه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط \* رجل غصب من رجل ألفاً وأخفاه وغيبه وصالحه المالك على خمسمائة فأعطاه الغاصب من ذلك الألف أو من غير مجاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وإن كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فإن كان الغاصب جاحداً فكذلك الجواب فإن وجد المغصوب منه بينه بعد ذلك فأقامها بقضى له ببقية ماله فإن كان مقرراً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده بقدر المغصوب منه على أخذه منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضيان \* إذا غصب الرجل عبداً أو ثوباً أو ما أشبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه أحدهما من نصيبه على دراهم أو دنانير وقبضه فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره واذ وقع الصلح على عرض واختار الآخر ضمن المصالح كان للمصالح الخيار إن شاء أعطاه نصف ما قبض وإن شاء أعطاه ربع الدين وإن كان العرض قائماً فصالح أحدهما الغاصب عن نصيبه فإن كان العرض في يد الغاصب ظاهر بحيث يراها المالك والغاصب مقرراً بالغصب لا يكون للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وإن كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فلا سالك أن يشارك المصالح في المقبوض وإن كان العرض قائماً في يد الغاصب يراها المالك الآن الغاصب جاحداً للغصب ذكر في الأصل أنه ليس للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الأصل قول محمد رحمه الله تعالى فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الإسلام وميجب أن يكون على هذا الخلاف ما إذا كان غائباً بحيث لا يعرف المالك مكانه إلا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط \* رجل استهلك على رجل أمانة فوضه وقضى القاضي عليه بالقيمة فاقترا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اطلما على القيمة من غير قضاء وافترا قبل قبض القيمة وكذا لو استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على أقل منها إلى أجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها إلى أجل جاز كذا في خزائنة المفتين \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أمانة مصوغاً من فضة فوضه في بيته ثم لقمه المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارقه قبل أن يعطيه لم يبطل الصلح وفيه أيضاً رجل غصب طوقاً قيمته مائة دينار وضاع من الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين ديناراً فهو جائز وإن وجده

وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفتني في هذه المسئلة خلف بن أيوب الزاهد فرأيت الإمام الثاني في المنام فسألته فأجاب بثلث قول في طاب لبتة بالدليل فقال رأيت لوقال أنت طالق جفري على لسانه أو غير طالق يقع قلت لا قال هذا كذلك وكذا قال إن شاء الله ولا بدري عمل ولا معناه \* قال إن شاء الله فانت طالق لا يقع \* إن شاء الله أنت طالق أو أنت طالق لا تطلق عند الثاني وهو الأصح \* أنت طالق لو ألولاً أو لولاً جالك أو لولاً حسبك لا يقع لانه استثناء معنى وكذا لو أختك \* قال والله لا أكلم فلانا استغفر الله إن شاء الله كان

استثناء ديانة لأقضاء \* أراد ان يحلف رجلا ويخاف ان يستثنى عقبيه سرايا امره ان يقول عقيب حلفه متصلا سبحانه الله أو كلاما آخر لان  
اليمين حقه فلا يمنع عن ابطاله \* قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا خلافا لغيره فانه  
ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء \* وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق وقع واحدة في الحال \* انت طالق واحدة ان شاء الله وانت  
طالق ثنتين ان لم يشأ الله لا يقع شيء أما (٣٤٤) في الاول فلا استثناء وأما في الثاني فلا نالوا وقنعنا علمنا ان الله تعالى شاءه ولان الوقوع

دليل المشيئة لان كل واقع  
بمشيئته تعالى وهو علق في  
الثاني بعدم مشيئته تعالى  
لا بمشيئته جل وعلا فيبطل  
الابقاع ضرورة \* وذكر في  
الكافي على رأى المعتزلة عماد  
الدين الاصولي المعتزلي انه  
اذا قال انت طالق ان شاء  
الله ان كان عسكها يعرف  
لا يقع الطلاق وان كان  
يسى معاشرتها يقع الطلاق  
عندنا نريد به المعتزلة لان  
الطلاق في الاول حرام  
والقبائح لا يتعاقبها مشيئته  
تعالى وفي الثاني واجب وبه  
يتعلق مشيئته تعالى وان  
لا يحسن ولا يضر بالطلاق  
مباح وهل يتعلق بالمباح  
مشيئته تعالى ففيه خلاف  
بين المعتزلة كذا هنا \* انت  
طالق اليوم واحدة ان شاء  
الله تعالى وان لم يشأ فنتين  
فخصى اليوم ولم يطلقها طلق  
ثنتين لان وقوع ثنتين معلق  
بعدم مشيئة الله تعالى  
الواحدة في اليوم وعضيه  
بلاطلاق في علم عدم مشيئته  
تعالى الواحدة في اليوم لان  
العلم يتعلق علمه بالماضي  
فروع الوجود فهو جسد شرط  
الحث \* انت طالق ان شئت  
أو أبيت أو ان شئت وان لم

الغاصب كان رب الطوق شر يكافيه له نصفه ولو كان الغاصب صاحب الحرب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده  
لم يجز الصلح وفيه أبيضاعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه  
على أكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضى المغضوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر  
وابراءه عن العمل جاز كذا في المحيط \* رجل أخذ سارقا في دار غيره فأراد أن يدفعه الى صاحب السرقة بعد  
ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على  
السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى  
صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو  
بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبرائة عندنا يسقط القطع والامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على أن  
يأخذ منه مالاو يعفوه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في  
فتاوى قاضيان \* اسكاف سرق من حاتونه خفاف لاقوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق  
قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازه أربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة أربابها بعد أن يكون الصلح  
على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين \* رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى  
عليه قوم فصالحهم ثم أخرج وأنكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي  
فالصلح جائز وان كان في حبس الوالى لا يصح الصلح كذا في الظهيرية \* دفع الى آخر بضاعة ففقط عليه  
الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع اللص ويقول انما صالحت عن مالى والمبضع يقول انما  
صالحت عن بضاعتى فان كان وقت القبض سمي الدافع أنه من جلة ما وجب عليه فهو عن الجميع على قدر  
أملأهم وان كان سمي شيئا فهو عن ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان أبهم ما لم يفسر فان كان اللص  
حاضرا فالقول قوله عن أى مال أدى اذا لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع  
والمستبضع أنه لم يسم عماد دفع فهو عن الجميع كذا في خزائن المفتين \* صلح المكره لا يجوز كذا في السراجية  
\* اذا كان المدعى رجلا فأكراه السلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فذاك الحكم ما جازم لم يجز صلحه مع من  
أكراه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط \* قوم دخلوا على رجل يتاليلأ وأنهارا وشهروا عليه  
سلاحا وهددوه حتى صالح رجلا عن دعواه على شيء أو أكرهه على اقرار أو ابراء فقلوا في قياس قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والاقرار والابراء ان عنده الاكراه لا يكون الا من السلطان  
وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب به مدر على تحقيق ما أوعده والفتوى على قولهما وان لم يشهروا  
عليه السلاح وضرروه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة  
السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ايلأ وأنهارا أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح  
والاقرار باطلين وان لم يشهروا عليه السلاح والزواج اذا هددوا أنه لتصلح عن الصداق على شيء أو لتبرئه  
فهو بمنزلة الاجنبى وان هددوا بالطلاق أو بالتزويج عليهم أو بالتسرى لم يكن ذلك اكراهه كذا في فتاوى  
قاضيان \* والله أعلم

### (الباب السادس في صلح العمال)

اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا بقصره فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مسماة لم يكون

تساقى لا ينقد اليمين لانه لا يتصور اجتماعهما وكذا لو قال ان شئت وان لم تساقى فانت طالق لان الاول غير تام  
لتوقفه على الثاني الذي فيه الجزاء فيصير ان شرطوا احدا ولا يتصور اجتماعهما بخلاف ما اذا قدم الجزاء حيث يصير كل منهما مشروطا على  
حده كانه قال ان شئت فانت طالق وان لم تساقى فانت طالق وتطلق في الحال ولو قال ان تحمين الطلاق فانت طالق وان تبغضين الطلاق  
فانت طالق لم تطلق لجواز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان لا تساقى وتساقى \* انت طالق ان شاء الله عين عند الثاني خلافا لما وجد حتى لو حلف

الثوب

بالطلاق ان حاتف بطلاقها فقال أنت طالق ان شاء الله بحيث عند الثاني في العين الاول والفتوى على قول الثاني \* أنت طالق وان شاء الله  
أو فان شاء الله يقع الطلاق ولا يكون استثناء كذا في الثاني \* أنت طالق ثلاثا ما شاء الله قال في المتن يقع واحدة وينصرف الاستثناء على  
الاكثر وفي موضع آخر لا يقع شيء \* ان تكلمت بطلاقك فعبدك حر ثم قال أنت طالق ان شئت فقالت لا أشاء لا يقع الطلاق ويعتق العبد قاله  
أسد بن عمرو وكذا لو قال ان تكلمت بقدفك ثم قال لها أنت زان وكذا لو قال ان (٣٤٥) تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم

عظيم قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله هذا القول أحب  
الي لانه تكلم بما حلف عليه  
وقال الحسن رحمه الله له  
نيمته ولا يبحث ان لم ينو قال  
الصدر قول الحسن هو المختار  
(نوع في الفاصل) \*

أنت طالق ثلاثا وثلاثان  
شاء الله أو ثلاثا واحدة ان  
شاء الله بطل الاستثناء عند  
الامام رحمه الله ولو قال واحدة  
وثلاثا ان شاء الله لا يطل  
عند الكل \* ان دخلت هذه  
الدار ان دخلت هذه الدار  
فبعدى حروهما واحد  
فالقياس عدم الحنث حتى  
يدخل دخلت فيهما وفي  
الاستحسان يبحث بدخول  
واحد ويجعل الثاني تكرارا  
واعادة ولقائل أن يقول لو  
جعل الثاني تكرارا لزم  
ثبوت الحرمة حالا على قول  
الامام وبصر الثاني فاصلا  
كأن أنت حر حر ان شاء  
الله ويجب ان يحرر الثاني  
تكرار معنى لالفاظ الثاني  
عطف على الاول ولا يعطف  
الشيء على نفسه والعبرة في  
هذا الباب اللفظ فاذا اتى  
التكرار لفظا كان الثاني  
حشا و فاصلا وفيما  
نحن فيه الثاني غير معطوف

الثوب للقصار أو وليا خذرب الثوب ثوبه فالصلح جائز حالة كانت الدراهم أو مؤجلة وكذلك اذا صالحه على  
دنانير وان وقع الصلح على مكمل أو مؤزون فان كان المكمل أو المؤزون يعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على  
أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وان كان المكمل أو المؤزون في الذمة ان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة \* ولو قال القصار قد دفعت اليك الثوب وبجذب الثوب ذلك  
فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب للقصار الا اجر وعلى قول محمد رحمه  
الله تعالى يجوز الصلح وكذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط \* ولو ادعى القصار أنه  
دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز وكذا لو اقر  
بقبض الثوب فادعى أنه أوفاه الاجر وأنكر القصار فاصطلمها على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة \* ادعى  
الاجر المشترك أن العين قد هلكت عنده ثم صالحه على دراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر  
المشترك أمين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلكت العين كافي المودع وعنده ما ضامن فيصح الصلح كافي  
الغاصب والراعي ان كان أجيرا مشتركا فهو كالفقار وان كان أجيرا خاصا فهو أجير وحده وهو أمين  
بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة \* دفع غزاة الى حائك فخالف الحائك شرطه  
بان أمره أن ينسجه ثوبا سباعيا أربع ففقص ونسج خسافي أربع أوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل  
الخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزاة مثل غزله على ما عرف في  
كتاب الاجارات فان صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعطيه الحائك دراهم مسماة الى أجل  
ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا تأويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزاة مثل  
غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى أجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم  
الى أجل كان ذلك ديني بدين وهو حرام أما اذا اختار صاحب الغزل أخذ الثوب ثم صالح الحائك على أن  
يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى أجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان صالحه على أن  
ياخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط \* اذا دفع الى صباغ ثوبا بالصبغة  
بفقير عشرين درهما فصبغه بفقيرين حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ ثوبه وأعطاه درهما وما زاد  
الفقير الاخر فيه وبين أن يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمته أيضا فصالحه رب الثوب على أن يأخذ  
الثوب على قفيز حنطة يعينه جاز سواء صالحه عن الاجر وما زاد الفقير الثاني في ثوبه أو صالحه عما زاد الفقير  
الثاني في ثوبه وان صالحه على قفيز حنطة الى أجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف  
المشايخ فيه قال مشايخ العراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على فقير عشرين ان كان يعينه يجوز  
وان كان بغيره لا يجوز كذا في المحيط \* ولو صالح الصباغ على دراهم الى أجل جاز وكذلك لو صالحه على  
قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض أو أجله فيه فان كانت قيمة ما زاد الفقير الاخر في  
الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتأجيل فيما زاد الفقير فيه وان كانت قيمة  
ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا في المبسوط والله أعلم

على الاول فامكن جعل الثاني تكرارا فكانا واحدا معنى فلا يفصل ونظيره قوله حر حر ان شاء الله وفيه لا يعتق ولا يكون فاصلا ولا روبا فيه  
عن الامام فلنأمنه على قياس مسئلة هذا الكتاب والفرق يؤيد قول مشايخ مرقدة في قوله هرزني كه ورابودو باشند هذا اليمين لا يعتق  
لانهم ابرجعان الى معنى واحد والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل شيئا واحدا أو جمعوا أنه لو قال هرزني كه بكنده وودو باشند  
يصير أحدا لالفاظ فاصلا ولو قال هرزني كه هي اهرست وودو باشند ينفق اليمين ولا يصير فاصلا \* (نوع آخر) أنت طالق غدانا

دخلت الدار اغذاذ كره الغدو تعاقى الطلاق بطلاق الدخول ففي أي وقت دخل وقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق طلاق الغد  
 فاذا دخلها في اليوم لا يقع وان دخلها في الغد يقع \* أنت طالق ثلاثا باثنية الا واحدة يصح الاستثناء ولا يفصل النداء لانه قد يكون لتأكيد  
 تعريف المحل وكذا أنت طالق ثلاثا باثنية لا واحدة أو ثلاثا البتة الا واحدة يقع ثنتان وثلاثة البتة لا يفصل مع انه حشو حتى وقع ثنتان  
 رجعتان لا مكان الحمل على التأكيد (٣٤٦) لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى رائدا على ما فهم بخلاف ثلاثا وثلاثا لا اتحاد اللفظ

كالمعنى فكان تكرارا محضاً ولانه صفة وهي تذكّر  
 لتأكيد الموصوف حتى لم  
 يفصل في أنت طالق باثان  
 دخلت الدار أنت طالق ثلاثا  
 الا واحدة غدا وان كملت  
 فلان تعلق ثنتان بمجيء الغد  
 وكلام فلان الاصل ان  
 المستثنى اذا وصف بما يليق  
 بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى  
 ويطلب بطلان المستثنى  
 وان كان يليق بالمستثنى منه  
 لا غير فيل يجعل وصفه  
 حتى يثبت بثبوته له تصحيصا  
 بقدر الامكان وقيل يجعل  
 وصفا لكل حقيقة للجائسة  
 بين المستثنى والمستثنى منه  
 لانه الاصل ظاهر وان ذكر  
 وصفا يليق بهما قيل يجعل  
 وصفا لكل حقيقة للجائسة  
 وقيل يجعل وصفا للمستثنى  
 منه لا غير لانه لو جعل للمستثنى  
 بطل هذا اذا ذكر وصفا  
 رائدا وان ذكر وصفا أصليا  
 لا يعتبر أصلا ويجعل ذكره  
 ولا ذكره سواء بيانه أنت  
 طالق ثنتين الا واحدة باثنية  
 أو الا واحدة باثنية تطلق واحدة  
 رجعية لانه لا يصلح صفة  
 للمستثنى منه لا يقال طلقان  
 باثان وصلح صفة للمستثنى فبطل  
 بطلانه ولو قال أنت طالق

**\* (الباب السابع في الصلح في البيع والسلم) \***

لو باع منه عبدا بالف درهم سود ثم صالحه على ألف أو مائة زبوف أو نهر جة حاله أو إلى أجل كان ذلك باطلا  
 وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكال أو يوزن بغير عينه لم يجوز كذا في المبسوط \* لو اشترى رجل شيئا فادعى  
 ذلك الشيء أو شقه منه رجل فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا بقدر كذا في الفصول  
 العمادية \* سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتبها له إقامة البينة  
 فصولح بينهم عن دعوى الفساد على دنائير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينه بعد الصلح هل تسمع  
 البينة فقال نعم كذا في التارخائية ناقلا عن اليتيمة \* اذا ادعى على رجل ألف درهم عن خادمه اياه يبعها  
 فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمته كانت ألف درهم وادعى المظلوب  
 بأن قيمته أربعمائة فالصلح جائز كذا في المبسوط \* ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه  
 على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس  
 المال كذا في المبسوط \* لو كان عليه ألف درهم وكسرم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع \* قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه  
 فاذا كان له رجل على رجل ثوب هروري سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى  
 جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوبه مقطوع لم يجبر على أخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى  
 ياتيه بنوب صحيح كذا في المحيط \* لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه  
 نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الاجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجوز التجهيل كذا في  
 المبسوط \* اذا أسلم إلى رجل في كرخطة وجعل أجله إلى شهر وأسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرخشع وجعل  
 أجله شهرين فضى شهر من وقت العقد وحل أجل الخطة فصالحه على أن يأخذ الخطة ويؤيد في أجل  
 الشعير كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الخطة ويجعل الشعير لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حل أجل السلم  
 فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهر اجاز قيل يجوز رد ما شرط التأجيل فلا وجه رواية  
 الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهمين في الاجل شهرا  
 لا يجوز أن قبض رأس المال معقب قبض المسلم فيه لانهم ما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام  
 السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما ما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال  
 أيؤجل في الباقي جاز فكذلك لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من السلم فيه يجوز اعتبارا  
 لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليؤيد في أجل الباقي لا يجوز فكذلك اذا قبض بعض  
 رأس المال ليؤيد في الاجل كذا في محيط السرخسي \* ان كان السلم كرخطة فصالحه على نصف كرخطة  
 على أن أبرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرخطة جديدة فصالحه على كرخطة رديئة فهو جائز  
 ولو كان السلم كرخطة رديئة فصالحه على نصف كرخطة جديدة لا يجوز في قول أبي يوسف الآخر وهو قول  
 محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا كان السلم خبطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن  
 يرده عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهما كان باطلا وأما اذا قال صالحك من السلم على مائة من  
 رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة

ثنتين البتة الا واحدة يقع واحدة باثنية تصلاحية الوصف للمستثنى منه يقال تطليقتين البتة فجعل صفة له واستثنى واحدة منهما \* وان  
 يقع واحدة باثنية وكذا أنت طالق ثنتين الا واحدة البتة يقع واحدة باثنية لان البتة لا يصلح صفة للمستثنى لعدم وقوعه و يصلح صفة للمستثنى  
 منه فيجعل صفة لكل أول المستثنى منه كأنه قال ثنتين البتة الا واحدة \* ولو قال أنت طالق ثلاثا البتة الا واحدة وأنت طالق ثلاثا باثنية الا  
 واحدة يقع رجعتان لان كلامهما وصف أصلي للثلاث لا يوجبونهما فلا يفيد الا ما أفاد الثلاث فلا يعتبر فصا كأنه قال أنت طالق ثلاثا

الواحدة \* قال غير المدخولة أنت طالق بازائة ثلاثا قال الامام رحمه الله لاحد ولا مان لان الثلاث وقع عليها وهي زوجته ثم بأت بعده وانه كلام واحد لانه تبسيع اوله آخره والمرأة طالقي ثلاثا وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث الا يرى أنه لو لم يدخل بها حتى قال أنت طالق أنت طالق تقع واحدة وكذا قوله أنت طالق باطالقي ثلاثا وكذا قوله أنت طالقي بازائة ثلاثا لان قوله بازائة فيه حكم أشد من قوله باطالقي وهو الحد وليس مثل قوله أنت طالقي يا عمة ثلاثا لانه لا يقع به (٢٤٧) شي بل هو بداء محض الا يرى أنهم اتوا

ماتت بعد قوله أنت طالق قبل قوله يا عمة كان الطلاق لازما لان السداء ليس من الطلاق \* قال لها أنت طالقي بازائة ان دخلت الدار طلقت ولاحد ولا لعمان كقوله أنت طالقي باطالقي ان دخلت الدار تطلق بالاول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول الدار \* قال أنت بازائة طالقي ان دخلت الدار عليه اللعان ولا يلزم الطلاق بالدخول \* أنت طالقي بازائة ثلاثا وقع الثلاث ولاحد ولا لعمان في قول الامامين \* أنت طالقي بازائة ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يصير بازائة فاصلا لانه بداء \* أنت طالقي ثلاثا بازائة ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالقي باطالقي ان شاء الله وكذا أنت طالقي يا صبيبة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يا فلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله باطالقي بازائة فالاستثناء على الكل \* ان دخلت الدار فانت طالقي وطالقي وطالقي ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني

\* وان قال صلتك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا تجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا كذا كشيخ الاسلام وأشار شمس الائمة السرخسي الى أنه بطل الاقالة في هذا الوجه أصلا هكذا في المحيط \* تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن المسلم اليه فيه ولو هو به من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا أسلم دراهم معدودة في كرخطة الى أجل ثم اصطلح بعد زمان على أن زاده المسلم اليه نصف كرخطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه أن يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيأ وعليه كرتام كذا في شرح المنظومة \* أسلم ثوباني كرخطة ثم ان المسلم اليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية أو عيب بقضاء أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالر جوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلحما على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل أن يقضى القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتملك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلحما على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل أن يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على أخذ العين بأى سبب عاد اليه الثوب الا أنه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول وبأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان صطلحما على أخذ العين ففيه اختلاف المشايخ هكذا في المحيط \* ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويتوقف على اجازة شرعية فان رد بطل أصلا وبقي المسلم في نفسه بينهما على حاله وان أجازته فذم عليه - ما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما - ما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا توى عليه فبرجع على شرعية كذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطاه ونقد كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم يجوز عندهما أيضا وقال بعضهم هذه الصورة أياضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* اذا كان للتقاضي سلم على رجل فصالحه أحدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا ائتمان كذا في المبسوط \* قال اذا كان لرجل على رجل كرخطة سلم وبه كقبيل

معلق بالشرط الاول والثالث بالثاني فلو دخلت يقع ثقتان وان كملت تقع واحدة الا أن يجعل الاول شرط الانعقاد في حق الكل والثاني شرط الاشغال والاصل فيه أنه اذا ذكر الطلقات الثلاث عقيب الشرط الاول متصلا بحرف العطف يتعلق الكل بالشرط لانه قضية العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا أعقبه بالشرط الثاني لم يتعلق الثالث به يلزم بطلان الثاني فلهذه الضرورة قطع الثالث عن الاول فلا ضرورة في الاول والثاني فانه متصلا بالشرط الاول \* أنت طالقي ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق بالطلاق بالدخول والاستثناء فاصل واتفق أئمة

بخاري ان يود وباشدين صحبة ثم قيل لان يود يقع على التي تحتها وباشد على التي تزوجها والامام محمد بن الفضل على انه يقع على التي تزوجها في المستقبل وباشد تأكيد \* ان ضربت فكل ماله يود وباشد كذا فاطقها ثم تزوجها بعد العدة وضربها لا تطلق لانها معرفة بالطلاق والشرط منه كرو المعرفة لا تدخل تحت النكحة للتضاد \* حلف على عين وقال الا ان يدولي أو الا أن يكون خيرا لي من ذلك فهذا استثناء فلو قال الا أن لا أستطيع فهذا على ثلاثة أوجه اما أن (٢٤٨) يريد عدم الاستطاعة بسبب القضاء والقدر بان كان في قضاء الله تعالى خلاف ما حلف عليه أو عدم الاستطاعة

فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح بكون موقوفاً على اجازة المسلم اليه ان أجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير أمر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صلح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط \* ولو صلح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا أنه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجيد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صلح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شيء من الورق لا يجوز بخلاف ما لو صلح الكفيل المسلم اليه على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام الى الطالب برئ الجميع وان رجع الطالب على المطلوب وأخذ منه الطعام كله ان يرجع على الكفيل وكان الكفيل الخياري شاء أو فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما أخذ هكذا في المحيط \* ولو صلح الكفيل رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صلح الكفيل على ان زاد المسلم اليه مخموم - منطقة في السلم لم يجز كذا في المحيط \* ولو زاده رب السلم درهما على ان زاده الكفيل مخموم - منطقة لم يجز ذلك كذا في المبسوط \* اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والذريعات الى رب السلم فقال خذ هذا وأرد عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فسكنا من الكفيل وان أتى بأجود مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لافي الذريعات ولا في المكيلات وان كان هذا في الذريعات يجوز من المسلم اليه كذا في المحيط \* ولو أوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط قبضه كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط \* ولو كان الكفيل صالح الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط يعطيه أجزالاً الى موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط ايقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياماً بالكوفة على ان يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجز وان كان الكفيل أوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط \* ولو أمر رجل رجلاً فأسلم له في كرخطة ثم صالح الذي في السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته لا تصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك اذا أبرأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صالح الطالب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة ما لو أبرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط \* واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرخطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين ديناراً فان كان رأس مال السلم دراهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً سواء تفرق قبل نقد الدين أو بغيره وان كان رأس مال السلم ديناراً ونقد كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط في الصلح بان يكون ازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين ديناراً ونقد حصة المائة كان الصلح جائزاً في الكل وأما اذا لم يجعلا خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحمهما الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر الهندي ان يقول بانه لا يجوز والفقيه أبو بكر البلخي أستاذ النخعي أبي جعفر يقول بانه يجوز ويجعل

بعارض يحدث من مرض وغيره من البلايا فيجعله على الحنث أو أجزءه عن اتيان المحلوف عليه أو لم يكن له نية في الاول لا يحث لانه كالمصرح بالاستثناء كأنه قال الا أن يكون في قضاء الله نية الى ان أكله فلما علم ان في قضائه كلامه وفي الثاني ان كلمة قبل عروض عارض حث لا بعد عروض عارض يحمله على الكلام والحكم في الثالث كالحكم في الثاني \* قال تراطلاقاً كرشيمان نشوم لا يقع ندم أم لا \* كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة بضم \* (السادس في دعواه) \* ادعى الاستثناء أو الشرط فالقول له ولو شهدوا أنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بانه لم يستثن يقبل وهذه مما تقبل فيه البيعة على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعى الاستثناء القول له بلواز أنه قال ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير

\* وفي الصغرى اذا ذكر البطل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء وذكر الاوز جندى رحمه الله انما يصح دعوى الاستثناء ما يخص ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيعة لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع كقبض البطل ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء وقد مر \* قال لعبد أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لا مرأته تزوجتك أمس وقلت ان شاء الله وأنكرت فالقول له كذا في فتاوى الاصل \* وذكر النسقي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها لا يصح الزوج بلا بيعة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له



\*( نوع في اللفاظ التي يقع بها الثلاث أو الواحدة أو البائن أو الرجم وما يصح من تصرف فيه - بعد الإيقاع ) \* طلقك آخر ثلاث تطليقات فتلاث لانه الثالث ولا يتحقق إذا لا تقدم مثليه عليه \* ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة لانه في الاول أخبر عن إيقاع الثلاث فوقع وفي الثاني وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه يقع الواحدة \* أنت طالق تمام ثلاث أو ثلث ثلاثة فتلاث \* أنت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة بخلاف إلى ثلاث ( ٢٤٩ ) ولو قال غيرتني فتلاث يقول القائل رأيت غير رجل أي أكثر من رجل ولو قال غير واحد ففتين \* أنت طالق كل يوم فواحدة \* قال هر روز كه آفتاب بر ايد حلال بروی حرام لا يتعدد بتعدد طلوع الشمس كلقول قال كل دار أدخلها فاعلى حجة الا اذا قرن به ما يدل على العموم كقوله فعلى بها حجة فيتعدد بتعدد الدخالات \* ( نوع في عطف الخاص على العام ) \* الخطاب الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام \* أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقته الخاطبة في الحال فان دخلت الدار ولو في العدة طلق أخرى \* أنت وفلانة طالق ان دخلت الدار وفلانة لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل فلانة الدار \* كل امرأتين من نسائي تدخل الدار فهى طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال ولو دخلت الدار في العدة يقع أخرى \* كلما دخلت امرأة من نسائي الدار فهى طالق وأنت لامرأة أخرى لزمها الطلاق ساعة ما سكنت وان دخلت الدار يقع أخرى لوفى العدة \* كل امرأة أتزو جها قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج \* ولو قال ما استغفرت من امرأة أو ما ملكت فهى طالق وأنت أو كل امرأة أتزو جها

ما يخص السلم من الصلح اقاله للسلم استحسانا بقدر رأس المال هكذا في المحيط \* واذا أسلم الذميان الى ذمي في خمر ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع اليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه أو الى أجل لم يجوز ولو بوى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشاركه المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر الى نصراني في حنطة وقبض النصراني ثم أسلم أحدهما لم ينقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجوز واذا أسلم نصراني الى نصراني خمر وقبض النصراني واستهلكه ثم أسلم أحدهما انقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط \* وانه أعلم

### \*( الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب ) \*

اذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للدعي أول نفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوى أن يكون المدعي عليه مقرأ أو منكرا كذا في المحيط \* واذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد على ان زاده المدعي عشرة دنائير الى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الالف وصارت الدناير على الطالب الى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط \* اذا كان لرجل على رجل عشرة دنائير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع الى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن لقيمه ودنايره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط \* لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلاثة غنصت الثلاثة ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاثة لم يصدق الا بينة فان أقام بينة على الفسخ وأقام الآخر البينة أنه قد مضى الصلح في الثلاثة أخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط \* اذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحهما المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ما ثم ان أحدهما مرضى بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له الفسخ وعنده ماله ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحاه على عبد وشرط الخيار فبیه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما ففسخ في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للطالبين فاجاز أحدهما الصلح ولم يجوز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصص المجزؤ لا يجوز في حصص الآخر كذا في المحيط \* وفي الصلح عن الاتسار اذا اشترط المدعي عليه الخيار ثم فسخ العقد بجوابه فالمدعي يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعي عليه اقرارا منه كذا في المبسوط \* مصالحه على شئ لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية \* اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعي عليه منها على عدل زطى مقبوض لم يره ثم ان المدعي صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر ولم يره فلا آخر ان يرد على الثاني ولم يكن للثاني أن يرد على الاول سواء قبله الثاني بقضاء أو بغير قضاء ولو كان مكان خيارا لرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني أن يرد على الاول

( ٣٣ - فتاوى رابع ) فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج \* أنت طالق وفلانة ان تزوجتا لا تطلق امرأتين حتى يتزوج فلانة \* أى امرأة أتزو جها فهى طالق وعمة وعمة امرأة فتزوج امرأة طلقت هى وعمة فان تزوج أخرى طلقت هى لا عمة ولا يتكرر الحنث في عمة وكذا كل امرأة أتزو جها فهى طالق وعمة \* ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزو جها فهى طالق أو ان طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج \* ولو قال ما استغفرت من امرأة أو ما ملكت فهى طالق وأنت أو كل امرأة أتزو جها

فهي طالق وأنت طالق لا تطلق حتى ينزوح أخرى إلا ان يعنى القاسمة في الحال \* كل امرأة أتزوج جها فهي وسائ طوالت وقع على نسائه \* ولو قال له بده أنت حر ومن دخل الدار من عبيدي عتق المخاطب للعالم فانه عتق عتقه بالدخول لا يدين قضاء \* وعن الثاني قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الاخرى لم تطلقا حتى تدخل الاولى الدار ولو قال وأنت طالق مكان قوله وهذه فالثانية تطلق في القضاء لان قوله وأنت طالق اضرب عن المخاطبة (٢٥٠) الاولى \* قال كل امرأة أتزوجها مادمت حيا لا تدخل المخاطبة ولو قال مادامت

فلانة حية ان اشار اليها وقال فلانة هذه حية لا تدخل فلانة أما اذا لم تكن مشارا اليها اطلق لان التعريف بالاسم يعرف من وجهه دون وجهه فن وجهه يخرج عن كل امرأة ومن وجهه لا فلا يخرج بالشك \* قال لا امرأته كل امرأة أتزوجها باسمك فهي طالق فطقتها ثم تزوج هذه المرأة لا تطلق وان نواها عند المين \* (نوع فيه على سبيل الجواب) \* قالت له لك امرأة غسيري أو غيرها قالت لك امرأة غيرها فقال كل امرأة طالق لا تطلق هذه بخلاف قولها انك تريد التزوج علي فقال ان تزوجت امرأة فأنا بئس تزوجها وأقالت انك تزوجت علي فقال كل امرأة طالق تطلق المخاطبة الا في رواية عن الثاني \* قال لا تحزن لو أن نوسة طلاق كه ابن كارنه كرده فقال به زار طلاق يكون جوابا فان لم يكن فعل ذلك لا يقع \* قالت له طلقني ثلاثا فقال أنت طالق قال نصير بن يحيى رحمه الله وقع الثلاث وقال الثلثي واحدة وقال ابن شاذان ان القول له ان قال فوبت جوابا فثلاث

كذافي المحيط \* خيار العيب ثبت في الصلح عن دعوى المالك حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد أو أراد المصالح أن يرده بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع أنه اذا رده بالقضاء كان فسخا للصلح وكان للذي رده عليه أن يرد على بائعه ولورده عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرده على بائعه الا قول كذا في الفصول العمادية \* وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالبيع يرد بالعيب اليسير والغاشي ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط \* لو وجد بماء وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل النقصان في يد المدعي فانه يرجع على المدعي عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعي في المدعي وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعي عليه في دعواه فان أقام البينة أو حلفه فنكّل استحق حصة العيب منه خلف حلفه فلا شيء له عليه كذا في السراج الوهاج \* وان ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا اذا لم يميز المستحق الصلح أما اذا أجاز له العبد لادعي فبرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عينا أو ما اذا كان ديناً كالدرهم والدنانير والكبلي والوزني بغير أعيانها أو مياح موصوفة مؤجلة فلا يبطّل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع عنده كذا في خزنة المفتين \* رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقابضاه وجده عيبا فأذكر البائع كون العيب عنده أو أقر فصالحه على درهم حاله أو مؤجلة جاز فان صالحه على دنانير بشرط التقابض كذا في الخلاصة \* وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان صالحه على حنطة بعينها جاز وان تفرقا قبل قبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز وان كان حالا ان كان قبض الحنطة قبل ان يفرق جاز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطیع أن يرده أو مات عند المشتري أو أعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطّلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز ومتى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق المشتري ولو أعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطّلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم فانه لا يجوز كذا في المحيط \* ولومات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه لا يجوز صلحه وعنده ما له أن يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذا في الفصول العمادية \* لو أن رجلا اشترى ثوبا بقطعة قيمه ما وخطه ثم باعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطّلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على درهم كان جائزا وكذا اذا صبغ بصبغ أحر ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه

وان واحدة فواحدة وان قال الزوج فعلت فهي ثلاث على كل حال \* وعن محمد رحمه الله قالت طلقني ثلاثا فقال انت طالق فهي واحدة رجعية وان عني الجواب أستحسن أن اجعلها ثلاثا \* قالت طلقني فقال طلقني فقال طلقني ان نوى الواحدة فواحدة وان ثلاثا فثلاث \* قالت طلقني طلقني فقال طلقك وقع الثلاث وكذا قولها خيري ثلاث مرات بواو أو بدونه \* ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنتك فهذا جواب وهي ثلاث ان تزوجتك فمادت بالكوفة فهي كذا فخرج من الكوفة ثم اداها وتزوج لا تطلق لانها اليين بالمفارقة وان

فارق بنفسه ووطئها بها كذلك لا يحنث الآن ينوي دوام وطئها بها \* حلف لا يتزوج قروية فمن كان خارج الرض فهو قروى فلو خرجت  
مصرية الى قرية صيفاً فولدت ثمة بتناً فالام مصرية والبنات قروية في قول الامام رحمه الله \* كل امرأة يتزوجها في قرية كذا فكذا فخرجها  
منها ثم تزوجها لا يقع لعدم النكاح فيها وكذا لو نكحها في قرية أخرى لا يقع لان شرط الحنث التزوج فيها ولو قال كل امرأة تزوجها من  
قرية كذا فتزوج امرأة منها حنث حيث كان التزوج \* كل امرأة تكون له بخاري (٢٥١) فكذا فتزوجها في بخاري طلق وان

تزوجها في غيره هائم نقلها

اليها فالصحيح عدم الوقوع

لانه يراد به في العرف التزوج

فيها \* ان تزوجت من بنات

فلان لا يدخل فيه من يتولد

بعد اليمن \* لا تزوج امرأة

من الكوفة يدخل من

يحدث بعد اليمن \* حلف

لا يتزوج من نساء الكوفة

فتزوج من ولدت فيها ونشأت

وتوطئت بالبصرة حنث عند

الامام رحمه الله لا اعتبار بالولادة

\* ولو حلف لا يتزوج من أهل

بيت فلان فتزوج بنت البنت

لا يحنث لانها لا تسمى أولاد

فلان \* قالت ثلاث مرات

مر اطلاق كن فقال كردم

كردم كردم \* وقع الثلاث \* قالت

طلقتي فقال طلاقى كنم

ثلاث مرات طلقت ثلاثاً

\* (نوع في التعميم وغيره) \*

من قال أنت طالق لودخلت

الدار فهو اخباراً يدخل الدار

وقد أكره باليمن فان لم يكن

دخل طلقت وبالفارسية

زن ازوى بطلاق كه جنين

كارى كرده است فان كان

فعل يبرو ولا يحنث وان قال

أنت طالق لا دخلت الدار

فهو كقوله أنت طالق ان

كنت دخلت أنت طالق

دخلت الدار يقع الساعة

ثم صالحه من العيب لم يصح والسواذج منزلة القطع المفرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع  
مع الخياطة كذا في المحيط \* لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائجهم شهر اجاز قالوا تاويله اذا شرط  
ركوبه في المصر أما اذا شرط ركوبه خارج المصر أو طاق فلا يجوز كذا في الذخيرة \* لو اشترى شيئاً من امرأة  
فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجته كان النكاح جائزاً وكان هذا اقراراً منها بالعيب فان كان  
يباع أرض العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج  
الوهاج \* اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان أبرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم  
يكن للشري أن يردها به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يردها كذا  
في الخاوي \* لو صالح على ضرب من العيوب فقال أما الحلك من الشجاج أو القروح أو الشمط فهو جائز  
وهو برى من ذلك الصنف خاصة فان ظهر عيب غيره كان أن يخصم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن  
البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصالح جائز كذا في السراج الوهاج  
لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مائة كان جائزاً وهذا اللفظ عبارة عن عيوب  
اصطلح عليها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز  
الابراء بدون تسمية العيب فنظر الخناسون (١) وجعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة  
وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع  
الدواب تحريزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان قاضياً كذا في الظهيرية \* طعن المشتري بعيب في عين دابة  
اشترها فصالح من عينها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى أمة  
بخمسين ديناراً وبقباضا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلحها على أن يقبلها البائع ويرد عليه تسعة وأربعين  
ديناراً فان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيباً يعلم أنه لا يحدث مثله  
في يد المشتري وان قال لم يكن عندي أو لم يقرو لم ينكرو يحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا  
عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة \* ولو كان البائع أخذ من المشتري  
ثوباً وقبل منه السلعة على أن يرده عليه الثمن كله كان رد الجائر أو هلى بطيب للبائع الثوب الذي أخذه من  
المشتري ان كان البائع مقرباً للعيب فالنوب لا يطيب للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحداً للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث  
مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط \* ولو اشترى دابة وتقباض ثم طعن فيها بعيب ومحمد  
البائع ثم صالحه على أن قبل الدابة وثوباً معها على أن يرده عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع  
بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحق الدابة كان للشري أن يأخذ الثوب من البائع لان الصلح  
والبيع كانا باطلين كذا في الخاوي \* اذا وجد بالبيع عيباً وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيباً  
آخر له أن يرده مع ما قبض من بدل الصلح كذا في القصول العمادية \* اذا اشترى أمة فوجدها منكوبة فأراد  
أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقاً ثانياً كان على المشتري رد الدراهم  
(١) قوله فنظر الخناسون جمع نخماس بالحاء المحجمة وهو دلال الدواب ما خوذ من الخنس وهو الطعن وفي  
نسخة الطبع الهندي بالحاء المهملة موافقة لما في عامة نسخ النسخ المكيكية وهو تحريف اه بجرأوى

\* وكذا أنت طالق وان دخلت الدار ولو قال أنت طالق لودخلت الدار طلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأة ليطلقها ان دخلت الدار  
بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لاضررتك فهذا رجل حلف بعق عبده لضررتك ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه ان يطلقها فان  
مات أو ماتت فقد فات الشرط في آخر الحياة \* قال لها ان شئت فانت طالق غداً فالمشيئة اليها الحال بخلاف أنت طالق غداً ان شئت فان المشيئة  
اليها في الغد وقال الامام الثاني رحمه الله المشيئة اليها في الغد في الفصلين وقال زفر رحمه الله المشيئة اليها في الحال \* قال لها اختاري غداً ان

لشئت اختاري غدا ان شئت امر لك بيدك غدا ان شئت امر لك بيدك ان شئت غدا انت طالق اذا شئت ان شئت أو ان شئت اذا شئت فهما سواء  
 بها ان تطلق متى شئت وعند الثاني ان آخر ان كذلك وان قدمه فالمشيئة في الحال فان شئت في الحال لا تطلق بنفسه بعد ذلك اذا شئت وان  
 قامت قبل ان تقول شيئا بطل \* وذ كرمس الأئمة اذا قال ان شئت فانت طالق اذا شئت فهما مشيئتان الاول في المجلس والثاني مطلقة لكنهما  
 معاملة بالمؤقعة فان قالت في المجلس شئت (٣٥٣) ان أكون طالقا اذا شئت فقد وجد الشرط ونجز المطلق كانه قال أنت طالق اذا شئت

فأذا شئت بعد هذا طلقت  
 وان لم تقل شيئا وقامت عن  
 المجلس بطل المشيئة وسواء  
 قال ان شئت الساعة فانت  
 طالق اذا شئت أو لم يتكلم  
 بالساعة ونواها وعن الثاني  
 طلق نفسك متى ما شئت  
 واحدة بآنية ثم قال طلق  
 نفسك واحدا درجة متى  
 ما شئت فقالت بعد أيام يقع  
 رجعية ويجهل كلامها  
 جوابا لآخر \* وعن محمد أنت  
 طالق واحدة اذا شئت انت  
 طالق ثنتين ان شئت فقالت  
 شئت واحدة وقد شئت  
 ثنتين ان وصلت يقع الثلاث  
 \* أنت طالق ان شئت وان لم  
 تشأ فان شئت في المجلس  
 طلقت بالمشيئة وان قامت  
 بلا مشيئة طلقت لانها لم تشأ  
 وكذا انت طالق ان شئت أو  
 لم تشأ وهذا كله اذا لم  
 تكن له نية فان نوى وقوع  
 الطلاق في كل ذلك يقع  
 الطلاق والعناق والظهار  
 متى عاق بشرط متكرر  
 يتكرر واليمين لا وان علق  
 يتكرر حتى لو قال كلما  
 دخلت الدار فوالله لا أكلم  
 زيدا فدخل الدار مرارا  
 لا يتكرر اليمين لانه انشاء  
 عقود الانشاء لا يتكرر بلا

كذا في الذخيرة \* واذا اشترى من آخر فوافقه فقصا ولا يحطه ثم وجد به عيبا أقر البائع أنه كان عنده  
 فصالحه البائع على أن يقبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل  
 ما احتبس عند البائع عقابا له ما انتقص به فعل المشتري كذا في المحيط \* رجل اشترى أمة بألف وتقابضا  
 وطعن المشتري بعيب فاصطلحا على أن يحط كل واحد منهما معاشرة دراهم ويأخذها رجل أجني رضي  
 بذلك وأخذ بمأورا المحطوط فالباع عن الأجني جائز وحط المشتري أيضا جائز وحط البائع لا يجوز  
 والأجني ان شاء أخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة \* اذا اشترى أمة بألف درهم  
 وتقابضا ثم باعها من آخر بألفي درهم وتقابضا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلحا على أن يردها المشتري  
 الآخر على البائع الاول بألف وخمسمائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا  
 في المبسوط \* لو أن رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وبجد البائع  
 فدخل رجل فيما بينهما على أن يأخذ الثوب بمائة وعلى أن يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهمين  
 الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بمائة مائة فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على  
 المشتري الاول وهل للمشتري الاول أن يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على  
 بائعه وان قبله بقضاء كان له أن يخصم بائعه هكذا في المحيط \* لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا  
 فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجابهه متخرفا فقبل المشتري ما أدى أن كان ذلك عند البائع أم عند القصار  
 فاصطلحا على أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهمين ما ورد عليه القصار درهمين ما يأخذ منه  
 القصار أجره فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلحا أو أراد الخصومة  
 في ذلك قيل للمشتري ادع على أيهما ما شئت فان ادعى على البائع برى القصار باقرار المشتري أن العيب كان في  
 الثوب قبل أن يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برى البائع باقراره أن العيب حدث عند القصار  
 وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعضه فاصطلحا على أن يأخذ الثوب أجني بتسعة دراهم على أن يحط  
 البائع عن المشتري الاول درهما أيضا فهو جائز كذا في المبسوط \* لو أن رجلا أمر رجلا فابتاع له الأمة  
 وتقابضا فطعن الآخر فباع بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح  
 باطلا في القياس ولكن استحسن فأجيزه كذا في الحاوي \* ان امره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب  
 فصالحه الآخر على أن يقبل السلعة على أن يحط عنه من الثمن شيئا أو على أن أخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو  
 جائز وكذلك لو اتفق الآخر بالبيع والآخر بالشراء فاصطلحا من العيب على أن قبل منه المتاع على أن يحط  
 عنه من الثمن طائفة وأخر عنه ما بقي الى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا اشترى الرجل عبدا  
 بثمن مسمى فتقابضا ثم طعن بعيب وزعم أن البائع قد دلسه فصالحه البائع على أن يحط عنه من الثمن طائفة  
 على أن أبرأه عن كل عيب وأقام رجل آخر يئنه أنه كان امره أن يشتري هذا العبد له وقال لأرضى بصلحه  
 فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الآخر كذا في المحيط \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم جدها عوراء  
 وأقر البائع أنه دلسمه فصالحه على أن يردها ولدها وزيادة ثوب على أن يردها عليه الآخر الثمن فهو جائز  
 وكذلك هذا في نقض بناء الدار زيادة بناء هكذا في المبسوط \* ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع  
 فاصطلحا على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكنه قد

زال

تكرر صيغته ألا يرى انه لا يعمد وان سمي التعدد لان الكفار لا يلزم بلا هتك حرمة اسم الله تعالى \* قال كلما

طائفة فانت طالق ثم طائفة يقع ثنتين بطلاق طالق ثم طائفة حيث يقع الثلاث لان الطلاق معلق  
 بالوقوع وقد تكرر الوقوع فمرة رر الطلاق الآن الطلاق لا يزيد على الثلاث وفي الاولى الطلاق معلق بالايقاع ولم يوجد الايقاع  
 بعد الحلف الامر فيقع واحد بكم الايقاع والآخر بكم التعاقب \* قال اذا طلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فله طلاقها

حتى ماتت وقع ثنتين لانه وقع المأس عن التطليقة فوقع باليمين الثانية ووقع أخرى باليمين الاولى ولو قال اذالم أطلقك فانت طالق واذا  
 طلقك فانت طالق ولم يطلقها حتى مات يقع واحدة لان شرط وقوع الطلاق باليمين الثاني طلاق يقع بايقاع بعد اليمين الثاني ولم يوجد \* قال  
 لها ان شئت وان لم تشأني فانت كذا فهو كذا على وجوه ان قدم المشيئة أو أخر أو وسط الطلاق وكل على وجهين أعاد كلمة الشرط أو لا و ذكر  
 حرف العطف فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع في الوجوه الثلاثة لتعلق (٢٥٣) الطلاق بالمشيئة وعدمها وان لا يتصور

وان أعاد كلمة الشرط ان قدم  
 المشيئة لا يقع أبدا كمالو قال  
 ان أكلت وان شربت فكذا  
 لا يصح العين وان قدم الطلاق  
 أو وسط فقالت في المجلس  
 شئت طلقت لتعلق الطلاق  
 بأحدهما وان قامت قبل  
 أن تقول شيئا طلقت أيضا  
 وهذا اذ لم ينو شيئا فان  
 قوى الوقوع لا التعليق وقع  
 قدم الطلاق أو وسط أو أخر  
 لانه كالفائت أنت طالق شئت  
 ولم تشأني \* (٢٥٤) فوقع في تعليقه  
 بالمالك \* ان تزوجت فلانة  
 فهي طالق \* ان أمرت ان  
 يزوجنيها فهي طالق فامر  
 انسانا فزوجهامنه ووقع  
 طلقتان وان نوى واحدة  
 فواحدة \* ان تزوجت  
 فلانة أو أمرت من يزوجنيها  
 فهي طالق فامر انسانا  
 فزوجهامنه وتزوجها بعد  
 ذلك بنفسه لم تطلق لان اليمين  
 انحلت بالامر وان قال ان  
 تزوجت فلانة فهي طالق  
 وان أمرت من يزوجنيها فهي  
 طالق فزوجت منه بامر  
 طلقت طاعتين لانه انعقد هنا  
 عيمان أحدهما على الامر  
 والاخر على التزوج وان  
 قال ان تزوجت فلانة وان  
 أمرت من يزوجنيها فهي

قال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العديدة \* المشتري اذا طعن به في عين الدابة فصالحه  
 على ان حط عنه درهما ثم ذهب البياض بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى حبل المبيع  
 اذا بان به الصلح عدم الحبل رد البديل وكذا اذا ادعى على انسان مالا ولا مصالحه على مال ثم بان الحق على  
 انسان آخر رد البديل كذا في الوجيز لا يكررى \* رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فأراد أن  
 يردها بالعبء بكونها مائة قطعة لدم فصالح مع البائع بشئ ثم حاضت له أن يسرد ما دفع فقال نعم يسترد  
 ذلك كذا في التارخية ناقلا عن البيهقي \* لو اشترى كرحنطة بكر حنطة وتقابضاهم وجد أحدهما بطعامه  
 عيبا فصالحه الآخر على دراهم أو على قفيز حنطة أو قفيز شعير لم يجز فاما اذا اختلف النوعان بان اشترى كرحنطة  
 حنطة بكر شعير فهذا الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم إلى أجل فن كان صاحب الحنطة هو  
 الذي طعن بعبء والشعير قائم بعينه فهو جائز وان كان مستهلكا لم يجز كذا في المبسوط \* اشترى رجلان  
 شيئا فوجد أحدهما عيبا فصالح أحدهما في حصة جاز وليس للأخر أن يخاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما الآخر على خصومته لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصة بطل حصة  
 الآخر خلا فالهما كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى ثوبين كل واحد بمائة دراهم وقبضهما  
 ثم وجد أحدهما عيبا فصالح على أن يرده بالعبء على أن يزيد في ثمن الآخر درهما فالرد جائز وزيادة الدرهم  
 باطله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو اشترى جارية بألف درهم وتقابضا  
 فوجدها عوراء وأقر البائع بذلك فصالحه منه على عبء وقبضه فوجد بالعبء عيبا فصالحه منه على عشرة  
 دراهم جاز فان استحققت الجارية رجع بحصتها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة أنها حر رد العبد وأخذ  
 الألف هكذا في المبسوط \* اذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بعبء فصالح على ان حط عنه شيئا من  
 الثمن فانه يجوز استخصانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب أو أكثر بحيث  
 يتغاب الناس في مثله أو أقل فانه يجوز عندهم جميعا أما اذا كان أكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغاب  
 الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عندهما كذا  
 في المحيط \* والله أعلم

### \* (الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية) \*

اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أنا عبده فأنكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على  
 مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان أقام المدعى البينة بذلك أنه عبده لم  
 تقبل بيته في إثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبودن البينة لا يستحق الولاء ولو أخذ المدعى منه  
 كفيلا بالمال صححت المسئلة كذا في المحيط \* ولو قال بخارية أنت أمي وقالت لابل أنا حرة ومصلحهما من  
 ذلك على مائة درهم فهو جائز فان أقامت البينة أنها كانت أمته أعنتها عام أول وأنها حرة الأصل من  
 الموالى أو من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البينة أنها كانت أمة لفلان فاعتقها عام  
 أول لم قبل ذلك منهم ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط \* وان كان مكران الأمة عبدا فقام العبد بعد الصلح  
 بيته على حرة الأصل أو على أن المدعى أعنته وهو عليه عام أول ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلت

طالق فزوجت منه بامر طلقت لان اليمين واحدة والشرط شيان فلا يدخل اليمين بالامر وكذا لو تزوجها بامر لا تطلق لانه بعض الشرط  
 فان أمر بعد رجلا فقال زوجني فلانة وهي امراته على حالها طلقت لانه كحل الشرط ان تزوجت فلانة أو أمرت انسانا ان يزوجهامني  
 فهي طالق فامر انسانا فزوجهامنه لم تطلق لانه حث بالامر وعن الثاني ان تزوجت فلانة أو خطبتهما فكذا فزوجهامنه تطلق لانه حث  
 بالتطية دل هذا على انعقاد اليمين حتى وصف بالحنث فيكون رد على من زعم ان اليمين لا ينقض لان الشرط أحدهما وأحدهما صالح بعينه

والآخر لا ومع ذلك نص على الخنث فلا تزوج قبل الامر في المسئلة الاولى وقبل الخطبة في الثانية لوتصور فاهم تطلق \* قال لاجنبية او مبائة كترت اجواهم خوشتن بتر اطلاق فتزوجها لا يقع لان التزوج نسبة الارادة فخنث بالارادة فلا يحنث بالتزوج بعده \* قال اكر فلانة رابن كمن وير اطلاق صح التعليق \* ولو قال اكر فلانة رابن بنى عن دهنه او قال بنى دهنه وير اطلاق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذا تزوجها هو المختار ولو قال اكر فلانة (٢٥٤) رابن بنى دهنه او قال بنى دهنه وير اطلاق لا يصح التعليق \* قال لمنكوحته ان تزوجتك او تزوجني كمن

بينة العبد ورجع بالماء على المولى عندهم جميعا وان مع اقرار العبد بالرق للمدعي ثم أقام البينة على ما قلنا وأراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عنده ما قلنا من ادعى العتق لا تمنع قبول البينة كافي الامة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لانه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده كذا في المحيط \* ولو أقام المدعي عليه البينة أنه كان عبد القلان وأعتقه العام الاول والمسئلة بجها لم تقبل كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه فماله مائة يدفعها للعبد على أن يبرئه من هذه الدعوى فالصالح باطل ومضى أقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط \* وأم الولد والمدبران ادعى العتق على مولاهما وصالحهما المولى على مال يعطيهما اياهما يكفاه عن الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعى أمومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما اليكفاه عن الدعوى هكذا في المحيط \* لو ادعى العبد على مولاه عتقا فاصح ما يجحد فماله العبد على ما تقي درهم على ان أمضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة أنه أعتقه قبل ذلك رجع على مولاه بما أعطاه كذا في المبسوط \* اذا ادعى المكاتب على مولاه أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدي شيئا فماله مائة يدفعها له على ان حط عنه النصف من المكاتبه وادعى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط \* ثم ان أقام البينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به) \*

اذ ادعى دار في يد رجل فاصطلمها على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعي عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقي الدار فقيم اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار كشيخ الاسلام في شرحه أنه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تسمع وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وانتقلت الروايات على أن المدعى عليه لو أقر بالدار للمدعي أنه يؤمر بتسليم باقي الدار اليه كذا في المحيط \* رجل ادعى حقاني دار في يدي رجل ولم يدعه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من دار له أخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم أقام المدعى بينة أن جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تقبل ويقضى له بجميع الدار ولو أن المدعى لم يقيم البينة لكن المدعى عليه أقر أن الدار للمدعي صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعي كذا في الظهيرية \* لو ادعى أذرعاه مائة من دار رجل فصالحه المدعى عليه على دراهم مائة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع كذا في فتاوى

بتر انكاح كمن انصرف الى التزويج وانما ينصرف الى الوطء اذا قال لمنكوحته ان نكحتك ولو قال لمنكوحته ان نكحتك عن ربي اكرت رابن كمن ينصرف الى النكاح لانه الحقيقة لأنه يحتمل الرجعة أيضا فان نكحها ينصرف اليها وذكركم النسبي أن نكاحكم ينصرف الى الوطء كالعربي والصحيح الاول \* قال لاجنبية ان طلقته فعدى حر يصح ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقته ولو قال لها ان طلقته فانت طالق ثلاثا لا يصح ولو قال لمنكوحته نكاحا فاسد ان طلقته فعدى حر فاليمين على الطلاق باللسان \* حلف ليطاقت فلانة اليوم ثلاثا وهي أجنبية عنه أو مطلقة ثلاثا فالبر فيه أن يطلقها باللسان وان لم يقع كالتلاق في النكاح الفاسد \* حلف ليتزوج فلانة اليوم ولها زوج بر النكاح الفاسد \* فضولي زوج رجلا امرأة ثم حلف المزوج أن لا يتزوج امرأة فجاز ذلك النكاح لا يحنث لان الاجازة ليست به قد هذا اذا زوجه قبل البين ولو بعده وأجاز بالقول خنث

لانه كالتوكيل في الابتداء والاجازة بالفضل كسوق المهر اليها لا الوطء والتبطل لانه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث اليها هدية قاضيان أو عطية لم يكن اجازة لعدم اختصاصها بالنكاح بخلاف سوق المهر \* وكل امرأة تدخل في نكاح فهي طالق وكل امرأة تزوجها سواء بعث اليها شيئا من المهر ولا يدفع المهر اليها لا رواية فيه وقيل يكون اجازة ولو دفع وقال انه مهر كفا جازة قولا والتبطل اجازة ويكره واخلافها اجازة وبعث النذقة لانه ليست من الخصائص \* ولو زوجه فضولي ثم تزوج بنفسه وقد حلف على أن لا يتزوجها لا يحنث



كالمحلف لا يدخل هذه الدار فادخل ثم دخل وفيه اختلاف المشايخ \* وتطابق الفضولي والاجازة قولاً وفعلاً كالنكاح ونكاح الفضولي والتزوج فعلاً أو من فسخ العيّن في زمانها وينبغي أن يجبي الى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه الى نكاح الفضولي فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالذلل فلا يحنث وكذا اذا قال لجماعة لي حاجة الى نكاح الفضولي فزوجه واحد منهم أما اذا قال لرجل اعطني عقد فضولي يكون نوكيلاً قال كل امرأته تزوجها أو يزوجه اغيري لاجلي فهي طالق فالحيلة أن (٣٥٥) يزوجه الفضولي ثم تزوجه بنفسه فلا

يقع الثلاث لانحلال العيّن كما لو قال ان خطبت فلانة أو تزوجتها فخطبها ثم تزوجه ولو زاد أو يزوجه اغيري لاجلي وأجيزه لا وجه اذا لجوازه وعن صاحب الهداية **في نكاح الفضولي** في قوله هزني كما در نكاح من در ايد ولا يمكن في قوله كل امرأته **فصل في** (السابع في الرجعة) \* تزوج المطلقة الرجعي صار مراجعاً في المختار \* طلقها ثم قال ان راجعتها فهي طالق ثلاثاً فتكسها بعد انقضاء عدتها لا يقع ولو كان الطلاق بائناً يقع لان الرجعة هنا راجعاً النكاح \* وقوله لمطلقته الرجعية أنت عسدي كما كنت أو أنت امرأتى لا يكون مراجعاً بلانية وبها يكون مراجعاً \* قال لها اي رقتي بازأوردمت ان عني الرجعة صار مراجعاً ولا يجب المهر بالرجعة الا بالوطء \* راجعها وقال زدت في مهرى لا يصح ولو قال راجعتك بالف وقالت قبلت صح \* واذا أسقطت تام الخلق أو ناقص الخلق بطل حق الرجعة لانقضاء العدة ولو قالت ولدت لا يقبل بلا

**قاضيخان** \* اذا ادعى داراً في يدي رجل وأنكر المدعي عليه فصالحه المدعي على دراهم ثم أقر المدعي عليه فأراد المدعي أن ينقض صلحه وقال انما صالحتك لاجل انكارك ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط \* لو ادعى في دار رجل - فافصالحه من ذلك على مسيل ما أو على أن يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتاً وان وقت لذلك وقتاً معلوماً سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في أرض رجل حق فافصالحه على شرب نهر شره لا يجوز ولو صالحه على عشر نهر أرضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا صالح على طريق في الدار المدعى أن أراد بالطريق رقبه الطريق لاشك أن لا يجوز الصلح وان أراد به المرفق - روايتان قياساً على بيع المرفق في بيع المرفق في رواية التين على الرواية التي جازته ينصرف الى مقدار مرفق ورجل واحد كذا في المحيط \* لو ادعى في بيت رجل حق فافصالحه المدعي عليه من ذلك على أن يبني على سطحه سنة ذ كفي الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ - هذا اذا كان السطح محجراً فان لم يكن محجراً لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية \* لو كان بيت في يد رجل فدعى رجل فيه دعوى فافصالحها على أن يكون البيت لاحدهما وسطحه للآخر لم يجز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فافصالحها على أن يكون لاحدهما والآخر السفل جاز كذا في الحاوي \* ادعى داراً فصالحه المدعي عليه على خدمة عبده سنة جازوله أن يخرج بالعبد الى أهله قال الشيخ الامام الاحل شمس الأئمة الحلواني لم يرد بقبوله يخرج بالعبد الى أهله أن يسافر به انما أراد به أن يخرج الى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة هاهنا أن يسافر بالعبد لصاحب الخدمة أن يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط \* لو ادعى رجل حقاً في دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار أبداً قال - في يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعي صالح مع المدعي عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسمية يجوز كذا في المحيط \* ادعى داراً في يدي رجل واصطالحها على أن يسكنها صاحب البيت ثم يدفعها الى المدعي يجوز وكذلك اذا اصطالحها على أن يسكنها المدعي سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جازوا اذا ادعى على رجل دناءة اصطالحها على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو ادعى أرضاً في يدي رجل انما له فافصالحها على أن يزعمها الذي في يده خمس سنين على أن تكون رقبه الأرض للدهج جاز ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ادعى رجل حقاً في دار فصالحه الذي في يده على عبده الى أجل أو على ثمن الحيوان الى أجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وبهذا ان قال المدعي عليه وقت الصلح صالحتك عن حقك أو عن نصيبك كان هذا اقراراً منه فاذا فسد الصلح يقال له بين ما أقررت للدهج وان كان قال صالحتك عن دعوى لا يكون اقراراً كذا في المحيط \* لو اشترى داراً فاحتجها بمسجداً ثم ادعى رجل فيه دعوى فصالحه الذي جعله مسجداً أو الذين المسجديين أظهرهم جاز الصلح كذا في خزائن المفتين \* اذا كانت دار في أيدي ثلاثة نفر فيد كل واحد منهم منزلاً منها وساحتها على حالها واختصها واقفاً فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم ثلاثاً فاذا صدقوا فليس أن

بينة فان طلبت عيّن بالله لقد أسقطت بئذ الصفة حلفت اتفاقاً قال محمد رحمه الله لو قبلته المرأة بشهوة ان صدقها الزوج فهو رجعة وان أنكر لا وكذا اذا مات الزوج وصدقته المرأة وكذا لو قبلته وهو نائم أو ميت أو اختلسه ذكر شمس الأئمة على قول صار مراجعاً ولا تقبل البينة على الشهوة لانه غائب \* طلقها وهو مقيم ثم جن ان راجع بالفعل صح لا بالقول والنظر الى فرجه بشهوة في القياس كالقبلة وفي الاصل جعل هذا اقرباً ما وعند الثاني نظر الى فرجه وتقبيلها لا يثبت الرجعة ونظروا وتقبيله أو أسهه بشهوة اياها رجعة اجماعاً والنظر الى دبرها

بنسبة لا يثبت الرجعة \* فالرجعي السقي أن يراجعها بالقول لأنه متفق وتعليقها بالشرط وإضافتها إلى مستقبل لا يضح كالتكاح \* قال بعد  
 الخلو بهما وطئها وأنكرت فله الرجعة وإن أنكر الزوج الوطء لارجعة \* (الناظر في العدة) \* (وفيها أربعة أنواع) عدة المتوفى عنها  
 زوجها أربعة أشهر وعشر مدخولة أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو كفاية \* قال لأمر أنه أحدا كطلاق ثم مات قبل البيان على كل منهما عدة  
 الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض (٢٥٦) ولو بين الطلاق في أحدهما فالعدة من وقت البيان والطلاق رجعي ميت زوجها

في العدة تصير عدة واحدة  
 الوفاة وإن بائنا أو ثلاثا إن  
 كانت لارتث لاصير عدة  
 وفاة وإن ورتت بالفرد  
 اعتدت بأربعة وعشر  
 تستكمل فيها ثلاث حيض  
 وقال الثاني عدتها ثلاث  
 حيض ولو مضى حيضة من  
 عدتها بعد الطلاق ثم مات  
 الزوج والطلاق بائن يحسب  
 هذه الحصة من العدة \* أم  
 الولد إذا كانت محرومة على  
 المولى قبل موته بان كانت  
 منكوبة الغير لا تجب عليها  
 يموت المولى عدة \* بلغت  
 فماتت يومها ثم انقطع  
 ومضى حول ثم طلقت فعدتها  
 بالشهر وإن رأت ثلاثة أيام  
 وانقطع ومضى سنة أو أكثر  
 ثم طلقت فعدتها بالحيض  
 إلى أن تبلغ حد الاناس وهو  
 خمس وخمسون سنة في المختار  
 وعند مالك ثلاثون سنة  
 أشهر ستة أشهر لاستبراء  
 الرحم وثلاثة أشهر للعدة قال  
 العلامة والفتوى في زماننا  
 على قول مالك في عدة الآية  
 وإذا رأت الآية بعده دما  
 ذكر في النوادر أنه حيض  
 وهو القياس لأن النص يقتضي  
 كونه حيضا قيل هذا إذا رأت

يقضى بينهم على أن لقان نصف الساحة ولكل واحد من الآخر ربعها فهو جائز وكذلك إذا اشترط  
 أحدهم لنفسه نصف المنزل الذي يدر صاحبه جاز كذا في المبسوط \* إذا كانت الدار في يدي رجلين  
 واختصما فيها وكل واحد منهما يدعيها فإنه يقضى بينهما نصفين قضاء ترك فإن اصطالحا فيها قيل القضاء على  
 أن لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في يدي رجل من منزل  
 وفي يدي رجل من منزل آخر وقال أحدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها فللذي  
 ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء على أن تكون  
 الدار بينهما نصفين أو على الثلث والثلثين فهو جائز وكذلك لو اصطالحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان أحدهما  
 نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعها فليسكل واحد منهما ما في يده  
 والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء أو بعده على أن لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة  
 ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط \* اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن  
 يكون أصله لأحدهما وللآخر موضع جذوعه وأن يبنى عليه حائطهما معا ويحمل جذوعهما معلومة لا يجوز  
 كذا في محيط السرخسي \* إذا اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يهدماه وكان مخوفان  
 يبنياه على أن لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين والثقة عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يحملوا عليه من الجذوع  
 بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي \* لو ادعى في علو رجل حقا فاصطالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى  
 بيت معين من علو آخر فهو جائز لأنه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا ادعى رجل  
 بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فإن الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له  
 والنصف لغيره بان كانا غاصيين فبنيا بخلاف ما لو ادعى يدشاة أو عسنا في عبد فصالح عنه فإنه لا يجوز كذا في  
 المحيط \* لو أن رجلين ادعيا دارا في يدي رجل وقالوا لثنا دعنا عن أيتنا وبجدها الرجل ثم صالح أحدهما من  
 حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شر بكة أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر أن  
 يأخذ من الدار شيئا إلا أن يقيم البيعة ولو صالح أحدهما عن جميع دعواه ما على مائة درهم وضمن له تسليم  
 أخيه فإن سلم إلا ذلك له جاز وأخذ نصف المائة وإن لم يجزفه وعلى دعواه ورد المصالح على الذي في يده  
 الدار نصف المائة كذا في المبسوط \* لو أن رجلين في يدي كل واحد منهما دار فدعى كل واحد منهما ما في دار  
 صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما ما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط \* لو ادعى كل  
 واحد منهما ما في دار في يدي صاحبه حقا فاصطالحا على أن يسلم كل واحد منهما ما لصاحبه ما في يده بغير تسجيعة  
 ولا إقرار فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة  
 على أن يزيده الآخر كخر كخر حنطة فإن وقع الصلح على أن يترك المدعي الدار على المدعي عليه وكانت الدراهم  
 والكر من عند المدعي عليه ان كان الكر بعينه لا شك أن الصلح جائز وإن لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان  
 الكر موصوفا بأنه جيد أو وسط أو ردي كان الصلح جائزا أيضا سواء كان الكر حالا أو مؤجلا وإن لم يكن  
 الكر في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا وإذا كان الكر من عند المدعي والدراهم من عند  
 المدعي عليه ان كان الكر بعينه كان الصلح جائزا في الكل وإن كان بغير عينه في النعمة ان كان موصوفا  
 وو جد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكر مؤجلا أو كان مكان الايقاع وبين حصصة الكر من

قبل الحكم بالاياس أما بعده فلا وقال المبدئي انما يحكم بكونه حيضا إذا كان سائلا أما إذا كان بله فلا فالمشايخ على رواية الدراهم  
 النوادر \* إذا كان ما رأت أحمر أو أسودا أو أصفر ولو أخضر لا لأن كونه حيضا ثابت بالاجتهاد فلا يبطل الحكم بالاياس باجتهاد مثله وطريق  
 القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد التكاح بحكم قيام العدة فيقضى القاضي بجوازه وبانقضاء العدة بالشهر ولو رأت قبل تمام الاعتداد  
 بالشهر دما حكم القاضي بأن ما رأت حيض وبان الاعتداد بالشهر قد بطل وإن رأت بعد تمام الاعتداد لا يبطل قضى القاضي به أم لا ولا  
 تبطل الأنكحة وبه يفتي وفي النوادر ان عند بعض المشايخ فساد التكاح ولو قضى بجواز التكاح ثم رأت لا يكون فاسدا والاصح

بحوازا النكاح ولا يشترط القضاة وفيما ياتي العدة بالخوض وفي التجربة اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض رجعا كان أو بآثنا \* ولو خاضت حيضة ثم آتت استقبلت العدة بالشهور \* وإذا حبلى في العدة فعدتها بوضع الحمل \* وفي المتوفى عنها زوجها لو حبلى بعد وفاته تعتد بالشهور \* قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونسي ما قال ثم تزوجها ثم طلقها بآثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبله وعند محمد نصف المهر وتعم العدة الاولى وعلما (٣٥٧) بقية العدة ولو كان الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزمه المهر ولا العدة

بالاجماع ولو الاول فاسدا والثاني صحيحا فهو كالزوج \* طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لا تستأنف العدة وتنقض العدة بثلاث حيض ورجعان اذا علم بالحرمة ووجد شرائط الاحصان \* ولو كان منكرا طلقها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث \* وفي الفتاوى طلقها ثلاثا فالما اعتدت حيضتين أكرهها على الجاع ان أنكر طلقها تستأنف العدة وان أقرب بالطلاق لا تستأنف وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة ولا يقع الطلاق في هذه العدة ولا يحرم نكاح الاخت \* وذكر صدر الاسلام خالها بمال أو بغيره ثم وطئها في العدة علم بالحرمة تستأنف العدة لكل وطء وتدخل العدة الى أن تنقض الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة \* تزوج منكوحه الغير وهو لا يعلم انها منكوحه

الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا جعل الدراهم كلها في مجلس الصلح أو ما ينقص الكروان تفرق قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكروان لم يوجب الكبر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء أو لم يبين حصة الكرم من الدراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد الصلح في الكل بطل الدراهم أو لم يجعل وعندهما ان يعمل رأس المال جازا له قد في الكل وان لم يجعل الدراهم ففسد الصلح بحصة الكرم لا غير وان لم يضرب الاجل في الكرفاقه ففسد حصة الكرم من الدراهم عندهم جميعا وهل يفسد حصة العقد فيما يخص الدار فالمسئلة على الاختلاف على قولهما ما يجوز اذا كان الكرم موصوفا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان الكرم من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى ان كان الكرم بعينه جاز الصلح في الكل وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكرم من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على أن يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بمجالها فان كان الكروان والدرهم من عند المدعى أو كان الكرم من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى فالجواب في الوجه كاه في هذا الفصل كل الجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرفاقا اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكرم قد راسم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكرم الى الدراهم والخال الى ما يخص الدار احتيا لا لجواز العقد ادخاله المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على أن يزيده المدعى كرحطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب أن يجوز وان لم يكن الكرم بعينه بعد أن يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدراهم والذنا من الاعيان يصير غنا والثراء بئس ليس عنده جائز بعد أن يكون موصوفا فاحالا كان أو مؤجلا هكذا في المحيط \* واذا صالح من دعواه في دار على كرحطة وسط ثم صالحه من ذلك الكرم على كرسع بغير بعينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيارات في الصلح \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم وافتقر قبل قبض بدل الصلح لا ينقض الصلح كذا في المحيط \* واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصه في دار وزعم أنهم غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك فحلفا وثرا اذا الصلح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط \* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره طريقا أو مبل ماء فجدد المدعى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له باب أو كوة فخاصه جاره فصالحه على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليرتلك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة درهم معاومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية \* رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني أخذ الضيعة وأراد الاول أن يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معاومة وارتك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز وقصر الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له أن يسد تردها أعطاه على هذا الشرط كذا في خزنة المفتين \* لو أن رجلا ادعى زرع في أرض رجل فصالحه صاحب الأرض من ذلك على درهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت أرض رجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجددها فصالح أحدهما على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للمدعى فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان

(٣٣ - فتاوى رابع) الغير ودخل بهما تجب العدة وان كان يعلم لا تجب العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها به يفتى \* أقر أنه طلق امرأته منذ خسين سنة ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته في وقت الاسناد على ما ذكره محمد واختار الوقوع من وقت الاقرار لكن لا تجب النفقة والسكنى كذا اختاره المتأخرون ولا يحل له التزوج باختر أو أربع سواها زجره عن كتم طلاقها وعلى الزوج المهر ثانيا بالدخول لا قراره وتصديقها اياه \* ولو كان غائبا طلق أو مات في وقت الطلاق والموت وان لم يعلم \* جعل أمرها

يذهب ان ضمهم فانكر الضرب و برهنت وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في شوال وقضى بالبينة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لمن وقت القضاء ومن النكاح الفاسد في الموت والطلاق ثلاث حيض ولا تعتد في بيت الزوج \* والعدتان تنقضيان عدة واحدة حتى لو طلقها ثلاثا للسنة وقع بالحيض أو بالاشهر بقى من عدتها حيضة أو شهر \* وللعدة ان تقتطبا لاسنان المفتوحة لا بالطرف الآخر كما تدهن (٢٥٨) رأسه الدفع الاذى للزينة \* واذا أزالها الزوج ان تعتد في منزل

غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضا صاحبه وهذا بخلاف ما لو صلح على أن يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد دفعا انسان وادعى فأعطاه المدعى دراهم على أن يسلم له نصف الزرع من غير أرض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط \* ولأن نهر اربن قوم فاصطالحوا على كرية أو تحصينه بمسنة أو قنطرة عليه على أن تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط \* رجل له ظلة أو كنف شارع في الطريق الاكظم فخاصها بمساكن في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم مائة لئلا يترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح أول غيره من عرض الناس أن يتجاسروا في رفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة ولا يعرف حالها فان خاصه الامام فله على أن يدهم على صاحب الظلة مالا معلوما على أن يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في أن يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامة كذا في الظهيرية \* وان كان الخاص دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فأعطاه الخاص دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صلح صاحب الظلة على أن يعطى دراهم الى الخاص لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على أن يأخذ الخاص دراهم مائة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة لم يكن الخاص من أهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازته من له حق المرور وأما اذا كان المصالح من أهل تلك السكة ان أضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركا فان أجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لاشك أن الصلح يطل في حصته شركاؤه حتى كان لصاحب الظلة أن يرجع على الخاص بمحصة شركاؤه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بمحسته اختلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه وأما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركا بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على الخاص بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح وأما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على أن يأخذ الخاص دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الظلة من الخاص دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك اذا كانت حديثة أو لا يدري حالها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان لاسان نخلة في ملكه فخرج سفعها الى دار جاره فأراد الجار قطع السعف فما حل به رب النخلة على دراهم مائة على أن يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا وان أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا هكذا في المحيط \* رجل ادعى نخلة في أرض بأصلها وبجهد المدعى عليه ثم صالحه على أن ما يخرج من غيرها العام يكون للادعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدود مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية \* ادعى في أجرة في يدي رجل حقافصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الأجرة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان أخذه وأرسله في الأجرة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير

القاضي ليس له ذلك بل تعتد في منزلها قبل الفرقة \* واذا مات الزوج في منزل بأجر فعليه أجر المثل في مالها زمان العدة \* وان طلقها فأجر المثل على الزوج \* وان خافت سقوط المنزل تحول \* طلق الامه ثنتين ثم اشتراها لا تحل له قبل التزوج بزواج آخر \* وهل يباح الدخول على معتدة لا لا اطلاع فيه روايتان \* واعتبار النهم ورفيها بالاهل اجماعا والغلل في الاجارة والقدروري ذكر الخلاف في العدة ايضا \* مريض قال كنت طلقته في صحتي وانقضت العدة وصدقته لها أن تزوج في الحال ولا ميراث لها \* ادعى طلاقها في وقت ماض وأخبرها بانقضاء العدة وكذبته يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت باقية في حق النفقة والسكنى زائلة في حق حل أربع سواها أو أخذها \* خرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين لا يحتمسب الرجلان عن البدن ومن قبل الرأس سوى الرأس انقضت العدة والبدن من المنسكب الى اليتيم

\* طلقها رجعا ومات في العدة فعدت عدة الوفاة لا غير وبطل الحوض \* وعدة الوفاة لا تحجب بالنكاح الفاسد \* والدخول في اصطباح النكاح بلا شهود يوجب العدة لانه مختلف في صحته \* وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه يوجب العدة والخلوة في الفاسد يوجب العدة \* والاصل ان المانع من الوطء في حال الخلوة ان كان شرعا تحجب العدة وان كان حقيقيا كالمرض لانه مختلف في ما يحجب في الصغيرة اذا طلقت في وجوب العدة عليها فكثرهم لا يطلقون لفظ الوجوب لعدم الخطاب بل يقولون عدت بايضا \* في تسع مسائل الدخول في النكاح

الاول دخول في الثاني على الاختلاف \* تزوجت من غير كف مرفوع الولي الاخر الى الخاتم وقرق بينهما وازم المهر والعدة ثم تزوجها في هذه  
العدة بلاولي وقرق قبل الدخول به الزم المهر كاملا وعدة مستقبلة \* وعند محمد نصف المهر وتعلم العدة الاولى \* الثاني تزوجها نكاحا  
صح وادخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها بلا دخول \* الثالث تزوج صغيرة ودخل بها قبلت واختارت نفسها ثم طلقها قبل  
الدخول \* الرابع تزوجها ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى وقرقت (٢٥٩) ثم أسلمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت  
والعياذ بالله قبل الدخول \*

والخامس تزوجها ودخل بها  
ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم  
ارتدت والعياذ بالله قبل  
الدخول \* السادس تزوج  
أمة ودخل بها ثم أعتقت  
واختارت نفسها ثم تزوجها  
في العدة \* السابع تزوج  
أمة وطلقها ثم تزوجها في  
العدة وأعتقت قبل الدخول  
واختارت نفسها \* الثامن  
تزوج صغيرة ودخل بها ثم  
طلقها ثم تزوجها في العدة  
وبلغت قبل الدخول بها  
واختارت نفسها \* التاسع  
نكحها فاسدا ودخل بها  
وفرق ثم تزوجها في العدة  
نكاحا صحيا وطلقها قبل  
الدخول \* (نوع في حد  
المرضى) \* الذي يكون فارا  
هو ان يكون صاحب فراش  
أضناه المرض أما الذي يترودد  
في حوائجه لا يكون فارا  
وان كان يشتكي ويحمى وقال  
الكرخي رحمه الله انما يكون  
فارا اذا كان مضى لا يقوم  
الابسة وهو بحال يقدر على  
الصلاة قاعدا وقد ذكرنا ان  
الجنون من لا يستقيم كلامه  
وأفعاله والعقل ضده والمعنوه  
من يخلط من غير أن يغلب  
أحدهما الآخر وقيل الجنون

اصطياذ يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطياذ لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات  
الصلح \* رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على أن يعطى الشفع دراهم مسماة ليسم الشفع  
الشفعة بطلت شفعة ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
صالح المشتري مع الشفع على أن أعطاه الدار وزاده الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في  
المبسوط \* وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان  
وجد هذا الاصطلاح منهما بعدئا كدحق الشفع بطلب الموائبة وطلب الاسم اذ فانه يصير أخذ النصف  
بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ الشفعة مرة أخرى ويصير يسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا  
الشفيع شريكا في المبيع أو في الطريق كان للجائر أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفع بالشفعة  
وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفع فانه يصير أخذ النصف بشرا مبيدا ويتجدد فيما  
أخذ الشفعة هكذا في المحيط \* ولو صالح المشتري الشفع على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بمحضته من  
الثلث فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا اذا كان الصلح بعدئا كدحقه بالطلب فأما قبل الطلب بطلت  
الشفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى الرجل شفعة في دار فرفضه المالكه المشتري على أن يسلم له دار أخرى  
بدراهم مسماة على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا في المبسوط \* اشترى دارا لخاصم رجل في  
شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو  
صالحه على نصف دار أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اشترى أرضا فسلم الشفع  
الشفعة ثم ان الشفع بعد التسليم فصالحه المشتري على ان أعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون  
بهما مبيدا وكذا لو مات الشفع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفع على نصف الدار بنصف الثمن  
جاز ويكون بعامتدا ولو لمات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفع على أن يعطوا له نصف الدار بنصف  
الثلث جاز ويكون أخذ الشفعة لا يعم امتدا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اختصم في الشفعة شريكان  
وجار فاصطالحا على أن يأخذها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي والله أعلم

### \* (الباب الحادي عشر في الصلح في المين) \*

ادعى على آخر ما لا فائدة له فاصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وهو بري من المال خلف المدعى عليه فالصلح  
باطل والمدعى على دعواه ان أقام البينة أخذه به وان لم يجد بينة وأراد أن يستحلفه ان لم يكن الاستحلاف  
الاول عند القاضي يستحلفه القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في  
الفصول العبادية \* ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو بري عن الخصومة الى أن يجد البينة خلف هل يبرأ  
عن الخصومة الى أن يجد البينة اختاف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن الخصومة وهو الاصح حتى كان له  
استحلافه مرة أخرى عند القاضي كذا في الذخيرة \* ان اصطالحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان  
حلف فالمدعى عليه ضامن له خلف المدعى على ذلك فأبى المدعى عليه أن يضمن له شيئا أو يعطيه لم يلزمه شيء  
والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان  
اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلا حق له فضي اليوم قبل أن يحلف

من يفعل هذه الافعال بلا قصد والعاقل من يفعل فعل المجانين أحيانا عن غير قصد والمعتوه فاعل أفعال المجانين أحيانا عن قصد والمراد  
بالقصد ان العاقل يفعل على ظن الصلاح والمعتوه من يفعل مع ظهور وجه الفساد وفي النوازل المعتوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام  
فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم بالجنون \* رجل عرف بالجنون وادعت زوجته انه طلقها لاثبات حال اعتداله وزعم الطلاق حال  
اصابه الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك أصابه فالقول لها وان علم انه وان شهدوا انهم رأوه مجنوننا

مرة فالقول له وكذا القول طلقت وأنا نائم فالقول له وفي المتنق انه لا يقبل \* ولو ادعى امرأته في يد غيره وقال طلقت او أنا مجنون فالقول له ان  
 علم جنونه \* المعتوه اذا كان يفتق أحبا نافي حال فاقته هو كالعقل سواء كان لا فاقته وقت معلوم أولا \* ظن أن النكاح الذي بينه وبين  
 امرأته فاسد فقال لا نكاح بيننا أو قال تركت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحته لا يقع الطلاق ويعتبر في كونها صاحبة فراش المجز عن  
 المصالح الداخلة وفي حق المجز عن (٢٦٠) المصالح الخارجة \* والمرأة في حالة الطلاق كالريض والمراد به وجع يفترن بانفصال

الولد لأن المعتبر في مرض  
 الموت ما يتصل به الموت  
 والريض الذي يتعقبه  
 السكون في حكم الصحة  
 كريض يتعقبه البر \* وقال  
 نفع الاسلام رحمه الله الفتوى  
 على أن المجوز اذا رأت الدم  
 الخالص يكون حیضا وان  
 غير خالص ان كان قليلا  
 لا يكون حیضا والقليل أن  
 لا يتجاوز طائفة واحدة وان  
 كان كثيرا ان كان حكم  
 بآبائها لا يكون حیضا متصلا  
 أو منفصلا وان كان لم يحكم  
 فالمتصل حیض لا المنفصل  
 والمتصل أن لا يقطع وقت  
 صلاة كاملا والمنفصل أن  
 يقطع وقت صلاة كاملا  
 \* وعن مالك رحمه الله فممن  
 طلقها زوجها ومضى عليها  
 نصف عام ولم ترد ما يحكم  
 بآبائها حتى قضى عدتها  
 تعتد بثلاثة أشهر وروى عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما مثله  
 فعلى هذا في مدة الطهر قبل  
 بلوغها الى الاياس فاعتدت  
 بثلاثة أشهر بعد مضي نصف  
 سنة وبه قضى القاضي جاز  
 لانه محتمد فيه ويحفظ هذا  
 لكثرة وقوعه \* طلقت  
 الصغيرة بعد الدخول اعتدت  
 بثلاثة أشهر وتجب لها

فه وعلى دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصرط لها على أن يحلف المطالب وان لم يحلف المطالب فهو ضامن للمال  
 أو قال فالمل عليه أو فقد أقرب المال كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل مالا أو ماسوا فأنكروا ولم  
 يكن عليه بينة فطالب بينه فأوجب القاضي ذلك عليه \* فصالحه على دراهم مسماة على أن لا يستحلف على  
 ذلك فالصلح جائز وهو بذلك برى من اليمين وكذلك لو قال صاحبك من اليمين التي وجبت لك على أو قال  
 اقتديت منك يمينك بكذا فرفض الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا أو باعها منه المدعي لم يجز كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو اصرط لها على أن يحلف الطالب أو المطالب ونصف المال على المدعي عليه أو على أن  
 يحلف الطالب اليوم أو المطالب اليوم على أنه ان لم يحلف اليوم فالمل عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم  
 أن ما يأخذه حتى فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي \* اذا اصرط لها على  
 أن يحلف الطالب بعنق أو طلاق أو بجمع أو بآيمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمل على فانه لا يلزم  
 للمطالب بذلك شي ولا يلزم الطالب الطلاق والعنق الا أن تقوم للمطالب بينة أنه أوفاه هذا المال أو أبرأه عنه  
 فحينئذ يعنق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت خنت المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصرط لها على أن يحلف  
 المطالب بماء على أنه يرى من هذه الدعوى اذا حلف خلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا أن يقيم  
 المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعنق لان خنت المطالب ثبت بالشهادة  
 العادلة كذا في المحيط والله أعلم

**\* (الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات) \***

يجوز الصلح عن جناية العمد والخطأ في النفس وما دونها الا أنه لو صلح في العمد على أكثر من الدية جاز كذا في  
 الاختصار شرح المختار \* ويكون المال حالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي \* وفي الخطأ لو صلح  
 على أكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختصار شرح المختار \* وهو اذا صلح على أحد بمقادير الدية أمّا اذا  
 صلح على غير ذلك جازت الزيادة الا أنه يشترط القبض في الجسد كيلا يكون افتراق دين بدين اذا قضى  
 القاضي عليه بالدية بمائة بعد يرفصالح القاتل الولى من مائة بغيره على أكثر من مائة بقره وهى عنده ودفع ذلك  
 اليه جاز وان صلح بشي من الابل على شي من المكبل أو الموزون سوى الدراهم والدنانير الى أجل لم يجز لانه  
 عارض دين بدين وان صلح من الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز  
 وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى القاضي عليه بالدراهم أو الدنانير فصالح القاتل على طعام أو شربة أو ابل أو  
 بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل أن يفارقه لانه يسع ما ليس عند الانسان وهو لا يجوز الا في السلم  
 وان افاض القاضي ابلأ أو بقرافصالح من ذلك على شي من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل أن  
 يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* ولو صلح غير  
 الجاني على أكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صلح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على  
 أن يديار وقبض في المجلس جاز ولو صلح قبل أن يقضى بشي على مائتي ابل بغير أعيانها فالواجب مائة منها  
 والخيار الى الطالب فان كان في الابل نقصان من الاسنان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في  
 الحاوي \* رجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صلح أولياؤه معا على أكثر من دينين فالصلح جائز وله صاحب

النفقة قال الامام الفضلي ان لم تكن مراعاة فكذلك وان كانت مراعاة فلا تنقض بالاشهر لاحتمال كونها ذات حمل الخطأ  
 فينفق عليها الى ان يعلم فراغ رجها \* أخبرت بروت بعلمها وقدمت مدة العدة فقد انقضت وان شكت في وقت موته اعتدت من وقت اليقين  
 \* (التاسع في الخطر والاباحة) \* وفيه أربعة أنواع \* (الاول في سبب الحرمة) \* سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثا ولا تقدر على منعه  
 الا بقتله ان علمت أنه يقربها تقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الأوزجندى رحمه الله أنه اترفع الامر الى القاضي فان لم تكن لهاينة



ثمنه فان ساقه فالأثم عليه وان قتله لاني غايبها والباقي كالثلاث \* شهد أن زوجها طلقها ثلاثا ان كان غايبا ساغ لها أن تترجى بآخر  
وان كان حاضرا لان الزوج اذا أنكر احتج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاة بها الا بحضرة الزوج وفي النوازل حرمت عليه بثلاث  
ويمسكها يباح لها أن تترجى بآخر من غير علم الزوج ولا يطلقها وقال الامام صاحب النظم رحمه الله ان كانت موثوقا به اطلق لها \* شهد  
قوم انه طلقها في السكنان صدقهم ثبت اطلاق وان كذبهم شهدوا عند القاضي (٣٦١) فيحكم بذلك \* شهد أنه طلق واحدة أو أكثر فبهي

واحدة الى أن يستيقن  
بالاكثر أو يكون أكثر ظنه  
على خلافه وان قال الزوج  
عزمت على انه ثلاث بتركها  
وان أخبره عدول حضر واذلك  
المجلس بانها واحدة صدقهم  
وأخذت ولهم ان كانوا عدولا  
وعن الامام الثاني حاف  
بطلاق امرأته ولا يدري  
أثلاث أم أقل يحرق فان  
استويا عمل بأشد ذلك عليه  
\* وعن محمد رحمه الله ادعت  
عليه أنه طلقها ثلاثا وهو  
يجحد فدفع الزوج فجاءت  
تطلب المهرات ان كانت  
صدقته قبل الموت ورثته ولم  
تطلق وان لم ترجع الى  
تصدقته حتى مات لم ترث  
\* طلقها اثنتين فقال رجل  
طلقها ثلاثا قال نعم ثم  
تزوجها ان كانت سمعت  
جوابه لاسائل لا يحل لها أن  
ترجع اليه ولا يحل امساكها  
\* مع رجل من امرأاتها  
مطابقة الثلاث والزواج يقول  
لا بل مطقة اثنتين لا يسمع  
لن يسمع منها الى أن يحضر  
نكاحها ويعنفها ما استطاع  
\* أراد أن يتزوج امرأة فشهد  
عنده أو عند القاضي ان لها  
زوجا فترجى لا يفرق  
\* (نوع آخر في المحلل) \*

الخطا الدية وما بقي فلصاحب العمد ولو صالح أولياؤه ما على دين أو أقل منه ما كان بينهما نصفين كذا في محيط  
السرخسي \* وبذل الصلح في دم العمد جازي المهر فكل جهالة تحمات في المهر تحمّل ههنا وما يمنع صحة  
التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القودو ويجب بدل النفس وهو الدية فهو أن يصلح  
على ثوب كما يجب مهر المنسل في النكاح الأتم ما يفتقران من وجه وهو أنه اذا تزوجها على خير يجب مهر  
المثل ولو صالح عن دم العمد على خير لا يجب شيء كذا في الكافي \* وفي الخطا تجب الدية كذا في الاختيار شرح  
المختار \* ولو صالح عن قطع اليد عدا على خير أو خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة  
يده على القاطع بشئ ولو كان القطع خطأ وباقي المسألة على حالها فلامتطوعة يده أن يرجع على القاطع  
بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خير أو خنزير سواء كذا في المحيط \* ولو صالح به ففوق دم على  
عفو عن دم آخر جاز كالمخاع كذا في الاختيار شرح المختار \* جرح رجلا عدا فصالحه منه لا يحل لهما ان  
برأ أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليد أو من الجناية  
لا غير جاز الصلح ان برئ بحيث بقي له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل  
الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث  
منها فالصلح جائز ان مات منها أو ما اذا برئ منها ذكره ههنا أن الصلح جائز رد كفي الوكالة لو ان رجلا شج رجلا  
موضحة فوكل انسانا لصلح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ  
يجب تسعة أعشار المال ونصف عشره ويسلم للشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلانا  
لاختلاف الوضع فان الوضع ثمة أنه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فمكن قسمة  
البديل على القائم والحادث جميعا وههنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول فديحدث وقد  
لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البديل على القائم والحادث فصار البديل كله بازاء  
القائم وأما اذا صالحه عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط  
السرخسي \* اذا كانت الجناية عدا فصالح المجرع الجراح على بدل يسير وهو مريض مريض مرض الموت  
وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن  
البديل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا لقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل أولا  
والعاقلة تحمّل عنه كذا في المحيط \* اذا صالح المريض من دم عدا على ألف درهم حاله ثم أخرها بعد الصلح  
سنة جاز التأخير من الثلث كذا في الميسوط \* اذا قطع الرجل اصبع رجل عدا أو خطأ فصالحه منها على مال  
ثم شلت أخرى يجنبها فعلى القاطع أرشها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عندهما كذا  
في الحاشي \* رجل قتل عدا وله اثنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخر  
فيما ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن  
يعطيه ربع الارش هكذا في الميسوط \* اذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط  
ولو صالحه على عبد بدينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي  
القتيل فقال القاتل صالحك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول  
قول القاتل مع يمينه هكذا في المحيط \* صالح عن دم عدا على عبد دين فظهر أن أحدهما حرا فالبديل الحق

تزوجها الثاني فاسد لا التحل الاول ولا التحل المطلقة الثلاث الاول بنكاح ولا يملك عين حتى يدخل الثاني بنكاح صحيح \* تزوج صغيرة لا تؤفى  
لصغيرها فطلقها زوجها ثلاثا فترجى الثاني ووطئها لا التحل الاول بهذا الوطء وان كان بوطئ مثلها فوطئها الثاني حل ولو قضى القاضي بلا  
دخول الثاني لا اول أخذ بقول من يراه لا ينفذ القضا لانه قول مهجور يخالف للاجماع قال الصدوق من أفتى بالحل قبل الدخول فعليه  
لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين وقد صرح ان سعيد ارجع عن هذا القول \* واذا تزوجت غير كف لا التحل الاول والاولى أن يكون حرا

بالغا فان مالكارحه الله يشترط الانزال \* وان تزوجت من عبد بلا اذن سيده فوطئ اثم اذن السيدة وطلقة ما قبل الدخول بعد اذن السيد  
لا تحل الاول بلا دخول بعد الاجازة \* مطلقة المسلم اذا كانت كناية فتزوجت بكافي ودخل بها حلت الاول \* وان لم يشترط التحليل في النكاح  
حل الاول ولا يكره ولا تعتبر النية ولو شرطه فعلى الخلاف وقيل المحال مأجور وتؤاويل الاعن اذا شرط الاتجر \* ولو طلقتها ثلاثا فتزوجت بآخر  
فطلقتها ثلاثا فافتزوجت بآخر فطلقتها ثلاثا (٣٦٣) فبالتسالت تحل الاولين \* اخبرت أن الثاني جامعها وانكر الجماع حلت الاول

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له العبد وقية الحر لو كان عبدا وعنه محمد  
رحمه الله تعالى له العبد وعنه ارمه من الدراهم كذا في الكافي \* لو صالحه من دم عد على سكنى دارا وخدمة  
عبد سنة جاز وان كان صالحا عليه أبا أو على ما في بطن أمته أو على غلة نخلة سنين مع لومة أيدل يجوز كذا في  
النهاية \* لو صالحه من دم العبد على ما في بطون غنمه أو على ما في ضرعها أو على ما في نخله عشر سنين لم  
يجب الدية على القاتل كذا في المحيط \* لو صالحه على ما في نخله من ثمر مجاز كذا في المبسوط \* لو صالح على  
القتل القاتل على ان عناه عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا  
الصلح في الحقيقة عضو يغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشئ  
وان لم يعف فهو ولي وجهه ان كان القصاص الذي وجب له قاتل على قريب العاقب أبيه أو ابنه أو من  
أشبههم ما رجع انما في على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب له القاتل على أجنبي لا يكون للعاقب أن  
يرجع على القاتل بشئ كذا في المحيط \* في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قطع  
عين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يسار القاطع فقطعه فهدا عقوق عن الاول ولا شئ على قاطع  
اليسار ولا شئ له على قاطع اليمين وان اختصه ما قبل أن يقطع يساره وقدم صالحه على ذلك فليس له أن يقطع  
يساره ولكن رجع بدية عينه وان صالحه على أن يقطع يدا القاطع ورجله أو على أن يقتل عبدا القاطع ان  
قطع يده ورجله رجع عليه بدية رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصه منه بدية يده وبتراوان الفضل  
ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلان يفعل بفقرم بدية يدا الحر الاخر وقيمة عبده  
ويرجع المقطوع يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السير خسي \* ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا  
عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط \* ولو صالح من قطع اليد عدا على أن يقطع  
رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشئ وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب  
وذ كرفي بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالارش ولو كان القاطع خطا يرجع بدية اليد على الروايات كلها  
وكذلك لو صالحه من دم العبد على كذا كذا من قال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف  
هكذا في المحيط \* لو كان قاتل عبدا صالح عنه رجل على ألف درهم ولم يضمن له لم يكن عليه شئ فان كان القاتل  
هو الذي أمر بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق  
العبد لم يرجع عليه بشئ ولكن يرجع على القاتل بقيته ان كان أمره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح  
عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجع عليه بقيته كذا في المبسوط \* لو صالح الفضولي عن دم العبد على ألف  
درهم وضمنه له فاستحق الف رجع على القاتل بثلثها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا  
يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل أمر بالصالح ولم يأمره بالضمن فضمن وأدى كان له أن يرجع بما ضمن  
على القاتل هكذا في المحيط \* قتل العبد والحر رجلا عبدا أو امرأ ولى العبد والحر رجلا لا أن يصالح عنهما  
فصالح عنهما بالثمن يكون عليهم مانصقين وذ كرفي بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل خطأ كذا في محيط  
السير خسي \* اذا قتل العبد رجلا عبدا أو وليا فصالحه مولاة أحد هما من نصيبه من الدم على العبد القاتل  
فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك أو اوفده نصف الدية على أن يسلم لك العبد ولو  
صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الاخر حق ولو صالحه على نصف العبد القاتل جاز وصار العبد

ولو على القلب لا \* ادعت  
وطء الثاني وقال الاول بعد  
نكاحها ما كان الثاني  
وطئك يفرق بينهما ويجب  
على الاول نصف المهر \* وفي  
الفتاوى ادعى الاول الدخول  
بعد النكاح وأنكرت ان  
كانت عالة بشروط التحليل  
لا تصدق والجاهلة تصدق  
\* قالت بعد ما تزوجها الاول  
ما كنت تزوجت بآخر  
والزوج الاول يدعى الزوج  
والدخول لا تصدق المرأة  
\* ولو قال الثاني هذا النكاح  
كان فاسدا لاني كنت قد  
تزوجت أمها قبلها ان  
صدقة المرأة لا تحل الاول  
وان كذبتة فحل \* منكوحه  
رجل قالت لا خر طلقني  
زوجي وانقضت عدتي جاز  
تصديقها اذا وقع في الظن  
صدقة عايلة أم لا ولو قالت  
نكاح الاول فاسد امس له  
أن يصدقها وان كانت عايلة  
\* المطلقة ثلاثا اذا قالت  
تزوجت وانقضت عدتي ان  
كانت عايلة أو غلب على ظنه  
صدقها ما عدا تصديقها وان  
قالت حلت لك أو حلاله  
كردم لا تحل بلا استفسار  
\* تزوجت بمحبوب لا تحل  
للاول ما لم تحبل لعدم الدخول

حديثه وحكمه وتحل ان حبلت لوجود الدخول حكم حتى ثبت النسب \* تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان  
بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر من شهرين أو شهرين صح الثاني \* والاقدام  
على النكاح اقرار بعضي العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يبيح ما قبل الاقدام على المص \* بخلاف المطلقة ثلاثا اذا  
تزوجت بالاول بعد عدة ثم قالت تزوجت بلك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدامها دليل على اصابة الثاني ونكاحه \* قالت المطلقة ثلاثا

تزوجت غيره وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم تكن تزوجت فان لم تكن أفرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أفرت به لم تصدق قوله عليه السلام من الله المحال والحال له محمول على المحلل بالاتفاق كقوله أحلت لث ابنتي أو أختي أو أمأ أشبه ذلك لان الاحلال فيه يضاق اليه خاصة وهنا الى الشرع لا الى الزوج الثاني بغيره \* خافت ظهورا امرها في التحليل به لمن يثنى به ثنى عبد فيشترى امرأها فيزوجها منه بشاهدين ثم يهب الغلام لها فيبطل النكاح ثم يسه ما الغلام (٣٦٣) الى بلد آخر فلا يظهر امرها قال الامام الحارثي رحمه الله

وفيه نظرا لانه تزويج من غير كف وفيه خلاف وكذا من امرأه وفيه أيضا خلاف فلهذا يرفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة فيفسخه فلا يحصل المرام وان خافت أن لا يطلقها المحلل تقول له حتى يقول ان تزوجتك وبما عتقت فانتي طالق \* علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط ويخاف أنه لو عرضت عليه أنكره أو استتفت المرأة فاقفوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الخلف لها أن تزوج بآخر وتخلل نفسها سرامنه اذا غاب في سه فرفاذا رجع قسمت منه بمقدار النكاح لشك خالج قلبها بالانكار الزوج الطلاق \* زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها لتحل الاول قال الامام رحمه الله النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أتى الثاني طلاقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للاول قال بعض المشايخ رحمه الله اذا لم تكن آله الصغرى مشتهاة في حق المرأة لا لتحل للاول \* أفرت أن زوجها أخا لها وأنكر الزوج ثم فارقه وامضت عند محل الاول تصديقها وتزوجها لانها أخبرت عن امر بينهما

بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر ما لا واستحق به نصفها شاعبا من العبد في النصفين جميعا في دفعان نصفه الى المولى الآخر أو يفديه بنصف الدية ولو صالحه على دراهم أو على شيء من المكيل أو الموزون حالا أو مؤجلا فهو جائز ولا حرج في ذلك ولا يكتفى بتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه أو يفديه بنصف الدية والامة والمذبرة وأم الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط \* اذا قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في الكنز \* اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى به نصف أولياء الدم من ذلك على أقل من الدية أو على عروض أو على شيء من الحيوان بهينه فهو جائز ولشركائه أن يشاركوه في ذلك المال كذا في المبسوط \* عبد قطع يدرجل عمدا فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فأعتقه المقطوعة يديه ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للأولياء اقتلوه أو أعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدرا الشهدى في باب جناية العبد \* اذا قتلت الامة رجلا خطأ وله ويا ن ثم ولدت الامة بنات فصالح المولى أحد الوليين على أن يدفع اليه ابن الامة بحقه من الدية فهو جائز ولا حرج على المولى خمسة آلاف درهم صالحه ولو على أن دفع اليه ثلث الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة أو يفديه بنصف الدية فلم يجعل اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض قال اختياره الدفع في أصيب أحدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في القصة وتلك الرواية أصح وتأويل ما ذكره هنا أن أحدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه من حجة المولى أن يقول لا تخارنا اخذت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضي بذلك فلا يلزمي بذلك تسليم جميع حقتك اليك من الامة ولكن في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصيب الآخر كذا في المبسوط \* ان قتل المدبر قتيلا عمدا فصالح عنه مولاة بألف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر أن على مولاة قيمة أخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمتها ستمائة وقبض المائة ولم يبرئه عن المائة الاخرى فاتهمها يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حقه ما فان أبراه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا تتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وأبراه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما الخماسا خمس صاحب العين وأربعة أخماسها لولى الدم وان قبض المائة ثم أبراه عن المائة الاخرى قبل القسمة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليه ما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما أنا صاحب الدم ولا يئنه لواحد منهما فالعبد بينهما نصفين فان قال مولى المدبر لاحدهما أنت ولي القتل وقال للآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع عينة كذا في المحيط \* اذا أقر المدبر بقتل عمدا فآقره جائز كآقرار القن فان صالح مولاة عنه أحد وللى الدم على ثوب فهو جائز ولا حرج نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له يئنه أو آقر المولى بذلك وان لم يقم قيمة لم يكن له شيء كذا في المبسوط \* اذا جرح

وبين رها وهو الحل للاول ولا حرج للثاني فيه فوجود انكاره وعدمه سواء وكذا ان أخبر به ثقة وانكارها الدخول بعد آقرارها به وتزوجها بالاول لا يسمع للتناقض \* (النوع الثالث فبين حلف لا يطلق) \* حلف بآيمان أن لا يطلق فالخيلة فيه أن يتزوج رضية وبأمر أخت امرأته أو أمها فترضها فاحترم المرأان لكونه جامعا بين الخالة وبنت الاخت أو يكون جامعا بين الاختين ولا يحنث أما الفرقة باللعان أو الابلاء أو التفريق بالعنة أو الخلع طلاق \* (النوع الرابع) \* قالت لرجل انه أبى رضا أو أصرت عليه يجوز أن يتزوج بها اذا كان الزوج يشكره

وكذا إذا اقتربه ثم كذبه فيه لا يصدق على قولها إلا الحرمة ليست إليها حتى لو اقترت بعد النكاح بذلك لا يلتفت إليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتى \* ولو قال الرجل إنها أمي أو أختي رضاعاً ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبه المرأة أو صدقته يجوز له أن يتزوجها \* ولو قال قولي حق ثم أراد أن يتزوجها ليس له ذلك ويفرق \* ولو قال ذلك بعد النكاح ثم قال أو همت لا يفسد النكاح استحساناً \* ولو قال ما قلت حق أو شهدوا (٣٦٤) به فرق ولو جحد ذلك لم ينفعه جحوده وانما يقبل فيما إذا قال أختي ثم قال أو همت ولا يفرق

إذا لم يقل أنه حق أما إذا قال أنه حق ثم أو همت يفرق ولا يقبل منه أنه وهم وكذا إذا قال لغريم معرفة النسب ذلك ثم ادعى أنه وهم يصدق وهذا كله استحسان وفي العتق نأخذ بالقياس ونحكم بالعتق في قوله لعبد هذا ابني أو لامته هذه بنتي ولا ينفعه الرجوع \* ولو قال لزوجه هذه بنتي من النسب ولها نسب معروف ومثلها يولد له لم يفرق وإن أصر على ذلك لأنه مكذب شرعاً وكذا لو قال هي أمي وله أم معروفة وإن لم يكن لها نسب معروف وثبت على ذلك ويولد مثلها له يفرق فإن أقر أنها بنته يشبث النسب وإن كان لا يولد مثلها لم يثبت \* قالت طلقني ثلاثاً ثم أردت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أو كذبت نفسها ونص في الرضاع على أنه إذا قالت هذا ابني رضاعاً وأصرت عليه جازله أن يتزوجها إلا أن الحرمة ليست إليها وقد ذكرناه قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه \* طلقها بائناً فقال له آخر أشتي غني كني فقال مرانني شايذا شتي كردن لا يكون اقراراً بالثلاث لأنه محتمل \* حلف ونسي أنه

الرجل امرأته جراحة فصالحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عداً وقد اختلعت على الجراحة لا غير فإن برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائناً سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله إذا برأت من الجراحة وبقي لها أثر وأما إذا برأت ولم يبق لها أثر فيقع الطلاق مجاناً حتى لا يجب عليها المهر إلى الزوج وإن همت في الخلع الجراحة هذا إذا برأت فما إذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر إن وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائناً وإن وقع بلفظ الصريح يكون رجعياً فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإن الخلع يقع مجاناً حتى لا يجب على الزوج الدية ويكون عفواً ثم ينظر إلى الطلاق إن وقع بلفظ الخلع يكون بائناً وإن وقع بالصريح يكون رجعياً وذكر في رواية أبي حنيفة أنه يكون بائناً هذا الذي ذكرنا إذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هذا الذي ذكرنا إذا كانت الجراحة عداً وإن كانت الجراحة خطأ أن خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأ من ذلك وبقي لها أثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائناً وإن برأت ولم يبق لها أثر وقع الطلاق مجاناً ولو يلزم مهر المهر وإن ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالجواب فيما إذا برأت من الجراحة ولم يبق لها أثر فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ إذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائناً ووقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال إن اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ وإن اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية له أو لغيره فجازت وإن كان لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فبقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي إلى ورثتها ويعتبر من جميع المال إن اختلعت قبل أن تصير صاحبة فراش عند بعض المشايخ أو لم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب عرفته فيما إذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما إذا خالعهما على الضربة أو الشجعة أو على النقطع أو على اليد وإن خالعهما على الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها وإذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحها على أن تطلقها واحدة على أن عففت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط \* إذا جرح الرجل امرأته رجل خطأ فصالحها واحدة على أن تطلقها واحدة على أن عففت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق بائناً وإن كان عداً فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته فصالحها من الجناية على أن تطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائناً وإن أسودت السن أو سقطت أو سقطت من ذلك سن أخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* إذا قتل المكاتب رجلاً عداً فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصالح جائز فإن عتق بعد أداء الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عتق قبل أداء الصلح فكما عتق بطل بالبدل من ساعته وإن عجز بعد أداء الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عجز قبل الاداء فإنه لا يطل بالبدل من ساعته

بأنه تعالى أو بالطلاق أو بالعتاق خلفه باطل \* حلف بالطلاق وقال لا أدري كنت مدركاً لم لا حنث \* (كتاب الأيمان) \* حتى مسائله ثلاثة أقسام الأقوال والأفعال وما لا يكون قولاً ولا فعلاً \* (وجملته خمسة وعشرون فصلاً) \* (الاول في المقدمة) \* وفيه كفارة اليمين ركنه ذكر اسم الله تعالى مقروناً بالخبر وحكمه وجوب البر وحلفه الكفارة والذي تزوج أن لا يؤاخذ الله تعالى به أن يحلف على أمر ماض أو حال على ظن أنه محق فيه كمن يقول والله هذا الطير غراب فإذا هو حمام \* وذكر ابن الوليد في فتاواه أن لم يكن هذا فلا نفع عليه بحقه وإن كان لا يشك أنه

هو وان لم يكن لزمه والغلو لا يؤاخذ به صاحبه الا في العتاق والطلاق والنذر \* واليهين على نية الخالف لو مظلوما وعلى نية المستخفاف لو ظالما وهذا في الماضي كما لو اكره على بيع عين خلف بالله انه دفع الى فلان يريد بائعه ليقع عند المكروه انه ملك غيره فلا يجبره وفي المستقبل على نية الخالف وفي الفتاوى لو بالطلاق أو العتاق أو ما شاكاه فعلى نية الخالف ظالما أو مظلوما اذ المينوا الخالف خلاف الظاهر فان كان الخالف مظلوما فالنية له وان كان ظالما يريد بيعه ابطال حتى الغير فلم يستخلف وهو قوله ما

(٢٦٥)

حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد أو تقديه وان وقع الصلح على دراهم أو طعام بعينه أو بغير عينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح عينا بان كان عبدا أو ثوبا بعينه هكذا في المحيط \* فان كان الذي صالح به عليه عبد أو كفل به ككفيل فمات العبد قبل أن يدفع كان لولي الدم أن يضمن الكفيل قيمته فان شاعرجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط \* لو ان مكاتب قتل رجلا عمد افقامت عليه نية بذلك فصالح من دمه على مال الى أجل كان جائزا كذا في المحيط \* لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت بافراره أو بالينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضخان \* اذا قتل المكاتب رجلا عمد اوله وليان فصالح أحدهما على مائة درهم وأداها اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى المولى وان شاء فده بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوليين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب أن يسعى في نصف قيمته لا آخر فان صالحه الآخر من ذلك على شئ بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شئ بغير عينه وتفرقا قبل أن يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم أو ذنانير أكثر من نصف قيمته لم يجوز بمنزلة مال الصالح من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلاك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو عاينه وان كان لقيمة فضل بطل الفضل كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء) \*

اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنازعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على دراهم أو ذنانير حالة أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شئ بعينه فهو باطل كذا في المبسوط \* له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلمها على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء كذا في الوجيز للكردي \* اذا ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطاءها وادعى كل منهما أنها أمه وأخته فاصطلمها على أن كتب العطاء لاحدهما باسم الآخر على أن أعطاه الآخر على ذلك جعل العطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصطلمها على أن يكتب العطاء باسم أحدهما على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفين فهذا باطل وهو لصاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكتب أخوها على عطاءها فخاصها بها فاصالح الآخر على دراهم مسماة أو عرض بعينه على أن يسلم العطاء للاح لم يجوز ما أخذ من الدراهم وما خرج من العطاء ورزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه أجنبيا ليس بينه

عبد يحتاج اليه يجب اعتاقه كما في الظاهر وحديث اليسار ان يكون له فضل عن كفاف يكفيه وان كان في ملكه عين المنصوص عليه كالعبد أو الكسوة أو الطعام لم يجوز له الصيام قال الثاني رحمه الله لو كان له دراهم قدر ما يشتري به ذلك لا يجوز له الصيام وفي الكسوة قدر ما يجوز به الصلاة والخف والقنسوة يجوز عن ثمن الطعام الا الكسوة وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا وقال بعض المشايخ ان كان يصلح لوسط الناس يجوز قال شمس الأئمة رحمه الله وهذا شبه بالصواب ولو أنه عامة تلف بدنه يجوز ولم يذكر محمد السراويل والصحيح انه لا يجوز للرجل والمرأة قاله الامام الثاني وقال محمد رحمه الله ان الله أعطى المرأة لا يجوز وان أعطى الرجل يجوز وان اعتق مريض ابرج ويخاف يجوز وان كان لا يبرج لا يجوز لانه ميت حكاه أدى عن ست صلوات اثني عشر منا الى مسكين واحد جاز ولو أحد عشر الى مسكين ومنا الى آخر قيل يجوز كافي صدقة الفطرو قبل لا يجوز الا عشرة

(٣٤ - فتاوى رابع) أمنا خمس صلوات ولا يجوز عن السادسة وكذا لو أدى اثني عشر منا الى أربعة وعشرين مسكينا قيل يجوز به أخذ الاسكاف وقيل لا به أخذ الفقه أبو الليث رحمه الله وكفارة اليمن تفارق كفارة الصلوات من جهة انه لو فرق على مسكين لا يجوز كما لو دفع تسعة أمنا لفقيه ومنا لا آخر تجزى عن أربع ولو أعطى متويع فقيرا ثم اشترى وأعطى فقيرا آخر الى أن تم العشرة يجوز ويجعل الامناء بتعدد السبب كعشرين منا وان أعطى ثوبا خلقا ان امكن الاتفاق به أكثر من ثلاثة اشهر جاز وهو أكثر من نصف مدة الجدي \* أطعم خمسة وكسا مثله

أجزاء من الطعام ان كان الطعام أرخص وعلى القلب لا وهذا في طعام الاباحة أما اذا مال بمقام الكسوة ويجوز جاز في الطعام الاباحة والتبليك ولو أدى الى مسكين من حنطة ونصف صاع من شعير جاز وان حاضرت في خلال صوم كفارة اليمين اسألت بخلاف كفارة الصوم اذا أدى الى عشرة مساكين كل مسكين ألف من عن كفارات أيمان لا يجوز عند الامامين الا عن كفارة واحدة ويعطى كل صلاة منورين ولو أدى جله الى فقير واحد جاز بخلاف (٣٦٦) كفارة اليمين فعلم ان كفارة اليمين تفارق فدية الصلاة في حق عدم جواز صرف الكل

الى فقير واحد حيث جاز فيها بخلاف كفارة اليمين ويشترط فيه العدد لافي فدية الصلاة وتساويا في حق عدم جواز أداء أقل من نصف صاع الى مسكين حيث لا يعتمد به فيها بخلاف صدقة التطوع وبه يفتى \* اذا عذاهم في يوم وعشاهم في يوم آخر عن الامام الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط ولو عذاهم وأعطاهم للعشاهم لا يجوز ورواية المعلى يجوز ولو أعطى مسكينا واحدا عشرة أيام كل يوم طاهام مسكين قيل لا يجوز اهدم العدد والاصح الجواز ويتعدد حكما بتعدد الحاجة \* وضع خسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين ليقتسمها فاستلبوه يجوز به عن مسكين واحد لانه لا يتخلوا ان يكون واحد منهم أخذ أقل من نصف صاع \* (الثاني فيما يكون عينا) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في لفظه) \* وهو باسم الله تعالى تعارفوا أم لا في الظاهر من المذهب ومن أصحابنا من قال كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كل حين فهو عين ولو أطلق على غيره

وبين المرأة قرابة وانما ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاهما ولدها على أن يكون بينهما على الموارث فهو مستقيم فان قال بقرعون عليها فأيهم خرج اسمه أثبت عليه فاذا أخذوا من الذي قرع في ذلك جعلوا لجعل مردود فان أصاب رجلا زبادة في عطائه فالحق عليه ولده على الدون على أن ما خرج منها من شيء فهو بين ولده وهذا وبين أخيه فحين فالعطاء لصاحب الاسم المنبث في الدون والشروط باطل ولو بعث رجل رجلا بديلا مكانه في الاسم فجعل له جعل لا يخرج البديل في ذلك فأصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المختلف ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان استأجره أشهر راعا معلومة بدرهم مسماة يخرج عنه في بيع لم يجوز ذلك هكذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير) \*

انما يصح صلح الفضولي اذا كان حرا بالغ فلا يصح صلح العبد المأذون والصبى كذا في البدائع \* رجل ادعى على رجل حقه الخ رجل أجنبى فان ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه فصالح الاجنبى فان قال الاجنبى للمدعى صالح فلانا عن دعوائى على ألف درهم فقال المدعى صالحت وتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان أجاز جازو يلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبى من البين وان قال صالحتك من دعوائى على فلان على ألف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا والاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحنى من دعوائى على فلان على ألف درهم ولو قال صالحنى على ألف درهم أو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أى ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذى ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا وصالح الفضولى بغير أمره فان صالح بأمره وهو منكرا فان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعوائى على ألف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيان \* وان قال صالحنى ينفذ الصلح على المدعى عليه الا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على ألف من مالى هكذا في المحيط \* وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أى ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبى بغير أمره فان قال الاجنبى صالح فلانا على ألف درهم توقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشايخ على الوجه الذى ذكرنا وان قال صالحنى على ألف درهم ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على ألف من مالى فهو بمنزلة قوله صالحنى ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على أى ضامن توقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبى غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحنى ينفذ الصلح على المدعى عليه أيضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الآخر وكذلك لو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أى ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبى بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى

كل حريم والعالم يكون عينا بالارادة والا لا والاول هو الاصح \* قال والله اين كلرا كرىكم يكون عينا الطالب الغالب بين لا يرجع ووجه الله عين الا ان قصد به الجارحة \* وأما الصفات ان كان متعارفا فبين كالحلف بالقدر والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى بالله لا يكون عينا لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا أقر بها بالكسوة وصد اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا بدون حرف القسم والله ان عني عينا من المشايخ من قال هذا اذا جاز اما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على



الاطلاق وحق الله لا يكون عينا في العقيم وحرمة الله كحق الله ولو قل حقا لا يكون عينا وقبل يكون والعصم انه اذا اراد اسم الله تعالى فهو عين والحق لا فصل كذا عين \* قال خدای را بدرقم ان لا افعل كذا عين ولو قال خدای را وینغامر برادرقم لا يكون عينا \* لا اله الا الله لا افعل كذا اوس - بجان الله لا يكون عينا الان ينويه وكذا بسم الله وعن محمدانه عين فيسأمل عند الفتوى \* سو كند می خورم كه اين كينم يا كينيم فهو تفسير \* ا حلف وكذا سو كند بخورم و لو قال خورم لا يكون عينا (٣٦٧) وذ كرابن الوليد في فتاواه سو كند

خورم بخدای عين و سو كند خورده ام اخبار فان صادقا حث اذا فعله وان كان كاذبا لاشي عليه \* وقوله سو كند می خورم و طلاق لا يكون تطليقا في العرف \* ولو قال سو كند می خورم بخدای يكون عينا بالعرف وقوله بر من سو كند است نفسه بر قوله علي بين \* قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق ان لا افعل كذا ثم فعل طلقت وحث وان كان كاذبا \* وأدب المفتي ان لا يقول بصدق ديانة لانه تعليم بل أدبه ان يقول لا بصدق \* حلف لا يحلف فقوله قت أو قعدت بالله أو ان قت فانت طالق عين وقوله انت طالق ان شئت أو هو يث ليس بين لانه تنجيز وكذا ان طهرت لانه تفسير السني وكذا انت طالق غدا أو رأس الشهر ولو عنت بجي الغد فبين وتطلق بلا نية المرأة في الاصح في قوله هرا سو كند خانه است ولو قال اشهدك اللهم أو اشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ففعل يستغفر الله ولا تلزمه الكفارة بخلاف اشهد بالله أو اشهد مسلماني نكرم ان فعل

لا يرجع هو على الا حرق قبل الاداء كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال صالحك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العمادية \* هذا اذا كان المدعي به دين او ان كان عينا فان كان المدعي عليه منسكرا فصالح الاجنبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعي عليه مقرا فان صالح بغير أمره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا يتفقد على الاجنبي وان قال صالحك فيه اختلاف المشايخ على نحو ما سبق وان قال صالحني أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو على ألفي هذه فانه يتفقد عليه ونصير العين له ولو قال صالح فلانا على ألف على أني ضامن يتوقف ان اجاز صار كقبلا كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان الصلح بأمره ففي قوله صالح فلانا تفقد على المدعي عليه وخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحك اختلاف المشايخ وفي قوله صالحني أو صالح فلانا على ألف من مالي يتفقد على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على أني ضامن يتفقد الصلح على المدعي عليه ويصير كان العقد جرى بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية \* ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا أدريه ان كان أضاف العقد الى نفسه أو الى ماله أو ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شي من ذلك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير أمر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا فأوال صلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرده لم يكن على المصالح شي وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط \* ان صالحه على عبد بعينه فاستحق أو وجد حرا أو مديرا أو مكاتباعا في دعواه ولم يكن له على المصالح شي ولو صالحه على دراهم مائة وضمن له ودفعها اليه فاستحق أو وجد منها زبوا أو ستوفه فله أن يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كولو كان هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المبسوط \* ولو استحق المدعي به فلمصالح أن يرجع ببدل الصلح سواء كان فضوليا أو مدعي عليه كذا في الحاوي \* اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على أن تكون العين المدعي بها للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء أضاف الفضولي الصلح الى ماله أو لم يصف وسواء ضمن ذلك أو لم يضمن واذا جاز ذلك فلمصالح أن يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان أمكنه التسليم بأن أقام بينة أو أقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح أن يفسخ الصلح ويرجع ببدل الصلح عليه فان اراد المدعي أن يتخاصم مع المدعي عليه ويقم البينة على أن المدعي به ملك المصالح المشتري منه أو اراد أن يحلفه ليشك والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان أقر المدعي عليه أنه للمدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان أقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة \* وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على أن يكون المدعي به للمدعي عليه على أن يبرئه المدعي عن العين المدعي بها أو أضاف الفضولي الصلح الى ماله أو ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعي به للمدعي عليه سواء كان المدعي عليه جاحدا أو مقرا كذا في المحيط \* لو صالح الاجنبي المدعي عليه على أن يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز وكذا على أن تكون الدار شراره ولو كان مأمورا بالصلح فضمن وأدى فالصحيح أنه يرجع كذا في التتارخانية نافلا عن العناية \* ادعى على رجل كره حنطة قرضا فجدده وصالحه فضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم وثقه اياه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره

كذا وفعل لا يجب عليه شي الا اذا نوى ان ما ادا منه المفروضات لم يكن حقا كانه قال ان فعل كذا فهو كافر \* هرا مبدى كه بخدای داشتم نو میدم ان فعل كذا ففعل حث لا عينين \* والرجن لا فعل كذا ان اراد به السورة لا يكون عينا وان اراد به صفة الله فبين \* بالله العظيم كه برزكرازين نام نيست أو برزكرازين سو كند نيست أو برزكرازين نام است كه لا فعل كذا فبين \* وبرزكرازين ليس بفصل فان قال فاقصدت الحلف بل قصدت انه اعظم الايمان لا يصدق لوصله مع الفعل به \* وبحقه صلى الله عليه وسلم لا يكون عينا لكن حقه عظيم \* بحرمة

شهد الله وآمن الرسول ولا اله الا الله لا يكون بيننا الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد فعل فإلهامة على انه يكفر \* هو يهودي ان فعل كذا بين فان  
اعتقد أنه بين فبين لا غير وان اعتقد أنه كافر يكون كفرا وكذا في هوي من الله تعالى \* دعي الى الصلح فقال صلحتم راسخه كنم وبادي أشقى  
نكنم يكفر لانه مطلق غير معاق \* ان فعل كذا فاشهد واعليه بالنصرانية بين \* اكرين زن راجحوا هم ويرامج وجهه ودوتر ساخواند وتزوجها  
لاشي عليه \* هو من المجوس أو شريك اليهود ان فعل كذا فبين \* كل شرفه المجوس عليه ان فعل كذا لا يكون بيننا \* ولو قال هرجه  
مسلماني كرده است بكافران داد (٣٦٨) ان فعل كذا لا يكون بيننا \* ان فعلت كذا فلا اله الا في السماء فهو بين ولا يكفر

\* (نوع منه) \* أخذه  
الوالي وقال بالله فقال مثله  
ثم قال لتأتين يوم الجمعة  
فقال الرجل مثله فلم يأت  
لا يحتمل لانه بالصلح  
والسكوت صار فاصلا بين اسم  
الله تعالى وحلفه ومثله  
لا يطلق فيما اذا قالت له اترك  
اللعاب بالشرطي فقال نعم

فقال أنا منك طالق ان لعبت  
به فقال ان كنت ألعب به  
فقال أي شيء هذا فقال  
الزوج همان كه تو می كونی  
ثم لعب لا يقع \* مر على رجل  
فاراد ان يقوم فقال والله  
لا تقيم فقام لا يلزم المارشي  
لكن عليه تعظيم اسم الله  
تعالى \* قال فعلت كذا امس  
فقال نعم فقال السائل والله  
لقد فعلت فقال نعم فهو حالف  
وكذا في النفي \* ان كنت فلانا  
فعبدك حر فقال الاخر الا  
بأذنك ان كلمه بدون اذنه  
حنث \* (نوع آخر) \* الله  
ليفعلن كذا أو مع الواو فقال  
الاخر نعم ان أراد المبتدئ  
الحلف والمجيب أيضا فهما  
حالفان لان نعم يقتضي إعادة  
ما في السؤال وان قصد  
المبتدئ الاستحلاف والمجيب

لكن صالح منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط \* الوكيل بالصلح ومدة اذا صالح  
لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنفقات \* اذا وكل الرجل وكلا بالصلح فيما دعي في هذه  
الدار أو في هذه فأيا ما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان أو على فلان  
ولو قال قد وكلته بالصلح ومدة فيما دعي في هذه الدار أو بالصلح فيما دعي التوكيل حتى اذا صالح قبل أن يحاصم  
جاء وان خاصم فيما أمّر أن يصلح لم يجز صلحه وكذلك لو قال وكلني ببيع عبدي هذا أو بالصلح من دعوى  
قبل فلان فأيا ما صنع فهو جائز وليس له أن يتحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط \* وكله بالصلح عن  
الدعوى في دار فصالح الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جازا استحسنانا كذا في  
محيط السرخسي

### (الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية)

اذا كانت التركة بين ورثة فأخر جوا أحدهم منهم بأعمال أعطوه أياه والتركة عقار أو عروض صح قليلا كان  
ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة ذهبا فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه ذهبا فهو كذلك لانه يبيع  
الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة  
جاءه ما اكتفى بذلك القبض وان كان مرقعا غير مانع نصيبه فلا بد من تجديد القبض وهو أن يرجع الى  
موضع فيه العين ويضئ وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي \* ولو تزل دراهم وعروض و صلح على  
دراهم فان كان ما أخذ من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي  
بازاء العروض ويشترط قبض البدين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين نصيبه وان  
صار نصيبه مضمنا فعلى الورثة بأن كانوا جاحدين لتركة أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبه من التركة  
لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما أخذ من نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان أقل  
من نصيبه قال الحاكم أبو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى أقل منه حاله التصديق  
أما حاله المناكحة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صلح على  
عروض أو دنائير جاز وان قل وان كانت التركة دنائير وعروض ف صلح على الدنائير فهو على التفصيل الذي  
قلنا في الدراهم وان صلح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط \* وان كانت التركة ذهبا وفضة  
وغيرهما فصالحوه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من  
التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لقوات الربا ولو كان في  
التركة دراهم ودنائير وبطل الصلح دراهم ودنائير أيضا صح الصلح كيفما كان ولكن يشترط التقابض كذا في  
الكافي \* ولو صالح عن نصيبه من العروض والعقار خاصة أو عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في  
فتاوى قاضيان \* ولو لم يكن في التركة دين وأعيانهم غير معاملة فالصلح على المكمل والموزون قيل لا يجوز  
وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكمل والموزون لكنهم أعيان غير معاملة الاصح أنه يجوز كذا في الهداية

الحلف فالحالف هو المجيب وان لم ينوكل منه شيئا فالمجيب هو الحالف في قوله والله والمبتدئ في قوله والله وان قصد المبتدئ \* اذا  
الاستحلاف والمجيبان لا يكون عليه بين ويكون قوله نعم على معناه بلايين فهو كالنوى ولايين على واحد منهما \* قال امرأتك طالق ان لم  
تؤددي فقال ناعم فقال الدائر قل نعم فقال نعم لزمه الميم ولا يجعل فاصلا \* والله لا اذهب الى منزلك فقال الاخر والى منزلي أيضا فقال نعم صار  
جالفا فيما \* (نوع) \* هذا التوب عليه حرام يحتمل بلبسه \* اذا أكلت الطعام فهو على حرام لا يحتمل باكله وكذا لو قال لقوم ان اكلت  
عندكم طعاما فهو حرام لا يحتمل بالاكل وفي المتن قل كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام في القياس لا يحتمل في الاستحسان يحتمل

والناس يردون به أن كله حرام قال لقوم كلامكم على حرام أيهم كلف حث ولو قال كلام فلان وفلان على حرام لا يثبت بكلام أحدهما وكذا لو قال كلام أهل بغداد حرام قالت لزوجها أنا عليك حرام وأحرمتك صار عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة فحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه النار فأدخل فيه مكرها لا يثبت ومعناه أدخل محمولا ولو أكره على الدخول فدخل مكرها حث \* هذه الدراهم التي في يده على حرام أن اشتري بها حث وان وهب أو تصدق لا يحكم العرف \* قال حرام استمراني سخن كفتن بمن \* ولو قال الخمر على حرام ثم شرب أن أراد به التحريم تجب الكفارة كأنه حلف لا يشرب (٢٦٩) الخمر أن أراد الأخبار أو لم يرد شيئا

لا تجب الكفارة وهو المختار للفتوى \* ولو قال الخنزير على حرام ليس بشئ إلا أن يقول إن أكلته وقيل هو قياص الخمر \* (نوع) \* حلف أن لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر أن لا يفعله وحنث يلزمه كفارتان إن نوى بالشأن عينا مبتدأ وان نوى العين الأولى لزمه كفارة واحدة وعن الإمام رحمه الله حلف بايمان في مجلس أو مجالس فسل كذارة وان قال أردت بالثاني الأول لم يصح في الحلف بالله \* قال والله لأأكله يوما والله لأأكله شهرا والله لأأكله سنة إن كلف بعد ساعة فعليه ثلاث كفارات وان كلف بعد الغد كفارتان وان كلف بعد شهر فواحدة وان كلف بعد سنة لاشئ عليه \* هو يهودي هو نصراني \* ولو قال هو يهودي إن فعل كذا هو نصراني إن فعل كذا فيمينان \* (الثنائي في البراءة) \* قال هو بري من الكعبة أو القرآن والعباد بالله فيمين في المختار وكل ما كان البراءة عنه كفرا

\* إذا صولحت عن ثمنها وصدقتها أو الورثة يقررون بنكاحها فإن كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صولحت عن التركة ولم ينطقوا بشئ آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا ويجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للوارث فطر بق ذلك أن تشتري المرأة عينا من أعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بمحضته من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية \* وإذا ما الحو على أن تأخذ من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الأموال كان باء لا وان لم يدها الوارث في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط \* إذا ما صولحت عن ثمنها وصدقتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم تعلم به الورثة أو ظهر فيها عین لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخليا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ذلك داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيخان \* ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شئ لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل ينسج جواز التصرف فان طلبوا الجواز فطر بق ذلك أن يضمن الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن أجني بشرط براءة الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصالحوها عن ثمنها وصدقتها على نحو ما قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عذرلوا عينا فيها الدين الميت وفاء ثم صلحوها في الباقي على نحو ما قلنا جاز فان أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية \* امرأه صولحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين يلزمه بمحضته من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العملية \* إذا ماتت المرأة وتزكت زوجها وأخاها فصالح الاخ الزوج من ميراثها أجمع على دراهم مسماه ومتاع من متاع المرأة وسعى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك ان اختلفا في أصل الصلح أنه كان أو لم يكن يحلف منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح أنه غصب منه ما وقع عليه الصلح بعد ما قبضه وأنكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع عينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس المعقود عليه أو في مقداره يتحالفان ويترادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة العین فالقول قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان ويترادان الصلح وان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته ولو أقام البينة فالبينة بينة من ثبت الزيادة ولو قال الزوج لا لاخ صالحتك على هذا المتاع إلا أنك غيرته وقطعته وقال الاخ لم أفعل ذلك فالقول قول الاخ مع عينه كذا في المحيط \* (يكني ازورثه غائب است حاضر ان زن ميت را تخارج کردند) ان كان الخارج على مالهم على أن نصيبها للحاضر ين جاز

٢ غاب أحد الورثة فتخرج الحاضرون مع امرأته الميت

فهو يمين \* هو بري عن ثلاثين يوما يعني شهر رمضان ان أراد البراءة عن فرضيتها فيمين وان أراد البراءة عن أجرها أو لم يشوش - يا لا يكون بينا وفي الاحتياط يكون عينا \* هو بري من الصلاة التي صلاها ان فعل كذا وحنث لا يلزمه شئ \* هو بري من القرآن الذي تعلت عین \* بري من ما في هذا الكتاب ان فعل كذا ان كان فيه اسم الله تعالى فيمين \* بري من المغلظة أو مما في المغلظة ليس بين الا اذا عرف أن فيه اسم الله تعالى وعنى البراءة عنها \* أنا بري من الشفاعة لا يكون بينا في الاصح \* أنا بري من الله ورسوله عليه كفارة واحدة ولو قال بري من الله و بري من رسوله فكفارتان \* قال بري من الله بري من رسوله والله ورسوله بريان منه ان فعلت كذا يحنث \* عليه أربع كفارات

والصحيح الأول \* قال ارسيدوس وصفت آية قرآن بيزارم ان فعلت كذا فيمين واحدة وكذا لو قال برى من كل آية في المحصف يكون عينا واحدة  
برى من عصف المحصف عيين \* ولو قال ازخداى بيزارم وازنهد الله بيزارم وازلاله الا الله بيزارم ان فعلت كذا فثلاث كلفارات وان  
ذكر البراءة مرة واحدة فيمين واحدة وعلى هذا قال انابرى من الكتب الاربعة او برى من القرآن أو التوراة عليه كفارة واحدة ولو قال  
انابرى من القرآن برى من التوراة (٢٧٠) فكفارته ان \* مسالى نه كردم اكران كار بك نم فهذا ليس بشئ قال

ولو كان على بعض التركة على أن يبقى الكل على الشركة يكون وقوفاً على اجازة الغائب وقضاء القاضى  
كذا في الفصول العمادية رجل مات وترك ابين وعليه دين ولبيت اراض وله دين دراهم على رجل فصالح  
أحد الابنين الآخر على دراهم مائة على أن تكون الضياع له وعلى أن الدراهم التي هي دين لايهم على  
حاله ينتهوا على أن الدين الذي على أبيهما هو ضامن لذلك وهو وكذا درهم ما ذكر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في الامالى أن الصلح جائز وان لم يسم ماعلى الميت من الدين بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى الدين  
في التركة على واحد من الورثة وأنكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن ٢ ( كما كبراقى ورثته  
رواند ارد وازنواين مال كه من از تركه دادم بخواهيد ) فاناض من مع هذا الضمان كذا في الفصول العمادية  
رجل مات وترك ابين فادعى رجل على أبيهما مائة درهم وأقر له أحد الابنين وقال أنا أدفع عليك حصتي  
من ذلك وهي خمسون على أن لا تأخذ ببقية الدين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا باطل وله أن يأخذ  
ببقية الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يأخذ بشئ ويأخذ الآخر ببقية الدين فان نوى ماعلى  
الآخر أو بحمده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله أن يأخذ الحاضر بجميع الدين  
والصلح باطل كذا في محيط السرخسى \* اذا كانت الدارين ورثته وهي في أيديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا  
وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر \* هذا المدعى فان وقع الصلح عن جميع ما ادعاه المدعى في يد  
هـ هذا المصالح وما في يد أصحابه فـ هذا الصلح جائز وبرى هو وأصحابه عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح  
على أصحابه بشئ وان صالحه عما في يده لا غير صح الصلح أيضا لو كان المدعى على دعواه فيما في يد أصحابه وان  
وقع الصلح عن أقرار بأن صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده وبدا أصحابه يجوز  
الصلح وبصير المصالح مشترى من المدعى في يده وبدا أصحابه بزمه فان أمكنه أخذ ما اشترى مما في يد  
أصحابه بأن صدقه أصحابه في أقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان أنكر أصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان  
شاء ففسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى أن يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر  
شيخ الاسلام خواهرزاده وذ كرشمس الاثمة السرخسى في هذه الصورة أن المصالح يرجع على المدعى بحصة  
شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على أن يصير حقه له وان صالحه  
الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط \* ادعى على بعض الورثة ديناً على  
الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فغض الغائب ولم يجز الصلح فان أثبت المدعى بالبينة وأدى  
هذا الوارث بدل الصلح من التركة بأمر القاضى صح الصلح وان أدى من مال نفسه بأمر القاضى له أن يرجع  
عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضى كان للغائب أن لا يجيز ويسر تبرق در صته ولو دفع من مال  
نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية \* ولو أن رجلين ادعيا دارا في يدي رجل وأرضا قال  
هي ميراث ورثناها من أينا وجد الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم  
فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح أحدهما من جميع دعواهما على مائة  
درهم وضمن للمدعى عليه تسليم نصيب أخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك وأخذ نصف المائة وان شاء

الفقيه ان أراد الكذب  
يكون آثماً ولا كفارة عليه  
قال والعياذ بالله كل ما قاله  
الله تعالى فهو كذب  
ان فعلت كذا يغني بانه عيين  
وأمانة الله في الاصل عيين  
وعن الامام الثاني رحمه الله لا  
وعن الامام رحمه الله وایم  
الله ولعمر الله عيين مؤكدة قوله  
تعالى امرت انهم لى سكرتهم  
يعمبون قالوا للخالق أن  
يقسم بخلقه وليس خلقه  
أن يقسم الابه لان التعظيم  
الخاص حقه تعالى \* وفى  
المتنقى حرام على قتل فلان  
ان قتله فقتله ولم تكن له  
نمة كان عينا دلت المسئلة  
ان تحريم اطعام عيين \* قال  
انابرى من المؤمنين عيين لانه  
يكون لانكار الايمان \* اذا  
تخلل بين اسم الله تعالى وبين  
الشرط ما لا يكون عينا يكون  
فاصلا ولا يكون عينا \* قال  
لها لا تخسر حى من الدار الا  
باذنى فاني حلفت بالطلاق  
فخرجت لا يقع لعدم ذكره  
\* حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف  
بطلاق غيرها فالقول له  
\* محصف خدای بدست وى  
سوخته ان فعل كذا لا يكون  
عينا \* بجمرة شهد الله أولا له  
الا الله لا فعل كذا فيمين

٢ انه ان لم تجزه باقى الورثة ويطلبوا منك هذا المال الذى أعطيتك من التركة

ذكر في منقطع صدر الاسلام \* كافر بروى شرف واردان فعل كذا لا يكون عينا وكذا يهوى الرسول بالرسول بهقى القرآن بالقرآن لم  
\* الله على أن لا يفعل كذا ان نوى عيين \* سلطان الله عيين في الاصح ان اراد به قدرة الله تعالى \* قال لها انك فعلت كذا فقالت لم أفعل فقال ان  
كنت فعلت فانت طالق ثلاثا فقلت فانا طالق ثلاثا ان اراد عيين البراءة لا يقع وفي العتاي ان قال على سبيل التخييف لا يقع  
\* جماعة كان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعد فامر أنه طلاق فقال واحد منهم ثم صفع القائل صاحبه لا يقع لان

هلا ليس يمين وعن الامام رحمه الله أنا عبد الله من دون الله أو محمد الصليب ان فعلت كذا يكون يميناً وكذا لو قال ان فعلت كذا لو خدأى منى **\*(الثالث في النذر)\*** بدرتم ابن خنن فكنتم يكون نذراً وان لم ينوشياً **\*(الله على أن أصلي في موضع كذا جاز أن يصلي في موضع آخر في الظاهر وعن الثاني ان كان مكان لا يجاب أفضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز)\*** **(٢٧١)** ولو قال صوم شهر لم يعين أن التزم المتتابع يلزمه المتتابع ولو أظفر لا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان بل يلزمه قضاء يوم **(٢٧١)** ولو قال صوم شهر لم يعين أن التزم المتتابع

وفي الاعتكاف **\*(كاف يلزمه المتتابع عين أو أطلق)\*** ثم في الاعتكاف والصوم ان أفسد يوماً ان كان شهراً معنياً لا يلزمه الاستقبال لعدم القدرة وان غير معين يلزمه لقدرته على المتتابع **\*(حاضت في صوم الشهرين لا يلزمها الاستقبال وعن محمد رحمه الله لو صامت شهراً ثم حاضت ثم آتت من الحيض تستقبل)\*** التزم بالنذر بما كثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كمن قال ان فعلت كذا فاعطيه ألف صدقة وليس له الا مائة **\*(الله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه ولو قال لاهدين هذه الشاة والمسئلة بجالها يلزمه وان نوى عينا كان عينا)\*** والنذر بالمعصية كقوله لله على ان أقفل فلان يمين يلزمه الكفارة **\*(قال ان كنت فلانا خدأى رابر من بك ساه روزه بالهاء لا يلزمه شيء بالكلام ولو قال بك ساه بلا هاء يلزم)\*** ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا لزمه الحج ولا يجوز به كفارة اليمين وعن القاضي المروزي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام رحمه الله أنه رجع وقال يجب

لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعى على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعى عليه الخيار بين أن يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين أن يفسخ ذلك كفي الزيادة مسألة تشبه هذه المسئلة فقال لو أن عبداً بين رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وضمن المشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يخبرني نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء أجزه وان شاء فسخ وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسألة العبد على الخلاف فكذا مسألة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط **\*(اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثاً من صامت وورثي وأتمته فحجده ثم صالحه عن جميع ذلك على عبد أو ثوب مع يوم جازو كذلك لو قال أفدي منك عيني بذلك كذا في الميسر)\*** اذا ادعى الوارثان قبل وصيه ما عينا أو ديناً فصالح الوصي أحدهما من غير اقرار فاراد الآخر أن يرجع على الوصي بمحضته لم يكن له ذلك وان أراد الاخذ الذي لم يصالح معه الوصي أن يشارك أخاه فيما أخذ من الوصي فان كان قائماً في يد الوصي لا يكون له أن يشارك أخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكاً حتى وجب ذلك ديناً على الوصي وصار مشتركا بينهما ما فاراد الاخر أن يشاركه كان له ذلك الا أنه ان كان بدل الصلح عرضاً فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلاً مائة درهم وقد صالحه على خمسين درهماً لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغاراً وبكراً فصالح الوصي الكبار عن دعواهم ودعوى الصغار جميعاً على دراهم مسماة وقبضها الكبار وأنفقوا على الصغار حصصهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال والصغار أن يرجعوا بحصصهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصصهم في دعواهم أم يرجعون بحصصهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فأجازوا هذا الصلح رجوعاً على الوصي بحصصهم من بدل الصلح ان شاءوا وكان للوصي أن يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك على الكبار رجوعاً على الصغار بشيء وكان للوصي أن يرجع على الكبار بمادفع اليهم من حصصهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط **\*(رجل مات وترك ألف درهم ورجل من كل واحد منهم مائة ألف درهم خضر أحداهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذها ثم حضر الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون للثاني ثلاثة أرباع الألف وللأول ربع ولو أن الأول حين حضر قضى القاضي له بمسمائة ثم حضر الآخر فانه لا يكون للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة)\*** رجل أوصى لرجل بعداً ودار وترك ابناً وصالح الوصي له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما ثلاثاً وان كانت المائة ما لهما غير الميراث فالعبد بينهما مائتين لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي **\*(واذا أقر الوصي أن عنده لبيت ألف درهم ولبيت ابنان ثم صالح أحدهما من حصته على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذا لو كان مع الألف متاع ولو كان الوصي استم ملكها جازاً الصلح على أربعمائة كذا في الميسر)\*** رجل مات وأوصى لرجل ثلث ماله وترك ورثة صغاراً وبكراً فصالح بعض الورثة الوصي له من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم له هذا الوارث حق الوصي له فهو هذا وهو المصالح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز

الكفارة وعليه الفتوى لكثرة البلوى **\*(ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة على المساكين لكل مسكين درهم واحد خفت فأعطى الكل لو اجد جاز)\*** الله على أن أعق هذه الرقبة وهو يملكها لزمه الوفاء وان لم ينف يأنم ولا يجبره القاضي **\*(ان برئت من مرضى هذا بعت شاة أو على شاة أذبحها فصم لا يلزمه شيء)\*** ولو قال على شاة أذبحها أو أصدق بلحمها لزمه **\*(الله على أن أذبح جزوا أو أصدق بلحمه يذبح مكانه سبع شياه)\*** لزمه ارافة شاتين وسطين فذبح شاة سبعة تعدل وسطين لا يجوز له لان المقصود الارافة والتصدق باللحم والسعيمة وان عاد لتهامني



اللحم لا تعداد لهم ما في الاراقة \* ان رزقي الله تعالى امر أم موافقة فله على صوم كل خيس فالموافقة هي القناعة الراضية بما ينطق عليها الباذلة ما يريد منها من التمتع \* ولا يجوز صرف المال المنذور الى أبيه ووجهه وولده ككفارة اليمين \* ان فعلت كذا فعلى نذر فهو يمين عند عدم النية وان نوى بالنذر رجعة أو عمرة فعليه ما نوى وان لم ينزل رتمته الكفارة \* على النذر بما هو معصية كقوله ان كملت أي فعلت نذر فهو وكالوعلقه بمباح ان أبيهم وكان عليه أن يحث نفسه ويكفر (٢٧٢) لانه اذا عرى عن النية فهو يمين وان نوى شيأ بعينه فهو على ما نوى ولا يحث نفسه

في المباح \* ان عوفيت صحت كذا لم يجب ما لم يقل الله على وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليقا لا يجب قياسا واستحسانا كما اذا قال أنا حج فلا شيء ولو قال ان فعلت كذا فانا أحج ففعل يجب عليه الحج \* ان سلم ولدي أصوم ما عشت فهذا وعد \* حلفت أن تصوم بكل اثنين ما لم يرجع ابنهما من الحج فبلغها أن ابنتها ماتت في طريق الحج تبطل اليمين عندهما خلافا للثاني \* (الثالث في عين الطلاق) وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في الشرط وقته - دعيه على الجزاء والقلب) \* ويستوى في ألفاظ الشرط ان يتعلق بفعله أو فعل غيره وفي كلما يتكرر الطلاق يتكرر الشرط وأشار الامام الثاني رحمه الله انه اذا دخلت على المعين أو المخاطب تكرر كقوله كلما اشتريت هذا الثوب فهو - دى لزمه كل مرة فلو قال فوبا لا يلزمه الا مرة وكذا كلما تزوجت هذه المرأة أو امرأة وكذا كلما تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الثلاث وزوج آخر لا يحث عند الثلاثة فان أضاف الطلاق الى الملك الثاني أو الى كل ملك حث أبدا لوجود الفعل كقوله كلما تزوجت ودخلت الدار فانت طالق \* أنت كذا اذا جاء غديين وان قال أنت غدا كذا ليس يمين لانه أضافه \* قال لهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين تصيرى مطلقة مني وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة يسئل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر به كان حلف على طلاقها بعل بغيره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين \* قال لا آخر فلان في يمينك فانكره فقال زن نوتسه طلاق كه فلان بخانه نوتست فقال بخانه من نيت لا يحث وان كان في يمينه والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعلين

الصلح وان كان فيما دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كان ثلث التقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضخان \* لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصى وموصى له فاجتمعوا واصطلحوا على أن قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الاحد والوارثين الكبيرين حلى بعينه وثواب والوارث الكبير الآخر حلى بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين وللوصى له مثل ذلك فهو جائز الا أن ما يخص الحلى من الحلى صرف وما يخص المتاع والعروض يكون مبايعه فان تفرقا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلى ولم يطل فيما يخص المتاع والصلح في حصة الحلى لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط \* لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصى لم يحز كذا في خزائن المفتين \* الاب ان كان عبدا أو مكاتباً أو الصبي حر لا يجوز صلحه عليه وكذا الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيقا ثم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط \* اذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يئنه والا خر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا يئنه أو اقرار فصالحه على ما يتغاب الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغاب الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعه الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعه الاب لم يحز كذا في السراجية \* وصى ادعى على رجل ألفا لليتيم ولا يئنه له فصالح بخمسمائة عن ألف عن انكار ثم وجد يئنه عادلة فله أن يحلفها على ألف وكذا اذا وجد الصبي يئنه بعد البلوغ وليس لهما أن يحلفاه هكذا في القضية \* اذا كان للصبي دار أو عبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه أبو الصبي على مال الصبي ان كان للدعي يئنه عادلة جاز الصلح بعد أن يكون يمثل القيمة أو أكثر مقدار ما يتغاب الناس فيه وان لم يكن للدعي يئنه أصلا أو كان له يئنه غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان منهم ودعه مستورين قال مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهودا المدعى مشهورين ينبغي للاب أن يصالح المدعى على المشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة \* ان كانت الورثة كلهم صغارا فصلح الوصى كصلح الاب وقعت الدعوى لهم أو عليهم كانت الدعوى في العقار أو المنقول فأما اذا كانت الورثة كبارا فكالمهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت على ذلك يئنه عادلة أو لم تكن كذا في المحيط \* وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للدعي يئنه أو لم تكن كانت الدعوى في العقار أو في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير اجازتهم على كل حال وان وقعت الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك يئنه فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان مأخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتغاب الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغاب الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم يئنه يجوز كيفما كان كذا في التتار حانية \* وأما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا ووقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للدعي يئنه على ذلك أو لم تكن ويجوز في حصة الصغارا ان لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى

الفعل كقوله كلما تزوجت ودخلت الدار فانت طالق \* أنت كذا اذا جاء غديين وان قال أنت غدا كذا ليس يمين لانه أضافه \* قال لهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين تصيرى مطلقة مني وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة يسئل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر به كان حلف على طلاقها بعل بغيره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين \* قال لا آخر فلان في يمينك فانكره فقال زن نوتسه طلاق كه فلان بخانه نوتست فقال بخانه من نيت لا يحث وان كان في يمينه والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعلين



عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بآيه ماسبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت أولا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني رحمه الله اذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا قال لا تتركلم فعدت عندك فامر أنه طالق فتعد عنده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كلباستداهم بمنزلة الانشاء قال لها ان دخلت الدار صرت مطلقة (٣٧٣) فدخلت ثم قال اردن تخوي فيها لا يصدق انت

طالق كه ابن كركردهام يانه كردهام فهذا تعليق مطلقا قال الفقيه رحمه الله انه تعليق مالم يرد الايقاع قال المصدر رحمه الله وبه نأخذ يؤيده ما ذكر في المحيط انت طالق لدخلت الدار فان لم تكن دخلت تطلق وان كانت دخلت لا تطلق فقد جعل لدخلت شرطا لان لفظ كه ترجمة لدخلت اكر فارسية ان ولا يحث الامر دهمي أي متى وهيمشه بمنزلة حثما ولا يحث فيهما الامر وهركاه وهر زمان المختار الحث مرة وهر بار بكل مرة قال لها بخانة فلان اندرائي ترا طلاق طلقت الساعة كانت طالق دخلت الدار قال لغره ان لم افعل كذا غدا بد أنك أنك مر الخانة است بطلاق است ولم يفعل غدا طلقت ولا فرق بين قوله ترايك طلاق است وبين قوله فهى طالق قال لها هزار طلاقا كرفلان كاركنى ونوى التعليق لا يتعلق بذلك الفعل ولو قال كرفلان كاركنى هزار طلاق تعلق وبعض المتأخرين قالوا تعلق فيهما جميعا لان عند تقديم الشرط طريق

لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذ لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم مينة عادلة على ذلك أو لم تكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للمدعي مينة أو لم تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم معا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم مينة أو لم تكن وان وقعت الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم مينة أو لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن والحد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط وكذلك وصى الجد ولا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط صلح وصى الام ووصى العم ووصى الاخ مثل صلح وصى الاب في تركه المم والام والاخ ان وقعت الدعوى للصغير ما خلا العقار فأما ما كان موروثا للصغير من جهة غيره هلا فلا يجوز صلح ووصيهم هكذا في الذخيرة اذا ادعى رجل على الميت دين فاصالحه الوصى من مال التيمم على شيء فانه لا يجوز اذ لم تكن للمدعي مينة وكذلك ان قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجوز وكانت الورثة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الوصى وان شاءوا ضمنوا المقتضى فان ضمنوا المقتضى لا يرجع بما ضمن على أحد وان ضمنوا الوصى فالوصى يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قائما في يده أو هالكا كذا في المحيط لو صالح الوصى عن حق يدعي انسان على الميت أو على الصغير ان كان للمدعي مينة على دعواه أو علم القاضى بذلك أو كان قضى بذلك جازا الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العمدية لو صالح الاب والوصى عن دم عمه وجب للصبي على مال جازا لا اذا كان على أقل من الدية كذا في التهذيب اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من لثمة فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكنى بيت أو على خدمة خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهر فهو جائز استحسانا وكذلك لو فعل ذلك وصى الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحوه عليه فهو جائز وان صالحوه على ثوب فهو جديبه عيبا كان له أن يردوه ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل أن يقبضه ولو صالحه على دراهم كان له أن يشترى بها أو يقبل أن يقبضها ولو أن الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجوز ولو قال أعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضا عن خدمتك أو بدل من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو على أن تترك خدمتك كان جائزا ولو قال أهب لك هذه الدراهم على أن تهب لي خدمتك كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجوز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بيمينه برضا صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا به عبيدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحوه على دراهم مسماة أو طعام

(٣٥ - فتاوى رابع) الصحة ادراج الخطاب وذا حصل عند تأخر الشرط اكر فلان كاركنى ثوبين طلاق فوجد الشرط طلقت من غيرية الزوج قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حرم وصار كانه قال ان تزوجك وطلقك ولو قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا لم يصح الثمين (الثاني فمن حلف لا يطلق) قال ان سألني الطلاق الليلة ولم اطلقك فانت طالق ثلاثا وقال ان لم أسألك الطلاق الليلة فجميع مالي صدقة فسألت الطلاق ليلا فقال انت طالق ان شئت فقالت لا أسأله ومضت الليلة لا يقع الطلاق ولا حثت عليها ولو قال لها ان

دخلت الدار فانت طالق فغضت الليلة طلقت ثلاثا لان انت طالق ان شئت لم يكن عدة تعلية لانه يقتصر على المجلس وان دخلت لتعلق فلم يحصل الا تيان بشرط البرء أنت طالق ان شاء الله حدث عند الامام الثاني وعليه الفتوى أراد بان يحلف بالثلاث ولا يطلق امرأته بطلاقها بالتبني ثم يحلف ويقول كل امرأته طالق ثلاثا فان فعلت كذا ولا ينوي امرأته فان أشاروا اليها فاقوالوا تحلف بطلاق هذه يقول أحلف بطلاق كل امرأته فضلا عن الحلف (٢٧٤)

أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت إحدى العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد ثبت فيه حق الموصي له بالخدمة اعتبارا بالبدل الطرف بيد النفس فان اصطلحوا منها على عشرة دراهم على أن يسلم لهم بعينها والعبد أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط \* اذا أوصى لرجل بسكنى داره ومات الموصي فصالح الوارث الموصي له على دراهم مسمية جاز وكذا الوصية على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انتم دمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حق الموصي له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنائها وكذلك الجواب فيما إذا أوصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبداً آخر سنين معلومة أو صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق الموصي له في سكنى الدار ذكر أنه ان كانت وصيته بالسكنى الى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه أو انتم دمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة أو المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فاما يعود حق الموصي له في السكنى بحسب ما بقي وبين ذلك أنه اذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصي له ستة أشهر ثم مات العبد فاما يعود حق الموصي له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصي له يوماً والورثة يوماً وان كانت وصية الموصي له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فان الموصي له بالسكنى يسكن الدار الموصي به نصف السنة هكذا في المحيط \* لو أوصى له بما في ضرع غنمه فصالحته الورثة على لبن أقل منه أو أكثر لم يجوز ان صالحوه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي \* اذا أوصى الرجل بغلة لعبده لرجل ومات الموصي ثم ان الوارث صالح الموصي له على دراهم مسمية يجوز وان كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغلة العبد أبا فاصالحته الورثة على مثل غلته شهر واحد وسمي ذلك يجوز وان لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصي له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط \* واذا أوصى له بغلة فخلها أبا ثم ان الموصي له صالح مع الوارث على دراهم مسمية وكان ذلك قبل خروج الثمن فهو جائز وان كان قد خرج ثمنه عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه الغلة أبا فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البدل على الموجود وعلى ما يحدث لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميمني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفين نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمته ما فان كانت قيمة الموجودة التي يخرج على السواء ينقسم البدل عليهم نصفين وان كانت اثلاثا ينقسم عليهم ما اثلاثا وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصي له فعلى قول الفقيه أبي بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصي له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر ان كانت قيمته اعلى

طلقتك فكل امرأته أضع رأسى مع رأسها على المرفقة فهي طالق أو كل جارية أطوؤها فهي حرام لا تصح المين لعدم الاضافة الى الملك أو سببه \* قال لها اكر من سخن طلاق تو بزبان رانم فانت طالق ثلاثا ثم قال اكر فلان كركنم تو ازمن بطلاق طلقت ثلاثا \* وعن الامام الثاني رحمه الله قال لها ان قلت انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك طلقت أخرى وان قال أردت ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء \* (الثالث في المتفرقات) \* قال ان كان فلان فقيها فامرأته كذا وفلان فقيه عند الناس ان نوى ما بعده الناس فقيها أو لم ينو شيئا يقع وان أراد حقيقة الفقه فكذلك في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضى الله عنه انه سمع انسان فقيها فقال له أرايت فقيها قط انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في العقبى البصير يعيوب نفسه \* ان باغ ولدى الختان ولم أختسه

فكذلك اوقته عشرين سنين وان نوى آخر الوقت المختار اثنا عشر سنة السواء \* ان كنت أخاف من السلطان فامرأته كذا ان لم يكن به ساعة أمين خوف منه ولا سبيل من ان يحلف منه لجناية جنها لم يحث \* اتهم رجل بامرأة فويل قال فلان كان يسرم معها فحلف على انه ما يسرم معها وقد كان اسرم معها في أمر آخر يرجح ان لا يحث \* قال لها ان لا تعامل معك على الخدمة كما كنت تعامل فانت طالق ان كان له مقدمة يعتد بها ولا يرجع الى يئسه فان أراد كنى تجاوز عنها والآن لا أعفو

عنه فان عفا عنها طلقته \* اكر مرأته ما شوذف فكذا فالمراد به في العرف الموافقة وبالكلام المجرد لا يحنث \* حلف لا يحداه رآة بكرة فالقول فيه له ولا يحنث ولا يمكن اهلها إقامة البينة على ذلك الا اذا أقر أو نكل عن الحلف عنه دل الحالك ولا يجرى اللعان في هذا \* حلف أن لا تفرق بينه وفيه شمع ان حلف حين طلب منه نار لا يقاد يحنث وان طلبوا منه لاجل الخبر أو نحوه أو لم يكن ثمة سبب لا يحنث \* أراد أن يتزوج على امرأته فابى أهلها المكان الاوى فادخلها في القبر أو أجلسها في المقبرة ثم قال كل امرأته

(٢٧٥)

وظنوا انه يقول المرأة التي في الآخرة لا اتى من الاحياء لا يحنث \* وكذا الحيلة في المرأة التي تنهم زوجها بوطء اجسارية وتحلفه باعتناقها ان كانت له تحتال به \* ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأة فتزوج ثم فعل لا تطلق \* رجل له امرأة يبلغ فذهبت الى ترمذ بلا علمه فقيل له لاك ترمذ زوجة فقال ان كانت لي ثمة امرأة فهي طالق أو قيل له هذه المنفعة زوجتك ثم قيل له احنف بالطلاق انه ليس لك زوجة سوى هذه المنفعة فخلف وعلم ان المنفعة اجنبية تطلق امرأته قضاء لا ديانة وهو طلاق الهازل وقال الامام الثاني لا تطلق \* حلف ان فلا تاقيل وهو غير ثقيل عند الناس وعنده ثقيل لا يحنث الا اذا نوى ما عند الناس \* ان لم يكن هو خير من فلان والذي زعم انه كذا حريص شرير وفلان صالح من أهل الصلاح فيما ظهر عند الناس طلق امرأته قضاء وفيما بينه وبين ربه يسعه \* ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلق

لسواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها أثلاثا رجع بحسب ذلك وجه ما ذكر الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم أن قيمته ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخراج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينتقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البدل وجه ما ذهب اليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفته في الحال بان ينظر الى أن هذه الغلة لا غلة لها أبدا بكم تشتري ولا غلة لها أبدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بألف وخمسة مائة تشتري ولا غلة لها بألف علم أن قيمة الغلة التي تخرج جسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت جسمائة علم أن قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم أن قيمتها أثلاثا فراجع بحسب ذلك هكذا في المحيط \* قال الفقيه أبو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح عن مسيل الماء وعن موضع الجدوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما ما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السير خسي \* ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها أبدا فصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج أبدا على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسيئة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسيئة جاز ولو صالحه على ثمر لم يجز حتى يعلم أن الثمر أكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخل على غلة نخيل آخر أبدا أو سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط \* رجل أوصى بغلة نخلة لرجل ثلاث سنين والنخل يخرج من ثمنه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وأبرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلاث أو أخر جت من الغلة أكثر مما أعطوه فالصلح باطل قياسا ولكني أسـ تحسن أن أجيز الصلح كذا في الفصول العبادية \* اذا أوصى الرجل لغيره بما في بطن أمته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق إسقاط حق الموصي له لا بطريق القليل ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورثة أو صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم أو بغير أمرهم يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لرجل بما في بطن أمته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية أخرى لم يجز كذا في المبسوط \* لو أوصى له بما في بطن أمته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا كان الارش للورثة والصلح جائز كذا في الحاوي \* ولو مضت ستان قبل أن تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط \* اذا أوصى رجلا بما في بطن فلانة بألف درهم فصالح أبو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالح أم الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لصي بما في بطن أمته أو لمعه أو فصالح أبوه أو وصية الورثة على دراهم جازو كذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان أوصى بشيء لما في بطن فلانة وكان الحبل عبدا فصالح مولاه عنه لا يجوز فان صالح مولد الحبل بعد موت المريضة على صلح ثم أعتق المولى الامة الحامل وأعتق ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حراً ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو بر ما في بطنها ولو كان الموصي حياً يوم أعتق المولى الامة والولد أو أعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط والله أعلم

واحدة واليه البيان وان طلق احدهما بائناً أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعين الأخرى للطلاق وان كان لم تمتض العدة فالبيان اليه \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلانا لا بد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي في العدة وكنت وهي في العدة أيضا طلقته \* ان دخلت الدار فانت طالق طالق وهي غير ملوثة فالاول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحلال وبلغوا الثالث وان تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولود دخل بعد البينة قبل التزوج اشغل البين لا الى جزاء ولو موطوءة تعلق الاول

ونزل الثاني والثالث في الحال \* (الرابع في النكاح) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في أفضله) \* في النكاح قوله فلانة وانجواهم سه طلاق بمنزلة قوله ان تزوجتها وان قال أدت الخطبة لا يصعد في ديارنا ولا يصعد في ديارنا ولا يصعد في ديارنا \* ولو قال اكرز فلانة خواتمك كتم فعلي الخطبة \* اكرز كتم بمنزلة ان تزوجت وفي قوله اكرز ارم اختله وفيه والفتوى على انه يعمل على الزفاف \* قال اكرز كتم فلانة رابع دهنه ويراطق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكرز برزني بن دهنه أدق وقال دهنه شواختة وفيه والصحيح انها لا تطلق أيضا \* قال لا يوبى ان زوجتني امرأة فهي (٢٧٦) طالق فزوجاله امرأة بلا أمره لا يقع لان الطلاق لم يصف الى الملك لان عقد

\*(الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر)\*

لو كانت المكاتب ألف درهم فادعى المكاتب انه قد أداها أو جحد المولى ذلك فصالحه على أن يؤدي خمسة مائة ويبرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط \* ان صالح المولى مكاتبه على أن يعمل بهض المكاتبه قبل حلولها وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه ألف درهم فصالحه بزيادة على أن أخره سنة بعد الحلول فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما حات المكاتبه على أن أخره بعض ما وجب له لبعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي دراهم على دنائير عملها له كان جائزا ولو صالحه على دنائير إلى أجل لم يجز كذا في المحيط \* ولو اصطلمها على أن أبطل الدراهم وجعل الكتابة كذا وكذا دينارا فهو جائز وكذلك لو جملها على وصف مؤجل كذا في المبسوط \* كاتب على وصف إلى أجل ثم صالحه على ألف إلى سنة جاز كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجعله رجل فصالحه المكاتب على أن يحط عنه البعض وأخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك ينة فان الحط لا يجوز وأخذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك ينة جاز هذا اذا حط المكاتب فإما إذا أخر فقد قال يجوز تأخيره اذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط \* ولو ادعى رجل على المكاتب ديناً فجعله المكاتب ثم صالحه على أن أدى اليه بعضه وحط بعضه جاز وابن المكاتب مثل أبيه واصلح المكاتب في ودعة تدعى قبله فجعله مثل صلح الحر كذا في المبسوط \* لو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق إلا أن تقوم عليه ينة بذلك قبل العتق فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما هكذا في محيط السرخسي \* ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب على أن يحط عنه بعضه وأخذ بعضه جاز وان ادعى المكاتب على مولاه مالا أو جحد المولى فصالحه على أن يحط عنه بعضه وأخذ بعضه ان كانت ينة على ذلك لم يجز وان لم تكن له ينة جاز صلحه هكذا في المحيط \* والعبد التاجر كالمكاتب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح العبد التاجر من دين له على بعضه جاز ان لم تكن له ينة وان كان له ينة لم يجز كذا في الحاوي \* ولو ادعى رجل على العبد التاجر ديناً فصالحه العبد عن جود أو عن إقرار على أن يحط عنه الثلث وأخر الثلث وأدى العبد الثلث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للدعوى ينة فصالح العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعندهم لا يجوز هكذا في المحيط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه ديناً فصالحه منه على أن يحط بعضه وأجله في البعض لم يجز ولو استلمت الحرمة ناعاً في يدى عبداً محجوراً عليه لمولاه فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسمومة دون قيمة المتاع لم يجز ولو صالحه على طعام لم يجز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنائير كذا في المبسوط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للدعوى على ذلك ينة لا يجوز الصلح وان لم تكن له ينة جاز ولو كان المدعى عبداً تاجر أو المدعى عليه عبداً محجوراً لا يجوز

الابوين له بلا أمره لا يصح فأنفج عن تزوجت لان تزويجه صحيح فاقضى التعليق الملك \* لا يتزوج فلانة ولو لها زوج فهذا على النكاح الصحيح ولو زاد اليوم فهذا على الفاسد واختلفوا في ان النكاح الفاسد منع دلا على وصف الكمال أو غير منع دلا على الأقل ينعدم مقتضى الاقدام على الوطء ضرورة ان لا يضيع ماء الزوج فاذا جاءت بالولد ثبت النسب فلا يظهر في حق الحنث لعدم الضرورة فلو حلف على الماضي انه لم يتزوج فهو هذا على الجائز والفاسد بخلاف المستقبل والصلاة والصوم نظير النكاح ويحنت بالفاسد في الشراء والبيع \* ولو أشهد شاهدين فيما اذا حلف على أن يتزوجها سرا لا يحنث وان أشهد ثلاثا يحنث \* كل سر جاوز الاثنين شاع \* قال آية امرأة أتزوجها فهي طالق فهذه على الواحدة الا ان ينوى جميع النساء \* ولو قال هر كدام زنى كه برزني كتم يقع على امرأة واحدة في المختار \* آية امرأة زوجت نفسها مني فهي كذا

يتناول جميع النساء \* ولو قال هر زنى برزني كتم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا أن ينوى التكرار \* ولو قال هر زنى كتم فعلي واحدة هذا ثم ينحل \* اكرز ابان جهان زنى بود فكذا فتزوج طالق ولو أخرى لا وكذا اكرز جاز تو زن كتم أو قال جاز تو مران باشد لا يقع الاعلى التي تزوجها أولاً لان زن لا يتناول الا واحدة \* قال ازين روز تاهرا سال هر زنى كه وراست طالق ولم تكن له امرأة فتزوج لا يقع \* قال ان تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فتزوجها مرة فطلقت ثم اذا تزوجها أخرى لا يقع لان التأبيد ينفي التوقيت لا التوحيد فيسأب عدم التزوج ولا يتكرر \* ان تزوجت فلانة فهي طالق ان تزوجت فلانة فتزوج لا يقع فان طلقها ثم تزوجها وقع \* قال اكرز من نكاح دختر خویش نشینم فكذا فقام

في عقد هان أراد حقة القعود لا يحنث وان أراد القيام بالتزويج كما يقال قام فلان بالامر حنث \* حلف لا يتزوج وكن تزوجها وطلقها  
رجعها وراجع لا يقع \* قال لاجنية مادمت في نكاحي فكل امرأأة تزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأأة لا يقع \* ولو قال ان  
تزوجتك مادمت في نكاحي فكل امرأأة تزوجها عليهم والمسئلة بحالها يقع لعقمة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنية وكلمة  
مادام وما زال وما كان غاية ينتهي اليين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري (٣٧٧) تنتهي اليين بالخروج فلو فعل بعد العود

لا يحنث والفقيه رحمه الله  
فيما انشروا بآله ومتاعه  
كما في قوله والله لا أكلمك  
مادمت في هذه الدار ولم يشترطه

الامام الفضلي \* قال لاجنية  
اكر جزا تزويج كتم أو قال  
اكر جزو تم ارجان باشد فهي  
طالق فتزوج امرأأة ثم تزوج  
امرأأة أخرى طلقت الاولى  
\* المرأة التي يتزوجها طالق  
يقع بالتزوج بلا دخول ولو  
قال هذه المرأة التي تزوجها  
طالق لا وكذا لو قال امرأأة التي  
تدخل الدار طالق لا يقع بلا  
دخول ولو قال امرأأة فلانة  
التي تدخل الدار طالق طلقت  
في الحال بلا دخول \* حلف  
لا يتزوج فتزوج فاسد أو بغير  
أمرها بأن زوجها فضولي  
لا يحنث وكذا في الاسلام  
رحمه الله أن الصواب أن  
يحنث عند الامام وفي رواية  
الجامع أن التوكيل مطلقا  
لا ينصرف الى الفاسد ولم  
يذكر خلافه وهو الصحيح  
\* (الثاني في الفصولي) \*  
لا يتزوج فتزوجه فضولي  
وأجاز بالقول حنث ولو بالفعل  
لا هذا في التزوج بعد اليين  
فلو تزوجه قبل اليين ثم  
حلف على عدم التزوج فجاز  
بالقول لا يحنث أيضا عند  
الكل \* وكل بأن يزوجه

هذا الصلح سواء كان للمدعي ينة أو لم تكن ان لم تكن له ينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي عليه لانه التزم  
ملا بقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي ينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي  
كذا في المحيط والله أعلم

### \* (الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي) \*

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصله  
واحدة وهو الصلح عن الخمر والخنزير فانما يجوز الصلح عليه ما فيما بينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي  
عشرة دراهم بدينار وتناضاهما اصطحا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة بغيرهم  
يجزله في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم  
صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء  
كان المصالح عليه ميعنا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير ميسما كالم يجر الصلح اذا صالح  
على مكبل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على  
دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجوز وان كانا  
قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربي باع غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه  
لم يجوز عنده ما خلا فالاي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أناف مال حربي أو  
غصب منه مالا ثم اصطحا أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عنده ما خلا فالاي يوسف رحمه الله تعالى هكذا  
في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجوز الصلح كذا في التارخانية ناقل عن  
العناية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطحا من ذلك على صلح لم  
يجز في قولهم جبا ولو أدا أن أحدهما صاحبه ديناهم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي  
فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو جرحه  
بجراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد  
رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* اذا أدا أن مسلم الحربي في دار الحرب ديناهم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر  
بعضه لم يل ما أخر عنه \* وخرج الحربي مستأمنا الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما  
حط عنه لم يؤاخذه بما عليه الا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم  
وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض  
القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضي القاضي بذلك بنفسه لا يحل التأخير  
الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المظلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار  
الاسلام بأمان وأدا أن أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت  
هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك  
الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثامن عشر في ينة بغير المدعي أو المدعي عليه والمصالح)

عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله \*

امرأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جعل أمرها بغيرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كبل بالعتق \* قال لها ان  
دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق قد دخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد  
الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها انت طالق ان شئت  
ثم شئت لا يحنث \* تزوج بعد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا







فكذا اقترج امرأة فيها ليس من أهلها يبحث لوجود الزوج فيها لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حبث ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى صغيرة لا يبحث لا يكلم امرأة فكل ما صبيحة لم يبحث تزوج امرأة ثم قال كنت اقسمت ان تزوجت ثيبا فهي طالق ووجدتها كذلك طلقت فان صدقته فلها مهر بالدخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا يلزمها النفقة والسكنى ولا الخداوان كذبته فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الخداوان وفي المحيط انما يقع الطلاق اذا كانت ثيبا بالوطء (٢٧٩) وان كانت بوثبة أو طفرة أو دروردم لا يقع لانه

لم يتزوج الثيب حتى عبد بكرا في الاستمارة ان تزوجت امرأة كان لها زوج أو ثيباً أو روى كساده فهي طالق فطلق زوجته ثم تزوجها لا يبحث اعتبارا للفرص وقيل يقع اعتبارا للعموم للفظ قال لامرأة ان طلقك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زنت بفلانة فكل امرأة يتزوجها أو قال لها مخاطبة ان زنت بك فزني بها ثم تزوجها لا يقع قال لامرأة كل امرأة أتزوج باسمك فهي طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند البين حلف لا يتزوج الاعلى أربعة دراهم فتزوج

أربع مائة على أن تؤديها اليه وإبرأني عن الباقي وقال الطالب أبرأتك عن جسمائتي وصالحتي على خمسمائة وبرهنا وقتا وقتا واحدا أو وقتين أو لم يوقت فالبينة للطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي لو كانت الدعوى فيها هو من ذوات الامثال نحو كرحنطة أو كرشعير فصالح على نصفه ثم أقام المدعي البينة على أن جميع ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط \* ولو ادعى قبل رجل دارا أو أف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم أقام البينة على الخمسمائة والدار لا يقضى له بشئ من الالف ويقضى بقيمة الدار وان أقام البينة على جميع الدار وثبتت الخمسمائة لا يقضى له بشئ كذا في محيط السرخسي \* الصلح اذا وقع أقل من قيمة المستملك على دراهم أو دنانير ثم أقام المستملك البينة أن القيمة كانت أقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التارحانية \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فأقام الذي في يديه الدار شاهدين على أنه صالحه على شئ فرفض به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسمهما مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمي أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا أو شهدا جميعا أنه استوفى جميع ما صلح عليه فهو جائز ولو شهد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء شاهدين فشهد أحدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شئ غير مسمى أو تزكجعا نسمية البدل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمائة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى يدعى أكثر المائتين وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهدا بالقبض على المدعى أو لم يشهدا هكذا في المحيط والله أعلم

### \*( الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار ) \*

اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك على أن يباعه بالالف الذي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقر بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عيبا فرد فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحتك عن الالف الذي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقر بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عيبا فرد فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط \* لو اطلق الرجلان على أن يسلم أحدهما للآخر دارا ويسلم الآخر له عبد لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اطلقا على أن يسلم أحدهما هذا العبد للآخر على أن أبرأ الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اطلقا على أن يبرئ فلان من هذه الدار ويرى الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اطلقا على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا أو يما استحق فهما على حجة ما في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط \* صالح عن دعواه حقا في ارضي عبد عين الى أجل أو موصوف في الذمة لم يجز ثم انصالحه من حقه فقد أقرب الحق له والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على رجل عينا في يده فأنكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن

وفي عرفنا لا يبحث بالكساة لانه لا يسمى ثوبا ولو لمسه أو نسا طأ أو نفضة أو قلنسوة ولا وكذا ان اشترى خرقا لتساوى نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يبحث وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يبحث بخلاف القلنسوة لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا لم ينكسر لونه حتى يصير شبهه انخلق فهو جديد وقال الصد رحمه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير محيط لا يبحث لا يشتري سلاحا فاشترى حديد غير معمول أو سكبنا لا يبحث وبالدرع والقوس يبحث حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر

وفي عرفنا لا يبحث بالكساة لانه لا يسمى ثوبا ولو لمسه أو نسا طأ أو نفضة أو قلنسوة ولا وكذا ان اشترى خرقا لتساوى نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يبحث وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يبحث بخلاف القلنسوة لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا لم ينكسر لونه حتى يصير شبهه انخلق فهو جديد وقال الصد رحمه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير محيط لا يبحث لا يشتري سلاحا فاشترى حديد غير معمول أو سكبنا لا يبحث وبالدرع والقوس يبحث حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر

بشرائه احداً بشري عبداً آخر ثم ياذن له في التجارة فيستريه العبد المأذون ثم يبحره فيدخل في ملكه ولا يحنث لعدم شرط الحنث \* ان اشترى بثلثين بخرم فانت كذا ان اشترى به يحنث ولو دفع الخبز ليحمل اليها الملاء لا يقع الطلاق وقيل يقع \* لا يشتري شيئاً فاشترى مكاناً أو أم ولد أو مدبراً لا يحنث وان اشترى بهذه الاشياء قال بعض المشايخ يحنث كالأشترى بالخرم والخزير \* وذ كر بخرجه الله لا يبيع فباع المدبر لا يحنث \* (نوع منه) \* ساءم (٢٨٠) بعشرة واثني البائع ان ينقص من عشرين فقال المشتري عبده كذا ان اشترى بعشرين

هكذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فجحدت ذلك فصالحها على مائة درهم على أن تقر له بذلك فأقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود يسهلها المقام معه وان لم يكن بمحض من الشهود لا يسهلها المقام معه فيما بينهما وبين ربه اذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط \* لو ادعى على رجل أنه افترق له المدعى أقربى بألف على أن أحط عنك مائة فأقر جازاً لخط كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على رجل دماً أو جراحة فان ادعى عمداً أو أنكر المدعى عليه فصالحه المدعى على أن يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح باطلاً والاقرار باطلاً لا يؤخذ به - إذا اقرار وان ادعى دماً خطأ أو جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان \* لو ادعى قبل رجل حداً في قذفه وصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فالصلح والاقرار باطلان ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن أبرأه من ذلك لم يجوز وان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فذهب ادنه جائزة ولو ادعى عليه شرب خراً أو زناً فصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم - م على أن أبرأه من السرقة جاز كذا في المبسوط \* رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيه المدعى السارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بهيئها جاز الصلح وتصير السرقة ملكاً للمدعى بالمائة التي دفعها إلى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما اذا علم انها كانت مائة فيجوز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهباً فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة لكن التأويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب أما اذا لم يعلم فلا يجوز كذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي أحدهما فاصطلحا على أن أقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها فمما جاز وكذلك لو اصطلحا على أن أقر أحدهما للآخر بيت معلوم وأقر الآخر ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى أن يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبده على أن أقر المدعى ان الدار للذي في يديه كان الصلح جائزاً وإذا استحق العبد رجوع المدعى في دعواه كمال وقوع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط والله أعلم

### \* (الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح) \*

لو صالح من دار على خدمة عبده سنة أو سكنى دار وكل ما جازاً جاز له حكمه الا جازة حتى يبطل بموت أحدهما أو بأخذ المدعى أو ورثته الداران كان عن اقرار وفي الانكار يرجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات أحدهما أخذت بده من الدار في الاقرار وفي الانكار يرجع بقدره في الخصومة كذا في التهذيب \* لو مات العبد أو الدابة قبل استيقاض شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدعوى بالاجماع واصحاب الخدمة أن يؤجره كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره المالك لم يجوز عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبده سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء

فاشترى به ودينار حنث ولو قال اكرت رازيك درهم تاده درهم جامه خرم فكذا فاشترى له ثوباً أكثر من عشرة يحنث على قياس هذه المسئلة وقوله جامه خرم وكنم سواء \* ولو باعد عشر درهم ما ودينار لا يحنث وان زاد على ما ذكر من الغاية ولو كان البائع حالفه فباعه بعشرة ودينار أو باعد عشر درهم - م - يحنث ولو باعه بتسعة لا يحنث أضافي القياس وفي الاستحسان على عكسه فان العرف فيمن حلف ان لا يبيعه بعشرة ان يبيعه بأكثر منها \* حلف لا يبيعه به بعشرة حتى يزيد فباعه بعشرة ودينار أو ثوب لم يحنث وان باعه بتسعة يحنث في الاستحسان وكذا عبده حران باعه بعشرة الا بالزيادة أو بأكثر من عشرة فباعه بتسعة يحنث ولو قال ان بعته بعشرة حتى يزيد فباعه بتسعة ودينار لم يحنث وكذا لو باعه بتسعة بدون الدينار \* عبده حران اشترى به بعشرة الا بالقل فاشترى به بتسعة ودينار حنث استحساناً \* أراد بيع عبد بالف واراده المشتري بخمسائة فقال

خدمه

البائع هو حران حطت عنك من الف شيئاً ثم باعه بخمسة مائة حنث قبل المشتري او لا وعتق العبد

ولو قال ان حطت من ثمنه والمسلته بحالها لا يعتق وكذا لو باع بمائة حطت عنه انما يكون بعد وجوبه ولو حط به بعد لم يعتق ايضاً لعدم المالك فاذا كان الجزاء عتق عبداً آخر عتق ولو حط كل الثمن او وجهه لا يحنث ولو أبرأ عن بعضه قبل القبض يحنث وبعده لا ولو قال البائع لا يبيعه الا بعشرة فباعه بتسعة حنث وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم لا يحنث لان باعه بدينار وعشرة دراهم \* (نوع منه) \* لا يشتري

ذهباً أو فضة فاشتري دراهم أو ذنانير لا يحنث ولو نقره فضة أو سبيكة ذهب أو طوق ذهب أو فضة حنث لان اشترى داراً في سقوفها ذهب أو مسامير من أحد الخمرين لان بائعه لا يسمى بائع الفضة والذهب \* لا يشتري حديد فاشتري سيفاً أو درعاً أو في الكانون والمسامير والقفل من الحديد يحنث قال المشايخ في عرفنا لا يحنث في القفل وبالنية يحنث في الكل \* لا يشتري قصبة فاشتري بوارق فحب لا يحنث \* لا يشتري شعراً فاشتري مسحاً أو جوا القطن الشعراً \* لا يشتري جارية فاشتري عجزاً أو رضيعاً حنث (٢٨١) \* لا يشتري غلاماً من السند فهو

على ذلك الجنس \* لا يشتري من خراسان فاشتري خراسانياً في غير خراسان لا يحنث حتى يشتريه فيه \* لا يشتري بقلاً فاشتري أرضاً فيها بقل قد نبت وشرطه في البيع حنث وكذا الرطب مع النخل ان شرط حنث \* لا يشتري رأساً فاشتري شاة مذبوحة حنث \* لا يشتري لحماً لا يحنث بالرأس بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحماً فاكل رأساً \* لا يشتري باباً من الساج فاشتري داراً له باب من الساج حنث \* لا يشتري نخلاً أو شجرة فاشتري أرضاً فيها نخل أو شجرة حنث كما لو حلف لا يشتري حائطاً فاشتري داراً لها حائط \* لا يشتري حشيشاً فاشتري أرضاً فيها حشيش لا يحنث \* لا يشتري صوفاً فاشتري شاة على ظهرها صوف لم يحنث \* والاصل ان المحلوف عليه متى دخل تبعاً لا يحنث لان الاتباع لا يفرد لها حكم على حدة وان دخل مقصوداً حنث \* حلف لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم اليه في ثوب حنث \* لا يشتري عبد الفلان فاجر به داره لا يحنث \* حلقه السلطان أن لا يشتري

خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن العتق شيء للصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا قتله صاحب العبد لا يضمن كالمو اعتقه ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينقض الصلح عند محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو قتله أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينقض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وله الخيار ان شاء الله تعالى بالقيمة عداً آخر يخدمه سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد رحمه الله تعالى ينقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجوز بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعتاقه هكذا في المحيط \* لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض اذا كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقاراً يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* اذا ادعى داراً في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب أو حيوان بعينه أو مكبل أو موزون بعينه وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكبل أو الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا أنه اذا وقع الاستبدال عن المكبل أو الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرق من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغير عينه يبطل الصلح ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل كذا في المحيط \* صالحه عن دم عدا على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه يبيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى داراً في يدي رجل فحلفه المدعي من ذلك على عشرين فدفق اليه أحدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد الى دعواه وان شاء أمسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل حقاً في أرض في يدي رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء نقض الصلح ورجع في أرضه ان كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الأرض ان كان عن انكار وان شاء تربص الى أن يصب الماء عنه فان اختار التربص فان أحد رث الغرق نقصا في الأرض بخير وقع الصلح عن انكاره واقراره وان لم يحدث الغرق نقصا في الخيار له وان غرقت الأرض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقرار وقد أحدث الغرق نقصا في الأرض فان حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح الى الأرض وتمكن من قبضها فانه لا خيار له وان أحدث قبل أن يذهب الى الأرض وتمكن من قبضها بخير ان وقع الصلح عن انكاره لا خيار له سواء تمكن من قبضه أو لم يتمكن وهذا عندهم جميعاً هكذا في المحيط \* ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف وخدمة عبده سنة فقبض العبد والألف ثم مات العبد قبل أن يخدمه قال يعود على دعواه فان أقام البينة على حقه قسم حقه على الألف وقيمة الخدمة فإصاب الألف جاز لصاحب البدن ما أصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الألف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه ورجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصة على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك رجع بالخصوصة في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو وقع الصلح عن انكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه

(٣٦ - فتاوى زابع) طعاما للبيع فاشتري طعاما لبيته ثم بدله فباعه لا يحنث لانه ما اشتري للبيع كالمحلوف لا يخرج الى بيت فلان فخرج الى مجلس ثم ذهب الى بيت فلان \* باع عبداً من آخر وسلمه اليه ثم حلف ان لا يشتري من فلان ثم اقاله المشتري فقبله لا يحنث وهو قول محمد رحمه الله لان الاقالة فسخ عنده اذا كان بالثمن الاول وعند الثاني يبيع جديد فيحنث عنده ولو اقاله بمائة دينار وكان اشتراه بعشرة دراهم حنث وكذا لو اقاله بأكثر من الثمن الاول أو أقل \* اشتري بالتماطي ثم حلف انهما اشتراه أجاب الامام علم الهدى المتريدي انه لا يحنث واختاره

وكذا لو قال متى لم أبرك هذا  
الخائط أو متى لم أشتريك دارا  
أو ان دخلت البصرة فلم أشتري  
لدارا فكله على الفور  
\* قال لها ان لم تطلق نفسك  
فعبده حرفي المجلس وكذا  
لو قال ان لم أبيع عبدي هذا  
فعبدي الآخر أو قال  
ان كنتي فلم أجبك على الفور  
\* امر أنه كذا ان لم أخبره بما  
فعلت حتى يضربك فأخبره  
فلم يضربه بالخالف لان  
اليمن على الخبر خاصة لان  
الضرب من رجل والاخبار  
من آخر مما لا يتد فاشبه  
ما لو خاف اليمن فلانا ثوبا  
حتى يلبسه أو ليهن له دابة  
حتى يركبها يبر بالهبة وان لم  
يركب ويابس \* لا افارقك حتى  
تطيق حتى فلا زمة ثم  
فارقه قبل القضاء حث  
لان الملازمة مما يمتد وان  
قال أردت به الملازمة خاصة  
لا يصدق قضاء \* ان لم أأزملك  
انتقض بني ديني فكذا فلا زمة  
ثم ترك قبل القضاء لا يحنث  
\* قال لها ان اشتريت جارية  
فتدخل غير عليك فانت  
كذا فاشترها فدخلت  
عقيب الشراء بلا فصل  
طلقت وان دخلت الغيرة  
بعد الشراء برمان لا وهذا

اذا ظهرت الغيرة بلسانهم الجالحاج أو كلمة قبيحة وان كانت في قلبهم ولم تسلكهم بها الا كن حلف لا يعادي فلانا فعاداه بالقلب وهو  
وحفظ اللسان والجوارح لا يحث \* اشترى شيئا بمائة فاعطاه المشتري بعض الثمن فلما طالبه بالباقي قال المشتري اشترت بثلثمائة وأوفيت  
كل الثمن لحلف البائع \* بائع عقد كهوى كوي من جبري نيافته ام او بهذا السبب الذي تذكر لا يحث \* باع شيئا بدينار ثم حلف ان لا يأخذ  
منه فاخذ بمائة حث \* حلف المشتري ان لا يأخذ من البائع شيئا فاشتراه ثم دفع ذلك الشيء الى البائع بثلثمائة حث \* اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة

دراهم ثم اشترى واحد بمائة وثلاثين يحنث \* ثم نون شاة بينهم محاف أحدهما على انه لا يملك اربعين يحنث وتارمه الزكاة ولو اشترى عبد الخلف انه لا يملك اربعين لا يحنث ولا تارمه الزكاة \* حلف لا اتفق هذه الدراهم في الدقيق فاشترى بها ذناب ثم بهادقيقا لا يحنث \* لا يشتري له ثوبا فاشترى لابنه الصغير ثوبا أو عبده فاشترى لا يحنث \* لا يشتري به هذه الدراهم خيرا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخبز أو لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خيرا ولو قال له قبل الدفع الى الخبز (٢٨٣) لا يحنث وفي الجامع يحنث اذا أضاف

العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده \* قال ان بعث عبدى بهذه الاف درهم م أو بهذا الكرفه ماصدقة فباع به ما و اضاف العقد اليه مالزم التصديق بالخطبة لا الدرهم وذكر القاضي رحمه الله انه يلزمه التصديق بالدرهم أيضا في هذه الصورة لكنه فرض المسئلة في الشراء قال لانه اشترى بها وبقيت على ملكه بعد الشراء لانها لاتعين وكان له أن يدفع غيرها مكانها لا يشتري فاشترى عبدا بجزء أو خنزير وقبضه أو ولا حنث وعن الثاني انه لا يحنث وكذا اذا باعه فضولى حنث قبل اجازة المالك عند محمد وقال الثاني لا يحنث قبل الاجازة كافي النكاح وان اشترى بدم أو ميتة لا يحنث \* قال لرجلين ان اشترى ثوبا أو منكتما عبدا فباع من عبدى حر فلكا عبدا بينهما أو اشترى أحدهما أو باع من الآخر يحنث بخلاف قوله ان ملكك عبدا فهو حر فم يجمع لا يحنث \* ان كنت ملكك الاخسين درهم ما ولم يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكت خمسين درهم ما وعشرة ذناب أو سائة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراد في العرف انه لا يملك من المال الاخسين ومطلق اسم المال ينصرف الى الزكوى \* قال امرأته طالق ان كان جعل ماله باسم ابنه وكان باعه ماله من ابنه وقبل هو قيل يحنث وقيل لا \* قال ان قوموا ثوبى غدا بخمسة ولم أبعه باربعة فامرأته كذا فقوموه في الغد بثلاثة ذناب و مع هذا دفعه ماربعة ذناب في باعه ومضى الغدا لا يحنث \* (السادس في البيع) \* قال والله لا أبيع له ثوبا ثم باعه له ثوبا ببيع

وهو الخطئة فان ورد الاستحقاق وحافى الجحاس بعد فاته يرجع عليه بشعيرته ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط \* ولو صلح من الدراهم على فلاس وقبضهم انتم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوى \* رجل ادعى على رجل ألف درهم ودار فصاله المدعى عليه على مائة دينار ثم استخف الدار من يد المدعى عليه فلم يرجع على المدعى بشي لو أن رجلا ادعى في دار في يد رجل حذافا صا من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا فان استحق العبد بكم يرجع المدعى في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثاني دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ورجع في نصف الدعوى ولو أن المدعى أعطى ثوبا لذي في يده الدار والمثله بها الهاتم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعى على المدعى عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعى عليه فانه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعى والمدعى عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعى في الدار فقال المدعى كان حق في الدار نصفها وقيمة الدار مائتا درهم فحق من ذلك مائة والثوب مائة فبقيت مائة قسم حق في الدار والثوب العبد والمائة نصفين فانه اذا استحق الثوب كان للرجوع على بنصف ما أعطيتني من العبد والمائة وقال المدعى عليه لا بل حقت في الدار عشرها وقيمتها سنون درهم او قيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة أساسا فصار بازاء الثوب خمسة أساسا والعبد والمائة فاذا استحق الثوب كان للرجوع بخمسة أساسا ما أعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعى عليه مع عينه ويرجع على المدعى بخمسة أساسا والعبد والمائة كذا في المحيط \* ولولم يسمه رافى أصل العقد لكنه صلحها من مهرها على أن يجعل العبد مهرها أو فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ثم صلحها من الألف على عبد فاستحق العبد فانما يرجع عليه بالألف هكذا في المبسوط \* ولو كان المدعى دارا فصال على دار وبني كل واحد منهما بناء فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كافي الولد اختلفا في ساحة يدعى كل واحد منهما له وفي يده لم ينقض لأحدهما مالا ولا يد الايشنة فان سلمها أحدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبني الآخر مكن فاستحق العبد أو وجد حرا بطل الصلح ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له أن ينقض بناء ساحتها ولا ينعى من السكنى حتى يثبت بالبينة ولو اشترى منه بعبد فبني وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في السكافى والله أعلم

**\* (الباب الحادى والعشرون في المنقرقات) \***

الامام أو القاضي اذا صلح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفوه عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيان \* لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صلحها على مال على أن لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوهها بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في الفصول العبادية \* رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج وأراد حدها فصالها معا أو أحدهما على دراهم معلومة أو شيء آخر على أن يعفوها مكن باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى دراهم لم يحنث وان ملكت خمسين درهم ما وعشرة ذناب أو سائة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراد في العرف انه لا يملك من المال الاخسين ومطلق اسم المال ينصرف الى الزكوى \* قال امرأته طالق ان كان جعل ماله باسم ابنه وكان باعه ماله من ابنه وقبل هو قيل يحنث وقيل لا \* قال ان قوموا ثوبى غدا بخمسة ولم أبعه باربعة فامرأته كذا فقوموه في الغد بثلاثة ذناب و مع هذا دفعه ماربعة ذناب في باعه ومضى الغدا لا يحنث \* (السادس في البيع) \* قال والله لا أبيع له ثوبا ثم باعه له ثوبا ببيع

فصدان يكون البيع له ويجزئه وباخذ الثمن فاجاز البيع جاز وحدث الحائض وكذا يثبت اذا باع قبل اجازة الحائض عليه وان باعه لنفسه لا على قصد ان يكون الحائض عليه لا يثبت \* حلف لا يبيع داره فاعطاها في صدق المرأة حنت اذا تزوجها بالدرهم واعطى الدار عرضا ولو تزوجها على الدار ابتداء لا يثبت \* حلف (٣٨٤) لا يبيع هذا الثوب الا بربح كثير فباعه بربح دود وادان قال التجار هذا الربح كثير

فاضيخان \* لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحته على درهم أخذته منه أو دفعته اليه فهو باطل ولكل واحد منهما ان يرجع به له الذي دفعه كذا في المبسوط \* لا ينفى للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي أن لا يبادر في القضاء بل يرد المصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم ثم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطالبون القضاء لا لمحالة فاما اذا طالبوا القضاء لا لمحالة أو ابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا غيره \* تبين للقاضي ان يردهم الى الصلح وأما اذا كان وجه القضاء مستتبنا فان وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح فكذا في الذخيرة \* لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على أن يطالب الاولاد كلها سنة لا يجوز ذلك ولو شرط الاولاد كلها الاطالب ولو صالح على صوفها على أن يجز من ساءته جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى قبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد \* ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه أو على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* لو ادعى في عبده دعوى فصاحه من ذلك على محتاتم دقيق معلومة من دقيق هذه الخطة أو على أرطال من لحم شاة حية لم يجز وكذلك لو صالحه على عبد أبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد \* لو ادعى انسان على انسان مالا أو حقا في شيء ثم صالحه على مال فبين أنه لم يكن عليه ذلك المالا وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المالا له كذا في خزانة الفتاوى \* اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه وأخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه أن يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط \* اذا ادعى على انسان مالا أو صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز لا كدردي \* ادعى على آخر أنه له خمسين دينارا في يده من مال الشركة وعليه خمسون دينارا اقراضا والمدعى عليه مقربا لالشركة ثم اصططحا على خمسين دينارا الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وان أنكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصططحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة \* المطالب اذا قضى حقه وأنكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطالب أخذ مال الصلح كذا في التتارخانية \* اذا كانت الدار في يدي رجل فادعى أن فلانا تصدق به عليه وقبضها وقال فلان وهبته لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصططحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يصح الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو أقر الذي في يده الدار أنهم الهبة وأراد الوهاب أن يرجع فصاحه على مائة حتى يسلم له الدار جازا واذا جرد بالدار الهبة والصدقة وأراد أخذ داره فصاحه الذي في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصططحا على أن تكون الدار بينهم بالسوية نصفين على ان يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وبخده الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بثوب ففعله اليه وصاحه على أن يري من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط \* صالح عن العشرة بالخسة ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية \* في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل باع عبدا باف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال هو جائز للبائع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى أن رجلا لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا باف درهم

في المتاع لا يثبت \* لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها ووهب نصفها لا يثبت والامام الثاني علم هذه الحيلة للرئيس دوروي ان الامام الاعظم قال للعس بن زياد رحمه الله - بن أراد التعل أسأله عن شيء فان أجبتني تقدر على التعل للفقعة عنز ولدت ولدين لاذكرين ولا اثنين لاجين ولا ميتين ولا عناقين ولا عتودين ولا اسودين ولا ابضين فرفع الحسن رأسه وقال الولدان أحدهما ذكر والآخرا أنى أحدهما أنثى والآخريت أحدهما ما أبيض والآخرا أسود \* حلف لا يبيع عبده فسرقة منه لا يثبت ما لم يستيقن بموته لا مكان المبيع \* ان لم ابع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسخ البيع لا يعتق \* قال ايها ان لم ابعك فانت حرة فقدرها أو استولدها حنت عند الامام لانسد باب البيع وعلى قول الامام الثاني لا لاحتمال خسار الرق بالارتداد والسبب بعده ولو حلف على بيع أم ولد أو حر فباع بتر عند الامام رحمه الله \* (نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها) \* لا يمتنع عبده وكاتبه وأدى البديل أو اشترى أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حنت لان الكل اعتاق \* قال لامته وان ظهر جلت ولم أعتقك فامرأته كذا فظهر الحال بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت \* قال لعبد اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشترى منه لا يثبت \* لا يبيع له عبدا فهو بشرط العرض يحنث ولو تصدق به عليه لا يحنث \* لا يبيع لفلان فهو له ولم يقبل بتر والعتق

وأشترى وأباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حنت لان الكل اعتاق \* قال لامته وان ظهر جلت ولم أعتقك فامرأته كذا فظهر الحال بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت \* قال لعبد اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشترى منه لا يثبت \* لا يبيع له عبدا فهو بشرط العرض يحنث ولو تصدق به عليه لا يحنث \* لا يبيع لفلان فهو له ولم يقبل بتر والعتق



عليه مثل الهبة بخلاف البيع والاعارة والاستقراض والهبة والصدقة ويدون القبول لا يكون القرض قرضاً عند محمد رحمه الله وكذا الاجارة والحاصل أن كل عقد ليس فيه بدل مالي فاقبول فيه لا يشترط المغنث عند محمد وفي رواية عن الثماني ومافيه بدل مالي لاوجب حنث الخالف بلاقبول لما عرف في الجامع \* ان وهب فلان هذا العمد فهو حر فوهبه فلان لايعتق لعدم الاضافة والوصية كالهبة في تمامها بالواحد في حق المغنث لا في حق الملك والرهن والنكاح والخلع (٢٨٥) كالباع \* حلف لاوصي فوهبه له في مرضه أو اشترى أباه في مرضه وعق عليه لا يحنث

\* حلف على أن يهبه اليوم مائة وله على آخر مائة فوهبه له أو أمره بقبضه بر في يمينه \* مات الواهب قبل قبض الموهوب له لم يملك القبض لانه صار حق الورثة \* وهبه

حال السكر ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فأمر أنه كذا لا تطلق \* علق طلاقها بعدم هبته الصداقها اليوم وعلق أيوها طلاق أمهاتان وهبت له صداقها يشتري من الزوج عرضاً مستورا بجهرها وتقبض منه فيأتى اليوم ولا مهر عليه ثم تكشف ذلك الشيء وترده بخيار الرؤية فيعود المهر عليه \* أكرهها على هبة صداقها منه ثم ادعى عليها الهبة يقول القاضي أتدعي الهبة بالطوع أو الكره فان طوعا لهما ان تحلف على عدمه \* (السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة والتعارف) \* لا يشارك في هذا البلد فخرج منه وشاركه ثم دخلاه ان أراد العدة فيه لا يحنث وان أراد العمل فيه حنث ولو دفع أحدهما الى صاحبه

وأكثر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على أن رد عليه ما أثنى وقبضه ثم أقر المدي عليه بالبيع فالعبد له والثنى للذي قبض كذا في المحيط \* لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له أن يبيعه مراحمته على الدين كذا في المبسوط في باب ان يبارى في الصلح \* له على آخر ألف فدفع المديون اليه نصفها من جهة الصلح بالاتلف بالصلح ثم أراد الاسترداد له ذلك وان كان أعطاه عرضاً ليملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح عن الاشياء التي ليست بمال \* الكفيل بالنفس اذا صالح على مال على أن يبرئه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تستدل كذا في البدائع \* وبه ينفي كذا في الذخيرة والله أعلم

\*(كتاب المضاربة) \* وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً

\*(الباب الاول في تفسيرها وركن ما وشراؤها وحكمها) \*

أما تفسيرها شرعاً فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاً هكذا في الكافي \* فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح أو وضع أو هلك المثل به بما قبضه المضارب قبل أن يعمل به كان الربح للمضارب والوضعية والهلاك عليه كذا في المحيط \* (واما ركنها) فالإيجاب والقبول وذلك بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بأن يقول رب المال خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله أو أطعم الله تعالى منه من ربح فهو بينهما على كذا من نصف أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء المألومة وكذا اذا قال مقارضة أو معاملة ويقول المضارب أخذت أو رضيت أو قبلت أو فخذ ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع \* ولو قال خذ هذا المال فاعمل بالنصف أو بالثلث أو بالعشر أو قال خذ هذا المال فابنعه بمتاعاً كان من فضل فلك النصف ولم يزد على هذا شيئاً أو قال خذ هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يزد على هذا جازت استحساناً ولو قال اعمل به على أن مارزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو بينهما جازت المضاربة قياساً واستحساناً هكذا في المحيط \* ولو قال خذ هذا المال تشتري به هروناً بالنصف أو قال تشتري به رقيقاً بالنصف فهذا فاسد وما اشتري به يكون لرب المال والمضارب أجر مثله فيما تشتري وليس له أن يبيع ما تشتري الا بأمر رب المال فان باع بغير أمره فحكه حكمه بيع الفضولي لا يجوز الا باجارة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه رده فهو ضامن لقيمه \* يباع والثنى الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم ينبغي له أن تصدق به واذا أجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائماً بعينه نفذ بيعه وكذلك ان كان لا يدري أنه قائم أم هالك والثنى لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كالمال كان أمره بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجارة فاجازته باطلاً فاذا بطلت الاجارة كان المضارب ضامناً للقيمة يوم باعه والثنى له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا المال مضاربة واشتر به هروناً بالنصف أو قال رقيقاً بالنصف هل يجوز مضاربة أم لا لاروايه لهافي الكتب وكان الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله البطني يقول بأنه يجب أن لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة \* وأما شرائها الصالحة فكثيرة كذا في النهاية \* (منها) أن يكون

فيه مالا مضاربة حنث لانها تسمى شركة في بلادنا ولو شاركه فيه مع امرأة لا يحنث \* لا يعمل مع فلان فعمل مع شرير يحنث لان عهده ترفع عليه بخلاف العمل مع عبده المأذون لعدم عود العهدة على المولى وكذا لو حلف للإشارة فالحيلة فيه انه اذا كان الخالف ابن أن يعطيه ماله مضاربة بربح قليل وبأذن له في أن يعمل برأيه فيعطيه الابن عمه فاذا عمل وربح يأخذ الما شرط له والباقي للاب ولا يحنث الاب \* حلف لا يؤجر داره وكان أجره مائة فحلف لا يحنث ولو طلب أجره شهر لم يسكن فيها بعد يحنث اذا أعطاه الاجرة ولو معد لليلة

فتركه عليه لا يحنث \* اكر من جبري رايك شي بعاريت درهم فكذا فاعار البضر ومنع البضر لا يحنث لانه ما عار الكل \* لا يعير قوبه من فلان فجاءه وكيل المحلوف عليه واستعاره منه الفتيوى على أن يحنث ولو لم يحنث لا يعير دابته فأردفه خلفه لا يحنث والاعادة أن يستلم اليه \* قبل لفلان عندك ودية فقال ان كان لاحد عندي ودية فكذا وكن عنده ودية لا يعير يحنث \* لا يباشر مع فلان فقامر مع آخر فشارك الخلف عليه مع آخر ولو لم يحنث \* لا يستدين (٣٨٦) فتزوج على صداق لا يحنث وار عقد السلم وأخذ الدراهم حنث \* حلف لا يؤاجر

رأس المال دراهم أو دينار عند أبي - تنية وأبي يوفى - فخر رجة - ما الله تعالى وعند محمد رجة الله تعالى أو فلوسا رائج - حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسوى الدراهم - والدينار والفلس الرابحة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلوسا رائج لا تجوز على قواهم ماؤى - على قول محمد رجة الله تجوز كذا في المحيط \* والفتوى على أنه تجوز كذا في التارخانية فان اعلن الكبرى \* ولا تجوز بالذهب والنصف اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الكبرى في المضاربة بالنبر روايتان ففي كل موضع يروج النبر رواج الاثمان تجوز المضاربة كذا في التارخانية والمبسوط والبائع \* وتجوز بالدراهم - النبر رجة والزئوف ولا تجوز بالسنة - متوقفة فان كانت السنة متروجة فهي كالفلس كذا في فتاوى قاضيان \* لو دفع اليه عرضا وعبد افعال به واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بذراهم أو دنانير وتصرف فيها جازت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو باع العبد ثمنه درهم وقيته ألف درهم وعمل به افق مضاربة جازت في المائنة عند أبي - تنية رجة الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو باعه بمكيل أو موزون جازت - ما أبي حنيفة رجة الله تعالى وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالمكيل والموزون كذا في المحيط \* ولو قال خذ عبيد مضاربة على أن رأس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشترى عبدان شيئا ثم بعه واعمل بتمنه مضاربة فاشترى ثمنه بعه بقد تم عمل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يكون رأس المال معلوما عند العقد - حتى لا يقع ان في المنازعة في الثاني والاولى اما بالتسمية أو بالاشارة فقد ذكر محمد رجة الله تعالى اذا دفع الربل درهم مضاربة لا يدري واحد من حاموا وزنها فهو جائز لانه وان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد كذا في المحيط \* ويكون القول في قدرها وصفتم اقول المضاربة مع يمينه كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها) أن يكون رأس المال دينارا لا دينا فالمضاربة بالدينون لا تجوز حتى ان من كان له على آخر ألف درهم فأمره صاحب الدين أن يعمل به مضاربة لا تجوز المضاربة كذا في النهاية \* وهذا بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* فلما شترى المديون بعد ذلك وباع ورجع أو خسر كان الرجوع له والخسران عليه وكان الدين عليه على له الرب الدين - هذا قول أبي حنيفة رجة الله تعالى وعنده ما ماباع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فالرجوع له والخسران عليه وكان المديون بريئا عن الدين وله أجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط \* ولو كان الدين - على ثالث فقال له اقبض مالي على فلان فاعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي \* اذا كان لرجل على آخر ألف درهم دين فقال الاخر اقبض ديني من فلان واعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه جاز ولو قال اقبض ديني من فلان فاعمل به مضاربة أو ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقبض ديني لتعمل به مضاربة أو لتعمل كذا في المحيط \* ولو قال رب المال للغائب أو المسافر أو المستبضع اعمل بما في يديك مضاربة بالنصف جاز عند أبي يوسف والحسن رجة الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى رشيد الدين لو قال المديون ادفع الدين الذي لي عليك الى فلان ليشترى فلان كذا ويسمع على أن ما يحصل من الربح بينهما فدينه فدفعت ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية \* (ومنها) أن يكون المال سهلا الى المضارب لا يدرب المال فيه فان شرط أن يعمل رب المال مع المضارب فسد المضاربة سواء كان المال عاقدا أو غير عاقدا كالأب والوصي اذا دفعا مال الصغير مضاربة وشرطا عمل الصغير كذا

فأجرت امرأته وقبضت الاجرة وأنفقت أو أعطت له لا يحنث لعدم العقد منه \* (الناسم في الكلام) \* وفيه أربعة أنواع \* (الاول فيما يكون كلاما مع فلان ومالا يكون) \* لا يتكلم فجاءت امرأته عندك كله الطعام فقال خذ ما يحنث \* لا يكلم فناداه بحيث لو أصفى يسمع يحنث وان لم يسمع لعارض كاشتغاله بأمر أو بصهم وان كان لا يسمع لبعده وان أصفى لا \* ان كنت فلانا فانت طالق فكلمته بعبارة لم تفهم طلق ولو بعلف لا يكلم - فلانا أبدا فكلمه بعد ما مات لا يحنث دل أن الاتهام شرط \* لم يكلم أحد الجاه كافر يريد الاسلام فوصفه له وما كلمه لا يحنث وليس له أن يتنوع عن وصف الاسلام بسبب الخلف \* قال اكر من عيب قوبا كسى بكويم فكذا وكان قال مع امرأته فلان سيكي فروس وسيكي خوار بوده استوتاب يحنث \* ان كنت مع الاجنبى فكذا وكنت مع تلميذ الزوج فأومن له معرفة أو ذارحم غير محرم يحنث \* لا يكلمه فناداه وهو قائم فاقبضه حنث وان لم يستيقظ فففيه روايتان وان كلم غيره على قصد أن

يسعه لا يحنث \* قال لها ان شكوت مني الى أخيك فكذا فجاء آخرها وعند صاحبها لا يعقل فقالت له يا بني ان زوجي فعل بي كذا في وكذا لا يحنث لانها خاطبت الصبي لا الاخ فصار كسألة الحائض \* لا يكلم امرأته فدخل الدار وما فيه غيرها فقال من فعل هذا أو من هذا ان كان في الدار غيره لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره يحنث وان قال ليت شعري من فعل هذا لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره \* قال ان ابتدأت بكلام فكذا فلا تقيا فسلم كل واحد منهما على صاحبه - نث الخلف وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن تكلمني أو ان كلمتك الآن تكلمني لا يكلم

فلا تفر على جماعة فيهم فلان فسلم عليهم حنث الآن ينوي غيره فيصدق ديانة لا قضاء ولو قال السلام عليكم الاعلى واحد لم يحنث ولو أم  
قوما و فلان فيهم فسلم في آخرها لا يحنث وقال شمس الاسلام رحمه الله يحنث اذا نواه وفي الشافعي يحنث الآن ينوي غيره وان كان الخالف  
مؤثما فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما اذا كان اماما او عند الامام الاعظم رحمه الله يحنث على كل حال ولا يحنث بالكتابة والايام والقراءة  
والتسبيح \* لا يكلم فقرع الباب المحالف عليه فقال الخالف كي توحنث للخطاب وكذا قال لبيبك (٣٨٧) اولى بيدون الكاف يحنث وكذا لو

قال كيست أو كيست اين  
أو كيست أن لا يحنث ولو قال  
بعد ماذق الباب من هذا  
يحنث \* ولو قال ماذقه شدي  
فقال خوب است أو نعم أو  
اري يحنث ولو أخبر بما  
يسره فقال الحمد لله أو بما  
يسره فقال ان الله وان الله  
راجعون لا ولو قال أجازنا  
الله وانا لا يحنث \* قال لها ان  
لم تسكني فانت طالق فقالت  
لا سكنت ثم سكنت لا يحنث  
\* ان أعدت ذكر فلان فكذا  
فقالت لا أعيديك ذكر فلان  
أو قالت لا منعني عن ذكره  
لا أذكره لا يحنث لان هذا  
القدر مستثنى عادة بخلاف  
ما لو قالت لم منعني عن ذكره  
أو ان منعني فقد ذكرته  
يحنث ولو ذكرت اسم فلان  
بالهجة لا يحنث \* ان كنت أي  
فجميع ما أملكه صدقة  
يبيع جميع ما يملكه بعدما  
لغه ثوب أو خرقه بمن يتق  
به ثم تكلم ثم رده البيع  
بختيار الرؤية أوبة - ولو ان  
أراد أن يعلم بالامر مخاطبا  
للعاظ باحاط كان كذا  
وهي واقعة بعبد الرحمن بن  
عوف مع أمير المؤمنين  
عثمان رضي الله عنهما \* وفي  
فوائد أبي حفص لا يكلم فلانا  
بخاء فلان يطوف بالله -

في الكافي \* ثم أجمعت المضارب في عمله على الاب أو الوصي يؤذي ان ذلك من مال الابن كذا في المسوط \* ولو  
دفع أحد المتفاوضين أو أحد شريكي العنان ما لا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في  
الحاوي \* واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له أن يأخذ المال  
مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح  
جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد  
العقد كالأذن يدفع ما لا مضاربة ويشرط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولاه مع المضارب  
ولادين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
المحيط \* ولو وكل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما  
لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان \* والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل  
مولاه معه لا يفسد مطلقا لانه كالأجنبي سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين \* فان عجز قبل العمل ولا  
دين عليه ففسدت المضاربة فان اشتريه بذلك وباعا ورجمها فالربح كله لرب المال ولا أجر للمضارب في عمله  
ولو كانا اشتريا بمال جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بغيره ثم باعا الغلام بربعة آلاف درهم فان المولى  
يستوفى منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط \* لو دفع أفا مضاربة فقال له اعمل  
فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعه الى غيره مضاربة فان دفعه واشترط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو  
شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب  
المال على ما شرطوا في المضاربة الاولى ولا أجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيخان  
\* وللا آخر أجمعت كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على  
وجه لا يتقطع به الشركة في الربح كذا في المحيط \* فان قال على أن لا من الربح مائة درهم أو شرط مع  
النصف أو الثلث عشرة دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرط للمضارب ربح نصف  
المال أو ربح ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحدهما ربح مائة درهم لا يعينها من رأس  
المال جاز ولو شرط لاحدهما ربح هذه المائة يعينها أو ربح هذا النصف يعينه من المال ففسدت واذا  
اشترط لاحدهما نصف الربح الا عشرة دراهم أو ثلث الربح الا خمسة دراهم ففسدت المضاربة كذا  
في المحيط \* (ومنها) أن يكون المشروط للمضارب مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا  
من رأس المال أو منه ومن الربح ففسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* (وأما الشروط) الفاسدة  
فهي ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب الثلث الربح وعشرة  
دراهم في كل شهر عملت فيه للمضاربة فالمضاربة جائزة والشروط باطل كذا في النهاية \* فان عمل على هذا  
الشرط فربح فالربح على ما شرطوا ولا أجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الا أجر لعبد له يعمل  
معه في المضاربة أو ليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما شرطوا ولا أجر لعبد المضارب ولا لبيته وان كان  
العبد الذي اشترطه الاجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما شرطوا ولذي  
عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما شرطوا ولو اشترط أن يعمل عبد رب المال مع  
المضارب على أن لا يعبد أجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهو هذا شرط فاسد والربح بينهما على الشرط

فقال الخالف بالجم يحنث ولو قال له عند عطائه بركة الله يحنث للخطاب \* ولو حر الخالف في السوق فقال بوشته والخلاف عليه هناك  
لا يحنث \* لا يحوم حوله أو بكر دوى نه كردم بمنزلة لا يكلمه \* ولو أراد الخلاف عليه شتم انسان فإراد الخالف أن يقول لا تفعل فتذكر بعد  
ما قال بالفارسية يمكن لا يحنث لان الكلام المطلق ينصرف الى ما يفهم ولو في الصلاة يفسد وقبل يحنث أيضا لا أمر أخى أمر اذا كرر  
فربما يفسد كذا فارسد اليه ثوبا على يدرجل وقال قل له حتى يبيعها قال الرسول لا لاخ قال أخوك بعه أو أمرك بالبيع يحنث وان قال بعه

لا يحنث \* اجتمعوا ويخمدوا فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامر أنه كذا فتكلم الخائف يحنث \* من كالم غلام عبد الله فكذا واسمه عبد الله وله غلام فكلمه لا يحنث لان الاعلام معارف وضعوا تستعمل نكرة لان الانسان لا يذ كرذاته باسم العلم ولا يصف غلامه الى ذاته بهذا الطريق بل يشير الى نفسه ويضيف بالياء فذكره على هذا الوجه يوهم انه أراد به رجلا آخر يسمى عبد الله \* (نوع آخر في المعارضة) \* ان دخلت الدار ان كتبت فلانا فبعدمه فدخل (٣٨٨) الدار ثم تكلم فلانا لم يحنث وعلى العكس يحنث وهي المسئلة المعارضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم

ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشتراطه أجر عشرة دراهم كل شهر أو اشتراط ذلك لمكاتبه أو لاتبه جاز كذا في المبسوط \* ولو دفع ألفا مضاربة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه اليه ليزرعها سنة أو على أن يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي شرط عليه أن يدفع أرضه ليزرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليه سكنها سنة فسدت المضاربة كذا في النهاية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فحين دفع مال المضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة ومالا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم كذا في الذخيرة \* (وأما حكمها) فإنه أولا أمين وعنده الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسد فهو أجير وإذا خالف فهو غاصب وإن آذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاء كذا في الكافي \* المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال والمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كانت صحبة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها اتصالا ولا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز) \*

لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدر ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك إذا دفع اليه مالا وقال اعمل به بشركتي ولم يزد على هذا فله مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركا والشركة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدة فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة \* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان فلان من الربح فإن علم رب المال والمضارب بما شرط فلان فلان من الربح تجوز المضاربة وإن لم يعلم لا تجوز وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط \* ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال مائة من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي \* إذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لكتاب رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئا ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للمضارب

وفي الفارسية المقدم مقدم والمؤخر مؤخر وعليه الاعتماد \* كل امرأه أتزوجها فهي كذا ان كتبت فلانا فتزوج قبل الكلام وبعد أيضا تطلق المتزوجة قبل الكلام وعن الثاني يقع على المتزوجة بعد الكلام ولو تزوج قبل الكلام واحدة أونتين أو ثلاثا ثم تكلم فلانا تطلق الكل لانه جعل الكلام غاية \* ان تكلم فلانا فكل امرأة يتزوجها فهي طالق فهو على التزوج بعد الكلام \* كل امرأة يتزوجها أبدا أو الى ثلاث سنين فهي طالق ان كتبت فلانا فهذا على ما يكون بعد الكلام وقبله الى ثلاث المدة \* كل امرأه يتزوجها فهي طالق ان كتبت فلانا فكله ثم تزوج لا تطلق ولو كلمه ثانيا بعد التزوج تطلق \* (نوع آخر فيمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم) \* لا يكلمه أخوه فلان وله أخ واحد فكلمه ان كان يعلم حنث وإن كان لا يعلم لا يحنث كمن حلف لا يأكل من هذا الجراب ثلاثة أرغفة وأيس فيه الارغيف وهو لا يعلم \* لا يكلم فلانا فلانا لا يحنث حتى يكلمه - ما ولو قوى الحنث بأحدهما صح واختلف فيما إذا لم تكن له

نية واختار عدم الحنث حتى يكلمهما ولو حلف لا يكلمهما أو قال بالفارسية باين دو كس سخن نه كويم ونوي واحدا على لا يحنث حتى يكلمهما ولا تصح نيته وينبغي ان تصح لان المثنى يذكروا راديه الواحد فإذا نواه وفيه تغليب عليه فيصح ثم في قوله ان كتبت فلانا فلانا لو أدا كلمة الشرط فعلى ثلاثة أوجه قدم الطلاق على الشرط أو وسط أو آخر كقوله امرأه كذا ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا ان كتبت فلانا فامرأته كذا وان كتبت فلانا طلق بكلامهما ما وجد وبطلت اليمين ولو أخر ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا فكلهما

\* لا يكلم فلانا أو فلانا أو ولا فلانا فكم أحدهما حث \* لا أكلم فلانا أو فلانا أو يومين وثلاثة فهذا على ستة أيام \* لا أكلمه لا يوما ولا يومين ولا ثلاثة أيام فعلى ثلاثة أيام \* لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث قال الفضلي ينوي وان لم يكن له نية فكذا كر \* اكر بجانه فلان بروم وبأوى سخن بكونم فكذا فلم يذهب لكنه كلف في مكان آخر لا يحنث \* ولو قال اكر بجانه فلان بروم وبأوى سخن نكرهم والمسئلة بجاله يحنث \* زن ازوى طلاقا كرسكي خورد ومقامه رى كند (٣٨٩) وكبوتر داری كند قال الفضلي كل

شرط على حدة بخلاف  
وغیره جعل الكل واحدا  
\* ولو قال سبكي نه خورد  
ومقامه رى نكند وكبوتر  
نه دارد فكل شرط على حدة  
بلا خلاف \* ان كنت  
ضربت فلانا هذين السوطين  
الا في دار فلان فكذا فضر به  
أحدهما في دار فلان  
والآخر في غيره لم يحنث ولو  
قال ان لم تكن ضربت  
هذين السوطين في دار فلان  
والمسئلة بجاله يحنث \* ان لم  
أدخل هاتين الدارين اليوم  
او ان لم اضرب فلانا هذين  
السوطين اليوم أو ان لم أكلم  
فلانا و فلانا اليوم فشرط  
البرد دخول الدارين وضرب  
السوطين وكلامهما اليوم  
فان لم يوجد أحدهما لا يبر  
\* لا يكلم فلانا أبدا أو لم يقل  
أبدا فهو على الابد وان نوى  
يوما أو يومين أو ثلاثا أو بلدا  
أو منزلا يدين ولا يحنث حتى  
يتكلم بكلام مستأنف بعد  
اليمين منقطع عنها حتى لو وصل  
وقال ان كلمتك فانت طالق  
فاذهي لم يحنث ولو قال  
اذهي أو واذهي يحنث \* قال  
لهان كلمت فلانا فانت طالق  
ثم قال لها ان كلمت انسانا

على أن لي نصف الربح وثلثه كان للضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيان \* اذا  
شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط  
جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجليه وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط  
غير جائز ويجعل المشروط لاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال  
أو لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد  
ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب أو عبد رب المال وان كان على العبد دين فان  
كان عبد المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت  
عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون  
لرب المال بخلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له أو شهادة رب المال له نحو  
الابن والمرأة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعض الربح لاجنبي وان شرط  
بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال فهو جائز \* يكون المشروط له كذا في المحيط  
\* لو شرط ذلك للسالكين أو للبحر أو في القاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم فصار  
كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن تلت  
الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالتلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال  
له ثلث الربح ان شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط \* لو دفع رجلان  
ألفا مضاربة على أن للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان للآخر فعمل المضارب ورب  
فثلثه للمضارب وما بقي بينهما منصفين ولو شرط المضارب أن له الثلث ثلثاه من حصة أحدهما والثلث من  
حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهم ما خمسة أسهم لمن شرط من حصة الثلثين  
وسبعة لآخر كذا في محيط السرخسي \* لو دفع رجلان الى رجلين ألف درهم وقال لهما نصف الربح  
بينكما فلان من الثلثان ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان  
الآخر منه الثلث ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من  
نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فعمل اوربما فنصف الربح بين المضاربين على  
ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من  
ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط \* دفع ألفا على أن للمضارب ثلثي الربح على أن يخلط بألف  
من ماله فيعمل به ما خاظه ما وعمل وربح فهو على الشرط ربح ألف المضارب له خاصة والثلثان له من  
النصف الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما  
على قدر ماله - ما لان الدافع شرط أن يكون ربح ماله كله وهو نصف الربح فيكون هذابضعا مبتدأ  
لامضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يخلطه بألف من قبله ويعمل  
بهما جميعا على أن للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى  
أن ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع اليه ألفي  
درهم على أن يخلطه ما بألف من قبله على أن الربح بينهما نصفين فهذا جائز فان كان الدافع شرط لنفسه

(٣٧ - فتاوى رابع) فانت طالق فكم فلانا يقع ثنتان \* ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة يتزوجها فكذا يقع ثنتان  
\* كلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر يقع واحدة ولو قال الله الحمد لله لا اله الا الله وقع  
الثلاث \* لا كلمه يوما ويومين ذكرنا انه اذا كلمه في الثالث لا يحنث وفي رواية اذا كلمه في الثالث يحنث كالمو قال لا كلمه ثلاثة أيام \* لا اكلم فلانا  
اليوم ولا غد ولا بعد غد ان يكلمه بالليل لانه ثلاثة أعين كافي قوله والله لا كلمه اليوم والله لا كلمه غدا فكل عين معقودة على حدة ولا

تدخل الليلة بخلاف لا كلمة اليوم وغدا وبعد غد لانه بين واحد كلوا قال لا كلمة ثلاثة أيام والله لا كلمة كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلمه في كل يوم سماه فستوقف الحنت على سبع كلمات فلا يحنت اذا ترك كلام يوم ولا يحنت بالكلام السبع الا مرة ويدخل في قوله لا كلمة كل يوم الليلة حتى لو كلمة في الليل فهو كالكلام في النهار كما في قوله أيام هذه الجمعة وفي قوله في كل يوم لا تدخل الليلة فلو كلم فيها لا يحنت \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على (٣٩٠) كلام واحد ليلا كان أو نهرا \* ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلم كل يوم سماه ولو كلمة ليلا

ثلاثة أرباع ولعامل ربعة فالربح بينهم ما اثنان ما على قدر مالهما كذا في المبسوط \* دفع اليه ألفا وقال ان اشتري به برافله انصف وان اشتري به دقيقا فله الربيع وان اشتري به شعيرا فله الثلث صح وما اشتري استحق المشروط فان اشتري برافله انصف بعد شراء شئ آخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت كذا في الوجيز لا كذا في ردري ناقلا عن المنتقى \* ولو قال له ان علمت في المصرفك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصروف باع في السفر قال محمد رحمه الله تعالى المضاربة على الشراء فان اشتري في المصرفه ما شرط في المصروف ما باعه في المصروف وغيره وان عمل به ضالم في السفر وبالعوض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على أن لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه أجره مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وجد في حقه خاصة ولا ينقرد أحدهما بالتصرف لان الاذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\*(الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا)\*

اذا دفع الى رجل ألف درهم فقال نصفه قرض عليك ونصفه معك مضاربة بالنصف فآخذته على ذلك فهو جائز على ما مضى كذا في الذخيرة \* فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهم ما وان قسم المضارب المال بينهما وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محض من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يتفرد بالقسمة فان هلك أحد المتقسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من ماله ما جعلا وان لم يهلك حتى حضر رب المال وأجاز القسمة بأن قبض نصيبه بالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشئ وان هلك النصيبان جميعا بعد رضارب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله في فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنفعا كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي \* فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح والوضعية بينهما نصفين كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب وقبضه المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصة الهبة كذا في المحيط \* ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولو ربح نصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضعية عليهما نصفين ثم لم يذكر أن حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتصدق بها وقال الفقيه أبو اسحق الحافظ تطيب له بالاجاع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي \* ولو سمي نصفه بضاعة

لا يحنت في عينه كقوله لامرأته انت على كظهر أمي كل يوم لم يقربها ليلا ونهارا حتى يكفر ولو زاد في قوله أن يقربها ليلا وظهاره على الأيام يطل كل يوم بجي الليل ويعود بجي الغد ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من الغد لا يكلم صديق فلان أو زوجته أو ابنه \* والاصل ان كل من كان منسوبا الى فلان بغير ملك يراعى وجود هذه النسبة وقت البين حتى لو لم تكن زوجته وقت الحلف ثم صارت زوجته ثم كلمه لا يحنت \* لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة لا يحنت اذا كلم اثنين وكل شئ من هذه فهو على الثلاثة الا الاخوة والاعمام والبني فان ذلك يطلق على الاثنين منهم لا يكلم غلمان فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه فعلى ثلاثة وان كان في ملك فلان أكثر من ثلاثة بخلاف لا كلم أولاد فلان أو اخوته أو زوجته أو اوصد فانه حيث لا يحنت الا بكلام الجميع الموصوف بصفة تنسب الى فلان وقت

الحلف وعن الثاني لو قال لا اكلم عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنت حتى يكلمهم ونصفه وان كانوا على السلم على مثلهم في العادة مرة بان كانوا مائة أو أكثر خنت بكلام واحد منهم \* وعنه حلف لا يكلم عبيد فلان وله ثلاثة اعيان خلفه على كلام الكل لو كلم واحد منهم لا يحنت ولو حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يحنت بواحد ثم قال كل شئ سوى بني آدم فهو على واحد وفي بني آدم على الثلاث \* (مسائل الستين) \* ان شتمت في المسجد فكذا فاشتمت في المسجد والخوف عليه خارج يحنت



وعلى العكس لا وفى القتل والضرب وفى كل فعل له اثر فى الملووف عليه كالشيخ والرمي يعتبر كون الملووف عليه فى المسجد لا الخالف والطحاوى جعل الرمي كالشتم والفرق بينهما العرف يقال صلى على النبي عليه الصلاة والسلام فى المسجد وان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فى المسجد بخلاف القتل والضرب \* (نوع منه) \* ان شتمتني فانت طالق فقالت اصغرية يا بلاني بجهان قالت لشي كرهته من الصغيرة لا يقع وان لشي كرهته من الزوج يقع لانها شتمته \* قال لها ان شتمت اى اودكرتها (٢٩١) بسوء فكذاتم قال لها كانت امك

سلام عليك فقالت كانت

امك ان كان سلام عليك

فى عرفهم يطلق على السائل

يبحث لان معناه المكذبة

وان كانوا لا يعدون ذلك شتما

ولا ذكرا بسوء ولا فى ديارنا

لا يعد ذلك ذكرا بسوء

\* لا يشتم احدا فاشتم ميتا

يبحث \* لا يشتم فلانا فقال

له يا ابن الزانية قال الصدر

المختار انه يبحث لانه يعد

قد فى ديارنا \* قال لها اى

عزى بذرتم حلف انه لم يشتم

اباه الا يبحث \* حلف لا يتم

امر انه فقال خدى داندك

جها كرى لا يبحث

\* امرأة تبنى بمصنعة فقال

الزوج اكريس مربرزنى

فكنا فذكرت ذلك عند

غيبه الزوج لغيره لا يبحث

الا اذا اراد ان ذكره بين يديه

وايحاشه \* قال لا تخرنا وده

دشنام نه دهى مرا من بكى

نهم ترا وحلف عليه ثم شتمه

عشر اجله او متفرقة فلم

يشتمه وشتمه فى وقت آخر لم

يشتمه لا يبحث لوجود الغاية

\* ولو قال هركاه كه مراده

دشنام دهى من بكى دهم فى

اى وقت شتمه ولم يسبق

شتمه عشر احنث ولو جمع

بينه ما بان قال تاوهر ادشنام نه دهى دبار هر كاه من ترادشنام دهى ينتهى اليمن بعشر شتمات منه ولو قال هر كاه ميان ما جنك شود بالماح

شود تاوهر دبار دشنام نه دهى من ترا ب دشنام نه دهى لا ينتهى يمينه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وجدت الخصومة لان اللفظ

علم فيتوقف لهذا الشرط \* حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن واللحن شتم \* قال لصهرته

اكر فردا تو مراداد اورى بهيج بدو نيك فامر انه كذا فقالت الصهره للحن فى الغدا ما ان يسكها او يطلقها ان كان اخن استشارها فيه

ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده قاله لاله على رب المال وان ربح  
فرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربع الربح كذا فى الذخيرة \* ولو دفعه على أن نصفه وديعة فى يد  
المضارب ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف فى جميع المال كان ضامنا للنصف  
حصه الوديعة ووربح ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا فى المبسوط \* فان قسم المضارب بالمال نصفين ثم عمل  
بأحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعه عليه وعلى رب المال نصفين وان ربح قال ربح بينهما نصفين  
الا ان ما كان من حصه الوديعة من الربح يتصدق به المضارب فى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
كذا فى المحيط \* ولو دفع الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم امره أن يبيع نصف الباقي  
ويعمل بالثمن كله مضاربة فان شرط على أن الربح بينهما نصفين قال ربح والوضيعه نصفان فى قياس قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفى قياس قوله مال رب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربعه والوضيعه  
كلها على رب المال وان كان خايط المالبين فليس له أجر مثل عمله فى النصف الذى فسدت فيه المضاربة  
وان لم يخيط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط أن يكون للضارب ثلثا  
الربح ولرب المال ثلثه قال ربح بينهما على ما شرط فى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والوضيعه عليهما  
نصفين وأما عندهما فالمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه واذا شرط لرب المال ثلثي الربح وللضارب  
ثلثه فعنده الربح بينهما نصفين وعندهما للضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا فى محيط  
السرخسى

\* (وما يصل بهذا الباب) \* اذا دفع الربح الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم امره  
بأن يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على أن مازق الله تعالى فى ذلك من شئ فهو بينهما  
نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسمائة ثم عمل بها بالخمسة التى عليه قال ربح والوضيعه نصفان فى  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المبسوط وفى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى رب المال ثلاثة  
أرباع الربح وللضارب ربع والوضيعه كلها على رب المال كذا فى المحيط \* ولو كان رب المال أمره أن  
يعمل بالمالبين مضاربة على أن للضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للضارب ثلثا الربح كذا فى المبسوط \* وان  
وضع كانت الوضيعه عليهما أنصافا هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى للضارب ثلث الربح ان عمل فى المالبين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعه كلها  
على رب المال هكذا فى المحيط \* ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللضارب الثلث والمستله  
بجها كان الربح بينهما نصفان والوضيعه عليهما نصفان كذا فى المبسوط \* هذا على قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعلى قولهم مال رب المال خمسة أسداس الربح وللضارب السدس هكذا فى المحيط \* وهل يستحق  
على رب المال أجر مثل عمله فى النصف الذى فسدت فيه المضاربة فيه ينظر ان خايط المالبين فليس له أجر مثل  
عمله وان لم يخيط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة كذا فى محيط السرخسى  
والله أعلم

\* (الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك) \*

الاصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطاق المضاربة وهو ما يملكه من باب المضاربة

بينه ما بان قال تاوهر ادشنام نه دهى دبار هر كاه من ترادشنام دهى ينتهى اليمن بعشر شتمات منه ولو قال هر كاه ميان ما جنك شود بالماح  
شود تاوهر دبار دشنام نه دهى من ترا ب دشنام نه دهى لا ينتهى يمينه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وجدت الخصومة لان اللفظ  
علم فيتوقف لهذا الشرط \* حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن واللحن شتم \* قال لصهرته  
اكر فردا تو مراداد اورى بهيج بدو نيك فامر انه كذا فقالت الصهره للحن فى الغدا ما ان يسكها او يطلقها ان كان اخن استشارها فيه

لا يقع وان ابتدأت بذلك يقع لوجود الشرط \* قال لها كرم جواب باز كوي فكذا ثم قال الرجل مع أخروي شهره كسي است فقلت من شهره از نو ينم لا يحنت لانه لم يحاط بها فلم يكن جوابا له \* (نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار) \* أي عبد بشرني بكذا فهو حر فارسل أحدهم رسولا فان أضاف الى المرسل عتق المرسل وان لم يصف لا يعتق المرسل ولو قال أي علماني أخبرني فالاول والثاني والكتاب والرسول سواء الا ان ينوي المشافهة (٢٩٣) فعمل بقية لانه نوى الحقيقة وفي بعض نسخ الاصل الاخبار والاعلام سواء

والاعلام يحصل بالكتاب والرسول ولا يتحقق من الثاني لان الاعلام لا يتم كرم بخلاف الاخبار يقال اخبرني غير واحد وخبر متواتر وحدثني على المشافهة بمنزلة كلني \* حلف انه ان علم بكذا يخبره فعلم عليه ان يخبره ولا يجدي عليه ولو كان حلف ليعلمه وعلم فلم يعلمه لا يحنت عندهما خلافا للثاني بناء على مسئلة الكوز \* ان اعلمتني بقدم فلان فكذا فاعلمه كذا لا يحنت \* ولو قال ان اخبرتني ان فلانا قدم أو قلت فاخبره كذا به يحنت \* ان كتبت الى بقدم فلان أو ان فلانا قدم فكنت كاذبا يحنت \* ان كتبت الى ان فلانا قدم فعبدى كذا فكنت انه قدم ولم يكن كذلك فقبل وصول الكتاب قدم عتق ولو قال ان كتبت الى بقدمه فكذا انقدم والكتاب لا يعلم به وكتب بقدمه عتق ببلغ الكتاب أم لا \* ليكتن سره أو لا يظهره أو لا يفشي به ان اخبر رسالة أو كتابة أو قيل ان كان كذا اشئ بعينه فاشار برأسه نعم يحنت لو حود الاظهار \* لا يعلم مكان فلان فاشار برأسه نعم يحنت وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالكلام أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق \* والاستخدام بالاياء والاشارة استخدام خدمه فلان أو لم يخدمه \* لا يكذب لا يحنت بالاشارة \* لا يفشي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنت ان أفشاه بعده واذا حلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنت والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى

ويؤايعها ومن جملة التوكيل بالبيع والشرء للعاجلة والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار والايديع والبضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بطابق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره وخطاطم المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا يملكه العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما أشبه ذلك وأخذ السفائح وكذا اعطاؤها والعتق عمال وغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية \* يجوز للضارب أن يبيع بالنقد والتسبيبة كذا في الكافي \* وان باع شيئا من مال المضاربة وأخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان \* وان حط شيئا بعيب مثل ما يحيط التجار في مثل ذلك العيب أو يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو حاضرا في ذلك الرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط \* وله أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يستكرها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور ومن الرواية كذا في الكافي \* وليس على هذا المملوك عهدة شيء بما باع وانما العهد على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات \* ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته بغيره لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا أو غائبا ولو رهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا لان الرهن ابقاء دين حكاك وليس له أن يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو دفعه عليه بدينه أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي وليس له أن يزوج عبدا أو أمة من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ان دفع المضارب مال المضاربة أو شيئا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بجهاها أو يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوى في هذا أن يكون مال المضاربة ناضا أو صار عرضا وان كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بأني درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالالفين عرضا آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسة مائة هكذا في المحيط \* ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لا تصم المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الرجح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي \* اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت

المضاربة

يحنت لو حود الاظهار \* لا يعلم مكان فلان فاشار برأسه نعم يحنت وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالكلام أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق \* والاستخدام بالاياء والاشارة استخدام خدمه فلان أو لم يخدمه \* لا يكذب لا يحنت بالاشارة \* لا يفشي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنت ان أفشاه بعده واذا حلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنت والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى

أسمائهم يسكت أو يقول لأقول فلا يحدث لأنه لم يخبر \* حلفه للصوم على أن لا يخبر أحدا فقال الحالف لمن بلغه على الطريق ذئب  
فان أراد بالذئب السارق يحدث وان أراد حقيقة الذئب لا يحدث وكذا ان أراد الكذب \* قال لا تخبرين سخن مرأيا كسيتي جرا كفتي  
فقال ان كنت قلته لغير امرأتك فكذبا وكان قاله لها ومع غيرها أيضا يحدث \* سكران قال هذا البيت من انشائي وان كان من انشاء  
غيري فامر أنه كذا لا يعلم كونه لغيره الا باقراره أو يعلم أنه لغيره وفي الباب (٢٩٣) ألفاظ كلام واخبار واقرار وبشارة

واظهار وانشاء واعلام  
وكتابه واسارة ولا يكون  
الكلام الا باللسان  
والاخبار والاقرار والبشارة  
تكون بالكتابة أيضا والكلام  
لا يكون بالاشارة والاعلام  
والافشاء والاعلام  
والاظهار يكون بالاشارة  
أيضا فان نوى في الافشاء  
والاعلام والاظهار الاخبار  
بالمكتوب والكلام  
لا الاشارة صدق ديانة  
\* حلف لا يعرفه وكان يعلمه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يحدث وقد ذكر محمد  
رحمه الله في مسئلة الخمسة  
أن الشهود اذا قالوا نعرفه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا تدفع الدعوى عند محمد  
خلافا للإمام رحمه الله  
\* حلف لا يستخدم فسأله  
وضوا أو شرأنا حنت لانه  
استخدام ان أوفاه اليه ذلك  
\* حلف لا يستعين فأشار  
بشيء من ذلك حنت أعانه  
أولا لان الاستعانة طلب  
العون وقد حصل الا اذا نوى  
القول \* أمر غيره أن يكتب  
الى فلان فأمله الى واحد  
فكتبه ثم حلفا أن كلامهما  
ما كتب الى فلان صدق

المضاربة وان شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط وله أن يستأجر أرضا يضيها ويشتري بعض  
المال طعما بالبرعها كذا في الحاوي \* ولو استأجر أرضا يضيها على أن يغرس فيها شجرا أو ارباطا فقال ذلك من  
المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على ما اشترط كذا في المبسوط \* ولو أخذ نخلا أو شجرا  
أو ارباطا بمعاملة على أن ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما أنفق من مال المضاربة وان كان  
قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي \* ولو أخذنا الارض من زراعة واستنتهنا بطعام اشتراه ببعض  
مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان البذر والبقرة من قبل رب الارض والعمل على المضارب  
فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين \* وكذا لو كان شرط البقرة على المضارب كذا في الحاوي \* ولو  
دفع أرضا بغير بذر من زراعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في المحيط \* ولا ينبغي للمضارب  
ولا رب المال أن يبطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يبطأها ولا يلبسها  
كذا في المبسوط \* وان أذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطؤها ولا دواعيه كذا في المحيط \* ولو  
زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالنكاح باطل فبقيت على المضاربة كما كانت  
وان لم يكن فيها فضل جاز النكاح كالأزواج من أجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكفر  
\* وتخرج الجارية عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط \* وليس للمضارب  
أن يبيعهها بعد ذلك كذا في المبسوط \* وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقربة أو عين  
وكذا لم يجز له أن يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشتري من يعتق على رب المال أو من  
يعتق عليه صار مشتريا لنفسه دون المضاربة ويضمن ان نقدا الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال ربح  
جاز أن يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى ظهر الربح عتق خطه منه ولم يضمن رب  
المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله  
صح عليه ما كذا في الكافي \* وللضارب في المضاربة المطلقة أن يباشر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة  
وبحجرا وليس له أن يسافر سفرا مخوفا يخشى الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي  
فتاوى أبي الليث اذا دفع رجل الى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا أن معاملته التجار في  
فلك البلاد أن المضاربين يخطون وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس  
ان غلب التعارف بينهم في مثل هذه الجوارح أن لا يضمن ويكون الامر في ذلك محولا على ما عارفوه كذا في  
المحيط \* اذا دفع الرجل الى الصبي أو الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح أو وضع بغيرا ذن  
والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشتراطا والعهد في البيع والشراء على رب  
المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا أعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل  
الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما جازى مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة  
بأمره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت يملكه بالضمن بجميع ما ربح العبد رب المال دون مولى العبد وأما  
الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم ترجع عاقلة على عاقلة القاتل  
ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب خيرا أو خنزيرا أو مدبرا أو أم ولد  
أو موكبا ضمن رأس المال علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى بيعة فاسدا بمائة مائة اذا قبض فليس

الأمر قضاء والكاتب ديانة ان نوى أنه ليس صاحب الكتاب \* (التاسع في المين في الاذن) \* قال ان خرجت بلا ان في كذا فقامت  
للخروج فقال دعوا فتخرج ولا يملكه لم يكن اذنا وان نوى به الاذن يشبه دلالة وان قال لها في الغضب اخرجي ولا يملكه كان اذنا الا اذا نوى  
الطلاق \* اخرجي ان خرجت ليخزينك الله أول بيتك ما تكرهين أو ألحت في الاذن فقال هرب كما كرهته بروا لا آذن الا أن ليس باذن  
والثاني تهديد وان اخرجت بعض قدمها ان كانت على الخارج يحدث وان على الداخل أو عليهم مالا \* مع سؤال سائل فقال لها اعطيه لقمعة

فان كان السائل في مكان لا تقدر على دفعها بالخروج كان اذنا بالخروج وان قدرت على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج أو كان السائل رجع فدعته فرجع الى مكان تقدر على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج \* وان قال لها اشترى بهذه الدراهم لحما فهو اذن بالخروج ولو اذن لها بالخروج الى بعض آقاربه فلم يخرج وخرجت لكس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت آخر يحث \* خرج مع الامر وحلف أن لا يخرج (٢٩٤) الاباذنه فسقط منه شيء فرجع الى طلبه لا يحث \* اذن لها بالخروج الى

بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والفاسد كذا في المحيط \* وان اشترى شيئا بالاعتاب فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتعاب فيه الناس أو بأجل غير متعارف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا للصاحبيه كذا في فتاوى قاضيان \* اذا اشترى المضارب أو باع عن لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجة أو الملك ككاتبه والعبد المدين فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتعاب الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتعاب الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المدين هكذا في المحيط \* أقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته أو مكاتبه أو عبده وعالیه دين أو لارزقه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ما أقر لعبده ولادين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهم الا لعبده أو لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي \* هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فأما اذا كان فيه فضل فيصح اقراره له ولا في حصته نص عليه في المضاربة الصغير كذا في المحيط المتفرقات \* اذا اشترى المضارب بألف المضاربة وجارية وقضها بمائة باعها بألف درهم فلم ينقد منها حتى اشترى لنفسه بخمس مائة لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بألفين وقبض الثمن الا درهمين ثم اشترى المضارب لنفسه أو اشترى المضارب المال لنفسه بأقل من الثمن الاول وكذلك لو اشترى المضارب أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما شرا هو لا جازر الا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرا ثم أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو وكل للموكل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريه ماله أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط \* بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان دفعا الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهياه عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غيره فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما باقية وليس له أن يخص نفسه ببعض شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بألف درهم وأشهد ثم نقد هاهن المال ثم اشترى لنفسه متاعا بألف درهم ونقد هاهن المال فهذا جائز كذا في المحيط \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم شهد بعد ذلك أنه اشترى لنفسه شرا فاستقبله بمثل ذلك المال أو برجع وكان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شرا لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يبطأ هو هي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط \* وقول محمد رحمه الله تعالى أنه اشهد أنه يشتري لنفسه يحتمل وجهين أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول أو برجع أو بوضعية والثاني أن يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بوضعية فان أراد به الوجه الاول فانه لا يجوز سواء اشترى بماله أو بالثمن الاول أو بأكثر أو بأقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الأب في ماله ولده على الاتفاق والوصى في مال اليتيم على الاختلاف وان راد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لان محمد لم يفضل وان كان حين اشترى هاهن المضاربة أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال أذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضمان لرب المال ما نقد وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا أن يكون رب المال حاضر اقل عند

أهلها فاهلها أبواها وان كانا في منزلين فنزل الأب لان المشتري لا عموم له وان لم يكونا في الاحياء فكل ذى رحم محرم وان أذن ولم تسمع لا يعتبر عند الامام ومحمد رحمه الله وعند الثاني يعتبر \* وفي الصغرى لا تخبر بى الابرضى أو بغير رضاي فاذنهما ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحث بالخروج بخلاف الاباذنى أو بغير اذنى حيث يحث لان الرضا يتحقق بلا علمها والاذن لا يتحقق \* اذن لها وهي نائمة في البحر يدعه له اذنا وفي النوادر لا كالاذن بالعربية وهي لاتعلم \* اذن مرة ثم نهاها يعمل النهى \* اذنت لك كلما خرجت ثم نهاها يعمل عند محمد رحمه الله خلافا للثاني \* وفي المنتقى اذنها ثم قال بعد ذلك لا اذن لك يحث بالخروج وقال الثاني لا يحث في الخرجة الاولى ويحث اذا خرجت بعده ولو قال الا بأمرى فالامر أن يسمعها نفسه أو رسوله فان أشهد قوماء على ذلك لم يكن أمرا ولو بلغوها بالتبليغ فخرجت

لا تطلق وان لم يأمرهم وخرجت تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها الرضا والارادة \* امر أنه كذا ان حضرته خرجت الا باذن أو برضاي أو على فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام يخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذنا \* ان خرجت من الدار بغير اذنى فاذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حث \* ان خرجت حتى أذن تنتهي اليين بالاذن مرة فلا يشترط

الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحق دين لا قضاء وان اراد بكلمة حتى الاصدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف ولو قال كلما خرجت من الدار بغير اذني بشرط الاذن كل مرة ولو قال متى خرجت أو متى ما خرجت بغير اذني فخرجت مرة ثم خرجت مرة أخرى بغير اذنه لا يحنث \* ولو قال هر كة كني دستوري من ازخانه بديرون آبي فكذا فاذا نهما مرة ثم خرجت في الثانية بلا اذن تطلق وقيل في قوله متى ومتى ما بشرط في كل مرة وفي حتى والا يكتفي بمرة وعن محمد رحمه الله في لا يخرج الا بعلمه لو خرجت (٣٩٥) ثمانية ابلع يحنث \* الدائن أو المولى أو

السلطان أو الزوجة حلقوا المديون أو العبد أو واحدًا من الرعية أو الزوج على أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فأت المديون أو قضى الدين أو مات المولى أو عتق العبد أو خرج عن ملكه أو عزل المولى أو زالت الزوجة سقطت اليمين ولا تعود بعود الولاية \* قالت لزوجه ائذني بالخروج الى بيت امي فقال ان ائذنت لك بالخروج فعبدي حر ثم قال ائذنت لك بالخروج لا يحنث ولو قال لعبده ان ائذنت لك بتزويج فلانة فكذا ثم اذنه بتزويج النساء أو بالتزويج حنث ولو قال لعبده ان ائذنت لك بتزويج فلانة فكذا فاذن له في التجارة فاشترى العبد يجوز ويحنث ولو اذنه بشراء البز فاشترى هذا العبد لا يحنث ويجوز والفرق أن الاذن في الاول مطلق فتناوله وفي الثاني خاص مقيد والاطلاق باعتبار أن فك الحجر لا يقبل التخصيص \* حلف لا يخرج من المصر الا باذن امرأته فأذنت بالخروج عشرة أيام فكث سنة لا يحنث لان المكث لم يدخل تحت الحلف وانما دخل الخروج بلاذن وقد كان بالاذن

حضرته اني اشترى النفسى هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذا الف مضاربة فأخذ المضارب واشترى جارية بالمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نهر جة أو زبوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ أو علم به أحدهم ادون الآخر أو علم الا أنه لم يعلم كل واحد منهم ما يعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان أعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوزها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزبوف وان لم يتجاوزها البائع ورددها على المضارب يرددها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم انه زبوف فاشترى بها جارية فقد اشترى على المضاربة وكان رأس المال الزبوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب مستوقة أو رصاصا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهي لرب المال ولا تكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب أجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا لانها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب أجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زبوفاً أو مستوقة أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما ما يعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زبوفاً ونهر جة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترياً لنفسه وان كانت الدراهم مستوقة أو رصاصا فاشترى بها شيئاً كان لرب المال وكان للمضارب أجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة \* واذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب وأراد امسا كما حتى يجدر بحاجته فان المضارب يجبر على بيعه الا أن يشاء أن يدفعه الى رب المال ولكن يقال له ان أردت الامسا المفرد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع \* وليس لرب المال أن يأخذ ذلك عليه كذا في المبسوط \* واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بربما كثيراً أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعا يساوي ألفين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بان كان اشترى به متاعا يساوي ألفاً في الوجهين جميعاً لم يكن للمضارب حق امسا المتاع من غير رضاب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امسا كما لو اذلم يعطى رب المال ذلك ولم يكن له حق امسا كما هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذه برأس مالك أو

\* حلف أن لا يخرج امرأته من الدار بلا اذنه وكانت رهنه بمحدودها فاستأذنت في الخروج فقال اذهبي وسلمي المال واقبضي الرهن فخرجت ولم تجد المرتن لها الخروج الى وجود الغاية بالاذن الاول \* ان خرجت من الدار الا باذني لا بد من الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن وتحقق الحنث ثم خرجت ثانياً بلا اذن لا يحنث لان اليمين واحد واذا نوى في الاذني الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر فالجيلة أن يقول كلما أردت أو شئت الخروج فقد أذنت لك فاذا نمتها يعمل نهيها عند محمد رحمه الله وهو اختيار الفضلي وعليه

الفتوى خلافاً للإمام الثاني ولو كان نخرجة واحدة يعمل النهي بالإجماع ويحنت بالخروج \* قال بعده ان خرجت الاباذني ثم قال لغيره  
اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له الغير وكذا لو قال الغيرة اذن للشمول في الخروج ولو امر المولى غيره أن يجنبه باذن المولى فاخير  
يكون اذنا ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يصح لان تعليق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال له المولى اطع فلان في كل ما بامرتك  
فاذن له فلان بالخروج فخرج يحنت (٣٩٦) \* ان خرجت الاباذني فاستأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الخنز لا يحنت ولو جود

الاذن بالخروج وان زاد الى  
آخر فاذن لها في زيارة الام  
فذهبت الى بيت الخنز حنت  
\* لا يشرب الاباذنه فتناوله  
القدح بيده ولم يقل بلسانه  
شيئاً فشرب يحنت لانه  
دليل الرضا الاذن \* لا تخرج  
امرأته الا بعلمه فخرجت  
وهو يراها لا يحنت \* وان  
أذن لها بالخروج فخرجت  
بعده بلا علمه لا يحنت \* اكر  
يبرون شوى تامن نه فرمايم  
فانت طالق ان نوى الاذن  
في كل مرة أو الاذن مرة  
صدق وان لم يكن له نية فعلى  
مرة واحدة الا أن يكون  
عرف الناس على خلافه  
\* (العاشرة في صلاة وصوم  
وقراءة وغسل) \* ان  
صلبت ركعة فهو حرف فصلي  
ركعة ثم تكلم لا يعتق وان  
ركعتين عتق بالاولى \* وفي  
الجامع عبده حر ان صلى  
اليوم صلاة فصلي ركعة  
وقطعها لا يحنت ولو لم يقل  
صلاة يحنت اذا قيدها  
بالسجدة \* لا يصلي صلاتين  
فصلي ركعتين بلا قعدة قبل  
يحنت وقيل لا وقيل ان عقد  
يمينه على النقل لا وان على  
الفرض فان كان من ذوات  
المنثي فكذلك وان كان من

### \* (الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين) \*

اذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتريا بهما عبداً يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه  
أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب  
العامل قيمة العبد ألف درهم ألق من ذلك يأخذ رب المال رأس ماله وألف آخر ربحه يأخذ رب المال  
نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف وبغرم ما سوى  
ذلك وحق المضارب الآخر ربع لحق رب المال فلا يمنع لأجله نفوذ جازة رب المال في حصته ولو كان  
المضارب باع العبد بالثمن درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من  
المشتري الألفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد بأقل من ألفين  
بقليل أو كثير بما يتغابن فيه فأجاز ذلك رب المال فأجازته باطلة ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجاز أحد  
المضاربين فان كان باعه بمنزلة القيمة فهو جائز وان باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى يجيزه جميعاً ولو  
كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاز المضارب الآخر ولم يجز رب المال فهو جائز  
ان كان باعه بأقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو كان باعه جميعاً كذا في  
المبسوط \* دفع ألفاً الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعلما برأيكما ولم يقل لا ينفرد أحدهما بما يبيع  
والشراء فان عمل أحدهما بنصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ضماناً لذلك النصف كذا في محيط  
السرخسي \* وما يحصل تصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وان  
عمل أحدهما باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهم ما النصف من كل واحد منهما وما بقي في  
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان نوى ما على المضارب المخالف أخذ جميع  
رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربعه والربح  
الباقى الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان  
نصيبه من الربح أكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويهبط له الباقي من الربح الى تمام  
نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه يحسب قدر نصيبه مما عليه ويرد الباقي اذا أيسر وصورته ان كان  
رأس المال ألف درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخمسمائة ألف ربح وخمسمائة رأس المال وخمسمائة  
دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يبيع خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين  
التي على المضارب المخالف فيصير ألفاً فيكون بينهم أرباعاً سهمان رب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم  
للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من  
الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا أيسر وان كان في يد المضارب

ذوات الاربع يحنت في لاشبه \* حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلي فيه فلم يصل فلان فيه ثلاثة أيام لمصر الموافق  
أولاً لا يحنت الخالف بالصلاة فيه \* لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحنت لان المراد به الاقتداء به وان نوى حقيقة الخلف لا بصدق قضاء  
\* والله لا أصلي معك فصلي خلف امام يحنت الا اذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معه مائات \* لا يؤم أحداً فافتتح الصلاة فاجابته  
واقعدوا به حنت اذا ركع وتجدد لهم قضاء لادبانه وكذا لو صلى بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي لنفسه جازت الجمعة ولهم في الاستحسان



وحنث قضاء لادبائة ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أنه يصلي لنفسه لم يحنث ديناه وقضاء ولو شرع فيها ثم أحدث فقد سقم آخر  
حنث قال لها إن لم تصل إلى الساعة فانت طالق وقامت وكبرت وحاضت حنث قال صاحب المنظومة هذا صحيح على مذهب الثاني بناء على  
مسئلة الكوز والصحيح وقوع طلاقها عند الكل لو جرد الشرط وهو عدم الصلاة كذا قالت لله على صوم غد وحاضت فيه يصح النذر لان  
الحيض لا يمنع وجوب الصوم ولو قالت لله على صوم يوم حيض لا يصح قال لها إن لم تصومي غدا فانت كذا فصامت من الغد وحاضت حنث  
\* إن لم تصلي الفجر غدا فانت طالق فشرعت فيها وطلعت الشمس أفق ركن الاسلام (٢٩٧) رحمه الله بالوقوع والحال في بعدهم وكذا  
لو غسلت عضوها ثلاثا ثلاثا

ولو كانت غسلت مرة أمكنها  
الادراك قبل الطلوع لا يقع  
عند الحلو في \* ما أخرت  
صلاة عن وقتها وقد كان نام  
حتى خرج وقت الصلاة ثم  
قضاها فالصحيح انه ان كان نام  
قبل دخول الوقت وانته بعد  
خروجه لا يحنث وان كان  
نام بعد دخول الوقت يحنث  
\* ان تركت صلاة فانت  
طالق فترك وقضاها قبل  
يحنث وقيل لا وبالأول أفق  
عبد الرحيم الكرمني وبالثاني  
ركن الاسلام السعدي وهو  
الاشبه \* لا يقرأ اليوم  
فالحيلة ان يأتى بغيره \* لا يقرأ  
سورة فنظر في المحقق حتى  
أتى آخرها لا يحنث بالاتفاق  
بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ  
كتاب فلان فنظر فيه وفهمه  
يحنث عند محمد خلافاً للثاني  
لان المقصود منه فهم ما في  
الكتاب والفتوى على قول  
الثاني \* ان قرأت كل سورة  
من القرآن فعلى كذا قال  
محمد رحمه الله هذا على جميع  
القرآن ولا يحنث بالسلمة  
الا ان ينوي في سورة التمل  
\* لا يقرأ سورة فتركها فأنها

الموافق ألفادهم وخمسائة يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله آت في درهم فيكون نصيب  
المخالف من الربح خمسائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شي وان كان في يد المضارب الموافق ثلاثة آلاف  
فالربح ألفادهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح ألفين وخمسائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك  
ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة  
وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق أثلاثا على قدر حصتهما  
كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يملك ما في يد المخالف ولو كان في يد العامل بأمر صاحبه فان رب  
المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كان حين قبض الألف مضاربة اقتسمها  
نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبدا ثم أجاز صاحبه شراءه لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو  
اشترى باجيبا بالألف عبدا ثم باعه أحدهما بنصف معلوم فأجاز صاحبه جاز وكذلك لو أجاز رب المال كذا في  
المبسوط \* اشتريا عبدا فباعه أحدهما بغير عرض أو جارية فأجاز صاحبه لم يجز قيا سا أو جازا سقسا أو ولو لم يجز  
صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بالف ثم أجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون  
في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجز صاحبه ببيع العبد بالجارية أو العرض فأجاز رب  
المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشتري فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* وان أبضع أحدهما ببعض المال بغير أمر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح أو وضع فربح  
ذلك للمضارب الذي أبضع ووضعته عليه ولرب المال أن يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على  
الآخر وان شاء ضمن المضارب الآخر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشي فان أذن لكل واحد من  
المضاربين صاحبه أن يبيع ما شاء من المال فأبضع أحدهما رجلا وأبضع الآخر رجلا فذلك جائز  
عليه ما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من  
المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض أكثر من نصف الثمن الا أن يأذن له شريكه فان أذن له  
شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا المال فابضعا فلهما مضامنان  
له وان أبضعا بأذن رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط) \*

الاصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً لرب المال فيسه فأنه يصح  
ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفاً واما لا يغير أمره وان كان شرطاً لافائدة  
فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط \* ان خص له رب المال التصرف في بلد  
بعينه أو في سلعة بعينها فتقيده ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة الى من يخرجها من  
تلك البلدة فان أخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعة وان لم يشتر حتى  
رده الى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا اشترى ببعضه في المصروف

(٣٨ - فتاوى رابع) يحنث ولو ترك آية طويلاً لا يحنث \* لا يتوضأ من الرغاف فرغف أو بال ورغف وتوضأ فالوضوء منه ما يحنث وكذا  
لو حلف لا يغتسل من امرأته هذ من الجنابة فاصابها ثم أخرى أو على القلب فاعتسل يكون منهما ما يحنث \* (الحادى عشر في الاكل) \*  
الاكل ايصال ما يتأق به المضغ أو الهشيم الى جوفه مضغاً أو ابتلاعه أو ابتلاعه وبلا مضغ والشرب ان يوصل الى جوفه ما لا يتأق فيه الهشيم في  
حال وصوله كالنبيذ والماء \* ولو حلف لا يأكل شياً لا يتأق فيه المضغ بنفسه فأكل مع غيره وهو غائب أو كل كذلك حنث فحنثان يحلف على ان  
لا يأكل هذا اللبن فأكله مع الخبز أو التمر حنث \* لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك حنث ولو صب عليه ماء فشربه لا يحنث في الاكل ويحنث

فلا أشرب \* لا يأكل هذا الرغيف فدفقه وصب فيه الماء ثم شربه لا يحنث وإن أكله مملوا لا يحنث وكذا السويق إذا شربه بالماه فهو شرب لا يأكل وإن بله ثم أكله حنث \* لا يأكل طعاما سماه فضعه حتى يدخل في جوفه من مائه ثم ألقاه لا يحنث \* التغذى كل مترادف يقصده الشبع والتعشى كذلك وما يتغذى ما يعتاده حتى لو حلف على ترك الغداء فشرب اللبن لا يحنث والتداوى بخلافه \* حلف لا يتعشى فأكل قبة أو لفتين لم يحنث \* أكل شيا يسيرا (٣٩٨) فقال له رجل تغديت فقال عبده حران كان تغدي لا يحنث حتى يأكل أكثر من

نصف الشبّع \* حلف في رمضان ان لا يتشرب الايلة فا كل بعد ما تصافى الليلة لا يحنث والسكر بعد ثلثي الليل الى الفجر الثاني والعشاء ان يأكل أكثر من نصف الشبّع والذوق ان يصل الى فيه ويجدد طعمه فان عني بالذوق الا كل لم يدين قضاء سواء كان ما كولا أو مشروباً \* حلف لا يذوق فأكل أو شرب يحنث ولو لا يأكل أو لا يشرب لا يحنث بالذوق وعن محمد بن حلف لا يذوق فيمينه على الذوق حقيقة وهو أن لا يوصل الى جوفه الا ان يتقدمه كلام نحو ان يقال له تعال تغدمني خلف لا يذوق معه طعاما ولا شرابا فهو على الاكل والشرب \* لا يذوق الماء فتمضمض للصلاة لا يحنث \* لا يأكل طعاما ينصرف الى أكل ما كول مطعوم حتى لو أكل الخليل يحنث واذا عقد عينه على ما هو مأكول بعينه ينصرف الى أكل عينه واذا عقد على ما ليس بمأكول بعينه أو على ما يؤكل بعينه الا أنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف الى المتخذ منه \* سانه لا يأكل من هذا العنب

بعضه كان المراد به والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي \* وان كان يشتري بنصف المال شيئا خارج الكوفة وبالنصف بعد ما يرجع الى الكوفة فما اشترى خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضاربة ربحه وعليه وضعته وما يرجع به الى الكوفة يعود الى المضاربة قال في الاصل في هذا المسئلة يتصدق بالربح عند أي خيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحسانا ولو قال لا تعمل الا في السوق فعمل في غيره ضمن كذا في محيط السرخسي \* وما يفيد التقييد من الالفاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل به بالكوفة أو لتعمل بالكوفة محجوزا ومرفوعا أو فاعمل به بالكوفة أو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة بالنصف واعمل بالكوفة أو قال اعمل بالكوفة والضابطة أن الرب المال متى ذكر عقب المضاربة ما لا يمكن التلظ به ابتداء ويمكن جعله مبنيا على ما قبله يجعل مبنيا عليه كذا في الالفاظ الستة وان استقام الابتداء لا يبقى على ما قبله ويجعل مبتدأ كذا في اللغتين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة شورية وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي \* وفي القدروري اذا دفع اليه ألف درهم فقال خذ هذا الالف مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام فهذا على الخطئة ودقيقها وكذلك اذا قال خذ هذا الالف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قال خذ هذا الالف مضاربة بالنصف تشتري به الطعام أو قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للضاربة بالطعام حتى لو اشترى به غير الطعام يصير محالة فاضاما قال وله أن يشتري به الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لان التخصيص ثبت من وجه واحد ففي غير ذلك من الممكن واشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذا الالف واشتر به الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط \* اذا دفعه اليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة اذا خرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله أن يشتري دابة يركبها اذا سافر كما يشتري التجار وله أن يشتري أيضا حمله يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء أوفق في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للضارب \* ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام الا أن يكون في بلد اعتادت التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شراء السفينة أيضا كذا في محيط السرخسي \* وله أن يستأجر بعضه ليتاح حوز فيه الطعام أو يبيعه فيه كذا في المبسوط \* اذا دفع اليه ألف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله أن يضع في الرقيق أيضا وله أن يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له أن يشتري بعض المال طعاما أو كسوة للرقيق كذا في المحيط \* لو قال على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقييد وليس له أن يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي \* ولو دفعه اليه مضاربة على أن يشتري به من أهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف على أن يشتري من الصرافة ويبيع كان له أن يشتري من غير الصرافة ما بدله من الصرف كذا في المبسوط \* وان وقت للضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يطل العقد بمضيه كذا في الكافي \* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالنقد ويبيع به فليس له أن يشتري ويبيع الا بالنقد كذا في المحيط \* ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ماسي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو

أوالشاة لا يحنث بما يتخذ منه \* لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عنبه أو زبيب يحنث \* لا يأكل من هذا اللحم فاكل من مرقه لم يخالف يحنث \* لا يأكل لحوا لانية له لا يحنث بالسلك اذا نوى ولحم الابل والغنم يحنث مطبوخاً ومشوياً وأقديداً فهذا من محمد اشارة الى انه لا يحنث بأكل النوى به أفتى أبو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى وعند الفقيه أبي الليث يحنث ويستوى الحلال والحرام \* ولو أكل شيئاً من الرؤس يحنث بخلاف ما لحق لا يشتري لما فاشترى رأس مشوياً لا يحنث وفي الثاني جعل الاكل والشرا واحداً والاول

اصح ولو اكل شيئا من البطون كالكبد والطحال يحث في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحث وكذا في شحم الظهر ولا نه لحم سمين ولا يحث في شحم البطن والالنة بالاجاع لانه ينقي عنه اسم اللحم فلا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباجات ولو اكل الحرة التي في وسط الالنة يحث لانه لحم لا ياكل لحما فاكل شحما خالطه لحم لا يحث عند الامام رحمه الله وهو الصحيح والشواء والطبخ على اللحم خاصة وان كان له نية فعلى ما نوى والسهم المشوى لا يدخل فيه لا ياكل من هذه الشجرة فاخذ منها عصن (٣٩٩) فوصل باخرى فاكل من ثمرها لا يحث وقيل

يحث \* لا ياكل شيئا من الخلاء يحث بالعسل والبطيخ وكل ما هو حلو في عرفهم وفي عرفنا الحلو كل شئ حلو لا يكون من جنسه حامض فالعنب والبطيخ من جنسه حامض \* لا ياكل خبزا فاكل قرضا يقال له بالفارسية كليمه او ما يسمى نواله بريده يحث وفي الجوز بين وقرص القطايف لا يحث ولو اكل ثريدا او خبزا بعد ما نقت او العصيدة او التماح

او الكري لا يحث \* لا ياكل طهاما فاكل دواء ليس بطعام ولا غداء بل هو مركبه كالسقونيا لا يحث ولوبه حلوة كالسكرجيين يحث \* لا يشرب دواء ولا يتداوى فشراب لبن او استعط بهن او احتجم لاذكل ما يسمى دواء في العرف يدخل تحت البين وما لا يسمى دواء لا يدخل وان كان دواء في الحقيقة \* لا ياكل طعاما كان ملها يقال له بالفارسية شور يحث كالحلحلف لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل انه وجد طعمه حث والا وقرق بينهما الفقيه وقال في الفلفل يحث لان عينه ما كول لافي الملح مالم

مخالف كذا في المبسوط \* لو قال لا تبعه باكثر من ألف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي \* لو كانت المضاربة مطلقة فخصه برب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري دقيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا وتخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية التي يعلل السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح تنهيه كذا في فتاوى قاضيان \* فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشئ وصار نقد لم يشتري به الا الحنطة كذا في الحاوي \* اذا دفع اليه مالا مضاربة على ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس لللبوس في حق بن آدم فله ان يشتري به ما شاء من ذلك كالخز والحري والقز وثياب القطن والكتان والاكسية (٢) والانجانيات والطيايس ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والاعطاط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولودفعه على ان يشتري به البز فليس له ان يشتري من ثياب الخز والحري والطيايس والاكسية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* والله اعلم

### \* (الباب السابع في المضارب يضارب) \*

اذا دفع المضارب للمال مضاربة بغير ان يرب المال لم يضمن بالدفع مالم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين \* ثم رتب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صحّت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان ونصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي \* وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الاخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين \* ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللأول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي \* ولو استهلك المضارب الاخر المال او وهبه كان الضمان على الاخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل امتثل أمر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن أيهما شاء كذا في المبسوط \* ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في النخبة \* ولو أضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به

(٢) قوله والانجانيات جمع أنجانية بفتح الهمزة وكسر هاء وسكون النون وكسر الواو وحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء نسبة مشددة كساء غليظ لاعلم له نسبة الى موضع يقال له أنجان يقال كساء أنجاني كذا في شرح البخاري فحينئذ عطفه على الاكسية من قبيل عطف الخاص اهـ بجزاوي

يا كل عينه مع الخبز أو شئ آخر الا اذا دل الدليل وقت البين انه اراد الطعام المالح وقال القاضي يحث فيهما العموم المجاز ويقول الفقيه يفتي \* لا ياكل اداما ولا نية له فالادام الخبز والزيت واللبن وكل ما يصطبغ ويختلط به الخبز والعنب والبطيخ والتمر ليس بادام اجاعا \* لا ياكل من هذا الخبز فالتخذ سكاكة واكل لا يحث \* لا ياكل من زهده البقرة فاكل من دوعه يحث ولو من دوعته لا يحث \* لا ياكل اللبن فجعل في ارز وطبخ لا يحث وان لم يجعل فيه ما يرى عينه وفي التوازل ان كان يرى عينه ووجد طعمه يحث \* لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه

زعفران يحنت \* لا يا كل هذا السمن فجعله خبيصاوا كله يحنت وكذا في كل موضع يرى عنه وان لا يرى لا وان وحد طعمه \* والقر لوجعل عصيدا ويا كل يحنت لبقاء اسم القر \* وعن محمد حلف على المايوكل فاشتري به ما كولا ويا كل يحنت وان ما كولا \* لا يا كل النمار لا يحنت بالبطيخ \* لا يا كل الدهن يحنت بدهن الكراع وفي الشرا لا \* لا يا كل سكر فاخذ السكر ومعه حتى ذاب ثم ابتلعه لا يحنت ولو فعل هذا في الصلاة فسدت \* لا يا كل (٣٠٠) رمانة فصلا لا يحنت \* لا يا كل من - له هذا الكرم وحامضه يحنت با كل

بسره وعنه \* وقوله ازشير في اين رزته خورم على الدبس \* لا يا كل من هذا المسلوخ فاذا ذيت الميتة حتى صاردها فاكل لا يحنت \* حلف ليا كلتي السم اويوكل فلانا يا كل لب الجوز لانه سم حتى لو اكل كثر اكله قتله \* لا يا كل لحم شاة فاكل لحم غزال لا يحنت مصر يا كان الحالف اوقرويا وعليه الفتوى \* لا يا كل لحم بقرة فاكل لحم جاموس يحنت وعلى القلب لان المقر اسم جنس والجاموس اسم نوع قال القاضي وينبغي ان لا يحنت في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما \* لا يا كل لحما فاكل لحما غير مطبوخ يحنت \* لا يا كل لحما يشتره فلان فاشترى فلان سخلة فذبحها فاكلها الحالف لا يحنت \* (نوع منه) \* اشترى منامن اللحم فقالت زوجته انه اقل من من وحلفت على ذلك وقال الزوج ان لم يكن منا فكذا يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنت \* ان حلف انه ليس في بيته مرققة فاذا فيه مرققة قليلة لا يحنت لا يقال في العرف في مثله في البيت مرققة او كانت كثيرة فاسدة

ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله أي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضيعة على المضارب الاول ولا ربح لرب المال فان ضمن المضارب الاول صحت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جازو يكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للضارب الثاني والنصف لرب المال ولثاني الاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال رب المال لا الاول ماربحت في هذا من شيء فهو بيننا نصفين أو قال على أن مانال لك من فضل أو ربح أو قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن مارزق الله فيه من شيء أو قال على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفين ولو قال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخصم أسداس الربح كان كله صحيحا والثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفين كذا في المبسوط \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك نصف الربح لرب المال والنصف الآخر للضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في النخبة \* ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فالمضارب الاول يرى من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على أحد بشئ وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطوا ولو كان المضارب الاول - حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فلرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر الملك للاول صحت المضاربة بتان جميعا الثانية والثالثة والوضيعة على الاول وأما الربح فلامضارب الاخر سدسه وللثاني سدسه وللادول ثلثي الربح كذا في المبسوط \* وللضارب أن يشارك غيره شركته عتقان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصص المضاربين من الربح فيستوفى منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهم على الشرط هكذا في البدائع \* ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال به سدما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضيعة عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الاول ويرجع به

لا يحنت وان كانت تصلح لبعض ولا تصلح لبعض يحنت \* لا يا كل من هذا القدر وكان اغترف منها في قصعة قبل الحلف فأكل الاول لا يحنت \* ما مشبديك نهخيم دهنه خورديم وباتن كان جوشيده اندو خورده اند لا يحنت \* لا يا كل من طيخ فلانة فسخت مرققة كان طيخا غير هالا لا يحنت \* وقوله ازيدك كرده تونه خورم فهو كقوله بخته توه ولو وضعت الله في الثور ان لم يكن فيه نار أو قدنت هي يحنت وان أو قد هاعير هالا وان كانت فيه نار ان كانت أو قدنتها قبل الوضع حنت وان كان أو قد هاعير هالا قال الفقيه يحنت لانه في العرف يسمى واضع

القدر طبائجا كما يسمى موقد النار تحت وعليه الفتوى \* لا يأكل طبيخا ولا مية له فعلى اللحم والفلية التي لا هرقه لها ليس بطبيخ وهو على اللحم والرقه وقال ابن سماعيل على الشحم أيضا \* حلف روز جهار شنبه شاداردعوت كم فهد ذاعلى أقرب الاربعاء اليه والشرطان يضيفهم في هذا اليوم جلة أو متفرق في أى مكان وجدهم بحيث يسمى هو لا مضيفا وهو مضيفا حتى لو أطمعهم خبز القفار بحث ولو غابوا في موضع لا يمكنهم الوصول في اليوم بحث لعدم البر بخلاف مسئلة (٣٠١) الكوز لان شرب الماء المراق لا يتصور

بجلاف قطع المسافة البعيدة  
 \* لاياً كل مماياً كله فلان  
 فأ كل منه بعد خروجه عن  
 ملكه لا يحنث \* لاياً كل مما  
 يشتريه فلان فاشترى فلان  
 وباعه فأ كل منه الحاف  
 لا يحنث \* لا آكل من ميراث  
 فلان فات فلان فأ كل من  
 ميراثه حنث وان ورثه من  
 وأرثه وأكله لا يحنث نسخ  
 الميراث الثاني الميراث الأول  
 كالشراء \* حلف لا يطعم فلانا  
 من ميراث والده فورث طعاما  
 فأطعمه أو دراهم فاشترى به  
 طعاما وأطعمه يحنث وان  
 بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه  
 لا لاياً كل من ميراث  
 والده شبه أفات والده وورث  
 ماله فاشترى به طعاما فأكله  
 لا يحنث في القياس لان  
 الطعام ليس بميراث  
 ويحنث في الاستحسان لان  
 الموارث هكذا تؤكل في  
 العادة فان اشترى بالميراث  
 شيأ ثم اشترى بذلك الشيأ  
 طعاما وأكل لا يحنث لانه  
 اشترى بكسبه لا بميراثه  
 \* لا ياكل من زرع فلان فاكل  
 منه ما هو عند المزارع أو عند  
 المشتري منه يحنث لان  
 الشراء لا يفسح الزرع وان  
 اشترى منه آخر وبذره فاكل  
 من ذلك الخارج لا يحنث

الاول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى أجر مثل العامل أو لامن المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الاول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضعية والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه أجر مثل المضارب الاول وعلى المضارب الاول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط والله أعلم

\*) الفصل الاول في بيع المضارب برابحة أو تولى على الرقم أو غيره قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مرابحة بعد ما أنفق حسب ما أنفق على المتاع من الجمل وغيره ولا يحسب ما أنفق على نفسه في كسونه وطعامه ووركو به ودهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو بيع على رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مرابحة قام على بكذا تحرز عن الكذب كذا في المحيط ولو اشترى المضارب متاعا بألف درهم وورقه بألبي درهم ثم قال للمشتري منه أبيعك مرابحة على رقة فان بين المشتري كمرقه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كمرقه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقة كمرقه فهو بالخيار ان شاء أخذه وان شأتركه فان قبضه فباعه ثم علم مارقة فرضى به فراضاه باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمرابحة فان كان المضارب ولا ربح لاربحه ولا يعلم المشتري مارقة ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر يباعه حيا جاز ان لم يكن الاول قبضه وكذلك لو كان الاول علم برقة فسكت حتى باعه المضارب من آخر يباعه حيا فان رضيه الاول بعد ما علم برقة ثم باعه المضارب من آخر يباعه حيا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرقة فنقض البيع لم يجز البيع الثاني أيضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بألف ثم قال لرجل أبيعك هذا المتاع مرابحة بربح مائة على ألبي درهم ولم يسم رقبا ولا غيره فاشتراه ثم علم أن المضارب كان اشتراه بألف درهم فالبيع لازم بألبي درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بمصنع كذا في المبسوط ولو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهمين يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلاثين ولو قال بربح العشرة خمسة عشر كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين فيساو في قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة أحد عشر ونصفا كان الربح درهم ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي ولو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوى ثلاثة دراهم ثم باعه بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاثا ولو قال بوضعية الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلاثين وكذلك لو قال بوضعية العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له أن يبيع الجارية مرابحة على الثمن

فيه عجين خسته لا يحنث \* لا يشرب من مائه ولا يأكل من ملحها فاخذ من مائه وملحه وجعل في عجين فاكل من خبزته لا يحنث لانه ثلاثي \* قال لها ان اكلت والدتك من مالي فانت كذا فطجنت امرأته قد راها جارية وجعلت فيه شيئا من الخوايج من مال زوجها وأطعمت أمها من ذلك القدران فعلت ذلك برضاها ورضا زوجها لا يحنث وقيل لا يحنث مطلقا لان الخوايج دخلت في ملك صاحب القدر \* لا يأكل من خبز خسته فساقر الخن وخلف لامرأته النفقة (٣٠٣) فاكل منه ان كان الخن أقرزها النفقة لا يحنث لانه صار ملكا لها وان

لم يفرز وقال كل من طعمي ما يكفيك فاكل منه يحنث \* لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام وقالت له دار بخور فاكل منه لا يحنث ولو لم تقل دار بخور يحنث \* لامرأته بقرة لبون فخرت منازعة في البقرة فقال ان شريت من ابنتك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت البقرة من آخر ثم أكل من لبنها لا يحنث \* قال لها اكراري زديكي تو بخورم فكذا فوهبت الاجر لآخر فاكل الخاف منه قيل يحنث لانه أجر الارضاع والاصح انه لا يحنث كالو حاف لا يأكل من غزل فلانة فباعته عزله او وهبت الثمن لابنها ثم وهب الابن الحواف شيئا فاكله لا يحنث \* ولو قال ان اكلت من مالك لا يحنث اذا اكله بعد بيعه من غيره \* لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو يملكه فلان أو دارا فلبس ثوبا وسكن دارا اشتراه فلان مع غيره لا يحنث لانه اسم للكل فلا يقع على البعض بخلاف ما لو حلف لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاكل ما اشتراه فلان مع غيره الا ان ينوي شراءه وحده

ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية من ارجحة أو تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام من ارجحة أو تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد برمج عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وبأخذ المضارب الغلام يأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضارب فباعها بغلام وتقابضتا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية برمج العشرة أحد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضعية العشرة أحد عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزا من أحد عشر جزأ ولو قال أبيعك هذا الغلام برمج عشرة دراهم كان جائزا وبأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضعية عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط \* ولو كان رأس المال ألفا نيسابورية فاشترى به عبدا ثم باعه بأف مروية قال اشترته بألف نيسابورية وبأبيعك بارجحة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروية ولو قال برمج العشرة أحد عشر كان الثمن والر برمج نيسابورين ولو قال بعتك بوضعية مائة كانت المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع مالاً مضاربة الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتقابضت زادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية برمج مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاعا المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وان شاءت قبض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كل ارجحة وان كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمسمائة ثم اشتراها بألف باعها مائة ارجحة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى على خمسمائة ولو كان باعها بألف درهم وكر خنطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها مائة ارجحة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها مائة ارجحة في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان المضارب باع الجارية بشئ من المكيل أو الموزون أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها مائة ارجحة على الألف كذا في المبسوط

\* (الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال) \* المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مائة ارجحة فانه يبيع مائة ارجحة على أقل الثمن وحصه المضارب من الرمج كذا في التتارخانة ناقلا عن الاسيحي رجه الله تعالى \* اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدا بمائة خمسمائة فباعه من المضارب بألف فان المضارب يبيعه مائة ارجحة على خمسمائة الا اذا بين الامر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع \* وان اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال مائة ارجحة بألف ومائتين باعه رب المال مائة ارجحة بألف ومائة \* كذا في الكافي \* ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بمائة خمسمائة درهم من المضارب باعه المضارب مائة ارجحة على خمسمائة كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال بمائة خمسمائة وباعه من المضارب بألف ومائة فانه يبيعه مائة ارجحة على خمسمائة وخمسين ولو اشترى المضارب بمائة باعه مائة ارجحة على خمسمائة ولا يحتسب المضارب شيئا من

\* لا يأكل من خبز فلان فاكل مشتركا بينه وبين غيره يحنث وفي التوازل لانه أكل حصته ولو قال رغيف فلان لا يحنث حصه بالمشتراك وكذا دار بين أختين فان قال زوج أحدهما ان دخلت الا في نصيبك وهي لم تقسم فدخلت لا يحنث لعدم الدخول في غير نصيبها \* لا يدخل دار فلان فدخل دار مشتركة بينه وبين غيره لا يحنث بخلاف لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بينه وبين غيره يحنث لان نصف الأرض أرض لانصف الدار \* لا يأكل من مال فلان فاكل من حب خل بينه وبين آخر خنث \* وقالافين حلف لا يأكل طيخ فلان فاكل



مما طبخه هو وغيره حنت فان سلف لا يأكل من قدر طبخها فلان ما كل من قدر طبخه هو مع غيره لا يحنت \* لا يأكل من رمانة اشترها فلان  
فاكل من رمانة اشترها مع غيره لا يحنت \* لا لبس من نسيم فلان فلبس مما نسجه مع غيره حنت ولو كان قال لا لبس ثوباً من نسجه والمسئلة  
بجها لا لما ذكرنا \* لا لبس من غزل فلانة فلبس من غزلها مع غزل غيره حنت \* لا يأكل من ماله فاكل مما اشتراه من درهم مشتركة لا يحنت  
\* لا أكل من طعامك أو لا لبس من ثيابك والمخاطب يساع الطعام والثياب (٣٠٣) فاستعمل بعد الشراء منه يحنت

\* ان أكلت من مال أبي  
فكذا لا يحنت بالاكل بعبد  
موته ولو زاد بعد موته يحنت  
\* لا أكل من كسبك فاكل  
من مال أوصى به له يحنت  
ولو أكل مما ورثه المخاطب  
لا يحنت ولو أكل الخالف  
مما ورثه من المخاطب يحنت  
لانه كسب المخاطب حتى  
يحنت فيه كسب آخر فلا  
يحنت اذا كله بعد الهبة  
منه أو الوصية له والمهر  
كسب المرأة وكذا ارش  
الجراحات \* ولو قالت اكر من  
جيزي توخوهم فكذا فبعث  
اليها طعاما فاكلته لا يحنت  
لانها أكلت من شيء نفسها  
\* (نوع آخر) \* لا أكل من  
هذه الخدجة فاكله حين  
صار بطيخا لا يحنت وكذا في  
العنب اذا صار زيبا وكذا  
الخوخ اذا لبس بخلاف  
الجوز والفسق والوز  
والتين وأشياء ذلك \* لياكل  
هذه الرمانة فاكلها لا حنة  
بزا إلا ان ينوى الكل ولوري  
بالحب ومص ماء هابر حلق  
على أكلها أو شربها \* لا يأكل  
عنباً فاكله وري بقشره  
وحبه لا يحنت لانه شرب  
\* ولو ابتلع الحب مع المله  
حنت لان القشر لا يحكمه

حصة نفسه حتى يكون ما نقداً أكثر من ألف فيحسب من حصة نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس  
تجوز المسائل كذا في الحاوي \* ولو اشترى رجل مالاً بألف وقيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد  
ما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفاً فإنه يبيعه من أجرة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى  
رجل مالاً بعبد أجرة قيمته ألفان فباعه من المضارب بألفين فإنه يبيعه من أجرة على ألفين كذا في  
محيط السرخسي \* ولو كان رجل مالاً اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب  
من أجرة على ألف وان كان اشتراه رجل المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه  
المضارب من أجرة على خمسمائة كذا في المبسوط \* ولو كان العبد يساوي ألفاً وخمسمائة فاشترى رجل  
المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب من أجرة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط  
السرخسي \* ولو كان رجل مالاً اشتراه بألفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب  
من أجرة على ألف كذا في المبسوط \* ولو اشترى رجل مالاً سلعة بألف درهم تساوى ألفاً وخمسمائة فباعها  
من المضارب بألف وخمسمائة فإن المضارب يبيعهها من أجرة على ألف ومائتين وخمسين إلا إذا بين الأمر على  
وجهه كذا في البدائع \* لو كان رجل مالاً ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه  
من أجرة حتى يبين أنه اشتراه من رجل المال كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبد أجرة قيمته ألف  
فباعه من رجل المال بألف فإنه يبيعه من أجرة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع إلى رجل  
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبداً فباعه من رجل المال بألف درهم باعه رجل المال  
من أجرة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رجل المال  
بألف درهم فإنه يبيعه من أجرة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب  
ويطرح عنه خمسمائة ربح رجل المال وخمسمائة أيضاً يملك به رأس المال وان كان بقي من المضاربة  
خمسمائة في يد المضارب لم يحسب به في ثمن هذا العبد ويستوى ان كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في  
هذا الوجه كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رجل المال فإنه يبيعه  
من أجرة على ألف هكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى المضارب بألف عبداً فباعه من رجل المال بألفين  
ثم ان رجل المال باعه من أجنبي مساومة ثلاثة آلاف ثم اشترى المضارب من الأجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه  
من أجرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يبين الأمر على وجهه وعندهما يملك بيعه من أجرة على  
ألفين كذا في الحاوي \* ولو كان المضارب باع العبد من رجل المال بألف وخمسمائة ثم باعه رجل المال من  
أجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت ألفين فاشترى بها العبد من أجنبي فإنه  
يبيعه من أجرة في قولهما على ألفين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه من أجرة  
على ألف وأربعمائة كذا في المبسوط \* اشترى المضارب بألف وولاه رجل المال ثم باعه رجل المال من أجنبي  
من أجرة بألف وخمسمائة ثم اشترى المضارب من أجرة بألفين ثم حطرت رجل المال عن الأجنبي ثلثمائة وهو الخس  
يحط الأجنبي عن المضارب الخمس وذلك أربعمائة ويبيعه من أجرة على ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى إلا أن يبين وعندهما يبيعه من أجرة على ألف وستمائة لان ما حطرت رجل المال عن الأجنبي يقسم  
على الربح وعلى رأس المال أثلاثاً ثلثمائة من رأس المال والثلث من الربح فيكون المخطوط من الربح مائة

\* لا يأكل بقلًا فاكل بصلًا لا يحنت الآن يكون عنده ذلك \* والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسق والوز والواجص والعنب  
والكمثرى والسفرجل فاكلها جاعاً طهاها بياضها ثم يبيعها لا الخيار والقمام والجوز بالاجاع وكذا العنب والرطب والرمان  
عنده خلافهما والتوت فاكله وعدا الامام القدوري البطيخ من القوا كقولهم يبعده الامام الحارثي منه قال الامام رحمه الله السمسم والباقل  
ليس من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكله عرفاً ويؤكل تفكه لا يدخل وما لا فلا \* لا يأكل من ثمار العام ان قال في وقت الفاكهة فهو

على الرطب وان في غير حينه فعلى اليابس هذا هو العرف \* (نوع آخر) \* ان اكلت اليوم أو تغذيت اليوم الارغيفافا كل بعده ترا  
أوفاكه حنت \* القاضى لا ياكل اليوم الارغيفافا كله مع الادام كثلل لا يحنت لاقتضاء الاستثناء الحسناس في المعنى المطلوب والادام  
لا يجانس في الاكل \* ان اكلت يومى أكثر من رغيف فعلى الخبز خاصة \* لا أكل من هذه الخاوية التي فيها الزيت يحنت باكل بعضه ولو حلق  
على السبع لا يحنت ما لم يسع الكل \* لا يأكل هذه البيضة أو هاتين البيضتين لا يحنت الا باكل الكل \* قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله حلف  
على شئ يمكنه أكله في عمره لا يحنت باكل بعضه والصحيح انه ان لم يمكن أكل كله في مجلس يحنت باكل بعضه \* قال محمد رحمه الله كل شئ يمكن  
أكله لواحد في مجلس أو شربه لا يحنت باكل (٣٠٤) بعضه وكل ما حلف على الواحد منه يحنت بقليله اذا جع بين اثنين منه أو أكثر

يحنت \* وعن الامام رحمه الله فمين قال كلاً أكلت اللهم أو شربت الماء فله على ان أتصدق بدرهم فكل فعله في كل لقمة وشربة صدقة \* لا يأكل هذا الرغيف فكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض لانه ينزله قوله والله لا أكل هذا الرغيف \* قال لغيره والله لا أكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فكل لقمة حنت في اليمين الاول فان عاد فكل حنت في اليمين الثاني أيضا ويلزمه كفارتان \* ليغدينه اليوم بالف أو ان لم أعق عبدا اشتريه بالف أو ان لم تغزى اليوم قطنا بالف فاشترى ما يساوى درهمها بالف فغداه أو أعنته أو غزته بر \* (نوع آخر) لا يأكل حراما فاشترى بدرهم غصب خبزا وأكله لا يحنت وهو آثم وان غصب خبزا وأكل حنت وان بدل الخبز

ويبقى أربع مائة ثم يجب على الاجنبى أن يحط عن المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبى عن الثمن أربع مائة ثم يطرح أيضا عن ثمن المضارب ربع المال وذلك أربع مائة فاذا طرح أربع مائة من ألف وستائة يبقى ألف ومائتان هكذا في محيط السرخسى \* ولو كان المضارب حط عن ربع المال من الثمن الذى ولاده العقد مائتى درهم فان ربع المال يحط المائتين وحصلت من الربع وهى مائة درهم عن الاجنبى ثم يحط الاجنبى عن المضارب هذه الثمناة وحصلت من الربع وهى مائة فيبقى العبد فى يد المضارب بالف وستائة شراء من الاجنبى فان أراد ان يبيعه مائة مائة باعه فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى مائة مائة على ألف ومائتين وعندهما يبيعه مائة مائة على ألف وستائة كذا فى المبسوط

\* (الفصل الثالث فى المراجعة بين المضاربين) \* قال محمد رحمه الله تعالى فى الاصل اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبدا بخمسة مائة من المضاربة فباعه من الآخر بالف فاداد الثانى أن يبيعه مائة مائة يبيعه على أقل الثمنين ولو باعه الاول من الثانى بالقي ألف المضاربة وألف من مال نفسه فان الثانى يبيعه مائة مائة على ألف ومائتين وخمسين لان الثانى اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذاك النصف الثانى بمائتين وخمسين كذا فى البدائع \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار ألفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة فباعه من الآخر بالالفين اللتين فى يده وقيمته ألفا درهم فان الثانى يبيعه مائة مائة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة من المضاربة وخمسة مائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مائة مائة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بالف من عنده وخمسة مائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مائة مائة على ألف ومائتين وثلاث وثلاثين وثلاث ولو كان الاول اشترى بالف المضاربة وبخمسة مائة من ماله فان الآخر يبيعه أيضا مائة مائة على ألف ومائتين وثلاث وثلاثين وثلاث كذا فى المبسوط \* لو دفع الى أحدهما ألفا الى الآخر ألفين فاشترى صاحب الالف عبدا بمائة مائة من صاحب الالفين بالالفين باعه مائة مائة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة باعه الثانى مائة مائة على ألف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثانى بثلاثة آلاف ألفان من المضاربة وألف من ماله باعه مائة مائة على ألفين وسدس ألف ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثانى مائة مائة على ألف وخمسة أسداس الالف كذا فى محيط السرخسى \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة والى آخر ألفي درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسة مائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف ألف من ماله وألفي المضاربة فان الآخر يبيعه مائة مائة على ألفين وستة وستين درهما وثلاثي درهم هكذا فى المبسوط \* ولو اشترى الاول بالف المضاربة وخمسة مائة من ماله ثم باعه من الثانى بالف المضاربة وألف من

بزيت واكل لا يحنت وان أكل لحم فرد أو كلب قال أسد بن عمرو لا يحنت وبه أخذ نصير بن يحيى وقال الحسن ماله كله حرام \* قال الفقيه ما اختلف فيه العلماء لا يكون حراما مطلقا وانه حسن واختار انه يحنت المضارب باكل الميتة واختار فى التاموى انه ان كل المغصوب المتغير قبل أداء الضمان يحنت لبقاء الحرمة قبل أداء البدل ولو أكل من الكرم الذى دفعه معاملة لا يحنت \* لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنت وأكله ان يثرد فيه ولو حلف لا يشرب فأكله لا يحنت هذا فى العربية ما فى الفارسية يحنت بايها كان فيه ما وبه يفتى \* وعن محمد رحمه الله حلف على دراهم لا يأكلها فاشترى بها دينار أو فلو ساءم اشترى به طعاما أو كل حنت \* وان بدل الدراهم بالعروض واشترى بالعروض طعاما أو كل لا يحنت \* لا يأكل من مال فلان فغصب منه خنطة وطحنها أو دق قانخه

واكله ذكره في المنتقى في الموضوعين وذكر في احدهم انه يحنت وفي الآخر انه لا يحنت وان قال لا آكل من طعامه والمسئلة بمجالها حث  
 \* لا يا كل من هذا العنب فأكل من زيبه أو عصيره لا يحنت \* ولوحاف لا يا كل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ما أشبه ذلك  
 لا يحنت \* ويحنت بالعنب والزبيب والخوخ والكثيرى رطباً أو يابساً لان هذه الاشياء تخرج من الكرم من غير صنع العبد \* لا يا كل الدباء  
 فأكل عصيدة فيها دباء لا يحنت لانه مستهلك الا ان يكون الدباء قائماً بعينه في (٣٠٥) العصيدة \* لا يا كل من هذا اللبن

فأكله مع الارز مطبوخاً  
 لا يحنت وعلى قياس ما لو  
 حلف لا يا كل تمرأ فالتخذ  
 عصيدة منه فأكله يحنت  
 ينبغي ان يحنت أيضاً هنا  
 \* لا يا كل هذا الصقراط فجعل  
 في تمامه واكله يحنت لان  
 عن الصقراط في اللطيفة  
 قائم يرى والاسم لم يزل

ماله باعه مرابحة على ألفين وخسمائة كذا في محيط السرخسى \* واذا دفع الى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف ودفع الى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخسمائة  
 من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فانه يبيعها مرابحة  
 على ألفين وعثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذ قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن حصة ألف درهم وكان  
 ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنا عشر جزءاً من  
 سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط \* ولو اشترى عبداً بالف المضاربة وخسمائة من  
 ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف ألف المضاربة وألفين من ماله باعه على الألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح  
 كذا في محيط السرخسى والله أعلم

### \* (الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة) \*

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة وكان الدين عليه مانعاً من ولورهن وقيمته والدين سواء كان على  
 المضارب نصف قيمته لان الأذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوجه وكان الرجح الحاصل من مال  
 المضاربة على ما شرطوا وحصل بالاستدانة ان كان مطلقاً يقتضى التساوى سواء كان الرجح في المضاربة  
 نصفين أو ثلثاً لانه لا يتعلق لاحده ما بالآخر كذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل ألفاً مضاربة لم يكن  
 للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بما كثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فان اشترى  
 سلعة بما كثر من ألف كانت حصة الألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعة وعن الزيادة  
 عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك  
 أن يشتري بعد ذلك شيئاً ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كل مكمل والموزون ونحوه كان  
 مشترياً لنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى  
 بالدنانير أو دنانير فاشترى بالدرهم نفذ على المضاربة استحساناً لانهم ما تجنس واحد في حق الثمنية وفي حق  
 المضاربة كذا في محيط السرخسى \* وكذا اذا اشترى بالقوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا  
 اشترى بالبعض وفي يده السود وبالصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوى \* ولو اشترى بتر ذهب أو فضة  
 مرصوفة بجوز أن يكون ثمنها كان مشترياً لنفسه واذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئاً بمائة دينار  
 وقمة الدنانير أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف ولم الفضل للمشتري وكان شريكاً في المضاربة  
 ولو كانت قيمة الدنانير ألفاً فاشترى بالدنانير بنوى عن المضاربة ثم غلبت الدنانير قبل أن يتقدمت ألفاً  
 وخسمائة فهذه وضعية دخلت على المال فيشتري بالألف ذهباً وينفقه ثم يبيع المتاع فينفقه ببقية الذهب  
 كذا في المحيط \* اذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليه اجارية خمسمائة كرحضة وسط وقبض  
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتري للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في  
 المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين ديناراً فقبضها ولم يتقدم الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال  
 بخمسين ديناراً استحساناً فيعطيه بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب  
 المال ماله ألف درهم وخمسين ديناراً والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى

\* (الثاني عشر في الشرب) \*  
 وفيه اذا أدخل الخالف  
 في المعقودة شرطاً لا يشرب  
 النبيذ فاختار انه يقع على  
 المسكر من ماء العنب نياً كان  
 أو مطبوخاً لان الصالحين  
 يسمونه شارب الخمر واسم  
 سيكي يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب أيضاً وفي النوازل  
 انه يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب وغيره كالبيكني  
 وأقنى شيخ الاسلام به واسم  
 محي على التي من ماء العنب  
 الا اذا نوى مطلق الشرب  
 وقيل انه بمنزلة سيكي مخورم  
 وأقنى الامام النسفي انه اذا  
 نوى مطلق الشرب أو المسكر  
 يحنت بكل مسكر \* لا يشرب  
 اليوم شراباً لا يحنت بالحل  
 والزيت والسمن ويحنت  
 بالما والنبيذ \* لا يشرب اليوم  
 يحنت بكل شيء شربه حتى  
 انحل والسمن وفي الفتاوى

(٣٩ - فتاوى رابع) لا يحنت بالماء واسم الشرب يقع على البيكني والاختصة لانه لا يشرب وفي الشريعة يقع على الخمر خاصة وفي  
 الاصل يقع على الماء أيضاً قال شمس الأئمة رحمه الله ذاق العربية وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة واختار للفتوى على ما ذكرناه عن  
 الاصل قال القاضي وفي عرفنا يقع على كل مسكر \* لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل بغيره لا يحنت ولو شرب بعده يحنت فان أدخله  
 في حلقه بغيره حنت \* لا يشرب مع فلان فالشرط اتحاد الجاهل وان اختلفت الآية والشرب \* لا يا كل مع فلان فأكل هذا من قصعة

وفلان من قصعة أخرى لا يبحث ان قلت هذا من السكر فكذا فهدا على تسمية الناس اياه سكرًا \* سكران قال لامرأته امشب اكرت بجفاته  
فلان نه برم وى ندهم فكذا فذهب ولم يستقها لا يبحث ولو قال في مخورم وبدت نكيرم وحلف عليه فاخذ به ونقل الى مكان آخر ان لم  
ينوعند المين الشرب يبحث في الصحيح وقيل لا يبحث \* لا يتخذ خراجا جعل عصير في خاية ليتخذة خلاصا خراجا ينبغي ان يجعل فيه ملحاً أو  
شيأ آخر يغيره فان لم يفعل ان كان أهل (٣٠٦) البلدة يخلون ذلك كذلك لا يبحث \* عوتب على الشرب فقال والله لا اشرب الخراج من

الجارية باثقة كذا في المبسوط \* ولو اشترى أو لا عبداً بمائة لم يملك أن يشتري به بعد ذلك الا بقدر  
جسمائه وكذلك كل دين يلحق المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية أو  
عرض فاشترى جارية للمضاربة لبيع العروض فيؤدي عنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلاً ولو باع  
ما في يده قبل مجي الأجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينقلب للمضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* لو باع المضارب واشترى وتصرف في ماله المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من  
المكيل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دنانير ولا فلس فليس له أن  
يشترى متاعاً بثلث ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدره بان اشترى عبداً بكر حنطة موصوفة فان اشترى  
بكر حنطة وسط وفي يده الوسط أو بكر حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده أجود مما اشترى به أو  
أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع \* اشترى بحنطة نسيئة وفي يده حنطة جاز كذا في محيط  
السرخسي \* لو كان امرأه أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثياباً ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شرك  
في الثياب بما زاد العصفريها وأصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط  
\* ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضمان للثياب ورب المال بالخيار ان شاء  
أخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس  
المال فان باعها قبل أن يختار شيئاً مساومة ومراحمه جاز ويرى عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على  
قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على  
المضاربة يستوفى منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب  
الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بأن اشترى الثياب بألف وهي تساوي ألفين حين  
اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أبيض وان شاء أخذ ثلاثة أرباعه واعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة  
أرباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي \* وان كان صبغه أسود فعندهما  
الجواب فيه كالجواب فيما صبغ أحمر وعنده أي حنيفة رحمه الله تعالى السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة  
الحل والقسارة في أنه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح أن هذا في ثياب يتقص السواد  
من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها أحمر أو أحمر هكذا في المبسوط \* ولو اشترى  
ثياباً بجميع مال المضاربة ثم استأجر على جمالها أو قصارتها أو قتلها وفعّل ذلك من ماله فهو متطوع لانه  
يصير مستديناً على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اعمل فيه برأيك ولم يقل كذا في محيط  
السرخسي \* وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة  
عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مراحمه على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي \* ولو أن المضارب لم  
بصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان  
زادت أو نقصت فان باعها بربح أو وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على  
قوله افا ما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان  
مؤنة القسارة جرى الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط \* في المنتقى رجب - دفع الى  
رجل ألف درهم مضاربة فاكترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاماً

هذا الكرم يبحث بالشرب  
من خمره اعتبار العرف  
الناس \* عاتبه امرأته  
في الشرب فقال ان تركت  
شربه أبد افانت طالق ان عزم  
على عدم الترتي يبحث وان لم  
يشرب \* لا يشرب أكثر من  
مرة في كل منزل يكون فيه  
فشر بضيعة في منزل واحد  
مرة وشرب معه في البستان  
مرة والضيعة مرة يبحث  
\* لا يشرب لبناً هذه البقرة  
فصب فيه لبناً آخر لبقرة  
أخرى فالثاني يعتبر الغالب  
وعند محمد يبحث بكل حال  
لان الجنس لا يغلب الجنس  
عنده بل يكثره وان صب  
فيه الماء وشربه ان اللون  
والطعم لا يثبت وان للماء  
لا عند الثاني ومحمد يعتبر الغلبة  
بالاجزاء وان تساوى يبحث  
استحساناً والخلاف فيما  
يترجح أما ما لا يترجح كالدهن  
اذا عقد عينه عليه يبحث  
اتفاقاً وان مزج الخالف  
على ترك شرب الخمر اياه بالآخر  
كالبنكي والبنج تعتبر الغلبة  
باللون والطعم عند الثاني كما  
ذكرنا في اللبن وان مزجه  
بالدبس تعتبر الغلبة أيضاً وفي  
الفتاوى لا يشرب المسكر  
فضم غير المسكر اليه وشرب

ان بحال يسكر الكثير من الخلو يبحث وفي التبريد عند محمد يبحث ولو مغلوباً بجنسه الا اذا حلف على قدر من ماء زمزم وحله  
فصبه في حوض أو برّ عظيم لا يبحث الا اذا صب في اناء فيه ماء يبحث عنده وان مغلوباً لا يشرب هذا الماء العذب فخلطه بالماء حتى غلبه أولاً  
يشرب لبن ضان أو هذا الضان فخلطه بلبن معز يبحث ولا تعتبر الغلبة \* علق طلاقها ان شرب خمر الى السكر فشم مدبراً بؤيته سكران ومعه  
رائحته وقدم الى القاضي كذا لا يحد ولا يفرق وقيل الحد قول محمد وفي الاصل لا يقضى بهذه الشهادة \* اذا لحق الخالف بالمين المنعقدة شرطاً

ان الشرط لا ياتحق باليمين اجلها وان غلبه قال محمد بن سلمة لا ياتحق وقال نصير ياتحق وهذا شبه بقول الامام فان الشرط الفاسد ياتحق عنده بالعدة التام والمختار قول ابن سلمة وهو عدم الاتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتى ويتفرع على هذا ما لو قال لجاره امرأتى كانت عندك البارحة فقال ان كانت عندى البارحة فكذلك اثم قال بعد السكوت ولا غيرهما فعلم انه كانت معها أخرى أو حلف لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقالت امرأتى أربعة أشهر قال في المنتقى ان وصل بالاقول فعلى أربعة وفي (٣٠٧) التوازل ذكر الخلاف بين نصير

وابن سلمة كما قلنا وعلى هذا

ان غسأت ثيابي فانت كذا

فاصرت غيرهما فقال وان هي

أيضا \* قال ان دخلت الدار

فكذا فسكت ثم قال وهذه

الآخرى دخلت في اليمين ولو

قال وهذه الدار لاخرى

لا يدخل لانه لو الاول عليه

\* قال أنت طالق مريدا ان

يقول ان دخلت الدار فاخذ

غيره بفيه فلما خلى قال ان

دخلت الدار لا يقع \* لا يشرب

في كل أربعة أشهر الا يوما

فشرب من الظهور الى العشاء

يحت واليوم هنا يباح

النهار لان الشرب يتمدد

\* لا يشرب في دار فلان فكل

في داره قال ابن سلمة يحت

وقال الصدوق وهو المختار

الا اذا قوى والحق انه ان كان

بالعربية فكما قال الصدوق

بالفارسية فكما قال الاول

\* لا يشرب من ماء فلان

وكان الخالف بقعد في حانوت

فلان فاشترى الخالف كوزا

ووضعه ليلا في حانوت فلان

فشرب منه الخالف ان كان

اشتراه احتيا لانه كيلا يحت

لا يحت \* لا يشرب هذا الماء

فانجمد فكل لا يحت وان

شرب بعد الذوب يحت

كالخالف على ان لا يجلس

على هذا البساط فليخذه

فليخذه خارجا وجلس عليه لا يحت وان فقه وصار يسا طابا وجلس عليه تحت وابن الوليد على انه لا يحت لانه لا يقطع النسبة

يقال ماء الجدي لو كان مكان الماء خلى تحت لانه لم يبدل النسبة \* لا يشرب من وسط جيحون فلا يقع عليه اسم الشطوط وذا ثلثة أو ربعة \* لا يشرب في هذه القرية فالكرام المتصلة بغير انهم او عراثم منها لا غير المتصل والخراب \* لا يشرب من بقره فلان فانت وكبرت بجملتها وشرب من لبنها لا يحت \* لا يشرب من هذا الحب فشرب منه بانه تحت ولو جعل في حب آخر لا يخلف ما لو قال لا يشرب من ماء هذا الحب لا يشرب

وحمله في السفينة فهو متطوع في الكراء ولو كان اشترى بتسعة مائة من اطعام وبقيت في يده مائة فأداه في الكراء لم يكن متطوعا وباعه من اربعة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالتسعة مائة ولو كان نقد المائة في الكراء ثم اشترى بألف درهم متاعا وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه فانه يبيعه من اربعة على ألف ومائة مائة منهم المضارب وألف على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على أن يكون المشتري كله للوكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بألف درهم دينار وقبضها ثم باعها بألفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف عن الجارية ويكون على رب المال نصف غنمها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى ان من غنمها ما عليه من الثمن والباقي بينهما انصفان فان لم يسع المضارب الجارية ولكنه أعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فدفعه جاز في نصفها ولودفع اليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما المضارب ثلثاه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب بألف جارية تساوى ألفين واشترى على المضاربة غلاما بألف يساوى ألفين فباعهما بأربعة آلاف فان عن الجارية يستوفى منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه لرب المال وأما عن الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان أمره أن يستدين على المال على أن ما اشترى بالدين من شيء فرب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوى ألفين واشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوى ألفين فباعهما بأربعة آلاف درهم فخصه جارية المضاربة بأخذ من رب المال رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا وعن الجارية المشتراة بالدين بينهما ثلثا على قدر لم يكسبها واشترط المانصة في الربح في هذا يكون باطلا ولودفع اليه الألف مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فرب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه وأمره أن يستدين على المضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوى ألفين ثم اشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوى ألفين فباعها جارية بأربعة آلاف فخصه المضاربة تكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفى رب المال رأس ماله وخصه الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب المال ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب ألف درهم واشترى بها عبدا فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء بالنسيئة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط \* ولو قال له رب المال استقرض على ألفا وبيعها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه الى رب المال لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوى \* ولودفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بألف ثيابا فسلمها الى صباغ صبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع الثياب من اربعة على ألف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف

على هذا البساط فليخذه خارجا وجلس عليه لا يحت وان فقه وصار يسا طابا وجلس عليه تحت وابن الوليد على انه لا يحت لانه لا يقطع النسبة

يقال ماء الجدي لو كان مكان الماء خلى تحت لانه لم يبدل النسبة \* لا يشرب من وسط جيحون فلا يقع عليه اسم الشطوط وذا ثلثة أو ربعة \* لا يشرب في هذه القرية فالكرام المتصلة بغير انهم او عراثم منها لا غير المتصل والخراب \* لا يشرب من بقره فلان فانت وكبرت بجملتها وشرب من لبنها لا يحت \* لا يشرب من هذا الحب فشرب منه بانه تحت ولو جعل في حب آخر لا يخلف ما لو قال لا يشرب من ماء هذا الحب لا يشرب

منه ولوعلى ماء المطر فحرت دجلة به وشربه لا يحنت \* وان جرى المطر في وادحال أو اجتمع في مستنقع وشرب حنت \* ان شربت كل الماء الذي في القدر أو شيا منه أو صيته أو وضعته أو أعطته أحدًا فانت كذا قال الحلية فيه ان يرسل فيه قطنا يشفه وان كان قال ان شربت هذا الماء ولم يزد عليه يشرب البعض ويصب البعض كالأخذ بفيه لقة فقال ان أكلتها فامر أنه كذا وقال آخر ان أخر جنتها فكذا يأكل البعض ويخرج البعض فيكون لم يأكل (٣٠٨) لكل ولم يخرج فلا يحنتان \* لا يشرب عصيرا فحنت عنب في حلقة لا يحنت وان في

كفه ثم حساه يحنت وان لا يدخل في حلقة عصيرا يحنت فيه مالكن هذا في عرفهم لا في عرفنا لان ماء العنب في أول ما عصر لا يسمى عصيرا عندنا \* (الثالث عشر في الجماع) \* لا يحنت بالجماع فيما دون الفرج وان انزل الاذنوى \* اتهمه بالغلان خاف لا يأتي حراما لا يحنت بالقبلة والمس بشهوة ويحنت بالجماع فيما دون الفرج وان لا يط بها فالفتوى على انه يحنت \* لا يفتح سراويله على امرأته ان أراد عدم الجماع فعليه وان لم يرد ان فتح السر او يسل للبول ثم جامع لا يحنت لعدم الشرط وان فتح ولم يجامع يحنت لوجوده \* لا يحل التكة لجامع بالاحل ان نوى عين حلها يصدق قضاء وان لم ينوحنت \* لا يغتسل من هذه عن جنبه لجامعها وأخرى أو على العكس ثم اغتسل حنت كالأول حلف لا يتوضأ من رعا فتوضأ بعد بول و رعا يحنت \* اكرز من بكرا يذفكذا فهو على الوطء وان اراد به بكدا بنوى يحنت به وبالوطء ولا يصدق في الصرف عن الجماع \* اكر

درهم ويؤدى المضارب أجرة الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على أحد عشر سهما معا عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة بينهم ما ثلاثا على الشرط وسهم خمسة المائة الذين بينهم ما نصفان ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهم ما ثلاثا على الشرط وما أصاب قيمة الصبغ يعطى منه أجرة الصباغ مائة درهم والباقي بينهم ما نصفان ولو اشترى المضارب بألف المضاربة ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفرانا فصبغ به الثياب ثم باعها مائة درهم على مال المضاربة وعلى ما استقرض بالنقود درهم فانهم اتقسم على أحد عشر سهما معا عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما أصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه أداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استاجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* أمره بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعا واستكروا دواب يحمله عليهم بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مائة درهم قسم الثمن على أحد عشر سهما معا عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهم ما بعد أداء الكراء منه كذا في محيط السرخسى \* وان باعه مساومة كان بجميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهم ما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكروا به ولو كنه استقرض مائة درهم فاستكروا بها باعها بمائة درهم فله أن يبيعها مائة درهم على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبيع الثياب مائة درهم على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمن الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب بلرب المال انما استكروا الدواب لئلا يحل ثيابك وقال رب المال انما استكروا بمالك لنفسك ثم حلت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط \* دفع القامضاربة بالثلث وأمره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وثلاثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية وثمانى في يده ضمن تسعة آلاف يؤدى أربعة آلاف عن الجارية الى بائعه او خمسة آلاف الى مشترىها كذا في محيط السرخسى \* ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسة مائة وأحد وأربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلاثة آلاف وأربع مائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلكت الالف المضاربة أولا ثم هلكت الجارية والخمسة الالف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدى تسعة آلاف درهم كما ينابو يرجع على رب المال بخمسة آلاف وست مائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية) \*

من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة فاشترى بها عبدا ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال واذا قام البيت أن هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضا على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيعه فان أقر المضارب أنه

بأي بشره توفروكم فكذا ان لم يرد به الجماع يصدق ولا يكون موليا وان نوى الجماع يصدق في نية تركه قربان أربعة اشهر ولا يصدق في صرف الطلاق عنهم ابدخوله في القرائن بل اقربان وان دخل في فراشه او هي ليست فيه ان دل الحال على كراهة مضاجعتها لا يحنت وان دل على كراهة استعماله فراشا يحنت \* اكرس برالين توهم ان عني الجماع فباله والافعلى الوضع على وسادة ملوكة لها وان وضع رأسه على وسادة نفسه وحده أو معها لم يحنت \* دعاها الى الفراش فابت فقال ان نمت معك الى الخريف فكذا ان نام معها او جامعها قبل الخريف



يبحث أن نؤي الجماعة أو لم ينوشأ وأن نؤي المضاجعة يبحث بالجماع أيضا \* اكر بانو بحثت كنم محمول على الجماع \* ان اغتسلت منك عن  
 جنبه أو عن الحرام فجاء مع ولم يغتسل يبحث وكذا في الحلال وكذا ان جامع وتسم \* ان اغتسلت من الحرام فكذا فاعتاق أجنبية فانزل  
 واغتسل لم يبحث وكذا في الحلال لانه محمول على الجماع \* لم تطاوعه في المراودة فقال ان لم تدخل معي البيت فكذا فدخلت في وقت آخر لا في  
 هذا الحال يبحث ان النحول بعد سكون شهوته \* لا تغسل رأسها من جنبته (٣٠٩) فجامعها مكره لا يبحث \* اتممته

بالحرام فقال اكر تايلك سال  
 حرام كنم فكذا فعلى الجماع  
 بمعاينتها أو على اقراره مرة  
 بالزنا أو شهادة أربع شهادات  
 بتدخل الفرجين لان الزنا  
 يثبت بهذه الاشياء فان أنكر  
 وليس لها يمينه يحلف فان  
 حلف وسعها المقام معه  
 \* قال لها اكر با كسى حرام  
 كنى فكذا فابانها ثم جامعها  
 في العدة طلقت عندهما  
 لانهما يعتبران عموم اللفظ  
 والامام الثاني يعتبر الفرض  
 وعلى هذا لا تطلق عنده  
 وعليه الفتوى \* اكر من بختانة  
 توحيات كنم فكذا فزنى  
 بمطلقة ان بعد انقضاء العدة  
 لا يبحث \* لا يبطأ امرأه حراما  
 فوطئها حال الحيض أو بعد  
 الظهار لا يبحث بلانية  
 \* لا يرزى فلات لا يبحث \* اتممها  
 مع رجل فوجد الرجل مع  
 امرأته في منزل والرجل جالس  
 في موضع والمرأة نائمة في موضع  
 آخر فخلعهما الحاكم على انه لم  
 يأخذ امرأته مع المتهم لا يبحث  
 والاخذ معهما ان يكونا في  
 التكلم أو الوطء أو دواعيه  
 \* اكر قرطبانى كنم فكذا  
 فاجتمع الخائف مع امرأته  
 في منزل وتمازحا وتواخا  
 وتعلق كل منهما بالآخر

قد رضى بالعيب أو برأه منه أو عرضه على بيع منذرأه فانه لا يرد على بائعه كالوكيل الخاص الا أنه اذا لم يمكنه  
 الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكى كذب الوكيل كالة في الوكيل الخاص أنه  
 اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا أن يشاء الموكل أن  
 يأخذ مبيعاً وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى بالعيب قبل القبض أو بعده فنم يشترط ان قال الجواب  
 في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم  
 المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض أو بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان  
 ادعى البائع الرضا على رب المال وأنكر المضارب وأراد أن يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه  
 لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط \* ولو اشترى المضارب عبد الميرى وقد رآه رب المال فلم يضارب  
 أن يرد به بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال  
 قد علم أنه أعور قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله أن يرد به بالعيب والوكيل يشترى  
 عبد بغير عينه بألف درهم منزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبد  
 فلان بعينه ثم يبيعه فاشترى المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب  
 رآه ولم يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن  
 يرد به أبداً وكذلك الوكيل يشترى عبد بعينه اذا اشتراه وقد كان لا يره رآه أو علم بعينه فليس للوكيل أن يرد  
 كذا في المبسوط \* اذا باع المضارب عبداً من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث  
 مثله فافر المضارب أنه كان عنده ورده عليه القاضي باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استئصال  
 المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره ثم صالح المشتري من العيب على  
 شئ ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصه العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغاب الناس فيه يجوز وان كان  
 بحيث لا يتغاب الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب على  
 قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكره قول السكك كذا في  
 الذخيرة والله أعلم

(الباب الحادى عشر في دفع المالىن مضاربة على الترادف وخط أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره)  
 قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه ألف درهم آخر مضاربة  
 بالنصف أيضاً فخطت المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى  
 خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بمال نفسه أو بمال غيره يضمن وهذه  
 المسئلة في الخصال على ثلاثة أوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربتين اعلم فيه برأىك أول  
 يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما مادون الأخرى وكل منها اما ان خطت المضارب مال المضاربة الأولى  
 بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الأخرى فان قال له رب المال  
 في المضاربتين جميعاً اعلم فيهما برأىك فخط أحدهما بالآخر فانه لا يضمن واحداً من المالىن سواء خطهما  
 قبل أن يربح في المالىن أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الآخر وان لم يقل له في

وزوجته تظن اليه ما وليس في الدار ثالث ولم تمنع فالأصح انه لا يبحث وهذا ليس بقرطبانى \* أن فلاناً يتبع امرأته فقال اكر من فلان  
 راد ريش زن خود بينمرا خود كنه آيد لوده واخاه محكم بينهما لا يبحث حتى يقول امرأته كذا في مسئلة المحبة لانه لا يوقف عليه الامنه  
 \* قال بعد الصبح ان لم أجتمع الاله ان علم الانفجار فعلى الالهية الآتية وان لم يعلم لا يعتقد وان نوى تلك الالهية عندهما أخلاقاً للثاني وهى  
 فرع مسئلة الكوز وكذا لو حلف على ان يقرهم في هذا الصف وهو في الخريف سواء علم انه في الخريف أو ظن انه في الصيف وعلى قياس

مسئلة الذكور ان لم يبع لم يخرج الصيف لا ينفق المهر ولا يحنث خلافا للثاني وكذا لو قال ان لم آت هذه المدة في هذه الليلة وقد طلع الفجر  
 \* حلف بطلاقة هاتان لم يذهب بها الليلة الى منزله وكانت في القرية فذهبت الى منزله قبل انفجار الصبح لا يحنث في المختار من خروجهما من  
 الدار فقال ان لم آت بها الى داري الليلة فكذا فلما أصبح قالت كنت في الدار لا يحنث عنده ما خلا للثاني ولو قالت كنت غائبة حنث ان  
 صدقها \* قال لها أنت طالق في محجي (٣١٠) يوم في النهار في اليوم القابل فتطلق بطول الفجر من اليوم الثاني ولو قال في محجي

اليوم لا تطلق لان محجي ذلك  
 اليوم محال \* قال لامته ان  
 وطئتك مادمت في هذه الحجرة  
 فتحو لا الى أخرى ثم رجع  
 الى الاولى ووطئها لا يحنث  
 \* ان وطئتك مادمت معي  
 فطلقها بائنا ثم تزوجها  
 ووطئها لا يحنث \* لبست  
 المرأة جبة ديباج فقال  
 الزوج ان لم أجامعك مع  
 هذه الجبة فانت كذا وان  
 جامعتك في هذه الجبة فانت  
 كذا وكذا اذا قال ان لم أطاك  
 في هذه المقنعة فكذا وان  
 وطئتك في هذه المقنعة فكذا  
 فالحيلة فيه ان يطاها بلا  
 جبة ومقنعة ولا يحنث  
 مادامت الجبة والمقنعة باقية  
 وهما حيان \* قال ان لم آت  
 معك الليلة مع قبضك هذا  
 فانت طالق وقالت ان بت  
 معك الليلة مع قبضى هذا  
 فخارتى حر ليس الزوج ذلك  
 القبض وبيتان معا ولا  
 يحنث الزوج لو حود البيتوتة  
 مع القبض ولا المرأة لعدم  
 البيتوتة معه مع القبض  
 \* لا يقربها فاستقى وجأت  
 وقضت منه حاجتها يحنث  
 فيما عليه الفتوى ولو نأما  
 لا يحنث \* ان قربتاك الى  
 سنة فانت طالق فاذا مضى

المضاربتين جميعا اعل فيهما برأيتك فان خط أحد المالين بالآخر قبل أن يرح في واحد منهما فإنه لا يضمن  
 شيئا وان خطهما معا بعد ما يرح في المالين فانه يضمن المالين وحصة رب المال من ربح المالين قبل الخط واعتبر  
 (١) بما لو خطهما المضارب بمال خاص بنفسه وهذا يضمن المالين جميعا ويضمن حصة رب المال من  
 ربح المالين فكذا اذا خطهما بمال مشترك بينهما وبين رب المال وأما اذا يرح في أحد المالين دون الآخر فإنه  
 يضمن المال الذي لا يرح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فان قال له اعمل فيه برأيتك في المضاربة الاولى  
 ولم يقل له ذلك في الثانية فخط مال المضاربة الاولى بالثانية فالمسئلة لا تخلوعن أربعة أوجه اما ان خط  
 أحد المالين بالآخر قبل أن يرح في أحد المالين أو بعد ما يرح في المالين أو بعد ما يرح في مال الاولى  
 ولم يرح في مال الثانية أو بعد ما يرح في مال الثانية ولم يرح في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال  
 الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيتك أحدهما اذا خط أحد المالين بالآخر بعد ما يرح في المالين  
 والوجه الثاني اذا خط أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الاولى الذي قاله فيها اعمل فيه برأيتك لا يضمن  
 مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لمال الاولى ولمال الثانية أحدهما اذا خط  
 أحد المالين بالآخر قبل أن يرح في واحد من المالين وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل  
 فيه برأيتك ولم يرح في مال الاولى الذي قاله فيها اعمل فيه برأيتك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة  
 الثانية اعمل برأيتك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلوعن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها  
 وهما اذا خط أحد المالين بالآخر بعد ما يرح في المالين أو في مال الثانية الذي قاله فيها اعمل برأيتك ولم يرح  
 في مال الاولى الذي لم يقل له اعمل برأيتك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا  
 خط أحد المالين بالآخر قبل أن يرح في المالين أو ربح في مال الاولى ولم يرح في مال الثانية فإنه لا يضمن  
 شيئا لمال الاولى ولمال الثانية كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل  
 فيه برأيتك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخط بمالك هذا أو بمالي هذا ثم اعمل بهما جميعا فأخذه  
 الرجل منه فلم يخط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لانه بمنزلة الوديعة  
 في يده ما لم يخط والمضارب يطلق العقد لك الايداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالف ولا القابض بمجرد  
 العقد منه غاصب ما لم يخط كذا في المبسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف وألفا بالثلث ولم يقل فيها ما اعمل  
 برأيتك فخطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الربح نصفين ونصفه ثلثا ولو ربح في  
 أحدهما ووضع في الآخر قبل الخط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهم مضاربان فان  
 خطهما بعد ذلك صار ضمانا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي  
 فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في محيط الدرر خسي \* اذا  
 دفع الى رجل ألفا ودفع مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيتك فربح ألفا ثم دفع رب المال الى آخر ألفا آخر مضاربة  
 بالنصف يعمل فيها برأيتك فدفع المضارب الاول ألفين الى رجل مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك ودفع المضارب  
 الثاني ألفا الى هذا الرجل أيضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك فخط ألفا بالالفين فلا ضمان عليه  
 فان ربح على ذلك كله ألفا أمسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الاولان أثلاثا باعتبار

(١) قوله واعتبر الخ التوجيه لاجوده في النسخة المطبوعة بالهند اه

أربعة أشهر بانته بالايلاء ثم لا يتزوجها حتى تمضي السنة فيترى زوجها بعده وان لم يوقت له لحيلة له بخلاف الموقت لانه لا يقع  
 في السنة بلا قربان وبالقربان بعد سنة لا يقع لعدم الوقت وهذا لا يمكن بقاء النكاح بلا طلاق لانه يقع بالقربان وبالقربان يقع بالايلاء واذا  
 تزوجها يقع بالايلاء بعد مضي المدة \* قال لامته ان جامعتك فانت حرة فالحيلة ان يبيعها من غيره ثم يترى زوجها ويطلقها فيحل لاي جزاء ثم  
 يشترها منه فيطوؤها فلا تعق \* قال لامرأته اكرمن دست دراز بكم يا تايك سال يحول على الوطاء فان جامعها فمداون الفرج لا يحنث

وان تركها أربعة أشهر زانت بالابلاء \* حلف لا يغشاها وهو عليها فاليمين على الاخراج ثم الادخال فان دام عليه لا يحنث \* ان لم اجمعه  
ألف مرة فهو يحمل على الكثرة والتسعون كثرة \* (الرابع عشر في اليبس) \* لا يلبس ثوبا يمينه فارتد أو ارتدى أو واشتمل به حنث  
والقميص وغيره سواء بخلاف لا يلبس قيصا فارتد أو ارتدى لا يحنث ولو وضعه على عاتقه يريد الحبل لا يحنث \* لا يلبس القباء أو قباء ولم يعين  
فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه لا يحنث ويحنث في المعين لان في غير المعين يحمل على (٣١١) اللبس المعتاد والوصاف في المعين نحو  
واختار الصدور والده الحنث

في المنكر أيضا \* وضع القباء  
على اللحاف ونام تحته قيل  
يحنث وقيل لا والمراد باللحاف  
قراغند لا الدثار فافلو جعل  
القباء فوق الدثار يحنث  
يؤيده ما ذكر في الفتاوى  
لا يلبس هذا الثوب فائق عليه  
وهو نائم قال محمد رحمه الله  
أخشي عليه الحنث والخنثار  
خلافه لانه ملبس باللبس  
ولو اتيمه وجد حرارة الثوب  
فالقاه كما ينبغي لا يحنث وكذا  
لو ألقى عليه وهو منتبه \* اكر  
رشته زن خود پوشم فكذا  
فريط خيوطا منه في ظهره  
لا يحنث وكذا الوصل على  
فراش من غزلها لانه لا يسمى  
لبساعادة ولو نواه لا يحنث  
أيضا ولو جعل الفراش  
كاللحاف ونام تحته لا يحنث  
أيضا بخلاف المعين بان  
حلف لا يلبس هذا الثوب  
\* لا يلبس ثوبا من غزلها  
فلما بلغ الذيل السرة تذكر  
ولم يدخل الكم والرجل تحت  
اللحاف لا يحنث \* لا يلبس  
السراويل أو الخفين فادخل  
أحدر جلبيه لا يحنث \* اكر  
رشته توبتن من بر آيد فكذا  
فوضع يده على غزلها أو خاط  
بقيصا لا يحنث وسئل

مادفع اليه من المال فاذا أخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم  
وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسة مائة ونصف ذلك للمضارب ولرب المال أيضا  
ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث  
الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح بأربعة أرباع ثلاثة أرباع لرب المال وربعه له ولو كان  
المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها بأربع فعمل فربح ألفا ثم دفع  
اليه المضارب الثاني ألف الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها بأربع فخطه بالالفين ثم عمل  
فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوضعية على ثلاثة بحساب المال فيصيب الالف ثلث الربح وبأخذ  
المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفا واقسم ما بقي بينهما رب المال  
ثلاثة أرباعه وللضارب ربعه فأصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الالف  
الذي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وبأخذ منه رب المال رأس ماله ثلاثة  
أرباع ما بقي بعده من الربح وللضارب ربعه ~~كذا في المبسوط~~ \* ولودفع اليه ألفا مضاربة بالنصف  
ليعمل فيه بأربع فعمل فيه وربح ألفا فدفعه ألفا آخر مضاربة بالثلث لي عمل فيه بأربع فخط خمسة مائة من هذا  
الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط ألف فالهالك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد رحمه الله  
تعالى الالف يهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني  
كذا في الكافي \* وان لم يهلك حتى عمل وقدر ربح ألفا آخر خمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة وأربعة  
أخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولودفع اليه ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به وبألف من  
ماله جارية ثم خط الالفين قبل أن يتقدما بعد الشراء ثم قدما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك  
وقبض الثمن محتط فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة  
حصه ما اشترى من الجارية بحال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشترى منها بحال نفسه وان قسم المضارب  
المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطلا ولو أن المضارب حين أخذ ألف المضاربة وخطه بألف من ماله  
قبل أن يشتري به ثم اشتري به كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خط المال بعدما  
اشترى به ثم لم يتدبه حتى ضاع في يده كان ضامنا لألف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع ولا يرجع على  
رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط \* واتقنت  
المضاربة لان من شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو كان  
المضارب اشترى مع رجل بألف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل أن يخطاها  
ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثلث واحد وقبض الالفين محتط فهو  
جائر ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائر على رب المال فان خط مال  
المضاربة بحال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بحال المضاربة باذن  
رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبه الآخر فالقول قول  
الشريك مع يمينه كذا في المبسوط \* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها  
ألف وخمسمائة وقال له اعمل بها بألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط

عنه أو ميطيع الجنى رحمه الله في آخر عمره فاشترى رأسه انه لا يحنث قال الفقيه رحمه الله هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يعمل بإشارة المفتي  
بخلاف الوصية والشهادة لكونه أمرا يتعلق باللفظ والمقصود في الفتوى معرفة السؤال وقد حصل \* ان وضعت يدك على الدوك فكذا  
فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث \* (نوع آخر) \* لا يلبس حري او اربا يسما لا يحنث الا بثوب كالمذلل أو لجمته ولا يعتبر سدا وعلمه الآن  
ينوبه \* لا يلبس هذا القطن فاتخذ ثوبا بلبسه حنث ولو حشاه بلبسه لا \* لا يلبس من غزل فلانة ولا سله فلبس ثوبا يسج من غزل فلانة

يحنث وان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس ثوبه ولا بلبس الغزل أيضا \* لا يلبس من ثوبها فغزلت فطنا علك الزوج ودفع الزوج الى التناج باجر  
فلبسه ان اراد الزوج به رسته وى سخته وى يحنث والا لا يلبس من غزلها فلبس ثوبها طهارة منه وبطائمه من غزل آخر يحنث \* لا يلبس  
ثوبها فلبس ثوبا مقطوع الكمين يحنث لانه ثوب كقطوع اليدين \* لا يلبس هذه المخفة فجعلت قيداص وخيطة فلبسه لا يحنث كما لو جعل البساط  
خرجا وجلس عليه وكان حلفان (٣١٢) لا يجلس على هذا البساط ولو أعيد لمخفة يحنث اذا لبس وكذلك الخرج لو أعيد

بساطا بخلاف ما اذا قطع  
البساط قطعا حتى خرج  
عن كونه بساطا وجعل  
خرجين ثم أعيد بساطا لا يحنث  
لانه منعة أخرى \* ان لم  
أجعل من هذا الثوب قباه  
وسراويل فكذا فخطاه  
سراويل ثم فتقه وجعله قباه  
لا يحنث وان دل سوق كلامه  
على ان يتخذهما معا لحفاقة  
الخياط وسعة الثوب فاليمين  
عليه بخلاف ما لو قال من  
هذه المخفة حيث لا يخرج  
عن اليمين بالتعاقب بل لا بد  
من الاتحاد في الاتحاد وال  
اسم المخفة بالصنيع الاول  
\* ان لبست من غزلت فاشتري  
من غزلها ونسجه ولبسه  
لا يحنث كما اذا حلف لا يدخل  
دار فلان فباع داره ثم دخل  
ان كان المعنى في الدار يحنث  
والافلا وقيس ان كان  
الحلف بمعنى في الغزل يحنث  
والافلا \* لا يلبس من ثوبها  
فاشتري ولبس لا لا يقطع  
النسبة الا اذا نوى من غزلها  
(نوع آخر) لا يلبس من  
غزلها شيئا فلبس من غزلها  
وغزل غيرها ان لم يذكرا الثوب  
يحنث وان ذكره لا وكذا  
لا يلبس من نسج فلان  
والثوب مما ينسجه فردوان

لكان الرمح بينهما الخصاص على قدر المالىن فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرطه سدس ربحه  
فيكون ذلك مضارب به سدس الرمح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا من الجانبين الا  
انه لا يمكن تصحيحها شركة لا لشرطها ما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا  
عليهما وكان هـ ذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير بألف من مائة انتفاء الضمان  
عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بماله نفسه ولم يصار هـ ذا مضاربة في حق الدنانير بشرط تسليمها  
واحضارها فان هلك أحد المالىن قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه ان هلك الدنانير بطلت  
المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على جالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى  
المضارب بها وألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة  
التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي  
هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم  
فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما  
اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير انتقصت  
قيمتها فصارت تساوي ثمانمائة فاشترى المضارب بها مائة وخمسة أنساع العبد للمضارب وأربعة أنساعه على  
المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله وأخذ المضارب خمسة أنساع الربح  
حصه رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة أنساع الربح حصه المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا  
لشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يربح المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفا فباعها بثلاثة آلاف  
درهم اقسما الثمن على تسعة أنساعهم خمسة أنساعه وهي ألف وستمائة وستون وثلاثون حصه المضارب  
فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة أنساع الثمن وذلك ألف وثلثمائة  
وثلاثون وثلاثون حصه المضاربة ألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما  
سداسا هكذا في المحيط والله أعلم

### (الباب الثاني عشر في نفقة المضارب)

اذا عمل المضارب في المصروف ليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرايه وكسوته وركوبه معناه شراء  
وكرام في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعدما قدم مصروه رد في المضاربة ولو كان خروجه دون السفران كان  
بحيث يعدو ثم يروح فيسبب بأهله فهو بمنزلة السوق في المصروف وان كان بحيث لا يسبب بأهله فنفقته في مال  
المضاربة كذا في الهداية \* والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الزائدة وهي الطعام والشراب والكسوة  
وفراش ينام عليه والركوب وعلف دابته كذا في محيط السرخسي \* ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع  
يحتاج اليه كالجواز وأجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزه  
هكذا في الكافي \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كل كذا في  
الذخيرة \* فأما الدواء والحمامة والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطء  
والخدمة لا يحسب بينهما في المضاربة ولو استأجر أجيرا لم يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه فيخبره ويظن

كان مما ينسجه انسان يحنث هذا اذا كان ينسج نفسه فلا يحنث بلبس منسوج غلمانه وأجيره وان تقبل هو الجبل كما  
اذا قال لا يلبس من عمل فلان اما اذا لم ينسج بيده ولكنه كان يامر به يحنث بعمل مأموره وكذا لا يلبس من غزله على هذا التفصيل \* لا يلبس  
من ثياب فلان وهو نوى ما عنده فلبس ثوبا فلان اشتراه بعد اليمين ولبس لا يحنث والعبدة لوقت اليمين \* لا يلبس من ثياب فلان وفلان يبيع  
الثياب فلبس ثوبا اشتراه منه يحنث \* قال لها لابس من غزلها ابن جابه كهوشيده ام كه رسته ثوب ان لبست من غزلت فانت كذا فلم ينزع

ما كان لا بساط لقت \* ولو قال اكبر ارمي بوشم فلم ينزع لايبحث لان المين في الاول تعلق بالفعل وفي الثاني تعلق بالمين فافتقرها لا بلس  
من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلها وعليه رقعة من غزل غيرها أو قيصا من غزلها البنته (٣١٣) من غزل غيرها أو وزره أو صله في كه أو

دخار يسه أو عليه علم من  
غزل غيرها حنت وليس هذا  
كالسج ولو لبس ثوباً من  
غزلها وغزل غيرها لكن  
غزلها في آخر الثوب أو أوله  
فصل غزلها منه وليس له  
خاصة ان بلغ ازاراً أو رداء  
حنت والا لا \* ولو كان خيط  
بغزل فلانة لا يبحث وان  
تكنه من غزل فلانة يبحث  
عند الثاني خلافاً للمحمد  
والفتوى على قول الاخير  
لانه لا يعد لا بساط لبس  
التسكة وفي التجريد قال  
يبحث في التسكة بلا ذكر  
خلاف وليس تسكة من حرير  
يكبرها جماعة في الزرو العروة  
التي يقال لها بالفارسية  
انكله وما يكبره لا يبحث  
ولا يكبره في الحرير وكذا يبحث  
بالرقعة التي يقال لها سبان  
اذا كانت من غزل فلانة  
واذا راد لفظ الثوب بان قال  
ثوباً من غزل فلانة لا يبحث  
الا بما ينطلق عليه الثوب  
أقله ما ينزبه ولو وضع على  
عورته خرقة منه لا يبحث  
\* لا بلس ثوباً بمنه يبحث  
لبس ما هو أكثر من نصبه  
لان الانسان قد لبس  
الرداء وبعضه على الارض  
ولا يشبه هذا العلم ولا يبحث  
لبس القلنسوة وعن الثاني  
انه يبحث \* وفي العمامة من  
غزلها اذا نهم بها لا يبحث  
عند محمد ويبحث عند

ويغسل ثيابه ويعمل له ما لا بد له منه احتساب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال  
كأنوا بمنزلة ونفقة لهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها امتاع المضاربة الى مصر من  
الامصار كان علفها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط \* لو أعانته رب المال بعملائه أو دوابه في  
السفر لا تنقص المضاربة ونفقة غلمان ودوابه عليه دون مال المضاربة فان أنفق المضارب عليهم بغير إذن رب  
المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي \* واذا صار ضماناً فان ربح في المال ربحاً بدئ برأس المال  
ياخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما شرطوا فإصاب المضارب من الربح فانه  
يحسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من  
الربح أكثر أخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب  
ذلك من مال رب المال كذا في المحيط \* وان كان أسرف فيما أنفق على الرقيق فأنما يضم الى رأس ماله من  
ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط \* وسبيل النفقة أن يحسب من الربح ان كان وان  
لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزؤها للاموال في الهلاك أن ينصرف أو لا الى الربح كذا في المحيط  
\* فان أنفق المضارب من مال نفسه أو استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال  
ثم يثنى بالنفقة ثم يثنى بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة \* فان أنفق  
من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فانه يستوفي رب المال رأس ماله بكامله كذا في محيط  
السرخسي \* اذا استأجر دابة ليحمل عليها امتاع المضاربة أو اشتري طعاماً للمضاربة فضاء المال قبل أن  
ينقده فانه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط \* ولو اشتري طعامه وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب  
عليه فضاء المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أهل بالكوفة وأهل  
بالبصرة ووطنه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجرفه بالبصرة فانه ينفق من مال المضاربة في طريقه  
فاذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادامهم اذا خرج منها راجعاً الى الكوفة أنفق من مال المضاربة  
في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال الى البصرة مع رب المال  
ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه الى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا دفع  
الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة ووطناً للمضارب فنفقة المضارب مادام  
بالكوفة على نفسه فان سافر بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارته كانت نفقته في مال المضاربة مادام  
بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط \* فان تزوج امرأة فيها واتخذها  
وطناً زالت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا خرج المضارب بالمال الى مصر من الامصار  
يشترى به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فانتهى الى ذلك المصير فلم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال الى مصره  
وقد أنفق من المال فان تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل مالا  
مضاربة وأمره بان يعمل فيه برأيه فادفع المضارب الى آخر مضاربة ففساقر الاخر بالمال الى مصر يشترى  
ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول كذا في المبسوط \* ولو نوى المضارب الإقامة في مصر  
من الامصار فنفقته في مال المضاربة وانما تطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذ  
داراً إقامة كذا في الذخيرة \* لو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن للتبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبضعه  
المضارب مع رب المال فعلى المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا تنفق لرب المال على المضاربة  
كذا في المبسوط \* المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالين سواء خلط  
المالين أو لم يخلط قال له رب المال عمل فيه برأيك أو لم يقل له ذلك والسفر ومادون السفر في ذلك سواء اذا  
كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك لو سافر عالين لرجلين مضاربة فنفقته على قدر

(٤٠ - فتاوى رابع) الثاني وفي التجريد ذكر انه لا يبحث بلا ذكر خلاف وهو الصحيح وكذا التجار اذا لم يبلغ الأزار \* لا تجعل لنفسك من  
كرباس فلانة ثوباً فلك فلانة ثوباً من رجل فباعه من الخائف واتخذ الخائف ثوباً لنفسه يبحث اذا نوى ان يجعل لنفسه من غزلها

أونسجهما حينئذ لا يحنث ولو قال لم أعن هـ - إذا صدق ديانه وقضاه اكر جامه وهرامكار آيدان نوي الياس فعليه وان نوي الاتفاغ بمنه فعليه  
والافعلي الياس ريسان توبكار برم (٣١٤) لا يحنث بلبس ثوب من غزلها اكر كاردنه توبشودوزيان من در آيديارشته

مالهم ماوان كان أحد المالين بضاعة فنفقته في مال المضاربة الا أن يتفرغ للعمل في البضاعة فينفق من  
مال نفسه دون البضاعة الا أن يكون صاحبها أذن له كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله  
تعالى في الزيادات رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها جارية تساوي ألفي  
درهم واحتاجت الجارية الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته  
وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر  
ما يكمل - ما هكذا في المحيط \* لو اشترى بالف جارية (١) تساوي ألفين فالخامس من مذهب أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه - ما الله تعالى أن النفقة عليهم قال محمد رحمه الله تعالى النفقة على رب المال وعلى هـ - إذا  
الاختلاف إذا أبت الجارية وردت فالخلاف في الجمل كالخلاف في النفقة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويجبر كل واحد منهما على أن يعطي حصته من الجمل وروى عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه لا يحسب بالمحل في بيع المراجعة ويحسب به فيما بين المضارب ورب المال فان كان هناك  
ربح فالمحل فيه والا فهو وضعية في رأس المال كذا في الحاوي وهكذا في المحيطين \* لو أفي مصر واشترى  
شيئا فأتى رب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن للماءات في  
الطريق وان سلم المتاع جازيعة لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز لا كدودي \* ولو كان المضارب خرج  
بالمحتاج من ذلك المصرف - لم يمت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصر  
ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط \* لو كان المضارب في الطريق فنهأ رب المال برسول عن السفر  
أو مات فله أن يتوجه الى أي مصر أحب وكانت نفقته في مال المضاربة فاما إذا كان مال المضاربة ناضا وهو  
في مصر أو في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال بضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال  
مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في  
الاستحسان لاضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل  
اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فأتى لأضمانه ما هلك من المتاع  
في سفره وأجمل نفقته في المال استخدا وانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو ذنائب فأتى رب المال والمضارب  
في مصر آخر أو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر  
رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد أنفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن  
النفقة كذا في المبسوط \* إذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبدا فأنفق عليه فهو متطوع وان رفع  
الامر الى القاضي فامر بالنفقة عليه فأنفق فهو عليه ما على قدر رؤس أموالهما قال أبو يوسف (٢) وهذه  
قصة من القاضي بين المضارب وبين رب المال إذا حكم بالنفقة كذا في الحاوي \* كل مضاربة فاسدة  
لان نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان أنفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد  
ان كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط والله أعلم

(\*) الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابه وفي دعوة نسب ولجارية المضاربة (\*)

لو أعتق المضارب عبد المضاربة فلا يحلوا ما أن لا ربح في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على  
رأس المال أو فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلا يعتقه رب المال يصح ويكون  
مستوفيا رأس ماله فاما إذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد بخمسة مائة وهو

١ قوله لو اشترى بالف جارية تساوي الخ هذه العبارة الى آخر العز ولا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه  
(٢) قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه

غزلها فلبس فوق ثوب أو لحاف لا من غزلها يحنث اجماعا وقيل لا كالبس حرير فوق دثار قطني بحيث لم يتصل بيده فانه يساوي  
لا يكره عند الامام رحمه الله (انظام عشر في المساكنة) ان ساكنه في رمضان أو سنة فكذا يحنث بما كنه ساعة وان نوي كل المدة دين

توفيكذا فغزلت وكست  
نفسها وصبيانها أو قضت  
به دينه أو باعت وشترت  
ما كولا أو غيره ودفعت اليه  
لا يحنث \* وهب ثوبه من غيره  
ثم قال اكر ابن جامه بكار  
آيد مرافكذا فلبسه يحنث  
\* ان لبست هذا الثوب في  
هذا العبد فكذا فإيام العبد  
اسبوع فيحنث ولو لبسه في  
أيامه \* لا يلبس ثوبا فلبس  
قلنسوة أو عمامة لا يحنث  
ولو لم يذ كر لفظ الثوب يحنث  
وبالسراويل يحنث لانه  
يجزى عن الكفارة فإذا  
اعطى عشرة سراويل لعشرة  
مساكين يجوز عن الكسوة  
وعن الثاني انه لا يحنث في  
العمامة الا اذا كانت تبلغ  
ازارا أو رداءه ويقطع من مثلها  
قيص أو سراويل وعنه  
انه يحنث في العمامة مطلقا  
\* لا يلبس هذا الثوب فاتخذ  
قلنسوة يحنث \* لا يلبس  
ثوب فلان فوضع قباه على  
كتفه يحنث لانه لا لبس  
لبس الرداء لا لبس القيص  
\* أرادت قطع قباهه فقال  
الزوج اكر ابن قبا كه توى  
برى اكنون من بوشم فأت  
كذا فقطعت بعد ذلك  
بسنة فلبس طلقت لان هذا  
الثوب ليس بفور فلا يتقيد  
\* ان بعت غزلا فكذا فباع  
غزلا لا فاس فيه غزلها حنث  
وان لم يعلم \* لا يلبس ثوبا من  
غزلها فلبس فوق ثوب أو لحاف لا من غزلها يحنث اجماعا وقيل لا كالبس حرير فوق دثار قطني بحيث لم يتصل بيده فانه يساوي  
لا يكره عند الامام رحمه الله (انظام عشر في المساكنة) ان ساكنه في رمضان أو سنة فكذا يحنث بما كنه ساعة وان نوي كل المدة دين



لاقضاءه في الفتاوى شرط للحنث استيعاب المدة \* لا يبيت على سطح هذا البيت وعليه غرفة ارضه اسطحه فبات فيه الا يحنث لانه يقال بات في الغرفة \* لا ينزل بالكوفة شهرا أو لا يسكن فسكن يوما يحنث ولو لا يقيم لا يحنث الا بالاقامة (٣١٥) جميع المدة درين ده تناسم فخرج على

عزم عدم العود ثم عادان زائرا أو ناقلا للمناع لا يحنث وان على نية السكنى يحنث وان سكن ساعة \* لا يسكن هذه الدار وهو ساكن في عيال غيره كالابن الكبير والمرأة فخرج وترك القماشات لا يحنث لان السكنى لا تنسب اليه \* لا يسكن هذه الدار ونوى خروج نفسه عنها صدق وان لم ينوها فخرج ونقل مقامه الى المحلة ولو باجارة أو اعادة لآدم من تسليم الدار الى غيره معبرا كان أو مؤجرا فان لم يسلم لآدم من اتحاد دار اخرى ولا يحنث ولو ملكا فسلمه الى غيره كفاه وان لم يتخذ في مكان آخر اجماعا وان اشتغل بنقل متاعه كل يوم لو انقل على العادة لا يحنث ولا يحنث \* وان أغلق باب السكة وبقي فيها ما ولى له لا يحنث وان كان فقيرا أو شريفا لا يمكنه نقل المتاع فاشتغل أيا ما طلب الاجراء لا يحنث \* لا أسكنه الا ثلاثين يوما أو لا أسكنه ثلاثين يوما له ان يفرق \* لا يسكن بقدا أو لا يسكن فلا لا يحنث بالسكنى أقل من خمسة عشر يوما \* لا يصوم رمضان بالكوفة فهو على صوم كاه فيها \* عبده حران افطر بالكوفة فهو على المقام به يوم الفطر لا على الاكل والشرب \* ان ضحيت

بساوى ألفا ورأس المال ألف فاعتقه المضارب لا يصح أيضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر بكل واحد من المائتين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شأنهما فيهما هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال هو الذى أعتق العبد جاز اعتاقه وصار ربه مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خسمائة ربحا فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط \* وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبد يساوى ألفين فاعتقه جاز اعتاقه في الربع كذا في محيط السرخسي \* فيستوفى رب المال الخمسمائة الفاقعة في يد المضارب برأس المال واذا استوفاه برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب من العبد قدر سبعة وخمسين درهما فقد حدثت للمضارب زيادة ملك في العبد لم تكن يوم أعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فقول ان المضارب متى كان موسرا فرب المال خياران ثلاثة ان شاء ضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب أن يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وللضارب أن يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء أعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم خمسة أسهم لرب المال وثلاثة أسهم للمضارب وان شاء رب المال أعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة أسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء أعتق وان شاء استسعى وأى ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية أسهم وان كان المضارب معسرا فرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم من الوجه الذى ذكرنا وهذا كله قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لما أعتق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفى رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب ان كان موسرا ألفا ومائتين وخمسين ولا يرجع به المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* لو اشترى المضارب بألف المضاربة عبدين كل واحد منهما يساوى ألفا فاعتقه مال المضارب فعتقه باطل عندنا وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان العتق باطلا أيضا كذا في المبسوط \* ولو أعتقه ما رب المال ينظر ان كان أعتقه ما معاتقا وضمن للمضارب خمسمائة موسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد وان أعتق أحدهما بعد صاحبه عتق الاول كله ولاؤه ويعتق من الثانى نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان اشترى عبدين بألف درهم قيمة أحدهما ألف درهم وقيمة الآخر ألفا درهم ثم ان المضارب أعتقه ما معا أو منفردا أو موسرا فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح اعتاق العبد الذى قيمته ألف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذى قيمته ألفا درهم فانتقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذى قيمته ألف درهم على المضاربة فاذا أراد رب المال أن يستوفى رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفى ثمنه رب المال فيصير العبد الذى قيمته ألفان فارغا عن الشغل وكان ربحا كله بينهما فان قد أعتق المضارب عبدا رب المال نصفه وهو موسر فيثبت لرب المال خياران ثلاثة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء ضمن المضارب ألف درهم ثم يرجع المضارب على العبدان شاء بألف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذى ملكه بعدما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعى في الربع الذى كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما منصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب أن يستسعى العبد في الربع الذى ملكه بعدما استوفى رأس المال وان شاء أعتق وأيا ما فعل كان الولاء بينهما منصفان وان كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا لأنه ثبت لرب

بالكوفة فكذا فعلى حقيقة التخصيم بها وان عني كونه به يوم الاضحى صدق \* لا يرى الهلال بالكوفة فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان عني الرؤية بها صدق \* قال وهو في منزله ان افطرت عندك فكذا فتمشى في منزل الخواص عليه حنث وان شرب في منزله ماء ثم تعشى عنده

لا يحنث ولو لم يشر بفي منزله وذهب الى بيت الخلاف عليه ولم ياكل عنده لا يحنث \* لا يقتله بالكوفة فخرجه بالرجعة وملت في الكوفة  
يحنث \* لا يسكن هذه القرية فخرج منها (٣١٦) كما هو شرط البرغم عادوسكن يحنث وكل ماله امتداد اذا لم يوقت يحمل على العمر

المال الخيارات الاخير ان لا الالف هكذا في المحيط \* ولو لم يعتقهما المضارب وأعتقه حارب المال في كلته واحدة  
فالعبد الذي قيمته ألف حرم من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فثلاثة ارباعه حرم من  
مال رب المال وأما الربع الباقي فان كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار  
ان شاء أعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد  
وان كان معسرا فان شاء أعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب أيضا رب المال تمام حصته  
من الربح وذلك خمسة مائة موسرا كان أو معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه  
الخمس مائة الاخرى كذا في الميسوط \* وان أعتقه حارب المال معترقا فان أعتق أولا الا على فان على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الاول ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربعه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت  
الاعتاق النصف ثم للمضارب خياران ثلاثة في العبد ان كان رب المال موسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول  
ونصف قيمة الثاني وان شاء أعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربعه والثاني  
في نصفه فان اختار تضمين رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته وعلى  
رجع بذلك عليهم ما كان ولاؤه ما كمل رب المال وان اختار المضارب السعاية أو الاعتاق يكون ولاه العبد  
الاول بينهما على أربعة أشهر ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاه العبد الثاني بينهما نصفين وان  
أعتق العبد الادنى أو لا نقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما أعتق العبد الادنى أو لا يعتق كله من  
غير سعاية وحسين أعتق الادنى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشرك بين اثنين أعتقه  
أحدهما هكذا في المحيط \* ولو اشترى بألف عشرين كل واحد منهما ما سواي ألفا فاعتقه ما للمضارب معا أو  
أحدهما قبل صاحبه ثم فقارب المال عين أحدهما أو قطع يده فقد صار مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر  
الفضل في العبد الاخر الا ان العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل وان أعتقه ما للمضارب بعد  
ذلك لم يجز عتقه في الجحى عليه لانه لا فضل فيه عاين من رأس المال وأما العبد الاخر فاعتق منه ربعه  
نصف الفضل على ما بقى من رأس المال فيه ثم يباع الجحى عليه فيدفع الرب المال تمام رأس ماله ويضمن  
المضارب ان كان موسرا الرب المال نصف قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر ان جميعه ربح وان نصفه  
لرب المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بما تميز وخسين  
درهم ما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسوط \* اذا كاتب المضارب عبدا أو أمة من  
المضاربة فان كانت القيمة من رأس المال فانه لا يتجاوز كتابته واذا أدى العبد الكتابة لا يعتق ويكون  
ما أدى من الكتابة على المضاربة وان كان في القيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة التي درهم وكتابه  
على ألفين ورأس المال ألف درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الرب ربع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب رب المال الا أن الرب المال أن يتقض الكتابة فان لم يتقض حتى أدى  
العبد جميع بدل الكتابة فانه يعتق حصته المضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهما يعتق  
الكل وما قبض المضارب من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة  
عندهم جميعا واذا أعتق حصته المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع  
المكتوبة فبقي خمسة مائة والعبد كله ربحا فتكون الخمسة مائة بينهما نصفين والعبد بينهما ما نصفين فقد حدث  
للمضارب زيادة شركة بقدر الربع لم تكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى على ما عرف ويكون لرب المال في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خياران ثلاثة ان كان المضارب  
موسرا هكذا في المحيط \* وان مات ولم يترك المكتوب شيئا وترك أقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة  
لامات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يبقى بيد المكتوبة فيستوفي رب المال مما ترك رأس

والقاضي على انه اذا عني  
الفور أو كان دليلا قائما  
لا يحنث بالعود \* نزل في خان  
ثم قال اكرام مشب ايحيا  
ثم فكذا ينوي لاحتمال  
ارادة الخان أو الجردة أو  
المصرو يعمل بها وان لم ينو  
فهو الخان \* اثم فقال اكر  
ابن كاركرد ام هر چه زن  
خواهم تادمه سال فكذا  
اكردين شهر باشم وكان  
برياعن التهمة وسكن البلدة  
وتزوج في المدة يقع لانه  
جعل فعل الخيانة سببا  
لانه قاده اليه بالتزوج وشرط  
سكنى هذه البلدة ولم يذكر  
جزاهم \* لا يسكن هذه المحلة  
ومنها تشعب محله أخرى  
فانتهى اليها ان كانت الثانية  
زقا فالاولى أو على العكس  
يحنث لانها سبع لها وان كانت  
محله أخرى غير تابعة للاولى  
لا يحنث \* لا يسكن هذه  
الدار فاشترى صاحبها في  
جنبها بيتا من دار أخرى في  
جنب هذه الدار وجعل  
طريقه فيها وسد باب البيت  
الذي كان فيه فسكن  
الخالف في هذا البيت  
وجعل يدخله بلا دخول  
الدار يحنث \* لا يشتري من  
هذه الدار شيئا فاشترى هذا  
البيت منها لم يحنث بخلاف  
السكنى \* (نوع منه) \*  
لو حلف لا يسكن هذه الدار  
فوجد الباب مغلقا لا يحنث

الفتح فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقبل يحنث ولو منع بالقييد لا يحنث اجماعا وعن الثاني فحين حلف لا يسكن هذه الدار ان اغلق ماله  
الباب غدو وليس عليه ان يسور الحائط وبه تأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا

وقيد ومنع حيث يبحث في الصحيح \* ان لم تحضر في الليلة فكذلك اقيدت ومنعت منعا حسياد كرا الفضلي انه يبحث وذكر الصدر الشهيد بعد هذا انه لا يبحث والاصح انه يبحث والفرق بين الفعل وعدمه ان التسرع لا يجعل العدوم (٣١٧) موجودا ويجعل الموجود معدوما بعدد الاكرام وشرط الحث في

ماله ألف درهم والباقي بينهم نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاء ويعتق فيأخذ المضارب من ذلك ألفين ويغرم لرب المال ألفا وخمسة مائة قيمة ثلاثة أرباع العبد لانه بقي ذلك على ملك المولى وقد أفسده المضارب فيضمن ونكون السنة الآلاف الباقية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكاتب تسعة آلاف أخذ المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فموت حرا يأخذ أيضا الآلاف الزائدة بحق الارث لان الولاية لانه عتق كله عليه لانه ملكه بالضمحان فان كانت قيمته يوم كاتب ألفا ثم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة ألفين ثم اتقصت ثم أدى أو مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربح كان ملكه فنفذت الكتابة فيه الآن المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي \* اذا اعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال أو أقل على ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فان عتقه باطل كالأمة بغير مال وان كانت قيمة العبد أكثر من رأس المال بان كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فاعتقه المضارب على ألفي درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميع العبد وسلم المضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد لا يكون على المضاربة عندهم فالواحد اذا كان قال المضارب للعبد اعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول أو كاتبا حتى يكون مالا كسبه بعد ذلك كسب مكاتب أو كسب حرمديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان أدبت الى الفين فانت حرة أدى العبد ألفي درهم وعتق حصته المضارب من العبد فان جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا المضاربة فيأخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما شرطاه كذا في المحيط \* ان كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به أمة قيمتها ألف فوطأها المضارب فولدت ولدا يساوي ألفا فادعى المضارب انه ابنه ثم باغت قيمة الغلام ألفا وخمسة مائة والمضارب موسر فان شارب المال استسعى الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتقه واذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامه موسرا كان أو معسرا هكذا في الكافي \* اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فادعى المضارب فدعوه باطلة وهو ضامن لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشترها الاقل من ستة أشهر فلا أن يبيعها ولا يكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لاكثر من ستة أشهر فعليه العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوه وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعة مائة تمام رأس ماله وخمسين درهما مما بقي موسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو ربح كذا ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان موسرا فان لم يبيع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي ألفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة أرباعها موسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤدع عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال شيئا من العقر وله أن يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوي ألفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعة كذا في المبسوط ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب موسرا واذا اعتق من الولد ربعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كله قرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب موسرا الامن سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فبقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فبقي من قيمة الام والعقر يكون ربحا يختص به رب المال فان كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك الى رب المال فالخاصل أن المضارب في

أو يومن لا يبحث والمساكنة الدوام عليها بالاهل والمتاع \* سافر الخائف وسكن مع الخائف عليه أهله يبحث عند الامام رحمه الله بناء على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند الثاني لا وعليه الفتوى وان سافر الخائف أقل من مدته يبحث \* لا يسكنه وهو فيه بآله فاجهد

في اخراجها فغلبته ولم يخرج لا يحنث \* خاصمها عند الخاك أو لا وكذا الومنع بالوفاق لانه مسكن لاساكن (السادس عشر في الدخول)

لا يرضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا (٣١٨) أو ماشيا حافيا أو متعلا حنث فان نوى ماشيا ودخلها راكبا لا يحنث كما لو أدخل مكرها فان  
أدخل مكرها وهو قادر على  
المنع اختلفوا فيه والاصح  
انه لا يحنث وهذه اذا حمل  
وأدخل فان دخل بقدميه  
يحنث قولوا واحدا ولو خرج  
ثم دخل فيما اذا أدخل مكرها  
هل يحنث اختلف المشايخ فيه  
قال السيد أبو شجاع لا يحنث  
والاصح الحنث وان على  
الدابة فغلبته وأدخلته أو  
أنقاه الرمح أو زلق وقع فيه  
فلا يحنث انه لا يحنث ولو جاء  
الى الباب لا يريد الدخول  
فاشتم في المشى ووقع فيه  
لعناره يحنث \* تزوجه ثم  
قال ويراجعها أرم فكذا  
فختمها غيره الى بنته ان أراد  
سماها بنفسه لا يقع وان أراد  
امساكها فيه ان خلاها فيه  
ولا يخرجها يقع (نوع)  
لا يدخل بيتا فقام على  
اسكفته ان رد الباب يبق  
خارج به لا يحنث وان يبق  
داخله يحنث \* ان خرجت  
الا ذنى فكذا فقامت على  
العتبة وبعض قدمها في  
الخارج وبعض قدمها في  
الداخل وذلك يعلم ايضا  
باغلاق الباب بان يبق  
بعضها في الخارج والبعض  
في الداخل فاعتادها ان على  
الخارج يحنث وان على  
الداخل أو عليها الا اذا كان  
يدخل فيه قائما ما اذا كان  
مستلقيا على ظهره أو بطنه  
أو جنبه فصار بعض بدنه

هذه الصورة بضمن رب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا  
من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من  
الربح وذلك ألف ومائة فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصصا المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية  
بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفين فللمضارب من ذلك أربع مائة وخمسون  
فيعتق من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشره لان قيمته ألفان وعشر  
الالفين مائتان ويسعى الولد في أربع مائة وخمسين درهم رب المال فاذا أدى الولد ذلك الى رب المال عتق  
كله وكان رب المال من ولاد الولد عشرة واربع عشره وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشره وعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو كان المضارب معسرا  
لا يقدر على الاداء فأردب المال أن يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وان أراد  
أن يستسعى الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في الولد ثم  
رب المال ثلاثة أرباع ولاد الولد كذا في المبسوط \* وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدى  
ذلك متى أبصر فان أدى الولد السعاية ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو  
كانت الجارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم  
وأخذها وصارت الجارية أم الولد للمضارب وبعث الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة  
 وخمسين درهما تسعمائة مابق من رأس المال وخمسون حصصا رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية  
فاذا قبض رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته رب المال دولاؤه بينهما نصفين  
وان كان المضارب معسرا وقد أدى العقر فرب المال أن يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقيمة رأس ماله ثم  
المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد رب المال في نصفها ويكون رب المال من الولاء تسعة أعشاره ونصف  
عشره ويكون له نصف قيمة الام دينارا على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ومن  
دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه رب  
المال فانه ابنه وتصير الجارية أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك  
لو كان الولد يساوى الفين ولو كانت الام تساوى الفين فادعاه رب المال صحت دعوته وصارت الجارية أم ولد  
له ويثبت نسب الولد عنه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة  
الولد شيئا وغرم عن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها ألفان فجاءت بولد  
فادعاه المضارب بعد ما ولده وقيمتها ألف فان الجارية تصير أم ولده ويضمن قيمة ثلاثة أرباعها رب المال  
وثلاثة أثمان العقر موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا ويكون الولد عبد المضاربة يسعه المضارب  
ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة أثمان عقر  
الجارية يثبت نسب الولد وعتق نصفه - ومضى في نصف قيمته رب المال موسرا كان أو معسرا وولاد الولد  
بينهم - انصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط والله أعلم

### (الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده)

ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف  
فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع عبثه لو استهلك المضارب رأس المال أو أنفقه أو  
أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وان أخذ من الذي استهلكه كان له أن  
يشتري به على المضاربة رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* روى عن محمد

خارجه والبعض داخله يعتبر الاكثر ان كان في الداخل داخل وفي الخارج خارج ولا يحنث بادخال الرأس بلا قدميه وكذا لو تناول رجله  
شيئا بيده لا يدخل بيت فلان يجلس على دكة بابه وهو تابع لبيته وينتفع بها بالخلاف عليه يحنث وفيه نظر \* وان دخل حائطا من متزعمان  
هذه الدار الى الجادة وليس للحائط باب في الدار يحنثا كرفلان راما ثم تابا يندرتا رندا فكذا ثم ان الخائف رآه في الكرم فلم يخرج يحنث

لان المقصود منعهم من الدخول اذ اراه ومنعه عن الكون اذ اراه بعد الدخول لا يدخل بل اومدينة كذا فعل العيران وكذا مدينة رى بخلاف كورة بخارا اورستاق كذا اذا دخل ارضها بحثا كركر دسقاية فلان كركى (٣١٩) فكذا وقال أردت به الدخول وهو

يحوم حولهم ولا يدخل بينهم  
يبحث لان حقيقة اللفظ  
هذا قبل يحمل هذا على  
الدخول بخانه فلان درآي  
ولم يقل اكر يبحث في الحال  
ويبحث باذخال احدى رجله  
لا يدخل هذه الدار فقام على  
السطح أو شجرة لو سقط سقط  
في الدار فواب الرواية وهو  
المختار انه يبحث والفقيه  
على أنه ان من العجم لا يبحث  
لا يدخل هذه الدار وحلف  
آخر لا يخرج من هذه الدار  
فنام كل على سطحه لا يبحث  
واحد منهما لا يخرج فازرق  
شجرة لو سقط سقط الطريق  
لا يبحث كما لو دخل الكنيف  
وبابه في الدار لا يدخل هذه  
الدار فدخل بيتا منها قد أشرع  
في السكة وله باب في الدار  
أيضا يبحث وكذا  
لو دخل علوها التي على  
الطريق أو الكنيف وبابها  
في الدار لا يدخل هذا المسجد  
خرب واتخذ مسجدا آخر  
ودخل حنث كالدار لا يدخل  
سكة فلان فدخل مسجدها  
وليس له باب الى تلك السكة  
لا يبحث في المختار وان دخل  
بيتا من طريق السطح ولم  
يدخل البيت قال الفقيه  
الا قرب الحنث وقال الاسكاف  
عدم الحنث أقرب قال الصدر  
وبه يقتي والحق انه ان كان  
ظهره الى هذه السكة أو بابه  
الى سكة أخرى لا يبحث وان

رحمه الله تعالى أن المضارب إذا أقرضها رجا فلا فإن رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان  
أخذ منها لم ترجع كذا في الذخيرة وان كان مع المضارب ألف فاشترى به عبدا فلم ينقده حتى هلك ألف  
يدفع اليه رب المال ألفا آخر وإذا دفع اليه ألفا آخر ثم هلك قبل الدفع الى البائع له أن يرجع على رب المال ثم  
وتم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي \* لو أن المضارب أراد أن يبيعه مراهجة بعد ذلك فاعا يبيعه  
مراهجة على ألف وان بين الامر على وجهه وأراد أن يبيعه مراهجة على الكل فله ذلك كذا في المحيط \* ولو  
كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وجمد البائع ذلك وحلف فان  
المضارب يرجع على رب المال بألف آخر فيدفعه الى البائع وبأخذ الجارية فتكون على المضاربة وإذا اقتسما  
المضاربة أخذ رب المال رأس ماله أنى درهم كذا في المبسوط في باب المراهجة في المضاربة \* ومن دفع الى غيره  
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية فضاع الألف قبل أن ينقده فقال رب المال ضاع المال قبل  
أن تشتري الجارية وانما اشتريته لنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريته فأنا أريد أن أخذه  
بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي  
المال قال للمضارب قد اشتريته فأقبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريته بعد  
ما ضاع المال ووقع الشراء في القول قول المضارب كذا في المحيط \* ولو لم يهلك الألف ولم ينقده في ثمن الجارية  
ولكنه اشترى به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فأنقد الثمن الاول فاعا اشترى الجارية الأخيرة  
لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية أخرى جازو كانت على المضاربة كذا في  
المبسوط \* ولو اشترى بالألف جارية تساوى ألفين فضاع قبل النقد غرم رب المال الألف كله كذا في الحاوى \*  
ولو اشترى المضارب جارية تساوى ألفين بمائة تساوى ألفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع أمة حتى ماتت فانه  
يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها ألفا والامة التي كانت  
عنده قيمتها ألفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي  
اشترها ثم هلك ارجع على رب المال كذا في المحيط \* وإذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب  
به برأبعا بألفين ثم اشترى بالألفين عبدا ولم ينقده الألفين حتى ضاع الألفان في يده يغرم رب المال ألفا  
 وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين  
 وخمسمائة ولا يبيع العبد مراهجة الا على ألفين فاز باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة  
أرباعه للمضاربة يرفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة رجحان المضارب ورب المال كذا  
في الكافي \* ولو عمل بالمضاربة حتى صارت أنى درهم ثم اشترى به مراهجة قيمته أقل من ألفين وقبضها فهلك  
ذلك كله غمده معا فعلى المضارب ألفا درهم عن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة أرباعها كذا في  
المبسوط \* اشترى بألف المضاربة جارية قيمتها ألفان ولم ينقده الثمن حتى باعها بألفين وقبض الثمن ولم يسلم  
الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخرج من أربعة أوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا أو هلك الألف الاول  
أولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهو الألفان معا أو متعاقبا أو هلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو  
متعاقبا أو هلك المال الثاني أولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا أو متعاقبا أو هلكت الاموال كلها  
معاضة من المضارب ثلاثة آلاف ألفا للبائع الجارية وألفين لمشتريها ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة  
وأما اذا هلك الألف الاول ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا أو متعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على  
رب المال وأما اذا هلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو متعاقبا فعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى  
المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر أولا ثم الجارية والمال الاول الاصل أن المضارب بقدر ما كان  
عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على

له باب آخر الى هذه السكة أيضا يبحث لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير هذا الباب لم يبحث ولولم يعينه ولكنه نوى لا يصدق قضاء  
\* ولو حفر سربا تحت تلك الدار فدخله أو القناه لا يبحث ولو كان رأس القناه مكشوقا في الدار ان كانت كبيرة يستقي منها أهل الدار يبحث

اذ بلغ الى ذلك المكان وان صغيرة لضوء القناد لا يحث \* لا يدخل هذا القسطا وهو مضروب قترع وضرب في مقام آخر ودخل يحث  
 \* لا يكتب بهذا القلم فكسره وكتب به لا يحث لانه بعد الكسر لم يبق قلم لا يلبس هذه النعل فقطع شرا كهوا وشركها باخر ثم لبسه يحث  
 وفي الخباء العبرة للعبدان لا يجلس (٣٣٠) على هذه الاسطوانة وهي من آجر فنقش وبني ثانيا فجلس عليها لا يحث

المعمول له ولانه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه واخراجه عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار  
 الغرم على المضارب لان غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي \* ولودفع الى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بألفين فقبضها  
 ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي ألفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها  
 والجارياتان جميعا فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثم ألف درهم ويرد  
 على مشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك ألفا درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم  
 والى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف عن  
 الجارية الاولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن  
 الجارية الثانية ولو هلك الألف الاول ثم هلك ما بقي معار جع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو  
 هلك الجارية الاخيرة أولا ثم هلك ما بقي معار جع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلك  
 الجارية الاولى أولا أو هلك الألفان أولا ثم هلك ما بقي فهذا وماله هلك الكل معاني سواء هكذا في  
 المبسوط \* ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوي ألفا فقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا  
 يساوي ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جارية تساوي ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع  
 العبد فهلكت عنده هذه الاشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه ان هلك الاموال كلها ما فعلى  
 المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجارية يرجع على رب  
 المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفا وخمسمائة وان هلك الألف أولا ثم الباقي معار جع  
 المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وان هلك العبد أولا ثم البواقي  
 معار جع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجارية أولا ثم البواقي معا وان هلك  
 الجارية أولا ثم ما بقي معار جع على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية  
 تساوي ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منهما ألفا فقبضها ثم هلك الجارية  
 ورأس المال الاول معافى على المضارب ثمن الجارية الاولى ألف درهم وألفان قيمة الجارية الثانية الاخرين  
 ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ماله كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي ألفين وقبضها  
 فهلكت الجارية ورأس المال معافى على المضارب ثلاثة آلاف درهم ألف عن الجارية الاولى وألفان  
 قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالالفين وخمسمائة وكذلك لو هلك احدى الجاريتين أولا ثم هلك  
 ما بقي معا ولو هلك الألف الاول أولا ثم هلك ما بقي معار جع بالثلاثة آلاف كلها على رب المال كذا في  
 المبسوط \* ولودفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبضها ثم باعها  
 بألفي درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالألف الاول وهو في يده جارية تساوي أربعة  
 آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية  
 الاخيرة فان عليه ألف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم يتقد الألف الاول حتى هلك  
 وباع الجارية الاخيرة بمائة ألف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصة ثلثها الذي كان اشترى لنفسه وتكون  
 أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس  
 ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو ألفا درهم يرجع بينهما على الشرط فان كان المضارب لم يتقد الالفين  
 اللذين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعا والمسئلة بماله فان يؤدي ذلك أيضا من ثلثي الجارية الاخيرة

(نوع) \* لا يدخل بيتا  
 لفلان وهو فيه باجارة  
 أو أعاره يحث عندنا ان  
 سلم الدار الى المستعير  
 ونقل هو متاعه اليه والا لا  
 \* لا يركب دابة فلان  
 ولا يستخدم عبد فلان  
 فركب واستخدم المستأجر  
 واستعار لا يحث بخلاف  
 ولودخل بيتا لله قد أجره  
 لا يحث \* لا يسكن حانوتا  
 افلان فسكن حانوتا أجره  
 فلان ان كان فلان ممن  
 يسكن الحانوت لا يحث  
 عندهم اخلافا لمحمد وان  
 كان ممن لا يسكنه حث  
 عند الكل \* لا يدخل على  
 فلان ولم يسم شيئا ولم ينو  
 ندخل عليه في بيته أو بيت  
 غيره ضيفا يحث وفي المسجد  
 لا ويراد به الدخول عليه  
 لاجل التعظيم في مكان يراد  
 به التعظيم وفي عرفنا يحث  
 وان دخل عليه في المسجد  
 \* ولودخل عليه في ظله أو  
 سقف أو دلهيز باب لا يحث  
 لانهم ليست بمواضع التعظيم  
 \* ولودخل عليه في خيمة ان  
 كان من أهل البادية حث  
 ولو مصر يا لا \* وان دخل  
 دارا هو فيها لم يحث كالحولف  
 لا يدخل دارا وفلان فيها  
 وهو لم يره أو في بيت آخر وهو  
 دخل بيتا آخر لا يحث

\* لا يدخل عليه فدخل يريد غيرة لا يحث ولم يكن له نية يحث كالحالف على أن لا يسلم فلانا فسلم على قوم هو فيهم ناويا ولا  
 غيرة لا يحث وان خلا عن النية يحث \* لا أدخل دارك والمخاطب في دار ولم يكن الحالف فيها ولا في غيرها فتقول المخاطب الى أخرى باعارة  
 أو أجارة فدخل عليه الحالف يحث ولو سكن فيها آخر بعد فتقول المخاطب وحلف الحالف أيضا لا يدخل منزلا فلان ثم دخلها يحث باليمينين



والمد كور قبل جواب الرواية وهذا جواب المشايخ لا يدخل دار فلان ولا يكلم عبده فباعه ثم وجد الشرط لا يحنث وقد تقدم ان الداران هجر لاجلها يحنث وان المال كمالا وان لم يكن في ملكه عبدا ثم استحدث بعد المين حنث (٣٢١) وفي الدار كذلك عندهما خلافا للثاني

وكذلك لو تزوج بعد المين على أن لا يكلم امرأه فلان ولم تكن له زوجة وقت الحلف يحنث عندهما بكلام الحادثة لا يدخل دار فلان فدخل دار مشتركة بينه وبين غيره لم يكن فلان ساكن فيها لا يحنث ولا يحنث لا يدخل منزل فلان فأكثريا منزلا واحدا الا ان هذا في آيات وهذا في آيات والساحة واحدة حنث فيكون كل واحد داخل في منزل صاحبه بخلاف الدار المشتركة ان دخلت دار فلان فانت دخلت دار فلان لم يكن على فلان دين مستغرق لا يحنث لانتقال الملك وان كان فالتقوى على انه لا يحنث أيضا لان الدين وان منع ملك الورثة الا انه لم يبق في ملك فلان حقيقة لعدم أهليته للملك بالموت وبقي على ملكه حاجته فكان قاصرا ألا ترى ان الورثة يملكون الاستخلاص جبرا جلس في بيت من المنزل ثم قال بالعربي ان دخلت هذا البيت فاليمين على البيت وان بالفارسية اكرم من درين خانه درايم فعلى المنزل فان أراد البيت دين لا قضاء ولو أشار الى البيت فهو عليه على كل حال لا يدخل دجـله لا يحنث بركوب

ولا يبيح فيه ربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المضارب اذا اشترى بألف المضاربة متاعا وقبضه ولم يتقدألف حتى هلك فأبرأه البائع منه لم يكن للمضارب أن يرجع على رب المال بشئ والمتاع على المضاربة كذا في المحيط \* لو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف ألفين منها دين وألفين عين في يده فاشترى بهذين الألفين جارية فلم يقبضها حتى هلك الألفان فإنه يرجع بثلاثة أرباعها على رب المال واذا أخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فأرأس ماله ألفان وخمسمائة ولا يرجع المضارب في هذين الألفين بشئ كذا في المبسوط \* وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي والله أعلم

#### (الباب الخامس عشر في جود المضارب مال المضاربة) \*

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الى شيأ ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة فهو ضامن للمال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان اشترى به مع الجود فهو مشترك في ماله وان اشترى بعد الاقرار فالقياس أن يكون مشتركا لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأس الضمان كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المضارب اذا قال هذا ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال علي دين فلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب أنه قد ربح فيها ألفا وجاء بألفين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسة مائة فهلك الألفان في يده وقامت البينة على اقراره بما قال من الربح فإنه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيأ غير هاولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيأ والمسئلة بمجالها ضمن الألف الربح كله فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب \* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي والله أعلم

#### (الباب السادس عشر في قسمة الربح) \*

الاصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفه ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح ألفا فاقسم الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسة مائة والمضارب خمسة مائة ثم ضاع ما عدل رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فان قسمته ما باطلة والخمسمائة التي أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح الى رب المال ان كانت قائمة بعينها وان هلكت في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف الذي هلك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط \* ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفا من الربح ثم ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله ويضمن له المضارب نصف الألف الذي أخذه وان استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف الذي قبضه برأس ماله الى المضارب وقال اعمل على المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى انتهت نهايتها في اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا في محيط السرخسي \* لو اقسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها ثانية فهاك المال بعد ذلك لم يتراد الربح

(٤١ - فتاوى رابع) السفينة أو الجسر لا يدخل بعد اذ عرفتم في السفينة لا يحنث عند الثاني وعليه الفتوى لا يدخل دار فلان وفلان ساكن مع ابنه والاب هو الذي يستأجره ويعطى غلته يحنث كما لو حلف لا يدخل دارها وهي تسكن مع زوجها ولا يدخل دار فلان

وهو يسكن مع زوجته ان لم تكن لها وله دار على حدة سوى هذه الدار بحيث وان كان لكل دار أخرى على حدة لا يحث وفي المتق  
أختار الخنث مطلقا اعتبارا بالمساكنة (٣٣٣) الا اذا نوى دارا مملوكة لكل منهما \* لا يدخل دارا اشتراها زيد ومنه

الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب أن يسترد منه الرجوع بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضارب بثلثه بالنصف فربح المضارب ألفي درهم ثم اقتسم فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده ضاع منهم جميعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهم ما فبرجوع عليه رب المال بنصفه وذلك خسران له هذا اذا ضاع الألف الذي هو حصته رب المال قبل القبض فأما اذا ضاع الألف الذي هو حصته المضارب بعد ما قبضه المضارب لنفسه فان القسمة لا تنقض ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط \* فان كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كأن لم يكن لان المضارب بقي أمينافي ذلك وبغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد بين أنه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشتري به وباع ربحا أولا واشتري عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا أو حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله أو بعده ولو اقتسمما ثم زاد أحدهما أو حط فكذلك وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز الخط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي \* اذا أخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين أو الخمسين والمضارب يعل بقيمة المال فان كان المضارب كمالا دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو أن المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون مأخذا رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيان \* دفع الى رجل ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع الى رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قاعبا بعينه لانه مباحة بمجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة عما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\* (الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين) \*

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

(النوع الأول فيما اذا اختلف في مشتري المضارب هل هو للمضاربة) من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري عبدًا بألف درهم ولم يقل عنه - بالشرائه اشتراه المضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأنا أنوي أن يكون علي المضاربة وكذب رب المال فقال اشتريته لنفسك - هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تحل من أربعة أوجه اما أن يكون مال المضاربة والعبد قاعبا فحين وقت اقرار المضارب أو كائنا كان الكين أو كان العبد قاعبا ومال المضاربة هالكا أو كان مال المضاربة قاعبا والعبد هالكا ففي الوجه الاول القول قول المضارب مع عينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بنصفه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير بينة وبضمن المضارب للبائع ألف درهم ولا يرجع على رب المال بشئ وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فانه لا يكون مصداقا كذا في المحيط \* ولو كان المضارب اشتري العبد بألف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذب رب المال فالقول قول رب المال ويأخذ المضارب ألف

اشترى الخائف ودخل لا يحث ولو وهب من الخائف ودخل يحث لان الشراء يرتفع بالشراء بالالهبة \* ان دخلت دارا يملك فكل امرأه تزوجه افكذافا وجد الشرط فحرمت عليه ثم تزوجه الا تطلق لانها معرفة لاضافة البين اليها ومتناول البين نكرة ولا تدخل المعرفة تحت النكرة للتضاد \* ان دخلت الدار فساو طوالتي فدخلت الدار وقع عليها على غيرها والاعتماد على هذا الاعلى الاول \* اجرت دارها فغضب الزوج وقال تافلان درخانه است وقبالة در دست وى است ان دخلت هذه الدار فهي كذا فانفسخت الاجارة والقبالة ضاعت فدخلت الدار لا يقع والشرط لو تبعه لا يعتبر \* ان دخلت الدار مادام فلان فيها فانت كذا فتجوز عن تلك الدار ان عاد اليها فدخلتها لا يحث \* انت على كذا على دخولك الدار فقبلت وقع \* لا يدخل داره الا شكت بينم ان نزلت بلية أو قتل أو هدم أو موت فدخل لا يحث \* لا يدخل الحمام ازهر سرشستن فدخل ليسلم على الحمامي وغسل لا يحث \* (نوع آخر) \* ان أدخلت فلانا يتي فهو على الدخول بامر وقوله ان

دخل على نفس الدخول أمر أم لا علم أم لا وتركت على علم الخائف بالدخول لان شرط الخنث الترتل للدخول ففي دخل المضاربة ولم تمنعه فقد تركه حتى دخل \* ان تركت ابني يعمل لفلان فتمعه فلم يمنع ان كان كبيرا بالغ لا يقدر على منعه لا يحث \* لا تركت في داري فقال

أخرج لا يحنث وان لم يخرج \* لا يدع ماله اليوم على غريمه فقدمه الى القاضى وحلفه في اليوم \* لا يدعه يدخل هذه الدار فان لم يملكه فغنة بالقول وان ملكه منع بالقول والفعل اكر فلان راجحانه رادهم فكذا فدخل داره فاخرجه (٣٣٣) من ساعته لا يحنث \* قال لزوجته

كسى ثوبين خاله ان رآيد فانت كذا فدخل فيه

قريب له ولها فان دخل

لاجله لا يحنث وان دخل

لاجلها حنث \* لا يدخل في

هذا البيت الا الذي آخذه

بيدى وأدخله فاخذ بيد رجل

وأدخله ثم دخل هو بنفسه

يحنث ولو قال الا الذي أدخله

أنا ولم يزد عليه والمسئلة

بجاءها لا يحنث ولو دخل

صبي من غير ادخاله يحنث

لانه رجل ولو ذهب الحاف

مع امرأته ووطن في بلد

آخر فدخل بلاذنه في ذلك

البيت رجل يحنث وقد ذكرنا

قوله ان دخلت الدار بغير

خسران يلزمني فانت كذا

فلان عبده \* (السابع

عشر في الخروج والاميان

والذهاب) ان خرجت من

بيتي فانت كذا فخرجت الى

الدار فقط يقع ولو ان خرجت

فقط لا الا بالخروج الى المحلة

والفتوى على انه لا يحنث

الا بالخروج الى المحلة فيهما

لوفارسيا وعليه الفتوى

\* لا يخرج من هذه الدار فخرج

منها الى البستان أو الكرم

ان كان بعد من الدار بان لم

يكن لها باب على حدة

لا يحنث \* لا يخرج من باب

هذه الدار فخرج من غير

الباب لا يحنث ولو نوى

الخروج من الدار يحنث ولو

خرج بعد دفع الباب وهو

المضاربة قصاصا بما آذاه ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشترىته لنفسى فاقول قوله كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* وان اتفقا انه لم تحضر للمضاربة نية وقت الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم التقدان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم من ماله كان الشراء له \* وعند محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله أو من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط \* اشترى عبد بألف ولم يسم ثم اشترى آخر بألف ولم يسم فقال نويتها على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقه فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما أو صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشترى مضاربة واحدة كل واحد بألف وقال نويت أن يكون كل واحد منهما بألف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في أحدهما بغيره فقال اشترى هذا المضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال المضارب اشترىته بما بألف من عندي وألف من المضاربة فقال لرب المال اشترىته هذا بغيره بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد على المضاربة ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط

(النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة) لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب الخصوص فالقول للمضارب كذا في الكافي \* المضارب ورب المال اذا اختلفا فقال المضارب دفعت الى ما للمضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما أذن لك في البرأ وقال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نية له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم وأما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البينة وبه أخذ علما وثالثا كذا في المحيط \* وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* ولو أقام البينة فيما اذا ادعى أحدهما العموم والآخر الخصوص ان وقت البينتين وقتا واحداهما قبل الاخرى فانه يقضى ببينة الذي ثبت آخر الامرين وان لم يوقت البينتين وقتا أو وقتا والوقت ان على السواء أو وقتا احدهما ولم يوقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه يقضى ببينة الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدروري اذا أقام البينة والمضارب يدعى العموم فان نص شهوده أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهدوا به هذا الحرف فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط \* وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي \* واذا اتفقا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع فيه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال وأقاما جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا أقام جميعا البينة ان وقت البينتين وقتا واحداهما قبل الاخرى فانه يعمل بهما وتكون آخرهما نية للاولى وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتا على السواء أو لم يوقتا أو وقتا احدهما دون الاخرى كانت بينة المضارب أولى بالقبول كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب أمرتني أن أخرج الى جميع البلدان أو قال لم أمرتني بشي وقال رب المال أمرتك أن تخرج الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب أمرتني أن أخرج الى البصرة والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \* ولو قال المضارب أمرتني بالتقدم والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالتقدم فالقول للمضارب كذا في محيط السرخسي

\* (النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما

بنوى باب الخسبة لا يحنث وان لم يربها حنث \* قال لها ان خرجت من باب هذه الدار فصعدت السطح فزلت في بيت الجار لا يحنث في

الاصح \* لا يخرج أو لا يدخل مع فلان فخرج أو دخل وحده أو مع غيره ثم لحق به فلان لا يحنث \* لا يخرج الا لما لا بد منه فهو الحرج أو الجواب

الدعوى بالزام الحاکم ولو لدعوى نفسه اذا لم يجد من يوكله وكذا الروجها ان يمنع من الخروج لدعواها اذا وجدت ولا يخرج الى بغداد  
تخرج يريده فرجع قبل مجاوزة العمران (٣٣٤) لا يبحث كما اذا حلف لا يخرج الى جنازة تخرج يريدها ويرجع قبل الخروج من باب  
الدار فان جاوز العمران أو

في جهة قبض المال) اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة بورج فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال  
المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان أقاما  
جميعا البينة فالبينة ينسب للمضارب كذا في المحيط \* اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث  
وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح  
ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي \* اذا قال المضارب  
شرطت لي نصف الربح أو قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح أو قال لم اشتط شيئا لك  
وفسد المضاربة ولك أجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي  
نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان أقاما جميعا البينة  
في هاتين المسألتين فالبينة ينسب للمضارب كذا في الذخيرة \* ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال  
رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك على أجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله  
ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان أقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة  
بينه رب المال كذا في المحيط \* لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب  
شرطت لي مائة درهم أو دفعته الى مضاربة ولم تستطع شيئا فلي أجر مثل عملك فالقول قول رب المال فان  
أقام رب المال البينة أنه اشتط له نصف الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشط له شيئا فالبينة بينه رب  
المال وان كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف  
الربح فالبينة بينه المضارب كذا في المبسوط \* مضارب معه ألفان فقال رب المال دفعته الى ألفا وربحت  
ألفا فقال رب المال بل دفعت اليك ألفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب  
في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال  
ألف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وأيهما أقام  
البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته كذا في الكافي \* وان أقاما البينة فالبينة بينه رب المال في مقدار  
ما سلم اليه من رأس المال وبأخذ ألفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينه المضارب  
فيما ادعى من الربح حتى ان آلاف الفاضل عن ألفين بينهما نصفان كذا في المبسوط \* فان جاء المضارب  
بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف ودبعة لا آخر أو مضاربة لا آخر أو بضاعة لا آخر أو  
شركة لا آخر أو على ألف دين فالقول في الودبعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقويل  
كلها كذا في البدائع \* واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول  
قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه أقرضني وأن الربح  
كله لي فالقول قول رب المال والبينة بينه المضارب كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح  
فيه رجحا فقال العامل أقرضني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك بضاعة أو مضاربة بالثلث او قال  
مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال فان كان أقرض بالبضاعة  
فلا شيء للعامل وان كان أقرضه بربح الثلث أعطاه ذلك وان أقرضه بضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في  
المبسوط \* وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينه المضارب كذا في البدائع \* فان هلك المال في يد المضارب بعد  
ما قال العامل انه قرض وقال رب المال انه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الاصل والربح الا اذا  
قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا ما وراء الثلث لو قال رب المال (١) هو قرض وادعى

(١) قوله لو قال رب المال هو قرض الخ موضوعها بعد الهلاك ويستغنى عنها بعبارة المحيط المذكورة بعد  
اه صححه

تخرج من الباب يبحث وفي  
الاتيان يتوقف الحنث على  
الوصول وفي الذهاب ينوي  
فان أراد الاتيان أو الخروج  
فهو وان خلا فلي الاتيان  
المعروف لا يخرج الى مكة  
ما شيا فشي حتى جاوز العمران  
ما شيا ثم ركب يبحث وان  
عكس لا \* لا باتيها ما شيا  
فركب الى الدنو ثم دخل ما شيا  
حنث لانه أتى ما شيا لا يمشي  
اليها فركب البعض لا يبحث  
بخلاف الخروج لا يخرج  
من خراسان الى بغداد فتخرج  
قاصدا مكة ودخله ان كان  
قصد حين خرج دخوله أيضا  
حنث والا لا \* لا يخرج من  
الدار الى المسجد فتخرج يريده  
ثم تركه وسار الى غير المسجد  
لا يبحث لا يخرج من بغداد  
تخرج للجنازة الى المقابر التي  
خارجها حنث ارحم بنفس  
بيرون آيم فعلى مجاوزة القرى  
التي له وازهر نسف فعلى  
مجاوزة العمران فردا بين  
كاروان اكر بيرون نزوم  
فكذا فذهب العير ولم يعلم  
وان خرج كعالم ولحق  
بالعير لا يبحث ولا يبحث  
\* لا أدعك تذهب الى بيت  
فلان فالاذن في الذهاب ترك  
فيحنث به \* لا اذهب الى وليمة  
فذهب لطلب غريم لا يبحث  
\* (نوع في القور) \* خرج  
من بخاري الى سمرقند وطلب  
خروج الزوجة معه فابت

فقال يس من بيرون نه ابني مع فلانة فكذا فان أراد به خروجه على أثره مع فلانة فاذا لم تخرج فلانة حتى عاد الزوج القابض  
سقط اليمين وان أراد به ان يكون عدم خروجه بشرط وقوع الطلاق عليها يقع \* أنت طالق مالم أخرج من الكوفة فكنت ساءة بما كس

المكاري لا يحنث ولو مكث ساعة لا يطلب الكرام يحنث لا تقطاع الفور بمضى الساعة وكذا الواشغل بالاكل والشرب والتطوع \* أفت  
الخروج فقال الزوج ان رجعت فكذا فلم يخرج ثم خرجت ورجعت وقال أردت الفور (٣٣٥) في الصحيح بصدق \* هربت منه فقال

ان لم تعودى الى فانت كذا  
فعادت بعد العشاء يقع لانه  
على الفور ولا يصدق في عدم  
ارادة الفور \* تشاجر فقال  
لامرأته ان خرجت من هذه  
الدار في هذا اليوم فان  
رجعت الى سنة فانت كذا  
فخرجت الى الصلاة أو الى  
غيرها بلا حجة ثم رجعت  
ان كان سبب الخروج السفر  
لا يحنث ولا يقع على غير ذلك  
الخروج ديانة \* خرجت الى  
قرية فقال الزوج اكره  
ازيسته روزة روزنا اني  
انجبا فانت كذا فانصرفت  
في الثالث الى قرية اخرى  
ومنها الى تلك القرية واقامت  
أياما ثم عادت الى القصرية  
الاخرى ان كان خروجها  
من الاخرى على عزم عدم  
العود لا يقع وان على عزم  
العود الى الاخرى يقع له بقائه  
الكينونة في عزم العود  
وعدمها عند عدمه \* قال  
لامرأته ان لم تخرجي من  
هذا البيت وتبكي هنالك فانت  
كذا فخرجت ودخلت  
وبكت في البيت يقع قال  
الفقيه هذا اذا كانت في  
مكان يسمع بكائها وان  
عدم هذا الغرض فان  
خرجت قبل البكاء فقد  
خرج من المين \* ان تركت  
هذا الصبي يخرج من الدار  
فكذا فشرعت في الصلاة  
أو غابت عنه فخرج لا يحنث  
\* كانت تخرج الى سطح الجار

القباض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لب المال والمضارب ضامن وان كان لم يتصرف فالقول  
قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته  
اليك قرضا فالقول قول رب المال وان هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر ان هلك قبل العمل فلا ضمان على  
المضارب وان هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان أقام جميعا البينة على ما دعيا فالبينة بينة رب  
المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط \* ولو قال المضارب  
دفعته الى مضاربة فضاءع المال قبل أن أعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب  
فان كان عسلا به ثم ضاع فهو ضامن للمال فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب  
أخذت منك هذا المال مضاربة فضاءع قبل أن أعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا  
فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط \* وفي المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذا  
قال العامل أخذته منك غصبا فالرجح بالضمان وقال رب المال انما أمرتك لتعمل به فالقول لب رب المال  
والبينة بينة أيضا فلأقام رب المال بينة على اقرار العامل أنه أخذته بضاعة وأقام العامل بينة على اقرار  
رب المال أنه أخذته غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا الميعلم أي الاقرارين أول فان علم فالبينة بينة  
صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط

(النوع الرابع في اختلافه ما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما المخرج أو بعده) قال  
محمد رحمه الله تعالى من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفا فقال لب المال قد دفعت  
اليك رأس المال ألف درهم وبقي هذا الألف ربحا وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال  
مع عبته فيخلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا خلف أخذ الألف الباقي برأس ماله ولا ينتظر الى  
استحلاف المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استلمكته ولا ضيعته فان حلف برئ عن الضمان ولم  
يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب عن البين فقد أقر أن رأس المال كان عنده وقد حده فصار ضامنا  
لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عين فبأخذ رب المال الألف العين برأس ماله فيكون  
الألف الدين على المضارب ربحا فيرجع رب المال على المضارب بمخمس مائة درهم حصته من الربح كذا في  
المحيط \* ولو أن المضارب حين أراد رب المال استحلافه قال لم أدفعه اليك ولكنته ضاع مني وحلف على ذلك  
فانه يغرم نصفه لب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه  
قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على اقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله  
شيئا فان لم يعلم أي الاقرارين أول فالبينة بينة المضارب وان علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعي اقرار الآخر  
كذا في المبسوط \* وان اقتسم المضارب ورب المال وأقرهما أو أخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال  
المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يكون اقراره بقسمه المخرج  
اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيمليدعي المضارب على رب المال من  
خلوص الخمسة التي قبضها لنفسه فأما في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول  
المضارب وقالوا يخلف كل واحد منهما ثم اذا خلفا اتقى الضمان عن المضارب بحلفه واتقى قبض رب المال  
رأس المال بحلفه أيضا فكان أقام مال المضاربة قد هلك فينصرف الهلاك الى المخرج فكان ما قبضه  
رب المال من الخمسة من رأس المال والخمسة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيردها على  
رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها لب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط \* ولو  
أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيان

(النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال) \* اذا دفع الرجل الى رجلين مالا

أو الباب فكذا فخرجت الى سطح جار آخر لا يحنث ولو لم تجر هذه المقدمة يحنث لعموم اللفظ (نوع آخر) قيل له انك تفعل مع فلانة كذا  
وهي على سطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة والليل مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فكذا ولم يسهوا وأشار الى

الآخرى بيده وقد فعل بل بفلانة ذلك يحنث قضاء \* مع والدته في الكرم فعصب وقال اكريس من اينما آيم فكذا ان دلت السابقة على أنه اراد القرية فعليه ما اوعى الكرم كان (٣٣٦) له أو كان فيه ضيفا \* دعى الى الصلح مع فلان فقال ان صالحت معه فكذا فتركه ثم صالح

بعده مدة لا يحنث لانه على الفور ولو قال لأصل المدعي يعطيني خمسين فاعطاه حل ان كان له عليه حقوق فلا يكون رشوة \* ان ارتقت هذه السلم أو وضعت رجلك عاها فكذا يحنث في الوضع بوضع إحدى الرجلين في الارتقاء الا بوضع الرجلين لانه لا يعد ارتقاء الا بوضعهما \* ان خرجت من الدار ووضعت رجلك في السكة فكذا يحنث بوضع القدم في السكة \* كذا على سطح فاوادت النزول من السلم والذهاب الى بيت الاخ فقال ان زنايت وذهبت الى بيت الاخ فكذا فنزنايت ولم تذهب لا يحنث وان ذهبت لا من السلم الى الاخ يحنث لان الشرط التابع لا يعتبر \* قال لامرأته اكرامني بزيديك من نه ابني فكذا فجاءت الى الباب ولم تدخل يحنث وان دخلت وهونائم لا والشرط ان تجيء اليه بحيث لو مديده اليها تصل \* نامت في فراشها فدعاها فابت فقال ان لم تجيئي الليلة الى فراشي فكذا فجاءته الى فراشه كرها بلا وصول قدمها الارض لا يحنث لانه اساجته كرها لا يمكنها المجيء وكانت فرع مسئلة الكوز \* ان دخلت هذا الدار فكذا لا يحنث حتى تخرج ثم تدخل \* ذهبت

الى بيت والدته فقال ان لم تجيئي الليلة الى منزلي فكذا فجاءت قبل انفجار الصبح لا يحنث \* ليجيئي فلان غدا فاتاها ولم يأتها لانه لا يحنث \* النائم \* ادعى عليه ألفا فأنكر فأنه لا شيء عليه فبرهن عليه به وان آتاه ولم يسه تأذن أو لم يجبه في بيته حنث \* (النائم عشر في قضاء الدين) \* ادعى عليه ألفا فأنكر فأنه لا شيء عليه فبرهن عليه به



يبحث عند محمد رحمه الله خلافاً للثاني والناظر في نص على الحنف عند محمد وعليه الفتوى وفي المتن عن الثاني أنه أنكر أصل الدين فبرهن عليه به يبحث ولو قال كان على قافوته لا يبحث وان ادعت انما امرأته فانكروا وحلف على (٣٣٧)

ثلاثة وثلاثون وثلاثون وأرباعاً نصفه لرب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو ثلاثة وثلاثون وثلاثون إلى ما أخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقرأته ما اتسع للمقر وعناية أنساع للمقر له كذا في محيط السرخسي

(النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري) المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة ويصير مشترياً لنفسه ولو اختلفا في خلاف والوفاق فالقول قول من يدعي الوفاق اشترى المضارب عبداً بالالف المضاربة ولا يعرف نسبة فقال المضارب لرب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين أما ان كان في العبد فضل على رأس المال أو لم يكن وكل وجه لا يتناول من ثلاثة أو وجه أما ان صدقه رب المال أو كذبه أو قال للمضارب لا بل هو ابنك أما ان كان في العبد فضل بأن كانت قيمته أثنى درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسمى له ما في قيمته أرباعاً وان قال للمضارب لا بل هو ابنك فإنه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بأن كانت قيمته ألفاً فقال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال ثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي أثنى درهم عتق ويسمى في قيمته بينهم أرباعاً كذا في المبسوط \* اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يتخلوا أما ان كان في العبد فضل أو لا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسمى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لا بل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته ثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسمى لرب المال في ثلاثة أرباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان زادت قيمته حتى صارت أثنى درهم عتق ويسمى في قيمته بينهم أرباعاً كذا في المبسوط \* وكذلك لو قال المضارب لا بل هو ابنك كذا في محيط السرخسي \* ولو كان اشترى عبداً يساوي ألفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوة تخبر برفته تكون بمنزلة الاعتاق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسراً وبين الاعتاق والاستعفاء في الولاء بينهم أرباعاً ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبداً يساوي ألفاً فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعه وثبت نسبه من المضارب ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمه ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعه ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت ألفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى أنه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاقه بعه في تخيير رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستعفاء والاعتاق ان كان موسراً واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستعفاء أو الاعتاق فله رب المال ثلاثة أرباع ولأولاه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعى الغلام أو يعتقه ولو لم تزد قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حرم من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحداً منهم حتى صارت قيمته ألفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهم ما جعوا والولاء بينهم أرباعاً ولا ضمان على واحد

ان كان ألفاً وقال المدعي امرأته كذا ان لم يكن ألفاً فبرهن المدعي على انه ألف وقضى به يفسر بين المدعي عليه وبين امرأته نص عليه محمد وقيل عند محمد لا يفرق \* وان برهن على اقرار المدعي عليه بالمال لا يفرق لان الشرط كون الالف عليه وهذا محتمل وان برهن المدعي عليه انه كان أو فاه قبل دعواه ان زعم أنه لم يكن له الا هذا الالف فتفرق القاضي باطل \* ولو ادعى كل أن الدار له وهي في أيديهما وبرهنافهم بينهما ويحتمل في الحلف ولو في يد أحدهما حنث الذي في يده ولو في أيديهما ولم يبرهن لا حنث عليهم \* حلف بطلاقها على دار أمه وفي يده فبرهن آخر أن الدار داره وقضى له يبحث ذواليد ويقع قضاءه وان قال نعم كانت له الأني اشترى بها منه يحلف المبرهن على أنه ما باعها فان حلف قضى بالدار له ولا يقع الطلاق أيضاً والجاحد في هذا يخالف المقر له \* على آخر دين وابن المديون عالم به فأتى فشهدا عند الابن ان أباه قضاء لا يسع للابن أن يحلف على أنه لا يعلم الدين على أبيه لان البيئة لا تكون

حجة بلا قضاء \* ادعى الوارث على مديون مورثه الدين خلف المديون انه ليس له عليه شيء ان علم عبثاً الدائن حنث لانه علم أن الحق له وان لم يعلم عبثاً لا يبحث لانه قبل العلم بالموت لا يعلم شغل نتمه بحق الوارث ولو حلف المشتري من الوكيل بأنه ليس للوكيل عليه دين لا يبحث

\* (نوع آخر) \* قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ مالي ففتر منه لا يحنث وإن لا يفارقه يحنث ولا يدعه يذهب حتى يعطيه فنام فذهب لا يحنث وإن انتبه واتبعه لا يحنث وإن ذهب (٣٣٨) وتركه حنث وإن كابره وانقلت لا يحنث وإن أحال به على آخر أو أبر الطالب

المطلوب عليه وفارقه لا يحنث عندهما خلافاً للثاني فإن رجع الطالب على المطلوب عليه بعد التوى لم يحنث لأن الدين ساقط فلهذا لا يعود \* ليقضيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنث عندهما ولومات الدائن وقضاه إلى ورثته أو وصيه بر في يمينه والافهو حاث \* لا يفارقه قبل استيفاء ماله فقعدي مكان يراه ويحفظه فغير مفارق وإن توارى بينهما ستر أو عود المسجد وان قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب مفتوح يراه وإن توارى بجائط المسجد والآخر داخله ففارق وكذا لو كان الباب مغلقاً إلا أن يكون الخالف حبسه وأوجب عليه الباب وإن كان المطبق عليه الخالف حنث لأن الخالف فارقه \* لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم أو لا أفارقك حتى تعطيني حتى أبداً أو لا أفارقك حتى أقدمك فغضى اليوم في الأول ولم يعطه إن كان عزمه عدم المفارقة قبل الاقتضاء والتقديم ولم يترك لزومه لا يحنث وإن ترك الملازمة حنث ولو بعد اليوم وإن قدم اليوم بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تؤديني حتى لا يحنث إلا بترك الملازمة في اليوم وإن فارقه بعد اليوم لا يحنث لأنه وقت بذلك اليوم \* حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث

منهم صاحبهم ولو كان العبد يساوي ألفين يوم اشتراه وتقدمته فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعق ثلاثة أرباع العبد بدعوته أياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام ابن رب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألفاً وقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقولوا ضامن لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعاً كذا في المبسوط

\* (النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب) \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب أعطيتني ألف درهم زيوفاً ونهرجة مضاربة صحيحة وقال رب المال أعطيتك جياداً فإن كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الوديعة فيصدق المضارب ويصل أو فصل وفي الستوة لا يصدق إلا إذا وصل وإن كان عمل به لم يصدق على الزئوف والنهرجة وهو على الجياد وفيه أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وأقر المضارب أن ألف الذي على فلان باسمي هو لرب المال وكانت المضاربة بألف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال إن في يدي خمسمائة من المضاربة الألف الذي أقرت هو المضاربة وقال رب المال الألف لي خاصة ليس من المضاربة قال لرب المال وإن كان المضارب وصل أقراره بذلك صدق كذا في المحيط \* إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العسالة أنه قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد المضارب في حفظ المال مخافة أن يأخذه رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وبيع أو وضع فإن تصادقاً أن القرض كان تلجئة في الظاهر وأن الثابت في الباطن هي المضاربة كان كالتصادق وإن اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجئة وقال المضارب لا بل كان القرض تلجئة والثابت في الحقيقة المضاربة وأقام المضارب بينة على ما قال فهذا ومالو تصادقاً أن القرض كان تلجئة سواء كذا في الذخيرة \* وإن شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئاً غير ذلك فالينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب \* وإن شهد شهود المضاربة أن القرض كان تلجئة وأن الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم أولى كذا في الذخيرة \* وإذا أقرب المال للمضارب بسدس الربع وقال المضارب لي نصف الربع وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربع وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربع فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان للمضارب ما أقرب به رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشهادة جائزة على ثلث الربع للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربع فشهد له شاهد على نصف الربع وشهد له آخر أن رب المال شرط ثلثي الربع فالشهادة باطلة عندهم جميعاً كذا في المبسوط في باب الشهادة \* ولو قال رب المال أعادفت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة إن كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وإن ادعى المائتين فالسألة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل

اليوم وإن قدم اليوم بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تؤديني حتى لا يحنث إلا بترك الملازمة في اليوم وإن فارقه بعد اليوم لا يحنث لأنه وقت بذلك اليوم \* حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث

لان شرط البرقضاء الكل كالحلف ان لا يقضى دينه أو ماله ف قضاء الافلا لا يحث \* حلف على أخذ ماله غدا والمديون على عدم الاعطاء  
فاخذ منه جبرا لا يحثان وان لم يمكنه الجزا الى الحاكم وخاصه بر \* لأدع حق عليك (٣٣٩) اليوم فقدمه فيه الى الحاكم وحلفه بر \* ليوفين

حقه يوم كذا ولا ياخذن  
بيده ولا ينصرف بلا اذنه  
فاوفاه اليوم ولا ياخذ بيده  
وانصرف بلا اذنه لا يحث  
لان المقصود هو الايقاع  
\* ليوفين حقه اليوم فغاب  
الدائن يرفع الامر الى الحاكم  
ويعطيه وان لم يكن ثمة حاكم  
يحث وبه يفتى وبير بالتولية  
بحيث لو مد القابض يده تصل  
اليه في الحلف على الاداء  
والقبض دائما كان أو مديونا  
\* لا يؤدي زكاة ماله فاخذها  
العشر ووقع عنها ولا يحث  
\* لا يعطى ماله بال قضاء ف قضى  
على وكيله بعد الخصومة  
واعطاه لا يحث \* تابقاضى  
بري ندهم فال شرط الجزا الى  
بابه والدعوى ولو قال تابدر  
قاضى فال شرط الجزا فقط  
\* ليقضين دينه الى يوم الخميس  
يحث اذا قضاؤه بعد طلوع  
الفجر منه لان الشرط قضاؤه  
قبله ولو الى خمسة أيام  
يشترط قضاؤه قبل غروب  
الشمس من الخامس كالأ  
آجر داره خمسة أيام لانه  
لا يصير خمسة أيام بلا محي  
اليوم الخامس فكأنه قال  
قبل خمسة أيام \* لا يؤخر الحق  
الذى عليه الى شهر فسكت  
عن التقاضى حتى مضى  
الشهر أو حلف الشفيع على  
أن لا يسلم الشفعة فلم يخصه  
الى أن بطلت لا يحث \* وكذا  
آجر داره كل شهر ثم حلف أن

على المائة ويقضى له بأجر المثل كذا في المحيط \* ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد  
وشاهد بمائة فله أجر مثله عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ومن دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة فعمل لاه  
وربحا ربحا فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث  
الربح وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول رب المال فان أقام شاهدين شهد  
أحدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة  
ويكون لهما أجر مثل عملهما باقرار رب المال كالأول يقيما البينة أصلا وأما في قولهما فالذى ادعى النصف  
يكون له سدس الربح وليس له أجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له أجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في  
المحيط والله سبحانه أعلم

### \* (الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضى) \*

تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة  
ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيان \* وتبطل بجنون أحدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع  
المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رجوع الى  
الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقق رده بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد  
مسلم قبل أن يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر رده ميراثا فان  
مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاقه بطلت المضاربة بموت يوم ارتد على أصل أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب أو دفعه  
اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على ردته أو مات أو لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من  
ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والهدية في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالهدية عليه  
ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط \* ولو مات المضارب أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت المضاربة  
فان لحق وباع واشترى هنالك ثم رجع مسلفا فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من  
ذلك وأما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها فسدوا في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة  
صحصة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوى \* فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى  
وباع فتصرفه جائز ولا يعزل بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعها ولا يمنع العزل عن ذلك  
ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له أن يتصرف فيه  
وان لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال دنانير أو بالعكس له أن يبيعها بجنس رأس  
المال استحيانا وهي ههنا موت رب المال ولحقه به بعد الردة في بيع العروض ونحوها كذا في الكافي \*  
فان كان مال المضاربة فلوسا فنتهاه رب المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس  
المال دراهم يعمل نهييه عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهييه  
عما هو يبيع من وجه شرا من وجه حتى لو باع بالفلس بالدرهم يجوز كذا في المحيط \* لو تصرف المضارب  
وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضى فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع  
عن التقاضى ويقال له أحل رب المال على الغرماء أى وكاله وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن  
التقاضى بل يؤمر بالتقاضى ليصير المال ناضا كذا في فتاوى قاضيان \* وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا  
امتنع عن التقاضى لا يجبر على التقاضى ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا

(٤٣ - فتاوى رابع) لا يؤجرها فسكت حتى مضى الشهر ولو تقاضاه الاجرة ان كان آجر الماضي لا يحث وان كان آجر الآل لا يحث اذا  
أعطاه الاجر لانه يصير مؤجرا \* وعدا المديون القضاء وقال اكرفر دانه آيم وترانه بينم فكذا جفاه في الغدواراه نفسه لا يحث \* ان لم أفضل يوم

العبد فكذا فلم يعيد مصره وعيدوا في مصر آخر لاختلاف المطالع لا يحنت والايحنت \* حلف الدائن المدينون كه ازمن روى نه بوشى ولم يؤقت فكل وقت طلبه وعلم به ولم يظهر له حنت وان دخل السوق متواريا لا يحنت وان طلبه ولم يعلم به ولم يظهر الوجه لا يحنت ولو كان

(٣٣٠)

المستبضع كذا في الكافي \* فأما الذي يبيع بالاجر كالبياح والسمسار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي \* واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهام رب المال عن التقاضي وقال أنا نقاضى مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فرب المال أن يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحصيل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان \* ثم ان كان في مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة ان كان الدين في مصر المضارب فلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أنت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط والله أعلم

### (الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض)

اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو درهم وكان رأس المال دراهم يدي رب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط \* وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهرة وقد عرف وصوله الى المضارب كان رب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط \* فان قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة فكذلكهم رب المال فاقول قول رب المال مع عيینه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا أو دنائير فأرد رب المال أن يبيعها مرا بجهة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصة من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه وقال في المضاربة الصغير (١) يبيعها وصى الميت ورب المال وما ذكرهنا أصح كذا في المبسوط \* فان أراد رب المال أن يأخذ من الدناير بقدر رأس المال وحصة من الربح فأعطاه الوصى ذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى فربح ألفا ثم مات المضارب والمضاربة غير معروفة والمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله وألأولاشي له من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح يصير ضامنا حصته من الربح ولو أن المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة ألأول وصل الى قضاء المال كله وكذب رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالحدود فالتقول قول المضارب مع عيینه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برأوا وان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا ائحل المضارب في مرضه قد دفع رأس المال الى رب المال وحصة من الربح وكذب رب المال فان القول قول المضارب مع عيینه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل أن يستحلف فرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الآن هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسمه بينهما على ما شرطا فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قدر ربح ألف درهم وعمل اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصة

(١) قوله الصغير بالتدكير وما في النسخ من تأنيته فتحريف لانه وصف الكتاب كمالا لا يخفى اهـ

حين حلف بهذا الوجه رب الدين اثنين نقضى لاحدهما انتهى اليمين في حقه \* لا يذهب من باب دار المدينون أو من هذا الموضع حتى يقضيه دينه فدفعه المدينون حتى زال عن الباب أو عن الموضع بحت وان ازاله بالحل لا \* لا يقبض منه ماله اليوم فقبضه من وكيله فيه يحنت لانه نائبه لامن المتطوع أو من وليه أو المحتال عليه فيه لعدم النيابة هذا اذا كان المحتال عليه مدينون المطلوب والايحنت اذا كانت الحوالة بعد الحلف لاقبله وكذا الوكالة على ما ذكر في المنتقى وذكر غيره انه يحنت بالوكالة السابقة على الحلف أيضا كالموكل بالنكاح ثم حلف على أن لا يتزوج بخلاف الحوالة ولو اشترى به منه فيه حنت بخلاف ما اذا اشترى فيه وقبضه بعده حيث لا يحنت ولو قبض بعضه فيه وحط الباقي لا يحنت لعدم قبض الكل ولو وهب الكل لا يحنت وان اشترى به فاسدان في قيمة المبيع وفاء حنت والا فلا لعدم قبض الكل \* لا يأخذ منه ثوبا هرويا إذا خذ جرابا هرويا فيه هو حنت قضاء وان لم

يعلم به وكذا في لا يأخذ درهما فاقبض فلو ساقها درهم بلا علم لان دس الدرهم في الفلوس معتاد بخلاف ما اذا أخذ الدقيق وفيه درهم حيث لا يحنت ديانة لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاحذوا الاطاعة فيه فلا يحنت ديانة وقضاء \* لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ

منه رهنابه فيه فهل لا يحنث وان استهلك فيمينا مثليا لا يحنث لانه يلزمه المثل فلا يصير قصاصا وان قيمته ان تقدمه غصب يحنث لانه استيفاء حتى شاركه شريكه فيه في الدين المشترك اللارم بسبب متحد (٣٣١) لهما على المغصوب منه بخلاف ما اذا أحرقه ولزمه الغرم

حيث لا يحنث ولا يشارك لعدم القبض حقيقة وحكما \* لا يأخذ منه غن متاعه فاخذه مكانه حنطة أو زيوفا او بنهرجة يحنث كالمستحقة لان بطلان القضاء لا يوجب بطلان الاقتضاء حتى عتق المكاتب بالف مغصوب ولو رصاصة أو ستوقنة \* (نوع آخر) \* لا يتفق هذا الالف ففضى به دينه لا يحنث لانه ليس باتفاق عرفا وقيل يحنث لانه اتفاق على نفسه وان نواه حنث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف \* ليعطين آثاره كل يوم درهما ووقع بعض الاعطاء ليلا والبعض نهارا ان لم يخل كل يوم ولبيلة عن اعطاء درهم \* ليناولنها شيا فري به اليها من قريب أو بعدد \* أعطاه شيا في السكر فقالت تأخذه مني في الصكر فقال والله لا تأخذه منك فأخذه منها في السكر لا يحنث لان ما في السؤال قيد في الجواب \* لا عطيتك هذا القباء هم هذه الهدية فصالحه عنه بعد زمان على عشرة لا يحنث مادام الخالف والقباء باقيا حتى لو أعطاه بعد القباء وقيل يحنث كما لو صالح \* غصب الجاني وقال

من الربح كذا في المحيط \* لو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان أقر الغرماء بذلك فلا حرج لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فيأخذوه ويأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشي من الربح كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا أنه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله وأما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط \* وان قال هذا الالف مضاربة لفلان عندى ولفلان عندى ودبعة كذا ولفلان كذا من الدين بدى بالمضاربة وان لم يقرهما بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الدبعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط \* لو قال لفلان ألف مضاربة وهو في هذا الصندوق ولفلان ألف على فلم يوجدى الصندوق شي فالتركة بين رب المال والغرماء بالحصص وان وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وان وجد في الصندوق ألفان فرب المال ألف خاصة والثاني بين الغرماء مختلطان كان الالفان أو غير مختلطان فان علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عندى ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان ولفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم أقرها بعينها ودبعة لا آخر ثم أقر بدى بالمضاربة ويخاص صاحب الدبعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط \* دفع الى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديني في ذمته وتر كته فان علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق عينه وكان ديني مال صاحبه كذا في محيط السرخسي والله أعلم

### (الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه)

من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى به عبدا يساوى ألفا فخفى عنده خطأ فانه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يدفع من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعا لا يرجع في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كالموعدة أجني وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختار الفداء فانه يطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فاذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فان أراد رب المال دفعه فقال المضارب أنا أفديه حتى يبقى على المضاربة فأبيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما اذا كان المضارب غائبا لم يكن لرب المال أن يدفع وانما له أن يفدي هكذا في المحيط \* لو كان مال المضاربة ألفا واشترى عبدا قيمته ألفان فخفى جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لاصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا أن لهم أن يستوثقوا من الغلام بكفيل الى أن يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما أن يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر ادفع أو فديا فان فدما فليس لهما شي وان فديا كان الفداء عليهم أو باعوا خرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع ألفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوى ألفا

حالفا كرسيم اين كوي بدست كرم فكذا فاعطى ما كان معه وأخذ من ماله درهمين ودفعه حنث \* حلف أنه يعطي ربح الدين كل شهر عشرين وكان التزم ولم يعط شيئا حنث ولا يبر الا اذا التزم وأعطاه شهر والدائن على استقرار الطلب في الاقترابوى جزا دويتم درهم دافى

نيسب وله عليه درهمان ودائق لا يحنث ولو أزيد من الدرهم ونصف يحنث كما لو قال لأملك الامانة وفي ملكه خسون لم يحنث لان المراد منه نفي الزائد على المائة \* زعم انه دفع ( ٣٣٣ ) اليه ثوباً للقصار فأنكر خلفه انه ان لم يكن دفع اليه فكذا وكان دفع

أوأقل من ذلك أو أكثر فادعى أولياء القتيل على العبد أنه قتل أباهم عمداً وبجداً العبد ذلك فأقام أولياء القتيل عليه يمينه بذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البيعة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين أو أحدهما في رواية أبي حفص لا تسمع بيمينهم على العبد ولم يحنث فيه خلافاً وفي رواية أبي سليمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تقبل البيعة على العبد متى كانا غائبين أو أحدهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل كذا في المحيط \* ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عداه فانه يقضى عليه بالقود حضراً أو لم يحضر ولو أقر بالعبد بذات وهما حاضرا ان يكذبه فيه وللقول وليان فعداهما فان حق الولي ألا يخرطه ولو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالأجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظر الى حصته من الفضل فقيل له ادفع نصف حصتك الى الولي الذي لم يعرف أو افده فاذا اختار أحدهما باطلت المضاربة فيما خذرب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط \* فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهو ذاعلى وجهين اما أن تكون قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل بأن كانت ألفاً أو أقل أو كانت أكثر بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد بالجناية أو افده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقيت في النصف وكذلك اذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بقي النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه وربح وأراد أن يقتصهما كم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد ألف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كانت قيمة العبد أقل من ألف بأن كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفياً ثمانمائة من رأس المال وبقي حقه في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحاً فيقسمانه على ما شرطوا وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد أو افده بنصف الدية وأيهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط \* لو اشترى بجمال المضاربة عبداً فقتله رجل عدواً فان كان فيه فضل لا قصاص فيه وتوخذ قيمته في ثلاث سنين وتكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للولي كذا في محيط السرخسي \* فان صالحه على ألف درهم كان لرب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهم على ما شرطوا كذا في المبسوط \* لو كان في يد المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما عداً لم يكن فيه قصاص ويجب القيمة كذا في الحاوي والله أعلم

### \* (الباب الحادى والعشرون في الشفعة في المضاربة) \*

اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به داراً تساوى ألفاً أو أقل أو أكثر ورب المال شفعه بدار له فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب داراً ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال داراً لنفسه الى جنبها فالمضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط \* ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورب المال شفعه بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفعه بدار من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة ما به فباشئ الدار لم يجب الشفعة وان لم يكن في يده فباشئ الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فالمضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط \*

الى ابنه أو تلميذه الذي في عياله لا يحنث ولو لاقى عياله يحنث الا اذا غنى الدفع اليه فلا يحنث مطلقاً وقوله لا مال لي ينصرف الى الزكوى ولا يشترط كونه نصيباً ويدخل فيه الرذائع من التقدين وان قل لا الدين على مقر أو جاحد لي أو فقير أو المغصوب المستهلك أو المجموع والفاقر وقيل المغصوب ليس بمال على كل حال \* لم رجلاً خلف ليا يمينه غدا فخافه في مكان اللزوم لا يبرأ بل عليه الاتيان في منزله الذي يسكن فيه لاني منزل الملازمة الا ان تحول عنه لا أخرج حتى أرى بكنة نفسه فإراه من بعيد أو من فوق حائط لا يصل اليه ان عرفه لا يحنث \* يجهدن في قضاء ما عليه فباع للقضاء كل ما كان القاضي يبيعه اذا رفع اليه بر والا لا \* لا يأخذ من فلان ماله الا جله أو الاجمعاً فاذا أخذ متفرقاً به منه له درهمان يأخذه كيف شاء \* لا يأخذ من حقه شيئاً دون شيء ان فرق في الاخذ أو وهب البعض حنث والحيلة ان يؤدي له عن المدينون رجل أو يوكل الخائف من قبض له فلا يحنث وان متفرقاً لا يتقاضى فلانا فزمنه ولم يتقاضاه لا يحنث \* ليا يمينه غدا ويريه وجهه فانه فلم

يجده لا يحنث \* اكره انه يني نامعاملت من يبرون برى فكذا فجاء ذلك فلم يأخذ الدائن ماله ولم يطالب به حتى مضى الغدا لا يحنث لان الشرط الاتيان لقطع المامله وقد وجد \* لا أفا رقت قبل استيفاء حتى فاشترى منه عبد اي ذلك الدين ثم فارقه قال لو



محمد لا يبحث في قول الامام كماله وحب له الدين قبل المصارفة وقبله المدون وعلى قول الثاني يبحث كافي الهبة وان مات العبد قبل المصارفة عند البائع ثم فارقته يبحث \* (التاسع عشر في السرقة والحياة) \* (٣٣٣)

ولم يره وكان رآه قبل السرقة لا يبحث لان الحال دالة على أنه اراد به وقت السرقة وهو المختار \* حلت من بيت أمه الى زوجها حطبا والحاقد ان أكلت حبة مما أتيته فكذلك اكل من اللحم حنت والاصل اعتبار اللفظ ان أمكن والا فالغرض ولا يمكن اعتبار اللفظ لعدم الحبة في اللحم فحل على الغرض كافي وضع القدم بخلاف ما اذا قال ان لم أبعث نفقتك من بخاري فكذلك فارس لم يهرقند يبحث لان اعتبار اللفظ ممكن فاعتبر \* ان وضعت يدي على جاريتي فكذلك فضر بها فأصابته يده فيه أو وضع عليها يده حال الضرب ان دل الحال على أنه اراد به الوضع لافي حال الضرب لا يبحث لا يكفل بنصف درهم فكفل به بشرة لا يبحث اعتبار اللفظ \* قال الزوج لها حين أتت لجال لرفع الامتعة اكرزين خانه خلال دندان بيرون آرى فكذلك اخرجت غير خلال لا يبحث اعتبار اللفظ وكذا اذا قال لها كرجشم من برين زن مى اقتدتا فلان كار كند فكذلك اقام في البيت وكلهما من غير أن يقع بصره عليها لا يبحث \* ولوزرع في أرضها قطن وقال حلال المسلمين عليه حر ام

لأن أجنبيا اشترى دار الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم أحدهما فلا آخر أن يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع \* ولوم يعلم المضارب بالشفعة حتى تنقضا المضاربة واقسمه الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسه ما فله ما ذلك فان طالب بجميعها فله بين ما نصه فان وأيمها سلم أخذ الا آخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مال المضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعها فله أن يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا واذا دفع الرجل الى رجل مال المضاربة فاشترى به دارا وأحد صاحبي المال شفيعها فأراد أن يأخذ بعض الشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدع واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن لآخر أن يأخذها وان كان رأس المال ألف درهم فاشترى به المضارب دارا تساوى ألدأ أو أقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له والاجنبي أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة وأراد الاجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع كذا في المبسوط والله أعلم

#### \* (الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر) \*

اذا دفع المسلم الى النصراني مال المضاربة بالنصف فهو جائز الا أنه مكروه فان تجر في التجروا والخزير في ربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بمحصة من الربح وعندهما نصرته في التجروا والخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مئة فنة ففيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان ربح فاشترى درهمين بدوهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خرا أو خنزيرا أو مئة ونفقة مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدقه ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم مال مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته \* (١) واذا دخل الحربى النيا بامان فدفع اليه مسلم مال المضاربة بالنصف فاودعه الحربى مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل النيا بعد ذلك بامان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو أن الحربى دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مستغنيا عن المال حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال وان كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة وأجعل الربح بينهما على ما شرطت أسلم أهل الدار أو رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما أو معاهدا أو بامان كذا في المبسوط \* وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصه رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسى \*

(١) قوله واذا دخل الحربى الخ يوجد في عامة النسخ قبل هذه المسئلة زيادة ونصها وأما رتد المرأة وعدم ارتدادها فسواء في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت أو تلقى كذا في الحاوى انتهت الصواب اسقاطها لانها ليست من هذا الباب وقد تقدمت في الباب الثامن عشر في عزل المضارب اه بجر وای

اكر از غله اين زمين بخانه من اندر آيد ثم وضعت على رأسها قطنان من هذه الغلة لتذهب به الى النفاق ودخلت البيت يبحث اعتبار اللفظ لا يسرق وكان كارا فافخذوا كبه بلاذن المالك ان لالا كل أو الحمل الى بيته لا يبحث وان لالا كل حمله الى المنزل وليس من رأيه أن

\* قال لا تخبر من در مال  
تو خیانت مه کرده ام وقد  
كان خانت امرأته با جزئه  
ورضا لا یحنت \* قال ساع  
اكر بیش ازین کسی را زبان  
ازده درم زیاده تر کنم فامرأته  
طالق زن خود را زبان زیادت  
کرد فالصحیح انه لا یتطلق لان  
الیمین منه ~~کر~~ و امرأته  
معرفة فلا تدخل تحت الیمین  
مکن حلف ان تدخل داری  
هذه احد فکذا فدخلت  
بتقسمها فان كانت معرفة  
بدخولها فی الجزاء فی حق  
الشرط منکر و الیمین هر کبة  
من الشرط و الجزاء فاذا  
عرفها فی طرف فهمی معرفة  
فی حق هذا الیمین قال  
القاضی و فیه نظر لان فی  
قوله ان دخل داری هذه  
واحد فکذا فدخلت هی  
طلقت و ان عرفت فی الجزاء  
وکذا الامر اثنین له ان حلفت  
بطلاق امرأه منکما فهذه  
طالق لاحداهما بعینها ثم  
حلف بطلاقها حنت فی عینه  
أما المعرفة فی الشرط لا تدخل  
تحت النکرة فی الجزاء فی قوله  
ان دخل داری صار هو معرفا  
فی الشرط فلا یدخل تحت  
النکرة فی الجزاء \* سرق ثوبه  
أو غصب خلع رب الثوب  
انه ان کان له ثوب فکذا  
و أشار الی ذلك الثوب ان کان  
فأما یحنت و ان هالکالا  
و ان لم یعرف أحدا لایحنت

(\*) الباب الثالث والعشرون في المتفرقات \*

لودفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على أن مازرق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما حصة فان فهو جازر على ما اشترط الا ان العمل المشروط عليه بما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على أن يشتري به الجلود والادوم ويجزها خفافا ودلا موداء بيده وأجزائه فكل هذا من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب \* لودفع اليه ألف درهم على أن يحتطب ويحتش على أن مازرق الله تعالى من شيء فهو بينهما حصة فان كان المضاربة لا تجوز وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط \* واذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح ألفا ثم مات رب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بماله فلم يضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض ولولم يكن سمي للمضارب رب بما كان له أجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركه ولا حق له في شيء من الربح لودفع الصحيح ألف درهم مضاربة الى مريض على أن للمضارب عشر الربح وأجر مثله خمسةائة فربح ألفا ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فلم يضارب عشر الربح لا يراى عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* واذا استأجر رجلا عشرة أشهر بأجر معلوم ليشتري له البراج فان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رحمه الله تعالى له نصف الربح وسقط أجر هذه المدة كما لودفع اليه غير المستأجر مالا مضاربة فانها تصح ويسقط أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي \* ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جازر على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة \* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة وقال هذا مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهو عنده ورق كان قرضه يعني اذا قبضه وان كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحمط \* ولو أقرضه شهرا نتمى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التتارخامة ناقلا عن الفتاوى

لم يأخذنا نسان يحش الانا نوى الذهاب عن ملكه \* سرق ثوبان اخر فقبل المطالبة دفع اليه السارق دراهم فحججه المسروق منه وحلف

السارق انه ماسرقة لا يحنث وان كان قائما لوقوع المقاصة وانه مشكل لبقائه على ملك المالك الى القضاء بالضمن لان الضمان واجب في الاستهلاك على رواية وفي الهالك وان لم يجب الضمان لكنه موقوف على اختيار المالك (٣٣٥) فله ان يختار القطع وله ان يختار الضمان فلا يثبت الضمان

قبل الاختيار حتى تقع المقاصة ونص في المحيط عن بعضهم على انه يحنث كيفما كان لما قلنا \* وفي الاصل بحمد الوديعه ثم اودع عند المالك من ماله الجاحدان كان من جنس حقه وسعه امساكه لان كان من خلاف جنسه \* وفي الجامع الصغير ظفر بدنانير المديون وله دنائير فكنة الاخذ على الروايتين \* وفي المنتقى له عليه ألف درهم فاغتصب منه ألف درهم قال محمد قصاص بلا نية وقال الثاني لا بلا مقاصة فان مات قبلها فاسوة للغرماء \* حلف السارق على انه ليس معه من الدراهم غير المأخوذ ان الباقي عنده أقل من الثلاثة لا يحنث وان ثلثة أو أكثر ان العين بالطلاق حنث علم أو لم يعلم وان بالله فغوس ولو قال اكرسم هست جزا زين كه ما كرفتم ثم علم ان معه شيان بحال لو علم السارق به أخذه حنث والا لا \* (نوع آخر) ضاع مال في دار خلف كل واحد انه لم يأخذه ولم يخرج من الدار ثم علم ان واحدا أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حله وحده حنث لان أخرجه كذلك يكون وان أطاقه وحده لا يحنث لانه صادق في عينه \* رفعت

العناية \* في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عنده ألف درهم مضاربة فقال لرب المال أقرضني ففعل وهو قائم بعينه ثم اشترى به قال اذا قبضه المضارب بيده من يته أو صندوقه أو كيسه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرض عليه كذا في المحيط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصير من شركتهم ما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج (١) قالوا ان اتخذ الفلا فحج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلا فحج الى قيمة العصير فما أصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلا فحج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلا فحج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير وان كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلا فحج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيان \* اذا دفع الرجل الى رجل فلو سا مضاربة بالنصف فلم يشتر حتى كسدت تلك الفلوس وأحدث فلوس غيرها فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال وللمضارب أجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تنكس حتى اشترى بها المضارب فربح أو باودعه أو قبض الثوب ثم كسدت المضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا وأراد القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض \* وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يحنثان كذا في المحيط \* واذا ربح المضارب في المال ربحا فأقر به برأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصلته من الربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشترى به ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى به وبألف من عنده متاعا ولم يخلط المالكين ثم أراد أن يبيع حصته أو حصة المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشراكة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما أن يخص نفسه كذا في المحيط \* ومن كآب المضاربة الصغرى قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلك الألف فربح عنده على رب المال ونقده ثم باع الخادم ثلثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهل كتب قبل أن ينقدها فانه يرجع على رب المال بألفين وخمسمائة وبوذي من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفى منه رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة آلاف ثلثة أعبد قيمة كل واحد منهم ألف ولم ينقد المالك حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف فاشترى منه المضارب بألف في يديه من المضاربة وليس في يده غيره فضاعت قبل أن ينقده رب المال فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألفان كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارين تساو كل واحد منهما ألف درهم ثم باع احدهما بألف والاخرى بألفين وقبض ما المشترى ثم لقيه المضارب وقال زدني في غنم ما فزادته مائة درهم

(١) قوله فلا فحج هو نوع من الحواشي معرب فلاته اه

من مال الزوج ودفعت الغزل القطن فقال الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت كذا وهي قد رفعت واشترت لحوائج البيت أو احتاجت الحجارة الى الدقيق فتأولتها والزوج لا يكرهه بل يكره ما دفع الغزل ان كانت ممن يتولى شراء الحوائج للزوج لا يحنث وان كانت لا تتولى يحنث \* ان رفعت

درهمان كدسي خلت رأس الكيس وأمرت غيرها بالرفع فرفع ودفع اليها قيل يحنت وقيل لا يحنت \* ولودفع اليها درهم لتنتظر فرفعت منها  
بلا علمه فقال لها أرفعت منها فقال (٣٣٦) نعم لا على وجه السرعة وردت بعد المفارقة يحنت وان قبلها ان أنكرت يحنت وان لم تنكر لا

وقبضها المضارب بمقابلته ماقتوزع على قيمته ما كاصل الثمن اذا سمي بمقابلته ما جله وقيمة ما سواه ولو  
كان المشتري طعن فيه ما يعيب فصالحه المضارب على أن يحط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتي  
اشترها بألف درهم عيارها بألف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجارين من المشتري  
بربع مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحداهما عيارها بمئة واحدة حصصا من الربح اذا قسمت على الثمنين  
ولو كان المشتري اشترى احدى الجارين بالالف والاخرى بالدينين ثم أراد أن يبيعهما مائة مائة على ثلاثة  
آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحد منهما مائة مائة مائة على خمسة على ثمانية على عشرة وأبي يوسف  
رحمه الله تعالى فان زاد في ثمنهما مائة درهم وأراد أن يبيعهما مائة مائة مائة على ثلاثة آلاف  
درهم ومائة درهم وان أراد أن يبيع احدهما مائة مائة على خمسة على ثمانية على عشرة كانا شترهما بمئة  
واحدة له أن يبيعهما مائة مائة على الثمن وليس له أن يبيع احدهما مائة مائة على خمسة على ثمانية على عشرة  
كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتري لنفسه ما قبل من ذلك \* وفي المتن في رجل دفع الى  
رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به عبد يساوي ألفي درهم فنهار ب المال أن يبيع  
الابا لنقد وقال المضارب أبيع بالنسيئة أو قال أبيع حصتي وهي الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع الابا لنقد  
فان باع المضارب ثلاثة أرباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثلثي الثلاثة الارباع  
ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله ورجحه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان أحب كذا في المحيط \* لو  
اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعها مائة مائة على الف مائة مائة على الف المبسوط \* رجل دفع  
الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* هشام سمعت أبا يوسف  
رحمه الله تعالى قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة بالالفين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم  
اشترى على ذلك الدين (١) على المضاربة لم يجز على المضاربة وان اشترى غلاما فوجده (٢) حرا ضمن  
كذا في المحيط \* واذا دفع المالك المضاربة بالنصف أو أقل أو أكثر وأخذ مالا مضاربة فهو جائز  
وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه  
وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له ومالك المضمون بالضمان والرجح له ويتصدق  
به كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخط  
به هذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا لخط ثبائع الكل فالواقعة من دقيق مال المضاربة يكون على ما شرطنا  
في عقد المضاربة وأما مقدار ثمن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال برجحه وعليه وضعته وللضارب أجر  
مثله فيما تصرف في ذلك من يبعه هكذا قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه  
الله تعالى انما يكون للمضارب أجره لانه لم يكن يخط الدقيق بمال المضاربة أما اذا اخط فلا أجر لانه لم يخط  
شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى المضارب  
بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحققت وأخذ منه عقرها وقيمة  
ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا عمل الوصي  
في مال اليتيم فوضع أو ربح فيه فقال علمت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الا أن

\* ان رفعت من مالي فكذا  
فوجدت صرة له ملقاة حين  
تكس المنزل فوضعتها في  
ظرف وأخبرته به لا يحنت  
\* قال لها كرسيم من رفع  
كردي طلاق هستي فقالت  
هستم فعلم رفعها ان أراد  
الايقاع يقطع وان أراد  
نحو بفها التقولا يقع والقول  
له مع الخلاف \* ان دفعت شيئا  
من مالي الى غيري فاعطت  
الكبريت أو الملح أو الماعون  
ان شئ الزوج به يحنت والا لا  
\* ان لم تردى الثوب الساعة  
فكذا فأخرجت من العينة  
فأخذ الزوج من بدنها أو  
العينة قبل أخذها الثوب  
ان كانت فتحت للرد لا يحنت  
\* ان لم تجيئي غدا بمتاع  
كذا فكذا فأرسلت على يد  
انسان ان كان نوى الوصول  
لا يحنت وان نوى الجمل أو  
لم ينوشيا يحنت \* دفعت  
الدرهم الى قصاب اللحم  
فقال الزوج ان لم تردى تلك  
الدرهم فكذا فزعم القصاب  
أن الدرهم غائبة فما لم يعلم  
انها أذيت أو طرحت في  
الوادى لا يحنت وان خلط  
تأخذ كيس القصاب وتعطيه  
الزوج \* قالت له دفعت تلك  
المتاع أنت أو أمي فقال توازن  
بسه طلاق كه مادر تو برد  
اشته است اين جزى را وقد  
رفعت الأم أو قال أنت طالق  
كه مراد شتام داده فأنكرت  
لا تطلق والرفع والشم شرط

البر \* (العشرون في الضرب والشم) \* لا يضربهم فتنقض ثوبه أو رماه بجرا أو شابه فأصاحها لا يحنت \* ولومد شعرها بشهد  
فالحجيج أنه ان على الغضب يحنت وان لعبالا وقيل ان بالفارسي لا يحنت مطلقا وان بالعربي يحنت وان حلف العربي بالفارسي يسئل فان

أراد ما راد من الضرب بالعربي بان وضع فقط زون موضع ضرب فكما العربية وان أراد ما راد بالفارسية فعليه وان لم يعلم يعتبر اللغة التي حلف  
عليه أو كذا الفارسي يحلف بالعربية لا يرميه فرمى صيدا فأصابه لا يحنت \* ليضربه مائة (٣٣٧) فضر به خفيقان تألم برول ولم يتألم لانه  
ليس بضرب معنى وان بسوط

يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن  
وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه أو قال قرضا على فصدقه الرجل ولو قال دفعته  
مضاربة أو بضاعة فصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله للينيم الآن  
يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كانت المضاربة  
ذنايرة فادعها المضارب عند صير في غلطها الصير في بحاله بغير أمره ثم اشترى المضارب متاعا بذنايره فهو  
مخالف كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن دفع الى عبدا لمضاربة والعبد ما ذون له في التجارة  
فاشترى نفسه بالمضاربة جازوا صار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وانه  
وأمر أنه بالمضاربة على المضاربة كذا في الملتقط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل  
دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به جارية وباعها من رب المال بألفين ثم ان المضارب  
اشترى نفسه بألفي درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة  
كذا في المحيط \* ولو اشترى وباع بألف المضاربة حتى صار في يده ألف درهم فاشترى به ما جارية وقبضها ثم  
باعها بأربعة آلاف درهم نسيئة سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلك  
الألفان الأولان قبل أن يتقدمها بائع الجارية الأولى فإنه يرجع بألف وخمسمائة على رب المال فيؤديه ما مع  
خمسائة من ماله الى بائع الجارية فإذا خرجت الأربعة آلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ  
رب المال من الثلاثة الأرباع رأس ماله ألفين وخمسمائة كذا في المبسوط \* اشترى بجمال المضاربة جارية  
تساوى ألفين خال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارية وعلى المضارب زكاة  
الربع وان كان اشترى جارين كل واحد تساوى ألفا فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجاريتين ولا زكاة  
على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة ولو اشترى بهما جارية تساوى ألفين فنقصت من  
عيب أو سحر حتى صارت تساوى ألفا ثم ازدادت خال الحول من يوم اشترت وهي تساوى ألفين فلا زكاة  
على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعها ولو صارت قيمتها فوق ألف فعليه مال الزكاة ولو اشترى بها  
خنطة وشعيرا وبلا وغنما كل جنس يساوى ألفا لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في  
محيط السرخسي \* اذا أراد رب المال أن يكون مال المضارب بقدينا على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح  
قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه  
المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف أو بأقل أو أكثر فهو  
جائز وكذلك لو أخذ لنفسه مضاربة ولو أخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به  
الاب لابن فعلى به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى  
ويبيع فأخذ الاب على أن يشترى به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال  
والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب لابن بأمره وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضمن للمال والربح له  
بتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط \* واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة  
أو أكثر جازان باع بأقل من قيمته لا يجوز سواء كان بمائتين أو ألفين أو مائة أو أقل من ذلك لا يجوز المضارب  
وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع أحدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة أو أكثر الا أن يجيزه المضارب  
الاخر كذا في الحاوي \* مضارب نزل خانامع ثلاثة من رفقائه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في  
الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع  
لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا  
دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشترى به من الهزوى خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشترى به

له شعبتان خسين ان اصابتا  
كل حرة بر حتى يكتمني به  
حدا وكذا ان جمع  
الاسواط ان وقع الكل على  
البدن بر والا بقدر المصاب  
ولورؤس الاسواط المستوي  
وقعت الاصابة وعليه عامة  
المشاخ \* لا يضربك بالسياط  
حتى اقتلك فعلى المبالغة  
بخلاف ما لو قال لا يضربه  
بالسيف حتى يموت فإنه لا يبر  
الا بالضرب حتى يموت \* ان لم  
اضربك حتى اتركك لاحية  
ولا مينة قال الثاني هذا  
على الضرب الوجيع وحتى  
يشتكى حتى يبول حتى  
يستغيث وفي بعض الفتاوى  
ان لم اضرب ولدك على  
الارض حتى ينشق نصفين  
فانت كذا فضر به فلم ينشق  
يحنت وانه يخالف ما تقدم  
\* لا يضربه بالقلم فضر به  
بمقبضه لا يحنت \* ليضربه  
بالسيف فضر به بعرضه  
بر لانه حديد بخلاف المقبض  
لانه يكون بالخشب عادة  
ولان عرض السيف منه  
حتى لم يلزم المقبض في  
الاقرار بالقلم وان ضربه  
به وهو في غمده لا كالحلف  
على الضرب بالسوط فضر به  
به وقد لفه في ثوب لا يبر وان  
قوى فعلى ما نوى \* لا يضربه  
بصل هذه الشفرة أو برب هذا  
الربح فنزع النصل والربح وجعل

(٣٤ - فتاوى رابع) في آخر وضربه به لا يحنت \* لا امس شعره فخلق رأسه ثم نبت آخر فسه أو لا يمسه سنة فنبت آخر حنت \* ان لقيتك  
ولم اضربك فكذا فقرأ من يهدي يحنت \* لا تصل اليه يده ولم يضربه لا يحنت \* لا يضربها فضر بها فاصابها بلا قصد يحنت لان المعنى وهو

الادلام حاصل \* ان سررتك فكذا فاضربها فقالت سرفي لا يحنث بخلاف ان كنت تحمين ان يعذرك الله في خارجهم فقالت احب ولو  
مصحها ألفا فقالت ماسرفي فالقول لها \* ان (٣٣٨) ضربتك بغير جرم فوضعت القصعة على المائدة فقالت وانصب على رجله بغير قصد لها

من التيسابوري فالرجح كله لب المال وما يشتري به من الرظي فالرجح كله للضارب فهو على ماسمى فان كان  
اشترى الهروي فهو على المضاربة كما لو اشترط وان اشترى به التيسابوري فهو بضاعة في يده والرجح لب  
المال والوضعية عليه وان اشترى به الرظي فالمال قرض عليه والرجح له والوضعية عليه كذا في المبسوط \*  
من المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا كيف عنده يضمن وان اخذها كلها كرها لا ضمان عليه كما اذا  
غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي \* اذا امر المضارب على العاشر بمال المضاربة وأخبر به وأخذ  
منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وان كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من  
العاشر له فهو ضامن لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ (١) من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما أعطى  
قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة  
الى شاطر (٢) طمع فيه وقصد اخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط  
والله سبحانه أعلم

\* (كتاب الوديعة) \* وهو مشتمل على عشرة أبواب  
\* (الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة وركنها وشرايطها وحكمها) \*

أما نفس يرها شرعا فالإيداع هو تسليم الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز \* وأما  
ركنهما فقول المودع أو دعتك هذا المال أو ما يقوم مقامه من الاقوال أو الافعال والقبول من المودع بالقول  
والفعل أو بالفعل فقط هكذا في التبيين \* والوديعة نارة تكون بصريح الايجاب والقبول وتارة بالدلالة  
فالصريح قوله أو دعتك وقول الآخر قبلت ولا يتم في حق الحفظ الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق  
الامانة حتى لو قال للغاصب أو دعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل فأما وجوب الحفظ فيلزم على  
المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يقل شيئا أو قال هذا وديعة عندك وسكت الآخر  
صار مودعا حتى لو غاب الآخر فضع ضمن لانه ايداع وقبول عرفا كذا في خزانة المفتين \* وأما شرائطها  
فانواع منها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو أودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال الساقط  
في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق \* ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعة من الجنون والصبي الذي  
لا يعقل أو ما يبلغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الایداع من الصبي المأذون وكذا حرية المودع ليست  
فما لم يكن العبد المأذون وأما الصبي المحجور عليه فليس يصح قبول الوديعة منه وكذلك حرية المودع ليست  
بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترب عليه أحكام العقد وأما العبد المحجور فلا  
يصح منه القبول كذا في البدائع \* وأما حكمها فهو وجوب الحفظ على المودع وضرورة المال أمانة في يده  
ووجوب أدائه عند طلب مالكة كذا في الشمني \* والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا  
منها ضمن كذا في البحر الرائق \* وضع في بيته شيئا بغير أمره لم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ  
ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح بأعلى صوته وقال لا احفظه فضع قال في المحيط لا يضمن لعدم  
التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* لو قام واحد من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعا فالباقون  
مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمنوا لان الكل حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم  
لانه تعين الآخر حافظا كذا في محيط السرخسي \* من ترك باب حائوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضمن  
ما ضاع على آخرهم كذا في الملتقط \* رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا  
على الوديعة كذا في الظهيرية في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بدابة خائنا وقال لصاحب الخان أين أربطها  
فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم  
(١) قوله ان صانعه المصانعة الرشوة كما في المختار \* (٢) قوله الى شاطر هو الذي أعيا خبثا مختارا به بحر اوى

فضر بها لا يحنث لان الخطأ  
مؤاخذته في أحكام الدنيا  
حتى لزم الارض عليه وان  
سقط في حق المأثم والحنث  
والمغرم من أحكام الدنيا  
\* (نوع منه) \* لا عذبه  
فحسبه يحنث ان نواه لانه  
تعذيب قاصر فتوقف على  
النسبة كالجواز ان لم احبسه  
جائعا عاريا فكذا فحسبه  
كذلك فاطعمه وكساه غيره  
حنث \* ضربه فقال المضروب  
والله من سزاي وى نكنم  
لا يتناول المجازاة الشرعية  
من القصاص والتعزير ولا  
ترك المجاورة وانما يتناول  
الاساءة الى الضارب عرفا  
فان نوى الفور فعلى مانوى  
والافعل على الاطلاق ولو قال  
اكرمن نكنم أمر وزياؤا نك  
يحى بايد كردن فامر أنه طالق  
فرضى اليوم فلم تجاز له لا باحسان  
واساءة لا يحنث لانه ما فعل  
ما ينبغي وهو العفو الا ان  
ينوى الضرب والشتم فيحنث  
ان اخلاه منه \* اكرمن ترا  
يجنون اندر نكنم فضر به  
فأدعى انفه وتلطخ بثوبه بر  
ان نوى هذا القدر وكذا ان  
لم ينول ان الظاهر ان الكمال  
غير مراد \* ابن مكي رآه  
كستان نكنم فكذا فشرط  
البر أن يسلمط عليه أتراكا  
كثيرة \* اكر فردا جنانه كنم  
كه سلبان كرد عيز قبض  
نيابه ويجمره ويلقيه على  
الارض \* قال لغيره في المشاجرة اكرمن تراند اكون خزنة كنم قيل لا يحنث ما عاش لانه يراد به القهر والغلبة وقيل يحنث في الحال  
لتحقق العجز الا اذا نوى ما تقدم فلا يحنث الى الموت وه اقبي الهندواني \* اذا دونت منى فكذا فدنيت حين ضرب ابنه لدفع الضرب بمجالة



لومدت اليه يصل حنث \* ان اغضبتك فكذلك اضرب ولدها في أمر يستحق التأديب لا يحنث \* ان آذيتك فكذلك افسري عليه اجابة ان عد التسمري ايذا حنث والا فلا وهذا اذا لم يكن هنالك مقدمة فان كانت فعلها \* دعاه الى (٣٣٩) الفراش فابت وفات انك تعذبي فقال

ان عذبتك فكذلك اجابت  
فاجامعها ان طاعة لا يحنث  
وان كارهة يحنث \* ان لم احرق  
منزلك غدا أو ان لم اضربك  
غدا فقيمتي مضى أو منع  
الاتباع عنه ولم يمكنه قيل  
يحنث وقيل لا \* لا يضرب  
فامر غيره فضر به لا يحنث  
الا ان يكون الخالف سلطانا  
أو حاكما أو المولى فحينئذ  
يحنث بالامر لانه يعملك  
الضرب فيملك الامر \* اكر  
مراسررتس كتي فكذا  
يحنث باللامسة مشافهة  
\* اكر مراسررتي ينصرف  
الى المنعة اذا احتملت القرينة  
والافعل الضرب على  
الرأس \* لا يؤذى امرأته  
فاصابته النجاسة ثوبه فقال  
اغسله فابت فقال زهره  
دران ويشوي قبل لا يحنث  
لاستحقاقها ذلك بالاباء عن  
مثل هذا وهذا أدى منها  
لامنه وقال القاضي يحنث  
لوجود الشرط منه وبه  
يقتى \* لا يشتمه فقال له اي  
كبر خوره زن يحنث لانه شتم  
له وبه يقتى لانه في العرف  
يطلق على أمر يلزم منه  
كشتمه \* (الحادي  
والعشرون في الركوب  
والجلوس) \* لا يركب  
فهو على ما يركبه الناس  
كالفرس وغيره ولا يحنث  
بركوب انسان لعبور الماء به  
ويحنث بالسقيفة لانها

يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط \* واذا دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع  
الثياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع قد دخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن  
وان وضع الثياب برأى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وبقي المسئلة بجملها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو  
الذي يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرة \* وان كان  
الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام أين أضع  
الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرة \* وان كان  
الثيابي غائبا ووضع الثياب برأى الغين من صاحب الحمام كان استحفاظ من صاحب الحمام فحينئذ يضمن  
صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيان \* دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر  
خرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدرك ثيابه أم لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست  
ثيابي وقال الحمائي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أن ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك  
الحفظ كذا في خزائن المفتين \* وفي غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
برأى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان  
وضع جنبه على الأرض فهو ضامن كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت  
الفتيانة الى الصغيرة وقالت ادفعها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املئي من الماء  
واحمليها الى فلان فانكسرت ان كانت الامرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت  
أعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بهتت الى البنت للحفظ ضمنت البنت اذا غيبته عن  
بصرها كذا في الخلاصة

### \* (الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير) \*

وللودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته أو ولده أو والديه اذا لم يكن متهما  
يخاف منه على الوديعة هكذا في فتاوى قاضيان \* وقال بكر رحمه الله تعالى لعياله أن يضعها عند من في  
عياله كذا في الوجيز للكردي وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يساكن معه سواء كان في نفقته  
أو لا كذا في الفتاوى الصغرى \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* والعبرة في هذا الباب للساكنة الا في حق  
الزوجة والابن الصغير والولد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن يشترط أن يكون  
الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله أخرى ولا ينفق عليها زوجها  
فدفع الوديعة اليها فلا ضمان عليه والولد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرة \* المودع  
اذا دفعها الى عبده أو أجرة مشاهرة أو مساهمة مساكنة معه أو الى ابنه الكبير في عياله أو ابنه الذي في عياله  
لا يضمن كذا في الفتاوى الغناية \* والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط \* والابن  
كالاجنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة \* وهذا الذي ذكرنا فيما اذا أودع عنده شيئا ولم ينه  
صاحب الوديعة عن حفظها بمن في عياله أما اذا تمها عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت  
الوديعة ينظر ان كان المودع يجديها بمن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجديها من ذلك ودفعها اليه فصاعت  
لا يضمن وهذا كما اذا أودع عند رجل دابة ونهاه أن يسلمها الى امرأته وهو لا يجديها من ذلك فسلم الدابة  
اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات \* ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر  
ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجر الذي يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العامية \* ذكر  
الامام القمي تاشي والامام الحلواني عن محمد رحمه الله تعالى المودع دفع الوديعة الى وكيله وهو ليس في عياله أو  
دفع الى أمين من أمنائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله أنه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في

مركب البحر عادة وفي الفتاوى لا يقع في عرفنا الاعلى البرذون والفرس \* لا يركب دابة لا يحنث الا بركوب الحمار والبغل والفرس والبرذون  
لا بكل ما يدب ولا يحنث بالبعير الا ان ينوي وان نوى الخيل خاصة لا يصدق قضاء اذا كان المين الطلاق ولولم يكن لفظ الدابة بمذكور او نوى الخيل

لا يدين أيضا \* لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا العكس لان الفرس العربي والبرذون للحي ولولا الفارس لم يحنث على كل لان لفظ  
اسب يطلق على الكل ولفظ اسير لا يتناول (٣٤٠) الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا \* لا يركب هذا المخرج فزيدا ونقص

منه فركب يحنث لان بدل الحنا وهو المعترف في السرج وهو اسم لقربوسين المقدم والمؤخر \* كلما ركب دابة فقله على التصديق بها فركب فتصدق به اثم اشتراها وركب تصديق آخر بخلاف مسئلة التخيير \* ليركن هذه الدابة اليوم فتصدق ومضى اليوم ولم يركب حنث بخلاف لا اسكن اليوم هذه الدار وقد ذكرناه \* لا يقعد على الارض فجلس على بساط أو غيره على الارض لا يحنث \* لا يمشي على الارض فمشى يحنث أو نعل عليه حنث ولو مشى على البساط لا \* لا يجلس على هذا الفرس فجلس على فراش فوقه لا يحنث بلا نية ولو جعل عليه محبسا وجلس يحنث \* لا ينام على هذين الفرسا يحنث بالجمع والتفريق ولو لم يعين لا يحنث الا بالجمع \* (الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة) \* لا يكون من ككرة فلان وفلان غائب لا يمكنه النقض حنث من ساعته فان ذهب الى رب الارض لنقضه لا يحنث وان كان في البيت فلم يجز المفتاح لا يحنث مادام في طلب المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في المضرب فخرج من الذهب \* حلف المحرف وقال اكر دست برين هانم فكذلكها لا يحنث

الوديعة ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية \* سوق قام من الحانوت للصلاة وفي الحانوت ودائع فضاعت الوديعة لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بحجره فلم يكن مضطربا ولم يكن هذا منه ايدا عا للوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو دفع الى شريكه لمفاوض أو عثان أو عبد مأذون له في التجارة أو عبد معتزل عن منزله فضاع لم يضمن وكذلك الصريفيان اذا كانا شريكين فوضع عند أحدهما ووديعة فوضعها في كيسه أو في صندوق أو في شريكه يحفظها فحمل الكيس فضاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره لم يضمن معهما فها في عبالة لا يضمن كذا في الظهيرية \* المودع اذا خاف على الوديعة الفرق فقلها الى سفينة أخرى لم يضمن كذا في السراجية \* وان أخرجهما عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فخاف عليها الحريق أو كانت الوديعة في سفينة فقلها غرق أو خرج المصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفنها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان أحاط الحرق الغالب بداره فقلها لجاره لا يضمن وان لم يكن أحاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى أحق وانظر هكذا في الغياثية \* هذا اذا كان الدفع اضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على أحد بخلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بخلاف وأما الثاني ففيه خلاف على قولها ما يضمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في المحيط \* فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هـ كذا في المضمرات \* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول أو الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى المودع أنه دفع الوديعة الى أجنبي اضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري أنه لا يصدق الا بينة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* وذكر في المستقى أنه ان علم أنه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الا بينة كذا في المحيط \* وأجمعوا أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغضوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي \* قال في الجامع الكبير اذا ودع عند عبد مجبور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول بعد العتق أو يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن أبدا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال ان بدا العتق في الاول (١) ولو اودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على الاول والثالث وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال كذا في النبايع \* المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يستردنها حتى هلكت في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رحمه الله تعالى في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى أجنبي لا يضمن فالوفرغ من ذلك ولم يستردنها حتى هلكت في يد الأجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وهكذا أجاب صاحب المحيط رحمه الله تعالى وقال قاضيان لا يضمن كذا في الفصول العمادية في التجريد وان أخرجهما من يده الى غيره أو أمر غيروه باستهلاكها أو بقبضها وادعى أنه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله أن يحلف المودع وفي (١) قوله ان بدا العتق في الاول كذا في جميع النسخ وقد راجعت عبارة الجامع الكبير المنقولة في السراج فلم أجدها بهذا التمسيد فليراجع عبارة النبايع اهـ بجراوي

لا يدين أيضا \* لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا العكس لان الفرس العربي والبرذون للحي ولولا الفارس لم يحنث على كل لان لفظ اسب يطلق على الكل ولفظ اسير لا يتناول (٣٤٠) الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا \* لا يركب هذا المخرج فزيدا ونقص منه فركب يحنث لان بدل الحنا وهو المعترف في السرج وهو اسم لقربوسين المقدم والمؤخر \* كلما ركب دابة فقله على التصديق بها فركب فتصدق به اثم اشتراها وركب تصديق آخر بخلاف مسئلة التخيير \* ليركن هذه الدابة اليوم فتصدق ومضى اليوم ولم يركب حنث بخلاف لا اسكن اليوم هذه الدار وقد ذكرناه \* لا يقعد على الارض فجلس على بساط أو غيره على الارض لا يحنث \* لا يمشي على الارض فمشى يحنث أو نعل عليه حنث ولو مشى على البساط لا \* لا يجلس على هذا الفرس فجلس على فراش فوقه لا يحنث بلا نية ولو جعل عليه محبسا وجلس يحنث \* لا ينام على هذين الفرسا يحنث بالجمع والتفريق ولو لم يعين لا يحنث الا بالجمع \* (الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة) \* لا يكون من ككرة فلان وفلان غائب لا يمكنه النقض حنث من ساعته فان ذهب الى رب الارض لنقضه لا يحنث وان كان في البيت فلم يجز المفتاح لا يحنث مادام في طلب المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في المضرب فخرج من الذهب \* حلف المحرف وقال اكر دست برين هانم فكذلكها لا يحنث

لا يحنث اذا هاج حلفه من ذكر العمل \* كشتنه كتم في هذه القرية فزرع برز البطيخ أو القطن يحنث ولو السخاني كرب أو سقي أو حصدا يذره غيره لا فان دفع الى غيره فزارعه أو استأجره فزارعه ان كان ممن يتولى العمل بنفسه لا يحنث والا يحنث وان

نوى أمر الغيرة خشت وان زرع غلامه أو أجبره الذى استأجره للزراعة قبل التمين وكان يروح لأجله خشت \* أكرام كشت دكا رايد من افكندا  
فباع أو وهب أو أقرض خشت وان تلقه واحدا فخذ ضمانه وأنفق له لا يصطاد (٣٤١) مادام الامر في البلد فخرج الامر فصاد ثم رجع  
الامر فصاد أيضا لا يحنث

\* لا يحنث يوم الجمعة فدفع الى

الخطا ثوبا فعمل لا يحنث واليمين

على عمل الحالف \* (نوع)

لا يحنث فلا نأخذ طاه ثوبا بان

بأجر لا يحنث ولا يحنث

\* حلف الاجبر أن لا يعمل له فى

هذا الشئ يشتري منه الشئ

فاذا فرغ من العمل ملكه

منه وكذا لو حلف لا ينسج

له كرايا يشتري الغزل منه

فاذا نسج ملكه منه والحالف

على أن لا ينسج كرايا لا يحنث

بنسج الحمار لا يحنث

باسم على حدة واسم الخادم

لا يتناول المسزراع واسم

التبع يتناول به برادر خود را

نه صراما ليعمل الى عملا

فدفع الى زوجته شئ التأمره

باصلاحه فان كان الحالف

ارسلها بهذا الامر يحنث

والالا لا أرافقك فخرج الى

السفران كانا فى محل واحد

أو كراهما أو قطارهما واحد

يحنث والمرافقة الاجتماع

فى طعام واحد أو امر واحد

\* لا صاحبه ان كان كل فى

قطار لا يحنث \* ذهب الى

المطرب ليجى فابى فقال

أتجنا همواران اند فقال

أكرأتجنا همواران اند فكذا

فجاء فوجد القوم سكارى

انزعم الحالف انهم ليسوا

ناهمواران فعلى زعمه لان

حلقة يحتمل اشياء \* ليسا فى

عدله المشرق والمغرب يرفع

السختاى ان كانت الوديعة فى بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة فى بيته بغيره بأن ترك الوديعة والغيرى  
بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا فى التارخانية \* المودع اذا حفظ الوديعة فى حرز غيره ليس فيه ماله بضمن  
واذا استأجر حرز لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله هكذا فى خزائن المفتين \* واذا دفع  
المودع عند موته الوديعة الى جاره وليس بحضوره عند الوفاة أحد من فى عمله فلا ضمان عليه كذا فى  
الملتقط \* المودع اذا أجر بيتا من داره من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما  
غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا فى  
الخلاصة \* ولو ترك امرأته أو عبده فى حاقوته لا يضمن ان كانا أمينين ولا يضمن كذا فى الوجيز للكردرى  
\* ولو اجلس المولى عبده فى حاقوته وفيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها فى يدي عبده وقد أنفق  
البعض فباع المولى الغلام فان كان للودع بينه على ذلك فهو بالخيار شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء  
نقض البيع وباعه فى دينه وان لم يكن له بينة فله أن يحلف مولاه على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل  
فهو على وجهين ان أقر المشتري كان هذا مالا وثبت بالبيعة سواء وان أنكر ليس له أن ينقض البيع بل  
ياخذ الثمن من المولى كذا فى خزائن المفتين \* الوالى اذا جنى نفقة لحفر النهر ووضع عند صير فى فضاء ان  
وضع باسم حفر النهر أو باسم الوالى ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذى أخذ منه ضاع من مال  
الرجل خاصة كذا فى الملتقط \* والله أعلم

### \* (الباب الثالث فى شروط يجب اعتبارها فى الوديعة ولا يجب) \*

وان قال احفظها فى هذا البيت فحفظها فى بيت آخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسن والقياس أن  
يضمن وكذلك لو قال ضعه فى هذا البيت ولا تضعه فى هذا الآخر والبيتان فى دار واحدة فهو على ما قدمنا  
من القياس والاستحسن قال فى النبايع وهذا اذا لم يكن البيت الذى حفظها فيه أنقص حرزا من البيت  
الذى أمر به بالحفظ فيه أما لو كان البيت الثانى أنقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعه فى كيسك هذا  
فوضعه فى غيره لم يضمن كذا فى السراج الوهاج \* وان قال ضعه فى كيسك فوضعه فى الصندوق لا يضمن  
كذا فى الفصول العبادية \* ولو قال احفظها فى كيسك ولا تحفظها فى صندوقك أو قال احفظها فى صندوق  
ولا تحفظها فى البيت فحفظ فى البيت لا يضمن كذا فى شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وان قال خبئها فى  
هذه خبأها فى دار أخرى فى تلك المحلة فهو ضمن وان كانت الثانية أحرز من الاولى هكذا ذكر شيخ الاسلام  
فى شرح كتاب الوديعة \* وكذلك اذا قال خبئها فى هذه الدار ولا تحبئها فى دار أخرى خبأها فى دار أخرى وفى  
شرح الطحاوى اذا كانت الدار التى خبأها فيها والدار الاخرى فى الحرز على السواء أو كانت التى خبأها فيها  
أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه عن الخبئ فيها أو لم ينهه كذا فى المحيط \* ولو قال احفظها فى هذه البلدة ولا  
تحفظها فى بلدة أخرى فحفظها فى البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها فى صندوقك هذا ولا تحفظها  
فى هذا الصندوق الاخر فى ذلك البيت فحفظها فى المنهى لا يضمن بالاتفاق كذا فى الغياثية \* والاصل  
المحفوظ فى هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويقدح وهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا  
يقدح فهو هدر كذا فى البدائع \* فلو شرط عليه أن يحبسها بيده ولا يضعها أو يحفظها بيده دون يساره أو  
ينظر اليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها أو يحفظها فى صندوق فى بيت  
لم يعتبر كذا فى الترتاشى \* اذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الاخراج نصابا أمر به بالحفظ مطلقا فاسفر بها  
فان كان الطريق مخروفا فهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حول لها ولا مونة لا يضمن بالاجماع وان  
كان لها حول ومونة فان كان المودع مضطرا فى المسافة بها لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافة بها فلا  
ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت

الباح فيصل نفقه الى الشرق والغرب \* ان لم تكفى غسالت القصعة فكذا فأمرت الجارية فغسلتها ان كانت من عادت بها مباشرة الغسل  
بنفسها يحنث والا لو ان كانت أجنبيةا تغسل وأحيانا لا فالظاهر الحنث \* ان غسلت ثيابي فكذا فأغسلت الكهم أو الذيل أو اللقافة لا يحنث

\* اگر من داری فکذا دفعت الى غيره لم يسكن ان الحالف لاجل لو ان المنزل لا يحنث وان لاجل اشتغالها بالظهور يحنث \* دستاس نه کشم خراس کشيد يحنث ان جعل دقيقا لانه (٣٤٣) في معناه حتى لو جرد برجله يحنث وان كان اللفظ لا ينفى عنه قيل وفيه نظر لان في

الايمان يعتبر اللفظ لا يضطر فانتقلت منه لا يحنث \* لا يأنتمه على شيء فارادهما انظر فيه ولم يفارقه لا يحنث وان فارقه حنث لانه صار أمانة وان أعطاها بته وقال امسكها حتى أصلي يحنث \* ان مشطت أحدا فكذا فعقدت شعر امرأة أو سرحت رأسها يحنث وفيه نظر لانه لا يعد مشطاً عرفاً \* كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذکر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا أخذ منه درهمها وحلقه على انهما أخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذ وقع في يد الظالمه لا بأس به وقد ذكرنا عن السلف أن العين على نية الحالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستحلف ان كان الحالف ظالماً وفي الديانة يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومعناه ان المفتي يفتيه انك غير حائث في العين بهذه النية امكن الثاني بحكم بالحنث ولا يصدق كما اذا استفتي فيما اذا استقرض من رجل وأوفاه هل يرى يفتي بالبراءة لكن اذا نوى القاضي يقضي بالمال الآن يبرهن على الايقاع على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضي الحاكماً في الدماء والقروح عالم بالدين وامين العلم \* وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعناق وما شا كل ذلك

لا هذا هو الخاص والمختار وهذا كما اذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصا وان نواه نصا وعين مكانه فسافر بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى المتأنيه \* ان أمكنه حفظ الوديعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بأن يترك عبد الله في المصر الأمور به أو بعض من في عماله فاذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان لانه احتاج الى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التتارخانية \* الوديعة لو كانت طعاما كثيرا سافر بها فهلك الطعام فانه يضمن استحسانا كذا في المضمرات \* وأجمعوا على أنه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان \* والاب والوصى سافرا بعيل الصبي وهما لا يضمنان الا اذا تركا زوجتهما ههنا كذا في الوجيز للكردي \* والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حمل وموتة وان كان ضمن كذا في الخلاصة \* واذا دفع الزجل الى غيره وديعة وقال له لا تدفعها الى امرأتك فاني أتهمها أو قال الى ابنتك أو قال الى عبدك وما أشبه ذلك فدفع اليه فان كان لا يجد المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدامن منه فهو ضامن كذا في التتارخانية \* المودع اذا وضع الوديعة في حانوته فقال له صاحبها لاتضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقته لئلا ان لم يكن له موضع آخر حرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر حرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزائن المفتين \* رجل دفع الى آخره او قال له اسق به أرضي ولا تسق به أرض غيري فسقى أرض الآخر فسقى أرض الغير فضاع المران ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لا كارها لا تطرح أنزلاني من منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جنائيا وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو جعفر سئل أبو بكر عما اذا قال المبضع للتاجر ضعها في هذا العدل وأشار اليه فوضعهما في الحقيبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعهما في الحقيبة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة صح وزم عليه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أودع غاصب المغصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه صح كذا في الوجيز للكردي والله أعلم

\* (الباب الرابع فيما يكون تضييع الوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن)

في النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة أو (بيقتادان من) لا يضمن ولو قال أسقطت أو بالفارسية (بيقتندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاستقاط اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أدري أضاعت أو لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم أضع يضمن كذا في الفصول العبادية \* رجل دفع الى دلال ثوبا بالبيع ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا أدري في أي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى سئل ابن الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقال القابض أنا أبيعها تاجر الاعرف قيمتها فاضاعت الجواهر قبل أن يبيعها قال ان ضاعت أو سقطت بحركته ضمن وان سرقته منه أو سقطت لمزاجه أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* قال لو قال المودع وضعت الوديعة بين يدي فقت ونسيتها فاضاعت ضمن وبه يقتضى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم قت ونسيتها فاضاعت يتقران كانت الوديعة مالا يحنث في عرصه الدار ولا تعد حرازا

ترجمة  
٢ وقعت مني ٣ تركتها

بالبراءة لكن اذا نوى القاضي يقضي بالمال الآن يبرهن على الايقاع على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضي الحاكماً في الدماء والقروح عالم بالدين وامين العلم \* وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعناق وما شا كل ذلك

النسبة الحالف ظالمًا كان أو مظلوماً \* حلقه السلطان انه لا يعرف مال فلان وزوجة فلان كانت اودعته ما لا نظن انه ماله او خلف ثم قالت  
كان مال فلان لا يبحث حتى يصدقها الزوج أو يقضى على انه لا ينسب عادلة (٣٤٣) \* بك أن فلان بخورم يبحث بأكل

بعض الخبز لانه على المبالغة  
كما اذا قال بك دم أب فلان  
نه خورم الا اذا سبق الدال على  
أكل خبز تام \* (الثالث)  
والعشرون في المعرفة وهو  
أول القسم الثالث \*  
معرفة الكبير بالاسم والنسب  
ومعرفة الصغير بالوجه حتى  
لواخرج ولده الى جاره فراه  
ولم يعرف اسمه ثم حلف الجار  
انه لا يعرف هذا الصغير  
يبحث \* تزوجها ودخل بها ولم  
يعرف اسمها أو حلف  
لا يعرف هذا الرجل وهو  
يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يبحث لما قانا وان نوى به  
معرفة بوجهه فقد شد  
على نفسه \* حلف انه لا يعلم  
أمر كذا خلف ثم علم بالتدكر  
بعده ان كان عالما لا يبحث  
\* حلف السلطان رجلا  
ليأخذه بالتمه غرام المتوازي  
أو اقر بأوه بانه لا يعلمهم وهو يعلم  
فاحيله له ان يذكر اسم الرجل  
الذي نوازي ويريد غيره كمالو  
ذكره على سب محمد صلى الله  
عليه وسلم يريد محمدا ليس  
برسول ولا شك في صحته عند  
الخصاف وبقية بقوله في  
المظالم ويعلم منه أنه لو ادعى  
على زيد ما لا خلفه بانه ليس  
له عليه شيء خلف وأشار  
باصبعه في كفه الى آخر يريد انه  
ليس له عليه انه لا يصدق  
قضاء ويدين \* حلقه السلطان

له كسرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في محيط السرخسي \* اذا قال دفنت في داري  
أو كرمي ونسبت مكانهم يضمن اذا كان لا داروا الكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسبت مكانهم يضمن  
كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرق الوديعة من المكان المدفون فيه فان  
كان لا داروا الكرم باب لم يضمن وان لم يكن لهم باب يضمن كذا في المحيط \* وان قال لأدرى وضعت في  
داري أو في موضع آخر يضمن كذا في المصنعات \* سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى آخر حفظها  
ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* واذا لم  
تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه أحد الا باستئذان لا يضمن وان لم يكن له باب كذا  
في المحيط \* وضع الوديعة في داره ويدخلها الناس كثيرة قضاعت فان كان شيئاً يحفظ في الدار مع دخولهم  
لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* المودع اذا وضع الوديعة في الجبانة فسرق الوديعة ضمن كذا في  
المحيط \* دفن في أرض ان لم يعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المفازة يضمن بكل حال كذا في الوجيز  
للكردري \* ولو توجهت للصوص نحو المودع دفن الوديعة حتى لا تؤخذ من يده وفر من خوفهم ثم رجع  
فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعة فيه ان أمكنه أن يجعل له علامة فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان  
أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعة كان ضامنا كذا في الظهيرية  
\* وان كان رب الوديعة معه يذهب ان جله فلما توجهت السراق قال له رب الوديعة ادفن فدفن ثم ذهب  
السراق وذهبوا أيضا بعد ذلك أو ذهبوا أولاً ثم ذهب السراق ثم حضر وأعلم بجسد المدفون لاشك ان المودع  
لا يكون ضامنا في هذه الصورة حيث دفن بأمر المالك \* وأما اذا كان المودع وحده والمسئلة بها فالحجاب  
فيها على التفصيل ان ذهب السراق أو لا وتتمكن المودع من رفع الوديعة فلم يرفعها وتركه مع الامكان فهو  
ضامن \* وأما اذا مكث السراق ثمة ولم يمكن القرار ثمة لفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فذهب على وجهين ان جاء  
على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامنا وان أخر مع الامكان كان ضامنا كذا في المحيط \*  
المودع اذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان الفتنة فان وضعها على الأرض يضمن وان جعلها تحت التراب  
لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* اودع عند آخر قبة ثم طلبها منه فقال لأدرى كيف ضاعت قيل  
لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطى \* دفع الى رجل قبة ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفنها  
ونسى لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* دفع الى مراهق قبة ليس في الماء فتغافل عنها فضاقت لا يضمن  
كذا في القنية \* قال خلف سألت أسدا عن له على آخر درهم فدفن المطلوب الى الطالب درهمين أو درهما  
ثم درهما وقال خذ درهمك فضاغ الدرهمان قبل أن يعين درهما قال هالك على المطلوب والطالب درهمه ولو  
قال له حين دفع اليه الدرهم الاول هذا حق فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التتارخاية  
\* في غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة  
عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة  
المشاع والمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون فالحصة التي هلكت نصفها أمانة ونصفها مضمون فيجب  
ضمان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن  
سبعة دراهم ونصفا ولو قال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في  
الطريق يضمن الثلاثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئاً لأن وصية المشاع  
جائزة ولا يضمن السبعة في المستلئين جميعا كذا في المحيط \* ولو دفع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة  
سلمها الى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاه خمسة خمسة على  
حدة على أن له خمسة منها ولم يبين أيها مغلطهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط

انه لا يدري ابن فلان خلفه بنو نوى انه لا يدري ابن هومن داره لا يبحث \* يروي ان النخعي كان متوازيا من الجحاح فخطم دورا وقال لخادمه قل  
ليس هو ههنا \* (نوع في النوم) \* لا ينام حتى يقرأ كذا فنام جالس لا يبحث \* لا ينام مع فلانة فنام مع أخرى والمحلو في عليا عند رجاء

لا يحنث ان لم يحسم اقصدا \* شبيهه خفتم وجشم كرمه كردم وجشم بر جشم نهادم وكان اضبطج على فراش ولم ينم ان نوى حقيقة النوم لا يحنث وان لم ينو حنث ولو وضع (٣٤٤) جنبه وضم عينه \* لا ينام على هذا الفراش فاخرج حشوه ونام عليه لا يحنث وان نام

على الصوف بعد نزاع الظهارة يحنث \* ان نمت على ثوبك فكذا فاضطجع على وسادتها أو فراشها أو وضع رأسه على مرقعة لها أو وضع جنبه على ثوب لها أو أكثر بدنه يحنث لانه بعد ناعا ولو اتكا أو جلس على وسادة لها لا الا ان يضع جنبه أو أكثر بدنه عاها \* لا ينام على هذا الفراش فجعله في فراش آخر ونام عليه لا يحنث حتى لو جعل في فراش ديباج ديباج علم ان المعتبر فيه الظهارة \* لا ينام على هذا البساط فوضع عليه رأسه لا يحنث \* ان نمت الا في حجرى الليلة فكذا فنام في فراشه لا في حجره لا يحنث ولو قال بالفارسية كآرم من قال الصديق يحنث \* أراد ان يزول عن السطح فنعوه فقال واضع رجله على ناحية السطح ان بت الليلة أو أكلت ههنا مریدا موضعا بعينه منه فامأرأ كل في غير تلك الناحية يحنث قضاء لادبانه \* (الرابع والعشرون في الرؤية والمواقيت) \* لا ينظر اليه فالرؤية على الوجه والرأس والبدن جميعا وان رأى الظهر أو الصدر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه جالسة أو متسقة أو متفردة رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجله أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه

السرخسى \* الوديعة اذا أفسدتها الفأرة وقد اطلع المودع على ثقب الفأرة ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب الفأرة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعدما اطلع عليه ولم يسده يضمن كذا في الفصول العمادية \* وذ كر السيد الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظاهرية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه جاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط \* وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ عنها صاحبها كذا في السراج الوهاج \* اذا أصابه بخس أو قرض فأر (١) أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوى للفتاوى \* لو اجتمعت ألبان الوديعة أو غرتها في المصر ولم يرفع حتى فسدت أو كان في المفازة ولم يبع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمرناشي \* أودعه حيوانات وغاب قلب ألبانها خاف فسادها وهو في المصر فباع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسى \* الخفاف اذا ترك الخلف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسر ق ليللا ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليهم وان كان بخلافه ضمن وعلمه الفتوى كذا في الغياثية \* وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخارى جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكة وأشياء ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائلك الثوب الذي نسج به وضه والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة \* خفاف خرج الى القرى فخر الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رحله في دار رجل ودخل البلد فسر ق فان كان اتخذ ذارا للسكنى بأى طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الاسكاف اذا أخذ خفا أو جشكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يساها فان ازعمها ثم ضاع لا كذا في الملتقط \* اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامنا قبل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الخس أخاف أن يكون ضامنا وقال أبو نصر رحمه الله تعالى اذا لم يكن أغلق الباب فسر ق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا ربط دابة الوديعة على باب داره ووتر كها ودخل الدار فضاء ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصر فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم أو على رأس البطحه وذهب قبل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه هكذا في الظهيرية \* ولو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة \* أودعه سكيناً في ملها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية \* المودع اذا جعل دراهم الوديعة في الخف فسطع عنه ان جعلها في الخف البني فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى فلا ضمان عليه لانه متى جعلها في الخف البني فقد عرضها للضياع (١) قوله بخس بالياء الموحدة ثم الخاء المجهمة أى نقص وفي نسخة نخس بالتون ثم الجيم وهو الثقب المتسع كما يستفاد من القاموس اه بحرأوى

جالسة أو متسقة أو متفردة رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجله أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه



ولا جسد فلم يره \* قال محمد رحمه الله لا ينظر الى وجهها فنظر اليها في النقاب ان كانا كثر الوجه مكشوفاً يبحث والاوان راها خلف الزجاج أو الستورتين الوجه يبحث وفي المرأة لا \* لا انظر الى وجهي ورأسي فنظر في الماء والمرأة حنت (٣٤٥) لانه حلف على شيء لا يكون أبداً المرئي

فيهما المثال \* لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجهه الاجنبية لا يبحث \* ان نظر اليك فلان بالخيانة فكذا ان انضم الى النظر كلام أو عمل يدل عليها كالزح والاشارة بشيء أو يد يبحث \* ان كشفت وجهك على غير محرم فورا غير المحرم بلا قصد لا يبحث وان كشفت في موضع راها الناس حنت وان بلا قصد \* كان جالساً في الشمس والقمر خفف ما رأيت الشمس والقمر يبحث الا اذا غنى قرصهما وكذا النار والسراج \* (نوع آخر) \* أول الشهر قبل مضي النصف وعن الثاني فحين قال لا اكلمك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر \* لا اكلمك الى بعيد فعلى أكثر من الشهر ولوسريعا فعلى شهر غير يوم \* ابن حنبل وروى عن الشهر وفي النوازل على أقل منه لان هذه الكامة يراد بها التجمل \* وعن صاحب المنظومة اكر ابن حنبل وروى عن من ازهرى بيرون نه آيد فكذا فاختلعت قبل تمام شهر من المدة هذه لا يبحث \* لا يكلمه الى الموسم يكلمه في صبح يوم النحر عند محمد واذ زالت الشمس من يوم عرفة عند الثاني \* غرة الشهر الى ليلة الاولى مع اليوم الاول وثلاثة

والسقوط عند الركب على الذابية ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين \* اذا ربط دراهم الوديعه في طرف كفه أو جعلها في الذيل أو في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك لو شدد دراهم الوديعه على منديل ووضع في كفه فسرق منه فلا ضمان كذا في المحيط \* دفع اليه ذهباً ليحفظه فالتقاء في فقه كما دة التجار فسبق الى حلقه لا يضمن كذا في القنية \* واذا كانت الوديعه ذهباً أو فضة فقال قد جعلتها في الكم فضاعت لا ضمان عليه كذا في الملتقط \* مودع جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بسرقه أو سقوط أو غير ذلك قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في وضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً أو مودعاً غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ظن أنه جعلها في جيبه فاذا لم تدخل الجيب فعليه الضمان كذا في المحيط \* ولو وضعها في كيسه أو شدّها على التسكة فضاعت لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* المودع اذا جعل خاتم الوديعه في الخنصر أو في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* وان تختم به وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذ كثر محمد رحمه الله تعالى أيضاً ان بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا اذا تختم وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة \* ولو كان المودع امرأه ففي أي اصبع لبسته تضمن كذا في الفصول العبادية \* في فتاوى أهل سمرقند امرأه أو دعت صبيته من بنات سنة فاشتغلت بشيء فوقع الصبيته في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا كرام المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي الجواب نوع ونظروا ينبغي أن يقال ان لم تغب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط \* ومن أودع صبياً ووديعه فله كذا في يديه فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه الا أنه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن أيضاً بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لافي الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج \* واذا كانت الوديعه عبد افقته الصبي كانت قيمته على عاقفته في قولهم جميعاً وان جنى عليه فبادون النفس كان ارشاه على عاقفه الصبي ان بلغ خمسمائة أو أكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً أيضاً كذا في السراج الوهاج \* وان أودع طعاماً فكله لم يضمن كذا في خزانة المفتين في كتاب الجنائيات \* ولو أودع عند العبد ووديعه فله كذا في الضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاط \* وان استهلكها ان كان مأذوناً أو محجوراً أو قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعاً وتكون ديناً عليه الى ما بعد العتق وان كان محجوراً وقبضها بغير اذن مولاه لم يضمن في الحال ويضمن بعد العتق اذا كان عاقلاً بالغاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهره النيرة \* وان كانت الوديعه عبد افقته العبد المحجور فان كان عبد اقتل العبد كذا في السراج الوهاج \* والوديعه لو كانت عبد افقته عليه في النفس أو فبادون النفس بخير مولاه من الدفع والقداءه يضمن للحال كذا في خزانة المفتين \* وأم الولد والمدير بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو أودع رجلاً شيئاً فاستهلكه ابن له صغيراً وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط \* والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعه كذا في الفتاوى العنانية \* وان نام المودع وجعل الوديعه تحت رأسه أو تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الأئمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعداً أما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعداً أو مضطجعا كذا في المحيط \* سئل أبو القاسم عن جعل

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فتؤى لواطلق ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر  
والشئاء قال محمدان كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذلك والا فالشئاء ما شئت البرد دائما والصيف ضده والريبع ما انكسر البرد دائما  
والخريف ما انكسر الحر دائما

ثياب الوديعه على دابته قنزل عن دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسرت  
الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم  
يضمن كذا في الحاوى للفتاوى \* وفي شرح أبي ذر وقع الخريق في بيت المودع فتركها مع امكان الدفع الى  
غيره او الى مكان اخر حتى احترقت يضمن كذا في التمرناشي \* وان سرقت الوديعه عند المودع ولم يسرق  
معها مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر سئل ابو القاسم عن عنده وديعه  
فرفعها رجلا فلم يمنع المودع ان امكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما أنه يخاف  
دعائه وضرره فلا ضمان كذا في المحيط \* المودع اذا دل انسانا على اخذ الوديعه انما يضمن اذا لم يمنع المدلول  
عليها من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة \* والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل  
قيد العبد يضمن كذا في الفصول العماديه \* سئل عن مودع وضع الوديعه في حجرته في خان وفيه صحن لاقوام  
فربط سلطه بابها بجملها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسرت الوديعه هل يضمن قال ان عدشده هذا الربط في  
مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عدا غفلا ضمن كذا في فتاوى النسفي \* رجل وضع عند رجل وديعه  
ووضعه المودع في حاقونه وذهب الى الجمعة وترك باب الحاقونه مفتوحا واجلس صبي صغير يحفظ حاقونه  
وذهبت الوديعه من الحاقونه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الصبي ممن  
يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم  
يضمن على كل حال لانه ترك الوديعه في حرقه فلم يضيع كذا في فتاوى قاضيخان \* غاب المودع وترك مفتاحه  
عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي \* رجل  
أودع عند قاضي ثيابا فوضعهما القاي في حاقونه وكان السلطان يأخذ الناس يعمل في كل شهر جعله وظيفه  
عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفه ورهنها عند غيره فسرت قالوا ان كان القاي لا يقدر  
على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء  
ضمن المرتن كذا في فتاوى قاضيخان \* أودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل  
أمتعته وترك الوديعه وتواري فأغبر على بيته والوديعه يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته كذا في القنية  
\* وسئل نجم الدين عن عنده وديعه انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعهما تحت رأس ضيف له في  
الليل كالساده ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا ثم باو قد ذهب بعضها قال ما لم يثبت أنها  
كانت كذا وكذا قد ضاع منها كذا تلك الالبس فوضعهما تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد  
الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الا بصير ضامنا كذا في المحيط \* أودع عند رجل  
زنيه لافيه آلات التجارين ثم جاء واسد ترده وادعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منذ  
الزنبيل ولا أدري ما فيه لاضمان عليه ولا يمين عليه أيضا وكذا اذا أودع دراهم في كيس ولم يزن على المودع  
ثم ادعى أنها أكثر من ذلك فلا يمين عليه الا أن يدعى عليه القفل وهو التصبيع أو الخيانة كذا في خزانه  
المفتين \* المودع اذا أخذ وديعه رجل آخر من يد المودع وترك وديعه يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن  
عالم ان ما قبضه حقه أم حق الغير كذا في جواهر الفتاوى \* امرأه غسلت ثوب رجل بالاجرو علقته على  
خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر ضاع ضمن كذا في الخلاصة \* امرأة  
غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها التجف ان كان للسطح خص لا تضمن وقيل ان لم يكن للخص  
مرتفعه ضمن كذا في الفصول العماديه \* رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جأرتان لم تدفع الى هذا  
المال حبستك شهر أو ضربت بك ضربا أو طوف بك في الناس لا يجوز له أن يدفع فان دفع فهو ضامن وان  
قال أقطع يدك أو ضربت بك خمسين سوطا فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* سلطان هدد المودع

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فتؤى لواطلق ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر  
والشئاء قال محمدان كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذلك والا فالشئاء ما شئت البرد دائما والصيف ضده والريبع ما انكسر البرد دائما  
والخريف ما انكسر الحر دائما  
وقيل الشتاء ما يحوج  
الناس الى الوقود والمحشور  
والصيف ما يستغنى عنهما  
والربيع والخريف ما يستغنى  
عن أحدهما وذكر الناطقي  
ان الشتاء ما يلبس فيه أهل  
بلده القرو والحشور آخره اذا  
ألقاهما أهل بلده والصيف  
اذا استنقل ثياب الشتاء  
واستخف ثياب الصيف  
والربيع آخر الشتاء ومستقبل  
الصيف ان يلبس البقل  
في موضع العشب وهذا في  
ديارهم ليس العشب لشدة  
الحر والخريف فصل ما بين  
الشتاء والصيف وقال محمد  
رحمه الله ليس عندنا شيء في  
معرفة الشتاء والصيف انما  
يرجع الى اقوال الناس فاذا  
قالوا بأجمعهم ذهب الشتاء  
والصيف فهو كذلك اعتبارا  
معرف وقيل اذا كان على  
الاشجار اوراق وغمار فضيف  
واذا بقيت الاوراق لا الثمار  
خريف واذا لم يبق شيء  
فشتاء واذا خرجت الاوراق  
لا الثمار فهو ربيع وان  
خرجت الازهار وقيل  
الفتوى عليه اذا لم يكن لهم  
حساب لانه يسر والنيروز  
نيروز المسلمين ونيروز  
الخليفة لانيروز الجوس ولا  
نيروز المزارعين لا يكلم فلانا  
حتى يقع النبل فالعبر بلده  
حتى لو كان في بلد لا يقع

الثلج اصلا فليس على الابد وحقيقته ما يسترا الارض ويحتاج الى الكس ولا عبرة بما يطير في الهواء ولا يسترا الارض وان تؤى باتلافه  
وقوعه فهو أول الشهر الذي يقال له اذار وان لم ينوشأ فالمراد وقته أيضا وایام العید اسبوعه لا يكلمه الى قدوم الحاج أو الحصاد فقدم

واحد واحد واحد انتهى المين شش على مضى شوال ان لم ينو ان نوى ستة متصلة بالعيد أو ستا آخر فعل ما نوى وفي عرفنا متصل باليام  
العيد ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا (٣٤٧) باختلافهم فعند الامام يتقدم أو يتأخر  
وعنددهما لاوغرة فيمن

بأثلافه ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا  
ضمنان عليه كذا في خزانة المفتين \* المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا  
الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء  
ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن كذا في القنية \* ولو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت  
اختلف المتأخرون والاصح أنه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها اليه كذا  
في الخلاصة \* ولو قال لئلا وهبت لي الوديعة أو بعثت امني وأنكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن كذا في  
الفصول العمادية \* أودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء  
فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليلغى به التنور يضمن وان كان وضعه كالموضع في العادة لا لاجل  
التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة \* أودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاع ان  
كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك  
أن ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدق أو نحو ذلك مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا  
وان كان الحب خاليا أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط \* اذا سقط من  
يد المودع شيء فافسد الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه أخذ الوديعة فرضا بغير محضر من  
رب المال فلا ضمان عليه الا أن يجر كها المودع كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت قراما فآخذها المودع  
وصعد بها السطح وتسرب بها فهبت بها الريح وأعادت الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن  
الضمان لانه لم يجر جدم منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزانة المفتين \* وفي الصيرفية وضع أمانة فقال  
٢ (أمانت من بدست هر كه خواهي بفرست) فبعث على يد أمين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن  
لان قوله ٣ (بدست هر كه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل هنا يضمن لانه  
مجهول فلا يصح الامر كذا في التارخانية \* وفي فتاوى النسبي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء  
فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة بخلاف مسئلة الخان  
وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فخاف سارق وأخذ شيئا لا يضمن كذا في  
الوجيز ~~لـ~~ كـ ردري \* الدابة الوديعة اذا أصابها مرض أو جرح فأمر المودع انسانا بعلاجها فغطبت  
فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع أو المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها  
ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها غيره أو ظن أنه رجوع عليه كذا في الجوهر النيرة \* وفي فتاوى النسبي ان  
كان بقرا مالكا في يد الراكب فباعه في السوق فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقير المستعار والمستأجر  
على هذا قال رحمه الله تعالى وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذا المسئلة فيبقى هذا لان المودع  
يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقر الوديعة ولو ترك البقر رعى فضاع  
اختلف المشايخ فيه قال رحمه الله تعالى والفتوى على أنه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في  
الفصل السادس في الضمان \* أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرقت الغنم يضمن اذا لم يكن  
الراعي خاسا للمودع كذا في القنية \* رجل دفع حمارا الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار اخذ  
حماري واتق به حتى أرد عليك حمارك فضاع في يده ثمان المودع رد حماره لا يضمن لانه ما ذون بالقبض كذا  
في الخلاصة \* المودع اذا جاز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحسانا اذا جرحه كما يجوز غيره ولم يتمكن  
فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضمان كذا في الذخيرة \* واذا تعدى المودع في الوديعة بأن

حلف لا يكلمه حتى تخفى  
ليلة القدر وقد مضى يوم  
من رمضان لا يكلمه حتى  
يمضي كل رمضان الثاني  
وعنددهما يكلمه اذا مضى  
يوم من رمضان الثاني وان  
حلف قبل رمضان يكلمه  
بعد انقضاء رمضان والفتوى  
على قول الامام لا يكلمه  
قربان سنة فهو على نصفها  
\* لا يشرب النبيذ الى صفر  
فشرب في اوله لا يحنث على  
ما تقر عليه الفتوى ورأس  
الشهر ورأس الهلال اذا  
أهل الهلال ولا نية له فعلى  
الليلة التي قبل ويومها وان  
نوى الساعة التي قبل بصدق  
لانه تغليظ عليه \* لله على  
صوم يومين متتابعين من  
أول الشهر وآخره يصوم  
الخامس عشر والسادس  
عشر \* (الخامس والعشرون  
في المتفرقات) اكر كـ رد  
آستانه فلان كـ ردري  
وقال نوبت الدخول وهو  
بحوم ولا يدخل يحنث لان  
اللفظ حقيقة لهذا لا للدخول  
وقال القاضي هذا على  
الدخول وكذا لو قال اكر  
كرد ديوار من كردى أودر  
ديوار من كردى فهو وعلى  
الدخول \* اكر بـ فلان نشيتي  
وتخيزي فكذا أوفلان على  
السطح وهو على الارض في  
الدار يكلمه معه حقيقة

ترجة  
٢ ارسل امانتي بيدك من اردت ٣ بيدك من اردت

المجالسة ان يحجمها مجامس واحد في الخواص لكن في العرف يفهم منه الخاطلة والاجتماع وقد تحقق في أمر يقصد بالمتع فيحنث ران  
انفق عبوره على السطح لانه لم ينظر اليه وتكلمت بالخاطلة ترجوان لا يحنث \* ان دخلت دارا أخى فكذا فمكن الاخ دارا أخرى



الغلام أقل من خمسة عشر والشاب والفتى خمسة عشر وفوقه والنكهل من أربعين وما زاد إلى ستين إلا أن يغلبه الشيب فيكون شيخا وإن لم يبلغ خمسين إلا أنه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوزها والأرملة التي بلغت ومات زوجها أو فارقها دخل بها أم لا والأيم التي لا زوج لها وقد جمعت بنكاح صحيح أو فاسد أو خور واليتيم التي جمعت بحلال أو حرام لها زوج أم لا واليكر التي لم تجامع لها زوج أم لا وذاهية العذرة بمحضة أو وثبة أو وضوء بكر الأنثى فصل الشراء قيل هذا قولهم وقيل قول الكل وهو الصحيح وحليف القوم من يأتيهم ويقول أنا منكم ويميل عليه ويميلون له على الموالاة \* لا يقبل فلانا فقبل يده أو رجله خاصة اختلفوا فقيل على الوجه خاصة وفصل البعض بين الملتحي وغيره في الملتحي يحنت وفي غيره لا وقيل بالفارسية لا يقع إلا على الوجه وبالعرية يفصل بين الملتحي وغيره والأول أصح وأظهر \* قم وصل الفجر وإن لم تصله اليوم فكذا ففصله بعد الوقت لا يحنت إلا إذا وجد دلائل الفور \* أكر أن زن بك روز باو مام فكذا فسمى ولم يقدر على الفرقة يحنت

\* (الباب الخامس في تجهيل الوديعه) \*

\* اكر بك روز ماندش بوى فلو كان اليمين على عدم الفعل يعذر بالعجز \* ان ترك الصلاة فكذلك افضاها اختلفوا قيل لا يحنث وبه ائقي  
المكرميني عبد الرحيم وقيل يحنث وبه ائقي ركن الاسلام وهو الاشبه والاضاهر \* لا أثر كل ما يخرج من هذه العار فقال تركك يحنث وان لم

يخرج \* اكر فلان رآه فدخل به فدخل بلارضاء فان لم يخرج به في الحال حثت استحسانا \* لا يدعه يدخل هذه الدار ان كان لا يملك فعلى النهى  
 فان كان يملك فعلى النهى والمنع \* قال ابنه ( ٣٥٠ ) الكبير ان تركت عمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولوصغيرا فعلى القول والفعل  
 والله أعلم \* ( كتاب العتاق )

العادية \* نلو قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها  
 وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الوديعة عنده فقال هلكت سواء الا في خصله وهي أن الوارث اذا دل  
 السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع  
 فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد  
 موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بيينة والضمنان  
 واجب في ماله فان أقام الورثة البيينة ان المودع قال في حياته ردها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى  
 الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العادية \* ولو أن المستودع لم يمت ولكن جن  
 جنونا مطبقة اوله أموال فطلبت الوديعة فلم توجد وقد تسوا من أن يرجع اليه عقله كانت دينيا عليه في ماله  
 ويجعل القاضي له وليا يقبضه من ماله ويأخذها ضميثة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة \* فان أفاق  
 بعد ذلك وادعى أنه ردها اليه أو ضاعت عنده أو قال لا أدري ما حالها يحلف عليه او يرجع بماله كذا في  
 النبايع \* فان كان قد دفعها الى امرأته ثم ماتت أخذت المرأة بها فان قالت ضاعت أو سرقت فالقول لها مع  
 عينها ولا شيء على أحد وان قالت قد ردتها عليه قبل موته فالقول لها مع عينها أو صارت دينيا فماتت المرأة  
 من الزوج كذا في محيط السرخسي \* وان لم يعلم أنه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل أن يموت ما  
 فعلت بالالف الذي أودعك فلان فقال دفعته الى امرأتي ثم ماتت ثم سئلت المرأة فأكرت أن يكون دفعه  
 اليها فأنه يحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك ما لا نهى دين فماتت المرأة منها كذا في المحيط \* اذا  
 قال المضارب أودعت مال المضاربة فلان الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي  
 ما أودعني شيئا كان القول قوله مع عينه ولا شيء عليه ولا على ورثة الميت كذا في خزنة المفتين \* ولو مات  
 الصيرفي قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في  
 الخلاصة \* وان كان دفعه الى الصيرفي بيينة أو اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينه  
 كان دينيا في مال الصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التارطانية \* وان مات المضارب والصيرفي حتى فقال  
 الصيرفي رددته عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط \* الامانات  
 تتقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل احدها امتولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتهما  
 التي أخذها ولم يبين لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنموا أو دوع بعض الغنمة عند  
 بعض الغنمين ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة اذا تمتاوضين اذامات وفي يده مال  
 الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا في الصغرى \* القاضي اذا قبض أموال السامى ومات ولم يبين فهذا على  
 وجهين ان وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان  
 كذا في الذخيرة \* لو قال القاضي ضاع المال عندي أو أنفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل بيان  
 السبب ضمن كذا في النبايع \* في نوادر هشام وصفي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن  
 ذلك في تركته وان عرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه لم يضمن لان له أن يحفظ مال اليتيم بغيره  
 وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ضاع مال اليتيم عندي أو أنفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل  
 بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي \* شريكان شركة معاوضة أو دوع رجل أحدهما مات المودع  
 بلا بيان ضمننا لو قال شريكه الحى ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق كذا في الذخيرة \* وذكري  
 المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى قاض قبض ألف درهم لصبي في كيس وألفا آخر لصبي في كيس وأنفق  
 أحدا الكيسين ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما انصفان فاذا كبرا كان لكل واحد منهما أن يدعى  
 على صاحبه ما أنفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي \* من كان في يده ألف درهم فخضره رجلان

فيه ثلاثة فصول الاول في تعليقه  
 ألفاظه والثاني في تعليقه  
 والثالث في التدبير وقيمة  
 المدبر والمكاتب وجعل  
 الكل فصلا واحدا \* أعتقه  
 وله مال فالمال للمولى وله ثوبه  
 الذي يواريه \* أنت حرة من  
 العمل تعتق بلانية فان نوى  
 الحرية عملادين لا قضاء \* انت  
 أعتق من فلان يريد عبده  
 الآخر وعنى به انه أقدم  
 ملكادين لا قضاء ولو زاد في  
 ملكي أو في السن لا يعتق  
 أصلا أنت حر النفس ونوى  
 به كرم الاخلاق عتق وان  
 زاد في أخلاقك لا يعتق \* قال  
 له لو كره اذام لكنت كانت  
 حر عتق كالمو قال ان مرضت  
 فكذا وهي مريضة \* قال  
 لعبده اذا مررت على العاشر  
 فقل أنا حر فقله وقت المرور  
 عتق ولا يعتق قبل القول  
 الا اذا نوى ولو قال له ابتداء  
 قل أنا حر لا يعتق بلاقول  
 \* قال له نفسك حر أو أصلا  
 حر ان علم انه قد سبى لا يعتق  
 ولا يعتق \* قال قل اغلامي أنت  
 حر لا يعتق قبل القول كانه  
 وكاه بالاعتاق ولو قال قل  
 لغيره أنك حر أو انه حر عتق  
 قضاء ساعة تكلم \* قال لعبده  
 يا سيدي يا مالكي هل يعتق  
 بالنية فيه روايتان \* يا زاد  
 مرديا ازادرن لا يعتق في  
 المختار ولا عتق في النسياء

الا في فصلين يا حر يا مولا يامولا في ذكره في المنتقى \* هذا عني أو خالي يعتق هذا أخي أو أختي لا ولا الصحيح انه يعتق كل  
 في الكل ورواه الحسن عن الامام \* ولو قال يا بني لا يعتق وكذا لو قال كوجه من اعدم التعارف ولان كوجه يرا دبه غير الولد أيضا \* يقال ابن



كوجكان فلان ده اند \* مملوك صغير يقول مولاه بابا يقول له المولى ليسك يعتيق \* قال لعبداه وأمنته أناعبدك يعتيق اذ انوى ولوقال أى مولاى من اى خوجه من يعتيق ولوقال من بنده نوم يعتيق ولوقال من غلام نوم أو كنيزك نوم (٣٥١) أوجا كروم لا يعتيق وان نوى وكذا

لوقال اى خداوند اوى مولاى اوى اوى خوجه اوى امير اوى كدباوى لامته لا يعتيق ولوقال اى كدباوى من يعتيق ولوقال لعبداه اى آزاد کرده اى آزاد شده وقال لم أنو العتيق لم يصدق قضاء ولوقال لعبداه اى جان بذر اى جگر بذر اى فرزند بذر لا يعتيق لانه صادق \* أشهد أن اسم عبده حرم ناه اياحر لا يعتيق ولوناه اى آزاد يعتيق والعكس على العكس \* توجه أينما شئت اذهب حيث شئت يريد العتيق لا يعتيق أعتقك الله يعتيق قضاء ويدين ولوقال جعلت لك الله وقال لم أنو به العتيق متصلا لا يعتيق \* ولو قال له أنت لله أو أنك لله لا يعتيق الا اذا اراد به الحربة \* ولوقال له ادخل الدار أو أنت حر فهو كقوله ان دخلت الدار فهو حر الان جواب الامر بالاول وجواب الشرط بالقاء \* ولوقال اعني عبداه أو أنت حر فهو كقوله ان أعنته فانت حر وكذا قوله أدلى ألقا أو أنت حر فهو كقوله ان أدبت الى ألقا فانت حر وعن الثاني اخذ منى سنة وأنت حر قال الامام يعتيق الساعة ولاشئ عليه وقال الثاني لا يعتيق بلا خدمة \* وعن محمد قال لعبداه ان أدبت الى ألقا فانت حر فباعه ثم اشتراه وأدى لا يجبر للمولى

كل واحد يدعى أنه أودعه اياه وقال المودع أودعنيه أحد كالأدري أي كما هو قال المدعيان اذا اصطالحا فيما بينهما على أن يأخذ ذلك الالف بينهما فان له ما ذلك وليس للمودع الا استماع من تسليم الالف اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستخلاف سبيل ولا عين لهما على المودع وأما اذا لم يصطالحا ولكن كل واحد منهما يدعى أن الالف له خاصة وأراد أخذها من المودع فليس له ذلك ولكل واحد منهما أن يستخلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لاحدهما أو ينكل للآخر فان حلف لهما ما قلعه دعواهما وليس لهما الى الاصطلاح وأخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستخلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لهما أن يصطالحا بعد الاستخلاف على أخذ الالف بينهما وهذا ان حلف لهما واذانكل لهما عن اليمين يقضى بالالف بينهما ويضمن ألفا آخر بينهما وان نكل لاحدهما وحلف للآخر قضى بالالف للذي نكل له عن اليمين خاصة ولاشئ للذي حلف له منها كذا في غاية البيان \* وينبغي للقاضي أن لا يقضى بالنكول للاول حتى يحلف للثاني ليظهر له وجه الحكم فلا يقضى للقاضي للاول حين نكل له مع أنه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف للثاني بعده فنكل يكون الالف بينهما ويغرم ألفا آخر لهما كذا في الكافي \* وهو اختيار مشايخنا كذا في غاية البيان \* ثم لا يحلف المدعي عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بأن يقال له بالله ما هذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه قيل ينبغي أن يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في النيين \* وان ادعى كل واحد منهما الوديعة في هذا العين فأقر به لاحدهما ودفع اليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستخلفه وعند محمد رحمه الله تعالى يستخلف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العتبية ولو أودعه كل واحد ألقا فلهلك ألف ولا يدرى مال من ذلك فلا خصومة لهما حتى يدعيان ادعى كل واحد أن القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما مأخذا القائم ولا سبيل لهما عليه وان نكل لهما أخذهما ولكل واحد خمسمائة أخرى كذا في التتارخانية \* وان أودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم أروها حية بغير موته فلا ضمان على المستودع وان أروها حية بعد موته فقالت ورثته قدردها عليه أو ماتت في حياته أو هربت لا يقبل قولهم في شئ من ذلك لانهم يدعون عن أنفسهم النضمان يضمن المودع قيمتها يوم القبض كذا في المحيط \* وان تغيرت قيمتها بزيادة أو بنقصان كانت قيمتها آخر ما أروها حية في مالها تنقصت قيمتها عما كانت أو زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في اليبابيع \* صبي يغفل البسيع والشره محجور عليه أودعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية \* والحكم في المعتوم نظير الحكم في الصبي اذا أفاق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يديه وان كان الصبي ماذناله في التجارة والمسئلة تجالها فهو ضامن للوديعة وان لم تشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه وكذا الحكم في المعتوم اذا كان ماذناله في التجارة كذا في الذخيرة \* ولو أن عبدا محجورا عليه أودعه رجل مالا ثم أعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد العتيق أو لم يشهدوا وان مات وهو في يده فلاشئ على مولاه الا أن يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية \* وان أذن له المولى في التجارة بعهدها المستودع ثم مات فلا ضمان عليه الا أن يشهد الشهود بأنها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحيط \* ولو أودع ثوبا أو بطيخا أو عنبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدية لم أن تلك الوديعة لا تبقى تلك المدية فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها وأهل المودع أتلفها كذا في الفصول العمادية \* وان أقام ورثة المودع البينة انه غاب

على القبول لسقوط اليمين وتجب الدلالة وعن الثاني انه ان كان أدى الالف الادريهما ثم اشتراه بعد بيعه يجبر على القبول ان كان أدى الباقي \* قال ان احتجبت الى بيعه بعثت ان يني بعد موته فهو حر فباعه جاز \* قال اذا مات انا لا سبيل لاحد عليك يصير مدبرا \* قال يقوم معلوم من اين انه كان

مرابته مما يندفعه ووصية بالعتق \* قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وبتى الى ان يستغنى فانت حر فتخذهما الى الادراة وقيمة المدبر قبل نصف قيمة القن لانه كان فيه نوعا (٣٥٣) منفعة البيع وماشا كاه والاجارة وماشا كاه او قد زال البيع وبقى الآخر واختاره ابو الليث

أوفسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط \* واذا مات الرجل وعليه دين وعنده ودیعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت بأعيانها فأربابها أحق بهم من الغرماء وان لم تعرف بأعيانها قسم المال بينهم بالحصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير) \*

اذا طلب الوديعة فقال اطلبها عندنا ثم قال في الغد ضاعت فانه يسئل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها اغدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمادية \* فان طلبها صاحبها فحسبها عنده وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بأن يكون في موضع ناه لا يقدر في الحال على ردها فانه لا يضمنها كذا في السراج الزاهج \* اذا طلبها المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضا لا يضمن وان كان عن غير رضا ضمن وان كان الطالب وكميل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردری \* ولو قال رب الوديعة للمودع اجل الى اليوم الوديعة التي عندي فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ان طلبها صاحبها فجدد اياها ضمنها ان أقام المودع عليه يئنه بعد الجحد كذا في الينابيع \* فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان الا بالتسليم الى صاحبها كذا في خزانة المفتين \* بحمد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وان جحد بها بغير حضرتهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان وبه نأخذ كذا في الينابيع \* وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحد اذا انفكها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم يبقها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحد وان لم يحولها كذا في الوجيز للكردری وهكذا في الخلاصة \* اذا جحد الوديعة في وجه المالك لآبناء على الطالب من المالك بأن قال المالك ما حال وديعتي ليدكره على الحفظ فقال ليس لك عندي ودیعة لا يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في غايه البيان \* أنكرها في وجه العدو ويحتمل يخاف التلف ان أقرتم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردری \* اذا غاب المودع وطلبت امرأه الغائب النفقة من الوديعة جحد الوديعة ثم أقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصى الايتام اذا اجتمع أولياء الايتام والجيران وقالوا للوصى اتفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجدد وقال مالهم في يدي شيء ثم أقر بشيء وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* أنكرها ثم أخرجهما بغيره أو أقر بها وقال مال الكهادهما وديعة عندك فضاءت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو برى به وان لم يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني وقال الحلواني فيه روايتان عن الامام وبعض المشايخ على أنه يضمن في العقار بالجحد اجماعا كذا في الوجيز للكردری \* سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب أخي فرد الوديعة عليه فلما طلب أخوه منه فقال عد الى بعد ساعة لادفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا طلب الوديعة في أيام الفتنة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فأعير على تلك الناحية وقال المودع أعير على الوديعة أيضا قال أبو بكر رحمه الله تعالى ان لم يقدر المودع على ردها لم يعد لها واصلح الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والاضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو قال ادفع الى ابني أو الى ابنتي بها ففعل فضاء كان من مال الطالب كذا في التتارخانية \* ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعة فلم يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانة المفتين \* قال صاحب الوديعة للمودع في السر من أخبرك بعلامه تلك الوديعة فادفعها اليه فاجر رجل

وبه يفتي \* أقر أن الجارية ولدت منه صارت أم ولد ولو في مرضه ان كان لها ولد فكذلك والاعتقت من الثالث كالعتيق المنجز وقيمة المكاتب نصف قيمة القن لان الانتفاع كان بوعين بالعين والبدل وقد فات أحدهما لانه على تقدير الاداء بالبدل وعلى العجز العين وقيمة لو كان يبيعه بالصفة التي هو عليها وهي العود بالجزء والحرية بالاداء جائز أياكم يشتري فقيمه ذلك \* بده ثم جن لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا أوصى به لانسان ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يبطل بالاكراه وبخلاف الوصية والجنون لا يبطل المعلق \* مات المكاتب وعليه دين بدى بالدين فان بدى بدل الكتابة عتق وأخذ بالدين وسلم للمولى ما قبض استحسانا \* قال لامته جلت مني أو جلت مني جلا صارت أم ولده ولا يصدق في انه ربح وان صدقته الامه في ذلك بخلاف ما لو قال ما في بطن جاريته منه ولم ينسبه الى جيل أو ولد ثم ادعى انه ربح وصدقته له بيعها لانه اعترف في الاول بالجيل والولد \* ويصح استبدال المعتوه والمجنون وان لم يوجد منهما الدعوى \* أذالى ألفا فانت حر فاستقرضه وأدام عتق ورجع به الغريم على المولى \* وان استقرض ألفين كل أحدهما ثم أدى الآخر وزعم اليه وقيمه ألف درهم فلامه مقرض أن يأخذ من العبد المعتق ألف التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

الدعوى \* أذالى ألفا فانت حر فاستقرضه وأدام عتق ورجع به الغريم على المولى \* وان استقرض ألفين كل أحدهما ثم أدى الآخر وزعم اليه وقيمه ألف درهم فلامه مقرض أن يأخذ من العبد المعتق ألف التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

وأداء إليه أو كان من كسبه قبل التعليق فكذلك ورجع المولى عليه بعينه وان من كسب بعد التعليق لا يرجع ورجع بالفضل على بدل العتق وان أدى بدله متفرقا يجبر المولى على القبول وللمولى بيعه قبل الاداء وان كان في المرض (٣٥٣) ولو أخذ المولى كسبه بعد التعليق

لا يعتق لعدم الشرط وهو الاداء ويجوز للمولى ذلك لانه ملكه وعن الثاني قال انت عتق فلان أو مولى فلان فخر وان قال أعتقك فلان فليس بشيء استولد موطوءة الاب بعد موته يثبت نسبه وان كانت مشتركة زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه والحيلة في عتق المدبر بعد الموت بلا سعاية ان يشهد على التدبير ثم يكتب كتابا تحريقه فيه ان رجلا حراجا نزل تصرف أو دعه مدبره هذا ألفا باذنه وقبضه المدبر والمولى أخذ منه هذه الالف وانفقها على نفسه وصارت ديناً عليه ولزم عليه دفعها الى المدبر ليؤديه الى المالك ويشهد على كله فاذا مات لاسيد للورثة على المدبر (كتاب البيوع) سبعة عشر فصلاً (الاول في السلم) من شرائطه تسليم بدله قبل الافتراق بالبدن وان مكثا الى الليل أو سارا فرسخاً أو أكثر ثم سلم جاز وان نام أحدهما أو ناما لم يكن فرقة ولو أوى المسلم اليه قبض رأس المال أجبره الحاكم عليه وعلى قولهما اعلام قدره بعد ان يكون مشارا اليه ليس بشرط حتى لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كرخطة أو هذه

وزعم انه رسول المودع وأتى بتلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط \* رسول المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاءها فسرقت يضمن عند الثاني رحمه الله تعالى وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز لا كردري \* رجل بعث ثوباً الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع الى من جاء به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقبله ذأوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعثه اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفاً في أموره فكذا لا يضمن وهو الواجب فان لم يكن متصرفاً في أموره يضمن كذا في الظهيرية \* رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حياً ضمن المودع الا ان يكون الآخر في عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* أعطاه الفاق وقال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه اليه في اليوم ومضاه لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز لا كردري \* سئل عن بلدي ترك عمالة عند قروي يخوف الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمالتي فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء يطلبها وأتى القروي العمالة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسرقت العمالة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسوله أو قال لأعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعاً بعد الطلب كذا في الحاوي للفتاوى \* قال للمودع ادفعها الى أي وكذا في شئت فطلبها أخذوك لانه فلم يعطه ليعطيها الى وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من أحد وكذا في كذا في الوجيز لا كردري \* وسئل عن المودع اذا وكل رجلاً يقبض ودبعة بمحض من المودع فانتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض من المودع وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التتارخانية \* دفع عينا الى رجل وأمره أن يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فاقبله ثم رده على الوكيل فهلك فلان ما لك ان يضمن أيهما شاء كذا في الفصول العبادية \* رجل أودع صكاً عند رجل وأمره أن يدفع الصك الى غريمه ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة أشهر فدفعت الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلاثة أشهر فخاف الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم بقينا ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكاه الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة أو بعده لان في دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة \* ولو أودعت المرأة كتاب وصيته ارجل بمحضرة زوجها وأمرته وان يسلمه الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وأرادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار للزوج بمال أو بقبض مهر فله ان يمنع وان كان القسط ملكاً لها كذا في خزنة المفتين \* والعبد اذا استودع رجلاً ودبعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الدبعة تاجراً كان العبد أو محجوراً كان على العبددين أولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الدبعة كسب العبد أما اذا علم أنها كسب العبد فله للمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة \* عبد محجور رأوا مآذون مديون أو غير مديون أودع رجلاً مالا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم أنه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغرى \* ذكر في ودبعة الكفا ان العبد المحجور اذا أودع انسان شيئاً فباع مولا موطأه فمخ فله ان يبيده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرد ذلك وفي فوائد رحمه الله تعالى امة أو عبد اشترى عينا بمال اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انساناً فمخ فله ان يبيده لا يضمن المودع أولم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصباً كذا في الفتاوى العنانية \* وسئل عن عبد أتى بقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأته رب البيت وقال هو ودبعة مولاي فلان بعثه الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت أخبرته المرأة بذلك

(٤٥ - فتاوى رابع) الحنطة في زعفران لا يجوز عنده اذا لم يعلم قدر الدراهم واجمعوا ان رأس المال لو ذرعياً أو حيواناً أو عددياً متفاوتاً يمينين \* أسلم عشرة في كرو لم تكن الدراهم عنده فدخل المنزل ليخرجه ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وضعت الكفالة

والحوالة والارتمان برأس ماله ولا يجوز عند زفر وأقل الأجل شهر في الصحيح وقيل ما رآه العاقدان وقيل ثلاثة \* شرط حمله إلى منزل رب السلم بعد الإيفاء في المكان المشروط (٣٥٤) لا يصح لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة وشرط الإيفاء خاصة أو الحمل خاصة أو الإيفاء بعد الجمل جائز

فلا مهابا لقبول فارس إلى مولى ذلك العبدان بعث من يحمل هذا الوقر اليك فاني ما قبله فاجاب انه يكون عندك أيما تم احمله ولا تدفع ذلك إلى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا أدفع إلا إلى العبد الذي حمله إلى ثم سرق مع متاع رب البيت أو غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد أم لا فقال ان كان الرجل صدق العبد أنه حمله من مولاة ضمن بالمنع وان لم يصدقه أو قال لا أدري أهو مولاة بعثه به على يديه أو هو في يد العبد بطريق غصب أو ودعة من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي والله أعلم

### \* (الباب السابع في رد الوديعة) \*

إذا أتى بالوديعة ووضعها في منزل المودع فضاقت ضمن المستودع وكذا الودعة إلى ابن المودع أو إلى عبده أو إلى أحد من في عياله فضاقت ضمن وكان القاضي الامام أبو عاصم العامري يفتي به وقيل المودع اذا رد الوديعة إلى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* واذا رد هابه من في عياله فلا ضمان كذا في التارخانية \* المودع بعثه على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتديره اليه فالردي عليه كالردي على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي \* قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالردي عليه اذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء أما اذا كان لا يحفظ فهو ضمان كذا في المحيط \* اذا قال المستودع لصاحب الوديعة بعثت به اليك مع رسولي وسمي بعض من في عياله بأن قال له مع أمي أو قال مع عبدي أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا في التارخانية \* ولو قال ردتها بيد أجنبي ووصل اليك وأنكر ذلك صاحب المال فهو ضمان إلا أن يقربه رب الوديعة أو يقيم المودع يمينه على ذلك كذا في المحيط \* مودع الغاصب اذا رد الموصوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة \* المودع اذا رد الوديعة إلى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا أمر المودع المودع أن يرددها إلى رسوله فدفعه وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى \* غاب المودع ولا يدري حياته ولا مماثله يحفظها أبدا حتى يعلم عونه وورثته كذا في الوجيز للكردي \* ولا يصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العتائية \* واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط \* فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع إلى وصيه كذا في الوجيز للكردي \* المودع اذا دفع الوديعة إلى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالردي الوارث كذا في خزائن المفتين والله أعلم

### \* (الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد) \*

اذا استودع رجلان رجلاً وديعة من دراهم أو دنانير أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حضرا أحدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يحتملوا وخاصمه إلى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الأمامان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط \* وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلاً فغاب اثنتان فليس الحاضر أن يأخذ نصيبه عنده وقاله ذلك ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح أن الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالسكيات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالا جاع كذا في الكافي \* فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده

بعض الفوائد بشرط الجمل بعد الجمل يصح لان الجمل لا يوجب الملك لرب السلم فلما شرط الجمل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الايفاء بعد الجمل والايفاء بعد الايفاء ولما شرط ذلك صار الاول منفصلاً واذا شرط الايفاء في مدينة كذا في محلها سواء حتى لو أوفاه في محلة ليس له ان يطالبه في محلة أخرى \* ويطلبه شرط الخيار فان اسقط قبل الافتراق برئاً ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وان هالكاً لا ينقلب صحيحاً ولا يرد المسلم فيه بخيار الرؤية ولو وجد بعد قبضه فيه عيباً وحديث عنده عيب آخر سماوى أو بفعل أجنبي فالمسلم اليه ان شاء قبضه وعاد السلم وان لم يشأ لا ولا شيء عليه \* وفروخي بن يعقوب سلم فقال بعثت فسلم حتى لزمت كر شرطه ولا يثبت الورام في السلم بخلاف البيع ان كان الورام فيه معهوداً حتى ملك ان معتاداً حط قطعه من الثمن لان لم يكن معتاداً

\* (نوع) \* سلم في طعام قرية أو مصر بعينه لا يصح وكذا اذا سلم في خنطة هراة لم يرد به هراة خراسان لانها ولاية ثم لا ينقطع طعامها غالباً بل اراد به هراة العراق قرية ينسب اليها الثياب لكن يصح السلم في الثوب الهروي لان المراد به الجنس بشكله

لا ما ينسج فيه خاصة حتى لو اراده لا يصح أيضا ان كان مما يتوهم انقطاعه ولو ذكر النسبة في الطعام لبيان الجنس والصفة كالخمراني بخاري  
يصح \* لا يجوز السلم في اللحم عنده والحيلة قضاء القاضي أو حكم الحاكم بجواز واستقراضه (٣٥٥) وزنا يجوز عند أصحابنا في الجامع  
انه مضمون بالقيمة قال

ثم حضر الآخر فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالاجماع كذا في الينابيع \*  
ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له أن يشارك الغائب فيما بقي كذا في غاية البيان \* وفي المنتقى لو دفع  
المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع بقضاء  
فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر أتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع  
على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة \* ولو أن أحد المودعين يقيم البيعة  
على المودع على أن الوديعة كلها له أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى  
العنانية \* ولو أن المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحد المودعين قد بقي في  
يدك شيء من الوديعة كان له أن يحلفه على ذلك بخلاف ما يوجب حقه رحمه الله تعالى وان كان لا يرى حق  
استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا من بينهما ألف درهم وضعاه عند أحدهما  
ثم قال أحدهما لصاحبه خذ نصيبك منه فأخذ ذواضع النصف الباقي بالنصف الذي أخذ صاحبه يكون  
بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي أخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط \*  
رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما دفع الى شريكى مائة أو قال ما شئت الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت  
البيعة سلم المأخوذ فلا خذ حتى لا يرجع شريكك بشيء عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف  
الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في الفتاوى العنانية \* ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع  
فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكك بشيء كذا في المحيط \* رجلا أودعا رجلا ألف  
درهم فأت المستودع وتركتا فادعى أحد الرجلين أن الابن استهلك الوديعة بعد موت أبيه وقال الآخر  
لا أدري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الابن منها حيث زعم أن أباه مات وتركها قائمة  
بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الابن ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى  
له على الابن بشيء كذا في التتارخانية \* وأما الآخر فله خمسة مائة درهم في مال الميت لو جود التجمل في  
حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط \* ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى  
يجمع دفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* فان أراد  
المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه بعدم مدفع الى الاول أحضر  
خصمك حتى أدفعه اليك ولا يقر بالدفع اليه كذا في التتارخانية \* (٢) ولو كان المودع اثنين والوديعة مما

قوله ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة الى قوله كذا في شرح الطحاوي كذا في النسخة المجموع  
منها وفي عامة النسخ يدل هذه العبارة مانصه ولو اودع عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجوز أن يدفع أحدهما  
نصيبه الى الآخر سواء اقتسمها ثم سلمه الى صاحبه أو لم يقسمها كذا في المضمرات ويقسمها فيحفظ  
كل واحد منهما من نصفه وان كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر وهذا قول أبي حنيفة  
وعندهما أحدهما أن يحفظه باذن الآخر كذا في الجوهرية النيرة \* وإذا كانت الوديعة عند رجلين من  
ثياب أو غيرها فاقسمها وجعل كل واحد منهما نصفها في بيته فهلك أحد النصفين أو كلاهما فلا ضمان  
عليهما وان ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا يضمنان وان كان شيئا يحتمل  
القسمة أجمعوا على أن المدفوع اليه لا يضمن وأما الدافع فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
يضمن نصف الوديعة وقال لا يضمن شيئا كذا في المحيط \* ولو أودع عند اثنين عبدا أو نحو ذلك مما لا يقسم  
فتمتبا على أن يكون عند أحدهما شهرا وعند الآخر شهرا لم يضمن كذا في السراجية \* ولو تمتمبا فيما يقسم  
فقبض أحدهما ضمن المسلم النصف وقال لا يضمنان ولا يضمن القابض اتفاقا كذا في التمرناشي \* أودع  
رجلان فباع أحدهما نصفه الخ

اعطاهم درهم وجعل يأخذ كل يوم قدر من الخبز ولم يقل في الابتداء اشترت كذا جاز وهو حلال وان نوى وقت الدفع الشراء لان البيعة  
لا ينقذ البيع بل عند الأخذ وعنده المبيع والثمن كل معلوم ولا عبرة بالنية الا يرى انه لو اشترى عبدا ليعتقه ولم يلفظ به جاز قال الفقيه وبه

فأخذوا ونفذ الحنطة إلى الخبز ليأخذ الخبز قطرة من إصبع خاتم أو نحوهم من الخبز بالقدر الذي اتفقا عليه من الخبز ونصف الخبز حتى يكون ديناً عليه ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالحنطة (٣٥٦) التي يريد دفعها ولا يجوز في التبرع ولا يجوز كيلاً وكيلة الغرابيل لو علم وإن لم يعلم فلا خير فيه وعن الثاني أن

يحتل القسمة كان لهما أن يقسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم أحدهما لجميع الوديعة إلى صاحبه فضاعت ضمن المسلم نصف الوديعة عند أي حنيقة رجع الله تعالى ولا يضمن القابض شيئاً وعند أحد لا يضمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتل القسمة فأنهما يتمايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم إلى صاحبه بالإجماع كذا في شرح الطحاوي \* أو دعى رجلان فباع أحدهما نصفه لانتقل شهادة البائع مع آخر أنه ملك المدعى لأنه لا بد من قبض ماعده كذا في التتارخانية \* رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فإن لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان أخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالنزاع ونصف قيمة الولد وإن شارب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فإن لم يعلم أن الجارية لهذا الذي حضره لا يقول المستودعين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فسد فعه إلى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في الميسوط والله أعلم

\*(الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها)\*

في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعة وجمدها المودع وأقام المدعى بيته على دعواه وأقام المودع بيته على المدعى أنه قال مالي على فلان شيء قال إن كان مدعى الوديعة يدعي أن الوديعة قائمة به بينهما عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط \* إذا أقام رب الوديعة البيته على الایداع بعد ما جحد المودع وأقام المودع بيته على الضياع فإن جحد المودع الایداع بأن يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبيته على الضياع بعد الجحد مردود وسواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد أو بعد الجحد وإن جحد الوديعة بأن قال ليس لك عندي وديعة ثم أقام بيته على الضياع أن أقام بيته على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وإن أقام بيته على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وإن أقام بيته على الضياع مطلقاً ولم يتعرض للماقبل الجحد ولم يبعد الجحد فهو ضامن وفي القدوري إذا قال المودع للقاضي حاف المودع ما هلكت قبل الجحد وحلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة \* ولو جحد الوديعة ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البيته قبلت وإن أقام البيته أنه ردها قبل الجحد وقال غلظت في الجحد أو نسيت أو ظننت أني دفعته وأنا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بيته أيضاً في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو طلب الوديعة فقال ما أودعني ثم ادعى الرد أو الهالك لا يصدق ولو قال ليس له على ثم ادعى الرد أو الهالك لا يسمع كذا في خزنة المفتين \* رجل أودع رجلاً عبداً جحد المودع ومات في يده ثم أقام المودع بيته على الایداع وعلى قيمته يوم الجحد قضى على المودع بقيمته يوم الجحد ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الجحد ولكن علمت قيمته يوم الایداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الایداع كذا في الذخيرة \* إذا قال المودع قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخاسية وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* ولو قال المودع إنهم أقدضت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها إليك لكني أوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع \* ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام فأقام المودع بيته أن في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط \* فإن قال -ين- خوصم ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل إقراره فهو ضامن ولو قال كان له عندي ألف درهم وضاع فالقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي ألف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحساناً وصار تقدير هذه المسئلة كانت له عندي ألف درهم وضاعت كذا

مات فيه يضمن مثله واستحسن الثاني جواز شراء الماء بالقرب لعدم التنارع فيه ولو اسلم في الماء وبين المزارع يجوز وإذا جاز فيه جاز في الجدد أيضاً \* القراطس والبادنجان يجوز السلم فيهما واستقرضهما عدداً والثوم والبصل وزناً لا عدداً يجوز أو الأبن والعصير والخل يجوز كيلاً أو وزناً وإذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه ولا في الجواهر واللائي للفتاوى الآن تكون صغيرة تشتري للدواء وإن أطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع \* ولا يبرى السلم في الأواني المختصة من الزجاج وفي المكسور ويجوز وزناً وفيما لا يتفاوت عدداً كالطابقي وفي الأواني المختصة من الخزف إن نوعا يصير معلوماً عند الناس يجوز \* لا خير أن يسلم غزلاً في قطن \* اسلم قطناً هروياً في ثوب هروياً جاز وإن شعره في نسج شعره كان النسج عادشعراً لا يجوز ولا يجوز \* ولا بأس بالسلم في الحصى والبوارى إذا وصف الطول والعرض والصفة لأنه مذكور معلوم كالتياب والحصى يتخذ من البردى والبورياس القصب \* ويجوز السلم في الكبريت الخرفية إذا بين نوعاً لا تتفاوت أحاده (نوع آخر في الاختلاف)

جاء ثوب وقال أنه جيد وانكره الطالب يرى القاضي أهل الصناعة والاثان احوط والواحد كاف إن قال جيد أجبر على القبول في وإن اختلف في الثمن تخالفوا استحساناً وبه بين الطالب في ثاني قول الثاني وبه محمدان برهن أحدهما قضى له وإن برهننا في بيته رب السلم برهن



واحد في قول الثاني وهو قول الامام والمسئلة على وجوه رأس المال عين أو دين وكل على وجوه اتفاق على رأس المال واختلاف في المسلم فيه فقط أو بعكسه أو فيها فان كان رأس المال عيناً واختلاف في المسلم فيه فقط بان قال الطالب (٣٥٧) هذا الثوب في كرخطة والاخر في

نصف السكر أو الشعة يراو

الخطة الرديئة وبرهنا قضى

بينه رب السلم اجاماً

وان في رأس المال بان قال

أحدهما هذا الثوب في كرخطة

خطة وقال الآخر لا بل

العبد في هذا السكر وبرهنا

قضى بسلمين عند محمد

والثاني يقول كل يدعي عقدا

غير ما يدعيه الآخر وان

كان رأس المال دراهم

والاختلاف في المسلم فيه

لا غيراً وفي رأس المال لا غير

وبرهنا فالبينة بينه رب السلم

ويقضى بسلم واحد عند

الثاني خلافاً لمحمد وان

اختلافهما ما وبرهنا بان ادعى

أحدهما عشرة في كرين

والآخر خمسة عشر في كرين

قضى الثاني بخمسة عشر في

كرين لا بسلمين ومحمد يقضى

بخمسة عشر في كروية عشرة

في كرين ان لم يتفرقا وان

ادعى أحدهما ان رأس

المال دراهم والاخر دنانير

يقضى بسلمين كما في الثوبين

(نوع آخر) \* أسلم في ثوب

وسط وجاء بالجيد فقال خذ

هذا وزدني درهما فلي

وجوه لان المسلم فيه كيلي

أو وزني أو وزعي ولا يخلو

امان ان يكون فيه فضل أو

نقصان وذلك في القدر أو

الصفة فان كيليا بان أسلم في

عشرة أقره فجاهاً بد عشر

وقال خذ هذا وزدني درهما

في التارخانية \* اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فالقول قوله مع عينه ولا ضمان عليه وبه  
نأخذ كذا في المتنقط \* ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى  
العتابية \* ولو قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عينه كذا في خزائن المفتين \*  
وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فأخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه  
ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين  
الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل أو دعه رجلاً عيناً فادعى المستودع هلاكها وكذب المودع وأراد  
تحليفه فذكر عن المين فنكوله عن المين يكون اقراراً بقاء العين ويحبس الى ان يظهرها أو يثبت أنها لم  
تبق كذا في جواهر الفتاوى \* رجل قال لاخر أخذت منك ألف درهم وديعة فضاعت وقال الآخر  
أخذتها اغصبا ضمن المقر ولو قال دفعتم الي أو أودعتم وقال الآخر أخذتها اغصبا لا يضمن كذا في الخلاصة \*  
اختلفا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا في الوجيز لا كدرى \* وان قال  
المستودع قد ضاع بعضها وأقرضني البعض فالقول قول المستودع في مقداره مع عينه كذا في النبايع \*  
أودعه ألف درهم وأقرضه ألفاً فاعطاه المودع ألفاً اختلفا فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة  
صدق مع عينه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعته الي وقال المقر له  
كذبت وهولي فالقول قول المقر له كذا في الخلاصة \* اذا اختلفا فقال المودع هلكت أو قال رددتها  
السك وقال المالك بل استهلكتم فالقول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكتم من غير ادنى وقال  
المالك بل استهلكتم أنت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع كذا في البدائع \* اذا اختلف الطالب  
وورثة المودع فقال الطالب قدمنا ولم يبين فصارت ديناً له في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم  
مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ويجب  
الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل منهم  
الا يئنة والضمان واجب في ماله لانه مات مجبهاً لا فان أقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته رددتها  
تقبل واذا مات المودع مجبهاً وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول  
العادية \* في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري  
الباقى وقال صاحب المال لم أقبض شيئاً أو قال ورثة المستودع قد قبضت تسعة مائة وبقي مائة لا يصدق  
الورثة ويقال لصاحب المال لا بد أن تقر بقبض شيء منها ويختلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة  
لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة بعض الوديعة جائز لكونه مؤثماً من جهته ولهذا لو أقر أن  
صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهذا أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع  
في مقدار المقبوض لانه أقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون القول قوله في البان كذا في محيط  
السرخسي \* فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعة مائة فالقول للمالك مع عينه لانه ينكر الزيادة كذا  
في الكافي \* ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعدمه قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في  
مقدار ما يقرب عينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الى صاحبها الاشياء أنفقته في حياته أو استهلكته  
فالقول قوله في مقداره مع عينه كذا في النبايع \* ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله  
مع المين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضم الغاصب  
فقال المودع قدرده علي وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التارخانية \* اذا قال  
المودع أو دعتها عنداً جنبي ثم ردها علي فهلكت عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن  
المودع لانه أقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الا بيئته يقيمها على ما ادعى وحينئذ

جاز لانه باع مع لومها يوم لو جاء بتسعة وقال خذته وأرد عليك درهم اجازاً ايضا لانه اقاله واقاله الكل تجوز فكذا اقاله البعض ولو جاء  
بالاجود أو الاردا وقال خذوا عطرت درهما وأرد عليك درهم لا يجوز عندهما خلافاً للثاني وفي الثوب ان جاء بذر أعازيد وقال زدني درهما

جائز لانه يسع ذراع يمكن تسليمه بدرهم فاندفع بعه مفرد او كذا الوارد في الوصف يجوز عندهم وان جاء بانه قص ذراع او رد لا يجوز عندهما لانه  
اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفاً (٣٥٨) مجهول الحصة ولو جاء بانه قص من حيث الوصف لا يجوز ولو جاء بانه يوصفها يجوز

لا يضمن لانه ثابت بالبيعة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت به اليك على يدي اجني  
والمودع ينكر ذلك فالقول للمودع كذا في الفصول العادية \* رجل أودع رجلاً وديعة فغاب رب الوديعة  
ثم قدم يطلب الوديعة فقال المودع أمرتني أن أنفقها على أهلي وولدك وقد أنفقها عليهم ورب الوديعة  
يقول لم أمرتك بذلك فالقول قول رب الوديعة والمودع ضامن كذا في المحيط \* وكذلك لو ادعى انه أمره بأن  
يتصدق به على المساكين أو يهبه للفلان كذا في المبسوط \* المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة  
يضمن وان كان الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين  
\* مستودع قال للمالك أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكتبه المالك ضمن البيعة أو باليمين كذا في  
محيط السرخسي \* اذا أمر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعته اليه وقال ذلك الرجل  
لم قبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليه اياها المودع فالقول قول المودع في حق برأيه عن الضمان لافي  
حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية \* رجل أودع رجلاً ألف درهم ثم قال اني امرت  
فلانا بقبضها منك ثم نهيمته عن ذلك فقال المودع فلان أتاني ودفعته اليه وقال فلان لم أت به ولم أقبضها منه  
فان للمستودع برى منها كذا في المحيط \* رجل أقام البيعة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض  
الوديعة منه ووقت لذلك وقتاً ثم ان المودع أقام البيعة ان صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة قبلت بيته  
وكذا لو أقام البيعة ان شهودا وكالة عبيد قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال رب الوديعة  
أودعك عداوامة وقال المودع ما أودعني الا لامة وقد علمت فاقام رب الوديعة بيته على ما ادعى ضمن  
المستودع قيمة العبد قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضي بقيمة العبد اذا وصفوا العبد  
وينو القاضى والقاضى يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعى حتى يقيم البيعة على  
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبداً فالقاضي لا يقبل شهادتهم كذا في  
المحيط \* ولو أودعه رجل أمة وآخر عبداً ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا ثم قال المودع ما أودعني  
الا هذه الامة حلف ما أودعه كل واحد ان نصف الامة وفي فتاوى (أهو) أودع أحدهما غلاماً والآخر  
جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد أن يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية  
لا أحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا أدري أيكما أودع عندى الغلام وأعلم أن أحدهما أودعه ولكن  
لا أعرف من كان منكياً يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهم اجمعاً ثم يحلف المودع لكل واحد منهم ما أنه  
لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التتارخانية \* رجل في يده أمة وألف  
درهم فقال رجلان كل واحد منهما له أودعك هذه فقال المودع لا أدري لا يكلفه وأبى أن يحلف لهما  
فاللغ والامة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة وألف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال  
المستودع للمودع وهبت الى الوديعة أو بعتهماني وأذكر رب الوديعة ثم هلك كذا في المودع كذا في  
الخلاصة \* أودع رجل رجلاً درهم بخارج رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة لتدفعها الى فدفعها  
اليه فهلك كذا في المودع ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولاً ولم  
يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولاً ومع هذا دفع اولم يصدق ولم يكذبه ومع هذا دفع  
أو صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول أنا أعلم أنك رسول  
ولكن لا آمن أن يحضر المالك ويجحد الرسالة ويضمني فهل أنت ضامن لي بما أتأخذ مني فاذا قال نعم  
حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز في رجوع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا  
في المحيط ولو قال ردتها اليك على يدي يضمن في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه كذا في الفصول  
العادية \* سئل عن أودع عند آخر أو في صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة

وهذا اذا لم يبين لكل ذراع  
حصه أما اذا بين جاز في المكن  
بلا خلاف والفلاس مثنى  
على قولهما فيجوز السلم فيه  
وثمن على قول محمد فروى أبو  
اللبث الخوارزمي عنه انه  
لا يجوز \* والسلم يجوز بلفظ  
البيع والشراء اذا ذكر شرائطه  
خلافاً لفرق في المجرده  
لا يجوز \* أسلم الكيلي في وزني  
يتعين بالاشارة كالزعفران  
والخديج يجوز وان لا يتعين  
ان كان بلفظ البيع فهو يسع  
بشئ مؤجل وان بلفظ السلم  
لا يجوز وشارح الطحاوى  
أجازه بشئ مؤجل \* انقطع  
المسلم فيه في أوانه يتخرب  
السلم وعن الامام انه ينفسخ  
\* اسلم مكايه فيما ثبت وزنه  
نصاً أو بعكسه لا يجوز فيما  
رواه الحسن ويجوز فيما رواه  
الطحاوى وذكر الزندوسيتي  
انه لا رواية في السلم وزنا في  
المكيل فرواية الحسن في  
النوادر عدم الجواز وابن  
ساعة في النوادر الجواز  
وقال الفضلي ان كان بالصيغة  
وهو ميكال لاهل بخارى يسع  
فيه خمسة وسبعون منامن  
الحنطة لا يجوز ولو بالامناء  
يجوز وقد اتفقت الروايات  
ان مانص على كيله لا يجوز  
بيعه بجنسه وزناً كالحنطة  
بالحنطة لعدم المساوى وكذا  
مانص على أنه موزون لا يباع  
بجنسه كيلاً الا رواية شاذة  
عن الثاني انه يجوز اذا اعتادوا

خلاف المنصوص لان النص كان للتعارف واذا جاء المسلم اليه ببعض الدراهم وزعم انه وجدها زوفاً فالقول له والتخلى  
في بيت المسلم اليه بين المسلم فيه ورب السلم تسليم عند الثاني خلافاً للمجد (نوع في القرض) باع المقرض من المقرض الكرم المستقرض

الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض وان كان مما لا يتعين كالنقدين (٣٥٩) يجوز بيع ما في النعمة وان كان قائما

في يد المستقرض ويجوز للقرض التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع \* استقرض عبد يقضي به دينه وقضى ضمن قيمته \* أقر باستقراض ألف وقبضه واستهلاكه وزعم زيافته وأنكره المقر له وان وصل فالقول للمقر له مع العين وان فصل لا يصدق \* بعث بكتاب لبيعته ألفا قرضا فبعث بحامل الكتاب فلم يصل الى الكاتب لا يكون من ماله وان أرسل اليه برسولا فقبضه الرسول صار من مال المرسل لان قبض الرسول قبض مرسله وحامل الكتاب رسول في تبليغ الكتاب لافي القبض \* وعن محمد استقرض منه ألفا فأتاها بها فقال ألقه في البصر فالتقاها لاضمان على المستقرض لعدم القبض \* ابن سماعة عن الثاني استقرض فواكه كيلا أو وزنا ثم انقطع يسر الى ان يدخل الحديث الا أن يراضيا على قيمته كن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلد وعن محمد استقرض طعاما بالعراق ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه ان يرجع معه الى العراق

فاين السابع فقال لأدرى أو دعني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أولم تكن عندي وتارة يقول لأدرى هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يقربا ضاعه فلا يتناقص كذا في فتاوى النسفي \* رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم فذبح المودع اليه ألف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بآيام فقال رب المال أخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل أعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعة فالقول قول المودع لانه لا عبرة باختلافهما في آلاف المردود لانه وصل الى المالك أي شيء كان وانما اختلفا فهما في آلاف الهالك فالمالك يدعي فيه الاخذ قرضا والمدي عليه يدعي الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعي الوديعة كذا في المحيط والله أعلم

### \*( الباب العاشر في المتفرقات ) \*

الوديعة ان كانت عبدا أو أمة فقتل المودع يقتص في العمد وفي الخطا يدفع أو يفدي وان كانت أم ولد أو مدبر اغرم المولى القيمة أو دعني فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التتارخانية \* رجل له على رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جملتها قصاصا بديني ان كانت الدراهم في يديه أو قرية منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قرية منه لا تكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في الخلاصة \* واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعة ثم أودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وأنكره ثم أودعه مثله فاما اذا أودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسره امساكه عنده كذا في الملبوط \* وفي الاول اذا حلف يحلف ليس لك على شيء ولا يحلف ما أودعني كذا في التتارخانية \* اذا كان لرجل ألف درهم ربعة عند انسان وللاخر على المودع ألف دين فلصاحب الدين وهو الغريم ان يأخذ تلك الوديعة من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الا لف الى غريمه كذا في شاهان \* اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المودع وتودع والعبد ليس بحضور قبضه المستودع جازو يوجب قبض الوديعة عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد قبل ان يحدد الموهوب له فيه قبضها يملك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان الكف عن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له فان كان الموهوب له قد جحد فيه قبض قبل ان يضمنه المستحق لا يرجع عما ضمن على المودع وان لم يجد فيه قبض قبل ذلك يرجع كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سماعة في رجل عنده ألف درهم وديعة لرجل فقال هي قضا بمالك على بان كان للمودع على صاحب الالف ألف درهم فلم يرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها اصل هذه المسئلة ان قبض الوديعة لا يوجب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقضاء قبض ضمان كذا في المحيط \* أئلف وديعة انسان للمودع ان يحاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكردي \* واذا كان عند رجل وديعة أو عارية أو بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط \* أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابت من يد الغاصب كان للمودع أن يضمن الغاصب القيمة بقضاء أو بغير قضا وتكون القيمة أمانة في يد المودع فان ظهرت الجارية للمولى الخيار ان شاء أخذ الجارية وان شاء أخذ القيمة فان أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما أخذ منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فان كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك الا بقوله برئ الغاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بل الحقة من العهدة كذا في الذخيرة \* رجل أودع وديعة عند رجل فضاقت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك حلف

لاخذه وقال ان الثاني علمه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثاني أقرض طعاما أو غصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخيص يستوثق منه بكفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأبهم اطلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة أقضي بها والقول فيها قول المطلوب وان كان

قائم في يده الرزمة أخذه ولا أفضى بالقيمة \* باع باصبهان بكذا ديناراً ثم وجد المشتري قبل النقد بخاري طلب دنانيره كان العقد \* اشترت ثم  
اختلافاً قالت كنت رسول الزوج في (٣٦٠) البيع ولا على الثمن وقال البائع أخذت لنفسك فأقول لها واليمنة للبائع \* استقرض منه

المودع على هلاك الوديعة فنكل عن البين فاعطى مائة ديناراً الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فأراد  
المستودع أن يخاصمه ويأخذه ينظر أن دفع المائة بقول أيهما كان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة  
الوديعة مائة وأقام البينة عليه فان الخصامة الى المستودع ولكن المستودع اذا استردها من صاحب البذلة  
أن يردّها الى رب الوديعة ويأخذ المائة منه لانه ما كان راضياً بأن يتملكها هم هذا القدر وان كان المستودع  
قال كانت قيمتهما مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أنفق على  
الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كان متبرعاً كذا في السراجية \* وان رفع الامر الى القاضي سأله  
القاضي البينة على كونه العين وديعة عنده وعلى كونه المالك غائباً اذا أقام بينة على ذلك ان كانت  
الوديعة شيئاً يمكن أن يواجر وينفق عليه من غلبتها أمره القاضي بذلك وان كانت الوديعة شيئاً لا يمكن أن يواجر  
فالقاضي بأمره بان ينفق عليه من ماله يوماً أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا بأمره بالاتفاق  
زيادة على ذلك بل بأمره بالبيع وامسك الثمن والحاصل أن القاضي يفعل بالوديعة ما هو أعلم وأنظر في  
حق صاحبها وان كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزاً وما أنفق المودع على الوديعة بأمر  
القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على  
ذلك وفي البدر يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط \* رجل استقرض من رجل خسين درهماً فأعطاه  
غلطاً ستمين فأخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض  
والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في التتارخانية \* وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة  
أسداسه كذا في فتاوى قاضيخان \* له على آخر خسون فاستوفى غلطاً ستمين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك  
يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة كذا في الوجيز للكردي \* استقرض  
منه رجل عشرين فأعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرضاً والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين  
التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهماً فقال اخطأها بثلث الدراهم ففعل ثم ضاعت  
الدراهم كلها لا يضمن الأربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المفتين \* ولو أعطاه عشرة وقال خمسة قرض  
وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التتارخانية \* هشام عن محمد رحمه الله  
تعالى رجل له على رجل ألف درهم دين فأعطاه ألفين وقال ألف منهم قرضاً من حقك وألف يكون وديعة  
فقبضوا وضاعت قال هو قرض حق ولا يضمن شيئاً كذا في المحيط \* لو دفع اليه ألف درهم يشتري ويبيع  
رب المال بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما نفعه وقدر ترك رقيقاً وثياباً باصداً كاه ديناراً في مال الميت  
وكذا أرض دفعها من زرع والبذر منها ومن أحدهما غلات المزارع والزرع قد اخضر أو خصد ولم يدر  
بعد موته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناراً في مال  
الميت كذا في البناسع \* رجل أودع عند انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي  
في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل  
أن تصل يده اليه لا يضمن وكذلك في كل ما كان أصله أمانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها: ثلث لي أن اشتري  
بالوديعة شيئاً أو أبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
له على رجل مائة درهم قد دفع الطالب الى الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فاخذها فضاعت  
والأخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
عليه مائة درهم كذا في المحيط \* بعث الى رجل ألف درهم بضاعة ليشترى بها متاعاً فدفع المبعوث اليه ألفاً  
الى سماسر واشترى متاعاً ثم بعث الى صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقبل صاحب الالف  
انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الا أن يكون السماسر اشترى بمحض منه كذا في الظهيرية \* سئل نجم

عشرة وبعث عبده ليقبض  
فقال المقرض دفعته للعبد  
وأقر به العبد وقال أوصلتها  
الى مولاي وأنكره المولى  
فالقول له ولا شيء على العبد  
لانه أقر أنه قبض بحق  
\* استقرض جماعة من واحد  
وأمره أن يعطيه لواحد منهم  
فأعطاه طالب منه حصته  
فقط \* استقرض المكسورة  
ليؤدي الصحاح باطل وعليه  
مثل ما قبض \* أقرضه الدراهم  
البحارية بها أو باع منه شيئاً  
بها ثم لقبه في بلد آخر يروج  
البحاري فيها أيضاً الا انه  
لا يوجد قال الثاني وهو قول  
الامام يوجب له مدة الذهاب  
والجئ الى بخاري ويستوثق  
منه ان شاء كفيلاً وان كان  
لا يروج فيه البخاري يغرم  
قيمتها \* قال بعد استهلاك  
المستقرض كان زيواً أو  
نهرجة يرد مثلها ولا يرجع  
بشيء ان ثبت واقراض الصبي  
والعبد المحجور والمعتوه على  
الخلاص الذي عرف في  
الايداع منهم لكنه ان وجد  
ماله بعينه عنده ولا أخذه  
منهم لانه عين حقه \* ولا يجوز  
القرض الا في المنليات  
ونفى به ما يضمن بالمثل عند  
الاستهلاك من المكيلات  
والموزونات والعدييات  
ذوات الامثال وما يضمن  
بالقيمة كالذرعات لا يجوز  
استقرضه التأجيل فيه حال  
القرض أو بعد الاقراض

باطل \* قال لغرمه استقرض لي من فلان ففعل المأمور وقبض وقال دفعته اليه الى الأمر وأنكره الا أمر المأمور ولا الدين  
يصدق على الأمر الوكيل بالاستقرض من معين \* انا قال المقرض ان فلان قال لك اقترضني يكون قرضاً على المرسل وان لم يقبل على وجه

الرسالة يكون على الوكيل \* خذ هذا المال وانفقها أو اصرفها إلى حوائجك أو إلى الغزاة فهو قرض لأنه يحتمل والهبة وإن دفع ما إذا دفع إليه ثوبا قال اكس به نفسك حيث يملكه لأن قرض الثوب باطل فصار هبة (٣١١) تصحح التصرف فيه \* (الثاني فيما يكون

يبيع) \* وفيه التعاطي والمقبوض على سوم الشراء والاقالة واتحاد المجلس \* وألفاظ البيع بعثك عبدى بالف فان لم تنقد الثمن غدا فلا بيع فقبل ولم يأت بالثمن فيه فقال المشتري فيه بعثني عبدك بالف فقال نعم فقبل انه قد البيع الساعة لا تنقض الشراء السابق بخلاف البيع الفاسد وكذا لو قال ان لم تنقد الثمن إلى ثلاثة ايام ولو قال إلى أربعة ايام أو ستة لا يجوز وان سلم الثمن في الثلاثة جاز البيع لرفع المفسد قبل التقرر كما في الخيار الزائد على الثلاثة \* ان ادبت إلى من عن هذا الثوب كذا وكذا درهمها فقد بعته منك فتقده في المجلس يصح البيع استحسانا \* وكذا لو قال فزوجم جونا بهما عن رسد فاعطى الثمن في المجلس \* وعن الثاني قال عبدى هذا لك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع وكذا لو قال ان وافقت أو اردت أو هويت فقال اردت أو هويت يبيع في الجواب لا في الابتداء \* قال البائع هو لك بالف هو والعين فقال المشتري قبلت بالف لا يصح لأن البيع الاول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت البيع

الدين النسبي رحمه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان إلى سمرقند فابضعه رجل مالا يشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهيا للرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض أمواله على يدي رجل إلى تركستان ليوصله إلى صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق أخذوا في تلك البلدة هذا المال ظلمانه هل يضمن المستضع قال نعم كذا في فصول الاستروشي في الباب التاسع والعشرين في أنواع الضمانات الواجبة \* رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابنا فقال الابن هذا لك الف ودبعة كان عند أبي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك ومصدقهما الميت في ذلك وقالوا لك الف لفلان فان القاضي يقضى للغرماء بالالف قضاء عن الميت ولا يجعل للمدعي الودبعة لكن القاضي اذا قضى ديون الغرماء يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم أنها له والجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والأجرة والرهن كالودبعة كذا في خزانة المفتين \* اذا أودع وغاب فأقام ابنه بينة أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الودبعة ثم جاء أبوه حيا يضمن الابن أو الشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العبادية \* رجل غاب فجاءت امرأته إلى القاضي وأحضرت والد زوجها وادعت أن للغائب ودبعة في يدها ومطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقرب أن ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمره كان ضامنا وان أنكر الابن كونه ذلك المال في يده كان القول قوله ولا عين له عليه وان لم تكن الودبعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الودبعة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فاتفق لثلاثة وردهما تين وحلف أنه لم يحبس شيئا من الودبعة فالقول قوله ولا يثبت كذا في الخلاصة \* وان كانت الودبعة أمة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا أن يدعي شبهة نكاح أو شراء فيثبت بسقط الحد عنه ويغرم العقر للشبهة كذا في المبسوط \* ولو كانت الودبعة جارية فزوجه المودع المستودع فالتكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر لصاحبها ولو كرها فالكره لا يفيدها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* فان كانت الودبعة جارية فزوجه المودع المستودع من رجل وأخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له أن يأخذها وولدها وله أن يفسد النكاح واذا فسد النكاح أخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاء بها وان كان في الولد وفاء بها انخير النقصان بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء أحدثه الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط \* المودع اذا باع الودبعة وسلمها إلى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* الودبعة اذا كانت سيفا فادار المودع أخذها ليضرب به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطى \* سئل القاضي بديع الدين عن أودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة أن يطالبوا بذلك الخط قال يجيز القاضي بتسليم الخط اليهم أودع صكوا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك أبدا كذا في التناوضية \* وسئل أبو بكر عن خاصم آخر بالف درهم وأنكره الآخر ثم أخرج المدعي عليه ألف درهم ووضع في يد انسان حتى يأني المدعي بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعي عليه الدراهم فأبى أن يرد عليه ثم أعاروا على الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعي والمدعي عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له أن يدفع إلى أحدهما وان كان صاحب المال وضعه يضمن بالمتع عنه كذا في الحاوي لافتاوى \* رجل كان له عند رجل ودبعة فقال المودع لرب الودبعة دفعت الودبعة اليك بمكة يوم

(٤٦ - فتاوى رابع) الاخر بثلاثة آلاف فكأنه زاد على الثمن الفا فالبائع بالخيار ان شاء قبلها أو ردّها في المجلس \* اشترت هذا الثوب أو هذه الدرا أو البطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدراهم والدنانير والفلوس ولم يذكروا أحدهم في الدارين عقد على الدنانير



وعلى الدراهم وفي البطيخة على الفلوس وان كان لا يتاع الا واحد ينصرف الى ما يتاع الناس بذلك النقد \* هذا بعشرين فقال المشتري  
أخذته بعشرة فهلك الثوب عند المشتري (متى ٣٦٣) القيمة وان قال البائع بعده لا يسعه الا بعشرين يلزمه عشرون \* وفي النوازل ساومه

بعشرة فقال البائع بعشرين  
فذهب به المشتري ولم يقل شيئا  
ان كان الثوب في يد المشتري  
فالبائع بعشرين وان كان  
في يد البائع ودفعه اليه  
فبعشرة وفي الوقائع جعل  
الاعتبار لا آخرهما كلاما  
\* بعثك بالف فقال أخذه به  
لا يصح وان قال أخذه منه صح  
\* قال البائع الثوب بعشرين  
وقال المشتري لا أريده ثم  
رجع وأخذه فهو بعشرين  
\* استباع بتسعة فقال بده  
درم كنه دهم أخذه به فقال  
رضيت فقال صاحب الثوب  
لا يسع فله ذلك لان قوله  
بده درم كنه دهم ليس بايجاب  
\* بعته بالف فقال المشتري  
اشتريت بالفين صح ويحمل  
على أنه زاد الفا أخرى فان  
قبله فبالفين والاجاز بالف  
تصحها لتصرفه \* ولو قال  
اشتريت بالفين فقال البائع  
بعته بالف جاز بالف فبكانه  
باع بالفين وحط عنه الفا  
\* بعث منك هذا العبد بالف  
ووهبت الثمن منك وقال  
الاخر اشتريت لا يصح لانه  
يسع بـ لا عن وفي النوازل  
الشراء جائز لا الهبة \* باع  
وسكت عن الثمن يملك اذا  
انصل به القبض في قول  
الثاني ومحمد كفى البياعات  
الفاسدة ولو قال بعث بغير  
ثمن لا يصح اصلا \* (نوع  
في الفاظه) \* قاله ان

كذا وأقام رب الوديعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو  
أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* أودعه بقرة  
وقال ان أرسلت ثيرانك الى المرعى للعلف فذهب يقرى أيضا فذهب به ادون ثيرانه فضاقت لا يضمن كذا  
في القنية \* غصب فرسان من عمرو فقال المغصوب منه اني أودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك  
الفرس في يده بغير صنعه قبل أن يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل دفع  
بضاعة من كرمان الى أصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في أصفهان لا يضمن كذا في  
جواهر الفتاوى \* أربعة سافروا بيا كلون جله وينزلون ويرتحلون كذلك ومع واحد منهم دنانير وديعة  
لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند أصحابه فضاقت لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك  
البضاعة في قباء قد خيط للدراهم ويكون معه أربعة نفرا يكون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم  
حضر واوا القباء قد نقض وأخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطى \* ٢ (مودع مالك  
را كفت من يباغ مير ومودعت ترابحانة همساية خو يش فلان منهم مالك كفت بيه بنها وديباغ رفت وباز  
آمد ووديعت رازهمسايه كرفت وبخانة خو يش آمد وبنها ووديعت از خانه او غائب شد تا وان دار شود  
مودع اول ياني بايد كه نشود) كذا في الذخيرة \* ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطا يكره أن يصلحه اذا  
كره ذلك ما حبه كذا في الملتقط \* أودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه  
وادعى تلك الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع  
حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنابية \* دفع  
الى رجل مالا يثبته على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولو نثره بنفسه ليس له  
أن يملط منه كذا في محيط السرخسى \* وكذا ليس له أن يدفع الى غيره لينثره هكذا في السراج الوهاج  
\* المأمور بنثر السكر ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره أن يثبته ولا يملط عند أبي بكر الاسكافي قال  
الصدر الشهيد يقول أبي بكر أخذ وعليه الفتوى كذا في الغيائية \* غريب مات في دار رجل وليس له وارث  
معروف وخلف شيئا يسيرا ساوى خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله أن يأخذها لنفسه كذا في  
الجوهرة النيرة \* رجل له على رجل ألف درهم فقال ابعتهم امع فلان فضاقت من يد الرسول فضاقت من  
مال المديون كذا في المحيط \* مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية \* ان نقلها في بلدة  
من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى الغيائية \* واذا سافر بالوديعة في  
الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج \* أودعه أجناسا وغاب  
ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت تقدر على الحفظ كذا في  
القنية في كتاب العارية \* وسئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكسبتهم في بيت مولاهما فودعتهما امرأاة  
فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل يكت الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى  
ولا ايداع بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى النسقية \* ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك أو  
بغير اذنه فأجاز المالك خرج المودع من الدين كذا في الخلاصة

\*) (كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب) \*

٢ قال المودع للمالك أنا ذاهب الى المزرعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك ضعها  
فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها ثمة فضاقت من داره هل يضمن  
المودع الاول ام لا ينبغي الضمان

الناس يشترطون متاعك بالف فقال البائع بعته منك بالف وقال المشتري اشتريت صح ان كان لا على وجه الهزل فان اختلفا في الباب  
الجهد والهزل فالقول للمدعى الهزل فان بذله شيئا من الثمن لا يصح دعوى الهزل \* ادعى انه باع منه هذا بالف فانكر الشراء ثم عاد في المجلس أو



بعد ما تصديق البائع فالاصل فيه ان كل عقد يكون الحق فيه لهما كالبيع والشكاح عود المنكر الى التصديق قبل تصديق الآخر المنكر في الانكار يسل الانكار وكل عقد يكون الحق فيه لاحدهما كالهبة والصدقة والاقرار (٣٦٣) لا ينفعه التصديق بعد الانكار

### (الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها)

أما تفسيرها شرعا فهي تعليق المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وأما ركناها فهي الإيجاب من المعبور وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحقاقنا والإيجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو مختك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو مختك أو أطمعتك هذه الأرض أو هذه الأرض للطعمة أو أخدمتك هذا العبد أو جعلتك علي هذه الدابة اذ لم ينويه الهبة أو اداری لك سكنى أو اداری لك عمري سكنى كذا في البدائع \* والاصل في هذا أنه اذا أضاف هذه الالفاظ الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تعليق للنفعة دون العين واذا أضافه الى ما لا ينتفع به الا باستهلاكه عينه فهو تعليق للعين فيكون قرضا هكذا في السراج الوهاج \* (وأما شرائطها) فألوان (منها) العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار عما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع \* قال الحسائي في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبض وكذلك الاقطان والصوف والبرسم والمسك والكافور وسائر منافع العطر والسيادة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا اذا أطلق العارية فأما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بهاميرا أو يزين به ادا كانا أو يجعل بها أو غير ذلك مما لا يقاب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية فكلها بالنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان \* اذا استعار آنية يتجمل بها أو سيفا محلي أو سكنيا محلي أو منطقة مفضضة أو خاتما لم يكن شيء من هذا قرضا هكذا في الكافي \* ولو قال لا أعزتك هذه القصعة من الثريدة أخذها أو كلها عليه مثله أو قيمته أو هو قرض الا اذا كان من مباديطة حتى يكون ذلك دالة الاباحة كذا في الخلاصة \* في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها مقبضه أو خشيته بدخلها في بناءه أو أجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لاردها عليك أما اذا قال لاردها عليك فهو عارية كذا في المحيط \* (وأما أنواعها) فأربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن المستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأي وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز ما سماه المعبور الا اذا كان خلافا الى خبر والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطابقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المعبور هكذا في السراج الوهاج \* (وأما حكمها) فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع \* والعارية أمانة ان هلكت من غير تعدل يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايع مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا أعز في فان ضاع فأنا له ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تتحمل مثله وكذلك اذا استعملها ليل أو نهارا فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة فغطت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان والله أعلم

### (الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية)

تنعقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية \* فلو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض كانت اعارة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال جعلت لك سكنى داري هذه شهر أو قال اداری لك سكنى أو قال عمري لك سكنى كانت عارية هكذا في الظهيرية \* وتصح بقول أقرضتك هذا الثوب بلبسه يوما أو أقرضتك هذه الدار تسكنها سنة هكذا في التتارخانية \* ولو قال جعلتك عليا في سبيل الله فهو اعارة هكذا في فتاوى قاضيين \* ولو قال اداری لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة

\* بعث هذا الثوب فقال بعث ثم قال المشتري لا اريد له أو قال المشتري رضيت بعشرة وقال البائع بعث ثم قال المشتري لا اريد له ذلك قال اشتريت منك بالف وقال البائع بعث ثم قال المشتري لا اريد ليس له ذلك \* خريدي اين خريدي ازمين بكذا فلان فقال اشتريت ولم يقل البائع بعث لا يتم البيع وعن السرخسي انه يتم \* يعني بكذا فقال بعث ولم يقل اشتريت لا يتم والاقالة كالبيع \* بيع ان سنده عن بازده فقال دادم لا تتم الاقالة ما لم يقل قبلت \* قال لا آخر اين اسب خوردا يا اسب تعرض كردم فقال الآخر انا قبلت ايضا صح \* بعث منك هذه الدار واخرجت منك هذه الارض فقال الآخر قبلت فهو جواب لهما \* قال المشتري خريده مقام خريدم صح وجعل في الاجناس ابعك بمنزلة بعث منك كذا بكذا فقال قبلت أو أخذت ثم \* ولو بد المشتري وقال اشتريت فقال البائع هولك يتم \* وهبت منك هذا بالف وقال الآخر قبلت ثم وكذا لو قال جعلت هذا بالف فقال الآخر قبلت ثم \* بعث هذا منك بالف وقال المشتري قد فعلت ثم وان قال نعم لا وفي الواقعات اشتريت هذا منك

بالف فقال نعم أو هات الثمن ثم وقد ذكرنا خلافه واختار ما في الواقعات \* اشتريت منك طعامك بالف فتصدق بها على المساكين ففعل في المجلس ثم وان لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثتك هذا الثوب بالف فاقطعه

فيصافه قبل الافتراق يتم البيع \* ولا يصح البيع بلفظ الاقالة وقال ابو بكر الاسكاف اذا قال اقلتك هذا الشيء بكذا وقبل الاخرية  
البيع \* بكم هذا الوقر فقال بعشرة (٣٦٤) فقال سبق الحمار فساقه لا يكون بيعا لم يسلم الوقر وينقد الثمن \* له عليه دين طال به فارس

اليه شعيرا وقال خذه ببيع  
البلدان كان السعر معلوما  
وهما يعلمانه كان يعاوان  
لم يعلم أولم يعلم لا يكون بيعا  
\* وسماع كل من المتعاقدين  
كلام صاحبه شرط انعقاد  
البيع حتى اذا اوجب احدهما  
او قبل ولم يسمع الاخر  
لا يتم البيع بالاجماع وكذا  
في النكاح والخلع في المختار  
\* ولو سمع أهل المجلس وزعم  
احدهما عدم السماع ان لم  
يكن في ذنبه وقر لا يصدق  
قضاء \* قال بعت وقال المشتري  
اشتريت وقارنه الاخر  
برجعت ان معا لا يتم البيع  
وان عاقبه البائع رجعت  
تم \* اشترى عبدان فاتفق  
لاخر اشركت فيسه أو  
أدخلت مع نفسي فيسه  
صار شريكتا في نصفه بالف  
\* اذهب بهذه الساعة فانظر  
اليها اليوم فان رضيتا فهي  
لك بكذا أو قال ان رضيتا  
اليوم فهي لك بكذا فذهب  
بهاتم البيع لانه تفسير قوله  
بعثك بكذا على انك بالخيار  
اليوم والقياس ان لا يصح  
البيع لانه تعليق البيع  
بالشرط وكذا لو قال بعته  
منك بالف ان شئت يوما  
الى الليل جلا على التجيز  
لا التعليق \* قال جعلت  
بيعه لك بكذا فقال اجزته  
لم يلزم البيع حتى يقول

\* ولو قال داري لك نحلي سكني أو سكني صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في  
الكافي في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك رقبتي أو حبس فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هبة وقوله رقبتي أو حبس باطل كذا في البدائع \* ولو قال داري رقبتي لك أو  
حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في الينابيع في الهبة \* ودفعك اليك هذا الحمار لتستهمل وتعلمه من  
عندك فهو عارية كذا في القنينة \* وقوله أطعمتك هذه الجزو عارية إلا أن يريده الهبة كذا في التمرناشي  
\* اذا قال لاخر آجرتك هذه الدار منهم رابعي ثلثي أو لم يقل شهر لا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل  
خلافه كذا في الذخيرة \* رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الأئمة السرخسي أن  
الاعارة لا تنبت بالهبة كذا في الظهيرية \* واذا استعار أرضا لبيني ويسكن واذا خرج فالبناء طرب  
الأرض فرب الأرض أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي \* استعار دابة  
غدا الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق  
منهما وان استعاراه معا فهي لهما جميعا كذا في خزائن الفتاوى والله أعلم

\*( الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ) \*

ليس للمستعير أن يؤجر المستعار من غيره وان كانت الاعارة عليك عندنا كذا في الظهيرية \* فان أجزعتك  
ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا في الكافي \* وكان الاجر له ويتصدق به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في المحيط \* وان شاء العير ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر  
يرجع على المؤجر اذا لم يعلم أنه كان عارية في يده وان علم بكونه عارية في يده يرجع عليه كذا في الكافي \* ولا  
يرهن كالوديعة كذا في التبيين (١) \* واختلف المشايخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الايداع وهو الصحيح  
هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* والصحيح أن له أن يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية  
\* وهو المختار كذا في محيط السرخسي \* وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الاعارة  
لا يملك الايداع بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وله أن يعير غيره سواء كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به  
أو لا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا بشرط عليه ذلك  
فله أن يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزائن المفتين \* مثال هذا استعار  
من آخر ثوبا باللبسه بنفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دارا ليسكنها  
بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية \* ولو استعار ثوبا باللبس ولم يسم اللباس أو دابة للركوب ولم  
يسم الركاب فله لباس غيره أو ركاب غيره كذا في الظهيرية \* فان لبس أو ركب بنفسه فإراد أن يعير من  
غيره أو لبس غيره أو ركب غيره أو لائم إراد أن يركب أو يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح أنه لا يملك  
ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي \* استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها أو أرف غيره فغطيت بضم نصف القيمة  
كذا في غاية البيان \* وهذا اذا أرف رجلا فان أرف صبيبا ضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق  
حمله فان كانت لا تطيق بضم جمع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* للمستعير أن يربط  
الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط \* استعار كتابا للراءة فوجد في الكتاب خطأ أن علم أن صاحب الكتاب  
يكره اصلاحه ينبغي أن لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يفعل لائم عليه كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى  
ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أعزني دابتك في فرسخين أو قال الى فرسخين قال له  
فرسخان ذاهبا وجائيا فيصير أربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنائز وأشباهها  
وهذا استحسان أخذه علما أن كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استعار دابة ولم يسم لها

(١) قوله كذا في التبيين فيه ان ما نقله عبارة الكثر لا عبارة التبيين اه

الموضع  
فلان ووقت للرضا فجاز ان رضي \* ان أدبت الى كذا فمن هذا التوب فقد بعته منك فاذي في المجلس صح استحسانا \* أبعثني عبدك بالف

فقال نعم قد أجرته لزم البيع \* وعن الثاني كيف تباع الحنطة فقال فقير ب درهم فقال كلتي خمسة أقدرة فكالها لزم بخمسة \* بعته منك بألف فقبضه ولم يقل شيئا ثم البيع \* والا كل والليس بعد قول البائع بعث رضا البيع (٣٦٥) وكل ما يصح إليه إضافة العتق يصح إضافة البيع كالرأس مثلا والاصل عند اجتماع التسمية والاشارة أن المشار إليه لو من خلاف جنس المسمى فالعبرة للاسم ان لم يعرف المشتري المخالفة

وان عرف فالبيع على المشار اليه كقولك مشري الى العبد بعث هذا الحمار منك بألف والمشتري يعلم صح البيع وأما في الوكالة لو قال اشترى جارية بهذه الألف مشري الى الدنانير تعلق التوكيل بالدنانير فاذا اشترى بالدرهم صار مشري بالنفس \* بعثك هذه الدار بألف درهم ثم قال بعثها منك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ثم البيع بالدينار لانه الاخير \* غلط في اسم المبيع بان أراد أن يقول هذا العبد فقال هذه الجارية فعلى ما تلفظ في القضاء \* بعته من فلان بكذا فبلغه هو وأغیره فقبل ثم لان قول الرسول كقول المرسل ولولم يرسل فقال اشتريت لا يجوز لان شطر العقد لا يتوقف الى ما وراء المجلس \* قال لا خير بعث منك كذا بكذا فقال لا خير قل اشتريت فقال اشتريت فان كان بطريق الرسالة صح البيع وان كان بالوكالة لا لانه باع منه وقبول الوكيل لا يكون قبوله لانه أصل في البيع بخلاف الرسول وبخلاف الخلع \* اذا قال الزوج لا خير

موضعا ليس له أن يخرج بها من المصر هكذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة بية شهر رافه على المصر وكذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر كذا في الفصول العمادية \* استعارة بية للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

### (الباب الرابع في خلاف المستعير) \*

استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئا فحمل عليها غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما سمى المالك الا أنه مثل ما سمى المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة أخرى أو ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة أقدرة فحمل عليها عشرة أقدرة شغير فهلكت فلا ضمان عليه استجسا نا أو ما اذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشغير الا أنه في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استجسا نا وهو الاصح واذا خالف الى ما هو اضر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا أو حديدا أو لبنا مثل وزن الحنطة فهو ضمان وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطنا أو تبنيا أو حطباً أو تمران وان خالف في القدر بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخاتيم فلهكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن أحد عشر مخاتيم يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخاتيم فان كانت لا تطبق يصير متلفا فله افيضمن جميع قيمة الدابة ~~هـ~~ كذا في المحيط والذخيرة \* واذا استعارة بية مطلقا فالمستعير يحمل عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فاذا حمل وعلفه الا ضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي حمل كذا في الملتقط \* استعارة بية ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى \* ولو كانت مقيدة بالمكان فكذلك حكم المطلق الا من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان أو خالف يضمن وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردرى \* فان استعارة بية الى موضع سماه فسار بها في غير طريق ذلك الموضع فان كانت تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطبت فيه وان كانت الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضمان كذا في السراج الوهاج \* استعارة بية الى موضع فسلط بها طائر يبالىست بالخدمة فعطبت ضمن ولو عين طريقا فسلط طريقا آخر ان كانتا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلك ضمن وكذا اذا كانتا تتفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذ لم يكن آمنا يضمن كذا في خزنة المفتين \* رجل استعار من آخر حمارا (تايكسبوي آب آورد سه سبور) بثلاث دفعات وكان الحمار معيوبا فإفرده كما كان فأت الحمار في يد المالك لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الديناري (٣) مردى خرى بعاوت خواست تا از موضعي بار آر دهنده گفت كه زياده از چهار روز مدار و چهار روز اين خراييار بازده روز داشت خرمرد اين خبر نده قيمت كدام روز را ضمن شود) قال (روز پنجم از وقت عاريت) كذا في الفصول العمادية \* واذا استعارها ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من

زوجة (٢) لاجل أن يأتي عليه بقدرة ما فأتى بثلاث قدر (٣) طلب رجل حمارا من آخر عارية ليأتي عليه بحمل من موضع فقال المغير لا تمسكه أكثر من أربعة أيام وهاته لاربعة أيام فامسكه خمسة عشر يوما فأت الحمار فقيمة أي يوم يضمن ذلك المستعير قال اليوم الخامس من وقت العارية

قل اشتريت لانه سفير فيه فكان كلامه ككلام الزوج \* اشترته بكذا فقال هو لك أو عبدك أو فداك ثم البيع \* اذا قال أبيع أو اشترى وأراد الايجاب فقال بعثتم البيع \* ولو قال اشترى أو قال على وجه السؤال اشتريت متى لم يتم ما لم يقل بعثتم \* (نوع في المجلس) \* كانا عيشيان فقال

أحدهما بعث وقبل الآخر بعد خطوة أو خطوتين قال الصدر في ظاهر الرواية لا يصح وفي مجموع النوازل قال يصح والبعثان كان بحال  
 بوجوب التباس ما يقول كل منهما (٣٦٦) يمنع والان لا ولو في صلاة الفريضة فاقم وقبل جاز ولو أضاف ركعة في الفل ثم قبل جاز

النواحي في الكوفة فأخرجهما إلى القرات يسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهل كانت  
 فهو وضام لها كذا في الميسوط \* استعار ثورا ليكر ب أرضه وعين الأرض فكرب أرضاً أخرى فعطب  
 الثور يضمن لأن الأرض تخاف في الكرب سمولة وصعوبة وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يكرب حتى  
 عطب ضمن أيضاً كذا في الصغرى \* استعار دابة إلى مكان كذا إذا جالاً غير خاف وز بها عنه ثم عاد إليه فهو في  
 الضمان عليه حتى يردّها إلى المالك بلا خلاف فإن استعارها ذاباً وجائياً ثم عاد إلى الوفاق بيراً كلودع  
 مطلقاً وهو الأصح والمختار كذا في الفتاوى العنانية \* ولو استعارها ليجمل عاينها كذا من المخطئة إلى  
 البلد وهل كانت الخطئة في الطريق فلا يتركها إلى البلد وفي العود أيضاً إلى منزل المالك كذا في القنية \* ولو  
 استعاره رسولاً لكرها إلى موضع كذا فركبها أو أزدف معه آخر فأسقطت جنيهاً فلا ضمان عليه في البنية ولكن  
 إن انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا إذا كان الفرض بحال يمكن أن يركبه اثنين وأما إذا  
 كان لا يمكن فهو أنلاف فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمالية \* ولو استعارت ملاءة للصبيبة ثم  
 خرجت منها إلى مكان آخر فقصرت تضمن كذا في القنية \* ٢ (يلي عاريت خواست كه در باغ كار كنند معير  
 مسـ تعير را كفت كه در باغ كه كذا رو يا خود بيار) فتركه ثم وسرق يضمن كذا في خزائن الفتن \* استعار مرأ  
 ليدق مبطخة فدفعها وورغ ثم أعارها من غيره فضاقت يضمن المالك أيهما شاء كذا في القنية والله أعلم

**\* (الباب الخامس في تضييع الغارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن) \***

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا كان الرجل على دابة باجارة أو عارية فقتل عنها في السكة ودخل في  
 المسجد ليصل إلى خطي عنها فهل كانت فهو وضامن ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال إذا لم يربطها بشئ فلا  
 ضمان ومنهم من قال هو وضامن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان  
 وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو أدخل المستعير الجمل في بيته وترك  
 الدابة المستعارة في السكة فهل كانت فهو وضامن سواء ربطها أو لم يربطها لأنه لما غيها عن بصره فقد ضيعها  
 حتى لو صور أنه إذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في  
 خزائن المفتين \* لو كان يصلي في المحراب فنزل عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه  
 المسألة دليل على أن المعبر أن لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة لبشيع جنازة  
 إلى موضع كذا فلما انتهى إلى المقبرة دفعها إلى إنسان ودخل ليصل فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى  
 لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* وصار لا يفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في  
 التارخانية \* جعل الدابة المستعارة في الربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا تتخرج فسرقت  
 لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار ثوراً من رجل على أن يعيره ثوراً بواثمه جاء المستعير ثوراً  
 وكان الرجل غائباً فاستعار من امرأته فدفعته إليه فذهب به إلى أرضه فضاع ضمن كذا في المحيط \* طلب  
 من رجل ثوراً عارية فقال له المعبر أعطيك غداً فلما كان الغداً أخذ المستعير الثور بغير إذنه واستعمله فعطب  
 الثور في يده فذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع النوازل أنه لا ضمان  
 عليه كذا في الذخيرة \* ولو استعار بقراً واستعمله ثم تركه في الممرح للربى فضاع علم أن صاحبه يرضى  
 بكون البقر في الممرح وحده لا يضمن وإن لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر السمد  
 الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى في كتاب خلاصة المفتى استعار دابة واستعملها إلى الظاهر ثم تركها في الجبانة  
 فأكلها الذئب ضمن وإن كانت الجبنة ممرح هذا البقر للغير وكان المعبر يرضى بكونه فيها وإن رعى فيها

ولو قدح ماء في يده فضر به  
 وقبل جاز ولو كل تبدل  
 لا بلقة ولو ناماً أو أحدهما  
 مضطجاً باطل ولو جالساً  
 لا \* قبل بعث فقام المشتري ثم  
 قبل أو قبل بعد قيام البائع  
 أو كان البائع خارج الدار  
 والمشتري فيها فقبل بعد  
 ما خرج لا يصح وشيخ الاسلام  
 على أنه إذا أوجب فاعدا  
 فقبل المشتري بعد القيام  
 قبل الرواح يصح \* بعث من  
 فلان الغائب فحضر في  
 المجلس وقبل صح ويكفيه قد  
 بالخطاب من الحاضر ينقذ  
 بالخطاب من الغائب أيضاً  
 كتب البائع إلى آخر بعث  
 عبدي منك بكذا وقال عند  
 وصول الكتاب قبلت تم \* وإن  
 كتب المشتري بعث عبدي  
 كذا منى بكذا فقال اشتريت  
 لا يصح ولو كتب إليه اشتريت  
 عبدي فقال بعث تم لوجود  
 الركنتين \* (نوع في  
 المقبوض على السوم) \*  
 اذهب به فان رضيته اشترته  
 فذهب به وضاع لا يضمن  
 \* ولو قال ان رضيته اشترته  
 بعشرة فذهب وضاع ضمن  
 \* رفع قارورة الزجاج ليرأها أو  
 ليربها غيره فسقطت  
 وانكسرت ان كان بين الثمن  
 ضمن والا لا وان أخذه لا على  
 النظر ثم قال انظر إليه فضاع  
 لا يخرج به الكلام الآخر  
 عن الضمان الواجب بأقول  
 المرة وان أخذه بلا إذن ضمن  
 في الوجبهين \* أخذ ثلاثة أثواب واحد بثلاثين وآخر بعشرين وآخر بعشرة على أن يأخذ أيها شاء فضاع الكل معاً ومتعاقبا  
 ولم يبعه لم الأول هلا كلاً الثاني ضمن ثلث الكل عشرون لأن الواحد مقبوض على السوم ولو على التعاقب وعلم ضمن الأول لأنه أميز في

٢ طلب محراً استعاره ليستخدم في أرضه فقال المعبر للمستعير لا تدعه في الأرض والاهانة

وحده

الاخبرين وان هلك اثنان وبقي الثالث لزمه نصف قيمة السكك ان يعلم الهالك اولاً ورد الثالث لانه امانة وان هلك واحد وبقي الثوبان ضمنه ورد الثاقيان فان احترق الثوبان وبعض الثالث ولم يعلم المحترق اولاً ورد الباقي من الثالث (٣٦٧) بلا ضمان له وضمن نصف قيمة المحترقين وان احترق أحدهما

وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار جارا الى موضع كذا فأخبر أن في الطريق لصوصا فذهب فأخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط \* استعار جارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية \* لو ربط الجار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوق الحبل في عنقه ويخفق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة \* استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المزرعة فصار الحبل في عنقه فشد ومات ضمن كذا في خزنة الفتاوى \* رجل استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفاضة ومقوده في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة لا ضمان عليه ولو لم يد المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب أن يكون تأويلها اذا نام مضطجعا أما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضرة أما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية \* اذا استعار دابة يوم أو يومين فاذا مضت المدة لم يرد هاجام مكان الردي حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا في الاصل من مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقته نه أو دالة حتى قيل ان من استعار قدوم اليك كسر حطباً فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن هكذا في الفتاوى العتائية \* ٢ (ستوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معير ياردم امور ستور رادو راه برنشت) وهلك ضمن الأمور ولا يرجع على الامر اذا لم يكن ما موران من جهته وهذا اذا كانت تتقدم من غير ركوب فان كانت لا تتقدم الا بالركوب لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل القاضي ببيع الدين عن استعار جارا ٣ (تاخر آرد) فأعطاه الاجير (تاخر آرد) وذهب به وبغاب قال لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي ببيع الدين لا كذا في التتارخانية \* ان أرسل رجلا ليستعير له دابة الى موضع سماه فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابة تلك الى موضع سماه الرسول غير الموضع الذي سماه المرسل فدفعه اليه ثم ان المرسل بدله من الموضع الذي أرواه وسار بها الى الموضع الذي سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماه المرسل فعطبت ضمن قيمته لانه قصد مباحا فاصاب بحظور ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن بجناية فلا يرجع به على غيره فان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول لصاحب الدابة مثل أن يقول له قل فلان يعرفني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابته الى سهام فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فتعطب فلا ضمان عليه لان المعقر على طريق سهام وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يحمل بها فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أمسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوى فاضلنا \* استعار دابة وبعث غلامه الى المعير ليأتي بها اليه فأخذ الغلام من المعير ليأتي بها الى مولاه فحمل الغلام دابة قبل أن يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته رباغ فيه في الحال كذا في الفصول العمادية \* بعث الرجل أجيره الى رجل ليس تعير منه دابة فأغارها عليها عباءة فسقطت العبادة ان سقطت العباءة يعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط \* رجل استعار جارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم ينتقل له الرجوع الى الرستاق فوضع الجار في يد رجل لينذهب به الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره ولو استعار مطا لئلا يكون ضامنا

ترجمة

٢ طلب دابة استعاره وأرسل رجلا ليأتي بها من عند المعير فركبها الأمور في الطريق ٣ ليأتي بشوكة

لم يتقرر الثمن لا ضمان ولو بالاذن لا لان اشتراط عدم الضمان في القبض على السوم باطل \* وعن الامام آراء الدرهم لينظر اليه فتمزه أو قوسا فذهه فانكسر أو ثوبا فخرق ضمن ان لم يضره بالتمز والمذول للبس وقيل ان كان لا يرى الا بالتمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز فذهه فانكسر أو ثوبا فخرق ضمن ان لم يضره بالتمز والمذول للبس وقيل ان كان لا يرى الا بالتمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز

ونصف الاخر معاير ونصف الباقي ويلزمه الاخر بمثله ولا يملك جعل الامانة في الهالك وامساك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو بقي من الثياب شيء ليس له ثمن والمقبوض على السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى \* غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع \* بعث رسولا الى البرازان بعث الى ثوب كذا فبعث اليه البراز معه أو مع غيره فضاع الثوب قبل الوصول الى الامر وتصادقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فالضمان على الامر وان كان رسول البراز فلا ضمان على أحد لكن اذا وصل الى الامر ضمن الامر وقال لو أرسل الى آخر وقال بعث الى عشرة دراهم قرضا فأرسله معه فلا ضمان اذا أقر أنه رسوله فان بعثه مع غير رسوله لا ضمان على الامر قبل ان يصل اليه وكذا الدائن اذا بعث رسولا ليقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع آخر لا حتى يصل اليه \* استباع قوسا وتقرر الثمن فذهه باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليه \* فذهه فانكسر يضمن قيمته وان



\*(نوع في التعاطي)\* قال البائع هذا بعشرين وقال المشتري لا اريد وذهب ثم جاء واخذ له زنة عشرون \*ساومه شيئا وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه ثمنها وكان له به كان يباع (٣٦٨) وكذا لو قال المدينون للدائن اعطيك لديك ذائبر وساومه ولم يقع البيع ثم اعطاه بعد

كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استعار ثورا ليستهمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفه فغلب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في الينابيع \* استعار دابة تتوجا يعني حاملها فان راققت من غير عنقه واسقطت الولد لا يضمن ولو كبحها بالبحام أو فقا عنها بالضرب يضمن كذا في خزنة الفتاوى \* استعار جارا فقال له جاران في الاصطبل خذا أحدهما أيهما ما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما واذ به وبالباقي بحاله يضمن كذا في خزنة المفتين \* أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاري ولم يتخله فانه لا يستمسك الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاري فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردري \* قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا لفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء ونهب به يضمن الا اذا سمع هو أو رسوله أو أخبره فضولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخانية \* رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستهمله بما فيه هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزنة الفتاوى \* قروي استقرض ثورا فأعاره عليه الاثر لا يضمن كذا في الملتقط \* عبد محجور عليه استعار دابة فأعاره من عبد محجور مثله فاستملكها ضمن الثاني للعمال كذا في السراجية \* واذا أعار عبد محجور عليه عبدا مثله دابة فركبها فهلكت تحته ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الراكب لم يرجع على الماعير وان ضمن الماعير رجع به مولاه في رقبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى الماعير فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط \* العبد المحجور لو استعار شيئا فاستملكه بواحد به بعد العتق استعار دابة أو دعه في مدة الاستعارة لم يضمن به أفتى أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية \* رجل استعار قلاذه ذهب فقلدها صبي فسرقت فان كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو زلن المستعير في السر أو بل فخرق لم يضمن كذا في الينابيع \* وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمل استعمالا معهودا كذا في الفصول العبادية \* ولو استعار ثوبا باليسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* استعار ثوبا للدين ويقال بالفارسية (خوازه) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة \* وفي الجامع الاصفهاني ما استعارت ملاءة فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاءة فبطل لا ضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل استعار من امرأته شيئا مما كان ملك الزوج فأعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أما في الثور والفرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة \* اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعدا لا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزنة المفتين \* قالوا لو وضع المستعير تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنانية \* رجل استعار من رجل مزايا البسقي به أرضه ففتح المأهبة ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة بخاري وأفتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية \* اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعته ضمن كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوز الفقاقي من يده قال أبو بكر البخني لا يكون ضامنا قيل هذا اذا لم يكن من سوءه ما ساءه فان كان من سوءه ما ساءه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة \* رجل أعار شيئا بشرط أن يكون مضمونا لا يكون مضمونا كذا ذكره وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى \* قال لا أخرا عرني ثوبك فان ضاع

المسألة الدنانير بناء على تلك المساومة كان يباع الساعة \* بعثك عبدى هذا بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ثم وكذا اذا قال المشتري كاه بدرهم فكاله ولم يقل شيئا \* قال بكم عشر من هذه البطاطنج فقال البائع بدرهم فافرز عشر أو أعطى درهم أو أخذته ثم البيع وكذا الرمان وان كان متفاوتا \* اشترى وسائد وطنافس لم يفسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطي انما يكون يباعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما اذا كان بناء عليه فلا وأفتى الامام الحلواني بان التعاطي من أحد الجانبين لا يكون يباعا مطلقا مع بيان الثمن بل لا بد في المختار من الجانبين والكرمانى على ان تسليم المبيع على وجه البيع والتملك مع بيان الثمن يبيع وتأويله اذا قبض المبيع لا الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لان البيع أصل الا اذا كان يبيع مقابضة وفي الخبز واللحم يبيع بلا بيان الثمن وفيما سواهما كالصابون ونحوه لا اشترى وقرأنا ثمانية ثم قال اثبت بقر آخر وألقه هنا ففعل له طلب الثمن \* قال لقصاب كم من هذا اللحم

بدرهم فقال منون فقال زن واعطى درهما وأخذ فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجد أنه قص رجح بقدر من الدراهم فاني لا من اللحم لان الالفة بقدر المبيع المعطى \* قال كيف تبيع اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزمه ان يزن



فله وللشئى ان لا يأخذ وان قبضه المشتري أو جعله البائع في يوم ما من المشتري ثم البيع وفيه ان عطاءه بالا عطاء من جانب \* اتفق أهل بلدة على سعر اللحم والخبز وشاع على وجه لا يتفاوت فاعطى رجل غنا واشتراه فاعطاه أهل من (٣٦٩) المتعارف ان من أهل البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن وان من غير أهلها يرجع في الخبز لان التسعير فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللحم فلا يميز \* اشترى من القصاب لحما بدرهم وزنا وقبضه ان كان القصاب ذبح شاته وباع منه يحل للمشتري الا كل قبل الوزن وان كان اشتراه موازنة لا يحل للمشتري منه الا كل قبل الوزن كالبيع والاحتياط كان السلف يحسبون الموازين في البيوت \* ساومه الطابق الذي على الكوة وعينه ودفع الثمن فهلك قبل قبضه ضمن المشتري وعلى هذا الحطب وغيره \* ولو قبض المشتري المبيع يجعل بيعا أيضا \* القاضي دفع الصابون الى بقال للبيع بلاذ كرا الثمن أو أخذه منه بجهة الشراء بلاذ كرا الثمن لا يجعل بيعا \* والحاصل ان فيما سوى الخبز واللحم لا بد من بيان الثمن حتى يكون بيعا بالتعاطي \* له عليه عشرة طلبها منه فاعطاه الف من من الخنطة ولم يذكر بيعا ولا مقاصة بالدين \* يكون بيعا وان كانت لاتي بالدين ان السعر معلوم فبيع بقدر قيمتها والا فلا يبيع \* وفي الديار يستعمل يقال اذازده كه دكان توفلان جيزي برم وهلك المال يهلك على البقال لانه

فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردرى \* اعار فرسا أو سميا ليقاقل فتلاف لا يضمن كذا في التتار خانية \* ولو استعار من رجل سلاحيقاقل به فضر به بالسيف فانقطع نصفين أو طعن بالرمح فانكسر فلا ضامن عليه وان ضرب به حجرافه وضامن كذا في المبسوط \* استعار قدر الغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق له لا يضمن كذا في الوجيز للكردرى \* صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول مأذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه انا كان مأذونا صحيح الدفع وكان الهالك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاخذ كذا في خزائن المقتنين استعار فاسا وضر به في الحطب (٢) وسخت شد درهيزم ونبرد ديك كرفت وعهزة أن تبرد) وانكسر يضمن كذا في القنية \* وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين (٣) (اكرز من معتاد بوده است) فلا كذا في التتار خانية \* اعار من آخر شيئا وهلك في يده المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وان ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لان المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط \* ولو استعار محجلا أو فسطاطا لها وهو في المصرف سافر به لا يضمن ولو استعار سيفا أو ثوبا أو عمامة فسافر به يضمن كذا في الفصول العبادية \* رجل بعث رسولا الى رجل يستعير منه متاعا فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذ منه وجاء به الى المستعير ولم يقل له شيئا وضاع في يده المستعير فلصاحب المتاع ان يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وأيها ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استعار قدر الطبخ فطبخ فيها مرقعة ونقلها من الكانون مع المرقعة أو أخرجهما من البيت فوقع من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال اذا زلق كذا في القنية والله أعلم

### ( الباب السادس في رد العارية )

ولورد العارية مع عبده أو أجير مشاهرة أو مساهمة لا مباومة أو مع عبد المعير أو أجيره فضاع لم يضمن كذا في التمر تاشي \* وان ردها مع أجير ضمن كذا في الهداية \* وان ردها الى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد هدايته عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يده العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية \* ولم يفضل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلا حل ذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا رد الى عبده الذي لا يقوم عليها وجب أن لا يرأع عن الضمان وقال غير الاسلام على البرزوى والعصمجي أنهم ماسوا لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان \* فان رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو وضامن لقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولا كذا في المبسوط \* ولورد العارية الى منزل المعير أو مرابطه فضاع فضاقت فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد قيل ان كان المرابط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حافظ ولورد العارية الى أرضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمر تاشي \* ولو كانت عقد جوهري أو شيئا نفيسا فردته الى عبد المعير أو أجيره يضمن كذا في الوجيز للكردرى \* وفي التهمة مثل والذي عن استعار شيئا ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال

ترجمة

(٢) ويست في الحطب فاني بقاس ثمانية وضرب رأس تلك القاس (٣) ان كان الضرب معتادا

(٤٧ - فتاوى رابع) ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي يتعقد بعطاء الثمن \* وجاء ان الثوري جاء الى فامي ووضع عنده فلما وأخذ رمانة ومضى ولم يتكلم وبه اخذ الفقيه لكن انما يجوز هذا عند ظهور السعر فاما ما يجري فيه النزاع فلا حتى يكون تجارة عن

تراض \* حلف لا يشتري أو لا يبيع فباع أو اشتري بالتعاطي قيل وقيل \* (نوع في الأقالة) \* اقلني حتى أؤخر لك الثمن سنة أو اقلني على أن اضع عندك خمسين تصح الأقالة (٣٧٠) لا التأخير والخط وقال الثاني جاز أيضا أصله أن الأقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ماض والآخر

لا يضمن كذا في التنازع خاتمة \* ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فأمكسه الليل وهلك لا يضمن ولولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن كذا في القنية والله أعلم

### (الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها)

وللمعير أن يرجع فيها أطلاق أو وقت كذا في الوجيز للسكر دري \* ولو استعار أرضا لزراعتها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحقا أو وقت أو لم يوقت لأن له نهاية معلومة فيتروك بأجر المثل لأن فيه حرعاة الحقين كذا في التبيين \* فإذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى يقول إنما يجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجزأ الأرض منه صاحب الأرض أو القاضي فأما بدون ذلك فلا يجب الأجر فإن أبي المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل وكره قلع الزرع أيضا لو أراد أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بأرضك فأشبه الصبغ المتصل بثوبك فلي أن أضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الأصل وذكر في المنتقى في موضع أن له ذلك لأن يرضى رب الأرض أن يترك الزرع في أرضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للزارع أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع كذا في المحيط \* ولو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته ويأخذ الأرض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز أن كان بهد يجره هو المختار كذا في الفتاوى العتبية \* إذا استعار من آخر أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها ثم بدا للمالك أن يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو موقوفة غير أنهما إن كانت مطلقة أن يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء وإذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئا من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع \* فإن كانت الأرض بحال تنقص بذلك أن رضى المعير بالنقص فله ما وان طلب المستعير أن يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوعا فإنه لا يجبر على ذلك ويكلفه القلع وإن لم يرض أن يسترد الأرض فاصفة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثابت ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات \* وإن كانت موقوفة فأخرج قبل الوقت لم يكن له أن يخرجها ولا يجبره على النقص والقلع والمستعير بالخيار أن شاء ضمن صاحب الأرض قيمة غرسه وبناؤه فأعماه مينا وترك ذلك عليه ويعلم صاحب الأرض البناء والغرس بإداء الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبناؤه ولا شيء على صاحب الأرض وإنما ثبت خيار النقص والقلع للمستعير إذا لم يكن النقص والقلع مضرًا بالأرض فإن كان مضرًا فاختار للمالك كذا في البدائع \* إن شاء انتظر إلى مضي المدة فيجبره على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا إن كانت الأرض تنقص بالقلع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبنى وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في النبايع \* هذا إذا أراد صاحب الأرض إخراجها قبل الوقت وإن مضى فصاحب الأرض يقطع عليه الأشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندئذ إلا أن يضر القلع بالأرض فيخلف صاحب الأرض يملك البناء والأغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمة مقلوعا كذا في المحيط \* إذا أعار من آخر أرضا وأذن له أن يبنى فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضي المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقوفة أو مطلقة وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في شروطه فيما إذا كانت العارية موقوفة فاستحق الأرض قبل مضي الوقت أن على قول أبي حنيفة أو أي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المعير قيمة البناء فأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على ما ذكر الخصاص سوا في العارية الموقوفة بين ما إذا كان نقض البناء من المعير وبين ما إذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص من المستحق كذا في الذخيرة \* في النوازل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطًا بالتراب ويقال

مستقبل كقوله اقلني فقال الآخر اقلت وقال محمد لا إلا بماضين كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد \* تركت البيع فقال البائع رضىت أو أجزت فاقالة \* طلب الأقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلني وقبوله ما يقتصر على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بأن خاطبه بعد قول المشتري اقلت قيما قبل المفارقة والتكلم بكلام \* ويشترط لصحتها قيام المبيع أو بعضه لا الثمن وما منع الرد في البيع الفاسد والمعيب مانع من الأقالة وفي المقابلة تصح الأقالة بعد هلاك أحدهما \* اشتري بائني عشر وخط درهمين ثم جدد العقد بعشرة لا يفسخ العقد والخط ملحق بأصل العقد لكنه لا يلتحق في حق البائني حتى لو حلف لا يبيعه أو لا يشتريه بائني عشر يحنث به إذا اشتري عبدا ولم يقضه حتى قال البائع بعه لنفسك فلو باعه جاز وانفسخ الاول ولو قال بعه لي أو بعه عن شئت أو بعه ولم يزد عليه لا يصح \* ولو باعه من البائع قبل قبضه لا يفسخ البيع \* ولو وهب قبل القبض يفسخ وفي التجريد ولو وهب من البائع أو رهن

قبل قبضه لا يصح وإن قبل انفسخ وإن أمر البائع بالاعتاق قبل قبضه فاعتقه وقع عن البائع وانفسخ البيع عند الامام بالفارسية وعند الثاني العتق باطل وجوز ما خلا النكاح فسخ \* باع الوصي أو المتبولى شيئا أكثر من قيمته ثم أودع لا يصح \* باع المتبولى ونقابا ثم تقايلا

ثم باع من المشتري قبل القبض بعد الاقالة يجوز لان الاقالة فسخ في حقهما فلا يكون بيع المنقول قبل القبض \* عليه دين الى اجل يباع به  
لانه عدا ثم تقايلا لا يعود الاجل وان رده بعيب بقضه كان فسخا واعد الاجل (٣٧١) ولو به كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين

وان به كفيل فوجهه الدائن  
للمدون فبردها عاد الدين  
لا الكفالة \* ويجوز شرط  
الخليل فيها كالبيع وجازت  
باجل وبأقل من الثمن الاول  
عند حدوث عيب ويجوز  
في أحد المبيعين بحضته  
من الثمن ويجوز بالرسالة  
فاذا فسخ قبل الاشتغال  
بعمل آخر يصح ولا يصدق  
على الفسخ الا بالبيعة \* قال  
البائع لا أخذ الثمن فافسخ  
البيع فسكت وذهب كان  
فسخا \* والرديع بعد  
القبض صلحا اقالة \* باعها  
ثم انكر البائع والمشتري  
يدعيه لا يحلل للبائع وطؤها  
الا اذا عزم المشتري على تركه  
الخصومة وسمعه البائع  
\* يبيع بمن بارزه فقال دادم  
لأنتم الاقالة عالم يقل بذورتم  
وبه يفتي \* وفي المحيط يبيع  
بمن بارزه فقال هلا بدهم  
ينسخ وان لم يدفع \* ويجوز  
الاقالة في المكيل من غير  
كيل \* قال المشتري انه  
يخسر فقال البائع بعه فان  
خسر فعلى قباع يخسر  
لا يلزمه شيء \* طلب أن ينقص  
من الثمن فقال البائع هات  
بالمبيع وبنك هذا فقال  
المشتري هم بنان كنم افتي  
بانه اقالة \* هلك المبيع بعد  
الاقالة قبل التسليم بطلت  
\* جاء بقبالة العقار المشتراة  
فاخذها البائع وتصرف في

بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير إذن رب الدار ثم ان صاحب الدار استرد  
الدار منه فليس للمستعير أن يرجع بما أنفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ينقض الحائط ان كان قد بناء من تراب  
صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها في  
يدك أبدا وقال الى وقت كذا فان لم أتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البنو له فاذا أخرجه  
من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في فتاوى قاضيان \*  
(١) استعار أرضا لبنى ويسكن واذا خرج قال للبائى الارض فلبى الارض أجر مثلها مائة مدارا السكنى  
والبناء للمستهير كذا في محيط السرخسى \* واذا طاب المعير العارية فبها المستعير عنه فهو ضامن وان  
لم يمنعها ولكن قال لصاحبها دعها عندى الى غدا ثم أردعها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لاضمان عليه كذا  
في المحيط \* ظلمها فقال نعم أدفع وهضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطلب عن الرد لا يضمن وان  
كان قادرا ان صرح المعير بالفسخ راهة والسخط في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكنت وان صرح  
بالرضابان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقا لا يضمن  
وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردها ضمن استعار كتابا فباعه فجاء مالكة فلم يخبره بالضياع ووعده بالرد ثم  
أخبره بالضياع ان لم يكن اسامى وجوده لاضمان وان كان اسامى وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد  
هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى  
الضياع قبل الوعد وبه يفتي كذا في الوجيز للكردرى \* رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فلما صار  
الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد على أمي ليس له ذلك وله أجر مثل أمته الى أن يقطم الصبي كذا في  
خزانة المفتين \* واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيها زينا فأخذته في الصحراء فليس له أن يأخذ الزقاق  
وله أجر مثلها الى موضع يحذفه زقا فافسح زينة كذا في المحيط \* ولو استعار من رجل فرسا ليغزو عليه  
فأعاره أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في  
موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه وعلى المستعير أجر مثل الغرس من الموضع  
الذى طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذى يحذفه الزكوب بكرام أو شراء كذا في الظهيرية والله أعلم

(الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه) \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام أعين فجاوز بها حمام أعين ثم رجع  
الى حمام أعين أو الى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردها الى  
الموضع الذى أذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيه ما ثم رجعت بها الى الموضع الذى أذنت لي فلا ضمان  
على قال قول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان أقام البينة أنه قد ردها الى الكوفة أو الى الموضع الذى  
أخذها اليه ثم نفقت بعدما ردها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله أنه استعار الى ذلك  
المكان ذاهبا لاجابا ومتى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجابا فانه يبرأ عن الضمان لانه عاد  
الى الوفاق والعقد قائم فغير أعين الضمان كذا في المحيط \* فان أقام صاحب الدابة البينة أنه أعطيت تحته  
في الموضع الذى تجاوز وتعدى فيه وأقام المستعير البينة أنه ردها الى يد صاحبها أخذ البينة صاحب الدابة  
كذا في السراج الوهاج \* اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البينة أنها دابة يقضى القاضى له  
بالمالك ولا يسأل البينة أنه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذى أراد أن يضمنه أو قال أذن لي في عار بها يخاف  
على ذلك فان نكل كان تكوله كقارعه فلا يضمن المستحق أحدان وحلف كان له أن يضمن أيهما شاء فان  
(١) قوله استعار أرضا لبنى الخ هذا الفرع قد تقدم في أوائل الباب الثانى هنا ولذا أسقط من نسخة الطبع

الهندي والاحسن ذكره هنا بحراوى

العقار فاقالة \* وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا انصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم  
تسليم المبيع وقبض الثمن \* ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بان باع ثورا من زيد فقال اشترته رخيصا فقال زيدان وجدت مشتريا بالزيادة

فبعضه منه فوجد فباع بازيد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعديق الاقالة لا الوكالة بالشرط \* تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه  
نطل الاقالة \* قال المشتري اقلني (٣٧٣) فقال اقلتك لاحتي يقول البائع بعده قبلت في قولهما خلافا للثاني \* رد المشتري

المشتري على البائع بعد أيام فلم يقبل البائع رده وتصرف فيه واستعمله له الرد على المشتري لانه لما رد الرد كان البيع الاول على حاله ولا عبرة بالالة بعد التصريح \* قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام ان الثمن غال فرده البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيع ينعقد بالتعاطي من احد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون اقالة \* الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز \* اشترى ارصاد كرحدودها لا ذرعها طولاً وعرضاً جازوا اذا عرف المشتري الحدود ولا الجيران يصح وان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد وجه البائع بالمبيع لا يمنع وجه المشتري يمنع ويبع المجوسى ذبيحته أو ما هو ذبح عنده كالخنق من كافر جاز عند الثاني ويبع متروكة التسمية عمداً من كافر لا يجوز \* بعث نصيبى من هذه الدار ولم يعلم به البائع وعلم به المشتري جاز \* اذا اقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رضى الله عنهما علم البائع أم لا ومع ذلك لو قبض

ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير أيضاً لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا في المبسوط \* اذا قال أعرتنى دابتك وهلكت وقال المالك غصبته متى فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال أعرتنى وقال المالك أجزتكها او قدر ركبها وهلكت من ركوبه فاقول قول الراسب ولا ضمان عليه كذا في المحيط \* اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يحمل على العارية فاقول قول رب الدابة مع عيئه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وبمحمد المعير ضمن المستعير الا اذا قام بينه على الاذن كذا في الفصول العارضية \* واذا قال المستعير في صحته أو مرضه قد هلكت مني العارية فاقول قوله مع عيئه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى رجل قال لغيره أعرتنى هذه الدار وهذه الارض لا بنيتها أو أغرس فيها ما بد من النخل أو الشجر فغرسها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعير أعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فاقول قول المعير وان أقاما بينة فالبينة بينة المعير أيضاً كذا في المحيط \* جاء رجل الى المستعير فقال انى استعرت الدابة التى عندك من فلان مالكها وأمرنى أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذى قبضها منه وان كان قد كذبه أو لم يصدق ولم يكذب وأصدق وشروط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين \* وان كان الذى جاءه قبض العارية منه خادماً للمعير وأنكر مولاه أن يكون أمره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط \* رجلان يسكان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئاً فطلب المعير بالرد فقال المستعير وضعته في الطاق الذى في زاويتك وأنكر المعير فان كان البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسى والله أعلم

### \* (الباب التاسع في المنفقات) \*

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المجر والمغصوب على الغاصب والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب نفقة المستعير على المستعير قال القاضي أبو على النسفى حاكياً عن أستاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير أنت أحق بالنافع فان شئت فاتفق ليحصل لك المنفعة وان شئت نخل يدك عنه أما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة \* علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك أما كسوته فعلى المعير كذا في خزائن الفتاوى \* قال لا آخر خذ عبدى واستعمله واستخدمه من غير أن يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردرى \* وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو تولى بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً فغير انه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبايى بهذا أرجو أن لا يكون به بأس كذا في الخلاصة \* اذا استعار أرضاً بياضاً للزراعة يكتب المستعير أنك أطمعنى أرضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يكتب أنك أعرتنى كذا في التبيين \* وفي الثوب والدار يكتب قد أعرتنى اجاعاً ولا يكتب ألبستنى وأسكنتنى هكذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقي أن ينوافيه قصوراً فبنوا ثم أراد الاذن أن يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله أن يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوى للفتاوى \* وذكره مس الأئمة في أول شرح الوكالة أن الاب يعير ولده وهل له أن يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك كذا في المحيط \* فان فعل وهلك كان ضامناً والصبي المأذون اذا أعاره له صحت الاعارة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي

وباع صح كالبيع الفاسد \* قال المشتري في يدى لك أرض خراب لا يساوى عشرة فبعضه فباعه ثم علم انه يساوى أكثر منه شرح جاز \* دارينهم ما باع أحدهما نصفه الصنف الى قسطنطين ولوعين وقال بهت هذا النصف لا يجوز \* مات عن ثلاث بنين وبنات فباعت احدى

السنات فسطها من الاخرى يصح ان كان فسطها معلوما لها وان باعته فسطها من كل شيء جاز ولو من معين لا وفي المحيط عن الثاني بينهما  
دار باع أحدهما نصف يت معلوم منها شأنا تعافا قال الامام لا يجوز لان شريكه يتضرر به (٣٧٣) عند القسمة وان كان بينهما عشرة

أواب هروية باع أحدهما  
نصف ثوب بعينه يجوز  
\* سكة غير نافذة اجتمع أهلها  
فباعوها لا يجوز كما لو قسموها  
\* اشترى قرية ولم يستثن  
مسجدها ومقبرتها لا يجوز  
البيع فان كان المسجد خرب  
ما حوله واستغنى الناس  
عنه لا يفسد العقد  
في الباقي \* جمع بين وقف  
وملك يجوز في الملك أصله  
جمع بين قن وحر وباعهما  
يفسد سمي لكل ثمن أم لا  
هذا اذا باعها معا أما اذا باع  
أحدهما وقبل صح في القن  
تصحها التصرف به ولو اشترى  
عبدان فاستحق أحدهما  
أو أمتين واحداهما أم ولد  
لا يفسد في القن سمي لكل  
ثمن أم لا \* وأجمعوا انه لو باع  
مع عبده عبدا رجلا آخر  
اشتراه منه قبل قبضه يصح  
في الذي عنده عند أصحابنا  
رحمهم الله \* اشترى أرضا فيه  
طريق العامة لا يفسد البيع  
والطريق عيب \* وفي المنتقى  
اذا لم يكن الطريق محددا  
ولا معلوما فيه فالبيع فاسد  
وان باع أرضا بطريقها ثم  
استحق الطريق فللمشتري  
ان يرد الباقي من الدار  
والارض وله ان يأخذ الباقي  
بحصته من الثمن ان كان  
الطريق مختلطا وان عجز  
معلوم الحدود لا وان استحق  
الممر لزمه بحصته بالخيار  
ولو باع القرية واستثنى

شرح يوع الطحاوي للقاضي أن يعير مال اليتيم كذا في الملتقط \* العبد المأذون بملك الاعارة كذا في  
السراجية \* استعار الوصي دابة لعل الصبي ولم يرد بها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي  
قال رضي الله عنه وانما بعينة كذا في القنية \* سئل برهان الدين (طشت عاريت خواست تا پشت  
را آب دارد يا جامه شويد مقيد شويد بمين آب داشتن وبه من جامه شستن يالي) قال ينبغي أن يتوقت وبه  
أفتى قاضي بديع الدين ومعناه (يكار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التارخانية \* اعارة  
الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أولا تحتلها من شريك أو أجنبي وكذا اعارة الشيء  
من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كذا في القنية \* مات المعير والمستعير تراد العارية كذا  
في محيط السرخسي \* استعار سهما ان استعار ليغزو الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح  
كذا في التارخانية \* أراد أن يستمد من محبرة غيره ان استأذنه ذلك وان علم فكذلك ان لم ينفه وان لم  
يقبل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز  
للكردري \* رجل رهن عند رجل خاتما وقال للرهن تختم ففتحتم فهل انتم لايهلك بالدين ويكون الدين  
على حاله لانه صار عارية ولو تختمتم ثم أخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك بهك بالدين لانه عادرهنا قالوا هـ اذا  
أمره أن يتختم في خنصره فان أمره أن يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم بهك بالدين ولو أمره أن يتختم  
به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو  
ومالو أمره أن يتختم به في الخنصر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته ألف بالف ثم استعار الراهن ثم رده عليه  
وقيمته خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الزهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غضب فعلى  
الغاصب قيمته حين غضب فابا كذا في الفصول العبادية \* استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة  
وانه معروف والادستعارة ليواجر غيره جائزة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
فمن استقرض من آخر حنطة عفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا قال ان قال المقرض كانت  
حنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا ثم تصادقأ أنها كانت عفنة فله أن يرجع بما قضاه وان لم  
يقبل شيئا لكن قضاه جيدا جاز في الجامع الاصغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه أيضا قفيز  
حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته وأمره أن يحجبه ل فيها كلا القفيزين ففعل فها ككت الغرارة بما فيها  
ان صب فيها الماء المستقرض الحنطة المبعة أولا ثم القرصية فالهلال على الآخر وان صب الحنطة القرصية  
أولا فهي على ملك المأمو ر كذا في الحساوي للفتاوى \* رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه أو حفر  
مردا تحت دارة باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا  
شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك  
والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول  
العبادية في المتفرقات من مسائل المحيطان \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فممن استقرض من آخر  
غطارفة بخاري فالتقى في بلدة لا يقدر عليها فيها قال يؤجر له قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها  
ويستوثق منه كذا في الحساوي للفتاوى \* استعار منشارا فانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد  
فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في

ترجمة  
م طلب طشتا استعارة اضع فيه ماء أو يغسل فيه ثوبا فهل يكون مقيدا بوضع الماء وغسل الثوب هذا  
أم لا (٣ مرة)

المسجد لا يشترط ذكر كحدود والمستثنى وكذا الحياض والمقابر اذا كانت روية كذلك ولا يشترط ذكر حدود المقابر \* اشترك مع  
غيره في أرضه للزراعة ثم باعها ان البذر من الغير لا يجوز بلارضاه وان منه بعد البذر فيه فكذلك وان قبله يجوز لانه لا يجبر على القاء البذر

وان باع برضا المزارع مع الزرع والبذر منه ولم ينبت لانتفى للغير من الثمن وان البذر من الغير ولم ينبت فله قيمة حصته من البذر مبذورا وفي  
الكرم والخيل ان قبيل خروج الفطر (٣٧٤) يجوز البيع بلا رضا العامل وان بعد ثبات الزرع وخروج الفطر برضا العامل جاز له

القنية في كتاب الغصب \* نام قاعدا (١) أو مضطجعا والمس تعارضت رأسه أو موضوعا بين يديه وبجوابه  
بعد حافظا كذا في الوحي للكردي والله أعلم

\*( كتاب الهبة ) \* وفيه اثني عشر بابا

\*( الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشراؤها وأنواعها وكيف ما يكون هبة  
من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون ) \*

أما تفسيرها شرعا فهي تملك عين بلا عوض كذا في الكثر \* وأما ركناها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما  
يتم بالملك وحده والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو حاف أن لا يهب فوهب ولم يقبل الآخر  
حذت كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائها فأنواع ير جمع بعضها إلى نفس الركن وبعضها يرجع إلى  
الواهب وبعضها يرجع إلى الموهوب أما ما يرجع إلى نفس الركن فهو أن لا يكون معاقبا بماله خطر الوجود  
والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضاعفا إلى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غدا أو  
رأس شهر كذا في البدائع \* والرقبي باطل وهو أن يقول دارى للرقبي ومعناه ان مت فهي لى وان مت فهي  
لك كان كل واحد منهما ما يرجع إلى موت الآخر كذا في الاختيار \* وأما ما يرجع إلى الواهب فهو أن يكون  
الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بالغاملا للكهووب حتى لو كان عبدا أو مكاتباً  
أو مدبراً أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان صغيراً أو مجنوناً أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح  
هكذا في النهاية \* وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس  
بوجود وقت العقد بان وهب ما تشر فخله العام ومات أد اغنامه السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن  
هذه الحاربه أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان ساطه على القبض عند الولادة والخل وكذا لو  
وهب زبد في لبن أو دهن في سمسم أو دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم  
للحال فلم يوجدهمحل حكم العدة وهو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطى \* اذا وهب صوفاعلى ظهر غنم وجزه  
وسلمه فانه يجوز \* ومنها أن يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالخرو المبتع والدم وصيد  
الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال  
متقوم كالخمر كذا في البدائع \* ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض  
وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متقرا عن غير الموهوب ولا يكون  
متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلا فيها ثمرة  
لواهب معاقبة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية  
\* ومنها أن يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ما ليس بمملوك محال \* ومنها أن يكون مملوكا للواهب  
فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع \* وهي نوعان قليل  
واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزائن المفتين \* وأما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح  
الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فالووهبه على ان للموهوب له الخيار ثلاثة أيام صحت الهبة ان  
اختارها قبل أن يتفرقا أو أتمها لا يبطل بالشرط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على أن يعتقه صحت

(١) قوله نام قاعدا الخ تقدم هذا الفرع في الباب الخامس غير مرقوظا هره انه بعد حافظا ولا ضمان عليه  
في النوم مضطجعا مطلقا سواء كان في السفر أو الحضر وهو موافق لما تقدم عن الفتاوى العتبية والنفي في  
الظهيرية وخزانة المفتين والخلاصة انه لا يضمن في النوم قاعدا مطلقا وفي النوم مضطجعا يضمن اذا كان في  
الحضر والا فلا وبالجملة فالاولى حذف هذا الفرع والاقتصار على ما تقدم لانه تكرار بلا فائدة اه بحر اوى

نصيبه وان باع بغير إذن  
العامل ان يعذر فكذلك  
ولو بلا عذر للعامل ابطال  
البيع \* ( نوع في الاوراق  
والاشجار ) \* اشترى  
أشجارا لا تقطع ولم يقطع حتى  
جاء الصيف ان أضر القطع  
بالارض وأصول الشجر  
يعطى البائع للمشتري قيمة  
شجر قائم جبروا قال الصدر  
قيمة مقطوع وان لم يضر  
بواحد قطع وان اشترى  
أشجارا مطلقا القطع من  
الأصل \* ادعى البائع على  
المشتري كسر أغصان  
الاشجار وقال المشتري  
ماتعتد ولكنه ما كان بد  
منه يرجع إلى أهل العليه  
ان قالوا انه مما يمكن التحرز  
عنه ضمن النقصان وان قالوا  
مما لا يمكن لا يضمن شيئا  
\* ساومه أشجارا على أرضه  
للحطب فانفق على ان ينظر  
أهل الخبرة كم وقرها فاتفقوا  
على انه عشرون وقر فباع  
فوجد أكثر منه بعد القطع  
تسلم الزيادة للمشتري كما هو في  
الثوب اذا وجد ازيد من  
الزرع المسمى \* وجد الشجرة  
المشتراة لا تصلح لغير الحطب  
رجع بقصان العيب إلا أن  
يأخذها البائع مقطوعة  
\* اشترى شجرة بعروقها وقد  
نبت من عروقها أشجارا  
كانت تلك الاشجار تيسر  
انما قطعت الشجرة دخلت في

البيع والا لا ولو كان لها غصنان باع أحدا الغصنين يجوز ان بين موضع القطع ولا ضرر في القطع \* شرى أوراقا لفرصاد على الهبة  
ان يقطعها الساعة يجوز ولو لا شرط وأخذها اليوم جاز وان ترك يوما فسد لان ما يتم في ساعة لا يمكن الاحتراز عنه ومادون اليوم لعدم



التقدير ملحق به وان شرط الترتك او ان يقطع شفاقيه لا يجوز لانه ينفو فيقتط المبيع بغيره والحيلة ان يشتريها باصلها فاذا اخذ الورق باع  
الشجرة منه وان ذهب وقت الاوراق ان كان اشترى بين موضع القطع لا يرجع والا يرجع (٣٧٥) وكل ما ينمو ساعة فساعة لا يجوز

بيعه الا بقطعه من ساعته  
كالصوف على ظهر الغنم  
والقناء والقندال الكراث  
للتعامل فيه وقوائم الخلاف  
تنمو من الاعلى فلا يلزم  
اختلاط المبيع بغيره وقال  
الامام الفضلي لا يجوز بيع  
القوائم ايضا ببيان موضع  
القطع \* (نوع في الزروع  
والثمار) \* بعثك هذه  
المبطخة أو المبقلة ان فيها  
بقول أو بطلح فهو عليهم ما ولو  
قال بعثك هذا الكرم  
والنخل فهو على أرضه فان  
كان فيه غنم أو تمر فان  
ذكر غنما كثيرا يصلح للنخل  
والارض فهو له ما وان  
قليل فعلى التمر \* باع أحد  
الشريكين حصته من الفاليز  
برضا الشريك الآخر  
لا يجوز لان في قلعه ضررا  
ولا يجبر الانسان على التزام  
الضرر \* ولو لواحد فقال قبل  
خروج الخدجة ابن خيار  
زاربا بتوفر وختم بجوز ووقع  
على شجرة البطيخة وما  
يخرج من الخدجة فعلى ملك  
المشتري ولو أراد ان يتركه  
المشتري في الارض ويكون  
له الولاية الشرعية تركا  
فالمصلحة شراء الاشجار  
واستعارة الاراضى لكن  
الاعارة غير لازمة فيستأجر  
الارض بعد شراء الاشجار  
على مدة معلومة ويوزع  
ما قدر في نفسه انه ثمن على

الهبة وبطل الشرط كذا في الجرار الرائق \* وأما الالفاظ التي تقع بها الهبة فالأول نوع ثلاثة أنواع تقع به الهبة  
وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا أما الأول فكقوله وهبت هذا  
الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك أو خلعتك هذا فهذا كله هبة وأما الثاني  
فكقوله كسوتك هذا الثوب أو أعرنتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عمرتك أو حياتي  
أو حياتك فإذا امت فهو ورد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبى أو لك  
حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال أطمعك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة أو عارية فقد اختلف  
المشايخ رحمه الله تعالى في شروحه \* كذا في المحيط \* ولو قال خلعتك على هذه الدابة يكون عارية الآن  
ينوى الهبة وقبل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية \* والاصل في هذه المسائل أنه اذا أتي بلفظ ينوي  
عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبثا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذلك ينوي في  
ذلك كذا في المستعنى شرح النافع \* ولو قال داري لك هبة تسكنها أو هذا الطعام لك كله أو هذا الثوب  
لك تلبسه فهو هبة وكذا لو قال أحجوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحجه وله أن لا يحجج وكذا لو أوصى أن  
يدفع فلانا ألفا لفلان أو يعطى ببحر ألف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي \* رجل عنده دراهم نغيره فقال له  
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم خنطة فقال له صاحب الخنطة  
كلها يكون هبة كذا في خزنة المفتين \* ولو قال خلعتك داري أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في  
شرح الطحاوي \* ولو قال جعلت لك هذه الدار أو هذه الدار لك فاقبضها فهو هبة هكذا في فتاوى قاضيان  
\* قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية \* ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك  
فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره هذه  
الاملاك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك لحلال لا تكون هبة  
الا ان يكون قبله كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فخرجها فهي هبة يملكها اذا قبض  
كذا في فتاوى قاضيان \* وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط \* عبدى هذا  
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية \* وان  
قال وهبت هذا العبد لك حياتك وحياته فقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان \* قال الآخر  
(ابن حنبل) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فاقرار كذا في الوجيز لا كردري \* رجل قال  
لخثمة ٢ (ابن زبينة) فاذهب فازرعها فان قال الخثمة عند ما قال هذا لمقالة قبلت مارت الارض له  
فيتم بالقبول ولو لم يقل الخثمة ذلك لا تصير الارض له كذا في الظهيرية \* وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من  
المسلمين هذا المال انكم تكون هبة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لا يخرج هذا المال واغرفي  
سبيل الله عز وجل فهو قرض كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الخنطة وهذا الرزق السمى  
دخل تحت هذه الخنطة دون الغرارة والسمى دون الرزق ولو قال وهبت لك غرارة الخنطة وزق السمى دخل  
تحتها الغرارة والرزق دون الخنطة والسمى كذا في الظهيرية \* ولو قال جميع مالى أو كل شئ أملكه لفلان  
فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال جميع ما أملكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا يجوز  
بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بى أو ينسب الى فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضى خان  
\* أبو الصغير غرس شجرة أو كرم ما ثم قال جعلته لابي فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابى فكذلك هذا هو الاظهر

ترجمة  
٣ هذا لارض لك

النخل والاجرة وان قدم الاجارة على الشراء يطل لان الارض مشغولة \* ولو باع الحشيش الذي أتيته بنفسه بان سقى الارض لينبت فيه  
الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل أن يبصر بقل لا يجوز وبعدم ما صار بقل بشرط القطع أو على ان يرسل فيه ما دابته يجوز بشرط الترتك الى

الادراك لا وكذا الرطبة والبقول والبقل الذي يقال له شبت زاد في المختار ولو الزرع مشترك بين اثنين باع أحدهما نصيبه من غير شريكه بلا  
اذن الآخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز بعد الادراك (٣٧٩) يصح ولومن شريكه يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ

والبيع حتى أدرك صح لزوال  
المانع كما اذا باع جذعا من  
سقف ونزع وسلم ولو كان  
الزرع والارض مشتركا فباع  
نصفهما مع نصفه من الشريك  
أو أجنبي جاز وان لم يرض به  
الآخر وناب المشتري عن  
البائع وعن محمدانه لا يجوز  
وعدم جواز بيع نصف الزرع  
بدون الارض فيما اذا كان  
قرار الزرع فيها مستحقا عليه  
اما اذا كان لازم القلع فيجوز  
كزرع الغاصب وكذا بيع  
نصف البناء بلا أرض ولو  
متعدنا في البناء يجوز ولو الكل  
له فباع الارض مع نصف  
الزرع لا يجوز وذكر التاطفي  
يبيع نصف الاشجار معها أو  
نصف الزرع معها يجوز وبيع  
نصف الزرع بلا أرض ان باع  
الاكثر من رب الارض جاز  
لا العكس ولا يسقط العمل  
كالمسقى ونحوه من الاكثر  
ما دامت مدة الزراعة باقية  
أما اذا باع رب الارض من  
اخر جازا لبيع سقط من  
الاكثر العمل وعن محمد البناء  
بين رجلين والارض لغيرهما  
باع أحدهما حصته من  
أجنبي لم يجوز شراء الثمار على  
الشجر نصفه قبل الادراك  
لا يجوز والنصف الآخر  
بعد الادراك يجوز وقبل  
الادراك ان لم يتوردا وتورد  
لكنه لم يصلح للاكل وعلف  
الدواب قال شيخ الاسلام

وشرح الطحاوي والتدوري يجوز بلا شرط الترتيب وان لم يصرف مستغفابه ولم يظهر صلاحه القبض

وهو الصحيح والخاص ان شراء القصيل والتمر على الفحل قبل ان يصلح للانتفاع به بعض على عدم الجواز بعده يجوز بشرط القطع أو مطلقا

وعليه أكثر ما يشيخنا كذا في الغيبة \* وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط \* ولو قال أغرسه باسمي  
لا يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير  
فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي أملكه أو دارى لابي الصغير فهو هبة وتم بكونها  
في يد الاب كذا في القنية \* رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير  
فلان جاز وتم من غير قبول كذا في التناخية \* قال لابنه ٢ (ابن مال ترا كردم) أو قال (بنام بوركدم) أو  
٣ (آن بوركدم) أو تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاخلاط \* رجل قال لرجل  
قدمت عليك بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها على غير مهر  
مسمى قدمت عليك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي \* عن محمد رحمه الله تعالى  
اذا كان في يدي رجل ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب أعطني فقال أعطيتك يكون هبة كذا في  
الظهيرية \* وان كان في يد صاحبه فهو وديعة كذا في المحيط \* لو قال منحتك هذه الارض أو هذه الدار أو  
هذه الجارية \* فهي اعادة الاذنى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير وكل  
ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه جلتها على  
العارية لان الاذنى وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك جلتها على الهبة كذا في محيط  
السرخسي \* وفي فتاوى (أهو) سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما ٤ (من حصه تخود را بتوار  
زانی داشتم) قال لا يكون هبة كذا في التناخية \* ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم  
أو قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال له  
(فداي تو باد) أو قال ٦ (از تو دریغ نیست) لم يكن هبة كذا في السراجية \* رجل قال لامرأته ٧ (این  
کبرک خویش مرا بخش) فقال ٨ (فداي تو باد) لا نصير ملكا لزوج رجل قال لامرأته ٩ (می باید که این  
غلام مرا بخش تا آزاد کنی) فقالت (از تو دریغ نیست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى وذكر  
الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لولي العبد هبة لي فقال هو لك فقال لأقبل  
فهو هبة كذا في المحيط \* امرأة ماتت وترك ابنين من زوج آخر فقال أحدهما عند قبرها وهبت لزوج  
أخي المهر الذي كان عليه لا يفيق لابي فقيل لابن آخر ما تقول أنت فقال ١٠ (وی جنبان بابک نبود که ویرایا  
زارم) لا يكون هبة للمهر ولا لبراء فان طلبه بمحضته من ذلك لا يكون اذاء كذا في جواهر الفتاوى \* قال  
لمنفقه اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة كذا في القنية \* ذكر محمد  
رحمه الله تعالى في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جاريتي فليأخذ من شاء فأخذها رجل تكون له  
رجل دفع ثوبين الى رجل فقال أيهما شئت فلك والآخر لنبك فلان فان بين الذي له قبل أن يتفرقا جاز  
وان لم يبين لم يجوز كذا في محيط السرخسي

ترجمة  
٢ جعلت هذا المال لك أو قال جعلته باسمك ٣ جعلته نصيبك ٤ استسببت ان تكون حصتي لك ٥  
يكون فذلك ٦ ليس بمنوع منك ٧ هي لي جاريته هذه ٨ تكون فذلك ٩ يلزم ان تبيني هذا الغلام  
لاعتقه ١٠ ما كان أبابؤذي

لا بشرط الترك واختار القدوري والاسيحاى الجواز ونص محمد دل عليه قال باع قصيلا او غرافى اول ما يطلع ان جزء المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزء بعد الاذنه فعلى المشتري وعند الثاني عشرها (٢٧٧) بقدر الطلع والبقل على البائع والزائد على المشتري فلا جواز

القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكذاهما فاسدتان هكذا في النهاية \* ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوى فيه الاجنبى والولد اذا كان بالغها هكذا في المحيط \* واقتضى الذى يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبت نصا وصريحها تارة ثبت دلالة فالصريح أن يقول قبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه ومملكه قياسا واستحسانا ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لافى المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريححا ولم ينه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازا استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة \* وهب لا تحرف ساهبة فاسدة وخلى بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* وفي البقالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكتفى قوله قبضت واذا لم يقل قبضه فاعلم القبض أن ينقله فاذا لم يقل قبضت لم يجوز وان نقل الا أن تكون الهبة بمسئله كذا في المحيط \* ولو قال لرجل هبلى هذا العبد فقال الآخر وهبت عمت الهبة كذا في الينابيع \* قال لا تحرف فلان ألف درهم على أنى ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منه كانت الهبة جائزة والا مر ضامن للدافع ويكون الواهب فى الحقيقة هو الآخر دون المأمور حتى كان الرجوع فى الهبة للآخر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال لا تحرف على وجه المزاح هبلى هذا فقال وهبت وقال الآخر قبضت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضرا فقبضه جازت الهبة وان لم يقل قبضت كذا في الملتقط \* ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه نأخذ كذا فى الحاوى للفتاوى \* ولو قال هؤلاء ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا فى الوجيز للكردرى \* اذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتهما ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا فى المحيط \* ولو وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم أمرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا الأمر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا فى خزانة المفتين \* وفى يوع الفتاوى لو اشترى عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا فى الخلاصة \* ولا تجوز هبة العبد المأذون فان أجازهم مولاهم ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجوز ذلك وان أجازهم المولى والغرماء كذا فى المبسوط \* قال لا تحرف وهبت لك فقبر من هذه الصيرة فأكال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجوز ولو قال وهبت لك من هذه الصيرة فقبرها فأكالها جاز كذا فى السراجية \* ولو وهب لرجل ثيابا فى صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا فى محيط السرخسى \* واذا كانت العين الموهوبة فى يد الموهوب له وديعة أو عارية أو أمانة مملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا كذا فى الكافى \* ولو وهب المستاجر من الأجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا فى محيط السرخسى \* ولو كانت مضونة فى يده بالقيمة أو المثل كالقبض على سوم البيع فهو له صح وثبت المالك بمجرد العقد كذا فى الكافى \* ولو كان الموهوب

البيع لما لم على المشتري \* والحيث لا الجواز عند المكل ان يبيع مع الشجرة أو يبيع أول ما يخرج من الورق مع الورق فيجوز البيع فى الثمار تبعاً وفى التجريد يبيع الثمرة والزرع الموجود قبل كونه زرعاً منتفعاً به جائز بلا شرط الترك وبه يفسد وان تنهى العظم فشرط الترك لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافهما \* وان اشترى مطلقاً وترك ان تنهى عظمها اول يتناه لكنه باذن البائع طاب وان لم يتناهى والترك بلا اذن تصدق بما زاد ولو اخرجت الشجرة ثمرة أخرى قبل جداد الاول فهي للبائع وان جعلها للبائع له طاب له وان اختلط بالموجود حتى لم يعرف ان كان قبل التخلية ففسد وان بعدها اشترى قال والقول فى المقدار قول المشتري وان اشترى ثمرة باصلاح بعض او صلاح الباقي يتقارب وشرط الترك جاز عند محمد وان كان يتأخر ادراك الباقي كثيرا لا يجوز فيما لم يدرك وجاز فى المدرك والبطيخ والباذنجان يجوز بيع ما ظهر لهما لم يظهر ولو باع الاصول بما فيها من الثمار جاز فى الكل \* وذكر شمس الأئمة اشترى ثمار الكرم والقالبز وقد خرج بعضها قال

(٤٨ - فتاوى رابع) الكرخى لا يجوز وهو ظاهر المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن محمد بن يعقوب الورد جله يجوز ومعلوم ان الورد يتلاحق وبه افنى الخلاف فى الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرهما بالجواز وجعل الموجود اصله ومال السرخسى الى قول الكرخى \* وان استاجر

الاشجار ليرتفع عليها الثمار لا يجوز ولكنه لو ترك بناء على الاجارة تطيب الزيادة ولا يجب الاجر \* ولو اشترى حصلا واسا تجر الارض وترتفع  
القصب لا تطيب الزيادة ويجب اجر المثل (٣٧٨) لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة يصح واستجار الاشجار لم يتعارف فلا يصح

وان بين المدة فاعتبر مجرد  
الاذن فطاب ولم يجب اجر  
المثل لعدم الاجارة رأسا \*  
والحيلة ان يقول المشتري  
للبائع جعلت لك جزأ من  
الف جزأ من هذه الثمرة  
على ان تعمل فيها بالمسافة  
وانما يحتاج الى الإبقاء قبل  
النهاي وحينئذ تجوز  
المسافة ويصح نصف الثمار  
مشاعا قبل بدو الصلاح من  
شريكه جائزا لمن غيره  
كبيع نصف الزرع من  
شريكه \* واقضى السعدي  
على انه لا يجوز من شريكه  
أيضا باع نصف نزل الكرم  
والعنب قدر المجموع لا يجوز  
وبعد ذلك ان لم يلفظ بلفظ  
العنب وصار عنباً بقلب جائز  
أما لو ذكر لفظ العنب لا يعود  
جائزا \* اشترى العنب كل وقر  
بكذا والقر معروف عندهم  
ان كان العنب من جنس  
واحد يجوز عند الامام في  
فرد كافي الصبرة وعندهما  
يجوز في الكل والفقهاء على  
انه يجوز عند الكل في الكل  
فيه وان كان من اجناس  
مختلفة لا يجوز عنده اصلا  
وعندهما ما يجوز في الكل  
والفقهاء على انه يجوز عنده  
في الكل ويكون كل وقر عا  
قال احمد ومجلس التسليم  
أم اختلف والفتوى على  
قولهما ما يسيّر المسلمين \* وشراء  
الشجرة على ثلاثة أوجه  
اما بشرط القطع وانه صحيح  
في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعروقه على العادة ويدخل اصلها اليهما  
في البيع ولا يحفرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين

مرهوناً في يده ذكر في الجامع أنه يصير قابضاً وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة وإذا صححت الهبة بالقبض  
بطل الرهن فيرجع المرتن بدنيته على الراهن كذا في البدائع \* وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى  
الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع \* والاصل أنه  
متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير  
المضمون عن المضمون كذا في الجوهرية الثرية \* استودع أخاه عبداً وثوباً أو متاعاً وداراً ودابة ثم قال وهبت  
لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الأخيه وقبضه في المجلس أو بعده بامر  
بالقبض ناصح فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية \* وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة  
تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية \* هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة لا تجوز سواء  
كانت من شريكه أو من غير شريكه ولو قبضها أهل تفيد الملك ذكر حسام الدين رحمه الله تعالى في كتاب  
الواقعات أن المختار أنه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر أنه تفيد الملك كما فاسد او به يفتي كذا في  
السراجية \* ويشترط في هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة أن يكون قد را معلوما حتى لو وهب نصيبه من  
عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة التوجب المنازعة كذا في الجرار الرائق \* وإذا علم الموهوب له نصيب الوهاب  
ينبغي أن تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخسي \* هبة المشاع فيما  
يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة صحيحة عندهم أو فاسدة عند الامام وليست باطلا حتى تفيد الملك  
بالقبض كذا في جواهر الاخلاط \* ذكر الصمد الشهاب اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت  
الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك لمكافاسد اقال وبه يفتي كذا في الفتاوى العتبية \* لا يثبت الملك  
للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية \* والشروع من العارفين فيما يحتمل القسمة مانع  
من جواز الهبة بالاجماع وأما الشروع من طرف الموهوب له فمانع من جواز الهبة عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى خلافا لهما كذا في الذخيرة \* ولو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا  
غنيين فوهب لكل واحد منهما نصفاً أو بيم فقال وهبت منكماً أو وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا  
ولهذا الثلثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في  
الثلاثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز في فصلين وهما اذا وهب ماله أو نصفين ولا تجوز على التفاضل  
وفي الكرخي قال ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا  
نصفها ولهذا نصفها جائز لانه وهبها لهما ففسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت  
لك نصفها ولهذا نصفها لم تجز لانه أفرد أحد النصفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعاً ولو قال  
وهبت لكما هذه الدار لثلاثا ولهذا الثلثا لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وجازت  
عند محمد رحمه الله تعالى فانفق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على فساد هذا العقد من أصاب  
مختلفين أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فافسدهم لوجود الاشاعة في القبض وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى  
فقال لما خاف بين نصيبهم ما دل على أن العقد لا أحدهما غير العقد لا آخر فصارك أنه أفرد به العقد ولان  
القبض شرط في الهبة كالأمر كذا في السراج الوهاج \* اذا وهب اثنان من رجل داراً فانه يصح بالاجماع  
كذا في المضمرات \* والمفسد هو الشيوع المتعارف لا الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع  
أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية \* ولو وهب  
مشاعاً فيما يقسم ثم أفرد وسلمه صح هكذا في السراج الوهاج \* ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب  
الجميع وسلم متفرقاً جاز كذا في التارخانية \* قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها  
الآخر لرجل آخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الى الأول حتى وهب النصف الثاني للثاني ثم سلم الدار

في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعروقه على العادة ويدخل اصلها اليهما  
في البيع ولا يحفرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين

بناءً ونحوه أو يقطعها من وجه الأرض فاذا قلع أو قطع ونبت من العروق أخرى فللبائع رضا المشتري بدخول ذلك القدر في ملكه إلا إذا قطع من أعلى الشجرة فالنابت اذن للمشتري وإن بشرط القرائن إلا بمر بالقطع وإن قلع له (٣٧٩) إن بغرس مكانها أخرى وإن مطلقاً قال الثاني لا تدخل الأرض

وقال محمد رحمه الله له

الشجرة مع القرار كفي القرار

والقصة والهبة والصدقة

والوصية على الاختلاف

والفتوى في مسئلة البيع

على قول محمد وإذا دخل

ما تحت الشجرة في التصرفات

التي تدخل بقدر غلظتها

وقت البيع فإذا زاد الغلط

عليه للبائع تحت الزائد ولا

يدخل ما انتهى إليه العروق

والأغصان وبيع التبن قبل

الذرة لا يجوز لأنه معدوم

وبيع الكدس قبل التذرية

يجوز وشراء حليج قطن لم

يندف وجهه قبل الحليج أو

النوى في التمر واللؤلؤ في

الصدف أو البذر في هذا

البطيخ ورضي البائع بقطعه

فالبائع فاسد بخلاف بيع

الحنطة في سنبها لأن الغالب

وجودها ويقال أيضاً أنها

حنطة \* اشترى مائة من من

هذه الصبرة بجوز \* باع حنطة

أو شعير في ملكه ولم يصف

ولم يشتر والمبيع موجود في

ملكه صح وكذا الوباغ أرضه

ولم يذ كر الحدود ولم يشتر

اليها وكذا لو قال بعثك

كراً من حنطة وفي ملكه كراً

واحد يصرف إليه فان كان

أنه من من كراً فالبائع باطل

في الكر لأنه باع المعدوم

والموجود وكذا لو قال بعثك

جارية وله واحدة فان اثنان

اليه ما جازت الهبة لها عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو هب الدار لهما جلة كذا في  
المبسوط \* ولو هب درهمًا صحيحًا من رجلين اختلعه وافيها الصحيح أنه يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي أن  
يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو هب بعض الدراهم من إنسان جاز كذا في الصغرى  
\* رجل معد درهمان قال لرجل وهبت منك درهمًا من ما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن  
والجودة لا يجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه الأول تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت  
وزن درهم منهن ما هو مشاع لا يحتمل القسمة رجل أعطى رجلاً درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن  
والجودة سواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لم يجز وان كان أحدهما أثقل أو أجود أو أردأ يجوز  
ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز  
وان قال أحدهما لك هبة لم يجز كأنما ساء أو مختلفين كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى أهو وقيل سئل  
القاضي بديع الدين عن قال لذي رحم محرم ٢ (بكبري بن بيج ديناراً وبسوى وى انداخت) فقيل ان  
يقبض ٣ (باز كرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التارخانية \* رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال  
ثلاثة قضاء من حقك وثلاثة هبة لك وثلاثة صدقة فضاع الكل يضمن ثلاثة الهبة لأنها هبة فاسدة ولا  
يضمن ثلاثة الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي \* اذا هب الرجل  
لرجل نصف عبداً أو ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط \* قال ولو هب رجل لرجلين نصف عبدتين أو نصف  
ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زطي ومروى وهروى ونحو ذلك جاز وكذلك الدواب المختلفة  
على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوماً كذا في المبسوط \* واذا هب نصيباً في حائط  
أو طريق أو جام أو سمى وسلطه على القبض فهي جائزة كالأهوب بيناه لا تخرج جميع حدوده وحقوقه  
مقسوماً مفروغاً فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن عمر البيت مشترك بينهما وبين آخر جاز كذا في جواهر  
الاخلاطى \* (١) رجل دفع ثوبين الى رجل وقال أهما مشئت فهو لك والآخر اقلان فان بين الذي له قبل  
أن يفترقا جازوا الا فلا كذا في السراجية \* قال عبداً أذن عليه دين كثير وهبه مولا لرجل لم تجز هبته  
والدين في رقبته يباع فيه إلا أن يؤدى عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لم تجز أن الهبة لا تتم للغرماء أن  
يطلوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالبعد ولم يقدر عليه للغرماء ان يأخذوا الواهب بقيته يوم هوب  
كذا في المبسوط \* والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة الكبير أنه اذا كان دفع الى آخر ألقا  
وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكك الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى  
الغياصة \* رجل أعطى رجلاً نصف داره هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها  
فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية \* ولو هب نصف الدار أو تصدق وسلم  
ثم ان الواهب باع ما هوب أو تصدق ذكر في وقف الاصل أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* ونص في  
الاصل أنه لو هب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز ونص في الفتاوى أنه هو المختار  
كذا في الوجيز للكردي \* عبد بين رجلين وهب أحدهما لهذا العبد شياً فان كان الموهوب مما يحتمل  
القسمة لا تصح أصلاً وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا  
في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتائية ولو هب الحربى المستأمن لمسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز

ترجمة

٢ تناول هذه الخمسة دنانير لك ورمها واجهته ٣ أخذها ثانياً

(١) قوله رجل دفع ثوبين الخ تقدم هذا الفرع آخر الباب الاول معزو المحيط السرخسي فالاولى اسقاطه  
من أحد الموضعين اه يجزى

فسد للجهالة وقد أعادنا مسائل بيع الأرض بعد إعطائهم الزراعة لقولنا ونفارب تركها باعها وهي في عقد زراعة الغير فالجواب في  
على أنه اولى في مدته من كان البذر منه فان أجاز فلا شئ له وفي مجموع النوازل فان أجاز وفيها غلة فالكل للمشتري وإن لم يجز لا يجوز البيع

وكذا في الكرم ظهرت الثمار ولا وقيل الجواب على تفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد القاء البذر لا يجوز زوقه ان من المزارع لا يجوز ولا يجوز  
وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز به ائقي (٣٨٠) المرغباتي وذكر القاضي ان البذر اذا كان مشروطا من العامل زرع

القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فهو به أحدهما صح والبيان اليه كذا في التنازعانية \* ولو  
وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم تصح والخيلة فيه ان يودع المتاع أولا عند  
الموهوب له ويحلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو هب المتاع دون الدار وحلى بينه  
وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وحلى بينه وبينهما صح فيهما جميعا كذا في الجوهرية النيرة \* وان  
فرق في التسليم نحو ان يهب أحدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي  
المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو هب الارض دون الزرع أو الزرع دون  
الارض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وحلى بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لأن كل  
واحد منهما ما متصل بصاحبه اتصال جزم بجزء فصار بمنزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو هب كل واحد  
منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع أو الزرع ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة  
فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما ما أهم ما قدم كذا في السراج الوهاج \* ولو هب الدار ولم  
يسلم حتى وهب المتاع وسلمها مجله جازت الهبة فيهما ما اذا وهب الجراب والحوالي ولم يسلم حتى وهب  
الطعام وسلم مجله جازت الهبة في الكل كذا في المحيط \* ولو هب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله  
اقبضها أو سلمت اليك اذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التنازعانية \* هبة الشاغل تجوز وهبة  
المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن  
القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز  
ولو هب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظيره كذا في الفصول العمادية \* رجل وهب أمهة لرجل وسلمها  
اليه وعليها حل وفيها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له والمتصدق  
عليه لم يكن العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب الذي عليها قد مرست عورتها ينبغي  
أن يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه  
وي دفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وهب دابة وعليها سرج ولجام دون  
السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط  
\* ولو وهب الدابة وعلم احملا لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمعة  
تجوز ولو وهب القمعة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي \* وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة  
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز للرجل أن  
يهب لامرأته ولا أن يهب لزوجها أو لاجنبي دارا وما فيها ساكنة وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة  
\* ولو وهب زرعاً في أرض أو غرابة شجرة أو حلبة في سيف أو بناء في دار أو قفيزاً من صبرة أو امرأه بالحصاة  
والجزاز والزرع والنقض والكيل وفعل صح استحساناً ويجعل كائنه وهبه بعد الجزاز والحصاة ونحوهما  
وان لم يأت به بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي \* ولو كانت الدار في يده باجارة وهب له البناء جاز كذا  
في التنازعانية \* ولو هب داراً بمتاعها أو ساهاها مستحق المتاع صححت الهبة في الدار كذا في الكافي  
\* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذلك صاحب المحيط في الباب الاول من هبة  
الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم استعير غصب متاعاً ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار  
من المستعير صححت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من  
المستعير كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس عموها بل انما لم تكن مشغولة بملك الواهب  
وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية \* لو أودع المتاع والدار ثم وهب الدار صححت الهبة فان  
هالك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول

أم لا يتوقف البيع على  
اجازة العامل وصاحب  
المحيط ان البذر لمن المزارع  
لا ينفذ البيع في حقه لانه  
في اجارته وان من المالك  
ينفذ لانه اجيره وان من  
المالك لكنه زرعه ولم  
ينبت لا ينفذ بيعه لانه تعلق  
به حق المزارع ولو لم يزرع  
لكنه كرب أو حفر الانهار  
فظاهر الرواية وهو الصحيح  
نفذا لبيع بلا رضا المزارع  
وقيل لا وفي الكرم لا تفانق  
حق العامل على ام لا \*  
الولو الجي البيع بعد ما زرعه  
العامل والبذر من ربه قبل  
النبات برضا العامل جائز  
ولاشئ للعامل لعدم ثبوت  
حقه قبل النبات وان من  
قبل العامل قبل النبات  
برضا جاز له عن ما يخص بذره  
لانه ملكه وان بعد النبات  
في الحالين اذا أجاز البيع  
ونصيب العامل قائم ولو بلا  
رضاه ملك العامل ابطال  
البيع وذكرنا لو تار ان يبيع  
الارض بعد النبات لا يجوز  
بلا رضا العامل فقيده دل  
على الجواز قبل النبات بلا  
رضاه وقد ذكرنا انه موقوف  
على اجازة العامل \* والكرم  
والنخل ان لم يخرج يصح بلا  
رضاه لعدم ملكه انما أجز  
عله وفي غريب الرواية اجاز  
المزارع على ان يكون على  
نصيبه فالبيع فاسد وقد  
ذكرنا انه يجوز حصة المزارع على حاله وأشار في الاصل ان يبيع الارض مع نصيب المزارع لا يجوز وفي يبيع غريب  
الرواية اشترى الارض المزروع المشتري بلا رضا المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال ففسد فان صبر الى الحصاد وأجاز المزارع جاز

محمد  
الرواية اشترى الارض المزروع المشتري بلا رضا المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال ففسد فان صبر الى الحصاد وأجاز المزارع جاز



وان اجاز على أن نصيبه على المزارعة لا كما ذكرته وانما عرّب الارض ارضه بقسطه من الزرع بلاذن المزارع ان طلب تسليمه في الحال فسد وان صبر الى الحصاد جاز ولا يتصدق المشتري بما زاد فيه لانه حدث (٣٨١) على ملكه وكذا اذا باع داره بعد ما اجر ان صبر المشتري حتى

تنقضي المدة يجوز البيع وان طلب تسليمه في الحال فسد البيع \* وقد ذكر الصدر والناطقي نخلة بينهم عليها تمر أو أرض فيها زرع مشترك باع أحدهما نصيبه من الأرض أو النخلة أو الزرع أو التمر يجوزو يقوم المشتري مقام البائع ولا ضرر فيه \* وقد كرسخ الاسلام باع أحد الشريكين حصته من الزرع من شريكه بلا أرض قبل الادراك لم يجز للزوم ضرر على المشتري في غير المعقود عليه لان البائع يأمر بالعقار ليضرغ ارضه واجاب صاحب المنظومة فيمن اشترى كرما بغلته المدركة ومنع الاكار المشتري عن حصته ان البيع برضا الاكار لا يصح منعه ولو بلا برضاه لا يصح البيع وحصته مانعة جواز البيع \* باع ارضاً على وجه لم يدخل زرعها في البيع افتى صاحب المحيط بفساد البيع كبيع جندع من سقف وافتى البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز البيع \* باع الارض بلاذن المزارع والزرع بقل ذكر في الاصل انه يوقف على اجازة المزارع كالمستأجر فان أجاز له جاز لا بطله حقه وان لم يجز خير المشتري بين الفسخ والتربص الى رفع الزرع لعجز البائع

محمد رحمه الله تعالى أمافي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التارخانية \* ولو وهب جواً القابض فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له أو وهب جواً بما فيه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجواق كذا في المحيط \* وكذا لو وهب جواً القابض فيه من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجواق صحّت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيان \* وهب داراً وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له أولاً فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعاً وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب داراً لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينابيع \* ولو وهب أرضاً بما فيها من الزرع وسلمها أو وهب نخيلاً بما فيها من الثمر وسلمها ثم استحق الزرع والثمر بدون النخيل والأرض فالهبة باطلة في الأرض والنخيل كذا في المحيط \* وهب أرضاً وزرعاً فيها استحق وسلم ثم استحق أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال اغبره وهبت لك هذين البتين وأحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحضتي من هذا البيت الآخر جازت الهبة كذا في خزائن المفتين \* في الفتاوى العنابية ولو وهب داره لأمير أنه ولما في بطنها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله لحي كذا في التارخانية \* وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط \* ولو أعتق ما في بطن جارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وقد ذكر في عتاق الاصل لودبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيهار وايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعاً وقيل جازت الهبة فيهما (١) والصحيح هو الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز وفي التدبير لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسقطه على طلبها وقبضها امتي وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية \* اذا وهب مال المضاربة للمضارب وبعضه الى الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط \* أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الرمح قالوا ان كان المال قائماً لا يصح لكونها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحّت الهبة لكونها اسقاطاً حينئذ كذا في الظهيرية والله أعلم

### \*( الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل ) \*

ولو قال لا خير أنت في حل عمّا كنت من مالى فله أن يأكل الا اذا قامت أمانة النفاق كذا في المتن \* رجل قال لا خير من كل من مالى فهو في حل الفتوى على أنه يحل كذا في السراجية \* عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغنى والفقير وهذا هو المختار كذا في الفتاوى الغيائية \* قال لا خير حلتي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأه ان كان صاحب الحق عالمه بريء حكيم وديانة وان لم يكن عالمه بريء حكيم بالاجماع وأما ديانة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه (١) قوله والصحيح هو الفرق الخ هو أن التدبير لا يزيل ملكه عما في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل بما ليس بموهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق فافي البطن غير مملوك اه بحرارى

عن تسليم المبيع وان اجاز البيع يؤمر المالك والمزارع بتسليم الارض الى المشتري ثم يدفع المشتري الارض الى المزارع باجر المثل الى الحصاد لجواز اجارة العقار قبيل القبض عند الامام خلافاً لمحمد فامر القاضي بالتسليم فيه ترفع الخلاف ولا يصح الامر بالقلم لعدم التعدي وان كان

الزراع لرب الارض باع منه الزرع بثمن معلوم وتقابضتم آجر منه الارض وكذا في الشجر والكرم بدفعهم ماملة ويبيعهم منه ثم يوزع الارض منه هذا اذ لم يسم الزرع اما اذا سماه (٣٨٣) يتوقف على اجازة المزارع فان لم يجز نقض الحاكم البيع في الارض وحصة ربهان

الزراع لانه يصير كبيع نصف الزرع شائه ولا يمكنه التسليم الا بضرر يلزم فيما لم يبيع فلا يجوز وان لم ينقض الى ان ادرك جاز البيع في الارض وفي حصة ربهان وان طلب البائع النقص وان المشتري ليس له ذلك بخلاف عكسه لان النقص حق المشتري وذكر الولوالجي ان يبيع الارض بلا رضا المزارع وقوف على اجازته فان لم يجزه خبر المشتري في ظاهر الرواية والامر في النقص اذا اختصم البائع والمشتري عنده عدم اجازة المزارع قبل الحصاد الى المشتري وذكر القاضي يبيع الارض بلا زرع أو عكسه يجوز وكذا يبيع نصف الارض بدون بيع نصه بدونه الا الآن يبيع الا كرم المالك وان باع رب الارض من الاكار لا يجوز الا اذا كان البذر من الاكار فيجوز وفي الجامع الاصغر يبيع المزارع حصته من رب الارض أو من غيره لا يجوز وفي موضع آخر يبيع من رب الارض قبل النبات لا يجوز وبعده يجوز وفي الفتاوى الزرع اذا كان كله لواحد أو كان مشتركا بين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد قد قسطنه بلا ارض ان صدر كجاز وان لم يكن مدر كالا يجوز فان لم يفسخ حتى ادرك عاد جازا لزوال

الفتوى هكذا في الخلاصة دفع الى آخر شيئا فخلطه بما له ثم استحل صاحبه وكان بغلبة ظنه أنه لا يمكنه تمييزه فخلطه في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يرد كذا في القنية ولو قال لا خرائت في حل من مالي حينما أصبت فخذ منه ما شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا على الدراهم والدنانير خاصة ولو أخذ من أرضه أو شجره فأكهة أو لوزة أو حلب بقرو أو غنمه لا يحل له ذلك كذا في الظهيرية ولو أخذ فأكهة أو ابلا أو غنما لا يحل كذا في الخلاصة رجل قال أبحث فلان أن يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الا كل كذا في محيط السرخسي فان ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يبعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في التتارخانية رجل له على آخرين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون أبرئني مما لك على فقال في الدارين أبرئك قال نصير لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلة يبرأ من الكل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في القضاء كما قال ابن سلة وفي حكم الاخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة قال لا خرائت في حل مما لك من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج قال جعلتلك في حل الساعة وفي الدنانير في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة ولو قال لأخاصك ولا أطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشي وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن سبب دابته لعله فأخذها انسان واصلحها لمن تكن قال لمن سببها وان قال من شاء فليأخذها أو أخذها رجل فهي له قال الفقيه أبو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين أو لم يقل ذلك أصلا فالدابة على ملك صاحبها وله أن يأخذها من وجهه او في الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك القول أو قال مطلقا كذا في المحيط ولو سبب دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسيب الدابة فالواقي الطير لا ينبغي أن يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذ لم يقل هي لمن أخذها هكذا في فتاوى قاضي خان رجل سبب دابته فأصلحها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها أو فروا قال قلت حين خليت سبيلها لمن أخذها فهي له أو أنكروا قيمت عليه البينة أو استخلف فشكل فهي لا أخذ سواء كان حاضرا مع هذه المقالة أو غاب فبلاغه الخبر كذا في الخلاصة سئل أبو بكر عن رعي ثوبه لا يجوز أن يأخذها أحد حتى يقول حين رماه من أراد أن يأخذها فليأخذها وفي الواقعات عن رفع عينا فزعم الرافع أن الملقى قال من أخذها فهي له وأقام البينة عليه أو حلف المدعي فأبى فانها تكون لا أخذ وان كان الملقى غير حاضرا لكن أخبر بما قال الملقى وسعه أن يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى وفي العيون ولو أن رجلا غصب من رجل دارا أو دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغصوب منه أنت منها في حل فانه يبرأ من ضمانها وهي على حالها للمغصوب منه كذا في التتارخانية غصب عينا فخلطه مالكم من كل حق هو له قبله قال أئمة بلح التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم كذا في القنية وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حلت لك قال هو هبة وان قال حلت لك منه فهو راءة كذا في الذخيرة ولو قال (تراجل كرم) وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال (همه غريمي خور داجل كرم) يبرأ غريمه ولا يدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة في نوادر هشام رحمه الله تعالى في سرقين الدابة في الخان اذا ذهب صاحبها فهي لمن أخذها ولا يكون صاحب الخان أولى بها كذا في التتارخانية اذا ذهب للصغير شيئا من المأكول قال محمد رحمه الله تعالى يباح لوالديه أن يأكلوا منه وقال أكثر مشايخ بخاري رحمه الله تعالى لا يحل كذا في

ترجمة  
٢ جعلتلك في حل ٣ جعلت جميع غرمائي في حل

المانع وهو لزوم الضرر لطلبة المشتري بتفريق الارض بكس من سقف القاضي شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه السراجية من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من آخر لا يجوز وان باعها مجله يجوز ولذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم

نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منه ما جاز \* وفي موضع اذا باع رب الارض نصيبه من الاكارم يجوز وكذا في المساقاة اذا اشترى العامل حصة مالك الاشجار لكنهم اذا لم يتنازعا حتى ادرك جاز البيع زال المفسد ولو مدركا (٣٨٣) وقت البيع جاز بيع كل من الآخر \* وفي

النوازل ارض بينهما فاقطن باع أحدهما حصته من القطن من شريكه أو أجنبي بلا أرض لا يجوز وكذا الكرم بين رجلين باع أحدهما حصته من الانزال وهو حصصهم ان طلب القطع في الحال يحكم بالفساد وان صبر حتى أدرك لا \* وفي العدة باع الاكارم من ربحا حصته لا يسقط من الاكارم العمل الى تمام المدة وان باع الدهقان نصيبه من غيره وجاز البيع سقط العمل من الاكارم \* وذكر صاحب المنظومة باع الدهقان حصته من نزل الكرم بلا رضا الاكارم لا يجوز ولا كار ان يقول لا اعمل للشري وان برضاه بطلت المساقاة وان اشترى حصة الاكارم بلا رضا الدهقان لا يجوز و برضاه جاز وخرج الاكارم عن المساقاة \* وذكر الديناري باع العامل والمالك نصف التزل مشاعا قبل الادراك لا يصح للـ لزوم الضرر اذا طلب القسمة وكذا الزرع قبل الادراك \* ولو باع رجل نزل كرمه وهو حصصهم جاز لانه مال مقدور التسليم \* القاضي باع حصته من البطخة المشتركة والقطع يضره لم يجوز ونصيب البائع قبل القبض للشري ولو اجاز الشريك البيع ثم رجع عن الاجازة ذلك لان نصيبه من الضرر لا يلزم على أحد \* واذا

السراجية \* وأكثر مشايخ بخاري على أنه لا يباح كذا في جواهر الاخلاط \* أهدي للصغير الفواكه يحل لو اهدى كاهل الان الاهدى الى ما ذكره الصبي لاستصغار الهدية ولو أن رجلا اتخذ ولية للختان فأهدى اليه الناس اختاف المشايخ رجحهم الله تعالى فيها قال بعضهم هي للولاء سواء قلوا هي للصغير أو لم يقولوا سموها الى الاب أو الى الابن لانه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه أبو الليث رجحه الله تعالى ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وان كانت الهدية دراهم أو دنائير أو سبيا من متاع البيت أو الخيول فان أهداه أحد من أقرباء الاب أو من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فأهدى الناس هدايا ووضعا وبين يدي الولد فواء قال المهدي هذا للولد أو لم يقل فان كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمل للصبيان مثل الصولجان والكره فهو للصبي لان هذا تملك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنائير ينظر الى المهدي فان كان من أقارب الاب أو معارفه فهي للاب وان كان من أقارب الام أو معارفها فهي للام لان التملك ههنا من الام عرفا وههنا من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ ولية لزوج أو ابنة فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئا وتعدرا الرجوع الى قوله أما اذا قال أهديت للاب أو للام أو للزوج أو للزوجة فالقول للمهدي كذا في الظهيرة \* رجل قدم من السفر وجاءه دايالى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين أولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدي قائما يرجع في البساتين اليه وان لم يكن قائما فاصطليح النساء خاصة فهو لامرأته وما يصلح للصغار من الاناث فهو لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهو لهن وما يصلح له فهو له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدي ان كان من أقارب الرجل أو معارفه فله وان كان من أقارب المرأة أو معارفها فلها فان التعويل على العادة هكذا في المحيط \* رجل بعث اليه بهدية في اناء أو ظرف هل يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء ان كان تريد أو نحوها يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اناء أخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه أو نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له أيضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف أو اناء ومن العادة رد الطرف والاناء لم يملك الطرف والاناء وذلك كالتقصاع والجراب وما أشبه ذلك وان كان من العادة أن لا يرد الطرف كقواصر الترفا لطرف هدية أيضا لا يلزم رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان أمانة في يد المهدي اليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفريقه فان اقتضت تفريقه وتحويله عنه لزمه تفريقه كذا في السراج الوهاج \* سئل ابن مقاتل عن قوم جالس على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخر ومن هوليس يجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولو تناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان أن كل من كان في تلك الضيافة اذا أعطاه جازوه يأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال لا تدخل كرمي وخدم من العنب لم يزد على هذا فالتحاران يأخذ منه شعبة كذا في الفتاوى العتبية \* وان قال خدم من البر يأخذ منونين كذا في المحيط \* صبي أهدي وقال ان أبي أرسل اليك بهذه الهدية يحل له تناول الان يقع في قلبه أنه كاذب كذا في الملتقط \* قال أبو يوسف رجحه الله تعالى لو اشترى ثوبه عشرة فأرجع له لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال الوكيل لأسلم من تناول مالك فقال لا امرأنت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له أن

(٢) قوله عذيرة باعين المهمله ثم الذال المجهمة هي طعام الختان وما في النسخ من رزقه بالعين المعجمة والذال المهمله فحريف اه بجرأوى

أراد ان يكتب كتابا فيما اذا باع رب الارض أو الكرم نصيبه من الزرع والتمر ولم يبيع الاكارم نصيبه من الزرع والتمر مدركا كتب نصيب البائع بانفراده وان لم يكن مدركا الحق به حكم الحاكم وقال وحكمه يصح ما حكم من حكم الاسلام \* هذا اذا لم يوافق الاكارم البائع وان وافق باع

الكل جلة النصف بحكم انه ملكه والباقي بحكم الاذن من شريكه ثم يتقايلا في البيع في حصة العامل بأذنه فيبقى للمشتري النصف ووجه ثالث ان يكتب البيع كاذ كزنا غيره انه لا يكتب (٣٨٤) فيه لا خيار للمشتري ولا قبضه المشتري ثم يمكن ان يدرك فاذا ادرك انقلب جائزا

بأخذ جلة مائة أو خمسين وله أن يتناول من ماله من المأكول والمشروب والمدايرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط \* رجل أهدي الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية \* بقرة بين اثنين تراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لهما فلهما بأية باطلة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان جعل في حل الآن يستهلك صاحب الفضل ثم جعله في حل فحينئذ يحل لأن الأول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجوز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية \* انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية \* في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا الوكيل كذا في القيل هو برى \* ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو برى لا يبرأ كذا في التناخلية \* ولو بعث الى غيره صقراطا هدية ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراطا وكذا الوعوضه المهدي اليه كذا في القنية والله أعلم

### \* (الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين) \*

هبة الدين من عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غيره من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التناخلية \* هبة الدين من عليه الدين وابرأؤه يتم من غير قبول من المدينون ويرتد برده ذكره عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فأبرأه الدين منه أو وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله برى وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المدينون يبرأ قبل أو لم يقبل الا أنه ترتد الهبة والابرأء في سائر المدينون بالرد هذا كله في حق الاصيل وأما هبة الدين من الكفيل وابرأؤه عن الدين فالهبة منه لانهم بدون القبول وترتد بالرد وابرأؤه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي على الاصيل أو أبرأه فبالتقبل الرده فهو برى وكذلك لو كان ميتا فأبرأه منه وجعل في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابرأء يعمل رده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعمل رده والبراءة معاضية على حالها كذا في الذخيرة \* لو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه ان قبل برى الاصيل والكفيل وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث المدينون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضيان \* ولورث الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى آهو ولو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في هبة الدين من المدينون اذا لم يقبله حتى مات المدينون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتبية لو وهب الدين لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز هكذا في التناخلية \* ولو قال له الغريم أبرأني عمالك على فقال قد أبرأك من ديني عليك فقال لا أقبل فهو برى كذا في الخلاصة \* وهب أحد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة قدود وعروض صح استحسانا كالصالح قال رضي الله عنه وهبة حصته من العين لوارث أو غيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها كذا في القنية \* وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المدينون ثم قال له ٢ (واي كره مرابو دامت بتوحيشيدم) هبة الهبة واذا هبت الهبة كان للمدين أن يرجع على رب المال بعد دفعه الى رب الدين كذا في التناخلية \* وهب رب الدين من المدينون فلم يقبل ولم يرده حتى افترقا عن المجلس فخا

٢ الدين الذي كان لي وهبته منك

لزوال المانع ثم يكتب قبضهما المعقود عليه وانه لم يبق للزارع ولا للبائع هذا قبله حق واذا باع نصف نزل الكرم مشاعا لا يجوز ولو باع الكل ثم تقايلا في النصف يجوز فلو كان فضولي باع النصف الآخر لا يجوز أيضا \* اشترى قصيلا ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام وقال لا يبطل وشراء قصيل الخنطة بالخنطة كيلا أو جزا فاجوز لان هذا بيع الحشيش بالخنطة فيصح كيفما كان \* باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع نبت أم لا \* وفي التجنيس الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض نبت أم لا وهو الصواب وكذا الوبايع شجرا عليه ثم لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفردا لا يجوز \* وافق أبو بكر الاسكاف وأبو نصر الفقيهان البذر اذا كان فسد في الارض أو نبت لكنه بحال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفساراده فصار جزأ من الارض وان لم يفسد في الارض أو نبت وصار بحال له قيمة لا يدخل \* وافق أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها وبه أخذ \* واختار في الصغرى دخول الثمر في بيع الشجر والزرع اذا لم تكن لهما قيمة في بيع الارض بلا

ذكر وكذا الشجر ممترا أو غير ممترا ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وان موجودا وقت البيع وكذا اقوام الخلاف على ما عليه بعد الفتوى منتقى \* اذن له بزراعة فارد ان يخرجها بعد الزراعة ليس له ذلك ولو كان له قمار زرع فباع الزرع لا الارض ترك الارض على البائع

باجر المثل الى الحصاد واذا كان في الزرع لا ينتفع به كالتين وفي ينبغي ان يستثنى ليجوز البيع وقال السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط التبرك الى الادراك لانه ينتفع به في المال كله وبالحش وان لا على (٣٨٥) تقدير التبرك الاول ان لا يجوز وقال شمس

الائمة في شراء ثمرة بستان  
ظهر البعض الاصح عندي  
عدم جواز البيع لانه  
لا ضرورة اليه لا مكان شراء  
الاصول فيكون المتولد على  
ملكه وان كان لا يسخر به  
نفس البائع يشتري الموجود  
بعض الثمن ويؤخر العقد  
في الباقي أو يشتري الموجود  
بكل الثمن ويحمل البائع له  
الباقي فيحصل المقصود بهذا  
فلا حاجة الى بيع المعلوم  
\* وعن عبد الكريم بن محمد  
اشترى ألوان الثمار في  
بستان ادرك البعض ولم يدرك  
البعض وليس لها قيمة اذا  
كان الاكثر لها قيمة يجوز لان  
الاقل تباع الاكثر وما ليس له  
قيمة كالخوخ والمان والتين  
يشتري المقتوم بكل الثمن  
ويبيع له البائع الباقي فيتناوله  
بالاباحة \* وفي الملتقط ان  
ادرك البعض واشترط التبرك  
الى ادراك الباقي جاز الشراء  
والشرط ايضا وان لم يجعل  
للتبرك أجلا معلوما ولا يملك  
البائع الامر بالتقاطه الى أن  
يدرك وفي مختصر الكرخي  
بداصلاح بعض الثمار  
والبعض يتقارب ادراكه  
كالنخل اشتراه بشرط التبرك  
يجوز عند محمد رحمه الله للعادة  
وان كان يتأخر كثيرا كالعنب  
يدرك بعضه قريب الشتاء صح  
في المدرك لافي الباقي \* وفي  
الملتقط بيع الثمار كالخصرم

بعد أيام ورده اختلف فيه والصحيح أنه لا يرتد كذا في جواهر الاخلاط \* وهل يشترط لصحة الرد مجلس  
الابرا \* اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في التارخانية \* ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد  
التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد برد  
المولى قيل بأنه يرتد باجاءها هو المختار كذا في الغياصة \* اذا كان الدين بين شر يدين فوهب أحدهما نصيبه  
من المدينون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كالأو وهب نصف العبد  
المستترك كذا في الصغرى \* من عليه الدين اذا وهب مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة بالدين كذا  
في المحيط \* رجل قال لملكته وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه  
كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى أهو سئل برهان الدين عن مات مفا ساء عليه دين فقتل ع انسان بقضاء  
دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه يسقط بموته مفسدا لا يبطل حق المطالبة في  
الآخرة كذا في التارخانية \* سئل ايضا عن المستاجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستاجر  
للاجر ٢ (ما زين خانه بيزارشديم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر  
٣ (آزاد كن كردن اين غريم را) فقال الوارث ٤ (وي خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقط \* قلت سئل  
القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ٥ (هشت يك خویش وکابین بقرزند ان ارزانی داشتم) هل  
يبرأ عن التركة قال لا كذا في التارخانية \* لو قال المدينون تركت ديني عليك أو قال بالفارسية ٦ (حق  
خویش بنوماند) يكون ابراء حتى لا يملك أن يدعى ذلك كذا في الفصول العبادية \* وسئل القاضي جمال  
الدين رحمه الله تعالى عن تبرع بقضاء دين رجل فابرا الطالب المطالب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع  
بما أدى قال له أن يرجع ولو قال لا آخر ٧ (كردن شوی مادر خود را ز حق که مادر تر برگردن وی  
بود آزاد کن) فقال ٨ (آزاد کردم اکروی مادر من بجل کند) فقال ٩ (کردم) هل يكون ابراء قال لانه  
تعليق بخطر وهذا باطل وكذا لو قال لرجل ١٠ (مرا بجل کن) فقال ١١ (بجل کردم اکرم را بجل کنی)  
فقال ١٢ (بجل کردم) لا يصح ابراءه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (كردن او بيزار  
کردم) أو قال ١٣ (آزاد کردم ولكن نامادر مرا بجل کند) يصح هذا ابراء قال ايضا ولو قال ١٤  
(مرا بجل کن تا را بجل کنم) فقال (بجل کردم) فقال (من نیز بجل کردم هر چه دین است) يبرأ منه  
١٥ (وهر چه عین است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التارخانية والله أعلم

### (الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع)

في الفتاوى الغياصة الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها وصرح كذا في التارخانية \* يجب أن يعلم  
بأن الهبة أنواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبي أولی ذی رحم ليس بمحرم أو محرم ليس بذی رحم وفي جميع  
ذلك للمواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة \* سواء كان حاضرا أو غائبا أو أذن له في قبضه أو لم يأذن  
له كذا في المبسوط \* ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا  
أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم يتقرر الواهب

ترجمة

٢ مللنا هذا الدار ٣ اعتق رقبة هذا الغريم ٤ هو معتوق ٥ استنسبت أن يكون ثمنی ومهری للأولاد  
٦ أبقى حقك ٧ اعتق رقبة زوج املك من الحق الذي كان لملك عليه ٨ اعتقته ان جعل  
أمی فی حل ٩ جعلت ١٠ اجعلنی فی حل ١١ جعلتک فی حل ان جعلتک فی حل ١٢ جعلتک فی حل  
١٣ اعتقته على ان يجعل أمی فی حل ١٤ اجعلنی فی حل لا جعلتک فی حل فقال جعلتک فی حل فقال وانا  
جعلتک فی حل من کل دین أيضا ١٥ ومن کل عین

(٤٩ - فتاوى رابع) والتفاح ونحوه قبل الادراك يجوز وفي نحو الخوخ والكثير لا يجوز قبل الادراك الا اذا ادرك بعضها فيجوز  
فيما ادرك وما لم يدرك على تلك الشجرة وفي الظهري باع كل نزل الكرم والبعض في والبعض نصيح ان كان بعض كل نوع یا يجوز وان كان

بعض كل الأنواع إما أو البعض نضجاً لا يجوز والصحيح الجواز في الوجهين وإن باع بعضه أو كان مشتر كالباع قسطه والكل في أو البعض إن من شريكه أفتى السعدي أنه لا يجوز أيضاً (٣٨٦) وقيل إن باع من العامل لا يجوز وإن العامل من رب الكرم يجوز كافي الزرع. القاضي

بذلك هكذا في الذخيرة \* وللواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء كذا في الظهيرية \* وألفاظ الرجوع رجعت في هبتي أو ارتجعت أو وردتني إلى ملكي أو أبطلتها أو نقضتها فإن لم يتلظظ بذلك ولكنه باعها أو رهنها أو أعتق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعاً وكذا الوصية الثوب أو خايط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال إذا جاء رأس الشهر فنقد ارتجعتني لم يصح كذا في الجوهرية النيرة \* أما العوارض المانعة من الرجوع فأشياء (منها) هلاك الموهوب لأنه لا سبيل إلى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها (ومنها) خروج الموهوب عن ملك الموهوب له بأي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا بالموت لأن الثابت للوارث غير ما كان ثابتاً للمورث ولو وهب له بدرجل هبة فقبضها العبد للواهب أن يرجع فيها وكذا المكاتب إذا وهب له هبة فقبضها فللواهب أن يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب أن يرجع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) موت الواهب كذا في البدائع \* ولو أخرج بعضاً عن ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لا يخرج رجوعاً فيها كان الأول أن يرجع فيها كذا في الجوهرية النيرة \* (ومنها) الزيادة في الموهوب زيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له أو لا بفعل وسواء كانت متولدة أو غير متولدة فمما إذا كان الموهوب جارية هزيلة فسميت أودار فبقي فيها أو أراضا فغرس فيها غرساً أو نصب دولاباً وغير ذلك مما يستحق به وهو ثبت في الأرض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير تسمية قسماً كان أو كثيراً أو كان الموهوب ثوباً فبصبغه بعضه أو زعفراناً أو قطعه قسماً أو خايطه أو حشا أو قباء أو صبغ الثوب صبغاً لا يزيد فيه أو ينقصه فله أن يرجع كذا في البدائع \* الحسن بن زياد في المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وهب لرجل ثوباً فبصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في المحيط \* وعند صاحبيه لا يرجع كذا لو صبغه بشئ آخر وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أو لا يقول أي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رجوع وقال رعيما ينفق على السواد أكثر مما ينفق على صبغ آخر وقيل هذا إذا كان السواد لا يزيد زيادة فإن كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان \* والزيادة المتصلة هي الزيادة في نفس الموهوب بشئ أو بحسب الزيادة في القيمة كالجمال والخياطة والصبغ ونحو ذلك وإن زاده من حيث السعر فله الرجوع وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر في المنتقى أنه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبداً كافراً فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبداً لحلال الدم ففعلوا إلى الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففقد الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا في التبيين \* وإن رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها أو يفديه كذا في المبسوط \* ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له أرشه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا في البحر الرائق \* ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الصنعة لم يمنع الرجوع لأن هذه ليست زيادة في العين فأشبهت الزيادة في السعر كذا في التبيين \* وإن كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الأصل كالولد والابن والثمر أو غير متولدة كالأرض والعقرو الكسب والغلة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان (ومنها الوض) كذا في البدائع \* (ومنها) أن يتغير الموهوب بأن كان حنطة فطحنها أو دقيقاً فخبره أو سويقاً فقلته بسم أو كان لبناً فاتخذ منه جبناً أو معناً أو أقطاً هكذا في التتارخانية \* (ومنها الزوجية) سواء كان أحد الزوجين مسلماً أو كافراً كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وإن انقطع النكاح بينهما ولو وهب لأجنبية ثم تزوجها أو وهبت لأجنبي ثم زوجت نفسها منه كان للواهب أن يرجع في الهبة لأن النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها القرابة المحرمية) سواء كان القريب مسلماً أو كافراً كذا في الشمني

كرم بينهم باع أحدهما نصيبه من نزله وهو حصص لا يجوز كالزرع وكذا القطن بين شريكين \* اشترى على أنه سبعمائة من من عنب بعشرة أذرع كرباس فخرج ثلثمائة من فالبيع فاسد ويرد المشتري مثل العنب ويأخذ كرباسه وإن كان استهلكه يأخذ قيمة الكرباس \* وفي الظهيرية اشترى عنب كرم على أنه ألف من فظهر تسعمائة طالب البائع بمحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي وكان قاضي الحرمين يروي عن الامام من جنس هذا و به أفتى الحلواني والسرخسي على أن العقد يصح فيما وجد وبه الصدر وفي المحيط اشترى نصف مافي هذا الكرم المعين من العنب الذي على الكرم على أنه خمسمائة يجوز وجه ذلك القدر اقل أو أكثر وذكر اللامسي أنه انما يجوز إذا وجد خمسمائة \* ولو قال بعث ألف من من العنب من هذا الكرم ان العنب من نوع واحد يجوز وفي الملتقط جواز شراء العنب من الكرم إذا علم أنه كذا كواره وذكرها ونظر المقومين لتقدير القيمة فإن شرط أنها كذا كواره يجوز إذا استجمعت فيها

شروط السلم والألا وعلى المشتري ضمان متلفه ولا شيء عليه من غير الباقي وإذا كان العقد جائزاً الذي لا يشترط فيه ولا ذكرها وعددها فإذا وجدها ناقصاً أو زائداً لا شيء لأحدهما على الآخر لأنه اشترى بالجملة بلا تقدير \* هرجه درين خيار زارست از سبزی



بتوفر وخته وفيه سلق دخل أيضا وقال ابن الفضل فممن له قطن في ارض باع منها مائة من ان كان ادرك أكثره بان كان مثلا على الارض الف  
من ادرك منها مائة وباع منها مائة من يجوز الا فلا فعلى هذا الواع الف من من عنب (٣٨٧) هذا الكرم والكل مدرك يجوز باع تمرا

على رأس النخل وخلي البائع  
بينه وبين التمر وقال برئت  
منه وقبله المشتري ثم اصابه  
آفة هلك من مال المشتري  
لان التخلية تسليم وفي شروط  
الظهري شراء الزرع قبل  
الادراك يجوز ويؤمر بالقطع  
وان اراد الترك الى الادراك  
ذكر نانه يستأجر الارض  
وفي الثمار يجوز الشراء أيضا  
قبل الادراك ولا يمكنه  
استئجار التخليل على الترك  
لعدم العادة وقد ذكرناه  
وان اراد ان يلزم الترك  
يكتب ان هذا المشتري  
حق ترك الثمار على هذه  
الاشجار مدة كذا بأمر  
لازم وحق واجب فانه يجوز  
ان تكون الاشجار لرجل  
والثمار لآخر ويكون له  
حق الترك على هذه الاشجار  
الى الادراك حقا لازما أو  
بأذن له البائع في الترك عليها  
مدة كذا على انه كلما ناه  
عنه فهو مأذون فيه اذا  
مستأفلا يفيده انتهى  
لانه كلما ناه يتجدد الاذن  
عند نيه لان تعليق الاذن  
بالشرط جائز كالوكالة فصح  
تعليقه بالنتهى عنه ويدخل  
في بيع برتوز في عرف  
سمرقند الجوز واللوز والتفاح  
والفقر جبل والكثير  
والعنب والغيراء وجميع  
ما على الاشجار بلا استثناء  
والقرع والمبطخة الا اذا

\* ولا ير جع في الهبة من المحارم بالقرابة كالآباء والامهات وان علوا ولا اولاد وان سفلا ولا اولاد البنين  
والبنات في ذلك سواء وكذلك الاخوة والاخوان والاعمام والعجات والمحرمية بالسبب بالقرابة لا تمنع  
الرجوع كالآباء والامهات والاخوة والاخوان من الرضاع وكذا المحرمية بالماهرة كاهات النساء  
والربائب وأزواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين \* قال حربي دخل علينا بأمان وله عندنا أخ مسلم  
فوهب أحدهم مال صاحبه شيئا وقبله فلا رجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى يرجع الى دار الحرب  
بطلت الهبة فان كان الحربي أذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جازا استحسننا وفي  
القياس لا يجوز كذا في المبسوط \* وهب لوكيل أخيه لا ير جع في الهبة لان المالك والعقد وقعا لآخيه  
بخلاف ما اذا وهب لعبدا أخيه (١) ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا في القنية \* واذا وهب عبدا  
لآخيه ولا جنبي وقبضه فله أن يرجع في نصيب الاجنبي اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط \* رجل  
وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية (كاشانه) تنور الخبز كان لا واهب أن  
يرجع في هبته وكذا لو بنى أربابا معا كذا في الظهيرية \* ولو وهب له حماما فجعله مسكنا أو وهب له بيتا  
فجعله حماما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه شيئا فله أن يرجع وان كان زاد فيه بناء أو علق عليه بابا أو  
جصه واصلمه أو طينه فليس له أن يرجع فيه كذا في المحيط \* وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك  
البعض له أن يرجع في الباقي كذا في الوجيز للكردي \* رجل وهب دارا لرجل فخصصها أو طينها  
أو زخرها بالذهب أو اتخذ فيها مقسلا أو أرضا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا  
والزخرفة التذهيب كذا في الظهيرية \* وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضا على حاله لم  
يكن له الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط \* ان وهب لآخر أرضا فبناها فأنبت الموهوب له في ناحية منها  
نخلًا أو بنى بناء أو دكانا أو كان ذلك زيادة فيها فليس له أن يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة أو بعد نقصان  
فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة أصلا فلا عبرة به وان كانت الارض عظيمة  
لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فله أن يرجع في غيرها كذا في الكافي \* ولو كانت  
الزيادة بناء فانه لم يعود حق الرجوع كذا في التارخانية \* وان باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم  
يسع شيئا منها له أن يرجع في نصفها لان له أن يرجع في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاولى كذا في الجوهرية  
النيرة \* واذا كانت الهبة دارا فهدم بناءها كان له أن يرجع في الارض كذا في المبسوط \* وان كانت الهبة  
دارا فهدم البناء كان له أن يرجع في الباقي وكذلك اذا استهلك بعض الهبة يسقط حق الرجوع في المستهلك  
ويبقى في القائم كذا في غاية البيان \* واذا وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في  
التارخانية \* داوي العبد المريض أو الجريح حتى يرى أو كان أعشى أو أصم فسمع أو أبصر بطل الرجوع  
كذا في الخلاصة \* ولو مرض عسده فداواه لا يمنع كذا في البحر الرائق \* وهب عبدا فهدم الموهوب  
له انقطع الرجوع وان كاتبه فمجزورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد اليه بالفسخ  
فلو اهب الرجوع ولو جنى العبد على الموهوب له فللواهب الرجوع والجنابة باطلة هـ كذا في محيط  
(١) قوله بخلاف ما اذا وهب لعبدا أخيه أي فله الرجوع عند الامام لان الهبة ليست له لآخيه من كل  
وجهه والمانع من الرجوع هي الصلة الكاملة دون القاصرة وذلك انها هبة للعبد من وجه باعتبار ان العقد  
وقع له بدليل أنه يعتبر قبوله ورد المالك يقع له أو لا ثم ينتقل للمولى ان لم يكن عليه دين وهبة للمولى من وجه  
باعتبار انهما نسبتا على ملكة فلا تكون صله كاله فلا تمنع الرجوع وعندهما يمنع الرجوع نظر الوقوع  
المالك للمولى وعمام تحقيقه في محيط السرخسي وسيأتي ذكر هذه المسئلة وبيان الخلاف فيها في الصحيفة التي  
بعدها اه بحرأوى

نص على استثناء ما عند دخول النضيج والني والندجة والشتوى لاحتشاشها وكذا اللوبيا التي فيها  
العريشة من الاغصان والحشيش وهي معلومة وكذا عنب العريشة والاولى بيان عنب العريشة في البيع ولا يدخل الحنطة والشعير

ولما حصل من الثمار ولا المخلفة الخريفة ثم حوّل الرزق إلى الماش والاولى نقي الخريفة. أو الباتم في البيع لأنه ربما يجري فيه التزاع ولا يدخل الحطب الذي يحتاج إليه المشتري سنة (٣٨٨) الا اذا بين شيئا معلوماً أو جرى الرسم به ولا يدخل الباذنجان بلابيان أو في موضع يباع فيه

الباذنجان كثيرا ولا يدخل الحزرو والسلمج والبقول والرياحين الا ان يسامح بقدر ما يحتاج إليه المشتري \* أما اذا باع كرمًا فأى شيء يدخل فيه بلاذ كره قال ظهير الدين الرطابات والاغرام التي للقطع تدخل في الاصح كالشجر الكبير وقوائم الخلاف قيل لا يدخل لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل يدخل من غير ذلك كالاشجار والقصب الفارسي يدخل لانه ليس من ربيع الارض حتى لم يجب فيه عشر وقصب السكر لانه كالزرع والورد والاس لا يدخل بلاذ كره لانه كالثمار واصولهما تدخل لانه لانها تقطعها والياسمين وشجرة على هذا والقطن والعصفر بمنزلة الثمار لا يدخل بلاذ كره واصولها ما قيل تدخل وقيل لا والقشاة الرطب والكراث وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل وما كان مغيبا في الارض قيل لا يدخل بلاذ كره كالزرع وقيل يدخل كالشجر وجميع الرطاب على هذا والجزر والبصل والسلمج المدرك للبائع والمغيب والمظاهر منه سواء وغير المدرك للمشتري ولا يدخل الزعفران بلاذ كره في اصوله عن

السرخسي \* ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيخا فأراد الرجوع وقيته الساعة أقل من قيمته حين وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود بذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو كان نجيفا فسمن أو دميما ففسن لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين \* ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله وهب هذا الطول نقصان فكان أسمج له وينقص عنه ولا يزيد خيرا فلو وهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبدا عيبا كان له أن يرده على بآئعه وجعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيان \* واذا وهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطا فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون الواهب أن يرجع في هبته استسما اذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الزبادات صبي له على عمه وصيه دين فوهب الوصي المملوك للوصي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في انخلاصة \* رجل وهب عبد الرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك ان جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر مدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط \* رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمما ثم أراد أحدهما أن يرجع بمحضته والاخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب من غيره جارية فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للواهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات \* ولو وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق \* ولو ولدت الموهوبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام للام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية \* قال بشرقات وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان أبطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ازدادت الهبة في بدنها أخيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب أن يرجع في هبته كذا في الظهيرية \* وهب لرجل جارية فان للواهب أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في النبايع \* واذا أراد الواهب الرجوع وهي حبلى فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله أن يرجع فيها والحواري في هذا تختلف فمن من اذا حبلى سميت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في عيها فيتمتع الرجوع ومن من اذا حبلى أصغر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصا فانها لا يتمتع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط \* ولو وهب أمة فشب وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي \* وان وهب جارية حاملا أو بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تنضج مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز والا فلا وان وهب له بيضا فصار فرسا خاليس له أن يرجع في ذلك كذا في الجوهرية النيرة \* اذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كاللا يعود الدين والجناية كذا في خزانة المفتين وفتاوى قاضيان \* واذا وهب المشكوك فيه لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الخلافات وذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب في مواضع أن بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحل وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحل لا يجب على الواهب زكاة ماضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا اليه في حق زكاة ماضى وكذلك من وهب من آخر دارا

محمد بن ابي ثمان والحبوب كالحص والعسد والبقلا والسكران والذرة كالزرع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفرماد وسلمها لا تدخل في بيع الشجر بلاذ كره وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر وفي بيع الارض يدخل كل شجر يغرس للتأيد ولو كان ينقل ويحول

لا يخل بالشرط وسع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في الترتك حتى خرج الورق جاز وكان  
الورق تبعا \* (نوع آخر في الحنطة والدقيق) \* اقل مال الربانصف صاع فلا باع (٣٨٩) منابن ونصف جاز وسع الحنطة

بالحنطة ووزن لا يجوز الا في  
رواية شاذة عن الثاني وكذا  
الدقيق بمنله ووزن لانه كيلي  
ولو باعها بمنله ايجازة فوزنا  
قتساويا لا يجوز عندنا لان  
الشرط العلم بالمساواة أو ان  
البيع وفي فتاوى مير قسند  
ان ثمانا كيا لاجاز \* ولو باع  
الدرهم بالدرهم كيا لا يجوز  
وان تساوا في الكيل والوزن  
وسع الحنطة بالدرهم ووزن  
يجوز وبيع الفضة بالفضة كفة  
بكفة يجوز وان لم يعلم القدر  
\* باع حنطة غير معينة ولا  
مشار اليها لكنها في ملكه  
في السواد وعلمه المشتري  
فلا خيار له وان لم يعلم له  
الخيار وذكرا الخيار دل على  
جواز البيع ولو كان البعض  
في السواد والبعض في المصر  
لا يجوز ولو كان الكل في  
المصر في موضعين يجوز  
بلاشارة في الاصح وسواء  
كان الثمن نقدا أو ديناً على  
البائع وان لم تكن في ملكه  
واشترها أو سلم لا يجوز وكذا  
اذا لم يكن البعض في ملكه  
لانه باع الموجود والمعدوم  
بخلاف شراء رزمة على ان  
فيه اعشرين ثوبا ووجد  
انقص حيث يصح في الموجود  
ان فضل الثمن لانه من قبيل  
الغلط \* وذكرا الامام ظهير  
الدين باع كرامن الحنطة ان  
في ملكه اقل منه بطل في  
المعدوم وان في ملكه لكن

وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار يجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن الواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه  
قديم ملكه فيها مضى وجعل كانه الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة \* وان  
وهب جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها ما لم تجبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة  
\* ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله ان يرجع ولو وهب لعبد أخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله  
نعالى وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا ذوى رحم محرم من الواهب قال الفقيه أبو جعفر الهندى ان ليس  
له ان يرجع في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسى \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
وهب للمكاتب وهو ذرى محرم منه فان أدى المكاتب فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله تعالى  
لا يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع ولو كان المكاتب أجنبيا ومولاه قريب الواهب فان عتق  
المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* رجل وهب  
لعبد رجلا جارية فقبضها ثم ارد الواهب ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المولى في يد المولى ليس له ان  
يرجع فيها وان كان في يد العبد فان كان العبد أدون له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزائن المفتين \* وان  
كان محجورا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب أنت مأذون ولـ  
أن أراجع فيه اقبل - ضرورة لانه قال قول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقياس أن يكون  
القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان  
المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى وغاب العبد فأدار الواهب أن يرجع في يمينه فان كان الموهوب  
في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى خصما فان قال المولى أودعني هذه  
الجارية عبدى فلان ولا أدري أو هبتها أم لا فأقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم واذا قضى القاضي  
بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في يده في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأكر أن يكون عبدا  
فالتقول قوله فكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت  
في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب  
لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا ثم أوجب الضمان في  
الكتاب على المودع ولم يجعل فيه خلافا وذكرا الكرخى أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذى أودعني الا أنه ليس بعبدى فأقام المدعى  
بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب  
يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان كل لزمته  
الخصومة ولو أقام المدعى بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى  
بينة على أن الغائب كان عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما وان أقام المدعى  
بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه بألف درهم لم تقبل بينته  
وان أقام المدعى بينة على اقرار الذى في يديه الجارية أنه قد باع فلانا الغائب من فلان ولم يقم البينة على  
اقراره أن الغائب عبده فالتقاضى لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذى في يديه خصما كذا في الذخيرة \* ولو  
وهب كرا باساقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط  
السرخسى \* وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردرى \* ولو نطق المصحف  
بأعراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين \* وان وهب له حديدا فضرب منه سيفاً أو غزلا فسججه لم يكن له  
أن يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان لا يمكن نزعها لا يضرر  
لا يرجع وان أمكنه نزعها لا يضرر يرجع وان وهب له ورقة فسكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه

من نوعين أو في موضعين لا يجوز وان من نوع في موضع جاز واذا علم المشتري بكنائمه ان شاء أخذها في مكانها وان شاء فسخ \* باع عبدا  
ولم يصف وأضافه الى نفسه بان قال بعت عبدى هذا يجوز ان كان له عبدا واحد وان له عبدا لا يجوز كالم لم يصف الواحد الى نفسه وسيأتى

\* ولو قال بعت سائلا واسم عبده سالم لا يجوز وكذا الجارية ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو التي في البيت يجوز وكذا الشعر والقطن ونحوهما وكل ما لا يتفاوت (٣٩٠) كالبر يجوز البيع بلا إشارة وضافة ولو كان في ملكه قدر المبيع كله \* بعتك مائة من

لا يزيد بها في غنه وان قطعه مصحفا وكتبه لا يرجع لان كتابة المصحف تزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها اقفا أو حديثا أو شعرا ان كان يزيد في غنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي \* وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية \* ولو حدد السكين لا يرجع كذا في الوجيز لا كدردي \* وهكذا في المحيط \* ولو وهب له سيف فاجعله سكيناً أو كسره وجعله منه سينا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل أجدا عاف كسرها الموهوب له وجعلها طبيا أو وهب له لبنا فجعله طينا فله أن يرجع فيها وان أعاده لئلا يرجع فيه كذا في الظهيرية \* ولو وهب له ترابا فله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له سويا فقلته بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة فبها بالماء كذا في الجوهرية النيرة \* ولو وهب بمختصا فجعله خلاصا لم يرجع والخبث المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب وأصله (يخته) كذا في خزنة المفتين \* رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجها الموهوب له لاصحبة أو هدرى أو جزا صيد أو نذرا أو قلدا البدنة أو البقرة أو أوجها تطوعا فاللواهب أن يرجع في الروايات الظاهرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له شاة فذبحها فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها ولو تجزئها لاصحبة والمتعة لم ينص على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم انه كقول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو وهب درهم ما ثم استقرضه من الموهوب له فأقرضه إياه جاز وليس للواهب أن يرجع أبدا كذا في خزنة المفتين \* رجل وهب لرجل درهما فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فاللواهب أن يرجع فيه ما لم يقبضه المتصدق عليه كذا في المبسوط \* رجل وهب ديناله عليه لم يرجع وهب له ثمرة في نخلة وأمره بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية \* رجل وهب شجرة وأذن له بقطعها فقطعهما وأنفق في القطع كان للواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعهما الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها وفي مكاتها من الأرض هو الصحيح فلو أنه جعل الشجرة أبوابا أو جذوعا لا يرجع الواهب فيه وروى أنه يرجع في الجذوع كما اذا جعلها حطباً فإنه يرجع في الحطب كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وهب الرجل عبده من رجل ثمان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لا على الواهب الثاني ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول على الواهب الثاني كذا في الذخيرة \* ولو وصل الى الواهب الثاني هبة أو صدقة أو ارث أو وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الاول أن يرجع فيه كذا في المحيط \* لو باع الموهوب له الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين \* وفي السعناقي ولو وهب ما غصب أو باع أو تصدق أو أجر أو رهن أو أودع أو أعار فهلك ضمنه واقبضه ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنه وعلى الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالنقص عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب كذا في التتارخانية \* لا خلاف في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاضى فسخ واختلاف في الرجوع بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على أنه فسخ أيضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا ائصح الرجوع في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تتوقف صحته على القبض ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شيئا ووهبه الموهوب له لا يرجع ثم يرجع الثاني في هبته كان للاول أن يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه وملكه الواهب

من هذه الخطة وأعطاه من كدس آخر لا يجوز لان غير النقدين يتعين بالتعين \* له عليه حنطة اكاه اقباعها منه نسبتة لا يجوز لانه بيع الصكالك والحيلة ان يبيعها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيعه بدراهم الى أجل \* باع حنطة في سنبلها لزم البائع الدوس والتسذرية وكذا لو اطلق وله حنطة في سنبلها وبيع برقي سنبله بحنطة على الأرض لا يجوز ويجوز بيع الدقيق بمثله كيلا وقال الفضلي انما يجوز اذا كانا مكبوسين وقرضه جازن اجبا \* ولا تجوز المفاضلة ان يكون أحد الدقيقين أخس أو أعلى وكذا بيع النخالة بالنخالة ويبيعهم بالآخر وزنا لا يجوز لان الدقيق كيلى حتى لم يجز بيع الدقيق بالحنطة وزنا ولو زنا بالجازز بيع النخالة بالدقيق والدقيق بالنخالة بالاعتماد يجوز عند الثاني بان كانت النخالة الخالصة أكثر وعند محمد رحمه الله لا يجوز الامساو يا كيلا ويجوز التفاضل في بيع الحنطة بالشعير ان كان في الحنطة حبات الشعير أو العكس اذا كان مثل ما يكون من الشعير في إعادة والمقلية بغيرها لا يجوز وبالمقايمة جاز اذا تساوى بالوالمبالاة بغير المبالاة لا يجوز عندنا وكذا

بيع المبالاة بالمبالاة والرواية محفوظة عن محمد بن يسع الياسة بالمبالاة انما لا يجوز اذا انتفعت أما اذا ائتمت من ساعتها وان يجوز اذا تساوى \* بيع الحنطة بالحنطة مجازة لا يجوز الا اذا ظهر التساوى في المجلس \* اشترى قطناً معلوماً بثمن معلوم يحط من الثمن حصه

الورام ان كان معه هو والان المعروف كالمشروط \* (نوع في المنفقات) \* شر استرا الكعبة المعظمة شرفها الله تعالى من السدنة لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد آخر لم يصدق به على الفقراء \* الحديد والرصاص والخماس (٣٩١) والصفر والشبه اجناس والهروى مع المروى والمتخذ من الكتان

وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يتراض به على الرجوع ولم يقض القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء القاضي وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمه الا أن يكون منه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده أو رد الحاكم كذا في الذخيرة \* واذ قضى القاضي بابطال الرجوع لم يمنع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط \* اذا وهب من الفقير شيئا لملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية \* وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاط \* ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى \* رجل وضع حبلا في المسجد أو علق قنديل به الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية \* ويستوى في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما أو كافرا كذا في المبسوط \* سئل عن رجل دفع خمسة دنانير الى أم بنته الصغيرة وقال اجعل لي لها جهازا ثم أراد الاب أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء ذلك لانه لو كبل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى والله أعلم

### \*( الباب السادس في الهبة للصغير ) \*

ولو وهب رجل شيئا لولده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لارواية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصده به الاضرار سوى بينهما يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* وهو المختار كذا في الظهيرية \* رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاة يكون انما في المصنع كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية كذا في خزائن المفتين \* ولو كان ولده فاسقا أو أراد أن يصرف ماله الى وجه الخير ويجرمه عن الميراث هذا خير من تركه كذا في الخلاصة \* ولو كان الولد مستغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يقضه على غيره كذا في الملل \* وهبة الاب لطفله تتم بالعدو ولا فرق في ذلك بينه ما اذا كان في يده أو في يده ودعه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب أو في يد المرتبة أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه وكذا الوهبة له أمه وهو في يدها والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* واذا أرسل غلاما في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة فالولم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة \* اذا وهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا في الصغير \* ولو باعه بيعا فاسدا وسلمه اليه أو باعه بشرط الخيار للشترى ثم وهبه لابنه الصغير لم يجز كذا في المبسوط \* والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي \* وصى التيم اذا وهب عبده للصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويسقط دينه فان أراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد وضمن

أو عكس لكن لو أخر التسليم الى اليوم الثالث انتقض البيع لان أخره يومين لكنه على الخيار لانه يذوب كل ساعة ففعل الذوب في المدة القليلة عفو الا لكثير \* واستقرضه ووزن بائنه فان استقرضه صيغا وسلمه شتا برى وهو قبيح \* استأجر انسانا ليرسل عليه العلق يجوز انفاقا \* بيع الفرد

والقطن والزندنجى مسع  
الوذاري جنسان \* الخل مع  
العصير جنسان وقال القاضي  
لا لان العصير يصير خلا  
فيحرم الفضل لشبهه المجانسة  
ما لا \* البقر والجواميس  
والنخلة والعرباب والضأن  
والعز واحد \* وجاز بيع لحم  
البقر بلحم الشاة متفاضلا  
ولحم الشاة بالشاة جاز مطلقا  
لا بالاعتبار عند الامامين  
\* ويبيع الزيتون بالزيت  
بطريق الاعتبار اجماعا \* ولا  
يجوز بيع غزل القطن  
بالقطن المتساويا ولا بأس  
بالسهم واحدة باثنين لعدم  
الوزن ولا خسر فيما يوزن  
الامثلة غزل ولا خسر في الجبن  
بالبن ولا بأس في السمن  
بالجبن وعن الثاني لا بأس لحم  
الطير بلحم الطير متفاضلا  
لانه ليس بوزن \* واشترى لحما  
فذهب ليأتى بالثمن فابطأ  
فباع البائع اثلا بفسد يحل  
للعالم بالصفة شرائه فان باع  
بازيد تصدق به وان باع نقص  
فالنقصان موضوع واصله  
مسئلة الجامع الصغير \* اشترى  
عبدا وغاب قبل قبضه الى  
آخره \* اشترى كذا قربة من  
ماء القرات ان كانت معلومة  
جاز بيع الماء ولو في الحياض  
والا بار لا يجوز الا في وعاء  
يجعله \* باع جد في محبة يجوز  
في المختار سواء سلم أو لا ثم باع

وجميع المحرمات الا الخنزير يجوز للاشتقاق بجلدها وفي دو القز الفتوى على قول محمد انه يجوز وسع القز جائز عندهما وعلمه الفتوى  
وشراء السباع جائز ولجه لا وسع الفيل (٣٩٣) جائز بعنك كل ماهذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب أو هذا البيت أو هذا الصندوق  
أو هذه الدار أو هذا الجوالق

الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع  
على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة \* الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب  
فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العينية \* وفي المستق عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
وهب دار لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو فيها يعني الواهب فالهبة  
جائز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية ابن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب  
لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو وهب دار لابنه الصغير ثم  
اشترى بها دارا أخرى فالثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط \* رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها  
جاءه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية \* الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع أو كان فيها ساكن بغير أجر جازت الصدقة وان  
كانت في يدي رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل جوابه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر أو بغيره - يجر  
بوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة  
فالمرور عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز وكأن الهبة نفقة مقر الى  
القبض فالصدقة نفقة مقر الى القبض فيكون في المشتري روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة \* تصدق  
بارض من روعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكردي \* قال  
صاحب كتاب الاحكام كتب الى طاهر الدين في رجل له أرض مزروعة يذره في يده مزارع وهما رب  
الأرض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفرق الحال بينهما اذا رضى المزارع بالهبة وبينهما  
اذا لم يرض أجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي \* قال ولده  
الصغير تصرف في هذه الأرض فأخذ يتصرف فيها لا نصير ملكا له كذا في القنية \* واذا وهب لابنه وكتب به  
على شريكه لم يقبض لا يملكه ولودفع الى ابنه في صحته ما لا تصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دللت دلالة على  
التملك كذا في الملتقط \* رجل دفع الى ابنه في صحته ما لا تصرف فيه ففعل وكثر ذلك فبطل الاب ان أعطاه  
هبة فالكل له وان دفع اليه لأن يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى \* رجل اتخذ ولده أو  
تلميذه ثيابا ثم أراد أن يدفع الى ولده الآخر أو تلميذه الآخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية  
كذا في السراجية \* اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صاروا باعيا لقطع مسلم اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا  
لم يصير مسلم اليه الا بعد الخياطة والتسلم ولو قال اشترت هذا لصار ملكا له كذا في القنية \* قال أبو  
القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال  
الفقيه وعنه دي أن الثياب لها ما لم تقرر المرأة أنها جعلتها لملك لاصي الأثرى أنه لو كان الصبي مقدار عشرين  
سنتين أو نحو ذلك فبسطت كل ليلة فراشا وبسطت عليه لحفة أو لحافا لم يصير للولد ما لم تقله - كذا في ذلك  
ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال أبو القاسم لو جهز ابنته في حال صغرها وحال كبرها لكن سلم اليها  
فانه يكون لها اذا كان ذلك في صحته كذا في النسيان \* امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير  
الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير  
ملك للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان \* الموهوب له ان كان من أهل القبض حقق القبض اليه وان  
كان الموهوب له صغيرا أو مجنونا حقق القبض الى وليه أو وليه أو وصي أبيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم  
القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم أو لم يكن كذا في شرح الطحاوي \* فلان  
الاب ووصيه والجد بالاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض الذي يملك في الولاية كذا في الخلاصة  
\* وأما غير الاب والجد فهو الاخ والم والام وسائر القربات في الاستحسان يملك قبض الهبة اذا كان

ان علم بما في هذه المواضع  
جاز في الكل وان لم يعلم جاز  
في غير الدار والقربة \* اخذ  
الاترال منه ثوبا وعجز عن  
استرداده فباع من ممتكن  
من اخراجه وحلف المشتري  
انه ثوبه لا يحنث لان بيع  
المغصوب اذا كان الغاصب  
مقرا أو عليه بينة يجوز وكذا  
يجوز بيعه من الغاصب  
وكذا لو أجرة واذا اراد بيع  
البيت مع الحمامات يبيع  
بالليل حين اجتمعت كلهن  
فان باع بالنهار ولم يجتمعن  
فسد \* (مسائل يبيع  
الماشع) \* الشركة اذا  
كانت بسبب الخلط  
باختيارهما أو بالاختلاط  
بلاختيار يجوز بيع أحدهما  
حصته من شريكه لامن  
اجنبي الا باذن شريكه وان  
باع وكانت بالميراث أو الهبة  
أو الشراء أو الاستيلاء يجوز  
من شريكه ومن اجنبي  
وان لم ياذن شريكه ولا يملك  
التصرف الا باذن شريكه  
في حصته ولو باع رب الشجار  
حصته من العامل لا يصح  
لان رب الشجار تركها  
على الشجر لا الهامل ومع  
هذا لم يتنازع حتى ادرك  
دفع بناء بينهما \* باع أحدهما  
قسطه من اجنبي بلا اذن  
شريكه لا يجوز \* دار بين  
اثنين باع أحدهما بيتا

معيان من رجل لا يجوز عن الثاني انه يجوز في نصيبه في شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين الصغير  
فلا يخرآن يطله ولو أن بيتا أو أرضا بينهما باع أحدهما نصيبه من اجنبي من غير ان يكون للمشتري طريق في الأرض جاز وان بشرط ان يكون



له طريق لا يوفي المنتقى بعدك أصبى من هذا الطعام ولم يبين كم هو بطل البيع وان يئنه بعد ذلك وكذا الوباغ نصيبه من الدار ولم يئنه وان اتفقا على أنهما يعرفان كم هو فيجوز وفي الفتاوى ان علم المشتري نصيبه جاز (٣٩٣) وان لم يعلم البائع ان أقر البائع ان الأمر كما قال

المشتري وان لم يعلم المشتري قال الامام ومحمد لا يجوز علم البائع أم لا \* (مسائل نوابغ المبيع) \* على باب الحانوت المبيع ظله في السوق ان باع بمرافقه دخل لا مطلقا \* باب الدار اذا كان مقفلا لا يدخل القفل والسرا المركبة تدخل وألواح الحانوت تدخل في مطلق البيع والصندوق المثبت في البناء والدنان المدفونة في الأرض أو المركبة في البناء أو جذع القصار الذي يدق عليه لا يدخل في بيع الحانوت وان ذكر مرافقه وحقوقه وقدر الحمام يدخل بلاذ كرو القصاص لا تدخل وان ذكر الحقوق \* الحطب والقصب والطرفاء وكل ما كان من جنس الخشب يدخل بلاذ كرو وقد ذكرنا ان كل ما قطع في كل سنة أو سنتين أو ثلاث لا يدخل لانه كالثمار الا بالذكر وتدخل الا فسار في بيع الحمام والسراج لا يدخل في بيع الفرس الا ان يكون الثمن كثيرا يصلح لهما والعقول تدخل في بيع البقر بلاذ كرو لا الخش في بيع الاثان لان البقرة لا تنفق بهابودنه وقبل هما سواء لا تدخل بلاذ كرو \* أقر بدار له في محلة كذا أو بكرم لمرجل ينصرف الى دار المقرو كرمه وقت الاقرار ولو

الصغير في عيالههم وكذلك وصى هؤلاء على كذا استحسانا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة استحسانا ويسوي في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل وهذا كله اذا كان الاب ميتا أو حيا غائبا غيبة منقطعة فأما اذا كان حيا حاضرا أو الصبي في عياله هؤلاء هل يصح لم يذكره هذا الفصل في الكتب نصا لأنه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدة أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة \* فان كان الصغير في حجر الم وعياله فهو هبة للصغيرة وصلى الاب حاضر فقبض الم قبل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ أو الم أو الام والعغيرة في عيال أجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* والصغيرة التي يجامع مثلها وهي في عيال الزوج اذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجامع مثلها فان أحبا من قال اذا كان لا يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه اذا كان يعولها وهي لا يجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يبين الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها كذا في الذخيرة \* ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة لها هبة فقبح الزوج جاز كذا في التتارخانية \* فان أدركت لم يجز قبض الاب ولا الزوج عليها الا بذنها كذا في الجوهرية النيرة \* صغيرة في عيال أجنبي عالها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية \* ولو كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة فقبح الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضي خان \* وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى \* وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا كذا في الوجيز للكردي \* وهذا قول علمنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان كان لا يعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج \* قبول الهبة من الصبي صحيح اذا غضت الهبة منفعة في حق الصغير أما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا أعمى أو ترابا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك فانه يصح قبوله ولا يردوان كان لا يشتري منه بشي أو يلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة \* وذكر الحالك وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير أم باطل وهو الصحيح لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبق هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما كذا في الوجيز للكردي \* ثم كل ما يتخلص به عن الحرام ويتوسل به الى الحلال من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التمرناشي والله أعلم

### \*( الباب السابع في حكم العوض في الهبة ) \*

العوض نوعان متأخر عن العقد ومشرط في العقد (أما العوض) المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض (أما الاول) فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو فخلتلك هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدلا عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أيضا وهب شيئا للموهوب ولم يقبل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما

(٥٠ - فتاوى رابع) مات لا يجبر وارثه على البيان \* مشجرة بين رجلين بلغت الانجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر للشئ ترى ان يقطع \* بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كجذع من سقف \* بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن الفصل بلا ضرر

جاز وان لم الضرر خير المشتري بين الصبر الى الفصل والقسخ \* وقال القاضي بسخ الباب المغلق لا يجوز مطلقا والجهد ان كان يباع بالوزن  
تعتبر المساواة بينهما وبين الماء ان يبيع به (٣٩٤) في الوزن \* قال بعنك عبد اولم يسمه ولم يره المشتري فباطل وان عسدى فان اتفقا

ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما ما حق الرجوع والثاني أن لا يكون العوض في  
العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان  
الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا  
واحدا أو شيئين في عقد واحد فأما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه  
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه بشي ففوضه الصدقة من  
الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضا  
وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع  
فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب لم يلزمه كماله هلك أو استهلك قبل التعويض وكذا اذا زاد خيرا  
لم يضمن كذا في البدائع \* وان استحق بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاع رد ما بقى  
في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في يدها كذا في  
السراج الوهاج \* وأما سلامة العوض وهو الموهوب فشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن  
يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له أن يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب  
مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البسطة أو نقص فيه كان له أن يأخذ نصفه  
ونصف النقصان كذا في البدائع \* وان قال أرد ما بقى من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان  
كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في  
السراج الوهاج \* واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من  
غير خلاف كذا في البدائع \* هذا اذا كان الموهوب أو العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه  
فأما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة  
ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض ~~هـ~~ كذا في  
السراج الوهاج \* (الثاني بيان ماهيته) فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا  
يصح بما تصح به الهبة ويطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى أنه ثبت حق  
الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له  
بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له  
أن يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ما أن يرجع على  
صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع \* ويشترط  
شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزائن المفتين \* ولا يكون في معنى  
المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي  
\* (النوع الثاني) العوض المشروط في عقد الهبة \* فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة  
في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما  
أن يتنصع من التسليم وبعد التقاوض ثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له  
ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط  
العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم يتقلب بيها جازا بعد التقاوض كذا في  
القنية \* ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فإنه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض  
الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لم يعرض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي

على أنه هذا العبد جاز البيع  
ثم اختلفوا ان البيع الأول  
يجوز اذا اتفقا أم ينعقد بينهما  
يبع آخر بالتعاطي هذا اذا  
كان له عبد آخر أم لو واحد  
قبل يجوز وقبل لا يجوز أم لو  
قال بعنك عبد الى في موضع  
كذا وليس له ثمة الا واحد  
يصح عند الكل \* باع شيئا في  
غلافه لا يجوز الا الخطئة  
وسائر الجيوب في سبيلها  
والذهب والفضة في تراها  
بخلاف جنسه من الثمن  
وبيع الجاد والكروش قبل  
الذبح لا يجوز وان نزع وسلم  
لا ينقلب العقد جازا وعن  
محمد باع الف من من القطن  
ثم قال لم يكن في يدي يوم  
البيع هذا القطن وانما حدث  
بعدهم قال المشتري قد كان  
قالت قول للبدائع انه حادث \* بيع  
حبة من الخنطة لا يجوز  
ولا يضمن متلفها ولا يصح  
دعواها كقطرة ماء وحفنة  
تراب وكذا كل ما لا يتول  
ويوجد ملقى في الطريق  
\* اشترى مسلم من ذي خرا  
وشربه لا يلزمه الثمن ولا يلزمه  
الضمان لبطلان الشراء  
والشرب باذنه وقد ذكرنا ان  
الاذن في العقد الباطل معتبر  
\* جبل فيه ملح أو كبريت أو  
حجر أو فستق أو شيء من  
المباحات وليس ملكا لاحد  
جمل شيء منه فيبيع صح  
وحل الثمن لانه مباح يملك

بالاستيلاء \* وفي الديتارى اشترى نصف شجرة للحطب لا يصح ولو للقرار يصح \* (الرابع في الفساد وبيع المبيع قبل  
قبضه) \* اشترى منقولاً وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح \* ولو تصدق المشتري أو المستأجر بالاجرة أو بدل الصلح عن دعوى العين لا يجوز عند

الثاني خلافاً لمحمد ولو هو من آخر وأمره بالقبض جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا الورهنه من آخر وأمره بالقبض فقبضه  
\* وفي التجريد وهب أو تصدق أو رهن أو أقرض من غير بائع لم يجز عند الثاني واجارة (٣٩٥) ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا  
أو منقولاً وان أمره بقبضه

وقال محمد يجوز الرهن  
والقرض والصدقة لغير  
البائع وكذا الوصية لغيره  
ولو رهنه للبائع أو وهبه منه  
لا يصح اتفاقاً \* ولو زوج  
الجارية المشتراة قبل  
القبض يجوز ولو وقفه قبل  
نقد الثمن والقبض يوقف  
الامر ان \* قبضه وأتى الثمن  
صح وهذا على قول من  
لا يشترط في صحته التسليم  
الى المتولى \* ولو مات ولم  
يترك مالا يباع الوقف \* وان  
أعتقه البائع أو غيره جاز  
وسقط حق جسده وان كاتبه  
قبل القبض ملك البائع  
الحبس فان أذى المشتري  
الثمن نفست الكتابة وان  
أعتقه المشتري قبل قبضه  
ونقده الثمن وهو مفلس  
لم يملك البائع سعاية العبد  
عندهما خلاف المهرهون وان  
أعاده أو أجره من البائع لم يجز  
فان هلك في العمل فن البائع  
وان سلم من العمل فلا أجر  
وان أعاده المشتري أجنبياً  
وأمره بالقبض فقبض صح  
وان أبرأ الأجر المستأجر من  
الاجرة أو تصدق أو وهبها  
ان استوفى المنفعة أو شرط  
تجديد الاجرة جاز بالاجماع  
وان لم يوجد كلاهما لا يصح  
عند الثاني دينا كانت الاجرة  
أو عيناً والاجارة بحالها عند  
محمد والثاني أو لان دينا

\* اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو تحلة أو أمره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغير  
\* ويجوز تعويض الاجنبى سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للاجنبي المعوض أن يرجع على  
الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره الآن يقول الموهوب له عوض فلانا عنى على أنى ضامن وهو  
كالوقال هب فلان عبدك هذا عنى فان الأمور لا يرجع على الأمر الآن يقول له الأمر على أنى ضامن  
هكذا في فتاوى قاضى خان \* والاصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة  
يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا  
لا يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية \* ولو وهب له هبة فعوضه عوضاً على  
غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم تزد ولم  
يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج \* وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
كذا في الخلاصة \* وان كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمها في قولهم جميعاً كذا في  
السراج الوهاج \* ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً  
عندها وكان له أن يرجع في هبته وكذلك كانت الهبة داراً فعوضه بيتاً منها كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي  
الفتاوى العنانية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمته ألف فباعها بالثمن قبل نقد الثمن أخذها الشفيع  
بألفين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب أخذها  
به كذا في التتارخانية \* رجل وهب لرجل ثوباً وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم  
يكن عوضاً عندها استحسننا كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقاً من  
تلك الحنطة كان عوضاً وكذلك لو وهب له ثياباً وصنع منها ثوباً بعوضه أو خاطة قيمه أو عوضه اياه كان عوضاً  
وكذلك لو وهب له سويقاً فلبت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة \* ولو وهب نصراني مسلم هبة فعوضه المسلم خيراً  
أو خيراً لم يكن ذلك عوضاً وللنصراني أن يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم  
ظهر انتمائته يرجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضى خان \* وهب لرجل ثوباً بغيره وسلم اليه وأجاز  
رب الثوب الهبة جازت من ماله فله أن يرجع فيه مالم بعوضه الموهوب أو لم يكن ذارحاً محرم منه وان  
عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب له من الرجوع كذا في المبسوط \* عبد  
مأذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ما يرجع في الذي له  
والهبة باطلة وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط \* الصغير  
اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطلة كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا  
هب للصغير هبة فعوضه الاب عنه من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في  
الجوهرة النيرة \* ومن وهب لرجل جارية ثنتين فولدت احداً هباً في يد الموهوب له فعوضه الولد عنه مالم يكن له أن  
يرجع فيه \* ما كذا في السراج الوهاج \* مريض وهب للصحيح عبداً يساوى ألفاً ولا مال له غيره فعوضه  
الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلث قيمة العبد أو أكثر  
فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان  
العوض شرطاً في أصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة  
وأمسك الباقي كذا في المبسوط والله أعلم

#### (الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة)

في البقالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لغيره هذه العين لثان شئت ودفعها اليه فقال شئت يجوز  
وعن محمد رحمه الله تعالى في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هؤلك ان أدرك أو قال اذا كان غد فهو جاز

جاز قبل المستأجر أو لا ولا سطل الاجارة وان عينا وقبل بطلت الاجارة وان رقت لا تبطل وعادت الاجارة \* وفي التجريد ولو وهب بعض الاجرة  
أو أبرأه جاز بخلاف وهو حط والحاصل ان كل تصرف في الثمن يجوز في الاجرة بما وجبت وقبل الوجوب فعلى الاختلاف وان كانت

عينا لا يجوز التصرف قبل القبض \* وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والدين قبل القبض سوى الصرف والنسيء وكذا في الدين  
والمنقولات الموروثة والموصى به عينا (٣٩٦) اودى يجوز التصرف والبيع قبل القبض والتصرف في الفرض قبل القبض جائز وفي

الاقالة بعد قبض المشتري  
لو باع المبيع من البائع صح  
لامن غيره لانه يبيع في حق  
مالك وبيع المنقول قبل  
قبضه من البائع او الاجنبي  
لا يجوز والمفسوخ بخيار  
الشرط قبل رده الى البائع  
اشتره المشتري او الاجنبي  
يجوز والحاصل انه ان فسخ  
البيع في المنقول بسبب هو  
فسخ في حق الكفاية يجوز  
البيع قبل قبضه من المشتري  
وغيره ولو بسبب هو فسخ في  
حقهما لا غير يجوز  
المشتري لامن غيره \* (نوع  
اخر في بيع الشيء في الشيء) \*  
باع حب هذا القطن اختار  
الفقيه جوازه وغيره عدمه  
\* باع صوف في فراشه ان في  
فتحه ضرر لم يجوز ولا يجبر  
على فتق قليل حتى ينظر  
فيه المشتري فان رضى اجبر  
البائع على فتق الكل وكذا  
في الجزر في الارض وقال  
القاضي ان تضرر في الفتق  
يفسد البيع كالجذع وبيع  
النوى في التمر فاسد وبيع  
البرز في البطيخ ان مكسورا  
يصح والا لا \* ذبح شاة ثم باع  
مسلاخها او كرسيها يصح  
ويلزمه التسليم ويجوز للمشتري  
\* باع دجاجة مقيمة مع لؤلؤة  
في بطنها او اللؤلؤة التي في  
بطنها جاز وان كانت حية  
وباع اللؤلؤة لا يجوز وان باع  
ملك الدجاجة صح واللؤلؤة

بمخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة \* لو وهب غلاما أو شيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل  
الاقتراح جاز وان لم يجز حتى افتقر لم يجز ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحته الهبة وبطل  
الخيار لان الهبة عقد غدا لا يصرح فيها بشرط الخيار كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له على آخر ألف  
درهم فقال اذا جاء غدا فالألف لك أو قال أنت بري منه أو قال اذا أديت الى نصف المال فانت بري ومن  
النصف الباقي أو قال فالك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير \* وفي الفتاوى العناية اذا  
قال أبرأتك على أن تعتق عبدك أو قال أنت بري على أن تعتقه ببارأى اياك فقال قبلت أو اعتقت له يبرأ  
عن الدين كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى سئل أبو نصر عن رجل قال لا خير  
أبرأتك عن الحق الذي لي عليك على أني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل ألا يرى أنه لو وهب له شيئا على  
أنه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة أولى كذا في المحيط \* وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله  
تعالى رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامنة على أن تعوضني ألف درهم فسد دفع اليه الامنة فوطئها وولدت له  
قال أمره أن يدفع العوض الذي شرط أو القيمة كذا في الذخيرة \* قال أصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط  
فيها بشرط فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كن وهب لرجل أمه فاشترط عليه أن لا يبيعها أو بشرط عليه  
أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعها من فلان أو يردها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا  
في السراج الوهاج \* وان وهب لرجل أمه على أن يردها عليه أو على أن يعتقها أو على أن يستولدها أو وهب  
له دارا أو تصدق عليه بدار على أن يردها عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في  
الكافي \* والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في  
السراج الوهاج \* (وجهه ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط الفاسدة ثلاثة عشر) البيع  
والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين والخبر عن المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح  
الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية (وما لا يبطل  
بالشرط الفاسدة ستة وعشرون) الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة  
والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رحمه الله تعالى والكفالة  
والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحات التي فيها  
القصاص حالا أو مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة  
وعدة الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرجوع بالخيار بالشرط وعزل القاضي والنكاح لا يصح تعليقه  
بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة  
والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط (وما تصح اضافته الى زمان في المستقبل أربعة  
عشر) الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق  
والعتاق والوقف (وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة) البيع واجازته وفسخه والقسمة  
والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين هكذا في الفصول الستة عشر \*  
رجل وهب لآخر أرضا على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم  
الصقار ان كان في الأرض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الأرض قراحا فالهبة  
فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الموهوب كرم أو شرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل  
الشرط كذا في محيط السرخسي \* وفي الاستيعابي رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن  
يردها عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يردها عليه ولا يعوضه بشيء كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى

للبيع وان باعها وهي في الصدف فسد عند محمد وعليه الفتوى وعند الثاني يجوز الخيار للمشتري وان اشترى الصدف امرأة  
وسكت عن اللؤلؤة جازو اللؤلؤة لانه يتولد من الصدف فاشبهه البيضة من الطير بخلاف ما اذا اشترى سمكة ووجد فيها اللؤلؤة حيث يكون  
للبيع ولو وجد فيها صدف فافيه لؤلؤة فهو للمشتري وكذا كل ما هو غذاء للسمك وكذا الوجد في بطن السمك سمكة أخرى وكذا العنبر الموجود

في بطنها لانه حشيش في الصر هو طعما هو عن محمد رحمه الله في الصدف المشتري وجد لؤلؤا فللمشتري كالمسك لاني الدجاجة لان اللؤلؤ يتولد من الصدف كبيض السمك ولا كذلك الدجاجة \* وفي المتن وجد في بطن السمكة لؤلؤا (٣٩٧) وفي بطن سمك ابتلعه السمك المشتري فهو للبائع والبائع اذا كان فاسدا لا اختلاف فيه \* يرا

المشتري بالرد الى منزل البائع قبله البائع أم لا وان كان مختلفا في فساد له بد من قبوله أو القضاء به وبمجرد الرد الى منزله لا يبرأ كمن اشترى الى النير ووزن وجد المبيع مريضا فرد ما الى منزل البائع ومات في يده قال أبو بكر الاسكاف لا يلزم المشتري شيء من الثمن \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله البيع الى النير ووزن اذا كان البائع والمشتري يعلمان الوقت الذي فيه النير ووزن يجوز البيع \* اشترى نخلة في أرض بطريقها بلا بيان موضع الطريق وليس اليها طريق من ناحية معلومة فعند الثاني يصح البيع وتدخل النخلة من أي جانب ان لم يتفاوت فان تفاوت فالبيع باطل وعند محمد البيع باطل \* باع جارية عليها قلب وقرط ولم يشترط دخولها وانكر البائع لا يدخل الحلي في البيع فان سلم الحلي أو سكت عن طلبها وهو يراها كان لها \* وفي بيع العبد والجارية يلزم البائع من الكسوة قدر سائر العوزة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثله أو مثلها لا الثياب التي تكون عليها للعرض وللبيع ان يمسك ثياب العرض وعليه

امرأة قالت لزوجه تصدق عليك بالالف الذي لي عليك على أن لا تنسري على أو قالت على أن لا تزوج فقبل ثم تزوج أو تسري فلا رجوع في الف كذا في المحيط \* وهبت مهرها لزوجه على أن يجعل أمر كل امرأة تزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج فاختار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل أمرها بيدها فلا براء ماض وان لم يجعل فاختار أنه يعود المهر وكذا الوبرات على أن لا يضرها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخالصة \* قالت امرأة لزوجه ان تركت مهري عليك ان جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك فمهرها على حاله ما لم تنطق بنفسها لانها باجعات المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجهها وهبت مهري لك ان لم تنظني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهري على أن لا تنظني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل تحت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها على حاله اذا ظلمها والفتوى على هذا القول وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مستحق عايم لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لزوجهها اتخذ الوليمة وقت جهازي فما أنفقته فانهص من مهري قال يكون كما قالت له كذا في الحاوي للفتاوى \* اذا قال الرجل لامرأته ابرأني عن المهر حتى أهب لك كذا فابراة ثم أي الزوج أن يهبها قال نصيريه ودالمهر عليه كما كان وذكرفي كتاب الحج امرأة تركت مهرها على زوجها على أن يحج بها فلم يحج قال محمد بن مقاتل ان المهر يعود عليه على حاله قال الصدوق الشهيد رحمه الله تعالى في وقاعته المختار للفتوى ما قاله نصيريه ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى أن المهر يعود كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجهها انك تغيب عني كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها زمانا ثم طلقها (فالمسئلة على خمسة وجوه) الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدها أن يمكث معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الثالث اذا وهبت على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصيريه ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس اذا صالحته على ان يمكث معها على أن الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط \* امرأة وهبت مهرها لزوجهها ليقطع لها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك ففرضي حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود به ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يمكث بها فلم يمكث بها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة قالت لزوجهها (كاين ترابح شيدم جنك از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمكثها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم تكن وقتت للامسالك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت وقتا فطلقها فقبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذ لم وقت لذلك وقتا كان قصدها ان يمكثها ما عاش قال نعم الآن العبرة لا لطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله

ترجمة  
٢ ارفع يدك عني فقد وهبت لك المهر

ان يعطى ثياب المثل ولا يكون للثياب قسط من الثمن \* وجد في جذع دار اشتراها مالان ادعاه البائع فهو له يحلفه ان انكره فالمشتري والا فهي لقطعة \* باع عبدا له مال لا يملكه المشتري بلا شرط فان شرط البائع له ان كان اكسبه عند هذا البائع ملكه المشتري وان كان اكسبه

عند بائعه الاول لأثر هذا الشرط لأنه ملك البائع الاول وان اكتسبه عند البائع الثاني بملك بالشرط ان لم يكن ديناً \* ويشترط القبض في المجلس ان صرفا وان ديناً لا يجوز البيع (٣٩٨) في حق المال وفي حق العبد على الخلاف المعروف في صرف وبيع باجماع عقد التسيئة

تعالى صحت الهبة طلقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى عن منع امرأته عن المسير الى أبيها وهي حرة فقال لها ان وهبت لي مهر كذا أعطتك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها وأوصت ببعض على الفقراء وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعنها الى أبيها ومنعها قال الهبة باطله قال القتيبي رحمه الله تعالى لأنها بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعلق كذا في الظهيرية \* حريضة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في خزانة المفتين \* المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا أتزوجك حتى تهينني مالك على فوهبت مهرها على أن يتزوجها (٢) ثم أتى أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها أو لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسه عوضاً عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان \* لو أتى الاضطرار عند امرأته فقال لها برئني من المهر فأضطجع معك فأبرأته قبل براء لان البراء للتودد الداعي الى الجماع كذا في القنية \* ولو قال لمدونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق \* ولو قال لرب الدين اذمت فأنت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي \* أبرأه عن الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية والله أعلم

\*(الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك)\*

عبد في يدي رجل جابر رجل وادعى أن صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه وحده صاحب اليد ذلك فجاء المدعي بسنة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بلا خلاف بأن شهد أحد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الذخيرة \* وان كان الواهب أقرب بذلك عند القاضي والعبد في يده أخذنا بقراءه هكذا كالمسئلة ههنا لم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال مشايخنا رحمه الله تعالى ما ذكره هنا أصح كذا في المحيط \* اذا استودع الرجل رجلاً ودعاه ثم وهبها له ثم جدها فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهد بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في يده يومئذ قد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة في يده الموهوب له يوم يحضرون الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حياً فان كان ميتاً فشهدا بمباطلة كذا في المبسوط \* رجل وهب لرجل متاعاً ثم قال انما كنت استودعك قال فقول قول صاحب المتاع مع عيینه وانما حلف أخذ المتاع فان وجده هالكاً فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهالك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط \* وهب لرجل عبداً وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل وأقام بينة أنه كان اشترا من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وانما شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان (٢) قوله ثم أتى أن يتزوجها كذا في عامة النسخ وهو كذلك في فتاوى قاضيان على ما في يدي من النسخ والاولى حذفها لاجل التعميم المذكور بعده تأمل اه بحر اوى

ولا يدخل الا كاف في بيع الجار موكفاً أو لا وهو الظاهر الا اذا ذكر ويدخل العذار في بيع الفرس والزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الجمل \* تصدق بدار ثم باعها منه صح البيع وانفسخت الصدقة \* اتفق المشايخ ان المشتري بالمئنة والدم لا يملك والمشتري امانة في يده وشمس الاثمة على انه مضمون وقيل مضمون عندهما امانة عنده وثمرة عدم الملك ان دعوى المستحق على المشتري بالمئنة لا تسمع وتسمع على المشتري بالجمر والخنزير ويضمنه بالقبض وقيل انه أيضاً امانة \* ولو باع ماله وماله غيره صفقة افق ظاهر الدين انه لا يجوز البيع اصلاً والصحيح عدم البطلان في ماله \* ولو شرط فناء الدار في البيع فسد عنده وقال محمد لا لأنه ليس ببيع الفناء لان الناس علموا أنه لا يباع فعلى هذا اذا باع قرية ولم يستثن المسجد والمقبرة لا يفسد عنده \* جمع بين دار وطريق المسلمين يباع واستحق الطريق من المشتري خير بين الرد بين امسالة الدار بحصتها من الثمن \* ان اختلط الطريق بالدار وان ممر الزم الدار بالحصة بلا خيار وان الطريق غير محدودة ولا يعرف فسد البيع وان كان مكانه مسجدان كان خاصاً

فالقول فيه مثل الطريق المعلوم وان مسجد جامع فسد البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضاً مهدوماً أو ساحة لا بناء فيها بعد ان يكون في الاصل جامعاً والارض المشتراة فاسدة اذا جعلها مسجداً وبني فيها انقطع حق البائع وكذا لو غرس وكذا



لو وقفها وبنى عليها عند الامام وبمجرد الوقف وجعله في المسجد بلائنا لا يبطل حقه وان ادعى المشتري فاسدا يبعثه من غائب وبرهن  
لا يقبل وان اقر البائع بطل حقه وقضى على المشتري والمقبوض فاسدا مضمون بجميع (٣٩٩) قيمته وأوصافه وأطرافه لانه ضمان

قبض كالغصب وولدها غير  
مضمون كولد المصوبة وان  
حدث نقصان بالولادة كان  
بالولد وفاء أجبر والا ضمن  
نقصانها وكذا كل نقصان  
والغاصب من المشتري  
كغاصب الغاصب وان  
اكتسب عند المشتري وده  
مع الكسب لانه يتبع  
الاصل وهل ينقرد البائع  
بالفسخ في المتقي نعم وفي  
المسوط لا بد من القضاء او  
الرضا وفصل البعض بانه  
ان في البديل ككونه خيرا  
أو المبدل فلكل في المواجبة  
وان لا فيه مال لكن بشرط زائد  
كالبيع الى العطاء فلكل  
قبل القبض ولين له الشرط  
بعده ولو قبل المشتري  
فاسدا أو عتقه وقيمه زائد  
يوم الاتلاف على يوم القبض  
غرم قيمته يوم القبض بخلاف  
الغصب ولا يصح ابراء البائع  
المشتري فاسدا عن القيمة  
قبل هلاك المبيع ولا يحل  
أكل طعام اشتراه فاسدا ولا  
وطه الجارية بعد القبض  
أيضا وان صبغه المشتري  
أجر بطل حق البائع وقيل  
يكراه وطه الجارية المشتراة  
فاسدا قبل يحرم ولو حبلت  
صارت أم ولد للمشتري  
ويغرم قيمتها لعقرها وفي  
رواية البيوع المقر أيضا  
وأفتى ابن سلام انه يحل فيه  
التصرف لا المباشرة كالا كل  
ونحوه كالعصير الذي تقع

أرخ شهود الشراء شهرا أو سنة وان كان العبد في يد الواهب فأقام الموهوب له البيعة أنه وهبه له وقبضه  
قبل الشراء وأقام المشتري البيعة أنه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة  
\* في المتقي بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض  
ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض ألف وقال الموهوب له خمسمائة والعوض لم يقبض  
بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فالواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة وان شاء رجع في الهبة وان كان  
الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في أصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرطت  
للك العوض أصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء  
على الموهوب له ولكن يحلف الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان  
الموهوب مستهلكا كذا في المحيط \* رجل في يده دار قال لرجل آخر تصدقت بها على وأذنت لي في  
قبضها فقبضتها كان القول للتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي تصدقت على فجازت وقال  
التصدق لابل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للتصدق عليه ولو ادعى عبدا في يد غيره  
وزعم أنه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له  
وهبه لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في منزلك لا يجزئنا  
فأمرتني قبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان \* في المتقي اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة  
وادعى الموهوب له أنها ملكك فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا أو قال هذا هو  
الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط \* ولو قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في  
مهرها فالقول قول الزوج كذا في خزنة الفتاوى \* اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر أن الهبة  
كانت في الصحة أو المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما تنتقض بعد الموت  
واختلف فيه فالقول لمن ينكر النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملاك كذا في  
القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة \* رجل اشترى حليا ودفع الى امرأته واستعملها ثم ماتت  
واختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع اليمين أنه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة  
كذا في جواهر الفتاوى \* ولو قال المدعي عليه وهب لك والذي هذه العين فلم تقبضها الا بعد موته وقال  
الموهوب له قبضتها في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة \* واذا اراد الواهب  
الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخولك أو قال عوضتك أو انما تصدقت به على وكذبه الواهب فالقول  
قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتا لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه  
الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط \*  
وكذا هذاني كل زيادة متولدة كذا في خزنة المفتين \* ولو ادعى الموهوب له أنه يمين عندي وكذبه الواهب  
فالقول للواهب عندنا كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب أرضا وفيها بناء أو شجر أو سويقا وهو ملتوت أو  
ثوبا وهو مصبوغ أو محيط فقال الموهوب له وهبتا لي وهي صحراء فبنت فيها وغرست وقال وهبتا لي وهو  
غير ملتوت وغير محيط وغير مصبوغ فقلت أنا وصيغته وخطته أنا وقال الواهب لابل وهبت كذلك فالقول  
قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط في المتقي ابن جماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وأولدها ثم أقام الواهب بيعة أنه كان  
دبرها قبل أن يها قال ياخذها ويأخذ عقرها وقيمة أولادها وكذلك لومات الواهب وأقامت الامة بيعة  
أن الواهب قد كان دبرها قبل أن يها من ههنا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* وفي الفتاوى  
العتابية ولو استولدها الموهوب له فأقامت الجارية بيعة أن الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة

فيه القارة والغصب نوعان صريح ودلالة كقبض المشتري فاسدا عقيب العقد بحيث يراه البائع ولا ينهيه عن القبض فيكون كاذبه كافي  
الهبة وبدون حضرته لا يلزمه الا بآذن صريح يحاوي بعض الفتاوى ان المشتري يملك بالتخلية كالصحح \* اشترى بمال الغنم بلائنا ملك المبيع

بقضه ولا يملك الاخر مقبوضه الا باجازة المالك البيع فيه \* اشترى دارا فاسدا وقبضها وتخرّب عنده فاحشا ثم قدمه البائع الى القاضي وقضى على المشتري بقمته يوم القبض (٤٠٠) فلشقيق ان يأخذ بذلك القيمة والبائع فيه استرداد المبيع مالم يوجد مبطّل حق

ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التارخانية \* رجل وهب عبدانسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه أنه عبده وأقام البينة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد كذا كذا خصاصا رحمه الله تعالى أنه لا يجوز اجازته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على الرواية التي رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء القاضي للمستحق يكون فسخا للعقد الخاصية أما في ظاهر الرواية لا يكون فسخا كذا ذكرته في الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وإذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح اجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال لاخر كنت وهبت لى ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم أقبضها قال قول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت نفسها ان كان قد هبها قد المدركات في ذلك الوقت أو كان بهاء لامة المدركات لا تصدق أنم لم تسكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزنة الفتاوى \* في البقالي ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغية المولى ان كان العبد مأذونا له ويصدق الواهب أنه مأذون ولا تقبل بينة العبد على أنه محجور إلا أن تكون على اقرار الواهب ومحلف الواهب عند عدم البينة على العلم ولو غاب العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه أو قامت عليه البينة كذا في المحيط \* رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد أمس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

### \* (الباب العاشر في هبة المريض) \*

قال في الاصل ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت يجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كانت لانها وصية معنى لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط \* ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الهبة في ثلثها وورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في المبسوط \* مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وروى اذا وطئ الواهب المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقي الورثة الواهب ولو قطع الواهب يدها في وجوب الارش روايتان كذا في التارخانية \* ان كانت الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير هبها فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها للورثة ولا ترد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلثي قيمتها ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء أخذوا ثلثها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم مالم يقض القاضي بثلثها للورثة فان قضى للورثة بثلثها ثم اعتقها الموهوب له فهو كأحد الشريكين اذا اعتق فعند أبي حنيفة تخير الورثة بين التضمن والاعتاق والاستعفاء ان كان الموهوب له موسرا ولم يذ كر في الكتاب ان كان معسرا هل للورثة تضمينه ويجب أن يكون له ثم تضمينه بالاجماع هكذا في محيط السرخسى \* في الفتاوى العتبية ولورثه المريض عبداهو جميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو أكثر جاز وان كان أقل فالموهوب له ان شاء أمثل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة وأخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التارخانية \* مريض وهب لآخر عبدا واصله اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عبدا أو خطأ فإنه يراد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية \* رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته ألف

الفسخ ولا يطل حق الفسخ بالاجارة ولا بعوت المشتري لان الملك فاسدا ينتقل الى وارثه لان مجرد الحق يورث فيسترد البائع أو وارثه من المشتري أو وارثه \* ولو أجزر المشتري الارض من غير البائع ان لم يكن زرع نقض الاحارة لانهم يفسخ بالعذر وان زرعتها لاحق يدرك لتعلق حقها بها \* وان وطئ البائع الجارية المبيعة فاسدا في يده أو يد المشتري لا يكون ابطالا للبيع بخلاف وطئه وانما خيار له حيث يكون ابطالا للبيع \* المشتري فاسدا اذا تصرف في المشتري فقد تصرفه وبطل حق البائع بحتمه لفسخ أولا كالاتاق الا الاجارة والتسكاح فانهم لا يطلان حقه في الفسخ واذا أوصى بالمشتري فاسدا بطل حق البائع بخلاف ما اذا ورثه الوارث يسترد البائع من الوارث واذا زال المانع من الفسخ بسبب هوفسخ من كل وجه في حقه ما وحق الكفاية عادى حق البائع كالرهن يفلأ ويرجع في الهبة لان رد يعيب بعد القبض بالتراضي لانه في حق المشتري كأنه اشتراه ثانيا ولو كان قضى باقية ثم زال المانع لا يعود حقه في الوجوه كلها والزوائد لا تمنع الفسخ الامتصاة غير متولدة كالصبغ والخياطة

والمولودة كالسمن وان منفصلة متولدة كالسكب وان لا تمنع والزوائد ان هلك وتضمن ان استهلك وان هلك المبيع درهم لا الزوائد أخذها البائع مع قيمته يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرداهم مع المبيع ولا تطيب له الزوائد وان هلك أو استهلك

الزوائد لا يضمن خلافه في الاستهلاك وعلى هذا الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بأقصة مساوية أو بفعل (٤٠١) المبيع والمشتري له أخذ المبيع مع

أرض النقصان وان بفعل  
الاجنبي ان شاء البائع ضمن  
المشتري النقصان ورجع  
هو على الخاني وان شاء المبيع  
الخاني كالغصب وان بفعل  
البائع صار مستردا حتى اذا  
لم يوجد من المشتري حبس  
عن البائع هلك منه والنقود  
تعيين في الفاسد في الاصح  
فياخذ القائم ويرد مثل  
الهالك \* اشترى من مدبونه  
شرا فاسدا ثم تقاضاه ليس له  
حبس المشتري لاستيفاء ماله  
على البائع من الدين ولو  
الشراء صحيحا يلكو الفرق  
ان في الصحيح حصل الفسخ  
بعد قبض الثمن يلك الحبس  
وفي الفاسد قبله فلا يلك  
ببانه ان البيع وقع بمثل  
الدين فصار المشتري مدبون  
البائع ايضا وآخر الدينين  
قضاء عن الاول فتقاصا  
فصار قابضا بالمقاصة والفاسد  
لا يلزم غنفا لمقاصة وكان  
الدين الاول قائما والمبيع  
لم يقابل فلا يلك الحس كما  
قبل الشراء ولهذا قلنا لو  
مات البائع هذا وعليه ديون  
لا يلك المشتري فاسدا ان  
يستبد بالمبيع بل يتخاص  
الغرماء ويكون كواحد  
منهم فيه بخلاف المشتري  
صحيحا هنا لو العين بعد  
الفسخ في يده للثمن حيث  
يكون أحق من الغرماء وهنا  
مقال كثير يوقف عليه في

درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للو هو له ادفعه أو افده فان اختار الفداء  
فداه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهده بالجناية بدفع الخاني يدفع  
نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط \* مريض وهب عبده  
ولا مال له غيره فباعه المو هو له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لو رثته هكذا في السراجية \*  
مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه المو هو له قبل موت الواهب  
جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية \* مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس  
لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات المو هو له فان العبد سعى في ثلثي قيمته لو رثته الواهب وسعى  
في ثلثي الباقي لو رثته المو هو له وان كان على المو هو له دين ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم سعى  
العبد في قيمته يضرب فيها غرما المو هو له يدينهم وورثته الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط \* ولو  
وهب المريض دار قيمتها ثلثمائة على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقابضوا فلتشيع أن يأخذها بقيمة العبد  
فان مات وأبى الورثة الا جازة خیر الشقيع كل مو هو له أي رد الشقيع ثلث الدار أو كل الدار وأخذ عبده  
وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ الشفعة كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل  
صحح على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقابضوا ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وأبى الورثة  
أن يجيزوا ما صنع الواهب كان للو هو له الخيار ان شاء نقض الهبة و رد المو هو له كله وأخذ عوضه وان شاء  
رد ثلث العبد المو هو له على الورثة وسلم ثلثا له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال المو هو له أزيدني  
العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك كذا في خزائن المفتين \* اذا وهب المريض شيئا  
لا يخرج من الثلث رد المو هو له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى  
\* ولو وهب المريض كثر قيمته ثلثمائة على أن يعوضه الصحيح كثر بمساوي مائة وتقابضوا ومات ولم يجز  
الورثة رد كثر الهبة وأخذ كثر نفسه أو رد نصف الكثر وأخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة  
وأخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي \* مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم  
وهبه لرجل وقبضه المو هو له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للو هو له  
ادفعه أو افده فان اختار الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية يبدل بنفس الواهب بمنزلة مال خلفه  
فتبين به أن ماله خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا اتفقت الهبة في جميعه  
واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر أن على المو هو له الدية كلمة للورثة باختياره فان كان يساوي  
سته آلاف درهم واختار الفداء فانه يرده على ورثة الواهب ربعه ويؤدي ما بقي بثلاثة أرباع الدية كذا في  
المبسوط وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد ألف  
درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره ورجع الى الورثة ثلث المالك وبطل الدين وهو قول أبي حنيفة ومحمد  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في  
مرضه غلاما لابنه ولابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار للورثة عا ددته كذا في  
التنزيلية \* واذا رجع الواهب في هبته والمو هو له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء  
قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء المو هو له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء  
قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديد من المريض فيكون من الثلث  
ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله أبطلت ذلك الرجوع ورددت الهبة الى تركه الميث كذا في  
المبسوط \* مريض وهب جاريته لمريض فردها المو هو له على الواهب هبة منه فهو جائز وليس لو رثته  
المو هو له أن يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسخا من كل وجه وأنه يوافق

(٥١ - فتاوى رابع) الاجارة ان شاء الله تعالى وذكرا القاضي أمر المشتري فاسد البائع باعتاقه قبل القبض أو الطحن لو حنطة قبل قبضها بفعل وقع عن البائع وذكرا الظهري انه يقع عن المشتري وصار قابضا والاولا والدقيق للمشتري فاما أن يحمل على اختلاف الروايتين

أو يكون أحدهما غلاما من الكاتب لكن مقتضى الدراية التأخر لأن أمره بالاعتاق طلب التسليط على القبض فإذا فعله عنه تدم عليه  
قبضه اقتضاء بخلاف ما لو أعتقه المشتري (٤٠٣) لعدم القبض فذلك الأمر بشئ لا يليه إلا أمر كذا علما وبه وفيه كلام فان القبض

رواية أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة \* مريض وهب غلاما لا أمر أنه فقبضته  
وأعتقه ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزائنة المفتين \* مريضة وهبت صداها من  
زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك  
الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الإجازة الورثة وتكلموا في حكم مرض الموت والمختار  
للقنوي أنه إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة فراش أو لم تكن كذا في  
المضمرات \* قال أبو الليث رحمه الله تعالى هو أن لا يقدر أن يصلي قائما وهو واجب به نأخذ كذا في الجوهرية  
النيرة \* مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كانت عند  
الهيئة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين على القيام فهي بمنزلة الصديقة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان  
\* والمقعد والمفلوج والاسل والمسلول ان تناول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين  
في كتاب الوصايا والمرأة إذا أخذها الطلق فافعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من  
ذلك كله كذا في الجوهرية النيرة \* ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح  
كذا في السراجية \* وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه  
الصحة الا براءة ما لم تمت فإذا ماتت منه فلا رتداء دعوى مهرها كذا في القنية \* مريض مرض الموت طلق  
امرأته ثلاثا وباع منها مئذرا ووهب لها غنمه وأوصى لها بألف درهم ثم مات وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن  
على قول من أجاز البيع باطلاق فان أجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا أجزأنا أمر به الميت جازت  
الوصية وبطلت الهبة وان قالوا أجزأنا فاعل الميت جازت الوصية والهبة جميعا كذا في خزائنة المفتين \* وإذا  
وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقاب  
وصية أما إذا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

### \* (الباب الحادي عشر في المتفرقات) \*

في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستلمه بغير قيمته  
للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير أمره أو وهب له ثوبا ثم قطعه بغير  
أمره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة الذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب  
ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط \* وفي فتاوى أهو رجل له على آخر مائة وخمسون  
درهما مائة حالة وخمسون مؤجلة فوهب رب الدين للدينون خمسين فذلك الموهوب ينصرف الى الحال أم  
الى المؤجل أفق الامام الاجل برهان الدين الميرغاني رحمه الله تعالى بأنه ينصرف اليهما ما به أفق القاضي  
بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* المريضة إذا قالت ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا  
كذا في خزائنة الفتاوى \* وسئل على السعدي عن قال لامرأته يبي لي جميع أملاكك فقالت وهبت هل  
يدخل فيه المهر أم لا فقال لا كذا في التتارخانية \* رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهازا لزوجها  
فماتت الابنة فادعى الاب أنه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج  
والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال بعضهم القول قول الاب  
لأنه هو الدافع والمملك قال رضي الله عنه ويذهب أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام  
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأف عن الاعارت وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب  
لأنه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* أعطى لزوجته دنانير لتتخذ  
بها ثيابا وتلبسها عنده فدفعها الى معامله فهي لها كانت تدفع لزوجها ورعا عند الحاجة الى النفقة أو شيئا

فعل حسبي والحسي لا يصح  
اثباته بالاقتضاء حتى لغا  
قوله أعتقه عني بالبدل  
فاندفع أعتقه عني بالقبض  
لعدم لزوم القبض في البيع  
ولا يرد مفاوض مطالب  
بالثن الخ لانه ليس منه بل  
هو من قبيل تعاقب الهبة  
بالشرط وحين اشتراها صار  
قايضا فلا يكون باثباتا بالاقتضاء  
فاذن المرضى دراية كلام  
القاضي \* أعتقه المشتري  
في الفاسد قبل قبضها فاجاز  
البائع وقع عن البائع لتوقفه  
على اجازة البائع لعدم ملكه  
قبل قبضه بخلاف شراء  
قفيز فاسدا أو امرأته المشتري  
البائع بخطله بملكه لانه  
بالانصال بملكه صار قايضا  
\* باع عبدا فاسدا وقبضه  
المشتري ثم أبرأه البائع عن  
قيمة الغلام ثم مات لزومه  
قيمه وان أبرأه عن العبد ثم  
مات لا يلزمه شيء لانه اخراج  
الغلام من كونه مضمونا  
والابراء عن القيمة حال قيامه  
لا يصح لان الواجب لرفع  
الفساد رد العين القائم وبعد  
الهلاك يصار الى القيمة وعلى  
هذا الحكم في الغصب ان  
أسند الابراء الى القيمة حال  
القيام لا يصح وان الى العين  
زال الضمان والمنصوص عن  
المشايع في الغصب خلافه  
ويشهد له صحة الرهن  
والكفالة بقيمة المغصوب

حال قيام العين وانه منصوص في الهداية في مواضع وإذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعليه  
القاضي له فسخه حقا للشرع وبأي طريق يرد المشتري فيه الى البائع صار نارا كالبيع وبري عن ضمانه وان باعه من البائع وقبضه البائع

انفسخ البيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاد المثلش تری الى منزله أو الغاص بفعل كذلك وهلك في يده ما لا ضمان عليهم ما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فعمل الى (٤٠٣) منزله وهلك ضمانه لانه بالنقل ثابته اعادة يده المبطله بخلاف الاول

آخر وهو ينقذه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا في القنية \* امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراع من المهر ولو جعلت زوجي في حل بيرا الزوج عن المهر كذا في خزانة الفتاوى \* قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق والهدو كره على الهبة فهو هبة لا تصح كذا في الوجيز للكردي \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها (١) وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا ارادت المرأة أن تهب مهرها ثم لها أن تعيد المهر على الزوج فتصلح عن المهر على اللؤلؤة أو على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزانة الفتاوى \* واذا ارادت المرأة أن تهب مهرها لزوجها لم ماتت وان لم تمت بقي في ذمته بذخي أن تستري من زوجها ثوبا في منديل بمهرها ان ماتت بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حساب المفتي \* هبة المهر من الزوج الميت تصح استفسانا كذا في السراجية \* والبنيت لو وهبت مهرها من أبيها ان أمرته بالقبض صح كذا في الخلاصة \* قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقده هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولو وکل الواهب رجلا بالتسليم ووکل الموهوب رجلا بالقبض وغابا صح التسليم من الوكيل فان امتنع وکیل الواهب خاصه وکیل الموهوب له مو يقرأ أحد وکیلي التسليم به بخلاف وکیلي القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التارخانية في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز \* ولو اتفق على عدة الغير على طمع أن يتزوجها بعد عدتها فأتت أن يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع عما اتفقوا والا فلا يصح أن لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقال الاستاذ قاضي خان الاصح أنه يرجع عليهم ازوجت نفسها أولم تزوج لانها رشوة ولو أكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية \* وسئل أبو القاسم عن أمر شريكه بأن يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتاب بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله تعالى ولم يكن على وجه الهبة فلا بد أن يخصم اذا كان مقررا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى \* أمر موهوب جار به رجل فأخبرته الجارية أنها كانت لتاجر قتل في عمر (٣) واستولى عليها وتداولتها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها ر بما يقع في فتنة فله أن يرفع الامر الى القاضي ليبيعه للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى أبي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل أرضا كانت في يده مدة وبعد أيامه كانت في يده فقام مدع يخاصمه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رحمه الله تعالى ان أراد أخذ الأرض فكذلك وان أراد أخذ القيمة حيث استهلكها بية كان له أن يخصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى \* قاض أو غيره دفع اليه سحت لا صلاح المهم فاصح ثم ندب مرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها ولا يدفع استردادها خطب امرأته في بيت أخيه فأبى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع عما دفع لانها رشوة كذا في القنية \* اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأثم اذا أجاز ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو الى أمير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية \* وسئل ابن مقاتل عما يهدى أبو الصبي الى

(١) قوله ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها حذفت هذه المسئلة لانها تقدمت بعينها قبل الباب العاشر اه  
(٢) قوله في غير يكسر العين المهملة القافله كافي القاموس اه بحراوى

يصح النقيض وكذلك الصداق المعين اذا وهبت من الزوج وطلقت قبل الدخول لا يرجع عليها بنصف المعين لان حصول الوصول كان من المستحق عليها وان كانت وهبت بعد القبض من آخر وهب الموهوب له من زوجها وطلقتها قبل الدخول يرجع الزوج عليها لان تبدل المالك



بمنزلة تبدل الملك لما عرف دل ان حصول الوصول من غير المستحق لا يعتبر وصولا من الجهة المستحقة \* باع منه صحيفا ثم باعه ايضا منه فاسدا  
ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيفا (٤٠٤) ينفسخ الاول به فكذلك الوفاة لا تملح بالصحيح في كثير من الاحكام وكذلك

اذا باع المزار المستاجر من  
المستاجر فاسدا تنفسخ  
الاجارة كما اذا باعه صحيفا  
\* باع الى الحصاد ثم اسقط  
الاجل عاد جازا \* ولو باع  
بالف ورطل خروا زال الخمر  
لا يعود جازا لان المفسد في  
أحد تبدل العقد بخلاف  
الاول فان الاجل لا يدخل  
في العقد \* غصب عبد قيمته  
ألف فزاد عند ما الى أن باع  
ألفين ثم اشتراه غاصبه  
فاسدا ومات ان قبل الوصول  
بعد الشراء الى الغاصب  
فعليه ألف وان بعد الوصول  
اليه فالقن لان الزيادة  
كالوديعة \* باع فاسدا وسلم ثم  
باع من غيره وادعى ان الثاني  
كان قبل فسخ الاول وقبضه  
وزعم المشتري الثاني انه كان  
بعد الفسخ والقبض من  
الاول فالقول له للبائع  
و ينفسخ الاول بقبض الثاني  
\* (نوع آخر) \* باع الى  
الحصاد فسد ولو باع مطلقا  
ثم أجله اليه جاز ولو باع الى  
هبوب الرياح ثم اسقطه  
لا ينقلب جازا والقبض فيه  
بلا اذن البائع لا يعتبر  
والتحلية فيه قبض كالصحيح  
\* ولو مات البائع وعليه دين  
آخر فالمشتري أحق به من  
الغرماء كافي الصحيح بعد  
الفسخ ولو مات المشتري  
فالبايع أحق من سائر الغرماء  
بماله وتصرف المشتري

المعلم أو الى المؤدب في التور أو في المهرجان أو في العيد قال اذ لم يسأل ولم يلح عليه في ذلك فلا بأس به كذا  
في الحاوي للفتاوى \* وسئل الحلواني عن علق كوزة أو وضعت في سطحه فامطر المحاب وامتلا الكوز من  
المطر فخا ما نسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء قال نعم قال  
رضي الله عنه وجوابه في الكوز مما لا يشكل فيه فأما في الماء فإنه ينظر ان كان أعدا لذلك حينئذ يسترد  
وان لم يعد ذلك لم يسترد كذا في التتارخانية \* وقبول الهبة والصدقة على الاقبط الى المنتقط وقبضه جائز  
استحسانا كذا في المنتقط \* لقيط في يد ملقطة ناله وينفق عليه و ليس لهذا الصغير أحد سواء جاز لا اجنبي  
ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه وله هذا الاجنبي أن يسلمه لتعليم  
الاعمال وليس لاجنبي آخر أن يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغرى \* وسئل  
علي بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء ماء  
بأناه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للغترف أم يكون ذلك لصاحب  
الحمام ويكون منه اباحة للداخلين فقال صار أحق به من غيره ولكن ما صارت ملكا له كذا في التتارخانية  
\* دفع الى أجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لا زني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهي  
قائمة فله الاسترداد والافلا كذا في القنية \* وفي فوائد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت  
مهرها لاصح ان كان قادرا على الضرب كذا في الخلاصة \* وسئل والدي عن خاصم زوجته وأذاها  
بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في  
التتارخانية \* في فتاوى النسق سئل نجم الدين عن امرأأة أعطت زوجها مال الاستمالة ليتوسع بالتصرف  
فيه في المعيشة فظفر بالزوج بهض غرما الزوج واستولى على ذلك المال هل للمرأة أن تأخذ ذلك المال من  
ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج أو أقرضته منه فلا وان كانت أعطته ليتصرف فيه على ملكها  
فلها ذلك كذا في المحيط \* هبة البناء دون الارض جائزة كذا في الذخيرة \* ويدخل في هبة الارض ما يدخل  
في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل في الزرع في  
الصلح من غير ذكر قال ركن الاسلام الصباغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والنقي غير ذكر ولا تدخل في  
البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل  
الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فإذا لم يذكر فيها ثم وورق فسدت الهبة لانه يمنع  
التسليم كذا في القنية \* في اليتيمة سئل والدي عن رجل قال لا خير ادفع لي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي  
فدفعه له لم يكن السرقة قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا أجاب به علي بن الحسين  
السغدري وسئل على مرة أخرى فقال هولاء ألقى الحشيش سواء كان غاصبا للاصطبل أو مستعيرا أو غاصبا  
للدابة أو مستعيرا لها لأن يكون جعل لذلك موضع معروف أو قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع  
لي دابتك حتى تبيت في اصطبلي حينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى  
النسقي رجل قال لا امرأته بين يدي الشهود وغفر الله لك حيث وهبت لي المهر الذي لك على فقالت ٢ (أرى  
بجشديم) فقال الشهود هل تشهد على هبتك فقالت ٣ (هزارتن كواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصدق  
في أثناء كلامها فيجمل على ماترون كذا في الذخيرة \* اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته  
من نفسها كان طلاقا ولو وهب عبده من نفسه كان عتقا كذا في خزائن الفتاوى \* وفي جامع الفتاوى عبد  
مديون وهب فأراد الغرماء نقض الهبة فالاغرماء ذلك فلو فدى الواهب أو الموهوب له قبل النقض تمضي

ترجمة  
٢ نعم وهبته ٣ كونوا أثق نفس شهودا

من المكروه كالبيع والاجارة والكتابة ينفسخ خلاف سائر البياعات الفاسدة وتصرفات المشتري فاسدا لا تنفسخ الاجارة الهبة  
والنكاح والسفيع حق نقض تصرفات المشتري لكن نقض الاجارة يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعتذار تنفسخ بحكم القاضي \* باعها



فاسد واسلمها الى المشتري ثم قال هي حرة لا تعتق وان قال بعد ذلك هي حرة لكن الايجاب الاول لو بمحضرة المشتري تعتق بالايجاب الثاني بالاتفاق ولا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد \* اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا ثم أبرأ (٤٠٥) البائع المشتري عن الثمن صح لان

الثن واجب عليه ولومات  
العبد عند المشتري لضمان  
عليه لانه كان مضمونا بالثن  
وقد أبرأه عنه وبعت العبد  
بطلت الاقالة \* (نوع فيما  
يتصل بالبيع الفاسد) \*  
وهو بيع الوفاة كصاحب  
المنظومة في فتاواه انه رهن  
في الحقيقة لا يملكه المشتري  
ولا ينفع به الابان البائع  
ويضمن ما كل من نزله  
وأثلف من شجره ويسقط  
الدين بهلاكه ولا يضمن  
ما زاد كالأمانة ويسترد عند  
قضاء الدين لان الاعتبار  
باغراض المتعاقدين فان  
البائع يقول رهنتم ملكي  
والمشتري يقول ارهنتم ملكه  
وعليه السيد أبو شجاع وابنه  
والامام علي السعدي  
والقاضي أبو الحسن  
الماتريدي وكان الامام الزاهد  
علي الرامتنى على انه يبيع جائز  
يلزم فيه الوفاة ولو عد فملكه  
فيه مقي الجن والانس مرارا  
فقال من قصد الرجوع  
الا ان الامام الامير لا يدعي  
وقد رجع الامير عن هذا الى  
انه رهن دل عليه انه سئل  
عن باع نصف حديقته وفاء  
فاخرج البائع المشتري بنقله  
الى الكرم وأخذ البائع  
نصف التزل والمشتري النصف  
ثم أدى البائع الدين وأخذ  
الحديقة ان كان المشتري  
أخذ التزل بلائذ البائع له  
ان يضمه الغلة المحولة وان

الهبة وكذلك الصدقة ويبع المولى من غيره كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم الا أن يعتق العبد ولو  
أوصى بالعبد رجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فأنض  
للموصي له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمصدق عليه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو  
بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولا أو من كسبه قال ان كان يعلم أن لو بلغ مولا كره ذلك فلا  
يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* قال لمكانته وهبت منك بدل الكتابة فقال الم كاتب  
لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوحي المكردي \* أنزأته وهب من فلان دارا كان هذا اقرا  
صحها في الغياثة الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاط وفي الجامع  
الاصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يمين وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضها حتى  
يقطعها ويوصلها اليه وفي الشراعا داخل بينه وبينه ما صار قابضها كذا في الذخيرة \* وأهل الذمة في حكم  
الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز المعاوضة بالخمر عن  
الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر أو الذي وان صارت الخمر خلافا في يد القابض  
لم تصر عوضا ويرد الى صاحبه ويجوز المعاوضة بالخمر فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبيعة ولا  
يجوز بالمينة والدم كذا في المبسوط \* وهب المرتد للنصراني أو النصراني له على أن يعوضه خيرا فذلك باطل  
كذا في محيط السرخسي \* مسلم وهب ارتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة  
ولم يجز تعويضه عنه إذ أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعويضه صحيح  
كسائر تصرفاته لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من جميع ماله وعند محمد رحمه الله تعالى من  
ثأله بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فان كان المرتد هو الواهب وقده عوضه الموهوب له من هبته  
ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته الى وراثته ويرد عوضه الى صاحبه ان كان قائما وان كان قد استهلكه  
كان ذلك دينيا في مال المرتد سواء كان الآخر علميا يرتداده أو لم يعلم واذا وهب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو  
وهب للمسلم فقبضها ثم رجع الى دار الحرب ثم عاد مستأمنا فلكل واحد منهما ما أن يرجع في هبته وان سبي  
وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان حضر قبل القسمة فان وقع الحربي في سهم رجل  
فأعتقه ثم وصات تلك الهبة اليه بشراء أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان كان الحربي هو الواهب  
فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك ان أعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في  
المبسوط \* نصراني وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا له الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي \* (قال حربي  
وهب لحربي هبة ثم اسلم أهل الدار أو أسلم جميعا وخرجا الى دار الاسلام فله أن يرجع في هبته فان كان  
عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط \* وفي القيمة سئل عمر النسفي عن امرأ أولاده أن  
يقسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتروا على ذلك هل يثبت لهم المالك أو  
يحتاج فيه الى أن يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب  
المقرز فقال لا وسئل عنه الحسن فقال لا يثبت المالك لهم بالقسمة كذا في التتارخانية في الفصل السادس في  
الهبة من الصغير \* سئل عن امرأة باعت كرباسا من زوجها وأحالت بالثن لابنها الصغير بطريق الانعام  
والصلة فبات الابن فلن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن  
محمود بن الحسين الاستروشي \* رجل وابنه في المقازة ومعهم مائة مائة يكتفي أحدهما من أحق بالمائة منهما  
قال الابن أحق به لان الاب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وان سقى أباه مات هو من العطش  
فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما  
قتل نفسه والاخر قتل غيره فقتل نفسه أعظم انما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمديدة جاء يوم

كان باذنه أو أعطاه البائع لانه هبة منه وكذا اذا كان اشترى كله وأخذ الغلة فهذا دليل على جهله كاله رهن حيث لم يطلق له الانتفاع بالانزال  
وكذلك اجاب فيمن باع داره وفاء ثم آخوه من البائع لا يلزم الاجر كالمستأجر الرهن من الرهن وكذلك اجاب فيمن باع كرمه وفاء من آخر

وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فلما باع الاول الاسترداد من الثاني لان حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبطله  
فلما ملك أخذ ماله من المبطل فاذا حضر (٤٠٦) المرتهن أعاد يده فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني

فلورثة البائع الاول الاخذ  
من ورثة المشتري الثاني ولورثة  
المرتهن اعاده يدهم الى قبض  
دينه وهذا كله دليل على  
الرجوع \* والقول الثاني ما ذكر  
الكشي عن علامة سمرقند  
مولانا صاحب المنظومة انه  
قال اتفق مشايخ الزمان على  
صحته هذا البيع لانها تلفظ  
بلفظ البيع ولا عبرة بمجرد  
النسبة باللفظ فان من تزوج  
امراة بنية ان يطلقها اذا  
مضى سنة لا يكون متعة وجاء  
صاحب الحادثة الى العلامة  
وقال بعث جاني في ثم ادعى  
المشتري انه وفاء وطلب مني  
نقد الثمن وتسليم الخانوت  
وادعت انه كان باتا قال  
القول قولك قال كان من  
عزيم ان اتقدوا استد ومن  
عزمه الرد حين اتقدفهل لي  
ان اختلف قال كان ذلك قبل  
العقد باللفظ ولا عبرة بالسابق  
وحال العقد في القلب ولا  
عبرته بل باللفظ فاللفظ للبيع  
لألرهن فيثبت ما تلفظا فان  
قلت البائع بعره وبوذي  
الخراج في العرف المستمردل  
انه ملكه قلت يفعله طوعا  
لاجبرا وكذا لا يجبر على ترك  
الوفاء ويجعل البيع باتا  
ويكون للمشتري حق المطالبة  
في الثمن فان انهم دامت الدار  
المبيعة لا يجبر البائع  
على رد الثمن لانه بمنزلة بيع  
جديد وكذا اذا كان المبيع  
عينا هلك ثم الامر ولا سبيل

### \* (الباب الثاني عشر في الصدقة) \*

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجته الى القبض الا انه لا رجوع في الصدقة اذا عت وبستوى  
ان تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أصحابنا رحمهم الله تعالى من يقول الصدقة على الغني  
والهبة سواء كذا في المحيط \* اذا تصدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا أو  
غنيا كذا في المضمرات \* ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فأخذه المدفوع اليه ظانا أنه وديعة أو عارية فرده  
على الدافع لا يحل للدافع أخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان أخذه لم يردده كذا في السراج  
الوهاج \* الهبة لا تصح الا بقبول بالقبول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقبول لجران العادة في  
كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقبول كذا في القسمة \* والصدقة الفاسدة  
كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي \* ولو تصدق على غنيين جاز في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهو قولهم ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجاع كذا في السراجية \* ولو تصدق بقطعة نفقة على فقيرين  
جاز اتفاقا كذا في التهذيب \* رجل وهب لساكنين هبة ودفعها اليهم لم يرجع قيمها استحسانا وفي القياس  
يرجع كذا في المبسوط \* واذا أعطى سائلا أو محتاجا على وجه الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه  
استحسانا كذا في الذخيرة \* رجل في يده دراهم فقال لله على أن تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال  
نصير رحمه الله تعالى جاز وان لم تصدق حتى هلك الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان  
\* وفي الفتاوى سئل ابن سلمة عن تصدق على امرأته وهي معسرة غير أن لها زوجا وموسرا قال ان كان الزوج  
يوسع عليها النفقة فهي موسرة تغني الزوج كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله  
تعالى رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يحز حتى يقبض لانها هبة

لأخذ منه ما على الآخر \* والقول الثالث ما ذكره القاضي قال الصحيح انه اذا جرى بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرطه فسخ مستقلة  
البيع في العدة وتلفظ بالبيع الجازم وعنده هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط

ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد فيجعل هنا لازما لمصلحة النامس اليه \* والقول الرابع قال في العدة واختاره الامام ظهير الدين انه يسع فاسد فلولا بيعا ثم قال أحدهما چون سيم آر (٤٠٧) يسع عن يازده فقال نعم لا يفسد البيع

أما لو شرطاه في البيع يفسد ولو بعد العقد يلتحق به عند الامام وهل يشترط المجلس للالتحاق ذكر السرخسي وأبو اليسر انه يشترط وفي الابيضاح لا يشترط وهو الصحيح وفي فوائد البرهان تباعا مطلقا ثم أطلق الوفاء يلتحق عند الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه اذا لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقا لم يقر بالبناء على الاول فانه قد جاز ولا عبرة بالسابق كما في الترجمة عند الامام \* والقول الخامس ما اختاره أئمة خوارزم انه اذا أطلق البيع لكن وكل المشتري وكبلا بفسخ البيع اذا حضر البائع الثمن أو عهد على انه اذا وفاه ففسخ البيع والثن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المال ربحا بلان وضع على مائة عشرين دينارا فربح وان كان بلا وضع ربح بمثل الثمن أو بغير يسير فبات بشرط أن يعلم البائع بالغبن الفاحش أما اذا ظن انه غن عن عدل لكنه بالغبن الفاحش في الواقع فأذا ظن المعادلة وباع بالغبن الفاحش فبات لانا انما نتجعله رهنا بظا هر حاله انه لا يقصد البات علما بالغبن وليس بعهود وضع الربح على الثمن في

مستقلة وكذلك الهبة اذا كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فأقاله الموهوب له فهو مال لا واهب وان لم يقبض يجب أن يعلم بأن الصدقة لا تقبل الا قالة والفسخ فيجعل اقالة الصدقة تملك كابتداء هبة مبتدأة كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو تناقضا الصدقة فبات المتصدق عليه قبل أن يقبضها المتصدق فان المناقضة باطله ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أعطى رجلا دارا على أن نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي \* اذا تصدق بداره على امرأته وعلى مافي بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي أو قال عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه أحد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني الصغار الثلاثة وهو يظن أنهم أحياء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فانه صدقة باطله ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للميت أشار إلى أن الإيجاب اذا وقع لمن يملك ولن لا يملك بوجه من الوجوه كان الإيجاب بملكه لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشبيوع أصلا فيجوز الإيجاب واذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فلا إيجاب يكون له ما وعند ذلك يتمكن الشبيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشبيوع من أحد الجانبين مانعا كذا في المحيط \* واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية \* اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فبأدما حيا يورث بالصدق واذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة \* وان كان حيا وتصدق بغيره أجزاء كذا في المبسوط \* ومن قال مالى أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصابا أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الاراضى العشرية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل الاراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وشباب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشايخنا من قال في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالى صدقة أو جميع مالى صدقة والصحيح هو الاول لانهم ما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى في كتاب أدب القاضي \* ويمسك من ذلك قوته فاذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما أمسك ولم يبين في الكتاب مقدار ما أمسك لان ذلك يختلف بقله عا له وكثيره وقيل ان كان محترفا أمسك قوت يوم وان كان صاحب غلة أمسك قوت شهر وان كان صاحب ضياع أمسك قوت سنة كذا في المبسوط \* وذكر في الاجناس قال محمد رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله دراهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله دين ولائمة دخل ودخل فيه أرض العشر دون الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتصدق به ما جيعا فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخدمته وثيابه ومتاع البيت كذا في الينابيع \* ولو قال مالى صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط \* قال الخنذرى اذا قال لله على أن أهدي جميع مالى أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد ما لا آخر

البات واختار خاتم المجتهدين مولانا سيف الدين العصبية انه رهن \* والقول السادس ما اختاره البعض واختاره الشيخ الامام خرا زاهدان الشيرط اذا لم يذكر في البيع فيجعله صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك المشتري تحوي بل يده وملكه الى غيره

وأجبر على الرد إذا حضر الدين لانه كالزرافة مركب من البيع والرهن فكثير من الاحكام له حكم كالهيئة حال المرض وبشرط العوض وجعلناه كذلك لخاجة الناس اليه فرارا (٤٠٨) من الربا قبل اعتداه الدين والاجارة وهي لاتصح في الكرم وبخارى الاجارة الطويلة

أهدى مثله هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله على أن أنصدق به هذا الثوب فعليه أن يتصدق بقيمة ويمسك الثوب وله أن يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقهاء وكذا الواصي بالتصدق به هذا الثوب كذا في المنتقط \* وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال أرضي صدقة في المساكين لاتصدق بصدقة لانهم مجهولة ولو قال أرضي هذه صدقة وأشار اليها ولم يحدد هاتين الصدقتين لان الأرض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد هاتين الصدقتين بالاشارة صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة القليل لا صدقة موقوفة كذا في محيط النسخة \* وفي فتاوى أهو رجل دفع الى رجل عشرة وقال يتصدق به على فلان النقرة فتصدق بعشرة من عند نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم أو مائة من منحنى وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاوي أنه يضمن وقال ظاهر الدين رحمه الله تعالى لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التتارخانية \* محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء وان أثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر ينفق على نفسه كذا في المنتقط \* وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين يسألون الناس الخافوا بيا كاون اسرافا قال مالم يظهر له أن ماتصدق عليه ينفق في المعصية أو هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور عما نوى من سدخلته كذا في الحاوي للفتاوى \* الصبي اذا تصدق بماله باذن الأب لا يصح كذا في السراجية \* ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصدق بعبد أتى له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية \* رجل في يده دار فتصدق به على ولده الصغير ولم يقل قبضته له ثم أخرجهما من يده فباع الصبي وأقام البيعة على قول الأب فالدار له كذا في التتارخانية \* التصديق بمن العبد على المحتاجين أفضل من الاعتناق كذا في السراجية \* رجل تصدق على الميت أو دعه فانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية \* تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه فلس ليس له أن يسترد هاتين الطازجات قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه فاسأله فظهر أنه طازجة له أن يستردها وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائل لا يسترد في الحالين كذا في القنية \* رجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم كذا في السراجية \* ولو تصدق بأدعة ودفعها عليها ثياب أو إلى جازي يكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين \* وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الى من ماله فعلي أن أنصدق به فان وهب له شيئا وجب عليه أن يتصدق به وان أذن له أن يأكل من طعامه فانه لا يحل له أن يتصدق به وانما يحل له أن يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفتاوى \* وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان أكلها أطمع مثلها قال ابراهيم التيمي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقضها لا يتجوز الصدقة الا باقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به كذا في المحيط \* اختاره وفي التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة عن الفلاس الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة

ولا يمكن تلك في الاشجار فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس أمر ما تنسح حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان البيع لا يكون تلعة حتى ينص عليها في العقد وهي والوفاء واحد واختار الصدور الشهيد تاج الاسلام والامام المرغيناني والامام علاء الدين المعروف بيدر أن البيع بشرط الرد عند نقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين بديع الله انتفاعا فان باعه المشتري من غيره أجابوا سوى علاء الدين بديع الله البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري برضاه \* والقول السابع أجاب علاء الدين بديع الله لا يصح وعلى هذا اختيار صاحب الهداية وأولاده ومشايخ زماننا وعليه الفتوى أعني لا يملك المشتري البيع من الغير كافي بيع المكروه لا كالببيع الفاسد بعد القبض وسئل الصدور عنه بانه يجعل فاسدا ويمنع من الاسترداد بعد البيع من غيره كالفاسد وان قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المكروه قبل له فان أكل المشتري غله الكرم والارض والدار قال حكمه حكم الزوائد في البيع الفاسد يعني انه يضمنه ان استهلك ولا يضمن ان هلك كزوائد المغضوب \* والقول الثامن هو القول الجامع فيه ما قاله بعض المحققين في اثناء مسئلة وهي من باع عقاره خائفا بعتة مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بعتة مثقال فضة نقدا لحيلة الربح ثم فسح الوفاء في العقار يرد الذهب

انه باع عقاره خائفا بعتة مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بعتة مثقال فضة نقدا لحيلة الربح ثم فسح الوفاء في العقار يرد الذهب

الذي كرى العقد لا الفضة المقبوضة (اعترض عليه) بان هذا البيع فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في حق بعض الاحكام لكل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك الشاري يعه (٤٠٩) من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه واتقسم الثمن ان دخله نقصان كافي الرهن فلم لا يعطى له حكم البيع الفاسد أو الرهن الصحيح في حق هذا الحكم حتى لا يجب عليه وقت الفكاك الا ما قبض كافي البيع الفاسد والرهن يجب رد المقبوض لا المسمى (قلت) هذا العقد مركب من العقود الثلاثة كالزفافة فيها صفة البعير والبقرة والفرحوز الحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لاصحهما والبدل المذكور لما كان ذهابا وجب رعاية سلامتها (اعترض عليه) بانه يجب رعاية سلامة المقبوض لا رعاية المسمى لان لزوم الضرر في فوات المقبوض لافي فوات المذكور ولانه اذا وقع التردد في الحاقه بالفساد أو الحاقه بالصحيح فالحاقه بالفساد أولى لانه فاسد حقيقة لالحاق الشرط الفاسد به وهو شرط الفسخ عندئذ الثمن ولهذا لم يصح بيع الوفا في المنفعة ولوصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين لانه خال عن المفسد فاذا كان كذلك فالحاقه بالفساد أولى كما الحق بالفساد في ان لا يجبر المشتري على دفع الثمن (قلت) الضرر معارض قد يقع في

انه يعطيه وعن ابن المبارك قال يمحى اذا سأل سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطى كذا في التارخانية والله سبحانه أعلم

**\*(كتاب الاجارة)\*** وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا  
**\*(الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها)\***

\*(أما تفسيرها شرعا) فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية \* (وأما ركناها) فالإيجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة \* (وأما بيان ألفاظها) فنقول الاجارة انما تعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو أن يقول أحدهما آجرت هذه الدار وقول الآخر قبلت أو استأجرت ولا تعقد بلفظين أحدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتي فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية \* وذكر شمس الأئمة الحلول في شرح كتاب الصلح أن الاجارة تعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الأئمة السرخصي أن الاجارة تعقد بلفظ الاعارة وأما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهر ابعة عشرة دراهم أو أعار عينا بعشرة دراهم شهر احدى أبوطاهر الدباس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعبر بـ اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل \* اذا قال دارى هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب أن هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنهم لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عنها قبل القبض ويكون اكل واحد منهما أن يفسخ قبل القبض واذا سكنها يجب عليه أجر المثل كذا في المحيط \* ولو قال ملكتك منفعة دارى هذه شهر ايكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهر ايكذا يجوز على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصا من دار فأنتكر المدعى عليه فمالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جازفلا أن المدعى آجر هذا البيت من الذى صالحه جازفلا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع المدعى هذه السكنى ببيعان رجل لم يجز بعض مشايخنا رجمهم الله تعالى قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقفا كذا في الذخيرة \* واذا قال لغيره بيعت منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا ذكر في العيون أن الاجارة فاسدة كذا في النهاية \* وذكر شمس الأئمة الحلول في أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والاطهر أنهم اتفقوا بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيانية \* رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ايكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيان \* عن محمد رحمه الله تعالى أعطيتك هذا العبد سنة يمنحك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة \* وتنعقد الاجارة بالعاطى بانه فيما ذكر محمد رحمه الله في اجارات الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجلا من آخر قد وران بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر ومن حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالعاطى كذا في الظهيرية \* ولا تعقد الاجارة الطويلة بالعاطى ولا بقوله (عن كروكردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة \* وفي التيمية سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يختجم أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب المساقم ثم يدفع الاجرة وعن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج

ترجمة

٢ أجعلت مغبى رهنا وقال جعلت

(٥٣ - فتاوى رابع) المذكور وقد يقع في المقبوض فلا يرجح وقولك بانه فاسد حقيقة ممنوع لانه يشبه بيع التلجئة وانه صحيح عنده لا عندهما فاعطى له حكم الصحيح مما لا يقوله وحكم الفاسد في بعض الاحكام مما لا يقوله لهما وحكم الرهن في بعض الاحكام مما لا يقوله

الناس كذا كرهه فيما تقدم واذا وقع التردد في الحاقه بالفساد أو الصحيح فالحاقه بالصحيح أولى تقليد لالفساد وترجيح القول الامام فيه منبر  
المذكور عن المأخوذ والقول التاسع (٤١٠) الذي استقر عليه فتوى صاحب الهداية وأولاده ومشايخ العهد ان الملك يثبت للمشتري في

زوائده ولا يضمنه بالتلاف فانه استفتى عماد الدين عبد الوهاب فيما اذا نقد البائع وفاء المال بعد خروج الغلة قبل الدفع هل يجبر المشتري على قبوله وفسخ البيع حتى يسلم النزل للبائع قال لا (وأجاب) الامام علاء الدين بدر يجبر بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من النزل (وأجاب) منهاج الشريعة يجبر على القبول ويسلم النزل للبائع جعله كالمهر وان كان المشتري رفع غلته السنة ثم نقد في السنة الثانية للبائع قبل الادراك أجا يجوبهم ما الاول وأجاب عماد الدين بدران كان مضى ثلثا السنة لا يجبر المشتري على القبول وان كان المبيع مشغلا كالدار ومخوفاً فالحق ان في أى وقت أحضر النقد يجبر المشتري على القبول ولو نقد البائع الثمن قبل خروج الغلة قيل لا يكون له قسط من الغلة وقيل له ذلك ويقبض الغلة على اثني عشر جزءاً فيأخذ قسط الماضي من السمة قال بعضهم هذا اذا ظهرت الغلة لانها اذا لم تظهر في أى شئ يبقى العقد قال صاحب الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت فيما اذا ظهرت الغلة أم لا دفعا للضرر عن المشتري فانه قد يشتري في الخريف فاذا

الملك يثبت للمشتري في زوائده ولا يضمنه بالتلاف فانه استفتى عماد الدين عبد الوهاب فيما اذا نقد البائع وفاء المال بعد خروج الغلة قبل الدفع هل يجبر المشتري على قبوله وفسخ البيع حتى يسلم النزل للبائع قال لا (وأجاب) الامام علاء الدين بدر يجبر بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من النزل (وأجاب) منهاج الشريعة يجبر على القبول ويسلم النزل للبائع جعله كالمهر وان كان المشتري رفع غلته السنة ثم نقد في السنة الثانية للبائع قبل الادراك أجا يجوبهم ما الاول وأجاب عماد الدين بدران كان مضى ثلثا السنة لا يجبر المشتري على القبول وان كان المبيع مشغلا كالدار ومخوفاً فالحق ان في أى وقت أحضر النقد يجبر المشتري على القبول ولو نقد البائع الثمن قبل خروج الغلة قيل لا يكون له قسط من الغلة وقيل له ذلك ويقبض الغلة على اثني عشر جزءاً فيأخذ قسط الماضي من السمة قال بعضهم هذا اذا ظهرت الغلة لانها اذا لم تظهر في أى شئ يبقى العقد قال صاحب الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت فيما اذا ظهرت الغلة أم لا دفعا للضرر عن المشتري فانه قد يشتري في الخريف فاذا

طالع التزل في الصيف نقد وفسخ فيحرم المشتري أو في أول الربيع حين وجد الف سالف للثمن فيدخل الضرر بالشراء ودفعه المالك فيمأذ كر نابا لا قساط بابقاء العقد في قدره قيل له بعد أداء كل الدين كيف يبقى العقد قال بقدر ما بقينا بالعقد يكون الدين الموتى ديناً



للبائع على المشتري فأدفع النزل يجعل قصاصا قبل كفايتي في العقد الثمار المعذومة قال يني في الاصل لافي التزل قيل وان كان المشتري استوفى ثمار سنين سلفت قال نعم وأجاب الديناري انه ان كان رفع غلة سنة يجبر على (٤١١) قبول الثمن ويفسخ العقد وكذلك اذا كان شرط له نصف غلة

المالك عندنا \* ومنها قيام المعقود عليه فاذا اجر الفضولي فجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقلة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها مضي \* ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار \* وأما شرائط الصحة \* فمن ارضا المتعاقدين \* ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهالة مفضية الى المنازعة تمنع صحة العقد والافلا \* ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحدهما من العبدین أو استأجرت أحدهما من الصانعين لم يصح العقد \* ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحواري وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب \* ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصار والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة \* ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابل ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا \* ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح \* ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو بعبارة الاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها \* ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته \* ومنها أن تكون الاجرة معلومة \* ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة \* ومنها اخلاو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه \* وأما شرائط لزوم \* فمنها أن يكون العقد صحيحا \* ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض بخلاف الاتفاقة به فان كان لم يلزم العقد \* ومنها أن يكون المستأجر مريئا للمستأجر \* ومنها - الامانة المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالاتفاق فان حدث به عيب يخل بالاتفاق به لم يبق العقد لازما \* ومنها عدم حدوث عذر باخذ العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبيق العقد لازما \* ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عهده سنة فلما مضى ستة أشهر أعققه فهو بالخيار ان شاء أمضى على الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع \* (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصار والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تعجيل الاجرة \* (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* (وأما

المالك عندنا \* ومنها قيام المعقود عليه فاذا اجر الفضولي فجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقلة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها مضي \* ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار \* وأما شرائط الصحة \* فمن ارضا المتعاقدين \* ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهالة مفضية الى المنازعة تمنع صحة العقد والافلا \* ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحدهما من العبدین أو استأجرت أحدهما من الصانعين لم يصح العقد \* ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحواري وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب \* ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصار والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة \* ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابل ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا \* ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح \* ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو بعبارة الاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها \* ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته \* ومنها أن تكون الاجرة معلومة \* ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة \* ومنها اخلاو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه \* وأما شرائط لزوم \* فمنها أن يكون العقد صحيحا \* ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض بخلاف الاتفاقة به فان كان لم يلزم العقد \* ومنها أن يكون المستأجر مريئا للمستأجر \* ومنها - الامانة المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالاتفاق فان حدث به عيب يخل بالاتفاق به لم يبق العقد لازما \* ومنها عدم حدوث عذر باخذ العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبيق العقد لازما \* ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عهده سنة فلما مضى ستة أشهر أعققه فهو بالخيار ان شاء أمضى على الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع \* (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصار والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تعجيل الاجرة \* (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* (وأما

ان البائع مخير بين الاخذ بكل الثمن والتزل وقال بعض مشايخ سمرقند أسهل حصاة البقصان بالغاما بلغ وان زاد على الثمن استرد المبيع محانا قال مولانا هذا لا يصح لان هذا النظر ولا نظريه وقد كرى جواهر الفقه انه يثبت الخيار في فصل النقصان كما ذكرنا للبائع والذي

استقر علمه فتوى الأئمة والاسانذة في مسئلة نقصان المبيع وفاء سقوط حصة النقصان من مال الوفاء وهو الثمن وبقيسم مال الوفاء على قيمة الباقي والهاالك فسقط قسط الهاالك وبقي (٤١٣) حصة الباقي بانه اشترى دارا بالوفاء قيمتها تساوى ألفا بمائة فخر بت الدار حتى صارت القيمة خمسة مائة سقط من

صفتها) فهي عقد لازم اذا كانت صحيحة عارية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في البدائع \* وما صلح أن يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح أن يكون أجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمن صلح أجرة أيضا كالاعيان مثل العبيد والسيارات كذا في الكافي \* ان كان الاجر دراهم أو دنانير فلا بد من بيان القدر أنه كذا وبيان الصفة أنه جيد أو ردي و يقع على نقد البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية \* وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أى النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تقضى الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما أروج فالعقد جائز وبصرف الى الاروج وان كان للآخر فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط \* وان كان الاجر كيدا أو وزنا أو عدد دايمة قار باشتراط فيه ببيان القدر والصفة وان كان الجدا ومؤنة يشترط فيه بيان موضع الايقاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يشترط وان كان للاجرة جمل ومؤنة ولم يبين موضع الايقاع فسدت الاجارة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تنفس ويدفع حيث الارض والدار وفي الجولة حينئذ وجب له بغير كمال من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طال به في موضع آخر لم يكفيل يستوفى منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن له اجل ومؤنة أخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي \* ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالثلث في البيع وان كانت عروضاً وثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لأنهم لا يثبت في الذمة الاسماء فتراعى فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والحواري وسانرا الحيوانات فلا بد فيها من أن تكون معينة مشارا اليها وان كانت منفعة فهي على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا لخدمة عده فهو جائز وأما اذا قوبلت بجنسها (١) كما اذا استأجر دارا بسكنى دار أخرى أو ركوب دابة بركوب دابة أخرى أو زراعة أرض بزراعة أرض أخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس باقراده يحرم النساء كذا في السراج الوهاج \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت الاجرة فلسا فغلا أو رخص قبل القبض فلا تجز الفلاس لا غير وان كسده عليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال أو يوزن مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل أجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط \* لو استأجر عبد لخدمته شهر لخدمة أمته فهذا فاسد لان اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج \* ولو أعطى البقر وأخذ الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لا خيرة في معاوضة الثيران بالثيران لالا كداس لانهم استبدل المنفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قوبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان عليه أجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحدا بين اثنين فتمتيا لخدمتهما ولم يخدم الا آخر فلا أجر له وقال أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعها اذا كان عبدا واحدا بين اثنين أجر أحدهما نصيبه من صاحبه ليخدمه شهر أو على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهر ا فإنه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبدين المختلفين اذا كانا في عبيد كذا في المحيط والله أعلم

\* (الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره) \*

الاجر لا يملك بنفسه العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو دينا كذا في الكافي \* وهكذا ذكر محمد رحمه الله (١) قوله كما اذا استأجر دارا الخ على حذف مضاف أى سكنى دار حتى يكون صريحا في اتحاد الجنس والا فاستأجر الدار بيم السكنى وغيرها مأملا اه

الثلث خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة كالمترين وأجاب صاحب الهداية في المترين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضامة فهو الرهن الجدار وسقط منه ضمن النقصان اعنى سقط من الدين قدر النقصان ولو كان مكان الرهن يبيع وفاء لا يضمن \* وان استهلك أجنبي البناء والاشجار ضمنه المشتري قيمة التالف وصارت رهنا في يده وان لم يضمنه فبقدر قيمة النقصان لا يملك المطالبة بالثلث لما تقرران الرهن اذا غصبه غاصب من المترين لا يملك المترين مطالبة الدين ما لم يسترده من الغاصب \* واذا غاب البائع وفاء المبيع في يد المشتري وفاء قال عماد الدين لا ينتصبت المشتري خصما لمن يدعيه وقال منهاج السريعة وعلاء الدين يكون خصما وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سهرقند على انه يشترط حضرته ما وقال علماء الدين بدلا لا يشترط فحصل فيه الاختلاف \* والخراج في البيع المطاوعة على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان نقصته الزراعة لان به يجب الضمان عليه وهو كالاجر والخراج على الاجر عند الامام فاذا لم يطالبه فقد ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة وبذل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعه تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة \* وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري أيضا لانه يعد مال له موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقود لا تمنع في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البيهقي \* وان أجر المبيع وفاء

ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة وبذل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعه تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة \* وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري أيضا لانه يعد مال له موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقود لا تمنع في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البيهقي \* وان أجر المبيع وفاء

البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لان المستحق بجهة اذا وصل على وجهه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرد بمكتم الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن (٤١٣) أجازة يجوز الاجارة من البائع وغيره

واوجب الاجر وان اجزه من البائع قبل القبض أجب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجر عبد اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في البات فما ظنك في الخائز غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يصح بيعه قبل قبضه تجوز اجارته وما لا فلا وبيع العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام الارناؤودي لا تجوز اجارة العقار ايضا قبله لان العقد يرد على المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بانه ان صح لزوم ان لا تجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خير بان العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاثنين فننظر ان الى ما قام به المنفعة وان زعم البائع انه كان قبيل قبضه ولم يجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لم يكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وان نقد البائع المال في أثناء مدة تنفس الاجارة ويجبر المشتري على القبول لعدم لزوم العقد وله الاجر بحسب الماضي وان اجزه من غيره وأخذ الاجر كان للمشتري على قول من جعله

تعالى في الجامع في كتاب التجرى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا في النهاية \* ثم الاجرة تنسخ باحد معان ثلاثة ما بشرط التججيل أو بالتججيل أو باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد أحد هذه الاشياء الثلاثة فانه يملكها كذا في شرح الطحاوى \* وكما يجب الاجر باستيفاء المنافع يجب بالتمكين من استيفاء المنافع اذا كانت الاجارة صحيحة حتى ان المستأجر دارا أو حائوا تامدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط \* فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي \* وهل تنسخ الاجارة قال صاحب الهداية تنسخ وقال القاضي فخر الدين في فتاواه والفضل لا تنتقض كذا في التبيين \* ولو أجر دارا وسلمها اليه فارغة الا يتناهى شغلا لاجتماع الاجر أو سلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع من الاجرة بمصصة البيت ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد كذا في الخلاصة \* فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء أصلا أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أضيف اليه العقد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوميا لاجل الركوب فحسبها المستأجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر في مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حسبها في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد لانه لا يمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة \* وان قال له المالك دونك المنزل فأسكنه الا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للوَجَر أن يحجج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو لم تجله طال به بها وله حبس الدار لاستيفائها ولو مؤجلا لم يملك المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقضت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللقصار والخيار والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان أنه اذا خا ط البعوض في بيت المستأجر يجب له الاجر بحسب ما به هكذا في التبيين \* ان استأجر له محلا الى موضع كذا فعمله بعض الطريق ثم طال به بالاجر بمقدار ما جل فيه ذلك وكان عليه أن يعطيه من الاجر حصته ولكنه يجبر على أن يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفى جميع الاجرة ولو استأجر له محلا من مكان الى مكان فعمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية أنه يطالبه بالاجر بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوى \* ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينيا فأعارها أو أودعها الى رب الدار فهو كالتججيل ولا يملك الاجرة بلا شرط التججيل في الاجارة المضافة وتلك بالتججيل كذا في الغيائية \* وفي فتاوى آه قال لا تحرم (ابن سبوي سر كره رابر تايدروا زعرج) بكذا فعملها فاذا هي خسر هل تجب الاجرة قال لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك ان علم أنه خسر والا فلا اجر امامه له اجرة أرض فزرعها أو لم يحصدها أو لم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا

ترجمة

٢ اجل الى هذه القدرة من الخلل الى باب عرج

فاسدا أيضا كافي الغصب بل أولى \* وغلة الكرم على ما شرطا ولو أُرَادَ فسح البيع وقد شرط له جزأ من الغلة هل له ذلك قد ذكرناه باختلافه وان يبيع بمجنها دار حق الشفعة للبائع للمشتري كافي الرهن حق الشفعة للرهن وان في يد المهرن وكذا الحسك في بيع التلجئة \* باع نصيبه

من الكرم وفاء من شريكه ثم باعته بآمان من آجنبي وأجاز المشتري وفاء بعه البات من آجنبي والمشتري وفاء شريكه إذا قضى البائع مال الوفاء وأجاز البيع ليس له الشفعة (٤١٤) وقوله ليس له الشفعة حق أم أقوله إذا قضى مال الوفاء يصح البيع خطأ لأنه انعقد موقوفاً

حتى مات هل لورثته أن يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم أم لا كذا في التتارخانية \* ولواسـتأجر حليانين به عروسه عشرة أيام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الأجر كذا في محيط السرخسي \* في نوادر هشام قال سألت محمد أرحمه الله تعالى عن أكرى محملاً لركبه إلى مكة خلفه في أهله من غير عذر ولم يركبه فلا أجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو ضامن للحمل إن أصابه شيء وكذلك لو استأجر قيساً ليأبسه إلى مكة وكذلك لو استأجر المحمل شهر لركبه إلى مكة كذا في الذخيرة \* وفي الأجرة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة ولو جوب الأجر وبعد ما وجب الاستيفاء حقيقة إنما يجب الأجر إذا وجد التسليم من المستأجر من جهة المؤجر أما إذا لم يوجد التسليم لا يجب الأجر بيانه فيما ذكر في الجاهل رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه حتى أجره من البائع شهراً كانت الأجرة باطلة فإن استعمله البائع بحكم الأجرة لا يلزمه الأجر كذا في المحيط \* (سئل) علي بن أحمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتر كها في موضعها خمس سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم أراد أن يقلعها فقال له صاحب الأرض ادفع إلى أجرة هذه المدة هل له ذلك فقال لا أجر له في تلك المدة كذا في التتارخانية \* رجل استأجر قيساً ليأبسه ويذهب إلى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب إلى المكان قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا أجر عليه لأنه مخالف ضامن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي عليه الأجر ولا يكون مخالفاً لأن الأجر مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي نضر الدين رحمه الله تعالى إن كان لبس الثوب في يده مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب أو دونه فالجواب كما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والأجراً فكم قال أبو بكر رحمه الله تعالى هكذا في الكبرى \* القصار إذا أنكر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قبل الخلود قال له الأجر وإن قصر بعد الخلود لا أجر له كذا في خزائن المفتين \* وفي الصباغ إن صبغ قبل الخلود فالأجر لازم وإن صبغ بعد الخلود فرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وإن شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه أبيض وفي التساج إن نسج قبل الخلود لا يلزم وبعد الخلود الثوب للتساج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ثم أنكر في نصف الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الأجر قبل الانكار ولا يلزم بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط عنه الأجر لأنه ليس للمؤجر أن يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فتبقى في يده بحكم الأجرة كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الأجرة وأدعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الخلود ألفان فخصت السنة وقيمتها ألف ثم مات العبد في يده المستأجر وقيمتها ألف روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا في الظهيرية \* قال هشام سألت محمد كيف اجتمع الأجر والضمان قال محمد رحمه الله تعالى لم يجتمعوا ففسر هشام ذلك فقال الأجر وجب لاستعماله العبد في السنة والضمان وجب بعد مضي السنة لأن بعده مضي السنة وجب عليه رد العبد على المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلاف سبب وجوبهما واختلاف الزمان وكيف يظهر الاجتماع وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله ينبغي أن لا يلزمه الأجر قبل الانكار ويسقط عنه بعد الانكار كذا في المحيط \* كل ضائع ليس لصنعه أثر قائم في العين كالجمال والملاح والغسال لا يكون له حبس العين بالأجر بالاجتماع كذا في الذخيرة \* ومن عمله أثر في العين يحبس العين بالأجرة إلا إذا كانت مؤجلة وللنساج ومن حلق الشعر وكسر الخطب وكل من صارت العين بعلمه شيئاً آخر بحيث لو فعله الغاصب زال ملك الغصوب منه فله حبس العين وهذا كله إذا عمل في ذلك ما كان له ولو في بيت المستأجر لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي \* وأما القصار إذا قصر الثوب فإن ظهر أثر عمله في الثوب باستعمال (١) التماسيح كان له حق الحبس وإن لم يكن له أثر إلا إزالة

(١) قوله التماسيح في القاموس التشاوق عديد التماسيح معرب حذف شرطه ٥١

على إجازة المشتري فلا يجوز بإجازة البائع وهذه إحدى ما يخالف فيه الوفاء الرهن \* وذكروا أن الديناري باع كرماً وفاء وشرط أن يطالبه بالثمن بعد قبض غلة الكرم وقبضه البائع ورفع المشتري الغلة له طالب الثمن قبل تمام السنة وإن لم يشترط الفسخ بعد رفع الغلة لا يملك الفسخ قبل تمام السنة \* باع أرضاً مزروعة وفاء وشرط الزرع فأخذ المشتري مزروعاً ثم فسح البيع للبائع أن يطالب بقيمة الزرع فإن كان من جنس الثمن فالقاصة بقدره من الثمن الذي على البائع والا فيرجع على المشتري بقيمة الزرع لأن البيع في الزرع فاسد لأنه صفقة في صفقة فدل هذا أن البيع في الزرع والثمر بعد الاتفاق يكون جائزاً باتاً في أخذ البائع من المشتري حصة الزرع والثمره \* باع كرمه وفاء ثم باع قبل السنة وخروج الثمرة من المشتري بيعاً باتاً بدون الغلة أو لم يذكرها تكون الثمرة للبائع وإن أجر المشتري وفاء المشتري من غيره شهراً ثم البائع باع بآمان من غيره في أول الشهر وأجاز المشتري في نصف الشهر فاجرة كل المدة تكون للمشتري في هذه الصورة لأن الفسخ هنا من جهة المشتري والمشتري غير مضطر في إجازة هذا البيع

لعدم العذر في فسخ هذا البيع كالدين وغيره فلا يفسخ البيع فإذا بقي العقد يكون البديل للمشتري وإن كان الفسخ من البائع إن كانت المدة متعارفة لا يظهر في حق المستأجر وإن لم تكن متعارفة يظهر الفسخ في حق المستأجر لأنه لا يلزم الضرر في الأولى لقصر

المدة ويلزم في النسيئة لتطاول المدة ولودفع البائع الثمن بطلب المشتري لا يظهر الفسخ في حق المستأجر أيضا لان له الامتناع عن الاداء قبل فسخ الاجارة وقوائم الخلاف التي تقطع في كل سنة وكذا كل ما يحصد في كل سنة لا يدخل (٤١٥) بلاذكر ان كان موجودا وقت البيع

أما الحادث بعد الشراء  
فالمشتري لكنه اذا اشترى  
كرما وفاء وحدث فيها قوائم  
الخلاف يجبر المشتري على  
ان يصرف منه الى دعائم  
الكرم قد رآه مكارف  
فاما القوائم الموجودة وان  
البيع ودخل في البيع  
بالذكر لا يجبر على الصرف  
منه لانه ملكه بمحكم ان له  
قسطا من الثمن فلا يصرف له  
الرفع حين الفسخ واذا باع  
المبيع وفاء من المشتري وفاء  
باتا وتفاصيل البات بما هو  
فسخ في حق الكل يعود الوفاء  
وان كان عما هو كبيع جديد  
لا يعود وقد ذكرنا ان باع  
المبيع وفاء باتا وقضى الثمن  
لا يصح البيع البات الموقوف  
ويحتاج الى تجديده بعد  
القضاء لكنه ينفذ باجازه  
المشتري وفاء فاذا جاء اليه  
بالثمن وقال بعث المبيع وفاء  
منك من آخر باتا وهذه  
دراهمك من ذلك فخذها  
فأخذها يكون اجازة ولا  
يحتاج الى التجديد واذا خي  
البائع وفاء من المشتري  
والثمن يصير قابضا وينسخ  
البيع وان أي عن قبض  
الثمن لا ينسخ بالقبول وان  
قبل بعض الثمن انفسخ بقدره  
واذا قال له المشتري تركت لك  
هذا البيع فان شئت فبعه  
أوارهنه فاني أمهلتن  
لا ينسخ به البيع واذا قال  
البائع أو المشتري فسخت

الدين اختلفوا فيه والاصح ان له حق الحبس بكل حال كذا في النهاية ثم الذي له حق الحبس اذا حبس  
وهلك الشيء في يده فانه لا يضمن ولا يكون له الاجر ايضا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح  
الطحاوي \* ولو هلك العين في يد الاجير من غير صنعه ومن غير ان يجبرها بالاجرة فان كان له له أثر في العين  
كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له له أثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر كذا في المحيط  
\* فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر مخير ان شاء ضمنه قيمتها  
معمولة وأعطاه الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمولة ولا يعطيه الاجر كذا في المضمرات \* اذا قال صاحب  
الثوب للنساج اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذار جعنا من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى لك أجره فاختار  
الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى  
صاحبه أو مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر  
وان كان صاحب الثوب دفعه الى الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب  
الثوب على حاله ولو منعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطالحا على شيء كان حسنا كذا  
في فتاوى قاضيان \* ولو كان الاجر قهرا فأمره بالامساك ليوفي له الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى  
قياس مسئلة النساج يجب أن تكون هذه المسئلة على التفصيل أيضا كذا في المحيط \* حائك عمل ثوبا  
لرجل فتعلق الاجر به ليأخذه وأبى الحائك أن يدفعه حتى يأخذ الاجر فتخرق من مده صاحبه لا ضمان على  
الحائك وان تخرق من مدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية \* والسمسار اذا  
باع ما أمر ببيعه من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب الثمن حتى ينقده الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن  
في قولهم وكذلك صاحب المحمولة اذا قال للحمال امسك المحمولة حتى أعطيك الاجر فسرت المحمولة لا يضمن  
الحمال في قولهم لانه ليس لفعل السمسار أثر في العين ومن لا أثر له في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون  
أمانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا استأجر الرجل من آخر اربدين كان للمستأجر  
على الاجر يجوز كذلك لو استأجر عيدين كان للمستأجر على الاجر يجوز فان فسخت الاجارة فأراد المستأجر  
أن يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط \* استأجر دارا من مدونه وقاص بعض  
الدين بالاجرة فاذا انقضت المدة ليس له أن يحبس الدار عما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة لا أجر عليه  
فما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا أجرد داره وعجل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات  
الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المججلة كذا في التتارخانية \* وفي  
الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المججلة كذا في الخلاصة \* ذكر الحاكم استأجر عبدا  
للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر أن يسلك العبد حتى يرد خاصة ما بقي من المدة  
من الاجر عليه وان مات العبد في يده ولم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجر فيأخذه هكذا في المحيط والله  
تعالى أعلم

### \* (الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة) \*

يصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالיום ونحوه أو طالت كالسنتين كذا في المضمرات  
\* ويعتبرا ابتداء المدة محاسبي وان لم يسلم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي \* لو أجرد داره  
شهرا وهو المحرم ثم أجزها من آخر شهر صغر العقد في المحرم فانه يسلم الدار ولا لصاحب المحرم فاذا انسلخ  
يسلمها الى الذي استأجر في صغر كذا في السراج الوهاج \* ولو أجرد داره شهرا وشهرا معلومة فان وقع العقد  
في غرة الشهر يقع على الاهله بلا خلاف حتى اذا نقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد  
ما مضى بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع وأما في اجارة الشهر ورفقيه اروايتان عن

هذا البيع بعد ستة اشهر لا يصح الفسخ \* واذا باع البائع وفاء المبيع باتا من غيره وأدى المشتري الثاني الثمن الى المشتري وفاء بعوض دينه  
الذي هو مال الوفاء على البائع ليس له المبيع ليس للبائع أن يطالبه بالثمن \* وان قضى الثمن للبائع البات ثم أدى أيضا مال الوفاء خلاص المبيع



عن المشتري وفاء بلاذن البائع أجاب بعض المشايخ انه لا يملك الرجوع على بائع الوفاء بخلاف معبر الرهن اذا قضى دين الرهن لخلاص المرهون  
لانه مضطر اليه لخلاص ملكه \* وذكر (٤١٦) في اجارات الذخيرة باع العين المستاجر المؤجر من اجنبي وأدى الثمن المشتري الى المستاجر

بعوض الاجرة ان كان الاثر حاضر فهو متبرع وان كان غائبا لا لانه ملجأ حيث لا خلاص ملكه \* وفي ذكر اجارات العدة اذا باع المؤجر باذن المستاجر حتى لم عليه رد الاجرة فادى المشتري الثمن الى المستاجر لاجله بلا امر المؤجر يكون متبرعا \* باع أرضه وفاء منهم من آخر بلاذنه بانا وباع المشتري بانا من آخر كذلك ثم أجاز المشتري وفاء ببيع البات لا يتقيد ببيع المشتري بانا من غيره كالمشتري من الغاصب اذا باع ثم أجاز له المالك \* باع وفاء منهم من آخر بانا ثم من آخر كذلك فأيها المأجور المشتري وفاء نفذ ذلك كالمهرن يتعدده عليه يسع الرهن \* باع داره بانا ثم باعه المشتري من البائع قبل نقد الثمن باق من الثمن الاول ببيعها جاز لا يجوز \* اذا باع البائع المشتري وفاء في بلد آخر وطلب المشتري دينه من البائع بعد فسخ البيع له ذلك كما في المرهون الذي له محل وموثة اذا باع الرهن في بلد آخر للمرتهن طلب الدين \* باع ارض غيره وفاء بامر المالك ان باع له فهو وكيل وان باع لنفسه فهو كالمستعير العين ليرهنه \* باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع فسخ البيع ولا يبيعه من غيره بلا حضور المشتري واذا جمع في البيع الجائزين العقار

أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهر وكما بالايام وفي رواية اعتبر تكيل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في البدائع \* وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط \* فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك حين يمل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستون يوما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله يعتبر شهر بالارام وأحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وان أجز دارا كل شهر بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر وروايات الشهر الاول فلكل واحد منهما أن يتقضى الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جله الشهر ورجاز في ظاهر الرواية لكل واحد منهما ما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي \* والفقوى على ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيان \* لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول محمد بن أبونصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو فسختم أجرة شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجلل أجرته كذا في التبيين \* ولو فسخ أحدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقيل لا يصح في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أجزت هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك أحدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع \* وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسع قسط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي \* رجل استأجر أجزاها وما يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى الغروب فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذکر اليوم كذا في فتاوى قاضيان \* وخدمة الاجير في البيت أن يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويبقى بالسحور ان كان يريد الصوم ويبقى الوضوء ويحمل الماء الى البالوعة ويقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغزرجليه وجميع بدنه الى أن تمام وغير ذلك كذا في خزنة الفتاوى \* ولو استأجر دابة للرکوب يوما كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليل الا انه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في خزنة المائتين \* وان تشارك دابة ثم اراد لم يذكرها في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان \* وان تشارك دابة من الغدوة الى العشي ردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فالاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية ٢ (ابن خردزم كرم تاشبا نكاه) فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط \* استأجر تجارا يعمل له عشرة أيام يتناول الذي يبيعه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما يقل له عشرة أيام من أول شهر كذا كذا في الوجيز للكردي \* (سئل) أبو بكر عن رجل أهدى رجله درهمين ليعمل له يومين فعمل له يوما وامتنع من العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله أجر مثله ان عمل كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلا ليعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ

٢ أخذت هذا الحمار بدرهم الى الليل

والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن تبع للعقار حتى فسد في المنقول لا يتعدى الى العقار بل يجوز فيه وهذا آخر  
إشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول \* وفي التوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا واختلفت أئمة سمرقند في ان الوصي يملك بيع عقار الصبي



وفاء كثيرهم على انه لا يملك وتوى صاحب الهداية على انه يملك ولو ذكر شرط الفسخ في البيع أو ذكر بعده وقد ذكرناه يفسد العقد لكنه اذا قبضه المشتري وباع من غيره فهو كبيع المكره يلحقه بيع المشتري منه من (٤١٧) آخر اذا تلفظا بلفظ الوفاء أو البيع

الجائز لا يفسد \* باع وفاء  
وأحال بالثمن الى غيره واستحق  
البيع بعد أداء ثمن من الثمن  
اذا كانت الحوالة مطلقة  
للحصول طلب الباقي وان  
مقيدة لا يرجع عما أدى  
على بائعه لانه أداء بالامر  
وان شاء على المحتال \* أضاف  
الضمان في البيع الجائز الى  
فسخ البيع على ان المشتري  
بالخيار في مطالبة ثمن الوفاء  
عن البائع أو الضمين ان كانت  
الكفالة مشروطة في العقد  
تكون الكفالة اجازة للبيع  
والالا واذا قال الضامن فيه  
اذا توجهت المطالبة بالثمن  
فالمشتري بالخيار في طلبه مني  
أو عن المشتري يصح الضمان  
أما اذا قال أجنبي من مال  
وفاراذل فتم لا يصح الضمان  
لان مال الوفاء غير واجب  
على البائع قبل الفسخ على  
ما سياتي فلا يصح الضمان  
واذا باعه بيعاً جازاً من غيره  
أيضاً بلا إذن الاول وضمن  
المشتري الاول جائزاً للمشتري  
الثاني الثمن لا يصح الا اذا  
أضافه الى وقت الفسخ كافي  
الاجنبي \* كفل عمال ثم باع  
الغريم من الدائن عقداً  
بيعاً جازاً وتقاصاً ووقعت  
المقاصة للجناح برأ الكفيل  
فاذا انفاسخ البيع بعده  
لا تعود الكفالة ذات المسئلة  
ان مال الوفاء ليس بنات في  
ذمة البائع مادام البيع وبدل

آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان له أن يؤدي السنة أيضاً وانفقوا أنه لا يؤدي نفلاً وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وفي غريب الرواية قال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة فيسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيداً وان كان قريباً لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيداً فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل أن يتحمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلاة كذا في المحيط \* استأجر أجيراً شهر اليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتدأه من صلاة الفجر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر تجاراً بوما الى الليل فامرهم آخر أن يتخذ له دواة بدرهم فاتخذوا علم أنه أجير لا يحمل وان لم يعلم لا بأس وبينة قص من أجرة التجار قدره الا أن يجعله في حل كذا في الوجيز للكردي \* واذا وجد الاجير مكاناً خيراً من الاول من حيث الطعام ونحوه أو كان الاول بدرهم والثاني بدرهمين لم يحجزه أن يعمل لغيره وان كان يدفع له مائة درهم كذا في التتارخانية والله تعالى أعلم

### \* (الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة) \*

اذا أبر المؤجر المستأجر من الاجرة أو وهبها منه أو تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يحجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عنها كانت الاجرة أو ديناً أو الاجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا تنقص الاجارة وان كانت عيناً فوهمها أو كان ذلك قبل أن يتقاضا فان كان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط \* ولو أبرأه عن الاجر أو وهبها منه فان كان ديناً وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بجماله ولو أبرأه عن الكل الادره ما صح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة عيناً لا يصح البراء كذا في الغيائية \* فان كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بلا خلاف كذا في المحيط \* ذكر أبو الليث في نوازل الوهب المؤجر أجره رمضان هل يجوز قال على قول محمد رحمه الله تعالى ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي \* ولو مضى من السنة نصفها ثم أبرأه عن جميع الاجرة أو وهبها منه فإنه يبرأ عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحاشي في الشهيدي المنتقى رجل أجر أرضه من رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر الارض حتى وهب الاجر للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر أن يرجع على الاجر بما أعطاه من الاجر بالبحصة ما مضى من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط \* ولو اشترى المؤجر من المستأجر عيناً من الاعيان جاز في قولهم جميعاً وتعلق العقد بعمل الاجرة ديناً في الذمة ونقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة \* فان تعذر ايفاء العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها مكانه ادقياً أو زيتاً أو عوضاً آخر جاز كذا في الغيائية \* واذا انصرف الاجر والمستأجر الاجرة فاخذها بالدرهم دنانير فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة أو كانا شرطاً التعجيل في الاجرة حتى وجبت الاجرة جازت المصارفة اجماعاً وان كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله يجوز في قوله الآخر الصرف باطل اذا افتقر قايلاً ايفاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً فاما اذا كانت الاجرة عيناً بان كانت نفرة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه دنانير لا يجوز سواء كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل أو بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد عدا الاجارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فيات قبل أن يحمل شيئاً أو بعد ما سار

(٥٣ - فتاوى رابع) عليه أيضاً ما قالوا قد أجنبي مال الوفاء بلا أمر البائع لا يفسخ البيع والدافع بتردد ما دفع لانه لم يقض ديناً على البائع لان مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى أجاب أئمة سمرقند فيما اذا صالح البائع أو المشتري وفاء قبل فسخ البيع من مال

الوفاء على شيء لا يصح الصلح لعدم الدين قبل القسح فيه ولا يخفى جواز الصلح على قول من جعل الجائر رهنا وكذا جواز الضمان وعود الدين \* باع  
جائزا وعقد الاجارة بعد قبضه مع البائع (٤١٨) وكفل بالثمن لابل الجارة رجل وسلم البائع شيئا الى المشتري فزعم الكفيل انه من الثمن  
والمشتري انه من الاجرة يرجع

نصف الطريق فانه لا يرد الاجر كله على المستاجر ان لم يكن حمل شيئا وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف  
الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا التماسي على قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على  
قوله الآخر الصنف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصير المستاجر موفيا لاجرة فان مات الجمال قبل أن يحمل  
شيئا كان على ورثة الجمال رد الدينار على المستاجر لان الجمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجمال  
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الجمال ترد الدينار على المستاجر ولورثة الجمال على المستاجر  
نصف الاجر هكذا في المحيط \* ولو أجرة دار من رجل فاحم سنة بدرهم معاومة ثم استقرض رجل من رب الدار  
أجر شهرين فأمر القاي أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشترى به من القاي الدقيق والزيت وغير ذلك  
حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للقاي على المستقرض شيء \* ولو استقرض رجل من رب الدار على  
المستقرض بمنزلة مالو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط \* ولو اشترى المستقرض من القاي  
بالاجرة دينارا فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بأن مضت المدة أو شرط التجهيل عندهم جميعا  
وان لم يكن وجب الاجر بأن كان قبل مضى المدة واشتراط التجهيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد  
رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للقاي على الرجل  
المستقرض دينار وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر رب البيت القاي أن يدفع أجره من  
الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضي الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه وأخذ  
بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة  
فاما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفا ثم يجوز \* هذا الصنف بمحضه ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعا  
فاما بمحضه ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو  
قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصنف بأجر لم يجب بعده وهو  
الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصنف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض  
والقاي هكذا في المحيط \* ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان  
أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقامه بالدينار فاعلم المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه  
أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يحمله وطابت نفس القاي بذلك وأعطاه به دقيقا أو زيتا  
أو دينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انهم لم يبيت أو استحق لم يرجع القاي على  
المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا  
في المبسوط \* ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول  
أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب  
البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط  
\* ولو استأجر دارا وسكن فاستحق فالاجرة لا تجزئ وتصديقها لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التي  
أجرها كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر بيتا بثوب فأجره بدرهم أكثر من قيمة الثوب طاب له  
الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل أيضا  
لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالتقويم كذا في المبسوط \* ولو أن رب البيت أراد التجهيل في  
الاجر كله قبل الهلاك فابى المستاجر أن يعطيه فانه يجبر المستاجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة  
ما لم يسكن فلا يجبر على ايفائه كذا في المحيط \* وإذا أجرة دار من رجل شهر بثوب بعينه فسكنه لم يكن له  
أن يبيع الثوب من المستاجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان  
والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون

فانه لا يرد الاجر كله على المستاجر ان لم يكن حمل شيئا وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف  
الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا التماسي على قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على  
قوله الآخر الصنف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصير المستاجر موفيا لاجرة فان مات الجمال قبل أن يحمل  
شيئا كان على ورثة الجمال رد الدينار على المستاجر لان الجمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجمال  
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الجمال ترد الدينار على المستاجر ولورثة الجمال على المستاجر  
نصف الاجر هكذا في المحيط \* ولو أجرة دار من رجل فاحم سنة بدرهم معاومة ثم استقرض رجل من رب الدار  
أجر شهرين فأمر القاي أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشترى به من القاي الدقيق والزيت وغير ذلك  
حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للقاي على المستقرض شيء \* ولو استقرض رجل من رب الدار على  
المستقرض بمنزلة مالو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط \* ولو اشترى المستقرض من القاي  
بالاجرة دينارا فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بأن مضت المدة أو شرط التجهيل عندهم جميعا  
وان لم يكن وجب الاجر بأن كان قبل مضى المدة واشتراط التجهيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد  
رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للقاي على الرجل  
المستقرض دينار وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر رب البيت القاي أن يدفع أجره من  
الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضي الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه وأخذ  
بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة  
فاما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفا ثم يجوز \* هذا الصنف بمحضه ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعا  
فاما بمحضه ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو  
قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصنف بأجر لم يجب بعده وهو  
الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصنف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض  
والقاي هكذا في المحيط \* ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان  
أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقامه بالدينار فاعلم المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه  
أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يحمله وطابت نفس القاي بذلك وأعطاه به دقيقا أو زيتا  
أو دينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انهم لم يبيت أو استحق لم يرجع القاي على  
المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا  
في المبسوط \* ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول  
أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب  
البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط  
\* ولو استأجر دارا وسكن فاستحق فالاجرة لا تجزئ وتصديقها لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التي  
أجرها كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر بيتا بثوب فأجره بدرهم أكثر من قيمة الثوب طاب له  
الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل أيضا  
لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالتقويم كذا في المبسوط \* ولو أن رب البيت أراد التجهيل في  
الاجر كله قبل الهلاك فابى المستاجر أن يعطيه فانه يجبر المستاجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة  
ما لم يسكن فلا يجبر على ايفائه كذا في المحيط \* وإذا أجرة دار من رجل شهر بثوب بعينه فسكنه لم يكن له  
أن يبيع الثوب من المستاجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان  
والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون

شراها جائزا من فلان الذي تاقى منه ان خارج الملك وبرهن لا يتدفع لدعوى الفعل عليه \* ادعى انه اشترى هذه الدار وقام من  
فلان الميت وبرهن ذواليد على انه اشتراها جائزا أسبق منه وبرهن عند الحاكم ثم ظهر الوارث وأنت كثر شرا من ذواليد فان كان الحاكم يدفع دعوى

المدعى ولم يجعل المشتري وفاء خصما يكلف صاحب الدعا اعادة البينة على الوارث \* وكل أخاه يبيع عقاره وفاء فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة فلا مدعى في هذا العقار خارج حقا أو ملكا والدار في يد المشتري وفاء فالخصم هو المشتري (٤١٩) فالورهن على المشتري وفاء بموجب

المدعى فالخصم في التسليم صاحب اليد \* باع داره يباع جائزا واحتاج الى العمارة فحرم بامر القاضى على أن يرجع له الرجوع \* باع كرمه جائزا واستحق المشتري كل الغلة ثم انهما شرطا أن يكون للمشتري ثلثها يستحق المشروط لاما يقتضيه العقد وخاصة على قول الامامان الشرط المتأخر يلحق بالعقد المقدم \* باع أرضا وفاء ثم آجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل انه اقصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري الانتفاع به واذا باع أرضا جائزا وقبضه المشتري وزرع فيه فنقد البائع مال الوفاء وفسخ البيع هل يحجر المشتري على التفريط أم يترك الزرع باجر قال بعض أئمة سمرقندان طلب المشتري مال الوفاء وأدام البائع يحجر على القلاع وان أدى البائع ولا طلبه لا يجبر بل يترك باجر ولو أفتى بانه يترك فيه مما بالاجر فله أيضا وجه فانه ذكر في الذخيرة استأجر أرضا وزرع فيها ثم فسخا العقد والزرع بقل قبل لا يترك لان المستأجر رضى بالفسخ اختيارا وقيل يترك باجر استدلالا بمسئلة المزارعة \* استأجر أرضا للمزارعة الى مدة وزرع في آخر المدة

بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء أو باشتراط التعجيل كذا في المحيط \* فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس أو لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل أن يقبضه انتقض البيع وليس له أن يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا بعد بينه سنة وأعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار الى المستأجر فعتقه باطل لان الاجارة لا تملك الا باستيفاء المنافع أو بالتعجيل أو باشتراط التعجيل ولم يوجد شي من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا أنه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى أعتق العبد جاز اعتاقه كذا في المحيط \* فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شئ عليه وان انفسخ العقد باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار أو انعدام التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولولم يقبض العبد حتى سكن الدار شهرها ثم أعتقها جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وثنته انتقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغيائية \* ولو استكمل السكنى قبل قبض العبدات العبد أو استحق كان عليه أجر مثلهما بالغاما بالغ وفي الاجارة الفاسدة يجب أجر المثل لا يجاوز به المسمى كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا رد الاجر العبد بخيار عيب أو رؤية وقد سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخهما من الاصل كذا في الغيائية \* ولو كان المستأجر دفع العبد ولم يسكن الدار حتى أعتقه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاعلمنا عتق مالا يملكه كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر الدار شهرها وهاك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم الى رب الدار فان على المستأجر أجر مثل الدار يعنى بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة فاسدة من ابتداء فانه لا يزاد أجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو قبض الاجر المدة بغير اذن المستأجر وهو عين وباعه ثم مضت نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة رجع المستأجر على الاجر بقيمة تلك العين ولو كانت الاجارة عيبا فاعتقه الاجر أو مات في يده ثم انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمة وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع نصف قيمته كذا في الغيائية \* رجل آجر داره بعد بينه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى أعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ وثنته انتقض الاجارة فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلكت عليه أجر المثل بالغاما بالغ كذا في فتاوى قاضيهان والله أعلم

### \* (الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها) \*

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز للسكردري \* ويعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط ثلاثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو ائتم المزارع بالخيار لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للسكردري \* وان كان الخيار لرب الدار فسكن فيها فلا أجر ويضمن ما انهم بسكناه كذا في الغيائية \* وان كان بعد الاجارة لم يلزم الاجر وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز للسكردري \* وان تكارى دار لم ير هافه الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون انهم منها شئ يضرب السكنى خفية فيغير بالتغير هكذا في المبسوط \* ذكر الصدر الشهيد درجة الله تعالى في الفتاوى الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا ٢ (تاسب ديك روئين بسايد بيد) معلوم ففعل ذلك بال عشرة وامتنع

ترجمة

٢ ليضع له عشرين قدره من الصفر

ومضت والزرع بقل يترك باجر الى الادراك وان لم يرض المؤجر مع أن المزارع رضى بطلان حقه حيث آخر المدة بخلاف ما اذا كان مكان الزرع أشجارا حيث لا يترك لانه لا نهاية لها الا أنه يجب على المؤجر قيمة الاشجار مقلوعة وكذا لو استأجر أرضا وزرعها ثم اشتراها هو

وأجر وانقضت مدة الاجارة ترك على الشريك باجر \* باع كرمًا فامو كان في يد المشتري نصف سنة فقبل خروج الغلة نقد البائع مال الوفاء  
وفسخ البيع وقد ذكرنا الخيار مشايخ (٤٣٠) مرقن دان - حصة المدة من الثمرة للمشتري \* اذا صالح البائع مع المشتري لاجل ذلك القسط

على شيء ذكر في المنتقى وغيره  
مسئلة تدل على جواز الصلح  
فقال اوصى بغلة تخلته ثلاث  
سنتين لرجل والتخله فخرج  
من الثلث فصالح الموصى له  
مع الورثة على مال بمقابلة  
ما يخصه من الثمن في هذه  
السنتين لا يصح في القياس  
لانه لا يدري الكون وعلى  
تقديره ربما يخرج أكثر من  
قيمة بدل الصلح وفي الاستحسان  
يصح لانه ترك حقه الثابت  
بالوصية على مال فعلي قياس  
هذا ينبغي ان يصح الصلح  
هنا أيضا وذكر بعض  
أئمة العهد وان لم يعقد على  
جوابهم انه لا يصح الصلح  
وذكر الديتاري في البيع مع  
التوكيل فيه بالفسخ اذا اراد  
البائع رد مال الوفاء الى  
المشتري بعده مضى شهر قبل  
استيفاء الغلة لا يتمكن من  
ذلك وان فسخ قبل مضى  
شهر له ذلك وان لم يستوف  
المشتري الغلة لا ناعلم ان  
قصد المشتري احراز الانزال  
والفسخ قبل مضى الشهر  
كالفسخ متصلا بالبيع  
فيل له على هذا بعد الاستيفاء  
بأي وجه يبقى المشتري في يد  
المشتري قال بحكم الرهن  
ولهذا العقد شبهه بالبيع  
الفاسد من حيث انه يفسخ  
اذا حضر الثمن وله حكم  
البيع الصحيح في حق الانزال  
وله حكم الرهن في حقه

عن الباقي قال ان كان قد اراد القدر وقت الاستحجار يجبر على الباقي وان لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة  
ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات ان من شرط قصار اعلی أن يقصره عشرة أثواب ببدل معلوم ولم يره  
الثياب ولم تكن عنده كان فاسدا وان اراد الثياب كان جائزا كذا في الذخيرة \* واذا سعى له جنسان من الثياب  
ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ان هذا نظير ما لم يره يعني يكون فاسدا وذكره شمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه انه ان بالغ في بيان الصفة على وجه يصير مقدار عمله معلوما فهو اراءة  
الثياب سواء ويجوز ان يكون قول شمس الأئمة رحمه الله في مسئلة القدر والريديجي كقوله في القصار فيتم امل  
عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على  
أن يقصر له ثوبا مريا بدينارهم فرضي به القصار فلما رأى القصار الثوب قال لا أرضى به فله ذلك قال وكذلك  
الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل  
وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقصار يتخلف باختلاف  
المحل وكذلك الخياط فلاجل ذلك أثبتنا خيار الرؤية فيه ما قال (شم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كرم  
حظوة فلما رأى الحظوة قال لا أرضى به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحجم له بدائق ورضي به  
فلما كشف عن ظهره قال لا أرضى به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة \* استأجر  
رجلا ليحجم له كذا من القطن وأولي قصصره كذا ثوبا وليس عند الا جرتوب ولا قطن لا يجوز ان كان  
عنده ولم يره فلا جبر خيار الرؤية في الثياب لافي القطن كذا في خزائن الفتاوى \* وفي نوادر هشام  
عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر أجرة الغلام  
الى الدار ولم يكن رآها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله أجر مثل غلامه كذا في المحيط \* رجل استأجر  
كرما لم يره وقد كان باع صاحب الكرم الاستحجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمشتري خيار الرؤية  
في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة \* ولو أكل الثمار من تلك  
الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* وبثبت  
خيار العيب في الاجارة كما في البيع الآن في الاجارة ينقذ المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي  
البيع ينقذ المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء أو الرضا كذا في المحيط \* استأجر  
دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضر بالسكنى كانه كسار الخدوع وما يوهن البناءه الخيار وان حدث عيب  
بعد هاقبل قبضها لانه عقد ردي على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا  
في الوجيز للكردي \* وعن ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل قال لغيره استأجر تلك اليوم على أن تنقل  
هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في أيام كثيرة قال هذه على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل  
أن المشتري متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير  
على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير معلقا بتسليم النفس  
في ذلك الزمان كذا في الذخيرة \* رجل قال آجر تلك هذه الدار كل شهر بدينارهم على أن أهبطك آجر شهر  
رمضان أو قال على أن لا آجر عليك أشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* آجر حماما  
سنة بكذا على أن يحط عنه آجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على أن يحط عنه مقدار ما كان  
معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا آجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حماميا  
على أنه ان نابه نأية فلا آجر له فسد الاجارة كذا في الخلاصة \* حاوت احترق فاستأجره كل شهر بمخمس  
دراهم على أن يهره على أن يحسب بنفقه فمهره هذه الاجارة فاسدة وان سكن المشتري الحانوت فعليه آجر  
المثل بالغام بالغ والمشتري النفقة التي أنفقها على العمارة وأجر مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة

لا يتمكن من التصرف كالمتمن ولا يملك بيعه من غيره ولو صرف المشتري من استجار الكرم الى مصالح الكرم له ذلك \* اشترى  
دارا ووافاه غضبه من المشتري غاصب لا يتمكن المشتري من الاسترداد منه ولا يتمكن المشتري من استرداد مال الوفاء من البائع قبل فسخ

المبيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كما ذكرنا وفيما سأل الرهن بعتب من يذم الرهن لا يمكن المهر من استرداد الدين من الراهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيادات فيما اذا وضعت الجارية المرهونة عند عدل (٤٣١)

\* خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العمارة العامرة في كل شهر بخمسة عشر وخراب كل شهر بخمسة على أن يهر الخراب بماله ويجيب نفقته من جله الاجر فاستأجر الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسد اذا شرط أن تكون العمارة للاجر وللستأجر على المؤجر نفقته وأجر مثله فيما عمل وللمؤجر أن يسترد الطوانيت التي عمرها المستأجر منه وأما الحوانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد هكذا في المحيط \* ولا يجوز أن يشترط على المستأجر أن يرد العين الى الاجر وله ايجال ومؤنة وان لم يكن لها جمل ومؤنة جازة هكذا في الغيانية \* في الفتاوى سئل عن استأجر ممر جلا شهر يطبخ فيه العصير واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه أجر شهر ففرغ في نصف الشهر أو في آخره كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي الغيانية فاذا مضى الشهر فلا أجر عليه وان بقي مدة كذا في التتارخانية \* ولو قال استأجره منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على المالك أولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام أجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر وكذا في خزانة الفتاوى \* استأجر حجابا وكذا نقل له المؤجر ماله ترضاه على صحبة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الحجاب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمي للكيزان أجرة وللحجاب كذلك فيجب في الكيزان حصص مامى الى وقت كسره وفي الحجاب يجب أجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى \* قال القاضي غير الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم أن لها جلا ومؤنة تجري فيها الماسكة وكذا لو لم يسم أجر الحجاب وأجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان جلا ومؤنة كذا في التتارخانية \* وفي الاصل رجل تكرار من رجل دار سكة على أنه بالخيار فيها ثلاثة أيام فان رضىها أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسين درهم فان ذلك فاسد فان سكنها وجب عليه أجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهم من سكة لافي مدة الخيار ولا بعد مضي مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهم من سكة في مدة الخيار وان قال أنا بالخيار ثلاثة أيام فان رضىها أخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة فان سكنها في ثلاثة أيام فقد لزمته الاجارة وكان عليه أجر ماسكن ولا ضمان عليه فيما انهم كذا في المحيط \* ولو استأجر أرضا على أنها كذا جريسا وكانت أقل أو أكثر فهي بالمسمى وله الخيار في الأقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسبه كذا في الفتاوى الغيانية \* ولو استأجر دارا أشهر مائة فلم يسلم اليه الدار حتى مضى بعض المدة ثم أراد أن يسلم الدار فيمضي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر أن يأبى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فرفضها ثم أراد أن يسلمها فله ذلك وليس للمستأجر أن يمنع فاذ استأجر دارين فسدت احدهما ما أو منعه مانع من احدهما أو حدث في احدهما عيب فله أن يتركهما جميعا كذا في البدائع \* ولو استأجر بيتين فانهم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط \* وفي فتاوى النسفي سئل عن استأجر طاحونة على أن ماسمى من الاجر أيام جرى الماء وانقطاعه أيضا قال هذا شرط فاسد بخلاف مقتضى الشرع اذا الاجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل استأجر ثورا من رجل على أن يطحن عليه كل يوم عشرين فقيروا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة أفرقة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضى به كذلك وان شاء رضى به لزمه أجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه أجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليه شيئا كذا في الذخيرة \* ولو تكرار دابة الى بغداد فوجدها لا تبصر بالليل أو جوحا أو عثورا أو تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحسب ما سار لانه استوفى الموقوف عليه بقدره وان كانت بتغيير عينا فله أن يبلغه الى بغداد على دابة غيره لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيينة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط \* وفي

المبيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كما ذكرنا وفيما سأل الرهن بعتب من يذم الرهن لا يمكن المهر من استرداد الدين من الراهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيادات فيما اذا وضعت الجارية المرهونة عند عدل (٤٣١) في يده عياله ان كان من في يده معتز فابداع العدل للمهر من طلب الدين من الراهن وان لم يعلم ان الراهن وان زعم المودع ان عياله ليس للمهر من طلب الدين لخروجها بالانكار من السلامة الى التوى \* اشترى كرم او فاء بمائة فان تلف المشتري البناء أو الاشجار حتى لزمه قدر المائة لا تنفع المقاصة ولا ينسخ البيع أصله اذا تلف الدائن شيئا من مال المدين ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلامقاصة ان مثليا او قيميا على المختار وفي التجريد الدين بينهما تلف أحدهما مال المدينون لشريكه له ان يرجع على المتلف بمحضته دل هذا على وقوع المقاصة ولو قيميا وقدمنا ما هو المختار والدرهم لا تنفع قصاصا عن الدنانير بلامقاصة وكذا الحكم بين المغصوب منه والغاصب وان ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعي زوال ملكه عليه وهو ينكر وذكروا صاحب النافع والدين ان القول للمدعي البتات الا اذا شهد الظاهر للبائع بان يكون الثمن ناقصا كثير الا اذا ادعى المشتري تغيير السعر فان تغييره يمنع جعل الحال حكما فينبذ القول

للمشتري لانه متمسك بالمال والظاهر وتقريره ان المبيع ان سار الى القوا ببيع بسمائة فالقول للبائع وان بسمائة فله المشتري وكذا في الزيادة وأفتى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول للمدعي الوفاء ثم رجع الى ما أفتى به

أئمة بخاري من أن القول لمن يدعي البتات \* اشترى دارا وفاؤ قرض ثم أجزها من البائع مدة وقد كان البائع باع هذه الدار من آخر قبله لا يجب الاجران الرد على البائع (٤٢٣) مستحق عليه فباى وجهه وجذوقه عن تلك الجهة كولو كان البيع فاسدا

واجره من البائع لا يجب الاجر \* أقر في مرض موته انه كان باع ماله وفاء في الصحة وقبض بدله والتمن لا يخرج من الثالث لا يصح الاقرار بالتصدق الورثة وزعم بعضهم انه يصح بالتصدق بهم كقرار المريض بالدين للاجنبي وليس كذلك بل هو كقراره بقبض دين ثبت له في المرض بان أقرانه باع عينا من آخر يعاينها بكذا وعليه ثمنه وصدقه الآخر ثم أقر بقبضه يعتبر ذلك من الثالث لان مال الوفاء ليس بدين من كل وجهه ولا المبيع وفاء رهن من كل وجهه لانه لو كان رهنا ودين المالك المشتري المنافع وما صح الوفاء الابتداء قبض الثمن لانه يكون رهنا بلا دين ونفع المقاصة بدين كان للمشتري على البائع ويبرأ الكفيل عن البائع منه ولا يعود بالفسخ كالمهر ولا يمكن من بيعه من آخر قبل فسخ الوفاء اذا لم يسلم المشتري اليه الثمن لعدم الدين فلما كان ديناً من وجهه لم يعتبر الاسناد الى الصحة رعاية لحق الورثة فيثبت في الحال لافي الماضي \* ادعى انه اشترى منه هذا الشيء باناً ثم ادعى انه اشترى منه وفاء

\*(الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر)\*

الاصل أن الاجارة اذا وقعت على أحد الشئين وسمى لكل واحد أجراه لهما بان قال أجرتك هذه الدار بخمسة أو هذه الاخرى بعشرة أو كان هذا القول في حائزين أو عبيدين أو مسافتين مختلفتين نحو أن يقول الى واسط بكذا أو الى كوفة بكذا فذلك كله جائز عند علمائنا وكذلك اذا اخبره بين ثلاثة أشياء ما واذ ذكر أربعة أشياء لم يجوز وكذلك في أنواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وان زاد عليها لم يجوز استدل بالبيع الآن الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوباً فقال له ان خطته فارسيه فلك درهم وان خطته روميه فلك درهمان أو قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بصفر فلك درهم وان صبغته برقع فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته أنت فاجرك درهم وان خطته تليدك فاجرك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع \* وكذا لو قال لراد الا بق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطاراً فبدرهم وان سكنت حداداً فبدرهمين أو قال ان سكن فيها خياطاً فبدرهم وان سكن فيها حداداً فبدرهمين فالاجارة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فببدرهم وان جاز الى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة ولم يحكم فيها خلافاً فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على أنه ان حل عليها كرشه غير فاجر نصف درهم وان حل كرشه فاجر درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي \* اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على أنه ان حل هذه الحولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجر خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر خلافاً لهما واختلف عبارة المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تخريج مسئلة الدابة والدار أنه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئاً ولم يركبها بعضهم قالوا يجب أقل السمين كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بمخمة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فاقاعدة جائز وان كان أقل أو أكثر فالعقد فاسد وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه ان ألقى عليه الكوفة فبعشرة وان ألقى القصر وهو المنتصف فبخمس فهو جائز قال وان ألقى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا ألقى القصر لا يدري

لا يسمع لعدم امكان التوفيق \* كرب المشتري وفاء أرض الوفاء للزراعة وأدى البائع مال الوفاء وفسخ البيع ما عليه للمشتري ان يطلب من البائع أجره الكرب اذا كان النقد بلا طلب المشتري فلو كانت الأرض معدة للصحة بالاستغلال وكرب المشتري فعلى



قياس ما لو آجره المشتري من غيره ثم نقد البائع الثمن وفسخ البيع ينبغي ان لا يتمكن البائع من منع المشتري عن الزراعة كما لا يظهر الفسخ في حق المستأجر لكن الفرق بين المسئلتين قائم بان البائع هنا يتمكن

(٤٣٣)

من منع المشتري والفرق ان المستأجر غير البائع والمشتري

فلا يظهر فسخه في حقه

أما فيما نحن فيه ففسخ

المشتري يظهر في حقه

ولو كرهنا ففسخ منه

(الخامس في البيع بشرط)

ان اقتضاه العقدان

وجب العقد بلا شرط

كشرط تسليم أحد البدين

أولم يقضه لكنه بلائمه أي

يؤكده موجب كشرط

الكفالة بالثمن أو الرهن به

أو لا يلائم لكن ورد به الشرع

كم خيار الشرط ثلاثاً أو النقد

أو التأجيل للثمن أولم يرد به

الشرع لكنه متعارف

كشرط حذاء النعل أو

تشريك النعل بالشرائط

المشتري لا يفسد في الشكل

وعن محمد انه يفسد في

الاخير والا ان فيه منقعة

لاحد المتعاقدين أو المعقود

عليه وهو من أهل

الاستحقاق على الغير كشرط

عق المشتري يفسد لكنه

يقلب بالاعتاق صحهما

ويجب الثمن عند الامام

خلافهما \* اشتراها على

ان البائع لم يطاها ثم ظهر

خلافه لا يرد ولو على انها

ماولدت ثم بان ولادته له

الرد ولو على أن لا يطاها

المشتري بطل وعلى ان

يطاها لا وعن الامام الفساد

فيهما ولو شرط الانفع فيه

لا بد لا عن الامام وعن الثاني الفساد فيه ايضا وان شرط فيه ضرر كافرض أجني أقالا والقدروري على أنه يفسد وان لا يبيعه

أبد لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منفعة فيه ولا ضرر كشرط لبس ثوب بيع أو أكل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

ما علمه ستة أو خمسة كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلاً على عدل زطى وعدل هروى وقال اجل أي هذين العدلين شئت الى منزلي على أنك ان حملت الزطى فلك أجر درهم وان حملت الهروى فلك أجر درهمين فحمل الهروى والزطى جميعاً الى منزله فالاجارة جائزة وأيهما حمل أول مرة فهو الذي لاقاه الاجارة وهو متطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعاً وان حملهما جملته فعليه نصف أجر كل واحد منهما ما عليه ضمان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ضاعا وعلى قولهما ضامنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملها ما جملته الى ذلك الموضع فله درهمان ويجب أكثر الاجرين بكالهما وانه يخالف رواية ابن سماعة في العدلين كذا في الذخيرة \* اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضح الشرط الاول ولا يضح الشرط الثاني وقال صاحبنا يصح الشرطان جميعاً فان خاطبه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني يجب أجر المثل لا يزداد على درهم (١) ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدروري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان خاطبه في اليوم الثالث فله أجر منه له في قولهم ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجر المثل ايضاً فروى عنه أنه لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الاصل والجامع وروى عنه أنه لا يجاوز به نصف درهم وينقص عن نصف درهم ان كان أجر مثله أقل من نصف درهم وهو الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما ايضاً كذا في الفتاوى الكبرى \* هذا اذا جاع بين اليوم والغد فاما اذا أقرده العقد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطبه في الغد هل يستحق الاجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل لأجره وقبل له الاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو خاطف نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد أجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزداد على النصف وعندنا ثلاثة الارباع كذا في التمرثاشي \* وان بدأ بالغد ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح هو الشرط الاول فقط كذا في الفتاوى العنابية \* ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا أجر لك فان خاطبه في اليوم فله درهم وان خاطبه في الغد فله أجر مثله لا يزداد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غدا فبحساب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب رومياً فبكذا وخطته فارسي فبكذا فهو فاسد بطهالة العمل ولو قال استأجرتك غدا لخطته بدرهم فخاطبه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيانية \* ولو استأجر يوماً بدرهم فان بدله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسي (١) وما يتصل بهذا الفصل اذا جاع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل اذا استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباغة أو خبز أو غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يجوز استحساناً ان يكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله ان يبع له في الغد وعلى هذا الخلاف لو اجرة دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة أيام بأجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً ما لو امان من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي ينافي الغد كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلاً لخطته له هذا الثوب قبضاً اليوم بدرهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لخطتي قبضاً أو ليجزني قبضاً ولم يقدر جاز بالانفاق ولو (١) قوله ولا ينقص عن نصف درهم هذا يدل على أنه قد يزداد على نصف درهم ومقابل رواية النوادر المذكورة أنه لا يزداد على نصف درهم وصححه الزاهي وغيره كما فاده ابن عابدين اهـ بحر اوى

ولو بشرط البيع لا ولو من فلان أو من البائع ففسد لان له مطالبا \* اشتري ساحة على ان يبنى فيها مسجدا أو طعما على ان يتصدق به ففسد \* كل شرط يشترط على (٤٣٤) البائع وهو يفسد له قد فاداش شرط على الاجنبي فالشرط باطل كشرط ان يهب هو له عشرين أو يهب لي فلان

قال ليخيط قبصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى العنابية \* وفي اجارات الاصل اذا استأجر الرجل من آخر ثوبا يطحن عليه كل يوم عشرين قفيزا فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا فنمسا يتجنا رحمة الله تعالى من قال هذا الجواب يجب أن يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغى أن تفسد هذه الاجارة على قياس مسئلة انخير ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضا الوشرط على انخير ان ينخير له هذه العشرة الخاتم دقيقا وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه قبصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على أن يدخلها الى عشرين ليلة كان يعبر بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وان لم يف كان له أجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أياما مسماة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجر تلك هذا اليوم ليخيط هذا القميص بدرهم أو قال استأجر تلك هذا اليوم لتخبر هذا القفيز الدقيق بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر اذ كان الاجرة بعد الوقت والعمل أما اذا ذكر الوقت أولا ثم الاجرة ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجرة ثم الوقت لا يفسد العقد كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها بالهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاما بلغ كالأستأجر دارا أو حاتونا سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولا أما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية \* قال في الاصل أيضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغى أن يجوز هذه العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح مقعودا عليه حاله انفراد الوقت والعمل أما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد يانه فيما ذكر في آخر باب اجارة البناء اذا تكاثر رجل رجلين أو ما الى اليميل ليني له بالخص والاجر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه ما ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوما لا يجوز افراد العقد عليه فانه قد اذ كان ذلك كالأبناء على نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزا الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكلا على قولهما فنمسا يتجنا من قال له هذه المسئلة ثبت رجوعهما الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيهما تقدم استحسن على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا أو اراد الاجير أن يأخذ في العمل للعالم بقدر عليه صحت الاجارة ذكر في ذلك وقتا ولم يذكر فوا أن يقول استأجر تلك لتخبر لي عشرين من منان انخير بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم

عشرين أو يهب لي فلان عشرين وما يشترط على البائع ولا يفسد به البيع فاداش شرط على الاجنبي يجوز ويكون له الخيار \* باع بمبايع فلان ان علم في المجلس جاز وقد مر أنه لو ألقا شرط فاسدا ياتحق ولو بعد الافتراق كما لو باع مثقال فضة بمثلها ثم زاد أو حط وان كان بشرط فاسد ثم أبطأه ان في صلب العقد صح الحذف في المجلس لا بعده وكذا يبيع جذع من سقف صح بالتسليم في المجلس وفي شرح الطحاوي تعليق الاطلاقات بالخطر كالتوكيل واذن العبد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالبيع والهبة والصدقة والابراء عن الدين وعزل الوكيل لكن تعليق الابراء عن الدين باهر كائن يجوز كقوله قضيت دينك افر لان فقال الدائن ان كنت قضيت فقد أبرأتك وكان قضاء برئ العقد ثلاثة عقود يعلق بذلك الشرط الجائز كالبذل فلا يصح الا بالبدل المنطوق بالمعلوم الحلال الذي يجري فيه التملك والتملك فالفاقد من الشرط يفسده كالبيع والاجارة والصالح عن مال والقسمة وعقد لا يتعلق بالجائز

من الشرط فالفاقد من الشرط لا يطله كالنكاح والخلع والصالح عن دم العمد والعق على مال وهذه العقود تصح بدل وبدونه وبدل مجهول وحلال وحرام وعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفاقد فيه على نوعين نوع منه يفسده

ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وأنه يتعلق بالشرط الخارج حتى لا تصح الكتابة إلا ببدل \* وذكر القاضي العقود التي تتعلق تمامها بالقول ثلاثة قسم يطلها الشرط الفاسد وجهالة البذل وهي مبادلة المال كالبيع والأجرة (٤٣٥) والقسمه والصلح على مال عن دعواه

وقسم لا يطلها الشرط الفاسد ولا جهالة البذل وهو معاوضة بمال بغيره كالسكاح والخلع والصلح عن دم عـد وقسم له شبه بالبيع والسكاح كالكتابة لا يفسدها الشرط الفاسد ويطلها جهالة البذل وإذا جع بين شئين فقبل في أحدهما لا يجوز في الأول سمي لكل بدلا أولا وبكل حال يجوز في الثاني وفي الثالث ان سمي لكل بدلا جازا والا \* وفي الجامع الصغير كاتبه على ان لا يخرج من الكوفة جازت الكتابة ويطل الشرط \* وفي الجامع الكبير كاتبها وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسد لان الكتابة تطل بالشرط الفاسد \* وتعليق الرجعة وضافتها الى وقت في المستقبل باطل كالتكاح وانما يحتل التعليق ما يخلف به ولا يخلف بالرجعة وتعليق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام السرخسى والطلاق والعناق بمال وبدونه سواء \* اذا قال المولى أو القاضي أذنت لهذا العبد أو الصبي في التجارة ولا أجيز ما لا يعلم الا باقراره صار مأذونا ولا عبرة للشرط والصلح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا أو مؤجلا

بين مقدار العمل الكنفذ كذللك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جاز أيضا ولو قال (بدن دهم ديوار من باز كن) جاز أيضا بين ذلك وقتا ولم يبين ولو قال ٣ (بدن يكدرم اين خرم من باد كن) ان لم يذكرك لذللك وقتا لا يجوز وان بين لذللك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أولا ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال أى على شرط أن تجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

### \* (الباب السابع في اجارة المستأجر) \*

الاصل عندنا أن المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط \* ومن استأجر شيئا فان كان منقولاً فإنه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فارد أن يؤجره قبل القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كفي البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوى \* واذا استأجر دارا وقبضها ثم أجزها فإنه يجوز ان أجزها بمثل ما استأجرها أو أقل وان أجزها باكثر مما استأجرها فهي جائزة أيضا الا أنه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كملو وتدفقها وتدا أو حفرفها بنا أو طينا أو أصلح أبوابها أو شيئا من حوائطها طابت له الزيادة وأما الكنيس فإنه لا يصح له زيادة ولو أجزها من شاة الا الحداد والقصار والطحان وما أشبه ذلك مما يضرب البناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج \* ولو أجز مع ما استأجر شيئا من ماله مما يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط \* وذكر الخصاص في كتاب الحيل أنه اذا كان المستأجر دارا فكسها من التراب ثم أجزها باكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجزها باكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان أكس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة \* ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر أرضا فعمل بها مسنة فذللك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها لا يكون قائما فذللك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى أنهارها ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنهم ازيدوا زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى أنهم ابناء في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهيل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر رجل شئين صفقة واحدة وزاد في أحدهما شيئا وزاد في بعض النسخ أو أصلح في أحدهما شيئا ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط \* وكان الامام أبو علي النسفي يحكى عن أسناده أن المستأجر لو أجز من المؤجر لا يصح وان أجزه من غيره ثم ان الغير أجزه من المؤجر يصح وقال الامام الحلواني وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا تحتل الثالث أولا وبه قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الاجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيان \* ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضا

٢ اصنع على حائطي بهذه العشرة دراهم ٣ ذر هذا الجرن بهذا الدرهم

(٥٤ - فتاوى رابع) لا تبطل بالشرط \* واذا ضمن رجل جناية الغصب أو الوديعة أو العارية بشرط كفالة فيها أو حواله لا تبطل وتعليق الوقف بالشرط باطل والوصية والوصاية جائز وتعليق الهبة بكلمة ان باطل وبعلى ان ملائما كهبته على ان يعوضه يجوز ان مخالفا

بطل الشرط وصحت الهبة \* والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد والمضاربة لو فيها شرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة  
أن متعارفا كقدوم المطلوب يصح وإن شرطاً (٤٣٦) محضاً كان دخل الدار وهبت الريح لا والكفالة إلى هبوب الريح جائزة والشرط

للعقد الأول فيه اختلاف المشايخ والصحيح أن العقد يفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج \* وذكر  
الحلواني المستأجر إذا أجر المستأجر من المؤخر قبل تنفسخ الأولى وأنه غير صحيح لأن الثاني فاسد والفساد  
لا يقدر على دفع الصحيح والعامية على أنه لا تنفسخ إلا أنهم ما إذا دام على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الأولى  
لأن الثانية فاسخة للأولى بل لأن المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدودها يقع التسليم إلى  
المستأجر فإذا استأجر المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك يمنع عن تسليم المنفعة الحادثة إلى المستأجر فإذا  
دام إلى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكين من الاستيفاء فتنفسخ الأولى ضرورة حتى لو أراد  
المستأجر الأولى أن يسترد بعد مضي بعض المدة لم يكن له بقية المدة فذلك لأن العقد الأول انما يفسخ في  
قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي \* فان سكنه الأجر يحكم هذه الاجارة  
لأجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو أن المستأجر أعار المستأجر من المالك لاسقط عنه الاجرة ولا  
خلاف بين المشايخ كذا في المحيط \* ولو أجر المستأجر من أبي رب الدار أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المدينون  
يجوز ولا تنفسخ الاجارة الأولى بانفاق الروايات وان لم يكن على العبد من لا يجوز فان سلمه إليه لا تنفسخ  
الاجارة الأولى كذا في التتارخانية \* ولو استأجر أرضاً ثم دفعها إليه الأجر من زرعها ان كان البذر من قبل رب  
الأرض لا يجوز لأن ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لأن الأجر  
في الفصل الأول بصيره مستأجراً وفي الفصل الثاني بصير أجيراً كذا في الظهيرية \* المستأجر إذا استأجر  
صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر داراً وأرضاً زاد المستأجر فيها بناء ثم أجرة من الأجر وأغارها  
منه كان هذا نقضاً للاجارة الأولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة وعلى رب الدار حصه بناء المستأجر  
من الاجرة قال الحساكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا أجرة المصوب  
من غيره ثم ان المستأجر أجرة من الغاصب وأخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترد منه ما دفع إليه من  
الاجرة كذا في المحيط \* أجرة الغاصب ثم أجازها المالك بعد مدة فالأجر السابق على الاجارة للغاصب لأنه العاقد  
وبعد الاجارة للمالك لأن الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكذلك للغاصب كالأجر المولى عبده سنة  
ثم أعتقه في خلال السنة وأجاز العبد الاجارة فالماضى للمولى والآتي للعقود ذكر القدر في أن الاجارة  
كسائر العقود فان أجاز قبل استيفاء شئ من المنفعة فالأجر للمالك وان أجاز بعد استيفائها لم تعتبر والاجرة  
للعاقدين وان أجاز بعد انقضاء بعض المدة فالأجر للماضى والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولاً قول محمد  
رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو أجرة الغاصب سنين ومضت السنوات ثم ادعى المالك أني كنت  
أجرة عقده لا يقبل قوله إلا بينة ولو قال كنت أمرته بقبول كذا في التتارخانية \* المستأجر اجارة فاسدة اذا  
أجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في المغري \* وفي النصاب هو الصحيح وفي التتارخانية وبه أفتى ظهير الدين  
المرغيناني كذا في التتارخانية \* ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة ماله أن يجر من غيره  
اجارة صحيحة اذا أجر كان للأول أن ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئاً مشاء فاسداً أو أجرة من غيره اجارة جائزة  
المستأجر اذا أجرة من غيره أو دفع إلى غيره من اذاعة ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد الأول هل يفسخ العقد  
الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يفسخ اتحاد المدة واختلفت كذا في المحيط \* وتفسير اتحاد المدة  
أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الأول كذا في المغري \* استأجر من غيره موضعاً اجارة طويلة  
ثم المستأجر أجرة من عبد الأجر فان كان بغير إذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس  
ماله وما اذا كان العبد استأجر من المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح أن يقال استأجر العبد بان  
المولى كاستأجر المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاط \* ولم يكن عبده مدينوناً كذا في الكبرى \* رجل أجرة

باطل ونص النسقي ان  
الشرط ان لم يتعارف تصح  
الكفالة ويبطل الشرط  
والحوالة كهي \* اذا قدم فلان  
فانت أميري هذه البلد أو  
قاضيها يصح لأنه يصح تعليقه ما  
بالشرط وتعلق كونه حكماً  
بالخطر أو الاضافة إلى مستقبل  
صحيح وعند محمد خلافاً  
للثاني والفتوى على الثاني  
وتعلق وجوب الاعتكاف  
بالشرط لا يصح ولا يلزم  
وتعلق تسليم الشفعة نحو  
ان كنت اشتريت سلمت فان  
غيرك لا يصح لمتفاوت بين  
الخيران وتعلق القرض  
حرام والشرط لا يلزم والرهن  
والاقالة لا يبطل بالشرط  
الفاسد وإبطال الاجل  
يبطل بالشرط الفاسد بان  
قال كلما نجح ولم تؤد فالمال  
حال صح وصار حالاً وتعلق  
الاجارة بالشرط بان قال ان  
زاد في الثمن فقد أجزت  
باطل \* زوج ابنته البالغة  
فبائعها الخبر فقالت أجزت  
ان رضيت أي فالاجارة  
باطلة كانشاء العقد \* ان  
كانت جارية حاملاً ففي صح  
أصله وتعلق الدعوة صحيح  
وتعلق الاقرار بالشرط  
باطل نحو ان امطرت السماء  
\* ولو قال له على ألف ان مت  
لزم المال مطلقاً والمزارة  
تبطل بالشرط \* تعلق الرد  
بالعيب باطل وله الرد في خيار  
الشرط صحيح \* عقد الذمة لا يبطل بالشرط الفاسد كالأمام يصالح على مقدار يأخذه من الاراضي خاصة لا يصح الشرط  
\* البيع بشرط ان بكلمة على ماذكرناه وان بكلمة ان فباطل الا في صورة بان يقول بعثت ان رضيت فلان في ثلاثة أيام جاز ان رضيت فيه

وما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشروط الثلاثة عشر البيع القسمة الاجارة الرجعة الصلح عن مال الابرار عن الدين عزل الوكيل في رواية والوقف في رواية ايجاب الاعتكاف المزارعة المعاملة الاقرار (٤٣٧) \* وما لا يبطل ستة وعشرون

الطلاق والخلع والعق بـ مال  
وبغيره الرهن القرض  
الهبة الصدقة الوصاية الوصية  
الشركة المضاربة القضاء  
الامارة التحكيم عند محمد  
الكفالة الحوالة الوكالة  
الاقالة الكتابة الاذن في تجارة  
النسب الدعوة الصلح عن  
دم العمد الجراحة التي فيها  
القصاص حالاً أو مؤجلاً  
جناية الغصب والوديعة  
والعارية ضمنها رجل وشرط  
فيها حوالة أو كفالة عقد  
الذمة تعليق الرضا بالغيب  
وبحيار الشرط بالشروط وعزل  
القاضي والنكاح لا يصح  
تعلقه ولا اضافته لكن  
لا يبطل بالشرط ويبطل  
الشرط وكذا الحجر على  
المأذون لا يبطل به ويبطل  
الشرط وكذا الهبة والصدقة  
والكفالة بالشرط المتعارف  
يصح الشرط والكفالة وبغير  
المتعارف تصح الكفالة  
ويبطل الشرط كما اذا كفل  
فلان من فلان على ان يكفل  
له فلان صححت الكفالة وبطل  
الشرط \* (نوع آخر) \*  
باخر فرسان شرط انك عاريت  
وقصد ان لا يرجع عليه  
بائنه عند الاستحقاق فسد  
البيع \* باع ارضا بشرط انه  
اذا استحق وقد غرس فيها  
المشتري أو بني يرجع على  
البائع بقيمة الحادث أيضا  
فسد \* باع ارضا على انه كذا  
فيها تخلأ أو دار على انه مائة

داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعده البائع انه اذا رد عليه الثمن يرد داره عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع بالدارهم وأراد ان يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا الما طلب المشتري الاجر من المستأجر كانت هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعده فان أنجز وعده كان حسناً ولا فلا يلزمه الوفاء بالمواعد وان كان شرطاً في البيع ذلك كان فساد البيع كذا في الظهيرية \* وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له أن يؤاجر من غيره لان هذه مما لا يختلف الناس فيه بعزله البيت وان اتخذها ما طحا ضمن الا اذا كان معداً لذلك كخيمة المسح كذا في التتارخية والله أعلم

\* (الباب الثامن في ان عقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وان عقادها مع وجود ما ينافيها) \*  
استأجر داراً شهراف سكن شهرين لأجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما وقفان بين الروايتين بين المعدل للاستغلال وبغيره المعدل للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والمقام والارض قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يغني كذا في خزائن الفتاوى \*  
اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن به مدة ما تقاضاه لان سكناه حينئذ يكون رضاً بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدلاً للاستغلال كذا في المحيط \* خان نزل فيه رجل فانه يكون بأجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة وأبو نصر بن سلام وبه أخذ الفقيه أبو بكر والفقيه أبو الليث قال نفر الدين الفتي على أنه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقرينة فتحوان يكون الساكن معروفاً بالظلم أو الغصب أو كان صاحب جديس يعلم منه أنه لا يستأجره مسكناً كذا في المصنوعات \*  
حوانيت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرراً بالملك للمالك وان ادعى المالك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غصباً لا يسمع كذا في الوجيز للكردي \* وان كان المستغل لصغيره نظر الى أجر المثل والى ضمان النقصان فأيهما كان أنظر للصغير يجب مقصرة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أبحار يؤاجرهم منهم فعمل بها فصار ولم يشارط صاحب الأبحار بشئ فان لم يكن معروفاً عندهم ان من شاء عمل عليها أو أدى الاجر فلا أجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الأبحار ولو كان معروفاً عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها أجرة معروفة فيجب ذلك والافأجر المثل كذا في الكبرى \* استأجره سبعة بأجر معلوم فسكنها ثم سكنها سبعة أخرى ودفع الاجر ليس له أن يستردها هذا الاجر قال رضي الله تعالى عنه والتخريج على الاصول يقتضي أن تكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية \* وفي المتنق عن محمد رحمه الله تعالى في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه دارى فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجدها الغاصب ثم أقام المالك عليه البيعة بعد أشهر فلا أجر له ولو كان مقرراً بالدار للسدى وباقي المسئلة بمجالها كان سكناه رضاً بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط \* ولوا كثرى داراً سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والافهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زماناً والمشتري مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الاجر قال هشام لمجد رحمه الله تعالى أفلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلاً قال هذا حسن أجعلها باجر مثلاً فان فرغها الى ذلك الوقت والاجل لها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين \* رجل

ذراع فذقة خبر لانه وصف لا يقابلها ثمن ولو أن فيها كذا مائة ثم اشترىها فوجد فيها نخلة لا تثمر ففسد لان الثمرة لها سقط من ثمن بالذكرة سقط حصه المعدوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه بمراساة مذبوحة فاذا أخذها مقطوعة باع داراً على أن غلتها عشرون فاذا هي خمسة عشران

أراد الكون في الماضي لا يفسدون أو أراد الأول وجعل حصواها شرطاً ففسدوا وانطلق ولم يرد معيها من مفسد أبداً جلا على الاله تقبال  
 \* بعث الدار الخارجة على ان تجعل لي (٤٣٨) طر يقامتم الى الداخله فسد ولو قال الاطر يقها الى الداخله صبح وله قدر عرض الباب

الخارجة ولو اشترى يتاعلى  
 ان لا طر يق له في الدار وعلى  
 ان يابه في الدهليز جاز ولو على  
 ان له طر يقا فبان عدمه  
 له الرد وفي المختلف أبعث  
 داري على ان لي يتا منها  
 فسد بخلاف شراء الدار  
 بطر يقها وقال الثاني يجوز  
 فيه ما باع واشترى دارا على  
 انه ان رضى الجيران أخذها  
 ان سمى الجيران ووقت  
 ثلاثا صبح والا \* باع على  
 انه لا بناء فيها فاذا فيها بناء  
 فسد البيع لانه يحتاج  
 حينئذ الى النقص  
 ولو على ان فيها بناء أو شجرة  
 فاذا ليس فيها بناء ولا شجرة  
 جاز وله الخيار وكذا لو باع  
 بعمود أو سفله أو عدم ولو  
 على ان البناء من آخر فاذا  
 هو من لبن يفسد \* باع ببنى  
 على انه ثوب هروى أو بخارى  
 على انه ثوب نيسابورى  
 أو العمامة السمرقندية على  
 انها شهر ستانية أو سمرقندية  
 فبان بخلافه فسد \* اشتراها  
 على انها مولدة الكوفة فبان  
 مولدة البصرة أو غلاما أو  
 جارية على انه تركى فبان  
 هند ياردلان المشروط افضل  
 وان تعدد رجع بالنقصان  
 \* بكم هذا الهروى فقال  
 بكذا فاشترى فبان بخلافه  
 لا يرد \* باع ثوبا على انه صبح  
 بزعفران فاذا هو بصفر فسد  
 ولو باع على انه بصفر فبان  
 أبيض جاز بالخيار ولو على انه

استأجر حاقونا كل شهر ثلاثه دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحاقوت ان رضيت كل شهر بخمسة  
 دراهم والان فرغ الحاقوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لم يسكن  
 فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان  
 \* أراد ان يستأجر غلاما فقال لصاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة وافترقا على ذلك فانه  
 يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر  
 هكذا في جواهر الاخلاطى \* رجل قال لا أخرجك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال  
 قعق الاجارة على ألف ومائتين قال الفقيه أبو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة أما اذا  
 غلط في التفسير لا يلزمه الا آلاف فلو ادعى الاجر أنه قصد التسخيع وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول  
 قول الاجر كذا في الخلاصة \* ولو سكن الدار بعض المدة ثم جدها وقال هي ملكي أو قال غصبته أو قال  
 عارية وهي ليست به متله ثم أثبت عليه البيضة فلا أجر عليه من حين جده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 لانه غاصب وعند محمد رحمه الله تعالى ينبت الاجر لانه ثبت أن الدار كانت في يده وأجره ولو كان مكان الدار دابة  
 أو عين أخرى والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة وضمن لو ملك قبل الرد لانه غاصب  
 بزعمه وان رضى وارث الاجر أن يكون على الاجارة أو طالب منه الاجر فسكن يجب الاجر والقول قول من  
 يريد ابقاء الاجارة من الورثة والغرماء كذا في التارخانية \* قال لغيره بكم وأجر هذه الغرارة شهر ا فقال  
 بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم وقبضها ومضى الشهر فما صحح أنه يجب درهم \* كذا في جواهر  
 الاخلاطى \* الراعى اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا أرعى غنمك بعد هذا الا ان  
 تعطى لي كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزنة المفتين  
 \* قال الراعى لا أرعى غنمك الا أن تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم  
 وكذلك هذا في اجارة الدور كذا في المتقط \* رجل استأجر أجيرا ليحضر نهره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر  
 فقال الوصى للأجير اعمل عملك على ما كنت تفعل فاننا لا أحبس عنك الاجر فاقى على ذلك أياما ثم باع الوصى  
 الضبعة فقال المشتري للأجير اعمل عملك فاننا لا أحبس عنك الاجر فقدر اعمل الاجير في حياة الاول يجب  
 الاجر في تركته ومن حين قال له الوصى اعمل عملك يجب على الوصى ومن حين قال المشتري اعمل عملك يجب  
 على المشتري الا أن الواجب في تركه الميت المسمى لوجود التسمية منه والواجب على الوصى وعلى المشتري  
 أجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت أما اذا علم ذلك وأمره ان يعمل على ذلك الشرط فعليه ما  
 المسمى كذا في المحيط \* رجل استأجر من رجل حمارا بعشرة بعض اجياد وبعضها زوف فقال المكارى في  
 الطريق أنا أطلب الكل جيادا فقال المستأجر بالفارسية (چنان كنم كه تو خواهى) فهذا وعدمه ولا  
 يلزمه بذلك شيئا وكذلك لو استأجره في الاجر وأجاب بذلك كذا في الذخيرة \* قال في الاصل واذا استأجر دابة  
 الى مكان مسمى فمات صاحب الدابة في وسط الطريق كان للمستكرى أن يركب الدابة الى المكان المسمى  
 بالاجر وانما لا تنقض لان الحال حاله العذر والاجارة تنعقد ابتداء بالعذر فان من استأجر سفينة شهر ارفضت  
 المدة والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة فلا ينسب اليه حاله العذر كان أولى وبيان العذر  
 أنه يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة أخرى في وسط المفازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه فيؤجر  
 الدابة منه فانياحتى قال مشايخنا لو وجدته دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت  
 في موضع يجدد دابة في ذلك الموضع تنقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وانفق عليها

ترجمة  
 ٢ افعل كما تريد

أبيض فاذا هو بصفر بزعفران أو غيره لا يجوز \* اشترى عبدا على انه غل فبان خصياله الرد ولو عكسا قال الامام الخصاص في العبد عيب في  
 فاذا بان خلاصه كنهه شرط العيب فبان سليما وقال الثاني الخصي افضل لرغبة الناس فيه فيخير (نوع منه) باع نباتا في الارض كالبصل مثلا



فقلع بخرى وقال أسمعك على أن كل جريب منه كذلك فكذا باع بذر القليق على أنه مروزي فلما طلع الدوبان أنه غيره هابين المروزي والمبيع تفاوت فاحس برد الثمن و رد البائع مثل البذر المقبوض كشتى بزر البطيخان بعد (٤٣٩) الزراعة بزر القند \* اشتري ثوبا على أن

حشوه قطن فبان وفاجاز  
ورجع بالنقصان \* اشتري  
ثوبا على أنه خرفان لخته  
كذلك وسداه غيره جازلان  
اللحمة هو الاصل \* اشتري  
ثوبا أو خفا خلقا على أنه  
يرقه البائع ويخرزه ويسلمه  
صح للعرف \* اشتري قميصا  
على أنه متخذ من عشرة  
اذرع فبان اتخذ من أذل  
والمشتري ينظر اليه لا خيار له  
\* اشتري على أنه كلب النكاح  
أو تليف الامام محمد فاذا هو  
كتاب الطلاق أو للشافعي  
أو طب له الخيار لان ما لي  
البياض من السواد جنس  
والاختلاف اختلاف نوع  
\* اشتري ماله جل ومونة على  
أن يسلمه في منزل المشتري  
ان بالعريسة فسدوان  
بالفارسية لا عدم الفرق فيها  
بين الحمل والايضا فاندفع  
العريسة وان حمله فراه  
المشتري الخيار له \* (نوع  
منه) \* باع حيوانا  
واستثنى حمله فاسد كاستثناء  
بعض الاطراف لان الحمل  
لا يفرد بالعقد \* باع قطيع غنم  
أو عدل بزر فاستثنى واحدا  
ان عينا جازوالا \* اشتري شاة  
على انها حامل فسدوعن  
الامام انه يجوز ولو بقره على  
انها لبون أو حلوب أو ذات  
لبن قال الكرخي لا وبه افق  
الظهيري والطحاوي على  
انه يجوز لانه على سبيل

في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة \* واذا أنفق بأمر القاضي  
وأثبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة \* اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان أجره  
على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم  
ليقضي بما هو الاصل لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في أن يؤاجر الدابة منه ثانيا بان عرف المستأجر  
ثقة أميناً رأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون الى عين مالهم متى أجر منه فعل وان رأى الصلاح  
في بيع الدابة بان اتهم المستأجر أو رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم أن الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان  
وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بعه حفظ المال على الغائب وان كان المستأجر قد عمل الاجر  
الرب الدابة وقسح القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره بأقامة البينة على  
دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير  
الكبير مسئلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر وسئل ألق الذي فيه الزيت اذا  
انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجسد المسألة أجري سفينة أخرى أو زقا آخر أو بى الاجران يؤجر منه وقد  
حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط أن تكون هذه الاجارة من الامام وقد  
ذكر ابن شماعه في نوادر هذه المسئلة عن محمد رحمه الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤجر هو الامام بل شرط  
أن يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا أو يؤجر واحد من أصحابه ورفقائه فان ألقى الاجر  
بعـ بذلك أن يعطيه السفينة أو الرق استعان المستأجر بأعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والرق عليه الى  
أن يجسد سفينة أخرى وزقا آخر وبهم هذه المسئلة تبين أن من سكن دار غيره لا يجب الاجرا اذا كان صاحب  
الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر السالك بنفسه فيقول استأجرت كل شهر  
بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والرق اختلاف الروايتين وما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام  
وما ذكر في نوادر ابن شماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة \* رجل استأجر أرضا فزرع فيها  
ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما مسمى من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة  
كما تنقض بالاعذار تبقى بالاعذار وكذا الوثامات المؤاجر وبقي المستأجر حتى الاجارة الى أن يدرك الزرع واذا  
انقضت مدة الاجارة والزرع بقى في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت  
فاقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك وتعليك لصاحب الارض أجر مثل الارض  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت وفي المنتقى اذا  
انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها بأجر مثلها حتى تجز وهو على أول جرة تدرك بعد انقضاء  
الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب تركت بالمسمى حتى تجز ومن هذا الجنس اذا  
استأجر من آخر زقا فاجعل فيها خلاصا انقضت مدة الاجارة في الصحر اجعل بأجر مثلها الى موضع يجوده  
زقا فلو مات المؤاجر قبل مضي المدة لا يجعل بأجر مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط \*  
ولو استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض  
حتى يستحصد ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض كذا في خزائن المفتين \* وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاخصم فاسخت الاجارة وردت الارض الى  
صاحبها وان خرج بعد ذلك ردتها بأجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يختصموا حتى استحصد يجب  
من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصم فيه استحسن أن يترك بأجر المثل كذا في  
التمرناشي \* ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيه المؤاجر أيضا ثم خرج الزرع وتصادقا فأنهما  
سواء فنصفان وان كان أحدهما غاليا فهو لصاحب الغالب ويضمن للآخر مثل ماله كذا في الغيبة \*

الوصف لا الشرط كما لو اشترى على انه هملاج أو كلبا على انه ضيود به أخذ النقيه والصدرو عليه الفتوى ولو على انها تحلب كذا لا يجوز بل  
خلاف ولو جارية على انها ذات لبن بالفارسية دأبكي راختلفوا واختار انه يجوز كما لو اشترى على انها خبازة وبه أفق الصدوق باعها على انها حائل

يجوز ويجعل كانه شرط البراءة من العيب لان الجبل عيب وهل القيمة قد يكون الجبل زيادة في الظورة فان باع على انما حامل لا يجوز وعن  
محمد انه يجوز لان يشتريها للظورة وهذا (٤٣٠) اذا شرطها للبائع لانه كالبراءة من العيب اما اذا اشتراها المشتري فسد وعن الامام

اذا شرط البائع الجبل صح وان شرط المشتري فذاهي ليست كذلك فالبيع لازم وليس له الرد لانها وجدت سليمة \* اشترى جارية على انها مغمسية فسد عند الامام ومحمد رحمه الله وفي مبسوط الفقيه جاز رجل الى محمد وقال اشترى بتم اعلى انها تغنى كذا الرنا فاذا لا تدري قال قم لزمك البيع لانه اخذ برك عن عيب بها ولو علم على انها ليست بمغمسية لانه شرط البراءة من العيب \* اشترى قريبا او غيره على انه يصبح او حماما على انه يطير كذا مسافة او كبشا على انه يطاح او ديكبا على انه مقاتل او فهدا او كلبا على انه صيود عن محمد روايتان \* اشترى عبدا على انه يطعمه جاز ولو على ان يطعمه خبيثا لا \* اشترى فرسا على انه هملاج او بعير على انه خراساني فاذا هو غيره يرد \* اشترى على انها تحيض فاذا هي لا تحيض وانفق عليه انه من الياس يردتها \* اشترىها على انها خباز او كاتبة جاز ولو على انها تحبز كل يوم كذا او تكتب كذا لا ولو انها خبازة فماتت واقر بالبائع بانها لم تكن خبازة لا يرجع بنقصه عند الامام لكنها لو حية ردها في جواب الجامع وفي الزيادات انها اذا ماتت او تعيت وتعد

استأجر أرضا وغرس فيها أشجارا ثم انقضى وقتها فالصحيح أن رب الأرض أن يطالب المستأجر بتفريغ أرضه اذا كان فيها غرس بخلاف مالو كان فيها زرع حيث ترك بأجر وليس لب الأرض أن يملك الأشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلبها ضرر فاحش بالأرض هكذا في المحيط \* فان كان في قطع الأشجار ضرر فاحش بالأرض حينئذ كان له أن يملك الانحجار وعليه قيمتها ولو عدا للضرر عن نفسه هكذا في خزائن المفتين \* استأجر من آخر حانوتا ووضع فيه حباب خذل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر بأي تفريغ الحانوت فان كان الخذل باع مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر ان شئت فرغ الحانوت وان شئت فاستأجر منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم بأجر المثل عليه لا الاستحجار ابتداء بديل مسمى ولومات المؤاجر والمستأجر قبل انقضاء المدة ولم يتيسر التفريغ يجب المسمى استحسانا والقياس أن يجب أجرة المثل كما بعد انقضاء المدة كذا في المحيط \* واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة هذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجر كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الاملى عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر أرضا بدارهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤجر قبل أن يستحصد الزرع واختار المستأجر المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالأجر كفيلا قال لا يبرأ الكفيل من أجرة ما بقي الى أن يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الأجر وان مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في الأرض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا أرضي الا أن يكون الاجر على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك الزرع بأجر المثل فالاجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط \* استأجر أرضا فزرع فيها زرعاً ثم مات فاسخا فقد الاجارة والزرع بقل هل تترك الأرض في يد المستأجر بأجر المثل الى أن يستحصد الزرع فقد قيل لا تترك وقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بحديثه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع أرضه مزارعة الى غيره وأخر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع بقل لم يستحصد فأرد رب الأرض أن يقطع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف الأرض الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف أجرة مثل هذه الأرض ههنا يبطلان حقه في الزرع حيث أخر الزرع الى آخر السنة مع هذا ان الشرع حقه واثبت الاجارة في نصف الأرض كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم

### (\*) الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون (\*)

واذا استأجر أجيرا يعمل له في بيته عملا مسمى ففرغ الاجير من العمل في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في بيت المستأجر أو هلك فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلا ليحزله فلما أخرجه الخبر من التنور احترق لا ينفقه له كان له الاجر ولا ضمان عليه وهذا اذا خبر في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* واذا أخرج بعض الخبر من التنور استحق الاجر بحسابه كذا في المنايع \* فان لم يكن في بيته واحترق لأجره كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو أرق في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في التنور فاحترق فهو ضمان فان ضمن قيمته مخجوزا أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقال يمكن له أجرة كذا في السراج الوهاج \* وان احترق الخبر في التنور قبل الاخراج لأجره سواء كان في بيت المستأجر أو في بيت الاجير كذا في النهاية \* وان سرق الخبر بعدما أخرجه فان كان يخبر في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبر في بيت الخبازة فلا أجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بضمن كذا في الجوهر النيرة \* لو استأجر خاطا ليخط له ثوبا في داره فقطع الثوب وقتل الخيط فسرق الثوب

الردية وبيداني ما ينطبق عليه اسم الكاتبة وبدونها يرجع بالنخل وان قال المشتري لم أجدها كاتبة وقال البائع نسيت لا يستحق والمدة فتحت له أو قال البائع تعلم الخبر لان وصدة الجارية فيه لكنها قالت لا عمل فالقول للمشتري وكذا واشترى ثوبا على انه عشرة اذرع

فوجده نقص فارد الدفهلک أوجارية علی انها بکر فعلم عدم الکارة بقول البائع خیر المشتري وان تعذر الرجوع بحصة البکارة وان اختلفا  
بعد القبض فی البکارة وادعی المشتري عدمها والبائع سلمها بکرا فزال عندک يحلف (٤٣١) البائع لقد باعها وسلمها بکرا وفي کتاب

الاستحسان وضع المسئلة  
فيم اذا ادعی البائع بکارتها  
فی الحال وقال یربها النساء  
قبل القبض وبعده فان کان  
بکرا لم یشتري بلاحاف  
البائع وان قلن لا ألزم البائع  
بتسکوله والامتحان بیض  
الحمامة أو الیدیک لکن تمکن  
بیض الحمامة المقشرة فان  
کانت بحضرة النساء اللاتی  
لا یوثق بهن لزم المشتري بلا  
یمین البائع حتی یحضر من یشق  
بهن \* اشتري علی ان یعطی  
کفیلان محجولا لا یصبح وان  
معلوما لکنه غائب لم یجز قبله  
حين علم أول یقبل وکذا ان  
حاضرا ولم یقبل وان حاضرا  
معلوما وقبل جازو کذا الرهن  
فان سلم الرهن مضی الامر  
وان لم یسلم لم یجبر ویخیر البائع  
والحوالة کالکفالة \* اشتري  
سمما أو حنطة علی أن  
فيه کذا ذهنا أو دقيقا فسد  
\* (نوع فی الثمن) \* باع  
بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا  
أولی شهر بكذا أو لی شهرین  
بكذا ففسد \* اشتري علی ان  
البائع ان رد الثمن لی ثلاثة  
أيام فلا یصح صح کما لو اشتري  
علی انه ان لم یتقد الثمن لی  
ثلاثة فلا یصح \* بعث علی ان  
أهب لك من الثمن کذا لا یصح  
ولو علی أن أحط من ثمنه کذا  
جاز لان الخط ملحق باصل  
العقد لا الهبة ولو علی ان  
حططت أو وهبت لك من

لا یستحق بازاء ما عمل شیئا وان وقع ذلك القدر مسلما لانه یعمل فی داره لان الاجر مشروط بمقابل بالخیاطة  
وما صنع لیس خیاطة انما هو عمل من أعمال الخیاطة وكذلك اذا استأجر رجلا لیخبره دقيقا معلوما فی داره  
فتخل الدقيق وعین ثم سرق قبل أن یخبره لا یستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبر ولم یوجد الخبر انما وجد  
عمل من أعماله کذا فی المحيط \* ولو كانت بئرا ماء فشرط علیه مع حفرها طمها بالاجر والخص ففعل منها ثم  
انهارت فله الاجر کما لو ان انهارت قبل أن یطوئها بالاجر فله الاجر بحسب ذلك کذا فی المبسوط \* اذا  
استأجر رجلا لیبني له بناء فی داره أو یعمل له ساباطا أو جناحا أو یحفر له بئرا أو قناة أو نهرا أو ما أشبه ذلك فی  
ملكه أو فیهما فی يده فعمل بعضه فله أن یطالبه بقدره من الاجر لکنه یجبر علی الباقي حتی لو انهدم البناء  
أو انهارت البئرا أو وقع فیه الماء والتراب وسواهما مع الارض أو سقط الساباط فله أجر ما عمله بحصته ولو کان  
عین ذلك فی غیر ملكه ویدیه لیس له أن یطلب شیئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه الیه حتی لو هلك قبل  
التسليم لا یجب شیء من الاجرة اذا أراه موضعا من الصحراء لیحفر فیه بئرا فقال محمد رحمه الله تعالى انه  
لا یصیر قابضا الا بالاختیة وان أراه الموضع وهو الصحیح وان کان عین ذلك فی ملک المستأجر ویدیه فعمل الاجر  
بعضه والمستأجر قریب من العامل فلی الاجیر بینه وینه فقال المستأجر لا أقضه منک حتی تفرغ فله ذلك  
کذا فی البدائع \* وفي الاصل اذا استأجر لیحفر له بئرا فی طریق الجبانة فحفرها فلا أجر له حتی یسلمها لی  
صاحبها قال مشایخنا رحمه الله تعالى ان محمد رحمه الله تعالى سلم هذه الاجارة ولم یشرط بیان موضع الحفر  
قالوا وهذا الشارة لی أن بیان الموضع فی غیر ملكه لیس بشرط کذا فی الذخيرة \* ولو استأجر لبا بالیضرب لبنا  
فی ملكه أو فیهما فی يده لا یستحق الاجرة حتی یخف اللبن أو ینصبه فی قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
أبو یوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتی یخف وینصبه ویشرجه لا خلاف فی أنه اذا ضرب به ولم یقمه أنه  
لا یستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان کان ذلك فی غیر ملكه ویدیه لم یستحق الاجرة حتی یسلمه وهو  
أن أیحلی الاجیر بین اللبن وبين المستأجر لکن ذلك بعدم انصبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
بعد ما شرجه کذا فی البدائع \* فان تاف قبل تسليمه لی المؤجر فیه ومن مال الاجیر سواء کان بعد التشریح  
أو قبله کذا فی الینایع \* وان استأجر لیضرب له لبنا بعلین معلوم ویطبخ له آجرا علی أن الخطب من عند رب  
اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد ما أدخله الاتون وتکسر لم یکن له أجر ولو طبخه حتی نضج ثم کف النار عنه  
فاختلف هو وصاحبه فی الاخراج فاخرجه علی الاجیر بمنزلة اخراج الخبر عن التور وان تکسر قبل أن  
یخرجه فلا أجر له وان أخرجه من الاتون والارض فی ملک رب اللبن وجب له الاجر ویبرأ من ضمانه وان  
کان الاتون فی ملک اللبان فلا أجر له حتی يدفعه لی صاحبه کذا فی المبسوط \* وفي القدوری الخیاط  
اذا خاطه فی بیت المستأجر فان خاط بعضه لم یکن له أجر لانه لا ینتفع به وان هلك فلا ضمان علیه فلم یوجب  
الاجر بخياطة بعض الثوب وانه یخالف ما ذکر فی الاصل قال القدوری وان فرغ منه فله الاجر وعلى  
قوله ما اذا هلك قبل الفراغ من العمل أو بعده قبل التسليم لی المالك فهو ضامن والمحل مضمون فی ید  
الاجر عندهما فلا یخرج عن الضمان الا بالتسليم لی المالك فاذا هلك کان صاحب الثوب بالخيار ان شاء  
ضمنه قيمة ثوبه ولا أجر له وان شاء ضمنه قیمته فحیطا وأعطاه الاجر کذا فی المحيط والله أعلم

### (الباب العاشر فی اجارة الظئر)

يجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة کذا فی الهدایة \* وما جاز فی استئجار العبد للخدمة جاز فی استئجار الظئر وما  
بطل هناك بطل ههنا الا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسّن جواز استئجار الظئر بطعامها وکسوتها وان لم  
یوصف شیء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا یجوز التأقیب شرط فی استئجارها باجماع کذا فی  
الفتاوی الکبری \* واذا شرطوا علیها الارضاع فی منزلهم فلیس للظئر أن تخرج من عندهم الا بعد ذکر رض

الثمن جاز لان الهبة قبل القبض لا تكون هبة فیکون حطا ویعابا وراه \* بعثک علی الف وعلی ان تقرضنی مائة لا یفسد لانه لا یضرب شرطا  
بحکم الواو \* باع بشرط ان يدفع البیع قبل تقد الثمن فسد البیع لانه لا یقتضيه العقد قال محمد رحمه الله لا یصح بلهالة الاجل حتی لو سمي الوقت

الذي يسلم فيه المبيع يجوز \* باع عبد على ان يسلم الثمن في بلد آخر والثلث حال فسد وان باع بالقياس الى بلد آخر جاز وبطل شرط الايقاع في بلد آخر لانه ان لم يكن له (٤٣٣) جل وموثة لا يشترط بيان مكانه وقد صرح العقيد بذكر الاجل المعلوم وان شأله جل يجوز

البيع والشرط لان تعيين مكان الايقاع شرط \* باع يبعد ادعى ان يوفيه أحوال البائع بخاري لا يجوز لاحتمال ان يكون الثمن لغير البائع وان نص على ان يكون الثمن للبائع واخاه وكيه بالقبض فكذلك لجهالة الاجل بجهالة المدة التي تصل من بعد اداء بخاري \* وفي التجريد ذكر اجالا وشرط ايقاعه بالبصرة جاز فان حل فيما ليس له حل قبل وصولها طال به أين شاء وذكرا الطحاوي انه لا يطالبه الا في مكان الايقاع وماله حل وموثة لا يطالبه الا في مكان الايقاع اتفاقا وان لم يذكر في الثمن أجل فسد عند محمد وعن الثاني استحسنت فيما له حل وموثة ان يفسد وفيما لاجل له ان لا يفسد ويطالبه حيث شاء \* اشترى صبغا أو عبد على ان يصبغ به ويبيعه ثم يوفيه الثمن فسد \* باع عبد على ان يؤدي ثمنه يوم القيمة وقال المشتري أو ثمنه في الحال جاز \* اشترى بماله من الدين وهما يعلمان ان الدين عليه لا يصح لتسمية ما لا يتصور ان يكون غنا فصار كالبيع بلا ثمن أو على ان لا ثمن له \* (نوع في الخراج) \* اشترى على ان يخرج الارض على البائع فسد وان شرط البعض على البائع ان من

أو غيره وليس لهم أن يحبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا عليها اولها أن تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي \* وعذرهما من مرض يصيبهما لا تستطيع معه الرضاع ولهم أن يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط \* واذا لم يشترط ذلك عليها صريح بالمكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس أن الظئر ترضع الصبي في منزل أبيه لم يمهأ ذلك كذا في المحيط \* وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة \* ولو رضع الصبي في يدها أو وقع فلت أو سرق من حلي الصبي أو ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئا كذا في المبسوط \* ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفته وان استأجرها بمكيل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بنيا بيشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط \* فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلها وزرعها فوجازت بالاجماع ونعني بتسمية الطعام دراهم أن يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز أيضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايقاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في السراج الوهاج \* ويجب عليها القيام بأمر الصبي فيما يصلح من رضاعه كذا في محيط السرخسي \* ونفس ثيابه من بوله ونجاسته لا عن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضخان \* وعليها أن تصلح طعام الصبي بأن تفضله الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وعليها أيضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج \* فلو مرض الصبي فباع له بالصبيان من الریحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم أما في عرف ديارنا فهو على أهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر أن تشتري له الطعام وذلك كله على أهله وعليها أن تهيئه له كذا في غاية البيان \* والاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من نواجع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرجع فيه الى العرف كذا في المحيط \* ليس على الظئر من أعمال أبوي الصبي شيء الا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيائية \* وليس للظئر ولا للسرة أن يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي أن لا يأخذونها أو يتقوا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حملت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين خورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل غائرا ثم ظهر أنها كافرة أو مجنونة أو حقة كان له أن يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية \* والعذر من جانب الظئر أن ترض مرضا لا تستطيع معه الارضاع البشقة لحقها وكذلك اذا حملت كذا في الذخيرة \* وان كان أهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان أساءوا أخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها أن تخرج كذا في المبسوط \* واذا لم تكن معروفة بالظورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك أن تكون هذه أولى اجارة منها كذا في المضمرات \* وتفسخ ان لم تعلم بشقة الظائرة ثم علمت هكذا في الغيائية \* قد قالوا في الظئر اذا كانت هي من يشنها الارضاع فلا هلاها أن يفسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلها ذلك اذا كان يشنها كذا في الجوهرية النيرة \* وان كان الصبي قد ألفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي لا تعرف بالظورة كان لها الفسخ أيضا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والاعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفاتيد والسمن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ لبن الغير بنوع حيلة أما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غير الجواب محمد رحمه الله تعالى بكواب أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* فان كان لها زوج فأجرت نفسها بالظورة بغير اذنه فللزوج أن يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج

خراج الارض لا يصح وان شرط شيئا زاد على الاصل جاز لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم \* اشترى على ان يخرجها من ثلاثة أو أربعة فيان أريد أو أنقص فسد لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جاز وخبر المشتري بين

التزام الخراج كله أو الترك \* اشترى خراجية الاصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد  
وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز لانه ظلم \* اشترى على انها حرمة من النوايب (٤٣٣) الدوانيصة أو على ان قانونه كذا  
قبحان خلافه في الاول أو

أكثر في الثاني قال الامام  
ظهر الدين يفسد كالخراج  
وقال القاضي بخبر المشتري  
وكذا بشرط ان لا يؤخذ  
منه الحباية ولو شرط الحباية  
الاولى على البائع وانفق عليه  
جاز \* باع خراجية فارغة بقي من  
السنة ربعها في وقت يتمكن  
من الاستغلال للاستيفاء  
فعلى المشتري وبه يبقى وان  
فيما زرع لم يعقد الحب فعلى  
المشتري وان أدرك وان عقد  
الحب فهي كالفارغة \* باعها  
من آخر ثم آخر ولبت عند  
كل شهر افلا خراج على واحد  
قال الصدر والصواب انه  
على من كانت في يده وبقي  
من الحول ربعها اذا تمكن  
المشتري من الزراعة بعد  
القبض أما بالقبض أو  
قبض لكن منعه من الزراعة  
مانع فلا واذا أخذه  
السلطان من الاكار أو  
المستأجر رجوع على الدهقان  
والمؤاجر ذكره في مجموع  
النوازل وفي الاصل الخراج  
في الاجارة على المؤاجر فان  
شرط على المستأجر فسد فان  
ظلم الوالي وأخذه من المستأجر  
فما سحت الاجارة لا يرجع  
على المالك وان قال المالك  
أه من الاجرة فادى جاز  
والعشر كخراج \* مات  
المالك أجر الارض وأخذ  
الخراج من الاجرة ولو أراد  
الوالي شراءها لنفسه أمر غيره

من يشينه أن تكون زوجته ظئراً وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظائر بغير اذن الزوج فللزوج  
حق الفسخ سواء كان من يشينه أن تكون زوجته ظئراً أو لا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولاً لا يعرف  
انما امرأته الا بقولها فليس له أن يتقضى الاجارة هكذا في الذخيرة \* الظئر اذا كان لها زوج معروف وقد  
استؤجرت شهرافاً نقضى الشهر والصبي لا يأخذ بلين غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير اذن الزوج فللزوج أن  
يأبأها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج أن يمنعها اذا كان الصبي لا  
يأخذ بلين غيرها وبه يبقى كذا في جواهر الاخلاطى \* وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة وأراد  
أهل الصبي أن يمنعوه عن غشيانها مخافة الحبل وأن يضرك ذلك بصبيهم فاهم أن يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان  
لقها في منزلها أنه يغشاهوا ولا يسع للظئر أن تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة \* ولهم أن يمنعوا أقرباءهم من  
المسكن في منزلهم كذا في الظهيرية ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا أضر بالصبي وان لم يضر  
فلا كذا في محيط السرخسى \* ولا يسع للظئر أن تطعم أحداً من طعامهم بغير أمرهم فان زارها أحد من  
ولدها فاهم أن يمنعوه من السكنى عنه كذا في المبسوط \* وكل ما يضر بالصبي فهو الخروج عن منزل  
الصبي زماناً كثيراً أو ما أشبهه فاهم أن يمنعوها عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها الى ذلك  
وبصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كأوقات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لاحتماله وأما  
ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط \* ولومات الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة كذا في  
محيط السرخسى \* وفي الاصل استأجر الرجل ظئراً لولده الصغير ثم مات الرجل لانتقضت اجارة الظئر وكان  
الفقيه أبو بكر البخني يقول انما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل  
بموت الاب ومنهم من قال لا بل في الحالين جميعاً لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد رحمه الله تعالى في  
الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رحمه الله تعالى وأجر الظئر في ميراث الصبي قيل أراد به أجر ما يستقبل من  
المدة بعد موت الاب أما ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل النكاح يستوفى  
من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظئراً لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهر ومات  
أبو الصغير فقالت عمة الصغير أرضعه حتى أعطيك الاجر فأرضعته شهراً قال ان لم يكن للصبي مال حين  
استأجرها الاب فن يوم مات الاب أجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير  
والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالأجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة \* ولولم يكن للصغير  
مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير ما لا شغل والذى عن هذه المسألة قال قيل أجر ماضى على الاب  
وأجر مابقي في مال الصغير كذا في الظهيرية \* واذا استأجر الرجل ظئراً لترضع صبيين له مات أحدهما فانه يرفع  
عنه نصف الاجر وليس لابي الصبيين إقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط \* ولو استأجر وظئرين  
ترضعان صبياً واحداً فذلك جائز وتوزع الاجر بينهما على لبنهما فان كان لبنهما واحداً فالأجر بينهما  
نصفان وان كان متفاوفاً فحسب ذلك فان مات أحدهما بطل العقد في حقها الفوات المعقود عليه  
وللاخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط \* وليس للظئر أن تأخذ صبياً آخر فترضعه مع الاول فان أخذت  
صبياً آخر فأرضعته مع الاول فقد أسأت وأتت ان كانت قد أضررت بالصبي كذا في البدائع \* ولها الاجر  
كامل على الفردين ولا يتصدق بشئ منه كذا في خزنة المفتين \* والاجر طيب لها ولا يتقص من الاجر الاول  
ان أرضعت ولدهم في المدة المشروطة وي طرح من الاجر بقدر ما يختلف كذا في الغيابة \* واذا دفعت  
الظئر للصبي الى خادمها حتى أرضعته فلهما الاجر كاملاً استحسننا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعت  
الى خادمها حتى أرضعته فالصحيح أنها لا تستحق الاجر هكذا في الذخيرة \* والوجه أنها تستحق كذا في  
الفتاوى الصغرى \* ولو أرضعته خولاً لم يمس لبنها فأرضعت خادمته لا حول آخر فلهما الاجر كاملاً وكذا ذلك

(٥٥ - فتاوى رابع) بيعهما من رجل ثم اشتراها منه (نوع في البيع بشرط الكيل والوزن) اشترى قطيعاً على انه كذا فوجده أكثر أو  
أقل أو عدل رضى على انه خسون ثوباً فوجده أقل أو أكثر لم يسم ثمن كل واحد فسد في الوجهين وان سمي فسد ولو أجاز بالخيار لوانقصا

وفي الفتاوى اشترى عدلا على انه كذا فوجدته أزيد والبائع غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكها \* اشترى مطعومة من الخنطة على انه كذا اذا عاينته فوجدتها أقل (٤٣٤) أو يتامن الخنطة فوجد فيه كذا خفي بين الاخذ والترك بخلاف ما لو اشترى حب

لو كانت ترضعه هي وخادمته اقلها الاجر تاما ولا شيء لخادمته او لو ليس لبنها فاستأجرت له ظئرا كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كما لا استحسانا وفي القياس لأجرها وتصدق بالفضل كذا في المبسوط \* وان أرضعته بلبن شاة أو غنمة بطعام حتى انقضت المدة فلا أجر لها وان حدث الظئر ذلك وفات ما أرضعته بابن البهائم وانما أرضعته بلبن فالحقول قولها مع عيبتها استحسانا وان أقام أهل الصبي يئنه على ما دعوها فلا أجر لها وقال الشيخ الامام خمس الأعنة لحوائى تأويل المسئلة انهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها أمالوا كنفوا بقولهم \* ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفضل الاول لان هذا النفي دخل في ضمن الالباب وان أقام البيئنة أخذت بيئنة الظئر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الاب أم الصغيرة لارضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بحال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار خادمته او مديرتها ولو استأجر مكاتبه لها جاز وان استأجرها بحال الصغيرة روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وأما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لارضاع ولده منها فلو استأجرها لارضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط \* ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والذى لا روية لهذه المسئلة وسألت الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني قال لا تطل الاجارة كذا في الظهيرية \* ولو استأجر أمه أو ابنته أو اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط \* واذا التقت لقيطا فاستأجره لظئرا فلا اجارة عليه وهو متطوع في المشتري رجل استأجر امرأته لترضع ولده منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي \* ويجب رضاع اليتيم على من يجب نطقه عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه أحد بشئ فرضاعه على بيت المال وان استأجر الاب الظئر لولده وأب الأم أن تسلمه وقالت ترضعه الظئر غدا قبل للاب استأجر من ترضعه غداها كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى أهل سمرقند اذا استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كله للظئر فهذا شرط بفساد الاجارة فان مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما أرضعت أجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة \* رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرين ونصفا فمات الصبي قالوا يقسم أجر مثلها سنة على الشهور فما أصاب شهرين ونصفا كان لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها أجر المثل لكن لا يراد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وللامه المأذونة أن تؤجر بنفسها ظئرا أو للمكاتبه أن تؤجر بنفسها ظئرا أو أمتهالا منهم من الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون أن يؤجر أمته فان عجز المكاتب انقضت عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانتهقض ولو استأجرت المكاتبه ظئرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغيائية \* ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيان \* ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الكافرة والتي ولدت من الفجور كذا في المبسوط \* ولو استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا لا يجوز كذا في السراج الوهاج

#### \* (الباب الحادى عشر فى الاستئجار للخدمة) \*

قال علماؤنا رحمه الله تعالى يكره للرجل أن يستأجر حرة أو أمة يستخدمها ويخلوها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية \* حرة أجرت نفسها اذا عيال لا بأس به وكره له أن يخلوها قال خير الدين قاضى خان هذا تاويل ما جافى الاصل وبه يفتى هكذا فى الكبرى \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كذا لو استأجرها لعمل من أعمال البيت من الخبز

حنطة فوجدتها بثلث نصف الحب يأخذ ذلك الحب بنصف الثمن والفرقان الحب مما يكال مع الخنطة فكان مقدرا والبئر والبيت لا فم يكن مقدرا لكنه وجد أقل من المطموع الموعود فخير \* اشترى ثوب كرباس على ان سدها انف فاذا هو انف ومائة فكله له \* اشترى سمكة على انها عشرة ارطال بكذا فاذا فى بطنها حجرة قدر ثلاثة ارطال خبير وان تعدد الرءب الشئ رجع بحصة الغائب وان فى بطنها مما يأكلها جاز ولا خيار \* اشترى شتتا على انه عشرة أمناه فبان بعد القبض انه خمسة أمناه خير المشتري لانه بمنزلة العيب فاذا حدث به عنده عيب وأبى البائع قبله قوم \* طست من عشرة أمناه مثل الاقوم بعشرين وقوم من خمسة أمناه بعشرة فالعيب ينقص خمسة \* شرط ان يحيل البائع انسانا بالثمن على المشتري فسد قياسا واستحسانا وعلى القلب فسد قياسا وجاز استحسانا لان الحوالة على غير المدينون توثيق فأكده مقتضى العقد وحوالة غير الدائن للاستيفاء لا توثيق فيه لان الاستيفاء المشروع لا تعدد فيه فلا اختلاف بين مستوف ومستوف \* بع عبد لمن

فلان على أن يكون الثمن على العبد لفلان جوز الكرخى واستبدده الحصاص لكونه على خلاف الظاهر من الرواية وعن الطنج الثانى ما يؤيده ذكره فى المنتقى \* اشترى من آخر على ان يعطى البائع الثمن فلان جازعا \* با كان فلان أو حاضر أو البيع بشرط ان يكفل فلان



بالدرك كالبيع بكفالة فلان بالثمن وقدم \* شرط فيه الرهن بالثمن ولم يضمنه فسد الا اذا اتفقا على الرهن في المجلس أو نقد الثمن حالا ولو شرط  
رهن كتر حنطة جيدة جاز وان لم يعين وقوله ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة بمنزلة شرط الخيار للشترى (٤٣٥) وقوله ان رد الثمن في الثلاثة فلا بيع

بمنزلة شرط الخيار للبائع  
\* اشترى وقبض ثم وكل  
آخر على انه ان لم ينقد الثمن  
الى شهر يفسخ الوكيل البيع  
صح البيع خلوه عن الشرط  
وصح التوكيل أيضا فان لم  
يوجد النقد ملك الفسخ  
وقدم في بيع الوفاء ما فيه  
من تفصيل \* بيع رقبة  
الطريق على أن يكون للبائع  
حق المرور جائز وان باع حق  
المرور لا وكذا باع السفل  
على أن يكون له حق قرار  
العلو يجوز \* باع نزل الكرم  
بشرط ان يبنى عليه البائع  
الحوائط يفسد ولو وعد  
البائع بناء الحوائط لا يفسد  
ولا يجبر على البناء لكنه لو لم  
ين للشترى فسخ البيع  
\* اشترى حنطة مشار اليها  
على انها أكثر من عشرة  
فوجدها كذلك صح وان  
وجدها عشرة أو أقل فسد  
ولو على انها أقل من عشرة  
فوجدها عشرة أو أكثر  
فسد وعن الثاني انه يجوز  
\* اشترى لؤلؤة على ان وزنها  
مئقال فاذا هو مئقالان  
فالزيادة له بلا شيء لان الوزن  
فيما يضره التبعض ينزل بمنزلة  
الوصف \* اشترى شاة على  
انها حامل فسد لانها موهومة  
بخلاف ما اذا اشترى عبدا  
على انه خباز لانه يمكن  
معرفة \* ولو باع برذونا على  
انه هملاج صح لانه صناعة

والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها للخدمة فيما ليس من جنس خدمة البيت كرى دوابه وما أشبه ذلك  
يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط \* ولو كانت المرأة أمة جاز كذا في الخلاصة \* وفي الصيرفة  
استأجر امرأة لتخبز له خبزا فلا كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التارخانية \* ولو استأجرت المرأة زوجها  
للخدمة أو لرى الغنم فهو جائز وله أن يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عصمة سهدي بن معاذ  
المروزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل وهكذا ذكر الحاکم في مختصره وجه ظاهر الرواية أن  
خدمة ما غير مستحقة عليه ومنافعه علو كذا في الجازن الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في  
محيط السرخسي \* وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاط \* ولو استأجر أبو به لم يجز حزين كانا أو عبدين لغيره أو  
كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان أجر المثل أنة نص من المسمى كذا في محيط السرخسي \*  
وان استأجر عبده أو وجدته للخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى ويستوى في ذلك ان لا يكون الابن حرا أو عبدا  
مسلم أو كافرا كذا في المحيط \* ولو استأجر ابنه والمرأة ابنته للخدمة في بيتها لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم  
الا اذا كان حرا أو مكاتب كذا في الخلاصة \* وان كان الابن حرا فاستأجر أحد الابوين ليرعى غنم له أو استأجره  
لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجه انمخرجلى على أن لك  
ألف درهم فعمز الزوج رجلها الى أن قالت لا أريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية أبي  
عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التارخانية \* ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات  
ومن مشايخنا من قال اذا استأجره للخدمة والمالك كبر أو استأجر أخاه لا كبر للخدمة لا يجوز كذا في  
المحيط المسلم اذا أجر نفسه من كافر للخدمة جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف  
الزراعت والسقي كذا في الخلاصة \* اذا استأجر عبدا من الشهرين شهر اربعة دراهم وشهر اربعة دراهم  
فهو جائز الاول منهما اربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق أربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون  
الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لمسام الدين \* وان استأجر ثلاثة أشهر شهرين  
بدرهم وشهر اربعة فالتهم ان الاولان يدرهم كذا في المبسوط \* ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له أن  
يسافر به الا أن يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئة السفر أما اذا كان على تهيئة السفر  
ففيه اختلاف المشايخ وأما اذا كان مسافرا واستأجره فله أن يسافر كذا في الجوهر النيرة \* اذا استأجر عبدا  
بالكوفة ليس لخدمته ولم يعين مكانا للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس له أن يستخدمه خارج  
الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصابان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد  
رحمه الله تعالى المسئلة في اجارات الاصل وذكر في صلح الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على  
خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبد الى أهله قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني في شرح كتاب الصلح  
لم يرد بقوله أن يخرج بالعبد الى أهله أن يسافر به وانما أراد به الى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ  
الامام شمس الاعنة السرخسي يفرق بين المسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح  
لصاحب الخدمة أن يسافر بالعبد وليس للمستأجر أن يسافر بالعبد المستأجر للخدمة كذا في المحيط \* وقال  
محمد رحمه الله تعالى وليس للمستأجر أن يضرب الغلام كذا في الظهيرية \* ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد  
وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقد الا يبرأ وان حصل الرد الى من يده المولى من حيث  
الحكم كذا في الذخيرة \* والمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ويأمره أن يغسل ثوبه  
وأن يحيط ويحجزو يعين اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمتاعه من ظهر بيته أو يرقى اليه ويحلب  
شانه ويستقي له من البئر وليس له أن يقعه خباطا ولا في صناعة من الصناعات وان كان حاذقا في ذلك وليس  
على المستأجر طعامه الا أن يتطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة اضيافه وله أن

كان الحياطة في العبد \* باع على ان يمتق فعن الامام ثلاث روايات يفسد ويجوز موقوف ان اعتق جاز وان هلك قبل الاعتاق لزمه قيمته على  
الروايتين \* وجد العبد عتياله الرد \* اشترى على ان البائع لم يبطأها فبان خلافه لا يرد وفي رواية يرد \* السقيح ان كان مشروطا في القبض حرم

وفسد القرض والا \* اشترى على انه ابكر فاذا هي زائلة العذرة وقال المانع زالت بالوطء والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقيل القول للمشتري وبعد الخلف

(٤٣٦)

ينقد حتى تمت المدة لا يطل البيع ذكره بكر والعثماني ان الملك ثابت في الثلاث فاسد بعده ان لم ينقد ومضمون بالثمن وان تصرف في الثلاث لزم به فان وطئها المشتري او تعيبت عنده خير البائع بين اخذ المبيع او الثمن ان شاء ولو كان الثمن عرضا فقال ان لم اسلمه في الثلاث فامحذ في الثلاث ذكرنا حكمه وان ذلك المبيع او تلفه المشتري بعد الثلاث ضمن قيمته للبائع وان تعيب فعلى مامروان لم يبين الوقت اؤذ كر وقتا مجهولا بان قال ان لم ينقده أياما فلا يبيع فسد \* باع قطيعا واستثنى الواحد العيين صح ولو قال بعث الكل على اني هذا الواحد لا يصح كذا لو قال بعثك العبيد الا عشرة ولو قال على اني عشرة لا لانه أدخل ثم اخرج فاندفع الاستثناء \* (السادس في العيب) وفيه اربعة أنواع (الاول ما هو عيب ومالا) الزوج والزوجة عيب للعبد والامة \* وجدته سارقا أو كافرا أو مخنثا في الردي من الافعال رد أما الذي له رعونته ولين في عهده وتكسرف مشبه ان قل لا وان كثيرا رد وانزاعيب فيه ما وفيه

اشترى على انه ابكر فاذا هي زائلة العذرة وقال المانع زالت بالوطء والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقيل له الرد والفتوى على انه الرد بلا حلف ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة تصح وان لم

يؤجره من غير الخدمة وان تزوج المستأجر امرأه فقال اخدمني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخدمني وزوجي فلهما ذلك هكذا في المبسوط \* في المستحق رواية ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل أجر عبد الله سنة ثم ان العبد أقام بينة أن المولى كان أعتمقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة ودفعه القاضي الى مولاه وأجره المولى على العمل ثم أقام بينة أنه حر وأن المولى أعتمقه قبل الاجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو قبل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد أجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة بما لها فالاجر للعلم وهذا بمنزلة اللقيط في حجر رجل أجره كذا في الذخيرة \* لو أجر عبده سنة فلما مضت ستة أشهر أعتمقه فهو بالخيار ان شاء مضي على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط عن المستأجر الاجر فيما بقي وكان أجر ماضي للمولى كذا في البدائع \* وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرمائه فافضل يكون للمولى هكذا في الغيائية \* وان أجازوه مضي على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل الى تمام السنة تكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له أن ينهضها بعد ذلك وقبض الاجرة كلها للمولى وليس للعبد أن يقبض الاجرة الا بوكالة من المولى هذا اذا لم يكن المستأجر يعمل الاجرة ولا شرط المولى عليه التحجيل فان كان يعمل أو شرط عليه التحجيل فان عتق العبد واختار المضي على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى أجره بنفسه أو أذن للعبد أن يؤجر نفسه سنة فآجره ثم أعتمقه المولى في نصف المدة الآن قبض الاجرة ذهنا الى العبد ولو كان العبد محجورا أو أجر نفسه من انسان بغير اذن مولاه فاعتمقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع \* وان أجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر أن يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل أن يعتق لم تصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا أجر له كذا في الغيائية \* استأجر عبد اشهر او قبضه ثم جاء آخر اشهر والعبد أتى أو مرض فقال المستأجر أتى أو مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر ولو لم يكن حينئذ أتى أو مرض فاقول للمولى كذا في الترتاشي \* رجل غصب عبدا فأجر العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع فان قبض العبد ثم أخذ الغاصب منه الاجر فأكله فلا ضمان عليه وقال أبو يوسف ومحمد درجهما الله تعالى هو ضامن ولو وجد المولى الاجر فاعثما أخذ منه بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* المكاتب اذا أجر عبدا ثم عجز بطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبطل عند محمد رحمه الله تعالى ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز بطل الاجارة في قولهم ولو أدى المكاتب وعق بقبضت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أجر الرجل عبدا ثم استحق وأجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان أجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعاقدة وان أجاز في عقد بعد بعض المدة فآجره ما مضى وما بقي للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أجر ما مضى للغاصب وما بقي لك كذا في الظهيرية \* والاب والجد أبو الاب أو وصيه اذا أجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد أبو الاب ولا وصيه جاز فآجره وذو رحم محرم من الصغير وكان الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره وذو رحم محرم آخر هو أقرب من الذي كان في حجره وأن يكون في حجره فآجره أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وان أجر ذو رحم محرم وهو في حجره ليس له أن ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالأوهاب للصغير مال كن لصاحب الحجر أن يقبض الهبة وليس له أن ينفقها على الصغير كذا

ان مرة أو مرتين لا وان كرر رد ولو مد منارد وبشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون أيضا عند الثاني والخال والثوئل وفي موضع محمل بالنسبة أمان في موضع لا يخل بها كتحث الابط والركبة لا والسهولة في الشهر

والشمط اختلاط البياض بالسواد في الرأس واللحية وريح الفم والانتف والابط عيب فيها في العبد ولو أمر بالان يكون من داء هذا اذا  
 شوش فان قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيبا في الجارية ايضا \* اشترى غلاما أمرد (٤٣٧) فوجده محلول اللحية يرد وشرب  
 الخمر فيها ما ان كان ينقص

الثن عيب والاذن تقاطر  
 الماء دائما الى الارنية عيب  
 والادرة عيب في الغلام والعقلة  
 ورم في الفرج عيب والسن  
 الساقط والخضراء والسوداء  
 ضرسا ولا عيب واختلاف  
 في الضفرة والسعال القديم  
 عيب وعدتها في الرجي  
 عيب لا البائن والاعسر  
 وهو أن يعمل يساره يديه  
 لان عمل بكته يديه والظفر  
 الاسودان نقص القيمة  
 عيب وعدم استمسك  
 البول عيب والحرن في  
 الدابة وهو أن يقف ولا ينقاد  
 والجوح وهو أن لا يقف عند  
 الإجماع عيب وخلع الرسن  
 واللجم عيب والدين في  
 العبد والجارية عيب الا  
 أن يقضى البائع أو يرى  
 الغريم والابق مادون السفر  
 والسرقة مادون النصاب  
 عيب وهل يشترط في الابق  
 الخروج من البلد قبل  
 وقيل واذا أقربا بابه من  
 المشتري ليس له طلب الثمن  
 من البائع قبل الرد اليه  
 وسرقة النقد مطلقا عيب  
 وسرقة المأكول للكل  
 من المولى لا ومن غيره أولا  
 للكل كالبيع ونحوه  
 مطلقا عيب والحنطة ان  
 كثيرا يباع مثلها عيب  
 مطلقا والافليس بعيب من  
 المولى وان أبق من الغاصب

في فتاوى قاضيان \* وفي الغيابة ولا يتفق عليه الا الالب والجذوقيل يجوز أن يتفق ما لا بد للصغير منه وان  
 كان أطاق انقاضي يجوز مطلقا كذا في التتارخانية \* وللأب والجذوقيل وصيهما جارة عبد الصغير وعقاره أما  
 غيره هو لا ممن \* وفي حجره لا يؤاجر عبده وعن محمد رحمه الله تعالى أن يستحسن أن يؤاجر عبده وكذا استحسن أن  
 يتفق على الصغير ما لا بد له منه قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه يبقى هكذا في الفتاوى الكبرى \* أحد  
 الوصيين ثلاث أن يؤاجر اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يؤاجر عبده وقال محمد رحمه الله تعالى  
 يؤاجر عبده أيضا لان من ماله التصرف عليه ماله على عبده هكذا في السراج الوهاج \* إذا أجز الصبي أبوه  
 أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضي أو أمينه فباع في المدة فهو وعذر ان شاء أمضى الاجارة وان شاء  
 فسخ ولو أجز واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع \* إذا أجز ولده الصغير  
 بالنفقة والنفقة له سنة ومضت السنة للاب أن يطالبه بأجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي  
 فهو مشرع وفي الفتاوى له أن يطالب م (اكر أن مقدار جاره مخرج منكره باشد) كذا في التتارخانية  
 \* قال قاضيان يسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الاصول لانه ما أعطاه مجانا كذا في القنية في باب  
 مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة \* يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير إذن القاضي  
 وبغير الاجارة عشرين سنة فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو  
 استأجر نفسه أو عبده لعمل لليتيم لم يجز كذا في المبسوط \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط والمحيط  
 \* ولو استأجر الوصي اليتيم أو عبده بماله نفسه لم يعمل له قال ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر اذا كان بأجرة لا يتعاب الناس في مثله كذا في الكبرى \* ولو كان وصيا  
 لليتيم فاستأجر لاحده ماله الآخر لا يجوز كالأول باع مال أحده من الآخر كذا في فتاوى قاضيان  
 \* والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية \* أما الاب اذا أجز نفسه  
 للصغير أو أجز ماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* الصبي المحجور اذا أجز  
 نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا أجز نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل في الاستحسان يجب الاجر  
 المسمى وان هلك من العمل ان كان صيا فاعلى عاقله المستأجر دية وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان  
 عبدا فاعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط \* ولو استأجر القاضي رجلا لم يعمل  
 لليتيم يجوز بأجر المثل وان زاد على أجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل متعديا للزيادة في ماله ولو أجز دارا للصبي  
 أو عبده بأقل من أجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب أجر المثل بالغاما باع ولو سكن داره انسان غصبا  
 لا يجب الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى أجر المثل فأيهما كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغيابة  
 \* رجل أقعد صبي مع رجل لم يعمل معه فاحتذله هذا الرجل كسوة ثم بد الصبي أن لا يعمل معه قال ان كان  
 أعطاه كرباسا أو الصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخياطة  
 كذا في فتاوى قاضيان

### \* (الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة) \*

اذا وقع عقد الاجارة صحته ا على مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائما مدة الاجارة كذا في  
 المحيط \* وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من  
 الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كالأغصان الدار من المستأجر أو غرت الارض  
 المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي

ترجمة

٢ اذ لم يصرف مقدار ذلك الثوب

الى المولى لا يكون عيبا ولولا اليه ان عرف منزله أو قوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والاوان من المستعبر والمودع والمستأجر عيب  
 \* (نوع منه) \* اشترى تركية أو هندية لا يحسنها ان عده أهل الخبرة عيبا كذلك والا وقال القاضي في المولد لا يكون عيبا وان علم

المشتري بانها الاتحس ومنع ذلك قبضها ولا يعلم انه عيب عند أولى الخبرة ثم علم ان كان عيبا جليا لا يتحقق على الناس كالعور ونحوه لا يردوان كان يخفى يردوهوا الحرف \* بركيته ورم (٤٣٨) فقال انه من الضرب أصابه وان كان قديما فعلى جوابه فاشتره على ذلك فبان قدمه لا يرد

ولا يفسد بقوله على انه من الضرب وفصل القاضي فقال هذا اذا لم يذكر السبب أما اذا ذكر فبان غير ذلك السبب يرد كما اذا اشتره على انه حى غب فاذا هو شطره يرد لان اختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف العيب \* وفي النوازل اشترى وبها قرحة ولم يعلم بكونها عيبا فقبضها بعد العلم بها ولا يعلم بانها عيب ثم علم له الرد قال في المحيط والصحيح انه ان كان عيبا بيننا لا يرد والا يرد \* اشترى عبدا على عنة - كى فقال البائع ليس هذا اثر الخنزير فاشتره فمات العبد وبان انه اثره يرجع بالنقصان وكذا لو رأى على رجل الفرس ورما فقال البائع انه من الضرب ثم بان انه ختام يرد \* أكل الطين وخضاب الشعر وأثر جلد السباط عيب \* اشترها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التمسك بالاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وعليه الفتوى \* اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغه لا يرد

\* تسليم المفتاح في المصراع التخلية بينه وبين الدار تسليم الدار حتى تجب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وان حضر المصراع والمفتاح في يده كذا في القنية \* آجر من آخر حانوا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وفضل المفتاح أياما ثم وجدته فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه أجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة \* ولو تسكروا منزلا في دار وفي الدار سكان فخلى بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والسالكين مقرب ذلك أو جاحد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالاجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا أجر عليه واذا قول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للاجر كذا في الميسوط \* قال في المتنق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اذا جاءه بالعبء المستأجر مريضاً أو قال قد أبقي وأقام رب العبد بينة انه كان يعمل كذا وكذا أو أقام المستأجر بينة انه كان قد أبقي يومئذ أو كان مريضاً فالبينة بينه وبين العبد كذا في المحيط \* ولو كانت الدار مشغولة بتمتع الاجر أو الارض مزروعة فالصحيح أنه يصح لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغا أو يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار الا لبيتا مشغولا بتمتع سقط الاجر بخصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغيانية \* اذا انهدم بيت منها أو طائفت منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الاجر كذا في التتارخاية

### \* (الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك) \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل وابس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر أن يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحي يطحن عليه شهر ايجر مسمى بماله الى منزلة فؤنة الرد على رب الربحي والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشايخنا وتأويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيرا كان أو مستأجرا كذا في المحيط \* الرد في الاجرة المشتركة فهو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد من قبض القبض فالتسليم على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان الاجير عينها وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف مالو آجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمنه لا يسقط من ثمنه ولا أجره عينا كذا في الذخيرة في أحكام الاجير الخاص والمشارك \* استأجر دابة ليركبها في حوائج في المصر وقامت معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها أن يقبض من منزل المستأجر حتى لو مسكها أياما فهو لمسكت في يده لم يضمن سواء طاب منه المؤاجر أو لم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى يمينه بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامسالك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا وجائيا فان على المستأجر أن يأتي به بذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدي في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردّها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت أمانة كذا في البدائع \* فلو أن المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلكت في الطريق

لا \* اشترى أمة حبلى فولدت عند المشتري ايسر له مع البائع خصومة فان ماتت في يد المشتري في نفاسه يرجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء والعنة والخصومة عيب عرض من الخنازير ونحوه أو نجس فاشتره على ان الباقي مثله فاذا هو ليس كذلك يرد

ولو اشترى عبد اقبان غير مجنون ان مولدا عيب وان مجابو بالا \* اشترى جارية لاحتسن الطبخ والخبز لا يرد وان كانت تحسنه ثم نسيت في يد البائع للمشتري الرد وان لم يكن لاحدى أدنى المشتري ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب في الاذنين (٤٣٩) ان واسعا عيب في التركية ان عدوه

عيبا لاني الهندية وان وجدها سوداء خلقة لا يرد وان اشترى عليها انها جارية فوجدتها فيجعة يرد وفي الخلطة المعينة ان رديته لا يرد وان مسوسة يرد \* وجمع الضرس مرة بعد مرة عيب يرد وان زاد في يد البائع \* واذا كانت الدابة تعثر كثيرا فعيب وفي الاحايين لا \* والحنف هو تدانى القدمين مع تباعد العقين عيب وقيل هو خلاف العينين بان تكون احدهما زرقا والاخرى غير زرقاء وقيل ان تكون احدهما حلاء والاخرى بيضاء والعزل وهو ميلان الذنب عادة لا خلقة عيب \* اشترى بقرة فوجد لها تحلب ان كان مثلها اشترى للعلب رد وان لم يلد \* لو كانت تحلب احدى ثدييها له الرد ولو كانت الدابة قبله الاكل له الرد وان بطشة السير لا الا اذا شرط أنها بحول وكونها وكون العبد أ كولا ليس بعيب وفي الجارية عيب لانها نفسها الفراس \* اشترى أرضا فترت عنه وكان أيضا كذلك عند البائع رد الا اذا رفع المشتري التراب من وجه الارض وعلم ان الترابم الرفع وفي الصغرى ردان كان سبب التزواد \* اشترى عبدا فافاضه حتى في يده وكان

لا ضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالداية ليردها على المالك فهلكت في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان أمسكها بمقدار ما يسلك الناس ليهيؤا أموره هم فلا ضمان والاجر ثابت وان أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة \* وفي المتن استأجر دابة وردها الى منزل المؤاجر وأدخلها امر بظهاور بظها أو أغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت أو ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بيرا ولو أدخلها دار صاحبها أو أدخلها امر بظها لم يربطها ولم يغلط عليها فهو ضمان اذا هلكت أو ضاعت هكذا في المحيط

### \* (الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها) \*

واذا زاد الاجر او المستأجر في العقود عليه أو في العقود به ان كانت الزيادة مجبولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب المستأجر من جنس ما أجزأ أو من خلاف جنس ما أجزأ وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تنصح الزيادة ويصح الخط كذا في التارخانية \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى استأجر من آخر أرضا بكار حنطة فزاد رجل المؤاجر كرافا جره المؤاجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا أيضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية \* وكذا هذه المسئلة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاخر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زاده في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط \* وسئل عن غصب دار ثم أجزأها ثم اشتراها أي أجزأها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو أفضل وأطيب كذا في الحاوي للفشاوي \* ولا بأس باستئجار الارض الى طويل المدة وقصرها به \* ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين أو أكثر هذا اذا كانت معلومة وأما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولى الى طويل المدة ان كان السعير بحاله لم يرد ولم ينتقص فانه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى استأجر رجلا شهرا ليعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم أجزأه في خلال الشهر يعمل آخر مسمى بجرهم مثلا فالاجارة الثانية فاصحة للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه أجره وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط

### \* (الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول) \*

\* (الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه) \* الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون لجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه أجزأ المثل ولا يرد على المسمى ان سمي في العقد معلوما وان لم يسم يجب أجزأ المثل بالغاما بالغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة هكذا في الغيانية \* سئل عن قال لا خراجك هذه الدار يحدودها وحقوقها بكذا درهم ما موصوفان بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وكذا شرائط الصحة

عند البائع أيضا ان اتحد الوقتان يرد وان اختلفا لا \* اشترى كرم فابان ان شربه من ناول على ظهره ثم رده لانه عيب فاحش والعيب اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم سليما ألف ومع العيب باقل وقومه آخر مع العيب بالف أيضا والقاحش ما يقوم سليما بألف

وكل قوموه مع العيب باقل وكون ثقب المغلاق للبيت الذي يسع في جدار الغريب وكذا لو كان على جداره ثقب كبير يدعيها وكذا بيوت  
النمل في السكر ان فاحشاعيب (٤٤٠) وكذا لو كان فيه عمر الغير أو مسيل الغير وكذا لو كان حرمته لا يصل الماء اليه الا بالسكر

هل تصح هذه الاجارة فقال لانه لم يبين أول المدة فسكانت مجهولة فلا بد من أن يقول من وقت كذا أو من  
هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي \* ولا بد في اجارة الاراضى من بيان  
ما يستأجر له من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له أن ينتفع  
بها ما شاء هكذا في البدائع \* ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على أن يزرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا  
في التبيين \* وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحدهما فسدت ولا بد أيضا من بيان  
ما يستأجر له من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والنوب لاس والقدور  
للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختص بها حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل أن يزرع أو يبنى أو يغرس أو  
يحمل على الدابة أو يركبها أو قبل أن يلبس النوب أو يطبخ في القدر فان القاضى يفسخ الاجارة فان زرع  
الارض وحل على الدابة أو لبس النوب وطبخ في القدر فبطلت المدة فله ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضى  
الاجارة ثم زرع أو حل أو لبس لا يجب شيء هكذا في البدائع \* ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الركب أو  
أرضاً ولم يبين أنه يزرعها أو أى شي يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزاً كذا في الغنيمة \* ولو استأجر  
أرضاً لزرعها خنطة فزرعها رطبة ضمن ما نفعها ولا أجر له هكذا في البدائع \* اذا استأجر له زاملة يحمل  
عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخسل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة  
وما أشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيطة \* ولو أكرى محملا الى  
مكة يحمل رجلين بوطاء ودثرة فلا بد وأن يرى الرجلين لانه مقصود ولا حاجة الى بيان الوطاء والدثرة لانه تباع  
وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بأيام كثيرة  
يريد تطويل السفر على صاحبه ونسكت المائة وكذا لا يلتفت الى قول المكارى اذا ذكر وقتا يخاف فوت  
وقت الحج غالبا ولو شرط اشيا يجبر ان على موجب شرطها ولا بأس بان يسلف بكراء مكة قبل أيام الحج بشهر  
أو سنة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغنيمة \* ولو تكارى محملا وزاملة وشرط حملها معلوما على الزاملة  
فما كل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له أن يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للحمال  
أن ينعه من ذلك بخلاف الحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له أن يحمل غيرهما الا برضا الحمال  
لان الضرر على الدابة يتخلف باختلاف الركاب كذا في المبسوط \* ولولين وزن المعاليق والهدايا كان أحب  
الينا واذا أراد الاحتياط في ذلك فينبغي أن يسميها بكل حمل قسريتين من ماء أوادواتين من أعظم ما يكون  
من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدر أى الوطاء والدثرة والقربتين والادواتين والخيمة والقيمة فان ذلك  
أوثق وانما يكتب الكتاب على أوثق الوجه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدر أى الحمال  
الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل يوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم  
فركب اجيره في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني أن يركب اجيره كل حرفة فترحاً أو نحوه مما  
هو متعارف على خشبة خلف الحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى نرى أن يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط \* استأجر ابلا أو حمارا يحمل  
عليها الخنطة ولم يبين مقدار الخنطة ولا أشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى  
المتأد وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو استأجر دابة أو عينا آخر ولم يعينها في العقد  
لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى العتبية \* استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين  
البلدة والى بخارى لا يجوز لانه من كرمينة الى وردب والخمار للفتوى أنه يجوز لانه يراد به عند الاجارة المدينة  
عرفا كذا في جواهر الاخلاطى \* تكارى دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان وخوارزم  
وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطا والندشت والروم واليمن اسم للولاية وبلغ وهرات وأوزجند

\* اشترى ضيعة مع غلاتها  
ووجد بها عيبا له الرمن  
ساعته فان جمع الغلات  
امتنع الرد وان تركها فكذا  
لانه تضيق فامتنع الرد \* اشترى  
سكنى حانوت في حانوت رجل  
مركبا وأخبره البائع ان أجرة  
الحانوت كذا فاذا هي أكثر  
ليس له الرد \* اشترى أشجارا  
فوجد بعضها مغيبا لا يرد  
خاصة ولو وجد الحائط الواحد  
مشتركا كذا وكذا لو وجد  
الحائط رهصا ان عدوه  
عيبا رد \* اشترى أرضا وتخللا  
ليس لها شرب ولم يعلم به  
له الخيار \* قال لا تخرشته  
فلا عيب به فلم يشتره ثم وجد  
به عيب لانه يرد على بائعه  
\* ولو قال اشترى هذا العبد  
فانه غير آتق والمسئلة  
بحالها لا يرد بعيب الا باق  
وفي الصغرى قول المشتري  
ليس به عيب لا يكون اقرارا  
بأنه قاه العيوب ولو عين ولو  
قال ليس باقى يكون اقرارا  
بأنه قاه \* شهدا انه باعه بشرط  
البراءة من كل عيب أو من  
الاباق ثم اشتراه الشاهد  
ووجد به عيبا أو قال انه آتق  
له الرد \* عبدى هذا آتق  
فاشتره فاشتره وباع من آخر  
فوجد له الشافى آتقا وأراد  
الرد باقرار بائعه لا يقبل  
وان قال عند البائع بعته  
على انه آتق أو على انه برىء  
من اباقه يرد له ولو على انى

برى عن الاباق لا لعدم الاضافة \* ابتعت هذا الدرهم وأراها ياه فوجد هازيو فادها الان يقول وهى زيوف أو برى عن عيبها اسم  
\* ظهر برز البطح بعد الزراعة فاشترى برز البصل وزرعه فلم ينبت فظهر أنه قشاة بالفارسية فبشده رجع بالثرن



ولو وجد في حزمة بقل اشتراها حشيشان عدوة عياري دوان يوجد مثله عادة لا \* اشترى أفقرة حنطة أو مسسم فوجد فيه ترابا كان يوجد مثله في ذلك عادة لا يردوان لا يوجد مثله عادة ان أمكنه رد كل المبيع يرد ولو أراد حبس (٤٤١) الحنطة وورد التراب أو المعيب مئرا

ليس له ذلك فان ميز التراب وأراد أن يخلط ويردان أمكنه الرد على ذلك الكيل ردوان لم يمكن بان نقص من ذلك الكيل شي لا يرجع بنقصان الحنطة الا أن يرضى البائع باخذها ناقصا \* اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا ميزه ورده بمحضه قل أو أكثر \* اشترى شحما فوجد فيه ملحاً كثيراً أو دهنافو فوجد فيه ثغلا أي درديا كثيراً كالحنطة \* اشترى روين فوجد فيه ترابا يرد به بلا فصل بين القليل والكثير \* وجد المشتري في الجبة فارة ممتة ويضرها الفتق ردها وان لم يضرها لا وان تعذر الرد باللس رجوع بالنقصان \* أقر البائع بعد بيع السمن الذائب بموت فارة فيه رجوع المشتري عليه بالنقصان عندهما وعليه الفتوى ولو وجد المشتري على الثوب دمان اضره الغسل ردوا لا \* اشترى كفتا لليت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقص ان تبرع به أجنبي ولو وارثا رجوع بالنقص ان من التركة \* جعل الأرض المشتراة مسجدا ثم غر على عيب لا يرجع بالنقص على قول من قال يعود الى ملكه اذا خرب \* وجد الثوب صغيرا فاراد الرد فقال أراه الخياط ففعل فلم يقطعه له الرد \* ولو قال بعه فان اتفق البيع والارردت فعرض على البيع لا يرد لعدم

اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا باع الاذني له أجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلدي لم يبلغه الى منزله كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر دابة ليطن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطن وكما يطن جازو يطن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذ كر المدة ولم يسم ما يطن وكما يطن لا يجوز ولو قال يطن عليها كل يوم عشرة أفقره حنطة جاز فان وجدها لا تطن ذلك فله الخيار كذا في الغيائية \* رجل استأجر دابة ليطن كل يوم بدرهم وبين ما يطن من الحنطة أو الشعير ونحو ذلك كذا في الكتاب أنه يجوز ان لم يبين مقدار ما يطن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده لا بد من بيان مقدار ما يطن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* رجل استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذي يريد به في الاستحسان لا تقصد كذا في المحيط \* اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا أو يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو أمانة كذا في الغيائية \* وان ذكر لذلك وقتا فان ذكر الوقت أو لائم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لي أو تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة أو لائم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبيع وتشتري لا يجوز وان افسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذ كر محمد رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئا معلوما أو يبيع ولا يذ كر له أجرة ثم يواسيه بشي ما به أو جزاء العمل فيجوز ذلك للسماح الحاجة واذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب هكذا في فتاوى قاضيخان \* المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كفاي الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرعشي عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شي غير الدم ويأخذ أجره بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التتارخاية \* واذا استأجر نهر يابس الجري فيه الماء الى أرض له أو الى رعي ماله أو استأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه أو استأجر ميزابا ليسيل فيه غلاته أو بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط \* لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر موضع أرض معروف ليسيل ماء فهو جائز لانه لما عين الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز اجارة ما في نهر أو قناة أو بئر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز أيضا لان فيه استهلاك العين أصلا والفتوى على الجواز لزوم الباي ولو استأجر أرضا مع الماء تجوز تبعا كذا في التهذيب ولو استأجر علو منزل لبني عليه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما لان أرض العلو بمنزلة أرض السفلى ولو استأجر أرضا للبناء عليها جاز وان كان قدر البناء مجهولا فكذا هذا كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر طريقا يمر فيه أو يمر الثامن فيه ذ كر في الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعندهما يجوز في العميون اختار قولهما كذا في الخلاصة \* ولو استأجر علو منزل ليرفيه الى حجرته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السفلى ليرفيه الى مسكنه لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد أحمد الطوايسي ينبغي أن لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* لو استأجر ظهر بيت ليبيت عليه شهرا أو ليضع متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذ كر في بعضها أنه لا يجوز وفي بعضها أنه يجوز وهو الصحيح لان المعقود عليه معلوم كذا في البدائع \* ولو استأجر سفلا وقنما معلوما لبني عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يابس للمستأجر أن يبيت بيتا أو يرباط في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار قال أبو الليث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو استأجر موضع أرض مدة معلومة أو السطح مدة

(٥٦ - فتاوى رابع) الرضا في الاول ووجوده في الثاني (نوع منه في البراءة) باع بالبراءة من كل عيب أو حق صح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عند الثاني خلاف محمد والبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا برئت من كل عيب العين أو باليد

فبان عوراً أو موطوعاً ردلان البراءة عن المتعلق تقتضى قيام المتعلق وفي التبزي من كل عيب يدخل العيوب والداء وان كان من كل داء يدخل  
المرض لا الاصبع الزائدة ولا أثر (٤٤٣) قرحة برأت وعن الامام الداء المرض الذى فى الجوف من كبد أو طحال أو غيره \* باع عبدا

وقال أنابرى من كل داء ولم  
يقبل من كل عيب برى من  
العيوب أيضاً لان الداء داخل  
فى العيب بخلاف العيب فانه  
لا يدخل فى الداء ويبرأ عن  
اصبع واحدة مقطوعة ولو  
قال أنابرى من كل عيب  
بهذه الجارية برى من العور  
ونحوه أيضاً ولو قال برئت من  
عيب به لا يرد بالواحد ويرد  
بالعينين

(نوع فى الرتبة)

ظهوره شرط الخصومة  
ولظهوره طرق اما المشاهدة  
كالاصبع الزائدة أو قول  
الاطباء الخاذقين كدواء  
الباطن أو بقول النساء أو  
بالخبر فان بالمشاهدة صحت  
خصومة المشتري فى العيب  
فان قبل القبض له الرد  
وفسخ العقد بمجرد رد  
بالارض أو قضاء وفى الاصل  
جاء له كعزل الوكيل بشرط  
علمه لارضاء فان رضى  
البائع فيها وان اختصم نظر  
فيه القاضى كان قديماً أو  
حديثاً لكنه لا يحدث فى  
المدة حلف المشتري ان طلب  
البائع بيمينه والا خلافاً  
للثانى بالله ماسقط حقه  
فى الرد على الوجه الذى يدعيه  
البائع عند أكثر القضاة  
وبعضهم بالله ماضى هذا  
العيب ولا عرضه على البيع  
منذ رآه وان مما يحدث مثله  
فى المدة ان اعترف البائع

معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آخر أرض من آخر لكرى المستاجر فيها نهرا وأجر حائط اليبني عليه المستاجر  
بناءه أو يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز فى جميع ذلك كذا فى الصغرى \* ولو استاجر ميزان بالركب \* فى  
داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزان من كذا فى حائط المؤجر لا يجوز كذا فى الظهيرية \* ولا تجوز  
اجارة الا جام والانهار للسكك وغيره ولا تجوز اجارة المرمى لم يزد به اجارة الاراضى فان اجارة الاراضى جائزة  
وانما أراد به اجارة السكك والحيلة فى جوازها ان يستاجر موضعاً من الارض لضرب فيه فسطاطاً أو  
ليجعل حظيرة اغنمه فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرمى له الانقاع بالمرمى كذا فى المحيط \* وفى جامع الفتاوى  
وله أن يمنع من يريد أن يدخل هذه الارض كذا فى التناخية \* ولو استاجر مرمى بعدد بهينه فرعاه فى تلك  
السنة لم يضمن مرمى وبأخذ عبده فان كان المؤجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا فى المبسوط  
فى كتاب الشرب \* ولو أجره بكرة وحبالاً ولو افسق به اغنمه فهو فاسد للجهالة الا أن يسمى وقتاً فيجوز  
كذا فى المبسوط فى كتاب الاجارات \* ولو استاجر حائط البض عليه جذوعاً أو سرة أو كوة لا يجوز كذا فى  
فتاوى قاضى خان \* واذا استاجر موضعاً معلوماً من الارض ليتدفق فيه الاوتاد يصلح به الغزل كى ينسج جاز  
لانه من اجارات الناس ولو استاجر حائطاً ليتدفق فيه الاوتاد يصلح عليها الابريس لينسج به شعراً أو ديباجاً  
لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لان هذا ليس من اجارات الناس وفى عرف ديارنا ينبغي  
أن يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاموا ذلك فى الفصلين جميعاً وفى نوادر هشام استاجر وتدا  
يتد به جاز معناه (مخبر عزد كرفت تابخانه برود وبارخانه خود سبب كند) كذا فى الذخيرة \* يصح استئجار  
الوتد الذى يصلح عليها الابريس استاجر وتدا المتعلق لا يجوز كذا فى الوجيز للمكردرى \* ولا تجوز اجارة  
الشجر على أن الثمر للمستاجر وكذلك لو استاجر بكرة أو شاة ليكون اللبن أو الولد كذا فى محيط السرخسى \*  
ذكر الكرخى فى مختصره أن من استاجر نخلاً أو شجرة البسط عليه ثيابه لا يجوز وفى المتن اذ استاجر  
الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه جاز كذا فى المحيط \* ولو استاجر شجرة البسط عليه الثياب التحف لا يجوز  
كذا فى فتاوى قاضى خان \* واذا تكرر دابة الى بغداد على أنه ان بلغ اليها فله ما رضى من الاجر فلا اجارة  
فاسدة للجهالة البطل وكذلك اذا استاجرها بحكمه أو بحكم صاحب الدابة فان قال رضى عن عشرة لا يرد  
على عشرين ويقتضى عن عشرين كذا فى المحيط \* تكرار دابة بمثل ما تكرار به أصحابه ان لم يكن ما  
تكرار به أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فسدت ولو كان معلوماً ان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص  
وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً كان أجبر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة أو  
أقل أو أكثر بلزم الوسط نظراً للجانين كذا فى الوجيز للمكردرى

(الفصل الثانى فيما يفسد العقد فيه مكان الشرط) والاجارة تفسدها الشروط التى لا يقتضيه العقد  
كما اذا شرط على الاجير ان يخاص ضمان ما تلف بفعله أو بغير فعله أو على الاجير المشترك ضمان ما تلف بغير  
فعله على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك  
ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا فى الجوهرية النسبة \* ولو استاجر عبداً شهر اعل أنه ان مرض أو  
مرض المستاجر يعمل من الشهر الثانى بقدره فهو فاسد كذا فى محيط السرخسى \* رجل استاجر عبداً كل  
شهر بكذا على أن يكون طعمه على المستاجر أو دابة على أن يكون علفها على المستاجر ذكر فى الكتاب أنه  
لا يجوز قال الفقيه أبو الليث فى الدابة تاخذ بقول المتقدمين أما فى زماننا فالعبدى كل من مال المستاجر عادة  
كذا فى الظهيرية \* وكل اجارة فيها رزق أو علف فهى فاسدة الا فى استئجار الظاهر بطعمها أو كسوتها كذا  
فى المبسوط \* تكرار من رجل بيتاً شهر رابع عشرة دراهم على أنه اذا سكنه يوم ما ثم خرج عليه عشرة دراهم  
كانت الاجارة فاسدة واذا تكرار دابة على أنه كلما ركب الامير ركب هو معه فهذا فاسد أيضاً للجهالة

بقيامه عنده ألزمه وان أنكره وبرهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عند بائع بأثمة رده الموقوف  
على بائع وهو على بائعه الاول بهذه البينة عند الثانى وقيل الامام معه وان عجز عن البينة يحلف البائع لقديماعه وسلمه بحق هذا العقد وما به

هذا العيب فان حلف برئ وان نكل برده عليه قال في المحيط لا يصح هذا الجواز رضا المشتري وبراءته والاعتماد على المروي عن الثاني \* بالله ما لهذا المشتري قبل الحق الرد بالوجه الذي تدعيه تحليفه على الحاصل وان كان في الجوف (٤٤٣) ولا يعرف الا بقول اطباء والخصومة قبل القبض ان القاضي من أولى المعرفة نظر بنفسه والا

المعقود عليه كذا في المحيط \* ولو استأجر داراً بأجرة معلومة وشرط الاجر تطيين الدار وتعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستأجر فالأجرة فاسدة وكذا اذا أجزأ أرضاً وشرط كرى نهرها أو حفر نهرها أو ضرب مسنة عليها كذا في البدائع \* دفع داره على أن يسكنها ويرتقها ولا أجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الأجرة فان المرتبة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية \* وان تكارى دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً أو من فلان شيئاً أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه أجر مثلها فيما يركب وان تكرارها الى بغداد على أنها ان بلغت بغداد فله أجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالأجرة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط \* اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب بفسد العقد من مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة أو على أرض صالحة يختلف خراجها ما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز العقد مطلقاً به بقي كذا في الصغرى \* لو كانت أرضاً عشرية فأجزأها وشرط العشر على المستأجر جازي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو قال أدخر أجهاً ولا أجر عليك فهو أجرة فاسدة وكذلك اذا شرط في العاقبة بدل أن يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام الاجر أو شرط انه ان لم يباغعه الى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله وعليه أجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرد العين على الأجر ولها جمل وموتة وان لم يكن لها جمل وموتة جازاً أو شرط عليه أن يرد لها بلا عيب أو شرط عليه ضمان العين لو هلكت أو تعيت ولا يجوز اذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عند ادمان البان نفسه أو شرط على الخياط أن يخيط قباءه ويطنه أو يحشوه من عنده ولو فعل يجب أجر المثل وقيمة الالبان والقطن والبطانة وهذا بخلاف النداف والحلاج هكذا في الغياثية \* ولو استأجر رجلاً ليقطع له أشجاراً في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهب وأجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لانصح الاجارة وان بين الوقت كان أجيراً وحده في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل استأجر أرضاً بدرهم على أن يكرهم او يزرعها أو يسقيهم او يزرعها فهذا جائز وان شرط عليه أن يثنيها أو يسرقها فهو فاسد واختلفوا في تفسير التثنية قال بعضهم أن يرددها مكروبة فان كان تفسيرها هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منفعة الى رب الأرض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التثنية أن يكرهم ام مرتين ثم يزرعها فان كان تفسيرها هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم يخرج الارض ريغاً تاماً بالكراب مرة وكذا في ديار نسف فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضوع شرطاً لا يقتضيه العقد ولا حدهما فيه منفعة وهو رب الأرض لان منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت الارض في بلد يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التثنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه أن يسرقها فان كان السارقين من عند المستأجر فقد شرط عليه شيئاً هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام الثاني يفسد العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط \* وذكر خواهر زاده اذا شرط على المستأجر أن يرددها مكروبة بكراب في مدة الاجارة قاله قد فاسد وهو الصحيح اما اذا شرط أن يرددها مكروبة بكراب لاني مدة الاجارة بل بعد هذا فاعلى وجهين ان قال أجرتك بكذا وبان تكرمها بعد

عسالة بقيام العيب توجهت الخصومة وحلف البائع كاذراً وان بالخبر كالأباق والسرقة والبول في القراش ولا يثبت ذلك الا برجلين أو رجل واحد وكل ذلك عيب في الفساح والجارية اذا اتفقت الحال لا اذا اختلف بان وجد كل واحد عند البائع في الغر أو الكبر ووجد

عند المشتري في الصغر أو الكبر أما إذا وجد عند البائع في الصغر ثم عند المشتري في الكبر لا يكون غيباً والبول على الفرائش من الصغر الذي له تمييز عيب أما الذي لا يعقل فلو باع المشتري (٤٤٤) وادعى باقعه وقد كان عند البائع بعد البلوغ لا يتحول ما أن يقرهم ما أو ينكرهم ما أو أقر بوجوده عند المشتري وأنكر وجوده عنده أو بعكسه فإن أقرهم مارتد عليه وإن أنكر الأمرين لا يصح خصومته قبل أن يبرهن على وجوده حالاً فإن برهن صحته الخصومة ثم يبرهن على كونه عند البائع بعد البلوغ فإن برهن رد وان عجز حلف لقد باعه وسلم وما أتى منذ باع مبلغ الرجال وفي الصغرى قيام العيب شرط صحة الدعوى حتى لا يحلف

البائع للردمين البتات أما لو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكان في يد البائع أيضاً فالدعوى صحيحة فإن أقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع وإن أنكر بقيام العيب في الحال لا غنى عن حلف على البتات كما ذكرنا وإن أنكر قيام العيب في الحال لا يحلف على العلم عند الامام \* ووجدتها ممتدة الظهر لا يرد مال يرتد ارتفاع الحيز بالحبل أو الداء ويرجع في الداء إلى الأطباء وفي الحبل إلى النساء والارتفاع بدون أحد هذين لا يعد عيباً وفي دعوى الحبل إنما يصدق في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وإن أقل لا وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس وعن الامام إذا وجدها مرتفعة الحيز يدعها حتى يعلم أنها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بعد الوفاة أو بمطعم بتسعة أشهر وسفيان بجوانين ويعتبر في ذلك أقصى مدة باعها وهي سبع عشرة فيحكم بما عوقها في هذه المدة وإن لم ترد ما يعرف كل هذا إذا

انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح (٢) وان كان بهذا الماء قال في الكتاب وان قال آجر نك بكذا على أن تنكر بها بعد انقضاء المدة لا يصح فإن أطلق الكراب اطلاقاً ينصرف إلى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستقدنا هذه التفاصيل من جهته وهي صحيحة وبه يبقى كذا في الصغرى \* وإذا شرط كرى الانه اعلى المستأجر يفسد العقد ومن مشايخنا من فرق بين الجدول والانهار فقال اشترط كرى الجدول صحيح والاول أصح كذا في المحيط \* وإذا تنكرارى داراً من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر داراً وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة ولو أجاز في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التأويل الا لا يجزى بينهما فارق فنقول وتأويل الصورة الثانية أنه لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر وضوء فان لم تكن فيها بئر فلا منفعة للبئر في هذا الشرط لانه لا يتضرر بالسكان غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فارجح ذلك على المستأجر وكثرة السكان لا توهم البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بئر بالوعة وبئر وضوء وإذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب فسادها ثم انفسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاماباغ كذا في المحيط \* ان جعل أجر الدار أن يؤذن لهم سنة أو يوم فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثل الدار ان سكنها ولا جرة في الاذان والامامة كذا في المبسوط \* رجل تنكرارى من رجل داراً كل شهر بعشرة دراهم على أن ينزلها هو بنفسه وأهله على أن يجر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطى أجر حارسها وما ناله من جهة السلطان أو غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوايب لان العمارة على رب الدار وانما مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئاً مجهولاً فاما أجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئاً مجهولاً فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا أجر عليه وان سكنها فله أجر مثلها بالغاماباغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل أن العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوماً المعنى آخر يجب أجر المثل ولا يرد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة وأجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد لجهالة المسمى أو لانعدام المسمى يجب أجر المثل بالغاماباغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً كما في مسئلة المرممة والناسبة يجب أجر المثل بالغاماباغ وهذا هو الكلام في طرف الزيادة على المسمى وأما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوماً القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسئلة النائية والمرممة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في مسئلة النائية والمرممة اذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط \* (الفضل الثالث في فقير الطحمان وما هو في معناه) \* صورة فقير الطحمان أن يستأجر الرجل من آخر ثوباً يطحن به الخنطة على أن يكون لصاحبها فقير من دقيقها أو يستأجر انساناً يطحن له الخنطة بنصف دقيقها أو ثلثه أو ما أشبه ذلك فذلك فاسد والخيلة في ذلك ان أراد الجواز أن يشترط صاحب الخنطة فقيراً من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الخنطة أو يشترط ربع هذه الخنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافاً إلى خنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز أن يكون مشار إليه يجوز أن يكون ديناً في الذمة ثم اذا جاز يجوز أن يعطيه ربع دقيق هذه الخنطة ان شاء كذا في المحيط \* ولو استأجر أن يطحن طعمه بقرص

(٢) قوله وان كان بهذا الماء قال الخ كذا في نسخة الطبع الهندي وفي جميع نسخ الخط وان كان ينزل الماء ولعل جميع ذلك تحريف وضوابة وان كان بهذا الماء قال في الكتاب يعني ما ذكر من جواز الاجارة فيه بنحو لما قاله محمد في الكتاب ولجرح والله أعلم اهـ بجراوى

وجدها مرتفعة الحيز يدعها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بعد الوفاة أو بمطعم بتسعة أشهر وسفيان بجوانين ويعتبر في ذلك أقصى مدة باعها وهي سبع عشرة فيحكم بما عوقها في هذه المدة وان لم ترد ما يعرف كل هذا اذا

أشكل الأمر بقول الامتة في حق الدعوى وتوجه العين لافي الرد فلو برهن على انها كانت مرتفعة الحيز عند البائع لا يقبل لعدم الوقوف على الانقطاع \* ولو برهن على الاستحاضة عند البائع يقبل لامكان الوقوف (٤٤٥) عليه وان عجز عن اقامة البينة يخلف

كما ذكرنا فلو اخبرت امرأة بانها حبلى وامرأتان بالعدم صححت الخصومة ولا يقبل قول النافية فلو قال البائع ليست لها بصرة اختار القاضي ذات بصرة \* باع جارية وسلمها فوجد المشتري بها عيبا ورام الرد والبائع يعلم قيام العيب له أن لا يقبل بغير قضاء التمكن من الرد على بائعه الاول والوكيل بالبيع رده عليه به عيب بلا قضاء اقتصر عليه وان لا يحدث مثله في المدة هو الصحيح وان رد قضاء ولا يحدث مثله في المدة والرد على الوكيل رده على الموكل مطلقا وان يحدث مثله في المدة فان بشكول أو بينة فردد على الموكل وان باقرا رفع على الوكيل ولكن له أن يخاصم الموكل والوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل الدفع الى الموكل كالضارب ولو ادعى البائع رضا الامر وبرهن بنيل الرد وان أراد تحليف الامر ليس له ذلك لانه لم يجز بينهما عقد وان أراد تحليف الوكيل ليس له ذلك أيضا لعدم دعوى الرضا منه ولو أقر الوكيل برضا الامر لزمته الجارية الا أنه لو برهن على رضا الامر او قبل الامر بالعيب أخذ المبيع ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل رده

منه أو بدرهم وقضيه منه أو يذبح شاة بدرهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغيانية \* ولو دفع سمسما الى دهان ليعصره على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبجها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزنة المفتين \* ولا تصح اجارة الرحى ليطحن به بعض دقيقه كذا في شرح أبي المكارم \* اذا استأجر رجلا ليعمل له طعاما بقضيه منه أو استأجر حمارا ليعمل عليه طعاما بقضيه منه فانه لا يجوز وان حمله فله أجر مثله ولا يجاوز بالاجر فقيرا بخلاف ما لو استأجر ليعمل نصف ما عمله بالنصف الاخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشترى كافي الاحتياط فاحتطب أحدهما ووجهه الاخر فانه يجب الاجر بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ثم الاصل فيه أنه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجر استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه له والباقى أجره بطلت الاجارة وان عمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين \* ولو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيان \* دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشايخ يلجوزوا هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى فقير الطحان والله اعلم \* أجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو تشاركى عبدان ذونا وغير ما ذونا ينصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا واستأجره من مولاه وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاه فان عطب الغلام كان ضامنا لقيمته ولا أجر عليه وان سلم فعله الاجر استحسننا كذا في الميسر \* دفع أرضه ليعرس شجرة على أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كلا الغلة حسب من أجر الغارس مأكل كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بينهما فان أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل بعير ليسقى به الماء يبيع على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد به هذا اذا استعمل البعير والرواية بفباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجر مثل البعير والرواية وهكذا اذا أعطاه شبكة ليعصدها على أن ماصدا من شئ فهو بينهما نصفان اصطاد يكون للصائد وعليه أجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة \* واذا تشاركى الرجل بعيرا ليعمل عليه أمتعة نفسه ويبيعهما من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد بجميع ما اكتسب المستكرى فهو له وعليه اصحاب البعير أجر مثل عمله كذا في التتارخانية \* واذا دفع الرجل الى رجل بيتا ليمسك فيه البر على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البر فاصاب ما لافان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤجره يبيع فيه البر على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا استوفى عمله كان على رب البيت أجر مثل عمله كذا في المحيط \* ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فمات صيده فبيتنا فهو فاسد وما صاده فله مستأجر وللعامل أجر مثل عمله ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما يجزأ أو رجلا يري غنما بلبنها أو بعض لبنها أو صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التتارخانية \* دفع بقرة الى رجل على أن يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما نصفان فافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة علفها من علفها من ملكه لا ما سرحها في المرى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان أ تلف فامثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مضلا فهو للتحذو وضن مثل اللبن لا تقطاع

على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فغن الموكل والوكيل بالشراء ولو وجد عيبا ان كان سلمه الى الموكل لا يردده الا رضاه وكذا في الاجارة والاستئجار والمشتري من الوكيل يردده بالعيب عليه وان وصل

الثلث الى الموكل \* وفي الزيادات الوكيل بالشراء وجه بالمشتري عيبا قبل القبض فأبرأ البائع جازولزم الامر وان كان بعد القبض لزمه  
لا الامر \* اشترى من عبد الماذون (٤٤٦) المدينون المستغرق فوجد فيه عيبا لا يرد عليه ولا على بائعه اذا كان الثلث منقودا فان لم ينقده

المولى وقبض المبيع أولا  
ووجد فيه عيبا له الردان كان  
الثلث من النقود أو كيليا  
أو وزنيا بغير عينه لانه يدفع  
بالرد مطالبة الماذون من  
نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد  
\* باع نفس العبد من العبد  
بجارية ووجد بها عيبا رد  
الجارية وأخذ من العبد قيمة  
نفسه عندهما وقال محمد  
رحمه الله يرجع بقيمة الجارية  
ولو باع العبد من وارثه ومات  
فورثه المشتري ووجد فيه  
عيبا يرفع الامر الى القاضي  
فينصب قيماء فبرده المشتري  
الى القيم ويرده القسم الى  
الوارث نقدا الثلث أو لافي الصحيح  
\* ولو باع الوارث من مورثه  
فمات المشتري وورثه البائع  
ووجد فيه عيبا برده الى الوارث  
الاخر ان كان وان لم يكن له  
سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان  
\* وكذا اشترى لنفسه من  
ابنه الصغير شيئا وقبضه  
وأشهد ثم وجد فيه عيبا يرفع  
الامر الى القاضي حتى  
ينصب عن ابنه خصما يرده  
عليه ثم يرد الاب لابنه على  
بائعه وكذا لو باع الاب من  
ابنه \* اشترى العبد  
المأذون شيئا وأبرأه البائع  
عن الثلث لا يرد بالعيب وان  
المشتري حر الوعد بالقبض  
فتكذلك وان قبله الرد لانه  
امتناع عن القبول وكذا  
خيار الشرط ابرأ بائعه من

حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بثلث ويبرئه عنه ثم يامر بالتخاذل بين والمصل  
فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو بزر الفيلق على أن يكون الابريس بينهما  
لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبزر كذا في الوجيز للكردي \* فلأن المدفوع اليه دفع البقرة أو  
الدجاج الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلأن المدفوع اليه بعث البقرة الى  
السرحد فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط \* دفع بزر فيلق على أن يكون انصافا فلما خرجت الدودة  
قال الشريك أكثرها مال فقال صاحب البزر دفع الى قيمة البزر وأبرأه من الدود والشريك كان كاذبا  
في كله فالفيلق كله لصاحب البزر وعليه أجر مثله لانه لم يكره في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في  
الوجيز للكردي \* ولو غصب من آخر دودة زأوى يرض الدجاجة فأمسكها حتى خرج الفيلق أو الفرس لمن  
يكون الفرخ والفيلق حتى عن شمس الأتمة الخواص أن أنه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه (١) والحيلة في  
جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع  
اليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط \* رجل له غريم في مصر آخر فقال لا آخذ  
أذهب اليه وخذ المال منه فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب وأخذ بحسب أجر  
المسئل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فقير الطمان كذا في جواهر الفتاوى \* وان  
استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر أو استأجر على دم أو مئة لزم أجر المثل بالغاما بلع وكذا اذا جعل عددا من  
الدراهم أجرا ولم يبين وزنه أو في البلدة ودختلفة وان غاب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي  
\* رجل استأجر رجلا ليحصله قصبا في أجرة على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز ولو  
قال استأجرتك بهذه الحزمات الخمس لتحصد هذه الاجرة جاز ولو قال استأجرتك على أن تحصد هذه الاجرة  
بخمس حرمان من القصب لا يجوز الاجارة لجماله الحزمات كذا في فتاوى قاضيان

\*) الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره \* استأجر بيتا هو مشغول بامتعة  
الاجرة كذا في الكرخي في مختصره رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتقريب والتسليم  
وعليه الفتوى الا أن يكون في التفريق ضرر فاحش هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو استأجر أرضا فيها زرع  
أو كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قطع وسلمها الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد أدرك  
لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شي قبل أن يختصما ثم قطع الزرع  
فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها ودفع عنه أجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا ليسكنها  
ومنعها المؤاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي \* ولو  
استأجر أرضا فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان قطع رب  
الارض الرطبة وقال للمستأجر قبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة  
ثم قطع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستئناف وان مضى من مدة الاجارة يوم أو يومان قبل أن يختصما ثم قطع  
الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويترك عنها أجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا  
في السراج الوهاج \* ثم الزرع اذا لم يدرك فاد جاز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك أن يدفع الزرع اليه  
معامله ان كان الزرع لرب الارض على أن يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه وأجرائه وأعوانه على أن يمارق  
الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهم للمدفع اليه ثم ياذن له  
الدافع أن يصرف السهم الذي له الى مؤنة هذه الضيعة أو الى شيء أراد ثم يواجر الارض منه وان كان الزرع  
قوله والحيلة الخ هذه عين الحيلة المتقدمة قريبا في مسألة البقرة فالاولى الاقتصار على أحدهما تأمل اه

العيب بعد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد عليه لا يرد عليه على بائعه \* ادعى  
أن جذعا من جذوع السامط منكسر والمشتري كان رآه أو ان البيع كان كذا في كسر بحيث لو نظر اليه الناظر يراه لا يصدق أنه



لم يره حال الشراء \* وجذب المبيع عيبا فاصطلمح على أن يدفع البائع أو المبيع للمشتري جاز ولو اصطلمح على أن يدفع المشتري شيئا أو الجارية للبائع  
لأنه ربا لا ذاباعه بأقل من الثمن الأول \* وجذب المبيع الذي له حل وموتة عيبا وزد موقنة (٤٤٧) الرد على المشتري \* تقابض عبا

بجارية وتقباضا ووطئ  
المشتري الجارية ثم وجد  
بالعب عيب ورده خير بائع  
الجارية بين أخذ قبضته يوم  
قبضها أو أخذها وليس له  
نقصان الثمن إن بكر أو لا  
العقران ثيبان الوطء على  
ملكه \* تقابض بغير بيع  
وتقباضا ثم وجد أحدهما  
بمشترا عيبا ومات البعير  
الآخر مريض بخير إن شاء  
أخذ بحصة العيب من  
البيع الآخر أو رجع بحصة  
العيب من البيع الآخر  
وإنما خير لمرض البعير \* اشترى  
عبدا وتقباضا وضمن له رجل  
عيبه فاطلع على عيب  
ورده لأصمغان عليه على  
قياس قول الإمام رحمه الله  
لأنه باطل كضمان العهدة  
\* ولو ضمن له ضمان السرقة  
أو الخربة فوجد مسروقا  
أو حرا أو الجنون أو العي  
فوجده كذلك رجع على  
الضامن بالثمن \* ولو مات عنده  
وقضى بالنقض رجع به على  
ضامن الثمن ولو ضمن له  
بحصة ما يجده فيه من  
العيب جاز عند الامامين إن  
رد رجع بالثمن كله وإن تعيب  
عنده رجع بحصة العيب  
على الضامن كما يرجع على  
البائع وإن ضمن ما لحقه  
من الثمن من عهدة هذا  
العيب كان كذلك عند  
الإمام إن استحق رجع

لغير رب الأرض ينبغي أن يواجر الأرض منه بعدمضى السنة التي فيها الزرع فيجوز توصير الجارية مضافة  
إلى الوقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر أو الكرم معاملة كذا في المحيط \* وحيلة  
أخرى إن كان الزرع ربحا رب الأرض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقباض ثم يواجر الأرض منه وإن كان  
لغيره يواجر بعدمضى المدة ولو أجزع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد يتقلب جائزا هكذا في  
الخلاصة \* رجل أجزع أرضا بعضها مزروعة وبعضها فارغة في المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضا فاسدة  
لفسادها كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي فمن استأجر ضياعا بعضها مزروعة وبعضها  
فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للأجير كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار  
الأرض السبعة والثلاثة لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حدوثها منها عادة هكذا في البدائع  
\* ولو اشترى رجل قصيلا ليقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة ليتروك  
القصيل جاز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الأجر للبائع وطابت الزيادة له الصحة لا جازة ولو كان  
المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك وليد كرمه معلومة فلا جازة فاسدة لجهالة المدة فإن  
تركه في الأرض حتى أدرك ثم أجزع المثل بخلاف التخييل حيث لا يجب الأجر له الأصل قال ويطلب له من  
الزرع بقدر الثمن وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما  
الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فتطلب له الزيادة في الوجه كلها كذا في الذخيرة \* وإذا  
اشترى غرة في الخلل ثم استأجر الخلل مدة يلبسها فيها لم يجز لأنها ليست من أجزات الناس كذا في المحيط  
\* ويرجع بالأجر إن كان نقده ويطلب له ما زاد في الثمن كذا في الذخيرة \* ولو اشترى غرة في خلل ثم استأجر  
الأرض بدون الخلل لم يجز لأن الخلل حائل بينهما وبين الثروة وأنه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر  
وكذلك إذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة  
على ملكه لا جازة فقد حال بينهما وبين الملك المستأجر ملك الأجر ولو اشترى نخلة فيم تعلقها ثم استأجر الأرض  
ليبقىها جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الأرض ليبقىها جاز ولو استأجر الأرض في ذلك  
كله جاز كذا في المحيط \* في السبعة سئل والدي عن رجل استأجر من رجل أرضا لاجل المبطخة بمقدار معلوم  
وعنده همامان التراب والسرقين لأصلاحهما ولم يبين المدة ولا عن السرقين من أجر الأرض هل يصح هذا  
الاستئجار بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر أنفق فيها لرفع الفاليزن البذر وما يحتاج إليه في  
ذلك ثم تبين أن ذلك الاستئجار فاسد هل تلغونفقته أم له أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب  
الأرض قيل له لو لم يكن له التضمن في الشرع هل لم يدعي اتلاف البقطين أو أفساد ما أصلح فقال لم يدعي  
اتلاف البقطين أو أفساد ما أصلح فسفه ونجبت فلا يمكن من ذلك كذا في التتارخانية \* استأجر مشتري  
العبد البائع قبل قبضه شهر بدينار لتعليم الخبر أو الخياطة جاز وله الأجر إن علم وإن مات في يد البائع قبل  
الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله أو خياطته جاز وإن  
هلك فإن كان نقصه القطع أو الغسل أو قابضها فملك من المشتري والألف البائع ولو استأجره المشتري  
ليحفظ له كذا يكذا فلا جازة فاسدة لأن حفظه على البائع حتى يسلمه إلى المشتري وكذا لو استأجر الراهن  
المرتحن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور  
كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والأفعال المباحة  
اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في

بالثمن \* أقرب بأقاربه ثم وكل آخر يبيعها فباعها وكنم أباقها ثم علم به المشتري ورام الرد على الوكيل باقراره موكله ليس له ذلك دفع الضرر عن  
الوكيل \* وعن الثاني اشتراها وأتت عنده ووجدها ثم استحقها مستحق بيينة فالباقي لازم لها حتى لو اشتراها من المستحق وأبقت عنده

له حق الرد وكذا الأباقي من المستاجر والمستعبر والمودع إلا أن ابقت من المغنم قبل القسمة ثم عادت إليه وان بيعت من المغنم أو وقعت في سهم رجل وأبقت منه في دار الحرب تريد (٤٤٨) الرجوع إلى أهلها أو لأهلها أو بائنه \* اشترى أنا فضة مشارا إليه فوجده رديا ليس له الرد إلا إذا كان به كسر أو غش

وقتاوى قاضيان \* وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح (١) وفي المغنى الفتوى في اجارة المشاع على قوله ما كذا في التبيين \* وصورته أن يؤاجر نصيبا من داره أو حصته من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤاجر نصف عبد أو نصف دابة كذا في جواهر الإخلاطى \* وأجمعوا أنه لو آجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أو لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه أو بعضه كذا في الخلاصة \* والشيوع الطارى لا يفسدها اجاعا كالأجر كلها ثم نفاسخا في نصفها أو مات أحدهما أو استحق بعضهما يبقى في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع أن يلحقها حكم حاكم ليصير متفقا عليه أو حكم الحكم أن تعذر المرافعة إلى القاضي أو يعقد العقد في الكل أولا ثم يفسخ في نصفه أو ربعه بقرينة ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المضمرات \* ولو آجر من رجلين يجوز لكل واحد من المستأجرين ثلاث منفعة النصف شائعا كذا في الكافي \* ولو آجر البناء دون الأرض لا يجوز وذ كرحم درجة الله تعالى في النوادر أنه يجوز قال القاضي الامام الاجل أبو علي النسفي به كان يفتى شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقفًا آجر البناء لا يجوز لأن معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر الدار وبيت منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحية لشمس الأئمة الحلواني ولو كان البناء لرجل والعرضه لآخر آجر صاحب البناء بناءه لا من صاحب العرضه اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز ولو آجر من صاحب العرضه لا اشكال أنه يجوز ولو استأجر العرضه دون البناء يجوز كذا في الخلاصة \* في اليتيمة سئل الحسن بن علي عن قال لا آجر آجر منك نصف هذه الدار مشاعا وهذه الدار الفارغة بكما هاهل تصح في الفارغة أم لا تصح فيها فقال تصح في الفارغة كذا في التتارخانية \* في الاصل لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة \* يجوز الاستئجار على بناء المسجد والباطات والقناطر كذا في المدائع \* ويجوز الاستئجار على تعليم الفقه والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ومشايخ بلج يجوزوا الاستئجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وأفتوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستئجار أصلا أو عند الاستئجار بدون المدة أفتوا بوجوب أجر المثل كذا في المحيط \* وقد استحسنوا جبر والد الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع الاجرة ويحبس بها قال وبه يفتى وكذا جواز الاستئجار على تعليم الفقه ونحوه والخيار للفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى العتبية \* ولو استأجر لتعليم ولده الكتابة أو النجوم أو الطب أو التهجير جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضلي ولو استأجر المعلم على حفظ الصبيان أو تعليم الخط أو الهجاء جاز ولو شرط عليه أن يحذفه ذكر في الاصل أنه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه أو غلامه ليعلم الحساب لا يجوز ولو شرط عليه أن يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط أيضا عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلا ليعلم ولده حرفة من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرًا مثلاً ليعلم هذا العمل يصح العقد وبنه عقد على المدة حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم أو لم يعلم وان لم يبين المدة ينقض العقد فاسدا ولو علمه يستحق أجر المثل والا فلا فالخاصل أن فيه روايتين والخيار أنه يجوز كذا في المضمرات \* دفع ابنه إلى رجل ليعلم حرفة كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب أجر المثل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه

(١) قوله وفي المغنى الخ رده العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المغنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه كذا في الدرا المختار بل المعول عليه ما في الخاتمة أن الفتوى على قول الامام وبه جزم أصحاب المتن والشروح فكان هو المذهب وعليه العمل اليوم كذا في رد المختار نقله مصححه البحراوى

وكذا اذا اشترى جارية فوجدها سوداء تامّة الخلقة ليس له الرد لان القبح في الجوارى ليس بعيب وعدة الجارية من الرجعي عيب لا من البائن \* اشتراها على أنها عذراء فماتت في يده ثم علم أنها لم تكن لا يرجع بشئ كذا عن الامام وعن الثاني أنه يرجع بالنقصان \* اشترى جارية زنى بها أو هو أوجدوها فغير رشدة فهذا عيب في الجوارى التي يتخذن أمهات أو لاد لاني غيرهن إلا ان يعدّه الخناس عيبا \* والدفر ليس بعيب فيها \* والخبر عيب في الجوارى خاصة وجعل في المختصر الدفر عيبا في الجوارى فاذا كانا من داه فهو عيب فيهما وفي النوادر ليس بعيب الا اذا خش بأن توجد الرائحة من بعيد وشمس الأئمة إلا أن يكون فاحشا لا يوجد في الناس مثله \* واذا وجد في حروف المصحف سقط أو اشتراه على أنه منقوط بالخوف ووجد على خلافه أو على أنه جامع فوجد آيات أو آية ساقطه رد \* وعن الثاني اشتراها وقبضها ثم اطلع بها على عيب لا يتظر اليها إلا النساء فان قلن بها ذلك لا رد هابل أحلف البائع وان قبل القبض ردها بقوله من وقال محمد رحمه الله

هما سواء ولا رد الا ينكول البائع أو اقراره أو البينة ثم قال بعد ذلك أرد قبل القبض وبعده بقولهم فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الحبل لانه ليس بظاهر بل أحلف عليه بكلامهم \* وفي بعض الكتب اشتراها ووجد بها عيب لا ينظر اليها إلا النساء ان مما

لا يحدث مثله في المدة كالرتق أردها بشهادة الواحد والاثنتان أحوط وإن يحدث مثله حلف بشهادتهم ما وإن قبل قبض ردت بشهادتهم ما في آخر قول الثاني وكان أولاً يقول بحلف البائع ولا يرد في شيء من ذلك وكان محمداً ولا يقول في الزنقاء (٤٤٩) لا يرد أيضاً بشهادتهم ما ويحلف البائع ثم رجع إلى ما قلنا \* اشترى

خفين فوجد أحدهما ضيقاً  
ان لهله في رجليه لا يرد  
والا يرد له لأنه عيب عند  
الناس يقال هذا الخلف  
ليس له زوج وإن وجد بهما  
ضيقاً لا يرد \* وذكر ظهير  
الدين اشترى ثوبين فوجد  
بهما ضيقاً قاله الرد وإن وجد  
أحدهما أضيق من الآخر  
فإن كان خارجاً مما عليه  
خلف الناس في العادة رد  
والا لا ولولم يدخل رجلاه  
لهله فقال البائع أنه يتسع  
في رجلك فلبسه يوماً فلم  
يتسع ليس له الرد \* المشتري  
الاول أبرأته عن العيب  
بعد ما وجد الثاني عيباً  
قبل رده صح حتى لو رده الثاني  
عليه ليس له أن يرد على  
الاول \* ادعى عيباً في المبيع  
فاصطالحا على أن يسد  
البائع للمشتري ما لا ثم بان  
أنه لا عيب أو كان لكنه قد  
برئ استرد بدل الصلح قال  
شيخ الاسلام رحمه الله وإذا  
كان العيب ظاهراً  
لا يحدث مثله في المدة يرد  
بلا برهان الآن يبرهن على  
إبراء المشتري أو رضاه فإن  
أنكره حلف على عدم الرضا  
والإبراء وإن احتمل الحدوث  
في يد المشتري يقول للبائع  
أحدث عندك فإن أنكر  
ولا يثبت للمشتري يحلف  
البائع على البنات لا العالم

الادب فبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال (٢) (أنجيخواهد بدراروى مروت بدهد) كذا في  
جواهر الفتاوى \* وفي الفتاوى استأجر مؤثراً مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم بعلم الصبيين أحدهما  
الادب والاخر القرآن فقال تعلم القرآن ليس من حرفتي فاستأجر معلماً يعلمون الناس وأعطاه من  
أجرى ففعل ذلك فأرادوا الداء الصبي أن يجعل الاجر مناصفة قال الاديب أجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم  
أو درهم فأنا لا أرضى بما تفعل قال هذا قريب من تركيله اياه بذلك يحط أجره قدر ما يتحقق المعلم الذي ضم  
اليه الصبي كذا في الحاوى للفتاوى \* وإذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في  
الملةقط \* (٣) واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال  
بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج \* رجل دفع ابنه الصغير إلى استاذ له يعلمه حرفة كذا في  
أربع سنين وشرط على الاب لو حبه قبل أربع سنين فلا ستاذه عليه ما تدرهم فبسه بعد سنين لا يلزمه  
المائة لكن أجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى \* في فتاوى آهو بعث صبيته إلى معلم وبعث اليه أشياء  
كثيرة فعمل شهر فغاب هل لاي الصبي أن يأخذ ما أعطاه قال لو بعث ذلك لأجل الاجرة فيكون فاضلاً  
عن أجره الشهر يأخذ كذا في التارخية \* ولو استأجر كتاباً لقرأ فيها شعرًا كان أو فقهياً أو غير ذلك لا يجوز  
ولا أجر له وإن قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كرمًا ليفتح له بابه فينظر فيه  
للاستئناس من غير أن يدخله أو استأجر صديقاً لينظر إلى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حياً لمأثر من الماء  
لينظر فيه إذا سقى عمامته فهذا كله باطل لأجر عليه بحكم هذه العقود كذلك فيما سبق كذا في المبسوط  
\* ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو شعراً وبين الخط جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه  
لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر قلماً ليكتب به ان بين ذلك وقتنا صحت الاجارة والا فلا  
كذا في خزنة المفتين \* وصي أو متول أجرو منزل اليتيم والوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة  
فيجب أجر المثل قيل للخصاص أنفتي به هذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها عاصفاً فلا  
أجر عليه وكذا الاب قال القاضي أنا أفتي بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة أيضاً كما قال الخصاص كذا في  
الحاوى للفتاوى \* ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزمار والطبل وشئ من اللهو وعلى  
هذا الحد أو قراءة الشعر وغيره ولا أجر في ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى  
كذا في غاية البيان \* لو استأجر لتعليم الغناء أو استأجر الذي رجلا ليخصي عبدًا لا يجوز وقيل في البقر  
والفرس يجوز هكذا في الغيانية \* إذا استأجر رجلاً ليحمل له خرافه الاجر في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا أجر له وإذا استأجر زمي مسلماً ليحمل له خرافاً لم يقبل ليشرب  
أو قال ليشرب جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لها وإذا استأجر الذي ذمي مسلماً لينقل  
الخرجاء عندهم لأن الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط \* إذا استأجر ذمي دابة من مسلم أو سفينة لينقل  
عليه الخمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلماً  
ليحمل ميتاتهم إلى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله إلى مقبرة البلدة جاز عند الكل وإن استأجره  
لينقل من بلد إلى بلد قال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الجمال أنه حيفة فله الاجر وإن علم فلا أجر له  
وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان \* إذا استأجر الذي من المسلم يتاليع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى خلافاً لها كذا في المضمرات \* ولو استأجر الذي من ذمي يتاليع فيه الخمر جاز عندهم جميعاً  
(٢) يعطى ترجمة الوالد ما أراد على سبيل المروءة (٣) قوله واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن ردت في رد  
الحتمار وحقق وجزم بأنه مخالف لكلامهم فلا يقبل لان الخلاف في الاستئجار على التعليم وأما الاستئجار  
على القراءة فباطل بالاجماع فراجع اه مصححه

(٥٧ - فتاوى رابع) وإن كان على فعل الغير كافي للعان يستحلف الزوج بالله أنه أقدرت وإن كان الزنا فاعل الغير لأنه يستحلف على  
صدق مقالته \* اشترى حماراً يعلوه الجران سلم نفسه عيب وإن قهره ولا \* اشترى عشرة صرهم على أنه من دباغ غزنة فالتى اثنين في الماء فبان

أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصارة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج بر دو يرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الاريسم اذا اطلع على عيب (٤٥٠) بعد بله رجح بالنقص ولا يرد لانه عيب \* قال بخاريته هذه السارقة وهذه الزانية ولم يصف ثم

كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو عذب فيها الصليب أو أدخل فيه الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لا يؤجرها لذلك انما أجرها للسكنى كذا في المحيط \* ذى استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخاذه مصلى لنفسه احداث يبعث ولا اظهاري من شعائر دينهم في أمصار المسلمين وان اتخذها مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فاصحابها منعه وكذلك لو أراد بيع الخمر فيها لان هذه اشياء يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلمة البلخي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في سواد العراق فان عامة أهلها في ذلك الزمان أهل الذمة وأما في سواد خراسان فانهم يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشايخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسى \* واذا استأجر الذي مسلما ليحمل له مئة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بيتا يصلى فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجر له مئة لم يبيع له مئة لم يجوز هكذا في الذخيرة \* مسلم أجر نفسه من مجوس ليوقد له النار لا بأس به كذا في الخلاصة \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا ليصوره أو تمثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنكره ذلك وأجعل له الاجرة قال هشام تأويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة \* ولو استأجر رجلا ليخت له أصناما أو يجعل على أنوابه تمثيل والصباغ من رب النوب لاشئ له كذا في الخلاصة \* استأجر رجلا ليخرق له بيتا بتمثيل والاصباغ من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية \* وان استأجره ليخت له طنبورا أو ربطا ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان \* وان استأجره ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية فاختار أنه يحل لان المعصية في القراءة كذا في الوجيز للكردي \* استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغد والخط كن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه أو حبيبها جازو يطيب له الاجر كذا في القنية \* ولو استأجر الذي مسلما ليرعى له مئة لم يبيع له مئة لم يجوز ولو استأجر ذمي من ذمي او من مسلم يبعث يصلى فيها لم يجوز وكذلك لو استأجر المسلم من المسلم مسجد يصلى فيه كذا في محيط السرخسى \* اذا استأجر من المسلم بيتا ليحمله مسجد يصلى فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا رحمه الله تعالى وكذلك الذي يستأجر رجلا من أهل الذمة ليصلى بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة \* وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن أجر نفسه من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره أن يؤجر نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في الحاوى للفتاوى \* رجل استأجر رجلا ليضرب الطبل ان كان لله ولا يجوز وان كان للغزو أو القافلة يجوز كذا في غاية البيان \* اذا استأجر طبلا ليس بلهو وذ كرمدة يجوز ورجلا يحمل الحيفة أو يقتل مرتدا أو يذبح شاة أو طبيا يجوز ولو استأجر طبيا أو كحالا أو جراحا دابة وذ كرمدة جاز كذا في الغيبة \* دفع الغلام الى حائك على أن يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسخ سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للولى كذا جاز وكذا في سائر الاعمال ويستخدمه في أعمال نفسه كذا في الوجيز للكردي \* واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه أجره ينظر الى العرف ان كان عملا يعطى صاحب العبد الاجر فالأجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ فالأجر له فالأجر عليه لان المعروف كالمشروط كذا في محيط السرخسى \* وفي الوقعات للناطقي اذا قال لرجل بيع هذا المتاع ولان درهم أو قال اشترى هذا المتاع ولك درهم ففعل فله أجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسهمسار يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة \*

باعها أو وجدها المشتري سارقة أو زانية وأرددها فانكر المشتري كون العيب بها فبهرن على ذلك الاقرار لا يثبت به العيب وكذا لو قال انها سارقة أو زانية أما اذا قال هذا المجنونة فعلت كذا ثم أنكر وبرهن به عليه يقبل لانه يكون اقرارا \* اشترى جارية فرأى فيها قرحة ولم يعلم بانها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب له الرد لانه مما يشبهه على الناس وقد ذكر بالاصل \* والكي عيب لانه من الداء الا أن يكون سممة كما في الدواب \* اشترى ثورا ينالم في وقت العمل يعني محي خبيذ در وقت كاريده \* اذا سرق العبد أقل من عشرة أو نهب البيت ولم يأخذ شيئا فهو عيب \* وسرقه فلس أو فلسين ليس بعيب \* وسيلان الدمع من عين العبد والجارية عيب \* والخال على شفة الجارية وذقنها عيب \* اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجد بها بعد القطع لا تصلح لذلك رجح بالنقص الا أن يأخذ البائع الشجرة كلها ولو كان بالعبد أو الجارية المشتراة وجع الضرر يأخذه مرة بعد أخرى رد \* اشترى على أنها بكر فعلم بالوطع عدم البكارة فلما علم نزع بلالبت من ساعته رد وان لبث بعد العلم لا \* الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما المعتاد فلا \* اشترى دابة تأكل الديان ان كثر عيب وان قل لا \* والجرب عيب وباخته عيب وسيلان الما من المتخزين عيب \* شرب التبيد مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية

دفع

العلم لا \* الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما المعتاد فلا \* اشترى دابة تأكل الديان ان كثر

عيب وان قل لا \* والجرب عيب وباخته عيب وسيلان الما من المتخزين عيب \* شرب التبيد مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية

وارتفاع الحوض وأذناه شهر إذا كان عند المشتري هذا القدر وثبت أنه كان عند البائع كذلك عيب فاذا صالح عنه على شيء أخذه المشتري ثم عاد حبضها ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب رده (نوع فيما يمنع الرد ٤٥١) وما لا يمنع (كل تصرف يدل على الرضا

بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص \* وطى المشتراة أو التي جعلها أجرة في الاجارة ثم عثر على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص بكذا كانت أو ثيبا نقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بشهوة أو لمسا ويرجع بالنقص إلا أن يقول البائع أقبلها \* وان وطئها الزوج ان تباردها وان بكر الان وجد الوطء عند المشتري أو ابتدأه عنده وان لم ينجس عند البائع في الصحيح \* ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقص إلا أن يقبلها البائع \* وفي التجريد ان نقص بفعل الاجنبي اذا وطئها فوجب العقر لا يرد بل يرجع بالنقص \* وان زوجها المشتري أو جنى عليها غيره ثم اطلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة ولم ينجس العقر وقال البائع أنا أقبلها كذلك لم يكن لها ذلك بخلاف ما اذا وطئ المشتري وقال البائع أقبلها كذلك له ذلك لان وطئ المشتري لا يلزم المهر ووطئ الزوج يلزمه ووطئ المولى اذا كان معلقا له أن يرجع بالنقص لان المالك لم يكن معلقا لان البائع له أن يقبل في الثانية \* ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا للبائع أن

دفع ثوبها اليه وقال بعه بعشرة فما زاده فهو بيني وبينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أولم يبعه فلا أجر له وان تعب له في ذلك ولو باعه بأكثر أو أكثره أجر مثل علمه وعليه الفتوى هكذا في الغياصة \* رجل أراد أن يبيع بالزيادة فأمر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بيننا ذلك وقتنا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكروا الوقت ولكن أمره أن ينادى كذا صونا جاز أيضا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لان العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* قال للدلال اعرض ضيعتي وبعها على أنك اذا بعته فذلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على انعام الامر ثم باعها لدلال آخر قال أبو القاسم لوعرضه الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله واجب بقدر عثائه وعمله قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه نأخذوه وهو موافق قول يعقوب رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى \* الدلالة في النكاح لاستوجب الاجر وبه يفتى الفضلي في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب أجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاطى \* الدلال في البيع اذا أخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلت له الدلالة كالحياط اذا خا ط الثوب ثم فقهه صاحب الثوب كذا في خزنة المفتين \* استأجره ليقطع له اليوم (٢) حاجا ففعل لاشئ عليه الحاج للامور قال نصير سالت أبا سليمان عن استأجره ليجتنب له الى الليل قال ان سمي يوما جازوا لخطب للمستأجر ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه أجر مثله ولو كان الخطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استمعان بانسان يحتط به لم يصطد له قال الخطب والصيد للعامل وكذا ضربة القانص قال أستاذنا ونبغي أن يحفظ هذا فقد اتى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجدة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونهم اقبل الاستيهاب بطريقة أو الاذن فيجب عليهم مثلها أو قيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم أعاننا الله تعالى عن الجهل ووقفنا للعلم والعمل كذا في القنية \* لو استأجره ليل صيده أو ليغزل له أو استأجره للخصومة أو لتقاضى الدين أو لقبض الدين لا يجوز ان فعل يجب أجر المثل ولو ذكركمته يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجره لقبض العين يجوز في رواية عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الغياصة \* عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب أو هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيده له أجر مثله لا يجاوز به درهمه والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل استأجره ليلين له حائط بالاجرة والحصى وسمى كذا كذا أجرته من هذه الاجرات وكذا كذا كذا من الحصى ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا عدد من الاجرة أو البسة ولم يسم الملبس ولم يره ايامه ان كان ملبس أهل تلك البلدة واحدا أو كان لهم ملاين مختلفة الا أن غالب عملهم على ملبس واحد جازت الاجارة استحسانا وان كانت ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة \* استأجره ليلين له حائط بالاجرة والحصى وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره ليحفر له بئرا أو سردابا لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياصة \* ولو استأجره لحفر البئر ان لم يبين الطول والعرض والعنى جاز استحسانا ويؤخذ بنسب ما يغلبه الناس كذا في الوجيز للسكردري \* ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا أشد عملا وأشد مؤنة فان كان يقدر على

(٢) قوله حاجا أي شوكا كما في القاموس اه

يمنعها منه حتى يستوفي الثمن فان منع وقد الثمن ثم اطلع على عيب والوطء ما كان نقصها له ردها بلارضا البائع أو اتلاف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها أو حررها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فانه يكون رضا بعد

العلم بالغيب ويظهله العرض على البيع واجارة المشتري ورهنه وكتابه واللبس والركوب والسكنى قال السرخصى العجيج أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا \* وغمز (٤٥٣) الرجل لا عن شهوة ولا امره بالطبخ والخبز يسير الا لو قوف العادة رضا وبسط الثوب

وانزاله من السطح ورفع  
لا فاذا جاوز عن حد  
الاستخدام فهو رضا  
وبتداء السكنى رضا الادوامه  
وسقى الارض وزراعتها  
وكسح الكرم رضا وركوب  
الدابة اذا لم يضطر رضا ولو  
اضطرب ان كان لا يتقادلا  
ولو ركب لينظر الى سيرها  
اولس لينظر الى قدره فهو  
رضا \* ولو حل عليها علف  
دابة أخرى ركبها أو لم يركبها  
فهو رضا \* داوى جرح  
الجارية فهو رضا اعتقها  
أو دبها ثم علم بالغيب  
لا يرد لها بل يرجع بالنقصان  
بخلاف مالو باع حيث  
لا يرجع وان علم بعد البيع  
وكذا العتق على مال  
\* باع البعض أو وهب لا يرد  
الباقى ولا يرجع أيضا ولا  
بخصه الباقي عندهما خلاف  
محمد \* ولو قبلها المشتري أو  
غيره لا يرجع لو علم بالغيب  
\* باع عبدا وباعه المشتري  
من آخر فمات في يد الثاني  
واطلع الثاني على عيب  
رجع على البائع بالنقص  
ولا يرجع هو على بائعه  
خلافهما \* ولو صالح  
المشتري الاول بائعه لا يصح  
الصالح عند الامام لانه لاحق  
له \* وطى المشتري الجارية  
ثم باعها بعد العلم بالغيب  
لا يرجع \* وان وطئها غير  
البائع ثم باعها يرجع  
بالنقص \* والاصل أن تعذر

حفرها بالا لة التي يحفرها الا بارا لانه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على  
حفرها بالا لة التي يحفرها الا بارا لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر بقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
هذه المسئلة في الكتاب وحكى فتوى شمس الأئمة الاوزجندى أنه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر  
بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط \* ولو حفر بعضا فوجد هارخوة من حيث يخاف عليه  
التلف لم يجز هكذا في شرح الطحاوى \* وان شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سهله بدرهم وكل ذراع في  
جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء ثلاثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولو  
حفر بعضا أو أراد أن يأخذ حصصا من الاجرة ان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا صار مسلما الى  
المستأجر حتى لو انهارت البئر فدخل السيل أو الرشح فيها التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من أجره  
وان كان في ملك غيره ليس للاجير أن يطالب بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو انهارت  
فامتلا قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في الينابيع \* وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالخفية  
ولو حفر بعضه فله مستأجر أن لا يسلم حتى يتم كذا في الغياثية \* ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره فظهر  
الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان أمكنه الحفر في الماء بالا لة التي يحفرها الا بارا أجبر  
على الحفر وان احتج الى اتخاذ لة أخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* والنهر والقناة والسرداب والبالوعة  
اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر هكذا في المبسوط \*  
رجل استأجر حفار البئر فله حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم وبين عمقه حفر خمسة في خمسة كان عليه  
رباع الاجر كذا في الظهيرية \* ولو استأجره ليكرى له نهرا أو قناة فأراه مفتحةا ومصبها وعرضها وسمى له كم  
يمكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طمها بالا لة والجو والحصى من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر  
والحصى من عند المستأجر ولم يسم عددا لا جرفه في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل  
الناس وان سمي عدد الاجر وكيل بالحصى وعرض الطى وطوله في السماء فهو أو ثقل لانه عن المنازعة أبعد  
كذا في المبسوط \* وان استأجر حفار القبر ان بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا وقياسا وان لم يبين  
الطول والعرض والعمق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في  
التنارخانية \* وان وصفوا الموضع فاجد وجه الارض ليسنا فلما حفر ذراعا وجد جبلا أجبره على أن  
يحفر ان كان ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له حدا ولا شقا فهو على عادة أهل تلك الناحية فان كان  
بالكوفة فعظم عملهم على الحد وان كان في بلد معظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط \*  
وفي النوازل سئل عن أجر القبر أي يكون من جميع المال قال هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في  
التنارخانية \* وفي البحر يرد رجل استأجر قوما يحملون جنازة أو يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يوجد من  
يغسله غيره هؤلاء ومن يحملهم غير هؤلاء فلا أجر لهم وان كان ثمة أناس فلهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي  
موضع لا أجر لهم لو أخذوا الاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة \* وانما استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبر الحضر  
فانهار أو دفن فيه انسان قبل أن يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله الاجر وان كان في  
غير ملكه فلا أجر له كذا في الذخيرة \* وان جاء المستأجر فحفر في الاجير بينه وبين القبر فانه ار بعد ذلك أو  
دفنوا فيه انسانا آخر فله الاجر كاملا لانه قد سلم الموقوف عليه الى صاحبه وان دفن فيه المستأجر ميتة ثم قال  
للاجير احث التراب عليه فأبى الاجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكني أنظر الى ما يصنع أهل تلك البلاد فان  
كان الاجير هو الذي يحث التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك  
البلدة لم أجبره عليه وان أراد أهل الميت أن يكون الاجير هو الذي يضع الميت في لحدده وهو ينصب عليه اللبن  
لم يجبر الاجير على ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجره ليحفر له قبر أو لم يسم في أى المقابر جاز استحسانا

الردمى كان باع من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص ومتى كان لامن جهة المشتري لا يعدو به المشتري للبائع وينصرف  
أن يقبل فامتنع بالرد في الثاني الامتناع كان حاصلا قبل البيع كالمقدماته \* اشترى خفين أو نعلين أو مصراعين فوجد بأحدهما عيبا بعد



بيع الآخر ليس له الرد وكذا لو كانا قائمين ليس له رد أحدهما بل يردهما أو يسكنهما \* اشترى زوجي ثوباً واطلع على عيب باحدهما قبل القبض له رده خاصة في ظاهر الجواب وقال المشايخ ان لم يعمل الآخر بدونه لا يرد خاصة (٤٥٣) بل يردهما \* وفي الجامع جدد البائع مع

المشتري ثانياً باقلاً من الثمن الاول أو أكثر ثم رده عليه بعيب لم يكن له أن يرده على بائعه الاول \* وجده المشتري عيباً بعد ما زاد فتولاه من الاصل أم لا وحدوثها قبل القبض أو بعده فان قبل قبض وزيادة متصلة متولدة لا يمتنع الرد كالعيب والسمن وان متصلة غير متولدة كالصبغ والغرس والبناء صار المشتري قابضاً باحداث هذه الزيادة وتصور كدوئهم ابعده القبض فلا يرد ويرجع بالنقص وان منفصلة متولدة كالولد والبن والثمر والصفوف والاراش والعقر ونحوها له الرد ويخيران شأهما أو رضى بهما بكل الثمن ولو لم يجد بالاصل عيباً وجد بالزيادة لا يرد تلك الزيادة الا اذا كان حدوثها قبل القبض وبورث نقصاً في المبيع فحينئذ له الرجوع بمقتضى النقص ونقصهما ووجد بالمبيع عيباً والزيادة قائمة رد المبيع بحصته من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع يوم البيع وقيمة الزيادة يوم القبض ولو وجد العيب بالزيادة لا المبيع ردها بحصتها من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو منفصلة غير متولدة من الاصل

وينصرف الى المكان الذي يدفن فيه أهل تلك المحلة موتاهم قال مشايخنا هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة أخرى أما في ديارنا نقل الموق من محلة الى مقابر محلة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعاً كان لأهل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة أخرى أو كان موضعاً لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير تسمية المكان كذا في المحيط \* وان أمره بحفر القبر ولم يسمو موضعاً حفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية فلا أجر له الا أن يدفنوا في حفرة فحينئذ يسبب وجوب الاجر وان أرادوا منه طين القبر أو تجصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط \* اذا وصفوا له موضعاً لحفر القبر فحفر في موضع آخر ان شاء أجاز لو وافق في الاصل وان شأته كره له لغيره في الوصف وان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو رضا كذا في الخلاصة \* وان استقبل الحفار في حفر البئر أو القبر فحفره لا يزدله في أجره كما لا ينعص من أجره بسبب لين المكان كذا في خزانة المفتين \*

فصل في المتفرقات \* واذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ القران ليسقي منها السقاؤون ويأخذ منه الاجر فان بنى على ملكه ان أجره منهم للاستقاء لم يجز وان أجره مملكه لان الاجارة وقعت على استهلاك العين مقصوداً وان أجرها ليقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقفون الدواب فيها جاز وأما ان بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاؤون لا يجوز سوا أجر منهم للاستقاء وأجر منهم ليقوموا فيها ويضعوها القرب كذا في الذخيرة \* ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استئجار المكيالات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد استهلاكها وانما هو الداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدراهم والدنانير ليعبر ميزاناً أو ليعبر مكيالاً وخطة زيتاً ليعبر به أرطالاً أو أمناً وقتاً معلوماً كفي الاصل أنه يجوز ذكراً لكرخي أنه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودة كذا في البدائع \* ولو استأجر الدراهم أو الخطة فو ما مطلقاً لم يبين لماذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده ولقائل أن يقول يجوز وبمحمل على الانتفاع بها وزناً احتياطاً للجواز العقد ولقائل أن يقول لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت ولا استئجار المسك والعود وغيرهما من المشهومات للشتم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع \* اذا استأجر ميزاناً ليزن بها يجوز لانها بمنفعة مقصودة كذا في الفتاوى العتبية \* استأجر حجر ميزان ليزن به من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويسر استأجر عادة يجب والا لاجر البعض كلام شمس الأئمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي \* في العيون اذا استأجر أرضاً للبلن فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين والبلن كله للبلن وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة وأجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع أو كان في رفع التراب منفعة للارض فلا شيء عليه كذا في الذخيرة \* وان انتقصت الارض ضمن نقصانها ويدخل أجر المثل في نقصانها والافلاشي عليه كذا في الوجيز للكردي \* اذا استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتاً لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهراً بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري أنه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئاً من ذلك كان له أجر المثل كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو استعجبه على أن يجعل له رزقاً كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا

كالهبة والصدقة والسكب له الرد فاولد له الزيادة بالثمن ولا يطيب له عند الامام رحمه الله هذا اذا حدثت قبل القبض ولو بعده ثم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل منع الرد والفسخ عند الامامين ورجع بالنقص وان غير متولدة من الاصل منع

اجتماعا والنقص له المتولد من الاصل تمنع الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضى على الرد فيكون كبيع جديد وكله اذا كانت الزيادة فائقة عند المشتري فان هالكه باقية (٤٥٤) مساوية جعلت كان لم تكن ورد المشتري وان هلك بعت المشتري للبائع ان يقبل ويرد جميع الثمن

وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب سواء أورد حدث العيب نقصا في المبيع أولا وان بعت لأجنبي ليس له الرد لجوب الضمان وقيام الضمان كقيام العيب ويرجع وان انقص بعد القبض ان باقة مساوية أو بغير المعقود عليه أو المشتري لا يرده لو رد لردّه بعينين ويرجع بالنقص الا اذا رضى البائع حينئذ يرد أو يرضى المشتري بجميع الثمن وان بعت لأجنبي أو البائع يمنع الرد بحصة العيب ولو هدم حائطا واحدا من الدار وبني ليس له الرد \* أراد الرد به فادعى البائع بعه من غيره وبرهن بطل حق الرد \* اشترى غلاما فباعه من غيره فجدد المشتري الثاني الشراء وحلف عند القاضي ورضى به المشتري الاول فاطلع على عيب فأراده على بائعه له ذلك لان القاضي فسح البيع بينهما وعاد اليه الملك وكذا لو تصادقا على ان البيع لحجة أو تصادقا على ان خيار الرؤية للمشتري أو جعل له الخيار بعد ان لم يكن فقبض البائع بالخيار ليس له الرد لان الفسخ بتراضيهما فصار كالاتاة ولو ادعى انسان شراءه وكذبه المشتري فان ترك الخصومة بغير قضاء ليس له الرد وان

كالقاضي والقاضي أن ياخذ ردقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استوزج ليقسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقنص له فلا أجر له وكذا في السير الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وعند محمد درجة الله تعالى يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقنص له فلا أجر له ولا يستفاد القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيمادون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الاستئجار على الذكاة لان المقصود منها قطع الاوداج دون افاتة الروح وذلك بقدر عليه فأشبهه القصاص فيمادون النفس كذا في السراج الوهاج \* أمير العسكر اذا قال لمسلم أو ذمي ان قتل ذلك الناصر فلن مائة درهم فقتله لشيء له فان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد درجة الله تعالى ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كان وقتا لي فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهد كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الصغرى \* ذكر أبو يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلوا أن رئيسهم قد قتل فيتمرقون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في الجحى برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحد من أهل العسكر فقال ان جئتني برأسه أو قال الامير الجماعة بأعيانهم أيكم جاءني برأسه فله كذا فجاء رجل برأسه فله أجر المثل واذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أفا موال على مطمورة ليس فيها رجال يقتاتون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليلة حتى يصبح فلكل واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى أصبحوا فلكل رجل منهم مائة مسمى له الامام وبعض مشايخنا قالوا في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لا تنعقد حيث لم يخاطب قوم معينين وانما ثبت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التتارخانية \* من ضل له شيء فقال من داني عليه فله كذا فذهله واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحده فله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل قال في السير الكبير قال أمير السرية من داني على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر كلبا معلما ليمسك له الجوز وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتنا \* ولو ما يجوز انما لا يجوز اذا لم بين له وقتنا معلوما ولو استأجر سنورا يأخذ الفأر في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا الكنس البيت قال مولانا رضي الله تعالى عنه ينبغي أن يجوز اذا بين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيان \* قال في المنتقى اذا استأجر ديكاً ليصبح لم يجز وكذا في كذا في كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الانسان أن يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط \* ولا يجوز أخذ عيب التيس وهو أن يواجر فخلا ليس نزوعا الى الانا والعيب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الوهاج \* ولو استأجر ثيابا ليسطها في داره ولا يجلس عليها ولا ينام ولكن ليجمعها ليمسك بها لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليحفظها كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ليربطها على باب ليرى الناس أن له فرسا أو آتية يضعها في بيته ليجمع بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن الناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها في بيته فلا اجارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون أن يستأجر ليمتفع به كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى استأجر تيسا أو كسلا للدلالة للسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* لو استأجر أرضا ليرعى غنمه القصيل أو شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة

الصوف  
بقتا ورده المشتري اذا أراد \* اشترى على انها لبون فخلها مرة بعد أخرى فبان نقصان لبونها ليس له الرد ويرجع الصوف بالنقص وكذا لو وجد به عيبا اشترى بقرعة ممتدة الضرع وهو يرى انها لبون بلا شرط فخلها فبان انها مصرية اما اختلفوا انه هل هو بمنزلة الشرط

وهذا عند الكرخي والطحاوي غلي انه لا يجوز شراء الشاة على انها لبون وتفسد النقصان ان يقوم وبه عيب بعشرة وبلا عيب بعشرين  
فيرجع بنصف الثمن والعيب ما ينقص عند التجار وفي المايضة ان النقصان عشرة القيمة (٤٥٥) رجع بعشر ما جعل ثمنًا والمقوم لا بد

أن يكون اثنين يخبران بلفظ  
الشهادة بخبرة البائع  
والمشتري والمقوم الاهل في  
كل حرفة \* اشترى امتين  
واطلع على عيب باحدهما  
قبل قبضهما ان قبض المعيبة  
لزمنا وان قبض السليمة له  
ردها لاراد أحدهما وان  
قبض السليمة وباعها أو  
أعتهها لزمته المعيبة لثلا  
يلزم نفر بق الصنفه وقبل  
قبضهما أو قبض أحدهما  
ردها أو أمسكهما وليس  
له رد المعيب خاصة وبعد  
قبضهما له رد المعيب خاصة  
وان كان باع أحدهما \* ولو  
اشترى أمة واحدة وباع  
بعضها واطلع على عيب  
لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما  
باع وفاقا وكذا بحصة الباقي  
في الظاهر وهو الصحيح \* اشترى  
طعاما فاكل بعضه أو عرضه  
على البيع أو باع يرد الباقي  
عند محمد ويرجع بنقصان  
العيب في الاكل لافي البيع  
وأنعرض عليه عند محمد  
وعليه الفتوى \* اشترى  
دقيقا فخب بعضه فوجد مژرا  
يرد الباقي بمحضته ويرجع  
بنقصان ما استهلك عند محمد  
وبه أخذ الفقيه أبو الليث  
\* كسر بعض الجوزات  
فوجد فاسدا لا ينتفع  
به أصلا رد الباقي اذا برهن  
ان الباقي معيب والا و اذا  
برهن يرجع بكل الثمن

الصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الارض ليرعى الكلا  
حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغياصة \* وفي المنتقى استأجر سيفا شهر ليتقلده أو استأجر قوسا  
شهر ليرى عنه يجوز كذا في المحيط \* استأجر أرضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز  
للكردري \* أمره ليتخذ له قفص من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم أنه غاصب فله الاجر  
كذا في القنية \* السارق أو الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية  
كذا في محيط السرخسي والله أعلم

### باب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الاجر

قال نفقة المستأجر على الاجر سواء كانت الاجرة عيناً أو منفعة كذا في المحيط \* وعلف الدابة المستأجرة  
وسقيها على المجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المجر \* كذا  
في الجوهر النيرة \* وفي اجارة الدار وعماراة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على  
صاحب الدار وكذلك كل ستر تركها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان أي صاحب الدار ان يفعل ذلك  
كان المستأجر أن يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي  
عدة الفتاوى لا وحده الدين النسبي رحمه الله تعالى رجل استأجر بيتا وشحنه ببناء ثم وكف المأمن السقف  
لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية \* ولو  
استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها نيل وعلم به فلا خيار له كذا في القنية \* واصلاح بئر الماء والبالوعة  
والخارج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت  
مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسه فعليه أن يرفعه لانه حدث بنفسه فصار كتراب وضعه فيها وان كان  
امتلا خلأها وبجارها من فعله فالقياس أن يكون عليه نفع لانه حدث بنفسه فيلزمه نقله كالكناسة  
والرمانا لانهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس أن ما كان مغنيا  
في الارض فنقله على صاحب الدار فعملوا ذلك على العادة وان أصل المستأجر شيئا من ذلك لم يحتسب له بما  
أنفق وكان متبرعا كذا في البدائع \* زجاج الكوة واصلاح السلم على الاجر وفي رفع النجس اختلاف  
المشايع والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية \* كرى الانهار واصلاح المستنقعة على الاجر كذا في  
خزانة الفتاوى \* اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له أن يستقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب  
الدار لان له حقاً من ماء البئر قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان وقعت في البئر فارة أو نزل بها  
آفة فليس على واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرقي وتفرغ  
موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الاجر في الاجارة  
فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله  
كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اكرى حمارا فعبى في الطريق فامر المكرى رجلا  
أن يتفق على الحمار ففعل المأمور علم المأمور أن الحمار لا غير الا أمره لا يرجع عما أنفق على أحد لانه  
متبرع وان لم يعلم المأمور أن الحمار لا غير الا أمره أن يرجع على الامر وان لم يقل الامر على أي ضامن  
كذا في خزانة المفتين

(وعما يتصل بهذا الباب فصل التوايع) والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من  
توايع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط \* وفي نسج  
الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا استأجر خياطاً ليخيط ثوبا

وان ينتفع به وله قيمة عند الناس يرجع بنقصان العيب فيما كسره ولا يرد المكسور \* اشترى بعمراً وقبضه ففسط وذهب انسان فوجد  
امعاء فاسدة منذ قدس ان لا يأمر المشتري لا يرجع بنقصان العيب وان بأمره يرجع عندهما كسئلة الطعام أكل بعضه ثم وجد فاسدا رجع

بالنقص عندهما وعليه الفتوى وفي رد الباقي الفتوى على قول محمد رحمه الله وفي الدابة اذا علم بالعيب ثم نحرها لا يرجع بشئ \* اشترى حمارا وأحبلها لا يرجع بشئ \* اشترى عبدا (٤٥٦) وبه مرض فازداد في يده لا يردده وقيل يرد كذا في وجع السن الا ان يصير صاحب فراش

كان السالك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا السالك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريرا فالابريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار البان الملبس يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استؤجر لطبخ عرس أو وليمة وان استؤجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تكارى دابة للعمل ففي الاكف والحبال والجواهر التي تعتبر العرف وكذا اذا تكارها للركوب ففي اللجام والسرج يعتبر العرف أيضا كذا في المحيط \* استأجر دابة الى سمرقند أو الى بخارى فاذا دخل المكارى البلدة يجب عليه أن ياتي الى بيت المستأجر استخسانا كذا في خزنة الفتاوى \* ولو تكارى دابة للعمل عليه صاحب الدابة الحل فانزال الحل عن الدابة يكون على المكارى وادخال الحل في المنزل لا يكون عليه الآن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزنة المفتين \* وادخال الحل في المنزل يكون على الجمال ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو الغرفة الآن يشترط ذلك عليه او كذا صب الطعام في الحق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* وذكرا أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل وكذا كرى نمر رعى الماء على المجر لانه لا يمكن الانتفاع بالرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري النهر الآن يكون شرط الكرى على المستأجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر وراقا فان شرط عليه الخبر والبياض فاشترط الخبر جائز واشترط البياض فاسد كذا في خزنة المفتين \* وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصار يقصر له الثوب فعلى من يجب حمل الثياب قال استحسن أن يكون حمل الثياب على القصار الا أن يكون القصار قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر الجمال ليحمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالحمل والجواهر التي يكونان على المستأجر وقال التقي به أبو الليث رحمه الله تعالى في عرفنا الجواهر التي يكون على صاحب الحل في الاحوال كلها الا أن يشترط ذلك على الجمال والحمل على الجمال لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو أن رجلا استأجر رجلا ليحمل له الاجال الى موضع كذا فلما بلغ الجمال ذلك الموضع نزل في دار وأنزل الاجال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها أياما ثم اختصموا في أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الجمال بالكره قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاجال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاجال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاجال وقيل ذلك يكون على الجمال وان طالب صاحب الاجال من الجمال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن أجره الكيال على من تجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على من قطف العنب ووزنه قال اذا باع بحجازة فالقطع والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا أن يحتال البائع أن لا يجب عليه الوزن فيقول انه با بالوزن كذا اما أن يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن واما أن يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو القاسم عن استقرض من آخر مخنوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فالاجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو نصر الدبوسي عن جمال وقف في الطريق أياما حتى لزم صاحب الاجال أجر الاوعية أجرة كثيرا على من تكون أجرة الاوعية قال نصار الجمال في وقوفه في الطريق مخالفا وعا صبا وعليه رد ما قبض من الاجر من هنا الى مالك الاجال وأجر الاوعية على صاحب الاجال كذا في التتارخانية والله أعلم

فلا يرد \* اشترى مرسعا فاطلع به على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام \* ولو حلب اللبن فأكله أو باع لا يرد لان اللبن جزء منها فاستيقاؤها دليل على الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا أكل أو بيع لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضا شرب أم لا وجزء صوف الشاة رضا ولو أخذ من عرف الفرس لا يكون رضا لانه جزء غير مقصود \* ولو اختصى البرذون ولم يقصه ثم اطلع على عيب له الرد \* اشترى دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه ما يدل على الرضا يرد له حضر ويرجع بالنقصان ان هلك \* وجد بالذابة في السفرة عيبا وهو يخاف فامضى لا ينزع الرد \* مشتريها اطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالثمن وان كان قضى رجع لان للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا رحمه الله \* وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبه البائع لا يركبها وان في دار الحرب لانه رضا وان أمره الامام لكنه اذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذ وامضاه القاضي الثاني

(الباب الثاني) اشترى نفقة على ان كذا فكسر هافلم

يجدها كذلك أو كره مرداهم اثني فوجدها تبرجته بخلاف الغاصب حيث يضمن تلك الدراهم المكسورة \* أدخل القدوم المشتري في النار ثم اطلع على عيب لا يرد بخلاف ما إذا أدخل الذهب المشتري \* اشترى مفشاراً وحده أو أبريسم فبان أنه دارو كرهه بوده است لا يرد لأن المفشار يحدد بالمرد والاطلاع على الأبريسم يكون بعد البيل وأنه عيب حادث بل يرجع بالنقص \* قطع البطيخة ووجدتها فاسدة لم يكن لها قيمة يرجع بكل الثمن على كل حال وإن لها قيمة قبل استهلاك شيء خيرا البائع بين (٤٥٧) رد البعض وعدم قبول البطيخة وبين قبوله أو رد الثمن وإن استهلك البعض بعده علمه بالعيب لشيء له على البائع وإذا زال العيب الحادث له أن يرد بالقديم \* اشترى شاة حاملا وولدت عنده ثم اطلع على عيب لا يرد له فإن هلك الولد له الرذ \* اشترى الأرض مع غلاتها ثم اطلع على العيب في الأرض يرد لها الساعة وبعد جمع الغلات أو تركها لا يرد \* قال البائع له بعد اطلاعه على عيب أتبعها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وينبغي أن يقول بدل قوله نعم لا لأن نعم عرض على البيع ولا تقدر عليه \* اطلع على عيب فقال البائع بعه والاردنه على فعرض فلم يقبله لا يرد \* ولو وجد الثمن زوفا فقال المشتري أنه فقه فإن لم يرج فعلى فلم يرج رده استحسانا \* اشترى أرضا في أخريف فوجد فيها في الربيع نزا وهو الزغار يردان اتحد السبب وان زاد في يد المشتري وان اختلف السبب لا بان كان من شهر آخر عند البائع ومن آخر عند المشتري وكذا إذا اشترى كرمًا وبه غلة في يد

### باب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين

في العمون رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام إلى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام إلى ذلك المكان لأجره ولو كان لأحدهما سفينة فأراد نقل الطعام إلى بلد فقال أحدهما للذي له السفينة أجر في نصف سفينتك أحمل عليها حصتي من الطعام وحصلت منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا إذا أراد أن أن يطحنه ولا حدهما ربحي فاستأجر أحدهما نصف الرحى التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجر وكذا لو استأجره للحفاظ قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فإنه لا يجوز أن عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الخوالق وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا خلاف رواية المبسوط فإنه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا أو حائطا لا يجب الاجر وذكروا القدر أن كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بإيقاع العمل في العين المشتركة فإذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجر مثل أن يستأجر لينقل الطعام بنفسه أو بعلامة أو بدابة أو بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير إيقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل أن يستأجر منه دارا ليجرز فيها الطعام أو سفينة أو جوارقا أو ربحي قال نضر الدين قاضيان الفتوى على ما ذكر في العمون والقدر روى كذا في الكبرى \* وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلان يحملان له هذه الخشبة إلى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع إذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذلك لو استأجرهما البناء حائط أو حفرت ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين ويصير عمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط \* ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي الأصل إذا استأجر الرجل قوما يحفرون له سردابا اجارة صحيحة فعملوا إلا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤس وإذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرة من مختموما من الخنطة بكذا لم يكن له أن يحمل على أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فإنه يقسم الاجر عليهما على قدر أجر مثلهما لأن التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بمسأله والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا هذا إذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتاً فاحشاً أما إذا خش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في مسألة الدابتين وإن لم يعمل أحدهما المرض أو عذر آخر لم يكن بينهما شركة بان لم يشتر كافي تقبل هذا العمل سقط حصته أجر المرض وإن اشتر كافي تقبل هذا العمل يجب كل الاجر وتكون حصة المرض له وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى صانعان أجر أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتر كافان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعده ذلك لأن في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فنعت انعقادها فلا يجب الاجر وإن أجرها عشر سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لأن الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها لجران الشركة عليها وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصوره ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حائطا ثم اشتر كافي عمل يعملانه في ذلك الحائط ويقول محمد بن سلمة يفتى ويسقط الاجران

( ٥٨ - فتاوى رابع )

المشتري وعند البائع أيضا ان اتحد السبب يرجع وان زاد عند المشتري ولو كان مجموعا عند البائع في يومين أو ثلاثة ثم أطبق عند المشتري له أن يردان اتحد السبب فان صار صاحب فراش عنده لا يرد له عيب آخر ف يرجع بالنقص ولو كان به قرحة فانتفرت أو جدري فانتفجرت أو ذهب برؤه من جرح كان عند البائع أو صارت الموضحة آمة لا يرد \* اشترى أرضا فبنى مسجد لا يرد وان وقع الاستغناء عنه ورجع اليه رجوع بالنقص حينئذ فان حدث به عيب رجع بالنقص وإن قال البائع أنا أقبله ولا أريد النقص قيل للمشتري ليس لك النقص فاما ان ترد المبيع أو ترضى به \* أبى العبد ليس له الرجوع بالنقص إلا ان يموت

العبد أو يعود لان له ان يقول اقبله كذلك \* أبرأ المشتري عن الثمن ثم اطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ \* أقر المشتري بعد ما اطلع على عيب أو قبله ان المبيع كان (٤٥٨) لقولان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالما بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان

عملا فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط \* أجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكره هنا أنه لا أجر لها وهو بمنزلة استئجارها للطبخ أو للغزو ينبغي أن يجوز قال قاضيان الفتوى على أنه يصح كذا في الكبرى \* وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تسكر دارا شهرا فاقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا أعطيك الاجر لانك لم تحل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحسب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط والله أعلم

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدرو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسحا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسحا

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاغد والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله أن يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقائع فيجب أن يحفظ كذا في القنية \* الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما أن يكون من قبل أحد العاقلين أو من قبل المعقود عليه واذ تحقق العذر كوفي بعض الروايات أن الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومساياحنا وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض أو كان عذرا يمنع من الجرى على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كالأواسات أجزاها لقطع يده عند وقوع الاكلة أو لقطع السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجرى على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له أو لطلب عبد أتى له ثم حضر الغريم وعاد العدم من الاباق تنقض الاجارة لانه ما وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لوطن ان في بناء داره خلافا مستأجر رجل لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خال أو استأجر طباخا للوليمة العرس فماتت العروس بطأت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة \* واذ تحقق العذر ومست الحاجة الى النقص هل يتفرد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الرضا اختاقت الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيان \* العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلال المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العيب المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره أو سقط حائط من الدار وذلك لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلال المنافع كالعبد اذا مرض والدابة اذا دبرت والدار اذا انهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي \* فان بنى الاجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كالأوبرى العبد قبل الفسخ واذا أراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار فان كان غائبا ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الاجر فعليه الاجر كالأوبرى لان العقد باق وهو متمكن من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى \* وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الأئمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر عنه فسخ أو لم يفسخ كذا في الصغرى \* اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شئ من الاجر وكذا لو أجزد اعالى أن فيه ثلاث بيوت فاذا هي بيتان يجب أن يتخير ولا يسقط شئ من الاجر هكذا في محيط السرخسي \* المؤاجر اذا نقض الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كالأوغص به غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنقض الاجارة اليه أشار في

له حق الرد وان كان فسحا المشتري ثوبا وباعه من آخر فاطلع الثاني على عيب يحدث مثله فقال الاول حدث عند الثاني وقال الثاني كان عند البائع الاول وبرهن على ذلك يرد الثاني على المشتري الاول والمشتري الاول يرد على بائعه عند الامام الثاني وهو مختار القاضي \* ولو برهن ان العيب كان عند المشتري الاول ليس له ان يخاصم بائعه اجماعا \* وجد المشتري الثاني به عيبا وقد عذر الراد بعيب حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول الامام خلافا لهما \* اشتري عبدا فاخبره البائع انه أبى فاشترته ثم أراد الراد بذلك ليس له الرد لان المشتري لما قال وجدته العيب صار مصداقا للبائع فيما أخبره \* وطء الثيب يمنع الرد والرجوع وكذا التقبيل والمس بشهوة لانه دليل الرضا سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده والاستخدام مرة لا يكون رضا الا اذا أكرهه على الخدمة لانه مختص بالملك ولم يجعله السرخسي دليل الرضا مطلقا والزياة المتصلة لا تمنع الراد اجماعا وهل يمنع الاسترداد على قول

محمد لا وعلى قوله ما تم \* باع عبدا تجارية وسلمها ولم يقبض العبد حتى ازادت في يد مشتريه ازايادة متصلة وذلك العبد قبل التسليم لبائعه ان يأخذها عنده محمد وكذا الصداق اذا زادت في يدها ثم طلقها قبل المس عندهما لا يسترده والمشتري اذا زاد



متصلة لا يمنع الرد بعيب اذا اطلع بالاجاع والمنفصلة تمنع الرد اجاعا وهل تمنع الاسترداد على الاختلاف \* اشترى نعلين فوجد أحدهما ضيقا له ان يردهما قبل القبض وبعده وليس له رد أحدهما وأفتى أبو بكر محمد بن (٤٥٩) الفضل انه ان اشترى نعلين فوجد أحدهما

مطلقا لا وافتى الامام أبو علي بالرد مطلقا ولو استهلك أحد النعلين انسان للمالك ان يسلم اليه الباقي ويضمنهما لانهما كشي واحد في حق الاستهلاك \* اشترى عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فرد له ضمان عليه عند الامام لانه ضمان العهدة وعلى قول الثاني يضمن لان ضمان العيوب فصار كضمان الدرك في الاستحقاق وان ضمن له السرقة أو الحرية أو الجنون أو العبي فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وان مات عبده قبل الرد وقضى على البائع بالنقص رجع به على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجده من العيوب فيه من الثمن فهو جائز عند الامام فان رده المشتري رجع بكل الثمن على الضامن وان لم يرد وقضى بالنقص على البائع رجع به على الضامن كما يرجع على البائع \* وعن الثاني قال للمشتري رجل ضمنت لك عماء فكان أعمى فرد له يرجع على الضامن بشئ ولو قال ان كان أعمى فعليه حصة العمى من الثمن فرد ضمنه حصة العمى ولو وجد به عيبا فقال رجل للمشتري ضمنت لك هذا العيب فالضمان باطل \* قال

الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الاجر فأراد المستأجر ان يسكن بقية المدة لم يكن للاجر ان يمنعه أراد بذلك اذا بناها الاجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وقال محمد رحمه الله تعالى في السفينة اذا نقصت فصارت ألواحاً ثم ركبها لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فأما اذا أعيدت صارت سفينة أخرى الا يرى أن الغاصب اذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي \* وروى في الاصل اذا خرج المستأجر عن الدار بعد زرع سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يسقط الا اذا سكن الاجر الدار فيكون رضا البائع يفسخ كذا في الغياثية \* استأجر دارا فانهم لم يرضوها والاجر غائب أو ممتد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكذا لعله فيفسخه كذا في القنية \* ولو أراد رب العبد ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا أجرة عمارتهم سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو أراد المستأجر السفر فهو عذر له فيه من المنع من السفر والزام الاجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج \* وليس للمؤجر ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي أجرة بها وان كان أضعافا كذا في غاية البيان \* واذا أراد ان ينتقل الى حرفة أخرى مثل أن يترك التجارة بأخذ في الزراعة أو استأجر ارضا للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر كذا في البدائع \* استأجر حائطا للتجرف في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية \* اكرى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بدله أن يكرى بغلا فليس بعذر أما لو اشترى بعيرا أو دابة فهو عذر هكذا في الكبرى \* ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكرى ابلا للرجل ثم بدله أن لا يخرج من عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فأراد ان يسكنه لم يكن له أن ينقض الاجارة وكذلك ان أراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا يتنافى السوق يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين أو أفلس فقام من السوق فهو عذر له أن ينقض الاجارة وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر كذا في المبسوط \* استأجر حائطا ليعل فيه عملا ثم أراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة أخرى فان تهيأ له أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحائط ليس له النقص والافله النقص لانه تحقق العذر كذا في الكبرى \* وان وجد بنتا هو أخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فأراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي أن يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد عكس من استنفاد المعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب ولو مرض أو لزمه غرم أو خاف أمرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب مغضبه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم ينقض الاجارة وكذلك لو حبسه غرم هكذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلا ليذهب بحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيان \* أجر دابة ثم أراد ان ينقض اجارته بها لانه لا نفقة له ولعيا له فله ذلك كذا في الكبرى \* واذا لحق الاجر دين فادع لادعائه الامن عن الدار المستأجرة أو من عن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للاجر أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للاجر أن يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط \* ولو باع المستأجر ليقضى دينه لم يصح ما لم يرفع الامر الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ثم اذا رفع الاجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي أن يرفع

المشتري للبائع انت بري من كل حقل قبلك دخل تحت البراءة الا برامع العيب لا عن الاستحقاق في المختار \* الاستخدام مرة لا يكون رضا علل بعض المشايخ بانه يجوز ان يكون للامتحان انه هل يصلح مع العيب للخدمة وفيه نظر والصواب انه لا يختص بالمالك و يدفع باقي الثمن بعد

العلم بالعيب رضا \* قال في التمر تاشي قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب \* ولو تقابل قبل قبض المبيع أو بعده ثم وجد البائع به عيبا \* كان عند البائع الاول لا يرد على بائعه الاول لانه كبيع جديد في حق الثالث \* أراد الرد

الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي أن يبيع المستأجر نفسه أو يأمر الآخر أو غيره بالبيع أجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وأثبت البائع الدين بالبينة فالقاضي يعضي البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة في أخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم وإلى أن يعضي القاضي البيع فالاجارة واجبة على المستأجر وكان الاجر لاجل لا جرو ويكون طيبا له وكذلك لو ان الاجارة بالدار بنفسه قبل أن يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر أجر الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذه هذا اذا كان الدين على الآخر ظاهر معلوما للقاضي وأما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عثر باقرار الآخر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبعث الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط \* واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فافضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما يجلي وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآخر أذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك أمانة بخلاف الرهن ولومات الآخر وعليه ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان أرضا زرعها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الاجر من السجن الى أن يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة ليس له أن يفسخ الشراء ويصرف حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآخر غير إذن المستأجر ورد المستأجر البيع هل يفسخ البيع اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها باذن المستأجر انفسخت الاجارة ولو حبسها فان رضى بالتسليم ثم رد على الآخر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة كذا في الغيائية \* ولو أن المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ومن أجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قد رما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من النصف في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية \* ولو أراد أن يبيع المنزل الذي أجره لم يبرح ظهر له في بيع المنزل لم يكن أن يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم أراد الآخر أن ينقض عقده بحكم الفساده ذلك كذا في التارخانية \* خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر للعجز عن المضي وانقله الى عمل آخر لانه يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت عمله الآخر كذا في التمر تاشي \* واذا استأجر انسانا لينة صريحا باله أو ليخيط أولية قطع قيصاله أو ليبني بيتا له أو ليزرع أرضا له يبذر ثم بدا له أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر لحفر البئر وكذلك اذا استأجر للحجامة والفصد ولو امتنع الاجير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا تنسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا استأجر أرضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو غلب عليها الماء وأصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع تترك الارض في يده بأجر المثل حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو ورضاها كذا في الخلاصة \* استأجر أرضا ليزرعها ثم أراد أن يزرع أرضا أخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بدا له أن يتركها ويزرع في قرية أخرى ان كان بينهما مسيرة سقر فله ذلك وان كان أقل فلا فلا مادون السفر في كثير من الاحكام كالاتقال من محله الى محله كذا في التمر تاشي \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان مما يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزنة المفتين \* وان استأجر عبدا لخدمة فرفض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة فان رضى المستأجر بذلك ليس للآخر أن يفسخ كذا في فتاوى قاضيان \* وان أبق العبد المستأجر فهو عذر وان لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الاجر بقدره ويبقى العدة لازما في الباقي كذا

بالعيب فقال البائع انه باع العين أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان يجحدان وبرهن البائع بقيل ولا يرد لانه اذا جحد فلان والبائع فحجودهما كالأقالة وانه يبيع جديد في حق الثالث \* أراد رد المشتري بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان أراد رد الثمن لكونه زوفا فقال البائع الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غير متعين فكان منكرا قبض الواجب بالعقد والامبيع متعين وهو يدعي فسخ هذا العقد في هذا العيب وهو ينكر أعترق المشتري ثم اطاع على عيب رجع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فاضرر على غيره فلا يكون له نفع الرجوع لضرر على غيره والعقود على ملكه جاز عذر النفع اليه \* اشترى أرضا وقطع شجرة منها ثم اطاع على عيب ان أضرق قطع الشجرة وصار نقصا في الارض لا يرد وكذا الكرم والاريد ولو وقف الارض أو جعلها مسجدا ثم اطاع على عيب اختار هلال رحمه الله بانه يرجع بالنقص كالاتفاق وعليه الفتوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف \* اشترى أرضا بعرض ووقعها ثم استحق العرض بردية الارض يوم قبضها والوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والارض بدله عاينة الامران البيع فاسد وانه لا ينفع الوقف ولو كان اشتراها بعد وجود العبد حرا بطل الوقف لان بدل الحر لا يملك \* اشترى عشر حوزات فوجد

محيط  
استحق العرض بردية الارض يوم قبضها والوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والارض بدله عاينة  
الامران البيع فاسد وانه لا ينفع الوقف ولو كان اشتراها بعد وجود العبد حرا بطل الوقف لان بدل الحر لا يملك \* اشترى عشر حوزات فوجد

خسة فاسدة الاصح انه على الاختلاف عند الامام فسد في الكل وعندهما يجوز في الخمس بنصف الثمن واذا وجد العشرة من الالف حاوية لا يرجع بشئ وفوق العشرة لا يكون عفوا قال السرخسي الثلاث عفو قال شيخ الاسلام (٤٦١) ان علم بفساد الخوزو البطيخ قبل

الكسر رده كان له قيمة او لا غير انه ان لم يكن له قيمة يرجع بكل الثمن وان له قيمة يرد المعيب وان علم به بعد الكسر ان لم يكن للكسر قيمة كالبضعة وجدها مذرة رجح بكل الثمن لعدم النفع وان له قيمة كالخوزو وجدته قليل اللب أو أسود فهذا عيب لكن لا يرد به بل يرجع بالنقص وان كسره بعد العلم بالفساد لا يرد ولا يرجع وقد ذكرنا انه اذا وجد البطيخ أو الخوزو لا قيمة له اصلا يرجع بعد الكسر بكل الثمن والفواكه على هذا بان كان لا يصلح لاكل الانسان ولا علف الدواب وهذا كله اذا ذاقه فقط أما اذا تناول شيئاً بعد الذوق لا يرجع بشئ والحاصل انه اذا صلح لتناول بعض الناس كالفقراء أو يصلح للعلف رجع بالنقص الا ان تناول شيئاً بعد العلم بالعيب فلا يرجع بشئ واشترى عدداً من البطيخ أو الرمان أو السفرجل فكسر واحداً واطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد وهو بعد ما عثر على عيب ولم يسلمه لا يرد \* عثر على عيب فاستقاله فإني لا أقاله الرد بخلاف العرض على البيع \* عثر على عيب فقال للبائع ان لم أرد البك

محيط السرخسي \* ولو كان سارقاً فله مستأجر أن يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط \* ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذراً للمستأجر في فسخ الاجارة فان كان عمله فاسداً كان له الخيار كذا في المحيط \* واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لم يلزم المتاع فانت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فانت لا يفسخ العقد وعلى الأجر أن يأتي بغير ذلك للمؤجر كذا في الذخيرة \* وان أجرة دابة بعينها فرضت الدابة كان عذراً وان أجرة بغيرها فرضت دابته لم يكن عذراً كذا في فتاوى قاضيان \* ولومات المستأجر في بعض الطريق عليه من الاجر بحسب ما سافر ويظل بحسب ما بقي كذا في الخلاصة \* قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف فإني الجمل أن يقيم معها قال هذا عذر وأنقض الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمل أن يقيم مدة النفاس ولو كانت ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس مدة الحيض أو أقل أجبر الجمل على المقام معها كذا في السراج الوهاج \* اذا استأجر أستاذا ليعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلم شيئاً فله مستأجر أن يفسخ ما رآه في رواية في هذا لكن أفتى الشيخ الامام على الاستحبابي قافيت أنا أيضاً كذا في الصغرى \* وان اشتري شيئاً وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله أن يرد به بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط \* وفي التجريد لو أجرة نفسه في عمل أو صناعة ثم بدله أن يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له الفسخ كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* واذا أجرة المرأة نفقها بما يعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انتقص الماء عن الرعي فان كان النقصان فاحشاً فله مستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن أقل من نصف طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطني اذا قل الماء ويدور الرعي ويطحن على نصف ما كان يطحن فله مستأجر رده أيضاً ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضاً منه وليس له أن يرد الرعي بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرعي في بعض المدة فحسب أن يستأجر رعي ماء كل شهر بأجر مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يرد \* بل فله مستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحسب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحسب ذلك بعضهم قالوا معناه بحسب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام بسقط بمحضه عشرة أيام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* رجل استأجر بيتاً فيه رعي وذكر بكل حق حوله لا يدخل فيه الرعي وللؤجر أن يرفع الرعي فان استأجره بالرعي والحجرين فله حق الرعي فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرعي يقسم الاجر عليه ما يسقط حصه بالحجرين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعاً به الا منفعته الرعي لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رعي ما بدأتهما وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال أنا صرف ما نهري اليها وان كان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه أو لم يصرف وان كان سعي لذلك وحفر نهراً من نهري الرعي ومعه فقلل البدل في حفرها كان له أن يترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله أن يصرف الماء الى زرعوه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعوه ويضر بماله اضراً عظيماً ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذراً له أن يترك الاجارة كذا في المحيط \* رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء ان كانت الارض تسمى بماء النهر أو ماء المطر ولكن انقطع المطر لأجر عليه وان استأجر

اليوم وضيت به قال محمد القول باطل وله الرد \* قال البائع ركبها بعد العثور على عيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته الدابة لا ردها عليك فالقول للمشتري \* عثر على عيب بالكتاب ثم قرأ كله أو أكثره أو كتبه لا يرد \* عثر على عيب بالعبد ثم لطمه أو ضربه ثلاثة أسواط ولم يؤثر فيه

رده وان أثر فيه لا يرجع بالنقص أيضا \* اشترى شاة أو بعير امع ولدها وعثر على عيب ثم ارتضع منه الولد له الردوان ارسل عليها الولد أو احتلب من ابنها شيئا فأكل أو أوطم ولده بعد العثور (٤٦٣) على العيب لا يرد \* اشترى جارية فوجد بها قرحة فدأوى ان دأوى من تلك

القرحة لا يرد لها وان من عيب حدث فيها يرد \* احتجب المملوك المشتري بعدما علم فيه به بالعيب فيه روايتان \* قبض المملوك المبيع أو أطلع به على عيب ورده وعلم البائع بحسوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع أرش العيب القديم أو رضى بالرد ولا شيء به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني إلا أن رضى ان يقبل بالعيب الثالث أيضا \* ولو نقب البيت ولم يأخذ شيئا فعيب يرد به والباقي من البلدة إلى القرية أو في البلدة من المولى عيب \* سرق من فاليز غيره بطيخا عيب لا من فاليز المولى أو فاسا كما يسرقه التلاميذ \* وان دنت الدابة من المشتري إلى منزل البائع قال صاحب المحيط عند محمد ان خلع الرن مرة أو مرتين لا يكون عيبا وان على الدوام عيب وعن بعضهم انه عيب في العبد لا في الدابة ولو وجد العبد متاعا من ان كان قاربا بعد عيبا كالنرد والسطرنج عيب وان لم يعد كالجو زوا البطيخ لا وان وجدته شارب الخمر قال شيخ الاسلام اذا وجد العبد زانيا لا يعد عيبا لانه نوع فسق فصار كما كل الربا وترك الصلاة

(١) قوله لما بقي في نسخ الماضي تأمل اه \* والسبعة ان خشت عيب والا لا واذا أكل الثور والشاة التجاسة في كل أسبوع مرة أو مرتين لا بعد عيب وان زاد عيب يجب يرد به \* ولو اشترى دابة فوجد بها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط انها صغيرة السن \* وفي العدة اشترى جارية على انها صغيرة السن

فوجدتها كبيرة لا يرد لان المقصود الخدمة والكبيرة أفد. رعلها وقد مر ان الجارية اذا وجدت قيمتها أو سواد لا ترد الا ان تكون محترقة الوجه لا يعلم جمالها ولا قبحها فخير ذريدها \* اشترى شيئا فاطلع على عيب قبل القبض (٤٦٣) فقال المشتري للبائع رددته عليك بطل البيع قبل البائع أم لا

\* اشترى برذونا باحدى ذريدها جرح اندمل ونبت عليه الشعر ولم يعلم به المشتري ثم جاء بعد أيام يسيل الدم منه ان كان مثله لا يحدث في هذه المدة رده والا فالقول للبائع ان هذا حدث عند المشتري \* وجد بعض أشجار المشجرة معيبا قال البائع يرد الكل أو يقبل الكل وان كانت متباينة قال القاضي ان قبل قبض فكذلك وان بعده وقد اشترى بارضاها فكذلك وان الاشجار خاصة رد المبيع المعيب فقط ولو اطلع على عيب فذهب ليرده فعطب في الطريق فعلى المشتري ولو حمل عليه جلا واطلع على عيب في الطريق ولم يجده ما يحمل حمله ولو ألقاه يتلف لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه ولنا الفرق واضح فان علفه مما يةومه اذ لولا لا يسبق ولا كذلك العدل فكان من ضرورات الرد \* وقد ذكر اللامشي رحمه الله ولو أمكنه ان يأتي بالعلف بلا حمل فحمل لا يرد \* ولو ادعى عيبا في الدابة ولم يقدر على اثباته فرجع وركبها في الرجوع قال شيخ الاسلام يتمكن من الردان برهن عليه \* اطلع على عيب بعد غيبة البائع وبرهن

يجب أن يستبقى الزرع في الارض بأجر المثل كذا في الكبرى \* وفي المتقي لو لم يعط ولم يخرج الزرع في تلك السنة فلما مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض أنا فقلعه له ذلك كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل استأجر طاحوتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الرحيمين فان كان بحال لوصرف الماء اليهما جميعا عملا نفاضا فله الخيار لاختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه أجرهما ان لم يفسخ لتلك من الاتفاقيات وما وان كان بحال لوصرف الماء اليهما لم يعمل فاعليه أجر احدهما ان لم يفسخ فان تفاوت أجرهما فاعليه أجر أكثرهما اذا كان كل الماء يكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط \* ولو استأجر خيمة وانكسر أو تادها فالاجر واجب وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطناب فلا أجر كذا في الذخيرة \* استأجر حائك ليحول له هذا الغزل وانه يتقطع فلا يمكنه الطولك الابداء طويله فله الفسخ اذا كان الانقطاع فاحشا كذا في القنية \* ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا أو الزنى أو اللواط فانه يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يجبر ان يخرجوه من الدار وكذلك لو اتخذ داره ما وى للصوم كذا في خزنة المفتين \* استأجر من آخر حاتوناسة فظهر الحاتون الى مسجد فضمت سنة وقد سرق من الحاتون من جاب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات هل للمستأجر ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو استأجر أجيرا يوما ليعمل في الصمراء كالتحاذ الطين ونحوه فطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى الصمراء لا أجر له هكذا كان يفتي ظهير الدين المرغيناني كذا في التارخانية \* مثل شمس الأئمة عن استأجر حماما في قرية مدة معلومة فنظر الناس ووقع الحلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا وأجاب ركن الاسلام على السعدي بلامطلق ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا أجابا كذا في الذخيرة \* وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية \* كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي وكذلك المتولى في الوقف اذا قدم مات كذا في الذخيرة \* والقاضي لو أجر ومات لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة \* المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة يتأويل أن له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤاجر فالمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر أما اذا سكن بعد طلب الاجر فيلزم ولا فرق بين المعتل للاستغلال وغيره وانما الفرق بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر ان كان معدا بكل حال هكذا في الوجيز للكردي \* وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزنة المفتين \* شرط صحة اجارة الفضولي قيام أربعة أشياء لعاقدان والماله والمعهود عليه فان كان الثمن عرضا شرط قيامه أيضا فتصريحه في هذه الصورة هكذا في الصغرى \* ولا تبطل الاجارة بمجنون الاجر أو المستأجر كذا في الظهيرية \* واذا ارتد الاجر أو المستأجر والعيان بالله ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بملحاقه بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزنة المفتين \* ان أجر رجلان دار من رجل ثم مات أحد المؤجرين تبطل في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلان من رجل دارا فمات أحد المستأجرين فان رضى الوارث بالبقاء على العقد ورضى انعقاد أيضا جاز كذا في البدائع \* رجلان استأجر من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى على حالها ولا تنفسخ الا من عذر أو مال ريع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الاجرة والربع الحاصل على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة

ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عيبا \* وقد كرر الوارث رحمه الله اشترى ثوبا أو خفا أو قلنسوة فوجده صغيرا له الرد وان قال له البائع أره الخياط فان قال

انه صغيره وكذا فضاه زوفا وقال أنفق فان راجت والاردها على قلم يرج حينئذ \* وفي المشتى اشترى محموميا بم في ثلاثة أيام فاطبق عنده رده وانه مخالف لما ذكره ولزاد (٤٦٤) المرض عنده لا يرد به بل يرجع بالنقص \* انجلى بياض العين عند المشتى ثم عاد لا يرد

ولوانجلى عند البائع ثم عاد عند البائع أيضا يرد به وان كان عالما بقيام البياض عند الشراء \* عرج نوره فعالج فبرأ فباعه فاستعمله المشتى فعاد عرجه لا يرد به وقيل ان عاد بالسبب الاول يرد به والا لا \* اشترى كذا ثوبا منغزلا فاستعمل بعضه ووجد الاسفل أردأ لا يرد لانه كشي واحد وقيل يرجع بحصة العيب وقال الثانى ان شاء رد مثل الغزل الذى استعمله ورد كله وكذا فى كل ما يكال وبوزن والجز فى صوف الشاة ان كان الجز نقصا لا يرد هاهنا قال محمد رحمه الله تعالى والجز عندى ليس بنقصان \* اشترى كراما فقطف ثمره وجعله على الارض ثم اطلع على عيب به لم يعلم ان كان القطف لم ينقص يرد \* اشترى جرابا ثوبا هروى أو جارية عليها ثيابا فالتف الجراب أو ثيابا ثم اطلع على عيب فى الثياب أو الجارية رد الثياب والجارية \* وهب العبد المشتى وسلمه ثم رجع فى الهبة بالاقضاء ثم اطلع على عيب وقت الشراء يرد عند محمد خلافا \* زعم بوله فى الفراس وأنكر البائع يضعه على يدعدل ينظر فيه \* اتلاف اكساب المعيب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتى كالقتل منع الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص الذى لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتى يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامساك من المشتى

والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما فى الارض حتى يستوفى الربيع ويترك فى يدورثته بالاجر المسمى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكره وهو الصحيح وهو بخلاف ما اذا انقضت المدة فيها زرع فانه يترك فى يده بأجر المثل كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال ١ (هلا) لا تنفسخ مالم يسع كذا فى القنية \* وحكى عن بعض المشايخ الاجر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للزمت بن ربع الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا فى الذخيرة \* المستأجر اذا طلب مال الاجارة فى الاجارة الطويلة فقال الاجرنم أو قال بالفارسية ٢ (هلا) أو هلا بدهم) أو قال ٣ (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رحمه الله تعالى هكذا أفق الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغينانى ولو قال الاجر ٤ (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال ٥ (روا باشد بدهم) تنفسخ ولو قال ليس لى مال فلو حصل لى أدفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير طلب فى الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة مالم يؤد كل المال كذا اختار الصدر الشهيد وبعض المشايخ اعتبر الاكثر وقال القاضى الاجل الاستاذ اذ ادفع البعض بدلالة الفسخ أو بطريق الفسخ ينفسخ فى الكل قليلا كان المال أو كثيرا قال فى المحيط وان أخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ مالم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه أفق الامام الاجل ظهير الدين كذا فى الخلاصة \* وفى الفتاوى البخارية قال المستأجر للاجر ٦ (اين داره مستأجر را بن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الاجر ٧ (اين خانه را مي فروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للاجر ٨ (اين خانه را بن مي فروشم) فقال ٩ (مي فروشم) قال برهان الدين وقاضى خان لا تنفسخ وقال القاضى ببيع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر ١٠ (اين خانه را بفلا بن فروشم) فقال ١١ (بفروش) تنفسخ كذا فى القنية \* قال الاجر ١٢ (مال اجاره نقد كن) فقال (هلا) قال تنفسخ ولو قال ١٣ (مال اجاره خود بكيه مرا خرج ميشود) فقال ١٤ (نودانى) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضى ببيع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا فى التارخانية \* ولو قال الاجر للمستأجر ١٥ (مال اجاره خود بكيه) فقال (هلا) تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه أفق القاضى جلال الدين وأفق قاضى خان أنه لا تنفسخ بخلافه بعد طلب المستأجر كذا فى الفصول العمادية \* قال رسول المؤجر للمستأجر ١٦ (آجر تو كفت كه مال اجاره خود بكيه) فقال المستأجر (هلا) تنفسخ الاجارة كذا فى القنية \* ولو كان الاجر واحدا والمستأجر اثنين فأدى الاجر مال أحدهما انفسخت الاجارة فى حصته دون الآخر ولو كان الاجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع أحدهما انفسخت فى حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال فى المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت فى حصته واذا بعث المستأجر الى الاجر فقال الاجر ١٧ (سيم نقد شده است بمانا بكيه) فلما جاء المستأجر قال الاجر قد أنفقت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا فى الخلاصة \* ولو قال المستأجر للاجر عند الفسخ فسخت الاجارة فى الحدود الذى استأجرته من ذلك صح الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر الى الاجر وكذلك اذا قال الاجر للمستأجر فسخت الاجارة فى الحدود

- (١) نعم (٢) نعم أو نعم سأدفع (٣) أمهلنى (٤) سيحصل (٥) نعم سأعطيك (٦) يعنى هذه الدار المستأجرة فقال الاجرنم (٧) أبيع هذه الدار فقال المستأجر نعم (٨) أبيع لى هذه الدار (٩) أبيعها (١٠) أبيع هذه الدار فلان (١١) بعها (١٢) انقد مال الاجارة (١٣) خذ مال الاجارة كفى انفقته (١٤) أنت تعلم (١٥) خذ مال الاجارة (١٦) مؤجره قال خذ مال الاجارة (١٧) قد حضرت الدراهم تعال لتقبضها

الذى الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص الذى لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتى يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامساك من المشتى



فيرجع وكذا اذا كان الامتناع للشرع كالخياطة بعد قطع الثوب وولادة المبيعة لان المنع يضاف الى الشرع للزوم الشراء باقل ما باع لو قبل النقد أو بالمراد من الفعل المضمون ان لو كان في ملك الغير للزم الضمان على المشتري (٤٦٥) فاستغاده رد الضمان كاخذ العوض

وكذا اخرج المبيع المعيب عن ملكه \* اشترى حنطة فيها غبار فزال غبارها وانقص أو كانت رطبة فانتقص بالجفاف أو كان حشيشا فيبس لا يرد \* ولو كانت حاملة لافولت زال العيب \* اشترى على انه خباز وباع كذلك فبان بخلافه ورده الثاني على الاول رد المشتري الاول على البائع الاول \* اشترى كرمافا كل ثمرة واطلع على عيب أو بقرة وشرب لبنها واطلع على عيب قال في الفتاوى يرجع بنقصان العيب ولا يرد وان رضى به البائع وانه مشكل وفي الديناري لا يملك الرد وان رضى البائع ولا الاقالة أيضا إلا أن يزيد في الثمن شيئا ويرد الحديقة والبقرة على البائع فيكون بمنزلة بيع جديد \* اشترى سكيناً فحده ثم اطلع به على عيب ان حده بالمبرد لا يرد وان بالخروج \* أو كل غلة الدار أو العبد لا يمنع الرد ولو وجد المشتري من كرمافا فسقا كشكبا يرد بخلاف ما اذا سقا دواء الاطلاق حيث لا يرد \* ولو وجد العبد يعمل عمل قوم لوطان باجر لا يرد وان مجانا يرد لانه دليل الابنة بخلاف الجارية اذا كانت زانية يرد مطلقا لانه يخجل بالقراش \* اشترى عبداً به عيب واطلع على عيب آخر فصالح عن

الذي آجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة \* ومن آجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لم تنته كانت كذا في البيع لا يرد المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائزاً لمضي المدة كذا في شرح الطحاوي \* واذا باع الآجر المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديد به وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان آجر المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع فاعتبر رضا البائع لفسخ الاجارة لا لا تنزع من يده وعن بعض مشايخنا أن الآجر اذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم آجر المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو آجر البيع دون التسليم لا يطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر بغير رضا المستأجر حتى انفسخت الاجارة أو تفاسخا العقد أو انتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بخلاف أو كان بحال في جواريهما خلاف المشايخ فهو للمستأجر فلو أبرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعاوى ثم أدرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي أن تسمع لان الغلة حصلت بعد الابراء ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر أبرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط \* فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخت ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر بغير ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشكل فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى أفي القاضي الامام الزنجري أنها لا تعود قال رحمه الله تعالى وأفتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين أنها تعود كذا في الخلاصة \* اترهن دارا واستأجر دهلزيها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهليز سواء قضى الدين برضاه أو على كره منه كذا في القنية \* واذا ذكروا في صل الطويلة ولكل واحد منهم ما لاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام أبو علي وغيره ان العقد فاسد لخالفه الشرط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فلكل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى آهو قال القاضي بدعي الدين فسخها الاجارة وقبض بعض مال الاجارة وأجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقال سمعت (كه) ابن خاتمه را كه دار اجاره منست تو بخريدي مرا زمان ده تا مال اجاره خود حاصل كنم) فافتى بالفسخ ونفذ البيع كذا في التتارخانية \* آجر اوقف عليه عشرين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع عاقي من الاجرة في تركه الميت كذا في القنية \* العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من أكسائه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المكاتب نفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية والله أعلم

#### باب العشرة في اجارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط وما أشبهها

اذا استأجرت المرأة درعاً لتلبسه أياماً معلومة بيد معلوم فهو جائز ولها أن تلبسه النهار كله ومن الليل أو له وآخره ولا تلبس فيما بين ذلك اذا كان الثوب بوب صيانة وتجميل وان لم يكن الثوب بوب صيانة وتجميل بل كان بوب بذلة ومهنة كان لها أن تلبس الليالي كلها ثم فرع على بوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فحترق فان تحرق في الليل فهي ضامنة وان تحترق في غير الليل بان تحرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس (٢) أن هذه الدار التي في اجارتي قد اشتريتها فامهلني حتى احصل مال اجارتي

(٥٩ - فتاوى رابع) الاول عالم بالعيب الثاني لا يرد وان عالج ثم علم بعيب آخر له الرد \* اشترى بزرودا فلبس على انه بزرودونام أربع مرات فظهر انه دونام ثلاثا ما ويرسمه قز فاليبيع فاسد لانه جنس آخر فيرد مثل تلك البزير ويسترد كل الثمن وقيل يرجع بما غتره

وان اشترى على انه يزود نام أربعين ان كان نام ثلاثا لكن فيلقه يخرج منه الاربيسم لا القز لا يرجع بشي لانه جنس واحد وعليه الاعتماد وفي فوائد صاحب المحيط اشترى (٤٦٦) بزرا الفيلق فلم يخرج الدود ان لم يكن منتعابه أصلا فالبيع باطل ويسترد كل

الثلث ولا يجب عليه رد البز  
 كن اشترى بيضة فوجدها  
 بعد الكسر فاسدة لا يجب  
 على المشتري مثله ولو بل  
 بالماء بزرا الفيلق ووجده  
 فاسدا ان لم ينقصه البل رده  
 ورجع بحصته من الثمن  
 \* اشترى ربيعة فبان بعد  
 الزراعة انها خريفية  
 رجع بالثمن عندهما  
 وعليه الفتوى \* اشترى  
 بزرا البطيخ على أنه بطيخ  
 كذا فبان نوعا آخر من  
 البطيخ جازا للبيع لان الكل  
 بزره ولو اشترى على أنه  
 شتوي فزرعه فبان خريفا  
 ذكر أبو حفص الكبير أن  
 المبيع باطل فيسترد الثمن ويرد  
 مثل البز رفعلي هذا اذا بان  
 نوعا آخر كلب عائشة ورايحى  
 يسترد الثمن ويرد مثل  
 البز لانه أجناس مختلفة  
 وهذا أصح وكذا لو اشترى  
 بزرا القثاء فوجده بزرا القثاء  
 البلخي أو بزرا البطيخ فبنت  
 بزرا القثاء فالبيع باطل ووضع  
 المسئلة الامام ظهير الدين  
 في حب القطن اذا لم ينبت  
 وقال لا يرجع بالنقص  
 لانه استهلك المبيع ولا  
 رجوع بعد الاتلاف وقيل  
 يرجع \* ولو اشترى بزرا حناء  
 وزرعه ولم ينبت ان علم أنه  
 لفساد البز يرجع بالثمن  
 ان لم يصلح لشيء آخر ويثبت  
 فساد باقاة البينة أو اقرار

البائع أو نكوله (السابع في الخيارات) كنه اشترط ورؤية واستحقاق وذكر العيسوكيته وتكشف  
 وغبن وكاينبت في الخيار ثبت في الفاسد أيضا وبعد قبض المشتري \* لو قال له البائع بعد مضي أيام أنت بالخيار ثلاثة أيام له الخيار ثلاثة

أبام في المختار ولو قال أنت بالخيار له الخيار مادام في المجلس \* اشترى عبد بن علي أن البائع بالخيار فريم ما فلت أحدهما أو استحق لا يجوز العقد في الثاني وإن أجاز البائع والمشتري لأن العقد ينقضي بالثمن وإنه (٤٦٧) غير معلوم \* اشترى عبد علي أنه بالخيار

وقد ذهب به إلى مكة فعليه الأجر ولو انقطع أطنا به أو انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين أما إن اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وإن اختلفا في أصل الانقطاع ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه يحكم الحال فإن كان المستأجر اتخذ أطنا بامن عند نفسه أو عودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الأجر كله كذا في المحيط \* ولو انكسرت الاوتاد فلا عبرة به لأن الاوتاد تكون من المستأجر عادة لا إذا كانت حديد فهي كالمعمود ولو أخرجهما مع نفسه ولم ينصبهما مع المكان يجب الأجر كذا في الغيانية \* وإذا أوقد ناراً في القسطاط كان كالاسراج إن أوقد مثل ما يوقد الناس عرفاً وعادة في القسطاط فأفسد القسطاط أو احترق القسطاط فلا ضمان وإن جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر أن أفسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا أجر عليه وإن أفسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الأجر كله إذا كان قد انتفع بالباقي وإن لم يفسد شيء منه وسلم وكان جازوا لمعتاد فالمسألة على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الأجر في الاستحسان يجب وإن شرط رب القسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو ضمان وعليه الأجر كله إذا سلم القسطاط كذا في المحيط \* وإذا استأجر تركيبة بالكوفة كل شهر بأجر معلوم لم يوقد فيها ويبيت فهو جاز ولا ضمان عليه إن احترق من الوقود فأن أبأت فيها عبده أو ضيقه فلا ضمان وإن تكرار فسقط ما يخرج به إلى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراه عليه والقول قوله مع عبته بأنه ما أخرجه وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسطاط إلى صاحبه فهو مثل الأول وكذلك لو خرج ودفع القسطاط إلى غلامه فقال ادفعه إلى صاحبه فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الأول ولو دفعه إلى آخر فحمله الرجل إلى صاحب القسطاط فأبى أن يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا أجر عليه \* هكذا في المبسوط \* قال ولو كان استأجر دفع القسطاط إلى رجل أجنبي لم يدفعه إلى صاحب القسطاط فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه فقد برئ أجمعاً وإن أبى صاحب القسطاط أن يقبله فليس له ذلك فإن هلك القسطاط عند هذا الرجل قبل أن يحمله إلى صاحبه ذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على صاحب القسطاط بالخيار أن شاء ضمن المستأجر وأن شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ينبغي على قوله أن يقال إن كان المستأجر دفع القسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصبا بامن أمسك القسطاط قدر ما أمسكه الناس إلى أن يرتحل ويسوى أسبابه إذا كانت الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المودع الثاني لا يضمن إنما يضمن المودع الأول فإذا أمسك المستأجر القسطاط زيادة على ما أمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضمانه ثم دفعه إلى الثاني يخبر المالك أن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن المستأجر فالقسطاط لا يرجع على ذلك الرجل وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط \* وإن ذهب بالقسطاط إلى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر أحمله إلى منزلي فليس له ذلك على المستأجر ولو كان له أن يخرج بالقسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الأجر فالجمل على المستأجر كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والآخر كوفي فسقطا من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهابه إلى مكة واختلفا فقال البصري أني أريد أن آتي البصرة وقال الكوفي أني أريد أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالقسطاط إلى حيث قصد فإن ذهب البصري بالقسطاط إلى بصره فإن ذهب به بغير أمر صاحبه فالبصري ضامن للقسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليه ما أجزا الرجعة وإذا ذهب به بأمر الكوفي فالبصري ضامن لجميع القسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليه ما إذا ذهب الكوفي إلى كوفة فإن ذهب به بغير أمر البصري فإنه

ثلاثة لا يطالب بالثمن ما لم يرض الثلاث \* الأكل والشرب والركوب واللبس رضا لا الاستخدام مرارا وقيل يبطل في الثانية \* باع عبد علي أن يغله أو يستخذه وهو بالخيار جاز وهو على خياره بخلاف على أن لا يأكل من غره لأن المنفعة لأحدهما من الثمن والثمرة لأحدهما والوطء والمس شهوة والنظر إلى فرجهما شهوة ورضاه إذا تصادقا عليها ما إذا نظرت إلى فرجه بشهوة أو قبلته أو لمسته إن أقر المشتري بالشهوة لزمه الخيار في قوله ما خلاف محمد ولو قبل المشتري وأنكر الشهوة صدق وإن دعيت الجارية إلى فراش من له الخيار لا يبطل \* رهن المشتري أو أجره أو باعه على أنه بالخيار بطل خيار الرؤية ولو فلك أو مضت مدة الاجارة أو فسخ البيع بحكم الخيار لا يعود خيار الرؤية ويرد بالعيب \* الزيادة المتصلة المتولدة كالنكسب والغلة لا تمنع اجتماعاً فإن أجاز البيع فالنكسب والغلة له وإن فسخ فكذلك عندهما وعند الامام للبائع \* حجت الجارية عند المشتري وزال ثم زال ردها بالخيارين وبطلان يجرح المشتري ويجرح الاجنبي والعبد \* اشترى أرضا بالخيار وعليها كافر وزعها

الكار بتركه على أعلى الحالة الأولى لا ردها \* أخذ دارا يبيعها بالشفعة أو عرض على البائع يبطل خيار الشرط للرؤية والعرض على البيع للبائع الذي له الخيار بلا حضور المشتري لا يصح لكنه يبطل الخيار لأن نقضه لا يصح والفسخ بالاحضرة لا يفسخ وله أن

يرضى بعده وفي خيار البلوغ والخبرة يصح بلا حضور الآخر وذكر القاضي أنه يتوقف عندهما على علم صاحبة ان علم به في مدة الخدم راجز هذا في الفسخ بالقول أما بالفعل يجوز بلا علم (٤٦٨) الآخر بان كان الخيار للبائع في جارية فوطئها أو بابعها من غيره انفسخ وان للمشتري كان

بضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة وإذا ذهب به إلى الكوفة باصر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رحمه الله تعالى سواء أعار منه نصيبه أو أودعه بان قال انتفع به يوم ما في نوبتك واحفظها به يوم ما في نوبتي وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فكذلك الجواب ان أودعهما من الكوفي وان كان أعار نصيبه من الكوفي أو أجر يجب أن يضمن البصري نصيبه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كلان أودع البصري نصيبه لان امسالك الكوفي كالمسالك وان كان أعار منه لأجر على البصري لانه صار محالفا وان ارتفع إلى القاضي وقصا عليه القصة واختصم في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت إلى ما قاله الملم يقيم بينة على ذلك وان شاء القاضي صدقهما فيما قالاهم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في أيديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا بوجوب نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل إلى الغائب عن الفسطاط مع الآخر ويكون هذا أولى من الاجارة من غيره وتنجو هذه الاجارة عندهم جميعا وان أجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك بواجب من غيره ان وجد وتنجو هذه الاجارة وان أجر المشاع وان لم يجد أحدا بواجب نصيبه يودع نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل إلى المالك وان شاء ترك ذلك في أيديهما ~~هكذا~~ في المحيط \* تكاري الفسطاط إلى مكة ذاهبا وجائيا وخافه بركة فعليه الكراء ذاهبا وعليه قيمة الفسطاط يوم خلفه والفسطاط له فان لم يختصما حتى يج من قابل ورجع بالفسطاط فلا أجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي \* وذكر عن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه نأخذ كذا في المبسوط \* وإذا استأجر ذرا فيها صفا فذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط \* ولو استأجرت حليا معلوما يوما إلى الليل يبدل معلوم لتلبسه فبسته أكثر من يوم وليله صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ فلا نصير غاصبة قبل الطلب والحد الفاصل بين الامسالك للحفظ وبين الامسالك للاستعمال أنه اذا أمسك العين في موضع يسلك للاستعمال فيه فهو استعمال وان أمسكه في موضع لا يسلك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا سورت بالخيل أو تخالت بالسوار أو تعمم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان ألبسته غيرها في ذلك اليوم ضمنته يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية \* وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فبسته شهر انما جاءت به فعلها أجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما إلى الليل فان بدلها حبسته كل يوم بذلك الاجر فلم تردده إلى عشرة أيام فالاجارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة \* وكل مستأجر عين أو حيوان أو متاع أو دار اذا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب أجزا ما انتفع به فان اختلف في فساد في الزمان الماضي في جميع المسدة يحكم الحال وانقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالم في الحال وانفق على فساد في بعض المسدة واختلف في مقداره فالقول قول المستأجر مع عينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغياثة والله أعلم

#### باب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجبها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر

رجل دفع إلى خياط ثوبا بالخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سليمان الجوزجاني له أجز القطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* قال القاضي خفر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فحين استأجر دابة يذهب بها إلى منزله ويركبها إلى موضع قد سماه فدفعها إليه

ذلك اجارة لليبيع وفي الفصول لو الخيار للمشتري ففسخ أحدهما في مدته بلا محضر من الآخر لا يجوز وفي الاجارة الطويلة ففسخ أحدهما في مدته على الخلاف غير أن المشايخ أخذوا بقول الثاني فيها \* اشترى ديبا جابو بسطه ونظر إلى نقشه ونسخ مثله أو كتابا ونسخ منه لنفسه لا يبطل خياره ألا يرى أنه لو نسخ من كتاب لغيره موضوع بين يديه بل ارفعه لا يصير غاصبا وان قلب أوراقه ولو درس منه بطل خياره قال الفقيه الدراسة منه لا تبطل لانه امتحان كالاستخدام والكتابة منه تبطل لانه استعمال وبه نأخذ \* غصبه البائع من يد المشتري بالخيار لا يكون رضا بسقوط خياره \* المكمل أو الموزون لومن جنس في وعاء أو أوعية برؤية البعض بسقط خيار الرؤية ولو مختلفا كالعبيد والثياب لا وكذا الجوز والبيض وفي الكرم لا حتى يرى من كل نوع شيئا وفي التخييل رؤية البعض كافية وشرط رؤية ما هو المقصود من الدار كاصفي والشتوى ولوشتويان أو صيفيان فروية أحدهما كافية لارؤية المطبخ والاصطبل

والخلاصة في الجرازا كان فيهما مقصود كبيت طابق بشرط رؤيته وفي بيوت الغلة يكتفي برؤية الخارج كما هو جواب وذهب الرواية \* اختلفا في الرؤية حلف المشتري لانه أنكر الرؤية قبل الشراء \* أقرب قبض المشتري ثم قال لم وكله لا يصدق \* اشترى مغيبا في الارض

كالجزر والبصل ان لم ينبت ولم يعلم وجوده لا يجوز وان نبت وعلم وجوده جاز ثم ان كان الغيب مما يكال أو يوزن مقولاً كالبصل والجزر فقلعه  
البائع أو المشتري بأذنه قدر ايدخل تحت الكيل أو الوزن يثبت له الخيار حتى لورضي (٤٦٩) به لزمه الكل لان رؤية البعض فيها رؤية

الكل على ما ذكر وان  
قلعه المشتري بلا اذن البائع  
ان لم يكن للقلوع عثم فالقلع  
وعدمه بمنزلة وان له عثم  
بطل حق الرد ولزم البيع  
رضي بالقلوع أم لا ووجدى  
ناحية أخرى أقل أو أكثر  
أو لم يجد شيئاً لأنه قبل القلع  
كان نامياً وبه صار مواتاً  
وحدث العيب عند المشتري  
يمنع الرد وان كان يباع عدداً  
بعد القلع كالفجل ان قلعه  
البائع أو المشتري بأذنه يثبت  
له الخيار حتى لورضي به لا يلزم  
البيع في الكل لأنه عددي  
متفاوت بخلاف المكيل  
والموزون وان قلعه المشتري  
بلا اذن البائع لزمه البيع ولا  
يرد في المختار ولو قال المشتري  
أخاف ان قلعه ولم يصلح لي  
لا أمك الردي بل يزمى وقال  
البائع ان قلعه ربما  
لا ترضى به وأتضرر به أنا  
فقطوع انسان بالقلع فان  
تشاحق القاضى العقد  
بينهما \* نظرا الى الدهن  
في القسورة لا يكون رؤية  
حتى يصبه على يده أو أصبعه  
\* أخرج المسك من الناخفة  
لا يرد له لرؤية ولا يعيب الا  
اذا لم يكن في الاخراج ضرر  
يرد \* اشترى جبة مبطنة  
فرأى بطنها له الخيار الا اذا  
كانت البطانة مقصودة وان  
رأى ظهارها بطل الخيار الا  
اذا كانت الظهارة مقصودة

وذهب بها الى منزله ثم بدله ذلك فردتها فعليه \* ممن الاجر بحسب ما ذهب الى منزله وفي نوادر ابن سميعة عن  
محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر  
للخياط ولا يجبر الخياط على أن يعيد العمل لانه لو أجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى  
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه أن يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض عمله  
فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا جمل في بعض الطريق فخرقه ورجع وأعاد  
الحل الى الموضع الاول لأجره كذا ذكر في الفتاوى ولم يذ كر الجبر وينبغي أن يجبر كما في المسئلة المتقدمة  
ومسئلة السفينة التي بعدها وكذلك الملاح اذا جمل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضررت الريح  
السفينة وورثتها الى مكان العقد فلا أجر للملاح ان لم يكن الذي اكترى معه لان العمل لم يكن مسلماً اليه وان  
كان معه فعليه الكراء لان العمل صار مسلماً اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة أجبره على الاعادة  
الى الموضع المشروط وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى  
الملاح أن يسلمه في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له أجر المثل فيما سار وان قال الذي  
اكترى السفينة بعد ما ردتها للريح لا حاجة لي في سفينتك أنا اكترى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في  
الذخيرة \* ولو اشترى بغلاً الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فردته الى موضعه فعليه  
الاجر بقدر ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليس بغني الى حيث استأجرته وله على الذي  
شارطته عليه قال ان شاء الآخر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يملك  
من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال وعلى هذا السفينة كذا في المحيط  
\* وان استأجره ليحيى بعماله فمات بعضهم فجاء من بقي فله أجره بحسب ما قاله الفقيه أبو جعفر الهندواني هذا اذا  
كان عماله معالومين حتى يكون الاجر مقابلاً ليجملتهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله كذا في التبيين  
وهكذا في الكافي والهداية \* ولو ذهب ولم يحمل أحداً منهم لم يستوجب شيئاً كذا في التتارخانية \* وان  
استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويحيى بمجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا نقد مات فترك الكتاب ثمة أو  
مزقه ولم يرد كانه له أجر الذهاب في قولهم لانه لم يقبض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي أن لا يجبر الاجر لانه اذا  
ترك الكتاب ثم انتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه هكذا في فتاوى  
فاضل خن \* ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحيى بمجوابه فذهب فوجد فلا نامة فارد  
الكتاب لأجره عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه أو  
وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذ كر انه اذا وجد فلا نامة فترك الكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال  
هذا على الاختلاف الذي ذكرنا منهم من قال هاهنا يجب أجر الذهاب بالاتفاق وهذا اذا شرط عليه  
الحجى بالجواب وان لم يشترط عليه الحجى بالجواب لم يذ كر في الكتاب فنقول اذا لم يشترط وترك الكتاب  
ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بأن كان غائباً أو الى وارثه ان كان ميتاً فانه يستحق الاجر كذا لو وجد  
فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كذا لانه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجد  
لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي  
الكتاب هاهنا لا يستحق أجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة \* وأجمعوا على أنه لو ذهب الى فلان  
بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لا أجر له وفيما اذا شرط عليه الحجى بمجوابه اذا دفع الى فلان وأتى بالجواب فله  
الاجر كله كذا في المحيط \* استأجر رجلاً لتبليغ رسالته الى فلان فوجد ادفعه ميتاً أو غائباً فبلغ  
الرسالة الى وارثه ان كان ميتاً أو الى أحد ليوصل اليه ان كان غائباً أو لم يبلغها الى أحد وعاد استحق الاجرة  
بالاجماع هكذا في الصغرى \* ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط \* وأجمعوا

\* وفي البساط والطنافسة اذا لم ير الظهارة له الخيار \* ولا بد في شاة القنية من رؤية الضرع وفي شاة اللحم لا بد من الجس ورؤية الحافر والناصية  
لا تبطل الخيار ورؤية العنق والساق والفخذ والجنب يبطل وعن الامام أن في الدواب يتمسك بالنظر الى الفخذ والساق أو الصدر والجنب

أو الوجه ولوربط وجه المكعب إلى وجه المكعب ورأى ظهرهما له الخيار ونظر إلى الوجه لا الصرم بطل الخيار لان الصرم تبع الوجه ورأى جارية فلم يشترها ثم اشتراها وهي (٤٧٠) منتقبة ولم يعلم أنها هي له الخيار لعدم الرضا ورأى في يده ثوبين واف أحدهما في ثوب وباعه له الخيار ولولفهما ما وباعهما هذا عشرة وهذا عشرين له الخيار لانه ربح ما جعل الثمن الاكثر لا ردهما ولو باعهما بثمن واحد لا خيار وثبت خيار الرؤية في كل عقد يقبل الفسخ كالاجارة والقسمة والصلح عن دعوى مال الا في المسلم فيه والدرهم والدنانير غير موقفة ويكون فسخا من الاصل ان فسخها قبل قبض وبعده قبل الرؤية وبعدها لانه غير لازم ولوجود السبب بعد الرؤية بلا قضاء ورضا بحضرة الآخر الا عند الثاني وكلا الخيارين لا يورث

علي أنه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا أو وجدته ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده أنه لا أجر عليه كذا في الذخيرة • هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل تكارى سفينة ليذهب بها لموضع فيحمل كذا ويحي به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي أمره بنقله فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال أكثرهم منك على أن تحمل لي طعاما الى هاهنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلاشئ له من الكراء كذا في محيط السرخسي • استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من ههنا الى جولة فقال المكاري ذهب فجا وجدت هناك جولة ان صدقه المستكرى فيه لزمه أجر الذهاب وفي مجموع التوازن استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزمه أجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لا أجر عليه كذا في الوجيز للكردي • استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من مطمورة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحولته ورجوعه ويلزمه ما سمي له من ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر وهذا اذا سمي المطمورة فان لم يسم يتقرر الى أجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمي له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى • وفي تناوي الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة أو ليحمل الحنطة من قسرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طخت أو لم يجد الحنطة في القسرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجر منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجر منك هذه الدابة ب درهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فها هنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط • ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوفلانا اليه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا فله الاجر كذا في خزانة المفتين والله أعلم

### الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنهما وما لا يمنع وفي تصرفات الآخر

اذا استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحمنا ان كان للمستأجر أن يسكنها وأن يسكنها وله أن يضع متاعه فيها وله أن يعمل فيها ما بدله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب أما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحى والحداة والقصاره فليس له ذلك الا برضا صاحبه بعض مشايخنا قالوا أراد بالرحى الماء ورحى الثور لرحى اليد وبعض مشايخنا قالوا ان كان رضى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط • والمستأجر أن يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربوط ليس له التخلل المربوط وفي شرح الشافى ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أما المنازل بخارى فتصديق عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة انسانا فأت أو هدمت حائطاً لم يضمن كذا في الخلاصة • رجل تكارى منزلا من دار وفي الدار سكان غير فأدخل دابة في الدار وأوقعها على بابها فضربت انسانا فأت أو هدمت حائطاً أو دخل ضيف له دابة في الدار وأوقعها على بابها فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف الا أن يكون هو على الدابة حين وطئت انسانا فيئذ يضمن كذا في المبسوط • ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وعلى هذا ينبغي أن يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغنى عنه وقد جرت العادة بان يدق أهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء هكذا في التبيين • فلأنه أقعد فيه احدا أو قصارا أو عمل ذلك بنفسه فانه مدمر شيء من البناء ضمن قيمة ذلك

الشركة في المجتمع عيب • اشترى أرضا على أنه كذا جربا أو يبدرا على أنه كذا كلبا أو نخيلا على أنه كذا كذا كرم ما فوجد أن نص والحدود في الارض والنخيل كذا كرم أو حنطة جزا فأنقص قبل قبض بالحقاق لا خيار له بخلاف ما اذا اشترى رطبا



فصار ترأجيت بخير لان الاسم قد تغير بالكيفية \* ولو وجد المشتري موهونا أو مستأجره الخيار \* باع بالخيار بعد رمضان ثلاثة أيام كان بالخيار فيه وثلاثة بعده ولو قال لا خيار لك في رمضان بل بعد ثلاثة فسد فيما يروى (٤٧١) عن محمد وعن الثاني أنه يصح وله الخيار بعد المدة \* الاستخدام والرغوب بلا سفر والبس اختيار \* التسديس رضا واستخدام الجارية كالعبد \* قبلته بشهوة وأقر به المشتري بطل الخيار عند الاماين وكذا يصير مراجعاه وعن الثاني ان فعلت اختلاسا وهو كاره لا يكون رضا ولا مراجعا وعن محمد في الرجعة روايتان والفرق أن ابطال الخيار معناه ادخال الشيء في ملك والامة لا تلي ذلك أما الرجعة فاستدامة الملك للقائم ولا ادخال فيها فلكت والقبلة قد تكون بلا شهوة \* وقال محمد رحمه الله اذا ادعى المشتري قبلة بلا شهوة فالقول له وان برهن على أنها بشهوة ففي الجامع أنها تسمع وفي الفتاوى لا لعدم اطلاعها عليها بخلاف الجامع لانه عاين والحكم متعلق بعينه \* السكنى ابتداء في القسمة والبيع دليل الرضا في بطل خيار الشرط والرؤية والعيب باع بالخيار وتقا بضاؤا تلف البائع الثمن ان نقدا لا يكون رضا وان عرضا فرضا وان هلك \* باضت الدجاجة أو ولدت الشاة المشتراة بالخيار بطل الخيار الا أن تكون البيضة مذكورة والسخله هبته \* وعن محمد باع بيضة على أنه بالخيار فخرج منها فرخ بلا فعل المشتري وكان قضيا

ذلك لان الانهدام أثر الحدادة والقصورة لا أثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية \* ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي أن يجب الاجر كذا في الذخيرة \* وان لم يندم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصورة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الاجر والمستاجر في ذلك فقال المستاجر استأجرت للحدادة وقال الاجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الاجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان أقاما البيئة فالبيئة بينة المستاجر كذا في النهاية \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا على أن يقعد فيها حدا فادأ أن يقعد فيها اقصارا فله ذلك ان كانت مضرة - ما واحدة أو كانت مضرة القصارا قل وكذلك الرضى على هذا كذا في المحيط \* رجل تكارى منزلا أو دارا من رجل على أن يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة أو شعير أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار أن يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيه اقطع فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كالو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استأجر حاتونان من رجل وحاتونان آخر فغصب أحدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما أقصد من الحائط ويضمن أجر الحاتونين بتمامه كذا في الفصول العمادية \* واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكرهوا من المنزل بيتا أو أنزلوا انسانا بغير أجر فأنهم يضمنون البيت الذي أسكنوه فيه - ذاعلى وجهين اما أن يندم من سكنى الساكن أو من غيره وفي الحالتين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكاها فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بهما ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن فالساكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالايجاع وهل له تضمين الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* واذا تكارى يتناول بسم ما يعمل فيه فسكنه وأسكن معه فيه غيره فأنهم يضمنون سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط \* وليس للاجر أن يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطف الا اذا دخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا أعار داره ثم أدخل الدابة بلا اذن المستأجر حيث يجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا أجره كل الدار اما اذا كان لم يؤاجر حصنه له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردرى \* واذا تكارى دارا من رجل شهر ابدروهم وفي الدار بئر فامر الاجر المستأجر أن يكس البئر ويخرج ترابها منها فأخرج فالتقاها في حن الدار فعطف به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في حن الدار أو لم ياذن هذا اذا كنس المستأجر البئر وألقى الطين في حن الدار وان فعل الاجر ذلك وألقى الطين في حن الدار فعطف به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار المستأجرة فعطف به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في حن الدار وان حصل الالتقاء خارج الدار في طريق المسلمين فعطف به انسان فالمتقي ضامن الاجر والمستاجر في ذلك على سواء كذا في المحيط \* مستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله أن يتدفيه وتداوى يستنجي بجم داره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية \* رجل استأجر أرضا ليزرع فله الشرب والطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها \* استأجر أرضا سنة على أن يزرع فيها ماشا فله أن يزرع فيها زرعين ربيعا وآخر يقيا كذا في القنية \* رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما ما يتنا على حدة فعمل كل واحد منهما ما أعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فأنهم يضمنون كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل

بازن البائع لا يلزم البيع لما أنه تحول عن حاله وكذا اذا اشترى كفى بالخيار فصار ترأجعه قبضه \* وعنه اشترى بئرًا فوقع فيها فارة فزح عشرون أو استقى منها الشرب أو الوضوء لا يبطل خياره وان سقى زرعه بطل \* وعن محمد كان الخيار للبائع فابرا المشتري عن الثمن فامضاء

للبيع ولو لمشتري فابراه من الثمن ان شاء رده ولا شيء له وان شاء امضاه بلا عن لابرأه وعن الثاني ان ابرأه البائع والخيار له فسخ البيع وعنه أنه ليس بفسخ ولا امضاء ولو حلب البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مالم يتلف اللبن وقبض الثمن اذا كان الخيار

للبائع لا يبيكون امضاء \* اشتري عبد بالخيار ثم رآه يحجم الناس بأجر فسكت فهو رضوان بغير أجر لانه بمنزلة خدمة حتى لو قال اجمني فليس برضا \* شرط في البيع وسع لشبوت خيار الرؤية رؤية رؤس الاشجار ونص هنا أنه ليس بشرط بل اذا رأى من خارج البستان ولم يخله وشجره أو رأى ظاهر الدار ثبت خيار الرؤية وهذا مؤول بأنه رأى رؤس الاشجار كلها ورأى ظاهر الدار ولم يكن فيها بناء فان فيها بناء ولم يره لا يثبت خيار الرؤية وما ذكر أنه اذا رأى الاشجار من الخارج يبطل الخيار بناء على عرفهم ورؤية الوكيل بالشراء رؤية الموكل واذا وكل انسانا بالشراء أو أرسل قبل الشراء أو رآه ثم اشتراه الموكل أو المرسل بنفسه يثبت للموكل خيار الرؤية لا للوكيل \* قبض الرسول والوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الرؤية للموكل والمرسل كقبضه والتوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية الموكل حتى لو اشترى شيئاً لم يره فوكل رجلاً فقال ان رضىت فخذ لا يجوز وان كان الموكل رآه ولم يره الوكيل له الخيار \* وعن الامام اشترى ثياباً في حراب

واحد منهم ما يبت صاحبه من غير ان ذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهم ما انهم يهدم من سكناه عندهم جميعاً كذا في المحيط \* رجلان استأجرا حائطاً يملآن فيه بأنفسهما فعمل أحدهما فاستأجر أحدهما فاقعده معه في الحائط وأبى الآخر أن يدعه قال له أن يقعد في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضرراً بيننا الا أنه اذا أدخل ضرراً على شريكه فحينئذ يمنع من ذلك وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعاً من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحائط حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجرا حائطاً وشرطاً فيما بينهما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهدأ أحدهما لا يلزم شيئاً وان كان هذا الشرط مع الآخر ففسد العقد كذا في الغيانية \* استأجر حائطاً من سبيل الدار لانه لا يلزم شيئاً ان لم يضر بالبناء وليس لمستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطبل كذا في القنية \* واذا بنى المستأجر تتورا أو كائناً في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران أو احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار أو بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنوير شيئاً لا يضره الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو أوقد ناراً لا يوقد مثله في التنوير كان ضامناً كذا في الفصول العمادية والظهيرية \* ومن استأجر أرضاً أو اسكنه عماراً فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكاً أو تبنياً في أرضه فذهبت الرياح بالشرارات الى أرض جاره فاحترق زرعها كانت النار به مدم من أرض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب أرضه على وجه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لان له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره الى أرض جاره كذا في غاية البيان \* استأجر دابة بعينها ليجعل عليها حملاً مقدراً فاذا زاد المكارى ليجعل عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر فله مستأجر أن يمنع المكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر داراً وشغل رب الدار بعض متاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الاجر بحصته كذا في الصغرى \* ذكر في شرح الطحاوي أن المستأجر أن يعبر ويودع ويؤجر ذكراً المشتهة مطلقاً وتأويلها اذا كان المستأجر شيئاً لا يتفاوت الناس في الاتفاق به أما اذا كان شيئاً يتفاوت الناس في الاتفاق به فليس له أن يؤجر ولا أن يعبر حتى ان من استأجر دابة ليعبر بها بنفسه ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعبره كذا في الذخيرة \* ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الاجر فله أن يتخذه مفتحاً آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية \* وفي فتاوى آهوسن القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى أعطى المستأجر رجلاً غريباً فاجرة المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذا جب الضمان عند الهلاك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليماً ولو أخذ منه بغير رضاه يجب الاجر لانه ولاية لاسترداد كذا في التارخانية والله أعلم

### الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى

ويجوز أخذ أجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* واذا استأجر الرجل حماماً شهراً معلومة بالجرم معلوم فهو جائز فان كان حماماً للرجل وحماماً للنساء وقد حددته ما جيعاً الا أنه سمي في الاجارة حماماً فالقياس أن لا تجوز هذه الاجارة وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحداً والذهلي واحد أما اذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسمي ما كذا في المحيط \* استأجر حماماً بمجوده فدخل في العقد تابعه من غيره كالحقوق نحو بئر الماء ومسيل ماء الحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به بدون عمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل

هروى فاره من كل ثوب قطعة زال خياره والا \* المشتري لو اشياء من العدييات المتفاوتة لا يسقط ما لم ير الكل وإن من المتفاوتة أو المكيال أو الموزون فان في وعاء رؤية البعض يسقط خيار البقية اذا كان الباقي على تلك الصفة وان في وعاءين قال أهل

بلغ لا يكون كروية الكل وقال مشايخ العراق يكون وبه نأخذ \* ولوزغم المشتري أنه لم يجد الباقي على تلك والبائع أنه وجد كذا قال القول للبائع والبيئة على المشتري \* والبيض والجوز من المتفاوتة في هذا الحكم \* وشراء كرش الشاة (٤٧٣) قبل الذبح لا يجوز بعده قبل السلخ

يجوز وله الخيار وإذا سقط خيار الرؤية لا يعود إلا رواية عن الثاني كالأمر من المشتري من غيره أو باع فرد عليه بقضاء \* وعن محمد أشتري عبد بن بلف فقضهما وقال رضى به هذا ردهما إلا أن الرضا أحدهما لا يوجب الرضا بالآخر فملك رد الآخر ومن ضرورته ممكنة رد المرضي لثلا يلزم تفريق الصفقة وإن عرض أحدهما على البيع لم يكن له ردهما إلا بالعرض ثبت اللزوم حكما والناصب حكما لا مزل فيلزم في الكل ضرورة وكذا لو كانا في يد البائع فرأى أحدهما وقبضه يكون راضيا بهما \* وعن الثاني أنه سوى بين الرضا بأحدهما وعرض أحدهما على البيع ولم يجعل كلامهم ما دليل الرضا بالآخر فقال لا يلزم فيه - ما لا برضاها أو بعرضهما على البيع وعن الإمام أنه لو رآهما ورضى بأحدهما يكون راضيا بهما وإن رأى أحدهما ورضى به يقتصر عليه ورؤية البطانة لا تكون رضا بالارؤية الظهارة إذا كانت البطانة أدون من الظهارة أما إذا كانت أكثر ثمن من الظهارة فسر رؤيتها كافية إلا إذا كانت الظهارة فائقة فلا بد من رؤيتهما حينئذ \* قال ابن

مائه وبثروه ولو شرط لهذه الأشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمرمته مع الآخر وأذن له أن ينفعها عليه جاز وهو الحيلة ويكون هو نائب عنه في الاتفاق كالأمر من رب الدابة المستأجر أن ينفع على دابته بعض الاجرة يجوز استحسانا أو يقول تركت أجرة شهرين لمرة الحمام يجوز \* ولو قال أنفقت في مرمته كذا لم يصدق إلا بحجة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغياثة \* وإن أراد المستأجر أن يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة أن يدفع العشرة إلى رب الحمام ثم يدفعها لرب الحمام اليه وبأمره باتفاقها في مرمته الحمام فيكون أمينا وحيلة أخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر أن يجعل المقدار المرمته عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفع لأن العدل أمين كذا في المحيط \* ولو جعل بينهما ما رجلا يقبضه أو ينفعها على الحمام فقال المستأجر دفعته اليه وكذب رب الحمام فإن أقر العدل بقبضها برئ المستأجر وإن كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط \* وإن فسدت بر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزح جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغياثة \* وعلق الحمام ورماده عند مضى المادة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو أنكر المستأجر كون الرماض من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارة الحمام نقل الرماض والسرقين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الآخر في الاجارة فسدت الاجارة وإن شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشر طلائ فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو امتلأت البالوعة من جهة المستأجر فعلى الآخر تفريغها كذا في محيط السرخسي \* وإذا استأجر حمامين شهر ورأسماة كل شهر بكذا فأنهم أحدهما قبل قبضه ما قبله أن يترك الباقي وإنهم بعد قبضه ما قبل الباقي له لازم بحصته من الاجر كذا في المبسوط \* إذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم إلى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وأى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط \* وإذا استأجر حماما واحدا فأنهم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط \* رجل أجرة حماما سنة ثم إن الآخر أجرة في أثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد إلى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر حماما وعبد يقوم على الحمام فأنهم أحدهما بعد قبضه ما قبله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وإن كان استأجره لا يقوم عليه لم يكن له تركه كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بغير قدره واستأجر القدر من غيره فأنكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر اقل صاحب الحمام أجرة لانه سلم الحمام اليه كما التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع به بان استأجر قدرا أخرى فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما إذا كانت القدر لرب الحمام فأنكسرت فان هنالك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط \* دخل بدائق على أن يتزوجه صاحب الحمام أو بفلس على أن يغسل فهو فاسد قياسا وجائز استحسانا للعرف والاعمال كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بأجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة وأراد أن يردها الحمام قال إن لم يعمل الحمامية فله أن يردها الحمام كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر حماما شهر فاعمل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر الثاني وروى عن أصحابنا رجهم الله تعالى أن عليه أجر الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روى في الدار وحي عن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما كانوا وقفا بين الرايتين وقالوا من قال لا يجب الاجر محمول على داروخام لم يعد الاستغلال فاما إذا كانا معدين للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله أن يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان أصل المنفعة حاصل لا يجب الاجر

(٦٠ - فتاوى رابع) مماعة القاضي قلت لمجد إذا رأى أسفل الطنفسة لا وجهها قال لا خيار له لأن هذا شيء واحد والاول شيان \* وعن الامام إذا رأى وجه البساط ليس له الرجوع اشتري جز بين جز رافق لم يقض الجز فوجده جيدا ثم قلع الحبيب الآخر فاذا هو معيب

لا يرد ويرجع بنقصان الغيب \* اشترى الجزر الداخل في الارض ان اشترى ما ظهر جازوا ما في الارض لا اشترى جزرا في جوالق في أعلاه  
طوال وفي أسفله قصاران القصار يشترى (٤٧٤) مما يشترى به الطوال لا يرد ولا يرد \* ولو اشترى شيئا غيبا في الارض كالجزر والبصل

عند الامام له الخيار ما لم يزل  
الكل \* وكله بشرائه عند  
بعينه وقد كان الموكل رآه أو  
علم بعينه لا يرد له الموكل وان  
عبد ابغى عنه فراه الوكيل  
أو علم بعينه رده وان كان  
وكيله رآه ثم اشتراه لا خيار  
للوكيل ولا للموكل لرجوع  
الحقوق اليه \* اشترى أرزا  
في جوالقين وأنفق أحدهما  
ثم رأى الآخر ان كان الثاني  
دون الاول يرد بالعيب والا  
لا \* اشترى زقا فامن دهن  
وذاق واحدا ان كان الكل  
من نوع على صفة واحدة  
بطل خيار الكل والا لا \*  
رأى دارا ولم يقبل نيك آمد  
ولا سند آمد ولا به آمد  
ولكن قال اشهدوا على أني  
شريته بطل خيار الرؤية لان  
الشهادتين على تقرير الملك  
وبه يبطل خيار الرؤية \* باع  
بخيار ثلاثة أيام فزاد المشتري  
في الثمن ليحجز البائع البيع  
جاز وصادرا \* ثم ما تنافسا  
العقد وعقد آخر بالثمن  
الثاني \* كل تصرف صحيح بجهة  
لا يجوز نقضه ما لم يبطل تلك  
الجهة قطعا كمن باع بالخيار  
ونفذ المشتري الثمن في  
مدة الخيار أو جعل المشتجر  
الاجرة قبل استيفاء المنفعة  
أو قضى الى أجنبي دينابلا  
أمر الدائن لا يملك الاسترداد  
لاحتمال أن يقع غنا  
وأجرة وقضاء عن دين وفي

بقدر ما مضى ولو استأجر جاما ودخل الاجر مع بعض أصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد  
بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شي من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى  
\* وفي مجموع النوازل استأجر جاما لم يدل بمعلوم على أن عليه الاجرة حال جرائه وانقطعت فلهذا الشرط مخالف  
مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحا بالبيت  
الذي هو فيه ومناعهما بعشرة دراهم كل شهر ثم طحن فيها طحينين بالثلثين درهم ما في الشهر فربح عشرين  
هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما أن أصل شيئا ينتفع به في الرعي بان كرى نهرها أو نقب الحجر أو لم  
يصالح فان لم يصلح فان كان يلى الطحن بنفسه تطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطحن  
بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة وان كان أصل شيئا فانه تطيب له وان كان لا يلى الطحن بنفسه كذا في المحيط  
\* اذا استأجر موضعاً على نهر لا يبنى عليه بناء ويتخذ عليه ربح ما على أن الحجارة والمتاع والحديد والبناء من  
عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فلا جزم كذا في المبسوط \* واذا  
خاف رب الرعي أن ينقطع الماء فنفسخ الاجارة فاسترى البيت والحجرين والمتاع خاصة فهو جائز فان  
انقطع الماء يكون عندها وكذلك لو شرط أن لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط  
\* طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما من رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمة  
الحمام باذن مؤجرها فأراد أن يرجع عما أنفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما أنفق على الذي أذن له في  
الانفاق وهو مؤجرها لانه أنفقها باذنه فيصير كأن المؤجر هو الذي أنفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك  
في الطاحونة اذا كان الانفاق والمرمة باذنه أو بأمر القاضى فان القاضى يأمره أو لا بالمرمة فان لم يفعل  
يأذن لشريكه بالانفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر ربحا لطحن  
الحنطة وطحن بها ما مثل الحنطة أو دونها ضاررا لا يصير مخالفا وان فوقها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز  
للكردى \* قال رضى الله عنه ما سألته عن طاحونة بين رجلين أنلأنا فاجر صاحب الثلثين نصيبه  
فتصرف المستأجر في الكل فأراد صاحب الثلث أن يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في  
نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له أن يمنع من الانتفاع أو اجارة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح  
وان حكم حاكم من حكاه المسلمين بحجة ذلك فيمنع ذلك للمستأجر أن ينتفع به اليومين ويترك الانتفاع بها  
في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث واصحاب الثلث أن يقول أنا أغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان  
ذلك مما لا يضرب بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجرا أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بحجة الاجارة  
لم يكن لصاحب الثلث أن يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضرب بالحمام ولا يضرب بالطاحونة  
ولكن ينبغي أن يتأيا فينتفع صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر أو يتأيا أكثر من  
الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة القليلة يضرب بالحمام فلا يمكن أحدهما باضربه كذا  
في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر الرجل ربحا من رجل وبينهما من آخر وبغيرهما من آخر فاستأجر الكل صفقة  
واحدة كل شهر بأجر معلوم فأجر واحد ذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه  
ربح ما قد ذهب وجاء آخر ربحا أخرى ومناعهما فنصبها في البيت واشترى كاعلى أن يتقبل من الناس  
الحنطة والشعير فيطحنهما فاما كسبه فهو بينهما منصفان فهو جائز ومناعه لاه وطحنهما فاجر بينهما منصفان  
وليس للرجل ولا للبيت اجرة ولو أجر الربح بأجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الربح  
ولصاحب البيت أجر مثل بيته ونفسه على صاحب الربح اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا أجازه نصف  
أجر مثل أجر الربح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال واذا كان لرجل بيت ونهر  
وربح ومناعهما فانه كسرا الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجر ابغى أمر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر

المتقى ان المدينون يملك استرداده \* (الثامن في بيع اب وام ووصى) \* الواحد لا يصح بائعا ومشتريا  
من نفسه الا لو اذوا لجد عند عدم الاب فانهم ما يملكانه بمثل القيمة أو بما يتغابن في ظاهر الرواية ويكتفى بعبارة واحدة كقوله بعثت عبدى

من ابني أو اشترت عبدة أو بيعت عبداً ابني هذا من ابني هذا عندنا والشافعي يشترط عيارتين ويكون أصيلاً في حق نفسه نائباً عن صغيره فإذا بلغ أو بلغا فالعهد عليه \* ولو اشترى مال ولده لا يبرأ عن الثمن حتى يسلمه إلى وصي ينصبه (٤٧٥) القاضي ثم يردده وصيه إلى الوالد ويكون معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو مسمى في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الأعلى برضا من صاحبه على أن الكسب بينهما منصفان وعلى أن يعملأنا بنفسهما في أجر الحجر الأعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الأعلى وإن تقبل كل واحد منهم فهو بينهم هكذا في المحيط \* طاحونة مشتركة عرصتها بين رجلين والطاحونة لاحدهما خاصة يعني الاجار اجر من رجل بأجرة معاومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أن رجلاً ابني على نهر يبتاعون صب فيه رحي بغير إذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب مالا كان له الكسب وبصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة \* ركب المستأجر في الطاحونة حجراً أو حديداً أو شيئاً آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيها أن بأمر المؤجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم

### \*( الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمنقود عليه ) \*

قال ونحوها الكفالة والحالة في جميع الاجارات بالاجرة في عاجلها وأجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع أو باستراط التججيل أو لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط خلافه في تججيل أو تأجيل وان عمل الكفيل بالاجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل كذا في المحيط \* وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر بالاجر حتى يؤذيه ولا يئنه ان لم يئنه به صاحبه فله أن يلزم المكفول عنه حتى يفكه أو يؤذيه عنه كذا في المبسوط \* ولو اختلف الاجر والكفيل والمستأجر في مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآخر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فقال قول المستأجر لانكاره الزيادة يؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو أقاموا جميعاً اليئنه فالبيئنه للاجر كذا في المحيط \* ولو أقام الطالب بيئنه يأخذ أيهم ما شاء كذا في الوجيز للكردي \* وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كانت ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر بالجر المثل كذا في المحيط \* لو استأجر خياط الخياط له ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل به انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذ لم تصح الكفالة بالخياطة وخط الكفيل يرجع على صاحب الثوب بالجر مثل عمله واذا صحت الكفالة وخط الكفيل يرجع على المكفول عنه بالجر مثل عمله بالغاما بالغ اذا كانت الكفالة بأمره هكذا في المحيط \* لو استأجر منه بالاجر أعيانها يحمل عليها ما عا مسمى الى بلد معاوم وكفل له رجل بالحمولة جاز ولو استأجر بالاجر أعيانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا عمل المستأجر بالاجر وكفل له رجل بالاجر ان انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط \* والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*( الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين ) \*

( الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر في البدل أو في المبدل أو بين الشاهدين )  
وان اختلفا به - اذ انقضت المدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع بيئنه والبيئنه بيئنه الاجر ولو اتفقا أنه سلم في أول المدة أو المسافة واختلفا في حدوث العارض فقال المستأجر عرض لي مانع عن الانتفاع به من مرض أو غصب أو باق وبج - المأجور ذلك فان كان ذلك العارض قائماً

ان محمداً أو مستورا صح وان مفسداً او انقضه اذا بلغ الا اذا كان خيراً بان باع بضع قيمته وفي بيع منقوله روايتان في رواية لا يجوز الا ان يكون خيراً وهو اختيار الصدرو عليه الفتوى وفي رواية يجوز ويوضع الثمن على يد عدل \* باع مال ولده ثم ادعى فيه الغبن الفاحش لا يسمع

ودعيه عنده \* ولو باع من ولده وهو فيه لا يكون قابضاً حتى يخليه \* وذكر في زيادات الاستروشي أن القاضي اذا باع مال أحد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الاب أو الوصي لم يجز وذكر الوار على عكسه وضم الوصي الى القاضي وقال يلى الاب ذلك لا الوصي والقاضي والطعاوى الحد في شراء ماله وبيعه كالأب والوصي في بيع ماله وشراؤه من الاجنبي كالأب أيضاً الا في البيع والشراء من نفسه ولا يملك الاب التوكيل لبيع مال ولده أو اشتراؤه الا اذا كان الاب حاضراً وقبل لانه لا يقوم مقام الاب من كل وجه وكذا لو وكل واحداً ببيع مال ابنه من ابنه الآخر فاذا وكل وكيلين يصح ولا يملك الوصي بان باع مال أحد الصغيرين من الآخر عند الامام خلافاً للثاني \* والحاصل لا يلى الوصي بيع مال أحدهما من الآخر ويجوز من الاب اذا لم يفحش الغبن واختار صاحب الحصران الاب في شراء مال الصغير لنفسه بمثل قيمته أو بغبن يسير والوصي لو اشترى بمثل القيمة أو يسير لنفسه لا اجماعاً أو بأكثر يجوز الا عند محمد وان باع الاب عقار الصغير بالقيمة العدل من غيره

وده بم يسرى الحيوان فاحش ان كثرته وفي العروض دما نرذه وفي العقارب دما نرذه وهذا في الشيء الذي ليس له قيمة معاومة كالشباب أمان في  
الخبر والحم وماله قيمة مقدرة فالوكيل (٤٧٦) بالشراء اذا أراد فيه باقل أو أكثر لا يتخذ على الموكل \* باع الاب مال ابنه وسلم لا يملك استبداده

عند ان خصومة فالقول قول المستأجر مع عينة البينة وان لم يكن فأما فالقول قول المؤجر مع عينة على علمه  
ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع فالقول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو اختلفا  
في قبض الاجرة قبل القبض أو في مدة الاجارة يتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب \* اختلفا في مضي  
المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية \* واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعى  
هو المؤجر أو المستأجر فشهد أحدهما بعينه ما ادعى المدعى والاخر باقل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن  
أصحنا من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البديل  
لا يتمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي أن يكون على الخلاف  
عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالاقل كافي دعوى الدين اذا ادعى المدعى ستة وشهدها أحد  
الشاهدين والاخر بخمسة قال رضي الله عنه والاصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان  
الاجرة بديل في عقد المعاوضة كالنقود في البيع فلا بد أن يكون مكذبا أحد شاهديه فيتمنع قبول شهادته وان لم  
يكن له ما يثبت وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفوا تراو كذا ان كانت  
دابة فقال المستكرى من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراة بعشرة والصراة النصف  
تحالفوا وبعد ما حلغا ان قامت البينة لاحدهما أخذت ببينته وان قامت لهما بينة أخذت ببينة قرب الدابة  
على الاخر وبينة المستأجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول أو لا الى بغداد  
باني عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبينة ببينة قرب الدابة وان كان قدر كرها الى  
بغداد وقال قد أعتى الدابة وقد قال صاحبها \* كرهتم انك بدركهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان  
عليه ولا أجر فان أقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدركهم والاخر بدركهم ونصف فانه يقضى له بدركهم  
كذا في المبسوط \* أنكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهد أنه دفع اليه ليصغره أجر وشهد الاخر ليصغره  
أصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه أكرهه دابتين باعيا منهما بعشرة  
دراهم الى بغداد وأقام على ذلك البينة وأقام رب الدابتين البينة أنه أكرهه احدهما بعينهما الى بغداد بعشرة  
دراهم كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا  
كان أجر مثلهما على السواء ثم رجوع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر وأما اذا اختلفا في جنس الاجر بأن قال  
صاحب الدابة أكرهتم احدهما الى بغداد ببينار وأقام البينة على ذلك وأقام المستكرى البينة أنه  
استكرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد ببينار وبخمسة دراهم اذا  
كان أجر مثلهما على السواء كذا في المحيط \* ولو أكره دابتين احدهما بعينهما الى الحيرة والاخرى الى  
القادسية فخا وزهما الى القادسية فنفقت احدهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد أكرهتم الى  
الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكرى هي التي أكرهتم الى القادسية فالقول قول المكري  
وضمن المستكرى قيمتها كذا في الغنيانة \* وان ادعى المستأجر الاجارة وحدها صاحب الدابة فشهد  
شاهد أنه استأجرها لركبها الى بغداد بعشرة وشهد الاخر أنه استأجرها لركبها او يحمله عليها هذا المتاع  
والمستأجر يدعي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حولتين كذا في المبسوط \* رجل ركب سفينة  
رجل من ترمذ (١) الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جلتك الى أمل بخمسة دراهم وقال  
الراكب استأجرني لاحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما وليست البداهة بين  
أحدهما باولى من الاخر فكان للقاضي أن يبدأ بهما شاموا وان أقرع كان حسنة فان حلفا لأجر لاحدهما  
على صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا

يجب حتى يستوفى الثمن  
بخلاف ما اذا سلم الصغيرة  
حيث يملك المنع لاخذ  
صداقها \* اشترى خادما  
لابنه الصغير لا يرجع عليه  
بالثمن وكذا ان مات قبل  
الاداء يؤخذ من تركته  
كدينه الا اذا أشهد أنه أخذه  
لابنه ليرجع بثمنه على ابنه  
ويعتبر الاشهاد وقت الشراء  
وقيل وقت نقد الثمن وفي  
الوصي يرجع أشهد ام لا  
وعن محمد اذا لم يشهد على  
الرجوع لكنسه نواه وقت  
الشراء ونقد على هذه النية  
يسعه الرجوع ديانة \* اشترى  
طعاما للصغير من ماله وللصغير  
مال كان متبرعا عن الثاني ان  
اشترى لابنه شيئا يجبر عليه  
كالطعام والكسوة ولا مال  
للصغير لا يرجع وان اشهد وان  
مما لا يجبر عليه بان كان للصغير  
مال فاشترى طعاما أو كسوة  
أو اشترى دارا أو ضياعا ان  
اشهد وقت الشراء على ان  
يرجع يرجع والا لا \* وفي  
القتاوى ان اشترت الام  
لولدها عقارا بما لها وقع الشراء  
بها ولا تملك المنع من الولد لانها  
واهبه له وقاضية وفيه  
اشكال يأتي في الهبة \* ولو  
اشترت لولدها على ان لا ترجع  
بالثمن عليه كان بمنزلة الهبة  
\* دفعت القالى رجل  
اشترى لابنها دارا والاب جى  
فاشترى له واجاز الاب وقع

الشراء للشترى لان شراء الفضولي لا يتوقف \* دار لرجل أو مشتركة بين الاب والرجل وللأب ابن صغير له ام فقالت  
اشترت هذه الدار لابني بماله والاب حاضر واشترت منك لابني بماله فقالا ليعا وقع الملك لابن لا جازة قال بالحق والاب يقبل العقد



بيع وصى الاب لاوصى القاضى لانه وكيل من نفسه ان يقع ظاهر كبيع مايساوى تسعة بعشرة أو يشتري مايساوى عشرة بتسعة يجوز  
وهذا مما يحفظ وبه يفتى وكذا لايمك وصى القاضى البيع ممن لا يقبل شهادته له \* (٤٧٧) القاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه

أو اشترى لايجوز لانه بمنزلة  
الحكم لنفسه \* ويروى ان  
ذالنورين رضى الله عنه رأى  
ابلا من الصدقة فاعجبه  
فأقامه في السوق فلما بلغ  
أقصى الثمن اشتراه به فأتى  
الناس الى عبد الرحمن بن  
عوف فآخروه فاتاه فعا به  
فقال رأيت الفاروق رضى  
الله عنه فله فكان هذا أول  
عيب عيب عليه \* وفي  
المتنق شراء القاضى لنفسه  
مال اليتيم كشرائه الوصى وإذا  
رفع الى قاض آخر نظر ان  
فسه خير لليتيم اجازة والا  
رفعه وذكر القاضى ان  
القاضى لا يبيع من اليتيم  
مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة  
لكن اذا باع مال اليتيم أو  
اشترى من وصيه وان  
منصوبه يجوز \* أمر ائسان  
الوصى ان يشتري له فاشتراه  
من اليتيم لايجوز بخلاف  
ما اذا اشتراه لنفسه والتفخ  
ظاهر \* وللوصى أن يبيع  
من الصبي المأذون \* ولو  
اشترى القاضى مال اليتيم  
من وصى نصبه صحيح لانه نائب  
عن اليتيم لا عن القاضى \*  
يباع الوصى التركة من غيره  
على ثلاثة أوجه كلهم  
صغاراً أو كباراً ومختلطون \* فان  
صغاراً الجواب السلف انه يجوز  
مطلقاً عقاراً أو عرضاً غيب  
أو حضوراً على الميت دين أم لا  
إذا كان بالقيمة العادلة أو

أجر عليه لصاحب السفينة لانهم مالاً أقاما البيئة يجعل كان الامر من كانا فيبطل اجارة صاحب السفينة  
من الراكب لانه لا بد للأح من أن يكون في السفينة رجل قال لاخرانى أركبتك بغلا من ترمذى بلغ  
بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لابل استأجرتى لا بلغه الى فلان يبلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد  
منهم ما فان حلفا لا يجب شئ وان أقاما البيئة فالبيئة بينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على  
المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية \* قال المستأجر اكثرت الى القادسية بدرهم وقال  
الا جرتى موضع آخر وقد ركبها الى القادسية فلا كرا عليه لانه خالف كذا في السراجية \* وان قال  
المؤجر انما أجزتك الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لابل أعرتى الدابة وتجاوز الموضع فهلكت الدابة  
فانه يضمن كذا في الذخيرة \* ولو ركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة أكريتها الى الجبانة  
بدرهم فجاوز ذلك وقال الذى ركب أكرتها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان أقام رب  
الدابة شاهدين أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة أنه أكرها الى الساحين بدرهم  
ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بانها أكرها الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد  
ركبها كذا في المبسوط \* فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف  
فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الا جريدى الاجارة به رهن فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين  
لا تقبل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان \* رجل استأجر داراً سنة فادعى  
المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهراً بدرهم وشهر انتسعه وادعى الا جري أنه أجزها سنة بعشرة دراهم  
وأقام كل واحد منهم ما بينة على ما ادعى روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بينة رب الدار وان  
اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة أو بعد ما وصل الى المكان الذى يدعى اليه الاجارة فالقول  
قول المستأجر مع يمينه ولا يثبت الفان عندهم وان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة أو مسيرة بعض  
المسافة فانهم ما يثبت الفان وإذا حلفا تفسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصة ما مضى  
كذا في الظهيرية \* وعنه أيضاً رجل أقام البيئة أنى استأجرت هذا الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة  
دراهم وأقام رب الدار بينة أنى أجزته امنه شهر بعشرة دراهم فأتى أقبل بينة رب الدار على الاجر وأجعلها  
شهر بعشرة وأجعل على المستأجر في الشهر الثانى خمسة دراهم كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى ولو قال  
أجزت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الا جري استأجرت هذا الشهر وشهراً آخر بخمسة ففي الشهر  
الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثانى درهمان ونصف كذا في التارخانية \* رجل أقام  
بينته أنه أجزه بيته هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر كل شهر ثلاثة دراهم وأقام الا جري بينة أنه أجزه ستة  
أشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة أشهر تسعة دراهم ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسى \*  
هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار سكنها شهر فأقام رجلان كل واحد منهما ما  
بينته أنهما داره أجزها منه يعنى من صاحب البيت هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذى في يديه الدار ينكر  
دعواه ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الدارين المدعين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم  
استحسنانا والقياس أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر هشام عن أبى يوسف  
رحمه الله تعالى رجل دفع الى خياط ثوباً ثم قال رب الثوب أعطيتك الثوب على أجر درهم وقال الخياط  
لم تسم لي أجر فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم أسم لك أجر وقد أخذته على سبيل الاجر وقال  
الخياط سميت لي أجر فانه يحلف رب الثوب وله أجر مثله كذا في الذخيرة \* اذكر في الاصل رجل دفع الى  
صباغ ثوباً بالصبغة أجزه فصبغه أجزه على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم  
وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة أخذت بينة الصباغ وان لم تقم لهما بينة فأتى انظر الى ما زاد

بما يتبعان فيه والمتأخرون ان يبعه العقار لايجوز الا باحدى معان ثلاث اما ان يرا فى القيمة أو بضعف القيمة في قول كعشرة  
بخمسة عشر او لحاجة الصبغة الى ثمنه أو كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنه وبه يفتى ويسع العروض يجوز بدون هذه الشروط

\* وان كرا حضور اولادين على المتوفى لا يملك التصرف في التركة سوى تقاضى ديون الميت فباخذوه بوفيه الى الورثة وان علم به دين محيط باع كلها اجماعا والاباع بقدره فان (٤٧٨) باع ازيد صح عند الامام وان لا لكنه اوصى بوصايا ان كان ثلثا ودونه أنفذها وان ازيد بقدره

والباقي الى الورثة وان لم يكن قد صي به في التركة باع بقدرها وما زاد على الخلاف وكل هذا اذا لم يقض الورثة الدين والوصية من خاص ما لهم ولو فعلوا الى البيع \* وفي المنتقى لو على المتوفى دين يجوز بيع العقار كالمقول عند الامام وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء فيه باطل وان الورثة غيب وحده ثلاثة فيما روى عن محمد فان لادين فيها ولا وصية باع المنقول لا العقار ولو خاف هلاك العقار فالاصح أنه لا يلى البيع وان فيها دين ملك بيع العروض مطلقا قدر الدين أو ازيد وحكم العقار ذكرناه وان كان مختلطاً صغاراً وكباراً ان البكار غيب وهي خالية عن الدين والوصية باع المنقول ومن العقار ما يخص الصغار وحصه البكار على الخلاف وان مشغولة بالدين أو الوصية ان محيطاً ملك بيع الكل والابقدر الدين أو الوصية وحكم بيع الزيادة ذكرناه وان البكار حضوراً خالية فخصه الصغار من المنقول والعقار وحصه البكار ذكرناه وان مشغولة بالدين ان محيطاً فالكل والا فبالقدر والزيادة على الخلاف وأما ان احاطة الدين تمنع ملك الورثة \* باع الوصى مال الصغير لينفق على نفسه صح

والعصر في قيمة الثوب فان كان درهماً أو أكثر أعطيه به درهم بعد أن يحلف الصباغ ما صبغته بدانتين ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصر أقل من دانتين أعطيه دانتين بعد أن يحلف صاحب الثوب ما صبغته الا بدانتين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال أعطيت الصباغ ذلك بعد أن يحلف ما صبغته بدانتين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع \* وان كان الصبغ سوداً فالقول قول رب الثوب مع عينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير أجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ بقص الثوب فأما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير أجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهم ما يمين على دعوى صاحبه وليس هذا يتخالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعى لنفسه درهم ما على رب الثوب ورب الثوب منكرفه عليه اليمين ورب الثوب يدعى على الصباغ أنه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكرك ذلك فيجلف كل واحد منهم ما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهم كذا في المبسوط \* ان اختلاف في أصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار علمت لي بغير أجر وقال القصار لا بل علمت لك بأجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على أنه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر أبو الميث رحمه الله تعالى في عيون المسائل أن فيه أقوالاً ثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ كائناً أو تصب لعل القصار فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط

لرسخسى \* ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن أخذ في العمل تحالفوا وإذا كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما أقام بعض العمل في حصه ما أقام القول قول رب الثوب مع عينه وفي حصه ما بقي يتحالفان اعتباراً للبعض بالكل كذا في المبسوط \* اذا اختلفا في جنس الاجر أنه دراهم أو دنانير أو في صفته أنه جيد أو ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عيناً ان اختلفا في جنسه أو في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة ديناً ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفاً كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ بيمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ بيمين المؤجر وأيم مانسكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلاً فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلاً فيما يستحقه من المنفعة فالأمر في التحالف على ما بيناه فان أقاما البينة قبلت بينة كل واحد على الفضل الذي يستحق فحو أن يدعى الآخر شهر أو عشرة أو المستأجر شهرين بخمسة أو أقاما البينة يقضى شهرين بعشرة وان لم تكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع عينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والاخر دنانير فالأمر في التحالف والتسكول واقامة أحدهما البينة على ما بيناه وان أقاما البينة فالبينة بينة الآخر وان اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة بأن قال المؤجر أجر ترك لي القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانه ما يتحالفان وأيم مانسكل لزمته دعوى الآخر وأيم ما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار بينة الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان وان اختلفا في الاجر والمدة جميعاً أو في الاجر والمسافة جميعاً قال الآخر

أجر ترك

أجر ترك

ومن قيمته ان باع عقاره بعد ما وجد أحد المعاني الثلاثة وان باع هو أو المتولى بأكثر من القيمة ثم قال لا يصح \* وصى أو وكيل أو عبد ما دون اشتري ما يساوي ثلاثة آلاف بألف ثم عثر على عيب لا يرد \* باع الوصى أو الاب عقاراً للصبي ورأى

القاضي نقض البيع أصله نقضه \* باع الوكيل على انه بالخيار ثلاثة فئات الوكيل أو الموكل في الايام الثلاثة ثم البيع وقال زفر في موت الوكيل وفي الموكل بطل البيع \* باع الوصي جارية اليتيم بالخيار ثلاثة ايام فئات اليتيم (٤٧٩) أو الوصي أو أدرك في المدة ثم في قولهم

الاموت اليتيم عنسد زفر  
يطل \* وقال أبو الليث باع  
الاب على أنه بالخيار ثلاثة  
فادرك الصبي فيه لا يجوز  
البيع الا باجازه الصبي  
وهذه مخالفة لقول الثاني  
وزفر وعن محمد في أخرى انه  
يتحول الخيار الى الصبي فان  
أجاز فيه جاز وان نقض  
انه نقض \* باع عبداً بانه صغير  
شارط الخيار لنفسه ثلاثة  
فبلغ فيه قبل اجازة الاب  
بطل البيع كذا في الجامع  
وفي الزيادات على قول الثاني  
ثم البيع كالمومات الاب في  
المدة وفي ظاهر الرواية عن  
محمد العقد موقوف الى  
اجازة الابن على الابد وفي  
رواية النوادر انه موقوف  
الى ثلاثة لان التوقف للخيار  
فيه قدر بقدره \* وفي رواية  
القدوري اشترى الاب  
والوصي يدين في الذمة بالخيار  
ثلاثة وبلغ فيه جاز العقد  
عليه ما للصبي خيار الاجازة  
والفسخ \* ولو باع الاب  
والوصي ماله ثم بلغ فالعهد  
الى الاب والوصي ولا يجوز  
التصرف على المبرم والذي  
يجن ويفيق والمغني عليه  
الانصراف وكله عليه في  
حال الافاقة لان هذه  
العوارض بمنزلة النوم \* ولو  
لمحتل العقل ابن وأب ففي  
النكاح الابن وفي البيع الاب

أجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بمخمسة دراهم فانهم ما يتحالفان واذا حلفا  
فسخ العقد بينهما أو أيهما أدام البينة قبلت بينته وان أقاما يقضي بالبينتين جميعا فيقضي بزيادة الاجر  
ببينة الاجر وبزيادة المدة والمسافة ببينة المستأجر وأيما بدأ الدعوى يحلف صاحبه أولا كذا في خزائن  
المفتين \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى هذا فعلا ليخصفها فقال الحذاء أمرتني بدرهمين  
وقال الاجر أمرتك بدرهم ينظر ان كان يستطيع أن ينزعها من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها وان  
كان لا يستطيع أن ينزعها الا بضرر فله أجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الخياط ورب  
الثوب فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قباء وقد خطته قيصا وقال الخياط لابل أمرتني أن أقطعه  
قيصا فالقول قول رب الثوب مع عيونه وهو بالخيار ان شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه  
قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية \* وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسييجاني في شرح الكافي وان  
أقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان \* ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب  
أمرتك بالعصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع \* دفع  
ليصبغ بفقير عصفور فقال صبغه بفقير وقال رب الثوب ربع فقير يرى أهل الصنعة فان قالوا مثل هذا  
الصبغ قد يكون ربع فقير فالقول قول رب الثوب والبينة للصباغ كذا في محيط السرخسي \* وفي  
اجازات الاصل لو أمرت بجاما أن يقطع سنه فقطع ثم اختلفا قال أمرتك بأن تقطع غير هذه السن وقال الخياط  
أمرتني بقطع هذه فالقول قول الأمر ولو قطع ما أمره لكان سن أخرى متصلة بهذه السن فانقطع  
لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أمره أن يقطع شيئا من جسده أو يبط فرحته ثم اختلفا فالقول للأمر مع  
عيونه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي \* قال ولودفع الى ثياب ثوبين في عليه قطن  
وأمره أن يزيد من عنده ما رأى وقد دفع عشرين استارفا فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا  
وأمرتك أن تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت الى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة وقد زدت القول  
قول النداف وعلى صاحب القباء أن يدفع اليه عشرة أساتير من قطن ولو اختلفا فيما أمر به أضاف فقال  
صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وأمرتك أن تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الى عشرة  
وأمرتني أن أزيد عشرة فزدت فصاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة أساتير وان شاء أخذ  
قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط \* أعطى خياطاً ثوبا بالقطعة قباء محشواً  
ودفع اليه البطانة والقطن فقطعه وحشاه واتفقا على العمل والاجر غير أن رب الثوب يقول البطانة  
ليست بطاني فالقول للخياط مع عيونه أن هذه بطانة فلو حلف نازم البطانة لرب الثوب ويسعه أن يأخذها  
ويلبسها هكذا في الكبرى \* ولودفع الى قصار ثوبا بالقطعة بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هـ ذاك  
فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
فتاوى قاضيخان \* (١) ولا أجر للقصار كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمين على قوله وكذلك كل أجبر مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى  
قاضيخان \* فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم أمره ليقصمه والذي دفعته اليك لتقصمه غير هذا الثوب  
فانه يأخذ الثوب ولا أجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذه لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه  
على الخياط ولم ينسب هذا الخيار الى القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصمته وغسلته وعليك  
(١) قوله ولا أجر للقصار لان الاجر انما يستحق باقامة العمل في المحل المأذون فيه وقد اختلفا فيه فالجواب أن  
القول قول رب الثوب فيما ادعى عليه القصار من الاجر والقول قول القصار في أن هذا ثوبه لانه اختلاف  
في تعيين المقبوض والقول قول القابض في تعيين المقبوض كذا في المحيط نقله البحر اوى

عند الثاني وقال محمد ما الى الاب وفيما اذا باع من ابنه لا ينيب قبضه عن قبض الشراء ما لم يتمكن من القبض حقيقة فقبله يملك من مال  
البائع والولاية في ماله الى ابنه ثم وصيه ثم وصية فان مات بلا وصية لاحد فالى الجد اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيه ثم القاضي

ثم منصوب القاضي \* ولكاهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار فان عبا يتعابن جازوا لا يجوز ولا يتوقف (٤٨٠) الى ما بعد الادراك لانه لا يجزئه حال العقد وكذا استبحارهم ومشاؤهم له واذا وقعت الاجارة

على الصغير وأدرك في ممتته له  
الخيار بين الامضاء والابطال  
وان على أملا كه لا يلي الخيار  
في ابطاله كمالا يلي ابطال بيع  
نقد عليه في صفه وان أجز  
الصغير في عمل أبوه أو جده  
أو القاضي بأجر منه له جاز  
وان باقل لا وصاحب المحيط  
على جوازه وان باقل من  
المثل \* الاصل أن أضعف  
الاوصياء كوصي  
الام والاختار والسم في أقوى  
الحالين وهو صغير الورثة  
كأقوى الاوصياء وهو وصي  
الاب والجد والقاضي في  
أضعف الحالين وهو كبير  
الورثة فيكون وصي الام  
حال صغير الورثة كوصي  
الاب حال كبيرهم فلا يلي  
وصي الام والاختار والسم  
التصرف حال قيامهم ولا  
قيام أو وصياتهم أو أوصياء  
أو وصياتهم ولا يلي وصياتها  
التصرف في غير تركه الام  
منقول أو عقار وان لم يكن  
للمصغير هؤلاء فلو وصي الام  
حفظ ما تركه الام وبيع  
المنقول من الحفظ لا العقار  
• ولو في الستركه دين باع  
المنقول وغيره لقضاء الدين  
فقط ولا يلي الشراء للتجارة الا  
ما لا بد منه كالنفقة والكسوة  
لكن من تركه الام \* وأحد  
الوصيين اذا باع مال الصغير  
من الاخر لا يجوز عند  
الامام لانه لو باع من أجنبي  
لا يصح فكذا من الوصي الاخر \* باعت الام مال ولها الصغير بلا أمر القاضي ولم تكن وصية قيل للولد ابطال البيع وقيل لا  
قبل بلوغه \* باعت تركه زوجها بعد موته ولها منه صغار ائمة الوصاية منه ثم أنكرت الوصاية لا تصدق على المشتري ويوقف الامر الى ادراكه

الاجر وقال رب الثوب لم تقصره أنت ولكني أنا قصرته عندك أو في بيتك أو قال قصره غلامي هذا عندك  
لا يصح مدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما أشبه هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا  
اختصما فان كانا خارجين أو في يد المالك القول قوله فان طلب القصار عيینه لم أخلفه ما قصره ولكن أخلفه  
ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة \* ولو أن القصار أعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو  
يشكر فأخذ ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يشعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع  
الا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى أرسل  
صاحب الكرايش الى القصار رسولا يستتره ثيابه الاربعة فلما أتى بها فاذا هي ثلاثة قال القصار دفعت  
اليه اربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعد قال يسئل صاحب الثوب أيهم ما صدق برئ عن خصومته وأيهم ما  
كذب فان حلف برئ وان أي لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب أجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف  
القصار للقصار على صاحب الثوب المين على الاجر فان حلف برئ عن خصومة الاجر بخصومة الثوب  
الرابع كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي متفرقات فتاوى الديناي ٢ (كازري راجاه وسيم دادكه قصارت  
أن كنى هم دوروزين دهي نكر دوداشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال رب  
الثوب ٣ (يدان شرط داده ام كده روز و رات نام كنى) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك الضمان  
قال القصار لا بل دفعت الى مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يكون  
القول للقصار لانه يشكر الشرط ثم اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد  
أيام هل تجب الاجرة كانت واقعة الفتوى أيضا وينبغي أن لا يجب الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل  
وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العبادية \* ولو أعطى جلالا متاعا ليعمله من موضع الى  
موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعى وقال الحال هو متاعك فالقول قول الحال مع عيینه لانه  
أمين ولا يكون على الامر أجر الا أن يصدق بواخذه لانه لم يعترف باستيفاء المتاع وكذا الوجه طعنا فقال  
الحال هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعماى أجود من هذا فانه يفحش أن يكون القول قول  
رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن أن يكون القول قول الحال وبأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به  
شعبا او قال رب الطعام كان طعماى حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا في محيط السرخسى \* رجل  
استأجر حمالا ليعمل متاعا الى بلد كذا و سلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للحمال وزن الجولة  
أنقص عما كتب في (البار راجاه أولى البارنا مجامه) وأنا لا أعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا بعد  
ذلك فقال السمسار أو في بيتك الاجر وقال الحال ما استوفيت القول قول الحال ولا خصومة لكل واحد  
منهما قيل صاحبه وانما الخصومة بين الحال وصاحب الجولة كذا في الخلاصة \* وفي العمون عن محمد رحمه  
الله تعالى فيمن دفع الى ملاح أكرار حنطة أن يعمل كرايبكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص  
طعماى وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كما جنى  
بأخذ منك من كل كره مقدار ماسى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح  
ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب  
الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل أنه أراد به حتى تستر بمن الاجر بقدر ما نقص من طعامك  
ويحتمل أنه أراد به تضمن ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل  
(٢) أعطى للقصار ثوبا ودفع اليه الاجر ليقصره في يومين ويرده اليه فلم يقصره وأمسكه عنده الى أن هلك  
قال يضمن ٣ أعطيته بشرط أن تكلفه في عشرة أيام ٤ البار راجاه نوع من الجوالق

الصغار بعده ان زعموا وصايتها أجرى البيع وان كذبوها فباطل وان كان المشتري بنى على المشترة أو أراضا ليرجع به عليها فان زعم صبي غير بالغ انها ليست بوصية ان ما ذونا في التجارة تصح دعواه فان عجزت عن استرداد العقار (٤٨١) ضمنت قدر قيمتها على الزاوية التي تضمن

العقار بالبيع والتسليم \*

ولو كان مال المتيقن غائبا

فاتفق الوصي من ماله على

الصغير فببرع استحسانا الا

أن يشهد أنه قرض يرجع

عليه \* اشترى الجدل لحافه

دارا حال قيام الاب من مال

نفسه واشهد على ان يرجع

على الحافذ لا يصح عليه

لعدم ولايته حال قيام الاب

وينفذ على الجد لان الشراء

متمى وجب له تنفيذ \* وكل

الوصي رجلا اشترى مال

الصغير لاجل الوصي لا يجوز

الا اذا كان الوصي حاضرا

وقيل كالأب \* خاف

الوصي على عقار الوصي تسلط

الظالم جاز له البيع وان لم

يحتج الى غنه \* طمع الظالم

في ماله ولا يقدر على دفعه

الاباعطاء شي فاعطى لايضمن

ان لم يقدر على الدفع الا

بالدفع وان قدر بدونه ضمن

\* من تجمل على ظالم وخاف ان

ليبره نزع فبره لايضمن \*

رجل استباع مال الصغير

بائف وآخر بالف ومائة

والاول أملا باعه من الاول

وان باعه هو أو المتولى بازيد

من الثمن فأقال لاتصح

اقالته وكذا لو اشترى له أو

لوقوف ثم أقال ان كانت خيرا

صححت والا لا

وان كان المراد به الثاني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الانجيانة أو تقصير منه وعليه الفتوى كذا في المصنوعات \*

الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة \* المؤجر اذا وجد بالاجرة

عيبا وأراد أن يردها على المستأجر ان كانت دينارا بأن كانت دراهم أو دنائرا أو مكيلا أو موزونا في الذمة سوى

الدراهم والدنائير أو عينا كثوب بعينه أو حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له أن يردها على المستأجر

سواء كانت الاجرة دينارا أو عينا وان كذبه المستأجر وقال ما أعطيتك هـ ذان كانت الاجرة دينارا لم يكن أكثر

المؤجر بقبض الجياد ولا بالاستيفاء وانما أقرب قبض الدراهم لا غير فالقياس أن يكون القول قول المردود

عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان ان يكون القول قول المراتع بعينه وهو المؤجر واذا أقر بقبض الجياد

بان قال قبضت الجياد أو قال قبضت الاجر أو استوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بيته المؤجر على ذلك هكذا

في المحيط \* ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يرده بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول

المستأجر فان أقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب بسيرا أو فاجشا ثم ينسخ العقد برده

لفوات القبض المستحق بالعقد فإخذ منه قيمة السكنى وهو أجره مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع

رده رجع بحصة العيب من أجره مثل الدار كذا في المبسوط \* ولو استأجر فحى من رجل يتفابع فيه زمانا

ثم خرج منه واختلفا فيما فيه من الرفوف وأشباهها فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال

المستأجر لا بل أنا أخذته فالتقياس أن يكون القول قول رب الدار مع عينه وفي الاستحسان ان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصنائع اذا اختلفا فيما يحمد منه الصانع في العرف والعادة دون

الآجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل أن كل شيء يحمده المستأجر

عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب أوفي

خشبة أدخلها في السقف فقال رب الدار أنا أجرته وهذا فيها وقال المستأجر أنا أحدثت فان القول قول

رب الدار مع عينه كذا في المحيط \* والآخر المفروش والغلق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ

ذلك وما كان في الدار من ابن موضوع أو أجر أو حص أو جذع أو أبواب موضوع هو للمستأجر فان أقاما البينة

في كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية أو بالوعة

محفورة فقال المستأجر أنا أحدثها وأنا ألقها فالقول قول رب الدار وكذلك الخصى والسترة والخشب المبني

في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فأما ما يكون موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر

كذا في المبسوط \* فلو أقر رب الدار أن المستأجر حصص أو فرشها بالآجر أو ركب فيها بابا أو غلقا

فلم يستأجر قلعه فان أضر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في الخلاصة \* وان اختلفا

(١) في الأتون من بناء فالقول للمستأجر ان الظاهر أن المستأجر هو الذي بناء لحاجته اليه كذا في محيط

السرخسي \* ولو كان في الدار كوات فتحل أو حمامات فنلك كاه للمستأجر كالتناع الموضوع كذا

في المبسوط \* ولو خر المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فان كان من باب نحو الباب والسرير وعلق الباب

فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرس والواقي والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر

كذا في الغيائية \* الا في أحدمصر على الباب اذا كان موضوعا أو آخره كالألواح بعلم أنه سقط من

السقف فهو للآجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهم دم بيت من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف أنه

من بيتهم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله لو كان رب الدار أمره

بالبناء في الدار على أن يحسبه له من الاجر فانه نقض على البناء واختلغا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار

(١) قوله في الأتون كتثور وقد يخفف أخذ ود الخباز والخصاص ونحوه كافي القاموس ٥١ بحراوى

(التاسع في الو كالة بالشراء

وفيه القضي)

(٦١ - فتاوى رابع)

الوكيل اذا نوى عنده ان يكون لآمره فله وان نوى لنفسه فله نفسه وان اختلفا يحكم النقذ وان اختلفا على

أنه لم يحضره نية يحكم النقذ عند الثاني وعند محمد لا وكيل وقول الامام فيما ذكره العراقيون معه وغيرهم ذكره مع الثاني وهذا فيما

إذا أطلق أموالاً أضافه إلى درهم الموكل فله وإن إلى دراهمه فله أو كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه وإن بشيء بعينه فاشهد الوكيل أنه يشتريه لنفسه أو وكيل آخر بأن يشتريه له ففعل (٤٨٣) كان للراول إذا اشتراها أكثر مما وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به \* دفعة عشرة بشراء شيء ففعل ولم ينقدها وسلم المشتري للموكل وأنفق العشرة في حاجته ثم قضاه عشرة أخرى من عنده جاز ولو نقد عشرة الموكل بعد ما اشتري بغيرها ولم يسلمه إلى الموكل وقع الشراء للوكيل وإن اشتري بعشرة مؤجلة ونوى الشراء للموكل لم يصدق ولم يلزم الموكل \* وكلاهما شراء شيء وذكرا حكميته ونسأمة فاشترى فالتعيين إليه ولو هلك فعلى الذي ساءه لأن الضمان لا يطلع عليها ولو التمسان مختلفان في الذكر بأن لأحدهما درهم وللاخر دينار فاشترى بالدينارين وقال ذلك لذى الدرهم يلزم الوكيل للخالفة \* قال لا خراش عبدى من فلان إن علم فلان بأمره جازوا لا فلا على رواية الزيادات وفي الأصل جاز ولم يشترط العلم ومنهم من أوله وحمله على العلم \* قال لاهل السوق بايعوا عبدى هذا صار مأذونا ولم يعرف العبد ولو قال لا خربع عبدى هذا من ابني هذا إن علم الابن صار مأذونا ولا فلا بخلاف ما إذا وصى لاخر ولم يعلم بالصاية حيث يكون وصيا \* تعيب المشتري قبل قبضه خير الوكيل إن شاء رضى به وإن شاء رده سواء كان العيب يسيرا أو فاحشا غير أنه إن كان فاحشا

والبيعة بيعة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني أو بنيت بغير إذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط \* قالوا هذا إذا كان مشكلا الحال بأن اختلف في ذلك أهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من جهة الغيبة يعتبر حينئذ الدعوى والانتكار والمستأجر يدعي زيادة بقائه الأجر ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فأما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما فالقول قوله كذا في المحيط \* ولو كان على باب من أمصار أعان أحدهما ساقط والاخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار إذا عرف أنه أخوه وإن كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان يتأسقفه مصور يجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطر وحافى البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو ساقط هذا البيت وقال المستأجر بل هو لى وتبين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فإن القول في ذلك قول رب الدار مع عينه وإن كان منقولاً كذا في الذخيرة \* إذا تكارى منزلا من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فأدخله في الدار وخلى بينه وبين المنزل وقال أسكنه فلما جاز رأس الشهر طلب رب المنزل الأجر فقال المستأجر ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه الذى كان يسكن في الدار أو غاصب ولا بينة له بذلك والساكن مقتر بذلك أو جاحد لا يلتفت إلى قول الساكن وإذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الأجر والمستأجر فينظر في ذلك إن كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الأجر وإن كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه \* رجل تكارى من رجل بيتا كل شهر بدرهم فلما جاز رأس الشهر طلب رب البيت أجر البيت فقال المستأجر إنما أعرتنيته أو أسكنتنيته بغير أجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع عينه وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك إذا قال الساكن إن الدار دارى ولا حق لك فيها فالقول قول الساكن مع عينه فإن قال الساكن الدار فلان وكلنى بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصما للادعى وإن قال المستأجر أنك وهبت لى المنزل فلا أجر لك وقال الأجر بل أجرتك فالقول قول المستأجر في الأجر وإن أقام جميعا البينة يؤخذ بينة الموهوب له وهذا كله إذا لم يكن أقر الساكن بأصل الكراء فأما إذا أقر بأصل الكراء ثم ادعى الهبة أو العارية فإنه لا يصدق وعليه الأجر إلا أن يقيم بينة للمستأجر خیار الرؤية إن لم يكن رأى المستأجر فإن اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم أراه فالقول قوله فإذا حلف أنه لم يرها ردها الآن تقوم بينة أنه قد رآها كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا شهر ثم ادعى المستأجر أن الأجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الأجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لأنهم اتصافوا على الاجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تكارى منزلا من رجل على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم ومؤونتهم مادام في الدار (١) فالاجارة فاسدة فإن سكن عليه أجر المثل كفى سائر الاجارات الفاسدة فإن قال المستأجر أنفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب المنزل وإن أقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تكارى دارا شهر بعشرة دراهم فسكنها يوما أو يومين ثم تنحى إلى دار أخرى كان للأجر أن يطالبه بأجر جميع الشهر فإن قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول قوله وإن أقام البينة فالبينة بينة الأجر كذا في الذخيرة \* وإذا استأجر من آخر دارا شهر بدرهم فسكنها شهرين فعليه أجر الشهر الأول دون الشهر الثاني فإن أنه سدم شيء من سكناه في الشهر الثاني بضمن ولا ضمان فيما سدم من سكناه في الشهر الأول فإن اختلفا فيما اتهم قدم فقال المستأجر انما

بفوت به جنس المنفعة كالعى وقطع الدين يلزم الوكيل وإن يسيرا كالعور وقطع إحدى اليدين يلزم الموكل وإن مات الوكيل قبل الرتبة الموكل \* وكاه بشراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده فغذ على الموكل عند الامام لا إطلاق اللفظ ولو بعينه مات الوكيل قبل الرتبة الموكل

انهم  
مات الوكيل قبل الرتبة الموكل



فقطعت يده لا يلزم لانه يتناول السلم بحكم الاشارة \* الوكيل بالشراء أخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فأراه الموكل فلم يرض به فهلك في يد الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ثم يرجع به على الموكل ان كان أمره (٤٨٣) بالاذن على وجه السوم وان كان لم يأمره

لا يرجع \* والوكيل بالسلم يقبض السلم فيه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال والثمن ان شاء أخذه من الموكل وان شاء أداه من ماله ولا يكون متبرعا فيرجع وان هلك عنده لا يضمن وله الحس الى أن يقبض حقه عندنا خلافا لفرع وان نقدا الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر واشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فابي الا ان يسلم المشتري فان كان الأمر طال به بتسليمه حين كان المشتري بحضورهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له ان لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لانه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلا ضمان حال غيبته وان كان الأمر لم يطلب منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمنع عن دفع الثمن لانه صار ديناً في ذمة الأمر \* قال بعث لفلان وقال الفضولي اشترت أوقبت لفلان أو لم يقل لفلان أو قال الفضولي بع لفلان فقال بعث وقال اشترت لفلان توقف ولو قال بعث منك فقال الفضولي اشترت أو قبلت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف أو قال الفضولي اشترت لفلان

انه سدم من سكاكى في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهم سدا من سكاكى في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستأجر مع يمينه واليمين بينة صاحب الدار كذا في المحيط \* وان زاد على الشهر الاول يوما أو يومين فقال المستأجر انما سدت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط \* تكاري بيتا أو دارا على أن يسكنها شهر فأعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر طالبه رب المنزل بالآجر فقال المستأجر لم أقدر على فتحه وقال لا تجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا بلا ثم الغلق يمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم أقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا بلا ثم الغلق ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتى وان أقاما البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح مفتاحا لا بلا ثم الغلق كذا في جواهر الاخلاطى \* آجر داره سنة فلما انقضت أخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكسستها ورميتهما فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان أنكرها فالقول له مع يمينه كذا في الكبرى \* اذا استأجر الرجل من آخر جاما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه لصاحب الحمام أو للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وأنا أنقله فالقول قول المستأجر اذا لم يعرف كون المدعي به في يد صاحب الحمام قبل هذا فأما الرماة فان كان ذلك من عمل المستأجر وكان مقر ابدلك فعليه أن يثبته فان جحد أن يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط \* وان استأجرت المرأة حليا معلوما لتلبسه يوما الى الليل فهو جائز فان ألبست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا آجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي ليستة وقالت لا بل ألبست غيري ذكر أن القول قول صاحب الحلي معنى هذا أنهما اختلفا في الاجرة فقال رب الحلي ليستة بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة ألبست غيري فلا آجر علي قالوا يجب أن يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار أن يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي أن يصدقهما ويضمنهما ولا أجر له كالألباس معانية وان كذبها فقد أبرأهما من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر أكرتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل أكرتني من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنتصف ان لم تقم لاحدهما بينة فانهما يتحالفان ويتأذنان وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقاما جميعا البينة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ألا يقول يقضى الى بغداد بخمسة عشر درهما ثم يرجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسلم ما يحمل عليها فان اختلفت الدابة في الاجرة وان حمل عليها أو ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحسانا وكذلك لو استأجر عبدا ولم يسلم ما استأجره له كذا في المبسوط \* وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لحام وقال أكرتني عريانا ولم أكرل سرج ولا لحام وقال المستكرى استكرتني بسرج ولحام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \* اذا تكاري ثلاث دواب من بغداد الى مدينة الري بأعيانها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلو أن المكاري باع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو أجر أو أعار أو أودع فجاء المستكرى ووجد الدواب في يد غيره فأراد أن يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما أن يكون المكاري حاضرا أو غائبا فان كان المكاري حاضرا فانه تقبل بينته عليه وان كان يقر أنه أجره منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان المكاري باعها من غيرهما كان باعها بعذر بان كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر أحق بها الى أن تنقضي مدة اجارته وان كان آجر من غيره أو وهب

وقال البائع بعث منك الاصح عدم التوقف ولو قال بعث هذا منك لفلان فقال المشتري اشتريت أو قبلت أو قال المشتري اشتريت لاجل فلان وقال البائع بعث لا يتوقف وبهذا نقفاه ولو قال انضولي اشتريت لفلان على أنه بالخيار ثلاثا يتوقف بخلاف شراء لفلان بلا

خيارو ذلك الفضولي نقض الشراء الموقوف ولا يملك نقض النكاح وكذا لومات الفضولي قبل الاجازة انفسخ (العاشر في الوكالة بالبيع) الوكيل بالبيع يملك بالعروض (٤٨٤) فيما يتعابن في مثله عند الامام ثم بعده ينظر ان وكله ببيع عبداً بعبته فباعه بغير عبته

لا يجوز كلو باعه الموكل ولو باعه بعبته ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع أو أقل قدر ما يتعابن فيه جاز وان قدر ما لا يتعابن فيه لا يجوز اجماعاً في الاصح لان كلا يكون مشترياً في المقابلة وكذا لو باعه بعشرة أثواب دروية لا ينعمـل الغبن الفاحش ولو باعه بمكيل أو موزون بعبته فكذلك وبغير عبته اختاروا على قول الامام والاجازة كالبيع \* باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسيئة لا يجب له الوكيل على الخروج الى تلك البلدة لقبض الثمن بل يؤمر ليؤكل رب المال بقبضه عند عدلين بروحان الى تلك البلدة أو يأخذ كتاب القاضي الى تلك البلدة \* باع بضائع الناس وعجل الأمان من عنده ثم أفلس المشتري وتوى الثمن عنده رجع عما أعطى من الثمن الى المالك لانه كان بشرط الرجوع \* باع وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع لا يرد الدلالة لانه بالاستحقيق لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكاً \* قال لا تحترى جارية فلم يقل نعم ولا لا ثم اشتراها ان أشهد أنه اشتراها لنفسه فله وان لم يقل شيئا ثم حال الشراء للامر ان لم يحدث بها عيب صدق وان ماتت أو تغيبت لالا نه

أو تصدق كان المستأجر أحق بها الى أن يستوفي اجارته ثم يجوز هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا اذا كان المكارى حاضراً فاما اذا كان غائباً فان يئس المستأجر قبل اذا كان الذي في يده الدابة شترى أو تصدق عليه أو موهو باله لانه يدعى المالك لنفسه فيما في يده فينتصب خصماً لكل من يدعى حقاً في يده وبعد هذا ان كان باعه المكارى بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر أو وهب أو تصدق كان المستأجر أحق به الى أن يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجراً أو مستعيراً أو مودعاً وقد صدق المستكرى فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر أحق به حتى يستوفي اجارته ولم يذكر أن المستأجر الاول أحق بها ثم الثاني ويجب أن يكون الجواب على التفصيل ان كان المكارى حاضراً فالسنة أجرة الاول أحق به وان كان غائباً فالسنة أجرة الثاني أحق به لان المكارى اذا كان حاضراً فيبينة المستأجر الاول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبيعة العادلة كالثابت معانية ولو لعائن القاضي اجارته أو لا جعل الاول أحق به فكذا اذا ثبت بالبيعة وأما اذا كان المكارى غائباً فيبينة المستأجر الاول لا تقبل في هذه الحالة فيكون الثاني أحق به الى أن يستوفي اجارته وذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاد المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصماً للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد أحمد الطواويسى والشيخ نضر الاسلام على البرزوى أن يئس المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجراً مقبولة وجعلها خصماً له وقرأ بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة \* ولو استكرى الدابة فقال له المكارى استكر غلاماً يتبعك ويتبع الدابة وأعطى نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقر صاحب الدابة بذلك برئ المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية \* وعلى المستكرى البيعة أنه استأجر الغلام وان كان المستكرى وكيله بالاستئجار فان أقام البيعة على انه استأجر الغلام بعد هذا وأقر الغلام أنه قبض منه النفقة الا أنه ضاع أو سرق منه وأنكر المكارى كان القول قوله لانه لما ثبت استئجار الغلام صار الغلام وكيله من جهة المكارى بقبض ما عليه من الكراء مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة \* فان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فافتر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ذاهباً وجائياً فأتى المكارى في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلاً حتى يقوم على الدابة جاز وكان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكرى فقالت الورثة انما أجره لانا هذه الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المستكرى ذلك فالقول قوله وان أقام البيعة فالبيعة بينة الورثة فاذا استأجر رجل دابة من رجلين ذاهباً وجائياً الى بغداد فقال أحدهما كرينا كلها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه ولم يستلهاما بيعة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفا فسبح القاضي العقد في جميع الدابة كفى بيع العين وان كان المستأجر يصدق أحدهما بأن كان يدعى العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدق به التحالفان في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر فاذا تحالفا وطلب أحدهما انفسخ من القاضي أو طلبا جميعاً فان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعاً كالأموال أحدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع عبته وان أقام جميعاً البيعة فانه يقضى لكل واحد منهما نصف ما ادعى من الاجرة فيقضى لمدعى خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى للآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه وأما اذا اختلفا في

متم فيه \* بعث أغناماً الى بيع فباعها وماتت المشتري تسليم الثمن الى البياع لا يظالم بالاعتماد واثار البياع قدر قبل ان يبرهن على قبضه الثمن لانه لا يكون مجهلاً قبل ثبوت قبضه فلا يتعلق بالركة ولا يظالم المشتري أيضاً بالأمر وصى البياع لا ينتقل

حق قبضه اليه فان لم يكن له وصي رفع الى الخاصم ينتصب كاحد المتفاوضين اذ ماتت بعد بيع مال المتفاوضة وله وصي وكذا لو كان للبائع وكيل حال حياته يقبضه الوكيل ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الابينة \* باع ما وكل (٤٨٥) به في بلد آخر والطريق كان مخوفا

فجعل الثمن في برذعة حمار ونزل مع القافلة فسرق مع الحمار لا يضمن وان كان الحل بلا امر \* دفع اليه ثوبا ليبيعه ويعطى ثمنه زيدا وطلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له فان كان باع بلا اجر فالقول له ولا ضمان عليه وان باجر فكذلك عنده خلافا له لان البديل امانة فكذا بدله لانه اجر مشترك ولا ضمان على زيد لان قول البائع ليس بحجة عليه \* غاب و امر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم الثمن الى فلان فباع ولم يسلم حتى هلك لا يضمن \* سلم الوكيل المبيع قبل قبض ثمنه وكان الموكل قال له لا تسلم قبل قبضه لا يضمن لان حقوق العقدة \* دفع الوكيل العين الى المستام حتى يعرضه على أهله فتلف في يده لا يضمن والفتوى على أنه يضمن ولو باع الوكيل بالذات فهو أخذ العبد الى عوضه فرخص فالتفاوت على الموكل كالموكل لان في الابتداء ملك البيع بالعرض وفي الخزنة ان قبض قبض الموكل فعلى الوكيل وفي فتاوى القاضي الوكيل بالشراب الدراهم اشترى بالذات فهو بالعرض لا يضمن الوكيل للموكل \* باع الفضولي عبد الغير من رجل

قدر المعقود عليه في المسير فقال أحدهما كرىنا كمالا الى المدائن وقال الآخر الى بغداد وانفقنا على الكراء فان كانا اختلعا قبل المسير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعي ويدعي مكانا آخر بعد مما يقتران فانه يجب التحالف في نصب كل واحد منهما فان خلعا وطلبا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق أحدهما فيما يدعي فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا خلعت فسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى أحد المكانين فالقول قول الاجر مع عيने وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعي زيادة مسير على ما يقولان كذا في المحيط \* فكاري شق محمل فقال الجمل عنيت عيدان المحمل وقال المستكري بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكاري به خشب المحمل فالقول للمحال وان كان مثل ما يتكاري من الابل فالقول للمستكري لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يطلق على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهولا فوجب استبانة المراد من المفظ بالمسمى كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والاجر فان اختلفا في ابقاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ابقاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط \* رجل تكاري غلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال له الذي ارسل اليه الكتاب لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ابقاء المعقود عليه فان أقام البينة أنه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالنات باقرا والخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه أعطيت به أجره عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كالموكل كان المرسل هو الذي يدعي ابقاء الاجر وان أقام الغلام البينة أنه قد أتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلاما وحمارا فجاء بحمار فاختلفا فقال المستكري انما استكريت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكارى لابل أكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لأحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم تقم لأحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا أقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المستأجر وان وقع الاختلاف بينهما في الاجر فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكارى كذا في المحيط \* واذا تكاري دابة من الكوفة الى فارس وسعى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر أعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس أنقص وقال المكارى لابل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة أزيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لان نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة \* استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصم في البلد وأجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب أجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية \* اذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة قدونك فاركبها فلما كان بعد ما رجع من الحيرة اختلفا فقال المستكري لم أذهب به الى الحيرة فلا أجر على وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت به الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط \* فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فأراه الدابة على آريها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل تنازعا في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا أجر عليه وعلى رب الدابة البينة أنه قدر كرها كذا في المبسوط \* رجل استأجر عبدا يخطط معه مشاهرة كل شهر بأجر مسمى فجحد الخياط الاجارة وادعى العبد أنه عبده وأقام رب العبد البينة على الاجارة

فقال المالك للبائع أو للمشتري سلمت هذا العبد كان اجارة للعبد بقرعة قوله أجزت \* باع الوكيل بحضرة الموكل فحقوق العقدة تتعلق بالوكيل لا بالموكل \* الوكيل بالبيع مطلقا يملك البيع بشرط الخيار والفسخ \* آتاه الوكيل بالسلم وآتاه الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد بخلاف

الوكيل بالشراؤه فإنه لا يملكها إجماعاً ترك الدلال ثوباً يباع عنده صاحب الدكان فهو رب صاحب الدكان وضاع الثوب ضمن الدلال لأنه أمين  
الوكيل وهو لا يملك الإيذاء والنسقي في (٤٨٦) فتاواه أنه لا يضمن في الصحيح لأنه لا بد للدلال منه \* الوكيل بالشراء وجد بالمبيع عيباً ورني

فاختلفا الى القاضي في ذلك شهر اثم ذكر الشهود وقد استعمل قبل الخلود وبعده فعليه - أجر جميع ذلك ولو  
عطب العبد في حال الخلود في الحياطة فلا شيء على المستاجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستاجر هو عبده  
ولكن غصنته والمسألة بجاهها كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل ربحي ما فانكسر أحد  
الخجرين أو الدوّارة فهدأ عزوله أن يفسخ الاجارة وكذلك اذا انكسر البيت فان اختلفا فيه ذاعلى وجهين  
اما أن يختلفا في مدة الانكسار اربعة ما اتفقا على الانكسار أو يختلفا في أصل الانكسار والجواب فيه  
كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء أو في أصل الانقطاع كذا في الذخيرة \* اكرى ابلا  
الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستاجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن  
الطريقان متفاوتين ولو كان أحدهما أصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة \* (قال) رجلان استأجرا  
دابة من الرى الى الكوفة بأجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختلفا في الكوفة فقال أحدهما كثريناها  
من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر كثريناها من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا يثبت لواحد  
منهما فان القاضي يقضى بالدابة ملكا للقره الغائب ولا يقضى فيه ابلا لاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما  
من الذهاب الى الموضع الذي يدعى فان اجتمعوا على شيء تركهما القاضي وما اجتمعوا عليه فان أقام كل واحد  
منهما البينة على ما ادعاه من الكراء أو ركب البينتين وقف القاضي الدابة في أيديهما ولا يأذن القاضي  
لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعى ولكن بأمرهما أن ينفقا عليهما على ما يرى ان يربح قدوم  
صاحبها وان لم يربح لا يأمرهما بالنفقة بل بأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بأمر القاضي وقف القاضي الثمن  
في أيديهما فان كانا قد اتفقا عليهما بأمر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار  
ذلك كذا في التارخانية \* فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه  
قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في أيديهما موقوف الى أن يبرهن أن ربه امانات للقاضي أن لا يسمع  
خصومتهم - ما ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى أى  
جانب شاء كذا في الكافي \* ولو اكرى دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغ الكوفة  
بدل أحدهما أن لا يرجع الى بغداد كان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رجع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة  
وقضاء على ذلك ولم يقيم بينة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان أقام البينة مع تصادقهما على ذلك  
فالقاضي لا يفسخ الاجارة في ذلك من القضاء على الغائب ولكنه ان شاء أجر ذلك النصف من شريكه على  
سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه أن القاضي  
يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع الى بغداد ويقر الكراء في النصف الذي  
كان له وان شاء اكرى نصفهما من آخر فبركانهما جميعا وعلى سبيل التهاون كما كنا يفعلان مع الاول ثم لم يذكر  
في الكتاب أنه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف له أن يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع الى بغداد  
وذكر في موضع آخر أنه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالودعة والنصف بالاجارة فيركب وما ينزل  
بوما وهذا الاطلاق على قولهما ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اجارة النصف من رجل آخر لا تجوز  
لمكان الشيوع كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعة وهشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل أجر دارا من  
رجل بدرهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآخر وأمرته أن يؤجرها فالاجرة لى  
وقال الآخر كنت غصبها منه وأجرتها فالاجرة لى قال قول رب الدار يؤخذ الاجروان أقام الآخر  
البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان أقام بينته على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل  
بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآخر بنى في الارض بناء وأجرها ببينة فقال رب الارض أمرتك أن تبني  
فأبني وتجر وقال الآخر غصبك وبينها وأجرتها قال يقسم الاجرة على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فما

به أن الرضا قبل القبض يلزم  
 الموكل لأن العيب قبل  
 القبض لاحصة له من الثمن  
 فأشبهه الفسخ بخيار الشرط  
 والرؤية وإن بعد قبض لزم  
 الوكيل لأن العيب بعد  
 القبض له قسط من الثمن  
 فلم يلزم إبطال حق الموكل  
 وما ذكر في زيادات شمس  
 الأئمة أن الوكيل لو رضى  
 بالعيب يعتبر رضاه في حق  
 انقطاع الخصومة مع  
 البائع لافي حق الزام الموكل  
 محمول على رضاه بعد  
 القبض \* وفي وكاله المنتقى  
 رأى الوكيل بالمبيع عيبا  
 فرضى به الوكيل وقبضها فان  
 كان العيب ليس باستهلاك  
 كالاصبع الزائدة لم يلزم الأمر  
 وإن عيب استهلاك كالعمى  
 ونحوه كان للأمر أن يلزمه  
 المأمور عندهما وقال الامام  
 هـ ما سواه ويلزم أن كان  
 بالعيب يساوي ذلك الثمن أو  
 فيه ما يغني يسير وإن قال  
 الأمر للمشترى لا ترض بهذا  
 العيب فرضى به يلزم المأمور  
 لأن الرضا بعد النهي كالرضا  
 بعد القبض \* الموكل بالشراء  
 أبرأ البائع عن العيب صح  
 حتى لا يملك الوكيل رده  
 وفسخ المشتري مع الوكيل  
 جائز \* ويسير الغبن متحمل  
 إلا في ست مسائل \* الوكيل  
 باع من عبد نفسه أو من  
 لاحو زاه شهادته يغني يسير

لا يجوز بقدر المحاباة ويجوز بمثل قيمته في قول الامام \* الثاني رب المال باع وحط يسيرا \* الثالث اشترى الوارث من اصاب مورثه في مرضه بعين يسيرا \* الرابع قال الغاصب قيمة الحمارية المغصوبة الابقية ألف ثم عادت من الابق وبطهرتها ألف ودانق للمالك أن

ياخذها الخامس اوصى بثلاث ماله ثم باع في مرضه شيئا بمائة بسيرة تدخل الحياطة في الثياب السادسة باع المريض المحيط دينه بمائة مايساوي مائتين بمائة ولا مال له سواء صار المريض محبا بمائة فتمت الحياطة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري (٤٨٧) اما ان يبلغ الثمن الى تمام الثلثين ولا

يرد من المبيع شيئا واما ان  
يفسخ وليس له امسالة  
شيء من المبيع ولو قال  
الدلال لا أعلم ضياع الثوب  
من يدى أو كفى لا يضمن  
دفع الدلال الثوب الى ظالم  
لا يمكن استخلاصه ولا أخذ  
الثمن أيضا يضمن اذا كان  
الظالم معروفا صنعه دفع  
السلعة الى مناد ينادى به  
وطلب منه بعشرة فضاع  
يضمن القيمة ولا شيء على  
المنادى ولو دفع الدلال أو  
الوكيل الثوب الى من يعرضه  
على البيع أو على من يريد  
الشراء ففسد أو ضاع بأن  
هرب به لا خذ قبل ان لم  
أذن بالدفع يضمن وان  
أذن لا وقيل يضمن مطلقا  
وهو الأصح وقال صاحب  
المنظومة لا يضمن واختار  
بعض أنه لا يضمن اذا لم يفارقه  
فان فارق ضمن كما علم في  
المودع الثاني والبعض على  
أن المدفوع اليه ان كان  
مأمونا لا يضمن لانه مأذون  
بالدفع اليه عادة ولا يضمن  
الفضولي لا يملك الفسخ قبل  
الاجازة وبعد هاتيك لانه  
صار ماذونا باع ماله بلا اذنه  
فقال أحسنت أو أصبت أو  
وفقت فليس باجازه وكذا  
كفيتنى مؤونة البيع أو  
أحسنتم فجزاك الله خيرا  
وعن محمد بن أحمد أو  
أصبت اجازة فصار على

أصاب الارض فهو لرب الارض وما أصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة قال أبو بكر استأجر  
دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وأدعاه لنفسه ولم يصدق أنه مستأجر واستحق عليه هل للاجر أن يرجع  
على بائعه قيل لا واليه أشار في الباب الثاني من الزيادات فانه قال جارية في يد عبد الله فقال ابراهيم لمجد هذه  
الجارية بعثها منك وسلم اليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا يبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو  
استحق انسان الجارية بالبيعة من يد عبد الله ليس لمجد أن يرجع على ابراهيم فان كان المدعى للدابة ادعى فعلا  
على الذى في يده الدابة بأن قال هذه الدابة ملكي غصبها مني ينتصب هو خصما وتسمع عليه البيعة ويكون  
للاجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر أنى استأجرت هذه الدابة التي في يديك من فلان بتاريخ  
كذا قبل أن تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعى في حق اثبات الاجارة عليه حتى لو أقام  
بيعة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما أن ادعى على صاحب اليد فعلا بأن قال استأجرت  
هذه الدابة من فلان وقبضتها فأخذتها مني بغير حق أو غصبها مني تسمع بينته وأما اذا قال استأجرت من  
فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط المستأجر اذا ادعى  
أنه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر أنها كانت مشغولة ومنزوعة يعتبر بحال ان كانت الارض  
فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للاجر وهو المختار كذا في خزانة المفتين باع الدلال  
ضيعة رجل بأمره فقال صاحب الضيعة بعثها بغير أجر وقال الدلال بل بأجر فان كان هذا الدلال معروفا  
بأنه يبيع أموال الناس بالاجر لا يصدق الا امر على دعواه ويجب أجر المثل كذا في جواهر الاخلاط ولو  
قال الراعى خفت الموت فذبحتها فأنكر المالك فالقول قوله وعلى الراعى البيعة كذا في الوجيز للكردري  
وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعى مع المالك فقال الراعى ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها  
وهي حية فالقول قول الراعى وفي صيد النوازل أما الاجنبى اذا قال ذبحت شاة وهي ميتة هل يكون  
مثل الراعى قال ينبغي أن يكون مثله حتى يكون القول قوله مع عينه وهكذا قال بعض الفقهاء رحمهم الله  
تعالى لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة بآنك وأنكر المالك الآن حيث يكون القول  
قول المالك ولو قال الراعى ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن  
الراعى كذا في الفصول العبادية دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر  
وقال المؤجر آجرتها هذه الاجرة شهرين وأباحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول  
للمؤجر لانه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية والله سبحانه أعلم

### الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب

يجوز استئجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق الر كوب جاز أن يركب من شاء كذا في الهداية \* واذا  
ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره كذا في الكافي \* فان ركب المستأجر أو غيره بعد  
ما تعين ركبها فغطيت ضمن قيمتها كذا في الجوهر النيرة \* فان قال على أن يركبها فلان فاركبها غيره  
فغطيت ضمن كذا في الكافي \* اذا تكارى من رجل ابلا مسمة بغير عينها من كوفة الى مكة  
فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسألة أنه استأجر ابلا بغير عينها لان استئجار  
ابل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكارى الحمل فيقول له المستكرى  
احملنى الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكارى وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآلة  
لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما أشبه ذلك قال الصدير الشهيدي ونحن نفق بالجواز كما  
ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتادا ولو لم يكن كذلك لا يجوزهم كذا في المحيط \* ولو

الروايتين وفي المتن وقوله له بش ما صنعت اجازة لقبض الثمن باع مال أبيه بلا اذنه ثم ورثه لا ينفذ بالتجديد وكذا زوج أخته برضاها حال  
حياة الأب بلا اذنه ثم انتقل الى الأخ الولاية جاز باجازه بعد ان انتقل الولاية لا بالسكوت والفرق ان النكاح ولاية فينفذ بالاجازة والبيع تعليق

فيشترط كونه مالكا \* باع مال الغير بلائذنه بما لا يتعين بشرط قيام الاربعة للاجارة المالا والبائع والمشتري والمسيغ ولا يمنع هلاك الثمن فان  
الاربعة فائقة أو ان الاجازة (٤٨٨) صار الفضولي كالوكيل عنه وأخذ الثمن ان فاعا وان هالكاهلك أمانة وان كان مما يتعين

بشرط قيام الخمسة الثمن  
أيضا \* غصب عبد أو باعه  
من آخر ثم أجاز المالك  
البيع ولا يعلم أن العبد هالك  
أم قائم قال محمد وأولاهم  
الاجازة ثم رجع وقال  
لا تصح حتى يعلم حياته فان  
زعم المشتري هلاكه عند  
الاجازة والبائع حياته  
فالقول للبائع \* باع عبد الغير  
فأبى من المشتري ثم أجاز  
المالك البيع جاز عند  
الثاني خلافا لغيره \* باع  
عبد غيره بلائذنه وجاء المشتري  
فضوليا إلى المالك وقال  
اشتريت مالك فقال ان  
كنت اشتريت بمائة درهم  
فقد أجزت فان كان اشتراه  
بمائة أو أكثر لم يبيع وان  
بأقل أو بآل فدينار والدينار  
معنى يخالف الدرهم وان كان  
الخمس باقية فاجاز البيع جاز  
ويكون اجازة عقد لا اجازة نقد  
فيكون العرض (١) للفضولي  
للمالك ويضمن قيمته لو  
قيما أو مثله لو مثله للمالك لان  
المقابلة شراء من وجه  
والشراء لا يتوقف فستم على  
الفضولي لانه أهله وقد نقد  
الثمن من مال غيره فيضمنه  
له فاندفع ما لو دينار لانه بائع  
من كل وجه فاذا أجاز كان  
مجهزا للعقد فيكون بدله  
واذا مات المالك قبل الاجازة  
فاجاز ورثته لا ينفذ بخلاف  
القسمه فانها تنفذ عند الثاني

استأجر دابة إلى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر  
استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض وان شاء تربص إلى أن تقوى الدابة وليس له أن  
يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تكارى حوله بغير عينه يحمل إلى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى  
كان له أن يطالبه بدابة أخرى كذا في خزنة المفتين \* في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة إلى مكان معلوم ولم  
ينفذها إلى ذلك المكان وقد استأجرها فلا أجر عليه وان أنفذها إلى ذلك المكان وجب الاجر ركب أو لم  
يركب وهذا اذا أنفذها إلى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكث مثل  
ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لانه هابه إلى ذلك المكان ركب أو لم يركب ولو مكث كثيرا مقدار  
ما لا يمكن في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التتارخانية  
\* رجل استأجر دابة يوم ما واقع بها فيه وأمسكها تلك الليلة وقد ورد بطنها واعتلت فتر كهافي الدار  
التي هي فيها وهي دار غيره فانت بضمن كذا في جواهر الفتاوى \* ولو دفع المكارى الدابة إلى المكارى  
لا يجب عليه أن يبعث تلميذه أو غلامه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب كذا في الغيائية \* وفي الصيرفية  
استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى على غيرها قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التتارخانية  
\* ولو تكارى من الفرات إلى جعفي وجعفي قبيلتان بالكوفة ولم يسم أي القبيلتين هي أو إلى الكوفة ولم  
يسم أي الكافيتين هي الظاهرة والباطنة فعليه أجر مثلها ومثله بخارى اذا تكاراها إلى السهلة ولم يبين  
أي السهلتين هي سهله قوت أو سهله أمير أو تكاراها إلى جنوب ولم يبين أي القريتين والسهلة  
(ريگستان) وسهله الأمير ورب سمرقند كذا في الظهيرية \* استأجر دواب من خوارزم إلى بخارى  
بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالعقد نقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القنية \*  
تكارى دابة باربعة دراهم إلى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع إلى أيام يجب عليه درهمان لانه  
مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي \* استأجر بعيرا إلى مكة فهدأ على الذهب دون الحجى وفى  
العارية على الذهاب والحجى كذا في الذخيرة \* (في فتاوى آهو) استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من  
الحنطة فرضت فلم تطلق الا خمسين فحمل عليها لم يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي يبيع  
الدين لانه رضى بذلك كذا في التتارخانية \* واذا تكارى دابتين أحدهما إلى بغداد والآخرى إلى  
حلوان فان كانت التي إلى بغداد بعينها والتي إلى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه  
فيما ركب أجر مثله ولا ضمان اعتبارا للعقد الفاسد بالجائز كذا في المسوط \* ولو تكارى دابتين من  
رجل صفقة واحدة بقسم الاجر على أجر مثلها (١) لا على قدر حملها وكذا اذا استأجر غلامين للخياطة  
ونحوها كذا في الغيائية \* واذا تكارى قوم مشاة ابلا على ان المكارى يحمل عليه من مرض منهم أو  
من أعيانهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير ونفسه يرها أن يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب  
الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة \* واذا أجر الرجل دابة إلى الجبانة أو إلى الحنطرة فهذا  
لا يجوز قالوا نعم لا يجوز إلى الجبانة في بلدة لاهلها جبانتان أحدهما بعيدة والآخرى قريبة كما كان في  
بلاد محمد رحمه الله تعالى جبانتان أحدهما بعيدة والآخرى قريبة ولا يدرى إلى أيتهما أجزا ما اذا كانت  
جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على أول حدود من تلك الجبانة وفي الحنطرة انما لا يجوز اذا كان المصلى  
اثنين أو ثلاثة ولا يدرى إلى أيهما أجزا ما اذا كان المصلى واحدا أو أكثر لانه يعلم أنه إلى أيهما أجزا يجوز  
كذا في الذخيرة \* وان استأجر دابة لبشيخ عليه رجل أو لملق عليه رجل لا يجوز الا أن يسمى  
(١) قوله لا على قدر حملها يعنى لا ينظر إلى قدر حملها بل كل دابة منها لان أجر الدابة على قدر سيرها وقوتها  
وسرعتها وابطائها كافي المحيط اه بحرأوى

موضعا  
باجازة الوارث استحسنوا والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة وكذا الفضولي قبلها تخبر عن لزوم العقد  
وان خا ط الثوب المشتري فضولى قيسا ثم أجاز المالك صح عند الثاني خلافا لغيره واذا أجاز المالك يبيع الفضولى صار الفضولى كالوكيل حتى



صح حمله عن الثمن علم المالك بالخط أول يعلم \* وأجاب صاحب الهداية أنه إذا علم بالخط بعد الاجازة له الخيار ان شاء رضى به وان شاء فسخ \* باع  
عبد او باعه المشتري من آخر بزيادة ثم أجاز البائع الأول البيع لا يصح لأنه يبيع ما لم يقبض \* باع (٤٨٩) أمة غيره بلا اذنه فولدت ثم أجاز المالك

البيع يكون الولد مع الامه  
للمشتري بخلاف ما اذا  
أجازه بعد صبيغ الثوب  
المشتري حيث لا يجوز \* باع  
نصف الدار للمشتري كة بلا  
اذنها انصرف الى نصيبها  
وان أجاز أحدهما صح في  
نصف المجيز وبه قال الثاني  
وقال محمد يصح بالاجازة  
في ربح الدار بخلاف يبيع  
المالك لانصرافه الى نصيبه  
خاصة أما يبيع الفضولي  
ينصرف الى النصف الشائع  
\* باع دار رجل ورهنا  
فأجازهما المالك صح البيع  
للا رهن وان اجتمع البيع  
والاجازة فالبيع أولى وان  
اجتمع البيع والنكاح  
فأجازهما المالك صح البيع  
وبطل النكاح \* أخذ الثمن  
وطلبه اجازة وكذا دفع الثمن  
في البيع الموقوف \* غصب  
عبد او باعه وأخذ المالك  
منه بالثمن قبالة يكون اجازة  
للبيع \* لا يبيع عبده فباعه  
فضولي وأخذ الحالف ثمنه  
لا يحنث وقول المالك بعد  
بيع الفضولي للفضولي  
وهبت لك الثمن أو صدقت  
به عليك اجازة للبيع ان كان  
المبيع قائما \* غصب عبدا  
فباعه بالف ثم اشتراه الغاصب  
منه بخمسة مائة ثم أجاز المالك  
البيع فالزيادة للمشتري  
للا غاصب وللا مالك وكذا  
الحكم في كل بيع موقوف

موضع عام معلوما كذا في الظهيرية \* اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بدله من ليل  
أو نهار حرجة تركها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسم مكانا معلوما لا يجوز  
كذا في المحيط \* وان تكارها من بلد الى كوفة لركبها فله أن يبلغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي  
القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل عليها متاعا فان خط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا  
منزلي فاذا هو قد أخطأ فأراد أن يحمله مرة ثانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة  
لركبها الى الحيرة ذاهبا وجائبا فله أن يبلغ عليه الى أهلها من الكوفة الى الحيرة وإذا تكارى دابة بالكوفة  
من موضع كانت فيه الدابة الى الكوفة ذاهبا وجائبا فأراد أن يبلغ في رجعتها الى أهلها لم يكن له ذلك انما له  
أن يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط \* وفي المنتقى لو تكارى دابة على دخول  
عشرين يوما الى موضع كذا فأدخله المكارى في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحسب ذلك  
وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ينبغي أن  
تفسد الاجارة كذا في الخلاصة \* وان تكارها من الكوفة الى بغداد على أنه أن أدخله بغداد في يومين فله  
عشرة والافله درهم فعند أبي حنيفة رجهما الله تعالى التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح  
التسميتان كذا في المبسوط \* ولوا كثرى بالامن كوفة الى مكة للحج ذاهبا وجائبا كان له أن يركبها يوم التروية  
ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق كذا في خزائن المقنين \* ولوا كثرى الدابة رجلان فأت أحدهما  
في بعض الطريق أجبر المكري على أن يكرى للذي يريد السير نصف بعينه بنصف الاجر وله أن يحمل معه  
مثل الذي مات ولو استأجر واسفينة ليحملهم فيها فأت بعضهم رجل الباقيين بحصصهم وله أن يعمل مثل من  
مات أو أكثر ما لم يضر الباقيين في سيرهم المشروط فان قال أحدهم أقم هنا فان كان في بعض البوادي أجبر  
الى أن ينتهي الى أقرب العمران كذا في الغنيمة \* رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائبا ثم  
مات بعد ما قضى المناسك فاتمأ عليه من الاجر بحسب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بعونه فسد قط من الاجر  
بحسابه ويجب في تركه بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف ويبطل عنه  
أربعة أعشار ونصف وهذه مسئلة عجبية قال شمس الأئمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة أن من  
الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة أيام  
في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة اطواف الزيارة  
وثلاثة أيام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل سبعة من ذلك  
عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزءا من الاجر سبعة  
وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة أجزاء لقضاء المناسك وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشرة ستة  
قال شمس الأئمة رجه الله تعالى رعا يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلاثة مراحل فان من الكوفة الى مكة  
على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزءا  
ويتقرر عليه ستة وثلاثون جزءا من ثلاثة وستين جزءا من الاجر ثلاثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان  
كان شرط الممر على المدينة في الإياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزءا من ثلاثة وستين جزءا من الاجر للذهاب  
سبعة وعشرون جزءا وقضاء المناسك ستة أجزاء وان كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة  
والإياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما يتقرر ستة وثلاثون جزءا للذهاب ثلاثون لقضاء المناسك  
ستة فاصل ما يتقرر عليه ستة أجزاء من أحد عشر جزءا من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل  
لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يتحتم بهما من يتبحر في علم الفقه  
هكذا كان يحكى والذى عن أستاذه الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية \* ولوا أراد المكثري  
أن ينصب على المحل كنيسة أو قبة لا يملك ذلك ولا يملك أن يبذل من جنسها ما هو أعظم منها وان كان دونها

(٦٣ - فتاوى رابع) \* بلغ المالك أن فضولا باع ملكه فسكت لا يكون اجازة وله بلغه البيع فاحرمه قبل علمه بتقارنه ثم علم  
المقدار ورده البيع فالعبرة اجازته لارده \* وكله يبيع متاعه بمائة فباعه بالف بلا علم الموكل فقار كبل بعد فقار الموكل أجزت جاز بالف

وان قال أجزت بما أمرتكم به لم يجز \* باع الفضولي أو المودع بلاذن المودع فبهرن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لاية. لكن من أخذ الثمن من المشتري الا (٤٩٠) أن يكون وكيلاً من قبل الفضولي في قبض الثمن \* باع عبد غيره ومات العبد ثم ادعى المالك

أنه كان أمره بالمبيع بصدق وان قال بلغني البيع وأجزته لا يصدق الا بينه وكذا امرأة مدركة زوجهما أو بوهامات الزوج ثم انها ادعت الامر أو الاجازة فهو كاذب كونا واذا هلك الثمن في يد الفضولي ولم يجز المالك البيع ان علم المشتري بحاله وقت دفع الثمن لا يضمن وان لم يعلم بحاله يهلك مضمونا ولو انهم سدد الدار ثم أجاز المالك البيع يصح لبقاء العرصه \* باع أرضاً شبه فقال الابن مادمت حياً فانا راض بالمبيع أو أجزته مادمت حياً فهو اجازة لكفاية قوله أنا راض وبلغو مادمت حياً ولو قال أمسكها مادمت حياً لا يكون اجازة فان الامساك لا يدل على الرضا واذا هلك المبيع فصولا قبل الاجازة ان هلك قبل التسليم الى المشتري بطل البيع وان هلك بعده لا يجوز بالاجازة والمالك أن يضمن أيهما شاء البائع أو المشتري فايهما اختار ضمنه يرى الآخر لان في التضمين تماكيا منه فاذا ملكه من أحدهما لا يملك ثمنه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا بما ضمن وان اختار تضمين

أو مثلها جاز ولو أراد المكارى أن يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر المحمل فركب على الزام له يجب الاجر بكامله وان هرب المحمل فانفق المكسرى على الدابة بأمر الحاكم أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع عما أنفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق الا بينة كذا في الغناية \* واذا تكارى الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان يشيعه الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فبسمان الغدا الى انتصاف النهار ثم بدا للرجل أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر فلا أجر وهل يضمن بهذا الخبس ان حبسهما فقدر ما يحبس الناس لا انتظار خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة \* واذا استأجر دابة للحمل فله أن يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر وفي البقالى اذا استأجر دابة يحمل عليها يحمل رجلها عليه الا يضمن كذا في المحيط \* رجل تكارى دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرام ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فكان الاجل مجهولاً فان مات المستأجر في بغداد الا أن يأخذ صاحب الدابة أجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية \* والله أعلم

باب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضبياع والتلف وغير ذلك  
استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المصرو لم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا كذا في السراجية \* وعن محمد رحمه الله تعالى استأجرها لركبها في المصرو ما يخرج عليها ثم ردها في ذلك اليوم الى المصرو يرى عن الضمان كذا في التارخانية \* استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً كدلاء معلوماً فحمل عليها برا مثل كدله فعليه قيمة الدابة ان هلكت ولا أجر عليه في قولهم جميعاً لان الخطئة أنقل من الشعير وهي أصاب وأشد اندماجاً من الشعير فصار كالوحد على اجماعة أو حديداً بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة أقفزة من شعير فحمل عليها أحد عشر ففقر من شعير حيث يضمن جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من جنس المسمى ولو سمي عشرة أقفزة من حنطة فحمل عليها عشرة أقفزة من شعير ففي الاستحسان لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيراً مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيراً فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل أن المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول أيضاً في موضع الحمل وقد استويا وزناً الا أن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون أضرباً بالدابة من المسمى كالو سمي حنطة أو شعيراً فحمل عليها حديداً أو حجراً مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه أيسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كالو سمي حنطة فحمل بوزنها حطباً أو تبناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتى كذا في الظهيرية \* ولو تكارها ليحمل عليها شعيراً كدلاء معلوماً فحمل عليها برا مثل كدله ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن استحساناً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً فحمل عليها في أحد الجوالقين حنطة وفي الآخر شعيراً فطغت قال أصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع \* والاصل أن المستأجر اذا خالف الى مثل المشروط أو أخف فلا شيء عليه لان الرضا باعلى الضررين رضا بالادنى وبمسألة دلالة وان خالف الى ما فوقه في الضرر فطغت الدابة فان كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدابة ولا أجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلكت بفعله أو دون وغيره ما دون فيقسم على قدرهما الا ان كان قدره لا تطيقه الدابة فيضمن لكونه غير معتاد فلا يكون ما دوناً فيه والحديد أضرب من القطن لانه يجتمع في موضع واحد من ظهر الدابة والقطن ينسبط

البائع ينظر ان كان قبض البائع مضموناً عليه نفذ بيعه بالضمان لان سبب ملكه قد تقدم عقده وان كان قبضه كذا أماته ان قام صار مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع فلا يتفديعه بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز

البيع لتضمن البائع ووجهه أنه سلم أولاً حتى صار مضموناً عليه ثم باعه فصار كالمقصور وإن باع مال الغير بعين له هلك العين في يد البائع قبل الإجازة يبطل العقد ولا تلحقه الإجازة فيرد المبيع على صاحبه ويضمن البائع للمشتري (٤٩١) مثل عرضه أن مثلياً أو قيمته لو قبض

بقبضه به قد فاسد وإن تصرف البائع في العرض قبل قبضه فمصرفه باطل وإجازة قبضه ما بآذن المشتري دلالة أو صريحاً وإن تصرف في المبيع قبل الإجازة لم يجز قبض المبيع أم لا لعدم اذن المالك والأصل عندنا أن عقده يتوقف على الإجازة لولاه مجيز حال العقد فإن لم يكن له مجيز حاله فهو باطل لا يتوقف والشراء متى وجد نفذاً نفذ وإن لم يجد يتوقف والشافي على أنه لا يتوقف بحال يأنه لو تصرف الصبي المحجور تصرفاً لوفعه وإيه في صغره نفذ عليه فإذا أنشأ يتوقف على إجازته ولو تصرف فلا يصح منه بآذن وإيه لا يتوقف كإطلاق والعناق فإذا أوجده لا يتوقف ويبطل ولا يلحقه الإجازة بعد البلوغ أيضاً إلا بلفظ يدل على الانشاء كقوله أو وقت ذلك الإطلاق وإذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه أجازاً الذي اشتراه له أم لا وإن لم يجد نفذاً يتوقف على إجازة من اشترى له كالصبي المحجور يشتري شيئاً لغيره يتوقف هذا إذا أضاف العقد إلى نفسه أما إذا أضافه إلى غيره بان يقول بع هذا العبد فلان فقال البائع

كذا في الاختيار شرح المختار ولوجل الأ كسبة أو الطيالة مكان الثوب الرطبي ضمن كذا في الغيائية \* أكثرى بعير المحمل فحمل زامله يضمن وإن حمل رجلاً مكان المحمل لا يضمن لأنه أخف كذا في محيط السرخسي \* استأجر هاليركب فاركب غيره ثم أنزله وربك لا يبرأ عن الضمان ولو استأجره أن يحمل إلى موضع كذا ففقد هاليركب هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الأجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الأجر كذا في التتارخانية \* وإن استأجر سرجاليركب شهر فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا أجر عليه وإن استأجره كذا فانتقل عليه حنطته شهر فافه وجاز وحنطته وحنطة غيره سواء والحوالي كذلك كذا في المبسوط \* وإذا استأجر ليحمل عليهما حمل نفسه فحمل عليهما حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملاً ليركبه فليس له أن يحمل غيره كذا في التتارخانية \* ولو استأجر دابة على أن لا حده ما نلته أو لا آخر نلته فحمل عليها الأول سبعة والأخر عشرة ضمن هذا أربعة وثلاثين سبعة عشر لأن المأذون له خمسة وثلاثين كذا في الغيائية \* وإذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليهما عشرة فحتم حنطة فحمل عليهما أحد عشر محتوماً فعطيت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الأجر كاملاً ويضمن جزاً من أحد عشر جزاً من قيمة الدابة ولم يملك شيأ من المستأجر قالوا تأويل المسئلة من وجهين أحدهما إذا كانت الدابة تطيق حمل ما زاد فكانت تسير مع الحمل أما إذا كانت لا تطيق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعده وهذا الثاني أن يحمل عليهما أحد عشر محتوماً دفعة واحدة أما إذا حمل عليهما عشرة فحتم حنطة ثم حمل عليهما محتوماً وعطيت الدابة يضمن قيمتهما بتمامهما هذا إذا حمل الحادي عشر في المكان الذي حمل العشرة أما إذا حمل في مكان آخر (٢) جناتك بفتراك برأويحت) يضمن بقدر الزيادة على قياس مسئلة تأتي بعده هذا إن شاء الله تعالى كذا في المحيط \* فرق بين هذه المسئلة وبينها إذا استأجر ثوراً ليطن به عشرة فحتم حنطة فطن أحد عشر محتوماً وتلفت الدابة أو استأجر هاليركب جرياً فافكر بجرياً ونصفه أو هلك الثور فاته يضمن جميع القيمة لأن الطحن يكون شيئاً فليطحن عشرة انتهى العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر مخالف من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كالموطن عليها فقير ابتداء وأما الحمل فيكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة \* قال الإمام استأجر دابة ليحمل عليهما عشرة فحتم حنطة فحمل عشرين فإن سلمت عليه تمام الأجر وإن تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتمام الأجر وضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردي \* وإن استأجر هاليركب ليحمل عليهما عشرة فحتم حنطة فحمل عليهما خمسة عشر محتوماً من الحنطة وجاء الجار سليماً فهلك قبل أن يرد ما إلى صاحبه أن كان يعلم أن الجار يطيق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الأجر المسمى وإن كان لا يطيق يضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أمر المكثرى لرب الدابة أن يحملها فحملها وهو يعلم أنه زيادة ولا يعلم لا يضمن المكثرى وهذه حيلة كذا في الغيائية \* وإن أكرها ليحمل عليهما عشرة فحمل في جوالق عشرين فأمر رب الدابة أن يضعه عليهما ففعل وهلك لاضمان وإن جلاهما ضمن ربيع القيمة ولو كان في عدلين فحمل كل واحد منهما عدلاً أو حمل المستأجر أولاً ثم رب الدابة لاضمان أصلاً ولو حمل ربه أو لاضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي \* استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم فركب ورجل مع نفسه جلا يضمن قدر الزيادة أن عطبت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك أن يرجع إلى أهل البصر فيسأل منهم أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في النقل وهذا إذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر أما إذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى \* وإذا استأجر دابة ليركبها فركب هو ورجل آخر مع نفسه إن سلمت الدابة فعليه الأجر كاملاً ولا ضمان وإن هلكت الدابة من ركوبهم ما بعد ما بلغ المكان المشروط

(٢) كما إذا علق في كفها

بعته لفلان يتوقف على إجازته وأما إذا قال اشتريت منك كذا بكذا لاجل فلان فقال البائع بعث أو بعث منك لفلان فإنه يقع الشراء للمخاطب لانه لفلان لأنه إذا أضف العقد في أحد الكلامين إلى فلان يتوقف على إجازة فلان هذا إذا لم يسبق من فلان الأمر والتوكيل

فلوسبق فعلى الموكل وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وتنصرف العهدة الى الوكيل ان كان أهلا للعقد والانتصرف الى الموكل  
\* اشترى عبدا واشهد أنه يشتره فلان (٤٩٣) وقال فلان رضيت به فالعقد للشترى لانه اذا لم يكن وكيل بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار

للإجارة بعد ذلك لان الاجارة  
بعد ذلك تلحق العقد  
الموصوف لاننا قد فان  
دفع المشتري اليه العبد  
وأخذ الثمن كان بيعا  
بالتعاطى بينهما ولو ظن  
المشتري والمشتري له أن  
الملك وقع للمشتري له فسلمه له  
بعد قبضه عنه لا يسترد ولا  
رضا المشتري له ويجعل  
مكانه ولاه وان علم أن  
الشراء وقع للمشتري بعده  
وان زعم المشتري له أن  
الشراء كان بأمره ووقع الملك  
له والمشتري أنه كان بلا أمره  
ووقع الشراء للمشتري فالقول  
قول المشتري له لان الشراء  
بإقراره وقع له فيكون مأمورا  
بظاهرا

الحادي عشر في اختلاف  
البائع والمشتري

زعم أحدهما أنه بدراهم  
والآخر بدنانير واختلفا  
في الصفة أن الثمن صحاح أو  
مكسرة أو في قدره أنه ألف  
أو ألفان حال قيام السلعة  
قبل القبض أو بعده تحالفا  
ولو اختلفا في الثمن فقال  
المشتري ان كنت اشتريته  
الا بخمسمائة فعبده المشتري  
حر وقال البائع ان كنت  
بعته الا بالفسخ فهو حر فالبائع  
لازم ولا يعتق العبد ويلزمه  
الثمن قدر ما أقربه المشتري  
لانكاره الزيادة لان البائع أقر

فعلية الاجر كلا وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن  
ذلك الغير فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان أو مستعيرا وان ضمن ذلك الغير رجوع على  
المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوى أن يكون ذلك  
الغير أخف أو أثقل قالوا وانما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين أما اذا كانت  
لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا رحمه الله تعالى أوجب في هذه المسألة نصف القيمة  
مطلقا وذكر في الجامع الصغير في استأجر دابة الى القادسية فأدرك رجل خلفة فعميت الدابة ضمن بقدر  
الزيادة وذكر في الجامع الصغير ايضا بعد مسألة القادسية بكثير واعتبر فيها الحزر والظن وفي القدوري يقول  
المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني أخف أو أثقل قال الشيخ الامام الراشد خرا الاسلام على البرزوي  
وحاصل ذلك أن يعتبر الحزر والظن فان أشكل يعتبر العدد وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكن استعمال  
الدابة ولا تصر فيها ضمن بحساب ما زاد ثم اذا ركب وحمل عليها مع نفسه جلاغا يضمن بقدر ما زاد اذا  
ركب في غير مكان الحمل فأما اذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسألة يقول  
استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق أن  
يركب عليها مع الحمل أما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط \* ولو  
استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مثل ما لبس  
الناس اذا ركبوا لم يضمن فان كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في الميسر \* رجل استأجر دابة فلما  
انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا رثا عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل  
ولم يلحقها الا يضمن لانه ماترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر ليركبها في المصير عشرة أيام  
فحبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو حبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر لانه زيادة ولو أنفق عليها  
كان متبرعا كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها عروسا الى  
بيت زوجها لم يمسلا فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها  
فالاجارة فاسدة فان أركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى  
أصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المصير فانه يجب الاجر  
وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصير فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضمانا بالحبس ان وقعت  
الاجارة على الركوب خارج المصير يصير ضمانا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على أن يركبها في المصير لا يصير  
ضمانا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء  
استأجرها للركوب في المصير أو خارج المصير فان استأجر لركوب عروس بعينها فأركب غيرها صار ضمانا ولا  
يجب الاجر سلت الدابة أو هلك وان كان لركوب عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط \* تكرار الحمل  
انسانا فحمل امرأة فبقي له لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت نفسها بحيث لا تحملها الدابة  
يضمن لانه يكون اتلا فالاجارة كذا في محيط السرخسي \* لو استأجرها لركوب فأركب صبيا يستمسك ضمن  
الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغيائية \* أكثر دابة ليحمل عليها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن  
بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولد الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط  
السرخسي \* واذا استأجر حمارا بسرج فأسرجه بسرج لا يسرجه بمثله الحرف فهو ضمان بقدر ما زاد اتفاق  
الروايات وان كان السرج الثاني أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره بكاف ففرغ ذلك  
الاكاف أو وكفه بكاف هو أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وان أو كفه بكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة  
واذا استأجر حمارا بكاف ليركب ففرغ الاكاف وأسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج ليركب فحمل

بعثت بلاء امر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير امر المالك لا يقبل للتناقص ولا يملك تحليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري  
بعثت بلاء امر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير امر المالك لا يقبل للتناقص ولا يملك تحليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري





يتحالفان وكذا كل ما يوزن \* وان قال البائع بعت الثوب ولم اسم الذراع وادعى المشتري شراءه مذارعة القول للبائع \* ولو قال اشترت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع بدرهم (٤٩٤) وقال البائع لم اسم ذراعاً القول للمشتري ويتحالفان ويترادان على قول الثاني \* باع وقال أنا

بالغ وهو ابن ثنتي عشرة  
قال كنت غير بالغ لا يلتفت  
الى جوده ولو كان أقل من  
ثنتي عشرة يصدق \* قال  
هذا ملكي باعه أي وأنا  
بالغ وقال المشتري والأب يل  
في حال صغرك فالقول  
للأب لانه ينكر زوال ملكه  
وقيل للمشتري قال في  
المحيط وهو الصواب عندى  
وان برهنا فالبيئة للأب  
\* وأقل مدة تصدق فيها  
الصغيرة في قولها أنا بالغ  
تسع سنين \* اشترى  
دهنا في أنا مشدود الرأس  
ففتح بعد أيام وفيه فأرتمته  
فزعم المشتري كونها فيه  
وقت البيع والبائع حدوث  
الوقوع فالقول للبائع لانه  
ينكر وجود العيب \* اختلفا  
في الطوع فالقول لمن يدعى  
الجواز \* ولو أقام يمينه فلن  
يدعى الكره وعليه الفتوى  
ولو ادعى أحدهما صحة العقد  
والآخر بطلانه بان ادعى  
البيع بالميتة فالقول للمدعى  
البطلان لانه منكر للعقد  
لان البيع بالميتة باطل  
\* أنكر البائع الاجل فالقول  
له \* بخود ما عدا التسكاح  
فسخ \* وذكري في الاقرار أن  
البيع لا ينعقد بمجرد أحد  
المتعاقدين وينفسخ  
بمجردهما \* فلو وجد  
البيع ثم ادعى المشتري الشراء  
بعد ذلك لا يثبت الشراء

أو هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان جله في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فيه الاجر ولا عبرة  
بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر تاشي \* رجل استأجر حمارا ليحمل  
عليه الى المدينة حمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث  
مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضيخان  
\* استأجر دابة من القرية الى المصريف صاحب الدابة رجل مع المستأجر فتشغل المبعوث في الطريق  
بأمر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاعت في يده لا ضمان على الرجل المبعوث كذا في  
خزانة المفتين \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فممن استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض  
طريق اتعاهها نفسه وبجد استجارها وصاحبها يدعى الاجارة فلو نفقت من ركوبه لا ضمان عليه ولو نفقت  
قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فخا به البرد هاعلى صاحبها اقتلفت يضمن وذكر القدرى أن عند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى عليه أجرة ما قبل بخوده وسقطت عنه أجرة ما بعد بخوده وقال محمد رحمه الله تعالى  
عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى \* قال واذا عطبت الدابة المستأجرة والعبد المستأجر عندهما مستأجرهما  
من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المقصود عليه كذا في شرح  
الطحاوى \* اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليه ساق الى الرجوع فقبيز من المبلغ غير اذن  
صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط \* وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيرا أو امرأه أن  
يكريه ويشترى له شيأ بالكرام فمضى البعير في يده فباعه وأخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه أبو جعفران  
باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحياكم فباعه بالبائع لا ضمان عليه في البعير ولا في غنمه وان  
كان في موضع يقدر أن يستطبع امساكه أو يستطبع رده أعمى فهو ضمان اقبته كذا في الخلاصة \* وسئل  
عن أجر دابة من آخر ليحمل شيأ معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب  
مع الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الى مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتختلف  
هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة أنا ما في عمل نفسه ثم يرجع بها مع عير أخرى فأعير على هذه الدابة هل  
يضمن الاجير قال نعم لانه أعير خالف حين استعملها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يستعملها لم  
ضمن وان لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد  
رجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى  
منزله يوم الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة فعطبت  
يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث  
رحمه الله تعالى كذا في خزانة المفتين \* استأجر حمارا ليحمل عليه عشرين وقرمان التراب الى أرضه بدرهم  
وله في أرضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقرمان لبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا أجر وان سلم حتى تم العمل  
فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حمارا ليحمل كذا اجلا فزاد على ماسي وحمل الحموله الى  
مكانه او جاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه نظرا الى ما زاد فيضمن من قيمة الحمار بذلك القدر هكذا في  
الكبرى \* وسئل عن استأجر حمارا ليحمل عليه السرقيين بأجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه  
الايقوى على الحمل وقال الاجر بل يقوى واجل عليه حمل مثله فبعث فأصاب رجله ليلته بعشرة ففعل  
في فتاوى النسفي \* وفي المتن استأجر غلاما شهر بعشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلته بعشرة ففعل  
في ذلك ضمن وان لم يعط في ذلك حتى رده الى الخياطة ففعل فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر  
دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء

\* وان برهن المشتري على الشراء وصححه البائع فيه ثبت الشراء وان لم يجدد باع بعد انفساخه بمجوده ما  
\* وطريقه أن بخوده ما يرتفع بضده وهو الاقرار بالبيع والفسخ كان بالحدود ولا بخود لا يرتفعه بانكاره فيعود العقد كما لو تقايلا العقد



ثم تضامنا الاقالة يعود اليه وان لم يجدناه باعه بالف ثم باع بالثمن وخمسة مائة أو بخمسة مائة من المشتري الاول انعقد الثاني وانفسخ الاول  
 \* اشترى من بلة بخمسة مائة ثم ادعى أنه اشترى الارض أيضا والبايع يدعي أنه باع (٤٩٥) الكفاية فقط يحكم الثمن ان صلح لهما

قضى بهما وان لم يكن  
 الاثنان الكفاية قضى  
 بهما فقط لا الارض وكذا  
 الحكم في الراوية مع الماء  
 وعن محمد فبين له أجرة  
 تساوى ألفا وفيها قصب  
 يساوى ألفا فباع الاجرة  
 بعشرة آلاف ثم ادعى المشتري  
 وقوع العقد على الاصل  
 والبايع وقوع العقد على  
 القصب أن العقد يفسد  
 \* ولو اشترى سرجا وادعى  
 انه اشتراه بركابه أو خاتما  
 وادعى انه بفصه وأنكر  
 البايع يتحلفان ويتبردان  
 وبالقلى اختلاف الثياب  
 والجرب والنخلة والرطب  
 فادعى البايع أحدهما والمشتري  
 كليهما يحكم الثمن فان  
 استويا في العادة لم يجز \* وعن  
 الامام فبين اشترى عبدًا بالثمن  
 وقبضه وقبض البايع الثمن  
 ثم زعم المشتري أنه كان مع  
 العقد أمة بغيرها دخلت في  
 البيع وأنكره البايع يحلف  
 بالله ما باعه الا معه ولا يرده  
 شيئا من الثمن وقال الثاني  
 بعد الحلف يرد عليه حصة  
 الامنة من الثمن في الاستحسان  
 وكذا في كل ما يكون مثله  
 في البيع فاذا كان شيئا لا  
 يكون مثله في البيع لا يصدق  
 \* باع داره من رجل فانكر  
 المشتري الشراء يجوز بيعه  
 من آخر لان وجود ما عدا  
 النكاح ففسخ بديهة

بديهة الى بيطار وقال انظر فيه فان بها علة فنظر فيها فقال تحت أذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فأمره  
 صاحب الدابة باخراجها فأخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه ما دون  
 في ذلك كذا في المحيط \* صبر في أفقد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زبوف أو ستوقه لا يضمن الصبر في شيء لانه  
 لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما أوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرتفع الاجر بحسب ذلك  
 حتى لو كان الكل زبوف فإرد كل الاجر فان كان الزبوف نصفًا فنصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان  
 أنكر الدافع وقال هذا ليس مما اتخذت متى كان القول قول الاخذ مع عينة لانه ينكر أخذ غيره وهذا اذا  
 لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض بغير الزبوف وأنكر  
 الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل عن استأجر ورثا قال يكتب له مضجعا  
 ويتقطعه ويعشره بكذا ويجهه فأخطأ في بعض النقط والعواشر قال أبو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع  
 بالخيار ان شاء أخذ أو أعطاه أجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه وأخذ ما أعطاه وان وافقه في  
 البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي \* ولو أمر رجلا  
 ليصنع ثوبه بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لرب الثوب أن يضمه قيمة ثوبه أيضا  
 وترث ثوبه به عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يراد على المسمى وان صبغه ما أمر به الا أنه خالف  
 في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقصر فصبغه بغيره وعصر وأقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب  
 ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفير مع الاجر  
 المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان \* ولو دفع اليه خاتما وأمره أن ينقش اسمه في الفص فنقش اسم  
 غيره عدا أو خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء أخذ وأعطاه مثل أجر عمله لا يراد على  
 المسمى وكذا اذا دفع الى نجار بابا وأمره أن ينقشه كذا ففعل غير ما أمره فله الخيار وان وافق أمره الا  
 قليلا فلا عبرة به كذا في الغيانية \* واذا أمر رجلا أن يحمله بيتا فخره قال محمد رحمه الله تعالى أعطاه  
 ما زادت الخضره فيه ولا أجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع \* وان أمره أن  
 ينقش بابه أو جداره أحرف فنقشه أخضر فان شاء ضمنه وان شاء أخذ وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو  
 أمر النجار بسمك له سمك بيته فاسمكه وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه وان  
 سقط كما قام من عمله ونكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا أجر كذا في الغيانية \* رجل استأجر أرضا ليزرعها  
 حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير \* ولو قال اقطع عني صفاطة قباء أو  
 أمره أن يخطه روميا فخطه فارسي فان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك الثوب عليه وان شاء أخذ  
 وأعطاه أجر مثله ولا يراد على المسمى ولو خاطس راوبل ينقطع حق المالك الى الضمان والصحيح أن له الخيار  
 لانه وافق أمره في أصل الخطاطة كذا في الغيانية \* روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فبين دفع الى رجل  
 (١) شيلة ضرب له لأطستامو صوف فافضرب له كوزا قال ان شاء ضمنه مثل ماشبهه ويصير الكوز للعامل وان  
 شاء أخذ وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمي كذا في البدائع \* واذا دفع الى حارث غز لا ينسجه سبعة افي  
 أربع خفا كه أقل أو أكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله والقول  
 قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر لكن في الزيادة لا يعطى بالزيادة شيئا لانه  
 نسج بغير أمره وفي نقصان يعطيه أجر مثل ما جاء به لا يراد على المسمى يريد به على حصته من المسمى  
 ونسجه أنه أمره سبعة افي أربع ومكسره ثمان وعشرون وما جاء به سبعة في ثلاث وهو أحد وعشرون  
 فالنقصان بالربع ينقص عن المسمى ربعة فيجب أجر مثل ما جاء به ولا يراد به على ثلاثة أرباع المسمى وان

(١) قوله شيئا كذا في الاصل ولعله محرفة عن شها كيدل له ما يأتي بعد اه كتمه مصححه

لثاني عشر في قبض المبيع \* اذا تجانس القبضان تناوبا بان كانا قبض أمانة أو ضمان وان اختلفا بان المضمون عن غيره لا غير سانه أن  
 النبي متى كان في يده ففسد أو عقد فاسد فاشترى من المالك شيئا من قبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يصل الى منزله لم يمكن

من قبضة هلاك عليه ولو في يده أمانة كوديعة أو عارية فهو به منه مال كما لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض الاول عن الثاني ولو في يده بعد فاسد أو غصب فهو به (٤٩٦) لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض المضمون عن غيره ولو في يده وديعة فباعه المالك منه

اختلاف في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب ويختار أن خالفه في الشرط كذا في الغياثية \* (١) مردى  
ريسمان قز يافنده دادنا كرباس بافد يافنده بعضی ازین ریسمان قز برداشت وریسمان بنه درآورد  
فلونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعته الحائك فالثوب للحائك (٢) وخداوند ریسمان از یافنده  
مثل ریسمان خود طلب کند لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآخر خلط لا يمكن معه  
التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزنة المفتين  
\* دفع الى حائك نوعين من الغزل وأمره أن ينسج أحدهما أرق والآخر أغلظ فخلط الحائك خلطا  
ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع الى نساج نوعين من  
الغزل أحدهما أرق من الآخر ٣ (و فرمودش که این باریک را ششصدی باف و این سطر را با صدی)  
فخلط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بخلاف ويضمن الحائك مثل غزله  
كذا في الخلاصة في النوازل سئل أبو بكر عن أكار قال له صاحب الصبغة أخرج هذه الحنطة الى الصحراء  
وهذا الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى فسد قال ان قبل الاكار من صاحب  
الصبغة هذا ولم يفعل حتى فسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمته او الفاسد له قال الفقيه اذا لم  
يحدد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يقدر على المثل فعليه مثله كذا في التارخانية \* ولو جاء الى  
خياط بثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفا في قبضه فاقطعه وخطه بدرهم فقال نعم قال اقطعه  
فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انظر الى هذا الثوب ان يكفني قبضا فقال  
نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو قال اقطعه اذ اقلها فاقطعه اذ لا يكفيه لاذ كرله هذه المسألة في الكتب  
وحكي عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه قال لا يضمن كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوبا وقال اقطعه  
حتى يصيب القدوم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فجابه بناقصا قال ان كان قدرا صبيح ونحوه فليس  
بشيء وان كان أكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة \* ترك الحمار على الباب ودخل المنزل يأخذ خشب  
الحمار وضاع ان لم يرغب عن بصره لا ضمان وان غاب ان موضعا لا يعتد تضييعا كأن كانت السكة غير نافذة  
أو بعض القرى لا يضمن فان عدت تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار يأخذ شيئا أو المسجد فهذا  
وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حمارا فحمل  
عليه وله حمار آخر فحمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر  
أو هلك ان كان بحال لو اتسع الحمار المستأجر لهلك حماره أو منعه لا يضمن والاف يضمن استئذ لا بالان  
لبقرة اذا نذت من السرح وترك الاجير اتباعها الثلاث يضيع الباقي فهلكت التي نذت لا يضمن \* قلت وفي  
اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن  
فعلى هذا ينبغي أن يضمن في المسألة السابقة ان غاب عن بصره فهل فأنامل عند الفتوى كذا في خزنة  
المفتين \* وفي فتوى الاصل استأجر حمارا فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار  
من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم طلبه ولم ينظر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آتيا  
من وجوده ولو طالب بالقرب في خوالي المواضع التي ذهب منها الا ضمان وان ذهب وهو يراه ولم ينعه فهو  
ضامن يريد به اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الحمار واستغل  
بشراء الحمار فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يرغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط  
\* ولوربط الحمار (٤) على آرى في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقره ان استأجره ليركب  
(١) رجل دفع الى النساج غزل قز لينسجه كرباسا فاخذ النساج بعضه ووضع بدله غزل قطن (٢) ورب الغزل  
يطلب من النساج مثل غزله (٣) وأمره بان هذا الرفيع ينسجه في ستمائة وهذا الغليظ في خمسمائة (٤) على  
آرى الآرى محبس الدابة

يحتاج الى قبض جديد ولا  
ينوب الاول واذا انتهى الى  
مكان يتمكن من قبضه  
يصير قابضا بالتخلية والرهن  
كالعارية \* أرسل غلاما في  
حاجته فباعه من ابنه الصغير  
جاز وان مات قبل أن يرجع  
مات من مال الاب وبطل  
البيع وان رجع ان كان  
الاب صغيرا فقبض الاب  
قبض له وان بلغ حتى يرجع  
الغلام فالقبض للابن حتى لو  
هلك قبله يرجع بالثمن \* اشترى  
عبدا ولم يقبضه حتى أعاره من  
المشتري البائع أو أجره منه  
فاستغله البائع وهلك في البائع  
ولا يلزم الاجر وكذا اذا أجره  
البائع من آخر فالاجر له لان  
السيد والعمل للبائع وان  
استعمله البائع بأمر المشتري  
في عمل المشتري صار قابضا  
والبائع كالرسول عنه \* أمر  
البائع بطعن الحنطة المشتراة  
صار قابضا اذا منعه  
البائع فحينئذ يهلك عليه  
\* الغاصب استأجر المصوب  
من المالك مدة جاز كالأشتره  
وبصير قابضا وبرئ من  
ضمان الغصب ولا يعود  
بعده الى ضمان الغصب  
ولو أعاره من الغاصب لا يبرأ  
من الضمان حتى يتصرف  
فيه لان الاعارة قبل القبض  
كالهبة \* ولو أجر المهرهون من  
المسترهن صح ولا يصير  
المسترهن قابضا عقيب العقد  
لان الرهن غير مضمون بنفسه

وفي الاعارة اذا فرغ من الرهن واذا أمر المالك الغاصب ببيع المصوب فباعه يصح وان هلك في يده الغاصب بنفسه  
قبل التسليم أو وجد به المشتري عيبا فترده قبل قبضه هلك على الغاصب كأنه لم يبعه وان اطلع على عيب ورده بعد قبضه لم يكن مضمونا لانه

بالتسليم قد خرج عن الضمان وإذا عيب المبيع المشتري صار قابضاً ان كان عيباً ينقصه الا اذا منعه البائع حينئذ لم يملك على البائع الا قدر النقصان واشترى خفيين أو نعلين فقبض أحدهما بلا إذن البائع وهلك ما في يد البائع لم يملك على البائع وخير المشتري في أخذه بمحضه من الثمن وان عيب المشتري أو استهلك ما قبضه وهلك الآخر في يد البائع بلا منعه منه هلكا على المشتري لان استهلاك أحدهما يؤثر في الآخر الا أن يمنع البائع الثاني منه حينئذ على المشتري حصة المقبوض لا غيره فلو أمر المشتري (٤٩٧) البائع ليحدث فيه عيباً صار قابضاً

بالأحداث كان البائع رسوله لا من ماله به وان أمره أن يحدث عيباً في أحدهما وكلاهما في يد البائع ففعل صار قابضاً وان أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري لعدم صلوح الواحد مسلماً ومتسلاً بخلاف ما تقدم لانه قبض ضروري كعزل الوكيل يصلح حكماً بلا علمه ولا يصح قصداً وأربعة أشياء اذا فعلها البائع بأمر المشتري لا يصير قابضاً وكذا اذا فعلها المشتري بالمشتري بعد العلم بالعيب كخلق شعر العبد وحجامة وسقيه دواء ودهاواة جرحه وجعل في الجامع الصغير المداواة رضا بالعيب \* وعشرة أشياء لو فعلها البائع بأمر المشتري صار قابضاً الأمر بمختار الغلام والجارية والفصد وقطع عرق الفرس أو كان ثوباً فامر به بالقصاة أو الغسل أو مكعباً فأمره بنعوله أو نعلاً فأمره بحذائه أو طعماً فأمره بالطبخ أو داراً فأجرها من البائع أو جارية فأمره بتزويجها فزوجها ودخل بها الزوج صار قابضاً بلا دخول لا يصير قابضاً وكذا لو زوجها المشتري لا يصير قابضاً بلا دخول الزوج وفعل المشتري واحداً من

نفسه مضافاً ضمن ولو استأجره مطلقاً لم يبين من يركب وهلك قوم نيام ليسوا في عيال المستأجر ولا من أجرائه لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم أو بعضهم وقبلوا حفظه وكان الغلب في مثل ذلك الموضع أن قوم من يحفظ الدواب فيسهل لا يكون اضعافه لا يضمن وان كان ذلك موضعاً قد نوم من يحفظ الدواب اضعافه ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فأما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة \* رجل استأجر جارا واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد الاجيران كان المستأجر استأجرها لركب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا ضمان كذا في الذخيرة \* استأجر جارا فوقه ليصلي الفجر فذهب الجار وأنتبه انسان فان راه ينهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن كذا في الفصول العبادية \* ان اشتغل بالصلاة في الطريق والجار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلاة ولم يتبعه ضمن وان لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى الغياثية \* وسئل أبو بكر عن أمر آخر أن يستكرى جارا ويذهب الى موضع كذا حتى يوفي الأمر الاجر ففعل المأمور ذلك وأدخل المأمور في الطريق الجار في رباط فهجم اللصوص واستولوا على الجار قال لا ضمان عليه ان كان الرباط على الطريق الذي كان يمر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في الحاوي \* استأجر رجلاً ودفع له جارا وخسين اشترى شيئاً للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى وأخذ الظالم حراً القافلة فذهب البعض خلف الجار ولم يذهب البعض والاجير فرق ذهب بعضه استرد والبعض لا فان كان الذين استردوا يلمون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا يلمون الما فيه من تحمل المتاع لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتى المكارى المتاع وذهب بحماره فأخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا القرار بالجار لا أخذوا الجار مع القماش لا يضمن وان أمكنه القرار مع القماش والجار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوا فلم يلتفت الى ذلك فذهب فأخذ هذه اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه أبو بكر ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والافهوضان كذا في الظهيرية \* جماعة آجر كل واحد منهم جاره من انسان وسلوا اليه ثم قالوا الواحد منهم اذهب أنت معه تتعاهد الجار فذهب معه فقال له المستأجر قف هنا مع المرح حتى اذهب بحمار واحد وأخذ الجوالق فذهب بالجار لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم أمروه بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المفتين \* رجل اكرى جارا من كس الى بخاري فغلق على الجار في علقه كل يوم مقدار معلوم وسمى له الاجر ان يصل اليه صاحب الجار فأمسك الاجير الجاراً ما فأتفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى اكثر من كس نفسه ضمن وان اكتره ولم يسم الركب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادفع الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به وسارمر حله ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى لوجهه فامر رجل من أهل تلك القرية ففر على الرباط فعرف الفرس فاستأجر رجلاً ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لاشك أن الاول ضامن لتسبيبه وأما مستأجر الاجير الذي ذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه

(٦٣ - فتاوى رابع) هذه العشرة بعد علمه بالعيب يمنع الرد والر جوع بالنقص والاجارة من البائع لا تجوز من قبله ولا ان كان أو عقار قبل القبض استأجر المشتري البائع لغسل الثوب أو قطعه ان كان ذلك الفعل ينقص المبيع صار قابضاً والا لان أمر البائع أن يؤجره من رجل معين أو غير معين جاز وصار قابضاً وان قال أعتقه فاعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد خلافاً للثاني \* جاء البائع بالمبيع الى المشتري فأمره أن يطرحه في الماء فطرحه صار قابضاً بخلاف ما اذا أمر المديون أن يطرح الدين في الماء فطرحه لا يكون مؤثماً منه وكذا لو استقرضه كرا

بجاهبه فاحره بصبه في الماء فصبه المقرض كان منه البائع اذا دفع المبيع لمسكوبة المشتري لا يصير له اشتري قابضا (نوع آخر) التسليم  
أن يغلي بينهما على وجه يتمكن (٤٩٨) من قبضه بلا حائل وكذا في الثمن ويعتبر في التسليم ثلاثة أمور ان يقول البائع خليت بينك وبين

المبيع وان يكون المبيع  
بمحضرة المشتري على وجه  
يتكمن من النقل بلا مانع  
وان يكون المبيع مفزرا غير  
مشغول بحق غيره وكان  
الامام يقول القبض أن  
يقول البائع خليت بينك  
وبين المبيع فاقبضه ويقول  
المشتري عند البائع قبضته  
وان دابة أو بعيرا فاحذر رأسه  
وقاده أو عبدا أو أمة فقال  
تعال وامش معي فتخطى  
معه أو أرسله في حاجته ولو  
لو باقا فاحذره يسه أو خلى  
بينه وبينه وهو موضوع  
على الأرض فقال خليت  
بينك وبينه فاقبضه فقال  
قبضت صار قابضا وفي  
الساحة على الطريق اذا  
اشتراها ولم يحركها فقبض  
ولو حنطة في منزل فدفع الى  
المشتري المفتاح وقال  
خلت بينك وبينه فقبض  
وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا  
لا باع دارا بعيدة وقال سلمتها  
اليك وقال المشتري قبضتها  
لا يكون قبضا وان قريبة  
فقبض لان الخلقة أقيمت  
مقام القبض عند التمكن  
وكل ما يمكن اغلاقها فهي  
قريبة وان لم يمكن من ذلك  
المكان فبعيدة وبه قال  
الحلواني والناس عن هذا  
غافلون فانهم يشترطون  
الضيعة بالسود ويقترنون  
بالقبض وذلك مما لا يصح

وان أخذه ثم دفعه الى الاجير فان أشهد أنه انما أخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان  
أيضا وان ترك الاشهاد أو أشهد ولكن الاجير لم يكن في عياله ضمن وأما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا  
الجواب في حق الاجير مشكل اذا كان المستأجر أشهد على أنه أخذه ليرده على المالك والاجر في عياله  
المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخى صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير  
لا يرجع بمأخذه على المستأجر كذا في المحيط \* وفي بعض الفتاوى (١) (خزكري در راه بمائد كرى  
كبره رفت وخرامان دخان وخرابا خربود) فأخذ الصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستأجر  
وكذلك ان كان المكارى مع الحمار الا ان المستأجر لم يكن معه فذهب المكارى وترك الحمار فأخذ  
الصوص الحمار فلا ضمان على المكارى قالوا هذا اذا لم يكن للمكارى حمل المتاع على دابة أخرى فأما اذا  
أمكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حمارا وذهب مع جاره الى البلد فأخذ العولان  
جواره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العولان قال قاضيان  
لا يضمن مطلقا قال القاضي بديع الدين يضمن كذا في القنية \* استأجر حمارا لينقل التراب من خربة  
فأخذ في النقلة فانهم سدت الخربة وهلك الحمار انهم سدت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان  
انهدمت من غير معالجته بل زحافوقها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل  
استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها حجر جارف بلغ موضعا ضيقا ف ضرب الحمار فوقع في  
النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار  
وعليها أحمالها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها أحمالها أو يتجاوزان عنف عليه المستأجر  
حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لامن ضربه وتغييفه لا يضمن كذا في الظهيرية \* استأجر  
حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كالبوقر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع  
في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا  
ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الحمار حائطاً فوقع  
في النهر فحطب فان كان يمر وقر الحطب سلمنا غالباً يضمن وان كان يعلم أنه فلما يسلم ضمن وكذا اذا ساقه على  
قنطرة ضيقة كذا في الغيانية \* مستأجر الحمار قبضه وأرسله في كرمه مع برذعة فسرق البرذعة وأثر فيه  
البردومر (٢) ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بأن يكون له حائل رفيع لا يقع بصر المار على  
الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البرذعة لا يضمن البرذعة والحمار  
وان كان بحال يضره مع البرذعة ضمن قيمة الحمار لا البرذعة وان لم يكن حصينا ويضره مع البرذعة ضمن قيمتهما  
وان كان بحال لا يضره مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الى وقت الرد الى المالك  
كذا في الوجيز للكردي \* غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يأخذه منه بعد التبين فلم يفعل  
حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* زرع بين ثلاثة حصده ثم استأجر واحدا من الثلاثة حمارا من رجل  
لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فذهب الحمار عند  
المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الحمار والبقر ويستعمله هو وأشريكه لا يضمن المستأجر  
كذا في خزائن المفتين \* استأجر قباناً بالزينة به الحمل وكان في عموده عيب ولم يعلمه المستأجر فوزنه وانكسر  
ان كان وزن مثل ذلك الحمل يمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الاتجار المستأجر  
بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أدله بأن وزنه بالقدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر  
لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي \* قال نضر الدين وبه يفتى هكذا في الكبرى \* وفي يسوع

(١) انقطع المكارى في الطريق وذهب المستأجر وترك الحمار وصاحب الحمار لم يكن معه (٢) قوله ومات منه  
في يد المالك أي بأن رده المستأجر الى حاله بعد المرض فمات من المرض في يد المالك كذا في المحيط بجراوى  
المتقى  
اشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهم ما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على

اغلاقه ودخوله قبض والا لا \* ولو اشترى بقرعة في السرح فقال له البائع اذهب فاقبض ان كان بجيت يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا باع خلا في دن في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فحتم عليه المشتري فهو قبض على (٤٩٩) ما عليه الفتوى كمن اشترى طعاما وقال

للبائع كلها في غرار ذلك فكال فيها صار قبضا خلا فالمحمد رحمه الله وكذا المسلم اليه خلى بين المسلم فيه ورب السلم على ما ذكره في الصغرى وفي الفتاوى اشترى ثوبا فامر به البائع بقبضه فلم يقبضه حتى اخذ منه انسان ان كان حين امره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح \* اشترى طيرا أو فرسا في بيت فامر به البائع بقبضه فلم يقبض حتى انفتح الباب وخرج المبيع لا يصح التسليم فان فتح المشتري الباب خرج ان أمكنه الاخذ من غير عون صح التسليم \* باع دابة وهما راكبان عليه لا يصح قبضا كما اذا باع دارا وهما فيه وان باع وهو عليها فقال المشتري اجلسي عليها معك فجعله ان لم يكن عليها سرح هلكت من المشتري وان عليها سرح ان ركب في السرح صار قبضا والا لا \* اشترى وعاء هدي وهو اللبن الخاثر في السوق فامر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري ولو وقع جنة أو تبين في المصرف على البائع النقل الى المنزل وان تلف في الطريق فغن مال البائع \* اشترى عشرة أرطال

المتقى استأجر قدرا فلما انقضت مدة الاجارة ردها الى المالك فهذا في الطريق لا يضمن وان لم يردّها يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الجار وذهب به الى بيت صاحبه فزلقت رجل الجار فانكسر لا يضمن ان كان جاريا يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر قدرا للطبخ فطبخ فأخذه ليخرجه الى الدكان فانزلت رجله فوقع فانكسر ضمن كالحال اذا انزلت وقيل ينبغي أن لا يضمن كمن استأجر ثوبا بالدس وتحرق من لبسه قبل وهو الصحيح (٢) وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها كذا في القنية \* رجل استأجر فاسا ودفعها الى الاجير ليكسر الحطب به فذهب به الاجير ولا يدري أين ذهب ان استأجر الاجير أولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والخمارة لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة \* والاصح أنه اذا استأجر الفاس أولا ليعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا أن يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لم يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أو لا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضيان \* استأجر فاسا القصاب فأخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* استأجر من رجل مرأوجعه في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا أجيرا له ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المتر فاذا هو قد ذهب به قال ان كان تحويل وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للراضمان عليه والقول في ذلك قوله مع عيونه ان كذبه الاجر وان طال التفاته فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا استأجر من اجعله في الطين ثم أعرض عنه فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملقط \* استأجر باع ما امره ببيعه فأمسك الثمن عنده بأمر صاحب المحولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* الحال اذا جاء بالحمل فقال صاحبه أمسكه فهلك عنده لا ضمان عليه أما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجرا اذا أمسك بأمره بعد العمل فله ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التتارخانية \* واذا فسد القصاد أو بزغ البزاع ولم يتجاوز الموضوع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضوع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البزاع باذن صاحب الدابة أما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء تجاوز الموضوع المعتاد أو لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج \* اذا جهم الحجام أو ختن الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضوع الفعل فان تجاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ فكامل بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ماذا يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة \* ولو استأجره ليقطع يده أو أصبعه أو ينزع سنه جاز ولو مات لا يضمن كذا في التتارخانية \* استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فأمرقه أو لم ينخبه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز ضامنا ولكن رب الدار اشترى راوية من مائة وأمر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر فكسر هرا أو فسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضيان \* لو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية والله أعلم

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك وهو مشتق على فصلين (١) الفصل الاول في بيان الحدا الفاصل بين الاجير المشارك والخاص وبيان أحكامهما \*

(٢) قوله وكذا في مسألة القصعة أي المتقدم ذكرها في عبارة القنية حيث قال استأجر قصعة فوقع من يده وانكسرت يضمن اه نقله بحراوى

قارورة بكيه فيها فلما وزن رطلان انكسرت وسال وهما لا يعلمان فالوزون قبل الانكسار على المشتري وبعده على البائع وان بقي من الموزون شيء قبل الانكسار فصبه البائع ضمن مثله قدر المشتري هذا اذا كانت القارورة صحيحة وقت الدفع وان منكسرة ولم يعلم بها فصبه البائع



بأمره وهو أيضا لا يعلم بها فإذا كاله على المشتري وان كان المشتري يسكنها بيده فالهالك كله على المشتري وان كان الدهن غير معين لا يصير المشتري قابضا وان وزن الخل بحضرة (٥٠٠) المشتري ولا يصير مشتريا لا بعد قبضه ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانية وعند

البعض يحل التصرف قبل اعادة الوزن وعليه الفتوى وان كان الدهن عينا فوزن بحضرة المشتري كان قبضا \* اشترى عبد بكر موصوف وكاله ودفع اليه وصدقه البائع فيه ثم باعه قبل الكيل جاز \* هلاك المبيع باتا أو بخيار الشرط في يد البائع باقصة سمائية أو باستهلاك البائع أو كان حيوانا فقتل نفسه بطل البيع لانه مضمون بالثمن فيسقط الثمن فلا يكون مضمونا بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمان فان أنلفه المشتري والبيع بات أو الخيار للمشتري لزم الثمن وان الخيار للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمي وان بفعل أجنبي خير المشتري فان فسح وعود الى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون ان من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وان من خلافة طاب وان اختار المشتري اعضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافا لجمد وأثره فيما اذا توى على الجاني وقما اذا أخذ من الجاني مكانه شيئا آخر جاز عند الثاني وان هلك بعد

اختلف عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهم ما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبعض المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياط الخياط له هذا الثوب بدرهم واستأجر قصار اليه قصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبعض المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر انسانا شهر الخدمه والاجارة على العمل اذا كان معلوما صححة بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جع بين العمل وبين المدة وذكرا العمل أولا نحو ان يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما سمائة بدرهم شهر راعيا فهو اجير امشتر كما اذا صرح في آخر كلامه بما هو حاكم اجير الواحد بان قال على أن لا ترمى غنم غنمي مع غنمي واذا ذكر المدة أولا ونحو أن يستأجر راعيا شهر الرعي له غنما سمائة بدرهم شهر راعيا فهو اجير واحد بول الكلام الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غنمي مع غنمي كذا في الذخيرة \* والاوجه أن يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم (١) ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد واردا على منفعة ولا يصير منفعة معلومة الا بد كالمدة أو بد كالمسافة كذا في التبيين \* وحكم اجير الواحد أنه أمين في قولهم جميعا حتى ان ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف أن يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح الطحاوي \* وحكم الاجير المشترك أن ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرر عنه كالسرقة والغصب أو بأمر لا يمكن التحرر عنه كالحرق والغالب والغارة والغالب والمكابر وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان هلك بأمر يمكن التحرر عنه فهو ضمان وان هلك بأمر لا يمكن التحرر عنه فلا ضمان كذا في المحيط \* وبعضهم أفتوا بالصالح على بالقوانين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال صاحب العدة قتلت له بوما من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين فاضيل خان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* وفي الابانة أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في هذه المسألة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى كذا في التارخانية \* ويقول ما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم كذا في التبيين \* ثم عندهما انما يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه على أموال أو أعطاه مصحفا ليعمل له غلافا أو وسيفا ليعمل له جهازا أو سكنيا ليعمل لها نصا بافضاع المصحف أو السيف أو السكن فانها لا يضمن اجماعا كذا في اسراج الوهاج \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع اليه مصحفا نقطه باجر فضاغ غلافة لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفقه في منديل فضاغ المنديل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا ليعمل كفتيه فضاغ العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط \* وفي الخلاصة الثانية فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول ولا يعطى له الاجرة ويحط الاجرة من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في المراج الوهاج \* وما

قوله ببيان عمله الصواب ببيان محله كما هو عبارة التبيين اه بحر اوى

هالك

القبض فعلى المشتري الا اذا أنلفه البائع والقبض بلا اذنه والثمن حال غير منقود فالبايع يصير مستردا ويطلب

البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر البعض سواء كان نقصان قدرا أو وصف وخير المشتري بين



الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقية مملوكة ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفات من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن ولكنه يخير بين (٥٠١) الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل

تحت البيع بلا ذكر كالاختبار  
والبناء في الارض والاطراف  
في الحيوان والجمود في  
الكبلي والوزني وان بفعل  
المعقود عليه فالجواب كذلك  
وان بفعل المشتري صار  
قايضا ما ألتف بالانلاف  
والباقي بالتعب فان هلك  
الباقي قبل حبسه فعلى  
المشتري وان بعد الحبس  
فعلى البائع وعلى المشتري  
حصة ما ألتف لا غير فان  
حبس بعد سقوط حقه في  
الحبس فعلى المشتري كل  
الثمن وعلى البائع ضمانه ولو  
هلك البعض بعد القبض فعلى  
المشتري الا اذا كان بفعل  
البائع فان لم يكن له حق  
الاسترداد فهو كالاستهلاك  
من الاجنبي وان كان له  
حق الاسترداد انفسخ البيع  
في قدر ما ألتف وسقط  
حصته من الثمن عن المشتري  
فلوهلك الباقي في يد المشتري  
لزمه قسطه من الثمن الا اذا  
هلك الباقي من سرية جنابة  
البائع فيكون مستردا له  
أيضا فيسقط الثمن وان  
زعم البائع أنه هلك بعد  
قبضه والمشتري انه قبل  
قبضه فالقول للمشتري  
وأهم ما برهن قبل وان برهنا  
فللبائع وكذا لو ادعى البائع  
أن المشتري استهلكه وقبله  
المشتري وان أرفق فينة  
الاسبق أو في الهلاك

هالك في يده بعلمه كالقصار اذا دق الثوب فخرق أو ألقاه في النورة فاحترق أو الحال اذا تعثر فهو ضامن عند  
علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* خالف أولي الخلف كذا في الينابيع \* ثم الاجير المشترك انما يضمن عما جنت  
يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد ولو كان مشتركا او المضمون مما يجوز أن  
يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التتارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك بما جنت  
يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته  
معمولا وعليه أجر المثل كذا في الذخيرة \* وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا  
في التتارخانية \* ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه أو على قصارة ثوبه فقبضه فقتل في يده بغير فعله وبغير  
تعمده فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي \* والاجير المشترك ترك الخياط والقصار مؤثرا الرد عليه  
لا على رب الثوب كذا في خزنة المقتنين \* ولو كان الاجير المشترك راعي بقرا أو غنم أو غيرها للعامة فماتت  
من سوقه وضر به بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب على المشرعة فازدجوا على القنطرة فدفع  
بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذا في الينابيع \* هلك المتاع في يد الاجير المشترك  
ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كذا في العارية كذا في القنية \* الاجير المشترك اذا  
ساق البابة فتنطاحت فقتلت بعضها بعضا أو وطئت بعضها بعضا ضمن وان كان أجيرا وحده لا لزناخل  
على انني فعطبت لم يضمن كذا في السراجية \* المستأجر لحفظ الخان اذا سرق منه لاضمان عليه لانه حافظ  
للابواب والاموال في أيدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا سرق ليلا كذا في الملتقط \* وفي الناصري  
أ كارتك البقرة تزعى فسرقت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان والتتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى  
في الجامع الصغير في رجل استأجر جالا ليجمل له دنانير الفرات الى مكان معلوم بأجر معلوم فوقع الحال  
في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي جله ولا أجر له وان شاء ضمنه في المكان  
الذي انكسروا أعطاه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق  
فاما اذا سقط من رأسه أو زلق رجله بعدما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه  
هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد بوافق قول محمد رحمه الله  
تعالى آخر فأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولا فالجمال يجب أن يكون  
ضامنا هذا اذا حصل التلف بجناية يده وأما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بأمر لا يمكن التبرز عنه لاضمان  
عليه بالاجماع وله الاجر وان هلك بأمر يمكن التبرز عنه فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاضمان عليه  
وله الاجر بحسب سبب ذلك وعنددهما يجب الضمان وللبالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة  
\* فان سرق المتاع من رأس الجمال فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان أوجب الضمان  
على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على أصلهما وكذلك انقطاع الحبل الذي يشد به  
لمسكاري الجمال اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير سوقه مثل أن تكون  
الدابة واقفة فتجبي ربح فتعثرها فتسفر من ذلك فينقطع الحبل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* ولو  
اجل بحبل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغيائية \* استأجر جالا ليجمل عليه زقامن من فرفعه  
المالك والجمال حتى يضع على رأس الجمال وتخرق لا يضمن الجمال وفي المشتق ولو وضعه الجمال في طريق ثم أراد  
رفعه فاستعان برب الزق فذهبها بضاعة فرفع وتخرق ضمن الجمال لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب  
الزق وأنزله الجمال وصاحبه ووقع من أيديهما يضمن الجمال والقيام أن يضمن النصف به أخذ الفقهاء  
وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال له اجل أيهما شئت هذا بدهم وهذا نصف درهم  
فحملهما معا فله نصف أجرهما ويضمنهما ان هلكا ولو حمل أحدهما أو لافه ومنتطوع في الباقي ويضمنه ان

والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان ظاهره اودى كل استهلاك الآخر فالقول للبائع وأى برهن قبل وان برهنا  
فالمشتري ثمن كان للبائع حق الاسترداد للحبس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فلمشتري

أن يضمه القيمة ولا يبطل البيع ينمو \* قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا اذنه فطابه منه ثقل بينه وبين البائع لا يكون قبضاً حتى يقبضه  
بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين (٥٠٣) المشتري \* تخمر العصور المشتري قبل قبضه بطل البيع فان عاد خلاق قبل المرافعة والابطال

خير المشتري فان خاصم  
وأبطل القاضي البيع ثم  
عاد خلا ليس له عليه سبيل  
قال شمس الأئمة هذا قولهما  
لان التخمير عندهما كالإباق  
وعند محمد يبطل بالتخمير ولا  
سبيل عليه ان عاد خلا مطلقاً  
لان التخمير عنده كالهلاك  
وقال الكرخي معنى بطل  
أنه يمكن من الإبطال  
لثبوت مكتبة الأخذ لو عاد  
خلا قال القدوري لا حاجة  
اليه لانه لا يبعد أن يبطل  
البيع ثم يعود الى العهدة  
برؤاله \* اشترى خنطة معينة  
واستعار جوالق البائع ليكيل  
فيه فكال فيه فان الجوالق  
معينا فقبض والا ان  
المشتري حاضر اقبض وان  
غائبا لا وقال محمد ليس  
بقبض حتى يتسلم الجوالق  
فيسلمه اليه وعن محمد أعرى  
جوالق فاعاره وكال البائع  
فيه لا يكون قبضا ان حال  
غيبه المشتري الا ان يقبض  
المشتري الجوالق ويدفعه  
الى البائع أو يدفع اليه  
المشتري آنية له يكيل فيها  
المشتري وفي رواية عمرو بن  
عمر لا يصير قابضا وعن محمد  
اشترى وأمر البائع أن  
يجعله في وعاء المشتري فجعله  
فيه ليزنه فيه فانكسر وبتى  
ما فيه فن مال البائع فان  
وزنه ثم انكسر فان البائع  
أن ينعنه من المشتري فن

مال البائع حتى يدفعه اليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله الى وعاء المشتري ثم انكسر فن المشتري وان قال للبائع المذكور  
وزنه لي وأبعثه مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه تو كيل للغلام

والدفع اليه كالدفع الى المشتري \* وعن الثاني اشترى سمنا ودفع البائع طرفا لصبه فيه وفيه خرق يعلم به البائع لا المشتري فكأنه فيه قتلت  
فمن البائع ولا شيء على المشتري وان لم يعلم به البائع وعلم المشتري أو يعلمان فالمشتري (٥٠٣) قابض \* اشترى في المصر حطباً فقصبه خال

جمله الى منزله من البائع غاصب فمن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف كمن استأجر دابة الى المصر له أن يبلغ عليها الى منزله بالعرف \* فان قلت في الاجارة لو قال استأجرت الى منزلي يصح فامكن الشرط وفي البيع بشرط الحمل الى منزله ففسد وبلا شرط لا يجب الحمل الى منزله \* قلت شارط عرفا لكن لا يفيء الا الحمل \* فان قلت لو كان شارطا لا يفيء في منزله عرفا لاجبر على التسليم والحمل الى منزله \* ولو قال أسلم في هذا المكان له ذلك كما لو أسلم في كرتي أنه يوفيه في مصر كذا يسلم في أي محله شاء فلو قال رب السلم شرطت عليك الا يفيء في محله كذا فقال المسلم اليه نعم لكني أوفيه في غيره من المحلات يجبر رب السلم على قبوله لان المصر مكان حكاو لو اتحد حقيقة كالنزاع في ناحية من نواحي الداذ يجبر كذا هذا \* قلت القياس في مسألة الاجارة والحطب ما ذكره الا أن العرف ما قلت فلا يتمكن بائع الحطب وموآجر الدابة من الابلاغ الى منزله والاشياء التي على ظهر الدابة كالحطب والفحم والحنطة والبطيخ يجبر على الحمل الى منزل

المذكور في أول هذا الجنس وشروط المرغبات في رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* ولا يضمن الملاح ما غرق من موج أو ربح أو صدم جبل فان غرقت من مده أو معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة أو وكيله لا يضمن الملاح الا بالاعتدى لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدهما أو متاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالاعتدى كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصداقة فرض أو حاجة ولم يغيب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالاعتدى ولو بلغت السفينة الى موضع ثم أعادها للريح أو الماء أو عادت الدابة عن بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا أن يردّها للريح الى موضع لا يمكن قبضه فيه فيجبر على عوده بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع أو وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاجر الاول كذا في الغنيائية \* وان احترقت السفينة من نار أدخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرناشي \* استأجر سفينة معينة ليحمل عليها أمتعة هذه فدخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية \* وسئل على بن أحمد عن ركب سفينة موقرة خافوا الغرق وقد أمسكت سفينة تم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الاجال وفعلا ذلك مرة بعد أخرى خفت السفينة وجرحت وأنفقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير لتكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد أم على جميع الركاب وصاحب الاجال وقد كانوا راضين بما فعل أولئك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة أولى كذا في التتارخانية \* وفي المتنقي لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيمذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن ماسوى ذلك قال هذا كاه قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قال تعالى ولا يوفى يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بهضا وكذا في القطار اذا كان عليها حافلة ورب الحافلة على بعض فلا ضمان على الجمال كذا في المحيط \* ملأ سفينة من أمتعة الناس وشدها في الشط لئلا تظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تنزل هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد وأجرها حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة كذا في القنية \* نساج كان ساكنا مع صهره ثم اكترى دارا وانقل مع متاعه اليه وترك غزلا هناك فضاء ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا أودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى \* وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرماسا فدفعت هو الى آخر لينسجه فسرقت من يده ان كان الثاني أجيرا الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني أجنبيا ضمن الاول دون الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة \* وفي جامع الفتاوى وكذلك في الصانع اذا دفع الى مثله كذا في التتارخانية \* رجل أخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى \* نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا عيسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا عيسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه أن يبيت في بيت الطراز لكن اذا أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرقت من بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصينا الا اذا خش كذا في الخلاصة \* (١) بافنده كرماس

(١) ترك النساج الكرباس في محل عمله وذهب الى بيته ليلا وأغلق الباب

المشتري والتي لا على الدابة كالصبرة شرط الحمل الى المنزل مفسد \* تسلم مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يتيسر الفتح بلا عانة لا يكون قبضا \* وطه المشتري المشترة لو بكر قبض فان أحدث البائع منه بعده صار ناقضا

لقبضة فان هلك في البائع ويبقى حصة النقصان بالكراسة على المشتري من الثمن وان ثيبا فالوطء ليس بنقصان وبه يصير قابضا فان أحدث  
منه ما بعد الوطء ثم هلكت يهلك كلها (٥٠٤) من البائع ووطء البائع المبيعة قبل التسليم بخير المشتري عند بعض المشايخ وبه نأخذ

رادر كارخانه ماندوشب بخانه رفت ودر بست) وذلك في وقت غلبة السرقة فسرق الكرياس ان كان يترك  
مثل ذلك الكرياس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزنة المفتين \* ١ (بافنده  
كرياس بافت ودرخانه نهاد وبعالك ردنكر دزد برد) هل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على  
الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد على قول من يقول مؤنة الرد ليست عليه لا يضمن كذا في  
الفصول العمادية \* ٢ (بافنده كرياس بافت وخصم را كفت كه كرياس را بيرون كردم يا بيري وي كفت  
نزديك تو باشد فردا بيايم وبيهم شب دزد برد بافنده تاوان دار باشد) لانه يصير مودعا بقوله ٣ (نزديك تو باشد)  
واذا لم يقل (نزديك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قبل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد ينبغي أن لا يضمن اذا  
حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزنة المفتين \* رجل دفع الى نساج كرياسا بعهده  
منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في التوازل أن على قول من يضمن الاجير  
المشترك ما هلك في يده بغير ضمه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم بالاتصال  
كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل  
وهذه جملة مسائل اختلف فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط  
كرياسا خفايا قيصا وبقي قطعة من الكرياس فسرق فالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف  
ليخرزله خفايا ففضل شيء من الصرم فسرق فالوا يضمن كذا في فتاوى فاضلهم \* ولو دفع الى حائك ثوبا بعهده  
منسوج وبعضه غير منسوج لينسج الباقي فسرق فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا وعند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رحمه الله تعالى  
يضمنهما كذا في الغنيانية \* ٤ (رسمان يافنده داد وشرط كرد كه دوروز را يافنديافت) وهلك الثوب  
بعده يضمن على ما اختاره شيخ الاسلام الاوزجندی وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية \* ولو استأجره  
شهر العمل الخياطة فهو اجير وحده ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر يدرهم جازو ويرفع عنه  
أجر ذلك اليوم وهو درهم من أجر الشهر كذا في الغنيانية \* جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه المالك من يده  
وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان الخرق كذا في الوجيز الكردري  
\* سئل أبو القاسم عن قمار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت وأقعد ابن اخته حافظا وغاب القصار فدخل  
ابن اخته الحانوت الاسفل فطرق الطرار الثوب قال ان كان البيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل  
موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه أو به أو ضمه الى الخال عند فوت أو به فالضمان على  
القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضم اليه فلا ضمان على  
واحد منهما وان لم يكن منضمهما للقصار ضمان كذا في الحاوي للفتاوى \* قصار سلم ثياب الناس الى اجيره  
ليشمسها في المقصرة ويحفظها فانما الاجير ثم عاد بثياب وضاع منها خس قطع ولم يدر كيف ضاعت ومتى  
ضاعت قال أبو جعفر اذا لم يدر أنها ضاعت في حال تومه فالضمان على القصار دون الاجير ولو علم أنها ضاعت  
في حال تومه فالاجير ضمان بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجيزين  
جميعا قال أبو الوليث رحمه الله تعالى انما قال له أن يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسألة الاجير المشترك  
يقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على القصار وبه  
نأخذ قال أستاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* قصار ان يتقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما

وان أعتق المشتري المشتري  
فاسد اقبل قبضه وأجاز  
البائع في البائع ولا شيء على  
المشتري لعدم الملك قبل  
القبض فبالاجرة نفذ العتق  
عليه \* وكذا لو قال المشتري  
فاسد اقبل قبضه أعتقه  
عني ففعل فالتحق عن  
البائع \* باع ثوبا على نخل  
وخلى بينه وبين المشتري  
صار قابضا وان كان  
البيع هبة والمسئلة  
بجبالها لانه في معنى مناع  
يحتل القسمة \* اشترى  
بقرة مريضة وخلاها في  
منزل البائع قاتلان  
هلكت فماتت فماتت  
البائع لعدم القبض وكذا  
لو قال للبائع سقمها الى منزلك  
فاذهب فاستلمها فهلك  
حال سوق البائع فان ادعى  
البائع التسليم فالقول  
للمشتري ولو قال المشتري  
للمشتري عبدا كان أو أمة  
تعال أو أمش معي فخطي  
معه فقبض وقول البائع له  
نخذه تخلية اذا كان يصل  
الى أخذه لا قبض \* نقد  
المشتري بعض الثمن ثم قال  
للبائع تركه عندك رهنا  
لباقى الثمن أو ودبعة لا يكون  
قبضا \* قال المشتري للعبد  
اعمل كذا أو قال للبائع  
مره يعمل كذا فعمل فعطب  
العبد هلك من المشتري  
لانه قبض \* قال المشتري

(١) نسج النساج الكرياس ووضع في البيت ولم يرد له المالك فسرقه اللص \* نسج النساج الكرياس  
وقال للخصم قد أخرجت الكرياس فات لنا نخذه فقال له دعه عندك وغدا آتي وأخذه فسرقه اللص في الليل  
لا يضمن النساج ٣ دعه عندك ٤ دفع الغزل الى النساج وشرط أن ينسجه في يومين فنسجه

للبائع لأعده على المبيع فسلمه الى فلان يمسكه حتى أدفع لك الثمن ففعله البائع وهلك عند فلان يهلك من البائع لان العمل  
الاسمالة كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع يلزمه رد عين الثمن القبوض وبعد الاقالة يلزمه رد مثل الثمن القبوض \* وذكر

في فتاوى سمرقند عن بعض المشايخ أن ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على أنه على البائع وفي كتاب الضلع ما يدل على قول العامة (الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن) للبائع حبه ٥٥٥ إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع

إلى مجلس القضاء ولا يحضر البنت في النكاح إن المنع للصدوق وإن بقي من الثمن قليل له حبس كل المبيع وإن بعضه مؤجل له حبس الكل لاستيفاء الحال وإن كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبه وكذا إن أحال به البائع إلى غريم وعند الثاني يسقط بالحالة وإن سلمه قبل الاستيفاء أو باذنه لفظاً أو كان يراه ولم يمنع لا يملك استرداده وإن بغير إذنه ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يحتمل النقص كالبيع والهبة والعقود وفروعه وإن دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع الدراهم زبواً أو مستحقة أو ستوقه له نقض قبضه وإن باذنه لافي الزبوف واسترد في الرصاص والستوقه والمستحقة وإن أنصرف فيه بعد قبضه بيعاً أو هبة ثم وجد الثمن كذلك لا ينتقض التصرف لأن أنصرف المشتري بعد القبض بأذن البائع كتصرفه وإن كان قبضه بعد نقد الثمن بلا إذن البائع وأنصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينتقض من التصرفات ما يحتمل النقص وإن علم البائع قبضه بلاذنه ورضى به فهو كالأذن ابتداءً وفهم

العمل ودفع الثياب إلى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع إلى غيره إذا ضاع لأنه ما كانا شرديكين فكان أخذ أحدهما كأن أخذ صاحبه كذا في خزانة المفتين \* قصار رهن ثوب قصارة يدينه عند رجل ثم أفتك الرهن وقد أصابت الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر إليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وإزالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشئ على القصار وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقص وبهلك الثوب أمانة كذا في فتاوى قاضيان \* ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (٧) براهين ريجته بكارزداد ونكفت كهريجته است كازر براهين راجحهم براهين سوخت وكازر رندافست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بعه له والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية \* قصار شمس ثوب القصارة فاحترق كان ضامناً وكذا إذا عصر الثوب فخرق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يعمد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أدخل القصار سراجاً في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لأن هذا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن إطفاءه وهذا قولهم ما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية \* وتليد القصار أو أجبره الخاص إذا أدخل نار السراج بأمر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصارة أو أصابه دهن السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لأنه أدخل السراج بإذنه فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* تليد الاجبر المشترك إذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من القصارة فالضمان على الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجبر كذا في الخلاصة \* أطفأ السراج في الحانوت وترك المبرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يقتضي كذا في الوجيز للكردي \* وفي التجريد تليد القصار وسائر الصانع وأجبرهم لاضمان عليهم إلا بالتعدي ويضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التتارخانية \* أجبر القصار إذا وطئ ثوباً في بيت القصار إن كان ثوباً يوطأ مثله لا يضمن وإن كان عمالاً يوطأ بان كان رقيقاً يضمن سواء كان ثوب القصارة أو غيره كذا في الصغرى \* ولو شرط الضمان على المشترك أن هلك قبل يضمن إجماعاً والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي \* ولو حل شيئاً في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فخرق إن كان من ثياب القصارة لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجبر كذا في الفصول العمادية \* وإن حل الاجبر شيئاً في خدمة أستاذه فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودبعة عنده فأنسدها كان ضامناً لها ولو كذا ذلك لو عثر فقط عليها فإن كان بساطاً أو وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجبره كذا في المنسوط \* ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد أو احترق بالنورة في الحب أو بالتشميس قرب الثوب إن شاء ضمنه قيمته معمرلاً أو أعطاه الأجر وإن شاء ضمنه غير معمرل ولا يعطى الأجر ولو قال رب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق أو قال رجل للزجاجي أقطع هذه الزجاجية فقال فلما لم من القطع فقال إن فخرق أو أنكسرت فلا شئ عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فخرق الثوب أو أقطع الزجاج فإن كان لا يسهل لم مثله غالباً فلا يضمن له لانه رضى به وإن كان يسلم أحياناً ضمن كذا في الغيائية \* ولو أن أجبر القصار فيما يدق من الثياب انفلتت منه المدقة فوقعت على ثوب فخرق فإن انفلتت على ثوب القصارة قبل أن تقع على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوباً إن كان من ثياب القصارة فلا ضمان عليه وإنما الضمان على الاستاذ وإن وقعت على ثوب ليس من ثياب القصارة فإن الاجبر يضمن فاما إذا انفلتت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة (٧) أعطى ثوباً رقيقاً للقصار ولم يقل له أنه رقيق فوضعه القصار في الخابية واحترق الثوب ولم يعلم القصار أنه احترق

(٦٤ - فتاوى رابع) بعض النهرجة بأنه ما يضرب في دار غير السلطان والزبوف المغشوشة والستوقه صفرموه بالفضة والعامة أن الجباد خالصة رائج بين التجار وبيت المال والزبوف ما يرفه بيت المال لا التجار والنهرجة ما يرد التجار ولهذا



حكم في الشرع أنهم من جنس الدراهم حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم جاز وأما لا يضمن كاسد النهر حصة لأنه لا قيمة لهذه الصنعة  
فريد على المشتري بلا شيء والسوقه (٥٠٦) ليس من الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم لا يجوز

التي يدق عليها ثياب القصاره فاصابت ثوبا أخذ كفي ظاهر الرواية أنه لا يضمن ولا تفصيل بين أن يكون ذلك الثوب من ثياب القصاره أو لم يكن من ثيابها حتى عن أبي بكر البلخي أنه كان يقول يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا الذخيرة \* في الولو الجنية ولو أصاب ذلك انسا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بنحوه زاده هذا في الوجه الاول وهو ما إذا أصاب انسا فقبل أن تقع المدقة على الخشبة أما في الوجه الثاني وهو ما إذا أصاب انسا فبعد ما وقعت المدقة على الخشبة فكذا الجواب على قول البعض فاعلى ظاهر الرواية لا يضمن إلا أن هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التارخانية \* ولو انكسر شيء من أدوات القصاره بعمل التلميذ مما يدق به أو يدق عليه لا يضمن التلميذون كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيان \* ولود عارجل قوما إلى منزله فغسوا على بساطه فخرق أو جلسوا على وسادة فخرقت أو كان الضيف متقادا سيفاهما جلس شق السيف بساطا أو وسادة فلا ضمان عليه ولو وطئ على آية من أوانيه أو ثوبا لا يسط منه له ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط \* ولو جفف القصار الثوب على حبس فخرق به حوله فخرقته لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استعان القصار برب الثوب فدفعه فخرق ولا يعلم من فعل أيهما فخرق فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيائية \* قال القاضي فخر الدين رحمه الله تعالى الفتوى على أنه لا يضمن الا النصف كذا في الكبرى \* وإذا لم يخرق الثوب هل يسقط من الاجرة قدر ما يخصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخطا بعض الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بمحضته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية \* وإذا أراد صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء الاجر فخرقه صاحب الثوب فخرق الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التارخانية \* وفي القصارين إذا جنت يد أحدهما فالضمان عليهم ما يأخذ صاحب الثوب أيهما شاء بجميع ذلك كذا في خزانة الفتاوى \* قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال أبو نصر لا يملك القصار كذا في الحاوي للفتاوى \* ذكر في اجارات العدة إذا دفع الثوب إلى قصار وقال أقصره ولا تضع عن يدي حتى تفرغ منه أو شرط اليوم أو غدا فافعل وطالبه صاحب الثوب مرات فخرق حتى سرق لا يضمن واستعتبت أئمة بخاري عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن أجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العمادية \* وفي التوازل سلم ثوبا إلى قصار وخياط ثم وكل رجلا بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على الوكيل إذا هلك الثوب في يده ورب الثوب أن يتبع القصار بثوبه هذا إذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن القصار فان ضمن القصار فالقصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لأنه مغرور من جهته كذا في الذخيرة \* القصار لو دفع إلى صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا كذا في خزانة المفتين \* ولودفع القصار ثوب انسان إلى غيره خطأ فقطعه وخطاه قرب الثوب يضمن أيهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على أحد وان ضمن القصار رجع هو على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب إلى انسان ولم يعلم فقطعه الاخذ ضمن الاخذ للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه مع الوديعة على ظن أنه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لأنه أمين وكذا هذا في كل أجير مشترك

وهي معرب سه تاهه \* أعار المبيع من المشتري أو أودعه قبل نقد الثمن سقط حق الحبس من البائع \* والمرتهن لو أعار الرهن من الراهن ملك الاسترداد \* أودع البائع أو أجر المبيع من أجنبي قبل قبض المشتري بلائذه فتلف في يد الأجنبي لا يضمنه المشتري لأنه لو ضمنه رجع على البائع فصار كالتلف على يده وان أعاره أو ملكه من أجنبي وتلف في يده للمشتري ضمنه بعد الاجازة لأنه لو ضمن لا يرجع على البائع قبض المشتري قبل نقد الثمن بلائذ البائع وبني أو أغرس أو ثوبا فصبغه ملك الاسترداد وان تلف عند البائع ضمن ما زاد البناء والصبغ \* المشتري المفلس دبر أو اعتق المشتري قبل قبضه جاز ولا سعاية على الغلام الا عند الثاني خلاف الراهن المعسر يفتق المرهون حيث يسعى المعتق في قيمته ثم يرجع على الراهن فان كاتبه أو أجره أو رهنه قبل قبضه ونقد الثمن أبطل القاضي هذه التصرفات ان شاء البائع فان نقده قبل الابطال جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة ولو جارية فوطئها المشتري لحبلى أو ولدت لا يمكن

البائع من الحبس وان لم تحبل أرم تلده الحبس فان ماتت في يد البائع ان أحدث صنعا فن البائع والا فن المشتري لعدم وهل نقض القبض \* قال عبدلولاه اشترت نفسي منك فباع المولى صح ولا يملك المولى حبسه لاستيفاء الثمن لأنه صار قابضا بنفس العقد كن



اشترى دارا هوسا كن فيه يصير قابضا بالشرع ولا يملك البائع الحبس وكذا لو وكل أجنبي العبد ليشتره عن مولاه فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبسه لأن العود للحقوق الى العبد الوكيل (نوع منه) عليه ألف (٥٠٧) قرض أو عن أدنى نصفه وقال هذا عن

أحد النصفين عينا لا يعتبر لانه لا يفيد ولو كان بنصفه كفيل فادى نصفه وقال هذا من كفالة فلان صح لانه مفيد كما لو اختلف أصل الدين فرضا وتنا أو كفالة وعين ولو جاء بمال وقال هذا عن كفالة وقال الطالب لا أخذه الا نعم ما له ذلك ويكون عن المالكين ويرجع بالباقي على المكفول عنه وان أتى ولم يقل شيئا للطلوب أن يجعل عن أبيه ما شاء وفي البيع ثلاثة أشياء ما قيد وعقد وعن ويتحد بانحد السكلى ويتعدد بتعدد السكلى وان تعدد البائع أو المشتري واتحد العقد والثنى اتحد لرجحان ما وجب بالاتحاد وكذا ان تعدد الثمن بان قال البائع بعث هـ دين الثوبين هـ عشرة وهذا بعشرين أو قال المشتري كذلك واتحد الباقي لرجحان جانب الاتحاد وتعدد العقد مع اتحاد الثمن لا يتصور فان تعدد العقد والثنى والعقد تعدد قياسا واستحسانا وان تعدد العقد والثنى واتحد للعقد بتعدد الصفقة اتفاقا وان اتحد العقد وتعدد العقد والثنى في القياس يتعدد لرجحان جنبة التعدد وهو القياس وفي الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد \* اشترى

وهل يحل الانتفاع ان أخذه عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا أجر عليه ان أنكر ثوبه وكذلك اذا قال القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا في العتابة \* ولو حبس القصار بامر المالك فهل ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وان قبض فهل لك امانة بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الحبس فان حبسه وهلك ضمن كذا في خزنة الفتاوى \* رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تليذه ثم قال للقصار اذا أصلمته فلا تدفعه الى تليذي فلما أصلمه دفعه الى تليذه فذهب التليذ بالثوب هل يضمن القصار فقال ان كان التليذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان قال ذلك للقصار فان صدق القصار التليذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط \* وذكر ما حب المحيط في اجارات فتاوا ورجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فجاء صاحب الثوب يطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العبادية \* وقعت واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق أو باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب وقال أنا رجل رستاق محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقى السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب وأخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فغصر الباقون ودخلوا الحانوت وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكرابيس الناس فاتفقت أجوبة الفتاوى أن هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسألة على مسألة ذكرت في شرح القدوري لو احترق حانوت القصار من نار وقعت من السراج ان ذلك لا يعتبر سرقا غالبا من قبل أنه يمكن اطفاء ذلك لو علم به في الابتداء والخرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهنالك يمكن استدراكه والخرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة \* وفي الخاتمة ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يخرق صح شرطه لان ذلك مقدوره كذا في التتارخاتية \* القصار اذا لبس ثوب القصار ثم زعمه فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكافي اذا أخذ خف الينعه له فلبسه ضمن مادام لا يساقا نزاع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي اجماعا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وكان الفقيه أبو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه فأخذوا نحن نفق به كذا في الذخيرة \* رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام لحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا أن يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فينتد يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالتياجي فعلى الاختلاف كذا في الصغرى \* دخل الحمام وقال للحمامي أين أضع الثياب فأشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ الثياب فلم ينعنه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام هذا قول ابن سلمة وأبي نصر الدبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه والاول أصح هكذا في المحيط \* نام الثيابي فسرقت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن في الوجيز للكردري \* الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوبان تركه ضائعا ضمن وان أمر الحلاق أو الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة \* لو زرع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئا وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجدها فان لم يكن الحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحقاقا كذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زادو به بقي كذا في الفتاوى العتابية

جارية بهذا الف مشرا الى الدنانير تعلق التوكيل بها حتى لو اشترى بالدرهم لا يلزم الموكل \* بعتك هذا العبد بالفق قال المشتري قبلت في نصفه لم يصح الآن برضي به البائع أو يقول بعث هـ دين بعشرة فقبل المشتري في أحدهما ورضي به البائع فيكون هذا استئناف الإيجاب

من المشتري لاقبول الايجاب فاذا رضى به البائع في المجلس يصح وهذا في الشيء الذي لبعضه حصه معلومة من الثمن كالعبد والفقير لان  
الانقسام بالاجزاء لا بالقيمة أما لو كان بالقيمة (٥٠٨) كالتوبين لا يصح القبول في بعضه وان رضى به البائع (نوع آخر في الزيادة)

\* وان كان للحمى نياي الا أنه لم يكن حاضرًا فكذلك الجواب أيضا وان كان حاضرًا لا يضمن صاحب الحمام  
كذا في الذخيرة \* ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرتد عليه بان قال لا تضع  
عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في  
بيت المسح والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي ابنتها وابتها  
مع صبيها في دهليز الحمام يرى منها فاضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين  
ابنتها ضمنت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيان \* خرج من الحمام وقال كان في كبدى دراهم  
فضاعبت ان لم يقربه الثيابي لاضمان عليه وان اقربه ان تركه ضائعًا ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة  
القصار كذا في القصول العمادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل الراعى اذا كان أجبر وحدومات  
من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها او كان للاثبات جران يكلفه رعى اغنام آخر ولو هلك  
منها شيء في السنة في أو الراعى لم يضمن هذا اذا كان الراعى أجبر وحد فاما اذا كان أجبرًا مشتركًا فانه لا يضمن  
مامات من الاغنام عندهم جميعًا وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما أو بالبينه فاما اذا أدى الراعى الموت وجد  
رب الاغنام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الراعى فاما عنددهما القول قول رب الاغنام  
ولو ساقها الى المرعى فغطبت منها شاة لامن سوقه بان صعدت الجبل أو مكانا مرتفعًا فتردت منه فغطبت فلا  
ضمنان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما ضمن وكذلك لو أورد هانم الراسية فغرقت شاة  
منها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمن وعلى قوله ما يضمن وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق منها  
فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سوقه بان استجمل عليها فغرقت وانكسرت رجلها  
أو اندق عنقه فاعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ولو أكل الذئب الغنم والراعى عندها  
ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبية وان كان ذئبًا واحدًا يضمن كذا في الوجيز  
للكردري \* وان ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضًا في سوقه فان كان البقر أجبر وحد لرجل  
لا يضمن وان كان مشتركًا كالتقوى شتي فهو ضامن وكذلك لو كان البقر لقوم شتي وهو أجبر أحد هم يكون ضامنًا  
لما تلف من سوقه كذا في فتاوى قاضيان \* الراعى اذا ضرب شاة ففقأ عينيها أو كسر رجلها أو تلف شيء  
منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قوله ما ان ضربهم في الموضع  
المعتاد ضربًا معتادًا ينبغي أن لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم على قوله جميعًا كذا  
في الظهيرية \* فان ضربهم بالخشب كان ضامنًا عند الكل وللاعى أن يرعى بنفسه وأجبره وتليده ومن  
هو في عياله ولو دفع الى غيره هو لا يحفظه فضاع ضمن كذا في الغياثية \* وللراعى أن يبعث بالاغنام على يده  
غلامه أو أجبره أو ولده الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعى مشتركًا فلا ضمان  
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعنددهما ان هلك بأمره يمكن التحرر عنه يضمن كما لو رد  
بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعى أجبرًا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك  
في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد أحد الطوائس أن للاجبر المشترك أن يرد به من ليس في عياله  
وليس الخاص ذلك والخاصة مهرية سوى بينهم ما قال ليس لهم ذلك كذا في المحيط \* الراعى المشترك اذا  
خط الاغنام بعضها به ض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول  
قول الراعى في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا أعرف غنم كل واحد فهو ضامن  
قيمة الاغنام والقول قول الراعى في مقدار القيمة وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يشك وعلى قوله ما اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قال تعتبر القيمة يوم القبض  
وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعى يحلف ما هذه غنم هذا لانه

الزيادة في الثمن والمثلن جائرة  
حال قيامهم ما من جنس  
الثلث أو غيره ولو بعد المدة ولا  
ينفعه الندامة بعد الزيادة  
حتى يجبر على تسليمها ان  
أبى ويلحق باصل العقد  
حتى يرد معها ان ردد بشرط  
زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه  
محلًا للتقابل في حق المشتري  
حقيقة وجوز البقاء في الزيادة  
في المبيع بعد هلاكه  
بخلاف الزيادة في الثمن  
على ظاهر الرواية ولو جارية  
فاعةقها أو أنشأ فيها شعبة  
لا تصح الزيادة في الثمن كالمو  
باعها من غيره وهو قولهما  
وروي أنه يجوز \* ولو أجراها  
أو رهنها أو شاة فذبحها يجوز  
في الثمن لا بعد الموت لعدم  
بقاء المحل وفي الاول  
باق لقيام الاسم والصورة  
وبعض المنافع وأحد عشر  
فعلا من المشتري تمنع  
الزيادة في الثمن حنطة فطحنها  
أو دقيقًا خبز أو لحافًا ربه  
أو جعله قلية أو سكباجا  
والاعتاق بشعبه حتى  
الاستيلاء أو قطنًا فغزله أو  
غزلًا فنسجه والحادى عشر  
موت المبيع \* واثنا عشر  
فعلا لا تمنع الزيادة ذبح  
الشاة ونذف المحل ورجل غير  
المحل ورجل الكبريت  
خريطة بلا قطع وجعل  
الحديد سيفًا ورهن المبيع  
واجارته ولو أَرْضًا أو باعه

ثم ان المشتري الثاني لقي البائع فزاد في ثمنه \* أو زاد رب الارض سدسًا في نصيب المزارع والبذر منه قبل أن يستحصد  
جاز وبعده لا \* ولا بد في الزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرقا عن المجلس قبل قبول الآخر بطات الزيادة \* وكما تصح من العاقد تصح

من وارثه أيضا \* والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتحقق وانسدت العقد عند خلافهما \* ونصح الزيادة من الاجنبى ايضا لكنه ان  
بأمر المشتري يلزمه لا على الاجنبى كالصالح وان بلا أمره ان أجار جاز وان رده (٥٠٩) بطلت \* ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو

أضافها الى مال نفسه لزمت  
الاجنبى وان بأمر المشتري  
رجع عليه وان لا بأمره  
لا يرجع والخط جائز في جميع  
المواضع التي جازت الزيادة  
أولا لكنه ان خط بعض  
الثنى التحق بالعقد وان خط  
كله لا يتحقق وذ كر شمس  
الائمة أن هبة الكل خط  
أيضا لكن لا يتحقق  
بأصل العقد وقالوا ان  
خط البعض انما يتحقق اذا  
لم يكن المخطوط تبعا ووصفا  
كن باع بألف جيا دفقة بد  
البائع زيوفا أو نهر جنة  
ورضى به البائع أو باع  
بالعبد سليم العبد دارا  
قاعور العبد فأخذ به بائع  
الدار ورضى به فالشفيع  
يأخذ بألف جدي في  
الاول وبقيمة عبد سليم في  
الثاني \* ولا يتحقق الوصف  
بأصل العقد بخلاف  
ما لو خط بعض الثن حيث  
يأخذ الشفيع بالباقي  
وان استعاد المشتري المشتري  
ليخذه يوما أو يومين له أن  
يسترد ويحبسه لاستيفاء  
الثنى على رواية المستحق  
وفي رواية القدرى  
بعد الاعارة والايديع من  
البائع لا يملك الحبس  
لاستيفاء الثن في المشهور

(نوع في الكساد  
والرواج)

باع بالدرهم وأخذ الخط

يدعى عليه معنى لو أقرب يلزمه فاذا أنكر يستحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في  
الذخيرة \* سئل عن خلط أغنامه في قطيع رجل وأتى على ذلك مدة وزعم صاحب الأغنام أنه يحفظ بغير  
أجر قال ان كان الحافظ معروفا أنه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الأغنام أجر حفظه كذا في الحاوى  
للفقهاء \* ولو خاف الراعى الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
اذا كان بحيث يتحقق موتها أما اذا كان يرجى حياتها ذكر الصمد الشامي في الباب الاول من شركة  
واقامه أن من ذبح شاة انسان لا يرجى حياتها يضمن والراعى لا يضمن وقرر بين الاجنبى والراعى والفقهاء  
أبو الليث سوي فقال لا يضمن الاجنبى كالا يضمن الراعى والباقار وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو  
رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسننا وأما المختار للفتوى أنه يضمن وان  
اختلف الراعى وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحته او هوى حية وقال الراعى لا ذبحته او هوى ميتة كان  
القول قول الراعى كذا في خزائن المفتين \* ولو قال له المالك اذبحها ان لم يكن في بطنها ولد فقال الراعى ليس  
في بطنها ولد أعلم يقينا فذبحها فاذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة \* اذا مرضت بقرة فخاف البقار  
عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى مات لا يضمن أيضا كذا في السراجية \* ولو أراد رب الغنم أن  
يزيد في الغنم ما يطيق الراعى كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فان استأجر الراعى شهرا على أن يري  
له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره شهرا يري له هذه الغنم باعياها لم يكن له أن يزيد فيها في القياس  
ولكنه استحسن فقال له أن يكلفه من ذلك بقدر طاقتة ولكن لا يكلفه علا آخر ثم قال لو ولدت الغنم لم يكن  
عليه أن يري أولادها معها وبين القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما سمائة  
على أن يري له كل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحسب  
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه أن يري أولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويرى  
أولادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسن ذلك فأجاز والابل والبقر والخيل والحير والبغال في  
جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط \* وليس للراعى أن يزوعلى شيء منها بغير أمر صاحبها وان فعل ذلك  
ضمن ما عطف منها ولو أن الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي في الغنم تراعى واحدة منها فعطب فلا  
ضمنان على الراعى في ذلك بالاجماع ان كان الراعى أجيرا خاصا وان كان أجيرا مشتركا فكذا الجواب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ضمن ولو نذت واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو  
في سعة من ذلك ولا ضمنان عليه فيما نذت بالاجماع ان كان الراعى خاصا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان  
كان أجيرا مشتركا وان كان ترك حفظ مائدت والامين يضمن بترك الحفظ لان الامين انما يضمن بترك الحفظ  
اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاختراز عنه ورأيت في بعض النسخ لا ضمنان  
عليه فيما نذت اذ لم يجد من يتبعها ليردها أو يبيعه لغير صاحبها بذلك ولو تنكاري من يجي بالواحدة فهو  
منطوق ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقه بقدر على اتباعها كلها وأقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك  
فهو في سعة من ذلك ولا ضمنان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما يضمن لانه بعذر يمكن  
الاختراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة \* ولو استأجر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي  
\* استأجر راعي اولى بين مكان الراعى فان كان مشتركا فراعاه في موضع فهلكت واحدة منها فغرق أو  
اقترا سبعة ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعى بل شرطت  
هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع والبيئة بينة الراعى وان كان أجيرا وحده واختلفا كما قلنا فالقول قول  
صاحبها وان أقام الراعى البيئة فلا ضمنان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العنابية \* واذا خالف الراعى  
فراعاه في غير المكان الذي أمره فعطب فهو ضمن ولا أجر له وان سلمت الغنم القياس أن لا أجر له وفي

بالدنانير فالواجب عليه الدراهم لكن القاضي لا يصدق به وان برهن على أن العقد كان بالدراهم قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني  
وعليه الفتوى \* أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل أو أكثر وهو لا يعلم ثم علم لا يرجع عليه \* اشترى بدرهم نقد البلد ولم يتدد

حتى كسدت الثمن ان كانت لا تروج في السوق فسد البيع وان تروج وانتقص ليس للبائع الا ذلك \* وفي التجريد اذا كسدت عن المشتري بطل البيع عند الامام \* وعند الثاني قيمتها (٥١٠) يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يعامل الناس ثم عندهم الكساد في بلدة كاف الفساد

في تلك البلدة \* وقيل بالكساد في جميع البلدان \* وان رخص العدلى قال الامام ظهر الدين لا يعتبر هذا ويطلبه بما وقع عليه المعاملة بالعمارة الذي وقت الامام له وفي المنتقى غلت الفلاس أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتهما الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وفي المحقات عليه في المنقطع قيمته في آخر يوم انقطع من الذهب والفضة قال وهذا هو المختار والانقطاع والكساد سواء وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه ويستوى أن يكون مقبوضا أولا وان لم يكن المبيع مقبوضا فلا حكم لهذا البيع وان مقبوضا فيكون كالبيع الفاسد والاجارة كالبيع والدين على هذا وفي السكاح يلزمه قيمته تلك الدراهم وان كان نقد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي \* وان قبض الثمن من المشتري الدال للبائع وكسدت في يد الدال لا يفسد العقد لان حق القبض له \* وقع البيع بالعدلى أو الفلاس وكسدت قبل قبضهما فسد البيع \* وان غلا أو رخص لا خيار لاحدهما

وان استقرض فلوسا وكسدت على المستقرض مثل الكساد لا القيمة ولا المثل من الذي أحذقوه عند الامام وعند الثاني قيمة من أحذق النقيدين يوم القبض وعند محمد قيمته في آخر يوم كسدت لسوية قبل الكساد \* وكذا اذا أقرضه طعاما

بالعراق وأخذته مكة فمعد الثاني عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد قبة بالعراق يوم اختصم به وكذا الخلاف في القلوس المغصوبة إذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي والفتوى على قول محمد رفقاً بالناس \* اشترى بالنقد (٥١١) الراعي وتقباضا وتقباضا لا بعد كساده رد البائع

المثل إلى القيمة عند الامام وان كسده بعد التقبض بعض الثمن فسدت في الباقي بقدره كالهلاك \* ولو اشترى بالنقد الكساد بلاشارة وتعيين فالعقد فاسد كالكساد الطارئ \* وقالوا لو مكانه نكاح يجب مهر المثل وفيه نظروا ويجب أن يقال لو قيمة الكساد عشرة أو أكثر فهي وإن أقل فتمام العشرة وإن طرأ الكساد العام في كل الاقطار ثم راجت قبل فسخ البيع بعد البيع جائزاً لعدم انفساخ العقد بلا فسخ والدراهم الغلة كالفلس إذا كسدت ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد وليس له إلا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي على أنه يطالبه بالدرهم التي يوم البيع بعين تلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين (نوع آخر في التأجيل) اشترى إلى سنة متفكرة ولم يسلمه حتى مضت السنة فالأجل سنة آتية عند الامام \* بخلاف مال أو أجله إلى رمضان ومنعه عن القبض حتى دخل رمضان حل المال عليه وقالهما سواء وبعد التأجيل لا يملك الحديث لاستيفاء الثمن لا قبل الاجل ولا بعده \* ولو في البيع خيار له أو لأحدهما

ثم خرج واحد وضاع لا يضمن إلا إذا شرط تسليم كل ثور إلى صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* (١) بقا شرط على أصحاب بقر أنى لو أدخلت البقرة القرية في مكان مسمى فأنا بى منها فشرطه جائز وهو برى. فلو مات بقر أحدهم فجاء بمثلها إلى المكان المسمى فهو على الشرط الاول ولا يلزمه تجديده بشرط كذا في المم \* يعنى بى الراعى إذا أدخلها في القرية كذا في التتارخانية \* وفي المتنق اشترط البقار على أصحاب البقر أنى إذا أدخلت البقرة القرية إلى موضع مسمى فأنا بى منها فالشرط جائز وهو برى. فان مات بقر رجل منهم فجاء بمثلها إلى موضع البقر الذى اجتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرط الاول ولا ينبغي أن يشارطه الناس وإن بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذى كان بينه وبين أهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وإن كان يسمع بالشرط فالشرط جائزاً - تحسناً قال القاضي خرد الدين والفتوى على ما ذكر في المتنق في هكذا في الكبرى \* وفي النوازل امرأة بعثت ثوراً إلى بقر ثم جاء الرسول اليه وقال الثور بى وأخذ منه فهلك الثور وان قامت لها بينة فلها أن ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم أنه لا هو مع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط \* وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث ببقرة إلى البقار على يد رجل فجاء إلى البقار بهذه البقرة وقال ان فلان بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فهلك فالبقار ضامن لانه اذا جاءهم إلى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار أميناً وليس للودع أن يودع كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية دفعوا حرمهم إلى رجل ليرعاها فغنوا معه رجلان من القرية فقالوا لا نعرف الراعى فقال الراعى للرجل كن مع الجرحى اذهب بهذا الحمار فاحمل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري أين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيانية \* بقار غاب عن الباقورة فوقعت الباقورة في زرع رجل وأفسدت الزرع لا يضمن البقار إلا أن يكون البقار أرسل الباقورة في زرع رجل أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزنة الفتاوى \* (٢) ازجمله رمة بى بدكان رهاس در آمد راى در آمد تابرون راندر هاشكست) ضمن الراعى لانه سائقه كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية برعون دوابهم بالنوب نذبت منها بقرة في نوبة أحدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان المفتوى على أنه لا يضمن الاجير المشترك الاما تلف بصنعه هكذا في الكبرى \* وسئل عن أهل قرية انفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ يوماً ماسرهم فلما كانت نوبة أحدهم استأجر آخر ليحفظها فخرجها الاجير إلى المفازة ودخل في بيته ملا كل فضاء بعضها على من يجب ضمانه فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فالاجير ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الحفظ بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفى \* هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع إلى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسألة اذا لم يترك مع الدواب أحداً من أهله أما اذا ترك مع الدواب حافظاً من أهله فلا ضمان عليه بحال أيضاً كذا في خزنة المفتين \* بقار يحفظ بقر فترك البقر عند رجل يحفظها ويرجع هو إلى القرية ليخرج منها ما يحتاج أو لحاجة نفسه فضاء بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى فاضلخان \* البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبى ليحفظها هل يكون ضامناً قال ان تركها مدة يسيرة مثل أن يول أو يأكل أو يتوضأ أو نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمادية

(١) قوله بقار شرط على أصحاب بقر الخ هذه العبارة موجودة في جميع النسخ وساقطة من النسخة المجموع منها وهي عين ما بعد ما قاله الصواب اسقاطها دافعاً لثقل التكرار اه

(٢) دخل جدى من القطيع في دكان الرأس ودخل الراعى ليخرجه فكسرت جرات

والتأجيل مطلق فن وقت لزوم العقد \* ومن له على آخر دراهم فوجدها ذات ليلة أن عتيده وأخذها \* وذكر في شرح الطحاوى أنه ليس له أن يأخذها ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الاقرض فانه لا يلزم \* وبعت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبعت المشتري يحل \* ولو أجله الوارث

لا يصح لان الثمن في النعمة وكان فائدة التأجيل أن يتجرو ويؤدى الثمن من تمام المال وبالموت تعين الادام من التركة فلا فائدة في التأجيل  
 \* وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا (٥١٣) \* اذ اتى في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا \* اشترى شقة صامقرا معلوما من أرض وقبض

\* بقا ترك البقور مع صبي يحفظها فهلكت بقررة وقت السبق بأفة فان كان للصبي قدوة الحفظ لم يضمن  
 وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الباقورة مرت على قنطرة  
 فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت أو وقعت بقررة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن  
 من سوقها اذا أمكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* ٣ ( كواره بان كواره ما نديست كسي وركه  
 كوساله راخورد ضامن بنود چون بدست عيال خودش مانده بود \* كواره بان كواره راضائع مانده و بجانه ريفت  
 وزن را فرستادن نكاه داشت تاشان نكاه كاوى غائب است و غيداند كه چه وقت غائب شده است ) يضمن  
 البقار كذا في خزانه المفتين \* وان استأجر الحارس واحدا من أهل السوق حل للعارس ما أخدمهم اذا  
 استأجره رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية \*

\* ( الفصل الثاني في المتفرقات ) \* في النوازل دفع سيفا الى صيقل ليصقله ودفع الحفص معه فسرقت  
 لا يضمن الحفص كذا في المحيط \* وفي فوائده جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده  
 فساخر به وأخذ الصوص هل يضمن أجاب نعم قال عي نظام الدين وقد أجبت أنا أنه لا يضمن معتمد على  
 ظاهر الفقه أن المودع اذا سافر عمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لان الاجر ليس على  
 الحفظ الا أنه أشار الى فقه حسن وقال يجب أن يضمن لان الوديعة اذا كانت بغیر أجر انما لا يضمن لانه  
 ليس غنة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة بأجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد للحفظ وهما  
 ما أمره بالحفظ مقصودا وانما أمره بالحفظ ضمنا في الاستئجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها  
 فاذا يضمن كذا في الفصول العمادية \* أعطى صائغا ذهباً ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج  
 فطوّل الذهب وأعطاه من ينسجه فسرقت منه فلو أعطاه الاول الثاني بغیر أمر مالكة ولم يكن الثاني أجبره أو  
 تليذه خير مالكة وضمن أيهما شاء عندهما وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الاول ولو ذكر الثاني أنه  
 سرق منه بعد عمله لم يضمن أما مادام في عمله فيده يد ضمان هكذا في الكبرى \* الرد في الاجير المشترك فهو  
 القصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على  
 صاحب الدابة كذا في المحيط \* يقيم بان (٤) أجبر مشترك حتى لو ضاع شيء من النسيم يضمن عندهما وهذا اذا  
 ضاع من خارج الحجر فان ضاع شيء من داخل الحجر بان نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزانه المفتين  
 \* الخناس أجبر مشترك حتى لو ضاعت جارية أو ضاع غلام منه لا يضمن عند أي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وكذلك الدلال أجبر مشترك فلو دفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشترى فذهب بالشوب ولم يظفر به  
 فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من  
 أعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي  
 وردته على كذا فلم يدفعه ثم هلك يضمن الصباغ كذا في خزانه المفتين \* الكعجال اذا صب الدواء في عين  
 رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالتحان اذا غلط فان قال رجل ان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال  
 رجلان هو أهل لا يضمن وان كان في جانب الكعجال واحد في جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنبايات مجموع  
 النوازل لو قال الرجل للكعجال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة  
 \* والله أعلم

(٣) بقا ترك الباقورة في يد أحد فأكل الذئب العجل لا يضمن لانه ترك في يد عماله بقار ترك الباقورة ضائعة  
 وذهب الى بيته وأرسل امرأته تحفظها وفي الليل غابت بقررة ولا يعلم متى غابت  
 (٤) يقيم بان هو الوصي أو القيم على اليتيم قوله يقيم بان مبتدأ وقوله أجبر مشترك خبره وانما كان أجيرا  
 مشتركا لانه يحفظ مال الناس بأجر كذا في المحيط

ثم باع البائع منه كل الارض  
 بثلث ولم يذكر الشقص فاراد  
 المشتري أن يمنع شيئا من  
 الثمن لمكان هذا الشقص  
 ان كان ماسمى في العقد الثاني  
 أقل أو أكثر يلزمه جميع  
 الثمن الثاني وانتقض البيع  
 الاول وان كان مثل الثمن  
 الاول ففي ذلك الشقص المعتبر  
 هو البيع الاول وفي باقي  
 الارض الثمن الثاني هو  
 المعتبر يرفع عنه حصة  
 النقص \* باع دارا في  
 بلدة أخرى وسلمه باللفظ  
 وامتنع المشتري عن أداء  
 الثمن قبل التسليم اليه  
 يؤمر البائع أن يخرج مع  
 المشتري الى البلدة التي  
 فيها الدار أو يرسل وكلا  
 يسلمه هذا الدار ويقبض  
 الثمن

(٤) الرابع عشر فيما يدخل  
 تحت البيع أولا

و يدخل العذار في بيع  
 الفرس ولا يدخل السرج  
 ولو عليه الابالنص وقيل  
 يدخل لو عليه \* والجارلو  
 مو كذا يدخل الا كاف  
 والبرذعة ولو غير مو كف  
 لا يدخل \* ولو باع عبدا  
 أو جارية دخل في البيع  
 ثياب تكون على مثل المبيع  
 عادة \* وللبائع أن يأخذ  
 هذه الثياب ويعطي غيرها  
 \* ولو استحق شيء من الثياب  
 لا يرجع بشيء من الثمن \*

وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لان الداخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله \* وكذا الحكم في العذار والبرذعة \* (الباب  
 \* باع عبدا له مال بعهده ولم يبين المال لا يصح البيع وان بينه ان كان المال على خلاف جنس الثمن صحه اتفاقا وان على جنسه لا حتى يكون



التمن أزيد من المثل ليكون المثل بالمثل والباقي بالعبد وان بخلاف الخفس لكن كل من أحد التقدين لابد من القبض في المجلس فان تفرقا قبل قبضهما بطل فيما هو صرف لافي العبد \* ويدخل الاواح في بيع الحانوت ذكر (٥١٣) المرافق أو لا وقيل الاواح والاقفال وان على البيت وقت البيع لا تدخل بخلاف المفتاح \* ولو في الدار

### \* (الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة) \*

اذا وکل الرجل رجلا بان يستأجر لهدار بعينها بدل معلوم ففعل قال آجر يطالب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل وللوكيل أن يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الآجر واذا وحب الآجر من الوكيل صح وللوكيل أن يرجع بالاجر على الأمر كذا في الذخيرة \* ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب آجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة \* والوكيل بالاجارة اذا استأجر للدار من المستأجر لا يجوز لانه يصير آجر مستأجر او قيل كان يفتى به أولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاخلاطى \* الموكل مع المستأجر اذا انفاسخا بنفسه وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام ببيع الدين لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيعة سئل على بن أحمد عن رجل آجر أرض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا أجزه هذا العقد ثم قال بعد أيام أجزته هل يجوز أم لا فقال ان رده فليس له أن يجيزه من بعد قال رضى الله تعالى عنه هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا كذا في التتارخانية \* الوكيل باستأجر دار بعينها عشرة اذ استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل وقال انما استأجرتها بعشرة فلا أجر على الأمر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل على أن الاجارة لا تنعقد بالتعاطى كذا في الذخيرة \*

### \* (الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بىضارى) \*

الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس بىضارى أنهم يؤجرون الدار والارض ثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة آجر اقل مما يبقية الاجر للسنة الاخيرة واختلافوا في جوازها قيل لا يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر من ثلاثة أيام وهذا يفسد الاجارة وقيل يجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار في الاجارة بل هو استثناء ثلاثة أيام في آخر كل سنة من الاجارة على أن هذه الايام لم تدخل في الاجارة ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسى \* ثم اختلف المشايخ الذين قالوا يجوز هذه الاجارة انما تعتبر عقدا واحدا أو عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد فيفسد به العقد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا تعتبر عقدا واحدا لانها لو اعتبرناها عقودا فساوى العقد الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تملك الاجرة بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجرة كذا في المحيط \* وغرة الخلف تظهر فيما اذا آجر أرض البتيم (١) ثلاث سنين وكانت الاجرة في السنة الاولى والثانية أقل من آجر مثلها وفي الاخيرة بأكثر من آجر المثل وفي الاستئجار للبتيم وكانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من آجر مثلها ففسد الاجارة في الاول في السنتين الاوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى كذا في خزائن المفتين \* قال الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح عنده أنها تعتبر عقودا في حق سائر الاحكام وعقودا واحدة في حق ملك الاجرة بالتعجيل أو باشتراط التعجيل والحيلة لجوار استئجار الدار اذا كانت للصغير أن يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلته السنين المتقدمة ما هو آجر مثله أو أكثر ثم يبرئ والد الصغير المستأجر عن آجر السنين المتقدمة ويصح اجراؤه عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان أراد أن يصير مجعاعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب (١) قوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقودا كل عقد ثلاث سنين كما يدل عليه أول الكلام وآخره تأمل

كذا أفاد في رد المحتار اه بحر اوى

بشر عليها بكرة وعليها دلو وحبل يدخلان في البيع ان ذكر المرافق والا لا والبكرة تدخل بكل حال ولو على الحانوت طلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا \* ولا يدخل الطريق في شراء بيت من دار أو منزل الا ان يقول بكل حق هوله أو بمرفقه أو بكل قليل أو كثير هوله فيه أو منه \* واذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له أن يردها لبيع ان لم يعلم بالحال \* اشتري دارا والطريق الخاص اليها الى ملك رجل أو الى سكة غير نافذة لا يدخل الا بذكر الحق أو المرافق أما الطريق الذي الى السافذة لا يدخل في البيع أصلا لكن المشتري يتطرق فيه لا يمنع أحد كما قيل الشراء \* له طريق سده وفتح بمنزله طريقا آخر ثم باعه بحقوقه له الطريق الثاني لا الاول \* الاقرار والوصية كالبيع \* لا يدخل الشرب بلاذ كرو الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة تدخل بلا ذكر \* وفي بيع الدار يدخل البستان الذي في الدار صغيرا أو كبيرا الذي في خارج الدار ولو لمفتحه فيها ان كان

(٦٥ - فتاوى رابع) أ أكثر من الدار أو مثلها وان أصغر منها يدخل وقيل يحكم الثمن \* ولا يدخل القصاع والازار في بيع الحمام \* وفي بيع الدار لا يدخل الرحي ويدخل في بيع الضيعة اذا ذكر بكل حق \* وفي بيع البيت يدخل السلم المتصل لا غير المتصل \* وكبر الحداد

يدخل لا كبر الصانع \* وزق الحداد الذي ينفخ فيه لا يدخل وجذع القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق \* ومقلاة السواقين التي يقلى فيها السويق لا تدخل (٥١٤) من نحاس أو حديد مر كبت في البناء أو لالنه انما كبت للعمل لامن جلة البناء \* وكل

للصغير عقارا أو ضياعا أن يقال اذا كان مال الاجارة ألف درهم مثلا وأجر مثل هذه الدار لكل سنة مائة يجعل بمقابلته عشرين سنة من أوائل هذه السنين شي قليل ويجعل بمقابلته العشر سنين المتأخرة ألف الاشياء قليلا فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية \* وان كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة ولا تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الدواب والماء الميك وكل شي ينتفع به مع بقائه كذا في التارخانية \* وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة للملك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشروط في رجلين آجر من رجل دارا عشر سنين تخاف المستأجر أن يخرجها منها فأراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة أن يستأجر كل شهر من الشهرين الأول بدرهم والشهر الاخير بزيادة الاجرة فان معظم الاجراء كان للشهر الاخير فهو ما لا يخرج منه من الدار ومن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخاري وجعلوا أجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنه الاخير كذا في المحيط \* وفي الوالولجية قال آجر تلك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة أيام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على أنه بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخانية \* في الاجارة الطويلة اذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخير بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان الاعتبار بالسنة بالايام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعرف كل واحد منهما الآخر السنة فالحيلة أن يبيع الأجر المستأجر قبل تمام السنة من غير أن المستأجر حتى اذا جاءت أيام الفسخ ينفسخ وحيله أخرى يفسخ مضافا وبعض المشايخ أنتموا بقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى دفعا للخرج كذا في الخلاصة \* رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض آجر الأرض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجرا للأرض فيصير كأنه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنالا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لغيره آجرني دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرته وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الأجر لا يكون بينهما اجارة ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزنة المفتين \* اذا استأجر وقفا من المتولى مدة طويلة فان كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يبقى يجوز هذه الاجارة أكثر من سنة الا اذا كانت اجارتهما أكثر من سنة أنفع للفقراء حينئذ يؤجر أكثر من سنة كذا في التارخانية \* وان كان لم يشترط شيئا نقل عن جماعة من مشايخنا أنه لا تجوز أكثر من سنة واحدة وقال الفقيه أبو جعفر أنا أجوز في ثلاث سنين ولا أجوز فيما زاد على ذلك والصدور الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفق بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع نفق بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت أجرته لا تنفسخ الاجارة واذا ازداد أجر مثلها بعد مضى بعض المدة ذكر في فتاوى أهل سمرقند أنه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي أنه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لمضى ولو كانت الأرض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بأن كان فيها زرع لم يستحب بعدد ما الى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب

مالقطعة مسددة معلومة فهو كالثمرة لا يدخل وما ليس له مدة معلومة يدخل كالشجر \* والاشجار ان بحال تقطع في كل ثلاث سنين ان كانت تقلع من الاصل كالاشجار الصغار التي تباع في الاسواق أو ان الزبيع تدخل وان كانت تقطع من وجهه الأرض الصحيح دخولها أيضا ثمرة أو لا صغيرة أو لا للحطب أولا وكذا الطرفاء والخلاف \* وكل ماله ساق والقصب والحطب النابت والبقول والرياحين اذ لم تذكر في البيع للبائع وفي باب العين شجرة الخلاف والغرب وكل ماله ساق ولا يقطع أصله حتى يكون شجرة للشترى \* وأصل الزعفران وأصل الاس للبايع \* والقصب في الأرض كالثمرة وكذا سبست لكن عروقه تدخل في البيع وجعل الامام السرخسي قوائم الخلاف كقوائم الباذنجان وحكم بدخوله والفضل على جعل قوائم الخلاف كالتمر بلغ القطع أولا وبه يبقى \* وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند محمد يدخل وعليه الفتوى \* اشترى حائطاً ولم

يقبل بارضه لا يدخل الأرض ويؤمر بملع الحائط عند الثاني وعند الحسن يدخل الأرض وأساس البيت الذي تحت ذلك الحائط يدخل عند الثاني والخلع على الحائط كالبيع وفي الصلح لا يدخل بلاذ كرو في الاقرار يدخل ولو أقر بارض لا تحرق فيها شجرة عليها

ثم فقهى للقرلة \* اشترى أرضاً بمجوقها وانهدم حائط منها فاذا فيه رصاص أو شئبان من جله البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل وإن شأمو دعافيه فهو للبائع كاللذات الموجودة في جذع من الدار المبيعة (٥١٥) وإن قال البائع ليس لي فيه حكم اللقطة

\* الطريق ثلاثة \* طريق الى سكة غير نافذة \* وطريق خاص في ملك انسان فهذا لا يدخل في بيع الدار والارض بلاذكر والا لوان يدخلان بلاذكر وكذا حق القاء الشئ \* ومسبل الماء في ملك خاص لا يدخل بلاذكر \* اشترى بيتان من رجل بمجوده وحقوقه ومنعه البائع عن الدخول وأمره بفتح الباب في سكة نافذة ان كان بين موضع التطرق ليس له ذلك والا قال الصدر في المختار ليس له المنع وقيل له ذلك \* اشترى نخلة في أرض بطريقها بلاعلام موضع الطريق وليس لها طريق من ناحية معلومة فعند الامام الثاني ان لم يتفاوت يعبر من أى ناحية شاء وان تفاوت فالبيع بلا اعلام فاسد

(الخامس عشر فبما على البائع والمشتري)

اشترى دار يجبر البائع على اعطاء الصك لا على الخروج الى الشهود فان كتب المشتري الصك وأتى بالشهود يجبر على الاشهاد وان أبى يرفع الى القاضي وكذا لا يجبر الزوج على صك المهر وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم ولكن يؤمر البائع باحضار الصك القديم

ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب أجر مثلها وزيادة الاجر انما تعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوى هذه الجملة في كتاب المزارعة واماني الاملاك فلا يفسخ العقد رخص أجر مثلها أو غلابا بتفادق الروايات كذا في المحيط \* رجل أجر منزلا كان والدهم وقعه على أولاده أبدأ ما تناسلوا فاجره هذا الرجل جارة طويلة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق على العمارة كذا في خزانة المفتين \* رجل أجر أرض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل وأقر أنهم انما اشترى الواحد من المسلمين وأن حاكما حكم بصفحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم يصحها مع طول المدة ولا تنفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد غيره عين ويكون المال حلالا له كذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما اختلف فيه كذا في جواهر الفتاوى \* وانما استأجر من آخر دارا أو أرضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلا ثم ان الاستأجر أجره من غيره اجارة طويلة من سومة لاشك أن الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراءها فن جعلها عقدا واحدا بقول لا تجوز ومن جعلها عقدا متفرقة بقول تجوز كذا في المحيط \* رجل استأجر من آخر كرما اجارة طويلة وقبضها وأجره من غيره مقاطعة كل سنة شهر ايسدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترقت من البرد ولم يجد أجره ليرد عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر أجره وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وأبى المستأجر الثاني واعتدل بعله أن الاشجار محترقة سمع منه وسقط عنه مال المقاطعة اذا لم يعمل في الكرم عما لا يدل على الرضا ولو كان أجره حاضرا حتى أمكنه الراد لم يرد ولا يسقط مال المقاطعة وعلى هذا اذا أجر داره وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر غائبا كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الاجر اذا لم يكن له في الدار عما لا يدل على الرضا كذا في المحيط في المتفرقات \* الاجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو أجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى قاضيان \* أجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر أحق بها وله ولاية الحبس حتى يتوفى مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء أدى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان أجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن خمسة فالمستأجر لاجل الخمسة الباقية مولاية الحبس أيضا وقال القاضي ببيع الدين ليس له ذلك كذا في القنية \* رجل استأجر من آخر دارا اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون دينارا فمات الا تجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مال سوى هذه الدار ثم ان وارث الاجر أجر هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث الاجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا أن تركه الميت هذه الدار وقيمتهما خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا أجر دار من رجل اجارة طويلة ثم أجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جارة بعدما انفسخت الاولى بفسخها وانه مشكل وينبغي أن تكون المسألة على روايتين لان في الاجارة الطويلة بعض العقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبيع فيجب أن يكون في المسألة روايتان كذا في المحيط \* رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الاجر قبض بناءها

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتياج وأجرة ناقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح أنه على المشتري مطابقا وعليه الفتوى \* وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذ فالقول له وان زعم البائع خلافه فالأنتقاد عليه والوزن على المشتري \* اشترى حنطة

مكاييله فالكيل والصب في وعاء المشتري على البائع في المختار وجعل في المنتقى اخراج الطعام من السفن على المشتري \* اشترى حنطة في سنبلة لها في البائع تخليصها من التبن وتسليمها (٥١٦) بعد الدرس والتذرية في المختار \* وكل ما باعه مجازفة من المقدرات كالثروة والعنب والثوم والجوز فقله لها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضاً بالتخليع وان بشرط الكيل والوزن فعلى البائع الا أن يخسب البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدق المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذبه فميز بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقاً كما أن النقد على المشتري بل أولى لان المشتري قد يعلم بجودة ثمنه أما صاحب الكرم لا يعلم كمية غنمه قبل الوزن فكيف يتحقق التسليم بلا علم \* اشترى ثياباً في جراب ففتح الجراب على البائع واخرجها على المشتري \* افترضني عشرة أفقره ففعل واستأجر من يحمله فأجر الحمل على المقرض وكذا لو قال المستقرض له استأجر من يحمله لانه هو العاقد \* ولو قال استأجر لي من يحمله يجب الاجر على المقرض الا انه يرجع على المستقرض بالاجر لان الاجارة وقعت له ويُنْبَغِي أن لا يفرق بين قول المستقرض استأجر من يحمله واستأجر لي اذا كان بعد تسليم الافقره الى المقرض وقيل قبل التسليم أيضاً لو عين الحال يرجع على المستقرض بالاجر لان المقرض يكون

برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية بقاء الاصل كذا في الظهيرية \* فلو أجزأ المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستثناة في الاجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ايام شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية تفصيلتين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا كذا الحالك الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة أما اذا كتب في الذكر الاول أو على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكتفى بالجواز العقد الثاني هكذا في المحيط \* واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صححه بدين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير دراهم ثم فاسخا العقد فلا تجر بطلاناً بالدراهم ولو كان العقد فاسداً وباق المسألة بحالها بطلان الاجارة \* واذا غرس الاجر في الارض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لانه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع الاجر الاشجار أو كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع (١) لان اعتبار هذا البيع بظهور في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطبت المستأجر ليس ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر أرضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصبح الاستأجر ثم أثمرت الاشجار ثم فسحها فالنمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم فسحها فهي للاجر ولو أثلها المستأجر فعليها قيمتها لانه بيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البات ولو أثل الاجر في الاجارة فمده الاجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن بخير المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيان والقاضي بدين الدين لا يضمن النقصان لكنه يحجز الاجر كذا في القنية \* استأجر الكرم اجارة طويلة ثم دفعها معاملة الى الاجران كانت طويلة بطريق بيع الاجر اجازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر كرم لم يره وقد كان صاحب الكرم باع الاجر قبل الاجارة حتى صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية ولو أكل من ثمار الكرم لا يظل خيار الرؤية كذا في خزائن المفتين \* اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر يثنى المستأجر أحق من سائر الغرماء كالرهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيان \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر المثل لا يراد على المسمى كذا في خزائن المفتين \* اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الاجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لان الاجرة صارت ملكاً للاجر باشرط التججيل فلا تصح لانه يكون هبة ملك الاجر من الاجر كذا في الصغرى \* استأجر سفناً ليأخذ سفينة من خشبه في عرض اثني عشر شبراً اجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي أن أزيد شبراً أو أنقص فاذن له أن يزيد فأخذ ثلثة عشر شبراً يستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية \* المستأجر اجارة طويلة اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره من اربعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره تفاسخا الاجارة الاولى هل تظل الاجارة الثانية والمزارعة اختل فوافيه والصحيح انها تنفسخ سواء احدثت ايام الفسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة ايام من اخر سنة

(١) قوله لان اعتبار هذا البيع الخ هكذا في جميع نسخ هذا الكتاب وهو تعليل اغيروه كذا في السابق للبيوع كرهنا وأصل المسألة كذا في المحيط وغيره وحاصلها أن الارض اذا كانت مشغولة بالاشجار لا تجوز اجارتها وقد ذكرنا الجواز الاجارة حيلة منها أنه يبيع الاشجار عن يريده الاستأجر يثنى معلوم ثم يوزجره الارض فهذا البيع صحيح على قول الحالك الامام عبيد الرحمن الكاتب والشيخ الامام اسماعيل الزاهد وغيرهما من المشايخ الا أن المستأجر يمنع عن قلع الاشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والعادة وقد يمنع الانسان عن التصرف ملكه كما يمنع عن بيع السلاح في ايام الفتن من أهل الفتنه وعامة في المحيط

وكيلا عن المستقرض في الاجارة وان لم يكن الحال معيناً لا يرجع على المستقرض \* وفي المنتقى اشترى عدلاً وقال ثمانين للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستأجر البائع الحال فعمله الى منزله وقال دفعته الى ابني وانكر الابن أو كان المشتري قال له استأجر على من

يحملة الى منزلي او يدفعه الى ابني والمشكلة بحالها فالاجر في الاولى على البائع لا على المشتري وفي الثانية على المشتري لانه اجبره ولكنه في الاولى لا يكون قبضا حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجير بصير قبضا وبرئ (٥١٧) البائع منه اذا علم ذلك ولا يصدق الاجير

في الدفع الى الابن الابينة وان أنكر المشتري استجار البائع عليه أو دفعه الى الاجير فالقول له مع العين \* وقاع الجزر والسلم قدرا يكون أنموذجا على البائع فاذا رآه المشتري ورضي به فقلع الباقي على المشتري

السادس عشر في الحظر والاباحة وفيه أنواع \* الاول في الاستبراء \* علمته استحداث

حل الوطء بمالك عين في فرج فارغ من جهة الغير وشرطه نومه شغل الرحم وحكمته صيانة الولد فيجب بمالكها من امرأة أو صبي ولو المشترة بكر أو حرام على البائع برضاع أو مصاهرة أو اشتري جزءا من ألف جزء أو تملكها بالارث أو الصلح من دم عم أو الخاخ وعن الثاني أنهم لو بكر أو أحاط علم المشتري بانها لموطأ لا يلزم وكذا لو وهب لابنه الصغر جارية ومكثت في ملكه مدة ثم اشتراها الاب بنفسه لنفسه بالقيمة لا يلزم عند الثاني وعند الامام يلزم \* ولو حاضت قبل القبض عنه البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا للثاني \* ويحتسب بقبضها في يد الوكيل بالشراء وان حاضت في يد عدل وضعت عنه حتى ينقد المشتري الثمن ولا يجتزأ بقبضها عند البائع

ثمانين وأيام الخيار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### باب الحادى والثلاثون في الاستصناع والاستجار على العمل

يجوز الاستصناع استحسانا للتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبير كذا في محيط السرخسي \* والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كانت العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط \* وفي تجنبس خواهر زاده الاستصناع أن يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل أن يشتري الاديوم يأمر البائع أن يتخذ له خفايص له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة وأشباها اذا بين صفته وقدره كذا في التتارخانية \* والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أو لا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ثم اذا رضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع أن يبيعه قبل أن يرضاه المستصنع كذا في التهذيب \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنس ورقعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس أن يجوز ولو لكن استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك أجلا بصير سلفا ذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام أن الاستصناع فيما للناس فيه تعامل بصير سلفا بضرب الاجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير سلفا وفيما لا تعامل للناس فيه بصير سلفا بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس ولا خيار لواحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه بصير الاستصناع سلفا بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى آخر منون من الاريسم ليضم اليه منونين من عند نفسه وينسجه ويرفع أجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخلط ونسج كل واحد منفردا يأخذ أجر مثله والباقي الربح الاريسم وان خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كشرط ولا يجب أجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى \* رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال أقرضني رطلا من غزلك على أن أعطيك مثله وأمره أن ينسج منه ثوبا على صفة معلومة بأجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة أو لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز أيضا ويكون قرضا ثم ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا فالمسألة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك به دما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك لا بل زدني والثوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع عيینه على علمه انه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فان نكل رب الثوب عن اليين ثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برى عماد عام الحائك فان كان الثوب قائما مسيا في الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا من الغزل وأجر عملك كذا درهما فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واذا جاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك زدني فيه ما أمرتني أيضا فان كان مستهلكا ذكر أن القول قول رب الثوب مع عيینه على علمه فان نكل عن اليين ثبت الزيادة وكان عليه جميع

وقدر بحيضة في ذوات الاقراوم شهر في حق الآية والصغيرة وبوضع الحمل في حق الحامل وقدر الثاني في ممتدة الطهر ثلاثة أشهر وهو رواية عن الامام وعن الامام في أخرى باكثر ممتدة الحمل وفي رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق الحرمة وفي أخرى قدرها في حق الامه والعمل اليوم على



الاختير عن الاخيرة \* ويجرم الوطء والدواعي وعن محمد أنه لا يجرم الدواعي في المسبية ولو فسخ البيع لا يلزم على البائع \* وان عادت اليه باقالة بعد قبض يلزم عليه وان يبيع شقص (٥١٨) ثم أقاله وكذا في الرقبة قبض بنفسه أو عيب لا باقالة قبل قبض \* وذكر السرخسي حاضت

عند المشتري ثم ردت بالعيب بما هو فسخ أو غزلة عقد جديد لا يقربها البائع قبل الاستبراء \* غصب جارية وباعها من لا يعلم كونها مقصوبة ووطئها المشتري ثم قضى للمالك لا يقربها بالا استبراء وان علم المشتري بحالها لا يلزم الاستبراء على المالك والقياس أن لا يجب الاستبراء في الفصلين \* والحيلة في اسقاطه أن يتزوجها المشتري ان لم يكن تحت حرة قبل الشراء ثم يشتريها \* وفي المتن عن محمد في هذه الصورة أستحسن أن يستبرئها وعن الامام أنه لا استبراء عليه وذكر الامام ظهير الدين أنه اذا تقدم الوطء على الشراء في هذه الصورة لا يجب لأنه ملكها وهي في عتقها أما اذا تقدم على الوطء يلزم لأنه كما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيلزم لتحقيق سببه \* وان تحت حرة تزوجها من غيره ثم يشتريها وبقيضا ثم يطلقها الزوج فيزول الاستبراء وان أتى البائع أن يزوجهما يشتريها يزوجهما المشتري من آخر قبل القبض ثم يقبضها ويطلقها الزوج وان بعد القبض باعها من آخر وشملها اليه ثم ان المشتري الثاني يزوجهما من آخر ثم البائع الثاني يشيها

ما سمي للحائض بعضه بازاء العمل وبعضه بازاء عن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يطرح عنه عن الغزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله فيما أمر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائض لأنه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان من من الغزل أعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما أصاب العمل وهو أجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلاً ثلاثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم وأجر مثل عمله فيما أمر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم عن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على أجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة أجر مثل العمل في الزيادة وكيفية تعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان ما دفع اليه من من غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليه ما ثلثا ثلثا بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم يانه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قديم على الحائض بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مراراً ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العمل من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتباره ما اذا وجب اعتبارهما يجب أن يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فان كان أجر مثل عمله في من ونصف درهمين ونصفا في من درهمين يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الآن يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضى بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكر الاجر في هذه المسألة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب تخير مجها على حسب ما ذكر في المسألة الاولى فاما اذا كان قائماً ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو أنه متى حلف ولم تثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمنه غزلاً لا مثلاً غزله فاما اذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصاد فاعلى أن ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهم فان وزن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة يبين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير عيب وان كان منوين فالقول قول الحائض ان لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق وان ادعى أن الزيادة من الدقيق فانه يجب أن يرى أهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد زيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع عيونه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد الحائض فيكون القول قوله لكن مع اليقين كذا في المحيط \* ولودفع سهم سماً وقال اقشره ووربه بنفسه ولك درهم كان فاسداً لان البنفسج مجهول قدره لانه قد يبل ويكثر فيكون العمل مجهولاً فان كان قدر البنفسج معلوماً عند التجار جاز لان المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع ثوباً الى صباغ ليصبغه بعصر جاز وان لم يبين قدر العصر كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع حديداً الى حداد ليصنعه عينا سماه بأجر مسمى فجاءه الحداد على ما أمر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما أمر به فان خالفه من حيث الجنس بان أمره أن يصنع منه قدوماً فصنع له مراً ضمن له حديد امثل حديدته والانا له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان أمره أن يصنع له قدوماً فصنع له حديد امثل

للنكاح

من المشتري الثاني ثم يطلقها فان خاف أن لا يطلقها يقول المشتري أزوجهما على ان أمرها يدي أطلقها متى شئت وهي

الحيلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج المحلل \* وتباح الحيلة ان كان يسهل في طهر عن حيض خال عن وقاعه وان وطئها ثم باعها قبل ان



تحيض لا تباح وعندهما تباح مطلقا \* أصله وطى جارية ثم زوجها للزوج الوطء قبل الاستبراء وعند محمد يستحب الاستبراء (الثاني في التفريق) وهو بين الصغيرين والكبير والصغير مكره وعندهما ولو أدرهم محرم من الآخر (٥١٩) ولا كراهة بعد البلوغ إلا عند أحد

فانه فاسد بعده أيضا في قرابة الولاد كما هو مذهب الثاني في قرابة الولاد وهو مذهب الشافعي أيضا فيه وان علا أو سفل ومالك على أنه لا فساد إلا في الأم وعن الثاني رواية أن البيع فاسد في الكل ولو أحدهما له والآخر لولده الصغير أو لمالوكه أو مكاتبه أو مضارب به لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما من ابنه الصغير كره ولو وجدا أحدهما عيبا بعد شرائه ما له أن يردّه ويمسك الآخر وعن الثاني أنه يردهما أو يمسكهما ولو لا صغير المملوك أخوان أو أخوات أو عتقان أو خالتان فلا بأس ببيع واحد منهما المحصول استثناسه بالباقي وان كان له قريبان في ملكه واختلفت جهة قرابتهما وأحدهما أبعد نحو أن يملك أمه وجدته أو أباه وجده جاز بيع الأبعد وأما لك الأقرب مع الصغير وان اتحدت جهة قرابتهما فقد ذكرناه وان اتحدت الجهة واختلف الأدلاء بان كان أحدهما الأب وأم والآخر لام أو لاب فالذي يدلى بقراءة الأم ينزل منزلة الأم والمسدلى بالأب منزلة الأب لأم من لأم ولأم من لأم فلا يملك ولا يملك التفريق بها كذلك هبة وقسمة ولو في الغنية ووصية وصداقة

للخيار فوضع له قد وما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديده وترك القدوم عليه ولا أجر له وان شاء أخذ القدوم وأعطاه الأجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا اسماء كالحديد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما أشبه ذلك كذا في خزائن المفتين \* وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وأمره بان يتخذ سراجهم هذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج اليها لاتمام السرج من عند نفسه على أن يدفع اليه أجره عمله وعن ما جهره له في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان أجره عمله وقيمة الآلات ثلاثون درهما فرضى الأمر بذلك واتفقوا على أن يعطيه هذا افتقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض أعوان السلطان والاتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر أن يضمن السراج قيمة سرجه فقال له أن يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فأتت الآلات بعضها ببعض واتفقوا تراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال هو كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي \* واذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره بأجر مسمى على أن يحجز له خفين وسعى له المقدار والصفة على أن يعمل الاسكاف ويطنه من عنده ووصفه له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياص أن لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط له جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة الجبة في الأصل على هذا الوجه وفي المتن ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اذا اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسألة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد رحمه الله تعالى جوزه هذا التصرف وان لم يصاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل وبطانة يليقان بذلك الخلف وكذا اذا أمر الرجل اسكافا أن يحجز على خفيه ومكعبيه أربع قطع من صمغ يكدن ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير أن يرى الاسكاف الرقع وفي نوادر ابن سماعة شرط الاراءة في النعل وهكذا في القطع الأربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف وأثنى به ان كان عمله صالحا مقاربا لافساد فيه أجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرأية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل علامة مقاربا بالصالحا ما اذا أفسد بان خالف في صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخلف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء أخذ الخلف وأعطاه الأجر فان ترك الخلف عليه وضمنه فلا أجر عليه وان أخذ الخلف فانه يعطيه أجر مثل عمله في خرز الخلف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه أن ينظر الى قيمة الخلف مخزرا غير منعل والى قيمته منعلا فان كانت قيمته غير منعل عشرة وقيمه منعلا اثني عشر علم أن قيمة ما زاد فيه درهما فيكون درهما قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى أجر مثل عمله في خرز الخلف غير منعل فان كان ثلاثة مثالا يضمن الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى أو أقل من المسمى فلا اسكاف ذلك وان كان المسمى أقل من خمسة بان كان المسمى أربعة فانه يعطى له أربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر أجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسألة وبين ما اذا دفع خفا مخزرا الى اسكاف لينعله بنعل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل ففعله بنعل لا بنعل به حتى أفسد الخلف بذلك ونبت لصاحب الخلف الخيار كافي هذه المسألة واختار الأخذ فانه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل من ابلاغ غير مخزرا لا يجاوز به ماسمي وهذا أوجب مع أجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة من ابلاغ غير مخزرا والتصل بخلفه للاسكاف في الموضعين عين مال

وسيا وميرا ناولو كاتب أحدهما أو دبر أو أعتق صحب بلا كراهة لانه لو ملك أمره رعا تطرق الى تحلص الآخر وان كان التفريق بحق نحو أن يجني أحدهما على مال أو نفس فدفع أو باع لا يكره لانه بحق مستحق (الثالث في التفريقات) نسى في حق مملوكه وشكاه

الى القاضي وشهد جبرانه به لا يكرهه على البيع بل ينهى المولى عنه فان عاد المولى الى صنعه آذبه القاضي وحسبه \* وان طلب العبد البيع من مولاه وهو بقر بأنه يحسن (٥٣٠) صحبته بعز المولى \* اشترى جارية بتزويجها احتياطاً ان أراد وطأها لانه ان حرة ارتفعت الحرمة وان

أمة لا يضره النكاح وخاصة الجوارى المجاورة من الاثراك في بلادنا لان عادة الاثراك بيع الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا كفرة فالبيع في دار الاسلام والحربي والذي لا يعلك بيع ولده في دار الاسلام فاذا باع في دار الحرب ان أخرجه منه كرها يتملك وان خرج المشتري باختياره لا فالاحتياط في النكاح وسأني ان شاء الله تعالى في السيرة تفاصيل المسئلة \* مات رجل وقد ابتلع لؤلؤة غيره وذنائبه غيره يشق بطنه \* والنعامة اذا ابتلعه لغيره ينظر الى أكثرها ما قيمة فيدفع قيمة الأقل الى الآخر \* وكذا القرع ينعقد في دن آخر أو دخل رأس النور في حب آخر وعن محمد اذا مات المبتلع ولم يدع مالا لا يشق بطنه لودرة وعليه القيمة لان الدرة تنفس فيه فلا يفيد الشق والذنائب لا تنفس \* عمل الى البقال درهماً بالخذ منه الحوائج وقتا بعد وقت ان شرط في الاقراض أن يأخذ منه شراء أو تبرعاً لا يجوز ولا يجوز \* خلط الجيد باردي في الطعام أو الغث بالسمين في البيع لا خير فيه ان خلله وان لم يخله فلا بأس به وفيه صح أنه عليه الصلاة والسلام قال من غش فليس منا \* بيع الزنار

وعمل ثم في أحد الموضعين أو جب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر أو جب قيمة النعل من ايل اغير مخرز ومن مشايخنا من قال لا فرق بين المسألين ما ذكر في تلك المسألة يكون ذكر في هذه المسألة ان صاحب الخلف اذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله في خزانة الخلف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة من ايل فله ذلك كافي تلك المسألة ومنهم من فرق وقال في مسألتنا أمكن إيجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسألة لم يمكن إيجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد رحمه الله تعالى في المسألين جميعاً لا يجاوز به ماسمى في مشايخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به ماسمى فيما يخص العمل فأما ما يخص النعل فانه يجب بالغاما بلغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به ماسمى في حق النعل والعمل جميعاً كذا في المحيط \* وكذا اذا دفع الى فلانسي قطعة وأمره أن يتخذ له قلنسوة ببطانة فهو على ما وصفت فنان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فيخير كذا في العتابة \* واذا استصنع الرجل خفا عند اسكاف فعمله وفرغ منه فقال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والتقطيع الذي أمرتك به وقال الاسكاف بل هذا أمرتني وأراد الاسكاف أن يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى أن ما صبغ كان بأمره وأراد استخلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة \* ولودفع الى اسكاف أدعياً ليقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين أن أعطاه وأداءه من عنده وأعمل بعض الاعمال طابت له الزيادة والايصدق بها كذا في التارخانة \* ولو أن رجلاً دفع خفه الى رجل لينعله من عنده بأجر مسمى فعليه نعل ينعل بنعله الخلف فهو جاز عليه وان لم يكن جيداً ولا خيار له وان شرط الجودة فأتى بما ينطق عليه اسم الجيد أجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة \* ولو شرط عليه جيداً فعليه غير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخلف وان شاء أخذ الخلف وأعطاء أجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به ماسمى كذا في البدائع \* قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهماً وقال رب الخلف شرطت لك دنانقين وقد خرزه على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك وأقاما جميعاً البينة فالبينة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقيم لهما بينة ويجب أن يحكم في ذلك قيمة النعل من ايل ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كافي الصبغ فان كان قيمة النعل درهماً كما يدعي الاسكاف فالقول قوله مع عينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دنانقين كما يدعيه صاحب الخلف جعل القول قوله مع عينه ولا يخالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحدهما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في أصل الاجر قال صاحب الخلف عملته لي بغير أجر وقال الاسكاف لا بل علمته لك بأجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان اختلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر أن صاحب الخلف يغزم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخلف كله من عنده حتى كان استصناعاً ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يخالفان هكذا في الذخيرة \* قال النجاشي ان لي بيتاً فاذا انبشته يقومه المقومون فما يقولون ندفعه اليك فريضاً وبناه وقومه رجلاً باتفاقهما وأبي الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجبر الوبري هو غنمة القوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية ورجل دفع الى صانع عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكونان قرضاً على وصفه فلبا وأجره درهم فصاعه وجاءه محشواً وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم ترد عليها شيئاً فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا فيخير الصانع ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانق درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصانع يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصانع استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع معصفاً الى مذهب ليذهب به يذهب من عنده وأراه المذهب انغوزجان الا عشر والاحساس ورؤس الآي وأوائل السور فأمره رب

المخفف أن يذبه كذلك باجرة معلومة لا يصح لأن مقدار هذه الاشياء مجهول كذا في القنية \* وان اشترى ثوبا على أن يخيطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشرأكين ونعلين استأجره على أن يحدوهم له بأجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فأراهما ياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسنانا كذا في المسوط \* واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه بمسمى الا أنه خالف في صفقة ما تعين به فان أشبع أو قصر في الاصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزانة المفتين \* ولو شرط على الخياط أن يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط على البناء أن يكون الآجر والجص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع والعامل أجر منه له مع قيمة ما زاد كذا في المسوط \*

### الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

\* وفي الفتاوى اذا باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه \* التاجر هل يسئل أنه حرام أو حلال

اذا قال لا آخر أجر ترك داري هذه يوما واحدا بكذا او السنة مجانا أو قال أجر ترك داري هذه سنة يوما بكذا وباقي السنة مجانا فسكنهم سنة كان عليه أجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان \* استأجر مسحة للعمل فقال لا أريد الا أجر بل تعمل لي مقبضا للخدمة من الخشب ثم طلب الاجر ان كان ما طلبه له قيمة يجب أجر المثل والافلا كذا في الوجهين للكردرى \* رجل استأجر دارا مدة معلومة في محلة فتابت المحلة نائية حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النائية قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان أفقي والذى كذا في الظهيرية \* الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس بالخياط فطر الطرار منه في الطريق فان كان الصبي عاقلا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط \* دفع الى خياط ثوبا ليخيط له قباء أو جبة ولم يشارطه الا بجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أن الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبه يفتي هكذا في الكبرى \* اذا قال للجمال احمل هذا الى بيتي أو قال للخياط خذ خطه ان كان الخياط معروفا بأنه يخيط باجر والجمال كذلك يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط \* قال للخياط خذ خطه باجر فقال لا أريد الا أجر فخاطمه لا يستحق الاجر كذا في الوجهين للكردرى \* اذا دفع الى خياط ثوبا فخاطمه ولم يشترط الاجر له الاجرة الا اذا قال لا أريد منك الاجرة كذا في السراجية \* رجل أقرض انسانا دراهم أو دينار أو أرا دان يسكن دارا المستقرض بغير أجر يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر باجر مجمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى يصير الاجر قصاصا بثمن ما باع من المستقرض كذا في خزانة المفتين \* قال رب الدين لمد يوفيه اكر بلى هذه الارض (١) بجهة المراجعة فذكر به الله أجر مثله لان المدين اذا دفع حماره أو أرضه لرب الدين لينتفع به مادام عليه الدين فعليه أجر المثل فهذا أولى كذا في القنية \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى أن يوفي المقرض دينه فبعثه المقرض الى سرح وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيهان \* لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حائوتي هذا فان لم أردت عليك دراهمك لأطال بك باجرة الحائوت والاجرة التي تجب عليك هبة تلك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحائوت مدة قال ان كان ذلك ترك الاجرة عليه مع استرضاه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريد به أجر المثل وان كان ذلك ترك الاجرة قبل الاستقرض أو بعده فلا أجر على المقرض والحائوت عنده عارية وقيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين كذا في المضمرات \* قال خير الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* رجل أقرض انسانا

(١) قوله بجهة المراجعة أي على أن يكون العمل لرب الدين زيادة له على دينه اه بحراوى

دراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن لحجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* استأجر المستقرض المقرض على حفظ عين متقوم قيمته أزيد من الاجرة كالسكين والمشط والمعلقة كل شهر بكذا اختلف فيه الائمة المتأخرون فقبل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب الكامل مولانا حسام الدين علي بابادي وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز أجله الأئمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرص وحفظه مامعاً يجب الاجر وفي الفتاوى أنه لو حفظ العين مع القبالة لأجر له لأنه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والعين هاهنا تابع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسألة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي \* ولو دفع المستقرض اليه قبالة (٢) واستأجره على حفظ الخط لم يجوز لان حفظ الخط له لحياته حقه ولو هلك المشط أو السكين مثلاً واختلفا بعد السنة فقال المقرض هالك بعد السنة وقال المستقرض هالك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لأنه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير الى امرأته أو الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى أجنبي لاشيئ له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويستد من شاء فالشرط جائز وبصر الثاني وكذا بالحفظ ولو أذن له المستأجر أن ينفع بهذا السكين ففعل المقرض لأجر له زمان الأئمة فاع كذا في القنية \* استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صل الاقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الأربعمائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهرين والمقرض معترف بجميع ذلك تجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرص مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف والمستقرض والمقرض عقداً عقداً الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكالك وأمره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبذل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته وأوصافه مستقصى في الوثيقة فضى على ذلك أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة أم لا أجاب بعض الائمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يحفظه بيد كل من يعتمد وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضي اذا دفع المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وأمره بالحفظ فحفظه زماناً يجب له لتلك المدة أجر على المستقرض كذا في خزائن المفتين \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكل المستقرض رجلاً لاستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجوز على الموكل ما لم يعين الاجرة ويعم بان يقول على أية أجره شئت ولو استأجره لحفظ سكينه ستة كل شهر بعشرين ديناراً ليس له فسسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابل به منفعة الحفظ كاستئجار الخياط والقصار والطبايع بخلاف المستكتب اذا حضره من أراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين أو ثلاثة لحفظ السكين فحفظها أحدهم فعليه كل الاجر اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والافضي به كن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما كذا في القنية \* قال رضى الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة ٣ (بده يازده) كذا في جواهر الفتاوى \* اذا استقرض الوصى أو المتولى لاجل الصغير والوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتهدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا أنفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي

ان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يستل \* في يده ثوب قال انه لفلان وكفى بان أبيع بعشرة ولا أنقص منه ثم باعه بتسعة يحل الشراء به ان وقع في قلبه انه قال

\* دفع الى آخر مال أو امره بان يدفعه الى فلان قرضاً ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المستقرض وقد استأجر المستقرض الوكيل على أن يحفظ عينا دفعه اليه كل شهر يكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول الغل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزنة المفتين \* ولو وكله بأن يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن عهدة كل مالزم عليه ففعل فالاجر والاستقرض على الوكيل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر من آخر دار بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضاً لرب الدار على القايض ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت أحدهما لا سبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر قد استقرض أرد من أجرة الدار رجوع على الأجر بما أعطى وان نقد أفضل لم يرجع على الأجر البتة بل ما أمره بالاداء ويرجع الأجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة \* واذا وجب للأجر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه فقال المستأجر لا أجزأ احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته (فروور وازمال اجاره) فقال الأجر ٣ (فروورفتم) فقد انتقضت الاجارة بقدره كذا في المحيط \* لو كان للمستأجر على الأجر دينار والاجرة دراهم فتفاضل يجوز وان كان الجنس مختلفاً بالتراضي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر أرضاً موقوفة على مسجد اجارة شريعية فمروا زرعها وحصل له من مالها أكثر من الاجرة كانت التي سماها هي أجزأ مثله في وقت العقد طالب به الفضل كذا في جواهر الفتاوى \* جامع المال الى المقرض ليؤديه وتنفسخ الاجارة المعهودة فتواري المقرض أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه الألف بخلافه فتواري المكفول له أو كفل بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الا لئلا يخاف بالمال فتواري الدائن ان علم القاضي نعتته وقصده الاضرار ينصب له وكيلاً يسلم له المال وتنفسخ الاجارة ولا يكون كفيلاً بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهداً فيه كذا في الوجيز للكردي \* ساحبة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فباأخذ من الاجرة فهو للعاقداً لانه غاصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان ثمة بناء أو دكان لان بذلك يصير غاصباً ما بدونه لا يصير غاصباً وعندي أن الصحيح هو الاول كذا في المحيط \* وسئل عن مستأجر أحدث في المستأجر بناء أو غرساً ثم انتقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته أو كثر ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان كان فعل باذن المالك قال وان كان فعل بانه قال وذكروا في الشرب أن من رضى باجراء غيره الماء في أرضه أو يمروره في أرضه فاطلق له ذلك ثم بدله أن يمنع من ذلك يكون له المنع لانه غير لازم كذا في النسفي \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها سبعة أجرة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط \* رجل أجر أرضاً من جـ له قرية معظمة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واحتج الى نفقة زائدة وطلب أربابها النفقة فنفقة هذا الارض المستأجرة على الأجر أم على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وأرضه ولا تجب النفقة على المستأجر أيضاً في غير ملكه وأرض الأجر ولو كانت قرية منفردة لواحد فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الأجر نفقة القناة ليريد في مائه ليس له أن يلزمه الاتفاق لا محالة ولكن ينظر في النقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما انقطع الماء والشرب عن الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء أمسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً

المقدار للترويح وان لم يقع في قلبه لا يحل \* رجل يبيع على الطريق ان كان لا يضر بالمارة لسعة الطريق يحل الشراء منه وان أضر بالمارة لا يحل الشراء منه

يسير بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شئ منه ولكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر  
 فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة وزدها وان شاء مضى على الاجارة بما سمى من الاجرة هذا هو الجواب  
 في هذه المسألة فيما أوردنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي أبو المعالي نور الله ضريحه ووصاياه ولم يذكر  
 في الكتاب ولو أجز القرية وماء فنتها يسقى عشرين حريافي ٤ (شبانة روز) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ  
 الاجارة في عشرة أجرة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكر وهو الصحيح  
 رجل استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى المسجد سنة بدهم معلومة ثم دفع هذه الأرض الى  
 رجل من زراعة بالنصف على أن يزرعها يذر المدافع فلما حصد قال أهل المسجد ان الأجر لم يكن متولياً ولا  
 نصيب الاجارة فيأخذ ثلث الغلة للمسجد على عرف أهل القرية فقبضوا منه جبراً فان أقام المستأجر البيعة ان  
 الأجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط  
 المشروط وعليه للمسجد الأجر المسمى وان لم يقدر على إقامة البيعة على كون الأجر متولياً يجب عليه أجرة  
 المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى \* قال شرف الأئمة  
 المكي والقاضي عبد الجبار استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستقيها  
 بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قبل له ما ولو أبقى الموقوف عليهم الا قطع هل لهم ذلك فقال لا كذا في القنية  
 \* قرية فيها أرض سبيل أجرة أهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في  
 جواهر الفتاوى \* وتكره اجارة أرض مكية لقوله عليه السلام من أكل أجوراً أرضي مكة فكأنما أكل الربا  
 كذا في الكافي في كلب الكراهية والاستحسان \* رجل استأجر أرضاً مفرداً أكثر مما كان في ملكه ان لم  
 يرض المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان لم يتعرض المالك لذلك وأقر الأجر عند الحالك بمثل ذلك فلما استأجر  
 أن يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر الأجر لم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق  
 الفسخ في ذلك القدور وان علم انه ملك الغير وكيل السلطان اذا أجز قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها  
 المستأجر ثم زاد أخرى الاجرة فاحذ منه وأجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها  
 وجوبها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى \* مزارع بالثلث كرب الأرض مزارعهم أجزها مع  
 رب الأرض لا تخاذل الفلز له الثالث من الاجر بعقدته وان لم يستحق شيئاً مجرد الكراب كذا في القنية \*  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أجز عبد من رجل وسلم اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه الى المشتري ومات في  
 يده فليس للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الذخيرة \* ابن سميعة عن  
 محمد رحمه الله تعالى رجل اكرى من رجل داراً بعبد سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه الاجارة في العبد  
 فانه يرد العبد ويعطيه أجرة مثل الدار واذا عصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تركها الغاصب فأراد  
 المستأجر أن يمنع عن قبضها في باقي السنة وأراد الأجير أن يمنع عن التسليم فليس للمستأجر أن يمنع عن  
 القبض في باقي السنة ولا الأجير أن يمنع عن التسليم قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت  
 يرغب في الاستئجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير وفي الاصل اذا استأجر عشرين الابل  
 الى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا  
 كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعدما استوفى المقود عليه كان على المستأجر  
 أجرة مثل الدار واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر أجرة المثل مات العبد أو لم  
 يمت كذا في المحيط \* استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر ابد لهم تعليم العبد الخبز أو الخياطة  
 جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضاً وكذا لو  
 كان ثوباً فاستأجره لغسله أو خياطته جازوا ن هلك فان كان ناقصه القطع أو الغسل صار قبضاً فيه هلك من  
 مال المشتري والاثن مال البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على

وان كان الطريق واسمعا  
 وقيل بكرهه وبعض المشايخ  
 أفتوا بأنه لا تقبل شهادة من  
 يعامل عن جلس على الدكان  
 المغصوب عالمه أو سكن في  
 الدار المغصوبة وباع فيها شيئاً



البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استئجار المستقرض المقرض \* وهن دار غيره  
وهي معدة للاجارة فسكنها المرتضى لاشئ عليه لانه لم يسكنها ملتزما لاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتضى  
كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* استأجر الراهن المرتضى لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ  
جاز كذا في السراجية \* وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيم افاد  
المؤجر اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه أن يؤجر من آخر في  
بعض الشهر ففي مضي هذا الشهر فقد انتقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم  
يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل تكارى  
منزلا كل شهر بدارهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب المنزل  
سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من المنزل حتى يمسك الالهلال فان جاء الالهلال  
والزوج غائب هل لصاحب الدار أن يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب أن تكون المسئلة على  
الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
له ذلك كذا في المحيط \* واذا تكارى منزلا كل شهر بدارهم على أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة أو  
امرأتين فله أن ينزلهما وليس لصاحب الدار أن يأبى وهذه المسئلة مؤولة وتأويلها أن لا يكون للمنزل بربا لوعة  
ولا بربوضه كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكرا فكث معها سنة فيه ثم طلب  
صاحب المنزل الكرا وقد أخبرته المرأة أن الزوج أن المنزل معها بكرا ولم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل  
فان كان قال لهالك على مع نفقتك أجز المنزل كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان أشهداها به ولم  
يضمنه لرب المنزل ثم أعطها فله ذلك كذا في المبسوط \* امرأة سكنت بيت أختها بغير رضاها سنيين  
وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعلمها أجز المنزل كذا في القنية \* قال في الاصل أيضا رجلان استأجرا منزلا  
من رجل كل شهر بدارهم واشترطا فيما بينهما على أن ينزل أحدهما في أقصى الحانوت والاخر في مقدمه  
ولم يشترطا ذلك في أصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب  
أن الاجارة لا تفسد اذا لم يكونا شرطتا ذلك في أصل الاجارة ولم يذكر أنهما اذا شرطتا ذلك في أصل الاجارة هل  
تفسد الاجارة قال مشايخنا رحمهم الله ولقائل أن يقول بأنه يفسد الاجارة ولقائل أن يقول بأنه لا يفسد  
الاجارة كذا في الذخيرة \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللحاضر سكن نصيبه لاجبوعه وللغائب أن  
يؤجر كاه اذا خيف عليه الخراب وأمسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد رحمه الله  
تعالى يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي \* دار معدة للاجارة صارت ارثا  
بين ثلاثة سكنها أحدهم بغير إذن الاخرين مدة لا يجب عليه أجز كذا في القنية \* رجل استأجر حجرة في  
خان مدة ووضع فيها متاعه وأقفالها وغاب فجاء متقبل الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها  
ووضعه في موضع آخر عشرة أيام ثم أعاد متاعه الى الحجرة وأقفالها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من  
وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة \* في التهمة سئل أبو ذر عن استأجر دار فسكنها غاصب في مدة يمكن  
اخراجها فقال لا اجرة لمدة الغصب وسألت أبا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصانع  
ليتحذله فقامه بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر على الاخر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا  
واستأجره فقامه بكذا هل له أن يأخذه فقال ليس له أن يأخذه قلت لو غصب تبرا فجعله سوارا فجاء المالك  
فقال له أن يأخذه بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سئل علي بن أحمد رحمه الله عن رجل له دار كان  
وذلك الدكان في يدر رجل آخر فطلب قوم من المالك أن يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا أؤجر منكم لانه لاحق  
لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة أيام فالحوا عليه وقالوا اجره منا وان دفع ذا اليد  
ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بأنه بقي من المدة أيام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال  
لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التارخانية \* أجرها الغاصب ورد أجرها الى المالك تطيب له لان

لا يقبل شهادة من يشتري  
فيه \* وعن الامام أبي  
الليث لا يحل للرجل أن  
يشتمل بالبيع والشراء  
مالم يحفظ كتاب البيوع  
وقيل لمحمد لا ينصف كتابا  
في الزهد قال حسبكم

أخذ الاجرة اجازة للاجارة قال رضى الله عنه جعل أخذ الاجرة اجازة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان أجاز قبل العمل وان أجاز بعده فالعقد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة \* سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غصب دارا معدة للاستغلال أو موقوفة أو لليتيم وأجرها مدة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر \* يلزمه المسمى لأجر المثل قبل له وهمل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم لا فقال للعقد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو استأجر مشاطة لتزوين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض وقيل ينبغي أن تجوز الاجارة اذا كانت مؤقتة أو كان العمل معلوما ولم ينقش التماسيل على وجه العروس ويطيب لها الاجر لان تزوين العروس مباح كذا في الظهيرية \* في الكبرى أهل بلدة نقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجر وارجلها بآجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم الى السلطان الاعظم يخفف عنهم - بعض الحيف وأخذ الاجرة من عامتهم غنيمهم وفقيرهم ذكر ههنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهياله اصلاح الامر يوما أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بعدة فان وقوا للاجارة وقتا معلوما فالاجارة جائزة والاجر كله له وانه لم يوقتوا فهي فاسدة وله أجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان أما على جواب الكتاب فلا تجوز هذه الاجارة الا مؤقتة وبه يفتي وهكذا ~~ذكر~~ السرخسي في باب الرشوة من أدب القاضي أنه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما أو يومين كذا في النضرات \* عني ما لقرية استأجر بعض أهل القرية أجرا لقطع الاحجار ويحفر الجبل وينكسح العين فيزيد الماء فالزادة لجميع أهل القرية وكذا لو حفر عينا أخرى في حريم هذه العين أو زاد في سعة هذه العين أو سفلها ليطهر زبادة في مأثافهم لجميع أهل القرية لا يستحق المستأجر ولو حفر عينا أخرى في غير حريم هذه العين فالمال له كذا في الصغرى \* والاجر عليه كذا في الحاوى للفتاوى \* وليس له أن يجزى تلك الزيادة في نهر أهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر في أرض الموات أو في ملك نفسه كذا في الصغرى \* رجل استأجر مرامن رجل عشرة أيام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر أودع المزعنة الاجر خمسة أيام من هذه العشرة كان على المستأجر أجر العشرة الايام لا يند المدفع كيد المدفع ولو كان مكان الودبعة عارية وباقي المسألة بجاهلها ففي وجوب الاجر في مدة العارية روايتان كذا في الذخيرة \* وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا ليليني له حائطا وأما موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على أن يبني كل ألف آجرة بكذا وكذا من الحصى بكذا وكذا من الدراهم فبني في السفل فأدخل ألف آجرة بالحصى المسمى انها تمات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بقي فيعطى بحصة ما بقي على القسمة كذا في المحيط \* استأجر دارا وبني فيها حائطا من تراب كان فيه اغبر أمر صاحب الدار ثم أراد الخروج وأراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من القراب لبنساو بني الحائط من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بني الحائط من الطين (٢) (كه باخسه زده باشد) فليس له أن ينقض الحائط كذا في الذخيرة \* في المحيط عن شمس الأئمة الاوزجندی قال لطيان أصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارة ازداد الخراب وأصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة كذا في القنية \* في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلا ليليني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فباني بعضها انهارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفر بئرا عشرة أذرع فحفر

كتاب البيوع وعلى كل تاجر يحاط لدينه أن يستعجب فقيهه يباشره في معاملاته فان ملاك أمر الدين المأكل والملبس قال الله تعالى كلوا من الطيبات واعلموا صالحا

(٢) قوله يلزمه المسمى لأجر المثل الخ قال العلامة البيري الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما علمنا المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلا أكثر يرد الزائد أيضا لعدم طيبه له كآجره الجوى وأقره أبو الوفاء كذا في رد المحتار نقله المصحح (٢) المجنون بالقضاء اه

خمس أذرع ثم قال لا أقدر أن أجفر البقية من غير عذر أحبس به حتى يحفر ولودفع الى رجل مالا يسدفع الى فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وأنكر المرسل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في التارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى فيمن غصب من آخر أرضا وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم وأجازها قال أجز ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولولم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فانهم دمت احدهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك فله أن يترك الاخرى كذا في المحيط \* اذا ادعى اثنان عينا أحدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فاقتر المدعى عليه للاستأجر فاراد مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فاقتر به لاحدهما فاراد الاخر أن يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى \* في البينة سئل على بن أحمد عن رجل وقف دارا سكنى الامام هل له أن يؤجرها من غيره فقال ليس له أن يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب كذلك كذا في التارخانية \* ولودفع اليه عبد ادى على أنه ان شاء قبضه بالشراء بألف درهم وان شاء أجره سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله وان كان الاجر أكثر لا يصدق ولولم يستعمل حتى هلك لاضمان عليه كذا في التارخانية \* واذا اشترى شيئا أو أجره من غيره قبل القبض لا يجوز كالموابعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقارا فاقبل هو على الخلاف في البيع وقيل لا يجوز الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* تعيب الخانوت عيبا لا يصلح للعمل فأصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تمت السنة فعليه أجر كل الخانوت ما لم يردده لكونه معيبا وليس له أن يرد النصف دون النصف كذا في الفنية \* رجل دفع الى آخر عمو لا ليربها فاذا كبرت باعها ففاضل الثمن بينهما فانها صاحبتها والمحافظة أجر الحفظ مستأجر خانوت أفلس وغاب ليس لاقربائه أن يردوا الخانوت الى مالكها وبفسخوا الاجارة ولولم يبق العقد وبقى المستأجر غائبا حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المشتأجر وغلقه تجب الاجرة بينهما كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر رجلا ليعمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارى على الجملة فجاء بها على الماء قيل له أجر المثل كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله لو اكرى من رجل ابل على أن يحمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه بالجمال بابل فامر المستكرى فحمل وقد أخبره المستكرى أنه ليس في كل حل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لاضمان على المستكرى ولواستأجر دارا شهرا ثم بعد الشهر شهدا أن الرجل الاخر تقبل شهادتهما ولواستأجر طحانا ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبزوا كل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الخنطة ولا أجر عليه في ذلك \* رجلا ن استأجر اشيا ودفع أحدهما الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئا لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية \* رجل تقبل من رجل طعما ما على أن يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في أكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قوله ما فهداه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهو قال سئل القاضي بديع الدين (٢) (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر أن يأخذها كالخذ الثمار قال نعم كذا في التارخانية \* أجره الاديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والافعل أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة وأجرة سجان سجن القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير الدين الترناشي قيل في زماننا أجرة السجان تجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في الفنية \* وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فالزا بذرته أو بذر أرضه يبيدز هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو أخذ كان له أن يأخذ منه ان كان قائما وقيمه لو كان هالكا كذا في التارخانية \* استأجر رجلا ليعمل به محموله الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا للعمال أن

(٢) نبت شوك في بستان المستأجر اه

\* (في الحيل المباحة)  
كبرت أو ملح أو فستق أو  
حطب يحمل منه ويبيع  
مباح لا بأس به \* اشترى  
جارية فتجسس في السنة مرة  
فعن الامام الثاني أنه

بذهب الى امر آخر فترك الحولة على المستأجرة وطلب نصف الاجر قال له ذلك ان كان الباقي من الطريق  
 مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر  
 بمقدار المراحل لا بسهولة والصعوبة فيتمثل عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل  
 شمس الاسلام الا وزجتي عن رجل اشتاجر رجلا ليمود النار في المطمورة ليله ففعل ونام في بعض الليل  
 فاحترقت المطمورة وما فيها هل يضمن الاجير قال لا قيل له فان أوقد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم  
 كذا في التارخانية \* رجل دفع الى آخر عشرة أمنا من نحاس واستأجره بأربعين درهما ليدققه  
 فصار بعد التدقيق تسعة أمنا يجب عليه أجرة عشرة أمنا أو تسعة أمنا قال يجب عليه أربعون درهما  
 كما شرط كذا في الخلاصة \* وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان واحد من السوق  
 على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة أهل السوق فان كانت عادتهم أنهم يبيعون بأجر  
 يجب أجرة المثل والافلا وما لو اضع عليه السمسرة من المقادير يبيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء  
 لهم سوى أجرة المثل كذا في الظهيرية \* وإذا استأجر رجلا لينى له في هذه الساخة بيتين ذوى سقفين  
 أو ذوى سقف واحد وبين طوله وعرضه وما أشبه ذلك ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله أنه لا يجوز  
 وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو بكر عن رجل  
 اجرم من رجل دار له كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر كل  
 شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رده عليه الثمن زد عليه دارة ويحسب عليه ما أخذ من  
 المستأجر فجاء البائع بالدرهم فأراد أن يحسب الأجر من ذلك قال لم يطلب المشتري الاجر من المستأجر  
 جازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبله وجب ما أخذ من الاجرة وللمشتري وليس للبائع من  
 ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضع رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع  
 فالبيع فاسد كذا في التارخانية \* وسئل شمس الأئمة الا وزجتي عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال  
 له عالجها عا لك فإيزاد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية فللطبيب  
 على المال أجرة مثل المعالجة وعن الادوية والفقه وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط \* دفع جارية  
 مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فإيزاد من قيمتها بالصحة بيننا فعاالجها حتى صحت له أجرة المثل وقد ر  
 ما أتفق في عن الادوية والطعام والكسوة ولا عكس حسنها الاستيفاء أجرة المثل كذا في الوجيز للكردي  
 \* معلم طلب من الصبيان عن الحصى والقصب أو شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدرهم فخطبها المعلم  
 بدرهم نفسه أو صرف بعضها الى حاجته نفسه أو اشترى حصىا وبعد استعماله زمانا رفعه وجعله في بيته فله  
 ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* الصغير يدفع الى المعلم شيئا من الماء كحل يحل أكله في الاصح كذا في الوجيز  
 للكردي \* قال الكرخي قال أصحابنا جيعا في المعلم والاستاذ الذين يسلم اليهم المصبي في صناعة اذا ضرباه  
 بغير ان يبه أو وصمه فمات ضمنه وأما اذا ضرباه بالاذن الاب أو الوصي لم يضمنه وهذا اذا ضرباه ضربا  
 معتادا يضرب مثله أما اذا لم يكن كذلك ضمننا على كل حال كذا في الجوهر النيرة \* وفي النوازل سئل عن  
 رجل له أجير غير مدرك هل له أن يؤتبه اذا رأى منه بطلاة قال لا الا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن  
 خلف بن أيوب أنه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطلاة وشكا الرجل الى خلف وقال أؤتبه فقال  
 نعم ثم قال له أن يؤتبه وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يؤتبه كذا في التارخانية \* رجل دفع غلامه أو ابنه  
 الى النساج واستأجره ليعلمه عمل النسج فأراد النساج أن يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلمه ذلك العمل فقد قيل  
 له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة \* لو قال أريد ان يكتب لي صكفا فقال رجل ادفع الى شيئا  
 (١) فأتى أجرة فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له أخذ ذلك الشيء كذا في القنية \* وقيل في الصكالك  
 اذا غلط في جميع حدوده أو في بعضه فان لم يصلحه فلا أجر له وان أصلحه فلا أمر الخيارات رضى به فللم كاتب  
 (١) قوله فأتى أجرة بالحييم والذال المهملة المشددة أى أحسن عمله كما يؤخذ من كتب اللغة اه معجمة

يستبرئها بحقيقة قبل له  
 كيف تقول في عمدة الطهر  
 أن يستبرئها بربع الحول  
 قال أنا أقول بخلافه هنا  
 \* وسئل عن اشترى جارية  
 مستحاضة كيف يستبرئها

أجر مثله كذا في المحيط \* أمر صكا كاف كتب له صدق الشراء فافتي العلماء بعدم صحته فلا شيء على الأمر  
 كذا في القنية \* يجوز للفتى أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره أو لم يكن  
 لأن الكتابة ليست بواجبة عليه لأن الواجب عليه الجواب بما باللسان أو بالكتابة ولفظ بعضهم إذا حكم  
 وطلب الأجرة (٢) ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي إذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب  
 \* ويجوز للقاضي أن يأخذ الأجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره  
 كذا في الملتقط \* سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السعدي رحمه الله عن مقدار أجر الصكا كين فقال  
 الوثيقة إذا كانت بحال يبلغ ألفا ففيها خمسة دراهم وإن بلغ ألفين ففيها عشرة دراهم هكذا إلى عشرة آلاف  
 حتى يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد في كل ألف درهم درهم يضم إلى الخمسين الواجبة في  
 عشرة آلاف وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف إن لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة  
 دراهم وإن كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وإن كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف وفي الزيادة  
 والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الإسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ أبو شجاع رحمه الله  
 تعالى قال شيخ الإسلام هذا كآلة مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحابنا المتقدمين  
 رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وأما أجر كتاب القاضي وقسامه فإن رأى القاضي أن يجعله على الخصوص  
 فله ذلك وإن جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وأجر هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة  
 الشهود إن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك ولا يجعله في بيت المال وسئل بعضهم أجر  
 السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيان على من استأجر الكاتب  
 وإن لم يستأجره أحد فعلى الذي أخذ السجل وأما أجره (٣) الرجالة فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم  
 يأخذون في المصر من نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة  
 دراهم أو أربعة وذكر بعضهم أجر الشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق إذا قطعت يده فاجرة  
 الجلاد والدهن الذي يحسم به العروق على السارق لأنه المسبب لو أمر القاضي رجلا بلزمة المدعي عليه  
 لاستخراج المال ويسمى موكلا فؤته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الأصح المزكي يأخذ الأجر من  
 المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع أن القاضي إذا بعث إلى المدعي عليه بعلامة فغرضت  
 عليه فامتنع وأشهد المدعي على ذلك فأنبت عند القاضي يبعث إليه ثانيا فتكون مؤنة الرجالة ثانيا على  
 المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالخاسر أن مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع  
 واحتج البسبة ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحسان مال إليه الزجر والألف لقياس أن يكون على  
 المدعي في الانتهاء كافي الابتداء لحصول النفع له في الحالين وأما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي  
 نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه وقيمهم ويقعد الشهود وقيمهم له ويرجر من يسيء الأدب فانه  
 يأخذ من المدعي شيئا لانه يعمل بأقعد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين عدلين  
 زائعين من الدراهم الزائجة في زماننا كذا في الحاوي الزاهدي \* وهكذا في فتاوى الغرائب \* أجر القسمة  
 على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المحكي القاضي إذا تولى قسمة  
 التركة لأجره وإن لم يكف مؤنه من بيت المال وفي المحيط وشرح أبي ذرله الأجر إذا لم يكف مؤنه من بيت  
 المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أستاذي رحمه الله تعالى وما أجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة  
 المحكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة إذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون بأجر المثل كذا في القنية \* رجل  
 استأجر أجيرين يعملان له عمل الزراعة يقول له عين لاحدهما بقرين ولا آخر بقرين فاستعمل أحدهما غير

قال يدعها من أول الشهر  
 عشرة أيام \* وعن الثاني  
 فيمن له أمتان أخنان وطئ  
 أحدهما لا يظن الأخرى حتى  
 تحيض الأولى حصة  
 ويخرجها عن ملكه وقال

(١) قوله ليكتب شهادته لعل المراد به الخطه الذي يكتب على الوثيقة والألف كلام في القاضي لا الشاهد كذا  
 في حواشي الدر المختار اهـ معصمه (٢) قوله الرجالة بفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل وهو الذي لم يكن  
 له ظهر يركبه كافي القاموس اهـ معصمه

ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر  
 الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي وفي مجموع التوازل رجل أودع عند رجل أحمالاً من الطعام  
 ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاماً له ثم ان المودع سأل المودع أن يرد عليه أحماله حتى يحمل الى مكة  
 فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحمله المودع على اباه حتى أتى مكة كان للمودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه  
 كذا في المحيط \* متولى الوقف أو الوصي اذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه  
 قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجر المثل بالغاماً بلغ عند بعض علماء تناو عليه الفتوى  
 الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القضاة في خصومة ~~كانت~~ على الصغير ~~أوله~~ قال الشيخ الامام  
 ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون  
 ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* ومن سكن دار الوقف أو اليتيم باهلاً واتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع  
 كذا في الوجيز للكردي \* مريض أجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا تعتبر من  
 الثلث كذا في الظهيرية \* استأجر حاتوناً موقفاً على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بهم امن  
 غير أن يزيد في أجره الحاقون على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجره فحينئذ يبنى على قدر  
 ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هـ ذا حاتوناً يكون معطلاً في أكثر الاوقات وانما رغب فيه  
 المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط \* رجل استأجر حجرة موقوفة  
 من أوقاف المسجد فكسرها الخطب بالقدم والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان في  
 ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجحد من يستأجرها بثلاث الاجرة كان على المتولى  
 أن يمنع عن ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجحد من يستأجرها بثلاث  
 الاجرة فلم يتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هـ لا بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيان  
 \* في جامع الفتاوى ولو استأجر حماراً كل شهر عشرة فآجره شهر رافع سرج المستأجر بعشرين درهماً طاب  
 له حصصه السرج كذا في التتارخانية \* رجل استأجر لمل مائة من رطب الى بلد كذا خفف في الطريق وعاد  
 الى خسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان كان استأجر لمل مائة من هنالى بلد كذا  
 يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل دفع الى رجل ثلاثة أوقار ذهب ليستخدمها  
 صابوناً ويجعل القلى من عنده وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الذهب وعليه أجر  
 مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة \* ولو استأجر غلاماً شهراً فعمل له عملاً مسمى ثم قال له بلغ هذا  
 الكتاب الى موضع كذا اولك درهمان لا يكون له أجر ان ولكن كأنه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب  
 وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في  
 التتارخانية \* استأجر طاحونة وأجرها من غيره فانهم لم يرضوا بها فاقال المستأجر الاول للثاني أنفق في عمارة  
 هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني أنه مستأجر وليس بمالك لا يرجع  
 وان ظنه مال كافيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في  
 المحيط \* سئل أبو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر ور بما يغلق باب الدار رب الاصطبل أراد  
 رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع قال له أن يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس فيه أو ابهم في تلك  
 المحلة كذا في التتارخانية \* رجل استأجر موضعاً ليعمل فيه الدباغة والجيران يمنعون منه ذلك قال انه ضرر عام  
 (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى \* ثلاثة استؤجر واعلى عمل بالشركة ففرض أحدهم وعمل الآخرون  
 ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية \* ٣ (مردى آسيما بردى اجاره  
 نهاهمين أجر كنهمها فرستاد بنزدك همين مستأجر تا آرد كند آرد كردمزد واجب نشود واكر كفته  
 (٢) يعملون له (٣) رجل آجر طاحونة لا آخر وأرسل الآخر الى هذا المستأجر بر البطيخ فطحنه  
 لا يجب الاجر وان قال الآخر بطيخه بهذه الرخي يجب الاجر

الامام اذا أخرج الاولى عن  
 مالكه يكنى وعن محمد أنه  
 اذا باع احدهما قبل أن  
 يستبرئها بجحضة لا يقرب  
 الثانية حتى تحيض تلك  
 والله أعلم

تم القسم الرابع من الفتاوى  
 البرازية ويليها القسم  
 الخامس أوله كتاب  
 الصرف  
 تم



باشه آجر كه بهمين آسيارد كن مزد واجب شود) كذا في التتارخانية \* ٣ (مردی را از غله دارد و كان خویش غله‌ای گذاشته میباشد و غله دارد و كذا در غله‌ای گذشته مماطات میگرد و خداوند و كان بقاضی مرافعت كرد قاضی دو كان مهر كرد در نمدت كه بر بن دو كان مهر بوده باشد غله واجب شود بانی جواب آنست كه فی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افكندن) فصاعداً عن الانتفاع بالمكان فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والصواب أنه يجب الغلة \* ٤ (بافته شانه بافند کی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در مغال و وقت بافند کی میگرد و متولی شانه را از جهت غله دو كان كرو بر دچند روز بداشت مزد شانه در آن مدت كدر دشت متولی بوده است واجب شود جواب آنست كه اگر بافنده را قوت مقابله بامتولی و ستاندن شانه از متولی نیست فی) وفيه نظر والصواب أنه يجب كذا في الذخيرة \* اذا استأجر أرضاً للزراعة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه أجر ماضی وسقط عنه أجر باقي من المدة بعد الاصطلام كذا في خزائن المفتين \* اذا باع الاجر المستأجر من أجنبي ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الاجر حاضراً كان متطوعاً وان لم يكن حاضراً لا يكون متطوعاً كذا في التتارخانية \* الغاصب اذا أجز الدار والعبد ثم قال المصوب منه أنا مأمرتك بالاجارة فقال الغاصب ما أمرتني كان القول قول المصوب منه ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الايبنة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو غصب داراً فأجزها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان أفضل الغاصب اذا أجز من غيره ثم ان المستأجر أجز من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر كذا في خزائن المفتين \* أخذ الا بقر رجل وأجزه فالاجرة للعاقدة وصدق بها فان سلمها الا أجز مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك فهي للمولى ويحل له أكلها استجساناً لا قياساً كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستأجر أرضاً ليضع فيها الاشجار حتى تبيس والأرض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراد مشتري الاشجار أن يمر في الأرض التي فيها طريق الى الأرض المستأجرة بحشبه وجولانه وأراد صاحب الأرض أن يمنعه عن ذلك ليس له أن يمنعه كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً وقبضه

وأجزه من البائع مدة معلومة بأجر معلوم ثم استحق المشتري هل يطالب

المشتري البائع بأجرة ماضية من المدة فقد قيل ينبغي أن

لا يطالب كذا في الذخيرة \* والله أعلم

بالصواب \* واليه المرجع

والمآب

وهنا انتهى الجزء الرابع من الفتاوى العاكبرية \* المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة الحنفية \*

وتتألف الجزء الخامس أوله \* كتاب المكاتب

(٢) طلب الرجل من

مستغل دكانه غلته المستحقة

فما طله المستغل في أداء

ما استحق من الغلة فترافع

معه صاحب الدكان الى

القاضي فحتم القاضي على

الدكان فهل يجب الغلة في

المدة التي تكون فيها الدكان

مخنومة أم لا الجواب لا لان

المستغل لا يقدر على رفع

ختم القاضي

(٤) نساج استأجر آلة النسيج

ببذل معلوم في كل يوم وهو

يعمل في موضع من محلات

الوقوف فأخذ المتولى آلة النسيج

رهنه على غلة الدكان وجبها

عنده أياماً فهل يجب الاجرة

في تلك المدة التي تكون فيها

الآلة عند المتولى الجواب

ان لم يكن للنساج قوة المقابلة

مع المتولى ولا يقدر على اخذ

الآلة منه فلا





(وبها مشتمل الجزء الاول من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وروح ما ساعده الدليل وذكريات الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانيائة قبل لابي السعود المفتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤولف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للهممات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجرية

فهرسة الجزء الرابع من الفتاوى الهندية

صفحة	كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب	صفحة
٢	الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه	٣٧
٢	مطلب شروط صحة الدعوى	٣٧
٣	مطلب بيان حكم الدعوى	٣٧
٣	مطلب أنواع الدعوى	٣٩
٣	مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة	٤٠
٣	مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه	٤٤
٣	الباب الثانى فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول	٥٧
٥	الفصل الاول فيما يتعلق بالدين	٥٩
٨	الفصل الثانى فيما يتعلق بدعوى العين المنقول	٦٢
٨	الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار	٦٣
١٣	مطلب اذا ادعى دارا ميرا ناعن أبيه ولم يذ كر اسمه ونسبه لا تصح دعواه	٧٣
١٣	مطلب لا تصح الدعوى بسبب الاقرار	٧٣
١٣	الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول	٧٤
١٣	الفصل الاول في الاستحلاف والنكول	٨١
١٣	مطلب الاستحلاف لا يجزى في الدعوى الفاسدة	٨٨
١٣	مطلب في الاشياء التي يختلف فيها الخصم من غير طالب المدعى	٨٨
١٤	مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل	٨٩
١٦	الفصل الثانى في كيفية اليمين والاستحلاف	٩٠
٢٤	الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل	٩٣
٣٢	الباب الرابع في التحالف	٩٧
٣٦	الباب الخامس فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح	١٠٤
٣٦	وفمن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى	١٠٤
٣٦	وفما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء	١٠٤
٣٦	مطلب أجر لغيره ثم باع ما أجره أو وهبه أو أعاره أو أجره	١٠٤
٣٦	مطلب المستأجر لا ينتصب خصما لمدعى الاجارة	١٠٤
٣٦	والاعارة والرهن بخلاف المشتري والموهوب له	١٠٤
٣٦	فانهما يصلحان خصمين	١٠٤
٣٧	مطلب الغاصب من المستأجر لا يصلح خصما بلا حضوره	١٠٦
٣٧	مطلب لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط احضار الجرح أو الخرق في الدعوى	١٠٦
٣٩	مطلب الخصم في اثبات الوصاية أحد أربعة	١٠٦
٤٠	مطلب المأمور بشراء الدنانير خصم لمن يدعيها عليه الا اذا أقر المدعى بذلك	١٠٦
٤٤	الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به	١٠٦
٥٧	مطلب بينة الصحة أولى	١٠٦
٥٩	مطلب الاستيهاب والاستشراء اقرار بالملك للبائع	١٠٦
٦٢	الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون	١٠٦
٦٣	الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع	١٠٦
٧٣	الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه أربعة فصول	١٠٦
٧٤	الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان	١٠٦
٧٤	الفصل الثانى في دعوى الملك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك	١٠٦
٨١	(ومما يتصل بذلك مسائل)	١٠٦
٨٨	مطلب بينة القرض أولى من بينة المضاربة	١٠٦
٨٨	(مسائل متفرقة)	١٠٦
٨٩	مطلب بينة ولاء الموالاة أولى من بينة ولاء العناقاة	١٠٦
٩٠	مطلب مامات المديون ولم يترك الاجارية معها ولد فادعى أنها أم ولد الميت الخ	١٠٦
٩٠	الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة	١٠٦
٩٣	الفصل الرابع في تنازع الايدي	١٠٦
٩٧	الباب العاشر في دعوى الحائط	١٠٦
١٠٤	الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل	١٠٦
١٠٤	مطلب في دعوى حق المرور ودعوى رقة الطريق	١٠٦
١٠٤	مطلب في دعوى المسيل	١٠٦

صفحة	الكتاب	صفحة	الكتاب
١٠٦	الباب الثاني عشر في دعوى الدين	١٤١	الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق
١١٠	مطلب اذا ادعى بعض الورثة ديناً أو عيناً على الميت بعد القسمة	١٤٧	الباب السادس عشر في دعوى الغرور
١١٠	الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة	١٥١	الباب السابع عشر في المتفرقات
١١٠	مطلب دعوى الوكالة	١٥٦	(كتاب الاقرار) هذا الكتاب يشتمل على أبواب
١١٢	مطلب دعوى الكفالة	١٥٦	الباب الاول في بيان معناه ثم عاود كنهه وشرط جوازه وجهه
١١٢	مطلب دعوى الحوالة	١٥٧	الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً وما لا يكون
١١٣	الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً	١٦٣	مطلب اذا اقر في صحته لا بنته بجميع ما في منزله الخ
١١٣	الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة	١٦٣	مطلب اذا اقر في صحته بجميع ما في منزله سوى ملبوسه وزوجته
١١٤	مطلب أنواع دعوة النسب	١٦٦	مطلب الاقرار بالكتابة وأنه على وجوه
١١٥	الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري	١٦٧	مطلب خط الصراف والبيع والسمسار حجة
١١٩	الفصل الثالث في دعوة الرجل ولجارية ابنه	١٦٨	الباب الثالث في تكرار الاقرار
١٢٠	الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة	١٦٩	الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار
١٢٤	الفصل الخامس في دعوة الخارج ونزى اليد ودعوة الخارجين	١٧١	الباب الخامس في الاقرار للجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمهم
١٢٦	الفصل السادس في دعوة الزوجين والولدين أيديهم ما أوفى بدأحدهما	١٧٦	الباب السادس في أقرار المريض وأفعاله
١٢٧	الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح	١٧٧	مطلب اقرار المريض لاجنبي جائز بجميع المال
١٢٧	الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه	١٨٥	الباب السابع في اقرار الواوثة بعدم موت المورث
١٢٨	الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمة	١٨٧	الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له
١٣٠	الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان	١٩١	الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان
١٣١	الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك	١٩١	الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع
١٣٣	الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة	١٩١	مطلب في شرط الخيار في الاقرار
١٣٣	الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه	١٩٢	مطلب في الاستثناء
١٣٦	الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب	١٩٦	الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الى يده من رجل لا آخر واقاراماله على آخر لغيره
١٣٨	الفصل الخامس عشر في المتفرقات	١٩٨	الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه
		٢٠٠	الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركاً بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره

صفحة	صفحة
٢٠٤ الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحاً	٢٦٠ الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات
٢٠٥ (وما يتصل بذلك)	٢٦٥ الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء
٢٠٦ الباب الخامس عشر في الاقرار بالجنحة	٢٦٦ الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير
٢٠٦ مطلب مهر السر والعلاينة	٢٦٨ الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية
٢٠٦ الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق	٢٧٦ الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبيد والتاجر
٢١٠ الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والكتابة والتدبير	٢٧٧ الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي
٢١٣ الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع	٢٧٧ الباب الثامن عشر في ينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبداً بعد الصلح يريدون ابطاله
١١٨ الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك	٢٧٩ الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار
٢٢١ الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض	٢٨٠ الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح
٢٢٣ الباب الحادي والعشرون فمين في يديه مال الميت انا أقر بوارث أو موصى له	٢٨٣ الباب الحادي والعشرون في المتفرقات
٢٢٥ الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجنابة	٢٨٥ (كتاب المضاربة) وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً
٢٢٥ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها وحكمها
٢٢٨ (كتاب الصلح) وهو مشتمل على أحد وعشرين باباً	الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها فافصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
الباب الاول في تفسيره شرعاً وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه	٢٨٨ الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها فافصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
٢٣١ الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره	٢٩٠ الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا
٢٣٥ الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى	٢٩١ (وما يتصل بهذا الباب)
٢٣٨ الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن	٢٩١ الباب الرابع فيما يتعلق المضارب من التصرفات وما لا يتعلق
٢٤١ الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقعة والاكره والتهديد	٢٩٦ الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين
٢٤٤ الباب السادس في صلح العمال	٢٩٧ الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
٢٤٦ الباب السابع في الصلح في البيع والسلم	٢٩٩ الباب السابع في المضارب يضارب
٢٤٩ الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن الغيب	٣٠١ الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول
٢٥٣ الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية	الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره
٢٥٤ الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به	٣٠٢ الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال
٢٥٩ الباب الحادي عشر في الصلح في اليدين	



صفحة	صفحة
٣٣١ الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه	٣٠٤ الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين
٣٣٢ الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة	٣٠٥ الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة
٣٣٣ الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر	٣٠٨ الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية
٣٣٤ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	٣٠٩ الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخط أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره
٣٣٨ (كتاب الوديعة) وهو مشتمل على عشرة أبواب	٣١٢ الباب الثاني عشر في نفقة المضارب
الباب الاول في تفسير الابداع والوديعة وركنهما وشرائطها وحكمها	٣١٤ الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولا جارية المضاربة
٣٣٩ الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير	٣١٨ الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
٣٤١ الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب	٣٢١ الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة
٣٤٢ الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن	٣٢١ الباب السادس عشر في قسمة الربح
٣٤٩ الباب الخامس في تجهيل الوديعة	٣٢٢ الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع
٣٥٢ الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير	النوع الاول فيما اذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة
٣٥٤ الباب السابع في رد الوديعة	النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
٣٥٤ الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد	٣٢٣ النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
٣٥٦ الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها	٣٢٥ النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده
٣٥٩ الباب العاشر في المتفرقات	٣٢٥ النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
٣٦٢ (كتاب العارية) وهو مشتمل على تسعة أبواب	٣٢٧ النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
٣٦٣ الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنهما وشرائطها وأنواعها وحكمها	٣٢٨ النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
٣٦٣ الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقدها العارية وما لا تنعقدها العارية	٣٢٩ الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي
٣٦٤ الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها	٣٣٠ الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض
٣٦٥ الباب الرابع في خلاف المستعير	
٣٦٦ الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن	
٣٦٩ الباب السادس في رد العارية	

صحيفة	صحيفة
٤١٥ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها	٣٧٠ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها
٤١٧ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه	٣٧١ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه
٤١٩ الباب التاسع في المتفرقات	٣٧٢ الباب التاسع في المتفرقات
٤٢٢ (كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا	٣٧٤ (كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا
٤٢٣ الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها وفيما يكون هبة من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون	الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها وفيما يكون هبة من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون
٤٤٥ الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز	٣٧٦ الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز
٤٢٧ الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل	٣٨١ الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل
٤٣٠ الباب الرابع في هبة الدين عن عليه الدين	٣٨٤ الباب الرابع في هبة الدين عن عليه الدين
٤٣١ الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع	٣٨٥ الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع
٤٣٤ الباب السادس في الهبة للصغير	٣٩١ الباب السادس في الهبة للصغير
٤٣٧ الباب السابع في حكم العوض في الهبة	٣٩٣ الباب السابع في حكم العوض في الهبة
٤٣٨ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة	٣٩٥ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة
٤٣٩ مطلب ما يبطل بالشرط الفاسدة وما لا يبطل وما يصح تعليقه وضافته الى الزمان وما لا يصح	٣٩٦ مطلب ما يبطل بالشرط الفاسدة وما لا يبطل وما يصح تعليقه وضافته الى الزمان وما لا يصح
٤٣٩ الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب والشهادة في ذلك	٣٩٨ الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب والشهادة في ذلك
٤٤٠ الباب العاشر في هبة المريض	٤٠٠ الباب العاشر في هبة المريض
٤٤٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات	٤٠٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات
٤٤٤ مطلب في هبة أهل الذمة	٤٠٥ مطلب في هبة أهل الذمة
٤٤٤ الباب الثاني عشر في الصدقة	٤٠٦ الباب الثاني عشر في الصدقة
٤٤٦ (كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا	٤٠٩ (كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا
٤٤٧ الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها	الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها
٤٤٨ مطلب شروط الاجارة	٤١٠ مطلب شروط الاجارة
٤٤٩ مطلب أنواع الاجارة وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها	٤١١ مطلب أنواع الاجارة وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها
٤٥٠ الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره	٤١٢ الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره
٤٥٣ الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة	
٤١٧ الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة	
٤١٩ الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها	
٤٢٢ الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر	
٤٢٣ ومما يتصل بهذا الفصل اذا جع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل	
٤٤٥ الباب السابع في اجارة المستأجر	
٤٢٧ الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها	
٤٣٠ الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون	
٤٣١ الباب العاشر في اجارة الظئر	
٤٣٤ الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة	
٤٣٧ الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة	
٤٣٨ الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برتبة المستأجر على المالك	
٤٣٩ الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها	
٤٣٩ الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول	
٤٤٢ الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه	
٤٤٤ الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لسكان الشرط	
٤٤٤ الفصل الثالث في قفيز الطعان وما هو في معناه	
٤٤٦ الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره	
٤٤٧ الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة	
٤٤٨ مطلب الاستئجار على الطاعات	
٤٤٩ مطلب الاجارة على المعاصي	
٤٥٠ مطلب الاستئجار على الافعال المباحة	
٤٥٣ فصل في المتفرقات	

صفحة	صفحة
٤٧٥	٤٥٥
الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين	الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر
٤٨١	٤٥٥
الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة	ومما يصل هذا الباب فصل التوابع
٤٨٧	٤٥٧
الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب	الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين
٤٨٩	٤٥٨
مطلب مسألة عجيبه يتحن بها المنجصر في الفقه	الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدرو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا
٤٩٠	٤٦٥
الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضيايع والتلف وغير ذلك	الباب العشرون في اجارة الثياب والامتنعة والحلى والقسطا طوما أشبهها
٤٩٩	٤٦٨
الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الآجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصلين	الباب الحادى والعشرون في الاجارة لا يو جد فيها تسليم المعقود عليه الى المستأجر
الفصل الاول في بيان الحدانفاصل بين الآجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما	٤٧٠
٥١٢	الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الآجر
٥١٣	٤٧٢
الباب التاسع والعشرون في الوكيل في الاجارة	الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والزحى
٥١٣	٤٧٥
الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بخارى	الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالآجر والمعقود عليه
٥١٧	٤٧٥
الباب الحادى والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل	الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين
٥٢١	
الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات	

﴿ فهرسة الجزء الاول من الفتاوى البرازية ﴾

صحيحة	صحيحة
٤٢ الثاني عشر في زلة القارئ	٢ ( كتاب الطهارة تسعة فصول )
٤٢ فروع	الاول في الآلة
٤٧ الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد	٢ نوع في الجارى
٥٠ نوع صلى أربعاً فقل وترك القعدة الأولى	٣ نوع في البئر
٥١ الرابع عشر في الحدث فيها	٥ نوع في الحياض
٥٢ نوع من لا يصلح للإمامة أولاً لا يصلح للاستخلاف	٨ نوع في الحجاب والواقي
٥٣ الخامس عشر في الإمامة والاقتداء	٩ نوع في المستعمل والمقيد والمطلق
٥٤ نوع اقتداء المتوضى بالتيمم على الخلاف	١٠ الثاني في الغسل
٥٥ نوع في المانع	١١ الثالث في الوضوء والحدث
٥٦ نوع صلى خلف امام الخ	١٢ نوازل
٥٦ نوع فيما يكره وما لا يكره	١٣ نوع في الشك
٥٧ نوع عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ما يامع	١٣ نوع سكر ثم أفاق الخ
الامام أتم أربعاً	١٤ كيفية الاستنجاء بالماء
٥٨ نوع في المسبوق	١٤ الرابع في المسح
٦١ السادس عشر في السهو	١٦ الخامس في التيمم
٦٢ نوع منه تركه تركاً قولياً فسدت صلاته	١٧ السادس في إزالة الحقيقة
٦٣ نوع آخر سهواً في سجود السهو الخ	٢١ السابع في النجس
٦٤ نوع في القراءة والاذكار	٢٢ الثامن فيما يصيب الثوب
٦٥ نوع في الأفعال	٢٤ التاسع في الحظر والاباحة
٦٥ مسائل السجودات	٢٤ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ ستة وعشرون فصلاً
٦٧ السابع عشر في التلاوة	الاول في الاذان
٦٨ نوع في التكرار	٢٥ الثاني في مقدمتها ووصفها
٦٩ الثامن عشر في النذر والشروع	٢٦ نوع فيما يكره
٦٩ التاسع عشر في الفوائت	٢٨ نوع في السنن
٦٩ العشرون في الصلاة على الدابة	٢٩ الثالث في التراويح
٧٠ الحادى والعشرون في المريض	٣٠ الرابع في المواقيت
٧١ الثاني والعشرون في السفر	٣١ الخامس في الاستقبال
٧٢ نوع آخر عبدينهما نوى أحدهما الإقامة	٣٢ مسائل التحرى
لا الاخراج	٣٣ السادس في ستر العورة
٧٣ الثالث والعشرون في الجمعة	٣٤ السابع في الثوب والمكان
٧٤ نوع ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة	٣٦ الثامن في النية
٧٦ نوع اقتدى بالامام ناوياً وصلاته على ظن انه في	٣٨ التاسع في التكبير
الجمعة الخ	٣٨ العاشر في الترتيب
٧٧ الرابع والعشرون في العيدين	٤٠ الحادى عشر في القراءة

صفحة	صفحة
١١٦ الخامس في الاكفاء	٧٨ الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد
١١٨ السادس في الشهود	٧٨ نوع المختار ان الاطام الاعظم أولى الخ
١١٩ نوع وكلمة بان يتزوجها فقال عند الشهود تزوجت الخ	٨٠ نوع آخر ذهب الى المصلى قبل الجنائز ينتظرها الخ
١١٩ السابع في النكاح بغير ولي	٨١ السادس والعشرون في حكم المسجد
١٢٠ الثامن في نكاح الصغار	٨٣ (كتاب الزكاة) وفيه ثلاثة فصول
١٢٢ مسائل المجنون	الاول في المقدمة
١٢٣ نوع آخر اذا أعطى الاب أرضا للمهر امرأته ابنه الخ	٨٤ نوع آخر له كتب علم تساوى نصابا الخ
١٢٤ نوع في خيار البلوغ	٨٤ الثاني في المصرف
١٢٥ التاسع في نكاح البكر	٨٦ نوع آخر رجلان دفع كل منهما مازكاه ماله الى واحد الخ
١٢٧ العاشر في نكاح العبد والامة	٨٧ نوع آخر وهب الدين من المديون بعد الحول الخ
١٢٩ الحادي عشر في الوكالة فيه	٨٨ نوع آخر المصدق اذا أخذ عملته الخ
١٣٠ نوع آخر وقبض المهر لها للوكيل الخ	٨٩ الثالث في العشر والخراج والحزبة
١٣١ الثاني عشر في المهر وفيه خمسة أجناس الاول في الاختلاف	٩٣ (كتاب الصوم) وفيه سبعة فصول
١٣٢ نوع آخر لها منع نفسها حتى يوفى بها كل المهر الخ	الاول في الشهادة على الهلال
١٣٢ نوع آخر قال لملطقة لا تزوجك حتى تهينني مالا على من مهر لك الخ	الثاني في النية
١٣٣ نوع آخر مهر المثل يعتبر بقوم الاب	٩٧ الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة
١٣٣ نوع آخر تزوجها بمهر سر او بشئ علانية باكثر الخ	١٠٠ نوع آخر تسحر على يقين ان الفجر غير طالع الخ
١٤١ نوع اعلم معي في كرمي هذه السنة تزوجك بنتي الخ	١٠١ نوع أكل ناسيا فظن الفطر الخ
١٤١ مسائل الخلوة	١٠٢ نوع آخر جامعها متعمدا عليها الكفارة الخ
١٤٣ الثالث عشر في نكاح فاسد	١٠٣ الرابع في النذر
١٤٥ التصرفات الفاسدة عشر	١٠٤ الخامس في الحظر والاباحة
١٤٥ الرابع عشر في دعواه والاختلاف بين الزوجين	١٠٤ نوع آخر ان لم يفطر زنا دوجع العين الخ
١٤٩ نوع آخر جهزها وسلم الى الزوج فماتت البنت الخ	١٠٥ السادس في الاعتكاف
١٥٠ المختار في مسئلة الجهاز ان العرف ان كان مستترا الخ	١٠٦ السابع في صدقة الفطر
١٥١ الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح	١٠٧ * (كتاب الحج) *
١٥٢ السادس عشر في الشروط والخيار فيه	١٠٨ * (كتاب النكاح) * تسعة عشر فصلا
١٥٣ السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة	الاول في الالة
	١١١ نوع آخر قالت له أنا امرأتك فقال لها انت طالق يكون اقرارا بالنكاح الخ
	١١٢ الثاني والثالث في محل النكاح وما يثبت به حرمة المصاهرة
	١١٤ الرابع في الرضاع

(٢) قوله النوع الثالث الى قوله النوع الرابع في المشيئة هكذا في الاصول التي بأيدينا ولا يتحرر بالعدد فان النوع الثاني غير موجود وقوله النوع الرابع في المشيئة لم يظهر ما هو مرتب عليه اه

صحيفة	صحيفة
٢٠٢ الثاني خالعهما على بعض المهر مثلاً على عشرة الخ	١٥٤ الثامن عشر في الحظر والاباحة وفيه أجناس في القسم
٢٠٢ الثالث خالعهما ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه الخ	١٥٤ نوع آخر وجدته عنينا الخ
٢٠٣ الرابع خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول الخ	١٥٥ نوع آخر مباشرة النكاح في المساجد مستحب الخ
٢٠٣ نوع آخر في ألفاظه	١٥٥ نوع آخر أبت أن تسكن مع أحباء الزوج الخ
٢٠٤ نوع آخر خالعهما على ما في يدها من المال الخ	١٥٧ التاسع عشر في النفقات
٢٠٨ نوع آخر قالت خوشتن الخ	١٦٩ مسائل الحضانة
٢١٤ النوع الثالث (٢) فيما يكون جواباً وما لا يكون	١٧٠ * (كتاب الطلاق) * تسعة فصول
٢١٦ النوع الرابع في فاسده	(الاول) في صريح الطلاق مشتمل على ثمانية أجناس
٢١٩ النوع الخامس في التوكيل	الاول في المقدمة
٢٢٠ وما يتصل به خلع الفضول	١٧١ نوع آخر في الاضافة
٢٢٦ النوع السادس في البدل	١٧٣ نوع في محله
٢٢٧ نوع آخر برهنت بعد الخلع على أنه كان طلقها قبل الخلع باثنا أو ثلاثاً الخ	١٧٤ نوع آخر في ألفاظه
٢٢٧ (الرابع) في الامر باليد وفيه خمسة أنواع الاول في المقدمة	١٧٨ مسائل الايقاع بلا قصد وادافه
٢٣٠ النوع الثاني في الامر بالغيبة	١٨٠ نوع آخر طلقها ثم قال طلقك الخ
٢٣٧ النوع الثالث في الضرب	١٨٢ نوع آخر قال لها حين طلبت الطلاق ابرئيني عن كل حق لك على الخ
٢٣٩ النوع الرابع فيما يصلح جواباً وما لا يصلح	١٨٣ نوع آخر هرزني كه الخ
٢٤٠ النوع الخامس في بطلانه	١٨٣ نوع آخر في التوكيل وكذا في مسائل المجازاة
٢٤٢ الرابع في المشيئة	١٨٨ (الثاني) في الكتابات وفيه أجناس الاول أنت على حرام في غير حال مذاكرة الطلاق الخ
٢٤٣ (الخامس) في الاستثناء والشرط	١٩٥ نوع آخر في قوله داه كبر الخ
٢٤٥ نوع في الفاصل	١٩٦ نوع آخر في انكار النكاح
٢٤٥ نوع آخر انت طالق غدا ان دخلت الدار الخ	١٩٧ نوع آخر قال لها تراكبي الخ
٢٤٨ (السادس) في دعواه	١٩٧ نوع آخر اذهبي وتزوجي يقع واحدة الخ
٢٤٩ نوع في الالفاظ التي يقع بها الثلاث أو الوحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الايقاع	١٩٧ نوع آخر في المتفرقة
٢٤٩ نوع في عطف الخاص على العام	٢٠٠ نوع آخر طلقها واحدة أونتين الخ
٢٥٠ نوع فيه على سبيل الجواب	٢٠١ (الثالث) في الخلع وفيه ستة أنواع الاول في المقدمة
٢٥١ نوع في التعميم وغيره	٢٠٢ والخلع على أنواع الاول خالعهما بعد الدخول على مهرها الخ
٢٥٣ نوع في تعليقه بالملك	
٢٥٥ (السابع) في الرجعة	
٢٥٦ (الثامن) في العدة وفيها أربعة أنواع	

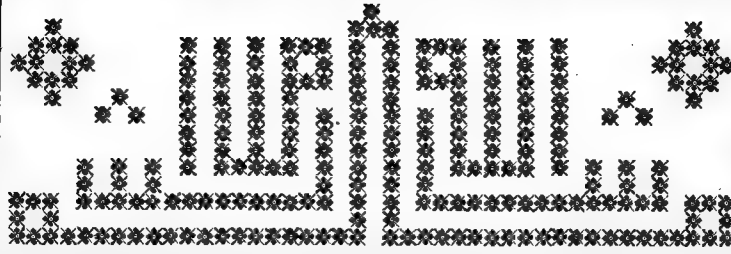


صحيحة	صحيحة
٢٥٩ نوع في حد المريض	٢٥٩ نوع آخر فيمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم
٢٦٠ (التاسع) في الخطر والإباحة وفيه أربعة أنواع	٢٦٠ مسائل الشتم
الاول في سب الحرمه	٢٦١ نوع منه ان شتمتني فانت طالق الخ
٢٦١ نوع آخر في المحلل حقها النوع الثاني	٢٦٢ نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار
٢٦٣ النوع الثالث فيمن حلف لا يطلق	٢٦٣ التاسع في اليمين في الاذن
٢٦٣ النوع الرابع قالت لرجل انه أبي رضا الخ	٢٦٤ العاشر في صلاة وصوم وقراءة وغسل
٢٦٤ (كتاب الايمان) وجملة خمسة وعشرون فصلا	٢٦٤ الحادي عشر في الاكل
(الاول) في المقدمة	٣٠٠ نوع منه اشترى منامن اللحم الخ
٢٦٥ نوع آخر في الكفارة	٣٠٣ نوع آخر لا أكل من هذه الخدجة الخ
٢٦٦ (الثاني) فيما يكون عينا وفيه ثلاثة أنواع	٣٠٤ نوع آخر ان أكلت اليوم أو تغذيت اليوم الخ
الاول في لفظه	٣٠٤ نوع آخر لا يأكل حراما فاشترى بدهم غصب
٢٦٨ نوع منه أخذ الوالي وقال بالله الخ	خبر الخ
٢٦٨ نوع آخر الله ليفعلن كذا	٣٠٥ الثاني عشر في الشرب
٢٦٨ نوع هذا التوب عليه حرام الخ	٣٠٨ الثالث عشر في الجماع
٢٦٩ نوع حلف ان لا يفعله الخ	٣١١ الرابع عشر في اللبس
٢٦٩ الثاني في البراءة	٣١١ نوع آخر لا يلبس حريرا أو ابريسما الخ
٢٧١ الثالث في النذر	٣١٢ نوع آخر لا يلبس من غزلهاشيا الخ
٢٧٢ (الثالث) في عين الطلاق وفيه ثلاثة أنواع	٣١٤ الخامس عشر في المساكنة
الاول في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب	٣١٦ نوع منه لو حلف لا يسكن هذه الدار الخ
٢٧٣ الثاني فيمن حلف لا يطلق	٣١٨ السادس عشر في الدخول
٢٧٤ الثالث في المتفرقات	٣١٨ نوع لا يدخل بيتا فقام على اسكفته الخ
٢٧٦ (الرابع) في النكاح وفيه ثلاثة أنواع	٣٢٠ نوع لا يدخل بيتا فلان الخ
الاول في ألفاظه	٣٢٢ نوع آخر ان أدخلت فلانا بيتي الخ
٢٧٧ الثاني في الفضول	٣٢٣ السابع عشر في الخروج والاثيان والذهاب
٢٧٨ الثالث فيما يتعلق بالنكحة	٣٢٤ نوع في القور
٢٧٩ الخامس في الشرع وفيه مسائل القور	٣٢٥ نوع آخر قيل له انك تفعل مع فلانة كذا الخ
٢٨٠ نوع منه ساوم بعشرة أو أي البائع الخ	٣٢٦ الثامن عشر في قضاء الدين
٢٨٠ نوع منه لا يشتري ذهابا أو فضة الخ	٣٢٨ نوع آخر قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ ما لي الخ
٢٨٣ السادس في البيع	٣٣١ نوع آخر لا ينفي هذا الالف فقضى به دينه الخ
٢٨٤ نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها	٣٣٣ التاسع عشر في السرقة والخيانة
٢٨٥ السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة	٣٣٥ نوع آخر ضاع مال في دار فخلف كل واحدانه لم
والقمار	ياخذها الخ
٢٨٦ الثامن في الكلام وفيه أربعة أنواع	٣٣٦ العشرون في الضرب والشتم
الاول فيما يكون كلاما مع فلان وما لا يكون	٣٣٨ نوع منه لا عذبه فحبسه الخ
٢٨٨ نوع آخر في المعترضة	٣٣٩ الحادي والعشرون في الركوب والجلوس

## صحيفة

## صحيفة

- ٣٤٠ الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة  
 ٣٤١ نوع لا يخدم فلانا فاطه ثوب الخ  
 ٣٤٣ الثالث والعشرون في المعرفة وهو أول القسم الثالث  
 ٣٤٤ نوع في النوم  
 ٣٤٥ الرابع والعشرون في الرؤية والمواقف  
 ٣٤٥ نوع آخر أول الشهر قبل مضي النصف الخ  
 ٣٤٧ الخامس والعشرون في المتفرقات  
 ٣٤٨ نوع في الصفات  
 ٣٥٠ (كتاب العتاق) فيه ثلاثة فصول  
 ٣٥٠ الاول في الفاظه والثاني في تعليقه والثالث في التدبير وقيمة المدبر والمكاتب وجعل الكل فصلا واحدا  
 ٣٥٣ (كتاب البيوع) سبعة عشر فصلا  
 الاول في السلم  
 ٣٥٤ نوع أسلم في طعام قرية أو مصر بعينه الخ  
 ٣٥٦ نوع آخر في الاختلاف  
 ٣٥٧ نوع آخر أسلم في ثوب وسط الخ  
 ٣٥٨ نوع في القرض  
 ٣٦١ الثاني فيما يكون سعا وفيه التعاطى والمقبوض على سوم الشراء والآالة واتحاد المجلس  
 ٣٦٢ نوع في الفاظه  
 ٣٦٥ نوع في المجلس  
 ٣٦٦ نوع في المقبوض على السوم  
 ٣٦٨ نوع في التعاطى  
 ٣٧٠ نوع في الآالة  
 ٣٧٢ الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز  
 ٣٧٤ نوع في الأوراق والأشجار  
 ٣٧٥ نوع في الزروع والثمار  
 ٣٨٩ نوع آخر في الخنطة والدقيق  
 ٣٩١ نوع في المتفرقات  
 ٣٩٢ مسائل بيع المشاع  
 ٣٩٣ مسائل نوابع المبيع  
 ٣٩٤ الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل قبضه  
 ٣٩٦ نوع آخر في بيع الشيء في الشيء  
 ٤٠٤ نوع آخر باع إلى الحصاد الخ  
 ٤٠٥ نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد  
 ٤٢٣ الخامس في البيع بشرط  
 ٤٢٧ نوع آخر باع فربا بشرط انك الخ  
 ٤٢٨ نوع منه باع نباتا في الارض كالبلل الخ  
 ٤٢٩ نوع منه باع حيوانا واستثنى حمله الخ  
 ٤٣١ نوع في الثمن  
 ٤٣٢ نوع في الخراج  
 ٤٣٣ نوع في البيع بشرط الكيل والوزن  
 ٤٣٦ السادس في العيب وفيه أربعة أنواع الاول ما هو عيب ومالا  
 ٤٣٧ نوع منه اشترى تركبة الخ  
 ٤٤١ نوع منه في البراة  
 ٤٤٢ نوع في الرتبة  
 ٤٥١ نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع  
 ٤٦٦ السابع في الخيارات  
 ٤٧٠ الخيار بالاستحقاق  
 ٤٧٤ الثامن في بيع أب وأم ووصى  
 ٤٨١ التاسع في الوكالة بالشراء وفيه الفضولي  
 ٤٨٤ العاشر في الوكالة بالبيع  
 ٤٩٢ الحادي عشر في اختلاف البائع والمشتري  
 ٤٩٥ الثاني عشر في قبض المبيع  
 ٤٩٨ نوع آخر التسليم أن يبخل بينهما على وجه يتمكن من قبضه الخ  
 ٥٠٥ الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن  
 ٥٠٧ نوع منه عليه ألف قرض أو ثمن أدى نصفه الخ  
 ٥٠٨ نوع آخر في الزيادة  
 ٥٠٩ نوع في الكساد والرواج  
 ٥١١ نوع آخر في التأجيل  
 ٥١٢ الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع أولا  
 ٥١٥ الخامس عشر فيما على البائع والمشتري  
 ٥١٧ السادس عشر في الحظر والاباحة وفيه أنواع الاول في الاستبراء  
 ٥١٩ الثاني في التفريق  
 ٥١٩ الثالث المتفرقات  
 ٥٢٧ في الحيل المباحة



### (الجزء الخامس)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومنعنا اتباع طريقته  
آمين

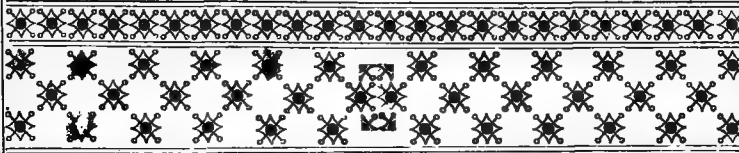
(وبمأموره الجزء الثاني من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وروح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قيل لابي السعد المفتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للأهمات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

### (الطبعة الثانية)

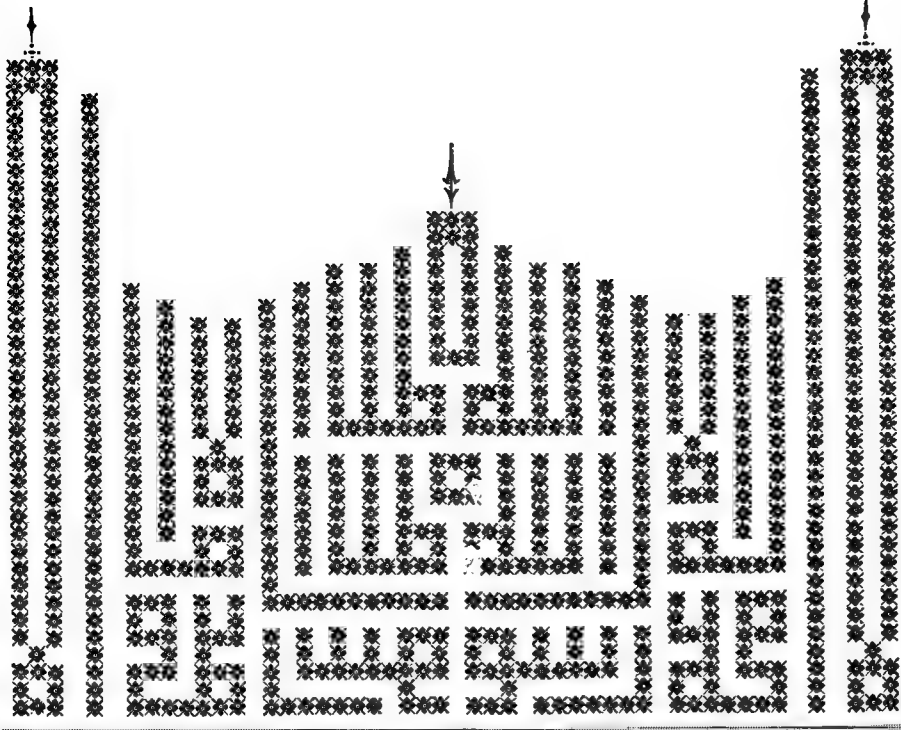
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه



الدرهم المضروبة ثلاثة  
ثلاثها أقل منها صفر  
لكن الفضة أقل من صفرها  
وعلى كل حال فالفضة لا تصير  
مغلوقة بالصفر بل في حكم  
شئين صفر وفضة فلو بيعت  
هذه بالفضة الخالصة ان  
الخالصة أكثر من فضة  
هذه يجوز وان أقل  
أو تساوى أو لم يعلم فسد  
وفي صورة الجواز لا بد من  
قبض الفضة والصرف في  
المجلس وجاز بيع بعضها  
بعض متفاضلا بشرط  
التفاضل والبيع  
والاستقراض ان عددا  
فعدد وأن لا تروج بالعد  
فلا يجوز بالعد الا اذا كانت  
باعيانها فتجوز بالمبايعه عدا  
لعدم التزاع ولا يتعين  
في العقود حتى اذا اشترى بها  
شيأ وهلك الدراهم قبل  
التسليم لم المثل \* الثاني  
أكثرها فضة فكان الخالصة  
لا يباع ولا يستقرض عدا  
بل وزنا ولا يتعين في العقد  
لان الدراهم لا تحلوعن  
قليد غش عادة لعدم  
الطبع بدونه \* الثالث  
نصفها صفر ونصفها  
فضة فكان الثاني وفي شرح  
الطحاوى بيع الدراهم  
المغلوقة فضتها بدرهمين  
منها يجوز وان تساوى  
أو غلبت الفضة لا قال  
الصدر في عرفنا لا يجوز  
مطلقا ويجب الزكاة فيها



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب المكاتب وفيه تسعة أبواب)  
(الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها)

أما تفسيرها شرعا فهو تحرير المملوك يد في الحال ورقية في المال كذا في التبيين (وأما ركنها) فهو الإيجاب  
من المولى والقبول من المكاتب أما الإيجاب فهو اللفظ الدال على الكتابة نحو قول المولى أعبدك كاتبك  
على كذا أو ما ذكره حرف التعليق أم لا بأن يقول على أنك ان أدبت الى فانت حر وكذا لو قال لعبد  
أنت حر على ألف تؤديها الى نجوماني كل شهر كذا فقبل أو قال اذا أدبت الى ألف درهم كل شهر منها كذا  
فانت حر فقبل أو قال جعلت عليك ألف درهم تؤديها الى نجوماني كل شهر كذا فاذا أدبت فانت حر وان  
عجزت فانت رقيق فقبل ونحو ذلك من الالفاظ لان العبرة في العقود للمعاينة لا للالفاظ وأما القبول فهو أن  
يقول قبلت أو رضيت أو ما أشبه ذلك فاذا وجد الإيجاب والقبول فقد تم الركن ثم الحاجة الى الركن فحين  
يثبت حكم العقد فيه مقصود الاتعا كذا لو ولد المولى في الكتابة والولد المشتري والوالدين كذا في البدائع \* ولو  
قال انا أدبت الى ألفا كل شهر مائة فانت حرفني رواية أبي حفص ليست بكتابة باعتبارها بالاداء بدفعة  
واحدة وهو الاصح هكذا في التبيين (وأما شرائطها) فأشياء بعضها يرجع الى المولى وبعضها يرجع الى  
المكاتب وبعضها يرجع الى بدل الكتابة وبعضها يرجع الى نفس الركن ثم بعضها شرط الانعقاد وبعضها  
شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة أما الذي يرجع الى المولى فمنها العقل وانه شرط الانعقاد فلا تنعقد الكتابة  
من الصبي الذي لا يعقل والمجنون ومنها البلوغ وهو شرط النفاذ حتى لا تنفذ الكتابة من الصبي العاقل وان  
كان حرا ما دون في التجارة من قبل الولي أو الوصي ومنها الملك والولاية وهذا شرط النفاذ فلا تنفذ الكتابة من  
الغضولي لانعدام الملك والولاية وتنقضي الوكالة لانه نائب المولى وكذا من الأب والوصي استحسانا ومنها  
الرضا وهو من شرائط الصحة فلا تصح الكتابة مع الاكراه والهزل والخطا وأما الحرية فليست من شرائط

كانخالصة وفي بيع الغطارفة بالعدا بشرط المقاض في المجلس من الجانبين وعقد الصرف بذر الاجل في أحد البدلين أو الخيارية عقد بوصف الفساد وقرق الامام بين المنعقد على الفساد وبين ما عترض عليه الفساد (٣) باخلال شرط البقاء على الصحة فقال

اذا باع جارية بالف وفي عنقهها طوق قدر مائة بالف وتفرقا قبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق ولو باعها بالطوق الى أجل بطل في الطوق وقا رجع في الجارية عندهما وشاع الفساد عند الامام اشترى فضة كثيرة بفضة قليلة معها شيء غيرها ان لم يكن له هذا الغير قيمة كسكف من تراب أو حصة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوي الفضة الزائدة من ذلك الطوق أو انقص من المساوي قدر ما يتغاف الناس فيه يجوز بلا كراهة والا كفاية أو جورة يجوز بالكراهة قيل لمجدرجه الله تعالى كيف تجدر في قلبك قال مثل الجبل \* طلب من آخر قرضا بالربح فباع المستقرض من المقرض عوضا بعشرة وسلمه اليه ثم باعه المقرض منه باثني عشر وسلمه اليه يجوز والاحوط أن يقدم الشرط بينهما أن يقول المستقرض كل شرط ومعاملة يتسنا قد تركناه ثم يبايعه وذكر هذا لاحقا ان كان لازالة كراهة تلحقه عن الاعراض عن المرة بالاقرض الذي هو ثمانية عشر والصدقة عشرة لانه لا يقع الا في المحتاج والصدقة قد تقع لا يجدي

جواز المكاتبه فتصح مكاتبه المكاتب وكذا اسلامه فتجوز مكاتبه الذي عبده الكافر وكذا اذا ابتاع عبدا مسلما في مكاتبه فهو جائز وأما مكاتبه المرتد فموقوفه عند أي حنيقة رحمه الله تعالى فان قتل أو مات على الردة أو لحق بذار الحرب بطلت وان أسلم نفذت وعندهما هي نافذة وأما الذي يرجع الى المكاتب فمهما أن يكون عاقلا وهو من شرائط الانعقاد وأما الذي يرجع الى بدل الكتابة فمهما أن يكون مالا وهو شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه على الميتة والدم حتى لا يعتق وإن أدى الا اذا كان قال على أنك اذا أدبت الى فانت حر فادى فانه يعتق بالشرط ولا يرجع المولى بقيمة ومنها أن يكون متقوما وانه من شرائط الصحة فلا تصح مكاتبه المسلم عبده المسلم أو الذي على النحر والخزير ولا مكاتبه الذي عبده المسلم على النحر والخزير فان أدى يعتق وعليه قيمة نفسه وأما الذي فتجوز مكاتبه عبده الكافر على خرا أو خنزير فان كاتب ذي عبدا له كافر أو أسلم أحدهما فالمكاتبه ماضية وعلى العبد قيمة النحر ومنها أن يكون معلوم النوع والقدر سواء كان معلوم الصفة ولا وهو من شرائط الانعقاد فان كان مجهول القدر أو مجهول النوع لم تنعقد وان كان معلوم النوع والقدر مجهول الصفة جازت المكاتبه والاصل أن الجهالة متى فحشت منعت جواز الكتابة والا فلا ومنها أن لا يكون البديل ملك المولى وهو شرط الانعقاد حتى لو كاتبه على عين من أعيان المولى لم يجز وكذا لو كاتبه على ما في يد العبد من الكسب وقت المكاتبه وأما كون البديل ديناف فهو شرط جواز الكتابة وأما الذي يرجع الى نفس الركن في شرائط الصحة بخلافه عن شرط فاسد وهو ان شرط الخائف لمقتضى العقد الداخل في صلب العقد من البديل فان لم يخاف مقتضى العقد جاز الشرط والعقد وان خاف مقتضى العقد لكنه لم يدخل في صلبه يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحا هكذا في البدائع \* وأما حكمهما من جانب العبد فهو كالكسب والحر وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد أخص بنفسه وكسبه ويجب الضمان على المولى بالجناية عليه أو على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الاداء ومن جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبديل للحال وثبوت حقيقة الملك عند الاداء هكذا في التبيين \* الكتابة ان كانت حالة فللمولى أن يطالب المكاتب بالبديل كما فرغ من العقد وان كانت مؤجلة منجبة فاما يطالب بحصة كل نجم عند محل ذلك كذا في المحيط \* المولى لا يملك اكساب العبد ولا استخدامه ولا يجب على المولى صدقة فطره كذا في خزائن المفتين \* واذا وطئ المولى المكاتبه لزمه العقر كذا في الهداية \* وفي الكفاية لشمس الأئمة البيهقي جناية المولى على المكاتب عند الاتوجب القود ولو قتل المكاتب مولا يجب القود كذا في العيني شرح الهداية \* وأحكام المكاتبه في النكاح والعتق كاحكام القنة كذا في فتاوى قاضيان \* وهي مستحبة لمن علم فيه خيرا أي علم أمانته ورشده في التجارة وقدرته على الاكساب كان البديل حالا أو مؤجلا منجما أو غير منجما عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* وقال بعضهم ان المراد بالخير أن لا يضر بالمسلمين بعد العتق وان كان يضرهم فالفضل أن لا يكتبه فلو فعل جاز كذا في التبيين \* ولا فرق بين العبد والامة والكبير والصغير اذا كان يعقل البيع والشراء كذا في الكافي \* وكل ما يصلح مهورا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يعتق الا باداء جميع البديل فاذا آذاه عتق وان لم يقل له المولى ان أدتيه فانت حر هكذا في خزائن المفتين \* ولا يجب حط شيء من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب كذا في العيني شرح الهداية \* واذا أخذ بالمكاتبه رهنا فيه وفاءه فله الرهن عتق العبد كذا في المسوط \* الكتابة على وجهين أحدهما أن يكتبه على نفسه دون ماله والثاني أن يكتبه على نفسه وماله وكلاهما جائز أما الاول فان يقول كاتبك على ألف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لولا وما يكتبه بعد ذلك فهو له فاذا أدتي منه بدل الكتابة يسلم له الفضل والثاني كاتبك على نفسك ومالك على ألف درهم فكل ما في يده وما يكتبه في المستقبل فهو له دون ماله سواء كان ماله أكثر من بدل الكتابة أو أقل وليس للمولى من ماله غير بدل الكتابة وماله هو الذي

لانه لا اعتبار بالقول المخالف للواقع والعزيمة كما لا يعتبر بالعزيمة المخالفة للحال في مسئلة السفر ألا يرى ان مطلق بيع الوفاء اذا انقذ الثمن بعد انقضاء بعض المدة والربح قائم يشترك مع مشترية نظر الى أن قصده الربح بالغة وقد نص جماعة منا أن الغرض والمقاصد داخله

في حيز الاعتبار ان لم يكن الغرض مشتر كاحتى نص في مختصر التقويم أن الغرض يصلح مخصصا \* وإذا كان المتاع المقرض ويريد أن يقرضه عشرة باثني عشر إلى سنة فالمقرض يبيعه (٤) من المستقرض بما يريدى إلى سنة ثم المستقرض بعد القبض يبيعه من الاجنبى بعشرة

ويسلمه اليه ثم الاجنبى يبيعه من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويعطيها للمستقرض من الثمن الذى كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة وله على المستقرض اثنا عشر الى سنة \* ولو كان له على آخر عشرة يريد أن يؤجله الى مدة ثلاثة عشر يشتري منه بتلك العشرة متاعا ثم يبيعه بعد القبض منه بثلاثة عشر الى سنة \* ولا بأس بقبول هدية الغريم واجابة دعوته بلا شرط وكذا اذا قضى أجود مما قبض يحصل لوبلا شرط وكذا لو قضى أدون ولو أرجع في الوزن ان كثيرا لم يجز وان قل جاز وما لا يدخل في تفاوت الموازين ولا يجزى بين الكيلين لا يسلم له بل يردّه والدرهم في مائة يرد بالانفاق واختلفوا في نصفه قبل كثير وقبل قليل ولو أن المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة \* له على آخر عشرة دراهم صحاح فاراد أن يبيعه باثني عشر مكسرة لا يجوز لانه ربا وان أراد الحيلة يستقرض عن المستقرض اثني عشر مكسرة ثم يقضيه عشرة جيادا ثم يعرضه عن

حصل له من كسب التجارة أو وهبه أو تصدق عليه فان اختلفا في كسبه فالقول للمكاتب وأما أورش الجنائيات والعرقان فما للمولى كذا في المضمرات \* ويجوز شرط الخيار في الكتابة كذا في خزائنة المفتين \* ومما يتصل بذلك مسائل \* ان كاتبه على ألف درهم فأذاها ثم استحققت من يد المولى فالمكاتب حر ويرجع عليه السيد باف مكانها كذا في الميسوط \* ولو كاتب الرجل عبدا له مجنوناً أو صغيراً لا تعتقد مكاتبته فإذا كاتبه فادى البدل عن رجل فقبله المولى لا يعتق وله أن يسترد ما أدى لانه أداء بدلا عن العتق ولم يسلم العتق ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى لم يجز أيضا وهل يتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ ذكر القدورى أنه لا يتوقف هو الصحيح لان تصرف الفضولى انما يتوقف على الاجازة اذا كان له مجز وقت التصرف والصغير ليس من أهل الاجازة بخلاف ما اذا كان العبد كبيرا باف باف رجل وقبل الكتابة عنه ورضى به المولى ان الاجازة تتوقف فلأدى القابل عن الصغير الى المولى ذكرى الاصل أنه يعتق استحسانا وكذا اذا كان العبد كبيرا باف قبل الكتابة عنه فضولى وأداها الى المولى يعتق استحسانا وليس للقابل استردادها من المولى هذا اذا أدى الكل فان أدى البعض فله أن يسترد قياسا واستحسانا الا اذا بلغ له بعد فأجاز قبل أن يسترد القابل فليس له أن يسترد بعد ذلك هكذا في البدائع والله أعلم

### الباب الثاني في الكتابة الفاسدة

للمولى أن يرد المكاتب الى الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تفسخ الا برضاه والعبء أن يفسخ في القسدة والجائزة جميعا بغير رضا المولى هكذا في شرح الطحاوى \* وفي الولوالجبة وما كان يعتق بادائه الى المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة بعد موت المولى كذا في التتارخانية \* وان كاتبه على عين غيره من مكبل أو موزون أو معرض فيه روايتان والظاهر الفساد كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو كاتبه على ألف وخدمته سنة أو وصيف جاز ولو كاتبه على ألف وخدمته أبدا فالكتابة فاسدة ويعتق باداء قيمته دون خدمته فان أدى الالف وعتق ان كان قدر قيمته لم يبق للمولى علمه سبيل وان كان قيمته أكثر رجع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسى \* القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوقاية \* لو كاتبه على حنطة أو شعير وسمى مقدارا معلوما ان وصف ذلك بصفة بأن يصفه بشرط الجيد أو الردى أو الوسط انعقد على ذلك الوصف وان لم يصف ذلك بصفة انصرف الى الوسط كذا في المحيط \* وان كاتبه على عين في يد المكاتب وهى من كسبه بان كان ما ذواله في التجارة ففيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل معلوم يقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم في يد العبد يجوز باتفاق الروايات لانها لا تعين في المعاوضات كذا في التبيين \* ولو استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلى العبد مثله وان كان عينا وهو عرض أو حيوان يرجع على العبد ب قيمته للمولى في قول أبى حنيفة وأبى يوسف رجعهما الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد \* رجل كاتب عبده على جارية فدفعها اليه فوطئها المولى فولدت منه ثم استحقها رجل قال يأخذها المستحق وعلى المولى عقرها وقيمة ولدها ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب ولا يرجع بالعقر كذا في الميسوط \* اذا كاتب عبده على ثوب أو دابة أو حيوان أو دار لم تعتقد حتى لا يعتق وان أتى لان الثوب والدار والحيوان مجهولة النوع وان كاتبه على ثوب هروى أو عبدا أو جارية أو فرس جازت المكاتبه ويقع على الوسط ولو جاء العبد بقيمة الوسط في هذه المواضع يجزى المولى على القبول كذا في البدائع \* والوسط عند أبى حنيفة رجهما الله تعالى الذى قيمته أربعون درهما قال أبو يوسف رجهما الله تعالى هو على قدر غلاء السعر والرخص ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب كذا في الذخيرة

درهمين بشئ قليل فيجوز \* ولول رجل على آخر عشرة دراهم مكسرة الى أجل فجاء بعد - لول الاجل بتسعة صحاح \* والصحيح عوضا عن المكسرة لا يجوز (والحيلة) أن يستوفى التسعة بالتسعة ويبرئه عن الدرهم وان خاف المديون أن لا يبرئه يعطيه تسعة صحاح وفسلا



أو نحوه وموضع الواحد \* أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد ويجزى القرض في كل كيل أو وزني أو عددي متقارب لافي الحيوان والعقار وما كان متفاوتا والدرهم تعين في العقد الفاسد لافيها ينتقض بعد الحجة وان فسد (٥) الصرف لعدم القبض فيه روايتان والظاهر

الصحيح أنه تعين \* اشترى  
فلوسا ب درهم ونقد الدرهم ولم  
تكن الفلوس حاضرة عند  
بائعها جاز وقال زفر لا يجوز  
مالم تكن الفلوس في ملك  
البائع عند العقد مشارا اليها  
صحيح احرف الباء أو لا فان  
استقرضها البائع ودفعها قبل  
الاقتراق أو بعده جاز ومالك  
شرط القبض في المجلس وكذا  
لنوبايعا وليس عنده فلوس ولا  
عند ذلك درهم ان أقبضه  
قبل الاقتراق جاز وان افتراقا  
قبل قبض بطل لانه افتراق  
عن دين بدين \* والمديون اذا  
قضى أجود ما عليه لا يجبر  
الدائن على قبضه على اختيار  
بكرود كرهش الأئمة أنه يجبر  
والصحيح ما اختاره بكر \* بيع  
العدلي أو الغطريني واحدا  
بائنين يجوز والمواب انه  
لا يفتي بالجواز في الغطارفة  
لانها أعز الاموال فلوجوز  
فيه التزايد لطرق العوام اليه  
وانفتح أبواب الربا وعليه  
صاحب الهداية والفضلي  
\* والدرهم التي غلب  
عليها الغش أو الفضة أو  
تساويا يجوز بيع بعضها  
بعض متفاضلا صرفا  
للجنس الى خلافه لكن يدا  
بيد لانسنية وقياسه  
يقتضى أن يجوز بيع العدلي  
بالعدلين والغطريني  
بالغطريين لكن لا يقبل  
به لان الغطارفة تقررت

\* والصحيح قواها ما كذا في الكافي في باب المهر \* اذا كاتبه على قيمة نفسه فالكاتب فاسد فان أداها عتق  
عليه ولا شيء عليه غيرها ثم ثبت بتصادقهما على أن ما أدى قيمته فان اختلفا يرجع الى تقويم المقومين  
فان اتفقا ثبنت على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم أحدهما بالالف والاخر بالالف وعشرة لا يعتق  
مالم يؤد الاقصى كذا في السراج الوهاج \* لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل لا تنعقد الكتابة أصلا  
عند علمنا الثلاثة كذا في المحيط \* كاتب على وصيف أبض فصالح من ذلك على وصيفين أبضين أو  
حبشين يدا بيد فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كاتبه على لؤلؤة أو ياقوتة لم تنعقد ولو كاتبه على حكمه أو على  
حكم نفسه لم تنعقد لان الجهالة ههنا أخش من جهالة النوع والقدر كذا في البدائع \* وان كاتبه على  
وصيف فأعطاه وصيفا وعتقه ثم أصاب السيد به عيبا فأحسارده على المكاتب ويرجع بماله كذا في  
المبسوط \* وان كاتب جارية على ألف درهم على أن كل ولد تله فهو للسيد أو على أن تخدمه بعد العتق  
فالكاتب فاسد لا تثبت دينيا في الذمة في شيء من العقود فاذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف وإذا عينها فقد  
كاتب على ما لا يعلل دينيا في الذمة كذا في المبسوط \* اذا كاتب جارية على ألف درهم على أن يبطأها ما دامت  
مكاتبته أو على أن يبطأها مرة فالكاتب فاسد فلو أنها أدت الف عتقت في قول عامة العلماء ثم اذا أدت فعتقت  
ينظر الى قيمتها فان كانت قيمتها ألف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا للمالك المولى وان كانت قيمة الجارية أكثر  
من ألف رجع المولى عليها بما زاد على الف وان كانت قيمة المكاتبته أقل من الف وأدت الف وعتقت  
هل يرجع على المولى عما أخذ من الزيادة على قيمتها قال أصحابنا الثلاثة ليس لها أن ترجع كذا في البدائع  
\* فان وطئها السيد ثم أدت الكتابة فعليه عقربا رجل كاتب أمة حاملا فخاف في بطنها داخل في كتابتها ذكر أو  
لم يذكر فان استثنى ما في بطنها لم تجز الكتابة كذا في المبسوط في باب مكاتبته الأمانة الحامل \* لو كاتب عبده  
على دراهم فهي فاسدة لانه لو أدى ثلاثة دراهم فانه يعتق وعليه قيمته كذا في السراجية \* وان كاتبها على  
ألف درهم تؤتيها اليه بنحو ما واشترط أنها ان عجزت عن نجم فعليه مائة درهم سوى النجم فالكاتب فاسد  
كذا في المبسوط \* ولو كاتبه على ألف منجمة فان عجز عن النجم فكاتبته ألف درهم فهي فاسدة قالوا الصحيح  
أن الكتابة الثانية فاسدة دون الاولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائز ان كذا في محيط  
المرحسي \* وفي التوازل لو كاتب عبده كتابه واحدة على ألف على أن يأخذ أيهما شاء ثم وهب السيد مال  
الكتابة لاحدهما عتق باجتماع وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت ألف دينار عليهما كما كانت وهما حران  
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وان كاتبها على ألف درهم الى العطاء أو الديار أو  
الى الحصاد أو نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانا فان تأخر العطاء فانه يحمل المال اذا جاء  
الوقت الذي يخرج العطاء فيه ولها أن تجعل المال وتعتق هكذا في المبسوط \* ولو كاتبه على ألف درهم  
وهي قيمته على أنه أن أدى وعتق فعليه ألف آخر جاز وكان الامر على ما قال اذا أدى الف عتق وعليه ألف  
آخر بعد العتق كذا في البدائع \* وان قال كاتبك على هذا الف من الدراهم وهو لغيرها جازت المكاتبته  
واذا أدت غيرها عتقت وكذلك ان قالت كاتبتي على ألف درهم على أن أعطيها من مال فلان فالعتق جائز  
وهذا الشرط لغو واذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه أو لغيرها جاز ذلك فان ولدت ولدا ثم أسقط صاحب  
الخيار خياره فالولد مكاتب معها وان مات المولى قبل اسقاط الخيار والخيار له أو ماتت الامه والخيار لها  
فان الخيار يسقط بموت من له كافي البيع ويسمي الولد فيما عليها وان أعتق المولى نصفها قبل أن يسقط خياره  
فهذا امنه فسحق الكتابة كالأول عتق جميعها واذا انقضت الكتابة فعليه السعاية في نصف قيمتها في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أعتق السيد ولدها كل هذا فسحق الكتابة وان كان الخيار لها فالولد يعتق

للثمنية بحيث لا يتبدل \* ولو اشترى مائة فلوس بدرهم بكفي التقابض من أحد الجانبين وأفتى الامام الاعظم في الدراهم البخارية التي غلب  
عليها النحاس أنها بمنزلة الفلوس ويسع الدين بالدين جائزا اذا حصل الافتراق بعد قبض الدين حقيقة عقد صرف كان أو لا نظير الصرف باع

دينار درهم ولم يكونا بحضرتهم - ما ثم نقد او تقاضا قبل التفرق جاز وكذا لو قبض تحكبان كان له على آخر ذناب ولا تخر عليه درهم فاشترى كل ما على صاحبه بما عليه ثم البيع (٦) بنفس وكذا لو كان لا تخر عليه طعام او نولوس وله على آخر درهم او ذناب فاشترى من عليه الطعام

بالذناب التي له عليه ذلك  
الطعام صح وتم بمجرّد البيع  
الرجل اذا باع لخليله ابيه  
ضبعة بغير لها على ابيه قيل  
لا يجوز لانه بيع دين لها على  
ثالث وذكر عن الكرخي  
ما يدل على الجواز وان  
افتراه بعد قبض أحد  
البديلين حكى لا يجوز سواء  
كان العقد صرفا أولا كما اذا  
كان له على آخر دينار  
فاشتراه من عليه عشرة  
درهم وصار صرفا وتزوّقا  
قبض قبض العشرة كان  
باطلا مع كون أحد البديلين  
مقبوضا وكذا اذا كان له  
على آخر طعام او فليس  
فاشتراه من عليه بدرهم  
وتفرق قبل قبض الدرهم  
بطل وهذا مما يحفظ فان  
مستعرض الحنطة او الشعير  
يتلفه ثم يطالبه المالك بها  
ويجز عن الاداء فيبيعها  
مقرضها منه باحد النقيدين  
الى أجل ويسمونه كنديمها  
كردي وانه فاسد لانه افتراق  
عن دين بدين

باعتق المولى ولا يسقط عنها شيء من البذل كذا في المبسوط \* ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام  
فولدت الامة ولدا فباع المولى الولد أو وهبه وسلمه أو أعتقه جازت تصرفاته وبطلت الكتابة كذا في خزنة  
المفتين \* حربي كاتب عبده في دار الحرب ثم أسلج بجعا أو صار اذوى ذمة أجزت ذلك فان خرجا مسلمانين  
والعبد في يديه على حاله فخاصمه في المكاتبه أبطلها كما أبطل العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا  
بأمان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلمانا لم يعتق وبطلت عنه الكتابة \* مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده أو أعتقه  
أو دبره كان جائزا استحسانا وكذلك لو كان العبد كافرا قد اشترى في دار الاسلام فان كان العبد كافرا قد اشتراه  
في دار الحرب وكاتبه فادى وعتق ثم أسلم أجرته على المسلم استحسانا كذا في المبسوط في باب كاتبه المريض  
والمرتد \* واذا كاتب الرجل عبده وهو خياط أو صباغ على عبده يعلّمه فاعلمه فالتقياس أن لا تصح هذه  
الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا في المحيط \* وان كاتب أمته مكاتبه فاسدة فولدت ولدا ثم أدت المكاتبه  
عتق ولدها معها وان مات قبل أن تؤدى فليس على ولدها أن يسمي في شيء فان استسعاها في مكاتبه الام  
فاداه لم يعتق في القيس وفي الاستحسان يعتق هو وأمه مستند الى حال حياتها كذا في المبسوط \* واذا  
كاتب عبده على ألف درهم على أن يؤدبها المكاتب الى غريم له كانت الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على  
ألف درهم على أن يضمها الرجل عن سيده فالكتابة جائزة قال والضمان جائز ايضا وهذا استحسان كذا في  
الذخيرة \* رجل كاتب أمته وعلمها دين فولدت ولدا وأدت المكاتبه ثم حضر الغرماء فلمهم أن يأخذوا الكتابة  
من السيد ويضمنوه قيمة الجارية أو يرجعون بفضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا على الولد ولكن  
لا يأخذون منه الام مقدار قيمته وان شاءوا رجعوا على الجارية بجميع دينهم وليس لهم أن يضموا المولى  
قيمة الولد وان ماتت الام بعد أداء الكتابة فعلى الولد الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط \* ولو كاتبه  
بشرط أن لا يخرج من المصر فالشرط باطل والكتابة جائزة كذا في محيط السرخسي \* رجل وكل آخر  
ليعتق عبده فبكتابه لا تصح كذا في جواهر الفتاوى \* رجل كاتب عشرين تاجرين عليهما دين مكاتبه  
واحدة تغاب أحدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم أن يرتدوا الحاضر في الرق ولكنهم يستسعونه فيما عليه من  
الدين وما أدى من المكاتبه فالغرماء أحق به وليس لهم أن يضموا المولى قيمتها كذا في المبسوط \* مرتد  
كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فان كان دفع المكاتب الى القاضي فردّه في الرق فالمكاتبه  
باطلة والا فهو على مكاتبته كذا في المبسوط في باب كاتبة المرتد \* ولو كاتبها على ميتة فولدت ولدا ثم أعتق  
السيد الام لم يعتق ولدها معها بخلاف ما اذا كاتبها على ألف درهم مكاتبه فاسدة فولدت ولدا ثم أعتق السيد  
الام عتق ولدها معها كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة \* والله أعلم

### الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

المكاتب يمنع من التبرعات الا ما جرت به العادة كذا في خزنة المفتين \* ويجوز للمكاتب البيع والشراء  
والسفر كذا في الكافي \* وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره بأي جنس كان وبالنقد والنسيئة في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك البيع الا بما يتعاقبان الناس في مثله وبالدرهم والذناب والنقد  
لا بالنسيئة وله أن يبيع ويشترى من مولاه الا أنه لا يجوز له أن يبيع ما اشتراه من مولاه من اربعة الا أن يبين  
وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا يجوز له أن يبيع من مولاه درهمين لانه بقصد الكتابة صار أحق  
بمكاسبه فصار كالاجنبي وكذا لا يجوز للمولى ما يملكه وله أن يحط شيئا بعد البيع بعيب ادعى عليه أو يزني في  
ثمن شيء قد اشتراه وليس له أن يحط بعد البيع بغير عيب ولو فعل لم يجز وله أن يرتد ما اشتري به عيب سواء اشتراه  
من اجنبي أو من مولاه كذا في البدائع \* ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية \* واذا سبي

### المتفرقات

بيع المرهون غير نافذ في  
حق المرتهن وليس للراهن  
والمرتهن حق الفسخ  
كالمتأجر ويقتى بأن يبيع  
المستأجر والمرهون صحيح  
نكحه غير نافذ وفي بعض  
المواضع انه فاسد ومعه انه

غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لم يملك البيع واذا علم المشتري  
بكونه مرهونا أو مستأجرا عندهما لا يملك النقض وعند الثاني وبه أخذ المشايخ انه يملك النقض اذا لم يكن عالما بالعيب ان اشترى أمه ذنب

بعل ويعلم هو به وجعله كالاستحقاق والعلم به لا يمنع الرجوع وأجابا عن المسئلة بان الزوج لا يمنع التسليم وانتفاع المستأجر بمنع ومسئلة بيع  
الرهن مرتين والمواجر وبيع المرهون ثم اجارته وهبته باق ان شاء الله تعالى \* بيع (٧) المغصوب من غير الغاصب اذا كان الغاصب

مقرا أوله فينه يصح موقوفا  
كافي المرهون وكذا في بيع  
العقار قبل قبضه وقبل نقد  
الثمن انه يصح ويقيده الملك  
قبل القبض وانما جحد  
الغاصب الغصب ولا برهان  
للمالك لم يجز البيع وان مقرا  
وسله ثم البيع وان مات قبل  
التسليم انتقض البيع \* باع  
الاتباق أو الجذمين فولدت  
وجود وسلمهما في المجلس  
لم يجز وان باع الاتبق والمشتري  
يعلم بمكانه يجوز وان كان  
لا يعلم بمكانه فوجده البائع  
ودفعه اليه فاعتقه المشتري  
جاز عتقه وان باعه من آخر  
أوملكه لم يجز وان تدوانته  
الايدي وان باعه وقضيه  
المشتري ثم اختلفا فقال  
المشتري ما كنت عالم بمكانه  
وقال البائع كنت عالم به  
فالقول للبائع في الصحيح وعن  
محمد اذا اشتري المغصوب من  
مالك والعين في يد الغاصب  
وهو جاحد أن البيع جائز  
وبقوم المشتري مقام المالك  
وهذا قول الامام وعن الثاني  
ادعى عينا في يد رجل وأقام  
شاهدين أو شاهدا ولم يقض  
به حتى باعه قال لا جيز بيعه  
\* بيع حلال الدم موقوف  
عند الامام ان قتل بطل \* باع  
سمكة في حظيرة لا يوجد بلا  
صيد لا يجوز زفان اصطاده  
المشتري باذن البائع ضمن  
قمته ان أتلفه \* له على آخر

المكاتب فاستندان ديناهو بمنزلة ما استدانته في أرض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستندان في  
ردته أيضا علم ذلك بافراره ثم قتل على ردته فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدانته في حال الاسلام من  
أكسائه ثم ما بقي للذي أدانته في حال ردته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وما بقي بعد قضاء ديونه  
وأداء مكاتبته يكون لورثته المسلمين وإذا سعى ولد المكاتب المولود في مكاتبته وقضى مكاتبته وعتق ثم حضر  
غرماء أبيه لم يكن لهم أن يأخذوا من المولى ما أخذوا منهم يتبعون الولد بينهم كذا في المبسوط \* ولا يجوز  
للمولى أن يتزوج أمة المكاتب وان اشترى المكاتب زوجة سيدة بقي نكاحه كذا في الكافي في باب  
الدعوة \* وان رهن أو رهن أو أجر أو استأجر فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولا يجوز للمكاتب أن يتزوج  
ابنه ولا بنته وزوج أمته ومكاتبته كذا في البدائع \* ولا يتزوج عبده ولا يוכל به فلو عتق وأجاز  
لا يجوز لان الاجازة لاقت عقدنا باطلا ولو قال بعد العتق أجزت تلك الوكالة يكون نو كيدا ابتداء كذا في  
السكافي \* ولو تزوج المكاتب أمته من عبده ففي ظاهر الرواية أنه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية  
\* المكاتبه اذا تزوجت بان المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضيخان \* فان تزوجت  
بغير إذن مولاه فلم يفرق بينهما حتى عتقت جاز له كاح ولا خيار لها كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه  
الله تعالى مكاتب مكاتب كاتب عبدا من أكسائه فهو جائز وهذا استحسان أخذه علماء نازحهم الله تعالى ثم اذا  
جازت كتابة المكاتب لو أدى المكاتب الثاني مكاتبته عتق واذا عتق الثاني بأداء مكاتبته ينظر ان كان الاول  
مكاتبه حال عتق الثاني فان الولاء يثبت للمولى المكاتب الاعلى وان كان حرًا فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى  
لالمولاه واذا ثبت الولاء للمولى اذا أدى المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان  
عجز الاول وردت الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتبه على حاله واذا بقي الثاني مكاتبه بصير مملوكا  
للمولى على الحقيقة حتى لو أعتقه نفذ عتقه على الحقيقة ولو أن الاول لم يعجز ولكن مات قبل الاداء ولم يؤد  
الثاني مكاتبته أيضا بعد فهذا على وجهين ان مات الاول وترك أموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب  
الثاني من بدل الكتابة وبه وفاء يبدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنسخ كتابته فيؤدى مكاتبته ويحكم  
بجزئته في آخر جزء من أجزائه وما بقي يكون لورثته الاحرار ان كان له ورثة أحرار وان لم يكن له ورثة  
يكون للمولاه ويبيع الثاني مكاتبه على حاله حتى يؤدى مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا أدى  
وعتق كان ولأوله للمكاتب الاعلى حتى يرثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول ولم يترك مالا  
سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وانه لا يتحول اما ان كان مكاتبه الثاني أقل من مكاتبه الاول  
ففي هذا الوجه تنسخ مكاتبه الاول ويكون عبدا ويبقى الثاني مكاتبه للمولى يؤدى اليه بمكاتبته ويعتق  
وان كان مكاتبه الثاني مثل مكاتبه الاول أو أكثر منه وهذا الوجه لا يتحول اما ان حلت المكاتبه الثانية  
وقت موت الاول لا تنسخ كتابته الاول فيؤدى الثاني الى المولى قدر مكاتبه الاول ويحكم بجزئته الثاني للحال  
وبجزئته الاول في آخر جزء من أجزائه وما بقي من مكاتبته الثاني يكون لورثة المكاتب الاول ان كان له  
ورثة أحرار ويكون ولاه الثاني لورثة المكاتب الاول لا للمولى المكاتب الاول وان لم تحل المكاتبه الثانية بعد  
موت المكاتب الاول ان لم يطلب المولى الفسخ من القاضي حتى حلت فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات  
الاول وقد حل ما على الثاني وقت موته وان طلب من القاضي الفسخ فالقاضي يفسخ كتابة الاول كذا في  
المحيط \* وان أدباجيا معا مائت ولاؤهما للمولى كذا في البدائع \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله  
تعالى في مكاتب كاتب عبده ثم مات الاعلى وقد ترك وفاء الا أنه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى أدى  
الاسفل الى ابن الاعلى فانه يعتق وولاءه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يتحول ولاه  
الاسفل الى الاعلى وانما ينظر في الولاء والميراث الى يوم أدى الكتابة كذا في المحيط \* مكاتب كاتب عبدا ثم

ألف من ثمن مبيع فقال أعطه كل شهر مائة درهم لا يكون تأجيدا ولا وعلا طلبه في الحال وفي الملتقط عليه ألف ثمن جعله الطالب نحو ما ان  
أخل بهم من الباقي فالأمر كما شرط \* قضى الدين قبل حلول الاجل فوجدهم غير باورده أو كان مستحقه فاستحق من الدائن عاذا الاجل

ولو اشترى بالمؤجل من المدين قبل محله ثم تقاضى لا يعود الاجل وان وجد المبيع معيبا فرتبه بقضاء عدا الاجل ولو به كفيلا لا تعود الكفالة في الوجهين (نوع في الاستصناع) لا يجبر (٨) الصانع على العمل ولا المستصنع على اعطاء الاجر وان شرط تعجيل الاجر وان قبض الصانع

الدرهم ملكها ويطلب بموت الصانع وان زعم الامر أنه لم يفعل كاشط واُدعى الصانع خلافه أعنى عدم الخلاف قالوا لا عين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل امره بعمل فانكر الامر لا يختلف (نوع في التصرف قبل قبض المبيع)

ولو قضى بالمبيع دينه قبل القبض لا يجوز لان فيه معنى البيع قبل القبض ونص في بيع العيون أن اجارة المبيع المنقول شائعة قبل قبضه لا يصح ولو عقارا عندهما أيضا خلاف بيعه ولو وهبه لغير البائع وأمره بالقبض ففيه خلاف ولو من البائع وقبله يكون اقالة بخلاف ما اذا باعه منه وعن محمد لو وهبه أو باعه من البائع قبل قبضه فهذا مناقض للبيع وقد ذكر بخلافه في البيع فصار في البيع روايتان وعن الامام لو امر البائع قبل قبضه أن يهبه من فلان فقبل ودفعه اليه كان قبضا وتم البيع وان أمر المشتري البائع بالمبيع أو الاكل والمبيع ما كؤل ففعل انقسخ البيع ومالم يفعل لا ينسخ

(نوع في الاستحقاق)

عن الثاني اشترى عبد او نقد

مات الاول عن ابن حر ولم يترك الاما على الاخر ثم مات الاخر عن ابن ولده في المكاتبه فعليه أن يسعي فيما على أبيه فيؤدي ذلك الى المولى من مكاتبه الاول وما فضل عنهم فهو ميراث لابن الاول عن أبيه وولا له الابن الاخر لابن الاول \* مكاتب اشترى امرأته ولم تكن ولدت منه ثم كانتا فذلك جائز وما ولدت بعد الكتابة فهو مهرها في المكاتبه لانه جزء منها فان مات المكاتب عن وفاء عتقت هي وأولادها وأخذوا ولادها ما بقي من ميراثه بعد أداء كتابته فان لم يترك وفاء فالمرأة ولدها بالخيار ان شاءوا سعيوا فيما بقي على الاول ليعتقوا بعق الاول وان شاءوا سعيوا فيما بقي على الام ويسعون في أقل من ذلك واذا كاتب المكاتب امرأته ولم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة لم يترك وفاء فالابن بالخيار ان شاء سعي فيما بقي على أمه ليعتق باذائه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة أبيه كذا في المبسوط \* وليس للمكاتب أن يكاتب ولده ولا والديه والاصل أن كل من لا يجوز له أن يبيعه لا يجوز له أن يكاتبه الا أم ولده كذا في البدائع \* مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلق منه فان شاءت مضت على الكتابة وان اختارت ذلك أخذت عقرها وان شاءت عجزت نفسها فتكون بمنزلة أم ولده لا يبيعهما كالأولاد المكاتب جاريته فان عجزت فاعتقها المولى لم يجز كالأولاد جارية من كسب مكاتبه بخلاف مالو أعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته فاعتق بعقته فيكون مملوكا للمولى ولكنها أم ولده يطؤها ويستخدها فلم تصر مملوكة للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب أن يبيعهما أيضا \* مكاتب كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العقر لها والولد مع أمه بمنزلة أمه فان عجزت أخذت المولى الولد بالقيمة استحصانا والخارجية مملوكة للمكاتب بمنزلة الموروثة وان كان المكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت على الكتابة وان كانت ولدت عجزت فان شاءت رقت مكاتبها وسعت هي ولدها في مكاتبه الاول وان شاءت مضت على مكاتبها ولو كان ترك مالا فيه وفاء بالمكاتبه أدت مكاتبته وحكم بجريته وحريته ولده وبطلت المكاتبه عنها وان عجزت هي والمولى هو المذمى للولد والمكاتب الاول ميت فالولد حر وعلى المولى قيمته وان كان بالقيمة وفاء بالمكاتبه عتق المكاتب فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن صارت للمولى بالارث وكانت أم ولده كذا في المبسوط \* واذا أذن لعبده في التجارة جاز فان استدان العبد ديناً يلزمه فان جاء الغرماء يطلبون العبد بالدين يباع بالدين الا أن يؤدى المولى قيمة العبد فان أدى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد بدينه ان كان ما أدى مثل قيمته فانه لا شك أنه يجوز عندهم جميعا وان كان ما أدى عن العبد أكثر من قيمته ان كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها فهو جائز بخلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس في مثلها أشار في الاصل الى أنه يجوز فنمساختنا من قال ما ذكر في الكتاب قوله هم جميعا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قولهم لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولا يملك التصديق الا بشئ يسير حتى لا يجوز أن يعطى فقيه يدرهما ولا أن يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له أن يمدى الاشياء قليلة الامن المأكول له أن يدعو الى الطعام ويملك الاجارة والاعارة والايدي كذا في البدائع \* ولا يقرض حتى لو أقرض لا يطيب للمستقرض أكله الا أن يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف فيه يجوز كذا في المعنى شرح الهداية \* ولا تجوز وصيته ولا كفالة بالمال ولا بالنفس باذن المولى ولا بغير ذنه ويجوز أن يتوكل بالشراء وان كان يوجب ضمانا عليه للبائع لان الوكالة من ضرورات التجارة فان أدى فعق لزمت الكفالة كذا في البدائع \* ولو كان المكاتب صغيرا حين كفله لم يؤخذ به وان عتق كذا في المعنى شرح الهداية \* ويجوز كفالة عن سيده وهل تجوز له الحوالة فهذا على وجهين ان كان عليه دين لانسان وعلى صاحب الدين دين لا آخر فأحاله على المكاتب فهو جائز وان كان لانسان على آخر دين فأحاله على المكاتب وقبل الحوالة وليس عليه دين الذي أحال عليه لا يجوز لانه تبرع كذا في البدائع \* واذا باع بعبا أو قال جاز له أن

الثن وقبضه واستحقه رجل من الشاري فحضر البائع وبرهن على المستحق انه كان باعه منه وقضى به قال الامام لا يملك المشتري بدفعه على العبد ولو لم يبرهن على البيع لكنه برهن على أن هذا البيع كان بأمر المستحق رد العبد على المشتري \* اشترى من رجل وباعه من آخر

فاستحق على المشتري الثاني مبرهن المشتري الثاني أن بآئعه كان اشتراؤه من المستحق يقبل لانه قد سمع في اثبات ملكه عليه ولا يمكنه الابائيات ملكا بآئعه وذلك يحصل ببرهانه \* اشترى عبدا من رجل ثم استحق من يده بقضاء ثم وصل (٩) الى يد المشتري لا يؤمر بالتسليم الى بآئعه وان كان الشراء اقرارا بآئعه

ملك البائع لانه كان في ضمن الشراء وانفسخ بانفساخه بخلاف ماذا كان أقر صريحا أنه ملك البائع ثم اشتراه والمثله بحالها حيث يؤمر بالتسليم لانه كان قصدا \* اشترى عبدا وأقر أنه ملك البائع ثم استحقه عليه رجل بالبرهان رجع بالثمن على البائع وليس للبائع أن يقول انك اعترفت بان الملك لي والمستحق ظلمك والمظالم لا يظلم فصار كما اذا غصب من يده غاصب لان المشتري يقول كان اقرارى به بشرط أن يسلم لي المبيع ظاهرا أو باطنا ومتى سلم للمستحق بالقضاء ظاهرا لم يبق لي الملك فيه ظاهرا فكذلك لا يبقى في الثمن له الملك ظاهرا بخلاف الغصب لانه لازالة فيه أصلا فلا يفوت التساوي بين البديلين وعن الاوزجندى فيمن باع جارية ثم المشتري باع من آخر ثم من آخر وظهروا أنها حرة بالاستحقاق المبطل والبائع الاخيرة لم يترك وارثا ولا وصيا ولا مالا والبائع الاول حتى نصب القاضي عن الاخيرة وصيا ف يرجع المشتري عليه وهو على الاول وعن الثاني استحق المشتري من المشتري ورام الرجوع بالثمن فقال البائع له تعلم أن

يدفع المال مضاربة وياخذ من المولى مضاربة وله أن يؤجر نفسه ويضع ويستضع وان كان اعانة للغير كذا في الذخيرة \* للمكاتب أن يكاتب استحسانا فان أعته بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كاقبله وكذلك ان وهب له نصف المكاتب أو كلها كذا في المبسوط \* وان أعته المكاتب عبده على مال أو باع نفس العبد منه بمال لم يجز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وليس للمكاتب أن يشارك الحر شركة مفاوضة ويجوز له أن يشارك الحر شركة عنان فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة بينهما قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكاتب ولوعتق المكاتب بعد شركة العنان بقيت الشركة على حالها وان شارك الغير شركة مفاوضة بغير إذن سيده أو بآئنه ثم عتق لم ينص تلك الشركة وان اشترى المكاتب دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فحجز ورد في الرق انقطع خياره وان كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب المشتري فبيعت دارا لي جنبها فله أن يأخذ تلك الدار بالشفعة وأخذه بالشفعة يكون ساقطا منه خياره وان لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لواحد منهما كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الرابع في شراء المكاتب قريه أو زوجته أو غيرها

لو اشترى المكاتب أباه أو ابنه دخل في كتابته فيعتق بعتقه ويرق برقه ولا يمكنه بيعه وعلى هذا كل من يملكه من قرابة الولاد \* جدداد والجندات وولد الاولاد في رواية الاصل ولا يردهم بعبث ان كان قد اشتراهم ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز فحينئذ له حق الرد فان باعه المولى أو مات فولاية الرد الى المولى كذا في المضمرة \* وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا في الكتابة سعى في كتابة أبيه على نجومه فاذا أدى حكمنا بعتق أبيه قبل موته وعتق الولد وان ترك ولدا مشترى في الكتابة قبل له اما أن تؤدي الكتابة حالة أو تردرققا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* والوالدان ردان في الرق كإمات ولا يؤدبان بدل الكتابة حالا ولا مؤجلا كذا في التبيين \* واذا ولدت مكاتبه ولدا فاشتريته ولدا آخر ثم ماتت بسعي المولود في كتابتها على النجوم وما كسب الولد المشتري أخذ أخوه فأدى منه كتابتها وما بقي فهو بينهما نصفان وللولد أن يؤجر المشتري بامر القاضي كذا في التارخانية ناقلا عن الولوالجي \* ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى ففسد نكاحه وان كانت قريه له عتقت كذا في خزانة المفتين \* ولو ملك المكاتب أباه مولاه أو ابنه لم يعتق لان المولى لو أعتق رقيق المكاتب لا ينفذ عتقه فعرفنا أنه لا يملكهم فلا يمتقون عليه ولا يمتنع بيعهم أيضا كذا في المبسوط \* ولو أعتق المولى ولده المولود في الكتابة أو المشتري فانه ينفذ عتقه استحسانا لانه بعض منها ورقتهم املوكه للمولى من كل وجه حتى ينفذ عتقه في الامم فكذا في ولدها بخلاف عبد آخر من كسبها كذا في الذخيرة \* واذا اشترى أمه أو أخته أو أرحم محرمة سوى الوالدين والمولودين نحو العم والعمة وأشباههم ففي الاستحسان لا يبيعت ككاتبون عليه حتى كان له بيعهم وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه اذا اشترى ابن عمه لا يكتتب عليه هكذا في الذخيرة \* ولو أدى مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم كذا في التارخانية نقلا عن النبايع \* واذا اشترى المكاتب امرأة ولم يكن له ولد منها كان له بيعها أما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد أجمعوا على أنه يمنع من بيعها وأما اذا ملكها وحدها اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع من بيعها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في المضمرة \* واذا اشترى زوجته ان كان معها ولدها منه دخل الولد في كتابته ودخلت الام في كتابة الولد فان ماتت المكاتب فلا سعاية عليهم ما لو كان اذا مات على المكاتب عند الموت عتقا كذا في التارخانية \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب اشترى امرأة فدخل بها وولدت ولدا بعد الشراء ثم مات

الطحاوي المستحق إذا نقض بناء المشتري وأخذ من المشتري أن سلم المشتري النقض للبائع يرجع عليه بالثمن وقيمة البناء مبنيًا وإن لم يسلم له النقض يرجع بالثمن لا غير ولو بنى (١٠) فيه المشتري الثاني ثم استحق رجوع الثاني على المشتري الأول بالثمن وقيمة البناء ولا يرجع الأول على بائعه بما غرم من قيمة البناء

عند الامام وعند الثاني يرجع \* اشترى دارا وبني فيه بناء ثم استحق نصف الدار شاعرا ثم مات من نصف الدار ويرجع بنصف قيمة الدار لانه مغرور في نصفها وان استحق نصفها المعين فان كان البناء فيه خاصة ورجع بقيمة البناء وان كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله أن يرد ذلك النصف ويأخذ نصف الثمن ولا يرجع بقيمة البناء \* اشترى دارا على أن البائع فيها بالخيار فبني المشتري فيها بناء ثم أجاز البائع البيع ثم استحق الدار لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء لان المشتري بنى فيها قبل أن يملكها البائع وعن الثاني اشترى من آخر أرضا بيضاء وبني فيها ثم استحق الارض وقضى على المشتري بهدم البناء فهدمه ثم تلفه لاشئ على البائع من قيمة البناء وهو اختيار من المستملين وان لم يلفه المشتري لكن المطر أفسده أو كسره رجل فعلى البائع فضل ما بين النقص من البناء \* اشترى عشرة أفقزة ثم استحق خمسة أفقزة قبل القبض خير المشتري لانه تعيب بل تلف ررق الصفة قبل التمام قبل

المكاتب من غير وفاة فالولد يسعي في مهر أمه لانه دين على الاب والولد المولود في الكتابة يسعي في ديون الاب هكذا في المحيط \* مكاتب قد اشترى زوجته حل وطؤها فان دخل الولد في كتابة الاب نعا ودخلت الام في كتابة الولد نعا فان مات الاب لاعتن وفاة تعدد الوفاة شهرين وخمسة أيام وقام الولد مقام الاب وسعي على نجومه وعتقوا بالاداء وتعد ثلاث حيض وان بقيت الاولى تداخلت وتحد في الاولى خاصة وان مات عن وفاة أدى بذل الكتابة وحكم بهم بعتهم في آخر جزء من أجزاء حياته وظهر فساد نكاحها وتجب عليها عدتان عدة النكاح حيضتان بسبب الفرقة في آخر حياته وهي أمة وعدة الاستيلاء بموت المولى ثلاث حيض وتداخلتا فلم تلد بقيت زوجته ولا تعتق تحتها أمة طلقها ثنتين فلكها لا تحل حتى تنكح زوجا غيره لان طلاق الأمة ثنتان كذا في الكافي \* فان مات الولد المولود في ملكه في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فان أدت بدل الكتابة حين موته عتقت والردت في الرق فبيعت في بدل الكتابة ولا سعاية عليها هكذا في المضمرات \* المكاتب إذا اشترى زوجها لم يطل نكاحها له أن يطأها بالنكاح لانها لا تملك رقبتها حقيقة كذا في العيني شرح الهداية \* مكاتب ذمى اشترى أمة مسلمة فان أولدها كانت على حالها وان عتق المكاتب بالاداء تم ملكه فيها وصارت أم ولد للمولى نفسه في قيمتها فان عجز فدرقيقة أجبر المولى على بيعها كذا في المبسوط \* المكاتب إذا اشترى جارية واستبرأها بحبيضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزئ بما حاضرت عند المكاتب قبل العجز وان اشترى أخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها لا تصير مكاتب بخلاف الام والابنة المكاتب إذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا أجاز الشراء في النصف وان اشترى المكاتب من مولاه عبدا في الاستحسان جاز شراؤه في الكل كالأشترائه من غيره وفي القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالقياص نأخذ كذا في المبسوط والله أعلم

(\*) الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبه المولى أم ولده ومدبره وتذبيره ومكاتبته

واقرار المكاتب بالدين للمولى أو لاجنبى ومكاتبه المريض (\*)

ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها أو عجزت وهي أم ولد ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها لانها مملوكة له رقية وإذا مضت على الكتابة أخذت عقرها من سيدها وإذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة وان مات وترك مالاً يؤدي كتابته أو ما بقي ميراث لولدها لم يثبت عتقها في آخر جزء من أجزاء حياتها وان لم تترك مالاً فلا سعاية على هذا الولد لانه حر وان ولد آخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوة لحرمته وطؤها عليه وولد أم الولد انما يثبت نسبه منه من غير دعوة إذا لم يحرم على المولى وطؤها وان حرم فلا يلزمه حتى إذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلق بعد التجهيز يثبت نسبه من غير دعوة الا إذا نفاه صريحاً كسائر أولاد أمهات الاولاد ولو لم يدع الولد الثاني ومات من غير وفاة سعي هذا الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية كذا في التبيين \* وإذا ولدت المكاتب من مولاه ثم أقر المولى أنها أمة لفلان لم يصح وان صدقته في ذلك كذا في المبسوط \* وإذا كاتب المولى أم ولده جاز فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة غير أنه يسلم لها الاولاد والا لكسب ولو أدت المكاتب قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية \* وان كاتب أم ولده فخامت بولده بعد الكتابة لاكثر من ستة أشهر ثم مات المولى قبل أن يقر به لا يلزمه النسب وان جاء به

للإمام محمد رحمه الله تعالى أن تصنف في الزهد قال حسبكم كتاب البيوع قال الفقيه لا يحل لأحد أن يشتغل بالتجارة ما لم يحفظ كتاب البيوع وكان التجار في القديم إذا سافروا استحبوا معهم فقيها يرجعون اليه في أمورهم وعن أئمة خواريزم أنه



لا بد للناجر من صديق فقيه ﴿ كتاب الاجارات ﴾ أحد عشر فصلا (الاول في المقدمة) لا يجوز عقدها شي يعلم البذل والمنفعة وبيان المنفعة بأحد ثلاث بيان الوقت أو هو الاجل وبيان العمل والمسكان فالاجري بيان (١١) النقود وهو على غالب نقد البلد وان

اختلفت الغلبة فسدت  
كافي البيع وان كميليا  
أو وزنيا أو عدديا متقاربا  
يشترط بيان القدر والصفة  
وممكن الانباء كما في  
السلم ولا يحتاج الى بيان  
الاجل لانه يصلح دينافي الزمة  
وان أعلم جاز وفي العروض  
كالتياب يشترط القدر  
والوصف والاجل لان  
التياب لا تثبت دينافي الزمة  
الاسماء وفي هذا كله اذا كان  
عينا فالاشارة تكفي وان  
حيوانا لا يجوز الا أن يكون  
معينا وان منفعتان من جنس  
واحد كسكنى دار بدار لا  
يجوز وان من خلاف جنسه  
يجوز والجرة تجب بالتمكين  
من استيفاء المنفعة حتى ان  
من استأجر دار مدة معلومة  
وعطلها مسح التمكين من  
الانتفاع يجب الاجر وان  
لم يتمكن بان منعه المالك أو  
الاجنبي لا يجب وان قال له  
المالك دونك المنزل فاسكنه  
الا أنه لم يفتح الباب وقال  
المستأجر بعد المدة لم اسكنه  
ان قدر على الفتح بلاموته  
يلزمه الاجر والا فلا وليس  
للمؤجر أن يحتج ويقول هلا  
كسرت الغلق ودخلت المنزل  
وكذا اذا أجرة دارا وسلمها  
فارغة الاشياء كان مشغولا  
بمتاع المالك أو سلم كل الدار  
ثم زرع شيئا منها من يده رفع  
من الاجر بحصته ولكن

لاقل من ستة أشهر فهو ثابت بالنسب من المولى ليقننا أنهم ساءلقت به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي  
أيضا بموت المولى وان كان حيا فادعاه فهو ابنه وان جاءته به لاكثر من سنتين فان جنت في كتابتها اجنبية  
سعت فيها وان جنى عليها كان الارش لها وان ماتت وتركت ولدا ولدت في المكاتبه من غير المولى سعى فيما  
على أمه كذا في المبسوط \* نصراني كاتب أم ولده فأدت بعض الكتابة ثم أسلمت ثم عجزت فردها القاضي الى  
الرق وقضى عليه بالقيمة لتعذر بيعها بسبب الاستيلاء فانه لا يحاسب بما أخذه السيد عنهم من هذه القيمة  
وكذلك ان أدته بعد اسلامها كذا في خزائن المفتين \* واذا كاتب أم ولده على ألف درهم أو أمته على ألف  
درهم على أن يردها بوصية أو سوطا فالكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واذا أسلمت أم  
ولده النصراني فكاتبها بأكثر من قيمتها جازت الكتابة فان عجزت نفسها ردت في الرق وتسمى في قيمتها كذا في  
المبسوط \* واذا كاتب مدبره جاز لانها باقية على ملكه كام الولد وان مات المولى ولا مال غيرها كانت بالخيار  
بين أن تسمى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح واذا مات  
المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعاية بالاجماع كذا في المضمرات \* واذا كاتب مدبره  
فولدت ولدا ثم ماتت يسمى الولد في مالها فان كانا ولدان فادى أحدهما المال كله من سعائته لم يرجع على  
صاحبه بشي وكذا لئان كاتب مدبر بن جميعه وكل واحد منهما كفيل عن الآخر ثم مات وترك أحدهما  
ولدا ولده في مكانته من أمته فعليه أن يسمى في جميع الكتابة كذا في المبسوط \* وان دبر مكانته صح  
التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على  
كتابتها مات المولى ولا مال له غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال تسمى في الاقل منهما والخلاف في هذا الفصل في الخيار أما المقدار ففق عليه  
كذا في الهداية \* وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل كاتب عبد الله على أن المولى بالخيار ثلاثة أيام ثم أندبره  
هل يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي أن يكون تدبيره نقضا للكتابة لان الرجل يكاتب المدبر ويدبر  
المكاتب فلم يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في التارخية \* ولو كاتب عبد من مكاتبه واحدة على ألف  
درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم دبر أحدهما ثم مات المولى وله مال كثير عتق المدبر من ثلثه  
فسقطت حصته من المكاتبه لوقوع الاستغناء له عن أدائها كالأمة المولى في حياته وأخذ الورثة بحصة  
الآخر أيها ماشاؤا فان أداها المدبر رجع بها عليه كالأمة قبل عتقه وان لم يكن له مال غيرها عتق المدبر  
بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلثا مائة ومكاتبهما ألف بطلت  
حصصة المدبر من المكاتبه واعتبر قيمته ثلثا مائة لانه أقل والمتيقن من حق المولى هو الاقل ففرقنا ان المال  
ثلثا مائة قيمة المدبر وخمسة مائة حصصة الآخر من المكاتبه وذلك ثمانمائة وثلثه وذلك مائتان وستة وستون  
وثلثا درهم يسلم للمدبر من قيمته ويسعى فيما بقي وهو ثلاثة وثلاثون ثم يؤخذ المدبر بما بقي على المكاتب لانه  
كفيل به ولا يؤخذ المكاتب بما على المدبر لانه قد خرج من المكاتبه ولم يمتعه السعاية من قبل التدبير  
والمكاتب لم يكن كفيل عنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما ألف درهم ومكاتبهما ألف درهم فاختر  
المدبر أن يسعى في الكتابة فله ذلك لان ذلك ربحا ينفعه عسى أن يكون بدل الكتابة منجما مؤجلا واذا اختار  
ذلك يسقط ثلث المكاتبه لانه عتق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثلث  
المكاتبه ويبقى للورثة ثلثا المكاتبه عليهم يأخذون بذلك أيها ماشاؤا فان أدى المدبر رجع على الآخر بثلاثة  
أرباع ذلك مقدار حصته وهو خمسة مائة وان أدى المكاتب رجع على المدبر ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من  
حصته كذا في المبسوط \* مكاتبه ولدت بنتا ثم ولدت البنت بنتا ثم عتق المولى الوسطى نعتق السفلى عند

بشرط تمكن استيفاء المنافع في المدة التي وقع عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد وان لم يتمكن أصلا أو تمكن في المدة لكن لا في ذلك  
المكان الذي وقع عليه العقد أو تمكن في ذلك المكان لكن خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة للركوب يومًا خارج المصر ولم

يركب يجب وان ذهب بها بعد مضى اليوم لا يجب \* استأجرها الى مكة فلم يركب وذهب راجلا لعله فيها لا يمكن ركوبها لا يجب والا يجب \* استأجر ثوبا لبسه بداني كل يوم فطبقه في منزله (١٣) مدة ولم يلبسه يلزم أجر المدة التي لولم يلبس لا ينفق فيها ولا يلزم بعده لانه لا يمكن تقدير الاتفاق بعدها كما المرأة أخذت

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تعتق كذا في الكافي ١ \* مكاتبه ولدت ابنة فكبرت وارتدت ولحقت بالدار ثم أسرت لم تكن فيما يقبض حتى تتوب أو تموت كالمكاتب التي فعلت ذلك فان ماتت المكاتبه من غير وفاء فان القاضي يخرج الابنة من الحبس حتى تسعي فيما على أمها \* مكاتبه ولدت ولدا ثم قتلها الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليه من جنايته شيء وان جنت الام جناية على انسان ثم ماتت قبل أن يقضى عليها بشيء يسعي الولد في الجناية والكتابة فان عجز نظر فان كان القاضي قضى لولي الجناية بالقيمة فهو بمنزلة الدين على الولد يباع فيه وان كان القاضي لم يقض لولي الجناية بشيء بطلت الجناية بعجزه كالمعززة في حال حياتهم قبل قضاء القاضي ثم ماتت كذا في المبسوط \* مريض كاتب عبده على ألف درهم فنجوا ما وقيمته ألف درهم ولا يخرج من ثلثه فان العبد يخبر ان شاء بعمل ما زاد من قيمته على ثلث مال الميث وان شاء ردت الرق كذا في المحيط \* واذا كاتب المريض عبده على ألفين الى سنة وقيمته ألف ثم مات ولا مال له غيره ولم تجز الورثة فانه يؤدى ثلثي الألفين حالا والباقى الى أجله أو رد رقيقا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدى ثلثي الألف حالا والباقى الى أجله وان كاتبه على ألف الى سنة وقيمته ألفان ولم تجز الورثة أدى ثلثي القيمة حالا أو رد رقيقا في قولهم جميعا كذا في الهداية \* ولو كاتبه في صحته على ألف درهم وقيمته خمسمائة ثم أعقبه في مرضه ثم مات ولم يقبض شيئا فانه يسعي في ثلثي قيمته وكذلك ان وهب له جميع ما عليه من الكتابة في مرضه وهو حرو يسعي في ثلثي قيمته وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كاتبه في صحته ثم أعقب في مرضه فهو بالخيار ان شاء سعي في ثلثي قيمته وان شاء سعي في ثلثي ما عليه وان كان المولى قد قبض ذلك منه خمسمائة ثم أعقبه في مرضه سعي في ثلثي قيمته ولم يحسب له شيء مما أدى قبل ذلك وهذا عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته وان أدى الامائة درهم ثم أعقبه في مرضه أو وهب له الباقى سعي في ثلثي المائة كذا في المبسوط \* واذا كاتب الرجل عبده في مرضه بمائة درهم وقيمته ألف درهم ولا مال له غيره ثم أقر في مرضه بالف في يده أنهم او ديعه لهذا المكاتب أو دعها اياه بعد الكتابة والالف الوديعه من جنس بدل الكتابة ثم مات جازا قراره من الثالث يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقى المسئلة بحالها يعتبر اقراره من جميع المال ولو أقر بالف أجود من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب اني أسرتك بالحياد أعطى مثل حقل لم يكن له ذلك ولو أقر بالز يوف في يده أنهم او ديعه لكتابه وبطلت الكتابة ألف جياذ لم يصح اقراره اذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الالف بين غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه هكذا في المحيط \* ولو كاتب رجلا عبده في مرضه ولا مال له غيره فجازا لورثته في حياته فلمهم أن يمتنعوا من الاجارة بعد موته كما في سائر الوصايا كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع مكاتب أقر لمولاه في صحته بالف درهم وقد كان المولى كاتبه على ألف درهم وأقر المكاتب لاجنبي بالف درهم في صحته أيضا ثم مرض المكاتب وفي يده ألف درهم فقضاها الى المولى من المكاتبه ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غيره هالفا لا يقسم بين المولى وبين الاجنبي على ثلاثة أسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي ولوان المكاتب أدى الالف الى المولى من الدين الذي أقر به للمولى في صحته ثم مات فالاجنبي أحق بهذا الالف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك لو لم يقضه الدين ومات وتركه فهو للاجنبي ولو ترك المكاتب ابنا ولده في كتابته فالاجنبي أحق بهذا الالف من المولى

١ يوجد في بعض النسخ بعد قوله كذا في الكافي زيادة نصها لانها تتبع للعليل الوسطى لانه لا تتبع للتابع وله أنها تتبع لهما فيعتق كل منهما ما انتهت وانما ظهر أنها ليست من أصل التأليف لعدم عزوه لاحد كما هو العادة المستمرة في هذا الكتاب من عزو كل المسائل والغالب فيه حذف التوجيهات والادلة اه معجمه

الكسوة ولم تلبس \* ثم الاجرة لو مجله طال به بها وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجله لا مال تمض المدة ولو منجمة تجب اذا مضى النجم الواحد وان مسكو تا عنهما في قول الامام ولا يطالبه قبل استيفاء المنافع وفي قوله الآخر وهو قولهما يطالبه باجر كل يوم وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤاجر الاجرة حط عن الاجرة قدر المستوفى من المنفعة وردا الباقى الى المستأجر (نوع آخر) من لعله أثر في العين يحبس العين للاجرة الا اذا كانت مؤجله والنساج ومن حلق شعر العبد وكسر الحطاب وكل من صار العين لعله شيئا آخر بحيث لو فعله الغاصب زال ملك المالك والقصاص بالنساستنج يحبس العين وان قبض الثوب لاغير اختلافوا وهذا كله اذا عمل في دكانه ولو في بيت المستأجر لا يملك الحبس وان تلف في يده قبل حبسه بلا عمله ان لعله أثر في العين سقط الاجر والا لا \* الخياط لا يملك مطالبة شيء من الاجر بخياطة بعض الثوب بخلاف باقى الدار لان بعض العمل هنا ليس بمنفعة به وأجرة الرد على الاجير المستترك

كالقصار لان منفعة القبض له وهي الاجرة فيجب مائة نقص القبض عليه بخلاف ما لو استأجر عبدا أو دابة وفرغ من العمل فان مؤنة الرد على المالك لان العين والمنفعة للآل وبهما ألقى البهمن وألقى صاحب المحيط أن مؤنة

ويتبع

الرد على المالك لا على الخياط والقصار وكذا مؤنة رد الدقيق على المالك لا على الطعان في عرفنا سلم رب الدار المفتاح الى المستأجر وقال دونك المنزل فلما مضت مدة الاجارة قال المستأجر لم أقدر على الفتح ولم أسكن وقال المالك (١٣) ففتح ان كان يمكن الفتح بهذا المفتاح

فقال قول للمالك والا فلا مستأجر وان سلم اليه المفتاح ولم يقدر على فتحه ووض المفتاح ثم وجده بعد أيام ان كان يمكن الفتح به لزم الاجر لتمام التسليم والتفريط منه والا لعدم صحة التسليم استأجر دواب الى سمرقند من خوارزم يكتفي لوجوب الاجرة تسليم الدواب ولا يؤمر رب الدابة بارسال الغلام معها وذلك محمد أنه يؤمر بارسال الغلام معها وذلك كشيخ الاسلام أنه يخير ولا يجبر استأجر رجلا ليعمل له غلة من مطبورة عيناها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر المسمى على ذهابه وحمله ورجوعه ولزم أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطبورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب أجر المثل \* قال للخياط استأجرتك لتخطه فخاطه غلامه استحق الاجرة وان قال سيد نفسك لا يستحق \* وان ترضع فأرضعت جاريته استحق الاجر وان شرط ارضاع نفسها قيل وقيل والاوجه الاستحقاق \* استأجره ليعمل هذه الخشبة من أموى الى خوارزم بالعجلة فعملها منه اليه بالماء أجر المثل \* استأجره ليعفر عشرة في عشرة فحفر خمسة في خمسة ربع الاجر لان الاولى مائة

ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقيمه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضا المولى من الدين المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبى أحق بالالف أيضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا أدى الابن المكاتبه والدين الذى على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبى كذا في المحيط \* ولو كاتبه في مرضه على مكاتبته مثله ثم أقر باستيفائها فان كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد يعق ويؤخذ بالكتابة كالأول اعتقه وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم يكن له مال سواه فله السعاية في الثلثين في المكاتبه للورثة الا ان تكون قيمته أقل من ثلثه فيسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو أقر أنه كان كاتبه في صحته واستوفى وان كاتبه في صحته ثم أقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط \* مكاتب له على مولاه دين في حال الصحة فأقر في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين الصحة ثم مات ولم يدع ماله لم يصدق على ذلك رجل كاتب عبد له على ألف درهم في صحته ثم ان المكاتب أقر في مرضه للاجنبى بالف درهم ثم مات المكاتب ولم يترك الا الف فالاجنبى أحق بالالف من المولى وان كان دين المولى دين الصحة ودين الاجنبى دين المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان أولى بالقضاء من دين المرض كذا في المحيط \* ولو أن مكاتباً أقر عند موته أنه كاتب عبده فلان واستوفى مكاتبته لم يجز قوله وكذلك لو كاتب في مرضه بأقل من قيمته لم يجز كذا في المبسوط \* رجل كاتب عبده على ألف درهم فأقرضه المولى ألف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك ألف درهم وله أولاد أحرار من امرأته فان القاضي يقضى بالالف للمولى من المكاتبه وليس للمولى أن يجعله من الدين وان كان له أولاد من امرأته هي معتقة غيره فلا بجر ولا لاولاد الى ماله ولو ترك أكثر من ألف درهم أخذ المولى الفضل حتى يستوفى الف الذى أقرضه فان بقي شيء من دين المولى يصرف الى الورثة كذا في المحيط والله أعلم

### الباب السادس فيمن يكاتب عن العبد

حر قال للمولى العبد كاتب عبده فلا ناعى ألف درهم على أنى ان أدت اليك ألفا فهو حر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل الرجل ثم أدى ألفا فانه يعق لوجود الشرط من غير قبول العبد واجازته واذا باع العبد فقبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا قبله فأدى عنه الرجل الذى كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد بده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقل على أنى ان أدت اليك ألفا فهو حر فأدى لا يعق قياسا وفي الاستحسان يعق ولو أدى الحر البذل عنه لا يرجع على العبد لانه متبرع كذا في التبيين \* وهل له أن يسترد ما أدى الى المولى ان آذاه بحكم الضمان يسترد وصورته أن يقول كاتب عبده على ألف على أنى ضمن فيرجع عليه لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان آذاه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلأدى البعض له أن يرجع سواء أدى بضمن أو غير ضمان ولكن لو أدى البعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثمة حصل مقصود آخر وهو براءة ذمة العبد عن بعض البذل هذا اذا أراد أن يرجع على المولى قبل اجازة العبد فلأراد الرجوع به بعد اجازة العبد فلأدى بحكم الضمان يرجع وان أدى بغير الضمان لا يرجع سواء أدى الكل أو البعض كذا في العيني شرح الهداية \* وان كاتب الحر على عبد رجل على أن يضمن عنه المكاتب لم يجز لانه لم يجب البذل بقبول الحر على العبد ولا يمكن ايجاب بذل الكتابة على الحر ابتداء بقبوله وكذلك ان كان ذلك العبد ابنا لهذا الحر وهو صغير أو كبير لانه لا ولاية للاب على الابن في الزام المال عليه فهو كالاجنبى في ذلك وكذلك عموه وابنه لغير رجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يجز الا أنه ان أدى الاب عنه في الوجهين يعق استحسانا كذا في المبسوط \* ولو كاتب العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر صح العقد عنهما استحسانا

ذراع والمحفور خمسة وعشرون ذراعا \* رب الدار امتنع عن تضييع بيت الخلاء لا يجبر ولكن للساكن أن يفسخ لخلل في الانتفاع وكذا لا يجبر على اصلاح الميزاب وتطين السطح \* استأجر دارا فيها بئر ماء له أن يستقي منها لان الاستقاء قبلها فكذا به اذا وان اخمل ماء البئر ليس

على أحدهما صلاحها وعن محمد لو استأجر ذابا ليركبهم أمة واحدة أو أمة من المدة وأمسكها في منزله ولم يحمي مالكها يأخذها حتى نفقت الدابة  
عنده لاضمان على المستأجر لانه (١٤) لا يجب على المستأجر الردوم مع ذلك لو ساقها الرد إلى مالكها فاضاع لا يضمن وان استأجرها ليركبها في

المصر فذهب المالك إلى مصر  
آخر فخرجه المستأجر إليه  
وهلكت في الطريق ضمن  
لصيرورته غاصبا بالخراج  
(الثاني في صفقتها وفيه  
خمس أنواع الأول في  
لفظ به الانقضاء)

ويعقد بقوله أعزتك هذه  
الدار شهرا بكذا أو كل شهر  
بكذا ولا تنعقد الاعارة  
بالاجارة حتى لو قال أجرتك  
منافعها سنة بلا عوض  
يكون اجارة فاسدة لاعارة  
وكذا لو قال وهبتك منافعها  
بلا عوض لا يكون عارية ولو  
قال وهبتك منافعها شهرا  
بكذا يكون اجارة صحيحة  
ولو قال اشتريت خدمة عبدك  
شهرا بكذا فاجارة فاسدة  
وعن محمد أعطيتك خدمة  
عبدك شهرا بكذا فاجارة  
\* بعث منك منافع هذه الدار  
شهرا بكذا ذكر في العيون  
أن الاجارة فاسدة لعدم  
المنافع والمعدوم ليس بمحل  
وذكر شيخ الاسلام فيه خلافا  
بين المشايخ وقال الحارثي  
قال بعث منافعك من شهر  
بكذا فاجارة فاسدة وعن  
الكرخي كذلك ثم رجع

وقال ينعقد \* ذهب إلى  
الصكالك ليكتب له صك  
الاجارة الطويلة مع رجل  
وذكر الاجارة والحدود وما  
الاجارة وأمر الصكالك  
بالكتابة وأيام الفسخ فكتب

وأهم ما أدى عتقا ويجبر المولى على قبوله وأهم ما أدى لم يرجع على صاحبه بشئ وان وهب المولى بدل الكتابة  
لحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتق لانه لا شيء عليه فلم يصح الهبة فان قبل العبد - د الغائب العقد فهو لغو  
والكتابة لازمة للشاهد كالمقبل وليس للمولى أن يأخذ الغائب بشئ من البدل لانه لم يلتزم شيئا بل هو متع  
في العقد كولد المكاتب فان حر المولى العبد الغائب عتق وسقط عنه حصته من المكاتبه فاذا بطلت حصته  
من المكاتبه لم يعتق الحاضر حتى يؤدي حصته وان حر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من المكاتبه وبو أدى  
الغائب حصته حالا ولا رد في الرق كذا في الكافي \* فان مات الغائب لم يرفع عن الحاضر بشئ منه وان مات  
الحاضر فليس للمولى أن يطالب الغائب بشئ من البدل ولكن ان قال الغائب أنا أؤدي جميع المكاتبه  
وجاء بها وقال المولى لا قبلها ففي القياس للمولى أن لا يقبل وفي الاستحسان ليس للمولى أن لا يقبل - ل منه  
ويعتقان جميعا بآداء هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه واذا كانا حين فأراد المولى بيع الغائب لم  
يكن له ذلك في الاستحسان هكذا في المبسوط \* وان كاتب الامه عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صح وأى  
أدى لم يرجع وهذا استحسان وأهم ما أدى يجبر المولى على القبول وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو  
أعتق الام بقي عليهم من بدل الكتابة بحصتهم يؤدون في الحال ويطلب المولى الام بالبدل دونهم ولو أعتقهم  
سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نحو مها ولو كتبت شيئا ليس للمولى أن يأخذ ولاله أن يبيعهم ولو أبرأهم  
عن الدين أو وهبهم لا يصح وإلها يصح فعتق ويعتقون معها كذا في التبيين \* رجل كاتب عبده على نفسه  
وولده الصغار هجران فاعجز قبل ادراك الولد أو بعده فرد في الرق كان ذلك رد المولود أيضا فان أدرك ولده  
فقالوا نحن نسعي في المكاتبه لم يلفظ اليهم وكذلك لو كانوا بالغين حين عجز الاب وان مات الاب ولم يدع شيئا  
سعى في المكاتبه على التجوم فان كانوا صغارا لا يقدر على السعاية ردوا في الرق وان كانوا بقدر على عليها  
فسعى بعضهم في المكاتبه فأداهم لم يرجع على اخوته بشئ فان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم ولم يكن لهذا  
أن يأخذ من تركه الاب ما أدى وكان للمولى أن يأخذ كل واحد من الاولاد بجميع المال لا باعتبار أنه دين  
في ذمته ولكن باعتبار أنه قائم مقام أبيه وفيما هو من حقوق الاب كان قبوله صحيحا في حق الاولاد فأخذ  
كل واحد منهم بجميع المال كأنه ليس معه غيره ولهذه الومات بعضهم لا يرفع عن بقيتهم شئ من المكاتبه  
كالمولود كان معدوما في الابتداء فان أعتق المولى بعضهم رفع عنهم حصه قيمة العتق وان كانت قيمه جارية  
فاستولدها السيد أخذت عقرها وهي مكاتبه على حالها ليس لها أن تعجز نفسها الميراثا ليرى أنهم  
لو أدوا عتقت هي أيضا وان كان الاولاد كبارا حين كاتب على نفسه وعليهم غير امرهم وأدى بدل الكتابة  
عتقا ولم يرجع بشئ منها عليهم كذا في المبسوط \* ولو كاتب عن عبد لرجل رضيع وقبل عنه أجنبي آخر  
ورضى المولى لم يعجز فان أدى اليه المكاتبه عتق استحسانا كذا في محيط السرخسي \* رجلان لكل واحد  
منهما عبد فكاتباهما معا على ألف درهم كتابة واحدة أن أدبا عتقا وان عجزا رد في الرق قال يكون كل واحد  
منهما مكاتباً بحصته لصاحبه حتى إذا أدى حصته من البدل إلى مولاه يعتق كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب السابع في كتابة العبد المشترك

عبد بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بألف درهم ويقبض بدل الكتابة فكاتب نفسه  
في حظه فقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الكتابة تجزأ عنه وليس لشريكه الفسخ فان أدى ألفا  
عتق حظه ولا يضمن لشريكه لانه رضاه ولكن يسعى العبد في نصيب الساكت وان أدى بعض الألف أو كله  
سلم له وليس للساكت أن يأخذ منه نصفه لان اذنه له بقبض البدل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء  
تبرع منه بنصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم قبض المكاتب فسلم كله الا اذا نهاه قبل الاداء فيصح

عقدهما وأشهدوا لم يجز العقد لانه يتعدى بالطويلة لا الطويلة لان فيه  
الاجرة فيها غير معلومة لانها تكون في سنة دنقا أو أقل أو أكثر وكذا بقوله عن كروكي وقول الآخر كرم \* واستخرج الاجارة الطويلة الامام

محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض لا البعض وهي على وجهين \* الاول أن يواجر الكرم أو الأرض وفيه أزرع فيبيع الاشجار أو الزروع  
باصولها ممن أراد الاجارة بثمن معلوم ويسلم ثم يواجر الأرض منه مائة مثلاً (١٥) سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من كل

سنة أو نصفها بمال معلوم  
على أن يكون أجر كل سنة  
من السنين سوى الايام  
المستثناة كذا وبقيّة مال  
الاجارة يجعل بمقابلته  
السنة الاخيرة ولكل منهما  
ولاية الفسخ في مدة الخيار  
\* والثاني أن يدفع الاشجار  
والزروع القائمة على الأرض  
معاملة الى الذي يريد  
الاجارة على أن يكون  
الخارج على مائة سهم منهم  
للدافع والباقي للعامل ثم  
يوكل العامل في صرف  
قسطه الى ما يريد ثم يواجر  
منه الأرض مائة مثلاً  
على الوجه الذي ذكرنا من  
غير أن يكون أحد العقدين  
شرطاً في الآخر وبعض أئمة  
بخارا أنكروا الاول وقالوا  
يباع الاشجار والزروع  
يباع للجنة لا يبيع رغبة حتى  
ليملك المستأجر قطع الاشجار  
وعند فسخ الاجارة يفسخ  
المبيع بلافسخ والتلجنة  
لاتزيل ملك البائع وان  
قبض المبيع ولما بقي على  
ملكه لم تصح اجارة الأرض  
وبعض جوزوه وقالوا انه يبيع  
رغبة لانهما قصدا به صحة  
الاجارة ولا طريق اليه الا به  
ولا ينافي عدم جواز القطع  
مع كونه ملكاً كالرهون  
لا يملك الراهن قطع الاشجار  
وان ملكه لتعلق حق الغير  
وقيل ان باع الزرع والشجر

نفيه لانه تبرع لم يتم ولو أذن وهو مريض وأدى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب  
قبل الكتابة وأذن له في الكتابة والقبض منه فقدم من الثلث وعندهما لا يتجزأ فيكون الاذن بكتابة نصيبه  
اذن بكتابة الكل فاذا كسبه يكون مكاتباً له ما ويكون بدل الكتابة بينهما واذا قبض المكاتب شيئاً يكون بينهما  
قبل العجز وبعده ولو كان بلاذن صاحبه لمحق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى أدى بدل الكتابة عتق  
حظه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ساكت أن يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من بدل الكتابة لانه  
كسب عبد مشترك ثم يتظران كاتب كاه بالالف لا يرجع على المكاتب بشيء مما أخذ منه شريكه وان كاتب  
نصيبه بالف يرجع على العبد بما أخذ منه شريكه وعندهما اذا أدى بدل الكتابة يعتق كله ويغرم المكاتب  
لغيره نصف قيمته ان كان موسراً ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسراً كما لو أعتقه أحدهما بغير  
عوض ولا ساكت أن يأخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب ولو كاتب أحدهما كله أو حظه  
بالف ثم كاتب الآخر كله أو حظه بمائة دينار صار مكاتباً له ما عندده فلان الكتابة تتجزأ فنفذت كتابة كل  
في نصيبه وأما عندهما فلا ن الاول اذا كاتب نصيبه صار مكاتباً ولا يخرج حق الفسخ فاذا كاتبه كان  
فسخاً منه في نصفه وأيم ما قبض شيئاً من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق عتق نصيب كل واحد  
منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان أدى اليهما معا فالاولاهما عندهم وان قدم أحدهما  
صار مكاتباً ما حرره أحدهما فيعتق نصفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويبقى نصيب صاحبه مكاتباً ولا  
ضمن ولا سعاية الا أن يعجز المكاتب فيضن القابض نصيب صاحبه ان كان موسراً ويسعى المكاتب في  
نصف قيمته ان كان معسراً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من قيمة  
نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي العسار يسعى في ذلك كذا في الكافي \* واذا كاتب الرجلان عبداهما  
مكاتباً واحدة فأدى الى أحدهما حصته لم يعتق نصيبه منه مالم يؤد جميع المكاتب اليهما وان أعتقه أحدهما  
جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من المكاتب أو أبرأه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض أو كان  
قبض نصيبه باذن شريكه ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق أحدهما اياه ان شاء يعجز ويكون الشريك بالخيار  
بين التضمن والسعاية في نصف القيمة والعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبين العتق والسعاية ان  
كان المعتق معسراً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسراً ويسعى  
العبد في نصف قيمته ان كان معسراً كما هو مذهبه في العبد المشترك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل  
من نصف القيمة ونصف ما بقي من الكتابة وكذلك يسعى العبد في الاقل عند عسرة المعتق وان اختار المضي  
على المكاتب ثم مات عن مال كثير أخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتب من ماله كما كان يطالب به في حياته  
ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبيدين بينهما مكاتباً واحدة ان أديا عتقا وان عجزا دافاه  
يكون كل واحد منهما مكاتباً بينهما على حدة بحصته وذلك بان يقسم المسمى على قيمته ما ويكون كل  
واحد منهما مكاتباً بحصته واذا أدى أحدهما حصته اليهما عتق بخلاف ماله كالرجل واحد كذا في  
المبسوط \* مكاتب بين رجلين كوتب على ألف فقبض أحدهما ستمائة وأبرأ الآخر عن أربعمائة قال محمد  
رحمه الله تعالى يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمبرئ على ستة هكذا في فتاوى قاضيان  
\* واذا كان العبد بين رجلين مرض أحدهما أو كاتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث ابطاله وكذا اذا  
أذن له في القبض وقبض بعض بدل الكتابة ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئاً كذا في المحيط  
\* واذا كانت جارية بين رجلين كاتبها فوطئها أحدهما فوطئها الآخر فوطئها بولدها فادعاه  
ثم عجزت فهي أم ولد للاول ويضمن نصف قيمتها ونصف عقربها بوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال  
عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه وأيم ما دفع العقر الى المكاتب جاز واذا عجزت ترد الى المولى وهذا كله قول

بشئ المشل فبيع رغبة والا لا وهذا لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بشئ قليل وفي المتن كذا في دار اسنة بالف فلم امضت قال  
رهبان فزعتها اليوم والاعلي ألف كل يوم والمستأجر مقرآن الدار له فلم يفرغ يلزمه قال هشام قلت لمجد لا تجعل له أجر مثلها الى أن يتمكن

من التفرغ وبعد التمكن عليه ما قاله المؤجر قال هذا أحسن هذا اذا كان مقر بالدار أو مالو كان غاصبا وجا حدها فقال المالك ان فرغتها اليوم والاركة تها عليك كل يوم بمائة (١٦) والغاصب على انكاره فيهن بعد مدة وقضى له به ثم أخذ الدار أو لا تجب الاجرة المذكور

\* قال المؤجر هذا بعشرين وقال المستأجر بعشرة فافترقا على ذلك فهو بعشرين الا أن يرضى المالك بعشرة \* استأجر لحفظ كرمه كل شهر بكذا ثم باع الكرم أو مات المستأجر فقال المشتري أو الوصي اعمل عملك على أن أعطيك الاجرة تعتقد الاجارة بالاجر الاول ان علم بالاجر الاول وان لم يعلم فباجر المثل \* دفع داره على أن يسكنه او يرمته او لا أجر فهي عارية لان نفقة المستعار على المستعير والمرة من باب النفقة وفي كتاب العارية بخلافه \* وعن محمد اذا قال لغيره أعطيك هذا العبد لخدمتك بكذا سنة فاجارة \* وعن الثاني دفع الى آخر ثوبا لبيعه على أن مازاد على كذا فهو له فهو اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده يضمن ويكون هذا الرجل بمنزلة الاجير المشترك \* قال للخياط خط هذا أو للعمال اجل هذا الى منزلي فخط أو جعل ان معروفا بهذا العمل يلزم الاجر والا فلا \* دفع الى قصار ثوبا ولم يذكر الاجر الفتوى على قول محمد انه ان اتخذ الدار كان لذلك وانتصب للعمل يلزم الاجر والا لا وفي الكافي القول منكر الاجارة لانها لا تنقوم الا بالعقد بخلاف ما لو دفع

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هي أم ولد لاول ولا يجوز وطء الاخر لانه لما دعي الاول ولد صار كلها أم ولده لان أمومية الولد يجب تسكيما بالاجماع ما أمكن وقد أمكن بفسخ الكتابة لانها قابلة للفسخ فتفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراءه ما أمكن واذا صار كلها أم ولده فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير أنه لا يجب عليه الحد للشبهة ويلزمه جميع العقر واذا بقيت الكتابة وصار كلها مكاتبة لا قيل يجب عليه انصف بدل الكتابة وقيل يجب كل البدل كذا في الهداية \* وعليه الجمهور وهكذا في الكافي \* ويضمن الاول لشريكه في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى نصف قيمتها مكاتبة موسرا كان أو معسرا وفي قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من نصف قيمتها من نصف ما بقي من بدل الكتابة واذا كان الثاني لم يطأها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي أم ولد لاول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد لاول وهذا قولهم جميعا كذا في الهداية \* مكاتبة بين رجلين ولدت ابنة ثم وطئ أحدهما الابنة فعلفت منه قال يثبت نسبها منه والابنة على حالها ليس لها أن تخرج نفسها من الكتابة لتسكون أم ولدها للمستولد وعلى المستولدة عقرها ولكن عقرها للام بمنزلة كسبها وانما تابعة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبة صارت الابنة أم ولدها لواطى لان المانع من ظهور أمية الولد في نصيب شريكه منها قدر ارتفاع عجز الام وانما تصير أم ولده من حين علفت منه فلهذا يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علفت منه وان لم تعجزنا عتق الشريك الاخر الابنة بعد علقها من الاول عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب الابنة باق على ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه ولا سعاية عليه او ولدها حر ولا سعاية عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا والمكاتبة باقية على حالها تعتق بالاداء وتخرج فتسكون أمة بينهما \* مكاتبة بين رجلين ولدت فاعتق أحدهما الولد عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الام أو تعتق فان عتقت عتق معها فان عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصودا وهو مشترك بينهما ما عتقه أحدهما فيكون حكمه حكم العبد المشترك يعتقه أحد الشريكين واذا اختارا التضمن يضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام \* مكاتبة بين رجلين ولدت ابنة فوطئ الابنة فعلفت فولدت منها ثم ماتت الابنة حرة لانها كانت أم ولدها فاعتق عتقها ما كالأعتاقها بقيت الام على مكاتبته ما ولو كانت الام هي التي ولدت منها ما تم ما عتقت هي بجهة الاستيلاء وعتق ولدها أيضا وان عجزت ثم ولدت منها ما بعد ذلك فالولد الاول رقيق كذا في المبسوط \* مكاتب بين رجلين أعتقه أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لانه ان عليه في ذلك لشريكه موسرا كان أو معسرا لان نصيب الآخر مكاتب على حاله ليكون العتق متجزئا عنده فان أدى عتق والولد بينهما ما وان عجز صار كعبد بين اثنين أعتقه أحدهما أو على قوله ما عتق والولد له فان لم يعتقه أحدهما ما ولكن دبره صار نصيبه مدبر او يكون على حاله لان التدبير لا ينافي في الكتابة فان أدى السك عتق والولد يثبت منه ما وان عجز صار كعبد بين اثنين دبره أحدهما أو نصيبه مدبر او لشريكه خمس خيارات ان كان موسرا وان كان معسرا فأربع خيارات وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم يدبره ولكن كانت جارية فجاءت بولد فادعاهما أحدهما يثبت نسب الولد عنه وصار نصيبه أم ولده ثم المكاتبة بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها ولا تصير كلها أم ولدها فان مضت على المكاتبه أخذت منه عقرها واستعانت به على أداء بدل الكتابة وان عجزت نفسها وردت في الرق فانها تصير أم ولدها لست ولدها ويضمن الشريك نصف قيمتها الشريك مكاتبة ونصف عقرها ولا يغرم من قيمة الولد شيئا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* رجل كاتب جارية ثم مات عن ابنين فاستولدها أحدهما فهي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت أم ولدها ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وان شاءت مضت على كتابتها وأخذت عقرها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبة واحدة ثم ارتد أحدهما عن الاسلام فآذنت المكاتبة اليهما ثم

الى آخر عينائهم اختلفا فقال الدافع فرض وقال الاخر هدية لان العين ممتومة بنفسه والاخذ يدعي الابرا عن قيمته \* وسئل قتل محمد عن قصار دفع اليه ثوب فقصره وقال قصرته بلاجر فضاع قال عندي اذا كان القصار قصير نفسه للقصار لم أصدق وأضمنه كالأصدق



رب الثوب اذا قال قصرتة مجانا \* وعن الثاني قال الخياط لم نسج أجر أو قال رب الثوب سميناه درهمه فقال قول رب الثوب وفي عكسه كذلك ويلزم أجر المثل في الثاني \* أجر أرضه الى وقت موته أو أبدا لم يجز \* اذا جاز رأس الشهر فقد (١٧) أجرتك هذه يجوز ذكركه الفقيه أبو الليث وأبو بكر الاسكافي وأن كان

معلقا وهذا حسن ثم اذا قال أجرتك هذا غدا وقال الصغار لا يجوز الاول ويجوز الثاني لانه تعلّق بخاطر \* أجر داره كل شهر يكذا ينقصد عند رأس كل شهر ولكل خيار الفسخ عند رأس كل شهر فلأبدا المستأجر عن أجرة الابد لا يضح الاعين شهر واحد \* أجر داره مضافة بان قال في شهر ربيع الاول أجرتكها من رجب فباعها في جادى الاول ذكر الامام الحلواني أن البيع لا ينفذ في رواية عن محمد رحمه الله تعالى لان حق المستأجر ان لم يثبت حق أن يثبت وبه يلوح كلام السرخسي قال الاصح أن الاجارة المضافة لازمة وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حال وبطل الاجارة وبه يفتي \* وعن محمد أجرها غدا ثم باعها أو وهبها اليوم جاز وبطلت الاجارة فان جاء غدا والمؤجر عاد الى ما سكه ان يسبب مسة تقل لا تعود الاجارة وان رد تعيب بقضاء أو رجع في الهبة عادت ان قبل بحج الغد وعنه أن البيع في المضافة ولو قبل الوقت لا يصح لانه أجرى للمستأجر فيها حقا \* وفي النوازل أجرتك دابتي هذه غدا برهم ثم أجرها اليوم من أجر برهمين اذا جاء غدا

قتل مرتدا قال لا تعتق وليس أدواها الى المرتد بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما أخذ كالوكان هو أخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها أيضا ثم يستسعونها في النصف الباقي فان عجزت ردت في الرق بمنزلة مكانة أدت نصف البدل الى المولىين ثم عجزت وان كانت في حالة الردة لم يجز قبضه لبطل الكتاب فلو لحق المرتد منها بدار الحرب فأدت جميع الكتابة الى الشريك الآخر لم تعتق وان أدت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد اعتقت اذا كان قد قضى بخلقه كالو ما ن قد دفعت الكتابة الى الشريك الحى والى ورثة الميت وان عجزت بعد ما ارتد أحدهما فرداها في الرق ثم قتل المرتد على رده فهي على مكانتها واذا ارتد الشريك كان معانم عجزت المكتابة فرداها في الرق فان أسلمها فهي أمة قنة بينهما وان قتلها على الرد فهي على مكانتها واذا كانت المكتابة بين رجلين فولدت ابنة ثم أن أحد المولىين وطئ الابنة فعقلت منه ووطئ الاخر الام فعقلت منه فقالا نحن نعجز فذلك لهما ما المراد أن الام أن تعجز بنفسها لانه تلقاها جهتها حرة وأما الولد ليس من هذا الخيار في شئ فاذا اختارت الام المضى على الكتابة أخذت كل واحدة منهما ما عقرها من الواطئ وعقر الابنة يكون للام بمنزلة الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما أم ولد للذى وطئها ونصف قيمتها ونصف عقرها للشريك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجل نصيبه من عبده بغير إذن شريكه فللشريك أن يرد ذلك ولا يرد له الا بقضاء القاضى الا أن يرضى العبد ومولاه الذى كاتبه أن ينقض الكتابة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا كذا في المبسوط \* والله أعلم

#### باب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت المولى وجنابة المولى أو غيره عليه

اذا عجز المكاتب عن بنجم نظرا لما كلف في حاله فان كان له دين يقبضه أو مال يقدم عليه لم يجز له بنجمه وانظر عليه اليومين والثلاثة نظرا للجائين والثلاثة هي المدة التي ضربت لابلاء الاعذار فلا يرد عليه فان لم يكن له وجه وطلب المولى بنجمه عجز وفسخ الكتابة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في المضمرات \* فان أدخل المكاتب بنجم فردة مولاه عند غير سلطان برضاه فهو جائز وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ كذا في السكافي \* وتنسخ الكتابة بالاقالة وكذا تنسخ بنفس العبد من غير رضا المولى بأن يقول فسخت الكتابة أو كسرتها سواء كانت فاسدة أو صحيحة والمولى لا يملك الفسخ من غير رضا العبد وهل تنسخ بالموت أم بعوت المولى فلا تنسخ بالاجماع لانه ان كان له كسب فيؤدى الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن في يده كسب فيكسب فيؤدى فيعتق وان عجز عن الكسب رد الى الرق كالو كان المولى حيا واذا مات المولى فادى المكاتب مكانته أو بقبضة منها الى ورثته وعق فالولد كورم عصبه المولى وان عجز بعد موت المولى ورد الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة أخرى فأدى اليهم وعق فالولد الورثة على قدر مواريتهم أم بعوت المكاتب فينظر ان مات عن وقاه لا تنسخ عندنا وان مات لاعتق وقاه لا تنسخ بالاجماع ولا تنسخ برده المولى بان كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانها لا تبطل بعوت المولى حقيقة فعمومه حكما أولى أن لا تنسخ كذا في البدائع \* واذا مات لاعتق وقاه ولا عن ولد فاختلّفوا في بقاء الكتابة قال الاسكافي تنسخ حتى لو توطع انسان بأداء بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال أبو الليث رحمه الله تعالى لا تنسخ ما لم يقض بجزه حتى لو توطع به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ جاز ويحكم بعقه في آخر حياته كذا في التبيين \* وان مات وله ولد من حرة وترك دينافيه وقاه بمكانته في الولد فقضى بها على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم مولى الام وموالى الاب في ولائه فقضى به لموالى الام فهو قضاء بالجز كذا في الهداية \* واذا مات المكاتب عن وقاه وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك ولدا حرا او ولدا

( ٣ - فتاوى خامس ) فالمستأجر الاول نقض الاجارة في قول نصير وقال أبو الليث ليس له النقض وهو رواية عن علمائنا وعليه الفتوى \* الاجرا اذا أجر المستأجر من آخر لا يعتق حتى لا يخرج حتى لو تفاخما مع الاول لا يلزمه أن يسلم الى الثاني خلاف البيع

(تفرع على الاجارة الطويلة) وكما تجوز الطويلة في الدار تجوز في العبد والذابة وان استأجر الكرم طويلا ان اشترى الانجار كما هو المعتاد فوارزعه على المشتري وان دفع (١٨) معاملة فالعصب على الاجر والنقل على المستأجر \* دفع أرضه من اربعة على أن البذر من

المزارع وصار المزارع مستأجرا للأرض فاجر الأرض اجارة طويلا بلارض المزارع لا يجوز ان رضى به المزارع صحت وانفسخت المزارعة بخلاف اجارة المستأجر اذا رضى به الاول حيث ينفذ عليه وهنا يفسخ الحاجة الناس اليه \* أجره طويلا ثم باعه وجاء وقت الخيار فغاد البيع على الراييتين في الاجارة المضافة لان الطويلة مضافة في كل سنة وقد ذكرنا المختار على أن الشيخ الامام ظهير الدين اختار عدم الجواز هناك فعلا للتلبس والاحتمال \* أجره طويلا ثم انجر من غيره فغاد الثانية في مدة الخيار على الراييتين في الاجارة الطويلة اذا باعها في مدة الخيار قال السرخسي انه على الراييتين في المضافة قال الصدر الظاهر النفاذ اجماعا لان له ولاية الفسخ في مدة الخيار والبيع دليل الفسخ بخلاف المضافة لعدم ولاية الفسخ ثمه واختلاف في الطويلة أنها عقد أم عقد وثمرة فيما اذا اجر أو استأجر طويلا لا يتم لاختناؤه في الفساد في المدة التي قسطها من الاجر القليل وهل يفسد في المدة التي أجرها كثير فن جعلها عقدا واحدا قال بفساد الكل ومن جعلها عقدا

واحد في المكاتبه من أمته بدئ من تركه بدين الاجانب ثم بدى المولى ان كان ثمة المكاتبه فان أدت حكم بجزئته والباقي ميراث بين أولاده وبطلت وصاياه لانه تبرع فان مات المكاتب وترك ألقاؤه عليه للمولى ألف درهم دين وبطلت الكتابة بدئ بدل الكتابة استحصانا وفي القياس يبدأ بالدين وان لم يترك مالا لا دين ساغلى انسان فاستسعى الولد المولد له في الكتابة ولادين على المكاتب سواها فمجب زعمه وقد أس من الدين أن يخرج فله رد في الرق كذا في المبسوط \* وان مات المكاتب وعليه دين وجناية وبطلت الكتابة ومهر امرأة تزوجها بغير إذن المولى بدئ بالدين ثم بالجناية ثم ببطلت الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذلك ان لم يترك مالا لكن ترك أولادا ولدوا في كتابته سعى الاولاد فيه اعلى نحو ما وصفت الان ترك ولدي كترك مال يؤدي به كذا في خزنة المفتين \* مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء ورثه ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولومات المكاتب وترك مالا ولدا كوتب معه أو ولد في كتابته ووصيا فالوصي يؤدي بدل الكتابة من ماله ويعتق في آخر زمن اجزاء حياته وورثه أولاده ومالك الوصي يبيع العرق وض ولا يملك يبيع العقار والدرهم والدنانير ولا يرث الولد المولد من الولد الحرة ان مات الولد الحرة قبل أداء بدل الكتابة كذا في الكافي \* وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولاه وعجز طاب لسيده ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى يطيب للمولى عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يطيب والصحيح أنه يطيب بالاجماع كذا في التبيين \* عبد جنى فكتبه مولاه وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فانه يدفع أو يندى وكذلك مكاتب جنى فلم يقض به حتى عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الجامع الصغير \* وان صالح المكاتب عن دم عمدا فز به ولم يؤبدل الصلح حتى عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد العتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يؤخذ في الحال وان أقتر مكاتب بأنه اقتض بالاصبع حرة أو أمة أو صبية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا اقرار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتبها فاذ اعجز لم يؤخذ به \* ارتد مسلم وله عبد وكتبها ابنه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة \* مكاتب ارتد ولحق بدار الحرب بوقف أمره فان مات أدى بدل الكتابة من ماله وقسم ما بين ورثته فان عاد مسلما سلم ماله اليه كذا في الكافي \* واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ قيل للمكاتب ادفعه أو افده بالدية واذا قتل عبده رجلا عدا فله أن يصالح عنه على مال يؤديه لنسلم له نفسه كمال لحر ذلك في ملكه ثم يؤخذ به وان عجز وان جنت أمته جناية خطأ فباعها أو وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجناية فهذا منه اختيار وعليه الارش وان قتل عبده عدا فالعبد في قتل مولاه عمدا كاجنبي آخر في وجوب القصاص عليه كالحرة اذا قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عدا فهو على ثلاثة أوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباهه من يستوفيه وكذلك لو اجتمع عالم يكن لهما استثناء القصاص وان قتل ولا وارث له سوى المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القصص مولاه كذا في المبسوط \* وان جنى المكاتب على مولاه أو رقيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذا اجنابة المولى على المكاتب أو رقيقه كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهو دين في عنقه يباع فيه وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على خياره وان عجز فالخيار الى المولى وان كان العبد وامرأته مكاتبين كتابة واحدة فولدت ولدا فقتله المولى وقيمتها أكثر من الكتابة فقيمتها على مولاه في ثلاث سنين وان كانت الكتابة قد حلت فاصصم بها ثم على المولى أداء فضل القيمة الى الامم ورجعت الام على الاب بعبادته من ذلك وان كانت المكاتبه لم تحمل أدى المولى القيمة الى الامم وان كان الابن مكاتبها معه اقتتله المولى ثم حلت القيمة اقتص منها بقدر الكتابة ان كانت المكاتبه حلت أولم تحمل ويؤدي الى ورثة المولى فضل القيمة والاب والام حصصهما من المكاتبه ثم يسم ذلك كله بين ورثة الابن

على قصر الفساد على القليل وماعده على الجواز قال الصدر والاولى جعلها عقدا لانه لو واحد الزادت مدة الخيار على الثلاث في العقد الواحد وانه مفسد على قول الامام ويلزم أيضا دخول مدة الخيار في العقد ويؤدي الى ثبوت الخيار في المدة كلها

فانه روى عن الثانی أنه لو استأجر شيا شهر اعلی أنه بالخيار ثلاثة في اخر الشهر له الخيار في كل الشهر وذکر الفضلی عن محمد فین یباع عبدا فی رمضان علی أنه بالخيار ثلاثة فی رأس شوال له الخيار من وقت العقد إلى رأس شوال فهذا (١٩) معنی قولنا انه یؤدی الى لزوم الخيار فی

جميع المدة فتجعل عقودا لکنها لو جعلت عقودا يلزم أن لا تملك الاجرة لان الاجرة لا تملك بالتجیل ولا بشرط فی المضافة قال المصدر رحمه الله تعالى تجعل عقودا الا فی هذا الحكم للحاجة وقال غیره تجعل عقودا فی كل الاحکام لان فی ملك الاجرة بالتجیل أو شرطه فی المضافة علی الروایتین فیفتی برواية ینک فی الحاجة حتی لو وهب المستأجر من المؤجر الاجرة المجمله فی الاجارة الطویل قبل فسخها لا یصح لانه ملك منه مملکة وذکر فی الصغری لو كتب فی الصک الاجارة الطویل آجر تک عشر سنین تکذا غیر ثلاثة أيام من آخر کل سنة يجوز ولا یدخل فی العقد ولو قال علی أنه بالخيار فی آخر کل سنة ثلاثة أيام لا يجوز عند الامام کیلا تصیر مدة الخيار زائدة علی ثلاثة أيام \* المستأجر طویل له آجرها من المالك مشاهرة انتقضت الاجارة الطویل فی الشهور الاول وشک الفضلی فیما بعده ولا تصح الاجارة وكل ما أخذ من الاجر یجب من رأس المال فان من آجر داره من رجل ثم من آخر ثم ان المستأجر آجرها وأعارها من المستأجر الاول تطل الاجارة الاولى لانها تنقصد ساعة فساعة

علی فرائض الله تعالى ویرث أبواهم معهم واذا جنی المكاتب جناية خطأ فانه یسعی فی الاقل من قیمته ومن أُرْسِ الجناية فان جنی جناية أخرى بعد ما حکم علیه بالاقل فی الجناية الاولى يلزمه بالجناية الثانية أيضا الاقل من قیمته ومن أُرْسِ الجناية وان كانت الجناية الثانية قبل أن یحکم علیه بموجب الجناية الاولى فلیس علیه الاقيمة واحدة عندنا کذا فی المبسوط \* اذا حفر المكاتب بئرا علی قارعة الطريق فوقع فیها انسان وجب علیه أن ینسج فی قیمته یوم حفر ثم اذا وقع فیها اخر لا يلزمه أكثر من قيمة واحدة سواء حکم الحاكم بالاقل أو لم یحکم به کذا فی البدائع \* ولو سقط حائطه ماثل قد أشهد به علی انسان فقتله فعليه أن ینسج فی قیمته وان وجد فی داره قسب ل أخذ بقیمته یوم وجد القتل فیها الا أن تكون قيمة المكاتب أكثر من الدية فینقص حینئذ عشرة دراهم من الدية وان جنی جناية ثم عجز فان کان قد قضی علیه بالسعاية فیهی دین علیه یباع به - وان لم یقض بها علیه خبر المولى بن الدفع والقدام وان جنی علیه فالواجب أُرْسِ المماليک وان قتل رجلا عمد افعليه القود وان قتل ابن المكاتب أو عبده فلا قود علی القاتل ولكن علی القاتل القيمة لما تعذر ارجاء القصاص وهو لا ینکب بمنزلة سائر کسایه وان عفا فغضوه ما بطل وان قتل المولى مکانه خطأ أو عمد أو قدر ترك وفاء فعليه قیمته یقضی بها کتایبه وكذلك لو قتل ابنه وان أقر المكاتب بجناية خطأ أو عمد فلا قصاص فیها وافراره جائز مادام مکاتب وان عجز ورد فی الرق بطلت عنه قضی علیه أو لم یقض وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذکر فی کتاب الجنایات أن أبایوسف ومحمد ارحمهما الله تعالى قالوا یؤخذ بما قضی علیه منها خاصة وما أداه قبل العجز لم یسترد عنهم جیعا کذا فی المبسوط \* ویؤخذ بالمکاتب بأبواب الحدود والخالصة وغیرها نحو الزنا والسرقة والشرب والسكر والقذف لان القن مأخوذ بها فالمکاتب أولى ولا یقطع فی سرقة من مولاة وكذلك لا یقطع فی سرقة من ابن مولاة ولا من امرأة مولاة ولا من کل ذی رحم محرّم من مولاة وكذلك لو سرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا یقطع ولو سرق منه أجنبی یقطع بخصومة کذا فی البدائع \* فان سرق المكاتب من أجنبی ثم رد فی الرق فاشتره ذلك الرجل لم یقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل علیه دین فانه یقطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دینه فقه قضی القاضی أن یباع له فی دینه وقد أبی المولى أن ینفیه فانه یقطع فی القیاس وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لمولاة لم یقطع کما لو سرق من مولاة وكذلك ان سرق من عبده کان بین مولاة وبن آخر وقد عتق المولى نصیبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولاة من مال المضاربة لا یقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولاة علیه مثل ذلك دین کذا فی المبسوط \* وان مات سید المكاتب قبل له اذ المال الی ورثة المولى علی نجومة فان حرروه عتق وسقط مال الكتابة وان أعتقه أحد الورثة لاینة - ذعفه کذا فی الکافی \* واذا مات المكاتب عن ولد خرج له رجل بودیة فقال هذه للمکاتب فانه تؤدی منها المکاتبه ثم اقرار الرجل بالودیة للمکاتب صحیح فی حقه فتؤدی منها المکاتبه ولكن لا یصدق علی جراهوا قال رأیت لو قال المولى بنفسه هذه وودیة عندی للمکاتب أو أقر بدين مثل الكتابة أو قال قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته أ کان یصدق فی جراهوا الولد الیه فکذلك غیره ویه ذاتین أنه ان تبرع انسان عنه بقضاء الدین بعد موته لا یحکم بحریته واذا ترک المكاتب أم ولد وليس معها ولد بیعت فی المکاتبه وان کان معها ولد سعت فیها الی الاجل الذی کان للمکاتب صغیرا کان ولدها وکثیرا وان کان ترک ما لا لم یؤخر الی أجله وصار حاله فی قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبویوسف ومحمد ارحمهما الله تعالى حال أم الولد بغیر الولد کما لهامع الولد فی جميع ذلك حتی تسمی فیها الی الاجل واذا ترک المكاتب ولدين ولدا له فی المکاتبه وعلیه دین ومکاتبه سعیا فی جميع ذلك وأیها أداه لم یرجع علی صاحبه وأیها أعتقه المولى عتق کما لو أعتقه فی حیاة أیه وعلی الآخر أن ینسج فی جميع المکاتبه التي بقیة علی الاب والغماء أن یأخذوا أهم ما شاءوا بجمع الدین ولا یرجع الذی یؤدی

علی حسب حدوث المنفعة فیجتمع فی وقت واحد تملیک وتکلیف وتسلیم وتسلم وانما لا یجتمعان فبالاقدام علی الثانية ترفض الاولى ولهذا قلنا لو استأجر من آخر أرضا ثم أعطاه له مزارعة ان البذر من قبل رب الارض لا یجوز لانه یصیر مستأجر الارض ویطل العقد الاول بالثانی

ولما انتقضت الاجارة في الشهر الاول للضرورة وقوع الثانية فانها وقعت على شهر واحد ويجدد انعقادها ككل اجارة شهر اخر فيلزم أن تبطل الاولى في كل شهر بالثانية قال السعدى (٣٠) الثانية تبطل الاولى وان لم تصح فقد روى عن الامام الثاني أن المشتري اذا باع المبيع

من البائع قبل القبض يبطل البيع الاول وان لم يجز الثاني فهو كذا \* وذكر الحلواني المستأجر اذا أجزأ المستأجر من المؤاجر قيل تنفسخ الاولى وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والقاسد لا يقدر على رفع الصحيح والعامة على أنه لا ينفسخ بالثاني الا أنها ان داما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية فاسخة للاولى لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسليم الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانيا أو استرد منه فذلك ينفعه عن تسليم المنفعة الحادثة الى المستأجر فاذا دام الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء فتفسخ الاولى ضرورة حتى لو أراد المستأجر الاول أن يسترده بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة فله ذلك لان العقد الاول انما انفسخ في قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى ان الاولى تبطل بالثانية وكان الامام ابو على النسفي يحكي عن أستاذه ان المستأجر لو أجزأه من المؤاجر لا يصح وان أجزأه من غيره ثم ان الغير أجزأه من

منهما على صاحبه كذا في المبسوط \* رجل كاتب عشرين له مكتبة واحدة ثم ان أحدهما عجز ورده المولى أو قدمه الى القاضي فرده القاضي ولا يعلم القاضي بمكتبة الآخر معه فانه لا يصح رده ولومات أحدهما عجزا فالكاتب لا تنفسخ فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الآخر واستسماه المولى في نجم أو في نجمين فعجز فأراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك ولو أن رجلين كاتباهما مكتبة واحدة فغلب أحدهما وقدم الشاهد العبد الى القاضي وقد عجزه لا يرده في الرق حتى يجمع المولى ان جيعا وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة كاتباهما كتابة واحدة ثم عجز أحدهما كان لمولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائبا كذا في المحيط \* ولو كان المولى واحدا مات عن ورثة كان لبعضهم أن يرده في الرق بقضاء القاضي ولكن لو رده بغير رضاه لم يصح ذلك منه كذا في المبسوط \* وان كان الكاتب هو الميت وترك ولدين ولدا في المكتبة لم يستطع المولى أن يردها من ماني الرق والاخر غائب كذا في المحيط \* واذا اشترى الكاتب عبدا من مولاه أو من غيره فوجده بغير عيب فله أن يرده على البائع فان عجز ثم وجد السيد بغير عيب او قد اشتراه الكاتب من غير السيد فليس له أن يرده بالعيب \* مكتاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم يستطع رده على عبده ولا يرده على بائعه من عبده وكذلك ان مات المكتاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا لم يرده كذا في المبسوط \* اذا مات المكتاتب عن وفاة فقد فقهه انسان لا يحد فادفه المكتاتب اذا تزوج بنت مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكتاتب بعد ذلك ان ترك وفاه لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداده ثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في فتاوى قاضيان \* واذا مات عبد المكتاتب فالكاتب أحق بالصلاة عليه الا أنه ان كان حاضر مولاه فينبغي له أن يقدمه للصلاة عليه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب التاسع في المتفرقات

المكتاتب لا يحبس في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية \* في التهمة سئل علي بن أحمد عن اشترى عبدا ثم قال للبائع قد كنت كاتبه بعشرين دينارا وأنكر البائع ذلك هل يكون العبد مكتاتباً من المشتري فقال لا كذا في التتارخانية \* عبد كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذي نصيبه باذن شريكه على خمر تجوز المكتابة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تجوز في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولا يضمن للمسلم ما أخذ النصراني من الخمر سواء كاتب باذنه أو بغير إذنه وان كاتباه جميعا على خمر مكتابة واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما فان أدى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذمي نصف الخمر ولو أن ذميين كاتباه عبدا على خمر ثم أسلم أحدهما فلهما جميعا عتق الخمر يوم أسلم فاذا قبض أحدهما حصته من القيمة كان المقبوض مشتركا بينهما والباقي مشترك بينهما كما لو قبض أحدهما الخمر قبل الاسلام كذا في المبسوط \* رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكتاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر فليس له أن يئتمه من ذلك واذا أراد أن يستخدمه يوما ويحلى عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدي أو يعجز كذا في خزائن المفتين \* رجل كاتب نصف أمته فاستدان ديناسعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما اتباع في ذلك وكذلك ان كانت لشريكين وكاتبها أحدهما باذن شريكه فاستدان ديناسعت عجزت فالدين في جميع رقبتهما اتباع فيه كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل كاتب عبد الغيرة بغير أمر صاحب العبد على ألف درهم ثم خط عنه خسمائة فبلغ المولى فأجاز قال فالكاتب بخمسمائة ولو كان وهب له الألف ثم أجاز المولى فله بطله والكتابة

بالب

المؤاجر يصح وقال الحلواني وروى عن محمد أن الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا تحلل الثالث وأولاه عامة

المشايع وهو الصحيح وعليه الفتوى وان أعاده المستأجر من المالك ذكر في الخزائن أنه لا تبطل الاجارة لان المستعير لا يسخق شيئا وانا

ذكر في ذلك الطويل ولكل واحد منهما ما لولادة الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه ونعنيته قال القاضي أبو علي وغيره ان العقد فاسد  
لخالفه الشرط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخل في (٣١) العقد فلكل واحد الفسخ بهذا الحكم

لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا  
رواية عن محمد رحمه الله انه  
لا يفسد العقد وبعضه  
ما ذكر في المحيط آخر ترك دارى  
هذه أو أراضى هذه على  
أنك نفس العقد متى أردت  
فلا جارة فاسدة ولو شرط في  
عقد هان لا يفسخ كل الا  
بحضرة صاحبه على قول  
الحاكم يفسد العقد لانه  
شرط لا يقتضيه العقد وعلى  
قول بعض المشايخ لا يفسد  
لانه شرط يقتضيه العقد  
\* وذكر القاضي المستأجر اذا  
آجر من الآخر ولم تكن  
الاجارة طويلة لم تصح الاجارة  
الثانية ويسقط الاجر عن  
الاول ان قبض الاجر الاول  
الدار منه بعد الاجارة الثانية  
وان لم يقبض لا فان قبض  
الاجر الاول الدار منه حتى  
سقطت الاجرة عن المستأجر  
قال أبو الوائلي لا تطل الاجارة  
الاولى والمستأجر استرجاع  
الدار من الآخر ولو ان المستأجر  
قبض الدار من الآخر ثم أعادها  
من الآخر ولم يؤجر قال  
الفقيه هذا لا يسقط الاجر  
عن المستأجر \* استأجر الكرم  
طويلة ثم دفعها معاملة  
الى الآخر ان طويلة بطريق  
بيع الاشجار جازت المعاملة  
وان بطريق المعاملة ثم  
دفعها الى المالك معاملة  
لا يجوز عقد الطويلة على  
الاشجار والقوائم التي على

بأن كذا في المحيط \* ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أشهر فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد بغير خياره  
وعقد الكتابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وله أن يجزها وإذا أجاز سعى الولد على نجوم أمه  
وإذا أدى عتق الأم في آخر جز من أجزاء حياتها وعتق ولدها وهذا استحسان كذا في الكافي \* وإذا كاتب  
عبدته على نفسه وأولاده الصغار على أنه بالخيار ثلاثة أشهر فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد بغير خياره  
من البذل وكذلك لو كاتب عبدته على أنه بالخيار فماتت أحداهما ثم أجازت الكتابة جاز ولا يسقط  
شيء من بدل الكتابة ولو كاتب أمته على أنه بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فهي على خيارها وان أجازت  
الكتابة نفذت ولكن لا يسقط شيء من البذل ولو كان الخيار للولي فاعتق الأم لا يعتق الولد معها بخلاف  
ما إذا كان الخيار له أو أعتقه المولى يعتق معها ولدها هكذا في المحيط \* مكاتبان كوتبامعا كتابة واحدة  
ولهما أمة فولدت فادعيهما معاً ما تاعن وفامعا أو مرتباً فاديت كتابتهما ما ورثهما وان كانت كتابتهما متفرقة  
وأديت مغاليرث واحد منهما \* مجهول النسب كاتب عبده فاشترى المكاتب أمة وكانها فاجر مجهول  
النسب بالرق على نفسه لكتابة مكاتبه فصدقه صح إقراره وصار هو مع مكاتبه ملكاً للمكاتبته وبقيت  
كتابتهما حتى تعلق عتق كل واحد بالاداء الى صاحبه فان أدت أمة أو حل النجمان معاً ووقعت المقاصة  
عتقا ولولا ذلك لاحتسبهما على الآخر وان تقدم أحدهما فله ولأخر ولا ولاية عليه وان عجزا معا عتقت  
وملكتم ما وان سبق عجز أحدهما عتق الآخر وملكه ما كذا في الكافي \* وان مات المولى عن مكاتبته وله  
ورثة ذكور وان ماتت المكاتب عن وفاء فانه تؤدى كتابته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فضل  
عنها فالد كور منهم دون الاناث ان لم يكن للكتاب وارث سوى ورثة المولى وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى  
أدى المكاتبته المهر أو وهبها له وأعتقه ثم مات فمات لذكوره من ورثة المولى كذا في المبسوط \* ولدت  
أمة مكاتبته وقد حبست في ملكه فادعى سيده نسب الولد وصدقه المكاتب ثبت النسب كما اذا ادعى ولد أمة  
الاجنبى وصدقه الاجنبى وعليه عقرها وقيمة ولده فيكون حرّاً بالقيمة ثابت النسب منه ولم تصر الامه أم  
ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت ولو لم يكن يومئذ نسبته منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو  
حق المكاتب ولا يجوز للولى أن يترجها وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحها وان ولدت لاقل  
من ستة أشهر مدهم لم يكن المكاتب ان صدقه ثبت النسب ولا يعتق الولد ولا يجب العقر وكذلك المكاتب اذا  
اشترى عبداً وادعى المولى نسبة وصدقه المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق \* ولدت مكاتبته المكاتب فادعاه سيده  
المكاتب وجعلها بعد كتابتها ان صدقه ثبت نسبه ويحمل على أنها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا  
يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بغيره بغيره يوم عجزها وصدقه المكاتب أو كذبه وان ولدت لاقل من ستة أشهر  
مدهم كوتبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه عتق بغيره مدهم ولدت وعقرها للمكاتب وان كذبه لا يثبت وان  
صدقه المكاتب الا اذا كبر الولد وصدق أو عجزت والمكاتب مصدق \* مكاتب كاتب أمته وأدى فعتق  
فولدت وله الاقل من ستة أشهر مدهم كتابتها فادعاه مولاة وصدقه ثبت نسبه وعتق بغيره يوم الولادة وان ولدت  
لاكثر من ستة أشهر مدهم كتابتها فادعاه مولاة لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت حينئذ يصير الولد حراً  
بالقيمة وان ولدت لاكثر من ستة أشهر مدهم كوتبت ولاقل منها مدهم فالحجاب فيه كالحجاب فيما اذا ولدت  
قبل عتقه وان ولدت لسته أشهر فصاعداً مدهم وعزم السيد أنه ولد بوطء بعد العتق لم يثبت نسبه وان  
صدق فكان زانياً لعدم حق الملك وتأويله فكان كلاجنبى وان أقر أنه نكحها بعد عتق المكاتب ان صدقه  
المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح وتكاتب الولد تبعا لأمه فان عجزت فهما رقيقان وان  
كذبته المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق الولد وان زعم أنه ولد بوطء كان قبل  
العتق ان صدقه ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد وان عجزت أخذ المولى الولد حرّاً بالقيمة وان أدت عتقت مع

ضفة النهر قال الامام الخواري نصرف القوائم الى مؤنة النهر وما نبتى للمستأجر وليس للزارع من القوائم حصه وكذا من الاغصان التي يقل لها  
خساسة وهل للمستأجر ذلك قال القاضي ليس للمستأجر ولا للاحترق ان يحتطباً ولو احتطب الا ضمان عليه ما وهذا قول بعض المشايخ وقال

الفضلى هو بمنزلة الثمران موجودا وقت بيع الاشجار وشرطا ذلك في البيع دخل والاوان لم يكن موجودا لكن حدث بعد البيع على ملكه فهو له ان كان باع الاشجار كما هو احدى (٢٢) الطرق واذا غرس الاجر في الارض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لانه ليس له ملك اليد

والتصرف واذا قلع الاجر الاشجار أو كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمر لا في حق الشجر ولو احتطب المستأجر ايسر له ذلك مع أن في بيعه قال القاضي مثل هذه الاشجار في الاجارة الطويلة موجودة لانها ليست من المتقدمين \* أجزأه باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علمه الخياران شاء ترص حتى تضي مدة الخيار وان شاء أبطل البيع لان الاجارة كالعيب وهذه رواية اخنارها المشايخ وذكر صدر الاسلام ايسر للخيار حصته من قوائم الخلاف وللمستأجر حصته منها ان كان الاجر دفع أصلا لاشجار معاملة أولا كما هو أحد الطريقين فيها وان كان باع منه كما هو الطريق الآخر فيها فالكل للمستأجر وان كان الاستئجار في وقت تكون الثمار على الاشجار والعنب على الزرايين أو في الكرم قوائم الخلاف أيضا يكتب بعد ذكر الاشجار والكرم والثمار وقوائم الخلاف لان القوائم كالثمار لا تدخل بلا ذكر في المختار ذكره ظهير الدين واختر صدر الاسلام أنه يكتب في بيع الاشجار فيها باع لا مطلقا لان بيع الاشجار مطلقا بخلاف

ولها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب الحزبت النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدق المكاتب الحر أن وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت ويعتق بقيمة يوم عجزها وصارت المكاتب أمة للمكاتب \* مكاتبه المكاتب ملكة أمة فولدت ولدا فادعاءه سيده وصدقة المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد فان عجزت ولدت لسيدهم من ملكة فهو حر بقيمة يوم عجزه وان ولدت لآل من ستة أشهر لا يعتق فلو عتق المكاتب قبل عجزها أو مات المكاتب عن وفاة فآل عجزت المكاتبه فالجواب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يعتق وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر من ملكة المكاتبه عتق الولد والا ولو عجز المكاتب الاول قبلها أو مات عاجزا صارت دعوته كدعوة ولده أمة مكاتبه وحكمه قدم كذا في الكافي \* جارية بين مكاتب وحر ولدت فادعاء المكاتب فالولد ولده والجارية أم ولده ويضمن نصف عقرها للمولى ونصف قيمته للحر يوم علق منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك ثم عجزت كانت الجارية وولدها يملك للمولى وان لم يخاضه ولم يضمنه شيئا حتى عجزت كان نصف الجارية ونصف الولد لشر يملك الحر ولكن عليه نصف العقر فان كانت مكاتبه بينهما ما وادعى المكاتب ولدها جزأ الدعوة وهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وأخذت العقر من المكاتب بوطئه اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشر يملك نصف قيمته وانصف عقرها فان كان ادعاء الولد فالدعوة دعوة الحر فان اختارت المضي على الكتابة ثم مات الحر سقط نصيب الحر من المكاتبه عن ما وسعت في أقل من خمسة المكاتب من المكاتبه ومن نصف قيمته ما هو ذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فتسعي في نصف قيمتها وان اختارت العجز مضت في نصف قيمتها ان كان الماتع معسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب ثم لا يرجع عليها بما ضمن فان كان المكاتب وطئا أو فولدت له ثم وطئها الحر فولدت له فادعاء الولد بمن معه ولم يعلم الا بقوله ما فولد كل واحد منهما له بغير قيمته ويغرم كل واحد منهما للآخر الصداق وهي بالخيار بين العجز والمضي على المكاتبه فان عجزت كانت أم ولده للحر خاصة وعليه نصف قيمته للمكاتب وولده المكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجزت وعجز المكاتب معها كان ولده المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحر وان كان وطء المكاتب بعد وطء الحر فهي أم ولده للحر وولده المكاتب بمنزلة أمة لا يثبت نسبه من المكاتب وقال محمد رحمه الله تعالى أستحسن أن أثبت نسبه وهو للحر بمنزلة أمة كذا في المبسوط \* وان وطئ المكاتب أمة ابنته والولد حر أو مكاتب به قد علق على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الابن يصدق الابن فان عتق المكاتب وملك هذا الولد يوم ما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا وادعاء المكاتب صحت دعوته وصارت الامه أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط باب ثبوت النسب \* ولا تجوز كتابة ما في البطن وان قبلتها الام عليه وكذلك ان تولد قبل ذلك حر على ما في البطن وضمنه الا أن المولى ان كان قال للحر اذا أدت الى ألفا فهو حر فادام عتق اذا وضعت لآل من ستة أشهر حتى يتحقق بوجوده في البطن يومئذ ثم يرجع صاحب المال بماله واذا وهب المكاتب هبة أو تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت وان استهلك الموهوب له والمتصدق عليه فهو ضمان لقيمتها باستهلاكه ما لا لاحق له فيه يستوفي ذلك من المكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب بالطريق الاولى لان الحق في كسبه خاص له كذا في المبسوط في باب ضمان المكاتب \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعاءه يثبت نسبه منهما ويصير الولد مكاتبهما معا خلا في كتابتهما وتصير الجارية بمنزلة أم الولد يمتنع بيعها كما يمتنع بيع أم ولدها فان أدى أحدهما بدل الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقهما وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعا وبقي نصيب الآخر مكاتبهما مع الآخر

الروايتين \* واذا فسدت الطويلة يجب أجزأه لا يتردد على المسمى \* أراد استئجار كرم أو دار فدفع الذهب الى المالك ثم عند قال له كرو وكردى ملكك ذاك بذك اذا قال كردم فهو ذارهن لا اجارة لان المعبر باللفظ لا العزم \* وذكر التبرجاني اجارة من رجل ومضت



مدته ثم أجزها من آخره وفيها تنعقد الجارية وأبداؤها من وقت التسليم فارغة \* أجز من غيره طوبى له ثم من آخر مدته كذلك لا تنعقد الثانية حتى إذا فسخ الجارية مع الأول لا يؤمر بالتسليم إلى الثاني ويجب أن يكون (٢٣) على الروايتين في المضافة لأن بعض العتود في الطوبى له مضافة ولا جارة

من الثاني دليل فسخ الأولى فيجب أن يكون على الروايتين كالبيع \* تكرارى دابة بمثل ما تكرارى به أصحابه إن لم يكن ما تكرارى به أصحابه مثل هذه الدابة بمثل مختلفا فسدت ولومها ما كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كالبيع بمثل ما باع به فلان إن معلوما وقت البيع أو - لم في المجلس صح وإن مختلفا بان كان أجز مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الأحوال قد يكون عشرة أو أقل أو أكثر يلزم الوسط نظرا للجانين \* استأجر دارا شهرا معلومة ثم أراد رب الدار أن يشتري من المستأجر بالاجر شيئا آخر قبل القبض جاز وكذا الفسخ استأجر المنزل فاشتري منه المؤجر دقيقا أو سويقا أو حوايج البيت قبل استيفاء المضافة يجوز \* ولو أراد المؤجر تجييل الاجرة قبل الهلال فابى المستأجر أجبر على أداء قدر ما سكن \* أجز داره سنة بالف ثم قال وهبت منك أو أبرأتك كل الاجر صرح عند محمد وعند الثاني لا ولو قال أبرأتك عن خمسة أو تسعمائة من ألف صرح عندهم ولو قال بعد ما مضى نصف العام أبرأتك عن الاجر صرح

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ضمان في الولد وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا أدى أحدهما عتق نصيبه من الولد وعتق الباقي من الولد أيضا ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها أم ولد للذي عتق وعليه قيمة نصيب صاحبه موسرا كان أو معسرا ولو أنه حين أدى أحدهما عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق نصيب المؤدى من الولد وصار نصيب الآخر عبدا تبعه وصارت الجارية كلها أم ولد للمؤدى وضمن المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موسرا كان أو معسرا ولا ضمان عليه في الولد لكن يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولو لم يعجز الآخر بعد ما أدى أحدهما ما لم يكن أدى وعتق لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق الولد على المكاتبين وعلى قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حين أدى أحدهما عتق كل الولد عليه لعدم تجزى الاعتاق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية كلها أم ولده فلا يغيره هذا الحكم بعتق الآخر ولو لم يؤتوا أحدهما شيئا حتى عجز أحدهما فإن الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عندهما وهو أبناهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز موسرا كان أو معسرا نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكم الأم في هذا الفصل وينبغي على قياس قوله ما أن تصير أم ولد للذي لم يعجز وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون نصف الولد مكاتب مع الذي لم يعجز ونصفه يكون رقيقا لمولى الذي عجز وأما الجارية فن مشايخنا من قال على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير الجارية كلها أم ولد للذي لم يعجز وذ كر على الرازي في مسائله والكرخي أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن يكون نصفها أم ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقا لمولى الذي عجز ولو لم يؤتوا أحدهما ما ولم يعجز ولكن مات أحدهما وترك وفاء يبدل الكتابة وفضلا فان مولى الميت يستوفى بدل الكتابة من تركته ويحكم بعتقه في آخر جزء من أجزاء حياته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف الولد تبعه لآبائه والنصف الآخر يبق مكاتبه لآبائه الآخر فان أدى الآخر عتق وعتق الابن كله ولا يرث أباه الأول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم يؤد الآخر ولو كان عجز فالابن يسعى في نصف قيمته لمولى العاجز ويحكم بحرية وأما الجارية فقد صار نصفها أم ولد للذي مات عن وفاء في حال حياته وحريته وعتقت بموته - تراكمها والحكم في أم ولد الحرة ونصيب الآخر لا يترك رقيقا فسمي في نصف قيمتها للمكاتب الحرة ويحكم بحرية وأما هذا كله قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا حكمنا بحرية الميت في آخر جزء من أجزاء حياته حكمنا بحرية الولد كالأب لأن يعجز الآخر فينشد يس - هي الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب الميت شيئا كذا في المحيط \* أمة بين رجلين أذن لها أحدهما في التجارة فاستأدت دينارا ثم كاتب الآخر نصيبه منها بأذن شريكه فأبى الغرماء أن يجيزوا ذلك فلهم ذلك فان رضوا به جاز وإن لم يحضر الغرماء حتى أخذ المولى الكتابة عتق نصيبه لوجود شرطه وبأخذ الغرماء نصف ما أخذ لانه أخذ من كسبهما ونصف حصه نصيب الأذن وهو مشغول بدلوهم ثم يرجع به الذي كاتبه على المكاتبه \* أمة مأذون لها في التجارة عليها دين فولدت ولدا وكاتب السيد الولد فللغرماء أن يرتدوا ذلك إن لم يكن بالأم وفاء بالدين وإن كان فيها وفاء جازت الكتابة فان أعتق السيد الولد كان لهم أن يضموا قيمته إذا لم يكن في الأم وفاء بالدين فإن كان السيد معسر افلهم أن يستعصوا الابن في الأقل من قيمته ومما بقي من الدين وإن كاتب الأم وعليها دين فولدت ولدا فاشتب الولد وباع واشتري ولزمه دين ثم جاء الغرماء الاقربون فردوا المكاتبه فقد بطلت المكاتبه بردهم لقيام حقهم في ماله الأم تباع الأم لغرمائها وبيع الولد للغرماء خاصة دون غرماء أمه وكذلك إن لم يكن كاتب الأم ولكنه أذن للمولى في التجارة كذا في المبسوط \* وإذا كاتب عبد من صغيرين له كتابة واحدة وهما يعقلان ذلك فهما في ذلك بمنزلة الكبيرين كذا

عن الكل عند محمد وعند الثاني لا يصح الاعن الماضي ولو كان شرط تجييل الاجرة ثم وهب أو أبرأ صرح عند الكل ولو أبرأ داره ثم وهب منه أجز رمضان إن مسانهة صرح وإن مشاهرة لا الأبعد دخوله وهذا الجواب وافق قول محمد وبه ما أخذ ولو قال

أجر تلك هذه كل شهر كذا على أن أهب أجر رمضان لك فسدت وإن استأجر لي عمل له كذا ولم يذ كر الاجر أو استأجر على دم أو ميتة أو على أن يؤذن أو يأتي مسجد له لم أجر (٢٤) المثل بالغام بالغ وكذا إذا جعل عددا من الدراهم أجر أو لم يبين وزنها وفي البلد

نقد ومختلفة وان غلب واحد انصرف اليه ولو قال استأجرتها بما ترضى فسدت ولا يزاد على ما يرضى به الاجر ولو قال ان درهم كه توخ واهي فهو وعد ولو قال استأجرتها بما توافر اجرها غيرك اذا كان ما يوافر اجرها غير معروف اصح وقيل فاسد مطلقا \* الاب أو اب الاب أو وصيهما أجر الصغير في عمل يقدر عليه الص غير جاز ولا ولاية للجد مع قيسام الاب ووصى الاب مقدم على الجد وان لم يكن هؤلاء فآجره ذرورهم محرم منه وهو في حجره جاز لانه يملك تأديبه فكذا اجارته وان كان الصغير في حجر ذرورهم محرم منه فآجره آخر وهو أقرب منه نحو أن يكون عند العم فآجره الام جاز في قول الثاني خلافا للجد وان أجره الذي هو عنده لا يملك بعدها النقض كالأول وهب للصغير هبة فقبضها الذي هو عنده لا يبيعهما على الصغير وان بلغ وقد أجره الولي أو من له ذلك كالاب والجد أو وصيهما أو من هو في حجره له نقضها بعد البلوغ وللأب والجد ووصيهما اجارة دوايه وعقاره لانهم يملكون البيع فالاجارة أولى وليس لغيرهم من هو في حجره اجارة مما يملكه ودوايه وعقاره وعن محمد

في التنازخات \* وإذا كاتب الرجل عبد من له مكانة واحدة على ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه على أنهما ان أدت اعتقا وان عجزا رد في الرق فهو جائز استحسانا فان أدى أحدهما جميع الألف اعتقا ثم يرجع المؤدى على صاحبه بمحضته حتى اذا كانت قيمته ما سوا يرجع بنصفه وكذلك لو أدى أحدهما شيئا يرجع على صاحبه بنصفه قل ذلك أو كثروا السيدان يأخذ أيهما شاء بجميع المال وان مات أحدهما لم يسقط عن الحى شئ وان أدى يحكم بعقدهما ما جعوا وان أعتق المولى أحدهما نسقط حصته ولو كاتب أمين فولدت احدهما ما أعتق السيد ولدها لم يسقط شئ من المال عنهما والمسئلة على ثلاثة أوجه أحدها ما بينا والثاني أن يكاتبهما على ألف درهم مكانة واحدة لم رد على هذا وفي هذا اذا أدى أحدهما حصته من المال يعتق والثالث أن يقول المولى ان أدت اعتقا وان عجزا رد في الرق ولا يذ كر كفاية كل واحد منهما عن صاحبه فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى كذا في المبسوط \* وان أقر المولى باسقية بديل الكتابة عتق وعتق أولاده كذا في خزانة المفتين \* رجل كاتب عبد له وامرأة مكانة واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد تكون قيمته للام دون الاب وان قتله المولى فعليه قيمته وكانت قصاصا بالكتابة ان كانت قد حلت أو وضيت هي بالقصاص ان لم تكن حلت ثم ترجع على الزوج بمحضته اذا حلت الكتابة وان كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل وماتت الولد من مال فهو للام دون الاب وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت وولدت الابنة ثم قتلت السفلى كانت قيمتها للجدة داخله في كتابتها وان ماتت الجدّة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على الجدّة وان أدى أحد الولدين لم يرجع على صاحبه بشئ ولكنه يرجع على الزوج بمحضته كالأدات الجدّة في حياتها جميع البديل رجعت على الزوج بمحضته ثم يسلم ذلك له دون الآخر كذا في المبسوط \* وان أعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة وكذلك لو أبرأه عن البديل أو وهبه منه فانه يعتق قبل أول يقبل كذا في خزانة المفتين \* فان قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتب ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين ترد بالردا لأن العتق بعد وقوعه لا يحوّل القسح كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا كاتبه على ألف مؤجل فان أذاه قبل حلول الاجل يجبر المولى على القبول وإذا كاتبه على أن يخدمه ولم يذ كر المدة لم يجزه كذا في خزانة المفتين \* وان كاتبه على أن يخدمه شهر افهوا جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز وكذلك ان كاتبه على أن يحفر له بئر اقد هي له طولها وعرضها وأراه مكانها أو على أن يبنى له دارا فادراه أجرها وجصها وما يبنى بها فهو على القياس الذي قلنا وان كاتبه على أن يخدم رجلا شهر افهوا جائز في القياس كذا في المبسوط \* المكاتب تجوز أعتقه أي حنيفه رحمه الله تعالى حتى لو كاتب نصف عبده جاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه به سيده كذا في السراجية \* ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولدا فولد لها بمنزلتها ويكون نصف كسب الولد للمولى ونصف كسبه للام فان أدت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها ويسعى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو له دون أمه ومولاه وان ماتت الام قبل أن تؤدى شيئا من مكاتبها سي الولى في المكاتبه فان أذاه عتق نصف الام في آخر جزء من أجزائها وعتق نصف الولد أيضا كالأدات في حياتها ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف قيمة الام وان كاتبه على مال منجم ثم صالحه على أن يعمل به ضمه ويحط عنه ما بقي فهو جائز وان فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح لانه افتراق عن عين بدين وان صالحه على عرض أو غيره مؤجل لم يجز لانه دين بدين فان كان كاتبه على ألف درهم منجم على أن يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا قد سمي جنسه أو على أن يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز كذا في المبسوط \* وإذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى كاتبك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يتحالفان وهو قولهما

أنه يجوز استحسانا \* القاضي اذا استأجر الصغير أو عبده لنفسه لا يجوز وان فعل الوصى ذلك يجوز عند الامامين ثم بلاغين والاب لو أجر ماله أو نفسه من ابنه الصغير أو استأجر مال الصغير أو نفسه لنفسه يجوز لانه يملك الشراء وان لم يكن أنفع فكذا اجارته

\* استأجر ابنه البالغ فعمل للاب لأجره وكذا اذا استأجر الزوج الزوجة لتعلمه لان ذلك فرض عليها الصبي اذا أجز نفسه لايحوز وان عمل وسلم منه يجب الاجر كالعبد المحجور استحسنانا \* أجز الاب وأجدأ وصيه ما دار الصغير أو عبده (٣٥) سنين معلومة وبلغ في أثنائه اليس له

الفسخ \* ويكره اجارة ثلاثة مع الجواز ويلزم اذا عمل المكاتب اذا استأجر مولاه أو الزوجة زوجها أو الابن والده ويجوز استئجار ثلاثة بلا كراهة الا أخاه والمولى مكاتبه والوالى أحد رعيته \* قال لغيره بكم تؤاجر هذه كل شهر قال بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم فقبطها ومضى المدة يجب أجز المثل لا يزداد على درهمين ولا ينقص من درهم والصحيح وجوب درهم وفي الخزانة نعال تعمل معي في منزلي ينقد هذا القدر ويلزم أجز المثل \* أجزك دارى هذه يوما بكذا وسنة مجانا أو قال أجزك دارى هذه سنة يوما بكذا وباقي السنة مجانا فسكنها سنة عليه أجز مثل يوم لا غير \* قال لا أجزك هذه سنة بالف على أن يكون الاجر كل شهر مائة درهم يلزمه في السنة ألف ومائتان وينسخ الاول بالثاني كالمواضع بالالف ثمها كثر قال الفقيه هذا اذا قصد أن يكون الاجر كل شهر مائة أما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الاول فان ادعى الأجر الفسخ وادعى المستأجر الغلط فالقول

ثم رجع وقال القول قول العبد مع عيने وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضي القول قول المكاتب مع عيने وأزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه كاتبه على أفين لزمه ألفان ويسعى فيه ما لانه لا قوام للبين اذا جاءت البينة وان لم يقيم المولى البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعقده ثم أقام السيد البينة بعد ذلك على أنه كاتبه على أفين فالقياس أن لا يعق ما لم يؤد أفين وفي الاستحسان هو حر عليه ألف درهم آخر واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على نفسي ومالي على ألف درهم وقال السيد لا بل كاتبك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتخالفان ههنا بالاجماع وان أقام البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبك يوم كاتبك وهذا المال في يدك وهو مالي وقال المكاتب لا بل هو لي أصبته بعدما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان أقام البينة فبينه المولى أولى ولو اختلفا في أصل الاجل أو اختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى ولو اتفقا على أصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في مضيه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد أنه كاتبه على ألف درهم ونجم عليه كل شهر مائة وقال المولى لا بل لنجمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتب في ولدها فقال المولى ولدت قبل أن كاتبك وقالت المكاتبه بل ولدت بعدما كاتبني فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتبه ولا يعلم متى ولدت فالقول قولها اعتبارا لليد في الفصلين ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ما اذا كان الولد في أيديهما روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان القول قول المولى وان أقام البينة فالبينة بينة المكاتبه كذا في الذخيرة \* وان ادعى أحدهما فسادا في الكتابة وأنكر الآخر فالقول قول المنكر لان اتفقا معا على العقد يكون اتفقا معا على ما يصح العقد ولو أقام البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد ولو كاتب الذي عبد الله مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل وأقام المولى بينة من النصارى لم تقبل \* حربي دخل دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا فمات وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه فأقام المولى البينة من أهل الحرب من دخل معه بأمان لم تقبل شهادتهم على العبد الذي هكذا في المبسوط \* وان ولده ولد من أمته تكاتب عليه وكان كسب الولد وكذا لو ولدت المكاتبه ولدا دخل الولد في كتابتها فكانت هي أحق به وبكسبه وان زوج أمته من عبده وكاتبه ما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد تكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قبلت الكتابة عن أنفسهما وعن ولدهما الصغير فقتل الولد حيت تكون قيمته بينهما وما ولا تكون الام أحق بها كذا في التبيين \* مكاتب تزوج بأذن مولاه امرأه زعت أنها حرة فولدت منه ثم استمقت فأولادها عبيد لا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد المأذون وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجامع الصغير \* ولو تزوج امرأه على أنها حرة فبانت أمه لم يأذن لها مولاهما فالنكاح فاسد ويؤخذ بالعقر بعد الحرية الا اذا كانت بكر فاقتضها فإنه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنابة كذا في السراج الوهاج \* اذا وقع المكاتب على بكر فاقتضها كان عليه الحد لو حود الرنا المحض وهو مخاطب فان دخل في ذلك شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر الا أنه اذا طاعه فقد رضيت بتأخير حقها في تأخر إلى ما بعد العتق وان لم تطاوعه لم ترض بتأخير حقها فيلزمه في الحال كالمواضع عليها كان مؤاخذا بالارش فان قال زوجها فصدقتة فأنما عليه المهر اذا أعتق لوجود اضافتها بتأخير حقها كذا في المبسوط والله تعالى أعلم

كتاب الولاء

وهو في الشرع عبارة عن قرابة حاصله بسبب العتق أو بسبب الموالاة كذا في غاية البيان \* والولاء نوعان ولاعتاقه ويسمى ولائعنة وولاءه والاة هكذا في الهداية وهو مشتمل على ثلاثة أبواب

(٤ - فتاوى خامس) يتنقأ على التلحئة قال للطيان أصل هذا الخراب بعشرة فلما أخفق العمارزة اذا خراب فمر الزائد أيضا لشيء له غير العشرة \* قال للخياط خطه بأجر فقال لا أريد الأجر فخطه لا يستحق الأجر \* استأجر تلميذا مساهمة أو مشاهرة ولم يذكر الليل والنهار

لا يدخل يوم الجمعة ولا كل الليل يحكم العرف \* تزوجها وبني بها في منزل كانت فيه باجرو مضى عليه سنة فطالب المؤاجر المرأة بالاجر فقالت له اخبرتك بان المنزل بالكرا وعليك (٣٦) الاجر لا يلتفت الى مقالها والاجر عليها الاعلى الزوج لانها العاقدة الا ان يكون الزوج ضمن

رب المنزل الاجر فان أدى لا يرجع عليه وان كفل باذنها وان لم يضمن لرب المنزل وضمن لها واشهد فانه لا يجب الاجر عليه لما قلنا انها العاقدة \* اذا وجد المستاجر بالمستأجر عيبا ينفر بالرد قبل القبض وبعده وكل جهالة تؤثر في البيع الفساد تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت في الاجارة او المدة او العمل ومتى فسدت والفساد لعدم المسمى أو لجهالة الاجر يجب أجرة المثل بالغا ما بلغ وكذا لو استأجر دارا أو حافوتا سنة بمائة على أن يرمها المستأجر فسدت لان المرمية من الاجارة وقدرها مجهول فيجب أجرة المثل بالغا ما بلغ ومتى فسدت بحكم شرط فاسد ونحوه مع كون المسمى معلوما يجب أجرة المثل ولا يتجاوز به عن المسمى \* استأجرها على عين سماء وسكن الدار وهلك العين قبل التسليم أو استهلكه المستأجر يجب أجرة المثل بالغا ما بلغ بخلاف سائر الاجارات فانه لا يرد فيه على المسمى

### الباب الاول في ولا العتاقة وفيه فصلان

الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته وحكمه (أما سبب ثبوته) فالعتق كذا في البدائع \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* سواء كان العتق حاصلًا بصنعه وهو الاعتاق أو ما يجرى مجرى الاعتاق شرعا كشرائه القريب وقبول الهبة والصدقة والوصية أو بغير صنعه بأن ورث قريبه وسواء أعتقه لوجه الله تعالى أو لوجه الشيطان وسواء أعتقه تطوعا أو عن واجب عليه كالاتاق عن كفارة القتل والظهار والايلاء والنذر واليمين وسواء كان الاعتاق بغير بدل أو ببذل وهو الاتاق على مال وسواء كان منجزا أو معلقا بشرط أو مضافا إلى وقت وسواء كان صريحا أو مجريا مجرى الصريح أو كناية أو مجريا مجرى الكناية وكذا العتق الحاصل بالتدبير والاستيلاء وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين أو كافرين أو كان أحدهما مسلما والآخر كافرا وعلى هذا إذا أمر المولى بغيره باعتاق عبده حال حياته أو بعد وفاته فالولاء لا أمر ولو قال لا آخر أعتق عبدك عني على ألف درهم فلا أعتق فالولاء لا أمر لان العتق يقع عنه استحسانا ولو قال أعتق عبدك عني ولم يذكر البذل فاعتق فالولاء للأمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قال أعتق عبدك ولم يقل شيئا آخر فاعتق فالولاء للأمر ولو قال أعتق عبدك على ألف درهم ولم يقل عني فالعتق يتوقف على قبول العبد إذا كان من أهل القبول فان قبل في مجلس علمه يعتق فيلزمه المال والافلا ولو أعتق المسلم ذميا أو ذميا مسلما فلا العتق فيه ما للعتق غير أنه لا يرد له لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذي فيه ما قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرثه وكذا لو كان الذي الذي هو معتق العبد المسلم عصبية من المسلمين بأن كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فانه يرث الولاء الذي يجعله عزلة الميت وان لم تكن له عصبية من المسلمين يرث الى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم وذمى فاعتقه ثم مات العبد فنصف ولائه للسلم والنصف الآخر لأقرب عصبية الذي من المسلمين ان كان له عصبية مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال (وأما شرائطه) فبعضها يعم ولا العتاقة ولا ولد العتاقة وبعضها يخص ولا ولد العتاقة أما الذي يعمها جميعا فهو أن لا يكون للعبد المعتق أول ولد عصبية من جهة النسب فان كان لا يرثه المعتق وأما الذي يخص ولا ولد العتاقة فانه أن تكون الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولا لاحد عليه مادامت مملوكة سواء كان الاب حرا أو مملوكا ومنها أن لا تكون الام حرة أصلية فان كانت فلا ولا لاحد على ولدها وان كان الاب معتقا فان كانت الام معتقة والاب معتقا فالولد يتبع الام في الولاء ويكون ولاؤه لمولى الام ومنها أن لا يكون الاب غريبا فان كان الاب غريبا والام مولاة لقوم فالولد تابع للاب ولا ولا لاحد عليه ومنها أن لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا ولا لاحد عليه لان حكمه حكم العربي ومنها أن لا يكون الولد معتقا فان كان لا يكون ولاؤه لمولى الاب ولا لمولى الام بل يكون ولاؤه لمن أعتقه (وأما صفته) فانه أن الارث به عند وجود سبب ثبوته وشرطه من طريق التعصيب ويكون المعتق آخر عصبية المعتق مقدا على ذوى الارحام وعلى أصحاب الفرائض في استحقاق ما فضل عن سهمهم حتى انه لو لم يكن للمعتق وارث أصلا أو كان له ذورحم كان كل الولاء للمعتق وان كان له أصحاب الفرائض فانه يعطى فرائضهم أولا فان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء له ولا يرد الفضل على أصحاب الفرائض وان كانوا ممن يحتمل الرد عليه وهذا قول عامة العلماء ومنها أنه لا يورث من المعتق بعد موته ولا يكون سيده على سبيل الميراث وانما يستحقه عصبية المعتق بنفسها وهم الذكور من عصبته لا الاناث ولا الذكور من أصحاب الفرائض ومنها أنه لا يرد حتى لا يرد المعتق على ابطاله حتى لو أعتق عبده سائبة بأن أعتقه وشرط أن يكون سائبة لا ولا له عليه كان شرطه باطلا ولاؤه عند عامة العلماء (وأما أحكامه) فانه أن يرث المعتق مال المعتق ويرث مال أولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتقصير في النصرة والحفظ ومنها ولاية الانكاح الا أنه آخر العصبية هكذا في البدائع \*

أن يبيعه منه معلوم ويتقاضي بمؤاجرة الارض وان لغيره مؤاجرة بعد المدونة آجرها ثم حصد الزرع وسلمها انقلب جازاؤه إذا لم يكن الزرع مدركا فان أدرك الحصاد جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد والتسليم وعليه الفتوى \* وان قال المستأجر كانت

فارغة أو أن الاجارة وادعى المؤجر كونه امشغولة بحكم الحال وقال الفضلي القول للآجر بخلاف المتابعين لان الآجر ينكر محمية الاجارة هنا اشتري ما عدا من الرتبة في الارض ثم استأجر الارض لا يجوز ولو اشتراها باصولها (٣٧) أو الشجرة باصلها ثم استأجر الارض جاز

\* استأجر دارا شهر بعشرة على أن يسكن فيها فعليه العشرة أو دابة الى خوارزم بعشرة على أن يرجع من مرحله كذا أو من قسربة كذا فعليه كل الاجر فالاجارة فاسدة وان استأجر دابة على أنه ان حمل كذا فاجرها كذا وان حمل كذا فاجرها كذا أو أرضا على أنه ان زرع كذا فكذا أو كذا فكذا أو دارا ان سكنها عطارا فكذا وان سكنها حداثا فكذا في رواية عن الامام الاجارة فاسدة وهو قوله ما وفي أخرى يجوز \* ولو استأجر دارا على أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة لان فيه نفعا لرب الارض ولا يقتضيه العقد لانه اذا لم يسكن فيها لا يتلئ بالباوعدة والمتوضا وان لم يكن في الدار بالوعدة أو بغير وضوء لا يفسد بالشرط لعدم ما قلنا \* استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعنى أكثر على الخلاف ولو شرط ثلاثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل بالسكنى لاضمان لانه بحكم الاجارة وأقول المدة من وقت سقوط الخيار وخيار الرؤية والعيب يثبت في الاجارة ورؤية الدار كروية المنافع \* آجر نصف الدار والدار تحتل القسمة أولا أو قال آجر تنك نصيبي

الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به إذا كاتب المسلم عبدا كافرا ثم ان المكاتب كاتب أمة مسلمة ثم أدى الاول فعتق فولأؤم لولاه وان كان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل عنه جنايته فان أدت الامة فعتقت فولأؤها للمكاتب الكافر فان ماتت فميراثها للمولى المسلم وان جنت فمقتل جنايتها على عاقله المولى المسلم كذا في المبسوط \* نصراني من بني تغلب أعنتق عبدا مسلما له ثم مات العبد فميراث العبد لا قرب العصباء الى المعتق من المسلمين وعقله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافرا كذا في المحيط \* رجل كاتب عبده على ألف وهي حالة فكاتب العبد أمة على ألفين ثم وكل العبد مولاه بقبض ألفين منها على أن ألقاها فقتله من مكاتبه ففعل فان ولأؤ الامة للمولى كذا في المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان ولأؤها للمولى وان كاتب العبد المذون عبدا بذن المولى ثم أعنتقه مولاه ثم أدى المكاتب المكاتبه عتق ولأؤه للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف مكاتب المكاتب اذا أدى بعد ما عتق الاول لان الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب بالعتق حقيقة ذلك الملك والصبي أن يكاتب عبده باذن أبيه أو وصيه وليس له أن يعتقه على مال واذا أدى المكاتب اليه البذل فولأؤه للصبي لانه عتق على ملكه كذا في المبسوط \* رجل أعنتق عبدا عن أبيه الميث فالتوا بالبيت والولاء لابن كذا في السراجية \* حربي مستأمن اشتري عبدا مسلما فأدخله دار الحرب فهو حر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن ولأؤه للذي أدخله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان أعنتق الذي أدخله فولأؤه له كذا في المبسوط \* وان أعنتق حربي عبدا للحربي في دار الحرب لم يصير بذلك مولى له حتى لو خرجا مسلمين الى دار الاسلام لا ولأؤه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانه لا يعقل عندهما بكلام الاعناق وانما يعقل بالتخلية والعتق الثابت بالتخلية لا يلزم بالولاء لو أعنتق مسلم عبدا له مسلما أو ذميا في دار الحرب فولأؤه لانه لان اعناقه جائز بالاجماع وان أعنتق عبدا له حربي في دار الحرب لا يصير مولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصير مولاه حتى لو أسلم العبد في دار الحرب وخرجوا مسلمين الى دار الاسلام فلا ولأؤه للمعتق على المعتق وللمعتق أن يوالى من شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرث المعتق من المعتق وله ولأؤه اذا خرجا مسلمين وان سبي العبد المعتق كان مملوكا للذي سباه في قولهم وعلى هذا يخرج ما اذا دخل رجل من أهل الحرب دار الاسلام بأمان فاشتري عبدا فأعتقه ثم رجع الى دار الحرب فسبي فاشتراه عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما يكون مولى صاحبه حتى ان أيهما مات ولم يترك عصبه من النسب ورثه صاحبه لوجود سبب الارث وشرطه وكذا الذي أعنتق عبدا له ذميا فأسلم العبد ثم هرب الذي أعنتق ناقض للعهد الى دار الحرب وسبي وأسلم فاشتراه العبد الذي كان أعنتقه فاعتقه يكون كل واحد منهما مولى صاحبه وكذا المرأة اذا أعنتقت عبد الها ثم ارتدت المرأة وطقت بدار الحرب ثم سبيت فاشتراها الذي كانت المرأة أعنتقه فاعتقها فان الرجل مولى المرأة أو المرأة مولى الرجل كذا في البدائع \* رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات مولى له قد كان أعنتقه قبل ردة فورثه الرجل من ورثته دون النساء ثم رجع ثانيا فأخذ ما وجد من مال نفسه في يدورثته ولم يأخذ ما وجد من مال مولاه في أيديهم وكذا ان كان في دار الاسلام حين مات مولاه \* امرأة من بني أسد أعنتقت عبد الها في ردتها وقبل ردتها لم تحق بدار الحرب فسبيت فاشتراه رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو أسد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ورثته المرأة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رحمه الله تعالى عن هذا وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد رحمه الله تعالى \* ذمي أعنتق عبدا فأسلم العبد ثم نقض الذي العهد ولحق بدار الحرب فليس للعبد أن يوالى أحدا لان الولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حربي باعتبار أن صيرورته حربيا كونه وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه منسوب بالولاء لانه انسان

منه ولم يعلم النصيب لا يصح ولو سكن يجب آجر المثل وقال لا يجوز ولو من شريكه جازت اجاعا \* آجر كل نصيبه او بعضه ولو من شريكه فعن الامام أنه لا يجوز وأجبه وأنه لو آجر داره من رجلين يجوز ولو لرجل لان من رجل يجوز ولو لآجر كل داره من رجل ثم فسخا العقد في النصف

يجوز في الباقي بلا خلاف في ظاهر المذهب وعن الامام أنه يطل وكذا الوماث أحد المستأجرين يطل في حصه المبتدون الحى وأصله ان  
الشروع الطارئ لا يمنع وعن الامام (٣٨) أن الطارئ يرفع كأن المقارن يمنع \* واجارة البناء دون الارض لا تجوز لانه في معنى اجارة

المشاع وبه قال أبو نصر  
فأورد عليه جواز اجارة  
القسطاط فلم يكن له الفرق  
واختار الامام البخارى  
انحوار زى أنه اذا كان البناء  
مرتفعاً كالجدران  
مع السقف يفتى بجواز  
اجارة البناء والا لا فعلم أنه لو  
كان له فيه مكان أو مرتمة  
كتامين لا يفتى بجواز الاجارة  
وما يأخذ من الاجرة له حرام  
وعن محمد جوازه فانه قال من  
استأجر أرضاً فبنى بناء ثم  
أجرها من صاحبها استوجب  
من الاجرة حصه البناء فلولا  
جواز اجارة البناء لما استحق  
الاجر وقاسه على القسطاط  
قال الامام أبو علي وبه كان  
يفتى مشايخنا ولو كان البناء  
ملكاً والعرضه وففا فاجر  
المولى باذن مالك البناء فالاجر  
ينقسم على البناء والعرضه  
وينظر بكم يستأجر كل  
فما أصاب البناء فهو للمالك  
البناء \* أجر الدار وبيت  
منها في اجارة الغير جازت  
الاجارة في البيت \* له  
بسا في أرض غير أجر البناء  
لامن صاحب الارض  
الفتوى على أنه يجوز ذكره  
الحوائى ولو أجر البناء من  
مالك الارض جاز وفاقا ولو  
أجر العرضه لا البناء جازت  
وطريق جواز اجارة المشاع  
أن يلحق به القضاء أو يؤجر  
الكل ثم يفتى في البعض

وانما يعقل بيت المال عن لاعتسيرة له من المسلمين ولا ورثة كذا في المبسوط \* واذا تزوج عبد رجل  
أمة لا تحرفا عتق مولى الامة الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها ولا الحمل لمولى الام لا ينتقل  
عنه أبدا وكذا اذا ولدت ولد الاقل من ستة أشهر أو ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر لانهم كانوا أمان  
يتعلقان معا فان ولدت بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر ولدا فولا مولى الام فان أعتق الاب جبر الاب ولدا  
ابنه وانتقل عن مولى الام بخلاف ما اذا أعتقت المعتقة عن موت أو طلاق فجات بولد لاقل من سنتين  
حيث يكون الولد مولى لمولى الام وان أعتق الاب لتعذر اضافة العلق الى ما بعد الموت والطلاق البائن  
لمرمة الوطوع بعد الطلاق الرجعي لما أنه يصير مراحبا بالشك فاستند الى حالة النكاح فكان الولد موجودا  
عند الاعناق فعتق مقصودا كذا في الهداية \* والاصل أن العتق متى ثبت قصد الانتقال الى مولى الام متى ثبت  
بطريق التبعية ينتقل كذا في الكافي \* امرأه اشترت عبدا وأعتقته ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا  
ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها أولاد فان ولدا الأولاد لمولى الام فلوان المعتق أعتق  
هذا العبد جبر هذا العبد ولدا له ثم جبر المعتق الاول ذلك الى نفسه ثم جرت المرأة ذلك الى نفسها فالاب  
يجبر ولدا الولد الى نفسه وأما الجدة فهل يجبر ولا حافده ففي ظاهر الرواية لا يجبر سواء كان الاب حيا أو ميتا  
وصورة ذلك عبد تزوج معتقة قوم فحدث له منها ولدا وهذا العبد أب حتى فأعتق هذا الاب بعد ذلك وبقي  
هذا العبد عبدا على حاله ثم مات العبد وهو أبو الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجبر ميراثه كان ميراثه لمولى الام  
ولو جنى كان عقله على مولى الام عند علمائنا الثلاثة ولم يجز الجدة ولا حافده الى مواله كذا في الذخيرة  
\* واذا تزوج العبد حر فولدت له أولادا فأولادها موال او الى الام معتقة كانت أو مولى يفتى أعتق  
أبوهم حر ولدهم الى مولا كذا في المبسوط \* معتقة تزوجت بعبد فولدت منه أولادا جنى الاولاد فعتقهم  
على مولى الام فان أعتق العبد جبر ولدا الاولاد الى نفسه ثم بعد ما عتقوا هل يرجعون على عاقله الاب باعقولا  
قال لا يرجعون كذا في الجامع الصغير \* حر عمتى نكح معتقة ولم يعتقه أحد فولدت فولد لها موالها وكذا  
ان كان الاب والى رجلا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي \* وأجمعوا على أنها  
لو كانتا معتقتين أو كان الاب معتقا والام مولاة أو كان الاب عسريا والام معتقة كان الولد مالا للاب وكذا اذا  
كانا عسريين أو عجميين أو كان أحدهما عجميا والاخر عربيا كذا في التبيين \* نبطى كافر تزوج معتقة  
قوم ثم أسلم النبطى ووالى رجلا وعاقده ثم ولدت أولادا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى موالهم موالى  
أهمم وكذلك لو لم يوال رجلا فوالهم قوم أهمم عندهما كذا في الجامع الصغير \* وان ترك المولى أباً وابناً  
فميراث المعتق لابن المعتق خاصة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
الاول وكذا الولد للجد دون الاخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أقرب عصبية عنده وكذا الولد لابن  
المعتقة حتى يرثه دون أخيها وان جنى جنابة فعتقه على عاقله الاخ كذا في الكافي \* رجل أعتق أمة ثم غرقا  
جميعا لا يدري أيهم مات أو لا لم يرث المولى منها شيئا ولكن ميراثها لأقرب عصبية المولى ان لم يكن لها وارث  
كذا في المبسوط \* لو أعتق رجل عبدا له ثم مات المعتق وترك لابنين ثم مات أحد الابنين وترك ابنا ثم مات العبد  
المعتق فولد لابن المعتق لصلبه لابن ابنة اذ هو أقرب عصبية المعتق بنفسها والاصل أنه يعتبر كون  
المستحق عصبية يوم موت المعتق لا يوم موت المعتق كذا في البدائع \* ولومات الابن لاهدهما ابن وللاخر  
ابن ان ثم مات المعتق فميراث المعتق بينهم لان الولد لم يصير ميراثا بين ابني المعتق بل هو باق للمعتق على حاله ثم  
يختلفه فيه أقرب عصبية وهو لا في القرب اليه على السواء كذا في المحيط \* ليس للنساء نبي من الولد الاولاد  
معتقهن أو ولا معتق معتقهن أو ولا معتقهن أو ولا مكاتب مكاتبهن أو ولا مدبرهن أو ولا مدبر  
مدبرهن أو ولا الذى هو محرور ومعتقهن أو ولا الذى هو محرور ومعتقهن فصوره ولا معتقهن بأن

الاجارة والبيع والاعارة وانها جازة وهبته فيما لا يحتمل القسمة جائزة وفيما يحتملها لا اعتقت  
يجوز ولو ن شرى بكمه أو أجنبي والصدقة كالهبة في رواية الاصل وفي الجامع جواز الصدقة ووقف الشائع لا يجوز عنده محمد ورهن المشاع



لا يجوز مطلقا عندنا وفي الطائري روايتان \* استأجر أرضا زيلين فيها فالأجارة فاسدة وإن كان للتراب قيمة ضمن قيمة التراب والابن له لانه غاصب وإن لم يكن للتراب قيمة لاشئ عليه والابن له وإن نقصت الأرض ضمن نقصانها ويدخل أجر مثل (٢٩) الأرض في نقصانها أو لا فلا شئ عليه

\* استأجر حاما على أنه إن ناته نائبة لأجر عليه أو على أن يحط عنه أجر شهرين لعطلته فسدت وإن على أن لا يكون عليه أجر العطلة وبين المدة صح \* ولو استأجر دارا على أن يعمرها ويعطى فوائدها فسدت لانه لا يقتضيه العقد \* استأجر حائونا بنصف ما يربح فيه فسد الربح كله لصاحب المناع وعليه أجر مثل الحائوت ولو أعطاه الحائوت على أن يؤجره ويبع فيه الربح بينهما فأجر الحائوت من آخر فالأجر للثالث وللذي أجره على صاحب البيت أجر مثل عمله \* استأجره لاستيفاء القصاص في النفس أو لذبح الشاة لا يجوز عندهما خلاف لمحمد وفيلادون النفس يجوز اجماعا \* استأجر سطحا يجري عليه ماء المطر أو نهر الجري فيه الماء إن وقت وقتا يجوز وإن لم يوقت فسد ولو استأجر نهرًا يابس ولم يقل شيئا ثم أجرى فيه الماء يجوز \* استأجر أرضا ليضع فيه الشبكة ووقت يجوز \* استأجر طريقا ليعمر فيه أو ليعمر الناس فيه يجوز عند الامام وعندهما لا وفي الفتوى اختار قولهما \* استأجر سطحًا ليحفظ عليه الثياب أو يبيت عليه يجوز \* ولو استأجر نخلة ليحفظ

أعنت عسدها ثم مات الممتق وترك معتقة هذه فولأؤه لها فولأؤه عتق معتقها عبد آخر ومات الممتق الاول ثم الثاني فولأؤه الثاني لها أيضا وهذه صورة معتق الممتق وصورة ولا مكاتبين بأن قالت امرأه لعبدها كاتبتك على ألف درهم مثلاً فقبل العبد ذلك فإذا أدى بدل الكتابة يكون ولأؤه للمرأة وصورة ولا مكاتب مكاتبين بأن كاتب هذا المكاتب عبدًا فولأؤه مكاتب المكاتب لها أيضًا إذا لم يكن المكاتب الاول وصورة ولا مدبرهن بأن دبرت امرأه عبدًا بأن قالت له أنت حر عن دبري أو بعد موتي أو إذا مت ونحوه ثم ارتدت والعيان بالله تعالى ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه فاعتق مدبرها ثم جاءت المرأة إلى دار الاسلام ثم مات المدبر فولأؤه لها وصورة ولا مدبر مدبرهن بأن اشترى هذا المدبر بعد احكامهم بعتقه عبدًا ثم دبره ثم مات وجاءت المرأة إلى دار الاسلام قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني فولأؤه المدبرة مدبره وصورة جز ولا معتقهن بأن زوجت امرأه عبدًا معتقة الغير فولدت منه ولدًا ثبت نسب الولد لعمه ويكون حراً تبعاً لأمه وولاء الولد إلى الأم يعقلون عنه ويرثون منه فولأؤه المرأة أعنت العبد بجر باعته إياها ولأؤه له ولأؤه نفسه ثم من نفسه إلى مولاته حتى لو مات الممتق ثم مات ولأؤه وترك معتقة أبيه فولأؤه انتقل من موالى أمه اليها وإذا أعنت المرأة عبدًا ثم ماتت عن زوج وابن وفت ثم مات الممتق فغيره لابن المرأة خاصة ويستوى إن كانت أعنته بجعل أو بغير جعل كذا في المبسوط \* وصورة جز ولا معتق معتقهن بأن أعنت امرأه عبدًا ثم اشترى الممتق عبدًا وزوج معتقة غيره من عبده فولد بينهما فولد فولأؤه هذا الولد لولي أمه فولأؤه الممتق أعنت عبده بجر بالاعتاق ولا ولم معتقة إلى نفسه ثم رجع منه إلى مولاته كذا في العيني شرح الهداية \* فإن اشترت اختان لاب وأم أباهما ثم مات الأب ولم يترك عصبة فللا بنتين الثلثان بالنسب وما بقي لهما أيضًا بلا خلاف وإن اشترت احدهما أباهما ثم مات الأب ولم يترك عصبة وترك ابنتيه هاتين فللا بنتين الثلثان بالنسب وللتى اشترت الأب الثلث الباقي خاصة بالولاء فإن اشترتا أباهما ثم إن احدهما أو الأب اشترى أخاهما من الأب ثم مات الأب فإن المال بين الابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين لانه مات حر عن ابن حر وابنتين حرتين فكان الميراث لهن بالرابية ولا عبرة بالولاء في ذلك فإن مات الابن بعد ذلك فلا خيبه الثلثان بالنسب والثلث الباقي نصفه للتي اشترته مع الأب خاصة لان لها نصف ولا الأخ لانه عتق بشرائها وشراء الأب وما بقي فيبينها نصفان لانهم ما يشتركان في ولاء الأب فصارت حصص الأب بينهم نصفين وهو سدس جميع المال وتخرج المسئلة من اثني عشر للاختين الثلثان لكل واحدة منهم ما أربعة أسهم ونصف ثلث الباقي وذلك سهمان للتي اشترته مع الأب بالولاء ونصف الثلث بينهم نصفان فصارت للتي اشترته سبعة أسهم وللأخرى خمسة أسهم كذا في البدائع \* ولو كان الأب بعد ما عتق على ابنته أعنت عبدًا ثم مات الأب ثم مات معتق الأب عن الابنة المشتربة كان الميراث للمشتربة كذا في الذخيرة \* ولو أن امرأته من بنى همدان تزوجت برجل من بنى أسد فولدت ولداً ثم انما أعنت عبدًا فولأؤه يثبت لها ولأؤه يكون تبعاً للأب من بنى أسد فإذا ماتت ثم مات الممتق فغيره لابن المعتقة وهو الولد الأسدي ولو جنى جنابة تكون على عاقلته من بنى همدان فالمرث لبنى أسد والعقل على بنى همدان كذا في شرح الطحاوي \* وإذا مات الممتق وترك عصبة عصبة الممتق فإنه لا يرثه عصبة الممتق بخلاف عصبة الممتق في هذا الحكم \* امرأه أعنت عبدًا وماتت المرأة وترك ابنًا وزوجاً أباهما الابن ثم مات الممتق فالمرث لابنه لانه عصبتها ولو كان الابن قد مات وترك أباً هو زوج المعتقة ثم مات الممتق فالمرث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنه وإنه عصبة المعتقة فهذا عصبة عصبة الممتق ومع هذا الميراث وإذا عتق الرجل عبدًا ثم انما العبد أعنت عبدًا آخر ثم انما الممتق الثاني أعنت عبدًا ومات الممتق الثالث وترك عصبة الممتق الاول يرثه وإن كان همداني صورة عصبة عصبة الممتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان الممتق الاول جز ولا هذا الميت فغيره عصبة الممتق الاول لقيامه مقام الممتق الاول لانه عصبة عصبة الممتق الاول كذا في الذخيرة \* إذا مات الرجل وترك مالا ولا

عليها الثياب وليرث عليها الثمار واستأجر موضعاً من الحائط ليضع عليه الخدوع أو يبنى عليه ستره أو ينقب فيه كوة أو يتد فيه وتدا أو ينصب فيه ميزاباً لا يجوز وفي غير فباي صح استأجر الوالد الذي يصلح عليه الأبرسيم \* استأجر وتدا التعليق المناع لا يجوز وفي الممتق استأجره تدا يتد

ففيه يجوز معاوضة الثيران في الاكدام فاسدة لانها استجار المنفعة بخمسها فان أعطى البقرة لياخذ الجار فلا بأس به \* استأجر مائتي سنة  
أولى مونة أو لا بد فالاجارة فاسدة ويلزم (٣٠) أجرة المثل \* استأجر مكيلا أو موزونا ليعبر به ذكر الكرخي أنه لا يجوز في الاصل أنه يجوز

وارث له فادعى رجل أنه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان أن الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالقاضي  
لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر المولى لان المولى اسم مشترك وكذا اذا شهد أن هذا مولاه مولى عتاقة لان  
اسم مولى العتاقة كما يتناول الاعلى يتناول الاسفل والاعلى وارث والاسفل ليس وارث ولو شهد أن هذا  
المدعى أعتق هذا الميت وهو يملكه وأنه وارثه ولا تعلم له وارثا غيره تقبل شهادتهما ويقضى بالميراث له - هذا  
المدعى ولو شهد أن الميت كان مقر هذا المدعى بالملك وهذا المدعى أعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما  
ويقضى بالميراث للمدعى ولو شهد أن أباه هذا المدعى أعتق أب الميت وهذا هو يملكه ثم مات المقتق وترك ابنه  
هذا المدعى ثم مات الاب المقتق وترك ابنه هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضى بالميراث للمدعى ولو كان الولد  
من أمة وقد أعتقه مولى الامة كان ميراثه لمولى الامة ولو شهد أب هذا ولو كان الميراث للمدعى ولو كان الولد  
المقتق ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانهم شهدا على الولاء بالتسامع والشهادة على  
الولاء بالتسامع لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه وأقام  
شاهدين أنه أعتق أم هذا الميت وأنها ولدت بعد ذلك بمدة من عبد فلان وان أباه مات عبدا أو مات هو ولا  
تعلم له وارثا (١) سوى معتق أمة هذا المدعى قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فان جاء مولى الاب  
وأقام البيينة أنه أعتق الاب قبل أن يموت هذا الولد وهو يملكه وأنه وارثه ولا تعلم له وارثا غيره قضى القاضي  
بالميراث لمولى الاب لان مولى الاب جرح ولا الابن اليه باعتاق الاب بعد اعتاق الام وتبين أن القاضي أخطأ في  
القضاء بالميراث لمولى الام كذا في المحيط \* ولو ادعى رجلان ولا يدعيا بالعتق وأقام كل واحد منهما بيينة جعل  
ميراثه بينهما ولو وقتا وقتا فالسابق أولى لانه أثبت العتق في وقت لا ينافي فيه صاحبه ولو كان هذا في ولاء  
الموالة كان صاحب الوقت الآخر أولى لان ولاء الموالة يحتمل النقص فكان عقد الثاني نقضا للاول الا ان  
يشهد به وهو صاحب الوقت الاول أنه كان قد عقل عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبه ولاء العتاقة واذا  
أقام رجل البيينة أنه أعتقه وهو يملكه ولا يعلمون له وارثا سواه فقض له القاضي بميراثه وولائه ثم أقام  
الآخر البيينة على مثل ذلك لم تقبل الا أن يشهدوا أنها اشترى من الاول قبل أن يعتقه ثم أعتقه وهو يملكه  
فيستطل قضاء الاول كذا في البدائع \* رجل مات وادعى رجل أن أباه أعتقه وهو يملكه وأنه لا وارث لاسه  
ولا لهذا الميت غيره وجاء بائني أخيه فشهدا على ذلك قال لم تجز شهادتهما لانهم ما يشهدان بخدمة كذا في  
المبسوط \* واذا مات الرجل وترك أموالا في يدي رجل وجاء رجل وادعى أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه  
وارثه لا وارث له غيره وأقام على ذلك بيينة وأقام ذوالبيينة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما فانفق لان كل  
واحد منهما يبيئته بثبت الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال يبيئ عليه والولاء ليس شأنا ترد  
عليه اليد فلا يعتبر أحدهما خارجا والآخر صاحب اليد بل كلاهما خارج فيه فيقضى بينهما هكذا  
في الذخيرة \* واذا مات الرجل عن ابنين وبنات فادعى رجل أن أباه أعتق هذا الميت وهو يملكه وشهد  
ابن الميت بذلك وادعى رجل آخر أن أباه أعتقه وهو يملكه وأقرت بنته بذلك فانه يقضى بالولاء لصاحب  
الشهادة وان شهد الاخر ابن آخر للميت واثبتان له قضى بالولاء بينهما نصين وان ادعى رجل من الموالى على  
رجل من العرب أنه مولى هذا العربي وأن هذا العربي أعتق أباه جاء المدعى باخويه لاسه يشهدان بذلك  
والعربي ينكره فان شهادة الابن لا تجوز لانهم ما يشهدان لابيهم ولا أنفسهم لان لهما في هذه الشهادة  
منفعة فانه متى ثبت ولاء أبيهم من العربي ثبت ولاؤهم من العربي أيضا فان شهد بذلك أجنيبان قبلت  
شهادتهما ولو كان العربي يدعى الولاء في هذه الصورة والابن ينكر قبلت شهادة أخويه واذا مات رجل فأخذ  
(١) قوله سوى معتق أمة هذا المدعى كذا في جميع نسخ هذا الكتاب ولعل الاظهر سوى معتق أم هذا  
الميت أو يقال سوى معتق أمه الذي هو هذا المدعى ولتراجع العبارة في نسخة صحيحة من نسخ المحيط ولكن  
المراد ظاهر والمقصود تحوير اللفظ المعزوه له مصححه بجرأوى

\* استأجر شاة ليرضع صبيأ أو  
جديا لا يجوز \* استأجر ثيابا  
ليسطها في بيته ولا يجلس  
عليها ولا ينام أو دابة ليربطها  
في فئانه ويظن الناس أنهم اله  
او يجعلها جنبية بين يديه  
لا يجوز لانه منفعة غير  
مقصودة من العين وفي  
الاجارة الفاسدة للمستأجر  
حق الحبس لاستيفاء الاجرة  
المجبولة واذا مات الاجر  
فالمستأجر أحق باجرته وفي  
الاجارة الصحيحة اذا انقضت  
المدة للمستأجر ابقاء الحبس  
لاستيفاء المجلد بان كان  
التسليم بعد انقضاء بعض  
المدة فان كان المستأجر  
لم يقبض المستأجر حتى مات  
الموajer أو انقضت المدة  
ليس للمستأجر احدث اليد  
على المستأجر في الفاسدة  
والصحة فلو باع الاجرى  
هذين الفصلين المستأجر  
باذن المستأجر بعد ما قبض  
هل ينزع من يده لم يوجد  
فيه رواية قال الصدر بنيني  
أن لا ينزع من يد المستأجر  
ولكن ينفذ البيع في حق  
الاجر والمستأجر \* استأجر  
دارا اجارة فاسدة وقبضها  
ليس له أن يؤجرها ولو  
اجر هاله أجرة المثل فلا يكون  
غاصبا للاول أن ينقض هذه  
الاجارة ولا يجب الاجرى  
الاجارة الفاسدة بالتمكن  
وانما يجب بحقيقة الاستيفاء  
اذا وجد التسليم اليه من جهة الاجارة وان كان التسليم اليه لامن جهة الاجارة لا يجب الاجارة وان وجد حقيقة الاستيفاء  
واذا كان أجرة المثل في الاجارة الفاسدة مختلفا بان يستأجر البعض بعشرة والبعض باثني عشر والبعض باحد عشر يجب أجرة المثل الوسط

والمستأجر اجارة فاسدة لو آجر من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل لا يملك واستدلوا بما ذكر في الاجازات دفع اليه دار السكنى او ربتها ولا أجر له فآجر المستأجر من غيره وانهدم الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا (٣١) أجاوا عنه بان العقد في تلك المسئلة اعارة

اجارة لان ذكر المدة على وجه المشورة لا الشرط \* استأجر دارا أو حيا مائنهرا ثم سكنه شهرين لا يلزمه أجر الشهر الثاني وعن بعض المشايخ أنه يلزمه وفريق الكرخي بين المحدث للاستغلال وغير المحدث وألزم في المحدث لاني غيره بلا فصل بين الحمام والدار وبه يفتي \* أجر الغاصب ثم أجازها المالك بعد مدة فأجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولو لا يجوز حتى تمت المدة فكلاهما للغاصب كالأجر المولى عبده سنة ثم أعتقه في خلاها وأجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآخر للعقود وذكر القسودرى أن الاجارة توقف على الاجارة كسائر العقود فان أجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فالأجر للمالك وإن بعد استيفائها لم تعتبر والاجارة للعاقد وإن بعد انقضاء بعض المدة فأجر الماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولا قول محمد رحمه الله تعالى وفي المتن أجر عبده سنة ثم برهن العبد أن مولاه كان أعتقه قبلها فالأجر للعبد لان المولى كان أجنبيا وقت العقد والمنفعة له فالبديل أيضا يكون له \* ولو قال العبد

رجل ماله وادعي أنه وارثه لا وارث له غيره قال لا أخذ المال من يده ولا أضعه في بيت المال كذا في المحيط \* وان أقام مسلم شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات وهو مسلم لا وارث له غيره وأقام ذي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات كافر لا وارث له غيره فالمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبته الى الذي من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلته لبيت المال فان كان شهودا الذي نصارى لم تجز شهادتهم على المسلم ولكن يقضى بولائه للمسلم وبجميع الميراث له كذا في المبسوط \* وان كان الشهود من الجاهل من أهل الذمة فانه يقضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذا اختص مسلم وذى في ولاء رجل وهو ذى وادعي كل واحد منهما أنه أعتقه وهو يملكه وأرخوا تاريخ أحدهما أسبق فأقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى بأسبقهما تاريخا فان كان شهودا الذي من أهل الذمة والعبد العتق كافر قضى بينة المسلم وان كان الذي أسبقهما تاريخا كذا في المحيط \* ذى في يده عبدا أعتقه وأقام مسلم شاهدين مسلمين أنه عبده وأقام الذي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه أمضيت العتق والولاء للذى كالأجر كل واحد من المدعين مسلما اذا كان شهودا الذي كفارا قضيت به للمسلم وان كان المسلم أقام شاهدين مسلمين أنه عبده أو كانت جاريته وأقام البينة أنه استولدها وأقام الذي شاهدين مسلمين على الملك والعتق فبينه الذي أولى ولو كانت أمة في ذى قد ولدت له ولدا فادعي رجل أنها أمة غصبها هذا منه وأقام البينة على ذلك وأقام ذوا ليل البينة أنها أمة ولدت هذا منه في ملكه قضيت به او بولدها للذى وكذلك لو ادعى المدعى أنها أمة أجزها من ذى اليد وأعارها منه أو وهبها منه وسلمها اليه ولو كان المدعى أقام البينة أنها أمة ولدت في ملكه قضيت به الذى البدو وكذلك لو ادعى ذوا اليد أنها أمة أعتقها وأقام المدعى البينة انها أمة ولدت في ملكه فبينه العتق أولى لان فيه اثبات حريتها ولا يجوز أن يوطأ بالملك بعد اقامة البينة على حريتها ولو شهد شهود كل واحد منهم مامع ذلك بالغصب على الآخر كان شهود العتق أيضا أولى واستحقاق الولاء عليها كذا في المبسوط \* رجل اشترى عبدا من رجل ثم ان المشتري شهد أن البائع قد كان أعتقه قبل أن يبيعه فالعبد حر ولاؤه موقوف اذا كان البائع يحقد فان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء وذا الثمن على المشتري وكذلك ان صدق المشتري ورثة البائع بعد موت البائع وهذا استحسان وان أقر المشتري ان البائع قد كان بدنه فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق العبد فان صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحسانا عبيدين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه فالعبد حر ولاؤه موقوف بينهما أمة بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من صاحبه وصاحبه ينكر فان الجارية تكون أم ولده موقوفة فاذا مات أحدهما عتقت ويكون ولاؤه موقوفا بلا خلاف كذا في المحيط \* أمة لرجل معروفة انها ولدت من آخر فقال رب الامه بعثكها بالف وقال الآخر بل زوجتنيها فالولد حر ولاؤه موقوف لان مولى الامه ينفي ولاه عن نفسه ويقول هو حر الاصل عاتق في ملك أبيه والجارية موقوفة بمنزلة أم الولد ولا يوطأها واحد من مال ولا يستعملها ولاؤها موقوف لان كل واحد منهما من نفسه وبأخذ البائع العقر من أي الولد قصاصا من الثمن كذا في المبسوط \* واذا أقر الرجل ان أباه أعتق عبده في مرضه أو بخصته ولا وارث له غيره فولاؤه موقوف في القياس ولا يصدق على الاب وفي الاستحسان يكون الولاء للابن ولا يكون موقوفا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الولاء ان عاقلة الاب هل تقل عنه ومما يحتاج تفصلا الجواب فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبه الابن وعصبه الاب واحد بان أعتقه ما رجل واحد وقومهم ما من حى واحد كان عقله على عاقلة أبيه فاما اذا كانت عصبه الابن وغير عصبه الاب بأن أعتق الاب رجل وأعتق الابن رجل آخر لا يكون عقله على عاقلة الاب ويكون العقل

اني حر وفسخت الاجارة ولم يقيم بينة ودفعه الحاكم الى المستأجر وأجبره على العمل ثم وجد بينة على اعتاقه قبلها فلا أجر له ولا للمولى ولو كان لم يقل فسخت كان الاجر له لما قلنا \* أجر الغاصب سنين ثم قال المالك كنت أجزت لا يقبل قوله الابينة وان قال كنت حر أنه قبل وعن محمد في

المتقى آجر دارا ثم استحققت بالبرهان فزعم المالك أنه كان أمر المؤاجر بالاجارة والاجر له وزعم المؤاجر الغصب فالقول قول رب المدار لان الظاهر أن الانسان يتصرف في ملك الغير الغير (٣٢) وان برهن الاجر على ما ادعى من الغصب لا يقبل لانه يريد به ابطال ما ذكره المالك من الامر

والبيّنات للاثبات لا لا بطلان  
وان برهن على اقرار المالك  
بالغصب يقبل لان الثابت  
بالبينة كالثابت بعيانا وانا  
ثبتت الاقرار بتبعه  
الاجر \* غصب دارا فآجرها ثم  
اشترها من المالك فالاجارة  
الاولى ماضية لوجود  
شرائطها وان استقبلها فهو  
أفضل \* آجر الغاصب من  
غيره ثم آجره المستاجر من  
الغاصب وأخذ الاجرة كان  
للمستاجر الثاني وهو الغاصب  
استرداد الاجرة لوجهين  
\* الاول ان الاجارة وان لم تصح  
فقد انعقدت فلوصح الثاني  
يلزم أن يكون الواحد مملكا  
ومملكا \* الثاني ان الاجارة  
الاولى فاسدة فالثانية تجعل  
ردا لها لانه مستحق عليه  
فيقع عن جهة المستحق  
كل مشتري فاسد اباعه من  
البائع فاذا جعل ردًا لا يستحق  
الاجر \* الوكيل بالاستئجار  
استاجر الدار للوكل وتسلم ولم  
يسلمها الى الموكل وسكنها  
ينفسه قال الثاني لا آجر عليه  
وقال محمد على الموكل لان  
قبض الوكيل كقبضه فوقع  
قبض الوكيل أو للموكل  
وصار بالسكنى غاصبا فلا يجب  
عليه وفيه نظر لان الدار اذا  
غصبت من المستاجر يسقط  
عنه الاجر \* أمره أن يستاجر  
له أرضا من فلان فاستاجر حاله  
ثم ان الموكل اشتراها من فلان

موقوف فاذا اذالم يكن مع الابن المقر وارث آخر فاما اذا كان وارث آخر وقد كذبه في هذا الاقرار كان  
للكذب أن يستسعى العبد في حصته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واولاد هذا النصف هو حصه المستسعى  
للمستسعى واولاد النصف الذي هو حصه المقر لئلا يكون الكل له وأقر أن الاب أعنتقه وعنده ما واولاد  
النصف الذي هو حصه الميت واولاد حصه المستسعى موقوف وفي كل موضع يتوقف الولاء اذا مات المعتق  
غير انه يوضع في بيت المال وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا في الهيكل \* وان اشترت ثلاث بنات  
آباءهن ثم ماتت احدهن وترك مولى أمها ثم مات الاب فانه يكون له ماثلثا ماله بالفرض وثلاثا الثلث  
بالولاء يبقى ثلث الثلث للبنات الميتة يعود الى الاب يكون له ماثلث ثلث الثلث وثلث الثلث لمولى أمها  
بحسب حساب ثلث ثلث ثلث وأقله سبعة وعشرون فـ مئة وعشرون للبنتين وواحد لمولى أم الميتة  
كذا في خزنة المفتين والله أعلم

### الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان

الفصل الاول في سبب نبوته وشرائطه وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم (أما سبب نبوته)  
فهو الايجاب والقبول وهو أن يقول الذي أسلم على يد انسان له أو لغيره أنت مولاي ترتني اذا ماتت ونعقل عني  
اذا جنيت فيقول قبلت أو يقول له واليتك فيقول قبلت سواء كان الذي أسلم على يديه أولا آخر وهذا قول  
عامة العلماء حتى لو أسلم على يد انسان ولم يواله فولاه موقوف عند عامة العلماء ولو أسلم على يد رجل ووالى  
غيره فهو مولى للذي والاه عند عامة العلماء وهو الصحيح (وأما شرائطه) فمنها عقل العاقدين وأما البلوغ  
فهو شرط الانعقاد في جانب الايجاب فلا ينعقد الايجاب من الصبي وان كان عاقلا حتى لو أسلم الصبي للعاقل  
ووالاه لم يجز وان أذن له أبوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم الاذن  
بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز سائر عقوده بانه كالبيع ونحوه وأما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى  
بالغ صديقا قبل الصبي ينعقد موقوفا على اجازة أبيه أو وصيه فان أجاز جاز وكذا لو والى رجل عبدا قبل  
العبد توقف على اجازة المولى فاذا أجاز جاز الا أن في العبد اذا أجاز المولى فالولاء من المولى وفي الصبي اذا أجاز  
الاب أو الوصي يكون الولاء من الصبي ولو والى رجل مكاتب جاز وكان المولى مولى المكاتب لان قبول المكاتب  
صحيح الا أن الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس من أهل الولاء \* ومنها أن لا يكون للعاقدا وارث وهو أن  
لا يكون من وارثه من يقرب به فان كان لم يصح العقد اذا كان له زوج أو زوجة يصح العقد ويعطى نصيبهما  
والباقي للمولى \* ومنها أن لا يكون من العرب حتى لو والى عربي رجلا من غير قبيلة لم يكن مولاه ولكن ينسب  
الى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا الوالت أمر أم من العرب رجلا من غير قبيلتها \* ومنها أن لا يكون من  
موالى العرب لان مولاهم منهم كذا في البدائع \* ومنها أن لا يكون معتقا \* ومنها أن لا يكون له غيره  
\* ومنها أن يشترط الميراث والعقل كذا في السراج الوهاج \* وان شرط الارث كان كذلك وتوارثان من  
الجانين والاسلام على يده ليس بشرط وكونه مجهول النسب شرط لعقد الموالاة هكذا في الكافي \* وأما  
الاسلام فليس بشرط لهذا العقد فيجوز زواله الذي الذي والمسلم الذي والمسلم الذي وكذا الذكورة ليست  
بشرط لهذا العقد فيجوز زواله الرجل أمر أو المرأة رجلا وكذا دار الاسلام حتى لو أسلم حربي فوالى مسلما  
في دار الحرب أو دار الاسلام فهو موالاة كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو أن يثبت به الارث اذا مات وان  
يعقل عنه اذا جنى ويدخل فيه أولاده الصغار ومن يوليه بعد عقد الموالاة كذا في التبيين (وأما صفة العقد)  
فهو عقد جائز غير لازم (وأما صفة الحكم) فهو أن الولاء الثابت بهذا العقد لا يحتمل التملك بالبيع  
والهبة والصـ دقة والوصية لانه ليس عمال حتى لو باع رجل ولا موالاة وعتاقه بعد قبضه ثم أعنتقه كان

بلاعلم بالاجارة ثم علم لا يرتد الى الاجارة وتكون في يده بحكم الاجارة لانه نفذت اجارة المأمور على الامر وتعلق به حوالا لاجر اعنتاقه  
فلا يبلى ابطال حقه بالتقص \* قال القاضي أبو علي انا استأجر من لا مشغولا بمنفعة الاجر كنا نقول تجوز الاجارة لا التسليم حتى وجدنا رواية

عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تجوز زوجة كارض فيها زرع لا تجوز اجارتها وان فرغها وسلمها لانها وقعت فاسدة فلا تنقب الى الجواز الا بالاستئذان وكذا ذكره الكرخي \* وقال الامام اسمعيل الزاهد استأجر أَرْضَها أشجار (٣٣) أو أخذها زراعة وفيها أشجار ان في

وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان صغيرتان مضى عليهما حول أو حولان لا اذا كانتا كبيرتين لان عروقهما وظلهما يأخذ الارض والصغار لا عروق لها وان في جانب من الارض كالسنة والجسد اول يجوز لعدم الاختلال وكذا ان كان في وسطها موضح الكدس لا يجوز وان في جانبها يجوز واذا زاد البحر والمستأجر في العقود عليه أو به ان مجهولة لا يجوز وان مهلومة ان من جانب البحر يجوز كانت من جنس ما أجرة أو لا وان من جانب المستأجر ان من جنس ما استأجر لا يجوز وان من خلاف جنسه يجوز وعن محمد استأجر من غيره أرضا بكرة رخصة فزاد رجل المؤجر كرا فآجره المؤجر منه فزاد المستأجر الاول أيضا كرا فآجره منه فالأجرة هي الثانية وانفسخت الاولى لاقتضاء التجديد ذلك وحاصل ما روي عن الامام الثاني فيه أن صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنقض الاولى وان لم يجد دلا وتكون الثانية زيادة \* آجرت دارها من زوجها وهما يسكنان فيها لا أجر عليه \* آجر حانوته من غيره ثم اشترى كافي العمل فيه لا يجب الاجرا اذا

اعتاقه باطلا ولو باع المولى الاسفل ولاءه من آخر أو وهبه لا يكون بيعا ولا هبة لكنه يكون نقضا للولاء الاول وموالاته الثاني كذا في البدائع \* وللمولى أن ينتقل بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية وانما يقض العقد بمحضرة وكذا لا على أن يبرأ من ولده الاسفل اذا كان بمحضرة وان والى الاسفل رجلا آخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن بمحضرة وإذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول عنه بولائه الى غيره وكذا لا يتحول ولده بعد تحمّل الخيانة عن أبيه وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهم ما أن يتحول لان الابن كمن خص واحد في حكم الولاء كذا في الكافي \*

الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به \* اذا أسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد الموالاته ثم ولده ابن من امرأة أسلمت على يد الآخر وولته فولد للمولى الاب وكذا ان كانت أسلمت وولته وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولده للمولى الاب وهذا بخلاف ولده العتاقة فانها اذا اعتقت وهي حبلى وولده بعد ذلك فان ولده لا يكون للمولى الام ولو كان لهما أولاد صغار ولدوا قبل الاسلام فأسلم الاب على يدي رجل وولاه ثم أسلمت المرأة على يدي رجل وولته فان ولده لا للمولى الاب بالاجماع قال واذا أسلمت المرأة من أهل النعمة على يدي رجل ولها ولد صغير وولته فان ولدها هو ولدها المولود لها عند أبي خنيقة رحمه الله وعندهما ولدها المولود لها أمولا ولدها ليس لمولاهما كذا في الذخيرة \* واذا أسلم الرجل على يدي رجل وولاه وله ابن كبير فأسلم الابن على يدي رجل آخر وولاه أيضا فولد كل واحد منهما للذي والاه وان أسلم الابن ولم يوال أحد فولد موقوف ولا يكون مولى لمولى موالاته الاب ولا يكون عقدا على الابن كذا في المحيط \* ذمى أسلم ولم يوال أحد ثم أسلم آخر على يديه وولاه فهو مولا وان أسلم ذمى على يدي حربي فانه لا يكون مولا وان أسلم الحربي بعد ذلك كذا في المبسوط \* حربي دخل دار الاسلام بأمان فأسلم على يدي رجل وولاه ثم دخل أبوه بأمان فأسلم على يدي رجل وولاه فان ولده كل واحد منهما للذي والاه ولا يجزى الاب ولده الولد الى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بأمان وأسلم ووالى رجلا ثم أسلم أبوه هذا الحربي الذي أسلم وعق فانه يجزى ولده الولد الى نفسه حتى كان ولده الولد لعنق الاب واذا أسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم وولاه هنالك أو والاه في دار الاسلام فهو مجوز فان سبي ابنه واعتق لم يجز ولده الاب الى نفسه وان سبي أبوه واعتق جرو لاه الابن الى نفسه ولو أن رجلا من أهل النعمة اعتق عبدا ثم ان الذي نقض العهد ولحق بدار الحرب فاخذ أسيرا فصار عبد الرجل وأراد معتقه أن يوالى رجلا لم يكن له ذلك فان أعتق مولا يوم ما من الدهر فانه يرثان مات وان جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولا هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو أسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته وولاه لم يكن مولا ولكن ينسب الى عشيرته وأصله وهم يعقلون عنه ويرثونه وكذلك المرأة كذا في المبسوط \* ولو أسلم على يدي رجل وولاه بعد ما ولى في كفره مسلما كان ولده للثاني الذي أسلم على يديه وولاه بعد الاسلام ولا يكون مولى للذي والاه قبل الاسلام كذا في التارخانية \*

### الباب الثالث في المنقرضات

اذا أقر الرجل انه مولى عتاقة لفلان بن فلان من فوق أو من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه وكذا اذا أقر انه مولى مولا لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير مولى مولا لفلان وان كان للمقرئ أولاد كبار كذبوا الاب فيما أقر وقالوا أبونا مولى فلان آخر فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على أنفسهم لان الاولاد اذا كانوا كبارا فالاب لا يعلل مباشرة عقد الولاء عليهم فلا يعلل الاقرار به عليهم وبه فارق ما اذا كان الاولاد صغارا لان الاب يعلل مباشرة عقد الولاء عليهم اذا كانوا صغارا فيملك الاقرار به عليهم واذا

(٥ - فتاوى خامس) علافية لعدم صحة التسليم (نوع آخر في اجارة الوقف) آجر المولى الوقف سنة ان كان الواقف شرط أن لا يواجر سنة لا يجوز وان لم يشرط يجوز الى ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه أبو الليث وقال الامام أبو حفص الكبير في الضياع كذلك وفي



غيرها الا اكثر من سنة وقال القاضي ابو علي لا ينبغي ان يفعل ولو فعل صحت فاذا اراد ان يصح بالاجماع يرفع بعد الاجابة كثر من ثلاث  
سنتين الى الحاكم فيحكم بجوازه كما (٣٤) علم فيجوز على قول الكل ان وجدت شرائط الحكم متولى الوقف اجر الوقف باقل من اجر المثل

كانت للرجل امرأته هي أم الاولاد فقالت المرأة مولاة أنا عتاقة لفلان وصدة فقها فلان في ذلك فقال الرجل  
أنا مولى عتاقة لفلان آخر وصدة فلان آخر فان كل واحد منهما ما يكون مصدقا فمأقر به ويكون ولاؤه الولد  
لمولى الاب كذا في الذخيرة \* ولو أن امرأته مولاة عتاقة معروفة لها زوج مولى عتاقة ولدت المرأة مولدا فقالت  
المرأة ولدتني بعد عتقي بخمسة أشهر وولدت لمولى وقال الزوج ولدتني بعد عتقي بستة أشهر وولدت لمولى  
فالقول قول الزوج كذا في المحيط \* وان والى امرأته رجلا فولدت ولدا لا يعرف له أب يدخل في ولاتها وكذا  
ان أقرت امرأته أنها مولاة فلان وفي يد هاتفل لا يعرف أبوه يصح اقرارها عليها وعلى ولدها وبصيران من  
مولى فلان وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يثبت ولاؤه ولدها من مولاها في الصورتين كذا في  
الكافي \* واذا كان الرجل من العرب له زوجة لا تعرف وولدت منه ولدا ثم ادعت أنها مولاة أعتقه فلان  
وصدة فلان بذلك فانهم مصدقة في حق نفسها ولا تصدق على ولدها وان كذبها فلان في العتق وقال هي  
أمي وما أعتقها فان أمته لانها أقرت على نفسها بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فتصدق فيما أقرت ولا  
تصدق فيما ادعت ولا تصدق على الولد الموجود في البطن وقت الاقرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فانها  
تصدق عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يحدث رقيقا ولا تصدق عند محمد رحمه الله تعالى حتى  
يحدث حرا كذا في الذخيرة \* واذا أقرت الرجل فقال أنا مولى فلان وفلان قد أعتقاني فاقتربه أحدهما وانكر  
الآخر فهو بمنزلة عبيدين الشريكين يعتقه أحدهما واذا قال أنا مولى فلان أعتقني ثم قال لابل أنا مولى  
فلان الآخر قد أعتقني هو وادعياء جميعا فهو مولى الاول وان قال أعتقني فلان أو فلان وكل واحد منهما  
ادعى أنه هو العتق لا يلزم العبد شي فان أقرت لأحدهما بعينه بعد ذلك أو لغيرهما فهو جازو يصير مولى لأقره  
فمن مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب انه اذا أقرت بعد ذلك لغيرهما يجوز اقراره يجب أن يكون قولهما أما  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقراره ومنهم من قال هذا قول الكل كذا في المحيط \* واذا أقرت  
الرجل انه مولى امرأته أعتقته وقالت المرأة لم أعتقك ولكن أسلمت على يدي واليتني فهو مولاها فان اراد  
التحول عنها الى غيرها ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قياس قولهما له ذلك وان  
أقرته أسلم على يديها ووالاها قالت هي قد أعتقته فهو مولاها وله أن يتحول بالولاء الى غيرها واذا أقرت  
الرجل أن فلانا أعتقه وانكر فلان ذلك وقال ما أعتقته ولا أعرفه ثم ان المقر أقرت فلانا لا آخر أعتقه  
فانه لا يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصير مولى للثاني وعندهما يصح اقراره للثاني اذا صدقه  
الثاني في ذلك \* اذا ادعى رجل على ولد رجل بعد موته أني أعتقت أباك وصدة الولد في ذلك يثبت الولاء له  
ولو كان لليت أولاد كبار وصدة بعض الاولاد فالذين صدقوه يكونون موالى له وان كان المدعى اثنين فصديق  
بعض الاولاد أحدهما وصديق الباقر الآخر فكل فريق منهم يكون مولى للذي صدقه كذا في  
المحيط \* وان ادعى رجل على رجل أني كنت عبدا له وأنه أعتقني وقال المدعى عليه أنت عبيدي كما كنت  
وما أعتقته فالقول قول المولى فان اراد العبد أن يحلفه فله ذلك فان قال المدعى عليه أنت حر الاصل  
وما كنت عبدا لي قط وما أعتقته وأراد استخلافه لا يستحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان  
الاختلاف ههنا في الولاء لا في العتق لانهما تضاد فاعلى العتق ولا استخلاف في الولاء عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وكذا اذا ادعى رجل على ورثة حر ميت وترك ابنه مولا وقال اني كنت أعتقت الميت ولي  
نصف الميراث معك بسبب الولاء وقالت ان أباه حر لا تستحلف على الولاء وتستحلف على المال بالله لم تعلمي  
لهذا المدعى في ميراث أبيك حقا ولا مالوا الا في هذا كولا العتاقة لا يستحلف عليه عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى خلافا لهما فان عادت المدعى عليه الى تصديق المدعى بعد ما أنكرت دعواه فهو مولا ولا يكون  
انكارها نقض للولاء كذا في الذخيرة \* واذا ادعى رجل من الموالى على عزي أنه مولاه أعتقه والعربي

يلزم عليه تمام أجر المثل وان كانت الاجارة على الوقف اجارة طويلة أكثر من ثلاث سنين وأبرأ الأجر المستأجر عن الاجرة وحكم بها الحاكم صح لانه يجتهد فيه وكذا الوحد وكذا الاب والوصى لو أجاز منزل الصبي باقل من أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا الوغصب أرض الصبي أو داره أو الوقف يجب أجر المثل الا اذا انتقص فحينئذ يضمن النقصان وذكر الخصاص في كتابه أن المستأجر هنا لا يكون غاصبا ويجب عليه أجر المثل كما في الفاسدة فقيل له أنفني بهذا قال نعم والطويلة الملك الصبي والوقف لا يجوز \* والحيلة اذا كان الملك للصبي أن يجعل كل الاجرة للسنة الاخيرة ويجعل للاعوام المتقدمة ما هو أجر مثله ثم يبرئ والد الصبي المستأجر عن اجرة الاعوام المتقدمة يصح ابرأؤه عند الامام ومحمد كما في ابراء الوكيل فاذا اتصل به الحاكم صار متقلا بطريقته من أهله \* أجر في مرض الموت باقل من أجر المثل يصح من كل المال لانه يملك الاعارة فهذا أولى \* استأجر من متولى الوقف جسر الوقف وكسر فيها الخطب والجيران يتضررون ان الضرر ظاهرا

ويجدا المتولى مستأجر أصل هذا الاجر يخبر جهان يده (النوع الثالث في الدواب) استأجر دابة للركوب أو الحمل غائب ولم يذ كرم يركب وما يحمل أو أرض الزراعة ولم يذ كرم يزرع أو ثوب باللبس ولم يذ كرا للابس أو قدر للطبخ ولم يذ كرا للطبخ ففسدت الاجارة



فان تخصم الى الحالكه انما بظلمها وان لم يتحصا حتى وجد الزكوب والاركاب والحاصل فعل نفسه أو فعل غيره أو أحد المحتملين يجب أجر  
المثل قياسا والمسمى استحصانا حيث تعين أول المحتملين وجودا ركوبا أو أركابا بخلاف (٣٥) ما اذا استأجر ثوبا بلبسه فأنس غيره

حيث يضمن ان أصابه شيء وان لم يلبسه فحاله  
والامام السرخسي الحق  
بهم هذه الجملة ما اذا استأجر حليا  
ولم يلبس من يلبس وهذا  
بخلاف ما لو استأجر دارا  
للسكنى ولم يبين الساكن  
لانه لا يختلف \* استأجر فخلا  
ليزنيه على ابله لا يجوز بخلاف  
استأجر الظئر على ارضاع  
الولد للعرف والحاجة حتى لم  
يصح في بقرة لبشر بالبنها  
\* استأجر دابة الى خوارزم على  
أنه ان حصل مبتغاه رجع من  
النصف فسدت فان ألحقا  
هذا الشرط بالعقد في الجاس  
التحق عند الامام كافي البيع  
\* بينهم ما طعام مشترك استأجر  
أحدهما شريكه أو جاره  
ليحمله فحمله لا يجب أجر  
المثل أيضا وكذا قفيز الطحان  
فاسد ولا يجب الأجر وفي  
اجارة الاصل استأجره ليحمل  
طعامه بقفيزه فالاجارة  
فاسدة ويجب أجر المثل  
لا يتجاوز به عن المسمى وكذا  
لودفع الى حائك غز لا ينسجه  
بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم  
أفتوا بجواز اجارة الحائك  
للعرف وبه أفتى أبو علي  
النسفي أيضا والفتوى على  
جواب الكتاب لا الطحان  
لانه منصوص عليه فيلزم  
ابطال النص \* وحيلة  
الجواز فيه أن يشترط  
لطحان قفيزا جيدا من

غائب ثم يدعى المدعى فادعى ذلك على آخر وأراد استخلافه لا يستخلف على ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما الامر موقوف ان قدم الغائب وصدق المدعى فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه يثبت  
الولاء من الثاني كذا في المحيط \* والله تعالى أعلم

### كتاب الاكراه \* وفيه أربعة أبواب \*

#### الباب الأول في تفسيره شرعا وأنواعه وشرطه وحكمه وبيان بعض المسائل \*

أما تفسيره في الشرع فهو اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتفي به رضاه كذا في الكافي \* (وأما أنواعه) فالاكراه  
في أصله على نوعين إما ان كان ملجئا أو غير ملجئ فالاكراه الملجئ هو الاكراه بوعيد تلق النفس أو بوعيد  
تلف عضو من الاعضاء والاكراه الذي هو غير ملجئ هو الاكراه بالحبس والتقييد \* (وأما شرطه) فان  
يكون الاكراه من السلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجبي عن  
السلطان فهو اكراه صحيح شرعا كذا في النهاية \* وعليه الفتوى فان غاب المكره عن بصر المكره يزول الاكراه  
ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكراهه وعندهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به  
يفعل به ما يفعل السلطان كان أمرا اكراهيا كذا في فتاوى قاضيان وفي فتاوى (أهو) ذكر شمس الأئمة  
الحلواني الاكراه من غير السلطان انما يتحقق بالاجاع اذا لم يتمكن بالاستعانة من غيره أما اذا تمكن فهو على  
الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التارخانية \* ويعتبر في  
الاكراه معنى في المكره ومعنى في المكره ومعنى فيما أكره عليه ومعنى فيما أكرهه فالمعتبر في المكره تمكنه  
من ايقاع ما هتد به فانه اذا لم يكن متمكنا من ذلك فاكراهه هذان وفي المكره المعتبر أن يصير خائفا على نفسه  
من جهة المكره في ايقاع ما هتد به عاجلا لانه لا يصير ملجئا محمولا طبعيا الا بذلك وفيما أكرهه أن يكون متلفا أو  
مزمننا أو متلفا عضوا أو موجبا لعدم الرضا وفيما أكرهه عليه أن يكون المكره متمتعاً به قبل الاكراه  
أما لحقه أو لحق آدمي آخر أو لحق الشرع وبحسب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم كذا في المبسوط  
(وأما حكمه) وهو الرخصة أو الاباحة أو غيرها فثبت عند وجود شرطه والاصل أن تصرفات المكره  
كلها قولاً منعه عندنا لأن ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق  
والعتاق والنكاح والتدبير والاستيلاء والنذر فهو لازم كذا في الكافي \* متى حصل الاكراه بوعيد تلق  
على فعل من الافعال نقل الفعل من المكره فيما يصلح أن يكون المكره آلة للمكره فصار كان المكره فعل ذلك  
بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان أو اتلاف ماله ومتى حصل الاكراه بوعيد تلق على قول من  
الاقوال ان كان قولاً يستوى فيه الجحد والهزل ويتعلق بثبوت القول كالطلاق والعتاق فحكمه أن يعتبر  
المكره آلة للمكره في حق الاتلاف وينقل الاتلاف الى المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح آلة للمكره  
وفي حق التلطف به الذي لا يصلح آلة فيه يعتبر مقتضى راعى المكره وان كان قولاً لا يستوى فيه الجحد  
والهزل كالبيع والاجارة والاقراء فحكم الاكراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان قولاً لا يستوى فيه الجحد  
والهزل لأنه لا يتعلق بثبوتها باللفظ حتى ان من قصد أن يكفر فقبل أن يقرب به يكون كافرا كذا في المحيط \* وان  
حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الافعال فلاحكمه فيجعل كأنه فعل ذلك الفعل بغير اكراه  
ومتى حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان قولاً لا يستوى فيه الجحد والهزل فحكمه فساد ذلك  
القول وان كان قولاً لا يستوى فيه الجحد والهزل فلاحكمه فيجعل كأنه المكره باشر ذلك القول باختباره كذا  
في النهاية \* فلو أكرهه على بيع أو شراء أو اقراء أو اجارة بقتل أو ضرب شديد أو حبس مديد خير بين أن يمضي

دقيق ولا يضيفه الى هذا الدقيق وكذا في تذرية الكدس وحل القطن ثم يعطيه من ذلك فيجوز \* تكارى دابة الى فارس فالاجارة فاسدة  
لان فارس وغراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغد وماورا والنهر والهند واخطاى والدشت والروم واليمن اسم للولاية وبخارا وسمرقند وبلخ

وجرجانية وهرأة أو زوجند اسم البلدة وجعل شمس الأتمه بخار اسم الولاية وفي كل موضع هو اسم للولاية ما إذا بلغ الأدنى له أجزا المثل لا يتجاوز  
عن المسمى وفي كل موضع هو (٣٦) اسم الباد إذا وصل البلدي لمز المبلغ إلى منزله ولا تجوز اجارة العبد بمائة درهم وطعامه ولا

اجارة الدابة بمائة وعلفه لانه مجهول بخلاف الظئر للعادة في التوسعة عليهم قال الفقيه أبو الليث نأخذ في الدابة بقول المتقدمين أما في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر عادة قال بكر استأجر دابة من خوارزم إلى بغداد بكذا على أن علفها على المستأجر لا يجوز لانه مجهول والحيلة أن يذكر قدر العلف ويريد في الاجرة يوكاه بصرف العلف إلى الدابة ويرأى بصرف العلف اليها بالادفع إلى بائع العلف لانه مجهول لانه اتصل بملكه ملكه ألا يرى أنه لو اشترى علفا ولم يعطه إلى الدابة لا يبرأ \* ولو تنازع في الاعلاف أو في قدر ما يعلف لا يصدق المستأجر الابينة والحيلة في أن يصدق أن يعمل من الاجرة قدر ما يحتاج اليه الدابة في المدة إلى رب الدابة ويشهد على ذلك ثم يأمر المالك المستأجر بالانفاق عليها فيصدق لانه صار أمينا \* استأجر عبدا ليخدمه ليس له أن يسافر به بل يخدمه في المصر وقراه فيمدون السفر لان خدمة السفر أشق فلا يدخل بلا نص ويخدمه منار إلى العشاء ويخدمه وضيافته وأمراته وبكافة أنواع الخدمة المباحة وليس له أن يضربه ولا الدابة

البيع أو يفسخ بخلاف ما إذا كره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط الا إذا كان الرجل صاحب منصب يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرها وقد ما يكون من الحبس كراهها ما يجي به الاغتمام البين ومن الضرب ما يجده منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يراد عليه ولا ينقص منه بل يكون مفوضا إلى رأى الامام لانه يختلف باختلاف أحوال الناس فمنهم من لا يتضرر بالاضرب شديد وحسب مديد ومنهم من يتضرر بادنئ شيء كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط أو بعرك اذنه لاسيما في ملا من الناس أو بحضرة السلطان فينت في حقه الا كراهه كذا في التبيين \* وإذا كره على البيع والتسليم فباع وسلم فهو بيع مكره وان كره على البيع لا غير فباع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فالأكره على البيع لا يكون كراهها على التسليم فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلكا اجازة منه للبيع وعن هـ إذا قلنا ان من ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداد المبيع من يد المشتري لا تسمع دعواه ما لم يدع أنه كان مكرها على التسليم وان كان مكرها على البيع والتسليم حتى كان البيع بكره اذا قبضه المشتري ملكه ملكا فاسدا ونفذت تصرفاته فيه وبعد ما تصرف لخاصه المكره فان كان تصرفا يحتمل النقص بعد وقوعه كان للمكره أن ينقض تصرفه ويسترد العين حيث وجدها وان كان تصرفا لا يحتمل النقص بعد وقوعه كالعتق والتدبير وما أشبهها لا يكون للمكره نقضه وكان له حق تضمين القيمة فيكون هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم تسلمه إلى المشتري وان شاء ضمن المشتري فان اختار تضمين المشتري كان له الخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم قبض لا يوم أعتق وان شاء ضمنه قيمته يوم أعتق هكذا في الذخيرة \* لوأ كره على البيع وقبض الثمن طوعا كان اجازة لان القبض طائعا دليل الرضا وهو الشرط بخلاف ما إذا كره على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة وان سلم طوعا وان قبضه مكرها فليس ذلك باجزة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده لفساد العقد بالا كراهه وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن قيمته للبائع وللمكره أن يضم المكره فان ضمن المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة ولو ضمن المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المكره ولو كان المشتري باعه من آخر وباع الآخر من آخر حتى تداولته البياعات نفذ ذلك السلك بتضمن الاول وله أن يضم من شاء من المشتريين فأبهم ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما إذا أجاز المكره أحد هذه البياعات حيث يجوز السلك ما قبله وما بعده ويأخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين \* ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه وان نقض قبل القبض صح نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ إلى المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري ان هلك من غير نعت يهلك أمانة كذا في خزائن المفتين \* ولوأ كره السلطان ربه لاعلى الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه أعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطئها أو قبلها بشهوة كان اجازة للشراء ولو أن المشتري اشترى ولم يقبض حتى أعتقه البائع نفذ عتقه وبطل البيع وان أعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتاقه استحسانا ولو أعتقه ما قبل القبض كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط \* ولوأ كره البائع ولم يكره المشتري فلم يقبض المشتري العبد حتى أعتقه كان عتقه باطلا فان أجاز البائع بعد عتق المشتري جاز البيع لبقاء العقد وعليه محلا لحكم العقد ولم يجز ذلك العتق الذي كان من المشتري ولو أعتقا جميعا العبد جاز عتق البائع لانه صادف ملكه واتقضى به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم أعتقه جميعا عتق العبد من المشتري ولو كانا جميعا مكرهين على العقد والتقباض ففعل ذلك وقال أحدهما بعد ذلك قد أجزت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله فان أجازا جميعا بغير كراه جاز البيع ولو لم

المستأجر للركوب ولدفع المستأجر الاجرة إلى العبد والعاقده والعبد يرى وان كان مولاه لا وان كسر هذا العبد يجزأ شيئا من متاع البيت لضمان عليه وان وقع على وديعة انسان عند المستأجر وكسره ضمنه ولو عمل الاجرة ومات المؤجر قبل تمام المدة

للمستأجر حبس العبد الى استئذائه يدفع مقرته الى رجل على أن يعلفه او ما يكون من اللبن والسمين بينهما أنصافاً فالأجرة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة علفه ان علفها من علف هو ملكه لان سرهما في المرحى ويرد (٣٧) كل اللبن ان قاعاً وان أ تلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي فان

اتخذ من اللبن مصلاً فهو  
للتخذ ويضمن مثل اللبن  
لانتقطاع حتى المالك  
بالصحة والحيلة في جواره  
أن يبيع نصف البقرة منه  
بشئ اللبن ويبرئه عنه ثم يأمره  
بالتخاذل والمصل فيكون  
بينهما ولو دفعها المدفوع  
اليه الى آخر وهالك في يده  
فالتضمن على الاول وكذا  
لو دفع الدجاج على أن يكون  
البض بينهما أو بذرا الفيلق  
على أن يكون الابريسم بينهما  
لا يجوز والحادث كله  
لصاحب الدجاج والبض  
دفع بذرفيلق على أن يكون  
الخارج أنصافاً لما خرجت  
الدودة قال الشريك أ كثرها  
هالك وقال صاحب البذر  
ادفع الى قيمة البذر وأباري  
من الدود والشريك كان  
كاذباً في كلامه فالفيلق كله  
لصاحب البذر وعابيه أجر  
منه لشريكه في قيامه عليها  
وعليه قيمة ورق الفرساد  
قال الامام الحسناني فيمن  
غصب بيض انسان وخرج  
منه فرخ ان خرج بنفسه  
فلساحب البيض وكذا في  
غصب البذر ( نوع في  
تعليم القرآن والحرف )  
الاستجار على الطاعات  
كتعليم القرآن والفقه  
والتدريس والوعظ لا يجوز  
أي لا يجب الاجر وأهل

يجوز احتي أعتق المشتري العبد جازعته فان أجاز لا آخر بعد ذلك لم يلتفت الى اجازته لتقرر ضمان  
القيمة على المشتري وفوات محل العقد ابتداء وان لم يتقابضاً فجازاً حدهما البيع بغير اكره فالبيع  
فاسد على حاله لان بقاء الاكره في جانب صاحبه كان لفساد البيع فان أعتقه جميعاً معاً وقد أجازاً حدهما  
البيع فان كان العبد غير مقبوض فعنتق البائع فيه جائز وعنتق المشتري باطل وان أعتقه أحدهما ثم أعتقه  
الاخر فان كان البائع هو الذي أجاز البيع وقد أعتقه المشتري قبله فهذا الجازة منه مالم يبيع والثمن المسمى  
للبائع على المشتري والعنتق لا ينفذ على المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع أعتق أولاً فهو باعتاقه قد  
نقض البيع ونفذ العنتق من قبله فلا عمل فيه اجازة وا حدهما ما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي  
أجازة أول مرة المشتري ولم يجزه البائع فعنتق البائع جائز فيه وقد انتقض البيع به ان أعتقه قبل المشتري  
أو بعده لانه باق على ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صادف ملكه فينفذ وينتقض به البيع كذا  
في المبسوط \* ولو أكره على بيع جاريته ولم يسم أحد اقباعها من انسان كان فاسداً كذا في فتاوى قاضيان  
\* ولو أخذ بمال يؤديه فأكرهه على أدائه ولم يذكر له جاريته بشئ فباع جاريته ليؤدى المال فالبيع جائز  
لانه طائع في البيع لان أداء المال يحقق بطريق الاستقراض والاستيهاب من غير بيع الجارية وهذا هو  
عادة الظلمة اذا أرادوا أن يصادروا رجلاً فتحكوا عليه بالمال ولا يدرون له بيع شئ ممن ملكه حتى اذا باعه  
ينفذ بيعه عليه فالحيلة لمن ابتلى بذلك أن يقول من أين أودى هذا المال ولما مال لي فاذا قال له الظالم بيع  
جاريته قال لا تبصره كرهها على بيعها فلا ينفذ بيعها كذا في المحيط \* رجل أكره على شراء جارية بعشرة  
آلاف درهم وقيمتها ألف درهم فاشتراها بأكثر من عشرة آلاف أو أكره صاحب الجارية على بيعها بألف  
وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استخسانا وهو قول علماء نازحهم الله تعالى ولو أكره على بيع  
جارية بألف درهم فباعها بدينار قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماء ثمانية ولو أكره على البيع بألف  
درهم فباعها بعرض أو حيوان قيمته ألف درهم أو أكره على أن يقر بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف  
درهم فنقد البيع والاقرار في قولهم ولو أكره على البيع بألف درهم فبألف درهم جاز بيع الكل كذا  
في فتاوى قاضيان \* ولو أكره على البيع فوهب كان جائزاً وكذا لو أكره على الاقرار بألف فوهبها كذا  
في المحيط \* ولو أكره الرجل بوعيد كاف حتى اشترى من رجل عبد بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف درهم  
وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد كان المشتري حلف بعنتق كل عبد ملكه فيما استقبل أو حلف على ذلك  
العبد بعينه فقد عنتق العبد ولا يرجع على المكروه بشئ كذا في خزائن المفتين \* ولو أكره على شراء ذى رحم  
محرم منه وعلى قبضه بأكثر من قيمته فاشتراه وقبضه عنتق عليه ولزم قيمته ويرجع عما ضمن على المكروه وكذا  
لو أكرهه بشراء أمة ولدت منه بالنكاح وقبضها أو بشراء أمة قد جعلها مبرأة ملكها وقبضها كذا  
في المحيط \* السلطان اذا أكره رجلاً بوعيد كاف أو حبس على أن يبيع متاعه من هذا الرجل بألف درهم  
يعنى متاع السلطان والمشتري غير مكروه على الشراء فباع فالبيع جائز والعهد على السلطان لا على البائع  
وان طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهدة اليه ولو كان أكرهه على أن يشتري له متاع فلان  
بألف درهم فاشترى فالشراء جائز والمتاع كله للسلطان ولا عهدة على المشتري حتى لا يطالب بتسليم الثمن  
فان طلب المشتري من البائع تسليم البيع رجعت العهدة اليه وطوبى بتسليم الثمن كذا في الذخيرة \* ولو  
أكره الرجل على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسم له مقسوماً ولا غيره وأكره على التسليم فوهب  
الدار كلها وسلمها فهو جائز لانه أنى بغير ما أكرهه عليه كذا في المبسوط \* ولو أكره على بيع نصف داره مقسوماً  
فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استخسانا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أكره على أن يبيع منه يباع فاسداً  
فباعه يباع جائزاً جاز البيع ولو أكره على أن يبيع منه يباع جائزاً ويدفعه اليه فباعه يباع فاسداً ودفعه اليه

المدينة طيب الله تعالى ساكنها جوزه وبه أخذ الامام الشافعي قال في المحيط وقتوى مشايخ بلخ على الجواز قال الامام الفضلي والمتأخرون  
على جوازه وكان الامام الكرماني يفتي بذكرنا سيد معلم راخشنود بكنند وقتوى علمائنا على ان الاجازة ان صحت يجب المسمى وان لم نصح

يجب اجر المثل ويجبر الاب على أدائه ويحبس وعلى الحافة المرسومة والعيدى ويخ شنبى \* والحيلة ان يستأجر المعلم هذه معلومة ثم يأمره بتعليم ولده والاستئجار لتعليم الكتابة (٣٨) والنجوم والطب والتعبير جائزا اتفاقا وان استأجر المعلم لحفظ الصبيان وتعليم الخط والهجاء

فهلك عنده للبائع أن يضمن المكروه ان شاء وان شاء المشتري كذا في المبسوط \* ولو أكرهه ببيع فاسد فباع جائزا جازوا بالعكس له أن يضمن المكروه قيمته ويرجع به على المشتري فأما لو أكرهه على هبة نصف داره مقسوما أو على بيت من بيوت فوهب الكل أو باع الكل لم يجز كذا في الغياثية \* ولو أكرهه على هبة الدار لرجل فتصدق به عليه أو أكرهه على التصديق فوهبها له وهو ذرهم محرم منه أو أجنبي يجوز لان الهبة غير الصدقة ولو أكرهه على الهبة والتسليم فوهبه على عوض وتقابضا كان جائزا ولو أكرهه على هبة على عوض فباعه وتقابضا كان باطلا وكذلك لو أكرهه على البيع والتقابض فوهبه على عوض وتقابضا ولو أكرهه على الهبة والتسليم ففعل فعوضه الموهوب له بغيره أكرهه فقبله كان هذا الجارة كذا في خزنة المفتين \* ولو أمره بالهبة فقبلها أو أمرها كان باطلا سواء كان الموهوب له ذارحم محرم أو أجنبيا كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على هبة جاريته لعبد الله فوهبها العبد الله وزيد جازت الهبة في حصه زيد وبطلت في حصه عبد الله كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان مكانه ألف فالهبة كلها باطلة في قولهم كذا في التتارخانية ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يهب له ولم يأمره بدفعه فوهبه ودفعه فقال قد وهبت لك فخذ فآخذها الموهوب له فهلك عنده كان للمكروه الخيار ان شاء ضمن المكروه القيمة وان شاء ضمن القابض كذا في المبسوط \* والله سبحانه أعلم

### الباب الثاني فيما يحل للمكروه أن يفعل وما لا يحل

ومسائل هذا الباب على أقسام أربعة \* أحدها أن يكون الاقدام على الفعل أولى من تركه وباترك يصير دائما والثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل مأجورا وبالاقدام عليه لا يكون آثما والترك أولى له والثالث ما يكون مأجورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير آثما والرابع أن يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضيان \* السلطان اذا أخذ رجلا وقال لا تملكك أو لتسربن هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو لتأكلن لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه التناول اذا كان في غالب رأيه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آثما في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه آثم مأخوذ به الا أن يكون جاهلا بالاباحة حالة الضرورة فلم يتناول حتى قتل يرجى أن يكون في سعة من ذلك فأما اذا كان عالما بالاباحة كان مأخوذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فأما اذا كان في غالب رأيه أنه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله لم يتناول لايباح له التناول ويحكم رأيه في هذا وكذلك لو أوعده بتلف عضوم من أعضائه بأن قال لا قطعن يدك أو ما أشبهه وكذلك لو أوعده بضرب مائة سوط وما أشبه ذلك مما يخاف من ذلك تلف نفسه أو عضوم من أعضائه ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى في ذلك مقدارا بل فوض ذلك الى رأى المكروه على الضرب وهو الصحيح قال فان هتده بضرب سوط أو سوطين لايباح له التناول الآن يقول لا ضربت بك على عينك أو على الذاكير وان هتده بالضرب المؤبد أو بالقييد المؤبد لايباح له التناول اذا كان لا يمنع منه الطعام والشراب \* من مشايخنا من قال اذا كان الرجل متعاضدا من ربه يشق عليه ذلك بحيث يقع في قلبه أنه متى لم يتناول يموت بسبب الحبس أو القييد أو يذهب عضوم من أعضائه يباح له التناول وكذا لو هتده بالضرب في مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه فيه فانه يباح له التناول وقد قال بعض مشايخنا بأن محمد رحمه الله تعالى انما أجاب هكذا بناء على ما كان من الحبس في زمانه فأما الحبس الذي أحدثوه اليوم في زمانه فانه يبيع التناول وان قال لا جيعنك أو لتعان بعض ما ذكرنا لم يسعه أن يفعل ذلك حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في المحيط \* وان أكرهه على الكفر بالله تعالى أو سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل أو قطع رخص له اظهار كلمة الكفر والسب فان أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا يأثم وان صبر حتى قتل كان مثابا وان أكرهه على الكفر والسب بقيد أو حبس أو ضرب لم يكن ذلك اكراها

جاز وان شرط أن يحدقه في هذا العمل ذكر في الاصل أنه فاسد \* وفي الشرط شرط عليه أو دفع ابنه أو غلامه على أن يعلم الحساب لا يجوز ولو شرط عليه أن يقوم عليه مدة معلومة في تعليم هذه الاشياء يجوز \* وعن محمد استأجره لتعليم ولده حرفة ان بين المدة جاز وينعقد العقد على تسليم نفسه في المدة علم أو لم يعلم وان لم يذكر المدة فسدت الاجارة حتى لو علم لزم أجر المثل وان لم يعلم لا وفي الاصل ذكر فيه روايتين والاصح الجواز وكذا نص في الجامع على الجواز وقال محمد بن الفضل كره المتقدمون الاستئجار لتعليم القرآن وكرهوا أخذ الاجرة عليه لوجود العطيّة من بيت المال مع الرغبة في أمور الدين وفي زماننا انقطعت فلو اشتغلوا بالتعليم بلا أجر مع الحاجة الى معاش لضاعوا وتعطلت المصالح فقلنا بما قالوا وان لم يكن بينهم شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه بخلاف الامام والمؤذن لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن المعاش وقال السرخسي وأجمعوا أن الاجارة على تعليم الفقه باطل \* استأجر مؤدبا كل شهر بسبعة على أن يعلم

ولديه أحدهما العربية والاخر القرآن فقال المؤدب لا أقدر على تعليم القرآن فاستأجر من يعلم ولدك القرآن وأعطه الاجرة من أجر مؤدب أجر مثل المعلم لان كلام المؤدب كالتوكيل له على استئجار المعلم ولا يملك الوالد حبس الزائد

على أجر مثل المعلم \* استأجر معلما لتعليم ولده القرآن أو الحرفة في سنة فخصت ستة أشهر ولم يعلم شيئا فسخ الاجارة \* المعلم اذا أخذ ثمن الحصر من الصبيان وصرف به ضه الى حاجته والبعض الى الحصر ثم رفع الحصر له ذلك وليس له (٣٩) ولولا لده أن يأخذ من مأ كولات

الصبيان شيئا وأن أعطوه لان ثمن الحصر بما ملكه أب الصغير والطعام للصبي وأنه لا يملك الاباحة والرفع للحصر مشورة فلا يتقيد به \* وفي المحيط الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأ كولا يحصل أكله في الاصح \* استأجر لحفر القبر أو لحمل الجنائزة أو لغسل الميت ان لم يكن غيرهم يباشر هذا الامر لا تجوز الاجارة وان كان غيرهم يباشره أيضا يجوز \* استأجر قارئا يقرأ عليه شيئا لا يجوز فقها كان أو شاعرا \* دفع ابنه الى رجل يعلمه حرفة كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب أجر المثل وكذا لو قال الاب أمسك ولدي وأنفق عليه شهرا على أن أعطيك عشرة دراهم لا يصح ويرجع عليه بالنفقة وكذا لو قال المحترف أنا أمسك بالكسوة والنفقة وأعلم الحرفة والصبي اذا لم يكن حائكا ليس لمن في حجره أن يعلمه الحياكة وجاء في تفسير قوله تعالى واتبعك الارذلون أنهم الحوكة \* وللام أن تؤاجر الصغيران كان في حجرهما الا العم واذا بلغه الخيار فسخ أو أمضى والذي ولي الاجارة له قبض أجرته ولا يلي هونقضا \* قال علم ولدي اللغة واحضر كل يوم بيتي

حتى يكره بأمر يخاف به على نفسه أو على عضوم من أعضائه وان أكره على اتلاف مال مسلم بأمر يخاف على نفسه أو على عضوم من أعضائه رخص له ذلك فان صبر حتى قتل صار مباحا بشميدا وان أكره عليه بالحبس أو القيد لا يسهه ذلك ولصاحب المثل أن يضمن المكره كذا في الكافي \* ولو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا الرجل أو مال هذا الرجل الا تخرف فلا بأس بأن يأخذ مال أحدهما ثم أي المالكين أولى بالاخذ فلهذه المسئلة على وجوه \* الاول أن يكون صاحب المالكين في الغنى على السواء وأنه على وجهين ان كان المالكان في المقدار على السواء فله أن يأخذ ويكلف مال أيهما شاء وضمن ذلك على الذي أكرهه وان كان أحد المالكين أكثر من الآخر فله أن يأخذ ويكلف الاقل وضمن ذلك على الذي أكرهه وان أنلف الاكثر ضمنه ولا رجوع على الذي أكرهه \* الوجه الثاني أن يكون أحد صاحبي المالكين أغنى من الآخر وأنه على وجهين أيضا ان كان المالكان في المقدار على السواء يتلف مال أكثرهما غنى وكذا اذا كان أحد المالكين أكثر من الآخر فله أن يتلف مال أكثرهما غنى \* الوجه الثالث أن يكونا فقيرين وهما في الفقر على السواء فان كان المالكان في المقدار على السواء يتخير في الاخذ وان كان أحدهما أقل يأخذ الاقل وان كان أحدهما أفقر من الآخر لا يأخذ مال الا فقر وانما يأخذ مال صاحبه على كل حال كذا في المحيط \* ولو أن لصا أكره رجلا بوعيد تلف حتى أعطى رجلا ماله وأكره الآخر بمنى ذلك حتى قبضه منه ودفعه فلهك المال عنده فالضمان على الذي أكرهه مادون القابض وكذلك لو كان أكره القابض على قبضه ليدفعه الى الذي أكرهه فقبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه اليه فلا ضمان على القابض اذا حلف بالله ما أخذه ليدفعه اليه طائعا وما أخذه الا لبرئته على صاحبه الا أن يكرهه على دفعه كذا في المبسوط \* ولو أكره صاحب المال على أن يهبه لصاحبه وأكره الآخر على أن يقبلها منه ويقبضها بوعيد تلف فان قال القابض قبضتها على أن تكون في يدي مثل الوديعة فالقول قوله مع يمينه وان قال أخذتها على الهبة ليس لمالك المال أن يضمنه ان شاء وان شاء ضمن المكره فان ضمن المكره رجع على الموهوب له كذا في التتارخانية \* ولو أن لصا أكره رجلا بالحبس على أن يودع ماله عنده هذا الرجل فأودعه فلهك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فان أكرهه بوعيد تلف فرب المال أن يضمن المستودع وان شاء المكره وأبى ما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في المبسوط في باب الاكراه على الوديعة \* ولو أكرهه على بيع عبده وأكره المشتري على شرائه وأكرههما على التقابض فلهك الثمن والعبد ثم اختصموا فضمن العبد للبائع وضمن الثمن للمشتري على الذي أكرههما لان كل واحد منهما ملجأ على دفع ماله الى الآخر من جهته فان أراد أحدهما أن يضمن صاحبه سئل كل واحد منهما عما قبضه على أي وجه قبضه فان قال قبضته على البيع الذي أكرهنا عليه ليكون لي وقال ذلك جميعا فالبيع جائز ولا ضمان على المكره فيه وان قال قبضته مكرها لا رده على صاحبه وأخذ منه ما أعطيت وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما ما على صاحبه ضمان وان حلف أحدهما أو أي الآخر أن يحلف لم يضمن الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض فان كان الذي أبى البين هو الذي قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد أي ما شاء فان ضمنها المكره رجع بها على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع بها على المكره ولم يرجع على البائع بالثمن أيضا وان كان المشتري حلف وأي البائع البين فلا ضمان في العبد على من أخذه وأما الثمن فان شاء المشتري ضمنه المكره وان شاء ضمنه البائع فان ضمن البائع لم يرجع به على المكره وان ضمنه المكره رجع به على البائع كذا في المبسوط في باب الاكراه على دفع المال وأخذ \* وان أكرهه على قتل غيره بقتل لم يرض ولم يسهه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان آتيا والقصاص على المكره ان كان عمدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي \* ولو كان المأمور مختلط العقل أو ضييا يجب القصاص على المكره الا امر كذا في العيني

ان أشار الى عمل معلوم ومدة معلومة اذا ذكر الاجر والمدة صار مستأجرا كن قال تعالى تعمل في منزلي اليوم بكذا أما اذا ذكر السنة لا يكون اجارة لان عمل اليوم متعين لا عمل السنة لانه يختلف وان لم يذكر المدة والعمل لا يصح لكن اذا وفي العمل يستحق أجر المثل كن استأجر أرضا ولم يذكر

ما يزرع ووزرع ومضت المدة لم يجر وصحت الاجارة (نوع في المتفرقات وفيه الاجارة على المعاصي) أعطى رجلا درهما ليعمل  
 له يومين فعمل يوما وأنى في (٤٠) اليوم الثاني ان كان سعى العمل أجبر على اليوم الثاني والا لا وسعى العمل وقال يومين من الايام

شرح الهداية \* اذا كره الرجل بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الا كراهه وعلى القاتل  
 القصاص في قولهم كذا فتاوى قاضيان \* اذا كره السلطان رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن  
 يقطع يدها من شاء فان قطع يده ثم خاصم المكره في ذلك فعلى المكره القود ولو أكرهه بالقتل على أن يقطع  
 نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاشق على المكره كذا في المحيط \* ولو قال السلطان لرجل ألقى  
 نفسك في هذه النار والا لا تقتلنك يتظران كانت النار قد بنجوها وقد لا بنجوها \* انه ان يلقى نفسه فيها فان  
 ألقى ومات كان على الأمر القصاص في قول أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كانت النار بحيث  
 لا بنجوها لكن له في القاء النفس قليل راحة كان له أن يلقى نفسه فيها فقل ان هذا قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى فان ألقى نفسه فيها فهلك كان على الأمر القصاص في قول أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجب الدية في مال الأمر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له  
 في القاء النفس قليل راحة ولا بنجوها لا يسعه أن يلقى نفسه فان ألقى نفسه فيها فهلك يهدر دمه في قولهم  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال السلطان لرجل ألقى نفسك في هذا الماء والا لا تقتلنك ان كان يعلم أنه  
 لا بنجوها لا يسعه أن يفعل فان فعل يهدر دمه وان كان فيه أدنى راحة يسعه ذلك عند أي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وعنده لا يسعه فان فعل فهلك كانت الدية على عاقلة الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما  
 لو ألقاه الأمر بنفسه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى دية على الأمر في ماله ولا قصاص وقال محمد  
 رحمه الله تعالى عليه القصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية مثل قول محمد رحمه الله تعالى كذا  
 في فتاوى قاضيان \* ولو قال له لقطع يدك أولا قطعنها أنا لا يسعه أن يقطع يد نفسه ولو قطع هدرت يده  
 ولو قال له لتقتلن نفسك بالسيف أولا تقتلنك بالسياط أو ذكرك له نوعان القتل هو أشد مما أمره أن يفعل  
 بنفسه وسعه أن يقتل نفسه بالسيف واذا قتل نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المحيط  
 \* ولو قال السلطان لرجل لتقتلن نفسك من شأق الجبل والا لا تقتلنك فان لم يكن له في اللقاء أدنى  
 راحة لا يسعه اللقاء فان ألقى فهلك هدر دمه وان كان فيه أدنى راحة يسعه أن يلقى نفسه في قياس قول  
 أي حنيفة رحمه الله تعالى فان ألقى نفسه فهلك فدية على عاقلة الأمر وفي قول صاحبه لا يسعه أن يلقى  
 نفسه فان فعل فهلك كان على الأمر القصاص وهي فرع مسئلة القتل بالثقل وعنده أي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ذلك لا يوجب القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الأمر ولو ألقاه الأمر عند أي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لا يجب القصاص وتجب الدية وعندهما يجب القصاص وعنده أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 في رواية على الأمر الدية في ماله وان كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة وألقى نفسه فهلك كانت الدية على  
 عاقلة الأمر في قولهم لانه كقاتل الخطا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان  
 والا لا تقتلنك وسعه أن يقطع يد فلان واذا قطع كان القصاص على الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أكره بوعيد تلف لي كفر بالله أو ليقتلن هذا الرجل المسلم كان في سعة  
 أن يكفر بالله اذا كان قلبه مطمئنا بالايان ولا يسعه القتل وان صبر على ذلك حتى قتل كان ذلك أعظم أجرا  
 وان أباي الكفر وقتل ذلك الرجل فالقياس أنه يقتل به وفي الاستحسان أن لا يقتل به اذ لم يكن عالما أن الكفر  
 يسعه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فأما اذا علم أن الكفر يسعه ومع هذا قتل ذلك  
 الرجل لم يذ كرمحمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وأكثر مشايخنا رحمه الله تعالى على أنه يلزم  
 القود كذا في الذخيرة \* ولو قيل له ليا كان هذه الميتة أو يقتل هذا الرجل المسلم فانه ينبغي له أن يأكل الميتة  
 ولا يقتل الرجل وان لم يأكلها حتى قتل فهو آثم اذا كان يعلم ان كل الميتة يساح عند الضرورة وان لم يأكل  
 الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد رحمه الله تعالى في مسئلة الميتة لا يباح القود ان لم يعلم أنه يسعه

له يومين فعمل يوما وأنى في  
 لا يصح قوله أجر مثل عمله  
 ان عمل اجارة \* لسمسار  
 والمنادى والهامي والصكالك  
 وما لا يقدريه الوقت ولا  
 مقدار العمل لما كان للناس  
 به حاجة جاز ويطلب الاجر  
 المأخوذ لو قدر أجر المثل  
 وذكر الامام محمد بن الفضل  
 أصلا يستخرج منه كثير من  
 مسائل الاجارة وهو أنه اذا  
 استأجر انسانا على عمل  
 لورام الاجير الشروع فيه  
 حالا قدر عليه صحت الاجارة  
 ذكره وقتما أولا كالاجارة  
 على خمسين من مناسن  
 الدقيق والآلات كالذقيق  
 ونحوه في ملك المستأجر وان لم  
 يذكر مقدار العمل  
 لكن ذكر الوقت نحو وان  
 يقول استأجرتك لتخبرني  
 اليوم الى الليل يجوز أيضا  
 لان المنفعة تصبح معلومة  
 بذكر الوقت أيضا وكذا لو  
 قال أصلي هذا الجدار بهذا  
 الدرهم يجوز وان لم يذ كر  
 الوقت لانه يمكن له الشروع  
 في العمل حالا بخلاف ماله  
 قال تدرى هذا الكدس  
 بهذا الدرهم لعدم امكان  
 الشروع في العمل حالا  
 لتوقف التذرية على الرجوع  
 وان ذكر الوقت ويجوز ان  
 ذكر الوقت أولا ثم الاجرة نحو  
 استأجرتك اليوم لتذريته  
 بدرهم لانه استأجر لعل  
 معلوم وانما ذكر الاجل بعد

بان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم لتذريته لا يجوز  
 لان العقد واقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل مجهولا أو معدوما فذكر الوقت بعد ذكر الاجرة  
 اكل



للاستعمال أى يجعل اليوم ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة وكذا مسئلة السمسار واستأجر امرأته للخدمة لا يجوز ألا أن تكون أمة الغير ولو استأجرت الزوج لخدمتها جاز فى الظاهر وعن أبي عصمة أنه (٤١) باطل وفى كتاب جعل الاتق له أن لا يخدمها

وإذا رفع الامر الى القاضي يفسخ الاجارة \* من المشايخ من قال تأويل قول أبي عصمة أنه سيبطل وقيل على الرويتين وأن استأجرت زوجها الرعى غنمها جاز وان استأجر الابن أمة للخدمة أوجده أو جده لا يجوز وان عمل كل منهم يجب السعى وان استأجر الاب للخدمة لا يجوز حراً كان أو عبداً لغيره أو كافراً ويجب الاجرا إذا عمل \* ولو استأجر ابنه أو المرأة ابنتها البالغ لخدمتها فى بيته لم يجز ولا يجب الاجرا إذا خدمه إلا أن يكون عبداً أو مكاتباً \* ولا تجوز الاجارة على الفئان والنوح ولو عمل لأجره \* وان استأجره ليكتب له غنماً بالفارسية أو بالعربية قيل لا يحل الاجر والمختار أنه يحل لان المعصية فى القراءة \* استأجرت امرأة رجلاً ليكتب الى حبيبتها طبيب الاجران بين الشرايط و ذكر أعداد الخط وقدره كما اذا استأجره ليكتب له مصحفاً أو فقهياً أو غناء أو فواحياً يصح ان معلوماً \* استأجر مسحاة للعمل فقال لا أريد الاجر بل تعمل لى مقبضاً للمصفاة من الخشب ثم طلب الاجران كان لما طلب قيمة يجب أجرة المثل والا لا وقال محمد بن غانم سألت الشافى عن رجل استأجر غنماً بالدلالة الاغنام ويسوق خلفها الاغنام قال لا يجوز \* استأجر

أكل الميتة وعامة مشايخنا قالوا فى مسئلة الميتة يجب القود على المكروه على كل حال علم أن أكل الميتة يسعه أو لم يعلم هكذا فى المحيط \* ولو أكره على أن يقتل مسلماً أو زنى ليس له أن يفعل أحدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنى حد قيساً ولا يحد استحساناً وعليه مهرها وان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصاً ولا الاكرام فى هذه المسائل بحسب أوقيداً وحلق لحيه لا يكون اكراماً فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصاً ولا يقتل الاكرام اكراماً بل يعزر \* ولو أكره الرجل على أن يقتل فلاناً المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لان اتلاف مال الغير مخصص وليس بباح فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير مخصص وقيل المسلم ليس بمخصص وان اتلف مال الغير يضمن الامر كذا فى فتاوى قاضيان \* وان أبي عنهما حتى قتل فهو أفضل ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يتلف ماله هذا فلم يفعل واحداً منهما حتى قتل كان فى سعة من ذلك وان استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو أحسن وكان ضمان المال على المكروه وان قتل العبد ولم يستهلك المال فهو آثم ولم يكن على الذى أكرهه قود ولا ضمان لان هذا قاتل طائع لانه كان يتخلص باستهلاك المال وهو مباح له شرعاً كذا فى المحيط \* ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل أحد عبديه هذين وأحدهما أقل قيمة من الآخر فقتل أحدهما عبداً كان له أن يقتل المكروه كذا فى المبسوط \* ولو أكرهه على أن يقتل أحد هذين الرجلين عبداً كان القود على المكروه الامر كذا فى الظهيرية \* ولو أكرهه على أن يضرب أحد عبديه مائة سوط ففعل ذلك بأحدهما فمات منه غرم المكروه أقل القيمتين وان كان الذى بقى أقلهما قيمة كذا فى المبسوط \* ولو أكرهه على أن يستهلك المال أو يضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك المال وضمنانه على المكروه الامر سواء كان العبد والمال للمكروه أو لغيره فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكروه الامر ضمان كذا فى الظهيرية \* ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يقتل العبد الذى أكرهه أو يقتل ابنه أو قال اقتل عبداً هذا الآخر أو قتل أباك لم يسعه أن يقتل عبده الذى أكرهه على قتله فان قتل عبده فلا شئ على المكروه سوى الادب كذا فى المبسوط \* وكذلك لو أكرهه على أن يستهلك مال هذا الرجل أو يقتل الرجل أباه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكروه الا أنه لا يأتى فى هذا الاستهلاك ولو لم يستهلك المال حتى قتل الرجل أباه لم يكن عليه إثم ان شاء الله تعالى الا أن يكون شيئاً يسيراً فلا أحب له أن يترك استهلاكه كذا فى الظهيرية \* ولو قيل له لتشربن هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو لتقتلن ابنك هذا أو أباك لم يسعه شرب الخمر ولا أكل الميتة لانعدام الضرورة ولو قيل له لتقتلن ابنك أو أباك أو لتبيعن عبدك هذا بألف درهم فباع فالبيع جائز قيساً ولكن استحسنت فقال البيع باطل وكذا التهديد يقتل كل ذى رحم محرم ولو قال لتعسبن أباك فى السجن أو لتبيعن من هذا الرجل عبدك هذا بألف درهم فباع فالبيع جائز قيساً وكذا فى كل ذى رحم محرم وفى الاستحسان ذلك كله اكراماً ولا ينفذ شئ من هذه التصرفات هكذا فى المبسوط \* ولو أكره بقتل على أن يقتل عبده أو يقطع يده لم يسعه فان فعل بآثم ويقتل المكروه فى القتل ويضمن نصف قيمته فى القطع كذا فى محيط السرخسى \* ولو أكرهه على أن يقطع يده رجل بجديدة فقطع يده ثم قطع رجله بغيره اكراماً فمات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكروه لانه مات بفعلين أحدهما اتقى الى المكروه والاخر اقتصر على القاطع فصارا قاتلين له وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليهما الدية فى مالهما كذا فى التبيين \* ولو أكرهه على أن يريق جرة السمن فالضمان على المكروه كذا فى جواهر الاخلاطى \* فى التجريد ولو أكرهه على قطع يده رجل فقال ذلك الرجل قد أدت لك فى القطع فاقطع والا ذن غير مكرمه لم يسعه أن يقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على الذى أكرهه اذا وقع الاكرام على القتل فاذن له فى ذلك فقتله فهو آثم ولا شئ عليه والدية فى مال الامر كذا فى التارخانية \* واذا بعث الخليفة

(٦ - فتاوى خامس) مشاطة لتزين العروس لا يحل لها الاجر لعدم صحة الاجارة الاعلى وجه الهدية والصواب أنه ان ذكر العمل والمدة يجوز قال فى فتاوى الفضلى يبقى بعدم وجوب أجرة المثل بالدلالة فى النكاح ومشايخ زمانه أقروا بصدقه لان معظم الامر فى النكاح يقوم بالدلالة فان

النكاح لا يكون الا بالدلالة غالباً كالدلال في البيع يستوجب أجر المنزل وان البيع من صاحب المتاع (فان قلت) ما بال العلماء ان أفوتوا نكاح قبول شهادة الدلال (قلت) ملازمهم (٤٢) على الحلف الكاذب والتعدي في أخذ الاجرة بالزيادة على أضعاف أجر المثل كما قالوا لا تقبل شهادة محض قضاة العهد

عاملا على كورة فقال لرجل لقتلن هذا الرجل بالسيف والا لاقتلنك لا ينبغي للمكره المأمور أن يقتل ولكن مع هذا اذا قتل فالتعود على الأمر المكره والمكره المأمور بالقتل بأثم ويفسق وترد شهادته ويباح قتله والمكره الا أمر يحرم عن الميراث دون المكره المأمور كذا في خزائن المفتين \* ولو قال له العامل لتقطع يده أو لاقتلنك لا ينبغي أن يفعل ذلك وكذلك لو أمره بقطع اصبع أو نحوها وان رأى الخليفة أن يعزر المكره المأمور ويحبسه فهل كذا في التتارخانية \* وان أمره العامل أن يضرب سوطا واحدا أو أمره أن يحلق رأسه ولحيته أو أن يقيد به وهدده على ذلك بالقتل رجوت أن لا يكون أنما في فعله ولا في تركه وانما علقه بالرجاء لانه لم يجد في هذا بيعه نصا والفتوى بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالأي لا تجوز فلهذا علقه بالرجاء وان كان هـ دده على ذلك يضرب سوطا أو حبس أو قيد أو حلق رأسه أو لحيته لا يسعه أن يقدم عليه بشئ من الظلم قل وذلك أو كثر لوأكرهه بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم رجوت أن يكون في سعة منه كذا في الظهيرية \* ولوأكرهه بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان في دفعه اليه رجوت أن يكون في سعة منه أخذته ودفعه اليه والضمان فيه على الأمر وانما يسعه هذا مادام حاضرا عند الأمر فان كان أرسله ليفعل تخاف أن يقتله ان ظفريه ان لم يفعل أو يفعل ما هدمه لم يحل الاقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يرده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هـ دده بالحبس أو القيد لم يسعه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط \* ولوأكرهه على طلاق أو عتاق فأعتق أو طلق وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد على المكره موسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن وكذا يرجع نصف المهر ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة ولو قال المكره في مسئلة العتق خطري بآل الاخبار بالحريه فيما مضى كذا بوقد أردت ذلك يعتق العبد في القضاء ولا يصدق ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكره لشيء ولو قال خطري بآل ذلك ولم أر ذلك وانما أردت به الانشاء في الحال أو لم أر به شيئا أو لم يخطر بآل شيء عتق قضاء وديانة ويرجع بقيمته على المكره وعلى هذه التفاصيل الطلاق كذا في التبيين \* ان قال المكره لصاحب العبد قد خطر بآل الاخبار عن العتق فيما مضى كذا بوقد أردت ذلك لا عتقا مستقبلا فليس لك أن تضمني وقال المكره لا بل أردت به عتقا مستقبلا ولى أن أضمنك قيمة العبد فالقول قول صاحب العبد والمكره أن يستخلفه على ما ادعى وان اتهم المكره الزوج وقال قد أردت الاخبار بالكذب عن الماضي لانشاء الطلاق وقال الزوج لا بل أردت انشاء الطلاق فالقول قول الزوج مع التبيين كذا في التتارخانية \* ولوأكرهه يجعل طلاق امرأته أو عتق عبده بيدها أو أنه أو يبيدها أو يبيدها فطلق المفوض اليه وأعتق بقتع الطلاق والعتاق ويرجع المأمور على الأمر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رحمه الله تعالى لو أن اصابنا بالأكراهية لم يدخل بها فطلقها ثلاثا أو غرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكره ولوأكرهه على أن يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها ثلاثا أو غرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكره ولوأكرهه على أن يطلقها ثلاثا لم يدخل بها فطلقها أو غرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك لان المكره على ايقاع الثلاث يكون مكرها على الواحد وإذا أكرهه على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فأعتق الكل فالعبد حر كما عندهم جميعا ولا يرجع المكره على المكره بشئ عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجع عليه بقيمة العبد موسرا كان أو معسرا ولوأكرهه على أن يعتق العبد كله فأعتق نصفه كان هذا والأول سواء في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق كله ويغرم المكره قيمة العبد لولا موسرا كان أو معسرا أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف العبد ويبيع النصف رقيقا وإذا أعتق نصف العبد يرجع نصف قيمته وهو النصف الذي أعتقه من العبد على المكره وأما النصف الذي لم يعتق على قول

والوكلاء المقتضاه على أبوابهم وكما قال البعض شهادة الصكالك أي الذي يلازم كتابة الصكوك لا تقبل لما علموا من حاله الزيادة في الكتابة لتحسين الصك وتصحيحه من غير أن يخطر ببال التعاقدين ذلك فضلا عن الطباق بالواقع وإذا أخذ الدلال الدلالة في البيع ثم فسدا البيع لا يرده لانه أجر العمل وقد تم العمل والقسخ بعده كفتق ماله الثوب خياطة الثوب وهدم المؤجر الدار بعد السكنى \* ثقلت الرأية الديوانية على مصر فاستأجر وامن برفع شكواهم الى السلطان ان ذكروا الوقت جازوبه يفتى والا \* استأجر كلبا لحراسة داره أو كلبا معلما أو باز بالصيد به لا يجوز ولا يجب الاجر وفي رواية ان ذكر الوقت يجوز والا \* وفي المتنقي استأجر سنورا بالصيد الفارة في منزله لا يجوز لان فعله منقطع التعلق عنه لانه يأخذ منه بنفسه بخلاف الكلب والبازي المعلم لانه منسوب الى المرسل حتى اعتبر صفته اسلاما واحراما \* وان استأجر قردا ليكنس المنزل يجوز اذا ذكر المدة لانه يعمل بالضرب بخلاف السنور \* استأجر قلميا لكتب

ان ذكر المدة جاز \* استأجر من حلال طبخ العصور شهره على أن المستأجر يعيد الفراغ يحمله الى منزل الآخر فسد لان الجمل على الآخر فصل في الشرط نفع الآخر مع مخالفة مقتضى العقد وان لم يشترط جاز وان فرغ قبل المدة ولم يحمله حتى مضت المدة عند

المستأجر لم تمام الاجر \* ولو قال استأجرته كل يوم يكذا فاذنا فرغ سقط الاجر ردته أم لا لان الحمل على المالك واذا فرغ في نصف يوم عليه اجر اليوم كما لو فرغ في نصف الشهر في الاجارة على الشهر \* أعطاه بقرة يومين سود وقد مر صورته (٤٣) فأعطاهما الاخذ الى غيره يومين سود فقطعت

عند الثاني ضمن الاول  
لانه مودع لاستعير لان  
المنافع في العارية يختص  
بها المستعير وهذا شرط  
الشركة فيها وأتمنى الاول  
عليها وكان مودعا لفساد  
الشركة \* غصب صبياحا  
وأجره قال شرف الأئمة  
وركن الأئمة الاجارة للعاقدة  
لان المنافع تقومت بعقده  
وقال عبد الجبار للصبي وهو  
الصواب لانه لما خلص من  
العمل صححت الاجارة كالعبد  
المجبور \* أخذ الا بقى رجل  
وأجره فالاجرة للعاقدة  
ويتصدق بها فان سلمها  
الاجر مع العبد الى المولى  
وقال هذه غلة عبدك  
وقد سلت اليك فهي للمولى  
ويحصل له كلها استحسنانا  
لا قياسا \* قال المقرض اسكن  
داري هذه الى أن أقضيك  
الدين أو اركب جاري فهذا  
اجارة فاسدة ان قال له وقت  
الاقراض لا قبله أو بعده  
ولو أن المقرض سلم هذا الجار  
الى السرح ففرسه الذئب  
ضمن المقرض قيمته لانه  
كان عنده باجارة فاسدة  
فيكون أمانة فيضمن بالدفع  
الى غيره \* والقوتى في غصب  
دور الوقف وعقاره على  
الضمان كباقي منافعها وكذا  
اليتيم والامام ظهير الدين  
أفتى بأجر المثل في الوقف لافي  
اليتيم ومن المشايخ من قال

أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يضمن المكره أو لان كان المكره موسرا يضمن وان كان معسرا لم يضمن كذا  
في المحيط \* ولو أن مريضا كره امرأته بوعيد تلف أو حبس حتى أسأله أن يطلقها تطليقة بائنة فأسأله  
ذلك فطلقها كما سألت ثم ماتت وهي في العدة ورثته ولو أسأله تطليقتين بائنتين ففعل ثم ماتت وهي في العدة  
لم ترثه كذا في المبسوط \* ولو جعل الزوج امرأته بوطء تطليقة (١) ان شاء الله وأكره الزوج أن يأمره  
بتطليقة أخرى ولم يدخل بها فطلقها ثنتين لم يضمن المكره كذا في المحيط \* وكذلك لو طلقها التطليقة التي  
جعلها الزوج اليه بغير كراه كذا في المبسوط \* ولو طلقها التطليقة التي أكره الزوج عليها ضمن نصف المهر  
كذا في محيط السرخسي \* ألا ترى انه لو قال لا امرأته ولم يدخل بها أنت طالق تطليقة اذا شئت ثم أكره  
بعد ذلك أو قبله على أن يقول لها أنت طالق تطليقة اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا  
غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره ولو كانت هي المسلطة فأكرهته على أن يطلقها بوعيد  
تلف ففعل لم يكن لها عليه شيء من المهر ولو كانت أكرهته بما لحبس أخذته نصف الصداق كذا في المبسوط  
\* ولو أكرهت المرأة تقبل من زوجها تطليقة بالف درهم فقبلت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال فلوان  
المرأة أجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرهته عليه صححت اجازتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ويلزمها المال ويصير الطلاق بائنا وفي قول محمد رحمه الله تعالى الاجارة باطلة والطلاق رجعي وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصح أن قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان  
التطليقة خلع بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها كذا في المبسوط في باب الاكراه على النكاح  
والخلع \* ولو أكره الزوج على أن يطلق امرأته بألف درهم وأكرهت المرأة على أن تقبل ذلك ففعل لا وقع  
الطلاق بغير مال وكذلك هذا في الصلح من التودد والعق على مال الا أن للمولى أن يضمن المكره قيمة عبده  
ان كان أكرهه بوعيد قتل وان كان أكرهه بحبس لم يضمن شيئا كذا في المبسوط \* ولو أكرهت أمة  
أعتقت على أن تختار نفسها قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا للمولاها ولا يضمن المكره كذا في محيط  
السرخسي \* ولو أكرهه رجل الزوج بوعيد تلف على أن يطلقها واحدة بالف درهم فطلقها ثلاثا كل واحدة  
بألف فقبلت جميع ذلك طلقت ثلاثا ووجب له عليها ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها لوقوع  
الفرقة قبل الدخول لاسبب مضاف اليها ولم يرجع على المكره بشيء وان كان نصف المهر أكثر من ثلاثة  
آلاف لان ما زاد الزوج من عنده طائعا كاف في تقرر نصف الصداق عليه ولو أكرهه على أن يطلقها واحدة  
بألف ففعل وقبلت ذلك وجب له عليها ألف درهم ثم ينظر الى نصف مهرها فان كان أكثر من ألف درهم أدى  
الزوج اليها الفضل على ألف درهم ويرجع به على المكره ان كان أكرهه بوعيد تلف وهذا قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء لها عليه وللزوج عليه الألف كذا في المبسوط  
\* ولو أكرهه على أن يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد وقيمه ألف والعبد غير مكره فاعتق جاز على المائة  
ثم يخير مولى العبد فان شاء ضمن الذي أكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد بمائة وان شاء المولى أخذ  
العبد بالمائة ويرجع على المكره بتسعة مائة تمام القيمة ولو كان أكرهه على العتق بألفي درهم الى سنة وقيمة  
العبد ألف فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بألفين بعد مضي السنة لانه التزم  
ذلك طوعا فان اختار ضمن المكره قام المكره مقام المولى في الرجوع على العبد بالسمي عند حلول الاجل  
فاذا أخذ ذلك منه أمسك ألقا مقدار ما غرم وتصدق بالفضل لانه حصل له بكسب خبيث وان اختار اتباع  
العبد فلا شيء له على المكره بعد ذلك فان كانت الألفان نجوما خفي نجم منها فطلب المولى العبد بذلك النجم بغير  
اكرامه فهذا منه اختيار لا اتباع العبد ولا ضمان له على المكره بعد ذلك كذا في المبسوط \* عبد بين رجلين أكره

(١) قوله ان شاء الله تعالى هكذا في الاصل ولعل الصواب اسقاط لفظ الجلالة اه كسبه مصححه

اذا كان ضمان النقصان خير لليتيم من أجر المثل يلزم ذلك على الغاصب والا أجر المثل وكذا قاله فيمن سكن دارا أو حانو ناله ما بهد الاجارة  
يجب خيره ما لليتيم والوقف وفي المحيط الوصي أو المتولى اجر منزل اليتيم أو الوقف بأنقص من أجر مثله بما لا يتغابن فيه الناس على أصل

المذهب لأعلى الذي اختاره المتأخرون بصير المستأجر غاصبا وذكر الخصاص أنه لا يصير غاصبا ويلزمه أجر المثل كما هو حكم الاجارة الفاسدة لكن بكاله قيل له أتفتي بهذا (٤٤) قال نعم وكذا في الاب اذا استأجر منزلا لابنه الصغير باقل من أجر المثل قال الامام أبو يعلى

أحدهما حتى أعتقه جازعته ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العتق لا يتجزأ ويعتق العبد كله والولاء لعنقه وعلى المكره ان كان موسرا ضمن جميع القيمة بينهم نصفان وان كان معسرا ضمن نصيب المكره ويسعى العبد في قيمة نصيب الثرى بك وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالمكره ضامن نصيب المكره موسرا كان أو معسرا وفي نصيب الساكن ان كان المكره موسرا فالساكن بالخيار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استساعه وان شاء ضمن المكره قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكره بما ضمن على العبد واستساعه فيه والولاء بين المكره والمكره نصفان وان كان المكره معسرا فالساكن حق الاستساعه أو الاعتاق والولاء بينهما وبين المكره نصفان كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبد رجل رجلا خطأ كره مولاه حتى أعتقه وهو يعلم بالجناية ضمن المكره قيمته وبأخذها المولى في دفعه الى ولي الجناية ولو كان الاكره محبس أو قيد يضمن المولى قيمته لولي الجناية دون الدية ولا يضمن المكره شيئا لمولاه كذا في محيط السرخسي \* ولو أن لصا كره رجلا بوعيد تلف على أن يعتق عبدا يساوى ألف درهم عن رجل بألف درهم ففعل ذلك وقبل المعتق عنه طائعا فالعبد حر عن المعتق عنه ثم رب العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق عنه وان شاء ضمن المكره فان ضمن المكره قيمته رجع بها على المعتق عنه ويثبت الولاء له وان ضمنها المعتق عنه لم يرجع بها على المكره ولو أكرهه بحبس كانت له القيمة على المعتق عنه ولا شيء له على المكره كذا في المبسوط \* ولو أكره المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعل ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له وضمان العبد على المكره خاصة لمولى العبد قال شمس الأئمة السرخسي ان هذا بمنزلة مالوا كره رجلا على بيع عبده من هذا بألف درهم ودفعه اليه وأكره الآخر على شرائه وقبضه وعتقه بوعيد تلف ففعل ذلك وفي هذا الضمان يكون على المكره خاصة فكذلك فيما سبق ولو أكرهه ما على ذلك بالحبس ففعل لا ضمن المعتق عنه قيمته لمولاه ولا ضمان على المكره ههنا ولو أكره المولى بالحبس والمعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه يضمن الذي أكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية \* ولو أكره العبد على قبول العتاق باللم يلزمه شيء ويضمن المكره كذا في محيط السرخسي \* واذا قال اللص الغالب رجل لا قتلناك أولتعتقن عبدا أو تطلقن امرأتك هذه أيهما شئت ففعل المكره أحدهما ولم يدخل بالمرأة فيما بشرنا فذويهم المكره لاقل من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزوج دخل بهما لم يضمن المكره شيئا كذا في المبسوط \* وفي التحرير ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الاكره محبس أو قيد ففعل أحدهما لم يضمن الذي أكرهه كذا في التتارخانية \* ولو أكره الرجل على أن يقول كل عملك أملكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بشئ وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد استساعا \* ولو أكره الرجل على أن يقول لعبده ان شئت فأنت حر أو ان دخلت الدار فأنت حر ثم شاء العبد أو دخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكره ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل أمر لا بد له منه كصلاة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف بتركه الهلاك على نفسه كالأكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكره واذا أكره على أن يعتق عبده بتقاضى دينه أو ما أشبه ذلك عماله منه بد لا يرجع على المكره ويكون ذلك بمنزلة الاكره بوعيد الحبس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أكره بوعيد تلف على أن ياذن له في عتقه فاذن له فيه فأعتقه عتق والولاء للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتبار أنه أعتقه بل باعتبار أنه ألجأه الى الامر بالعتق حتى لو كان أكرهه على ذلك بحبس لم يضمن له شيئا كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ولو أن رجلا أكره بوعيد قتل أو بحبس أو بقيد أو بضرب حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها ألف درهم كان النكاح جائزا ويكون له من عشرة آلاف درهم مهر مثلها ألف درهم ويبطل الفضل كذا في العيني شرح الهداية \* ولا يرجع الزوج على المكره بشئ كذا في التتارخانية \* ولو أن

السعدى قال بعض المشايخ يجب أجر المثل في غضب دار البتيم والوقف فحافظك في هذا قال الامام الفضلى والذي صح عندي أنه يصير غاصبا عند من يرى غضب الدور ولا يصير عند من لا يرى غضبه ويلزم عليه جميع المسمى على هذا المذهب بكل حال \* سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاما أو كانت معدة للاستغلال الا اذا قال الساكن استأجرت كل شهر كذا \* استأجر دارا شهرا وسكن شهرين فسق جواب الكتاب لا أجر له قال بكر وعن أصحابنا أنه يجب وروى عن الكرخي وابن سلمة التوفيق بين الروايتين بالجل على المدعو وغيره من غير فصل بين الدار والحمام قال الصدرويه يفتي ولا تصير معدة للاستغلال بالاجارة سنة أو سنتين أو أكثر الا اذا بناها لذلك أو اشتراها لذلك وأشار نجم الأئمة أن باعداد البائع لا تصير معدة للاستغلال في حق المشتري ومن سكن دار الوقف أو البتيم ياهله وأتباعه فاجر المثل على الرجل المتبوع \* رهن دار الغير وهي معدة فسهكتها المرتين لا يلزم الاجر فان

السكنى بتأويل الملك كبيت سكنها أحد الشر كاهلا عقدا يلزم وان معدة للاستغلال وكذا السكنى بتأويل العقد كعقد المرأة الرهن فعلم ان ما ذكره وأن لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكرر كظنه البعض \* سمع المالك أن فلانا أجرة ملكه فقال لا أجره هذا العقد ثم قال

بعد أيام أخرته لاتعتبر الاجازة لان المفسوخ لا يجازي. يتم لأب له ولأم له أيضا استعماله اقر باؤمه متفق أعمال شتى بلا إذن الحاكم وبلا اجازة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل (٤٥) \* أقعد صبي مع رجل يعمل معه فاتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا

للصبي أن لا يعمل معه قال ان كان أعطاه كسوبا والصبي هو الذي تكلف خياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل \* والسكنى بتأويل ملك أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم أجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف وأجاب نجم الأئمة في دار مشرقة بين يقيم وبالغ سكنها البالغ كلها لا يجب أجر مثل حصّة الصغير كما في الكبيرين بخلاف الوقف قيل له فاختار في سكن دار اليتيم غير الشرية بغير عقد قال أختار عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف \* حوانيت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقررا بالملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غصبا لا يسمع واذا أعطى أجرة الحمام ولم يعط للمالك والخدام شيئا كانا أجيرين للعمالي لا يلزمه أجرهما ان كانا عمالا لا يجب \* متولى الوقف باع الوقف ثم عزل ونصب آخر فادعى الثاني على المشتري الساكن أنه وقف وأخذه بحكم القاضي فغلب المشتري أجر المثل سواء كانت

المرأة هي التي أكرهت حتى يتزوج بها الرجل على ألف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف درهم فزوجها أوليا وهما مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكره ثم هل للمرأة والأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح فان كان كفأها وقدر ضيت بالمسمى كان للأولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لأصلا ولو زوجت نفسها في الابتداء من كف بأقل من مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كف لها فلا ولها الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترض بالمسمى يتظر فان كان الزوج كفأها فلا حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي يخير زوجها فيقول له أتم لها مهرها ولا فزت بينكما فان أتم فعلى هذا النكاح وان أبي يفرق بينهما ولا يكون لها مهر وان لم يكن الزوج كفأها فلا حق الاعتراض على هذا النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاءة لنقصان المهر وعندهما لها حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاءة لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي مكرهة فان كان الزوج كفأها فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفأها فلا ولها والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة وأما اذا دخل بها وهي طائفة فقد رضيت بالمهر المسمى دلالة فكان كالو رضيت بالمسمى نصا ولو رضيت نصا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولياء حق الاعتراض وان كان الزوج غير كف فلا ولها حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاءة ونقصان المهر وعندهما لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في العيني شرح الهداية \* ولو أكره على أن يوكل رجلا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها أو يعق عبده ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا والقياس أن لا تنصح الوكالة مع الاكراه ثم يرجع المكره على المكره بقيمة العبد ونصف المهر استحسانا والقياس أن لا يرجع عليه وجه الاستحسان أن غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل وكان الزوال مقصوده فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه اكره كذا في الكافي \* وان كان الاكره بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة \* ولو أكره بوعيد قتل على أن يوكل هذا ببيع عبده بألف درهم وأكرهه على دفع العبد اليه لبيعه ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد وأخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري والوكيل والمشتري طائعان فولى العبد بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على أحد بشئ يريد به لا يرجع على أحد بشئ من ضمان القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل رجوع الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره والمشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن فيتعاقصان ويتراذان الفضل وان اختار تضمين المكره رجوع المكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكره بوعيد حبس أو قيد لم يضمن المكره شيئا واذا خرج المكره من الوسط ذكر بعد هذا أن المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة بين القيمة والثمن وان شاء ضمن المشتري ثم لا رجوع للمشتري بما ضمن على أحد كذا في المحيط \* ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكره اكرهه اياه على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكره على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعا مكرهين بالقتل فالضمان على المكره خاصة لان الاتلاف منسوب اليه ولا يرجع المكره على أحد بشئ لأنهم صاروا كالأمة وان كانوا مكرهين بالحبس فلا ضمان على المكره وللمولى أن يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة رجوع على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصومته دون الوكيل لان الوكيل كان مكرها على البيع والتسليم

معته للاستغلال أو لا وقال السيد في المنتقط والالبق يذهب أصحابنا أنه لا يجب الاجر في البيع والرهن \* المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل أنه له حق الحبس حتى يستوفى الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت معته للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على



المختار \* سكن المستاجر بعد موت المؤجر قبل يجب الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والمختار للقنوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر اما اذا سكن المحيط الصحيح لزوم الاجران مع تناوب كل حال وفي فتاوى سرخ بشت طلب مسن صاحب الغلة الاجرة بالتقاضى فتم القاضي لمعه الاجر على باب الدكان مدة ان كان المستاجر قادرا على اداء الاجرة ولم يؤثر تجب الاجرة والا فلا وعلى هذا امتولى الوقف اذا أخذ آلة الحائك أى منسجه وهو شأنه بافنده ورهنه واذا استعمل حجر القصار بلا اجارة وهو يجرى باجر معلوم يجب ذلك الاجر والا يجب أجر المثل \* المتولى رهن الوقف يدين لا يصح وكذا الجماعة فان سكن المرتهاين قيل يجب أجر المثل كانت معدة للاستغلال أم لا نظر للوقف

(في الاعمال التي لا تنص الاجارة بها ونصح)

لا يصح الاستئجار لاستيفاء القصاص أو الحد ذكر المدة أو لا فان فعل لم أجر المثل ومن له قصاص في النفس لو استأجر لا يصح ولا يلزم شيء ان استوفاه في قول الامامين وان في الطرف صح وله الاجران استوفاه قال أمير العسكر لسلطان مائة درهم ان قتلت ذلك الفارس أو ذبحي فقتل لاشي عليه وقال محمد للذمي الاجرة ولو كافوا مقتولين فقال من قطع رؤسهم فله كذا فقطع استحق لانه ليس بجهادي استأجره يستخدمها يجوز والكراهة في الخلوة وقد لا يتخلو بها ويجوز بشي

بالحبس وذلك يتقى التزامه بالعهد بالعقد ولو أكره المولى بالقتل وأكره الوكيل والمشتري بالحبس فلمولى أن يضمن قيمته أيهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على أحد بشي وان ضمن الوكيل كان له أن يرجع على المشتري ولا شيء له على المكره وان ضمن المكره كان له أن يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشي ولو أكره المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل والمولى أن يضمن المكره قيمته ان شاء ويرجع به المكره على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط \* ولو أكره المولى والوكيل بالقيء والمشتري بالقتل ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها بالقتل على الشرادون القبض لان قبضه لم يصرمضا فالى المكره وان كان مكرها عليه فالمولى أن يضمن المكره ولو أكره المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقيء فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على أحد وان شاء ضمن المكره ولا يرجع على الوكيل كذا في محيط السرخسي \* ولو أكره بالقتل على أن يوكل هذا الرجل بأن يهب عبده هذا هذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فلمولى أن يضمن قيمته أيهم شاء فان ضمن الموهوب له لم يرجع على أحد وان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له وان ضمن المكره يرجع المكره ان شاء على الموهوب له وان شاء على الوكيل ويرجع به الوكيل على الموهوب له ولو كان الاكره محبوس لم يضمن المكره شيئا وكان للمولى أن يضمن ان شاء الوكيل وان شاء الموهوب له فان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يبيع مال المكره أو اشتري بماله فطالبه بالتسليم صحت الوكالة ولزمته العهدة كذا في التنارخانية \* والنذر لا يعمل فيه الا كراه حتى لو أكره بوعيد تلف على أن يوجب على نفسه صدقة أو صوما أو حجابا أو شيئا يتقرب به الى الله تعالى ففعل لزمه ذلك وكذا ان أكرهه على العيين بشي من ذلك أو بغيره لان النذر مما لا يلحقه الفسخ وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الا كراه ولا يرجع على المكره بما يلزمه من ذلك وكذا لو أكرهه على أن يظهر من امر أنه كان مظاهرا ولا يقربها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا التي فيه والخلع من جانب الزوج طلاق أو عين فلا يؤثر فيه الا كراه ولو كان هو مكرها على الخلع والمرأة غير مكره لزمها البذل كذا في الكافي \* ولو أكرهه على أن يخلع امرأته بعد الدخول على ألف ومهرها أربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على ألف ولا شيء للزوج على المكره كذا في المحيط \* واذا وجب على الرجل كفارة ظهارا فأكراه السلطان على أن يعتق عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ان أكرهه على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكره لانه أكرهه على اقامة ما هو فرض عليه أما لو أكرهه على اعتاق عبد بعينه ذكرا شمس الأئمة السرخسي في شرحه مطابقا غير تفصيل ان على المكره قيمة العبد ولا يجوز المكره عن الكفارة لانه في معنى عتق بعض وذكر شيخ الاسلام في شرحه تفصيلا فقال ان كان العبد الذي أكرهه على تحريره أخس العبد وأدونهم قيمة بحيث لا يكون عبدا آخر أخس وأدونه منه قيمة فلا ضمان على المكره وان كان غيره أخس وأدونه منه قيمة ضمن المكره قيمته ولا يجوز المكره عن الكفارة فان قال المكره أنا أبرئ المكره عن القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجوزته عن الظهار كمن أعنتق عبده على مال عن الكفارة ثم أبرأه فان قال المظاهر حين أعنتق العبد أعنتقه عن الظهار لا يدفع الا كراه أجزأه عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسع للمرأة أن تمكن نفسها منه كذا في المحيط \* وان قال أردت العتق عن الظهار كما أمرني ولم يخطر ببال غير ذلك لم يجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو أكرهه بحبس أو قيد أجزأه عنه ولا ضمان له كذا في محيط السرخسي \* ولو أكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امر أنه فهو مول فان تركها أربعة أشهر فبانت منه ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه لانه كان متمكنا أن يقربها في المنة فاذ لم يفعل فهو كالراضي بغيره من نصف الصداق وان قربها كان عليه الكفارة ولم يرجع على المكره

في السيرة الكبيرة الاستئجار للاحتطاب والاحتشام \* دفع الغلام الى حائل على أن يقوم عليه الاستاذ في تعليم النسخ سنة معلومة ويعطيه



المولى كذا أو يعطى الاستاذ للمولى كذا جاز وكذا في سائر الاعمال ويستخدمة في أعمال نفسه أما على قول من لم يجوز الاجارة على تغليم القرآن مع اللابان التعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المعلم فيجيب عن هذا بان الاجارة (٤٧) هنا وقعت على القيام عليه والحفظ واللقاء

العمل وذ كر التعليم للترغيب فيما يحصل في أثناء العقد من التسج وذلك جاز بحري البيع والمقصود القيام عليه وفي وسع الاستاذ الوفاء به حتى لو شرط تعليم التسج ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز ولو ذكر في مسئلة تعليم القرآن على أن يقوم عليه سنة ويعلمه القرآن يصح كذا كرنا \* دفع ابنه أو غلامه الى استاذ ليعلمه عملا ولم يشترط الاجر على الاستاذ ولا على المولى فعلمه العمل ثم اختلفوا طلب كل الاجر من الاخر ينظر الى العرف ان كان الاستاذ يعطى الاجر في مثل هذا العمل للتلميذ يؤمر الاستاذ باعطاء اجر المثل وان على العكس فالعكس وقال الامام الحارثي في العمل الذي يفسد المتعلم فيها بعض ما هو متقوم حتى تعلم فجوعل المغازل وثقب الجوهر يجب الاجر فيه على التلميذ ومالم يكن من جنسه يجب على الاستاذ \* استأجر رجلا تايبستد به روين رابسايد بكذا ففعل عشرة وامتنع عن الباقي ان كان موجودا معينا يجب على عمل البقية لصحة الاجارة والا لا لعدم صحتها لعدم اقامة العمل في المعلوم وكذا لو استأجر تاده زنده نجبي رابعه ولم يكن مشارا اليه لا يصح وعلى هذا القسار

بشيء وكذلك لو اكرهه على أن يقول ان قربتها فعبدي هذا حر فان قربها فعتق عبده ولم يضمن المكره لانه ما جرى على سنن اكرامه وان تركها فبانت بالايلا قبل الدخول غرم نصف الصداق ولم يرجع على المكره بشيء كذا في المبسوط \* ولو كان مدبرا أو كانت أم ولد حلف بعنتها فقرب المرأة لم يضمن المكره شيئا فان لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق ورجع على المكره بالاقل منه ومن قيمة من حلف بعنته استحسننا كذا في محيط السرخسي \* ولو اكرهه على ان قال ان قربتها فالى صدقة في المساكين فتر كها أربعة أشهر فبانت ولم يدخل بها أو قربها في الاربعة الاشهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكره بشيء وهو في المعنى نظير ما لو اكرهه على النذر بصدقة ماله في المساكين كذا في المبسوط \* ولو اكرهه على كفارة يمين قد حنت فيها ومعناه انه اكرهه على أصل التكفير من غير تعيين نوع من أنواع الكفارة فكفر نوعا من أنواع الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين فهو جائز ولا ضمان على المكره وان اكرهه على اعتاق عبدين أو غير عبينه فان كان قيمة أدنى العبيد مثل أدنى الصدقة والكسوة فهو جائز ولا ضمان على المكره وان كان قيمة أدنى العبيد يزيد على أدنى الصدقة والكسوة ضمن المكره قيمة العبد ولا يجوز له عن كفارة اليمين فان كان الاكرام في هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكره ويجزئه عن الكفارة وان اكرهه على الصدقة بوعيد قتل فان كان قيمة الطعام الذي اكرهه على التصديق به أدنى من قيمة ما يجزئ في الكسوة والعق فانه يجزئه عن الكفارة ولا ضمان على المكره وان كان يزيد على أدنى ما يجوز في الكسوة والعق ضمن المكره فيه ولا يجزئه عن الكفارة فان قدر على الذي أخذه منه يسترد ما أخذه منه وان كان الاكرام في هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان ولكن يرجع على الذي أخذه منه ويسترد ما أخذه منه لانه لم يكن راضيا بالتسليم مع الحبس والقيد فان أجازها لم تصدق بعد ذلك ان كان المال قائما وقت الاجارة علمت اجازته وان كان هالكا لا تعلم كذا في المحيط \* قال كل شيء وجب لله عليه من بدنة أو هدى أو صدقة أو حج فاكرهه على أن يعضيه ففعل ولم يأمره المكره بشيء يعينه فلا ضمان على المكره ويجزئ عن الرجل ما أمضاء فان أوجب شيئا يعينه على نفسه صدقة في المساكين فاكرهه بحبس أو قتل على أن يتصدق بذلك جاز ما صنع منه ولم يرجع على المكره بشيء وكذلك الاضحية وصدقة الفطروا كره عليهما رجلا حتى فعلهما أجزأه ولم يرجع على المكره بشيء ولو قال الله على هدي أهديه الى بيت الله فاكرهه بالقتل على أن يهدي بغيره أو بدنة ينحرها ويتصدق بها ففعل كان المكره ضامنا لقيمتها ولا يجزئه مما أوجبته على نفسه ولو اكرهه على أدنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها فأمضاء لم يغرم المكره شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال الله على عتق رقبة فاكرهه على أن يعتق عبدا يعينه بقتل فاعتقه ضمن المكره قيمته ولم يجزئه عن النذر وان كان يعلم أن الذي اكرهه على عتقه أدنى ما يكون من العبيد في القيمة يمكن على المكره ضمان وأجزأه عن العتق لتيقنا وجوب هذا المقدار عليه ولو قال الله على أن أتصدق بشوب هروي أو مروى فاكرهه على أن يتصدق بشوب يعينه فتصدق به فانه ينظر الى الذي تصدق به فان كان العلم محيطا بانه أدنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها أجزأه كذلك ولا ضمان على المكره وان كان غيره أقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فيغرم المكره ذلك ويقع المؤدى في المقدار الذي يجزئ عن الواجب وإذا قال الله على أن أتصدق بعشرة أفقره حنطة على المساكين فاكرهه بوعيد قتل على أن يتصدق بخمسة أفقره حنطة جيدة تساوي عشرة أفقره حنطة رديئة فالصكره ضامن من الطعام مثله لان المؤدى لا يخرج عن جميع الواجب لانه لا معتبر بالجودة في الاموال الربوية عند مقابلتها ولا يمكن تجوزها عن خمسة أفقره حنطة لأن في ذلك ضررا على الناذر وعلى الناذر أن يتصدق بعشرة أفقره رديئة ولو أن رجلا له خمس وعشرون بنت محاض خال عليه الحول فوجب فيها بنت محاض وسط فاكرهه بوعيد قتل على أن

\* استأجر سطحاً أو موضعاً منه لنام عليه يجوز \* استأجر أرضاً ليلين فيها منها لا يصح لوقوع الاجارة على العين والابن كالمسلمين وعليه غيبة التراب لوله قيمة وان لم يكن له قيمة أو كان له قيمة لكن في رفعه عن الأرض منفعلة لا شيء عليه \* الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز فلا يصح

استنصار الأجسام والحياض لصند السمك أو رفع القصب وقطع الخطب أو لستى أرضه أو غنمه منها أو كذا أجارة المرائي \* والحيلة في النكل أن يستأجر موضعا معلوما لعطن المشية (٤٨) ويبيع الماء والمرعى وانما يحتاج الى اباحه ماء البئر والعين اذا أتى الشرب على كل الماء بحيث

يتصدق على المساكين بانه مخاض جيد غرم المكروه فضل قيمته على قيمة الوسط لانه ظالم له في الزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكروه وذلك لان هذا ليس بمال الربا فيمكن تجويز بعضه عن كله كذا في المبسوط \* اذا كره الرجل على الزنا ما رآه فزنى بها كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ألا يقول يجب عليه الخدم ثم رجع وقال لا حيد عليه وهو قوله ما ويجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة مكروهة على الزنا أو كانت طائعة ولا يرجع بما ضمن على المكروه لان منفعة الوطء حصلت للزاني وكان كما لو أكرهه على أكل طعام نفسه فاكل ان كان جائعا لا يرجع على المكروه بشئ وان كان شعبان يرجع عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا أكرهت على الزنا فلا حيد عليها والرجل آثم في الاقدام على الزنا لان الزنا من المظالم وأما المرأة اذا كانت مكروهة على الزنا هل تأثم كرشح الاسلام في شرحه في باب الاكراه على الزنا انها ان أكرهت على أن تمكن من نفسها فكنت فائمه تأثم وان لم تمكن هي من الزنا وزنى بها الاثم عليها وكذا أيضا في الاكراه اذا أكرهت على الزنا فكنت من نفسها فلا اثم عليها وهذا كله اذا كان الاكراه بوعيد تلف فان كان الاكراه بوعيد سجن أو قيد فعلى الرجل الحد بخلاف وأما المرأة فلا حد عليها ولكنها تأثم ولو امتنع المكروه عن الزنا حتى قتل فهو مأجور كذا في المحيط \* ولو قال الحربي رجل مسلم ان دفعت الى هذه الجارية لا زنى بها دفعت اليك ألف نفس من المسلمين تخلصهم عن أسرنا لا يحل لهذا المسلم أن يدفع اليه الجارية كذا في خزائن القنين \* وان أكرهه على الردة لم تبين زوجته منه فان قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله استحسانا لانه منكسر للفرقة ولو قال الذي أكرهه على اجراء كلمة الكفر خطر بيالى في قولى كفرت بالله ان أخبر عن أمر ماض كذا ولم أكن فعلت كذا فيما مضى بانت منه امرأته حكاه لم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ومن أقر بالكفر فيما مضى طائعا ثم قال عنيته كذا لا يصدقه القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال خطر بيالى الاخبار عما مضى وما أردت به الخبر بل أردت به الانشاء كالمطلب معنى فقد أقر بالكفر حقيقة فتبين امرأته منه في القضاة وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر بيالى شئ ولكني كفرت بالله كفر استقبلا وقلبي مطمئن بالايمان لم تبين امرأته وعلى هذا اذا أكرهه على الصلاة للصليب أو أن يسجد للصليب وسب محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله ففعل وقال خطر بيالى الصلاة وسب رجل آخر فوفيت ذلك بانت منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى للصليب وسب محمد النبي صلى الله وسلم عليه وعلى آله وقد خطر بياله الصلاة لله وسب غير النبي بانت امرأته قضاء وديانة وان لم يخطر بياله شئ وصلى للصليب وسب محمد عليه السلام وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما كرهه عليه ولم يكن دفعه عن نفسه انما يخطر بياله غيره كذا في الكافي \* اذا أسلم مكرها يحكم عليه بالاسلام ولو أكرهه على الاسلام حتى أسلم ثم رجع عن الاسلام لا يقتل هكذا في التبيين \* وعلى هذا اذا قيل له اني صليت لا تقتلن تخاف ذهاب الوقت فقام وصلى وهو يعلم أنه يسعه تركها فلما لم يكتفأ في ذلك لانه تمسك بالعزيمة وكذلك صوم رمضان لو قيل له وهو مقيم لئن لم تفطر لاقتلنك فأبى أن يفطر حتى قتل وهو يعلم أن ذلك يسعه كان مأجورا لانه متمسك بالعزيمة وان أفطر وسعه ذلك الا أن يكون مريضا يخاف على نفسه ان لم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم أن ذلك يسعه فينذركون انما وكذلك لو سلك مسافرا فقام في شهر رمضان فقيل له لا تقتلنك أو تفطرن فأبى أن يفطر حتى قتل كان كما كذا في المبسوط \* وعن ابن شجاع رحمه الله تعالى انه قال لو قال أهل الحرب لنبي من الانبياء أخذوه ان قلت لست بنبي تركاك وان قلت أنا نبي قتلنا لا يسعه سوى أن يقول أنا نبي الله ورسوله وان قالوا الغيبي ان قلت ليس هذا بنبي تركانيك وان قلت هو نبي قتلنا نبيك له أن يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن محرما قيل له لا تقتلنك ولتقتلن هذا

يفنى الماء والا فلا حاجة الى الاذن اذا لم يضرب بحريم البئر أو النهر \* استأجر نهر ايا بسا أو أرضا أو سطحا مدة معلومة ولم يقل شيئا صحيح له أن يجري فيه الماء \* وفي أدب القاضي أجزأ أرضه ليلقى فيه الزبل المستأجر أو حائطه ليضع عليها المستأجر الجذوع فسدت الاجارة \* استأجر كتابا ليقرأ فيها لا يجوز \* استأجر حجر ميزان ليزن به من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخفاف ان كان له قيمة يستأجر عادة يجب والا وحمل البعض كلام شمس الاثمة عليه وقيل يجب على كل حال \* وفي المشتق استأجر حنطة ليعبر بها ميكال لم يجوز \* ولو استأجر قوسا يرمى به شهرا أو سفيافا قلده شهر اصح \* رياس السوق أو أكثر أهله استأجر واحارسا وكره الباقيون يجوز و يؤخذ الاجر من الكل \* عين ماء لقربة استأجر بعض أهلها رجلا لينظف مجرى ماء العين ففعل وزاد ماؤها فالزيادة للكل لا للمستأجر ولو حفر عيناً آخر في حريم الاول فالماء الفاض على الشركة وان ليس في حريم الاول فالمستأجر وليس له اجراء هذا الماء في نهرهم الا برضاهم \* من ضل له مال قال من دلى عليه فله كذا فله واحد لا يستحق

شياء وان قال ذلك لو احدثه هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل \* قال في السير الكبير قال أمير الصد السرية من دلنا الى موضع كذا فانه كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر \* قال لرجل بع متاعى هذا اولك درهم أو اشتر هذا الى ولت درهم

ففعله أجزأ المثل لا يجاوز به عن درهم وفي الدلال والسمسار أجزأ المثل وما لو أضعوا أن من كل عشرة كذا حرام عليهم \* يجوز للفتى أخذ الأجرة على كتبه الجواب بقدره لأن اللازم عليه الجواب باللسان لا الكتابة (فان قلت) إذا كان الواجب (٤٩) عليه الجواب فقد حصل بالكتابة

ووقع عن الواجب كما في خصال الكفارة أي فسد يوجب دفع عن الواجب فلا يجوز أخذ الأجرة كما في سائر الواجبات (قلت) الواجب مقصود على الجواب والكتابة زائدة عليه بخلاف الخصال لأن الواجب غنة واحد غير معين يتعين بالفعل ولا يتبين التعيين الوجود وهذا التعيين قبل الوجود حاصل فافترقا وما يحتال به المقرض المعرض عن مبرة الاقراض المفضل على الصدقة لا خذ حطام يسير وسخ ذنباوى من استجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته أريد من الأجرة كالسكين والمشط والمعلقة كل شهر تكذا يختلف فيه

الأئمة المتأخرون فقيل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد ابن سلمة والامام صاحب الكامل مولانا حسام الدين العلل ابادى وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي صاحب الهداية قد فرغ على الجواز وأجله الأئمة وجاعة على أنه يجوز مع الكراهة لانا لولنا بعدم الجواز يقع الناس في الربا المحض والكرهية باعتبار أن البعض على ما نذر ان شاء الله تعالى لم يجوزوه فيكون مجتهدا فيه فيلزم شبهة الربا بناء على دليل غير المجوز وأفتى الامام أبو القاسم

الصيْد فأي أن يفعل حتى قتل كان مأجورا ان شاء الله تعالى فان قتل الصيْد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أما لا شيء عليه وان كانا محرمين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة ولو لو عده بالحبس وهم محرمان في القياس تجب الكفارة على القاتل دون الآخر لأن قتل الصيْد فعل ولا أثر لأكراه بالحبس في الأفعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكره وان توعده بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال وبغزلة الكفارة في قتل الأذى خطأ كذا في الميسوط \* رجل أكرم على أن يجامع امرأته في رمضان أو يأكل أو يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أكرهه بالقتل على أن يرى لم يسعه أن يفعل فان فعل وكان محرما فسد حرامه وعليه الكفارة دون الذي أكرهه ولو أكرهه امرأته محرمة بالقتل على الزنا وسعها أن تمكن من نفسها ويفسد حرامها وتجب عليها الكفارة دون المكره وان لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع أوجبنا الكفارة على المكره لا يرجع به على المكره ولو يرجع به عليه يقضى به عليه ولا يجوز أن يرجع عليه باكثر مما التزمه هكذا في الميسوط \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا هددا السلطان وصى بقتل أو اتلاف عضو منه ايدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو هتده بحبس أو قيد ضمن ولو هتده بأخذ مال نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم ان علم أنه يأخذ به ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفيه لايسه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي أن يأخذ بجميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع اليه المال وان أخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجه كلها كذا في الينابيع \* ولو قيل لرجل دناء على مالك أو لنقتلنك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وان دلهم حتى أخذوه ضمنوا له كذا في الميسوط \* والله أعلم

### الباب الثالث في مسائل عقود التجبئة

اذا قال رجل اني أريد أن أبيعك عبدى هذا تجبئة لأمرا أخافه وحضر هذه المفاة تشهد ونقال له المشتري نعم ثم خر جالى السوق وتبايعا وشهدوا على ذلك فاذا اتصاد قابعد البيع أنهم ما بينا البيع على تلك المواضة فالبيع فاسد بخلاف واذا اتصاد قابعد البيع أنهم ما قد كانوا عرضا عن تلك المواضة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بخلاف واذا اتصاد قاعلى المواضة على التجبئة قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضة وادعى الآخر الاعراض عن تلك المواضة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز والقول قول من يدعى الاعراض عن تلك المواضة لانه يدعى جواز العقد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع فاسد والقول قول من يدعى البناء على تلك المواضة لانه يدعى ما عرف بانفاقهما وعلى هذا الاختلاف اذا اتفقا على المواضة ثم قال لا يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى أحدهما المواضة على التجبئة وأنكر الآخر المواضة فالقول قول المنكر للمواضة فان أقام المدعى للمواضة البينة على المواضة وقال بينا البيع على تلك المواضة ان صدقه الآخر في البناء فالبيع فاسد وان قال الآخر عرضا عن تلك المواضة فالمسئلة على الخلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وان اتفقا على أن البيع بينهما كان تجبئة ثم أجازه أحدهما لم يجز ما لم يجيزاه جميعا وان اتفقا على أن البيع كان بينهما تجبئة وقبض المشتري العبد من البائع على ذلك وأعتقه كان عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المسئلةين جميعا ولو لو أضعاه على أن يخبر أنهما تابعا هذا العبد أمس بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم أقرب بذلك فليس ههنا بيعا وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتجبئة وادعى الآخر أنه جسد فاقول قول المدعى الجسد لانه يدعى الجواز وعلى الآخر البينة وان

(٧ - فتاوى خامس) الصفاران هذه الاشياء ان كانا لا يستأجر عادة بمثل هذا أو لاقية لها مقدار ما يستأجر للحفاظ لا يجوز ولو زاد على مقدار الأجرة قيمته يجوز ان لم يكن مشروطا في العقد وقال القاضي بديع الدين والامام نجم الأئمة البخارى لا تجوز هذه الاجارة أصلا ولا يجب

الاجرة لان المشروط عرفا كالمشروط شرعا ولو شرط نفاست فكذا دلالة والدليل على هذا ما ذكر صاحب الهداية فيمن غصب عبنا واستأجر المقرض لحفظه شهرا يصح ويلزم الاجرة (٥٠) فاعترض عليه أن المقرض غاصب الغاصب والحفظ مستحق عليه والاجارة على العمل المستحق عليه لا يجوز كما اذا استأجر

المشتري البائع لحفظ المبيع قبل التسليم أو استأجر الرهن المرتهن لحفظ الرهن فاندفع ما اذا استأجر المودع أو المستعير لحفظ العين لانه متبرع فيه وأوجب عنه باننا نقف أن الغاصب اذا اجر الدابة الموصوبة من اخر يجيب على المستأجر الاجر مع ما ذكر لان الاجر يجب بمقابلته الانتفاع وقد وجد الانتفاع فيجب الاجر كذلك الاجر هنا يجب بمقابلته منفعة القرض معني وان كان بازا الحفظ عقدا ولفظا ألا يرى أنهم لا يقدمون على هذا الاستئجار بلا سبق قرض والمعهود كالمشروط وخاصة فيما هو عقد نظري يراعى فيه نظر الجاهلين ألا يرى أنه لا نزاع لمن صحح بدل الاجارة في وجوب الاجر المشروط هنا ان لم يكن عالما بكونه مغصوبا وقت الاجارة (فان قلت) في المسئلة اشكال وهو أن الاجر مع الضمان لا يجتمعان (قلت) نعم لو احدث فكلما في التعديل ينادى بما ذكرت أنه كالمشروط في القرض ويدل على صحة هذا التعديل مسئلتان المتفق والمختلف أما الاول وهو أن المستقرض اذا وفى بعض رأس المال يسقط عنه نصف أجر العين المستأجر للحفظ

قالا أجزنا هذا البيع الذي أخبرنا به لا يجوز هذا اذا كانت التلجئة في ذات البيع وان كانت التلجئة في البديل بأن نوضح ما في السر أن الثمن ألف الا أنهم ما يتبايعان بألفي درهم في العلانية ليكون أحد الاثنين سمعة فان تصاد قاعلي الاعراض عن تلك الموضع فالببيع جائز بألفي درهم وان تصاد قاعلي أنهم ما يتبايعا على تلك الموضع فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع جائز بألف درهم وهو واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه وان تصاد قاعلي أنه لم تحضر همانية وقت المعاقدة فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع بألف درهم قال شمس الأئمة السرخسي وهو واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي إحدى الروايتين عنه البيع بألفي درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الاقرار وقال هذه الرواية أصح ولم يذكر شيخ الاسلام هذا التفصيل في شرحه ولو اوضح ما في السر أن يكون الثمن مائة دينار وتعاقد في العلانية بعشرة آلاف درهم انعقد بعشرة آلاف درهم وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز وان عقدا في السر البيع بثمان مائة في العلانية فهو أخرى فان عقدا في العلانية بجنس ما عقده في السر الا أنه أكثر ما عقده في السر بأن يتبايعا في السر بألف درهم ثم يتبايعا في العلانية بألفي درهم ان ما يعقدان في العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد السر وان لم يشهدا أن العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد العلانية وكذلك ان عقدا في العلانية بجنس آخر فالجواب على التفصيل الذي قلنا ان أشهدا أن ما يعقدان في العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد السر وان لم يشهدا على ذلك فالعقد عقد العلانية ولو قالوا في السر يزيد أن يظهر بيعا علانية وهو بيع تلجئة وباطل واجتماع على ذلك ثمان أحدهما قال علانية وصاحبه حاضرنا قد كنا قلنا كذا وكذا في السر وقد بدى أن أجعله بيعا صحيحا وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا حتى يتبايعا فالبيع جائز ولو لم يسمع صاحبه ذلك وتعاقد فالبيع فاسد وان قبضه المشتري فاعتقه فان قال ذلك القول البائع فعتقه جائز وعليه الثمن وان قال ذلك المشتري فعتقه باطل كذا في المحيط ولأن رجلا قال لامرأة أتزوجك تزويجا هزلا فقلت المرأة نعم ووافقهما على ذلك الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء وفيما بينه وبين ديه ولأن رجلا قال لامرأة وليها أوفى لوليها دونها اني أريد أن أتزوج فلانة على ألف درهم ونسمع باليقين والمهر ألف فقال الولي نعم أفعلف تزوجها على ألفين علانية كان النكاح جائزا والصداق ألف درهم اذا تصاد قاعلي ما قال في السر أو قامت به البيعة ولو قال المهر مائة دينار ولكن نسمع بعشرة آلاف درهم وأشهدا عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان النكاح جائزا بغير مهرها وكذلك لو قال في السر على أن يكون النكاح على مائة دينار وتزوجه في العلانية ولم يسم لها مهر فله مهر المثل وان قال عند العقد عقدنا على ما تراضينا به من المهر فالنكاح جائز على مائة دينار كذا في المبسوط فان عقدا في السر النكاح بألف ثم تناكح في العلانية بألفي درهم ان أشهدا أن ما يظهران في العلانية سمعة وهزل فالمهر مهر السر وان لم يشهدا أن ما يظهران في العلانية سمعة فالمهر مهر العلانية وكذلك الجواب فيما اذا عقدا في العلانية بجنس آخر وان ادعى أحدهما العلانية وأقام عليها البيعة وادعى الآخر السر وأقام عليه البيعة أخذ البيعة العلانية الا أن يشهدا الشهود أنهم قالوا في السر اننا شهدنا بذلك في العلانية سمعة فخذ البيعة السر وأبطل بيعة العلانية واذا طلق امرأته على مال على وجه الهزل أو أعتق عبده على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة أو العبد أو كانا نواضع في السر أن ما يظهران هزل فالطلاق واقع والمال واجب كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ولم يذكر في الكتاب أن الهزل كان في جانب الزوج والمولى أو في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج والمولى لاشك أن المال يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك وان كان في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ويجعل اعطاء المستأجر المستقرض بعض القرض كفسخ الاجارة وقبول الاجرة المستقرض كقبول ذلك الفسخ كما في بيع الوفاء اذا رد البائع وفاء الى المشتري وفاء نصف الثمن فنصف التزل والربع يسلم للبائع والباقي للمشتري فلو اختلفا بمنفعة القرض حاصلة

مقررة لما وزع وأما المختلف فهو أنه إذا استقرض مثلاً ألفاً واستأجر لحفظ العين كل شهر عشرة فاقترضه خمسمائة أجاب صاحب الهداية أنه إذا وجد الحفظ يجب العشرة قيساً على ما ذاباع كرمه وفاء بالف وسلم الكرم أولاً ولم يقبض (٥١) التمن حتى أدركت الغلة فالغلة للشتري

بخلاف ما إذا قضى بعض مال الوفاء أو بعض القرض حيث يسلم بعض الغلة في الوفاء للبائع ويسقط بعض الاجر في بدل الاجارة فلما قلنا واختار بعض المتأخرين أنه لا يجب كل الاجرة أيضاً لأنه في الحقيقة والقرض بمقابلته كل القرض حتى إذا خلا عن المقارضة لا يقدم أحد على هذه الاجارة ولما لم يصل اليه كل المال ولم يحصل له فات بعض العقود عليه أو لم يدخل بعض العقود عليه في قبض المستأجر فلا يجب كل الاجر وبكل ما ذكرنا يعترف المجوز فعلم أنه كالمشروط ولو مشروطاً يفسد فكذا إذا كان مقصوداً ولأن جواز الاجارة على منافاة الدليل باعتبار الحاجة ولا حاجة اليها ألا يرى أنه لم يصح استئجار أرض بارض أو دار بدار لا يمكن الا كنفاء بنفع ملكه وان أمكن تصور حصول نوع فيه لا يحصل بملكه والمستقرض قطعاً غير محتاج الى حفظ السكن أو الملعقة لأنواعاً ولا جنساً بخلاف بيع العينة فإن العين متقوم والبيع ليس على منافاة الدليل فإنه تجارة عن تراض وكذا بيع الوفاء مع أن الوفاء موضوع للربح وعلل الامام البخاري الذي

لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الا جازة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل هكذا قال الفقيه أبو جعفر كذا في المحيط \* ولو طلقها أو أعتقه أو صالح عن دم العمد على مال في السر ثم طلقها أو أعتقه أو صالح في العلانية مرة أخرى ان كان الثاني بجنس الاول لأنه أكثر ان أشهدا أن ما يسميان في العلانية سمعة ورياء فالبدل المسمى في السر وان لم يشهدا على ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البدل ما سمي في السر وأما على قوله ما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البدل ما سمي في العلانية ويجعل أحد الالفين زيادة في بدل العدة الاول وقال بعضهم البدل ما سمي في السر وحاصل الخلاف راجع الى أن الزيادة في بدل الطلاق والعقاق والصلح عن دم العمد هل تصح على قول بعض المشايخ لا تصح وهو الاصح وان كان الثاني بجنس آخر فكذلك الجواب ان أشهدا أن ما يسميان في العلانية سمعة فالمهر المهر السر كذا في التتارخانية \* وإذا تواضع الرجل والمرأة أن المهر دنانير وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضع اعلمها في السر وان تزوجها في العلانية على أن تكون الدنانير مهرها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً كذا في المحيط \* وإذا قال لامرأته أطلقك على ألف درهم ولكن اسمع بمائة دينار وطلقةا بمائة دينار فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان تواضعا أن ما يسميان الدنانير سمعة وهزل كذا في التتارخانية

#### الباب الرابع في المنفقات

ولو أكره بوعيد تلف أو حبس أو قيد على أن يقر فأتى لا يصح اقراره فان أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط على الاقرار بألف فأقر جازان وقع في قايه ان هذا القدر من الحبس والقيد بغيره كان الاقرار باطلا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان الرجل من أوساط الناس فان كان من أشرافهم حيث يستكشف من ضرب سوط في الملاء أو قيد أو حبس يوم أو تعريك أذنه في مجلس السلطان فانه يكون مكرهاً كذا في المحيط السرخسي \* ولو أكره على أن يقر بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ الاقرار ولو أكره على أن يقر لفلان بألف فأقر بخمسمائة لا يصح استحساناً ولا يلزمه المال ولو أقر بألف درهم وأبألف وخمسمائة لم يمتعه الزيادة على ما كان مكرهاً ولا يلزمه قدر ما كان مكرهاً فيه هكذا في فتاوى قاضيان \* وان أقر له بنصف غير ما أكرهوه عليه من المكبل والموزون فهو طائع فيما أقر به ولو أكرهوه على أن يقر له بألف فأقر له وانسلان الغائب بألف فالأقرار كله باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى سواء أقر الغائب بالشركة أو أنه مكرهاً وقال محمد رحمه الله تعالى ان صدقة الغائب فيما أقر به بطل الاقرار كله وان قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي أكرهوه على الاقرار له جازاً لاقراراً للغائب بنصف المال كذا في المبسوط \* قال وإذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بعتق ماض أو طلاق أو نكاح وهو يقول لم أفعله فأقر به مكرهاً فالأقرار باطل والعبد عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت والا كراهه بالحبس أو القتل في هذا سواء وكذلك الاقرار بالرجعة قالوا لا يلازمه العفو عن دم العمد فانه لا يصح مع الاكراه وكذلك الاقرار في عبده أنه ابنه أو في جاريته أنها أم ولده كذا في المبسوط في باب الاكراه على الاقرار \* وفي التجريد اذا أكره بضرب أو حبس حتى يقر على نفسه بحد أو قصاص فذلك باطل فان خلى سبيله ثم أخذ بعد ذلك فأقر به اقراراً مستقبلاً أخذه وان لم يخله ولكن قال لا أخذ باقراره فان شئت فأقر وان شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الاقرار وان خلى سبيله ولم يتوارع بصر المكره بعتق من أخذه وردته فأقر به أول مرتين غيراً كراهه فليس هذا بشيء كذا في التتارخانية \* ولو أكره على أن يقر على نفسه بقصاص أو وحد فأقر لم يلزمه شيء فان أقيم عليه بأقراره وهو معروف بما أقر به إلا أنه لا يثبت عليه لم

ختم به الفقه بأن صحته لا جارية بالاعتراف العام حتى صح استئجار المرأة ليرى وجوه الناس لا الخابية بالماء وان اشترى كافى تحصيل المقصود للافتراق بالاعتراف وعدمه قيل له تعارفه أهل بخارا قال الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص في المذهب وقيل يثبت وعلى هذا أيضاً



الثبوت فيما اذا كان فاشيا الا اذا اعاره جماعة خاصة كغواص بخار اولان الاجارة بيع العدوم والنص يقتضي بطلانه فخص هذا النص  
لا يجوز ان يكون مثل هذا العرف الا يرى (٥٢) انه لما كان كون البرمكيلا منصو صاعليه لم يصير عرف البلاد موزونا في المذهب فكيف

يصنع الافراد والذى شاهدنا  
من أستاذنا واستاذ العلامة  
عدم الافتاء بصحته \* تقريرات  
على قول المجوز \* ذكر العمدى  
أن هذه الاجارة تنسخ بقضاء  
القرض بلافسخهما وقد  
ذكرناه وذ كر صاحب المنية  
أنه لا تنسخ الا بفسخهما  
وان قضى القرض وأتمه بخارا  
كانوا يفتون بانفساخ الاجارة  
باداء المال منه — ثم تاج  
الاسلام حافظ صدر الاسلام  
وكذا أئمة مرقند والمذكور  
في المتن جواب أئمة خوارزم  
ولو جعل المقرض العين  
المستأجر في قبالة القرض  
وحفظهما معا يجب الاجر  
لان الصلح ملك المستقرض  
فانه يسترده بعد أداء القرض  
لانه هو الذى يعطى عن الرق  
وأجر الكاتب وفي الفتاوى  
أنه لو حفظ العين مع القبالة  
لاجر له لانه يحفظ القبالة  
لنفسه لا لغيره والعين هنا تبع  
له وقد رأيت فتوى أجاب فيه  
الاستاذ في هذه المسئلة بهذه  
الرواية دفع العين المستأجر  
لحفظه الى من في عليه ليحفظه  
يجب الاجر لان الاجر اذا لم  
يشترط عليه أن يعمل بنفسه  
له أن يستعمل غيره والعين  
وان كانت أمانة عنده والمودع  
لا يلى الايداع لكنه أمانة ضمنا  
والضمنى يخالف القصدى  
وكذا اذا عقد الاجارة وترك  
المقرض العين عند الكاتب  
ليكتب أو مائة فمكت عند

يقتص من المكره استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا بذلك اقتص من المكره فيما فيه  
قصاص وضمن ما لا قصاص فيه هكذا في محيط السرخسى \* ولو أكره ليقرب نصب أو تلاف وديعة  
فاقر لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضخان \* ولو كان أكرهه على الاقرار باسلام ماض منه فالأقرار باطل  
وكذلك لو أكرهه بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بأنه لا قودله قبل هذا الرجل ولا يئنه له عليه به فالأقرار  
باطل فان ادعاه بعد ذلك وأقام البينة عليه به حكمه بالقودلان ماض منه بالعفو قد بطل فكان وجوده  
كعدمه وكذلك لو أكرهه على أن يقر بأنه لم يتزوج هذه المرأة وأنه لا يئنه له عليها بذلك أو على أن هذا ليس بعد  
وانه حر الاصل فاقراره بذلك باطل لان الاكره دليل على أنه كاذب فيما أقر به فلا يمنع ذلك قبول بيئته على  
ما يدعى من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال  
من الكفالة لا يصح ذلك فلو أكرهه الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا بطل شفعته كذا  
في فتاوى قاضخان \* ولو أكرهه على تسليم الشفعة بعد ما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع حين  
علم بها أراد أن يتكلم بطلبها فأكرهه على أن لا ينطق بالطلب يوما أو أكثر كان على شفيعته اذا خلى عنه فان  
طلب عند ذلك والابطل شفعته كذا في الظهيرية \* واذا ادعت امرأة على زوجها فادعى زوجها على الرجل  
وقامت عليه البينة بذلك وزكوا في السر والعانية وأمر القاضى الزوج أن يلاعنها فأبى أن يفعل وقال  
لم أفدنها وقد شهدوا على بالزور فان القاضى يجبره على اللعان ويحبسه حتى يلاعن فان حبسه حتى لا عن  
أو هتده بالحبس حتى لا عن وقال أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا قاله أربع مرات ثم قال  
اعنه الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميته به من الزنا والتعنت المرأة ايضا وفرق القاضى بينهما ما ثم ظهر  
أن الشهود عبيد أو محذودون في قذف أو بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضى يبطل اللعان الذى  
كان بينهما ويبطل القرقة ويردها اليه ولو كان القاضى لم يحبس حتى يلاعن ولم يهدده بحبس ولكنه قال  
قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك باللعان فالتعن ولم يرده على هذا فالتعن الرجل كما وصفت لك  
والتعن المرأة ففرق القاضى بينهما ما ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيدا فابطل شهادتهم فانه يعضى اللعان بين  
الزوج والمرأة ويعضى القرقة ويجعلها بينهما من زوجها كذا في المبسوط \* وفي الخزانة ولو أكرهه القاتل على  
قبول الصلح عن دم العمد على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص كذا في التتارخانية \* واذا أكرهه على  
العفو عن القصاص ففعل بالعفو جائز ولا يضمن المكره لولى القصاص شيئا واذا أكرهه على ابراء مدينه  
فأبرأه فالأبراء باطل كذا في المحيط \* وان أكرهه لولى المرأة على التزوج بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الاكره  
فرضيت المرأة ولم يرز الولى فلولى طلب الفراق عند أى حيف فترجعه الله تعالى وقال ليس له ذلك كذا  
في الكافى \* انا أكره الرجل امرأته بضرب متاف لتصلح عن الصداق أو تبرئه كان اكرها لا يصح  
صلحها ولا ابرائها في قول أبى يوسف ومحمد رجما لله تعالى وان أكره الزوج امرأته وهتدها بالطلاق  
أو بالتزوج عليها أو بالتسرى لا يكون اكرها ولو أكرهت المرأة على ارضاع صغير أو أكره الرجل على أن يرضع  
من لبن امرأته صغيرا ففعل ثبت أحكام الرضاع ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان  
حلف تنعقد اليمين حتى لو دخل كان حائنا وكذا لو أكرهه على مباشرة شرط الحنث بأن كان حلف أو لا أن  
لا يدخل دار فلان أو لا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم أكرهه على الدخول والكلام ففعل كان حائنا واذا تزوج  
الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكرهه على الدخول بها ثبت أحكام الدخول من تأ كذا المهر وجوب العدة  
وحرمه نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضخان \* قال أبو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقال له  
السلطان ان لم تعطنى المال حبستك شهرا أو ضربت بك سوطا أو طوق بك في البلاد لا يجوز له أن يدفع المال  
اليه وان فعل ذلك ضمن وان قال أقطع يدك أو أضربك خمسين سوطا فدفعت فلا ضمان عليه كذا

الكاتب يجب الاجر لقلنا انه لا يجب عليه الحفظ بنفسه \* استقرضان رجل واستأجره على حفظ عين ثم مات أحد المستأجرين في  
بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كما اذا استأجر ادا ومات أحدهما واستأجر واحد من رجلين ومات أحدهما لمؤاخرين وكذا الومات أحد



المكاريين أو المكثريين والدار المشتركة بينهما إذا استأجره منهما ثم دفع المستأجر مفتاحه إلى أحدهما انفسخ في نصيبه خاصة لأن دفع المفتاح دليل النسخ والعلة في كل هذا أن الشروع على الطارئ غير مانع وقد ذكرناه ولو (٥٣) أمرانسان أن يقرض ماله ويعد الاجارة

المرسومة فدفع الوكيل المال وعقدها على أن يحفظ ومات الوكيل لا تنسخ الاجارة لان الم تعقده فصار كوث المتولى أو الوصي ولو وكله بان يستقرض ويعد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن عهده كل ما رزم عليه ففعل فالاجارة والاستقراض على الوكيل لان التوكيل بالاستقراض باطل وقوله أن أخرج عن عهده كل ما يجب على وعد وأنه غير لازم وإذا استأجره لحفظ العين كل شهر على قرطيس معلومة معدودة وذ كرا وصافه كلها يصح إذا استقرض الوصي أو المتولى لأجل الصغير أو الوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها إلى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد ابداً منه يتعدى إلى الوقف ومال الصغير كما اذا أنفق بعض مال الوقف أو الصغير على الطالم لتخليص ماله جاء المال إلى المقرض لسؤديه ويفسخ الاجارة المعهودة فتسوارى المقرض أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه الالف فحاه به فتسوارى المكفول له أو حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاءه بالمال فتسوارى الدائن ان علم القاضي تعنته وقصده الاضرار نصب وكيله لم له المال ويفسخ الاجارة ولا يكون كفيلاً

في النبايع \* ولو أكرهه على أكل الطعام أو لبس الثوب ففعل حتى تحترق الثوب لا يضمن المكره كذا في التهذيب \* ولو اعتقت أمة لها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف أو حبس على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً استسكرك امرأته أيه فقام معها يريد به الفساد على أيه ولم يدخل بها أبوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنه وان كان الأب قد دخل بها لم يرجع على الابن بشئ وقوله يريد به الفساد أن يكون قصده افساد النكاح فأما الزنا لا يكون افساداً كذا في المبسوط \* ولو أكره الرجل على أن يهب عبده من فلان فهو هب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب أن يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا أكرهه على بيع عبده وتسليمه إلى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره أن يرجع على المكره بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أكره بقر لفلان بمال فأنفق وأخذ منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلساً كان للمكره أن يرجع بذلك على المكره كذا في التتارخانية \* اذا أكره الرجل أن يدير عبده ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكره في الحال واذا مات المولى يعتق المدبر وترجع ورثة المولى بنتلى قيمته مدبراً على الأمر أيضاً ولو أكرهه على أن يودع ماله عند فلان أو أكرهه المودع على الاخذ من الايداع ويكون أمانة عند الاخذ وان أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الأمر المكره فقبضها فضاغت في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى أديتها إلى الأمر المكره كما مر في به فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها حتى أردتها إلى مالكها كانت أمانة عنده ولا ضمان عليه ويكون القول قوله وكذا القول في الهبة اذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أكره عبد لرجل على أن يقبل تدبير مولا على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا في التتارخانية \* ولو كان المكره صبياً أو معتوها ففعل كما في الاكره حكم البالغ العاقل ولو كان المكره غلاماً أو معتوهاً تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقلة المكره في ثلاث سنين ولو أكرهه على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا اذا أكرهه على قبول الهبة بعوض فعنده فهو هب وقبض العوض لا يرجع على المكره هكذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أكرهه على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكره قصاصاً لمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في التتارخانية \* ولو أكرهه بالحبس على أن يهب ماله لهذا ويُدفعه إليه أو أكرهه الآخر بالحبس على قبوله وقبضه فهلك فالضمان على القابض ولو أكره القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكره شيئاً ولو أكره الواهب تلف أو أكره الموهوب له بحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكره وان شاء القابض فان ضمن المكره يرجع به على القابض كذا في المبسوط \* ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم أكرهه على طلاقها فطلق وتطلق وكان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان النكاح بائناً من مهر مثله لا تلزمه الزيادة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال عبده حر ان دخل هذه الدار فأكرهه بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما اذا حل فادخل الا أن يكون قال ان صرت في هذه الدار فعبدى هذا حر فحمله المكره حتى أدخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئاً فانه يعتق لو حوذاً للشرط ولا ضمان على المكره في الوجهين كذا في المبسوط \* والمرأة اذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا ترجع على المكره وكذا الرجل اذا أكرهه على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أكرهه على أن قال ان قرىبتا فهاشي طالق ثلاثاً ولم يدخل بها ففعلت صح النكاح ولا يرجع على المكره بشئ وان لم يقر بها حتى باتت بمضى أربعة أشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي أكرهه كذا في المبسوط \*

بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا وسله إليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهداً فيه ادعى أنه استأجره لحفظ عين سمائه كل شهر يكذا وذكر الاجارة وتاريخ الاجارة ووصف العين وأنه حفظه ولم يجره ولا يحضر العين يصح لانه

دعوى الدين في الحقيقة \* هلك العين المستأجر على - فظنه ثم قال الاجبر هلك بعد عام ولى أجره وقال المستأجر هلك بعد شهر وقال القول المستأجر لانه ينكر لزوم الاجر وكذا لو قال (٥٤) المستقرض حين جاء المقرض بعدمضى المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستأجر لحفظه بل غيره

ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فأكر على أن يتزوج امرأة بمهر مثلها جازا النكاح وتطلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان غلب قوم من الخوارج المتأولين على أرض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجلا على شئ أو أكرهوا قوم من المشركين رجلا على شئ فهذا في حق المكره فيما يسعه الاقدام عليه أولا يسعه بمنزلة أكره الاصوص فأما ما يضمن فيه الاصوص أو يلزمهم به القود في جميع ما ذكرناه لا يجب شئ من ذلك على أهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كالأبائروا الانلاف بأيديهم كذا في المبسوط \* والله أعلم

### كتاب الجز \* وفيه ثلاثة أبواب

#### الباب الاول في تفسيره وبيان أسبابه وتفصيل مسائل الجز المتفق عليها

أما تفسيره شرعا فهو المنع من التصرف قول الشخص مخصوص وهو المستحق للجزر باي سبب كان قال القدوري الاسباب الموجبة للجزر الصغير والجنون والرق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح الهداية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجز القاضى على الحر العاقل البالغ الا من يعتدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم وعنده انه شفاء ودواء والثاني المفتى المباحن وهو الذي يعلم الناس الخيل أو يفتى عن جهل والثالث المكاري للفلس وعند صاحبيه يجوز الجز عما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبثلاثة أسباب أخرى الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوى قاضيخان \* والمكاري للفلس أن يتقبل الكراء ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما أخذ منهم في حاجته فإذا جاء أو ان الخروج يخفى هو نفسه فيذهب أموال المسلمين ويربما يصير ذلك سببا لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا في الذخيرة \* فلا يصح تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف عبد الا باذن سيده رعاية لحق سيده كيلا تعطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك المولى لكنه اذا أذن في التصرف جاز لانه رضى بقوات حقه كذا في الكافي \* ولا يجوز تصرف الجنون المغلوب أصلا ولو أجاز له الولي وان كان يجن تارة ويضيق أخرى فهو في حال فاقتنه كالعاقل والمعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه واختلاف في تفسيره اختلافا كثيرا وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون كذا في التبيين \* وذكر في ما ذون شرح الطحاوي يجوز اذن الأب والجد وصيهما واذن القاضي ووصيه للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير وأخيه وعمه وخاله كذا في الفصول العمادية في الفصل السابع والعشرين \* الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع أو اشترى فأجازه الولي لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني أنه يعقل أن البيع سالب للملك والشراء جاذب ويعرف الغبن اليسير من الفاحش فإذا تصرف قالوا ان رأى المصلحة فيه أجازه وإذا أذن لمثل هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غبن أو لم يكن ولو أذن القاضي للصبي بالتصرف والاب يأبى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم أذن له الولي بالتصرف فأجاز ذلك التصرف نفذ كذا في السراجية \* وهذه المعاني الثلاثة تعني الصغير والجنون والرق توجب الجز في الاقوال التي تتردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء وأما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك العبد والمعتوه وأما ما يتمتع منها ضررا كالطلاق والعناق فإنه يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والجنون دون العبد ولا يوجب هذه المعاني الثلاثة الجز في الافعال حتى ان ابن يوم لو انقلب على فارودة انسان فكسرها وجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والجنون ان ألقا شيئا زمامهما الضمان

فالقول له في انكاره الاجر والقول للمقرض في أنه هو العين المستأجر لحفظه لانه هو القابض فيكون أعلم كما لو جعل امرأته يدها ان لم يصل اليها كسوتها أو دين لها عليه الى شهر ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامر يدها وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدم كون الامر يدها ولها في عدم وصول الدين والكسوة \* ولو قال المستأجر دفعت اليك ما دفعت من الدين وقال الاجبر من الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع ولو كان النزاع بعدموت المدون بين الورثة والطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانه لا علم لهم \* غصب من آخر عينا أو استعاره واستأجر غيره لحفظه ثم ان المالك أيضا استأجر آخر لحفظه قال صاحب الهداية الثانية تنعقد ويتضمن فسخ الاجارة الاولى ويكون المالك مستردا غصبا كان أو عارية ورأيت عدة فتاوى لآفة خوارزم أن الربح اذا ساء رأس المال أوزاد لا تجب الاجرة بعده بان استقرض منه مائة دينار وعقد الاجارة المعهودة على حفظ عين كل شهر دينارين ونصف وأدى في كل شهر ثلثة أعوام وأربعة أشهر حتى صارت مائة لا يجب الاجر بعده فطالبت

بالرواية فألوهالى جنة الحكام وجنة الخصام أو غيره ذهب عني ولا أعلم بوجهه غير أن رأيت فتاواه تناط على هذا في دفع غلاما الى حائل ليعلمه الحياكة خمسة أشهر على كذا وعلى أن يعطيه الحائك بعد خمسة أشهر كل شهر كذا جازت الاجارتان وان شرطت

احدهما في الاخرى لان وقتها مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت فلم تكن احدهما مشروطة في الاخرى \* أعطاه عبده ليلقنه العمل فأعطاه الى استاذ آخر ليلقنه ليس له ذلك لان الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا فكان (٥٥) مودعا وليس للودع أن يودع \* دفع ولده الصغير

الى استاذ ليلقنه الحرفة أربع سنين على أنه ان حبسه في خلافه عليه مائة درهم بخبسه بعد ثلاث سنين على الاب اجر مثل عمل الاستاذ \* استأجر المعلم معلوم يجوز وان لم يبين عدد الصبيان فان شرطوا نصف السنة الاولى على الولي

وباقى السنة للصبي على الاستاذ يجوز ولو بلغه فسخ الاجارة ولو أجرة سنة على أن السنة كلها الا الشهر الاخير بدرهم وباقى المال في الشهر الاخير يصح \* وهذه حيلة الاستاذ على الصغير وكذا جاز عكسه وهو حيلة الولي على الاستاذ وليس للمستأجر أن يضرب الغلام وله أن يضرب الدابة المستأجرة للركوب

(الثالث في الضياع والعقار) استأجر دار للسكنى ولم يسم من يسكن يسكن من شاء ويصنع فيه ماشاء ولو كان فيها بئر ماء يتوضأ منها ويشرب ولو فسد البئر لا يجبر أحد على اصلاحها \* حفرت المستأجر بئرا في الحفرة لا يضمن ولا يضمن رعي الثور ورعي البستان أضر وان لم يضر له ذلك وعليه الفتوى وله كسر الحطب فيه الا اذا زاد وأوهن ذلك البناء الا بالناسك أو بالشرط وقت الاجارة \* ولو أقعد فيه قصارا فانه دبت من عمله ضمن ولا يجب الاجر

في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندرى بالشبهات كالحدود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب عليهم الحد بالزنا والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل هكذا في العيني شرح الهداية \* وقرار العبد نافذ في حق نفسه فان أقر بعمل لزمه بعد عتقه لمجزه في الحال وصار كالعسر وان أقر بمحد أو قصاص أو طلاق لزمه الحال كذا في الاختيار شرح المختار \* والله أعلم

### (الباب الثاني في الحجر للفساد \* وفيه فصلان)

(الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها) لا يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين والفسق والغفلة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز الحجر عندهما في تصرفات لا تصح مع الهزل والا كراه كالبيع والاجارة والهبة والصدقة وما يحتمل الفسخ وكل تصرف لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعناق والنكاح لا يجوز الحجر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالحدود والقصاص والسفه هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجر والسفيه من عادته التبذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا بعده العلاء من أهل الديانة غرضه مثل الدفع الى المغنين واللعابين وشراء الحمامة الطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محمدة هكذا في الكافي \* وتبذير المال كما يكون في الشرب بأن يجمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم كذلك يكون في الخمر بأن يصرف جميع ماله في بناء المسجد وأشياء ذلك فيحجر عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة \* ثم لا خلاف عندهما أن الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحجر بسبب الفساد والسفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس السفه هذا الحجر ولا يتوقف على القضاء كذا في المحيط \* المحجور بسبب السفه اذا أعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وأدى فانه لا يرجع بماسعي على المولى بعد زوال الحجر والمقضى عليه بالافلاس اذا أعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع بماسعي على المولى بعد زوال الحجر المحجور بالدين ينفذ اقراره الذي كان منه في المال القائم حال الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حال الحجر والمحجور بالسفه لا ينفذ الاقرار الذي كان منه في المال القائم في حال الحجر بعد زوال الحجر وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث في حال الحجر هكذا في المحيط \* ولو أن قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ورفع ذلك الى قاض آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر وأجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك أن ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا في فتاوى قاضيان \* وبعد هذا الورع الى قاض ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا أجاز الثاني تصرفاته فأما اذا أبطلها الثاني ثم رفع الى ثالث فأجازها ثم رفع الى الرابع معضى قضاء الثاني باطل التصرفات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث بالاجارة بعد ذلك كذا في المحيط \* فان رفع شيء من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وأبطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاه فلوان الثاني لم ينفذ حجر الاول وأجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرتفع ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وأمضاه كان ذلك قضاء منه لوجود المقضى له والمقضى عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول وعن أبي بكر البلخي أنه سئل عن محجور عليه وقف ضيعة له قال وقفه باطل الآن يأن له القاضي وقال أبو القاسم لا يجوز وقفه

فما ضمن ويجب فيما يضمن وهو الساحة وان لم ينهدم بالقصارة شيء يجب الاجر المسمى استحسانا ولا يجب قياسا واذا استأجر قصارا له أن يقع حد اذا اتحد ضررهما فان قال شرط لك القصارة وأنكر الابحرف القول له وان برهنه فبينة المستأجر أولى وله أن يربط فيها دابة

وبعده وشاته ان كان فيها مربيط والا فلا وهذا في بلاد الكوفة أما في بلاد بخارا وسمرقند وخوارزم وخراسان والري فالكلام في اسكان الناس فكيف في الدواب بل يربط على باب الدار (٥٦) فان ضربت الدابة انسانا أو هدمت الحائط لا يضمن وليس للآجر أن يربط دابته في النار

وان أذن له القاضي فهما أفتيا بصحة الحجر على الحر البالغ كما هو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
كذا في فتاوى قاضيان \* واذا صار السفيه مصلحا لماله بعدما كان مفسدا هل يزول الحجر من غير  
قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا تنفذ  
نصرفته قبل قضاء القاضي يزول الحجر وعند محمد رحمه الله تعالى يزول الحجر اذا صار مصلحا من غير قضاء  
القاضي أيضا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القاضي فلم  
يرتفع الا بقضاء القاضي أيضا وان صار مصلحا لماله كذا في المحيط \* اليتيم اذا بلغ بالسن رشيدا وماله في يد  
وصيه أو وليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة فاذا بلغ  
خساو عشرين سنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يئوس منه الرشيد وان بلغ  
اليتيم سفيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على العقل البالغ وعند  
صاحبيه بعد ما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته الا أن القاضي يمضي من تصرفاته ما كان خيرا للمجور بأن  
ربح فيما باع والتمن قائم في يده أو حو بي فيما اشترى فان بلغ اليتيم مصلحا فاجبر بماله وأقر بديون وذهب  
ونصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما  
صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله تعالى حتى لو رفع الى القاضي يمضي ما فعل قبل الفساد  
ويطل ما فعل بعد الفساد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بنفس الفساد لا يصير مجورا مالم يحجر عليه  
القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه ويمضي ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة الحجر بسبب الدين  
كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى المجور بمنزلة الصبي الا في أربعة أحدها أن تصرف  
الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المجور باطل والثاني ان اعتاق المجور وتديره وتطليقه ونكاحه جائز  
ومن الصبي باطل وانكاح المجور بانيته وأخته الصغيرة لا يجوز والثالث أن المجور اذا أوصى بوصية  
جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز والرابع جارية المجور اذا جابت بولد فادعاه ثبت نسبها ولا  
يثبت من الصبي كذا في الظهيرية \* وان بلغ اليتيم سفيها غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون  
ممجورا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون مجورا من غير  
حجر كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عليه بل يصح الحجر حاضرا كان  
أو غائبا الا أن الغائب لا يجزى مالم يبلغه أن القاضي حجر عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو باع قبل حجر القاضي  
جازه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكافي \* قال فان اشترى هذا  
المستحق الحجر شيئا أو باعه فقد ذكرنا أنه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضي فلا يجزى ما لم يكن يبيع  
رغبة يكون فيه توفير للنظر والمنفعة على المجور أو لم يكن فان كان يبيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضي  
يجزى البيع الا أنه ينبغي للقاضي أن ينهي المشتري عن دفع الثمن اليه فان أجاز القاضي البيع ونهاه أن يدفع  
الثمن اليه فدفعه اليه فهل في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على أن يدفع الثمن اليه مرة أخرى وليس  
له أن ينقض البيع ولا خياره وان أجاز القاضي البيع مطلقا ولم ينهه عن دفع الثمن اليه فدفع اليه الثمن  
يجوز ويرأى عن الثمن ولو أن القاضي أجاز البيع مطلقا ثم قال بعد ذلك نهيت المشتري عن دفع الثمن اليه  
فالنهي باطل حتى لو دفع الثمن اليه جاز ويرأى عنه فان بلغ المشتري نهي القاضي الا أن لا يجوز له أن يدفع  
الثمن اليه ويثبت حكم النهي في حقه باخبار واحد سواء كان عدلا أو لم يكن عندهما وعلى قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت (١) حتى لا يخبره رجلان أو رجل واحد عدل وان كان قبض الثمن وهو

المستأجر بعد دخول  
المستأجر ويضمن ما عطب  
الا اذا أدخل باذن المستأجر  
بخلاف ما اذا أعاد دابته ثم  
أدخل الدابة بلا إذن المستعير  
حيث يجوز ولا يضمن  
ما عطب به هذا اذا أجر كل  
الدار أما اذا لم يؤجر صحن  
الدار له أن يدخل فيه الدابة  
ولو بنى المستأجر تنورا في الدار  
المستأجرة واحترق به شيء من  
الدار لم يضمن \* اذا أجر الدار  
بأكثر مما استأجر ان زاد فيها  
بالعمارة شيئا أو أجرها بخلاف  
جنس ما استأجر به أو لأو  
ضم اليها شيئا آخر وأجرهما  
يطيب له الفضل والا لا يجوز  
ويتصدق بالفضل لانه عليه  
الصلاة والسلام نهى عن ربح  
مالم يضمن وكذا ان جصها  
ثم أجر بالزيادة يطيب بخلاف  
ما اذا كنس الدار ثم أجرها  
بالزيادة حيث لا تطيب الزيادة  
الا اذا قال على أن أكنس  
الدار وكذا اذا كان أرضا فجعل  
عليها مسناة وكل عمل هو  
قائم وقت الاجارة يطيب  
والالا وان كرى الانهار قال  
الخصاف يطيب وقال أبو علي  
أصحابنا لا يترددون فيه ولا  
يطيب برفع التراب وان تيسر  
الزراعة وان استأجر شيئين  
وزاد في أحدهما يؤجرهما  
بالاكثر وان كانت متفرقة  
لا يؤجرهما ما بالاكثروا  
غصب الدار من المستأجر  
غاصب سقط الاجر وان أجر

(١) قوله حتى لا يخبره رجلان كذا في جميع النسخ والصواب اسقاط لا كما هو ظاهر اهـ بمرأوى

الدار ثم استعقت منه فالاجر للعادل للمستحق وتصدق به عنده ما خلا قال الثاني \* استأجر منزلا مفعلا فاعطى المفتاح للمستأجر قائم  
وقال افيحه فاعطى شيئا للحداد وفتح لا يرجع به على المؤجر ويلزمه الاجرة وان انكسر القفل بعلاج الحداد ضمنه الحداد الا أن يكون

علاجاً خفيفاً لا ينكسر به القفل عادة وان انكسر بعلاج المستأجر لا يضمن ان كان يعالج بمثله عادة \* استأجر منزلاً من دار وفيها سكان فادخله الدار وخطي بينه والمنزل ثم قال بعد مدة حال بيني والمنزل فلان يحكم الحال ان فيها فلان (٥٧) لا يلزم الاجر وان فيها المستأجر يلزم بشمادة

الظاهر وان خالياً يجب أيضاً وجود التخلية \* آجره داراً شهر او سكن المالك فيها معه وقال المستأجر لا أعطيك الاجر لعدم التخلية فعليه الاجر بحسب ما في يده لانه استوفى بعض المعقود عليه \* استأجر حانوتاً على باب دكان على الطريق مع الدكان فنفق من الترفق بالدكان سقط حصه الدكان ولا تفسد هذه الاجارة لانه موقوف على اذن السلطان \* وفي المحيط ساحة بين يدي حانوت رجل في الشارع فأجرها وأخذ الاجرة فهي للعاقـد قال الفقيه هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصبا عندهما وعندى الصحيح هو الاول لان عندهما وان لم يتحقق الغصب في حق الضمان يتحقق في حق غيره كزوم الرد والاثم فكذا في حق استحقاق الاجر \* استأجر داراً سنة فوهب له المؤاجر أجر شهر رمضان أو أجر كل السنة جاز عند محمد لوجود السبب خلافاً للثاني وان استأجرها كل شهر فوهبه له لا يصح الا اذا دخل رمضان \* ولو كانت الاجرة ألفاً فقال وهبت الكل الا درهمين جاز اتفاقاً وقد مررت المسئلة وما عليه الفتوى \* استأجر بيتاً وجعل فيه تنباخاً ذات السماء وكف السقف وأتت التبن

فأتم في يده كان النظر في امضاء العقد فان القاضى يحضيه ويجيزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصى ثم ينزع الثمن من هذا المستحق للجزء حتى يظهر رشده كافي سائر أمواله وهذا اذا كان البيع بيع رغبة أما اذا لم يكن بيع رغبة بأن كان فيه محاباة فان القاضى لا يجيز هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان الثمن قائماً بعينه ردته عليه وهذا كله اذا كان الثمن قائماً فأما اذا قبض وهلك الثمن في يده فان القاضى يرد عليه هذا العقد ولا يحضيه ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئاً وان كان المحجور استهلك الثمن ينظر ان كان في البيع محاباة فان القاضى لا يجيز هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بأنفق على نفسه أو بوجبة الاسلام وأدى زكاة ماله فان القاضى يعطى المدافع مثله من مال المحجور ولا فرق بين أن ينفق من مال نفسه أو ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله وان كان بيع رغبة فانه يجيز هذا البيع وان استهلك الثمن فيما لا يحتاج اليه بأن صرفه الى وجوه الفساد لا شك أن القاضى لا يجيز هذا العقد سواء كان بيع رغبة أو كان فيه محاباة ثم ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المحجور مثله للمشتري وعند محمد رحمه الله تعالى لا يضمن هكذا في المحيط \* ولو أن رجلاً كان صالحاً ثم فسد بعد ذلك فجبر عليه القاضى وقد كان انسان اشترى منه شيئاً فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك وقال المحجور لا بل اشتريته منى في حال الجحر فالقول قول المحجور عليه وان أقام جميعاً البينة فالبينة بنسبة الذى يدعى العمة ولو أطلق عنه القاضى فقال المشتري اشتريته بعد ما أطلق عنك وقال المحجور لا بل اشتريته منى في حال الجحر فالة قول قول المشتري كذا في الظهيرية \* ولو أن غلاماً أدرك مدره الرجال وهو مصلح لماله فدفع ماله اليه ووصيه أو القاضى فباع عبد من عبده ولم يدفعه اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالاً أو مؤجلاً حتى صار فاسداً حتى يستحق الجحر فدفع اليه الغريم المالم فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد رحمه الله تعالى ويبرأ في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً وكل رجلاً يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسداً ممن يستحق الجحر عليه فقبض الثمن بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا أن يوصله القابض الى الأمر فان أوصله برئ المشتري وان لم يوصل الى الأمر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على البائع وكذلك الصبي اذا أذن له وليه في التجارة فباع ثم جبر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه المشتري لم يبرأ كذا في خزانة المفتين \* ولو أن امرأه ببيع العبد والمأمور مفسداً غير مصلح ممن يستحق الجحر فباع وقبض الثمن والأمر به لم يبرأ فباعه فباعه وقبضه كذا في المحيط \* ولو جبر القاضى على السفية ثم أذن له أن يبيع شيئاً من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان اذن القاضى اخراً جالاً من الجحر ولكن اذا وهب أو تصدق لم يجز ذلك ولو أمره القاضى ببيع عبده بعينه أو شراء شيء بعينه لم يكن هذا اخراً جالاً من الجحر وأن أذن له في شراء البر خاصة كان هذا اطلاقاً له من الجحر كذا في الظهيرية \* واذا أدرك اليتيم مفسداً فجبر القاضى عليه أو لم يجز عليه فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضاغ في يده وأتلفه فالوصى ضامن وكذلك لو كان الوصى أو دعه المالم ابداء كذا في المبسوط \* ولو أن القاضى أمر غلاماً قد بلغ مفسداً غير مصلح وقد جبر عليه القاضى أو لم يجبر عليه بأن يبيع ماله ويشترى به صح اذنه حتى لو باع واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزاً بلا خلاف بخلاف الاب والوصى فانه اذا أذن له فانه لا يصح اذنه فان وهب أو تصدق به لم يجز وأما اذا عتق جازوسعى الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع واشترى بما يتعابى الناس في مثله جاز وان باع واشترى بما يتعابى الناس في مثله لا يجوز وان أذن له في بيع عبده بعينه أو شراء عبده بعينه جاز ولا يصير مادوناً في الاشياء كلها كذا في المحيط \* ولو دبر عبده جاز تدبيره فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشدي سعى في قيمته مدبراً كذا في التبيين \* ولو جاءت جاريته بولد فأدعاه أنه ابنه صححت دعواه وثبت نسب الولد منه وكان ولده حراماً من غير سعاية والام تعتق بموته من غير سعاية

(٨ - فتاوى خامس) اترك تطيين السطح لاضمان على المؤاجر ويلزم الاجر ان مضت المدة \* استأجر حجرة من خان وجعل فيها متاعه وغاب فجاءه متقبل المصطبة وفتح قفلها وأخرج المتاع ثم أعاده بعد أيام لا يلزمه الاجر من وقت اخراج المتاع لانه بالخراج صار غاصباً \* المستأجر أجر



العقار قبل القبض لا يجوز بخلاف فلو سكن يجب أجرة المثل \* استأجر داراً وغاب وترك زوجته فيها ليس له أن يخرجها منها \* والحيلة أن يؤاجر الدار في بعض الشهر من آخره فإتم (٥٨) الشهر انعقدت الثانية ومن ضرورة انعقادها نفساخ الأولى فيخرجها إلا أن \* أجرة دارها من

زوجها وسكنت فيها معه لا يجب الأجر \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فلما حضر سكن في نصيبه لا يجتمع وللقاضى أن يؤاجر كله إذا خفف عليه الخراب وأمسك الأجر وإن لم يقسم يسكن الشريك قدر حصته وعن محمد يسكن الجميع إذا خفف عليه الخراب ولو فيه نخلة أو نخلات عليها ثمرة أو كل نصيبه وباع نصيب الغائب وأمسك الثمن فإن حضر وأجاز فله الثمن والا ضمن قيمته والثمن للبائع وإن لم يحضر فهو بمنزلة اللقطة يتصدق به وهذا استحسان وبه أخذ الفقيه \* دار فيها حجرة لرجل واصطبل للآخر فاغلق باب الدار صاحب الاصطبل ومنع صاحب الحجرة عن الدخول فيها في الوقت الذي لا يغلق الناس الأبواب ليس له ذلك \* استأجر داراً وبني فيها حائطاً من ترابها بلا أمر صاحبها ثم أراد الدخول بزوج منها وأخذ البناء من لبن فإنه يرفع ويدفع قيمة التراب لصاحبها وإن من رهص بالفارسية باخره لا يرفع لأنه لو رفع عادت ربا ولا شيء له أيضا \* استأجر داراً للسكنى صح ولزم في الشهر الذي يليه لافي سائر الشهور واجتماع العدم الحصر فكانت مجهولة ثم إذا فسخ قيل يفسخها قبل

هذا إذا كان علوق الولد في ملكه فأما إذا لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب الولد منه لكن يكون الولد حراً بالسعاية ولو كانت الحارية لا يعلم لها ولد وقال هذه أم ولدى كانت بمنزلة أم ولده لا يقدّر على بيعها فإن عتقت سعت في جميع قيمتها هكذا في المحيط \* ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد له فهو ابنه يعتق عليه ويسعى في قيمته كذا في المبسوط \* قال في الذي لم يؤنس منه الرشد لو اشترى أباه وهو معروف وقبض كان شراؤه جائزاً ويعتق الأب عليه وإذا عتق عليه ذكر أن المشتري لا يضمن للبائع القيمة ولكن العبد يسعى في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا في المحيط \* ولو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام فقبضه وادعى أنه ابنه فإنه يعتق وتلزمه السعاية في قيمته بمنزلة ما لو أعتقه ولو تزوج امرأته صح نكاحه وينظر إلى ما تزوجها عليه وإلى مهر مثلها فيلزمه أهلها ما ويطلق الفضل عن مهر مثلها مما سمي ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر في ماله لأن التسمية في مقة - دار مهر المثل وتنصيف المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص وكذا لو تزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها هكذا في المبسوط \* والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فإن زوجت المحجورة نفسها من رجل كف ويجوز نكاحها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن امرأة قد بلغت محجورة عليها لا فسادها ما لها تزوجت رجلاً بمهر مثلها أو بأقل من ذلك أو بأكثروا ولو لها ثم رفع ذلك إلى القاضى فإن كان الرجل لم يدخل بها وهو كف لها وقد تزوجها على مهر مثلها أو أكثر أو أقل من مهر مثلها بحيث يتعاب الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى إلا أنهما من قولهم جميعاً وهو الظاهر فيكون هذا رجوعاً عن محمد رحمه الله تعالى إلى ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى أن الله تعالى إن النكاح بغير ولي جائز هذا إذا زوجت نفسها بمهر مثلها أو بأكثروا بأقل بحيث يتعاب الناس في مثله فأما إذا زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها بما لا يتعاب الناس في مثله من كف فإنه لا يجوز ويخير الزوج إن شاء كل لها مهر مثلها وإن أبق فرق القاضى بينهما ما ومن أصحابنا من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن من أصله أن المرأة إذا حط عن مهر مثلها بما لا يتعاب الناس فيه كان للاولى الحق الاعتراض ويخير الزوج بين أن يكمل مهر مثلها وبين أن يفرق القاضى بينهما ما على قولهما حطهما صحيح وليس للاولى الحق الاعتراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما ومتى اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وإن جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الذخيرة \* وإن تزوجت غير كف على مهر مثلها كان للقاضى أن يفرق بينهما كذا في المحيط \* ولو اختلفت هذه المرأة السفينة من زوجها أعمال جاز الخلع ولم يجب المال عليها لافي الحال ولا في الثاني ثم الطلاق وقع بها هو صريح في باب الطلاق كانت تطلقه رجعية علك الزوج الرجعية إن كان دخل بها وإن وقع بالفظ الخلع يقع بئنا وهذا بخلاف الأمة البالغة الأصلية إذا اختلفت من زوجها فإن الطلاق يقع بئنا سواء وقع بلفظ الصريح أو بلفظ الخلع لأن العوض إن لم يجب الحال يجب في الثاني كذا في الذخيرة \* فإن اختلفت باذن المولى يجب المال في الحال وإن كان بغير إذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى قاضيخان \* ويخرج الزكاة من مال السفينة وينتق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه الأصل فيه أن كل ما وجب عليه بإيجاب الله تعالى كالأزكاة وحجة الإسلام أو كان حقاً للناس فهو والمصلح فيه سواء لأنه مخاطب إلا أن القاضى يدفع قدر الزكاة إليه ليصرفها إلى مصرفها لكن يبعث أميناً معه لئلا يصرّفها إلى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية \* وإن طلب من القاضى ما لا يصل به قرابته الذين يجب عليهم نفقتهم أجابه إلى ذلك ولكن القاضى لا يدفع المال إليه بل يدفعه بنفسه إلى ذوى الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضى أن يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة على القرابة وعشرة القريب كذا

الشهر فإذا خرج الشهر على الفسخ وإن أهل ولم يكن فسخ ومضى ساعة لزم وهذا بخلاف الرواية والمختار بقاء الخيار في ليلته ويومها \* الأجرة بعد الجارة والتسليم إلى الأول لا يجوز أصلاً حتى لو فسخت الأولى لا يلزم التسليم إلى المستأجر الثاني بخلاف البيع



بعد الاجارة حيث يجب التسليم بعد انفساخ الاجارة في المختار وقال الصدر الاجارة كالبيع ينقذ أيام الفسخ \* وذكر شيخ الاسلام استأجر أرضاً بكرر حنطة فزاد آخرها كرها فاجر المأجر منه فزاد المستأجر الاول كرهاً ثم جلد (٥٩) الاجارة فالثانية هي المنعقدة وتضمن

فسخ الاولى بمقتضى تجديدها  
\* وعن الثاني فيما اذا زاد  
المستأجر الاول على المستأجر  
الثاني وسلم هارب الدار الاول  
بهذه الزيادة والاجر الاول أن  
الاجارة الاولى لا تقتض  
وهذه زيادة زاده في الاجر  
والتوفيق أن صاحب الدار  
اذا جدد ينتقض والا  
لا تكون الثانية زيادة من  
المستأجر \* دفع أرضه مزارعة  
على أن البذر منه وصار  
مستأجراً للأرض ثم أجزها  
من غيره اجارة طويلة بلا  
اذن المزارع لا يجوز لانه أجز  
المستأجر ولورضى به المزارع  
انفسخت المزارعة وجازت  
الطويلة بخلاف اجارة  
المستأجر اذا رضى به  
المستأجر الاول حيث ينقذ  
على المستأجر وهنا ينفسخ  
لحاجة الناس كذا في الصغرى  
\* أجر داره شهراً وجعل  
لنفسه الخيار فسكن المستأجر  
في مدة الخيار لا أجر عليه لعدم  
العقد وان بعد الاجارة  
لزم الاجر \* استأجر داراً  
وقبضها ثم وجد بها عيباً يضر  
بالسكنى كاتسار الجذع  
وما يوهن البناءه الخيار وان  
حدث عيب بعده قبل  
قبضها يردّها لانها عقد يرد  
على المنفعة فحدث العيب  
قبل الاستيفاء كالموجود  
وقت العقد بخلاف البيع  
\* قال في الزيادات خيار

في المبسوط \* قال ولا يصدق السفه في اقراره بالنسب اذا كان رجلاً الا في أربعة أشياء في الولد والوالد والزوجة  
ومولى العتاقة فأما فيما عدا ذلك لا يصدق وان كان السفه امرأته فانه انصدق في ثلاثة أشياء في الولد  
والزوج ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد ثم اذا صدق في حق هؤلاء ان ثبت غير هؤلاء بالبينه فانه يجب النفقة  
في ماله وان لم يثبت غيرهم بالبينه ولكن السفه أقر فانه لا يجب النفقة وكذلك لو أقر للمرأة بنفقة ماضية للمرأة  
لم يصدق الا بينه كذا في المحيط \* ولو حلف بالله أو نذر نذر من هدى أو صدقة أو طاهر من امرأته لا يلزمه  
المال ولا يكفر بيمينه وظهاره بالصوم كذا في الكافي \* ولو طاهر من امرأته واعتق فانه لا يجزئه عن الظهار  
ويسعى الغلام في قيمته وكان عليه أن يصوم شهرين متتابعين ولو أن هذا المحجور قتل رجلاً خطأ كانت دينه  
على عاقلة وكذلك لو قتل رجلاً بعصا كانت الديعة على عاقلة مغلفة ثم لا يكفر بالعق ولكن يصوم شهرين  
متتابعين وان اعتق عبداً عن كفارته وجبت السعاية على العبد ولم يجزئه عن الكفارة كذا في الظهار كذا في  
المحيط \* فان صام المفلس أحد الشهرين ثم صار مسلماً لم يجزه الا العتق بمنزلة عسر أسير كذا في المبسوط  
\* وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى ثقة من الحاج ينقدها عليه  
في الطريق المعروف كيلا يذول ولا يصرّف ولو أراد عمرة واحدة لم يمنع منها الاستحباب انا والقياس أن يمنع ولا  
يمنع من القرآن ولا من أن يسوق بدنة كذا في التبيين \* ثم القارن بلزمه هدى ويجزئه قيمة الشاة عندنا ولكن  
البدنة فيه أفضل كذا في المبسوط \* وان جنى في احرامه ينظر ان كان جنباً يجوز فيها الصوم كقتل الصيد  
والخلق عن أذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنباً لا يجزئ فيها الصوم  
كالخلق من غير ضرورة والتطيب وترك الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل  
يؤخر الى أن يصير مسلماً بمنزلة الفقير الذي لا يجد مالاً والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين \* ولو جامع  
امرأته بعد ما وقف بعرفة فعليه بدنة يتأخر الى أن يصير مسلماً وان جامعها قبل أن يقف بعرفة فلم يمنع نفقة  
المضى في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع من الكفارة والعمرة في هذا كالحج ولو أن هذا  
المحجور عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى أهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة  
الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن يأمر الذي يلي النفقة عليه أن  
لا يتفق عليه راجعاً ثم يطف بالبيت بحضرته وان طاف جنباً ثم رجع الى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع  
للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة شاة اطواف الصدر يؤتم بها اذا صلح وان أحصر في حجة الاسلام  
فانه ينبغي الذي أعطى نفقته أن يبعث بمدي فيتحمل به كذا في المبسوط \* ولو أحرّم بحجة تطوعاً أو بعمرة  
تطوعاً فان القاضي يعطيه النفقة مقدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن هذا المحجور أحرّم بحجة  
تطوعاً لم ينق عليه في قضائها نفقة السرة ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يراد له على ذلك  
ما يحتاج اليه في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فخرج ماشياً وان كان موسراً كبير  
المال وقد كان الحاحاً كم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على قوته فقال أنا أنكرارى  
بذلك وأتفق على نفسي بالمعروف أطلق له ذلك من غير أن يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها الى ثقة يتفقهها  
عليه على ما أراد وان لم يقدر على الخروج ماشياً ومكث حراً ما وطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك  
ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضاً أو غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة أن يتفق عليه من ماله حتى يقضى  
احرامه ويرجع وكذلك لو أحصر في احرام التطوع لم يبعث الهدي عنه الا أن يشاء أن يبعث بهدي من  
نفقته وان شاء ذلك لا يمنع منه فان لم يكن في نفقته ما يقدر على أن يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتي  
الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث بهدي من ماله يحمل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصلح ماله كذا في  
المبسوط \* ولو أوصى بوصية ان كانت موافقة لوصايا أهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج أو لساكن أو وثني

العيب فيها يشارك خيار العيب في البيع لان فيه لا بد من القضاء أو الرضا بعد القبض لا قبله والحكم فيها قبل القبض وبعده على السواء وخيار  
الرؤية ثابت للمستأجر أيضاً (نوع في اجارة الارض) استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وأصاب الزرع أفة أو غرق الارض فعليه

الاجر على الكمال ولو غرق قبل الزرع فلا اجر عليه قال في المحيط والفتوى على أنه اذا بقي بعده لا لزرع مدة لا يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا يجب (٦٠) اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعها غاصب بناء على إمكان الزراعة

وعدمه وان قبض الارض ولم يزرع حتى تمت السنة لم الاجر \* استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم غطر أو لم يجد الماء للسقى فليس الزرع سقط الاجر استأجرها بشرط أو لا كالأول استأجر الرعي فانقطع الماء وكذا لو خرب النهر الا عظم ولم يقدر على سقيها كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله \* وفي فتاوى سمرقند استأجر أرضاً من الجبل سنة فزرعها ولم غطر ولم تنبت فغضت السنة فامطرت ونبت الزرع فالزرع للمستأجر ولا يلزمه الاجر ولا نقصان الارض وفي المنتقى قال هو للزارع لكنه يتصدق بالفضل وان قال رب الارض بعد المدة أنا فقلعه له ذلك \* استأجرها للزراعة فقل ماؤها وانقطع له أن يخاصمه حتى يفسخ القاضي العقد وبعد ما فسخ يترك الحاكم الارض في يده باجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان ذلك رضا ولم تنقض الاجارة \* استأجر أرضاً سنة على أن يزرع فيها غلة بعينها فزرعها فاصابها آفة وقسبني من السنة ما يمكن أن يزرع فيها ما هو أدون ضرراً من الاول أو مثل الاول له أن يزرعها وان أمكن زراعة ما هو أضر

من الابواب التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحسانا أو يتقدم من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا أهل الخير والصالح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المنتقى قال اذا دفع الوصي الى الوارث ماله حين أدرك وهو فاسد ممن يحجر عليه كان دفعه جائزاً وهو يرى من الضمان كذا في المحيط \* وأما الحجر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحاً لماله والفسق الاصل والطارئ سواء وأما الحجر بسبب الغفلة وهو أن لا يكون مفسداً ولكنه سليم القلب لا يهتدى الى التصرفات الراجحة ويغبن في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضي يحجر على هذا المكلف المغفل عندهما كذا في الكافي \* ولو أن صبياً محجوراً استقرض مالا يعطى صداق المرأة صح استقراضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ويؤاخذ بعد العتق ولو أودع انسان عبد المحجور أقر المحجور أنه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحاً بعد ذلك يسئل عما أقر به فان قال ما أقرت به كان حقاؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤاخذ به كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن المحجور عليه سبب السفه أو دعه رجل مالا فأقر أنه استهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح بعد ذلك يسئل عن اقراره فان أقر أنه استهلكه في حال فساده لم يضمن شيئاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر في السفه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان أقر أنه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط \* ولو استقرض مالا فانفقته على نفسه بنفقة مثله ولم يكن القاضي أنفق عليه في تلك المدة قضاء من ماله وان كان أنفق به بأسراف حسب القاضي للقرض من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاء من ماله وأبطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أن رجلاً أودع هذا السفه مالا واستهلكه بمحض من الشهود لا يضمن لافي الحال ولا بعد ما صار مصلحاً لماله في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلك ما كان وديعة عنده بمحض من الشهود فانه لا يضمن عندهما وضمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية فاما اذا كانت غلاماً أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهم جميعاً كذا في المحيط \* وان أقر المحجور بذلك اقراراً لم يلزمه مادام محجوراً عليه فان صلح فسل عما كان أقر به فان أقر به في حال صلاحه أخذت منه القيمة من ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى عليه كذا في المبسوط \* ولو أن المحجور عليه أقر أنه أخذ مال رجل بغير إذنه فاستهلكه وصدقه رب المال وقدمه الى القاضي فان القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلح بعد ذلك لا يؤاخذ بما أقر به الا انه يسئل عن اقراره بعد ما صار مصلحاً ان المقر به وهو الاستهلاك كان حقا أو باطلا فان أقر أن ما أقر به من الاستهلاك كان حقاؤاخذ به ويصير ما أقر به ديناً في ماله وان قال لم يكن المقر به ثابتاً أو كان مبطلاً في ذلك فانه لا يؤاخذ به ويجب أن يكون الجواب في الصبي المحجور أنه اذا أقر أنه استهلك مال انسان بغير إذنه في حالة الصبا ثم بلغ فقال المقر به كان حقاؤاخذ بذلك وعنده لو قال لم يكن حقا فانه لا يؤاخذ به فان قال رب المال كنت محققاً في اقرارك وقال المحجور عليه بل كنت مبطلاً في اقرارك فاقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة انه استهلكه في حال السفه اذا أقر أنه كان مبطلاً في اقراره وادعى صاحب المال أنه كان محققاً في اقراره وقوله وبطله لو قال بعد الكبر أقرضتني وأنا صبي محجوراً أو دعتني واستهلكك ذلك وقال صاحب المال لا بل أودعتك أو أقرضتك وأنت ما دون بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة على ما ادعاه كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً أقرض محجوراً أو أودعه ثم صار مصلحاً فقال لصاحب المال كنت أقرضتني في حال فسادی فانفقتهما أو قال أودعتني في حال فسادی فانفقتهما أو قال صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى

قاضيان  
لا يزرعها ويسلمها بالاجر الملتزمة الى المؤجر الا اذا سلمها قبل المدة حينئذ يلزم بقدرها غصب أرضاً فاجرها سنة من قاضيان  
رجل باجر معلوم زراعة ما بدله فزرعها ثم أجاز مالك فالاجارة من يوم الاجارة واجر الماضي للغاصب ويتصدق به بعد ما ضمن نقصان الارض

الى يوم الاجارة ولو كان دفعها من ارعة بالنصف فاجازها اب الارض قبل أن ينتهي الزرع فلاشي للغاصب من الزراعة ولا من نقصان الارض وان اجاز بعد انتهائها الزرع لم تجز الاجارة ويقاسم المزارع مع الغاصب كاشرطا (٦١) ويتصدق بالفضل ويضمن الغاصب نقصان

الارض وفي التجريد ان اجاز المالك قبل استيفاء المنافع جاز والاجرة للمالك وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالكل

للمالك عند الثاني وعن محمد رحمه الله تعالى الماضي للغاصب والباقي للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنافع فكما تقدم أولا

(نوع آخر في استئجار المستغل وفيه اجارة الرعي والحمام)

استأجر حمارا في قرية فوقع الحمار ونفر الناس سقط الاجر وان نفر بعض الناس لا وان جأما للرجال وجأما للنساء وجددهما جميعا الا أنه سمي في الاجارة حمارا جاز استحسانا قبل هذا اذا كان باب الحمامين أو الدهليز واحدا

ولو سلك بابا لا وفي الخزانة سوى بينهما وهو الصحيح \* استأجر رخي لطحن الحنطة فطحن به ما مثل الحنطة أو دونها ضررا لا يبصر مخالفا وان فوقها صار مخالفا غاصبا \* استقرض دراهم من رجل وقال له اسكن حانوتي فقبل رتما لك لا أطالبك بأجرة والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض ألفا وسكن الحانوت ان ذكر تلك الاجرة مع القرض فعليه الاجر وان قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر عليه \* استأجر حمارا على أن عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فسدت لانه

قاضيحان \* اذا قال رب المال أو دعته أو أقرضته في حالة الحجر الا أنك استمكتك بعدما صلتحت ولي عليك ضمان والمجور يقول لا بل استمكتك في حال النسيان ولا ضمان لك فالقول قول المجور وعلى رب المال البيينة ان كان المال قائما في يده بعدما صلح كذا في المحيط \*

(الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ) \* بلوغ الغلام بالاحتلام أو الاحبال أو الانزال والجارية بالاحتلام أو الحيض أو الحمل كذا في المختار \* والسنة الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا انتهيا اليه خمس عشرة سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثمانى عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للجارية كذا في الكافي \* وأدنى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنتا عشرة سنة وفي الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو ما دون اثني عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدن \* فان أخبر به ولم يكذبهما المظاهر قبل قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض وذا قبلنا قولهما في ذلك صارت أحكامهما أحكام البالغين كذا في شرح القدوري للاقطع \* وان حاضت الجارية أو احتلم الغلام أو تأخر ذلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة وأونس منهما الرشد واختبر بالاحتلام أو الهما والصلاح في دينهما دفعتهما اليهما أموالهما فان كانا غريبتين أنسين لم يدفع اليهما منه شيء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام أو الحيض فالبلوغ بالنسبة فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك السن أو بالحيض والاحتلام ان كان رشيدا مصلحا دفع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة بل كان مفسدا فلو صبه وللقاضى أن يمنع المال عنه بالاجماع كذا في المحيط \* واذا راهق الغلام أو الجارية الحلم وأشكل أمره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله وأحكام البالغين كذا في الكافي \* اذا جاع امرأته بعدما بلغ مبلغا يتصور منه الاحبال فجاءت بولد فانه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في الينابيع

### (الباب الثالث في الحجر بسبب الدين) \*

فالحجر بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله أو تزيد على أمواله فطلب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقرضه لغريم آخر فالقاضي يحجر عليه عندهما ويعمل بحجره حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل بحجره حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط \* ولو تزوج المجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فقد ارده مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله يخاص الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله ويظهر في المال الذي حدث له بعده كذا في فتاوى قاضيحان \* ولا يباع على المديون ماله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى العروض والعقار فيه سواء ولكن يحبس أبا حتى يبيع في دينه ايضا لمحق الغرماء وقال يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بالخصص كذا في الكافي \* لا يجوز للقاضي بيع مال المديون عليه الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بخلاف بين المشايخ وفي المديون الغائب اختلف المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضى عليه انا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضى أن يبيع ماله في نفقتها فالقاضي لا يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضى أن تستغرق قيمته نفقته فالقاضي يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة \* ويصح هذا الحجر عندهما وان كان المجور المديون غائبا ولكن يشترط علم المجور عليه بعد الحجر حتى ان كل تصرف باشره بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهو قيام الحجر على العبد المأذون من حيث

يخالف مئة تنضي العقد \* استأجر رخي مامو بيتا ومائة معاومة باجر معلوم وانقطع المأسة طمن الاجر بحسابه فان لم تنقض مدة الاجارة حتى عاد الماء يلزمه الاجرة فان شرط الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستأجر وان في نفسه يحكم

الحال وان قل الماء وأضر بالطن وهو يطحن فان فحش الضر ينجح وان قل فلا جارة لازمة وان خاف المالك انقطاع الماء ففسخ الاجارة وأجر البيت والمتاع والجرجين خاصة فليس (٦٢) له الفسخ بل له أن يفسخ بالعيب فان انكسر الجرجان أو الدوارة أو انهم دم البيت له الفسخ

فان أصله لا \* استأجر طاحونة فيها رحيان واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا أحدهما ان كان الحفر على المؤاجر عادة وصار الماء بحال لو صرف يعملان ناقصا يلزمه أجر أحدهما وله الخيار وان لا يعمل الا يلزمه أجر أحدهما وان تفاوتا لزمه أجر أكثرهما وان كان الحفر على المستأجر لزمه الاجر كلا كاستأجر الخيمة اذا انكسر أو تادها يلزمه الاجر لان انقطع الاعطاب وان انكسر قدر الحمام سقط الاجر \* ركب المستأجر في الطاحونة حجرا أو حديدا أو شيئا آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيه ان بأمر المؤاجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب \* استأجر طاحونة اجارة طويلة له ثم أجرها من غيره يعني بقبالة ناد وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وطنه مالكا يرجع وهو المختار (الرابع في اجارة الدواب) استأجر دابة ولم يذكرا يحمل فسدت فلوسى وحمل الاخف بان استأجر ليحمل

انه لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الجرجل الجبس وبعده وكل تصرف يؤدي الى ابطال حق غرمائه فالجرجل يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما أشبهه وأما البيع فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا أو فاحشا ويجوز بيع المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان الغريم واحدا جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فيبيع ماله من أحدهما بمثل قيمته يصح كالموابع من أجني بمثل قيمته ولكن المقاصة لا تصح وكذا لو قضى دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط \* ثم اذا جرح عليه القاضى بسبب الدين يشهد أنه قد جرح عليه في ماله والاشهاد ليس بشرط صحة الجرح وانما احتج اليه لانه يعلق بهذا الجرح أحكام ورعا يقع التجاحد فيحتاج الى اثباته فيشهد ليقع الا من عن التجاحد وبين سبب الجرح فيقول جرحت عليه بسبب الدين فلان بن فلان عليه لان الجرح على قول من يراه جازا تختلف أسماؤه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الجرح بسبب السببه يعم الاموال كلها والجرح بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الجرح فيه ويتقد تصرفه فيه هكذا في الذخيرة \* رجل عليه دين ثبت باقراره أو بينته قامت عليه عند القاضى فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينصب القاضى عنه وكيلًا ويحكم عليه بالمال اذا سأل الخصم ذلك وان سأل الخصم أن يحجر عليه عند أبي حنيفة ومحمد درجهم الله تعالى لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد رحمه الله تعالى لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضى بغير أمره واجماعا وان كان دينه دراهم وماله ذنانير أو بعكسه باعها القاضى في دينه استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن ليس للقاضى أن يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي \* ولا يبيع العروض ولا العقار ولا يبيع وعليه الفتوى كذا في خزانه المفتين \* ويبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وقيل دستان كذا في الهداية \* اذا كان للدين ثياب يلبسها او يمكنه أن يجترى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بمائتي ثوبًا يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكن أن يجترى بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشترى بالباقي مسكنا لبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع البدن في الصيف والنطع في الشتاء واذ باع القاضى عندهما مال بالدينون لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضى وأمينه والعهدة هي ان المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضى وأمينه كذا في النهاية \* ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية \* قال هشام في نوادر رسالت محمد رحمه الله تعالى عن رجل ركبته دين فاختفى ويتخوف أن يلجئ ماله قال ان كان الغرماء قد أئبتوا دينهم عندي جرت عليه وان لم يكونوا أئبتوا دينهم لم أججر عليه وان كان قد تغيب فباع عليه قاض أجرت يبعه عليه وقال محمد رحمه الله تعالى أما أنا فلا أبيع وسألته عن قال لغريمه من هذا المحجور متاعا أو باضامن لثمنه فباعه متاعا قال محمد رحمه الله تعالى ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه قال لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما يباعه من درهم الى مائة فأضامن له فباعه ثوبا يساوي خمسين بمائة وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط \* فان أقر في حالة الجرح باقرار لزمه ذلك بهد قضاء الدين وهذا على قولهما لانه يتعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال حقهم بالاقرار لغريمه بخلاف ما اذا استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث بصير المتلف عليه أسوة للغرماء بخلاف كذا في العيني شرح الهداية \* ولو استفاد ما لا آخر بعد الجرح فذا قراره فيه كذا في الهداية \* ولو كان سبب وجوب الدين باتباعه القاضى بعلمه أو بشهادة

الشهود فركب جاز ولو ركب ليس له أن يحمل ولو حمل لأجر لان الركوب يسمى جلا يقال ركب وحمل معه فلان وحملتك على الدابة ولا يسمى الحمل ركوبا \* مشاة تكاروا ابلا على أن يحملوا عليه من يعيا ويمرض منهم لا يجوز وشرطوا أن يركب واحد وينزل ثم

واحد ثم يوم يصح \* استأجر دابة ليشيع عليها أو يستقبل الحاج لا يصح بلاذ كوقت أو موضع \* استأجر دابة كل شهر بعشرة على أنه متى سنح له حاجة ليلاً أو نهاراً ركبها ولم يبين مكاناً معلوماً فسدت وإن علم صح \* ولو استأجر ثوباً (٦٣) ليقتضى حوائجهم في المصر يصح وإن لم يذكر

مكاناً \* تكرار دابة على دخول عشرين يوماً إلى مكان كذا فادخله في خمسة وعشرين يحط من الأجر بحسابه وعلى قياس مذهب الإمام ينبغي أن تفسد الأجرة كالأول \* استأجر الخبز العشرة الختام حنطة اليوم بدرهم قال الإمام إذا استأجر دابة لحمل عشرة تخاتيم حنطة فحمل عشرين فإن سلت عليه تمام الأجر وإن تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتمام الأجر ويضمن عند الثاني \* استأجرها ليهذب عليها إلى مكان كذا فركبها في المصر في حوائجهم فهو مخالف لأجر عليه وكذا القميص يستأجره ليلبس به إلى مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجهم قال الفقيه يجب الأجر هنا لأنه خلاف إلى خبر وفي الدابة إلى شراؤه يحتاج في الدابة إلى ذكر المكان وفي الثوب إلى ذكر الوقت \* استأجر درعاً ليلبس به يوماً إلى الليل بأجر معلوم إن ثوباً بذلة له أن يلبسه اليوم وكل الليل وإن ثوباً ضيافة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وإن لبس وسطه وتحرق ضمن \* تكرار دابة بأربعة دراهم إلى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع إلى أيام يجب عليه درهمان لأنه مخالف في الرجوع

الشهود بأن شهدوا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل الحجر كذا في المحيط \* ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقطضى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء ولو أقر على نفسه بمحدد أو قصاص صح إقراره وكذا الوأعق أو در صرح اعتاقه وتذبيره والحاصل أن كل ما يستوى فيه الحد والهزل يتفقد من المحجور وما لا يتفقد من الهازل لا يتفقد من المحجور إلا بآذن القاضي ولو استهلك مال إنسان بعناية الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر لاجله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بعناية الشهود بأكثر من قيمتها فإن باع الجارية يحاص الغريم الذي حجر لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى قاضيان \* ويتفق على المديون وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه من ماله عنده ما فإن لم يعرف للفلس مال وطلب غرماءه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة وإن أقام البينة أنه لا مال له خلى سيده لوجوب النظر إلى الميسرة بالنص كذا في الكافي \* وإن وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار إلى وقت اليسار والبينة على الأعسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق فيطلقه القاضي بعد ذلك وأما إذا قامت قبل الحبس ففي رواية لا تقبل ما لم يحبس وعليه عامة المشايخ واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح أدب القاضي وهو الأصح هكذا في العيني شرح الهداية \* وإذا حبسه الحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر يسأل عن حاله فإن لم ينكشف له مال خلى سبيله كذا في شرح القدوري للأقطع \* ولا يمكن فيه المحترق من الاشتغال بحرقته في الصحيح ليخبر قلبه فيقضي دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه وطؤها حيث لا يمنع منه كذا في الكافي \* وفي الوقعات المحبوس في السجن إذا مرض وليس له أحد يهدهد أخرج من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا إذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فإن لم يجد الكفيل لا يطلقه فإن كفيل رجل وأطلقه فخرقة الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية \* ولو اشترى طعاماً لنفسه أو لعياله فهو جائز كذا في التتارخانية \* المحبوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع القاضي عن الإسراف ويقتدره الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمره بالوسط ولا يضيق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه كذا في فتاوى قاضيان \* في كفالة الأصل لا يضرب المحبوس ولا تغل ولا يقيده ولا يخوف ولا يجرد ولا يقام بين يدي صاحب الحق أهانة ولا يؤجر وفي المنتقى يقيده المديون واليوم يفعل إذا خيف القرار ولا يخرج المديون للجمعة ولا عيد ولا حج ولا أصلاً تمكتوبه ولا صلاة الجنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحش لا ييسط له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به ذكره الإمام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي \* ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد الإخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يمنعه من التصرف والسفر حالة الملازمة ولا يجلسونه في مكان لأنه حبس بل يدور هو حيث يشاء ويدورون معه كذا في التبيين \* وبأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص هذا إذا أخذوا فضل كسبه بغير اختياره أو أخذ القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره وأما المديون ففي حال صحته لو أترأ أحد الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لو أحدهم خمساً ولا آخر منهم ثلثاً ولا آخر منهم مائتان وماله خمسة مائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بدوهم في مجلس القضاء كيف تقسم أموالهم بينهم قال إذا كان المديون حاضراً فانه يقتضى ديونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض وإن كان المديون غائباً والمديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالخصص كذا في العيني شرح الهداية \* فإن أقام المديون البينة على الإفلاس فأقام الطالب البينة على اليسار فيينة الطالب أولى ولا حاجة إلى بيان ما ثبت به

(نوع آخر) استأجر رجلاً ليحي من بخار إلى خوارزم بعياله فوجد بعضهم ميتاً فخا بالباقي له الأجر بحسابه إن معلومين وإن لم يكونوا معاً فبالأجرة فاسدة ولو استأجره ليذهب بالطعام إلى فلان فذهب به ووجد فلان ميتاً ورده لا أجر له عندنا وفي مسئلة حمل الكتاب

التي ذكرها في الكتاب ان دفع الكتاب الى ورثته يجب الاجر بالاجماع وان وجد فلانعا اباء وترك الكتاب هنالك قال بعض مشايخنا انه ايضا على الخلاف وبعضهم على أنه يجب أجر (٦٤) الذهاب اجماعا هذاذا شرط عليه الجحى بالجواب أما بالشرطه فان ترك الكتاب ثمة حتى يعطى له

ان حضر اذا كان غائبا أو الى ورثته ان كان ميتا يستحق الاجر كذا وكذا لو وجدته ودفع اليه الكتاب ولم يقرأ وعاد بلا جواب يجب الاجر كذا لانه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجدته وعاد بالكتاب فلا أجر له وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي الكتاب ثمة لا يستحق أجر الذهاب اجماعا وان استاجر لتبليغ الرسالة الى فلان فلم يجده أو وجدته ميتا فلم يبلغ الى وارثه ورجع له أجر الذهاب والفرق أن الكتاب ان كان سرا يكون مختوما غالبا فيمكنه الترتك لعدم اطلاع غيره لعدم حل فك ختم وغيره والرسالة لو سرا لا يذاع فامتنع كذا من ابلاغ الغير قال الامام الحلواني لا فرق بين الكتاب والرسالة \* واذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن عندنا \* استاجر غلاما ليذهب بكتابته الى بغداد فقال الغلام ذهبت به وأنكره المستاجر ان برهن الغلام أنه دفع اليه الكتاب أو لم يجده يجب الاجر \* استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من هنالك حولة فقال المكارى ذهبت فما وجدته هنالك حولة ان صدقه المستكرى فيه لزوم أجر الذهاب خاليا وفي مجموع النوازل \* استأجر دابة من

اليسار وفي بينة الافلاس لا تشتط حضرة المدعي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي \* وينبغي أن يقول الشهود انه فقير ولا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن أبي القاسم الصغار ينبغي أن يقول الشهود انه مقلص معدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله كذا في العيني شرح الهداية \* ولو دخل داره لمجاجة قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى أن يخرج وقال في الزيادات اذا لم ياذن له في الدخول يجلسه على باب الدار ويمنعه من الدخول كيلا يختفي أو يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود من الملازمة وقال في النهاية ليس لصاحب الحق أن يمنع المزموم أن يدخل في بيته لغائط أو غذا الا اذا أعطاه غذا وأعد له موضعا آخر لا لجل الغائط فحينئذ له أن يمنع من ذلك حتى لا يهرب وفيه اذا كان عمل المزموم شقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنع من ذلك ولكن له أن يلزمه نائيه أو أجبره أو غلامه الا اذا كفاه نفقته ونفقة عياله وأعطاه حينئذ كان له أن يمنع عن ذلك كذا في التبيين \* وفي الوقعات رجل قضى عليه بحق لانسان فأمر غلامه أن يلزم الغريم فقال الغريم أنا لا أريد ملازمة الغلام لأجل الامع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية \* ولو اختار المطالب الحبس والطالب الملازمة فالخير الى الطالب الا اذا علم القاضي انه يتعدى عليه في الملازمة بان يمنع من دخوله في داره أو يتبعه في الدخول حينئذ يجسه دفعا للضرر عنه كذا في الكافي \* ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها المانية من الخلوة بالاجنية ولكنه يبعث امرأته أمينة تلازمها كذا في الهداية \* ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع أسوة للغرماء فيه صورته رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى أفلس وليس له غير هذا الشيء فادعى البائع بانه أحق من سائر الغرماء وادعى الغرماء التسوية في ثمنه فانه يباع ويقسم الثمن بينهم بالحصص ان كانت الديون كلها حالة وان كان بعضهم مؤجلا وبعضها حال يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شاركهم أصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالحصص وأما اذا لم يقبض المبيع ثم أفلس فصاحب المتاع أولى بثمنه من سائر الغرماء كذا في البناية \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى في السفينة المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجز قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن لم يؤنس منه رشده فلم يجز عليه وماله في يده قبضه فأخبرني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال البيع باطل وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والله اعلم

### كتاب المأذون \* وفيه ثلاثة عشر بابا

#### الباب الاول في تفسير الاذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه

أما تفسيره شرعا فهو فك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين \* وأما ركنه فقول القائل لعبيد أذن لك في التجارة كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فهو أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والأذن ممن يملك التصرف ببيعوا وأجرة ورهنوا ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مالك الرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشرىك مفوضة وعنانا والاب والجد والقاضي والولي وأما حكمه فهو التفسير الشرعي هكذا في التبيين \* لو أذن له يوما أو شهرا كان مأذونا مطلقا لم ينهه وكذلك اذن القاضي والوصي لعبد التيم وكذلك لصبي الذي يعقل كذا في خزنة المفتين \* ثم الاذن بالتصرف انما لا يتخصص عندنا الا اذا صاف الاذن عبد المحجور أو أما اذا صاف عبد المأذون بانه خص حتى ان المولى اذا أذن لعبيده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به الرقيق بصير مشترى بالنفسه نص عليه محمد رحمه الله تعالى في المأذون وكان الثمن على المأذون يتقدمه من مال نفسه دون مال

بفد ادليذهب بهم الى المداين ويحمل عليها طعاما من المداين فذهب ولم يجده الطعام يلزم أجر الذهاب ولو استأجره ليعمل مولاه عليها من المداين ولم يستأجر من موضع العقد لأجر عليه \* وفي الوقعات اشترى أمحجورا للقطع بالاجر فلم يرض البائع فتنقبا بلان



استأجرهم ليذهبوا معه من المصر الى موضع الاشجار فلهم أجر الذهاب وان الاجارة لقلع الاشجار موضع كذا فلا أجر \* وفي النوازل استأجر أجيرا على أن يقلع له الاشجار في موضع كذا على أن أجر الذهاب والرجوع على (٦٥) المستأجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا الرجوع

لانه لم يعمل شيئا \* استأجر مكاريا يحمله له وقدر امن الحنطة الى موضع كذا فلما

بلغ نصف الطريق عماده الى المكان الاول لا يجب الاجر \* اكرى سفينة يحمل عليها كذا حمل فلما بلغ المحل ردها الرجح الى المكان الاول ان كان صاحب المتاع في السفينة يجب الاجر بالتام لوجود التسليم وان لم يكن فيها لا يجب الاجر \* والخياط اذا خاط ثم نقض يجبر على العمل وان نقض غيره لا والاسكاف على هذا (نوع آخر)

استأجر دابة من الكوفة الى الحبة لم يجز لتعدد دوابها واحدة جاز \* استأجرها الى موضع صلاة الحبة لم يجز لتعدد دوابها في كل مصر \* استأجرها من الكوفة الى الحيرة يبلغ عليها الى منزله ويركبها من منزله وكذا في حمل المتاع فلما قال هذا منزلي ثم قال لا بل في ناحية أخرى وقد أخطأت لا يصدق \* نكأ راها في عرس تزف عليها الى الزوج ان كانت بغير عين تعين أول ركب وان حبس الدابة بلا ركوب حتى أصبح ثم ردها لا أجر وان لم يركبها ويشيخ عليها فلا نفقسيها فردها وقت الظهيرة وقد بداعدم المسافرة لقلان ان حبسها كما يعتاد لا أجر ولا

مولاه ومع هذا الوقت من مال مولاه ليس للمولى أن يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه كذا في الذخيرة \*

### الباب الثاني فيما يكون اذا نفي التجارة وما لا يكون

والاذن كما ثبت بالصرح يثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت بصير ما دون سواء كان البيع للمولى أو لغيره بامر أو بغير أمره صحيحا أو فاسدا كذا في خزنة المقتين \* ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينه صارا ما دون ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهدته المولى الآن يجيزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى أو لغيره وبصير ما دون اقيم يتصرف بعده كذا في السراج الوهاج \* واذا دفع الرجل الى عبد رجل متاعا وأمره أن يبيعه فرأى مولى العبد يبيعه ولم ينه بصير العبد ما دون نفي التجارة بسكون المولى ويجوز بيع المتاع بامر صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تكون على العبد أو على صاحب المتاع اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط \* ولو نهي المولى أو لم يره كانت العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط \* واذا غصب رجل عبد محجور عليه ولا يئنه للمولى ليستردّه وحلف الغاصب ثم تصرف العبد ومولاه ما سكت ثم قامت البينة فاستردّه لا يصير العبد ما دون كذا في المغني \* واذا اغتصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه يتظر اليه ولم ينه عنه فهو اذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع سواء بامر المولى أو بغير أمره كذا في المبسوط \* ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار فراه يتصرف فلم ينه فهو رضاب البيع لحقه دين أو لا قبضه أو لم يقبضه ثم بصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة اذا رآه المشتري بشرط الخيار له يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع فيسقط خياره ويصير العبد ما دون ولو باع على انه بالخيار فراه يتصرف ولم ينه فان لحقه دين فهو نقض البيع والأفلا فان تم البيع فهو محجور عليه ثم قيل بصير محجورا من وقت البيع والاصح أنه بصير محجورا من وقت الاجازة فان كان العبد اكتب شيئا فهو للشترى وما اكتب بعد القبض فذلك طيب له وقبل القبض يتصدق به وقبل هذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكسب للبائع كذا في المغني \* ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا بذرهم المولى أو دنائره فلم ينه بصير ما دون فان كان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى أن يستردّه واذا استرد لا يطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا أو موزونا فاسترد المولى يطل البيع ان كان الشراء بمكيل أو موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يطل البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو رأى عبده يتزوج أو رأى أمته تزوجت نفسها فسكت فالصحح أنه لا يصير ما دون كذا في المغني \* فان أذن له اذا عاتما جاز تصرفه في سائر التجارات وذلك بان يقول له أذنت لك في التجارة ولا يقيده بنوع وكذا اذا قال بلفظ الجمع كذا في الكافي \* فان أذن له في نوع منها دون غيره فهو ما دون في جميعها وسواء نهى عن غير ذلك النوع صريحا أو سكت عنه يكون ما دون في جميع التجارات كذا في النهاية \* ولو قال لعهده أذني غله كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن له في التجارات وكذلك اذا قال لعهده اذا أدت الى ألف درهم فانت حر أو أدت حتر وكذلك اذا قال ضربت عليك كل شهر كذا أو قال كل جمعة كذا حتى تؤتيها الى يصير ما دون له في التجارة كذا في المغني \* ولو قال للعبد اقم قدصارا أو خياطا أو صناعا صارا ما دون في التجارات كلها واذا قال له أذنت لك في التجارة في الخبز يصير ما دون في التجارات كلها ولو قال للعبد ما شئتو بالكسوة وأمره أن يشتري لها لاد كل أو خبز أو ما أشبه ذلك لا يصير ما دون استحسانا ويعتبر هذا الاذن استخداما لا اذنا والحاصل أنه اذا أذن له بالعقود المتكررة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الرجح يجعل ذلك اذنا واذا أذن له بعقد واحد يعلم أنه ليس مراده الرجح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استخداما عرفا وعادة حتى لو قال له اشترتو باو بعه

(٩ - فتاوى خامس) ضمان وان فوق المعتاد ضمن وقد ذكرنا أنها لا تصح بلا بيان موضع معلوم \* ولورام المكاري أن يحمله فوق متاع المستكرى متاعه أو متاع غيره ليس له ذلك لان منافع الدابة صارت للمستأجر ومع هذا الوعد وأخذ الكرامة وبلغ المقصد ليس للمستكرى

أن ينقص من الأجر شئاً لانه لا ضمان للنافع بلا عقد \* تكارى دابة من الغدوة الى العشة بالفارسية شبانكاه ردها بعد الزوال واليوم من طلوع الفجر الثاني الى المغرب والليل من (٦٦) الغروب الى الفجر هذا في الدواب \* أمالوا ستأجر أجبر العمل له يوماً من طلوع الشمس بحكم

يصير ما دون في التجارة وعلى هذا اذا قال له بع ثوبي هذا واشتر بقمته كذا يصير ما دون في التجارة وعن هذا الأصل قلنا اذا قال اذهب الى فلان وأجر نفسك منه في عمل كذا لا يصير ما دوناً له في التجارة لانه أمر به بعد واحد ولو قال أجر نفسك من الناس في عمل كذا يصير ما دوناً في التجارة لانه لم يبعين من يعامل منه فيكون أمر بالمعاملة مع الناس فيكون أمره بقبول مختلف في وفي النوادر جعل مسئلة الاجارة على ثلاثة أوجه أما أن قال أجر نفسك من فلان لتخدمه وفي هذا الوجه لا يصير ما دوناً في التجارة وأما أن يقول أجر نفسك من فلان لتجبره وفي هذا الوجه يصير ما دوناً في التجارة وأما أن يقول له أجر نفسك من فلان ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه لا يصير ما دوناً في التجارة هكذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتبية ولو أجره المولى لعمل التجارة مدة فهو اذن ويرجع على المستأجر على لحقه من الديون فيما اشترى للمستأجر كذا في التتارخانية \* واذا دفع الى عبده راوية وجار اليسقي له ولعبياله ولجيرانه بغير ثمن فهذا ليس باذن في التجارة وكذلك الطحان اذا دفع الى غلامه حماراً لينقل طعاماً اليه ليطبخه فهذا ليس باذن في التجارة ولو دفع اليه راوية وحماراً وقال اسق علي هذا الحمار وبعه كان اذناً في التجارة وكذلك لو دفع اليه حماراً فأمره أن ينقل الطعام من الناس بأجر وينقل عليه كان اذناً في التجارة وكذلك اذا لم يقل من الناس ولم يبعين شخصاً فهو اذن في التجارة كذا في المحيط \* ولو قال اعمل في النقالين (١) أو في الخناطين أو قال أجر نفسك في النقالين أو الخناطين فهذا منه اذن في التجارة ولو أرسل عبده ليشترى له ثوباً أو لجار درهم لم يكن هذا اذناً في التجارة استحساناً كذا في المبسوط \* لو قال اشتر ثوباً فاقطعه قيصاً لا يصير ما دوناً بل يعتبر استخداماً للضرورة كذا في المغني \* الاذن في الاجارة يكون اذناً في التجارة والاذن بالتجارة يكون اذناً في الاجارة كذا في السراجية \* واذا أمر الرجل عبده بقبض غله داراً أو أمره بقبض كل دين له على الناس أو وكله بالخصومة في ذلك فليس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان أمره بالقيام على زرع له أو أرض أو على عمال له في بناء داره أو أن يحاسب غرامه أو أن يتقاضى دينه على الناس ويؤدى منه خراج أرضه أو يقضى ديناً عليه لم يكن هو ما دوناً في التجارة بشئ من ذلك كذا في المبسوط \* اذا قال لعمده لا تأم عن التجارة كان اذناً له وكذلك اذا أذن له أن يحطب كذا في السراجية \* ولو أمره بقرية له عظيمة أن يواجر أراضياً يشتري الطعام ويرزق فيها ويبيع من الثمار ويؤدى خراجها كان اذناً في جميع التجارات كذا في المبسوط \* واذا دفع الرجل الى عبده مالا وأمره أن يشتري له طعاماً فقد ذكر هذه المسئلة في المأذون في موضعين فذكر في أحد الموضعين أنه يصير ما دوناً وذكر في الموضع الآخر أنه لا يصير ما دوناً وقال مشايخنا تأويل ما ذكر أنه يصير ما دوناً أن يكون المال كثيراً بحيث لا يتهيأ له الشراء به بمرة واحدة ويحتاج في ذلك الى مرات حتى يكون المفوض اليه عقوداً متفرقة وتأويل ما ذكر أنه لا يصير ما دوناً أن يكون المال قليلاً بحيث يتهيأ له الشراء به بمرة واحدة حتى يكون المفوض اليه عقوداً واحداً واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فإنه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير ما دوناً في التجارة كذا في المغني \* واذا دفع الى غلامه مالا وأمره أن يخرج به الى بلدة كذا ويدفعه الى فلان فيشتري به البز ثم يدفعه اليه حتى يأتي به الى مولاه ففعله لم يكن هذا اذناً في التجارة كذا في المبسوط \* واذا دفع الى عبده أرضاً بضيء وأمره أن يشتري طعاماً فيزرعه فيها ويستأجر له أجراء فيفكرون أنهم راهاو يسبقون زرعها ويؤدى خراجها فهذا اذن له في التجارة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لعمده بع ثوبي هذا لاجل الربح والنماء أو قال علي وجه الربح والنماء فهذا اذن له في التجارة بخلاف ما اذا قال بع ثوبي من فلان ولم يقل علي وجه النماء والزيادة كذا في المغني \* ولو قال قد أدت لك في التجارة ثوباً واحداً فاداً مضى رأيت رأيا فهو ما دون في التجارة أبدأ حتى يحجر عليه في أهل سوقه ولو قال أدت لك في التجارة في هذا الخناوت كان ما دوناً له في جميع المواضع وكذلك الاذن

(١) قوله أو في الخناطين جمع خناط بالخاء المهملة والنون وهو بائع الخنطة كما في القاموس اهـ معجمه

العادة \* وحمل البعير مائتان وأربعون مثناً والحمار مائة وخسون مثناً \* ان ركبنا الى موضع كذا فبدرهم والى موضع كذا فبدرهمين والى موضع كذا فثلاثة دراهم يجوز ولا يجوز فيما زاد على الثلاثة \* حل رجلا كره الى البلاد دفع الى الحامل كراهه حتى يرجع الى موضع حله وكذا في كل ماله حل وموتة \* اكترى دابة من بخار الى نصف فسقطت في بعض الطريق أي فرومائه فامر المستأجر رجلاً أن ينقل عليها بأجر ففعل اذ علم المأمور أن الدابة ليست للمستأجر الا أمر لا يرجع على أحد الا اذ ضمن الأمر وان لم يعلم يرجع على الأمر \* اختلاف في وقت الخروج أو في تعيين الطريق فذلك الى المستأجر وان اختلف الطريقان في الصعوبة والسهولة أو غيرهما فالاجارة بلا بيان الطريق فاسدة \* القاضي استأجرها من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة قال محمد رحمه الله ان القصر منصف طريق الكوفة جاز وان أقبل أو أكثر لا وقال الامام يجوز على كل حال \* وفي المنتقى استأجر تهمناك فان بلغت بها الكوفة فعشرة وان القصر وهو المنصف خمسة

جاز وان قال ان بلغت القصر فبسته لا يجوز لانه ان أتى القصر لا يدري ما عليه ستة أو خمسة لانه باعتبار الاول خمسة وبالثاني ستة وان قال استأجرتها الى الكوفة فان ركبته الى الحيرة فبدرهم وان ركبته أو جعلت عليها هذه الجولة فبدرهمين فسدت لانه

لا يدري ما يعطيه أصله في الجامع الصغير أن خطته اليوم فبدرهم وان غدا نصف درهم جاز الأول لا الثاني (وما يتصل به التوكيل بها) سلم ثوبا إلى قصار وأمر رجلا أن يأخذ منه هذا الثوب ويبيعه فاعطاه القصار ثوبا (٦٧) آخر بالفاظ وهلك في يد الوكيل لأثمان

على الوكيل ويتبع رب الثوب القصار بثوبه قال القاضي عدم لزوم ضمان الثوب على الوكيل مشكل لأنه أخذ ثوب الغير بلاذنه \* وفي المنتقى أودع عنده ثيابا فجعل المودع ثوبه مع تلك الثياب ثم سلم الكل إلى المودع ونسي ثوبه وهلك عند المودع ضمن لأنه قبض ثوب غيره بغير إذنه ولا يعذر بالجهل \* والقصار إذا دفع إلى المالك ثوب الغير فأخذه المالك على ظن أنه ثوبه ضمن ولو أن المالك بعث إلى القصار رجلا ليأخذ ثوبه فدفع إليه القصار ثوب غيره المرسل فضاع إن الثوب للقصار لا يضمن وإن غيره خير رب الثوب بين تضمين القصار والرسول إن ضمن القصار لا يرجع على أحد وإن ضمن الرسول يرجع على القصار \* الوكيل بالاجارة يملك الاجارة عند الامام والغبن الفاحش عند الامام وملك الاجارة من ابن الموكل وأبسه كافي البيع وإن من ابن نفسه أو من لا تقبل له شهادته لا يجوز عند الامام خلافهما كالبيع ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر \* والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال

في يوم أو ساعة يكون إذا نفي جميع الايام ما لم يحجر عليه في أهل سوقه وكذلك لو قال أذنت لك في التجارة في هذا الشهر فإذا مضى هذا الشهر قد حجرت عليك فلا تبعت ولا تشترين بعد ذلك فحجره هذا باطل كذا في المبسوط \* إذا أذن للاتباق بالتجارة لا يصح وان علم الا بقب وان أذن له بالتجارة مع من في يده صح وان أذن للعبد المغموص في التجارة فإن كان الغاصب مقرا أو عليه يئنه فإنه يملك بيعه من الغاصب وغيره فيملك اذنه في التجارة وان كان جاحدا ولا يئنه للمالك لا يصح الاذن بالتجارة كما لا يملك بيعه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو أرسل غلامه إلى أفق من الآفاق بمال عظيم يشتري له به البز ونهاه عن بيعه فهذا اذن له في التجارة كذا في المبسوط \* إذا أذن لعبد من يعمد ولم يسمع لم يكن اذنا كذا في السراجية \* ولو كان العبد لواحد فكاتب نصفه كان هذا اذنا لجميعه في التجارة ثم عندهما يصير الكل مكاتبا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصفه مكاتبا وما اكتسب من مال نصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم يكاتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي يكاتب منه وما لحقه من دين كان عليه أن يسعى فيه كذا في المبسوط \* وإذا كان العبد كله لرجل فقال المولى لأهل السوق إذا رأيت عبيدي هذا تجبر فسكت ولم أنه في التجارة ثم رأته تجبر فسكت ولم ينه (١) لا يصير ما دوننا في التجارة كذا في المغنى \* (وما يتصل بهذا الباب) يجوز إضافة الاذن إلى الوقت في المستقبل وكذا يجوز تعليقه بالشروط ولا يجوز تعليق الحجر بالشروط ولا اضافته إلى وقت في المستقبل كذا في الذخيرة \* إذا قال لعبد إذا جاء غدا فقد أذنت لك في التجارة صار ما دوننا له في التجارة إذا جاء غدا ولو قال لعبد المأذون إذا جاء غدا حجرت عليك فإنه لا يصح ولا يصير العبد محجورا ثم العبد لا يصير ما دوننا إلا بالعلم حتى لو قال المولى أذنت لعبيدي في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ما دوننا كالكالة ولو قال يا عبيدي فقد أذنت له في التجارة فباعه وهو العبد لا يعلم باذن المولى يصير ما دوننا في رواية كتاب المأذون من أصحابنا من قال يكون ما دوننا من غير خلاف والحجر عليه لا يصح الا إذا علم فاما إذا لم يعلم لا يصير محجورا وان حجرت عليه في سوقه وهو لا يعلم فإن أخبره رجلا أن أودع رجل وامرأتان عدلين كائنا أو غير عدلين أو رجلا عدلا وامرأة عدلة صار محجورا بالاجماع صدقه أو كذبه هكذا في الجوهر فالنيرة \* ولو أرسل المولى إليه رسولا أو كتب إليه كتابا فباعه الرسالة أو بلغه الكتاب يصير ما دوننا كيفما كان الرسول ولو أخبره فضولي من تلقا نفسه فالمدكور في كتاب الكفالة أن الخبر إذا كان رجلين عدلين أو غير عدلين أو واحدا عدلا يصير ما دوننا صدق الخبر في ذلك أو لم يصدق إذا ظهر صدق الخبر ونفى بظهور صدق الخبر أن يحضر المولى بعد ذلك ويقر بالأذن أم لا أنكر الاذن لا يصير ما دوننا وان كان الذي أخبره واحدا غير عدل أن صدق العبد الخبر في ذلك يصير ما دوننا وان كذبه لا يصير ما دوننا وان ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يصير ما دوننا إذا ظهر صدق الخبر وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى أن العبد يصير ما دوننا كيفما كان الخبر كذا في المغنى \* فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الحجر والأذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد إلا أن يكون الخبر عدلا أو أخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام المعروف بمجواهر زاده عن الفقيه أبي بكر البخني أنه لا فرق بين الاذن والحجر انما لا يصير ما دوننا الا إذا كان الخبر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي إلا أن يكون صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول كذا في فتاوى فاضيلان والله أعلم

(١) قوله لا يصير ما دوننا الخ هذه المسئلة تقيد أن محل ما تقدم من جعلهم سكوت المولى اذنا دلالة اذا لم يسبق من المولى ما يوجب نفي الاذن حالة السكوت وبه صرح في الحقائق فقال انما يجعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه ما يوجب نفي الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيت عبيدي الخ اه مصححه

الاجارة عند الفسخ \* وكله بان يستأجره دارا بعينها ففعل قالو كليل يطالب بالاجرة ويأخذها من الموكل ويعطيه وله الطلب قبل أن يطالب وان وهب الاجرة من الوكيل أو أبرأه صح ولا وكيلا أن يرجع بالاجرة على الموكل \* وكل رجلا باجارة ذارها وأرضه ففعل ثم ناقض

الوكيل الاجارة صحت المناقضة ولا ضمان على الوكيل لان رب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة دينافان عينا وعلى الاجرة قرب الدار صار مالكا لذلك الشيء فلا تصح المناقضة (٦٨) في حقه \* وكذا باستجار أرض معين من رجل معلوم ففعل ثم ان الموكل بلا علم باجارة وكيله

(الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه) \*

للمأذون أن يبيع ويشترى بمثل القيمة وينقصان لا يتغابن الناس فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينقصان يسيرا جاعلا ولا يجوز عندهما بالعين الفاحش وعلى هذا الضبي المأذون له فان خالف العبد المأذون في مرض موته يعتبر من جميع المال اذ لم يكن عليه دين فان كان في جميع ما بقي فان كان الدين محيطا بما في يده يقال للشترى أتجميع الحجابة والا فارد البيع هكذا في الجوهرية النيرة \* وله ان يعلم ويقبل السلم كذا في الكافي \* والعبد أن يوكّل غيره ببيع والشراء \* قد اونسبته كذا في المغني \* نوكيل العبد المأذون بالخصوص له وعليه جازم مثل الحر وكذلك ان كان الوكيل مولاه أو بعض غرمائه أو ابنه أو ابن المتدعي أو مكاتبه أو عبدا مأذونا له كذا في المبسوط \* المأذون اذا وكل المولى بالخصوص مع الاجنبي جاز سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه فرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولى المأذون حتى يخصه مع المأذون فانه لا يصح التوكيل حتى لو أقر الوكيل على موكله لا يصح اقراره سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه فالمولى يصلح وكيلا على الاجنبي عن عبده ولا يصلح وكيلا عن الاجنبي على عبده كذا في المحيط \* واقراره وكيله عليه عند القاضي جاز وان أنكر مولاه أو غرماءه وان أقر عند غير القاضي فقدّمه خصمه الى القاضي وادعى اقراره عند غيره ففسأله عن ذلك فان أقره أنه أقر بذلك قبل أن يتقدم اليه ألزمه ذلك وان قال أقررت به قبل أن يوكّلني وقال الخصم أقرت به في الوكالة ألزمه القاضي ذلك وان صدقه خصمه في أنه أقر قبل الوكالة أخرجه القاضي عن الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو جحد الوكيل الاقرار لا يستحق عليه فان أقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة أو بعدما أخرجه القاضي عن الوكالة لم يجز اقراره على الموكل كذا في المبسوط \* ولو وكل عبدا مأذونا حرا يبيع متاعه وابعاه من رجل له على المأذون دين صادرة صا صاعدهما خلا فالابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين عليه ما صار قصاصا بدين العبد اتفاقا كذا في المغني \* المأذون اذا وكل عن غيره بشراء شيء أن يوكّل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل قياسا واستحسانا وان يوكّل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل استحسانا واذا وكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد والنسيئة كذا في المحيط \* واذا باع المأذون جارية بجل بامر ثم قتلها الا امر قبل التسليم بطل فان قتلها المأذون قبل لمولاه ادفعه بالجناية أو أفده بالجناية كما لو قتلها قبل البيع فأبى ما فعل كان المشتري بالخيار فان شاء ففرض البيع وان شاء أخذ ما قام مقام الجارية وأدى الثمن ولو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين أو لاديين عليه فعلى عاقلة قيمتها الى ثلاث سنين ويخير المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء أدى الثمن واستوفى قيمتها من عاقلة القاتل في ثلاث سنين ولو كان المأذون باع جارية بمافي يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل أن يسلمها بطل العقد لان العبد في كسبه كالحر في التصرف في ملكه فالبيع في يده مضمون بما يقابله ويستوى أن يكون على العبد دين أو لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولاديين على العبد لان كسب العبد خاص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد دين فالمولى ضامن لقيمة الان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المبسوط \* رجل وكل عبدا مأذونا بان يشتري له شيئا سمى بهن مسمى ولم يتقدّم الثمن جاز استحسانا ولو وكله بالشراء بهن مؤجل فاشترى غاشا شترى يكون للعبد لالا امر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المولى دفع الى عبده جارية له ليست من تجارة العبد أو امره يبيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالبيع منتقض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار واذا اختار الفداء تنقض البيع كذا في المحيط \* واذا وكل العبد المأذون عن غيره ببيع عين فباع ثم ان المولى جحر عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عينا فانضم هو العبد فان رده عليه العبد بينة أو بآباء عن اليمين أو باقراره بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب وقال فيما اذ رده عليه

له اشترى تلك الارض يرد البيع اذا علم بالاجارة ويكون في يده بالاجارة حتى تمضي مدتها \* أمره بأن يستأجر له دابة بعشرة فاستأجرها بخمسة عشر وقال لا امره استأجرتها بعشرة فركبها الا امره لأجر عليه بل على الأمور \* وكذا بان يستأجر له دارا ففعل ولم يدفع الى الامر وسكنها المأمور حتى غت المدة قال الامام الثاني لا يجب الاجر على الامر بل على المأمور ويرجع على الموكل بها قال الامام الربيع موفى الصحيح انه لا يرجع بالاجرة على الامر استحسانا لان الوكيل بالخمس صار عاصبا الدار من الموكل والغصب من غير المالك متصور فصار كغصب الاجنبي وقال محمد رحمه الله يجب الاجر على الامر قياسا على الوكيل بالشراء اذا حبس وهلك العين في يده لا يسقط الثمن عن المشتري فكذا الاجر ولا يجب الاجر على المأمور لانه غاصب سكنى فلا أجر عليه \* أمره بان يؤجر داره بعشرة فآجرها بخمسة عشر فلا اجارة فاسدة ويصدق بالفضل ان أخذها \* الوكيل باستجار الارض سنة استأجرها سنتين فالسنة الاولى لا امره والثانية

للمأمور \* وكذا باستجار دار فسقط بعض بنائها قبل القبض أو بعد مرضى به الوكيل لا الموكل يلزم الوكيل كالوكيل وهو بالشراء اذا رضى بالعيب \* الكفالة بالاجرة والحوالة جائزة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب الايفاء أو يشترط التحميل فيجعل كالإضافة

الى سبب الوجوب فيطالب بعد الوجوب أي ما شاء وان أتى الكفيل قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى يجب وليس للكفيل ان ياخذ المستأجر حتى يؤذيه فان لزم به لزم هو أيضا وان اختلفوا في مقداره فقال الأجر دينار والمستأجر (٦٩) نصفه فالقول للمستأجر المنكسر لازمة وان أقر

الكفيل بالزيادة لزمه خاصة  
والقول قول الكفيل اذا  
أنكر الزيادة ولو أقام الطالب  
بينه يأخذ أي ما شاء ولو كان  
الاجر ثوبا وهلك بطلت  
الكفالة لبراءة الاصيل عن  
تسليمه \* ولو أقر عبدا أو  
نفسه للخدمة فكفل  
بالخدمة انسان لم يجز لان  
خدمته لا تكون خدمة  
المستأجر فلم يقدر على  
الايفاء ولو تسليم نفسه جاز  
لانه مقدور وكذا لو استأجر  
أرضا للزراعة أو دارا  
للسكنى لم تجز الكفالة  
بالسكنى والزراعة وصحت  
بتسليم الارض والدار  
\* استأجر جارية معينة للعمل  
فكفل بالمال لم يصح وان  
بتسليم الدابة يصح وان  
كانت بغدير أعيانها تصح  
الكفالة بالمال لا مكان الايفاء  
\* عمل الاجرة فكفل بها  
رجل ان لم يوفه المنافع صحت  
الكفالة لانه دين مضمون  
وفساد الكفالة لا يوجب  
فسادا لاجارة وان مشروطة  
فيها فسدت لفساد الشرط  
\* شرط على الصانع أن يعمل  
بنفسه فكفل به رجل لم  
يصح وان لم يشترط عمل  
نفسه فكفل به رجل صح  
وان عمله الكفيل رجوع على  
المكفول عنه بأجر مثله  
بالغاما بل إن الكفالة بأمره  
\* وكله باجارة كرمه اجارة

وهو ما دون ان المطالب يطالب المأذون بإيفاء الثمن ثم المأذون رد العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن  
ثم اذا بيع العبد المردود قضى من غنمه ثمن المشتري فان نقص غنمه الثاني عن الثمن الاول هل يباع بذلك رقة  
المجور يظن ان كان الموكل موسرا لا يباع ولكن يقال للمجور ارجع بمائتي على الموكل وادفعه الى المشتري  
وان كان الموكل معسر يباع رقة المجور ويكون ثمن المجور بين المشتري وبين غرمائه بالخصص فان بقي  
شيء من حق المشتري فانه يرجع بمائتي على موكل العبد وكذلك يرجع غرماء المجور على الموكل بما أخذ  
المشتري من ثمن المجور وكذا في المغني \* واذا كانت بين المأذون وبين حتر جارية فأمره الحتر يبيعها فباعها  
العبد بألف درهم ثم أقر العبد أن شريكه قد قبض جميع الثمن أو نصفه من المشتري وصدقه المشتري وكذبه  
الشريك فأقر العبد صحيح في براءة المشتري من نصف الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف  
أخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصفين وان نكل عن البين غرم نصف الثمن للشريك وبأخذ من  
المشتري نصف الثمن فيسلم له ولا يمين على المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي أقر أن العبد  
قبض جميع الثمن وصدقه المشتري وكذبه العبد برئ المشتري من نصف الثمن أيضا ولا يمين على المشتري في  
ذلك ويحلف الأمر العبد فان نكل لزمه نصف الثمن للأمر وان حلف برئ من نصيب الأمر وأخذ العبد  
من المشتري نصف الثمن لا يشاركه فيه الأمر ولو أقر الأمر أن العبد قبض نصف الثمن برئ المشتري من  
ربع الثمن فاذا برئ من ربع الثمن بقي على المشتري سبعمائة وخمسون درهما فاذا قبض العبد منها شيئا فلا أمر  
تثلمه ولا العبد ثلثاه على قدر ما بقي من حقه ما في ذمة المشتري ولو أقر الأمر أن العبد أبرأ المشتري من جميع  
الثمن وأنه وهبه له فأقره باطل والثمن كله على المشتري وكذلك لو أقر العبد بذلك وأنكر الأمر ولو كان  
شريك العبد هو الذي ولي البيع بأمر العبد ثم أقر على العبد قبض الثمن أو بقبض حصته كان ذلك بمنزلة  
أقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي يلى البيع ولو أقر البائع على العبد بالبراءة أو الهبة كان باطلا لولا عاين  
البراءة أو الهبة من العبد وكذلك لو أقر العبد على البائع بأنه وهب الثمن أو أبرأ المشتري منه بقيت دعوى  
المشتري على البائع البراءة عن الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حلف أخذ جميع الثمن من المشتري وان  
نكل برئ المشتري من جميع الثمن وللعبد أن يضمن البائع نصف الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ من حصصة البائع من الثمن خاصة كذا في الميسر \* للعبد  
المأذون ولرجل آخر على رجل ألف درهم فوكل الشريك العبد بقبض نصيبه لم تجز الوكالة وما قبض يكون  
بينهما نصفين وان هلك هلك من مالهما ولو ووكل شريكه مولا فكذلك حكمه ان لم يكن على العبد دين وان  
كان عليه دين جاز كذا في المغني \* واذا وجب للمأذون ولشريكه على رجل ألف درهم فجدها فوكل العبد  
وشريكه بخصومة مولى العبد وعلى العبد دين أو لادين عليه فأقر المولى عند القاضي باستيفائهما المال جاز  
أقراره عليهما وان جدها فان ادعى الشريك على العبد أنه قبض نصيبه فان كان العبد لادين عليه فان  
الشريك يرجع في رقة العبد بنصف حصته يباع في ذلك وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا  
على مولاه حتى يقضى دينه واذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان  
الشريك صدق المولى فيما أقر به عليهما وكذبه العبد وعليه دين أو لادين عليه لم يرجع واحد منهما على  
صاحبه بشيء ولو كان الشريك هو الذي ووكل العبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فأقر العبد عند  
القاضي أنه لاحق للشريك قبل الغريم وأقر أنه استوفى من الغريم نصيبه ويجوز ذلك للشريك برئ الغريم  
من حصصة الشريك ويتبع العبد الغريم نصف الدين لانه لم يقرب في نصيب نفسه بشيء فاذا أخذ من الغريم  
شاركه الشريك فيه كان على العبد دين أو لم يكن ولو كان للعبد ولشريكه على رجل ألف درهم وهو مقربهما  
فغاب الغريم وادعى العبد أن شريكه قد قبض حقه وأراد أن يرجع عليه بنصفه فجدها الشريك ووكل مولى

طويله ففعل وضمن الموكل مال مال الاجارة عنه عند الفسخ صح لانه أجنبي عن العقد فالقانون تعود الى الموكل \* تكرار دابة من بغداد على  
أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لايملك مطالبة الاجر قبل الرجوع من بغداد لانه أجل وان مات غنمه يأخذ من تركته أجر الذهاب \* أجر



الارض على أن يكرهها ذكر في الجامع الصغير أنه لا يفسد ذكرا شيع الاسلام أنه يفسد لان وقت الكراب مجهول لانه يوم أو يومان وذلك الوقت مستثنى عن الاجارة لانه لرب الارض وانه (٧٠) غير صحيح لانه نص في الجامع الصغير ان شرطه على المستأجر لا يفسد مطلقا وان شرط الرد

مكروبة بكراب بعد مدة  
الاجارة فعلى وجهين ان  
قال أجرتك بكذا أو بان  
تكرهها بعد المدة فهذا جائز  
وان قال أجرتك بكذا على  
أن تكرهها بعد المدة فانه  
فاسد وان أطلق الكراب  
اطلاقا يجوز صرفا الى  
ما بعد انقضاء المدة لكن هذا  
خلاف ظاهر الرواية  
فيكون على التفصيل وبه  
يفتي \* وعن محمد رحمه الله  
شارط مع القصار أو الخياط  
على ان يقصر أو يخط ثوبا  
مرويا بدهم فلما رأى قال  
لا أرضى به فله ذلك \* الاصل  
أن كل ما يختلف فيه العمل  
يثبت فيه خيار الرؤية  
وما لا يختلف فيه العمل  
لا \* استأجره ليكيل له الخنطة  
فلما رآه قال لا أرضى بكيله  
ليس له ذلك لعدم اختلاف  
العمل وكذا استأجره بدائق  
لحجم فلما كشف ظهره قال  
لا أرضى ليس له ذلك \* الاصل  
أن الاستئجار على عمل في  
محل عنده جائز وفي محل ليس  
عنده لا كالبيع \* استأجره ليحج  
له قطناه لوماه أو لبقدر  
له مائة ثوب مروزي يجوز  
وان لم يكن عنده لا يجوز  
(الخامس في الاستصناع  
والاستئجار على العمل)  
استأجر رجلا للبيع والشراء  
ولم يوقت لم يجز وان وقت  
جاز ويلزم الاجر حصل البيع  
أم لا \* ولو قال بعني هذا

العبد بخصومة العبد في ذلك وعلى العبد دين أو ولد دين عليه أو وكل الشريك بعض غرماء العبد فأقر الوكيل  
أن الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فأقره باطل ولا يكون وكلا في ذلك ولو كان الشريك ادعى على  
العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصومة مولاه أو بعض غرمائه فأقر الوكيل على العبد بالاستيفاء جاز أقراره  
عليه لانه لا منفعة للمقر في هذا الاقرار بل عليه فيه ضرر واذا حضر الغريم وادعى أن العبد قد قبض ما قال  
الوكيل لم يصدق على ذلك فلهذا كان للعبد أن يرجع على الغريم بجميع دينه الا أن يكون العبد لادين عليه  
والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في المبسوط \* على العبد دين فوكل الغريم ابن العبد أو أباه  
أو عبد أبيه أو مكاتبه فأقر الوكيل بقبض دينه صدق كذا في المغني \* واذا كان لرجلين على المأذون دين ألف  
فادعى العبد على أحدهما أنه قد استوفى نصيبه وحجدا المدعى عليه فوكل المدعى عليه مولى العبد بذلك  
فالوكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين أو لم يكن واذا حضر الغريم الآخر فادعى ما  
أقر به المولى على شريكه فأراد أن يأخذ منه نصفه لم يكن له ذلك ولو كان أحدا الشريكين وكل صاحبه  
بخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي أن صاحبه قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى  
شريكه ويصل من الدين خسمائة ثم مأخذ الشريك الوكيل من الخسمائة الباقية أخذ صاحبه منه  
نصفه كذا في المبسوط \* يجب أن يعلم أن المولى لا يصلح وكلا عن الاجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون  
حتى لو أقر المولى أنه قبض الدين من عبده لا يصح اقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لو قبض المولى الدين من  
المأذون بعناية الشهود لا يصح قبضه حتى لا يبرأ العبد وهذا بخلاف العبد اذا وُكل عن اجنبي بقبض الدين  
له من المولى صح التوكيل لان العبد فيما قبض من الدين للاجنبي من مولاه عامل لصاحب الدين وليس  
بعامل لنفسه لانه لا يرى نفسه من الدين ولا ملكه واذا صلح العبد وكلا عن الاجنبي بقبض دينه من  
مولاه ودفع المولى به ذلك دين الاجنبي الى العبد بعناية الشهود وبرئ المولى عن الدين وكذلك العبد لو أقر  
انه قبض الدين من الاجنبي وهلك في يده صح اقراره وبرئ المولى عن دين الاجنبي الا أن العبد يستخلف على  
ما ذكر من القبض والهلاك فان حلف العبد برئ وان نكل لزمه المال في عنقه يباع فيه الا أن يفديه المولى  
كذا في المحيط \* رجل له عبدان مأذونان في التجارة على أحدهما لاجنبي ألف درهم فوكل الاجنبي الآخر  
بقبضه جازت الوكالة ولو أقر بقبضه يصدق فيه مع عينه فان نكل عن عينه لزمه ذلك في عنقه كذا في المغني  
\* واذا أذن لعبده في التجارة فخلق كل واحد منهم مدين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر بقبض دينه  
فأقر بقبضه جاز اقراره ولو أن بعض غرماء الآخر وكل الاول أو مولاه بقبض دينه من الآخر لم يكن وكلا  
في ذلك ولم يجز قبضه ولو رهن كل واحد منهم ماله رهنه بدينه ووضع على يد الآخر فضع الرهنان فلهما الاول  
يذهب بمافيته ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولو أن العبد المأذون المدين أحال أحد غرمائه بدينه على  
رجل فان كان أحاله بمال كان للعبد على المحتال عليه فالحال فباطلة وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه  
فالحال جائزة فان وكل الطالب بقبض الدين منه من العبد الذي كان عليه أصل الدين أو مولاه لم يجز قبضه  
وان كان وكل بقبضه عبدا آخر للمولى أو مكاتبه أو ابنا للمولى أو عبدا للعبد المأذون الذي كان عليه الدين  
فأقر بقبضه من المحتال عليه جاز اقراره فان كان الدين على المولى فأحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبدا  
للمولى بقبضه فأقر بقبضه من المحتال عليه جاز كذا في المبسوط \* العبد المحجور اذا وُكل عن غيره يبيع عين  
من أعيان ماله فذلك جائز واذا باع جاز بيعه وكان الثمن للآخر الا أن العهدة لا تلزم العبد وتلزم الآخر فان  
عق العبد رجعت العهدة اليه ولو أن العبد لم يعق حتى وجد المشتري بالمتاع عيبا فالخصم في ذلك مولى المتاع  
لا العبد فان أقام المشتري البيعة على العيب رده على الآخر وأخذ الثمن من الآخر وان لم يكن له بيعة  
استخاف الآخر على علمه بالله ما تعلم أن عبدا فلان الفلاني باعه وما به هذا العيب فان حلف برئ عن

المتاع بأجر درهم أو اشتري ولم يبين أجره أجزا المثل لا يزاد على درهم ولو أمره بالبيع والشراء لم يذكر أجره فلا شيء له لانه الدعوى  
استعانة \* وفي التجريد لا يجوز أخذ الاجر على البيع والشراء فان باع أو اشتري يجب أجر المثل لا يجاوز به درهما يدفع الى امرأته رجل درهم



لتعرض زوجها على بيع داره فهو رشوة \* قال لا تخرب ضيعتي هذا ولك كذا من الاجر فلم يقدر على بيعه فباعه دلال آخر ليس للاول شيء  
وعليه الفتوى \* دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فزاد فهو يئى وبينك قال الامام (٧١) الثانى ان باعه بعشرة فلا اجر له وان تعب  
وان باعه بأزيد فله اجر مثله اذا

الدعوى وان نكل رد عليه العين وأخذ منه الثمن ولو طعن المشتري بغيب بالمتاع ولكن لم يقيم البينة على  
الغيب حتى عتق العبد فالخصم هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد ويحلف العبد اذا لم تكن له بينة وان  
كان المشتري أقام البينة على الآخر قبل عتق العبد فلم يقض القاضى بها حتى عتق العبد فالخصم هو  
العبد وقضى القاضى على العبد بثلاث البينة ولا يكلف المشتري باعادة البينة على العبد بعد العتق وكذلك اذا  
أقام المشتري شاهدا واحدا على الآخر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهدا آخر على العبد ولا يكلف  
اعادة الشاهد الاول على العبد ثم اذا نقض القاضى العقد بالغيب يتظران كان الآخر هو الذى قبض الثمن  
من المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الآخر ولا يطالب العبد بشئ وان كان العبد هو الذى أخذ الثمن من  
الآخر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فان كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري عليه بالثمن رجع  
العبد به على الآخر كذا في المحيط \* واذا غصب المأذون من رجل ألف درهم فقبضها منه رجل فهلك  
عنده ثم حضر صاحبها فاختره من الاجنبى برئ العبد منها فان وكل العبد أو مولاه بالقبض من الاجنبى  
جاز اقراره ولو كبل بقبضه وكذلك ان اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبى بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه  
منه لم يجز ولو وكل المولى ولا اقراره بالقبض ولودبر المولى عبده المديون فاختر الغرماء تضمينه القيمة ثم وكلا  
المدير بقبضها منه لم يجز وكيله ولا اقراره بالمدير بالقبض وكذلك ان اختاروا اتباع المدير ووكلا المولى  
بقبضها منه لم يجز فان أعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأنا فان قبض شيئا من المدير عن الوكالة الاولى  
لم يجز بقبضه وان وكلاه بعد العتق جاز كذا في المبسوط \* وله أن يرهن ويرهن كذا في الكفاى \* واذا أراد  
العبد المأذون أن يقضى دين بهض غرمائه أو يعطيه به رهنا فلا تخير أن ينعوه فان كان الغريم واحدا  
فرهنه بدينه رهنا ووضعاه على يد المولى فضاع من يده ضاع من مال العبد والدين عليه بحاله ولو وضعاه على يد  
عبد له آخر أو مكايب أو على يدايته فهلك في يد العبد ذهب بالدين وكذلك لو وضعاه على يد عبد للعبد المأذون  
المديون وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بقول العبد كذا في المبسوط \* وللعبد المأذون أن يؤجر أرضه ويستأجر  
الأرض ويدفع الأرض من زراعة وتأخذ الأرض من زراعة كان البذر منه أو من غيره كذا في فتاوى قاضى خان  
\* وله أن يشتري طعاما ويرزعه فيها كذا في التبيين \* وليس له أن يدفع طعاما الى رجل ليزعه ذلك الرجل في  
أرضه بالنصف كذا في النهاية \* وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ليس للمأذون أن يكفل بكفالة بنفس  
أو مال سواء كان عليه دين أو لم يكن فان أذن له المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه  
دين لا يجوز وكان شمس الأئمة السرخسى يقول اذا كفل بالمال بغير اذن المولى أو باذن المولى وكان عليه دين  
لا يؤاخذ به للحال انما يؤاخذ به بعد العتق كذا في الذخيرة \* واذا ضمن العبد باذن مولاه لرجل فقال له ان مات  
فلان ولم يقض حقه فانا ضمن وعليه ألف درهم حالة فباعه القاضى بالف دفع الالف الى صاحب المال  
يستوثق منه وان مات ولم يقض دينه رجع الطالب على الغريم الاول بحصة ما كفل به ولو كفل باذن مولاه بالنفس حالة  
أو مؤجلة ثم باعه المولى جاز وليس للكفول له أن ينقض البيع ويتبع العبد في يد المشتري حيث وجدته  
فأخذته في الكفالة وهذا عيب في رد المشتري به ان شاء وانما أمر عبده أن يكفل بالف على رجل على ان  
المطلوب ان مات ولم يؤد المال فالعبد ضامن فان باعه المولى من رب المال جاز والثن للمولى يفعل به ما يشاء  
وان مات المطلوب ولم يقض دينه رجع الطالب على البائع بدينه في ثمنه فان كان دينه أكثر من ثمنه بطل  
الفضل وان وجد به عيبا فردته وأخذ ثمنه يباع العبد له بدينه وان هلك الثمن عندا البائع ثم وجد المشتري به  
عيبا ردته عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شئ ويبيع العبد في ثمنه فان فضل من ثمنه شئ أخذ من دينه  
كذا في المغنى \* ويجوز للمأذون أن يشارك غيره شركة عمان وليس له أن يشارك غيره شركة مفاوضة  
ولو فعل ذلك تنه عنه انا لمفاوضة كذا في المحيط \* ثم شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك الشريك

تعب في ذلك لانه عمل باجارة  
فاسدة وعليه الفتوى والاجر  
مقابل بالبيع دون مقدّماته  
كالمسعى \* استأجر رجلا لهدم  
داره أو بيته كل ذراع  
بكذا جاز \* رجل يبيع في  
السوق فاستعان بأخر في  
السوق ثم طلب منه أجر  
المثل ينظر الى أهل السوق  
ان كانوا يبيعون في مثله  
باجر فله أجر المثل وان  
كانوا لا يأخذون في مثله  
أجر افلا شئ \* دفع الى حائك  
غزلا لينسجه سبعين أربع  
فنسجه ثلاثا في أربع ان  
شاء ضمنه مثل غزله والثوب  
الحائك أو أخذ الثوب  
وأعطاه الاجر قال شمس الأئمة  
الاصح عندي أن يعطيه  
أجر مثله لا يزداد على ثلاثة  
أرباع المسمى وفي رواية أجر  
المثل لا يجاوز مسمى \* دفع  
الى حائك نوعين من الغزل  
وأمره أن ينسج أحدهما  
أرق والاخر أغلظ فغلط  
الحائك غلطا ونسجهما  
واحدا يضمن مثل غزله  
والمنسوج له \* والصباغ اذا غلط  
وصبغ مكان الحجر الصفرة  
ان شاء المالك ضمنه الثوب  
الابيض وان شاء أخذ  
الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ  
فيه ولا أجر له وان صبغه  
رديثا ان لم يكن فاحشا  
لا يضمن وان فحش ويعرف  
ذلك بقول أهل الصناعة

يضمن قيمة ثوب أبيض \* وفي المحيط أمره أن يصبغه برعفران ويصبغ الصبغ فصبغ به ولم يصبغ ان شاء ضمنه قيمة ثوبه وان شاء أخذته وأعطاه  
أجر المثل لا يزداد على المسمى \* استأجر نجارا ليعمل له عشرة أيام يتناول الذي يليه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يضمن لانه مجهول ما لم يقل

عشرة أيام من أول شهر كذا \* أعطاه درهمين ليحل له يومين فعلم يوما وامتنع في الثاني أن سمي له عملا فلاجارة جائرة ويجبر على العمل وإذا مضى الدس له طلب العمل منه وان سمي (٧٢) العمل وقال يومين من الأيام ففسدة وله أجر مثله أن عمل لجماله اليومين \* دفع إلى خياط ثوبا

وقال أقطعه بحيث يصيب القدم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فخاف على نقصان أصبع ونحوه يستحق الأجر وإن زاد النقصان ضمن الخياط \* قال للقصار أقصر لي عشرة أثواب بكذا وبين الجنس لم يجز وإن أراه جاز وإن جاء القصار بشوب غيره خطأ أو عدا خطا له الدافع خير مالكة بين تضمن أحدهما أن ضمن المستأجر لا يرجع على أحد وإن القصار رجع عليه \* استأجر خياط الخيط عشرة قباء للرجال وبين الجنس والقدر قال الإمام ظهير الدين يصح ولو استأجره ليحل له كذا قطنيا بكذا درهما يجوز إذا لم يكن متفاوتا أن القطن في ملكه وإذا كان متفاوتا لا يصح كما مر في مسئلة الاستئجار تأدبه روين سائد أوده زنديجي رابعا لد أن لم يكن معينا وكان متفاوتا لا يصح وإن استأجره لصا صمده أوليحتطب أن وقت جاز والالا \* دفع إلى اسكاف درهمين على أن يجزله من جلد أعطاه خفين منعلين من عنده يجوز للتعامل والقياس أن لا يجوز كالأعطى الخياط ثوبا على أن يحشوه بقطن له بكذا لانه اجارة في بيع وعن محمد رحمه الله دفع ظهارة إلى الخياط على أن يكون منه

مطلقا عن ذكر الشراء بالنقد أو النسيئة أو ما اشترى العبدان المأذون لهما في التجارة شركة عنان على أن يشترى بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد فإن أذن لهما المولى في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولا دين عليهما فهو جائز كالأذن لكل واحد منهما مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في النهاية \* فإن أذن له المولى بشركة المفاوضة لا تجوز المفاوضة منه على سبيل العموم في التجارات كلها وإذا لم تجز المفاوضة على العموم بعد إذن المولى هل تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام في شرحه ولقائل أن يقول تجوز ولقائل أن يقول لا تجوز كذا في المحيط \* والمأذون علك الأذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان فيما هو من شركته ما واختلف مشايخنا في فصل وهو أن المضارب في نوع خاص إذا أذن لعبد من المضاربة في التجارة أن العبد يصير مأذونا له في التجارات كلها أم في ذلك النوع خاصة قال شمس الأئمة السرخسي الأصم عندي أنه يكون مأذونا له في التجارات كلها هكذا في الظهيرية \* وله أن يدفع المال مضاربة وإن باخذه مضاربة وله أن يضع هكذا في المحيط \* وله أن يزرع في أرض نفسه وله أن يودع وأن يستودع وله أن يعير ويستعير كذا في ذخيرة \* وله أن يؤجر نفسه فيما بدله من الأعمال عندنا وله أن يؤجر كسبه بالاخلاف هكذا في المحيط \* وللعبد المأذون أن يؤجر أمته فطرا والامة المأذونة لهما أن يؤجر نفسها ظهرا كذا في فتاوى قاضيان \* وليس له بيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج \* ولا يملك التزوج إلا بإذن المولى فإن تزوج أمراة حرة يفرق بينهما وما لزمه من المهر بسبب الدخول وبأخذ به بعد العتق كذا في المحيط \* ولا يزوج مملوكه فان زوج عبده لم يجز أجماعا وإن زوج أمته فكذلك لا يجوز أيضا عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون والمضارب وشريك العنان كذا في السراج الوهاج \* وليس للمأذون أن يكاتب عبده وإن كاتبه وأجاز مولا مجازا إذا لم يكن عليه دين ثم لا سبيل للعبد على قبض البدل بل ذلك إلى المولى وإن دفعه المكاتب إلى العبد لم يبرأ إلا أن يوكاه المولى بقبضها وكذلك إن لحقه دين بعد إجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين كثير أو قليل فكتابت به باطلا وإن أجاز المولى فإن لم ير ذلك المكاتب حتى إذا هافان كان المولى لم يجز له بيعت ودرقيقا للمأذون في بيعه في دينه وسرف ما أخذه منه من المكاتب في دينه وإن كان المولى أجاز المكاتب وأمر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برقبته وبما في يده فادى المكاتب الكتابة فهذا الأول وسواء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما هو حر والمولى ضامن لقيمه للغرماء وكذلك المكاتب التي قبضها المولى تؤخذ منه فيصرف إلى الغرماء ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما له عتق عندهم جميعا ثم يضمن قيمته للغرماء وبأخذ الغرماء المكاتب التي قبضها المولى والمأذون من دينهم كذا في المبسوط \* وللغرماء حق إبطال الكتابة قبل ثبوت العتق وإذا لم يطلوا الكتابة حتى عتق بالاداء ضمن المولى قيمته للغرماء هكذا في المحيط \* وإذا أدى المكاتب البدل إلى المولى قبل الإجازة ثم أجاز المولى لم يعتق وسلم المقبوض إلى المولى لأنه كسب عبده كذا في التبيين \* وليس له أن يعتق عبدا من كسبه على مال فإن أعنت على مال مع أنه ليس له ذلك وأجاز المولى عتقه فإن لم يكن على العبد دين عمت إجازته وقبض البدل إلى المولى ولو لحق العبد بعد ذلك دين لا يصر في شيء من بدل العتق إلى دينه وإن كان على العبد دين أن كان الدين مستغرقا لا تعمل إجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تعمل إجازته وإن لم يكن الدين مستغرقا عملت إجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للغرماء ولا سبيل للغرماء على العوض كذا في المحيط \* ولا يهب ولا يتصدق بالدرهم والثوب وما أشبه ذلك ولا يعوض مما وهب بغير شرط ولا يقرض فإن أجاز المولى هذه التبرعات منه فإن لم يكن عليه دين فلا بأس به وإن كان عليه دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ويمك التصديق بالفس والرخيف وبالفضة بمأذون الدرهم نص على

القطن يضح كافي الخلف فصلت المسئلة على الرايتين ولو على أن الظهارة منه لا يصح على الروايات كلها لانه لا تعامل ثمان ما محمدا جوزه هذا بلارؤية النعل والبطانة جلا على نعل يلين بالجلد وكذا الوشرط أن يجز على خفه أربع قطع أو أن يرفع ثوبه وفي نوادر

ابن سماعه شرط الاراءه فاذا في الزرع والخصف روايتان لانه جعل هذا تبع العمل فتعتبر العادة فيه وكذا لو اعطاه خرقه على أن البطانة والحشون عنده ليجعلها له قانسوة وكذا لو دفع الى ثوب باليندق عليه من قطنه كذا بكذا (٧٣) ولم يبين الاجرمين الثمن صح للتعامل

\* استأجر قيصاوما وضاع عنده ثم وجده لأجر عليه ان صدقه المالك وان لبسه في يوم آخر ضمن وان اختلفا في الضياع يحكم الحال \* استأجر ثوبا بالبدسه كل يوم بدانق فوضعه في بيته أو عواما ولم يلبسه يجب عليه الاجر الى مدة يتخرق فيها الثوب ان لبس ثم يسقط الاجر \* استأجر رجلا ليذهب بحمولاته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداله وطلب أجر الماضي ان كان باقي الطريق يساوي الماضي سهوله له ذلك \* استأجر فجارا الى الليل فامره آخر أن يتخذ له دواء بدرهم فالتخذ ان علم أنه أجبر لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من أجرة التجار قدره الا أن يجعله في حل \* دفع ثوبا الى خياط وهو أجبر عند خياط آخر أمره أن يتقبل عليه العمل يأخذ بالعمل أي ما شاء وأيم مامات له أن يأخذ بالعمل الآخر وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ ولم يشرع التلميذ في العمل وهو حراً وعبد مأذون حتى هلك النسيب في حانوت الاستاذ فضماته عندهما على الاستاذ وان شاء ضمنه المتقبل ورجع هو على مال الاستاذ فاذا أخذ هو في العمل فقد برئ الاستاذ من

مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت الصدقة شيئا سوى الطعام وقد بلغت قيمته ادرهما فصاعدا لا يجوز كذا في المغني \* وله أن يتخذ الضيافة اليسيرة استحسانا وليس له أن يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة واليسيرة روى عن محمد بن سلمة أنه قال على مقدار مال تجارته ان كان مال تجارته مثلا عشرة آلاف فالتخذ الضيافة بمقدار عشرة كان يسيرا وان كان مال تجارته عشرة مثلا فالتخذ ضيافة بمقدار اثنى فذلك يكون كثيرا عرفا هذا هو الكلام في الضيافة وأما الكلام في الهدية فتقول العبد المأذون يملك الاهداء بالمال كولات ولا يملك الاهداء بما سواها من الدراهم والدينانير قال مشايخنا وانما يملك الاهداء بالمال كولات بمقدار ما يتخذ الدعوة من المالك كولات هكذا في المحيط \* ولا بأس باجابة دعوة العبد للتاجر واعارة ثوبه ودابته كذا في الخلاصة \* ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده كان على العبد دين أو لم يكن كذا في المبسوط \* ويكره كسوة ثوبه كذا في الخلاصة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المحجور عليه اذا دفع له المولى قوت يومه فدعا بعض رفقائه على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما اذا دفع له قوت شهر ولا بأس للمرأة أن تصدق من بيت زوجها بشيء يسير كغيف ونحوه بدون استطلاع رأي الزوج كذا في الكافي \* قال رضي الله تعالى عنه وفي عرفنا المرأة والامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد كذا في فتاوى قاضيان \* واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري أو بعضه قبل القبض أو بعده أو حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن أو حطه قبل القبض أو بعده بعيب طعن به المشتري فهو جائز ولو حط جميع الثمن أو وهبه لم يجز ولو اشترى المأذون جارية وقبضها ثم وهب البايع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبله كان بمنزلة هبته للعبد كان عليه دين أو لم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البايع الثمن للعبد أو لم يولاه قبل أن يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له أن يردّها وهذا استحسان وكذلك هذا في كل عن كان بغير عينه وان كان الثمن عرضا بعينه فهو المأذون العرض للمشتري قبل أن يقبضه فقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قبل أن يقبضها العبد فقبلها العبد جاز سواء كان على العبد دين أو لم يكن وكان ذلك فسحا للعقد وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا انقض صح أيضا وان كان على العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس بنقص للبائع ولو تقابض ثم وهب العبد العرض من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية أي بعد التقابض للمأذون أو لم يولاه جازت الهبة على سبيل البر المستد فان وجد المأذون بالعرض عيبا ولادين عليه فليس له أن يردّها بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك وان كان قد وهبها للمولاه فله أن يردّها العرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط \* واذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد المأذون جارية عمّا في يده بغلام وتقابض ثم حدث بالجارية عيب عند المشتري الجارية بأفّة سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي أو كانت ولدت ولدا أو وطمم المشتري وهي ثيب أو بكر أو وطممها رجل أجنبي ثم ان المشتري الجارية وهب الجارية من المأذون أو من مولاه وعلى المأذون دين أو لادين عليه ثم ان المأذون وجد بالغلام عيبا فأراد أن يردّه كان له ذلك كذا في المغني \* قال واذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بغلام عمّا في يده قيمته ألف درهم وبألف درهم وتقابض ثم ان البايع وهب الالف التي قبض والغلام من العبد المأذون في التجارة وقبضها العبد المأذون ثم ان العبد المأذون أراد ردّ الجارية بعيب وجد فيها فليس له أن يردّها وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولادين على العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له أن يردّها الجارية بالعيب وبأخذ من البايع ألف درهم وقيمة الغلام فان كان أخذ ذلك ثم أبراه الغرام من الدين أو وهبوه له أو للمولى أو لورثة المولى لم يرد على البايع شيئا مما أخذ منه كذا في المبسوط

(١٠ - فتاوى خامس) الضمان \* دفع الى خياط ثوبا للخياطة فقطع ومات لاشي لهن الاجرة لان الاجرة عادة في مقابلة الخياطة لا القطع وهو الاصح \* اشترى نعلانين اكل على أن يشركه البايع يصح بخلاف ما اذا اشترى ثوبا على أن يخبطه البايع والفرق وجود التعامل وعدمه

\* استأجره لحفر القبران لم يبين الطول والعرض والعمق جازا استحسانا أو يؤخذ بوسط ما يعله الناس \* إذا عينوا مكانا لحفره فحفر في موضع آخران شاء أجاز الوفاق في الأصل وان شاء (٧٤) لالاخلاف في الوصف فازدفتوا فيه فهو رضاه في حثوا التراب يعتبر العرف وجهه القاضي على

الحفار استحسانا وان انهار  
أو دفن فيه ميت آخر قبل  
أن يأتي المستأجر فكفه  
حكم البئر على ما سيأتي آنفا  
\* استأجره لحفر البئر أو النهر  
لا بد من بيان الطول  
والعرض والعمق فان حفر  
ذراعا فوجده جبلا ان  
يطق حفره يجبر على الاتمام  
والالا لانه عذر ويجب أجرة  
ما حفر ان الحفر في منزل  
المستأجر كما في الخياط وكما  
لا ينعص من الاجر بحسب  
لبن المـ كان لا يزاد بحسب  
الشدة ان استقبله حفرة \* شرط  
كل ذراع في الجبل بكذا وفي  
الماء بكذا وفي السهل بكذا  
يصح ولو شرط حفر البئر  
وطيما بالاجر ففعل ثم انهار  
بعد الطي له الاجر وان قبل  
الطي فبحسابه وان في غير  
ملكه فلا اجر لعدم التسليم  
وفي المحيط فان كان في مقام  
قد يكون ذلك فيها فوجد  
أصل ما رأى فان علم أنه سيلفاه  
عاه الحفر وان قال لم أعلم  
حذف بالله انه لم يعلم  
واستحق الاجر بحسب  
ما حفر وان مات المستأجر له  
الاجر بحسبه هذا اذا كان  
في ملكه أو يده فان عدم افلا  
أجر الا بالفراغ والتسليم قال  
الحسن اذا أراه مكانا في  
الحفرة فحفره فهو كالذي في  
ملكه ويده وهو قياس قول  
الامام لانه صار في يده بالعينين

\* واذا أذن الرجل عبده في التجارة فوجب له على حر أو عبدا أو مكاتب ثمن بيع أو غصب فأخر العبد فانه يصح  
تأخير استحسانا ولو كان العبد صا له على أن يؤخر عنه ثلثا منه وقبض ثلثا وحظ ثلثا كان التأخير جائزا  
والخط باطلا ولو كان المال الذي وجب له قرضا أقرضه فأخره عن صاحبه كان له أن يرجع به عليه حالا كذا  
في المغنى \* وان رضى بذلك كان أحسن هكذا في المحيط \* قال واذا أذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له  
ولرجل آخر على آخر ألف درهم دين هما فيه شريك كان فأخر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالا فان التأخير  
باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمال حال على حاله ما يقبضه أ - لهما أيهما ما كان يكون مشتركا  
بينه وبين صاحبه وعلى قولهما التأخير جائز وما أخذ الساكت يكون له خاصة لا يشاركه العبد في ذلك  
حتى يحل الاجل كذا في المغنى \* فاذا حل الاجل كان العبد بالخيار ان شاء أخذ من شريكه نصف ما أخذ  
ثم يتبعان الغريم بالباقي وان شاء سلم له المقبوض واختار اتباع الباقي بنصيبه في الدين ولو اقتص العبد شيئا  
قبل حل الاجل كان لشريكه أن يأخذ منه نصفه وكذلك ان كان الدين كله مؤجلا فقبض أحدهما شيئا  
منه قبل حله كان للآخر أن يشاركه فيه ولو كان الدين حالا فأجله العبد سنة ثم قبض الشريك حصته ثم  
أبطل الغريم الاجل الذي أجله العبد برضائه قبل مضيه فقد بطل الاجل ولكن لا سبيل للعبد على ما  
قبض شريكه في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحل الاجل فاذا حل الاجل شاركه في المقبوض  
ان شاء وان لم يقبض الاجل ولكن الغريم مات فحل عليه شارك العبد شريكه فيما قبض ولو لم يمت ولكل منهما  
تناقضا للاجل ثم قبض الشريك حقه كان للعبد أن يشاركه ولو كان المال حالا فقبض الشريك حقه ثم ان  
العبد أخر الغريم حقه وهو يعلم يقبضه أولا يعلم فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى  
يحل الاجل فاذا حل أخذ منه نصف ما قبض ان شاء ولو كان مالهما الى سنة فقبض الشريك عاجلا ثم ان  
العبد أخر حقه للغريم سنة أخرى وهو يعلم يقبضه أولا يعلم فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض  
شريكه حتى غضى السنتان جميعا ولو كان المال حالا فأخذ الشريك حقه فسلمه له العبد كان تسليمه جائزا  
عندهم حتى يتوى ما على الغريم فان توى ما عليه رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض ولو كان المال الى  
سنة فاشتري العبد من الغريم جارية بخصته فللشريك أن يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم فان أخذ  
منه نصف نصيبه من الدراهم ثم وجد العبد بالجارية عيبا فرتدها على البائع بقضاء القاضي عادا المال الى أجله  
واسترد العبد من شريكه ما أخذ منه ولو كان رتدها بغير قضاء أو باقالة لم يرجع على الشريك بشيء مما أعطاه  
ويكون للعبد وشريكه على الغريم الخمسة مائة الباقية الى أجله ولا للعبد على الغريم خمسة مائة حالة وكذلك  
لو كان العبد اشتري الجارية من الغريم بجميع الالف الا أن لا شريك أن يأخذ بنصف الالف ههنا فان كان  
حين أقال البيع أو رتده بغير قضاء شرط عليه البائع أن الثمن الى أجله كان الى أجله كذا في المبسوط \* ولو  
اشتري المأذون عبدا على أنه بالخيار ثلاثا فأبرأه بأبعه عن الثمن في مدة الخيار فرتده بالخيار صرح عنده كذا في  
الكافي \* المأذون في اقالة البيع كالحرفان اشتري المأذون جارية فزادت في يده حتى صار الثمن أقل من قيمتها  
بما لا يتغابن الناس في مثله ثم أقال البيع فيها فوه وجاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو اشتري المأذون أمة بألف وقبضها ولم يتقد الثمن حتى  
أبرأه البائع عنه ثم تقا لا بطلت الاقالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* فلما قال  
البيع بمائة دينار وبجارية أخرى أو بألف درهم كانت الاقالة باطلة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا جائز ولو كان المأذون لم يقبض الجارية حتى وهب البائع عنها  
ثم تقا لا فالاقالة باطلة عندهم جميعا وكذلك لو أقاله بثن آخر في هذه الحالة ولو لم يتقا لا البيع ولكنه رأى  
بالجارية عيبا قبل أن يقبضها لم يرض بها أو لم يكن رآها فلما رآها لم يرض بها فاقبض البيع وقد كان وهب

وعن محمد رحمه الله أنه لا يكون قابضا الا بالتخليم وهو الصحيح \* استأجره ليلين فلبسه وأصابه المطر قبل الرفع  
لأجره وان كان في داره بخلاف ما لو خاط بعض الثوب في منزل المالك ثم سرق الثوب يستحق الاجر ولو نصبه بعد الحفاف ثم أفسده المطر

له الاجر على قول الامام وعلى قولهما لا قبل التشريع \* أمرو أن يطبخ في أتون المستأجر فالأجر على الاجر فلو هلك قبل الإخراج لا يستحق  
الاجر والأجر من الأتون من تمام عمله كالتجار ولو كان في غيره لم يكن فلا أجر قبل (٧٥) التسليم \* له غريم في مصر آخر فقال لرجل اذهب

اليه وطالبه به وهو كذا فان  
قبضت فلان كذا يجب أجر  
المثل \* استأجره شهر العمل له  
كذا لا يدخل يوم الجمعة ويتبدى  
من وقت الفجر \* استأجره  
لعمل كذا ولم يذكر الاجر  
يلزم أجر المثل \* دفع جارية أو  
دابة مريضة الى طبيب وقال  
عاجلها فان برأت فما زاد في  
قيمتها بالحق بيننا فعاجلها  
حتى صحت له أجر المثل قدر  
ما انفق في غنن الادوية والطعام  
والكسوة ولا يملك حبسها  
لاستيفاء أجر المثل \* وهب منه  
شيأ وقال على أن تعمل لي  
هذه السنة ليس له أن يرجع  
بعد ما عمل السنة \* تقبل من  
رجل بناء حائط بدين وطين  
من عند الباني فسد فان بنى  
ينظر الى قيمة اللبن والطين  
يوم الخصومة مثلاً قيمتهما  
ثلاثون يقوم الحائط مبنيًا  
مثلاً يقوم بربعين علم أن قيمتهما  
ثلاثون وقيمة أجر البناء  
عشرة فيلزم قيمتهما وأجر  
ممثل البناء لا يتجاوز عن  
عشرة \* استأجر رجلاً ليعمل  
له في هذه الساحة بيتاً أو بيتين  
ذا سقفين أو سقف وبن  
الطول والعرض والذي يقال  
له بالفارسية تشكر دالا يجوز  
\* استأجر رجلين لحفر بئر  
أو بناء حائط أو عمل خشبة الى  
منزله ففعل أحدهما ان كانا  
شريكين في العمل قبل هذا  
التقبل له كل الاجر والا فله

له الثمن فمقتضاه باطل كذا في المبسوط \* وفي الابانة في المنتقى باع العبد المأذون عبداً في تجارته ثم حجج عليه  
المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيباً فالتصم في رد العيب هو العبد فان أقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن  
اليمين فقصى عليه بالرد جاز كذا في التتارخانية \* واذا باع المأذون شيئاً أو اشترى ثم ان المولى أقال البيع  
فيه فان كان المأذون لادين عليه يومئذ فاصنع المولى من ذلك على عبده جائز وان كان عليه دين عند الاقالة  
فقصى المولى الدين أو أبرأ الغرماء العبد من دينهم قبل أن يفسخ القاضي الاقالة صحت الاقالة وان فسخ  
القاضي الاقالة ثم أبرأ الغرماء من الدين فالفسخ ماض واذا باع عرضاً بئنه وتقابضاً ثم تقايلا والعرض باق  
والثمن هالك قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة ماضية وان كان الثمن باقياً والعرض هالك قبل الاقالة أو بعدها  
فالاقالة باطلة كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا باع العبد المأذون عيناً من كسبه ووطن المشتري  
بعتب به بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله أو لا يحدث مثله وخاصه المأذون في ذلك فقبله بغير قضاء القاضي  
بلا يمين ولا يئنه على العيب فقبوله جائز والبيع منتهى وان لم يقبل حتى رده عليه بقضاء قاض امابينة أو  
باباه عن اليمين أو اقراره منه بالعيب كان جائزاً كذا في المغنى \* واذا باع المأذون جارية بالف وتقابضاً ثم قطع  
المشتري يدها أو وطئها أو ذهب عينها من غير فعل أحد ثم تقايلا للبيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء  
أخذها وان شاء ردها ولو كان الواطئ أو القاطع أجنبياً فوجب عليه العقر أو الارش ثم تقايلا للبيع  
والعبد يعلم بذلك أو لا يعلم فالاقالة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيحة في قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط \* قال ولوان عبداً مأذوناً باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري  
فوجد بها عيباً فخاصم العبد فيه الى القاضي وأقام البينة أن العيب كان عند المأذون فرد القاضي الجارية  
على المأذون وأخذ منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد بالجارية عيباً آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به العبد  
وقت الرد ولا علم للقاضي بذلك فالأما المأذون بالخيار ان شاء نقض الفسخ ورد الجارية على المشتري وأخذ منه الثمن  
الاحصه مقدار العيب الذي كان عند المأذون وان شاء أجاز الفسخ وأمسك الجارية ولم يرجع على المشتري  
بنقصان العيب الذي كان عند المأذون بقليل ولا كثير كذا في المغنى \* وان لم يردّها العبد حتى حدث بها عيب  
عنده لم يكن له أن يردّها ولو لکنه يرجع بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان يفعل  
المشتري قبل الفسخ اذا وجد بها عيباً وقد نعتبت عنده فان شاء المشتري أن يأخذها بعينها الذي حدث عند  
العبد فله ذلك فان أخذها ودفع الثمن الى العبد يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم  
يكن له أن يرجع بنقصان العيب الآخر وكذلك ان كان العيب الآخر جناية من العبد أو وطئاً فان كان  
جناية من أجنبى أو وطئاً فوجب العقر أو الارش يرجع العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند  
المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ الجارية بمحدث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ  
وكأن حدوث هذه الزيادة عند المشتري يمنع فسخ العقد حقاً للسر فكذا لا حدوثها عند البائع بعد الفسخ  
فاذا تعدرت هاتين حق البائع في الرجوع بمحصة العيب ولو كان المشتري رد الجارية على العبد أو لا بالعيب  
فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها أو وطئها فلم يردّها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد  
فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها وأعطى العبد جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول  
من الثمن وان شاء دفع العبد بنقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن يعني في الجناية في الوطئ اذا كانت  
بكر حتى نقص الوطئ في ماليتها فان كان المشتري وطئها وهي ثيب فلم ينقص الوطئ شيئاً لم يرجع العبد على  
المشتري بشئ من الثمن ولزم العبد الجارية وان كان أجنبى قطع يدها عند المشتري أو وطئها فوجب العقر أو  
الارش ثم ردّها للقاضي على العبد بالعيب الذي كان عنده ولم يعلم بمصنع الاجنبى ثم حدث بالجارية عيب  
عند العبد ثم اطاع على ما كان عند المشتري فان الجارية ترد على المشتري ويرد عليه معها نقصان العيب

النصف \* قال لا تخران حلت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حلت الاخرى فلك درهمان فلهما درهمان ولو قال احل  
احداهما ان شئت هذه بدرهم وهذه بدرهمين فلهما درهمان وفي رواية عن محمد رحمه الله بخلافه \* استأجره بدراهم معلومة واستحققت

فله أجر المثل ولو علمنا ما قيمته لأن الدرهم لا يدل لها وقيمة العين بدله \* استأجر عبد أسنة بكذا فاستعمله نصف السنة ثم يجد أن يكون العبد  
للوأجر وقيمه يوم الجحود ألفان وتمت (٧٦) السنة عنده وقيمه ألف ومات العبد في يده يلزمه كل الأجر وقيمة العبد بعد تمام السنة ولا يلزم  
اجتماع الأجر والضمان لأن

الضمان يجب بعد السنة  
لعدم التسليم إلى المالك والأجر  
لعمله تمام السنة \* غصب دابة  
رجل ثم أجزها بغيره منه بدل  
معلوم ليركها جازت وببرأ من  
الضمان بالر كوب \* استأجر  
دابة من خوارزم إلى بخارا ثم  
ان المستأجر يجد أن تكون  
الدابة للوأجر ان هلك قبل  
الركوب ضمنها وان ركبها بعد  
الجحود برى فقد رجع من ضمان  
الغصب بالر كوب \* القصار اذا  
جاء بالنوب مقصورا بعد  
الجحود ان قصر قبل الجحود لزم  
الأجر وان بعده لا وفي الصباغ  
ان صبغ قبل الجحود كذلك  
وبعد ينجبر رب الثوب ان  
شاء أخذ الثوب وأعطاه  
ما زاد الصبغ فيه أو ترك  
عليه الثوب وضمنه قيمة ثوب  
أيض وفي النساج ان قبل  
الجحود نسج فكذلك وان

بعد فالثوب للنساج وعليه  
مثل الفزل \* استأجر لينقد  
الدرهم فنقد ثم وجد الدرهم  
زبوا فإرد الأجر وان وجد  
البعض زبوا فإرد بقدره \* دفع  
اليه ثلاثة أو فارد هـ ليتخذ  
منه صابونا بمائة درهم على  
أن ما يحتاج اليه منه ففعل  
فأله ابون لرب الدهن وعليه  
غرامة ما أنفق الأجير فيه  
مع أجر المثل \* دفع اليه عشرة  
أمناء من نخاس ليدققه  
باربعين درهما فجاء بسبعة

الذي حدث عند العبد من قيمته ثم يأخذ العبد الثمن من المشتري ان كان قدرته اليه ويرجع المشتري على  
العبد بنقصان العيب الاول وان كان العيب الذي حدث به اعند العبد من فعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان  
شاء أخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به العبد على الاجنبي وان شاء أخذ من الاجنبي فان كان العبد  
البائع قتلها أو قتلها أجنبي في يد العبد فهو وسواه \* يأخذ المشتري من العبد قيمته ولا سبيل له على الاجنبي ثم  
يرجع العبد بالقيمة على الاجنبي بخلاف الجنابة فيمادون النفس وان كان العبد باعها بعد ما قبضها  
المشتري جاز بيعه كذا في المبسوط \* ولو باع المأذون جارية من رجل بجارية ثقبها حتى ولدت  
كل واحدة ولدا قيمته ألف وقيمة كل واحدة ألف أخذ كل واحد منهم ما جاريته وولدها فان لم يقبضها بعد  
ما تقبلا حتى ماتت الامتان وأرادا أخذ الولدين أخذ كل واحد الولد الذي في يده صاحبه ونصف قيمة أمه ولو  
كانت قيمة كل واحد خمسة مائة أخذ كل واحد الولد الذي في يده صاحبه وثلاث قيمة أمه ولو هلك الولدان دون  
الامتين أخذ كل واحد جاريته ولم يتبع صاحبه بشئ \* وان هلك الامتان وأخذ الولدين فان الذي في يده  
الولد الحى يدفعه إلى صاحبه ويأخذ منه ثلث قيمة الامة التي هلك في يده الآخر كذا في المغنى \* ولو باع  
المأذون جارية من رجل بألف درهم وتقابض ثم تقبلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها أو  
وطئها فنقصها الوطء كان العبد بالخيار ولو اختار أخذها اتبع الواطئ أو الجاني بالعقر أو الارش وان نقص  
الاقالة فالعقر والارش للمشتري ولو كان مكان الألف عرضا بعينه كان العبد بالخيار ان شاء أخذ الجارية  
من المشتري واتبع الجاني والواطئ بالارش والعقروا ان شاء أخذ قيمة الجارية من المشتري يوم قبضها أو سلم له  
الجارية وأرشفها وعقرها للمشتري وكذلك لو كان قتلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني بقيمتها  
وان شاء اتبع المشتري بقيمتها حلة ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني بقيمتها في ثلاث سنين وكذلك لو ماتت  
الجارية بعد الاقالة كان للعبد أن يأخذ من المشتري قيمتها ولو كان حيا عيب من فعل المشتري بعد  
الاقالة ينجبر العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه وان شاء أخذ الجارية ويرجع على المشتري بنقصان  
العيب ولو كان العيب أحده في المشتري قبل الاقالة ثم تقبلا ثم علم العبد بالعيب ينجبر فان شاء ضمن  
المشتري قيمتها يوم قبضها وان شاء أخذها معيبة ولا شيء له غير ذلك ولو باع العبد ابريق فضاة قيمة مائة درهم  
بعشرة دنانير وتقابض ثم تقبلا واقرقا قبل القبض فالاقالة منتقضة كذا في المبسوط \* والله أعلم

الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق المأذون وتصرف المولى في المأذون المدينون بالبيع والتسديد  
والاعتاق وأشباهها

اعلم أن الديون على ثلاثة أوجه دين يتعلق برقبته اتفاقا وهو دين الاستهلاك ودين لا يتعلق برقبته اتفاقا  
وهو دين وجب بما هو ليس في معنى التجارة كالوطء والنكاح بغير إذن المولى ودين يختلف فيه وهو دين  
بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار وضمنان المغصوب والودائع والامانات  
اذا حجبها وما يجب من العقر بوطء المشتراة بعد الاستحقاق لاستناده إلى الشراء فيلحق به كذا في الترتيب  
كذا في المعدن \* واذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد واشترى ولحقه من ذلك دين كثير فقدّمه الغرماء  
إلى القاضي والمولى حاضر فطلبوا بيعه من المولى فان كان في يد العبد مال حاضر بئى يديونه فإنه يقضى ديونه  
من كسبه ولا يبيع المأذون بدينهم وان لم يكن في يده مال حاضر الآن له ما لا غنى بارجى قدومه أو دين حال  
يرجى خروجه فإنه لا يجمل القاضي في بيعه بل يتأولم ويؤخر البيع حتى يقدم المال أو يخرج الدين ولم يقدر لمدة  
التأولم تقدير اثنى عشر يوما من قال بأن تأخير مدة التأولم مو كول إلى رأى القاضي فان مضت مدة ووقع في  
رأيه أنه مدة التأولم انتهت باع العبد وان وقع في رأيه أن مدة التأولم لم تنته فإنه لا يبيعه وقد حكى عن الفقيه أبى

أمناء عليه أربعون درهما كما شرط (السادس في الضمان وفيه أنواع) \* الاول استأجر دابة بألف أو كفه بمئة أو أسرجه بكر  
لا يضمن ولو لم يسرج أو كفه أو أسرجه بغيره لا يسرج عنه فله أن يضمن كل قيمته عند الامام \* استأجر هارئة فأسرجها وركبها وهلك ان



من بلد الى بلد لا يضمن وان في البلد ان من الاشرف لاضمان وان من العوام الذين يركبون عربا يضمنون \* تكرارى دابة ولم يذكر السرج والا كاف ان كان مثله ايركب بسرج يضمن اذا ركب با كاف وان يركب بكل منهما (٧٧) لاضمان \* استأجرها بالاجام فالجمل ان بما

لا يلجم مثله يضمن \* اكرها  
ليحمل عليها عشرة مخاتيم  
بر تحمل أزيد ضمن بقدر  
الزيادة وان ليطن فزاد  
وهلكت يضمن كل القيمة  
وان ليحمل عليها عشرة فجعل  
في جوالق عشرين فأمر رب  
الدابة أن يضعه عليها ففعل  
وهلك لاضمان وان جلا  
معاضن ربع القيمة لان  
النصف مأذون والنصف  
لا في نصف هذا النصف ولو  
كانا في عدلين فحمل كل  
منهما عدلا أو حمل المستأجر  
أولا ثم رب الدابة لاضمان  
أصلا لان رب الدابة حامل  
للزيادة ولو حمل ربه أولا  
ضمن المستأجر نصف القيمة  
\* استعان القصار برب الثوب  
في الدق وتحرق ولا يدرى من  
أى الفعلين قال الامام  
الثاني يضمن نصف قيمته  
وقال محمد رحمه الله كلها  
لان الثوب في يده وان  
استأجرها ليعمل عليه  
شعيرا كيلا معلوما فحمل  
عليه قدره برا يضمن وان  
نصفه بر اقال السرخسي  
بضمن وقال بكر لا وهو  
الاستحسان وهو الاصح ولو  
زاد وباع المكان ثم هلك ضمن  
قدر الزيادة لانه صار غاصبا  
لذلك القدر فلا يبرأ بالرد  
على المالك \* وفي فتاوى  
القاضي خالف المستأجر في  
الجنس بان شرط عشرة أفقره

بكر البخاري انه كان يقول مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام فان كان المال الغائب بحيث يقدم بعض ثلاثة أيام فان  
القاضي لا يبيع العبد بل يتلوم حتى يقدم المال أو يخرج الدين وان كان لا يقدم المال الغائب بعد مضي  
ثلاثة أيام فانه يبيعه واذا انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يقدم المال لم يخرج الدين فان القاضي  
يبيع العبد بينهم هذا اذا كان المولى حاضرا فاما اذا كان غائبا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى ثم اذا باع  
القاضي العبد بمحضرة المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبعد ذلك ينظر ان كان بالثمن وفاء بالديون كلها أو في كل  
واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل الى المولى ان كان ثمة فضيل وان لم يكن بالثمن وفاء بالديون كلها يضرب  
كل غريم في الثمن بقدر حقه ولا سبيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يعق العبد كذا في الذخيرة \* فان  
اشترى العبد وولاه الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يتبعه الغرماء بشئ مما بقي من الدين قليل ولا كثير وان  
عاد العبد الى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني \* ولو كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا  
فانه يبيعه ويعطى أصحاب الحال قدر حصته منه ويسلك حصة أصحاب الاجل الى وقت حلول الاجل وهذا  
اذا كان كله ظاهرا ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن سبب الوجوب قد ظهر كالحقير العبد يترافى  
الطريق وعليه دين فان القاضي يبيعه في الدين ويدفع الى الغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين مشتمل  
الثن دفع كله فبعد ذلك اذا وقع في البرد اية فهلكت يرجع صاحب الدابة على الغريم فباخذ منه قدر حصته  
من ذلك فيضرب هذا بقيمة الدابة والغريم يضرب بدينه فيقسمان الثمن بالحصص هكذا في التارخانية \* ولو  
طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبعض غيب فباعه القاضي الحضور فبيعه جائز على الكل ثم يدفع  
القاضي الى الحضور حصتهم من الثمن ويوقف حصة الغيب فان قال العبد قبل أن يباع ان فلان على من  
المال كذا وصدقه المولى بذلك أو كذبه وفلان غائب فقال الغرماء الحضور ليس لفلان عليه قليل ولا كثير  
فان العبد يكون مصدقا في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في اقراره أخذ حقه وان كذبه قسم ما وقف  
له بين الحضور بالحصص كذا في المغني \* ولو أقر بذلك بعد ما باعه القاضي وصدقه مولاه لم يصدق قاعلى  
الغرماء ويدفع جميع الثمن الى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب وأقام البينة على حقه اتبع الغرماء بحصته  
مما أخذوه من الثمن وان أراد القاضي أن يستوثق من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فأبى الغرماء أن  
يقبلوا فافانهم لا يجبرون على شئ من ذلك ولكن ان أعطوه ذلك وطابت به أنفسهم جاز فان قدم الغائب  
فأقام البينة على اقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز أيضا ثم ان كانوا أعطوا كفيلا وثبت حق الغائب  
بالبينة كان له أن يأخذ حصته ان شاء من الغرماء وان شاء من الكفيل ثم يرجع به الكفيل على الغرماء كذا  
في المبسوط \* ثم القاضي اذا باع العبد للغرماء أو باع أمين القاضي العبد للغرماء لا تلحقه العهدة حتى لو  
وجد المشتري بالعبد عيبا فالمشتري لا يرد على القاضي ولا على أمينه ولكن القاضي ينصب وصيا حتى يردّه  
عليه وكدالك لو قبض القاضي أو أمينه الثمن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يد المشتري  
فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على أمينه وانما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء  
يرجعون بدونهن على العبد وهذا ظاهر وهل يرجعون بما ضاعوا للمشتري من الثمن فلاذ كر لهذا الفصل في  
شئ من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه والاصح أنهم لا يرجعون وذكروا شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح  
كتاب المأذون أن القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدين بطلب الغرماء ان قال جعلتلك أميناني  
بيع هذا العبد لا تلحقه العهدة وأما اذا قال لبيع هذا العبد ولم يرد فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه  
لا تلحقه العهدة ثم في فصل الرقب العيب اذا نصب القاضي الامين خصما للمشتري ورد المشتري العبد عليه  
بالغيب فالقاضي يأمر الامين ببيع العبد ويأمره أن يبين العيب اذا باعه فاذا باعه الامين وأخذ الثمن بدأ بدين  
المشتري أو لاف بعد ذلك ينظر ان كان الثمن الاخر أقل من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول الفضل على

برأحملها قدره شعيرا في القياس يضمن وفي الاستحسان لانه أخف فان سلمت لزم المسمى وان عطيت فالقيمة قولاً أجزوا شرط شعيرا  
فحمل قدره برا ضمن قيمته لانه أنقل كالحديد مكان البروان سمي من البروز معلوما فحمل عليه من الشعير مثل ذلك ضمن كل قيمته ولو حمل شعير

حمله في أحد الجوالين شعير وفي الآخر براضين النصف لأنه مخالف في هذا القدر وعليه نصف الاجر المستكرى خالف بمجاوزة المكان ثم رجع فغضب لم يضمن عنده وفي قوله (٧٨) الآخر ضمن قبل الدفع الى المالك وهو اختيار السرخسي وكذا العاربية بخلاف المودع وقيل

لا فرق بين الوديعة والاجارة لان الوديعة مطلقة أما الاجارة فعلى الذهاب والايئة حتى لو استأجرها ذاهبا وجائيا لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح والصحيح اختيار شمس الاثمة بالفرق بين الوديعة والاجارة \* استأجرها لركب فأركب غيره ضمن ولا أجر \* استأجرها لذهب الى مكان كذا فذهب الى غيره ضمن ولا أجر \* سلمت أو هلكت وان أردف فغطيت بعبد بلوغ المقصد ضمن نصف قيمته ان من ذلك الركوب وعليه الاجر كذا وخبر المالك ان شاء ضمن المستأجر ولا يرجع على المرتد وان شاء ضمن المرتد ورجع على المستأجر وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ولا فرق بين الثقيل والخفيف لان الاختلاف بمذاق الراكب وبعدها ولا يوقف عليه فأدرك على الركوب وضمن النصف لان التلف بعلمين مأذون وغيره وان كانت الدابة لا تطيق ضمن كل القيمة وان صبى لا يستمسك عليها أو متاعا ضمن ما زاد الثقل \* وان ذكر طريقا وسلك طريقا آخر لا يسلكه الناس ضمن وان بلغ المقصد لزم الاجر وفي الفتاوى ان كانا سواء لا يضمن وان أحدهما أبعد بحيث يتفاوت

الثلث الآخر ولا يغرم الامين ذلك وان كان الثلث الثاني أكثر من الاول أعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وان انقطع حق الغرماء عن العبد نفذ البيع ولو كان العبد حين رد على أمين القاضي بالعيب مات في يده قبل أن يبيعه ثانيا فالامين يرجع بالثلث على الغرماء فيما أخذ منهم الثلث ويرده على المشتري كذا في الذخيرة (١) \* وان كان المولى قد أخذ شيئا من ذلك من العبد فان لم يكن على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك ثم لحقه دين لم يجب على المولى رد ما أخذ ان كان قائما بعينه ولا ضمانه ان كان استهلكه وان كان على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك يجب على المولى رد ما أخذ ان كان قائما بعينه وضمائه ان كان استهلكه كذا في المغني \* ولو كان المولى أخذ منه ألف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتي على رقبته وعلى جميع ما قبض المولى فان المولى يغرم الالف كله فيكون للغرماء ويبيع العبد أيضا في دينه ولو لم يلحق العبد دين آخر لم يلزم المولى الا النصفه واذا لحق المأذون دين يأتي على رقبته وعلى جميع ما في يده فأخذ منه مولا الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى أخذ منه مالا كثيرا فالمقبوض سالم للمولى استخسا نالان في أخذ المولى الغلة منفعة للغرماء فانه تبقىة للادنين بسبب ما يصل اليه من الغلة ولو كان قبض كل شهر مائة درهم كان باطلا وعليه أن يرد ما زاد على غلته مثله كذا في المبسوط \* ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة والصدقة قبل حقوق الدين أو بعده كذا في الكافي \* ولو أقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استفاد عبدا يساوي ألفا فأخذ المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيبيع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء فان أدى المولى الدين الاول سلم العبد له وبيع الآخر في دينهم وليس للمولى أن يخاصم بما أدى من الدين الاول فان لم يؤد المولى ولكن الغريم الاول أبر العبد من دينه بعد ما لحقه الدين الآخر بيع العبد الذي قبضه المولى في دين الآخر وان كان أبراه من دينه قبل أن يلحقه الدين الآخر سلم العبد الذي قبضه المولى له ولو لم يرثه حتى لحقه الدين الآخر ثم أقر الغريم الاول أنه لم يكن له على المأذون دين وأن أقر العبد المأذون له بالدين كان باطلا سلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يبيعه صاحب الدين الآخر بشئ منه بخلاف ما اذا أبراه الغريم الاول ولو كان المولى أقر بالدين الاول كان أقر به العبد ثم قال الغريم الاول لم يكن لي على العبد دين واقراه باطل فان الغريم الآخر يأخذ العبد الذي قبضه المولى لبياع في دينه كذا في المبسوط \* وكما تباع رقبته العبد في دين التجارة تباع رقبته فيما كان من جنس التجارة قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا أذن الرجل لعبده في التجارة بما لحقه من دين تجارة أو غصب أو ديعة بمجدها أو دابة عقرها أو بضاعة أو عارية بمجدها أو ثوب أحرقه أو أجزأه أو مهر جارية اشتراها أو وطئها ثم استحققت فذلك كله لازم له يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المحيط \* قيل ما ذكر من الجواب في ضمان عقر الدابة وأحرق الثوب محمول على ما اذا أخذ الثوب أو الدابة أو لاحتى بصغر عاصبا لا أخذ ثم أحرقت الثوب أو عقر الدابة فاما اذا عقر الدابة أو أحرقت الثوب قبل القبض فينبغي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لا يؤاخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المغني \* واذا استعار دابة من أحد الى مكان

(١) قوله وان كان المولى قد أخذ شيئا من ذلك من العبد الخ هذه العبارة لا موقع لها هنا والصواب ذكرها بعد قوله الا في قرياني هذه الصحيحة ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين أو بعده ما الخ ويدل على ذلك ما في الذخيرة من أن القاضي يسد أبي بيع الكسب ويستوى أن يكون ذلك الكسب من كسب التجارة أو لم يكن من كسب التجارة نحووا الصدقة والهبة ويستوى أن يكون الهدية كسب ذلك قبل لحق الدين أو بعد لحق الدين فحق الغرماء يتعلق بجميع ذلك مادام في يد العبد وان كان المولى قد أخذ شيئا من ذلك من العبد الخ اه معجمه

في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن وان جله في الجرح ضمن وان سلكه الناس وان بلغ يجب الاجر ويضمن بضرب معلوم الدابة في السير وكسبها بالعام ان عطبت كافي في القصار وضرب المعلم وعندهما لا يضمن لومعتاذا \* جامع زوجته جاءها بجماع مثلها ومات

لا يضمن \* استأجرها لجل معلوم فساقتها ربا الدابة فعثرت فسقطت الجملة وفسد المتاع يضمن المكارى سواء كان معها ربا المتاع أولا \* وفي المشتق استأجرها لجل معلوم فساقتها ربا الدابة فعثرت فسقطت الجملة وفسد المتاع لا يضمن المكارى وكذا (٧٩) لو كانا بقودانها أو يسوقانها ولو انقطع

الجل ففسد المتاع يضمن  
بالاتفاق \* ولو لأصاها الشمس  
أو المطر ففسد لا يضمن  
وعندهما يضمن وكذا لو  
سرق من ظهرها ولو عليها  
عبد فساقت ربا الدابة  
ففسدت فهل العبد  
لا يضمن لانه في يده نفسه  
بخلاف المتاع ولو كان العبد  
لا يستمسك ضمن كالثوب  
والهبة إذا هلك بسوقه  
\* ولو لوجمل عليها ربا المتاع  
فركبها فعثرت فغضب الرجل  
أو فسد المتاع لا يضمن صاحب  
الدابة \* المستأجر ركب  
الدابة وليس من الثياب  
أكثر مما عليه حين استأجر  
ان مثل ما يلبس الناس  
لا يضمن ولا يضمن بقدر  
الزيادة \* استأجر رجلا ليحمل  
عليه زقاً من ثمن فرفعه  
المالك والجمال حتى يضع  
على رأس الجمال وتخرق  
لا يضمن الجمال لانه في يد  
صاحبه وفي المشتق لو وضعه  
الجمال في الطريق ثم أراد  
رفعه فاستعان برب الزق  
فذهب بضاعته فوقع وتخرق  
ضمن الجمال لانه صار في  
الزق ولو بلغ منزل صاحب  
الزق وأنزله الجمال وصاحبه  
ووقع من أيديهما يضمن  
الجمال والقياس أن يضمن  
النصف وبه أخذ الفقيه  
وكثير من المشايخ  
\* أمر رجلا بحمل الحقيبة  
الى مكان كذا فانسقت

معلوم فذهب بها الى مكان آخر حتى صار بخلاف ما متابع رقبته كذا في الذخيرة \* وإذا تزوج امرأه ودخل  
بها ان كان النكاح باذن المولى يباع بدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاضي اذن الغرماء بالبيع واذن المولى  
كذا في المغنى \* وإذا أذن الرجل لامته فلحقه دين ثم وهب لها هبة أو تصدق عليها بصدقة أو اكتسبت مالا  
من التجارة أو غيرها فغرمها أو أحق بجميع ذلك من مولاها كذا في المبسوط \* إذا أذن لامته في التجارة ثم  
ولدت ولدا هل يسرى الدين الى ولدها حتى يباع ولدها في الدين كالام فهذا على وجهين أما ان ولدت بعد  
ما لحقها الدين أو ولدت قبل أن يلحقها الدين ثم لحقها الدين بعد ذلك فان ولدت بعد ما لحقها الدين فانه يسرى  
الدين الى ولدها يباع الولد معه في الدين الا أن يقدم المولى كذا في المغنى \* ولو ولدت ولدا وعليه دين وبعد  
الولادة لحقها دين أيضا بعد ذلك اشترك الغرماء جميعا في ماله إذا بيعت فأموالها فلا يحاسب الدين الاول  
خاصة ولو ولدت ولدين أحدهما قبل الدين والاخر بعد الدين لحق الدين الولد الآخر دون الاول كذا في  
المبسوط \* ولا يتعلق دين العبد بدفع اليه المولى ليتجربه بخلاف كسبه الذي في يده فانه يتعلق به  
وان قال المولى هو مالي عندك لتجربه كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل الى عبده مالا ليعمل به بشهود  
وأذن له في التجارة فباع واشترى فلحقه دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجميع ما في يد  
العبد دين غرمائه لا شيء للمولى منه الا أن يعرف شيء للمولى بعينه فيأخذه دون الغرماء وكذلك لو عرف  
شيء بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى كذا في المبسوط \* وان أقر العبد في حال حياته وصحته  
بعد ما لحقها الدين أن هذا المال الذي في يده مال المولى الذي دفعه اليه وقد عرف دفع المال الى العبد بمعاينة  
الشهود الا أنهم لا يعرفون مال المولى بعينه لم يكن اقراره صحيحا ولو كان أقر بذلك لاجنبى يصح اقراره فان  
أقام المولى بينة أن هذا المال هو المال الذي دفعه الى العبد أو أقر غرماء العبد بذلك كان المولى أحق به كذا  
في المغنى \* ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل فقاضى المولى من ثمنه الحال ثم حل الاجل ضمنه المولى  
وسلم الاول ما قبض وان لم يبيعه الاول يبيعه للثاني ولو طلب صاحب الحال من القاضي بيعه فباعه أعطاه  
حصته ودفع الباقي الى المولى حتى يحل الاجل فان هلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الاول في ما قبض ولو  
استلم المولى ما قبض وقضاه غرماءه ضمن للثاني فان توى ما على المولى شارك الثاني الاول ثم رجعا على  
الغريم الذي قضاه المولى كذا في التتارخانية \* ولو لم يبيع القاضي العبد للغريم ولكن المولى باعه برضا  
صاحب الدين الحال فبيعه جائز ثم يعطى نصف الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فاذا حل  
الدين الاخر أخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فان توى ما على المولى من نصف  
القيمة لم يرجع على الذي أخذ نصف الثمن بشئ وإذا باعه المولى بغير أمر القاضي والغرماء فبيعه باطل فان  
أجازوا البيع أو قضاهم المولى الدين أو كان في الثمن وقام يدينهم فأعطاهم نفذ البيع كذا في المبسوط \* وإذا  
باع المولى العبد المأذون المدين بغير رضا الغرماء وسلمه الى المشتري ثم جاء الغرماء يطالبون العبد بديونهم  
فأرادوا أن يقسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضر ان كان للغرماء أن يقسخوا البيع قال مشايخنا  
هذا اذا كانوا لا يصلون الى ديونهم فاما اذا كان يصل اليهم الثمن وفي الثمن وقام يدينهم فليس لهم أن يقسخوا  
البيع فاذا كان أحدهما غائبا اما البائع واما المشتري أجمعوا على أن المشتري اذا كان غائبا والبائع حاضر  
مع العبد أنه ليس للغرماء أن يقسخوا البائع ويقسخوا العبد معه وأما اذا كان المشتري حاضر مع العبد  
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا خصومة لهم مع المشتري كذا في المغنى \* ولو أن الغرماء لم يقدر  
على المشتري وعلى العبد المأذون انما قدروا على البائع وأرادوا أن يضمنوا البائع قيمة العبد فلم ذلك ثم اذا  
ضمنوا البائع قيمة العبد اقسموها بينهم بالخصص يضرب كل واحد منهم بجميع دينه في تلك القيمة وجاز في  
البيع العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كالمبيع العبد يدينهم ولو أجازوا

بنفسها وخرج ما فيها لا يضمن بخلاف الجمال اذا انقطع الحمل وسقط الحمل لان التمسك من قبل صاحب الحقيقة \* اذا حل الجمال على  
عقبة فعثر وأهرق وصاحبه معه ضمن ولومن مزاجحة الناس لا يضمن إجماعا كالحرق والغرق الغالب ولأنه هو الذي زحم الناس

حتى انكسر ذهن وصاحبه يخبر ان شاء الله وقت المكسر ويحيط عنه من الاجر بازاء ما حمل وان شاء الله وقت الحمل في ذلك المكان الذي  
حمله \* استأجر مكاريا يحمل عصيا على (٨٠) دابة فحمله فلما أراد ان يضعه عليه أخذ الجوارق من جانب فسقط العدل الآخر وانشق

الزرق وتلف ما فيه ضمن  
المكاري \* استأجرها يحمل  
عليها وقراس الحنطة الى  
المصر ففعل وبلغ فلما  
انصرف حمل عليه الحما  
فرضت وماتت ضمن للخلاف  
بخلاف ركوبه حال الرجوع  
وان بلاذنه لانه متعارف  
قال القاضي بالركوب  
يضمن أيضا وكذا في الدابة  
المستعارة اذ اركب حال  
الرد \* تكرار دابة يحمل  
عليها انسانا باجر معلوم فحمل  
امراة ثقيلة فغطبت ان  
كانت لا تطيق ضمن الكل  
وان كانت تطيق لا يضمن  
استحسانا وعليه الاجر  
\* استأجر جارا يحمل  
عليه عشرين وقراس تراب  
الى أرضه بدرهم وله في أرضه  
لبن وكلما عاد حمل عليه وقراس  
من لبن فان هلك في العود  
ضمن قيمته ولا اجر وان سلم  
حتى تم العمل فعليه تمام  
الاجر كما اذا استكرى دابة  
الى ستة فرائخ فسار سبعة  
يجب الاجر وقيام اذا غاصب  
\* الجمل اذا نزل في المقازة وتمكن  
من الانتقال فلم ينتقل حتى  
فسد المتاع بمطر أو سرقه  
غالبه ضمن (نوع آخر)  
\* استأجر جارا ووصل  
في الطريق فتركه ولم يطلبه  
حتى ضاع ان ذهب الجار من  
حيث لا يشعر به وهو حافظ  
لا يضمن في تركه الطلب اذا  
كان آيسا من وجوده لو طامه

البيع كان الثمن لهم وبرئ البائع من القيمة فان هلك الثمن في يد البائع قبل أن يقبضه الغرماء من البائع  
هالك من مال الغرماء وبرئ البائع من القيمة فاذا عتق العبد اتبعوه بجميع دينهم ولو أن الغرماء أجازوا  
البيع بعد ما هلك الثمن في يد البائع صححت الاجازة فكان الهلاك على الغرماء هكذا ذكر في ظاهر الرواية وان  
اختار بعض الغرماء ضمان القيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك ويكون فائدة هذا ان تكون القيمة  
أكثر من الثمن ويكون للذين اختاروا القيمة حصصهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصصهم من الثمن  
حتى لو كانوا أربعة واختار أحدهم ضمان القيمة له ربع القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلاثة  
أرباع الثمن والباقي للمولى ويتعد البيع في جميع العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين  
والعبد قائم في يد المشتري فاجاز بعضهم البيع وأبطله بعضهم كان الابطال أولى ولم يجز البيع في ثمن من  
العبد كذا في المحيط \* فلما ان الغرماء قد ردوا على البائع والمشتري ولم يقدر واعي العبد فلهم الخيار ان  
شاؤوا ضمنوا البائع قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا المشتري فان ضمنوا المشتري قيمة العبد رجع المشتري على  
البائع بالثمن الذي نقده وان اختاروا تضمين المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وأيهما  
اختار الغرماء ضمنانه برئ الآخر براءة مؤبدة بحيث لا يعود الضمان اليه أبدا كذا في المغني \* فان أخذ  
الغرماء القيمة من البائع أو من المشتري ثم ظهر العبد فارادوا أن يأخذوا العبد ويردوا القيمة على من أخذوا  
منه القيمة ينظر ان أخذ الغرماء القيمة بزعم أنفسهم بان ادعوا أن قيمة العبد كذا وأنكر الذي اختار  
الغرماء تضمينه فأقاموا البينة على ما ادعوه من القيمة واستحلّفوه ونكل لاسبيل لهم على العبد وان  
أخذوا القيمة بزعم الضامن بأن ادعى الضامن أن قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف على ذلك ولم يكن  
للغرماء بينة كان لهم أن يأخذوا العبد ثم اذا اختاروا أخذ القيمة من المولى وأخذوا القيمة منه ثم ظهر  
العبد وأطلع المشتري على عيب بالعبد ورد على المولى البائع بقضاء القاضي فالمولى هل يرد العبد على  
الغرماء به \* العيب فلهذا على وجهين الاول اذا لم يكن المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري  
وفي هذا الوجه ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله وقد رد عليه بالبينة أو بنكوله أو باقراره يرد على الغرماء  
وان كان العيب عيبا يحدث مثله وقد رد عليه بالبينة أو بنكوله رده على الغرماء وان رده بحكم اقراره لا يرد  
على الغرماء الا أن يقيم البينة أن هذا العيب كان بالعبد قبل شرائه هذا المشتري أو يستحلّفهم على ذلك  
فينكّلوا الوجه الثاني أن يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على  
قسمين ان كان القاضي قضى عليه بقيمة العبد معيبا فليس له أن يرد العبد على الغرماء وان كان القاضي  
قضى عليه بقيمة صحيحا فله أن يرد على الغرماء اذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله أو يحدث الا أنه رد عليه  
بالبينة أو بنكوله معنى هذه المسئلة أن الغرماء حين أرادوا أخذ القيمة من المولى قال ان هذا العبد  
معيب بعيب كان به وقت بيعي اياه من المشتري فصدة الغرماء في ذلك وضمنوه قيمته معيبا أو كذبوه وقالوا  
لا بل كان العبد صحيحا وقت بيعك اياه من المشتري وانما حدث العيب في يد المشتري فلما حق تضمينك قيمته  
صحيحا فضمنوه قيمته صحيحا والحكم ما ذكرنا فان كان الغرماء أخذوا القيمة من المولى وظهر العيب في يد  
المشتري وأطلع على عيب قديم بالعبد فلم يرد على المولى حتى تعيب عنده بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد  
على المولى ولكن يرجع عليه بنقصان العيب واذا رجع على المولى بنقصان العيب ليس للمولى أن يرجع على  
الغرماء بنقصان العيب ذكر المسئلة في هذا الكتاب من غير ذكر خلاف بعض مشايخنا قالوا هذا قول أبي  
حنيفة رجه الله تعالى أما على قول أبي يوسف ومحمد رجه الله تعالى له أن يرجع على الغرماء بنقصان  
العيب قالوا وقد نص على هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط \* ولو أعتق المولى رقيقا من  
رقيق المأذون وعلى المأذون دين هل ينفعه عتقه فهو على وجهين اما أن يكون الدين على المأذون مستغرقا أو

في المواضع التي ذهب فلما وقفه وشرع في الصلاة فذهب الجار وهو يرافضه ولم يقطع الصلاة يضمن ولو في الفرض لان الحفظ غير  
واجب عليه لانه قادر وكذا لو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب وتواري عن بصره حتى ضاع ضمن ولا يكون البقارتا كاللحفظ

مالم يغيب عن بصره وان كان نائما وان غاب عن بصره يكون تارك الحفظ \* وفي الصغرى اذا نام قاعدا لا يكون تارك الحفظ ولو مضطجعا يكون تاركا وقوله ضل في الطريق لا يضمن أى اذا لم يغيب عن بصره أما اذا اشتغل بعمل آخر (٨١) يضمن اذا ضل وكذا الجوارح الى الخبز واليشترى الخبز وترك الجاران غاب

عن بصره ضمن والا فلا وعلى هذا الوجه جازان فاشتغل بحمل أحدهما فاضاع الآخر والتقييد بالبصر في الليل والنهار سواء - برأيه يرى في النهار من بعد وفي الليل لا وفيها ان غاب عن بصره يضمن وفي المحيط وفي السفر لا ضمان بكل حال \* ولوربط الجار على أرى في سكة نافذة ولا منزل له فيها ولا لقربيه ان كان استأجره لركوب نفسه يضمن ان ضاع ولو مطلقا بلا بيان الركب وهنار جال نيام ليسوا في عبال المستأجر ولا من أجزائه لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظ بعضهم وبطلانهم والغالب ثمة أن نوم الحافظ ليس باضاعة لا يضمن وان كان يعتد نوم الحافظ اضاعه ضمن \* ترك الجار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خشب الجار وضاع ان لم يغيب عن بصره لاضمان وان غاب ان موضعا لا يعتد تضديعا كأن كانت السكة غير نافذة أو في بعض القرى لا يضمن وان عد تضديعا ضمن \* ربط الجار على بابيه ودخل الدار ليأخذ شيا أو المسجد ليصلي فيه - اذا ترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي \* استأجر جماعة

غير مستغرق فان كان الدين غير مستغرق كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا بأنه لا ينفذ عتقه ثم يرجع وقال بأنه ينفذ عتقه وان كان الدين مستغرقا لا ينفذ عتق المولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قولا واحدا وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ينفذ عتقه على كل حال والخلاف بينهم في هذه المسئلة فرع لمسئلة أخرى وهو أن دين العبد هل يمنع وقوع الملك للمولى في أكسابه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمنع ان كان مستغرقا قولا واحدا وان كان غير مستغرق فله فيه قولان على قوله الاول يمنع وعلى قوله الآخر لا يمنع وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يمنع وان كان مستغرقا ولكن يمنع المولى عن التصرف فيه اذا ثبت هذا فنقول اذا عتق المولى عبدا من كسب العبد المأذون لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن سواء كان موسرا أو معسرا إلا أنه اذا كان المولى معسرا كان للغريم اتباع العبد المعتق بالقيمة ثم العبد المعتق يرجع عما أدى على المعتق وهو المولى بخلاف ما لو أعتق المأذون وسعى في قيمته للغرماء حال اعسار المولى فإنه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغنى \* وان أعتق عبيده لدية عتقوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يريد به أنهم لم يعتقوا في حق الغرماء ولهم أن يبيعوهم ويستوفوا ديونهم منهم وأنهم وأما في حق المولى فهم أحرار بالاجماع حتى ان الغرماء لو أبرؤهم من الدين أو باعواهم من المولى أو قضى المولى دينهم فانهم أحرار وأما عندهما فينفذ عتقه فيهم ويضمن قيمتهم للغرماء ان كان موسرا وسعى في قيمتهم ان كان معسرا ويرجعوا بذلك على المولى كذا في الينابيع \* ولو لطلق العبد المأذون دين كثيرا فعتقه المولى وأخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد وأخذوا منه الدين رجع العبد على المولى في المال الذي أخذ منه بما أداه من الدين بقيمة ذلك وان كان قائما في يد المولى أتبعه العبد حتى يستوفي منه مقدار ما أدى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو يوف العبد الدين ولكن الغرماء أبرؤهم منه لم يرجع على المولى بشئ من ذلك المال وكذلك ان كانت أمة فاعتقها وأخذ منها مالها وولدها أو أرض يدها وقد كان الدين لحقه اقبل الولادة والحناية ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على أن يدفع اليها مالها التقضى دينها ولا يجبر على دفع الولد والارث ان كان لم يعتقها ولكن تباع فيقضى من ثمنها ومن أرض السيد الدين وان كان المولى أعتقها فالغرماء أن يرجعوا عليه بقيمة ثمن بيع ولدها في دينهم أيضا يأخذون من المولى الارث أيضا ثم يتبعون الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع الدين وتركوا اتباع المولى فان اتبعوها بدينهم فأخذوا منها سلم للمولى ولدا لامة وما أخذ من أرض يدها لم يكن لها أن ترجع على المولى بالولد والارث كما لا ترجع بقيمة نفسها ولها أن ترجع على المولى بما أخذ من ماله او كذا لوباها للغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم أعتق المشتري الجارية فان شاء الغرماء أخذوا الثمن واتبعوا الجارية بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع دينهم فان أخذوا ذلك منها سلم للمولى الثمن وكذلك اذا كان المولى كاتبها باذن الغرماء كان لهم أن يأخذوا جميع ما يقبض المولى من المكتبة وليس لهم أن يرجعوا فيها بشئ من دينهم مادامت مكتبة فان قبض المولى جميع المكتبة وعتقت فالغرماء بالخيار ان شاؤا أخذوا المكتبة من السيد ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا أخذوا الامة بجميع دينهم فان أخذوا منها سلمت المكتبة للمولى كذا في المبسوط \* في جامع الفتاوى عليه أربعة آلاف درهم وله متاع قيمته ثلاثة آلاف درهم فأنف المولى عليه ذلك وأعتق العبد فالغرماء بالخيار ان شاؤا ضمنوا المعتق أربعة آلاف درهم ويرجع على المولى بثلاثة آلاف درهم قيمة المتاع وان شاؤا ضمنوا المولى أربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشئ كذا في التنازع \* وان وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقال الغرماء للمولى قد أعتقته فلنا عليك القيمة وقال المولى لم أعتقه فالقول قول المولى ويبيع العبد للغرماء واقراهم باعتاق العبد لا يضمن برادة العبد واذا بقي دينهم على العبد بعد اقرارهم بالاعتاق يبيع العبد بدينهم ولا يلتفت الى قولهم كذا في الذخيرة \* العبد المأذون المدين اذا باعه المولى من غير ان الغرماء

(١١ - فتاوى خامس) كل منهم جار من رجل فقال المستأجر ابتعوا واحدا لتعاهد الجرف فبعثوا واحدا فقال المستأجر لتعاهد فباعها حتى أذهب بمحمارو أذهب الجوارح فذهب ولم يقدر عليه فلا ضمان على المعاهد وكذا اذا استكسرى دابة من القسرية الى المصر فبعث المكسرى معه



رجلا فاشتغل المبعوث بالمرء في الطريق وذهب المستكرى وحده فضاغت في يده لاضمان على المبعوث \* استأجر منه دابة شهر اخضت المدة ولم يردّها على المالك حتى عطبت عنده (٨٣) فلا ضمان على المستأجر لأن مؤنة الرد على المالك \* قال صاحب المحيط قال مشايخنا

هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال ولو لم يلاذنه فؤنة الرد مستأجرا أو مستعيرا على الذي أخرج \* استأجرها من موضع الى موضع معلوم يذهب عليها ويجب ان يردّها الى الموضع الذي استأجرها على المستأجر وان ذهب بها الى منزله فنفتت ضمن المستأجر فان قال اركبها الى موضع كذا ورددّها الى منزلي ليس على المستأجر الرد بل على المواجه الاتيان حتى يأخذ دابته \* استأجر جارا لنقل التراب من الخربة فان هدمت الحائط وقت نقله فهو رب المستأجر وتلف الجار إن من معالجته ضمن وان راخوته بلا صناعه ولم يقف المستأجر على وهن الخربة ولا أوقف الجار على الوهن لا يضمن \* ساق الذابة المستأجرة ليردّها الى مالكها وهلكت لاضمان وان سمع أن المالك في بلد آخر غير موضع الاستئجار فساقتها اليه فعطب ضمن لان عابه الرد الى موضع الاستئجار وان جل عليه شيئا وقت الرد يضمن اذا هلك منه وكذا اذا ركب المستأجرة أو المستعارة في وقت الرد واختار الفقيه أنه لا ضمان فيهما استحسانا ولا خفاء أنم الوجوه حال انتقاد له الركوب كما في مسئلة الرد بالعيب \* استأجرها الى موضع

فأعققه المشتري قبل أن يقبضه فانه يقف عتقه ان أجاز الغرماء البيع أو قضى المولى دين الغرماء أو أبرأ الغرماء العبد عن الدين ينقذ عتق المشتري فان أبى الغرماء أن يجيزوا البيع وأبى المولى أن يقضى ديونهم فانه يطل عتقه ويباع العبد للغرماء بدنيهم وأما اذا قبض العبد ثم أعققه فانه ينقذ عتقه واذا نقذ عتق المشتري بعد القبض فالغرماء بعد هذا بالخيار ان شاءوا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وان شاءوا ضمنوا البائع القيمة وان ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى بنقذوا بسلام الثمن للمولى كذا في المحيط \* ولو لم يعتقه المشتري ولكنه باعه أو وهبه وسله فان تم البيع الاول ببعض ما وصفناه باجازة أو قضاء دين أو وفاة الثمن بدنيهم فأخذوه جاز ما فعل المشتري فيه ولو لم يبيع المولى ولكنه وهبه لرجل وسله ثم ضمنه الغرماء القيمة فنقذت الهبة فان رجع في الهبة بكم أو بغير حكم سلم العبد له ولم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء على العبد سبيل فان وجد به عيبا ينقص من القيمة اتى غرمها كان له أن يردّه ويأخذ القيمة فان كان عتقه بعد الرجوع في الهبة قبل أن يعلم بالعيب أو بدره أو حدث به عيب رجع عما بين العيب والصحة من القيمة وللغرماء أن يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير الا ان شاء المولى أن لا يطالبهم بالنقصان ويرضى به معيبا وان كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العقر لم يكن للغرماء عليهم سبيل من أجل الزيادة المنفصلة ولو كان المولى باعه وعيبه المشتري فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فراجع بنقصان القيمة على البائع لم يكن للبائع أن يرجع على الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط \* واذا باع العبد المأذون شيئا من اكسابه من المولى بمثل قيمته جاز ان كان مديونا وان لم يكن مديونا لا يجوز فان سلم العبد المبيع الى المولى قبل أن يأخذ الثمن من المولى لا يسهط الثمن من المولى كذا في المحيط \* اذا باع من المولى شيئا بنقصان لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاحشا كان الغن أو يسيرا وعندهما جاز البيع فاحشا كان الغن أو يسيرا ولكن بخير المولى بين أن يزيل الغن وبين أن يتقضى البيع وهذا الذي ذكرنا قول بعض المشايخ وقيل الصحيح أن قوله كقولهما كذا في الكفاية \* وان باع من أجنبي وعليه دين فبلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواه باعه بمثل القيمة أو بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن ولا يؤثر الأجنبي أن يبلغ الثمن الى تمام القيمة فالاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في تصرف العبد مع الأجنبي بفعل الغن اليسير والفا حش وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان باعه من أجنبي بمثل القيمة أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز ولا يؤثر المشتري أن يبلغ الثمن الى تمام القيمة كذا في الغنى \* واذا باع العبد المأذون بعض ما في يده من التجارة أو اشترى شيئا بعض المال الذي من تجارته وحاجي في ذلك وكان ذلك في مرض موت المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز حاجي العبد بما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن في مثله ما لم تتجاوز الحاجة ثلث مال المولى فاذا جاوزت ثلث مال المولى فانه يخير المشتري فان شاء أدى ما زاد على الثلث وان شاء انقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف ما لو كان المولى صحيحا وحاجي العبد بما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان جاوزت الحاجة ثلث المال أو لم تتجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان باع واشترى وحاجي بما يتغابن الناس في مثله فانه يجوز ويسلم للمشتري اذا لم تتجاوز ثلث ماله وان جاوزت ثلث ماله يخير المشتري كما لو باع المولى واشترى بنفسه وحاجي بحاجة يسيرة وان باع واشترى وحاجي بما لا يتغابن الناس فيه فانه لا يجوز الباع عندهما حتى اذا قال المشتري أنا أؤدّي قدر الحاجة أو لا أنقض البيع لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله اذا لم يكن على العبد دين فأما اذا كان على العبد دين محيط برقبته وبما في يده أو لا محيط فباع واشترى وحاجي بحاجة يسيرة أو فاحشة فالجواب فيه عندهم

وأخبر بلصوص في الطريق فسدك مع ذلك ولم يلتفت فأخذوها ان سلكه الناس مع ذلك الخبر لا يضمن والا يضمن جميعا \* استأجر رجلا ودفع له جارا وخسن ليشتري شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى وأخذ النظام جر القافلة فذهب البعض خلف الجار



ولم يذهب البعض والأجبر فمن ذهب بعضه استردوا البعض لأن كان الذين استردوا يلمون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا لا يلمون لما فيه من تحمل المتاع لأضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتى المكارى (٨٣) المتاع وذهب بحماره فأخذ القطاع القماش ان

كان يعلم لولا الفرار بالحمار  
لاخذوا الحمار مع القماش  
لايضمن وان أمكنه الفرار  
مع القماش والحمار وترك  
القماش ضمن كالسودع اذا  
وقع الحريق في داره وتمكن  
من ازالة الوديعة أو صادر  
العامل المودع وتمكن من  
ايداع الوديعة عندئذ ولم  
يقبل حتى أخذت الوديعة  
استأجر الحمار جوالقا  
ليحمل فيه متاعا وأخذ  
اعوان الظالم ليحمل القماش  
فترك الجوالق واشتغل  
بالحمل حتى ضاع الجوالق  
ان الشغل بحال لتركه خاف  
عقوبة الظالم لأضمان  
والايضمن \* مستأجر الحمار  
قبضه وأرسله في كرمه مع  
برذعته فسرق البرذعة وأثر  
فيه البرد ومرض ومات  
في يد المالك ان كان الكرم  
حصينا بان يكون له حائل  
رفيع لا يقع بصر المار على  
الكرم وله باب مغلق فان  
عدم واحد لم يكن حصينا  
والبرد لا يضره مع البرذعة  
لايضمن البرذعة والحمار وان  
بحال يضره مع البرذعة ضمن  
قيمة الحمار لا البرذعة وان لم  
يكن حصينا ويضره مع  
البرذعة ضمن قيمته ما وان بحال  
لا يضره مع البرذعة ضمن  
قيمة البرذعة لا الحمار ويضمن  
نقصان الحمار الى وقت الرد  
الى المالك لانه كالمغاصب  
للعمار حين أرسله فيه ويرأ

جميعا كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين كذا في المحيط \* ولو كان الدين على المولى ولادين على العبد فهذا  
على وجهين اما أن يكون الدين محيطا بجميع مال المولى أولا يكون محيطا بجميع ماله فان كان محيطا بجميع  
مال المولى فباع العبد واشترى وحاي فالحجابة لا تسلم للشترى بسيرة كانت أو فاحشة الا أن المشتري يخير اذا  
كانت المحابة بسيرة بالا جاع فان شاء نقض البيع وان شاء أدى قدر المحابة كالمولى بالشر المولى ذلك بنفسه  
وان كانت المحابة فاحشة فالمسئلة على الخلاف يخير المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يخير  
المشتري ولو كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله فالبيع من المأذون جائز بالمحابة اليسيرة والفاحشة  
ويسلم ذلك للمشتري ان لم تجاوز المحابة ثلث ماله بعد الدين وان جاوزت ثلث ماله بعد الدين يخير المشتري  
ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كانت المحابة يسيرة يجوز  
البيع والشراء وتسلم للمشتري المحابة ان لم تجاوز ثلث ماله بعد الدين وان جاوزت لم تسلم له ويخبر وان كانت  
المحابة فاحشة لا يخير المشتري عندهما ولو كان على المولى دين يحيط برتبة العبد وعما في يديه وعلى العبد دين  
كثير يحيط برتبة العبد وعما في يديه فان المحابة لا تسلم للمشتري بسيرة كانت أو فاحشة ويخبر المشتري ان كانت  
المحابة يسيرة عندهم جميعا وان كانت المحابة فاحشة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخير  
المشتري وعندهما لا يخير هذا الذي ذكرنا اذا حاي المأذون للاجنبي فأما اذا حاي لبعض ورثة المولى بأن باع  
من بعض ورثة المولى وحاي وقدمات المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا يخير الوارث وعندهما البيع جائز ويخبر الوارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بلغت الثمن الى  
تمام قيمته لا يسلم لأشئ من المحابة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا أن يجيز بقية الورثة ويسوى  
الجواب بين أن يكون على العبد دين أو لادين على العبد وكذا يستوى الجواب بين أن يكون على المولى دين  
أو لادين عليه كذا في المغنى \* وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة أو أقل جاز فان سلم المبيع اليه قبل قبض  
الثمن بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كأنه باع عليه بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده بطلان الثمن بطلان  
تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهرية النية \* وان حبسه في يده حتى يستوفي الثمن جاز كما  
لو باع من مكانه كذا في الكافي \* وان كان الثمن عرضا للمولى أن يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا  
في المغنى \* ولو باع المولى متاعا من عبده بأكثر من قيمته بقل أو كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون  
المولى بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء حط الفضل عن القيمة كذا في الكافي \* عند ما دون له عليه  
دين باع المولى منه ثوبا في يد المولى كان الثمن ديناً للمولى على العبد في الثوب يباع فيستوفي المولى دينه من  
ثمنه والفضل للغرماء وان كان فيه نقصان بطل ذلك القدر وكذا في التناحرية نقلا عن الآبائه \* ولو كان  
الدين على العبد اشترى بيمينه بعضه حال وبعضه مؤجل فوجه المولى لاحدهما وسلمه اليه فله شريكه أن ينقض  
الهبة فان نقضها يبيع العبد ما استوفى الذي نقض الهبة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى ولا شيء للو هو بطل  
على المولى ولا على العبد ولا على الشريك ولو باعه المولى من أحدهما بألف درهم وقيمه ألف درهم فأبطل  
الآخر البيع بعد القبض أو قبله يبيع له ما واقتسم ثمنه ولم يطل من دين المشتري شيء واذا كان على المأذون  
دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالثمن للمولى وهو أحق به حتى يحل الدين  
فيدفع الثمن الى الغريم فان توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل وان كان على العبد دين لا آخر  
مثل دين المشتري فحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتر العبد ثم سلم له ذلك ولا يشتره المشتري  
فيه كان شريكاً في الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكاً ولو شارك الآخر فباع قبض من القيمة لم يسلم له  
ولكنه ياخذ من المولى منه ثم ياتي الشريك الآخر فيأخذ ذلك من المولى كذا في المبسوط \* وليس للمولى  
أن يبيع العبد المأذون الا أن يأذن له الغرماء في بيعه أو يقضى الدين أو يكون القاضي هو الذي أمر ببيعه

بالتسليم عن الضمان \* استأجر حماراً يحمل عليه الشوك فحمل فدخل به في سكة فوصل الى مكان ضيق فضرب الحمار وكان فيه امره فوق  
في الماء واشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الحمار ان كان بحال لا يسلك فيه بمثل تلك الحمل يضمن وان كان الحمار يقدر على المجاوزة عن مثل

ذلك الموضع الا انه عنف عليه في الضرب حتى وثب من ضربه في الماضن والافلا وكذا الوعنفه في السوق حتى وقع في النهر \* امره ان يكتري حماره الى كذابك فافعل فأدخله (٨٤) المكتري في الرباط بعدما فرغ فسر ق من الرباط لا يضمن ان كان على ممره والافيضن \* دفع الى

كذافي السراج الوهاج \* ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه مولا قبل حلول الاجل جازي به لان الدين المؤجل لا يحجر المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن ينقض البيع ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضيان \* وان أعتق المولى العبد المأذون وعليه ديون فاعتاقه جائز وضمن المولى للغرماء قيمته اذا كانت مثل الدين أو أقل وما بقي من الديون طوبى العبد به بعد عتقه وان كان الدين أقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في الكافي \* ولو لم يكن عليه دين ولكنه قتل حرا أو عبدا خطأ فأتقه المولى فان كان يعلم بالجناية فهو مختار للفداء والفداء الديانة ان كان المقتول حرا وقيمة المقتول ان كان عبدا الا أن تزيد على عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة فان لم يعلم بالجناية غرم قيمة عبده الا أن تبلغ قيمته عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة كذا في المبسوط \* ولو كان عليه دين محيط وجنابات محيطه فأتقه المولى ولم يعلم به غرم للغرماء قيمة كاملة ولا لولاء الجنابات قيمة كاملة الا اذا زاد على عشرة آلاف فنقص عشرة كذا في التهذيب \* واذا أذن للدبر أو لأم الولد في التجارة فلحق كل واحد منهم ما دين فأتقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من قيمة المدبر وأم الولد كذا في الكافي \* وان أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بقيته ثم قضى الغرماء الدين أو أبرأ الغرماء أو بعضهم حتى صار في قيمته وفاء وفي يده فضل عن الدين جازعتق المولى الجارية ولو أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بطل العتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم وطئها المولى بعد ذلك فبطلت بولادتها فدعوه جازية وهو ضامن قيمتها للغرماء ثم الجارية حرة لسقوط حق الغرماء عنها بالاستيلاء وعلى المولى العقر للجارية كذا في المبسوط \* واذا دبر المولى عبده المأذون المديون فتدبره جازر وليس للغرماء أن ينقضوا تدبيره واذا لم يكن للغرماء أن ينقضوا تدبير المولى كان لهم الخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم وأي ذلك اختاروا بطل حقهم في الآخر وان ضمنوا المولى القيمة فلا شئيل لهم على العبد حتى يعتق وبقي العبد مأذونا على حاله واذا استسعوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكمالها وبقي العبد مأذونا على حاله واذا بقي العبد مأذونا على حاله فان اشتري بعد ذلك وباع فلحقه دين كثير كان لأصحاب هذا الدين ان يتبعوا المدبر واستسعوا بدينهم ولا سبيل لهم على المولى ولهم استسعاء المدبر بخلاف أصحاب الدين الذين وجب لهم الدين قبل التدبير فان المولى يضمن لهم القيمة فاذا استسعى الغرماء الا تخرون المدبر في دينهم فاذا سعى اليهم من سعائيه لم يكن للغرماء الاولين الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان بقي شئ من السعاية من الغرماء الاخرين يكون للمولى ولا يكون للغرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان قتل المدبر حتى وجب قيمته فلا شئ للغرماء الاولين من قيمته وتكون القيمة للغرماء الاخرين يستوفون من ذلك ديونهم كذا في المغني \* واذا حل حق العبد المأذون دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمته ألف درهم ثم دبره المولى فاختار بعض الغرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعوا العبد فذلك لهم فان كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي اختار السعاية ان أخذها من العبد قبل أن يأخذ الاخر شيئا من القيمة لم يكن لهما حق المشاركة معها فيما قبض واذا أراد الذي اختار السعاية أن يأخذ المولى بنصيبه أو يشارك صاحبيه فيما يقبضان من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الاخر ان بعد اختيارهما ضمان المولى وأراد أن يبيع المدبر بدينهما ويدعاهما من المولى لم يكن لهما ذلك وان سلم ذلك لهما المولى فان اشتري المدبر بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدبر بين صاحب الدين الذي اختار سعائيه وبين أصحاب الدين الذي لحقه آخر وليس لاحد منهم أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه فان كان الاول الذي اختار سعائيه قبض شيئا من سعائيه قبل أن يلحقه الدين الاخر سلم ذلك له كذا في المبسوط \* ولم يعلم الغرماء بكذابة المولى المأذون حتى أدى المأذون جميع المكتابة الى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما

اخر فرسا ليوصله الى والده في القرية فصار ممر حله وتركه فعرفه واحد واستأجر رجلا ليوصله الى تلك القرية فذهب به الاجير فنفق في الطريق يضمن الاول بالتسبيب والثاني ان لم يأخذهما فلا ضمان عليه وان أخذهما أو شهد أنه ليرده على صاحبه ان الاجير في عياله لم يضمن وان ترك الشهادة يضمن كالمثقف والاجير ضامن على كل حال ولا يرجع على أحد لانه أسسكه لنفسه كالستعير بخلاف المودع والمستأجر حيث يرجعان على المودع والاجير بما ضمنا لانهم ما يسكان اصاحبه ولو سلم الفرس الى ابن أخ لصاحبه لا يبرأ عن الضمان اذ لم يكن في عياله \* تعبت الدابة المستأجرة في الطريق فذهب وتركها وضاعت أو ترك الدابة مع متاع الاجير لما كانت الدابة وعجزت عن المضي وضاعا أفقتي القاضي انه لا ضمان على أحد \* استأجروا اصطبلا وأخذوا دوابهم فدخل واحد منهم فاعلف دابته ثم خرج وترك الباب مفتوحا فسرق الدواب لا يضمن \* دفع له بعيرا أو جاره وبأخذ شيئا من أجرته وأجره فعصى البعير عنده فباعه وأخذ بالثمن شيئا فهلك في الطريق ان كان لا يقدر على رده أعى ولا حكمة لا يضمن وان كان يقدر على رده ويجد كما يرفع اليه فلم يفعل ضمن قيمته (نوع في الراعي والبقار)

ولو أكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئبا

واحد اضمن لانه يمكنه المقاومة معه فكان من حله ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على الواحد \* استأجره ليرعى غنمه مدة معلومة باجر معلوم جاز وهو اجير مشترك الا اذا قال لاترعى غنم غيرى ولو استأجره مدة معلومة ليرعى غنمه معلوما (٨٥) باجر معلوم فاجبر وحده الا اذا قال وترعى غنم غيرى فيكون مشتركا ولا

يضمن الواحد بموت شاة ولا ينقص من أجره شئ والمشاركة يضمن لومن جناية يده كسوق أراد بفعله السبق بان ساق في الماء وان هلك باقصة سماوية وقت السبق لا يضمن وبالدان اذا كان مشتركا على هذا \* راعى البقر أو الاغنام ساقها فذاطع بعضهم باعضا أو وطى أو وقع في النهر أو عثر من سوقه ان مشترك كايضمن وان وحده لا ولو خلط باغنام الناس ولم يمكن التمييز ضمن قيمة الاغنام يوم الخلط \* خاف الراعى موت شاة فذبحها ان لا يرعى حياتها لا يضمن في الاستحسان والاجنبى يضمن والفقير سوى بينهم في عدم الضمان وكذا البقار وهو الصحيح وبقي بعدم الضمان بالبيع في حق الراعى وبالضمان في غير الراعى والحمار والبغل لا يذبح وكذا الفرس على قوله ولو قال الراعى خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول له على الراعى اليقينة ومستأجر الحمار ليس له أن يبعثه الى السرح على ما ذكره في النوازل \* وقال في المحيط له ذلك ان تعارفوه وفأثنته في لزوم الضمان لوتلف قال الصدر للاستأجر أن يعر ويودع وهذا ايداع فملكه المستأجر \* زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبا فيها ثم وجدت بعد أيام قد

لوتجز العتق وبعدها فالغرماء بالخيار ان شاؤوا ضمنوا للمولى قيمة العبد وأخذوا منه ما أخذ من المكاتب فيقسمونه بينهم بالحصص فان فضل شئ من دينهم اتبعوا العبد باقى من دينهم للحال وان شاؤوا اتبعوا العبد بجميع دينهم فان اتبعوا العبد وأخذوا منه جميع دينهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتبه أيضا ولا يرجع العبد على مولاه بشئ من ذلك لا بقليل ولا بكثير كذا في المغنى \* ولو كان العبد أذى بعض المكاتبه وبقي بعضها ثم جاء الغرماء فانهم يطلون المكاتبه ان شاؤوا ويبيع العبد للغرماء بينهم فان لم يطلوا المكاتبه ولكنهم أجازوها فالمكاتبه جائزته وما قبض المولى من المكاتبه قبل الاجازة وما بقي فهو بينهم بالحصص فان كان ما قبض المولى قبل اجازتهم هلك في يده المولى ثم أجاز الغرماء المكاتبه فالمكاتبه جائزته والمولى لا يضمن ما قبض من المكاتبه فان أجاز المكاتبه بعضهم وردتها بعضهم لم تجز المكاتبه حتى يجزوها ولو أنهم أرادوا رد المكاتبه فاعطاهم المولى دينهم أو المكاتب لم يكن لهم رد المكاتبه بعد ذلك كذا في المحيط \* والمولى أن يستخدم العبد المأذون اذا كان دينه الى أجل ولو كان الدين حالا كان لهم أن ينعوه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن ينعوه اذا كان الدين مؤجلا ولو كان الدين حالا كان لهم أن ينعوه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن ينعوه مؤجلا فان حل الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا وللغرماء أن يتقضوا الاجارة فاما الرهن فهو لازم من جهة الرهن ولا يثبت للغرماء بعد حل الاجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض البيع الذى نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته فاذا أراد تضمينه فافتكه من المهرين ودفعه اليهم برئ من الضمان وان افتكه بعد ما قضى عليه القاضى بضمن القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو أبى المولى أن يفتكه فمضى الغرماء الدين لبيعه وفي دينهم كان لهم ذلك كذا في المبسوط \* عبيد مأذون عليه دين باعه المولى من رجل وأعلمه بالدين فللغرماء أن يردوا البيع وتأويله اذا كانوا الايص لحن الى الثمن أما اذا وصوا الى الثمن وليس في البيع محالة فليس لهم أن يردوا البيع والصحيح أن يردوا البيع اذا لم يف الثمن بدوينهم كذا في الجامع الصغير \* ولو باع عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغرماء اذا أنكر المشتري الدين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى ولو صدقهم المشتري في الدين كان للغرماء أن يردوا البيع بالاجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة بينهم وبين البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم أن يضمنوا البائع قيمته فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع وان اختاروا اجازة البيع أخذوا الثمن كذا في التبيين \* واذا لم يكن على المأذون دين فأمره مولاه أن يكفل عن رجل بألف فقال العبد للمكفول له ان لم يعطك فلان مائة عليه وهو ألف فهو على فالضمان جائز وكذلك لو قال ان مات فلان ولم يعطك هذا المال الذى لك عليه فهو على فهو جائز على ما قال فان أخرجه المولى عن ملكه ببيع أو هبة ثم مات المكفول عنه قبل أن يعطى المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى الأقل من دينه ومن قيمته ولا يطل ببيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان الدرك لو أمر عبده أن يضمن الدرك في دار باعه المولى ثم ان المولى باعه ثم استحققت الدار فلا يشتري أن يضمن المولى الأقل من قيمته ومن الثمن باعتبار أنه فوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى لحق العبد دين يحيط برقبته ثم استحققت الدار من يدا المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذى في عنقه كذا في المبسوط \* ولو باع المولى دارا من عبده المأذون ان لم يكن على العبد دين لا يكون يباع وان كان عليه دين فالبيع جائز فان كان الثمن مثل قيمتها أو أقل فالشفيع الشفعة وان كان أكثر من قيمتها فالبيع باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شفعة فيها وقال أبو يوسف ومحمد ورجهما الله تعالى تبطل الزيادة وأخذ الشفع بالشفعة ان رضى به المولى كذا في النابيع \* ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون أو اشتراه المأذون لا يضمن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولاه أو اشتراه فان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه

هلكت ان اعتمد أهل القرية أن يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهبهم الى بيت كل فالقول للبقر أنه أدخلها فيها فان أبى أن يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو أدخل البقر في مريضه ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبه \* اذا رعى أهل

القرية ثيران القرية بالنوبة وكل في نوبته معين لا يضمن أحد ما تلف بخلاف المشترك عندهما ولو استأجر أحدهم في نوبته رجلا ليخرج بالثيران فضاع ثوران ضاع قبل الرجوع (٨٦) ضمن لا بعده ولا يضمن المستأجر بحال لأن له أن يحفظ باجرائه \* أرسل البقار الثيران في

السكك وتركه وضاع واحد قبل البلوغ إلى المنزل وعادتهم كذلك لا يضمن لان العرف أملاك كالشرط \* ترك البقار الباقورة في الجبانة وغاب ودخل ثور الزرع وغاب لا يضمن الا اذا أرسلها في الزرع \* مرعى أهل القرية ملتف بالشجار لا يمكن النظر إلى كل بقرة فضاعت واحدة لاضمان \* الباقورة مرت على قنطرة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت أو وقعت بقرة في الماء وعامت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوقه اذا أمكنه الحفظ وسباقى تمامه \* رعى في غير المكان المشروط يضمن ما تلف وان سلم له الاجر استخسانا \* توهق الراعى على رمكة فوقع على وريدها وجذبها وماتت لا يضمن على كل حال \* شرط على الراعى أن يأتي بسمنها والافهوضامن لا يجب عليه اتيان السمى ولا يضمن بهذا الشرط وهل يفسد العقد

الافوجه واحد وهو ما اذا باع العبد دارا بأقل من قيمتها بما يتغابن الناس فيه أو بغير ذلك لم يكن للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاه دارا ولادين عليه وأجنبي شفعيها فلا شفعة له فان كان عليه دين وكان البيع بمثل القيمة أو أكثر فله الشفعة وان باعها بأقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول أبي حنيفة ورحمه الله تعالى وعندهما للشفيع أن يأخذها بقيمتها أو بتركها فان تركها الشفعي أخذها المولى بتمام القيمة ان شاء كذا في المبسوط \* المولى اذا تزوج عبده المأذون جاز كذا في التتارخانية \* عبد مأذون له في التجارة اشترى جارية ولادين عليه فزوجه المولى اياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له أن يبيعها ولا يتابع للغرماء فيما يلحقه من الدين بعد ذلك فان اشتراها وعليه دين فزوجه المولى منه لم يجوز لكان الدين وله أن يبيعها ويبيع ولدها منه ولو قضى دينه بعد التزويج جاز وصار لادين عليه فهو بمنزلة تزويجه ولادين عليه كذا في المغنى في المنقرقات \* واذا كذل المأذون عن رجل بألف درهم بأمر مولاه ولادين عليه ثم باعه المولى فلم يكتف له أن ينقض البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للكفول له أن ينقض البيع ولكن يتبع العبد بكفالاته حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري أن يردّه به ان شاء فان كانت الكفالة على أنه كفيل بنفس المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه الى كذا وكذا لم يكن للمشتري أن يردّه بعيب هذه الكفالة قبل وجود الشرط فاذا وجب على العبد لو وجد شرطه رده المشتري ان لم يكن علم به حين اشتراه وان كان علم به حين اشتراه فليس له أن يردّه بهذا العيب أبدا كذا في المبسوط \* المولى اذا باع العبد المأذون بأذن الغرماء صح وتحول الحق الى الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو نوى الثمن على المشتري كان اتوى على الغرماء ولو قبض المولى الثمن وهلك في يده هلك عليهم أيضا ولكن لا يسقط دين الغرماء يأخذون العبد اذا عتق كذا في التتارخانية \* ولو أمر المولى عبده المأذون فكفل لرجل بألف درهم عن رجل على أن الغريم ان مات ولم يكن دفع المال الى رب المال فالعبد ضامن للمال فهو جائز فان باعه المولى من رب المال بألف أو بأقل فبيعه جائز ويقبض الثمن فيصنع به ما يبداله فان مات المكفول عنه قبل أن يؤدى المال كان للذي اشترى العبد من المولى أن يرجع بالثمن على المولى فيأخذ منه قضاء عن دينه وان كان الثمن هلك من المولى لم يضمن المولى شيئا وان هلك بعضه أخذ الباقي بدينه والهالك صار كأن لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شاء ولم يكن له من الثمن شيء على المولى ولكن يساع له العبد المردود حتى يستوفى من ثمنه الثمن الذي نقد البائع فان فضل شيء أخذ هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الثمن الاخر عن الثمن الاول لم يكن له على البائع شيء من القصاص كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور

يجب أن يعلم بان الاذن يبطل بالخرول لكن بشرط أن يكون الخرم مثل الاذن حتى انه اذا كان الاذن عاما بان علم بالاذن أهل سوقه فانه يعمل بالخر اذا كان عاما بان علم بالخر أكثر أهل السوق ولا يعمل اذا كان دونه بان حجره في بيته أو عند رجل واحد أو رجلين أو ثلاثة علم بالعبد بذلك أو لم يعلم واذا كان الاذن خاصا غير منتشر فيما بين أهل سوقه بان أذن للعبد بمحض من رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فاذا حجره بمحض من هؤلاء وعلم العبد عمل حجره كذا في المغنى \* وان كان الاذن بمحضرة العبد لا غير حجره بمحضرة منه يعمل حجره وان حجره من غير علمه لا يعمل حجره واذا أذن لعبد وعلم العبد به ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالخر لا يعمل حجره واذا أذن لعبد ولم يعلم العبد بالاذن ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالخر عمل حجره كذا في الذخيرة \* ولو حجر عليه في بيته بمحض من أكثر أهل سوقه يصح كذا في الكافي \* ولو خرج العبد الى بلد للتجارة فأتى المولى أهل سوقه فأنهدهم أنه قد حجر عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن هذا حجر عليه وكذلك لو كان العبد في المصر

بهذا الشرط الفاسد ذكر بكر رحمه الله إن الشرط في العقد يفسد وان بعده لا يفسد العقد والشرط فاسد \* ولو اختلفا في العدد فالقول للرأى والبيئة لصاحب الغنم وليس للرأى شرب اللبن ولا للواخذ أن يرعى غنم غيره فان رعى بغير الاجر كلا وبأنهم ولذا قالوا الخاص لا يلى أن يؤاجر نفسه من آخر في

مذمتهم \* ولو أجر من آخر فيها الاجرة الثمانية أيضا ويطيب له الاجر ولا يتصدق به وان كانت منافع بدنه مشغولة بحق الغير ولا يمكنه وأجير الواحد قد يكون لرجلين بان استأجر رجلا شهر البرعى أغنامه (نوع في القصار) هلك الثوب عنه القهار بعد الفراغ لأجره لانه

لم يسلم العمل ولا يضمن لو تغير فعله كالوحد وعندهما يضمن صيانة لاموال الناس \* وحاصل المذهب أن الوحد لا يضمن ما هلك بلا تعدد او بغير المأذون ولا ينقص شيء من الاجر والمشتري يضمن ما جنت يده اجماعا وما تلف لا يصنع ان بأمر (٨٧) يمكن التجوز عنه يضمن عندهما لا عند

الامام وبعض أخذوا بقولهما لانه مذهب عمر وعلى رضى الله عنهم ما وبعضهم أفتوا بالصالح عملا بالقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حظ النصف وأوجب النصف (فان قلت) كيف يصح الصلح جبرا (قلت) الاجارة عقد يجري فيه الجبر بقاء الا يرى أن من استأجر دابة أو سفينة وانقضت مدتها في وسط البحر أو البرية تبقى الاجارة بالجبر ولا يجري الجبر في ابتداءها وهذه الحالة حالة البقاء فيجري الجبر ولا يرد ما قبل ان الصلح بعد دعوى البراءة في الامانات لا يصح حتى لم يصح مع المودع وأجر الوحد بعد ما قال هلك أو رددت ولا ما قال في العون ورعا لا يقبل ان الصلح فاخترت قول الامام لما قلنا من أن المراد بالصالح أنه أريد مجازة وهو الخط مثله ما قال صاحب المنظومة فيها \* وصالح المولى على عبد بلا \* الخ وائمة هم قنند أفتوا بجواز الصلح بالجبر واختار في فوائد صاحب المحمط أن ينظر الى الاجبر ان كان مصلحا يفتى بعدم الضمان وفي خلافه بخلافه وان مخفية الحال فبالصلح \* وفي واقعات التبرجاني سئل الادبني عن الاجبر المشتري كلقصار وغيره اذا قال هلك العين أو سرق أيقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعندهما يضمن ولا

ولكنه لم يعلم بالجبر فليس هذا الجبر عليه بل يتفقد تصرفه مع أهل سوقه ومع غيره مما لم يعلم بالجبر فاذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن يعلم فهو جائز كذا في المبسوط \* ولوراء المولى بيع ويشترى بعد ما جحر عليه قبل أن يعلم العبد فلم ينه ثم علم العبد بالجبر يبقى مأذونا استحسانا كذا في المغني \* المولى اذا باع العبد المأذون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق أو لم يعلم وان كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الاقل يصير محجورا بنفس البيع هذا اذا كان الدين حالا فان كان دين العبد مؤجلا لا يجبر المولى عن بيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له يصير محجورا فلو أنه رجع في الهبة لا يعود الاذن وكذا في فصل البيع لو أن المشتري وجدا العبد عيبا ورده قضاء قاض لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كذا في المحيط \* واذا باع المولى عبده المأذون له يباع فاسدا بجمرا أو خنزير وسله الى المشتري فباع واشترى في يده ثم رد الى البائع فهو محجور عليه وكذلك لو قبضه المشتري بأمر البائع بحضرة أو بغير حضرة أو قبضه بحضرة البائع بغير أمره ولو قبضه بغير أمره بعد ما تفرق لم يصير محجورا ولو كان البيع عينة أو دم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه كذا في المبسوط \* ولو باع يباع صحيحا على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فهو على اذنه ما لم يتفقد البيع لانه لم يزل عن ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو محجور كذا في خزنة المفتين \* واذا جحر المولى على عبده بمحض من أهل سوقه والعبد غائب فارسل المولى اليه رسولا يخبره بالجحر فأخبره بذلك صار العبد محجورا سواء كان الرسول حرا أو عبدا رجلا أو امرأة عدلا أو فاسقا وكذلك لو كتب اليه كتابا ووصل اليه الكتاب صار محجورا واما وصل اليه الكتاب على يدي حر أو عبد رجلا أو صبي أو امرأة عدل أو فاسق كذا في المغني \* وان أخبره بذلك رجل لم يرسله مولا لم يكن جبرا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يخبره به رجلان أو رجل عدل يعرفه العبد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى من أخبره بذلك من رجل أو امرأة أو صبي صار محجورا عليه بعد أن يكون الخبر حقا كذا في المبسوط \* ومعنى قوله بعد أن يكون الخبر حقا أن يعنى المولى بعد ذلك وبقر بالجحر أو ما لو أنكر الجحر لا يصير محجورا كذا في المحيط \* ولو حن العبد جنونا مطبقا صار محجورا عليه وان أفاق بعد ذلك لا يعود اذنه كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن مطبقا بان كان يحن ويقيم لا يجبر ثم اختلفوا في تحديد الجنون المطبق قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الجنون دون الشهر فليس بمطبق وان كان شهرا فصاعدا فهو مطبق ثم رجع فقال مادون السنة ليس بمطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق كذا في المغني \* وفي الخندي اذا ارتد العبد صار محجورا عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير محجورا فاما اذا لحق بدار الحرب صار محجورا عليه وقت اللعوق عندهما وعند من وقت الارتداد ولو أنغى عليه لم يصير محجورا عليه كذا في السراج الوهاج \* فان أسر بعد ما لحق بدار الحرب وأخذ المشتري المولى أحق به والدين الذي كان عليه فهو بحاله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بطل كذا في التتارخانية \* واذا أتى العبد المأذون صار محجورا عليه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى فان عاد العبد من الاباق هل يعود الاذن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يعود كذا في المحيط \* فان كان العبد باع واشترى في حال اباقة لم يلزمه شيء من ذلك فان قال الذي بايع العبد ان العبد لم يكن أبقا ولكن أرسله المولى وقال المولى كان أبقا فالقول قول الذي بايعه وعلى المولى البينة ان عبده كان أبقا وأنه باع واشترى منه في حال اباقه وان أقاما البينة فالبينة بينة الذي بايعه وان اتفق المولى والذي بايع العبد على الاباق الا أن الذي بايع العبد قال بعث منه قبل الاباق وقال المولى بعث منه بعد الاباق فاقول قول البائع أيضا فان أقاما البينة فالبينة بينة البائع أيضا كذا في المغني \* المدبر اذا كان مأذونا فأبى لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا

فرق بين ما اذا دفع الاجر أو لا غير أنه اذا خلف يستتر بمدافع ان امتنع الخصم والقاضي أفتى بقول الامام ثم عندهما ان شاء المالك ضمنة مقصورا وأعطى وان شاء غير مقصور ولم يعطه الاجر فان هلك بغيره كدقه وقصره ضمن اجماعا بخلاف القصار \* دفع الى قصار ثوبا بشرط عليه



أن لا يضمن منه من يده حتى يفرغ منه فليس بشئ وكذا لو شرط أن يقصره اليوم أو غدا فلم يفعل فطالبه صاحب الثوب فلم يعطه حتى ضاع بالسرقة لا يضمن وأفتى الامام الاوزجندی (٨٨) بأنه اذا شرط عليه العمل في اليوم فلم يقصره يضمن ان هلك \* نشره القصار ليحرق فترت

جملة فخرته لا ضمان والضمنان على سائق الجملة \* وضع القصار السراج في البيت واحرق ثوب عن محمد رحمه الله أنه يضمن \* وقع السراج من يد الاجبر المشترك واحرق من ثياب القصاره يضمن الاستاذ ان لم يكن من ثياب القصاره فالاجبر \* وطى تلميذا الاجبر المشترك ثوباً من ثياب القصاره وخرقه ضمن وان من ثياب الوديعة عند القصار فالضمنان على التلميذ ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قيل يضمن اجماعاً والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء لانه أمين \* الحائك حالك الكبرياس وتركه في منزله ولم يردّه حتى سرق فن قال ان مؤنة الرد على المشترك يضمن اذا ترك الرد مع المكنة \* أطفأ السراج في الحانوت وتركه المسرجة في الحانوت وبقي شريرة فوقع على ثوب رجل واحرق لا يضمن وبه يفتى \* أدخل أجبراً القصار المسرجة في الدكان وأصاب دهنه الثوب وأفسده يضمن الاستاذ اذا كان الادخال ياذنه ولو وطى ثوباً لاوطأ مثله ضمن الاجبر وان كان مماوطى لا يضمن سواء كان ثوب القصاره أو لا بخلاف ما اذا حمل شيئاً في بيت القصاره ماذن القصاره فسقط على ثوب القصاره فخرق لا يضمن

غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح أنه لا يصير محجوراً والعبد المأذون اذا أسره العدو ولا يصير محجوراً قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجوراً وان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذوناً كذا في فتاوى قاضيان \* العبد المأذون اشترى عبداً واذن له في التجارة حتى صح الاذن ثم ان المولى جبر على أحدهما ان جبر على الثاني لا يصح جبره سواء كان على الاول دين أو لم يكن وان جبر على العبد الاول لاشك أن الاول يصير محجوراً وهل يصير الثاني محجوراً ان كان على الاول دين يصير محجوراً وان لم يكن على الاول دين لا يصير الثاني محجوراً ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن مات العبد الاول فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جبر المولى على العبد الاول ولو لم يمت الاول ولكن مات المولى كان ذلك جبراً على العبد سواء كان على الاول دين أو لم يكن كذا في المغنى \* ولا يجوز جبره على مأذون مكاتبه كالايجوز على مأذون مأذونه كذا في خزانة المفتين \* واذا أذن المكاتب لبعده في التجارة ثم عجز عليه دين أو ليس عليه دين فهو جبر على العبد وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء أو عن غير وفاء أو عن ولد مولود في المكاتبه فان أذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يجزأذنه وكذلك الخزاز مات وعليه دين وله عبد فأذن له وارثه في التجارة فأذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينقض أذنه أيضاً فان أبرأ أباه من المال الذي قضى عنه بعد أذنه للعبد نفذ أذنه وجاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبعده ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فإذا أذن الوارث له في التجارة جاز وكذلك ابن المكاتب لو أذن للعبد الذي تركه أبوه في التجارة ثم استقرض ما لا من انسان فقضى به الكفاية لم يكن له اذن في التجارة صحبها ولو وهب رجل لابن المكاتب ما لا يقضى به الكفاية جازأذنه للعبد الذي في التجارة كذا في المبسوط \* ولو أذن الوصي لليتيم أو لغيره ثم مات وأوصى الى آخر فوته جبر عليه واذا أذن القاضي ثم عزل أو مات أو جبر فهو على أذنه كذا في خزانة المفتين \* وفي الفتاوى العتبية ولو أذن الاب للعبد ابنه ثم اشتراه الاب أو ورثه بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي باذنه كذا في الفتاوى العتبية ولو أذن الاب للعبد اياه وسكوت الاب اذا رآه يتصرف اذن كذا في التتارخانية \* ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب وقضى بالحاقه فجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان أسلم قبل أن يلحق بها أو بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضي ورجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى جميع ذلك جائز الا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضي بالحاقه وان رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط \* ولو كانت امرأة فارتدت فأذنوها على أذنه ولو لحقت بدار الحرب وقضى بالحاقها فهو جبر على عيها ولو رجعت قبل قضاء القاضي بالحاقها فهو على أذنه كذا في خزانة المفتين \* واذا أذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال فان جبر عليه رب المال فخره باطل كذا في المبسوط \* وان ولدت الامة المأذونة من مولاه فذلك جبر عليها ويضمن قيمته ان ركبته ماديون وان ولدت من غير مولاه لا يجبر به ثم ينظر ان انفصل الولد منها وليس عليها دين فالولد للمولى حتى لو خضعها دين بعد ذلك فلا حق للغرماء فيه وان ولدت بعد ثبوت الدين فانه يباع في دين الغرماء الذين ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة كذا في الجوهر النيرة \* جارية أذن لها في التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها للغرماء كذا في الجامع الصغير \* واذا جبر على المأذون فاقرار جاز في يده من المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومعناه أنه يقرب بما في يده أنه أمانة لغيره أو غصب منه أو يقرب يدين على نفسه فيقضى بما في يده وقال لا يصح اقراره ويؤخذ بعد العتق وما في يده لمولاه كذا في الكافي \* واذا جبر الرجل على عبده المأذون له في التجارة ثم ان العبد أقر على نفسه فهدأ على وجهين ان لم يكن في يده كسب الاذن فانه لا يصح اقراره للحال حتى لا يؤاخذ به للحال سواء كان عليه دين الاذن أو لم يكن عندهم جميعاً فاما اذا كان في يده كسب الاذن فهذا

الاجبر ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصاره ضمن الاجبر وفي الوط يضمن في الحالين ولو انقلبت المدقة من يد لا يخالو الاجبر ووقعت على ثوب لرجل من ثياب القصاره فخرق لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وان أصاب آدمياً فقتله فضمته على الاجبر \* أجبر



القصار لا يضمن ما تخرق من عمله المأذون الآن بخالف الاستاذ سلم القصار ثياب الناس الى أجبره ليحفظه في المقصرة فقام الاجبر ثم علم بضياغ بعض الثياب ان علم انه ضاع وقت النوم ضمن الاجبر وخير رب الثوب في تضمين أيهما شاء (٨٩) وان لم يعلم ضياعه وقت النوم لا ضمن على الاجبر لان الاجبر لا يضمن الا بالتعدي والضمان على القصار

(نوع في الخيام والبرازع)  
حجم أو خشن أو رقيق وتلف  
لم يضمن الا اذا تجاوز المعتاد  
بخلاف القصار الا اذا جاوز  
الحشفة وان مات منه فعليه  
نصف بدل النفس وان برأ  
فعليه تمام بدل النفس  
والفرق انه اذا مات فقد تلف  
بامر من مأذون وهو قطع  
الجلدة وغير مأذون وهو قطع  
الحشفة واذا برئ فقطع غير  
الحشفة مأذون فيه لكان  
لم يكن وبقي قطع الحشفة  
فيضمن كمال الدية (فان قلت)  
لامساواة بينهما كما لامساواة  
بين قطع الطرف وحرق الرقبة  
فان قطع الحشفة أفضى  
(قلت) هما جنس واحد لان  
كلامهما ليس باتلاف  
وضعا والزيادة التي ذكرت  
لا تعتبر لانها لا تضبط بخلاف  
الحز مع قطع الطرف لان  
الحز قطع على ان يمنع  
التفاوت والتفاوت في  
المشروعية تتعلق بالمصلحة  
بقطع الجلدة لا الحشفة حتى  
لم يحل قرض الجلدة مع أن  
القطع أفضى منه الى التلف  
وفي شرح الطحاوي لوقوع  
الحشفة فعليه القصاص  
وفي قطع بعض الحشفة تجب  
حكومة عدل صبب الكحل  
الذرو في عين ومذهب  
ضوءها لا يضمن كالتحان

لا يخلو من ثلاثة أوجه اما أن يكون كله فارغا عن دين الاذن أو كان كله مشغولا بدين الاذن أو كان بعضه فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا فان كان كله مشغولا بدين الاذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعد الحجر غرما الاذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب لغرما الاذن وان كان بعض ما في يده العبد من الكسب بعد الحجر فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقدر الفارغ عن دين الاذن وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملك الاذن فاما اذا خرج عن ملكه بسبب من أسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك ثم أقر فانه لا يصح اقراره عندهم جميعا سواء كان في يده كسب أو لم يكن كذا في المحيط \* ولو كان في يده مال حصل له بالا حطاب ونحوه فأقر به لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق هكذا في النهاية \* واذا حجر على عبده وفي يده ألف درهم فأخذها المولى ثم أقر العبد أنها كانت ودیعة في يده لفلان وكذب المولى لم يصدق على ذلك فان عتق لم يلحقه من ذلك شيء ولو كان غصبا أخذها اذا عتق ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليه ألف درهم فأقر أن هذه الألف ودیعة عنده لفلان أو مضاربة أو قرض أو غصب فلم يصدق على ذلك وأخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الألف دينا عليه يؤاخذ بها ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم فأقر بدين ألف درهم عليه ثم أقر أن هذه الألف ودیعة عنده لفلان فالألف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الدين فاذا صرف المال الى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه صاحب الوديعة ولو كان أقر أو لا بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة وتبعية صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اقراره بالوديعة باطل والألف يأخذها المولى ولا يتبعه صاحب الوديعة اذا عتق فأما المقر له بالدين فيتبعه بعد العتق بدينه ولو أقر اقرارا متصلا فقال لفلان على ألف درهم وهذه الألف ودیعة لفلان كانت الألف بينهما نصفين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا عتق أخذها بما بقي لها ولو بدأ في هذا الاقرار المتصل بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة ولو اتبعها جميعا فقال صدقما كانت الألف بينهما نصفين كذا في المبسوط \* واذا حجر على عبده المأذون ثم أذن له مرة أخرى فأقر في حال اذنه الثاني أنه قد أقرب بعد الحجر أنه قد اغتصب من هذا الرجل ألف درهم في حال اذنه الاول أو استقرض منه ألف درهم فان صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يؤاخذ به الحال وإنما يؤاخذ به بعد العتق وان كذبه المقر له وقال انما أقرت به بعد الاذن فالقول قول المقر له ويؤاخذ به العبد للحال وهذا بخلاف ما لو أقر المأذون أنه كان غصب منه ألف درهم في حالة الحجر فانه يؤاخذ به في الحال صدقه المقر له في ذلك أو كذبه كذا في المغني \* ولو حجر على عبده وفي يده ألف درهم فأقر لرجل بدين ألف درهم أو بوديعة ألف درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فاذا عتق أخذ بالدين دون الوديعة ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين ألف درهم ثم أذن له فأقر بدين ألف درهم لرجل آخر أو وجبت عليه ببينة فالألف التي في يده لصاحب الدين الاول خاصة وكذلك ان أقر العبد أن هذا الدين كان في حال الاذن الاول وكذلك ان أقر أنه اوديعة عنده لرجل أو دعها اياه في حال الاذن الاول فالاول أحق بالألف ويتبع صاحب الوديعة العبد في رقبته وعندهما الألف للمولاه ويتبع بالدين في رقبته فيسباع فيه الآن يقضي المولى دينه ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين خمسة مائة فأقر بعد الحجر بدين ألف درهم ثم أذن له فأقر أن تلك الألف التي كانت في يده ودیعة أو دعها اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والألف التي في يده لصاحب الدين الاول منها خمسة مائة والخمسة مائة الباقية للذي أقر له العبد بالألف وهو محجور عليه فمأخذها العبد وقد بقي عليه من الدين خمسة مائة فيؤاخذ بها بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كلها فيسباع فيها الآن يقضيها المولى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى خمسة مائة من الألف لصاحب الدين الاول وخمسة مائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة العبد بخمسة مائة درهم ويطلب من وديعته الخمسة مائة التي

(١٢ - فتاوى خامس) اذا غلط فان قال رجلان انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا من غلظه لا يضمن وان صوبه رجل واحد ورجلان فان غلط في صوابه يضمن \* قال للكمال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن لانه ليس في وسعه بخلاف القصار اذا شرط

عليه أن لا يخزفه فخره بضمن لانه في وسعه \* أمر حجاجا بقلع سنه فقلع ثم قال قلعت الحميصة الغر المأمورة وأنكر الحجاج فاقول للامروان  
قلع ذلك السن فانه معه آخر (٩٠) لا بضمن وما (يتصل به) \* ضرب الاستاذ والمعلم الصبي أو العبد بلاذن المولى أو الوصى

وتلف ضمن والافلا ولو  
ضرب الاب أو الوصى الابن  
فمات ضمننا لانهم ما يضربان  
لانفسهم - ما لعود المنفعة  
اليهما بخلاف المعلم والضرب  
بأذن من له الولاية وكذا  
الزوجة وفي الفتاوى في ضرب  
الاب لا يضمن ولا يرث عنده  
وعند الثاني لا يضمن ويرث  
وتحب الكفارة

(نوع فی الجمعی)

\* لبس ثوب بعرأى الثياب  
فإذا هو ثوب غيره يضمن  
الثياب في الأصح \* وضع  
الثوب بعرأى الحماي وليس  
له ثياب لا يضمن الحماي  
لانه مودع فان الاجر بمقابلة  
الحمام الا اذا شرط الاجر  
بازاء الحمام والحفظ أو الحفظ  
أو قال له أين أضع ثيابي  
فاشار الى موضع صار مودعا  
ويضمن بما يضمن به المودع  
على قول الامام ومحمد بن  
سلمة وبه يفتى وغيره لم يجعله  
استحفاظا هذا القدر و ذكر  
شيخ الاسلام انه اذا دخل  
الحمام وترك الثوب بين يدي  
الحماي فهو استحفاظ عادة  
والفتوى على أن الثياب يضمن  
بما يضمن به المودع - فلو دفع  
الى صاحب الحمام واستأجره  
وشرط عليه الضمان اذا تلف  
- قد ذكرنا انه لا أثر له فيما  
عليه الفتوى لان الحماي  
عند اشتراط الاجر للحفظ  
والثياب كالحمام المشترك

أخذها المولى فان هلك من هذه الالف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة ويلزم رغبة العبد من الوديعة خمسمائة كذا في المبسوط \* واذا أذن لعبد في التجارة ثم حجر عليه ثم أذن له فأقر بعد ذلك انه كان استقرض من هذا ألف درهم في حال اذنه الاول وقبضها منه أو أقر أن هذا الرجل كان استودعه في حال اذنه الاول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك رب المال فانه يؤاخذ به للمحال وهذا بخلاف مالوا أقر في حالة الاذن بالقرض أو باستهلاك الوديعة في حالة الحجر وصدة قهر رب المال حيث لا يؤاخذ للمحال كذا في المعنى \* واذا أقر العبد المحجور عليه باستهلاك ألف درهم لرجل لم يؤاخذ به حتى يعتق فاذا اعتق أخذ بذلك وان ضمن عنه رجل هذا الدين قبل أن يعتق أخذ به الكفيل حالا فان اشتراه صاحب الدين فأعتقه أو أمسكه بطل دينه عن العبد ولكنه يأخذ الكفيل بالاقبل من الثمن ومما ضمنه ولو لم يشتره ولكن صاحبه وهبه منه وسلمه اليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فان رجع في هبته لم يعد الدين أبدا وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط في باب بيع المولى عبده المأذون \* واذا أذن الرجل لعبد في التجارة ثم حجر عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كسب الاذن الاول فأقر أنها كانت وديعة لفلان أو اعتصبها من فلان وكذب المولى في ذلك فانه يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يصح اقراره كذا في المحيط \* واذا أذن لعبد في التجارة ثم حجر عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كانت في حال الاذن الاول في يده فأقر أنها وديعة لفلان فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر بألف في يده أنه غصبها من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق العبد على الالف وهي للول ولو يتبع المقر له العبد بما أقر له به في رقبته فيتبعه فيه وكذلك لو أقره بعدم الحق في الدين في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هي للمولى كذا في المبسوط \* والله أعلم

الباب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه

وإذا أقر العبد بدين فهذا على وجهين أن أقر بدين التجارة صح إقراره في حق المولى حتى يؤاخذ به للحال سواء صدقه الولي أو كذبه وإن أقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤاخذ به للحال وإن يؤاخذ به بعد العتق قال في الأصل إذا أقر العبد المأذون بغصب أو ودية مجدها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية مجدها أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أجر أجير أو مهر جارية أو شراها أو وطئها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤاخذ به للحال قالوا ما ذكر من الجواب في الأصل محمول على ما إذا أقر بعقر أو أحرق بعد القبض حتى يصير غاصبا لهم ما لا يخذلهم من وقت الأخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فاما إذا أحرق قبل القبض أو عقّر الدابة قبل القبض فإنه لا يصح إقراره (١) حتى لا يؤاخذ به للحال هكذا في المحيط \* ولو أقر أنه افتض حرة أو أمة بكر أباصبعه فعندهما لا يلزمه في الحال الابتصديق المولى وهو إقرار بجناية وقال أبو يوسف سفر رجه الله تعالى هو إقرار بالمال ويؤاخذ به في الحال ولو غصب جارية بكر افتض بها أباصبعه فإن أراد مولاهما تضمينه بالغصب قبل إقراره لأن ضمان الغصب من التجارة وإن أراد تضمينه بالاقتضاء لم يكن له ذلك لأنه جنابة فلا تثبت بإقراره ولو غصب جارية بكر افتض بها أو وطئها فإن ضمنه المولى نقصان البكارة بالغصب ضمنه في الحال وإن ضمنه بالوطئ لم يلزمه حتى يعق كذا في السراج الوهاج \* وإذا أقر العبد المأذون أنه

(١) قوله حتى لا يؤاخذ به للحال أى في قول أبي يوسف وعند محمد يؤاخذ به للحال فإنه في أول ما تلاقيه النار بصبر ضامن قبل أن يحترق الكل وفي تلك الحالة المضمون مال فالأحر اق يفسد الملك فيما هو مال فيكون تحارة كذا تمام عبارة المحمط اهـ

والخلاف فيه خلاف هنا أيضا \* نام الثيابي ففسر الثياب ان نام قاعدا لا يضمن ومضطجعا يضمن ولو أضر الحلاق اشترى أو الحامى أو من فى غلبته أن يحفظ لا يضمن \* خرج من الحمام وقال كان فى كىسى دراهم فضاعبت ان لم يقر به الثيابى لا ضمان عليه وان أقر به ان



المتاع لا يضمن وبالسرقته منه مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصينا إلا إذا خش وان كان لا يمسك في مثله المتاع ان كان أرباب  
الكربا من يرضون بذلك لا يضمن وان (٩٢) لم يرضوا به ضمن وليس عليه أن يبيت في بيت الطراز بل إذا أغلق الباب في الليل وراح لا يضمن

\* نسج الحائك الثوب فجاء به  
ليأخذ الاجر فقال ربه  
أمسكه حتى أفرغ من العمل  
وأوديك الاجر فسرق منه  
الثوب في هذا الحال  
بعد المقال قال في العتاي  
لا يضمن بقوله أمسك وفي  
النوازل جعله على وجهين  
وقال ان أراد ربه أخذه اما  
أن يئنه الحائك من الاخذ  
أولا فان كان يئنه قبل  
يضمن وقيل لا ولو اصابها  
على شيء فحسن وان كان  
لا يئنه فقول المستأجر  
أمسكه اما أن يكون على  
وجه الرهن أو على وجه  
الامانة ان الاول هلك بالاجر  
وان الثاني لا يضمن ويجب  
الاجر \* جاء الخياط بالثوب  
الى المالك فجذبه المالك  
من يده وتخرق من مد  
المالك لاضمان وان من  
مدهما ضمن الخياط نصف  
نقصان الخرق

(نوع في المتفرقات)

\* نقب حانوت رجل وأخذ  
متاعه لا يضمن حارس  
الحوانيت على ما عليه  
الفتوى لان الامتعة  
محروسة بابوابها وحيطانها  
والحارس يحرس الابواب  
وعلى قول الامام لا يضمن  
مطلقا وان كان المال في يده  
لانه أجبر ولواستأجره رئيس  
أهل السوق فهو كاجارة  
كلهم ويحمل له الاجر ولا عبرة

فتسكون هي أحق بهما من الغرماء وكذلك ان أقر لها دين الآن في الاقرار بالدين هي تشارك غرماء المأذون في  
كسبه وفي الاقرار بالعين هي أولى بالعين من غرماء المأذون هكذا في المبسوط \* وان أقرت الجارية بالدين أو  
بالعين للعبد وعليها دين لم يجز وان لم يكن عليها دين فإقرارها بالعين جائز وبالدين لا يجوز ولو كان بعض غرماء  
الجارية مكاتب المولى أو عبده وعليه دين لم يجز إقرارها له وان لم يكن عليه دين صح إقراره لغرمائها كذا في  
المغنى \* ولو كان بعض غرماء الجارية أو المولى أو ابنه فأقر لها بالعبد بوديعة أو دين وعلى العبد دين فإقراره جائز  
ولو كان بعض غرمائها أبا العبد أو ابنه وعلى العبد دين أو لادين عليه فإقراره في قياس قول أبي حنيفة رجه  
الله تعالى باطل وهو جائز في قوله ما وكذلك لو كان بعض غرمائها مكاتب الابي العبد المأذون أو لابنه ولو كان  
بعض غرمائها أبا العبد كان إقراره لها جائزا كذا في المبسوط \* وإذا طاب الغرماء من القاضي يبيع العبد  
المأذون بدينهم فقبل أن يباع قال لفلان الغائب على كذا وصدقه المولى والغرماء في ذلك أو كذبه فإقراره  
مصدق في ذلك ويباع العبد وتوقف حصة الغائب وان كان العبد لم يقر بذلك حتى باعه القاضي ثم أقر بعد  
ذلك لا يصح إقراره وان صدقه المولى في إقراره ان كان عليه دين آخر لا يصح إقراره وان لم يكن عليه دين آخر صح  
إقراره فان قدم الغائب في مسئلتنا ان أقام يئنه على حقه يتبع الغرماء ويأخذ منهم حصته من الثمن والا فلا  
شيء له كذا في المغنى \* وإذا كان على المأذون دين كثير فأقر بدين لزمه ذلك وتحصا صافيته كذا في المبسوط \* وإذا  
أقر العبد المأذون بدين كثير كانت عليه في حالة الحجر من قرض أو غصب أو بوديعة استهلكها أو عارية أو  
مضاربة استهلكها هل يؤاخذ به في الحال فقيما اذا أقر بغصب يؤاخذ به في الحال صدقه المقر له في اضافة  
الغصب الى حالة الحجر أو كذبه في الاضافة الى حالة الحجر فقال لا بل غصبت وأنت مأذون فانه يؤاخذ به في  
الحال ويباع فيه الا أن يفديه المولى وفيما اذا أقر بالقرض أو باستهلاك الوديعة أو بالعارية أو بالضاعة فان  
كان المقر له صدقه في اضافة الاستهلاك الى حالة الحجر وفي كونه مودعا مستعيرا في تلك الحالة لا يؤاخذ به  
للعال وانما يؤاخذ به بعد العتق في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وان كذبه المقر له في اضافة  
الاستهلاك الى حالة الحجر فانه يؤاخذ به في الحال كذا في المحيط \* وكذلك الصبي أو المعتوم الذي يعقل البيع  
والشراء وقد أذن له في التجارة فيقر بخذلك كذا في المبسوط \* إقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يصح  
كذا في السراجية \* العبد المأذون اذا أقر لحرة لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد حرا كزوجته اذا أقر لها  
فانه لا يصح إقراره كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الايضاح لو أقر بجناية على عبد أو حرا ومهر وجب  
عليه شكاك جائز أو فاسد أو شبهة فان إقراره باطل لا يؤاخذ به حتى يعقق أمالو أقر بما يلوجب القود فيه صح  
ولمقر له استنفاءه كذا في العيني شرح الهداية \* ولو كان العبد صغيرا أو كان صغيرا حرا أو معتوما اذا أقر  
بعد الاذن أنهم قد أقروا له بذلك قبل الاذن كان القول قولهم كذا في المبسوط \* وإذا أقر العبد المأذون  
في مرض موت المولى بدين من غصب أو بيع أو قرض أو بوديعة فأنه بعينها أو مستهلكة أو مضاربة فأنه  
بعينها أو مستهلكة أو غير ذلك من التجارات فهذه على وجهين ان كان على المولى دين وجب في صحته يحيط  
بماله وبرقية العبد وما في يده فإقرار العبد في مرض موت المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين الصحة  
لا يصح اذا لم يكن في مال المولى وفي رقية العبد وفيما في يده فضل على دين المولى وان كان على المولى دين قد أقر  
به في مرضه فإقرار العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وان كان في مال المولى وفي رقية العبد وفيما  
في يده فضل على دين المولى صح إقرار العبد وبدئ بدين المولى والفضل لغرماء العبد وان كان مال المولى عائبا  
وبيع العبد وما في يده وقضى به دين المولى ثم حضر مال المولى وقد بقي من دين المولى شيء فان القاضي يقضي  
من المال الذي حضر ما بقي من دين المولى فان فضل شيء من ذلك نظر القاضي فيما بقي من دين المولى فإخذ  
منه مقدار ثمن العبد وثن كسبه وقضى من ذلك دين العبد كذا في المحيط \* وان كان دين العبد أكثر من

لكراهة الباقي وفي مثله قال الفاروق رضي الله عنه لو تركت لبعتم أولادكم \* اذا أراد أن يوأجر قدر النحاس ويكون ذلك  
مضمونا عليه يبيع نصفه بثلث الكل ثم يوأجر النصف له أجر الكل فيكون اجارة المشاع من الشريك \* مستأجر القدر رجه بعد فراغه على

حمار يطبق حمله فزاق الحمار وانكسر القدر لا يضمن وان كان لا يطبق الحمار حمله يضمن ولا يقال الرد لا يلزم فيضمن برزق الحمار لان المباح مقيد بشرط السلامة لانا نقول نعم كذلك لكن العادة جرت بالرتم المستأجر وعن (٩٣) الثاني استأجره ليقطع زجاجة باجر معلوم

على أنه ان انكسر لاضمان عليه فأنكسرت أو ان القطع ينظر ان كان لا يسلم مثلها من الكسر جال القطع لا يضمن وان كان قد يسلم يضمن \* الوصي اذا أنفق في خصومة للصبي على باب القاضي فما كان على وجه الاجارة كاجرة الشخص والسجبان والكتاب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن \* استأجر قباناً ليزن به الحمل وكان في عوده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان وزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الاجر المستأجر بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أذن له بان يوزن به القدر الذي فيه به بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان \* استأجر حراً أو جعله في الطريق ثم صرف وجهه ودعاه جيره فاذا المرأة قد ضاع ان لم يطل الالتفات لا يضمن لانه لا يسمى مضيعاً وان أطل تحويلاً وجهه ضمن وان اختلفا فيه فالقول للاجر مع عيئه \* دفع اليه عبداً على أنه ان شاء قبضه بالبيع وان شاء قبضه بالاجارة سنة بكذا وقبضه وهلك بعد الاستعمال به فهو على وجه الاجارة وان قال أردت المالك ان قيمته مثل الاجرة أو أكثر

ذلك فما زاد على ثمن العبد ومالية كسبه من تركه المولى يكون لوارثه لاحق فيه لغريم العبد كذا في المبسوط هذا اذا كان على المولى دين الصحة ولم يكن على العبد دين حين أقر في مرض المولى بدين على نفسه فأما اذا كان على كل واحد منهما دين وجب في صحة المولى وأقر العبد على نفسه بدين في مرض مولى المولى فهذه المسئلة على وجوه أحدهما أن يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة المولى ولا يفضل عن دين المولى وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد ويبدأ من كسب العبد ومالية رقبته بدين العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضى من الفاضل دين غريم المولى الوجه الثاني أن يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين المولى والعبد الذي وجب عليه ما في صحة المولى وفي هذا الوجه يصح اقرار العبد بقدر الفاضل عن دينهما فيبدأ بدين المولى ثم يقضى دين العبد الذي وجب في حالة صحة المولى ثم يصرف الفاضل الى الذي أقر به العبد في مرض المولى الوجه الثالث أن لا يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ولولم يكن على المولى دين وعلى العبد دين وجب في صحة المولى يحيط برقبته وبما في يده فأقر العبد في مرض مولاه بدين قرض أو بيع أو غير ذلك من أنواع التجارات ثم ان المولى مات من ذلك المرض فان اقرار العبد صحيح ويبع القاضي رقة العبد وما في يده ويقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالخصص لا يقدم البعض على البعض وكذلك لو أقر بشئ في يده بعينه لانسان في مرض مولى المولى ولا دين على المولى صح اقراره ويبدأ بالمتقابلة بالعين فالعبد يرضى المولى انما يصير محجوراً عن الاقرار بالدين أو بالعين اذا كان على المولى دين الصحة أما اذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجوراً عن مرض المولى عن ذلك كذا في المحيط \* واذا كان على المولى دين الصحة يحيط بماله ورقة العبد وما في يده فاستقرض العبد في مرض المولى من رجل ألف درهم وقبضه بعمالة الشهود أو اشتري شياً أو قبضه بعمالة الشهود ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد وما في يده ويبدأ بدين العبد فان فضل من ذلك شئ يقضى به دين المولى كذا في المغني \* واذا أذن لعبد في التجارة وقيمه ألف درهم ولا مال له غير العبد فمرض المولى وأقر على نفسه بدين ألف درهم ثم أقر العبد على نفسه ألفاً بدين ألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ويقسم ثمنه بين المقر له ما نصفي ولو كان العبد أقر أولاً في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى على نفسه بدين ألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبدأ بدين العبد فيقبضه فان فضل شئ يكون لغريم المولى كذا في المحيط \* ولو بدأ المولى فأقر بدين ألف ثم بألف اقراراً متصلاً أو منفصلاً ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فان الغرماء الثلاثة يتخاصمون في ثمنه فيكون الثمن بينهم أثلاثاً وكذلك لو كان العبد أقر بألف ثم بألف اقراراً متصلاً أو منفصلاً ضرباً بجميع ذلك مع غرماء المولى كذا في المبسوط \* فان كان المولى أقر بألف درهم ثم أقر بألف درهم وكانت الاقارير كلها من المولى في مرضه ثم أقر العبد بألف درهم فالقاضي يبيع العبد ويقسم الثمن بين غرماء المولى وغريم العبد على أربعة أسهم ولو كان المولى أقر بألف درهم في مرضه ثم أقر العبد على نفسه بألف درهم ثم أقر المولى بألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يقسم عن العبد بين غريمي المولى وبين غريم العبد بالخصص أثلاثاً كذا في المغني \* ولو كانت قيمة العبد ألفي درهم فأقر العبد في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم اشترى العبد عبداً يساوي ألفاً بألف وقبضه بعمالة الشهود دفعت في يده ثم مات السيد ولا مال له غير العبد فيبيع بألف درهم اقتسم غرماء العبد الثمن بينهم ولا شئ فيه لغريم المولى ولولم يشتر العبد المأذون عبداً ولكن المولى هو الذي اشترى عبداً يساوي ألفاً وقبضه بعمالة الشهود دفعت في يده ثم مات المولى من مرضه والمسألة بحالها ويبع العبد بألف درهم فانه يبدأ بدين البائع وما بقي بعد ذلك فهو بين غرماء العبد ويستوى ان كان الاذن في صحة المولى أو في مرضه كذا في المبسوط \* ولو كانت قيمة العبد ألفي درهم فأقر العبد بدين ألف على نفسه ثم أقر المولى بدين ألف على

قبل قوله وان الاجرة أكثر لا وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لعدم قبضه على الضمان \* استأجر فأسود دفعه الى الاجير ليكنس به الحطب فذهب به الاجير المختاراً يقال ان كان الناس يتفاوتون في الاستعمال لاتصح الاجارة بلا تعين المستعمل وان استعمله المستأجر ثم دفعه

الى الاجير فالضمان على الخلاف \* استأجره رعى غنمه شهر اجاز وان لم يذكر عدده ولا مكان الرعى وله ان يزيد في الاغنام استحسانا فادرها يطبق الراعى لا الزبادة على طاقته ولا (٩٤) يجب على المشترك رعى الاولاد الحادثة بلا شرط بخلاف الواحد \* هلك شاة من الغنم فقال المالك

شرطت لك الرعى في غير هذا الموضوع وقال الراعى بل شرطت لي الرعى في ذلك المكان فالقول للمالك وعلى الراعى البينة والسمة لا تصلح للاعتماد ولا تدفع العين عن الاجير \* الراعى المشترك ومن يعنه اذا ادعى الرد أو الموت فن جعل العين في يده أمانة وقال بعدم الضمان كالامام قبل قوله كلودع ومن قال بالضمان عليه كتوبه لم يصدقه الا بالبينة وفي المحيط ترك الباقورة على يد غيره ليحفظها وغاب لا يضمن ان يسرقها ككل وغائط وبول لانه عقرو في الديناري ان كان هو من عياله لا يضمن والا يضمن وفي فوائد برهان رحمه الله تركها في بعض النهار على يد زوجته وجعت اللبلة لم يدرك الضياع عند أيهما كان يضمن وفي الذخيرة للراعى بعث الاغنام على يد غلامه وأجيرته وولده الكبير الذي في عياله لان الرد من الحفظ وله الحفظ بيدهم فان هلك في يده في حالة الرد فان مشتركاً لاضمان عند الامام بكل حال وعندهما ان بأمر يمكن التحرر عنه يضمن كالمهلك عند الرد بنفسه وشرط كون الرد على يد كبير قادر للحفظ اذ لو كان صغيراً لا يقدر على الحفظ يضمن وشرط في

نفسه ثم مات المولى فالقاضي يبيع العبد ويعطى غريم العبد ألف درهم ثم يعطى غريم المولى الألف الباقية فان تراجع سعر العبد الى ألف وخمسمائة وباع القاضي العبد يعطى غريم العبد ألف درهم والباقي لغريم المولى وان تراجع سعره الى ألف درهم (١) فتمن العبد كله لغريم العبد ولو كان العبد أقر بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم على العبد وقيمة العبد ألفا درهم وقت الاقرارين ثم تراجع سعره ثم بيع العبد قسم الثمن بين الغريمين كذا في المحيط \* وان أقر العبد بدين ألف درهم ثم المولى بألف ثم العبد بألف وقيمته ألف فيبيع بألف بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شيء ويخاص غرماء العبد ولو أقر العبد بألف وقيمته ألفان ثم المولى بألف ثم العبد بألف فيبيع بألفين يخاص الثلاث بالسوية فان باعه القاضي بألف وخمسمائة فهي بينهم على خمسة لغريم المولى سهم من خمسة وان بيع بألف لم يكن لغريم المولى شيء كذا في المغني \* ولو بدأ العبد فأقر ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف ثم بألف اقرارا متصلاً أو منقطعاً ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فيبيع بالثمن درهم ضرب فيه غرماء العبد كل واحد منهم بما يجتمع دينه وضرب فيه غرماء المولى كلهم بألف فقط ولو بيع بألف وخمسمائة ضرب فيه غرماء العبد بجميع دينهم وضرب فيه غرماء المولى كلهم بمائة فيكون الثمن مقسوماً بينهم أخماس لكل واحد من غريمي العبد خسان وذلك ستمائة ولغريم المولى خمس وذلك ثلثمائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه ألف أو ألفان وخمسمائة فغرماء المولى أحق بذلك ولا حق لغرماء العبد في تركه المولى وهم ماضرون بأمع غرماء العبد في غنمه بقدر ألفين وخمسمائة فهذا كافوا أحق بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلاثة آلاف أخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وسبع مائة وأخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة فان كان الذي خرج من ذلك ألفين وسبع مائة أخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وخمسمائة وخمسين وأخذ غرماء العبد من ذلك خمسين ولو كان العبد لم يقرب بالدين الاول والماله ألتجها لها أخذ غرماء السيد جميع ما خرج من دين السيد وهو ألفان وستمائة ثم يباع العبد فان بيع بألف ضرب فيه غرماء المولى بما بقي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو ألف فكان الثمن بينهم أسد باعاً خمسة أسباع لغريم العبد وسبعة أسباع لغرماء المولى كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أذن رجل لعبيده في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذب العبد في ذلك لم يملكه واذا أصبح اقرار المولى عليه بالدين كان للغرماء الخيار ان شاءوا باعوا العبد بدينهم وان شاءوا استسعوا وكذلك لو أقر عليه بكفالة ماله فقال كفلت لفلان عني بكذا أو أنكر العبد ذلك يلزمه كله كذا في المحيط \* ولو أقر عليه المولى بدين عشرة آلاف وأنكرها عليه العبد فيبيع في الدين فاقسم الغرماء غنمه فلا سبيل لهم على العبد عند المشتري فان أعتقه المشتري رجع الغرماء على العبد بقيته ولو لم يبيع في الدين حتى دبره المولى فللغرماء الخيار بين تضمين المولى بقيته وبين استسعاء المدبر في جميع دينهم فان أعتقه بعد التدبير هناً أخذوه بقيته فقط وان أدى خمسة آلاف ثم أعتقه المولى أخذوا منه أيضاً قيمته وبطل ما زاد على ذلك ولو لم يدبره حتى مرض المولى فأعتقه ثم مات ولا مال له غيره فعليه أن يبيع في قيمته فيأخذها الغرماء دون الورثة ثم يأخذ الغرماء العبد بعد ذلك أيضاً بقيته ولا شيء للورثة ولا لغرماء المولى من ذلك وان كان أقر على العبد بالدين في المرض والمسألة على حالها كانت القيمة

(١) قوله فتمن العبد كله لغريم العبد قال في المحيط كان ينبغي أن يكون ثمن العبد في هذين الفصلين بين غريم العبد وبين غريم المولى نصفان لان دين العبد ودين المولى تعلقبان بقبلة العبد وصارت رقبته العبد كل مشترك بين الغريمين والاصل في المال المشترك أن ما هلك يهلك على أهل الشركة وما بقي يبقى على الشركة ويجاب بأن محل ذلك اذا كان الحقتان على السواء أما اذا كان أحد الحقين مقدماً على الآخر فالهلاك كله يصرف الى المؤخر اه نقله مصححه

عماله لانه لو اذنك فالرد يسد ويدل الاجنبى سواء \* دفع الى المشترك ثور الرعى فقال لأدري أين ذهب الثور فهو اقرار الاول بالتضييع في زماننا \* دفع غنماً وشرط على الراعى من لبنها وجبتها شياً معلوماً ما بقي لرب الغنم فهو فاسد يضمن الراعى ما أخذوه على رب



الغنم أجرة المثل وكذا الوجه للصوف أو اللين أجرة \* جاد رجل يقره وأدخلها في سرح لرجل وهو معروف أنه يحفظ بالأجر يجب أن يدفع ثوبا إلى دلال البيع فباعه يجب أجرة المثل \* تفرقت الغنم أو البقر فقا تعبع البعض وردّها ولم يقدر (٩٥) على اتباع الباقي وضاعت لا يضمن

عنده لأن الامن متى تعذر عليه الحفظ لا يضمن وعندهما يضمن لأنه طمعا في الاجر الوفير يتقبل الكسب ولا يقدر على اتباع الكل فكان من جنائته حكما وانخاص لا يضمن اجماعا \* ساقها الى المرقى فهلكت شاة لامن سوقه بان اعتلى على على فتدّى منه أو عرضها على الخوض فغرقت فيه أو فرسه سبج أو سرق لاضمان عنده خلاهما \* أراه درهمًا لينظر فيه فغمزه وكسره لاضمان عليه ان لم يجاوز ما يفعله الناس والقول فيه للغاير وان كان يرى بلا غمزه فغمزه وكسره بضمن وانقاد بضمه اذا كسره بالغمز الا اذا قال له اغمز \* استأجر عبد الخدمة فوقع من يده شيء على شيء فانكسر ما وقع عليه ان كان الذي وقع ملك المستأجر لاضمان عليه وان على شيء أمانة عنده يضمن الاجير خاصة واذا سقط من يد المودع على الوديعة شيء وأفسدهما ضمن \* غرقت السفينة بجوج أو رج أو صرر حبل بلامد وفعل من الملاح لا يضمن اتفاقا وان عتده ان جاوز المعتاد ضمن اجماعا وان لم يجاوز ضمن عندهما لأنه مشترك \* دخل الماء السفينة وأفسد

الاولى لغرماء المولى خاصة ثم يسمي في قيمته لغرماء العبد خاصة ولو لم يقر عليه بالدين ولكن أقر عليه بجناية خطأ فانه يدفعه بمأوى يديه وكذلك لو أقر على أمة في يدى العبد أو عتق في يديه بدين أو جناية كان مثل اقراره على العبد بذلك فان اعتقهما بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا من اعتاقه العبد بعد الاقرار عليه بالدين كذا في المبسوط في باب اقرار المولى على عبده المأذون \* وان أقر عليه بعشرة آلاف درهم وقيمة العبد ألف درهم وكذبه العبد ثم ان مولاه أعتقه فالمولى ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالاقرار قدر قيمته ألف درهم ولا يضمن أكثر من ألف درهم وان كان ما أقر به على العبد من الدين أكثر من قيمته واذا ضمن للغرماء ألف درهم لم يذكر أن الغرماء يرجعون على العبد بألف أخرى كذا في المحيط \* ولو كان العبد أقر بالدين أيضا لزمه الدين كله كالقوله بوجد الاقرار من المولى به أصلا كذا في المبسوط \* العبد المأذون اذا باع شيئا مما في يده في مرض موت المولى ولادين على المولى في صحته ولا على العبد وأقر العبد بقبض الثمن ولا يعلم ذلك الا بقوله صح اقراره وكذلك اذا كان على العبد دين مستغرق أو غيره مستغرق وان كان على المولى دين يحيط برقبته العبد وبما في يده فانه لا يصدق العبد في اقراره باستيفاء الثمن أصلا الا ببينة اذا كان دين المولى دين الصحة وان كان دين المولى دين المرض فاقرار العبد بالاستيفاء في حق براءة المشتري عن الثمن لا يصح انما يصح في حق الاقرار له حتى يكون المشتري أسوة للغرماء فيما عليه كالأقر المولى بذلك الا أن تقوم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه الصورة بعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير يحيط برقبته ويجمع ما في يده ولادين على المولى فاقرار العبد بقبض الثمن من ورثته لم يجز وكذلك اذا كان على المولى دين أيضا مع دين العبد لا يصح اقرار العبد باستيفاء الثمن كذا في المحيط \* اذا أقر المأذون في مرض موته بدين أو وديعة بعينها أو عارية أو مضاربة أو اجارة بعينها أو غصب بعينها أو غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه ذلك فان اقراره بجميع ذلك جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة وان كان عليه دين الصحة لا يصح اقراره الا فيما فضل عن دين الصحة فيباع ما في يده ويبيد دين الصحة ولو كان الغصب الذي أقر به في المرض قد عاينه الشهود وكذلك العارية والوديعة وأشباههما فان عرف الشهود عين الغصب وعين الوديعة والعارية كان المقر له أحق بالعين وان كانوا لا يعرفون عين المغصوب وعين الوديعة وانما عاينوا الغصب والاعارة والايديع كان المقر له أسوة لغرماء الصحة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض بعناية الشهود كان صاحب دين المرض أسوة لغرماء الصحة كذا في المغنى \* واذا لم يكن عليه دين في الصحة فآقر في مرضه على نفسه بدين ألف درهم وأقر باستيفاء ألف درهم من مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبين الغريم الآخر نصفين واذا مرض المأذون وعليه دين الصحة فقبض بعض غرمائه دون بعض لم يجز كذا في المبسوط \* واذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم وديعة ألف درهم لرجل آخر ثم مات وليس في يده الا ألف التي أقر بعينها وديعة فان الالف الوديعة تقسم بين صاحب الوديعة وبين الغريم نصفان كما في الخبر واذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل آخر وجب في حالة الصحة فآقر باستيفاء ذلك الدين صح اقراره حتى يبرأ من عليه الدين وكذلك اذا أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة وعليه دين المرض صح اقراره بالاستيفاء هذا اذا أقر المأذون باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة فاما اذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح اقراره بالاستيفاء الا في حق براءة غريمه عن الدين ولا في حق الاقرار بالدين حتى لا يصير أسوة لغرماء الصحة وان كان على المأذون دين المرض لا يصح اقراره بالاستيفاء في حق براءة غريمه حتى لا يبرأ غريمه عن الدين ولكن يصح في حق الاقرار بالدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء أسوة لغرمائه فيما عليه فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما يخصه ويؤدى الباقي الى غرمائه كذا في المغنى \* واذا مرض المأذون فوجب له على رجل ألف درهم من مبيع

المتاع ان يفعله ضمن وان لا يفعله ويمكن التحرز عنه لا يضمن عنده خلاهما هذا اذا لم يكن رب المتاع عنده فان كان هو أو وكيله عنده لا يضمن اذا لم يجاوز المعتاد لان المتاع لم يسلم اليه وكذا اذا كان بامر لا يمكن التحرز عنه وفي المشتق ولو كانت السفن كثيرة وفي احداهن صاحب المتاع

أو وكيله لا يضمن الملاح ما تلف من المتاع في التي فيها أحدهما أو يضمن فيما ليس فيها أحدهما وعن الثاني في قول أن كن ينزلن معا ويسرن معافهن كسفينة واحدة وان تقدم (٩٦) بعضهم باعضا فكون أحدهما في أحدها فنكون أحدهما في كلهن وعن الثاني في سفيتين

مقروتين أحدهما في أحدهما لا يضمن الملاح وكذا لو غير مقروتين ويسيران معا ويحسان معا \* وعنه أيضا أقبل التاجر مع جولة كثيرة وهو على أحد الغدلين وكأنه لم يسلم إلى الآخر فلا يضمن وفيه أيضا محل متاع وصاحبه معه فمتر وسقط المتاع ففسد ضمن لان عناره جناية يده استأجر جولة بعينها ورب المال معه فساق المكارى فعثرت الدابة ففسد المتاع ضمن عندنا لانه أجبر مشتركا أفسده بيده وان كان عبدا صغيرا لا يستمسك فساق باذن مالكه فسقط لا يضمن \* استأجرها فحمل عليها وركبها فساق المكارى فعثرت الدابة وفسد المتاع لا يضمن في قوله -م وعن الثاني اذا عثرت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان على المكارى وان من قوده أو سوقه \* استأجر أو استعار دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي وخطى عنها فضاءت يضمن اذا لم يربطها فان ربطها لا يضمن لانهما لا يجدان بئرا من ذلك قال شمس الأئمة الصحيح عندي أنه اذا غيبها عن بصره يضمن متى لو كان في الصحراء ونزل للصلاة وأمسكها

أو غيره فاقرب باستيفائها منه ولا دين على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقرب بعد ذلك على نفسه بدين ألف ثم مات فاقربه بالاستيفاء جائز ولو لم يقرب بالدين ولكنه لحقه دين بجماعة الشهود بطل اقراره بالاستيفاء لان ما وجب عليه بالعناية بمنزلة الدين الظاهر عليه حين أقرب بالاستيفاء اذ لا تهمة في شهادة الشهود فلهذا يبطل اقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط \* ولو باع المولى جارية عبده المأذون ولوى الثمن فاقرب العبد أنه أمر مولاه ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا اذا كانت الجارية قائمة أو لا تدري وان كانت هالكة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذب العبد ضمن المولى قيمتها فان قال لم أمره ولكن أجزت البيع ان كانت الجارية قائمة جاز ولم يضمن المولى والالم يجز وضمن ولو حجر عليه ثم قال العبد كنت أمرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقرب بعد ما باعه الغرماء لم يصح اقراره كذا في المغني \* وان كان على المأذون دين كثير فباع جاريته من ابن مولاه أو أبيه أو مكاتبه أو عبدا تاجر عليه دين أو لادين عليه بأكثر من قيمتها ودفعها إلى المشتري ثم أقرب قبض الثمن منه جاز اقراره بذلك لا في العبد والمكاتب ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حرا فاستمك مالا للعبد الذي هو أبوه أو أمه أو مكاتب أبيه أو عبده وعليه دين أو لادين عليه فاقرب العبد المأذون أنه قد قبض ذلك من المستمك لا يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان على المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان المستمك أخاه كان اقراره بالقبض منه جائزا ولا عين على الآخر بعد اقرار العبد بالقبض منه كذا في المبسوط \* ولو أمر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر أن العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول فان حلف لم يضمن وان نكل ضمن الثمن لعبده كذا في المغني \* وان أذن للعبد في التجارة وقيمه ألف درهم فاذن ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم وهو يحسد ذلك ثم ان المولى أعتقه فالغريم الذي أذن العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد وان شاء أخذ دينه من العبد فان ضمنه المولى لم يكن لالاخر على المولى ولا على العبد شي وان اختار الغريم أخذ دينه من العبد فللمقر له ان يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى أقر على العبد بدين ألفي درهم ولادين عليه سواء ومحمد العبد ثم صار على العبد ألف درهم باقراره وبينه فانه يباع فيضرب كل واحد منهما في غنه بجميع دينه ولو كان اقرار العبد أو لاديه به وكذلك لو بيع بالثمن درهم فخرجت منه ألف وبيع ألف كان الخارج منهما الذي أقره العبد فان كان العبد أقر بالف ثم أقر عليه المولى بالف ثم أقر العبد بالف فانه يباع ويخاص في غنه اللذان أقرهما العبد فان بقي من غنه شيء بعد قضاء دينهما كان للذي أقره المولى ولو لم يقرب العبد على نفسه بشيء وأقر عليه المولى بدين ألف درهم ثم بدين ألف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبدأ بالأول فان بقي شيء كان للثاني وان كان وصل كلامه فقال فلان على عبدي هذا ألف درهم ولفلان ألف درهم تحاصفي غنه فان صدقه العبد في آخرهما والكلام متصل أو منقطع تحاصفي غنه فان صدقه في أولهما بدي به وهذا اذا كان اقرار المولى به ما منقطع فان كان متصلا تحاصفي غنه كذا في المبسوط \* المولى اذا أقر على عبده بالدين صح وان كذبه العبد وليس على العبد دين (١) حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغنة من قيمته فان كان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الصغرى \* ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فاقرب العبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم يبيع العبد بالثمن درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد في غنه بجميع دينه ويضرب الذي أقره المولى في غنه بخمسمائة فيكون الثمن بينهم أخماسا ولو لم يبيع وأعتقه المولى

(١) قوله حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغنة من قيمته لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة وعبارة الذخيرة وان أذن الرجل لعبده في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذبه العبد في ذلك لزمه كله وكان للغرماء الخيار ان شاءوا باعوا العبد بدينهم وان شاءوا استسعوا انتهت نقله مصححه فان قلت من يده لا يضمن فعلم أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها يكون تاركا للعقود وان ربطها ودخل الحمام ورجل جالس فبرز ثيابه وتركه عنده ولم يقل له احفظه ولا الرجل قال لا احفظه ولم يقل أيضا قبله فهو مودع يضمن لوضعيه وكذا لو نزع

الشباب حيث يرى الجماعى وهو ينظر اليه فخرج آخر ولبسه والجماعى يراه وأرضعه ضمن وقال الصفار لا والاول أصح وفي المحيط النحاس والدلال وتيم بأن أجيره مشترك فلودفع الدلال الثوب الى رجل ليأمره ويسير به فذهب به (٩٧) ولم يجده لا يضمن والجماعى والجمال والزاعى

مشتراك وتليد القصار والتجار وجميع الصنائع وحده والاجرة المقبوضة في الاجارة الفاسدة والتمسك المقبوض في البيع الفاسد مضمون والمحبوس بالاجرة لعل له أثر في العين غير مضمون حتى لو ضاع لا يضمن ولا أجر له لعدم التسليم والوحد يستحق الاجر بلا عمل لكن لو لم يعمل لم يدر كطرد الميم وغيره لا يلزم الاجر وفي كفاية زاد الفقهاء العين المستأجر ليس بمضمون وفي مجموع النوازل العين المستأجر أمانة اجناعاً أما العين في يد الاجير المشترك على الخلاف \* اذا هلك المتاع عند الاجير المشترك بعد الفراغ من العمل لأجره \* دفع اليه مصحفاً ليصلح له غلظاً أو سيفاً للقراب فضاع لم يضمن عند محمد رحمه الله وعند الامام كذلك الاما هلك بصدقه أو قصر في حفظه وعليه الفتوى وعن الثاني دفع اليه سيفاً ليصلح من حفظه أو مصحفاً لينقطه أو ثوباً في منديل ليرفوه فضاع نص له أو غلظاً أو منديل لا يضمن \* دفع الى صانع ذهباً ليصنعه له سواراً منسوجاً ولم يكن النسج من عمل الصانع فاصح الذهب وطوله ثم ناوله الثاني للنسج وضاع منه ان الدفع اليه

وقيمة ألف درهم وخمسمائة كان ضامناً لهما قيمته بالا اعتاق ثم هذه القيمة بدل مالبة الرقبة كالثلث لو بيع العبد فيقسم بينهم أخماساً فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة ويرجع كل واحد منهما على العبد بمائة من دينه وهو أول بعثة ويرجع الذي أقر له المولى على العبد بمائتين وان شاء الغرماء تركوا المولى وتابعوا العبد بالثابت من دينهم فان اتبعوه أخذ منه الغريمان اللذان أقر لهما العبد جميع دينهما ألفي درهم وأخذ منه الذي أقر له المولى خمسمائة ثم يرجع على المولى بخمسمائة درهم أيضاً ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فأقر العبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفي درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم يبيع بالثمن درهم بجميع الثمن اللذين أقر لهما العبد خاصة ولو اعتقه المولى يضمن قيمته ولو اختار اللذان أقر لهما العبد اتباعه وأبرأ من القيمة المولى كان للذي أقر له المولى أن يأخذ المولى بجميع دينه ولو كانت قيمة العبد ألفاً وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بألف في كلام منقطع ثم يبيع العبد بألف فهو بين الاولين اثلاً يضر به فيه الاول بألف والثاني بخمسمائة ولو اعتقه المولى وقيمتها ألف ضمن قيمته ألف درهم ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما اثلاً على قدر الثابت من دين كل واحد منهما ثم يرجعان على العبد بمائة فاقسمها اثلاً ثلثاً واثنان طلباً أولاً أخذ العبد أخذاً بألف درهم بمقدار قيمته ويقسمان ذلك اثلاً على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولى بجميع قيمته أيضاً ولو كان المولى أقر به هذا الدين اقراراً متصلاً كانوا شركاء في ثمن العبد وان اعتقه المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعوا على العبد بقدرة قيمته مما بقى من دينهم وما زاد على ذلك فهو ثاؤ ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فأقر عليه المولى بدين ألف ثم أقر بعد ذلك بدين ألف ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفين ثم أقر عليه بدين ألف ثم يبيع العبد بألفي درهم فهو بين الاول والاخر نصفان ولا شيء للاوسط وان يبيع بألفين وخمسمائة استوفى الاول والاخر دينهما وكان الفضل للاوسط ولو اعتقه المولى وقيمتها ألفان أخذ الاول والاخر قيمته من المولى ولا شيء للاوسط فان أعتقه وقيمتها ألفان وخمسمائة أخذ الاول والاخر من المولى ألفين وكانت الخمسمائة الباقية للاوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توى بعض القيمة على المولى كان التاوى من نصيب الاوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد ألفاً وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بألف ثم بألفين ثم يبيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفى ألف درهم تمام دينه وكذلك الثاني وتبقى ألف درهم وهي للثالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتوى الباقي كان ثلثا الاول وثلثا الثاني فيقسمان ما يخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج اثلاً بينهما ما حتى يستوفى الاول كمال دينه ألف درهم ثم يكون الخارج للثاني حتى يستوفى تمام دينه وان استوفى الثاني جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله متصلاً كان الخارج بينهم على قدر دينهم والتاوى بينهم جميعاً بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان الاقرار منقطعاً ثم أقر العبد بذلك بدين ألف ثم يبيع بثلاثة آلاف فان الغريم الاول والذي أقر له العبد يأخذ كل واحد منهما جميع دينه وكذلك الثاني الذي أقر له المولى يأخذ جميع دينه مما بقى من الثمن ولا شيء للثالث فان توى من الثمن ألف درهم وخرجت ألفان كانتا بين الاول والثاني والذي أقر له العبد أخماساً للاول وخمساهما للثاني الذي أقر له المولى خمسة واذ أذن لعبد في التجارة وقيمتها ألف درهم فاشترى وباع حتى صار في يده ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بألف فالألف الذي في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى أقر عليه بألفين معاقبهم عن العبد وماله بينهما نصفين ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فأقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بدين ألفين ثم أقر العبد بدين ألف لم يضر الذي أقر له المولى في ثمن العبد وكسبه جميع غريمه الا بخمسمائة ولو كان اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان ثمن العبد وماله بينهما ثم أرباعاً سهمان من ذلك للذي أقر له

وسلم لمداس المعلم اليك وأن تضربه فوق الثلاث فأنك إن ضربت فوق ثلاث اقتصر الله تعالى منك ولا يضرب المعلم بالخشب وإن أذن الاب  
وللولى أن يعزر عبده وأمه باليد (٩٨) والخشب والدرة (٩٩) نوع في خلاف المستأجر في الاستعمال استأجرها ليركبها

المولى ولكل واحد من غريمي العبد منهم كذا في المبسوط \*

### الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما

الاصل أن أذن أحد المولين صحيح في نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه وإذا صحح الأذن في نصيب  
الأذن دون نصيب السالك فأراد السالك أن يفسخ الأذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال وتجوز جميع  
أشريته ويبياعاته هكذا ذكر في الكتاب وإذا جازت أشريته ويبياعاته في الكل فلحقته دون وفي يده كسب  
فإن كان الدين إنما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بأن كان كسب تجارة وقد خذله الدين  
بسبب التجارة وعلم ذلك فالقياس أن يصرف إلى الدين من الكسب من نصيب الأذن ويعطى النصف  
للذى لم يأذن وفي الاستحسان يصرف الكل إلى غرمائه نصيب الأذن ونصيب السالك وعلى هذا  
القياس والاستحسان إذا كان العبد كاه محجورا وقد اشترى وباع وحصل في يده كسب بسبب التجارة ولحقته  
ديون بسبب التجارة فإن ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه يصرف إلى دينه استحسانا وفي  
القياس لا يصرف ويكون كاه للولى ويتأخر حتى الغرماء إلى ما بعد العتق وإن كان الكسب مستفادا  
بالسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الأذن ولا يصرف نصيب غير الأذن وأما إذا لم يعلم حال  
الكسب الذي حدث هل هو بالسبب الذي وجب به الدين أو بسبب آخر غير السبب الذي وجب به الدين  
وقد اختلف الموليان في ذلك فقال السالك حصل الكسب لا بالسبب الذي وجب به الدين بأن قال  
استفاده بالهبة لا بالتجارة وأنه يمتنعان وقال الأذن مع العبد لا بل استفاده بالتجارة التي هي سبب  
وجوب الدين والكل مصروف إلى الدين فالقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في  
المغنى \* وإن كان في يده مال أصابه من تجارته فقال الذى لم يأذن له أنا أخذ نصف هذا المال فليس له ذلك  
ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فإن بقي بعد ذلك شيء أخذ كل واحد من المولين نصفه وإن زاد الدين  
على ما في يده كانت تلك الزيادة في نصيب الذى أذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما أقر به العبد من غصب أو  
استهلاك مال أو غيره ولو استهلك ما لا ينبت بينه كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلك قبل أن أحدهما  
له كذا في المبسوط \* وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة فاشترى وباع ومولاه الذى لم  
يأذن له يراه ولم ينم كان هذا أذناه في التجارة فإن كان الذى لم يأذن له أهل سوقه ونمأهم عن مبايعته وقال  
إن بايعتموه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس أن يصير نصيبه ما أذنوا وفي  
الاستحسان لا يصير نصيبه ما أذنوا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كله محجورا وقد نهي أهل السوق عن المبايعه  
معه ثم رآه يتجر فسكت فإنه يصير ما أذنوا وإن سبق هذا السكوت نهي عن التجارة كذا في المحيط \* ولو أذن له  
أحد المولين في التجارة وأتى الآخر إلى أهل سوقه فنمأهم عن مبايعته ثم إن الذى لم يأذن له اشتري نصيب  
صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه فإن رآه المشتري يبيع ويشترى فلم ينمأهم عنه فهذا أذن منه في التجارة  
كذا في المبسوط \* ولو قال أحدهما الشريك إنك أذن له في نصيبك أو قال في نصيبى ففعل فهو أذن في جميعه كذا  
في التتارخانية \* ولو كان العبد بين رجلين فأذن أحدهما صاحبه في أن يكاتب نصيبه فكاتبه فهذا أذن  
منهما للعبد في التجارة ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى إن  
نصف كسبه للولى الذى لم يكاتب وكذلك لو وكل أحدهما صاحبه أن يكاتب نصيبه فلا كسبه العبد بعد  
ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للوكيل ولو أذن أحدهما للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشتري نصيب  
صاحبه منه ثم اشتري بعد ذلك وباع والمولى لا يعلم به فلحقه دين فإن الدين الأول والاخر كله في النصف  
الأول ولو كان يعلم ببيعته وشراعه بعد ما اشتري نصيب صاحبه كان هذا أذناه للنصف الذى اشتراه في التجارة

إلى موضع كذا وركبها وحمل  
معه جملان ركب على الحمل  
ضمن قيمة كل الدابة إن  
عطيت وإن ركب غير  
موضع الحمل ضمن قدر  
الزيادة غير جرح إلى أهل  
الخبرة إن هذا الحمل كم يزيد  
على ركوبه في النقل لأن  
الإنسان لا يوزن بالقبان  
\* أكرى دابة للحمل فوضع  
عليها الرحلة ضمن لأن  
الراحلة أشد ضررا \* وعن  
الثاني تكرارها يحمل عليها  
كذا من البر فحمل أكثر  
وسلت ثم دلت في يد  
المستأجر من غير ذلك يضمن  
حصه الزيادة من قيمتها وراه  
عن الامام رحمه الله أيضا  
\* استأجرها ليركبها خارج  
المصر إلى موضع فحبسها  
قدر ما لا يحبس عادة كما  
من يوم وهلك يضمن لانه  
مخالف لانه رضى بكونها في  
يده بالاجر لا بغيره حتى لو  
ركبها في المصر أو حبس قدر  
ما يحبس الناس لا يضمن  
لوجوب الاجر ومنه يخرج  
كثير من المسائل ومثله ذكر  
صدر الاسلام في الصغرى  
\* استأجرها ليركبها خارج  
المصر فركبها فيه في حوائجه  
يضمن إن هلك \* استأجرها  
لحمل فحمل عليها رجلا  
لا يضمن \* دفع ابريسما  
للصبيغ ثم قال له رده ولا  
تصبغه فهلك في يده الصانع  
لا يضمن (السابع في فسحها وفيه فصلان الأول في العقد)

يفسخ باعذار كنهم دام أو شئ لا يمكن السكنى ثم  
فيه لا إذا أنهم بيت المؤاجر ولم يجد منزلا للسكنى سوى ما ابحر به بخلاف ما إذا أراد المستأجر السفر ولا ما إذا لحقه دين الآن يكون دينه فادجا

لا يقضى الامن من ما جره وتنسخ الاجارة في الاصل بلا نسخ وفي رواية الزبادات يستحق الفسخ في نسخة واحدة لانه مختلف فيه فاشبه  
الرجوع في الهبة وقيل لا ينسخ القاضي الاجارة بل يبيعه الموائر فينسخ ضرورة (٩٩) وفي المحيط لا ينسخ بلا نسخ الحاكم حتى

يجب الاجر على المستاجر  
وان باعه الموائر قبل فسخ  
الحاكم وقيل ما ذكر في  
الاصول محمول على ما اذا كان  
العذر جليا وما ذكر في  
الزيادات ما اذا كان العذر  
خفيا والحق ان الاجارة  
اذا عقدت على امر لا يمكن  
المضي فيه شرعا ينسخ بلا  
فسخ كما اذا استأجره لقطع سبه  
فسكن الوجع \* انه دم  
الدار ملك الفسخ بلا حضور  
المالك ولا ينسخ ما لم يفسخ  
لامكان الانتفاع بالعرضة  
وفي اجارات شيخ الاسلام  
انه دم الدار كلها الصحيح انه  
لا ينسخ بلا نسخ لكن  
يسقط الاجر فسخ أولا وان  
انه دم بيت يرفع من الاجرة  
بحسابه ولا يجبر على البناء  
وارادة الموائر البيع ليس  
بعذر \* استأجر دكانا لبيع  
فيه ثم بدله أن يعمل عملا آخر  
فعذر وفي المحيط ان تمكن من  
العمل الثاني على ذلك الدكان  
لا يكون عذرا والافعذر  
\* استأجر دكانا للتجارة الطعام  
ثم بدله أن يقعد في سوق البر  
أو لصيد فلعذر بخلاف  
ما اذا استأجر عبدا للخطابة  
ثم بدله الاخذ في عمل آخر  
\* وفي التجريد اجر نفسه في  
صناعة ثم بدله ترك تلك  
الصناعة لم يكن له ذلك وان  
كان ذلك العمل ليس من عمله

ثم الدين الاول في النصف الاول خاصة والدين الاخر في جميع العبد كذا في المبسوط \* واذا أذن لعبد أحد  
موليه في التجارة فلهقه دين قيل للذي أذن له أدينه ولا بعنا نصيبك فيه كذا في السراجية \* ولو كان العبد  
بين رجلين فكتاب أحدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لتصيبه في التجارة والاخر أن يطل الكتابة فان  
لهقه دين ثم أطل الاخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب خاصة وان لم يطل الكتابة حتى رآه  
يشترى ويبيع فلم ينه لم يكن ذلك منه اجارة للكتابة وله أن يطلها وكان هذا اذنا منه في التجارة فان رد  
الكتابة وقد لحق العبد دين بيع كاه في الدين الا أن يقديه مولا كذا في المبسوط \* شريكان شركة ملك اذنا  
لعبد هما في التجارة وأدانه كل واحد منهما مائة درهم وأدانه أجنبي مائة درهم أي باعه كل واحد عينا  
بالنسيئة فيبيع العبد بمائة أو مات العبد عن مائة كان نصفها للاجنبي والنصف بينهما كذا في المغني \* ولو  
لم يكن أدانه إلا أحد المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت المائة بينهما وبين الاجنبي اثلاثا للمولى الذي  
أدانه ثلثاها وللأجنبي ثلثاها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
للمولى ربعها وللأجنبي ثلاثة أرباعها هكذا في السراج الوهاج \* واذا كان رجلان شريكين شركة مفاوضة  
أو شركة عنان وبينهما عبد ليس من شركتهما فادانه أحدهما مائة درهم من شركتهما أو أدانه أجنبي مائة ثم  
مات العبد وترك مائة أو بيع بمائة فلا يجزي ثلثاها وللشريكين ثلثاها ولو كانت شركتهما مشتركة عنان  
والعبد من شركتهما فادانه مائة درهم من شركتهما وأدانه أجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي وثلثه  
بين المولين نصفين ولو كان العبد من شركتهما فادانه أو أدانه أحدهما مائة من شركتهما أو أدانه أجنبي مائة  
والمسئلة بحالها فالمائة كله للاجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين ههنا كذا في المبسوط \* وفي جامع  
الفتاوى عبد بين رجلين ماذون له في التجارة ولحقه دين ألف درهم فغاب أحدهما فأخذ الغريم الحاضر  
وباع نصيبه بسبع مائة وأخذ ثم حضر الاخر وباع نصيبه بمائة يؤول الى صاحب الدين ثلثاها  
تمام دينه بقى مائة فيعطى الذي بيع حصته بسبع مائة حتى يستوي باقي الغريم كذا في التتارخانية \* واذا  
أذن الرجلان لعبد بينهما في التجارة ثم أدانه أحدهما مائة وأدانه أجنبي مائة ثم ان المولى الذي لم يدن العبد  
شيئا غاب وحضر الاجنبي فأراد بيع نصيب المولى الذي أدان العبد في دينه يبيع له فان يبيع بخمسين درهما  
أخذها الاجنبي كلها فان حضر المولى الاخر فانه يبيع نصيبه للاجنبي وللمولى الذي ادانه فيقسم ان ذلك  
نصفين ولو كان غن نصيب المولى الذي ادان العبد قوى على المشتري ويبيع نصيب الذي لم يدن بخمسين  
درهما أو بأكثر أو بأقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا سهمان للاجنبي وسهم للمولى الذي أدان فان اقتسماه  
كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى أخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت أكثر من خمسين درهما حتى تزيد  
على ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي أدان ولا يرجع واحد من المولين على صاحبه بشئ واذا كان  
العبد بين رجلين فأذنه في التجارة ثم ان كل واحد منهما مائة درهم لرجل آخر باعها وأدانه  
أجنبي مائة ثم يبيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنبي والمولين اثلاثا لكل واحد منهم ثلثاها ولو كان المال الذي  
ادانه المولى كل واحد من المولين بين المولى الذي أدانه وبين أجنبي قد أمره بادانه والمسئلة بحالها فان  
المائة تقسم على عشرة أسهم أربعة للاجنبي الذي ادان العبد وأربعة للاجنيين اللذين شاركهما المولين  
في المائتين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من المولين سهم واذا كان العبد بين رجلين وقيمتها مائتا  
درهم فأدانه أجنبي مائة فحضر الغريم فطلب دينه وغاب أحد المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه بشئ  
حتى يحضر فان يبيع بمائة درهم أخذها الغريم كلها فاذا حضر الغائب كان للذي يبيع نصيبه أن يتبعه  
بخمسين في نصيبه حتى يباع فيه أو يقضيه وكذلك لو كان العبد قتل فأخذ الحاضر نصف قيمته كان للغريم  
أن يأخذ كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب شريكه اذا حضر وقبض كذا في المبسوط \* والله أعلم

وهو مما يعاب به كاهية آجرت نفسه سهاظا تراهم مما يعاب به فلا هلهة يخرجوها قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستأجر  
على أنه عزم السفر ذكره الكرخي والقدروري والاتقال من البلدة عذرا لأن الخروج يحتمل أن يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف

وان وجد منزلا أرخص منه أجزأ واشترى منزلا فأراد التحول اليه لا يكون عذرا بخلاف ما إذا اتكاري ابتلا إلى مكة ثم اشتري ابتلا الفسخ والفرق ان اكراء الدار يمكن لا كراء (١٠٠) الدابة لانها لا تختلف باختلاف الساكن والركوب يختلف باختلاف الركاب بخلاف

باب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره وفي الخصومات التي تقع بعد الحجر

واذا كان في يد العبد المأذون له مال فقل المولى هو مالى وقال العبد هو مالى فان كان على العبد دين فالقول قول العبد وان لم يكن على العبد دين فالقول قول المولى كذا في الذخيرة \* فان كان المال في يد العبد وفى يد المولى ان كان على العبد دين فهو في أيديهم ما في قضى به بينهم ما وان لم يكن على العبد دين فهو في يد المولى فيكون للمولى وان كان هذا المال في يد العبد وفى يد المولى وفى يد الاجنبى وكل واحد منهم يدعيه لنفسه ان لم يكن على العبد دين فهو بين المولى والاجنبى نصفان وان كان على العبد دين فالمال بينهم أثلاثا كذا في المغنى \* ولو كان ثوب في يد حرة وعبد مأذون وكل واحد منهما يدعيه وعظمه في يد أحدهما والآخر متعلق بطرفه فهو بينهما نصفان فان كان أحدهما مؤثرا به أو ممر تديا أو لابس أو لا تحرمه علقابه أو كانت دابة فكان أحدهما ربا كبا عليها والآخر متسكبا بالجام فهي للراكب ولللابس ولو لم يكن هذا ربا كباها وكان الآخر متعلقا بها لا يستحق الترجيح بتعلقه بها ولو كان هذا ربا كباها ولم يكن الآخر متعلقا بها كان الزاكب أولى فاذا كان لأحدهما سبب يستحق به عند الانفراد وليس للأخر مثله كان هو أولى كذا في المبسوط \* ولو أن عبدا مأذونا أو مكاتباً أجزأ نفسه من خياط ليخيط معه أو يبيع له ويشترى وكان في يد الآخر ثوب فقال الاجير هو لى وقال المستأجر هو لى ان كان الاجير في حائوت المستأجر أو في منزله فالقول قول المستأجر وان كان الاجير في السكة أو في منزله فالقول قول الاجير وان كان الاجير لابساً أو باو باقى المسئلة بحالها فالقول قوله سواء كان في منزل المستأجر أو في السكة حكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان يقول اذا كان المتنازع فيه شيئاً هو من آلة العمل فالقول للاجير وان كان الاجير في حائوت المستأجر أو في منزله كذا في المغنى \* ولو كان عبداً محجوراً أجزأه مولاه لعل من الاعمال في يده ثوب فقال المستأجر هو لى وقال مولاه هو لى فالقول قول المستأجر سواء كان الاجير في منزل المستأجر أو في السكة ومعنى المسألة اذا أجزأه المولى لعل من الاعمال سوى البيع والشراء حتى يبقى محجوراً أما اذا أجزأه للبيع والشراء يصير مأذوناً في التجارة هكذا ذكره شيخ الاسلام ولو كان المحجور لابساً للثوب فالقول قول المولى وهذا بخلاف ما لو كان العبد المحجور ربا كبا على الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى في الدابة حيث كان القول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو كان العبد في منزل مولاه وفى يده ثوب فقال المستأجر هو لى وقال المولى هو لى فهو للمولى كذا في المبسوط \* ولو كان العبد مأذوناً في التجارة وفى يد العبد متاع وهو في منزل مولاه فقال هو لى وقال العبد هو لى فان كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما اذا كان المتنازع من تجارتهم ما وحكى عن الفقيه أبي بكر البلخى انه ينبغي أن يقضى للمولى ولو كان المأذون لابساً للثوب أو ربا كبا على الدابة ووقع الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارته أو لم يكن كذا في المحيط \* وفي الجامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم أراد الرجوع في الهبة فقال العبد أنا محجور وليس لك أن ترجع على ما لم يحضر مولاي وقال الواهب لابل أنت مأذون فأقام العبد البينة على اقرار الواهب انه محجور تقبل بينته كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى العبد اذا باع واشترى ولم يقل وقت المبيعة انى مأذون أو محجور فلهقه دين ثم قال أنا محجور لم يأذن لى مولاي في التجارة وقال الغرماء لابل أنت مأذون فالقول قول الغرماء استحسننا اذا جعلنا القول قول الغرماء وجعلنا مأذوناً أو كان العبد أقر بالاذن صريحاً فالقياس أن لا يباع ما في يده من الكسب بدينه ما لم يحضر المولى وفي الاستحسان يباع كسبه بدينه فان فضل شيء من دينه بعد ما يبيع كسبه لا يباع رقبته بذلك

ما اذا اتكاري ابتلا إلى مكة ثم بدله أن يسافر على البغل لا يكون عذراً \* استأجرها إلى بغداد ثم بدله أن لا يخرج أو بدله في نصف الطريق فهو عذر تفسخ به الاجارة فان أراد المتكاري نصف الاجرة فله ذلك ان كان الباقي مثل الاول صعوبة وسهولة والافقده ثم ان كان معه صاحبها ردها اليه فان ركبها في الرجوع ولم يردّها اليه ضمن وان لم يكن صاحبها معه وركب مضى حكمه فان قال المـ وأجزأ الحاكم انه يتعلل بقول له الحاكم اصبر فان خرج فقد الدابة معه وعليه الاجر وقيل يسأل رفقاه وكذا لو مرض أو خاف أمراً أو لزمه غرم أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يقدر على الركوب وبعض هذا عذر في المعقود عليه وبعضه في المستأجر فان مرض المؤجر أو لزمه غريمه لا يكون عذراً بل يرسلها مع رسوله ولو مات المستأجر في بعض الطريق لزمه من الاجر بحسب ما سافر وسقط الباقي وان مات المؤجر فالمستأجر ركبها على حالها الى أن يبلغ المكان اذا لم يكن ثمة حاكم يرفع اليه القضية لانه لا يجوز فسخها بعذر يجوز ابقاؤها بالعذر كن استأجره سـ فبينة شهرا

وانقضت المدة في وسط البحر ينعقد اجارة مبتدأة فلا تبقى أولى فاذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى القاضي فان قيسا اكره الحاكم الى مكانه راجعاً جزوان رأى المصلحة في البيع وارسال الثمن فعل وما أنفق على الدابة بلا أمر القاضي فهو متبرع وفي السـ



ان أبي المؤاجر الاجاره منه يؤاجرها الحاكم ان حضر ومحمد رجه الله اكفى بقول المستاجر استأجرت أو يؤاجرها واحد من رفقائه لم يكن ثمة امام وان أبي ولا حاكم ثمة يستعين المستاجر برفقائه أما في المصير لا يتصور الانتقاض (١٠١) \* رجلان استأجرا بعيرا الى مكة أو عشرة أنفس استأجرا واسفينة

الى الكوفة فأت بعضهم قبل الخروج أو بعده ولم يرد الخروج يقال له اخرج مع من يقي بقسطه من العكرا أو اجل قدر الفئات أو أزيد منه ان لم يضر بالمستأجرين ولم يمنعه من مثل سرعة السير والا لا مرض العبد المستأجر للخدمة له الفسخ فان رضى به المستأجر لا يملك الفسخ وان لم يفسخ حتى برأ من المرض لزمه الاجر وكونه أبقا أو سارقا عيب لا كونه غير حاذق في الخدمة فان عمله فاسد له الخيار \* استأجر أرضا للزراعة ثم عزم على تركها أو افقر ولم يقدر عليها أو غلب الماء على الأرض أو ألغى بحال لا يمكن الزراعة أو انقطع الماء عنها فان كان في الأرض زرع يترك الأرض في يده الى ادراك الزرع باجر المثل فان سقاها فهو رضاء ولا يمكن من الفسخ \* انقطاع الماء عن الرعي عذر فان لم يردّها حتى مضت المدة لا يلزم الاجر وان انتقص ماؤه ان غش بان طحن أقل من نصف الاول فعذر وان نصف الاول قال الناطعي له أن يردّ فان لم يردّه حتى طحن كان رضامنه فلا يردّ

قياسا واستحسانا لم يحضر المولى ولو أن الغرماء أقاموا المينة أن العبد مأذون له في التجارة والعبد يجب حده والمولى غائب فانه لا تقبل بينتهم حتى لا يتابع رقبته العبد بالدين وان أقر العبد بالاذن وباع القاضي كسبه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وأنكر الاذن فان القاضي يسأل الغرماء المينة على الاذن فان أقاموا المينة على ذلك والاردو على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكسابه ولا تنقض البيوع التي جرت من القاضي هذا اذا ادعى العبد المحجور أنى محجور فان ادعى المشتري ان العبد محجور عليه وقال لا أدفع اليه المبيع لانه يتأخر حتى الى ما بعد العتق فقال العبد أنا مأذون فاقول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجوز البائع على دفع ما باع من العبد اليه وبأخذ الثمن من العبد وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئا ثم المشتري قال ان العبد كان محجورا عليه وقال العبد أنا مأذون فاقول قول العبد بلا يمين فان قال المشتري أنا أقيم المينة انه محجور عليه لا تقبل هكذا ذكر في الكتاب قالوا وهذه المسألة على روايتين أو على القياس والاستحسان كذا في المغنى \* فان أقر العبد بين يدي القاضي انه كان محجورا عليه وقت البيع فان القاضي يرد المبيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب العبد فيما قال وقال كنت أذنت العبد في البيع والشراء جازا للقبض الذي جرى بين العبد وبين المشتري فان أجاز المولى بعد ذلك بيع العبد كانت اجازته باطلة ولو كان القاضي لم ينقض البيع حين أقر العبد بكونه محجورا عليه حتى حضر المولى وأجاز البيع جاز كذا في المحيط \* ولو كان العبد هو المشتري فقال البائع لا أسلم اليك شيئا لانك محجور وقال أنا مأذون كان القول قول العبد فان أقام البائع مينة على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم الى القاضي بعبد الشراء لم تقبل بينته وإذا كان الرجل يشتري ويبيع فحقته ديون ولا يدرى حاله انه عبد أو حر ثم قال بعد ذلك أنا عبد فلان وصدقه فلان في ذلك وقال هو عبدى وانه محجور عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه حتى يصير عبد فلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخروا عنهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد وبأخذ الغرماء ديونهم من ثمنه كذا في المغنى \* واذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع أو اجارة أو قرض أو استهلاك أو كان أودع عند رجل ودعية ثم حجر عليه المولى فالخصم في ذلك كله العبد فان دفع الغرماء الدين الى العبد برئ سواء كان على العبد دين أو لم يكن وان دفع الى المولى ان لم يكن على العبد دين برئ عن الدين استحسانا وان كان على العبد دين لا يبرأ عن الدين كذا في المحيط \* وان مات العبد بعد ما حجر عليه كان للمولى أن يخصم في ديونه سواء كان على العبد دين أو لم يكن وهل له أن يقبض ديونه ان لم يكن عليه دين له أن يقبض وان كان عليه دين ليس له أن يقبض كذا ذكر المسألة في مأذون الاصل وذكر في وكالة الاصل انه لا يقبض بعض مشايخنا قالوا ليس في المسألة اختلاف الروايتين فما ذكر في المأذون محمول على ما اذا لم يكن موثوقا به لكن يقدر على التقاضي وما ذكر في وكالة محمول على ما اذا كان موثوقا به وان لم يمت العبد بعد ما حجر عليه المولى لكن أخرجه المولى عن ملكه فالخصم في ذلك المولى وهل له أن يقبض فالمسألة على التفصيل الذي ذكرنا فان اعتق المشتري العبد فالخصم فيه هو العبد كذا في المغنى \* واذا أذن لعبد في التجارة فباع من رجل عبدا وقبض الرجل منه العبد ودفع اليه الثمن ثم ان المولى حجر عليه فوجد المشتري بالعبد عيبا فالخصم في ذلك العبد المحجور فان أقام المشتري المينة على العبد رد عليه وللمشتري أن يحبس المشتري الى أن يستوفي الثمن وان لم يكن في يد العبد المحجور مال وعليه دين يدي العبد المردود فيباع ويعطى ثمنه للمشتري فان فضل من ثمن العبد المردود شيء فهو لغرماء المحجور وان نقص شارك المشتري غرماء المحجور عليه في رقبته فيباع لهم جميعا ولو أن المشتري لم يحبس العبد المشتري للثمن بل دفعه الى المحجور ثم جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو اسوة لغرماء المحجور في رقبته العبد المردود وفي رقبته المحجور ولو لم تكن للمشتري مينة فطلب بين المحجور وحلف القاضي المحجور على البتة بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب كذا في المحيط \* ولو أن العبد

بعده وذكر القصد وري استأجرها سنة فعمل نصف عام ثم انقطع الماء وأمسكها تمام السنة ثم ردّها له أجز نصف العام وان كان البيت ينتفع به بغير طعن فعليه من الاجر بحسبه استأجر أرضا للزراعة فزرع وأصاب الزرع آفة وذهب وقت زراعة تلك النوع له أن يزرع ما هو

مثل المشروط أو أقل ضرر منه أو انفسخ الاجارة بلزمه أجر ما مضى من المدة وسقط أجر ما مضى بعد الام طلام \* وعن الثاني استأجر أرضا للزراعة وانقطع الماء بقي شيء (١٠٢) من المدة ما يصلح أن يزرع غربا لا يلزمه

نقض الاجارة وينقص من الاجر بحسبه وان لم يصلح أن يزرع غربا لا يلزمه الاجر فيما بقي وان لم يخصه نظيره استأجر عبدا للخدمة فرض العبد ان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد فان لم يرد وتمت المدة عليه الاجر وان كان لا يقدر على العمل أصلا لا يجب الاجر وعلى قياس مسألة الرخي يجب أن يقال اذا عمل أقل من نصف عمله الرد وان لم ينقض الاجارة حتى تمت المدة لزمه الاجر \* استأجر عبدا ومرض المستأجر ان كان يعمل باجرائه فهذا ليس بعذر وان كان يعمل بنفسه فهذا عذر \* استأجر أرضا في قرية وهوسا كن في أخرى ان بينهما مسيرة سفر فعذر والا \* أجر الوقف ثم زاد أجر مثله لتولى فسبح الاجارة وفي بعض الكتب لو الاجارة الاولى باجر المثل أو بما يتغابر فيه الناس وذلك في العشر درهمان ليس له الفسخ وان زاد في الاجارة \* وفي الصغرى سقط حائط أو انهدم بيت له الفسخ وقبل الفسخ يلزم المسمى ولا يفسخ بغيبة الأجر كافي الرد بالعيب ولو انهم قدم جميع الدار له الفسخ بغيبته لكن لا يفسخ مالم يفسخ ومن أحصاها من قال في الانهدام وانقطاع

المحجور لم ينكر العيب بل أقر به بين يدي القاضي فان كان عيبا لا يحدث منه لردته القاضي على المحجور وان كان يحدث منه فالقاضي لا يرد عليه باقراره الا أن العبد بعد ما أقر بالعيب لا يبقى خصما للمشتري فيخصم المشتري المولى ويقيم عليه البيعة بالعيب ويرد العبد اليه كذا في المغني \* وان لم تكن للمشتري بيعة وأراد أن يحلف المولى حلفه على العلم فان نكل أو أقر بعيب رد العبد على المولى فبعدم ذلك يتظران كان العيب عيبا لا يحدث منه يصلح الرقي حق غرماء المحجور وان كان عيبا يحدث منه له وكذب غرماء المحجور والمولى فيما أقر به من العيب يصلح الرقي حقهما دون الغرماء ويبيع العبد المردود في دينه وأعطى ثمنه للمشتري فان فضل شيء على ثمنه الاول كان لغرماء المحجور كذا في المحيط وان نقص كان النقصان في رقبته المحجور لانه اذا بيع المحجور يبدأ من ثمنه لغرماء المحجور فان فضل من ثمن المحجور شيء بعد قضاء دينه كان الفضل للمشتري وان لم يفضل فلا شيء للمشتري وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رقبته المحجور والمردود يباعان فيه وان حلف المولى على العيب لم يرد العبد فاذا أعتق المحجور لا نرد العبد عليه كذا في المغني \* والله أعلم

### باب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه

العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى كذا في فتاوى قاضيان \* واذا شهد شاهدان على عديم أذون بغضب اغتصبه أو بوديعة استهداها أو بحدها أو شهدا عليه باقراره بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراء أو اجارة وأنكر العبد ذلك وولاه غائب قبلت الشهادة على العبد وقضى القاضي عليه بذلك ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه وشهد شاهدان باستهلاله مال أو بغصب اغتصبه حال غيبة المولى لا تقبل شهادتهما ولا يقضى على العبد بشيء قالوا معنى المسألة أن الشهادة لا تقبل في حق حكم يرجع الى المولى وهو يبيع رقبته العبدانما تقبل في حق حكم يرجع الى العبد حتى يؤاخذ به بعد العتق وكانت شرط حضرة المولى ههنا تشتط حضرة العبد كذا في المغني \* ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب أو اتلاف وديعة أو مضاربة ان شهدوا بما يثبت ذلك لا بالاقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان الشاهدان شهدا على المحجور باقراره بذلك والمولى حاضر أو غائب لم يقض عليه بشيء من ذلك حتى يعتق فاذا أعتق لزمه ما شهدا به ولو شهدوا عليه بقتل رجل عدا أو قذف محصن أو زنا أو شرب خمر والعبد جاحد لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حال غيبة المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بهذه الاشياء حال غيبة المولى فبما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة وبما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالقصاص وحد القذف تقبل كذا في المغني \* والصبي الذي أذن له أبوه في التجارة أو وصى أبيه بمغزلة العبد المأذون تسمع عليه البيعة فيما كان من ضمان التجارة وان كان الآذن غائبا وكذلك الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط \* ولو شهدوا على صبي مأذون أو معتوه مأذون بقتل عدا أو قذف أو شرب خمر أو زنا ففي القذف والشرب والزنا لا تقبل شهادتهم وان كان الآذن حاضر أو في القتل ان كان الآذن حاضر اتقبل شهادتهم ويقضى بالدية على العاقلة وان كان غائبا لا تقبل وان كان الشهود شهدوا على اقرار الصبي أو المعتوه ببعض الاسباب التي ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الآذن حاضر أو غائبا كذا في الذخيرة \* ولو شهدوا على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم أو أكثر وهو بمجده فان كان مولا محاضرا قطع عندهم جميعا وان كان غائبا ضمن السرقة ولم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المغني \* ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم كان مولا محاضرا أو غائبا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهدوا على اقراره بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجحد

ماء الرخي والشرب يفسخ بفسخ الأصل هذا اذا حدث بالعين المستأجر عيب لا يؤثر في المنافع لا خيار للاستأجر كذهاب إحدى عيني العبد المستأجر للخدمة أو زوال شجره أو انهدام حائط لا ينتفع به في السكنى وان كان يؤثر في المنافع له الخيار كرفض العبد

وانهم دام البناء فان أعاد البناء لا خيار للمستاجر ولو كان المؤجر غائبا ليس للمستاجر الفسخ \* ولو نقضت السفينة المستأجرة وصارت ألوأحاثم ركب لا يجبر على التسليم ولا يشبه هذا الدار \* امتنع المالك عن تفرغ بيت امتلا ثم يجبر (١٠٣) لكن للسالكين أن يفسخ الاجارة \* ولو أورد

المستاجر الفسخ لعدم نفقته ونفقة عياله سواء له ذلك كما في الدين الفادح وان كذبه المستاجر في اقراره يجوز عند الامام خلافه - ما \* ولو احتاج المستاجر الى الاجرة المحملة بعسره وعجزه عن الكسب ليس له الفسخ لانه لا يحجز لامكان المستاجر من الاجارة \* وانكسار الحجر في استئجار الطاح - ونه عذر في فسخ الاجارة \* قلع الآخر شجرة يوجب ذلك نقصا في الارض أو الكرم له الفسخ \* خاف المالك انقطاع الماء من الرعي وفسخ الاجارة فاجر البيت والجارين وامتنته خاصة فهذا لا يبطل حق الفسخ ولو شرط أن لا خيار له متى انقطع الماء لا عبرة لهذا الشرط لا يرى أن طحانا لو استأجر رحي يطحن بجمه له فرض جمه وليس له ما يشتري به جمه لانه ترك الاجارة ولو لم يترك يجبر الاجر (النائي فيما يكون فسخا من أحدهما لا يفسخ من الآخر وليس للآخر الفسخ أيضا) وموت الوكيل لا تنفسخ الاجارة وموت الموكل تنفسخ وكذا المتولى والقاضي والاب والوصي والواقف اذا اجر الوقف بنفسه ومات القياس أن تنفسخ وبه أخذ أبو بكر الاسكاف لانه كالمالك لا يلى أحد محره

قضى القاضي عليه بالضمن ولا يقطعه وان كان المولى حاضرا كذا في المغنى \* ولو شهدوا بسرقة عشرة دراهم على العبد المحجور وهو يجهل لا يقضى حتى يحضر مولا فيقضى بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمن ولو شهدوا على اقرار العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يقضى عليه بالقطع ولا بالمال وان كان المولى حاضرا يريد بقوله لا يقضى عليه بالمال في حق المولى حتى لا تباع رقبته فيه انما يؤاخذ به العبد بعد العتق كذا في المحيط \* وتقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعنود المأذون بسرقة عشرة دراهم وان كان الاذن غائبا ولا تقبل الشهادة على اقراره ما بالسرقة أصلا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة واشترى خرا أو خنزير أو جازر كان عليه دين أو لم يكن ولو اشترى ميتة أو دما أو بايع كافر بباطل ولو شهد عليه كافر ان يغصب أو يديعة مستهلكة أو يبيع أو اجارة أو شهدوا على اقراره بذلك وهو مولا يشكر ان ذلك فشهداتهما جائزة استحسانا وكذلك الصبي الكافر يأذن له وصيه المسلم أو جده أو أبيه في التجارة وان كان العبد المأذون مسلما ومولا كافر لم تجز شهادة الكافرين على العبد بشئ من ذلك وان لم يكن عليه دين وان شهد الكافران على العبد المحجور الكافر بغصب ومولا مسلم فشهداتهما باطلة فان كان مولا كافر فشهداتهما جائزة واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافر ان يجنبا خطأ أو بقتل عم أو شرب خمر أو بقتل أو شهد عليه أربعين من الكافرين بالزنا وهو مولا يشكر ان ذلك فشهداتهما باطلة وكذلك لو كان العبد مسلما والمولى كافر واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافر ان بسرقة عشرة دراهم أو أقل قضى عليه بضمن السرقة وان كان المولى حاضرا أو غائبا لم يقطع ولو كان العبد مسلما والمولى كافر كانت شهداتهما باطلة واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافر ان كافر أو لمسلم بدين ألف درهم والعبد يجهده وعليه ألف درهم دين لمسلم أو كافر فشهداتهما عليه جائزة وان كان صاحب الدين الاول مسلما فان كان صاحب الدين الاول كافر ايسع في الدينين وان كان مسلما يبيع العبد وما في يده في الدين الاول حتى يشترى جميع دينه فان فضل شئ فهو للذي شهد له الكافران ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما ألف درهم فشهد لا أحدهما مسلمان وشهد للاخر بدينه كافر ان فان القاضي يقضى بالدين كله عليه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان فيقضى دينه فان بقي شئ كان للذي شهد له الكافران ولو صدق العبد الذي شهد له كافر ان اشترى كافي كسبه وعن رقبته كذا في المبسوط \* ولو شهد المسلم كافر ان وكافر مسلمان فحاصوا ولو كان أرباب الدين ثلاثة مسلمان وكافر فشهد للكافر مسلمان ولا أحد المسلمين كافر ان ولا أحد المسلمين فبيع العبد بدينين الذين لهما بينة مسلمة ويقسمان نصفين ثم مأخذه الكافر بنصفه المسلم الذي له بينة كافرة كذا في المغنى \* ثم لا يكون للمسلم أن يأخذ من يده الذي شهد له الكافر ولو كان أحد الغرماء مسلم شهد له كافر ان والاخران كافران شهد لكل واحد منهما كافر ان بدينين المسلمين فان بقي شئ بعد دينه كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلما والمولى كافر أو الغرماء رجلين أحدهما مسلم شهد له كافر ان والاخر كافر شهد له مسلمان والعبد يجهده ذلك فان القاضي يبطل دعوى المسلم الذي شهد له كافر ان ويباع العبد للاخر في دينه فيوفيه حقه فان بقي شئ من ثمنه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد محجورا عليه في هذا الفصل كذا في المبسوط \* ولو كان المولى مسلما والعبد كافر المحجور عليه فشهد عليه كافر ان لمسلم انه غصب ألف درهم وشهد مسلمان لكافر انه غصب ألف درهم - قضى للكافر بألف درهم ثم شاركه المسلم فيها وبقيت دين المسلم على العبد يأخذ منه بعد العتاق كذا في المغنى \* واذا اذن المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافر ان بدين ألف درهم لمسلم أو كافر باقرار أو غصب وقضى القاضي بذلك فباع العبد بألف درهم فقضاها الغريم ثم ادعى على العبد دين ألف درهم كانت عليه قبل أن يباع العبد فان أقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يأخذ الألف

وفي الاستحسان لا يبطل لانه يعمل غيره كالوكيل والاب والوصي \* والوكيل بالاستئجار اذا مات تطل لانه كوكيل بشره المنافع وكان كالوكيل بالشرايعه مستأجر لنفسه ثم مؤاجر من الموكل فهذا معنى قولنا الوكيل بالاستئجار كالمالك \* طلب المستأجر مال الاجارة في الطويلة فقال

الاجر نعم أو هلا بذهبهم أو زمانه بطل الاجارة وان لم يعط \* ولو قال الاجر وباشد لا يطل روبا شد بذهبهم تبطل \* ولو قال لا مال لي فاذا حصل لي مال أدفع اليك لا \* الاجر أدنى (١٠٤) بعض مال الاجارة في الطويلة اختار الصد عدم الانفساخ مالم يؤد السكل والبعض جعلوا أداء

الاكثر كالسكل وقال القاضي اذا دفع البعض بطريق الفسخ يفسخ في السكل قل المال أو كثرة وان أخذ البعض بلا دلالة على الفسخ لا مالم يؤد السكل وبه أخذ بعض المشايخ وقال الامام ظهير الدين ولو كان المستأجر اثنين والاجر واحدا فاذى مال أحدهما يفسخ في حصته \* ولو كان الاجران اثنين والمستأجر واحد افسخ مع أحدهما اقتصر الفسخ عليه وكذا لو مات أحدهما وكذا دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت في نصيبه كمالو كانا واحدا ودفع المفتاح تنفسخ \* قال الاجر زر نقد شده است بيا بكر بخاء المستأجر فقال الاجر أنفقت الدراهم لا يطل الاجارة \* ولو كان المستأجر اثنين مات أحدهما افسخ أحدهما في أيام الفسخ يصح وان بغية الآخر عند الثاني وهو المختار وفي شروط السمرقندي صح مطلقا \* ولو كانت الاجارة بالدنانير وأعطى مكانه الدراهم ثم فسخت يطالبه بالدنانير بخلاف الاجارة الفاسدة \* انتهت الاجارة والزرع قبل يترك الى الحصاد باجر المثل وان مات رب الارض يبقى المسمى استحسانا ولو تقامخا

من الغريم الذي شهد له الكافران في دفعها الى هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني كافرا أخذ منه نصف ما أخذ الاول ولو كان الاول كافرا وشاهداه مسلمين والثاني مسلما أو كافرا وشاهداه كافرين فانه يأخذ من الاول نصف ما أخذه واذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم أسلم فادعى عليه رجلان ديناء أحدهما بشاهدين كافرين عليه بألف درهم دين كانت عليه في حال كفره وجاء الآخر بشاهدين مسلمين عليه بمثل ذلك والمدينان مسلمان أو كافران والمولى مسلم أو كافر فشهادة المسلمين جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران واذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم وأدعى فشهد عليه مسلمان مسلمين بدين وشهد عليه ذميان مسلمين بدين وشهد عليه مستأمنان مسلمين بدين فان القاضي يبطل شهادة المستأمنين ويقضى عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فيبدأ بدين الذي شهد له المسلمان فاذا أخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد له الذميان فان بقي شيء بعد دينه كان للمولى وكذلك لو كان المولى حربيا ولو كان المولى وعبد حربيين والمسئلة بمجالها فقصى بالدين كله على العبد وبيع فيه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم ما فضل يكون للذي شهد له الحربيان فان كان أصحاب الدين كلهم أهل ذمة والمسئلة بمجالها تخص في غنة الذي شهد له المسلمان والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو للذي شهد له الحربيان ولو كان أصحاب الدين كلهم مستأمنين تخصوا جميعا في دينهم ولو كان المولى مسلما وأدعى العبد حريه يدخل بأمان فاشتره هذا المولى من مولاه وأذن له في التجارة والمسئلة بمجالها لم تجز شهادة الحربيين عليه بشيء واذا دخل الحربي دارنا بأمان ومعه عبده فأذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين كما تجوز على مولاه كذا في المبسوط \* ولو شهد مسلم حريان بدين ألف درهم على عبد تاجر حربي دخل دارنا بأمان وشهد لذي ذميان بدين ألف درهم وشهد لحربي مسلمان بدين ألف فيبيع بألف يكون بين الحربي والذمي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحربي كذا في المغني \* ولو كانت شهود الذمي حربيين وشهود المسلم ذميين والمسئلة بمجالها كان الثمن بين المسلم والحربي نصفين ثم يأخذ الذي نصف ما أصاب الحربي كذا في المبسوط \* ولو شهد المسلمان للذمي والذميان للحربي والحربيان للمسلم كان بين الذي والحربي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحربي كذا في المغني \* واذا الحق العبد بدين فقال مولاه هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالقول قول المولى فان جازا بشاهدين على الاذن فشهد أحدهما أن مولاه أذن له في شراء البز وشهد الآخر أنه أذن له في شراء البز وشهد الآخر أنه رأى يشتري البرقلم ينه فشهادتهما باطلة ولو شهد أحدهما أنه رأى يشتري الطعام فلم ينه فشهادتهما باطلة ولو شهد أنه رأى يشتري البرقلم ينه كان الشراء جائزا وكان العبد مأذونا له في التجارة كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع جارية أو غلاما أو متاعا أو غير ذلك ببيع فاسدا وقبض المشتري فأعتق الجارية والغلام أو باع ذلك كله فذلك جائز من المشتري وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى العبد من جارية أو غلاما أو متاعا شراء فاسدا فقبضه فباعه من غيره جاز واذا اشترى العبد المأذون جارية أو غلاما ببيع فاسدا وقبضه فأغل الغلام أو الجارية عند المأذون غلة بأن أجر العبد نفسه أو وهبت له هبة فقبلها هل تسلم للمأذون قال ان تقرر ملك المأذون في العبد والجارية بأن باع من غيره أو هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تسلم للمأذون وان لم يتقرر ملك الغلام والجارية عنده بأن رد العبد أو الجارية على البائع ذكر أنه ترد الغلة على البائع من مشايخنا من

الاجارة والزرع يقل الاستاذ يقلع الزرع لانه رضى به المستأجر حيث يقدم على الفسخ اختارا وان باع المستأجر باذن المستأجر له أن ينزعها من يده قال الصد لا حتى يؤدى مال الاجارة \* وفي الجامع حق المزمع اذا أجاز البيع ثبت في البذل وهو

الثلث وحق المستأجر لا إذا أجاز البيع \* وفي بيع الجامع تفاسخا لاجارة أو الشراء أو الرهن كان للمستأجر والمشتري والمترهن حق الحبس وان مات البائع أو المؤجر أو الراهن فالذي في يده العين أحق من سائر الغرماء يباع (١٠٥) في دينه فان فضل شيء أخذ الغرماء وان

هالك لا يسقط به الدين بخلاف الرهن ولو لم يكن مقبوضا حتى مات المؤجر لا يكون المستأجر أحق به من سائر الغرماء وعن بعضهم باع المستأجر الأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو أجاز العدة لا يطل حقه في الحبس فان قال المستأجر لا أجيز ثم قال أجيز يجوز باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخت الاجارة ثم المشتري رد البيع بطريق هو ليس بفسخ لا تعود الاجارة بلا اشكال وان بطريق هو فسخ أفتى القاضي الزنجري بعدم العود وأفتى صاحب الهداية بأنه يعود كعصير الرهن تخمر ثم تخل وله نظائر وبه يفتى فان باع بغير اذن المستأجر اختلف فيه ألفاظ محمد رحمه الله قال في الاصل بطل البيع وفي المزارعة جاز البيع وفي البيوع البيع موقوف ومو المختار ويمكن صرف اللفظين الى المختار وهذا اذا باع في غير مدة الفسخ فان في مدة الفسخ قال شمس الاعانة على الروايتين والظاهر أنه ينفذ بالاجاع ولو باع في غير أيام الفسخ ثم انتهت فعلى الروايتين ولا يصح الانقلاب الى الجواز \* ادعى الآخر بعد مضي مدة الفسخ أنه كان قد باع قبيل انقضاء المدة

قال ما ذكر في الكتاب أنه اذا رد المأذون الجارية أو الغلام على البائع على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تسلم الغلة للمأذون ولا يردها على البائع واذا رد الاصل وردت الغلة مع الاصل الى البائع هل يتصدق البائع بالكسب ان كان البائع حرافه يتصدق بالكسب عندهم جميعا وان كان عبدا مأذونا لا يتصدق بذلك واذا لم يتصدق بذلك المأذون ذكر أنه كان عليه دين فقتضى من ذلك دين الغرماء طاب للغرماء ذلك وان لم يكن عليه دين وأخذ المولى قال أحب الى أن يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البائع فإنه يلزمه التصديق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصديق ثم هذا الذي ذكرنا اذا أجاز العبد المشتري نفسه أو وهبت له هبة حتى كان من كسبه فأما اذا أجزه المأذون فان الكسب يسلم للمأذون على كل حال كذا في المغني \* واذا أذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد جارية بجمارية بيعا فاسدا من رجل وقبضها الرجل ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبي وعلى المشتري من المأذون القيمة للمأذون سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه واذا باعها من العبد المأذون الذي اشتري منه ودفعها اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على المأذون عن ويبرأ من الضمان سواء كان على المأذون دين أو لا دين عليه واذا باعها من مولى المأذون ودفعها الى المولى لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الاول فأما اذا كان على المأذون دين فان البيع الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية للمأذون واذا باع من عبد آخر للمولى مأذون ودفعها اليه هل يكون نقضا للبيع الاول فان كان عليه ما دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على أحدهما دين أو لا على الاول والثاني فإنه لا يكون نقضا أيضا وان لم يكن عليه ما دين كان نقضا للبيع الاول متى دفعه الى العبد الثاني الا أنه متى دفعه الى العبد الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون عن الضمان ما لم يدفعه الى المأذون الاول أو الى المولى فان لم يدفع العبد الاخر الجارية الى المأذون ولا الى المولى بقي المشتري ضامنا حتى لو هلكت الجارية في يد العبد الثاني ضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية وان باعها من المأذون بيعا صحيحا ولم يدفعها اليه بقي ضامنا كذا في المحيط \* واذا باعها من مضارب المأذون فهو جائز وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين أو لا دين عليه ولو باعها من ابن المولى أو أبيه أو مكاتبه أو باعها من المولى لابن صغيره في عياله فهو كله سواء وكذلك لو أن أجنبيا وكل المولى بشرائها فاشترها له أو وكل المأذون بشرائها فاشترها كانت الجارية للأمر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الأمر والعبد على المشتري قيمة الجارية فتكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الأمر بما أدى عنه من الثمن ولو كان المأذون البائع هو الذي وكل انسانا بشرائها من المشتري له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فكأنه اشتراها بنفسه وان كان المولى هو الذي أمر رجلا بشرائها فهو هذا وشراء المولى بنفسه سواء في الفرق بين ما اذا كان على العبد دين أو لا دين عليه وان قتلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق قبل البيع أو بعده فوقعت الجارية فيها أو حدث بها عيب من ذلك ولم يمنعها المشتري منه حتى مات من حفره فهو فسخ للبيع وان كان المولى هو الذي فعل ذلك ولادين على العبد فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبي آخر فيما فعله فعلى عاقلته قيمته في ثلاث سنين اذا حدث الموت من فعله وان كان حدث العيب من فعله والموت من غيره ضمن المشتري قيمته بسبب القبض وتعذر الرد عليه ويرجع على المولى بنقصان العيب في ماله حالا وان وقعت في بئر حفرها المأذون في دار من تجارته قامت أو في بئر حفرها المولى في ملكه لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط \* ومن قال للناس هذا عبدي وقد أذنت له في التجارة فباعه ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فان أقر المستحق أنه كان أذن له في التجارة فان العبد

(١٣ - فتاوى خامس) وانفسخت الاجارة في أيام الفسخ لا يصدق بل برهان كل زوج يدعى الرجعة بعد انقضاء العدة \* أجز داره غدا ثم باعها اليوم بطلت الاجارة فلورده عليه بعيب بقضاء رجعت الاجارة فلو باع بغير اذن المستأجر في غير أيام الفسخ ليس للمستأجر الفسخ في الاستحسان

ولمشتري ذلك وعليه الفتوى وفي رواية المستأجر أيضا هو القياس \* قال الآخر للمستأجر بعها من فلان فباع من غيره جاز ولو قال المرنه  
للا رهن بعها من فلان فباع من غيره لا (١٠٦) لان عن المرهون رهن والناس يتفاوتون في الاداء وعن العين المستأجر لا ولو قال المستأجر

يبقى مأذونا ويبيع في الدين وان أنكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شي في الحال الا ان المستحق عليه يغرم  
الاقل من الدين ومن القيمة للغرماء حيث أمرهم بالمبايعته معه عند اضافته الى نفسه وقد غرهم ولو لم يقبل  
عبدى أو لم يقبل فبايعوه لا يغرم لهم شي لأنه لم يغرمهم هكذا في شرح الطحاوي \* ثم في حكم الغرور لا فرق بين  
من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الامر قال ذلك في عامة أهل السوق ولو أن هذا  
الرجل حين جاء الى أهل السوق قال هذا عبدى فبايعوه في البرزقة قد أذنت له في ذلك فبايعه أهل السوق في غير  
البرزقة ظهر أنه حر أو مستحق كان للذي بايعه في غير البرزقة يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين وكان قوله في  
البرزقة من الكلام كذا في المحيط \* واذا أذن لعبد في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى أمر رجلا بعينه  
أو قوما بأعيانهم بمبايعته فبايعوه وقوم آخرون وقد علموا بأمر المولى فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مدبرا  
فللدين أمرهم المولى بمبايعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن دينهم وأما الاخر فلا شيء لهم  
على المولى من ذلك ولو كان أمر قوما بأعيانهم بمبايعته في البرزقة فبايعوه في غيره أو فيه فهو سواء والضمان واجب  
لهم على الغار وان أتى به الى السوق فقال فبايعوه ولم يقبل هو عبدى فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مدبرا  
لم يكن على الامر شي ولو كان أتى به الى السوق فقال هذا عبدى فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شي  
ولكن الغلام يسمى في الدين وكذلك لو كان اعتقه بعد الاذن ثم لحقه دين ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فلحقه  
دين لم يكن على الامر منه شي ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدى فبايعوه وقد أذنت له في التجارة فبايعوه  
ثم استحق أو وجد حرا أو الذي أمرهم بمبايعته عبدا ماذون أو مكاتب أو وصي ماذون له في التجارة فلا ضمان  
على الامر في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الامر أو لم يعلموا فان كان الامر مكاتباً جاء بأمته الى السوق  
فقال هذه أمتى فبايعوه فقد أذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم علم أنها قد ولدت في مكانة قبل أن ياذن لها  
فللغرماء أن يضمنوا المكاتب الاقل من قيمتها أمة ومن دينهم كذا في المبسوط \* واذا قال لاهل السوق  
هذا عبدى فبايعوه فقد أذنت له في التجارة فبايعوه ثم لحقه دين ثم استحق العبد رجل وقد كان المستحق أذن  
لهذا العبد في التجارة قبل أن يأتي الذي كان العبد في يديه فان العبد يبيع فيه الآن بقده المولى ولا ضمان  
على الامر بالمبايعه وان ظهر انه كان مدبر المستحق مأذونا له في التجارة فللغرماء أن يضمنوا الامر الاقل من  
قيمتهم فدان من الدين كذا في المحيط \* ولو كان عبدا محجورا عليه لغيره فأتى به هذا الى السوق وقال هذا  
عبدى فبايعوه ثم أذن له مولا له في التجارة فلحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار ضمان ولو كان لحقه دين ألف  
درهم قبل اذن مولا له في التجارة وألف درهم بعد اذنه فان له على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف  
قيمة العبد واذا أتى الرجل بعبد الى السوق فقال هذا عبدي فلان فقد وكني بان أذن له في التجارة وان أمرهم  
بمبايعته وقد أذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فلحقه دين ثم حضر مولا له أو أنكر التوكيل فالو كسل  
ضامن الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد حرا أو استحقه رجل أو كان مدبرا للمولا فالو كسل ضامن  
أيضا ويرجع به على الموكل ان كان أقرب بالتوكيل الذي ادعاه وان أنكر التوكيل لم يرجع عليه بشي الا ان  
يثبت بالبينة وان قال هذا عبداً بنى وهو صغير في عيالي فبايعوه فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا ضمن الاب  
الاقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصي الاب والجد فأما الام والاخ وما أشبههما فان فعلوا شيئا من  
ذلك لم يكن غرورا ولم يلحقه ضمان كذا في المبسوط \* واذا أتى الرجل بصبي الى أهل السوق وقال هذا  
ابني فبايعوه فقد أذنت له في التجارة والصبي يعقل البيع والشراء فبايعوه ولحقه من ذلك دين ثم ان رجلا  
أقام بينة أن هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق أذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شي لافي الحال ولا بعد  
البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يؤخذ بضمان القول بعد العتق الا ان الغرماء يرجعون على الامر  
بالمبايعه بدينهم كذا في المحيط \* ولو أتى بعبد الى السوق فقال هذا عبدى وهو مدبر فبايعوه فلحقه دين ثم

للا جرب المستأجر فقال  
هـ لا لا ينفسخ ما لم يبيع  
\* يبيع الراهن الرهن بعد  
قبض المرنه بطل الا ان  
يجوز المرنه فان لم يجز  
حتى باع من آخر وأجاز  
المرتهن الثاني جاز الثاني  
وفي الاجارة لا يجوز البيع  
بلاذن المستأجر فجاز  
الثاني جاز الاول لانه لما  
أبطل حقه وجد الاول نفاذا  
فنفذ به لا مزا حرم بخلاف  
الرهن لتعلق حق المرنه  
بالبدل \* فلو كان الاول  
يعاوان الثاني رهنا أو اجارة  
أو هبة مع القبض فجاز  
المشتري الثاني جاز البيع  
الاول لان في البيع حقا  
للمرتهن لا انتقال حقه الى  
البدل فتوقف على اجازته  
أما في هذه الصورة فخففه  
لا ينتقل الى شي فلا يتوقف  
\* وفي الذخيرة باع بغير اذن  
المستأجر ثم باع من المستأجر  
بطل البيع الاول وجاز  
الثاني \* أدنى المشتري بلا  
اذن المستأجر مال الاجارة  
الى المستأجر اذ لم له المشتري  
أفتى جلال الدين أنه ان كان  
الموآجر حاضرا فهو متبرع  
لا يرجع على الآخر وان كان  
غائبا لا وغيره أفتى بانه متبرع  
مطلقا بخلاف معبر الرهن  
اذ اقضى الدين \* واذا باع  
العين من المستأجر تنفسخ  
الاجارة وان باع البعض

فمقدره (نوع في اجارته) اذا آجر من المؤآجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني رحمه الله اقام  
لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الصحيح وتأويل المذكور ان الا جرب قبض المستأجر من المستأجر فلا



يلزم الاجر لانه لو قبض بلا اجارة يسقط الاجر فهذا أولى وإن لم يقبض منه فعلى المستأجر الاجر ولو أن المستأجر آجره من غير المالك قال  
الفتية أبو بكر الاسكاف بطلت وقال النقية الاولى على حالها ومن المالك باطلة والفضل (١٠٧) على أن الاجارات كلها جائزة ولا تبطل  
الاولى وقيل المسئلة على  
الروايتين واختلف  
المشايع بناء عليهما قال  
الصدر المختار عدم جواز  
الاجارة من المالك لانه ينفع  
بحكم الملك المطلق وهو  
المروى عن محمد رحمه الله  
وان لم يؤجر هامنه لكن  
أعارها لا تبطل الاجارة بلا  
خلاف بين المشايخ وعن  
محمد زاد فيها المستأجر بناء  
ثم آجرها أو أعارها من  
المسؤجر بطلت الاجارة  
الاولى ويلزم المالك حصة  
البناء من الاجرة بطلت المسئلة  
على جواز اجارة البناء وحده  
\* استأجرها طويلا ثم آجرها  
من المالك مشاهرة لا يصح  
وما أخذ من الاجر يجب  
من رأس المال ولو استأجرها  
ثم دفع اليه مزارعة والبذر  
من الاجر أو المستأجر لا يصح  
\* ولو استأجر المالك على أن  
يعمل فيها بادرهم جاز وفي  
شروط السمرقندي اذا كان  
البذر من المستأجر فدفع  
الاجر مزارعة جاز وفي  
الاصل اذا أخذ بزر الارض  
مزارعة لا تصح النسيئة  
والاولى على حالها \* وفي المحيط  
آجر المغصوب من غيره ثم ان  
المستأجر آجره من الغاصب  
وأخذ الاجر للغاصب استرداد  
الاجر \* مستأجر الكرم دفعه  
معاملته الى المؤجر ان كان

أقام رجل البينة أنه مدبر له بطل عن المدبر الدين حتى يعتق ولا ضمان على الغار من قيمة رقبته ولا من  
كسبه ولو قتل المدبر في يدي الذي استحقه ضمن الغار قيمته مدبرا للغرماء ولو أتى بجارية الى السوق فقال  
هذه أمتي فباعوها فلحقها دين يحيط برقبته ثم ولدت ولدا فاستحقها رجل وأخذها وولدها ضمن الغار قيمتها  
وقيمة ولدها فان كانت قيمته اليوم استحققت أكثر من قيمته يوم أمرهم ببيعها أو أقل ضمن الغار قيمته يوم  
استحققت ولو أقام الغار البينة على المستحق أنه قد أذن لها في التجارة قبل أن يغيرهم أو بعد ما غيرهم قبل أن  
يلحقه دين برئ من الضمان كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الحادي عشر في جناية العبد المأذون وجناية عبده والجناية عليه

إذا جنى المأذون على حر أو عبد جناية خطأ وعليه دين قيل لمولاه دفعه بالجناية أو أوفده فان اختار الفداء  
فقد طهر العبد من الجناية فبقي حق الغرماء فيه فيبيع في دينهم وان دفعه بالجناية أتبعه الغرماء في أيدي  
أصحاب الجناية فباعوه في دينهم إلا أن يفديه أو يلبه الجناية كذا في المبسوط \* ثم إذا بيع العبد للغرماء  
بعد ما دفع الى أولياء الجناية لا يكون لأولياء الجناية بعد ذلك أن يرجعوا على المولى بشئ بخلاف ما اذا كانت  
الجناية من المأذون قبل لحوق الدين ويبع العبد للغرماء بعد ما دفع الى أولياء الجناية حيث يكون لأولياء  
الجناية أن يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط \* ولو جنى عبدا من عبيد العبد المأذون فقتل  
رجلا حرا أو عبدا خطأ فإنه يخاطب العبد المأذون بالدفع أو الفداء لا المولى كذا في المغني \* وإذا كانت  
للمأذون جارية من تجارة فقتلت فتبطل خطأ فان شاء المأذون دفعها وان شاء فداها كان عليه دين أو لم يكن  
فان كانت الجناية تنفسا بقيمة الجارية ألف درهم ففداها المأذون بعشرة آلاف فهو جائز في قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهم ما وان كانت الجناية عمدا فوجب القصاص عليهم فصالح المأذون  
جاز وان كان المأذون هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين أو ليس عليه دين لم يجز الصلح كذا في المبسوط \*  
وإذا بطل القاضى صلحه عن نفسه ليس لولى القتل أن يقتل العبد ولا يرجع عليه بشئ مما صلحه حتى  
يعتق ذلك كذا في المحيط \* ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى على أن يجعل العبد لأصحاب  
الجناية بمقتهم لم يجز وليس لهم أن يقتلوه وقد سقط القصاص ويباع في الدين فان فضل شئ كان لصاحب  
الجناية والا فلا شئ له كذا في المغني \* ولو كان للمأذون دار من تجارة فوجد فيها قاتل وعليه دين أو لاديين  
عليه فالدية على عاقلة المولى في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان لم  
يكن على العبد دين محيط فكذلك وان كان عليه دين محيط ففي القياس لاشئ على عاقلة المولى ولكن  
يخاطب بدفع العبد أو الفداء ولكنه استحسن وجعل الدية على عاقلة المولى وعلى هذا الوشيد على المأذون  
في حائط من هذه الدار ما لم ينفذه حتى وقع على انسان فقتله فالدية على عاقلة المولى وقالوا هذا بمنزلة  
القتل يوجد في هذه الدار ولم يذكرفيه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو كذلك على جواب الاستحسان  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو بخلاف ما اذا وقع على دابة فقتلها فان قيمته في عرق العبد فيباع فيها  
أو يفديه كذا في المبسوط \* وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان على العبد  
المأذون له دين جنى جناية فباعه مولاه من أصحاب الديون بدينهم ان كان يعلم بالجناية فإنه يصير مختارا  
للارث وان كان لا يعلم بالجناية فعليه قيمة العبد إلا أن يكون الارث أقل من قيمة العبد قال فان لم يبيع المولى  
العبد من الغرماء حتى جاء أصحاب الجناية فدفعه المولى الى أصحاب الجناية بغير قضاء قاض فالقياس أن  
يضمن قيمته للغرماء وفي الاستحسان لا يضمن للغرماء شيئا اذا جاز الدفع ولم يضمن استحسانا كان للغرماء أن  
يبعوه بدينهم إلا أن يفديه أصحاب الجناية بالدين كذا في المحيط \* وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد

المالك باع الاشجار كما هو أحد الطريقين يصح وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الآخر لا يجوز \* دفع المضارب مال المضاربة الى رب  
المال مضاربة لا تبطل الاولى ولا تصح الثانية وكذا الدفع بضاعة وهو على المضاربة \* آجر المستأجر المستأجر طويلا من آخر ثم انفسخت

الاولى تنسخ الثانية في الصحيح اتحدت المدة أو اختلفت وتفسر اتحاد المدة أن يكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الاول لان فسخ الاول دلالة فسخ الثاني اذا اتحدت المدة بلا شك (١٠٨) وان اختلفت فكذلك لانه لما فسخ الاول علم أن الثاني فضولى في الثانية والفضولى

في المعاوضات المحضة يملك الفسخ قبل الاجازة بخلاف المكاح وقيل لا يفسخ اتحدت المدة أو اختلفت وهذا القائل يقول بعدم انفساخ الاول أيضا فان من له الخيار اذا باع من غيره بطل خياره كذا اذا آجره بطل خياره الاول فلا يملك فسخ الاول فكيف تنسخ الثانية وهذا القول يرجع الى أن مدة الخيار داخله في العقد وعندنا ليس كذلك وبعض مشايخنا فصلوا بين اتحاد المدة واختلافها وقالوا بالاول عند الاتحاد وبالثاني عند الاختلاف والصحيح ما قدمنا ولو لمات المالك أو المستأجر الاول انفسخت الاولى والثانية

(نوع)

قال الأجر فاسخه هذه الاجارة رأس الشهر يصح اجماعا أو قال اذا جاء رأس الشهر يصح أيضا اختاره شمس الأئمة رحمه الله وعن أبي بكر الاسكافي أنه لا يفسخ ولو قال اذا جاء عند فقد آجرتك هذه الدار أو آجرتك هذه الدار عند الاصح وعن أبي بكر أنه يصح فرق بينهما ولا يعد هذا خطرا في الاجارة قال الفقيه وبه نأخذ \* ووجه ما يصح مضافا أربعة عشر فسخ الاجارة لا فسخ البيع والاجارة

رحمهم الله تعالى ان حضر الغرماء وطلبوا البيع بدينهم وهو عند مولاهم ولم يدفعه بالخانية ولم يحضر صاحب الخانية يطلب حقه وقد أقر المولى والغرماء بالخانية وأخبروا به القاضي لم يبيع القاضي العبد لاصحاب الدين حتى يحضر اصحاب الخانية فيدفعه اليهم أو يفديه ثم يبيع للغرماء بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وان رأى القاضي أن يبيع العبد للغرماء واصحاب الخانية غيب فالبيع جائز ولا شيء لاصحاب الخانية على المولى ولا على العبد وقد بطلت الخانية كذا في المغنى \* وان باعه القاضي من اصحاب الدين أو من غيرهم بأكثر من الدين أعطى اصحاب الدين دينهم فان بقي شيء من دينهم أعطى من ذلك اصحاب الخانية قدر أرش الخانية وان كان أرش الخانية أكثر من قيمة العبد فان فضل من أرش الخانية يصرف الى المولى بخلاف ما اذا باع المولى بغير أمر القاضي بأكثر من قيمة العبد وهو لا يعلم بالخانية بان باع العبد بخمسة آلاف درهم وقيمة العبد ألف والدين ألف درهم اذا قضى دينه ألف درهم وبقي في يده المولى أربعة آلاف فانه يعطى لاصحاب الخانية قدر قيمة العبد ألف درهم وان كان أرش الخانية أكثر من ألف درهم والباقي وذلك ثلاثة آلاف درهم يكون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب الخانية حاضرا ودفع العبد الى ولي الخانية ثم باع القاضي العبد بعد الدفع الى صاحب الخانية بدين الغرماء وان كان الثمن أكثر من دين العبد وقضى من ذلك دين العبد فان الباقي من الثمن لاصحاب الخانية وان كان الباقي أكثر من أرش الخانية فلا يكون للمولى من ذلك شيء كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا كان العبد مأذونا في التجارة فقتله رجل عمدا فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للغرماء سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه فان صالح القاتل من الدم على دراهم أو دنانير أو شيء من العروض قليل أو كثير فصله جائز فيستوفي من ذلك دينهم وانقلب القصاص مالا وتعلق حق الغرماء بالمال فان كان بدل الصلح دراهم أو دنانير اقتضوه من دينهم لانه جنس حقهم وان كان عرضا وعبدا يبيع لهم في دينهم الآن يفديه المولى بجميع الدين هذا اذا قتل العبد المأذون عمدا وعليه دين أو لا دين عليه وأما اذا لم يقتل العبد المأذون ولكن قتل عبدا من كسب المأذون فان لم يكن على المأذون دين فلمولى أن يستوفي القصاص ولا يكون للعبد أن يستوفي القصاص كذا في المغنى \* فان صالح العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز الصلح لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في ظاهر الرواية وحكي عن الفقيه أبي بكر البخني أنه كان يقول بأنه يجب أن تكون المسئلة على روايتين على قياس الوصي فان الوصي اذا صالح عن قصاص وجب لليتيم في النفس فيه روايتان في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون وفي رواية أخرى قال في الوصي له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون كذا في المحيط \* فاما اذا كان على المأذون دين قل الدين أو أكثر فانه لا يكون للمولى ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لاعلى الانفراد ولا على الاجتماع كذا في المغنى \* وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين الا أن تبلغ القيمة عشرة آلاف غنيمته ينقص منها عشرة فيكون ذلك لغرماء العبد كذا في المبسوط \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا جنى عبدا رجلا جناية فقتل رجلا خطأ فاذن له مولاه بعد ذلك في التجارة وهو يعلم بالخانية أو لا يعلم فاشترى العبد بعد ذلك وباع فله دين فانه لا يكون هذامن المولى اختيار اللقاة ويقال للمولى بعد هذا اتمان تدفع أو تفدي فان فدى بالارث لاصحاب الخانية يبيع العبد بدين الغرماء ولم يكن لاحد على المولى سبيل وان لم يفد ودفع العبد الى اصحاب الخانية كان للغرماء أن يتبعوا العبد فيبيعونه بدينهم الا أن يقضى اصحاب الخانية دين الغرماء فان قضاوا دين العبد أو لم يقضوا يبيع العبد كان لهم أن يرجعوا على المولى بالاقبل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف ما لو استخدمه المولى وهلك من الاستخدام فان المولى لا يضمن لاولياءه بالخانية شيئا كذا في المحيط \* ولو رآه يشتري ويبيع بعد الخانية فلم ينهه فمساكوت به عن النهي بمنزلة التصريح بالاذن له في التجارة كذا في المبسوط \*

والمرارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والاجازة والطلاق والعناق والوقف وما لا يصح تسع البيع واجازته وفسخه والهبة والشركة والصلح عن مال والايصاء والرحمة (نوع آخر) اذا جاء أيام الفسخ في كل

سنة والا جارة في بعض السنة تعتبر السنة بالايام وعندهما الاول بالايام وكذا الآخر والباقي بالاهل فاذا اعتبر السنة عند الامام ولا يعرف كل آخر السنة فالحيلة أن يسيع الآجر قبل تمام السنة بغير اذن المستأجر فانا جاء أوان (١٠٩) الفسخ انفسخ العقد وأبفسخ مضاعفا

والبعض أفنوا بقولهما  
للحرج \* ولو انفسخت  
الطويلة وكان فيها بيع  
الاشجار ينفسخ البيع أيضا  
ولا يشترط الفسخ نصابا ولو كان  
في الارض زرع فاشترى  
الزرع المستأجر الطويلة  
ثم انفسخت الاجارة يموت  
أحدهما أو بالفسخ ينفسخ  
في الزرع أيضا والمختار لانه  
أنه لا يفسخ في الزرع فهو  
للمستأجر كالأرض لا كالأجر  
في مدة الاجارة فانفسخت  
الاجارة وقد نبت الزرع فهو  
للمستأجر وان لم يصير بطلا  
وان لم ينبت ففسخ المتقى أنه  
لصاحب البذر أجزا كان  
أو مستأجرا \* ولو استأجر  
الكرم بعد ما اشترى  
الاشجار له خيار الرؤية فلو  
أكل من ثمار ذلك الكرم  
لا يـطـل خيار الرؤية لانه  
تصرف في المشتري فلا  
يـطـل خيار الرؤية في الاجارة  
وفي اجارته كل شهر  
بكذا الاصح ان وقت الفسخ  
اليوم الأول مع ليلة اليوم  
الثاني والثالث لان خيار  
الفسخ في أول الشهر وأول  
الشهر هذا وعليه الفتوى  
هذا اذا لم يجعل شيئا من  
الاجرة فان جعل شيئا من  
الاجرة كاجرة نصف عام  
لا يملك النقص مالم تحض ستة  
أشهر لان التجيـل دالة  
التعين في ذلك القدر \* أجزا

قال فان كان المولى أذن له في التجارة وقيمته ألف درهم ولحقه دين ألف درهم ثم جنى جناية فان المولى يدفع  
عنده بالجناية فاذا دفع وبيع دين الغرماء لا يكون لأصحاب الجناية أن يرجعوا على المولى بقيمة العبد بخلاف  
ماله كانت الجناية سابقة على الدين فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط \* وان كان لحقه ألف  
درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية وقيمته ألف درهم ثم دفع العبد بالجناية بيع في الدينين جميعا فان  
بيع أو فداه أصحاب الجناية بالدينين فانهم يرجعون على المولى بنصف القيمة وهو حصصة أصحاب الدين الآخر  
كذا في المبسوط \* واذا قتل المأذون أو المحجور رجلا خطأ ثم أقر عليه المولى يدين فهذا لا يكون منه اختيارا  
للفداء وان كان عالما بالجناية وقت الاقرار ويقال للمولى ما أن تدفع أو تفدى فان فدى لأصحاب الجناية  
يسع العبد بالدين للغرماء ولا يبقى لواحد منهما على المولى سبيل وان لم يفده ودفع الى أصحاب الجناية فان  
الغرماء يبيعون العبد بينهم الآن يفديه أصحاب الجناية كذا في المغني \* ثم يرجع ولي الجناية على المولى  
بقيمته كذا في المبسوط \* ولو كان المولى أقر عليه بقتل رجل خطأ ثم أقر عليه بقتل رجل آخر خطأ وكذب  
أولياءه الجناية الاولى المولى في اقراره بالجناية الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد الى أولياء الجنايتين أو فده  
يديهما فان دفع العبد اليهما رجعا أولياء الجناية الاولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبين ما اذا  
كان على العبد دين معروف أو ثبت باقرار المولى يحيط برقبته فأقر المولى بالجناية على العبد أو بدين آخر فانه  
لا يصح اقراره كذا في المحيط \* ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى صاحب الجناية منها على رقبته  
العبد فان صلحه لا يفد على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدم أن يقتله بعد ذلك ثم يباع العبد في دينه  
فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لأصحاب الجناية وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لصاحب الجناية على المولى  
ولا على العبد في حالة رقبته ولا بعد العتق ولو لم يصالح ولكن عفا أحد ولي الدم فان المولى يدفع نصفه الى  
الآخر أو يفديه ثم يباع جميع العبد في الدين ولو أقر العبد بقتل رجلا عمدا وعليه دين كان مصداق في ذلك  
صدقه المولى أو كذبه وان عفا أحد ولي الجناية بطلت الجناية كلها فيباع في الدين الآن يفديه المولى  
بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالجناية قبل له ادفع النصف الى الذي لم يعف عنه وان كان كذبه  
في ذلك فالعبد كله للمولى اذا فداه بالدين كذا في المبسوط \* واذا قتل العبد المأذون له في التجارة رجلا وكان  
عليه دين فان حضر الغرماء وأصحاب الجناية فان القاضي يدفعه الى أصحاب الجناية ثم يتبعه أصحاب  
الدين في يدي أصحاب الجناية فيبيعونه في دينهم فيأخذون قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لأصحاب الجناية  
هذا اذا حضر واجمع فان حضر أصحاب الجناية أو لا كذلك يدفع اليهم ولا ينتظر حضور أصحاب الدين ولو  
حضر أصحاب الدين أو لا فان علم القاضي بالجناية فلا يبيعه في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق أصحاب  
الجناية ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوي \* واذا وجد المأذون في دار مولاه قتيلا ولادين عليه  
قدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة ما لو قتل المولى يديه  
ولو وجد عبدا من عبيد المأذون قتيلا في دار المولى ولادين على المأذون قدمه هدر وان كان على المأذون دين  
يحيط بقيمته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلاث سنين في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي  
قولهما عليه قيمته حالة وان كان الدين لا يحيط بجميع ذلك كانت القيمة حالة في قولهم جميعا بمنزلة ما لو قتل  
المولى يديه كذا في المبسوط \* أسرا العبد أو المأذون وأحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه فأخذوه مولاه وكان  
عليه جناية أو دين عادت الجناية والدين وكذلك لو اشتراه رجل وأخذ مولاه بالثمن وان لم يأخذ مولاه بالثمن  
عاد الدين دون الجناية واذا يسع العبد بالدين قبل يعرض الذي وقع العبد في سهمه من مال بيت المال كالأموال  
كان العبد مدبرا أو مكاتباً وقيل لا يعرض كالأموال يدفع العبد المدبون بالجناية ثم يسع بالدين ولو أسلم المشركون  
كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين وكذلك لو أدخل الكافر العبد دارا بأمان عاد الدين ولا سبيل لمولاه

حما أو دكنا طويلة وانفسخت الاجارة يموت أحدهما وانقضاء السنة ثم مضت مدة فاجز الحما والدكان لا جاز اذا كان هو  
الذي اجزهما فلأذن المستأجر بقبض الغلة ثم ترفع الاذن بانفساخها وان كان المستأجر أو ورثته أجروها فالغلة لمن أجروها استعمل مال الاجارة

الطوبى له بعد فسحها فاجل يلزم التاجيل وسكنى الدار المستأجرة بالاجارة الطوبى له بعد فسحها احلال للاستأجر ولا يجب الاجر \* انقضت مدتها  
والمؤاجر غائب فسكنها المستأجر (١١٠) لا يلزم الاجر بعد انقضاءها وكذا اذا سكنها بعد موت المؤاجر وقيل يجب في الموت وقيل اذا

عليه ولو اشترى منه مولا لم تعد الحناية وعاد الدين كذا في المغنى \* ولو وجد المولى قتيلا في دار العبد المأذون  
كانت دية المولى على عاقلته في ثلاث سنين لورثته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما دمه  
هدر ولو وجد العبد قتيلا في دار نفسه ولادين عليه قدمه هدر وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته  
ومن دينه حالا في ماله بمنزلة ماله ولو وجد قتيلا في دار أخرى للمولى وذ كرى المأذون الصغيران هذا استحسان  
سواء كان عليه دين أو لم يكن ولو وجد الغريم الذى له الدين قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية على عاقلة  
مولا في ثلاث سنين وكذلك لو كان القاتل عيدا للغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلاث سنين عبده في  
ذلك كعبد غيره وانما أذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قتيلا وعليه دين أو لادين عليه فعلى  
المكاتب قيمة رقبة لا وليا القاتل في ماله حالا بمنزلة ماله ولو وجد قتيلا في دار أخرى من كسب المكاتب ولو كان  
الذى وجد قتيلا في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدر كالمأذون قتيلا في دار أخرى له وأبو حنيفة رحمه  
الله تعالى يفرق بين المكاتب والحرق في ذلك ولو كان المأذون هو الذى وجد قتيلا في داره كان على المكاتب  
الاقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حالا لغرماء المأذون كذا في المبسوط \* والله أعلم

الباب الثانى عشر فى الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضى فى التجارات  
أو يأذنون لعبدهما وفى تصرفهما قبل الاذن

اذا أذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز بيده أنه يعقل معنى البيع والشراء بأن عرف أن البيع سالب  
لملك والشراء جالب وعرف الغبن اليسير من الغبن الفاحش لانفس العبارة كذا في الصغيرى \* واذا أذن  
لصبي وليه في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون اذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه  
والتصرفات ثلاثة أنواع ضار محض كالطلاق والعتاق والهبة والصدقة فلا يملكه الصبي وان أذن له الولى  
ونافع محض كقبول الهبة والصدقة فيملكه بغير اذنه ودائرين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة  
والنكاح فيملكه بالاذن ولا يملكه بدونه ووليّه أبوه ثم وصى الاب ثم الجد أو الاب ثم وصيه (١) ثم الوالى أو  
القاضى أو وصى القاضى فأما الام أو وصى الام فلا يصح منه ما الاذن له في التجارة كذا في الكافى \* ولا  
يجوز اذن العم والاخ والى ان شرط والولى الذى لم يول القضاء كذا في المغنى \* ولا يجوز اذن أخته وعمته  
وخالته هكذا في خزنة المفتين \* واذا صح الاذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت  
الاذن فيجوز له أن يجر نفسه وأن يستأجر لنفسه أجيرا وأن يبيع مما ورث عقالا كان أو منقولا كما يجوز  
ذلك للحر البالغ وليس له أن يكتب مملوكا له كذا في المحيط \* في جامع الفتاوى الاب اذا أذن لابنيه في التجارة  
فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز وفي الوصى لا يجوز ابن سماعة اذا أذن الرجل لابنيه في التجارة وهما  
صغيران ثم أمر رجلا بأن يشتري من أحدهما شيئا لالاخر لا يصح اذا كان هو المعبر عنهما واذا عبر عن  
أحدهما أو الآخر بنفسه جاز كذا في التتارخانية \* واذا اشترى الصبي المأذون عبدا فاذن له في التجارة فهو  
جائز كذا في المبسوط \* واذا باع الصبي شيئا من ماله أو اشترى لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء  
ينفذ تصرفه عندنا وينفذ باجارة الولى وكذلك الصبي الذى يعقل البيع والشراء اذا وكل عن غيره بالبيع  
والشراء فباع واشترى جاز عندنا كذا في المحيط \* ولا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أبي  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان الاب والوصى يملك ذلك وأما تزويج العبد فلا يملكه الصبي ولا  
يملكه أبوه ووصيه وكذلك لو كبر الصبي فأجازه لم يجز وكذلك العتق على مال لا يصح من الصبي ولا من المولى  
ولو أجازه الصبي بعد الكبر لم يجز وكذلك لو فعله أجنبي بخلاف مال وزوج الأجنبي أمته أو كاتب عبده فأجازه

(١) قوله ثم الوالى المراد به من اليه تقايد القضاة بدليل ما يأتي عن المغنى اهـ صحيحه

سكنها بعد طلب الاجر وقبل  
الطلب لافيهما بلا فرق بين  
المعتوه وغير المعتوه والاصح  
الازوم في المعتد في كل حال  
\* قال المستأجر له فسخت  
الاجارة في الحدود والمؤاجر  
منك صح وان لم يذ كر الحدود  
\* باع برضا المستأجر أو  
مضت المسدة أو تفاسخا  
والزرع بقل لكن يجوز  
بيعه وفاقا أو خلافا فهو  
للمستأجر \* أبرأ الأجر المستأجر  
عن كل الدعاوى ثم أدرك  
الزرع نجاء المستأجر بعد  
ما رفع الأجر الغلة وادعى  
الغلة قبل بسمع والاشبه  
أنه لا يسمع ولورفع الأجر  
الغلة أو لا ثم أبرأ المستأجر  
عن الدعاوى لا تسمع دعواه  
وهذا اذا جحد الأجر أن يكون  
الزرع للمستأجر وان مقرا  
انه للمستأجر يؤمر بالدفع  
وكذا اذا أبرأ أحد الورثة  
الباقيين ثم ادعى ولو أقروا  
بالتركة يؤمرون بالدفع  
وفي الاجارة الطويلة اذا  
انقضت الاجارة يبنى  
المستأجر محبوبا لبعال  
الاجارة كما في موت أحد  
المتعاقدين \* قضى يجوز بيع  
المستأجر أو الموهون نفذ  
لان عند الامام الثاني يجوز  
البيع وبرضا المستأجر  
بالبيع يجب وزع عند الكل  
لكن لا ينزع العبد من يده  
مالم يصل اليه ماله واعتبر

الصبي

رضاه في فسح الاجارة لافي ابطال اليد \* استأجر عبد الخدمة مدة معلومة وبجل الاجرة ثم مات المؤاجر للمستأجر

ان يسلك العبد حتى يأخذ ما بقي من أجرته فان هلك العبد لا ضمان عليه ويرجع دينه وقدمه \* استأجر نارا سنة كل شهر بكذا ليس له فسح

الاجارة قبل علم اعام بلاعذر \* ألقى البذر وقبل النبات انفسخت الاجارة فالزرع لصاحب البذر حتى لو كان البدر من الاجر فلا جبر وان  
من المستأجر فله \* انفسخت الاجارة وانتهت فالزرع والثمر للمستأجر لانه تمام ملكه ويترك (١١١) في يده الى أن يحصد باجر فان لم يكن ثبت  
فصاحب البذر \* استأجر

الكرم مدة معلومة ثم اشترى  
الاشجار وعليها ثمار لم يبد  
صلاحها ثم أدركت الثمار  
وتفاسخا البيع فالثمار  
للاجر لان العقد ورد عليه  
فكذا الفسخ ولو لم يكن  
الثمار خرج وقت الشراء  
ثم فسخا وقد خرج فالثمار  
للمستأجر لان العقد لم يرد  
عليه فكذا الفسخ ولو  
اشترى أرضا مع زرع لم يدرك  
ثم تفاسخا بعد مدة وقد  
أدرك الزرع فالزرع للمشتري  
لان العقد ورد على التفصيل  
لا على الحب فلا يرد الفسخ  
على الحب واذا فسخ في الايام  
المستأنة بلا حاضرة صاحبه  
ذكر الحاكم أنه يجوز لانه لم  
يدخل تحت العقد فيكون  
امتناعا والاكثر على أنه  
يشترط حضرته عند الامام  
ومحمدويه يفتي \* وجب الاجر  
على بالقرض أو نحوه فقال  
المستأجر للاجر بالفارسية  
فرور وازمال اجارت فقال  
الاجر فرور فتم تنفسخ الاجارة  
اذا كان الدين بقدر مال الاجارة  
وان أقل قيل تنفسخ  
بقدره وقيل لا \* طلب مال  
الاجارة فقال ليس لي من  
جنس مال الاجارة لكن خذ  
الغنم والعوض قال القاضي  
تنفسخ الاجارة ما اذا قال ان  
كنت تأخذ الغنم أعطك فلا  
واذا قال المستأجر للاجر

الصبي بعدما كبر فهو جائز والاصل فيه أن كل شيء لا يجوز للاب والوصي أن يفعلاه في مال الصبي فاذا فعله  
أجنبي فأجازه الصبي بعدما كبر فأجازه باطله وكل شيء كان فعل الاب والوصي جائزا فيه على الصبي فاذا  
فعله أجنبي ثم أجازه الصبي بعدما كبر فهو جائز لان الاجارة في الانتهاء كالابتداء وهذه التصرفات  
تنفذ في الابتداء بالاذن من قام رأيه مقام رأى الصبي فتنفذ بالاجارة في الانتهاء من ذلك الاذن أو من الصبي  
بعدما كبر لانه هو الاصل في هذا النظر هكذا في المبسوط \* وليس لوصي الام ولاية التجارة فيما ورث عن أمه  
كذا في الذخيرة \* ولو زوج هذا الصبي عبدا أمته أو فعل ذلك أبوه أو وصيه لم يجز عندنا ويستوي في ذلك ان  
كان على الصبي دين أو لم يكن ولو كانت للصبي امرأة فخلها أو أجنبي أو طلقها أو أعتق عبده ثم أجازه  
الصبي بعدما كبر فهو باطل واذا قال حين كبر قد أوقع عليها الطلاق الذي أوقع عليها فلان أو قد أوقع  
على العبد ذلك العتق الذي أوقعه فلان وقع الطلاق والعتاق كذا في المبسوط \* وذكر في المغني الاب  
والوصي يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اتخاذ الصيافة والسيرة والصدقة كذا في النهاية \*  
واذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبدا من رجل بألف درهم وقبض الثمن ودفع العبد ثم ضمن رجل للمشتري  
ما أدركه في العبد من دركه فاستحق العبد من يدي المشتري قال كان الصبي مأذونا رجع المشتري بالثمن  
ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل فان رجع على الكفيل رجع الكفيل على الصبي ان كان كفلا بأمره  
وان كان الصبي محجورا عليه فالضمان عنه باطل ان كان الثمن قد ملك في يده أو استهلكه وان كان قائما  
بعينه في يده أخذ المشتري وان كان الرجل ضمن للمشتري في أصل الشراء ووضعه قبل أن يدفع المشتري  
الثمن الى الصبي ثم دفع الثمن على لسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالضمان جائز بأخذ المشتري  
الكفيل بالثمن كذا في المبسوط \* الصبي المأذون اذا باع عبدا من أبيه فهو على وجوه أما ان باعه بمثل قيمته  
أو بأكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله  
وفي هذه الوجوه جاز بيعه عندهم جميعا وأما اذا باعه بأقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا  
الوجه اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر في بعض نسخ المأذون أنه لا يجوز في قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما اذا باع من وصيه ذكر أنه لو باع بمثل القيمة أو بأكثر أو بأقل  
مقدار ما يتغابن الناس فيه أنه يجوز قالوا ويجب أن يكون الجواب على التفصيل وعلى الخلاف ان كان  
للصغير فيه منفعة ظاهرة فإن باع بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله يجوز في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة فإن باع بمثل قيمته أو بأقل من قيمته بحيث  
يتغابن في مثله فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز كالو باع الوصي مال الصغير من نفسه وأما  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن تكون المسئلة على روايتين هكذا ذكر شيخ الاسلام المسئلة  
في شرحه كذا في المغني \* واذا باع من الاجنبي بأقل من قيمته (١) مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى باتفاق الروايات وعندهما لا يجوز ان أقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب له على  
أبيه أو على وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها أنه يجوز ذكر في بعضها أنه لا يجوز قال  
شيخ الاسلام في شرحه ويجب أن يكون اختلاف الروايات في الاقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
أما على قوله ما قالوا لا اقرار للاب أو الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة \* وفي ظاهر الرواية كما يجوز اقراره فيما  
اكتسبه يجوز فيما ورثه عن أبيه كذا في المبسوط \* ولا يجوز اقراره بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي  
ماله اليه بعد الاذن جائز كذا في المحيط في المتفرقات \* واذا أقر بدين التجارة صح اقراره كذا في الذخيرة \*  
في الغيابة لو أذن له الوصي فأقر بدين على أبيه أو أقر بغصب قبل الاذن جاز وكذا لو تصرف في تركته أبيه  
(١) قوله مقدار ما لا يتغابن الناس فيه الذي في بعض نسخ الذخيرة باسقاط لالنافية فتأمل اهـ معصحه

بيع العين المستأجر فقبل البيع لا تنفسخ الاجارة مسائل العذر استأجر رحي ما فاقطع الماء فهو عذر ولو كان الماء  
مقطعا وقت الاجارة فقال أنا أصرف ما منري اليه ويمكن ذلك بلا حفر وموتة يلزم الاجر صرف أولا وان كان يحتاج الى حفره من غيره

التي راحي وموتة فقال بدلي في حفر هذا كان له ترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله صرفة الى زرعه لم يكن له ذلك وعلمه الاجروان  
أضره قطع الماء عن زرعه ضررا عظيما (١١٢) بحيث يذهب زرعه ويضر عمله ضررا عظيما جعل هذا عذرا \* اشترى عبدا وأجره ثم عثر

يجوز الا في رواية كذا في التتارخانية \* الصبي المأذون أو المعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك  
وأضافه الى حالة الحجر يؤاخذ به الحال صدقه المقر له في ذلك أو كذبه كافي العبد وان أقر بقرض أو ودعة  
استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وعندهما ان صدقه المقر له  
في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به الحال ولا بعد البلوغ وان كذبه يؤاخذ به الحال كذا في فتاوى  
قاضيخان \* والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا بان الاب والوصي والجد  
دون غيرهم وحكمه حكم الصبي كذا في خزائن المفتين \* وان كان المعتوه لا يعقل البيع والشراء فأذن له  
أبوه أو وصيه في التجارة لا يبيع ولو أذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة فإنه كان باطلا وعلى  
هذا الوأذن له أخوه أو عمه أو واحد من أقربائه سوى الاب والجد فإنه باطل كذا في المبسوط \* واذا  
أذن لابنه الكبير المعتوه في التجارة فالجواب فيه كالجواب في الصبي ان كان ممن يعقل البيع والشراء يبيع  
الاذن وان كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يبيع الاذن كذا في الذخيرة \* وهذا اذا بلغ معتوها فما اذا بلغ  
عاقلا ثم عته فأذن له الاب في التجارة هل يصح ان كان الفقيه أبو بكر البخاري يقول يصح استحسانا وهو قول  
محمد رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم المديني يقول يصح استحسانا وهو قول علماءنا  
الثلاثة وعلى هذا اذا بلغ عاقلا ثم جن ولو عته الاب أو جن فاته لا يثبت للابن ولاية التصرف انما يثبت له  
ولاية الترويج لا غير هكذا في الذخيرة \* وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله ولاية اذنه في  
التجارة وكذلك له ولاية اذن عبد الصغير اذا ثبت هذا فنقول الاب اذا أذن لعبده في الصغيرة فهو جازر  
وكذا وصي الاب بعد موت الاب والجد بعد موت الاب اذا أذن ولم يكن له وصي من جهة الاب يصح اذنه  
وأما اذا كان الاب حيا فانه لا يصح اذن الجد وكذلك اذا كان له وصي الاب لا يصح اذن الجد وهذا عندنا  
كذا في المغني \* واذا أذن القاضي لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصي الاب جازا اذن القاضي كذا  
في الذخيرة \* ومتى صح اذن الاب أو الوصي أو القاضي ولحق العبد يباع رقبته في دين التجارة عندنا ولو  
أن امرأته ماتت وأوصت الى رجل وترك ابن صغير ليس له أب ولا وصي الاب ولا جد وترك أموالا  
ميراثا لهذا الصغير فأذن الوصي لعبد من عبيده الذين ورثهم من الام لا يصح كذا في الذخيرة \* وان قال  
القاضي للعبد تجر في الطعام خاصة فالتجر في غيره فهو جائز لانه نائب عن الصبي في ذلك ولو كان المولى بالغا  
فقال لعبد ما تجر في البز خاصة كان له أن تجر في جميع التجارات فكذلك اذا أذن له القاضي في ذلك فكذلك  
لو قال القاضي تجر في البز خاصة ولا تعد الى غيره فاني قد جرت عليك أن تعدوه الى غيره فهو مأذون له في  
التجارات وقول القاضي ذلك باطل كذا في المبسوط \* ولو أن العبد هذا انصرف فلحقه بذلك ديون من  
التجارة التي أذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم يأذن له القاضي في ذلك وخاصم أرباب الدينون الى  
القاضي فأبطل ديون الغرماء التي لحقته من تجارة لم يأذن له القاضي في ذلك فانه لا ينفذ تصرفاته بعد ذلك في  
ذلك النوع ولورفع قضاؤه بعد ذلك الى قاض آخر لا يكون لذلك القاضي أن يسطل قضاءه كما في سائر المجتهدات  
وكذلك لو قضى القاضي بجواز تصرفاته في الانواع كلها وأثبت ديون جميع الغرماء نفد قضاؤه ولا يكون  
لقاض آخر بعد ذلك أن يسطل كذا في المحيط \* ولو كان القاضي أذن للصبي أو المعتوه في التجارة ثم عزل  
القاضي كان الصبي والمعتوه على اذنهما كذا في المبسوط \* واذا كان للصغير أو المعتوه أب أو وصي أو جد  
أبوالاب فرأى القاضي أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة فأذن له وأبى أبوه فإنه جائز وان كانت ولاية  
القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصي كذا في المحيط \* وحججهما عليه في حياة القاضي كذا في المغني  
وان مات القاضي أو عزل ثم حجج عليه أحد من هؤلاء فجعله باطلا وكذلك لو حجج عليه ذلك القاضي بعد عزله  
بأنما الحجج عليه الى القاضي الذي يستقضى بعد موت الاول أو عزله كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابراهيم

على عيب له تنقض الاجارة  
لانها تنسخ بالعذر ولو رهن  
ثم عثر على عيب لا يملك  
التنقض لان الرهن لازم  
\* استأجر أجيرا ليعمل في  
الحجارة كالتخاذ الطين فطرت  
السماء ذلك اليوم بعد  
ما خرج الاجير الى الحجارة  
لا يلزم الاجر لان تسليم  
النفس في العمل لم يوجد  
لمكان العذر المكارى اذا  
حمل بعض الطريق وخوفوه  
فاعاد الحمل الى الموضع الاول  
لا أجر له ولم يذكر في الفتاوى  
الجبر على الاعادة وينبغي أن  
يجبر ذكره في المحيط \* أجر داره  
وهو مديون وطلب من  
القاضي الدائن أن يجبر  
بيع الدار وقيمة الدار مستغرقة  
بمال الاجارة ليس للقاضي  
أن يجبر ذلك به ألقى القاضي  
بديع الدين وصاحب المحيط  
\* والدرهم دين فادح تفسخ  
به الاجارة وأقل منه لا \*  
واذا غصب الدار المستأجر  
من المستأجر غاصب سقط  
أجر تلك المدة وفي المحيط أنه  
لم تنقض الاجارة وله أن  
يفسخها وفي غيره سقط أجر  
مدة الغصب لان الانفساخ  
بقدره \* القاضي أو القيم اذا  
أجر مال الصغير أو الوقف  
بما نقص من أجر المثل لا يصير  
غاصبا على ما عليه الفتوى  
ويلزمه أجر المثل وفسخ القيم

الاجارة مع المستأجر ان كانت الاجرة مقبوضة لا يصح على الوقف وان لم تكن مقبوضة يصح على الوقف  
واذا أراد المأجر أن يؤجر الدار بأكثر من الاجرة الاولى لا يكون هذا عذرا لانا لو جعلناه عذرا ما سلبت اجارة أصلا \* نور الائمة عن سيف الائمة



بعد الغاصب المستأجر كل المدة أو بعضها لا يسقط الاجر \* سئل شرف الأئمة عن الاستأجر عن سكنى الدار بعد تسليم الدار حتى مضت المدة قال يلزم الاجر \* وعن صاحب المحيط ما ملل المستأجر في أداء الغلة فأخذ المأجر منه (١١٣) المفتاح فبقى الدار مغلة شهر لا يسقط الاجر لانه كان متمكنا من الانتفاع بواسطة أداء الغلة

\* استأجر حجارا يعمل عليه مائة وخمسين من الفرض الحار عند المستأجر ولم يستطع أن يحمل أكثر من مائة فحملها عليه وباعه المقصد ليس للمستأجر أن ينقص ثلث الاجر لرضاه بهذا القدر \* استأجر دارا وفيها رحي واستأجر الرحي أيضا فنعه الجيران عن الطحن بفتوى الأئمة أو حكم القاضي لا يسقط عنه حصه أجرة الرحي ما لم يتحقق المنع عن الطحن حسا \* في يده جام بالاجارة سنة غرقت وصارت بحال لا ينفع به انتفاع مثله يجب الاجر قدر ما كانت منتفعة \* استأجر دارا مدة فلم يسلمها اليه حتى مضى بعض المدة وسلم المأجر يجبر المستأجر على القبض لان العقد ينقضي ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع

(١٥ - فتاوى خامس) (فان قلت) الفاتية صفقة ولا قسط لها حتى لو استأجر دارا على أن فيها ثلاث بيوت فاذا فيها بيتان خيرا المستأجر ولو يحط شي من الاجر (قلت) نعم كذلك الا أن الفوات اذا كان بفعل البائع يقابله القسط بخلاف ان يمتد بيت أو سقوط حائط لعدم كونه مقصودا

عن محمد رحمه الله تعالى اذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة والوصى كاره جاز ذلك كذا في التتارخانية \* اذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وأبوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغنى \* وفي ما دون شيخ الاسلام القاضي ان رأى الصغير أو المعتوه أو عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا له في التجارة قال والوصي المحجور الذي يعقل البيع والشراء اذا باع واشترى أو أجزأ واستأجر بوقف ذلك على اجازة الولي ان رأى النفع في الاجارة أجزأ وان رأى النفع في القبض نقضه كذا في المحيط \* واذا أذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير أو معتوه الا أنه يعقل البيع والشراء وأذن له وصيه ثم ان الاب أو الوصي أقر على أحدهما بدين أو يبيع أو يشراء أو اجارة أو ودعة في يده أو مضاربة في يده أو رهن أو غير ذلك مما في يده أو جناية فان الاب والوصي لا يصح أن على شيء من ذلك اذا كذب ما الصبي أو المعتوه بخلاف ما لو أقر على عبده بالدين أو الجناية كذا في المغنى \* ولو أقر الاب أو الوصي على عبده ما دون لهذا الصغير في التجارة اما بالدين أو بالجناية كان اقراره باطلا وان أقر الصبي المأذون أو المعتوه على عبده ما دون له في التجارة بالدين أو بالجناية في يده كان اقراره جائزا هكذا في المحيط واذا أذن الرجل لابنه في التجارة ثم جرح عليه صح جرحه اذا كان المحرم للاب والاب والوصي اذا أذن للصغير ثم جرح عليه صح جرحه وكذلك القاضي اذا أذن للصغير أو للمعتوه أو لعبد في التجارة ثم جرح عليه صح جرحه اذا كان المحرم للاب والاب والوصي اذا أذن للصغير أو للمعتوه أو لعبد في التجارة ثم مات الاب والاب الصغير كان موته جرحا له كذا في الذخيرة \* ولو أذن الوصي لليتيم أو لأمه ثم مات وأوصى الى آخر فوته جرح عليه واذا أذن القاضي ثم عزل أو مات أو جن فهو على اذنه كذا في خزائن المفتين \* واذا أذن الرجل لعبدانه الصغير في التجارة ثم مات الاب وورثه الاب فهذا جرح عليه وكذلك لو اشتراه الاب من الابن فهو محجور عليه كذا في المبسوط \* ولو أذن الاب لعبدانه في التجارة فأدرك الابن فهو على اذنه وكذلك المعتوه اذا أفاق كذا في الظهيرية \* وان مات الاب بعد ادراك الصبي وافاق المعتوه كان العبد على اذنه واذا ارتد الاب بعد ما أذن لابنه الصغير في التجارة ثم جرح عليه ثم أسلم فجره جائز وان قتل على رذته فذلك جرح أيضا بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو أذن لابنه في التجارة بعد رذته فباع واشترى ولحقه دين ثم جرح عليه ثم أسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك جائز وان قتل على رذته أو مات كان جميع ما صنع الابن من ذلك باطلا وهذا عندهم جميعا والذي في اذنه لابنه الصغير أو المعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسلما باسلام أمه أو باسلام نفسه بأن عقل فأسلم كان اذن الاب الذي له باطلا فان أسلم الاب بعد ذلك لم يجز ذلك الاذن كذا في المبسوط \* والله أعلم

### (الباب الثالث عشر في المتفرقات)

من قدم مصرا وقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة والمسألة على وجهين أحدهما أن يجبر أن مولاه أذن له فيصدق استحسانا عدلا كان أو غير عدل وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يجبر بشيء والقيام فيه أن لا يثبت الاذن وفي الاستحسان يثبت واذا ثبت أنه مأذون صح تصرفاته ولزمته الديون فتستوفى من كسبه فان لم يكن في الكسب وفاء لم يبيع رقبته حتى يحضر سيده فان حضر مولاه وأقر بالاذن يبيع في الدين وان قال هو محجور فالقول له كذا في الكافي \* من استأجر عبد العمل التجارة يعتبر العبد في حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الاذن في التجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو الى غيره من الاحكام ويعتبر في حق المولى عبدا مأذونا في التجارة حتى تراعى أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا في المغنى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من رجل عبدا شاهرة كل شهر بأجر معلوم ليبيع له ويشترى ما يبدله من التجارات جازت الاجارة فان اشترى العبد للمستأجر وباع كما أمره فليقتته ديون كثيرة

(١٥ - فتاوى خامس) (فان قلت) الفاتية صفقة ولا قسط لها حتى لو استأجر دارا على أن فيها ثلاث بيوت فاذا فيها بيتان خيرا المستأجر ولو يحط شي من الاجر (قلت) نعم كذلك الا أن الفوات اذا كان بفعل البائع يقابله القسط بخلاف ان يمتد بيت أو سقوط حائط لعدم كونه مقصودا

بالتناول وماذ كرم من المسئلة مستقيم فيما ذالم يقل كل بيت بكذا أما إذا قاله يرفع عنه حصته بيت كن استأجر أراض على أنها عشر جريب بكذا  
فاذا هي خمسة عشر أو تسعة عشره (١١٤) المسمى ولو قال كل جريب بكذا لزمه كل جريب بدرهم \* أظهر المستأجر أنواع الفسق في الدار

المستأجر حتى السحر لا يخرج  
المواجر من الدار ولا الجيران  
ولكن يمنع أشد المنع  
فان أعلن وسمع الصباح في  
داره فقد أسقط حرمة نفسه  
فيجوز التسور والدخول  
بلا اذن للتأديب  
(مسائل موت أحمد  
المتعاقدين)

المستأجر يضمن بالموت مجهلا  
كلودع والمستعير لأن العين  
أمانة في يده \* المعتبر في بقاء  
الاجارة بعد موت المكارى  
خوف النفس وعدم قاض  
يرفع اليه فان بلغ مصرا  
أنفخت الاجارة لوال  
الخوف لانه يجدد أن يكتبها  
وكذا قال الامام أحمد في  
شرحه \* اذا مات أحدهما  
والزرع بقل يترك بالمسمى  
وان مضت المدة والزرع  
بقل يترك بأجر المثل لان  
الحاجة هنا الى الانعقاد وفي  
الاولى الى الابقاء وعن الثاني  
مضت مدتها والزرع بقل  
يترك بأجر المثل في الاستحسان  
ان اخصمتا وان لم يخصمتا  
حتى حصده من الاجر  
بحسب ذلك ولا تصدق  
زب الزرع بالفضل وان مضت  
مدتها ولم يخرج الزرع  
فصحت ورددت الارض الى  
مالكها فان خرج بعد ذلك  
ردت الى صاحب البذر وله  
الزرع وعليه أجر المثل وكذا  
لو لم يخصمتا حتى حصده

فالغرماء لا يطالبون المستأجر بدونهم وانما يطالبون العبد ويرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء  
بنفسه وبعده فان كان المستأجر معسرا لا يقدر على شيء وليس في يد العبد كسب فالعبد يباع بدون الغرماء  
الآن يفديه المولى فان فداه المولى يرجع بما فدى على المستأجر والمولى هو الذي يلي الرجوع على المستأجر  
لا سبيل للعبد عليه وان أبى المولى الفداء يبيع العبد بألف درهم ودين الغرماء مثلاً عشرة آلاف درهم قسم  
الالف بين الغرماء بالخصص ولا سبيل لهم على العبد ببقية دينهم بعد ما يبيع العبد لهم حتى يعقوب العبد فاذا  
أعتق تبعه ببقية دينهم كذا في المحيط قال وللمولى أن يرجع على المستأجر بثلث العبد وذلك ألف درهم  
ويسلم ذلك للمولى ولا يكون للغرماء عليه سبيل وينصب القاضي وكيل للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية  
دينهم وذلك كذا في المأذون أن المولى يخصم المستأجر ويقتبض ذلك منه ويسلم الى الغرماء قال الحاكم عبد  
الرحمن رحمه الله تعالى هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخصم كذا في المأذون فان امتنع  
عن الخصومة فالقاضي ينصب وكيلاً كذا في المغني \* فان مات المستأجر قبل أن يقضى شيئاً  
وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة أسهم للمولى وتسعة أسهم للغرماء ولو أن  
العبد لم يبع بالدين حتى وهب له عبد بقيمة ألف درهم وأبى المولى الفداء يباع العبد بالدين وسوى في  
الكتاب بينهما اذا وهب له عبد بعد ما لحقه دين وبينهما اذا وهب له عبد قبل أن يلحقه دين ثم اذا وجب بيع  
الموهوب مع المأذون ويباع بالدين درهم مثلاً لا يقسم ذلك بين الغرماء بالخصص ويرجع المولى على المستأجر  
بثلث العبد المأذون ولا يرجع بثلث العبد الموهوب وينصب القاضي وكيلاً ليطالب المستأجر بتسعة آلاف  
درهم ثمانية آلاف درهم ببقية دين الغرماء وألف درهم عن العبد الموهوب ويسلم ذلك للمولى ولو أن المستأجر لم  
يؤت شيئاً من المأذون وعن الموهوب وما بقي من دين الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك  
على عشرة أسهم ألف درهم عن العبد المأذون وألف درهم عن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم للغرماء فاذا  
أصاب عن العبد المأذون فهو للمولى وما أصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما أصاب عن الموهوب  
له فهو للغرماء لا يكون للمولى عليه سبيل كذا في المحيط \* ولو أن الغرماء لم يقبضوا شيئاً من دينهم حتى وهبوا  
ذلك للعبد أو أبرأوه عنه بعدما يبيع العبد أو قبل أن يباع بعدما مات المستأجر أو قبل أن يموت لا يسقط شيء  
مما كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر بذلك ان لم يبيع وان يبيع فالمولى يرجع على المستأجر بذلك  
كذا في المغني \* ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشترى له البز خاصة ويبيع فاشترى البز وباع فما  
ربح فيه فهو للمستأجر وما كان من وضعية فهو على المستأجر ولو اشترى الخبز وباع وربح فيه فهو للمولى  
لا يكون للمستأجر من ذلك شيء \* وما كان من وضعية فهو في عنق العبد يباع فيه ولا يكون على المولى من ذلك  
شيء كذا في المحيط \* واذا اشترى المأذون من رجل كرحطة يساوي مائة درهم بثمانين درهم فاصب العبد  
فيه ما قبل أن يقبضه فأفسده فصار يساري ثمانين درهماً ان البائع بعد ذلك صب فيه ما فاسده فصار  
يساوي ستين درهماً فالمأذون بالخيار فان اختار أخذ الكراخذه بأربعة وثلاثين درهماً وان تركه المشتري  
فلا ضمان عليه لما أفسده ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أو لاثم المشتري صب فيه الماء فان المشتري  
يجبر على قبضه ويؤدى أربعة وسبعين درهماً وكذلك هذا الحصة في كل مكيل أو موزون ولو كان المبيع  
عرضاً أفسده المشتري أو لاثم أفسده البائع فان شاء المشتري أخذه وسقط عنه من الثمن بحسب ما نقصه  
البائع وان شاء نقض البيع وأدى من الثمن بحسب ما نقصه المشتري وان كان المشتري أفسده بعد البائع  
لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحسب ما نقصه البائع كذا في المبسوط \* قال ولو كان المال لا جني على  
المولى فرهته به رهناً ووضعه على يدي العبد المأذون له فضاع وذهب بما فيه برئ المولى من الدين كذا في المغني  
\* واذا اشترى المأذون كرتة جريد بعينه بكرزدي بعينه فصب العبد في الكرا الذي اشتراه ما فاسده

\* استأجر أراض وزرعها ثم اشتراها المستأجر مع آخر والزرع بقل يترك الزرع في الارض الى الحصاد وللشريك على المستأجر نصف ثم  
أجر مثل الارض \* المواجر الفضولي اذا مات قبل اجازة المالك بطلت الاجارة \* أجر ولم يسلم حتى مات الاجر لا يملك المستأجر الحبس لاستيفاء



أو أراد واسفر ولا يخرج معهم ومن جهتها أن تعرض أولم يرض زوجها وان العدة باقية ليس لهم منع زوجها عن الجماع في منزلها ولا يحمل الظن  
أن تمنعه ولهم أن يمنعوه في منازلهم (١١٦) ولودفع إلى جاريته الترضع لها الأجر بخلاف ارضاعه بلبن الحيوان والقول قولها أنها ترضعه

بلبن الحيوان والبيئة بينهما  
أنها أرضعته بلبن نفسها أما  
إذا شهدوا أنها أرضعته بلبن  
البقرة فالبيئة بيئته أهل  
الصبي \* استأجر مطلقته  
الرجعية أو امرأته لارضاع  
ولده لأجر لها والمعتمد من  
بائن أو ثلاث في ظاهر الرواية  
تستحق وفي الرواية لا \* استأجر  
الرجل أمه أو بنته أو أخته  
لارضاع ولده جاز وكذا كل  
ذات رحم محرم \* استأجر  
معتمدته بعد انقضاء عدتها  
جاز ثم تزوجها لا يرتفع  
\* مسلمة ترضع ولدا للكافر  
بالأجر جاز وقد صح أن عليها  
كرم الله وجهه أجر نفسه  
من كافر ليستحق له الماء  
\* استأجر مدبرته لارضاع أو  
للخدمة وللطبخ أو لعمل آخر  
لا يجوز ولولا لدمنه لامن  
جاز ولو استأجرها الغزل  
القطن اختلفوا \* استأجر  
زوجته للخزائن أو رادبيع  
الخبز لها الأجر وان أراد  
الاكل في البيت لأجر لها  
والقياس يقتضي أن لا يجوز  
إجارة الظن كالأول استأجر  
بقرة ليشرب لبنها وجه  
الاستحسان قوله تعالى فان  
أرضعن لكم فأتوهن  
أجورهن الآية والعقد يرد  
على الترتيب واللبن تبع كالأول  
استأجر كاتبا يدخل الخبر بها  
\* ضاع الصبي أو وقع فلت أو  
سرق شيء من حليته أو ثيابه  
لا يضمن الظن وطعام الظن وكسوتهما على الظن ان لم يشترط عند الإجارة على المستأجر وما يضر بالصبي نحو الخروج

العبد المدفوع بالجارية والحارية المكسوبة يباعان بدين المدبر إلا أن يفديهما المولى فان فداهما المولى  
رجع بجميع الفداء على الآخر والذي يلي الرجوع هو المولى دون المدبر وان أي المولى الفداء يباع بالثمن  
درهم كل واحد منهم - جابألف درهم وأخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بثلث العبد المدفوع على  
الآخر ولا يرجع بثلث الجارية المكتسبة ولكن المدبر يرجع بثلث الجارية المكتسبة وبما بقي من دين البائع  
على الآخر وذلك أربعة آلاف درهم يصرف ثلاثة آلاف منها إلى البائع بقبضة دينه إذا كان دينه خمسة آلاف  
درهم وقد وصل إليه ألفا درهم فتصرف الألف الأخرى إلى المولى فان لم يقبض المدبر ولا المولى شيئا من الآخر  
حتى مات الآخر وترك ألقى درهم يقسم ذلك على خمسة أسهم سهمهم يصرف إلى المولى وأربعة أسهم تصرف  
إلى المدبر حتى يدفع ذلك إلى البائع ولولم يقطع يد المدبر ولكنه قتل خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك إلى  
البائع ويرجع المولى بقبضة المدبر على الآخر بخلاف ثمن العبد الموهوب كذا في المغني \* وإذا اشترى المأذون  
جارية فقبضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن فماتت عنده أو قتلها مولاه ولادين على العبد وأعتقها لم يكن  
للبياع أن يضمن العبد ولا المولى قيمتها ولكنه يطالب العبد بالثلث فيباع له فيه فان نقص عنه عن حقه كان  
على المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التي استهلكها ولو كان العبد وكل رجلا بقبضها فماتت في يده  
ضمن الوكيل قيمتها للبائع ثم يرجع به الوكيل على العبد كذا في المبسوط \* إذا أحرم العبد بغير إذن مولاه  
كان للمولى أن يحلله وان باعه بعدما أحرم بانث المولى كان للشري أن يحلله كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن  
عبدين تاجر ين كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد صاحبه من مولاه فان علم أيهما أول وليس عليه دين  
فشراء الأول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري ملكا للمولى المشتري وصار محجورا عليه فشرائه الثاني من  
مولاه باطل وان لم يعلم أي البيعين أول فالبيع مردود كله بمنزلة مالو حلا معا وان كان على كل واحد منهما  
دين لم يجوز شراء الأول إلا أن يجبر ذلك غرماؤه كذا في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه \* في المنقح  
المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى العبد المأذون إذا وكل وكيله بقضاء دينه أو اقتضائه ثم سخر عليه المولى  
فقضى الوكيل أو اقتضاه وهو لا يعلم بالخبر فهو جائز قال سمعت محمد بن جرير يقول هو جائز علم بالخبر  
أولم يعلم وزعم أنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفيه أضعاف محجور عليه اشترى ثوبا ولم يعلم المولى بذلك  
حتى باع العبد ثم أجاز شراؤه لم يجز ولو كان العبد باع ثوبا من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم أجاز البيع  
جاز كذا في الذخيرة \* وان كان العبد تاجر اله على رجل ألف درهم ثم أن مولى العبد وهب العبد للغريم  
وقبضه جازت الهبة والدين لازم عليه لمولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وقيمته  
ألف فكفل لرجل عن رجل بألف درهم بانث مولاه ثم استدان ألفا أخرى ثم كفل بالآخرى ثم بيع العبد  
بألف فقول أما الكفالة الأولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها بنصفها في غنمه والكفالة الثانية باطلة  
فيضرب صاحب الدين الأول بخمسمائة وصاحب الدين الثاني بجميع دينه وهو ألف وصاحب الكفالة  
الأولى بخمسمائة فيصير غنم العبد وهو ألف درهم بينهم أرباعا غير أنك تجوز كل خمسمائة سهم ما فقد  
مائتين وخمسين يسلم لصاحب الدين الأول ومثله لصاحب الكفالة الأولى ومقدار خمسمائة لغريم العبد الآخر  
كذا في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه \* ولو قال أبيعك هذه الدار على أنها أقل من ألف ذراع  
فوجدتها أقل من ذلك أو ألفا أو أكثر فالبيع جائز ولو قال على أنها أكثر من ألف ذراع فان وجدتها أكثر  
من ألف بقليل أو كثير فالبيع لازم وان وجدتها ألف ذراع أو أقل منها فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها  
بجميع الثمن وان شاء ترك فإذا اختار الاخذ رزقه جميع الثمن كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل  
والوزن صنفين \* العبد إذا أودع انسانا شيئا لا يعلم المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا ومحجورا ولو أن  
المودع دفع الوديعة إلى مولاه لم يكن عليه دين جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى ثوبا من رجل  
بعشرة دراهم على أنه عشرة أذرع فوجدته ثمانية فقال البائع بعثك على أنه ثمانية فالتقول قول البائع مع

من البيت كثير أو ما أشبههم منعها المال يضر (التاسع في ما على الأجر والمستأجر) يخرج المستأجر من البيت وفيه تراب يمينه

ظاهر أو راد على المستأجر أخرجه بخلاف البالوعة فإنه لا يلزم المستأجر تفرغها استحصانا وإن شرط على المستأجر عند العقد جازلانه موافق للعقد وإن اختلفا في التراب الظاهر فالقول للمستأجر أنه استأجرها وهو فيه وعمارة (١١٧) الدور وتطمينها وإصلاح ميزانها على الأجر

وتسبيل ماء الحمام وتفرغه  
على المستأجر وإن شرط نقل  
الرماد والسرقرين رب الحمام  
على المستأجر لا يفسد العقد  
وإن شرط على رب الحمام  
فسد وليس لرب الحمام أن  
يمنع المستأجر من الماء  
وتسبيل الماء أو مواضع  
سرقينه وإن لم يشترطه وكذا  
كل ما لا يتمكن المستأجر  
من الانتفاع بالحمام إلا به  
ولو امتلا مسيل الحمام فعلى  
المستأجر تفرغه ظاهرا  
كان أو باطنا وفي كل موضع  
كان على الأجر فأبى أن يفعل  
للمستأجر أن يخرجه من  
المستأجر إلا إذا كان رأى  
عند العقد ورضى به \*  
استأجر من أرباب العمل  
على دابته جلا أو جالا  
يحمله على ظهره أو على دواب  
المستأجر فالجبل والجوالق  
يجب على المستأجر أو الأجر  
يعتبر فيه العرف ولو طلب  
من المكارى أن يدخل بيته  
يعتبر فيه العرف ولو طلب  
من المكارى أن يصعبه  
السطح لا يلزم عليه إلا إذا  
شرط وفي الذي يحمل على  
ظهره عليه أن يدخل البيت  
ولا يلزمه إصعاد السطح  
\* استأجر فسطاطا فلا وتاد  
على المستأجر والأطناب  
على المؤجر وفي استئجار  
الطاحونة في كرى نهر يعتبر

بمنه وعلى المشتري البينة على ما اتفعا من الشرط كما لو قال اشترت العبد (١) على أنه كاتب أو خباز ولو قال  
المشتري اشترت به بعشرة على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم تحالفوا وإذا كذا في المبسوط في باب بيع  
المأذون بالكيل والوزن صنفين \* وفي باب الحجر من المتني إذا جرح عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو  
مؤجل كذا في المغني \* وفي المتني عبد مأذون جرح عليه المولى ونهى غرماءه أن يعطوه من دينه شيئا قال  
إن أعطاه الغرماء مبرؤا وكذلك إن كان المولى باع عبدا أو أعطاه الغرماء بعد ما باعه كذا في الذخيرة \* رهن  
عبد المأذون المدون وأبى من المرتهن فلا غرماء أن يضموا المرتهن كذا في القنية \* العبد الرهن بأمره  
مولاه يسع ويشترى ففعل فلزمه في ذلك دين قال الرهن على حاله ولكن لا يسبيل للغرماء على العبد مادام  
وهنا كذا في المغني \* العبد المأذون إذا التقط اقتضا ولا يعرف ذلك إلا بقوله فقال المولى كذبت بل هو  
عبدى فالقول قول المأذون ثم ثبت الحزبة لا يقطيع بعد ذلك باعتبار الأصل كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى  
المأذون جارية بالف درهم على أنه أن لم يتقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط  
الخيار ثلاثة أيام كما يجوز من الحزوة كذلك لو اشترىها وقبضها ونقد الثمن على أن البائع إن رد الثمن على المشتري  
ما بين ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جائز على ما شرط وهو بمنزلة اشتراط الخيار للبائع ولو اشترىها على أنه  
أن لم يتقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فقبضها وباعها نفذ بيعه فإن مضت الأيام الثلاثة قبل أن يتقده  
الثمن فلا يسبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشتري بالثمن وكذلك لو قتلها المشتري أو ماتت في يده أو قتلها  
أجنبي آخر حتى غرم قيمتها في الأيام الثلاثة فإن كان المشتري وطئها وهي بكر أو ثيب في الأيام الثلاثة أو جنى  
عليها جناية أو أصابها عيب من غير فعل أحد ثم مضت الأيام الثلاثة قبل أن يتقده الثمن فالبايع بالخيار أن  
شاء أخذها ولا شيء له غيرها وإن شاء سلمها للمشتري ولو كان الواطي أو الجاني أجنبيا فوجب العقر أو الألارش  
لم يكن للبائع على الجارية يسبيل ولو كان حدث فيه عيب من فعل الجاني الأجنبي بعد مضى الأيام الثلاثة  
فالبايع بالخيار أن شاء أخذ الجارية أو أتبع الجاني بموجب ما أحدثه فيها من وطء أو جناية وإن شاء سلمها  
للمشتري بالثمن فإن سلمها كان للمشتري أن يتبع الأجنبي بذلك وهذا إذا كان الأجنبي وطئها وهي بكر حتى  
تمكن نقصان في ماليته فإن كانت ثيبا فلم ينقصها الوطء شيئا أخذها البائع وأخذ عقرها من الأجنبي  
ولا خيار له في تركها ولو كان المشتري هو الذي قطع بد الجارية أو اقتضها وهي بكر بعد مضى الأيام الثلاثة  
فالبايع بالخيار أن شاء سلمها للمشتري بالثمن وإن شاء أخذها ونصف عنها في القطع وإن كان اقتضها لم ينظر إلى  
عقرها ولكن ينظر إلى ما نقصها الوطء من قيمتها فيكون على المشتري حصة ذلك من ثمنها في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعندهما ينظر إلى الأكثر من عقرها وما نقصه الوطء من قيمتها فيكون على المشتري حصة  
ذلك من ثمنها وإن كان لم ينقصها الوطء شيئا أخذها البائع ولا شيء على المشتري في الوطء في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعندهما يقدم الثمن على قيمتها وعلى عقرها فأخذها البائع وحصة العقر من ثمنها ولو كانت  
ولدت ولدا في الأيام الثلاثة ثم مضت الأيام وهو ما حيان ولم ينقد الثمن فالجارية وولدها للمشتري بالثمن ولا  
خيار للبائع في ذلك ولو كانت ولدت بعد مضى الأيام الثلاثة ونقصها الولادة فالبايع بالخيار ولو ماتت بعد  
مضى الأيام الثلاثة ولم تلد فعلى المشتري الثمن ولو كانت ولدت بعد مضى الأيام الثلاثة ثم ماتت وبقي ولدها  
فالبايع بالخيار أن شاء سلم الولد للمشتري وأخذ منه جميع الثمن وإن شاء أخذ الولد ورجع على المشتري بحصة  
الأم من الثمن كذا في المبسوط \* عبد محجور عليه أذن دون نافه في مولاه الذي عليه الدين أن يدفعه إلى  
العبد فقضاء الغريم فإن كان رد على العبد الدراهم التي أخذها منه باعها فهو برى وإن قضى غيرهما لم يبرأ

(١) على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أي فوجده ثمانية أذرع فقال البائع بعثك على أنه ثمانية أذرع  
بعشرة كل ذراع بدرهم والفرق بين هذه وما قبلها أنه في هذه شرط لكل ذراع درهم بخلاف ما قبلها  
فلتأمل اه معصمه

العرف \* دفع إلى خفاف خفا لغيره فاعتبر عادة الناس وإن اختلفت العادة أو لم يكن هنالك عادة فعلى صاحب الخف والصبغ على الصباغ  
وحمل الثياب على القصار إلا إذا شرط على رب الثوب وإدخال المتاع في السفينة ووضعها على صاحب المتاع \* الأكف على صاحب الدابة



نوق الجبل والحوالق والسرير والجام بعينه العرف \* والسلك والابرة على الخياط والذفيق على رب الثوب والخالك وحشواته على القبر يعتبر العرف وتشريح اللبن واخراج الخبز من التنور (١١٨) والمرقة من القدر على الاجير والخباز والطباخ \* وأجرة الكيال في برين رجلين

وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ في الوحيين جميعا كذا في المحيط \* ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على أنه أن لم يعط البائع ذلاً إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار فان حدثت الجارية عيب في يدي المشتري أو فقا عينها أو وطئها وهي بكر أو تيب أو فعل ذلك أجني ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن يعطيه البائع فهذا وما وصفنا من الدراهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة قبل أن يعطى المشتري البائع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يدي المشتري أو فقا عينها أو فقا البائع كان للبائع على المشتري قيمتها ولا سبيل له على غيرها ولو ذهبت عنها أو فقاها المشتري أخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له على الثمن ولو كان أجني فقا عينها أو فقاها كان البائع بالخيار ان شاء أخذ قيمتها في القتل من مال المشتري حالاً وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلاث سنين فان أخذها من المشتري رجع بها على عاقلة القاتل وأما في فق العين فان البائع بأخذ الجارية ويتبع بأرض العين المشتري أو الخاني أي ما شاء حالاً فان أخذها من المشتري رجع بها المشتري على الخاني ولا سبيل للبائع في شيء من هذه الوجوه على الثمن كذا في المبسوط \* عبيد مأذون عليه دين خمسمائة باعه المولى من غريمه بألف درهم فالبيع جائز ويكون له خمسمائة دينه ويؤدى خمسمائة أخرى إلى المولى فلم يحكم بسقوط دين الغريم هنا حتى قال خمسمائة دينه مع أنه ملك العبد كذا في المحيط \* ولو باع المأذون أو الجارية بألف درهم ثم فقا بضاعاً على ان البائع ان رد الثمن على المشتري إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ثم ان المشتري وطئ الجارية فقا عينها في الايام الثلاثة فان رد البائع الثمن على المشتري كان له أن يأخذ جاريته ويضمن المشتري بالوطء عقربها وفي الفقه نصف قيمتها وان مضت الايام الثلاثة قبل أن يرد الثمن تم البيع ولا شيء على المشتري من العقر والارش ولو كان أجني فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلاثة أخذ جاريته ونصف قيمتها في فق العين ان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على الفاقئ وان شاء من انفاقئ وفي الوطء ان كانت بكر فكذاك الجواب وان كانت ثيباً لا ينقصها الوطء أخذها البائع واتسع الواطئ بعقرها ولا سبيل له على المشتري ولو لم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلاثة تم البيع واتسع المشتري الفاقئ أو الواطئ بالارش والعقر ولو كان البائع هو الذي وطئها فقا عينها فقد انتقض البيع ان رد الثمن بعد ذلك أو لم يرد أو أخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضى الايام الثلاثة ولم يرد الثمن فعليه الارش والعقر للمشتري كذا في المبسوط \* من الجامع المولى اذا أذن لعبيده بالخاني في التجارة ولحقه دين أو رهنه أو أجره لا يصير مختاراً للعبد كذا في الذخيرة \* ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها ذلك الرجل بمحض من الجارية ولا يدري ما حالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك المشتري والعبد فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل وقبضها منه فاقتر البائع بذلك انتقض البيع كلاهما وتراجعوا بالثمن ولو كان المأذون اشتراها من رجل بمحض منها وقبضها وهي ساكنة لا تنكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى رجل أجني انها ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وأنكر ذلك البائع من العبد فالجارية حرة بنت الذي ادعاها باقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين العبد وبين المشتري الاخر وكذلك لو ادعى المشتري الاخر أن الذي باعها من العبد كان أعتقه اقبل أن يبيعها أو دبرها أو ولدت له وصدقه العبد في ذلك فاقرار المشتري من العبد بذلك صحيح وتصديق العبد اياه بذلك باطل فان كان اقتر بالجارية فهي حرة موقوفة الا لو كان اقتر فيها بتدبير أو ولادة فهي موقوفة على ملك المشتري الاخر فان مات البائع الاول عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى يعتق فيرجع به عليه حينئذ وكذلك لو كان المأذون منكراً لجميع ذلك الا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق أيضاً ولو كان المشتري الاخر ادعى أن الذي باعها من العبد كان كاتبها اقبل أن يبيعها وصدقه المأذون في ذلك أو كذبه وادعت الامة ذلك لم تكن مكاتبه وهي أمة للمشتري يبيعها ان شاء كذا في المبسوط \* والله أعلم

على الانصبا وأجرة الحساب على الرأس ونفقة العبد وعلف الدابة على الاجر مسائل تسليم المعقود عليه في أجير المشتري كالخياط ونحوه يجب أن تكون مونة الرد عليه لا على رب الثوب ولو استأجرها من موضع معلوم إلى موضع معلوم ذاهباً وجائياً على المستأجر ردها إلى الموضع الذي استأجرها منه وهذا الشرط صحيح وانه ينزل منزلة الايفاء في باب السلم فان ذهب بها إلى منزله وأمسكها هناك حتى هلكت يضمن وان قال اركبها إلى موضع كذا وارجع إلى منزلي ليس عليه ردها إلى مكان الاجارة وعلى الاجر اتيان منزل المستأجر وقبضها \* استأجر دابة ليحمل عليها كذا إلى كذا فأراد المؤاجر أن يحمل شيئاً متاعه مع متاع المستأجر للمستأجر المنع وان حملها وبلغ المسمى يجب كل المسمى بخلاف ما اذا استأجر منزلاً وشغل المؤاجر بعض متاعه حيث يسقط من الاجر حصته على ما ذكرنا \* استأجرنا شيئاً ودفع أحدهما إلى صاحبه لمسكه ان كان شيئاً لا يحتمل القسمة لا يضمن \* استأجر خيمة إلى مكة له أن يؤجر من آخر لانه لا يختلف وان أسرج فيها جازوليس له أن يتخذها مطبخاً الا اذا اعتل ذلك كخيمة المسح \* استأجر دابة ليركب بنفسه لا يملك كتاب الاجارة للركوب ولا للحمل من غيره ولا أن يعير ولا أن يودع وقولهم يؤجر المستأجر ويعار يودع فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به \* المستأجر

لا يختلف وان أسرج فيها جازوليس له أن يتخذها مطبخاً الا اذا اعتل ذلك كخيمة المسح \* استأجر دابة ليركب بنفسه لا يملك كتاب الاجارة للركوب ولا للحمل من غيره ولا أن يعير ولا أن يودع وقولهم يؤجر المستأجر ويعار يودع فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به \* المستأجر



اجارة فاسدة قبل لا يملك الاجارة من غيره بدليل ما لو استأجر دارا على أن يرمها ولا أجر له لا يملك الاجارة والاصح أنه يملك وعدم المالك فيما أورد  
لكونه عارية لقوله ولا أجر وعن نصير أنه لا يؤجر ولو أجر بعد القبض يستحق (١١٩) الثاني الاجر ولا يكون غاصبا لأنه يجب عليه

أجر المثل ذكرنا أن  
مستأجر الدابة لا يضربها  
ولا يكسبها أصلا عنده  
وان ضرب ضمن خلافهما  
\* مستأجر العبد ومستعير  
الدابة لا يضرب وعن  
اسماعيل الزاهد استأجرها  
سير كها فضر بها فئات  
ان باذن المالك وأصاب  
الموضع المعتاد لاضمان  
اجامعا وان غير الموضع المعتاد  
يضمن اجامعا الا اذا نص  
المالك على ذلك الموضع بعينه  
بان كان لا يتقاد الا بضرب بعينه  
فموضع الخلاف الضرب في  
الموضع المعتاد والامام بقرينه  
على مستعيرها قالوا  
ويخاصم ضارب الحيوان  
لا وجهه الا بوجهه ومعناه  
أن كل واحد يخصم ضاربه  
بلا وجه لأنه انكار في وقت  
مباشرة المنكر ويملكه كل  
أحد ولا يخصم الضارب  
وجهه الا اذا ضرب الوجه  
فانه يمنع ولو بوجهه  
لأنه يجمع المحاسن فان الله  
تعالى خلق آدم على صورة  
الوجه فان كسبه عليه  
السلام كان يجمع المحاسن  
قال عليه الصلاة والسلام  
لا تضربوا الوجه فان الله  
خلق آدم على صورته \* أعطى  
رب الارض البذر والبقر  
للزراع للزراعة فاعطى  
المزارع البقر للرعي لاضمان  
على أحد \* تكارى دارا أو  
منزلا لا سكنى وجعل فيها

### كتاب الغصب \* وهو مشتمل على أربعة عشر بابا

الباب الاول في تفسير الغصب وشروطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات ومائة علق به

أما تفسيره مشرعا فهو أخذ مال منقوض محترم بغير اذن المالك على وجه يزيل يد المالك ان كان في يده أو يقصر  
يده ان لم يكن في يده كذا في المحيط \* ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لأنه ليس بغصب ومن منع مالكه من  
حفظ ماله حتى هلك لم يضمن كذا في النبايع \* وأما شرطه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كون  
المأخوذ منقولا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر حتى ان غصب العقار لا يكون موجبا للضمان  
عندهما كذا في النهاية \* وأما حكمه فالاثم والمغرم عند العلم وان كان بدون العلم بأن ظن أن المأخوذ ماله  
أو اشتري عينه ثم ظهر استحقاؤه فالمغرم ويجب على الغاصب رد عينه على المالك وان عجز عن رد عينه  
بملاكه في يده بفعله أو بغير فعله فعليه مثله ان كان مثليا كالكيلا والموزون فان لم يقدر على مثله بالانقطاع  
عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يوم الغصب وقال محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع كذا في الكافي \* وان غصب مالا مثلا له فعليه قيمة  
يوم الغصب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان  
كان يوجد في البيوت كذا في التبيين \* وكثير من المشايخ كانوا يقولون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه كان  
يفتي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدور الشهيد حسام الدين وبعض مشايخنا أفتوا بقول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف \* ذكر صدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس  
كل مكمل مثليا ولا كل موزون وانما المثلي من المكيلات والموزونات ماهو متقارب وأما ماهو متفاوت  
فليس يمثلي ذكر صاحب المحيط في شرح الجامع الصغير العسديا المتقاربة كلها من ذوات الامثال كيلا  
وعدا وزنا والمتفاوتة كلها من ذوات القيم وماتفاوتت أحاده في القيمة فهو عددي متفاوت ومالا  
تفاوتت أحاده وانما تفاوتت أنواعه كالباذنجان فهو متقارب مثلي فعلى قياس هذا ينبغي أن يكون البصل  
والثوم مثليين وصغير البيض وكبيره سواء بعد أن يكون من جنس واحد ذكر شيخ الاسلام على السبب في  
شرحه الصحيح أن النحاس والصفر مثليان والمشمش والخوخ كلها من ذوات الامثال لانها عددي متقارب  
كذا في الفصول العبادية \* الغصب جنس واحد وان اختلفت أنواعه وألوانه وكذا الزبيب كذا في فتاوى  
قاضي خان في باب الزبا \* ذكر في السير الكبير من أناف على آخر حنبه فعليه قيمته ولم يجعل الجن مثليا  
مع أنه موزون لأنه متفاوت في نفسه تفاوتا فاحشا وان اعتبر مثليا في حق جواز السلم كذا في الذخيرة  
\* والشحم مثلي والفحم مثلي والتراب من ذوات القيم والغزل مثلي وكذا المصبوغ منه كذا في القنية \* في  
الفتاوى الخلل والعصير مثليان وكذا الدقيق والخلالة والخص والنورة والقطن وغزله والصوف وغزله  
والتب بجميع أنواعه والكتان والابر يسم والرصاص والشبه والحديد والحناء والوسمة والرياحين اليابسة  
كلها مثلي والجمد مثلي في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر أنه قيمي وفي فوائد صاحب المحيط أن الماس من  
ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى والكاغدم مثلي والمان والسفرجل والقثاء  
والقثد والبطيخ كلها مما يتفاوتت أحاده فيكون من ذوات القيم والصابون والسكنجيين والكاشكر من  
ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين اذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من  
أن يكون مثليا ويكون من ذوات القيم وانما يكون كذلك لان في الآخر عما يكون الدهن أكثر والخل رعا  
يكون في هذا أقل منه في ذلك حتى لو كان على السواء بان اخذنا أعنى الصابونين من دهن واحد يضمن  
مثله والسرقي من ذوات القيم والطيب وأوراق الاشجار كلها من ذوات القيم والبسط والحصير والبوارى  
وأمثالها من ذوات القيم وكذا الادم والصرم والجلود كلها قيمي كالتياب والابرة من ذوات القيم لأنه  
يتفاوت في الطبخ والرياحين الرطبة والبقول والغصب والخشب من ذوات القيم واللبن من ذوات الامثال

الحبوب ولم يسكنها ليس للو أجر المنع \* اصلاح بئر بالوعدة والماء والخروج ان امتلا من قبل المستأجر على رب الدار ولا يجبر رب الدار  
عليه فان فعله المستأجر يكون متبرعا له أن يخرج من المنزل اذ لم يصلحه المؤجر وكذا الغلق والسلم وكل ما يخل تركها بالسكنى فان أبي

فالمستاجر الخروج الآن يكون رأى ورضى به عند العقد اذنى الامام ظهر الدين رحمه الله بأن شرط الرد على المستاجر لا يفسدها ويكون بمنزلة الزيادة في الاجرة \* الحائث لم يرد (١٢٠) الكبر باس بعد النسخ الى المالك واضاع فن قال الرد على المشترك الزمه الضمان اذا تمكن من الرد ولم يرد ومن قال لا قال

لا وذكركم الدينارى قال الحائث ثم الكبر باس فغده فقال المالك فليكن عندك آخذ غدا فسرقة اللبسة لا يضمن لان قوله فليكن عندك ايداع منه والتعليل يشير الى الضمان لولاه اذ لم يرد بعد التمام والتمكن وقد ذكرنا عن الملتقط لصدر الاسلام ان المستاجر اذا رد القدر المستاجر على الحمار فزلق وانكسر لا يضمن لحران العادة بحمل المستاجر الى المواجر \* استاجر قدرا ليطبخ فيه فطبخ في البيت وأخرجه بما فيه الى الدكان فزلق رجله وانكسر القدر لا يضمن في الصحيح كما لو استاجر ثوبا باللبس فلبسه وتخرق من اللبس وقيل يضمن كما اذا زلق الحمال وانكسر ما حمله \* استاجر دابة ثم ردها الى صاحبه او ربطها في مربط صاحب الدابة وأغلق فلا ضمان عليه اذا ضاعت وكذا كل شيء اذا ردت على صاحبها يفعل بها صاحبها ذلك الفعل ان فعلها المستاجر برئ من الضمان ولو ادخلها ولم يربط ولم يغلق وضاع يضمن \* اعارة المستاجر تجوز الا في شيئين استاجر بالركب بنفسه ليس له ان يركب غيره لا يبدل ولا يجانوا وكذا الواستاجر

(١) وأما الهدب وهو بالفارسية (جفرا) ينبغي أن يكون من ذوات القيم لانه يتفاوت في الطبخ والجوضة وفي يوسع فتاوى القاضى ظهر الدين اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطبوخا بالاجماع وان كان نيا فكذا هو الصحيح كذا في الفصول العمادية \* واللحم المطبوخ والشحم والالية والصقراط قيمة كذا في القنية \* وفي البراخلوط بالشعر القيمة لانه لا مثل له كذا في الهداية \* وذكر قاضيان في أول يوسع شرح الجامع الصغيران الخبر من ذوات القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية \* قال رضى الله تعالى عنه (٢) الفليق الشمس اذا بلغ تسعها غايته مثل وقبلها قيمي كذا في القنية \* وقال بعض المشايخ ٣ (روين ازدوات قيم است) وقال قاضيان هو مثلى كذا في الفصول العمادية \* وفي كون الاجروا الذين مثلاروايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في القنية \* والمغصوب لا يخلو اما ان يكون غير منقول كالدار والارض والكرم والطاحونة وغيرها ويكون منقولا والمنقول لا يخلو اما ان يكون مثليا كالكيلى والوزنى الذى ليس في بعضه ضرر يعنى الغير المصنوع منه والعديد المتقارب كالجوز والفوس وما أشبه ذلك من العددي الذى لا يتفاوت واما أن يكون غير مثلى كالحبوانات والزرعيات والعديد المتفاوت كالطبخ والمان والوزنى الذى في بعضه ضرر وهو المصنوع منه اما اذا كان المغصوب غير منقول كالدرور والعقار والحوادث فانهم بما فيه مما يوه أو جاسيل فذهب بالبناء والاشجار وأغلب السيل على الارض فنقصت وعطبت تحت الماء فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في شرح الطحاوى \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطى \* وان حدثت هذه الاشياء بفعل أحد من الناس فزمانه على المتلف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان حدثت هذه الاشياء بفعل الغاصب وسكاه فالضمان عليه بالاجماع في الزاد والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المضمرات \* وما نقص من سكاه وزر اعنته ضمن النقصان كما في النقلى وهذا بالاجماع واختلافه وفى تفسير النقصان فقال نصير بن يحيى انه ينظر بكم تستاجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان كذا في التبيين \* وهو الالىق وبه يفتى كذا في الكبرى \* ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى اذا غصب أرضا فزرعها كرتين فاخرجت غنمية أكرار وحلقه من المؤنة قدر ذكر ونقصه ما قدر كرا يأخذ منه أربعة أكرار ويتصدق بالباقي كذا في التبيين \* رجل نام على فراش انسان أو جلس على بساطه لا يكون غاصبا لان قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن ما لم يملكه فله كذا في فتاوى قاضيان \* استعمال عبد الغر غصبه حتى لو هلك من ذلك العمل ضمن المستعمل قيمته علم المستعمل أنه عبد لغرا ولم يعلم بأن جاء اليه وقال أنا حر فاستعمله وهذا اذا استعمله في أمر من أمور نفسه وأما اذا استعمله في أمر نفسه لا يصير غاصبا كذا في الذخيرة \* من قال لعبد الغر ارتق هذه الشجرة وانثر الشمس لنا كله أنت فوق من الشجرة ومات لم يضمن الا أمر ولو قال لا كل أنا وباقي المسئلة بمجالها ضمن كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لصي انقض هذا الحائط ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انقض لي ضمن اجما ولو قال لصي ارتق هذه الشجرة وانقض لي غمار فصدوا كل الثمرة فبقيت الثمرة في حلقه ومات من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على قوله فعل لصي كذا في الاسئلة والاجوبة لابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى \* ولو قاد دابة

(١) قوله وأما الهدب بوزن عبط الدين الخاثر كما في القاموس اه مصححه

(٢) قوله الفليق كذا في نسخ الخط التى يمدى وهو بالضم والتشديد ضرب من الخوخ ينطلق عن نواه كما في المختار والذى رأيت في نسخة من القنية الفليق بوزن صيقل وهو كما في المغرب اسم لما يتخذ منه القز معرب بيله اه قال في رد المختار وهو المسمى الآن بالشرائق فليتامل اه (٣) الصقر من ذوات القيم اه

او  
على أول ما يوجد فان ركب أو أركب تعين وليس له غيره بعده \* أجرة المستاجر باكثر مما استاجر لا يطيب الآن يزيد في المستاجر شيئا فتكون

الزيادة بمقابلته لأنه ربح ما لم يضمن فإن المنافع لا تصير مقبوضة بقبض الدار من كل وجه حتى لو غصبها غاصب كان الهلاك على الأجر  
لالمستأجر \* شرط البقار أنه يدخل البقرة في القرية ويبرأ بالتسليم إلى المالك (١٢١) ففي حق من سمع هذا الشرط يعمل فيه لافي

حق من لم يسمع

(مسائل الاجارة على شرط)

\* استأجرها ليحمل عليها

عشرة مخاض فحمل أحد

عشران حمله عليها دفعة على

المكان الذي حمل العشرة

بلا عانة المؤجر والداية

تطبق الزائد فبلغت المكان

المشروط عليه الاجر

ويضمن قدر الزيادة وان

لم تبلغ وعطبت فلا أجر وان

لا تطق فكل القيمة وان

باعانة المؤجر مضى حكمه وان

كان في غير المكان الذي

حمل العشرة بان علقه من

القد المعلق من السراج

يعني بغـ نزله يست يضمن

الزائد مطلقا وان حمل العشرة

أو لا ثم حمل الزائد يضمن كل

القيمة كما اذا استأجر

نورالطحن عشرة فطحن

أحد عشر وعطبت أو ليكرب

جر يافكرب جرياً ونصفاً

وعطبت حيث يضمن الكل

لان الهلاك بعد الفراغ

بامر غير مأذون فقط فاشبه

المن الاخير للمقاة في السفينة

والقدح الاخير حيث يعد

عله مستقلة لا تقطع المزاحم

\* شرط أن العبد المستأجر اذا

مرض في المدة بقضى تلك

الايام بعددها وان لم يبلغ

بالداية اليوم الى مكان كذا

فلا أجر وان بدله الرجوع

من الطريق يعطى الاجر

تماماً وان سكن في الدار وما

أوساقها أو وركبها أو حمل عليها شيئاً بغير أمر المالك فهو ضمان سواء عطبت في تلك الخدمة أو في غيرها كذا في  
الينابيع \* وهكذا في الفصول العمادية \* والله أعلم

### \* (الباب الثاني في أحكام المغصوب اذا تغير يعمل الغاصب أو غيره) \*

اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال أصلها أو أعظم منافعها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها  
الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية \* ولو نقص المغصوب في يد الغاصب  
ضمن الغاصب النقصان ويرتد على المغصوب منه مع ضمان النقصان الآن يكون النقصان بجناية غير  
الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وان شاء  
ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب في يد الغاصب فلصاحبه أن يسترد مع الزيادة  
كذا في الخلاصة \* ان غصب ثوباً فصبغه أبيض أو أصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة  
الثوب أبيض وكان الثوب للغاصب وان شاء أخذ الثوب وضمن للغاصب ما زاد الصبغ وان شاء ربح الثوب  
باع الثوب فيضرب في ثمنه بقيمة أبيض ويضرب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط \* ولو وقع  
ثوب رجل في صبغ آخر فأنصبغ به فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء يباع له  
الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي \* ولو صبغ الغاصب الثوب المغصوب أسود  
فان أباح فيه رجحه الله تعالى قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين أن يتركه للغاصب ويضمن  
قيمة ثوبه أبيض وبين أن يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال أبو يوسف ومحمد رجحه الله تعالى السواد  
زيادة فيكون حكمه على ما في العصفرة كذا في شرح الطحاوي \* والصحيح أنه لا خلاف بينهم في الحقيقة لان  
جواب أبي خنيفة رجحه الله تعالى خرج في وقت كان الصبغ بالاسود نقصاناً أو عيباً في الثوب وجواب ما  
خرج في وقت كان الصبغ بالاسود زيادة في الثوب فوجب مراعاة العرف والعادة في المصوغ كذا في  
المضمرات \* ولو كان ثوباً ينقصه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهماً مثلاً فتراجعت بالصبغ الى عشرين  
فمن محمد رجحه الله تعالى ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوبه  
وخمسة دراهم كذا في التبيين \* ولو غصب صاحب الثوب عصفراً وصبغه به ثوباً به فعليه مثله كذا في محيط  
السرخسي \* رجل غصب من رجل ثوباً ومن آخر عصفراً فصبغه به ثم حضر جميعاً يأخذه صاحب العصفر  
حتى يعطيه عصفراً مثله أو قيمته ان كان لا يوجد مثله والسواد في هذا كفره عندهم جميعاً ولو كان الثوب  
مغصوباً من انسان والصبغ من آخر ثم لم يقدر عليه ففي الاستحسان اذا أخذ الثوب ضمن له ما زاد الصبغ  
فيه وان شاء صاحب الثوب باعه فضرب في الثمن بقيمة ثوبه أبيض وصاحب الصبغ بقيمة الصبغ هكذا في  
المبسوط \* ولو غصب ثوباً وعصفراً من رجل واحد فصبغه به كان للمالك أن يأخذ الثوب مصبوغاً وبرئ  
الغاصب من الضمان وان شاء ضمنه قيمة الثوب وعصفراً مثله كذا في محيط السرخسي \* ولو كان العصفر  
لرجل والثوب لآخر فرضي أن يأخذ الثوب مصبوغاً فليس له ما ذلك ولكن لصاحب الثوب أن يأخذ  
الثوب ويرتد على الغاصب ما زاد الصبغ فيه ويتبع صاحب العصفر الغاصب بمثل عصفره كذا في السراج  
الوهاج \* ولو كان ثوباً بارهنا صبغه الرهن بعصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفر رهناً  
كان للرهن أن يضمنه قيمة الثوب وعصفراً مثله وان شاء رضى بالثوب مصبوغاً فكون رهناً في يده كذا  
في محيط السرخسي \* ولو أن صاحب الثوب غصب العصفر وصبغه وباعه فلا حق لصاحب العصفر على  
المشتري وانما حقه على الغاصب كذا في التتارخانية \* ولو غصب ثوباً فصبغه بعصفر لنفسه ثم باعه وغاب  
وحضر صاحب الثوب فانه يقضى به له على المشتري ويستوثق منه بكفيل لصاحب العصفر وينتقض

(١٦ - فتاوى خامس) ثم خرج يؤدي الاجر تاماً فالاجارة فاسدة في الكل ويلزم أجر المثل وكذا شرط علف الدابة على المستأجر  
وان لم يعلف حتى ماتت لا يضمن لأنه ليس عليه وكذا شرط رد العين الذي له حمل وموته على المستأجر لا يصح وكذا شرط الضمان ان هلك

أو نعيب أو شرط أنه ان نابت نائبة فلا أجر أو استأجر حمالا أو شرط حط أجره شهرين للعطلة وان شرط حط قدر العطلة صح أو شرط ان يعمر الدار ويعطى نوابها أو شرط أن يكون (١٢٢) الزرع بعد انقضاء المدة لرب الارض أو شرط أن يعمر فيها المستأجر على أن يكون الغرس

والارض بينهما منصفان  
فان غرس فالغرس لرب الارض وعليه المستأجر قيمة الغرس وأجر المثل أو شرط الخراج أو العشر على المستأجر وكذا اذا قال أعط خراجها ولا عشر عليك وان قال ان خطته اليوم فلك درهم وان غدا فلا شيء فخطه غدا فله أجر المثل لان الاجارة تملك بعض وكأنه قال أجزتك بلا شيء ولا يجاوز عن درهم \* تقبل طعما على أن يحمله الى كذا بكذا في اثني عشر يوما فحمله في أكثر منه قالوا لا يلزم الاجر كقولك قال استأجرتك على أن تحيطه اليوم فخطه في اليوم الثاني لا يلزم الاجر عند الامام وعندهما يلزم لان المعقود عليه في مثله العمل لا الوقت \* وفي الزاد استأجره على أن يحيطه اليوم فخطه غدا في رواية يجب المسمى وفي أخرى أجر المثل وفي شرح القدوري قال الامام دفع الى الخياط ثوبا على ان يفرغ منه اليوم أو أكثرى منه ابلا على أن يدخل مكة في عشرين يوما جازت الاجارة فان وقى فله المسمى والا فاجر المثل وفي المحيط دفع الى قصار ثوبا ليقصره اليوم فلم يفعل اليوم حتى هلك الثوب قال شمس الأئمة يضمن الثوب \* وفي المحيط دفع اليه مريحلا

البيع فيما بين البائع والمشتري كذا في السراج الوهاج \* وقصاره الثوب بالنشاستح والغراء كصغره ووشمه بالطاهر كصغره وبالجبس تنقيص كذا في القنية \* ولو غصب ثوبا فقتله أو غسله فلصاحبه أن يأخذه ولا شيء للغاصب لان القتل ليس بزيادة عين مال فيه وانما هو تغيير صفة أجزائه والغسل ازالة وشمه والاشنان والصابون لا يبق له عين في الثوب وانما يتلف بالماء وأما القتل فراه اذا كان بغير حرير يقتل أهدا به بعضها ببعض أما بالحرير فهو زيادة كالصبغ كذا في السراج الوهاج \* غصب سويقا فقتله بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه مثل السويق وسلمه للغاصب وان شاء أخذه وغرم ما زاد السمن فيه وقال في الاصل يضمن قيمة السويق لان السويق يتفاوت بالقي فلم يبق من ثوبه الا قليل المراد منه المثل سمي به لقيامه مقامه هكذا في الهداية \* أما العسل والسمن فكلاهما أصلان اذا اختلطوا اذا اختلط الدهن بالمسك فان كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبغ وان كان هنالك لا يصلح بالخلط ولا يزيد قيمته كالدهان المنته فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي \* ومن غصب من رجل ثوبا فقطعه ولم يحطه فانه ينظر ان كان القطع لا يورث عيبا فاحشا فلصاحبه أن يضمنه نقصان القطع وليس له خيار الترتك على الغاصب وان كان القطع أورث عيبا فاحشا من حيث يكون مستهلكا له فان صاحب الثوب بالخيار ان شاء أخذه ثوبه وضمنه قيمة النقصان وان شاء تركه بقيمته صحيحا ولو خطه بعد القطع انقطع حق صاحبه عنه وضمنه قيمة الثوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي \* من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الثوب وضمنه قيمة النقصان لانته تعيب من وجهه لكونه قائم من كل وجه والصحيح أن الفاحش ما بقوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يقوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمد ارجه الله تعالى جعل في الاصل قطع الثوب نقصا فاحشا والقائم به بعض المنافع كذا في الكافي \* قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي والحكم الذي في الخرق في الثوب من تخيير المالك اذا كان الخرق فاحشا وامساك الثوب وأخذ النقصان اذا كان الخرق يسيرا فهو الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان التعيب هناك فاحشا كان أو يسيرا موجب لصاحبها الخيار بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين أن يسلّم العين ويضمنه مثله أو قيمته لان تضمين النقصان متعذرا لانه يؤدي الى الربا كذا في النهاية \* ولو غصب ثوبا فغصن عنده أو أصفر أو أخذ المالك وما نقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فاذا كان كثيرا يجبر بين الاخذ والترك وان كان المغصوب مكبلا أو موزونا فغن عند الغاصب فعليه مثله وهذا الفساد للغاصب وان شاء أخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط \* وان كان المغصوب عبدا أو جارية فقطع رجلها أو يدها كان لصاحبها أن يضمن الغاصب قيمته أو يدفع اليه المغصوب وان شاء ضمنه النقصان وأخذ المقتوع كذا في الظهيرية \* من ذبح شاة غيره فالكسب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصانها وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدها هذا ظاهر الرواية ولو كانت الدابة غير مأكولة الا لعم فقطع الغاصب طرفها المالك أن يضمنه جميع قيمته الوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع أرض المقتوع لان الاتي يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف كذا في الهداية \* وهكذا في الكبرى \* وفي النوادر اذا قطع اذن الدابة أو بعضها يضمن النقصان وجعل قطع الاذن من الدابة نقصا يسيرا وكذلك لو قطع ذنبها يضمن النقصان وعن شرح رحمة الله تعالى انه ان قطع ذنب جمار القاضى يضمن جميع القيمة وان كان لغيره يضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة \* ولو قطع رجل جارا أو يده ثم ذبحه صاحبه لاشئ لصاحبه على القاطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ضرب نور

ليطبخ فيه عصره شهر ابشرط أن يردّه المستأجر الى منزله فسدت وان لم يشرط لا يفسد واذا فرغ من العمل قبل تمام الشهر ولم غيره يردّ فعليه تمام الاجر الى تمام الشهر بخلاف ما اذا استأجره كل يوم وفرغ من العمل في يوم سقط عنه الاجر ردّ أولا (مسائل اعلام المعقود عليه)

تكراري دابة مسماة بغير عينها من كوفته الى مكة ذكر في الكتاب أنه يجوز ذكرك في شيخ الاسلام ليس تفسيرها أن يؤجر بالابغض أعينها الى مكة فإنه لا يجوز لأنه مجهول بل تفسيره ضمان \* تقبل المكارى المحولة وقد قال له المستأجر (١٢٣) اجلني على ابل الى مكة أو اجلني أو اجل هذه المحولة فيكون العقود

عليه في الذمة ويفى بالجواز للعرف فان لم يصرمعتا دابة لا يجوز \* استأجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم ان بين ما يطحن يجوز ولا ذكر شمس الأعمدة الجواز وشيخ الاسلام عدمه حتى بين ما يطحن وبه يفتى \* اكثري من خوارزم الى بغداد دابة ليحج عليها ثم تنازعا في وقت الخروج يؤخذ بقول من يريد الخروج في الوقت المعتاد الذي يخرج فيه أهل خوارزم ولم يستكره بها من كوفة الى الحج ذاهبا جاثيا أن بر كهيا يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق \* استأجر أجرا يوما يعمل من صلاة الفجر الى الغروب الا أن تستمر العادة بالعمل الى العصر فان كان العرف مشتركا يعمل الى الغروب قال التبرجاني في قوله دفعت اليك هذا الجار تستعمله وتعلقه من عندك أنه إجارة لا إجارة فاسدة \* دفع الى خياط ثوبا بباطنة وقطنه بخاف مخيطا فقال رب الثوب ليست البطانة لي وقال الخياط هو ذلك يصدق الخياط مع المين ويسع لرب الثوب أن يأخذ البطانة \* وفي الاقضية استأجر أرضا ليطبخ الآجر والفخار ثم اختلفا في الاتون فقال المستأجر أنا

غيره فكسر أضلاعه ضمن قيمته عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما نقصانه كذا في القنية \* ولو فقأ عين برذون أو بغل أو جمار عليه ربيع قيمته وكذا كل ما يعمل عليه من البقر والابل وما لا يعمل عليه ما نقص قال في الجامع الصغير وفي عين بقره الجزار وزوره ربيع القيمة وفي عين شاة القصاب ما نقصها وفي الحمل والطير والدجاجة والكلب ما نقصه كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو فقأ عيني جارا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى ان شاء سلم الجنة وضمن جميع القيمة وليس له أن يسلك الجنة ويضمنه النقصان وهي مسألة الجنة العمياء كذا في الظهيرية \* اذا سلخ الشاة بعد الذبح وجعلها عضوا وعضوا فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبوح وضمنه قيمتها وان شاء أخذ المذبوح وضمنه النقصان وعن الفقيه أبي جعفر إذا أخذها ليس له ان يضمنه والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في جواهر الاخلاطى \* ولو ذبح جارا غيره ليس له أن يضمنه النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعلى قول محمد رجه الله تعالى للمالك أن يسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يسلك المذبوح وان قتله قتيلا فليس له أن يضمنه النقصان كذا في الظهيرية \* كل اناء مصوغ كسره رجل فان كان من فضة فعليه قيمته مصوغا من الذهب وان كان من الذهب فعليه قيمته مصوغا من الفضة كذا في المبسوط \* ومن عدا على قلب رجل وهشمه وكان القلب من فضة كان صاحب القلب بالخيار ان شاء أخذه مهشوما ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه مصوغا من الذهب وان كان ذهبافه بالخيار ان شاء أخذه مهشوما ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه قيمته مصوغا من فضة وتركه عليه ولو أراد أن يضمنه قيمة النقصان وبأخذ المهشوم فليس له ذلك وبه دما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجنس لو تقرر قائل التقاض من الجانبين فإنه لا يبطل القضاء لان القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والفضة بالصياغة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والفضة والنجاس وغير ذلك فديخرج بالصياغة عن حد الوزن وقد لا يخرج فما كان لا يخرج عن حد الوزن بالصياغة فهو ما اذا كان في موضع بيع وزنا ولا يباع عددا فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فاذا كسره رجل وأورث فيه عيبا فاحشا أو بسيرا يخرج صاحبه بين أخذ الجنس بغير شيء وبين التسليم الى الكاسر وأخذ القيمة من الدراهم والدنانير ولا يكون التقاض من شرطه بالاجماع وان كان يخرج بالصياغة عن حد الوزن وصار عددا فان كان الكسر لم يورث فيه عيبا فاحشا فليس لصاحبه خيار الترتك ولكن بحسبه لنفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة وان كان الكسر أورث فيه عيبا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء أخذه منه وأخذ قيمة النقصان معه وان شاء سلمه الى الكاسر وضمنه قيمته عيبا غير مكسور كذا في شرح الطحاوي \* وان استهلك السيف المكسور آخر كان عليه حديد مثله كذا في خزائن المفتين \* وان كسر درهما أو دينار فعليه مثله والمكسور للكاسر قال شيخ الاسلام قال ما يختار رجه الله تعالى هذا اذا كان الكسر ينقص من ضربه فاما اذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فليس له الا ذلك المكسور وهذا كما قلنا فممن كسر درعيف انسان ليس لصاحبه الا المكسور وقال شمس الأئمة السر حسي عليه مثله وان شاء صاحبه أخذه ولم يرجع عليه بشيء سواء انقصت ماليته بالكسر أو لم تنتقص غصب من آخر جارية وكانت عنده حتى صارت عجوزا فان لصاحبها أن يأخذها وانقصت وكذلك لو غصب غلاما شابا وكان عنده حتى هرم أخذه صاحبه وانقصه وهذا اذا كان النقصان بسيرا فان كان فاحشا يخرج المالك بين الأخذ والترك وعليه أكثر المشايخ ولو غصب صبي فشيء عنده أو بنت شعر وجهه عنده فصار ملتصقا أخذه صاحبه ولا يضمنه شيئا ولو غصب جارية ناهضة فأنكسرت ثديها عنده يضمن النقصان ولو غصب عبدا محترقا فنسى ذلك عند الغاصب كان ضامنا للنقصان كذا في المحيط \* رجل غصب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا فنسى ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في فتاوى قاضيان \* وان جلق جعد غلام فنبت ولكن لم ينبت كما كان

أحدثه وقال الآجر كان حين أجرت فالقول للمستأجر \* فأي أو صباغ استأجر منزلا فسكن فيه زمانا ثم اختلفا بعد خروجه منه فيما يجده في الفاي أو الصباغ في العرف والعادة لا الآجر فزعم المستأجر أنه أحدثه والآجر أنه كان وقت الإجارة في القياس القول للزاجر بالخلف وفي

الاستحسان للمستأجر وإن في بناء الدار أو خشبة أدخلها في السقف وأمثاله القول لرب الدار مع الميمن وإن في خشبة موضوعة في المنزل أو باب موضوع أول بن رطب أو يابس (١٢٤) أو أجر أو جص فهو للمستأجر بالحلف وإن برهننا في كل ما فيه القول للمستأجر فاليمين لرب

الدار \* وفي التنزيل القول لرب الدار في عرفهم وفي عرفنا للمستأجر وفي البئر المطوية والبالوعة المحصورة القول لرب الدار \* إن أقر المالك أن المستأجر حصصها أو فرس فيها الأجر أو ركب فيها باباً أو غلقاً فالمستأجر رفعه وإن أضر القلع بالدار فعلى المالك قيمته يوم الخصومة وإن أنهدم بيت منها فهو للمالك إذا علم أنه من نقض ملكه والا فله المستأجر وإن سقط أحد مصراعي الباب أو جذع في الدار أو تصاوير أو فاق تصاوير الدار فهو لرب الدار وإن قال له رب الدار بن واحد من الأجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكره الآخر فالقول للآخر وإن أقر بالبناء واختلفا في قدر ما أنفق ان جميع أهل الصنعة على قول واحد فالقول له وإن كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر يعتبر الدعوى والانكار العاشر في الحظر والاباحة

قال علماء نازحهم الله بكرة استجار الحرة أو الأمانة للخدمة لأنه يؤدي إلى الخلوة بالأجنبية وأنه منهي عنه ونأويله ما ذكر في السوازل أنها إذا آجرت نفسها من ذى عيال لا يكره

لا يضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي \* وإن غصب فضة أو ذهباً فضر بهم أدرهم أو دنائير أو أنية لم يزل ملك مالكها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذها ولا شيء للغاصب منه ولا يطيبه بعله شيئاً وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يسبيل للغصب منه على الدراهم والدنانير المضروبة وعليه مثل الفضة التي غصبها وملكها الغاصب قال الحنفي ولو غصب فضة فصاعاً حلياً أو ذهباً فصاعاً حلياً فإن له أن يسترده ولا يضمن للغاصب شيئاً إلا لاجل الصياغة إلا إذا جعله لفضة أو الذهب ومقام من أو صاف ماله بحيث يكون في نزعه مضرة كما إذا جعله عروضة مزادة أو صفاً في سقف أو ما أشبه ذلك فإنه تنقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثلها وقت الغصب وأما إذا سبكت الفضة أو الذهب ولم يصغها ولم يضرهم مادراًهم أو دنائير بل جعلها مصفاً مطولة أو مدورة أو مربعة لم تنقطع يد صاحبها عنها بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* وإن غصب دراهم وسبكها ولم يضر منها شيئاً فإنه لا ينقطع حق المالك بالاختلاف كذا في المحيط \* ولو غصب فلوساً فصاعاً منها فإنه ضمن الفلوس لأنه أخرجهما عن كونهما عن كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب صغراً وجعله كوزاً ينقطع حق المالك وكان الكرخي يقول هذا إذا كان بعد الصنعة لا يباع وزناً ما إذا كان يباع وزناً ينبغي أن لا ينقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في النقرة قال الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة السرخسي الصحيح أن الجواب مطلق بخلاف النقرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كسر صاحب الصغرة الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صغره أو قبل أن يقضي له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز صحيحاً ويأخذ الكوز قال شمس الأئمة ولا تقع المقاصة بين الضمانين قال في الكتاب إلا أن يحاسبه بما عليه بعض مشايخنا قالوا مراده من هذا إذا اصطلمها على ذلك فيكون استبداداً لا يجوز ما بدون ذلك فلا يجوز بعض مشايخنا قالوا تأويله إذا كان المصسوب صغراً ليس له مثل حتى وجبت قيمة الصغرة فتقع المقاصة كذا في المحيط \* ولو غصب حيوياً فأكبر وازدادت قيمته كان للمالك أن يأخذه ولا شيء للغاصب وكذلك لو غصب جريحاً أو مريضاً فداواه حتى برى وصح وكذا لو غصب أرضاً فبها زرع أو فخل فسقاها أو كان فحلاً فأبره ولحقه وقام عليه فهو له ولا شيء للغاصب فيما أنفق ولو حصد الزرع أو جذا الثمرة واستملك كان ضامناً لذلك كذا في السرخسي وأما عن التجريد \* ولو غصب خوصاً جعله زنبيلاً فلا يسبيل للغصب منه عليه ولو غصب فحلاً فشققه جذوعاً كان لصاحبه أن يأخذ تلك الجذوع لأن الاسم لم يزل وانما تفرقت أجزاؤه فصارت كالثوب إذا قطعه كذا في السراج الوهاج \* غصب من آخر مصحفاً أو قطعه فهو زيادة وصاحب المصحف بالخيار إن شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وإن شاء ضمنه قيمته غير منقوطة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وروى المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يأخذ بغير شيء كرجل غصب غلاماً وعلمه الكتابة غصب من آخر كاعذوق كتب عليها ذكر شيخ الإسلام أنه ينقطع حق المالك وذكر القاضي الإمام ركن الإسلام على السعدي فيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا ينقطع كذا في المحيط \* لو غصب من رجل كناناً فغزله ونسجه فعليه مثله أو قيمته إن كان لا يوجد مثله ولا يسبيل له على الثوب كذا في المبسوط \* غصب من آخر قطناً وغزله ونسجه أو غصب غزلاً ونسجه ينقطع حق المالك ولو غصب قطناً وغزله ولم ينسجه ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه ينقطع كذا في الذخيرة \* وإذا طعن الغاصب الخطئة فعليه مثلها والدقيق له عندنا كذا في المبسوط \* وعن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك كذا في القنية \* غصب دقيقاً وخبراً أو لحافاً شواهاً أو سمماً فمصره ينقطع حق المالك في ظاهر الرواية عن أصحابنا وكذلك إذا غصب ساجحة فجعلها باباً أو حديدية فجعلها سيفاً ينقطع حق المالك ويضمن قيمة الحديدية والساجحة وجميع ذلك للغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب ساجحة أو خشبة وأدخلها في بناء أو أجر فأدخلها في بناء أو جصاً فبنى به فعليه في كل ذلك قيمته عندنا وليس للغصب منه نقص بناءه وهو الصحيح هكذا في المبسوط \* ولو غصب ساجحة وبنى فيها لا ينقطع حق المالك وكان له أن

ياخذها وأما يكره إذا خلاه أو به بقي \* أجر غير بالغ رأى منه بطله ليس له أن يؤدبه إلا أن يأذن له أو به وعن خلف بن أوب ياخذها أنه يؤدبه يدفع إلى صباغ شيئاً ولم يشارطه الآخر فلما فرغ أعطى أزيد من أجر مثله قيل على قول الإمام يطيب له الزائد بناء على مسئلة الصلح بعد



الغضب والموت بما زاد على القيمة ما مضى وعندهم الا \* قال الفقيه الزيادة جائزة في قولهم جميعا \* دفع الى حائل دقيقا كثر مما يحتاج اليه يجوز وان كان هبة المشاع فيما يقسم لكن بطريق الاباحة \* اجر نفسه من كافر للخدمة يجوز (١٢٥) ويكره الفضلي تجوز فيما هو كالزراعة والسقي لا فيما به اذلال كالخدمة

• اجر المسلم نفسه من مجوسى  
ليوقد النار لا بأس به ولو اجر  
نفسه لم يل المحرم قال الامام  
لا يكره وعلى قوله ما يكره  
لان التصرف في المحرم حرام  
وكذا كل موضع تعلقت  
المعصية بفعل فاعل مختار  
كما اذا اجر منزله ليتخذ بيعة  
أو كنيسة أو بيت فارتبط  
له \* خلال استاجر منزلا ووضع  
فيه دنان الخلل الى مدة  
وانقضت المدة والخل لم يبلغ  
مبغا لا يفسد بالتحويل  
قيل للاستأجر ان شئت فانقل  
الخل وان شئت فاستأجره الى  
مدة لا يفسد الخلل بالتحويل  
• بقرة بين رجلين وتاوضعا  
على أن تكون عند كل واحد  
مدة يحلب لبنها فالهياة باطلة  
ولا يحل فضل اللبن لاحدهما  
قبل الاستهلاك وان جعله  
في حل لانه هبة المشاع وان  
جعله في حل بعد الاستهلاك  
يحل لانه هبة الدين وهذا  
تأويل مسئلة دقيق الحائث  
• من عليه الدين باع خرا أو أراد  
أن يقضى به الدين لا يحل لرب  
الدين أخذه ان كانا مسلمين  
وان كان المدون ذميا يحل  
للمسلم أخذه \* استأجروا  
مسلم البناء بيعة أو كنيسة  
أو نحت طنبور يحل الاجر  
ويطيب الا أنه يأثم الاجير  
لانه اعانة على المعصية واجرة  
الغنية على هذا وفي العيون  
لا تجب اجرة الغنية وفي

ياخذها وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يحكي عن الكرخي انه ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت  
قيمة الساجدة أقل من قيمة البناء ليس له أن يأخذها وان كانت قيمة الساجدة أكثر من قيمة البناء له أن يأخذ  
الساجدة وقال المراد مما ذكر في الكتاب ما قلنا وزعم ان هذا هو المذهب قال مشايخنا وهذا أقرب من مسائل  
حفظت عن محمد \* درجه الله تعالى ان من كان في يده لؤلؤة فسقطت اللؤلؤة فابتلعها داجحة انسان ينظر الى  
قيمة الداجحة واللؤلؤة ان كانت قيمة الداجحة أقل يخير صاحب اللؤلؤة ان شاء أخذ الداجحة وضمن قيمتها  
للمالك وان شاء ترك وضمن صاحب الداجحة قيمة اللؤلؤة وكذا لو أودع رجلا فصلا فكبر الفصيل في بيت  
المودع حتى لم يمكن اخراجه من البيت الانقض الجدار ينظر الى أكثرهما قيمة ويخير صاحب الاكثر ولم يذكر  
في الاصل ما اذا أراد الغاصب ان ينقض البناء ويرد الساجدة هل يحل له ذلك وهذا على وجهين ان كان  
القاضي قضى عليه بالقيمة لا يحل له نقض البناء واذا انقض لم يستطع رد الساجدة وان كان القاضي لم يقض  
عليه بالقيمة اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحل وبعضهم قالوا لا كذا في المحيط \* ولو غصب النجار خشبة  
وأدرجها في بناء غيره بغير اذن المالك لم يملك النجار ولرب الدار كذا في القنية \* ولو غصب لocha وأدخله في  
السفينة أو برسم أو خاط به بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك كذا في الوجيز للكردي \* ومن غصب  
أرضا فغرس فيها أو بنى قسيل له اقلع البناء والغرس وردتها وان كانت الارض تنقص بقلع ذلك فللمالك أن  
يضمن له قيمة البناء أو الغرس مقابله أو يكون له ومعه قيمة بناء أو شجر يوم يقلعه لان حقه فيه فتقوم  
الارض بدون الشجر أو البناء وتقوم وبها شجر أو بناء أمر يقلعه فيضمن فضل ما بينهما كذا في الكافي  
\* رجل بنى حائطاً في أرض الغصب من تراب هذه الارض قال الفقيه أبو بكر البخني الحائط لصاحب  
الارض لا سبيل للباني عليه لانه لو أمر بنقض الحائط نصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيرهما  
رجل بنى حائطاً في كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم  
ويكون الباني متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للباني وعليه قيمة التراب كذا في فتاوى  
فاضلحان \* وهكذا في الكبرى \* غصب من آخر داراً أو أرضاً فبنى فيها بناء أو زرع فيها زرعاً فقلع صاحبها  
الزراع وهو دم البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر خشب الغاصب ولا آجره ونحو ذلك كذا في الحاوى للفتاوى  
\* رجل كسر صالرجل ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشاً بأن صار حطياً أو وتدا لا ينتفع به منفعة  
العصاة أن يضمنه القيمة كذا في فتاوى فاضلحان \* ما يغصبه الاتراك من الخدوع والعوارض وسائر  
الخشب ويكسرونها كسر امتفاحاً لا ينقطع حق المالك وان ازدادت قيمتها بالكسر كذا في القنية \* ولو  
غصب داراً فغصبها قبل لصاحبها أعطاه ما زاد التخصيص فيها الا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ الغاصب  
جسه منها وكذا لو نقضها بالاصباغ فان شاء صاحبها أخذها أو أعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصباغ فيها وان  
أبي جعلت الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الاصباغ شيئاً كثيراً كرهشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ان أبي صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصباغ فيها أمر به بقلعه وأضمنه ما تنقص القلع وكذلك لو نقض  
الباب المغصوب بالاصباغ كذا في محيط السرخسي \* وان كان نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ قال فهذا  
مستملك للباب وعليه قيمته والباب له وكذلك لو نقش اثناء فضاء بالنقر كذا في المحيط \* يشتري الدار من الغاصب  
اذا هدمها وأدخلها في بناءه ثم خسر المالك فان كان البناء قليلاً يتيسر رفعه يرفع ويرد على المالك وان كان  
كثيراً يتعذر رفعه ويمتد الزمان في رفعه فللمالك الخيار ان شاء لا يرفع به بل يتركه ويضمن المشتري قيمة الارض  
مع البناء الا قول قال الفقيه أبو جعفر هذا قولهم وقال غيره من المشايخ هذا قول محمد رحمه الله تعالى خاصة  
كذا في التتارحانية نقلاً عن الذخيرة \* مسلم غصب خرم سلم وخلها قال في الكتاب لرب الخمر أن يأخذ  
واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تأويل المسألة ما اذا خلها بشئ لا قيمة له بان نقل من الشمس الى الظل أو

المتقى امرأة نائمة أو صاحبة طبل أو صاحبة من امراة كتسبت مالان كانت على شرط رثته على أربابها ان علموا وان لم يعلموا انصدقت  
به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ رحمه الله لا يطيب والمعروف كالشرط \* استأجر لي نخت له الاصنام أو يتخذ على ثوبه تماثيل

والصبيح من رب الثوب لاشئ له بجزلة مالواستأجر نائمة أو مغنية بخلاف الطنبور حيث يطيب الاجر لانه يصلح لمصالح بان يجعل وعاء الاثنة  
ياثم في الاعانة على المعصية \* كسر برط (١٢٦) أو من مارا أو دفا أو طبل أو أراق منصف الايضمن عذهما وعليه الفتوى \* متولى الاوقاف

تعذر عليه الكتابة والحساب  
بحكم أنه أي فاستأجر من  
يكتب له لا يحمل أخذ أجر  
الكتابة من الوقف ولو استأجر  
لكدس المسجد وفتح الباب  
واغلاقه بمال المسجد يجوز  
قال محمد رحمه الله ابتلينا  
بمسئلة ميت مات من  
المشركين فاستأجر وامن  
يحمي له الى بلدة أخرى قال  
الامام رحمه الله لا أجر  
وقلت ان كان الجمل يعلم  
أنه جيفة فلا أجر وان لم يعلم  
له الاجر قال الثاني رحمه الله  
هذا بخلاف مالواستأجره  
لينة له الى مقبره حيث يجوز  
\* استأجر الذي مسلم الجمل  
ميتة أو دم يجوز عندهم  
وكذا اذا استأجر الذي  
مثله لجمل خروا ويتالبيعة  
يجوز عندهم وان مسلما  
لبرغي خنازير الذي فعلى  
الخلاف ولو استأجره لبيع له  
ميتة لا يجوز \* استأجر الذي  
دار من مسلم يسكنها لابس  
به وان شرب فيه الخمر أو عبد  
الصايب لا يأثم المسلم به كالأجر  
أجر بيته من فاسق \* استأجر  
الذي مسلما ليضرب  
الناقوس لا يجوز \* استأجر  
حافوا موقوفوا على الفقراء  
وأراد زيادة نيله غرفة عليه  
من ماله بلا زيادة في الاجر  
لا يمكن البناء وان زاد في  
الاجر بنى على قدر البناء  
القديم وان كان يبق معطلا

من الظل الى الشمس أو ألقى فيها شيء يبرم من الملح أو الخل بحيث لا قيمة له فأما اذا ألقى فيها ملحاً أو خللاً له قيمة  
فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير الخل ملكاً للغاصب ولا شئ عليه وأما على قول أبي يوسف ومحمد درجة  
الله تعالى ان كان ألقى فيه الملح أخذه المالك وأعطاه ما زاد الملح فيه ما وان كان ألقى فيه الخل فهو بينهما على  
مقدار ككليهما كالأجر كان المغصوب خللاً وخطئه يحمل آخر ويستوى أن حضت من ساعته أو بعد حين  
ومشايخنا قالوا ان كانت الخمر التي صب فيها خللاً كثيراً حتى صارت خللاً من ساعته فهو كله للغاصب وان  
كانت قليلاً وصارت خللاً بعد حين فهو بينهما على قدر كليهما كذا في المحيط \* ولو كانت الخمر لم يغصبها منه  
ذمي فتخلت عنده أو خللها الغاصب كان للغصوب منه أن يستردّها ولو كانت عند الغاصب بعد ما صارت  
خللاً فلا ضمان عليه فان استهلكها الغاصب ضمن مثلها خلاصاً صاحبها كذا في السراج الوهاج \* مسلم  
غصب من مسلم خراً هل يجب على الغاصب رد الخمر اليه حتى لو لم يردّها اليه يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعاً  
أنه يستردّها لخللها كان عليه الرد ويؤاخذ به يوم القيامة ولو ردّها الى القاضي يتأمل في حاله ان علم منه أنه  
يستردّها لخللها بقضى ردّها اليه وان علم منه أنه يستردّها للبشرى بأمر الغاصب بالاراقة وهذا كمن في يده  
سيف لرجل فجاءه مالكه ليأخذه منه ان علم صاحب اليد أنه يأخذه فيقتل به مسلماً لم يكن عليه أن يردّه اليه  
بل عسكه وان علم صاحب اليد أنه ترك الرأى الأول وأنه يستردّه ليتفجع به على وجه مباح كان عليه أن يردّه  
\* مسلم غصب من مسلم خراً فشرى به بالنس له عليه دعوى في الدنيا وعليه اثم الغصب ان كانت الخمر خمر  
الخلالين وكان اتخذ العنب والعصير للخل أما اذا كان قد اتخذهما خمر الشرب فانه لاحق له عليه في  
الآخره وانما على الشارب اثم شرب الخمر لا غير كذا في جواهر الاختلاط \* وجد في دار انسان خمر القى  
فيها لملح فصارت خللاً فهو له وان لم ينقل الدين عن مكانه قال رضي الله عنه عرف به - ذاً أن بنفس القاء الملح  
على الخل كذا في القضية \* واذا غصب عصراً فصار عنده خمر افله أن يضمه مثله ان كان في حننه وقمته ان  
كان في غير حننه ولو أراد أن يأخذ الخمر ولا يضمه هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة الخلو في  
الصحيح أنه ليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو غصب لبناً فصار مخيضاً أو عنباً فصار زبيبا ان شاء ضممه مثله وان  
شاء أخذه ولا شئ له من نقصان وكذا في جميع المنليات هكذا في التهذيب \* ولو غصب رطباً فصار تمرافا لالمالك  
بالختيار ان شاء أخذه عنه لا غير وان شاء ضممه مثله هكذا في خزانة المفتين \* واذا غصب جلد ميتة ودبغه  
بمالا فقيمة له فانه يأخذه بمجاناً وان دبغه بماله فقيمة أخذه وأعطاه ما زاد الدباغ فيه كذا في المحيط \* وطريقه  
أن ينظر ان هذا الجلد لو كان ذكياً وهو غريم مدبوغ بكم يشتري ومدبوغ بكم يشتري فيضمن فضل ما بينهما  
كذا في الذخيرة \* قال القدوري في كتابه وهذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدبغ جلدها فأما اذا ألقى  
صاحب الميتة الميتة في الطريق فأخذ رجل جلدها ودبغه بماله فقيمة له فليس للمالك أن يأخذه وللغاصب  
أن يحبس الجلد حتى يصل اليه قيمتها ولو أراد صاحب الجلد ان يترك الجلد على الغاصب ويضمه فقيمة الجلد  
ليس له ذلك فلو كان المغصوب جلداً لمذكي كان له ذلك قال مشايخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد  
المذكي شئ ذهب اليه الحاکم النعميد والجواب في الميتة والمذكي واحد كذا في المحيط \* واذا هلك الجلد  
في يد الغاصب من غير صنع أحد فلا ضمان على الغاصب سواء دبغه بشئ له قيمة أو لا قيمة له كذا في الذخيرة  
\* وان استهلكه الغاصب بعد الدباغة ان كان دبغه بشئ له قيمة ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع وان كان  
دبغه بشئ له قيمة لم يكن لصاحبه عليه شئ من الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي  
\* ولو أن الغاصب جعل هذا الجلد أديماً وزقاً ودقراً أو جرباً أو فرواً لم يكن للغصوب منه على ذلك سبيل  
فان كان الجلد ذكياً فقيمة يوم الغصب وان كان الجلد جلد ميتة فلا شئ له كذا في النهاية \* اذا اتخذ  
كوزاً من طين غيره كان الكوز له فان قال رب الطين أنا أمرته بذلك فهو لرب الطين وانما غصب تراباً ولبسه

في أكثر الاوقات ولا يرغب في السكنى فيه الا بهذا البناء يجوز البناء بلا زيادة في الاجر الحادى عشر في الاختلاف او  
\* وفيه ثلاثة أنواع الاولى في البيت المستأجر ان كان هو المدعى فهو مدعى العقد قبل مضي المدة وبعدها وان كان الآخر فهو مدعى قبل

مضمها وبعد المضي هو مدعى العين وحكم كل يأتي أن شاء الله تعالى في الشهادات \* اختلاف بعد ما سكن فادعى المستأجر أنه سكن بلا أجر والآخر  
بالأجر فالقول قول المستأجر والبيئة للأجر وكذا إذا نزل الخائن ثم اختلفا أن الخائن معروف (١٢٧) بالأجر يجب وإن لم يكن قال الفقيه  
إذا انقضاء الخائن يجب

الأجر بعده وفي المحيط  
يجب من حين ينزل وبعض  
مشايخنا قالوا الفتوى على  
وجوب الأجر إلا إذا عرف  
بجلافة بأن صرح بعدم  
التزام الأجر أو نزل ظالمات كان  
النازل معلوما بأنه ينزل ظلما  
كاعوان أمراء الديار وقد  
ذكرنا أن النازل في  
المستغل إذا ادعى الغصب  
لا يصدق بخلافه والجامع  
والدلال كلناهم وقد ذكرنا  
أنه إذا استأجر داره سنة  
ولم يسلمها حتى مضى شهر ثم  
تجأ كلوا سلمه المؤجر لا يقدر  
المستأجر على الامتناع لكن  
هذا إذا لم يكن في وقت  
الاجارة ما يرغب فيه فإن  
كان كذلك ومضى ثم سلم خبر  
المستأجر بين القبض والترك  
\* استأجرها ثم استحقها رجل  
بالبرهان وزعم المستحق أنه  
كان أمر المؤجر بأجارته  
وأن الاجارة صحيحة فالاجرة  
له وقال الآخر أجرها غصبا  
وإلى الاجرة فالقول لرب  
الدار وإن برهن الآخر على  
مادعاه لا يقبل وإن على  
اقرار المستحق به فلا أجر له  
وكذا في الدابة \* من جعل يد  
الاجير المستترك يد أمانة  
كالأمام صدقه في دعوى  
الرب بالخلف ومن جعله يد  
ضمن لم يصدق به بالبرهان  
\* اختلاف في مقدار الأجر

أو جعله أمانة فإن كان له قيمة فهو مثل الخنطة إذا طعنها وإن لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان  
وفي كل موضع ينقطع حق المالك فالمغصوب منه أحق بذلك الشيء من بين سائر الغرامات حتى يستوفي حقه  
فإن ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب ولا يكون هـ ذابغته الرهن هكذا ذكر في المنتقى وفي القدوري أن  
المغصوب منه يكون أسوة للغرامات في الثمن ولا يكون أخص بشيء من ذلك كذا في المحيط \* رجل اغتصب  
غلاما قيمته خمسمائة فخصاه فبرأ فصار يساوي ألف درهم فصاحبه بالخيار أن شاء ضمنه خمسمائة قيمته  
يوم خصاه ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كذا في فتاوى قاضيان \*  
\* غصب من آخر دواب بالكوفة وردتها عليه بخراسان فإن كانت قيمتها بخراسان مثل قيمتها بالكوفة أمر  
المغصوب منه بأخذها وإن كانت قيمتها بخراسان أقل من قيمتها بالكوفة فالمغصوب منه بالخيار أن شاء أخذها  
وإن شاء أخذها بقيمة الكوفة قال وكذلك الخادم وكل ماله حل ومؤنة إلى ذلك الموضع وكذلك كل ما يكال  
ويوزن هكذا في المحيط \* ولو غصب دراهم أو دنانير فإن المالك يأخذها منه حيث وجده وليس له أن  
أن يطالبه بالقيمة وإن اختلفا في السعر ولو غصب عينا فلقب في بلد آخر والعين في يده فإن كانت قيمته في ذلك  
المكان مثل قيمته في مكان الغصب أو أكثر فللمالك أن يأخذها وليس له أن يطالبه بالقيمة وإن كانت قيمته  
في هذا المكان أقل من قيمته في مكان الغصب فإن شاء المالك أخذها القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء  
انتظر ولو كان المغصوب منليا وهو هالك فإن كانت قيمته في المكانين سواء أو في مكان المطالبة أكثر يرد المثل  
وإن كان السعر في هذا المكان أقل فهو بالخيار أن شاء أخذ مثله للعالم وإن شاء أخذ قيمته حيث غصب وإن  
شاء انتظر حتى يرجع إلى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فالغاصب  
بالخيار أن شاء أعطى مثله حيث خاصمه وإن شاء ضمن قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المغصوب منه  
بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين سواء فللمالك أن يطالبه بالمثل كذا في محيط السرخسي \* ولو أن  
المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فإنه يأخذ العين وليس له أن يطالبه بقيمته يوم  
الغصب كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المنتقى غصب من آخر كرا من طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة  
وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس وعز وارتفع وصار لا يقدر على مثله وصار يساوي مائتين ثم استهلكه  
الغاصب فللمغصوب منه أن يضمه مائتي درهم قيمته يوم استهلكه الغاصب ولو غصب الكرو وهو يساوي  
مائتين ثم صارت قيمته مائة وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استهلكه الغاصب  
فللمغصوب منه أن يضمه مائة وخمسين آخر ما كان موجودا في أيدي الناس وليس له أن يضمه أكثر  
من ذلك كذا في الذخيرة \* والزوائد المغصوبة متصلة أو منفصلة كالولد والابن والصوف والسمن والجمال  
لا تكون مغصوبة بل تحدث أمانة ولا تصير مضمونة عليه إلا بالاف أو منعه حتى لو جاء المالك وطلب استرداد  
الزوائد منه فتمنعها عن التسليم ضمن بالاجاع ولو باعها وسلمها إلى المشتري ففي المنفصلة بالخيار أن شاء  
ضمن المالك الغاصب وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وإن استهلك الزوائد المتصلة في غير  
الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلافا لهما وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* وإن زاد في يد الغاصب  
فللمالك أن يسترده مع الزيادة وإن في سعر أو بدن أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل  
وإن كان قائما وردته إلى مالكه كان النقصان في البدن ضمنه وإن في السعر لا وإن أتلفه بعد النقصان  
ضمن قيمته وقت الغصب ولو استهلكه بعد الزيادة بأن باعه وسلمه إلى المشتري فهلك عند المشتري فللمالك  
بالخيار أن شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجاز البيع والثمن للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل  
البيع وله أن يرجع على الغاصب بالثمن وليس له على الغاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة رحمه الله  
ثم إلى كذا في الوجيز للكردي \* ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته بعد الغصب حتى صارت ألفين

فالقول للدافع \* ادعى المستأجر أنه استأجر الأرض فارغة وادعى الآخر أنه أجرها وهي مشغولة بزراعة يحكم الحال وقال الفضل القول قول  
المؤجر مطلقا بخلاف المتبايعين ادعى أحدهما فساد العقد والآخر حوازه فالقول للمدعى الصحة وهذا القول للمؤجر لأنه ينكر العقد أصله

مسئلة الطاحونة (الثاني في الدابة والسفينة) ادعى أنه استاجر ليمسك سكان السفينة من ترمذ الى خوارزم بمائة وادعى مالك السفينة أنه حمله منه اليه بعشرين فالقول قول كل (١٢٨) منهما على صاحبه وان برهننا فالينة للملاح ولا اجر لصاحب السفينة وللملاح على صاحبها

مائة درهم ادعى لان الامر من لو كانا كانت اجارة صاحب السفينة لانه لا بد للملاح من كونه في السفينة \* ادعى أنه أكرى بغله من بخارا الى ترمذ بعشرين وادعى الآخر أنه استأجرها ليلعب به من بخارا الى ترمذ بعشرة فالحق - ولقول كل واحد منهما على صاحبه بالخلف ولا يجب الاجروان برهننا فلصاحب البغل لان حفظ البغل واجب عليه فلا يجوز الاجارة عليه \* دفع الى ملاح طعما ما يكيل فلما بلع الفرضة قال نقص طعمي وأنكر الملاح فالحق ولصاحب الطعام وعلى الملاح أن يكيله ويأخذ الاجر بحسابه اذا لم يدفع الاجر اليه فان كان دفع فالقول للملاح ويقال لصاحب الطعام كله حتى يرد قدر ما نقص من الطعام من الاجر \* استأجر رجلا ليحمل متاعه الى بلد كذا وسله الى السمسار فسلمه بالوزن فقال السمسار جاء أنقص مما كتب الى في التذكار فاحبس من الاجر قدر النقصان ثم اختلفا بعده فقال السمسار أوفيتك الاجر وأنكره الحال فالقول للحمال ولا خصومة بين الحال والسمسار انما هو بين الحال والمالك \* جمال حمل باجر ثم وضعه في دار ثم وزنها على صاحبها وسلمها

ثم قتله انسان كان المولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته ألف يوم غصبه وان شاء ضمن القاتل يوم قتله ألفين على العاقلة فان ضمن الغاصب ألف الفار جع الغاصب على عاقلة القاتل بألفين وتصدق بالفضل فان كان العبد هو الذي قتل نفسه في يده الغاصب ضمن الغاصب قيمته ألف درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتل نفسه كذا في السراج الوهاج \* وان أحرق (١) كدس انسان يضمنه قيمة الجمل ثم ان كان البرأفل قيمة منه في السنبل اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان خارجا كثر فعليه مثله وعليه في الجمل القيمة رجل غصب كدسا فداسه فحب عليه قيمة الجمل وهو قضيب الزرع اذا حصده وعليه البرك كذا في الوجيز للكردي \* عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر حبة حنطة فلا شيء على الغاصب لانها الاقيمة لها كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك فقير حنطة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب قوم لرجل شيء له قيمة ضمنهم قيمته ولو جاءه رجل بعد رجل لم أضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب بيضة وأتلفها فعليه مثلها وهذا آخر قوله وكان قوله الاول القيمة كذا في المحيط \* الغاصب اذا استهلك المصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم - يقيم بالدرهم وان كان يباع بالدنانير يقيم بالدنانير وان كان يباع بهما كان الرأي الى القاضي فيقضي عليه بما كان أنظر للمصوب منه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها وان غصب جارية وأرضعت ولد له لا يضمن قيمة لبنها كذا في الذخيرة \* وان غصب لحاف شواء أو طجة فان أباح حنطة رحمه الله تعالى قال لا يسبيل لصاحبه عليه كذا في السراج الوهاج \* أراق زيت مسلم أو سمه وقد وقعت فيه فارة يضمن قيمته والفهد المعلم والبازي المعلم ألتفه مسلم يضمن قيمته عندنا \* السرقة ألتفه مسلم في أرضه وأتفه انسان يضمن قيمته كذا في الوجيز للكردي \* لو دخل داره بغير إذنه وليس في الدار أحد لم يكن غاصبا للدار عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو سكتها كذا في السراج الوهاج \* رجل ألتف على رجل أحد مصراعي باب وأحذر ورجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المصراع الآخر ويضمنه قيمتهما كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة والجامع الكبير \* اذا كسر حلقة خاتم يضمن الحلقة لا القص كذا في الوجيز للكردي \* ولو كسر أحناء سرج ضمنها ولم يضمن السرج قال وكل شيئين منفردين أو شي واحد يخص بعضه عن بعض فلا ضرر مثل احناء السرج وذئبه فانه يضمن ما جنى عليه من ذلك ولا يضمن غيره كذا في الذخيرة \* وهكذا في الوجيز للكردي \*

### \* (الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه) \*

كسر بيضة أو جوزة لغيره فوجد داخلها فاسدا لا ضمان عليه لانه ظهر أنه ما استهلكه الا كذا في المحيط \* ولو كسر درهما لرجل وتبين أنه كان ستوقا أو زصاا وقبل الكسر كان يروج فلا ضمان له على الكاسر لانه أظهر فيه الغش والخيانة كذا في شرح الطحاوي \* رجل أقسد تأليف حصير رجل أو زرع باب داره من موضعه أو حل سرج انسان أو كل ما كان مؤلفا فنقص تأليفه ينظر ان أمكنه اعادته الى ما كان يؤمن النقص بالاعادة وان لم يمكن اعادته الى ما كان ضمن قيمته معهما مؤلفا وسلم المنقوص له كذا في محيط السرخسي \* واذا حل شر النعل غير فان كانت النعل من النعال التي يستعملها العامة لاشي عليه لانه لا مؤنة في اعادته كما هو ان كانت النعل عربية فان كان لا ينقص سيرها ولا يدخلها عيب لو أعيد يومر بالاعادة ولا يضمن شيئا وان كان ينقص سيرها ولا يدخلها عيب لو أعيد يضمن النقصان كذا في الذخيرة \* ولو (١) قوله كدس بالضم الحب المحصور المجموع قاموس وقوله الجمل بالجيم سيأتي معناه انه قصب الزرع اذا حصده وما في بعض النسخ من أنه بالحاء المهمله فتعريف اه معصحه

اليه ولم يرفعها مائة فصاحب الدار يأخذها لجمال بالكره أرايت لو طلبها صاحبها بالوزن ثانيا لذلك قال ان كان الاجال في موضع مستأجر بالعقد فالكره اعلى المستأجر وان في موضع معهود بالاجر فبعدا للوزن والتسليم على المسلم اليه وقبل ذلك على الحال

ولا يجب عليه الوزن نانيا **الثالث في المنقرقات** أمر رجل أن يتفق على أهله عشرة من عنده ليرجع عليه فقال أنفقت وكذبه الأمر وأراد الأمر أن يحلفه ما يعلم أنه أتفق على أهله ذلك جاء القصار بنوب فقال المالك (١٢٩) ليس هذا نوبى وقال القصار أنه نوبك

فأقول للقصار ولا أجر له فان قال المالك هذا نوبى ولم آمر بك بقصره والذي دفعته إليك لتقصره غير هذا النوب فإنه يأخذ النوب ولا أجر عليه وإن هذا في القطع والخياطة لم يأخذه لكن بتركه على الخياط وبأخذ قيمته ولم يثبت مثل هذا الخبر في القصار وإن قال القصار قصرته على الإجر وقال المالك لا بل قصرته أنى بيتك أو غلامى عندك لا يصدرق المالك وأقول للقصار وكذا على هذا في كل الأعمال إذا اختصما وهو في يد صاحب العمل أمالو خارجين أو في يد المالك فأقول للمالك فإن طلب القصار عينه لم أحلفه ما قصره بل ما عليه من قصارته كذا وإذا قال القصار هذا نوبك وقال المالك ليس هذا نوبى فأخذه رب الثوب عوضا عن ثوبه لا يحل لبسه ولا يبيعه إلا أن يقول ربه أخذه عوضا عنه ويقول القصار نعم ولو كان للمستأجر على الإجر دينار والاجر دراهم فتقاصا يجوز وإن كان الجنس مختلفا بالتراضى والله أعلم

تم كتاب الاجارات بحمد الله وقد مضى جزء من الليل في أول شهر لا أول عام ثمانمائة وفقى الله للاتمام بعونه

حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل إذا شد أسنان عبده بذهب فربى بها \* رجل حل سدى الحائط ونشره قال ينظر الى قيمته سدى والى قيمته غير سدى فعليه فضل ما بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* إذا هدم الرجل حائط جاره فللجار الخياران شاء منه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وقيمة النقصان وليس له أن يجبره على البناء كما كان ثم طريق معرفة قيمة الحائط أن تقوم الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان فضل ما بينهما قيمة الحائط كذا في الذخيرة \* هدم جدار غيره من التراب وبناه فحوما كان برئ من الضمان وإن كان من خشب وبناه من الخشب كما كان فذلك برئ وإن بناه من خشب آخر لا يبرأ لأنه يتفاوت حتى لو علم أن الثانى أجود بيرا كذا في الوجيز للكردرى \* هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه كذا في القنية \* أفسد الخياط الثوب فأخذه صاحب الثوب ولبسه عالما بالفساد ليس له التضمن كذا في الوجيز للكردرى \* إذا رفع التراب من أرض الغير إذا لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع إن نقصت الأرض برفعها ضمن النقصان وإن لم تنقص فلا شيء عليه ولا يؤمر بالكس وإن قال به بعض العلماء وإن كان للتراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمته عكس النقصان في الأرض أولم يتمكن ومن حفر حفرة بأرض غيره أضرت ذلك بأرضه يلزم النقصان وقوله أضرت ذلك يشير الى أنه لو لم يضرت ذلك بأرضه لأشئ عليه كذا في الذخيرة \* الصيرفى إذا انتقد الدراهم بأذن صاحبها فغزدرهم أممها فأنكسر فلا ضمان عليه واختار الفتوى إن صاحب الدراهم إن كان أمره بالغمر فلا ضمان عليه وإن لم يأمر به إن كان الناس إنما يعرفون الدراهم بالغمر فلا ضمان عليه أيضا والافضلى كذا في السراج الوهاج \* إذا طبخ لحم غيره بغير أمره ضمن ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على الكائون ووضع تحتها الحطب فجاء آخر فأوقد النار فطبخ لا يضمن استحسانا (ومن هذا الجنس خمس مسائل) إذا حادها هذه المسئلة \* الثانية إذا طحن حنطة غيره بغير أمره ضمن ولو أن صاحب الحنطة جعل الحنطة في الزورق وربط عليه الجار فجاء آخر وساق الجار فطحن لا يضمن \* المسئلة الثالثة إذا رفع حرة غيره بغير أمره فأنكسرت يضمن ولو أن صاحب الحرة رفع الحرة وأمالها الى نفسه فجاء انسان وأعانه على الرفع فأنكسرت فيما بين ذلك لا يضمن \* المسئلة الرابعة من حمل على دابة غيره بغير أمره حتى هلك الدابة يضمن ولو حمل المالك على دابته شيئا ثم سقط في الطريق فجاء انسان وحمل بغير إذنه فهلك الدابة لا يضمن \* المسئلة الخامسة إذا ذبح أضحية غيره بغير أمره أن ذبح في غير أيام التضحية لا يجوز ويضمن الذابح وإن كان الذابح في أيام التضحية يجوز ولا يضمن لأن الأذن ثابت في هذه المسائل دلالة والدلالة يجب اعتبارها ما لم يوجد الصريح بخلافه كذا في الذخيرة \* ومن جنس هذه المسائل ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في شرح المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيها المعاملة أن من أحضر فعلة لهدم داره فجاء آخر وهدم بغير إذنه لا يضمن استحسانا فصار الاصل في جنس هذه المسائل أن كل عمل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل واحد من أحاد الناس دلالة فاما إذا كان عملا يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل واحد من أحاد الناس كالأعمال الشاقة بعد الذبح للسلخ فجاء انسان وسلخها بغير إذنه يضمن كذا في المحيط \* قصاب اشترى شاة فجاء انسان وذبها فان كان أخذ القصاب وشد رجلها للذبح لا يضمن الذابح وإن لم يكن شدي يضمن كذا في الصغرى \* ومن وجد في كرمه أو زرع دابة أفسدت الزرع فحسبها فهلكت ضمن ولو أخرجها المختار أنه أن أخرجها وساقها فهلكت يضمن وإن أخرجها ولم يسبقها لا يضمن وكذا لو أخرج دابة لغيره من زرع غيره وساقها الى مكان يأمن منها على زرع كانه أخرجها عن زرعها أو أكثر ما يحتاج على أنه يضمن وعليه الفتوى إذا وجد دابة في زرع فحسبها فهلكت يضمن ما أصابته وكذا إذا تبعها بعدما أخرجها كثيرا فذهبت ضمن وإن أخرجها أجنبي لا يضمن كذا في حنطة المفتين \* الراعى إذا وجد في باروكة بقره لغيره فطردها أو رماها فخرج من باروكة لا يضمن وإن ساقها بعد ذلك

وبعزل وكذا حال السلطان مع الخليفة أمالو قال فلان ولايت را بتودادم لا بلي ذلك لانه تفويض المال وعنه أيضا اذا كان القضاء من الأصل ومات القاضي ليس للامير أن ينصب (١٣٠) قاضيا وان ولي عشرها وخارجها وان حكم الامير يجوز حكمه فان جاء هذا المولى بكتاب

الخليفة اليه من الأصل لا يكون امضاء لقضائه \* السلطان أمر عبده بنصب القاضي في بلده ونصب يصح بطريق النيابة من السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو جمع بنفسه بعد أمره أو أمر غيره صح \* الامام اذا عبده بالقضاء فقاضى بعد ما عتق جاز ولا يحتاج الى تجديد الاذن كما لو تحمل الشهادة في الرق ثم عتق \* مات السلطان وانفتت الرعية على سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفوض أمور التقليد على والي ويعتد هذا الوالي نفسه بتعالين السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة لمن لا ولاية له \* اجتمع أهل البلدة وقدم وارجل على القضاء لا يصح لعدم الضرورة وان مات سلطانهم واجتمعوا على سلطنة رجل جاز للضرورة \* سات والى المصر فقدم العناية رجلا ليجمع بهم بلا اذن خليفة أو أمير أو قاض أو صاحب شرطة ولا خليفة ميت لم تصح جمعهم وعن محمد رحمه الله مات والى مصر فاجتمعوا على رجل يجمعهم حتى يقدم عامل السلطان يجوز

ضمن كذا في المحيط \* وهكذا في الفتاوى الكبرى \* من وجد دابة في زرعها فاخرجها وساقها اراد ردها على صاحبها فعطبت في الطريق أو انكسرت رجلها يضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ولسنا نأخذ بهذا انما تأخذ بما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا يضمن هكذا في الظهيرية \* واذا وجد بقرة في زرعها فاخرجها فافسدت الدابة الزرع ان أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج لا يضمن صاحب الدابة شيئا كذا في المحيط \* ساق جارية بغير اذنه أو كل الذئب بحشمة أو ضاع الخش ورد الجاران كان ساق الخش مع الجار يضمن وان انساق الخش معه بلا سقوة وضاع لا يضمن الخش كذا في الوجيز للكردي \* الراعي اذا قادها قريسا من الزرع بحيث لو شامت تنالوت ضمن الراعي الزرع كذا في الفصول العبادية \* دابة رجل ذهبت ليلا ونهارا بغير ارسال صاحبها فافسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسي \* دفع الى رجل أرضا وبذر او بقرة مزراعة فسلم المزارع البقرة الى الراعي فضاعت لا ضمان عليه ولا على الراعي كذا في خزائن المفتين \* رجل أراد سقى أرضه فغعه انسان حتى فسد زرع له يضمن كذا في الخلاصة \* لو وجد دابة في مربوط فاخرجها فهلكت يضمن غصب مربوطا وشدة فيه دوابه فاخرجها مالكا المربط صار ضمانا كذا في الفصول العبادية \* رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقتضى دينه فودع المال الى الطالب لينتقده فهلك المال في يد الطالب هلاك من مال المطلوب والدين على حاله لان الطالب وكيل المديون في الانتقاد فكان يده كيد المديون ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينتقده فهلك في يد المديون يهلك من مال الطالب لان الطالب أخذ حقه فاذا دفع الى المديون لينتقده المطلوب صار المطلوب وكيل الطالب فكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وطئ أمة غيره فماتت من الجماع ضمن قيمتها كذا في التتارخانية فاذا لعن الغيانية \* سنور قتلت حمامة انسان لا ضمان على صاحب السنور كذا في المضمرات \* ولو أخذ هرة وألقاها الى حمامة أو دجاجة فأكلتها قالوا ان أخذت برميها ضمن وان أخذت بعد الرمي واللقاء لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قتل ذئبا أو أسدا لرجل لم يضمن وان قتل فرداه وضامن لان الفرد له قيمة لان الفرد يخدم في البيت فصار بمنزلة الكلب كذا في محيط السرخسي \* ومن أتلف خرا أو خنزير افان كانت لمسلم فلا ضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما أو ذميا وان كانت لذي يجب الضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما أو ذميا غير أن المتلف ان كان ذميا يجب عليه مثل الخرو وان كان المتلف مسلما يجب عليه قيمة الخرو وفي الخنزير يجب القيمة فيه ما جعلا ولو استهلك مسلم أو ذمي خنزيرا لذي ثم أسلم الطالب أو المطلوب أو أسلم الجميع فلا يبرأ المستهلك من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذمي لذي خرا فوجب عليه مثله ثم أسلم الطالب أو أسلم الجميع سقطت الخمر عن ذمته وبرئ بالاجماع ولو أسلم المطلوب أو لا ثم أسلم الطالب بعده أو لم يسلم ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ من الخمر ولا يتحول الى القيمة وكذلك اذا أسلم بعد القبض هكذا في شرح الطحاوي \* ومن أتلف الشاة المذبوحة بترك التسمية عامدا لا يضمن كذا في التتارخانية \* والله أعلم

#### الباب الرابع في كيفية الضمان

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل خرق طيلسا لرجل ثم رماه قال أقومه ويحيا وأقومه مرفوا وأضمنه فضل ما بينهما رجل حفر بئرا في ملكه فطعمها رجل بترابها قال أقومها محفورة وغير محفورة فأضمنه فضل ما بينهما وان طرح فيها ترابا أجبره على أن يخرج جسمه وان كانت في الصحراء فان لم يخرج الماء فليس على من طعمها شيء وان خرج الماء فقد استحقها لانها بئر عطن فيضمن فضل ما بينهما كذا في محيط السرخسي \* رجل

لان عليا رضي الله عنه جمع بالناس حين حضر عثمان رضي الله عنه وليس للقاضي أن يصلي بالناس الجمعة الا اذا كان خرق في منشوره ذلك وقول محمد رحمه الله القاضي له أن يجمع جملة المشايخ على هذا اذا قال السلطان للوالي قلد من شئت صم ووكل أحدا لا



نوع في التقليد لا يحمل الطلب بحال عند الأكثر ولو كلف بلا طلب قال الكرخي والخفاف وعلما العراق وعليه اختيار صاحب المذهب أنه لا يسوغ ما لم يجبر عليه ولذا ضرب الامام أياما وقيد نيفا وخسين يوما وامتنع (١٣١) في الاصح عن القبول ومات رحمة الله

عليه على الاباء كما ذكرنا بطرقه في المناقب وقال مشايخ ديارنا لا بأس بقبوله لمن كان صالحا يأم من نفسه الجور والامتناع لغيره أولى فان الصحابة رضي الله عنهم ومن تلاهم قبلوه بلا كره وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة أما القاضيان في النار من علم وقضى بخلافه أو جاهل قضي بلا علم والثالث من آيات الله تعالى بقضي بعلمه وعن مسروق لأن أقضى يوما بحق أحب إلى من أن أربط سنة أو أردمها محمدي أدب القاضي وفي الاقضية لا يستعمل السلطان في القضاء الا الموثوق بصلاحه وفقهه وعمله وعلمه بوجوه السنة والاخبار والفقه والعلم شرط الاولوية لاجواز التقليد حتى لو قضى بفتوى غيره صح \* وكذا العدالة شرط الاولوية وعند الشافعي رحمه الله شرط لازم \* واختلف في تقليد الناسق والاصح الجواز ولا ينزل بالفسق بل يستحقه ويجب على السلطان عزله ولو شرط في التقليد أنه متى فسق انعزل ينزل وعند الشافعي وبعض على أن ينزل بالفسق والامام لا ينزل بالفسق

خرق صلح رجل أو دفتر حاسبه نكلموا فحيا يجب عليه وأصح ما قيل فيه أنه يضمن قيمة الصلح مكتوبا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كسر ربط انسان أو طنبوره أو دفته أو ما أشبه ذلك من آلات الملاهي فعلى قولهما الا ضمان وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان وذكر في الجامع الصغير أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي الامام صديرا لاسلام الفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ الامام نفا لاسلام في شرح الجامع الصغير أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن وقولهما استحسن وقال صديرا لاسلام ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب الضمان يجب على وجه الصلاح لغير التلهي على أدنى وجه يمكن الاتفاع بذلك وعلى هذا الخلاف الرد والشرط فيج لانه يمكن أن يجعل هذه الاشياء مستحبات الوزن وفي القدوري في مسئلة الطنبور والربط أنه يضمن قيمته خشبا منصوتا وفي المتنقي يضمن قيمته خشبا أو لحا كذا في المحيط والذخيرة \* والطبل الذي يضرب للصبيان يضمن بالانلاف من غير خلاف كذا في التتارخانيه \* قال محمد رحمه الله تعالى مسلم أنلف صليبا منه وشيا يضمن قيمته غير منقوش بتمثيل وان كان ثائيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لانه غير حرام بمنزلة منقوش شجرة وان أحرق بساطا فيه تمثيل رجلا فعليه قيمته منقوشا لان التمثيل في البساط غير محرم لانه لو طأ كذا في محيط السرخسي \* قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى اذا أحرق بابا منصوتا عليه تمثيل منقوشة قال في قول يضمن قيمته غير منقوش بتمثيل فان كان صاحبه قطع رؤس التماثيل ضمن قيمته منقوشا بمنزلة منقوش شجر كذا في المحيط \* ولو هدم بيتا مصورا بالاصباغ بصورة التماثيل ضمن قيمته وقيمة أصباغه غير مصورة لان التماثيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج \* ولو اسفك نارا فاضة عليه تماثيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن للتماثيل رؤس فعليه قيمته مصورة كذا في خزنة المفتين \* ولو قتل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية الا أن يكون الغناء ينقص القيمة فانه يضمنها على ذلك لان الغناء معصية فلا يجوز أن يتقوم على الغاصب وان كان ينقص القيمة فهو عيب فيه تنبيه في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج \* وان كانت الجارية حسنة الصوت الا أنها لا تغني فهو على حسنة الصوت والحمامة اذا كانت تفرقروا الفاخرة اذا كانت تفرقريه بتمثيلها مفرقة والحمامة اذا كانت تحي من بعيد لا يعتبر قيمتها على ذلك والفرس الذي يسبق عليه فهو على السابق قيمة وفي الحمامة اذا كانت طائفة يعتبر قيمتها غير طائفة وكذلك كل شيء يكون غير تعليم كذا في المحيط \* ولو أنلف كبشا نطوحا أو ديكما قاتلا لا يضمن بهذه الصفة لانها محترمة غير متقومة كذا في محيط السرخسي \* أخرج شجر الجوز جوارا رطبة أنلف انسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بحال حتى لا تضمن بالانلاف لكن لا على الشجرة فأما انلافها على الشجرة فيمكن نقصانها في تلك الشجرة فينظر أن هذه الشجرة مع تلك الجوزات بكم تشتري وبدون تلك الجوزات بكم تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا ثورت في الربيع فنتهها انسان حتى تناثر نورها فهو على هذا كذا في الظهيرية \* واذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلا ان شاء ضمنه نقصان الشجرة جميعا والغصن للكاسر وان شاء ضمنه نقصان الشجرة الا قدر الغصن والغصن لرب الشجرة كذا في الملقط \* قطع أشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه أنلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما ما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالتأخير ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير اذنه فرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة وطريق معرفة ذلك أن تقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان قائمة لانه أنلف عليه القيام

ولا يمنع الفسق الامامة بخلاف وعن الثاني اذا ارتد القاضي أو فسق ثم أسلم وعاد بصيرا أو صلح فهو على قضائه ولا يصح ما قضى في تلك الحال وهو هذا دليل على أن تلك العوارض لا تتبع القضاء ولا ترتفعه سواء كان فاسقا أو ان التقليد أو طرأ بعده كالحليفة بناء على أن من

صلح شاهد اصلح قاضيا والفاسق أهل للشهادة حتى صح القضاء بشهادته \* واختلف العلماء في تقلد القضاء قبل بركه وقال عليه السلام من قلدا القضاء فكأنما دبح بغير سكين (١٣٢) \* واستقضى ابن وهب فدخل منزله وتجانن وكان عزق ثياب من دخل عليه فقال بعض أصحابه

لو قبلت وعدلت لكان خيرا فقال يا هذا أو عقلت هذا أما سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام كان يقول القضاء يحشرون مع السلاطين والعلماء مع الأنبياء ولما خاف الامام على نفسه من الضرب شاور أصحابه فسوَّغه الامام الثاني وقال لو تقلدت لنفسعت الناس فقال الامام لو أمرت أن أعبر البحر سباحة أ كنت أقدر عليه كافي بك قاضيا فنكسر رأسه ولم ينظر اليه بعد \* ومن العلماء من رخص وعامة المشايخ على أن التقاد رخصة والترك عزية وقد دخل في القضاء قوم صالحون ويحامي عنه قوم صالحون وترك الدخول أصح دينا ودينا وهذا اذا كان ثمة قوم يصلحون اذا امتنع واحد لا يأثم والا يأثم وان كان ثمة قوم يصلحون وامتنع الكل ان كان السلطان يفصل القضاء بنفسه لا يأثمون ولا يأثمون اذا قلد جاهل فيه \* يجوز التقاد من الجائر فان التابعين تقلدوا من الجاحج ويجوز التقاد من أهل البغي أيضا قال محمد رحمه الله غلب البغاة على مدينة ونصبوا قاضيا فقضى ثم نصر الله تعالى العدل فرفعت قضايها من القضاة العدل بعضى ما وافق الحق وان في مختلف بين الفقهاء كسائر القضاة وذكر الفقهاء المنقلب ولي رجلا قضاء مصر وقضى في المختلف ثم رفع الى آخر بعضى منها وافي رأيه ولا يطل كالحكم \* والتقليد من أهل البغي يصح ويجوز استيلاء البغاة لا ينزع قضاء العدل ويصح عزل الباغي حتى لو ظهر أهل

وطريق معرفة ذلك أنك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وان كانت قيمته مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شئ عليه هكذا في الكبرى \* رجل قطع شجرة من ضيعة رجل واستهلك الشجرة فقيمة الحطب هكذا في الفصول العمادية \* جاء الى رأس تنور وقد سجر بقصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور كذلك والى قيمته غير مسجور فيضمن فضل ما بينهما في واقعات الناطق في فتح رأس تنور انسان حتى يرد عليه قيمة الحطب مقدار ما سجر به التنور ويمكن أن يقال ينظر بكم يستأجر التنور المسجور لينتفع به من غير أن يسجر ثانيا فيضمن ذلك القدر أو ينظر الى أجرته مسجورا وغير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا في المحيط \* (١) فتح رأس تنور يرد فعله قيمة حطب قدر ما سجر به قال خضر الدين قاضيان الصحيح أنه يضمن قدر ما يستأجر التنور المسجور لينتفع به قبل أن يسجره ثانيا أو تقلد ما بين أجرته مسجورا الى أجرته غير مسجور كذا في الام \* الرجل اذا فتق قص انسان ينظر الى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ألقى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون النزع وفي البئر العامة يؤمر بنزعها كذا في القنية \* والله أعلم

### باب الخامس في خلط مال رجلين أو مال غيره بماله أو اختلاط أحد المالكين بالآخر من غير خلط

القاصب اذا خلط المصوب بماله نفسه أو بماله غيره فهو على ضربين خلط ممازجة وخلط مجاورة أو ما خلط الممازجة فهو على ضربين خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة وخلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة فلا يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط دهن الجوز بدهن السدر و دقيق الحنطة بدقيق الشعير فالخالط ضامن ولا حق له في الخلوط بالاجماع وان أمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الجنس بالجنس مثل الحنطة بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المالك بالخيار ان شاء ضمنه مثل حقه وان شاء شاركه في الخلوط واقتسمه على قدر حقه ما أو ما خلط المجاورة فهو على ضربين خلط يمكن التمييز بينهما بكلفة ولا مشقة وخلط لا يمكن التمييز بينهما بكلفة ومشقة فان أمكن التمييز بينهما بكلفة ومشقة كخلط الدراهم بالدنانير والبيض بالسود لا يضمن الخالط ويميز وان لم يمكن التمييز بينهما بكلفة ومشقة كخلط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب انه يضمن الخالط ولم يذكرا الخيار للمالك نصا ثم اختلفوا قبل هذا قولهما وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشترك لان الحنطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيملك عنده وقيل له الخيار عندهم جميعا وقيل الصحيح انه لا يشتركان عندهم جميعا ولو خلط حنطة رجل بشعير آخر وغاب الخالط فان اصطلم على أن يأخذ الخلوط أحدهما ويضمن لصاحبه مثل كيله أو قيمته جاز لان الخلوط مشترك بينهما ويجوز بيع أحد الشرركين نصيبه من الخلوط من شريكه وان أبا باعاه واقسما فيضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوطة بالحنطة كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان مع رجل سويق ومع رجل آخر سمن أو زيت فاصطدما فان صب زيت هذا أو سمنه في سويق هذا فان صاحب السويق يضمن لصاحب السمن أو الزيت مثل كيل سمنه أو زيتيه كذا في المحيط \* ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد يباع المختلط بضر كل واحد منهما بقيمة مختلطه لان هذا نقصان حصل لا بفعل أحد فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه أو لى من الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* صب رديا على جيد يضمن مثل الجيد وان كان قليلا كان شريكا بقدر ما صب

(١) قوله فتح رأس تنور فبرداخ هذه المسئلة عين ما قبلها وليس فيها الا زيادة حكاية التحصيص ولعله التكنة في التكرار اهـ معجمه

وفي الفقهاء كسائر القضاة وذكر الفقهاء المنقلب ولي رجلا قضاء مصر وقضى في المختلف ثم رفع الى آخر بعضى منها وافي رأيه ولا يطل كالحكم \* والتقليد من أهل البغي يصح ويجوز استيلاء البغاة لا ينزع قضاء العدل ويصح عزل الباغي حتى لو ظهر أهل

الحق لا بد من تقليد جديد لا يباغي صار سلطانا بالقهر \* تجوز الصلاة خلف المتغلب الذي لا منشور له من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيته سيرة الامراء يحكم بين رعيته بحكم الولاية لثبوت سلطنته بهذا الطريق (١٣٣) \* والبغاة هم الخارجون على الامام الحق

بغير حق بان اجتمع الناس على سلطان وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة فان بظلم اصحابهم فليسوا ببغاة وعلى السلطان ترك الظلم والانصاف والرعية لا يعينون واحدا منهم مالا له اعانة اما على الخروج وشق العصا وعلى الظلم والابسل لطلب الولاية وقالوا الحق معنا فهو لا هم البغاة الذين قال الله تعالى فيهم فقاتلوا التي تقي حتى تقي الى امر الله وعلى كل من يقوى اعانة السلطان وان تكلموا بالخروج ولم يخرجوا لا تعرض لهم لان العزم على الجناية لا يعتد بجناية ولولا على رضى الله عنه ما علمنا القتال مع البغاة فان سيف الهدى كان بيده عليه الصلاة والسلام وسيف الردة كان بيد الصديق رضى الله عنه وسيف الفتح كان بيد الفاروق رضى الله عنه حتى نصب في عهده اثنا عشر ألف منبر وسيف البقي كان بيد علي المرتضى رضى الله عنه وفي زماننا الحكم للغبلة ولا يدري العادلة من الباغية وكلهم يطلبون الدنيا \* وفي ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البقي لا يجوز قضاؤه وأشار في الاقضية الى الجواز كفاسق اهل العدل ثم

وفي القدوري صب ما في طعام فافسده وزاد في كيله فلصاحب الطعام ان يضمه قيمته قبل ان يصب فيه الماء وليس له ان يضمه طعاما مثله وكذلك لو صب ما في دهن أو زيت لان الطعام المبطل والدهن الذي صب الماء فيه لا يمثل له فيغرم القيمة ولا يجوز ان يغرم مثل كيله قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم صب عليه الماء فعليه مثله كذا في المحيط \* ولو خلط دراهم جياذ زبوف فهو ضامن اذا علم ان في الجياذ زبوا في الزبوف جياذ لان التمييز بين الجياذ والزبوف لم يكن الخلط استعمالا كذا في محيط السرخسي \* رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره فاختلطت كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يعمدها كذا في الظهيرية \* واذا دخلت أترجة رجل في قارورة آخر ينظر الى أكثرها فقيمة فيؤمر صاحبها أن يدفع قيمة الآخر ولو أدخل رجل أترجة رجل قارورة الآخر يضمن قيمة كل واحد منهم مالا صاحبه ولا خيار لاحد لانه أتلغها وتكون الأترجة والقارورة له هكذا في محيط السرخسي \* والبغاة اذا ابتلع أولوثة بقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يدفع اليه قيمة البغاة فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا يسيرا فلا شيء على صاحب البعير \* رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك مالا أعطى الضمان من تركته وان لم يدفع مالا لا يشق بطلنه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينظر الى أن يخرج منه \* شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع فتدخر اخر اجاره من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتعتها باجاجة ينظر الى أكثر المالين يقال لصاحب الأكثر ان شئت أعطيت الآخر قيمة ماله فببطله وان أبي يباع الحب عليهم ما يكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولذا كان للستأجر حب في الدار المستأجرة لا يمكن اخراجه الا بهدم شيء من الحائط ينظر أيهما أكثر قيمة ما يهدم من الحائط باخراج الحب والحب كذا في المحيط \* ولو وقع درهم أولوثة في محبرة وكان لا يخرج الا بكسرها ان كان ذلك بفعل صاحب المحبرة وكان أكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع فيها وان وقع بفعل صاحب الشيء أو بغير فعله كسرت أيضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وان شاء صبر حتى تنكسر كذا في الجوهر النيرة \* ولو أدخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الاخراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة أن يملك الآخر بقيمة ونظائرها كثيرة لصاحب أكثر المالين أن يملك الآخر بقيمة فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ما يقسمان الثمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو لؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلب الدقيق ضرر لا قلبه وأتطرح في يباع الدقيق الأول فالأول وان لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه قال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أودع جلا فصيلا وأدخله المودع في بيته حتى عظم فلم يقدر على اخراجه الا بقلع بابه فله أن يعطي قيمة الفصيل يوم صار الفصيل في حد لا يستطيع الخروج من الباب وبذلك الفصيل دفعا للضرر عن نفسه ان شاموا ان شاء قلع بابه ورد الفصيل قال الصمد الشاهدي واقعانه ويجب ان يكون ثاويل المسئلة اذا كانت قيمة ما يهدم من البيت باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر وأبي المودع قلع الباب لاخراج الفصيل يجب أن يؤمر صاحب الفصيل بدفع قيمة ما يهدم الى المودع واخراج الفصيل وفي كتاب الحيطان هذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتا وأدخل الفصيل فيه وعظم الفصيل وبقي المسئلة بحالها يقال لرب الفصيل ان أمكنك اخراج الفصيل فأخرجه والا فافحروا وجعله قطعاً قطعاً وان كان بغلا أو جارا فان كان ضرره دم الباب فاحشاً فالجواب كذلك وان كان يسيرا فله أن يقطع الباب ويغرم بمقدار ما أفسد من الباب وهذا نوع استحسان كذا في المحيط \* وفي واقعات الناطق رجلان لكل واحد منهما مائة مثلية فأخذ أحدهما من مثلية صاحبه ثوبا وجعله في مثلية نفسه فهذا على وجهين اما أن اتخذ المأخوذ منه

انما يجوز التقلد من الفاسق اذا كان يمكنه من القضاء بغيره فان كان لا يمكنه في بعض القضايا لا يتقلد منه وانما يتقلد القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالكتاب والسنة والاجتهاد وشرطه أن يكون عالما من الكتاب والسنة ما يتعلق به الاحكام لا المواعظ وقيل اذا كان

يسمى المفتي في الصدر الأول حتى يعلم من أين قلنا وفي المنطق اذا كان صوابه أكثر من خطائه حل له الافتاء وان لم يكن مجتهد لا يحل له الفتوى الا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ من أقوال الفقهاء وفي شرح الطحاوى المفتى بالخيار ان شاء أفتى يقول الامام أبو بقول صاحبيه وعن ابن المبارك أنه يأخذ بقول الامام لا غير وان كان مع الامام أحد صاحبيه أخذ بقولهما لا محالة والاصح انه لا بأس للقاضي أن يفتى في مجلس القضاء وغيره في المعاملات والديانات وقيل يفتى بما يتعلق بالقضاء بقول الامام الثاني لزيادة تجربته فيه اذ الناظر ليس كالحائض \* قلد القضاء لصبي ثم أدرك لا يقضى به ذكره في المنتقى \* وفي الاجناس قلد الكافر القضاء ثم أسلم فهو على القضاء ولا يحتاج الى تجديد \* فوض قضاء ناحية الى رجلين لا يملك أحدهما القضاء ولو قلد رجلين على أن ينفرد كل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير الدين ينبغي أن يجوز فان نائب القاضي نائب من السلطان حتى لا ينعزل بانعزال القاضي ويملك التفرّد (نوع آخر)

تعلق القضاء والامارة بالشرط  
ومضافا الى الاتي كان قدم

فلان أو إذا قدمت ببلد كذا فانه  
الحكم بيننا في حادثة كذا قال

(١) قوله هو الذي أخذه يتأمل في هذه العبارة اهـ

فصل بالناس الجمعة وأقضى يجوز \* السلطان أو الوالي إذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج إلى تقليد جديد وكذا النصراني استומר وفي العبد روايتان \* حكما جلا فتوجه الحكم إلى أحدهما فاقبال لأرضى فقط لا يجوز (١٣٥) \* قلنا سألنا القضاء يوما يجوز ويتوقف

\* قلده قضاء بلد كذا لا يدخل السواد والقرى بل انص عليه وهذا على رواية النوادر مستقيم لان المص شرط لنفاذ القضاء وعلى غير رواية النوادر فلا يدخل القرى وان نص عليه لعدم نفاذ القضاء فيه والمأخوذ رواية النوادر للحاجة \* ولوقبه بالمكان يتقيد حتى ان القاضي لو قدينا بة نائبه في مسجد معين ليس له أن يقضى في مكان آخر \* كان الفقيه أبو جعفر يقول كان الفقيه أبو بكر الاسكاف يقول تولية الحكم القضاة في ديار غير صحيح لان المولى لا يواجههم بالتقليد وانما يكتب المنشور ويكتب في كل فصل عادة ان شاء الله تعالى فيبطل المقدم ولو محام بعده لا ينقد صحيحا كالمو كتب أنت طالق ان شاء الله تعالى ثم محام البطل لا يقع الطلاق \* السلطان اذا قلده القضاء فرتة مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعشه منشورا أو أرسل اليه فرتة ثم قبل ان قبل بلوغ الرذالي السلطان بضم القبول لا بعد بلوغ الرذاليه وكذا الوكيل يرذالوكالة ثم يقبل وكذا الوكيل كتب المرأة إلى رجل اني زوجت نفسي منك فبلغ الكتاب اليه فرتة ثم قبل والرسالة كالكتابة \* وفي

هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا على الغاصب اذا قال المالك للغاصب اودعتك المصوب ثم هلك في يده يضمن لانه لم يوجد الا برأ عن الضمان نصابا لا مراه بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان ضمان الغصب هكذا في الفصول العمادية \* قالوا في المصوب منه اذا زوج الجارية المصوبة (٢) برئ من ضمانه في الحال في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولم يبرأ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا فرع على اختلافهم في البيع أنه هل يصير قابضا بالتزويج أم لا أم لا ولو وطئ الزوج فان الغاصب يبرأ بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو كان المصوب منه استأجر الغاصب ليعلم المصوب علامان الاعمال فذلك جائز وهو في يد الغاصب على ضمانه ان هلك قبل أن يأخذ في ذلك العمل أو بعده ضمن وكذلك لو استأجر غسل الثوب المصوب كذا في المحيط \* رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه إلى المصوب منه وقال للمصوب منه اطحنه لي فطحن ثم علم انها كانت حنطه فللمصوب منه أن يسلك الدقيق وكذلك لو غصب غزا ثم دفعه إلى المصوب منه وقال انسجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المصوب منه فجاء وارثه واستعار من الغاصب فأعارها للغاصب اياه فطبت تحت يدي الغاصب عن ضمانه كذا في فتاوى قاضيان \* الغاصب اذا باع المصوب بأمر القاضي يبرأ عن الضمان كما لو باعه بأمر ماله كذا في خزائن المفتين \* واذا أمر المالك الغاصب ببيع العبد المصوب صح ويصير وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد الامر بالبيع وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذلك المصوب منه اذا باع المصوب بنفسه فقبل التسليم إلى المشتري لا يخرج عن ضمان الغاصب ثم الغاصب اذا باع المصوب بأمر المصوب منه ورد المشتري المصوب بالعيب على الغاصب ان كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وان كان الرد بعد القبض لا يعود مضمونا كذا في الذخيرة \* ولو أمر المالك الغاصب أن يضمن بالشاة المصوبة فقبل التضحية لا يخرج عن ضمان الغاصب كذا في الفصول العمادية \* واذا رد الغاصب المصوب على المصوب منه فجواب الكتاب أنه يبرأ مطلقا وقال الشيخ المعروف بنحواهر زاده في كتاب الاقرار المسألة في الحاصل على وجوه ان كان المأخوذ منه كبيرا بالغافا لجواب ما قال في الكتاب وان كان صغيرا ان كان مأذونا في التجارة فكذلك وان كان محجورا ان كان صبيلا لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الضمان اذا رده عليه بعد ما أخذ منه وتحول منه وان رد عليه قبل أن يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استحسانا وان كان صبيلا يعقل الحفظ والقبض ففيه اختلاف المشايخ وفي فتاوى الفضلي انه يبرأ عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء من غير ذلك والخلاف وان كان لا يعقل الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه أيضا ان كان المصوب دراهم وقد استملكها الغاصب ثم رد مثل ذلك على الصبي وهو يعقل يبرأ ان كان مأذونا وان كان محجورا عليه لا يبرأ كذا في المحيط \* غصب سرجا من ظهر الدابة ثم أعاده إلى ظهره لا يبرأ عن الضمان كذا في الوجيز للسكردرى \* غصب حطبوا واستأجر المصوب منه بأن يطبخ له قدرافا وقد الحطب تحت القدر ولم يشعر به قال مشايخنا لارواية لهذا الصحيح انه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل له على آخر دين فأخذ من ماله مثل حقه قال الصدر الشهيدي المختار انه لا يصير غاصبا لانه أخذ باذن الشرع لكن به يصير مضمونا عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط \* ولو كان على رجل دين فأخذ غير صاحب الدين من المديون ودفع إلى صاحب الدين اختلاف المشايخ فيه قال نصير بن يحيى يصير قاصا عن الدين لان الاخذ بمنزلة المعين له على أخذ حقه والقوى على هذا القول هكذا في فتاوى قاضيان \* أخرج خاتم النائم ثم أعاده في النوم يبرأ وان استيقظ ثم نام وأعاده في هذا قوله برئ من ضمانها الضمير في برئ يرجع للغاصب المأخوذ من السياق وعلى ذلك في السراج بقوله لانها صارت مقبوضة بالتزويج اه نقله مصححه

الكبرى القاضي قسيمان قاض قلده وقاض ولي يدفع الرشوة والشفعة فالاول اذا قضى في حادثة ثم رفع إلى قاض يرى خلافه لا ينقضه والثاني اذا رفع إلى من يرى خلافه نقضه ولو تقلد القضاء بالرشوة قيل يصير قاضيا وينفذ قضاؤه والفتوى على أنه لا ينفذ قضاؤه كما اذا

ارتشى القاضى ثم قضى وكذا اوارثى قوم السلطان وعلم به السلطان وقامه أمالوتة قلده بالشفعاء فهو الذى قلده احتسابا سواء فى نفاد فضائهم فى المجتهدات وان كان لا يحل (١٣٦) الطلب بالشفعاء \* اذا قال قلدت القضاء لزيد أو عمرو ولا يصح واذا قال بعلمتك قاضيا ولم يذكر

بإدافتي المختار بصير قاضيا في البلد الذي هو فيه لاني كل بلاد السلطان \* قال جعلتك قاضيا ليس له الاستخلاف واذا قال جعلتك قاضي القضاة له أن يستخلف وغير المأذون لو استخلف لا يصح حكم الخليفة الا اذا كان بحضرة الاول كلو كيل بوكل غيره بلاذن الموكل لا يصح فان عقد بحضرة الاول جاز واذا رفع حكم الخليفة الذي لم يؤذن الى الاول فامضاه جاز كما اذا مضى حكم الحاكم في المجتهدات \* والاستخلاف في الصحة والمرض والسفر سواء بخلاف المأمور في الجمعة فانه يملك الانا بقو كذا الوصي يملك الايصاء الى غيره \* وان أذن في الاستخلاف خلفته نائب عن السلطان حتى لا ينزل بعزل القاضي ولا بانزله ولا يملك القاضي عزله الا اذا قال له ولت من شئت واستبدل من شئت وذكر الامام صاحب المنظومة أنه اذا كتب حكم فيه نائب قاضي القضاة لا يصح ما لم يذكر أن قاضي القضاة مأذون بالاستخلاف من جهة السلطان وذكر الامام الازوجندي انه يكتب فيه حكم فيه فلان وهو خليفة الحكم من قبل فلان وهو مأذون بالاستخلاف

بحكم المثال الصحيح من جهة مدان \* قال للقاضي لا تسمع حوادث فلان حتى أرجع من سفرى لا يجوز للقاضى أن  
يسمع ولو قضى لا ينفذ \* قضى القاضي بحق ثم أمره أن يسأل القضية نائباً يحضر من العلماء لا يفرض على القاضى ذلك \* استخلف رجلاً

بحكم المثال الصحيح من جهة مدان \* قال للقاضي لا تسمع حوادث فلان حتى أرجع من سفرى لا يجوز للقاضى أن  
يسمع ولو قضى لا ينفذ \* قضى القاضي بحق ثم أمره أن يسأل القضية نائباً يحضر من العلماء لا يفرض على القاضى ذلك \* استخلف رجلاً



وشرط عليه أن لا يرثي ولا يشرب الخمر ولا يمتثل أمر أحد صخ التقليد والشرط وان فعل شيأ من ذلك ان عزل ولا له ان قضاءه فيما مضى \* قلند  
السلطان رجلا القضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء (١٣٧) القاضي على هذا الرجل ويجب على

السلطان أن يفصل قضية  
ان اعتراه قضية \* القاضي  
جعل نائباً عن الغائب حتى  
يسمع عليه الخصومة ويسمي  
المسخر والغائب ليس في  
ولا به لا تصح هذه النيابة  
وليس لهذا طريق عقدنا  
وعند أهل البصرة اذا كان  
الخصم محتجباً يختم على بابه  
وينادي على بابه أياماً ثم يجعل  
بعد ذلك نائباً عنه

### نوع آخر

تعليق عزل القاضي بشرط  
صحح حتى لو كتب اليه  
الخليفة اذا امكنه كلفي فانت  
معزول فانه يعزل \* وقال  
ظاهر الدين ونحن لانفتي  
بصححة تعليق العزل بالشرط  
والسلطان أن يعزل القاضي

لرية أو لغير رية \* القاضي  
اذا عزل نفسه وبلغ  
السلطان عزله يعزل وكذا  
اذا كتب به الى السلطان  
وبلغ الكتاب الى السلطان  
وقبل لا يعزل يعزل نفسه  
لانه نائب عن العامة فلا يملك  
ابطال حقهم \* مات الخليفة  
وله أمراء وعمال فالكل  
على ولايته \* وفي المحيط مات  
القاضي ان عزل خلفاؤه وكذا  
أمراء الناحية بخلاف موت  
الخليفة \* اذا عزل القاضي  
قبل يعزل نائبه واذا مات  
لا والفتوى على أنه لا يعزل  
يعزل القاضي لانه نائب  
عن السلطان أو العامة  
وبعزل نائب القاضي

كذافي الكبرى \* رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم وهي قائمة بعينها فأبرأ منها صح وبصر الغصب أمانة  
في يده وكذا إذا حمله من ذلك برئ الغاصب من الضمان سواء كان قائماً أو مستهلكاً كان مستهلكاً فهو  
ابراً عن الدين وان كان قائماً فهو ابرأ عن ضمان الغصب وتصير العين أمانة عند الغاصب كذا في فتاوى  
فاضلخان \* رجل قطع غصناً فثبت مكانها آخر لا يبرأ عن الضمان وكذلك لو حصد زرعاً أو بقلًا فثبت  
مكانه آخر لا يبرأ عن ضمان المحصول والقطوع كذا في الفصول العمادية \* وفي فتاوى النسفي غصب  
من آخر ساجدة وأدخلها في بناءه أو غصب من آخر تالة وغرسها في أرضه وكبرت حتى انقطع حق المالك ثم ان  
المالك قال للغاصب وهبت لك الساجدة والتالة تصح وهذا ابرأ عن الضمان كذا في المحيط \* وفي النوازل  
هشم ابريق فضة لا انسان ثم جاء آخر وهشمه هشم ابريق الأول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذلك لو  
صب ماء على حنطة انسان فجاء آخر وصب عليها ماء آخر وزاد في نقصانها برئ الأول عن الضمان وضمن  
الثاني قيمته يوم صب الثاني كذا في الفصول العمادية \* اذا كسرنا فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل أن  
يعطيه اياه فلا شيء على الكاسر لان شرط التضمن تسليم المكسور وقد فوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط  
\* رجل غصب شيئاً وقبض بالحفظ وأجاز المالك حفظه كما أخذ برئ من الضمان ولو أنه انتفع به فأمره  
بالحفظ لا يبرأ عن الضمان وعلى هذا لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في  
الخلاصة \* ولو غصب من آخر شيئاً فغاب المصوب منه فجاء الغاصب الى القاضي وطلب منه أن يأخذ منه  
أو يفرض له النفقة فالقاضي لا يأخذ ولا يفرض له النفقة فان كان الرجل مخوفاً متلاً فافرأى القاضي أن  
يأخذه منه ويبيعه لا بأس به لان هذا انظر من وجه فكان للقاضي في ذلك رأى كذا في الظهيرية \* والله أعلم

### باب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك

أقام بينة على رجل انه غصب منه جارية حبسته حتى يجي بهما فيردها عليه ذكر أبو اليسر والسرخسي ما  
ذكر محمد رحمه الله تعالى ان هذه الدعوى والبينه مسموعة أصح لان الغصب قد يكون بغتة فلا يمكن للشهود  
معرفة صفتها وقيمتها فيسقط اعتبار علمهم بالأوصاف للتعذر ويثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم  
تثبت هذه البينة في حق القضاء ثبت في حق ايجاب الحبس كما في السرقة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعى أن  
الجارية قائمة أما اذا قال هي هالكة يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة بالاتفاق وقول محمد رحمه الله  
تعالى حتى يجي بهما فيردها إذا أعاد البينة على عينها يعني اذا اختلفا في عينها بعد ذلك الحاضر فان قال  
الغاصب ماتت أو أبت أو بيعت أو سلمت أو لا أقدر عليها فان صدقه المدعي يقضى عليه بالقيمة ان أراد المدعي  
ذلك وان كذبه يحبس مدة يغاب على رأى القاضي انه لو كان قادراً أخرجها ثم يحمله ويقول للمدعي أتريد  
التلوم على ظهروا الجارية أو ضمان القيمة فان أراد القيمة وانفعا على شيء يقضى بتلك القيمة وان اختلفا  
في القيمة فالبينه للمدعي والقول للغاصب مع عينه فان نكل فهو كالأقرار يقضى عليه به وان حلف أخذ  
ما أقرب ثم لو ظهرت الجارية فان كان المدعي أخذ القيمة بينة أو بتصدق الغاصب اياه في دعوى القيمة أو  
بنكول الغاصب فلا سبيل للمالك عليهم وان أخذ بقول الغاصب ولم يكن راضياً به فيخير ان شاء رد القيمة وأخذ  
الجارية وان رضى بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخي هذا اذا ظهر أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب وان  
كانت كما قاله فلا سبيل للمالك عليها كذا في التمرناشي \* وفي ظاهر الرواية الجواب مطلق وهو الصحيح هكذا  
في المبسوط \* واذا جاء المغصوب منه يدعى جارية في يد الغاصب وهو ينكر فأقام شاهدين شهد أحدهما  
أنها جاريته اشتراها من فلان وشهد الآخر أنها جاريته ورثها عن أبيه لم يجوز ان شهد أحدهما بالشرع من  
رجل والآخر بالشرع من رجل آخر أو بهيمة أو صدقة لم تجز الشهادة وان شهد أنها جاريته غصبها اياه هذا

(١٨ - فتاوى خامس) لا يعزل القاضي \* عزل السلطان القاضي لا يعزل مالم يصل اليه الخبر كالوكيل وعن الثاني أنه لا يعزل مالم  
يأت قاض آخر صيانة للمسلمين عن تعطيل قضاياهم هذا اذا لم يعلق عزله بشرط كوصول الكتاب ونحوه وان معلقاً لا يعزل مالم يصل اليه

الكتاب وان وصل اليه الخبر \* أربع خصال اذا حل بالقاضي ان عزل فوات السمع أو البصر أو العقل أو الدين وعند الثاني لا مال لم يقلد مكانه آخر وهذا لا يصح عنه مطلقا \* السلطان (١٣٨) اذا قلدر رجلا قضاة بلدة ثم بعد أيام قلد القضاء لا آخر ولم يتعرض لعزل الاول الاظهر والاشبه

أنه لا يعزل \* قلدر  
القضاء ثم قال لا تقض في حادثة  
فلان ان عزل في حق فلان  
\* القاضي لا يترك على القضاء  
أكثر من سنة كيلا ينسى  
العلم \* القاضي اذا ارتشى  
وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما  
ارتشى وينفذ فيما لم يرتش  
وبه أخذ شمس الأئمة رحمه  
الله وذكر البرزوي أنه ينفذ  
فيما ارتشى أيضا وقال بعض  
مشايخنا لا ينفذ فيما لم يرتش  
وفيما ارتشى أيضا وان ارتشى  
ولد القاضي أو كاتبه أو بعض  
أعوانه فان بأمره ورضاه فهو  
كما لو ارتشى بنفسه وان بغير  
علمه ينفذ ما قضاؤه وعلى  
المرتضى رد ما قبض \* قضى  
ثم ارتشى أو ارتشى ثم قضى  
أو ارتشى ولده أو بعض من  
لا تقبل شهادته لانه لما  
أخذ المال أو ابنه يكون  
عاملا لنفسه أو ابنه  
\* القاضي المولى أخذ الرشوة  
ثم بعثه الى شافعي المذهب  
ليحكم لا يصح لانه عامل  
لنفسه وان كتب إليه  
ليسمع الخصومة واخذ أجر  
مثل الكتابة ينفذ لانه ليس  
برشوة \* أمر القاضي انسا نا  
بالقسمة في الرستاق يصح  
لانها ليست من أعمال  
القضاء وكذا اذا خرج الى  
الرستاق ونصب قيمان مال  
الصغير أو الوقت أو اذن  
النكاح لانه ليس بقضاء ولا من  
أعماله \* والمصر شرط للقضاء

وقلباعها الغاصب من رجل فسلم رب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن  
فهلك عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولدا وكسب أو أرض جناية وما  
شابهها فهو للمشتري وان لم يسلم البيع وأخذها أخذ جميع ذلك معها وان أعتقها المشتري لم ينفذ عتقه قبل  
أن يجيز المالك البيع عندنا فان أجاز المصوب منه البيع بعدما أعتق المشتري الجارية جاز البيع وفي  
الاستحسان ينفذ عتقه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا روي محمد رحمه الله تعالى  
عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو أن رجلين خاصما رجلا في جارية فأقام  
أحدا المدعين البينة أن ذاك اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا وأقام المدعي الآخر البينة أن ذاك اليد  
غصب مني هذه الجارية ووقت كذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هي للثاني في قياس قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعلى الغاصب قيمته الاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الجارية للاول ولا يضمن  
الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى علي عمر وأنه غصب منه جارية مملوكة له فقال عمرو  
الجارية التي ادعاها أنا اشتريتها منه بمائة درهم وأقاما البينة قبلت بيته عمرو كذا في جواهر الاخلاط  
\* ادعى جارية في يدي رجل أنها له غصبها صاحب اليد منه ولم تشهد بشهود المدعي بالغصب وانما شهدوا  
له بالمالك فأراد القاضي أن يقضي بالجارية للذي أقام البينة هل يحلفه بالله ما بعث ولا أذنت له فيها قال لا الا  
أن يدعي صاحب اليد شيئا من ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يحلفه وان لم يطلب الخصم ليكون  
أحكم للقضاء وأبرم وأجمعوا أن من ادعى ديني التركة فالقاضي يحلفه مع إقامة البينة أنك ما استوفيت  
الدين ولا أبرأه وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسألة تشهد لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو  
غصب من رجل ثوبا فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة وقال الغاصب عشرون  
وقال المالك ثلاثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لان المكفول له يدعي على الكفيل  
زيادة وهو ينكر والغاصب يقر بزيادة عشرة واقرار كل مقر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فيلزمه عشرة  
أخرى دون الكفيل كذا في محيط السرخسي \* اذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في الغصب أو في  
صفته أو في قيمته فالقول قول الغاصب مع عينه ولو أقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بما ادعى المغصوب منه  
ثم قال قدر ددت ذلك عليك أو رددت ما رزني من الضمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك والقول قول  
المغصوب منه أنه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع عينه الا أن يقيم الغاصب بيته ولو أقر الغاصب أنه غصبه ثوبا  
صحيحا أو عبدا صحيحا وأن المغصوب منه جنى عليه وأحدث ذلك في العبد بقوله فانه لا يصدق ويضمن ما  
نقص العبد والثوب بعد أن يحلف المغصوب منه ما فعل ذلك كذا في السراج الوهاج \* برهن المالك أن  
قيمة المغصوب كذا والغاصب على أنها كذا في البينة المالك أولى وان لم تكن للمالك بينة فأراد الغاصب أن يبرهن  
له ذلك برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل كذا  
في الوجيز للكردي \* ولو قال الغاصب رددت المغصوب عليك وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك  
كما لو قال أخذت مالك باذنك وانكر صاحب المال ولو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المغصوبة الى  
المالك وأقام المالك البينة أنها نفقت من ركوبه أو تلفها الغاصب ضمنها الغاصب لانه لا تناقض ولا تنافي  
بين البينتين لجواز أنه ردّها اليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو أقام الغاصب البينة أنه ردّها ونفقت  
عنده وأقام المالك البينة أنها نفقت عند الغاصب ولم يشهدوا أنها نفقت من ركوبه لا ضمان عليه كذا في  
محيط السرخسي \* ان كان المغصوب دار أو أقام صاحبها البينة أن الغاصب هدم الدار أو أقام الغاصب  
بينة أنه ردّها ثم انهدمت الدار كانت بيته صاحبها أولى كذا في فتاوى قاضيان \* واذا اختلف رب الثوب  
والغاصب في قيمة الثوب المغصوب وقد استهلك الغاصب فالبينة بيته رب الثوب لما فيه من اثبات الزيادة

في ظاهر الرواية لا لغيره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندى لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء حتى لو لم يؤذن والقول  
له في ذلك لا يعمل فنبغي أن يشترط المصر على ظاهر الرواية وفي فتاوى الديناري المحمد وداد لم يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قلده

يصح حكمه وفي الامام الثاني أن المصرايس بشرط وستن عليه مسائل \* كتاب قاضي الرستاق الى قاضي المصر لايقبل في الظاهر لانه نقل الولاية ولا ولاية لقاضي الرستاق وعلى رواية النوادر يقبل وقيل على هذه الرواية لا يقبل ( ١٣٩ ) أيضا لانه لا حاجة اليه \* علم القاضي في

الرستاق هل يقضي بذلك العلم في المصر في ظاهر الرواية هو على الخلاف الذي ذكر في العلم الحادث قبل القضاء \* الشاهد ليسمع القاضي يقضي في الرستاق عن الامام أنه يسع له أن يشهد بلا أمر القاضي وهو أقيس وقال الثاني لا يسع بلا أمر وهو الاحوط وكلام الامام رحمه الله دليل على نفاذ القضاء في غير المصروبه يفتي فان الدعوى قد تقع في العساق فيحتاج القاضي الى أن يخرج الى الرستاق فيقضي عليه وعن الامام الثاني قضاء أمير المؤمنين اذا خرجوا مع أمير المؤمنين لهم أن يحكموا في أي بلدة نزل فيها الخليفة لانهم ليسوا قضاة أرض انما هم قضاة الخليفة وان خرجوا بدون الخليفة ليس لهم القضاء ( الثاني في أدبه وفيه خمسة أنواع \* الاول في المقدمة ) لا يقبل هدية الاجنبي والقريب الامن كان يهدي قبله وان زادير تالز يادة الا أن يكون له خصومة فلا يقبل منه أيضا فان قبل وأمكنه الرد وتوالا وضع في بيت المال وكذا في كل موضع ليس له القبول وان كان يتأذى به المعطى أخذه ورد عليه قيمته فان قضى ثم ارتشى أو عكس لا ينفذ فان تاب و ردأما أخذه فهو على

والقول قول الغاصب مع عينه اذا لم يكن رب الثوب بينة لانكاره الزيادة فان أقام الغاصب بينة أن قيمة ثوبه كانت كذا لم يلتفت الى بينته ولا يسقط اليمين به اعنه وان لم يكن لواحد منهم ما بينة وأردب الثوب أن يحلف الغاصب على ذلك فقال أنا أرد اليمين على رب الثوب وأعطيه ما حلف عليه فليس له ذلك وكذلك ان رضى رب الثوب بذلك وقال أنا أحلف فتراضى معا على ما يحلف حكم الشرع يكون لغوا فان جاء الغاصب بثوب زطى فقال هذا الذي غصبتك وقال رب الثوب كذبت بل هو ثوب هروى أو مروى كان القول قول الغاصب مع عينه ويحلف بالله أنه هذا ثوبه الذي غصبتك اياه وما غصبتك هروى ولا مروى فاذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وأبرأت الغاصب من دعوى رب الثوب وان نكل عن اليمين يقضى عليه بما ادعاه المدعى فان شاء أخذه وان شاء تركه وان جاء الغاصب بثوب هروى خلق وقال هذا الذي غصبتك وهو على حاله وقال رب الثوب بل كان ثوبي جديدا حين غصبتك فالحقول قول الغاصب مع عينه فان أقام البينة فالبينة بينة رب الثوب انه غصبه جديدا وان لم يقيم واحد منهم ما بينة وحلف رب الثوب الغاصب فأخذ رب الثوب الثوب ثم أقام البينة انه غصبه اياه جديدا ضمن الغاصب فضل ما بينهما ذكره هكذا في الاصل قال شمس الائمة السرخسي هذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وضمن النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه كذا في المحيط \* ثوب في يد رجل أقام رجل البينة أنه ثوبه غصبه اياه هذا وأقام الذي في يده الثوب البينة أنه وهبه له ( قال ) أقضى به للذي هو في يده وكذلك لو أقام البينة على البيع منه بمن مسمى أو على اقراره أنه ثوبه وان كان في أيديهما جميعا أقام كل واحد منهما البينة أنه ثوبه غصبه الآخر اياه قضيت به بينهما فصفين فان أقام رجل البينة أنه ثوبه استودعه الميت الذي هذا وارثه وأقام آخر البينة أنه ثوبه غصبه اياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبينة على دراهم بينهما أن مالها غصبه اياه الميت فهو أحق بهما من غرامة الميت كذا في المبسوط \* ولو ادعى رجل أن الثوب له وان صاحب اليد غصبه منه وأقام على ذلك بينة وأقام رجل آخر بينة أن صاحب اليد أقر له بهذا الثوب فانه يقضى به للذي أقام البينة أن الثوب له كذا في المحيط \* واذا قال الرجل لا خر غصبتني هذه الجبة المحشوة وقال الغاصب ما غصبتك ولا يكن غصبتك الظهارة فالقول قول الغاصب مع عينه ثم اذا حلف بضمن قيمة الظهارة كذا في المبسوط \* وان قال غصبت منك الجبة ثم قال الحشوي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل الى أو هذه الدار والبناء الى أو هذه الارض والاشجار لي لم يصدق في الكل كذا في الوجيز للكردي \* وان قال غصبت هذه البقرة من فلان ثم قال ولد هالي قبل قوله كذا في المحيط \* ولو أقام المالك البينة انه مات المغصوب عند الغاصب وأقام الغاصب البينة انه مات عند المالك فبينه المالك أولى ولو شهدوا أنه غصب هذا العبد ومات عنده وشهد شهود الغاصب أنه مات في يده مولا قبل الغصب لم يقبل هذه الشهادة لان موته في يده مولا قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا ينفذ الرثا بما يقيد في الغصب وبينه المولى تثبت الغصب والضممان فكانت بينته أولى ولو أقام المالك البينة أن الغاصب غصبه يوم النحر بالكوفة وأقام الغاصب البينة أنه كان يوم النحر بمكة هو والعبد والضممان واجب على الغاصب كذا في محيط السرخسي \* وجد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المالك لي وقال مالكة لابل هو لي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمال للمالك العبد كذا في الوجيز للكردي \* بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال غاصب الثوب صغت الثوب أنا وقال المغصوب منه غصبتك مصبوغا فالقول قول المغصوب منه وعلى هذا اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف وان أقام البينة فالبينة بينة الغاصب ولو اختلفا في متاع موضوع في الدار المغصوبة أو في آجر موضوع أو في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبينة بينة المغصوب منه رجل غصب عبدا رجلا وباعه

قضائه لانه بالفسق لا ينزل \* والهدايا ثلاثة حلال من الجائنين للتودد حرام منها وهو الاهداء للاعانة على الظلم حرام من جانب الآخذ وهو الاهداء لا كف عن الظلم حلال للعطى \* والحيلة ان يستأجره ثلاثة أيام لي عمل ثم يستعمله اذا كان فعلا يجوز عليه الاجارة كتبليغ الرسالة

ونحوها وان لم يمين المنة لا يجوز هذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن فيه شرط وانما يعلم يقيناً ان الاهداء ليعينه عند السلطان فالمناسخ على أنه لا بأس به وابن مسعود رضي الله عنه كره (١٤٠) الاخذ وذلك محمول على التنزه وان قضى حاجته بلا طمع وشرط ثم أهدى اليه فذا حلال

وسلم العبد وقبض الثمن ومات في يد المشتري فقال أنا أمرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم أمره ولكني أجزت البيع حين بلغني لم يلتفت الى قوله ولا سبيل له على الثمن الآن يقيم البيعة أنه أجاز البيع قبل موت العبد (هشام في نوادره) سألت محمد أرحمه الله تعالى عن رجل أتى سوقاً وصب لانساً زيتاً وسمناً وأوشياً من الادهان أو النخل وعانت البيعة ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صبيته وهو نجس قدمات فيه فأرة فالقول قوله قلت له فان أتى سوق القصابين وعمد الى طوايق الاعم فرمى بها واشتعل كها واشتعل كها واشتعل كها فقلت له فشهدوا عليه فقال الجاني هي ميتة قال لأصدة قه على ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا أنها ذكاة لا يباع في السوق لحم ميتة ويباع فيها زيت وسمن قدمات فيه فأرة (ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى) رجل اتخذ من طين رجل لبناً وأوجد أرفهوه وعليه قيمة الطين وان قال رب الطين أنا أمرته أن يتخذ قال هو لرب الطين كذا في المحيط \* غصب جارية ثم أعنتها أو دبرها أو استولدها ثم أقر أنه غصبها من فلان وليس للمدعي بيعة ضمن قيمتها ولا يطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان أقام المدعي البيعة يقضى له ما يولدها كذا في محيط السرخسي \* رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكأ عشرة قضى عليه بجميع الالف كذا في التارخانية \* والله أعلم

\*(الباب الثامن في تلك الغاصب المصوب والانتفاع به)\*

من غصب من آخر لهما فطبخه أو غصب حنطة وطحنها أو صار الملك له ووجب عليه رد القيمة فأكله حلال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه حرام قبل أن يرضى صاحبه وفي فتاوى أهل سمرقند من غصب من آخر طعاماً فغضه حتى صار بائناً فغصبه مستهلكاً فالبائع يتبع حلالاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناءً على أن شرط الطبيب الملك بالبدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أداء البدل كذا في المحيط \* والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة \* وان غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد أدرك الزرع أو هو بقل فعليه حنطة مثل حنطته ولا سبيل له على الزرع عندنا إلا أنه لا يطيب له الفضل وعلى هذا لو غصب نوى فأبنته أو ناله فغرسها روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال في التالة لا يحل له أن ينفع بها حتى يؤتى الضمان وفي الزرع والنواة ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الفصلين سواء وعلى هذا لو غصب بيضة وحضنها تحت دجاجة حتى أفرخت فهذا ومسألة الزرع سواء كذا في المبسوط \* قلع نالة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع بضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن مقصورة كذا في الكبرى \* رجل قلع نالة من أرض إنسان وأبنتها في أرض رجل فكبرت وأثمرت فهي للغارس ولا تطيب له لأنه استفادها بسبب خيبت ولصاحب الأرض الثانية أن يأمره بالقطع فان استعمل الغارس الى الربيع ليقلعها ويغرسها في مكان آخر فإنه لا يعمل الآن يرضى صاحب الأرض ولو اشترى صاحب الأرض فإنه يجوز إذا ترابها على ذلك وعلى الغارس قيمة التالة لصاحب الأرض الأولى يوم قلعها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أن رجلاً أخذ شاة رجل بغرأه فذبحها وطبخها أو شواها كان صاحبها أن يضمه القيمة فان كان صاحبها غائباً أو حاضراً لا يرضى أن يضمه لم يسع للذي ذبحها وشواها أن يأكلها ولا يطعم منها أحداً ولا يسع أحداً أن يأخذها منه حتى يضمن الذي صنع به ذلك قيمتها لصاحبها فان ضمها صاحبها فبقتا بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وسعه أن يأكل منها وأن يطعم من أحب إذا أتى القيمة أو كانت ديناً عليه وان لم يضمن القيمة فليتصدق بها وان أبي صاحبها أن يأخذ القيمة أو أراد أن يأخذ اللحم وهو مطبوخ أو مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج

\* ولا يبيع ولا يشتري لنفسه في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء لا بأس لنفسه قبل هذا اذا كان يكتفي المؤنة من بيت المال أو يعامل عن يمينه والا لا يكره ولو باع مال الميت أو المديون لا يكره ولا يجب الدعوة الخاصة الاجنبى والقريب فيه سواء وذكر القاضي أنه يجب دعوة القريب وان خاصة وان كتب بجلا أو بولي قسمة وأخذ أجرة المثل له ذلك ولو بولي نكاح صغير لا يحل له أخذ شيء لأنه واجب عليه وكل ما وجب عليه لا يجوز أخذاً لاجر وما لا يجب عليه يحل أخذاً لاجر وذكر عن البقال في القاضي بقول اذا عقدت عقد البكر في دينار ولو ثبتا في نصفه أنه لا يحل له ان لم يكن لها ولي ولو كان لها ولي غيره يحل بناء على ما ذكرنا وإذا باع مال اليتيم لا يأخذ شيئاً ولو أخذ أو أدن بالبيع لا ينفذ بيعه ويفعل القاضي في مال اليتيم ما يفعل الملتقط باللقطة إلا أن المالك اذا حضر بعد التصديق يدفع من بيت المال

(نوع آخر)

قدم الى القاضي وأدعى من قبل آخر ولم يعلم أنه محق أو مبطل وأراد احضار خصمه ويستعي بالاعداء ان في المصر أو خارج له لكنه لو

غدا بيت باهله أحضره بالدعوى وان يعيد بأمره بإقامة البيعة لا للحكم بل ليكشف الحال فاذا حضر أعاد وقيل يحلف أنه ولو محق في الدعوى ثم حضر المرأة البررة كالرجل وان المدعى عليه مريضاً ومختدرة ولم تعهد الخروج لا يحضر بل يذهب بنفسه مع الخصم

أورسل نائباً ان ماذونافي الاستخلاف وكلا النوعين فعله عليه الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كى لا يسطل حشمة القاضي  
والآداب تختلف باختلاف العادات فان أرسل القاضي ولم يصادفه في المنزل وزعم المدعى (١٤١) أنه نوارى فيه وطالب ختم الباب فانه

يكلفه إقامة البينة أنه حاضر  
بان شهدا أناراً يشاهد ثلاثة  
أيام كذا في فتاوى  
القاضي وغيره بقوضه الى  
رأى القاضي فان حصل له  
العلم أنه في البيت ولا يحضر  
ختم الباب الذي من جانب  
السكة والسطح وان كان  
فيها بالاجرة أو كانت فيها  
امراً وأنه العبرة للسكة  
وان قال الخصم بعد الختم انه  
في داره ولا يحضر عن الامام  
الاظم والثاني أنه يبعث  
رسولاً عدلاً معه عدلان  
فينادي على باب وقت  
جاء اوس القاضي للحكم  
ثلاثة أيام كل يوم ثلاث  
مرات ويقول يقول  
القاضي يا فلان احضر  
مجلس الحكم مع خصمك  
والانصب عندك وكلاماً  
وقبلت البينة وحكمت  
عليك ولم يجوزوا الهجوم  
على بيته ووسع ذلك بعض  
أصحابنا وفعل ذلك وقت  
قضائه وصورته قال الخصم  
انه متوارى وطلب الهجوم  
بعث أمينين معه ما أعوانه  
ونساهم يقوم الاعوان من  
جانب السكة والسطح  
ويدخل الساحة ثم  
أعوان القاضي فيقتشون  
الفرف وتحت السرر  
فالغاروق رضى الله عنه هجم  
بيت رجلين بلغه أن في  
بيتهما شراً فوجده في بيت  
أحدهما وهجم على بيت

\* ولو غصب من آخر عصبه وأصبح به ثوباً أو غصب سموات به سوياً لم يسعه أن ينتفع به حتى يرضى  
صاحبه كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى غصب عشرة دنانير فألقى فيها ديناراً ثم أعطى منه رجلاً  
ديناراً جازم ديناراً آخر لا كذا في التارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع \* رجل غصب جارية وعيها واختلها  
في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب قيمتها ألف فخلف على ذلك فقضى القاضي على  
الغاصب بالألف لا يحبل للغاصب أن يستخذهما ولا يطأها ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها ثمانية فان أعتقها  
الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقهما وعليه تمام القيمة كالأعتاق في الشراء الفاسد كذا في  
فتاوى قاضيان \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السبل يذهب بمنطة لرجل فتقع في أرض رجل  
فنبئت قال ان كان للمنطة ثمن فان جميع ما يخرج منه صاحب المنطة ويتصدق بالفصل ولا شيء عليه من  
نقصان الأرض كذا في المحيط \* ولو تزوج رجل امرأة على الثوب المغصوب حل له وطؤها لان الثوب لو  
استحق لا يفسخ النكاح كذا في السباع \* وذكروا في الاسلام في الجامع الصغير لو اشترى بالألف المغصوبة  
جارية هل يباح له الوطء الصحيح أنه لم يكن له الوطء لان في السبب نوع خبث هكذا في النهاية \* ابراهيم عن محمد  
رحمه الله تعالى غصب من آخر دراهم واشترى بها ديناراً لا يسعه أن يتفق الدنانير لان الدراهم اذا استحققت بعد  
ما افتراقا ينقض البيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدراهم بمثلها حلت له الدنانير كذا في الذخيرة \* قالوا  
لو تزوج بالدراهم امرأته أو سعه أن يطأها كذا في السراج الوهاج \* ولو غصب ألفاً واشترى بها طعاماً يساوي  
ألفين فأكله أو وهبه لا يتصدق بالربح اجاباً كذا في الوجيز للكردي \* اذا تصرف في المغصوب وربح فهو  
على وجوبه ما أن يكون يتعين بالتعيين كالعروض أو لا يتعين كالنقدين فان كان مما يتعين لا يحل له تناول  
منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيّب له ولا يتصدق به وان كان  
مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على أربعة أوجه اما أن أشار اليه ونقدمه أو أشار اليه ونقدم من غيره أو  
أطلق اطلاقاً ونقدم منه أو أشار الى غيره ونقدمه وفي كل ذلك يطيّب له الا في الوجه الاول وهو ما أشار اليه  
ونقدم منه قال مشايخنا لا يطيّب له بكل حال ان تناول منه قبل أن يضمنه وبعد الضمان لا يطيّب له الربح  
بكل حال وهو المختار والجواب في الجامعين والمضار بتدليل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول  
الكرخي في زمانا السكة الحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق بشيء منه  
وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ماضين بأن ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل  
المضمون دراهم وان كان في يده من بدله خلاف جنس ماضين بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام أو  
عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كذا في التبيين \* رجل قال اذا تناول فلان من مالى فهو حلال وتناول  
فلان من ماله من غير أن يعلم باناخته قال نصبر من يحبي يجوز ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول  
من مالى فهو حلال له قال أبو نصر بن سلام هو جائز زوجة ل هذا باحة والاباحة للجهول جائز وعليه  
الفتوى ولو قال لا يخرج جميع ما أنا كل من مالى فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال  
جميع ما أنا كل من مالى فقد أبرأتك فالصحيح أنه يبرأ هكذا في فتاوى قاضيان ولو قال جعلتك في حل الدنيا  
أو قال جعلتك في حل الساعة هو في حل في الدنيا وفي الساعة كلها ولو قال لأخاصمك أولاً أطلبك مالى  
قبلك فهذا ليس بشيء كذا في خزائن المفتين \* واذا اكتسب المغصوب ثم استرده المالك مع الكسب  
لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك أو الاباق حتى صار الكسب له يتصدق بالكسب  
كذا في الذخيرة \* وان غصب عبداً فآجره فالآجرة له ويتصدق بالآجرة عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى الآجرة طيبة كذا في محيط السرخسي \* وان غصب عبداً فآجره وأخذ غلته فنقصته الغلة ضمن  
النقصان وتصدق بالغلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الكافي \* فان هلك المغصوب من

ناحية بالمدينة وأخرجها بالآجرة حتى سقطت ارجاها عن هذا قالوا اذا سمع صوت فساد في منزل انسان هجم عليه وعامة أصحابنا لم يجوزوا  
الهجوم وان رأى أن لا يبعث انساناً ويرسل الطينة جازوا كذا في الجامع وهذا في خارج المصر وفيه يرسل انساناً والخصاف عكس فان عرض

الطينة وامتنع الخصم يقول له هل تعرف انه القاضي فان قال نعم أشهد عليه فان شهد عند القاضي به غائبه على ذلك ويستعين باعوان الوالي على الاحضار وأجرة الاشخاص في بيت (١٤٢) المال وقيل على المترد في المصر من نصف درهم الى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة

درهم أو أربعة وقال صدر الاسلام أجرة الموكل على المدعى عليه وقيل على المدعى وهو الاصح كالسارق يجب عليه أجرة الحداد وغن الدهن الذي يجسم به عروقه وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة باعوانه أولا لاستيفاء حقه قبل العجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أولا وأخذ تابعه أزيد مما يأخذه موكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة واذا قال له احضر وتتردد ولم يحضر وثبت قدره عند القاضي يعاقبه على قسده وتترده والاب والابن يستويان في حق الجלוيس كالاجنبي فان كان أحدهما عالما أو سلطانا فجلس السلطان مجلسه والخصم على الارض يقوم القاضي من مكانه ويجلس على الارض ويجلس الخصم مع السلطان ويجئون فان تربعا أو أقبعا أو احتيا منهم القاضي ولا يرفع أحدهما صوته مالا يرفعه الآخر ولو كان ميل قلبه الى أحد الخصمين وأحب أن يظهر حجه لا يؤاخذ به ولا يكون فظا غليظا أو يأمر أعوانه بالرفق ويقضى وهو

على الغاصب أو من غير علمه فضمن المالك قيمته له أن يستعين بالاجرة في ضمان القيمة ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنيا أو فقيرا والصحيح أنه انما يجوز اذا كان الغاصب فقيرا كذا في الخلاصة \* ولو باع من آخر وأخذ عنه فذلك المغصوب في يد المشتري فضمن المالك المشتري القيمة فأراد الرجوع على الغاصب بالثمن فان كان فقه يراي استعين بالاجرة في أداء الثمن وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط السرخسي \* غرس شجرة على ضفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد أخذه بقلعها فان كان يضربا أكثر الناس فله ذلك والاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمره بالقطع كذا في الفتاوى الكبرى \* غصب حافوتا وتجريفه وريح بطيب الريح كذا في الوجيز للكردي \* بيت أو حنوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال كذا في خزائن المفتين \* نهر العامة يجب أرض خفر الماء حر يم النهر حتى صار النهر في أرض رجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي له ذلك لانه نصب في ملكه ولو أراد أن ينصب في نهر العامة ليس له ذلك لانه لم ينصب في ملكه كذا في الفتاوى الكبرى \* ذكر في فتاوى أبي الفضل الكرماني غصب دود القز فرباها فالفيلق للغاصب ولا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه قيمته عند محمد رحمه الله تعالى عنه قال رضى الله والفتوى في زماننا يقول محمد رحمه الله تعالى كذا في القنية \* علف دود القز من أوراق الغير غصبا تصدق بالفضل على قيمة دوده يوم بيع الفيلق كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب رجل أرضا وبنها حوانيت وحماما ومسجدا فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد فاما الحمام فلا يدخل ولا يستأجر الحوانيت قال ولا بأس بأن يدخل الحوانيت لشراء المنافع قال هشام وأنا أكره الصلاة فيه حتى يطيب بذلك أربابه وأكره شراء المنافع من أرض غصب أو حوانيت غصب ولا أرى أن تقبل شهادة الذي يبيع في حوانيت الغصب اذا علم أن ذلك غصب كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب التاسع في الامر بالانلاف وما يتصل به

الجاني اذا أمر العوان بالاخذ ففيه نظرا باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني والضمان انما يجب على الآخذ ولكن باعتبار السعي لا يجب على الجاني فيتأمل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام نضر الدين خان الفتوى على أن الآخذ ضامن على كل حال ثم هل يرجع بذلك على الآمر ان كان دفع المأخوذ الى الآمر يرجع فان في هلك عنده أو استهلكه لا يرجع وان أنفق في حاجة الآمر بأمره فهو بمنزلة المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الآمر قال بعضهم بوجوب الرجوع اذا اشترط الرجوع وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط في مسألة الجاني والخيار أنه لا يجب الضمان على الجاني كذا في الفصول العمادية \* الجاني اذا أرى العوان بيت صاحب الملك ولم يأمره بشئ أو الشريك اذا أرى العوان بيت الشريك حتى أخذ المال أو أخذ من بيته رهنا بالمال الذي طوّل به لأجل ملكه وضاع الرهن فالشريك والجاني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منه حرام ولا جمل كذا في المحيط \* اذا أمر الرجل غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة لجاره ضمن الذابح علم أن الشاة لغير الآمر أو لم يعلم وهل يرجع بالضمان على الآمر ان علم أن الشاة لغير الآمر حتى علم أن الامر به لم يصح لا يكون له حق الرجوع وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر يرجع كذا في الذخيرة \* رجل أمر رجلا ببيع شاة مملوكة له ثم ان الآمر باعها قبل أن يذبحها المأمور فذبحها المأمور ضمن قيمتها للمشتري سواء علم بذلك أو لم يعلم وليس له أن يرجع على الآمر بشئ علم أو لم يعلم لان الآمر لم يغره في ذلك كذا في الظهيرية \* في فتاوى أبي الليث شلل أبو بكر عن رجل جاء بدابة الى شط نهر ليغسلها وهناك رجل واقف فقال الذي جاء بالدابة للرجل الواقف أدخل هذه

جالس متكئا ومتربعا ولا يقضى ماشيا أو أفضل ما يجلس في المسجد الجامع ثم مسجد حيه ولو في بيته لا بأس به عندنا وكذا الدابة في وسط البلدة ولو في طرف من البلدة يختار مسجد في وسط البلدة وان رأى أن يقدمه أهل الفقه فعدوا ولم يسألوا عن الخصوم وان



شاء جلس وحده ان كان فقيها عادلا وهل يسلم اختلافوا ولوسلم عليه او على المدرس أو المذكر أو القارئ خيري الرتقا ذار يقول وعليك ويصلي ركعتين تحية المسجد ويسند ظهره الى الحراب والناس بين يديه يقفون مستقبلين القبلة (١٤٣) ولا يمازح فان اعتراهم أو غضب أو جوع أو حاجة حيوانية كن

عنه حتى يزول ولا يتعب نفسه في طول الجلوس ولا يقضي وهو يدافع أحد الاختين وان كان شابا قضى وطره من أهله ثم جلس للقضاء ولا يستمع من رجل يجتني أو أكثر في مجلس إلا أن يكون فديلا ولا يقدم رجلا جاء غيره قبله ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزيرا

(نوع آخر في المعاملة مع المدعي والمدعى عليه)

ادعى منقولا ولا يحضر في مجلس الحكم وان في منقول يتعذر نقله كالزحى حضر

الحاكم عندهما أو بعث أمينا فان تحمل المدعى مؤنة الاحضار يحضرون لم

يتحمل مؤنة الاحضار لا يحضرون قلت المؤنة وبغلم

المدعى عليه أنه يريد القضاء وهذا أدب غير لازم وكذا

قول القاضي أحكم أدب لا لازم وبهله ثلاثة أيام ان

قال المطلوب لي دفع وانما بهله هذه المدة لانهم كانوا

يجلسون في كل ثلاثة أو جمعة فان كان يجلس في كل

يوم ومع هذا أمهله ثلاثة أيام جاز فان مضت المدة ولم يأت

بالدفع حكم بعدا حضار العين وبأمر المدعي باحضار المدعي

عليه ويحكم عليه ويكتب السجل وأمره بقبض المدعي

والذي توجه عليه الحكم اذا توارى لا يقضى عليه عند الامام وقال محمد رحمه الله ينادى على بابه ثلاثة أيام كل يوم ألا فليحضر فلان باب القاضي فان لم يحضر يقضى

القاضي عليه وان لم يتوارى ولكنه غاب لا يقضى عليه لعجز القاضي عن الاعذار وهذا أوفق للتيسار وقال الثاني يقضى وهو أرفق

الدابة النهر فأدخلها وغرقت الدابة وماتت الدابة والا أمر سائس الدابة ان كان الماء بمجاله يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقي لضمان على أحد لان السائس أن يفعل ذلك يدمو ويدغيره وان لم يكن الماء بمجال يدخل الناس فيه دوابهم فلصاحب الدابة الخيار ان شاء ضمن السائس وان شاء ضمن المأمور وهكذا ذكر ههنا وفيه نظير ينبغي أن لا يجب (١) الضمان على الأمر وهو السائس فان ضمن السائس لا يرجع السائس على المأمور وان ضمن المأمور لم يعلم أن الأمر سائس الدابة حتى ظن صحة الأمر رجوع على السائس كذا في المحيط \* ذكر في غصب العدة من قال لغيره اخرق ثوب فلان فالضمان على الذي خرق لا على الأمر والذي يضمن بالأمر السلطان أو المولى اذا أمر عبده كذا في الفصول العمدية \* رجل قال لا خرق ثوبي هذا أو ألقه في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بأمره ولكنه يأثم كذا في خزانة المفتين \* رجل قال لا خرق احفر لي باني هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر لانه أثلف ملك الغير ويرجع به على الأمر ولو قال له احفر لي هذا الحائط بابا ولم يقل لي أو في حائطي لم يرجع عليه بالضمان وان كان الأمر ساكنا كفي تلك الدار أو استأجره على الحفر رجع بالضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* (زنى ٣) مردى را كفت كه اين خانه بيرون انداز \* فألقى الرجل التراب ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت كذا ذهب في ذلك التراب فلونبت أنه وضع في التراب ذهبها فالضمان على الرجل المأمور الذي ألقى التراب كذا في خزانة المفتين \*

### الباب العاشر في زراعة الارض المصوبة

غصب من آخر أرضا فزرعها ونبت فلصاحبها أن يأخذ الارض ويأمر الغاصب بقطع الزرع تفريغا للملكه فان أي أن يفعل فله مغمصوب منه أن يفعله بنفسه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف وللا لئلا أن يرجع على الغاصب بنقصان الارض ان انتقصت الارض بسبب الزراعة ثم ان المشايخ رحمهم الله تعالى اختلفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بكم ثواب قبل الزراعة وبكم ثواب بعد ها فقدر التفاوت بنقصان الارض قال شمس الأئمة وهو أقرب الى الصواب وان حضر المالك والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم يأمره بالقطع وان شاء أعطاه قيمة بذره لكن مبذورا في أرض غيره وهو أن تقوم الارض غير مبذورة ومبذورة فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة \* غصب أرضا فزرعها حنطة فاخصمها وهي بذل لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد السد فيه فان اختار أداء الضمان كيف يضمن والمختار أنه يضمن قيمة بذره مبذورا في أرض غيره وهو أن تقوم الارض مبذورة يبذر لغيره حتى القلع اذا نبت وغير مبذورة ففضل ما بينهما قيمة بذره مبذورا في أرض غيره كذا في الظهيرية \* رجل ألقى بذرا في أرض نفسه بقاء آخر وألقى بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل أن ينبت بذر صاحب الارض أو لم يقلب وسقى الارض حتى نبت البذران فالنابت الثاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان خلط الجنس بالجنس عنده اسم لال وللأول على الثاني قيمة بذره ولكن مبذورا في أرض نفسه فتقوم الارض ولا يذرفها وتقوم وفيها يذرف يرجع بفضل ما بينهما ما جاء صاحب البذر الأول وهو صاحب الارض وألقى بذر نفسه مرة أخرى وقلب الارض قبل أن ينبت البذر أو لم يقلب وسقى الارض فنبت البذور كلها جميع ما نبت لصاحب

(١) قوله ينبغي أن لا يجب الضمان هذا بيان للنظر والمجمل معترضة بين ما قبله وما بعده ووجه ذلك صاحب المحيط بقوله لان مجرد الامر بالاتلاف انما يلزم الضمان على الأمر اذا كان الأمر هو السلطان ومن معناه اه نثله معصمه (٣) أمرت المرأة رجلا بأن يلقى هذا التراب الى الخارج اه

اذا توارى لا يقضى عليه عند الامام وقال محمد رحمه الله ينادى على بابه ثلاثة أيام كل يوم ألا فليحضر فلان باب القاضي فان لم يحضر يقضى القاضي عليه وان لم يتوارى ولكنه غاب لا يقضى عليه لعجز القاضي عن الاعذار وهذا أوفق للتيسار وقال الثاني يقضى وهو أرفق

لناس فان برهن على انه ملكه ثم مات أو غاب قبل القضاء لا يقضى وعن الثاني انه يقضى وأجمعوا انه لو أقر أنه له وغاب يقضى حال غيبته وإذا كان اقراره عند القاضي أو عند غيره ثم أنكر فشهدوا عند القاضي على اقراره ثم غاب لا يقضى هذا اذا لم يكن عن الغائب نائب

ولا عن الميت وارث فان كان يقضى عليه وكذا لو ادعت المرأة طلاق زوجها الغائب أو الاممة اعتاق مولاهما الغائب لا يقضى وان مات المدعى بعد ما برهن قبل أن يقضى يقضى لورثته \* أحضر رجلا وادعى أنه وكل فلانا بقبض كل حقله في بلد كذا وعليه لموكله كذا وبرهن على وكتاته عليه وغاب هذا الرجل قبل القضاء وأحضر غريما آخر لموكله وادعى عليه وكتاته فانه يقضى بتلك البينة وكذلك لو قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر الموكل أو أقام على الموكل فغاب وخضر الوكيل أو على الوارث بدين على الميت فغاب أو مات فحضر وارث آخر أو وارثه أو على وارث أنه وصى الميت فغاب هذا وحضر وارث آخر أو أقام على غريم أنه وصى الميت فغاب وحضر غريم آخر فانه يقضى على الثاني بتلك البينة وكذا الامام الخوئي هذه المسئلة ثم قال والقضاء يغاطون فيه فانه يختلف رجلا لالسماع الحادثة أو يكتب الى القرية لسماع الشهادة في فصل ثم يكتب في الكتاب انهم شهدوا عندى ويكتب ألفاظ شهادتهم فيقضى القاضي بذلك من غير إعادة البينة الى مجلس

الارض وعليه للغائب مثل بذره ولكن مبذورا في أرض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلي ولم يشبع الجواب والجواب المشبع أن الغائب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره مبذورا في أرض نفسه ثم يضمن صاحب الارض للغائب قيمة البذر من مبذورين في أرض الغير لان الاتلاف كذلك ورده هذا كله اذا لم يكن الزرع نابيا فاما اذا نبت زرع المالك فاجر رجل وألقى بذره وسقى فان لم يقب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب نبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا يثبت مرة أخرى فثبت فهو للغائب ويضمن الغائب للمالك قيمة زرعه نابتا لان الاتلاف كذا في الذخيرة \* سئل نصير عن زرع أرض نفسه برجاله آخر فزرعها شعيرا قال على صاحب الشعير قيمة بره مبذورا روى ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال الفقيه أبو الليث هذا اذا رضى صاحب البر بقيمة بره مبذورا فاما اذا لم يرض بذلك فهو بالخيار ان شاءت له حتى يثبت فان نبت يأخذها بالقلع وان شاء أبرأه عن الضمان فاذا استحصد الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية \* سئل صاحب المحيط عن غصب أرضا وزرع فيها القطن فانار المالك الارض وزرع شيئا آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا أجاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي لفعل ذلك كذا في الفصول العمادية \* ألقى حب القطن في أرض الغير غصبا ونبت فراه مالكا الارض فالحوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهده رضاه الا اذا ظهر أن تعهده للغاصب كذا في القنية \* واقعة الفتوى زرع أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو بالنصف بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين \* أرض بين رجلين زرعهما كلها أحدهما بغير أمر الشريك قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الزرع قد طلع فتراضيا أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذره ويكون الزرع نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يثبت الزرع بعد لم يجز وان كان الزرع قد نبت فاراد الذي لم يزرع أن يقطع الزرع فان الارض تقسم بينهما نصفين فما أصاب الذي لم يزرع من الارض قطع ما فيه من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل في أرضه من نقصان القلع كذا في فتاوى قاضيخان \* وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فله الشريك أن يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهنا والفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها واذا حضر الغائب فله أن يتفقد بكل الارض مثل تلك المدة لان رضا الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها وتركه ينفعها او يزيدها قوة فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئا لان الرضا غير ثابت كذا في الظهيرية \* واستفتي جدي عن زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالكا الارض لماذا زرعت فقال الزارع ادفع الى ما بذرت وأكون لك أكارا والزرع ميتا كما هو الرسم فدفع اليه مثل ذلك البذر وأدرك الزرع أيكون بينهما أم يكون الكل لاحدهما (أجاب) يكون الكل لصاحب الارض وللزارع أجر مثله كذا في الفصول العمادية \* وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن زرع أرض انسان ببذره نفسه بغير إذن صاحب الارض هل لصاحب الارض أن يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية أنهم يزرعون الارض بثلاث الخارج أو ربعه أو نصفه أو بشئ مقدّر شائع يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل أبو جعفر عن دفع كرما معاملة فاجر الكرم وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم ويأكلون ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدافع ضمان (قال) ان أكلوا وجلا بغير إذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين أكلوا وجلا وان كانوا أكلوا باذنه فان كانوا ممن تجب تنقيتهم عليه فهو ضامن نصيب العامل وصار كأنه هو

القضاء فلا يصح قضاؤه ولا يصح باخبار الخليفة الا أن يشهد معه رجل آخر عند القاضي الذي لم يؤذن بالاستخلاف وهذا الذي اشارة الى أن القاضي المأذون بالاستخلاف لو سمع جازل القاضي أن يقضى باخباره وكذا يجوز للنائب أن يقضى باخبار القاضي والقاضي مع

النائب كالوكيل مع الموكل وفي الخزانة اذا كان القاضي مأثوباً بالاستخلاف فاستخلف وقضى جازواً لا يحتاج الى امضاء القاضي واذا ارادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل لابد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة (١٤٥) بيعة كالواراد اثبات قضاء فاض آخر ويسأل القاضي عن الشاهد أنعرف أنه اليوم في يده ولا حاجة اليه في غير العقار

لانه يحضره في مجلس الحكم ولو شهدوا على البيع والتسليم يسألهم ان الشهادة باقرار المتعاقدين أم بالمعاينة فان ارتاب القاضي في الشهود فترقههم وسألهم أين كان ومضى كان ولا يسمع غير ذلك وهذا احتياط

(نوع آخر في التعريف والعدالة)

الترجم الواحد يكتفي والاثنان أحوط وعن الثاني يشترط رجلان أو رجل وامرأتان والعدالة شرط اجماع وكذا الحرية واسلام المزكى لو المشهود عليه مسلماً والتلفظ بالشهادة لا يشترط والترجان لو أعني لا يجوز عند الامام ويجوز عند الثاني وتعديل العبد لمولاه والابن بأباه يصح عند الامام والصبي وكل من لا تقبل شهادته أهل التعديل السر وتعديل السر أن يكتب القاضي أسماء الشهود وأنسابهم وحلهم ومحلاتهم أو قبائلهم أو سوقهم ان سوقياً حتى يحصل بهم العلم للمزكى ويسأل أهل العفة والامانة من جيرانهم وأصدقائهم فن عرفه بالعدالة كتب تحت اسمه عدل جاز الشهادته ومن بخلافه لا يكتب صيانة عن

الذي أكل وان كانوا أخذوا بذنه وهم من لا تلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه فصار كانه دل على استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية \* والله أعلم

### باب الحادي عشر فيما يلحق العبد المغصوب فيجب على الغاصب ضمانه

قال القدوري في كتابه غصب من آخر عبداً أو جارية فابق في يد الغاصب ولم يكن أبقي قبل ذلك أوزنت أو سرق ولم تكن فعلت ذلك قبله فعلى الغاصب ما انتقص بسبب السرقة والابق وعيب الزنا وكذلك ما حدث في يد الغاصب مما انتقص به القيمة من عوراً وشلل أو ما أشبه ذلك كان مضموناً عليه فيقوم العبد صحياً ويقوم به العيب فيأخذهم ويرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط \* اذا غصب جارية وزنى بها ثم ماتت يضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم جميعاً لان ضمان الغصب بقيد المالك في المغصوب من وقت الغصب أم لو زنى بها ثم غصبها وماتت وضمن قيمتها على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط كذا في التمار خاتمة \* ولو حث في يد الغاصب أو ابنت عيناها فردّها ورذّ ضمان النقصان ثم ذهبت الحمي والبياض برذالمولى ما أخذ من ضمان النقصان كذا في محيط السرخسي \* وان حبلت في يد الغاصب من الزنا أخذها المالك ونقصان ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينظر الى ما نقصها الحبل والى أرض عيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل فيه الاقل وهو استحسان وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن الامرين جميعاً وهو القياس فان حبلت من الزنى فولدت زال عيب الحبل بالولادة وبقي عيب الزنى فان كان عيب الزنى أكثر من عيب الحبل وقد غرم الغاصب عيب الحبل وجب عليه أن يتم ضمان عيب الزنى وان كان عيب الحبل أكثر فقد ارعيب الزنى مستحق وما زاد عليه زال برزوال الحبل فوجب رده على الغاصب ولوردها على مالكها حاملات عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن الانقصان الحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان بالولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن الا ما نقصها الحبل ولو مات الولد ردها وردها ما نقصتها الولادة ولا شيء عليه بموت الولد ولو ماتت الام وولدها في يد الغاصب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة الام يوم قبضها ولم يضمن قيمة الولد كذا في السراج الوهاج \* رجل غصب جارية وزنى بها ثم ردها الى المولى فظهر بها حبل عند المولى فولدت عند المالك وماتت في الولادة وفي النفاص فان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان ظهور الحبل عند المولى لاقل من ستة أشهر من وقت ردها الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف ما لو زنى بجزء فحبلت وماتت في الولادة وفي النفاص فان ثمة لا يضمن الزاني شيئاً كذا في فتاوى قاضيان \* ولو سرق أوزنت في يد الغاصب ثم ردها على المالك فطاعت عنده أو جلدت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الغاصب في حد الزنا الاكثر مما نقصها الضرب وما نقصها الزنا وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنا لا يضمن ما نقصها الجلد كذا في محيط السرخسي ولوردها حاملاً على المالك فجلدت فماتت بالجلد يضمن النقصان بالاجماع كذا في الخلاصة \* فان كانت زنت في يد المولى أو سرق ثم غصبها فاخذت بحد الزنا أو السرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لانها تلقت بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في يد الغاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك وكذا لو كان المولى أحبلها ثم غصبها فماتت في يد الغاصب من الحبل لا ضمان على الغاصب لان التلف بسبب كان في يد المولى فهو كالموت لها في يد الغاصب فان كان الغاصب غصبها وهي حبل من غير احبال من المولى ولا من زوج كان لها في يد المولى فماتت في يد الغاصب من ذلك ضمن قيمتها لانها تلقت في يد الغاصب بغير فعل المولى

والمحدد والاعمى لوعده ولا تزكئة لانه انما هو للدين وفي العلانية أهلية الشهادة شرط وان لم يكتب وبعث رسولاً في السر كفاه وان احتاط في تزكئة السر وسال عن غيره أيضاً فقل (١٤٦) بالثاني ما قبل بالأول ولا يعلم أنه سأل آخر عنه فان عدله أحدهما وجرحه الآخر تعارضاً كأنه

لم يسأل أحداً وان عدله الثالث فالتعديل أولى وان جرجه الثالث فالجرح أولى وذكر الصدر اذا جرح واحد وعدل واحد فعند الامامين الجرح أولى كالأصل كانا اثنين وعند محمد لم يتم بالواحد توقف الشهادة لا يجازى ليرد حتى يسأل عن آخر فان جرجه تم الجرح وان عدله تم التعديل وان جرجه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى عندهم وان جرجه اثنان وعدله عشر فالجرح أولى ولو قال المدعى بعد الجرح أنا أجيء بقوم صالحين يعدلونهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر أنه لا يقبل وهو اختيار ظاهر الدين رحمه الله وعلى قول من يقبل اذا جاء بقوم نكسة وعدلوا فالقاضي يسأل الجارحين فاعلمهم جرحوا بما لا يكون جرحاً عند القاضي والمعدلين فان جرحوا بما يكون جرحاً عند الكل فالجرح أولى وان جرحوا بما هو ليس بجرح عند القاضي لا يلتفت الى جرهم وهذا ألطف الاقوال وعدل الشهود سراً فقال الخصم أجيء في العلانية بمن يبين فيهم ما رآه من شهادتهم لا يقبل مقالة والتعريف كالتعديل ويعلم من المرأة والمحدد في القذف \* وتزكئة

ولا بسبب كان في يده كذا في الجوهر النيرة \* ولو غصب جارية محبوبة أو حاملاً أو مريضاً أو مجروحاً فانت من ذلك في يده يضمن قيمتها وبذلك العيب كذا في محيط السرخسي \* ولو جرح الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك الجرح لم يضمن الغاصب الامانة قصته الجرحي في قوله هم جميعاً كذا في الخلاصة \* واذا أبق العبد المغصوب من يد الغاصب فالمالك بالخيار ان شاء انتظر الى ظهور عبده فيأخذه وان شاء لم ينتظر وضمن الغاصب قيمته فلو ظهر بعد ذلك فإنه ينظر ان أخذ صاحبه القيمة التي سماها ورضي بها أم ابتاعها بصادقها ما علمها أو ما بقيام البيعة أو بنكول الغاصب عن المين فلا سبيل له على العبد عندنا ولو أخذ القيمة بقول الغاصب ويعينه على ما يدعيه المالك من الزيادة فان المالك بالخيار ان شاء حبس القيمة ورضي بها أو سلم العبد الى الغاصب وان شاء رداً القيمة التي أخذها وبسبب العبد وللغاصب أن يجبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رداً القيمة عليه فلا يرد القيمة ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العبد فضل على ما أخذوا ان لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا ظهر العبد وقيمه مثل ما قال الغاصب فلا خيار للمغصوب منه ولا سبيل له على العبد وفي ظاهر الرواية له الخيار من غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي \* ولو قتل العبد المغصوب في يد الغاصب قتيلاً حراً أو عبداً أو جنى جناية فيمادون النفس بخير المولى بين الدفع والفداء ويرجع على الغاصب بالاقبل من قيمته ومن أربس الجناية وان استهلك العبد المغصوب ما لا يوجب الموت بالبيع والفداء يرجع بالاقبل من قيمته وما أدى عنه من الدين وان غصبه وقيمه ألف درهم فصارته قيمته بعد ذلك ألفي درهم ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بالقي درهم ويتصدق بالالف الزائد وان شاء ضمن القاتل قيمته يوم القتل ألفي درهم ولا يرجع القاتل على الغاصب بشيء \* ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ولا يضمن قيمته يوم القتل كذا في المحيط \* ولو أبق العبد في يد الغاصب فالجعل على المولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بما نقصه الا باق اذا لم يكن أبق قبل ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع المولى بالجعل على الغاصب كذا في الينابيع \* والله أعلم

#### الباب الثاني عشر في غاصب ان غاصب ومودع الغاصب

ولو غصب رجل المغصوب من الغاصب فللمالك أن يضمن الأول والثاني فان ضمن المالك الغاصب الأول يرجع الأول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الأول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما فليس له تضمين الآخر عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ما لم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي \* واذا ضمن المالك أحدهما ما لا غاصب أو غاصب الغاصب أو مودعه برئ الآخر عن الضمان كذا في الخلاصة \* غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب فادى القيمة الى الأول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبرأ ولو رد عين المغصوب على الأول برئ عند الكل كذا في فتاوى قاضيه خان \* ولو هلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة على الغاصب بغيراً أيضاً حتى لا يكون للمالك بعده أن يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الأول معرفاً بقامة البيعة أو تصديق المالك فاما اذا أقر الغاصب بذلك فإنه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء ولو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولا يكون له اجازة البيع كذا في خزانة المفتين \* ويخبر المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه ان كل واحد منهما ممتنع في حقه كذا في المحيط \* ولو أعاره الغاصب خيراً للمالك فاعلم

العلانية أن يجمع بين المدعى والمعدل والشاهد فيقول المعدل ما يقول بحضور الشاهد بلفظ الشهادة في مجلس القاضي ضمن ويشترط العدد لانه في معنى الشهادة حتى لا يصح من ليس هو من أهل الشهادة وان عدلوا وهذا في الابتداء أو ما اليوم فيمكن في تزكئة السر لان

العدالة بلا وقتنة ثم القاضي ان شاء جمع بين التزكيتين ولو زكى من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغايرهما ولا يقضى بظاهر العدالة في زماننا كما قالوا عليه الفتوى ولا يسأل رجله على الشهود عليه دين (١٤٧) فلهما الحكم وهذا دليل على أن الشاهد اذا

كان له دين على الشهود عليه وهو مفلس لا يقبل المدعى عليه اذا عدل الشاهد قبل الشهادة أو بعدها عن الامام أنه يقبل وعن محمد أنه يستل هل هو صادق فيما شهد ان قال نعم لزمه المال وان قال لا يقبل تعديله وان قال هم عدول لكن اخطوا أو وهموا فان كان الشهود عليه يصلح معدلا جعلته واحدا منهم وتزكية المدعى ليس بشئ وقوله في الجامع الصغير لا يقبل قول الخصم انه عدل يريد به تعديله حتى يسأل عن حال الشهود عن غير الخصم ولو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح قوله وقول الشاهد انه ليس بعدل اقرار على نفسه جائز عليه لكن لا ينبغي أن لا يفعل \* شهد جماعة على التزكية واثنان على الجرح فالجرح أولى \* طعن المدعى عليه في الشاهد فقال القاضي للمدعى زنى شهودا فقال أنا قبيح من يعتلهم أو سمى قومائقة صالحين للسألة يسأل القاضي عنهم فان عدلوا يسأل الجرح عن سبب الجرح والمعدل عن سببه فان عدله اثنان وجرحه اثنان فالجرح أولى الا اذا كان بينهما تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا يقبل عند التعصب فالجرح

ضمن لا يرجع على صاحبه ولو أنلفه المستعير فقرار الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي \* ولو وهب الغاصب الموصوب من انسان فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع على الغاصب كذا في محيط السرخسي \* ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه واثنان له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى اذا اختار الموصوب منه تضمين الغاصب الاول ورضى به الغاصب الاول أو لم يرض الا أن القاضي قضى له بالقيمة على الاول فليس له أن يرجع عن ذلك ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول ولم يقض القاضي بالقيمة للموصوب منه على الاول كان له أن يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فان اختار تضمين الاول فلم يعطه الاول شيئا وهو معدم فالقاضي يأمر الاول بقبض ماله على الثاني ويدفع ذلك الى الموصوب منه فان أبي الاول ذلك فعلى العبد اذا أحضرهما قبلت منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الاول حتى يؤخذ ذلك من الثاني فيقبضه الموصوب منه كذا في المحيط \* وان أراد المالك أن يضمن أحدهما بعض القيمة النصف أو الثلث أو الربع كان له أن يضمن الآخر الباقي كذا في الذخيرة \* قال في الجامع الكبير رجل غصب من آخر جارية قيمتها ألف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر وقيمتها يوم الغصب الثاني أيضا ألف درهم فأبقت من الغاصب الثاني فللاول أن يضمن الثاني قيمتها وان لم يضمن المالك الاول فاذا أخذ الغاصب الاول القيمة يرى الثاني عن الضمان وتكون القيمة المأخوذة من الثاني مضمونة على الغاصب الاول حتى لو هلك في يد الغاصب الاول كان للموصوب منه أن يضمنه قيمتها بالغصب فاذا حضر المالك كان له الخيار ان شاء أخذ من الغاصب الاول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني وتصير الجارية مملوكة للغاصب الثاني من جهة المالك وان شاء ضمن الاول قيمتها ابتداء بالغصب وتصير الجارية مملوكة للغاصب الاول من جهة المالك ثم تصير للغاصب الثاني من جهة الغاصب الاول فان كانت قيمة الجارية يوم الغصب الاول ألف درهم ويوم الغصب الثاني ألفي درهم ثم أبقت من يد الثاني وأخذ الاول من الثاني ألفي درهم وهلك في يد الاول لم يكن للمالك أن يضمن الاول ألفي درهم وانما يضمن قيمتها يوم الغصب ألف درهم ولو ان المولى حضر والقيمة في يد الغاصب الاول فأتمه على حالها وقد ظهرت الجارية بالخيار ان شاء أخذ جاريته حيثما وجدته وان شاء أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الاول من الثاني وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها يوم الغصب فان اختار المولى أخذ الجارية رجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة التي أخذها فان كانت القيمة هلك في يد الاول ضمن الغاصب الاول ذلك للغاصب الثاني وان أخذ المولى من الغاصب الاول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني سلمت الجارية للغاصب الثاني وان ضمن المولى الغاصب الاول قيمة الجارية يوم الغصب الاول سلمت القيمة التي أخذها الغاصب الاول الا أن الاول يتصدق بأحد الاثنين وهو الفضل على القيمة التي أداها الى المالك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتصدق بشئ بل يطيب له كذا في المحيط في المتفرقات \* وفي الفتاوى العنابية ولو ولدت الموصوبة في يد الغاصب فغصبها آخر وضمن الاول قيمة الام رجع الاول على الثاني بقيمتها وتصدق بقيمة الولد وهذ رواية عمك الولد بضمين الام ولو صالح الموصوب منه الغاصب بأقل من قيمة الموصوب رجع الاول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالفضل كذا في التتارخانية \* عن ابن سماعة انه كتب الى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبدا وقتله في يده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالاً واتباع عاقلة القاتل بنصف القيمة مؤجلاً فأجاب أن له ذلك كذا في المحيط \* رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المال غريم الموصوب منه فاختار أن الموصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن الثاني ببرأ الاول كذا في الظهيرية \* غصب عبد أو غصبه آخر

أولى وان كان الشاهد غريباً ولا يجيد المعدل يكتب الى قاضي بلده ليخبرهم عن حاله \* عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجوز جعل المعدل ولا يعده ولو كان معروفاً بالصلاح وعاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على العدالة والشاهد ان لوعد لا بعد ما

ما نأقضي شهادتهم ما وكذا لو غابا ثم عدلوا ولو خرسا أو عميا لا يقضي \* تاب الفاسق لا يعدل كاتاب بل لا بد من مضي زمان يقع في القلب صدقه في التوبة وكذا عدل في حادثة وقضى (١٤٨) به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد والاولا وكذا غريب نزل بين ظهري قوم لا يعدله قبل مضي تلك الزمان وكذا اذا

تخلت تلك المدة بين الشهادة  
والتعديل هل يؤثر في قبول  
الشهادة الماضية وكان  
الامام الثاني يقدر تلك  
الزمان بسنة أشهر ثم يرجع  
الى سنة ومحمد لم يقدره  
بل على ما يقع في القلوب  
الوثوق وعليه الفتوى  
وينبغي أن يعدل قطعاً ولا  
يقول هم عدول عندي  
لاخبار الثقات ولو قال  
لا أعلم منهم الاخبار فهو  
تعديل في الاصح ولو قال  
هم فيعلمناهم عدول  
ليس بتعديل في الاصح  
وفي النوازل التعديل  
أن يقول هم عدول عندي  
جائز شهادتهم وفي المنتقى  
إذا قال المزمع كى لا أعلم  
فيه الاخبار يكفي وإذا جرح  
الجراح الشهود يقول  
القاضي المدعى ردني شهودك  
أو يقول لم يحمد شهودك  
ويكتب القاضي أسماء  
الشهود أولاً ثم اسم من  
عدل وشهادة أهل الحرف  
والصناعات مقبولة وقيل  
لا تقبل بكثرة الحلف  
الكاذبة فيما بينهم وعن  
بعضهم ان شهادة الصكاك  
لا تقبل لانه يزيد في الكتابة  
لتحسين الصك ما لم يجريين  
المعاقدين وذ كر في المنتقى  
شهدوا بما لم يعلم يعدلوا  
فطلب المدعى عليه من  
القاضي أن يكتب وثيقة

منه وأبى وقال المالك كانت قيمته ألفاً من ذهبه ثم غصبه الثاني وقيمتها ألفان وقال الغاصب الأول لابل غصبته وقيمتها خمسمائة وزاد ألفاً ونصفه عندي فالقول للمالك في حقها ولولم يقل الغاصب الأول زاد عندي فالقول له فإن ظهر وقيمتها زائدة فللمالك أن يرد ما أخذ وأخذ عبده فإذا اختار أخذ العبد فقتله الغاصب الثاني بخير إن شاء أمضى الفسخ وتابع العاقلة وإن شاء نقضه وتابع الأول بقيمتها من ذهبه كذا في المكا في \* وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبداً فغصبه منه آخر فبات عبده فالمولي بالخيار إن شاء ضمن الأول ويتبع الأول الآخر وإن شاء أبرأ الأول وتابع الآخر بالقيمة ولا شيء له على الأول كذا في الفصول العبادية \* ولو غصب عبداً أو دعه فأبى من يده فاختر المالك تضيمن المودع ملكه غاصبه فنقض عتاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل أداء الضمان بنفسه ولو عاد العبد من الأباقي إلى يد المودع للمودع أن يحبس به لاستيفاء الضمان ولو هلك في يد قبل منعه يملك أمانته وكذلك طرفه وإن هلك بعده يملك بالقيمة والمهر من المستأجر في هذا المودع كذا في الكافي \* وليس للغاصب أن يستخدم أو يملك من غيره حتى يختار المولى فإن اختار أخذ القيمة استأنف الاستبراء وإن اختار أخذ ما بطل ما فعل من التصرف إذا استولاه ثبت النسب استحساناً والولد رقيق كذا في التارخية \* وليس للغاصب الثاني أن يطالب الجارية حتى يحنها المولى أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الأول أو يختار ضمان الغاصب الأول فإن كانت الجارية حاضت حيضة بعد ما أخذ الأول القيمة من الثاني قبل أن يختار المولى شيئاً من ذلك ثم اختار شيئاً من ذلك لا يجزئ بطلان الحيضة عن الاستبراء ولو كان الغاصب الأول أقر بقبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا ما لو ثبت أخذ القيمة بأقامة البينة سواء غير أن بينهما فرقا من وجه آخر هو أن في هذه الصورة كان للمولى أن يضم الثاني وفيما إذا ثبت ذلك بالبينة ليس للمولى تضيمن الثاني وكذلك الجواب فيما إذا قضى القاضي بالقيمة ثم أقر الغاصب بقبض القيمة وكذلك لو أقر الأول بقبض الجارية من الثاني وأقر أنها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك أن يضم الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغاصب الثاني على الغاصب الأول بالقيمة كذا في الذخيرة \* غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم إن الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة وعجز المالك عن محاسبة الثاني ليس له أن يخاصم مع الأول عنه لأنه لما وصل إلى المالك فقد برئ الأول عنه كذا في الوجيز للكردي \* رجل غصب مالا لا آخر وأخذ منه آخر ليرده على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق لحرق وجهه عن العهدة لكن لو تصدق به إنرجوان صاحبها يرضى بنواب الصدقة \* رجل أخرج العين المغصوبة من يد الغاصب ليردها إلى المالك ولم يجده فهو غاصب الغاصب يرد إلى الغاصب الأول ليخرج عن العهدة ولو لوردها إلى الغاصب الأول وهلك في يده نقد خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفتاوى \* وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى لو سرق سارق من الغاصب وعلم القاضي بذلك والمالك غائب فالقاضي يأخذ المال ويحفظه من الغاصب وللقاضي أن يتصرف في مال الغائب فيما يؤدي إلى حفظه لا فيما يرجع إلى أبرأ محقوقه وكون المال مضموماً على الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يسقط بالأبرأ من جهة القاضي كذا في محيط السرخسي

الباب الثالث عشر في غضب الحر والمدير والمكاتب وأم الولاد

في المنتقى ابن سماعة في رجل خدع امرأه رجل أو بنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها أو ألبها فأنه يحبس حتى يأتيها أو يعلم حالها وفيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل سرق صبياء سرق من يده ولم يستن له موت ولا قتل لا يضمن وإنما يحبس حتى يأتي به أو يعلم حاله كذا في المحيط \* إذا غضب صبياء من أهل فرض فمات في يده فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا ضمان عليه وإن لم يعرض ولم يمت ولكن عقره سبع

ويحكم بانهم مردودوا الشهادة حتى لا يقبله قاض آخر حكمه وكسب به فاذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الآخر هذه الشهادة فقتله  
فان كان الاول لم يحكم بردهم للثاني أن يقبل اناء دلوا به والعدل هو المحترز عن الكآبر والنواحيش التي فيها الحدود وقيل الكآبر سبع



وقيل ثمان وقيل تسع وأصحها ثمان يأخذوا به وإنما بنوه على ثلاثة معان الأول أن يرتكب ما هو شنيع بين المسلمين وفيه هتك حرمه الله تعالى \* والثاني كل فعل هو ترك المروءة والكرم فهو من الكبار نظيره بائع الكفن فانه (١٤٩) تارك المروءة فلا يقبل شهادته قال شمس

الاعنة معناه إذا سكر ورصد  
لذلك لتمي موت الغدير أما  
من يبيع الثياب ويشترى  
منه الكفن يجوز شهادته  
(والثالث) الإصرار على  
المعاصي والمختار أن العدل  
من يغلب حسنه ولا يكون  
مصرأ على الكائن \* وفي  
النصاب بارتكاب الكبيرة  
لا يكون صاحب الكبيرة  
مكتفياً عليه الصلاة  
والسلام مرة لا يكون  
صاحباً \* وفي الصغير  
بالكثرة تطل العدالة وفي  
الصغيرة العبرة للغالب أو  
الدوام على ذلك وبه يقتضى  
\* شرب الخمر سرراً لا يطل  
عداته وان ترك الصلاة  
متعمداً يطل عداته ومعنى  
العمد عدم استعظام  
التقوى كما يفعله العموم  
لا الاستخفاف بها فانه كفر  
وفي المنتقى تارك الجمعة  
والجماعات مجانة واستخفافاً  
لا شهادة وان على تأويل  
الهوى وكان عدلاً فيما سواه  
تقبل وترك الجمعة ولو مرة  
بلا عذر وتأويل مبطل على  
اختيار الحلواني والسرخسي  
شرط الثلاث ولو لفسق  
الامام أو لمرض لا وشرط  
محمد الادماني في كل الربا  
وأفتى البعض بأن كل مال  
القيم مبطل \* أسلم وترك  
الختان لا يطل عداله لانه  
لا يباع الملهجة لا رغبة عن  
السنة وعن نصير الخصم

فقتله أو هشمته حية فأتى على عاقلة الغاصب الدية وجعله هذا أن الحر لا يضمن بالغصب صغيراً كان أو  
كبيراً لأن ضمان الغصب يقتضى التملك والحر لا يملك فيه التملك ويضمن بالجناية لأن الجناية اتلاف فإذا  
ثبت هذا فأتى مات الصغير بسبب لا يختلف باختلاف الأما كن فلا ضمان على الغاصب وإن مات بسبب  
يختلف باختلاف الأما كن فالضمان على عاقلة فان قتله رجل في يد الغاصب فان لاولياء أن يتبعوا أيهما  
شاؤا فان شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية وان شاؤا القاتل فان اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وان اتبعوا القاتل  
لم يرجع على الغاصب وكل هذا على العاقلة لانه ضمان جنابة ولو أن الصبي قتل نفسه أو وقع في بئر أو سقط  
عليه حائط فمات فان الغاصب ضامن وعلى عاقلة الدية ولهم أن يرجعوا على عاقلة صاحب الحائط ان تقدم  
اليه الغاصب بنقضه ولو قتله رجل عمداً كان أولياؤه بالخيار ان شاؤا قتلوا القاتل وبرئ الغاصب وان شاؤا  
اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة وترجع عاقلة الغاصب في مال القاتل عمداً ولا يكون لهم القصاص  
هكذا في السراج الوهاج \* ولو غصب حراً صغيراً فغرق أو احترق ضمن لا اذامات حتف أنفه كذا في خزنة  
المفتين \* وان قتل الصبي نفسه فدينه على عاقلة الغاصب ولا يرجعون بها على عاقلة الصبي وكذلك لو أتى  
على شيء من نفسه من اليد أو الرجل وما أشبه ذلك (١) وكذلك اذا ركب دابة فأتى نفسه منها وهذا كله  
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ضمان على الغاصب بجنابة الصبي على نفسه كذا  
في المحيط \* ولو أن الصبي قتل رجلاً في يد الغاصب فرتد على أبيه فضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن إهمه أن  
يرجعوا على الغاصب بشيء كذا في السراج الوهاج \* اذا غصب عبداً ومعه مال المولى فانه يصير غاصباً للمال  
حتى لو أتى العبد بضمن الغاصب المال وقبض العبد من غصب حراً وعليه ثياب فانه لا يوجب على الغاصب  
ضمان ثيابه لما أنها تحت يده أما لو غصب عبداً وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عينه  
وكان ضمان ثوبه تبعاً لضمان عينه كذا في الفصول العبادية \* ولو كان المغصوب مسدراً وأبق عند  
الغاصب فانه يضمن القيمة لأن المدبر يضمن بالغصب ولكن لا يصير ملكاً للغاصب حتى لو ظهر رتده على  
المولى ويسترد منه القيمة وليس للغاصب حبسه لأجل القيمة كذا في شرح الطحاوي \* رجل غصب مديراً  
قيمه ألف فزادت قيمته في يده فصارت ألفين فغصب منه آخر فأتى من يده ألفاً من يده ألفاً فمات فملك يضمن أيهما  
شاء مذهب من أي له أن يضمن الغاصب الأول ألفاً والغاصب الثاني ألفين فان ضمن الأول فالأول المخرج الأول  
على الثاني بألفين وطالبه الألف ووقف الألف الآخر فان ظهر يعود على ملك المولى ويجب عليه رد الألف  
على الغاصب الأول ويجب على الغاصب الأول رد الألفين إلى الثاني ثم المالك اذا ضمن الأول وعاد المدبر إلى  
يد الثاني بعد اتباع المولى الأول الألف قبل الاستيفاء فأتى يده لا يضمن الثاني لانه برئ عن ضمان غصبه  
حيث اختار المولى تضمين الأول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن لان المنع  
من المالك غصب مبتدأ وكذا اذا قتله الثاني خطأ للمولى أن يرد الألف إلى الأول ويتبع عاقلة الثاني بالثاني  
درهم ولو لم يضمن المولى الأول شيئاً حتى قتله الثاني ثم ضمن الأول وهو يعلم بقتل الثاني أولاً يعلم برئ الثاني  
وخير الأول فان شاء ضمن الغاصب الثاني ضمان الغصب وان شاء ضمن عاقلة ضمان الجناية كذا في الكافي  
\* وان غصب أم ولد فماتت في يده لم يضمنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذامات حتف أنفها وان ماتت  
بعض ما يضمن به الصبي الحر فان الغاصب يضمن قيمته لحالة في ماله لانها أحق أن تضمن لانها أولى أن  
تكون مالا من الصبي الحر وان غصب مديرة فماتت في يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج

#### باب الرابع عشر في المتفرقات

اذا باع الغاصب المغصوب من رجل وأجاز المالك بيعه صححت الاجازة اذا استجمعت الاجازة شرائطها وهي  
(١) قوله وكذلك اذا ركب دابة كذا في النسخ والذي في المحيط والسراج وكذلك لو أركبه الخ تامل اه صححه

أن يطعن بثلاث معان انهم ما عبدان أو محمودان أو شريكان للشهود له فيما شهدوا ولو قال انهم أحرار الاصل أجزت شهادتهم ولا يشترط  
لفظ الشهادة وان قال المزكون هم عبيد فلان اعتقهم أو قال الشهود ذلك لا بد من اقامة اليانة على الاعتناق فان برهن على الاعتناق وحكم

به ثم حضر المولى وأسكر لا يلتفت الى انكاره وان برهن المشهود عليه انهم فسقة أو كذابة أو نكوة أو برهن على أن الشهود اقرروا عندئذ أنه  
لشهادة ائله في هذه الحادثة أو على أن (١٥٠) الشهود اعترفوا أن المدعى مبطل في دعواه أو على اقرار المدعى أنه مبطل في دعواه أو على

اقرار المدعى أن الشهود شهدوا  
بزور لا يسمع ولو قال المدعى  
عليه صالحت مع الشهود  
على عشرة على أن لا يشهدوا  
عليّ ودفعت اليهم العشرة  
وطالبهم برد العشرة يقبل  
وان قال صالحتهم على عشرة  
ولم أدفع لا يقبل وكذا لو برهن  
على أن الشهود مستأجرون  
الاذا برهن على اقرار المدعى  
به \* برهن أن الشهود شريك  
فيه أو شاهدين عليه  
لنفسه ويزعم أنه لا يخرج  
ان عدلت البينة وكذا لو  
قامت البينة أنهم عبيد أو  
محدودون في قذف ولكن  
يسأل من حده فان قال  
فلان القاضي سأله هل كان  
قاضيا في ذلك الوقت فان  
برهن المدعى أنه لم يكن  
قاضيا في ذلك الوقت أو على  
أنا قاضي كان مات في ذلك  
الوقت أو برهن أن من شهدوا  
على أن اقراره في وقت كذا  
كان ميتا في ذلك الوقت  
لا يقبل لان زمان الموت  
لا يدخل تحت القضاء الا اذا  
برهن ان فلانا مات يوم كذا  
وادعت امرأته نكاحا بعد  
ذلك اليوم وبرهنت يقبل  
بخلاف زمان النكاح  
والقتل حيث يدخلان  
تحت القضاء أو على اقرار  
القاضي بعدم حده أو كون  
القاضي غائبا عن المصطفى  
ذلك الوقت أو ميتا لا يقبل  
\* وفي كتاب التزكية برهن

قيام البائع والمشتري والمعقود عليه وأن تكون الاجازة قبل الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا  
يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية اذا كان البيع بالدرهم أو بالدينار وان كان المالك قد خصم الغاصب  
في المغصوب وطلب من القاضي أن يقضى له بالملك ثم أجاز البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح  
اجازته هكذا ذكر شمس الأئمة الحارثي وشيخ الاسلام خواهر زاده وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه  
أن الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية فان كان لا يعلم قيام المبيع وقت الاجازة بأن كان قد أبق من يد المشتري  
ذكر في ظاهر الرواية أن الاجازة صحيحة فان كان الغاصب قد قبض الثمن وهلك في يده ثم أجاز المالك البيع  
هلك الثمن على ملك المغصوب منه اعتبار الاجازة في الانتهاء بالاذن في الابتداء كذا في المحيط \* ولو ملك  
الغاصب المغصوب من جهة المغصوب منه مبيع أو هبة أو أرب بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان  
الملك البات على المالك الموقوف كذا في الخلاصة \* اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكت  
وأخذت الموصول لا يضمن ولو قال ان كان محفوا أو أخذت مالا فأناضمن (١) وباقي المسئلة بحالها يضمن  
وصار الاصل في جنس هذه المسائل ان بالغروا عما ثبت حق الرجوع للغرور على الغار اذا حصل ذلك في  
ضمن عقده معاوضة أو ضمن الغار للغرور صفقة السلامة نصا وكذلك اذا قال كل هذا الطعام فإنه طيب فاذا  
هو مسموم لا يضمن كذا في المحيط \* رجل حل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشققه  
صاحبها قال الفقيه أبو الليث يتلوم ان ادمل لاضمان على أحد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان  
كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا مات وان اختلفا فالقول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه ان  
حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا في فتاوى قاضيان \* نخلة لرجل في ملكه  
خرج سفعها الى جاره فأراد جاره أن يقطع ذلك ليفترغ هو اهه كان له ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى قال  
الناطقي في واقعاته ظاهر لفظ محمد رحمه الله تعالى يفيد ولاية القطع بغير اذن القاضي وقيل هذا على وجهين  
ان كان يمكن تفريغ الهواء بمدا السعف الى النخلة والشد عليها بالخيل ليس له أن يقطع ولو قطع يضمن ذلك  
ولكن يطلب من صاحبه أن يمد السعف الى النخلة ويشد عليها بجبله ويلزمه القاضي ذلك ان لم يمد ذلك اذا  
أمكنه مد بعض السعف الى النخلة والشد عليها ليس له أن يقطع ذلالب البعض وأما اذا لم يمكن تفريغ الهواء  
الا بالقطع فالاولى أن يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه أو بأذن له بالقطع وان استأذن وأبى يرفع  
الامر الى القاضي حتى يجبره على القطع فان لم يفعل الحارثي يضمن ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء فان قطع  
من موضع لا يكون القطع من موضع آخر أعلى منه أو أسفل أنفع للمالك لا يضمن هكذا ذكر شيخ الاسلام في  
كتاب الصلوة وذكر شمس الأئمة الحارثي في شرح كتاب الصلح أيضا أنه اذا أراد القطع فانما يقطع في ملك نفسه  
ولا يكون له أن يدخل في بستان جاره حتى يقطعه قال رحمه الله تعالى وقد قال مشايخنا انما يكون له القطع  
من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه مثل قطعه من جانب صاحبه في الضرر أو اما اذا كان قطعه من  
جانب صاحبه أقل ضررا ليس له أن يقطع ولكن يرفع الامر الى القاضي ليأمره بالقطع فان لم يلب وأبى بعث  
القاضي نائبا حتى يقطعه من جانب صاحب النخلة ثم في الموضع الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يرجع  
على صاحب النخلة بما أنفق في مؤنة القطع كذا في المحيط \* أطراف جذوع شاحصة على جدار جاره وهي  
بجمل لا يتحمل مثلها قطعها صاحب الجدار فان أعلم صاحب الجذوع بأن قال ارفعها أو أقطعها لا يضمن  
لانه رضى بقطعه وان لم يعلم يضمن كذا في خزنة المفتين \* رجل غصب من آخر ثوبا فاقطعه فقصا خطاه  
فاستحق رجل القميص رجح المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب خنطة فقطعها  
فاستحق دقيقتها رجح المغصوب منه على الغاصب بخنطة مثلها وكذلك لو غصب لحافا شواء فاستحق الشواء

(١) قوله وباقي المسئلة بحالها أي فسلكت وأخذ ماله اه صححه

على اقرار المدعى بانهم شهدوا بزور أو على اقرار المدعى بكون شهوده مستأجرون لاداء الشهادة أو على اقراره بانهم  
لم يكونوا حاضرا وذلك الامر المشهود به يقبل ولا يقبل على الجرح المجرد لان فيه اشاعة الفاحشة بلا ضرورة لانه يمكن اعلام القاضي سرا

بفسقهم واذا أعلن صار قاسقا فلا يقبل وقبله الخصاف على الجرح المجرد وفي المتن برهن على زنا الشهود وأشهرهم الجرح يقبل ويقام الحد  
ويبطل الشهادة وعدم القبول في المتقدم لكون غرضهم إبطال الشهادة (نوع في (١٥١) الحيلولة) ادعى على ذات زوج

انها منك وحتمه فيه عجز  
الدعوى لا يحال ولولا ذات  
بعل اكتمل في بيت أبيها  
لا تخرج منه وان برهن  
تكفل حتى تعدل وانما يحال  
بالعدل التي لها زوج يطؤها  
بعد البرهان لا قبله وان قالت  
انه يطأني في حالة الحيض  
فاجعلني عند عدل لا يجيبها  
وأصله في أمة بين رجلين  
قال أحدهما لأعتمد عليه  
ففضعها عند عدل وقال  
الآخر تكون عندي يوما  
وعندك يوما لا يضعها عند  
عدل بل تكون بالمهايأة  
وأمر الفرج بما يحاط  
ففيه الا في هذه الحشمة  
الملك وكأول أخيه بأنه باق  
جواريه في غير المأوى أو  
يستعلمهم في الغناء أو يطؤها  
بلا استبراء لا يضعها عند  
عدل لحشمة الملك شهدها  
أنه طلق بأنما دخوله أو  
ثلاثاً أو أعتق أمتها يحال  
حتى يركب الشهود وفي المطلقة  
الواحدة لا يخرج من بيته  
ولكن يجعل معها امرأة  
عدلة ثقة ويمنع الزوج عن  
الدخول عليها ولوله بيت  
واحد يجعل بينهما استرة  
بخلاف المطلقة ثلاثاً حيث  
لا يجعل بينهما استرة لأنه  
معتز بالطلاق وفي  
مسئلة الشهود ان طالت  
المدة يجعل لها النفقة \* اذا  
علم القاضى بجرمة امرأة  
قبل القضاء يحول بعلمه لكن  
لا قضى بالفرقة كذا في أدب القاضى \* ادعت الطلاق أو أنكرت أو سكنت فان عدلت البينة سلم لها النفقة وان ردت البينة ردت النفقة  
لانها ناشئة وما كانت بلائذ لا بغرض القاضى فهو تبرع ولا يحال بمجرد الدعوى وكذا الامة اذا ادعت الحرية ويحال بواحدة عدلة وهل يحال

فلا يغصب منه أن يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان المستحق أقام البينة أن اللحم كان له قبل أن يشويه  
أو كان الثوب له قبل أن يخطه أو كانت الخنطة له قبل الطحن لم يرجع الغاصب منه على الغاصب بشئ كذا  
في المحيط \* ومن غصب ثوباً فبقطعه ولم يخطه أو غصب شاة فذبحها حتى لم يقطع حق المالك ثم استختمها  
رجل يبرأ الغاصب عن الضمان كذا في الفصول العمادية \* غلام جل كوزاً ما لينقه له الى بيت مولاه باذنه فدفع  
اليه رجل كوزه ليحمل ماله من الخوض بغير إذن المولى فهلك العبد في الطريق يضمن كل قيمة العبد لان  
فعله صار نكاحاً الفعل المولى فيصير غاصباً كل العبد كذا في خزائن المفتين \* المسلم يضمن بغصبه وقوذة  
الجوسى وتلافها نص عليه السعفاني وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* لو قطع شجرة وقد دخلت  
عروقها تحت بناء رجل فتمعه صاحب البناء من قطع العروق ضمن لصاحب الشجرة قيمة عروق شجرته كذا  
في الملتقط \* غصب بيضتين وجعل احدهما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة أخرى بنفسها وأفرختها  
فالفرختان للغاصب وعليه بيضتان ولو كانتا مكانة ودبعة فالتى حضنت بنفسها المودع لا لصاحب البيضة  
كذا في الوجيز للكردرى \* ولو كانت احدى البيضتين غصبا والاخرى ودبة عند رجل فحضنتها دجاجة  
فأفرخت فرختين ففرخة الودبة لصاحب الودبة وفرخة الغصب للغاصب وهذا بمنزلة فقيرى خنطة عند  
رجل أحدهما ودبة والاخر غصب فهبت الرمح بهما وألقتهما في الارض فنبتا فالزرع الذى نبت من  
الودبة لصاحبها والزرع الذى نبت من الغصب للغاصب ويضمن فقير خنطة للغصوب منه فان لم تعرف  
احدى الفرختين من الاخرى فالقول قول الغاصب انما هي هذه وان قال لا أعرف فالفرختان بينهما وعلى  
الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسى \* الظالم اذا أخذ من غرماء الميت من مال الميت عليهم فدينون  
الميت عليهم باقية كذا في التتارخانية ناقلاً عن البرهانية \* ان كان غاصب الدار باعها أو سلمها ثم أقر بذلك  
وليس لرب الدار بينة فاقراه في حق المشتري باطل ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في المبسوط \* اذا جاء الرجل بالخنطة الى الطعان ووضعها  
في صحن الطاحونة وأمر صاحب الطاحونة أن يدخلها بالليل في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى نقب الحائط  
بالليل وسرقت الخنطة فان كان صحن الطاحونة محوطاً بالحائط مرتفع مقدار ما لا يرتقى الاب لم فلا  
ضمان وان كان بخلافه وجب الضمان كذا في المحيط \* دفع الى اسكاف خنطة الخبز فوضعه الاسكاف في  
حافونه الخارج وذهب الى الصلاة وترك باب حافونه مفتوحاً من غير حافظ فسرق الخنط ضمن الاسكاف لانه  
مضيع كذا في الكبرى \* جعل القصار في الثوب الذى دفع اليه الخبز أو ان ذهابه الى القصار وسرق الثوب  
ان ان فيه كما يلف المذبل على ما يجعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت ابطه ودس الخبز فيه فلا يضمن كذا  
في الوجيز للكردرى \* الجمال اذا نزل في مفازة وتم بالاه الاتة فلم ينتقل حتى فسد الماع عطر أو سرق فهو  
ضامن وتأويله اذا كان المطر أو السرقة غالباً كذا في خزائن المفتين \* لو دفع جملة الى جمال ليحملها الى بلدة  
خفاء الجمال الى نهر عظيم وفي النهر جرد كثير يجرى في الماء كما يكون في الشتاء فركب الجمال جلامن الاجال  
والاخر يدخلون الماء على أثر هذا الجمال فنفر جرد من الاجال من جريان الجرد فسقط الجمال في الماء ان كان  
الناس يسلكون في مثل هذا ولا يشكرون جرد الا ضمان عليه كذا في الكبرى \* ولو جاء الى قطار ابل وحمل  
بعضها لا يضمن لانه لم يغصب ابلاً كذا في النصول العمادية \* رجل دفع غلامه الى آخر مقيد بالسلسلة وقال  
له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب بدون السلسلة فأبى العبد لا يضمن جرد غلبا بغير إذن صاحبه وجعل  
صوفها ابوداً فالابود له لانه حصل بصنعه فبعد ذلك ينظر ان كان جز الصوف لا ينقص من قيمة الغنم شيئاً فعليه  
مثل ذلك الصوف وان كان ينقص فهو بالخيار ان شاء ضمنه مثل ذلك الصوف وان شاء ضمنه ما دخل  
النفقة في الغنم هكذا في المحيط \* غصب جارية وزوجها ودخل الزوج بها ثم ان المالك لم يجز النكاح وجب

لا قضى بالفرقة كذا في أدب القاضى \* ادعت الطلاق أو أنكرت أو سكنت فان عدلت البينة سلم لها النفقة وان ردت البينة ردت النفقة  
لانها ناشئة وما كانت بلائذ لا بغرض القاضى فهو تبرع ولا يحال بمجرد الدعوى وكذا الامة اذا ادعت الحرية ويحال بواحدة عدلة وهل يحال

العبد بفاسقين فيه روايتان وعستورين يحال العبد أيضا ولا يحال الا اذا كان فاسقا مخوفا عليه وفي عتق الاممة فوضع على يد عدل ولا يحال العبد بشاهد واحد الا اذا اتى المدعى عليه اعطاء (١٥٢) التكفيل أو لم يجده وعجز المدعى عن الملازمة فوضع على يد عدل أو يكون المدعى عليه

فاجر ابا العلمان او يخاف عليه  
الاباق والاممة لا تحال أيضا  
ان المدعى عليه مأمون ابل  
بأمره الحاكم بالاعتزال عنها  
وكذا المرأة وان برهنت على  
طاعة لاقها والدابة والثوب  
لا يوضع عند عدل الا في  
الوجه الاول أو الثالث وفي  
الاصل ادعى أولوءة وبرهن  
وطالب الايداع عند عدل  
خوفامن التبدل فععله  
وكذا في كل ما يخاف عليه  
التحويل وان جارية أو دابة  
فنزقة عليه لانه مانع له  
وان كان يؤاجر مثلها  
آجرها العدل وان سمكة أو  
شيا طر ياتخاف عليه الفساد  
وزعم المدعى ان له بينة  
أجل قيام القاضى من  
مجلسه وان أتى بملته وقطع  
دعواه وان طلب التأجيل  
لاحضار المينة الى قيامه  
وفعل وفسد المتاع الى قيامه  
لا ضمان على أحد وان شهد  
واحد بالطلاق لا يحال  
فان ظهر أن هذا الشاهد  
فاسق لا يشك وان عدلا  
يسأل ألهما شهد آخر فان  
قال ببيعة شهودى غيب  
فكذلك وان قال في المصر  
يؤجل ثلاثة أيام ويحال  
استحبابا لا وجوبا وفي الاممة  
اذا نهى دعواه على أنها حرة بلا  
دعواها أو بدعواها يضعها  
على يد عدل حتى تظهر  
العدالة فان زكيت المينة  
وقد أخذت نفقة من المولى

على الزوج العقر قال القاضى يبيع الدين العقر للمالك بخلاف الاجارة فان الاجرة يكون للغاصب كذا في  
التاريخية نافلا عن فتاوى (أهو) \* ويتصدق الغاصب بالاجر كذا في السراج الوهاج \* رجل غصب من  
رجل عبدا أو دابة وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب من القاضى أن يقبل منه المغصوب أو يأذنه  
بالاتفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضى الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقة تكون على  
الغاصب ولو قضى القاضى بالاتفاق على المغصوب منه لا يجب على المغصوب منه شئ وان رأى القاضى أن  
يبيع العبد أو الدابة بأن كان الغاصب مخوفا ويسكن الثمن لصاحبه فعل ذلك كذا في فتاوى قاضيان  
\* ذكر شيخ الاسلام المعروف بنحو اهرازه في آخر كتاب الصرف اذا اشترى قلب فضة بيدنا رددع الدينار ولم  
يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب ثم أجاز المشتري قبضه فهلك في يده لا يضمن القابض كذا في  
الذخيرة \* رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فآوذه به داره فأفسد شيئا في دار رجل آخر وقتل  
نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي كذا في الظهيرية \* سئل  
أبو القاسم عن مرق في قرية وقع من قصب وقد أوقد الصبيان نار في السكة وألقوا منها شيئا في القصب  
فأخذته النار فدخل الحمار تحت سطحه كان فوقه طرب فارتفعت النار من القصب الى الحطب وألقت النار  
الحطب على الحمار فاحترق الحمار (قال) ان كان هذا الحطب الذى ألقى عليه توقد مع القصب فلقى النار وملق  
الحطب ضامنان جميعا كذا في الحاوى للفتاوى \* حريق وقع في محلة فهدم انسان دار رجل بغير أمر صاحبها  
حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذ لم يفعل ذلك بأذن السلطان لكن لا اثم عليه في ذلك لانه هدم ملك  
غيره بغير اذنه وبغير اذن من يلى عليه لكن يعزر (١) وهذا نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير اذنه كذا في  
الحيط \* سفينة حمت عليها اجمال فاستقرت السفينة على بعض الجزائر فرفع رجل بعض اجمال لتخف  
السفينة فجاء انسان وذهب بالاجمال التي أخرجت هل على الذى أخرج ضمان فهذا على وجهين اما أن لم  
يخف الفرق يضمن لانه صار غاصبا وان خيف الفرق فان ذهب به انسان قبل أن يؤمن غرقها لا يضمن وان  
ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا في الظهيرية \* رجل أوقد في تنوره نار فألقى فيه من الحطب مالا  
يحتمله التنور فأحرق بيته وتعدت النار الى دار جاره فأحرقته يضمن صاحب التنور كذا في خزانة المفتين  
\* في فتاوى النسفي سئل عن أوقد النار في ملك غيره بغير اذنه فتعدت الى كدس حنطة أو شئ آخر من الاموال  
فأحرقته هل يضمن قال لا ولو أحرقت شيئا في المكان الذى أوقد فيه النار ضمن كذا في الفصول العبادية \* سئل  
عن حفر في صحراء القرية التي هي مبيت دوابهم حفيرة يخبأ فيها الغله بغير اذن أحد وأوقد فيها النار رجل  
ليدبته فوقع فيها حمار قال هذا على قياس ما قاله أصحابنا أن من حفر بئر على قارعة الطريق فألقى فيه حمار رجل  
حمار فوقع في البئر رجل فأصابه الحمار الذى في البئر فمات ان الدية على الحافر على قارعة الطريق وفي مسائلنا  
متى احترق الحمار فالضمان على الحافر كذا في الحاوى \* وان أدخل في دار رجل بغير اغتنام في الدار بغير  
صاحب الدار فوقع عليه المغتلم اختلغوا فيه قال الفقيه أبو الليث ان أدخله بأذن صاحب الدار لا يضمن وان  
أدخله بغير اذنه يضمن وعليه القتوى والبعير المغتلم هو الذى سكر من فرط شهوته كذا في الظهيرية \* وسئل  
الوبرى عن سقى أرضه فلم يستوثق في سد النقب حتى أفسد الماء وأضر جاره فهل عليه ضمان فقال ان كان  
النهر مشتركا فهو ضامن اذا قصر في سد ثقبه كذا في التاريخية \* اذا غزت المرأة قطن زوجها فهو على  
وجوه اما أن أذن لها بالغزل أو نهىها عن الغزل أو لم يأذن ولم ينه ولكن سكنت أو لم يعلم بغزلها فان أذن لها  
بالغزل فهو على وجوه أربعة أحدها أن يقول لها اغزليه لى أو يقول اغزليه لنفسك أو يقول اغزليه لى يكون  
(١) قوله لكن يعزر كذا في نسخة الطبع الهندي من التعزير والذى في نسخ الخط التي يبدى لكن يعذر  
بالذال المجع من العذر وهو المناسب لما قبله من نفي الاثم ولا بعد من التنظير بالمضطر اه

ردت اليه وما أنفق عليها بلا قضاء للمولى متبرع \* وفي الاصل ان أنفق على عبدا أو مائة ادعى العتق بامر القاضى ثم  
عدلت البينة وعتق ان قال كنت أنفقت عليهم ما كما أنفق على عبيدى فهو متطوع وان قال دفعته ما قرضه لرجل ان رجع بالكسوة والدرهم

لا الطعام وعن الثاني ادعى جارية في يده رجل أن له وبرهن وجعلها القاضي عند عدل فهرب المدعى عليه ثم عدلت أن مثلها يؤجر جرها والا  
استدبت نفقتها وان يدس من المدعى عليه يبعث وقضى الدين ووقف باقي الثمن فاذا (١٥٣) جاء المدعى عليه قضى عليه بقيمة الجارية

فان كان على المقتضى عليه  
دين لا آخر فمدعى الجارية  
أولى بالثمن لانه بمنزلة الرهن  
حيث وضع عند عدل وان  
استحق وبرهن المستحق  
ووضعت الى التزكية عند  
عدل وأنفق عليها ذواليد  
ثم قضى بها المستحق لا يرجع  
بالنفقة على المستحق عنده  
خلا فلهما وان المدعى عبدا  
لا يحال بل يؤخذ من ذى  
اليدين كقيل وكذا العبد الى  
ثلاثة أيام فان جاء بالبينة  
والا رفع الامر الى الحاكم  
حتى يخرج منه من الكفالة  
ويؤخذ وكيل بالخصومة  
اذا رضى المدعى عليه ولا  
يجبر على التوكيل وان كان  
المدعى منقولا ولم يكف المدعى  
بتكفيل المدعى عليه  
والمدعى به ان المدعى عليه  
عدلا لا يجيبه الى الحيولة  
وان فاسقا يجيبه وفي العقار  
لا يجيبه أصلا وفي عناق  
الاصل ادعى العبد العتق  
وبرهن لزوم الحيولة وان المدعى  
عليه مبذرا يخاف على مافي  
يده وضعه على يد عدل وان  
احتاج الى النفقة أمره  
القاضي بالعمل والاتفاق على  
نفسه وان مريض الالة لدر على  
العمل أو صغيرا أجبر القاضي  
ذا اليد على النفقة وان كان  
المدعى ثوبا أو دابة وبرهن  
المدعى ولم يرك لا يؤخذ من  
يده بل يكفل ولا يجبر على  
النفقة كما يجبر في العبد

الثوب الى أو قال اغزليه ولم يزد في الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه الى كان الغزل للزوج وان كان قال  
اغزليه الى بأجر كذا كان الغزل للزوج وعليه لأجر المسمى للمرأة وان لم يذ كر لأجر كان الغزل للزوج ولا شيء  
عليه لانه امتطوعة من حيث الظاهر وان اختلفا فقالت المرأة غزلت بأجر وقال الزوج لم أذ كر لأجر كان  
القول قول الزوج مع اليمين ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهبا للقطن منها  
وان اختلفا فقال الزوج انما أذنت لك لغزليه وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول  
الزوج مع اليمين ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها وعليه أجر المثل  
لانه استأجرها ببعض الخارج ففسد الاجارة ويجب أجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان  
الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه أجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذ كر شيئا كان القول للزوج  
ولا شيء عليه لانه اغزلته تبرعا من حيث الظاهر هذا كله اذا أذن لها بالغزل وان كان نهاها عن الغزل  
فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليه للزوج مثل قطنه لانه صارت غاصبة مستهلكة فتضمن كمن غصب  
حنطة فطحنها فان الدقيق يكون للغاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مثل الحنطة وان لم يأذن  
لها ولم ينهاه فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليه القطن للزوج لانه يشترى  
القطن للتجارة وكان النهي تابنا من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطنا وجاء الى  
منزله فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر وذ كر هاشم في نوادره رجل غزل قطن غيره فاختلغا  
فقال صاحب القطن غزلت بأذن والغزل لي وقال الآخر غزلته بغير اذنك فالغزل لي ولك على مثل قطنك  
كان القول قول صاحب القطن كذا في فتاوى قاضيان \* العبد المغصوب اذا مات في يد الغاصب وأقر  
الغاصب أنه كان غصبه من فلان يؤمر بتسليم القيمة الى المقر له فان جاء رجل آخر وأقام البينة انه عبده  
وغصبه منه فالقاضي يقضى بالقيمة لصاحب البينة فاذا قضى بالقيمة لصاحب البينة وأخذها لاشي للمقر له  
على الغاصب فان وصلت تلك القيمة بعينها الى الغاصب من جهة المقتضى له بالهبة أو بالارث أو بالوصية أو  
بالمباينة يؤمر بردها الى المقر له ولو وصل الى الغاصب ألف آخر من المقتضى له سوى الأخوة منه فان وصل  
بالهبة أو بالمباينة لا يؤمر بالرد على المقر له وان وصل بالارث أو بالوصية يؤمر بالرد كذا في الذخيرة \* وفي سير  
العيون مسلم شق رق خمر لمسلم لا يضمن الخمر وضمن الرق الا أن يكون اماما يرى ذلك فيئثذ لا يضمن لانه  
مختلف فيه كذا في التتارخانية \* والذمي اذا أظهر بيع الخمر في المصر منع عنه فان أتلف ذلك انسان يضمن  
الا أن يكون اماما يرى ذلك لانه مختلف فيه كذا في المحيط \* وفي فتاوى الخلاصة من أراق خورا أهل الذمة  
وكسر دنانهم أو شق زقاقها اذا أظهر وهافها بين المسلمين أمر بالمعروف لاضمان عليه كذا في التتارخانية \*  
وفي الفتاوى تشبث ثوب رجل فغذبه المتشبه من يد صاحبه حتى تخرق يضمن تمام القيمة وان جسدته  
صاحبه من يد المتشبه ضمن المتشبه نصف القيمة كذا في الفصول العمادية \* ولو جلس رجل على ثوب رجل  
وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فأنشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف  
ضمان الشئ وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية يضمن نقصان الشئ والاعتماد على ظاهر الزاوية كذا في  
فتاوى قاضيان \* دفع عينا الى دلال لبيعها فعرض الدلال على صاحب دكان وتركه عنده فهرب صاحب  
الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدلال وذكر النسقي في فتاواه عن شيخ الاسلام أبي الحسن انه لا يضمن وهو  
الصحيح لانه إذا أمر لا يضمنه كذا في المحيط \* ذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب  
المتاع لا يتحقق وذكر في الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* رجل دخل بيت رجل  
وأذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا فتحها فارورة دهن لا يعلم بها فاندقت القارورة  
فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما تخرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة

( ٢٠ - فتاوى خامس ) أصله من امتنع من الاتفاق على الهبة لا يجبر وان كان ذواليد مخوفا على مافي يده ورأى القاضي المصلحة في  
محويل يده فعلى ولا يجبر على الاتفاق وان قال المدعى ان أنفق عليه فهو متبرع وان قال لا أنفق تركه في يدي اليد وأخذ منه كعقلا فان أبي

اعطاء الكفيل قبل الادعى لازمه الى أن تظهر غدا الشهود  
 قالت للقاضي طلقني ثلاثا ووضعت عدتي (١٥٤) وأخاف أن ينكر فأسأله حتى أبرهن عليه قال الامام الخواص بسأله القاضي اجماعا

تحت ملاءة وقد غطاها فأذن له بالخامس على الملاءة لا يضمن الجالس قال الفقيه أبو الليث في الوسادة لا يضمن  
 عند البعض أيضا وهو أقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما تمسك الملاءة وعليه الفتوى كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولو أذن له بالخامس على السطح فوقع السطح على مملوكه الاذن ضمن كذا في  
 الخلاصة \* واذا كان في يد الدال ثوب يبيعه فظهر أنه مسروق وقد كان رده الى من دفع اليه فطلب منه  
 المسروق منه الثوب فقال الدال رددته الى من كان دفع الى يدي كذا في المحيط \* سئل نجم الدين عن أهل  
 مكتب من الصبيان مع المعلم أصحابهم برود على الحداد كوة مفتوحة فقال المعلم لواحد من الصبيان خذ  
 الفوطه التي مع ذلك الصبي وسد بها الكوة لدفع البرد فعمل ثم ضاعت الفوطه هل يضمن المعلم أو الصبي الذي  
 أخذها قال لا لان جعلها في الكوة وهم حاضرون ليس بتضييع فلم يضمنوا وسئل أيضا عن قوم يتخذون  
 دباسا في كرم فقامت امرأة لتعينهم فأخذت فنجانة من غير أمر منهم لتأخذ بها شيئا من العصور وكانت في غاية  
 الحرارة فضررت الفنجانة على الارض فانكسرت هل تضمن قال نعم لانها ألقتها ولو سقطت لم تضمن وسئل  
 أيضا عن مات وانهم بعد موته جدار داره فظهرت نقود فعمل القاضي بذلك وقال أحضروها حتى أقسم بين  
 الورثة فجاءوا بها اليه وكانت عندهم أيا ما حتى بعث أمير الولاية اليه فقال ابعتها الى حتى أقسمها بين الورثة  
 فبعث بها اليه فلم يدفعها الا ميرالي الورثة هل للورثة أن يضمنوا القاضي ذلك فقال نعم كذا في الظهيرية  
 \* في مجموع النوازل جارية دفعت جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد بن الحسن عليها صداق مثلها قال  
 بالغنا ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى غضب عبد افضم رجل  
 للغصوب منه العبد أن يدفعه اليه غدا فان لم يفعل الغاصب فعليه ألف درهم وقبلة العبد خسون درهما  
 ولم يدفع الغاصب اليه غدا لزم الضامن قيمته خسون درهما وبطل الفضل فان اختلفا في قيمته فالقول قول  
 الغصوب منه مع عينة فيما بينه وبين ألف درهم والقول قول الكفيل فيما زاد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رجما الله تعالى فان ضمن القيمة وسماها فظفر في ذلك فاذا هي أكثر من قيمة العبد بما تباع الناس فيه  
 فذلك قيمته فيلزمه ذلك وان كانت أكثر من قيمة العبد بما لا تباع الناس فيه بطل الفضل على ما تباع الناس  
 فيه كذا في المحيط \* غضب ثوب انسان فلبسه فخارب الثوب فذهب الغاصب لم يعلم أنه صاحب  
 الثوب فتخرق الثوب لاضمان على الغاصب كذا في التتارخانية \* ولو قال صاحب الثوب ردي على توبى فغعه  
 فمدد الايمد مثله من شدته فتخرق لاضمان على الغاصب أيضا ولو مده كما يد الناس عادة فتخرق منه ضمن  
 الغاصب نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن لبسه فمد انسان مد الايمد مثله أو يمد مثله فتخرق فعلى  
 الماد جميع القيمة كذا في الفصول العمادية \* اذا مرض في الدار المغصوبة لا بعد دفعها وعن سفيان الثوري  
 أنه كان يدخل على أصحاب الصوافي وبأكل معهم قال الفقيه وبه تأخذ كذا في المنتقط \* ولدت المغصوبة  
 وكسبت ووهب لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فماتت وقضى بالقيمة يوم الغصب فالولد والهبة والكسب  
 للمولى والعقر والارض للغاصب ولو صالح على قيمتها بلا قضاء فالكل للمولى كذا في التتارخانية \* ولو أدخل  
 الخشاب خشبة في منزله في سكة غير نافذة فأراد أهلها أن يمنعوه من ذلك ان كان يضعها على ظهر الدواب  
 وضعا ليس لهم ذلك لانه لا يتصرف في ملكهم الا باذخال الدابة وله ذلك وان كان يطرحها طر حايض  
 بنيانهم فلم يمنع كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا ندم الغاصب على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشايخنا  
 أمسك المغصوب الى أن يرجو محجي صاحبه فاذا انقطع رجاءه عجي صاحبه تصدق به ان شاء والاحسن أن  
 يرفع ذلك الى الامام لان الامام تدير اورا يا فالاحسن أن لا يقطع عليه رأيه وقال محمد رحمه الله تعالى في  
 الجامع الصغير رجل غضب عبدا وأجر العبد نفسه وسلم من العمل بحت الاجارة على ما عرف فان أخذ العبد  
 الاجر وأخذ الغاصب الاجر منه وأتلفه لاضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجب عليه الضمان

\* ادعت طلاقا والامنة  
 عناقا وأقام شاهدا واحدا  
 يحال ويؤخذ من المنكر  
 كفيل ثلاثة أيام فان أتم  
 البرهان فيه بأخروا لا يرفع  
 الكفيل الامر الى قاض  
 يخرج عنه \* برهنت على  
 زوجها الغائب أنه طلقها  
 لا يقبل وكذا لو أقامت على  
 زوج أنكر ثم غاب ولو أقر ثم  
 غاب يقضى تسمع البينة  
 على الطلاق وعق الامنة  
 حسبة بلا دعوى وذكر  
 محمد رحمه الله في كتاب  
 الدعوى أنه يحلف في دعوى  
 الطلاق حسبة بلا دعوى  
 فانه اذا طلق امرأه بعينها  
 ثلاثا ونسي ثوبين الا واحدة  
 لا يحل له وطؤها ولا يحل له  
 القاضي حتى يحضرهم أو غير  
 مطلقة فاذا أخبر استخلفه  
 القاضي بالله ما طلقته هذه  
 ثلاثا ولم يشترط دعواها وكذا  
 ذكر شيخ الاسلام انه يحلف  
 حسبة اذا اتهم وذكر خمس  
 الائمة أنه لا يحلف للدعوى  
 حسبة وتقدم الدعوى شرط  
 وفي آخر الدعوى أن الدعوى  
 شرط التحلف في العبد اجماعا  
 انما الخلاف في اشتراط  
 الدعوى في قبول البينة دل  
 هذا أن لا تحلف في موضع  
 بلا دعوى \* وفي أدب  
 القاضي جارية في يد رجل  
 ادعت أنها حرة الاصل  
 وأنكرت اقرارها بالرق  
 وزعم ذوالبدا اقرارها به  
 فالقول لها ويقضى بحزنها  
 والمدفوع اليه حاضر يسمعه

(الثالث فيمن يكون خصما أولا) قال ادفع الى فلان الفاعل في ضامن لك فدفعت وان  
 والمدفوع اليه حاضر يسمعه فهذا فرض على الأمر وفلان وكيله فان استلمه القابض ضمن وان هلك هلك أمانة وكذا أعطه الفاعل أني



ضامن لك ولو قال أقرضه الفاعلي أني ضامن لك والمدفوع اليه حاضر يسمع فقال نعم ودفع فهو قرض للدافع على القابض والآخر ضامن ولو قال القابض أعطني الفاعلي أن فلا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض (١٥٥) والآخر ضامن \* هب لفلان القأو تصدق على أني ضامن لها

ففعول وقبضه فلان جاز وصار قرضاً على الآخر كأنه قال أقرضني ألفاً وكن وكيلي في الهبة أو الصدقة من فلان فان قبضه فلان كان ديناً عليه وليس له على الدافع شيء وان غاب فلان وادعى المأمور دفعه اليه وقبضه وبرهن على الآخر قبلت بينته وان غاب القابض وكذا ان قال ادفع اليه ألفاً على أن ترجع علي أو قال الموهوب له هب لي ألفاً على أن فلان ضامن له فقال نعم يكون ألف قرضاً على القائل نعم ولو عدم الضمان أو شرط الرجوع بان قال هب لي ألفاً أو هب عني فوهب لا يرجع والركوات والكفارات والصدقات الواجبة والخسارج في ظاهر الرواية كصدقة التطوع لا يرجع بلا ضمان أو بشرط الرجوع وفي الأمر بقضاء الدين يرجع بدونه ما ذكر السرخسي واختاره الصدر انه اذا قال لغيره أنفق على فأنفق قرضاً بلا شرط أو ضمان \* قال القاضي للفقهاء أنفق على القبط على أن يكون ذادينا عليه قال بعض مشايخنا لا حاجة الى قوله على أن يكون ذادينا عليه ومجرد الأمر بالاتفاق يكفي وقوله أنفق على ولدي أو على أهلي

وان كان الاجر قائماً كان للمالك بالاجماع كذا في المحيط \* وعن نجم الدين النسفي عن أستاذة شغل عن رفع عمامة مدبونة عن رأسه رهنابدينه وأعطاه مديلاً صغيراً يلف على رأسه وقال اذا جئت بديني أردتها عليك خفاء المديون بدينه وقد هلكت العمامة في يد الآخر قال تهلك هلاك الموهون لا المغصوب لانه أخذها رهنًا وترك غريمه وذها به رضامنه بكونها رهنًا كذا في الفتاوى العناية \* مات دابة رجل في دار آخران كان لجلدها قيمة يخرجها صاحب الدار وكيل قبض الدراهم من غريم الموكل وجعلها في محلاة وعلقها على الجمار فهلك الدراهم لا يضمن لانه صنع بها كما يصنع بحاله كذا في الحاوي \* دابة رجل دخلت في دار غيره فاخرجها على صاحب الدابة لانها لم تكن له شغل دار غيره وكذلك طائر الرجل مات في برغره فاخرج الطير على صاحب الطير وليس عليه نزع الماء كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي التفريد في كتاب الغصب اشترى جارية فاستولدها ثم استحققت فالولد حر الاصل وعليه للمولى قيمة الولد هكذا قضى على رضي الله تعالى عنه بحضرة العجالة وتعتبر قيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد وترك ميراثاً غيراته لا يبه ولا يجب عليه للمولى شيء غصب من آخر جارية وباعها من غيره والمشتري لا يعلم بكونها مغصوبة فوطئها المشتري وولدت ولداً ومات في يده ثم أقام المغصوب منه البينة على أن الجارية جارية فله مالاً أن يأخذ المشتري بالعقر سواء اختار تضمين البائع أو تضمين المشتري وفي المبيعة بيعاً فاسداً اذا وجب العقر ثم هلك الجارية أو تعذر ردها لوجه من الوجوه هل يملك العقر فيه روايتان والغصب نظير البيع الفاسد فيكون في الغصب في العقر روايتان كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر من رب الجارية عبداً وتباعا العبد بالجارية وتقاضا ثم بلغ المالك فأجازه كان باطلاً ولو كان مالكها مارجلين فبلغهم ما فأجازا كان جائزاً وصارت الجارية لصاحب الغلام والغلام لصاحب الجارية وعلى غاصب الغلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه ولو أذن كل واحد من المالكين في الابتداء بأن قال صاحب الغلام للذي غصب به اشتريه جارية فلان بغلامي هذا وقال صاحب الجارية لغاصبها اشتري غلام فلان بجاريتي هذه كان الجواب كذلك رجل غصب من آخر مائة دينار وغصب آخر من ذلك الرجل ألف درهم ثم تباع الغاصبان الدراهم بالدينارين وتقابضا ثم نفر قائم حضر المالك فأجازه جاز كذا في المحيط \* غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا ينقطع حق مالكها ولو جعلها كلها شريدة ينقطع لزوال اسمها كذا في القنية \* اذا أمر عبد غيره بالابق أو قال له اقتل نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال أنفق مال مولاً فأنفق لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* وسئل عن غصب أرز أو قشره أو حنطة واتخذها كشكاهل ينقطع به حق المالك قال لا لان العين المغصوب قائم كالودج شاة وسئلها لا ينقطع حق مالكها كذا في الفصول العبادية \* أدخل أجناسه في المسجد بغير إذن خادمه وأخذ مفتاحه وجاء سئل فاهلك بسط المسجد يضمن كذا في القنية \* روى عن (١) علي بن الجعد قال سمعت علي بن عاصم قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن درهم لرجل ودرهمين لاخر اختلطت فضاع درهمان وبقي درهم من الثلاثة لا يعرف من أيهما هو فقال الدرهم الباقي بينهما أثلاثاً فلقيت ابن شبرمة فسميتهما فقال سألت عنها أحد اقلت نعم سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى فقال انه قال لك الدرهم الباقي بينهما أثلاثاً قلت نعم قال أخطأ أبو حنيفة رحمه الله تعالى لانقول درهم من الدرهمين الضائعين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الضائعين يحتمل أنه من الدرهمين ويحتمل أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان فاستحسن جوابه جدا وعدت الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقلت له خولفت في المسألة فقال ألقيت ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وكرجوابه بعينه فقلت نعم فقال ان الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما

(١) قوله ابن الجعد الذي رأيته في السراج الوهاج ابن أبي الجعد فليحترره اهـ معجمه

أوفي بناءداري وقوله أنفق على سواء وفي الاصل أنفق على ولدي فأنفق له الرجوع بلا شرط \* المأمور بقضاء الدين لو قيل له ادفع الى فلان ألفاً قرضاً ولم يبهل عني أو قال له الأمر اقض ألفاً لفلان ولم يقل علي ولا قال علي أني ضامن فدفع ان كان بينهما ما خلطه أو شركة ونفسه أو أن

يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء ومواضعة على انه ان جاء رسولُه يبيع منه أو يقرضه منه فإنه يرجع على الأمر أجماعاً وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو على العكس (١٥٦) فان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة لا رجوع وعند الثاني يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عني

فان قاله يرجع اجماعاً \* صادر  
السلطان رجلاً فقال  
المطلوب لا تزدع البه  
والى أعوانه شيئاً فدفع قال  
الامام السر خسي والمروزي  
يرجع بلا شرط الرجوع  
كافي الامر بقضاء دينه  
والمطالبة الحسية كالمطالبة  
الشرعية أصله مفاداة  
الاسير والعامة على أنه  
لا يرجع بلا شرط الرجوع  
\* قال اقض فلا نادى ألقا  
فغاب فلان وزعم المأمور  
القضاء وأنكر الأمر القضاء  
والدين فبرهن المأمور عليهما  
يقضى به على الأمر وبالدين  
على فلان فان حضر فلان  
وادعى على الأمر الدين لمجوده  
قضاء المأمور لا يسمع كرجل  
في يده عبد قال هذا فلان  
اشترى منه بألف وانقصه  
ثمنه فجاء المأمور وادعى  
الامتنان فأنكر الأمر  
وبرهن عليه المأمور فانه  
يقضى بالبيع وان غاب  
البائع فان جحد الغائب بعد  
حضوره لا يلتفت اليه لان  
الحاضر خصم عنه لتعلق  
حقه به ولو أقر الأمر بقضاء  
دينه لكانه خاف أن  
الغائب الدائن اذا حضر  
أنكر قضاءه ليس له ذلك وان  
دفع اليه ما قضاه ثم حضر  
الدائن وأنكر الاستيفاء  
وأخذ دينه من الأمر رجوع  
الأمر على المأمور مكن أمر

بجيت لا تميز فاصحاب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب الدرهم ثلث كل درهم فأى درهم ذهب ذهب  
بخصته فالدرهم الباقي بينهما أثلاثا كذا في الجوهر النيرة \* رجل غصب عبداً فباعه من رجل بخمسمائة  
الى سنة والعبد معروف للغصوب منه وقال الغاصب منه للغاصب قد اشتريت مني هذا العبد بألف درهم  
حالة فقبضته مني ثم بعته هذا الرجل بخمسمائة درهم الى سنة وقال الغاصب ما اشتريت منه منك فقط ولكنك  
أمرتني فبعته بخمسمائة درهم الى سنة بأمرك والعبد قائم عند المشتري فالعبد سالم للمشتري لانهم اتفقوا  
على صحة شرائه ولا ضمان على الغاصب بسبب الغصب لان تعذر الرد على المالك كان لمعنى من جهته وهو  
اقراره ببيعته من الغاصب ويستحق الغاصب بألف ما اشترى به فان حلف لا شيء عليه وان نكل كان عليه  
الثلث الذي ادعاه الغاصب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري وباقي المسألة يجالها فانه يحلف كل  
واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان الغاصب وهب هذا العبد من رجل وسلم اليه ثم ادعى أنه فعل ذلك  
بأمر الغاصب منه فقال الغاصب منه بعت منك بألف ثم وهبته فهو على التفصيل الذي قلنا في البيع ولو  
كان الغاصب ضرب العبد فقتله ثم قال الغاصب ضربت بأمر المالك وقال صاحب العبد لابل بعته منك  
فضربت ملك نفسك يحلف الغاصب أو لا فان نكل لزمه الثلث وان حلف ضمن القيمة لتعذر الرد لمعنى من  
جهة الغاصب ثم يحلف المالك فان نكل بطلت القيمة وان حلف فله قيمته على الغاصب وهو نظير الهلاك  
فما تقدم كذا في المحيط \* سكران لا يعقل نام في الطريق فأخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ ثوبه  
من تحت رأسه وخاتم من اصبعه أو كيسه من وسطه أو درهما من كفه يحفظ ضمن لانه كان محفوظا بصاحبه  
كذا في الوجيز للكردي \* رجل أقر أنه قطع يد عبده رجل خطأ وكذبه عاقله المقر في اقراره ثم غصبه رجل  
من مولا مات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين وان شاء ضمن الغاصب  
قيمتها قطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فانه  
يرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله كذا في المحيط \* غصب العبد المديون ومات عنده  
فلا ريب المديون مطالبته بالقيمة كذا في القنية \* وسئل أبو حامد عن رجل في يده دار مرهونة غصبها  
منه غاصب هل له أن يطالب المديون بالدين فقال يتظر ان أباح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع فله أن  
يطالبه وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التارخانية \* ولو غصب من الذي مسلم أو  
سرق منه يعاقب المسلم يوم القيامة ومحاصمة الذي يوم القيامة أشد فظلام الكافر أشد من ظلامه المسلم  
لان الكافر من أهل النار أبداً ويقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجى منه أن  
يتركها والمسلم يرجى منه العفو واذا خصم الكافر لا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمن ولا وجه أن يوضع على  
المؤمن وبال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة على الأذى أشد من خصومة الأذى على  
الأذى كذا في الكبرى \* وسئل علي بن أحمد عن زعيم القوم اذا أخذهم لياخذ منهم أشياء ظلموا فاختفى  
القوم غير واحد فأخذ منهم ذلك الزعيم تلك الجباية ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان  
أخذ منهم قبل ذلك وأخذ منهم ما أخذ منهم على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما أخذ من القوم فقال نعم كذا في  
التارخانية \* لها حطة ريعية في خاية وخريفية في أخرى فامرأت أختها أن تدفع الى حراتها الخريفية  
فأخطأت فدفعته اليه الريعية ثم أرسلت الأمر بنتها مع الحرات لتسقل اليها الحنطة للبذر ففعلت وبذرها  
فلم تثبت ثم تبين أنهما ريعية تضمن أي الثلاثة شامت لانها أخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت  
والحرات غاصبات الغاصبة قال رضي الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقائع كذا في القنية  
\* وسئل أبو حامد عن مسافر حل أمتعته على سفينة ليذهب الى بلدة ثم مات ومعه ابنه فأخرج الابن تلك  
الامتعة من تلك السفينة الى سفينة أخرى ليذهب ليسلمها الى سائر الورثة وأخذ طريقا يسلكه الناس

غيره بشرأه عبد في يده فزعم المأمور الشراء وصدقه الأمر ودفع اليه ثمنه ثم قدم المالك وزعم عدم البيع وأخذ عبده بعد  
الحلف يرجع الأمر على المأمور بالذي أعطاه \* عبد في يدرجل قال هولي وقال رجل هو فلان اشترى به منه وثقه ثمنه وبرهن يقضى بالعبد

على هذا الحاضر وضمن النفاذ على الغائب حتى لو حضر ووجد لا يلتفت الى انكاره \* فان قلت قضاء الدين ان لم يثبت في حق الدائن لانسكاره  
ينبغي أن يثبت في حق الامر لا قراره \* قلت قد بطل ذلك بتكذيب القاضي اياه حين قضى عليه (١٥٧) بالدين كل مشتري زعم شراء الدار بالف

والبائع يبيع بالفين ويرهن  
البائع بأخذ الشفعة بالفين  
وكذا كل مشتري هو مقر بالملك  
للبائع لكنه لما استحق  
المبيع بالقضاء المستحق  
تمكن المشتري من الرجوع  
على البائع بالثمن لكونه  
مكذبا في اقراره بالقضاء هذا  
اذا قضى بالبيئنة أما اذا قضى  
باستصحاب الحلال لا يصير  
مكذبا بمشتري عبد أقر أن  
البائع أعتقه قبل البيع  
وأنكر البائع وقضى بالثمن  
على المشتري لم يطل اقرار  
المشتري بعتقه حتى نفذ  
عليه وكذا لو ادعى الغريم  
الايفاء أو الابرأ ولم يظفر  
بالبيئنة عليه وحلف الدائن  
وقضى عليه بالدين لا يصير  
المدينون مكذبا في دعواه حتى  
لو برهن بعده على مدعاه  
يقبل  
(الرابع فيما يتعلق بقضائه  
وما يطل قضاؤه عليه وما يكون  
قضاء وما لا يكون والقضاء  
بالحجته مد وعلى الغائب  
وسيفرد فصل اخر ان شاء الله  
تعالى لمسائل القضاء على  
الغائب وسؤاله عن السبب  
واليمين المضافة والامضاء  
(أما الاول) قوله لا أرى لك  
حقا في هذه الدار بهذا  
الدعوى لا يكون قضاء عالم  
يقبل أمضيت أو أنفذت  
عليك القضاء بكذا وكذا  
قوله للدعي عليه سلم هذه

غير الطريق الذي كان الميت على عزم أن يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن وضاعت الامتعة هل  
يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة أخرى فقال ان كان أخرجهما الى سفينة أخرى  
ومضى بهما الى مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التارخانية \* الجامع الاصغر ادفع هذه القصة  
الى أحد من الصغار لينظرها فادفعها الى أحد ونسبه لم يضمن كالدودع اذا نسى الوديعة أنه في أي موضع  
ومثله في فتاوى صاعد ادفع هذا الغزل الى نساج ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه  
لا يضمن وهذا بخلاف أمر الموكل للوكيل وكل أحد حيث لا يصح وانما يصح أن لو قال وكل من شئت وكذا  
الخليفة اذا قال لوالى البلدة قلد أحد القضاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في القنية \* وسئل يوسف بن  
محمد عن غاصب ندم على ما فعل وأراد أن يرده المال الى صاحبه وقع له اليأس عن وجود صاحبه فتصدق بهذا  
العين هل يجوز للفقير أن ينتفع بهذا العين فقال لا يجوز أن يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب عليه رده الى  
من دفعه اليه قال رضى الله عنه انما أجب بهذا الجواب بحر الهم كذا لا يتساهلوا في أموال الناس أما الوسائل  
الطريق في معرفة المالك فلم يجده فحكم بالقطعة قيل له اذا لم يجز الانتفاع به وأراد أن يرده الى الغاصب  
فلم يجد الغاصب وهذا العين يهلك في الصنف ولا يبقى الى أن يجد الغاصب أو يرجع الى الغاصب كيف يفعل  
فقال يسكه حتى يمكنه حتى اذا خاف هلاكه باعه وأمسك ثمنه حتى يرده الى من دفع اليه العين كذا في  
التارخانية \* ولو أجل بدل المصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المتن  
\* لو مات وترك عينا ودينا وغصبا في أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك الى الورثة فالقياس أن يكون الثواب  
بذلك في الآخرة للورثة لانهم ورثوا منه وفي الاستحسان ان توى الدين وتم التوى قبل الموت فالثواب له لان  
انه توى لا يجرى فيه الارث فان توى بعده فالثواب للوارث لانه يجرى الارث فيه لقيامه وقت الموت كذا في  
الفتاوى العتبية \* مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به يوم القيامة ان كان الدين من جهة التجارة يرجي  
أن لا يؤاخذ به وان كان الدين من جهة الغصب يؤاخذ به كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل مات أبوه وعليه  
دين قد نسيه والابن يعلم فانه يؤدبه فان نسي الابن حتى مات هو أيضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية  
\* سرق شيئا من أبيه ثم مات أبوه لم يؤاخذ به في الآخرة لان الدين وهو ضمان المسروق انتقل اليه وأثم  
بالسرقة لانه جنى على المسروق منه كذا في الفتاوى العتبية \* رجل له على رجل دين فتقاضاه فنفعه ظلم  
حتى مات صاحب الدين وانتقل الى الوارث تكلموا فيه قال أكرام المشايخ لا يكون حق الخصومة للاول  
لكن المختار أن الدين للوارث والخصومة في الظلم بالمنع للاول لافي الدين اذا الدين انتقل الى الوارث كذا في  
الظهيرية \* رجل له على رجل دين فبلغه أن المدين قد مات فقال جعلته في حل أو قال وهبته ثم ظهر أنه  
حي ليس للطالب أن يأخذ لانه وهبه منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له خصم مات ولا  
وارث له يتصدق عن صاحب الحق الميت بمقدار ذلك ليكون وديعة عند الله فيوصل الى خصمائه يوم القيامة  
هكذا في الفتاوى العتبية \* رجل له على امرأته حق فله أن يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان  
هذا ليس بجرام فان هربت ودخلت خلوة دخلها اذا كان يأمن على نفسه ويحفظها بعينه بعد امنها قطع  
مال رجل ظلمها فالأفضل لصاحب المال أن يحلله كذا في خزائن المفتين \* دين لرجل على آخر لا يقدر على  
استيفائه كان ابرأ مؤخرا من أن يدعى عليه لان في الابرأ تخليصا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب كذا  
في الفتاوى الكبرى \* غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند الثاني  
وعند الامام لا يضمن بكل حال كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلا ليجعله علف الجار ودفع  
اليهما جارين فأخذ من ثوب جاريهما فذهبا واستردا منه ثمن أحد هما سلم الجارين الى الآخر ورجع ثمن  
الآخر ساق الجار فلهك فالملك بالخيار ان شاء ضمن الشريك الدافع الى الآخر وان شاء ضمن سائق الجار

الدار البسة بعد اقامة البرهان وينبغي أن يقول حكم كردم باين محدود باين مدعى \* وهنا نص على أن أمره لا يكون بمنزلة قضائه \* وقد كررتم  
الاثمة انه يكون حكما لان أمره الزام وحكم \* وفي كتاب الرجوع عن الشهادات شهدوا بجمال وألزمه القاضي ثم رجعوا ضمنوا لان الزام

القاضي حكم وهو اختيار بعضهم \* وذكر الحلواني قول القاضي ثبت عندى حكم وفي الصغرى أنه حكم إذا شهد عليه وكذا صرح عندى وأظهر  
أوعلت \* واختار شمس الأئمة الاوزجندى (١٥٨) لا بد من قوله حكمت أو ما يجرى مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكماً والناطقى أن

الاصح أن حكمت ليس بشرط وثبت عندى حكم \* وذكر صاحب الهداية ان قوله درست بشد كثبت عندى على الاختلاف \* قال الحلواني ثبت عندى حكم وبه نأخذ لكن الاولى ان يبين ان الشبوت بماذا بالاقرار أم بالينة لخالفه الحكم بين طريق الحكمين \* أمر القاضي ليس كقضائه بدليل ماذ كره الظهيرى \* وقف على الفقراء فاحتاج بعض قسرا به الواقف فأمر القاضي بأن يصرف شئ من الوقف اليه فهذا بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صرح \* ولو حكم أن لا يصرف الا الى أقرائه نفس حكمه دل هذا أن أمره ليس بحكم للقاضي خصوصاً مع رجل حكم فيها خليفة القاضي له أو عليه اختلافوا في نقضه \* في المصير قاضيان ووقع الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة بقاضى المدعى عند الثانى وعند محمد رحمه الله لقاضى المدعى عليه وعليه القسوى \* وكذا التنازع الجندى والبلدى في قضية وأراد كل أن يحكم قاضيه فالعبرة بقاضى المدعى عليه \* ولا يلى قاضى الجندى الحكم على البلدى وسوق

الاصح أن حكمت ليس بشرط وثبت عندى حكم \* وذكر صاحب الهداية ان قوله درست بشد كثبت عندى على الاختلاف \* قال الحلواني ثبت عندى حكم وبه نأخذ لكن الاولى ان يبين ان الشبوت بماذا بالاقرار أم بالينة لخالفه الحكم بين طريق الحكمين \* أمر القاضي ليس كقضائه بدليل ماذ كره الظهيرى \* وقف على الفقراء فاحتاج بعض قسرا به الواقف فأمر القاضي بأن يصرف شئ من الوقف اليه فهذا بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صرح \* ولو حكم أن لا يصرف الا الى أقرائه نفس حكمه دل هذا أن أمره ليس بحكم للقاضي خصوصاً مع رجل حكم فيها خليفة القاضي له أو عليه اختلافوا في نقضه \* في المصير قاضيان ووقع الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة بقاضى المدعى عند الثانى وعند محمد رحمه الله لقاضى المدعى عليه وعليه القسوى \* وكذا التنازع الجندى والبلدى في قضية وأراد كل أن يحكم قاضيه فالعبرة بقاضى المدعى عليه \* ولا يلى قاضى الجندى الحكم على البلدى وسوق

العسكر عسكرى (نوع في ابطال القضاء) أقر المقضى له بعد القضاء أنه حرام له أو أمره بأن يشتري له من الثوب المقضى عليه يظل القضاء رهن على أن هذا العين له بالشراء والألارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء \* ولو قال ليس هذا ملكي

لا يبطل (ادعى الخربة) وبرهن عليه وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يبطل القضاء لان الحرية حق الناس كافة فلا يلبس اباطاها  
أما الملك حقه فحسب \* قضى في حادثة ثم ظهر رأي بخلافه قال محمد نقض القضاء (١٥٩) \* وخالفه الامام الثاني \* بد القاضى أن يرجع

عن قضائه ان كان خطأ يرجع  
ورده وان مختلفا فيه أمضاه  
وقضى فيما يأتي بما هو عنده  
فان ظهر له نص بخلاف  
قضائه فنقضه ثم ان كان في  
حقوق العباد كالطلاق  
والعتاق والقصاص ظهر  
أن الشهود عديد أو محدود  
في قذف ان قال القاضى  
تعمدت فالضمان في ماله  
وبعز للعناية وان أخطأ  
يضمن الدية \* وفي الطلاق  
والعتاق ترد المرأة والامتناع  
الى الزوج والمولى \* وفي  
حقوق الله تعالى كالزنا  
والشرب اذا حدثوا بان  
الشهود عديد او قال تعمدت  
الحكم يضمن من ماله الدية  
وفي الخطأ يضمن من بيت  
المال \* هذا اذا ظهر الخطأ  
بالبينة أو باقرار المقتضى له أما  
اذا أقر القاضى بذلك لا يثبت  
الخطأ \* كالأمر بالشاهد  
عن الشهادة لا يبطل القضاء  
\* دفع مال اليتيم الى تاجر  
أو باع ماله لدينه لاعهدة  
على القاضى بل على من  
حصل له الغنم فان أنكر  
المشتري البيع يقضى  
بعله أو يأخذ منه غنمه وكذا  
لو باع أمين القاضى وان  
مات هذا القاضى واستقضى  
غيره فشهد قوم اناسمعا  
القاضى الميت يقول  
استودعت عند فلان كذا  
من مال اليتيم أو بعته منه  
فانكر الخصم يقبل

الثوب فان كان بين المترين في الحرز تفاوت ضمن والا فلا كذا في الكبرى \* رجل قتل رجلا في مقارة  
ومعه مال فضاع المال ضمن المال كذا في كرى العيون وأفتى ظهير الدين المرغيناني أنه لا يضمن وهذا أليق  
بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* اصطلح مشتركا بين اثنين لكل واحد منهما مائة  
بقرة دخل أحدهما الاصل وشد بقرة صاحبه كيلا تضرب بقرة فتحتركت البقرة وتختف بالحبس  
ومات لا ضمان عليه اذ لم ينقلها من مكان الى مكان آخر كذا في خزنة المفتين \* السلطان اذا أخذ عينا من  
أعيان رجل ورهن عنده رجل فهلك عند المرتين ان كان المرتين طائعا يضمن ويكون للمالك الخيار بين  
تضمن السلطان والمترين ويتنق على هذا الجاه الذي يقال له (يا بكار) اذا أخذ شيئا رهنا وهو طائع  
يضمن وكذا الصراف اذا كان طائعا فيه يضمن وصار الصراف والجاهي مجروحين في الشهادة كذا في المحيط  
\* مهتر محله اذا أخذ شيئا وهو طائع فيه يضمن فان وقع ورهن عند آخر المرتين طائع فالجواب كما ذكرنا أن  
المالك بالخيار كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أهل سمرقند اذا أخذ القلنسوة من رأس رجل ووضعها على  
رأس رجل آخر فطرحها الآخر من رأسه فضاعت فان كانت القلنسوة بغير رأي عين صاحبها وأمكنه رفعها  
وأخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب القلنسوة بالخيار ان شاء ضمن الآخر  
وان شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة \* اذا سلم الرجل فوقع قلنسوته بين يديه فتحماها رجل ان فتحها  
ووضعها حيث يتناولها المصلى فسرق لا يضمن لانها تعد في يديه (١) وان فتحها أكثر من ذلك فضاعت ان  
كانت القلنسوة بغير رأي صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا ضمان على الطارح ولا يضمن كذا في  
الكبرى \* وفي الفتاوى في البيوع سئل أبو بكر عن أخذ من الفقاع كوزا للشرب الفقاع أوقدحا  
فسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في الحاوى \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل تقدم الى خراف  
وأخذ منه غضارة باذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخرى وانكسرت الغضارات فلا ضمان في  
المأخوذة ويجب الضمان في الباقيات كذا في الظهيرية \* شرع في الحمام وأخذ فحجامة وأعداها غيره  
فوقع من يده الثاني وانكسرت فلا ضمان على الأول كذا في المحيط \* دخل رجل على صاحب الدكان باذنه  
فتعلق بشيء مما في دكانه فسقط لا يضمن لكن تأويله اذ لم يكن السقوط بعلمه ومده وكذلك اذا أخذ  
شيئا بغير اذنه مما في دكانه لينظر اليه فسقط لا يضمن ويجب أن يضمن الا اذا أخذ باذنه ايا ماصر بحا أو دلالة  
رجل دخل منزل رجل باذنه وأخذ اناء من بينه بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان مالم يعجز  
عنه لانه ما دون فيه دلالة لا يرى أنه لو أخذ كوزا وشرب منه فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في  
الكبرى \* في المنتقى رجل عنده ودعة لرجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوبا له ثم طلبها صاحب الدعة  
فدفع كلها اليه فضاع ثوب المودع فصاحب الدعة ضامن له قال ثمة كل من أخذ شيئا على أنه له ولم يكن له  
فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل أضاف رجلا فنسى الضيف عنده ثوبا فأتبعه المضيف بالثوب فغصب الثوب  
غاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضامن كذا  
في خزنة المفتين \* تعلق رجل برجل وخاصمه فسقط عن المتعلق به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق قال رضى  
الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب المال يراه ويمكنه

(١) قوله وان فتحها أكثر من ذلك فضاعت ان كانت القلنسوة الخ كذا في جميع النسخ وهو مخالف لما في  
المحيط والفصول العمادية من عدم ذكر هذا التفصيل ونص عبارتهم ما وقعت قلنسوة من رأس المصلى  
فتحماها رجل فان فتحها بحيث يتناولها المصلى لا يضمن وان فتحها أكثر من ذلك يضمن اه وما ذكر في نسخ  
العالم كبرية من التفصيل ذكره في المحيط في مسئلة فتاوى سمرقند المنقولة هنا عن الذخيرة قبل هذه  
المسئلة فلعل الخلل وقع في نقل أصحاب العالم كبرية ولتراجع الكبرى اه معجمه

ويقضى عليه بالمال \* القاضى وكل رجل يبيع ماله ثم وقع له فيها خصومة لا يضح قضاؤه ولو كيله ولا ولو كيله ولو كيله أو وجدته ومن  
لا تقبل له شهادته والقضاء لنفسه أو على نفسه لا يضح \* وفي الخليفة رجلا قضاة مملكته له ولايات وأذن له أن يولى على تلك الولايات فولى عليهم

رجالا ثمان واحدا من عماله خاصم اليه فقضى الاعلى للاسفل وأعلى الاسفل أوقضى الاسفل على الاعلى أوله يصح لانه بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه (١٦٠) وعليه القاضي وغيره ومن لا تقبل شهادته للقاضي كالوامديوني الميت فبرهن رجل على أنه وصى هذا المتوفى وقضى به القاضي جاز وان أوفى القاضي الدين الى هذا الوصي برى من الدين وان رفع الى قاض آخر عيظه فان أوفى القاضي الى هذا الرجل الدين ثم برهن على وصايته وقضى لا يجوز وان رفع الى قاض آخر يبطله فان لم يكن هذا الرجل مختارا لميت فنصبه القاضي وصيا وأوفى اليه الدين جاز وان أوفى اليه الدين ثم جعله وصيا لا يجوز وكذلك اذا قضى بانه أبرأ الميت ان قبل الایفاء يصح وان أوفى ثم قضى لا يصح وفي الوكالة ان اغاب الدائن والقاضي مديونه وادعى رجل الوكالة منه وبرهن وقضى ان قبل ايقاء الدين يجوز قضاؤه وان بعده لانه عامل لنفسه لا ثبات براهنه

(نوع في علمه)

يقضى بعلمه الحادى حال القضاء في ولايته في حقوق العباد بان شاهد غصبا أو طلاقا وفي التجريد عن محمد رحمه الله انه رجع عن هذا وقال لا يقضى بعلمه وفي الحدود انخالصة كالزنا والشرب لا يقضى به غيراته لو أقي بسكران يعززه ويقضى في القصاص والقذف بعلمه ولو علم قبل القضاء بجادته

أن يأخذها لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيهان \* بعث الى قصار ليأخذ ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر وضاع عنه الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خيرا لمالكه بين تضمن القصار والرسول واهم ماضن لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز للكردي \* وسئل أبو بكر عن بعثه الى ماشيته فركب هو دابة الا حفر فغطت في الطريق قال ان كان بينهما ما تبسط في أن يفعل في ماله مثل ذلك لم يضمن وان لم يكن ضمن كذا في الحاوى \* أخذ أحد الشريكين حمار صاحبه الخاص وطحن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرعي ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة قال رضى الله عنه فلم يعجبنا ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا أنه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحا حتى لو فعل الاب بحمار ولده ذلك أو على العكس أو أحد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو أرسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنه أو بقت لا يضمن كذا في القنية \* زق انفق فبره رجل فان لم يأخذ لا يضمن وان أخذه ثم تركه فان كان المالك حاضر الاضمان عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك اذا رأى ما وقع من كم انسان كذا في الفصول العمادية \* أدخل دابته في دار غيره فأخرجهما صاحب الدار فهلكت لا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين \* وضع ثوبا في دار رجل فرمى به والمالك غائب ضمن هكذا في الحاوى \* والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الشفعة \* وهو مشتمل على سبعة عشر بابا

الباب الأول في تفسيرها وشرطها وصفها وحكمها

أما تفسيرها شرعا فهو تلك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* (وأما شرطها فانواع) منها عقد المعاوضة وهو البيع أو ما هو بمعناه فلا تجب الشفعة بما ليس ببيع ولا بمعنى البيع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والميراث والوصية لان الاخذ بالشفعة مملوك على المأخوذ منه ما عتلك هو فاذا انعدم معنى المعاوضة فلما أخذ الشفيع اما أن يأخذ بالقيمة أو بمجانا لا يسبيل الى الاول لان المأخوذ منه لم يملك بالقيمة ولا الى الثاني لان الجبر على التبرع ليس بمشروع فامتنع الاخذ أصلا وان كانت الهبة بشرط العوض فان تقابضا وجبت الشفعة وان قبض أحدهما دون الآخر فلا شفعة عند أصحابنا الثلاثة ولو وهب عقارا من غير شرط العوض ثم ان الموهوب له عوّضه من ذلك دارا فلا شفعة في الدارين لاني دار الهبة ولا في دار العوض وتجب الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار عن اقرار أو انكار أو سكوت وكذا تجب في الدار المصالح عنها من اقرار أو مانع انكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفيع يقوم مقام المدعى في اقامة الحجج فان أقام البينة أن الدار كانت للمدعى أو حلف المدعى عليه فشكل فله الشفعة وكذلك لا تجب في الدار المصالح عنها من سكوت لان الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت مع السكوت في وجود شرطه ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو اصاب لها على أن يأخذ المدعى الدار ويعطيه دارا أخرى فان كان الصلح عن انكار تجب في كل واحدة من الدارين الشفعة بقيمة الاخرى وان كان عن اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة في الدارين جميعا لانهم مملوك للمدعى (ومنها معاوضة المالى بالمال) وعلى هذا يخرج ما اذا صلح عن جناية فوجب القصاص فيمدون النفس على دار لا تجب ولو صلح عن جناية فوجب الارش دون القصاص على دار تجب فيها الشفعة وكذا لو أعتق عبدا على دار لا تجب الشفعة (ومنها) أن يكون المبيع عقارا أو ما هو بمعناه فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء سواء كان العقار مباحا بمثل القسمة أو لا يملكها كالحمام والرحى والبر والنفوس والدور والصغار (ومنها) زوال ملك البائع عن المبيع فاذا لم تزل فلا تجب الشفعة كما

من حقوق العباد لا يقضى به وكذا ان شاهد في غير ولايته عند الامام رحمه الله وفي التجريد كرمحمد مع الامام \* ولو علم في رستاق مصر يقضى عندهما وعلى قوله اختلفوا سواء كان الرستاق في منشوره أو لا بناء على عدم نفاذ القضاء في القرية والمفارقة على قوله ولو علم



بجاذبه وهو قاض ثم عزل ثم قلدا ليقضى بعلمه السابق عنده خلافاً لهما \* جرى الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضي فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزوج ينكر قال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالخرمة (١٦١) الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي اذا أخبره

\* شهدا على القاضي أنه قضى في غير مجلس القضاء وأخرج المصر يقبل عنده خلافاً لهما ولا يقضى بما يجد في ديوانه ولا يتذكر عنده وأجمعوا أنه لا يجذب في ديوان قاض قبله وان محتوماً \* شهد أنه قضى بكذا وقال لم أؤخذ بشيء لا تقبل شهادتهم ما خلافاً لمحمد رحمه الله \* اختصم غريان من ولاية أخرى عند قاض وقضى بصرح لانه بالمرافعة صار حكماً فلو كان الدعوى في عين أودين يصح حكمة وان في عقار لاني ولايته وحكمكم بالقصر والتسليم لا يصح لعدم الولاية فاندفع العين والدين للولاية بالحضور والصحيح أن الحكم في المحدود يصح ويكتب حكمه الى قاضي تلك الناحية حتى يأمره بالتسليم وقصر الباع \* المورث اذا صار مقضياً عليه في محدود ومات قاضي وارثه تلك المحدود ان ادعى ارثاً منه لا يسمع وان ادعى مطلقاً يسمع ولوعلى القلب بان كان المدعى هو المورث والمقضى عليه أجنبياً فالمات المورث ادعى المقضى عليه هذا المحدود مطلقاً على وارثه لا يسمع والمشتري متى صار مقضياً عليه ان قال هذا

في البيع بشرط الخيار للبائع حتى لو أسقط خياره وجبت الشفعة ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ولو كان الخيار لهما لا تجب الشفعة ولو شرط البائع الخيار للشفيع فلا شفعة له فان أجاز الشفيع جاز البيع ولا شفعة له وان فسح فلا شفعة له والخيلة للشفيع في ذلك أن لا يفسح ولا يجيز حتى يجيز البائع أو يجوز هو بمعنى المدة فتكون له الشفعة وخيار العيب والرؤية لا يمنعان وجوب الشفعة (ومنها زوال حق البائع) فلا تجب الشفعة في الشراء فاسداً ولو باعها المشتري شراء فاسداً يعاها جميعاً فجاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء أخذها بالبيع الأول وان شاء أخذها بالبيع الثاني فان أخذ بالبيع الثاني أخذ بالن و ان أخذ بالبيع الأول أخذ بقيمة البيع يوم القبض لان للبيع بيعاً فاسداً مضمون بالقبض كالمغصوب وعلى هذا الأصل يخرج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن اشترى أرضاً شراء فاسداً فبني عليها أنه يثبت للشفيع حق الشفعة وعندهما لا يثبت (ومنها) ملكا الشفيع وقت الشراء في الدار التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بدار يسكنها بالاجارة أو الاعارة ولا بدار باعها قبل الشراء ولا بدار جعلها مسجداً (ومنها) ظهور ملك الشفيع عند الانكار بحجة مطلقة وهو البينة أو تصديقه وهو في الحقيقة شرط لظهور الحق لا شرط لثبوتها فاذا أنكر المشتري كون الدار التي يشفع بها مملوكة للشفيع ليس له أن يأخذ بالشفعة حتى يقيم البينة أنها داره وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) أن لا تكون الدار المشفوعة ملكاً للشفيع وقت البيع فان كانت لم تجب الشفعة (ومنها) عدم الرضا من الشفيع بالبيع أو بحكمه صريحاً أو دلاله فان رضى بالبيع أو بحكمه صريحاً أو دلاله بان وكاه صاحب الدار يبيعها فباعها فلا شفعة له وكذلك المضارب اذا باع داراً من مال المضاربة ورب المال شفيعها بدار أخرى له لا شفعة لرب الدار سواء كان في الدار ربح أو لم يكن فيها ربح واسلام الشفيع ليس بشرط لوجوب الشفعة فتثبت لاهل الذمة فيما بينهم ولم يندفع على المسلم وكذا الحرمة والذكورة والعقل والبلوغ والعدالة ليست بشرط فتجب الشفعة للأذن والمكانب ومعتق البعض والنسوان والصبيان والمجانين وأهل البغي إلا أن الخصم فيما يجب للصبي أو عليه وليه الذي يتصرف في ماله من الاب ووصيه والجد أبي الاب ووصيه والقاضي ووصى القاضي هكذا في البدائع (وأما صفتها) فلا أخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت للمشتري من غير شرط فهو الخيار للرؤية يثبت للشفيع وما لا يثبت للمشتري الا بالشرط لا يثبت للشفيع الا بالشرط هكذا في خزائن المفتين \* (وأما حكمها) فجواز طلب الشفعة عند تحقق سببها وتاكد ما بعد الطلب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضا هكذا في النهاية \* قال أصحابنا الشفعة لا تجب في المنقولات مقصوداً وانما تجب تبعاً للعقار وانما تجب مقصوداً في العقارات كالدار والكرم وغيرها من الأراضي وتجب في الأراضي التي تملك رقابها حتى ان الأراضي التي حازها الامام لبيت المال ويدفعها الى الناس من اربعة فصار لهم فيها كدار كالبناء والاشجار والكبس اذا كسبوها بتراب نقلوه من مواضع يملكونها فلو بيعت هذه الأراضي فبيعت باطل وبيع الكرداران كان معلوماً يجوز ولكن لا شفعة فيه وكذا الأراضي الميانية اذا كانت الا كره زرعونها فبيعت لا يجوز وفي أدب القاضي للخصاف في باب الشفعة وانما تجب بحق الملك حتى لو بيعت دار بجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولى وفي فتاوى الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وكذلك اذا كانت هذه الدار وقفاً على رجل لا يكون للوقوف عليه الشفعة بسبب هذه الدار كذا في المحيط \* رجل له دار في أرض وقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لماره أيضاً كذا في السراجية وفي التحرير بما لا يجوز بيعه من العقار كالوقف لا شفعة في شيء من ذلك عندهم من يرى جواز البيع في الوقف كذا في الخلاصة \* ولو اشترى داراً ولم يقبضها حتى يبعث بجنبها داراً أخرى فله الشفعة كذا في محيط السرخسي \* ولا تجب الشفعة في دار جعلت مهراً أو أجرة أو عوض عتق هكذا

(٢١ - فتاوى خامس) ملكي اشتريته من فلان ومع ذلك قضى عليه بتعدي الى البائع فلا يسمع دعواه ويرجع عليه المشتري بالثمن وان قال هذا ملكي ولم يرد عليه وصار مقضياً عليه لا يتعدى الى البائع ويسمع دعوى البائع والارث كالشراء ادعى الخارج كون

الدارميراثه من أبيه وصاحب السداد ادعى كونه له فيه من الخارج وقضى له ثمان الاخ للقضى عليه ادعى كونه ميراثا له من أبيه أي  
المقضى عليه وبرهن بقضى (١٦٢) بنصفها المدعى بهذا الان المقضى عليه لم يذكر كونه ميراثا فاقصر القضاء عليه ولو قاله

ومع ذلك قضى عليه لا يقبل  
دعوى الاخ بعد ولا يتصب  
أحد الورثة خصما عن  
الباقين اذ لم يكن العين في يده  
وفي الصغرى في دعوى الدين  
على الميت وقد أقر المدعى  
ان الميت لم يخلف شيئا يكون  
القضاء عليه قضاء للميت  
والقضاء بالحرية قضاء على  
الناس كافة والقضاء بالملك  
المطلق قضاء على المدعى  
عليه وعلى من تلقى الملك  
منه ومن صار مقضيا عليه  
لا يسمع دعواه بعده فيه الا أن  
يرهن على ابطال القضاء  
بان ادعى على آخر دارا بالارث  
وبرهن وقضى له ثم ادعى  
المقضى عليه الشراء من  
مورثه أو ادعى الخارج  
الشراء من فلان وبرهن  
وقضى له وبرهن المدعى  
عليه على شرائه من فلان  
أو من المدعى قبله أو قضى عليه  
بالدابة فبرهن على تساجها  
عنده وفي النوازل حكم  
السلطان بين اثنين لا ينفذ  
والخصاف على أنه ينفذ  
وعليه الفتوى \* قضاء  
القاضي في العقود والفسوخ  
ينفذ ظاهرا وباطنا وفي  
الهيئة روايتان وفي الاملاك  
المرسلة ينفذ ظاهرا اجماعا  
وأجمعوا على أن الشهود ولو  
بأنواعهم أو محددين في  
قذف ينفذ ظاهرا وأجمعوا

في التبيين \* ولو تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها داره بمهر المشل تحب الشفعة ولو تزوجها على الدار أو على  
مهر مسمى ثم قبضت الدار بمهر فلا شفعة هكذا في خزائن المفتين \* ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك  
المهر دارا تحب للشفيع فيها الشفعة وكذلك اذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضي مهرًا ثم باعها دارا  
بذلك المفروض تحب للشفيع فيها الشفعة هكذا في المحيط \* ولو تزوج امرأه على دار على أن ترد المرأة عليه  
ألفا فلا شفعة في شيء من الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تحب الشفعة في حصة ألف وكذلك  
لو خال المرأة على أن يرد الزوج عليها ألفا فعلى هذا الخلاف كذا في محيط السرخسي \* واذا صالح عن دم عمد  
على دار على أن يرد عليه صاحب الدم ألف درهم فلا شفعة في الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند  
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ منها جزأ من أحد عشر جزأ ألف درهم وكذلك الصلح من شجاج  
العمد التي فيها القود وان صالحه من موضعين أحدا عمدا والآخر خطأ على دار فلا شفعة فيها في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد درهمهما الله تعالى يأخذ الشفيع نصفها بخمسة مائة  
لان موجب موضحة الخطا خمسة مائة درهم كذا في المبسوط \* اذا تزوج امرأه بغير مهر وفرض لها داره  
مهرًا أو قال صالحك على أن أجعلها للمهر أو قال أعطيتك هذه الدار بمهر فلا شفعة للشفيع في هذه  
الفصول كذا في الظهيرية \* رجل تزوج امرأه ولم يسم لها مهرًا ثم دفع اليها دارا فهذا على وجهين ان قال  
الزوج جعلتها مهرًا فلا شفعة فيها وان قال جعلتها لمهرًا ففيها الشفعة كذا في الذخيرة \* واذا تزوج الرجل  
بنته وهي صغيرة على دار فطلبها الشفيع بالشفعة فسلها الاب له بمن مسمى معلوم بمهر مثلها أو بقيمة الدار  
فهذا بيع وللشفيع فيها الشفعة وكذلك لو كانت البنت كبيرة فسلت فهو بيع وللشفيع فيها الشفعة وان  
صالح من كفالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص أو حداث أو مال  
ففي حكم الشفعة وطلان الصلح في الكل سواء لو صالح من المال الذي يطلب به فان قال على أن يبرأ فلان من  
المال كله فهو جائز وللشفيع فيها الشفعة لان صلح الاجنبي عن الدين على ملكه صحيح كصلح الديون وان قال  
أقبضتها عنه فالصلح باطل هكذا في المبسوط \* ومن لا تجوز هبته بغير عوض كالأب في مال ابنه وكل مكاتب  
والعبد التاجر اذا وهب بعوض لا يصح ولا تحب الشفعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تعالى يصح وتحب الشفعة كذا في محيط السرخسي \* وان وهب لرجل دارا على أن يهبه الآخر ألف درهم  
شرطا فلا شفعة للشفيع فيه ما لم يتقابضان قال قدأ وصيت بداري بيعا فلان بألف درهم ومات الموصي  
فقال الموصي له قبلت فللشفيع الشفعة وان قال أو وصيت له بأن يهبه له على عوض ألف درهم فهذا مال  
بأمر الهبة بنفسه سواء في الحكم وان وهب نصيبا من دار مسمى بشرط العوض وتقابض لم يجز ولم تكن فيه  
الشفعة عندها وكذلك ان كان الشيوع في العوض فيما يقسم وان وهب دار الرجل على أن يبرئه من دين  
له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفيع فيها الشفعة وكذلك لو وهبها بشرط الإبراء مما يدعى في هذه الدار  
الآخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق بالشفعة هكذا في المبسوط \* رجل اشترى جارية بألف فصالح  
من عيب بها على بخود منه وأقر بالاعيب على دار فلا شفعة الشفعة كذا في الجامع الكبير في باب الشفعة في  
الصلح \* ولو صالحه عن عيب على الدار بعد القبض فالقول للمصالح في نقصان العيب كذا في التتارخانية  
\* واذا كان لرجل على رجل دين يقر به أو يجمعه فصالحه من ذلك على دار أو اشترى به منه دارا وقبضها  
فالشفع في الشفعة فان اختلف هو والشفيع في مبلغ ذلك الدين وجنسه فهو بمنزلة اختلاف المشتري  
والشفيع في الثمن ولا يلتفت الى قول الذي كان عليه الحق كذا في المبسوط \* دار بين ثلاثة نفر مثلا جاء  
رجل وادعى لنفسه فيها دعوى فصالحه أحد شر كما الدار على مال على أن يكون نصيب المدعى لهذا المصالح  
خاصة فطلب الشرى كان الآخران الشفعة فان كان الصلح عن اقرار شر كما الدار بأن أقر شر كما الدار بما

ادعاء  
أنه لو أقر بالطاقت الثلاث ثم أنكر وحلف نقض بها لا يحمل وطوها وهل يشترط في القضاء بالكلج بشهادة  
الزور حضور الشهود وقيل وفي الشراء بغير فاحش لو برهن عليه زورا أنه بمنزلة الهبة \* قال أنت طالق البتة ونوى واحدة بانه أو

رجعية وقضى القاضي أخذ بقول علي رضي الله عنه انه ثلاث نفذ ظاهر او باطنا ثم ان كان الزوج مجتهد اتبع رأي القاضي عند محمد  
رجحه الله وعند الثاني رجحه الله ان كان مقضيا عليه باتباع رأي القاضي وان مقضيه له (١٦٣) فاشد الامر من حتى لو قضى بالرجعي وهو

يعتقد البائن يأخذ بالبائن  
وان كان عاميا واستغنى فما  
أفتاه المفتي فهو كالا جتماد  
عنده وان لا رأى له في  
تقديم بعض الفقهاء ولم  
يستفت أحدا يأخذ بما  
قضى وان اختلف الفقهاء  
في مسألة وقضى قاض  
بقول ثم جاء قاض آخر يرى  
خلافه أمضى الاول وفي  
المنشئ طلقها البتة ونوى  
ثلاثا وواحدة بآئنة  
واختصما الى قاض يراها  
رجعية نقضى بما رأى  
لا يحل له أن يطأها لو يجب  
أن يعلم محل الاجتماد  
وبعض أصحابنا لم يعتد به روا  
خلاف مالك والشافعي وانما  
اعتبروا الخلاف في الصدر الاول  
من الصحابة ومن تبعهم ومن  
بعدهم وذكر الامام السعدي  
ما يدل على اعتبار خلاف  
الامام الشافعي رجحه الله وان  
لم يكن مختلفا بين الصحابة  
رضي الله عنهم ومثله في آخر  
النسب الكبير قال ولو رأى  
الامام أن يسبى مشركي  
العرب فسد - و اجاز لان  
مذهب الامام الشافعي  
جواز سبيهم وفي الاقضية  
العبارة في الباب لاشباه الدليل  
حتى لا يكون على خلاف  
الدليل القطعي لا للاختلاف  
حتى لو يعرب في المسئلة  
خلاف أصلا ولكن أشبه  
الدليل ولم يخالف الحكم

ادعاء المدعي وصالح مع المدعي واحد منهم على أن يكون نصيب المدعي له خاصة كان لهم الشفعة في ذلك وان  
كان الصلح عن انكار الشريك فلا شفعة وان كان المصالح مقررا حتى المدعي وانكار الشريك كان الاخران حقه  
فالقاضي يسأل الشريك المصالح البيعة على ما ادعاء المدعي واذا أقام البيعة على ما ادعاء المدعي قبلت بينته  
لانه مشترا ثبت ملكا بانه فيه المشتري حتى ثبت شراؤه واذا قبلت بينته صار الثابت بالبيعة كالثابت باقرار  
الشريك كاهو هناك للشريك الاخرين حق الشفعة فهنا كذلك واذا ادعى حقا في دار وصالحة المدعي  
عليه على سكني دار أخرى فلا شفعة للشفع في الدار التي وقع الصلح عنها كذا في المحيط \* ولو كان ادعى  
دينا أو ودية أو جراحة خطأ فصالحه على دار أو حائط من دار فلا شفعة فيه الشفعة واذا صالح من سكني  
دار أو صلى له أو أخدمه عبد على بيت فلا شفعة فيه واذا ادعى على رجل ما لفصالحه على أن يضع جذوعه  
على حائطه ويكون له وضعها أبدا أو سنين معلومة ففي القياس هذا جائز لان ما وقع عليه الصلح معلوم عن  
كان أو منفعة ولكن ترك هذا القياس فقال الصلح باطل ولا شفعة للشفع فيها وكذلك لو صالحه أن يصرف  
مسيل مائه الى دار لم يكن لجار الدار أن يأخذ مسيل مائه بالشفعة ولو صالحه على طريق لمحمد ومعرفة  
في دار كان للجار المصالح ان يأخذ ذلك بالشفعة وليس الطريق فيها كسبل الماء لان عن الطريق ذلك فيكون  
شريك بالطريق ولا يكون شريكا بوضع الجذع في الحائط والهرادي ومسيل الماء كذا في المبسوط \* وفي  
المنشئ عن محمد رجحه الله تعالى في الاملاء رجل اشترى دارا واشترط الخيار للشفع ثلاثا قال ان قال  
الشفع أمضيت البيع على أن أخذ بالشفعة فهو على شفعته وان لم يذكر أخذ الشفعة فلا شفعة له كذا  
في التتارخانية \* ولو باع داره على أن يضمن له الشفع الثمن عن المشتري والشفع حاضر فضمن جاز البيع  
ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفع قد تم فلا شفعة له وكذلك لو اشترى المشتري الدار على أن يضمن له  
الشفع الدرك عن البائع والشفع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان  
المشتري بالخيار أبدا لم يكن للشفع فيها الشفعة فان أبطل المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضى  
الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عندهما بعد مضى الايام الثلاثة كذا في المبسوط \* وان كان المشتري  
شروط الخيار لنفسه مشهرا أو ما أشبه ذلك فلا شفعة للشفع عند أبي حنيفة رجحه الله تعالى فان أبطل  
المشتري خياره قبل مضى ثلاثة أيام حتى انقلب البيع صحيا وجبت للشفع الشفعة كذا في المحيط \* وفي  
الفتاوى العينية ولو باعه بخيار ثلاثة أيام ثم زاده ثلاثة أخرى وقد كان الشفع طالب الشفعة وقت البيع  
أخذها اذا انقضت المدة الاولى واذا زاده أحد الجارين على الاصل أخذها الجار الآخر كذا في  
التتارخانية \* واذا اشترى دارا بعد بيعه أو بعد بيعه بشرط فيه الخيار لاحدهما ان شرط الخيار  
لبائع الدار فلا شفعة للشفع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار أو في العبد كذا في المحيط \* واذا  
اشترى دارا بعد واشترط الخيار ثلاثا للمشتري الدار فلا شفع فيه الشفعة فان أخذها من يدهم - تريحها فقد  
وجب البيع له فان سلم المشتري البيع وأبطل خياره سلم العبد للبائع فان أبي أن سلم البيع أخذ عبده ودفع  
قيمة العبد التي أخذها من الشفع الى البائع ولا يكون أخذ الشفع الدار بالشفعة اختيارا من المشتري  
واسقاطا لخياره في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان  
للشفع أن يأخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فهو العبد في يد  
البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار والشفع أن يأخذها بقيمة العوض كذا في المبسوط \* ولو كان  
الخيار لبائع الدار فبيعت دارا بجنب الدار للمبيعة فلبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقضا  
للبيع كذا في المحيط \* واذا كان الخيار للمشتري فبيعت دارا بجنب هذه الدار كان فيها الشفعة فاذا أخذها  
بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا جاء الشفع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية

النص القطعي بنفذ وعلى العكس لا \* ولو قضى بعدم تلك الكفار مال المسلم بالاستيلاء والاحراز دار الحرب لا ينفذ له دم الخلاف فيه بين  
المتقدمين وان أبرزوا الى معسكرهم الذي في دار الاسلام لا الى دار الحرب فهو مردود الى مالكه وان قسمة الامام بين عسكر المسلمين فقسمته

هر دودن رأى الامام أنه عليك بالاحراز بعسكرهم قبل الاتصال بالدار الحرب فخمسة وقسم بين الغزاة جازفعله فان رفع الى حاكم اخر لا يتقضه وكذا لو أسلم المشتري أو صاروا (١٦٤) لتأدية فقطضى أن ذلك المتاع لهم ان بالاجتهاد فندوا لانه قضاء فى فصلين مجتهدين

سبيل لانه انما يتلذذها الان فلا يصير بها جارا للدار الاخرى من وقت العقد الا أن تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان أخذ الشفعة من يده لا يبنى ملكه من الاصل ولهذا كانت عهدة الشفع علية فلا يبين به انعدام السبب فى حقه حين أخذها بالشفعة كذا فى المسوط \* اذا اشترى دارا ولم يكن رآها ثم بيعت دار يجنبها فأخذها بالشفعة لم يطل خياره فى الرواية الصحيحة لان الأخذ بالشفعة دلالة الرضا وخيار الرؤية لا يطل بالرصاد لالة كذا فى محيط السرخسى \* واذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة بخارهم بالقسمة سواء كانت القسمة بقضاء القاضى او بغير قضائه كذا فى النهاية \* ولا شفعة فى الشراء الفاسد سواء كان المشتري مما عليك بالقبض أو لا عليك وسواء كان المشتري قبض المشتري أو لم يقبض وهذا اذا وقع البيع فاسدا فى الابتداء أما اذا قسده بعد انعقاده صح ما حق الشفعى يبقى على حاله ألا ترى أن النصارى اذا اشترى من نصرانى دارا بغيره ولم يتقبضوا حتى أسلموا أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الآخر فان البيع يفسد وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة وان فسد البيع المشتري اذا قبض الدار المشتراة شراء فاسدا حتى صارت ملكا له فبيعت دار أخرى يجنب هذه الدار وله الشفعة فان لم يأخذ الدار الثانية حتى استرد البائع منه ما اشترى لم يكن للمشتري أن يأخذها بالشفعة فان كان المشتري أخذها ثم استرد البائع بحكم الفساد فلا أخذ بالشفعة ماض كذا فى المحيط \* وان اشتراها شراء فاسدا ولم يقبضها حتى بيعت دارا الى جنبها فلما باع أن يأخذ هذه الدار بالشفعة لان الاولى فى ملكه بعد فيكون جارا لملكه للدار الاخرى ثم ان سلمها للبائع قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته ولا شفعة فيها للمشتري لان جواره حدث بعد بيع تلك الدار كذا فى المسوط \* ومن ابتاع دارا شراء فاسدا فلا شفعة فيها أما قبل القبض فلبقاء ملك البائع فيها وأما بعد القبض فلا حتمال الفسخ فان بنى فيها يقطع حق البائع فى الاسترداد ويجب على المشتري قيمته او تجب للشفيع الشفعة فيها عند أي حنيضة رجه الله تعالى وعندهما لا يقطع حقه فى الاسترداد فلا يجب فيها الشفعة وللشفيع أن يأمر المشتري بهدم البناء فان اتخذها المشتري مسجد افعلى هذا الخلاف وقيل يقطع حقه اجماعا كذا فى الكافى \* ولو أسلم دارا فى مائة تفرق حنطة وسلمها فالشفيع الشفعة ولو لم يسلمها حتى افتقر فابطل السلم والشفعة لانه فسخ ولو تناقضا بعد الافتراق والتسليم فله به الشفعة لانه ليس بفسخ فى حق الشفع بل بيع جديد كذا فى القنية \* رجل أوصى له دارا ولم يعلم حتى بيعت دار يجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل أن يعلم بالوصية ثم بيعت الدار يجنبها فادعى الورثة شفيعتها فلمهم ذلك لان موته صار بمنزلة قبوله كذا فى الفتاوى الكبرى \* ولو أوصى بغلة دارا لرجل وبرقبته لا تخرب بيعت الدار يجنبها فشفيعتها صاحب الرقبة كذا فى محيط السرخسى \* سفل رجل وفوقه علو لغيره باع صاحب السفل سفله فله حب العلو والشفعة ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق العلوى فى السفل كان حق الشفعة بسبب الشركة فى الطريق وان كان طريق العلوى فى السكة العظمى كان حق الشفعة بسبب الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفل بالشفعة حتى انهدم العلو فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى تبطل شفيعته وعلى قول محمد رجه الله تعالى لا تبطل ولو بيع السفل والعلو منه فمفعلى قيام قول أبي يوسف رجه الله تعالى لا شفعة لصاحب العلو بناء على أن عنده حق الشفعة بسبب البناء وعند محمد رجه الله تعالى له حق الشفعة لان عنده حق الشفعة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلو باق كذا فى الذخيرة \* وان كان السفل لرجل وعلوه لا تخرب بيعت دار يجنبها فالشفعة لهم فان انهدمت الدار قبل أخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفل عند أبي يوسف رجه الله تعالى لقيام ما يستحق به الشفعة وهو الارض ولا شفعة لصاحب العلو لولا ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد رجه الله تعالى الشفعة لهم ما لان حقه قائم أيضا فانه يبنى العلو اذ يبنى صاحب السفل سفله وله أن يبنى السفل بنفسه ثم يبنى عليه العلو ويمنع صاحب السفل عن الانتفاع حتى يعطيه حقه كذا فى الكافى \* رجلان اشتريا دارا وأحدهما شفيعها

الاول أن مال المسلم محل لملك الكافر والثانى ان الاستيلاء يتم قبل الاحراز بدار الحرب بمجرد الاحراز بالعسكر فاشبه القضاء على الغائب بشهادة الفساق ولو قضى بجواز بيع درهم بدرهمين يدا بيد أخذا بقول ابن عباس رضى الله عنهما لا ينفذ لانه لم يوافق فيه أحد من الصحابة رضى الله عنهم فكان مهورا وفى الصغرى المختلف بين السلف كالخلف بين الصحابة رضى الله عنهم حتى لو قضى أن المأذون فى نوع لا يكون مأذونا فى الانواع أخذنا بذهب الشافعى بصير متفقا عليه والقضاء بمحل متروك التسمية عامدا ينفذ عندهم اخلافا لثانى \* رضى بأم امر أنه ولم يدخل بينها بجلده القاضى وأقر امر أنه ولم يفرق نفذ قضاءه وان رأى قاض أن يبطله ليس له ذلك وان أبطله ورفع الى الثالث أمضى الاول وان كان نفس القضاء مختلفا فيه فردته الثانى ورفع الى الثالث يعزى الرد ولو قضى بان الثلاث واحد أو لا يقع لا ينفذ ولو قضى باطل طلاق المكره أو بجواز النكاح بلا شهود فنفذ وانما ينفذ القضاء فى المجتهدات

أذا علم أنه مجتهد فيه أما اذا لم يعلم لا ينفذ قال السرخسى وهنا شرط اخر وهو أن يصير حادثة فيجبرى بين يدي القاضى فلا من خصم الى خصم حتى لو قلنا هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى وفى السيرمات عن مدير وعنتى المدير ثم جاور رجل وأثبت دينه على

المدة فباعه القاضي على ظن أنه عبد ثم علم الخال بالقضاء باطل دل أن القضاء في فصل مختلف لعدم العلم باطل قال الصدر رحمه الله وبقي بخلاف هذا \* قضى بجواز بيع المستأجر والمرهون بنفذه \* باع المديبر أو أم المديبر أو أم الولد (١٦٥) ثم ارتفع إلى القاضي فأجاز بيعهما ثم

ارتفعوا إلى قاض آخر  
بعض القضاء إلى أم الولد  
لأنه روى أن علياً رضي الله  
عنه رجع عنه وذ كر الصدر  
عن الإمام والثاني رجهما  
الله أنه ينفذ القضاء  
وذكر السرخسي فيه  
روايتان والاكثر عدم  
النفاذ وذكر الخصاص أنه  
يتوقف على الامضاء وهو  
الوجه وفي التمهة نسي  
مذهبه وقضى برأى غيره  
ثم ذكر رأيه قال الإمام  
لا يطل الماضي ويعمل  
بالحدث في الآتي وقال  
الثاني يطل الماضي أيضا  
وهذا فرع على جواز القضاء  
على خلاف رأيه عالم برأيه  
فانه ينفذ عند الإمام  
خلافهما وفي شرح الجامع  
لا يكر الرازي أنه لا ينفذ  
في قولهم وأذا نسي مذهبه  
وقضى على خلاف مذهبه  
ينفذ عند الإمام خلافا  
لثاني ولا رواية عن محمد  
وقيل الخلاف في أنه هل  
يجوز أن يأخذ بمذهب غيره  
عندهما لا وعند محمد له  
الاخذ ولو فوض إلى غيره  
ليقضى على وفق مذهبه  
نفذا جاعا وفي الصغرى  
قضى بخلاف رأيه ينفذ  
عند الإمام والثاني وعليه  
الفتوى ودليل النفاذ  
ما ذكره محمد في كتاب  
الاكراه \* شهد أنه قذف  
امرأته فلا نة فلا عن معها

فلا شفعة للشفيع فيما اراد الاجنبي لأن شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفيع البيع لنفسه كذا في فتاوى  
قاضيخان \* رجل أجز دار مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفيعها فالبيع موقوف في حق  
المستأجر لقيام الاجارة فان أجاز المستأجر البيع نفذ في حقه وكان له الشفعة لو جرد سبها وان لم يجز البيع  
لكن طلب الشفعة بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى أرضا بمذورة فبنت الزرع  
وحصده المشتري ثم حضر الشفيع أخذ الأرض بحصة ما تقبض الأرض بمذورة فيرجع بحصة منها كذا في  
المحيط \* واذا اشترى نخلا لقطعها فلا شفعة فيه وكذلك اذا اشتراه مطلقا فان اشتراها بأصولها وموضعها  
من الأرض ففيها الشفعة وكذلك لو اشترى زرعاً أو رطبة ليحجزها لم يكن في ذلك شفعة وان اشتراها مع  
الأرض وجبت الشفعة في الكل استحقاقا وفي القيام لا شفعة في الزرع واذا اشترى أرضا فيها شجر صغار  
فكبرت فاعترت أو كان فيها زرع فأدرك فلا شفعة أن يأخذ جميع ذلك بالثمن كذا في المبسوط \* اذا اشترى  
البناء ليقطعه فلا شفعة للشفيع فيه فان اشتراه بأصله فلا شفعة فيه الشفعة كذا في الذخيرة \* ولو اشترى  
نصيب البائع من البناء وهو النصف فلا شفعة في هذا والبيع فيه فاسد وكذلك لو كان البناء كله لاسان فباع  
نصفه كذا في المبسوط \* واذا اشترى نخلا لقطعها ثم اشترى بعد ذلك الأرض وترك النخل فيها فلا شفعة  
للشفيع في النخل وكذلك لو اشترى الثمرة ليحجزها والبناء يهدمه ثم اشترى الأرض لم تكن للشفيع الشفعة الا  
في الأرض خاصة كذا في المبسوط \* ولو اشترى بيتا ورعى ماء فيه ونهرها ومتاعها فالشفيع الشفعة  
في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرعي المركبة بيت الرعي لانها تابعة لبيت الرعي وعلى هذا اذا اشترى  
الجامع فلا شفعة أن يأخذ بالشفعة الجامع مع آلاته المركبة من القدر وغيره ولا يأخذ ما كان من اربلا  
للبيت في المسئلة الاولى والجامع في المسئلة الثانية الا الحجر الأعلى من الرعي فانه يأخذ بالشفعة استحقاقا  
وان لم يكن من رجا كذا في النظرية \* ولو اشترى أجرة فيها قصب وسمك يؤخذ بغيره صيد أخذ الاجرة  
والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك واذا اشترى عينا أو نهر أو بئر بأصلها فلا شفعة فيها الشفعة وكذلك  
ان كانت عين قبرا أو نطا أو موضع ملح أخذ جميع ذلك بالشفعة لوجود الاتصال معنى الا أن يكون المشتري قد  
جعل ذلك من موضعه فلا يأخذ ما جعل منه كذا في المبسوط \* وفي التفريد للشفيع أن يأخذ ما دخل  
في البناء والسكنيف وكل شيء أما الظلة ان كان مفتوحها في الدار فعندهما تدخل وعند أي حنيفة رحمه الله  
تعالى على التفصيل ان قال بكل حق هو لها تدخل والا فلا والثمر والشجر والزرع لا يدخل الا بالشرط  
والقياس أن يدخل الثمر من غير ذلك كذا في التارخية \* اشترى كرما وله شفيع غائب فاعترت  
الاشجار فاعادها المشتري ثم حضر الشفيع الغائب وأخذ الكرم بالشفعة فان كانت الاشجار وقت قبض  
المشتري ذات ورد ولم يبد الطلع من الورد لا يسقط شيء من الثمن وان كان قد بد الطلع وقت قبض المشتري  
الكرم يسقط بقدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة وان كان المشتري أرضا  
فيها زرع لقيمة له فادرك الزرع وحصده المشتري ثم جاء الشفيع وأخذ الأرض لا يسقط شيء من ذلك الثمن  
كذا في محيط السرخسي \* المكاتب اذا باع أو اشترى دارا والمولى شفيعها فله أن يأخذ بالشفعة سواء كان  
عليه دين أو لم يكن كذا في البدائع \* ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة  
كذا في التارخية \*

### الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة

أسباب الشفعة اذا اجتمعت يراعى فيها الترتيب فيقدم الاقوى فالاقوى فيقدم الشريك (١) على الخليط  
(١) قوله على الخليط هو الذي قاسم وبقي له خلطة في الطريق أو في الشرب والشريك هو الذي لم يقاسم  
كذا في الخلاصة اه نقله مصححه

بلا اكراه القاضي وحسبه والقاضي فرق بينهما ثم بان الشهود عبيدا صح القضاء بالتفريق لانه لما قال أشهد لي لصادق فيما رميته به من  
الزنا صامته بالقذف فاذ لا عن بعده ثلاثا فقد حصل القضاء في محل الاجتهاد لان من العلماء من جوز التفريق بعد الثلاث وبه بقي وفي



شرح عصام أنه لا ينفذ قاته قال إذا قضى في دعوى المال بشاهدين محدودين في قذف ثمان يرد القضاء وأخذ المال من المدعى قال  
شمس الأئمة ظاهر المذهب (١٦٦) عدم النفاذ وعليه الفتوى وعن الثاني النفاذ (قلت) وما ذكر من المحدود أراد به قبل التوبة

أما بعد التوبة ينفذ قضاؤه ولا يملك القاضي الثاني إبطاله أما إذا كان القاضي محدوداً في قذف وقضى فرفع إلى آخران كان لإبراء أبطاله وإن كان يراهم وأمضاه نفذ بالامضاء وقضاء العبد والكافر ولو كتبوا بالصبي لا يجوز وإن أمضاه قاض آخر وقضاء المرأة جارية في غير الحدود والقصاص وإن قضى فيهما يجوز بالامضاء وليس لغیره الإبطال \* وذکر الخصاص قضى زماناً ثم علم أنه عبس أو كافر ذمی أو محدود أو فاسق أو مرتد لا ينفذ شيء من قضاياه أجمعاً جمع الخصاص بين المرتضى والكافر وهذا رواية \* قضى بشهادة الزوج لزوجته أو بكون الخلع فسحانفذ ولو لا مراً أنه لا إذا أمضاه آخر وليس لأحد الإبطال بعد الامضاء \* القاضي إذا نصب مسخراً لا يجوز قضاؤه عليه وأشار بكر رحمه الله أنه يجوز فانه قال ادعى الحاضر على رجل ذكر أنه غريم الغائب وأنه وكيل الغائب بكل حق له على كل من كان وأنكر المدعى عليه الوكالة فبرهن عليه بقضى بالوكالة وقوله ذكر أنه غريم الغائب ولم يقل هو غريم الغائب دليل على ما ذكرنا قال الصمد رحمه الله هذا محمول على أنه لم يعلم أنه مسخر حتى لو علم لا يثبت الوكالة وذكر شمس الأئمة اختصم رجلان عند القاضي وذكر

وذكر  
وكل أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته له فتقضى للوكيل هذا لا يجوز وإن قضى عليه يجوز وإن كان القاضي وصى اليتيم لم يجوز قضاؤه



في أمر البيع \* ولو وكل رجل القاضي ببيع أو شراء أو خصومة جاز حتى لو عزل يبق على الوكالة ولو أراد أن يجعل آخر مكانه وكيلا لم يجوز الآن بقوله له اضع ما شئت فوكل غيره حينئذ ولكن لا يجوز قضاؤه له لأنه قضاء لنفسه من وجه (١٦٧) \* ولو وكل القاضي من يبيع لليتيم لخاصه

الوكيل مع المشتري وقضى له يجوز لأن الوكيل نائب عن اليتيم لا عن القاضي ولو أوصى رجل بثلاث ماله للقاضي ولا تخلم بحجز قضاؤه في شيء لهذا الميت لأنه قضاء لنفسه وكذا لو كان القاضي أحد الورثة وكذا عند دعوى وكيل هذا الوصي وكذا لو كانت الوصاية إلى من لا يقبل شهادته للقاضي وكذا إذا كان للقاضي على الميت دين ولو وكلت امرأة القاضي وكيلا بالخصومة ثم طلقها وانقضت عدتها وقضى لو كملها يجوز وكذا لو كمل مكاتبه إذا اعتق قبل القضاء والحاصل أنه لا بد من انتفاء التهمة وقت القضاء قال محمد كل ما اختلف فيه الفقهاء ففضى به القاضي يجوز وليس لأن نقضه لكن لا بد من أن يكون عالما بموضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضى برأى نفسه حتى يتقضى على قول الكل بانفاق الروايات وان كان لا يعرف مواضع الخلاف والاجتهاد في رواية الجامع لا ينفذ وفي الروايات الأخر ينفذ فلا يقع الاحتراز عن الفساد فلو ادعى في مسئلة الصلح على الإنكار المدعى بدل الصلح وزعم المدعى عليه فساد الصلح على مذهب ابن أبي ليلى والشافعي وقضى القاضي به ومنعه عن طلب البطلان ينفذ باتفاق الروايات وذكر في شرح الطحاوي إذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقضوى ثم بان أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينفذه كذا عن محمد رحمه الله وقال الثاني ليس له أن ينفذه

وذكر القندوري أن الشريك في الأرض التي تحت الحائط يستحق الشفعة في كل المبيع بحكم الشركة عند محمد رحمه الله تعالى وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيكون مقدما على الجار في كل المبيع كذا في الذخيرة وقال الكرخي وأصح الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشريك في الحائط أولى ببقية الدار من الجار قال وعن محمد رحمه الله تعالى مسائل تدل على أن الشريك في الحائط أولى فانه قال في حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه خشبة ولا يعلم أن الحائط بينهما إلا بالخشبة فبيعت إحدى الدارين قال فإن أقام الآخر البينة أن الحائط بينهما فهو أحق من الجار لأنه شريك وإن لم يقم بينة لم أجعله شريكا وقوله أحق من الجار أي أحق بالجميع لا بالحائط وهذا مقتضى ظاهر الإطلاق كذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى وفي كل موضع سلم الشريك الشفعة فأنما يثبت الجار حق الشفعة إذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع أما إذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له كذا في المحيط \* دار كبيرة فيها مائة أصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة أو بيتا فالجار الدار الشفعة فيها كان جارا من أي نوعها لأن المبيع من جلة الدار والشفيع جارا الدار فكان جارا للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الجارها لأن المبيع صار مقصودا ومفردا بالمالك فخرج من أن يكون بعض الدار كذا في محيط السرخسي \* سفل بين رجلين ولا حدهما عليه علويته وبين آخر فباع الذي له نصيب في السفل والعلوي نصيبه فشرى به في السفل الشفعة في السفل ولشريكه في العلوي الشفعة في العلوي ولا شفعة لشريكه في السفل في العلوي ولا لشريكه في العلوي في السفل لأن شريكه في السفل جارا للعلوي وشريكه في حقوق العلوي كان طريق العلويته وشريكه في العلوي جارا للسفل أو شريكه في الحقوق إذا كان طريق العلوي في تلك الدار فكان الشريك في عين البقعة أولى ولو كان لرجل علوي دار وطريقه فيها وبقية الدار لا آخر فباع صاحب العلوي له وطريقه ففي الاستحسان يجب الشفعة لصاحب السفل ولو كان طريق هذا العلوي في دار رجل آخر فبيع العلوي صاحب الدار التي فيها الطريق أولى بشفعة العلوي صاحب الدار التي عليها العلوي فان سلم صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلوي جارا ملازقا أخذه صاحب الدار التي عليها العلوي بالجوار وإن كان للعلوي جارا ملازقا أخذه بالشفعة مع صاحب السفل لأنهما جاران وإن لم يكن جارا للعلوي ملازقا وبين العلويين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفل السفل كان صاحب العلوي شفعيا ولو بيعت الدار التي فيها طريق العلوي صاحب العلوي أحق بشفعة الدار من الجار كذا في البدائع \* دار بين رجلين ولا حدهما حائط في الدار بينهما وبين آخر فباع الذي له شركة في الحائط نصيبه من الدار والحائط فالشريك في الدار أحق بشفعة الدار والشريك في الحائط أولى بالحائط وهو جار في بقية الدار وكذلك دار بين رجلين ولا حدهما بئر في الدار بينهما وبين آخر فباع نصيبه من الدار والبئر فالشريك في الدار أحق بشفعة الدار والشريك في البئر أحق بالبئر وهو جار لبقية الدار كذا في النهاية \* وإذا كانت الدار بين ثلاثة رجال الاموضع بئرا وطريق فيها فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار فالشريك الذي له في جميع الدار نصيب أحق من الآخر الذي له في بعض الدار نصيب فان شركته أعم ومن يكون أقوى فهو مقدم في الاستحقاق كذا في المبسوط \* صاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء إذا لم يكن موضع مسيل الماء ملكا له وصورة هذا إذا بيعت دار ورجل فيها طريق ولا آخر فيها مسيل الماء فصاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء كذا في المحيط \* دار فيها ثلاثة بيوت بيت في أول الدار ثم البيت الثاني بجانب هذا البيت ثم البيت الثالث بجانب الثاني كل بيت لرجل واحد فباع واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وإن كانت أبواب البيوت في سكة نافذة لافي الدار فان بيع البيت الأوسط فالشفعة لصاحب الأعلى والأسفل وإن بيع البيت الأعلى كانت الشفعة

ابن أبي ليلى والشافعي وقضى القاضي به ومنعه عن طلب البطلان ينفذ باتفاق الروايات وذكر في شرح الطحاوي إذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقضوى ثم بان أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينفذه كذا عن محمد رحمه الله وقال الثاني ليس له أن ينفذه

أيضاً لو أن قضي برأى غيره ناسياً رأيه ثم تذكر رأيه قال الامام رحمه الله ينفذ وقال لا يرتد وهو الصحيح وان لم يكن له رأى واستفتى فقيم اذا افتاه وقضى به ثم حدث له رأى وقضى به ثم حدث له رأى آخر لا ينقض قضاؤه ويعمل بالحادث في الاتي وذكر الاول الجلي قضي في مجتهده وهو يرى خلافه عنده ينفذ وعندهما لاحي اذا علم السلطان بالحادثة أن ينفذ وفي أدب القاضي اذا وقع مسئلة مختلفة اجتهداً رأيه وقضى به وان شاور أهل مجلسه وانفقوا على شيء حكم به وان اختلفوا قضي بما هو الحق عنده وان اتفقوا على شيء ورأيه بخلافه يتأني ويكتب الى غيرهم ويعمل بما هو الاحسن عنده وان كان عديم الرأى وشاور فيها واحداً أن يأخذ برأيه وان له رأى بخلافه قضي برأى نفسه وان كان الذي شاوره فقه منحه ساغ ترك اجتهاده والرجوع الى قوله وعن الامام أنه لا يحكم الاجما هو عنده وقال ليس له ترك اجتهاده لاجتهاده غيره فعلم بهذا أن في نفاذ قضاء القاضي بخلاف رأيه عالماتان عن الامام واختار القاضي الازجندى عدم النفاذ في الحدود اذا أشكل القاضي بأمر سأل الافقه عنه وان أشار الافقه بما هو خطأ عند القاضي يقضي بما هو صواب عنده اذا كان عارفاً بوجه

(١٦٨)

اصحاب الاوسط وان يبيع الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير ثلاثة بيوت في دار كل واحد فوق الآخر كل واحد لانسان فباع واحد منهم بيته فان كان طريق الكل في الدار فالباقين أن يشتري كافى الشفعة وان كانت أبواب البيوت في السكة فان باع الاوسط فللاعلى والاسفل أن يأخذ الشفعة وان باع الاعلى فالأوسط أولى وان باع الاسفل فالأوسط أيضاً أولى هكذا في خزانة المفتين دار فيها ثلاثة بيوت ولها ساحة والساحة بين ثلاثة نفر والبيوت بين اثنين منهم فباع أحدهما ملكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه في البيوت والساحة فلا شفعة لشريكه ما في الساحة كذا في الذخيرة دار رجل فيها بيت بيته وبين غيره فباع الرجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلبها الشريك في البيت فصاحب الشفعة في البيت أولى بالبيت وبقيعة الدارين من انصافاً هكذا في البدائع \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فممن اشترى حائطاً بأرضه ثم اشترى ما بقي من الدار ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة في الحائط ولو لا شفعة له في بقية الدار كذا في محيط السرخسي \* درب غير نافذ فيه دور لقوم فباع رجل من أرباب تلك الدور بيتاً شارعا في السكة العظمى ولم يبيع طريقه في الدرب على أن يفتح مشري البيت باباً الى الطريق الاعظم فلا يحجب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق وقت البيع فان سلوا ثم باع المشتري البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدرب لانعدام شركتهم في الطريق وقت البيع الثاني فتسكون الشفعة للجار الملازق وهو صاحب الدار وكذلك اذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب كذا في الذخيرة \* درب غير نافذ في أقصاء مسجد خطة وباب المسجد في الدرب وظاهر المسجد وأجابه الآخر الى الطريق الاعظم فهذا درب نافذ لو بيعت فيه دار لاشفعة اللجار وأراد بيعه مسجد الخطة الذي اخذته الامام حين قسم بين الغنمين وهذا لان المسجد اذا كان خطة وظهره الى الطريق الاعظم وليس حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم فهذا الدرب بمنزلة درب نافذ ولو كان حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم كان لاهل الدرب الشفعة بالشركة لان هذا الدرب لا يكون نافذاً ولو لم يكن مسجد الخطة في أقصى لكنه كان في أول السكة فان كان من أول السكة الى موضع المسجد نافذاً لانت فيه الشفعة اللجار الملازق وما رواد ذلك يكون غير نافذ حتى كان لاهل تلك السكة كلهم الشفعة ولو لم يكن المسجد خطة بأن اشترى أهل الدرب من رجل من أهل دار في أقصى الدرب ظهرها الى الطريق الاعظم وجعلوها مسجداً وجعلوا في الدرب باباً ولم يجعلوا له الى الطريق الاعظم باباً أو جعلوا ثم باع رجل من أهل الدرب داره فلا لاهل الدرب الشفعة بالشركة كذا في المحيط \* رجل له خان فيه مسجد أقره صاحب الخان وأذن للناس بالتأذين وصلاة الجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجداً ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار درباً ثم بيعت منها حجرة قال محمد رحمه الله تعالى الشفعة لجميعهم كذا في فتاوى قاضيخان دار فيها طريق الى الدرب ويخرج من باب آخر منها الى الطريق الاعظم فان كان طريق الناس فلا شفعة لاهل الدرب لان السكة نافذة وان كان طريق لاهل الدرب خاصة فهم مشفعاء لان السكة غير نافذة كذا في محيط السرخسي \* أو أماً الرقيقات التي ظهرها وادفلا تحلوا من وجهين ان كان موضع الوادي مملوكاً في الاصل وأحدوا الوادي فهذا والمسجد الذي أحدوا في أقصى السكة سواء وان كان في الاصل وادياً كذلك فهو ومسجد الخطة سواء هكذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى وكان يقول الرقيقات التي على ظهرها واد بخاري اذا بيع في رقيقة منها دار فأهل الرقيقة كلهم مشفعاء ولا يجعل ذلك كالطريق النافذ فكانه عرف أنه مملوك وكان الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يجعل حكم هذه الرقيقات حكم السكة النافذة قيل ويجوز أن يقاس السكة التي في أقصاها الوادي بخاري على ما تقدم وبني أمر الشفعة على النفاذ والحادث وعلى نفاذ الخطة كذا في المحيط \* سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع أهل السكة ولا فرق بين المدورة

أيضاً لو أن قضي برأى غيره ناسياً رأيه ثم تذكر رأيه قال الامام رحمه الله ينفذ وقال لا يرتد وهو الصحيح وان لم يكن له رأى واستفتى فقيم اذا افتاه وقضى به ثم حدث له رأى وقضى به ثم حدث له رأى آخر لا ينقض قضاؤه ويعمل بالحادث في الاتي وذكر الاول الجلي قضي في مجتهده وهو يرى خلافه عنده ينفذ وعندهما لاحي اذا علم السلطان بالحادثة أن ينفذ وفي أدب القاضي اذا وقع مسئلة مختلفة اجتهداً رأيه وقضى به وان شاور أهل مجلسه وانفقوا على شيء حكم به وان اختلفوا قضي بما هو الحق عنده وان اتفقوا على شيء ورأيه بخلافه يتأني ويكتب الى غيرهم ويعمل بما هو الاحسن عنده وان كان عديم الرأى وشاور فيها واحداً أن يأخذ برأيه وان له رأى بخلافه قضي برأى نفسه وان كان الذي شاوره فقه منحه ساغ ترك اجتهاده والرجوع الى قوله وعن الامام أنه لا يحكم الاجما هو عنده وقال ليس له ترك اجتهاده لاجتهاده غيره فعلم بهذا أن في نفاذ قضاء القاضي بخلاف رأيه عالماتان عن الامام واختار القاضي الازجندى عدم النفاذ في الحدود اذا أشكل القاضي بأمر سأل الافقه عنه وان أشار الافقه بما هو خطأ عند القاضي يقضي بما هو صواب عنده اذا كان عارفاً بوجه

الكلام وان ترك رأيه وعمل بقول الافقه كان موسعاً عليه ولم يذ كر خلافاً و ذ كر شمس الأئمة ان القضاء والمعوجة  
الاجتهاد انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد ولو عن اشتباه لا وعن الامام النفاذ ولو لا عن اجتهاد \* وما ينفذ عليه قضاء الزمان من تقلد الشافعي في اليمن

المضافة وسبع المدبر وأمثاله ان كان التقليد للحكم بطلان اليقين ويجوز بيع المدبر عن لا يرى ذلك كان المسئلة على الخلاف وحكم الشافعي المذهب حكمهم القلبد بنفسه وان كان التقليد للحكم عن يرى ذلك كان جواز الحكم من شافعي (١٦٩) المذهب بالاتفاق ألا يرى أن السلف كانوا يتقلدون من الخلفاء

العباسية ويرون ما يحكون به على رأيهم نافذا وان على خلاف رأى الخلفاء لانهم كانوا على مذهب ابن عباس رضى الله عنهم ما ذكره في الحيط وذ كرظهر الدين أن قضاء شافعي المذهب المفوض اليه الحكم بنفسه البين المضافة انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لاح الى اجتهاد ذلك أما اذا كان لا يرى لا يصح وكذا قاله عبد الواحد الشيباني وعلل وقال لو فعل المفوض ذلك لا يصح فكيف يصح تفويضه وقال غيره هذا احتياط والصحيح أنه ينفذ وان كان لا يرى ذلك وفي شرح أدب القاضي ما ينفذ لو فعله القاضي ينفذ فوضه عند الامام وبه يفتي فعلى هذا اذا فوض الى شافعي المذهب ابطال اليقين المضافة ينفذ وعليه عمل القضاة وكما يصح كون المسئلة مجتهدا فيها بوقوع الاختلاف فيها كذلك يصير مجتهدا بوقوع الاختلاف في مثلها وذ كرالقاضي ظهير الدين في مسئلة العجز عن النفقة أن العجز متى ثبت بشهادة الشهود فان كان القاضي شافعي يحكم بتفريقه وان حنفيا لا يقضى الا اذا اجتهد ووقع اجتاده عليه فان قضى بخلاف رأيه

والمعوجة والمستقيمة كذا في المنقط \* سكة غير نافذة فيها عطف مدور يربط العطف الذي يقال له بالفارسية (خم كرد) وفي العطف منازل فباع رجل منزلا في أعلى السكة أو أسفلها أو في العطف فالشفعة لجميع الشركاء وان كان العطف مريعا بأن تكون سكة مدودة في كل جانب منها رقيقة وفي السكة دور وفي الرقيقة دور وفي فباع رجل في العطف منزلا فالشفعة لأصحاب العطف دون أصحاب السكة ولو باع رجل في السكة دارا كانوا فيها جميعا شركاء في الشفعة والحاصل أن بالعطف المدور لا نصير السكة في حكم السكتين ألا يرى أن هيات الدور في هذا العطف لا تتغير فكانت سكة واحدة أما العطف المربع يصير في حكم سكة أخرى ألا يرى أن هيات الدور في هذا العطف تتغير فيصير بمنزلة سكة في سكة كذا في الذخيرة \* سكة تذهب طولاً وفي أسفلها سكة أخرى غير نافذة بينهما حاجر درب ولا حق لأهل السكة الأولى فيها فبيعت دار من السكة العليا فلاهل السفلى الشفعة اشركتهم ولو بيعت من السفلى فالشفعة لأهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زائفة كذا في القنية \* في المنتقى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في درب فيه زائفة مستديرة لجميع الدرب بيعت دار في هذه الزائفة التي عليها الدرب فهم شركاء في الشفعة وإذا كان درب مستطيل فيه زائفة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة فأهل تلك الزائفة شركاء في دورهم ولا يشركهم أهل الدرب في الشفعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك كله سواء وهم شركاء في زائفتهم دون أهل الدرب كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى بيتاً من دار إلى جنب داره وفتح باباً به الى داره ثم باع هذا البيت وحده فجاء هذا الرجل وطلب هذا البيت بالشفعة قال ان كان ست باب هذا البيت من تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى عد البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للعسن بن زياد سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة نفذت هذه العطفة من جانب آخر الى هذه السكة التي فيها العطفة فبيعت دار في هذه العطفة فلا شفعة في الأيمن دار لم يبق الدار ابعية ولو لم تنفذ هذه العطفة الى السكة كانت الشفعة لجميع أهل هذه العطفة فان سلوا الشفعة ليس لأهل السكة الشفعة فيها كذا في المحيط \* دار بيعت ولها بابان في زقاقين ينظران كانت في الأصل دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق آخر فاشترى رجل واحد ورفع الحائط بينهما حتى صارت كلها داراً واحدة فلاهل كل زقاق أن يأخذ الجانب الذي يليه وان كانت في الأصل داراً واحدة ولها بابان فالشفعة لأهل الزقاقين في جميع الدار بالسوية ونظير هذا الزقاق اذا كان في أسفلها زقاق آخر الى جميع الجانب الآخر فرفع الحائط بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لأهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الآخر وكذا سكة غير نافذة رفع الحائط من أسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء كذا في محيط السرخسي \* وفي آخر شفعة الأصل دار فيها حجر وحجرة منها بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من الحجر فهدأ على وجهين ان كانت الحجر مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق الدار لا للشريك في الحجر فان سلم شركاء الطريق في الدار فالشفعة كانت الشفعة للحجار الملازم بالدار كذا في المحيط \* واذا اشترى قوم أرضاً فاقسموها دوراً وتركوها منها سكة ممشي لهم وهي سكة مدودة غير نافذة فبيعت دار من أقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتها ومن كانت داره أسفل من الدار المبسطة أو أعلى في الشفعة هناسواء وكذلك ان كانوا ورثوا الدور عن آبائهم كذلك ولا يعرفون كيف كان أصلها فهذا والاوّل سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره \* واذا اشترى بيتاً من دار علوه لا تحوط طريق البيت الذي اشترى في دار أخرى فانما الشفعة للذي في داره الطريق فان سلم صاحب الدار فحينئذ لصاحب العلو الشفعة بالجوار كذا في المبسوط في باب الشفعة بالعروض \* واذا كان الدار جاران أحدهما غائب والاخر حاضر فخاصم الحاضر الى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فأبطل شفעתه ثم حضر الغائب فخاصمه الى قاض يرى الشفعة بالجوار وقضى له بجمع الدار ولو كان القاضي الاول قد قال أبطلت

في كتاب النكاح أنه لا ينفذ وإن أمضى هذا الحكم قاض آخر أو الصحيح أنه لا ينفذ لانه مجاز في الدعوى والشهادة والقضاء في مجموع النوازل في مسئلة العجز عن الاتفاق (١٧٠) لو كتب القاضي الى عالم يرى التفريق ففرق بينهم ما يصح وقد ذكرنا عن عطاء بن حزمة أن الاب

زوج الصغيرة من رجل  
وناب الزوج غيبة منقطعة  
والتزوج كان بشهادة  
الفسقة للقاضي أن يبعث  
الى من يفرق وكذا للقاضي  
أن يفرق وإن لم يكن مذهبه  
وكذا في النكاح بغير ولي  
الى آخر ما ذكرنا في النكاح  
وفي الفصول غاب عن  
زوجته وموتت كلها بلا نفقة  
فكتب القاضي الى عالم يرى  
التفريق بالعجز عن النفقة  
وثبت عنده عجزه وفرق  
يصح وإن كان له هنا عقار  
ومتاع وأملأ اذ لم يكن  
من جنس النفقة \* قالت في  
محفل هذا زوجي وقال هذه  
امرأتى اختلف في انعقاد  
النكاح فلو قضى بالنكاح  
صار متفقا \* قضى بجواز  
منية الابن أو الاب لا يجوز  
عند الثاني لانها منصوص  
عليها في الكتاب وعند محمد  
ينفذ وما روى عن ابن  
عباس رضي الله عنهما  
موقوفها ورفوعا الحرام  
لا يحرم الحلال يؤيد قول محمد  
\* وفي فوائد القاضي قضى  
بجواز نكاح التي زنى بامها  
او بينتها فذ عند محمد خلافا  
لثاني \* قضى بجواز نكاح  
الموت كاهو مذهب زفر  
رحمه الله تعالى من ابطال  
الوقت والتأية يذبح \* ولو  
قضى بجواز متعة النساء  
لا يجوز \* قضى برदनكاح

كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار (١) لم تبطل شفعة الغائب كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في  
البدائع \* دارورثها جماعة عن أبيهم مات بعض ولد أبيهم وترك نصيبه ميراثين ورثته وهم ثلاثة بنين فباع  
أحدهم نصيبه منها فشر كواؤه في ميراث أبيهم وهم أبناء الميت الثاني وشركاء الاب وهم أولاد الميت الاول شفعة  
فيها ليس بعضهم أولى من البعض كذا في المحيط \* الحسن بن زياد قوم ورفوا دارا فيها منازل واقتسموها  
فأصاب كل واحد منهم منزل فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع بعض من صار له منزل منزله وسلم للذين لهم المنازل  
في الدار الشفعة كان للجار الشفعة اذا كان لزيق المنزل الذي يبيع وإن كان لزيق الطريق الذي بينهم وليس  
لزيق المنزل كان له أن يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة وإن لم يكن لزيق المنزل ولا لزيق الطريق الذي بينهم  
وكان لزيق منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسألة دليل على أن الشفعة كما يجب لغيران المبيع يجب  
لغيران حق المبيع أيضا كذا في الذخيرة \* وفي كتاب الشرب لابي عمرو الطبري دار فيها ثلاثة بيوت وكل بيت  
لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار أخرى وطريق تلك الدار في سكة  
غير نافذة يبيع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيت أولى بالشفعة من صاحب الدار  
الخارجة فان سلم الشفعة فالشفعة لصاحب الدار الخارجة فان سلم هو أيضا فالشفعة لأهل السكة \* أرض  
بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجهها نافذة ثم بنوا دورا يمتد ويسر وجعلوا أبواب الدور شارعة  
الى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواهم وان قالوا جعلناها طريقا للمسلمين فكذلك الجواب أيضا قال  
الصدر الشهيد هو المختار كذا في المحيط \* ولو أن رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا أخرى في تلك  
السكة كان لأهل السكة أن يأخذوا الاولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفعيا وقت الشراء الاول ثم صار هو  
شفيعا مع أهل السكة في الدار الثانية كذا في الظهيرية \* دار بين ثلاثة نفر فاشترى رجل نصيبهم واحدا بعد  
واحد فلجأ أن يأخذ الثلث الاول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل ولو كانت الدارين أربعة نفر فاشترى  
رجل نصيب الثلاثة واحدا بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فله أن يأخذ نصيب الاول وهو في نصيب  
الآخرين شريكه ولو اشترى أحد الاربعة نصيب الاثنين واحدا بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكا في  
النصيبين جميعا كذا في محيط السرخسي \* وفي الهاروني دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم ثم جاء  
رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبيع نصيبه كان له أن يأخذ النصيبين جميعا بالشفعة فان لم  
يحضر الثالث حتى جاء المشتري الاول الى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويقضى له بها فيصير  
له النصيبان جميعا فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائبا وطلب الشفعة أخذ جميع ما اشتراه الاول ونصف  
ما اشتراه الثاني ولو لم يقض القاضي للمشتري الاول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعا كذا في  
المحيط \* لرجل مسبل ماء في دار يبعث كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسبل كالشرب كذا  
في التتارخانية \* واذا كان نهر لرجل في أرض لرجل عليه رحي ماء في بيت فباع صاحب النهر والنهر والرحي  
والبيت فطلب صاحب الارض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وإن كان بين أرضه وبين موضع الرحي أرض  
لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فلهما أن يأخذا ذلك بالشفعة لانهم سواء  
في الجوار الى النهر وإن كان بعضهم أقرب الى الرحي كذا في المبسوط \* نهر كبير كدجه يجرى اقوم منه نهر  
صغير فصارت شرب أراضيهم من هذا النهر الصغير فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشر بها كان  
للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الارض بالشفعة أقصاهم وأدناهم فيها سواء فان كانت  
مع الارض التي بيعت قطعة أخرى لزيقة بهذه الارض المبيعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبير فلا شفعة  
لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب هلال البصري في نهر ملتوي يبيع فيه أرضون

(١) قوله لم تبطل شفعة الغائب لان هذا قضاء على الغائب كذا علمه في محيط السرخسي اهـ معجبه

امرأة بعب عبي أو جنون كاهو مذهب عمر رضي الله عنه أن المرأة ترتب بالعيوب الخمسة نفذ ولورثت الزوج بواحد من خلف  
هذه العيوب وقضى به كاهو رأي محمد ينفذ \* قضاء القاضي بسقوط المهر بعدم النكاح لا لايفاء والابراغ لا ينفذ وكذا لو قضى بان العنين

لا يؤجل بطل ويؤجل \* راجعها بالرضا هافقضى القاضي بذهب الشافعي أن الرجعة لا تصح قيل لا نفذ قضاؤه لانه خلاف قوله تعالى  
وبعواتهن أحقر بردهن \* قضى بطلان الطلاق قبل النكاح أو باسلم في الحيوان صح (١٧١) \* طلقها ثلاثا واهي حبل أو قبل الدخول  
أو ثلاثا بكلمة واحدة أو في

طهر جامع فقضى بطلان  
الايقاع لا ينفذ \* وفي أدب  
القاضي شافعي المذهب  
ادعى عند الحنفى الشفعة  
بالجوار قيل لا يقضى وقيل  
يقضى له كما إذا ترفع أحد  
الزوجين الذميب الى  
القاضي بأنه محرم الآخر  
فطلب الفرقة لا يقضى  
عند الامام خلافهما الا اذا  
ترافعا واذا قضى يقضى  
بما هو الحق عنده وفيه  
اشارة الى كثير من المسائل  
ففي كل موضع تحاكم  
الشافعي الى القاضي الحنفى  
يقضى القاضي بمذهبه  
لا بذهب المدعى أو المدعى  
عليه وقيل وهو اختيار  
الحلواني ان القاضي يسأل  
المدعى أنعقه - وهذا ان  
قال نعم قضى له والا قال  
الحلواني وهذا عدل  
الا قائل \* قضى بطلان  
طلاق السكران أو المكره  
أو باسقاط العدة كما هو  
مذهب زفر رحمه الله بان  
طلقها بعد الدخول ثم تزوجها  
هذا الرجل ثم طلقها قبل  
الدخول فترجوها الاول  
قبل انقضاء العدة وحكم به  
الحاكم بنفق قضاؤه لان  
للاجهتاد فيه مسانعا قال الله  
تعالى يا أيها الذين امنوا اذا  
نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن  
الاية وذكر الحلواني رحمه

خلف الاتواء أو قبله فان كان الاتواء تبريع فهو كنهير ين فتكون الشفعة للشركاء في الشرب الى موضع  
الاتواء خاصة فان سلموا فهي للباقيين من أهل النهر وان كان الاتواء باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم  
جميعا وجعلوه كالنهر الواحد في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى نهر بين قوم ولهم عليه أرضون  
وبساتين شربها من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلم الشفعة فيما بيع من هذه الاراضي والبساتين فان اتخذوا  
من تلك الارضين والبساتين دورا واستغنوا عن ذلك الماء فانه لاشفعة بينهم الا بالجوار بمنزلة دورا لا مزار  
وان بقي من هذه الارضين ما يزرع وبقي من هذه البساتين ما يحتاج الى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم  
وشركاء في الشفعة كذا في المحيط \* نهر فيه شرب لقوم وأرض النهر اغبرهم فباع رجل أرضه والماء منقطع  
في النهر فلم الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لاشفعة لهم بحق  
الشرب اذا كان الماء منقطعا كما في العلوانهم كذا في فتاوى قاضيان \* واذا اشترى الرجل نهر باضله  
ولرجل أرض في أعلاه الى جنبه ولرجل آخر أرض في أسفله الى جنبه فلم جميعا الشفعة في جميع النهر من  
أعلاه الى أسفله وكذا القناة والعين والبئر فهي من العقارات يستحق فيها الشفعة بالجوار وكذلك القناة  
يكون مفتوحا في أرض ويظهر ماؤها في أرض أخرى غير انهما من مفتحا الى مصبها شركاء في الشفعة واذا  
كان نهر لرجل خالصا عليه أرض ولاخرين عليه أرض ولا شرب لهم فيه فباع رب الأرض النهر خاصة  
فهم شركاء في الشفعة فيه لاتصال ملكهم بالبيع وان باع الأرض خاصة دون النهر فالمازق للأرض وأولاهم  
بالشفعة وان باع النهر والأرض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر لاتصال ملك كل واحد منهم بالنهر وكان  
الذي هو لاصق الأرض وأولاهم بالشفعة في الأرض لاتصال ملكه بالأرض بمنزلة طريق في دار لرجل فباع  
الطريق والطريق خالص له فخار الطريق أولى به من جارا الأرض ولو كان شريكا في الطريق أخذت شفته من  
الدار لان الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكا في النهر أخذت حصته من الأرض وكان أحق بها  
جميعا من جيران الأرض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا في المبسوط \* رجل له نصيب في نهر فهو أحق  
بالشفعة ممن يجري النهر في أرضه كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان نهر أعلام لرجل وأسفله لآخر  
ومجرأ في أرض رجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب أعلى النهر فطلب صاحب الأرض وصاحب أسفل  
النهر الشفعة فالشفعة لهم جميعا بالجوار وكذلك لو اشترى رجل نصيب صاحب أسفل النهر فالشفعة  
لصاحب الأعلى بالجوار وكذلك لو كانت قناة مفتوحة بين رجلين الى مكان معلوم والأسفل من ذلك لأحدهما  
فباع صاحب الأسفل ذلك الأسفل فالشريك والجيران فيه سواء واذا كان نهر لرجل فطلب اليه  
رجل ليكرى منه نهر الى أرضه ثم بيع النهر الأول ومجرأ في أرض رجل آخر فصاحب الأرض أولى  
بالشفعة كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى دار في سكة خاصة باعها  
صاحبها من رجل بل بالطريق فلاهل السكة الشفعة وكذلك لو باع أرضا بلا شرب فلاهل الشرب الشفعة  
ولو بيعت هذه الدار وهذه الأرض مرة أخرى فليس لهم فيها الشفعة هكذا في الظهيرية \* قال محمد  
رحمه الله تعالى في قراح واحد في وسطه ساقية جارية شرب هذا القراح منها من الجانبين فيبيع القراح فباع  
شفيعان أحدهما يلي هذه الناحية من القراح والاخر يلي الجانب الاخر قال هما شفيعان في القراح  
وليست الساقية من حقوق هذا القراح فلا يعتبر فاصلا كالحائط الممتد ولو كانت هذه الساقية  
بجوار القراح ويشرب منها ألف جريب خارجا من هذا القراح فصاحب الساقية أحق بالشفعة من الجار  
كذا في البدائع \* والله أعلم

#### الباب الثالث في طلب الشفعة

الشفعة تجب بالعقد والجوار وتسا كد بالطلب والاشهاد وتملك بالاخذ ثم الطلب على ثلاثة أنواع طلب

الله الاب خلع الصغرة على صداقها والزواج من لا يحسن العشرة معها وقضى القاضي بصح الخلع وبراءة الزوج عن الصداق تصح لانه مجتهد  
فيه فان ما لكارجه الله جوارا خلع في هذا الحال \* طلقها ومضى عليها نصف عام ولم تزل فاعتدت بعده ثلاثة أشهر وترجعت باخر ولم تبلغ  
(١) قوله بمذهب الشافعي الخ هكذا في النسخ والمشهور من مذهب الشافعي أن الرجعية لا يشترط رضاها وحررها

المراثة لا يابس خمس وخمسين سنة وحكم القاضي بعمدة النكاح كما هو مذهب مالك يصح وهذه مسئلة يلزم حفظها الكثرة وقوعها \* طلقتها قبل الدخول وكانت قبضت المهر وتجهزت (١٧٢) فقضى بنصف الجهاز له لا يصح لانه خلاف مذهب الجمهور \* قضى بالقرعة في

عبيد أعتق الميت واحدا منهم نفذ لان مالها كان المشافعي يقولان به \* قضى بشهادة الابن لانيه او على القلب ينفذ عند الثاني خلافا لمحمد \* قضى بشهادة الفروع عن أصول فيما دون مسافة القصر نفذ لان الثاني رحمه الله يجوز فيه أيضا \* قضى بشهادة شاهد على خطأ يه لا ينفذ \* قضى بشهادة شهود على قضية مخنومة من غير أن يقرأ عليهم أو قضى بما في ديوانه وقد نسي أو قضى بشهادة شهود لا يذكرون ما في الصد لكن يعرفون خطوطهم وخاتمهم ينفذون عرض على ثمان أمضاء ولا ينبغي للاول أن يفعل ذلك ولو قضى بشاهد وعين في بعض الروايات ينفذ وفي بعضها لا وفي بعضها يه \* وقف على امضاء قاض آخر أو قضى في حد أو قصاص برجل وامرأتين نفذ لانه مختلف بل لكونه موضع الاشتباه في الدليل ولو قضى بشهادة المحدود في قذف نفذ بخلاف قضاء المحدود وقضاء الاعمي موقوف الى الامضاء فان أمضاء الثاني صح وان أبطله بطل لان نفس القضاء مختلف فيه فان في أهليته للشهادة خلافا ظاهرا \* قضت في الحدود أو القصاص

مواثبة وطلب تقرير وإشهاد وطلب نكاح (أما طلب الموائمة) فهو أنه اذا علم الشفيع بالبيع ينبغي أن يطلب الشفعة على الفور ساءت ذوا ساكت ولم يطلب بطلت شفيعته وهذه رواية الاصل والمشهور عن أصحابنا وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى ان طلب في مجلس العلم فله الشفعة والا فلا بمنزلة خيار الخيرة وخيار القبول ثم اختلفوا في كيفية لفظ الطلب والصحيح أنه لو طلب الشفعة بأي لفظ يفهم منه طلب الشفعة جاز حتى لو قال طلبت الشفعة وأطلبها أو أطلبها جاز ولو قال الشفعة لي أطلبها بطلت شفيعته ولو قال للمشتري أنا شفيعك وأخذ الدار منك بالشفعة بطلت واذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله أو سبحان الله أو الله أو الله أكبر أو عطس صاحبه فشتمه أو قال السلام عليكم وقد طلبت شفيعتها لا تطل شفيعته وكذلك لو قال من اشتراها وبكم اشتراها واذا قال بالعارسية (من شفاعت خواهم) بطلت شفيعته والطلب في البيع الفاسد يه بوقت انقطاع حق البائع لا وقت شرائه فاما في بيع الفضولي أو في البيع بشرط الخيار للبائع فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الطلب وقت البيع وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر وقت الاجازة وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يعتبر الطلب وقت القبض وفي رواية يعتبر وقت العقد ولو سمع الشريك والجار بيع الدار وهما في موضع واحد وطلب الشريك الشفعة وسكت الجار ثم ترك الشفيع الشفعة ليس للجار أن يأخذ الشفعة دار بيعت ولها شفيعان وأحدهما غائب وطلب الحاضر نصف الدار بالشفعة بطلت شفيعته وكذلك لو كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفيعتهما كذا في محيط السرخسي \* ثم علمه بالبيع فديحصل بسماعه نفسه وقد يحصل باخبار غيره لكن هل يشترط فيه العدد والعدالة اختلف أصحابنا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يشترط أحد هذين اما العدد في الخبر رجلان أو رجل وامرأتان واما العدالة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يشترط فيه العدالة ولا العدد حتى لو أخبره واحد بالشفعة عدلا كان الخبر أو فاسقا أو عيبا مادام أنابا لغا أو صبيانا كرا أو أنثى فسكت ولم يطلب على فور الخبر على رواية الاصل أو لم يطلب في المجلس على رواية محمد رحمه الله تعالى بطلت شفيعته عندهما اذا ظهر كون الخبر صادقا وذكر السرخسي أن هذا أصح الروايتين كذا في البدائع \* وان كان الخبر رجلا واحدا غير عدل ان صدقه الشفيع في ذلك ثبت البيع بخبره بالاجماع وان كذبه في ذلك لا يثبت البيع بخبره وان ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثبت البيع بخبره اذا ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة \* (وأما طلب الاشهاد) فهو أن يشهد على طلب المواثبة حتى يتأكد الوجوب بالطلب على الفور وليس الاشهاد بشرط الصحة الطلب لئلا يتوهم حق الشفعة اذا أنكر المشتري طلب الشفعة فيقول لم تطلب الشفعة حين علت بل تركت الطلب وقت عن المجلس والشفيع يقول طلبت فالقول قول المشتري فلا بد من الاشهاد وقت الطلب وثيقا وانما يصح طلب الاشهاد بخبرة المشتري أو البائع أو المبيع فيقول عند حضرة واحد منهم ان فلانا اشتري هذه الدار أو دارا وبذ كحدودها الأربعة وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأنا أطلبها الآن فاشهد واعلي ذلك ثم طلب الاشهاد بمقدور يتمكن من الاشهاد فحي تمكن من الاشهاد عند حضرة واحد من هذه الاشياء ولم يطلب الاشهاد بطلت شفيعته نفيا للضرر عن المشتري فان ترك الأقرب من هذه الثلاثة وذهب الى الأبعد ان كان الكل في مصر واحدا لا تبطل استحسانا وان كان الأبعد في مصر آخر أو في قرية من قرى هذا المصر بطلت شفيعته لان المصر الواحد مع نواحيه وأما كنه جعل كمكان واحد ولو كان الكل في مكان حقيقة وطلب من أبعد هاترك الأقرب جاز فكذا هذا الا أن يصل الى الأقرب ويذهب الى الأبعد فحينئذ تبطل وان كان المبيع لم يقبض فهو بالخيار ان شاء أشهد على طلبه عند البائع أو المشتري أو المبيع وان كان

(١) اطلب الشفاعة

يصح بامضاء آخر ولو قضى في قسامة يقتل لا ينفذ ولو فرق بين الزوجين بشهادة واحدة على الرضاع لا ينفذ \* قضى لولده المبيع أو لوالده على الاجنبى لا يصح وان أمضاء قاض آخر \* قضى بشهادة الفساق في الحدود والقصاص نفذ وليس لغيره ابطاله لان شرط مجامعة



من التابعين جوزوه \* قضى في الخمسة بواحد من الاقوال نقد \* قضى بجواز رهن المشاع نقد \* قاض حجر على مفسد ثم رفع الى الثاني فابطله  
صحح الابطال لان الاول ليس بقضاء لعدم الخصم بل هو فتوى \* قضى بجواز بيع الماء ليس لغيره (١٧٣) ابطاله لانه روى عن الثاني رحمه الله

جواز بيع الماء بدون  
الارض وفي الاصل أنه

لا يجوز في قولهم فخصت  
خلافة وان نقض ليس

لغيره الا اجازه كذا في جامع  
الفتاوى \* قضى بجواز بيع

المدير بنقد وفي أم الولد  
روايات أظهرها عدم النفاذ

\* قضى ببطالان عفو المرأة  
عن القصاص بناء على قول

من يقول لاحق لمن في  
القصاص لا ينفذ \* قضى في

ضمان الخلاص أو العهدة  
بالرجوع بالثمن على البائع

عند الاستحقاق نقد لان  
ضمانه ما وضمان الدرك

واحد عندهما وعند الامام  
ضمان العهدة ضمان الصك

القديم والخلاص تخليص  
المبيع وتسليمه عند الاستحقاق

ولو قضى في ضمان الخلاص  
بإلزام تسليم الدار عند

الاستحقاق لا يصح \* جلة  
القضاة على أقسام باطل

اتفاقا ليس لاحد أن يجيزه  
ويتقضه كل من رفع اليه بان

خالف الكتاب والسنة  
والاجماع وصحيح وهو القضاء

في المجتهد فيه كما ذكرنا من  
أمنته وليس لاحد نقضه

وقسم منها يتعين فيه  
الخلاف بعد القضاء ويتصور

المسئلة بعد القضاء أو يكون  
الخلاف في نفس القضاء قبل

ينفذ قضاؤه وقيل لا ينفذ بل  
يتوقف على امضاء قاض

فان ابطاله صح وليس لاحد  
أن يجيزه وان أمضاه ليس لاحد نقضه

فالقضاء ما عجز على المفسد موقوف على الامضاء وكذا قضاء الحدود في القذف بخلاف القضاء بشهادة  
المخوف في قذف اذا تاب وكذا اذا قضى بشهادة رجل لا امر أنه يصح بلا امضاء بخلاف ما اذا قضى لا امر أنه حيث يحتاج الى الامضاء ويطلب

المبيع في يد المشتري ذكر الكرخي في النوادر لا يصح الاشهاد على البائع ونص محمد رحمه الله تعالى في الجامع  
الكبير أنه يصح الاشهاد عليه بعد تسليم المبيع استحسانا لا قياسا كذا في محيط السرخسي \* وانما يحتاج  
الى طلب الموائبة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذا لم يمكنه الاشهاد عند طلب الموائبة بأن سمع الشراء حال غيبته  
عن المشتري والبائع والدار اما اذا سمع عند حضرة هؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك فكذلك يكفيه ويقوم مقام  
الطلبين كذا في خزائن المفتين \* وأما طلب التملك فهو المرافعة الى القاضي ليقتضيه بالشفعة ولو ترك  
الخصومة ان كان بعد رخصه من أرض أو حبس أو غيره ولم يمكنه التوكيل لم تبطل شفעתه فان ترك من غير عذر  
لا تبطل شفעתه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
محيط السرخسي \* وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الهداية \* وعن محمد وزفر رحمه الله تعالى  
وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان أشهد بترك الخصامة شهر من غير عذر تبطل شفעתه والفتوى  
على قولهما كذا في محيط السرخسي \* وصورة طلب التملك ان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشتري دارا  
وبين محامنا وحسدودها وأنا شفيعها بداري وبين حدودها فخره بتسليمها الي وبهذا الطلب أيضا لا يثبت  
الملك للشفيع في الدار المشفوعة الا بحكم القاضي أو بتسليم المشتري الدار اليه حتى ان بعد هذا الطلب  
قبل حكم القاضي بالدار له وقبل تسليم المشتري الدار اليه لو بيعت دار أخرى بجنب هذه الدار ثم حكم له  
الحاكم أو سلم المشتري الدار اليه لا يستحق الشفعة بها وكذلك لومات الشفيع أو باع داره بعد الطلبين قبل  
حكم الحاكم أو تسليم المشتري تبطل شفעתه ذكر الخصاص ذلك في أدب القاضي وللشفيع أن يمنع من  
الاخذ بالشفعة وان بدل له المشتري حتى يقضى القاضي لها كذا في المحيط \* وادارفع الامر الى القاضي  
فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يجزئه الخصم فان كانت الدار في يد البائع بشرط لسماع الدعوى حضرة  
البائع والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعا والملك للمشتري واليد للبائع فشرطهما  
وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان الشفيع غائبا  
يؤجل به العلم قدر مسيرة الطلب للاشهاد فان حضر هو أو وكيله والابطلت شفעתه فان قدم وغاب وأشهد  
على الطلب فهو على شفעתه لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتأخير طلب التملك لا تبطل شفעתه  
وعندهما تبطل الا بعدز وهناترك طلب التملك بعد زمان ظهر المشتري في بلد ليس فيه الدار لم يكن على  
الشفيع الطلب هناك وانما يطلب حيث الدار كذا في محيط السرخسي \* الشفيع اذا علم بالشراء وهو  
في طريق مكة فطلب طاب الموائبة وعجز عن طلب الاشهاد بنفسه يوكل وكيله لطلب له الشفعة فان لم يفعل  
ومضى بطلت شفעתه وان لم يجد من يوكله (١) فوجد فيجا يكتب على يديه كتابا يوكل وكيله في الكتاب فان لم  
يفعل بطلت شفעתه وان لم يجد وكيله ولا فيجا لا تبطل شفעתه حتى يجد الفج كذا في الظهيرية \* رجل شفعة  
عند القاضي يقدمه الى السلطان الذي تولى القضاء منه وان كانت شفעתه عند السلطان فامنع القاضي من  
احضاره فهو على شفעתه لان هذا عذر كذا في محيط السرخسي \* الشفيع اذا علم في الليل ولم يقدر على  
الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح كذا في الخلاصة \* قال ابن الفضل اذا كان وقت خروج  
الناس الى حوائجهم يخرج ويطلب كذا في الحاوي \* في الفتاوى المهودى اذا ميع البيع يوم السبت فلم  
يطلب بطلت شفעתه كذا في خزائن المفتين \* شفيع بالجوار اذا خاف أنه لو طلب الشفعة عند القاضي  
والقاضي لا يرى الشفعة بالجوار تبطل شفעתه فلم يطلبها فهو على شفעתه لانه ترك بعد ذلك كذا في محيط  
السرخسي \* اذا اشترى رجل من أهل البقي دارا من رجل في عسكره والشفيع في عسكر أهل العدل فان  
(١) قوله فوجد فيجا الفج رسول السلطان على رجله وتسميه أهل العراق الركاب والساعي كما في حاشية  
القاموس اه مصححه

أن يجيزه وان أمضاه ليس لاحد نقضه فالقضاء ما عجز على المفسد موقوف على الامضاء وكذا قضاء الحدود في القذف بخلاف القضاء بشهادة  
المخوف في قذف اذا تاب وكذا اذا قضى بشهادة رجل لا امر أنه يصح بلا امضاء بخلاف ما اذا قضى لا امر أنه حيث يحتاج الى الامضاء ويطلب

بإبطال الثاني \* وفي الذخيرة لو حلف أن كل ما علكه إلى خمسين سنة فهو في الماسا كين صدقة حيلته أن يرفع الأمر إلى القاضي ويقضى القاضي  
بإطلاق هذا النذر أخذاً بقول من يرى (١٧٤) أن النذر المضاف لا يصح فيبطل نذره \* قضى في الرستاق نفذ لان على رواية النوادر

كان لا يقدر على أن يعث وكيداً ولا أن يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفيعته ولا يضره ترك طلب الاشهاد  
وان كان يقدر على أن يعث وكيداً أو يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب طلب الاشهاد بطلت شفيعته كذا في  
المحيط \* الشفيع اذا كان في عسكر الخوارج أو أهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكر أهل العدل فلم  
يطلب الاشهاد بطلت شفيعته لانه قادر بأن يترك البغي فيدخل عسكر أهل العدل كذا في محيط السرخسي  
\* اذا اتفق البائع والمشتري أن الشفيع علم بالشراعت منذ أيام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفيع  
طلبت منذ علمت وقال المشتري ما طلبت فالقول قول المشتري وعلى الشفيع البينة ولو قال الشفيع علمت  
الساعة وأنا أطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب فالقول قول الشفيع وحكى عن الشيخ الامام  
الزاهد عبد الواحد الشيباني انه قال اذا كان الشفيع علم بالشراعت ولم يطلب طلب الموائمة ثبت حقه لكن  
اذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا او طلبت لا يصح دق على الطلب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاذباً  
فالحيلة في ذلك أن يقول لاني أخبرني بالشراعت ثم يقول الا أن أخبرتك يكون صادقاً وان كان أخبر قبل ذلك  
وذكر محمد بن مقاتل في نوادره اذا كان الشفيع قد طلب الشفيع من المشتري في الوقت المتقدم ويخشى أنه  
لو أقر بذلك يحتاج إلى البينة فقال الساعة علمت وأنا أطلب الشفيعتة بسعة أن يقول ذلك ويحلف على ذلك  
ويستثنى في عيئه كذا في المحيط \* فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لا تطلب هذه الشفيعتة طلباً صحيحاً  
ساعة علم بالشراعت من غير تأخير حلفه القاضي على ذلك فان أقام المشتري بينة أن الشفيع علم بالبائع منذ  
زمان ولم يطلب الشفيعتة وأقام الشفيع البينة أنه طلب الشفيعتة حين علم بالبائع فالبينة بينة الشفيع  
والقاضي يقضى بالشفيعتة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة  
المشتري كذا في الذخيرة \* المشتري اذا أنكر طلب الشفيع الشفيعتة عند سماع البائع يحلف على العلم  
وان أنكر طلبه عند لقائه حلف على البينات كذا في الماتقط \* اذا قدم الشفيع وادعى الشراعت وطلب  
الشفيعتة عند القاضي يسأل القاضي أولاً المدعى قبل أن يقبل على المدعى عليه عن موضع الدار من مصر  
ومحله وحدودها لانه ادعى فيها حق فلا بد أن تكون معلومة لان دعوى الجهول لا تصح فصار كذا ادعى ملك  
زفتها فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري الدار أم لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر  
البائع فاذا بين ذلك سأل عن سبب شفيعته وحدود ما يشفع بها لان الناس مختلفون فيه فلهذا ادعاه بسبب غير  
صالح أو يكون هو محجوباً بغيره فاذا بين سبباً صالحاً لم يكن محجوباً بغيره سأل انه متى علم وكيف منع حين علم  
لانها تطل بطل الزمان وبالأعراض وبما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سأل عن طلب  
التقرير كيف كان وعنده من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي بيناه  
فاذا بين ذلك كله ولم يحل بشي من شروطه تمت دعواه وأقبل على المدعى عليه وسأل عن الدار التي يشفع بها  
هل هي ملك الشفيع أم لا وان كانت هي في يد الشفيع وهي تدل على الملك ظاهر الان الظاهر لا يصلح  
للاستحقاق فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لاستحقاق الشفيعتة فبأنه علمه فان أنكر أن يكون ملكاً يقول  
للمدعى أقم البينة انها ملكك فان عجز عن البينة وطلب عيئه استحقاق المشتري ما تعلم أنه مالك للذي ذكره مما  
يشفع به لانه ادعى عليه حقاً ولو أقر به لزمه ثم هو في يد غيره فيحلف على العلم وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في السراجية \* فان نكل أو قامت للشفيع بينة أو أقر المشتري بذلك  
ثبت ملك الشفيع في الدار التي يشفع بها ويثبت السبب وبعد ذلك يسأل القاضي المدعى عليه فيقول هل  
اشتريت أم لا فان أنكر الشراعت قال الشفيع أقم البينة أنه اشتري فان عجز عن إقامة البينة وطلب عين  
المشتري استحقاقاً بالله ما اشتري أو بالله ما استحق عليه في هذه الدار شفيعتة من الوجه الذي ذكره فهذا التحليف  
على الحاصل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والاول على السبب وهو قول أبي يوسف رحمه الله

وهو المأخوذ المصير ليس  
بشروط لنفاذ القضاء \* أحال  
غيره على رجل ثم طالبه  
المحتال له بمال الحوالة قبل  
أن يفلس المحتال عليه أو  
يمجد ويحلف ومذهب  
المجسمل أن الحوالة توجب  
برأته حلال له الحلف أنه  
لا دين له عليه وان قدمه إلى  
القاضي وقضى القاضي  
بمذهب زفر أنها كالكفالة  
ثم انه أراد أن يحلف بعدم  
الدين عليه لا يسوغ له ذلك  
لان القضاء صرح وصار الدين  
في ذمته بالقضاء \* قضى  
للقائب أو عليه لا يصح  
الآن يكون عنه خصم  
حاضر فان قضى ينفذ لانه  
محتمل فيه واجتهد بسبب  
القضاء لنفس القضاء وهو  
أن البينة هل تكون حجة  
بلا خصم حاضر للقضاء فاذا  
راها القاضي حجة وقضى  
صح كالقضاء بشهادة الجاويد  
في القذف \* وذكر القاضي  
ظاهر الدين أن نفس القضاء  
مختلف فيه فيتوقف على  
الامضاء قال الامام ظهير  
الدين في نفاذ القضاء على  
الغائب روايتان ونحن نفق  
بعدم النفاذ كيلا يتطرقوا  
إلى مذهب أصحابنا \* ورد كتاب  
القاضي في حادثة لا يراه  
القاضي المكتوب اليه وهو  
مما اختلف فيه الفقهاء  
لا يعضيه وان كان سجلاً  
يعضيه وان حلف رأيه لانه  
لا يسمى سجلاً الا بعد القضاء  
القضاء وليس لقاض آخر ابطاله واذا قضى بالزوجية بينهما يصح ولا يحتاج إلى أن يقول قضيت بإطلاق التمين وان حلف بايمان مضافة مختلفة

(نوع في التمين المضافة) قضى بان الطلاق العلق بالتزوج لا يقع على المرأة نفذ تعالى  
القضاء وليس لقاض آخر ابطاله واذا قضى بالزوجية بينهما يصح ولا يحتاج إلى أن يقول قضيت بإطلاق التمين وان حلف بايمان مضافة مختلفة

يعلم القاضي بذلك ليقضي بطلان كل عين لانه لو لم يذكر لا يقضى الا بطلان عين واحد كما لو قضى بطلان عين رجل لا يطل به أيان كل النام  
\* وان تزوجه رجل امرأة بلا أمره وأجازة بالفعل ثم طلقها إلا ثام تزوجها بنفسه ثم ترفع الى (١٧٥) القاضي فان أعلمه بتقديم نكاح الفضولي

فقضى بالنكاح صح ويكون  
قضاء بطلان البين  
وبطلان نكاح الفضولي  
وبطلان الطلقات الثلاث  
بعده وان لم يعلم بتقديم النكاح  
يعلمه حتى يقضى في موضع  
الاجتهاد ويقصد ههما بالقضاء  
البين المضافة ونكاح  
الفضولي ولو وطئ الزوج  
بعد النكاح قبل الفسخ ثم  
فسخ يكون الوطء حلالا  
واذا فسخ في حق امرأة  
تزوجها ثم تزوج أخرى يحتاج  
الى فسخ البين ناسعا عند  
الامام الثاني وكذا في حق  
كل امرأة يتزوجها وقال  
محمد يكتفي القضاء مرة  
بالفسخ قال الصدر والدة  
برهان الأئمة رحمه الله  
الفتوى على قول محمد رحمه  
الله وكذا اختار في التتمة  
والامام ظهير الدين أفتى  
بقول الامام الثاني وأصل  
هذا الخلاف ما ذكره في  
عناق المنتقى قال كل عبد  
اشترته الى سنة فهو حر  
فاشترى عبدا في السنة  
فصام الى قاض و برهن  
العبد على حلفه فقضى  
القاضي بعقه ثم اشترى  
عبدا آخر في هذه السنة  
يحتاج الى اقامة اليانة ثانيا  
عند الثاني وعند محمد رحمه  
الله لا وأ كثر المشايخ على  
قول محمد في الطلاق و ذكر

تعالى فان نكل أو أقر أو قامت للشفيع بيعة قضى به الظهور الحق بالحجة كذا في التبيين \* وفي الاجتناس  
بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي يجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن  
يشترى هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانعلمها خرجت من ملكه فلو قال ان هذه الدار لها هذا  
الجار لا يكتفي ولو شهد أن الشفيع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكتفي فلو أراد  
الشفيع أن يحلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة والمحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل  
دارا أو قام بيعة ان هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بيمينها فانه  
لا يستحق الشفعة حتى يقيم البيعة على الملك دار في يد رجل أقر انهم الاخر فبيعت بيمينها دار فطلب المقر له  
الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البيعة أن الدار داره كذا في محيط السرخسي \* و ذكر الخصاف في اسقاط  
الشفعة أن البائع اذا أقر ببيعهم من الدار المشتراة ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان أبو بكر  
الخوارزمي يخطئ الخصاف في هذه ويقتي بوجوب الشفعة للجار لان الشركة ما ثبتت الا باقراره كذا في  
الذخيرة \* رجلان ورثا عن أبيهما أجرة وأحد الوارثين بعينه لم يعلم بالبراث ولم يعلم بأن له منها نصيبا فبيعت  
أجرة أخرى بجوار هذه الأجرة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم أن له فيها نصيبا طلب الشفعة في الأجرة المبيعة  
قالوا تبطل شفعته لان شرطنا كذا الشفعة طلب الموائبة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجاهل ليس بعذر  
لاتبقى له الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان

### الباب الرابع في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه

رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة فأراد الشفيع أن يأخذ منزلا واحدا قالوا  
ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه يفرق الصفقة من غير ضرورة وان أراد  
الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذ منه لغيره كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اذا أراد الشفيع أن يأخذ بعض المشتري دون بعض فان لم يكن ممتازا عن البعض بأن اشترى دارا واحدة  
فأراد الشفيع أن يأخذ ببعضها بالشفعة دون البعض وان يأخذ الجانب الذي يلي الدار دون الباقي ليس له  
ذلك بلا خلاف بين أصحابنا ولكن يأخذ الكل أو يدع لانه لو أخذ البعض دون البعض تفرقت الصفقة  
على المشتري سواء اشترى واحدا من واحد أو اثنين أو أكثر حتى لو أراد الشفيع أن يأخذ نصيب  
أحد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض أو لم يقبض في ظاهر الرواية عن أصحابنا وهو الصحيح ولو  
اشترى رجلان من رجل دارا فالشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما المشتريين في قولهم جميعا سواء كان قبل القبض  
أو بعده في ظاهر الرواية لان الصفقة حصلت متفرقة من الابتداء فلا يكون أخذ البعض تفرقا وسواء سمى  
لكل واحد نصف عن على حدة أو سمى الجملة ثمنا واحدا أو سواء كان المشتري عاقد لنفسه أو لغيره في الفصلين  
حتى لو وكل رجلان جميعا واحدا بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له أن يأخذ نصيب  
أحد البائعين بالشفعة ولو وكل رجل رجلين فاشترى من واحد فالشفيع أن يأخذ ما اشتراه أحد الوكيلين  
وكذا لو كان الوكيل عشرة اشترى رجل واحد فالشفيع أن يأخذ من واحد أو من اثنين أو من ثلاثة قال  
محمد رحمه الله تعالى وانما أنظر في هذا الى المشتري ولا أنظر الى المشتري له وهو نظر صحيح وان كان المشتري  
بعضه ممتازا عن البعض بأن اشترى دارين صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما دون الاخرى  
فان كان شفيعا لهما جميعا فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعا أو يدعهما وهذا قول أصحابنا الثلاثة سواء  
كانت الداران متلاصقتين أو متفرقتين في مصر واحد أو في مصرين وان كان الشفيع شفيعا لاحدهما  
دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

في العمون اشترى عبدا فشهدا أنه كان حلف بعق كل مملوك يشتره فاعتقه القاضي ثم اشترى عبدا آخر قال الثاني يعتق بالشهادة الاولى  
وقال الامام لا بتجديد الشهادة وروى عن الامام الثاني فيمن قال كل امرأة يتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو يرى الوقوع فرفضت

امرأته الى قاض لا يرى الوقوع فقصى بصفة النكاح ثم تحول رأى الرجل الى الوقوع فتزوج امرأته أخرى بعدها فانه يسلك الاولى ويعمل برأيه الحادث في الحادثة فيفارقها لان (١٧٦) القاضي اعاقضى بابطال الطلاق في الاولى بالاجتهاد فنقض قضاؤه فبعد ذلك بتحول رأيه لا يملك نقض ذلك وأما

انه ليس له أن يأخذ الا الشيء الذي يجاوره بالحصة وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفيع جارا لاحدهما انه ليس له الشفعة لانها يملكه وكذا قال محمد رحمه الله تعالى في الاقربة المتلاصقة وواحد منها يلى أرض انسان وليس بين الاقربة طريق ولا نهر الا مسنأة انه لا شفعة له الا في القراح الذي يملكه خاصة . وكذلك في قرية اذا بيعت بدورها وارضها ان لكل شفيع أن يأخذ القراح الذي يملكه خاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن للشفيع أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان مثل قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع عن ذلك فجعل كالدار الواحدة هكذا في البنايع \*

### الباب الخامس في الحكم بالشفعة والمنصومة فيها

ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة وان لم يحضر الثمن الى مجلس القاضي فاذا قضى له بالشفعة له احضار الثمن وهذه رواية الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضى له بالشفعة حتى يحضر الثمن ثم اذا قضى له قبل احضار الثمن فله المشتري حق حبس العقار عنه حتى يدفع الثمن اليه وينفذ القضاء عند محمد رحمه الله تعالى لانه فصل بمجتهديه ولو أخر دفع الثمن بعدما قال ادفع الثمن اليه لا تبطل بالاجماع كذا في التبيين \* فان أخذ الدار من المشتري فعهدته وضمن ماله على المشتري وان أخذها من البائع ودفع الثمن اليه فعهدته وضمن ماله على البائع عندنا وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري ان كان نقدا الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بمحضرتها ما فانه يقبض الدار من البائع وينقد الثمن للمشتري وعهدته على المشتري وان كان لم ينقد الثمن دفع الشفيع الثمن الى البائع وعهدته على البائع فلأن الشفيع في هذه الصورة وجد بالدار عيبا فتردها على البائع أو على المشتري بقضاء القاضي فان أراد المشتري أن يأخذها بشرائه وأراد البائع أن يردها على المشتري يحكم ذلك الشراء فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها فان أخذ الشفيع الدار من المشتري وأراد أن يكتب كتابا على المشتري ليكون وثيقة للشفيع على المشتري له ذلك ويحكم في الكتاب شراء المشتري وأولا ثم يربط عليه الاخذ بالشفعة وياخذ الشفيع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على بائعه وان أي المشتري أن يدفع اليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي للشفيع أن يحتاط لنفسه فيشهد قوما على تسليم المشتري الدار اليه بالشفعة وان كان الشفيع أخذ الدار من البائع يكتب كتابا على البائع فهو ما يكتب لو أخذ من المشتري ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري أنه سلم جميع ما في هذا الكتاب وأجازه وأقر أنه لا حق له في هذه الدار ولا في غيرها كذا في المحيط \* وان شاء كتب الكتاب عليه ما يتسلم الدار بالشفعة اليه وقبض البائع الثمن برضاه وضمن البائع الدار كذا في المبسوط \* واذا قضى القاضي للشفيع أو سلم المشتري تبنت بينهما أحكام البيع من خيار رؤية وخيار عيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق الا أن الشفيع لا يرجع بضمن الغرور حتى لو بنى في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار وأمر بنقض البناء كان له أن يرجع بالثمن على من أخذ منه الدار بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع والمشتري يرجع كذا في التتارخانية \* واذا وقع الشراء بين مؤجل الى سنة مثلا فحضر الشفيع فطلب الشفعة وأراد أخذها الى ذلك الاجل فليس له ذلك الا برضا المأخوذ منه ويقول القاضي له اذا لم يرض المأخوذ منه اما تنقد الثمن حالا أو تصبر حتى يحل الاجل فان نقدا الثمن حالا وكان الاخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري وان نقدا الثمن حالا وكان الاخذ من المشتري يبقى الاجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فهو على شفيعته هذا

الحادثة فثبت عليها الحل الا أن ولم يجز فيها حكم القاضي فيعمل برأيه والحيلة فيه أن يتزوج بعد الفسخ امرأته ويدعى عند القاضي أنه تزوجته بحكم الفسخ على امرأته أخرى وترغم المرأة ان احرام عليه أخذها بذهب الثاني رحمه الله فيترافعان الى القاضي الخفي فيحكم القاضي بأن تزوجته بمذهب محمد واذا كانت هذه مقرة بالفسخ الماضي لا يحتاج الى ذكر اسم تلك المرأة ونسبها عند الامضاء ولو قال لامرأة كلما تزوجتك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها ورفع الحال الى حاكم يرى صحة النكاح فقصى بهائم طلقها ثلاثا وتزوجها بعد دخول زوج آخر اختلف المشايخ في أنه هل يحتاج الى القضاء ثانية بناء على أن المنفعة بكلمة كمال الحال عين واحد يتجدد انعقادها كلما وقع الخلف وهو رواية الاصل أم المنفعة بهي الحال أيان كما هو رواية الجامع وهو الاصح فيثبت في البعض لوجود الشرط وتبقى الباقية منقعدة فن قال بهذا شرط القضاء ناسيا ومن قال بالاول لا قال لمعتده ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا فهو كقوله الاجنبية

يحتاج الى القضاء بالفسخ وتعليق طلاق أو طلاقين بالتزوج كتعليق الثلاث وان كانت اليمين على امرأة اذا واحدة يكتفى بالفسخ مرة واحدة وان كان على جميع النساء على كل امرأة يمين واحد يحتاج الى الفسخ في حق كل امرأة \* قال كل امرأة

يتزوجها فهي طالق فتزوج امرأته ثم طلقها ثلاثا فأنفذ في فسخ هذا اليمين لانه لو فسخ يقع الثلاث ولا يحل له هذه وان أفاد بان كانت تزوجت  
بآخر وطلقها الثاني بعد الدخول بقيد القضاء بالفسخ وكذا لو كان علق بطلاقها عتاق (١٧٧) عبدا أو ماسا كله أو كانت اليمين بكلمة كلما

فحينئذ يفسخ أيضا حلف  
بطلاق امرأه معذرة ان  
تزوجها ثم حلف بطلاق كل  
امرأة يتزوجها فتزوج امرأة  
وفسخ اليمين المطلقة لا يكون  
هذا فسحا في حق المعينة  
ويحتاج الى الفسخ في حقها  
أيضا قال الامام الحلي  
رحمه الله اذا فسخ اليمين بعد  
التزوج لا يحتاج الى تجديد  
العقد لان القاضي لا يرفع  
طلاقا واقعا لانه لا يملك ذلك  
أما الذي يليه ابطال اليمين  
فلو كان الزوج وطئها بعد  
النكاح قبل فسخه يحل لانه  
رفع الطلاق من الاصل  
لانه حكم بالحل في الحال  
ليقال انه لا يظهر في حق  
المستوفى بالوطء كما يظهر في  
حق هذه المرأة يظهر في التي  
قبلها الا اذا تعذر اظهار  
الفسخ في التي حلفت قبل  
الفسخ فان كانت المقصودة  
بالفسخ خامسة فلا يظهر  
في حق الاربع اللاتي سبقن  
هذه لان الواو اظهرنا القضاء  
فيهن فظهر ان القضاء يحل  
هذه وفسخ اليمين عليها كان  
باطلا فاذا بطل في حقها بطل  
في حق الاربع وطريق فسخ  
اليمين لو حنفا في قوله اذا  
تزوجت امرأة فكذلك ان  
جاء الى القاضي وطلب فسخ  
اليمين فالقاضي ان كان حنفيا  
لا يفسخ لانه بمنزلة لاف رايه  
لكنه لو ماذونا بالاستخلاف

اذا كان الاجل معلوما وما اذا كان مجهولا نحو الحصاد والدياس وأشباه ذلك فقال الشافعي أنا نأجل الثمن  
وأخذها لم يكن له ذلك كذا في المحيط والخبر والفتاوى العنابية \* ولو باع الى أجل فاسد فمحل المشتري  
الثلث جاز البيع وثبت الشفعة وكذا الارض تباع وفيها زرع المزراع يطلب عند البيع وفي المجرى تدري في  
الخيار المؤبد والاجل الى العطاء جاز أخذها بالشفعة وان لم يطلب في الحال بطلت كذا في التتارخانية \*  
الشفعي اذا طلب الشفعة بالحوار فالقاضي يسأله ترى الشفعة بالجوار أم لا فان قال نعم بقضى بالشفعة  
والا فلا كذا في السراجية \* رجل اشترى من آخر دارا بالف درهم وباعها من آخر بألفي درهم وسلمها  
ثم حضر الشفعي وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الاول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يأخذها من الذي هي في  
يديه ويدفع اليه ألف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فحنفنه ألفا آخر وروى الحسن بن زياد  
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا حضر الشفعي وقديع المشتري الدار وسلمها وغاب وأراد أن يأخذها  
بالبيع الاول فلا خصومة بينه وبين المشتري الاخر فالخالص أن الشفعي لو أراد أخذها بالبيع الاول  
تشتري حصة المشتري الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تشتري حصة وان أراد أخذها بالبيع الثاني لا تشتري حصة المشتري الاول  
بلا خلاف كذا في المحيط \* فان قال الشفعي ان لم أجد بالثلث الى ثلاثة أيام فانا نأري من الشفعة  
فلم يجزى بالثلث الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه تبطل شفعته وقال المشايخ رحمه  
الله تعالى لا تبطل شفعته وهو الصحيح ولو أن الشفعي أحضر الدنانير والثلث دراهم أو على العكس اختلقوا  
فيه والصحيح انه لا تبطل كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى العنابية ولو سأل المشتري أن يؤخر  
الخصومة الى كذا وهو على خصومته فأجاب به فهو كذلك وفي المشتري بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن  
قول الشفعي لأحق لي عند فلان برائة من الشفعة كذا في التتارخانية \* رجل في يده دار جارة رجل وادعى  
أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان وأنا شفيعها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة أن فلانا  
أودعها اياه يقضى القاضي للشفيع بالشفعة لان صاحب اليد انتصب خصما بدعوى الفعل وهو شرأوه ولو  
كان الشفعي لم يدع الشراء على صاحب اليد ادعاء على رجل وصورة أن يقول لصاحب اليد ان هذا  
الرجل وأشار الى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا وقد التفت وأنا شفيعها وأقام على ذلك  
بينته وأقام صاحب اليد بينة أن فلانا أودعها اياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب لان صاحب  
اليدهما انتصب خصما بحكم ظاهر اليد بدعوى الفعل كذا في المحيط \* اشترى دارا بالحياد ونقد الزئوف  
أو النهر حصة أخذها الشفعي بالحياد كذا في السراجية \* ولورضى البائع بأخذ الزئوف عن الحياد كان للمشتري  
أن يرجع على الشفعي بالحياد كذا في المصمرات \*

### باب السادس في الدار اذا بيعت ولها شفعا

يجب أن يعلم بأن الشفعا اذا اجتمعوا حق كل واحد قبل الاستيفاء والقضاء ثابت في جميع الدار حتى انه اذا  
كان للدار شفيعان سلم أحدهما الشفعة قبل الأخذ وقبل القضاء كان للآخر أن يأخذ الكل وبعد الاستيفاء  
وبعد القضاء يبطل حق كل واحد منهم ما عاقضى لصاحبه حتى اذا كان للدار شفيعان وقضى القاضي بالدار  
بينهما سلم أحدهما نصيبه لم يكن للآخر أن يأخذ الجميع واذا كان بعض الشفعا أقوى من البعض فقضى  
القاضي بالشفعة للقوى بطل حق الضعيف حتى انه اذا اجتمع الشريك والجار وسلم الشريك الشفعة قبل  
القضاء له كان الجار أن يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي بالدار للشريك ثم سلم الشريك الشفعة فلا شفعة  
لجار كذا في الذخيرة \* واذا كان أحد الشفيعين غائبا كان للعاصر أن يأخذ جميع الدار واذا أراد أن يأخذ

(٢٣ - فتاوى خامس) يبعث الى شفعي المذهب ولا يأمر المبعوث اليه بالفسخ لانه كما لا يجوز للقاضي الفسخ لا يجوز له الامر أيضا  
لكنه يأمر المبعوث اليه بسماع الخصومة والقضاء بينهما فبعد ان أخذ أحدهما بذاته لا لا يصح فسحه اجماعا وان أخذ جرة الكتابة ان

زاد على أجرة المثل فكذا وان أجرة المثل لا يمنع صحة الفسخ والاولى أن لا يأخذوا إذا جاء بكاتب القاضي لا يسمع إلا بحضور من الخصم وتحضر معه المرأة التي تزوجها فتدعى المرأة ١٧٨ على الخالف أنها امرأته تزوجها بكذا وعليه ايافاؤه والقيام بحواجب النكاح فيقول

النصف ورضى المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري لا أعطيك إلا النصف كان له أن يأخذ الكل كذا في المسوط \* وان كان الحاضر قال في غيبة الغائب أنا أخذ النصف أو الثلث وهو مقدار حق لم يكن له إلا أن يأخذ الكل أو يدع كذا في السراج الوهاج \* وإذا قضى القاضي للحاضر بكل الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حضر آخر وقضى له بثلث ما في يد كل واحد منهم ما حتى يصير مساويا لهما فإن قال الذي قضى له بكل الدار أو لثاني أنا أسلم لك الكل فاما أن تأخذ الكل أو تدع فليس له ذلك ولثاني أن يأخذ النصف كذا في المحطية ولو حضر واحد من الشفعاء أولا وثبت شفيعته فان القاضي يقضى له بجمعهم ثم إذا حضر شفيع آخر وثبت شفيعته فان القاضي ينظر ان كان الثاني شفيعا مثل الاول فانه يقضى له بنصف الدار وان كان الثاني أولى كما اذا كان الاول جارا والثاني خليطا فان القاضي يبطل شفعة الاول ويقضى بجمع الدار لثاني وان كان الثاني دون الاول فانه لا يقضى له بشئ كذا في السراج الوهاج \* ولو أن رجلا اشترى دارا وهو اشفعيها ثم جاء شفيع مثله قضى القاضي بنصفها وان جاء له شفيع آخر أولى منه فان القاضي يقضى له بجمع الدار وان جاء شفيع دونه فلا شفعة له هكذا في مخرج الطحاوي \* ولو قضى بالدار للحاضر ثم وجد بها عيبا فردها ثم قدم الغائب فليس له أن يأخذ بالبيع الاول إلا النصف الدار سواء كان الرد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء وسواء كان قبل القبض أو بعده ولو أراد الغائب أن يأخذ كل الدار بالشفعة برد الحاضر بالعيب ويدع البيع الاول ينظر ان كان الرد بغير قضاء فله ذلك لان الرد بغير قضاء بيع مطلق فكان بيعا جديدا في حق الشفعة فأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع المبتدأ هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وأطلق الجواب ولم يفصل بين ما اذا كان الرد بالعيب قبل القبض أو بعده من مشايخنا من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما بعد القبض لان الرد قبل القبض بغير قضاء بيع جديد وبيع العقار قبل القبض لا يجوز على أصله وانما يستقيم إطلاق الجواب على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وان كان بقضاء فليس له أن يأخذ لانه فسخ مطلق ورفع للعقد من الأصل كأنه لم يكن والاخذ بالشفعة يختص بالبيع ولو اطاع الحاضر على عيب قبل أن يقضى له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شاء أخذ الكل وان شاء ترك ولو رد الحاضر الدار بالعيب بعد ما قضى له بالشفعة ثم حضر شفيعان أخذوا ثلثي الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث سواء فيسقط حق الغائب بقدر حصة الحاضر ولو كان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشتري ثم حضر الغائب فان شاء أخذ كل الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري الاول شفيعا للدار فاشترى الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب فان شاء أخذ نصف الدار بالبيع الاول لان المشتري الاول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضا عنه فاذا باعه من الشفيع الحاضر لم يثبت للغائب الامتداد ما كان يخصه بالزحمة مع الاول وهو النصف لان السبب عند البيع الاول أوجب الشفعة للكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع الحاضر بالشراء لكون الشراء دليل الاعراض فبقي حق المشتري الاول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فبأخذ الغائب نصف الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ الكل بالبيع الثاني لان السبب عند العقد الثاني أو جوب الشفعة حق الشفعة ثم بطل حق الشفيع الحاضر عند العقد الاول ولم يتعلق باقدامه على الشراء الثاني لاعراضه فكان للغائب أن يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول أجنبيا اشتراها بالقبض فباعها من أجنبي بألفين فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار ان شاء أخذ بالبيع الاول وان شاء أخذ بالبيع الثاني لوجود سبب الاستحقاق بشرطه عند كل واحد من البيعين فان أخذ بالبيع الاول سلم الثمن الى المشتري الاول والعهد عليه وينفخ البيع الثاني ويسترد المثل ترى الثاني الثمن من الاول وان أخذ بالبيع الثاني تم البيعان جميعا والعهد على الثاني غير أنه ان وجد المشتري الثاني والدار في يده فله أن يأخذ بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول

تزوجها بما قالت الا اني كنت حلفت بطلاقها ان تزوجتها فوقع الطلاق باليمين السابقة فاذا سمع القاضي كلامهما وطابت المرأة الحكم ببقاء النكاح يقول حكمت ببقاء النكاح وسيطلان اليمين ولا يحتاج الى الامضاء فان كان أمضى كان أحوط ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا فزوجها فضولي وأجاز الخالف بالفعل لا بحث كما في قوله كل امرأة أتزوجها لان للدخول في النكاح سببا واحدا وهو التزوج وكان ذكر الحكم ذكر السبب كما لو ادعى ولد حرة أو أقر بنسب ولد حرة كان اقرا بنكاح الام

(نوع في الامضاء)

لا يملك الوكيل التوكيل الا اذا قال له الموكل كل اصنع ما شئت فملك وليس للثاني أن يوكل آخر والخليفة اذا أذن للقاضي بالاستخلاف له أن يستخلفه أيضا أن يستخلف ثم وثم والاذن الاول للادول يكفي ولا حاجة الى امضاء الاصل \* ولو أرادوا أن يثبتوا قضاء الخليفة عند الاصل فهو كاتبات قضاء قاض آخر عند القاضي ولو قضى غير المأذون بالاستخلاف فامضاء القاضي جاز اذا كان النائب أهلا للقضاء فان لم يكن أهلا لا يجوز والنائب

يقضى بما شهدوا عند الاصل وكذا القاضي يقضى بما شهدوا عند النائب \* أمر القاضي الخليفة أن يسمع القضية حاضرا والشهادة ويكتب الاقرار ولا يقطع بالحكم بفعل ما أمره القاضي وليس له أن يحكم \* ليس للقاضي أن يحكم بأخبار الخليفة بشهادة الشهود



عليه لانه ليس بقاض وكذا لو أخبره بأقرار رجل إلا أن يشهد هو مع آخر وقد تناطقت أجوبة أئمة عهدنا بخوارزم أن شهادة شخص القاضي وشهادة الوكيل لا تقبل بخلاف نوابهم الأهل العدل وقد رأيت بنواحي (١٧٩) خوارزم وبها جماعة ممن فوض إليهم القضاء وكذا ببعض نواحي

دشت لا يصح القضاء بشهادتهم فكيف قضاؤهم وسئات عن شهادة بعضهم أنه هل يقبل فقلت نعم مع عدلين وكل ذلك من تهاون أمراء الدشت بالشرع وقد رأيت من التجانب أن واحدا من أمرائه الذي يدعى أنه لم يرض مثله ديناً قد قضاة مدينة إلى شاب جاهل لا يعرف قرآناً ولا خطاً حتى يقضى بأربعة مذهب فقلت له فيه فقال أنا أعلم بالصحة والله يعلم المقصد من المصلح القاضي الذي لم يؤذن بالاستخلاف إذا حكم وقضى ثم رفع إلى الأصل فأجاز

بأجاز الوكيل الأول ففعله يصح قاضي بلدة حكم على رجل بمال وسجل ثم مات القاضي وأحضر المدعي المحكوم عليه عند قاض آخر برهن على قضاء الأول أجبره الثاني على أداء المال أن كان الحكم الأول صحيحاً ونشهدوا أن قاضياً من قضاة المسلمين قضى بهذا المال لا يحكم به وفي كل فعل لابد من تسمية الفاعل ونسبه وإذا قال الشهودان القاضي الأول غير عدل لا يعضي القاضي الثاني قضاة \* قدم رجلاً إلى القاضي وادعى عليه داراً فصره القاضي خصماً لأنه لم يبرهن

حاضراً أو غائباً وإن أراد أن يأخذ بالبيع الأول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الثاني هكذا ذكر القاضي الإمام الأسدي رحمه الله تعالى في شرحه لمختصر الطحاوي ولم يحكم خلافاً ذكر الكرخي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع نصف الدار ولم يسع جميعها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ بالبيع أخذ جميع الدار ويطلب البيع في النصف الثاني من المشتري وإن أراد أن يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو كان المشتري لم يسع الدار ولكنه وهبها من رجل أو تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له أو المتصدق عليه ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضر أخذها الشفيع بالبيع لا بالهبة ولا بد من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا خصومة معه حتى يجد المشتري ثم يأخذها بالبيع الأول والثمن للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب المشتري نصف الدار مقسوماً وسلمه إلى الموهوب له ثم حضر الشفيع فأراد أن يأخذ النصف الباقي بنصف الثمن ليس له ذلك ولكنه يأخذ جميع الدار بجميع الثمن أو يدع وبطلت الهبة وكان الثمن كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع \* رجل اشترى داراً وله شفعان أحدهما غائب وطلب الحاضر الشفعة فقضى القاضي له ثم جاء الشفيع الثاني فان الشفيع الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الحاضر الذي قضى له القاضي لا من المشتري هذا إذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدار بالشفعة (١) فان طلب النصف على ظن أنه لا يستحق إلا النصف بطلت شفعة وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعة ثم لا ن كل واحد منهما ما لم يطلب الكل بطلت شفعة في النصف الذي لم يطلب فإذا بطلت شفعة في النصف تبطل في الكل كذا في فتاوى قاضيان

### الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به

وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي بجوار الدار المبعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له إلى هذه الساعة لانعلمها خرجت عن ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكفي لو شهدا أن الشفيع كان اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي فلو أراد الشفيع أن يحلف المشتري بالله فله ذلك كذا في المحيط والذخيرة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل داراً أو قام بينة أن هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بجنيها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يد رجل أقر أنها لا خرف بيعت بجنيها فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة أن الدار داره كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى داراً وله شفعان فآقر الشفيع أن داره التي بها الشفعة لا خرفان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقر له وان كان طلب الشفعة فله المقر له الشفعة كذا في المحيط \* وذكر الخصاص في اسقاط الشفعة أن البائع إذا أقر بسهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يخطي الخصاص في هذه ويقتي بوجوب الشفعة للجار كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع

ان بني المشتري بناء أو غرس أو زرع ثم حضر الشفيع يقضى له بالشفعة ويجبر المشتري على قلع البناء والغرس في تسليم الساحة إلى الشفيع الا اذا كان في القلع نقصان بالأرض فالشفيع الخيار ان شاء أخذ قوله فان طلب النصف على ظن الجار قال في رد المحتار الظاهر أن المراد بالطلب هنا طلب الموائبة والاشهاد فلا ينافي ما في الجمع من قوله ولا يجعل أي أبو يوسف قوله أخذ نصفها تسليمها وخالفه محمد وهو الأصح كما في المحيط فانه محمول على ما إذا طلب أخذ النصف بعد وجود الطلبين فتأمل اهـ مصححه

عليه على المالك فباعها المدعى عليه وسلمها إلى المشتري ووكّل المشتري انساناً وغاب فأتى القاضي أو عزل فبرهن المدعى أنه كان تقدم إلى القاضي وصبره القاضي خصماً ثم باعها ووكّل المشتري هذا الحاضر يجعل القاضي الوكيل خصماً المدعى أو

المدعى عليه طلب من القاضي السجل أو سواد الدعوى والشهادة للعرض على المفتى أجابه الى ذلك فلو طلب أن يسأل المدعى عن السؤال عن سبب لزوم المال أجابه فان يجبره (١٨٠) المدعى لا يجبره فان وقعت الرية فالرأى الى القاضي وكذا لو طلب المدعى عليه اقامة

البينة على القبض المعين  
أجابه فان أبي لا يجبره  
(الخامس في التحكيم)

لا يجوز تحكيم من لا يجوز  
شهادته كالعبد والصبي ولو  
حكما امرأة جاز \* قضاء  
الحكم في الطلاق والعناق  
والنكاح والكفالة  
والديون والبيع والقصاص  
وأرث الجنائيات وقطع يد  
عمدا ودم عمد بسنة عادلة  
جائز اذا وافق رأى القاضي  
وعن الامام أنه لا يجوز  
قضاء الحكم وان حكم  
الحكم في اليمين المضافة  
بمذهب المخالف يجوز في  
الاصح وفي التهمة اذا حكم  
الحكم بطلان اليمين  
المضافة لانص فيه وأشار  
المصنف الى أن فيه  
اختلاف المشايخ قيل  
لا ينفذ لانه منزلة الفتوى  
والصحيح النفاذ لكن يبينه  
وبين حكم المولى فرق فان  
للمولى نقض حكم الحكم  
لاحكام المولى وفي فتاوى  
ممن قنند أن حكم الحكم فيه  
لا ينفذ جرحا عن ذلك وعن  
الصدر قول لا يحل لاحد أن  
يقبل ذلك وقال الحلواني  
يعلم ولا يفتى لثلاث طرق  
الجهال الى هدم المذهب  
وعن أصحابنا ما هو أوسع من  
هذا وهو أنه لو استفتى فقيها  
عدلا فافتاه بطلان اليمين

الارض بالثمن والبناء والغرس بقرنته مقاولا وان شاء أجبر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية  
وأجمعوا أن المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفيع أنه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينتظر ادراك  
الزرع ثم يقضى له بالشفعة فيأخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع \* ثم اذا ترك الارض في يد  
المشتري وترك غير أجر ومن هذا الجنس مسئلة في فتاوى الفقيه أي الليث رحمه الله تعالى وصورته رجل  
أخذ أرضا من أربعة فزرعها فلما صار الزرع بقلا اشتري المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع  
ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كذا في المحيط \* وفي  
جامع الفتاوى ولو اشتري أرضا فزرعها فنقصتها الزراعة ثم جاء الشفيع يقسم الثمن على الارض ناقصة وعلى  
قيمتها يوم اشتراها فيأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التتارخانية \* اشتري دارا وصغها بألوان كثيرة  
فأشفيع بالخيار ان شاء أخذها أو أعطاها ما زاد الصغ فيها وان شاء ترك كذا في القنية \* وإذا اشتري رجل  
دارا وهدم بناءها أو هدمها أجنبي أو انهدم بنفسه ثم جاء الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة  
الارض فما أصاب الارض أخذها الشفيع بذلك معنى المسئلة اذا انهدم البناء وبقي النقص على حاله الا أنه  
اذا انهدم بفعل المشتري أو بفعل الاجنبى يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا واذا انهدم بنفسه يقسم الثمن  
على قيمته مهدوما لان بالهدم دخل في ضمان الهادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمانه وبالا انهدام  
لم يدخل في ضمان أحد فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها مهدوما حتى انه اذا كان قيمة الساحة خمسمائة  
وقيمة البناء خمسمائة فانهدم البناء وبقي النقص وهو يساوى ثلثمائة فالثمن يقسم على قيمة الساحة خمسمائة  
وعلى قيمة النقص ثلثمائة أثمنا فيأخذ الشفيع الساحة بخمسة أثمان الثمن ولو احترق البناء أو ذهب به  
السيول ولم يبق شيء من النقص يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن لانه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن ولو  
لم يهدم المشتري البناء ولكن باعه غيره من غير أرض ثم حضر الشفيع فله أن ينقض البيع ويأخذ الكل  
كذا في المحيط \* وان نقض المشتري البناء قبل للشفيع ان شئت فخذ العروة بحصتها وان شئت فدفع وليس  
له أن يأخذ النقص وكذا اذا هدم البناء أجنبي وكذا اذا انهدم بنفسه ولم يهلك لان الشفعة سقطت عنه  
وهي عين قائمة ولا يجوز أن يسلم للمشتري غير شيء وكذا لو زرع المشتري باب الدار وباعه تسقط عن الشفيع  
حصته كذا في السراج الوهاج \* وإذا اشتري دارا فغرق نصفها فصار مثل الفرات يجري فيه الماء  
لا يستطيع رد ذلك عنها فالشفيع أن يأخذ الباقي بحصته من الثمن ان شاء واذا اشتري فوهب بناءها لرجل  
أو تزوج علم او هدم لم يكن للشفيع على البناء سبيل ولكن يأخذ الارض بحصته من الثمن وان كان لم يهدم  
فله أن يطل تصرف المشتري ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط \* وإذا اشتري أرضا فباعها فخل  
أو شجر فيه ثم رواشترط ثمعه في البيع ثم جاء الشفيع والثمرة قائمة فله أن يأخذ ذلك أجمع استحسانا فان جاء وقد  
جذبه البائع أو المشتري أو أجنبي فلا شفعة في الثمرة ويأخذ الارض والتخل بالحصص من الثمن ان شاء وتسقط  
عنه حصص الثمرة يقسم الثمن على قيمة الارض والتخل والثمر يوم العقد فما أصاب الثمرة سقط عن الشفيع  
وقيل له خذ الارض والتخل بحصته ما ان شئت فان أخذها الشفيع وبقيت الثمرة في يد البائع فان محمد  
رحمه الله تعالى قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردّها ولو كانت الثمرة قائمة فقبضها المشتري وأكلها  
أو باعها أو تلفت في يده على وجهه من الوجوه فأراد الشفيع الاخذ سقط عنه حصص الثمرة وان كان البيع قد  
وقع ولا ثمرة ثم أتم في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشفيع فانه يأخذ الارض والتخل والثمر وليس  
له أن يأخذ بهضم ادون بعض ويكون عليه جميع الثمن ولو جده البائع أو المشتري أو أجنبي وهو قائم في يد  
البائع أو المشتري أخذ الشفيع الارض والتخل بحصته ان شاء وان كانت الثمرة ذهبت بغير فعل أحد بان  
احترقت أو أصابتها آفة فهلكت فلم يبق منها شيء فله قيمة أخذها الشفيع بجميع الثمن ان شاء وان شاء ترك

حل له العمل بفتواه وامسأكلها وروى أوسع من هذا وهو أنه لو أفتاه مفت بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمة بعدما عمل بالفتوى ولو  
الاولى فانه يعمل بالفتوى الثانية في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ويعمل بكتلتا الفتويين في حادثتين لكن لا يفتى به وحكم الحكم على

خلاف رأيه عمد في المجهل قبل لا ينفذ على رأي الامام وعن المرغيناني رحمه الله انه ينفذ واذ احكم الوصي عن الصغير ومن يدعي عليه الوصي مال الصغير في حكمه هو ضرر للصغير لا يصح لانه بمنزلة صلح الوصي وان كان في حكمه نفع (١٨١) الصغير يصح حكمه والحكم لا يلي الاستخلاف

وبعض علماء سنا كانوا يقولون أكثر قضاة عهدنا في بلادنا أكثرهم مصالحون لانهم تقلدوا القضاء بالرشوة ويجوز ان يجعل حكمه بترافع القضية اليهم واعترض عليه بعضهم بان الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده قاض ماضي الحكم ورفع المدعي عليه قد يكون بالاختصاص والخبر فلا يكون حكماً لا يرى أن البيع ينعقد بالتعاطي ابتداءً لكن اذا تقدم بيع باطل أو فاسد وترتب عليه التعاطي لا ينعقد البيع لكونه بناء على سبب آخر كذا هنا ولهذا قال السلف القاضي النافذ حكمه أعزم الكبريت الاحمر وان الاحسن في مسألة الدين المضافة عقد الفضولي والاجازة بالقول \* الحكم المحكم اذا حلف لا يملك المدعي أن يحلفه ثانياً عند القاضي لانه استوفى حقه على التمام

(السادس في كتابه الى القاضي)

ادعي ديناً على غائب وبرهن على الحاضر يكفي الإشارة وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد رحمه الله

ولو كان البائع أو المشتري صرم الثمن ملك بعد ذلك بغير فعل أحد بأن أصابه سيل فذهب به أو نار فاحترق فان أبى يوسف رحمه الله تعالى قال ذلك سواء لان ذلك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا بألى هلكت بفعل المشتري أو بغير فعله لان الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفيع عنها فكانها كانت في الاصل منفصلة ولو كان المشتري قبض الارض والخل ولا ثمرة فيه ثم أتى في يده ثم جاء الشفيع والثمرت لمق بالخل فله أن يأخذ الارض والخل والثمن بالثمن الذي وقع عليه البيع لا يزاد عليه شيء فان كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده جذها ثم جاء الشفيع وهي قائمة أو قد استهلكها المشتري يبيع أو كل فان الشفيع يأخذ الارض والخل بجميع الثمن ان شاء ولا سبيل له على الثمن كذا في السراج الوهاج \* ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة قبل أخذ الشفيع بان وهبها وسلمها أو تصدق بها أو أجزأها أو جعلها مسجداً وصلّى فيها أو وقفها وقفاً أو جعلها مقبرة ودفن فيها فلا شفع في أن يأخذ أو ينقض تصرف المشتري كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* يجب أن يعلم أن تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح الى أن يحكم بالشفعة للشفيع وله أن يبيع وأن يؤجر ويطيّب له الثمن والاجر وكذا له أن يهدم وما أشبه ذلك من التصرفات غير أن للشفيع أن ينقض كل التصرف الا القبض وما كان من تمام القبض ألا يرى أن الشفيع لو أراد أن ينقض قبض المشتري ليعيد الدار الى يد البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الذخيرة \* لو اشترى نصف دار غير مقسوم أخذ الشفيع حظه الذي حصل له بقسمته وليس له أن ينقض القسمة سواء كانت القسمة بحكم القاضي أو التراضي بخلاف ما اذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض ثم اذا لم تكن للشفيع نقض قسمته كان له أن يأخذ نصيب المشتري في أي جانب كان وهو مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى واطلاق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين \* رجلان اشترى داراً وهما شفيعان ولها شفع ثالث اقتسماها ثم جاء الثالث فله أن ينقض القسمة اقتسماها بقضاء أو بغير قضاء كذا في الذخيرة \* رجل اشترى أرضاً بمائة درهم ورفع منها التراب وباعها بمائة درهم ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ الشفيع الارض بنصف الثمن وهو خسون درهمين يقسم الثمن على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح عن الشفيع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السغدري رحمه الله تعالى لا يطرح عن الشفيع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصّة النقصان فلوان المشتري كسب الارض بعد ما رفع منها التراب فأعادها كما كانت قبل أن يحضر الشفيع ثم حضر الشفيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقال للمشتري ارفع من الارض ما أحدثت كذا في فتاوى قاضيخان \* لو باع نصف دار من رجل ليس بشفيع وقاسمه بأمر القاضي فقدم الشفيع ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري فانه لا سطل شفيعته فان باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشفعة الاولى ثم طلب الشفيع فانه ينظر ان قضى القاضي بالشفعة الاخيرة جعلها بينهما نصفين لان المشتري قد صار جارا لنصيب البائع كالشفيع فاستوفى ما فيه وان بدأ بقضى بالاولى للاول قضى له بالاخيرة ايضاً لانه لم يسبق للمشتري الاول ملك كذا في محيط السرخسي \* ذكر في المنتقى قال اذا اشترى داراً بألف درهم ثم باعها بالالفين فعلم الشفيع بالبيع الثاني ولم يعلم بالاول فخاصم فيها فأخذها بالشفعة بالبيع الثاني بحكم الحاكم وأبغى حكمه ثم علم بالبيع الاول فليس له أن ينقض ما أخذه وبطلت شفيعته في البيع الاول وكذلك لو باعها صاحبها بألف ثم ناقضه المشتري وردّها ثم اشتراها منه الشفيع بالالفين وهو لا يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له أن ينقض شرائه كذا في المحيط \* ولو كان المشتري حين اشتراؤه بألف ناقضه البيع ثم اشتراه بالالفين فأخذ الشفيع بالالفين ولم يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له أن ينقضه سواء كان بقضاء أو بغير قضاء كذا في البدائع \* لو اشتراها بألف فزاد في

بل لا بد من ذكر الجرد خلافاً للشافعي رحمه الله وفي الايمان لاحاجة الى معرفة اسم الله وحده علمه الصلاة والسلام للمبايع الى غاية الشهرة حتى يعرف أبوه وحده عليه الصلاة والسلام فان لم ينسب الى الجرد ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتيمة وبخاري لا يكفي وإن الى الحرفة

لا إلى القبيلة والجد لا يكتفي عند الامام وعندهما معروفا بالصناعة يكتفي وان نسبها إلى زوجها يكتفي والمقصود الاعلام ولو كتب ان لفلان  
ابن فلان الفلاني على فلان الفلاني (١٨٢) عند فلان بن فلان الفلاني كفي اتفاقا لانه ذكر تمام التعريف ولو ذكر اسم المولى واسم أبيه لا غير

الثن الفافع لم الشفيع بالعين ولم يعلم بالالف فان أخذ بالالفين بقاء أبطلت الزيادة وعليه ألف وان  
أخذها برضا كان الأخذ بنزلة شراء مبتدأ لم يبق حق الشفعة كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى المشتري  
لإنسان كان للشفيع أن ينقض الوصية ويأخذ من الورثة والمهدة عليهم كذا في التتارخانية \* ولو اشترى  
قربة فيها بيوت وأشجار ونخيل ثم أنه باع الأشجار والبناء فقطع المشتري بعض الأشجار وهدم بعض البناء  
ثم حضر الشفيع كان له الأرض وما لم يقطع من الأشجار وما هدم من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع  
ويطرح عن الشفيع حصه ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضخان \* ولو اشترى دارا  
فهدم بناءها ثم بنى فأعظم المنفعة فإن الشفيع يأخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء الذي  
كلن فيها يوم اشترى ويسقط حصه البناء لأن المشتري هو الذي هدم البناء وينقض المشتري بناءه المحدث  
عندنا كذا في المبسوط

### الباب التاسع فيما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته وما لا يبطل

وما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته نوعان اختياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه  
ودلالة أما الأول فنحو أن يقول الشفيع أبطلت الشفعة أو أسقطتها أو أبرأتك عنها أو سلمتها أو نحو ذلك  
سواء علم بالبيع أو لم يعلم أن كان بعد البيع لأن إسقاط الحق صريح يستوي فيه العلم والجهل بخلاف  
الاسقاط من طريق الدلالة فإنه لا يسقط حقه ثمة إلا بعد العلم بالبيع وأما الدلالة فهو أن يوجد من الشفيع  
ما يدل على رضاه بالعقد وحكمه للمشتري فحجوما إذا علم بالشراء فترك الطلب على الفور من غير عذر أو قام عن  
المجلس أو تشاغل عن الطلب بعل آخر على اختلاف الروايتين وكذا إذا ساءم الشفيع الدار من المشتري  
أو سأله أن يوليهاه أو استأجرها الشفيع من المشتري أو أخذها من راعه أو معاملة وذلك كله بعد العلم  
هكذا في البدائع \* ولو استودعه أو استوصاه أو سأله أن يتصدق به عليه فهو تسليم هكذا في التتارخانية  
\* ولو قال المشتري وليكها بكذا فقال الشفيع نعم فهو تسليم هكذا في الذخيرة \* وأما الضروري فنحو أن  
يموت الشفيع بعد الطلبين قبل الأخذ بالشفعة فيبطل شفيعته وهذا عندنا ولا يبطل بموت المشتري ولا الشفيع  
أن يأخذ من وارثه كذا في البدائع \* تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفيع بوجوب  
الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط إليه هذا الحق أو لم يعلم كذا في المحيط \* إذا قال المشتري للشفيع أنفق عليها  
كذا في بنائها أو أنا وليكها بذلك وبالثمن فقال نعم فهو تسليم منه كذا في الباب العاشر من كتاب الصلح من  
المبسوط \* ولا يصح تسليم الشفعة بعدما أخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض  
كذا في التتارخانية \* وإذا سلم الشفيع الشفعة في هبة بعوض بعد التقابض ثم أقر البائع والمشتري أنها  
كانت بيعا بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وإن سلمها في هبة بغير عوض ثم تصاد فأنها كانت  
بشرط عوض أو كانت بيعا للشفيع أن يأخذها بالشفعة وإذا وهب لرجل دارا على عوض ألف درهم  
فقبض أحد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى إذا قبض العوض الآخر كان له  
أن يأخذ الدار بالشفعة لأنه أسقط حقه قبل الوجوب فالهبة بشرط العوض انما تصير كالبيع بعد التقابض  
وتسليم الشفعة قبل تقربسب الوجوب باطل كذا في المبسوط \* فإذا وهب الشفيع الشفعة أو باعها من  
إنسان لا يكون تسليمها كذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة  
قبيل باب الشهادة إذا باع الشفعة كان ذلك تسليمًا للشفعة ولا يجب المال وهو الصحيح وقد ذكر محمد رحمه الله  
تعالى في شفعة الجامع ما يدل عليه كذا في المحيط \* إذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في المبيع عبداً وأمة  
كالشفيع أن يأخذ الدار بحصة الثمن وإذا سلم الشفيع الشفعة ثم حط بالبائع من الثمن شيئا فله الشفعة

ذكر السرخسي أنه لا يكتفي  
وذكر شيخ الإسلام أنه يكتفي  
وبه ينقضي حصول التعريف  
بذكر ثلاثة أشياء العبد  
والمولى وأبوه فإن ذكر اسم  
العبد والمولى أن نسبه إلى  
قبيلته الخاصة لا يكتفي على  
مأذ كرم السرخسي ويكتفي  
على ما ذكره شيخ الإسلام  
رحمه الله لانه وجد ثلاثة  
أشياء وإن لم يدكر قبيلته  
الخاصة لا يكتفي وإن ذكر  
اسم العبد ومولاه ونسب  
العبد إلى مولاه ذكر شيخ  
الإسلام أنه يكتفي وبه أئني  
الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء  
\* شرط الحاكم في المختصر  
للتعريف ثلاثة أشياء  
الاسم والنسبة إلى الأب  
والنسبة إلى الجد أو الفخذ  
أو الصناعة والصحيح أن  
النسبة إلى الجد لا بد منه وإن  
كان معروفا بالاسم المجرد  
مشهورا كشهرة الامام أبي  
حنيفة رضي الله عنه يكتفي  
ولا حاجة إلى ذكر الأب  
والجد وفي الدار كذا الخلاف  
وإن مشهورا لا بد من ذكر  
الحدود عنده وعندهما هي  
كالرجل وإن نسبه إلى الجد  
لأنه لا يجوز لو كفي بلا  
تسمية لا يقبل إلا إذا كان  
مشهورا به كالامام رحمه الله  
ولو كتب من ابن فلان إلى  
ابن فلان لم يجوز إلا إذا اشترى  
كأن أبي ليلى ولو كتب إلى ابن  
ابن فلان لم يجوز لأن الجزء

نسب إلى الكل لا العكس وإذا حضر الكتاب والذي ذكر فيه فزعم المحضر أنه ليس هو المذكور فيه يقال المحضر لان  
هاتين عدلين أن هذه الصناعة والقبيلة رجل لا ينسب بمثل ما تنسب أنت به والآرئناك بما شهدوا به فيه وإن اشترك إنسان بما عرف به في

الكتاب في المكان الذي كتب اليه الكتاب فالكتاب باطل الا اذا ذكر بما يحيز به من عليه الحق عن غيره وان برهن على اشتراك غيره به في  
المعرف في هذه القبلة ان كانا حين لا يقضى وان أحدهما مامتا قبل الشهادة (١٨٣) يقبل وان قال في كتابه على

فلان بن فلان الفلاني وقد

مات هو فهو على الميت وعلى

أصل الرواية لا يقبل الكتاب

في المنقولات بأسرها وعن

الثاني رحمه الله تجوز في

العبد لعل له الا باق في الامة

وعنه الجواز في الكل

والمتقدمون لم يأخذوا بقول

الامام الثاني وعمل الفقهاء

اليوم على التجوز في الكل

للحاجة قال الامام

الاسيحاوي وعليه الفتوى

\* ولو جاء المدعي من القاضي

برسول ثقة مأمون عدل الى

قاض آخر لا يقبل لانه

لا يزيد على أن يأتي القاضي

بنفسه ويخبر وهو في غير

ولايته كواحد من الرعايا

بخلاف كتابه لانه كان خطاب

من مجلس قضائه دلت

التفرقة على مسئلتين

الاولى بلدة فيها قاضيان

حضر أحدهما المجلس الآخر

وأخبر بمحادثة لا يجوز له أن

يعمل بخبره وحده ولو كتب

اليه بشرطه له العمل به وكذا

لو حضر قاضيان في مصر لسا

فيه قاضيين أو أحدهما قاض

لا يعمل بخبر من ليس بقاض

فيه لعدم الولاية كقاض

بخار الشقي مع قاض

بخوارزم وأخبره بمحادثة

حكم فيها بخار لا يعمل

بأخباره قاضي خوارزم

ويكتب في نو كيل دار

بقبضها وانخصوصة فيها أو

باجرتها أو ببنيها ولو كان دعوى الدار أن يذ

كر من يتلقى الملك منه بالارت باسبه ونسبه واسم أبيه وحده ويقول توفي هو وترك دارا بالبصرة في

بني فلان ولا بد من ذكر ملك المورث ولو كان المدعي به يبالغ في ذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره وان أراد أن يكتب وكالته يعرف الوكيل بأبائه

لان الخط يلتحق بأصل العقد كالأخبار بالبيع بالف وسلم فاذا البيع بمائة كذا في الذخيرة \* اذا قال  
الشفيع سلمت شفعة هذه الدار كان تسليمها صحيحا وان لم يعين أحدا وكذلك لو قال للبائع سلمت لك شفعة هذه  
الدار والدار في يد البائع كذا في المحيط \* ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار الى المشتري سلمت الشفعة لك صح  
استحسانا ولو قال سلمت الشفعة بسبيلك أو لأجلك صح تسليمه قياسا واستحسانا كذا في فتاوى قاضيان \*  
واذا كان المشتري وكسلا من جهة غيره بشراء الدار فقال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار لم يعين أحدا كان  
تسليما صحيحا وكذلك لو قال للوكيل سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قياسا  
واستحسانا ولو قال ذلك للوكيل بعد ما دفع الدار الى الموكل صح التسليم استحسانا واذا كان المشتري وكسلا  
عن غيره بالشراء فقال له الشفيع سلمت لك شفعة هذه الدار خاصة دون غيرك كان هذا تسليمها صحيحا لا لا  
كذا في المحيط \* ولو قال لأجنبي سلمت شفعة هذه الدار سقطت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الشفيع  
لأجنبي ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك أو قال أعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفيعته قياسا  
واستحسانا ولو قال لأجنبي سلمت الشفعة للموكل أو قال وهبتها للموكل أو قال أعرضت عنها للموكل لأجلك  
وشفاعتك صح تسليمه لا لا وتبطل شفيعته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لشفيع أجنبي سلم الشفعة  
للموكل فقال قد سلمتها لك أو وهبتها لك أو أعرضت عنها كان تسليمها في الاستحسان لان الأجنبي اذا خاطبه بالتسليم  
لزيد فقال قد سلمتها لك كان هذا كلاما خرج مخرج الجواب فصار كأنه قال سلمتها لأجلك وان قال الشفيع  
لما خاطبه الأجنبي قد سلمت لك شفعة هذه الدار أو وهبت لك شفعتها أو يعثما منك لم يكن ذلك تسليمًا لان هذا  
كلام مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون تسليمًا كذا في السراج الوهاج \* واذا قال  
أجنبي للشفيع أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة فسلم كان تسليمها صحيحا ولا يجب المال ولو قال أصالحك  
على كذا على أن تكون الشفعة في كان الصلح باطلا وهو على شفيعته كذا في التارخانية \* ولو أن أجنبيا قال  
لشفيع أصالحك على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفيع لا يجب المال على  
الأجنبي ولا تبطل شفيعته وان قال الشفيع للبائع سلمت لك بيعك أو قال للمشتري سلمت لك الشراء تبطل  
شفيعته وان قال لأجنبي سلمت لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليمًا ولا تبطل شفيعته كذا في فتاوى قاضيان  
\* تعليق ابطالها بالشروط جائز حتى لو قال سلمتها لك كنت اشتريت لأجل نفسك فان كان اشتراؤه لغيره لا تبطل  
لانه اسقاط والاستقاط يحتمل التعليق كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال الشفيع للبائع سلمت لك الشفعة ان  
كنت بعثتها من فلان لنفسك فكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليمًا وفي فتاوى الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى  
اذا قال الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة هذه الدار فاذا هو قد اشتراها لغيره فهو على شفيعته وفي فتاوى الفضلي  
رحمه الله تعالى ان هذا تسليم لا لا واختار المذكور في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا ذكر الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى وفي الحاوي اذا قال المشتري اشتريتها لنفسى فسلم الشفيع الشفعة ثم ظهر أنه  
اشتراها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى تبطل شفيعته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل كذا في المحيط \*  
واذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك شفيعته لا يكون الجار أن  
يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة \* واذا وجبت الشفعة للعبد المأذون فسلمها فهو جائز ان كان عليه دين أو لم  
يكن عليه دين وان سلمها لمولاه جاز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لم يجوز تسليم المولى عليه كذا في  
المبسوط \* ولا يجوز تسليمه بعد الحجر كذا في التارخانية \* وتسليم المكاتب شفعة جائز أيضا كذا  
في المبسوط \* ولو أخبر بالبيع بقدر من الثمن أو جنس منه أو من فلان فسلم فظهر خلافه هل يصح تسليمه  
فالاصل في جنس هذه المسائل أن يتظر ان كان لا يختلف غرض الشفيع في التسليم صح التسليم وبطلت  
شفيعته وان كان يختلف غرضه لم يصح وهو على شفيعته كذا في البدائع \* ولو أخبر أن الثمن ألف درهم فسلم

باجرتها أو ببنيها ولو كان دعوى الدار أن يذ كر من يتلقى الملك منه بالارت باسبه ونسبه واسم أبيه وحده ويقول توفي هو وترك دارا بالبصرة في بني فلان ولا بد من ذكر ملك المورث ولو كان المدعي به يبالغ في ذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره وان أراد أن يكتب وكالته يعرف الوكيل بأبائه

ونسبه \* ولورهن على حقه يد من أو كفالة أو ميراث يسأل عن الطالب البينة على ما يدعى الخو سيد أ ب ك بة عنوان الباطن وهو المعبر حقه ولو  
جامع كتاب عليه لا يقبل اذ لم يكن عليه (١٨٤) عنوان الباطن ولو على القلب يقبل والثاني وسع واكتفى بعنوان الظاهر والاحتياط ما قال

ولو لم يكن في الكتاب اسم  
القاضي الكاتب ونسبه  
واسم القاضي المكتوب  
اليه ونسبه لم يجز ولو  
ذكر اسم القاضي الكاتب  
ونسبه ولم يذكر اسم  
المكتوب اليه بل عم وقال  
الى كل من يبلغ اليه كذا من  
قضاة المسلمين وولاتهم  
لا يجوز والثاني وسع  
وأجاز وعليه العمل اليوم  
وأجمعوا أنه لو خص واحدا  
اسما ونسبا ثم عم بقوله  
والى كل من يصل اليه من  
قضاة المسلمين يجوز  
وعلى كل من يصل اليه  
المكتوب يلزم قبه وله ولو لم  
يكتب في المكتوب التاريخ  
لا يقبله وان فيه التاريخ  
ينظر ان كان قاضيا وقت  
الكتابة يقبله والا لا ويكتفى  
بالشهادة أنه كان قاضيا في  
ذلك التاريخ اذا لم يكن  
مكتوبا وكذا لا يثبت سلا  
كتابة شهادة الشهود وكذا لو  
شهدوا على أصل الحادثة بلا  
كتاب لا يقبل ولا يقبل  
الكتاب إلا بمحض من الخصم  
وان قبل بدونه أيضا جاز واذا  
أورد الكتاب يحضر الخصم  
مجلس القضاء فان أقرب به  
أزره وان جحد قال للذعي  
لا بد لك من حجة فان قال  
معي كتاب القاضي اليك قال  
الامام الثاني رحمه الله  
القاضي يقبل الكتاب بلا

ثم تبين أن الثمن مائة دينار قيمتها ألف درهم أو أقل أو أكثر فعندنا هو على شفيعته ان كانت قيمتها أقل من  
الألف والاقتسليمه صحيح كذا في المبسوط \* واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم أنه غيره فله  
الشفعة واذا قيل له ان المشتري زيد فسلم ثم علم أنه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له أن يأخذ نصيب عمرو وكذا  
في الجوهرة النيرة \* ولو أخبر أن الثمن ألف فسلم فاذا الثمن أقل من ذلك فهو على شفيعته ولو كان الثمن ألفا  
أو أكثر فلا شفعة له كذا في الذخيرة \* ولو أخبر أن الثمن شيء مما يكال أو يوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن صنف  
آخر مما يكال أو يوزن فهو على شفيعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما أخبره أو أقل أو أكثر من حيث  
القيمة كذا في المحيط \* ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه كان مكبلا أو موزونا أو أخبر  
أن الثمن ألف درهم فاذا هو مكمل أو موزون فهو على شفيعته على كل حال كذا في خزنة المفتن \* ولو أخبر  
أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه شيء آخر من ذوات القيم بان أخبر أن الثمن دار فاذا الثمن عبد  
جواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه على شفيعته من غير فصل قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاده  
هذا الجواب صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة  
ما أخبر به أو أكثر \* ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف أو ما أشبه ذلك من الأشياء التي هي من ذوات القيم ثم  
ظهر أن الثمن دراهم أو دنائير جواب محمد رحمه الله تعالى أنه على شفيعته من غير فصل وبعض مشايخنا جرحهم  
الله تعالى قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر ما اذا كان مثل قيمة ما أخبر  
أو أكثر فلا شفعة له ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الإطلاق بخلاف المسئلة الاولى \* ولو أخبر أن  
الثمن عبد قيمته ألف فظهر أن قيمته أقل من الألف فله الشفعة وان ظهر أن قيمته ألف أو أكثر فلا شفعة ولو  
أخبر أن الثمن ألف فسلم ثم ظهر أن الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة له الا اذا كان قيمة الثمن أقل من قيمة  
ألف درهم كذا في المحيط \* ولو أخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم ظهر أن المشتري اشترى الكل فله الشفعة ولو  
أخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف فلا شفعة له قال شيخ الاسلام في شرحه هذا الجواب  
محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان أخبر أنه اشترى الكل بالف فسلم ثم ظهر أنه اشترى  
النصف بالف أما اذا أخبر أنه اشترى الكل بالف ثم ظهر أنه اشترى النصف بنحو مائة يكون على شفيعته هكذا  
في الذخيرة \* ولو سلم الشفعة في النصف بطلت في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليما  
منه للشفعة في الكل اختلف فيه أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون  
تسليما كذا في البدائع \* وهو الاصح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليما للباقي لا يصح محاولة دلالة كذا  
في محيط السرخسي \* ولو أن الشفيع باع نصف داره أو ثلثها أو أكثر من ذلك بعد أن بقي منها شيء وما باع  
شائع فله الشفعة بمباقي كذا في السراج الوهاج \* الشفيع اذا ادعى رغبة الدار المشفوعة أنها له لا بالشفعة  
تبطل شفيعته وان طلب الشفعة ثم ادعى رغبة الدار المشفوعة أنها له لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيان  
\* وان صالح من شفيعته على عوض بطلت الشفعة ورد العوض لان حق الشفعة ثبت بخلاف القياس لدفع  
الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتياض ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفاسد أولى فلو قال  
الشفيع أسقطت شفيعتي فيما اشتريت على أن تسقط شفيعتك فيما اشتريت فانه تسقط شفيعته وان لم يسقط  
المشتري شفيعته فيما اشترى الشفيع واسقاط الشفعة بالعوض المأني شرط فاسد لانه غير ملائم لانه اعتياض  
عن مجرد الحق في المحل وهو حرام ورشوة هكذا في الكافي \* وان كان الشفيع شريكا وجار ارباع نصيبه الذي  
يشفع فيه كان له أن يطلب الشفعة بالجوار كذا في البدائع \* سئل أبو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب  
الشفعة قال تسقط شفيعته كذا قال ليث بن مشاور قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا تبطل روى عن  
محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وهو المختار كذا في الخلاصة والمضمرات \* ولو كان

بينة وقال لا يقبل بلا بينة ويقول له هات بينة أنه كتابه اليك فان شهدوا على الختم والقراءة والعلامة  
والاوصال وتوقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود فان عدلوا فتح الكتاب ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم ويسأل عن الشهود



عن عداله القاضي الكاتب ليكون أبعد عن الخلاف وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكاتب أنه فلان بن فلان يسأل البينة أنه هو فان سأله قبل ذلك كان أفضل لانه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يفيد الاشتغال باثبات الكتاب (١٨٥) فان قبل الكتاب وقرأه كتب أسماء

الشهود ويسأل عن عدالتهم فان لم يعدل الشهود حتى مات القاضي الكاتب يقضى بما في الكتاب بخلاف ما اذا عي أو خرس وكذا الوماات الكاتب أو عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القسرة ولومات الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس للقاضي أن يقبله عندنا وينبغي للقاضي الكاتب أن يدفع الى شهود الطريق كتابا آخر ليكون في مطالعة هم حتى يكون المضمون في ذكرهم ويتمكنوا من الاداء قبل فتح الختم ويكتب أيضا وقد ثبت عندى بالبينة العادلة غيبته \* وفي أدب القاضي للخصاف أن يكتبه فقال المدعى عليه لست على الاسم والنسب فاقول له وعلى الذى جاء بالكاتب البينة أنه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وفي الحى غيري بهذا الاسم والنسب فاقضى بأمره باثبات ذلك فان برهن اندفعت عنه الخصومة والا فلا \* وفي طلاق شيخ الاسلام أقر أن عليه فلان بن فلان الفلاني كذا فجاء رجل بهذا الاسم واتعاه فقال أردت رجلا آخر مسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال واذا كتب في الدين المؤجل يذ كر الاجل أيضا

المشتري واقفامع الابن وسلم الشفيع على ابن المشتري بطلت شفعته بخلاف ما اذا سلم على المشتري فان سلم على أحدهما بأن قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفيع أنه سلم على الابن أو على الاب فان قال على الاب لا تبطل شفعته وان قال على الابن تبطل شفعته وان اختلفا فقال المشتري سلمت على ابني وقد بطلت شفعتك وقال الشفيع سلمت عليك فالقول قول الشفيع كذا في الذخيرة \* ولو أخبر ببيع الدار فقال الحمد لله فقد ادعت شفعتهما أو قال سبحان الله فقد ادعت شفعتهما فهو على شفعته في رواية محمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* سمع البيع فقال الحمد لله قد طلبت شفعتهما لا تبطل في المختار كذا في الوجيز للكردي \* وقال الناطقي على قياس قوله سبحان الله أو كيف أصبحت أو كيف أمسيت اذا قال للمشتري حين اقبه أطال الله بقاءك ثم طالب الشفعة لا تبطل شفعته كذا في الظهيرية \* وكذلك لو قال ( شفعة مر است خواستم ويا قسم ) فهو على هذا كذا في الذخيرة \* لو سأله عن حوائجه أو عرض عليه حاجة ثم طلبها بطلت شفعته وان سأله عن غيرها فآخبره به ثم طلبها بطلت شفعته كذا في المضمرات \* داريعت فقال البائع أو المشتري للشفيع أبرئنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه يجب له قبلهما شفعة لا شفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان بحال لوعلم بذلك لا يبرئهما كذا في المحيط \* ولو أخبر بالبيع وهو في الصلاة فضى فيها فان كان في الفرض لا تبطل شفعته وكذا اذا كان في الواجب وان كان في السنة فيكذلك لان هذه السنن الرامة في معنى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعا كالاربع قبل الظهر حتى لو أخبر بعدم ماصلى ركعتين فوصل بهما الشفع الثاني لم تبطل شفعته لانهم ما يتزلة صلاة واحدة واجبة كذا في البدائع \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي واقعات الناطقي اذا علم بالبيع وهو في التطوع فعملها أربعا أو ستا فغن محمد رحمه الله تعالى لا تبطل شفعته قال الصدر الشهيد والمختار أنه تبطل لانه غير معذور كذا في الذخيرة والمحيط والمضمرات والكبرى \* وفي فتاوى (أهو) أخبر وقت الخطبة فلم يطلب حتى فرغ الامام من الصلاة ان كان قريبا بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والا فغيبه اختلاف المشايخ ولو أخبر به بعدما كان قد عاد الأخيرة فلم يطلب حتى قرأ الدعوات الى قوله ربنا آتانا في الدنيا حسنة ثم سلم بطلت كذا في التارخاية في الفصل الحادى عشر فيما تبطل شفعته \* وفي النوازل اذا أراد أن يفتح الصلاة مع الامام بجماعة فلم يذهب في طلبها تبطل شفعته كذا في التارخاية في الفصل الثالث عشر في طلب الشفعة والله أعلم

### باب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة في الشفعة

الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري اما أن يرجع الى الثمن واما أن يرجع الى المبيع أما الذى يرجع الى الثمن فلا يتناول ما يقع الاختلاف في جنس الثمن واما أن يقع في قدره واما أن يقع في صفته فان وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريت بمائة دينار وقال الشفيع بالف درهم فالقول قول المشتري لان المشتري أعرف بجنس الثمن من الشفيع فيرجع في معرفة الجنس اليه كذا في البدائع \* واذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري ولا يتحالفان ولو أقاما البينة فالبينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري واذا ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع وكان ذلك حطاً عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر يتحالفان ويتراذان وأيهما نكل ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر فبذلك أخذها الشفيع بذلك وان حلفا يفسخ القاضي البيع بينهما وأخذها الشفيع بقول البائع وان كان قبض الثمن أخذها بما قال المشتري

(٢) الشفعة على طلبها أو وجدتها

(٢٤ - فتاوى خامس) واذا قال المدبون للقاضي كنت استقرضت من فلان وأديت اليه أو أبرأني عنه وهو في بلدة أخرى أريد القدوم عليه ولى بينة على مطلوبى هنا وأخاف ان ياخذنى بحقه ولا بينة لى عمة وطالب بئنه على ذلك كتابا يكتب عند محمد رحمه الله خلافا للثاني رحمه الله

وأجمعوا أنه لو قال جدي وطلب مني فلي يئس على ذلك وأراد الاستماع والكتابة يجيبه الى ذلك وان قال الدائن حاضر فاخاف ان يجحد اذا مات شهودى أو غابوا لا يجيبه الى ذلك (١٨٦) وكذلك على الخلاف اذا ادعى أن الشفيع سلم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودى هنا وكذا اذا ادعت الطلاق على

ان شاء ولم يلفظ الى قول البائع ولو كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بع الدار بالف وقبضت الثمن يأخذها الشفيع بالف ولو قال قبضت الثمن وهو ألف لم يلفظ الى قوله كذا في الهداية \* ولو اشترى دارا بعرض ولم يتقبضها حتى هلك العرض وانقض البيع فيما بين البائع والمشتري أو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك أو انقض البيع فيما بين البائع والمشتري وبقي للشفيع حق الشفعة بقيمة العرض ثم اختلف البائع والمشتري في قيمة العرض فالقول قول البائع مع عينه فان أقام أحدهما بينة قبلت بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم اختلفا في قيمة البناء وانفق على أن قيمة الساحة ألف أو اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا في قيمة البناء لا غيرها فالقول قول المشتري مع عينه وان اختلفا في قيمة البناء والساحة فان الساحة تقوم الساعة والقول في قيمة البناء قول المشتري فان قامت لأحدهما بينة قبلت وان أقام جميعا البينة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان اختلفا في صفة الثمن بأن قال المشتري اشتريت بمنى ومجل وقال الشفيع لا بل اشتريته بمنى ومجل فالقول قول المشتري وأما الذي يرجع الى المبيع فهو أن يختلف فيما وقع عليه البيع انه وقع عليه بصفة واحدة أم بصفقتين نحو ما اذا اشترى دارا فقال المشتري اشتريت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشتريتها بجميعا بألفين فالقول قول الشفيع وأيهما أقام البينة قبلت وان أقام جميعا البينة ولم يوقتا فالبينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع هكذا في البدائع \* وفي المتنق ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل دارا وله اشفيعان فأتى اليه أحدهما بطلب شفيعته وقال له المشتري اني اشتريتها بالف فصدقه الشفيع في ذلك وأخذها بالف ثم ان الشفيع الثاني جاء فأقام بينة أن المشتري كان اشترها بخمسمائة فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الأول نصفها ويدفع اليه مائتي درهم وخمسين ويرجع الشفيع الأول على المشتري بمائتي درهم وخمسين وبقي في يد الشفيع الأول نصف الدار بخمسمائة وفيه أيضا رجل اشترى من رجل دارا وقبضها فجاء الشفيع فطلب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بألفين وقال الشفيع لا بل اشتريتها بألف ولم يكن للشفيع بينة وحلف المشتري على ما ذكر وأخذ الشفيع بالتي درهم ثم قدم شفيع آخر فأقام بينة على الشفيع الأول أن البائع كان باع هذه الدار من فلان بالف فانه يأخذ نصف الدار بخمسمائة ويرجع الشفيع الأول على المشتري بخمسمائة حصة النصف الذي أخذ الشفيع الثاني ويقال للشفيع الأول ان شئت أعد البينة على المشتري من قبل النصف الذي في يديك والافلاشي لك ومعنى المسئلة أن الشفيع الأول لو قال للمشتري ان الشفيع الثاني أثبت بالبينة أن الشراء كان بالف فيكون بمقابله النصف الذي في يدي خمسمائة على أن أرجع عليك بخمسمائة ليس له ذلك الا اذا أعاد البينة أن الشراء كان بالف لما أشار اليه في الكتاب أن الشفيع الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه أن بينة الشفيع الثاني لما عملت في نصف الدار ثبت الشراء بالف في حق ذلك النصف الذي استحققه الشفيع الثاني لافي حق النصف الذي في يد الشفيع الأول فيحتاج الشفيع الأول الى إعادة البينة ليثبت الشراء بالألف في النصف الذي في يديه فيستحق الرجوع على المشتري بالخمسمائة الزائدة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنابية ولو اشترى دارا فجاء الشفيع فأخذها بالف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينة أن المشتري اشترها بخمسمائة قبلت بينته ولو صدق المشتري أو لا فيبينته على خلاف ذلك لا تقبل كذا في التارخانية \* اتفق البائع والمشتري أن البيع كان بشرط الخيار للبائع وأنكر الشفيع فالقول قولهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

زوجها الغائب هل يكتب على الخلاف \* كتب الكتاب محضر امرأة وأراد ذكر حليتها يترك موضع الحلية حتى يكون القاضي هو الذي يكتب الحلية أو على الكاتب لانه ان حلاها الكاتب لا يجحد القاضي بدا من أن ينظر رايها فيكون فيه نظر رجلين وفيما ذكرنا يكون نظره لرجل واحد فكان أولى ويشترط رؤية وجهها في التعريف وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان وقال الشهادة عدلين يكفي وعليه الفتوى لانه أيسر واذا قالت ان زوجي طلقتي ثلاثا ومضت عدتي وتزوجت بآخر وأخاف أن ينكر زوجي الحاضر فسله فان أنكر أبرهن عليه يجيبها اليه احتياطاً والقياس في النكاح سواء وكاتبه القاضي يعلمه كالتضاء به لانه لا يجوز له أن يكتب بعلمه الحاصل قبل القضاء كذا قاله بعض العلماء ولو أقام شاهداً واحداً عند قاض وأراد أن يكتب الى قاض فعل \* ادعى أنسا أو ابنة أنه له معروف نسبته منه وهو في بلد كذا يسترقه بغير حق فلان

ابن فلان لا يكتب عند الامام ومحمد ولو ادعى النسب قصدا ولم يذكر أنه يسترقه فلان يقبل لانه دعوى النسب مقصودا واحدى فاندفع الاولى لانه دفع الملك والرق عنه وكان كدعوى الملك أنه عبدي واذا كتب أنه آخره الوصي أو المتولى لا يصح ما يذكركر أنه وصي أو متولى

من كان لان وصى الاب يخالف وصى الام والقاضى والاخ وكذا المتولى فان كتب أنه من جهة الحاكم ولم يسم الحاكم جازلانه يعرف بالنظر في التاريخ فعلى هذا اذا احتاج الى الكتابة في المجتمعات كالوقف واجارة المشاع وكتب (١٨٧) وقضى قاض من قضاة المسلمين بصحته

جازوان لم يسم القاضى وان لم يتحقق القضاء وكتب ذلك كذبا فذلك بهت وقال محمد رحمه الله في كتاب الوقف ما يدل على أنه لا بأس به قال اذا خاف الواقف ابطال الوقف يلحق بآخره وقضى قاض من قضاة المسلمين بصحته لان التصرف وقع صحيحا ويطلب بابطال المبطول وتحريره يمنع من الابطال فيبقى على الصحة ويجوز أن يحمل قوله وقد قضى قاض بصحة هذا الوقف راجعا الى الجنس الى هذا الفرد فيكون من المعارضض المانعة عن الابطال كقول خليل الله عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام هذه أختي وقول سيدنا عليه الصلاة والسلام حين خرج في بدر طليعة لكافر وعده بالخبر عن نفسه نحن من ماء ظن الكافر أنه من ماء الوادى وأشار سيدنا الى قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء وليس ما كتب كذب يطل حقا أو يصح باطلا بل من المعارضض المبقية للحق وانه حسن عند الحاجة قال في مجموع النوازل وهذا الكلام مع أنه خلاف الواقع لا يخلو اما أن يكون من محترعات الكتاب أو من اقرار الواقف وكل ذلك

واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا شفعة للشفيع لان البيع ثبت باقرارهما وانما ثبت على الوجه الذى أقر به وفي الجامع اذا ادعى البائع الخيار وأنكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسنانا لان الخيار لا يثبت الا بالشرط والبائع يدعى احداث الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار فانكر البائع والشفيع ذلك فالقول قول البائع ويأخذها الشفيع كذا فى المحيط \* رجلان تباعا فطلب الشفيع الشفعة بحضرتهما فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاملة وصدقه المشتري على ذلك لا يصدق ان على الشفيع بل القول بان ادعى جواز اذا كان الحال يدل عليه بأن كان المبيع كثيرا القيمة وقد بيع بثمن قليل لا يباع به مثله فينشد يكون القول لهم ما ولا شفعة للشفيع كذا فى خزنة المفتين \* فى المنتقى باع دارا من رجل ثمن المشتري والبائع تصادقا أن البيع كان فاسدا وقال الشفيع كان جائزا فالقول قول الشفيع ولا أصدقه ما على فساد البيع فى حق الشفيع بشئ ولو ادعاه أحدهما أو أنكر الآخر أجعل القول فيه قول الذى يدعى الصحة فإذا زعم أن البيع كان فاسدا بشئ أجعل القول فيه قول من يدعى الفساد فأنى أصدقه ما ولا أجعل للشفيع شفعة يريد به هذا أن البائع مع المشتري اذا اتفقا على فساد البيع بسبب لو اختلف البائع والمشتري فيما بينهما فى فساد العقد بذلك السبب لا يصدق فالقول قول من يدعى الجواز نحو أن يدعى أحدهما أجلا فاسدا أو خيارا فاسدا فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصدق فان فى حق الشفيع واذا اتفقا على فساد البيع بسبب لو اختلفا فيما بينهما فى فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعى الفساد فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصدق ان فى حق الشفيع وبين ذلك فى المنتقى فقال لو قال المشتري للبائع بعتهما بالف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم أصدقه ما على الشفيع ولو قال بعتهما بخمر وصدقه البائع فلا شفعة للشفيع هذا ولفظ المنتقى وجعل القدورى فى كتابه المذكور فى المنتقى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فى إحدى الروايتين عنه قال القدورى كان أبى يوسف رحمه الله تعالى على هذه الرواية يعتبر هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما فقال المشتري بعتهما بالف درهم ورطل من خمر وقال البائع لا بل بعتهما بالف درهم فالقول قول البائع ولو قال المشتري بعتهما بخمر أو خنزير وقال البائع بعتهما بالف درهم فالقول قول المشتري لان البيع بخمر لا جواز له بحال وانما يجعل القول قول من يدعى الجواز فى عقده جواز بحال بخلاف البيع بأجل فاسد أو بالف ورطل من خمر فاما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا اتفقا على الفساد وكذبهما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كالألف على البيع بشرط الخيار للبائع وكذبهما فيه الشفيع كذا فى الذخيرة \* اشترى عشرة اضعية بثمن كثير ثم بقيت اثنتان قليل فله الشفعة فى العشر دون الباقي فلو أراد أن يحلقه بالله ما أردت بذلك ابطال شفعى لم يكن له ذلك لانه لو أقر به لا يلزمه ولو استحلقه بالله ما كان البيع الاول طيبة فله ذلك لانه معنى لو أقر به يلزمه وهو خصم وهو تأويل ما ذكر فى الكتاب أنه اذا أراد الاستحلاف أنه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك أى اذا ادعى أن البيع الاول كان طيبة كذا فى القنية \* فى الاجناس اذا قال المشتري اشترى هذه الدار لابنى الصغير وأنكر شفعة الشفيع فلا عين على المشتري ان كان الشفيع أقر أن له ابنا صغيرا وان أنكر أن له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم أن له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع كذا فى الذخيرة \* واذا اشترى من امرأة فاراد أن يشهد عليها فلم يجد من يعرفها الا من له الشفعة فان شهادتهم لا تجوز عليها ان أنكرت ذلك كذا فى المحيط \* واذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار فى يد البائع ان كان البائع يدعى تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهم وان كان يحسد تقبل شهادتهم وان كانت الدار فى يد المشتري تقبل شهادتهم لانهم ما بهما الشهادة لا يجوز ان الى أيهما مغنمولا لا يدفعان عنه مغرما واذا شهد

لا يكون حجة على مريد الابطال لانه اذا لم يتقدم القضاء بالزوم تمكن المبطول من الابطال على أن ذكر اسم الحاكم وتعرفه لازم فى اسناد الحكم ولم يوجد فلا يفتى واختار بعض المشايخ عدم اشتراط ذكر الفاعل واختار رشيد الدين الوثار رحمه الله فيه التفصيل وهو أن القضاء متى

كان سبب البتوت الحكم بشرط ذكر ذلك للقاضي الذي حكم بالحرمة الثابتة باللعان والطلاق بالعتة والفرقة بالادراك اذ اذواجهما غير الاب والجد أو من غير الكفو أو بالفرقة بسبب (١٨٨) الاباعن الاسلام فالفرقة لما توقفت على تفريقه لا بد من ذكر القاضي ليعلم أمافي القضاء

بصفة الوقف لا يشترط ذكره  
ويكتفى به كترسليه الى  
المتولى وذ كرو قضي قاض  
من المسلمين بصفته لان  
القضاء شرط الزوم لاسبب  
لثبوت الوقف في كل موضع  
القضاء سبب لا بد من ذكره  
كالرجوع بالثمن عند  
الاستحقاق لان سبب  
الرجوع القضاء فلا بد أن  
يكون من معلوم ومثله لو  
برهن أن قاضيا من القضاة  
حكم بكون الشاهد محمدا  
في قذف لا يقبل ما لم يذكر  
القاضي فاندفع ما اذا كان  
الحكم شرطا لان الحكم  
يضاف الى السبب لالى  
الشرط ألا يرى أن شاهدي  
اليمين بقوله ان دخلت الدار  
فعمدي حر وشاهدي الشرط  
وهو دخول الدار لو رجعا  
فالضمان على شهود اليمين  
وذ كرمس الاثمة شهد أن  
قاضيا قضى على هذا بالف  
أو قاضى الكوفة لا يقبل  
لان القضاء عقلمن العقود  
والشهادة بالعقد بلا ذكر  
العاقلة لا تقبل لانه مجهول  
فلا بد من تسمية القاضي  
ونسبته وليس يخص هذا  
القضاء بل الحكم في كل  
الافاعيل واحد أنه لا يقبل  
بلا اسناد الى معلوم معروف  
\* وفي الذخيرة ادعى دارا  
فقال اشتريتها من وصيك

البائع على الشفيع بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري لانهما كانا خصمين  
في هذه الدار قبل التسليم الى المشتري ومن كان خصما في شيء لا تقبل شهادته فيه وان لم يبق خصما أما بناء  
فما كانا خصمين في هذه الدار هذا اذا شهدا بالبائع على الشفيع بتسليم الشفعة فاما اذا شهدا على المشتري  
بتسليم الدار الى الشفيع فانه لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد الاب أو في يد المشتري وسواء ادعى  
الاب أو لم يدع كذا في المحيط \* وان كانت الدار لثلاثة نفر شهدا بشان منهم أنهم جميعا باعوهما من فلان  
وادعى ذلك فلان وجمد الشريك لم تجز شهادتهما على الشريك ولا شفيع أن يأخذ الثاني الدار بالشفعة وان  
أنكر المشتري الشراء فآقر به الشريك جميعا فشهدا بهما أيضا باطلة ولا شفيع أن يأخذ الدار كلها بالشفعة  
كذا في المبسوط \* واذا وكل الرجل رجلا بشراء دار أو بيعها فاشترى أو باع وشهدا بشان الموكل على  
الشفيع بتسليم الشفعة فان كان التوكيل بالشراء لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد  
الوكيل أو في يد الموكل وان كان التوكيل بالبيع فان كانت الدار في يد الموكل أو في يد الوكيل لا تقبل شهادتهما  
لانهما يشهدان على أبيهما بتقرر الملك لبيهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما كذا في المحيط \*  
واذا شهد البائعان على المشتري أن الشفيع قد طلب الشفعة حين علم بالشراء والشفيع مقر أنه منذ أيام  
وقال المشتري ما طلب الشفعة فشهدا بالبائعين باطلة وكذلك شهادة أولادهما كالمشهدا على المشتري  
بتسليم الدار الى الشفيع وان قال الشفيع لم أعلم بالشراء الا الساعة فالقول قوله مع عيने فان شهدا بالبائعان  
أنه علم منذ أيام فشهدا بهما باطلة ان كانت الدار في أيديهما أو في يد المشتري كذا في المبسوط \* قامت بينة  
أن الشفيع سلم الشفعة وقامت بينة أن البائع والمشتري سلم الدار قضى بها للذي في يده كذا في المحيط  
السرخصي \* واذا كفل رجلا بالدار للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار الى الشفيع بالشفعة  
فشهدا بهما باطلة وكذلك ان شهدا أن الشفيع سلم الشفعة فهاجرت البائعين في ذلك لا تقبل شهادتهما  
كذا في المبسوط \* اذا أقر المشتري أنه اشترى هذه الدار بالف درهم وأخذها الشفيع بذلك ثم ادعى البائع  
أن الثمن ألفان وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وكان للمشتري أن يرجع على الشفيع بالف آخر وان أقر أن  
الثنى ألفان لم يرجع على الشفيع بالف آخر وكذلك اذا ادعى البائع أنه باعها من هذا المشتري بعرض  
بعينه وأقام على ذلك بينة فالقاضي يسمع بينته ويقتضى له بذلك على المشتري وسلم الدار للشفيع بقيمة ذلك  
العرض فان كان ما أخذ المشتري وذلك ألف أقل من قيمة العرض رجع على الشفيع بما زاد على الألف الى  
تمام قيمة العرض وان كان أكثر من قيمة العرض رجع الشفيع عليه بما زاد على قيمة العرض الى تمام  
الألف واذا تزوج امرأته على دار على أن ترده على الزوج الفاحتي وجبت الشفعة في حصة الألف عند أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان اختلفا في مهر مثلها وقت العقد فقال الزوج كان مهر مثلها ألفا وللشفيع  
نصف الدار وقال الشفيع كان مهر مثلها خمسمائة ولي ثلث الدار فالقول قول الزوج مع عيने وان أقاما البينة  
فالبينة للمشتري عندهما كالمأخوذ في مقدار قيمة البناء الهالك واذا ادعى على رجل حق في أرض أو دار فصالحه  
على دار فللشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى فان اختلفا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعى  
وهو المأخوذ منه الدار وان أقاما البينة على قيمته ذكر هنا أن البينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى هكذا في المحيط \* واذا اشترى الرجل دارا بالف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري  
أحدثت فيها هذا البناء وكذب الشفيع فالقول قول المشتري وان أقاما البينة فالبينة بينة الشفيع وعلى هذا  
اختلفا فيهما في شجر الارض ولكن انما يقبل قول المشتري اذا كان محتملا حتى اذا قال أحدثت فيها هذه  
الاشجار رأس لم يصدق على ذلك وكذلك فيما أشبهه من البناء وغيره وان قال اشتريتها من سد عشر سنين  
وأحدثت فيها هذا فالقول قوله كذا في المبسوط \* ولو قال المشتري باعني الارض ثم وهب لي البناء أو قال

في صغيرك ولم يذكر اسم الوصي ولم ينسبه اختلف في قبوله وكذلك ذكر الوقف والتسليم الى المتولى ولم يسموا  
الواقف والمتولى وفي اشتراط ذكر اسم الفاعل في دعوى الفعل اختلاف وأدلة الكتب متعارضة قال محمد ادعى أن القاضي حدثه بوجه

في قذف وبرهن ولم يذكر اسم القاضي لا يقبل بدون تسمية القاضي وفي الزادات ادعى ان قاضيا حكم بكونه وارثا لمبت وبرهن ولم يذكر اسم القاضي يقبل وفي الاصل ادعى امة في يدي رجل أنها له وبرهن أن قاضيا حكم (١٨٩) بانها له صح ولم يشترط تسمية

القاضي وفي المنتقى ادعى أنهم ادارا شريتهم امن وكيلك وبرهن ولم يسم الزهود ولا المدعي اسم الوكيل يقبل دلت المسائل على عدم اشتراط ذكر الاسم عند الدعوى والشهادة فليتأمل عند الفتوى

(السابع في اليمين وفيه ثلاثة أنواع \* الاول فيمن يحلف أولا)

والصبي المأذون يحلف كالبالغ قال نصير لا يحلف الصبي المأذون لانه لا يحث ولا يلزمه الدين الا باقرار او بيعة وعلمنا على أنه يحلف وبه نأخذ ويجوز أن يكون على الاختلاف الذي أن النكول بدل أو اقرار وكذا المكاتب والعبد التاجر \* وفي الافضية ادعى على صبي محجور ما لاوله بيعة يحضره مجلس الحكم ويشير اليه في الدعوى ويدعى على أبيه ويقم البيعة ولو ادعى الوصي لاجله شيئا قال ظهير الدين يشترط حضرته وان لم يكن له بيعة لا يشترط حضرته وفي الصغرى يكفي حضرة وصيه ولا يشترط حضرته وان أراد نصب الوصي لا بد من حضرته ولو ادعى على عبد محجور بسبب الاستهلاك يشترط حضرة المولى بخلاف العبد المأذون والمحجور كلاهما لا

وهب الى البناء ثم باعني الارض وقال الشفعيع بل اشتريتها ماعا فالقول للمشتري وبأخذ المبيع بالبناء ان شاء كذا في محيط السرخسي \* وان قال البائع لم أهب لك البناء فالقول قوله مع يمينه وبأخذ بناءه وان قال قد وهبته لك كانت الهبة جائزة كذا في المبسوط \* ولو قال المشتري وهب لي هذا البيت مع طريقه من هذه الدار ثم اشتريت بغيره ما قال الشفعيع لا بل اشتريت الكل فالشفيع الشفعة فيما أقر أنه اشترى ولا شفعة فيما ادعى من الهبة وأيم ما أقام البيعة قبل بيئته وان أقام جميعا البيعة فالبيعة بينة المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانها تثبت زيادة الهبة وينبغي أن تكون البيعة بينة الشفعيع عند محمد رحمه الله تعالى لانها تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع \* وان أقر بهية البيت للمشتري وادعى المشتري أن الهبة كانت قبل الشراء فلا شفعة لاجل ان لا يشرى في الحقوق وقت شراء الباقي والجاري يقول لا بل كان الشراء قبل الهبة ولي الشفعة فيما اشترى فالقول قول الشفعيع واذا قامت البيعة على الهبة قبل الشراء فان صاحبها أولى بالشفعة من الجار كذا في المحيط \* فان محمد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه وان صدق البائع المشتري فيما قال كان البيت للمو هو بوله ولا يصدق ان على ابطال الشفعة في الدار الا ان تقوم البيعة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيقتضى عدم على الجار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى دارين ولهما شفعيع ملاصق فقال المشتري اشتريت واحدة بعد واحدة فأنا شريك في الثانية وقال الشفعيع لا بل اشتريت ماصقة واحدة في الشفعة فيهما جميعا فالقول قول الشفعيع لان المشتري أقر بشراءهما وذلك سبب لثبوت الحق ثم يدعى حقا لنفسه بدعى تفريق الصفقة فلا يقبل قوله الا بيعة وكذلك اذا قال اشتريت نصفان ثم نصفان وقال الشفعيع اشتريت الكل صفقة واحدة فالقول للمشتري وللشفعيع وللشفعيع اشتريت ربعا ثم ثلاثة أرباع فلان الربع وقال الشفعيع بل اشتريت ثلاثة أرباع ثم ربعا فالقول للمشتري لان المشتري أقر بشراء ثلاثة أرباع وهو سبب لثبوت حق الشفعيع ثم ادعى ما يمسقطه وهو تقدم الربع في البيع فلا يصدق ولو قال المشتري اشتريت صفقة واحدة وقال الشفعيع اشتريت نصفان فأنا أخذ النصف فالقول للمشتري وبأخذ الشفعيع الكل أو يدعى كذا في محيط السرخسي \* رجل أقام البيعة انه اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم وأقام آخر البيعة انه اشترى منه هذا البيت بطريقه بمائة درهم منذ شهر قضيت بالبيت لصاحب الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار ولو لم يوقت شهرا وصاحب البيت قضيت بالبيت بينهما نصفين وقضيت ببقية الدار للذي أقام البيعة على انه اشترى كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه لانه لم يثبت سبق شراء أحدهما ولو كانت الداران متلازمتين فأقام رجل بيعة انه اشترى احدهما منذ شهر بألف درهم وأقام آخر بيعة انه اشترى الاخرى منذ شهرين قضيت له بشراء هذه الدار منذ شهرين كما وقت شهوده وجعلت له الشفعة في الدار الاخرى ولو لم يوقتا قضيت لكل واحد منهما بداره ولم أقض بالشفعة له وكذلك لو كان أحدهما قبض الدار ولم يقبض الاخر ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في المبسوط \* رجل اشترى دارا فادعى الشفعيع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذب المشتري كان القول قول المشتري والبيعة بينة الشفعيع كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الحادى عشر في الوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به

واذا أقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بيعة انه اشترىها من صاحبها اذا كان صاحبها غائبا حتى لو حضر صاحبها بعد اقامة المشتري البيعة على الشراء منه وصدقه فيما أقر له من الملك وكذبه فيما ادعى من الشراء يسترد الدار من يد الشفعيع ويسلم الى البائع لانهم اتفقوا على أن أصل الملك كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولكن يحلف صاحبها بالله ما بعته امن هذا

في أنه يحلف ثم ان كان واجبا بسبب الاستهلاك يساع فيه والا لا يؤاخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلاذن المولى والكفالة كذلك يحلف فان حلف برى وان نكل أو أقر فبعد العتق \* وذكر القاضى ادعى على محجور ما لا بالاستهلاك ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي

لكن ان وجدته في مجلس القضاء حلفه كذا قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله واختلف في أنه هل يحلف في المؤجل قبل الاجل \* وفي الغيوت ادعى على آخر شيأ وأراد استخلافه فقال هذا (١٩٠) لابن الصغير لا يحلف وقال الفضلي يحلف في قولهم جميعا فان نكل وقضى به وهو أرض

المشتري فاذا حلف حينئذ تدار عليه فان قامت بينة بمحض صحتها أنه باعها من المشتري بثلث الشراء وتسلم الدار للشفيع وتقبل هذه البيعة من المشتري ومن الشفيع وان أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري والدار في يد البائع قضى بالشفعة كذا في المحيط \* واذا أقر المشتري بالشراء وقال ليس لفلان فيها شفعة سألت الوكيل البيعة على الحق الذي وجبت له به الشفعة من شركة أو جوار فاذا أقامها قضيت له بالشفعة وذلك بأن يقيم البيعة على أن الدار التي إلى جنب المبيعة ملك لوكله فلان فاذا أقام البيعة أن الدار التي إلى جنب الدار المبيعة في يدهم كالم قبل ذلك منه قال ولا أقبل من ذلك شهادة أبي الموكل وأبويه وزوجته ولا شهادة المولى اذا كان الوكيل أو الموكل عبد الله أو مكاتباً كذا في المبسوط \* واذا أراد اثبات الشفعة بالشركة فأقام بيعة أن لوكله فلان نصيباً من هذه الدار المبيعة ولم يبين ومائة مائة لا يقبل ذلك منه ولا يقضى له بالشفعة كذا في الذخيرة \* واذا وكل رجل رجلاً بأخذ الدار له بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل واذا أخذها الوكيل بما اشتراها المشتري لزم الموكل وان كان ذلك ثمناً كثيراً بحيث لا يتغابن الناس فيه سواء أخذها بقضاء أو بغير قضاء كذا في المحيط \* واذا وكل رجل الشفيع أن يأخذ الدار له بالشفعة فأظهر الشفيع ذلك فليس له أن يأخذها لان طلبه بغير تسليم منه للشفعة فانما يطلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلم الشفعة فاذا طلبها غيره أولى ولما كان اظهره ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه أن يكون المشتري حاضراً أو غير حاضراً أن أسر ذلك حتى أخذها ثم علم بذلك فان كان المشتري سلمها اليه بغير حكم فهو جائز وهي الآمر لانه ظهر أنه كان مسلماً للشفعة ولكن تسليم المشتري اليه سمعاً بغير قضاء بمنزلة البيع المبتدأ فكانه اشتراها الآمر بعدما سلم الشفعة وان كان القاضي قضى بها فانما ترد على المشتري الاول لانه لما ظهر أنه كان مسلماً للشفعة تبين أن القاضي قضى على المشتري الاول بغير سبب فيكون قضاؤه باطلاً فترد الدار عليه كذا في المبسوط \* ولا يصح توكيل الشفيع المشتري بأخذ الشفعة سواء كانت الدار في يده أم في يد البائع كذا في المحيط \* ولو وكل البائع بالأخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يجوز ذلك واذا قال قد وكلتك بطلب الشفعة بكذا درهم أو أخذها فان كان الشراء وقع بذلك أو بأقل فهو وكيل وان كان بأكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلتك بطلبها ان كان فلان اشتراها فاذا قد اشتراها غيره لا يكون وكيلاً واذا وكل رجلين بالشفعة فلا أحدهما أن يحضرا الآخر ولا يأخذ أحدهما بدون الآخر واذا سلم أحدهما الشفعة عند القاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط \* واذا وكل وكيلاً بأخذ الشفعة فليس الوكيل أن يوكل غيره إلا أن يكون الآمر أجاز ماصنع فان أجاز ماصنع ووكل الوكيل وكيلاً وأجاز ماصنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني أن يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا سلم الشفعة كفي شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس القاضي صح وان سلم في غير مجلس القاضي لا يصح عند أي حنيفة ومحمد وجمهورهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب الشفعة جوز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحكم فيه خلافاً وكفى كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن تسليمه في غير مجلس القاضي صحيح عند أي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وتبين بما ذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* واذا كان للدار شفيعان فوكل رجلاً واحداً يأخذ لهما فسلم الشفعة لأحدهما عند القاضي وأخذها كلها الآخر فهو جائز وان قال عند القاضي قد سلمت شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال انما طلبت شفعة الآخر لم يكن له ذلك حتى يبين لهما سلم نصيبه ولا يهما يأخذ كذا في المبسوط \* الوكيل بالشفعة اذا طلب الشفعة وادعى المشتري التسليم ان ادعى التسليم على الموكل ويطلب عين الوكيل بالله ما تعلم أن الموكل قد سلم الشفعة أو يطلب عين الموكل بالله ما سلمني الشفعة فان

المدعى ينتظر بلوغ الصبي ان صدق المدعى كان كما قال وان كذبه ضمن الوالد للمدعى قيمة الارض عند محمد رحمه الله ويؤخذ الارض من المدعى ويعطى للصبي بمنزلة مال أو قرغائب لم يعلم بحجوده ولا تصديقه ولا يسقط عنه البين الا أن يقيم البيعة \* اشتري دارا فادعى الشفيع الشفعة أو ادعى عليه رجل ملكاً مطلقاً فانكر الشراء فيه أو كونه ملكاً وزعم أنها لابنه الصغير ولا بينة للمدعى لا يحلف المدعى عليه لانه لا يحكم بنكوله لعدم جواز اقراره بغيره بانه فترع عليه في واقعات الناطقي وقال لو قال المدعى للحاكم ان هذا أنف ملكي باقراره لابنه حلفه لي حتى لو نكل أخذه بقيمة دارى يحلفه على قول من يرى غصب العقار وبه أخذ موسى بن نصير وذكروا في الجامع فيه اختلاف المشايخ واختار أن المقر بالدار غيره ضمن لما لكها قيمتها ادعى على آخر ما لا فسكت ولم يجب أصلاً يكتل ثم يسأل عنه جبرانه عسى في لسانه أو سمعه آفة فان أخبروا بعدمه يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب فالأينز منزلة المنكر وعند الامام رحمه الله مجلس حتى يجيب فان ظهر أنه

أخرس يجيب بالاشارة فان أشار بالانكار يعرض عليه اليمين وان أشار بالاجابة كان عينا وان بالانكار كان نكولاً وان كان أصم وأخرس يجيب بالكتابة وان لم يعلمها يعمل بالشارته المعهودة كما في الآخرس وان كان مع ذلك أعمى ان له أب أو جده



أو وصيها فالخصومة معهم والانصب القاضى عنه وصيا وخوصم معه \* ادعى منزلة أنه له وفي يد غيره حق فقال المدعى عليه أنه وقف على جهة معلومة صار وقفا ويحلف للمدعى فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه (١٩١) وكذا لو برهن على أنه وقف على جهة معلومة ولم يذكّر الواقف

لا يدفع عنه الدعوى وهو وقف باقراره هذا اذا أخبر عن الوقف أما اذا قال وقتته على كذا وأراد المدعى أن يحلف يحلف عند محمد لأنه يرى غضب العقار فاذا نكل صار مفيدا وقضى بقيمة الدار وعندهما لا يتحقق فلا يحلف وان أراد التحليف لاخذ الدار لا يحلف اتفاقا والفتوى على قول محمد رحمه الله \* ادعى عليه شيئا فانكر فاصطلحا على أن يحلف المدعى عند غير القاضى ويكون بريئا فهذا كلام باطل فلو برهن عليه يقبل وان لم يكن له بينة يحلف ثانيا عند القاضى وكذا لو اصطلحا على أن يحلف الطالب والمطلوب ونصف المال على المدعى عليه أو على أن يحلف الطالب أو المطلوب اليوم على أنه ان لم يحلف اليوم فالمال عليه أو على أن يحلف الطالب على أنه ان لم يحلف اليوم فعليه المال أو على أن يحلف الطالب أن ما يأخذه حق والصلى في الكل باطل لأنه على خلاف الشرع \* لو برهن المدعى بعد حلف المدعى عليه يقبل وان كان قال المدعى احلف وأنت برىء أو اذا حلفت فانت برىء لان تعليق البراءة

طلب بين الوكيل والقاضى لا يحلفه وان طلب بين الموكل والقاضى يقول له سلم الدار الى الوكيل ليأخذها لموكله بالشفعة وانطلق واطلب بين الموكل وان ادعى التسليم على الوكيل ويطالب بينه والقاضى لا يحلفه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك اذا شهد شاهدان على الوكيل أنه سلم الشفعة عند غير القاضى فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك اذا شهد شاهدان عليه أنه قد سلم عند القاضى ثم عزل قبل أن يقضى عليه لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقر الوكيل عند القاضى أنه قد سلم الشفعة عند غير قاض أو عند قاض آخر فآقراره صحيح ويكون هذا بمنزلة انشاء التسليم عند هذا القاضى كذا في المحيط \* واذا شهد ابن الوكيل أو ابنا الموكل أن الوكيل قد سلم الشفعة عند غير قاض أجزت شهادتهم ولا تجوز شهادة ابني الموكل على الوكالة ولا شهادة ابني الوكيل كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلا ببيع داره فباعها بألف ثم حط عن المشتري مائة درهم وضمن ذلك للدار ليس للشفيع أن يأخذها بالشفعة الا بألف كذا في محيط السرخسى \* الوكيل بشراء الدار اذا اشترى وقبض خفاء الشفيع وطالب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان كان بعد تسليم الوكيل الى الموكل لا يصح وتبطل شفعة وهو المختار كذا في خزانة المفتين والفتاوى الكبرى \* وهكذا في المتون \* اذا كان البائع وكيل الغائب فالشفيع أن يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع وصيا لم يت فيما يجوز بيعه كذا في السراج الوهاج \* ولو قال المشتري قبل أن يخاطبه الشفيع اشتريت فلان وسلم اليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو أقر بذلك بعد ما خصمه الشفيع لم تسقط الخصومة عنه ولو أقام بينة أنه قال قبل شرائه أنه وكيل فلان لم تقبل بينته وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه تقبل بينته لدفع الخصومة حتى يحضر المقر له كذا في محيط السرخسى \* ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له أن يخاصم في غيرها لان الوكيل تنقيدها بالتمديد وقد قيد الوكيل بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائزا وله أن يخاصم في كل شفعة تحدث له كما يخاصم في كل شفعة واجبة ولا يخاصم بدين ولا حتى سوى الشفعة اتقييد الوكيل الا في تثبيت الحق الذي يطلب به الشفعة اذا وكل رجلا بطلب شفعة له فأخذها ثم جاء مدعى في الدار شيئا فالوكيل ليس بخصم له ولو وجد في الدار عيبا كان له أن يرد هابة ولا يتطرق في ذلك الى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة والتقبض ليس أن يطلب شفعة له أن يقبض شفعة قد قضى بها الموكل كذا في محيط السرخسى \* واذا وكله بطلب شفعة له خفاء الوكيل وقد غرق ببناء الدار أو احترق بنخل الارض فأخذ بجميع الثمن فلم يرض الموكل فهو جائز على الموكل لا يتطبع رده كذا في المبسوط \* ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة أن يكف عنه مائة على أنه على خصومته وشفعته جاز كذا في محيط السرخسى \* وان مات الوكيل قبل الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفعة فادامضى الاجل وعلم بموته فلم يطلب أو لم يبعث وكلا آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان الحكم في الابتداء قبل أن يبعث هذا الوكيل ومقدار المدة في ذلك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الثاني عشر في شفعة الصبي

الصغير كالصبي في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط \* قال والجل في استحقاق الشفعة والكبير سواء فان وضعت لأقل من ستة أشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا منذ وقع الشراء فانه لا شفعة له لانه لم يثبت وجوده وقت البيع لاحقية ولا حكا الا أن يكون أبوه مات قبل البيع أو ورث الحمل منه حينئذ يستحق الشفعة وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا لان وجوده وقت البيع ثابت

بالشرط بالخطر باطل وان قال لا بينة لي فاحلف خالف ثم أتى بهافي رواية الحسن عن الامام يقبل وعن محمد لا \* ولو قال المدعى كل برهان أتى به فهو زور أو قال ليس لي عند فلان شهادة فيما ادعى أو قال لا شهادة لي عند فلان ثم أتى بالشاهد فعلى الاختلاف وفي الاجناس لو قال

الشاهد لا شهادة في فيه أو قال ان شهدت فيه فهو زور أو ليست لي شهادة ثم شهد يقبل لانه يحتمل حدوث الشهادة بالتذكر أو التحميل باعترافه  
عنده \* افتدى عن عينه أو صالح على (١٩٢) عشرة ليس له أن يحلفه بعده وان اشترى عينه له أن يحلفه بعده قال المدعى عليه حين أراد  
المدعى تحليفه انه حلفني على

هذا المال عند قاض آخر أو  
أبرأتني عنه ان برهن قبل  
واندفع عنه الدعوى وان لم  
يبرهن قال الامام البرزوي  
انقلب المدعى مدعى عليه  
فان نكل اندفع الدعوى  
وان حلف لزم المال لان  
دعوى الابراء عن المال  
اقرار بوجوب المال عليه  
بخلاف دعوى الابراء عن  
دعوى المال ولم يتعرض  
لدليل مسألة التحليف \* ادعى  
الندوى فلان المبت أو  
وكيل فلان الغائب أو ادعى  
عليه الاستصناع لا يحلف  
لان هذه الاشياء غير لازمة  
(الثاني فيما يجرى فيه  
الحلف أولاً)

لا عين في حد الا في السرقة  
في حق ضمان المال ان نكل  
لا القطع ولا عين في الاشياء  
الستة والقول قول المدعى  
عليه وقال لا يحلف في كاه ولا  
اللعان فان نكل يحبس  
حتى يقر أو يحلف ولا يقضى  
بالنكول لانه بذل وأقصر  
وهذا كاه اذا لم يقصده  
المال فان قصد ان ادعت  
على رجل أنه تزوجها وطلقها  
قبيل الدخول ولها عليه  
نصف المهر يحلف فان نكل  
يقضى بنصف المهر اجماعاً  
أخرج صكاً باقرار رجل فادعى  
المقر أن المقر له رد أقراه  
وأنكره المقر يحلف المقر وفي

حكم المورث من أبيه ثم اذا أوجبنا الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطالب والاخذ من قام مقامه شرعاً في  
استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصى أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصى الجد ثم الوصي الذي نصبه القاضي فان لم يكن  
أحدهم هؤلاء فهو على شفعته اذا أدرك فإذا أدرك فقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاخترار رد النكاح  
أو طلب الشفعة فأيهما كان أولاً يجوز ويطل الثاني والحيلة في ذلك أن يقول طلبت ما أي الشفعة والخيار  
واذا كان له أحدهم هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق  
الاخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا سلم الاب والوصي ومن هو بينهما شفعة  
الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو بلغ الصبي لا يكون له أن يأخذها  
بالشفعة سواء كان التسليم في مجلس القاضي أو في غير مجلس القاضي هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري  
اشترى الدار بأكثر من قيمتها لا يتغابن الناس في مثله والصبي شفيعها فسلم الاب ذلك من أصحابنا من يقول  
يصح التسليم هنا عند محمد رحمه الله تعالى أيضاً والصحيح انه لا يصح التسليم عندهم جميعاً لانه لا يملك الاخذ  
لكنه لا يملكه عن الطلب وتسليمه انما يصح اذا كان مالكا لا اخذ فيسبق الصبي على حقه اذا بلغ كذا  
في المبسوط \* واذا سلم الاب شفعة الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه  
يجوز عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ولا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* اشترى  
دار لابنه الصغير والاب شفيعها كان للاب أن يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال ابنه لنفسه ثم  
كيف يأخذ يقول اشترى وأخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصيه ان كان في أخذ الوصي هذه الدار  
بالشفعة منفعة للصغير بأن وقع الشراء بعين يسير بأن كان قيمة الدار مثلاً عشرة وقد اشترى الوصي بأحد  
عشر فان الغبن اليسير يحتمل من الوصي في تصرفه مع الاجاب وبأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الغبن  
فاذا كانت الحالة هذه كان أخذ الوصي بالشفعة منفعته في حق الصغير وكان للوصي أن يأخذ بالشفعة  
على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كما في شراء الوصي  
شيئاً من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في أخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة في حق الصغير بأن وقع شراء  
الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي أن يشتري شيئاً من مال اليتيم  
لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشترى وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى  
القاضي حتى ينصب قمياعاً للصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصي  
هكذا في المحيط \* اشترى الاب داراً وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير  
فليس للذي بلغ أن يأخذها بالشفعة لان الاب كان متمكناً أخذها بالشفعة لان الشراء لا ينافي الاخذ  
بالشفعة فسكونه يكون مبطلاً للشفعة ولو باع الاب دار لنفسه وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة  
للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى لو بلغ الصغير كان له أن يأخذها لان الاب هنا لا يتمكن من الاخذ بالشفعة  
لكونه بائعاً وسكونه من لا يملك الاخذ لا يكون مبطلاً أو ما الوصي اذا اشترى دار لنفسه أو باع داره والوصي  
شفيعها فلم يطلب الوصي شفعته فاليتيم على شفعته اذا بلغ كذا في الذخيرة \* وهكذا في محيط السرخسي  
\* ويجب أن يكون الجواب في شراء الاب دار لنفسه وابنه الصغير شفيعها على التفصيل وان لم يكن للصبي  
في هذا الاخذ ضرر بأن وقع شراء الاب الدار بمثل القيمة أو بأكثر من القيمة مدة دار ما يتغابن الناس في مثله  
لا تكون للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بأن وقع شراء الاب بأكثر من القيمة  
مقدار ما لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة اذا بلغ لان الاب لا يملك التصرف في مال الصغير مع نفسه على  
وجه الضرر فلم يكن الاب متمكناً في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون سكوت مبطلاً للشفعة كذا في المحيط \*  
ان قال الاب أو الوصي اشترى هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفيع انق الله فانك اشتريتها

الزيادات في كل موضع لو أقر يلزم فاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل \* الاولى أراد الوكيل بالشراء الردع بمائة  
فادعى البائع ان الموكل رضى بالعيب ان أقربه الوكيل بطل حق الردوان أنكر لا يحلف \* الثانية ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر يلزم

\* الثالثة الوكيل يقبض الدين ادعى عليه المدينون ابراء الموكل البائن وعلم الوكيل به لا يحلف فان أقرب الزم \* ادعى على آخر كفالة أو حوالة ولا بينة له يحلف فاذا نكل ثبت وان حلف اتبع الاصيل والحيل \* برهن على دعواه فطلب من (١٩٣) القاضي أن يحلف المدعى أنه محق في الدعوى أو على أن الشهود

صادقون أو محققون في الشهادة لا يجيبه لانه خلاف الشرع وكذا لو طلب تحليف الشاهد على أنه صادق في الشهادة لا يجيبه قال علامة خوارزم رحمه الله الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد فان قول الشاهد أشهدين لان لفظة أشهد وان لم يقل بالله عين فاذا طلب منه الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف ولا يكرر الحلف لانا امرنا باكرام الشهود وفي التحليف تعطيل الحقوق فان الشاهد اذا علم أن القاضي يحلفه بالنسوخ له الامتناع عن أداء الشهادة لانه لا يزم عليه ومن أقدم على الشهادة الباطلة يقدم على الحلف أيضا بالتزويج الباطل واذا لم يحلف وردت شهادته فقد ظلم بخلاف اليمين في باب اللعان لان كلمات اللعان جارية مجرى الحد فناسب التعليل \* ولو ادعى أنه قال له يا فاسق يا زنديق أو امرأ يجب به التعزير أو ادعى أنه ضربه أو لطمه وطلب حلفه يحلفه وكذلك لو قال يا شارب خمر أو يا لوطي (قيل) لابي الاسود الدؤلي بالوطي فقال ويرحم الله لوطا وقدم الى عرب بن عبد العزيز رجلا قال يا لوطي

بخمسمائة فصدقه لا يصدق وياخذ الدار بألف درهم حتى يقيم الينة على المشتري بخمسمائة كذا في التتارخانية \* الاب اذا اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفيع في الثمن فالقول قول الاب لانه يشكر حق التملك للشفيع بما دعيه ولا يمين عليه لان النكول لا يفيد كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض

من اشترى لا يخلو اما ان يكون بما المثل كالكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة واما ان يكون بما المثل كالدروع المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فان كان بماه مثل فالشفيع يأخذ بمثله وان كان بما المثل له يأخذ بقيمة عند عامة العلماء ولو تباعد اربدار فالشفيع كل واحدة من الدارين أن يأخذ بقيمة الابن الدار ليست من ذوات الامثال فلا يمكن الاخذ بمثلها وعلى هذا يخرج ما لو اشترى دارا بعرض ولم يتقاضا حتى هلك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري ولا شفيع الشفعة وكذا لو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك ثم الشفيع انما يأخذ بما وجب بالعقد لا بما أعطى بدلا من الواجب حتى لو اشترى الدار بالدرهم أو الدنانير ثم دفع مكانه عرضا فالشفيع يأخذ بالدرهم لا بالعرض كذا في البدائع \* واذا اشترى دارا بعبد بعينه ولا شفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندنا فان مات العبد قبل أن يقبضه البائع انتقض الشراء وللشفيع أن يأخذها بقيمة العبد عندنا وكذلك ان أبطل البائع البيع يعيب وجده بالعبد وان لم يكن شيء من ذلك وأخذ الشفيع الدار من البائع أخذها بقيمة والعبد لصاحبه لا سبيل للبائع عليه وان أخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض أو دخله عيب فان القيمة للبائع كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا اشترى الرجل دارا بعبد بعينه وأخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي ثم استحق العبد بطلت الشفعة وأخذ الدار من الشفيع وهذا اذا أخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي وان كان المشتري قد سلم الدار الى الشفيع بقيمة العبد بغير قضاء ان كان قد سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوما من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار سبيل ويجعل ذلك بيعا مبتدأ ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار وان لم يكن سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا ولكن قال سلمت الدار لك بقيمة العبد كان للمشتري أن يسترد الدار من الشفيع كذا في المحيط \* وان اشترى دارا بعبد ثم وجد بالعبد عيبا فردها أخذها الشفيع بقيمة العبد صحيحا لان العبد دخل في العقد بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صار مستحقا بالعقد ولو اشترى عبد ارباره هذا وشراء الدار بالعبد سواء كذا في المبسوط \* واذا اشترى دارا بعبد غيره وأجاز صاحب العبد الشراء فالشفيع الشفعة واذا وقع الشراء بمكيل أو موزون بعينه واستحق المكيل أو الموزون فقد بطلت الشفعة لان المكيل أو الموزون اذا كان بعينه فهو والعبد سواء وان كان المكيل أو الموزون في الذمة فأوفاه ذلك ثم استحق ذلك فشفعة الشفيع على حاله لان المكيل أو الموزون اذا كان في الذمة فهو والدرهم سواء وفي المتنقي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى من آخر دارا بالكوفة بكثر حنطة بعينه أو بغير عينه وتقاضا ثم خاصمه الشفيع في الدار بغير وقضى له عليه بالشفعة والدار بالكوفة أو بغير وقال ان شاء المشتري أخذ الشفيع حتى يأخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم له الدار بغيره وان شاء سلم له الدار وأخذ منه بغيره حنطة بالكوفة وسلم وقال في موضع آخر من المتنقي ان كان قيمة السكر في الموضع الذي يريد الشفيع أن يعطى أعلى فذلك الى الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء وان كان أرخص فرضي به المشتري فذلك اليه وان تساوى أعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوى في

(٢٥ - فتاوى خامس) فقال يا محمدى فخله بضعة عشر لانه محض حق العبد ويجزى فيه الاستحلاف عقوبة كان أو مالا فان حلف نجوا وان نكل عز لانه ثبت مع الشبهات ويحلف على الحاصل بالله ما عليك هذا الحق ولا يحلفه على السبب كما اذا ادعى عليه أنه خرق ثوبه

هذا فانكر لا يحلف أنه ما خرقة لجوار أنه خرقة وهو أبرأ عنه \* وفي الزيادات أحضر وادعى عليه انه وكيل فلان في طلب كل حق له وله عليه كذا وادعى على الحاضر أن فلان مات وجعله (١٩٤) وصيا وليت عليه كذا وأنه وارث الميت وله عليه كذا وادعى عينا في يد الحاضر وكالة وصاية أو وراثته فان أقر

ذواليد بعد عام سلمه اليه أمان الدين فواضح وفي العين ان اعترف أنه ملك نفسه فكذلك والا فهو مسئلة الخمسة في الجامع الصغير وان جحد الوكالة والوصاية والوراثته والمال فبرهن على الوكالة أو الخلافة فقبل أن يعتدل أو يقضى برهن على المال فالقياس أن لا يقبل ورؤه الخصاص عن الامام رحمه الله وفي الاستحسان يقبل لكن عند الثاني يقضى بالخلافة أولا ثم بالمال وكذا اذا برهن عليه ما جحد ما عاين عدلت بيته الوكالة لا المال قضي بها لا غير ثم ان عدلت بيته المال يقضى به أيضا والا فلا \* وذكر حكم البين في الاقضية في يده ألف أو عين يقول هو لي ادعاه الآخر وقال كان لاني تركها ميراثا لي ففهمنا مسائل الوارث والوصي والموصى والغريم والوكيل والمشتري (أما الوارث) لو قال انه غصب أو ودعة ولا يتعرض لشيء ان أقر ذواليد بعد عام أسلم بالتسليم اليه وان أنكر أصل الدين والعين ان له بيته أقامها والاستحلف استحسانا وهو قولهما واليه رجع الامام رحمه الله قال السرخسي والاعتماد على قولهما والاستحلاف على حاصل الدعوى فان برهن على النسب والموت دون

موضع الشراء كذا في المحيط \* ولو اشترى دارا بكثر من رطب فجاء الشفيع بعدما انقطع الرطب من أيدي الناس فإنه يأخذ الدار بقيمة الرطب هكذا في الكافي \* والله أعلم

### الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاتالة وما يتصل بذلك

مشتري الدار اذا وجد بالدار عيبا بعدما قبضها وردها بالعيب وكان ذلك بعدما سلم الشفيع الشفعة فلا شفع أن يأخذها بالشفعة ان كان الرطب العيب بغير قضاء قاض ولو كان الرد بقضاء قاض فليس للشفيع أن يأخذها وان كان الرطب العيب قبل قبض الدار فان كان بقضاء فلا شفعة للشفيع وان كان بغير قضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا للشفيع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفيع وان كان المشتري ردها بالرجوع أو بغير شرط لا يتجدد للشفيع حق الشفعة حصل الرطب قبل القبض أو بعد القبض بتراضيهما أو بغير تراضيهما كذا في المحيط \* اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري ردها على البائع ان كان الرد بسبب هو فسخ جديد من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية وبخيار الشرط وبالعيب قبل القبض بقبضاء أو بغير قبضاء وبعد القبض بقبضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وان كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق الثالث فهو الرد بالعيب بعد القبض بغير قبضاء وبالرد بحكم الاتالة يتجدد للشفيع حق الشفعة وأما اذا لم يسلم الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما ما لا يطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه أو بسبب هو فسخ من وجه يبيع جديد من وجه كذا في الذخيرة \* واذا اشترى الرجل دارا أو أضاف سلم الشفيع الشفعة ثم ان البائع والمشتري تصادقا أن البيع كان فحجة ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة لان بعد تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حق أصلا فإقراره ما لا يتضمن بطلان حقه فثبت النجدة باقرارهما فكان الرد بسبب النجدة فلا يتجدد له حق الشفع وفي المنتقى رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري قال انما كنت اشتريتها فلان وقال الشفيع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا منك يبيع مستقبلا وأنا أخذها بالشفعة بهذا البيع فالقول قول الشفيع فان كان فلان غائبا لم يكن للشفيع أن يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وان قال المشتري أنا أقيم البيعة ان فلانا كان أمر في بذلك وأنى اشتريتها لم تقبل بيته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط \* ولو سلم الشفيع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جاز فان نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق ردها بن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان فيه الشفعة كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### الباب الخامس عشر في شفعة أهل الكفر

اذا اشترى نصراني من نصراني دارا بمئة أو دمم فلا شفعة للشفيع اشترى ذمي من ذمي دارا بخمرو وتقابضا ثم صار الخمر خلا ثم أسلم البائع والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفيع أخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يأخذ بنصف الخمر ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الخمر ان كان الخمر قائما في يده وان كان مستهلكا رجع عليه بمثل نصف الخمر كذا في المحيط \* ولو اشترى ذمي من ذمي دارا بخمر أو خنزير وشفيعها ذمي أو مسلم وجبت الشفعة عند أصحابنا رحمه الله تعالى ثم اذا وجبت الشفعة فان كان الشفيع ذميا أخذ الدار بمثل الخمر بقيمة الخنزير وان كان مسلما أخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا في البدائع \* دار يبع بخمر ولها شفيعان مسلم وكافر أخذ الكافر نصفها بنصف الخمر وأخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر وان كان الثمن خنزيرا أخذ كل واحد بنصف القيمة كذا في محيط السرخسي \* وان كان شفيعها مسلما وذميا فاسلم

المال يقبل ويحلف على المال وان برهن على المال دونهما لا يقبل وكذا ان برهن على النسب دون الموت والمال الذي على الموت لا النسب والمال وذكر الخصاص كان الامام الثاني وغيره من أصحابنا يقولون يحلف في كل نسب لو أقر المدعي عليه لمزم كالأدعي

انه أبوه أو ابنه وزوجته أو مولاه ولو ادعى انه اخوه أو عمه أو نحوه لا يحلف إلا أن يدعى حقا في ذمته كالارث بجهته فإنه يحد بحلف وان نكل بقضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية بثبوت المال كدعوى الارث على (١٩٥) ماذا كرنا الا في فصل واحد وهو ان الوارث

لننكل عن اليمين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله الى مدعى الوصية بالثلث ثم جاء المورث حيا لا يضمن الوارث والمال له شيئا (وأما الوكالة) ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبل وان أقرب بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقرب بالمال وأنكر الوكالة لا يستحلف على الوكالة لان التحليف يترقب على دعوى صحيحة ولم يوجد لعدم ثبوت الوكالة وذراخصاف أنه يحلف على الوكالة والاوّل أصح \* ولو أنكر الكل فهو كاتنكار الوكالة وحدها وان أقام البيعة على المال والوكالة يقبل عند الامام رجحه الله لان الوكيل بقبض الدين خصم وفصل الوصاية في المال كفصل الوكالة الا في فصل وهو أنه اذا ادعى أن فلانا ليث أو وصى اليه بحفظ ماله وقبضه وله كذا عنده هذا الحاضر فافر الحاضر بالكل يؤمر بتسليم الدين والعين بخلاف الوكالة وان أقرب بالوصاية والموت وأنكر المال يحلف فان أقرب بالمال والموت وأنكر الوصاية نصب القاضي

الذي أخذها بنصف قيمة الخمر كالموكان مسلما عند العقد ولا تطل شفيعته هكذا في الكافي \* واذا أسلم أحد المتبايعين والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة أو غير مقبوضة انتقض البيع ولكن لا يطل حق الشفيع في الشفعة فيأخذها الشفيع بقيمة الخمر ان كان هو مسلما أو كان المأخوذ منه مسلما وان كانا كافرين أخذها بمثل ذلك الخمر وان كان اسلام أحد المتعاقدين بعد قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يقي صحيجا واذا باع الذي كنيسته أو ببيعة أو بيت نارا فالبيع جائز ولا شفيع فيها الشفعة كذا في المبسوط \* ولو اشترى المرتد دارا ثم قتل لم تطل شفعة الشفيع لان الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد خرج وانفساخ العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة ولو باع المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها عند أبي حنيفة رجحه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وان أسلم المرتد البائع قبل أن يلحق بدار الحرب جاز بيعه ولا شفيع فيها الشفعة ولو كان اسلامه بعد ما لحق بدار الحرب وقسمه ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة وعند أبي يوسف ومحمد رجحه الله تعالى بيعه جائز ولا شفيع فيها الشفعة أسلم أو لحق بدار الحرب واذا اشترى المسلم دارا والمرتد شفيعها وقتل في رقبته أو مات أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته ولو كانت امرأته ووجبت لها الشفعة فلحق بدار الحرب بطلت شفيعتها وان كانت المرتدة بائنة للدار فلا شفيع الشفعة وان كان الشفيع مرتدا أو مرتدة فسلم الشفعة جاز ولو لم يسلم وطلب أخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك الا أن يسلم فان أبطل القاضي شفيعته ثم أسلم فلا شفعة له وان وقفه القاضي حتى ينظر ثم أسلم فهو على شفيعته وهذا اذا كان طلب الشفعة حين علم بالشراء فان لم يكن طلب الى أن أسلم فلا شفعة له تركه طلب الموائبة بعد علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قسمته ميراثه ثم قسم الميراث كان لورثته الشفعة واذا اشترى المرتد دارا من مسلم أو ذمى بخمر فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط \* اذا اشترى الحرني المستأمن دارا أو لحق بدار الحرب فالشفيع على شفيعته متى لقيه لان لحاقه بدار الحرب كونه وموت المشتري لا يطل شفعة الشفيع كذا في المحيط \* واذا اشترى المسلم في دار الاسلام دارا وشفيعها حرني مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفيعته علم بالشراء ولم يعلم واذا اشترى الحرني المستأمن دارا وشفيعها حرني مستأمن فلحقا جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيهما لان لحاق الشفيع بدار الحرب كونه فيها هو في دار الاسلام والدار البيعة في دار الاسلام وان كان المشتري مع الشفيع في دار الحرب فان كان الشفيع مسلما أو ذميا فدخل دار الحرب فهو على شفيعته اذا علم فان دخل وهو يعلم فلم يطلب حتى غاب بطلت شفيعته واذا طلب الشفعة ثم عرض له سفر الى دار الحرب أو الى غيرها فهو على شفيعته اذا كان على طلبه واذا كان الشفيع حر يماسه مستأمن فوكل بطلب الشفعة ولحق بدار الحرب فلا شفعة له كالموت بعد التوكيل بطلب الشفعة وان كان الشفيع مسلما أو ذميا فوكل مستأمن من أهل الحرب فدخل الوكيل دار الحرب بطلت وكالته والشفيع على شفيعته لان لحاق الوكيل بدار الحرب كونه وموت الوكيل يطل الوكالة ولا يطل شفعة الموكل فكذلك لحاقه كذا في المبسوط \* واذا اشترى المسلم دارا في دار الحرب وشفيعها مسلم ثم أسلم أهل الدار فلا شفعة للشفيع \* يجب أن يعلم أن كل حكم لا يقتصر الى قضاء القاضي فدار الاسلام ودار الحرب في حق ذلك الحكم على السواء وكل حكم يقتصر الى قضاء القاضي لا يثبت هذا الحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب لمباشرة سبب ذلك الحكم في دار الحرب نظرا لاول جواز البيع والشراء وصحة الاستيلاء دونة العتق ووجوب الصوم والصلاة فان هذه الاحكام كلها من أحكام الاسلام وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني الزنا فان المسلم اذا زنى في دار الحرب ثم صار في دار الاسلام لا يقام عليه الحد كذا في المحيط \* والله أعلم

وصما ولا يحلفه لما ذكرنا أن دعوى الوصاية ليست بلازمة فان أقرب بالوصاية والمال وأنكر الموت يحلفه على علمه كما في الوارث وان أقام بيعة على كل ذلك تقبل في الكل \* وأما الشراء ادعى عينا في يد رجل أنه ملكه بالشراء من فلان الغائب وصدقه ذواليد لا يؤمر بالتسليم اليه قاله

السرخسي في الاضية فان نكل يقضى له به دل هذا على انه لو اقر بئومر بالتسليم أيضا لان الشراء كالارث عند السرخسي \* وأما الغريم ادعى انه على فلان الميت ألف درهم مات (١٩٦) قبل الاداء وله على هذا الحاضر ما يفي به وبرهن لا يسمع لانه ليس بخضم (نوع آخر)

### الباب السادس عشر في الشفعة في المرض

واذا اشترى المريض دارا بألني درهم وقيمتها ألف درهم وله سوى ذلك ألف درهم ثم مات فالبيع جائز ولا شفع فيها الشفعة لانه انما حباه بقدر الثلث وذلك صحيح منه في حق الاجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وان باعها بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف وشفيعها أجنبي فله أن يأخذها بألفين كذا في المبسوط \* باع المريض دارا بألف وقيمتها ألفان ولا مال له غيرها يقال للمشتري ان شئت خذها بثلثي الألفين والافدع وللشفيع أن يأخذها بألف وثلث ألف كذا في محيط السرخسي \* واذا باعها بألفين الى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالأجل باطل ولكن يخبر المشتري بين أن يفسخ البيع أو يؤتى الألفين حالا ليصل الى الورثة كمال حقهم وأي ذلك فعل فللشفيع الشفعة يأخذها بألني درهم حالا وان باعها بثلاثة آلاف درهم الى سنة وقيمتها ألفا درهم ثم مات أجمعوا على أن الاجل فيما زاد على الثلث باطل ولكن اختلفوا أنه يعتبر الاجل في الثلث باعتبار الثمن أو باعتبار القيمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى باعتبار الثمن فيجعل ثلثي الثمن وذلك ألفا درهم ان شاء والالف الثالث الى أجله وقال محمد رحمه الله تعالى باعتبار القيمة فيجعل ثلثي القيمة وذلك ألف وثلثمائة وثلثة وثلاثون وثلث ان شاء والباقي عليه الى أجله كذا في المحيط \* المريض اذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها وشفيعها أجنبي لاشفعة لان بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينا من أعيانه فاسد عنده الا اذا أجازت الورثة وان كان بمثل القيمة وعندهما جائز فجب الشفعة ولو باعها من أجنبي والوارث شفيعها لاشفعة للوارث عنده أيضا لانه يصير كانه باعها من وارثه ابتداء وعندهما يجب الشفعة هذا اذا باع بمثل القيمة فاما اذا باع وحاجي بأن باع بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف فان باع من الوارث وشفيعها أجنبي فلا شك أنه لاشفعة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع جائز ولكن يدفع قدر الحيازة فجب الشفعة هكذا في البدائع \* والاصح ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو باع من أجنبي فكذلك لاشفعة للوارث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن الشفعيع يأخذها بتلك الصفقة بالتحويل اليه أو بصفقة مبتدأة مقدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لان الاجازة محلها العقد الموقوف والشراء وقع نافذا من المشتري لان الحيازة قدر الثلث وهي نافذة في الألفين فلغت في حق المشتري فلتغو في حق الشفعة هكذا في البدائع \* ولو كان أحد الشفعيين وارثا أخذها الآخر ولو كان البيع في الصحة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز الا باجازه باقي الورثة ولو كان الحط قبل أخذ الوارث فان أخذ بطل الحط وان ترك صحيح كذا في التتارخية ناقلا عن الغياثية \* مريض باع داره بألني درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفيع الدار فلا شفعة للابن فيها لانه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز وذ كرفي كلب الوصايا أن على قولهما مال أن يأخذها بقيمتها ان شاء والاصح ما ذكره هنا فانه نص في الجامع على أنه قولهم جميعا كذا في المبسوط \* ولو كان له مال غيرها فأجازت الورثة فله الشفعة اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين \* واذا باع المريض دارا وحاجي فيها ثم برئ من مرضه والشفيع وارثه فان لم يكن علم بالبيع الى الآن فله أن يأخذها بالشفعة لان المرض اذا تعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة وان كان قد علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برئ من مرضه فلا شفعة له كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السابع عشر في المتفرقات

ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير أن الشفعيع اذا باع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعا غير مقسوم بعد بيع الدار المشفوعة لا تبطل به شفعته وكذلك ان باع بعضها مقسوما مما لا يلي جانب الدار المبيعة لا تبطل به شفعته وان باع بعضها مقسوما مما يلي المبيعة تبطل به شفعته داران طريقتيهما واحدة

في يده جارية يقول أودعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعى باعها أو وهبها بعد الابداع منك وأنيكره المدعى عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك \* في يده عبيد ورثه من أبيه ادعى آخر أنه كان أودعه من أبيه يحلف على العلم ولو كان أيضا الابداع من أبيه لا يحلف له عند الثاني ومحمد رحمه الله \* ولو كان مكان الابداع غصب لا يحلف للثاني اتفاقا ولا يفتقر عنه ما اذا ادعى عبدا في يد رجل كل منهما يقول هو لي ان أقرر لاحدهما لا يحلف للثاني وان أقر لهما أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن لواحد منهما وان حلف لهما قيل يحلف لهما عينا واحدة بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقيل لكل عين على حدة ويخير القاضي في البداية لايهما شاء وان شاء أقرع فبعد ذلك ان حلف لهما برئ وان نكل لاحدهما وحلف للآخر يقضى بكل العبد الذي نكل ان حلف لاحدهما أولا ثم نكل للثاني وان نكل للاول لا يقضى له ويحلف للثاني فان نكل له أيضا يقضى به لهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعبد بينهما وبقيمة العبد بينهما ولو أقر بالغصب منه ما يؤمر بتسليمه اليهما ولا يضمن قيمته لهما وان ادعى كل منهما مباشرة من ذي اليد فان أقر لاحدهما أمر بتسليمه اليه ثم ان أراد الثاني أن يحلله ليس له ذلك وان حلف لهما واحدا ونكل لاحدهما ما يقضى به له ولا يحلف للثاني وان ادعى معا وبجحد لهما او نكل لاحدهما لا يقضى بالنكول قبل اختلاف الاتخاف فضى



نفذ قضاؤه وان ادعى أحدهما شراءه والآخر اجارة أو رهنًا فان أقر المدعى الشراء لا يحلف للآخر وان أقر المدعى الرهن أو الاجارة يحلف للمدعى الشراء ودعوى الهبة أو الصدقة مع قبض كدعوى الشراء ولو ادعى كل منهما الرهن أو الاجارة (١٩٧) يحلف للآخر وفي الجامع الصغير رجل

في يده ألف ادعاه رجلا ان كل منهما أنه له أو دعاه اياه وأبى أن يحلف لهما فهذا بينهما وعليه ألف آخر بينهما كالأقر لهما وان حلف لهما انقطعت الخصومة فان حلف لأحدهما ونكل للآخر فالألف للثاني وان نكل للاول لا يقضى له حتى يحلف للثاني بخلاف ما اذا أقر لأحدهما حيث يقضى له ولا يؤخر \* ولو ادعى ديناني تركه على الوصي لا يحلف الوصي الا اذا كان وارثا وكذا لو ادعى على الصغير لا يحلف أبوه \* جاء المسلم اليه بدراهم وقال انه الذي قبضته زبوا وأكره المسلم ان كان اعترف بقبض حقه أو بالحياد لا يسمع دعوى الزيادة وان قال قبضت الدراهم أو قال قبضت ولم يزد عليه يسمع دعوى الزيادة ولو ادعى انه ساس توفه أو رصاص لا يسمع وكذا في البيع اذا قبض الثمن أو رب الدين قبض الدين ثم ادعى الزيادة \* ولو قال لي علي فلان ألف وقضاني زبوا أو ادعني ألفا زبوا أو غصبته منه ألفا زبوا يصدق وصل أم فصل \* وفي اقرار الاصل أقر البائع بقبض الثمن ثم قال لم أقبض أو أقر ببيع شيء ثم قال كنت كاذبا فيه أو المشتري أقر بقبض المبيع ثم قاله أو أقر

واحدى الدارين بين رجلين والاخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره فللاخرين الشفعة بالطريق فان اقتسم الدار المشتري كة فأصاب أحدهما بعض الدار مع كل الطريق الذي كان لها وأصاب الآخر بعض الدار بلا طريق وفتح الذي لا طريق له لتصيبه بالالى الطريق الاعظم وهو ما جيعا جاران للدار التي بيعت فالذى صار الطريق له أحق بشفعتهما فان سلم هو الشفعة أخذها الآخر بالجوار ولا تبطل شفعته بسبب هذه القسمة كذا في المحيط \* لو أخذ الشفع بالارض بالشفعة فبني فيها أو غرس ثم استحق وكلف المستحق الشفع بالقلع فقلع البناء والغرس رجح الشفع على المشتري بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لاعلى البائع ان كان أخذها منه ولا على المشتري ان أخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالقلع كذا في التبيين \* والشفعة عندنا على عدد الرؤس فاذا كانت دارين ثلاثة نفر لا أحدهم نصفها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخر ان الشفعة قضى بالشفص المبيع بينهما نصفان وان باع صاحب السدس قضى بينهما نصفين في الكل ولو أسقط بعضهم فهي للباقيين للكل على عددهم ولو كان البعض غائبا يقضى بهما بين الحضور على عددهم واذا قضى للحاضر بالكل ثم حضر آخر قضى له بالنصف ولو حضر ثالث قضى له بثلث ما في يد كل واحد فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالكل لا يأخذ القادم الا بالنصف كذا في الكافي \* رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان ما اشتريته منك كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة هذا اذا أقر أنه باع من فلان وفلان حاضر يسكر الشراء ما اذا كان غائبا فلا خصومة للشفيع مع المشتري كذا في المحيط \* دار بيعت بحجب دار رجل والجوار يزعم أن رقبه الدار المبيعة له ويحلف أنه لو ادعى رقبتهما تبطل شفعته وان ادعى الشفعة لا يسمع كنه دعوى الدار أنه له ماذا يصنع حتى لا تبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وأنا ادعى رقبتهما فان وصلت اليها والادعاء على شفعتي فيم الان هذه الجمل كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب الشفعة كذا في فتاوى قاضخان \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا ادعاهما فقال بينتي غيب ولكني أخذها بالشفعة فهو اقرار ان البائع مالك فلا تقبل بينته بعد ذلك وعنه أنه تبطل الشفعة بدعوى الملك ولو ادعى النصف وقال أقيم المينة وأخذ الباقي بالشركة جاز كذا في التتارخانية رجل له دار غص بها غاصب فبيعت دار بحجبها والغاصب والمشتري جاحدان الدار والشفعة ينبغي له أن يطب الشفعة حتى اذا أقام المينة على الملك تبين أن الشفعة باقية فاذا طلب خاصم الغاصب الى القاضي ويخبر القاضي على صورة الامر فبعد ذلك يتظر ان أقام المينة قضى له بالدار وبالشفعة في الدار الاخرى لان الثابت بالمينة كالثابت بمعينة وان لم يقيم بينة حلفها جميعا فان حلفا لا يقضى له بأحدى الدارين وان نكلا قضى له بالدارين وان حلف الغاصب ونكل المشتري لا يقضى بالدار الغصوبة ويقضى له بالشفعة وان كان على العكس فالحكم على العكس لان النكول اقرار واقرار كل مقر حجة في حقه خاصة كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى دارا ولها شفع فبيعت دار بحجب هذه الدار فطالب المشتري بالشفعة وقضى له بها ثم حضر الشفع يقضى له بالدار التي بجواره ويمضي القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفع جار للدارين والمسألة بجوارها يقضى له بكل الدار الاولى والنصف في الثانية كذا في البدائع \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى نصف دار ثم اشترى آخر نصفها الاخر فخاصمه المشتري الاول فقضى له بالشفعة بالشركة ثم خاصمه الجوار في الشفعتين فالجوار أحق بالشراء الاول ولا حق له في الثاني لتعلق قضاء القاضي به وكذلك لو اشترى نصفها ولو كان المشتري للنصف الثاني غير المشتري للنصف الاول فلم يخصه فيه حتى أخذ الجوار النصف الاول فالجوار أحق بالنصف الثاني كذا في المحيط \* الاصل أن الشفعة انما تنحق بملك قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لان السبب هو اتصال المالكين فيعتبر قيامه وقت الشراء واذا أخذ يكون بمنزلة الاستحقاق فان كان بقضاء ثبت في حق كافة الناس وان كان برضا ثبت في حقهما خاصة ما اشترى

المدينون بقبض الدين ثم قاله أو الواهب أقر بالهبة ثم قال كنت كاذبا فيه يصدق في الكل ويحلف استحسانا وهو مذهب الامام الثاني رحمه الله وروى عن محمد رحمه الله أنه رجع الى هذا القول وعند الامام ومحمد لا يحلف وهو القياس قال السرخسي رحمه الله الاحتياط في الاخذ بقول

الامام الثاني ومشايعنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء اذا لم يلبس كالعبان وبعض أئمة بخاروا وخوارزم فوضه الى القاضي ان راى المصلحة في التحليف حلف ورأيت فتاوى أئمة (١٩٨) خوارزم على أن المقر له يحلف بالله ما كان كاذبا ولا هازلا في اقراره فانه يقع عندنا كثيرا

دارا بالقرين وتماضا فادعى آخر وصالحه المشتري على خمسمائة على انكار فأخذ الشفيع من المشتري بالبيع الاول رد المدعى ما قبض على المشتري لان القاضي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون الدارم لملك للبائع فتبين أنه لا خصومة بينه وبين المدعى وظاهر أن المدعى أخذ ما لا بازا حقه ولا بازا دفع الخصومة فانتقض الصلح ولو أخذ الشفيع بغير قضاء لا يرذلان الاخذ حصل بتراضيهما وتراضيهما حجة في حقه ما لا في حق غيرهما فيجعل كبيع جديد جرى بينهما فظهر أنه لا خصومة بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا ورث دارا فبيعت دار بجنيها فأخذها بالشفعة ثم بيعت دار أخرى بجنب الدار الثانية ثم استحققت الدار الموروثية وطلب المستحق الشفعة فانه يأخذ الدار الثانية ويكون الوارث أحق بالدار الثالثة هكذا ذكر القسودري ولم يذكر ما اذا لم يطالب المستحق الدار بالشفعة وذكر في المتن ان الدار الثانية ترد على المقضى عليه بالشفعة يعنى الذى كان اشتراها والدار الثالثة تترك في يدى الذى هي في يديه كذا في الظهيرية \* رجل اشترى دارا وقبضها فأراد الشفيع أخذها فقال المشتري بعم من فلان وخرجت من يدي ثم أودعنيها لا يصدق وجعل خصما للشفيع وان أقام البينة على ذلك لا تسمع بينته وكذلك لو قال وهبته الفلانة لان قبضها ثم أودعنيها لا يقبل قوله ولو أقام على ذلك بينة لا تسمع بينته فان حضر المشتري في الفصل الاول والموهوب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء القاضي للشفيع وأقام البينة على الشراء أو على الهبة لا تسمع بينته وكان القضاء بالشفعة قضاء على المشتري والموهوب له لان صاحب اليد صار مقضيا عليه فكل من ادعى تلقى الملك من جهة صاحب اليد صار مقضيا عليه دار في يد رجل يدعى أنه اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار تعرف لفلان وادعى فلان أنه وهبها للمدعى وأراد أن يرجع في الهبة فالقول قول فلان فان لم يقض القاضي للواهب بالرجوع حتى حضر شفيع الدار فهو أحق بالدار من الواهب وان لم يحضر الشفيع قضى القاضي بالرجوع للواهب فإذا قضى له بالرجوع ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع ولو كان صاحب اليد ادعى أنه اشتراها من فلان على أن فلانا بالخيار وقتئذ هو الثاني وادعى فلان الهبة والتسليم وحضر الشفيع أخذها بالشفعة وبطل الخيار لان صاحب الدار لما أقر بالهبة والتسليم الى صاحب اليد فقد أدعى بثبوت الملك له واقاراه بثبوت الملك له اسقاط منه الخيار وصاحب اليد مقر بالشراء فثبتت الشفعة باقرار صاحب اليد بالشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الاصل اذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفيع من البائع الاقالة فاقاله البائع فالاقالة جائزة وتعود الدار الى ملك البائع ولا تعود الى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري كان البائع اشترى الدار من الشفيع وكذلك ان كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار للشفيع قبل أن يقبض الشفيع الدار من المشتري ان أقام مع البائع صحت الاقالة وصارت الدار لملك للبائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا مات الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة قبل أن يقبض الدار وقبل أن يتقد الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولومات الشفيع بعد ما اشترى الدار كانت الدار ميراثا لورثته ولو قضى القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع أن يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه نصير الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة لان رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول وكذا لو طالب المشتري من الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت اقالة والاقالة كما تكون بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفيع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا مات الشفيع بعد البيع قبل أن يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه حق الاخذ بالشفعة عندنا ولو كان بيع الدار بعد موته كان له فيها الشفعة كذا في المبسوط \* واذا مات البائع والمشتري والشفيع حي فلا شفيع الشفعة كذا في

أن الانسان يقر ويكتب الوثيقة قبل الاستيفاء ثم يستوفى فإذا قال اقرار كردم وقبالة دادم وزرني كرفتم بحاف المقر له كفلنا البائع اذا أقر يقبض الثمن ثم قال لم أقبض عند الامام الثاني يصدق ويحلف بالله ليس عليك هذا القدر من الثمن كذا قاله القاضي الامام وهو الاستحسان والقياس عدم قبول قوله للتناقض كالمو برهن البائع على أنه لم يقبض الثمن والفرق للثاني أن البينة لا تقبل على النفي والاستحلاف يجري فيه وفي الاثبات والتناقض يمنع قبول البينة لاليمين وفي الخزانة باع عينا بالدرهم وأخذ القبالة بالدينار العبرة للعقد فيما بينه وبين الله تعالى فلو برهن أن العقد بالدرهم يقضى بالدرهم فان لم يكن له بينة يحلفه عند الثاني بالله عندنا وبورثته عليه الفتوى فان مات المقر وادعى ورثته أنه كان أقر تلجئة يحلف المقر له بالله لقد أدركت اقرارا صححا كذا أجاب الزعفراني لانهم ادعوا عليه أمرا لو أفرغ فاذن أنكر حلف وان مات المقر له لم يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين أنه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والى رحمه الله وثقة أيضا انه

لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلا كهها ومات قبل فتاوى أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير \* أخرج صكنا اقرارا رجل فادعى المقر أن المقر له رد اقراره وأنكر له أن يحلفه كما لو ادعى

عليه البيع فاقربه وادعى الرد والافالة فانكر المشتري له أن يحلفه وان برهن البائع أو المشتري أو المذون أو الدائن على أنه لم يقبض لا يقبل لانه على النبي والامام الثاني يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري (١٩٩) بالله ما رضيت بالعيب والشفيع بالله

ما أبطلت شفعتك والمرأة اذا طلبت ففرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئاً ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بعته وعندهما لا يحلف في الكل ولا طلب وهذا بناء على جواز تلقين الشاهد وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على ميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المديون ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قضه لك قابض بامر له ولا أراه منه ولا شيئاً منه ولا أحلت بذلك شيئاً منه على أحد ولا عدلته به ولا شيء منه رهن \* عبد في يد رجل ادعاه آخر أنه ملكه اشتراه من فلان منذ سبعة أيام وقال ذواليد اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة أيام فقال المدعي ذلك البيع كان لهجة له أن يحلفه \* ادعى على آخر ما لا برهن عليه وقضى به فآخذه المدعي ثم ان المدي عليه ادعى على المدعي ما لا فاته يسأل إن قال هو ذلك المال المقضى به لا يسمع دعواه لانه صار مقضياً عليه وان قال هو مال آخر فهو دعوى مبتدأ

(الثالث في كيفية الاستحلاف)

الحليف بالطلاق والعقاق

فتاوى قاضيان \* واذا مات المشتري والشفيع حي فللشفيع الشفعة وان كان على الميت دين لا تباع الدار في دينه وأخذها الشفيع بالشفعة وان تعلق بالدار حق الغريم والشفيع كذا في المحيط \* فان باعها القاضي أو الوصي في دين الميت للشفيع أن يبطل البيع ويأخذها بالشفعة كالموابعها المشتري في حياته وكذلك لو أوصى فيها بوصية أخذها الشفيع وبطلت الوصية كذا في المبسوط \* أثبت الشفعة بطليين ومات فليس للوارث أخذها بالشفعة كذا في السراجية \* ولو كان الشفيع قد ملكها بتسليم المشتري اليه ثم مات يكون ذلك ميراثاً لورثته هكذا في السراج الوهاج \* واذا حظ البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وكذا اذا حظ بعدما أخذ الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا اذا أراه عن بعض الثمن أو وهبه له فحكمه حكم الحط ويأخذ الشفيع بما بقي واذا حظ عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع وهذا اذا كان حظ الكل بكاملة واحدة وأما اذا كان بكلمات يأخذها بالاخيرة كذا في السراج الوهاج \* واذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفيع حتى أنه يأخذها بالثمن الاول كذا في الجوهر النيرة \* رجل اشترى داراً من رجل بألف درهم وتقابضاً ثم زاده في الثمن ألفاً آخر من غير أن يتناقض البيع ثم علم الشفيع بالالفين ولم يعلم بالف فأخذها الشفيع بألفين فلا يتحلى ما أن يكون الاخذ بحكم أو بغير حكم فان أخذها بحكم أبطله القاضي ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالالف لانه كان قضى له بغير ما وجبت به الشفعة وان أخذها بغير حكم فهذا امر مبتدأ فلا ينقض وفي جامع الفتاوى ولو اشترى داراً فوهبها للرجل ثم جاء الشفيع بأخذ الدار ووضع الثمن على يدي عدل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يأخذ حتى يحضر الواهب كذا في التتارخانية \* مكاتب مات عن وفاء ثم بيعت دار بجواره فأتى ورثته كتابته فلم لهم الشفعة لانه حكم بجريته في آخر حياته فثبت جوارهم قبل البيع كذا في الكافي \* رجل اشترى داراً وله شفعين فقال الشفيع أجرت البيع وأنا أخذ بالشفعة أو قال رضيت بالبيع وأنا أخذ بالشفعة أو قال سلمت البيع وأنا أخذ بالشفعة وفي الفتاوى وألاحق في فيها فهو على شفته اذا وصل واذا فصل وسكت ثم قال أنا أخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا في التتارخانية \* عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر داراً وجاء شفعين الدار وادعى انه كان اشترى هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فآقر المشتري بذلك ودفع الدار الى الشفيع ثم قدم شفعين آخر وأنكر شراء الشفيع فأخذ الدار كلها بالشفعة واذا قال المشتري للشفيع ابتداء قد كنت اشتريت هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشرائك قبلي وقال الشفيع ما اشتريتها وأنا أخذها بشفعتي فأخذها الشفيع من المشتري ثم قدم الشفيع الآخر فليس له الانصاف كذا في المحيط \* اشترى داراً وقال اشتريتها فلان وأشهد ثم جاء الشفيع فهو خصم له الآن يقيم بينة أن فلان أو كاهم فيثبته لا يكون خصماً ولو قال العاقدان تباعنا بألف وورط من خسر وقال الشفيع لا بل بالالف فاقول للشفيع وفي شرح الطحاوي الوكيل بالشراء اذا اشترى فخر الشفيع بأخذ الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا ينفق الى حضور الموكل كذا في الظهيرية \* اشترى داراً بعد فوجد العبد أعور فرضيه فالشفيع بأخذ الدار بقيته صحيحاً وكذلك لورثته بالعيب لان البيع حين وقع وقع بالعبد سليماً لا معيباً كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عقاراً بدينارهم جزافاً واتفق المتبايعان على أنهم ما لا يعلمان مقدار الدارهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام أبو بكر بأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا أثبت المشتري الزيادة عليه كذا في الظهيرية \* رجل له أرض كثيرة المؤن والخراج لا يشترها أحد فباعها من انسان مع داره قيمتها ألف بألف ولداً شفعين يأخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن على قدر قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترها أصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها أحد يفسر قيمتها آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لان القسمة

والايمان المغلظة لم يجوزها أكثر مشايخنا \* فان مست الضرورة يفتى بان الراي الى القاضي \* فلو حلفه بالطلاق فشكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه وان حلفه بالله ثم قال بالله كه ابن سوكنة راس خوردي فشكل لا يكون اقراراً ولو قضى لا ينفذ \* وان حلف المدعي عليه بالطلاق ثم

برهن المدعى على المال ان شهدوا على الافراض لا يفرق لان بقاء الدين بالاستصحاب والحلف كان على عدم قيام الدين وقيام الدين لم يثبت بدليل يكون حجة وان شهدوا على قيام (٢٠٠) الدين فان قالوا له عليه كذا وقضى به القاضى يفرق بينه وبين امرأته ذكره فى شرح

الجامع للصدر \* ادعى على آخر ألفا قرضا يخلفه بالله الذى لا اله الا هو ماله هذا عليك الف مما يدعيه من القرض ولا أقل من ذلك هذا مذهبهم ما ومذهب الشافى رحمه الله ايضا فى الصحيح وما يروى عنه أنه يخلف بالله ما أقرضه على السبب فذا خلاف مذهبهم وذكر المصنف أنه يخلف ماله قبل ذلك ولا عليه لذكره محمداً رحمه الله فى الصحيح \* امرأة ادعت الحرية يخلف بالله ما هى حرة الساعة بهذا العتق الذى تدعى قبل ذلك ولا يخلف على العتق عند الشافى ويخلف ما ادعتها وان المدعى عبد ان المولى دعى فكذلك وان مسلم فيخلف بالله ما ادعتة \* ادعت على زوجها تطليقة رجعية يخلف بالله ما هى طالق منذ الساعة فان ادعت البائن فى ظاهر الرواية بالله ما هى بائن منذ الساعة بواحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقها البائن أو الثلاث فى هذا النكاح المدعى ولا يخلف ما طلقها ثلاثا مطلقا وكذا لو لم تدع ولكن شهد واحد عدل أو جماعة فساق بالبائن \* ادعت أنها سألته الطلاق فقال لها أمر لك بيدك فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فأنكر الزوج الامر والاختيار لا يخلف على

تعهد القيمة كذا فى القنية \* ويمكن أن يقال على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجعل كل الالف بمقابلة الدار اذا لم تكن للضيعة قيمة أصلا كذا فى المحيط \* وذكر فى المنتقى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى رجل فى يده دار عرف القاضى أنها له فبيعت دار يجنب هذه فقال الشفيع بعد بيع الدار التى فيها الشفعة دارى هذه لفلان وقد بعته مائة مائة مائة وقال هذا فى وقت يقدر على أخذ الشفعة لو طلبها لنفسه فلا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم البينة على الشراء لان الافراض رجعة تصح فى حق المقر لا فى حق غيره كذا فى محيط السرخسى \* وفى التناوى العتائية ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فقال أجزت على أن لى الشفعة جازوان لم يقل على أن لى الشفعة بطلت وينبغى أن يؤخر حتى يجيز البائع أو يعضى المدة كذا فى التناوخانية \* شفيع استولى على أرض من غير حكم (١) ان كان من أهل الاستنباط وقد علم أن بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه ظالم بخلاف الأول لانه ليس بظالم كذا فى الفتاوى الكبرى \* رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار والمشتري لا يرى الشفعة بالجوار وانكر شفيعته يخلف بالله ماله هذا قبلت شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار رجل اشترى دارا ولم يقبضها حتى بيعت دار أخرى بجنبها فللمشتري الشفعة رجل طلب الشفعة فى دار فقال له المشتري دفعها اليك ان علم الشفيع بالثمن فى هذا الوجه التسليم صحيح وصارت الدار ملكا للشفيع واذ لم يعلم الشفيع بالثمن لا يصير الدار ملكا للشفيع وهو على شفيعته هكذا فى المحيط \* رجل ترك دار قيمتها ألفان وعليه دين ألف وأوصى بثلث ماله لرجل فرأى القاضى بيع الدار كلها والوارث والموصى له شفعان أخذاهما بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان فى الورثة صغير فرأى القاضى بيعها وليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغير ان كبر وطلبها كذا فى الجامع الكبير \* وشى على بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل اشترى دكانا وطلب الشفيع الشفعة فسلم اليه المشتري الشفعة الا أنهم ماتا نزاعا فى الثمن فلم يأخذوه وأتى على ذلك مدة ثم أراد أن يأخذها قال المشتري ليس له ذلك الا أن يرضى بذلك المشتري وان كان ثبت أن الثمن على ما قال الشفيع فله ذلك ولا تبطل شفيعته اذا صح أن الثمن على ما قال الشفيع كذا فى التناوخانية \* رجل فى يده دار جاره رجل وادعى شفيعته او قال الذى فى يده هذه الدار اشترى منها من فلان وصدق البائع فى ذلك وقال الذى فى يده الدار ورثتها عن أبى وأقام الشفيع البينة أنها كانت لابی البائع مات وتركها ميراثا للبائع ولم يقيم البينة على البيع فالقاضى يقول للذى فى يده ان شئت فصدق الشفيع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عليك وان أبى ذلك أخذ الشفيع الدار ودفع الثمن ويرد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذى فى يده وهما لى فلان وقال الشفيع اشترى منها من فلان وصدق البائع الشفيع فهو على ما وصفت لك كذا فى المحيط \* دور مكة لا يصح بيعها إلا بناءها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا فى القنية فى باب وقت ثبوت الشفعة \* وفى التناوى العتائية ولو نى الشفيع ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائعها أيضا ان كان الأول بقضاء كذا فى التناوخانية \* وان كان المشتري اشترى الدار على أن البائع يرى من كل عيب بها أو كان بها عيب علم (١) قوله ان كان من أهل الاستنباط أى استخراج الفقه بفهمه واجتهاده والضمير يعود للشفيع وقوله وقد علم الخ كذا فى جميع النسخ والذى يظهر لى أن الواو بمعنى أولان الفسق يتدفع بأحدثين اما كون الشفيع يرى أن الاخذ بالشفعة لا يتوقف جوازه على حكم القاضى واما أن يعلم ان ذلك قول لبعض العلماء ويدل على ذلك عبارة القنية على ما عندى من نسختها شفيع استولى على الارض من غير حكم اذا علم أنه قول بعض العلماء لا ينسق والافه وفاسق ظالم اه بالخرف فانت تراهم فى الفسق عن الشفيع بمجرد علمه انه قول بعض العلماء وان لم يكن الشفيع من أهل الاستنباط فليتأمل اه مصححه البحر اوى

الحاصل بلا خلاف ويخلف على السبب ويخطأ فيه ولا يخلف بالله ما جعلت أمرها يدها منذ آخر تزوج تزوجها المشتري بعد سؤالها الطلاق ولا علمت أنها اختارت نفسها بذلك التفويض فى مجلس التفويض بل جازا لا يقع بالتفويض والتزوج بعده ولو أطلق لم

يتمكن الزوج من الحلف فلأقر الزوج بهذا ثم ادعى النكاح لا يصدق بلاينة وقال الامام الثاني يحلف على الامر والاخذ بالاختيار كما دعت المرأة الا اذا عرض وقيل عند الكل يحلف كما دعت فان أقر بالامر وأنكر الاختيار يحلف على عدم (٢٠١) العلم بالاختيار وفي دعوى البيع

يحلف بالله ما هذا عليك من العبد الذي يدعى أنه باعك وعلى قياس قول الثاني يحلف على الشراء بالله ما اشتريت هذا اذا ادعى تسليم المبيع فان ادعى أنه لم يسلمه يحلف ما عليك من هذا العبد وقبض العبد ولا شيء منه قال الامام رحمه الله لا أحلفه ما اشتريت ولا ما أودعك ولا ما أعارك ولا ما استأجرت منه ولكن أحلفه ما عليك ما ادعى وهو قواهما وكذا ان كان المدعى هو المشتري وذ كر تسليم الثمن يحلف على الحصول الاروابة عن الثاني وان ذكر أنه لم يسلم الثمن يقال له أحضر الثمن فان أحضر مجلس القضاء يحلف ما عليك قبض الثمن ولا تسليم المبيع من الوجه الذي يدعى وعن الامام الثاني أنه ان ادعى ما لم اطلبه يحلف عليه وان ادعى ما لا سبب يحلف على السبب بالله ما استقرضت هذا المال أو ما عصبته منه الآن يقول المدعى عليه لا تحلفني هكذا فانه قد يستقرض ثم لا يكون ذلك المال عليه بان يردّه أو يبرئه وبه أخذ بعض المشايخ وقال الامام الحلواني ينظر الى جواب المدعى عليه ان أنكر السبب يحلف عليه وان قال ليس له على هذا المال فعلى الحاصل بالله ما عليك

المشتري بذلك ورضي كان للشفيع أن لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الاصل اشترى دارا وهو شفيعها ولها شفيع غائب وتصدق المشتري بيت منها وطر يقفه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفيع الغائب فأراد أن ينقض صدقة المشتري ويبيعه فاذا باع ما بقي من الدار من المتصدق عليه ليس له أن ينقض صدقته في كل الدار انما ينقض في النصف واذا باع باقي الدار من رجل آخر كان الغائب أن ينقض صدقته في الكل وفي الاصل أيضا تسليم الشفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى ان الشفيع اذا أخبر بالبيع فسلم الشفعة ثم تبين أنه لم يكن بيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط \* رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالحوار فطلب جار آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالشراء كذا في الظهيرية \* اذا باع دارا على أن يكفل فلان الثمن وهو شفيعها فكفل لاشفعة له كذا في القضية \* واذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصادف أنه لا دين لاشفعة للشفيع ولو كان مكان الصلح بيع فالشفيع الشفعة كذا في التتارخانية \* رجل اشترى أمة بألف وتقاضوا ووجد عيبا بقيمة ثلثها العشر فأقر البائع او بمقدوف صالحه على دار جاز والشفيع أخذها بمحصة العيب استحسانا لان العيب افات مال ولهذا لم يمنع الرد يرجع بقيمة النقضان مع أن الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بمحصة العيب شيئا يجوز فثبت أن الدار ملكت بازاء المال وللمشتري أن يبيعه امرأته على كل الثمن وليس له أن يبيع الدار والامة امرأته بدون البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فردّها بقاء قبل أن يأخذها الشفيع بطلت شفعته وعاد المشتري على محتمة في العيب وله أن يراجع الامة على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب اشترى دارا وصالح من عيها على عبد أخذها الشفيع بمحتمة فان فعل فاستحق العبد وأورد بخيار روية أو شرط في الصلح فالشفيع بالخيار ان شاء أدى حظ العيب الى المشتري وان شاع رد الدار ويكون المشتري على المحجة مع البائع ان أخذها بالقضاء لانه فسخ في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء ولورده برضا لشيء على الشفيع كذا في الكافي \* الاستحقاق بحق سابق على العقد يطل العقد وبحق متأخر عنه لا يطله والشفيع كما يتقدم على المشتري يتقدم على من قام مقام المشتري اشترى دارا بألف فزاد المشتري في الثمن أو صالح عن دعوى فح بائناكار ثم أخذها الشفيع بألف بقضاء رجع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي ببدل الصلح لان الشفيع استحقها بحق سابق على الصلح وعلى الزيادة فأوجب بطلان الصلح والزيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار الى الشفيع بغير قضاء في الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعها أيضا فقبضها المشتري وهو بالرجل فليشريكه أخذ نصفها فاذا أخذت بطل الهبة في النصف الآخر كذا في التتارخانية \* رجل شهد بدار رجل فرتت شهادته ثم اشتراها الشاهد ولها شفيع فشفيعها أحق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشتراها رجل أمر بذلك فالدار لا مردون المقر له فان اشتراها لنفسه والشفيع غائب فلم يقر له أن يأخذ الدار فاذا اشترى الدار من المقر له فانيأقبل أن يحضر الشفيع فحضر الشفيع فهو بالخيار ان شاء أخذها بالشراء الاول وان شاء أخذها بالشراء الثاني ولو اشترى الدار رجل آخر من ذي اليد ثم اشتراها الشاهد من ذلك الرجل يخير الشفيع فان أخذها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصادق البائع والمشتري أن البيع كان تلجئة أو كان فيه خيار البائع أو المشتري وفسخ العقد لا يصدق ان في حق الشفيع وله الشفعة أمر بشراء دار عين بعبد عين للمؤرقة فعل صح الشراء لا أمر ورجع المأمور على الأمر بقيمة العبد داران متصلتان لرجلين وكان كل واحد من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما ما حظه من هذه الدار بمحض صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون الخيار كذا في الكافي \* دار بيعت ولها ثلاثة شفعاء أحدهم حاضر وطلب الكل وأخذها ثم

(٢٦ - فتاوى خامس) هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه وهو أحسن الاقوال عندى وعليه أكثر القضاة ذكره القاضي \* غصب جارية وغيرها فبرهن المالك ببينة على أنه غصب منه جارية فانه يحبس حتى يجي بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجاهالة

الضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه مال هذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهم او اقل من ذلك ولا يتخلو إما ان يكون المغضوب في يده قائماً  
أو هالكاً ولا يدري ففي القائم بأمره (٢٠٢) باحضاره بلا ذكر القيمة وهذا هو الحكم في جميع النقولات وفي القدوري لا بد من ذكر

القيمة والصفة ولودابة من  
حضر أحد الغائبين فله أن يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وان حضر ذلك الثالث أخذ  
من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمه ثلثه فان كان لهم شريك رابع أخذ  
من صاحب الثلث نصف ما في يده فيقسمه ثلثه الى ما في يده الاخر وقسمه ثلثه ثلثه فان كان لهم شريك رابع أخذ  
خمس عشرة لكل واحد خمسة ولو ان الرابع ظفر عن أخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر أخذ  
نصف ما في يده دار لها ثلثة شفعاء اشترى اثنان منهم الدار على أن لهما السدس والباقي للآخر صريح  
الشرط ولا شفعة لاحدهما في نصيب الآخر لان كل واحد منهما لما شرط لصاحبه نصيباً معلوماً صار مسلماً  
شفعته فيما صار لصاحبه لانه انما يسلم المشروط لصاحبه اذا انقطعت شفعته عنه فان حضر الثالث قسمت  
الدار على ثمانية عشر لثلاثي السدس سهمان ولكل واحد ثمانية والمسألة تخرج من تسعة لانها تحتاج الى  
حساب له ثلث وثلثه ثلث وثلثه نصف صحيح وأقله تسعة لان المشتري السدس سلم الشفعة في ثلث الدار  
لانه لم يكن مسلماً لشفعته في قدر المأخوذ وفي منسل المأخوذ لان المأخوذ سلم له ومثله سلم لصاحبه بلا تسليم  
فظهر أن تسليمه في ثلث الدار فكان الثلث بينهم أثلاثاً لا استواء حقوقهم فيه والثلثان بين الآخرين نصفين  
وهذه السهام تخرج من تسعة فان لقي الثالث صاحب السدس ولم يبق الاخر أخذ نصف ما في يده لما عرف  
وان لقي الاخر قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر على ما مر كذا في محيط السرخسي \* باع نصف داره  
واخذ الجار وقاسمه بقضاء أو بغيره وحضر الشريك في الطريق يأخذ ما في يده ولا ينقض القسمة بخلاف  
ما لو اشترى داراً وأخذ الشفعان واقسمهما ثم حضر الثالث فان حضر الشفعين الثالث ولم يبق الشفعين بل  
لقي أحدهما فانه يأخذ ربع ما في يده لانصفه قال المشتري لا أحد الشفعين اشترى الدار لك بأمرك  
فصدقه المقر له وكذبه الاخر فالدار بينهما بالشفعة وان قال المشتري الدار لك ولم تكن لي أو اشترى بها قبلي  
أو وهبتك وقبضت فصدقه المقر له وكذبه الاخر بطلت شفعة وكانت الشفعة كلها الاخر كذا في الكافي  
\* واذا باع المفاوض داره خاصة من ميراث وشريكه شفيعها بداره خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها كذا  
في المبسوط \* وتسليم أحد المتنازعين شفعة صاحبه بسبب داره خاصة ورثها جائز كذا في محيط السرخسي  
\* ولو كان المضارب هو الشفع بدار من المضاربة فيها ربح وليس في يده من مال المضاربة غير ما سلم  
المضارب بالشفعة كان لرب المال أن يأخذها لنفسه وان سلم رب المال كان للمضارب أن يأخذها لنفسه  
كذا في المبسوط \* اشترى المضارب ببعضها داراً واشترى رب المال الى جنبها داراً أخرى لنفسه فلم يضارب  
أخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى المضارب دارين بمال  
المضاربة وهو ألف درهم يساوي كل واحدة منهما ألف درهم فبيعت دار الى جنب احدها ما فلا شفعة  
للمضارب فيها والشفعة لرب المال لان كل واحدة منهما مشغولة برأس المال والمضارب شريك في الربح ولا  
ربح في واحدة منهما فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدور لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من  
التفاوت في المنفعة فيعتبر كل واحدة منهما على الأفراد ولو كان في احدها ربح كان له الشفعة مع رب  
المال لانه شريك فيها بحصته من الربح كذا في المبسوط \* مضارب في يده ألفان من مال المضاربة اشترى  
بأحدهما داراً ثم اشترى بالآخر داراً وشفعيها بدار المضاربة وداره خاصة ورب المال شفيعها بداره فلرب  
المال ثلثها بالشفعة وثلثها للمضارب خاصة وثلثها على المضاربة فان كان هنالك شفيع آخر فله ثلث الدار  
وثلثاها بين المضارب ورب المال والمضاربة أثلاثاً كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتبية  
لوطب الشفع الشفعة ثم أقر بداره لرجل فلمقر له الشفعة وكذا لو أخذ بداره ببيعته بجنبها بالشفعة ثم  
بيعت أخرى بجنب المأخوذة فأخذها ثم أخرى بجنبها بقضاء فاستحققت داره الاولى رد المأخوذة الاولى على  
المشتري وبقيت الاخرى للاخذ فان استحققت احدي الدارين بطلت الشفعة الا ان أجاز المستحق حينئذ

انه قائم في يده أما اذا ادعى الهالك أو قال لا أدري فانه يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات واذا بين القيمة  
وذكر قدرها يحلف بالله مال هذا عليك قيمة هذا العبد ولا شيء منه وهو كذا وان قال لا أدري أنه قائم أو هالك يتحلف بالله مال هذا المدعي في يده قائماً  
القيمة والصفة ولودابة من  
ذكر سهمها وقيمتها ثم اذا حضر  
يحلف بالله ما هـ ذا الشيء  
ملك هذا المدعي من الوجه  
الذي ادعاه ولا شيء منه فان  
ذكر القيمة فهو أحوط على  
ما أشار اليه محمد رحمه الله  
وذكر الخصاص رحمه الله أنه  
لازم فان ذكره يحلف بالله  
مال هذا المدعي في يده هـ ذا  
الشيء يذيعه ولا شيء منه من  
الوجه الذي يدعي ولاله  
عليك قيمته ولا شيء منه فان  
برهن المدعي أنه في يده حبس  
حتى يجي به فان مضى زمان  
ولم يحضره وقال لا أقدر  
عليه أو قال هلك فانه يتلوم  
الحاكم وصدقه مو كول  
الى رأيه ان وقع في قلبه صدقه  
وكان بين الشهود قيمة ذلك  
الشيء يقضى بالقيمة وان لم  
يكن للمالك بينة فالقول  
للاغاصب مع عيने فان حلف  
فتكمل وأعطى المالك القيمة  
بقوله ثم ظهر العبد فهو  
للاغاصب وان حلف وأعطاه  
القيمة ثم ظهر العبد فالمالك  
بالخيار ان شاء رد القيمة  
وأخذ العبد وان شاء رضى  
بالقيمة وفي الاصل ان كان  
القضاء بالقيمة بالبينية أو  
الشكول أو اقرار الغاصب  
لا سبيل للمالك الى العبد وان  
كان القضاء بالقيمة برغم  
الغاصب يخير المالك سواء  
كان قيمته مثل ما أخذ أو  
بينهما تفاوت هذا اذا قال

انه قائم في يده أما اذا ادعى الهالك أو قال لا أدري فانه يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات واذا بين القيمة  
وذكر قدرها يحلف بالله مال هذا عليك قيمة هذا العبد ولا شيء منه وهو كذا وان قال لا أدري أنه قائم أو هالك يتحلف بالله مال هذا المدعي في يده قائماً



هذا الشيء ولا شيء منه ولا قيمته من الوجه الذي يدعى ولا له عليك ولا قبلك هذا المدعى ولا قيمته ولا شيء منه والتخليف على هذا الطريق لا يختلف في ظاهر الرواية بين ما ادعى الغصب أو ادعى الشيء بآثار كرا الغصب وعلى قول (٢٠٣) الامام الثاني رحمه الله ان ادعى الغصب يحلف

بالله ما غصبته الا اذا عترض وقال قد غصب الانسان الشيء ثم لا يلزمه تسليمه بان اشتراه منه أو وهبه فحينئذ يحلف على حاصل الدعوى اجماعا وفي دعوى الوديعة والعارية لا يحلف بالله ما عليك تسليم هذا الشيء بسبب الوديعة بل بالله ما عليك تسليمه اليه وما هذا ملكه ويحلف في دعوى الكفالة بالله ما له قبلك كفالة بذلك المال وعلى قبليس قول الثاني يحلف بالله ما كفلت له \* وذكر الخصاص ادعى عليه انه خرق ثوبه لو احضر الثوب لا يحلف بالله ما خرق بل ينظر القاضي الى الخرق ان يسير او يوجب نقصان يقوم الثوب صحيحا ومختزفا ويقدر النقصان بالدرهم ثم يحلف بالله ما عليك هذا المقدار من الدراهم ولا أقل من الدراهم التي يدعى وان لم يكن الثوب حاضرا يكلفه بيان قيمة الثوب وقدر النقصان ثم يرتب عليه العين وكذا في دعوى هدم حائط وافساد متاع وذبح شاة \* ادعى

لم تبطل فان كان أحد المشتريين شفعيا أيضا فالشفيع الآخر نصف الدار بنصف قيمة الاخرى كذا في التارخانية \* باع دارا من أجنبي فأخذها الشفع فرفض البائع وهو مورث الشفع وحط عن المشتري بطل الحط ولو لولاه المشتري من وارث البائع أو راجع صح الحط ولم يلزم حط من له عن الوارث كذا في الكافي \* ولا تقبل شهادة الا حرم بالشراء ولا شهادة به اذا كانت الدار في يد البائع ولو كانت في يد المشتري جازت شهادة ابن البائع ولو شهدا شتان على تسليم الشفع واثان على تسليم المشتري تها ترا ولو شهد الشفع بالشراء فان طلب الشفعة بطلت شهادته وان سلم جازت ولو قال أجزأه فطلب جاز ولو أقر أنه باعها من فلان وأنكر المشتري ثبتت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم يأخذ حتى يحضر ولو أقر ولم يبين المشتري فلا شفعة كذا في التارخانية \* واذا وكل الذي المسلم بطلب الشفعة لم تقبل شهادة أهل الذمة على الوكيل المسلم بتسليم الشفعة لانهم يشهدون على المسلم بقول منه وهو منكر لذلك وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وان كان الذي هو الوكيل وقد أجاز الشفع ما صنع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشفعة لان الوكيل لو أقر بذلك جاز اقراره فان الموكل أجاز صنعه على العموم مطلقا فكذلك اذا شهد بذلك عليه أهل الذمة لان شهادتهم على الذي في انبات كلامه حجة كذا في المبسوط \* ولو قال البائع وهبته منه وقال المشتري اشتريته بكذا فالقول للبائع ورجع في الهبة فان حضر الشفع وأخذها بالثمن فلا شيء له ولو أخذها باقرار المشتري ثم حضر البائع وأنكر البيع أخذها كذا في التارخانية \* اشترى المضارب دارا ورب المال شفعها فسلم ثم باعها المضارب لشفعة له لان المضارب باع له ولا شفعة لمن يبيع له كذا في محيط السرخسي \* واذا قضى القاضي للوكيل بالشفعة فأي المشتري أن يكتب له كتابا كتب القاضي بقضائه كتابا وأشهد عليه الشهود كما أنه يقضى له بالشفعة وان كان المشتري ممتنعاً عن التسليم والانتقاده فكذلك يكتب له حجة بقضائه ويشهد على ذلك نظر المواد ان كان في سائر الخصومات يعطى القاضي المقتضى له سبحانه ان التمس ذلك ليكون حجة له فكذلك في القضاء بالشفعة يعطيه ذلك كذا في المبسوط \* وفي اليتيمة سئل على بن أحمد عن اشترى نصيبا معلوما من أرض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور وبعضهم غيب اشترى نصيب الحضور هل للشفع الجار أن يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك فقال نعم له أن يأخذ ذلك وان حضر الشريك كان أحق به من الجار كذا في التارخانية \* ولو وهب رجلان من رجل دارا على ألف درهم وقبضاه من ألف مقسوما بينهما وسلم اليه الدار جاز ذلك وللشفيع فيها الشفعة لانعدام الشيوع في الدار فالتملك فيها واحد وانعدم الشيوع في ألف حين قبض كل واحد منهما نصيبه مقسوما ولو كان ألف غير مقسوم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الشيوع فيما يحتمل القسمة يمنع حجة التعويض كما يمنع حجة الهبة والألف يحتمل القسمة كذا في المبسوط \* والله سبحانه أعلم

كتاب القسمة

وفيه ثلاثة عشر بابا

الباب الأول في تفسيرها وبيان ماهية القسمة وسببها وركنها وشرطها وحكمها

أما تفسيرها فهي عبارة عن الافراز وتميز بعض الانصبا عن البعض وانها لا تنفك عن المبادلة لان ما من جز من عين الا وهو مشتمل على نصيبين فكان ما يقبضه كل واحد منهما نصيبا ملكه ونصفه ملك صاحبه ما دار له بازا ما تركه على صاحبه فصار عوضا عما ترك من نصيبه في يد صاحبه الا أن معنى الافراز والتميز في ذوات الامثال كالمكليات والموزونات والعديدات المتقاربة أرجح وأظهر لان ما يأخذ كل واحد منهما من نصيب صاحبه مثل ما ترك عليه فجعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه لان ما أخذ كل واحد ليس بمثل لما

على البائع بالنكول بالعبث ثم جاء البائع يدعي أنها ردت عليه بالحبل فان أقر المشتري به لزمه الجارية ورجع على البائع بنقصان العيب الاول وان أنكر تراها النساء فان حبل حلف المشتري بالله ما حدث عندى هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع أمسكها

ولاشئ له على المشتري وان شأه وادفع نقصان العيب الاول \* استقرض منه مائة ورهن عنده رهنًا ويخاف انه ان أقر بالدين أنكر المهرين  
الرهن يقول للقاضي سله بهذه المائة التي (٢٠٤) يدعى رهن أم لا فان أقر بالرهن أقر هو بالمال وان أنكر الرهن حلفه بانه لا دين

ترك على صاحبه فلا يكون المقبوض عين حقه ولهذا يكون لكل واحد ان يأخذ نصيبه من غير رضا  
صاحبه ويجبر الا بي منه ما على القسمة ومعنى المبادلة في غير ذوات الامثال ارجح وأظهر فيكون مبادلة  
حقيقة وحكما كافي القرض فكانت القسمة في ذوات الامثال افرز العين الحق حكما ولهذا لا يجوز ان يبيعه  
مراجعة على الثمن الاول وفي ذوات الامثال يجوز الا أنه يجبر الا بي منه ما على القسمة لما فيها من تكميل  
المنفعة ويجوز الاجبار على المبادلة بحق مستحق للغير لا يتوصل الابه كما أجبر المشتري على تسليم الدار الى  
الشفيع وان كان التسليم اليه معاوضة وكالعدم يجبر على بيع ماله لايافه الدين كذا في محيط السرخسي  
\* وأما سبها فطلب الشركاء وبعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص كذا في التبيين \* وأما ركنها  
فهو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين النصيبين كالكييل في المكيلات والوزن في الموزونات والذرع  
في المذروعات والعدد في العدديات كذا في النهاية \* وأما شرطها فاشاع لا يتبدل منفعة بالقسمة ولا تقوت  
لان الافراز لتكميل المنفعة وتتم غرة الملك فتبدلت المنفعة أو فانت كانت تقويتا وتبدلا لا افرازا  
وتقسما كذا في محيط السرخسي \* وأما حكمها فتميز نصيب كل واحد منهم من نصيب صاحبه بحيث  
لا يبقى لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه كذا في التبيين \* القسمة في الاموال المشتركة نوعان قسمة  
أعيان وقسمة منافع وهي المهايأة ثم الاعيان تارة تكون مما لا ينقل كالدار والعقار وتارة تكون مما ينقل  
كالعروض والحيوانات والحبوب من المكيلات والموزونات وغير ذلك وقد تكون القسمة بتراضي  
الشركاء كما هم وقد تكون برضا البعض وذلك الى القاضي وأمينه كذا في النبايع \*

### الباب الثاني في بيان كيفية القسمة

سفل بين رجلين علوه لغيرهما وعلوسفل لغيرهما فإرادا القسمة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل  
بمقابله تخسين ذراع من ساحة السفل مائة ذراع من ساحة العلوه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بمقابله  
كل ذراع ذراع وان كان بينهما ما يتسفل لعلوه وعلوه لعلوه بان كان علوه لغيرهما وعلوه لاسفل له فعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل بازاء مائة ذراع من العلوه الذي لاسفل له ثلاثة وثلاثون ذراعًا وثلاث من  
البيت الكامل لان العلوه عند مثل نصف السفل كافي الفصل الاول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يجعل بازاء خمسين ذراعًا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل الذي لعلوه أو مائة ذراع من العلوه الذي  
لاسفل له لان العلوه لاسفل عنده سواء ومحمد رحمه الله تعالى في ذلك كله يعتبر بالمعادلة بالقيمة وعليه الفتوى  
كذا في المبسوط \* ولوا اقتسموا دارا وفيها كنيف شارع الى الطريق الاعظم أو ظلة لم يحسب ذرعها  
في ذرع الدار لان الظلة والكنيف ليس هما حق القرار كما كان مبنيين على طريق العامة بل هما مستحقا  
النقص والمستحق للنقص كالمنقوض ولكن يقوم على من وقع في حيزه ولا يحسب في ذراع الدار فان كانت  
الظلة على طريق غير نافذ احتسب بذرعها في ذرع الدار كذا في محيط السرخسي \* واذا مات الرجل  
ورثه أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل الارضين أو الدارين  
جازت القسمة وان قال أحدهم للقاضي اجع نصبي من الدارين والارضين في دار واحدة وفي أرض  
واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع  
نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحب الرأى للقاضي ان رأى الجمع يجمع والافلا  
فان كانت الداران في مصرين لم يذكر هذا في الكتاب قالوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجمع نصيب  
أحدهم في دار واحدة سواء كانتا في مصرين أو في مصر واحد متصلتين كانتا ومنه صلتين وروى هلال  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجمع في المصرين والدور المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة وان كان بين الرجلين

عليك بلارهن بها عنده  
فيمكنه الحافد ولاحت  
قال الامام الحارثي انما  
يجب تسليم الدين عند  
احضار الرهن فاذا لم يحضره  
عليه أن يحلف أنه لاشئ  
عليه له \* ادعى أن له على أبيه  
ألف درهم مات عن تركته  
وافية بها في يده وأنه يطالبه  
بادائه أنه أن يسأله عن موت  
أبيه ان اعترف بكل ما ادعاه  
أزيمه في حصته لان اقراره  
لا يتعدى على غيره وان أقر  
بالموت لكنه أنكر الدين  
وبرهن المدعي عليه  
يستوفيه من كل التركة بعد  
تحلف المدعي أنه لم يقبض  
شيئا من الدين ولا أبرأه وان  
قال الابن لم يصل الى شيء  
من التركة ان صدقه ومع  
هذا أراد استخلافه  
ليس له على أبيه كذاله  
ذلك فان أقر ونكل يثبت  
الدين وان كذبه يحلف  
على كل عينا على حدة وبه  
أخذ مشايخنا وان برهن  
على الدين مع كون الوارث  
مقترًا يقبل لانه لا تعدى  
الابه \* مات عن دين يحيط  
بتر كنه فادعى عليه آخر دينًا  
ليس له أن يحلف الوارث  
أو الغريم ان لم يكن له بينة  
قال في النوازل وهذا قول  
النفية أبي جعفر رحمه الله  
ولو برهن يقبل على القولين  
وان فضلت التركة عن  
الدون يحلف الوارث والخصم  
في إقامة البينة هو الوصي

فان لم يكن له وصي نصب القاضي وصيا وان ادعى الابن على انسان أنه كان لاسه عليه كذا فاقرب بالنسب والموت وأنكر بيتان  
الدين يحلف على التبت ولا يخاف أنه ما قبض أبوه شيئا بدون الدعوى بخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهذا هادر \* رجل أقر لرجل ذكرا منه

ونسبه بمال فخر رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال رزعم المقر أنه ليس هو فطلب عينه ولا يئنه يحلف على الحق لا على أنه ليس بفلان \* ادعى على آخر عبد في يده ان وصل اليه العبد بشراء أو هبة يحلف على البناء وإن عبراث (٢٠٥) فعلى العلم والفقه أن الوارث خلف عن

الميت ولا تجرى النيابة في  
اليمين حتى يحلف على  
البناء والمشتري أصل  
بنفسه لا نائب عن غيره وان  
اختلفا فقال المدعى عليه  
هي ميراث عندي فأحلف  
على العلم وقال المدعى وصل  
اليك بالشراء فأحلف على  
البناء يحلف المدعى على  
العلم بالله ما أعلم أنه وصل اليه  
بميراث فان حلف حلف  
المدعى عليه على البناء والا  
على العلم ومن له حق الحلف  
على البناء اذا حلف القاضي  
خصمه على العلم يبقى لخصمه  
حق البناء حتى لو نكل عن  
اليمين على العلم ففقد  
بالسكول لا ينفذ قضاؤه وفي  
العكس على العكس بان  
وجب على العلم خلف على  
البناء يسقط الحلف على  
العلم وبه قضى لو نكل لان  
الحلف على البناء أقوى  
والحلف على فعل الغير على  
العلم الا في موضع يريد به دفع  
التهمة عن نفسه كالودع  
يدعى أن المودع قضى الوديعة  
من داري ويجوز أن يحلف  
على فعل الغير بان كان قال  
ان لم يدخل فلان الدار اليوم  
فانت طالق ثم ادعى دخوله  
وعدم طلاقها يحلف بانه  
دخلها اليوم وكذا ان أنكر  
البائع العيب يحلف بان قال  
الامام البرزوي التحليف على  
فعل الغير على العلم الا اذا كان

يثبتان له أن يجمع نصيب أحدهما في بيت واحد متصلين كانا أو منفصلين ولو كان بينهما منزلان ان كانا  
منفصلين فهو ما كالدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمه على حدة  
ولو كانا متصليين فهو ما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال صاحب الدار والبيت سواء والراي للقاضي كذا في فتاوى قاضيان \* وان كانت دار وضبعة  
أو دار وحانوت قسم كل واحدة منهما على حدة لاختلاف الجنس كذا في الهداية \* واذا كانت في التركة  
دار وحانوت والورثة كلهم كبار وتراضوا على أن يدفعوا الدار والحانوت الى واحد منهم عن جميع نصيبه من  
التركة جاز لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انما لا يجمع نصيب واحد من الورثة بطريق الخبر من القاضي  
وأما عند التراضي فذلك جائز ولو دفع أحد الورثة الدار الى واحد من الورثة من غير رضا الباقيين عن جميع  
نصيبه من التركة لم يجز يعني لا ينفذ على الباقيين الا باجارتهم ويكون لهم اس- ترداد الدار وان يجمع لهما  
في القسمة ان شاءوا وهذا ظاهر وانما الاشكال في أن الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقيين  
قيل انه لا يأخذ كذا في المحيط \* دار بين جماعة أرادوا قسمتها في أحد الجانبين فض- ل بناء فاراد أحد  
الشركاء أن يكون عوض البناء الدراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الارض فانه يجمع عوضه من  
الارض ولا يكف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بأزاء البناء من الدراهم الا اذا عذر خيئذ للقاضي ذلك  
واذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة وعن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أنه يقسم الارض بالمساحة ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر  
حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرد على شريكه بمقابله  
البناء ما يساويه من العرصه وان بقي فضل ويتعذر تحقيق التسوية بان لاتي العرصه بقيمة البناء فينظر  
الفضل دراهم كذا في الكافي \* ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع وقال بعضهم لا يرفع فالقاضي  
ينظر ان أمكن لكل واحد منهم أن يفتح طريقا في نصيبه فانه يقسم لكل ولا يرفع طريقا في نصيبه وان لم  
يمكن لكل واحد أن يرفع طريقا في نصيبه فانه لا يقسم قدر الطريق لان القسمة في الوجه الاول لا تتضمن  
تقويت منفعة لهم ولا كذلك في الوجه الثاني قال مشايخنا رحمه الله تعالى يريد بقوله يفتح في نصيبه  
طريقا يترفيه رجل لا طريقا يترفيه الحولة وان كان لا يترفيه رجل فهذا ليس بطريق أصلا ولو اختلفوا  
في سعة الطريق وضيقه في قسمة الدار قال بعضهم يجعل سعة الطريق أكبر من عرض الباب الاعظم  
وطوله من الاعلى الى السماء لا بقدر طول الباب الاعظم وقال بعضهم يجعل سعة الطريق بقدر عرض الباب  
الاعظم وطوله من الاعلى بقدر طول الباب لان هذا القدر عيكنهم الاتقاء على حسب ما كانوا ينتفعون  
قبل القسمة وفائدة قسمة ما وراء طول الباب من الاعلى هي أن أحد الشركاء اذا أراد أن يخرج جناحا  
في نصيبه ان كان فوق طول الباب كان له ذلك وان كان فيمدون طول الباب يمنع من ذلك وان كان أرضا يرفع  
مقدار ما يترفيه ثور ولا يجعل مقدار الطريق مقدار ما يترثوران معا وان كان يحتاج الى ذلك لانه كما يحتاج  
الى هذا يحتاج الى العجلة فيؤتى الى ما لا ينتهي كذا في الذخيرة \* ولو اختلفت أهل الطريق فادعى كل واحد  
منهم أنه له فهو بينهم بالسوية اذا لم يعرف أصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعماله ولا يجعل على  
قدر ما في أيديهم من ذرع الدار والمزلة لان حاجة صاحب المنزل الصغير الى الطريق كحاجة صاحب الدار  
الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فان عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم على قدر أراضهم وان عرف  
أصل الطريق كيف كان بينهم جعلته بينهم على ذلك فان كانت دار لرجل ولا خطر طريق فيها فلت صاحب  
الدار واقسم ورثته الدار بينهم ورفعوا الطريق لصاحب الطريق ولهم ثم باعوه فارادوا قسمة ثمنه فلصاحب  
الطريق نصفه والورثة نصفه وان لم يعرف ان أصل الدار بينهم ميراث وجدوا ذلك قسم ذلك على عدد

شيئا يتصل به فخرج مسئلة العيب والطلاق ولو قيل الا اذا كان يتصل به أولن في التهمة يخرج كل المسائل والدعاوى اذا اجتمعت من واحد  
على واحد يحلف عينا واحدة كذا في النوادر والزيادات \* رجل له على رجل ألف فاقتربه ثم أنكر اقراره قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله أنه

يخلف بالله ما أقررت له ذاب وقال الصديق خلف على نفس الحق لا الاقرار وهذا بناء على ان الاقرار هل هو من أسباب الملك أم لا فمن جعله سببا خلف عليه ومن قال لا لا (٢٠٦) والاصح انه ليس من أسباب الملك حتى لم يصح دعوى الملك بناء على الاقرار بخلاف دعوى الدفع

رؤسهم ورأس صاحب الطريق كذا في المبسوط \* ويقسم القاضي الأعداء من جنس واحد من كل وجه بان كانت المجانسة ثابتة بين الأعداء اسميا ومعنى كافي الغنم أو البقر أو المكييل أو الموزون أو الثياب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وفي الأجناس المختلفة من كل وجه لا يقسم الأعداء قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وان كان جنسا واحدا من حيث الحقيقة وأجناسا مختلفة من حيث المعنى كالرفيق فان كان معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع فالقاضي يقسم الكل قسمة جمع بالاخلاف ويجعل ذلك الشيء أصلا في القسمة والرفيق تبع ويجوز ان يثبت الشيء تبع الغنم وان كان لا يثبت مقصودا وان لم يكن معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسمه قسمة جمع وقال للقاضي أن يقسمه قسمة جمع هكذا ذكر في الأصل كذا في المحيط \* ولو كانت بينهما حنطة أو دراهم أو ثياب من جنس واحد فبما أحدهما نصيبه جاز كذا في السراجية \* وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه على قرطاس ليكنه حفظه ويستويه على سهام القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذكره ليعرف قدره ويقوم البناء فرما يحتاج إليه في الأخرى ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون للنصيب بعضهم بنصيب الأخر تعلق فيحقق معنى التميز والأفراز على الكمال ويلقب أول الانصباء بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يكتب أساميهم ويخرج القرعة فيخرج اسمه أولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني والاصل أن ينظر في ذلك إلى أقل الانصباء حتى اذا كان الأقل ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سدسا جعلها اسداسا التمكن القسمة وشرح ذلك أرض بين جماعة مشتركة لاحدهم عشرة أسهم ولا آخر خمسة ولا آخر سهم وأرادوا قسمة القسمة على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك أن يجعل الأرض على عددهم سهامهم بعد أن سويت وعدت ثم تجعل سناد سهامهم على عددهم سهامهم ويقرع بينهم فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف السهام فهو أول السهام ثم ينظر إلى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة أعطاه القاضي ذلك السهم ونسبة أسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه لتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين البقية كذلك فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف الستة الباقية ثم ينظر إلى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة أعطاه القاضي ذلك السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحبه وان كانت البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة ونفس البندقة أن يكتب القاضي أسماء الشركاء في بطاقات ثم يطوى كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مسطوية فتكون شبه البندقة وأفراز كل نصيب بطريقه وشربه أفضل فان لم يفعل أو لم يمكن جاز هكذا في الكافي \* رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمس عشرة خايسة خمس منها مملوءة وخمس منها خالية والكل مستوية فاراد البنون أن يقسموا الخوابي على السواء من غير أن يربطوها عن مواضعها قالوا الوجه في ذلك أن يعطى أحد البنين خايتين مملوءتين وخايسة إلى نصفها وخايتين خاليتين ويعطى الثاني كذلك يبقئ خمس خوابي احدها مملوءة واحدها خالية وثلاث إلى نصفها خال فيعطى الاثالث ذلك لان المساواة بذلك تقع رجلان بينهما خمسة أرغفة لاحدهما رغيفان والاخر ثلاثة فديار رجلان ثالثا وأكوا جميعا مستويين ثمان الثالث أعطاهما خمسة دراهم وقال اقتسموها بينكما على قدر ماأكلت من أرغفة كما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة لثان كل واحد منهم أكل رغيفا وثلثي رغيف مشاعا لثان من ذلك لصاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب صاحب الثلاثة فأجعل كل ثلث سهم فيصير كل واحد منهم آلا سهمين من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البديل كذلك وقال الفقيه أبو بكر عندي

بناء عليه بدليل أن الاقرار بانحرار السلم يصح والمأذون والمريض مرض الموت لو أقر بما يجمع المال لا يجبي يصح مع عدم صحة التملك لهما الا للمريض من الثلث وفي النوازل كل من أقر بشيء لا يجوز اقراره لا يخلف لو أنكر كما لو ادعى على ميت مالا وقدم وصيه وهو ليس بوارث وأراد خلفه لا يخلف وان ادعى عليه الاقراران وارثا خلفه في حصته \* في الذخيرة ادعى أنه اشتراه من فلان وادعى ذواليد ايداعه يندفع الخصومة برهن أم لا فلو لم يقمه وطلب عينه أنه أودعه يخلفه بالله لقد أودعه ولا يخلفه على العلم لانه لنفي التهمة وان طلب المدعي عليه بين المدعي يخلفه بالله ما علم ان فلانا أودعه لانه على فعل الغير ولا يثبت له شيء ويخاف في الدعوى الصحيح لا الفاسد \* اذا أنكر وزعم المدعي عدم الشهود أو عدم حضورهم أو ادعى غيبة الشهود عن البائدة خلف الحاكم المدعي عليه خاف وأشار باصبعه وكما إلى رجل آخر بالله ماله على كذا صدق ديانة لا قضاء والدعوى ان وقع على فعله من كل وجه بان ادعى عليه الفعل خلف على البتات وإن على فعل الغير من كل وجه فان ادعى

دينا على ميت بسبب الاستهلاك أو ادعى ان مورثه غصب أو سرق فعلى العلم الا اذا كان شيئا يتصل به كما اذا برهن المشتري لصاحب على اباق المشتري أو سرقته عنده يخلف البائع على البتات لاتصال التسليم به أو لنفي التهمة عنه كالودع يدعي قبض المودع الوديعه من داره وان

فعل المدعى عليه من وجهه وفعل الغير من وجهه بان قال اشترت منى أو استأجرت منى أو استقرضت منى فان هذه الافعال تقوم بالثبوت في فعل غيره وفعل نفسه فيختلف على التثبت وقيل التحليف على فعل الغير على العلم الا اذا كان يدعى (٢٠٧) العلم بفعل الغير كالمودع يدعى أن رب الوديعة

قبض الوديعة منى وكذا الوكيل بالبيع اناباع وسلم الى المشتري ثم أقر البائع أن الموكل قبض الثمن وأنكر الموكل فاقول قول الوكيل مع عينه واذا حلفه برئ المشتري ويحلف الوكيل على التثبت بالله لقد قبض الموكل الثمن وهذا التحليف على فعل الغير على التثبت ولكن الوكيل يدعى عليه بذلك \* اذا شك فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف احترازاً عن الوقوع في الحرام وان أبى خصمه الا حلفه ان أكبر رأيه أن المدعى محق لا يحلف وان أنه مبطل ساخ له الحلف \* ادعى عليه عند القاضي مالا فلم يقر ولم ينكر وقال ابرأني المدعى عن هذه الدعوى من يحلف ينظر ان كان المدعى برهن على دعواه حلف هو على عدم البراء وان لم يكن له بينة حلف المدعى عليه عند المتقدمين وخالفهم بعض المتأخرين وقول المتقدمين أحسن واذا قال المدعى عليه بعد الانكار ابرأني المدعى وطالب حلفه على عدم البراء يحلف المدعى عليه أولاً فان نكل حينئذ يحلف المدعى ذكرهما الفضلى \* في يده ضبعة زعم أنه اوقف جد على أبيه

لصاحب الرغيفين درهم من البذل لانه أكل من رغيفيه رغيفاً وثلاثي رغيف ولم يأكل الثالث من رغيفيه الاثلاث رغيف وكل واحد منهما مأكل رغيفاً وثلاثي رغيف فالثالث أكل من الارغفة الثلاثة رغيفاً وثلاث رغيف فكان لصاحب الثلاثة أربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى قاضيخان \* رجلان أرادا أن يتقاسما التين بينهما بالحبال جازلان التفاوت فيه قليل كذا في الظهيرية \* سئل أبو جعفر عن سلطان غزم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك الغرامة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصين ابدان بقسم ذلك مع على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصين ابدان بقسم ذلك مع على عدد الرؤس لانها مؤنة الرؤس ولا شيء على النسوان والصبيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم كذا في المحيط \* قسمة العنب بين الشريكين بالوزن بالقبان أو الميزان أو المكيال تصح كذا في الظهيرية \* والله أعلم

### الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

دار بين رجلين نصيب أحدهما أكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وأبى صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الامام الشيخ المعروف بجواهر زاده وعليه الفتوى في البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وذكر الخصاص دار بين رجلين نصيب كل واحد لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر لا يقسم لان الطالب متعنت وان كان ضرر القسمة على أحدهما بأن كان نصيب أحدهما أكثر ينتفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم وحكي عن الخصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصح ما ذكره الخصاص كذا في التبيين \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق بين قوم ان اقتسموا لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمته وأبى الآخر فاني لأقسمه بينهم وان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني أقسمه بينهم بعض مشايخنا قالوا المسألة محمولة على أن الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لابقى لواحد منهم طريق ومنفذ فأما اذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لابقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ وابقى لصاحب الكثير طريق ومنفذ فالقاضي يقسم بينهم اذا طلب صاحب الكثير القسمة كما في مسألة البيت اذا طلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في الحالين بخلاف البيت كذا في المحيط \* وان كان مسبل ماء بين رجلين أراد أحدهما قسمة ذلك وأبى الآخر فان كان فيه موضع يسيل منه ماء سوى هذا قسمته وان لم يكن له موضع الا بضر لم أقسمه وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط \* بيت بين رجلين انهم قد قسموا الأرض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقسم بينهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقسم فان أراد أحدهما أن يبني كما كان وأبى الآخر ذكرى نوادر ابن رستم أنه لا يجبر على البناء الا أن يكون له ما عليه جذع فيجبر على البناء فان كان الآتي معسراً يقال لشريكه ابن أنت وامنع الآخر من وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما أنفقت كذا في الحاوي \* ولا يقسم الحمام والحائط وما أشبه ذلك بين الشر كانهما رضوا به جميعاً قسمته لوجود التراضي منهم بالتزام الضرر من أصحابنا رحمه الله تعالى من يقول هذا في الحمام فكل واحد منهما ينتفع بنصيبه بجهة أخرى بأن يجعله يتأور بها كان ذلك مقصود كل واحد منهم فأما في الحائط ان رضوا بالقسمة لانتفاع كل واحد منهم بنصيبه من غيرهم فكذلك الجواب وان رضوا بالعدم وقسمة الامس بينهم لم يباشر القاضي ذلك ولكن ان فعلوا ذلك

وأولاده خاصة ادعى آخر أنه من أولاد الواقف وقفها على كل أولادهم وأولادهم ان ادعى أصل الواقف لا يمين فيه لعدم القائفة في حلفه وان ادعى شيئاً من غلته في يده حصلت منها يحلفه على نصيبه من الغلة لانه يدعى الملك منها لنفسه ونحوه لا ينكر \* وهب أرضاً موروثه فادعت زوجة

الميت أن الأرض وقعت في نصيبها والهبة كانت قبل القسمة وزعم الموهوب له أنها كانت بعد القسمة ووقوع الأرض في نصيب الوهاب ولم يجد على ذلك بينة وحلفت المرأة على (٢٠٨) ما ادعت ليس له أن يحلف سائر الورثة أيضا لأن بعليها ظهر أن الهبة كانت هبة مشاع

فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك ولو كان بين رجلين في أرض رجل قد بنى فيها بانه ثم أراد قسمة البناء وصاحب الأرض غائب فلهما ذلك بالتراضي وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه وإن كان أراد أحدهما قسمة البناء وهدهمه وأبى الآخر ففي هذه القسمة اتلاف المالك وقد بينا أن القاضي لا يفعل ذلك ولكن إذا أراد أن يفعلاه لم يمنعهما من ذلك وإن أخرجهما صاحب الأرض هدهما ثم النقض يحتمل القسمة بينهما فيصفيه القاضي عند طلب بعض الشر كاذب في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل دكان في الوقفين رجلين يبيعان فيه يباع أو يملآن فيه بأيديهما فأراد أحدهما قسمة وأبى الآخر وصاحب الأرض غائب فإن القاضي ينظر في ذلك إن كان لو قسم أمكن لكل واحد منهما أن يعمل في نصيبه العمل الذي كان يعمل قبل القسمة قسم وإن كان لا يمكنه ذلك لا يقسم كذا في المحيط \* وإذا كان الزرع بين ورثة في أرض غيرهم فأرادوا قسمة الزرع فإن كان قد أدرك لم أقسمه بينهم حتى يحصد لا بالتراضي ولا بغير التراضي لأن الحنطة مال الربا فلا تجوز قسمته مجازفة لا بالكيل ولا يمكن قسمته بالكيل قبل الحصاد وإن كان بقى لالم أقسمه إلا أن يشترطوا في البقل أنه يجز كل واحد منهم ما صابه فإذا اقتسموه على هذا بتراضهم أجزته كذا في المبسوط \* وإذا كان زرع بين رجلين فأراد قسمة الزرع فيما بينهم مادون الأرض فالقاضي لا يقسم أما إذا بلغ الزرع وتسنبل فلانه بعد ما بلغ وتسنبل صار مال الربا وفي القسمة معنى المبادلة فلا تجوز مجازفة وما إذا كان الزرع بقلا فاما لا يقسم القاضي إذا كانت القسمة بشرط الترك وما إذا أراد القسمة بشرط القلع فله أن يقسم وهذا الجواب على إحدى الروايتين فأما على الرواية الأخرى فينبغي أن لا يقسم القاضي وإن رضيا به هذا إذا طلبا القسمة من القاضي وإن طلب أحدهما وأبى الآخر فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو اقتصما الزرع بأنفسهما فإن كان الزرع قد بلغ وتسنبل فالجواب فيه قدم وإن كان الزرع بقلا إن قسمهما بشرط الترك لا يجوز وإن قسمهما بشرط القلع جاز باتفاق الروايات كذا في المحيط \* ولو كان بينهم أزرع في أرضهما فطلب قسمة الزرع دون الأرض فإن كان الزرع بقلا وشرط تركه في الأرض أو شرط أحدهما ذلك لا تجوز قسمة الزرع وإن اتفقا على القلع جازت القسمة وإن كان الزرع قد أدرك وشرط الحصاد جازت القسمة عند الكل وإن شرطوا الترك أو أحدهما فسدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا طاع على النخيل بين رجلين أرادا قسمة دون النخيل إن شرطوا الترك أو أحدهما فسدت القسمة وإن اتفقا على الحصاد في الحال جازت القسمة وإن كان الثمر مدر كوا شرطوا الترك لا تجوز عندهما وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* إذا كان كرحنطة بين رجلين ثلاثون رديئة وعشرة جيدة فأخذ أحدهما عشرة والآخر ثلاثين وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين فإنه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي \* وإن كانت قوصرة فتر بينهما ما ودن خل فأراد أحدهما قسمته قسمته لأن هذا مما يتأق فيه الكيل والوزن والقسمة فيه تميز محض لكل واحد من الشر بكن أن يتفرد به فكذلك يفعلها القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \* والخشب والباب والرحى والدابة واللؤلؤ لم تقسم إلا برضاها وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج إلى شقه وكسره وفي ذلك ضرر وكذا في الخشبة الواحدة إذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة \* ولا تقسم الجواهر لأن جهاتها متفاحشة لا يرى أنها لا يصلح غير المعين منها عوضا عما ليس بمال كالنكاح والخلع هكذا في التبيين \* وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرير ولا المحف كذا في التتارخانية \* فإن أوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين فأراد قسمة قبل الجزأ لم أقسمه وكذلك اللبن في الضرع لأن ذلك مال الربا فإنه موزون أو مكيل لا يمكن قسمته إلا بالوزن أو الكيل وذلك بعد الحلب والجزأ فما لا يولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسم ما ذلك بينهم بالتراضي لم يجز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم \* وإن كان ثوب بين رجلين فأقسماه وشقه

فيما يقسم فأمر برد الأرض وإن ادعى دعاوى متفرقة كالدرهم والدنانير والمتاع والدور قال الفقيه أبو جعفر إن عرف من المدعى التعتت يجمع القاضي والا وكذلك لو خاصم رجل رجلا وتوجه عليه اليمين فقال المطلوب للقاضي انه يريد اتعاب امره اجمع الدعاوى لا تقربا يجب الاقرار وحلف فيما توجه الحلف ان تحزر القاضي عن الارام امره به بلا جبر وقال الفقيه أبو جعفر ان عرف تعنت المدعى امره بالجمع والا ولو كان المدعى هو الوكيل فقال المدعى عليه أحضرمو كذا ليجمع لي الدعاوى حتى أحلف لا يملك لا يجيبه القاضي اليه \* بعث القاضي أمينا أو أمينين إلى محدثة لا تخرج ليجلها فقا لا حلفناها لا يقبل الا بشاهدين وفي المستق عن الثاني رحمه الله أن المطلوب إذا كان مريضا أو امرأة يبعث من يستحلفها وقال الامام رحمه الله لا يبعث من عليه الدين المؤجل قومه الدائن إلى القاضي قبل المحل وحلفه ماله اليوم قبلك شيء وجهه القاضي إن كان الحالف لا ينوي اتلاف حقه لا بأس به ولكن ليس للقاضي أن يقبله منه بل يحلفه بالله ماله قبلك

شيء قال الفقيه فيه دليل على ان قوله ليس قبل اليوم شيء ليس باقرار ولا يلتفت الى قول بعض الحكماء انه اقرار طولا بالدين المؤجل ويجب عليه المال \* وذكر الناطقي عليه دين مؤجل لو اقتربه وادعى الاجل لا يصدق القاضي بقبلة أن يقول للقاضي سمله



أحالة أم مؤجلة ان ادعى الحالة يحلف بالله ما عليه هذه الا لاف التي يدعيها وان حلف بغير هذا الطريق حنث ولو معسر الا يسعه أن يحلف متأولا قوله تعالى فظنرة الى ميسرة لانه قبل انكار الدائن لا يتأجل ولو حصل له في الحال مال (٢٠٩) يلزم الاداء فان حلف القاضي الذي عليه

الذين المؤجلة قبل أن يسأل للمدعى أحالة أم مؤجلة وقال ان شاء الله وسعه ذلك ولو قال المعسر ان شاء الله فحلف به لسانه لم يسعه وفي المحيط للمرأة اثبات المهر المؤجل وان لم يكن لها ولا لاية المطالبة وكذا الدين المؤجل وفيه وفي دعوى الدين لو قال مرايتوا جيزي ددني فبست فليس بجواب عند بعضهم لانه يصدق على المؤجل وقيل جواب وهو الاشبه وسمعت عن بعض فقهاء خوارجهم أن قوله وهو الاشبه معناه الاشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه \* دفع اليه مائة ثم اخذها فقال القاض فبسته وديعة وقال الدافع قبضته لنفسك يحلف المدعى لا المدعى عليه لانه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير \* اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها أنها مخدرة ان كان من رأى القاضى احضارها يحلفها في وقت الوجوب لافائدة في الدعوى واقامة البينة على أنها مخدرة أو لا فيحضرها وان كره أو ولياؤها وان كان من رآه أن لا يحضرها ان مخدرة فان كانت بكرا أو من بنات الاشراف قال قول وكيلها بلاعين أنها مخدرة وعلى المدعى البينة

طولا وعرضا براض منهم ما فهو جائز وليس لواحد منهما أن يرجع بعد تمام القسمة هكذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض \* ولو كان بين رجلين ثوب مخيط لا يقسمه القاضي بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يقسم القاضي أيضا ثوبين عند اختلاف قيمتهما لانه لم يمكن التعديل الا بزيادة دراهم مع الاوكس ولا يجوز ادخال الدراهم في القسمة جبرا فان تراضيا على ذلك جاز للقاضي أن يقسم كذا في العيني شرح الهداية \* وان كان الذي بين الشركاء ثوبا طيا وثوبا هرويا وسادة وبساطا لم يقسمه الا برضاهم ولو كانت ثلاثة أبواب بين رجلين فأراد أحدهما قسمتها أو أبي الآخر فاني أنظر في ذلك ان كانت قسمتها تستقيم من غير قطع بأن تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث فان القاضي يقسمها بينهما فيعطى أحدهما ثوبين والاخر ثوبا وان كانت لا تستقيم لم أقسمها بينهما الا أن يراضوا فيما بينهما على شئ هكذا قال في الكتاب والاصح أن يقال ان استوت القيمة وكان نصيب كل واحد منهما ثوبا ونصفا فانه يقسم الثوبين بينهما ويدرع الثالث مشتركا وكذلك ان استقام أن يجعل أحدا القسمين ثوبا وثلثي الآخر والقسم الآخر ثوبا وثلث الآخر أو أحد القسمين ثوبا ورعا والآخر ثوبا وثلاثة أرباع فانه يقسم بينهما ويترك الثالث مشتركا كذا في النهاية \* واذا كان المشترك قناة أو نهر أو بئر أو عين أو ليس معه أرض وطلب الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الارض وترك النهر والبئر والقناة على الشركة لكل واحد منهم شربة منها وان كان كل واحد منهم يقدر على أن يجعل للارض شربا من مكان آخر أو كان أرضين وأنهارا متفرقة أو أبارا قسمت ذلك كله فيما بينهم لانه لا ضرر على واحد منهم في هذه القسمة وقسمة النهر والعين هنا تباع اقسمة الاراضي فهي بمنزلة البيع فالشرب يدخل في بيع الارض تبعا وان كان البيع لا يجوز فيه مقصودا فكذلك في القسمة كذا في المبسوط \* والاواني المختصة من أصل واحد كالاجانة والقممعة والطست المتخذة من صفر ملهقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضي جبرا كذا في العناية \* ويقسم تبرأضة والذهب وما أشبه ذلك مما ليس بمصوغ من الحديد والفضة والنحاس وكذلك علوبين رجلين نصيب كل واحد منهما مما ينتفع به والسفل غيرهما أو سفلى بينهما والعلو غيرهما فذلك كله يقسم اذا طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \* واذا قسم الدور فانه يقسم العرصه بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز أن يفضل بعضهم على بعض لفضل قيمة البناء والموضع لان المعادلة في القسمة بين الانصاء واجبة صورة ومعنى ما أمكن واذا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة أوجه اما أن اقتسموا الارض نصفين وشرطوا أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة أو اقتسموا كذلك وقيمة البناء غير معلومة أو اقتسموا الارض نصفين ولم يقتسموا البناء فان اقتسموا الارض نصفين على أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة جازوا ان اقتسموا كذلك ولم يعرف قيمة البناء جازا استحسانا لا اقساما وان اقتسموا الارض نصفين ولم يقتسموا البناء جازت القسمة ثم يملك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط السرخسي \* وبهذا الطريق قلنا ان الارض المشتركة بين اثنين اذا قسمت وفيها أشجار وزرع قسمت الارض بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب أحدهما فان الذي وقع الاشجار والزرع في نصيبه يملك نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة \* وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع فمن أصاب الموضع الذي فيه الزرع أخذه ب قيمته ولو قال لأرضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار اذا قسم الحاكم على الذراع ولم يقوم البناء فن وقع البناء في حصته أخذه ب قيمته سمي القيمة ولم يسماها كذا في الوجيز للكردي \* واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دار أو عقارات دعوا أنهم ورثوه

(٢٧ - فتاوى خامس) وان من بنات الاوساط وهي ثيب قال قول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع البين وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فان لا يكره ان من بنات الاوساط بعد الزفاف ب مدة يتولين الاعمال ويخرجن الى العرس والمأتم وبنات

الاشراف ولوبعد الزفاف بعدة محتشمين عن الخروج الى هذه المواضع الانذار فيما يستقيم ويلازم على الترك كعرس الاخت أو العمة فإذا كانت لا تخرج الا الى تلك الجهة كانت محذرة (٢١٠) وان كانت تخرج فيما لا بد منه حتى صار الخروج لها عادة لانسق محذرة كذا أفاده

الامام الحلواني \* ادعى المشتري  
أو المستقرض على البائع أو  
المقرض الا يفاء وأنكر  
القبض بحلفان ولو ادعى  
المضارب أو الشريك دفع  
المال وأنكر كروب المال  
يحلف المضارب أو الشريك  
الذي كان في يده المال ولو  
حلف البائع أو الدائن على  
عدم الاستيفاء وقال المشتري  
أو المدينون لي يئنه على ايفاء  
ان قال هي حاضرة أمهله  
القاضي ثلاثة أيام ولا  
يحكم بالاداء وان قال  
هو غائبة لا يعمل ويقضى  
بالمال \* اصطالحا على أن  
يحلف المدعي بعق أو طلاق  
ليحب المال على المطلوب  
حلف لا يجب لانه تعليل  
الايجاب بالخطر وكذا لو  
اصطالحا على أن يحلف  
المطلوب بما ذكر أنه يرى مما  
عليه فهو باطل والمال عليه  
لانه تعليل الزاوة بالخطر \* اذا  
زعم (٢) المدعي عليه غيبة  
شهوده أو مرضهم يبعث  
القاضي الى المحلة التي فيها  
الشهود ويسأل عنهم فان  
كانوا مرضى أو غيبا كما ذكره  
المدعي فيحلف القاضي  
المدعي عليه بعده والا لا كذا  
عن الامام الاعظم رحمه الله  
\* الشاهد اذا أنكر شهادته  
لا يحلف \* طعن المدعي عليه  
في الشاهد وقال انه كان  
ادعى هذه الدار لنفسه ورام

عن فلان لم يقسمه القاضي بينهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته  
وقالا يقسمه بينهم باقرارهم وبذ كر القاضي في صد القسم أنه قسمه باقرارهم ولو ادعوا في العقار أنهم اشتروه  
قسمه بينهم وان كان المال المشترك ماسوى العقار وادعوا انه ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا الملك  
ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قسمه بينهم وهذه رواية كتاب القسم وفي الجامع الصغير أرض ادعاهما  
رجلان وأقاما البينة أنهم في أيديهم ما أو ارادا القسم لم يقسمها بينهما حتى يقيموا البينة أنها لهما لا احتمال أنها  
اخرهما ثم قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسم ضربان  
بحق الملك تكملا للنفقة وبحق اليد تكملا للحفظ وامتنع الاول ههنا لعدم الملك وكذا الثاني للاستغناء  
عنه لانه محفوظ بنفسه واذا حضر وارثان وأقاما البينة على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهم ما ومعهما  
وارث غائب أو صغير قسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب وكذا لا يقبض نصيب الغائب أو وصيا يقبض  
نصيب الصغير لان في هذا النصيب نظر للغائب (١) ولا بد من اقامة البينة على أصل الميراث في هذه الصورة  
عنده أيضا بل أولى وعندهما يقسمها بينهما باقرارهما وبغزل حق الغائب والصغير يشهد أنه قسمها باقرار  
الكبار الحضور وأن الغائب أو الصغير على حجة ولو كانوا مشتريين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا  
البينة على الشراحي يحضر الغائب وان كان العقار في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم وكذا اذا  
كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير أو شيء منه لم يقسم باقرار الحضور ولا فرق في هذا الفصل بين  
اقامة البينة وعدمها في الصحيح وان حضر وارث واحد لم يقسم وان أقام البينة لانه ليس معه خصم  
والحاضر ان كان خصما عن نفسه فليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهم فليس  
أحد يخاصم عن نفسه يقيم عليه البينة ولو كان الحاضر صغيرا أو كبير انصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم  
اذا أقيمت البينة كذا في الكافي \* ولو كان شيء من التركة في يد أم الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما اذا  
كان شيء من التركة في يد الغائب وثمة لا يقسم كذا في فتاوى قاضي خاوي \* اعلم أن ههنا مسئلة لا بد من  
معرفتها وهي أن القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو ما اذا كان غائبا فلا ينصب  
عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإنه ينصب وصيا عن الغائب ثم الفرق  
بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو أن الصغير اذا كان حاضرا فينصب الوصي لاجل  
الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا الا أنه عجز عن الجواب فينصب عنه وصيا  
ليحبب خصمه وأما اذا كان غائبا فلم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب  
الوصي كذا في النهاية \* واذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب والبعض حضور  
فالوصي له شريك بمنزلة الوارث ان حضر نفسه وحده فالقاضي لا يسمع بينته ولا يقسم الدارين بينهم كالأول  
حضر واحد من الورثة وان حضر هو مع أحد الورثة فالقاضي يسمع بينته ما يقسم الدار كالأول وحضر وارثان  
هكذا في الذخيرة \* ولورفع طرير يقيانهم ما وكان على الطريق ظلة وكان طريق أحد ههنا على تلك الظلة  
وهو يستطيع أن يتخذ طريقا اخر فأراد صاحبه أن ينعه من المرور على ظهر الظلة لم يكن له ذلك كذا في  
المبسوط \* واذا كانت الدارين رجلين وفيها صفة وفي الصفة بيت وطريق البيت في الصفة ومسبل ماء

(١) قوله ولا بد من اقامة البينة على أصل الميراث كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الارث كالأبوة ونحوها  
والذي في الهداية والتبيين ولا بد من اقامة البينة هنا أيضا عنده وليس فيها ذكر أصل الميراث ولم يذكروا  
المسئلة الاولى فالمراد أن قوله وأقاما البينة على الموت وعدد الورثة لا بد منه عنده أيضا كذا في المسئلة  
السابقة بل أولى لان الورثة هنالك كلهم كبار حضوروا شرط اقامة البينة وهنافية قضاء على الغائب  
أو الصغير كما أفاده في النهاية كذا في حاشية الدر لابن عابد بن نقله معججه عن عنه

تحليفه لا يحلف وان برهن على ذلك يقبل ويطلب شهادته ولا يشترط لهذه الشهادة حضور الشاهد ويكتفي  
بمحضر المدعي وقال الامام الحلواني الجهالة كما تمتع قبول البينة كذلك تمتع الاستحلاف الا اذا اتهم القاضي \* وصي الصغير أو متولى الوقف

(٢) قوله زعم المدعي عليه كذا بالاصول التي بايدينا ولعل لفظ عليه سبق قلم اه معججه

أوقية أحضر رجلا ولا يدعي شيئا معه لوما فله أن يحلفه نظر الوقت واليتم \* أخذ دارهم من عليه واتفقوا الناقد ثم وجد بعضه زوفا لأضمان  
على الناقد ودور إلى الدافع ويسترد وان أنكر الدافع أن يكون ذا مدفوعه (٢١١) فالقول قول القابض لأنه ينكر أخذ غيرها

وهذا إذا لم يقرب باستيفاء  
حقه أو الجهاد فان كان أقر  
لا يرجع أن أنكر الدافع  
أن يكون ذاهوا

(الثامن في فروع القضاء  
على الغائب) في الجامع  
الاصغر قال ان طلق فلان  
امرأته فانت كذا فادعت  
أنه طلقها وفلان غائب  
وبرهنت لا يصح وقيل يصح  
وبه أخذ شمس الأئمة  
الاورجندى والاول أصح  
لأن فيه ابتداء القضاء على  
الغائب بخلاف ما إذا قامت  
البينة أن زوجها قال لها  
ان دخل فلان الغائب الدار  
فانت كذا وقد دخل فلان  
الغائب الدار وبرهنت حيث  
يقبل اتفاقا والفرق يعرف  
من الاصل الذي ذكره  
وهو أن البينة إذا قامت  
على شرط حق الحاضر  
بإثبات فعل على الغائب ان  
كان فيه ابطال حق الغائب  
من طلاق أو عتاق أو بيع  
الاصح أنه لا يقبل وان لم يكن  
فيه ابطال حق الغائب يقبل  
كما في المسألة الثانية والذي  
يفعله الناس فيما إذا أرادوا  
اقامة البينة على الغائب أنه  
وكله في قبض حقه وعلم على  
الناس يدعي واحد عند  
القاضي أن الغائب علمق  
تلك الوكالة ببيع هذا  
الحاضر داره من فلان بكذا  
وقد باع هذا داره من فلان

ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسم فأصاب أحدهما الصفة وقطعة من ساحة الدار وأصاب الآخر البيت  
وقطعة من ساحة الدار ولم يدكر في القسمة الطريق ومسيل الماء وأراد صاحب البيت أن يترقى الصفة على  
حاله ويسيل الماء على ظهر الصفة أن أمكن لصاحب البيت فتح الطريق وتسهيل الماء في نصيبه من موضع  
آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرو في الصفة ولا حق تسهيل الماء على ظهرها سواء ذكر في  
القسمة أن لكل واحد منهما نصيبه بمقوقه أو لم يدكر ذلك وإذا لم يكن لصاحب البيت إمكان فتح الطريق  
وتسهيل الماء من موضع آخر فاذكر أن لكل واحد منهما نصيبه بمقوقه ودخل الطريق ومسيل الماء  
في القسمة وتجوز القسمة وان لم يدكر ذلك لا يدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وفقدت القسمة ذكر هذه  
الجملة شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب اذا اقتسم دارا فلو وقعت الحدود ودينهم ما اذا  
أحدهما لا طريق له فان كان يقدر على أن يفتح لنصيبه في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وان كان لا يقدر  
على أن يفتح لنصيبه طريقا علم وقت القسمة أن لا طريق له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وعلى  
قياس المسألة المتقدمة ينبغي أن يقال في مسألة آخر الباب اذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر انما  
تفسد القسمة اذا لم تذكر الحقوق فأما اذا ذكرت الحقوق يدخل الطريق تحت القسمة فصار حاصل الجواب  
نظر الى المسألتين أنه اذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر ان ذكرت الحقوق يدخل الطريق ومسيل  
الماء في القسمة ولا تفسد القسمة وان لم تذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة ان علم وقت القسمة أن  
لا طريق له ولا مسيل له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وذكر شيخ الاسلام في باب قسمة الارضين  
والقرى أن الطريق ومسيل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق والمرافق اذا كان الطريق ومسيل  
الماء في أرض الغير ولم يكونا في أنصبتهم ولم يكن لكل واحد احداث هذه الحقوق في أنصباته حتى لا تفسد  
القسمة كذا في الذخيرة \* وان اقتسم دارا على أن يشتري أحدهما من الآخر دارا له بالتدريجهم فالقسمة  
على هذا الشرط باطلة كذا في المبسوط \* كل قسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره  
فاسدة وكذا كل شراء على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على أن يزيد شيئا مع وفاء جائزة كالزيادة في المبيع  
أو الثمن والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد كذا في  
القنية \* ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس أن يسكن أحدهما الجميع فعلى هذا ينبغي أن يقال ان أرادوا  
قسمة ملك فلقاضي ذلك وان أرادوا قسمة حفظ واتقاع فلا حاجة الى القاضي هكذا في الذخيرة \* وإذا  
كانت الدار بين رجلين فاقسم على أن يأخذ أحدهما الأرض كلها يأخذ الآخر البناء كله ولا شيء له  
من الأرض فهذا على ثلاثة أوجه الاول اذا شرط في القسمة على المشروط له البناء فلع البناء وفي هذا  
الوجه القسمة جائزة وان سكتا عن القطع ولم يشترطاً جازت القسمة أيضا وان شرطاً ترك البناء فالقسمة  
فاسدة كذا في الظهيرية \* وادّو قع الحائط لاحد في القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط  
أن يرفع الجذوع عن الحائط ليس له ذلك الا أن يكوّنناشط في القسمة ورفع الجذوع سواء كان الجذوع  
لاحدهما على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما  
صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة \* في التجرّد وكذلك درج أو  
درجة أو أسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحبها لم يشر فاعلى نصيب الآخر لم يكن لصاحب  
السفل أن يقطع روشن الآن بشرطوا قطعه كذا في التارخانية \* ولو أن ضعيفين خمسة من الورثة  
واحد منهم صغير وثان غائبان وثالث حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين وطالب شريكه  
الحاضر بالقسمة عند القاضي وأخبره بالقصة فالقاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكيلاً عن الغائبين  
والصغير لان المشتري قام مقام البائع وقد كان للبائع أن يطالب شريكه كذا في الظهيرية \* كتب ابن

وتحقق الشرط وصار هو وكيلاً عن الغائب في القبض ولو كلفه على هذا المحضر كذا في قول المدعي عليه نعم انه وكاله كذا كراهة لم يوجد  
الشرط فيقسم الوكيل البينة على وجود الشرط فيقضي القاضي عليه بالبيع والوكالة لا يصح الاعلى اختيار الامام الاورجندى لما فيه

من ابطال حق الغائب وذ كر شيخ الاسلام أنه انما يكون الحاضر خصما عن الغائب باحدى معان ثلاث أن يكون الحاضر وكيل عن الغائب وأنه ظاهر والثاني أن يكون المدعى (٢١٢) عليهم أشياء واحدا وما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر لا محالة فهنا يقضى

عليه ما حتى لو حضر الغائب وأنكره لا يلتفت الى انكاره (قلت) ذكر السببية فيما اذا كان ما يدعى عليه ما شيئا واحدا فهو ظاهر الثالث أن يكون المدعى شيئين مختلفين وما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر بكل حال لا يفتقد عنه فيكون خصما ويقضى عليه ما اذا كان المدعى على الغائب قد يكون سببا على الحاضر وقد لا يكون بل يفتقد عنه بحال فان كان ما يدعى على الغائب نفسه يكون سببا لما يدعى على الحاضر فانه يقضى به على الحاضر لا على الغائب ولا يكون الحاضر خصما عن الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكره يحتاج الى اقامة البينة عليه وان كان المدعى شيئين وما يدعى على الغائب لا يكون سببا لما يدعى على الحاضر بنفسه وانما يكون سببا للبقاء الى وقت الدعوى فانه لا يقضى بالبينة بما ادعاه المدعى لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب \* أما الذي يكون ما يدعى على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر لا محالة فذلك في مسائل (الاولى) ادعى دارا في يد رجل أنها ملكه وأنكره واليدفبرهن المدعى

سماعة الى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في قوم ورواداروا باع بعضهم نصيبه من أجنبي وغاب الاجنبي المشتري وطلبت الورثة القسمة وأقاموا البينة على الميراث قال محمد رحمه الله تعالى اذا حضر الوارثان قسمها القاضي حضر المشتري أو لم يحضر لان المشتري بمنزلة الوارث الذي باعه وفي الاصل اذا كانت القرية وأرضها بين رجلين بالشراء مات أحدهما وترك نصيبه ميراثا أقام ورثته البينة على الميراث وعلى الاصل وشركا بينهما غائب لم يقسم القاضي حتى يحضر شركا بينهما ولو حضر شركا الأب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لان حضور بعض الورثة كحضور الميت لو كان حيا وحضور باقي الورثة وان كان أصل الشركة بالميراث بان كانوا شركا في القرية عن أبيهما فقبل أن يقسم مات أحدهما وترك نصيبه ميراثا لورثته فحضر ورثة الميت الثاني وعلمهم غائب وأقاموا البينة على ميراثهم عن أبيهم عن جدتهم قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيبهم وكذلك لو حضر عنهم وغاب بعضهم قسمها القاضي بينهم كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو بكر عن قرية مشاع بين أهلها ربعها وقف ورثتها (١) جرد ونصفها ملك شائع يريدون أن يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها ليصفولهم الملك ويجعلونها مقبرة قال ان قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وان أرادوا أن يقسموا موضعها في هذه القرية لا تجوز القسمة كذا في التتارخانية \* في المتنعي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى رجل من أحد الورثة بعض نصيبه ثم حضر البائع والمشتري وطلبا القسمة فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وارث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئا بعد ذلك أو اشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه الاول في الدار حتى يحضر وارث آخر غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغاب الوارث البائع وأقام المشتري بينة على شرائه وقبضه وعلى الدار وعدد الورثة فان كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة فهو وارث آخر غير البائع وأقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار وكذلك اذا طلبت الورثة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلبهم وجعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يقضى بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع الى المشتري وان كان المشتري هو الذي طلب القسمة وأبي الورثة لم أقدم لاني لأعلم انه مالك ولا أقبل بينته على ما اشترى والبائع غائب وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه وهو مشاع من رجل ثمان المشتري أمر البائع أن يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقااسمه لم يجز القسمة وان كان بين رجلين دار ونصف دارا قسمها على أن يأخذ أحدهما الدار والاخر نصف الدار جاز وان كانت الدار أفضل قيمة من نصف الدار كذا في المحيط \* واذا اطلع الرجلان في القسمة على أن يأخذ أحدهما دارا والاخر منزلا في دار أخرى أو على أن يأخذ كل واحد منهما مائة ذراع أو على حدة أو على أن يأخذ أحدهما دارا والاخر عبدا أو ما أشبه ذلك من الاصطلاح في الاجناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار ومائة ذراع أو أكثر من الدار الاخرى فاقسما على أن لهذا ما في هذه الدار من الذرعان ولهذا ما في هذه الدار الاخرى (٢) لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وانما كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار أخرى فاصطالحا على أن لا أحدهما ما في هذه الدار ولا آخر ما في تلك الدار ورا دمع ذلك دراهم سمية فان كانتا سمي السهام كم هي سهم من كل دار جاز وان لم يسمي ذلك لم يجز وان سمي مكان السهام أدرعاسمة مكسرة جاز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال ولم يجز في قول أبي

(١) قوله جرد الجرد محر كفضاء لانتبات فيه كفي القاموس اه معجمه (٢) قوله لا يجوز عند أبي حنيفة لما عرف في كتاب البيوع أن بيع عشرة أدرع من مائة ذراع لا يجوز فكذا لا تجوز القسمة على هذا لانها في معنى البيع كذا في المحيط اه معجمه

ان الدار داره اشتراها من فلان الغائب المالك يقبل ويقضى له بالدار لان المدعى عليها شيء واحد وما ادعاه من الغائب حنيفة سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر لان الشراء من المالك سبب لا محالة (الثانية) ادعى على آخر أنه كفل عن فلان بما يذوب عليه فافقر المدعى

عليه بالكفالة وأنكر الحق فبرهن أنه ذاب له على فلان كذا بعد الكفالة بقضي به في حق الحاضر حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى أنكاره (الثالثة) ادعى الشفعة في دار في يد انسان فقال ذواليد الدار لي ما اشتريتها فبرهن (٢١٣) المدعى على أنه اشتراها من فلان الغائب

يقبل ويقضى على الحاضر والغائب \* وأما الأصل الثالث وهو ما إذا كان المدعى شتيين وما يدعيه على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر فيبانه في مسائل (الاولى) قذف محض حتى وجب عليه الحد فقال القاذف أنا عبد يلزمني حد العبد وقال المقذوف لا بل أعتقك مولاي عليك حد الاحرار وبرهن على اعتاق مولاه يقبل ويقضى بالعتق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر وأنكر العتق لا يلتفت إلى أنكاره وان ادعى شتيين مختلفين العتق وكالحد لكن أحدهما لا ينفك عن الآخر لاجحالة (والثانية) لو شهدا على رجل فادعى المشهود عليه أنهم معا عبدان لقولان فبرهن المدعى أن المالك الغائب أعنتقه ما يقبل ويقضى بعتقه ما لان العتق لا ينفك عن ولاية الشهادة (الثالثة) قتل عمدا وله وليان أحدهما حاضر والاخر غائب ادعى الحاضر على القاتل أن الغائب عفا عن نصيبه وانقلب نصيبه مالا وبرهن عليه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب فان قيل يرد على هذا ما إذا كان عبدين غائب وحاضر ادعى العبد أن الغائب أعتق حصته وصار

حقيقة رحمه الله تعالى داران بين ثلاثة نفر اقتسموها على أن يأخذ أحدهم إحدى الدارين والثاني الدار الأخرى على أن يرد الذي أخذ الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيأ دراهم مسماة فهو جائز وكذلك إذا أخذ الدار الكبرى اثنان منهم وأخذ الثالث الدار الصغرى وكذلك إذا كانت دار واحدة بينهم وأخذها اثنان منهم كل واحد منهم اطافئة مع اطافئة على أن يردا على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك ان اشتراطوا على أحدهم ائتمنى الدارهم ليدخل في منزله فهو جائز لانه يكون هو مشترى بالثاني نصيب الثالث وصاحبه الثلث وكذلك دار بين شريكين اقتسماها نصفين على أن يرد أحدهما على الآخر عبدا بعينه على أن يرد الآخر مائة درهم جاز وكذلك لو اقتسماها على أن يأخذ أحدهما البناء ويأخذ الآخر الخراب على أن يرد صاحب البناء على الآخر دراهم مسماة فهو جائز وكذلك لو أخذ أحدهما السفلى والآخر العلوي واشترط أحدهما على صاحبه دراهم مسماة كذا في المبسوط \* ولو اقتسما الثياب على أن من أصابه هذار درهم ما ومن أصابه هذا ردهم من جاز كذا في محيط السرخسي \* وإذا كانت القرية والارض بين قوم اقتسموا الارض مساحة على أن من أصابه شجرة أو بيت في أرضه فعليه بقتن دراهم فهو جائز وهذا استحسان كذا في المبسوط \* شريكان اقتسما على أن لاحدهما الصامت وللآخر العروض وقاش الحانوت والدون التي على الناس على أنه أن توى عليه شيء من الدين رده عليه نصفه فالقسيمة فاسدة لان القسيمة فيها معنى البيع والبيع على هذا الوجه لا يجوز وعلى كل واحد منهما أن يرد على صاحبه نصف ما أخذ كذا في محيط السرخسي \* وإذا كانت الدار بين رجلين فاقسماها على أن يرد أحدهما على الآخر دراهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح أن يكون عوضا مستحقا بالبيع يجوز اشتراطه في هذه القسيمة عند تراضيهما عليه فالنقد حلال كانت أم مؤجلة والمكيل والموزون مبينا أو موصوفا مؤجلا أو حلالا يجوز استحقاقه عوضا في البيع فكذلك في القسيمة فان كان لشيء من ذلك حل ومؤنة فلا يضمن بيان مكان الايقاع فيه عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كافي السلم والاجارات وعند أي يوسف وعمر دراهم الله تعالى ان بينا للتسايم مكانا جاز ذلك وان لم يبين جازت القسيمة ويتعين للتسايم موضع الدار وكان ينبغي في القياس أن يتعين موضع العقد كافي السلم عندهما ولكل منهما استحسانا فقلنا تمام القسيمة يكون عند الدار وانما يجب عند تمام القسيمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسليم كما في الاجارة عندهما يتعين موضع الدار لموضع العقد وان كانت الزيادة شيأ من الحيوان بعينه فهو جائز وان كان بغيره لم يجز موصوفا كان أو غير موصوف مؤجلا كان أو حلالا ولو كانت الزيادة ثيابا موصوفة إلى أجل موعود فهو جائز وان لم يضرب له أجل لم يجز كذا في المبسوط في باب قسيمة الدور بالدرهم يزيدا \* ولو كانت الدار بين رجلين فاقسماها فأخذ أحدهما مقدما وهو الثلث والآخر أخذ مؤخرها وهو الثلثان جاز ذلك فان كانت الدار بينهما اثلا فأخذ صاحب الثلثين نصيبه بيتا شارعا وصاحب الثلث نصيبه ما بقي من الدار وهو أكثر من حقه فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسيمة الآخر ليست له غلة فهو جائز وإذا اقتسموا دارا بينهما على أن يأخذ كل واحد منهم اطافئة من الدار على أن يرفعوا مطر يقاينهما ولا حدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فهذا جائز وان كانت الدار بينهما نصفين لان رتبة الطريق ملك لهم محل للمعاوضة وإذا اقتسم الرجلان دارا على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بحقه فهو جائز وان كان فيها غن كذا في المبسوط في باب قسيمة الدور بتفصيل بعضها \* وإذا كانت الدار بين رجلين فاقسماها أخذ أحدهما قدر النصف وأخذ الآخر قدر الثلث ووقفوا مطر يقاينهما فقدر السدس فذلك جائز وكذلك إذا شرط أن يكون الطريق لصاحب الاقل وللآخر فيه حق المرور فهو جائز قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى هذه المسألة دليل على جواز بيع حق المرور والحاصل أن في جواز بيع حق المرور روايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح هذا الكتاب من العلة ما يدل على جواز هذه

عند الامام هو مكاتب فوجب على الحاضر قصر البدع عند الامام لا يقبل وان تحقق السبيبة قلنا عدم القبول عند الامام رحمه الله لا لعدم الخصم بل لجهالة المقضي عليه بالكفاية لانه ان اختار السالك التضمن يكون مكاتباً بالعتق وان اختار السعاية يكون مكاتباً بالسالك وأما

إذا كان المدعى شتيين والمدعى على الغائب قد يكون سبباً بما يدعى على الحاضر وقد لا يكون فذلك في مسألتين \* الأولى جاز رجل إلى عبد  
إنسان وقال مولاه وكانى بنقله إليه (٢١٤) فبرهن العبد على أنه حرّره يقبل في قصر يد الحاضر لافي حق ثبوت العتق على الموكل

فلو حضر الغائب وأنكر لا بد  
من إعادة البينة \* الثانية  
ادعى أن زوجها واكله بنقلها  
وبرهنت على أن الزوج  
طلقها ثلاثاً يقبل في حق  
القصر لافي حق اثبات  
الطلاق لان المدعى شيان  
الطلاق والعتاق على الغائب  
وقصر البعد عنها والانعزال  
ليس بلازم لثبوت الطلاق  
والعتاق لا محالة بل قد  
يتحقق الطلاق ولا انعزال  
بان لم يكن الوكالة موجودة  
وقد يتحقق بان تكون الوكالة  
متقدمة على الطلاق  
والعتاق فيا بالنظر الى الاول  
لا يكون خصماً عن الغائب  
في حق الطلاق وبالنظر  
الى الثاني يكون خصماً في  
حق القصر والانعزال عن  
الوكالة فإنه ليس من ضرورة  
انعزال الوكيل تحقيق  
الطلاق ولا من ضرورة  
تحقق الطلاق انعزال  
الوكيل ولا يقضى بالطلاق  
والعتاق (وأما) إذا كان المدعى  
شتيين والسببية باعتبار  
المقاء فذلك في مسائل  
(الاولى) اشترى حارية قاضي  
المشتري أن البائع كان  
زوجها من فلان الغائب  
واشترى المشتري وهو  
لا يعلم به فانكر البائع فبرهن  
عليه المشتري لا يقبل لافي  
حق الحاضر ولا في حق  
الغائب لان المدعى شيئاً  
الرد على الحاضر والنكاح

القسمه على الروايات كلها وان كان في جواز بيع حق المرور روايتان قال بأن كان عين الطريق مملوكا  
لهم ما وكن لهم ما حق المرور فيه وقد جعل أحدهما نصيبه من رتبة الطريق ملكا لصاحبه عوضاً عن  
بعض ما أخذ من نصيب صاحبه بالقسمه وبقي لنفسه حق المرور وهذا جائز بالشرط كن باع طريقاً مملوكا  
من غيره على أن يكون له حق المرور وكن باع السفلى على أن له حق قراره لو فاته يجوز كذا هنا وإذا كانت  
الدار بين رجلين وبينهما مشقة من دار أخرى اقتسمها على أن يأخذ أحدهما الدار والآخر الشقص فان  
علم أن سهم الشقص كم هي فالقسمه جائزة وان لم يعلم فالقسمه مردودة وان علم أحدهما ولم يعلم الآخر  
فالقسمه مردودة هكذا كرام المسئلة في الاصل في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلاً فمن المشايخ من  
قال يجب أن يكون الجواب فيما على التفصيل ان علم المشروط له الشقص جازت القسمه بخلاف وان  
جهل المشروط له وعلم الشارط كانت المسئلة على خلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
تكون القسمه مردودة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون جائزة ومنهم من قال لا بل الجواب في  
مسئلة القسمه على ما أطلق والقسمه مردودة في قولهم جميعاً كذا في المحيط \* وإذا اقتسم القوم القرية  
وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصى أو غائب ليس له وكيل لم تجز القسمه وكذلك  
لو اقتسموها بأمر صاحب الشرط أو عامل غير القاضي كالعامل على الرستاق (١) أو الطسوج أو على  
الخراج أو على المؤنة وكذلك لو رضوا بحكم بعض الفقهاء فسمع بينهم على الاصل والميراث ثم قسمها بينهم  
بالعدل وفيهم صغير لا وصى له أو غائب لا وكيل له لم تجز لان الحكم لا ولاية له على الغائب والصغير لانه صار  
حكماً بتراضى الخصوم فقتصر ولايته على من وجد منه الرضا فان أجاز الغائب أو كبر الصبي وأجاز فهو جائز  
لان له هذه العدة مجزأة حال وقوعه الا يرى أن القاضي لو أجاز جاز وهو نظير ما لو باع مال الصبي فكبر  
الصبي وأجاز ذلك جاز وان مات الغائب أو الصغير فأجاز وارثه لم تجز في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى  
والاستحسان أن الحاجة الى القسمه قائمة بعد موت المورث كما كانت في حياته فلو نقضت تلك القسمه  
احتج الى اعادةها في الحال بتلك الصفة وانما تكون اعادةها برضا الوارث فلا فائدة في نقضها مع وجود  
الاجازة عند النفاذ برضا كذا في المبسوط \* ثم انما تعمل الاجازة من الغائب أو من وارثه أو من الوصى  
أو من الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمه قائماً وقت الاجازة كالبيع المحض الموقوف انما تعمل  
فيه الاجازة اذا كان المبيع قائماً وقت الاجازة وكانت الاجازة صريحة بالقول ثبتت الاجازة دلالة بالفعل  
كما في البيع المحض كذا في الذخيرة \* لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع بها كل واحد بما لها بأه ولو  
أراد واحد من الورثة أن يقسم بالاوراق ليس له ذلك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه  
ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك أيضاً وان تراضوا جميعاً فالقاضي لا يأمر بذلك ولو كان مصحف لواحد  
وسهم من ثلاثة وثلاثين سهماً منه للآخر فانه يعطى يوماً من ثلاثة وثلاثين يوماً حتى ينتفع ولو كان كتاباً  
ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فانه لا يقسم أيضاً ولا سبيل الى القسمه في ذلك وكذا في كل جنس  
مختلف ولا يأمر الحاكم بذلك ولو تراضيا أن تقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضهما بالقيمة بالتراضي يجوز  
والافلا كذا في جواهر الفتاوى \* في القيمة سئل على بن أحمد عن مات وترك أولاداً صغاراً وابن  
كبيرين وداراً ولم يوص الى أحد فنصب القاضي أحد الابنين وصياً ثم ان الوصى دعا رجلين من أقربائه  
فقسمت التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولأخيه الثاني البالغ أيضاً وجعل الدار للصغيرين مشاعاً بينهما  
وذلك بعد التقويم والتعديل هل تصح هذه القسمه فقال ان كان القاسم عالماً ورعا يجوز ان شاء الله تعالى  
وسألت أبا حامد عن الاب هل له أن يقسم مع أولاده الصغار فقال نعم وسئل على بن أحمد عن اشترى أرضاً

(١) قوله الطسوج بفتح الطاء وضم السين المهملة المشددة كسفود الناحية كما في القاموس اه مصححه

على الغائب وما ادعى على الغائب من النكاح ليس بسبب على الحاضر الا باعتبار البقاء لجواز الطلاق بعد النكاح مشتركة  
وان تعرض الشهود على البقاء بان قالوا انهم امرأته للحال أيضاً لا يقبل لان البقاء تبع الابتداء (الثانية) برهن المشتري فاسد اعلى البيع



من غائب حين رام البائع فسخ البيع للفساد لا يقبل لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع لا يطل حق الاسترداد الا باعتبار البقاء في الحال فانه اذا طرأ عليه الفسخ تعود ممكنة الاسترداد وان تعرض شهوده للبقاء (٢١٥) لا يقبل أيضا لما ذكرنا (الثالثة) في يده دار

يبتع دار يجنبها فاراد أخذها بالشفعة فزعم المشتري أن ما في يد الشفيع لغائب فبرهن الشفيع على شرائها من الغائب لا يقبل في حقهما لان الشراء ليس بسبب الا باعتبار البقاء في ملكه وان تعرضوا للبقاء

أيضا لا يسمع لما قلنا وذكر الامام البرزوي أن الانسان ينتصب خصما لا يثبت شرط حقه كما ينتصب بسبب حقه لان الحق كما لا يثبت بلا سبب لا يثبت بلا شرط كما لو قذف انسانا فادعى القاذف أنه عبد فلان فبرهن المذدوف أن فلانا أعتقه يقبل وان كان العتق شرطاً لحقه قال شيخ الاسلام الاعتاق سبب كمال الحد لان كماله لا ينقك عنه بحال ما وما لا ينقك عنه يكون سببا \* وفي دعوى المتني اشترى دارا فطلب الشفيع الشفعة فزعم المشتري شرائها بالوكالة لغائب أو قال كنت اعترفت قبل الشراء أفى اشترى الفلان وبرهن عليه لا يقبل فعلى هذا الوادي عليه انسان ان هذه الدار التي في يدي وببرهن المخاطب أنها فلان الغائب وكان وكاه بشرائها لا تندفع الخصومة عنه \* وفي الاقضية عن محمد ادعى ديناً على رجل فقضى بالينة وغاب المقضى

مستركة بين جماعة اشترى نصيب الحضور وبعضهم غيب كيف تقسم هذه الارض مع غيبة الشريك وهل له الى زراعتها سبيل فقال لا تجوز قسمتها حال غيبة الشريك أو حال غيبة بعض الشركاء لأن تكون الارض موروثة فينصب القاضي قمياعن الغائب فيقسم حينئذ وأما زراعتها فان رأى القاضي أن يأذن للشريك في زراعة كل الارض لكيلا يضيع الخراج فله ذلك كذا في التتارخانية \* باع من آخر شيئا وضمن له انسان بالدرك ثم مات أي الضامن قسم ماله لانه لا مانع من القسمة ولو أن كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم أدرك الميت درك يرجع الى الورثة ونقض بيعهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للوثة في رواية وهو المختار كذا في الفتاوى الكبرى \* والله أعلم

الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكروا لا يدخل فيها

ويدخل الشجر في قسمة الاراضي وان لم يذكروا الحقوق والمرافق كما تدخل في بيع الاراضي ولا يدخل الزرع والثمار في قسمة الاراضي وان ذكروا الحقوق وكذلك اذا ذكروا المرافق مكان الحقوق لا تدخل الثمار والزرع في ظاهر الرواية ولو ذكروا في القسمة بكل قليل أو كثير فهو باع منها ان قال بعد ذلك من حقوقها لا تدخل الثمار والزرع وان لم يقل من حقوقها تدخل الثمار والزرع والامتنعة الموضوعه فيها لا تدخل على كل حال وأما الشرب والطريق هل يدخلان من غير ذكروا الحقوق في القسمة ذكر الحاكم الشهيد في المختصر أنهم ما يدخلان وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل في موضع آخر من هذا الكتاب فانه قال اذا كانت الارض بين قوم ميراثا فاقسموها بغير قضاء فأصاب كل انسان منهم قراح على حدة فله شربه وطريقه ومسيل مائه وكل حق لها (١) والصحيح أنهم لا يدخلان كذا في المحيط \* وان كانت أرض بين قوم لهم فخل في أرض غيرهم فاقسموا على أن يأخذوا ثلثان منهم الارض ويأخذوا الثلث الخيل بأصولها فهذا جائز لان الخل بأصلها بمنزلة الحائط ولو شرطوا لحدهم في القسمة حائطاً بنصيبه فهو جائز فكذلك الخل وان شرطوا أن لفلان هذه القطعة وهذه الخل والخل في غير تلك القطعة وللآخر قطعة أخرى وللثالث القطعة التي فيها تلك الخل فإراد أن يقطع الخل فليس له ذلك والخل لصاحبها بأصلها لان الخل كالخائط وبسمية الخائط يستحقها بأصلها وهذه الخل ما لم تقطع فأبعد القطع فهو جذع في ضرورة استحقاق الخل أصلها فان قطعها فله أن يغرس في موضعها ما بدله لانه قد استحق ذلك الموضع من الارض فان أراد أن يغرسها فله أن يغرسها في موضعها فاسدة لانها وقعت على الضرر اذ لا طريق له الى نخلة فان ذكروا في القسمة بكل حق هولها فالقسمة جائزة وله الطريق الى نخلة كذا في المبسوط \* ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب أن الشجرة تستحق بأصلها في القسمة ولم يذكر مقدر ذلك بعض مشايخنا قالوا لا يدخل في القسمة من الارض ما كان بازاء العروق يوم القسمة أعنى عروقها لو قطعت يبست الشجرة واليه مال شمس الأئمة السرخسي وبعضهم قالوا لا يدخل من الارض مقدار غلط الشجرة يوم القسمة والى هذا أشار في الكتاب فانه

(١) قوله والصحيح أنهم ما لا يدخلان اختصر عبارة المحيطة اختصارا مختلا وحاصل ما فيها أنهم ما اذا اقسما ولا حدهما على الآخر مسيل أو طريق ولم تذكروا الحقوق لا يدخلان ألا يرى أنهم ما لا يدخلان في البيع من غير ذكروا الحقوق فكذا في القسمة لانها بمعنى البيع الا أنه فرق بينهما بان البيع جائز على كل حال لان المقصود منه ایجاد الملاك وقد حصل وأما القسمة فجائزة ان أمكنه أن يجعل لارضه شربا وطريقا من موضع آخر وان لم يمكن ان علم وقت القسمة أن لا طريق له ولا شرب فكذا القسمة جائزة لانه يكون راضيا بالعيب وان لم يعلم فالقسمة باطلة وان ذكروا الحقوق والمرافق في القسمة فائما يستحق المشروط له الحقوق الطريق اذ لم يمكنه ایجاد طريق آخر أما اذا أمكنه فلا أي الابرضاصريح اه مع صحه بجرأوى

عليه أو مات عن ورثة غيب وله مال في ولاية القاضي عند قوم يقرن بكونه للمقضى عليه ليس القاضي أن يقضى الدين من ذلك المال حتى يحضر المقضى عليه أو وارثه لا احتمال أن المقضى عليه أو وارثه قد قضاه \* وعن الامام ان الدار اذا كان في يد ورثة وأحدهم غائب فادعى

رجل انه اشتري نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل لعدم الخصم عن الغائب لان أحد الورثة يكون خصما عن الميت فيما يقضى له وعليه (٢١٦) لاعتن الوارث وان كانوا منكرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وأنكر ولا يلتفت الى

قال اذا ازدادت الخلة غلظا كان لصاحب الارض أن يثبت ما ازدادت فدل على أنه قد رما تحتها من الارض بمقدار غلظ الشجرة وقت القسمة كذا في الظهيرية \* قوم اقسمو اضيعة فأصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له أو لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيها الزرع والتمر كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كانت القرية ميراثين قوموا اقسموها فأصاب أحدهم قراح وغللات في قراح وأصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط \* واذا كانت قرية وأرض ورعى ماء بين قوم بالميراث فاقسموها فأصاب الرجل الرعى ونهرها وأصاب الآخر البيوت وأقرحة مسماة وأصاب آخر أيضا أقرحة مسماة فاقسموها بكل حق هو لها فأراد صاحب النهر أن يمر الى نهره في أرض أصاب صاحبها بالقسمة فذمه صاحبها فليس له منعه اذا كان النهر في وسط أرض هذا ولا يصل اليه الا بأرضه وان كان يصل الى النهر بدون أرضه بأن كان النهر منفرجا عن حد الارض لم يكن له أن يمر في أرض هذا وان كان الطريق الى النهر في أرض الغير لا في نصيب صاحبه يدخل في القسمة بذكر الحقوق أمكنه الوصول الى النهر بدون تلك الارض أو لم يمكنه وان لم يشرطوا في القسمة الحقوق والمرافق وما أشبهها وكان الطريق الى النهر في أرض الغير فان لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة فاسدة الا اذا علم بذلك وقت القسمة وان أمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة جائزة وكذلك اذا أمكنه المرور في بطن النهر بأن نصب الماء عن موضع منه وكان يمكنه المرور في ذلك فهو قادر على أن يمر في نصيبه فتكون القسمة جائزة وان لم يكن من النهر شيء مكشوف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة \* وان كان للنهر مسناة من جانيه يكون طريقه عليها فالقسمة جائزة وطريقه عليها دون أرض صاحبها وان ذكر الحقوق في القسمة تنكته من الانتفاع بالنهر بالطرق على مسناته وان لم يذكرها المسناة في القسمة فاختلف صاحب الارض والنهر فهي لصاحب النهر لم يلق طينه وطريقه في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر وان لم يكن للنهر طريق في أرض قسمة فاشترطوا عليه أن لا طريق له في هذه الارض فهو جائز ولا طريق له اذا علم بمشأنه لا طريق له وكذلك الخلة والشجرة نصيب أحدهما في أرض الآخر واشترط أن لا طريق له في أرض صاحبها فهو والنهر سواء ولو كان نهر يصب في أجرة كان لصاحب ذلك الصب على حاله كذا في المبسوط \* دار بين قوم اقسموها فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات فان لم يذكروا الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة فاسدة لان في القسمة معني البيع وبيع الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بصيد فاسد وان كانت الحمامات تؤخذ بصيد فالقسمة جائزة (١) لان بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بصيد فالقسمة جائزة وهذا كله اذا اقسموها بالليل حين اجتمعت كلها في البيت أما اذا اقسموها بالنهار بعد ما خرجت من البيت فالقسمة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا اقسّم الرجلان دارا فأخذ أحدهما طائفة والآخر طائفة وفي نصيب الآخر ظلة على الطريق أو كنف شارع فالقسمة في هذا كالبيع فالكنيف الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكرها والظلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تدخل الا بذكر الحقوق والمرافق وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تدخل اذا كان مفتحا في الدار سواء ذكر الحقوق أو لم يذكرها فان هدم أهل الطريق تلك الظلة لم تنقض القسمة ولا يرجع على شريكه بشيء هكذا في المبسوط \* كرم بين رجلين فاقسماه وجعل الطريق القديم لأحدهما وتر كطريقا حديثا للآخر وفي الطريق الحديث أشجار ينظران جعل تلك الطريق له فالأشجار له لانها بمنزلة البيع والأشجار تدخل في بيع الارض وان جعل لاحق المرور له فالأشجار بينهما كما كانت لان

أنكره ذكركه بكر \* وذكر الخصم أن توجه قضاء القاضي على وكيل الغائب أو وصي الميت يقضى على الوكيل والوصي لا على الغائب والميت ويكتب أنه قضى على الميت والغائب بحضرة وكيله ووصيه \* ادعى على الغائب ليس للقاضي أن ينصب وكيل عنه ومع هذا لو سمع البينة على الغائب بلا وكيل وقضى نفسه وقد ذكرناه \* والحيلة في إثبات الدين على الغائب أن يكفل للدعي رجل بكل ماله على الغائب ويجوز المدعي كفالته شفاها فيدعي المدعي عليه مالا معلوما بالكفالة المطلقة فيقصر الكفيل بالكفالة وينكر لزوم المال له على الغائب فبرهن المدعي على لزوم المال على الغائب فيقضى بالمال على الكفيل لاقراره بالكفالة ثم يبرئ المدعي الكفيل عن الكفالة وثبت المال على الغائب لا يكون الكفيل خصما عنه لان ما يدعي على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب وفي مثله يكون الحاضر خصما عن الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكل ماله على الغائب أما اذا ادعى أن له على الغائب ألفا وهو كفيل عنه فبرهن بالقصاصة

لا يكون قضاء على الغائب الا اذا ادعى الكفالة عن الغائب بامر فحينئذ يكون القضاء بالمال المعين قضاء على الكفيل الطريق والغائب وفي دعوى الكفالة بكل ماله على الغائب القضاء بماله معين يكون قضاء عليه ما سواه ادعى الكفالة بالامر أولا وما ذكرنا أن

الخصم شرط قبول البينة فلا يقبل على الغائب محمول عسره ما إذا أراد ابطال بد الغائب واستيفاء شيء منه أما إذا أراد أن يأخذ حقه من ثمن ما في يده يقبل بيته وإن على الغائب ويسمى هذا بينة كشف الحال أصله مسئلة الجامع الصغير (٢١٧) أن من باع عبدا فغاب المشتري غيبة

منقطعة قبل نقد الثمن وقبض

العبد فان البائع يرفع

الامر الى القاضي ويبرهن

على دعواه فيبيع القاضي

العبد ويوفيه الثمن ولا

يحتاج الى نصب الوكيل

عن الغائب لأقامة البينة

على ما دعاه فيكون رواية

فحين استأجر ابلا الى مكة من

العراق ذاهبا وجائيا ومات

المسافر في الطريق

فالمستأجر يركبها بالكر الى

مكة حرسها الله تعالى وردنا

اليها بنضله فاذا بلغها رفع

الامر الى قاضيها ان رأى

بيع الدابة باعها وبعث ثمنها

الى ورثته فان أراد المستأجر

أن يأخذ أجرة العود من

ثمنها كلفه اعادة البينة

لذلك ووجهه ما ذكرنا

\* وفي الجامع قال لا تخر

اضمن لفلان عني ما قضى

له به على أو ما ذاب أو لم ي

على وضمن المأمور ذلك وغاب

الآخر فبرهن المكفول له

أن له على الغائب كذا وطلب

من القاضي أن يقضي

بها على الغائب حتى يلزم

الكفيل لا يجيبه القاضي

اليه قبل حضور الغائب

فلزمه بخلاف ما لو كانت

الكفالة بكل ماله عليه

فبرهن الطالب على أن له

على المكفول عنه ألف

درهم حيث يقبل وان كان

المكفول له غائبا ثم في الفصل

الاول اذا ضمن عنه ما قضى

الطريق لم تصر ملكا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان بين شريكين دار فرعا بابا بينهما ووضعهما فيها ثم قسم الدار فالباب الموضوع لا يدخل في القسمة الا بالذكر كذا في البيع كذا في الذخيرة \* والحوض لا يقسم سواء كان عسرا في عشر أو أقل كذا في خزنة الفتاوى \* والله أعلم

### الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها

يجب أن يعلم بأن الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على أحد معان أربعة اما القبض أو قضاء القاضي أو القرعة أو بأن يوكلا رجلا يلزم كل واحد منهما سهم كذا في الذخيرة \* واذا كانت الغنم بين رجلين فقسماها نصفين ثم أقرعا فأصاب هذا طائفة وهذه طائفة ثم ندب أحدهما فإراد الرجوع فليس له ذلك لان القسمة قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضى رجل فقسماها ولم يأل أن يعدل في ذلك ثم أقرع بينهما فهو جائز عليهما كذا في المبسوط \* فان كان الشركاء ثلاثة فخرج قرعة أحدهم فلكل واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم أراد أحدهم أن يرجع ليس له ذلك ولو كان الشركاء أربعة ما لم يخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا في المحيط \* وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا لواحد لان التمييز هنا يعقد بالتراضي بينهم ولكل واحد منهم أن يرجع قبل أن يتم ويخرج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية \* واذا كانت غنم بين قوم تساهموا عليها قبل أن يقسموها فأيهم خرج سهمه أو لا اعتدوا له كذا الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث ابل وبقرو غنم فجعلوا الابل قسما والبقرة قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها وأقرعوا فلهذا جائز كذا في المحيط \* وان كان في الميراث ابل وبقرو غنم فجعلوا الابل قسما والبقرة قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها وأقرعوا على أن من أصابه الابل رد كذا درهم على صاحبيه نصفين فهو جائز كذا في المبسوط \* وان كانت الدار بين رجلين فاقسما على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ما لم تقع الحدود بينهما ولا يعتد برضاها بما قال قبل وقوع الحدود وانما يعتد برضاها بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة \* ذكر الناطي أن القرعة ثلاث الاولى لاثبات حق البعض وابطال حق البعض وانها باطلة كمن أعتق أحد عبديه بغير عينه ثم يقرع والثانية لطبقة النفس وانما جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيقرضها حق كل واحد منهما وهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أقرع بينهم في القسمة ينبغي أن يقول كل من خرجت قرعته أولا أعطيته جزأ من هذا الجانب والذي يليه في الخروج يجنب نصيب الاول كذا في شرح الطحاوي \* والله أعلم

### الباب السادس في الخيار في القسمة

القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجبر الا في قسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمة يجبر الا في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار عيب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة ثبتت الخيارات أجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات ثبتت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقرة والغنم ثبتت خيار العيب وهل ثبتت خيار الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان ثبتت وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الصغرى \* ثم ذكر محمد درجة الله تعالى في الكتاب الحنظلة والشعير وكل ما يكال وما يوزن وأثبت في قسمتها خيار الرؤية قال مشايخنا أراد بما قال الحنظلة والشعير جميعا والمكيل

(٢٨ - فتاوى خامس)

له به عليه أو ذاب أو لم ي إذا أقر الكفيل بدين على المكفول عنه وأبى الدفع خوفا من بخود الغائب لم يجبر على الدفع ولو قال المكفول له قدمت الاصيل الى القاضي فلان بن فلان وبرهنت بالف كانت لي عليه فقطضي لي عليه هم او برهن على ذلك

لا ينقض بالمال على الاصيل والكفيل وكذا الولي يبرهن وصدقه الكفيل في أنه قضى له بعد الكفالة على المكفول عنه بلزم المال الكفيل  
(التاسع في نصب الوصي وفيه ثلاثة (٢١٨) أنواع الاول في الفاظه وترتيبه) في تناوئ سمر وقد كتب صك التولية أو الوصاية ولم يذكر

الجهة لا يصح \* ولو كتب أنه وصي من جهة الحكم أو متول من جهة الحكم أو من جهة الشرع ولم يذكر المولى جازع على هذا كتابة القضاء في المجتمعات \* وفي الصغرى وكذلك بعد موتي إصاء وجعلت وصيائي حق وفي وكيل \* قال لا ترأت وصي في مالي صار وصي بعد موته وكذا قول القاضي جعلت وصيا في تركه فلان \* وفي النوازل جاء الغرماء والورثة الى قاض وقالوا مات فلان ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم ذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا بصير وصيا \* وذكر الخصاص ان أدرك ابن فلان فهو وصي في كذا عند الامام رحمه الله لا يكون وصيا وعندهما يكون اذا بلغ \* ولو قال أوصيت الى فلان فاذا بلغ ابني فهو وصي دون فلان أو هو وصي مع فلان لا يكون وصيا عند الامام وعندهما يكون اذا بلغ وصيا على الوجه الذي ذكره افرادا أو جمعا ولو جعله متوليا في وقف هكذا عن الثاني أنه يصح \* قال الامام الحلي اني رحمه الله للقاضي أن ينصب الوصي في مواضع اذا كان في التركة دين مهورا كان الدين أو غيره

والموزون جميعا لأحدهما على الانفرد حتى يكون المقسوم أجناسا فيكون قسمة لا يوجبها الحكم بتراضهم ما ثبت فيها خيار الرؤية وان أراد بذلك الخطئة على الانفرد والشعير على الانفرد فهو محمول على ما اذا كانت صفته مختلفة بان كان البعض عذبة والبعض رخا أو البعض حرا والبعض يبيضا واقسمما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا يوجب الحكم أو كانت صفتها واحدة الا أنه أصاب أحدهما من أعلى الصورة وأصاب الآخر من أسفلها وهكذا الجواب في الذهب والفضة والتبر وكذلك أو اني الذهب والفضة والجواهر واللاكي وكذلك العروض كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط \* واذا كانت ألفا درهم بين رجلين كل ألف في كيس فاقسم على أن يأخذ أحدهما كيسا ويأخذ الآخر الكيس الآخر وقد رأى أحدهما المال كله ولم يره الآخر فالقسمة (١) جائزة على الذي رآه ولا خيار لواحد منهما في ذلك الا أن يكون قسم الذي لم يره المال شرهما فيكون له الخيار واذا قسم الرجلان دارا وقد رأى كل واحد منهما مظاهر الدار وظاهر المنزل الذي أصابه ولم ير جوفه فلا خيار له - كما وكذلك اذا قسمما بستانا ورما فإصاب أحدهما البستان والآخر الكرمل ولم يروا أحدهما الذي أصابه ولا رأى جوفه ولا يتخلله ولا شجرة ولكنه رأى الحائط من ظاهره فلا خيار لواحد منهما ما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في الثياب المطوية يجعل رؤية جزء من ظاهر كل ثوب كروية الجميع في اسقاط الخيار كذا في المبسوط \* وبعض مشايخنا قالوا تأويل قوله ولا رأى شجرة ولا يتخلله كل الشجر وكل النخل انما رأى رؤس الاشجار ورؤس النخل أما لو لم يرو رؤس الاشجار أيضا لاسقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم اذا ثبت خيار الرؤية في القسمة في أي موضع ثبت يبطل بما يبطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب يثبت في نوعي القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شيء من قسمه فان كان قبل القبض ردت جميع نصيبه سواء كان المقسوم شيئا واحدا أو أشياء مختلفة كافي البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيئا واحدا حقيقة أو حكما كالدار الواحدة أو حكما للاحقية كالملك والموزون يرد جميع نصيبه وليس له أن يرد البعض دون البعض كافي البيع المحض وان كان المقسوم أشياء مختلفة كالاعنام يرد العيب خاصة كافي البيع المحض وما يبطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة واذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبا ردها استحسنانا واذا دام على سكني الدار بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب استحسنانا أيضا واذا دام على لبس الثوب أو ركوب الدابة أو داوم به - دما علم بالعيب لا يرد بها بالعيب قياسا واستحسنانا وأما في خيار الشرط اذا سكن الدار في مدة الخيار أو داوم على السكني ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب البيوع اذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بين ما اذا أنشأ السكني وبين ما اذا دام على السكني فمن فرق من المشايخ بين انشاء السكني وبين الدوام عليها في مسألة القسمة يفرق بينهما أيضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يبطل بانشاء السكني ولا يبطل بالدوام عليها اذا لفرق بينهما - ما ومن قال خيار العيب في القسمة لا يبطل لانشاء السكني ولا بدوامها قال بأن خيارا لشرط يبطل بانشاء السكني وبدوامها والفرق بينهما هو أن السكني في خيار العيب يحتمل أن تكون لا مكان الرتبة العيب لان مدة الرتبة العيب قد تطول لان الرتبة العيب لا يكون الا بقضاء أو رضا وعسى لا يرضى به خصمه فيحتاج الى القضاء والقضاء يعقد سابقا لخصومة وعسى تطول حتى لم يسكنها تخرب لان الدار تخرب اذا لم يسكن فيها أحد فيجوز عن الرتبة عند فيحتاج الى السكني لا مكان الرتبة العيب فلا يكون اختيار الملك على هذا الاحتمال فلذلك لا يسقط به خيار العيب فأما في خيار الشرط فلا يحتاج الى السكني لا مكان الرتبة لا يمكن من الرتبة نفسه من غير أن يتوقف ذلك على قضاء أو رضا فلا تطول مدة الرتبة فلا يحتاج الى السكني لا مكان الرتبة كان لا خيار الملك في موجب

(١) قوله جائزة على الذي رآه كذا في الاصل ولعله سقط بعد هذا والذي لم يره بدليل ما بعده اهـ صححه

أو وصية أو صغير فينصبه لقضاء الدين أو لتنفيذ الوصية أو لحفظ مال الصغير \* ولو قال الوارث أنا لا أقضي الدين ولا سقوط أبيع التركة بل أسلم التركة الى الدائن نصب القاضي من يبيع التركة \* وكذا لو كان أب الصغير ميتا مال الصغير ينصب وصيا لحفظ

ماله \* ولو اشترى الوارث من مودته شيئا ثم اطاع بعد موته على عيب نصب القاضي وصيا حتى يرده الوارث عليه \* وكذا لو اشترى الاب من ابنه الصغير شيئا فوجده عيبا نصب القاضي وصيا حتى يرده الاب عليه \* وفي (٢١٩) الصغرى اذا كان في التركة دين فباع الاب أو الجدة العقار أو العروض لقضاء الدين ليس له ذلك بخلاف وصى الاب فانه يملك البيع لقضاء دين أو لتنفيذ وصية قال الامام الحلواني يحفظ هذا فان محمد رحمه الله لم يذكره في الاصل فانه أقام الجدة مقام الاب هنا وقال فيه اذا ترك وصيا وأبا فالوصى أولى فان لم يكن فالأب أولى وعليه التمسك \* وذكر الخصاص ادعى ديناً في تركة وكل الورثة كبار غيب ان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن بلدة المتوفى لا يأتي ولا تذهب القافلة نصب القاضي وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب وان كان للصغير أب غائب واحتج الى اثبات حق للصغير ان كان غيبه الاب منقطعة نصب القاضي وصيا والا وله ان ينصب عن المفقود وصيا يحفظ حقوقه ويطلب من الغرماء ولا ينصب عن الغائب \* وانما يلى النصب اذا كان مائذنا بالاستخلاف وينصب عدلا أميناً كافيا لا غريبا لا يعرف ويثبت ذلك باخبار واحد \* نصب متوليا في وقف ليس في ولايته لا يصح وكذا اذا كان الواقف والموقوف عليه ايسافى ولايته فان كان الموقوف عليه في ولايته كطلبة العلم أو الرابطة أو

سقوط خياره كذا في المحيط \* واذا باع ما أصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرد المشتري عليه بذلك العيب فان قبله بغير قضاء قاض فليس له أن ينقض القسمة وان قبله بقضاء قاض فله أن ينقض القسمة والبيئة في ذلك وأبواب الامين سواء كذا في المبسوط \* فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل أن يعلم بالعيب لم يكن له أن يردها ويرجع بنقصان العيب كافي البيع المحض قال وليس للبائع أن يرجع بنقصان ذلك على من قامه ذكر المسئلة مطلقة من غير ذكر خلاف فن مشايخنا من قال ما ذكره من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحده فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب على من قامه ومن المشايخ من قال ما ذكر في كتاب القسمة قول الكل والصحيح أن المسئلة على الخلاف كذا في المحيط \* وان كان الشريك هو الذي هدم شيئا منه ولم يسمعه ثم وجده عيبا يرجع بنقصان العيب في انصاءه ثم كانه الآن يرضى وانقض القسمة ورده بعينه مسموحا كذا في المبسوط \* خيار الشرط يثبت في القسمة حيث يثبت خيار الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يطل به خيار الشرط في البيع المحض يطل به في القسمة وانما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز اشتراطه ثلاثة أيام بلا خلاف وما زاد على الثلاثة يكون على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* فان مضت الثلاث ثم ادعى أحدهما الرد بالخيار في الثلاث وادعى الآخر الاجازة فالقول قول مدعى الاجازة وان أقام البيئة فالبيئة بينة من يدعى الرد كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السابع في بيان من يلى القسمة على الغير ومن لا يلى

الاصل أن من ملك شيئا ملك قسمته كذا في المحيط \* قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائز في كل شيء اذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك الجد ابوالاب اذا لم يكن هنالك وصى الاب ويجوز قسمة وصى الام فيما تركت اذا لم يكن أحدهم هؤلاء فيما سوى العقار لانه قائم مقام الام وتصر فيها بمالك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العقار كذا في القسمة ولا تجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجوز قسمة الكافر أو المملوك أو الساكن على ابنه الحر الصغير المسلم ولا تجوز قسمة الملتقط على الاقبط وان كان يعوله كذا في المبسوط \* واذا جعل القاضي وصيا لليتيم في كل شيء فقام مقامه في العقار والعروض جاز ولو جعله وصيا في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لا يجوز وهذا بخلاف وصى الاب اذا جعله الاب وصيا في شيء خاص فانه يكون وصيا في الاشياء كلها كذا في المحيط \* ولا تجوز قسمة الوصى بين الصغيرين كالا يجوز بيعه مال أحدهما من الآخر بخلاف الاب فانه اذا قاسم مال أولاده الصغار بينهم يجوز كلو باع مال بعض أولاده الصغار من البعض والحيلة في ذلك للوصى أن يبيع حصة أحد الصغار من مشاعة من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فيما تروى نصيب كل واحد من الصغيرين وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصى وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما منقرضة كذا في الذخيرة \* قسمة الوصى مالا مشتركا بينه وبين الصغير لا تجوز الا اذا كان فيها منفعة ظاهرة للصغير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تجوز وان كان فيها منفعة ظاهرة ويجوز للاب أن يقسم مالا مشتركا بينه وبين الصغير وان لم يكن له غيرهما منفعة ظاهرة كذا في المحيط \* وان كان في الورثة صغار وكبار والكبار حضور فقام الوصى الكبار وميز نصيب الصغار جله ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فان قسم الوصى حصة الصغار بعد ذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصى على الكبار الغيب في العقار وتجوز

المسجد لاضعية الوقف قال ركن الاسلام يصح اذا كان المقضى عليه حاضرا وقال الامام الحلواني يعتبر النظام والمرافعة وفي مجموع النوازل ما يوافق قال قاضي سمرقند نصب قسما في محد ودوقف بخار او المدعى عليه بسمرقند يصح الدعوى والسجل \* نصب وصيا في تركة

والإتيام في ولايته لا التركة أو على العكس أو بعض التركة في ولايته لا البعض هل يصير وصيا في كلها قال شمس الإسلام بغير التظالم والاستعداد وقال ركن الإسلام ما كان (٢٢٠) من التركة في ولايته يصير وصيا وقال القاضي الشرط كون اليتيم في ولايته لا التركة

وفي الوقف كون المدعى عليه في ولايته وعليه يدل ما ذكر القاضي \* قاض نصب فيما ليتيم وله ضيعة بخلاف أبقاعها الوصي يصح

(نوع في إثباتها)

\* ولو كان الميت وارث بالغ مقتر بالدين يقبل عليه البيعة على إثبات الدين أو الوصية أو الوصاية قال في الأقضية وإنما يقبل هذه البيعة على الخصم والخصم الموصى له أو مديون الميت أو الوارث \* والذي له على الميت دين خصم فيما ذكره الخصم وخالفه بعض المشايخ \* ولو برهن على واحد من هؤلاء أن الميت أوصى إليه إن المدعى عدل مرضى السيرة مهذب في التجارة يقضى به وإن عرفه بالفسق والخيانة لا وإن عرف منه ضعف الرأي وقلة الهداية في التصرف يقضى بوصايته ويضم إليه غيره مشرفا أميناً وكذا لو لم يظهر منه فسق ولكنه اتهمه يضم إليه آخر هذا إذا ثبت الوصاية بالبيعة أما إذا أقر مديون المتوفى أو مودعه أنه وصيه لا يثبت بإقراره ولا يأمر به بتسليم الدين ولو ثبت الوصاية بالبيعة وفي نسخة الوصية التي كتبت في حياته أقرار الميت لأفاس بالديون وأقراره لأفاس بالوصاية وأنواع البر وحضر بعض

قسمته في العروض يريد به إذا كانت الورثة كلهم كبارا وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقسام بحضور وأقر نصيبهم زاد الباقى في كتابه العروض من تركة الأب كذا في الذخيرة \* ولو كان في الورثة صغير وكبير غائب وكبار حضور فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغير وقاسم الكبير بالحضور جاز في العقار وغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز على الكبير في العقار بناء على أن عنده يسع الوصي على الكبير جاز في العقار في ثلاثة مواضع إذا كان على الميت دين أو وصية أو معهم صغير فكذلك القسمة وعندهما لا تجوز كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الورثة صغارا أو كبارا فعزل الوصي نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل لا تجوز أصلا \* ولو قاسم الوصي الموصى له بالثلث والورثة صغارا فدفعت الثلث إليه وأخذ الثلث للورثة صح ولو هلك عنه فلا ضمان وإن كانت الورثة كبارا غيبا فقسام الوصي الموصى له وأخذ نصيب الورثة جاز كذا في الأصل ولو كان الموصى له غائبا والورثة كبارا حضورا فقسام الوصي الورثة وأخذ نصيب الموصى له فالقسمة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* رجل مات وأوصى إلى رجل وفي التركة دين غير مستغرق وطلبت الورثة من الوصي أن يعزل من التركة قدر الدين ويقسم الباقي بينهم كان له أن لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك القدر مشاعا كذا في الظهيرية \* إذا قسم الوصيان المال فأخذ أحدهما نصيب بعض الورثة وأخذ الآخر نصيب بعض الورثة لا يجوز وإذا غاب أحدهما قبل القسمة فقسام الآخر للورثة لا يجوز عندهما خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تجوز القسمة على المبرم والمغني عليه والذي يجب ويفيق الإبراء أو وكالته في حاله صحته وفاقة كذا في الذخيرة \* وصى ذمي والورثة مسلمون يخرج من الوصية وتجوز قسمته إن فعلها قبل الإخراج لانه صحت وصيته لأن الوصاية ليست إلا بوكيل بعد الموت وبوكيل الذي حال الحياة جاز فكذلك بعد الوفاة لأن الذي منهم بالخيانة في حق المسلم لانه يعاديه في الدين فيجب إخراج من الوصاية ولانه قبل الإخراج وصى فتجوز قسمته وكذلك العبد لغير الميت وصى ما لم يخرج لانه يصح تفويض التصرف إليه حال حياته فكذلك بعد وفاته إلا أنه عاجز عن القيام بما فوض إليه لكونه مشغولا بخدمة المولى فيخرج من الوصاية كذا في محيط السرخسي \* وأهل الذمة في القسمة بمنزلة أهل الإسلام إلا في الخمر والخنزير يكونان بينهم وأراد بعضهم قسمتهما أو أي بعضهم فاني أجبرهم على القسمة كما أجبرهم على قسمة غيرهما وإن اقتسموا فيما بينهم خرا وفضل بعضهم في كيلهم لم يجز الفضل في ذلك فيما بينهم وإذا كان وصى الذمي مسلما كرهت له مقاسمة الخمر والخنزير ولكنه يוכל من ينوب عنه من أهل الذمة فيقسام للصغير ويبيع ذلك بعد القسمة وإن وكل الذمي المسلم بقسمة ميراث فيه خمر وخنزير لم يجز ذلك من المسلم كالأب يجوز بيعه وشراؤه في الخمر والخنزير وليس للمسلم الوكيل أن يוכל بقسمة ذلك غيره لأن الموكل لم يرض برأى غيره فيه فان فوض ذلك إليه فوكل ذميا به جاز كذا في المبسوط \* ولو أسلم أحد الورثة فوكل ذميا يقاسم الخمر والخنزير جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كالأب ولو كان مسلم لم يبيع الخمر كذا في محيط السرخسي \* ولو أخذ نصيبه من الخمر فجعله خلا كان المسلم ضامنا لخصه شركائه من الخمر الذي خلله ويكون الخمر له وإذا كان في تركة الذمي خمر وخنزير وغرماؤه مسلمون وليس له وصى فان للقاضي أن يولي ببيع ذلك رجلا من أهل الذمة فيبيعه ويقضى به دين الميت كذا في المبسوط \* ولو قاسم الحربى المستأمن على ابنه الذي لم تجز ولو كان ولده مثله جازت لانه لا ولاية للمستأمن على ابنه الذي لان الذي من المستأمن منزل منزلة المسلم من الذمي ولهذا لا يرث المستأمن من الذي كالإرث من المسلم وقسمة المرتد على نفسه وولده بمنزلة سائر تصرفاته على الخلاف كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز قسمة المرتد إذا قتل على رقبته على ولده صغير مثله مرتد كذا في المبسوط \* وقسمة المأذون مثل قسمة الحر كذا في محيط السرخسي \*

الغرماء ودفنى له بحقه بالبرهان ثم حضر غريم آخر أو وصى له آخر لا يقضى للثاني بيعة الأول عند الامام وعندا والمكاتب الثاني يقضى وفي الوصية بأنواع البر يكتفى بتلك البيعة بالإجماع \* ثم انما يصح دعوى الإيصاء إذا كان المدعى أهلا للوصاية أما إذا لم يكن أهلا



كالعبد والصبي لانه لا يصح تصرفاتهما وهو الاصح \* وان كر الوصى قبل ان يخرج من الوصاية لا يكون وصيا عند الامام \* ولو اوصى الى عبده ان كانت الورثة او بعضهم كبارا لا يجوز لانه ملكهم وان كان كلهم صغارا فكذلك عندهما (٢٢١) فياسا وعند الامام يجوز استحسانا

ولو الى مكاتبه صح اجامعا ولو الى ذمي أو مستأمن يخرجهم القاضى من الوصاية وصح تصرفاته ما قبل الاخراج وقد ذكرنا ان الوصى اولى بالتصرف فى التركة من الجسد فان لم يكن له وصى يملك التصرف فى التركة ان كانت التركة خالية عن الدين وان مستغرق بالدين لا يملك الجسد بيع التركة ويملك الوصى ذلك فان لم يكن له وصى نصب القاضى وصيا \* الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر ولا يملك الوصى اخراج نفسه من الوصاية فى غير مجلس القاضى كالوكيل ويجوز من القاضى ان كان عدلا كافيا لا ينبغي له ان يخرج منه وان عزله مع هذا ينزل وفيه خلاف المشايخ رحمهم الله

نوع آخر

جعله القاضى وصيا فى مال اليتيم له أن يفعل فى ماله ما يفعل وصى الاب غير أن وصى القاضى لا يملك ان يتصرف تصرفا استثناه القاضى كما اذا ناه عن بيع العقار مثلا بخلاف وصى الاب فان استثناه الاب لا يعمل فيه التصرّف فى عمل ناه الاب \* والوصى يملك الحفظ أمالاً أو برأ غير الميت ان وجب الدين لا يعقده لا يملك وان بعده فعدلى الخلاف كما فى الوكيل \* ولا

والمكاتب كالحرفى القسم لانه من صنيع التجار وفيها معنى المعاوضة كالبيع وان عجز بعد القسم لم يكن لمولاه فسحقها ولا تجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغير رضاه سواء كان المكاتب حائرا أو غائبا فان فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك لمولاه لم تجز تلك القسم كما لا ينفذ تصرفاته بعجز المكاتب وان وكل المكاتب بالقسمه وكيلا ثم عجز أو مات لم يجز لو كيله أن يقاسم بعد ذلك وان أعتق فهو على وكالته فان أوصى المكاتب عند موته الى وصى تقاسم الوصى ورثة المكاتب البكار لولده الصغير وقد ترك وفاء فان قسمته فى هذا جائزة على ما تجوز عليه قسمته وهو حر لانه يؤدى كتابته ويحكم بحريته فى حال حياته فكأنه أذى الكتابة بنفسه ثم مات فيكون وصيه فى التصرف على ولده الصغير كوصى الحر وقال فى الزادات وصيه بمنزلة الوصى الحرفى حق الابن الكبير الغائب حتى تجوز قسمته فيما سوى العقار وما ذكره هناك أصح وان لم يترك وفاء فتقاسم الوصى الولد الكبير لولده الصغير وقد سعى فى المكاتب لم تجز فان أدوا المكاتب قبل أن يردوا القسمه أجزت القسمه كذا فى شرح المبسوط \* والله أعلم

الباب الثامن فى قسمه التركة وعلى الميت أو له دين أو وصى له وفى ظهور الدين بعد القسمه وفى دعوى الوارث ديناً فى التركة أو عينا من أعيان التركة

وان أقر أحد الورثة بدين على الميت وبجد الباقيون قسمت التركة بينهم ويؤمرا المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه فى لكل الدين كذا فى فتاوى قاضيان \* اذا اقتسم الورثة دار الميت أو أرض الميت وعلى الميت دين فجاء الغريم يطالب الدين فان لهم أن ينقضوا القسمه سواء كان الدين قسداً أو كثيراً واذا طلبوا قسمه التركة من القاضى وعلى الميت دين والقاضى يعلم به وصاحب الدين غائب فان كان الدين مستغرقاً للتركة فالقاضى لا يقسمها بينهم لانه لا ملك لهم فى التركة فلا يكون فى القسمه فائدة وان كان الدين غير مستغرق فالقياس أن لا يقسمها أيضاً بل يوقف الكل وفى الاستحسان يوقف مقدار الدين ويقسم الباقي ولا يأخذ كفيلاً منهم \* من شئ من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً له ما وان لم يعلم القاضى بالدين سألهم هل عليه دين فان قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف وان قالوا لا فقول قولهم لان الورثة قائمون مقام الميت ثم يسألهم هل فيها وصية فان قالوا نعم سألهم انها حصلت بالعين أو مرسله لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية فيها قسمها حينئذ بينهم فان ظهر بعد ذلك دين نقض القاضى القسمه وكذلك لو أن القاضى لم يسأل الورثة عن الدين وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمه طاهراً ثم ظهر الدين فالقاضى ينقض القسمه الا أن يقضوا الدين من مالهم حينئذ لا ينقض القسمه فى الفصلين جميعاً وكذلك لو أبرأ الغريم الميت عن الدين لا ينقض القسمه وهذا كله اذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما قسموا ما اذا عزلوا نصيب الغريم أو كان للميت مال آخر سوى ما قسموا فالقاضى لا ينقض القسمه وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفه الشهود وأظهر موسى له بالثلث أو الربع فان القاضى ينقض القسمه ثم يستأنفها بعد ذلك فان قالت الورثة نحن نقضى حتى هذا الوارث والموصى له من مائنا ولا نقض القسمه لا يلتفت الى قولهم الا أن يرضى هذا الوارث والموصى له واذا ظهر غريم أو وصى له بألف مرسله فقالت الورثة نحن نقضى حقه من مائنا ولا نقض القسمه لهم ذلك لان حق الوارث والموصى له بالثلث أو الربع فى عين التركة فاذا أرادوا أن يعطوا حقه من مالهم فقد قصدهوا بشرائه نصيبه من التركة فلا يصح الابرأه وأما حق الغريم والموصى له بألف مرسله فليس فى عين التركة بل فى معنى التركة من حيث الاستيفاء من مالية التركة وبإفادتهم من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحداً من الورثة حق الغريم من ماله على أن لا يرجع فى التركة فالقاضى لا ينقض القسمه بل يعضيه لان حق الغريم

يصالح أحد عن غريم حتى الميت اذا كان مقراً أو كان له دينه فان لم يكن هذا جاز \* ولو كان الدعوى على الصبي ان كانت له دينه جاز وكذلك اذا قضى به وان لم يكن قضى به وأليس له دينه لا يصح \* وله أن يضع ويودع ويبيع بالنسيئة ان كان لا يخاف انكاره فان أضر بالصبي لم يجز \* ويبيع

ماله بالف اذا كان المشتري مليا وان كان يشتره غيره بالف ومائة وكذا المتولى \* واذا اخبر الوصى بالدخل والخرج صدق فيما يحتمل ويحلف على كل حال \* فلو اخبر أنه انفق على اليتيم (٢٢٢) أو على العقارب جميع أنزلها ولم يفسرها أو أبى القاضي الآن بين شيئين أن الوصى معروفا

بالامانة وقال ببق في يدي هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة يجبر على التمسك به ومعناه يحضره يومين أو ثلاثة ويخوفاه فان لم يقسموا كفى بالدين ولا يحبس ويحاسبه سنة فسنة وان ادعى الوصى أو القيم أن القاضي المعزول أجرها مساهمة أو مشاهرة فالمولى لا ينفذه وان صدقه المعزول وان برهن انه فعل ذلك حال قضائه ينظران بأجر المثل أو أقل منه واللا ينفذه به - درأجر مثله وان فيه غبن فاحش جبره وان كان استوفى رده

\* بلغ اليتيم فقال الوصى ضاع ماله منى صدق باليمين ولو ادعى الانفاق عليه صدق بالخلاف الى نفقة مثله ولو اختلفا فقال الاس مات أبى منذ عشر سنين وقال الوصى منذ عشرين سنة فالقول للابن ولم يذكر القاضي الصدوقه خلافا قيل هذا قول محمد وعند الثاني القول للوصى وكذا لو قال الوصى أديت خراج أرضه أربع سنين وقال الغلام سنة أو قال أبى عبد اليتيم فأعطيت الجمل أربعين درهما أو استأجرت رجلا ليرد عبده بمائة فأنكر اليتيم ذلك الآن يأتي الوصى على ما ذكر بينة أو قال أنفقت كذا على عبيدك

وعم غير موجودين الكل

قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لانه شرط أن لا يرجع فأما اذا شرط الرجوع أو سكت فالقسمة مردودة الآن يقضوا حق القاضي من مالهم لان دين القاضي في التركة بمنزلة دين الغريم وهذا الجواب ظاهر فيا اذا شرط الرجوع مشكل فيما اذا سكت وينبغي أن يجعل متطوعا اذا سكت والجواب أن لم يجعله متطوعا لانه مضطر في القضاء ألا يرى أن الغريم لو قدمه الى القاضي قضى القاضي عليه بجميع الدين لانه لا ميراث الا بعد الدين ثم ما ذكر أن الورثة اذا اقتسموا التركة ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث أو الربع فاقضى ينقض القسمة فذلك اذا كانت القسمة بغير قضاء قاض وأما اذا كانت القسمة بقضاء قاض ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث فالوارث لا ينقض القسمة اذا عزل القاضي نصيبه وأما الموصى له فقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا ينقض القسمة واليه أشار محمد رحمه الله تعالى وهو الاصح وبعضهم قالوا ينقض هكذا في المحيط \* ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق في هذه القسمة كذا في الذخيرة \* أرادوا قسمة التركة وفيها دين فالحية له فيها أن يضمن أجنبي باذن الغريم بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا تنفذ القسمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينقل الدين اليه ويتخلوا التركة عن الدين كذا في الوجيز لا يكررى \* ولو قضى الدين بعض الورثة فله الرجوع على الباقيين شرط أو لا بشرط الآن يتبرع لان كل واحد من الورثة مطالب حتى لو قدمه الغريم الى القاضي قضى عليه بجميع الدين فكان مجبرا على القضاء ومضطرا فلا يكون متبرعا اذا قصد بذلك التبرع بأن شرط أن لا يرجع عليهم واذا اقتسمت الورثة دارا وفيهم امرأة الميت ثم ادعت بعد القسمة مهورا على زوجها وأقامت بينة فنقضت القسمة كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى بعض الورثة دينيا في التركة بعد تمام القسمة صح دعواه وسمعت بينته وله أن ينقض القسمة كذا في المحيط \* ميراث بين قوم لم يكن هنالك دين ولا وصية فمات بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين أو وصية أو كانه له وارث غائب أو صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني أن يطلبوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير كذا في التتارخانية \* ولو أن وارثا ادعى لابن له صغير وصية بالثلث وأقام البينة وقد قسموا الدار فان هذا القسمة لا تبطل حق ابنه في الوصية الا أن الابن له أن يطلب وصية ابنه ولا أن يطل القسمة لان القسمة تمت به ومن سعى في نقض ما تم به ضل سعيه واقدامه على القسمة اعتراف بأن لا وصية لابنه بخلاف الدين وللابن اذا كبر أن يطلب حقه ويرد القسمة كذا في الظهيرية \* واذا كانت الدار بين قوم فاقسموها على قدر ميراثهم من أبيهم ثم ادعى أحدهم أن أخاه من أبيه وأمه قد ورث أباه معهم وأنه مات بعد أبيه فوريته هو وأراد ميراثه منه وقال انما قسمت لي ميراثي من أبي ولم يكتبوا في القسمة أنه لاحق ابعدهم فيما أصاب البعض وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة وان كانوا كتبوا في القسمة أنه لاحق لبعدهم فيما أصاب البعض فهو في دعواه ومراذه من قوله ولم يكتبوا إزالة الاشكال وبيان التسوية في الفصلين في الجواب وكذلك ان أقام البينة أنه اشتراها من أبيه في حياته أو أنه وهبها له وقبضها منه أو أنها كانت لامه ورثها منها لم تقبل بينته كذا في المبسوط \* واذا قسمت الورثة الدين فيما بينهم فان كان الدين للميت فاقسموا الدين والعين جملة وان شرطوا في القسمة أن الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذي على فلان الآخر لهذا الوارث الا يخرج هذه العين فهذه القسمة باطلة في الدين والعين جميعا وان اقتسموا الاعيان ثم اقتسموا الدينون فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الدينون باطلة \* واذا كان الدين على الميت واقسموا على أن يضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة أو اقتسموا على أن يضمن أحدهم سائر الدينون فان كان الضمان مشروطا في القسمة فالقسمة فاسدة وان لم يكن الضمان مشروطا في القسمة انما ضمير بعد القسمة بغير شرط ان ضمن بشرط اتباع

على الخلاف فان كان العبيد موجودين فالقول قول الوصى اجلعا \* سئل شمس الاسلام مات وعليه دين لآخر التركة

تركة فأراد الدائن اثبات الدين كيف يفعل قال يقيم على الوارث بينة فان لم يكن له وارث أو كان غائبا نصب القاضي وصيا لثبت عليه الدين

(العاشر في الحبس وفيه أربعة أنواع \* الأول فيما يحبس أولا) يحبس بدائق وفي كل دين ما خلا دين الوالدين أو الأجداد أو الجدات أو أولاده ويحبس في نفقة الولد المغير ولا يحبس المكاتب والمأذون في دين المولى والمولى يحبس في (٢٢٣) دينها إذا كان مديونا ودين المولى ليس من جنس بدل المكاتب لانه

لومنه يقع المقاصة فمعتق والمكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور يحبسون والصبي المحجور لا يحبس بدين الاستملاك بل يحبس والده أو وصيه فان لم يكونا امرأ القاضى رجلا يبيع ماله في دينه وإذا كان للعاقلة عطاء لا يحبسون في دينه وارش ويؤخذ من العطاء وان لم يكن لهم عطاء يحبسون \* والدعار وهم الذين يقصدون اتلاف أموال الناس أو أنفسهم يحبسون حتى يتوبوا وكيف يعرف توبتهم قال والذى آتاه الله الجنة يعرف ذلك بظهور شعارا الصالحين في سماهم ويحبس المسلم بدين الذي والمستأمن وعكسه وإذا حبس الكفيل يحبس المكفول عنه معه وإذا لزمه يلازمه لواله كعالة بأمره والا لا ولا يأخذ المال قبل الاداء ذات المسئلة على جواب الواقعة وهو أن المكفول له تمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا \* حبسه بدين ثم جاء آخر وادعى الدين عليه أخرجه من الحبس وجع بينه وبين المدعى فان برهن على دعواه كتب اسمه واسم الاول ثم ان برهن آخر كتب اسمه أيضا وجب السك والكتب التاريخ أيضا

التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى أن له نقضها وان ضمن على أن لا يتبع الميت ولا ميراثه بشئ وعلى أن يبرئ الغريم الميت كان هذا جائزا ان رضى الغرماء بضمائه كذا في الذخيرة \* وان أبى الغرماء أن يقبلوا ذلك فلهم نقض القسمة فان رضوا بضمائه وأبرؤا الميت ثم توى المال عليه رجعوا في مال الميت حيث كان كذا في المبسوط \* وان لم يشترط على أن يبرئ الغريم الميت لا تنفذ القسمة وان رضى الغرماء بضمائه والغريم الذى له على الميت دين إذا أجاز القسمة التى قسمها الوارث ثم أراد نقضها كان له ذلك كذا في الذخيرة \* وإذا كانت الاراضى ميراثا بين ثلاثة نفر من أبين مات أحدهم وترك ابنه كبيرا فاقسم هو وعماه الاراضى على ميراث الجد ثم ان ابن الابن أقام بينة أن جده أوصى له بالثلث وأراد ابطال القسمة لم تسمع دعواه لمكان التناقض ولولم يدع وصية من الجد ولكن ادعى ديناً على أبيه صحت دعواه لانه لا تناقض في دعوى الدين ويثبت الدين بأقامة البينة وصار الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو كان الدين ثابتا معا بنا كان له أن ينقض القسمة وليس لهية أن يقول ان دينك على أبيك ليس على الجد وقد أعطيتك نصيب أبيك فان شئت فبعه في الدين وان شئت فأمسكه وليس لك أن تنقض القسمة لانه لا فائدة ذلك في النقض لان بعد النقض يقضى دينك من نصيب أبيك لان ميراث الجد لان له أن يقول لابل في النقض فائدة لان الشئ مشاعرا بما يشترى بأكثر مما يشترى به مفردا فكان في النقض فائدة لانه يزاد به مال الميت وإذا كانت الارض ميراثا بين قوم فاقسموها وتقاوضوا ثم ان أحدهم اشتري من الآخر قسمة وقبضه ثم قامت البينة بدين على الأب فان القسمة والشراء كلاهما تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين كذا في المبسوط \* ولو أقر الرجل أن فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يقل لهم أولورثته ثم ادعى بعد ذلك أنه أوصى له بالثلث أو ادعى ديناً لنفسه على الميت قبلت بينته لانه لم يصرم متناقضا في الدعوى لان ما سبق منه قبل هذه الدعوى هو الاقرار بان هذه الدار متروكة للميت لان ميراث الميت مات تركه والدين والوصية لا يتاقيان كونها متروكة للميت لانها انما يقضيان من متروكة الميت بخلاف ما اذا ادعى الاقرار لفظ لهم أو للورثة ولو كان قال ترك هذه الدار ميراثا لهم أو قال لورثته وباقي المسئلة بحالها لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* ولو أقر انهم ميراث من أبيه ثم ادعى انهم ميراث من غير أبيه فذلك غير مسموع للتناقض هكذا في المبسوط \* قوم اقسموادار اميرائنا عن رجل والمرأة مقررة بذلك فأصابها الثن فعزل لها عن أعلى حدة ثم ادعت المعزول لها أن زوجها أصدقها اياها وانما اشتريته منه بصدقه لم يقبل ذلك منها لانها لمساعدتهم على القسمة فقد أقرت أنها كانت زوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقسموادار أو أرضا أو أصاب كل واحد طائفة بميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخلازعم انه هو الذى بناء أو غرسه لم تقبل بينته على ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب التاسع في الغرور في القسمة

الاصل أن كل قسمة وقعت باختيار القاضى أو باختيارهما ان كانت قسمة لوالى أحد هما يجبر الآخر ولو طلب من القاضى كالقسمة في دار أو أرض واحدة فاذا بنى أو غرس أحدهما ثم استحق أحد النصيبين لم يرجع بقية البناء والغرس على الآخر لانه لم يصرم غرورا لان كل واحد مضطر في هذه القسمة الى تحليص ملكه عن ملك صاحبه حتى ينقطع ارتفاق صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطر في هذه القسمة لاجل حقه والغرور من المضطر لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الآخر فيها كقسمة الاجناس المختلفة يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطر في هذه القسمة لاجل حقه لان حقه يحيا بقسمة كل جنس على حدة بلا تقويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصار كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه

\* ويحبس في الحدود والقصاص مدة التزكية وفي المشتق وان وجب القصاص في الجرح يحبس به الى أن يستوفي وان لم يكن فيه قصاص ان برا لا يحبس \* تشاءم الخصيمان عند القاضى ان شاء حبسهما أو عززهما حتى لا يعودا الى مثل ما فعله عند القاضى فان عفا فحسن وان فعل

ذلك أحد ههما عند لا يعزده بل يطلب خصمه لكنه يمنعه عن ذلك \* رجل يشتم الناس ان كان مريوعظ وان شاء ضرب وحبس حتى يتروك  
 \* خدع امرأة رجل حتى وقعت الفرق (٢٢٤) بينهم ما وزجها من غيره وأخد عصبية وزجها من رجل يحبس حتى يرتد أو يموت واذ الزم

حبس المرأة لا يحبسها مع  
 الزوج ويحبسها في بيت  
 الزوج \* لهما على رجل دين  
 لأحدهما أقل وللاخر  
 أكثر لصاحب القليل  
 حبسه وليس لصاحب  
 الكثير اطلاقه بل لارضاه  
 وان أراد أحدهما اطلاقه  
 بعد ما رضيا بحبسه ليس له  
 ذلك

نوع في المعاملة معه  
 لا يضرب المديون ولا يقيد  
 ولا يغفل ولا يجرد ولا يؤجر  
 ولا يقام بين يدي صاحب الحق  
 اهانة وفي المتني اذا خاف  
 فرارده قيده ولا يخرج لجمعة  
 ولا عيادته وجنازة وعيادة  
 ويحبس في موضع وحش ولا  
 يفرش له فراش ولا وطاء ولا  
 يدخل عليه من يستأنس به  
 وفي الاقضية لا يمنع من  
 دخول الجيران وأهله عليه  
 لا حتمية إلى الشورى في  
 القضاء ولا يمنع من  
 المكث طويلا وعن محمد  
 رحمه الله أنه يخرج في موت  
 والده وولده لا في غيرهما اذا  
 لم يكن من يقوم عليه ما والا لا  
 وذكر القاضي أن التكفيل  
 يخرج الجنابة والادين  
 والاجداد والاولاد وفي غيرهم  
 لا وعليه التوى قال أبو بكر  
 الاسكاف اذا جن لا يخرج  
 \* الناطق لو مرض في الحبس  
 وأضناه ولم يجد من يقوم  
 عليه أخرجه كذا عن محمد

ضمن له سلامة نصيبه واذا اقتسم دارا أو أرضا نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار لم يرجع  
 أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد دارا بحقه فبني أحدهما في داره  
 ثم استحققت رجوع نصف قيمة البناء قيل هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ههما لا يرجع وقبل هذا  
 قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وان اقتسموا جارين فوطي أحدهما الجارية التي  
 أخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد يرجع على صاحبه بنصف قيمة الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى لان قسمة الجبر عند لا تجرى في الرقيق فتكون هذه القسمة معاوضة بينهما عن اختيار فأما عند  
 أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقسمة الجبر تجرى في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور ولا يرجع على  
 صاحبه بشئ من قيمة الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المسوط \* واذا كانت دار  
 واحدة وأرض بيضاء بين ورثة فاقسموا بغير قضاء وبني أحدهما في قسمه ثم استحق ونقض بناءه ورد القسمة  
 لا يرجع على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر في بعض نسخ كتاب القسمة وهو محمول على ما اذا اقتسموا الدار على  
 حدة والارض على حدة فتكون هذه قسمة بوجها الحكم وذكر في بعض النسخ انه يرجع على شريكه بنصف  
 قيمة البناء وهو محمول على ما اذا اقتسموا وأخذ أحدهما الدار وأخذ الآخر الارض فتكون هذه قسمة  
 لا بوجها الحكم واذا كانت الدور بين قوم قسمها القاضي بينهم وجع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة  
 وأجبرهم على ذلك وبني أحدهم في الدار التي أصابته بناء ثم استحققت هذه الدار وهم بناء لا يرجع على  
 شركائه بالقيمة أما عند ههما فلان هذه القسمة بوجها الحكم عند هما متى رأى القاضي الصلاح فيها وأما  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القاضي لما قسمها قسمة جع فقد حصل قضاؤه في فصل مجتهد فيه  
 فالتحق الدور بالدار الواحدة عندهم جميعا كذا في المحيط \* دار بين رجلين جابر رجل إلى أحدهما وقال  
 وكنتي شريكاً حتى أقاسمك فلم يصدمه ولم يكذبه فقام اسم حتى بنى الشريك الحاضر ثم جاء الغائب وأنكر  
 أن يكون وكله يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء كذا في خزائن المفتين \* والله أعلم

### الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء

قال في الاصل واذا وقعت التسمية بين الشركاء في دار وأرض ثم استحق شي منها فالمسئلة على ثلاثة أوجه  
 (الاول) أن يستحق جزءاً من الكل بأن استحق نصف كل الدار أو ثلث كل الدار أو ما أشبه ذلك وفي هذا  
 الوجه القسمة فاسدة (الوجه الثاني) اذا استحق جزء بعينه مما أصاب واحدا منهم وفي هذا الوجه القسمة  
 صحيحة فيما بقي بعد الاستحقاق الا أن المستحق عليه الخيار لانه تعيب نصيبه بسبب الشركة فان نقض القسمة  
 عاد الامر الى ما كان قبل القسمة ونسب أنف القسمة فيما وراء المستحق وان أجاز القسمة يرجع على صاحبه  
 بعوض المستحق وذلك ربع ما في يد صاحبه مثلاً ان كان المستحق نصف نصيب المستحق عليه (الوجه  
 الثالث) اذا استحق جزءاً من الكل مما أصاب واحدا منهم وفي هذا الوجه لا تفسد القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ويكون المستحق عليه بالخيار على نحو ما بينا فان أجاز القسمة وكان المستحق نصف نصيبه مثلاً رجوع  
 على صاحبه ربع ما في يده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى القسمة فاسدة ونسب أنف القسمة وقول محمد رحمه  
 الله تعالى من طرب ذكر في نسخ أبي حفص قوله مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في نسخ أبي سليمان قوله  
 مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وهكذا أثبتة الحاكم الشهيد في المختصر والاول أصح فقد روى ابن سماعة  
 وابن رستم قول محمد مع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط والذخيرة \* ولو باع أحدهما  
 نصف ما أصابه بالقسمة ثم استحق ما بقي له فانه يرجع على صاحبه بربع ما في يده عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى ولا يخير بخلاف ما قبل البيع حيث يخير لانه قبل البيع قادر على رد ما بقي بعد الاستحقاق

وهذا اذا غلب عليه الهلاك وعن الثاني رحمه الله أنه لا يخرج والهالك في الحبس وغيره سواء الفتوى على رواية  
 محمد رحمه الله وانما يطلقه اذا أطلقه بكفيل وان لم يجد كفيل لا يطلقه وحضرة الخصم بعد التكفيل للاطلاق ليس بشرط ولا يخرج الى الحمام

و ينتور وعن الامام رحمه الله أنه يمنع من الوطء بخلاف الكل لانه ضروري والظاهر عدم المنع لكن تدخل عليه زوجته أو أمته حتى بطاها  
في موضع خال فان لم يجد مكانا خاليا يخرج الوطء ويمنع من الكسب في الاصح (٢٢٥) خاف أن يفتر من السجين حول الى سجين

الصوص واذا حبس المحبوس  
في السجن متعنا لاوفي  
المال قال الامام الارسابة دي  
يطين الباب ويترك له  
ثقة يلقى له منها الخبز والماء  
وقال القاضي الرأى فيه الى  
القاضي ويترك له دستان من  
التياب ويبيع الباقي وان له  
تياب حسنة باعها القاضي  
واشترى له الكفاية وصرف  
الفضل الى الدين ويبيع  
ما لا يحتاج اليه في الحال  
حتى اللبدي الصيف والنطع  
في الشتاء ولوله كانون من  
حديد يباع ويشترى له من  
طين وعن شريح رحمه الله  
انه باع العمامة \* ولو فليس  
المشتري ان كان قبل القبض  
يباع القاضي المبيع للثمن  
وعند الامام لا يبيع العقار  
والعرض وعصام لا يبيع  
العقار اجاعا والخلاف في  
المنقول وقيل يبيع العقار  
عندهما وهو الاصح وفي شرح  
القدوري الخلاف في مال  
الحاضر وفي الغائب لا يبيع  
العقار ولا العروض وان  
ظفر بالدنانير وله عليه  
دراهم فيه روايتان اعقد في  
شرح الطحاوي على أنه  
لا يأخذ في الصغرى على أنه  
يأخذ \* قال المديون أبيع  
عرضي وأقضي ديني أجله  
القاضي ثلاثة ولا يحبس  
ولوله عقار يحبس عليه  
ويقضى الدين ولو بثن قليل

وبعد البيع يحزن رد ما وراء المستحق فلهذا سقط خياره وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالقسمة  
فاسدة كذا في الظهيرية \* وفي كتاب الشروط جعل المسألة على ثلاثة أوجه أيضا لكن لم يذكر ثمة ما اذا  
استحق جزء شائع من كل الدار وذكروا ما اذا استحق جميع نصيب أحدهما وذكروا أن القسمة باطلة ويقسم  
الباقى وهو الذى لم يستحق بينهما ان كان قائما في يد الآخر لم يبعه وان كان باعه فالباع ماض وعليه  
ان يرد على المستحق عليه نصف قيمة ما باع وذكروا ما اذا استحق جزء بعينه من نصيب أحدهما وأجاب أن  
انقسمة باطلة في الكل بخلاف ما كتبنا في المتن وذكروا ما اذا استحق جزء شائع من نصيب أحدهما  
وذكر في المسألة خلافا على نحو ما كتبنا في المتن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تنتقض القسمة  
ولكن يخير المستحق عليه ان شاء نقض القسمة وضم ما بقى في يده الى ما في يد الآخر ان كان الآخر لم يبيع  
ما أصابه ويقسمان ذلك بينهما وان كان الآخر باع نصيبه يضم المستحق عليه ما بقى في يده الى قيمة ما كان في يد  
الآخر فيقسمانه نصفين كذا في الذخيرة \* وفي المتن ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ثلاثة اخوة ورثوا  
دورا ثلاثة أخذ كل واحد منهم دارا ثم استحق نصف دار أحدهم قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله  
تعالى وهو قولنا المستحق عليه بالخيار ان شاء نقض القسمة كلها واستقر بها وان شاء أمسك النصف ورجع  
عليه ما بقدر ما استحق من يده وان كانت دار واحدة واقسموها أثلاثا ثم استحق نصيب أحدهم قال أبو  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا الاول سواء وقال أبو يوسف تنتقض القسمة والخيار للمستحق عليه  
ويستوى فيه القسمة بحكم وبغير حكم كذا في المحيط \* اذا قسم دارا فأخذ أحدهما ثلثها والآخر ثلثيها  
وقيمة النصيبين سواء ثم استحق شئ منهما فلا يخلو إما أن يستحق جزء شائع من النصيبين أو جزء شائع من  
نصيب أحدهما أو موضع بعينه من نصيب أحدهما فان استحق جزء شائع من النصيبين انتقضت القسمة  
ولو استحق بيت بعينه من نصيب أحدهما فالقسمة جائزة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما لا تنتقض  
القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء رجع على صاحبه بربع ما في يده وان شاء نقض القسمة وعند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى ولو باع صاحب الثلث  
نصف ما في يده ثم استحق الباقي رجع بربع ما في يد صاحبه وربعه جازر عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة ويضمن قيمة ما باع فيقسم مع ما في يد صاحبه نصفين لان عنده  
بالاستحقاق بين أن القسمة وقعت فاسدة والمقبوض بحكم قسمة فاسدة مملوك له كالمقبوض بحكم  
بيع فاسد جازر يبعه وقد عجز عن رده فيلزمه رد قيمة نصف ما باع وعندهما بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل  
يثبت الخيار فاذا باع ما في يده بطل الخيار لتعذر الرد برجع بربع ما في يده لان ما استحق نصفه مملوك ونصفه  
مقبوض عما تركه عند شريكه فاذا لم يسلم له عوضه برجع عما ترك كذا في محيط السرخسي \* وكذلك أرض  
بين رجلين نصفين وهى مائة جريب فاقتسم على أن يأخذ أحدهما بحقه عشرة أجزاء تساوئ ألفا  
ويأخذ الآخر بحقه تسعين جريبا تساوئ ألف درهم ثم باع كل واحد منهما الذى أصابه بأقل من قيمته أو  
أكثر ثم استحق جريب من العشرة الاجرة فرد المشتري ما بقى منها على البائع ففي قياس قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يرجع على صاحب التسعين جريبا بخمسين درهما وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون  
تسعة اجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريبا خمسمائة درهم لصاحبه كذا في المبسوط \* واذا  
كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقتسم على أن يأخذ أحدهما أربعين منها تساوئ خمسمائة درهم  
ويأخذ الآخر تسعين تساوئ خمسمائة فاستحق شاة من الأربعين تساوئ عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم  
في الستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة عندهم ولا يخير المستحق عليه كذا في المحيط \* والله أعلم

الباب الحادى عشر في دعوى الغلط في القسمة

(٢٩ - فتاوى خامس) وان وجد المديون من يقرضه ليقضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان أراد الدائن اطلاقه بلا حضور القاضي له ذلك  
فان كان أمر المديون ظاهرا عند الناس فالقاضي يقبل بينة الاعسار ويحمله قبل المدة التي نذر بها وان كان مشكلا أمره هل يقبل البينة

قبل الحبس فيه روايتان اختار الامام ابن الفضل القبول وعامة المشايخ عدم القبول قبله واختلفت الروايات في تلك المدة التي يسأل القاضي  
بسد الحبس فقد روي في كتاب الكفالة بشهرين (٢٢٦) أو ثلاثة وفي رواية الحسن بأربعة وفي رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح

تفويضه الى رأى القاضي  
لانه للخبر والتسارع  
الى قضاء الدين وأحوال  
الناس فيه متفاوتة وقال  
الخصاف ان كان المدبون  
سمحاً بأخذ رواية الكفالة  
وان منعته بالاكثرة يسأل  
أهل الخبرة من خبراته  
ومخاطبته في المعاملات  
والواحد يكفي إن من الثقات  
والاثنان أحوط ولا يشترط  
لفظة الشهادة وشرطها في  
الصغرى ولا يشترط في بيعة  
الاعسار حضرة المدعى \* فان  
برهن المطلوب على الاعسار  
والطالب على اليسار في بيعة  
الطالب أولى كبيعة الإبراء  
مع بيعة الاقراض \* ولا  
يشترط بيان ما به يثبت  
اليسار \* وذكر القاضي سأل  
القاضي عن المحبوس بعد  
مدة فأخبر بالاعسار أخذ  
منه كفيلاً بنفسه وخلاه ان  
كان صاحب الدين غائباً \*  
ولوليت على رجل دين وله  
ورثة صغار وكبار  
لا يطلعه من الحبس قبل  
الاستيثاق بكفيل للصغار  
\* وقال الخصاف يثبت  
الافلاس بقول الشهود هو  
فقير لانعلم له مالا ولا عرضاً  
يخرج به عن الفقر \* وعن  
الصغار يشهدون أنه مفلس  
معدوم لانعلم له مالا سوى  
كسوته وثيابه ليله  
واختبرناه سرا وعلمنا فأن لم

أدعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بأن ادعى غبناً في القسمة فان كان يسيراً بحيث يدخل  
تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان فاحشاً بحيث لا يدخل تحت تقويم المقومين  
فان كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسمع بينته بالاتفاق وان كانت بتراضي الخصمين لا بقضاء القاضي  
لم يذكر في الكتاب وحكى عن الفقيه أبي جعفر أنه كان يقول ان قيل تسمع فله وجه وان قيل لا تسمع فله وجه  
كذافي الفتاوى الصغرى \* وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغيائية \* وحكى عن الفضلي أنه تسمع كما  
انما كانت بقضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه للمختصر \* وذكر الاسيحياني في شرحه هذا كله ان لم يقر  
الخصم بالاستيفاء أما اذا أقر بالاستيفاء فإنه لا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب حينئذ تسمع  
دعواه كذا في الفتاوى الصغرى \* ان ادعى أحد المتقاسمين غلطاً في مقدار الواجب بالقسمة على وجه  
لا يكون مدعياً الغصب بدعوى الغلط كائناً شاة بين رجلين اقسما ثم قال أحدهما لصاحبه قبضت خمسة  
وخمسين غلطاً وأنا ما قبضت الا خمسة وأربعين وقال الآخر ما قبضت شيئاً غلطاً وإنما اقسمتنا على أن  
يكون لي خمسة وخمسون وللآخر خمسة وأربعون ولم تقم لواحد منهما بيعة يجب التحالف لان القسمة دعوى  
البيع وفي البيع اذا وقع الاختلاف في مقدار المعقود عليه يتحالفان اذا كان المعقود عليه قائماً فكذا  
في القسمة اذا كان المقسوم قائماً بعينه وهذا كله اذا لم يسبق منهما اقراراً باستيفاء الحق فأما اذا سبق لم  
تسمع دعوى الغلط الا من حيث الغصب وان قال اقسمتنا بالسوية وأخذنا ذلك ثم أخذت خمسة من نصيبي  
غلطاً وقال الآخر ما أخذت من نصيبي شيئاً غلطاً ولكنك اقسمتنا على أن يكون لي خمس وخمسون ولك خمس  
وأربعون ولا بيعة لواحد منهما فانهم لا يتحالفان ويجعل القول قول المدعى عليه الغلط قال محمد رحمه الله  
تعالى اذا اقسمت القوم أرضاً وداراً وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى أحدهم غلطاً فان أباح بيعة  
رحمه الله تعالى قال في ذلك لاتعداد القسمة حتى يقيم البيعة على ما يدعى فاذا أقام البيعة أعيدت القسمة فيما  
بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب أن لاتعداد القسمة لان وضع المسألة أن كل واحد قبض  
حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعى بما قامت البيعة عليه ولا  
تعداد القسمة والجواب عن هذا أن يقال ان محمد رحمه الله تعالى ذكر إعادة القسمة عند إقامة البيعة  
على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتحتمل دعواه على وجه يجب إعادة القسمة عند إقامة البيعة وبما  
ذلك أن يقول مدعى الغلط لصاحبه قسمنا الدار بيننا بالسوية على أن يكون لي ألف ذراع ولك ألف ذراع  
وقبضنا ثم انك أخذت مائة ذراعاً من نصيبي من مكان بعينه غلطاً ويقول الآخر لا بل كانت القسمة على أن  
يكون لي ألف ومائة ذراعاً ولك تسعمائة ذراعاً فشهدناهم ودأن القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا أن  
هذا أخذ مائة ذراعاً من مكان بعينه من نصيب المدعى ثبت بهذه البيعة أن القسمة كانت بالسوية وفي يد  
أحدهما زيادة ولا يدري أن حق المدعى في أي جانب فوجب الاعادة ليستويا وتكون هذه الشهادة مسموعة  
وان لم يشهدوا بالغصب لان مدعى الغلط في هذا الوجه يدعى شيئاً بالقسمة بالسوية وغصب مائة ذراعاً  
والشهود شهدوا بأحدهما وهو القسمة بالسوية وان لم يكن للمدعى بيعة على ما ادعى يحلف المدعى قبله الغلط  
ولا يتحالفان فان حلف المدعى قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وان نكل يثبت الغلط  
فتعداد القسمة كما في فصل البيعة وكذلك كل قسمة في غنم أو ابل أو بقراً أو ثياب أو شئ من المكيل والموزون  
ادعى فيها أحدهم غلطاً بعد القسمة والقبض فهو على مثل ذلك ولم يرد به التسوية بين جميع هذه المسائل  
وبين المسألة الاولى في حق جميع الاحكام وإنما أراد به التسوية في حق بعض الاحكام وهو أن لاتعداد  
القسمة بمجرد الدعوى ألا يرى أن في المكيل والموزون اذا أقام مدعى الغلط البيعة على ما ادعى لاتعداد القسمة  
بل يقسم الباقي على قدر حقهما وفي الغنم والبقر والثياب والاشياء التي تتفاوت تجب إعادة القسمة كما في

مسألة

يخبر أحد عن حاله لكن ادعى المدبون الاعسار والدائن اليسار قال في التجريد لا يصدق في كل دين له

بدل كشي أو قرض أو حصل بعقد أو التزام كصداق وكفالة وفي جامع الصمد لا يصدق في المهر المجمل ويصدق في المؤجل وعليه الفتوى



وفي الاصل لا يصدق في الصداق بالفضل بين مؤجله ومجمله وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات وأرث الجنائيات \* رب الدين اذا ادعى ان له مالا بعد ما برهن على الافلاس يحلف عند الامام ولو للمحبوس مال في بلد آخر (٢٢٧) يطلقه بكفيل وان علم القاضي عسره

لكن له مال على آخره يتقاضى غريمه فان حبس غريمه المومر لا يحبس \* أطلق القاضي المحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى انه مومر لا يحبس حتى يعلم غناه

(نوع في الملازمة)

اذا أخرج المحبوس يدور معه المدعى أينما دار ولا يفرقه ولا يلزمه في موضع معين لانه حبس ولا يمنع من الدخول في بيته لغائط أو أوغداء الا اذا أعطاه الدائن وأعد له مكانا للغائط وان كان عمل المديون السعي ولا يمنعه اللزوم من ذلك لازمه الا اذا أعطاه نفقته ونفقة عياله فله اذا منعه من السعي وله أن يلزمه بنفسه أو عياله أو أجيده أو غلامه أو نائبه فلو أتي المديون ملازمة الغلام وقال اجلس مع الدائن له ذلك وليس للطالب أن يجلسه في الشمس أو على الثلج أو مكان يتضرر به فلو طلب المطالب الحبس والطالب الملازمة لازمه وملازمة المرأة أن تلازمها امرأه فان لم يوجد لها هي حبسها في بيت مع امرأه وجلس هو على الباب أو المرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس له غير ذلك وعن محمد المرأة يلزمها الرجل بالنهار في موضع

مسألة الدار اذا اقتسم رجلان دارين وأخذ أحدهما دارا والآخر دارا ثم ادعى أحدهما غلطا وجاء بالبينة ان له كذا كذا دارا في الدار التي في يد صاحبه فضلا في قسمه فانه يقضى له بتلك الأذرع ولا تعدا القسمة وليس هذا كالدار الواحدة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالدعوى فاسدة سواء كانت الدعوى في دار واحدة أو في دارين ومعنى هذه المسألة أن أحد المتقاسمين ادعى على صاحبه أنه شرط له كذا وكذا دارا من نصيبه في القسمة وانما كانت القسمة فاسدة لان الذي شرط زيادة أذرع من نصيبه لصاحبه صار بائعا لذلك من صاحبه (١) وبيع كذا أذرع من الدار لا يجوز وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذا في القسمة فاذا ثبت فساد الدعوى يجب إعادة القسمة رفعاً للفساد وعندهما يبيع كذا أذرع جائز فتجوز القسمة ثم انهم ما فرقوا بين الدارين وبين الدار الواحدة فقالا في الدارين لاتعدا القسمة وفي الدار الواحدة تعدا القسمة فكان يجب أن لاتعدا القسمة في الدار الواحدة أيضا ويقضى للدعي بذلك القدر من نصيب المدعي عليه كافي الدارين لان الاعادة لنفي الضرر عن المدعي كمالا يتفرق نصيبه ولا وجه له لانه ادعى عشرة أذرع بعينه فلا ضرر عليه متى قضى له بذلك لانه هكذا استحق بأصل القسمة وان ادعى عشرة أذرع شائعة فكذلك لانه لما شرط لنفسه عشرة أذرع في نصيب صاحبه شائعة مع علمه انه ربما يتفرق نصيبه متى قسم مرة أخرى صار راضيا بالتفرق وانما أوجب الاعادة في الدار الواحدة لان المسألة محمولة على أنه ادعى أن صاحبه شرط له عشرة أذرع من نصيبه وقال لا أدري كيف شرط لي عشرة بعينها متصلة بنصبي أو شائعة في جميع نصيب صاحبي وشمه بالشهود وله بعشرة مطلقة ومتى كانت الحالة هذه لا يثبت الرضا من المدعي بالتفرق لانه على تقدير أن يكون المشروط له عشرة أذرع بعينها متصلة بنصيبه لا يكون راضيا بالتفرق وعلى تقدير أن تكون عشرة أذرع شائعة يكون راضيا بالتفرق فاذا لم يعلم القاضي كيف كان الشرط بيني القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهم في الدار الواحدة بالقسمة وهو أن يكون نصيب كل منهم ما يجتمع في مكان واحد بخلاف الدارين فان في الدارين وان جملنا المسألة على أن المدعي قال لا أدري كيف شرط لي العشرة لاتعدا القسمة لان باعادة القسمة في الدارين لا يزول ما كان يلحقه من زيادة ضرر وان كان شرط لنفسه عشرة أذرع من مكان بعينه متصل بداره لانه ربما يقع له في القسمة الثانية عشرة أذرع متصلة بداره فلا تفيد إعادة القسمة فيقضى له بعشرة أذرع شائعة كما تشهد به الشهود كذا في المحيط \* واذا اقتسم رجلان عشرة أبواب وأخذ أحدهما أربعة وأخذ الآخر ستة فادعى أحدهما أربعة أو باعينه من الستة أنه أصابه في قسمه وأقام على ذلك يمينه فانه يقضى له بذلك سواء أقر بقبض ما ادعى من الزيادة أو لم يقر وان لم يقر يمينه ذكر في الكتاب أن صاحبه يستخلف ولو لم يوجب التحالف وهذا محمول على ما اذا أقر بقبض ما ادعى ثم ادعى أن صاحبه أخذ ذلك منه غلطا فيكون مدعي الغصب على صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فان ادعى أخذ الأربعة أو باعينه من الستة أنه أصابه في قسمه وأقام الآخر البينة أنه أصابه في قسمه قضى ببينة صاحب الأربعة لانه خارج فيه قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الاشهاد على الاستيفاء كذا في الذخيرة \* ولو اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضى الله تعالى عنه هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر الخصاص قول محمد رحمه الله تعالى مع قولهما وقاسما القاضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي اذا قسموا بأجر لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه مال بعض المشايخ كذا في الهداية \* شهادة القاسمين مقبولة سواء قسموا بأجر أو بغير أجر وهو الصحيح

(١) قوله كذا أذرع كذا في جميع النسخ ومثله في نسخ المحيط والاصوب كذا دارا اهـ محصاه

لا يخاف عليها الفساد ولا يخلون بها وبالليل يلزمها النساء وفي الواقعات له عليها حق له أن يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بجرام فان هربت الى خربة اذا كان يأمن على نفسه دخل عليها ويكون بعيدا منها الحفظ نفسه لان له ضرورة في هذه الخلة كما قالوا فيمن

هرب بمشاع انسان ودخل داره له أن يدخل عقيبه لياخذ حقه وفي النوازل فقير لاشئ له ولا يجد من يكفله بنفسه لايحسبه القاضي وخلي بيته وبين الغريم ان شاء لازمه وان شاء ترك (٢٢٨) \* ادعى على آخر مال اولم يجلس القاضي أياما لازم خصمه أياما وان طال (نوع في الحجر) يحجر

كذافي الجوهره النيرة \* ولوشهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الواحد غير مقبولة على الغير كذافي الهداية \* ولوشهد قاسم القاضي على القسمه مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذافي فتاوى قاضيان \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قاسم قسم دار بين رجلين وأعطى أحدهما أكثر من الآخر غلطا وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمه في وقع بناؤه في قسم غيره ورفع بناءه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء ولكن ما يرجعان عليه بالاجر الذي أخذه كذافي الظهيرية \* رجلان اقسما أفرحة فاصاب أحدهما قراحان والآخر أربعة أفرحة ثم ادعى صاحب القراحين أحد الأفرحة التي في يد صاحبه وأقام البينة أنه أصابه بالقسمه فانه يقضى له وكذا هذا في الاثواب وان لم تكن له بينة كان له أن يستخلف الذي في يده وان أقام كل واحد منهما البينة أن ذلك أصابه في القسمه فانه يقضى بيئته الخارج كذافي فتاوى قاضيان \* ولو اختلفا في حداث كانت حاثلة بين النصيبين فقال كل واحد منهما ما هذا نصيبى أدخل الى الجانب الآخر وأقاما البينة قضى لكل واحد منهما ما بالحد الذي في يد صاحبه لانه خارج عما في يد صاحبه فان لم يقيم بيئته فما يوجب على ما في يده وكل واحد ويقى الموضع مشتركا فان أراد أحدهما القسمه بعد التحالف فليس له ذلك واذا طلب أحدهما نقض القسمه تنقض ولا تنفسخ الا بالقضاء كما في البيع كذافي محيط السرخسى \* وفي المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دار بين رجلين قسمها القاضي بينهما فقال أحدهما لصاحبه الذي في يدي هو الذي أصابك والذي في يدي لى وقال الآخر لا بل الذي في يدي هو الذي أصابني قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصدق على صاحبه كذافي الذخيرة \* رجل مات وترك دارا وبين فاقسما الدار وأخذ كل واحد منهما النصف وأشهد على القسمه والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما بيئته في يد صاحبه لم يصدق على ذلك إلا أن يقر به صاحبه من قبل أنه قد أشهد على الوفاء يعني قد أقر باستيفاء كمال حقه فبه ذلك هو مناقض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بيئته على ذلك ولكن ان أقر به صاحبه فاقرار ملزم اياه والمناقض اذا صدقه خصمه فيما يدعيه ثبت الاستحقاق له ولو لم يكن أشهد على الوفاء لم يسمع منه اقرار بالقسمه حتى قال اقسما فاصابني هذه الناحية وهذا البيت والبيت في يد صاحبه وقال شريك بل أصابني البيت وما في يدي كله فاني أسأل المدعى عن البيت كان في يد شريكه قبل القسمه فلم يدفعه اليه أو غضب منه بعد القسمه فان كان في يدي بعد القسمه فغصبتى أو أعزته أو أجرته لم أنقض القسمه وان قال كل في يد صاحبي قبل القسمه فلم يسلمه الى تحالفوا وتزادوا ولو ادعى غلطا في الذرع فقال أصابني ألف وأصابك ألف فصار في يدي ألف ومائة وفي يدي تسعمائة وقال الآخر أصابك ألف وأصابني ألف وقبضتاهم ولم أرده فالقول قول الذي يدعى قبله الغلط مع عيئنه وان قال أصابني ألف ومائة وأصابك ألف ومائة وقال الآخر بل أصابني ألف وأصابك ألف فقبضت أنت ألفا ومائة وقبضت تسعمائة تحالفا وتزادا ولو قال كنت قبضتاهم فغصبتهم لم أنقض القسمه وأحلف المدعى قبله الفضل ولو اقسما مائة شاة فصارق يد أحدهما ستون وفي يد الآخر أربعون فقال الذي في يده الأربعون أصاب كل واحد منا خمسون وتقا بضنا ثم غصبتني عشر بأعنائها وغلطت الغنم فهي لا تعرف وبجد الآخر الغصب وقال بل أصابني ستون ولك أربعون فالقول قوله مع عيئنه فلو قال الأول أصابني خمسون فدفعت الى أربعين وبني في يدي عشرة لم تدفعها الى وقال الآخر أصابني ستون وأصابك أربعون تحالفوا وتزادوا ولو شهد عليه بالوفاء قبل هذه المقالة كان القول قول الذي في يده ستون ولا يمين عليه فان ادعى الغصب بعد القبض حلف المنكر عليه وان لم يشهد بالوفاء فقال الذي في يده الأربعون كانت غنم والذى مائة شاة فاصابني خمسون وأصابك خمسون وتقا بضنا ثم غصبتني عشر او هي هذه وقال الذي في يده ستون بل كانت غنم والذى مائة وعشرين فاصابني

على الفقيه الماحن وهو الذي يعلم الناس الحيل كسقاط الزكاة والشفعة والمرأة الرثة حتى تبين من زوجها والمكاري المفلس هو الذي يتقبل الكراء ولاجل له والطبيب الجاهل وهو الذي يسقى الناس الدواء ويموت منه المريض وعندهما يصح الجرع على الكل بناء على صحة القضاء بالافلام فالامام قاس سائر التصرفات على الاعتماق والتدبير والاستيلاد والتزويج في عدم جريان الحجر وعندهما بالحجر يصير كالمرض مرض الموت فالحجر بالفساد باطل عنده جائز عندهما وهو نوعان إما خلفه في عقله بان كان سليم القلب لا يهتدى الى التصرفات والثاني أن يكون مرفا مضيقا واجعا على أنه يمنع منه المال حتى يبلغ خسا وعشرين فان باع أو اشترى إن فيه نفع أجازه الحاكم كالصبي لأنه يمنع المشتري عن ايفاء الثمن اليه فان لم يبلغ الشاري خمسي القاضي ودفع اليه الثمن برى وكذا لو دفع الوصي المال اليه وهو يستحق الحجر برى \* الوصي اذا دفع المال الى الصبي يضمن في ظاهر الرواية وعن الثاني اذا كان للعبد مدين على غيره أخذه القاضي وقضى به دينه وعن محمد رحمه الله في المموس اذا علم ان له مالا في بلد آخر يؤمر الدائن أن يخرج من الحبس ويأخذ منه كفيلا على قدر المسافة ثم يأمره أن يخرج ويبيع ماله ويقتضى دينه فان أخرجه ولم يخرج الى تلك حبسه واذا أأل عن حال المموس القاضي بعدما مضت مدة كرها فأكبره بموسر

ستون  
ان له مالا في بلد آخر يؤمر الدائن أن يخرج من الحبس ويأخذ منه كفيلا على قدر المسافة ثم يأمره أن يخرج ويبيع ماله ويقتضى دينه فان أخرجه ولم يخرج الى تلك حبسه واذا أأل عن حال المموس القاضي بعدما مضت مدة كرها فأكبره بموسر

أبدا لحبس وان أخبر باعساره خلاه قال الامام الخواري طلب المحبوس بين الطالب انه لا يعرف انه معدم يحلفه فان نكل أطلقه وان حلف أبدا حبسه \* سبط العدل على بيع المروء وامتنع ان مشروطا في عقد الرهن يجبر الراهن على (٢٢٩) البيع وان امتنع باع القاضي اجاعا وان لم يكن مشروطا في العقد

اختلفوا قال الصدر بجبر في الصحيح وفي ظاهر الرواية لا وكذا الوكيل بالخصومة امتنع عن الخصومة بعد غيبة الموكل هل يجبر على هذا وفي الزيادات المطلوب اذا أراد دخول بيته فاما ان يأذن بالدخول معه في بيته أو يجلس هو معه على باب داره لانه لو تركه يدخل الدار ربما يهرب من جانب آخر فنفوت الملازمة ويجوز الجلوس في المسجد غير الصلاة كالملازمة الغريم وقال القاضي رحمه الله المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكر الله تعالى وبه ينشئ \* هشام سألت محمدا عن أخرج من السجن عن قنليس قال يلزمه لانه لا علم لتابعه لعله أخفى ماله فيخرجه الملازمة ذكر الملازمة وأراد به الحبس بدليل التفاريغ قال قلت له فان كانت الملازمة تضر بالعبال لكونه ممن يكتب بالسعي في الطرقات قال أمر صاحب الدين أن يوكل غلامه لايكون معه ولا يمنع عن طلب ما يقوته وعياله بومه وان شأتر كه اياما ثم لازمته على قدر ذلك قال قلت له ان كان عاملا يعمل بيده قال ان كان عاملا يقدر أن يعمل به بحيث يلزمه لازمته وان عملا لا يقدر على الطلب خرج وطلب وان في

ستون وأصابك ستون ولم أغصبك وقد تقابضنا فان هذا اقرار بفضل عشر من الغنم ليس فيها قسمة (١) واذا حلف بعين هذه العشرة في يده غير مقسومة فيرثها التقسيم بينهما فان لم يقر بفضل على مائة وقال كانت مائة فاصبني ستون وأصابك أربعون فالقول قوله مع يمينه على العين الذي ادعاه صاحبه قبله من قبل أن شريكه قد أبرأه من حصته من المائة ولم يرثه من حصته من الفضل عليها فان كانت العشرة قائمة بعينها اقسما هانصفتين والافسدت القسمة فالسبل أن ترد الستون والاربعون وتستقبل القسمة فيما بينهما افسادا القسمة الاولى كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الثاني عشر في المهايأة

ويجب أن يعلم بأن المهايأة قسمة المنافع وانما جازية في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها واجبة اذا طلبها بعض الشركاء ولم يطلب الشريك الاخر قسمة الاصل وانما قد تكون بالزمان وقد تكون بالمكان كذا في الذخيرة \* ولو طلب أحد الشريكين القسمة والاخر المهايأة يقسم القاضي كذا في الكافي \* تكلم العلماء في كيفية جوازها بعضهم قالوا ان جرت المهايأة في الجنس الواحد من الاعيان المتفاوتة تفاوتا سيرا كافي الثياب والاراضي تعتبر اقرازا من وجه مبادلة من وجه حتى لا ينفرد أحدهما بهذه المهايأة فاذا طلبها أحدهما ولم يطلب الاخر قسمة الاصل أجبر الاخر عليها وان جرت في الجنس المختلف كالذور والعييد تعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا يجوز من غير رضاها وهو الاصح لان العارية ما كان بغير عوض وهذا بعوض لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في نوبة صاحبه انما يترك بشرط أن يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبته كذا في الذخيرة \* ولا يبطل التباين بموت أحدهما ولا بوجوبه ما لانه لو انقضى لاستأنفه الحاكم ولا فائدة في النقض ثم الاستئناف كذا في الهداية \* ولهما أن يقسما العين ويطلب المهايأة اذا بد الهما أو لاحدهما وكرهما الله تعالى في باب المهايأة في الحيوان ولكل واحد منهما نقض المهايأة بعذر أو بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لاحدهما النقض بعذر أو بغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهايأة بتراضيهما أما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما أن ينقض ما لم يصطحا على النقض فاما اذا حصلت بتراضيهما لو نقضاها لا يحتاج الى اعادة مثلها ثانيا وانما يحتاج الى ما هو اعدل من هذه القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لواحد منهما أن يحدث في منزلة بناء أو ينقضه أو يفتح بابا كذا في الذخيرة \* دارين رجلين فيهما منازل تهايا على أن يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما أو علوا أو سفلا أو يؤجره فهو جاز وان تهايا في الدار من حيث الزمان بان تهايا على ان يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذا سنة أو يؤجره هذا سنة وهذا سنة فالتباين في السكنى جاز اذا فعل بتراضيهما أو اذا تهايا على أن يؤجرها هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه

(١) قوله واذا حلف بعين الخ تراجع عبارة المبسوط وعبرة بحيط السرخسي أوضع ونصها ولو قال أحدهما كانت غنم أبيه مائة فاصبني خمسون فغصبت مني عشرة وهي هذه وقال صاحبه وفي يده ستون بل كانت مائة وعشرين وأنت أيضا أخذت ستين ولم يشهد عليه بالا يفامر بصاحب الستين عشرة ويشتركان فيها لان صاحب الستين لما قرر زيادة عشرين على المائة وانه قبض عشرة فقد أقران عشرة منها كانت مشتركة الا أنه ادعى خلوها لنفسه يوم ول مثلها الى صاحبه وصاحبه ينكر فيقبل اقراره على نفسه لا على صاحبه فان كانت العشرة قائمة بعينها فهي بينهم ما نصفان وان كانت مجهولة ردت الستون والاربعون واستقبل القسمة لانه لا يمكن معرفة نصيب كل واحد من تلك العشرة وعلمنا مقدار نصيب كل واحد من أصل المال فيجب اعتباره اه بالحرف نقله المصحح عن عنه

ملازمته ذهاب قوته وعياله يكلفه أن يقيم كقيل بنفسه ثم يحل سبيله \* وعنه للطالب ملازمة الغريم بلا أمر القاضي وان كان مقررا بحقه مسائل شتى وفيه العدوى والتكفيل وولاية القاضي والحظر والاباحة \* طلب من القاضي احضار خصم خارج بمجر الدعوى

بعده إن قريبان كان يجي ويحبب خصمه ويبت في منزله وان بعيدا يكفه احضار البينة واقامته على وفق دعواه فان فعل احضر  
وبكى المستور ثم بعده عليه البينة لو (٢٣٠) أنكرو قبل يحلفه فان حلف أشخصه وان نكل لا \* قالت زوجي يريد الغيبة ويتركني بلا نفقة

قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده الظاهر أنه يجوز اذا استوت الغلطان فيهما وان فضلت في نوبة أحدهما  
يشتر كان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التبايؤ في الدارين على السكنى والغلة بان تهايا على أن يسكن هذا  
هذه الدار وهذا الدار الاخرى أو يؤاجر هذا الدار وهذا الدار ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز وان  
طلب أحدهما أو أبي الاخذ كراكرخي أن القاضي لا يجبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الدار  
الواحدة يجبر وذ كرمش الائمة السرخسي الاظهر أن القاضي يجبر على التبايؤ الآن في الدارين اذا  
أغلت ما في يد أحدهما أكثر مما أغلت الاخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة  
اذا تهايا في الغلة فاغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الاخرى يشتر كان في الفضل ولو تهايا في  
دارين في مصرين ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* واذا  
أجر كل واحد منهما الدار التي في يده فأراد أحدهما أن يقض المهاباة ويقسم رقبة الدار فله ذلك وهذا  
اذا مضت مدة الاجارة وأما اذا لم تض فليس للاخر تقض المهاباة لصيانة حق المستأجر كذا في التتارخانية  
\* واذا تهايا في استخدام عبد على أن يستخدم هذا العبد شهر او يستخدم هذا العبد شهر فالتبايؤ  
جاز وهذا بخلاف مالو وقع التبايؤ في العبد الواحد على الاستغلال بان تهايا على أن يؤاجر هذا شهرا  
ويأكل غلته ويؤاجر هذا شهرا آخر ويأكل غلته حيث لا يجوز بالاخلاف هكذا في الذخيرة \* ولو تهايا  
في العبدين على خدمتهما سنة جاز \* ولو تهايا في غلتهما لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
يجوز اذا استوت الغلطان كذا في محيط السرخسي \* لو كانت جارتان مشتركتان بين اثنين فتهايا أن ترضع  
أحدهما ولد أحدهما والاخرى ولدا لاخر جاز كذا في التبيين \* رجلان تواضعا في بقرة بينهما ما على أن  
تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجب لهما كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان جعله  
صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الآن يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه  
في حل كان ذلك ابراهم الضمان فيجوز ما حال قيام الفضل يكون هبة أو ابراء عن العين وانه باطل كذا في  
فتاوى ضيخان \* ولو كان نخل وشجر بين شريكين فتهايا على أن يأخذ كل واحد منهما ما نفعه من ثمرها  
لم يجز وكذا لو كان غنم بين اثنين وانفقوا على أن يأخذ كل واحد منهما ما نفعه من ثمرها  
الكافي \* والحيطة في الثمار ونحوها أن يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعدد نفعه أو ينتفع باللبن  
المقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز كذا في التبيين \* وفي الدابتين والدابة  
الواحدة لا تجوز المهاباة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركو باولا استغلا لا وعندهما تجوز في الدابتين  
ركو باولا استغلا لا وفي الدابة الواحدة اذا تهايا استغلا لا لا يجوز وان تهايا ركو باولا قال الشيخ الامام المعروف  
بنحو اهرزاده ينبغي أن لا يجوز لا ركو باولا استغلا لا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا تهايا في المملوكين  
استخداما فبات أحدهما أو أبقى انتقضت المهاباة ولو استخدم الشهر كله الا ثلاثة أيام نقص الآخر من شهره  
ثلاثة أيام بخلاف ما اذا استخدمه الشهر كله واية ثلاثة أيام فانه لا يزاد الا آخر ثلاثة أيام ولو أبقى أحدهما  
الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان ولا أجر وكان يجب أن يضمن نصف أجر المثل ولو غطب  
أحد الخادمين في خدمة من شرطه هذا الخادم فلا ضمان عليه وكذلك المنزل لو انهم من سكنى من شرطه  
فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار أو قدها فيه فلا ضمان وكذلك لو أضيء فزاق رجل بوضوءه أو وضع  
فيه شئ فعثر به انسان فلا ضمان ولو بنى فيها بناء أو حفر بئر فيها ضمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى انه اذا  
كان ملك صاحبه الثالث ضمن الثلث وعندهما يضمن النصف على كل حال ومن أصحابنا من قال هذا  
الجواب غلط في البناء قال شمس الائمة الحلواني فان كان ما قال هو لا محالة يجب أن يكون الجواب في  
المستأجر هكذا اذا بنى فيها بناء فعطب به الانسان لا يضمن كما لو وضع فيه شئ قال رحمه الله تعالى

لا يكفل عند الامام لعدم لزوم النفقة وقال الثاني رحمه الله أستحسن في نفقته شهرار فقابل الناس فعلى هذا لو فعل كذا في الديون المؤجلة زفقا بالانعام لا يبعد ذكر في كفالة الفتاوى \* واذا قال المدعي لا بينة لي أو بينتي غائبة عن المصر لا يكفل ولو قال بينتي في المصر أحضرها وطاب أن يأخذ من المدعي عليه كفيلا الى ثلاثة أيام أو الى المجلس الثاني فعل وعن محمد ان الرجل اذا كان معروفا أو اذا كان الممل حقيقرا لا يأخذ كفيلا ولم يقص في الظاهر وهذا اذا كان المدعي عليه من المصر ولو غر بما لا يأخذ كفيلا \* وفي المنتقى هشام عن محمد قدمه الى القاضي وادعى عليه وقال لي بينة وطلب تكفيله الى احضارها قال ان مسافرا يأمره باللازمة الى قيام القاضي فان أحضرها والذهب ولم يكن له عليه سبيل وذ كرك قبل هذا أنه يكفله يوما (قال قلت) فان كان من أهل البلد وزعم أنه يريد الخروج قال هو على ذلك بلا زمة قد رقام القاضي اذا حلف انه يريد الخروج يومه (قلت) فلم لا يأخذ منه وكيفا بالخصوصة قال لانه يقول ليس لي وكيل (قلت) فان قال المدعي

للقاضي أنا أجيت من ترزني به فتجعله وكيفا قال أقبله وأجعله وكيفا ولا أجبر افراره عليه \* ثم تأقيت الكفالة ثلاثة والرواية أيام ونحوها ليس أنه يبرأ بعض الوقت عن الكفالة فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعد مضي شهر بل هو لتوسعة الامر على الكفيل حتى

لا يبطال الكفيل إلا بعد المدة لكن لو عمل الكفيل صح وهذا الكفيل التوسعة على المدعى حتى يسلم المدعى عليه الحال فيبرأ الكفيل فيعجز  
المدعى عن الاتيان به وهذا قول الفقيه أبي جعفر قال ان تأجيل الكفالة بثلاثة أيام لتأخير (٢٣١) المطالبة لالتأخير الكفالة وما ذكر

الاصل أنه يصير كفيلاً بعد  
الثلاث أراد به أنه يصير كفيلاً  
مطالبا بعد الثلاثة وغيره من  
المشايع أخذوا بنظر الكتاب  
وقالوا لا يصير كفيلاً في الحال  
حتى لو حضر المدة قبل وجود  
ذلك الوقت يجب أن لا يبطال  
الكفيل في الظاهر كذا في  
مختصر عصام \* ادعى المدعى  
عليه البراءة عن الدين وقال  
لي بينة حاضرة في المصر يؤجل  
ثلاثة أيام ولا يستوفى منه  
للحال لأنه لو وقع الغلط يمكن  
تداركه وإن أجله إلى المجلس  
الثاني جازاً أيضاً والتقدير  
في الكتاب بالثلاث لا يكون  
القضاء يجلسون في كل ثلاثة  
\* أعطى المدعى عليه كفيلاً  
فقال المدعى الكفيل غير  
ثقة بحسبه القاضي على  
إعطائه كفيل ثقة والثقة هو  
الذي لا يخفى نفسه ولا يهرب  
من البلدة بان كان له دار  
معروفة وحائز معروف  
لا يسكن بكرة في بيت يتركه  
ويهرب منه وهذا ما يحفظ  
وإنما يأمر القاضي إذا  
طلبه المدعى به أمّا بلا طلبه  
فلا يؤذ كر ابن سماعة أنه إذا  
كان المدعى جاهلاً لا يطلب  
الكفيل يطلب القاضي لا إذا  
كان عالماً به ولم يطلب وإن  
إذا كان المدعى منقولاً لا يطلب  
المدعى به وبنفسه المارعي  
عليه كفيلاً فعلة القاضي  
لان اعتماده لا يحصل لا

والرواية ههنا بخلاف قولهم والرواية ههنا تكون رواية في فصل الاجارة أنه يكون مضموناً عليه كذا  
في المحيط \* ولومات أحدهما وعليه دين يباع نصيبه في دينه - باع أحدهما نصيبه فاسد الانبطل  
المهاياة ما لم يسلم لانه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كمالو كان الخيار للبائع ولو كان البيع بخيار المشتري تبطل  
المهاياة كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه عليهما فقال أحدهما  
تكون عندك يوماً وعندى يوماً وقال الآخر بل نضعهما على يدي عدل فاني أجعلها عندك واحد منهما  
يوماً ولا أضعها على يدي عدل فان تشا حافي البداءة فالقاضي يبدأ بأيهما شاء وان شاء أقرع قال شمس  
الأئمة السرخسي الاولى أن يقرع بينهم - ما تطيبا القلوب - ما واليه مال شمس الأئمة - لو اني كذا في  
الذخيرة \* عبد وأمة بين رجلين تهايا فیهما على أن تتخدم الأمة أحدهما ويخدم العبد الآخر على أن على  
كل واحد منهما - ما طعام الخادم الذي شرط له في المهاياة فاعلم أن ههنا ثلاث مسائل في كل مسألة قياس  
واستحسان (أحداها) إذا سكت عن ذكر الطعام في القياس يجب طعام العبد والأمة عليه - ما نصفين  
وفي الاستحسان يجب على كل واحد طعام الخادم الذي شرط له في المهاياة في الكسوة ان سكتا عن ذكرها  
تجب كسوة العبد والأمة عليهما نصفين قياساً واستحساناً (والثانية) إذا شرط في المهاياة أن يكون على كل  
واحد منهما - ما طعام الخادم الذي شرط في المهاياة ولم يقدر الطعام القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز  
وفي الكسوة إذا لم يبين المقدار لم يجز قياساً واستحساناً (والثالثة) إذا بينا مقدار من الطعام فالقياس أن  
لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة إذا شرط شيئاً معلوماً لا يجوز قياساً ويجوز استحساناً والمهاياة  
في رعي الدواب جائزة عندنا وكذلك لو تهايا على أن يستأجر الهمأ أجراً جازوا والمهاياة في دار وأرض على أن  
يسكن هذا هذه الدار ويرزق هذا هذه الأرض جائزة وكذلك المهاياة في دار وجمام والمهاياة في دار وعمل على  
أن يسكن هذا هذه الدار سنة ويخدم هذا هذا المملوك سنة جائزة وعلى الغلبة باطله عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى خلافاً له ما عكس في المحيط \* ولو اختار في التهاين من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها بأمرهما  
القاضي بأن يتفقا على شيء فإن اختاراه من حيث الزمان يقرع في البداءة بينهم كذا في التبيين \* أمثال  
أحدهما أفضل خدمة فتمها على أن يستخدم أحدهما الفاضلة سنة والآخر الأخرى سنتين جاز ولو تهايا  
في أمتين فعلفت أحدهما ما آمن هي عنده بطلت المهاياة وتستأنف في الأخرى كذا في محيط السرخسي  
\* والله أعلم

### الباب الثالث عشر في المنفقات

ويجوز للقاضي أن يأخذ على القسمة أجر أو لكن المستحب أن لا يأخذ كذا في الظهيرية \* وينبغي للقاضي  
أن ينصب قاسماً يرزق من بيت المال ليقسم بين الناس بلا أجر بل هو الأفضل فان لم يفعل نصب قاسماً يقسم  
بأجر على المتقاسمين ويقدر بأجر مثله كيلا يتحكم بالزيادة عليهم ويجب أن يكون عدلاً عالماً بالقسمة أميناً ولا  
يجبر القاضي الناس على أن يستأجروا قاسماً واحداً كذا في الكافي \* أجرة القسام إذا استأجره الشركاء  
للقسمة فيما بينهم على عدد الرؤس لا على مقادير الانصاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على مقادير  
الانصاء ويستوى في ذلك قاسم القاضي وغيره وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما أجرة الكيال  
والوزان في القسمة فقد قال بعض مشايخنا في هذا الاختلاف والأصح أن قوله فيهما كقولهما وإذا  
طلب أحد الشريكين القسمة وأبي الآخر فأمر القاضي قاسمه ليقسم بينهما ما روى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أن الأجرة على الطالب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأجرة عليهما كذا في الظهيرية \* ولو  
اصطلحوا فاقسموا جازاً لا إذا كان بينهم صغير فينشئ يحتاج إلى أمر القاضي ولا يترك القسام يشتركون

بهم ما فإن أباه المدعى عليه أمر القاضي المدعى بملازمة المدعى عليه والمدعى وإن المدعى عقاراً لا يطلب بالكفالة بالمدعى وإذا طلب بعذر  
المدعى من المدعى عليه كيلاً بالانحصار أجابه القاضي اليه فان سمح به بنفس المدعى عليه فذلك والا لا يجبره القاضي وكذا لو طلب المدعى عليه

من القاضي أن يسأله عن سبب الدعوى أى من أى وجه يدعى هذا وجوب السؤال فإن أبى المدعى أن يجزئه لا يجزئه وعن الثاني اشترى من رجل عبدا وتقا بضافزعم المشتري أن (٢٣٢) رجلا يدعى هذا العبد وطلب من القاضي أن يأخذ من البائع كفيلا أنه ان استحق المبيع

يرجع بالثمن على الكفيل  
ففي القياس وهو قول الامام  
رحمه الله لا يجيبه لعدم  
أدراك الدرك واستحسن  
الامام الثاني وقال يجيبه  
القاضي الى طلب التكفيل  
وان أدركه شئ طالب  
الكفيل \* وفي الخزائن ادعى  
عليه جارية في يده فأنكر  
فقال المدعى سله هل  
أخذها منى يجيبه القاضي  
ويسأله فان اعترف أنه  
أخذها منه أمره بالرد ثم  
بالاثبات أنها له \* ادعى عليه  
مضاربة أو عارية أو ودیعة  
أو اجارة فقال مرابان  
دعوى بتوجيهى دانى  
نسبت فطلب المدعى من  
القاضي ان يسأله هل دفع  
اليك هذا فسأله وأجاب  
بالجواب الاول لا يجزئه على  
البيان فان برهن المدعى  
على ذلك لا يلزمه شئ مالم  
يدع عليه سبب الضمان  
ويثبت بالبينه فامالوا أنكر  
الضمان أصلا يضمنه اذا  
أثبت المدعى لان المودع  
يضمن بالوجود كذا في العتابي  
\* ادعى المحبوس انه أعسر  
بعدوا الطالب اليسار فالقول  
للتطالب فان شهدا بعساره  
يقبل ويحلى وليس هذه  
شهادة على النقي \* وذكر الامام  
السرخسى ادعى رجل فى  
محضر اقرار رجل بمال من  
غير بيان السبب لا يقبل  
المحضر عند عامة العلماء لان

كذا فى الكافي \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجزأ قسم الدور والارضين على عدد الرؤس وقال على قدر  
الانصبا وصورته دار بين ثلاثة نفر لا حدهم نصفها ولا ثلثها ولا آخر سدسها قالوا وهذا اذا طلبوا من  
القاضي القسمة بينهم فقسم بينهم قاسم القاضي فأما اذا استأجر وارجلأ بأنفسهم فان الاجرة عليهم على  
السوية وهل يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير بالزيادة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع وقال  
يرجع وكذلك اذا وكلا وارجلأ ليستأجر رجلا يقسم بينهم فاستأجر الوكيل فان الاجرة على الوكيل واختلوا  
في الرجوع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرجع عليهم بالاجرة على السواء وقال يرجع على كل واحد منهم  
بقدر الملك كذا فى المحيط \* واذا استأجر وارجلأ لكيل طعام مشترك أو ذرع ثوب مشترك بينهم ان كان  
الاستئجار للقسمة فهو على الخلاف الذى بينا وان كان الاستئجار على نفس الكيل والذرع ليصير المكمل  
أو الثوب معلوم القدر فالاجر على قدر الانصبا وفى المتنق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فى أكرار حنطة  
بين رجلين فأجر الكيل على مقادير الانصبا وأجزأ الحساب على الرؤس قال ما كان من عمل فهو على الانصبا  
وما كان من حساب فهو على الرؤس فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وفى قولهما على الانصبا  
كذا فى الذخيرة \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أرض بين رجلين بنى فيها أحدهما فقال الآخر ارفع  
عنها بناءك فانه يقسم الارض بينهما ما وقع من البناء فى نصيب الذى لم يبن فله أن يرفعه أو يرضيه بأداء  
القيمة لانه لو رفع يبطل حق الباقي فى الكل ولو قسم لا يبطل فى القدر الذى بنى فى ملكه فكانت القسمة أولى  
كذا فى محيط السرخسى \* واذا طلب أحد الشركاء القسمة وأبى الباقون فاستأجر الطالب قساما كان  
الاجر عليه خاصة فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون على الكل كذا فى فتاوى  
قاضيخان \* وذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب القسمة أحد الشرىكين اذا بنى فى أرض مشتركة بغير إذن  
شريكة فشرىكه أن يفتض بناءه وفيه أيضا عبدان بين رجلين غاب أحد الرجلين فجاء اجنبى الى الشريك  
الحاضر وقال قاسمى هذين العبدين على فلان الغائب فانه يستحسن قسمتى فقاسمه الحاضر وأخذ الحاضر  
عبدا واحدا والاجنبى عبدا ثم قدم الغائب وأجاز القسمة ثم مات العبد فى يد الاجنبى فالقسمة جائزة  
وقبض الاجنبى له جائز ولا ضمان عليه فيه وان مات قبل الاجازة بطلت القسمة والغائب نصف العبد الباقي  
وهو بالخيار فى تضمين حصته من العبد الميت ان شاء ضمن الذى مات فى يده وان شاء ضمن شريكه وأيهما  
ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن كذا فى المحيط \* لو وقعت شجرة فى نصيب أحدهما أغصانها متدلية فى  
نصيب الآخر لا يجزئه على قطعها لانه استحق الشجرة بأغصانها وعليه الفتوى \* وقع  
لأحدهما فى قسمة بناء ولا يخرج جنبه ساحة فأراد صاحبها بناء بيت فى ساحته وهو بسد الريح والشمس على  
صاحب البناء فله ذلك فى ظاهر الرواية وليس له منعه وعليه الفتوى وقال نصير والصفار رحمهما الله تعالى له  
منعه كذا فى الفتاوى الصغرى \* ثلاثة نفر ورثوا دارا عن أبيهم واقتسموها ثلاثا وتقا بضواثم ان رجلا  
غريا اشترى من أحدهم قسمة وقبضه ثم جاء أحد الباقيين وقال أنا لأقسم واشترى هذا المشتري منه الثلث  
شأعنا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها وأقام البيضة على ذلك وصده البائع الاول  
وكذبه البائع الثانى وقال المشتري لا أدري أقسمت أم لا فالقسمة جائزة لان القسمة ثبتت بحجة قامت من  
الخصم والقسمة بعد علمها لا يبطل بمجرد بعض الشرىك فظهر أن الاول باع نصيب نفسه خاصة بخاز  
بيعه وأما الثانى اغتصب ثلث الدار شأن ثلث ذلك من قسمة وثلاثا ذلك من نصيب غيره فينفذ بيعه فى نصيب  
نفسه خاصة بخاز بيعه ويخبر المشتري فيه ان شاء أخذ ثلث قسمة بثلث الثمن وان شاء ترك لتفرق الصفقة  
كذا فى فتاوى قاضيخان \* اذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم بالتراضى على فرائض الله تعالى وأفرزوا  
لكل واحد منهم نصيبه ثم أرادوا أن يبطوا القسمة بالتراضى ويجعلوا الدور والارضى مشتركة مشاعا كما

المال لو كان واجبا بين السبب فلما أعرض عنه ومال الى دعوى الاقرار علم كذبه فى دعواه \* وفى المحيط ادعى مالا كانت  
معلوما وقال منها أنزوى خندين مالى ما يوجب سبب حسابى كهم درميان ما أو بولدا يصح الدعوى بهذا السبب \* وفى الدعاوى والبيئات ادعى



على غيره مما لا معلوم ادينا لالزام بسبب صحيح وذكر فيه وأقر المدعى عليه أنه أن ذاع عليه بسبب أنه اشترى منه كذا دهقان السمسم وقبضه وبين  
وأصافه شراء صحيحا فاقى بعضهم أن المحضر فاسد من وجهين الاول أن دعوى الاقرار (٢٣٣) ليس بدعوى حق لان حق المدعى المال

لا الاقرار فدعواه دعوى  
ماليس بحق والثاني أنه بان  
وجه الكذب في هذا  
الدعوى لكون الاقرار  
غير من وجب للمال انما  
الموجب هو المبايعة أو  
الاقرار فلو كان ثابتا بسببه  
لادعاء فلما مال الى الاقرار  
علم كذبه وقال بعضهم انه  
صحيح لان عدم الصحة انما هو  
على تقدير الدعوى بناء على  
الاقرار بان يقول لى عليك  
ألف أو هذا العين لى لانك  
أقرت وهنا وقع الدعوى  
مطلقا لکنه مع دعوى المال  
ادعى اقراره أيضا \* قال  
مشايخنا لو قال مراتب هزار  
دينار است كه تو اقرار كرد  
لا يسمع ولو قال مراتب هزار  
دينار است وتو نیز اقرار كرد  
يسمع ودعوى ظهور  
الكذب في هذا ممنوع وقوله  
لم يدع السبب قلنا نعم لكن  
لما ذكرت بل لانه لم يجز من  
يشهد على السبب ووجد  
شاهد على الاقرار اذا قال  
المدعى لى بينة وطلب بين  
خصمه لا يستخلفه القاضي  
لانه يريد أن يقيم عليه البينة  
بعد الحلف ويريد أن ينفخه  
وقد أمرنا بالستر وقال له أن  
يحلفه قال الامام الحلواني ان  
شاء القاضي مال الى قوله وان  
شاء مال الى قولها كما قالوا لى  
التوكيد بل لارضاء الخصم  
ياخذ بآى التولين شاء \* قال  
في المحيط قولهم اذا كان

كانت فلهم ذلك كذا في التناظرية \* قال واذا كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من بيت منها  
كان لشريكه أن يطل البيع وكذلك لو باع بيتا منها لا يجوز الا باجازه الشريك فان أجاز شره كان جاز والبيت  
لاشترى والباقي بينهما وان لم يجز بطل البيع وكذلك لو باع ذراعا من الارض أو مكانا معلوما ولو كانت  
ثياب بين رجلين أو غنم أو ما أشبه ذلك مما يقسم فباع أحدهما حصته من شاة أو ثوب فانه يجوز وليس  
لشريكه أن يطله في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن بن زياد هذا والمسئلة الاولى سواء فلا يجوز  
الا باجازه شريكه وبه أخذ الطحاوى (قال) ومن كان بينه وبين رجل دار فأقر بيته منها الرجل وأنكر ذلك  
صاحبه فان هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين حتى لا يخرج بيته على القسمة فان وقع البيت في نصيب  
المقر يدفع اليه وان وقع في نصيب الآخر فانه يقسم ما أصاب المقر بينه وبين المقر له يضرب المقر له بذرع  
البيت ويضرب المقر بنصف ذراع الدار بعد ذرع البيت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى  
وفي قول محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر كما قالوا ويضرب المقر له بنصف ذراع البيت لا بجميعه وبين ذلك  
أن يجعل لى جميع ذرع الدار مائة مع البيت وذرع البيت عشرة فان الدار تقسم بينهما نصفين ثم ما أصاب  
المقر يجعل على خمسة وخسين سم ما يضرب المقر له بعشرة وذلك جميع ذرع البيت ويضرب المقر بخمسة  
وأربعين سم ما وذلک نصف الباقي بعد ذرع البيت فاجعل كل خمسة سمها فيصير ما أصابه على أحد عشر  
سم ما سمها من المقر له وتسعة أسهم للمقر وفي قول محمد رحمه الله تعالى يقسم على عشرة أسهم لان المقر له يضرب  
بخمسة أذرع عنده هذا اذا كان الاقرار بشئ يحتمل القسمة كالدار ونحوها فان كان في شئ لا يحتمل  
القسمة كالجمام أقر أحدهما بيته منه بعينه لرجل وأنكر شريكه فانه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذلك لو أقر  
بجزع في الدار كذا في شرح الطحاوى \* واذا كان بين رجلين شئ من المكيل أو الموزون وهو في يد أحدهما  
واقسماه فالذى ليس في يده لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذى هلك هلك لى عليه ما والذى بقى فهو بينهما  
الاصل في هذه المسئلة وأجنا سها أن في قيمة المكيل أو الموزون اذا هلك نصيب أحدهما قبل القبض  
تنتقض القسمة ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل أو الموزون  
في يده دون نصيب الآخر لا تنتقض القسمة وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان اذا قال لالا كرا قسم الغلة  
واعزل نصيبى من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب أحدهما قبل أن يقبض الدهقان نصيبه ان هلك نصيب  
الدهقان فالقسمة تنتقض ويرجع الدهقان على الاكار بنصف ما قبض لان نصيب الدهقان هلك قبل قبضه  
وان هلك نصيب الاكار لا تنتقض القسمة كذا في الذخيرة \* وان قسم الصبرة وأقر بنصيب الدهقان وحل  
نصيب نفسه الى بيته أو لغيره ارجع اذا قد هلك ما أقر به الدهقان كان الهالك على صاحبه كذا في فتاوى  
قاضخان \* اذا مات الرجل وترك ورثة وأوصى بثالث ماله لساكنين فقسم القاضي وعزل الثلث  
للساكنين والثلثين للورثة فلم يعط أحدا منهم شيئا حتى ضاع الثلث أو الثلثان كان ماضع عليهم جميعا  
وتعاد القسمة وبمثله القاضي لو أعطى الثلث لساكنين وضاع الثلثان والورثة غيب أو واحد منهم غائب  
أو صغير فالثلثان يصعبان من مال الورثة رجلان بينهما طعام أمر أحدهما صاحبه بالقسمة ودفع اليه  
جواز القفال كل حصتي من الطعام فيه ففعل فهو جائز وهذا قبض وكذلك لو قال أعزنى جواز القفال هذا  
وكل حصتي فيه وان قال أعزنى جواز القفال من عندك ولم يقل هذا وكل لى فيه ففعل فهذا ليس بقبض  
لخصته كذا في الذخيرة \* وان حضر جماعة والتسوا من الحاكم أن يقسم التركة بينهم وأدعوا بأنهم  
ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فان شهد الشهود بالموت وقالوا انه لا وارث لى  
غير هؤلاء لم تقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا تعلم له وارثا غير هؤلاء قبلت شهادتهم  
قياسا واستحسانا وان قالوا لا تعلم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصرف كذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(٣٠ - فتاوى خامس) الرجل مريض لا يحضر مجلس القاضي قيل - حده ان لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه بالركوب والحمل على  
الشيء من غير أن يزداد مرضه وهذا القول أرفق وأصح (نوع في ولاية القاضي) له ولاية اقرار القطعة من الملتقط وولاية اقرار

مال الغائب وله أن يبيع منقوله اذا خاف عليه التلف اذا لم يعلم مكان الغائب فلو علم مكانه بعثه اليه لانه يمكنه حفظ العين والمالية دل هذا  
انه عليك بعث مال الغائب اليه (٢٣٤) اذا خاف التلف وله أن ينصب وصيه لافي جميع غلات المفقود طلب الوارث ذلك

وعندهما لا تقبل فاذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى  
يستوى فيهم امن يحجب بغيره لو ظهر ومن لا يحجب الا الزوج والزوجة فانه يعطى لهما أكثر النصيبين  
للزوج النصف وللزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكنوا عساوهم لا يقسمها عروضا كانت التركة أو  
عقارا وان كان من يحجب بغيره كالعتم والحد والاختوة والاخوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت التركة  
أو عقارا وان كان من لا يحجب كالأب والأم والولد يقسمها بينهم على فرائض الله تعالى إلا أن الزوج والزوجة  
يعطى أقل النصيبين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر النصيبين في قول محمد رحمه الله تعالى وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطى للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة  
ربع التسع كذا في البناء \* رجل مات عن امرأة وابنتين والمرأة تدعى أنها حامل قال الشيخ أبو بكر  
محمد بن الفضل تعرض على امرأته هي ثقة وأمرأتين حتى عس جنينها فان لم تقف على شيء من علامات  
الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من علامات الحمل ان تربصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا  
لومات الرجل وترك امرأة حاملا وبنات فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث أكثر من واحد  
ولم ينظروا الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد مفقوض  
الى رأى القاضي واذا قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقف وكذا الخصاص عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل ان كان  
أبنا فان كانوا الا يرثون مع الابن بأن مات عن أخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم كذا في  
في فتاوى قاضيخان \* اذا مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامرأة حامل تقسم الدار بينهم ولا يعزل  
نصيبه فاذا ولدت ولدا تسألف القسمة كذا في التتارخانية \* رجل مات عن امرأة حامل وابنتين وابنتين  
فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لهما ثلث الميراث خمسة من أربعين سهمها  
وللا بنتين سبعة أسهم وللأبنين أربعة عشر يوقف لأجل الحمل أربعة عشر وعلى ما اختار والفتوى  
يوقف نصيب ابن واحد وتخرج المسألة من أربعة وستين نحاسية أسهم للمرأة وأربعة عشر لابنتين ونحاسية  
وعشرون لابنتين ويوقف لأجل الحمل نصيب ابن واحد أربعة عشر حامل مات وفي بطنها ولد يتحرك مقدار  
يوم وإليه فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفت المرأة كذلك ثم نبشوها فاذا معها  
ابنة ميتة وترك المرأة زوجا وأبوين هل يكون لهذا البنت التي وجمدت شيء من المال قال مشايخ بلخ  
رحمهم الله تعالى ان أفرت الورثة ان هذا بنتا خرجت بعد وفاتها حية ورثتها الابنة ثم رثت من الابنة  
ورثت وان جحدوا لم يقض لها بالميراث إلا ان يشهد عدول أنها ولدتها حية وانما يسعهم الشهادة على هذا  
الوجه اذ لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم  
بذلك وان لم يكن هنالك شهود وحلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج رأس الولد  
وهو يصبح ثم مات قبل أن يخرج الباقي لاميراث له كذا في فتاوى قاضيخان \* عين بعض الشركاء في الارض  
رجلين وقال لهما انقسماهما على بالسوية معهم ثم قال فلعلنا ذلك فقال ان فعلنا بالسوية فهو جيد ثم لما وقف  
على القسمة أنكرها وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكذب لا \* قسمت بين الشركاء وفيهم  
شريك غائب فلما وقف عليها قال لأرضي الغبن فيها ثم أذن لحزائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضا بتلك  
القسمة بعد مارت أرض قسمت فلم يرض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترتد بالرد  
كذا في القنية \* واذا كان في يدي رجل بيت من الدار وفي يدا آخر بيتان وفي يدا آخر منزل عظيم وكل واحد  
منهم يدعى جميع الدار فكل واحد منهم ما في يده وساحة الدار بينهم أم لا وان مات أحدهم عن ورثة كان  
لورثته ثلث الساحة وان اقتسموا دارا ورثوا طرقيها بينهم صغيرا أو عظيما أو مسيل ماء كذلك فهو جائز

أولا ولهذا الوكيل أن  
يتقاضى ويخصم وينكر  
حقا جرى بعقده لا ما وجب  
بعقد مولاه المفقود أو  
كان له فليس له أن يخصم  
لان الوكيل من جهة  
القاضي لا يملك الخصومة  
بلا خلاف إلا أن يكون  
القاضي ولاه ذلك ونفذ  
الخصومة بينهم حينئذ  
يجوز مات في غير مصره  
وترك مالا خافا وارثه وأراد  
أن يذهب بالتركة الى مصره  
فاخير القاضي العدول أن  
اغائب من هذا المصرف  
التركة ديناً وبضاعة ليس  
للقاضي أن يوقف التركة  
حتى يحضر الغائب لانه  
لا يحصل العلم عند غيبته  
الخصم وله أن يبيع من  
مال الغائب ما يتسارع اليه  
الفساد كالثمار ونحوه  
وليس للقيم ولاية الاستدانة  
لأجل الخراج بدون أمر  
الواقف واجازة القاضي  
وليس للقاضي تزويج أم ولد  
الغائب ولا أمته لانه تعيب  
وسئل عطاء بن جزة فبين عليه  
ألف لرجل وخمسمائة لاخر  
ومائتان لاخر ترفعوا الى  
القاضي وحسبه يدونهم  
وله خمسمائة لاغير كيف  
يقسم بينهم هذا قال هو  
يقضى دين كل منهم كما أراد  
يؤثروا بقد من شاء لولاية  
الحى على نفسه وماله

وان كان غائبا وماله لا يفي بالدون قسم بينهم بالخص لان ولاية القاضي نظرية والا يشاروا لتقديم بما في النظر \* أجز  
داره وغاب ولحقه دين فادح عندهما أيضا لا يجوز للقاضي بيع داره لانه انما يبيع لدين ظاهر عنده ولا يمكنه اثبات الدين على الغائب \* نقد



خوفاً من المتدعي وكذا إذا أمر المتدعي أن يصالح فصالح بالخالح القاضي \* تعلم كاتب المحضر من المفتي ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالاثم فيه على الكتاب (٢٣٦) لاعلى المفتي وفي التوازل لا يحسن الدعوى فأمر القاضي رجلين أن يصلحادوا ففعلوا ثم شهدا على الدعوى لا بأس على الحاكم فيما قال ولا على الشاهدين ولا بصير الشاهدان مطعونين في شهادتهما \* ومن أخذ من السلطان ما لا حراماً في الخصومة في الآخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القبايض ان لم يخلط السلطان وبعد الخلط عند الامام رضى الله عنه يكون مع السلطان لا غير \* اذا أراد أن يذهب مع خصمه الى السلطان لا الى القاضي يجوز له ذلك شرعاً ولا يفتى به لكنه ان عجز عن الاستيفاء عند القاضي ذهب الى السلطان \* اذا أخذ القاضي من بيت المال رزقاً والفقيه أو العالم المعلم أو المتعلم لا يكون عاملاً بأجر بل هو عامل لله تعالى ويستوفى حقه من مال الله تعالى فأوبكر وعمر رضى الله عنهم أخذ من بيت المال \* اذا أعطى القاضي من بيت المال ثلاثين درهماً في أرزاق كتابه وعن صحفه وورقه فأعطى الكتاب منه عشرين وعشرة للجواز قال ما أحب أن يصرفه الى غير ما ذكر بل أحب الصرف الى الذي ذكره \* القاضي اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رأيه بخلافه فالخصومة للمتدعي عليه يوم القيامة مع القاضي والمتدعي أمامه المتدعي فلانه آثم بأخذ المال وأما مع القاضي لانه آثم بالاجتهاد لان أحد البس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض أدكنا خوارزم قاس المفتي على القاضي فأوردت عليه أن القاضي

يجوز من ازارعته او منها أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدي الى المنازعة ولودفع الارض من ازارعة على أن ما يزرع فيها حنطة فكذا او ما يزرع فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزرع فيه مجهول وكذا لو قال على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير الا ان التنصيص على التبعض تنصيص على التجهيل ولو قال على أن ما زرعت فيها حنطة فكذا او ما زرعت فيها شعير فكذا جازلانه جعل الارض كلها ظرفاً للزرع الحنطة أو للزرع الشعير فانه عدم التجهيل ومنها أن تكون الارض مسلمة الى العاقد بخلافه وهو أن يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض والعامل حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لانعدام التخلية فكذا اذا اشترط علمهما جميعاً كذا في البدائع \* والتخلية أن يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك الارض ومن التخلية أن تكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد ثبت يجوز العقد ويكون معامله ولا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فتعذر تجوزها معامله هكذا في فتاوى قاضيان \* وأما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهو أن يكون البقر في العقد تابعاً فان جعل مقصوداً في العقد نفس المزارعة وأما الذي يرجع الى المدة فهو أن تكون المدة معلومة فلا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت انتهاء الزراعة حتى انه لو كان في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وهو على أول زرع يخرج هكذا في البدائع \* وان بينا وقتاً لا يتمكن فيه من الزراعة فسدت المزارعة وصار ذكره وعدم ذكره سواء وكذلك اذا بينا مدة لا يعيش أحدهما الى منهلها غالباً لا يجوز كذا في الذخيرة \* ومنها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشراكة في الخارج هكذا في محيط السرخسي \* فان بينا نصيب أحدهما ينظر ان ينسب نصيب من لا بد من جهة جازت المزارعة قياساً واستحساناً وان ينسب نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحساناً كذا في الخلاصة \* ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استحجاراً للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استحجاراً للارض وكان المعقود عليه مجهولاً وأحكامها مختلفة أيضاً فان العقد في حق من لا بد منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازماً قبل القاء البذر ولهذا لو دفع الى رجل أرضاً وبذر مزارعة جائزة ثم ان رب الارض أخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضاً للمزارعة ولا يكون اعانة وقال الفقيه أبو بكر البخني يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستمراً وان كان مشتملاً لا تصح المزارعة وهذا اذا لم يذ كر لفظاً يعلم به صاحب البذر فان ذكر لفظاً يدل عليه وقال صاحب الارض دفعت اليك الارض لتزرعها الى أو قال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيان أن البذر من قبل صاحب الارض وان قال لتزرعها لنفسك كان بيان أن البذر من قبل العامل كذا في فتاوى قاضيان \* وقد ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره أن من قال لغیره آجرتك أرضي هذه سنة بالنصف أو قال بالثلث يجوز والبذر على المزارع ولو قال دفعت اليك أرضي مزارعة أو قال أعطيتك أرضي مزارعة بالثلث لا يجوز اذ ليس فيه بيان من عليه البذر وانه شرط ولو قال استأجرتك لتزرع أرضي هذه بالثلث فهو جائز والبذر على رب الارض كذا في الذخيرة \* (وأما الشروط المفسدة للمزارعة فأشياء منها كون الخارج لأحدهما لانه شرط يقطع الشراكة ومنها شرط العمل على صاحب الارض لان ذلك يمنع التسليم ومنها شرط البقر عليه ومنها شرط الحصاد والرفع الى البذر والدياس والتذرية والاصل أن كل ما يحتاج اليه الزرع قبل ادراكه وجفافه مما يرجع الى اصلاحه من السقي والحفظ (١) وقلع الحشاوة وحفر الانهار ونحوها فعلى المزارع وكل عمل يكون

(١) قوله وقلع الحشاوة الذي في القاموس حشوة الارض بالضم والكسر أي حشوها وغلها والدغل محرقة الشجر الكثيرة المتلف واشتباك التبت وكثرة فتأمل اهـ صححه

بعد  
فالخصومة للمتدعي عليه يوم القيامة مع القاضي والمتدعي أمامه المتدعي فلانه آثم بأخذ المال وأما مع القاضي لانه آثم بالاجتهاد لان أحد البس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض أدكنا خوارزم قاس المفتي على القاضي فأوردت عليه أن القاضي

ضامن مباشر الحكم والمفتي سبب الحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانه قطع وكان له أن يقول القاضي في زماننا لمجا الى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه (كتاب الشهادات وفيه ثمانية (٢٣٧) أجناس الاول في المقدمة)

عن الامام الفضلي أشهد على  
شيء ثم امتنع عن أداء الشهادة  
وعلم أنه لم يثبت مد ضاع  
الحق يفسق بترك الاداء  
وعبارة الأجناس ان قدر  
على شاهد غيره لا يأثم والا  
بأثم وهذا كالاول وفي  
النصاب الاشهاد في المباينة  
والمداينة فرض على العباد  
لانه يتلف المال لولاه الا  
اذا كان يخاف نخودهم  
لحقارته وفي النوازل منزل  
الشاهد بحال لو ذهب للاداء  
يمكنه الرجوع يومه الى منزله  
لزم عليه الحضور والالوان  
شيخا لا يقدر على المشي ان  
تبرع المشهود له بدابة يركبه  
فلا بأس به وان له قوة المشي  
أو يجده ما يستأجره الدابة  
فتسكف المشهود له بدابة  
لا تقبل شهادته لانه في معنى  
الرشوة كذا عن الشافعي  
وان أكل الشاهد طعامه  
قال الفقيه أبو جعفر رحمه  
الله ان هياه للشاهد لا يقبل  
وان مهياً يقبل وعن محمد  
لا يقبل فيها وعن الثاني  
يقبل فيها وقد رأينا وممنا  
من عادات السلف الصالح  
والخلف عدم اجتنابهم  
عن الموائد والحلوى  
والسكر وغير ذلك في عقود  
الانكحة بل انكسر دل أنه  
لا بأس به ويشهد ما مر في  
أدب القاضي أن هديه غير

بعد تناهي الزرع وادراكه وجفافه قبل قسمة الحب مما يحتاج اليه خلوص الحب وتنقيته يكون بينهما  
على شرط الخارج وكل عمل يكون بعد القسمة من الحمل الى البيت ونحوه مما يحتاج اليه لحرار المقسوم فعلى  
كل واحد من نصيبه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أجاز شرط الحصاد والرفع الى البدر والدياس  
والتذرية على المزارع لتعامل الناس وبعض مشايخنا ممن وراء النهر يفتون به أيضاً وهو اختيار نصير بن يحيى  
ومحمد بن سلمة من مشايخ خراسان كذا في البدائع \* وشرط الدياس والحصاد والتذرية على العامل مفسد  
في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* وبه يفتي كذا في الكبرى \* وعن نصير بن يحيى ومحمد  
ابن سلمة رحمه الله تعالى أنهم قالوا هذا كله يكون على العامل شرط أوله بشرط يحكم العرف قال شمس  
الأنعم السرخسي وهذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان اذا استفتى عن هذه  
المسئلة يقول فيه عرف ظاهر كذا في فتاوى قاضيان \* ومنها شرط التبن لمن لم يكن البذر من قبله ومنها  
أن يشترط صاحب الارض على المزارع عملياً في أثره ومنفعته بعد مدة المزارعة كبناء الخائط والشرقة  
واستحداث حفر النهر ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبق أثره ومنفعته الى ما بعد انقضاء المدة وأما الكراب فان  
شرطها في العقد مطلقاً عن صفة التثنية قال عامتهم لا تفسد المزارعة وهو الصحيح وان شرطها مع التثنية  
فسدت المزارعة لان التثنية اما أن تكون عبارة عن الكراب مرتين مرة للزراعة ومرة بعد الحصاد ليرتد  
الارض على صاحبها مكرونة وهذا شرط مفسد لاشك فيه لان الكراب بعد الحصاد ليس من عمل هذه  
السنة واما أن تكون عبارة عن الكراب مرتين قبل الزراعة فانه عمل يبق أثره ومنفعته الى ما بعد المدة  
فكان مفسداً حتى لو كان في موضع لا تبق منفعة لا تفسد (وأما أحكامها) منها أن كل ما كان من عمل  
المزارعة مما يحتاج الى زرع اليه لاصلاحه فعلى المزارع وكل ما كان من باب النفقة على الزرع من السرقة  
وقلع الحشاوة ونحو ذلك فعليه ما على قدر حقه ما وكذلك الحصاد والحمل الى البدر والدياس ومنها أن يكون  
الخارج بينهما على الشرط المذكور ومنها أنها اذا لم تخرج الارض شيئاً فلا شيء لواحد منهما لأجر العمل ولا  
أجر الارض سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض هكذا في البدائع \* وان هلك  
الخارج قبل الادراك بأن اصطلح المزارع آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة \* ومنها  
أن هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر ولا في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد عقد  
المزارعة وقال لا يريد زراعة الارض له ذلك سواء كان له عذراً أو لم يكن له ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا  
من عذر هكذا في البدائع \* ولو أتى البذر في الارض تصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الفسخ  
بعد ذلك الا بعد ذلك في المحيط \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان البذر من قبل رب  
الارض ودفعه الى المزارع فليس لواحد منهما أن يطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فرب الارض  
أن يطلها وليس للمزارع أن يطلها كذا في الذخيرة \* ومنها ولاية جبر المزارع على الكراب وعدمها  
وهذا على وجهين اما أن شرط الكراب في العقد أو سكا عن شرطه فان شرطاً فيجبر عليه وان سكا عنه ينظر  
ان كانت الارض مما تخرج الزرع بدون الكراب زرعة متاداة بقصد مثله في عرف الناس لا يجبر المزارع  
عليه وان كانت لا تخرج أصلاً أو تخرج شيئاً قليلاً لا يقصد مثله بالعمل فيجبر على الكراب وعلى هذا اذا  
امتنع المزارع عن السقي ان كانت الارض مما تنكتفي بماء السماء وتخرج زرعة متاداة به لا يجبر على  
السقي وان كانت مما لا تنكتفي بماء السماء فيجبر ومنها جواز الزيادة على الشرط المذكور من الخارج والخط  
عنه والاصل أن كل ما احتمل انشاء العقد عليه احتمال الزيادة وما لا فلا والخط جائز في الحالين جميعاً  
والزيادة أو الخط في المزارعة على وجهين اما أن يكون من المزارع واما أن يكون من صاحب الارض ولا يخلو  
اما أن يكون البذر من المزارع واما أن يكون من صاحب الارض فيبعد ما استحصد الزرع والبذر من قبل

القاضي عند الشفاعة من الامر اذا لم يكن مشروطاً بالأس به \* اذا علم الشاهد أنه لو شهد لا يقبل القاضي شهادته فهو في سعة من أن لا يشهد  
أقر عند قوم أن عليه كذا تغلان بن فلان ثم أخبرهم بعدم مدة رجلان أو ثلاثة أن المدون قضى هذا الدين فالحيار للشهود ان شاؤوا شهدوا

بالدين وأخبروا للقاضي بحجر القضاة وان شأوا امتنعوا عن الشهادة ان كان المخبر عدولا لا يشهدون كذا قاله الفقيه أبو جعفر ونصير بن سلام  
رحمهما الله \* وقد ذكر الناطقي رحمه الله (٢٣٨) عايننا نكاحا أو بيعا وقتلا فلما أراد أن يشهدا شهدا عندهما عدلان بأنه طلقها اثلاثا أو كان البائع

أعتق العبد قبل بيعه أو  
الولى عفا عنه بعد القتل  
لا يحل لهما أن يشهدا  
بالنكاح وغيره وان واحدا  
عدلا لا يسعه ترك الشهادة  
به وكذا لو قال عايننا رضاعهما  
من امرأته واحدة وكذا لو  
عاين واحدا يتصرف في شيء  
تصرف المالك وشهد عدلان  
عنده أن هذا الشيء لفلان  
آخر لا يشهد أنه للتصرف  
بجملته لا أخبار الواحد  
العدل \* ولو أخبره عدلان أنه  
بائع من ذى اليد أنه يشهد  
بما علم ولا يلتفت الى قولهما  
\* شهدا على امرأته لا يعرفانها  
لا يجوز حتى يشهد جماعة  
أنهما افلانة وعند الثاني رحمه  
الله يجوز اذا شهد عدلان  
أنهما افلانة ولا يشترط رؤية  
وجهها وشرطها في الجامع  
الاصغر ومال الامام يكرهه  
الله على أنه لا يشترط رؤية  
شخصها أيضا وغيره على أنه  
يشترط رؤية شخصها وفي  
المنتقى تحمل الشهادة على  
امرأته ثم ماتت فشهد عنه  
عدلان على أنهم افلانة يجوز  
له أن يشهد عليها \* وذكر  
الخصاف رجلا في بيت  
وحده دخل عليه رجل ورآه  
ثم خرج وجلس على الباب  
وليس للبيت مسلك غيره  
فسمع اقراره من الباب بلا  
رؤية وجهه حل له أن  
يشهد بما أقر \* وفي العميون

العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فزاد المزارع صاحب الارض السدس في حصته وجعل له  
الثلثين ورضى به صاحب الارض لا تجوز الزيادة والخارج بينهما على الشرط وان زاد صاحب الارض  
المزارع السدس في حصته وترضايا فالزيادة جائزة لان الاول زيادة على الاجر بعد انتهاء عمل المزارع باستيفاء  
المعقود عليه وهو المنفعة وانما لا تجوز والثاني حط عن الاجرة وانما لا يستدعي قيام المعقود عليه هذا اذا كان  
البذر من قبل العامل واذا كان البذر من قبل صاحب الارض فزاد صاحب الارض لا يجوز وان زاد المزارع  
جازه اذا زاد احدهما بعدما استحصد الزرع فان زاد قبل أن يستحصد جاز أيهما كان هكذا في البدائع \*  
والله أعلم

### الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة

الاصول ان استجار الارض ببعض الخارج منها جاز وكذا استجار العامل ببعض الخارج منها جاز وأما  
استجار غيرهما ببعض الخارج لا يجوز كذا في المحيط \* ثم المزارعة على قول من يجيز المزارعة على نوعين  
أحدهما أن تكون الارض لاحدهما والثاني أن تكون الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو  
على وجهين أحدهما أن يكون البذر من أحدهما والثاني أن يكون البذر منهما فان كانت الارض  
لاحدهما والبذر من أحدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة أما الثلاثة الاول  
فأحدها أن تكون الارض من أحدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط صاحب الارض شيئا  
معلوم من الخارج جاز لان صاحب البذر يكون مستأجر الارض بشئ معلوم من الخارج والثاني أن  
يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستأجر للعامل بشئ معلوم  
من الخارج ليعمل في أرضه ببقره وبذره والثالث أن تكون الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من  
الآخر فذلك جائز لان صاحب الارض يصير مستأجر للعامل ليعمل ببقره لصاحب الارض وبالبذر  
وأما الثلاثة الفاسدة فأحدها أن تكون الارض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية لان منفعة الارض  
لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم تكن منفعة  
البقر من جنس منفعة الارض لا يكون البقر ربعا للارض فيسقط استجار البقر مقصودا بشئ من الخارج  
وذلك فاسد كالمال كان لاحدهما البقر فقط والثاني أن يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر وذلك  
فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجر الارض فلا بد من التولية بينهما وبين الارض وهي في يد العامل لا في يد  
صاحب البذر وعلى هذا الواجب ترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده والبذر وحده كان فاسدا  
والثالث أن يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر وانما فاسد هذا اذا كانت الارض  
لاحدهما والبذر من أحدهما فان كانت الارض لاحدهما وشرطا أن يكون البذر منهما ان شرط العمل  
على غير صاحب الارض وشرطا أن يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير  
قائلا للعامل ازرع أرضي ببذري على أن يكون الخارج كله لي وازرع عيني بذرك على أن يكون الخارج كله لك  
كان فاسدا لان هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل وكذلك لو شرط أن  
يكون الخارج بينهما ثلثا لثلاثة للعامل وثلثة لصاحب الارض أو على العكس كان فاسدا لان فيه اعارة  
الارض واذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما ويسلم لصاحب الارض ما أخذ من  
الخارج لانهما ملكه حصل في أرضه وله على الآخر أجر مثل نصف الارض لان الآخر استوفى منفعة أرضه  
بعقد فاسد وما أخذ من الخارج يطيب له بمقدار بذره ويرفع من الباقي أجر نصف الارض وما أنفق أيضا

رجل خبا قوم را جل ثم سأله عن شيء فافقر وهم يسمعون كلامه ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه  
وسموا كلامه لا يحل لهم الشهادة \* ولا تجوز الشهادتان بالسماع الا في أربع النسب والنكاح والموت وانقضاه بان قضى في مصر رآه  
ويتصدق



الناس وسمعهم يقولون انه فاض له أن يشهد على أنه قاضى مصر كذا وكذا وسمع أنه فلان بن فلان الفلاني له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعين الولادة ألا يرى أننا شهدنا الصديق رضى الله عنه ابن أبي خفافة \* وفي الخصال (٢٣٩) قدم رجل ببلدة وذكر أنه ابن فلان وأقام

طويلا لم يسع لاحد أن يشهد أنه ابن فلان حتى يلقى رجلين من أهل ببلدة يشهدان به \* ولونظر الى رجل مشهور باسمه ونسبه ولم يخاطبه ولم يكلمه له أن يشهد به لعلمه به \* وفي السكاح رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع الناس أن فلانة زوجة فلان شهدت أنها زوجته ألا يرى أننا شهدنا أن الصديقة رضى الله عنها زوجته عليه الصلاة والسلام \* والشهادة بالتسامع على الدخول جائزة \* ومن أراد اثبات الدخول يثبت الخلو الصحيح \* وإذا سمع أن فلانا مات وصنع به ما يصنع بالموتى له أن يشهد على الموت كما تشهد أن سيدنا عليه الصلاة والسلام قضى نحبه \* وفيه مسئلة عجيبه وهى أن واحدا اذا عاين الموت لا غير واذا أخبر به لا يثبت بخبره بخبر عدل مثله فيشهدان عند الحاكم \* وإذا جاء خبر موت رجل من أرض وصنع أهله ما يصنعون بالميت لم يسع لمن رآه أن يشهد على موته الا اذا عاين موته أو سمع من المعين \* ولو شهدا بموت وقالوا أخذنا بذلك من نسق به فالأصح أنه يقبل الشهادة وكذا ذكره الخصاص أيضا وفيه اختلاف المشايخ رحمهم

ويتصدق بالفضل لان الزيادة حصلت له من أرض الغير بعد فاسد ولو كانت الأرض والبذر منه ما وشرطا العمل عليهم ما على أن يكون الخارج بينهم منصفين جازلان كل واحد منهما ما عامل في نصف الأرض ببذره فكانت هذه اعادة نصف الأرض لا بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما ما وشرطا أن يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهم منصفين لا يجوز لان من لا بذره منه يكون قائلا لا آخر ازرع أرضك يبذر على أن يكون الخارج كله لك وازرع أرضي يبذر على أن يكون الخارج كله لى فكان العقد فى حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهم منصفان لا يجوز أيضا لان صاحب البذر شرط لصاحبه هبة نصف البذر وأقرض نصف البذر بمقابله العمل له فى نصف الأرض وذلك باطل وكذلك لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع أو شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة شئ من الخارج بمجرد البذر ولو كان البذر من العامل وشرط ثلثي الخارج للعامل جاز لان من لا بذره منه صار دافعا أرضه مزارعة ليزرعها العامل يبذر العامل على أن يكون ثلثا الخارج للعامل وذلك جاز ولو كانت الأرض والبذر منهما ما وشرطا العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما منصفين جاز ويكون غير العامل مستعينا فى نصيبه ولو كانت الأرض والبذر منهما ما وشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز فى أصح الروايتين لان الخارج عما بذرهما فإذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما فاصحاب الثلثين انما يأخذون زيادة بحكم العمل ومن عمل فى محل مشترك لا يستوجب الاجر ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز أيضا لان الدافع شرط لنفسه شئ من نصيب العامل من غير أرض ولا بذر ولا عمل ولو كانت الأرض لهم ما وشرطا ثلثي البذر على الدافع على أن يكون الخارج بينهما منصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابله عمله أقرض سدس البذر ولو شرط ثلثي البذر على العامل على أن يكون الخارج بينهما منصفين لا يجوز لان الدافع فى التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع أرضك يبذر على أن يكون الخارج لك وازرع أرضي يبذر ويذكر على أن يكون كل الخارج لى وانها مزارعة بجميع الخارج فلا تجوز كذا فى فتاوى قاضيان \* رجل له أرض أراد أن يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون الخارج بينهما منصفين فى الحيلة له فى ذلك أن يشتري نصف البذر منه ويبرئه البايع من الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على أن الخارج بينهما منصفين كذا فى خزانة المفتين (وأما أحكام المزارعة الفاسدة أنواع) منها أنه لا يجب على المزارع شئ من أعمال المزارعة لان وجوبه بالعقد ولم يرضع ومنها أن الخارج كله يكون لصاحب البذر سواء كان من رب الأرض أو المزارع ولا يلزمه التصديق بشئ ومنها أن البذر اذا كان من قبل صاحب الأرض كان للعامل عليه أجر المثل واذا كان البذر من العامل كان عليه لرب الأرض أجر مثل أرضه ومنها أن البذر اذا كان من قبل صاحب الأرض واستحق الخارج وغرم للعامل أجر مثل أرضه فأن الخارج كله طيب له واذا كان من قبل العامل واستحق الخارج وغرم لصاحب الأرض أجر مثل أرضه فأن الخارج كله لا يطيب له بل يأخذ من الزرع قدر بذره وقدر أجر مثل الأرض ويطيب ذلك له ويتصدق بالفضل ومنها أن أجر المثل لا يجب فى المزارعة الفاسدة ما لم يوجد استعمال الأرض ومنها أن أجر المثل يجب فى المزارعة الفاسدة ما لم يخرج الأرض شيئا بعد أن استعملها المزارع ومنها أن أجر المثل يجب فى المزارعة الفاسدة مقدرا بالسمى وعند محمد رحمه الله تعالى يجب تاما وهذا اذا كانت الاجرة وهى حصة كل واحد منهما مسماة فى العقد وان لم تكن مسماة يجب أجر المثل تاما بالاجماع هكذا فى البدائع \* واذا أراد رب الأرض والمزارع أن يطيب لهما المزارع فى موضع فسدت المزارعة عنده وعندهما أو عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى موضع صححت المزارعة عندهما قالوا جبه فى ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى أنه يميز النصيبان نصيب رب الأرض ونصيب المزارع ويقول رب الأرض للمزارع وجب لى عليك

الله وكذا لو قال لا تشهد نادفنه أو جنازته والقتل كالموت \* وفى الوقف الصحيح أنه يقبل بالتسامع على أصله لاشرايطه لانه يبقى على الاعصار لاشرايطه \* وكل ما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرائط \* ونص الفضلى رحمه الله

على أنه لا يصح في الوقت الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جوازها على أصله لا على شرائطه بان يقولوا انه وقف على المسجد هذا أو المقبرة هذه أما لم يذكر ذلك لا يقبل (٢٤٠) والمراد من الشرائط أن يقولوا ان قدر اثنان الغلة بكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان

الجهة فلو ذكر هذا لا يقبل ولا يشترط في الخبر بالموت لفظة الشهادة أما الذي يشهد عند الحاكم لا بد له من لفظة الشهادة وأما في الفصول الثلاثة التي يشترط فيها شهادة عدلين لا بد من لفظة الشهادة في الاخبار أيضا كذا اختاره المصدر وكذا تجوز الشهادة على أنه قاضي بلد كذا أو اولى بلد كذا له أن يشهد وإن لم يعين التقليد والمنشور ولا يشهد فيما سوى ذلك بالشهرة \* وفي النصاب وفي الشهادة على النكاح بالتسامع يشهد بالنكاح بالبلهر \* ثم في الموت اذا شهد جنازته أو أخبر بذلك رجل أو امرأته أن يشهد على البتات وإن لم يعين \* وكذا شهد على النكاح بالشهرة اذا شهدوا بعمره وزفافه أو أخبره عدلان أنها امرأته فلان وكذا في النسب اذا سمع الناس يقولون انه ابن فلان والنسب والنكاح يخالف الموت فانه لو أخبر به بالموت رجل أو امرأته حل له أن يشهد \* وفي غيره لا بد من اخبار عدلين \* قال رجل لامرأة سمعت أن زوجك مات لها أن تزوج ان كان المخبر عدلا فان تزوجت بآخر ثم أخبرها بجماعة أن

أجر مثل الأرض أو نفعها أو وجب لك على أجر مثل عملك وثباتك وقد بذرتك فهل صالحتني على هذه الخطة وعلى ما وجب لك على عما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ويقول المزارع رب الأرض قد وجب لي عليك أجر مثل على وثوري وبذري ووجب لك على أجر مثل الأرض أو نقصانها فهل صالحتني على ما وجب لك على عما وجب لي عليك وعلى هذه الخطة فيقول رب الأرض صالحت فإذا تراضيا على ذلك جاز ويطيب لكل واحد منهما ما أصابه لان الحق بينهما لا يعدو هما فإذا تراضيا فقد زال الموجب للخبث كذا في النهاية \* وفي كل موضع لم تفسد المزارعة اذا شرط البقر على أحدهما لا تفسد المزارعة اذا شرط استئجار البقر على أحدهما وان شرط في المزارعة عقد آخر وهو استئجار البقر فيكون صفقة مشروطة في صفقة وانما لم تفسد المزارعة لان المراد من ذكر استئجار البقر بيان من عليه البقر لاحقية الاستئجار بدليل أن من شرط عليه استئجار البقر اذا لم يستأجر البقر ولكن كرب الأرض بنفسه أو يقر وهب له أو ورث أو اشترى جاز ذلك وإن لم يستأجر وإذا صار ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقر على أحدهما لا عن حقيقة الاجارة صار قوله على أن يستأجر أحدهما باعتزله قوله ان البقر من أحدهما هذا الذي ذكرنا اذا كانت الأرض من أحدهما والبذر من أحدهما وأما اذا كانت الأرض من أحدهما والبذر من أحدهما فان شرط العمل على المدفوع اليه الأرض وصورة رجل دفع أرضه الى رجل على أن يعمل المدفوع اليه فيها بنفسه وبقره سنة هذه ويذرها كترامن طعام بينهما فنقول هذه المسألة على ثلاثة أوجه أما أن شرط أن يكون الخارج بينهما من أوسرط أن يكون ثلث الخارج للمدفع اليه وثلث لرب الأرض أو شرط أن يكون ثلثا الخارج لرب الأرض وثلث للمدفع اليه في الوجه كله المزارعة فاسدة واذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرها كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثالث في الشروط في المزارعة

رجل دفع الى رجل أرضا وبذر على أن يزرعها بنفسه وبقره وأجره فان شرط الخارج كله لرب الأرض فهو جائز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ولم يرد بقوله فهو جائز أن المزارعة جائزة لان هذا العقد ليس بمزارعة لان في المزارعة الخارج يكون مشتركا والخارج في هذه الصورة ليس بمشترك وانما أراد به أن اشتراط جميع الخارج لصاحب البذر جائز وان شرط أن يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز وأراد به أن اشتراط جميع الخارج للمزارع جائز وان كان البذر من جهة المزارع فهذا على وجه أحدهما أن يقول صاحب الأرض لرجل ازرع أرضي بكذا من طعامك على أن يكون الخارج كله لي وهذه فاسدة لان صاحب البذر يصير مستأجرا للأرض بكل الخارج في هذه الصورة والشرع انما يجوز استئجار الأرض ببعض الخارج بخلاف القياس وبقي جواز الاستئجار بكل الخارج على أصل القياس واذا فسد هذا العقد كان جميع الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض لصاحب الأرض ويطيب لصاحب البذر من الخارج قدر بذره وما غرم ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الأرض للمزارع ازرع أرضي ببذرك على أن يكون الخارج كله لي فهذا الشرط جائز ويصير العامل مقرضا للبذر من رب الأرض فيكون الخارج كله لرب الأرض ويكون المزارع معينا في العمل ولو قال ازرع أرضي ببذرك على أن يكون الخارج كله لي فهو فاسد والخارج كله لرب الأرض وللزارع على رب الأرض مثل بذره وأجر مثل عمله ولو قال لرب الأرض ازرع أرضي ببذرك على أن يكون الخارج كله لي فهو جائز ويكون الخارج لصاحب البذر ويكون صاحب الأرض معياله أرضه كذا في الذخيرة \* ولو قال له صاحب الأرض ازرعها لي ببذرك على أن الخارج بينهما نصفان كانت المزارعة جائزة وكان الخارج بينهما نصفين وصار المزارع مقرضا للبذر من رب الأرض بمقتضى أمر رب

الزوج الاول حتى ان صدقت الاول يصح النكاح كذا في فتاوى النسفي \* وفي المنتقى لم يشترط تصديقها بل شرط عدالة المخبر \* وفي النوازل لو عدل لكنه أعمى أو محدود في قذف جاز \* فلا أخبر واحد بعورت الغائب واثنان بحماته ان كان المخبر عاين

الموت أو شهد جنازته وهو عدل لها أن تتزوج هذا إذا لم يورخا أو أرخا وتاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر افشاهدا الحياة أولى \* وفي  
وصايا عصام شهدا بان زوجها فلان مات أو قتل وآخران على الحياة فالموت أولى \* وفي (٢٤١) فتاوى الفضل شهد عندا عدل أن

زوجها ارتد والعياذ بالله  
هل لها أن تتزوج فيه  
روايتان في السير لا يجوز  
وفي الاستحسان يجوز \* شهدا  
أن فلانا الغائب طلق  
زوجته الحاضرة لا يقبل \*  
وإذا شهدا عندها أو  
أخبرها أو أحدهما أو شهد  
عندها أو عندها وليها بان  
زوجها طلقها أو مات عنها  
ووقع في قلبها صدق الخبر  
لها أن تعتد وتزوج بآخر  
\* وفي الصغرى الشهادة  
فيما يقبل بالتسامع على  
طريقين بالشهرة الحقيقية  
وهو أن يسمع من قوم  
لا يتوهم اتفاقهم على  
الكذب ولا يشترط فيه العدالة  
ولفظ الشهادة والحكمة أن  
يشهد عنده رجلان أو رجل  
واحدة أن عدلان بلفظ  
الشهادة وفي الشهادة على  
الموت لا يقولان سمعناه من  
انسان ولكن يقولان دفناه  
وصلنا عليه حتى يقبل \*  
ولو قالوا لم نعاين موته ولكنه  
اشتهر عندنا يقبل بخلاف  
ما لو قالوا نشهد له بالمال  
لأن أريانه يتصرف فيه  
تصرف الملاك لا يقبل وهل  
له أن يشهد في الجامع  
الصغير إذا رأى شيئا يدعيه  
جاز أن يشهد أنه لا يرى  
الرقيق إذا كان بالغاً  
أو صغيراً يعبر عن نفسه والا

الارض اياه بالمزارة بقوله ازرعها لي فصار رب الارض قابضاً لذلك حكماً لاتصاله بملكه ألا ترى أن رب الارض  
إذا قال للمزارع ازرعني مائة درهم ثم اشتري بها كتر حنطة وابذر بها في أرضي على أن يكون الخارج بيننا  
نصفين أليس أنه يجوز فكذا هنا \* وأما إذا كان دفع البذر من ازرعة بأن دفع الى صاحب الارض كرامن  
طعام على أن يزرعه في أرضه ويعمل فيه سنته هذه على أن مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا  
فاسد والزرع لصاحب البذر هكذا ذكر في مزارة الاصل \* وذكر في أول كتاب المأذون أن الزرع للمزارع  
وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة لافريق بين المسألتين ولكن تأويل ما ذكرنا من  
كتاب المأذون أن صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك ليكون الخارج بيننا نصفين وفي هذه  
الصورة الزرع يكون لصاحب الارض وهو المزارع لان المزارع صار مستقراً للبذر من رب الارض عرف  
ذلك بقوله ازرعها لنفسك فإذا فسدت المزارعة بقي الزرع لصاحب الارض وقد ذكره شام مسألة المأذون  
في نوادره على نحو ما قلنا وفي كتاب المزارعة لم يذكر أن صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك إنما  
ذكر أن صاحب البذر قال له ازرعها ليكون الخارج بيننا وفي هذه الصورة لا يصير المزارع مستقراً للبذر  
وبقي البذر على ملك صاحبه فيكون الربح لصاحب البذر عند فساد المزارعة حتى لو قال صاحب البذر  
لصاحب الارض ازرعها لنفسك على أن الخارج بيننا وباقي المسألة بحالها كان الخارج لصاحب الارض كما  
في مسألة المأذون كذا في المحيط \* وإذا دفع الرجل بذرا الى رجل وقال ازرع في أرضك ليكون الخارج لك  
لأن أو قال ازرع أرضك يبدري ليكون الخارج كله لك فهذا جائز ويصير صاحب البذر مقرضاً للبذر من  
صاحب الارض ازرع في أرضه وقد قبضه رب الارض بيده حقيقة وان كان صاحب البذر قال له ازرع لي  
أرضك يبدري ليكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج كله لصاحب البذر وإذا دفع بذرا الى رجل ليزرع  
في أرضه على أن الخارج كله لصاحب البذر فهذا جائز ويصير صاحب البذر مستعيراً للأرض من رب الارض  
ومستعينة ليزرع له بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ابذر هذا في أرضك لنفسك على أن ما أخرج الله  
تعالى من شيء فهو لي كله فالخارج كله لصاحب الارض ولصاحب البذر على صاحب الارض مثل بذره كذا  
في الذخيرة \* وإذا دفع الرجل أرضه الى رجل ليزرعها على أن مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان  
وسكان شرط البقر على المعامل أو اشتراط البقر على المعامل سواء كان البذر منه أو من  
صاحب الارض لان البقرة آلة العمل فيكون على من عليه العمل هكذا في خزائن المفتين \* إذا شرط في عقد  
المزارعة بعض الخارج لرجل سوى المزارع ورب الارض ينظر ان لم يشترط عمله في المزارعة لم يلزمه فساد  
المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البذر وان شرط عمله في المزارعة ان كان البذر من قبل المزارع بان دفع  
أرضه الى رجل على أن يزرعه ابذره ويقره ويعمل فيها هذا الرجل لا يخرج الله تعالى من شيء  
فالثالث من ذلك لصاحب الارض والثالث لصاحب البذر والثالث للمعامل الذي لا بذره فهذه المزارعة فاسدة  
أراد به الفساد في حق المزارع الثاني لان المزارع الأول لان المزارعة الثانية غير مشروطة في المزارعة الاولى  
حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطة في المزارعة الاولى بان قال على أن يعمل هذا الرجل الاخر معه كانت  
المزارعة الاولى فاسدة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ولو كان البذر من قبل رب  
الارض والمسألة بحالها كانت هذه مزارعة جائزة لان البذر اذا كان من جهة صاحب الارض كان  
مستأجراً للعاملين ببعض الخارج فهذا جائز كذا في الذخيرة \* إذا شرط في عقد المزارعة بعض الخارج لعبد  
أحدهما فهو هذا على وجهين الأول أن يكون البذر من صاحب الارض وقد شرط ثلث الخارج لرب  
الارض والثالث للمزارع والثالث للعبد رب الارض فالمزارعة جائزة سواء كان على العبد أو لم يكن وسواء  
شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشرط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب الارض وشرط ثلث

(٣١ - فتاوى خامس) فهو كالكتابة وكذا القاضي إذا رأى عيناً في يد رجل جاز له أن يقضي بالملك \* وفي فتاوى القاضي لو قال انيما  
يقبل الشهادة بالتسامع لم نعاين ذلك لكنه اشتهر عندنا يقبل ولو قال سمعنا من الناس لا يقبل \* وفي المتن في كل أمر ظاهره مدعيه

بالتسامح مثل الموت والنسب اذا وقع في قلبك صدقه بما سمعت من الخبر ثم شهد عندك عدلان بخلافه لم يسع لك الشهادة الا اذا علمت يقينا انهما كاذبان وان شهد عدل عندك (٢٤٢) بخلاف ما وقع في قلبك من سماع الخبر انك تشهد بالاول الا ان يقع عندك صدق الواحد في

الامر الثاني \* شهدت أصل  
النكاح أو البيع أو قتل  
العبد أو الاقرار ثم شهد عندك  
عدلان بأنه أرضه عتقها  
امراة واحدة أو الزوج طلقها  
بعده النكاح ثلاثا أو أن  
البائع قبل البيع أو المشتري  
أعتقه أو الولي أو المقتول عفا  
عنه وأنكرت المرأة النكاح  
أو المبيع الملك أو القاتل  
القتل لم يسعك الشهادة  
بما عاينت ألا يرى أنهما ان  
أخبرا المرأة بطلاقها ياها ليس  
لها أن تدعه بجماعها  
\* وان شهد عند الشاهدين  
واحد عدل بما ذكرنا ليس  
لها الامتناع عن الشهادة  
ألا يرى أنه لو شهد عندها  
واحد بالطلاق ليس لها أن  
تمنع نفسها عنه \* ولو قالوا  
في الشهادة بالملك انارأينا  
في يده لا يقبل وشرط  
الخصاف لجواز أداء الشهادة  
فيه اليه مع التصرف وزاد  
في الاقضية الوقوع في  
القلب أنه له حتى يصح أداء  
الشهادة حتى لو رأى ديرة في  
يد كناس أو كتابا في يد جاهل  
ليس في رأيه أنه من أهله  
لا يشهد بالملك \* ثم المسئلة  
على أربعة أوجه ان عاين  
المالك بان عرفه باسمه ونسبه  
والمالك يجدوده ورآه يتصرف  
تصرف الملاك ولا يمنع  
أحد وهو يدعى أنه له اشتراه  
جاز أن يشهد أنه له والثاني أن

الخارج لعبد رب الأرض وان شرط ثلث الخارج لعبد المزارع فالأرض جائرة أيضا سواء كان على العبد  
دين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب  
الأرض وان كان البذر من قبل المزارع فان شرط ثلث الخارج لعبد رب الأرض فالأرض جائرة اذا لم  
يكن على العبد دين ولم يشترط عمله ويعتبر المشروط للعبد مشروط المولى من ابتداء وان شرط عمل العبد  
ولادين عليه فالأرض فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالأرض جائرة  
ويكون المشروط للعبد مشروط المولى كأنهم ما شرطوا من ابتداء ثلثي الخارج لرب الأرض وثلثه للمزارع  
وان شرط عمل العبد مع ذلك فالأرض فاسدة في ظاهر الرواية وان شرط ثلث الخارج لعبد المزارع في هذه  
الصورة ان لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله فهو جائز ويكون ثلثا الخارج للمزارع وثلثا لرب الأرض  
وان شرط عمل العبد مع ذلك ان شرط عمل العبد في العدة فالأرض فاسدة في حقهما جميعا وان لم يشترط عمل  
العبد في العدة قبل عطف عليه فالأرض فاسدة فيما بين رب الأرض والمزارع جائرة وفي حق العبد فاسدة وان كان  
على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالأرض جائرة ويكون المشروط للعبد مشروط المزارع وان شرط  
عمله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين وقد شرط عمله ولو شرط بعض الخارج لبقرا أحدهما  
فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما ولولاشترط عليه واذا شرط ثلث الخارج  
للساكنين جازت المزارعة وكان ما شرط للساكنين مشروطا لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر لأنه يجب  
على صاحب البذر فيما بينه وبين ربه أن يتصدق بذلك الآن القاضي لا يجبره على ذلك ولا يوجب فساد  
المزارعة والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما فهو الجواب فيما اذا شرط  
بعض الخارج لمذبر أحدهما أو ساكن من تلك المولى كسبه كذا في المحيط \* ولو شرط الثلث لمكاتب أحدهما  
أو قريه أو لاجنبي فان كان البذر من قبل رب الأرض ان شرط عمله جاز وهو مزارع معه وله ثلث  
الخارج وان لم يشترط عمله فالأرض جائرة والشرط باطل وثلث الخارج لرب الأرض فاما اذا كان البذر  
من قبل العامل ان لم يشترط عمله فهي جائرة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لأحد منهم وان شرط عمله وعمل  
فله أجر مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الأرض جائرة وفيما  
بين العامل والذي شرط عمله فاسدة وعمار كالدفع أرضه الى رجلين ليزرعها على أن يكون البذر من  
أحدهما ومن الآخر مجرد عمل كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى الأرض على أن يزرعها يذره وعمله  
على أن له ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثه على أن يكرها ويعاها يقر فلان على أن افلان ثلث الخارج  
فرضي فلان بذلك فعلى العامل أجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر بثلث الخارج والبقر لا يكون مقصودا  
في المزارعة فكان العقد بينهما فاسدا وقد استوفى منفعة بقر فلان فله أجر مثله وثلث الخارج لرب الأرض  
وثلثه للعامل طيب له لانه لا فساد في العقد بينهما وبين رب الأرض واذا كان من قبل رب الأرض كان  
الثلثان له وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثلث الخارج وهو جائز واستأجر البقر مقصودا بثلث  
الخارج وهو فاسد كذا في المبسوط \* وان كان البذر من قبل رب الأرض فالأرض جائرة فيما بين رب الأرض  
والمزارع جائرة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الأرض أجر مثل البقر كذا في الذخيرة \* ولو شرط أن  
ما يخرج في هذه الناحية لأحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كانت الأرض  
خراجية فشرط ارفع الخراج وأن يكون الباقي بينهما مناصفين فهي فاسدة وهذا اذا كان خراجا موطفا  
لانه عسى لا يخرج الا ثلثا القدر فما اذا كان خراج مقامة فثو الثلث أو الربع يجوز هكذا في الكافي \*  
ولو شرط لصاحب البذر قدر العشر من الخارج والباقي بينهما صححت المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع  
الشركة في الخارج لان الخارج وان قل يكون له عشر وهذا هو الحيلة لصاحب البذر اذا أراد أن يصل

لا يعرفه الا يحل له الشهادة بالملك والثالث أن يعاين المالك لا الملك بأن سمع الناس قالوا فلان بن فلان في قرية كذا اليه  
ضيعة حدودها كذا وكذا ولا يعرف تلك الضيعة ولم يره يتصرف ولم يعاين يده عليها ليس له أن يشهد وان شهد لا يقبل والرابع معاينة الملك

لا للمالك. وله أن يشهد أن التسبب ثبت بالشهرة والملك ثبت بالمعاينة ولا يشهد بالشهرة في الولاية إلا إذا كانت الورثة التي يضاف إليهم الولاية يزعمون أنه رقيق وعن الثاني آخره هو قول محمد رحمه الله أنه يجوز \* ولا يجوز في العتق (٢٤٣) والطلاق إجماعاً قال الحلو في هذا قولهما وعن الثاني أنه

يجوز كافي الولاية وفي المنتقى الأصح أنه يشهد في المهر بالتسامع \* حضر يعمائم احتج إلى الشهادة للشترى يشهد بالشراء لا بالملك المطلق لأنه ملك من الأصل والشراء حادث وقيل له أن يطلق والاول أصح ما ذكرنا \* شهدوا بمال ولم يذكروا السبب للقاضي أن يسألهم عن السبب فإن سئلوا ولم يذكروا الشهود يقضي بشهادتهم إذا كانوا عدولاً \* اشترى عبداً فادعى عيباً فيه على البائع ولم يقدر على البينة ثم باعه من آخر فادعى المشتري الثاني عليه عيباً فإنكر حل لمن شهد منه دعوى العيب على البائع الاول أن يشهد على العيب في الحال \* رأى خطه ولم يتذكر الحادثة أو تذكر كتابته اشهاداً ولم يتذكر المال لا يسعه أن يشهد وعند محمد رحمه الله يسعه أن يشهد \* وذكر الخصاص أن الشرط عند الامام أن يتذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى لو لم يتذكر شيئاً منها وتيقن أنه خطه وخطه لا يشهد وأن شهد فهو شاهد زور وعن الثاني أنه انقطع أنه خطه وخطه يشهد بشرط أن يكون مستودعاً لم يتناوله

إليه قدر البذر أن يشترط لنفسه قدر البذر باسم العشر أو الثلث أو ما أشبهه والباقي بينهما كذا في النهاية \* ولو اشترط العشر لمن قبله والباقي بينهما نصفان جاز ولو كانت الأرض عشرة فاشترط رفع العشر أن كانت الأرض تشرب سيجاً أو نصف العشر أن كانت تشرب بدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز فإن حصل الخارج أخذ السلطان حقه من عشر أو نصف عشر والباقي بينهما نصفان وإن لم يأخذ السلطان منهما شيئاً أو أخذ بعض طعامهم - ما سار من السلطان فإن العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون بينهما نصفين ولو كان صاحبه قال للعامل لست أدري ما يأخذ السلطان منا العشر أو نصف العشر فأعالمنا على أن النصف في مما نتخرج الأرض بعد الذي يأخذه السلطان ولك النصف فهذا فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو جائز بينهما على ما قالوا ومعنى هذه المسئلة أن الأرض قد تكون بحيث تكفي بما السماء عند كثرة الأمطار وقد تحتاج إلى أن تسقى بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر بالأغلب فيما يأخذ من العشر أو نصف العشر فكأنهما قال لا ندري كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج فتعاقدنا على هذه الصفة ثم إن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون على رب الأرض فهذا الشرط هما شرطاً لرب الأرض جراً مجعولاً من الخارج وهو العشر أو نصف العشر وذلك مفسد للعقد وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون في الخارج والخارج بينهما نصفان وهذا في معنى اشتراط جميع الخارج بينهما نصفان وذلك غير مفسد للعقد كذا في المبسوط \* ولو شرط في المزارعة أن جميع ما خرج من الخنطة فينبغي بينهما نصفان وما خرج من شعير فهو لأحدهما بعينه أو شرط أن تكون الخنطة لأحدهما بعينه والشعير للآخر من أيهما كان البذر لا يجوز كذا في التنازخية \* ولو كانت الأرض خراجية فقال صاحب الأرض للزارع أنا لا ندري أن السلطان يأخذ منها هذه السنة خراج ووظيفة أو خراج مقاسمة ومعنى هذا أن الأراضي تكون خراجية خراج ووظيفة الأنهار في بعض السنين لا تطبق خراج الوظيفة وعند ذلك لا يجوز للسلطان أن يأخذ خراج الوظيفة إنما يأخذ خراج المقاسمة وذلك إلى نصف الخارج فالملك يقول لا ندري أن الأراضي في هذه السنة هل تطبق خراج الوظيفة فيأخذ السلطان ذلك أو لا تطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة فيقول للزارع أعالمنا على أن يرفع مما نتخرج الأرض حظ السلطان مقاسمة كانت أو وظيفة فالباقي بينهما هذه المزارعة فاسدة ولو دفع أرضه إلى رجلين على أن يزرعاها بذرهما على أن لأحدهما ثلث الخارج وللآخر تسعين فقير من الخارج تفسد المزارعة في الكل عنده وعندهما جازت في حق صاحب الثلث وتفسد في حق من شرط له تسعون فقيراً من الخارج كذا في الكافي \* ولو شرط في عقد المزارعة الكراب على رب الأرض أن كان البذر من قبل المزارع فالمزارعة فاسدة وإن كان البذر من رب الأرض جازاً كذا في الخلاصة \* ولو شرط على العامل كرى الأنهار وأصلاح المسناة حتى فسد العقدان كان البذر من قبل العامل كان الخارج كله للعامل لأنه بما بذره ولصاحب الأرض عليه أجر الأرض وللعامل على صاحب الأرض أجر - له وكرى الأنهار فية فاصان ويتراذان الفضل ولو لم يكن كرى الأنهار مشروطاً على العامل في العقد فكرى العامل الأنهار بنفسه كانت المزارعة جائزاً ولو لا أجر له في كرى الأنهار ولو كان البذر من قبل صاحب الأرض فشرط على العامل كرى الأنهار وأصلاح المسناة فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الأرض وللعامل أجر - له في جميع ذلك ولو شرط على رب الأرض كرى الأنهار وأصلاح المسناة حتى بآثية الماء كانت المزارعة جائزاً على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الأرض كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط في المزارعة على

الابدي ولم يكن في يد صاحب الصلح من الوقت الذي كتب اسمه ولا يشهد \* وإذا شهد عند القاضي بقبوله لكن يسأله عنه أنه يشهد عن علم أم عن الخط إن قال عن علم قبله وإن قال عن الخط لا قال الحلو في يفتي بقول محمد \* إذا عرف خطه والخط في حوزة ونسي الشهادة عندهما له

أن يشهد قال الفقيه وبه تأخذ كذا في النوازل و ينبغي للشاهد إذا شهد وكتب أن يعلم حتى يكون بحال يعرف به بعده ولا يمكن تغييره وفي  
الافضية كتب ذكر حق على نفسه (٢٤٤) بمحض رقوم ثم قال لهم اشهدوا على بهذا ولم يقرأ الكتاب ولا هم قرؤه أيضا فان

أحدهما اللقاء السريقين ان شرط على المزارع فاللزعة فاسدة من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع ان  
كان البذر منه وعليه أجر مثل الأرض ولا يغرم رب الأرض شيئا للمزارع من قيمة السريقين الذي طرحه في  
الأرض وان كان البذر من رب الأرض فالخارج له وعليه أجر مثل عمل المزارع في أرضه وقيمة ما طرح من  
السريقين وان شرط السريقين على رب الأرض ان كان البذر من المزارع فاللزعة فاسدة والخارج للمزارع  
وعليه أجر مثل الأرض وقيمة السريقين فان كان البذر من رب الأرض فاللزعة جائزة وان شرط اللقاء سريقين  
رب الأرض لم يذكره محمد في الكتاب وحكي عن القاضي الامام عبيد الواحد انه قال ان شرط على المزارع  
جائز من أيهما كان البذر وان شرط على رب الأرض ان كان البذر من العامل لا يجوز كالموشرط الكراب على  
رب الأرض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الأرض يجوز كذا في الخلاصة \* اذا شرط رب  
الأرض والبذر من المزارع أن يسرقها قيل تفسد المزارعة عند المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين  
والافتوى على قول المتأخرين قاله الخجندی وعز بن أبي سعيد كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل دفع كرمه  
أو أرضه معاملة أو مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم اللقاء السريقين واصلاح المسنة وحفر الانهار  
وكبس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد رب الماني فالوجه فيه أن يستأجره على ذلك كله بعد  
الاعلام بأجرة يسيرة غير مشروطة في العدة فصيح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر الفتاوى \*  
ولو شرط الدولار والدالية على أحدهما فهو كاشتراط البقر على أحدهما لان الدالية والدولاب آلة السقي  
والسقي على المزارع فان كان مشروطا على المزارع فهي جائزة من أيهما كان البذر وان كان مشروطا على  
رب الأرض والبذر من العامل فهي فاسدة وان كان البذر من رب الأرض فهي جائزة كما في اشتراط البقر  
فأما اذا شرط الدابة التي يستقي بها مع العلف على أحدهما فان شرط الدابة مع العلف على المزارع جازت  
من أيهما كان البذر كما في اشتراط البقر وان شرط ذلك على رب الأرض فان كان البذر من قبل المزارع فهي  
فاسدة وان كان البذر من قبل رب الأرض فهي جائزة كما في اشتراط البقر وأما اذا شرط الدابة على أحدهما  
والعلف على غير صاحبهما فهي فاسدة كذا في محيط السرخسي \* لو شرط عليه رب الأرض أنه ان زرعها بغير  
كراب فالزمزاع الربع وان زرعها بكراب فالزمزاع الثلث فاللزعة جائزة ثم ذكر في الاصل في رواية أبي  
سليمان زيادة لم يذكرها في رواية أبي حفص وتلك الزيادة أن رب الأرض لو قال للمزارع وان زرعت وثبتت  
فلنا النصف وذكرا أنه متى ثنى وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن أبان وقال  
ما ذكر أنه متى ثنى وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط لا يكاد يصح لانه خيره بين عقود ثلاثة ففي  
مال الى أحدها يجعل كأن العقد من الابتداء ما عقد الاعلى الذي اختاره ولو عقد العقد من الابتداء على  
الكراب والتثنية كانت المزارعة فاسدة والى هذا مال الفقيه أبو القاسم الصغار بلحنى رحمه الله تعالى وكان  
الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يقول ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان صحيح وكانه فرق  
بينما اذا عقدت المزارعة على التثنية وحدها وبينما اذا كان مع التثنية غيرهما متى كان مع التثنية مزارعة  
أخرى جوزت المزارعة بشرط التثنية واذا كانت المزارعة وحدها بشرط التثنية لم تجز كذا في المحيط \* وان  
شرطا أن يكون الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرطوا كذا لو شرطوا أن يكون  
الربع أو الزرع أو الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما كما شرطوا ولو شرطوا أن يكون الحب لآحدهما والتبن  
للاخر فهي على غانية أوجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان أما الستة الفاسدة فاحدها اذا شرط أن  
يكون الحب للدافع والتبن للعامل والثانية أن يكون التبن للدافع والحب للعامل والثالثة اذا شرط أن يكون  
التبن بينهما والحب للدافع والرابعة اذا شرط أن يكون التبن بينهما والحب للعامل الخامسة اذا شرط أن يكون  
الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرطوا التبن لصاحب البذر جاز وان شرطوا لغيره لا يجوز وعن

كتبه بسين أيدهم وأمله  
عليهم أو أملاه على واحد حل  
لهم ان يشهدوا عليه بما في  
الكتاب اذا علموا ما في الكتاب  
وان لم يعلموا ما في الكتاب  
لا يجوز ذلهم أن يشهدوا  
أصله رجل كتب كتاب وصية  
وقال للقوم اشهدوا على بما  
في الكتاب لا يجوز حتى يقرؤه  
أو يروه يكتب وهم يقرؤه  
وكذا الوصية المختومة وهي  
أن المريض اذا كتب كتاب  
وصية وختمه وقال للشهود  
هذه وصيتي وختمت فاشهدوا  
على بما في هذا الكتاب  
لا يجوز ذلهم ان يشهدوا بما  
فيه حتى يعلموا ما في الكتاب  
بأن قرؤها أو قرئت عليهم  
وكذا لو شهدوا على صلح ولم  
يقرؤا ولم يعلموا فيه وعن  
الثاني اذا كتب الصلح أو  
الوصية ودفعه الى الشاهد  
وكتب الشاهد فيه شهادته  
وبقي الصلح في يد الشاهد  
الى وقت الشهادة حل له أن  
يشهد على ما في الكتاب ولو  
قرأها عليه وقال أنا شهد  
عليك بما في الكتاب فحزك  
رأسه بنم بلانطق فهذا  
باطل بخلاف اشارة  
الاخرس ولو كتب من  
فلان بن فلان سلام عليك  
كتبت الى تطلب الدين الذي  
لك على وكتبت أو فبتك منه  
خمسائة وبقي على خمسائة  
أو كتب الى امرأته أما بعد

فقد بلغني كتابك تسألني الطلاق فانت طالتي يلزمه المال ويقع الطلاق بهذا الكتاب وينبغي لمن علم بذلك ان يشهد  
بالمال وبالطلاق وان لم يشهدهم وفي فتاوى القاضي كتب صلح وصية وقال للقوم اشهدوا على بما فيه ولم يقرأ عليهم قال علماء ولا يجوز



الشهادة عليه وقبل يجوز الاول أصح \* وانما تجوز الشهادة بأحدى معان ثلاث بان يقرأ عليهم أو كتب غيره ثم قراء عليه بين يدي الشهود فقال هو لهم أشهدوا على بما فيه وان كتب بين يدي الشهود وعرف الشاهد ما كتب فيه (٢٤٥) ولم يقل لهم أشهدوا على بما فيه

لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه قال القاضي أبو علي هذا اذا لم يكن مكتوباً على الرسم فان كتب على الرسم وهو الثابت بين يدي الشهود وعرف الشاهد ما كتب فيه وسعه أن يشهد بما كتب فيه وان لم يقل أشهدوا على بما فيه وأنه حسن إليه أشار محمد في الكتاب وعز الثاني كتب الصلح بين يدي الشهود وأودعه عند الشاهد ولم يعرف الشاهد بما فيه وأمره الكاتب أن يشهد بما فيه فإنه يسعه أن يشهد به لان الكتاب اذا كان عند الشاهد فقد أمن عن التبديل \* والكتابة على وجوه مستتين مرسوم كالكتابة على القراطيس بالمداد معنوا على وجه يكتب الى الغائب فان كتب بالاقا أو اقرا أو نصرفا على نحو ما قلنا ثم قال لم أعن به ترتب حكم عليه دين فيما بينه وبين ربه تعالى لا قضاء حتى جاز للشاهد أن يشهد عليه بما فيه سواء قال له أشهد على بما فيه أو لا ولوراء قوم كتب ذكر حق على نفسه لرجل ولم يشهد به على نفسه لم يكن ذلك لازماً ولا ينبغي لمن علم أن يشهد لان الكتابة قد تكون للتجربة

أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز أصلاً وعن بعض المشايخ اذا شرط أن يكون الحب بينهما وسكاً عن التبن كان الحب والتبن بينهما المكان المعروف والسادسة اذا شرط أن يكون التبن بينهما وسكاً عن الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لاتصح المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال أن يحصل أحدهما دون الآخر ولو شرط أن يكون الحب بينهما وسكاً عن التبن جازي فكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وعن محمد رحمه الله أنه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله فصار هذا من الوجوه الفاسدة ولو دفع أرضاً فيها زرع صابرة قلا مزارعة وشرط أن يكون الحب بينهما منصفين والتبن لصاحب الأرض أو شرط أن يكون الحب بينهما منصفين وسكاً عن التبن جازي ويكون التبن لصاحب الأرض ولو شرط التبن للعامل كان فاسداً لان دفع الزرع الذي صابرة قلا مزارعة كدفع الأرض والبذر مزارعة وثمة ولو شرط التبن لصاحب البذر جاز وان شرطه لآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا شرط على المزارع أن يزرع العصفرو شرط الشركة في العصفرو القرطم والساق جاز وان شرطاً العصفرو القرطم بينهما والساق لاحدهما ان شرطاً الساق لمن له البذر جاز وان شرطاً الساق لمن لا بذر من جهته لا يجوز وان شرطاً العصفرو القرطم لاحدهما والساق لآخر لا يجوز وان شرطاً العصفرو القرطم لآخر لا يجوز وكذلك الجواب فيما اذا دفع اليه الاصل ليزرعها التبن وشرط التبن لاحدهما والبذر لآخر لا يجوز كذا في المحيط \* لو دفع أرضاً للزرع حنطة وشعير على أن الحنطة تكون لاحدهما والشعير لآخر بعينه كان فاسداً وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مائة مائة مائة مائة الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان ولآخر بعينه البذر واشترط بذراً بطيخ والقضاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن بخلاف بذراً لطيفة مع الرطبة والعصفرو القرطم كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل أن صاحب الأرض مع المزارع اذا شرط في عقد المزارعة شرطاً فاسداً ينظر اليه ان كان شرطاً لافائدة فيه لاحد المتعاقدين بان شرطاً أن لا يبيع أحدهما حصته من الخارج أو لا يأكل كل فال مزارعة جائزة وان كان في الشرط فائدة لاحدهما فهو على وجهين ان كان الشرط داخل في صلب العقد بان كان له حظ من البذر فان البذر من صلب العقد في المعاضات لا يجوز العقد بدونه فان المزارعة تفسد بهذا الشرط ولا تعود جائزة وان أبطل من له الشرط الشرط بأن شرطاً في المزارعة عشرين درهماً لاحدهما مع نصف الخارج ثم أبطل من شرط له الدراهم الدراهم قبل العمل أو شرطاً الحصاد والدياس على أحدهما حتى فسد العقد على جواب الكتاب ثم أبطل من له الشرط هذا الشرط وان كان الشرط مستعاراً في العقد ولم يكن من صلب العقد بأن لم يكن له حظ من البذر بان شرطاً في المزارعة خيار مجعول أو أجل مجعول لاحدهما فاسق من له الشرط الشرط قبل تقتراف الفساد فان المزارعة تنقلب جائزة في قول علماء الثلاثة رحمهم الله تعالى وان كان هذا الشرط مشروطاً لله لا تعود جائزة مما يجتمع على الابطال أما بابطال أحدهما لا تعود جائزة لانه يسقى مشروطاً لآخر وانه كاف في افساد العقد وان شرطاً على أحدهما أن يبيع نصيبه من صاحبه فال مزارعة فاسدة فان أبطله البائع أو المشتري لا تعود جائزة ولو أبطلها جميعاً عادت المزارعة الى الجواز ولو شرط أحدهما على صاحبه أن يهب نصيبه من الخارج كانت المزارعة فاسدة فان أبطل الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يجب أن لا تعود المزارعة جائزة بابطال الموهوب له وحده ولكن ماذا كرفي الكتاب أصح واذا دفع الرجل أرضه الى غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع أو على نفسه فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وانه على ثلاثة أوجه اما أن شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وشرط البعض على المزارع

بخلاف الكتابة المرسومة وخط الباعة كالمسار والصراف لانه حجة لوجود العرف الجاري به على ما يأتي ان شاء الله العزيز في كتاب الاقرار فان بحمد الكتاب فبرهن عليه أنه كتبه أو أملا مجاز كالأدعي اقراره ووجد بخلاف الحدود والقصاص فان المرسوم فيه كغير المرسوم

لا يكون حجة ولو أقر بالشرقة في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع وغير مرسوم أن يكتبه على الأرض أو اللوح أو الخرق أو كتبه على قرطاس بلامداد غير أنه يستبين (٢٤٦) فان قال اشهدوا على عاقيه وسعهم أن يشهدوا بعاقبه والا وغير المستبين نحو الكتابة

على الماء والهواء وان قال اشهدوا على ما كتبت وعلما ماذا كتب لا يجوز لهم ان يشهدوا بعاقبه والرجل والمرأة والمسلم والذي فيه سواء ولو كتب رسالة عند أمين لا يقرآن ولا يكتبان وأمسكا الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند الثاني يجوز

(نوع في الرجل متى تحمل له الشهادة)

لا بأس للرجل ان يتحضر عن قبول الشهادة وتحملها \* طلب منه أن يكتب شهادته أو يشهد على عقد أو طلب منه الاداء ان كان يجده غيره فله الامتناع والا لو ان كان هو أسرع قبولاً من آخرين ليس له الامتناع عن الاداء لما فيه من الاداء الى ضياع الحق \* وأجاب خلف بن أيوب فيمن له شهادة فرفعت الى قاض غير عدله أن يمتنع عن الاداء حتى يشهد عند قاض عدل \*

سمع اقرار رجل بحق وسعه ان يشهد عليه وان لم يعاين السبب وان لم يقل له اشهد على بما أقرت \* وسئل ابن متاثل عن سمع صوتهما باقرار من وراء الحجاب وشهدا عنده أنها فلانة بنت فلان لا يجوز له ان يشهد على اقرارها وقال الفقيه ان رأى شخصاً فأقرت

فان شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه أن يكرها أو يزرعها وسكت عن ذكر السقي فهذا على ستة أوجه فان كانت الأرض بحيث لا يخرج شأ بدون السقي أو يخرج شياً ولكن لا يرغب فيه من مثل هذه الأرض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك اذا كانت هذه الأرض يخرج شيئاً مرغوباً فيه بدون السقي لأنه يبين بدون السقي كانت المزارعة فاسدة وان كانت الأرض بحيث يخرج شيئاً مرغوباً فيه من مثلها ولا يبين بدون السقي بان كانت الأرض في بلدة كثيرة المطر فالمزارعة جائزة وكذلك اذا كان السقي يؤثر في جودة الخارج بان كان لا يدري أن المطر يقل أو يكثر (١) الوجه الثاني اذا شرط رب الأرض بعض الأعمال على نفسه بأن شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجه الذي ذكرنا ان علم يقيناً أن السقي لا يؤثر في الخارج فالمزارعة جائزة وان شرط فيها على رب الأرض أن هذا شرط لا يفسد وكل شرط لا يفسد وجوده والعدم بمنزلة ولو عدم الشرط كانت المزارعة جائزة وكذلك اذا صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة وفيما عد ذلك من الوجه المزارعة فاسدة فان شرط رب الأرض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا هو المشرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع فشرط رب الأرض بعض الأعمال على المزارع بأن شرط عليه أن يزرعها وسكت عن السقي مثلاً فالمزارعة جائزة واذا شرط بعض الأعمال على رب الأرض والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان البذر من جهة رب الأرض وقد شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه أو شرط البعض على نفسه والبعض على العامل كذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل أرضه على أن يزرع المزارع يذر نفسه هذه السنة ما به الله من غلة الشتاء والصيف على أن الخارج بينهما منصفان وعلى أن الذي يلى طرح البذر في الأرض رب الأرض فالمزارعة فاسدة كذا في التناوذية \* واذا دفع الرجل أرضاً وبذرا الى رجل مزارعة وقال له مازرعها بكراب فبكذا أو بغير كراب فبكذا وبكراب وثنين فبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك اذا قال مازرع فيها بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك اذا قال مازرع منها بكراب فبكذا وما زرع منها بغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة وأي عمل اختاره المزارع كان له ما شرط بازائه قالوا ما ذكر من الجواب في المسألة الثالثة خطأ الوجه لتصححه ويجب أن تكون المزارعة فاسدة متى ذكر كلمة من لان كلمة من للتبويض فقد شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب وذلك البعض مجهول لا يدري وأوجب ذلك فساد المزارعة والدليل على صحة ما قلنا مسائل ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل فن جعلتها اذا قال الدافع مازرع منها خطة فلك كذا وما زرع منها شعيراً فلك كذا وما زرع منها سمّاً فلك كذا فالمزارعة في هذه الصور فاسدة ومن جعله ذلك اذا قال الدافع مازرع منها في جمادى الاولى فلك كذا وما زرع منها في جمادى الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة ومن جعله ذلك اذا قال له مازرع منها بعماء السماء فلك كذا وما زرع منها بغرب أو دالية فلك كذا فالمزارعة فاسدة وكان الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول ما ذكر من الجواب في مسألة الكراب قولهم ما وما ذكر في هذه المسائل فهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة لان كلمة من عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتبويض وعندهما للصله فصار حاصل الجواب

(١) قوله الوجه الثاني اذا شرط الخ أي من الالوجه الثلاثة التي هي أقسام للوجه الاول من الوجهين وقوله الوجه الثاني أن يكون البذر الخ أي من الوجهين فهو راجع للتقسيم الاول كالايحقي وما في نسخة الطبع الهندي من التعبير الثالث بدل الثاني تحريف فاجتنبه اه

وشهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان يجوز ويكتفي برؤية الشخص ولا حاجة الى رؤية الوجه \* توسط على بين رجلين فقال لا له لا تشهد علينا بما سمع منا فسمع اقرارهما وأقرار أحدهما الرجل بشئ أو قال أحدهما لا تخبرني لك على كذاله أن

يشهد بما سمع كما سمع \* رأى دارق يدرجـ قال الصفاران كان في يده على مزا لان زمان والشبهة من التليس هناك خصم بخاصم فيه اله  
أن يشهد بأنها ملكه وشرط الشافعي التصرف مع اليد قال الصـ ورو الحـ صاف (٢٤٧) أخذنا بقول الشافعي وشرط شرط آخر

وهو مقولة الناس انهم املكه  
وهذا شيء لم يشترطه أحد  
قال القاضي أبو علي رحمه  
الله المأخوذ أن دليل الملك  
اليد مدع الوقوع في القلب  
حتى لو رآه في يده وهو يسكن  
فيه ويبنى والناس يقولون  
انه ملكه ولكن وقع في قلبه  
انه ملك الغير ويتصرف فيه  
نيابة لا يحصل له أن يشهد  
بالملك له وفي المنتقى في يده  
عبد لا يعبر وقال هو عبد  
وسمع منه رجل ثم تكلم  
الغلام وادعى الحرية وسع  
لذلك الرجل أن يشهد بأنه  
عبد له وإن لم يكن سمع منه  
ليس له أن يشهد بذلك \* رأى  
ثوبان في يده ولم يقل هو ثوبان ثم  
ادعاه آخر وسعه أن يشهد  
أنه ثوبان \* ثوبان في يدرجـ  
وقد رأته قبل ذلك يوم أو  
يومين فادعاه رجل ليس له  
أن يشهد حتى يقع في قلبه  
انه له \* قال لورأيت رجلا على  
جار يورم ألم أشهد أنه له ولو  
رأيت خمسين يوما أو أكثر  
شهدت أنه له إذا وقع في  
القلب أنه له وعن الامام  
رحمه الله اذا كان دار أو  
دابة أو ثوب في يدرجـ أو  
عندك ان تشهد أنه له وان  
لم تكن رأيت قبل تلك  
الساعة \* رأيت في يده ووقع  
في قلبك انه له ثم رأيت في يد  
غيره فشهد عندك عدلان  
ان الذي في يده اليوم كان

على قولهما الجواز في هذه المسائل كافي مسألة الكراب وجعل كلمة من لاصلة عندهما في المسائل كلها وغيره  
من المشايخ قالوا بأن ما ذكر في هذه المسائل قولهما وما ذكر في مسألة الكراب قولهما أيضا وهذا القائل  
يجعل كلمة من التبعض في المسائل كلها لان هذه الكلمة حقيقتها للتبعض لغة وانما ذكر لاصلة مجازا  
والكلام لحقيقته وعلى هذا التقدير تتمكن الجهة الا أن هذه الجهة في مسألة الكراب لا توجب فساد  
المزارة لان الجهة زالت وقت تأكد المزارة وإذا كانت الجهة زالت وقت تأكد المزارة كانت بمنزلة ما لو  
كانت زالت وقت المزارة وأما في مسألة الحنطة والشعير الجهة قائمة وقت تأكد العقد لانه انما يعلم البعض  
المزروع حنطة من البعض المزروع شعير بالبقاء البذر وقت القاء البذر الذي هو حال تأكد العقد تكون  
الجهة قائمة وكذلك في مسألة تجادي وفي مسألة السقي كذلك لانه أراد السقي المعتادين بينهم وهو السقي بعد  
القاء البذر فالجهة تكون قائمة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة كانت المزارة صحيحة كافي مسألة  
الكراب لان الجهة زالت وقت تأكد العقد وأما اذا نص على البعض فقال على أن ما زرع بعضا  
منها بكراب فلان كذا وما زرع بعضا منها بكراب فلك كذا اهل يفسد العقد لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في  
الكتاب وعلى قياس ما قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أن تكون المزارة فاسدة  
كذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل أرضا زرعها سنة هذه يذره وعمله على أنه ان زرعها في أول يوم من  
جمادى الاولى فالخارج بينهم ما نصفان وان زرعها في أول يوم من جمادى الاخرة فالثالثان من الخارج لرب  
الارض والثالث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول  
من أجاز المزارة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان فان زرعها في جمادى الاولى  
فالخارج بينهم ما نصفان وان زرعها في جمادى الاخرة فالخارج كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض  
ان كان البذر من قبل العامل وأجر مثل العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض وعندهما الشرطان  
جميعا جائزان فان زرعها في جمادى الاخرة فالخارج بينهم ما ثلثا ولو قال على ان ما زرع من هذه الارض  
في يوم كذا فالخارج منه بينهم ما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فالخارج ثلث الخارج ولرب الارض ثلثاه  
فهذا فاسد كذا ولو كان في المسألة الاولى زرع نصفها في أول يوم من جمادى الاولى ونصفها في أول يوم من  
جمادى الاخرة فزارع في الوقت الاول فهو بينهم ما على ما شرطوا وما زرع في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر  
في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهما على ما شرط بخلاف قوله على أن ما زرع منها ولو قال على  
انه ان زرعها بالية أو سانية فالثلثان للمزارع والثلث لرب الارض وان زرعها بعامسج أو بسقي السماء  
فالخارج بينهم ما نصفان فهو جائز على ما شرطوا وهذا بناء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر فأما  
على قياس قوله الاول وهو قول زفر رحمه الله تعالى يفسد الشرطان جميعا ولو قال على أن ما زرع منها ابدلو  
فللعامل ثلثاه ولرب الارض ثلثه وان زرعها بعامسج فللعامل نصفه فهذه من اربعة فاسدة كذا في المبسوط  
\* ولو دفع الرجل أرضه الى رجل على أنه ان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما نصفان وان زرعها شعيرا  
فالخارج كله للمزارع فهذا جائز لانه خير بين المزارة والاعارة فان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما وان  
زرعها شعيرا فالخارج للمزارع ولو دفعها اليه على أنه ان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما وان زرعها شعيرا  
فالخارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة فان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما وان زرعها شعيرا  
فالخارج كله للمزارع وعلى المزارع أجر مثل الارض لصاحب الارض هكذا في الذخيرة \* ولو دفع اليه أرضا  
وكرر حنطة وكرشها على أنه ان زرع الحنطة فيها فالخارج بينهم ما نصفان والشعير من دود عليه ولو زرعها  
الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحنطة كلها فهو كله جائز على ما شرطوا ولو شرطوا لغيره  
الشعير للعامل جائز أيضا كذا في المبسوط \* واذا دفع الرجل الى رجل أرضا ليزرعها يذره على أنه ان

أودعه الاول بمحض من ماله يملك أن تشهد الاول لان هذا يمنع أن يقع في قلبك انه له وان أخبره واحد عدل وسعد أن تشهد الاول اذ لم  
يقع في قلبك أن أخبر صادق وان وقع لا تشهد الاول لان الوقوع في القلب انه له قد زال فكأنه قط لم يقع في القلب أنه له ولم يشترط في هذه

(731)

التانى فيما يقبل ولا يقبل  
انقاذ الشريك فى شركته

(الباب الرابع في رب الارض أو النخيل اذا وتلى العمل بنفسه)

من الثاني فيما يقبل ولا يقبل \* لا يقبل شهادة ستة عشر \* العبد المدير المكاتب أم الولد المجلود من  
انقاذ الشريك في شركته لشريكه المفاوض الذي يجزئ نفسه نفعاً بشهادته التي تقوم على النفي شهادة التبرار شهادة أهل الكفر

على المسلمين شهادة المولى الماذونه ومكاتبه شهادة الاعمى الخنثى المشكل لا تقبل شهادته مع رجل أو امرأة ولومع رجل وامرأة يقبل  
ومتى ردت لعله ثم زالت لا يقبل الا في أربعة مواضع عذر دت شهادته ثم عتق كافر أسلم (٢٤٩) أعمى أبصر صبي ردت شهادته ثم بلغ فاعادوا

الاداء يقبل \* وفي النصاب  
شهد المولى لعبد فرددت  
ثم عتق فاعادها لا يقبل لان  
المردود شهادة بخلاف  
الاربعة ولو فاسد فافردت  
ثم تاب وأعاد لا يقبل  
\* تحمّل المملوك شهادة  
أو الصبي أو الزوج ثم عتق  
وباع وأبانه أو شهدوا تقبل  
\* ولو بصير اعند العمل عى  
عند الاداء لا يقبل خلافا  
للثاني وفي الحدود لا يقبل  
اتفاقا \* وفي النصاب شهادة  
الاعمى تقبل فيما يجوز فيه  
الشهادة بالتسامع كالنسب  
والموت \* أخ وأخت ادعيا  
أرض افشده زوجها وآخر  
لا تقبل شهادته في حق  
الاخت واختلف في حق  
الاخ \* طلقها ثلاثا وهي في  
العدة لا يجوز شهادته لها ولا  
شهادته لها \* والشهادة لها  
ثلاثة أحوال التحمل والاداء  
والقضاء فوج وداعى في  
واحد من هذه الأحوال  
يمنع القضاء وعند الثاني  
وجوده حال التحمل يمنع  
والا وأبجعه أو الموت قبل  
القضاء بعد الاداء لا يمنع  
القضاء والخرس والفسق  
والجنون تمنع \* الاكلف ان  
ترك الختان بذريق قبل والا  
لا والعذر الكبير وخوف  
الهلاك \* سمح الذي اقرار  
رجل وأسلم ثم شهد تقبل  
كالصبي والعبد \* وفي الاقضية

من جهة رب الارض فانه يصير ناقضا للزراعة وان كان البذر من قبل المزارع فالجواب في هذا الوجه فيما  
اذا زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع نظير الجواب في الوجه الاول الا في خصلة هي أن رب المال اذا  
زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع في هذا الوجه يضمن المزارع بذرا مثل بذره لانه أتلف بذره عليه  
ولو كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع وأمر المزارع رب الارض حتى استأجر أجيرا في ذلك  
فان خارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطوا برجع رب الارض بأجر الاجير على المزارع بخلاف ما اذا  
استعان المزارع رب الارض ولم يأمره باستئجار الاجير فان هناك لا يرجع رب الارض على المزارع بأجر  
الاجير والجواب في المعاملة نظير الجواب في الزراعة حتى ان من دفع تخيله الى رجل معاملة بالنصف على أن  
يلقبه ويحفظه ويسقيه فاستعان العامل بر ب الخيل في ذلك وفعل صاحب الخيل ذلك بنفسه فان خارج  
بينهما على ما شرطوا ولو كان صاحب الخيل قبض الخيل بغير أمر العامل وفعل ما ذكر فان خارج كله صاحب  
الخيل وتنتقض المعاملة وان كان صاحب الخيل لا يملك نقض المعاملة من غير عذر ولو كان صاحب الخيل  
أخذ الخيل بعد ما خرج الطلع وقد قام عليه بغير إذن العامل فان خارج بينهما ولو أخذها قبل خروج الطلع  
وقد قام عليها ثم أخذ العامل منه بغير أمره فقام عليه حتى صار قرا فجميع ذلك لصاحب الخيل واذا دفع  
أرضاً وبذر المزارعة بالنصف ثم ان المزارع بعد ما قبض الارض دفعها الى رب الارض من اربعة على ان  
للمزارع الثلث ولرب الارض الثلثين فالزراعة الثانية فاسدة وما خرج فهو بينهما نصفان كذا في الحيط \* واذا  
دفع أرضاً من اربعة بالنصف وشرط البذر على المزارع فلما زرع المزارع وسقاه ونبت قام عليه رب الارض  
بنفسه وأجرائه وسقاه من غير أمر المزارع حتى استحصدا فان خارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطوا ولو  
أن المزارع بذره لانه لم يسقيه ولم ينبت حتى سقاه رب الارض بغير أمر المزارع قبل النبات فالقياس أن يكون  
الخارج كله لرب الارض لان البذر قبل النبات قائم في الارض حقيقة ألا يرى أنه يمكن تمييزه بتكلف فكان  
كونه في بطن الارض ككونه على ظهر الارض فلو كان على ظهر الارض فأخذته رب الارض وبذره  
وسقاه حتى نبت يصير ناقضا للزراعة كذا هذا وفي الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطوا في الزراعة  
لان سقى رب الارض في هذه الحالة حصل باذن المزارع هذا اذا بذره المزارع وسقاه رب الارض بغير إذنه  
فاما اذا بذر رب الارض بغير اذن المزارع فلم ينبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصدا ذكر  
أن الخارج بينهما على ما شرطوا ولم يذكر القياس والاستحسان ههنا ولو كان البذر على ظهر الارض فجاء  
رب الارض وأخذها وبذره بغير أمر المزارع يصير ناقضا للزراعة ولو جاء المزارع وبذرها وسقاهها بغير  
أمر رب الارض كان الخارج بينهما على ما شرطوا قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل  
أرضاً وبذر على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الارض  
بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصدا الزرع بغير أمر المزارع فان خارج بينهما انصفان ورب الارض  
متطوع فيما صنع فان كان استأجر كذلك فعمل اجيره كعمله وأجر الاجير عليه لانه هو الذي استأجره ولو أن  
العامل بذر البذر فلم ينبت ولم يسقيه فسقاه رب الارض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصدا كان  
الخارج بينهما على ما شرطوا استحسانا ويكون رب الارض متبرعا وفي القياس كان الخارج لرب الارض لان  
الحنطة قبل النبات في الارض بمنزلة مالو كانت في الجوالق والفتوى على جواب الاستحسان لان قضاء البذر  
سبب للنبات ولهذا لا يملك فسخ العقد قصد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو بذره رب الارض ولم يسقيه  
ولم ينبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصدا فان خارج بينهما على ما شرطوا ولو أخذته رب الارض  
فبذره في الارض وسقاه فنبت ثم ان المزارع يقوم عليه ويسقيه حتى استحصدا فان خارج لرب الارض والمزارع  
متطوع في عمله ولا أجر له كذا في المبسوط \*

(٣٢ - فتاوى خامس)  
يقبل لابويه من الرضاعة ولبن أرضه عمة امراته ولام امراته وابنتها وزوج ابنته وامرأة  
ابنته وأخت امراته وذكر الخصاص يجوز على الابوين والاولاد لاولده أو ابويه وان علا أبواهما ولخافده وان سنن \* ولا تجوز شهادة

من ترك الصلاة بجماعة الا اذا تركها تأويل ولا تارك الجمعة لا تأويل ولا تارك الصلوات ولا شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة في أمور الدنيا ولو كان في أمور الدين (٢٥٠) يقبل \* الموسر اذا لم يحج مع وجود الشرائط ولم يرك ماله لا تقبل شهادته كذا عن محمد وبه أخذ

### الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره مزارعة

اذا اراد المزارع أن يدفع الأرض الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل رب الأرض ليس له أن يدفع الأرض الى غيره مزارعة الا ان أذن له رب الأرض بذلك نصاً أو دلالة بأن يقول رب الأرض اعمل فيه برأيك ويكون له أن يستأجر أجراً بماله لا قامة عمل المزارعة اذا لم يشترط عليه العمل بنفسه فلو أنه دفعه الى غيره مزارعة بالنصف مع أن رب الأرض ما أذن له بذلك لانصا ولا دلالة ذكر أن المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الأرض ولرب الأرض والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الأرض قد انتقصت كان النقصان على المزارع الثاني دون الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى على القول الآخر كذا في الذخيرة \* ثم ينظر الى ما أصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيطيب له من ذلك قدر ما غرم لرب الأرض ويتصدق بالفضل لانه استفاد الفضل من أرض مغصوبة وما أصاب المزارع الثاني من نصف الخارج قالوا يطيب له جميع ذلك وما اذا أذن رب الأرض والبذر للمزارع بذلك نصاً أو دلالة بأن قال له اعمل فيه برأيك وقد كان شرط رب الأرض للمزارع الاول النصف فدفع الاول الى الثاني مزارعة بالنصف جازت المزارعة الثانية وما أخرجت الأرض من الزرع فتصفه لرب الأرض ونصفه للمزارع الثاني وخروج المزارع الاول من البين وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني أثلاً أو نصفاً فذلك جائز أيضاً والخارج بينهم على الشرط أيضاً كذا في المحيط \* ولودفع الى رجل أرضاً وبذر ايزرعها سنته هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها للمزارع الى رجل آخر على أن يزرعها سنته هذه بذلك البذر على أن لا يخرج ثلث الخارج ولا الاول ثلثاً فعملها الثاني على هذا فخرج الخارج بينهم ما أثلاً ما كثر طاه في العقد الذي جرى بينهم والمزارع الاول صار محالفاً باشرائه الغير في الخارج بغير رضائهم لرب الأرض فرب الأرض أن يضمن بذره أيهما شاء وكذلك نقصان الأرض في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان ضمنها الآخر يرجع على الاول بذلك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الآخر وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر انما يضمن نقصان الأرض للآخر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل ولا يتصدق الآخر بشيء ولو كان رب الأرض قال له اعمل فيها برأيك والمسئلة بمحالها كان ثلث الخارج لا يخرجها الا اذا وجب له ثلث الخارج بعقد صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك لثلاث نصيبه ورب الأرض مستحق لنصف الخارج كشرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمن العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والأرض على أن يزرعها سنته هذه فبارز الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها للمزارع الى رجل بالنصف فهو جائز ولا يخرج نصف الخارج والنصف الآخر بين الاول وبين رب الأرض نصفين لان رب الأرض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى للاول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهم نصفين وفيما تقدم انما شرط رب الأرض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقص حقه بعقد الاول مع الثاني وكذلك لو قال على أن ما أخرج الله تعالى لك منها من شيء فهو بيننا نصفان أو قال ما أصبت من ذلك من شيء فهو بيننا نصفان فهذا وقوله ما رزق الله تعالى سواء وان لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بمحالها كان الاول محالفاً ضامناً حين يزرعها الآخر والخارج بينهم ما نصفان ولا شيء لرب الأرض ويضمن رب الأرض بذره أيهما شاء وفي نقصان الأرض خلاف كما بينا ولولم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده أو غرقت الأرض ففسدت ودخلها عيب ينقصها فلا ضمان على واحد منهما في شيء من ذلك لان الاول بعجز الدفع الى الثاني لا يصير محالفاً لا ترى

الفقيه ولا يجب قبول شهادة الفاسق ولو قضى به نفذ وقول الثاني اذا كان وجهاً ذا مرة يقبل أي يجب القبول فان تاب ومضى على توبته نصف عام وقبل عام يقبل \* شهد عدل بزور ثم تاب يقبل بلا مضي مائة ولو شهد الاجير لاستاذة وهو التلميذ الخاص الذي يأكل معه وهو في عياله لا يقبل وان لم يكن له أجرة معلومة وان كان له أجرة لكنها مياومة أو مشاهرة أو مساهمة ان أجبر وحده لا يقبل وان أجبر مشترك يقبل \* وفي العميون قال محمد استأجره يوماً فشهد له في ذلك اليوم القياس أن لا يقبل ولو أجبر خاص فشهد ولم يعدل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا يقبل لكن شهد لامرأته ثم طلقها ولو شهد ولم يكن أجيراً ثم صار قبل القضاء لا تقبل شهادته فان لم يطلب حتى بطلت الاجارة ثم أعادها جاز كالرأية طلقها قبل أن ترده شهادته ثم أعادها جاز ولو قيل ومشرف القرية كالاجير المشترك ولا يقبل شهادة الوصي للوصي بعد العزل ولو لورثة الكبار قبلت وان في حالة الوصاية \* وفي النصاب عن الامام رحمه الله شهادة الخيل لا تقبل لانه لا يخبره بتقصي فيما يقرض من الناس فيه أخذ زيادة على حقه فلا يكون

عدلاً \* وشهادة الصكاكين تقبل في الصحيح وقيل لانهم يكتبون هذا ما اشترى وباع وضمن الدرك فلان وان لم يكن واقعاً انه وكابة الكذب والتكلم به سواء قلنا الكلام في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب نوع في ألفاظها وفي الصغرى شهد



أحدهما مفسر أو الثاني على شهادته أو مثل شهادته لا يقبل ولو قال أشهد مثل شهادة صاحبي لا يقبل عند الخصاف وعامة المشايخ على أنه يقبل قال الخواص أن كان فصيحاً لا يقبل منه الأجل وأن عجمياً يقبل بشرط أن يكون (٢٥١) بحال أن استفسر بين قال السرخسي رحمه

الله أن أحسن القاضي بخيانة كافه التفسير والا لا قال شمس الاسلام يقبل إذا قال المدعى على هذا المدعى عليه وفتوى القاضي الامام على هذا وبه يبقى وذكر الامام الخواص أن لو قرأ المدعى أو وكله فقال الشاهد أشهد بما أدعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال المدعى في يده بغير حق يصح عندنا وفي الاقضية قرأ الدعوى من النسخة المدعى فقال الشاهد من هم جنين كواهي ميسدهم كما زين نسخه برخواستي يقبل وفي فتاوى الفضلي ادعى على ورثة مالا فشهد أن فلان المتوفى قبض من هذا المدعى صرة فيها دراهم لا يعلم وزنها ان وقفوا على قدر الصرة وعلموا أنهم دراهم كلها جياذ بما يقع عليه يقيهم بقدرها فاذا شهدوا بذلك يجوز وفي فتاوى النسفي في الشهادة على استهلاك الدابة لا يشترط ذكر اللون ويشترط ذكر الانثوية والذكورة وعدد الذكور والاناث وذكر القيمة عند الهلاك والاستهلاك \* ولو سأل القاضي عن اللون فذكروا ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا ألواناً أخرى قبل والتناقص فيما لا يحتاج اليه لا يضر أصله في الجامع

أنه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره على ذلك لم يكن مخالفاً كذا في المبسوط \* ولو استعار الاول من غيره فالتحارج بين الاول ورب الارض ولو كان المزارع الاول دفع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة وإذا زرعه المستعير سلم الخارج له وبغرم المزارع الاول ورب الارض أجر مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم رب الارض شي من الخارج ففرق بين هذا وبينما إذا لم يعر الارض من غيره ولم يزرع بنفسه أو أعار من غيره ولم يزرعها المستعير فإنه لا يغرم المزارع الاول رب الارض شيئاً من أجر مثل الارض كذا في الذخيرة \* وإذا دفع الرجل الى الرجل أرضاً يزرعها استئتمه هذه بذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك أو لم يقل فدفعها المزارع وبذرهما الى رجل من اربعة بالنصف فهو جائز ثم إذا حصل الخارج هنا فنصفه للآخر بقابله عمله كما أو جبه له صاحب البذر ونصفه لرب الارض بازاء منفعة أرضه كما شرط له صاحب البذر ولا شيء لصاحب البذر ولو كان شرط للمزارع الآخر ثلث الخارج في المستلتمين جميعاً جاز ولا خلاف لرب الارض النصف وللأول السدس طيب له ولو دفع الى الاول على أن يعملها بذره على أن الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول الى الآخر على أن يعملها بذره على أن لا يخرج ثلثي الخارج وللأول الثلث فعملها على ذلك فثلثا الخارج للآخر لان الخارج تمامه فلا يستحق الغير عليه شيئاً منه إلا بالشرط وانما شرط للأول ثلث الخارج ثم هذا الثلث يكون لرب الارض ولرب الارض على المزارع الاول أجر مثل ثلث أرضه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلثا الخارج للآخر كما أو جبه المزارع الاول والثلث لرب الارض وأجر مثل ثلث أرضه على المزارع الاول كذا في المبسوط في باب بوليّة المزارع ومشاركته والبذر من قبله \* ولو دفع الى رجل أرضاً وبذر مزارعة على أن للمزارع من الخارج عشرين فقيراً ورب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أو لم يقل فدفع المزارع الارض والبذر الى رجل بالنصف مزارعة فعمل مزارعة فعل فالخارج لرب الارض وللآخر على الاول أجر مثله وللأول على رب الارض أجر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم يخرج الارض شيئاً ولو دفع اليه الارض والبذر مزارعة بالنصف وقال له اعمل برأيك أو لم يقل فدفعها الى آخر مزارعة على أن لا يخرج منه عشرين فقيراً فالخارج بين الاول والثاني فاسدة وللثاني على الاول أجر مثل عمله والخارج بين الاول ورب الارض نصفان ولو دفع اليه أرضاً على أن يزرعها ببذره وعمله بعشرين فقيراً من الخارج والباقي للمزارع أو كان شرط أفقره للمزارع والباقي لرب الارض فدفعها المزارع الى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند الاول أو من عند الآخر فعمل فالخارج بين المزارعين نصفان ولرب الارض أجر مثل أرضه على الاول ولو لم يعمل الآخر في الارض بعد ما تعاقد المزارعة حتى أراد رب الارض أخذ الارض ونقض ما تعاقد عليه كان له ذلك فان كان البذر في العقد الثاني من عند الآخر ينقض العقد الثاني بينهما وبين الآخر لاستحقاق نقض العقد الاول بسبب الفساد وان كان البذر من عند الاول ينقض استيفاء الاول الثاني لفساد العقد أيضاً فان كان الآخر قد زرعه لم يكن لرب الارض أخذ أرضه حتى يستحصل الزرع ولو كان رب الارض دفعها الى الاول مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك أو لم يقل فدفعها الاول وبذرهما معها الى الثاني مزارعة بعشرين فقيراً من الخارج فالعقد الثاني فاسد ولا يخرج على الاول أجر عمله والخارج بين رب الارض وبين الاول نصفان ولو كان البذر من الآخر كان الخارج كله وعليه للأول أجر مثل الارض وعلى الاول لرب الارض أجر مثل الارض كذا في المبسوط في باب مشاركة العامل مع آخر \* دفع أرضه الى رجل ليزرعها ببذرهما جميعاً والبقية من عند الآخر على أن الخارج بينهما نصفان فشاركه الآخر في نصيبه رجلاً فعمل معه فالمزارعة والشركة فاسدتان والزرع بين الدافع والمدفوع اليه على قدر بذرهما ولصاحب البذر على المزارع الاول أجر مثل نصف الارض وعلى المزارع الاول أيضاً العامل الثاني أجر مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة وليس

الصغير اختلافاً في لون الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لانه كالسكوت عن ذكر اللون ولو اختلفا في الذكورة والانثوية لا يقبل بالاجماع وفي الغصب لو اختلفا في لون الدابة يمنع اجماعاً وفي النوازل ثلاثة شهود باعالم ثم قال أحدهم قبل القضاء استغفرا لله كذبت ولا يعلم القائل

فقال كلهم حين سألهم الحاكم أيكم القائل كلفنا على الشهادة لا يقضي بشهادتهم فان جاء المدعي بعد ما تبين منهم في مجلس آخر وشهدا عند القاضي يقبل \* ادعى عليه عشرة (٢٥٢) دراهم فشهدا أن له عليه مبلغ عشرة دراهم يقبل \* ادعى عليه دوازده درهم فشهدا كذلك

لا يقبل \* ادعى أنه ملكه ازده دوازده سال باز فشهدا كذلك لا يقبل \* ادعى عليه قبض شي فشهدا أن المدعي عليه قال ابن مدعي ابن مدعي به رابر من فرستاد لا يقبل \* وفي الاتضية شهدوا في دعوى الفراس ان أباه مات على هذا الفراس أو نام على هذا البساط أو هذا الثوب موضوع على رأسه أو هذا الطير واقع على رأسه لا يقبل ما لم يشهدوا أنه كان حامله لاحتمال ان الوضع كان من غيره فلا يثبت بالشك ولو شهدوا أن الواضع هو يقبل لان الوضع لا يتحقق بدون النقل ولو شهدوا أن أباه مات وهو حامل لهذا الشيء أول هذا الطير أو راكب على هذا الفرس يقبل وكذا لو شهدوا أنه مات وهو ساكن في هذه الدار ولو شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أن الدار له لا تقبل \* ولو شهد أحدهما أنه أقر أن هذه الدار له والآخر أنه كان ساكنا فيها قضى بالدار له وفي دعوى الدين لو قال أحدهما أشهد ان المدعي عليه أقر وقال اذ ادين ابن قدر بستانم أو بستانم ستانن تقبل عند شرائطه

لا يقبل \* ادعى أنه ملكه ازده دوازده سال باز فشهدا كذلك لا يقبل \* ادعى عليه قبض شي فشهدا أن المدعي عليه قال ابن مدعي ابن مدعي به رابر من فرستاد لا يقبل \* وفي الاتضية شهدوا في دعوى الفراس ان أباه مات على هذا الفراس أو نام على هذا البساط أو هذا الثوب موضوع على رأسه أو هذا الطير واقع على رأسه لا يقبل ما لم يشهدوا أنه كان حامله لاحتمال ان الوضع كان من غيره فلا يثبت بالشك ولو شهدوا أن الواضع هو يقبل لان الوضع لا يتحقق بدون النقل ولو شهدوا أن أباه مات وهو حامل لهذا الشيء أول هذا الطير أو راكب على هذا الفرس يقبل وكذا لو شهدوا أنه مات وهو ساكن في هذه الدار ولو شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أن الدار له لا تقبل \* ولو شهد أحدهما أنه أقر أن هذه الدار له والآخر أنه كان ساكنا فيها قضى بالدار له وفي دعوى الدين لو قال أحدهما أشهد ان المدعي عليه أقر وقال اذ ادين ابن قدر بستانم أو بستانم ستانن تقبل عند شرائطه

### نوع في التناقض

ادعى دارا فبرهن فابطل القاضي بيمينته ثم جاء بعد ثلاثين سنة فشهدا أنها لا

### الباب السادس في المزارعة التي تشترط فيها المعاملة

المعاملة اذا شرطت في المزارعة ينظر ان كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعا وان كان البذر من قبل رب الارض جازت المزارعة والمعاملة جميعا ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة جازت من أيهما كان البذر واذا دفع رجل الى رجل أرضا يضاء مزارعة وفيها تخيل على أن يزرعها يبذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط ذلك سنين معلومة فهذا فاسد لان في حق الارض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها يبذره وفي حق التخيل رب التخيل مستأجر له بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان لا اختلاف المعقود عليهما في كل واحد منهما وقد جاء أحد العقدين شرطا في الآخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحيط \* ثم الخارج من الارض كله لصاحب البذر وعليه أجره مثل الارض لصاحب الارض ويتصدق المزارع بالفضل لانه يزرع في أرض غيره بعقد فاسد والخارج من العمل كله لصاحب التخيل وللعامل أجره مثل عمله فيما عمل في التخيل ويطيّب الخارج كله لصاحب التخيل ولو كان الشرط بينهما ما في التخيل على الثلث والتلثين أو في الزرع على الثلث والتلثين فالجواب واحد ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بحالها جاز العقد لانه استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقد فيهما واحدا لاتحاد المعقود عليه وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في التخيل تسعة أعشار الثمار وفي الزرع النصف لان العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر المشروط وانما يختلف باختلاف المعقود عليه ولو دفع اليه أرضا وكرما على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل ولو دفع اليه أرضا يضاء فيها نخيل فقال أدفع اليك هذه الارض تزرعها ببذر وعملك على أن الخارج من ذلك بيني وبينك نصفان وأدفع اليك ما فيه من النخل المعاملة على أن تقوم عليه وتسقيه وتلقحه فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان أو قال لك منه الثلث والى الثلثان وقد وقتا ذلك سنين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل أحد العقدين ههنا شرطا في الآخر وانما جعله معطوفا وكذلك لو دفع اليه أرضا وكرما وقال ازرع هذه الارض ببذر وعملك على هذا الكرم فأكسبه واسقه فهذا عقد صحيح لانه ما شرط أحد العقدين في الآخر كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السابع في الخلاف في المزارعة

إذا دفع رجل الى رجل أرضا على أن يزرعها حنطة فليس له أن يزرع غير الحنطة وان كان ذلك أهون على الارض وأقل ضررا بالارض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الارض تزرعها حنطة أو تزرعها حنطة أو قال فازرعها حنطة بالفاء فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة يصير مخالفا كذا في خزانة المفتين \* ولو قال وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطا أو يكون مشورة لم يذكر هذه المسئلة في المزارعة وذكر في المضاربة اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة وقال خذ هذا الالف مضاربة بالنصف واعمل به

لا تقبل وكذا لو قال هذه الدار فلان لاحق في فيها ثم شهد أنم القلان آخر لا تقبل وفي الصغرى شهد أنه ملكه ولم يقبل في انه في يده بغير حق الاصح انها لا تقبل قال الصدر وأنا نقى أنها تقبل وفي فوائد شمس الاسلام ادعى انها حقه وشهدوا كذلك قيل يسمع

ويقبل والاصح خلافه وفي فتاوى النسفي قالت الشهود ان محمد وديمه حقه او حذو ملك ابن مدعي است ولم يقل بهم حذو يقبل  
\* وفي الصغرى شهدوا ان هذا المحدود وقف على كذا ولم يذكر والواقف يقبل اذا كان قديما (٢٥٣) وان ذكر الواقف لا المصرف يقبل ان

قد عدا ويصرف الى الفقراء  
\* ولو شهدوا على اقرار الواقف  
بالوقف لا يقبل الا اذا قالوا  
أقر بالوقف وهو عليه \* شهدوا  
المدعي الدار اذا لم يذكر  
ان الدار في يد المدعي عليه  
فشهد آخران انها في يده أو  
شهدوا بان الدار للمدعي  
بحدودها فشهد آخران أن  
المحدود هذا أو شهدوا  
بالامم والنسب وشهد آخران  
أن المسمى هذا الرجل يقبل  
ويجعل كأن الاولين شهدا  
بكل ذلك  
(نوع آخر) لابد من  
ذكر الحدود في الشهادة  
وقال بعض العلماء يكتب في  
بذ كرحذ واحد وعن  
الثاني الاكتفاء بذكر  
حدين وعند الامام ومحمد  
يكتفي ببذ كرحذ ثلاثة حدود  
ويجعل الرابع بازاء  
المذكورين وعند فرجه  
الله لابد من ذكر الاربعة  
ولو ذكر الحدود الاربعة  
لكن بقي أحد الحدود  
مجهول لا يضر وهو وتر كه  
سواء ولو غلط في الاربعة قيل  
يقبل كالترك وذكر  
الخلاف الحلواني والاصح  
وهو اختيار الصدرا أنه لا يقبل  
وعليه الفتوى والغلط  
لا يثبت الا باقرار المدعي ان  
الشاهد غلط أما لو ادعاه  
المدعي عليه لا يقبل \* وذكر

في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل به في غير الكوفة لا يصير مخالفا فن مشايخنا رجعهم الله تعالى من قال  
يجب أن يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يعتبر هذا شرطا  
في المزارعة لانه لو اعتبر شرطا كان هذا بياناً لنوع البذر فتجوز المزارعة قياسا واستحسانا ولو جعلناه مشورة  
لا يكون بياناً لنوع البذر فلا تجوز المزارعة قياسا بخلاف المضاربة كذا في المحيط \* مزارع سنة زرع  
الارض فأكله الجراد أو كل أكثره وبقي شيء قليل فأراد المزارع أن يزرع فيها شيئا آخر فيما بقي من  
المدة ففعله صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينه - ما ان يزرع فيها نوعا معين ليس له ان يزرع غير  
ذلك وان كانت المزارعة عامة على أن يزرع ماشاء أو مطلقة كان له أن يزرع فيها ما بقي من الوقت ماشاء قال  
رحمهم الله تعالى وعندي وان كانت المزارعة بينه - ما في نوع ينبغي أن يكون له أن يزرع فيها ما هو مثل الأول  
أو دونه في الضرر بالارض كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

### الباب الثامن في الزيادة والخط من رب الارض والتخيل والمزارع والاعمال

أصله ان كان المعقود عليه بحال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وان كان بحال لا يجوز ابتداء  
العقد عليه لا تجوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالأصل والاصل يقتضي معقودا عليه ليكون بازائه  
وكذلك الزيادة تقتضي معقودا عليه لتجعل بازائه والخط جائز في الحالين لانه اسقاط بعض البذل فيستدعي  
قيام البذل لقيام المعقود عليه - وما اذا زاد أحدهما في الخارج فان كان قبل استحصاء الزرع وتناهي عظم  
البسر جاز لانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في حد النماء والزيادة فتجوز الزيادة فيه كافي البيع  
والاجارة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب البذر والنخل والخارج بينهما على الشرط وتجوز من لا يذر  
من جهته لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء المزارعة على الخارج فلا يمكن تصحيح زيادة  
في البذل لفوات المعقود عليه وهو المنافع ولا يمكن تجويزها بطريق الخط لان صاحب البذر مستأجر  
والمستأجر مشترى والزيادة من المشتري لا يمكن تجويزها حطالان الثمن عليه لانه فكذا هنا الخارج فلا يمكن  
حطه فاما من لا يذر من جهته مؤاجر والمؤاجر يتصور منه حط الاجرة فتجوز الزيادة منه في الخارج  
لصاحب البذر حطه ما منه عن بعض الاجر والخط جائز حال فوات المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت  
الخط وحط الاعيان لا يصح ولكنه لم يكن عينا وقت العقد فصح الخط وصار المحطوط ملكا لم يقع الخط  
له كالبائع اذا قبض الثمن ثم أبرأه المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت الخط كذا في محيط  
السرخسي \* اذا تعاقد الرجلان مزارعة أو معاملته بالنصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم  
زاد أحدهما الآخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثان ورضي بذلك الآخر فان كان ذلك قبل استحصاء  
الزرع ولم يتناه عظم البسر جاز وان كان بعد استحصاء الزرع وتناهي عظم البسر فان كان الزائد صاحب  
الارض وصاحب النخل في المعاملة فهو باطل وان كان الآخر هو الزائد فهو جائز وكذلك ان كان صاحب  
الارض الذي لا يذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة نصفين  
فاشترط الا أحدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من أيهما كان البذر أو الشرط  
ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب التخيل في المعاملة وكذلك لو زاد أحدهما صاحبه  
عشرين قفيرا كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض أو انقضت المدة والزرع بقل أو الخارج بسرو ما يتصل به

من موت المزارع أو العامل أو موته في بعض المدة

(ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع) \*

في شرح المحيط ان حيلته أن يقول المدعي عليه مثل هذا المحدود ليس في يدي فيعجز المدعي أن يحقق الغلط كما ادعاه المدعي عليه عن اثباته  
أما لو برهن فلا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب اليد محمدا أو أحمد لعدم الخصم ولو غلطوا في حد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو

أو غيره تقبل عند إمكان التوفيق والتوفيق أن يقول كان اسمه فلاناً ثم صار اسمه فلاناً أو باع فلان واشترى المذكور والمقبرة أن كانت ربوة تصلح أن تكون حداً أو لا وكان الامام (٢٥٤) السرخسي يشترط في شراء القرية كحدود المستنبات من المساجد والمقابر والحياض ويرد

الحاضر أن ذكر فيه استثناء هذه الاشياء بالأدلة والحدود والامام السيد أبو شجاع كان يكتب في بذكر الاستثناء ولا يشترط ذكر حدود تيسر على الناس وعلى الطرائق وقال اشتراط الحدود لرفع الجهالة المفضية الى النزاع وما رأينا أحداً تنازع في المستنبات حتى يحتاج الى ذكر الحدود واختاره أئمة خوارجهم وغيرهم \* قالت الشهود نعرف أن هذه الدار ملك المدعي هذا أو قالوا ملكه بسبب الميراث في دعوى لكذا لانعرف أسماء الجيران ونعرف انها في سكة كذا بحضرة مسجد كذا الزين دار فلان في رقيقة كذا وجاء المدعي بآخرين شهدا على الحدود فالقاضي لا يقضي بشئ ولو قالت الشهود نعرف الدار ونقف عليها ونشهد الى حدودها اذا قلنا عليها الكن لانهم من جيرانها قبل بيعت الحاكم أمينين مع الشهود حتى يشيروا الى الدار وحدودها فيعترفان أسماء الجيران ويخبران القاضي بذلك ان وافق ما قال المدعي حكم بشهادتهم واذا قالت الشهود تشهد أن الدار التي في أرض فلان في بني فلان ويذكرون حدودها الاربعة ملائكة هذا المدعي

\* اذا دفع الرجل الى رجل أرضاً مزارعة والبذر من قبل المزارع فبات رب الأرض بعد ما تبثت الزرع قبل أن يستحصل القياس أن تنقض المزارعة ولورثة رب الأرض أن يأخذوا أرضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى أن يستحصل الزرع ولا يثبت اجارة مبتدأة وكان لورثة رب الأرض خياران ثلاثة ان شاؤوا قلعوا الزرع ويكون المقلوع بينهم وان شاؤوا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وان شاؤوا غرموا حصة المزارع من الزرع والزرع لهم هذا اذا مات رب الأرض بعد الزراعة فاما اذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل المزارع في الأرض بان كرب الأرض وحفر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا تبقى صيانة لحقه في الاعمال واما اذا مات رب الأرض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ولو لم يمت رب الأرض في هذه الصورة ولكن المزارع قد كان آخر الزراعة فزرع في آخر السنة وانقضت السنة والزرع بقل لم يستحصل فارد رب الأرض أن يقلع الزرع وأبى المزارع لا يتمكّن رب الأرض من القلع ويثبت بينهما اجارة في نصف الزرع حكماً الى أن يستحصل الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع حتى يغرم المزارع نصف أجر مثل الأرض رب الأرض وفيما اذا مات رب الأرض في وسط المدة وقال المزارع لا أقطع الزرع لا يثبت اجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع لورثة رب الأرض شيئاً والعمل عليهما انصفان حتى يستحصل الزرع وهذا بخلاف ما لو مات رب الأرض في وسط السنة والزرع بقل فان جميع العمل على المزارع حتى لا يقلع الزرع وانما يغرم المزارع أجر مثل نصف الأرض وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع كان لرب الأرض خياران ثلاثة على نحو ما ينفى الفصل الاول في حق ورثة رب الأرض وقرق بين ما اذا مات رب الأرض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع بقل فقال في فصل الموت اذا أنفق ورثة رب الأرض بأمر القاضي على الزرع رجوعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وفي فصل انتهاء المدة قال اذا أنفق رب الأرض على الزرع بأمر القاضي رجوع على المزارع بنصف القيمة مقدراً بالحصة واذا انقضت مدة المعاملة والنمر لم يدرك بعد وأبى العامل الصرم فانه يتكلى في يده بغير اجارة بخلاف ما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فانه تترك الأرض في يد المزارع بأجر كذا في المحيط \* ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الأرض ثم مات المزارع قبل أن يستحصل فقال ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك لانهم قاعون مقام المورث ولا أجر لهم في العمل ولا أجر عليهم فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويقال لصاحب الأرض اقطع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين أو أعطهم قيمة حصصهم من الزرع أو أنفق على حصصهم وتكون نفقتك في حصصهم مما تخرج الأرض ولو كان البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بقل انقضت وقت الزراعة فابهم ما أنفق والا خر غائب فهو منقطع في النفقة ولا أجر لصاحب الأرض على العامل واذا رفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الأرض غائب فانه يكلفه اقامة البيينة على ما ادعى واذا تأخر اقامة البيينة وخيف الفساد على الزرع فان القاضي يقول له امرتك بالاتفاق ان كنت صادقا فالتظلم بهذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الامر من القاضي في موضعه وان كان كاذبا لم يثبت حكم الامر ويجمع على القاضي عليه أجر مثل نصف الأرض كذا في الظهيرية \* واذا دفع اليه أرضاً وبذرا على أن يزرعها سئنته هذه على أن الخارج بينهم انصفان فزرعها ولم يستحصل حتى هرب العامل فانفق صاحب الأرض بأمر القاضي على الزرع حتى استحصل ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفى صاحب الأرض جميع نفقته ولا ية قول القاضي ولا يامر به بالاتفاق حتى يقيم البيينة عنده على ما يقول لانه يدعى ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالاتفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضي سببه فيكلفه اقامة البيينة عليه ويقبل هذه البيينة منه ليكشف الحال بغير خصم أو يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الاتفاق على الوديعة والمقطة فاذا أقام البيينة كان

لكن لا نعرف حدودها ولا نفق عليها وقال المدعي آتي بآخرين يشهدان أن هذه الدار المدعى بها على هذه الحدود وفي رواية يقبل وفي أخرى لا والمساكن الثلاث في الاقضية \* وفي النوازل الشهود اذا لم يعرفوا الحدود وسألوا الثقات وفسروا عند

الحاكم يقبل \* شهدوا على اقرار المدعي عليه بالدار وفسروا الحدود من عند انفسهم ولا يذكرون اقرار المدعي عليه بالحدود يقبل \* ولو قالوا  
أحد حد ود هالريق أرض فلان قبل القسمة قيل يقبل والاصح خلافه ولو قال (٢٥٥) لزيق أرض الوقف لا بد من ذكر المصروف

ولو قال أرض المملكة يسمى

اسم أمير المملكة ونسبته

ان لم يكن واحدا

نوع في الشهادة على

الشراء

ادعى دارا في يد رجل انه له

اشتراها منذ سنة من فلان

وشهدوا على مسدعا ولم

يقولوا قبضها بامر لا تدفع

اليه حتى يؤخذ منه الثمن

وتدفع الى البائع رجع محمد

رحمه الله عن هذا وقال

تؤخذ منه الدار ولا تدفع

الى المدعي حتى يؤخذ منه

الثمن وفي المنتقى لا تصح

هذه الدعوى حتى يتقد الثمن

عند القاضي فلو حضر من

يدعي عليه الشراء وانكره

ذكر في الاقضية في موضع

انه يؤخذ الدار من المدعي

وتدفع الى البائع وذكر فيها

في موضعين انه لا يلتفت الى

انكاره لأن الغائب صار

مقضا عليه وهذا أصح فان

قالا اشترا من فلان وقبضه

ولم يتقد الثمن يسئل أن

القبض بامر أو بغير أمره

فان قالوا نحن لانزيد على

هذا لا يقبل شهادتهما فان

ماتا قبل السؤال يجعل

القبض بامر البائع بناء على

الظاهر فلو خاصم البائع

المستحق بعد ما جاء قضى

له بالدار وهذا كله اذا لم

يذكروا نقد الثمن فان ذكروا

نقدته فهذا دعوى ملك

أمر القاضي اياه بالاتفاق كأمر المودع لو كان حاضرا فيكون له أن يرجع بجميع ما أنفق كذا في المبسوط \*  
وان اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع عينه على علمه كذا في المحيط \* ولو لم يهرب ولسكنه  
انقضى وقت المزارعة قبل أن يستحصد الزرع والمزارع غائب فإن القاضي يقول لصاحب الارض أنفق  
عليه ان شئت فاذا استحصد يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك النفقة فان أبي أن يعطيك النفقة أبيع  
حصته من الزرع وأعطيك من الثمن حصته من النفقة فان لم تف بذلك حصته فلا شيء لك عليه فان أبي أن  
يعطيه النفقة باع القاضي حصته قبل هذا بناء على قولهما فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع  
القاضي حصته من ذلك وقيل بل هو قولهم جميعا ولا يتصدق واحد منهما بشئ في هذه المسائل من الزرع  
الذي صار له لانه لا يتم كذب ولا فساد في السبب الذي به سلم لكل واحد منهما نصيبه من الزرع كذا في  
المبسوط \* واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقى وقاب أحدهما فان كان الغائب رب الارض فرجع  
المزارع الامر الى القاضي ليأمره بالاتفاق فالقاضي لا يأمره بذلك مالم يقيم البينة على دعواه أن الزرع بينه  
وبين الغائب فاذا أقام البينة على ذلك حينئذ يأمره بالاتفاق وليس سماع هذه البينة لا قضاء على الغائب  
فان رب الارض لو حضر وانكار الشركة وقال الارض والزرع كله لي وقد غصبهما في لا يكون له حق الرجوع  
بالنفقة على رب الارض مالم يعد البينة أن الزرع كان مشتركا بينهما وانما سماع هذه البينة لا يجاب الحفظ  
على القاضي لان المدعي بما ادعى يريد به ايجاب الحفظ على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب على القاضي  
فكان للقاضي أن لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى المدعي بدون البينة فقبل اقامة البينة ان شاء أمره بالاتفاق  
مقيدا بأن يقول له أنفق ان كان الامر كما وصفت وبعد اقامة البينة يأمره بالاتفاق مطلقا احتما فيقول له  
أنفق وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل اقامة البينة فانه يأمره بالاتفاق مقيدا على نحو ما بينا  
وتقدير قول القاضي له أنفق ان كان الامر كما وصفت ان كان الزرع مشتركا بينك وبين فلان فقد أمرتك  
بالاتفاق على أن لك الرجوع بالنفقة وان لم يكن مشتركا وقد غصبتها من روعة فلا رجوع لك وان أمرتك  
بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وفي التناوي العتائية ولو أنفق بغير أمر القاضي كان متبرعا ولا يجب على العامل  
أجر مثل نصف الارض وكذا لو حضر الغائب وأبي أن يتفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة يتفق  
الحاضر بأمر القاضي ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب هلك الزرع أو بقي وكذا لو كان العامل معسرا  
ليس له ما يتفق فالحجوب ما ذكرنا ولو أنفق من غير أمر القاضي كان متبرعا ولو كان موسرا يجبر على  
الاتفاق كذا في التناوي العتائية \* واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقى فأراد رب الارض أن يقطع الزرع وأبي  
المزارع فانه لا يثبت للمزارع من الخيارات ما يثبت لرب الارض حتى ان المزارع لو قال أنا أعطى قيمة حصته  
رب الارض من الزرع ليس له ذلك من غير رضا رب الارض ولو أراد المزارع القطع فرب الارض ذلك من غير رضا  
المزارع والفرق أن صاحب الارض صاحب أصل والمزارع صاحب تبع ولصاحب الأصل أن يملك التبعية  
من غير رضا صاحب التبعية وليس لصاحب التبعية أن يملك الأصل من غير رضا صاحب الأصل كذا في  
المحيط \* والله أعلم

### باب العاشر في زراعة أحد الشريكين الأرض المشتركة وزراعة الغاصب

في التوازل عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فشرى به أن يزرع نصف الارض  
ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهنا والفتوى على أنه ان علم أن  
الزرع ينفع الارض أولا يتقصها فله أن يزرع كلها وانما حضر الغائب فله أن يتنفع بكل الارض مثل تلك المدة  
لان رضاه في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع يتقصها أو الترك يقعها أو يزيد لها قوة ليس له أن يزرع

مطلق ولا يكون اقرار بالملك للغائب ولا يقضى له رواية واحدة \* شهد بالشراء لرجل بعد ما شهد له بالملك المطلق تقبل \* شهدوا أن  
لهذا المدعي عليه ثمن دار مقبوضة ولم يذكروا الحدود يقبل \* نوع اخرى شهادة المودعين وأمثاله \* شهد المودعان بكون الوديعة

ملك المودع قبيل \* ولو شهد أن المدعى أقر أنه ملك المودع لا الاذاهم دابة بعد ما رد الوديعة على صاحبها ولو شهد المرتبهان للمدعى قبلت وبعد  
هلاك الرهن لا يضمن قيمته (٢٥٦) للمدعى لا قراره بالغصب \* ولو شهد على اقرار المدعى بكون المرهون ملك الراهن لا يقبل فأما

كان أو هالك الاذاهم دابة  
بعد رد الرهن على الراهن  
وكذا اذا أنكر المرتبهان  
فشهد الراهنان بذلك لا يقبل  
وضمننا قيمته للمدعى لما  
ذكرنا \* شهد الغاصبان  
بالمالك للمدعى لا يقبل الا بعد  
الرد على المغضوب منه  
وبعد اهلاك في يدهما  
لا تقبل \* شهد المستقرضان  
بالمالك للمدعى لا تقبل بعد  
الرد وقبله لان رد عينه كرد  
مثله لعدم التعيين وعن  
الثاني أنه ان رد عينه يقبل  
لعدم الملك قبل الاستهلاك  
عنده حتى كان أسوة للقرماء  
وعندهما اذا هلك بعد  
القرض قبل الاستهلاك  
وعنده المقرض أحق من  
غيره \* المشتريان فاسدا اذا  
شهدا بكون المشتري ملك  
المدعى بعد القبض لا يقبل  
وكذا لو نقض القاضى العقد  
بينهما أو تراضيا على ذلك  
والعين في يدهما وبعد الرد  
على البائع يقبل \* شهد  
المشتري بما اشترى لئسان  
بعد ما تقايلا العقد أو رد  
بمب بلا قضاء لا تقبل كالبايع  
يشهد بكون المبيع ملكا  
للمدعى بعد البيع ولو كان الرد  
بطريق هو فسحق يقبل  
وشهادة الغير عيّن أن الدين  
عليه ما لهذا المدعى لا تقبل  
وان قضيا الدين \* شهد المستأجر

شيأ منها أصلا لان الرضا غير ثابت كذا في الفتاوى الكبرى \* أراضى مشاعه بين قوم عمد بعضهم الى شيء  
منها فزرعه بيذره وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الارض على هذه الصفة سنين وذلك كله بغير  
أمر شركائه ان كان الذى اشتغل من الارض هو مقدار حصته ولو حمل على المهايأة وكافوا قبل ذلك يتهايئون  
ولم يكن شركاؤه طلبوا القسمة فلا ضمان عليه فيما اشتغل ولا بشركه شركاؤه فيما اشترك من ذلك كذا في  
خراتمة المفتين \* في بعض الكتب رجل زرع أرض غيره بغير إذنه ثم ان الزارع قال لرب الارض ادفع الى  
بذرى وأكون أكارالك فدفع فقد قيل ان كان الزارع قال هـ ذا وقت كانت الخطة المبذورة قائمة في  
الارض فذلك جائز وبصير الزارع مملكا الخطة المزروعة بخطة مثلها وذلك جائز وبصير الزارع أكاراله  
وتكون هذه المزارعة فاسدة على ما هو جواب الكتاب لانهم لم يبينامدة المزارعة وان قال المزارع هذه  
المقالة بعد ما فسدت الخطة المزروعة لا يجوز وعن الثاني لو أذن له في أرضه فزرع ثم ان ربه أراد اخراج  
المزارع لا يجوز لان تغير المسلم حرام وان قال له ربه اخذ بذرك ونفقةك ويكون الزرع على ورضى به  
المزارع ان كان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بين ما اذا كان حال قيام  
البذرة أو بعد استهلاكه فأما أن يقال بأن تأويل هذه المسئلة أن يكون هذا القول من رب الارض بعد  
ما كان البذر مستهلكا حتى تصير هذه المسئلة موافقة للمسئلة الاولى أو يحمل على اختلاف الروايتين كذا  
في الوجيز للكردى \* زرع أرض الغير ولم يعلم به صاحب الارض الا عند الاستحصاد ورضى به حين علم أو  
قال مرة لا أرضى به ثم قال رضيت طاب الزرع للمزارع نص في الخاتمة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى  
هذا استحسان وبه تأخذ كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أن ثلاثة أخذوا أرضا بانصاف ليزرعوها بالشركة  
فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الاخر وزرع بعض الارض شعيرا ان فعلوا  
ذلك باذن كل واحد منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحبا الحنطة على الاخر بثالث الحنطة التي بذروا الشعير  
أيضا بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم باثلاثي الشعير الذى بذر بعد رفع نصيب صاحب الارض وان فعلوا  
ذلك بغير اذن فالحنطة ثلثها لصاحب الارض وثلثاها لهما ويغرم ان نقصان ثلث الارض وبطيبل لهما ثلث  
الخارج وأما الثلث الاخر فرفعان منه نفقتهما ويتصدقان بالفضل لان ثلثي ذلك نصيبهما وقد زرعهما فهو على  
الشروط وفي الثلث الاخر صاروا غاصبين فصارت كل الخارج منه لهما وأما صاحب الشعير فله خمسة أسداس  
الشعير ولرب الارض السدس لان ثلثي ذلك زرع غصبا فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه له أيضا وعليه نقصان  
الارض في مقدار ثلثي ذلك ويتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا انتقصت الارض بزراعة الغاصب  
ثم زال النقصان بفعل رب الارض لا يبرأ أصلا وان زال بدون فعله اختلف المشايخ رحمه الله تعالى منهم من  
قال ان زال قبل الرد على رب الارض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعا وبه  
يفتى كالبصير اذا زال عنه العيب قبل القبض أو بعده ينقطع عنه خصومة المشتري في الحالين كذا في الفتاوى  
الغياثية \* واذا دفع الرجل أرضه من زراعة وشرط البذر على المزارع فزرعها المزارع بغيره مستحق  
واستحقها أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره بقطع الزرع وان كان الزرع بقل ولا تترك الارض في  
يد المزارع باجارة الى أن يستحصد ويكون القاع على الدافع والمزارع انصفين ثم المزارع بالخيار ان شاء رضى  
بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشئ وان شاء رد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته بآتيا في أرضه لافي  
أرض غيره ير بدقوله ضمنه قيمة حصته بآتيا في أرضه قيمة حصته من زرع له حق القرار كذا في المحيط \* ثم  
المستحق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن نقصان الارض المزارع خاصة ويرجع به على الذى دفع  
اليه الارض وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى المستحق  
بالخيار ان شاء ضمن نقصان الارض الدافع وان شاء المزارع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو بناء على

بكون الدار للمدعى ان قال المدعى ان الاجارة كانت بامرى لا يقبل ولو قال بغير امرى يقبل ولو كان ساكنيا في الدار بغير  
اجارة فشهد الذى اليد يقبل ولو شهد عليه يتقبل أيضا عند ما خلا فالجهد بناء على تحقق الغصب في العقار وعدمه \* ولو شهد العبدان بعد



العتق عند اختلاف المتعاقدين أن الثمن كذا لا تقبل \* وفي العيون أعتقهم بعد الشراء ثم شهدا على البائع أنه استوفى الثمن من المشتري عند مجوده تجوز الشهادة أجماعا \* وكاه بطلب ألف درهم قبل فلان وبالخصومة نخاصم (٢٥٧) عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة

في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل به - هذا المال لموكله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن بنفس التوكيل قام مقام الموكل وشهادة الوصي بعد العزل للبيتان خاصم لا تقبل والاعتقيل \* وكاه بالخصومة عند القاضي نخاصم المطلوب بالن درهم عند القاضي ثم أخرجه الموكل عنها فشهد الوكيل أن للموكل على المطلوب مائة دينار تقبل ولو وكاه عند غير القاضي فاشهد على الوكالة نخاصم المطلوب بالن وبرهن على الوكالة ثم - زله الموكل عنها فشهد له على المطلوب بمائة دينار كما كان له عليه بعد القضاء له بالوكالة لا يقبل لان الوكالة لما اتصل بها القضاء صار الوكيل خصما في حقوق الموكل على غرمائه فشهداته بعد العزل شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان القاضي علم بوكالته وعلمه ليس بقضاء الا يرى ان الوكيل لو برهن ان القاضي الاول علم بوكالته لا يقضى بوكالته فلم يتصل القضاء بوكالته فلا يصح خصما فيقبل في غير ما صار خصما بخلاف ما اذا اتصل القضاء بوكالته لانه صار خصما في جميع حقوقه وان خاصمه في غير مجلس القضاء ثم عزله

مسئله نضب العقار كذا في الميسوط \* هذا اذا كان البذر من رقب المزارع وان كان البذر من قبل الدافع وأخذ المستحق الارض وأمرهما بالقلع وقلعا فالمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا شيء له غيره وان شاء رد المقلوع على الدافع ورجع عليه بأجر مثل عمله على قول الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى وبقيمة حصته من الزرع على قول أبي جعفر رحمه الله تعالى ولأن المستحق أجاز المزارعة لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وذ كر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه أن الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الارض لا تمهل اجازته وان كان البذر من قبل العامل صححت اجازة المستحق قبل المزارعة ولا تصح اجازته بعد المزارعة وكان كن آجر دار غيرة شهرا فأجاز صاحب الدار الاجارة أن أجاز قبل مضى المدة جاز وان أجاز بعد مضى المدة لا يجوز كذا في الذخيرة \* وذ كر في المنتقى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أرضا ودفعها الى غيره من اربعة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعها المزارع ولم ينبت الزرع حتى أجاز رب الارض المزارعة جازت اجازته وما خرج منها فهو - ين رب الارض والمزارع على ما شرطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقص ما قبل أن يجز رب الارض فان ذلك النقصان يضمه المزارع لرب الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك وان شاء ضمن الغاصب ولو نبت الزرع وصار له قيمة ثم أجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له أن ينقص ما بعد ما أجازها ولكن لا شيء لرب الارض من الزرع وما يحد في حقه من الحب فجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله لو أجاز رب الارض المزارعة جازت أن لا يكون لرب الارض بعد الاجازة أن يطالب المزارع بقطع الزرع وتفريغ الارض وقبل الاجازة كان له ذلك لأن بصير الزرع لرب الارض وفي المنتقى أيضا رجل غصب من آخر أرضا ودفعها الى رجل من اربعة بالنصف والبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض أجاز المزارعة - وكانت الاجازة قبل الزراعة أو بعدها فالاجازة باطلة حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شيء والمعنى ما أشار اليه شيخ الاسلام أن البذر اذا كان من قبل الدافع فالعقد لم يرد على حق المستحق قال في المنتقى والارض بعد الاجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان أراد رب الارض أن يرجع عن اجازته ويأخذ أرضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الاجازة ونبت بعد الاجازة أو زرع بعد الاجازة ونبت أو زرع بعد الاجازة ولم ينبت فليس له أن يرجع فيما أجاز لان فيه تغير المؤمن وان حرام وكذلك ان كان المالك أجاز المزارعة بعد ما تسبيل الزرع الا أنه لم يستحصل ثم أراد أن يرجع فيما أجاز ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه الى أن يستحصل الزرع وبقيت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب أنا اغرم الاجر بقدر حصتي من الزرع لم يجز بر على أكثر من ذلك وقيل للمزارع اغرم أنت من أجر الارض على قدر حصتك من الزرع فان كانا غرما من ذلك ورضيا به كان عمل الزرع حتى يستحصل عليهما جميعا لان الغاصب حين أبي أن يغرم الاجر كله صار كأنه زرع بينهما ما زرع في ارض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الاجر شيئا ولكني أقطع الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء أدى أجر مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه وأجرائه فاذا استحصل نظر الى نصيب الغاصب فأخذ من ذلك ما غرم من أجر الارض وأجر الاجراء في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك أجر عمله وان قال المزارع لا اغرم أجر اولي أعمال في ذلك عملا وأنا أقطع الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلعوا وسلموا الارض لصاحبها وان أبي ذلك الغاصب كان للغاصب أن يؤدى أجر مثل الارض ويقال له قم على الزرع فاع - له بنفسك وأجرائك حتى يستحصل فتأخذ من حصته الزرع ما غرمت عنه من أجر الارض والاجراء وكان حاله فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بقضاء القاضي فأما اذا فعله

(٣٣ - فتاوى خامس) فشهد يقبل اتفاقا فلو جعله القاضي خصما ثم أخرجه عنها فشهد بحق كان له يوم الوكالة أو حدث له بعد ما عليه قبل اخراجه عنها لا يقبل وهذا غير مستقيم فيما يحدث لان الرواية محفوظة فيما اذا وكاه بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل معين أنه

لا يتناول الحادث أما إذا وُكِّل به بطلب كل حق له قبل الناس أجمعين فالخصومة تنصرف إلى الحادث أيضاً استحضاراً فأن يحمّل المذكور على الوكالة العامة \* خاصم الوكيل المطلوب (٢٥٨) في حق ألف درهم لو كاله عليه ثم عزله عنها ثم شهد له بالف دينار إن الوكالة عامة كما قلنا والدنانير واجبة قبل العزل

لا تقبل ولو بعد العزل وجبت تقبل والحاصل في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لو كاله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الآتي الواجب بعد العزل \* شهد ابننا الموكل أن أباه ما وكل هذا قبض حقوقه لا يقبل إذا جحد المطلوب الوكالة وكذا في الوكالة بالخصومة وكذا إذا شهد أبواه أو أجداده أو وجدانه أو أحفاده وأما شهادة الوصي بحق الميت على غيره بعد ما أخرجته القاضى عن الوصاية قبل الخصومة أو بعدها لا تقبل وكذا لو شهد الوصي بحق الميت بعدما أدركت الورثة لا يقبل ودلت المسئلة على أن القاضى إذا عزل الوصى ينزل \* ولو شهدا لبعض الورثة على الميت أن كان المشهود له صغيراً لا يجوز اتفقا وإن بالغاف كذلك عنده وعندهما يجوز \* ولو شهد الكبير على أجنبي يقبل في ظاهر الرواية ولو شهدا للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم يقبل ولو شهد الوصيان على إقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ يقبل (نوع في الشهادة على فعل نفسه)

أحدهما بغیر قضاء القاضی ولا رضامن صاحبه فهو منقطع فيه وسلم لا تخو نصيبه منه كلا وليس على واحد منهما أن يتصدق بما أصابه من الزرع إلا ما وجب للغاصب من الزرع قبل أن يجزب الأرض المزارعة وإن أجاز رب الأرض المزارعة قبل أن يذر ثم يذر فلم يثبت حتى أراد أخذ أرضه فقال المزارع أنا أدع المزارعة ولا حاجة لي في العمل لأن البذر لم يثبت وقال الغاصب أنا أمضى على المزارعة لأن البذر قد فسد حين طرح في الأرض قيل للغاصب عليك أجر مثل الأرض إلى أن يستحصد الزرع فإذا رضى بذلك وجب على المزارع أن يمضى على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الأجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشئ فإن قال الغاصب لا أعطى الأجر وأنا أخذ البذر يعني من رب الأرض قيل للمزارع أنت بالخيار إن شئت فأبطل المزارعة وسلم الغاصب بذره ورب الأرض أجر أرضه وإن شئت كان عليك أجر مثل الأرض إلى أن يستحصد الزرع فإن رضى بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على أخذ بذره سبيل ويكون المزارع منقطعاً فيما غرم من أجر الأرض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطاً ولا يتصدقان بشئ مما وجب لهما من الطعام لأن رب الأرض أجاز المزارعة والبذر على حاله قبل أن يثبت ويكون له قيمته فلا يتصدق واحد منهما بشئ من زيادة الزرع بعد ذلك كذا في المحيط والذخيرة \* وإذا غصب بذراً وزرعه في أرض نفسه فقبل أن يثبت كان لصاحب البذر أن يجبره فعليه أن يسلم النبات الحنطة قائمة في الأرض فيعتبر بما لو كانت قائمة على وجه الأرض وبعد النبات لا تعمل إجازته كذا في المحيط \* غصب أرضاً فزرعها ثم زرع فوق زرع رجل آخر فالزرع للثاني لكن يضمن للأول مثل بذره وإن نقصت الأرض فضعان نقصانها على الأول كذا في خزنة المقتين \* وفي العيون رجل غصب أرضاً وزرعها حنطة ثم اختصمها وهي بذر لم يثبت بعد فصاحب الأرض بالخيار إن شاء تركها حتى تثبت ثم يقول أفلح زرعك وإن شاء أعطاه ما زاد البذر فيه ونفسه عن محمد رحمه الله تعالى أن تقوم الأرض وليس فيها بذر وقوم وفيها بذر والمختار أنه يضمن قيمة بذره لكن مبذوراً في أرض غيره كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً بذر أرضه ولم يثبت فسقاه أجنبي فثبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان الزرع لصاحب الأرض لأن صاحب الأرض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر كذا في فتاوى قاضيان \* وعليه قيمة الحب مبذوراً في الأرض على شرط القرار إن سقاها قبل أن يفسد البذر في الأرض وإن سقاها بعد ما فسد البذر في الأرض قبل أن يثبت نباته له قيمة فثبت بسقيه فإن في القياس عليه نقصان الأرض تقوم الأرض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة فيغرم النقصان والزرع للساقى وإن سقاها بعد ما يثبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وإن سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقى لكن السقى أجوده فإن الزرع لصاحب الأرض ولا شئ للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى الأجنبي الساقى منقطع ولا شئ له كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً ألقى بذراً في أرض غيره ثم أن صاحب الأرض سقى الزرع حتى أدرك أخذت ههنا بالقياس والزرع كله لصاحب الأرض وعليه قيمة الحب إن كان سقاها وهو حب قيمته مبذوراً في الأرض بغیر حق القرار فيها وإن كان سقاها بعد ما فسد الحب في الأرض فخرج الزرع بعد ذلك ولولا السقى لم يكن يخرج أو كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الأرض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الأرض والسقى من رجل آخر غير صاحب الأرض أيضاً كان سبيله معه كسبيل الساقى مع صاحب البذر والأرض جميعاً كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلاً زرع أرضه ثم جاء آخر وألقى بذره في تلك الأرض فخرج الزرع ان خرج من غير سقى فالزرع كله لصاحب الأرض وعليه قيمة الحب مبذوراً في الأرض على حق القرار في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ألقى البذر بعد ما فسد الحب في الأرض ثم ثبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الأرض المبذورة على نفسه

وكان الامام رحمه الله يجيز شهادة القاصمين على قسمته ما هو قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك وهو قول الثاني وأما صورته أن حق يشهد أن هذا النصف وقع في سهم هذا والنصف الآخر في سهم هذا وذكر الخصاص قول محمد مع الامام ووجه القبول أن الملاك لا يثبت

بالقسمة بل بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه والخلاف في القسمة بغير أجر أما لو باجر لا يقبل اجساعا وكذا لو شهد أنه أمر نأ أن  
نبلغ فلانا أنه وكه يبيع عبده وأعلمناه أو أمر نأ أن نبلغ زوجته أنه جعل أمرها يبيدها قبل غناها (٢٥٩) وطلعت نفسها تقبل أمارا لا تشهد

أنه قال لنا خير امرأتي  
فخيرناها فاخترت نفسها  
لا يقبل وكذا لو قال أمر نأ أن  
نجعل أمرها يبيدها فجعلناه  
وطلعت نفسها لا يقبل وفي  
المنقح شهدا أنه قبض منه  
ألفاوه ويكره وقالان نحن  
وزناها اللذان قال لا كان رب  
المال حاضر اتقبل والا  
وذ كربعه وزن الغريم له  
المال ووضع بين يديه وقال  
خدمالك فقال المقضى لا آخر  
ناولنيه فتأوله ثم شهدا على  
المقضى أنه الذي دفع اليه  
المال يقبل وذ كره لال في  
الشروط أنه لا يقبل شهادة  
الذي كال في المكيل ويقبل  
شهادة الذي ذرع في المذرع  
ولو قالوا في الحنطة جامها  
بدوانا وكنا مستأجرين  
لجلها يقبل لأنه ليس فيه  
تحويل الضمان عن  
أنفسهم قال لعبد أن  
دخلت دار هذين الرجلين  
أو مسست ثوبهما فانت  
حرف فعل العبد ذلك فشهد  
الرجلان أو ابناهما على  
تحقق الفعل يقبل ولو قالان  
كلمتا عبدي هذا أو مسست  
ثوبه فشهدا على تحقق  
الفعل لا يقبل ولو قال  
لعبدان كلمت فلانا وفلانا  
فانت حر فشهدا أنه كلماه  
لا تقبل \* حلف بعق عبده  
على أن لا يستقرض فشهدا  
أنه أقرضاه لا يقبل ولو شهدا  
أنه طلب منه الاقراض الا

### الباب الحادى عشر في بيع الارض المدفوعة من اربعة

واذا دفع الرجل أرضه من اربعة سنة ليزرعها المزارع يبذره وآلاته فلما زرعها المزارع باعها رب الارض  
فهذا على وجهين (الاول) أن يكون الزرع بقلا وفي هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع  
الارض مع الزرع أو باع الارض بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا نفذ البيع  
وانقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فما أصاب الارض فهو لرب الارض وما أصاب  
الزرع فهو لرب الارض وبين المزارع نصفان هذا اذا أجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع  
فالمشتري ان شاء تر بص حتى يدرك الزرع وان شاء فسخ البيع هذا اذا باع الارض والزرع جملته وان باع  
الارض وحدها بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نصفان  
وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما بينا وان باع الارض وحصة من الزرع وأجاز المزارع  
البيع اخذ المشتري الارض وحصة رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار وان أراد  
المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالعجج أنه ليس له ذلك (الوجه الثاني) اذا باع رب الارض بعد  
ما استحصد الزرع فان باع الارض بدون الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع نفذ  
البيع في الارض وحصة رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان أجاز المزارع البيع كان  
للمزارع من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الارض وان لم يجز البيع بخير المشتري اذا لم يعلم  
بالمزارعة وقت الشراء لتفرق الصفقة عليه وان كان صاحب الارض باع الارض والزرع بقل فلم يجز المزارع  
البيع فخير المشتري فلم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض وحصة رب الارض من  
الزرع وللمشتري الخيار ان شاء اخذ الارض وحصة رب الارض من الزرع بحصته من الثمن وان شاء ترك  
وان كان باع الارض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع  
نفذ البيع وكان للمشتري أن يأخذها بجميع الثمن ولا خيار له وكذلك اذا باع الارض دون الزرع فلم يجز  
المزارع البيع ولم يفسخ المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض ولا خيار للمشتري كذا في المحيط  
\* وفي فتاوى الفضلى رحمه الله تعالى اذا دفع أرضه من اربعة ثمنها قبل أن يزرع المزارع فهذا على  
وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه للمشتري أن يبيع المزارع من الزراعة  
فبعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من أعمال المزارعة فلا شئ للمزارع حكما وديانة وان  
كان عمل بعض الاعمال فهو حرة وانما راد اصلاح المسنة فكذلك حكما ولكن يفتى لرب الارض بأن يرضى  
المزارع فيما بينه وبين ربه باعتبار ما عمل له في أرضه ديانة لا على وجه الشرع الوجه الثاني اذا كان البذر من  
قبل المزارع فليس للمشتري أن يمنع عن المزارعة كذا في الذخيرة \* رجل دفع كرمه معاملة فعمل العامل في  
الكرم عملا قليلا ثم باع كرمه برضا العامل فان لم يخرج من الكرم والنخل شئ لاشئ للعامل من الثمن لان

أنهم لم يقرضاه يقبل \* ان استقرضت من فلان فعبدته حر فشهد رجل وأب العبد أنه استقرض من فلان كذا والحالف ينكر يقبل في حق  
المال لافي حق العبد لان فيه شهادة الاب لابنه \* ان شرب الخمر وسرقت من فلان فعبدته حر فشهد رجل وامرأتان بتحقيق الفعل تقبل في

حق العتق لافي حق الحد والقطع \* رجل قال ان دخل غبدي هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طالق فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد (٢٦٠) مسلما لا يقبل وان كافرا يقبل على طلاق النصراني لا العتق لكون المولى مسلما \* حلف بعتق

الموجود منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له وان باع صاحب الارض أرضه مع نصيب نفسه بعد ما خرج الثمر من الكرم فان أجاز العامل جازو يكون نصيب البائع من الثمن للمشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر فلا شيء للعامل في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل التبايع وانما يملك بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* باع أرضا فيها بذرة لم ينبت فان كان البذر قد عفن في الارض فهو للمشتري والا فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع أيضا والمشتري متطوع فيما فعل وكذا لو نبت لكن لم يتقوم بعد واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه للبائع في الاحوال كلها الا اذا بيع مع الارض نصا أو دلالة وبه يغني كذا في الكبرى \* والله أعلم

### الباب الثاني عشر في فسخ المزارعة والمعاملة

أما المعاني التي هي عذر في فسخ المزارعة فأنواع بعضها يرجع الى صاحب الارض وبعضها يرجع الى المزارع أما الاول فهو الدين الفادح الذي لا قضاؤه الا من ثمن هذه الارض تباع في الدين ويفسخ العقد بهذا العذر اذا أمكن الفسخ بان كان قبل الزراعة أو بعدها اذا أثمر الزرع وبلغ مبلغ الحصاد لانه لا يمكنه المضى في العقد الا بضرر يلحقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضي الارض بدينه أولا ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وان لم يمكن الفسخ بان كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا تباع في الدين ولا يفسخ الى أن يدرك ويطلق من السجن ان كان محبوسا الى غاية الادراك لان الحبس جزء المطلب وانه غير مماطل قبل الادراك لكونه ممنوعا عن بيع الارض شرعا والممنوع معذور فاذا أدرك الزرع ردت في الحبس ثانيا لبيع أرضه ويؤدى دينه بنفسه والا فيبيع القاضي عليه (وأما الثاني) فنحو المرض لانه يعجز عن العمل والسفر لانه يحتاج اليه وترك حرفة الى حرفة لان من الحرف ما لا يغنيه من جوع وموانع يمنعه عن العمل كذا في البدائع \* وفي المعاملة اذا امتنع أحدهما عن المضى علم اقل من ذلك الا بعذر فالمعاملة لازمة من الجانبين كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل واذا كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع أنا أريد ترك المزارعة في هذه السنة أو قال أنا أريد أن أزرع أرضا أخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له أن يفسخ المزارعة كذا في المحيط \* وفي الابانة ويجب أن يكون فصل المرض على التفصيل أيضا على قياس فصل السفر وان أخذته معاملة ليعمل بنفسه وأجرائه لا يكون مرضه عذرا واذا أخذته معاملة ليعمل بنفسه يكون مرضه عذرا كذا في التارخامة \* ومن العذر من قبل رب النخيل وبب الارض أن يلحقه دين فادح لا وفاء له الا من ثمن النخيل أو الارض وعند ذلك لا بد لجملة الفسخ من القضاء أو الرضا على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والجامع الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضا بعض مشايخنا المتأخرين أخذوا برواية الزيادات وبعضهم أخذوا برواية الاصل والجامع الصغير وان طلب من القاضي النقص قبل البيع فالقاضي لا يجيبه الى ذلك ولكن يبيعه بنفسه ويثبت الدين عند القاضي حتى يرضى القاضي البيع وينقض العقد حكما كذا في الذخيرة \* وما ينفسخ به عقد المزارعة بعد وجوده فأنواع (منها) الفسخ وهو نوعان صريح ودلالة فالصريح أن يكون بالفظ الفسخ والاقالة والدلالة نوعان الاول امتناع صاحب البذر عن المضى في العقد فاذا قال لا أريد مزارعة الارض ينفسخ العقد لان العقد غير لازم في حقه فكان بسبيل من الامتناع عن المضى فيه من غير عذر الثاني حجر المولى على العبد المأذون بعدم دفع الارض والبذر مزارعة (ومنها) انقضاء مدة المزارعة (ومنها) موت صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعدها وسواء أدرك الزرع أو هو بقل (ومنها) موت المزارع سواء مات قبل الزراعة أو بعدها ببلغ الزرع حدا الحصاد أو لم يبلغ هكذا في البدائع \*

على أن لا يقرضهما فشهدا على أنه أقرضهما يقبل \* ادعى دارا فشهد له بها شاهدان أنه كان استأجرهما على بنائهما تقبل وان قال لا كان استأجرنا على هدمهما فهدمنا لا يقبل وضما قيمة البناء للدمى \* العمان أو الاخوان زوجا ابنة أخيهما أو أختها ثم شهدا أنه طلقها والمرأة تدعى أو تنكر يقبل ولو شهدا أنها منكوحته يقبل وفي العيم زوجا أختها الصغيرة فادركت فشهدا أنها اختارت نفسها لا يقبل ولو كانت الامة بين رجلين فاعتقاها وشهدا أنها اختارت نفسها يقبل وشهادة الوكيلين أو الدلائن اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو الخلع اذا قالوا نحن فعلناه هذا الخلع أو النكاح لا يقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح انها منكوحته أو ملكه تقبل والشهادة على الخلع بلا دعوى الزوجة تقبل كالطلاق وعناق الامة وسقط المهر عن الزوج \* ان دخل دارى هذه أحد فعبدته حر فشهد ثلاثة أو أربعة انهم دخلوها قال الامام الثاني رحمه الله ان قالوا دخلنا لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا تقبل وان كانا اثنين لا يقبل مطاقا

### الباب

وقال ابن الامام الثاني انه يقبل في الثلاثة أو الاربعة مطلقا سواء قالوا دخلنا أو دخل معنا وفي الاثنين كما قال

أبوه فقال الحسن بن زياد أصبت وخالفك أبالك \* شهدا على رجل انه قال ان سببت جسدا فكافاهم أنه كذا أو عبده حر ومن جسدا لا يقبل

لأنهم شهدوا على أمر لا يتم بالخالف بل بهما وبه (١) وقد مر أنه يقبل \* ولو شهد أنه قال إن مسست شيئا بكما فعل يقبل لأن الشيا بغيرهما وفي فتاوى القاضي إذا أراد الشهود أن يشهدوا في هذه المسائل يشهدون بالطلاق (٢٦١) والعناق مطلقا بلا بيان السبب وكذا إذا شهد

على كتاب وصية فيه وصية له أيضا يضع يده على ما أوصى له به ويقول أشهد بجميع ما في الكتاب إلا بهذا كذا عن الفقيه أبي بكر الثلجي وذكر أبو القاسم أنكر الورثة النكاح فشهد رجل قد نوى العقد والنكاح يذكر النكاح ولا يذكر أنه نواه \* قال عمده حران كان فلان وفلان أبصراني أدخل هذه الدار فشهدا أنهم أبصرا مدخلها لا تقبل حتى يشهد شاهدان سواهما على الزوجة وفي ثلاثة نفر فتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا أنه عني عما لا يجوز ولو شهد اثنان منهم أنه عني عما وهذا يقبل عن هذا الرجل وهو قول الثاني \* وفي الفتاوى وقف وقفنا على مكتب وعلى معلمه فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب ومعلمه وليس للشهود أولاد في المكتب يقبل ولواهم أولاد فيه يقبل أيضا في الأصح وكذا لو شهد بعض أهل المحلة لا مسجد بشي أنه وقف للمسجد وكذا لو شهدوا أن هذا المحصف وقف هذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا هوهم من أهل تلك

### الباب الثالث عشر فيما إذا مات المزارع أو العامل ولم يدروا ما صنع بالزرع أو بالثمر

وإذا مات المزارع بعد ما اشتبه بالزرع ولم يوجد في الأرض زرع ولا يدري ما فعل فضمن حصه رب الأرض في مال المزارع من أيهما كان البذر لأن نصيب رب الأرض كان أمانة في يد المزارع فإذا مات مجهلا كان ديننا في التركة كالوديعة تصير دين المودع في تركته إذا كان لا يعلم ما صنع به أو كذلك إذا مات العامل بعد ما طلع الثمر فبلغ أو لم يبلغ فلم يوجد في التخليل لأن نصيب رب التخليل كان أمانة في يد العامل كذا في الميسر \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا مات المزارع ولم يدروا ما صنع بالزرع فقال صاحب الأرض استهلك المزارع وقال ورثة المزارع سرق الزرع فان حصه رب الأرض من الزرع تكون ديننا في مال المزارع ولا يلتفت إلى قول ورثة المزارع أنه سرق الزرع وهذا لأن حصه رب الأرض من الزرع كانت أمانة في يد المزارع دليل أنه إذا هلك الزرع في يد المزارع لم يضمن (رب الأرض) شئنا فإذا كانت أمانة في يده ومات ولم يبين فهو هذا أمين مات مجهلا فيصير ضمانا فان وقع الاختلاف في مقداره قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع وكذلك الجواب في المعاملة إذا مات العامل ولا يدري ما صنع بالثمر وهذا كله إذا عرف خروج الثمار ونبات الزرع فاما إذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وان ترك العامل مالا من دراهم أو دنائير وكان عليه دين الصحة فصاحب الأرض والتخليل أسوة للغير ما يريد به إذا علم بالمزارعة والمعاملة في حال الصحة وان كان لا يعلم المعاملة والمزارعة إلا باقرار المريض كان هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب باقراره في المرض فيكون مؤثرا عن ديون الصحة كذا في الذخيرة \*

### الباب الرابع عشر في مزارعة المريض ومعاملته

مسائل هذا الفصل تبتني على أصل أن تصرف المريض مرض الموت فيما يتعلق به حق الغرماء والورثة على قسمين قسم لا يطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقهم من محل إلى محل هو مثله في المسألة نحو البيع وأشباهه وهذا القسم من تصرفه هو تصرف الصحيح سواء وقسم يطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كالترع ثم حق الغرماء والورثة إنما يتعلق بحال يجري فيه الأرض كاعيان التركة أما ما لا يجري فيه الأرض كالنافع فلا يتعلق به حقهم وكذا ما يجري فيه الأرض لأنه ليس بحال ولا له حكم المال كالقصاص فإنه لا يتعلق به حقهم قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل وإذا دفع المريض مرض الموت أرضا مزارعة بشرائطها فهذا على وجهين (الاول) أن يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه المزارعة جائز سواء كان المزارع أجنبيا أو وارثا وسواء كان على المريض دين مستغرق أو لم يكن وسواء كان المشروط للمريض من الخارج مثل أجر مثل الأرض أو أقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الأرض أو لم يكن (الوجه الثاني) إذا كان البذر من جهة المريض أيضا ولم يكن للمريض مال آخر سوى الأرض والبذر وهذا الوجه على وجهين أيضا الاول أن يكون المزارع أجنبيا ولا دين على الميت فإنه ينتظر إلى حصه المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمل المزارع في الزراعة فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل أجر مثل عمل المزارع أو أقل سلم للمزارع حصته من الزرع مع ما يزيد بعد ذلك إلى يوم الحصاد ولا يعتبر في الزيادة حكم الوصية وان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله ينتظر أن كان حصه المزارع يخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سائما للمزارع بعضه بطريق الوصية وبعضه بطريق المعاوضة وان كان حصته من الزرع لا يخرج من ثلث ماله أن أجازت الورثة ذلك فكذا الجواب يسلم للمزارع جميع ذلك وان لم تجز الورثة ذلك يسلم للمزارع قدر أجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثالث ما بقي إلى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يكون للورثة وتعتبر الوصية في جميع ما زاد على أجر

المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا على أنه وقف لأبناء السبيل وقيل إن كان الشاهد يطلب لنفسه حقاً من ذلك لا يقبل ولا يقبل وقال بعضهم منهم الإمام الفضلي لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن حامد تقبل وقال في صغرى

(١) قوله في الهامش وقد مر أنه يقبل كذا في النسخ وان كان مراده الذي مر في ما فهو مسئلة من الشوب وحرر المقام اهـ معجحه

صدر الاسلام قال سيدى فى هذه المسائل يقبل على كل حال لان كون الفقيه فى المدرسة والرجل فى المحلة والصبي فى المكتب غير لازم بل ينقل  
\* ولو شهدوا أنه أوصى لفقراء جيرانه (٢٦٢) ولشهدوا ولاد محتاجون فى جوار الموصى قال محمد لا يقبل فى حق أولادهم ويقبل فى حق

الباقين وفى الوقف على  
فقراء جيرانه على هذا وذكر  
هـ لال أنه يقبل شهادة  
الجيران على الوقف ولو شهدوا  
أنه أوصى بثبات ماله للفقراء  
وأهل بيتهم فقراء لا يقبل  
وفى الاجتناس فى الشهادة  
على الوصية للفقراء وأهل  
بيت الشاهد فقراء لا يقبل  
مطلقاً \* شهد بعض أهل القرية  
على باقهم بزيادة الخراج  
لا يقبل وان كان خراج كل  
أرض معيناً وان لا خراج  
للشاهد يقبل \* وفى فتاوى  
النسقى أهل القرية أو أهل  
السكة الغير النافذة شهدوا  
على قطعة أرض أنها من  
قربتهم أو سكنهم لا يقبل  
وان نافذة ان ادعى نفسه  
حقاً لا يقبل وان قال لا آخذ  
شيئاً يقبل وكذا فى وقف  
المدرسة يشهد أهلها أهلها  
وقبل فى السكة النافذة  
يقبل مطلقاً وفى الاجتناس  
شهدت ما أن أنه أوصى لفقراء  
بنى عيم وهما فقيران تجوز  
الشهادة ولا يعطيان شيئاً  
\* وفيه أيضاً شهد أنه جعل  
أرضه صدقة لفقراء أقاربه  
وهما من أقربائه ان كانا  
غنيين أو فقيرين يوم شهدا لم  
يقبل

(نوع آخر فى شهادتهم فيما  
لا يطاع الرجال كالولادة  
والعيب الذى لا ينظر اليه  
الرجال)

المثل الى يوم الحصاد يريده أن فيما زاد على أجر المثل تعتبر قيمته يوم الحصاد هذا اذا كان المزارع أجنبياً ولم  
يكن على الميت دين مآماً اذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله إمامين الصحة وإمامين المرض فانه ينظر الى  
قيمة حصة المزارع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمله فان كانت قيمة حصته من الزرع يوم نبت  
وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل من أجر مثل عمله فان ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل يشاركه  
فيما قبض غرماء المريض ويقسم ما قبض بينهم بالحصص اذ لم يكن للرّيض مال سوى هذا يضرب المزارع  
بقية حصته من الزرع زائدة الى يوم الحصاد والغرماء بدوهم وإن كانت قيمة حصة المزارع من الزرع يوم  
نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان المزارع يضرب فى الزرع بقية ما أجر مثل عمله من غير زيادة  
والغرماء يضربون بحقوقهم ولا يسلم للزارع شيئاً مما زاد على أجر مثل عمله إلا أن ما يخص المزارع يأخذ من  
الزرع وما أصاب الغرماء يباع فتقضى ديونهم هذا الذى ذكرنا اذا كان المزارع أجنبياً فآماً اذا كان المزارع  
وارثاً فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جوار المزارعة فالمزارعة فاسدة حتى لا يستحق  
الوارث شيئاً من الخارج وانما يكون له أجر مثل عمله دراهم لا غير سواء كان على المريض دين أو لم يكن وسواء  
كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل أجر مثل عمله أو أكثر من ذلك وأما على قول أبي يوسف ومحمد رجهما  
الله تعالى ان لم يكن على المريض دين فانه ينظر الى حصة الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل  
عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل كان له المشروط وما  
يحدث من الزيادة بعد ذلك الى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب فى الاجنبى وأما اذا كان قيمة حصته من  
الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان له من الخارج بقية ما أجر مثل عمله وليس له مما زاد  
على ذلك الى تمام المشروط شئاً لانه لو استحقه بطريق الوصية ولا وصية للوارث إلا أن يجبرها للورثة  
وأما اذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب فى الاجنبى لانه لا وصية مع الدين والجواب  
فى حق الاجنبى قد ذكرنا من قبل كذا فى المحيط \* صحيح دفع أرضالى مريض من زراعة بالنصف والبذر  
من العامل ولا مال له سوا ما خرجت الارض ثم مات (٢) فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض  
أرضه من زراعة والبذر من العامل على الفصول التى ذكرنا لان هناك المريض هو المستأجر للعامل ببعض  
الخارج وهنا المريض مستأجر للارض ببعض الخارج والمعامل فى هذا كالزراعة كذا فى محيط السرخسى  
\* واذا دفع المريض زرعاً له فى الارض وهو يعلّم يستحصداً وكفى فى رؤس الخيل أو ثمر فى شجر حين  
طلع أخضر ولم يبلغ على أن يقوم عليه فزارق الله تعالى من ذلك من شئ فهو بينهم ما نصن ان فالجواب  
فيه كالجواب فى المزارعة اذا كان البذر من جهة المريض واذا دفع المريض الى رجل لئلا معامله هذه السنة  
على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شئ فهو بينهم ما نصن ان فالجواب فيه كفى  
(٢) قوله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض أرضه من زراعة والبذر من العامل الخ عبارة المحيط  
البرهاني فالجواب فى هذا نظير الجواب فيما اذا دفع المريض أرضاً وبذر من زراعة الى رجل لان المستأجر هو  
المريض فى المسئلتين جميعاً اذا كان البذر من جهته لان البذر والارض اذا كانا من جهة المريض فهو  
مستأجر للعامل واذا كان المريض هو المزارع والبذر من جهته فهو مستأجر للارض فصار الجواب فى هذه  
المسئلة نظير الجواب فى تلك المسئلة من هذا الوجه اه وهو بظاهره مخالف لعبارة محيط السرخسى  
حيث جعل الارض والبذر كليهما من جهة المريض الدافع وعليه يظهر التعليل بأنه مستأجر حيث كان  
البذر من جهته وظاهر عبارة محيط السرخسى أن البذر فى المسئلة المشبهة بهما من جهة العامل لان جهة  
المريض وعليه فلا يظهر التعليل بان المريض مستأجر للعامل حيث لم يكن البذر من جهته على ظاهر  
عبارة محيط السرخسى فليتامل والله أعلم اه صححه

يكفى بشهادة واحدة حرة مسلمة عاقلة بالغة ولا يشترط لفظه الشهادة عند مشايخ العراق وعند مشايخنا يشترط  
وعليه اعتمد القدو رى وعليه الفتوى والمثنى أحوط والاصح أنه يقبل شهادة رجل واحد فيه أيضاً ويحمل على وقوع النظر لاعن قصد أو



عن قصد لتحمل الشهادة كفى الزنا وعلى استهلال الصبي في حق الارث لا يقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما يقبل شهادة حرة مسلمة وعلى حرة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء (٢٦٣) أو الرقعة على هذا جاءت المنكوحة بولد وقالت

لعلها الولد منك فانكر ولادتها لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها ثبت النسب والفتان أحوط وإن كان يصدر عنها مجرد قولها ثبت النسب

نوع في اثبات الرضاينة والعبد

والوجه فيه أن يدعى عند القاضي وكالة معاملة بدخوله لقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيه فيشهد الشهود برؤية الهلال فيقضى عليه به لان مجرد دخول شهر صوم لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر عدل في يوم عمله بلا مجلس قضاء ولقطة شهادة برؤية هلال صوم أمرا الحاكم الناس بصومه أمأ العبد فيدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد فيشترط لفظها

نوع في الشهادة على النفي

شهد أنه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا فبرهن على أنه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا يقبل لان قوله لم يكن فيه نفي صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى وأصله ما ذكر في النواذر عن الثاني شهدا

يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقاه حتى صار بسرايساوى ما لا عظميا ثم صار حشفا فقيمته أقل من قيمة الكفري حين خرج ثم مات صاحب الخيل وعليه دين كثير محيط بماله فان جميع ما تركه الميت يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بدونهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف ولا يضمن العامل ما نقص من الثمر ولو لم يكن على الميت دين وباقى المسئلة بمجالها كان للعامل نصف الحشف وللورثة نصفه كذا في المحيط \* والله أعلم

ومما يتصل به ما فصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة قال محمد رحمه الله تعالى اذا مرض الرجل وفي يده أرض لرجل يزعمها وعليه دين الصحة فاقتر المريض أن البذر كان من قبله وأنه شرط لرب الأرض الثلثين من الزرع ثم مات وأذكر الغرماء ذلك ينظر ان كان المريض أقربهم هذا بعد ما استحصد الزرع لم يصدق على اقراره وبدى بدين غرماء الصحة واذا قضى دين غرماء الصحة ينظر ان بقي شيء من ثلثي الخارج يعطى لرب الأرض من ذلك قدر أجر مثل أرضه وما زاد على ذلك إلى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب الأرض فيسلم له ان كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وان أقتر المريض بذلك والزرع بقدر صدق في حق غرماء الصحة فان قضى الدين فبقي من المال شيء أعطى صاحب الأرض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميت هذا اذا كان على المريض دين الصحة وان كان على المريض دين المرض وجب باقراره في حالة المرض وأقتر المريض بما ذكرنا فان أقتر والزرع بقدر بدى بحق رب الأرض فيعطى له أجر مثل أرضه من ثلثي الخارج ان كان ثلثا الخارج أكثر من أجر مثله وان كان الاقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر ان كان الاقرار بالمزارعة سابقا على الاقرار بالدين يعطى لرب الأرض أجر مثل الأرض أو لا ثم يقضى دين المرض وان كان الاقرار بالدين سابقا فان رب الأرض يحاسب المقر له بالدين بقدر أجر مثل الأرض هذا اذا أقتر المزارع بما ذكرنا وبالبذر من جهة المزارع فاما اذا كان البذر من جهة رب الأرض وأقتر بذلك صدق في اقراره سواء أقتر بذلك بعد استحصاد الزرع أو قبله وان كان المريض رب الأرض وأقتر بما قلنا فالجواب فيه كالجواب في المزارع واذا دفع الرجل الى رجل نخلا معاملة فلما صار عمره من العامل فقال شرط لي رب الخيل السدس وصدقه في ذلك رب الخيل وكذبه الغرماء والورثة فالقول قول العامل فان قال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم البينة على أن رب الخيل شرط له النصف لاتسمع بينتهم ولو طلبوا استحلاف رب الخيل على دعواهم لم يحلف رب الخيل على دعواهم قالوا ما ذكر في الكتاب أن رب الخيل لا يستحلف على دعوى الورثة انه ما شرط له النصف قول محمد رحمه الله تعالى اما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيستحلف وكذا لو كان العامل حيا وأقتر أن رب الخيل شرط له السدس ينبغي أن يحلف رب الخيل ما شرط له السدس ثم ادعى انه شرط له النصف وأنى أقترت بالسدس كذا باوطلب عين رب الخيل ينبغي أن يحلف رب الخيل هذا اذا كان العامل اجنبيا من رب الخيل وأما اذا كان العامل وارث رب الخيل فاقتر العامل أن رب الخيل شرط له السدس بعدما أدرك الثمر صدق في ذلك وان قال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم بينة ان رب الخيل شرط له النصف سمع بينتهم ولو طلبوا عين رب الخيل على ذلك يستحلف رب الخيل واذا أقتر المريض انه دفع الى وارثه نخلا معاملة والتمر لم يدرك بعد ثم أقتر المريض بدين في المرض ثم مات بدى بدين العامل فيعطى له مقدار أجر مثل عمله ثم يقضى الدين الذي أقتر به للمريض هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه ولعل هذا قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يصح وقد ذكرنا المسئلة في كتاب البيوع فان قال الوارث العامل بقي الى تمام حتى شيء لم يصل الى وقال باقى الورثة لم يبق لك شيء لان حقك كان أجرا للثلث وقد وصل اليك فاراد العامل استحلاف باقى الورثة هل له ذلك فهذا على وجهين ان قال الوارث العامل كان عقد المزارعة في حال الصحة والاقرار كان في حال المرض كان له أن يستحلفهم وان قال كان

عليه بقول أو فعمل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن يومئذ لا يقبل لكنه قال في المحيط ان نواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا يسمع الدعوى عليه ويقضى

بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب النابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخله الشك عدل الى كلام الثاني وكذا كل بيعة قامت على أن فلانا لم يقل ولم يفعل ولم يقتر وذكر الناطقي (٢٦٤) آمن الامام أهل مدينة من دار الحرب فاخذتوا بمدينة أخرى وقالوا كنا جميعا فشهدا

عقد المزارعة في حال المرض لم يستخلفهم كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة والمعاملة

رهن أرضا ونخله فقال للرهن بعد التسليم اسقه وألقه واحفظه على أن الخارج نصفان فقبل فالمعاملة فاسدة وللرهن أجر مثله في التلقيح والسقي دون الحفظ والارض والخارج رهن وكذلك لو كان الرهن أرضا من روعة صار الزرع بقلا فيها ولو كان الرهن أرضا بضاء فمزارعة الرهن والبذر من المرتين جائزة والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا تعود اليه الا بتجديد ولو كان البذر من الرهن فللمرتين أن يعيدها رهنا بعد الزرع ولو ارتهن أرضا بضاء وفيها نخيل فامره أن يزرع الارض سنة يذره وعمله بالنصف ويقوم على النخيل وبسقيته وبلقعه ويحفظه بالنصف فالمزارعة جائزة والمعاملة فاسدة لانه لو أفرد المزارعة على الارض جازت وتخرج عن الرهن ولو أفرد المعاملة على النخيل لا تجوز فكذا اذا جمع بينهما جاز ما يجوز عند الانفراد وبطل ما يبطل عند الانفراد وفساد المعاملة لا يلزم فساد المزارعة لان المعاملة معطوفة على المزارعة غير مشروطة فيها كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة

إذا عتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على أن ما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فرضي بذلك العبد فهذا على وجهين (الاول) أن تكون الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزارعة فاسدة والعتق جائز لان هذه مزارعة شرط فيها عتق شرط فيه مزارعة غير أن المزارعة تبطل باشتراط عقد آخر فيها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بعد ذلك وأخرجت الارض زرعاً فانه لا عتق وعلى العبد أجر مثل الارض لمولاه كما في سائر المزارعات الفاسدات وعلى العبد أيضاً قيمة نفسه بالغة ما بلغت (الوجه الثاني) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد مجزئ العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة أيضاً والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزارعة أجر مثل العبد بالغاً ما بلغ وللولى عليه بسبب العتق قيمته بالغة ما بلغت وإذا كاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سنته هذه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما فمافهم هذه المسألة على وجهين أيضاً (الاول) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب مجزئ العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة والكتابة فاسدة أيضاً وإذا فسدت الكتابة كان للمولى أن ينقضها كالمالك عليه على خروا خبز فان لم ينقضها حتى زرع المكاتب الارض وأخرجت زرعاً فجميع ما خرج للمولى وللمكاتب على المولى أجر مثل عمله وعتق المكاتب لانه أوجد ما تعلق به العتق في الكتابة الفاسدة وهو زرع هذه الارض هذه السنة وزراعة هذه الارض هذه السنة معلومة وقت العقد وإذا كان ما تعلق به العتق معلوماً وقت العقد وقد أوجده المكاتب يعتق المكاتب كالمالك عليه على رطل من خسر وأدى ذلك ففسد وجب للمولى على المكاتب قيمته وللمكاتب على المولى أجر مثل عمله فان كانا سواء تقاصا وان كانت قيمة المكاتب أكثر من أجر مثل عمل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان أجر مثل عمله أكثر لا يرجع هو على المولى بشيء (الوجه الثاني) إذا كانت الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والمكاتب فاسدتان أيضاً وللمولى أن ينقض الكتابة وإذا لم ينقضها حتى أخرجت الارض زرعاً كثيراً ولم يخرج شيئاً لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة إذا كان البذر من قبل رب الارض كذا في المحيط \* والله أعلم

انهم لم يكونوا وقت الامام السرخسي أن الشرطان نفيا كقولنا لم أدخل الدار اليوم فامره أنه كذا فبرهنت على عدم دخوله اليوم يقبل \* حلف ان لم تأت صهرتي الليلة ولم أكلها فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجواز كالمشهدا نشان أنه أسلم واستثنى وآخران أنه أسلم بلا استثناء يقبل ويحكم باسلامه وكذا أدت أنه قال المسيح ابن الله وكفر وحرمت ولم يقبل قول النصارى وقال قلت قولهم فشهدا أنه لم يقبل قول النصارى يقبل ويقضى بالفرقة \* وشهادة عتق قبل عند مالك رحمه الله وصبي فيما لا يحضره الا الصبيان يقبل عنده وشهادة رجل وامرأتين في الحدود تقبل عنده مريح رحمه الله \* تحمل عبد شهادة لمولاه ثم عتق فأداهما تقبل لان التحمل علم وهو أهله ووقت الاداء وكذا الزوج تحملهما حال نكاحهما ثم أبانها وشهدا لها تقبل وفي الاصل لا تقبل شهادة زوج لزوجته وان كانت أمه لان لها حق في المشهود به \* وفي المنتقى شهدا أن أباهما القاضى

### الباب

قضى لفلان على فلان بكذا لا يقبل والمأخوذ أن الاب لو كان قاضيا يوم شهد الابن على حكمه يقبل وعن الامام انه لا يقبل مطلقا وعن ابن سماعه عن محمد رحمه الله انه يجوز مطلقا \* ولو شهد الابن على شهادة أبيه ما يجوز بلا خلاف وكذا على

كتابه \* أعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد هذا لا يقبل عند الامام لان عتقه موقوف \* وفي الجامع استحق عبد من زيدا بالينة ثم منه آخر بالينة وظهر شهود المستحق الاول عيه مدارته الى الاول وان شاهد (٢٦٥) الثاني رده الى المستحق الاول لا الاول

وهو زيد \* شهادة الحزبي المستأمن على مثله تقبل وعلى الذي لا \* شهادة الاخرس بالاشارة لا تقبل أصلا وشهادة الاعمى لا تقبل في النسب وغيره وشهادة الخصى تقبل لو عدلا ومن يجن ويفيق اذا شهد في حالة الافاقة يجوز لانه لا يثبت عليه الولاية بهذا القدر كالانماء وقدر الامام الحلواني جنونه يوم أو يومين \* وشهادة أهل السجن فيما يقع بينهم فيه لا تقبل وكذلك شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذلك شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وان مست الحاجة اليه لان العدل لا يحضر السجن والبالغ ملاعب الصبيان والرجل حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وعما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الجماعات فاذا لمية نكاحا كان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع \* وفي المتنق شهد نصرانيان على نصراني انه مات مسلما وليس له ميراث يجب لاحد لا تقبل شهادتهما ولا تجعله مسلما وعن الثاني انه لا يقبل في الحياة ويقبل بعد الموت بخلاف مالومات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم

### الباب السابع عشر في التزوج والخلع والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة

واذا تزوج امرأته مزارعة أرضه هذه السنة على أن تزرعها المرأة يذرها وعملها فاخرج فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة وصداقها مثل نصف أجر الأرض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لها الاقل من مهر مثلها ومن أجر مثل الأرض فان زرع المرأة الأرض فأخرجت أو لم تخرج ولم يطلقها فاخرج للمرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها نصف أجر مثل الأرض ولا صداق لها على الزوج وعند محمد رحمه الله تعالى عليها أجر مثل جميع الأرض ولها على الزوج الاقل من مهر المثل ومن أجر الأرض فان كان مهر مثلها مثل أجر الأرض أو أكثر فقد استوفت ما وجب لها عليه فصار قصاصا فان كان مهر مثلها أقل ترده عليه فضل ما بينهما الى تمام أجر الأرض كذا في محيط السير خسي \* فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها قبل الدخول بها ان طلقها قبل الزرع فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة على الزوج ربع أجر مثل الأرض ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المتعة وان طلقها بعد الزرع فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ربع أجر مثل الأرض صداقا وللزوج عليها بسبب المزارعة تمام أجر مثل الأرض لفساد المزارعة في تمام بقدر الربع وترد الزيادة الى تمام أجر مثل جميع الأرض وذلك ثلاثة أرباع أجر مثل الأرض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المتعة بسبب النكاح لما طلقها الزوج قبل الدخول بها ووجب للزوج عليها أجر مثل جميع الأرض ولا تقاصان هذا الذي ذكرنا اذا طلقها الزوج قبل الدخول بها وان طلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزرع فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أجر مثل نصف الأرض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج بسبب النكاح الاقل من مهر المثل ومن جميع أجر مثل الأرض وليس للزوج عليها شيء بسبب المزارعة وان كان بعد الزرع فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قد وجب للزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب فساد المزارعة وقد وجب لها على الزوج نصف أجر مثل الأرض بسبب النكاح فبقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها اربعة اقسام من الزوج وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلها على الزوج بسبب النكاح الاقل من مهر مثلها ومن أجر مثل جميع الأرض وللزوج عليها بسبب فساد المزارعة أجر مثل جميع الأرض وان كان مهر مثلها مثل أجر جميع الأرض أو أكثر فانها لا ترده على الزوج شيئا وقعت المقاصة وهذا اذا كان البذر والعمل من جهة المرأة ومن جهة الزوج الأرض لا غير فان كان على القلب بأن كان من جانبها الأرض ومن جانبها البذر والعمل وباقي المألة بحالها فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة واذا زرعها الزوج بعد ذلك فانها خرجت كالمثل للزوج وعلى الزوج بسبب المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللرأة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالغام بالغ بالاجماع لان الزوج بذل بقاء له تبضعها نصف الخارج وانجهول وتسمية ما هو مجهول بقبالة البضع بوجوب مهر المثل عندهم جميعا بخلاف ما اذا كان البذر من جهة المرأة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان هناك الزوج بذل بقاء تبضعها منفعة الأرض وانه معلوم فيمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول ان كان قبل زرع الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المتعة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وان كان الطلاق بعد زرع الأرض فلها على الزوج المتعة بسبب النكاح وللزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول بها فان كان قبل الزرع فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزرع فلها على الزوج مهر المثل بسبب النكاح وأجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن جانبها مجرد العمل فهذا مالو كان البذر والعمل من جانب الزوج سواء وان كان الأرض والبذر من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا مالو كان البذر والعمل

(٣٤ - فتاوى خامس) فبرهن الابن المسلم نصرانيين على أنه مات مسلما وسأل الميراث يقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم واذا قضى به نجعله مسلما ونصلي عليه \* مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى يرجع بالنحن على

المسلم ولو كان المشتري النضراني باعهم من مثله وسلم ووجد المشتري به عيبا وبرهن نصرانيين على أنه كان معيبا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النضراني برده على (٢٦٦) النضراني بالعيب وليس له أن يرده على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده شاهدين مسلمين

من جانبها سواء كذا في المحيط \* ولو تزوجها على أن يدفع إليها نصف الامعاملة بالنصف فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج عقاب له بضعها وعلوها ولو تزوجها على أن تدفع اليه نصف الامعاملة بالنصف فالسأله على الاختلاف لان الزوج التزم العمل عقاب له بضعها ونصف الخارج كذا في الظهيرية \* (وأما مسائل الخلع) فاعلم بأن المرأة في باب الخلع نظير الرجل في باب النكاح لان من يتوقع منه البذل في الخلع المرأه من يتوقع منه البذل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة منفعة أرضها أو منفعة نفسها فلا زوج على المرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض وعند محمد رحمه الله تعالى له الاقل من المهر الذي سمي لها ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذي سمي لها بالانعام بالغ في قولهم جميعا والجواب في الصلح عن دم العمد نظير الجواب في الخلع ان كان من يتوقع منه البذل وهو القاتل بذل منفعة أرضه أو نفسه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لولي القاتل نصف أجر مثل الأرض ونصف أجر مثل عمله وعند محمد رحمه الله تعالى لولي القاتل الاقل من الدية ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذل القاتل نصف الخارج بأن كان البذر من جهته فلا لى القاتل على القاتل جميع الدية والعفو صحيح على كل حال كالنكاح لان العفو مما لا يطل بالشروط الفاسدة كالخلع والنكاح هذا اذا وقع الصلح عن دم العمد وان وقع الصلح عن دم الخطأ أو عن عمد لا يستطاع فيه القصاص حتى كان الواجب هو المال فان المزارعة والصلح جميعا يفسدان ويبقى حق الولي في أرض الخناية قبل الجاني كما قبل الصلح واذا فسد الصلح صار وجوده وعدمه بمنزلة قبيح حق ولي الخناية في أرض الخناية من هذا الوجه كذا في المحيط \* والله أعلم

الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة

لأنهم بان يدفع أرضه من أربعة أو تخيله معاملة ولم يزد عليه جازان عين الأرض والتخيل في التوكيل وإن لم يبين المدة ينصرف إلى قول زراعة هذه السنة وإن لم يبين الخارج يتقيد بالعرف عندهما وكذا عنده إن كان البذر من رب الأرض وكذا في معاملة التخيل وإن كان البذر من العامل جاز دفعه بقليل وكثير عنده وعند ما يتقيد بالعرف وإن خالف الأمر صار غاصبا وإن وافق فحق قبض الخارج للموكل إن كان البذر منه وكذا في معاملة الأشجار وإن كان البذر من العامل فحق القبض للموكل كذا في التنازخانية \* ولو أمره بأن يدفع أرضه هذه من أربعة فأعطاه رجلا وشرط عليه أن يزرعها حنطة أو شعير أو سمسم أو أرز فهو جائز وكذلك ولو كاه أن يأخذله هذه الأرض وبذر معها من أربعة فأخذها مع حنطة أو شعير أو غير ذلك من الحبوب جاز ذلك على الموكل ولو كاه أن يأخذله هذه الأرض من أربعة فأخذها من صاحبها للموكل على أن يزرعها حنطة أو شرط عليه شعير أو غير ذلك لم يكن له أن يزرع إلا ما شرط عليه رب الأرض ولو كاه أن يدفع أرضه من أربعة هذه السنة فأجرها للزرع حنطة أو شعير أو بكثر من حنطة وسط أو بكثر من شعير وسط أو سمسم أو أرز أو غير ذلك مما يخرج من الأرض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لأن الموكل إنما رضي بالزراعة ليكون شريكا في الخارج وقد أتى بغير ذلك حين أجرها بأجرة مسمومة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الأمر على وجه يكون أنفع له لأنه لو دفعها من أربعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع أفة لم يكن لرب الأرض شيء وهنا تقرر حق رب الأرض دينيا في دمة المستأجر إذا تمكن من زراعتها وإن لم يزرع أو أصاب الأرض أفة ومتى أتى الوكيل بجنس ما أمر به وهو أنفع لالأمر مما نص عليه لم يكن مخالفا وإن لم يكن مخالفا كان عقده كعقد الموكل بنفسه فلا مستأجر أن يزرعها ما بدله والتقييد بالحنطة والشعير غير مفيد هنا في حق رب الأرض فإنه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع من أربعة وإن أجرها بذرهم أو ثياب أو نحوهما

\* وفيه نصراني قال لعبيده المسلم أنت حران دخلت الدار فشهد نصرانيان بتحقيق الشرط لا يقبل رجل قال لرجلين ان أبصرتما هلال رمضان فعبدا حرفشهدا أنهم ما رأياه لا يعتق العبد ويلزم على الناس الصوم \* شهدا البائع للمشتري بان الشفيع سلم الشفعة بعد ما سلم البائع الدار الى المشتري لا يقبل لانه بنفسه البيع صار خصما فصار كالوكيل خاص ثم عزل \* وفي المنتقى لا تجوز شهادة المفاض اشريكه الا في ثلاث الحدود والقصاص والنكاح \* شهدا لابنان على أبيهما بطلاق أمهما ان وجدت الطلاق يقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا يقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى فيه وجود الدعوى وعدمه ولو انعدمت الدعوى يقبل فكذا اذا وجبت قلنا نعم هو حقه تعالى كما ذكرنا لكن نسلم لها بضاعتها حتى تملك الاعتياض بعده فمعتبر الدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا عدت الدعوى \* شهدا لايهما أن امرأته ارتدت وانما بالله تعالى ان كانت أمهما حية لا تقبل لان فيه نفع الام وهو اندفاع الضرة عنها وان

كانت ميتة ان ادعى الاب ذلك لا تقبل لان الفرقة تقع باقرار دفاتر الشهادة في اسقاط الصداق ونفقة العدة فكانت  
للاب وان جحد الاب يقبل لان فيه ضرر بالبر والزوجية وان فيه نفع فذلك مجروح بمشوب بضرر ومات الرجل عن ورثة فاقروا وان

بدن على الميت لرجل ثم شهد بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما الدين في حصتهما من التركة يقبل  
لأن عجز رداقراهما قبل القضاء عليهم مما لا يحل الدين في قسطهما (٢٦٧) وان قضى عليهما بأقرارهما ثم شهد به له عليه

لا يزرع لم يجز ذلك على الموكل لأنه خالف في الجنس قرب الأرض نص على أن يدفعها من أجرة وذلك إجارة  
الأرض بشئ تجزئ حصة الأرض فإذا أجزأها الوكيل بشئ لا تجزئ حصة الأرض كان مخالفا في جنس ما نص عليه  
الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بألف درهم إذا باع بألف دينار لا ينفذ على الموكل بخلاف ما إذا باعه بألفي  
درهم كذا في المبسوط \* ولو أمره أن يأخذ هذه الأرض من أجرة ولم يزد عليه فاستأجرها بكثر حنطة ونحوه لم  
يجز إلا إذا كان البذر على صاحب الأرض فأخذها الوكيل على أن الخارج لرب الأرض وعليه للعامل كرم  
حنطة أو ما يجزئ من الأرض جاز ولو شرط الوكيل على رب الأرض دراهم أو ثيابا لم يجز إلا أن يرضى به  
الأمير كذا في التتارخامة \* ولو وكرهه أن يأخذها من أجرة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع  
ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثا لم يجز هذا على المزارع لأن الكلام الذي قاله المزارع إنما  
يقع على أن لرب الأرض الثلث لما بينا أن رب الأرض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الأرض  
فما يصعبه حرف الباء يكون حصته من الخارج وقد أتى بضد ولو كان أمره أن يأخذ الأرض والثلث  
والمسألة محلها جاز ذلك على المزارع لأن المعقود عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابله  
عمله فإذا شرط الثلث له كان ممتلا أمره كذا في المبسوط \* ولو وكرهه أن يزرعها حنطة فزرعها بكثر حنطة  
وسقط دفعها من أجرة بالنصف على أن يزرعها حنطة فزرعها بكثر حنطة فاضحان  
\* ولو وكرهه أن يدفعها من أجرة بالثلث فدفعها على أن يكون لرب الأرض الثلث جاز فإن قال رب الأرض  
إنما عتد للمزارع الثلث لم يصح ذلك إلا أن يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينئذ كذا في المبسوط  
\* والله أعلم

### الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع

ولو كان الا كارتك سقى الأرض مع القدرة عليه حتى ييسر فانه يضمن قيمة الزرع نابئا والمعتبر في التقويم حين  
صار الزرع بحال يضره ترك السقي فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقويم الأرض من روعة وغير من روعة  
فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في خزائن المفتين \* آخر ألا كارتك السقي ان كان تأخير امتدادا بفعله الناس  
لا يضمن ولا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وإذا ترك ألا كارتك حفظ الزرع حتى أصابته آفة من أكل  
الدواب أو نحو ذلك يضمن وإذا لم يطرد الجراد حتى أكل الزرع يتظر ان كان الجراد بحال لا يمكن طرده ودفعه  
فلا ضمان عليه والحاصل أن في كل موضع ترك ألا كارتك الحفظ مع القدرة عليه يجب الضمان وما لا فلا  
وهذا إذا لم يدرك الزرع فأما إذا أدرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ كذا في الذخيرة \* إذا رأى يضمن  
بترك الحفظ كدسه ليلا إذا كان الحفظ عليه متعارفا كذا في الفقيه \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لو  
أن المزارع حصده الزرع وجع وداس بغير إذن الدافع ومن غير أن يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة  
عليه ولو شرط ذلك عليه فتغافل عنه حتى هلك الزرع قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يضمن  
الهالك وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه إذا أخر تأخير الأفعال يفعل الناس مثله يضمن وإذا أخر تأخيرا  
يفعل الناس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختاره أئمة بلج رحمه الله تعالى من صحة اشتراط هذه الأفعال على  
المزارع كذا في المحيط \* وكذا هذا في اجتناء القطن إذا انفتق كذا في خزائن المفتين \* ترك ألا كارتك الخارج الجزر  
والحنطة الرطبة إلى الصمراء وكان الشرط عليه ذلك في العقد ضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي مجموع  
النوازل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حث بين رجلين أبي أحدهما أن يسقيه بجبر عليه فان فسد الزرع  
قبل أن يرفع الأمر إلى القاضي فلا ضمان وان رفع الأمر إلى القاضي فأمره القاضي فامتنع ضمن إذا فسد  
كذا في الذخيرة والخلاصة \* وفي فتاوى النسفي إذا كان بقر المالك في يد ألا كارتك فبعث إلى الراعي إلى السرح  
لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر على هذا قال رحمه الله تعالى واضطربت الروايات من

لفلان عندي في أمره ولا علم لي بهذا أو ما شهد لفلان على فلان فهو زور ثم شهد وقال تذكرت يقبل ولو قال المدعي ليس لي عند فلان شهادة  
في أمر ثم جاء به وشهد لا يقبل ولو قال الشاهد لا علم لي بالحادثة ثم شهد لا يقبل وعن الإمام أنها تقبل ذكره القاضي وفي المحيط لا شهادة له

في هذه الحادثة ثم شهد فيه روايتان روى الحسن عن الامام أنها لا تقبل وقال محمد تقبل والدليل عليه قوله تعالى حكاية عن الرسل قالوا لا علم لنا ثم بعد ذلك (٢٦٨) يشهدون قال الله تعالى فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد والآية الى آخر ما عرف في

المشايع في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ مال الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقوله في السرح فكذب بقرا الوديعة ولوترك البقر رعى فضاع اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع الرجل أرضه الى رجل على أن يزرعها هذه السنة وجعل البذر كحطبة بعينه في يده المزارع فهو جائر فان زرع المزارع سنته هذه كلها فلما انقضت السنة واستحصد المزارع استلم المزارع الكرا الذي به استأجر الارض فعلى المزارع أجر مثل الارض بالغاً ما بالغ ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام واذا فسدت الاجارة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الارض وتعذر رد عينها فيجب رد قيمتها وقيمة المنفعة أجر المثل كذا في المحيط \* ألتف شرب انسان بأن استسقى أرضه بشرب غيره قيل يضمن وقيل لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* سئل (٢) معتاد أنست كه كديوران بتابستان درباغ باشند واكر كديوري بتابستان درباغ باشد وباغ راضايع مانند تادرخت بر كنند يا جوب وارنج بردند) اتفقت الاجوبة على أن على الكديور الضمان ومن هذا الجنس (٣) معتاد أهل سمرقند أنست كه كديوران در زمستان در محلهاميا باشند درباغها اما وقت تابستان درباغها در آيند وباغ را مطالعه كنند وآن مطالعه را از حله حفظ دانند واكر زمستان كسى درباغ بيايد وجوب او ارنج برديدارختان بر كند حكم مسئلة آنست كه اكر كديور مطالعه معتاد كرد تاوان دارنشود واكر مطالعه معتاد نكرده باشد تاوان دارنشود) كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة

ولو شرط الكفالة بالزراعة في المزارعة والمعاملة والبذر من العامل فسد تاوان لم تكن الكفالة مشروطة فيها بطلت الكفالة وصحت المزارعة لان البذر متى كان من العامل فالعامل غير مضمون عليه ان شاء عمل وان شاء ترك والكفالة بعلم غير مضمون فاسدة ومتى شرط في المزارعة فقد شرط شرطاً فاسداً لانه لا يقتضيه العقد فاسد كما في البيع والاجارة ومتى لم تكن مشروطة فيها فقد خلا العقد عن المفسد فصح وان كان البذر من جهة رب الارض فلا يخلو اما ان شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه أو لم يشترط فان شرط تصح الكفالة والمزارعة جميعاً كانت مشروطة في العقد أم بعده لانه كفيل مضمون أم كونه استيفاءً عن الكفيل لان العمل مضمون على المزارع يجبر على اي فائه وقد لزمه هذا العمل بحكم المزارعة وأمكن استيفاءه من الكفيل فان أخذ المكفول له والكفيل بالعمل وعلى ذلك الكفيل فالكفيل على المزارع أجر مثله فاما اذا شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه فان كانت الكفالة مشروطة في العقد فسد تاوان لم تكن مشروطة صحت المزارعة وبطلت الكفالة لانه كفيل بما لا يمكن استيفاءه من الكفيل لان عمل المزارع لا يمكن استيفاءه من غيره فكأن هذه كفالة باطلة كما في الاجارة كذا في محيط السرخسى \* والجواب في المعاملة اذا أخذ رب الخيل من العامل كفيلًا بالعمل نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا دفع الرجل الى الرجل أرضاً مزارعة بالنصف وأخذ رب الارض من المزارع كفيلًا بحصته أو أخذ المزارع من رب الارض كفيلًا بحصته فهذه الكفالة حصلت بصفة الفساد فان شرطت في المزارعة نفسه المزارعة وما لا فلا

٣ المعتاد أن المزارعين في الصيف يجمعون في المزرعة فاذا غاب أحد المزارعين عن المزرعة في الصيف وتركها ضائعة حتى قلع منها شجرة وأخذ منها خشب ٣ معتاد أهل سمرقند أن المزارعين في الشتاء يجمعون في المحلات في المزارع وأما في الصيف فيجيئون الى المزارع ويلاحظونها ويعدون هذه الملاحظة من باب المحافظة وان جاء أحد في الشتاء الى المزرعة وأخذ خشباً أو قلع شجرة حكم المسئلة أن المزارع ان كانت الملاحظة عادته لا يضمن ولن تكن له عادة بالملاحظة يضمن

التفسير وكما أنه يقع من هول القيامة الذهول للرسل عليهم السلام عن جواب الكفار كذلك قد يقع من مهابة مجلس القضاء اذا قال عند القاضي لا علم لي ثم أدى أو يتذكر بعد النسيان أو يتجدد له العلم بسماعه من اقراره وفي العتابي الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين وفي المحيط شهد أن فلاناً امره ما يتزوج فلانة منه أو أن يخلعها منه أو أن يشترى له عبداً ففعله فالمسئلة على ثلاثة أوجه اما أن ينكر الموكل الامر والعقد أو يقرب الامر لا العقد أو يقربهما وكل على وجهين اما أن يدعى الخصم العقد مع الوكيل أو ينكر فان كان الموكل ينكر لا يقبل في الفصول كلها وان كان الأمر يقربهما والخصم يقرب بالعقد قضى بالاقرار لا بشهادتهما الخلع والنكاح والبيع فيه سواء وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع بالطلاق بلا مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان أقر الأمر بالامر ولكن جحد العقد فان كان الخصم مقراً يقضى بالعقد كلها وفي النكاح عند الامام واذا

كان الشاهد يبيع الثياب المصورة أو نسجها لا تقبل ولا تقبل شهادة الخاسين اكثرية إيمانهم الكاذبة فان علم من واحد منهم أنه لا يجزى على لسانه الكذب والآية الكاذبة وهو عدل قبلت شهادته ومن كفر لغوه لا تقبل شهادته واذا كان الرجل يشتم الخلاق



ويشتمونه فهو ما جن لاشهادته \* أشهد الكافر أو الصبي أو العبد على حائط مائل ثم شهد بعد الاسلام أو العتق أو البلوغ أنه أشهد عليه تقبل  
 \* العمل اذا كانوا عدولا لا يأخذون بغير حق من الناس تقبل والا لا تقبل في (٢٦٩) الصحيح وذكر الصدر أن شهادة الرئيس والجن في

السكة أو البلدة الذي يأخذ  
 الدراهم في الجبايات  
 والصراف الذي يجمع  
 الدراهم عنده باختياره لا  
 تقبل وذكر شيخ الاسلام أن  
 من اتخذ برج حمام لا يطيرهن  
 ولا يخرجهن لا تقبل  
 شهادته لانه يأكل فسخ  
 الغير وأنه حرام لان الاثني  
 أولاد كرهى من برج الغير  
 فيأكله أو فرخهما وقال  
 بعض أئمة خوازم التعليل  
 في كراهة الجواز بل بحته  
 مودعات الكفار باطل لحل  
 المرسونات من ذوى الاربع  
 بل الحق نواله في البروج  
 المنصوبين لها وعن بعض  
 أئمة خوازم ان اتخذ برج  
 الحمام يحل لمن يملك أربعين  
 فرسخا في مثله \* ولا تقبل  
 شهادة المغنى والمغنية اذا  
 كان يجمع الناس وذکر  
 شيخ الاسلام لانه يجمعهم  
 على كبيرة وهذا نص في ان  
 الغناء كبيرة \* ولو أسمع نفسه  
 لا غير لازالة الوحشة يقبل  
 واعلم أن التغنى لاسماع الغير  
 وایناسه حرام عند العامة  
 ومنهم من جوزه في العرس  
 والولية وقيل اذا كان تغنى  
 ليستفيد به نظم القوافي  
 وبصير فصيح اللسان لا بأس  
 به أما التغنى لاسماع نفسه  
 قيل لا يكره وبه أخذ شمس  
 الأئمة لما روى عن أزهد  
 الصحابة البراءة رضي الله عنه  
 ذلك والمكروه على قوله ما

وان أخذ كل واحد منهم ما كفيلا عن صاحبه بحصته ان استهلكه ان كانت الكفالة مشروطة في  
 المزارعة فالزراعة فاسدة والكفالة جائزة وان لم تكن مشروطة في المزارعة فالزراعة والكفالة جائزتان  
 وان كانت المزارعة فاسدة فاخذ أحدهما كفيلا عن صاحبه بحصته من الزرع فالكفالة باطلة كذا  
 في المحيط \* والله أعلم

### الباب الحادى والعشرون في مزارعة الصبي والعبد

العبد المأذون له في التجارة اذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها فالزراعة جائزة على قول من يرى جواز المزارعة  
 سواء كان البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع وكذلك اذا أخذ مزارعة بشرائطها جاز وكذلك الصبي  
 المأذون له في التجارة من جهة الاب أو الوصى يملك أخذ الارض ودفعها مزارعة كذا في المحيط \* دفع  
 المأذون له أرضه مزارعة ثم حجر المولى فلا يحل له أن يكون البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع  
 فان كان البذر من جهة المزارع بقيت المزارعة حجره قبل الزراعة أم بعدها وان كان البذر من العبدان حجر  
 عليه بعد الزراعة بقيت المزارعة وان حجر عليه قبل الزراعة انتقضت المزارعة ولو أخذ المأذون أرضا مزارعة  
 حجر عليه المولى فان كان البذر من صاحب الارض بقيت المزارعة لانها لازمة في جانب العبد فلا يعمل الحجر  
 في حقه وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزراعة لانها صارت لازمة وقبلها بطلت المزارعة لان للمولى  
 أن يمنع عن الزراعة لانها غير لازمة فعمل الحجر وتعد العمل مع الحجر ففات المعقود عليه فيفسخ كذا في محيط  
 السرخسى \* فاذا دفع العبد المأذون الى رجل أرضا وبذر مزارعة على أن يزرعها هذه السنة بالنصف  
 ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة الا أنه لم يحجر على عبده فالزراعة على حالها ولا يعمل نهى المولى  
 حتى كان للمزارع أن يزرع لانه حجر خاص ورد على اذن عام فلا يصح وكذلك لو أخذ العبد المأذون أرضا  
 مزارعة والبذر من جهته فنهى المولى من الزراعة ولم يحجر عليه فانه لا يعمل منه وكان للعبد أن يزرعها لما  
 قلنا كذا في المحيط \* صبي أو عبد محجور دفع أرضه ليزرعها العامل يبذره والخارج نصفان فانه باطل فان  
 عمل وأخرجت ولم تنقص فالخارج نصفان استحسانا وان نقصتها الزراعة ضمن النقصان والخارج كله له  
 واذا عتق العبد رجع المزارع عليه بما آذاه الى مولاه ولا يرجع بذلك على الصبي بعد البلوغ ثم يأخذ العبد  
 من المزارع نصف ما أخرجته الارض ويكون له مقدار ما غرم للمزارع فان كان فيه فضل فالفضل لمولاه فان  
 قال المولى لا أخذ نقصان الارض وأرضى بنصف الخارج فله ذلك قبل عتق العبد وبعده كذا في محيط  
 السرخسى \* وان كان البذر من جهة المأذون فانه لا تصح المزارعة أو جبت المزارعة نقصان في الارض  
 أو لم يوجب واذا دفع الرجل الحرة الى العبد المحجور عليه أو الى الصبي المحجور عليه الذي يعقل أرضا مزارعة  
 بشرائطها فان كان البذر من قبل رب الارض وسلم العبد عن العمل فالقياس أن تكون المزارعة باطلة  
 ويكون الخارج كله لصاحب الارض وفي الاستحسان المزارعة صحيحة ويكون الخارج بينهما على ما شرط  
 فان كان العبد أو الصبي قد مات بعدما استحصدا الزرع فهو على وجهين ان ما احتف أنفه ما لا من عمل  
 الزراعة فان صاحب الارض في العبد يضمن قيمة العبد وفي الصبي لا يضمن شيئا واذا ضمن قيمة العبد كان  
 الخارج كله لصاحب الارض والبذر وأما في الصبي فالخارج بين صاحب الارض وورثة الصبي على ما  
 اشترطا وأما اذا مات من عملهما في الارض وهو الوجه الثاني فان كان المزارع عبدا فان صاحب الارض  
 يضمن قيمة العبد سواء مات العبد من عمل كان منه في الارض قبل الاستحصاد أو من عمل وجد منه بعد  
 الاستحصاد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان المزارع صبيما فان  
 مات من عمل كان منه قبل استحصاد الزرع فعلى عاقلة صاحب الارض دية الصبي وان مات من عمله بعد

يكون على سبيل الله ومن المشايخ من قال كل ذلك بكره وبه أخذ شيخ الاسلام ولا تجوز شهادة من الخمر والادمان أن يكون في نيته أن  
 يشرب متى وجد قال شمس الأئمة يشترط مع هذا أن يخرج سكران ويسخر منه الصبيان أو أن يظهر ذلك للناس وكذا من الشرب من سائر

الاشربة وكذا من مجلس مجلس الفجور والمجانة في الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب \* سئل الامام السعدي عن ادعى ارضا وكر حدودها وقال يذرفها خمسة (٢٧٠) مكاييل والشهود ايضا ذكر والحدود كذلك وقالوا يذرفها خمسة مكاييل وأصاب الكل في

الحدود ولكن لا يسع فيها الا عشرة مكاييل قال يقبل لان ذكر المقدار لا يحتاج اليه بعد ذكر الحدود وذكرا لا يحتاج اليه وعدمه سواء قيل له اجاب فلان بخلافه فقال خطأ والصحيح ما قلت وقيل المسئلة على التفصيل ان شهدوا بحضرة الارض وأشاروا اليها وأخطأوا في مقدار ما يذير يقبل ويبلغ الوصف وان شهدوا بغيبة الارض لان الشهادة بملك موصوف والوصف معدوم والاشبه عدم القبول مطلقا لانهم اما مخطئون أو كاذبون في الشهادة وعدم كونه محتاجا اليه لا يدفع الخلل الا يرى أن الشاهد بالملك المطلق ان أطلق بناء على اليد والتصرف يسوغ له ذلك وان بين أن شهادته بناء على الرؤية لا يقبل وان كان ذكر المطلق غير محتاج اليه \* ادعى محدودا في أرض وبين الحدود ولم يذكر أن الحدود كرم أو دار أو ما ذا قال شمس الأئمة لا تقبل الدعوى وقال شمس الاسلام اذابن المصير والمحلة والحسدود يصح الدعوى وكان المرغنياني رحمه الله يفتي لو سمع القاضي هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصير والمحلة والسكة ليس بالازم \* ادعى محدودا واحد

الاستحصاد فلا ضمان وان كان البذر من جهة العبد أو الصبي فجميع الخارج يكون للصبي والعبد ولا شيء لصاحب الارض ولا أجر عليهم ما ولا ضمان النقصان أما ضمان النقصان فلان الزراعة حصلت باذن المالك وقوله لا أجر عليهم ما أراد به في حق العبد نفي الاجر في الحال أما بعد العتق فيحتاج بالاجر وأراد به في حق الصبي نفي الاجر في الحال وبعد البلوغ فالعبد المحجور بواخذ بضمان الاقوال بعد العتق ولا يؤاخذ به قبل العتق والصبي المحجور لا يؤاخذ به كذا في المحيطة \* وصي يأخذ أرض اليتيم من اربعة منهم من قال يجوز مطلقا كالمودعة الى آخره منهم من قال ان كان البذر من اليتيم لا يجوز لما فيه من اتلاف بذره حالا وان كان من الوصي جاز لان الوصي يصير مـ متأجرا أرض اليتيم فيكون ذلك بمنزلة استئجار الوصي الصغير وذلك جائز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه خير لليتيم والمختار انه ان كان أجر المثل أو ضمان المثل أو ضمان النقصان والبذر لو كان من اليتيم خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم تجز المزارعة وان كان ما يصيبه من الخارج خيرا له جازت المزارعة لان تمام النظر للصبي في هذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الوصي اذا أخذ بذر اليتيم فزرعه في أرض اليتيم وأشهد على المزارعة وأنه أخذ ذلك قرضا واستأجر الارض فان كان الربع خيرا لليتيم فله الربع وان كان الاجر خيرا له فله الاجر هكذا في الفتاوى الكبرى \* والله أعلم

### الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع

يجب أن يعلم بان الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الارض نوعان أحدهما أن يختلفا في جواز المزارعة ونفسا وادعوى الجواز أن يدعى أحدهما ما شرط النصف أو الثلث أو الربع أو ما أشبه ذلك مما لا يوجب قطع الشركة في الخارج ودعوى الفساد أن يدعى أحدهما ما شرط ما يوجب قطع الشركة وذلك على وجوه أحدها أن يدعى اشتراط أقل من معلومة والثاني أن يدعى اشتراط النصف وزيادة عشرة والثالث أن يدعى اشتراط النصف الا عشرة فان ادعى أحدهما اشتراط النصف أو الثلث أو الربع وادعى الآخر اشتراط أقل من معلومة فهذا على وجهين أحدهما أن يكون البذر من قبل المزارع فان كان هذا الاختلاف قبل الزراعة فالقول قول من يدعى الفساد سواء كان المدعي للفساد صاحب الارض أو صاحب البذر ولا يتحالفان وان اختلفا قبل الزراعة ان أقاما البيئة فالبيئة بينة من يدعى الجواز فان كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب البذر سواء كان يدعى الجواز أو الفساد سواء أخرجت الارض شيئا أو لم تخرج وان أقاما البيئة فالبيئة بينة من يدعى الجواز الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه رب الارض ينزل منزلة المزارع في الوجه الاول فما عرفت من الاحكام في جانب المزارع ثمة فهو كذلك في جانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى أحدهما ما شرط النصف وادعى الآخر أقل من معلومة وان ادعى أحدهما ما شرط النصف وادعى الآخر أنه شرط النصف وزيادة عشرة فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان المدعي لزيادة عشرة على النصف صاحب البذر وهو رب الارض فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سواء وقع هذا الاختلاف قبل الزراعة أو بعد الزراعة وان أقاما البيئة فالبيئة بينة من يدعى زيادة عشرة الاقفره وان كان المدعي لزيادة عشرة الاقفره من لا بذر من جهته وهو المزارع ان اختلفا قبل الزراعة فالقول قول مدعي الجواز وهو صاحب البذر وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من لا بذر من جهته وهو المزارع فان أقاما جميعا البيئة فالبيئة بينة من يثبت زيادة عشرة الاقفره هذا اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا كان البذر من قبل المزارع فان المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فما عرفت من الاحكام في حق صاحب الارض فهو مثل ذلك اذا كان البذر من قبل المزارع هذا اذا ادعى أحدهما ما شرط النصف وادعى الآخر شرط النصف وزيادة عشرة الاقفره وان ادعى أحدهما ما شرط النصف الا عشرة فهذا على وجهين الاول

حدوده أو جميع حدوده متصل بملك المدعي قبل لا يحتاج الى ذكر الفاصل لان في الوجه الاول اختلاف البذر يكون فاصلا ان وقيل ان كان المدعي أرضا لا بذر من الفاصل \* ولو منزلا أو بيتا لا حاجة لان الحد فاصل \* وفي الارض اذا ذكر أن الفاصل شجرة لا يصح لانه لا بد

أن يكون الفاصل محيطاً بكل الحدود واذ بدونه لا يصير المدعى معلوماً والنهر والسور لا يصلح فاصلاً عند بعض أهل الشروط وظاهر المذهب أنه يصلح حداً وكذا الخندق والطريق يصلح حداً ولا يحتاج إلى بيان طوله (٢٧١) وعرضه الأعلى قول شمس الأئمة \* وذكر الفضلي اشترى أرضاً إلى جنبه أفندق

وبين المسناة التي بين الأفندق والأرض المشتراة أشجار وجعل حداً للأرض الأفندق يدخل مسناة الأفندق التي تلي الأرض المشتراة وما عليها من الأشجار لا المسناة الأخرى وفي شروط الحاكم إذا كانت الضيقة المشتراة ذات أرض كثيرة متلازمة أو متباينة لا يمكن تحديد الشكل ولا يعلم دبراتها المتعاقدان ولا الكاتب في ومست الحاجة إلى الكتابة ولكنها معروفة بالنسبة إلى الرجل حتى أوميت وعند الامام الثاني ومحمد رجهما الله يكتب اشترى منه جميع الضيقة المشتملة على أرض كثيرة مجتمعة متلازمة وموضعها في قرية كذا مشهورة بالنسبة إلى فلان مستغنية عن التحديد

الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة

في الجامع ادعى ملكاً مطلقاً وشهدا بسبب معين يقبل وبالعكس لا وفي الاحتاس سأل الحاكم المدعى الملك المطلق الملك لا بالسبب الذي شهدا أم بسبب آخر ان قال به قضى وان قال بآخر لا يقضى بشئ أصلاً وفي الاقضية الشهادة بالملك المطلق إذا كان الدعوى

أن يكون البذر من قبل رب الأرض وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون الاختلاف بعد الزراعة فان أخرجت الأرض شيئاً والمدعى لشروط النصف من البذر من جهته وهو المزارع فالقول قول رب الأرض وان أقام جميعاً البينة فالبينة بينة المزارع فاما إذا لم يخرج الأرض شيئاً فالقول قول صاحب البذر وهو رب الأرض أيضاً وان أقام جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب البذر أيضاً هذا إذا اختلفا بعد الزراعة فاما إذا اختلفا قبل الزراعة فهذه على وجهين أيضاً اما ان كان مدعى الضيقة صاحب البذر وفي هذا الوجه القول قول صاحب البذر وان أقام جميعاً البينة قبل بينته أيضاً وان كان مدعى العكس المزارع فالقول لصاحب البذر والبينة بينة المزارع كذا في الذخيرة \* هذا الذي ذكرناه إذا اختلفا في جواز العقد وفساده وأما إذا اتفقا على جواز العقد واختلفا في مقدار المشروط قال صاحب البذر لا آخر شرطت لك الثلث وقال الآخر لا بل شرطت لي النصف فهذه على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وفي هذا الوجه ان وقع الاختلاف قبل الزراعة ولا بينة لهما ولا لاحدهما فانهما يتحالفان ويبدأ بيمين المزارع من مشايخنا رجهما الله تعالى من قال هذا قول أبي يوسف رجه الله تعالى الأول فاما على قول أبي يوسف رجه الله تعالى الآخر يبدأ بيمين رب الأرض ومنهم من قال البداية بيمين المزارع على قوله الآخر وهو قول محمد رجه الله تعالى فإذا اتفقا فسح القاضي العقد بينهما إذا طلبا أو طلب أحدهما فسح فان قامت لاحدهما بينة بعدما حلفا ان كان القاضي قد فسح العقد بينهما لا يلتفت إلى بينته وان لم يكن فسح العقد بينهما قبل بينته وأيهما أقام بينة على دعواه يعنى قبل التحالف قبل بينته وان أقام البينة فالبينة بينة المزارع هذا ان اختلفا قبل الزراعة وان اختلفا بعد الزراعة فان قامت لاحدهما بينة قبل بينته وان قامت لهما بينة قضى ببينة المزارع وان لم تكن لهما بينة لا يتحالفان هذا إذا كان البذر من جهة رب الأرض وأما إذا كان البذر من جهة المزارع فالقول قول رب الأرض في هذه الصورة ينزل منزلة رب الأرض في الوجه الأول فان أقام البينة فالبينة بينة رب الأرض وان لم تكن لهما بينة فان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يتحالفان وان كان الاختلاف قبل الزراعة يتحالفان ويبدأ بيمين رب الأرض فالو ما ذكر في الكتاب أنهم ما يتحالفان في هذه المسألة محمول على ما إذا قال صاحب البذر أنا لا أنقض المزارعة فاما إذا قال أنا أنقض المزارعة لا معنى للتحالف هذا الذي ذكرناه إذا اتفقا على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولو مات أحدهما أو كلاهما فاختلف ورثتهما في شروط الانصباء فالقول لورثة صاحب الأرض والبينة للآخر وان اختلفوا في صاحب البذر كان القول قول المزارع وورثته والبينة للآخر وان اختلفا في البذر وفي الشرط وأما البينة فالبينة بينة رب الأرض لانه خارج والزراع صاحب اليد كذا في محيط السرخسي \* رجل زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الأرض كنت أجري زرعته يذرى وقال المزارع كنت أكارأ وزعت يذرى كان القول قول المزارع لانهم اتفقا على أن البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا دفع الرجل إلى رجلين أرضاً وبذرا على أن يزرعاها استنهما هذه فإخرج الله تعالى من ذلك فلا حدهما بعينه الثالث منه ولرب الأرض الثلثان وللاخر على رب الأرض أجرة مائة درهم فهو جائز على ما شرطنا لانه استأجرأ أحدهما ببذل معلوم للعمل مدته معلومة واستأجر الآخر بجزء من الخارج مدته معلومة وكل واحد من هذين العقدین جائز عند الفقهاء فكذا عند الجميع بينهما فان أخرجت الأرض زرعا كثيرا فاختلف العاملان فقال كل واحد منهما أنا صاحب الثلث فالقول قول رب الأرض وان أقام كل واحد منهما البينة أنه صاحب الثلث أخذ الذي أقر له رب الأرض الثلث باقراره وأخذ الآخر الثلث ببينته ولا شيء له من الأجر لان من ضرورة استحقة ثلث الخارج انتفاء الأجر الذي أقر له رب الأرض ولو لم يخرج الأرض شيئاً فقال كل واحد منهما أنا صاحب الأجر فالقول قول رب الأرض وان أقام البينة فلكل واحد منهما

ملكاً بسبب كاشراء انما لا تقبل إذا كان دعوى الشراء عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان أما إذا قال اشترته من رجل أو قال بن محمد تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوارث وقيل لا تقبل وان ادعاه من مجهول لان هذا شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل



كان الكل لي الا اني بعث البيت والمدخل منها فحينئذ يقبل \* ادعى على رجل ان داره التي ورثها من أبيه منذ سنة في يده وشهد أن الدار له اشتراها منذ عامين من المدعى عليه لا يقبل الا اذا وفق وقال كان اشتريتها منه منذ عامين لكنني (٢٧٣) بعثت من أبي ورثتها منه منذ سنة

وربهن عليه \* ادعى دارا فيها بيت لرجل فشهدا على طبق الدعوى ثم ادعى ذلك الدار ثانياً عند قاض واستثنى البيت فشهدا أيضاً على وفق الدعوى بالاستثناء قبل اذا لم يقولوا في الشهادة ان البيت ملك غيره \* شهدا لرجل ان له على آخر الفان من جار به باعها منه فقال المقتري له كذلك أشهدهما لكن الذي عليه من المتاع يقبل وتأويله اذا شهدا على اقرار المدعى عليه والا فالرواية محفوظة ان من ادعى عليه من ضمان جارية وشهدا على ألف من ضمان جارية غصبها وألفها الا يقبل ويمنه في الاقرار يقبل ونفوضه في الكفالة \* شهدا أنه أقر أنه كفل بالف عن زيد فقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفالة عن خالد له أن يأخذ المال وتقبل الشهادة لاتفاقهما على المقصود فلا يضره اختلاف السبب \* ولو قال الطالب لم يقر كذلك بل أقر بكفالة خالد لا يقبل لانه أكذب شهوده \* ادعى انه آجر منه داره وأخذ الاجرة ومات قبل تمام مدتها وشهدا على اقرار المؤجر باستيفاء الاجرة ولم يذكر اعادة الاجارة يقبل لحصول المقصود \* شهدوا أن له عليه

واحد عند أهل ذلك الموضع بل كان مختلفاً فيما بينهم لا يجوز ان يكون المزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة اذا لم يعلم أنه زرعه غاصبا فان علم أنه زرعه غاصبا بأن أقر المزارع عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل من لا يأخذ الا ارض مزارعة ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الا ارض وكذا لو أقر بعد مزارع وقال زرعتها غاصبا كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغيره كذا في فتاوى قاضيخان \* ورأيت في بعض الفتاوى (٢) زمين ها كه در ديه هاست يا وقف يا ملك وعادت أن موضع آنست كه هر كرايابد بين زمينها كشاورزي كند واز متولي أوقاف دستوري نغنجوا هدا و زمالكتي ومتولي ومالك ان ايشان منع نكي كند و كاردن كان بوقت ادراك غله حصه دهقاني بدهند ومنع نكي كندا كرد چنين زمينها کسی كشاورزي كند بي آنكه از خداوند يا از متولي بمزارعه كبرداين كشتن وي بروجه مزارعه باشد اما كرموضعي باشد كه هراينه بدستور خداوند كار كند و كرموضعي بدستور خداوند كار كند و خداوند كند يا خداوند كار خود كارد و كاهي بكد بوري دهد چون کسی بدستور خداوند كارد يا بدستور متولي در وقف بر مزارعه حل كنيم و در ملكتي كذا في المحيط \* أكار رفع لخارج و بقي في الأرض حبات خنطة قد تناثرت فثبت وأدرك فهو بين الاكارو صاحب الأرض على ما كان قدر نصيبهما من الخارج لانه ثبت من بذر مشترك بينهما و ينبغي للاكار أن يتصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الأرض سقاها وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه لما سقاها فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان عليه ضمانها والا فلا وان كان سقاها أجنبي تطوعا كان النابت بين الاكارو صاحب الأرض كذا في فتاوى قاضيخان \* ثبت شجرة أو زرع في أرض انسان من غير أن يزرعها أحد فهو لصاحب الأرض لانه متولد من أرضه فيكون جزء من الأرض فيكون لصاحب الأرض كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الرابع والعشرون في المفترقات

ولو دفع أرضا و بذرا على أن يزرعها ستمه هذه على أن ما زرع الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فصا قصبلا فاراد أن يقصلا ويبيعاه فخصا القصيل ويبيعه عليهما ويستوي ان كان البذر من قبل رب الأرض أو المزارع ولو استخصد الزرع فنعهم السلطان من حصاده اما ظاهرا ولمصلحة رأى في ذلك أو ليستوفي منهم الخارج فالحفظ عليهما كذا في المبسوط في باب ما يفسد المزارعة \* واذا كانت الأرض رهنا في يد رجل فاراد آخر أن يأخذها من اربعة من الراهن ينبغي أن يأخذها من اربعة من الراهن باذن المرتهن واذا دفع الرجل أرضه من اربعة سنة أو ستة بالبذر من قبل رب الأرض ثم أراد رب الأرض أن يخرج الأرض من يد المزارع فقال للمزارع ازرعها يسدرك أو اتركها على فقال المزارع أعطني أجرة مثل على فقال رب الأرض بلى أعطيتك فاراد رب الأرض أن يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الأرض ثم أدرك الزرع فان كان رب الأرض أجاز صنع ذلك كان الخارج بينهما والمسألة كانت واقعة الفتوى واذا مات الآخر فدفع المستأجر بذرا الى ورثة الآخر وقال ازرعوا في هذه الأرض فزرعوا فخرج لمن يكون هذه المسألة كانت واقعة الفتوى وانفتحت الاجوبة أن الخارج يكون لورثة الآخر لان العقد قد انفسخ بموت الآخر (٢) الاراضي الموقوفة والمملوكة التي تكون في القرى وعادتها أن يزرع الاراضي المذكورة كل من أراد زراعتها بدون استئذان من متولي الاوقاف ولا من المالك وانما لا يمنعان المزارعين من ذلك وعند ادراك الغلة يقوم المزارعون بأداء حصصهما ولا يمنعونها فثل هذه الاراضي اذا زرعها أحد بدون أن يأخذها بالمزارعة من مال كها أو من المتولي فتصرف فيها يكون على وجه المزارعة وانما اذا كانت الاراضي في موضع لا تزرع فيه الا باذن المالك وان زرعها أحد بدون اذن المالك يمنع المالك أو يزرعها تارة بنفسه وتارة يدفعها للمزارع فاذا زرعها أحد بغير اذن المالك أو المتولي فتحمل في الوقف على المزارعة وفي المثل لا

(٣٥ - فتاوى خامس) ألف درهم وللدعي عليه على المدعي أيضا مائة دينار وشهدا بالف ثم قال القضي منه نصفها ان قال المدعي هم كذبوا وشهدوا بزرور فيما قالوا على لا يقبل شهادتهما وان قال هم عدول لكن وهم وافيا قالوا يقبل وفي فوائد الامام ظهير الدين

ادعى عليه استهلاك فرس فشهدا كذا وسأل القاضي المدعى عن طريق الاستهلاك فقال أركب عليه اثنين حتى هلك لا موافقة بين الدعوى والشهادة \* ادعى عليه عشرة أمناه (٢٧٤) دقيق مع النخالة فشهدا بالدقيق بلا نخالة لا تقبل وكذا الوادعى دقيقة منخولة فشهدا بطلق

الدقيق أو على الغير المنخول  
\* ادعى عليه نفقة جيدة فشهدا بإعطائى النفقة ولم يذكر الصفة أصلا يقبل ويقضى بالردى ولأنه أدنى لان الجودة والرداءة صفة في النفقة بخلاف النخالة  
\* ادعى عليه مائة فقيز حنطة بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط الصحة وشهادته بأنه أقر بمائة فقيز حنطة لا تقبل للفتاوى بين الواجب بالسلم والواجب بدين آخر \* شهد أحدهما مفسرا والآخر بمثل شهادته أو على شهادته لا يقبل واختار شمس الأئمة أن القاضي اذا أحس بتهمة لا يقبل الاجمال وان لم يحس يقبله وبه يفتى \* كتب شهادته فقراها بعضهم فقال الشاهد أشهد أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما حي ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى الذى قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى يقبل لان الحاجة تدعو اليه لطول الشهادة أو لعجز الشاهد عن البيان وفي النسازل قرع عليه وقال شهدا أحدهما عن النسخة وقرأها بلسانه وقرأ غير

فيكون هذا اقراضا منه للبذر لورثة الاجر اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شئ من الخارج لنفسه من قوله ازرعوه الى أول يكون الخارج بينهما ولا مستأجر على ورثة الاجر مثل ذلك البذر هكذا في المحيط \* سئل القاضي ببيع الدين رحمه الله تعالى عن دفعت ضبعة ابنها البالغ معاملة وكان الابن يبيع ويذهب قال لا يكون رضا سئل أيضا عن أعطى المستأجر الاجر ضبعة معاملة سنة بالف من الغنم القلانسى قال لا يجوز كذا في التناوخانية \* استأجر أرضا سنة أو سنتين بالجر معاملة ثم دفعها الى الاجر من اربعة ان كان البذر من جانب المستأجر يجوز ان كان من جانب الاجر لا يجوز هكذا ذكر الحالكم أحمد السمرقندى في شروطه في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادره هذه المسألة وجعل هذا قول محمد رحمه الله تعالى الاول اما على قوله الاخر فلا يجوز دفع الارض الى الاجر من اربعة سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المؤجر كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتابة ولوسق أرضه أو كرمه بمعام حرام أو نجس يطيب له ما خرج مكن علف جواره بعلف غيره فما أخذ من الكرا يطيب له كذا في التناوخانية \* استأجر من رجل أرضا ثم دفعها الى امرأه الاجر أو الى ابن الاجر من اربعة وشرط البذر على المزارع والابن في عيال الاب فزرعها الاب وهو الاجر فان زرعها بطريق الاعانة لابن بان كان أقرض البذر لابن فالغلة بين الابن والمستأجر على الشرط وان زرعها لنفسه بان لم يقرض البذر لابن فالغلة كلها للاجر وهو المزارع كذا في المحيط \* ولو استأجر رجل أرضا من امرأه وقبضها ثم دفعها الى زوجها من اربعة أو معاملة أو مقاطعة كان جائزا كذا في التناوخانية \* واذا مات الرجل وترك أولادا صغارا وكبارا وامرأة والأولاد الكبار من هذه المرأة أو من امرأه أخرى لهذا الميت فعمل الأولاد الكبار عمل الحرانة فزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير بطريق (٢) (الكديورين) كما هو المعتاد بين الناس وهو لاء الأولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد أحوالهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة فهذه الغلات تكون مشتركة بين المرأة والأولاد أو تكون خاصة للزراعتين فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وانفقت الاجوبة أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقي ان كانوا كبارا أو باذن الوصى ان كان الباقيون صغارا كانت الغلات كلها على الشركة وان زرعوا من بذر أنفسهم كانت الغلات للزراعتين وان زرعوا من بذر مشترك بغير انهم أو بغير اذن الوصى فالغلات للزراعتين لانهم صاروا غصبة ومن غصب بذرا وزرع كانت الغلة له كذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل أرضا من اربعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان لا يئمه قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة جائزة وان كان يمنع فالزراعة فاسدة الا اذا أضاف الى وقت فراغ الارض حينئذ تجوز وان سكت عن ذلك لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع أرضا الى رجل من اربعة بشرائطها فزرع الرجل الارض وأدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع وقال انى اشتريت هذه الارض من فلان غير الذى دفع اليك الارض وكانت الارض ملكه فنصف الغلة لى فأخذ منه نصف الغلة ثم جاء الدافع فان صدق المدعى فيما قال ولم يخاصم المزارع فلا شئ له وان كذبه وخاصم المزارع فان كان الرجل المدعى أخذ نصف الغلة تغلبا للدافع أن يشارك المزارع في النصف الآخر لان ما هلك من المال المشترك يهلك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ثم يرجعان على المدعى بما أخذان وجداه وان كان المزارع دفع النصف اليه من غير تغلب منه عن اختياره كان للدافع أن يأخذ النصف الباقي من المزارع ويجعل المزارع دافعا نصيبه الى المدعى والمسألة كانت واقعة الفتوى وانفقت الاجوبة على نحو ما ذكرنا ولو كان المدعى حينما أخذ نصف الغلة قال للزراعتين خذ هذه الارض منى من اربعة فأخذ كل نصيب هذه المزارعة وهل تنفسخ المزارعة الاولى ان لم يكن البن من قبل المزارع لا يصح هذا ولا ينفسخ ذلك وان كان

(٢) المزارعين

الشاهد الثاني منها قرأ الشاهد أيضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه لا يتبين القارئ من الشاهد وذكر البذر  
القاضى ادعى المدعى من الكتاب يسمع اذا أشار في مواضعها \* قال الشاهد بالفارسية ما كواهم كواهى مى دهيم بكذا يقبل وقيل



لأنه استقبل وللحال مدهم وفي فتاوى النسفي قالوا كواهي مدهم كإحدى أن فلان است يقبل كقول مالك فلان است وقال الامام ظهير الدين يستفسرون ان قالوا أردناه أنه ملكه يقبل والا وان غابوا (٢٧٥) أو ما أو قبل البيان يقبل وفي بيع النعاطي يشهدون بالاختلاف والاعطاء

البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية الفسخ مع هذا ينبغي أن لا يفسخ هنا بخلاف ما إذا فسح ابتداء كذا في الذخيرة \* إذا دفع الرجل كرمه إلى رجل معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عملاً لا يستحق شيئاً من ثمار الكرم وكذا إذا عمل عملاً إلا أنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئاً لأن الحفظ من جملة العمل أيضاً في حق العامل فاما المزارع اذا لم يعمل في الزراعة فحق التشذيب والسقي حتى انتقص الزرع هل يستحق شيئاً من الخارج فقيل الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة من يستحق بخلاف العامل اذا لم يعمل في الكرم حتى اجتمعت الثمرة أو فسدت حيث لا يستحق شيئاً فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض ينبغي أن لا يستحق شيئاً لأن الخارج ليس غنماً ملكه كذا في المحيط \* دفع الارض من زراعة سنة ففسد الزرع قبل تمام السنة انتقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا تكن لزراعة شيء آخر كذا في التتارخانية \* وإذا دفع إلى رجل أرض الغرسها النواة على أن يحول من موضعه إلى موضع آخر والخارج بينهما فذا على وجهين أحدهما أن يعين موضع التحويل بأن يقول على أن يحول في هذه الارض الاخرى أو قال على أن يحول في هذا الجانب الاخر من هذه الارض وفي هذا الوجه ففسد العقد سواء كان البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الارض وأما ان لم يعين موضع التحويل فالقياس أن لا يجوز العقد وفي الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الباذنجان وغيرها دفع رجل إلى آخر أرضا بالخيار باليعمرها المزارع ويرزعهما العامل مع صاحب الارض يذرهما ثلاث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعهما صاحب الارض والعامل يذرهما سنة فلصاحب الارض أن يأخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر يذرهما وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عمارة الارض أجر عمله ولصاحب الارض على العامل أجر مثل الارض الذي اشتغل به المزارع كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو القاسم عن زرع أرض على شط جيحون وبلغ الزرع فجاء قوم وزعموا أن الارض لهم قال أما الزرع فلصاحب البذر وأما رقبعة الارض المزارعة فان أثبت القوم كان لهم والا فلن أحيها كذا في الحاوي للفتاوى \* مسنة بين أرضين أحدهما أرفع من الاخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امساك الماء إلى المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء إلى المسنة كانت المسنة وما عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يصح أحدهما أن ذلك له خاصة البينة ولكل واحد منهما على صاحبه الممين كذا في التتارخانية \* ولو أن رجلين أخذوا أرضاً مزارعة على أن يزرعها يذر صاحب الارض على أن الخارج بينهما ثلاثاً والثالث لصاحب الارض ولكل واحد من الرجلين الثلث وبذر اقل حصه لشيء من الزرع لا قوة أصابعه فقال أحدهما لا نعمل فيه الخريف فعمل أحدهما بغير علم صاحبه وحصل الربيع هل لصاحبه في الربيع الخريف شيء لأجل عمله في هذه الارض فيما مضى فقال لا لكن لو طلب رضاه بشيء كان ذلك أفضل والا صل في هذه المسائل أن العمل لا يقيم الا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمدره الله تعالى ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا أنه يطلب رضا العامل كذا في الذخيرة \* سئل عن محدود عقد عليه بيع الوفاء فوقع التقابض من المنة اقدمين في البدلين وزرع فيه المشتري سنين وأخذ الغلة فخرجه على من فقال على البائع ان نقص الارض بالزراعة قيل فان لم يطالبه البائع بضممان النقصان هل يلزمه الخراج أيضاً فقال نعم (٢) خرمن كوفتين بنصف التبن لا يجوز لانه في معنى فقير الطحان

(٢) دراس البيدر

ذكر التقابض وشهدا على موافقته ومع التقابض لا حاجة إلى ذكر الثمن (قلنا) شهدا بالشراء لا غيروا التقابض لا يندرج في لفظة الشراء الا صريحاً ولا دلالة وإذا قضى بالشراء لا بد له من القضاء بالثمن أيضاً في هذه الصورة والقضاء بالجهول لا يتحقق مسائل زيادة الشاهد وتنقيضه

شهدوا أنه ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق بقى بالقبول \* قال الاجل الخواص في اختلاف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يقبل لانه ما لم يثبت أنه في يده بغير حق لا يمكنه المطالبة (٢٧٦) بالتسليم وبه كان بقى أكثر المشايخ وقيل يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا

وذ كرفي مسألة تسج الثوب الثالث والرابع أن مشايخ بلج رجهم الله تعالى أخذوا بالحوال تعامل الناس ومشايخ بخاري رجهم الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب أنه لا يجوز لانه في معنى فقير الطمان وعلى هذا (٣) بنه جيب دن وارزن كوفتن وكندم درويدن) كذا في التواريخ \* واذا دفع المدة أرضه وبذره الى رجل مزارعة بالنصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فان أسلم فهو على ما اشترطوا وان قتل على ردة فانخرج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى على قول من أجاز المزارعة أخرجت الارض شيئاً أولم يخرج به وعلى قوله ما هذه المزارعة صحيحة والخارج بينهم ما على الشرط وان كان البذر على العامل وقتل المرتد على ردة فان كان في الارض نقصان غرم العامل نقصان الارض والزرع كله له وان لم يكن في الارض نقصان فالقياس أن يكون الخارج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الخارج على الشرط بين العامل وورثة المرتد وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وأما عندهما فالزراعة صحيحة وان كان المرتد هو المزارع والبذر منه فالخارج له ولا شيء لرب الارض اذا قتل المرتد في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وان كان البذر من قبل الدافع فالخارج على الشرط في قولهم جميعاً ولو كانا جميعاً مرتدين والبذر من الدافع فالخارج للعامل وعليه غرم البذر ونقصان الارض لان العامل صار كالغاصب للارض والبذرين لم يصح أمر الدافع اياه بالزراعة ولو أسلم صاحب البذر كان الخارج بينهما على الشرط كالمالك عند العقد وان كان البذر من العامل وقد قتل على الردة كان الخارج له وعليه نقصان الارض لان اذن الدافع في عمل الزراعة بغير صحيح في حق الورثة وان لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الارض وكذلك اذا أسلم رب الارض فهو بمنزلة مالو كان مسلماً في الابتداء وان أسلم اياه بالزراعة وبغير صحيح في حق الورثة وان لم ينقصها المزارع نقصان الارض لورثة المقتول على الردة لان أمره اياه بالزراعة بغير صحيح في حق الورثة وان لم ينقصها شيئاً فالقياس فيه أن الخارج للزرع ولا شيء لرب الارض ولا لورثته وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرط وعند أبي يوسف ومحمد رجه الله تعالى الخارج بينهما على الشرط ان قتلاً أو أسلماً أو طعناً بالحرب أو ماناً وكذلك قول أبي حنيفة رجه الله تعالى في مزارعة المرتد ومعاملتها كذا في المبسوط \* ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والحربي في دار الاسلام أو في دار الحرب وكذا بين الحريين أو المسلمين في دار الحرب سواء دخلاً بآمان أو أسلماً في دار الحرب ولو ظهر على الدار فأراضيهم في وأما الخارج فما كان من حصص الحربى يكون قياً وما كان للمسلم لا يكون قياً ولو ترك الامام أراضيهم عليهم ومن عليهم أو أسلموا فالعاملات بينهم مقرر على حالها الامام لا تقصد بين المسلمين ولو شرط مسلم للحربي عشرة أفقره من الخارج صح في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وعند أبي يوسف رجه الله تعالى لا يصح لان عندهما تجوز العقود الفاسدة بين المسلم والحربي في دار الحرب خلافاً له ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح عند أبي حنيفة رجه الله تعالى خلافاً له ما كذا في التواريخ \* اذا دفع أرضه مزارعة فاسدة فسكرت الزرع وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه أجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية \* ذ كرفي مجموع النوازل أ كرتب من الدهقان أن يعطيه الارض مزارعة الربيع للدهقان فقال الدهقان ان زرعته اعلى أن يكون الثلث في فاعل والا فلا فلما زرع وحصد اختلفا ذ كر أن الثلث للدهقان والباقي للعامل وفيه أيضاً زرع بين اثنين غاب أحدهما فصدما الآخر كان متبرعاً كذا في المحيط \* والله أعلم

(كتاب المعاملة وفيه بابان) \*

(الباب الاول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها) \*

(٣) جمع القطن ودوس الذرة وحصاد القمح

انه في يده بغير حق والصحيح الذي علمه الفتوى أنه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى قال هذا القائل لو سأل القاضي الشاهد أهو في يد المدعى عليه بغير حق فقال لأدري يقبل على الملك نص عليه في المحيط \* شهد أنه وقف ولم يسنوا الواقف يقبل وقال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديماً وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح \* شهد أنه وقف ولم يذ كر الجهة لا يجوز والشرط أن يقولوا انه وقف على كذا وذ كرفي الاصل شهدوا على انه وقف على المسجد أو المقبرة بالتسامع ولم يذ كر وأنه يبدأ من غلتهما بكذا ثم بكذا يقبل ولا ينبغي أن يشهدوا بالتسامع على هذا الوجه وقد مر \* ادعى داراً أنها ملكه اشتراها من فلان وذو اليد يدعى الملك فيها لنفسه فشهدا أنها ملك المدعى اشتراها من فلان وهو يملكها أو قال كانت ملك البائع باعها من المدعى هذا أو قال باعها من المدعى وسلمها اليه أو قال باعها من المدعى هذا وهو في يده يوم البيع أو قال باعها منه وقبضها منه هذا المدعى أو كان مكان البيع هبة ذ كر اما ذ كرنا يقبل وان لم يقولوا انه ملك المدعى وان قالوا اشتراها هذا المدعى من فلان لا غير لا يقبل \* وفي الاقضية فيما اذا شهد أن فلاناً باعها من هذا المدعى وهي في يده ذ كر اختلاف المشايخ قال قيل لا يقبل اذا كانت الدار في يد غيره البائع وان كانت في يد البائع فشهد أن المدعى هذا اشتراها من المدعى عليه

يقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملكه \* ادعى انه اشترى منه هذا الثوب الذي في يده فانكر ذواليد فشهدا كذلك وقال لا ندري كان الثوب أم لا يقبل ولو قال العين لنا وهو باعهم من هذا المدعى كذلك يقضى بشهادتهما للمدعى (٢٧٧) \* ادعى عينا في يدانسان أنه اشتراهما من

فلان الغائب وبرهن عليه لكنه لم يبرهن أنه كان ملك البائع وأنكر المشهود عليه أن يكون ملكا للبائع فعلى المشتري أن يبرهن أنه كان ملكا للبائع فإذا برهن عليه يقضى بكونه للمشتري وان لم يتعرضوا على انه كان ملكا له يوم باعه أصله شهدا أنه كان ملكا للمدعى يقبل وان لم يتعرضوا أنه ملكه في الحال وكذا ادعى أنه ملكه مطلقا وشهدا أنه ورثه من أبيه أو ادعى أنها زوجته فشهدا أنه تزوجها ولم يتعرضوا للملك في الحال يقبل في الكل \* ادعى فقال هذا العين فلان اشترى به منه فشهدا أن هذا كذلك يقبل لاحتمال أنه كان له فاشتراه منه \* برهن أن أباه اشترى هذه الدار من ذى اليد لا يكلف أن أباه مات وتركها ميراثا له بل يكلف على أن يبرهن أنه لا وارث له غيره \* شهدا أن هذا ابن الميت ووارثه أو لم يشهدا أنه لا يعلم له وارث آخر ولا قالوا لا وارث له غيره يتلوم القاضى فيه ثم يدفع اليه المال ومدة التلوم مفقوض الى القاضى \* شهدا أن هذه الدار كانت لجده لا يقبل لعدم الجز \* ولو شهدا على اقرار المدعى عليه انها كانت لجده يقبل \* شهد شاهد المدعى أن الدار كانت

أما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخراج مع سائر شرائط جوارها \* وأما شرائطها (فهي) أن يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل \* وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية (ومنها) أن لا يكونا من دين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس قول من أجاز المعاملة حتى لو كان أحدهما مرتدًا وقعت المعاملة ان كان المرتد هو الدافع فان أسلم فالخراج بينهما على الشرط وان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فالخراج كله للدافع لانه نعمة ملكه ولا يخرج المثل اذا عمل وعندهما الخراج بين العامل المسلم وبين ورثته المرتد الدافع على الشرط في الحالتين كما اذا مات مسلم وان كان المرتد هو العامل فان أسلم فالخراج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم وممرتد أو ما اذا كانت بين مسلمين ثم ارتد أو ارتد أحدهما فالخراج على الشرط ويجوز معاملة المرتد دفعًا واحدًا بالاجماع (ومنها) أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة مما تزدثر به بالعمل فان كان المدفوع نخلا فيه طلع أو بسر قد أحمر أو أخضر إلا أنه لم يتناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد تناهى عظمه إلا أنه لم يربط بالمعاملة فاسدة ويكون الخراج كله لصاحب الخيل (ومنها) أن يكون الخراج لهما فلو شرط أن يكون الخراج لأحدهما فاسد (ومنها) أن تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخراج مشاعة معلومة القدر (ومنها) التسليم الى العامل وهو الخليفة حتى لو شرط العمل عليه ما فسد فاما بيان المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحسانا ويقع على أول ثمره يخرج في أول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولودفع أرض الزرع فيها الرطاب أو دفع أرضا فيها أصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء نباته ولا لانتهاء جده وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جده معلوما يجوز وقوعه على الجدة الاولى كفى الشجر المثمر وأما الشرائط المفسدة فأنواع (منها) كون الخراج كله لأحدهما (ومنها) أن يكون لأحدهما قفزان مسماة (ومنها) شرط العمل على صاحب الأرض (ومنها) شرط الحمل والحفظ بعد القسمة (ومنها) شرط الجذاذ والقطاف على العامل بالاختلاف (ومنها) شرط عمل تبقى منفعة بعد انقضاء المعاملة ثمحور السرقنة ونصب العزيرش وغرس الاشجار وتقليب الأرض وما أشبه ذلك لانه لا يقتضيه العقد ولا هو من ضرورات المعقود عليه ومقاصده (ومنها) شركة العامل فيما يعمل حتى ان التخل لو كان بين الرجلين فدفعه أحدهما الى صاحبه معاملة مدة معاومة على أن الخراج بينهما أن لا ثالث لهما ولتلك الشريك الساكت فالمعاملة فاسدة والخراج بينهما على قدر الملك ولا أجر للعامل على شريكه ولو شرط أن يكون الخراج لهما على قدر ملكهما جازت المعاملة ولو أمر الشريك الساكت الشريك العامل أن يشتري ما يلقح به التخل فاشترى رجع عليه بنصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا أو أكثر حتى لو دفع نخلة الى رجلين معاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق أو جعل لأحدهما فضلا \* وأما حكم المعاملة الصحيحة فأنواع (منها) أن كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج اليه الشجر والكرم والطاب وأصول الباذنجان من السقي واصلاح النهر والحفظ وتلقيح التخل فعلى العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والأرض من السرقين وتقليب الأرض التي فيها الكرم والشجر والطاب ونصب العزيرش ونحو ذلك على قدر حقهما وكذلك الجذاذ والقطاف (ومنها) أن يكون الخراج بينهما على الشرط (ومنها) أنه اذا لم يخرج الشجر شيئا لشيء واحد منهما (ومنها) ان هذا العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك أحدهما بالامتناع والفسخ من غير رضا صاحبه الا من عذر (ومنها) ولاية الجبر على العمل الا من عذر (ومنها) جواز الزيادة على الشرط والحط عنه والاصل فيه أن كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والافلا والحط جائز في الموضعين فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمر فان لم يتناه عظمه جازت الزيادة فمهما كان ولو تناهى عظمه بالنصف جازت الزيادة من العامل رب الأرض ولا تجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئا

في يده لا يقبل ولو شهدا أن المدعى عليه أقر أنها كانت في يده يقبل ويؤمر بالتسليم اليه وكذا لو شهدا به على اقرار المدعى \* وذكر شمس الاتمة ادعى أن هذا العين الذي في يده يملكه الميراث من أبيه وشهدا أنه كان في يده مورثه لا يقبل ولو أقر به يؤمر بالتسليم الى الوارث

وفي المحيط شهد أن هذا العين ملكة ورثه من أسبه أو قالوا صار هذا العين ميراثا له منه وكان قال في الدعوى هذا العين ملكي بالميراث منه أو صار ميراثي منه يسمع ويقبل \* ولو (٢٧٨) قال لا كان هذا العين ملكا بيه يوم مات وتركه ميراثا لهذا المدعى أو قال لا تركه ميراثا ولم يقلوا

(ومنها) أن العامل لا يملك أن يدفع إلى غيره معاملة إلا إذا قال له رب الأرض اعلى برأيتك (وأما حكم المعاملة الفاسدة فأنواع) منها أن لا يجبر العامل على العمل (ومنها) أن الخارج كله لصاحب الملك ولا يتصدق بشيء منه (ومنها) أن وجوب أجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب وإن لم يخرج الشجر شيئا (ومنها) أن أجر المثل فيه لا يجب بمقدار المسمى لا يتجاوز عنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد درجة الله تعالى يجب تمامها وهذا الاختلاف إذا كان حصص كل واحد منهم ماسة في العقد فان لم تكن ماسة في العقد يجب أجر المثل تماما بلا خلاف (وأما المعاني التي هي عذر في فسدها) فمنها أن يكون العامل سارقا معروفا بالسرقة فيخاف على الثمرة وأما التي تنسخ بها المعاملة فالأقالة وانقضاء المدة وموت المتعاقدين هكذا في البدائع \* وتنسخ بمرض العامل إذا كان يضعفه عن العمل ولو أراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين \* والله أعلم

### الباب الثاني في المتفرقات

المعاملة في الأشجار والكرم يجز من الثمرة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنددهما جائزة إذا ذكر مدته معلومة ونمى جزأ مشاعا والفتوى على أنه تجوز وإن لم يبين المدة كذا في السراجية \* وتجوز المساقاة في الرطب وأصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج \* ولودفع إلى آخر نخيل أو شجرة أو كرم معاملة أشهر أم معلومة يعلم يقينا أن النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمرة في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت مدة قد تخرج الثمرة وقد لا تخرج فالمعاملة موقوفة فان أخرجت الثمرة في المدة المضروبة به صحت المعاملة وإن لم تخرج ففسدت وهذا إذا أخرجت في المدة المضروبة به ما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئا لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لأن ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة وإن لم تخرج النخيل شيئا في المدة المضروبة ينظر إن أخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وإن لم تخرج في تلك السنة لعلها حدثت بها فالمعاملة جائزة كذا في الخلاصة \* ولودفع أرضا معاملة خمسمائة سنة لا تجوز وإن شرط مائة سنة وهو ابن عشرين سنة جاز وإن كان أكثر من عشرين لم يجز كذا في التتارخانية \* وإذا دفع نخيلا معاملة على أن تكون النخيل مع الثمر بينهما نصفين إن كان النخيل في حد النماء والزيادة فالمعاملة في حق النخيل والثمار جائزة وإن خرجت عن حد النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وإنما يعرف خروج الأشجار عن حد النماء والزيادة إذا بلغت وأثمرت هكذا في الذخيرة \* رجل دفع إلى رجل كرم معاملة وفيها أشجار لا تحتاج إلى عمل سوى الحفظ قالوا إن كانت بحال لولم تحفظ لذهب ثمرها قبل الإدراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا النماء والزيادة وإن كانت بحال لا تذهب ثمرها قبل الإدراك لولم تحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الأشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك الثمار ولودفع شجرة الجوز إلى رجل معاملة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل جاز دفعها معاملة وللعامل حصص منها لأنه يحتاج إلى السقي أو الحفظ حتى لو لم يحتاج إلى أحدهما لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مختصر خواهر زاده رجل دفع نخيلا إلى رجلين معاملة على أن لا أحدهما السدس ولآخر النصف ولرب النخيل الثلث فهو جائز كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل نخيلا معاملة إلى رجلين على أن يلحقاه بثلثي من عندهما على أن الخارج بينهما ثلثا فانه إذا جاز ولو شرطوا أن صاحب النخيل الثلث ولا أحد العاملين بعينه الثلثان وللاخر مائة على العامل الذي شرط له الثلثان فهذا فاسد وإذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل وللعامل الآخر على العامل الذي شرط له الثلثان أجر مثل عمله لأنه لم يجاوز به المسمى ثم يرجع العامل الذي شرط له الثلثان على رب النخيل بأجر مثل عمله وبأجر مثل عمل الآخر بالغامبا بلع وإذا شرط رب النخيل بعض أعمال المعاملة على العامل وسكت عن الباقي بأن سكت عن ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا بد منه

وترك هذا العين قيل لا يقبل ولا بد من ذكر هذا العين أو من قوله وتركه وإيس هذا بصواب فقد نص محمد على أنهم ما لو قال كان لا يسه إلى يوم موته ولم يتعرضوا بشيء آخر يقبل ويقضى بكونها ميراثا له \* في النوازل ذكر عطاء بن حزمة رحمه الله وقع الغلط في الدعوى أو الشهادة

ثم أعادوها في مجلس آخر بلاخلل إن زاد أو زادوا لا يقبل وإن خلا عن تناقض لأن الظاهر أن الزيادة كانت بتلقيق انسان \* وعن الإمام شهادا عند القاضي ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقالوا أو همنا وهما عدلان يقبل وعليه الفتوى أما تعيين المحتمل وتقييد المطاق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق ذكره القاضي \* وعن الإمام الثاني شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شككت في شهادتي في كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وإن لا يعرف به فهدمه تهمة تلغى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا أو نسيت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الأول والثاني \* شهد أنه سرق من هذا ثم قال لا غلظنا وأوهمنا

بل سرق من هذا لا يقبل أصلا لأنهما اعترفا بالغفلة والغلط وشهادة المغفل لا تقبل \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله شهد أنه وهب لابنه الصغير الذي في عياله عبدا عرف قندين يوم الهبة بنسبه وعينه ومضى دهر طويل ولا نال نفعه أو قال أقرس

هذه من فلان بن فلان ألفا وكنان عرفه يومئذ والآن لورأى أنه لا تعرفه لانا سبناه لا يقبل \* وفي المحيط شهدا على أن هذه الدار لهذا المدعى  
فقالهما القاضي أن هذا البيت بك سببه است يادوسببه فقالا بك سببه فنظروا فإذا بعضهما (٢٧٩) كذلك والبعض دوسببه يقبل لجواز  
صدق الشاهد في وقت

التحصيل الخارج بأن كان الثمر لا يخرج شيئا أصلا بدون السقي أو يخرج بدون السقي شيئا لا يرغب فيه من مثل  
هذه الخيل أو يخرج شيئا مرغوبا إلا أنه يبس بدون السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة وأما إذا كان  
المسكوت عنه لا يؤثر في الخارج أصلا أو يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال أو كان لا يدري في الحال  
أنه هل يؤثر في زيادة الجودة أو لا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب الخيل السقي على نفسه فان كان يعلم أن  
السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الأرض وان كان يعلم أن السقي يؤثر  
في تحصيل الخارج أما أصلا أو جوده فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري أن السقي هل يؤثر في الخارج أو لا يؤثر  
فالمعاملة فاسدة أيضا وإذا شرط رب الأرض السقي على نفسه والباقي على العامل فهو ذا مال وشرط السقي  
على نفسه وسكت عن الباقي سواء وإذا شرط الحفظ على رب الخيل في مكان لا يحتاج فيه إلى الحفظ بأن كان  
في حائط والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب في اشتراط السقي على رب الأرض إذا كان السقي لا يؤثر  
في الخارج أصلا كذا في المحيط \* وإذا دفع إلى رجل نخلة لمعاملة على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن  
يسهأ بجر العامل فلان يعمل بمائة درهم كان هذا فاسدا بخلاف ما إذا قال على أن يستأجر العامل أجيرا ولم  
يعين الاجير كذا في الذخيرة \* نخيل بين رجلين دفعاه إلى رجل سته هذه يقوم عليه فما خرج فنصفه للعامل  
ثلثا ذلك النصف من نصيب أحدهما وثلثه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثا للذي شرط  
الثلث من نصيبه وثلثه للآخر جاز ولو شرطا ثلثي الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في  
محيط السرخسي \* وإذا كان النخيل بين رجلين دفعاه إلى رجل لمعاملة مدة معلومة على أن نصف الخارج  
للعامل والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وأنه ظاهر ولو شرط أن نصف الخارج لأحد  
صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الآخر بين صاحب النخيل الآخر والعامل نصفان أو على  
المثالثة فهذا فاسد كذا في المحيط \* ولو شرطوا أن للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما وثلثاه  
من نصيب الآخر على أن النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط \* دفع رجل  
نخلة إلى رجلين يقومان عليه على أن لأحدهما بعينه نصف الخارج وللآخر سدسه ولرب النخيل ثلثه جاز  
لأنه استأجر أحدهما بنصف الخارج والآخر بسدسه وكذلك لو شرط لأحد العاملين مائة درهم على رب  
النخيل وللآخر الثلث ولرب النخيل الثلثان جاز لأنه استأجرهما بمائدين مختلفين وذلك جائز حالة الانفراد  
ولو شرطوا لرب النخيل الثلث ولأحد العاملين بعينه الثلثان وللآخر على صاحب الثلثين أجر مائة درهم  
كان فاسدا لأنه شرط لا يقتضيه العقد لان المعاملة تقتضي أن يكون أجر العاملين على صاحب النخيل  
كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع نصف النخيل لمعاملة لا يجوز وإذا دفع الرجل إلى رجل نخلة لمعاملة  
على أن يعمل فيكون النخيل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة ففرق بين هذا وبين ما إذا دفع الرجل  
إلى غيره أرضا فيها زرع قد صار بقل على أن يقوم عليه ويسقيه حتى يستحصها فما أخرج الله تعالى من شيء  
فهو بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل إلى آخر أرضا بيضاء ليغرس فيها  
أغراسا على أن الأغراس والثمار بينهما فهو جائز وان شرط أن تكون الأغراس لأحدهما والثمار لأحدهما  
لا يجوز لان هذا الشرط قاطع للشركة فانه عسى لا يثمر النخيل في تلك المدة فصاحب الغرس لا يصيبه شيء  
وان شرط أن يكون الثمر بينهما نصفين والأغراس خاصة لأحدهما بعينه فان شرط الأغراس فذلك جائز  
وان شرط الأغراس لمن لم تكن الأغراس من جهته فذلك فاسد والقياس أن لا يجوز في الوجهين جميعا وهو  
رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر وان شرط أن تكون الثمار بينهما ما وسكتا عن الأغراس  
فالأغراس لمن كانت الأغراس من جهته كذا في الذخيرة \* وإذا دفع الرجل إلى غيره أرضا بيضاء مسماة  
على أن يغرسها نخلا أو شجرا أو كرم على أن ما أخرج الله تعالى من شجر أو فخل أو كرم فهو بينهما نصفان وعلى

التحصيل ثم التغيير وعلى  
قياس مسألة الدابة وهي  
إذا شهدا أن هذه الدابة  
التي ابن ثلاث ملكه فنظروا  
فإذا هي ابن أربع سنين  
لا يقبل وان احتمل المطابقة  
وقت التحمل ينبغي أن  
لا يقبل هنا أيضا \* وذكر  
الأوزجندى ادعت أن  
مهرها ألف غطريفة  
وشهدا بألف عدلية يقبل  
ويقتضى بالعدليات \* ادعى  
عليه أنه قبض منه مائة  
بعضها غطريفة وبعضها  
عدلية وشهدا بقبض  
مائة غطريفة قال  
الامام الأوزجندى أن شهدا  
بالقبض لا يقبل وان على  
القرار بالقبض يقبل  
وينبغي أن لا تقبل الدعوى  
للجهالة لأنه لم يذ كر قدر كل  
منهما \* وفي المحيط ادعى عليه  
ألفادينا فشهدا أنه دفع إليه  
ولا يدري بأي جهة دفع قيل  
لا يقبل والاشبه إلى الصواب  
أنه يقبل \* ادعى عليه مائة  
من من الحنطة أو مائة درهم  
فقال قضيته لك أو وأوصيته  
أو قال رسايندهام أو قال  
كراردهام آيخ دعوى مي كفى  
فشهدا أنه دفع إليه مائة ولم  
يقول أعطاه أدام للمائة اتى  
ادعاهما يقبل وفي فتاوى  
النسفي لا يقبل ما لم يقولوا  
أعطاه المائة السقي ادعاهما

\* وفي العتاي شهدا بطلاق أو عتاق أو فاللا ندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يذى يصدق حتى يشهدا على  
أنه كان صحيح العقل \* وفي الخزانة فالزوج الكبرى لكن لا ندري الكبرى يكلفه بإقامة البيئة أن الكبرى هذه \* شهدا أنها زوجت نفسها منه

ولانعلم أنهم اهل في الحال امر أنه أم لا وشهد أنه باع منه هذا العين ولا ندري أنه هل في ملكه في الحال أم لا يقضي بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد على العقد شاهد (٢٨٠) على الحال \* وفي المحيط شهد أن له في الدار ألف ذراع والدار خمسمائة ذراع وأن له في هذا

القراح عشرة أجرة والقراح خمسة أجرة فالشهادة باطلة ولو أقر كذلك ياخذ المقر له الكل \* شهد أن شاة هذا دخلت في غنم هذا ولا نعرفها لا يقبل ولو قال انغصب شاته وأدخلها في غنمه ولا نعرفها قضى عليه بالقيمة وقولهم الجهالة تمنع الدعوى ليس على اطلاقه انما تمنع في حق القضاء بما أضاف حق الحبس والقضاء بالقيمة لو تعدد فلا **الرابع في اختلافهما** شهد أحدهما بألف والاخر بألف وخمسمائة ولم يوفق المدعى به - وله صدق ولكن أبرأته عن خمسمائة أو قبضتها منه ولم يقف هو عليه أو قال أحدهما ألف يضر والاخر ألف سود والبيض مزينة على السود أو قال أحدهما ألف وعبد والاخر ألف ودار أو قال أحدهما مائة كرحنطة جيدة والاخر مائة دريئة لا يقبل ان ادعى المدعى قلها وان ادعى أفضلها قضى بالقل \* شهدا بمائة دينار فقال أحدهما انه نيسابوري وقال الاخر بخاري والاول أفضل ان ادعى الاول قضى بالخاري وان ادعى البخاري لا يقبل وان اختلف الجنس بان قال أحدهما حنطة والاخر شعير لا يقبل أصلا ولو

أن الارض بينهما نصفان فهذا فاسد وإذا فسدت هذه المعاملة وقبض العامل الارض على هذا وغرسها نخلا أو شجرا أو كرمًا فأخرجت ثمرًا كثيرًا لجميع النخل والشجر والكرم لرب الارض وعلى رب الارض قيمة الاغراس للغراس وأجر مثل عمله وكذلك لو لم يشترط لرب الارض شيء - آمن الارض واكن قال له اغرسها شجرا أو نخلا أو كرمًا على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وعلى أن لك على مائة درهم أو كرحنطة أو نصف أرض أخرى بعينها سوى الارض التي غرس فيها فهذا كله فاسد كذا في المحيط \* ولو كان الغرس من عند رب الارض واشترط أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن للعامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد وإذا عمل على هذا فالتأجير بينهما نصفان ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط أن الخارج بينهما نصفان على أن لرب الارض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض أجر مثل أرضه ولو كان الغرس والبذر من رب الارض والمسألة بجأها كان فاسدا أيضا والخارج كله للعامل ولرب الارض أجر مثل أرضه وقيمة غرسه وبذرته على الزارع وكذلك لو شرط له الغراس مكان المائة حنطة أو شيئا من الحيوان بعينه أو بغير عينه فالكل في المعنى الذي يفسد به العقد سواء كذا في المبسوط \* وفي الفتاوى العتابة ولو دفع الخيل معاملة بعد خروج الثمر فان كان يزيد بعلمه الثمر حتى صار شريكا فيه جاز فان استحق رجوع على الدافع بأجر مثل عمله والافلا كذا في المتأخرات \* رجل دفع الى رجل أرضا ليغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع اليه وأدرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة بأجر مسمى ثم ان صاحب الارض أخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل الثمر ورحى يرفع الاشجار قالوا ان أخذته بذلك في وقت قبل خروج الثمار كان له ذلك لان الغراس لا يتضرر بقطع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا قال رضى الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مساهمة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار ان أبي كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الى ابن له أرضا ليغرس فيها على أن الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع وخلف الابن المدفوع اليه - وورثه سواء فأراد بقية الورثة أن يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها اليه قسموا الارض قال ان كانت الارض تحتل القسمة قسمت بينهم فما أصاب حصة الغراس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعها وتسوية أرضه ان لم يجرب بينهم صلح وان كانت الارض لا تحتل القسمة يكلف بقطع الكل الا اذا جرى بينهم صلح واذا دفع أرضا الى رجل على أن يغرس فيها أغراسا على أن الخارج بينهما نصفان وانقضت المدة بخير رب الارض ان شاء غرس نصف قيمة الشجر وعياله كما وان شاء قلعها كذا في المحيط \* أكار غرس في أرض الدافع ثالثة بأمره فان كانت الثالثة للدافع فالاشجار له وان كانت لادكاره وقال لادكاره غرسها في ذلك ولادكاره قيمة الثالثة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فالغراس للغراس ويكلفه المالك قلعها ولو قال اغرسها على أن الغراس أنصافا جاز كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع الى رجل أرضا ليغرس فيها ودفع اليه الثالثة فغرس فقال صاحب الارض أنادفع الثالثة والاشجار لي وقال الغراس قد سرقت قلنا الثالثة وإن غرست بثالثه من عندى والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها اليه قول الغراس حتى لا يكون ضامنا لانه كان أمينها كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل دفع أرضه الى آخر ليأخذ كرمًا فكل ذلك لصاحب الارض وللغراس قيمة ما أخذته وأجرة ما عمل كذا في جواهر الفتاوى \* واذا دفع الرجل كرمه الى غيره معاملة وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادراة لطلب الشركة ان كان رده على صاحبها بعد ما خرجت الثمرة والعنب وصار بحال لو قطعت كان له اقيمة لا تبطل شركته وهو الشريك على الشرط المتفق - ثم وان كان رده

أحدهما على مائة والاخر على مائتين أو المائتين والعشرة وخمسة عشر والمدعى يدعى أقلها ما لا اجماعا قيل وكذا لو شهد أحدهما شاهدين بألف والاخر بألف وخمسمائة والمدعى يقول لم يكن الألفا فشهدا بمائة وخمسمائة باطلة



وان الاكثر فكذا عندد وقال لا يقبل على الاقل وخمسة عشر مع العشرة ليس كالف وخمسة مائة ألف لعدم العاطف لفظا بينهم ما والشرع مبني على اللفظ فلم يتفقا على شيء بخلاف ألف وخمسة مائة لللفظ بالالف في الكلامين وخمسة (٢٨١) عشر كلام واحد لا يدل جز لفظه على جز معناه فاشبه العشرة

والعشرين وكذا الوشم - د  
أحدهما بعشرين والاخر  
بخمسة وعشرين يقبل ان  
ادعى الاكثر وفي الف  
والالفين والعشرة والعشرين  
اذا وفق كاذ كرنا يقبل  
وكذا اذا ادعى ألفا مطلقا  
فشهد أحدهما على اقراره  
بألف قرض والاخر بالالف  
ودبعة كذلك يقبل وان  
ادعى أحد السبعين لا يقبل  
لأنه كاذب شاهده \* ولو شهد  
أنه عليه ألف قرض والاخر  
بألف ودبعة لا يقبل بخلاف  
الاقرار وقد ذكرناه من قبل  
هذا اذا لم يتدع عقدا أما  
اذا ادعى عقدا كالبيع  
بان ادعى البيع وشهد  
أحدهما انه اشترى عبدا  
فلا نبالف والاخر انه  
اشترى بألف ومائة لا يقبل  
سواء كان المسمى يدعي  
الاقل أو الاكثر والمسمى هو  
البائع أو المشتري والاجارة  
في أول المدة كالبيع وبعد  
المضى ان ادعى المستأجر  
فكذلك وان ادعى الاجر  
فهو دعوى الدين في  
الحقيقة وقد علم والكتابة  
كالبيع ان الدعوى من  
العبد وان ادعى المولى  
لا يقبل لان الكتابة غير  
لازمة في حق العبد وفي  
الرهن ان من الرهن  
لا يقبل لعدم لزوم في حق

قبل خروج الثمرة أو بعد خروجها ولكن في وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا في الذخيرة \*  
ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهى جذاذها على أن يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على أن  
مارزق الله تعالى من بذرها فهو بينهم ما جاز استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذرة وقت معلوم والبذر  
بينهما ما رطبه لصاحبها ولو اشترط أن تكون الرطبة بينهم مانصين فسدت المعاملة كذا في الظهيرية \* ولو  
دفع الى رجل غراس شجر أو كرم أو نخل قد علق في الارض ولم تبلغ الثمرة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقى  
نخله فلا يخرج من ذلك فهو بينهم مانصقان فهذه معاملة فاسدة لأن يسمى سنين معلومة لانه لا يدري في كم  
يحمل النخل والشجر والكرم والاشجار يتفاوت في ذلك لتفاوت مواضعهما من الارض بالقوة والضعف فان  
بينهما مدة معلومة صار مقدار المعقود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز ان لم يبين ذلك لا يجوز كذا في المبسوط  
\* واذا دفع النخل معاملة أو أراد العامل أن يضع الوصل على الاشجار فأصل القضيبي على الدافع ثم العمل في  
الوصل من ضرب آلة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل قضيب الوصل في الشق وما أشبه ذلك الى أن يتم  
الوصل على العامل وعلى هذا القضيبي الذي يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم والعمل ليسير غرسا  
على العامل وكذا الدعائم على صاحب الكرم ونصبها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا  
وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* حراث غرس اشجارا في أرض بغير أمر صاحب الارض فلما كبرت  
الاشجار اختصم فيها فان كان رب الارض مقررا بأن الاشجار غرسها الحراث من ملك نفسه فهي للحراث  
لكن لا تطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير أمره وان كان غرس بأمره من غير شرط  
شركة تطيب له كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل دفع الى رجل ثلثة لغيره ما على حافة ثم رلاه لقرية فلما  
غرس وأدرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عيالي دفعت اليك الثلثة لتغرسه لي فتسكون  
الاشجار لي قالوا ان علم أن الثلثة كانت للغارس كانت الاشجار له وان كانت الثلثة للدافع فان كان  
الغارس في عيالي الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الاشجار للدافع لان الظاهر شاهد له وان لم يكن الغارس  
يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثلثة وكذلك لو كان الغارس قلع الثلثة من أرض  
رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض قيمة الثلثة يوم قلعها كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع  
كرمه معاملة فأمر وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم كل يوم فيأكلون منه ويحملون والعامل لا يدخل  
الا قليلا فان أكل أهل دار الدافع أو حملوا بغير إذن الدافع فالضمان عليهم دون الدافع كالاجنبي وان أخذوا  
بأذنه وهم ممن تجب عليه نفقتهم فهو ضمان نصيب العامل كما لو قبض هو بنفسه ودفع اليهم وان لم يكونوا  
ممن تجب عليه نفقتهم لا ضمان عليه لان أكثر ما فيه أنه دل على اتلاف مال الغير وهناك لا يضمن كذا في  
الفتاوى الكبرى \* واذا دفع الى رجل نخلا لمعاملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقى فما أخرج الله  
تعالى من شيء منه فهو بينهم مانصقان فقام عليه ولحقه حتى صار بسرا أخضر ثم مات صاحب الارض فقد  
انتقضت المعاملة بينهم ما في القياس وكان البسرين ورثة صاحب الارض وبين العامل نصفين لان صاحب  
الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدراهم انتقضت الاجارة بموت أحدهما أي مامات  
فكذلك اذا استأجره ببعض الخارج ثم انتقاضها بموت أحدهما بمنزلة اتفاهم اعلى نقضها في حياتهم ما ولو  
نقضها أو الخارج بسر كان بينهم مانصفين ولكنه استحسن فقال للعامل أن يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك  
الثمر وان كره ذلك الورثة لان في انتقاض العقد بموت رب الارض اضرارا بالعامل وابطالا لما كان مستحقا له  
بعقد المعاملة وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف الجذاذ قبل الادراك  
وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر ويجوز ابقاؤها لدفع الضرر وكما يجوز أن يعقد العقد  
ابتداء لدفع الضرر ويجوز ابقاؤها لدفع الضرر بالطريق الاولى وان قال العامل أنا أخذ نصف البسر له ذلك لان

(٣٦ - فتاوى خامس) المرتهن وان من المرتهن فهو دعوى الدين ويثبت الرهن بألف ضمنا وتعالى الدين وفي العتق على مال وانخلع  
ان من العبد والمرأة فهو دعوى العتق وان من المولى والزوج فهو دعوى لوقوع العتق والطلاق باقرار المالكين بقي دعوى المال والصلح عن دم

عند كالتخلع وفي النكاح ان ادعاه الزوج فهو دعوى العقد اجماعا وان ادعت فهو دعوى الدين عنده والعقد عندهما والصدور رجه الله لم يفصل في كتابه في مسئلته اختلافهما في قدر (٢٨٢) المهرين دعوى أقل المالين أو أكثرهما وقال يقضى بالنكاح باقل المالين لان المال تابع

وعندهما لا يقضى بالنكاح أصلا وهذا بخلاف الاقرار فان تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقتر به لا يمنع صحة الاقرار في الباقي \* وفي الاقضية ادعى عليه ألفا فادعى المدينون الایفاء فشهد أحدهما أن الدائن أقتر بالاستيفاء والاخر أن أجله أو حله أو وهبه أو تصدق عليه أو أبرأه لا يقبل وان ادعى المدينون الایفاء وشاهداه شهدا على ابراء الدائن أو على أنه حله يقبل كالو ادعى الغصب وشهد أحدهما عليه والاخر على الاقرار بالغصب يقبل ولو ادعى الغصب وشهدا على الاقرار به يقبل \* ادعى البراءة بان قال أبرأني الدائن فشهد أحدهما عليه والاخر على أنه وهبه أو تصدق عليه أو حله جاز وان ادعى البراءة فشهد أحدهما على الهبة والاخر على الصدقة لا يقبل ولو ادعى الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والاخر بالهبة أو أنه أجله أو حله جاز \* الكفيل بالامرا ادعى الایفاء وشهدا على البراءة تقبل ووضع المسئلة في الكفيل ليعلم أن الایفاء غير مقتصر به ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الاصيل لا يوجب براءة الاصيل وانما ذكره ليوثق ان المقضى به براءة الكفيل لا الایفاء وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع مكنة الرجوع على المدينون وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل فانتهما

ابقاء العقد دفع الضرر عنه فاذا رضی بالتزام الضرر انتقض العدة بعوت رب الارض الا أنه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاءوا صرموا البسر فقصوه نصفين وان شاءوا أعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاءوا أنفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعون بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وان كرهه صاحب الارض لانهم قائمون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الارض من الخيار مثل ما وصفنا فلورثته في الوجه الاول ولو ما تاجعا كان الخيار في القيام عليه وتركه الى ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعدموت رب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب نورث الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق مستحق له وهو ترك الثمار على النخيل الى وقت الادراك وان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفنا في الوجه الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن انقضت مدة المعاملة والبسر أخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما نصفان الآن هنالك العامل اذا اختار الترك فعليه نصف أجر مثل الارض كذا في المبسوط \* اذا دفع كرمه معاملة ثلثات العامل في السنة فأنتق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متسببا ويرجع به في الثمر ولا سبيل للعامل على الغلة حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسألة بجهاالم يرجع كذا في السراجية \* واذا دفع الرجل الحزالي العبد المحجور عليه نخیلا له معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلبسه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فعمل على هذا فان اخرج بين العامل وبين صاحب النخيل نصفان اذا سلم العبد والصبي من العمل استحسانا وان ماتا من العمل في النخيل ان كان العامل عبدا فجميع الثمر لصاحب النخيل وعلى صاحب النخيل قيمة العبد لولي العبد وان كان العامل صبيفا فعلى عاقلة صاحب النخيل دية الصبي والثر بينه وبين ورثة الصبي نصفان كذا في المحيط \* دفع العبد أو الصبي نخله معاملة ولم يعمل حتى حجر عليه لا تنقض لان المعاملة لازمة من الجانبين حتى لا يملك العبد نقضا قبل العمل فلا يؤثر فيها الحجر كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبدا محجورا أو صبي محجورا في يده نخيل دفع الى رجل بالنصف فعمل العامل فان اخرج كله لصاحب النخيل ولا أجر للعامل ان كان الدافع صبي الا في الحال ولا في ثانی الحال وان كان الدافع عبدا لا يؤخذ بأجر مثل العامل في الحال ويؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط \* أكر غرس أشجارا في أرض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها الدهقان فهو متبرع وان أمره الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للا كاربط اليه الدهقان بتسوية الارض معلوم يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل بشي من البذور وبذروا العلم فان اخرج لأرباب البذر لانهم لم يسلوا البذر للعلم كذا في الوجيز للكردي \* نهريين رجلين على صقته أشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع هو ملك أحدهما خاصة كان له وما كان في الموضع المشترك كانه يكون بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* مستاجر الكرم اجارة طويلة اذا اشترى الاشجار والزرايين ثم دفع الاشجار والزرايين الى الاخر معاملة جاز كذا في الذخيرة \* من ازرع نوما فقلع بعض او بقی البعض غير مقلوع فثبت بعد مضي مدة المعاملة بتسقيه وانباته فثبت مما بقي في الارض غير مقلوع فهو بينه وبين رب الارض على الشرط الذي كان بينهما وماتت مما صار مقلوعا وهو في الارض كذلك فهو للزراع الذي نبت بتسقيه وعليه ضمان ما استهلك وان نبت من غير سقي ينبغي أن يكون بينهما على قدر حقهما في البذر كذا في المحيط \* غرس أشجارا على طرف حوض القرية ثم قلعهما بعد ذلك ونبت من عروقها قالنا ثبت للغارس لا ندرع ملكه كذا في الوجيز للكردي \* وفي النوازل مبطخة بقيت فيها بقية

على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الاصيل وانما ذكره ليوثق ان المقضى به براءة الكفيل لا الایفاء وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع مكنة الرجوع على المدينون وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل فانتهما

في ذلك لافي الزائد وان ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما والآخر بالبراءة جازو ثبت البراءة للهبة لانه أقامها ولا يرجع الكفيل على الاصيل \* وفي الاضية شهد أنه أقبله بألف درهم من ثمن المتاع الذي اشتراه وآخرا (٢٨٣) أنه أقر أن له عليه ألف درهم في موطن آخر يدخل ألف في

آخر يدخل ألف في  
الالفين وهذا لا يخول ما ان  
أطلق أو بين السبب فان  
أطلق وقال لفلان على ألف  
درهم ثم قال في مكان آخر على  
ألف فهم ما لان وعندهما  
مال واحد أو أجمعوا أنه لو  
شهد واحد في موضع  
وواحد آخر في موضع آخر  
فهو مال واحد \* ولو أقر في  
موطن وأشهد شاهدين وأقر  
في موطن آخر وأشهد آخرين  
فهو ما لان عنده وعندهما  
ان أشهد الأولين في الثاني  
فواحد والا فلان ذكره  
الخصاف رحمه الله وان  
كان الاقراران في موطن  
عندهما الاشك أنه واحد  
وعنده كذلك استحسانا ولو  
أقر بألف وأشهد على نفسه  
ثم قدمه الى القاضي فأقره  
بألف فهو ألف الف الاول  
بالاتفاق وكذلك على  
العكس بان أقر عند القاضي  
أولاهم عند غيره به وكذلك  
قال في المجلس الثاني كنت  
أشهدت على بألف فاشهدوا  
أن له على تلك الاف وهذا  
كله اذا لم يذكر السبب فان  
ذكر ان متحدا بان قال على  
ألف من ثمن هذا العبد ثم  
قال على ألف من ثمن هذا  
العبد لزمه مال واحد سواء  
كان في موطن أو موطنين  
وان اختلف بان قال من

فانتم الناس ان تركت لأخذ من شاء لأبأس به كالأحصاء دزرعه وبق هناك سنابل لأبأس بالتقاطها كذا  
في الخلاصة \* ويجب للعامل حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له أن يحرق شيأ من الاشجار والقضبان لطبخ  
القدر ولا من الدعائم والعريش واذ ارفع القضبان وقت الربيع وأخرج من الكرم لايجل له أن يأخذ من  
القضبان يعني من مدفيج (١) يعني شاخ اخشك) ولا يجوز للعامل أن يخرج شيأ من العنب والثمار للضيف  
وغيره الا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضيجان \* دفع المريض فخلاله معاملة بالنصف فقام عليه  
العامل واقعه وسقاه حتى أثمر ثم مات رب الخيل ولا مال له غير الخيل وثمره فانه ينظر الى الثمر يوم طلع من  
الخيل وصار كثرى وصار له قيمة فان كان نصف قيمته مثل أجر العامل أو أقل فللعامل نصف الثمر وان كان  
أكثر من أجره له نظرا الى مقدار أجر مثل العامل يوم تقع القسمة فيعطى العامل ذلك وثلاث تركه الميت  
مما بقي من حصته وصية له الآن يكون وارثا فلا وصية له وان كان على المريض دين محيط بماله فان  
كانت قيمة النصف من الكفري حين طلعت مثل أجره ضرب مع الغرماء نصف جميع الثمر وان كانت قيمة  
نصفه أكثر من أجر مثله ضرب معهم في التركة بقدر أجر مثله (٢) ليكن الوصية ههنا بطريق المحاباة ولو  
دفع الصحيح الى المريض فخلاله معاملة على أن للعامل جزأ من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض  
بأجرائه وأعوانه وسقاه واقعه حتى صار ثمر مات ولا مال له غيره وعليه دين ورب الخيل من ورثته وأجر  
مثل ذلك العمل أكثر من حصته فليس له الا ما شرط له لان المريض انما تصرف ههنا فيما لا يحد فيه لغرمائه  
ولو رثته وهو منافع بدنه كذا في المبسوط \* أشجار على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة  
بعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى بعض أهل السكة أن غارسها فلان وأنا وارثه وأنكر أهل  
السكة ذلك فان المدعى يطلب منه البيضة فان لم يكن له بيضة فما كان من الاشجار خارجا من حريم النهر  
فلجميع أهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لانه اذا لم يعرف الغارس ولا مالك التالة تحكم  
الارض كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى شجرة في أرض رجل ثبت من  
عروقها في أرض غيره فان كان صاحب الارض هو الذي سقاه وأثبت فهو له وان كان ثبت بنفسه فهو  
لصاحب الشجرة ان صدق رب الارض أنه ثبت من عروق شجره وان كذبه فالقول قوله كذا في فتاوى  
قاضيجان \* فواتر رجل ذهب به الرمح الى كرم غيره فثبت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لان النواة  
لا قيمة لها وكذا لو وقعت نخوة رجل في كرم غيره فثبت منها شجرة لان الشجرة تثبت من النواة بعد ما ذهب  
لحم النخوة فهذا الاول سواء كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو خرج الثمر في الخيل ثم استحققت الارض  
فالكل للصحق ويرجع للعامل على الدافع بأجر مثل عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا  
في التتارخانية ناقلا عن العتامية \* رجل له شجرة (٣) تعرفت في ملك الغير وثبتت العروق فذهب صاحب  
الشجرة تلك التالات من صاحب الارض فان كانت التالات تيبس اذا قطعت الشجرة (٤) لم تجز الهبة وان  
كانت لا تيبس فالهبة جائزة كذا في الفتاوى الكبرى \* العامل اذا غرس الاشجار في كرم الدهقان في  
مسدة المعاملة فانقضت مسدة المعاملة ينظر ان غرسها للدهقان متبرعا فهي للدهقان وان أمر الدهقان  
بشرائها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التي اشترى بها الاشجار وان

(١) أي القضبان اليابسة (٢) قوله ليكن الوصية الخ يتأمل في هذه العبارة اه معصحه (٣) تعرفت بالعين  
المهمله واقاف أي ذهب عروقها في الارض كما يعلم من القاموس (٤) قوله لم تجز الهبة لان التالة تكون  
بنزلة غصن من أغصان الشجرة فلا تجوز الهبة وقوله فالهبة جائزة لان التالة في هذا الوجه لا تكون بنزلة  
العصن بل تكون كشجرة أخرى في أرض غيره كذا في الخاتمة نقله معصحه

ثمن هذا العبد ثم قال في موطن آخر وفيه على ألف من ثمن هذه الجارية فلان وان أقر بألف في صدك ثم بألف في صدك آخر فلان وان قال  
في الثاني على تلك الاف التي في ذلك الصدك فواحد وان اختلف صفة المال بأن أقر بألف بيض ثم بألف سود فلان ولو ادعى المقر اختلاف

السبب وزعم المقررات اتحاداً أو صلحاً أو الوصف فالقول للمقر كذا الواتعت مهرين في نكاحين والزوج يقول ما جرى النكاح فالقول للزوج ولو كان السبب متحداً أو المال (٢٨٤) الثاني أكثر فعند الامام يجب المالان وعندهما يدخل الاقل في الاكثر ويلزم الاكثر

أصله أقسر بألف ثم بألف وخمسائة فعندهما مال واحد حتى يدل الدليل بخلافه وعندهما بعكسه

(نوع في اختلافهما)

وهو اما في الزمان أو المكان أو الانشاء أو الاقرار وكل من الثلاثة لا يتخلو عن أربعة أوجه اما في الفعل حقيقة أو حكم أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه ولو في الفعل كالجناية والغصب والقتل لا تقبل في الوجوه الثلاثة والاختلاف في فعل ملحق بالقول كالقرض فانه

وان فعلا لعدم تمامه بالتسايم بالاقول المقرض أقرضت فاشبهه الطلاق وأما القول الملحق بالانفصال كالنكاح فالاختلاف فيه يمنع القبول وانما ألحق بالفعل ليكون حضور الشهود شرطاً فيه والاختلاف في القول المحض كالطلاق والبيع والوكالة والوصاية والرهن والعقاق والدين والبراءة والكفالة والحوالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة \* وفي الاقضية شهد ا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن يقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر \* شهد أحدهما على الهبة مع القبض والاخر على الصدقة به لا يقبل \* ادعى

غرسه بنفسه باذن الدهقان فهي للاكار والدهقان بأمره بقاعها كذا في التتارخانية \* العامل في الكرم اذا باع أوراق الفرساد بغير اذن صاحب الكرم يتظر ان أجاز صاحب الكرم البيع حال قيام الأوراق فالتن له وان استهلك المشتري الأوراق ثم أجاز صاحب الكرم البيع أو لم يجز فلا شيء له من الثمن وله الخيار ان شاء ضمن العامل وان شاء ضمن المشتري كذا في الذخيرة \* دفعها معاملة ولم يخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها أشجاره نفذ البيع وفسدت المساقاة لانها استجار ببعض الخارج فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع وان كان سقى الاشجار وحفظه الاشياء له لانه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكله بأن يأخذ من ثمنه ما يشاء فباعه بما يتعابن الناس فيه من قلة نصيب العامل لم يلزم العامل ذلك الا ان شاء فان عمله وقد علم نصيبه منه أو لم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له كذا في المبسوط \* واذا دفع الرجل الى رجل نخيل لاله ووكله أن يدفعه معاملة هذه السنة فدفعها بما يتعابن الناس في مثله وعمل العامل فانخرج كله لرب النخيل وللعامل على الوكيل أجر مثله وفي المزارعة يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التتارخانية \* دفع أشجارا الى رجل على أن يقوم عليها ويشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد منها ما يحتاج الى التشذيب فأخر الا كاشتد الاشجار حتى أصابها البرد وهي أشجار ان لم تشد أفسدها البرد فالا كاشتد من قيمة ما أصابها البرد كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في النخيل والاشجار فان كان وكيله من جانب العامل فهو الذي يلي قبض نصيب العامل باتفاق الروايات وان كان وكيله من جانب رب النخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخيل وعلى رواية كتاب الوكالة يملك كذا في الذخيرة \* لو كان العامل غرسها نخلا وكرما وشجرا وقد كان أذن له بالدفع في ذلك فلما بلغ وأتمرا استحقها رجل فانه يأخذ أرضه ويقلع من النخيل والكرم والشجر ما فيها ويضمنان للمستحق القلع اذا قلعا ذلك بالاتفاق ويضمن الغارس له أيضا نقصان الغرس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا تخویر جمع العامل بما ضمن من نقصان القلع والغرس على الدافع وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاقول وهو قول محمد رحمه الله تعالى للمستحق أن يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى الغاصب ضامن كالمثلث وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ضمان ذلك للمستحق على المثلث دون الغاصب ثم الغارس يرجع على الدافع لاجل الغرور الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما كذا في المبسوط \* واذا دفع الى رجل نخلا معاملة بالنصف ولم يقل عمل برأى فدفعت العامل الى آخر معاملة فعمل فيه فخرج فهو لصاحب النخيل وللعامل الاخر على العامل الاول أجر مثله فيما عمل بالغاما بالغ ولا أجر للعامل الاول (قال) وقوله بالغاما بالغ قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجاوز به ماسمى كذا في المحيط \* ولو هلك الثمر في يد العامل الاخر من غير عمله وهو في رأس النخيل فلا ضمان على واحد منهما ولو هلك من عمله في أمر خالف فيه أمر العامل الاول فالضمان لصاحب النخيل على العامل الاخر دون الاول ولو هلك في يده من عمله في أمر لم يخالف فيه أمر العامل الاول فلصاحب النخيل أن يضمن أيهما شاء فان اختار تضمين الاول لم يرجع على الآخر بشئ وان اختار تضمين الآخر يرجع على الاول هذا اذا لم يقل له اعمل فيه برأى فاما اذا قال وشرط له النصف فدفعه الى رجل آخر بثلث الخارج فهذا جائز وما خرج من الثمر فنصفه لرب النخيل والسدس للعامل الاول وكذا محمد رحمه الله تعالى في الاصل أنه اذا لم يقل اعمل برأى فشرط له شيئا معلوما وشرط الاول للثاني مثل ذلك فهو مافاسدان ولا ضمان على العامل الاول كذا في البدائع \* والله أعلم بالصواب

عبد في يد رجل فشهدا على اقراره بانه ملك المدعي يقبل وان على اقراره بالشراء من المدعي وأنكر المدعي البيع منه كتاب يأخذ المدعي لان الاقرار بالشراء والاستيلاء بالمال للبائع على رواية الجامع أو بعدم ملك المسام في رواية الزنادات فقد أقر أنه لا

ملك له فيه ولا يتعرض للدعي فيأخذه وكذا لو شهد أحدهما على الآخر بالهبة منه والآخر على إقراره بالشرامنه والمدعي ينكر وكذا إذا شهد أحدهما بأنه اشترا منه بالقر والآخر بأنه اشترا منه بمائة دينار أو قال الآخر (٢٨٥) استأجره منه وكذا لو شهد أنه باعه المدعي منه أو أودع المدعي عليه من المدعي ولو شهد على إقراره أن المدعي دفعه إليه لا يقبل وفي المفتي شهد أحدهما أنه أقر أنه يأخذه هذا العبد من فلان والآخر أنه أقر أنه لفلان قال محمد رحمه الله في رواية ابن سماعة لا أقضي به \* شهد أحدهما على إقراره بأنه أخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودعه هذا العبد يقبل لاتفاقهما على الإقرار بالاختلاف لكن بحكم الوديعه أو الأخذ مفردا ولو قال الذي يشهد على الإقرار بالوديعه أشهد أنه أقر أن فلانا دفعه إليه فان برهن المشهود عليه شاهدين أنه له قضى له به لأنه لم يقض بالوديعه لأنه شاهد فردا وما قضى بالاجتماع على الأخذ وكذا لو شهد على إقراره بالغصب مكان الوديعه \* شهد أحدهما أنه اغتصبه منه والآخر أن فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للدعي ولا يقبل من المقضى عليه بنية بعده لان الشاهدين شهدا على إقراره بالملك ولو شهدا أنه أقر أنه غصبه منه أو رهنه منه يقبل ويقضى به للدعي وفي الاقضية شهد أحدهما أنه أقر أنه غصب من فلان وكذا والآخر أنه أقر أنه أخذ منه يقبل ولو قال أحدهما أقر بأنه

### كتاب الذبائح وفيه ثلاثة أبواب

#### الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه وأنواعه

الذكاة نوعان اختيارية واضطرارية أما الاختيارية فركن الذبح فيما يذبح من الشاة والبقر والخر فيما ينحر وهو الابل عند القدرة على الذبح والخر ولا يحل بدون الذبح والخر. والذبح هو فري الاوداج ومحلها مابين اللبة والحين والخر فري الاوداج ومحلها آخر الحلق ولو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر يحل لوجود فري الاوداج لكنه يكره لان السنة في الابل النحر وفي غيرها الذبح كذا في البدائع \* وفي الجامع الصغير ولا بأس بالذبح في الحلق كله أسفله وأوسطه وأعله وفي فتاوى أهل سمرقند قصاب ذبح الشاة في ليله مظلمة فقطع أعلى من الحلقوم وأسفل منه يحرم كلها لانه ذبح في غير المذبح وهو الحلقوم فان قطع البعض ثم علم فقطع مرة أخرى الحلقوم قبل أن يموت بالاول فهذا على وجهين أما أن قطع الاول بتمامه أو قطع شيئا منه ففي الوجه الاول لا يحل لانه لم يقطع الاول بتمامه كان موته من ذلك القطع أسرع من موته من الثاني وفي الوجه الثاني يحل كذا في الذخيرة والمحيطين \* وأما الاضطرارية فركنها العقر وهو الجرح في أى موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما نذ من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانها بمعنى الصيد وان كان مستأنسا وسواء نذ البعير والبقر في الصحراء أو في المصرف كانه العقر كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وأما الشاة ان نذت في الصحراء فذكاتها العقر وان نذت في المصرف لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قلب فلم يقدر على إخراجها ولا مذبحه ولا منحره وكذا في المفتي في البعير اذا وصل على رجل فقتله وهو يريد الذكاة حل أكله لانه اذا كان لا يقدر على أخذه صار بمنزلة الصيد (وأما شرائط الذكاة فأنواع) بعضها يعم الذكاة الاختيارية والاضطرارية وبعضها يخص أحدهما دون الآخر أما الذي يعمهما فأنها أن يكون عاقلا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبح ويقدر عليه تؤكل ذبيحته وكذا السكران (ومنها) أن يكون مسلما أو كتابيا فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمرتب لانه لا يقر على الدين الذي انتقل اليه ولو كان المرتد غلاما مراهقا لا تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تؤكل بناء على أن رده صححة عندهما وعند لا تصح وتؤكل ذبيحة أهل الكتاب ويستوى فيه أهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوى فيه نصارى بنى تغلب وغيرهم لانهم على دين نصارى العرب فان انتقل الكتابي الى دين غير أهل الكتاب من الكفرة لا تؤكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين أهل الكتاب تؤكل ذبيحته والاصل فيه أنه ينظر الى حاله ودينه وقت ذبحه دون ما سواه وهذا أصل أصحابنا أن من انتقل من مله من الكفرة الى مله يقر بها يجعل كأنه من أهل تلك الملة من الاصل والمولودين كتابي وغير كتابي تؤكل ذبيحته أيهما كان الكتابي الاب والام عندنا فاما الصابئون فتؤكل ذبائحهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تؤكل ثم انما تؤكل ذبيحة الكتابي اذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء أو شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيء يحمل على أنه قد سمي الله تعالى فحسبنا للظن به كإسلامه ولو سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه عني بالله عز وجل المسيح عليه السلام قالوا تؤكل الا اذا نص فقال بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة فلا يحل فأما اذا سمع منه أنه سمي المسيح عليه السلام وحده أو سمي الله سبحانه وسمى المسيح لا تؤكل ذبيحته (ومنها) التسمية حاله الذكاة عندنا أي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفة بأن قال الله اكبر الله أعظم الله أجل الله الرحمن الله الرحيم ونحو ذلك أولم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم أو غير ذلك وكذا التهليل والتخميد والتسبيح وسواء كان بعبارة بالتسمية المعهودة أو عالما وسواء كانت التسمية بالعربية أو بالفارسية أو أى لسان كان وسواء كان لا يحسن العربية أو يحسنها كذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أن رجلا سمي على الذبيحة بالرومية

أخذه منه والآخر بأنه لفلان لا يقبل وكذا لو قال أحدهما هذا العبد له وقال الآخر أنه أخذ منه هذا العبد لا يقبل ولو قال أحدهما أقر أنه غصبه من المدعي والآخر على أنه أقر أن المدعي أودعه منه يقبل \* قال أحدهما له عليه كذا من الدين وقال الآخر أقر بأنه عليه

كذا من الدين يقبل بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه جاريته والآخر على إقراره أنها له \* قال أحدهما أنها جاريته والآخر أنها كانت جاريته يقبل بخلاف ما إذا قال أو قال أكانت (٢٨٦) في يده حيث لا يقبل وفي الشهادة على الغصب ينبغي للشاهد أن يقول عاينته أخذته منه ولا يشهد أنه غصبه \* شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حملت منه أو قال أحدهما ولدت منه ذكر أو لا الآخر قال أي يقبل \* وفي المتفق شهد أحدهما أن المدعى سكن هذه الدار والآخر أن الدار له لا يقبل \* ولو قال أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أنه يسكن فيها يقبل \* وفي الصغرى قال أحدهما قيمة الثوب الهالك كذا وقال الآخر أقر هو بذلك لا يقبل \* شهد أحدهما على الشراء بالعيب والآخر على إقرار البائع بالعيب لا يقبل وكذا لو شهد أحدهما على أنه ملك المدعى والآخر على إقرار المدعى عليه به لا يقبل \* أنكر

أوبالفارسية وهو يحسن العربية أو لا يحسنها أجزأ ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية أن تكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره والذابح ساكت وهو ذاك كغير ناس لا يحل (ومنها) أن يريد بها التسمية على الذبيحة فإن أراد بها التسمية لافتتاح العمل لا يحل وعلى هذا إذا قال الحمد لله ولم يرد به التسمية بل أراد به الحمد على سبيل الشكر لا يحل وكذا لو سجد أو همل أو كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة وإنما أراد به وصفه بالوحدانية والتزعم صفات الحمد لا غير لا يحل كذا في البدائع \* ولو عطف فقال الحمد لله يريد به التسمية على العطاس فذبح لا يحل كذا في فتاوى قاضيخان \* (ومنها) يجزئ اسم الله تعالى من غيره وإن كان اسم النبي (ومنها) أن يقصد بد ذكرا سمى الله تعظيما على الخلو لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم اغفر لي لم يكن ذلك تسمية لأنه دعاء والدعاء لا يقصد به التعظيم المحض وأما وقت التسمية فوقتها على الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تفديها عليه إلا بزمن قليل لا يمكن التحرز عنه وأما وقت الاضطرارية فوقتها وقت الرمي والارسال وأما الذي يرجع إلى المذكي وهو أن يكون حلالا وهذا في الذكاة الاضطرارية دون الاختيارية وأما الذي يرجع إلى محل الذكاة (فمنها) تعيين المحل بالتسمية في الذكاة الاختيارية وعلى هذا يخرج ما إذا ذبح وسمى ثم ذبح أخرى يظن أن التسمية الأولى تجزئ عنهم لم تؤكل فلا بد أن يجتهد لكل ذبيحة تسمية على حدة (ومنها) قيام أصل الحياة في المستأنس وقت الذبح قلت أو كثرت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكتفي بقيام أصلها بل تعتبر حياة مستقرة كذا في البدائع \* المتردية والمخنقة والموقوذة والشاة المريضة والنطيحة ومشقوقة البطن إذا ذبحت ينظر إن كان فيها حياة مستقرة حلت بالذبح بالإجماع وإن لم تكن الحياة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش أو لا يعيش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* وأما خروج الدم بعد الذبح فيما لا يحل إلا بالذبح فهل هو من شرائط الحل فلا رواية قينة عن أصحابنا وذكر في بعض الفتاوى أنه لا بد من أحدثين أما التحرك وأما خروج الدم فإن لم يوجد لا تحل كذا في البدائع \* وإن ذبح شاة أو بقرة فخرج منها دم ولم تحرك وخروجها مثل ما يخرج من الحي أكلت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ رجلا ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها إلا فوها ان فتحت فاهها لا تؤكل وإن ضمتها أكلت وإن فقت عنها لا تؤكل وإن غمضتها أكلت وإن مدت رجلها لا تؤكل وإن قبضتها أكلت وإن لم يقم شعرها لا تؤكل وإن قام أكلت هذا كله إذا لم يعلم أنها حية وقت الذبح تكون علامة الحياة فيها أما إذا علمت حيايتها بقيتها وقت الذبح أكلت بكل حال كذا في السراج الوهاج \* (وأما حكمها) فطهارة المذبوح وحل أكله من الماء كحل وطهارة غير الماء كحل لا تنفع لاجبهة الأكل كذا في محيط السرخسي \* والخنثى والخنثى تجوز ذبيحتهما هكذا في الجوهرة النيرة \* لا يكره ذبح الأبرص وخبزه وطحنه وغيره أولى كذا في الغرائب \* المرأة المسلمة والكاسية في الذبح كالرجل وتؤكل ذبيحة الآخر مسلمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد سواء ذبحه في الحل أو في الحرم (١) وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد لأنه فعل مشروع كذا في الكافي \* نصراني ذبح صيدا في الحرم لا يحل كذا في السراجية \* مسلم ذبح شاة المجوسى لبنت نارهـم أو الكافرا آهـتهم تؤكل لأنه سمي الله تعالى وبكره للمسلم كذا في التارخاتية ناقلا عن جامع الفتاوى \* وفي المشكل ذبح عند مرأى الضيف تعظيما لا يحل أكلها

أخذته منه ولا يشهد أنه غصبه \* شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حملت منه أو قال أحدهما ولدت منه ذكر أو لا الآخر قال أي يقبل \* وفي المتفق شهد أحدهما أن المدعى سكن هذه الدار والآخر أن الدار له لا يقبل \* ولو قال أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أنه يسكن فيها يقبل \* وفي الصغرى قال أحدهما قيمة الثوب الهالك كذا وقال الآخر أقر هو بذلك لا يقبل \* شهد أحدهما على الشراء بالعيب والآخر على إقرار البائع بالعيب لا يقبل وكذا لو شهد أحدهما على أنه ملك المدعى والآخر على إقرار المدعى عليه به لا يقبل \* أنكر اذن عبده فشهد أحدهما أنه أذن له في الثياب والآخر على أنه أذن له في الطعام يقبل \* ولو قال أحدهما أنه صر بها وقال الآخر رآه يشتري ويبيع فسكت لا يقبل \* وفي المتفق عن الثاني قال أحدهما شأدى الطلاق طلقها بالعربية والآخر أنه كان بغير العربية كالفارسية والتركية لا يقبل وإن كان هذا في الإقرار بالمال يقبل وليس الطلاق كذلك لأنى أتو به في وجوه كثيرة وقال بعده إذا قال أحدهما قال لبعده أنت

(١) قوله وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد التقييد بقوله في الحرم يفيد أن الحل لا يخرج به إلى الحل وذبحه فيه يحل والظاهر خلافه كذا في حاشية الدروديل عليه قول الاتفاقى وكذا صيد الحرم لا تحل ذبيحته أصلا للمحرم ولا للحلال اهـ فقوله أصلا أى لا في الحرم ولا في الحل تأمل اهـ معجزة

حرق قال الآخر قاله أراذى يقبل وفيه إذا قال لبعده ان كملت فلانا فانت حرف شهد أحدهما أنه كمل اليوم وكذا والآخر أنه كمل أمس لم يقبل وذكره بعده مسئلة الطلاق بخلافه قال لامرأته ان كملت فلانا فانت طالت فشهد أحدهما أنها كملته غسوة



والآخر عسبة طلقت \* وفيه عن الثاني شهد أحدهما أنه قال ان دخلت هذه الدار فكذا وقال الآخر أنه قال ان دخلت هذه الدار لا يقبل لان المردود شهد أنه اذا دخل غير التي شهد بها صاحبه يحنث ثم لا يحنث بعده بدخول (٢٨٧) الدار التي شهد عليها صاحبه وفيه

أيضا قال ان طلقتك فعبده  
حرف قال أحدهما طلقها  
اليوم والآخر طلقها أمس  
يقع الطلاق وكذا العتاق  
قال لها ان ذكرت طلاقك  
ان سميت طلاقك ان تكلمت  
به فعبده حرف شهد شاهد أنه  
طلقها اليوم والآخر على  
طلاقها أمس يقع الطلاق  
لا العتاق لان شهادتهم - ما  
اختلفت في الكلام \* وهنا  
فصلان أحدهما الاختلاف  
في فعل لا يتم الا بالنفعل  
كالهبة والصدقة والرهن  
واختلاف في الزمان أو المكان  
وشهدا على معاينة القبض  
يقبل في الشراء والهبة  
والصدقة لان القبض قد  
يكون غير واحد قال في  
كتاب الرهن لانه لم يكن رهنا  
ولا قبضا الا باقرار الراهن  
\* وقال محمد اذا شهدا على  
معاينة القبض في الرهن  
والهبة والصدقة  
لا يقبل وان شهدا على اقرار  
الراهن والواهب والمتصدق  
يقبل وكان الامام يقول أولا  
لا تقبل الشهادة على الاقرار  
بالقبض حتى لو شهدا على  
اقرار الراهن بقبض المرتهن  
لا يقبل ثم مال الى قولهما  
وقال يقبل والثاني القذف  
اختلفا في الزمان أو المكان  
فيه يقبل عنده خلافا لهما  
ولو اختلفا في الانشاء  
والاقرار ينعى القبول اجماعا

وكذا عند قدوم الامير أو غيره تعظيما فاما اذا ذبح عند غيبة الضيف لاجل الضيافة فانه لا بأس به كذا في  
الجوهرية النيرة \* وفي التجريد المسلم اذا ذبح فامر الجوسي بالسكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح الجوسي  
وأمر المسلم بعده لم يحل كذا في التارخية \* والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة الحلقوم وهو مجرى  
النفس والمرى وهو مجرى الطعام والودجان وهما عرقان في جانبي الرقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل  
الاربعة حلت الذبيحة وان قطع أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا بد من قطع  
الحلقوم والمرى وأحد الودجين والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما أن لا بد من قطع الكل كذا  
في المضمرات \* وفي الجامع الصغير اذا قطع نصف الحلقوم ونصف الوداج ونصف المرى لا يحل لان  
الحل معلق بقطع الكل أو لا أكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كذا في الكافي \* وعن  
محمد رحمه الله تعالى اذا قطع الحلقوم والمرى والاكثر من كل ودجين يحل ومالا فلا قال مشايخنا وهو أصح  
الجوابات واذا ذبح الشاة من قبل القفا فان قطع الاكثر من هذه الاشياء قبل أن تموت حلت وان ماتت  
قبل قطع الاكثر من هذه الاشياء التحل ويكره هذا الفعل لانه خلاف السنة وفيه زيادة يلام كذا  
في المحيط \* شاة أو بقرة أو شرف على الولادة فالوايكه ذبحها لان فيه تضييع الولد وهذا قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لان عنده الجنين لا يتدكى بكافة الام كذا في فتاوى قاضيخان \* من فخر ناقة أو ذبح بقرة  
فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل أشعر أو لم يشعر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى اذا تم خلقه أو كل كذا في الهداية \* الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار  
ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل وهذا التفريع على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* رجل شق بطن شاة فأخرج الولد حيا وذبح ثم ذبح الشاة قالوا ان  
كانت الشاة لاتعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذلك ليس بذكاة وان كانت تعيش من ذلك  
حلت لان الذكاة هو الثاني كذا في فتاوى قاضيخان \* أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين  
عسرت الولادة عليها ان من ذبح حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا كذا في  
الوجيز لا كذا في \* من ذبح رأس دجاجة فانه لا يحل بالذبح وان كان يتحرك كذا في المنتقط \* والاكلة على  
ضربين قاطعة وفاسخة والقاطعة على ضربين حادة وكيلة فالحادثة يجوز الذبح بها من غير كراهة حديد كان  
أو غير حديد كالوذبح بالليطة أو بالمرودة أو بشقة العصا أو بالعظم والكليلة يجوز الذبح بها ويكره ولو ذبح بسن  
أو ظفر من زروع يحل ويكره كذا في محيط السرخسي \* وأما الأكلة التي تصنع فالظفر القائم والسن  
القائم لا يجوز الذبح بها بالاجماع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع \* (١) والسنة في البعير كل منهما أن ينحر  
قائما مع قول السيد اليسري فان أجمعه جاز والاول أفضل والسنة في الشاة والبقرة أن يذبح كل منهما مضجعا  
لانه أمكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في الجوهرية النيرة \* المستحب أن يكون الذبح  
بالتهاوي يستحب في الذبح حالة الاختيار أن يكون ذلك بالآلة حادة من الحديد كالسكين والسيوف ونحو ذلك  
ويكره بغير الحديد وبالكليل من الحديد ومنها الترفيق في قطع الوداج ويكره الانكشاف فيه ويستحب الذبح من  
قبل الحلقوم ويكره الذبح من قبل القفا ومن المستحب قطع الوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض  
ويستحب الاكتفاء بقطع الوداج ولا يباين الرأس ولو فعل يكره ويكره أن يقول عند الذبح اللهم تقبل من  
فلان وانما يقول ذلك بعد الفراغ من الذبح أو قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا تحرم الذبيحة ويكره له بعد  
الذبح قبل أن تبرأ أن ينحها أو هو أن ينحها حتى يبلغ النخاع وأن يسلمها قبل أن تبرأ فان نزع أو سلم قبل  
أن تبرأ فلا بأس بأكله أو يكره جرها الى المذبح ويكره أن يضجها أو يحدا الشفرة بين يديها وهذا كله  
(١) قوله والسنة في البعير كل منهما الخ كذا في الاصل ولعل هنا سقط دليل التثنية وليحذر اه محصه

\* وفي المتن شهدا على اقرار رجل بمال الأهم ما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام رحمه الله يقبل لان على الشاهد حفظ عين  
الشهادة لا محلها وزمانها وقال الثاني رحمه الله لا يقبل لكثرة الشهادات بالزور فابطلها بالهمة \* ولو على الاقرار بالبيع أو الايفاء واختلفا في

الزمان والمكان بقيل \* ولوسألهما القاضي عن المكان أو الزمان فتسالا لا تعلم تقبل لانهما لم يكلفاه \* قال أحدهما أقر في المسجد وقال الآخر في السوق أو قال الآخر أقر غدة والآخر عشة (٢٨٨) تقبل \* وفي المتن ادعى عليه ألفا فأنكر فشهد أحدهما بأنه أقر أن عليه ألفا

قرضوا ولا تخر على أنه أقر أنه أودعه ألفا يقبل لا تنافهما على أنه وصل اليه منه ألفا وقد شهد فصار ضامنا ثم ذكر بعده عين المسئلة التي ذكرناها في العبد ووضعها في الثوب فقال شهد أحدهما على اقراره بالغصب منه والآخر على اقراره بالايديع منه وقال المدعي قد أقر بما قال لكنه غصبه مني يقبل ويجعل ذو اليد مقرا بملكية الثوب للمدعي ولا يقبل بينة المدعي عليه على الثوب بعده وان شهد أحدهما على اقراره بغصبه منه والآخر على اقراره بأخذه منه يقضى به للمدعي وجعل المدعي عليه على حجة لان الاقرار بالخذ ليس باقرار للملك \* شهد أحدهما على اقراره بأخذه منه والآخر على اقراره بإيداعه منه والمدعي قال قد أقر بما قال لا يكتفى أودعته منه لا تقبل الشهادة لعدم اجتماعهما على الاقرار بذلك ولا بأخذ لان شاهد الودعة لم يشهد بالأخذ وهذا كما يرى يخالف ما ذكره في مسئلة العبد فانه جعل اقراره بالودعة اقرارا بالملك فحصل المخالفة منه في الدليل والمدلول كما يرى \* وفيه أيضا شهد أحدهما على اقرار المدعي

لا تحرم به الذبيحة كذا في البدائع \* ولو ذبح فيما يجب فيه النحر أو نحر فيما يجب فيه الذبح جاز ولكن ترك السنة كذا في خزانة المفتين \* ولو ضرب عنق خزور أو بقرة أو شاة أو بانه أو سمى فان كان ضرب به من قبل الحلقوم تؤكل وقد أساء فان ضرب على النائي والتوقف لا تؤكل لانها ماتت قبل الذكاة فكانت ميتة وان قطع العروق قبل موتها تؤكل لوجود فعل الذكاة وهي حية الا أنه بكره ذلك لانه زاد في ألهام من غير حاجة فان أمضى فعله من غير توقف تؤكل لان الظاهر أن موتها بالذكاة كذا في البدائع \* واذا ذبحها بغير توجه القبلة حلت ولكن يكره كذا في جواهر الاخلاط \* أشرف ثورده على الهلاك وليس معه الا ما يجرح مذبحه ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكاته فخرج مذبحه لا يحل الا اذا قطع العروق قال القاضي عبد الجبار يحل ان جرحة كذا في القنية \* وكره النخع وهو أن يبلغ بالسكين النخاع وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق أبيض في عظم الرقبة وقيل أن يند رأسه حتى يظهر مذبحه وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لانه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والحاصل أن كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج اليه في الذكاة مكروه كذا في الكافي \* قال الباقي المستحب أن يقول بسم الله الله أكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لان الواو يقطع فور التسمية كذا في المحيط \* ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولا بغير واو فهذا على ثلاثة أوجه اتم أن ينصب محمد أو يحفضه أو يرفعه وفي كلها يحل لان الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ السكين بكره لوجود الوصل صورة وان ذكر مع الواو ان خفضه لا يحل لانه يصير ذابحاً بجماع ما وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسما آخر مع اسم الله تعالى كذا في النهاية \* ولو قال بسم الله بغير الهاء ان أراد به التسمية يحل والا فلا لان العرب قد تحذف حرفا (١) ترخيا وكذا لو قال بسم الله اللهم تقبل من فلان يحل ويكره ولو قال قبل الذبح أو بعده اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسي \* قال عند الذبح لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والحلقوم والمرء ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجوز يد التسمية فريضة كذا في القنية \* ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد أو قال صلى الله على محمد بدون الواو حل الذبح لكن بكره ذلك وفي الباقي حل الذبح وان وافق التسمية والذبح قيل ان أراد بذكر محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وان أراد التبرك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم يحل الذبح ويكره ذلك كذا في المحيط \* ولا تحل ذبيحة تارك التسمية عمدا وان تركها ناسيا تحل والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء كذا في الكافي وفي الفتاوى العتائية والصبى كالكبير في النسيان كذا في التتارخانية \* ولو قال القصاب تركت التسمية عمدا لم يحل ويغرم قيمته كذا في خزانة المفتين \* ولو قال بسم الله ولم تحضره النية أكل عند العانة وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضيلان \* ولو أضجع شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية عمدا عليها التحل كذا في الخلاصة \* ولو أضجع شاة ليذبحها وأخذ السكين وسمى ثم ألقى تلك السكين وأخذ أخرى وذبح بها حلت وان أخذها سمي ثم وضع ذلك السهم وأخذ أخرى لم يحل بتلك التسمية كذا في جواهر الاخلاط \* واذا أضجع شاة ليذبحها وسمى عليها ثم أكل من شاة أو شرب ماء أو حدث سكيناً أو أكل لقمة أو ما أشبه ذلك من عمل لم يكثر حلت بتلك التسمية وان طال الحديث وكثر العمل كره أكلها وليس في ذلك تقدير بل ينظر فيه الى العادة ان استكره الناس في العادة يكون كثيرا وان كان بعد تقيلا فهو قليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهة وقد اختلف المشايخ رجهم الله تعالى فيها وفي أضاحي الزعفراني اذا حدد الشفرة تنقطع تلك التسمية من غير فصل بينهما (١) قوله ترخيا استشكله صاحب الذخيرة بأن المنقول عن أئمة اللغة أن الترخيم لا يجوز الا في المداة خاصة اه وفيه ان المقصود وجود نظير للفظه كذا في حاشية الدر نقله مصححه

عليه بانه اتباع هذا العين من المدعي والآخر على اقراره بانه المدعي هذا العين منه قضى به للمدعي \* ولو قال الشاهد اذا الثاني المدعي عليه دفع اليه هذا العين قضى به للمدعي أيضا لكن لو برهن ذو اليد على شرائه فيه بعد القضاء يقبل ألا يرى أن رجلا لو قال دفع

الى فلان هذا ثم برهن على أنه اشترا منه قبل وفي الزيادات قال أخذهما أعتق كله والآخر أعتق نصفه لا يقبل ولو ادعى ألفين فشهد أحدهما بالف والآخر بالفين يقبل على ألف باجاءا وفي المنتقى هشام عن محمد شهد أحدهما (٢٨٩) طلقها ثلاثا بالبتة والآخر أنه بطلقتين ويملك

البتة يقضى بطلاقتين ويملك الرجعة \* ادعى عليها نكاحا فشهد ادعى اقرارها بالنكاح يقبل كافي الغصب \* ادعى الشراء فشهدا بالهبة والقبض لا يقبل فان قال بجدي الشراء فاستوهبتها وأعاد البينة على الهبة والقبض يقبل \* ادعى أنه ورثه من أبيه فشهد أحدهما كذلك والآخر أنه ورثه من أمه لا يقبل \* ادعى دارا فشهد له بمذاعه وحكم ثم أقر المقضى له بان البناء للمقضى عليه لا يبطل الحكم بالارض للمدعى وان شهدا بالبناء والارض ثم أقر بعد الحكم بان البناء للمقضى عليه يبطل الحكم في الارض لان البناء لمن نص عليه الشاهد فاقرا للمدعى أنه ليس له كذاب لهما بخلاف الاول لان دخول البناء محتمل فاقرا للمدعى بعدم دخوله بيان لاحد الاحتمالين \* شهدا للمدعى الدار به ثم فالاقبل الحكم البناء للمدعى عليه إن قبل التفريق عن مجلس القضاء ولم يبطل يقبل في الاستحسان وان تفرقا أو طال المجلس ثم قاله لا تقبل شهادتهما وعن محمد رحمه الله شهدا بان الدار له واتصل الحكم ثم انهما قالوا لا نعلم لمن البناء لا يضمنان للمدعى عليه شيئا

اذا قل أو أكثر كذا في المحيط \* ولو سعى ثم انقلبت الشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها الى مضجعها فافقه - انقطعت التسمية كذا في البدائع \* رجل نظر الى قطيع جوار وحشي وأرسل كلبه وسعى وأخذ كل كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو أن رجلا نظر الى غنمه فقال بسم الله ثم أخذوا واحدة فاضجعها وذبجها وترك التسمية عامدا ووطن أن تلك التسمية تجزئه لتأكل كذا في البدائع \* ولو أضحج إحدى الشاتين على الأخرى تكني تسمية واحدة اذا ذبحهما با مراء واحد ولو جمع العصافير في يده فذبح وسعى وذبح آخر على أثره ولم يسم لم يحل الثاني ولو أمر السكين على الكل جاز تسمية واحدة كذا في خزائن المفتين \* والله أعلم

### الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل

الحيوان في الأصل نوعان نوع يعيش في البحر ونوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان يحرم أكله إلا السمك خاصة فانه يحل أكله (١) إلا ما طغمانه وأما الذي يعيش في البر فأشياء ثلاثة ما ليس له دم أصلا وما ليس له دم سائل وما له دم سائل في الأدم له مثل الجراد والزنبرور والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب والبيغاء ونحوها لا يحل أكله إلا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسائر أربص وجميع الحشرات وهو أمم الارض من الفأر والجراد والقنفاذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الأشياء إلا في الضب فانه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وما له دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهائم فنحو الابل والبقر والغنم يحل بالاجاع وأما المتوحش فنحو الظباء وبقر الوحش وحمر الوحش وابل الوحش فحلال باجاء المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور الأهل فلا يحل وكذلك المتوحش فمنه المسمى بسباع الوحش والطيور وهو كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فذو الناب من سباع الوحش مثل الأسد والذئب والضبع والتمر والفهد والنعبل والسنور البري والسنجاب والسمور والدلق والذب والقرود ونحوها فلا خلاف في هذه الجملة إلا في الضبع فانه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وذو المخلب من الطير كالباري والباشق والصقور والشاهين والحدأة والبيغات والنسور والعقاب وما أشبه ذلك وما لا مخلب له من الطير والمستأنس منه كالديك والبط والتمش والحمام والفاختة والعصافير والقيح والكركي والغراب الذي يأكل الحب والزرع ونحوها حلال بالاجاع كذا في البدائع \* ولا بأس بالقمرى والسوداني والزرزور كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره أكل لحوم الابل الجلالة وهي التي الأغلب من أكلها النجاسة لانه اذا كان غالب أكلها النجاسة يتغير لجهها ويتن فيكره أكله كالطعام المتغير ذكر القاضى في شرحه على مختصر الطحاوى أنه لا يحل الاستفعا به من العمل وغيره إلا أن تحبس أياما وتغلف خفيئند تحل وما ذكره القنوري أجود ثم ليس لحبسها تقدير في ظاهر الرواية هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤقت في حبسها وقال تحبس (٢) حتى لطفت وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تحبس ثلاثة أيام وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في الناقاة الجلالة والشاة الجلالة والبقرة الجلالة انما تكون جلالة اذا تن وتغير لجهها ووجدت منه رجح مننته فهي الجلالة حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ويهوها بها (٣) جائز هذا اذا كانت لا تخط ولا تأكل كل الإلعة ذرة

(١) قوله إلا ما طغمانه أي على أعلا وجه الماء وهو الذي مات حنقا أنفه وبطنه من فوق فلو ظهر من فوق فليس بطاف فيؤكل كافي الدرهم محكمه (٢) قوله حتى لطفت كذا في النسخ وعبارة السرخسي تحبس حتى تزول الرائحة المنتنة اه ولعل قوله لطفت محرف عن تطف اه محكمه (٣) قوله جائز الاول جائز ان بصيغة التثنية وهذا مخالف لما في رد المحتار عن السرخسي من أنه يكره بيعها وهبتها فليجبر اه محكمه

(٣٧ - فتاوى خامس) لانها مسكنا عن البناء قال ليس البناء له ضمان فبقيته للمدعى عليه \* ادعى أرضا فيها بناء أو أشجارا وقضى له بالبناء ثم إن المقضى عليه ادعى أنه بنى البناء وغرس الأشجار ان كان شهودا للمدعى شهدوا بالارض لا غير يسمع وان كانوا شهدوا بالبناء أيضا

لا يسمع \* برهن على أنه داره ولم يزد عليه فعدل ثم برهن المدعى عليه أن البناء له ان كان شهود المدعى حاضرا بشأهم القاضى عنه ان قالوا انه للمدعى لا يلتفت الى شهود المدعى عليه وان (٢٩٠) قالوا انه يد بالارض للمدعى ولا يدري ان البناء يقضى بالارض للمدعى ويؤمر المدعى

عليه بتقريغ الارض وان لم يحضر المقضى عليه بيعة لا جمل البناء وقضى به تبعاً للمدعى ثم ان المقضى عليه برهن بكون البناء له يقضى به للمدعى عليه لان القضاء الاول لم يكن مقصودا وان كان شهود المدعى بالدار ماؤا أو غابوا فلما أراد القضاء بالبناء برهن المدعى عليه أن البناء له لا يقضى له بالبناء والشهادة بالدار شهادة الأبناء يقولوا لانعلم لمن البناء كذا عن محمد رحمه الله دل التعليل هذا أنه لافرق بين أن يشهدوا بالبناء نصاً أو لا وسبب ما في مسائل البناء أول كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى

\* وفي الزيادات مات عن ابنين فادعى أحدهما أن لا يبيعه على هذا ألفامن عن متاع باعه منه أبوه وبرهن الآخر ان له على هذا ألفامن عن جارية باعها منه أبوه وتصادف على أنه ليس لأبيهما عليه الآلف يقضى اكل منهما بخمسائة فاذا استوفى خمسمائة يشاركه الآخر \* ادعى دينا بسبب القرض أو نحوه فشهد له بالدين المطلق قال شمس الاسلام لا تقبل كافي العين \* وفي الافضية مسئلتان تدلان على القبول ادعى شراء دار من رجل وشهدا على الشراء من وكيله لا يقبل

غالب فان خلطت فليست بجلالة فلا تكره لانها لا تتين ولا يكره أكل الدجاج الخنثى وان كان يتناول النجاسة لانه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخلطها به غير هاهو والحب والافضل أن يحبس الدجاج حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع \* أكل الخطاف والمصل والهدد لا بأس به لانها ليست من الطيور التي هي ذوات مخالب كذا في الظهيرية \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل النجاسات فقال انه يخلط النجاسة بشئ آخر ثم يأكل فكان الاصل عنده أن ما يخلط كالدجاج لا بأس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره العقق كما تكره الدجاجة كذا في فتاوى قاضيان \* وأكل دود الزنبور قبل أن ينفع فيه الحياة لا بأس به كذا في الظهيرية \* عن خلف يكره أكل بيوت الزنايب كذا في المنتقى في كتاب الكراهة \* والدبسي يؤكل وأما الخفاش ففقد ذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض المواضع انه لا يؤكل لانه نابا وقيل الشقراق لا يؤكل والبوم يؤكل قال رضى الله تعالى عنه رأيت هذا يخط والذى والشقراق طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصل على كل شئ واذا أخذ فرخه تقياً كذا في الظهيرية \* ولا بأس بأكل الطاوس وعن الشعبي يكره أشد الكراهة وبالاول يبقى كذا في الفتاوى الحمادية \* عن ابراهيم قال كانوا يكرهون كل ذى مخالب من الطيور وما أكل الجيف وبه فأخذ فان مايا كل الجيف كالغداق والغراب لا يقع مستحب طبعاً فاما الغراب الزرعى الذى يلتقط الحب مباح طيب وان كان الغراب بحيث يخلط فيأكل الجيف نارة والحب أخرى فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا بأس باكله وهو الصحيح على قياس الدجاجة كذا في المبسوط \* وأما الحمار الاهلى فلهمة حرام وكذلك لبنة وشحمه واختلف المشايخ في شحمه من غير وجه الا كل فخرمه بعضهم قياساً على الاكل وأباحه بعضهم وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* والحمار الوحشى اذا صار أهلياً ووضع عليه الا كافانه يؤكل والاهلى اذا نوحش لا يؤكل كذا في شرح الطحاوى \* يكره لحم الخيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه واختلف المشايخ في تفسير الكراهة والصحيح أنه أراد بها التحريم وابنه كحمه كذا في فتاوى قاضيان \* وقال الشيخ الامام السرخسى ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أحوط وما قاله الأوسع كذا في السراجية \* وأما البغل فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لحمه مكروه على كل حال وعندهما كذلك ان كان الفرس نزاعى الا ان كان الحمار نزاعى الرمكة فقد قيل لا يكره كذا في الذخيرة \* الجدى اذا كان يربى بلبن الا ان كان الخنزير ان عتلق أياماً فلا بأس لانه بمنزلة الجلالة والجلالة اذا حبست أياماً فعلفت لا بأس به فكذلك هذا كذا في الفتاوى الكبرى \* والله أعلم

### الباب الثالث في المتفرقات

(١) شاة ولدت ولدا بصورة الكلب فأشكل أمره فان صاح مثل الكلب لا يؤكل وان صاح مثل الشاة يؤكل وان صاح مثلهما يوضع الماء بين يديه ان شرب باللسان لا يؤكل لانه كلب وان شرب بالفم يؤكل لانه شاة وان شرب بهما جميعاً يوضع التبن واللحم قبله ان أكل التبن يؤكل لانه شاة وان أكل اللحم لا يؤكل وان أكلهما جميعاً يذبح ان خرج الامعاء لا يؤكل وان خرج الكرش يؤكل كذا في جواهر الاخلاطى \* وأما بيان ما يحرم أكله من أجزاء الحيوان سبعة الدم المسفوح والذكرو الانثيان والقبيل والغدة والمثانة والمرارة كذا في البدائع \* وان ذبح الشاة فاضطربت فوقعت في ماء أو تردت من موضع لم يضرها شئ لأن فعل الذكاة قد استقر فيها فاعلم ان زهق حياتها به ولا معتبر باضطرابها بعد استقرار الذكاة فهذا اللحم وقع في ماء

(١) قوله شاة ولدت الخ هذا مقرر على خلاف المعتمد من أن العبرة بالام مطلقاً اهـ مصححه

وكذا لو قال باعها فلان وأجازه ذلك الرجل \* وفي الخزانة ادعت الخلع فشهد احداهما على الخلع بالف والاخر على الخلع او بالف وخسمائة أو اختلفا في جنس بيله لا يقبل لانه دعوى العقد وكان على كل عقد شاهدان \* ادعى على آخر نفقة جديدة موزونة بوزن

مع لوم أو مائة من من دقيق مخلول فشم - دعا على النقرة والدقيق بذلك الوزن ولا يذكر الجودة أو ش - هدا بالدقيق ولم يذكر أنه مخلول بقضى بالنقرة الرديئة وبغير المخلول وقبل بين النقرة والدقيق فرق \* ولو ادعى ألفاهرو ياولم يذكر (٢٩١) الجودة وشهد بالالف هروى جيد لا يقبل

\* وفي فتاوى القاضى ادى  
ألفاف شهد أحدهما بالف له  
عليه والاخر باقراره به له  
عليه يقبل في قول الامام  
الثانى وفي المحيط أن  
اختلاف الشاهدين في  
الدين لا يمنع القبول  
واختلافهما في السبب  
أو في المشهود به لو عينا منع  
القبول \* وفي المحيط ادى  
جارية على آخر فشهد  
أحد شاهديه بأنه غصبها منه  
والاخر على أنها جاريته ولم  
يذكر الغصب يقبل \* وفي  
العتاوى ادى أنه له منذ سنة  
وشهدا أنه له منذ سنتين  
لا يقبل وعلى القلب يقبل  
\* وفي الاقرار بالقذف بالزنا  
إذا اختلف شاهدهما في  
الزمان والمكان لا يقبل  
وذكر في ملقط السمرقندى  
أن على الشاهدين أن يشهدا  
وان لم يعرفا وقت الشهادة  
ومكانها لانه لا دخل للمكان  
والزمان في ثبوت العلم \* وفي  
الاقضية وكذا في جميع  
الاقوال التي صيغة الانشاء  
والاخبار فيه واحد كالهبة  
والقرض والصدقة ونحوه  
إذا شهد أحدهما بالانشاء  
والاخر بالاقرار به يقبل  
وإذا اختلفت صيغة الانشاء  
والاخبار فيه يقبل في  
القذف في الانشاء يان في  
الاقرار قذفت بالزنا لا يقبل  
إذا اختلفا في الزمان أو المكان  
\* وذكر بكرشهد أحدهما أنه  
قال له أنت حر وشهد الاخر

أوسقط من موضع كذا في المبسوط \* دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها الفوات والموت ورمائها لا تؤكل وان خاف الفوات فرمائها تؤكل والحمامة اذا طارت من صاحبها فرمائها صاحبها أو غيره قالوا ان كانت لا تهتدى الى المنزل حل أكلها سواء أصاب السهم المذبح أو موضوعا آخر لانه يحجز عن الذكاة الاختيارية وان كانت تهتدى الى المنزل فان أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضوعا آخر اختلفوا فيه وهو الصحيح انه لا يحل أكلها هروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لانه اذا كانت تهتدى الى منزله بقدر على الذكاة الاختيارية والظني اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل وسمى فان أصاب المذبح حل والا فلا الا أن يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد كذا في فتاوى قاضخان \* رجل ذبح شاة وقطع الحاقوم والادواج الا أن الحياة فيها باقية فقطع انسان منها ما قطعته يحل أكل المقطوع كذا في الجوهرية النيرة \* أمر رجلا أن يذبح شاة فلم يذبحها حتى باعها لآخر من ثالث ثم ذبحها الماء مورض منها ولا يرجع على أمره علم بالبيع أو لم يعلم كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو انتزع الذئب رأس الشاة وهي حية تحل بالذبح بين اللبنة واللحين قطع الذئب من ألية الشاة قطعة لا يؤكل المبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحى فهو ميتة وفي الصيد يتظران الصيد يعيش بدون المبان فالبيان لا يؤكل وان كان لا يعيش بلامبان كل رأس يؤكلان كذا في الوجيز للكردرى \* وفي المنتقى بعير تردى في بئر فوجأه صاحبه وجأه يعلم أنه لا يموت منها فأت لا يؤكل وان كان مشكلا كل كذا في المحيط في كتاب الصيد \* سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال ذبحتها وهي ميتة وقال لا بل ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعى مع غنمه ولم يحل أكلها كذا في الفتاوى الكبرى \* شاة قطع الذئب أو داجها وهي حية لا تذكى لقوات محل الذبح كذا في الوجيز للكردرى \* وذكر ابن سناء في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلا قطع شاة نصه فبين ثم ان رجلا فرى أو داجها والرأس يتحرك أو شق بطنها فأخرج ما في جوفها وفرى رجل آخر الاوداج فان هذا لا يؤكل لان الاول قاتل وذكر الق - دورى أن هذا على وجهين ان كانت الضربة عمالية العجز لم تؤكل الشاة وان كانت عمالية الرأس أكلت كذا في البدائع \* والله أعلم

### كتاب الاضحية وفيه تسعة أبواب

#### الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفها وشرائطها وحكمها وفي بيان من يجب عليه ومن لا يجب

وهي في الشرع اسم لحوان مخصوص بسنة مخصوص يذبح بنية القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها كذا في التبيين (وأما ركنها) فذبح ما يجوز ذبحه في الاضحية بنية الاضحية في أيامها لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركنها كذا في النهاية \* (وأما صفة التضحية) فالضحية نوعان واجب وتطوع والواجب منها أنواع منها ما يجب على الغنى والفقر ومنها ما يجب على الفقير دون الغنى ومنها ما يجب على الغنى دون الفقير أما الذى يجب على الغنى والفقير فالمنذور به بأن قال الله على أن أضحي شاة أو بدنة أو هذه الشاة أو هذه البدنة وكذلك لو قال ذلك وهو معسر ثم أيسر في أيام النحر فعليه أن يضحي شاتين لانه لم يكن وقت النذر ارضحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية فوجب عليه ارضحية بنذره وأخرى بإيجاب الشرع وأما التطوع بأرضحية المسافر والفقير الذى لم يوجد منه النذر بالتضحية ولا شراء الاضحية لانعدام سبب الوجوب وشرطه وأما الذى يجب على الفقير دون الغنى فالمشتري للارضحية اذا كان المشتري فقيرا بأن اشتري فقيرا شاة ينوى أن يضحي بها وان كان غنيا لا يجب عليه بشرائها ولو ملك انسان شاة فنوى أن يضحي بها أو اشتري شاة ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك أن يضحي بها لا يجب عليه سواء كان غنيا أو فقيرا وأما الذى يجب

انه قال أعتقه تجاز والاختلاف لفظ الامعنى لا يمنع القبول فمما ثبت بالشبهة كالأشهاد أحدهما بالهبة والاخر بالخله أو أحدهما بالتزويج والاخر بالنكاح أو شهد أحدهما أنه أعنتى بالعربي والاخر بالفارسي يقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه قد فدى بالعربي

والآخر بالفارسي لا يقبل لان العبرة في الحدود للصورة والمعنى جميعا احتيالا للادرة \* وفي المحيط ادعى عليه عشرة دنانير فهدا به دفع اليه عشرة  
لا يقبل لان الدفع اليه يكون أمانة لانهم أفل (٢٩٢) فلا يكون دينا \* الدعوى اذا كانت بلفظ سرايجه والشهادة بلفظ البيت قال

على الغنى دون الفقير فيلجب من غير نذر ولا شراء للاضحية بل شكرا لنعمة الحياة واحياء لميراث الخليل  
حين أمره الله بذيبح الكبش في هذه الايام كذا في البدائع \* (وأما شرائط الوجوب) منها اليسار وهو  
ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر دون ما يتعلق به وجوب الزكاة وأما البلوغ والعقل فليس بشرط حتى لو  
كان للصغير مال يضحى عنه أبوه أو وصيه من ماله ولا يتصدق به ولا يضمنان عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وان تصدق بهما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ومنها الاسلام فلا تجب على الكافر ولا  
يشترط الاسلام في جميع الوقت من أوله الى آخره حتى لو كان كافرا في أول الوقت ثم أسلم في آخره تجب  
عليه لان وقت الوجوب منفصل عن أداء الواجب فيكون في وجوبها بقاء جزء من الوقت ومنها الحرية فلا  
تجب على العبد وان كان مآذونا في التجارة أو مكاتباً ولا يشترط أن يكون حرا من أول الوقت بل تكفي فيه  
الحرية في آخر جزء من الوقت حتى لو عتق في آخر الوقت وملك نصا باحتج عليه الاضحية ومنها الإقامة فلا  
تجب على المسافر ولا تشترط الإقامة في جميع الوقت حتى لو كان مسافرا في أول الوقت ثم أقام في آخره تجب  
عليه ولو كان مقيما في أول الوقت ثم سافر ثم أقام تجب عليه هذا اذا سافر قبل أن يشتري الاضحية فان  
اشترى شاة للاضحية ثم سافر ذكر في المنتقى له أن يبيعها ولا يضحى بها وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه  
يبيعها ومن المشايخ من فصل بين الموسر والمعسر فقال ان كان موسرا فالجواب كذلك وان كان معسرا  
ينبغي أن تجب عليه ولا تسقط عنه بالسفر وان سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغي أن يكون الجواب  
كذلك لجميع ما ذكرنا من الشروط يستوي فيه الرجل والمرأة كذا في البدائع \* (وأما حكمها) فالخروج  
عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في العقبى كذا في الغياية \* والموسر  
في ظاهر الرواية من له ما تاددهم أو عشرون دينارا أو شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاع مسكنه ومركوبه  
وخادمه في حاجته التي لا يستغنى عنها فأما معد ذلك من ساعة أو رقتي أو خيل أو متاع لتجارة أو غيرها فانه  
يعتد به من يساره وان كان له عقار ومستغلات ملائكا اختاف المشايخ المتأخرون رحمهم الله تعالى فالزعماني  
والفقيه على الرازي اعتبر اقيمتهما وأبو علي الدقاق وغيره اعتبر والدخل واختلفا فإيما بينهما قال أبو علي  
الدقاق ان كان يدخل له من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية ومنهم من قال قوت شهر ومتى فضل من ذلك  
قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية وان كان العقار وقفا فعليه ينظر ان كان قد وجب له في أيام  
الاضحية قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو كان عليه دين بحيث  
لو صرف فيه نقص نصابه لا تجب وكذا لو كان له مال غائب لا يصل اليه في أيامه ولا يشترط أن يكون غنيا في  
جميع الوقت حتى لو كان فقيرا في أول الوقت ثم أيسر في آخره تجب عليه ولو كان له ما تاددهم فقال عليها  
الحول فزكي خمسة دراهم ثم حضر أيام النحر وماله مائة وخمسة وتسعون لارواية فيه ذكر الزعفراني  
انه تجب عليه الاضحية لانه انتقص بالصرف الى جهة هي قربة فيجعل قائما تقديرا حتى لو صرف خمسة  
منها الى النفقة لا تجب ولو اشترى الموسر شاة للاضحية فصاعدا حتى انتقص نصابه وصار فقيرا لحاجات أيام  
النحر فليس عليه أن يشتري شاة أخرى فلو أنه وجدها وهو معسر وذلك في أيام النحر فليس عليه أن يضحى  
بها ولو صاعا ثم اشترى أخرى وهو موسر فضحى بها ثم وجد الأولى وهو معسر لم يكن عليه أن يتصدق بشيء  
كذا في البدائع \* والمرأة تعتبر موسرة بالمهر اذا كان الزوج مليا عندهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى الآخر لا تعتبر موسرة بذلك قبل هذا الاختلاف بينهم في المجل الذي يقال له بالفارسية (دست پيمان)  
وأما المولود الذي يسمي بالفارسية (كابين) فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس ان كان خباز  
عنده حنطة قيمتها تاددهم تجزى بها أو ملح قيمته ما تاددهم أو قصار عنده صابون أو أشنان قيمته ما تاددهم  
درهم فعليه الاضحية كذا في المحيط \* وان كان له معصف قيمته ما تاددهم وهو ممن يحسن أن يقرأ منه

السعدى لا يقبل والاظهر  
في عرفنا القبول \* ادعى ان  
ما في يده ملكة وانه قبضه  
مضى بغير حق وشهد بالقبض  
مطلقا لا يقبل \* ولو ادعى  
القبض منه مطلقا وشهدا  
بالقبض منه مندسنة لا يقبل  
الا اذا وفق وقال أردت بطلق  
القبض القبض مندسنة  
يقبل وقيل يقبل وان لم يوفق  
المدعى وان قال المدعى العين  
الذي في يده هو مندسنة  
وقال الشهود انه له منذ  
عشر سنين لا يقبل ولو قال  
هو لي منذ عشر سنين  
وشهد بالقبض له مندسنة  
يقبل \* ادعى الملك بسبب مند  
سنة وشهد له بالشراء من  
غير ذكر التاريخ يقبل  
وقيل لا وان ادعى الملك  
بالشراء بلا تاريخ وشهدا  
بالشراء مندسنة قبل وقيل  
الخامس في الشهادة  
بالنكاح

ادعى نكاحا فشهد  
أحدهما أنها زوجت نفسها  
منه والآخر أن وليها زوجها  
منه لا يقبل \* ولو أعاد  
الدعوى فشهد الاولان أنها  
زوجت نفسها منه يقبل  
\* ولو ادعى عليها تزويج نفسها  
فشهد أن وكيلها فلان بن  
فلان زوجها منه يقبل \*  
وفي الاقضية لا تجوز شهادة  
الاعميين والمحدودين في قذف  
والفاسقين وبنه بالنكاح

ولو قضى بشهادة العبدين والصبيين بالنكاح لا ينفذ قال الشاهدان في الشهادة بالنكاح ما يشان راذن وشوى ديدينم يادا فلا  
نسيم بابا سيدن هيجون زان باشويان أو بالعربي كانيساكنان مساكنة الأزواج لا يقبل لانهما شهدا على الرضا بالنكاح لايه وقال القاضي



يقبل لانه شهادة على النكاح والرضاه وقد مر أنه اذا شهد بالنكاح ولم يقل انها امرأته في الحال يقبل لان الاصل في الثابت دوامه الى أن يقطع بوجود المزيل ولهذا لو قال لانه لم أمها هل هي امرأته في الحال أم لا بعد ما شهدا (٢٩٣) بالنكاح يقضى بالنكاح \* ولو قال لا چون

يدروى را بان شوى داده است  
رواداشته است أو رضاداده  
است يقبل \* في المختار ادعى  
نكاحها بمحمسين وشهدا  
بالنكاح ولم يذكر المهر يقبل  
لان المهر تابع ويقضى به  
المثل

(السادس في الشهادة على  
النسب والارث)

\* وفي الاقضية شهدا أنه  
قال ولدت هـ ذ الامة منى  
أو شهدا أنه قال أحد هـ ذين  
الولدين منى من هذه عتقت  
\* ادعى على آخر أنه ابنه وهو  
ينكر ومثله يولد لمثله لا يثبت  
النسب الا بشهادة رجلين  
وكذا اذا ادعت هي لا يثبت  
الابرجلين اذا كذبها الابن  
\* جاءت بولد وقالت هذا ابني  
منك وصدقه قهارا زوجها ثم  
جاءت أخرى تدعى أنه ابنها  
وشهدت لها امرأة على  
الولادة لا تقبل شهادتها  
المسئلة على أن النسب يثبت  
بمجرد الدعوى بلا شهادة  
قاب له اذا لم يكن لها زوج  
\* امرأتان ادعت كل منهما  
نسب ولدي أيديهما لم يثبت  
لاحداهما حتى يشهد  
رجلان وان أقامت ابنة يثبت  
النسب منهما كان الولد في  
أيديهما أو في يد ثالث عنده  
وعندهما لا تصح الدعوى  
منهما والرجل لان لوبرهنا  
يثبت منهما كان في أيديهما  
أو في يد ثالث ولو كان الولد في  
أيديهما ولا منازع لهما يثبت

فلا أضحية عليه سواء كان يقرأ منه أو يقرأه ولا يقرب أو كان لا يحسن أن يقرأ منه فعليه الاضحية وان  
كان له ولد صغير حبس المصحف لاجله حتى يسلمه الى الاستاذ فعليه الاضحية وكتب العلم والحديث مثل  
مصحف القرآن في هذا الحكم كذا في الظهيرية \* وفي الصغرى وبالكتب لا يعتد غنيا الا أن يكون من  
كل نوع كتابان رواية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخين رواية واحدة أو رواية أبي حفص وأبي سليمان عن محمد  
رحمه الله تعالى لا تجب ولا يعتد غنيا بكتب الاحاديث والتفسير وان كان لهن كل نوع كتابان وصاحب كتب  
الطب والنجوم والادب يعتد غنيا به اذا بلغ قيمته انصافا كذا في الوجيز للكردي \* وفي الاجناس رجل به  
زمانه اشترى جارا ركبته وبسعى في حوائجه وقيمه ما تادهم فلا أضحية ولو كان له دار فيها ايتان شتوى  
وصيفى وفرش شتوى وصيفى لم يكن بها غنيا فان كان له فيها ثلاثة بيوت وقيمة الثالث ما تادهم فعليه  
الاضحية وكذا الفرش الثالث والغاري بقرسين لا يكون غنيا وبالتالي يكون غنيا ولا يبصر الغاري بالاسلحة  
غنيا الا أن يكون له من كل سلاح اثنان أحدهما مساوى مائتى درهم وفي الفتاوى الدهقان ليس بغنى  
بفرس واحد وبمحار واحد فان كان له فرسان أو جاران أحدهما مساوى مائتين فهو نصاب والزارع  
بثورين وآلة الفدان ليس بغنى وبقرة واحدة غنى وثلاثة ثيران اذا ساوى أحدهما مائتى درهم صاحب  
نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى ثلاث دستجات احداها للبذلة والاخرى للهناء والثالثة للاعياد وهو غنى  
بالرابعة وصاحب الكرم غنى اذا ساوى مائتى درهم كذا في الخلاصة \* وليس على الرجل أن يضحي عن  
أولاده الكبار وامرأته الاباذنه وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية  
تستحب ولا تجب بخلاف صدقة الفطر وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجب أن يضحي  
عن ولده الصغير وولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية وان كان للصغير مال قال بعض مشايخنا  
يجب على الاب كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاصح هكذا في الهداية \* وللوصى في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أن يضحي من مال الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق بلحمه ولكن يأكله الصغير فان  
فضل شيء لا يمكن اتخاذه يشتري بذلك ما يمكن اتخاذه مما ينفع بعينه كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصح أنه  
لا يجب ذلك وليس له أن يفعله من ماله كذا في المحيط \* وعلى الرواية التي لا تجب في مال الصغير ليس للاب  
والوصى أن يفعله ذلك فان فعله لالاب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه  
الفتوى وان فعل الوصى يضمن في قول محمد رحمه الله تعالى واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى قال بعضهم لا يضمن كمالا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن ولا يضمن والمعتوه  
والمجنون في هذا بمنزلة الصبي وأما الذي يجزى ويفيق فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجب على  
الرجل أن يضحي عن رقيقه ولا عن أم ولده كذا في الملتقط \* ويستحب أن يضحي عن ماله كذا في  
التتارخانية \* ومن بلغ من الصغار في أيام النحر وهو موسر يجب عليه بالاجماع بين أصحابنا كذا في البدائع  
\* ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محسرا وان كان من أهل مكة كذا في شرح الطحاوى  
\* (وأما كيفية الوجوب) منها انها تجب في وقتها وجوباموسعا في جـ له الوقت من غير عين في أى وقت  
ضحي من عليه الواجب كان مؤتالا لواجب سواء كان في أول الوقت أو في وسطه أو آخره وعلى هذا يخرج  
ما اذا لم يكن أهلا للوجوب في أول الوقت ثم صار أهلا في آخره بأن كان كافرا أو عبدا أو فقيرا أو مسافرا في  
أول الوقت ثم صار أهلا في آخره فانه يجب عليه ولو كان أهلا في أوله ثم لم يبق أهلا في آخره بأن ارتد أو أعسر  
أو سافر في آخره لا تجب ولو ضحي في أول الوقت وهو فقير فعليه أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان  
موسرا في جميع الوقت ثم صار فقيرا صار قيمة شاء سالحة دينيا فتمت يتصدق بهامتى وجدها ولو مات الموسر في  
أيام النحر قبل أن يضحي سقطت عنه الاضحية ومنها أنه لا يقوم غيرها مقامها في الوقت حتى لو تصدق بعين

منهما بلاينة وان زاد على اثنين قال الشافى لا يثبت النسب باكثر من اثنين وقال محمد رحمه الله لا يثبت باكثر من ثلاثة \* وقال الامام يثبت  
من الكل وان كثر \* وعن الامام رحمه الله يثبت من خمسة لا غير وبه يفتى قاله القاضى وزفر والحسن بن زياد على أنه يثبت من الكثير كما روى

عن الامام \* وفي الاضحية شهد ابائه وارثه لا وارث له غيره وأخوه أو علم له وارثا غيره لا قبل حتى ينطابق الورثة أو الاخوة أو العمومة  
لاختلاف الاسباب وكذا اذا قال مولا (٢٩٤) لان المولى مشترك فان قالاهم مولا اعتقه ولا تعلم له وارثا غيره فيمنع قبل وكذا في المتقدم

ويشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقاط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره ولو قال لا وارث له بارض كذا يقبل عنده خلافا لهما وكل من لا يجب حرمانا كالأب والابن اذا ذكر أنه أبوه أو ابنه لا يشترط أن يقولوا هو وارثه فيما عليه الفتوى والاختيار وفي ذكر الاخوة والعمومة لا بد من ذكر لفظ الوراثة لاحتمال أن يكون رضاعا أو قبيلة أو نسباً ولا بد أيضاً من ذكر أنه لأب أو أم أولهما وكذا لو شهد أنه ابن ابنه أو بنت ابنه لا بد من أن يقولوا انه وارثه ولا يشترط ذكر اسم حتى لو شهد أنه جد أو أبه ووارثه ولم يسموا الميت يقبل بدون ذكر اسم الميت \* وفي الاضحية شهد ابائه جد الميت وقضى له به ثم جاء آخر وادعى انه أب الميت وبرهن فالثاني أحق بالميراث \* شهدا بانه أخ الميت وقضى به ثم شهدا بانه لآخر على أنه ابن الميت أيضاً لا يطل القضاء الاول بل يضمنان للثاني ما أخذ الاول من الميراث \* ولو شهد آخر أن الثاني ابن الميت يقبل \* وفي الزيدات شهدا أن قاضي بلد كذا فلان بن فلان الثاني قضى بكون هذا وارثا عن فلان الميت لا وارث

الشاة أو قيمتها في الوقت لا يجزئه عن الاضحية ومنها أنه تجرى فيها النيابة فيجوز للانسان أن يضحي بنفسه أو بغيره باذنه لان امر به تتعلق بالمال فتجرب فيها النيابة سواء كان المأذون مسلماً أو كلباً ومنها أنها تقضى اذا فاتت عن وقتها ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بعين الشاة حمية وقد يكون بالتصدق بقيمة الشاة فان كان قد أوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحيها حتى مضت أيام التحريم تصدق بعينها حمية سواء كان موسراً أو معسراً وكذا اذا اشترى شاة ليضحي بها فلم يضح حتى مضى الوقت ومنها أن وجوبها نسخ كل ذبح كان قبلها من الحقيقة والرغبة والعترة كذا في البدائع \* والله أعلم

### الباب الثاني في وجوب الاضحية بالنذر وما هو في معناه

رجل اشترى شاة للاضحية وأوجبها بلسانه ثم اشترى أخرى جازله ببيع الاول في قول أبي حنيفة ومحمد رجعها الله تعالى وان كانت الثانية شر من الاولى وذبح الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لانه لما أوجب الاول بلسانه فقد جعل مقدار ما عليه الاول لله تعالى فلا يكون له أن يستفضل لنفسه شيئاً ولهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الرجل فقيراً فان كان غنياً فليس عليه أن يتصدق بفضل القيمة قال الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح ان الجواب فيهما على السواء يلزمه التصديق بالفضل غنياً كان أو فقيراً لان الاضحية وان كانت واجبة على الغني في الذمة فانما يتعين المحل بتعيينه فتعين هذا المحل بقدر المال لانه التعمين يفيد في ذلك واذا اشترى الغني أضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الاول في أيام النحر كان له أن يضحي بآتيه ماشاء ولو كان معسراً فاشترى شاة وأوجبها ثم وجد الاول قالوا عليه أن يضحي بهما كذا في فتاوى قاضيان \* أوجب على نفسه عشر أضحيات قالوا لا يلزمه الاثنتان لان الاترجاء بالثنتين هكذا ذكر في الكتاب والصحيح انه يجب الكل كذا في الظهيرية \* ولو اشترى شاة للاضحية ثم باعها واشترى أخرى في أيام النحر فهذا على وجوه ثلاثة (الاول) اذا اشترى شاة بنوى بها الاضحية (والثاني) أن يشترى بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية ثم وجب بلسانه أن يضحي بها فيقول لله على أن أضحي بهما عمناء هذا في الوجه الاول في ظاهر الرواية لا يصير أضحية مالم يوجبها بلسانه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تصير أضحية بمجرد النية كالأول وأوجبها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وبعض المتأخرين وعن محمد رحمه الله تعالى في المتنقي اذا اشترى شاة ليضحي بها أو أضحية عند الشراء تصير أضحية كالأول فان سافر قبل أيام النحر باعها واسقط عنه الاضحية بالمسافة وأما الثاني اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تصير أضحية حتى لو باعها يجوز بيعها وبه نأخذ فاما اذا اشترى شاة ثم أوجبها لأضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير أضحية في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* ذبح المشتري لها بالنية الاضحية جازاكتفاء بالنية عند الشراء كذا في الوجيز لا لكردي \* ولو باع الاول بعشرين فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلاثين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يبيع الاول جائز فكان عليه أن يتصدق بحصة زيادة حدث عند المشتري وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبيع الاول باطل فتؤخذ الاولى من المشتري كذا في التتارخانية \* اشتراها للتجارة ثم أوجب على نفسه أن يضحي بها بلسانه عليه أن يفعل ذلك ولو لم يفعل حتى مضت الايام تصدق بها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ضحي بشاتين فالاصح أن تكون الاضحية بهما فانه روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس في الاضحية بالشاة والشاتين هكذا في محيط السرخسي \* وفي النوازل رجل ضحي بشاتين قال محمد بن سلمة لا تكون الاضحية الا بواحدة وقال غيره من المشايخ تكون الاضحية بهما وبه أخذ الصدر الشهيد في واقعاته روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالاضحية بالشاة

له غيره يحتاط ويسأل عن نسبه فان لم يبين يضحي القاضي قضاء الاول لعدم التماز ع في الحال فان جاء آخر وبرهن والشافعي على واريثته أيضاً فان كان أقرب من الاول قضى للثاني وان كان أبعد من الاول لا يلتفت اليه وان زاحمه بان كان الاول ابناً والثاني أباً وكان

الثاني ابناء ايضا قضى للثاني لامكان العمل بها **السابع في الشهادة على الشهادة** لا تجوز هي حتى يكون الاصل في مسافة القصر أو مرض الاصل على وجه لا يمكنه حضور المجلس وعن الثاني أن الاصل لو كان (٢٩٥) في مكان لو غدا الى مجلس الحكم لا يمكنه أن يبيت في منزله يجوز

وعن محمد الجواز مطلقا بناء على مذهب من جواز التوكيل بالرضا الخصم ذكر البناء في الاضحية وكذا ذكره السرخسي قالوا وهذا غير ظاهر فلا يفتي به وفي الصغرى الاشهاد عليها جائز بلا عذر بالاصول حتى لو جاءهم العذر بعد التكميل فشهد بذلك التكميل يجوز \* خرس الاصلان أو جنا أو عيا أو ارتدا والعياذ بالله تعالى لم تجز شهادة الفرع وفي الصغرى شهادة الابن على شهادة الاب جائرة وعلى قضائه لا في رواية والصحيح الجواز وتقبل الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في النسب ويجب على الفروع أن يذكر واسم الاصول واسم أبيهم وجدهم \* وفي الاصل شهدا عن رجل وأحدهما أصل في شهادته فرع عن آخر ثم شهد هذا به ونقل شهادة الاصل على شهادة نفسه لا يقبل لادائه الى أن يثبت بشهادة واحد ثلاثة أرباع الحق وانه خلاف وضع الشهادة ولو شهد واحد على شهادة نفسه وأخران على شهادة غيره يصح \* وفي الجامع شهدا على شهادة رجلين فقبل أن يقضى القاضي بشهادتهما حضرا الاصلان

والثاني وقد صرح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وضحي عام الحديبية بمائة بدنة كذا في المحيط \* اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان أفضل من واحدة بخلاف ما اذا اشترى بعشرين حيث كانت الواحدة أفضل لانه يوجد به ثلاثين درهما شاتان على ما يجب من اكال الاضحية في السن والكبر ولا يوجد بعشرين حتى لو وجد كان شراء الشاتين أفضل ولولم يوجد بثلاثين كان شراء الواحدة أفضل كذا في الفتاوى الكبرى \* نذر أن يضحي ولم يسم شيئا عليه شاة ولا يأك كل منها وان أكل عليه قيمتها كذا في الوجيز للكردي \* قال الله على أن أضحي شاة فضحى بدنة أو بقرة جاز كذا في السراجية \* والله أعلم

### الباب الثالث في وقت الاضحية

وقت الاضحية ثلاثة أيام العاشر والحادي عشر والثاني عشر أولها أفضل لها وآخرها أدونها ويجوز في نهارها وليلها بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر لأنه يكره الذبح في الليل واذا شذ في يوم الاضحي فالمستحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر يستحب أن لا يأك كل منه ويصدق بالكل فيصدق بفضل ما بين المذبح وغير المذبح لانه لو وقع في غير وقته لا يخرج عن العهدة الا بذلك كذا في محيط السرخسي \* أيام النحر ثلاثة أيام التشرىق ثلاثة والكل يعضي باربعة أولها نحر لا غير وآخرها تشرىق لا غير والمتوسطان نحر وتشرىق والتضحية فيها أفضل من التصديق بين الاضحية لانها تقع واجبة أو سنة والتصدق تطوع محض فيفضل كذا في الهداية \* والوقت المستحب للتضحية في حق أهل السواد بعد طلوع الشمس وفي حق أهل المصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية \* ولو ذبح والامام في خلال الصلاة لا يجوز وكذا اذا ضحي قبل أن يقعد وقد ارشد ولذبح بعد ما قعد قد ارشد قبل السلام قالوا على قياس على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كمالو كان في خلال الصلاة لان الخروج من الصلاة يصنعه فرض عنده كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين \* ولو ضحي بعد ما سلم الامام تسليمة واحدة جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضيخان \* لوصلي الامام ولم يخطب جاز الذبح كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام هو الصحيح كذا في خزنة المفتين \* صلى الامام وضحووا ثم علم أنه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو نذر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولونادي بالناس ليعيدوها فمن ذبح قبل العلم بذلك جازت ومن علم به (١) لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اذا تزلزلت الصلاة يوم النحر بعد الزوال وبغير عذر لا تجوز الاضحية حتى تزول الشمس وتجوز الاضحية في الغد وبعد الغد قبل الصلاة لانه فات وقت الصلاة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلاة في الغد تقع قضاء كذا في محيط السرخسي \* وفي الواقعات لو أن بلدة وقعت فيها فطرة ولم يبق فيها وال يصلي بهم صلاة العيد فضحووا بعد طلوع الفجر جاز وهو المختار لان البلدة صارت في حق هذا الحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ولو ذبح أضحية بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يرى انه يوم عرفة ثم تبين أنه يوم النحر جازت الاضحية ولو ذبح قبل الصلاة وهو يرى أنه يوم النحر ثم تبين أنه اليوم الثاني أجراه عن الاضحية أيضا كذا في الظهيرية \* اذا استخلف الامام من يصلي بالضعفة في المسجد الجامع وخرج بنفسه الى الجبانة مع الاقوياء فضحي رجل بعد ما انصرف أهل المسجد قبل أن يصلي أهل الجبانة القياس أن لا تجوز وفي الاستحسان تجوز وان ضحي بعد ما فرغ أهل الجبانة قبل أهل المسجد قيل في هذه الصورة يجوز

(١) قوله لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز قال في رد المحتار مقتضى ما في البدائع عدم الاعادة مطلقا وبديل عليه أنه في البدائع ذكر ما هنا من التفصيل رواية أخرى تأمل نقله معصحه

ومنعا الفرعين عن الاداء قيل لا يعمل بالمنع والاصح أنه يعمل بالمنع وعليه عامة المشايخ \* وفي الجامع الشهادة على الشهادة وان كثر يقبل \* وفيه قال في التكميل نشهد أن فلانا أشهد أن فلانا عليه ألفا فاشهدا على شهادتنا كان تحميلا صحيحا \* ولو قال الاصول للفروع اشهدوا

أني أشهد على أقرار فلان بكذا لا يصح في المشهور لانه وعدوا أمر الفروع أن يشهدوا على وعده وعن الثاني في الامالي أنه يصح واعتبر المقصود  
 \* اذا قال لغيره أشهد أو حكي شهادة (٢٩٦) نفسه عند غيره في حديثه وقال فاشهدوا ولم يقل على شهادتي لم يجز التحميل وقال الثاني يجوز

قياسا واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحد قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا  
 ضحى رجل من الفريق الذي صلى فأما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز أضحية قياسا  
 واستحسانا وفي الاضاحي للزعراني اذا ضحى رجل من الناحية التي صلى فيها أو من الناحية الاخرى جاز كذا  
 في المحيط \* والمستحب ذبحها بالنهار دون الليل لانه أمكن لاستيفاء العروق كذا في الجوهر النيرة \* وفي  
 النوازل اذا صلى الامام صلاة العيد يوم عرفة فضحى الناس فهذا على وجهين أما أن يشهد عنده شهود على  
 هلال ذي الحجة أو لم يشهدوا ففي الوجه الاول جازت الصلاة والتضحية لان التحرر عن هذا الخطأ غير ممكن  
 والتدارك أيضا غير ممكن غالبا فيحكم بالجواز صيانة لمصلحة المسلمين ومتى جازت الصلاة جازت التضحية وفي الوجه  
 الثاني لا تجوز الصلاة والتضحية لانه لا ضرورة في التجوز ومتى لم تجز الصلاة لا تجوز التضحية وههنا اذا لم تجز  
 لوضحي الناس في اليوم الثاني فهذا على وجهين أما أن يصلي الامام في اليوم الثاني أو لم يصل ففي الوجه الاول  
 لم يجز لانه ضحى قبل الصلاة في يوم هو في وقت الصلاة وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين أما أن ضحى قبل  
 الزوال أو بعد الزوال فان ضحى قبل الزوال فان كان يرجو أن الامام يصلي لا يجز به وان كان لا يرجو يجز به  
 وفي الوجه الثاني وهو ما اذا ضحى الناس بعد الزوال لا يجز به هذا كله اذا تبين أنه يوم عرفة أما اذا لم يتبين لكن  
 شكوا فيه ففي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عندهم أنهم ان يضحوا من الغد من أول الغد لانه لو تبين كان  
 لهم ذلك فهذا أحق وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عنه الاحتياط أن يضحوا من الغد بعد الزوال  
 لان رجاء الصلاة انما ينقطع من الغد بعد الزوال كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العنانية ولو شهدوا بعد  
 الزوال أن هذا اليوم يوم الاضحية ضحوا وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس  
 خواهر زاده وان كان الرجل مسافرا أو امرأه أن يضحوا عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلاة الامام كذا  
 في التتارخانية \* والله أعلم

#### الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان

ولو أن رجلا من أهل السواد دخل المصر لصلاة الاضحية وأمر أهله أن يضحوا عنه جاز أن يضحوا عنه بعد  
 طلوع الفجر قال محمد رحمه الله تعالى أنظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عنه كذا في الظهيرية \*  
 وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول أصح وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو كان الرجل  
 بالسواد وأمره بالمصر لم تجز التضحية عنه الا بعد صلاة الامام وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وروي عنه ما أيضا أن الرجل اذا كان في مصر وأهله في مصر آخر فكتب اليهم ليضحوا عنه فانه يعتبر مكان  
 التضحية فينبغي أن يضحوا عنه بعد فراغ الامام من صلاته في المصر الذي يضحى عنه فيه وعن أبي الحسن أنه  
 لا يجوز حتى يصلي في المصرين جميعا كذا في الظهيرية \* ولو أخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلاة  
 العيد قالوا ان خرج من المصر مقدار ما يباح للمسافر قصر الصلاة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلاة العيد  
 والا فلا كذا في خزنة المفتين \* ولو لم يضع حتى مضت أيام النحر فقد فاته الذبح فان كان أو جب على نفسه  
 شاة بعينها بأن قال لله على أن أضحي بهذه الشاة سواء كان الموجب فقيرا أو غنيا أو كان المضحى فقيرا أو  
 اشترى شاة بنية الاضحية فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية وان كان من لم يضع غنيا ولم يوجب  
 على نفسه شاة بعينها تصدق بقيمة شاة اشترى أو لم يشتر كذا في العناية \* يعتبر آخر أيام النحر في الفقر والغنى  
 والموت والولادة لو اشترى شاة للاضحية عن نفسه أو عن ولده فلم يضع حتى مضت أيام النحر كان عليه أن  
 يتصدق بتلك الشاة أو بقيمة او قال الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء هكذا في فتاوى قاضيان \* وان كان  
 أو جب شاة بعينها واشترى شاة ليضحى بها فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية ولا يجوز الاكل

لان معناه فاشهد على  
 شهادتي بذلك وكذا اذا شهدا  
 على شاة شاهدين وقالوا  
 نشهد أن فلانا أشهدنا أن  
 افلان على فلان كذا ولم  
 يقولوا أشهدنا على شهادته  
 لا يقبل عند الامام حتى  
 يقولاه وقال الثاني رحمه  
 الله يقبل وان لم يقولاه  
 وذ كر الخصاص كيفية  
 الاداء وشرط فيه ثمانى  
 شينات وبه أخذ الامام  
 الصغار فيقول في الاداء أشهد  
 أن فلانا شهد عندي بكذا  
 وأشهدني على شهادته بكذا  
 وأمرني ان أشهد على  
 شهادته وأنا أشهد على  
 شهادته \* وذ كر الخصاص  
 ثلاث شينات في التحميل  
 أشهد أن فلانا أقر عندي  
 بكذا فاشهد على شهادتي  
 لفلان على فلان بكذا وفي  
 الاداء ست شينات أشهد أن  
 فلانا شهد عندي ان لفلان  
 على فلان كذا وأشهدني على  
 شهادته وأنا الا أن أشهد  
 على شهادته \* وفي الاقضية  
 المختار ما قال الحلواني رحمه  
 الله انه يكفي في الاداء خمس  
 شينات أشهد على شهادة  
 فلان أن لفلان على فلان  
 كذا أشهدنا فلان على  
 شهادته وأمرنا أن نشهد بها  
 \* وفي النوازل عن الفقيه  
 أبي جعفر أنه يكفي أن يقول  
 أشهد على شهادة فلان بكذا  
 ولا يحتاج الى الزيادة وخالفه

فيه أهل عصره فاخرج لهم الروايتين السير الكبير فانقادوا له \* ويسأل القاضي الفرع عن عدالة الاصلين فيما ذكره منها  
 الخصاص لم يذكره محمد رحمه الله فان قالاهم عدول يثبت عدالة الاصول ان كانت عدالة الفروع ثابتة واليسأل القاضي عن عدالة الفرعين

فان ثبت عدالة الكل وعن محمدان تعديل الفروع الاصول لا يصح لان فيه منفعة نفاذ قولهم والصحيح ظاهر الرواية لان الفروع نائبون نافلون  
عبارة الاصول الى مجلس القاضي فبالنقل انتهى حكم النيابة وصار اجنبيا فيصح (٢٩٧) تعديله وكذا لو عدل أحد الشاهدين الآخر

لانه ان كان فيه نفع من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يتهم بمثله كالايتهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في نفسه وان لم يقبل قول صاحبه فكان غير متهمة \* وان قال القسرعان لا تخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما وعن الشافعي تقبل وذكر السرخسي أنه يسأل عن الاصول وذكر الحلواني لا تخبرك مكان لا تخبرك ولو قال لا نعرفه أهو عدل أم لا مكان لا تخبرك فكذا الجواب فيما ذكره السعدي وذكر الحلواني أن القاضي يقبل ويسأل عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل في مستورا \* وجه المشهور في قولهما لا تخبرك أن هذا جرح الاصول الا يرى أنهم ما لو شهدا عن القاضي على شهادة رجل وقالا عنده الحاكم انانته في هذه الشهادة لم يقبل الحاكم شهادتهما على شهادته فكذا في لا تخبرك وجه قول الثاني أنه يحتمل كونه جرحا وكونه نوقفا فلا يثبت الجرح بالشك \* هشام عن محمد أشهد على شهادته شاهدين ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشرين سنة ولا يدري أهو على حاله في العدالة أم لا فشهدا على تلك

منها فان باعها تصدق بثمنها فان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كانت قيمتها حية أكثر تصدق بالفضل ولو أكل منها شيئا غرم قيمته فان لم يفعل ذلك حتى جاء أيام الحرام العام لا يقبل فضحي بها عن العام الماضي لم يجوز فان باعها بعد أيام النحر تصدق بثمنها فان باعها بما يتغابن الناس فيه أجزأه وان باعها بما لا يتغابن الناس فيه تصدق بالفضل كذا في الظهيرية \* ولو أوصى بأن يضحي عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غير ذلك ولم يبين الثمن أيضا جاز وتوقع على الشاة بخلاف ما اذا وكل رجلا بأن يضحي عنه ولم يسم شيئا ولا ثمنها فانه لا يجوز كذا في البدائع \* ولو كان موسرا في أيام النحر لم يضع حتى مات قبل مضي أيام النحر سقطت عنه الاضحية حتى لا يجب عليه الايصال ولو مات بعد مضي أيام النحر لم يسقط التصديق بقيمة الشاة حتى يلزمه الايصال به هكذا في الظهيرية \* مصري وكل وكيلان يذبح شاة واحدة يخرج الى السواد فأخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا يعد من المصر فذبحها هناك فلو كان الموكل في السواد جازت أضحيته عنه ولو كان قد عاد الى المصر وعلم الوكيل بقدمه لم تجز الاضحية عن الموكل بخلاف ولو لم يعلم الوكيل بعود الموكل الى المصر اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال محمد لا تجزئه واختار قول أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز كذا في الكبرى \* والله أعلم

### باب الخامس في بيان محل إقامة الواجب

وهذا الباب مشتمل على بيان جنس الواجب ونوعه وسنه وقدره وصفته

(أما جنسه) فهو أن يكون من الاجناس الثلاثة الغنم أو الابل أو البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكر والانثى منه والخصى والفحل لا انطلاق اسم الجنس على ذلك والمعرز نوع من الغنم والجاموس نوع من البقر ولا يجوز في الاضاحي شيء من الوحشي فان كان متولدا من الوحشي والانسي فالعبرة بالام فان كانت أهلية تجوز والا فلا حتى لو كانت البقرة وحشية والثور أهليا لم تجز وقيل اذا تراضى على شاة أهلية فان ولدت شاة تجوز والتخمية وان ولدت طبيا لا تجوز وقيل ان ولدت الرمكة من جوار وحشي حمار لا يؤكل وان ولدت فرسا فحكمه حكم الفرس وان ضحى بظبية وحشية أنست أو ببقرة وحشية أنست لم تجز (وأما سنه) فلا يجوز شيء مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الاضحية الا التي من كل جنس والالجذع من الضأن خاصة اذا كان عظيما وأما معاني هذه الاسماء فقد ذكر القندوري أن الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن سنة أشهر والثني ابن سنة والجذع من البقر ابن سنة والثني منه ابن سنتين والجذع من الابل ابن أربع سنين والثني ابن خمس وتقدير هذه الاسنان بما قلنا يمنع النفسان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحى بأقل من ذلك شيئا لا يجوز ولو ضحى بأكثر من ذلك شيئا يجوز ويكون أفضل ولا يجوز في الاضحية جمل ولا جدى ولا جمل ولا فصل (وأما قدره) فلا تجوز الشاة والمعز الا عن واحد وان كانت عظيمة سمينة تساوي شاتين مما يجوز أن يضحي بهما ولا يجوز بعير واحد ولا بقرة واحدة عن أكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة وأقل من ذلك وهذا قول عامة العلماء (وأما صفته) فهو أن يكون سليما من العيوب الفاحشة كذا في البدائع \* ويجوز بالجاء التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن كذا في الكافي \* وان بلغ الكسر المشاش لا يجزيه والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين كذا في البدائع \* ويجوز المحجوب العاجز عن الجماع والتي بها السعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنها والتي بها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد وفي الاجناس وان كانت الشاة لها ألية صغيرة خلقت بشبه الذنب تجوز وان لم تكن لها ألية خلقت كذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في الخلاصة \* ولا تجوز العمياء والعوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها وهي التي لا تقدر أن تمشي برجلها الى المنسك والريضة البين مرضها ومقطوعة الاذنين والالية والذنب بالكية والتي لا أذن لها في الخلقة وتجزئ السكاهي صغيرة الاذن فلا تجوز مقطوعة احدى الاذنين بكالها والتي لها اذن

يُفرعان معلوم عند التماسه دأعن أصل وقالوا لا خبر فيه وزكاه غيرهما لا تقبل شهادته ما وان جرحه أحدهما لا يلتفت الى جرحه وشرط في التهمة شرطان إذا قال إذا شهد أنه عدل وليس في (٢٩٨) المصر من يعرفه فان كان موضعاً للسألة سألهم عنه أو بعث اليهما أو سألهم عنه سرا

واحدة خلقة ولو ذهب بعض هذه الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين ذ كرفي الجامع الصغير ان كان الذاهب كثيراً يمنع جوارز التضيعة وان كان يسيراً لا يمنع واختلف أصحابنا بين القليل والكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربع روايات وروى محمد رحمه الله تعالى عنه في الاصل وفي الجامع أنه إذا كان ذهاب الثلث أو أقل جازوا ان كان أكثر لا يجوز والصحيح أن الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* وانما يعرف ذهاب قدر النصف أو الثلث من العين بأن تشدد العين المعيبة بعد أن لا تعتلف الشاة يوماً أو يومين ثم يقرب العلف اليها قليلاً قليلاً فإذا رأت أنه من موضع أعلم ذلك الموضع ثم تشدد عينها الصحيحة ويقرب العلف الى الشاة قليلاً قليلاً حتى إذا رأت أنه من مكان أعلم ذلك المكان ثم يقرب ما بين العلامة الاولى والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وبقي الثلثان وان كان نصفاً فقد ذهب النصف وبقي النصف كذا في الكافي \* وأما التهمة وهي التي لا أسنان لها فان كانت ترى وتعتلف جازت والا فلا كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وتجوز التولية وهي المجنونة إذا كان ذلك يمنع الرعي والاعتلاف فلا تجوز وتجوز الجرباء اذا كانت سمينة فان كانت مهزولة لا تجوز وتجزئ الشرفاء وهي مشقوقة الاذن طويلاً والمقابله أن يقطع من مقدم أذنها شيء ولا يمان بل يترك معلقاً والمدبرة أن يفعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي بالشرفاء والمقابله والمدبرة والخرفاء فالنهي في الشرفاء والمقابله والمدبرة محمول على الندب وفي الخرفاء على الكثير على اختلاف الافاويل في حد الكثرة كذا في البدائع \* ولا تجزئ الجداء وهي مقطوعة الانف كذا في الظهيرية \* والحولاء تجزئ وهي التي في عينها حول وكذا المجزورة وهي التي جرح صوفها كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجوز الجداء وهي المقطوعة ضرعها ولا المصترمة وهي التي لا تستطيع أن ترضع فصيلها ولا الجداء وهي التي ليس ضرعها كذا في محيط السرخسي \* وفي التيممة كتبت الى أبي الحسن علي المرتضى أني لو كانت الشاة مقطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها فقال نعم ان كان لا يخل بالاعتلاف وان كان يخل به لا تجوز التضحية بها كذا في التتارخانية \* وقطع اللسان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف كذا في القنية \* والتي لا لسان لها في الغنم تجوز وفي البقر لا كذا في الخلاصة \* وسئل عمرو بن الحافظ عن الاضحية اذا كان الذاهب من كل واحدة من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون مانعاً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياساً على النجاسات في البدن أم لا يجمع كافي الخروق في الخفين قال لا يجمع \* وسئل أيضاً عن قطع بعض لسان الاضحية وهو أكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال لا كذا في التتارخانية \* ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها فان كانت الجلالة ابلاً تمسك أربعين يوماً حتى يطيب لجمها والبقر يمسه أربعين يوماً والغنم عشرة أيام (١) والدجاجة ثلاثة أيام والعصفور يوماً كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجزئ العجفاء التي (٢) لا تنقي ويستوى أن يشترها كذلك أو صارت عنده كذلك وهو موسر أم اذا كان معسر أجزأته لانه لا واجب في ذمته بل يثبت الحق في العين فيتأدى بالعين على أي خلقة كانت كذا في المبسوط \* فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز يروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى ولو كانت مهزولة عند الشراء قسمت بعد الشراء جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ومقطوعة رؤس ضرعها لا تجوز فان ذهب من واحد أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعر إذا لم تكن لهما (١) قوله والدجاجة الخ هذه فائدة ذكرت تيمماً للعبارة المنقولة عن الخانية والافلا يجوز ذلك في الاضحية كما لا يخفى اه معصحه (٢) قوله لا تنقي مأخوذة من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو الخ أي لا يخلها كذا في رد المحتار وسأني قريبات تفسير النقي بالخ اه معصحه

فان عدله قبل والا كنتي بما أخبر به علانية \* سمعا من الحاكم يقول حكمت لهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخر لهما أن يشهدا به عليه ان سمعا منه في المصر أو سواده في رواية الحسن عن الامام وهو الاقيس وعن الثاني رحمه الله ان سمعا منه في غير مجلس الحكم لا يشهدان به وهو الاحوط والذي عليه علم الهدى والمتأخرون أن كلام العالم العادل مقبول وكلام الظالم أو الجاهل لا لا الجاهل العادل ان أحسن التفسير يقبل والا فلا ولا خفاء ان علم قضاة بلادنا ليس بشبهة فضلاً عن الحجّة الا في كتاب القاضي للضرورة فيه \* وفي النوازل قال الراوي ليس هذا حديثي لا ترووا عني لا يسع الرواية عنه - ولو قال لا ترووا عني ولم يقل هذا ليس حديثي يصح منه الرواية \* أقر لرجل بمال ثم قال للسامع لا تشهد بما سمعت له أن يشهد \* سمع من كافر ثم أسلم الكافر أو ارتد المروى عنه لا تحل الرواية \* قرأ على رجل كتاباً الا أنه ذهب عن سمعه كلمات من وسطه فلما فرغ قال له اروه عني له الرواية وكذا اذا قرئ الصلح على الشاهد ولم يسمع بعضها حل له

الشهادة بما في الصلح \* سمع الاعمي له الرواية فان قتاده ولد أعمى وقد كثر روايته وفتاواه عن أنس رضي الله عنهم بخلاف إحدى الشهادة لا حثابه فيها الى الاشارة والصوت يشبه الصوت (الناظر في الترجيح) ادعيانها دابة في يد رجل ثالث وهرنا ولم يوقتا



فقدى بها ينتم ما ثم برهن ثالث بمثل ما ادعى يقضى له ان لم يعد المقضى له - ما منهم ودهما السابق وان أعاد أحدهما الاخر قضى بالنصف الذي في يد الذي أعاد بينته له ولم يقبل فيه بينة الثالث ويقضى (٢٩٩) لثالث على الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يديه ولا شركة معه فيه للشريك الذي أعاد البينة لانه لما قضى أول مرة بها ينتم ما فقد قضى لكل على صاحبه بنصفه فلا يقبل من كل منهما بينة على صاحبه بعد ذلك فان وجد المقضى عليه أولا وهو الذي كانت الدابة في يده بينة على أنها ولدت في ملكه وأقامها يقضى له بها لانه لو أقام يومئذ بينة على ذلك كان أولى لان الدابة في يده فكذا اذا أقام بعد ذلك \* عبد في يد رجل ادعى الخارج

المالك المطلق أو التناج وبرهن ذواليد على التناج أيضا فقضى القاضي لذى اليد وأبطل بينة المدعى ثم جاء آخر وادعاه ملكا مطلقا أو تناجا وبرهن لذلك يقضى به له الا أن يعيد ذواليد برهانه على هذا المدعى بالتناج فان لم يعد وقضى للخارج هذا ثم أعاد برهانه على التناج قضى بالعبد له وان لم يعد ذواليد حتى حضر ثالث وادعى المالك المطلق أو تناجا يقضى بالعبد له الا اذا أعاد المقضى له وهو المدعى بينة على تناجه بحضر من هذا المدعى الثالث فان أعادها كان هو أولى من الثالث فان حضر الاول وأعاد برهانه على التناج

أحدى حلتها خلقة أو ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم تجز وفي الابل والبقرة واحدة تجوز وان ذهبت اثنتان لا تجوز كذا في الخلاصة \* وفي الخزانة لا يجوز مقطوع احدى القوائم الاربع كذا في التتارخانية \* لا تجوز التضحية بالشاة الخنثى (١) لان لها لا ينضج تناثر شعر الاضحية في غير وقته يجوز اذا كان لها نقي أى مخ كذا في الفنية \* والشطوط لا تجزى وهى من الشاة ما انقطع اللبن عن احدى ضرعها ومن الابل والبقرة ما انقطع اللبن من ضرعها لان لكل واحد منهما أربع أضرع كذا في التتارخانية \* ومن المشايخ من يذكر لهذا الفصل أصلا ويقول كل عيب يزيل المدفوعة على الكمال أو الجمل على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع ثم كل عيب يمنع الاضحية ففي حق الموسر يستوى أن يشتريها كذا أو يشتريها وهى سليمة نصارت معيبة بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفي حق المعسر تجوز على كل حال كذا في المحيط \* ولو اشترى رجل أضحية وهى سمينة فمجت عنه حتى صارت بحيث لو اشتراها على هذه الحالة لم تجز انه ان كان موسرا وان كان معسرا أجزأه اذا لأضحية في ذمته فان اشتراها للاضحية فقد تعينت الشاة للاضحية حتى لو كان الفقير أو جرب على نفسه أضحية لا تجوز هذه ولو اشترى أضحية وهى صحيحة العيين ثم اعورت عنده وهو موسر أو قطعت أذنها أو أيتها أو أذنها أو انكسرت رجلها فلم تستطع أن تمشى لا تجزى عنه وعليه مكانا أخرى بخلاف الفقير وكذلك لو ماتت عنده أو سرت ولو قدم أضحية ليدبحها فاضطربت في المكان الذي يدبحها فيه فأنكسرت رجلها ثم دبحها على مكانها أجزأه وكذلك ان انفلتت عنه البقرة فأصبحت عينها فذهبت والقياس أن لا تجوز وجه القياس أن هذا عيب دخلها قبل تعيين القر بة بمفاصد كولو كان قبل حال الذبح وجه الاستحسان أن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه لان الشاة تضطرب فتلقفها العيوب من اضطرابها وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لو عالج أضحية ليدبحها ففسدها أو اعورت فذبحها ذلك اليوم أو من الغد فانها تجزى كذا في البدائع \* سبعة من الرجال اشترى بقره بخمسين درهما للاضحية وسبعة آخرون اشترى سبع شياه بمائة درهم تكلموا أن الأفضل هو الاول أو الثاني والخيار أن الأفضل هو الثاني كذا في الفتاوى الكبرى \* عشرة نفر اشترى من رجل عشرة شياه جله فقال البائع بع هذه الشاة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا انتم ربنا فصارت العشرة مشتركة بينهم وأخذ كل واحد منهم شاة وضخى عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عوراء فأنكر كل واحد من الشركاء أن تكون العوراء له لا تجوز تضحيتهم لان تسع شياه عن عشرة نفر لا تجوز هكذا في فتاوى قاضخان \* والخصى أفضل من الفعل لانه أطيب لحما كذا في المحيط \* اختلاف المشايخ أن البدنة أفضل أم الشاة الواحدة قال بعضهم ان كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة أفضل لان الشاة كلها فرض والبدنة سبعة أعشار والباقي يكون فضلا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البدنة أفضل لانها أكثر لحما من الشاة وما قالوا ان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا انحوت عن واحد كان كلها فرضا وشبهه بالفراة في الصلاة لو اقتصر على ما تجوز به الصلاة جاز ولو زاد عليه يكون الكل فرضا قال الشيخ الامام أبو حفص الكبير اذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة أفضل لان لحما أطيب كذا في الظهيرية \* والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والعمل لان لحم الشاة أطيب وان كان سبع البقرة أكثر لحما من سبع البقرة أفضل والحاصل في هذا أنهم ما اذا استويا في اللحم والقيمة فأطيبهما لحما أفضل واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالأفضل أولى فالفعل الذي يساوى عشرين أفضل من خصى بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفعل أكثر لحما فالفعل أفضل والاني من البقرة أفضل من الذكرا اذا (١) قوله لان لحما لا ينضج من باب جمع وبهذا التعليل اندفع ما أورده ابن وهبان من أنها لا تتخلو اما أن تكون ذكرا أو أنثى وعلى كل تجوز اه معجحه

لا يقبل لانه قضى به عليه مرة فلا يقبل برهانه بعد ذلك على أحد وهذا قول الامام أيضا \* عبد في يد رجل برهن رجل على أنه كان لفلان اشترا منه منذ عشرة أيام وبرهن ذواليد على أنه كان لا اشترا منه منذ شهر يكذبا وسماه قال الثاني رحمه

الله في قوله الثاني هو الذي هو أبقهما تاريخا وهو ذو اليد وقال محمد رحمه الله تعالى في قوله الآخر هو المدعى وعلى قياس قول الثاني أولا كذلك وعلى قياس قول محمد أولا هو الذي اليد (٣٠٠) لانه أسبقهما تاريخا ولو كان العبد في يد غيره فبعد الثاني هو لصاحب الوقت الاول

وهذا الجواب منه مستقيم على قسوله الآخر وهو الاعتبار بالتاريخ وهو قول محمد رحمه الله أولا ويقضى بينهما أنصافا وهذا على قوله الآخر على وقال لم يشهدوا على ملك البائع في وقت وكذا الصدقة والهبة والميراث اذا سمي المورث والواهب ولم يذكر التملك وقتا فان وقتنا وقال أحدهما كان لابي منذ ثلاث سنين مات وتركها ميراثا لي وقال الآخر كان لابي منذ سنتين مات وتركها ميراثا لي وبرهنا يقضى به لاسبقهما عند محمد رحمه الله فيما روى هشام عنه فعلى هذا في دعوى الشراء اذا ارتخا على ملك البائع بين يقضى لاسبقهما \* عبد في يد رجل برهن خارج أنه له ولد في ملكه وبرهن ذواليد أيضا على مثل ذلك يقضى به لذى اليد قضاء ملك لا قضاء ترك كما زعمه عيسى رحمه الله وكذا البرهن الخارج أنه له ولد في ملكه منذ سنتين ولو برهن المدعى أنه له وفي ملكه منذ خمس سنين وبرهن ذواليد أنه له وفي ملكه ولم يوقت أو وقت شهود ذي اليد لاشهود المدعى فهو للخارج وبينه الخارج أولى على كل حال الا اذا برهن ذواليد على

استوى بالان لحم الاتي أطيب بالبقرة أفضل من ست شياه اذا استوى بوسع شياه أفضل من بقرة كذا في فتاوى قاضيان \* والكبش والنجعة اذا استوى في القيمة واللحم فالكبش أفضل وان كانت النجعة أكثر قنة أو لحافه أفضل كذا في الذخيرة \* شراء الاضحية بعشرة أولى من أن يتصدق بألف كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي أصول التوحيد لا امام الاضحية باليد والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا أضحية عليه لا عساره لو ذبح دجاجة أو ديك يكره كذا في رسوم المجموع كذا في الخلاصة \* (١) ومن لا أضحية عليه لا عساره لو ذبح دجاجة أو ديك يكره كذا في وجيز الكردي \* والمستحب أن تكون الاضحية أسمنها وأحسنها وأعظمها وأفضل الشاة أن تكون كبشا ألمع قرن موجوا وأن تكون ألة الذبح حادة من الحديد ويستحب أن يتر بص يد الذبح بقدر ما يريد ويسكن من جميع أعضائه وتزول الحياة من جميع جسده ويكره أن يضحي ويسلح قبل أن يبرده كذا في البدائع \* والأفضل أن يذبح أضحيته بيده ان كان يحسن الذبح لان الاولى في القربات أن يتولى بنفسه وان كان لا يحسنه فالأفضل أن يستعين بغيره ولكن ينبغي أن يشهد به نفسه كذا في الكافي \* قال ولو أمر مجوسا فذبح أضحيته لم يجز لان هذا افساد لا تقرب فان ذبحه المجوسي لا تؤكل ولو أمر به يهوديا أو نصرانيا بذلك أجزأه لانهم من أهل الذبح ولكنه مكره لان هذا من عمل القرية وفعله ليس بقربة كذا في المبسوط \* ويستحب أن يأكل من أضحيته ويطعم منها غيره والأفضل أن يتصدق بالثلث ويخذ الثلث ضيافة لأقاربه وأصدقائه ويدخر الثلث ويطعم الغنى والفقير جميعا كذا في البدائع \* ويحب منها ما شاء للغنى والفقير والمسلم والذي كذا في الغيانية \* ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله أن يدخر الكل لنفسه فوق ثلاثة أيام إلا أن اطعمها والتصدق بها أفضل إلا أن يكون الرجل ذا عيال وغير موسع الحال فان الأفضل له حينئذ أن يدعه لعياله ويوسع عليهم به كذا في البدائع \* ان وجبت بالنذر فليس لصاحبها أن يأكل منها شيئا ولا أن يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنيا أو فقيرا لان سبيلها التصديق وليس للتصدق أن يأكل صدقته ولا أن يطعم الاغنياء كذا في التبيين \* (٢) وأما في الاضحية المنذورة سواء كانت من الغنى أو الفقير فليس لصاحبها أن يأكل ولا أن يؤكل الغنى هكذا في النهاية \* روى بشر بن ويسد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له تسعة من العيال وهو العاشر فضحى بعشر من الغنم عن نفسه وعن عياله ولا ينوي شاة بعينها ~~كان~~ ينوي العشرة عنهم وعنه جاز في الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والاتقاع بها

ويستحب أن يربط الاضحية قبل أيام النحر بايام وأن يقلدها ويجعلها وأن يسوقها الى المنسل سوقا جيلا لا عنيفا وأن لا يجتز برجلها الى المذبح كذا في البدائع \* واذا ذبحها تصدق بجلالها وقلائدها كذا في السراجية \* ولو اشتري شاة الاضحية يكره أن يحملها أو يجز صوفها فينتفع به لانه عينها للقرية فلا يحمل له الاتقاع يجز عن أجزائها قبل اقامة القرية بها كما لا يحمل له الاتقاع بلحمها اذا ذبحها قبل وقتها ومن المشايخ من قال هذا في الشاة المنذورة بعينها من المعسر والموسر وفي الشاة المسترة للاضحية من المعسر

(١) قوله ومن لا أضحية عليه لا عساره الخ كذا في جميع النسخ المخطوطة بالقلم وأما في نسخة الطبع الهندي فلا وجود لهذه العبارة فيها وهو الاصول للاستغناء عنها بعبارة الخلاصة السابقة اه معجحه (٢) قوله وأما في الاضحية المنذورة الخ ساقط من نسخة الطبع الهندي وموجود في نسخ الخط والصواب حذفه لانه تنكر ارمع ما قبله من غير فائدة كما لا يخفى اه معجحه

النتاج وان كان في أيديهما برهن أحدهما أنه له وآخر أن نصفه له فهو لصاحب الجميع ولو أقام أحدهما أن له خمسة أسداسه والاخر أن له ثلثيه فله أحب خمسة الاسداس ثلثاه ولصاحب الثلثين ثلثه وفي الاصل عبد في يد رجل ادعى آخر انه اشترى من

فلان الذي ولد في ملكه وبرهن على ذلك وبرهن ذواله يد على شراثة من فلان الذي ولد في ملكه يقضي به لذى اليد ولولم يبرهن عليه ولكن برهن على انه ولد في ملكه يقضي به لذى اليد وكذا الورهن على أنه ورهن من أبيه (٢٠١) وكان ولد في ملكه وكذا الورهن على صدقة

أوهبة مقبوضة من فلان  
وكان ولد في ملك الواهب  
أو المصدق \* وفي الملتقى  
ادعى عليه الاقرار طائعا  
وبرهن على ذلك وبرهن  
المدعى عليه ان ذلك الاقرار  
كان بالكراهة فيمنه المدعى  
عليه أولى وان لم يورخا أو  
أورخا على التعاقب فيمنه  
المدعى أولى \* وفي المحيط ادعى  
دارا في يد غيره أنها ملكه وان  
أباه باعها منه حال بلوغه  
بلا رضاه وزعم ذواله بدائه  
باعها منه في صغر الابن  
المدعى فالقول للابن وان  
برهن ذواله يد على مدعاه  
بثمن المثل ثم دفع منه  
الخصومة وان برهن ترج  
بينه ذى اليد \* ادعت امرأة  
أن زوجها طلقها في مرض  
موته ومات وهي في العدة  
ولها الميراث وادعى الورثة  
ان الطلاق كان في الصحة  
فالقول لها وان برهننا وقتنا  
وقتا واحدا فيمنه الورثة  
على طلاقها في الصحة أولى  
\* شهد أن فلانا مات وكانت  
زوجته وآخران أنه كان  
طلقها قبل الموت قال  
الفضلي بينة الزوجية أولى  
ويجعل كانه طلق ثم تزوجها  
وقال السعدي بينة الطلاق  
أولى لان الطلاق يكون بعد  
النكاح وقيل ان كانت  
ورثتها أو هي تدعى عقدين  
فالقول ما قاله الفضلي

فأما المشتراة من الموسر لا ضحية فلا بأس ان يحلبها ويجز صوفها كذا في البدائع \* والصحيح أن الموسر  
والمعسر في حلبها وجز صوفها سواء هكذا في الغنائة \* ولو حلب اللبن من الاضحية قبل الذبح أو جز صوفها  
يتصدق به ولا ينتفع به كذا في الظهيرية \* وإذا ذبحها في وقتها جاز له أن يحلب لبنها ويجز صوفها وينتفع به  
لان القرينة أقيمت بالذبح والانتفاع به اقامة القرينة مطلقا لا كل كذا في المحيط \* وان كان في ضرعها  
لبن ويخاف ينضح ضرعها بالماء البارد فان تقاص والاحلب وتصدق ويكره ركوها واسمعتها ما كافي  
الهدى فان فعل فنقص ما فعله التصديق بما نقص وان أجرها تصدق بأجرها ولو اشترى بقرة حلوبة  
وأوجبها لضحية فاكتسب مالا من لبنها يتصدق بثل ما اكتسب ويتصدق برونها فان كان يعلقها فما  
اكتسب من لبنها أو انتفع من رونها فهو له ولا يتصدق بشيء كذا في محيط السرخسي \* ويتصدق بجلدها  
أو يعمل منه نحو غراب أو جراب ولا بأس بان يشتري به ما ينتفع به منه مع بقائه استعمالا وذلك مثل ما ذكرنا  
ولا يشتري به مالا ينتفع به الا بعد الاستهلاك نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه  
وعياله واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه عالا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليتصدق  
بهما جاز لانه قرينة كالتصدق كذا في التبيين \* وهكذا في الهداية والكافي \* ولو اشترى بلحم الاضحية  
جرابا لا يجوز ولو اشترى بلحمها جرابا جاز ولو اشترى بلحمها الجراب جاز (١) والاصح في هذا أنه يجوز بيع  
الماء كقول بلما كقول وغير الماء كقول ولا يجوز بيع غير الماء كقول بلما كقول ولا يبيع الماء كقول وغير  
الماء كقول هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان \* ولو ادخل جلد الاضحية في قرطالة أو جعله جرابا ان  
استعمل الجراب في أعمال منزله جاز ولو أجر لا يجوز وعليه أن يتصدق بالاجر وأما القرطالة ان استعمالها  
في منزله أو أعمار جاز وان أجرها هل يطيب له الاجر قالوا ينظر ان كانت القرطالة جديدة لا يلزمه التصديق  
بالاجر وان كانت خلقا مختزفا يلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا أجرها بدنانين يلزمه  
التصدق بدنانين لان القرطالة اذا كانت جديدة لا يحتاج في الانتفاع بها الى الجلد فيكون الجلد تباعا لها ويكون  
كل الاجر بازا القرطالة أما اذا كانت خلقا يحتاج في الانتفاع بها الى الجلد فكان نصف الاجر للقرطالة  
ونصف الاجر للجلد (٢) والقرطالة الكوارة كذا في الظهيرية \* ولا يحل بيع شحمها أو أطرافها ورأسها  
وصوفها وبرها وشعرها ولبنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشيء لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عينه من  
الدرهم والدنانير والماء كولات والمشروبات ولا أن يعطى أجر الجزار والذي يبيع منها فان باع شيئا من ذلك بما  
ذكرنا فنقد عند أي حنيفة ومحمد ورجع الله تعالى وعند أبي يوسف رجعه الله تعالى لا ينفذ ويتصدق بثمنه كذا  
في البدائع \* اذا أخذ شيئا من الصوف من طرف من أطراف الاضحية للعلامة في أيام النحر لا يجوز له أن  
يطرح ذلك الصوف ولا أن يهب لاحد بل يتصدق بذلك الصوف على الفقراء كذا في فتاوى قاضيان \* في  
أضاحي الزعفراني فان ولدت ولدا ذبحها وولدها معها من أصحابنا من قال هذا في المعسر الذي وجب بإيجابه  
أما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام أو بعده جاز ولولم يذبحه  
وتصدق به جاز في أيام الاضاحي وفي المتن لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر فعليه أن يتصدق ببقية وان  
باع الولد في أيام الاضحية يتصدق بثمنه فان لم يبيعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر فعليه أن يتصدق بالولد  
حيا واذا ذبح الولد مع الام يأكل من الام والولد عن أي حنيفة ورجع الله تعالى انه لا يأكل من الولد فان أكل  
تصدق ببقية ما أكل والتصدق بالولد حيا أحب الى كذا في الخلاصة \* ولو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف

(١) قوله والاصح في هذا الخ عبارة الخلاصة والاصل في هذا الخ وتأمل اه معجمه (٢) قوله والقرطالة  
الكوارة الذي في القاموس القرطالة كقرش - بة عدل جمار كقرطالة بالكسر واحدة القرطال نقله

معجمه

وعليه الفتوى والافتوى على ما قاله السعدي وقيل ان انكروا نكاحها أصلا بان قالوا ما كانت زوجة له قط لا يكون دفعها وانكروا  
الميراث بالزوجية ولم ينكروا النكاح أصلا فهذا دفع لدعواها في يدهما جارية برهن أخدهما على أنه ورهن من أبيه والاخر على انه الله هي

بينهم ما نصفاً وان برهن أحدهما على ارثه من أبيه والاخر على أنه اشتراها من أبي المدعي بكذا ونقد الثمن أو ادعى هبة أو صدقة مقبوضة من الميت في صحته وبرهن يقضي له لان (٣٠٢) الوارث خصم عن المورث في اثبات الحق عليه وقد أثبت خروجه عن ملكه حال حياته اليه وذكر بكر كان

رجه الله تعالى ويشترى بقيتها أخرى ويتصدق بفضل ما بين القيمتين أضحية يخرج من بطنها ولد حتى قال عامة العلماء يفعل بالولد ما يفعل بالأم فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيته ولدا لأضحية لا يجوز صوفه ولا شعره كذا في السراجية \* وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام التالي أضحية لا يجوز زوجه أخرى لعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة مانقص بالذبح والفتوى على هذا كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب السابع في التضيعة عن الغير وفي التضيعة بشاة الغير عن نفسه

ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا ضحى بشاة نفسه عن غيره بامر ذلك الغير أو بغير أمره لا تجوز لانه لا يمكن تجويز التضيعة عن الغير الا بآبائ الملك لذلك الغير في الشاة ولن يثبت الملك له في الشاة الا بالقبض ولم يوجد قبض الأمر ههنا لان نفسه ولا بناءه كذا في الذخيرة \* ولو ذبح أضحية غيره عن الملك بغير أمره صريحاً يقع عن الملك ولا ضمان على الذابح استحساناً أطلق ههنا ولم يقيده بما اذا أضجه الملك للتضيعة وقيد به في الاجناس واختاره هو الاول كذا في الغيامية \* ولو ضحى بيدته عن نفسه وعمره وأولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الأضحية ان كان أولاده صغاراً جازع عنه وعنهم جميعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير أمر بعضهم جازع عن الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير أمر بعضهم لا تجوز عنه ولا عنهم في قولهم جميعاً لان نصب من لم يأمر صار لحافصار الكل لحا وفي قول الحسن بن زياد اذا ضحى بيدته عن نفسه وعن خمسة من أولاده الصغار وعن أم ولده بامرهم أو بغير أمرهم لا تجوز عنه ولا عنهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى تجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ذبح أضحية غيره عن نفسه بغير أمره فان ضمنه الملك قيمته يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهر أن الراقعة حصلت على ملكه وان أخذها مذبوحة تجزئ عن المالك لانه قد نذرناها فليس بضربه ذبح غيره لها كذا في محيط السرخسي \* واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه صح عنهم ولا ضمان عليهما استحساناً وبأخذ كل واحد مسلوخته من صاحبه ولا يضمنه فان كانا قد أكل كل واحد منهما صاحبه أو أكل كل واحد منهما صاحبه ويجزئهما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن صاحبه قيمة شاة ثم يتصدق بثلث القيمة ان كانت انقضت أيام النحر (١) لانها بدل عن اللحم كذا في الكافي \* وفي الروضة رجلان أدخلوا شاة بامر بطام غلطا فادعى كل واحد منهما شاة واحدة معينة وتر كاشاة لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها لبيت المال والتي تنازعا فيها بينهما انصفان ولا تجزئ الأضحية عنهما ولو كانت بدنة أو بقرة جازع عنهما وهو الأصح أربعة نفر أكل واحد منهم شاة حبسوها في بيت فئات واحدة لا يدري لمن هي تباع هذه الأغنام جلة وتشتري بثمن أربع شياه لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منها ويحل كل واحد منهم أصحابه أيضاً حتى يجوز عن الأضحية كذا في الخلاصة \* اذا ربطوا ثلاث أضحيات في رباط واحد ثم وجدوا واحدة عيباً منع جواز التضيعة وأنكر كل واحد أن تكون له المعيبة وتنازعوا في الأخرى فالمعيبة لبيت المال ويقضى بالآخرين بينهم أثلاثاً كذا في التتارخاتية \* رجل اشترى شاة شراء فاسداً فذبحها عن الأضحية جاز وللبائع الخيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المضحي وان أخذها مذبوحة قيل على المضحي أن يتصدق بقيتها حية لان القيمة (١) قوله لانها بدل عن اللحم فصار كل واحد بواعه لان التضيعة لما وقعت عن صاحبه كان اللحم له ومن أ تلف لحم أضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرناه دية أقول ومقتضى قوله لانها بدل عن اللحم الخ أن التضمين لقيمة اللحم لا قيمتها حية ولذا وقعت عن المالك كذا في رد المحتار نقله مصححه

حاضر مع المدعي فبرهن عليه \* دار في يد رجل ادعى رجل ان أباه مات وتر كها ميراثاً منذ سنة وبرهن على ذلك وبرهن ذواليد أيضاً أنهم اداروا بالارث عن أبيه منذ سنة أيضاً يقضى للمدعي لان كلا يدعي الملك لملكه وكانهم أحضرا وادعيا ملكاً مطلقاً والدار في يد أحدهما يقضى للخارج وان أرخ شهود الخارج باقل من سنة حتى صار ذواليد سابقاً فالجواب فيه كما أحضر الملك وأرخا على الملك المطلق وتاريخ ذى اليد أسبق وقتاً عند الامام رحمه الله وقول الثاني اخر يقضى لذي اليد وعلى قول الثاني أولاً وقول محمد آخر يقضى للخارج ولو أن الذي في يده الدار أقر أن الدار كانت لأبي المدعي وان أباه اشتراها منه بكذا ونقد الثمن يقضى لذي اليد لانه أثبت شراء أبيه وهو نائب عن أبيه وكان أباه كان حياً وبرهن على ما ذكرنا والخارج يدعى الارث من أبيه وفيه يقضى للمدعي الشراء كذا ههنا وفيه عمل بالبنتين لانه يثبت ملك أبي الخارج ثم ينقل عنه الملك بالشراء اليه سقطت كتاب الرجوع عنها \* شهدا بحال فقضى به ثم ادعى الشهود عليه رجوعاً ما أراد تحليفهم ما ليس له ذلك وهذا ليس على إطلاقه وفيه

سقطت كتاب الرجوع عنها \* شهدا بحال فقضى به ثم ادعى الشهود عليه رجوعاً ما أراد تحليفهم ما ليس له ذلك وهذا ليس على إطلاقه وفيه

تفصيل فانه اذا ادعى الرجوع في غير مجلس الحكم أو ادعى الرجوع المطلق وبرهن عليه لا يقبل وان لم يجد بينة على ذلك الرجوع لا يحلف لانه ادعى رجوعاً باطلاً وان ادعى الرجوع عند الحالكم ولم يدع الحكم بشهادته (٣٠٣) ولا يجاب الضمان عليه لا يضح وان ادعى

الرجوع في مجلس الحاكم  
بعد الحكم بضح وان لم يدع  
الحكم بالرجوع والحكم  
باجاب الضمان يقبل عليه  
البينة ويستحلف وقالوا  
اذ لم يدع الحكم عليه  
بالرجوع واجاب الضمان  
لا يضح الدعوى ولا الشهادة  
عليه ولا يستحلف واستبعد  
الامام قاضيان توقف صحة  
الرجوع على الحكم به أو  
بالضمان فلذلك تركنا ذكر  
ذلك القيسد وأطلقنا وان  
رجع عند غير الحالكم وأشهد  
على نفسه بالمال لاجل  
الرجوع ثم انكر الرجوع  
والالتزام وبرهن عليه  
المدعى على كله لا يقبل اذا  
تصادق أن الالتزام كان  
لاجل ذلك الرجوع وان  
رجع قبل القضاء بالشهادة  
لا يلزم الضمان وانما يلزم  
الراجع اذا قبض المدعى  
المال ديناً كان أو عيناً  
والذي عليه الفتوى الضمان  
بعد القضاء بالشهادة قبض  
المدعى المال أم لا وكذا  
العقار يضمن بالشهادة  
الباطلة بعد الرجوع ان  
اتصل القضاء بالشهادة  
\* ورجوع أحد الثلاثة  
لا يضمن شيئاً ولو رجلان  
واحدة فرجعت لا تضمن  
شيئاً \* شهد بالبيع وقبض  
التمن ثم رجعا ضمنه \* لرجل  
على رجل دين فشهد أنه

سقطت عن المضحي حيث أخذها مذبوحة فكانه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على المضحي أن يتصدق بأكثر من قيمته أم مذبوحة وهو الصحيح وان لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه أو باعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية \* ولو وهب له شاة فاسد ففضحى بها فالواهب بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها حية وتجوز الاضحية وياكل منها وان شاء استردّها واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها فيصدق بها اذا كان بعد مضي وقت الاضحية وكذلك المريض مرض الموت ولو وهب شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق ففضحى بها الموهوب له فالغرماء بالخيار ان شاءوا استردوا عنها وعليه أن يتصدق بقيمتها وان شاءوا ضمنوه قيمتها فتجوز الاضحية لان الشاة كانت مضمونة عليه فان اردّها ففقد أسقط الضمان عن نفسه كذا في البدائع \* ولو اشترى شاة بشوب ففضحى بها ثم وجد البائع بالثوب عيباً فردّه فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الشاة ولا يتصدق المضحي ويجوز له الاكل وان شاء استردّها ناقصة مذبوحة فبعد ذلك ينظر ان كانت قيمة الثوب أكثر من قيمة الشاة كان به باعها بالثوب وان كانت قيمة الشاة أكثر منه يتصدق بقيمة الشاة لان الشاة كانت مضمونة عليه فبردها أسقط الضمان عن نفسه كأنه باعها بثمن ذلك ان قدر من قيمتها ولو وجد بالشاة عيباً فالبايع بالخيار ان شاء قبلها وورد الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الا حصة النقصان لانه لم يوجب النقصان على نفسه وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب ولا يتصدق المشتري بها لان ذلك النقصان لم يدخل في القرية وانما دخل في القرية ما ذبح وقد ذبح ناقصاً الا في جزاء الصيد فانه ينظر ان لم يكن مع هذا العيب عدل للصيد فعليه أن يتصدق بالفضل كذا في شرح الطحاوي \* رجل وهب لرجل شاة ففضحى بها الموهوب له وأذبحها للمتعة أو جزأ صيد ثم رجع الواهب في الهبة صح الوجوع وجازت الاضحية والمتعة وعن أبي يوسف انه لا يصح الرجوع في الهبة وليس على الموهوب له في الاضحية والمتعة أن يتصدق بشيء كذا في الظهيرية \* مريض وهب لانسان شاة ففضحى بها الموهوب له ثم مات المريض من مرضه ولا مال له غير هب فالورثة أن يضمنوه ثلثي قيمتها حية أو يأخذوا ثلثها مذبوحة وعلى الموهوب له أن يتصدق بثلثي قيمتها مذبوحة وجازت عنه الاضحية في الوجهين لانه ضحى بثلث نفسه كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل اشترى خمس شياه في أيام الاضحية وأراد أن يضحي بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بغبر أمره بنية الاضحية يعني أضحية صاحب الشاة فهو ضامن لان صاحبها لم يعينها لم يأت ذبح عينها دلالة كذا في الذخيرة \* في المنتقى لو غصب أضحية غيره وذبحها عن نفسه وضمن القيمة لصاحبها أجزأه ما صنع لانه ملكها سابق الغصب كذا في الخلاصة \* لو غصب من رجل شاة ففضحى بها لا يجوز وصاحبها بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وضمنه النقصان وان شاء ضمنه قيمتها حية فتصير الشاة ملكاً للغاصب من وقت الغصب فتجوز الاضحية استحساناً وكذلك لو اشترى شاة ففضحى بها ثم استحقها رجل فان أجاز البيع جاز وان استرد الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوي \* ولو أودع رجل رجلاً شاة ففضحى بها المستودع عن نفسه يوم النحر فاختار صاحبها القيمة ورضي بها فأخذها فانها لا تجزى المستودع عن أضحيته وكل جواب عـ رفته في الودعة فهو الجواب في العارية والاجارة بان استعار ناقة أو ثوراً أو بقراً أو استأجره ففضحى به انه لا يجوز له عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة كذا في البدائع \* ولو كانت الشاة رهناً ففضحى بها ثم ضمنها لا يجوز هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* رجل دعا قصاباً ليضحي له ففضحى القصاب عن نفسه فهو عن الأمر كذا في السيراجية \* اشترى أضحية وأمر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عمداً ضمن الذابح قيمة الشاة لا مروية ترى الأمر بقيمتها شاة ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل كل هذا اذا كانت أيام النحر باقية وان مضت أيام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء كذا في فتاوى قاضيان \* ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى أمر رجل رجلاً أن يذبح شاة فلم يذبحها بالمأمور

أبرأه أو وهبه أو تصدق عليه ثم رجعا ضمننا ولو شهد أنه أجله سنة ثم رجعا بعد الحكم ضمن الشاهدان المال للدائن ثم رجعا على المطلوب بعد الحول ولو توى ما على المطلوب لم يرجع على الطالب بخلاف الخوالة \* شهدا على هبة عبد وتسليمه ثم رجعا ضمنا قيمته للمالك ولا رجوع

للوأهب ولا للموهوب له ولا علم بالانه بمنزلة العوض وان لم يضمن الواهب الشاهدين له الرجوع \* شهدا أنه باع عبده بخمسمائة الى سنة أو حالة  
أو اجر عبده سنة وفيه العبد مائة (٣٠٤) والبائع مجدد وقضى به ثم رجعا ليخيرا البائع ان شاء رجع بالثمن على المشتري الى سنة

حتى باعها الا امر ثم ذبحها فالأمر مريضان ولا يرجع بما ضمن على الا امر علم بالبيع أو لم يعلم أما اذا علم  
فظاهر وأما اذا لم يعلم فلانه ما غتره لانه حين أمره بالذبح كانت الشاة له كذا في واقعات الناطقي \* وفي  
الاجناس ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أمر الرجل غيره ببيع شاة وقد كان الأمر باعها  
فذبحها فالمأمور وهو يعلم بالبيع فان المشتري أن يدفع الثمن ويتبع الذاب فيضمنه قيمتها ولم يكن للذاب أن  
يرجع على الأمر قال ولو كان لا يعلم بالبيع لم يكن للمشتري أن يضمنه القيمة علل فقال لانه لو ضمنه كان له  
أن يرجع على الأمر فكأنه هو فعمل ذلك فينقض البيع كذا في الذخيرة والمحيط \* فان اشترى ثلاثة نفر  
ثلاث شياه ثم أشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينبغي أن يوكل كل واحد  
أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح شاة غيره بأمره جاز رجل أراد أن يضحي فوضع صاحب  
الشاة يده على السكين مع يد القصاب حتى تعاون على الذبح قال الشيخ الامام يجب على كل واحد منهم ما  
النسبة حتى لو ترك أحدهما التسمية لا يجوز كذا في الظهيرية \* والله أعلم

### الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا

يجب أن يعلم أن الشاة لا تجزئ الا عن واحد وان كانت عظيمة والبقرة والبعير يجزئ عن سبعة اذا كانوا  
يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع الزيادة ولا يمنع النقصان كذا في الخلاصة \* لا يشارك  
المضحي فيما يحتمل الشركة من لا يريد القرية رأسا فان شارك لم يجز عن الاضحية وكذا هدا في سائر القرب  
ان شارك المتقرب من لا يريد القرية لم تجز عن القرية ولو أرادوا القرية الاضحية أو غيرها من القرب أجزأهم  
سواء كانت القرية واجبة أو تطوعا أو وجب على البعض دون البعض وسواء اتفقت جهات القرية أو  
اختلفت بأن أراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزاء الصدو وبعضهم هدى الاحصار وبعضهم كفارة عن شيء  
أصابه في احرامه وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم المتعة أو القران وهذا قول أصحابنا الثلاثة رجعهم  
الله تعالى وكذلك ان أراد بعضهم العقيقة عن ولده من قبل كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادر الضحايا  
ولم يذكر ما اذا أراد أحدهم الوليمة وهي ضافة التزويج وينبغي أن يجوز وروى عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وروى عنه أنه قال لو كان هذا من نوع واحد كان أحب الى  
وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وان كان كل واحد منهم صبيا أو كان شريك السبع من يريد اللحم أو  
كان نصرانيا ونحو ذلك لا يجوز للاخرين أيضا كذا في السراجية \* ولو كان أحد الشركاء ذميا ككاتب أو  
غير كتابي وهو يريد اللحم أو يريد القرية في دينه لم يجزئهم عندنا لان الكافر لا يتحقق منه القرية فكانت نيته  
ملحقة بالعدم فكان يريد اللحم والمسلم لو أراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك اذا كان أحدهم عبدا أو مدبرا  
ويريد أضحية كذا في البدع \* ولو اشترى بقره يريد أن يضحي بها ثم اشترك فيها ستة بكرة ويجزئهم لانه  
بمنزلة سبع شياه حكى الآن يريد حين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك قبل أن يشتريها كان  
أحسن وهذا اذا كان موسرا وان كان فقيرا معسر افتدأ وجب بالشراء فلا يجوز أن يشرك فيها وكذا لو  
أشرك فيها ستة بعدما أوجبه لنفسه لم يسعه لانه أوجبهما كلها لله تعالى وان أشرك جاز ويضمن ستة أسباعها  
وقيل في الغنى انه يتصدق بالثمن اشترك ثلاثة نفر في بقره لواحد ثلاثة أسباعها وللاخرين لكل واحد  
سبعها فان كان له ثلاثة أسباعها وترك ابنه أو بنتا صغيرين وترك ستمائة درهم مع حصصة البقرة فضحي  
الوصى عنهم ما حصصه الميت من البقرة لا تجزئ عنهم لان نصيب الابنة صار لها لانهم ما فقيرة لانها أصابت  
ميراث الاب أقل من مائتي درهم وان ترك الميت ستمائة درهم سوى حصصة البقرة جازت عنهم لانهم أغنية كذا  
في محيط السرخسي \* وان اشترك خمسة في بقره فجارجل فسألهم الشركة فيها فأجاباه أربعة منهم وامتنع  
الواحد فضحكوا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب الاربعة علك أكثر من السبع فخذها من خمسة

أَوْضَمِنَ الشَّاهِدَيْنِ قِيَمَةَ الْعَبْدِ بِحَالَةٍ وَلَا يَضْمَنُهَا خَمْسُمِائَةٍ فَإِنْ ضَمِنَ الشَّاهِدَانِ رَجَعَا عَلَى الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ لَأَنَّهُمَا بِالضَّمَنِ قَامَا بِمَقَامِ الْبَائِعِ وَطَابَ لُهُمَا قَدْرُ الْمِائَةِ وَتَصَدَّقَ بِالْفَضْلِ \* وَلَوْ شَهِدَا عَلَى الْبَيْعِ بِخَمْسِمِائَةٍ وَاتَّصَلَ بِهِ الْقَضَاءُ ثُمَّ شَهِدَا أَنَّ الْبَائِعَ أَخَّرَ الثَّمَنَ سَنَةً وَاتَّصَلَ بِهِ الْقَضَاءُ ثُمَّ رَجَعَا عَنِ الشَّاهِدَيْنِ ضَمَنًا لَثَمَنِ خَمْسُمِائَةٍ عِنْدَ الْإِمَامِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي أَوَّلًا لِأَنَّهُمَا قَوَّيَا امْكَانَ الْأَخْذَ بِكُلِّ شَهِدٍ أَنَّهُ أَجَلُهُ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ ثُمَّ رَجَعَا وَقَدَّرَ كَرَاهَهُ \* شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ بِاعْتِاقِ عَبْدِهِ وَأَرْبَعَةٍ أُخَرَ عَلَى أَنَّهُ زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ فَخُصِمَ بِالْعَتَقِ وَالرَّجْمِ فَرَجِمَ ثُمَّ رَجَعُوا فَالْقِيَمَةُ عَلَى شَهَادَةِ الْعَتَقِ لِلْمَوْلَى وَالِدِيَّةُ عَلَى شَهَادَةِ الزَّانَا لِلْمَوْلَى أَيْضًا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاثَرٌ آخَرُ وَالْمَوْلَى إِنْ كَانَ جَاهِدًا لِلْعَتَقِ وَهُوَ يَمْنَعُ أَخْذَ الدِّيَةِ لَكِنْ زَعَمَهُ بِطُلُّ الْحَكْمِ وَصَارَ كَالْعَدْوَمِ وَوَجِبَ الْقِيَمَةُ بِدَلِّ الْمَالِيَّةِ وَلَزُومُ الدِّيَةِ بِدَلِّ النَّفْسِ ثُمَّ الدِّيَةُ لِلْمَقْتُولِ حَتَّى يَقْضَى بِهَا دِيُونُهُ قَبْلَ الْإِلَازِمِ بِدَلَالٍ عَنْ مُبَدِّلٍ وَاحِدٍ \* وَإِذَا أَقْرَأَ الشَّاهِدَانِ رَجَعَا لِأَنَّهُمَا فِي مَجْلَسِ الْحَكْمِ يَصْحُ أَقْرَأَهُ وَيَجْعَلُ

كأنه رجع في الحال ورجوعه قبل الحكم يصح في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزير ولا يصح الحكم وعشرين  
بشهادته وان بعد الحكم يصح في حق نفسه حتى لزمه التعزير ولا يصح في حق غيره حتى لم ينقض به القضاء السابق عندهما وهو قول الامام



فأما لو كان يقول أولاً بقبول استأذنه فإدراجه الله أن حال الشاهد الرابع أن كان أفضل حال الرجوع من وقت الاداء عند الفصح رجوعه في حق نفسه وحق غيره ولم التعزير وانتقض الحكم ويرد المال الى الشهود وعليه فان كان (٣٠٥) حاله عند الرجوع مثل حاله عند الاداء أو ودونه

يجب التعزير ولا يتقض القضاء ولا يرد المال على المقتضى عليه ولا يضمن الشاهد أيضاً ثم يرجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب

(اسم الله الرحمن الرحيم)  
كتاب الدعوى وفيه ستة عشر فصلاً

(الاول) في معرفة الخصم والتناقص والدفع \* ومسائل هذا الجنس على التمام تذكر في الخامس عشر ان شاء الله تعالى وألحقناه بمسائل الخصم لان كون المدعى خصماً موقوف على انتفاؤه ما وبقيمة مسائله ما استدكر ان شاء الله القدير في الخامس عشر \* بدأ محمد رحمه الله هذا الكتاب بماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه عليه الصلاة والسلام وكذا رواه في مسند الامام البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه عليه الصلاة والسلام وحسنه النووي لونه على الناس بدعواهم لادعي رجال أموال الناس ودعاهم تكن البيئة على المدعي واليمين على من أنكر \* وهذا الحديث وان كان من الآحاد لكنه في بعض التواتر وذكر في بعض المواضع أنه استخرج من هذا الحديث ما تألف مسألة وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحاح وأنه من جوامع الكلام

وعشرين لحاجتنا الى حساب له خمس ولا أربعة أخماسه خمس أما الخمس فلان الشراكة خمسة فكان نصيب كل واحد منهم خساو أما الأربعة الأجزاء فلان الأربعة قبل أجزائه فقد جده لوجه مساوياً أنصباهم وهي أربعة أخماس بين خمسة وأربعة خمسة وعشرون لكل واحد من الشراكة خمسة فإذا أجزأه الأربعة فقد جعلوا أنصباهم بين خمسة لكل واحد أربعة وأربعة أسهم من خمسة وعشرين أكثر من السبع وذلك يسهل معرفته باليسر والتجسس كذا في الظهيرية \* ولو كانوا ستة فاشترك خمسة منهم واحد أو اثنى واحد لم يجز لان نصيبه أقل من السبع لان أصل حسابها ستة وثلاثون لكل واحد ستة فيكون خمسة وثلاثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلاثين أقل من السبع \* ثلاثة فاشترى كوا في بقرة فاشترك أحدهم رجل في الربع جاز والثالث بينهما نصفان لانه جعله مثلاً لكل واحد منهم ولم يصح الجعل في نصيب الشراكة فصيح في نصيبه كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى ثلاثة وثلاثة وأشرك واحد رجلاً في نصيبه فالثالث بينهما جازت البقرة وان أشرك في السبع جاز ان أجاز شركاً وعند عدم الاجازة له سبع نصيبه فلم يجز وان أجاز واحد فله سبع نصيبها فلا يجوز ولو اشترى واحد وأشرك سبعة لم تجز الاضحية وتصدق بقية سبعة اذا مضت الايام وليس على شركائه أن يتصدقوا بشئ ولو قال لستة أشركتكم فقبيل أحدهم فله السبع ويجوز ولو كان نصف البقرة لواحد والنصف لآخرين فضاقت فاشترى أخرى أثلاثاً ثم وجدت الاولى فان كانت الثانية أقل من ثلاثة أسباع الاولى تصدقوا بما بين ذلك كذا في التارخانية \* ولو اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها لعامة هذا وستة أسباعها عن السنين الماضية يجوز عن العام ولا يجوز عن الاعوام الماضية كذا في خزائن المفتين \* وان نوى بعض الشراكة التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الذي صار ديناً عليه وبعضهم الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز الكل وتكون عن الواجب عن نوى الواجب عن عامه ذلك وتكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا تكون عن قضائه بل تصدق بقيمة شاة وسط لما مضى كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان الشراكة في البدنة أو البقرة ثمانية لم يجزهم لان نصيب أحدهم أقل من السبع وكذلك اذا كان الشراكة أقل من الثمانية لان نصيب أحدهم أقل من السبع بان مات الرجل وترك امرأته أو ابناً أو ابنة فبقي يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة أقل من السبع فلم يجز في نصيبها ولم يجز نصيب الابن أيضاً كذا في الذخيرة وفي أضاحي الزعفراني ولو كانت البدنة أو البقرة بين اثنين ففخماهما اختلف المشايخ فيه والمختار انه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصح الجعل قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وهذا الاختيار الامام والد هو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* وان دفع أحدهم ثلاثة دنانير ونصف والاخر دينار ونصف والاخر دينار جازت عنهم لان أقل النصيب هو السبع وكذلك لو اشترك خمسة دفع أحدهم دينارين والثاني دينارين ونصف والثالث ثلاثة دنانير والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنانير ونصف جازت عنهم لان أقل النصيب هو السبع كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى سبعة بقرة ليغصوا بها فأتى أحد السبعة وقالت الورثة وهم كبار ادبحوها عنه وعضكم جاز استحساناً ولو ذبح الباقيون بغير اذن الورثة لم يجزهم لانه لم يقع بعضهم اقر به لعدم الاذن منهم فلم يقع الكل قرينة ضرورة عدم التجزى كذا في الكافي \* ولو أن ثلاثة نفر (١) اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية أحدهم عشرة والاخر عشرين والاخر ثلاثين (٢) وقيمة كل واحدة مثل غيرها فاختلطت حتى (١) قوله اشترى كل واحد منهم شاة أي وأوجب كل منهم شاة كافي التارخانية وبه يظهر وجه لزوم التصديق الاتي (٢) قوله وقيمة كل واحدة مثل غيرها) فلا يزيد أو ينقص تصديقاً باعتباره فيما يظهر قوله حتى لا يعرف كل شاة بأن كلوا في ظلمة مثلاً ولا اقدم التمييز والحالة ما ذكر بعيد (قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين) لا احتمال أنه ذبح ما اشترت عشرة وكذا صاحب العشرين فيصدق بعشرة لغيراً كل منهم ما يقينا عما أوجب وأما صاحب العشرة فأيا ذبح يرى يقينا (قوله أجزأهم) لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكذا عن صاحبها كذا في رد المختار نقله صحيحه

\* وأكروا في تعريف المدعي والمدعى عليه قال محمد رحمه الله هو المنكر واليه الإشارة في كلام صاحب الشرع والكلام قدبو جدي صورة الدعوى وهو انكار مدعى كودع يدعى (٣٠٦) ردها \* وعلم المدعى من المدعى عليه يعرف بترجيح من جانب الفقه والشأن فيه

لا يعرف كل واحد منهم شاة بعينها واصطلموا على أن يأخذ كل واحد منهم شاة فيضحي بها أجزاءهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشئ وإن أدن كل واحد منهم لصاحبه أن يذبحها عنه أجزاءهم ولا شئ عليهم كذا في الينابيع \* ولو اشترى عشرة عشر أغنام بينهم فضحى كل واحد واحد جازو بسم اللحم بينهم بالوزن وإن اقتسموا مجازفة يجوز إذا كان أخذ كل واحد شاة من الأكارع أو الرأس أو الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضحى كل واحد واحد ورضوا بذلك جاز كذا في خزانة المفتين \* وفي الاضاحي للزعراني اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضحوا بها كذلك فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء شياه على أن يكون لكل واحد شاة ولكن لا بعينها فإن كان المراد هو الثاني فاذكر في الجواب بآفاق الروايات لأن كل واحد منهم يصير مضحياً شاة كاملة وإن كان المراد هو الأول فاذكر من الجواب على إحدى الروايتين فإن الغنم إذا كانت بين رجلين ضحيا بهاذكر في بعض المواضع أنه لا يجوز كذا في المحيط \* شأنان بين رجلين ذبحا هما عن نسكهما أجزاءهما بخلاف العبد بين اثنين أعتقاها عن كفارتيهما لا يجوز \* ابل بين اثنين ضحيا به فإن كان لهما سبع أو سبعان والباقي للآخر يجوز وإن كان بينهم ما نصفان فكذلك على الأصح كذا في خزانة المفتين \* والله أعلم

### الباب التاسع في المتفرقات

اشترى شاتين للضحية فضاقت أحدهما فضحى بالثانية ثم وجدها في أيام الحر أو بعد أيام الحر فلا شئ عليه سواء كانت هي أرفع من التي ضحى بها أو أدون منها كذا في المحيط \* ولو وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للضحية فاشترى ببقاه وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الأمر وأن وكله بأن يشتري له كبشاً أقرن أعين للضحية فاشترى كبشاً أجم ليس أعين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب فيه الناس للضحية بخالف ما أمر به ولو وكله بأن يشتري له الثني من البقر ولم يسم لها غنماً فاشترى مسنة فهذا على وجهين إن كان الثني يشتري بأقل مما يشتري به المسنة لم يلزم الأمر وإن كانت المسنة والثني بثن واحد لزم الأمر لأنه خالف إلى خبر وإن وكله بأن يشتري شاة للضحية فاشترى الوكيل واسمها جازنا حتى قادها بدهم لم يلزم الأمر كذا في الظهيرية \* إذا قال الله على أن أهدي شاة أو أضحي بشاة فأهدي بقرة أو جزوراً أو ضحى ببقرة أو جزوراً جزر رجل ضحى بشاة تساوى تسعين ورجل آخر ضحى ببقرة تساوى سبعين ورجل آخر تصدق بمائة درهم فأضحى صاحب الشاة أعلى من أضحية صاحب البقرة لارقيمة الشاة أكثر والذي ضحى ببقرة أعظم أجر من الذي تصدق بمائة درهم اشترى شاة للضحية في أيام الضر وهو فقير وضحى بها ثم أيسر في أيام الحر قال الشيخ الفقيه أبو محمد الحر ميني رحمه الله تعالى عليه أن يعيد وغيره من المتأخرين قالوا لا يعيدونه تأخذ وكاه بأن يشتري شاة للضحية فاعلم بأن الشاة اسم جنس تتناول الضأن والمعز جمعاً وإن وكل إنساناً بأن يشتري له ضأناً فاشترى معزاً أو كان على العكس لا يلزم الأمر كذا في المحيط \* وإذا أوصى أن يضحي عنه ولم يسم شيئاً فهو جائز ويقع على الشاة وكذلك لو لم يوص وأمر رجلاً أن يضحي عنه ولم يسم شيئاً فهو جائز ولو أوصى بأن يشتري ببقرة بجميع ماله ويضحي بها عنه فأت ولم تجز الورثة فالوصية جائزة بالثلث بخلاف ويشتري بالثلث شاة ويضحي بها عنه ولو أوصى أن يشتري ببقرة بعشرين درهماً من ماله ويضحي بها عنه فأت وثلاث ماله أقل من عشرين درهماً فإنه يضحي عنه على مذهبننا بما بلغت كذا في الذخيرة \* وإن أوصى أن يشتري له شاة بهذه العشرين درهماً ويضحي عنه مات ثم مات

إذا العبرة بالمعنى لا بالصورة والمباي \* وتعين المدعى مستلزم لتعين الآخر كما في المتضايقين \* وقف على صغيره وصى ورجل فيه دعوى يدعيه على متولى الوقف لأعلى الوصي لأن الوصي لا يلبى القبض \* مات عن أموال وابن كبير غائب والناس يدعون في التركة حقوقاً ولو تبرصوا حضوره تعطلوا أو غاب أو مات شهودهم إن الوارث هذا غائباً غيبة منقطعة نصب الحاكم عن الميت وصياً لإثبات الحقوق عليه كما إذا لم يكن له وارث أصلاً أو كان له وارث صغير وإن علم موضعه لا ينصب وترتب حضوره \* وجعل عن الأصول فروعاً في الأصل في الإجارة والإعارة والرهن \* ادعاء الخارج ملكاً مطلقاً يشترط حضرة مالك العين وذو اليد والمذكور في الصغيرى إن ادعى سبق اجارته فكذلك وإن ادعى الشراء منه قبل الإجارة فالمالك وحده يكون خصماً والفرق مذكور في الصغيرى \* والبذر إن كان من المزارع فكذلك لأنه مستأجر للأرض والأفان كان الزرع نباتاً فكذلك والألا يشترط حضرته هذا إذا لم يدع

الفعل عليه فإن ادعاء وقال غصب منى هذا العين لا يشترط حضرة مالك العين \* وبعد البيع قبل التسليم فضاء لو استحق الدار مدع يشترط فيه حضرة البائع مع المشتري لأن اليد لأحدهما والمالك للآخر وكذا في دعوى الشفعة قبل قبض المشتري

يشترط حضوره البائع مع المشتري لان اليد لاحدهما او الملك لاخر \* والمشتري شراء فاسدا خصم لمن يدعي الملك فيه بعد القبض لالتحاقه به في الصحيح \* وفي الاصل برهن أن له ولفلان الغائب على هذا كذا ثم قدم الغائب (٣٠٧) كلفا عاداتها وقبل قدمه يقضى بحصة الحاضر فقط وعنهما أنه

يقضى بكنه ولا يحتاج الى اعاتها بعد الحضور بناء على اثبات القصاص المشترك بين حاضر وغائب وعن الثاني ما يدل على رجوعه الى قول الامام وعلى هذا الخلاف لو برهن على أنه اشتراه منه مع فلان الغائب \* ولو برهن أنه كان لايه على هذا ألف ومات عنه وعن أخيه الغائب يقضى عليه بالكل ولا يحتاج الى اعاتها لو حضر الغائب بلا خلاف لا تنصب أحد الورثة خصما عن الكل \* وفي الجامع الصغير ادعى على ذي اليد أن الدار الذي في يده ميراث من أبيه بينه وبين أخيه الغائب فأنكر فبرهن الحاضر على مدعاه يقضى بحصته وترك قسط الغائب في يد المنكر الى حضور الغائب مطلقا عند الامام وقالان كان ذواليدامقرا فكم قال الامام وان منكرا ينزع منه ويوضع على يد عدل ولو منقول لا شك أنه يؤخذ منه عندهما واختلف على قوله \* وان حضر الغائب لا يحتاج الى اعاتها في ظاهر الرواية لا تنصب أحد الورثة خصما عن البقية فيما لليت وعليه وروى الخفاف

فضاع من الدراهم درهم لم يضح عنه بما بقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما يشتري بما بقي فيضحي عنه على قياس النسمة والنسمة رقية تشتري للعتق رجل اشترى بقره فقال يا فلان قد أشركت في ثلثها كان له الثلثان ولو قال أشركت في جميعها كان له النصف لانا لو أعطينا الجميع لا يكون شريكا وان قال قد جعلت له نصيبا أو سهمافه وباطل وكان ينبغي أن يكون له السدس في قوله قد جعلت لك سهماء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان السهم عنده مفسر بالسدس على ما عرف في كتاب الوصايا لكنه يحتمل مادون السدس ولذلك بطل اشترى بقره بعشرة دنانير وقبضها ثم قال لرجل قد أشركت في دينارين فقبل كان خمس البقرة كذا في الظهيرة \* اشترى شاة فضحى بها ثم وجد بها عيبا يتقصها ولكن لا يخرجها عن حد الضحيا فله أن يرجع بنقصان العيب على البائع فاذا رجع ليس عليه أن يتصدق به لان الشاة المعيبة جازت عن الاضحية فليس عليه وراء ذلك فان قال البائع أنا أخذها مذبوحة فله ذلك فاذا أخذها ورد الثمن فعلى المشتري أن يتصدق بما اشترى من البائع الا حصة نقصان العيب فان توى الثمن على البائع فلا شيء عليه وان توى البعض ووصل اليه البعض يتصدق منه بما كان من حصة الشاة فلا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب درهم يتصدق بتسعة أعشار ما وصل اليه من الثمن كذا في الذخيرة \* لا يعتبر الشعر المسترسل مع الذنب في المانع كذا في القنية \* ولو غصب أضحية مذبوحة ضمن قيمتها لانه مال يملكه غيره أخذ بغير إذنه واذا أخذ المضحى قيمتها يتصدق بها لانه بالتضمين ملكها منه فصار كأنه باعها منه واذا باعها منه لم يملكه التصديق بقيمتها فكذا هذا ولا يجوز له أن يهبها لغيره فان رد القيمة على الغاصب فلا شيء على المضحى لانه تلف بلا صنعه فان أبرأه المضحى عن القيمة وهو غنى أو فقير فلا شيء عليه لان في الابتداء كان له أن يهب الاصل من الغاصب فكذا يملك البديل منه وكذا الوصل الحله على أقل من قيمتها يلزمه أن يتصدق بما وصل اليه من قيمته لا غير لانه ابراء البعض واستيفاء البعض ولو وصله على شيء مما كوله أو متاع فله أن يأكل المأكول وينتفع بالمتاع لان البديل يكون على صفة الاصل ونهجه كذا في محيط السرخسي \* اشترى المعسر شاة وماتت في أيام الحر وخرج منها جنين تصدق بالولد استحسانا كذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى بقره فماتت فماتت في أيام الحر وخرج منها جنين تصدق بالولد استحسانا كذا في الوجيز بالثمن وجازت القرية ولو باعها كبشاً بنجعة وضحى فوجد مشتري الكبش به عيبا ينقصه العشر فان شاء رجع بعشر النجعة مذبوحة ولا صدقة عليه ويتصدق الاخر بقيمة ما رد من اللحم وان شاء رجع بقيمة عشر النجعة حيا ولا صدقة عليه وان رضى ببيع الكبش أن يأخذها مذبوحا فلا آخران شاء ضمنه قيمة النجعة فيتصدق بها الا حصة العيب لو كان وان شاء أخذ النجعة مذبوحة ولا يتصدق بها استحسانا وكذا اذا دفع النجعة لا يتصدق بالكبش الذي رضى به كذا في التتارخانية \* له اذار بلغ قيمتها انصا بانسكنها مع زوجها فعليها الاضحية وصدقة الفطرا اذا قدر زوجها على الاسكان (١) فمخ كسب لا تجب عليها أضحية ولا صدقة الفطر موسرا كان الزوج أو موسرا قال رضى الله تعالى عنه فاختلافهم فيه يدل على أنهم ان لم تسكنها ينبغي أن تجب عندهم وبه أجبت كذا في القنية \* قيل لعلي بن أحمد لو كان رجل دين على مكرم فمات هل تحل له الزكاة (قال لا) فقيل وهل عليه الاضحية فقال لا ما لم يصل اليه كذا في التتارخانية \* له دين حال أو مؤجل على مكرم لم يملكه ما يمكنه شراء الاضحية لا يلزمه أن يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكن يلزمه أن يسأل منه عن الاضحية اذا غلب على ظنه أنه يدفعه له مال كثير غائب في يد شريكه أو مضارب ومعه ما يشتري به الاضحية من الجرجين أو متاع البيت تلزمه الاضحية كذا في القنية \*

(١) رموز لا يسماء ما يخرج ينقل عنهم صاحب القنية اهـ مصححه

أنه يكف والاول أصح \* وفي الاصل ادعى عينا في التركة وبرهن على أحد الورثة فالقضاء عليه قضاء على الكل \* وفي الجامع هذا إن الكل في يده وان البعض في يده فبقدره \* وفي الصغير ادعى على ميت ديناً وحضر أحد الورثة وبرهن بالقضاء عليه قضاء على الميت وان أقر

المدعى أن الميت لم يترك شيئاً لكن إذا ظهر تركه يأخذ في القاعدى تركه في أيدي ورثته لم تقسم وبعضهم غائب ادعى رجل على واحد منهم أنه ملكه بسبب ارثه من أبيه لم يكن (٣٠٨) الحاضر خصماً إلا في قدر نصيبه ولو ادعى شراءه من مورثه فال حاضر خصم عن الغائب لأنه دعوى على الميت وكل من الورثة قائم مقام الميت \* أحد الورثة حال غيبة الآخرين اتخذ دعوة من التركة وأكله الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا تضمين ما أنلف لهم ذلك لأن الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الإجازة \* ألا يرى أن من أنلف مال إنسان ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ \* دل ما ذكرناه إذا أنلف شيئاً لا تخروا دعوى إجازته بعد الاتلاف بالاتلاف لا يكون المالك خصماً له \* ولا يحلف أحد ورثة الميت إذا استوفى من المدينون حصته وهلك فيده فله الورثة الآخرين أن يضمّنوه حصتهم لأن لهم حق المشاركة معه (قيل) أو ليس القبض باذن الشرع (قلنا) لا يضمّن بالقبض وإنما يضمّن بالاستهلاك \* كذا قاله القاعدى وفيه نظر لأنه قال في الوضع هلك ولم يقل استهلك فلا يصح الجواب \* والموصى له ليس يتخصص في إثبات الحق انما هو خصم في إثبات الوصاية أو الوكالة \* وإثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح ذكر فيه اختلاف المشايخ \* وصورة المريض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه أو وصى بجميع ماله ثم ادعى رجل ديناً على الميت قال السعدى نصب القاضي وصياً أولى وسمع الخصومة عليه وقال شمس الأئمة يسمع على من في يده المال \* وفي المحيط ورد أن دار من ولدهما ثم باع أحدهما حصته من رجل ثم ادعى

(١) في مجموع النوازل أربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة لوم أو سميت واحد فبسطوها في بيت فلما أصبحوا وجدوا واحد منهم مات ولا يدري لمن هي فانه تباع هذه الاغنام جله و يشترى بينهم أربع شاة لكل واحد منهم شاة ثم يوزع كل واحد منهم صاحبه بذيخ كل واحدة منها ويحلل كل واحد منهم صاحبه أيضاً حتى يجوز عن الاضحية كذا في المحيط \* قالت لزوجهما ضحى عن كل عام من مهرى الذى على كذا وكذا ففعل ففعله اختلاف لا يجوز التصديق بقيمة الاضحية بعد وفاة على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند أى حنيفة رحمه الله تعالى خاصة (ظن) ولا على أمه المعسرة تصدق بلحم الاضحية على الفقير بنذرة الزكاة لا يجزئه في ظاهر الرواية إذا لم يجد أضحية في بلده أو قدرته يلزمه المشى لطلبها الى موضع يشمون اليه من بلده لشراء الشياه كذا في القنية \* والله أعلم

### كتاب الكراهية

تسكّموا في معنى المكروه والمروى عن محمد رحمه الله تعالى نصاً أن كل مكروه حرام إلا أنه لم يجد فيه نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إلى الحرام أقرب كذا في الهداية \* وهو المختار هكذا في شرح أنى المكارم \* هذا هو المكروه كراهية تحريم وأما المكروه كراهية تنزيه فإلى الحلّ أقرب كذا في شرح الوقاية \* والاصل الفاصل بينهما أن ينظر إلى الاصل فإن كان الاصل في حقه إثبات الحرمة وانما سقطت الحرمة لمعارض ينظر إلى المعارض إن كان مما تم به البلوى وكانت الضرورة قائمة في حق العامة فهي كراهية تنزيه وإن لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ فهي كراهية تحريم فصارت إلى الاصل وعلى العكس إن كان الاصل الإباحة ينظر إلى المعارض فإن غلب على الظن وجود المحرم فالكراهية للتحريم وإلا فالكراهية للتنزيه نظير الاول سؤر الهرة ونظير الثاني ابن الاثان ولحومها (٢) ونظير الثالث سؤر البقرة الجلالة وسباع الطير هكذا في خزنة الفتاوى (وهذا الكتاب مشتمل على ثلاثين باباً)

### الباب الاول في العمل بخبر الواحد

الفصل الاول في الاخبار عن أمر ديني نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل وإباحته وما يتصل بذلك من تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين وإباحته

خبر الواحد يقبل في الديانات كالحلل والحرمة والطهارة والنجاسة إذا كان مسلماً عادلاً ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً محدوداً أو لا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد كذا في الوجيز للكردي \* وكذا في محيط السرخسي والهداية \* ولا يقبل قول الكافر في الديانات إلا إذا كان قبول قول الكافر في المعاملات يضمّن له الديانات فيمنه تدخل الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة هكذا في التبيين \* من أرسل أسيراً جنوسياً أو خادماً فاشترى له ما فاقل اشتريه من يهودى أو نصرانى أو مسلم وسعياً كله وإن كان غير ذلك لم يسعه أن يأكل منه معناه إذا كان ذبيحة غير الكفاي والمسلم لأنه لما قبل قوله في الحل

(١) قوله في مجموع النوازل أربعة نفر الخ تقدم هذا الفرع منقولا عن الخلاصة في الباب السابع ولذا سقط هنا من نسخ الخط الذى يبدى وهو موجود في نسخة الطبع الهندى اه معجمه (٢) قوله ونظير الثالث الخ عبارة الجواهر على ما نقله في رد المختار أوضح وأخبر وهي أن كان الاصل فيه الحرمة فإن سقطت لعموم البداى فتزبه كسؤر الهرة والافتحريم كلعن الجاروان كان حكم الاصل الإباحة وعرض ما أخرجه عنها فإن غلب على الظن وجود المحرم فتحريم كسؤر البقرة الجلالة والامتنيزه كسؤر سباع الطير انتهت فتأمل اه معجمه

الغائب لأنه دعوى على الميت وكل من الورثة قائم مقام الميت \* أحد الورثة حال غيبة الآخرين اتخذ دعوة من التركة وأكله الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا تضمين ما أنلف لهم ذلك لأن الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الإجازة \* ألا يرى أن من أنلف مال إنسان ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ \* دل ما ذكرناه إذا أنلف شيئاً لا تخروا دعوى إجازته بعد الاتلاف بالاتلاف لا يكون المالك خصماً له \* ولا يحلف أحد ورثة الميت إذا استوفى من المدينون حصته وهلك فيده فله الورثة الآخرين أن يضمّنوه حصتهم لأن لهم حق المشاركة معه (قيل) أو ليس القبض باذن الشرع (قلنا) لا يضمّن بالقبض وإنما يضمّن بالاستهلاك \* كذا قاله القاعدى وفيه نظر لأنه قال في الوضع هلك ولم يقل استهلك فلا يصح الجواب \* والموصى له ليس يتخصص في إثبات الحق انما هو خصم في إثبات الوصاية أو الوكالة \* وإثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح ذكر فيه اختلاف المشايخ \* وصورة المريض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه أو وصى بجميع ماله ثم ادعى رجل ديناً على الميت قال السعدى نصب القاضي وصياً أولى وسمع الخصومة عليه وقال شمس الأئمة يسمع على من في يده المال \* وفي المحيط ورد أن دار من ولدهما ثم باع أحدهما حصته من رجل ثم ادعى

الموت وهب كل ماله في مرضه أو وصى بجميع ماله ثم ادعى رجل ديناً على الميت قال السعدى نصب القاضي وصياً أولى وسمع الخصومة عليه وقال شمس الأئمة يسمع على من في يده المال \* وفي المحيط ورد أن دار من ولدهما ثم باع أحدهما حصته من رجل ثم ادعى

آخر نصف الدار أنهم اميراث لمن أسبه وبرهن قال محمد رحمه الله الحكم على المشتري حكم على البائع والقضاء على الاخ قضاء على المشتري الا  
أن يقول المشتري الدار لم ير منها من أسبه **والخصم في اثبات النسب خمسة** (٣٠٩) الوارث والوصي والموصى له والغريم

لميت أو على الميت وإذا ادعى رجل على حاضر وغائب  
مالا في صدق فأنكر الحاضر وبرهن \* قال الامام  
أدعى عليه ما وفي الاصل قصر القضاء على الحاضر  
وشوش الجواب في الاقضية وحاصله أنه ذكر عن كل  
واحد من الثلاثة روايتين في الفصول كلها في التعدي  
والاقتصار على الحاضر \* وفي الجامع ادعى عليه  
أرث عبده أو مهر جاريته الغائب فاقرب بالوجوب  
وامتنع من التسليم خوفا من أن يحضر المالك ويتكرر  
الرق أمر بتسليم الواجب اليه ولا يؤخر الثابت لانكار  
موهوم \* ولو كان للعبد الغائب وديعة عند انسان  
يقرب بالادعاء وبأن العبد ملك المولى هذا أو بالغصب من  
عبده الغائب أو بألف عليه من ثمن بيع أو قرض  
من عبده الغائب وطلبه المولى لا يجبر على الدفع لان  
العبد يد معتبر في الخصومات وان محجورا  
ولو كانت الالف وديعة مستهلكة أو قرضاً متلفاً  
أو غصباً مثله يضمن مثله للمولى بخلاف الثمن وسيأتي  
تمام المسئلة ان شاء الله في الفصل الخامس عشر فممن  
يكون خصماً \* وفي الاقضية والجامع ادعى

أولى أن يقبل في الحرمة كذا في الهداية \* ولا يقبل قول المستور في البيانات في ظاهر الروايات وهو  
الصحيح هكذا في الكافي \* خبر من ادعى السلطان مقبول عدلا كان أو فاسقا كذا في جواهر الاختلاط  
قال محمد رحمه الله تعالى وإذا حضر المسافر الصلاة فلم يجد ماء الا في اناء فأخبره رجل أنه قدروه وهو عند مسلم  
مرضى لم يتوضأ به وكذلك اذا كان المخبر عبداً أو أمة أو امرأته حرمة هذا اذا كان المخبر عدلاً وان كان المخبر فاسقا  
أو مستورا نظر فيه فان كان أكبر رأيه أنه صادق يتيم ولا يتوضأ به وأن أراقه ثم يتيم بعد ذلك كان أحوط وان  
كان أكبر رأيه أنه كاذب يتوضأ به ولم يلتفت الى قوله وأجزأ ذلك ولا يتيم عليه هذا وجواب الحكم فأما في  
الاحتياط فالأفضل له أن يتيم بعد الوضوء كذا في المحيط \* وان كان المخبر بنجاسة الماء رجلاً من أهل  
الدمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه أنه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب أحب الى أن يريق الماء ثم يتيم ولو  
توضأ به وصلى جازت صلاته ولو كان المخبر بنجاسة الماء صبياً أو معتوقاً عيلاً ما يعلقه ولا يصح أن يخبرهما  
في هذا كخبر المذموم لانه ليس لهما ولاية الا لزام هكذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى لحماً فمالق قبضه  
فأخبره مسلم ثقة أنه قد خالطه لحم الخنزير لم يسعه أن يأكله كذا في التتارخانية \* مسلم اشترى لحماً  
وقبضه فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة الجحوش فانه لا ينبغي للمشتري أن يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر أخبره بحرمة  
العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد وأما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد  
وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك واذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك العين ههنا لا يمكن الرد على  
بائعها ولا أن يجبس الثمن عن البائع اذ لم يبطل البيع ولو أنه لم يشتري اللحم ولكن الذي كان اللحم في يده أذن  
له بالتناول فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة جحوش لا يحل له أن يأكل ولو أنه أذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن  
أو ملكه بسبب آخر غير آفة ثم أخبره مسلم ثقة أنه حرام العين لا يحل تناوله كذا في فتاوى قاضيان \*  
اشترى رجل طعاماً أو جارية أو ملك ذلك غير آفة أو وصية فاعلم مسلم ثقة فشهد أن هذا  
لفلان الذلاني غصبه منه البائع أو المالك أو المالك أن يتزعمه عن أكله وشربه ووطء الجارية  
وان لم يتزعمه كان في سعة وكذلك طعام أو شراب في يد رجل أذن له في أكله وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب  
في يديه من فلان والذي في يديه يكذبه ويزعم أنه له وهو منهم غير ثقة فأحب اليك أن يتزعمه فانه أكله أو  
شربه أو توضأ به كان في سعة وان لم يجد وضوءاً غيره وهو في سفر توضأ ولم يتيم كذا في العيني شرح الهداية \*  
ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما اذا كان صاحب اليد الذي أذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء  
ثقة عدلاً وقد أخبر أنه ملكه لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني  
لا يتزعم لان الخبرين تساقط بحكم التعارض فتعتبر الاباحة الاصلية بخلاف ما اذا كان فاسقا وغيره من  
المشايخ قال يتزعم وهو الصحيح فعلى هذا اذا أراد أن يشتري لحماً فقال له خارج عدل لا تشتري فانه ذبيحة جحوش  
وقال القصاب اشتره فانه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه تزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر وعلى  
قول غيره من المشايخ لا تزول كذا في المحيط \* رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاماً ويشربون  
شراباً فدعوه اليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة الجحوش وهذا الشراب قد خالطه الخمر وقال  
الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه يتطرق في حالهم فان كانوا عبيد ولا ثقات لم يلتفت الى  
قول ذلك الرجل الواحد وان كانوا متهمين أخذ بقوله ولم يسعه أن يقرب شيئاً من ذلك الطعام والشراب  
قال ويستوى أن يكون المخبر بالحرمة مسلماً حراً كان أو مملوكاً كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان في القوم رجلاً من  
ثقتان أخذ بقوله لهما وان كان فيهم واحد ثقة عمل فيه بأكثر رأيه فان لم يكن له فيه رأى واستوى الحالان  
عنده فلا بأس بكل ذلك وشربه وكذلك الوضوء منه فان لم يكن له رأى تمسك بأصل الطهارة وان كان الذي  
أخبره بأنه حلال مملوكين ثقتين والذي زعم أنه حرام واحد حراً فلا بأس بأكله وان كان الذي زعم أنه حرام

عبداً فبرهن شاهدين أو بفرء فقبيل التزكية أو انضمام آخر اليه باع العبد أو وهب من آخر أو أعتقه فالتصرفات باطلة في حق المذموم  
صحيحة في حق المقر حتى اذا تبرهانه ملكه المشتري والموهوب له وعق لزوال المانع برهن عليه بملكه متى تقبل القضاء بغير المدعى عليه

به قال في الاقضية يقضى بالاقرار لان شرط سماع البرهان والالتزام به لا تكرار وقد فات وقال في الجامع بالبرهان للتعدي لا بالاقرار  
للاقتصار واليه مال الرستغيني \* ادعى (٣١٠) دارا على رجل فزعم الطالب انها كانت لي بعته من فلان المعروف منذ شهر وبعد

ملوكين ثقتين والذي زعم انه حلال حرا واحدا ثقة ينبغي له ان لا يأتى كل وكذلك لو أخبره بأحد الامرين عبد  
ثقة وبلا آخر حرقه على أكبر رأيه فيه وان أخبره بأحد الامرين يملو كان ثقتان وبلا آخر حرق  
ثقتان أخذ بقول الحرين كذا في المبسوط \* ولو كان من أحد الجانبين حران عدلان ومن الجانب الآخر  
ثلاثة أعبد فانه يؤخذ بقول العبيد ولو كان المخبر من أحد الجانبين حرين عدلين ومن الجانب الآخر  
أربعة أعبد يترجح خبر الأربعة فالخاصل أن خبر المملوك والخبر في الامر الذي على السواء بعد الاستواء  
في العدالة فيطلب الترجيح أولا من حيث العدد فاذا استوى العددان يطلب الترجيح بكونه حجة في الاحكام  
في الجملة واذا استويا يطلب الترجيح من حيث الحرية وكذلك اذا أخبر بأحد الامرين رجلان وبلا آخر  
رجل وامرأتان يؤخذ بخبر رجل وامرأتين لما فيه من زيادة العدد كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا مسلما  
شهد عند رجل أن هذه الجارية التي هي في يد فلان وهي مقترنة له بالرق أمة فلان غصبها والذي هي في يده  
يجحد ذلك وهو غير مأمون فأجب الى أن لا يثبت ربه وان اشتراها ووهبها ففي سعة من ذلك فلما أخبرها  
حرّة الاصل أو انها كانت أمة لهذا الذي في يده فاعتقها او هو مسلم ثقة فهذا الاول سواء كذا في المبسوط  
\* والله أعلم

### الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات

يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان أو فاسقا حرا كان أو عبدا ذكرنا أن أوثق مسلما كان أو كافرا  
دفعاً للخرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات  
كذا في الكافي \* واذا صح قول الواحد في أخبار المعاملات عدلا كان أو غير عدل فلا بد في ذلك من تغليب  
رأيه فيه ان أخبر صادق فان غلب على رأيه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج \* اذا كانت  
الجارية لرجل فخذها رجل آخر وأراد أن يبيعها فانه يكره ان عرفه الاول أن يشترىها من هذا المالك يعلم  
أنه ملكها من جهة المالك بسبب من الاسباب وأذن له أن يبيعها وان اشتراها جاز ويكون مكرها وان  
علم أن المالك أذن له بالبيع أو ملكها بوجه من الوجوه فلا بأس بأن يشترىها منه ويكون الشراء جائزا من  
غير كراهة وان قال الذي في يده اني اشتريتها أو وهبتها أو تصدق بها على أو وكفى ببيعها له أن يشتري  
منه اذا كان عدلا مسلم المأثم ان محمدا رحمه الله تعالى شرط في هذه المسئلة أن يكون صاحب اليد مسلما عدلا  
والعدالة شرط أما الاسلام ليس بشرط والحاكم الشميد ذكر في مختصره العدالة ولم يذكر الاسلام وتبين بما  
ذكر الحاكم أن ذكر الاسلام من محمدا رحمه الله تعالى اتفاق لأن يكون شرطا وان كان الذي في يده الجارية  
فاسقا لا تثبت باحة المعاملة معه بنفس الخبر بل يتحرى في ذلك فان وقع تحت يده على أنه صادق حل له الشراء  
منه وان وقع تحت يده على أنه كاذب لا يحل أن يشتريها منه وان لم يكن له رأي يتيقن ما كان على ما كان كافي  
البيانات وكذلك لو أن هذا الرجل لم يعرف كون هذه الجارية لغير صاحب اليد حتى أخبره الذي في يده  
الجارية أن هذه الجارية ملك فلان وان فلانا وكاه يبيعها لايه منه أن يشترىها منه ما لم يعلم أن فلا ناملكها  
من صاحب اليد وأذن له يبيعها وان لم يعلم هو أن الجارية ملك الغير ولم يخبر صاحب اليد بذلك لا بأس بان  
يشترى من ذي اليد وان كان ذوا اليد فاسقا لا أن يكون مثله لا يملك ذلك الشيء في الغالب وذلك كدرة  
نفيسة في يد فقير لا يملك قوت يومه وكتاب في يد جاهل لم يكن في آبائه من هو أهل لذلك فينشد في حجب له  
أن يتنزه ولا يتعرض له بشراء ولا قبول هدية ولا صدقة وان كان الذي أتاه بذلك امرأته حرّة كان الجواب فيها  
كالجواب في الرجل وان كان الذي أتى به عبدا أو أمة فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئا وكذلك لا ينبغي أن  
يقبل منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سأله عن ذلك فأخبره العبد أن مولاه أذن له في بيعه وهبته

القبض أو دعوها عندي  
وغاب وبرهن عليه يندفع  
وكذا اذا ذكر الایداع  
عنده ولم يتعرض للبيع لما  
عرف في محضة كتاب  
الدعوى \* واذا لم يبرهن  
على بيعه وايداعه لا يندفع  
فلو برهن الطالب على  
ماداعاه وحكم له بها ثم حضر  
الغائب وادعى بأنها ملكه  
ان أطلق الملك يتميل وان  
قال بالشراء من المدعى عليه  
المقضى عليه لا \* لان  
القضاء على ذي اليد بالينة  
بعد دعوى المالك المطلق  
قضاء على كل من تلقى الملك  
منه فكان المشتري مقضيا  
عليه أيضا \* وان حضر  
قبل الحكم وبرهن على  
مطلق الملك فهما كخارجين  
برهنا على المالك المطلق  
وان برهن على الشراء من  
المطلوب كزعمه الطالب  
يكلف الطالب باعادة البرهان  
لقيامه أولا لا على خصم  
ويعبد عليه لانه الخصم  
فان زعم الطالب انه  
اشتراه من ذي اليد منذ سنة  
ونقد الثمن ولم يقبضه وزعم  
المطلوب أنه باعه من الغائب  
منذ شهر وسأله وأودعه  
عنده وغاب ان ثبت ما قاله  
المطلوب باقرار الطالب  
أو بالينة يندفع والاقضى  
عليه بما برهن الطالب فان  
حضر الغائب وادعى مثل

ما قاله المطلوب لا يلتفت اليه \* وان زعم سبق شرائه أو ملكه لم يقايمه وان حضر قبل الحكم وادعى أيضا ما قاله وصدقته  
المطلوب وبرهن عليه يقبل في حق ابطال البرهان لانه قام لا على خصم وتكلف باعادته عليه فان أعاد قضي له والا لا \* فان لم يبرهن الحاضر



على مدعاه لكنه صدقه ذواليد فيما لا يلتفت الى مقاله ولا يندفع دعوى المدعى عن ذى اليد فان باع بعد الدعوى بان قاما من عند الحاكم  
ثم جاء المدعى بشاهد أو شاهدين فقال المدعى عليه بعه من فلان الغائب وسلمته (٣١١) اليه بعد قبالي من مجلس الدعوى  
فاودعه عندى وغاب ان

وصدقته فان كان العبد ثقة لا بأس بان يشتري ذلك منه وأما اذا كان فاسدا فانه يتحرى في ذلك فان لم يقع  
تحريره على شئ يبقى ما كان على ما كان كفى الحر ولو كان الذى أتى به غلاما صغيرا أو جارية صغيرة حرا أو  
مملوكا لم يسهل أن يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له في التجارة فانه يتحرى وان كان الصبي عدلا  
فان لم يقع تحريره على شئ يبقى ما كان على ما كان قبل التحرى وكذلك لو كان هذا الصغير أراد أن يهب ما أتى به  
من رجل أو يتصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل أن لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان  
قال انه مأذون في الهبة والصدقة فالقباض يتحرى ويبنى الحكم على ما يقع تحريره عليه فان لم يقع تحريره  
على شئ يبقى ما كان على ما كان قبل التحرى قال محمد رحمه الله تعالى وما يصدق الصغير فيما يجبر بعد ما يتحرى  
ووقع تحريره انه صادق اذا قال هذا المال مال أبي أو مال فلان الاجنبي أو مال مولاي وقد بعث به اليك هدية  
أو صدقة فاما اذا قال هو مالنا وقد أذن لنا أبونا أن تصدق به عليك أو نهبه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك كذا  
في الذخيرة \* والفقيه اذا أتاه عبدا أو أمة بصدقة من مولا يتحرى كذا في المحيط \* ولو أذن في دخول الدار  
عبد رجل أو ابنه الصغير فالقياس أن يتحرى إلا أنه جرت العادة من الناس أنهم لا يمتنعون عن ذلك فيجوز  
لأجل ذلك هكذا في السراج الوهاج \* الصبي العاقل اذا أتى بقالا أو نحوها ليشتري منه شيئا أخبره ان أمه  
أمرته بذلك قال الشيخ الامام الحلو في رحمه الله تعالى ان طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه وان  
طلب الزبيب والباقلا والقميط مما ياكله الصبيان عادة لا ينبغي أن يبيعه منه كذا في السراجية \*  
جارية قالت لرجل بعثني مولاي اليك هدية وسعه أن يأخذها لان قول الواحد في المعاملات مقبول على أى  
صفة كان بعد أن كان عاقلا وعليه الاجماع كذا في الجامع الصغير \* وهكذا في السراج الوهاج والعيني  
شرح الهداية \* ولو أن رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويرغمها انه والامة تصدقه في انهاله ثم رأى  
الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذى في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان مدعيها انه  
والجارية تصدقه في ذلك الا أن الجارية كانت لي وانما أمرت فلانا بذلك لامر خفي وصدقته الجارية في  
قوله هذا والمدعى مسلم ثقة لا بأس للسامع أن يشتريها منه وان كان في أكبر رأى السامع ان الذى في يديه  
الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته ولو لم يقبل ذواليد  
ذلك ولكنه قال هي لي ظلمي فلان وغصبها مني فأخذتها منه لا ينبغي للسامع أن يشتري منها ولا يقبل  
هبته ولا صدقته كان الذى في يديه ثقة أو غير ثقة بخلاف ما اذا لم يدع الغصب وانما أقر بالتجئة لان  
الغصب أمر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك أما في التجئة ما أخبر بخبر مستنكر فقبل قوله وان قال  
الذى في يديه كان فلان ظلمي وغصبها مني ثم رجعت عن ظلمي فأقرت بها لي ودفعها الى فلان كان ثقة لا بأس أن  
يقبل قوله ويشترى منه الجارية وكذا لو قال غصبها مني فلان فخاصمته الى القاضى فقضى القاضى لي  
بها ببينة أقمتها أو بنكوله عن البينة فانه يجوز للسامع أن يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان المخبر كاذبا في أكبر  
رأى السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى لي بها القاضى فأخذها  
منه ودفعها الى أو قال قضى القاضى لي بها فأخذتها من منزله باذنه أو بغير اذنه ان كان ثقة كان له أن  
يقبل قوله وان قال قضى لي بها فجحدني القضاء فأخذتها منه لا ينبغي له أن يقبل قوله وان كان ثقة كما لو قال  
اشتريت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جحد البيع فأخذتها منه فانه لا ينبغي له أن يقبل قوله ولو أن  
رجلا قال اشتريت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بامرره وهو مأمون ثقة عند السامع  
وقال له رجل آخر ان فلانا ذلك جحد هذا البيع وزعم انه لم يبيع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة أيضا فانه  
لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وأن يشتريها منه وان كان الخبر الثاني غير ثقة الا أن في أكبر رأى السامع ان  
الثاني صادق فكذلك وان كان في أكبر رأيه انه كاذب فلا بأس بان يشتريها منه وان كانا جميعا غير ثقتين وفي

برهن المطلوب على اقرار  
الغائب به أو صدقه الطالب  
فيه يندفع وان لم يوجد  
شئ منه وبرهن المطلوب  
على مادعاه لا يسمع فان  
فعل ذلك أى البيع والتسليم  
بعد ما أقام الطالب شاهدين  
وبرهن على اقرار الطالب  
بذلك أو أقر به الطالب  
لا يندفع إقامة للسبب  
القريب مقام القضاء به  
للطالب فاشبهه ما لوفعه  
بعد الحكم لان الشاهدين  
موجب للحكم غالبا \* وان  
أقر بالدار لغيره بعد ما برهن  
الطالب بشاهد أو شاهدين  
لا يصح اقراره ولا يندفع  
عنه الدعوى لان الجواب  
صار مستحقا عليه وهذا  
الجواب في دفع الدعوى  
\* أما الجواب في جواز البيع  
قبل البرهان أو بعده قبل  
الحكم به فقد ذكر في المحيط  
أن البيع بعد الدعوى قبل  
أن يبرهن الطالب أو بعد  
ما برهن بواحد يصح حتى  
لو ثبت ذلك عند الحاكم  
يندفع الدعوى عن المطلوب  
ولا يصح برهان الطالب  
عليه لانه ليس بمخصم بل  
الخصم هو المشتري منه  
فبرهن عليه فان أقام  
على المطلوب شاهدين ثم  
باعه من آخر وثبت ذلك

البيع عند الحاكم لا يندفع عنه الدعوى فيقضى على المطلوب ببرهان الطالب فرق في ظاهر الرواية كما ذكرنا بين الشاهدين والشاهد  
وعن الثاني عدم التفرقة بينهما بناء على أنه ابطال حق الطالب بعد انقضاء السبب وقياسا على ما ذكرناه وهو انه ادعى دارا على آخر فبرهن

بواحد أو باثنين فاقتر المطلب بهما الآخر فلا قسرا باطل بل الجواب مستحق على المطلوب \* ولو أتم الطالب البرهان يقضى عليه كذا في الذخيرة \* ولم يفصل بين شاهد القضاء عليه رده على بائعه بالعيب بشرائطه لا يدفع عنه الدعوى لأنه لما برهن استحق عليه القضاء فلا يلي الحالة والابطال \* وان رده قبل أن يبرهن صح لأنه لم يصر خصما غاية الأمر أنه غاصب الغاصب رده إلى الغاصب والرد إلى الغاصب سبب البراءة لأن الواجب عليه نسخ فعله وقد حققه فكأن لا يثبت الرد إلا بالبرهان \* وفي الأحكام خاص رجلا في عين فقيل أن يقدمه إلى الحاكم بعه من آخر صح لأن الجواب لم يستحق عليه وإن باعه بعد التقدم لأن الجواب صار مستحقا عليه إلا إذا علم أنه ترك الخصومة \* وإن باعه بعد التقدم قبل أن يبرهن عليه فادعه عند البائع وغاب لا يصح إقامة البينة على البائع لأنه مودع \* وإن باعه بعدما برهن لا يصح البيع والباقي كأمير \* وذ كر الوارث ادعى عليه أن الذي في يده ملكي فأنكر فقيل أن يبرهن دفعه إلى آخر وقال كان له فدفعه إليه فان كان لا دفع عليه ليس للعالم أن يجبر المطلب على احضار العين لأنه بمجرد الدعوى قبل أن يبرهن

(٣١٢)

أ كبر رأى السامع أن الثاني صادق لا ينبغي له أن يشتريها منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة كذا في فتاوى قاضيان \* ومن رأى رجلا يبيع جارية عرفت لا آخر فشهد عنده شاهدان عدلان أن مولاهما أمره ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاهما ووجد الأمر فاشترى في سعة من منعها حتى يخاصم إلى القاضي وإذا قضى به المال لم يسعه أمسا كما إلا أن يجتد الشهادته بالوكالة عند القاضي حتى يقضى به شرعا كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال الرجل إن فلانا أمرني ببيع جاريته التي في منزله ودفعها إلى مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزله مولاهما بامر البائع أو بغير أمره إذا أوفاه عنها إذا كان البائع ثقة أو كان غير ثقة ووقع في قلبه أنه صادق وإن وقع في قلبه أنه كاذب قبل الشراء أو بعده قبل أن يقبض لم يسع له أن يعتز له حتى يستأمر مولاهما في أمرها وكذلك لو قبضها ووطئها ثم وقع في قلبه أن البائع كذب فيما قال وكان عليه كبرظنه فانه يعتزل ووطئها حتى يتعرف خبرها وهكذا أمر الناس ما لم يحجى التجاحد من الذي كان يملك الجارية فإذا جاء ذلك لم يقربها ورتبها عليه ويتبع البائع بالثمن وينبغي للمشتري أن يدفع العقر إلى مولى الجارية كذا في المبسوط \* ولو قال أنا وكيل فلان وقد زوجت ابنته هذه بمحض من الشهود وهي صغيرة أو مجنونة له أن يطأها ولو مات الأب وهي في حجر أخيها فلا حتى يقر الأخ كذا في الفتاوى العتبية \* ولو أن رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها وأخبر بخبر أم قدر ارتدت فان كان المخبر عنه ثقة وهو حر أو مملوك أو محدود في كذب وسعه أن يصدق المخبر ويتزوج أربعاً سواءها وان لم يكن المخبر ثقة وفي أكبر رأيه أنه صادق فكذلك وإن كان في أكبر رأيه أنه كاذب لم يتزوج أكثر من ثلاث ولو أن مخبرا أخبر المرأة أن زوجها قد ارتدت كفي الاستحسان من الأصل أن لها أن تتزوج بزواج آخر وسوى بين الرجل والمرأة وذ كر في السير ليس لها أن تتزوج بزواج آخر حتى يشهد عنه دها رجلان أو رجل وامرأتان وذ كر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن لها أن تتزوج لأن المقصود من هذا الخبر وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين ردة المرأة والزواج وكذا لو كانت المرأة صغيرة فأخبره إنسان أنها ارتضعت من أمه وأختها صح هذا الخبر ولو أخبره إنسان أنه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها أو كانت أخته من الرضاغة والمخبر ثقة لا ينبغي له أن يتزوج أربعاً سواءها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عادل لأنه أخبر بفساد عقد كان محكوماً بعينه ظاهراً فلا يطل ذلك بخبر الواحد بخلاف الأول فان شهد عنه شاهد عادل بذلك وسعه أن يتزوج أربعاً سواءها ولو أنها رجل فأخبرها أن أصل نكاحها كان فاسداً وأن زوجها كان أخاها من الرضاغة أو كان مرتداً لم يسعها أن تتزوج بقوله وإن كان ثقة كذا في فتاوى قاضيان \* إذا كانت الزوجة مشبهة فأخبره رجل أن أباً الزوج أو أخته قبلها بشبهة ووقع في قلبه أنه صادق له أن يتزوج بأختها أو بأربع سواءها بخلاف ما لو أخبره بسبق الرضاغة والمصاهرة على النكاح لأن الزوج ثمة ينازعه وفي العارض لا ينازعه لعدم العلم فان وقع عنده صدقه وجب قبوله هكذا في الوجيز للكردي \* أمرأة غاب زوجها فأناها مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من زوجها ولا تدري أنه كاذب أم لا إلا أن أكبر رأيه أنه حق فلا بأس أن تعتد ثم تتزوج كذا في محيط السرخسي \* إذا غاب الرجل عن أمر أنه فأنها مسلم عدل فأخبرها أن زوجها طلقها ثلاثاً ومات عنها فلها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر وان كان المخبر فاسقا تنحرى ثم إذا أخبرها عدل مسلم أنه مات زوجها انما تعتد على خبره إذا قال عاينته ميتاً أو قال شهدت جنازته أما إذا قال أخبرني مخبر لا تعتمد على خبره وإن أخبرها واحد بموته ورجلان آخران أخبرا بحياته فان كان الذي أخبرها بموته قال عاينته ميتاً أو شهدت جنازته حل لها أن تتزوج وإن كان اللذان أخبرا بحياته ذكرا تاريخاً لا حقا فقولهما أولى ولو شهد اثنان بموته أو قتله وشهد آخران أنه حي فشهدا الموت أولى كذا في المحيط \* وإذا شهد عدلان للمرأة أن

لم يصر خصما وان برهن بشاهد أو شاهدين فقيل أن يعدل ليس له أن يدفع إلى غيره لصيرورته خصما \* وفيه زوجها أيضا ادعى عليه أن الذي في يده ملكي فزعم أنه باعه من الغائب وهو محبوس عنده بالثمن وبرهن لا يسمع لأنه صار خصما بإقراره بأنه كان

ملكه فلا يصح دعوى الاخراج عن ملكه وتحويل الخصومة الى الغائب \* وفيه غضب عبد افبرهن آخر أنه ملكه وحكم به له ثم ان الغصوب منه برهن على أنه ملكه ان برهن على الغائب لا يصح لان دعوى (٣١٣) الملك لا يصح على غيرة اليد وان ادعى على

غير ذي اليد انك غصبت متى وادعى عليه الضمان وبرهن يصح لان دعوى الغصب على الغاصب الاول صحيح وان كان العيين في يد الغاصب الثاني \* وان برهن الغصوب منه على المقضى له بانه ملكه يسمع لانه ذو اليد وكذا لو برهن عليه أنه ملكه غصبه منه فلان \* وفي المنتقى باعه المطالب قبل أن يبرهن عليه يجوز وإن بعده ان قدر على المشتري أبطل الحاكم البيع وان لم يقدر عليه خير الطالب بين اتباع المدعى عليه بقيمة حاله لانه صار غاصبا بالبيع والتسليم أو التوقف الى حضور المشتري وأخذ العين لانه غاصب بالتقبض \* وفي مجموع النوازل باعه المدعى عليه بعد الدعوى قبل البرهان ولم يسله الى المشتري فبرهن المدعى على المدعى عليه وقضى به ثم برهن المشتري على المدعى على ما ذكره المدعى عليه من شرائه لا يقبل ولا ينقض ذلك الحكم فلو باعه من المدعى عليه أو وهبه جاز وهو الحيلة ليرجع المدعى الى المدعى عليه \* وذكر القاضي ادعى عبدا في يد رجل فانكروا قبل أن يبرهن المدعى باعه من رجل واشهد ثم ان المدعى برهن على مدعا

زوجها طلقها ثلاثا وهو يجهل بما نزل أو ما تقبل الشهادة عند القاضي لم يسع المرأة أن تقيم معه وأن تدعى أن يقربها ولا يسعها أن تتزوج كذا في محيط السرخسي \* واذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان الزوج غائبا وسعها أن تعتد وتزوج بزوج آخر وان كان حاضر ليس لها أن تمكن من زوجها وكذلك ان سمعت أنه طلقها ثلاثا وبجد الزوج ذلك وحلف فردّها عليه القاضي لم يسعها المقام معه وينبغي لها أن تقتدى بما لها أو تهرّب منه وان لم تقدر على ذلك قتلته واذا هربت منه لم يسعها أن تعتد وتزوج بزوج آخر قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنها اذا هربت ليس لها أن تعتد وتزوج بزوج آخر جواب القضاء أما فيما بينها وبين الله تعالى فلها أن تتزوج بزوج آخر بعدما اعتدت كذا في المحيط \* ولو أن امرأه قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلاثا وانقضت عدتي فان كانت عدلة وسعها أن يتزوجها وان كانت فاسقة تحرى وعمل بما وقع تحريه عليه كذا في الذخيرة \* المطلقة ثلاثا اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل لي ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس على زوجها الاول أن يتزوجها اذا كانت عنده ثقة أو وقع في قلبه انها صادقة وفي هذا بيان انها لو قالت لزوجها حملت لك لا يحل له أن يتزوجها لم يستفسرها الا لاختلاف بين الناس في حملها بمجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له أن يعتمد مطلق خبرها بالحل ولو أن جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعى انها له فلما كبرت اقهر ارجل في بلد آخر فقالت أنا حرّة لاصل لم يسعها أن يتزوجها وان قالت كنت أمة للذي كنت عنده فاعتقني وكانت عنده ثقة أو وقع في قلبه انها صادقة لم أر بأسا أن يتزوجها كذا في المبسوط \* المرأة الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر انكاحي كان فاسدا لما أن زوجها كان على غير الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا أن يتزوجها لانها أخبرت بأمر مستكر وان قالت طلقني بعد النكاح أو ارتد عن الاسلام وسعها أن يعتمد على خبرها ويتزوجها لانها أخبرت بخبر محتمل واذا أخبرت بطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان أخبرت بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو غير ذلك فان كانت ثقة عنده أو لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها كذا في فتاوى قاضيجان \* والله أعلم

### الباب الثاني في العمل بغالب الرأي

يجب أن يعلم بأن العمل بغالب الرأي جائز في باب الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط \* ان دخل رجل على غيره لادّوا وهو شاهر سيفه أو ما درمجه يشدّ فخوه ولا يدري صاحب المنزل أنه أص أو هارب من اللصوص فانه يحكم برأيه فان كان أكبر رأيه أنه لص قصده لياخذ ماله ويقتله ان منعه وخاف أنه ان زجره أو صاح به أن يادّره بالضرب فلا بأس بأن يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقتله وان كان أكبر رأيه أنه هارب من اللصوص لم يسع له أن يجعل عليه ولا يقتله وانما يتوصل الى أكبر رأيه في حق الداخل عليه بأن يحكم زيه وهيئته أو كان قد عرفه قبل ذلك بالخلوس مع أهل الخير يستدل به على أنه هارب من اللصوص وان عرفه بالخلوس مع السراق استدل به على أنه سارق كذا في المبسوط \* قالوا فيما اذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فأشكل على المسلمين حالهم أنهم أعداء أو مسلمون فانهم يتحرون كذا في المحيط \* وسئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن رجل وجد رجلا مع امرأته أيحس له قتله قال ان كان يعلم أنه يتزجر عن الزنا بالصباح أو بالضرب بحدود السلاح فانه لا يقتله ولا يقاتل معه بالسلاح وان علم انه لا يتزجر الا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة \* واذا وجد الرجل مع امرأته أو جاريته رجلا يريد أن يغلبها على نفسها فيزني بها قال له أن

(٤٠ - فتاوى خامس) وحكم له ثم ان هذا المشتري برهن على المقضى له أنه ملكه وفي يده بغير حق وقضى له ثم ان هذا المشتري باعه من البائع هذا أو وهبه صح وهذه حيلة تفعل لدفع الظلم لكن انما يصح اذا لم يدع الشراء من المقضى عليه وادعى ملكا مطلقا كما حكينا

عن مجموع النوازل فاما اذا ادعى الشراء منه فلا يسمع لانه صار مقضيا عليه بالقضاء على بانه والوضع في البيع قبل أن يبرهن اشارة الى أنه بعد ما برهن لا يصح كذا ذكرناه وفي الاقضية (٣١٤) ادعى نصف دار فاقترله به المدعى عليه وغاب قبل التسليم فباعه آخر وادعاه

فان خصم هو المقر لا المقر له  
\* عبد في يد رجل برهن رجل  
أنه له اشترا منه بكذا فقتل ذو  
اليد انه وديعة فلان عندى  
فبرهن أولا فخصر المقر له  
يدفع الحاكم العبد الى المقر  
له لان اقراره على نفسه صحيح  
ثم يقضى على المقر له ببرهان  
الشراء بلاعادة لان برهان  
الشراء قام على خصم وهو  
ذو اليد وتعلق به حق القضاء  
فباقراره ألزم على نفسه حقا  
ورام ابطال حق الغير فلا  
يصدق فيه ولان ذا اليد لما  
أقر بعد ما استحق عليه  
القضاء فقد أقام المقر له  
مقام نفسه في القضاء عليه  
\* وفي دعوى دين على ميت  
الخصم هو الوارث أو الوصى  
والموصى له والغريم  
لا \* والفتوى أن دعوى دفع  
التعرض صحيحة فانه ذكر في  
الجامع الصغير أرض يدها  
رجلان كل يقول في يدي  
لا يقضى باليد لواحد منهما  
ولو أقر أحدهما باليد  
لا تخرا لا يقضى له به \* ولو برهن  
أحدهما باليد لا تخري يقضى  
له باليد لانه قام على خصم  
لتزاعه معه في اليد دل أن  
دعوى دفع التعرض  
مسموعة اعدم ثبوت اليد  
للاخر وفي المنتقى الموصى  
له بجميع المال عند عدم  
الوارث والوصى خصم لمن  
يدعى على الميت دين \* ولو  
ادعى رجل أن الميت أوصى

بقتله فان رآه مع امرأته أو مع محرم له وهى تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك اذا عرض  
الرجل في الصحراء يريد أخذ ماله ان كان ماله عشرة أو أكثر فله قتله وان كان أقل من عشرة يقاتله  
ولا يقتله ولو رأى رجلا يزنى مع امرأته أو امرأة آخر وهو محصن فصاح به فليذهب ولم يمنع عن الزنا حل له  
قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من يسرق ماله فصاح به ولم يذهب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط  
آخر وهو معروف بالسرقه فصاح به ولم يذهب حل قتل ولا قصاص عليه ولو أراد أن يكره غلاما أو امرأة  
على قاحشة عليهم أن يقاتلا فان قتله فدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل كذا في خزائن الفتاوى \* ولو  
أن رجلا تزوج امرأة لم يرها فادخلها عليه انسان وأخبره أنها امرأته وسعه أن يقبل قوله ويطأها اذا كان  
ثقة عنده أو كان في أكبر رأيه أنه صادق كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

### الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل أباه وما يتصل به

اذا رأى الرجل رجلا يقتل أباه متعمدا أو أنكر القاتل أن يكون قتله أو قال لابنه فيما بينه وبينه انى قتلت  
لانه قتل والذى فلانا عدا أولانه ارتد عن الاسلام ولا يلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارث للقتول غيره  
فالابن في سعة من قتله واذا أقام الابن البيعة على رجل بأنه قتل أباه فقتضى له القاضى بالقود فهو في سعة من  
قتله واذا شهد عند الابن شاهدا عدل ان هذا الرجل قتل أباه فليس له أن يقتله بشهادتهم لان الشهادة  
لا توجب الحق ما لم يتصل بها قضاء القاضى والذي ينافى الابن كذلك في غيره اذا عاين القتل أو سمع اقرار  
القاتل به أو عاين قضاء القاضي به كان في سعة من أن يعين الابن على قتله واذا شهد عنده بذلك شاهدان  
لم يسعه أن يعينه على قتله بشهادتهم ما حتى يقضى القاضى للابن بذلك وان أقام القاتل عند الابن شاهدين  
عدلين أن أباه كان قتل أباهذا الرجل عمدا فقتلته لم ينبغ للابن أن يعجل بقتله حتى يتظر فيما شهد به وكذلك  
لا ينبغى لغيره أن يعينه على ذلك اذا شهد عنده عدلان بما قلنا أو بأنه كان مرتد حتى تثبت فيه وان شهد  
بذلك عنده محدودان في قذف أو عدا أو نسوة عدول لارجل معهن أو فاسقان فهو في سعة من قتله  
وان تثبت فيه فهو خير له وان شهد بذلك عنده شاهد عدل ممن يجوز شهادته فقال القاتل عندى شاهد آخر  
مثله ففي الاستحسان أن لا يعجل بقتله حتى يتظر بأنيته بأخر أم لا هكذا في المبسوط \* وان شهد عند الابن  
عدلان بالقتل أو باقرار القاتل فليس له أن يقتله ولا لا آخر أن يعينه الا اذا قضى به القاضى واذا قضى ثم  
شهد به عدلان أن أباه قتل وليه عمدا أو كان مرتد فليس له أن يعجل بقتله في الديانة كذا في محيط السرخسى  
\* مال في يد رجل شهد عدلان عند رجل ان هذا المال كان لاي غصبه هذا الرجل منه ولا وارث للاب  
غيره فله أن يدعى بشهادتهم وليس له أن يأخذ ذلك المال ما لم يقم البيعة عند القاضى ويقضى له بذلك  
وكذلك لا يسمع لغير الوارث أن يعين الوارث على أخذه بهذه الشهادة ما لم يتصل بها القضاء وان كان الوارث  
عاين أخذه من أبيه وسعه أخذه منه وكذلك ان أقر الأخذ عنده بالاخذ وكذلك يسع من عاين ذلك  
اعانته عليه وان أبي ذلك على نفسه اذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان يأخذه حقه كذا في  
المبسوط \* ولو شهد شاهدان باقراره بالغصب من أبيه لم يأخذه حتى يشته عند القاضى ومن سمع اقرار رجل  
بمال ثم أخبره عدلان أن المقر به صار بهيمة فان شاء شهد عليه بالمال وان شاء لم يشهد ولو كان شاهدا بالنكاح  
أو الرق ثم أخبره عدلان بالطلاق أو العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا المفقوع عن القصاص وعن الحسن  
ابن زياد ان الوارث اذا علم على مورثه دين الرجل فأخبره عدلان بالقضاء لم يسعه أن يحلف على العلم وكذا اذا  
كان أخبره الميت بالقضاء أو أخبره مع عدل أو امرأة فلا فضل أن لا يحلف ثمة كذا في القيامية \* والله أعلم

(الباب

اليه وقدم غريم الميت يسمع كما يسمع دعوى الوكيل على غريم الموكل \* وان ادعى على ميت ديننا فالخصم هو

الوارث أو الوصى ولا يسمع على الغريم الذى له على الميت دين أو له عليه دين \* ادعى أن هذه الجارية أوصى بها له الميت وبرهن وقضى له

بها فقبضها وبرهن الآخر أن الميت أوصى له بتلك الجارية ببيعها فالوصى له الأول خضم سواء ذكر الرجوع عن الوصية أولا فان غاب  
الموصى له وحضر الابن فهو ليس بخضم \* وذكر الرجوع في أن الابن اذا باع مال ولده بغبن (٣١٥) فاحش له أن يخضم المشتري منه فيه

### الباب الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن

صلى وهو مشدود الوسط لا يكره كذا في المحيط \* ولو اشترى من مسلم ثوبا وبساطا صلى عليه وان كان بائعه  
شازب خزان الظاهر من حال المسلم أنه يجنب التجاسة ولو صلى في ازار الجوسى يجوز ويكره كذا في  
التارخانية \* لا بأس بالصلاة حذاء البالوعة اذا لم تكن قربة قال عين الأئمة الكرايسى لا تكرر الصلاة  
في بيت فيه بالوعة كذا في القنية \* اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في رأس الصورة بلا جثة هل يكره  
اتخاذها والصلاة عنده اتخاذ الصورة في البيوت والنياب في غير حالة الصلاة على نوعين نوع يرجع الى تعظيمها  
فيكره ونوع يرجع الى تحقيرها فلا يكره وعن هذا قلنا اذا كانت الصورة على البساط مفروشا لا يكره واذا كان  
البساط منصوبا يكره كذا في المحيط \* الكلام منه ما يوجب أجرا كالسبح والتحميد وقراءة القرآن  
والاحاديث النبوية وعلم الفقه وقد يأثم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلم ما فيه من الاستهزاء والمخالفة  
لموجبه وان سجد فيه للاعتبار والانتكار وليستغفروا عما هم فيه من الفسق فحسن وكذا من سجد في السوق  
بنية أن الناس غافلون مستغفلون بأموال الدنيا وهو مشغول بالتسبيح وهو أفضل من تسبيحه وحده في غير  
لسوق كذا في الاختيار شرح المختار \* من جاء الى تاجر يشتري منه ثوبا فالما فتح التاجر الثوب سبح الله تعالى  
وصلى على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه هكذا في المحيط  
\* رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو كل شيأ غصبه عن انسان  
فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* حارس  
يقول لا اله الا الله أو يقول صلى الله على محمد وآله يأثم لانه يأخذ ذلك عنما بخلاف العام اذا قال في المجلس صلوا  
على النبي أو الغاوي يقول كبر وحيث يثاب كذا في الكبرى \* وان سجد الفقاعى أو صلى على النبي صلى الله  
عليه وآله وأصحابه وسلم عند فتح فقاعه على قصد ترويجه وتحسينه أو القصاص اذا قصد بها ( ٢ كرمي  
هتكامة ) أثم وعن هذا يمنع اذا قدم واحدا من العظماء الى مجلس فسجد أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله  
وأصحابه اعلاما بقدمه حتى ينفرج له الناس أو يقوموا له يأثم هكذا في الوجيز للكردرى \* قاض عنده  
جمع عظيم يرفعون أصواتهم بالتسبيح والتليل جله لا بأس به والاخفاء أفضل ولو اجتمعوا في ذكر الله تعالى  
والتسبيح والتليل يخفون والاخفاء أفضل عند الفزع في السفينة أو ملاعبتهم بالسيف وكذا الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في القنية \* ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله  
بلا تعظيم بلا ارداف وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز للكردرى \* رجل سمع اسماء من أسماء الله تعالى  
يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وما أشبه ذلك ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه يصلى عليه  
فان سمع مرارا في مجلس واحدا خففوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه أن يصلى الامر كذا في فتاوى  
قاضيخان \* وبه يبقى كذا في القنية \* وقال الطحاوي يجب عليه الصلاة عند كل سماع والمختار قول  
الطحاوي كذا في الواو الحية \* ولو سمع اسم الله مرارا يجب عليه أن يعظم ويقول سبحان الله وتبارك الله عند  
كل سماع كذا في خزائن الفتاوى \* ان يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه عند سماع اسمه تبقى  
الصلاة ديناعا عليه في النعمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل للدعاء فلا يكون محلا للقضاء والسلام  
يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في الغرائب \* ويكره أن يصلى على غير النبي  
صلى الله عليه وآله وأصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولوجع في الصلاة بين النبي صلى الله عليه وآله  
وأصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجب  
الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم كذا في القنية \* ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وهو

(٢) يعني تهيج السامعين

زعم موته لا خصوصية بينه لان وريثة المفقود اعترفوا أنه لاحق لهم في التركة فكيف يخاصمون عهدهم \* ادعى أنه شق في أرضه نهران اقر  
المدعى عليه به لزمه وان أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرضه من رايده عليه وكذا الوادعى أنه أحدث في أرضه بناء لا يلتفت اليه حتى يبين

(١) قول البرازية فان كان آجره الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وحرر المسئلة اه محصية

\* أدعت أمة على مولاهما  
انها كانت تساجر اشتراها  
بماله وأعتقها لا يصح مالم  
يعرف التاجر لانه لا بد من  
الحكم باعتاق التاجر  
وثبوت ولائها له وانه مجهول  
فلو اتم تعرف التاجر بقضى  
به \* قيل أليس هذا قضاء  
على الغائب قلنا اذا تعلق  
به حق الحاضر يجوز  
ويقضى على الحاضر بقصر  
يده بسبب اعتاق التاجر  
في ملكه \* محدود في يد  
انسان سدسه وقف على  
مسجد وهو مسجل مات ذو  
السنة عن ابنين وزوجة  
وتخارجت الزوجة على عين  
بالتراضى فباع ابن منها  
نصف المحدود من آخر  
والمتولى يتصرف في النصف  
الباقى فباعه الابن الآخر  
ويريد أن يدعى من المتولى  
قسطه مما في يده فيدعى  
عليه أربعة من ستة اثنان  
سدس الكل وقف وأربعة  
ملك هذا الابن وستة في يد  
المشتري فيدعى أيضا سهمها  
يكون الكل اثني عشر سهمها  
سهمان وقف ولكل ابن  
خمسة فيه (١) فان كان آجره  
البائع والمشتري منه غائب  
لان القضاء على الغائب في  
ضمن الحاضر يجوز \* مات  
عن ابنين أحدهما مفقود  
فزعم وريثة المفقود أنه حى  
وله الميراث والابن الآخر

الارض ويصف طول البناء وعرضه انه من مدرأ وخشب وكذا في الغرس من فان أنكر حلقه بالله ما بنى وما غرس في أرضه \* واذا ادعى عليه أنه نقض حائطه يذ كرطوله وعرضه ولا (٣١٦) حاجة الى ذكر القيمة بل يعرفه الحاكم بعد ذكره وتعام مسائل من يكون خصمه يوجب ان شاء الله تعالى في الفصل

الخامس عشر

نوع في التفاضل

\* ادعى دارا وبرهن وحكم بالبناء تعام أقر المقضى له أن البناء للمقضى عليه أو برهن المقضى عليه بذلك فالبناء للمقضى عليه ولا يطل القضاء في حق الارض \* وان نص الشهود في شهادتهم على البناء أيضا وان وصل به القضاء ثم أقر المدعى بالبناء بطل لانه كذب شهوده واكذابه تفسيق \* وان برهن المقضى عليه أن البناء له لم يقض له به كذا ذكره في الاصل \* وفي العتابي ادعى محمودا ثم بان أن شيئا منه أو سكنه ما لذى اليد ولم يستثنه عند الدعوى لا يصح لكن هذا اذا أقر المدعى به لذى اليد أما اذا أنكر ذلك وبرهن المدعى على ذلك لا يقبل لان بينة الخارج تقدم على برهان ذى اليد ومثله فيما اذا ادعى بيتا أو حائطا وبرهن عليه ثم برهن المدعى عليه أن البناء له \* وذكر في المنتقى ادعى دارا فبرهن ثم برهن المدعى عليه بان البناء لا يقبل \* ولو أقسم به المدعى يطل ذلك القضاء لا كذاب المدعى شهوده \* وعلى لعدم القول فيما اذا برهن المدعى

يقرأ الا يجب أن يصلى وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن كذا في الينابيع \* ولو قرأ القرآن فتر على اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقراءة القرآن على تأليفه ونظمه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في الملتقط \* وسئل البقالى عن قراءة القرآن أهى أفضل أم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقال اما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التى نعى عن الصلاة فيها فالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب \* يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها ومعنى الافضلية أن ثواب قراءته كثير وقيل بأنه للآلئب أيقظ وهذا أقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال ان القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة والا فضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلا وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل أراد أن يقرأ القرآن فينبغي أن يكون على أحسن أحواله بلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقه واجب كذا في فتاوى قاضيان \* اذا أراد أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان أراد افتتاح أمر لا يعود وان أراد قراءة القرآن يعود كذا في السراجية \* وعن محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فيمن أراد قراءة سورة أو قراءة آية فعليه أن يستعبد بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعاذ بسورة الانفال وسمى ومترقى قراءته الى سورة التوبة وقرأها كفاه ما تقدم من الاستعاذة والتسمية ولا ينبغي له أن يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التى في أيدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانفال فقطع القراءة ثم أراد أن يتدئ سورة التوبة كان كرادته ابتداء قراءته من الانفال فيستعبد ويسمى وكذلك سائر السور كذا في المحيط \* سئل أبو جعفر عن التعوذ كيف هو قال أحب الى أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم حتى يكون موافقا للقرآن ولو قال أعوذ بالله العظيم أو أعوذ بالله السميع العليم جاز وينبغي أن يكون التعوذ موصولا بالقراءة كذا في الحاوى للفتاوى \* ولا بأس بالقراءة كما وما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معذرا لاجل النجاسة فان كان يكره كذا في القنية \* قراءة القرآن في الحمام على وجهين ان رفع صوته يكره وان لم يرفع لا يكره وهو المختار وأما التسبيح والتهليل لا بأس بذلك وان رفع صوته كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع ليس فيه غسالة الناس نحو مجلس صاحب الحمام والثنائي فقد اختلف علماؤنا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يكرهه وايسر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية منصوصة كذا في المحيط \* يكره أن يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات ولا يقرأ في بيت الخلاء كذا في فتاوى قاضيان \* لا يقرأ القرآن في المخرج والمغسل والحمام الا حرا فحرا وقيل يكره ذلك أيضا والاصح الاول كذا في جواهر الاخلاطى \* وتكره قراءة القرآن في الطواف كذا في الملتقط \* لا يقرأ جهرًا عند المشغلين بالاعمال ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ في الاسواق وفي موضع اللغو وكذا في القنية \* لو قرأ طمعا في الدنيا في المجالس يكرهه وان قرأ لوجه الله تعالى لا يكرهه وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه إذا اجتمعوا أمروا أحدهم أن يقرأ سورة من القرآن كذا في الغرائب \* قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجله أو الاشراف فقام القارىء لاجله قالوا ان دخل عالم أو أبوه أو أستاذه الذى علمه العلم جاز له أن يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* لا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولا يكره ان يضم رجله عند القراءة كذا في المحيط \* لا بأس بالقراءة مضطجعا اذا خرج رأسه من اللحاف لانه يكون كاللبس والا فلا كذا في القنية \* قراءة القرآن من الاسباع جائزة والقراءة من الخصف أحب لان الاسباع محدثة كذا في المحيط \* الافضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر وقراءة الفاتحة

بعد

وكذا لو قال شهود المدعى بعد القضاء ليس

عليه بان البناء له أن الشهادة بالدارشهادة بالارض والبناء جميعا \* وكذا لو قال شهود المدعى قبل القضاء قبلت البناء للمدعى وانما شهدناه بالدار ولم يكن البناء له كانت الشهادة بالبناء باطلة فضمننا قيمة البناء للمدعى عليه \* ولو قال ذلك قبل القضاء قبلت



شهادتهم ما في حق الارض لا البناء وقضى بالارض للذئبي \* ولو قال بعد القضاء هذا البيت من الدار المدعاة لفلان غير المدعي عليه بعد ما برهن أن الدار كانه ان كان الاقرار قبل القضاء لا يقضى بشئ وان بعده (٣١٧) فالثالث لفلان المقر له ويرد بقية الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة

البيت للمقضى عليه وعن الامام الثاني أنه يضمن كل قيمة الدار للمقضى عليه وتكون الدار لشهود له \* ولو شهدوا بدرو قال لا ندري ما حال البناء أو كان فيها بناء لا نعلم أخوه هذا البناء أم لا والمدعي يدعي الدار فعلى ما ذكر في المنتهى يقضى بالدار والبناء للشهود له فان برهن المقضى عليه بعد ذلك بان البناء قضي له بالبناء لانه دخل تبعاً كما ذكرنا أم لا \* وفي واقعات بخندرجه الله أن القضاء ببناء أو الاشجار في الارض المدعاة ان كان تبعاً فاقرا المدعي بان البناء والاشجار للمقضى عليه لا يبطل القضاء في حق الارض وان كانوا شهدوا بالارض والبناء أو الارض والاشجار نصافاً فاقرا المدعي بذلك للمقضى عليه بطل القضاء لوجود الكذب \* شهدا أن الدار له ثم ماتا أو غابا فلما أراد القاضي القضاء قال المدعي عليه أبرهن على أن البناء بنائي لا يسهه القاضي ويقضى لمدعي الدار بالبناء \* ولو أقر المدعي في هذه الصورة بالبناء للمدعي عليه ان قال لم يرزل البناء عن ملك المقضى عليه فقد كذب شهوده فإردا المرامع البناء له وان قال

بعد المكتوبة لأجل المهمات مخافة أو جهرامع الجمع مكروهة واختار القاضي بديع الدين أنهم لا تذكره واختار القاضي الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد هاسته تكروه والا فلا كذا في التنارخانية \* قراءة الكافرون الى الآخر مع الجمع مكروهة لانهم ابدعة لم تنقل عن الصحابة ولا عن التابعين رضي الله عنهم كذا في المحيط \* قوم يجتمعون ويقرون الفاتحة جهرا دعاء لا ينعون عادة والاولى المخافة في الخجدي امام يعتاد كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهر الأباس به والافضل الاخفاء كذا في القنية \* في العيون الحنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لأباس به وذ كر في غاية البيان انه المختار لكن قال الهند واني رحمه الله تعالى لا أفتي به وان روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الظاهر في مثل الفاتحة كذا في الجرار الرائي في كتاب الطهارة \* قراءة القرآن في المحف أولى من القراءة عن ظهر القلب اذا حفظ الانسان القرآن ثم نسيه فانه يأثم وتفسير النسيان أن لا يمكنه القراءة مع المحف قراءة القرآن من الكراسي المودعة عنده لا ينبغي ذلك وأما الكراسي الموصولة لا تجوز القراءة منها بالاجماع والكراسي المستعمارة ان كانت للمبالغ تجوز القراءة منها وان كانت للصبي فلا ينبغي ذلك كذا في الغرائب \* رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ورجل آخر يقرأ سورة الاخلاص في يوم واحد خمسة آلاف مرة فان كان الرجل قارئاً لقرآن أفضل كذا في المحيط \* أفضل القراءة أن يتدبر في معناه حتى قيل بكره أن يحتم القرآن في يوم واحد ولا يحتم في أقل من ثلاثة أيام تعظيماً له ويقرأ بقراءة مجمع عليها كذا في القنية \* ونذب لحافظ القرآن أن يحتم في كل أربعين يوماً في كل يوم حزب وثلاث حزب أو أقل كذا في التبيين في مسائل شتى \* من ختم القرآن في السنة مرة لا يكون هاجراً كذا في القنية \* ويستحب أن تكون الختم في الصيف في أول النهار وفي الشتاء في أول الليل كذا في السراجية \* قراءة قل هو الله أحد ثلاث مرات عقيب الختم لم يستحسنه بعض المشايخ واستحسنها أكثر المشايخ بحسنه نقصان دخل في قراءة البعض الأنا يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة كذا في الغرائب \* ولا بأس باجتماعهم على قراءة الاخلاص جهراً عند ختم القرآن ولو قرأ واحد واستمع الباقون فهو أولى كذا في القنية \* ويستحب له أن يجمع أهله وولده عند الختم ويدعوا لهم كذا في البنايع \* بكره للقوم أن يقرأوا القرآن جهره لتضمنه تزلزله الاستماع والاذنات المأمور بهما كذا في القنية \* وقراءة القرآن بالترجيع قيل لا تكرهه وقال أكثر المشايخ تكرهه ولا تحل لان فيه تشبهاً بفعل الفسقة حال فسقهم ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع الختاف المذكور اللحن لان اللحن حرام بالاخلاق فاذا قرأ بالالحن وسمعه انسان ان علم أنه ان لقنه الصواب لا تدخله الوحشة يلقنه وان دخله الوحشة فهو في سعة أن لا يلقنه فان كل أمر معروف يتضمن منكراً يسقط وجوبه كذا في الوجيز للكردي \* ان قرأ بالالحن في غير الصلاة ان غير الكلمة ويقف في موضع الوصل أو يصل في موضع الوقف بكرهه ولا لا بكره كذا في الغرائب \* يجوز للحن في كل الحائث والاسكاف قراءة القرآن اذا لم يشغل عمله قلبه عنها والا فلا ولو كان القارئ واحداً في المكتب يجب على المارين الاستماع وان كان أكثر ويقم الخلل في الاستماع لا يجب عليهم صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتتحوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن مدرس يدرس في المسجد وفيه مقرئ يقرأ القرآن بحيث لو سكت عن درسه يسمع القرآن يعذر في درسه ويكره الصعق عند القراءة لانه من الرياء وهو من الشيطان وقد شدّد الصحابة والتابعون والسلف الصالحون في المنع من الصعق والزعم والصياح عند القراءة كذا في القنية \* الحديث اذا كان يقرأ القرآن بتقليب الاوراق بقلم أو سكين لأباس به كذا في الغرائب \* (قال اسمعيل المتكلم) ويجوز أن يقول للصبي احمل هذا المحف كذا في القنية \* وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن قراءة القرآن للثقة أهى أفضل أم درس الفقه قال حكى عن أبي

البناء للمدعي عليه ولم يقل لم يرزل عن ملكه لا يكون كذا ما بالبناء للمدعي عليه والعرضة للمدعي عليه والعرضة للمدعي عليه والعرضة للمدعي عليه وعلى هذا النخل والشجر مع الارض والحمام والسيف والحلقة والحلية \* برهن على جارية أنها له وولدها في يد المدعي

عليه لم يعلم به الخا كم فبرهن المدعى أنه ولدها يقضى به له أيضا فان رجح شهود الام بغير ذلك يضمنون قيمة الام والولد لان القضاء بالولد هو اسطة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام (٣١٨) قبل الحكم بالولد أو ارتدوا عن الاسلام أو فسقوا لا يحكم بالولد الا أن يشهدوا بانه ملك المدعى ولده على ملكه

مطيع أنه قال النظر في كتب أصحابنا من غير جماع أفضل من قيام ليلة كذا في الخلاصة \* يكثر من الفقه وغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع قال الوبري في المسجد عظة وقراءة القرآن فلا استماع الى العظة أولى كذا في القنية \* رجل يكتب الفقه ويحسبه رجلا يقرأ القرآن (١) ولا يمكنه استماع القرآن كان الاثم على القارئ ولا شيء على الكاتب وعلى هذا الوجه على السطح في الدليل جهريا ثم كذا في الغرائب \* يقول عند دعاء ورد من القرآن أو غيره والله أعلم أو صلى الله على محمد وآله اعلاما بانتهائه بكرة كذا في القنية \* اذا أراد أن يقرأ القرآن ويخاف أن يدخل عليه الرياء لا يترك القراءة لاجل ذلك كذا في المحيط \* ويكره أن يقول في دعائه اللهم اني أسألك بمقد العزم من عرشك وللسالة عبادتان بمقد ومقدوا الاولى من العقود الثانية من القعود ولا شيء في كراهة الثانية لاستحالة على الله تعالى وكذا الاولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لما روى أنه عليه السلام كان من دعائه أن يقول اللهم اني أسألك بمقد العزم من عرشك والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي ويكره أن يقول في دعائه بحق فلان وكذا بحق أنبيائك وأوليائك أو بحق رسلك أو بحق البيت أو المشعر الحرام لانه لاحق للخلق على الله تعالى كذا في التبيين \* ويجوز أن يقول في الدعاء بدعوة نبيه كذا في الخلاصة \* والدعاء المأثرون فيه والمأثرون به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها كذا في المحيط \* والافضل في الدعاء أن يبسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قالت ولا يضع احد يديه على الاخرى فان كان في وقت عذر أو برد شديد فأشار بالسجدة قام مقام بسط كفيه والمستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بمقد صدره كذا في القنية \* مسح الوجه باليد اذا فرغ من الدعاء قيل ليس بشئ وكثير من مشايخنا رحمه الله تعالى اعتبروا ذلك وهو الصحيح وبه وردنا الخبر كذا في الغيبة \* عن ابن أبي عمير يقول يكره أن يقول الرجل أستغفر الله وأتوب اليه ولكن يقول أستغفر الله وأسأله التوبة قال الطحاوي والصحيح جواز كذا في القنية \* الدعاء عند ختم القرآن بجماعة لان هذا ما ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصلي لا يدعو بما يحضره من الدعاء وينبغي أن يدعو في صلته بدعاء محفوظ وأما في غير حالة الصلاة ينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بركة القلب كذا في المحيط \* ولو قال لغيره بالله أن تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير أن يأتي بذلك الفعل شرعا وان كان الاولى أن يأتي به هكذا في الكافي \* واذا قال بحق الله أو بحق محمد عليه السلام أن تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن بالمرءة أن يعطيه هو المختار كذا في الغيبة \* عن محمد بن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية في دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء رهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالاستغيث من الشر وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبصرو يخلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه كذا في مجموع الفتاوى ناقلا عن شرح السرخسي مختصر الخا كم الشهيد في باب قيام القرية \* رجل دعا بدعاء وقبضه ساه فان كان دعاءه على الرقة فهو أفضل وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعو الا هو ساه فالدعاء أفضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دعا بالدعاء المأثور جهر او معه القوم أيضا لتعلموا الدعاء لا بأس به واذا علموا حينئذ يكون جهر القوم بدعة كذا في الوجيز للكردي \* اذا دعا المذكر على المنبر دعاء مأثورا والقوم يدعون معه ذلك فان كان لتعليم القوم فلا بأس به وان لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة \* التكبير جهرافي غير أيام التشريق لا يسن الا بازاء العسوة والصوص وقاس عليه ما بعضهم الحريق والخوف كلهما (١) قوله ولا يمكنه استماع القرآن أي مع الكتابة ولا يمكنه البراح منه كذا قيد في القنية اهـ مصححه

جاريته \* شهدا على رجل في يده جارية انها لهذا المدعى ثم غابوا أو ماتوا أو لها ولد في يد المدعى عليه يدعيه المدعى عليه أيضا أنه له وبرهن المدعى عليه على ذلك لا يلتفت الخا كم الى كلام المدعى عليه وبرهانه ويقضى بالولد للمدعى فان حضر الشهود وقالوا الولد كان للمدعى عليه يقضى بضمنان قيمة الولد على الشهود كانهم رجعوا فان كان الشهود حضورا سألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه أو لا ندري لمن الولد يقضى بالام للمدعى ولا يقضى بالولد فهذا يؤيد به بعض ما ذكرنا أولا \* ادعى شراء دار من أبيه فقبل أن يزكي شهوده برهن على أنه ورثها من أبيه يقبل لوضوح التوفيق لانه يقول بخدي الشراء فملك بالارث وعلى العكس لا \* برهن على أنه له بالارث ثم قال لم يكن لي قط أو لم يزد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء \* ادعى الصدقة منه منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهر وبرهن لا يقبل الا اذا وفق كماله \* ادعى عليه أنه استهلك عينه وعليه قيمته ثم ادعى أن العين قائم في يده وعليه احضاره يقبل وكذا على القلب لانه مكان للخفاء

فيعني فيه التناقض ذكره الفاضل \* ادعى عليه انه له ثم ادعى أنها وقف عليه يسمع لصحة الاضافة بالاختصاص انتقاعا كذا كالأدعى لنفسه ثم ادعى لغيره ذلك أو ادعاه بالوكالة عن غيره \* ولو ادعى أولا الوقف ثم ادعاه لنفسه لا يسمع كالأدعاه لغيره ثم لنفسه



وهذا على الرواية التي ذكرها أن التناقض انما يتحقق اذا كان كذا الدعو بين عند القاضي فاما من اشترط أن يكون الثاني عند القاضي  
يكفي في تحقق التناقض كون الثاني عند (٣٢٠) الحاكم هذا اذا ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى أبيه وجده أما اذا قال

قال بعضهم لان فيه تشبها باليهود وقال بعضهم لان في المقبرة عظام الموقى (١) وعظام الموقى أنجاس  
وأرجاس وهذا كله اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع حائط أو سترة أما اذا كان لا يكره ويصير الحائط  
فاصلا واذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع سترة فاما يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات فاما  
في مسجد البيوت فلا يكره كذا في المحيط \* كره مشايخنا رحمه الله تعالى استقبال الشمس والقمر بالفرج  
كذا في محيط السرخسى \* ويكره الرمي الى هدف نحو القبلة كذا في السراجية \* ويجوز أن يتخذ في مصلى  
العيد والحنازة هدف للرماية كذا في القنية \* مندوب لكل مسلم أن يعتدي في بيته مكانا يصلي فيه إلا أن  
هذا المكان لا يأخذ حكم المسجد على الإطلاق لانه باق على حكم ما له أن يبيعه كذا في المحيط \* قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب أرضا فبنى فيها مسجدا أو حماما أو حائطا فلا بأس بالصلاة في المسجد  
والدخول في الحمام للاغتسال وفي الحائط لا شرا \* وليس له أن يستأجرها وان غصب دارا فجعلها مسجدا  
لا يسع لاحد أن يصلي فيه ولا أن يدخله وان جعلها مسجدا اجامع لا يجمع فيه وان جعلها طرية ليس له أن  
يتمها كذا في المضمرات \* رجل بنى مسجدا في مفازة بحيث لا يسكنها أحد وقيل ما يمر به انسان لم يصير  
مسجدا لعدم الحاجة الى صيرورته مسجدا كذا في الغرائب \* ولو كان الى المسجد مدخل من دار  
موقوفة فلا بأس للامام أن يدخل للصلاة من هذا الباب كذا في القنية \* وللوذن أن يسكن في بيت هو وقف  
على المسجد كذا في الغرائب \* دار للدرس المسجد مملوكة أو مستأجرة متصلة بحائط المسجد هل له أن  
يتقرب حائط المسجد ويجعل من بيته بابا الى المسجد وهو يشتري هذا الباب من مال نفسه فقالوا ليس  
له ذلك وان شرط على نفسه ضمان نقصان ظهر في حائط المسجد كذا في جواهر الاخلاطى \* يجوز للدرس  
في المسجد وان كان فيه استعمال اللبود والبوارى المسبلة لأجل المسجد كذا في القنية \* وسئل انخذلى  
عن قيم المسجد يبيع فناء المسجد ليتجر القوم هل له هذه الاباحة فقال اذا كان فيه مصلحة للمسجد فلا بأس  
به ان شاء الله تعالى قيل له لو وضع في الفناء سرراها جرها الناس ليتجروا عليهم أو أياح لهم فاذن ذلك المسجد هل  
له ذلك فقال لو كان لصالح المسجد فلا بأس به اذا لم يكن عمر العائمة وسئل عن فناء المسجد هو الموضع الذي  
بين يدي جداره أم هو سدة بابه فحسب فقال فناء المسجد ما يظله ظلة المسجد اذا لم يكن عمرا لعامة المسلمين  
قيل له لو وضع القيم على فناء المسجد كراسى وسررا وأجرها قوم ليتجروا عليهم أو يصرف ذلك الى وجه نفسه  
أو الى الامام هل له ذلك فقال لا قال رضى الله تعالى عنه وعندنا له أن يصرف الاجر الى من شاء كذا في  
التأخرية نقلنا عن اليتيمة \* وفي صلاة الاثر قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن دكان اتخذ للمسجد  
بينه وبين المسجد طريق وهو ناء عن المسجد يصلي عليه في الحر أياض للصلاة فيه الاجر كما يضاعف في  
المسجد قال نعم كذا في الذخيرة \* أهل محلة قسموا المسجد ووضروا فيه حائطاً ولكل منهم امام على حدة  
ومؤذنين واحد لا بأس به والاولى أن يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن الصباغى كما يجوز لأهل المحلة أن  
يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم أن يجعلوا المسجدين واحداً اقامة الجماعة أما التذكية والتدريس  
فلا لانه مائى له وان جاز فيه كذا في القنية \* سئل رهبان الدين عن حائط موقوف على امام المسجد غاب  
ثلاثة أشهر وخلف خليفة يؤتمهم ثم حضر فأجرة الحائط في تلك المدة التي غاب يجوز أخذها أم لا قال (٧)  
شايد چون وى با كس وى باهروى بغله داهه باشد وليكن سبيل وى تصدق بود \* كذا في التأخرية نقلنا  
عن فتاوى آهو \* سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المعتكف اذا احتاج الى الفصد أو الجماعة هل يخرج  
(١) قوله وعظام الموقى أنجاس الخ كذا رأيت في نسخة المحيط ولينظر فيه فانه يخالف للعرف في المذهب  
من أن عظم الادعى طاهر وانما يحرم الانتفاع به اه معناه (٢) يجوز كانه هو وأخلفه يؤجرها بأمره  
ولكن سبيلها التصديق

اشترته من رجل أو قال  
من محمد ولم ينسبه الى أبيه  
ثم ادعى الملك المطلق يسمع  
وان كان دعواه الملك بسبب  
لم يصح بان ادعاه على غير ذى  
اليده ثم أعاد الدعوى صحها  
على ذى اليد وادعاه ملكا  
مطلقا لا يسمع لان فساد  
الدعوى لا يمنع الاقترار  
ودعوى الملك بسبب دعوى  
اقتضاه على زمان تحقق  
السبب ودعوى الملك المطلق  
استناد الى أول السبب وهو  
إما النتاج أو الخطية \* واعلم  
أن مشايخ فرغانة ذكروا أن  
الشرط في دعوى العقار في بلاد  
قدم بناؤها بيان السبب ولا  
يسمع فيه دعوى الملك المطلق  
بوجوه \* الاول ان دعوى  
الملك المطلق دعوى الملك  
من الاصل بسبب الخطية  
ومعلوم أن صاحب الخطية  
في مثل تلك البلاد غير  
موجود فيكون كذا بالاحالة  
فكيف يقضى به \* والثاني  
أنه لما عذر القضاء بالمطلق  
لما قلنا فلا بد من أن يقضى  
بالملك بسبب ذلك إما سبب  
مجهول أو معلوم والمجهول  
لا يمكن القضاء به للجهالة  
والمعلوم لعدم تعيين المدعى  
إياه \* والثالث أن الاستحقاق  
لو فرض بسبب حادث يجوز  
أن يكون ذلك السبب شراء  
ذى اليد من آخر ثم يجوز  
ان يكون السبب سابقا على

تلك ذى اليد فيمنع الرجوع ويجوز أن يكون لاحقا فلا يمنع الرجوع فيشبهه وكل هذه الموانع غير متحقق في المنقول لعدم  
المانع من الحمل على التملك من الاصل \* ولو ادعى الشراء من أبيه وشهد أن المحدود كان ملكاً أبيه باع منه بكذا وسلمه اليه قال بعض مشايخ

فرغته من المتأخر من الذين اختاروا الشراط في كبر السبب في دعوى العقار لا يقبل وفيه نظر لأنه ذكر السبب في ملكه الذي وقع فيه الخصومة  
\* ولو قال المدعى عليه في الدفع انك ادعيت هذا العين على بائعي الشراء والارث (٣٢١) بسمع الدفع \* ولو قال هو لي ثم قال

ملكى بالشراء أو بالارث  
وبرهن لا يقبل الا اذا صدق  
المدعى اليه ذكرك في  
الاجناس \* ولو ادعى الشراء  
ثم مطلقا ثم ادعى الشراء  
ثالثا بسمع \* ادعى مطلقا  
وشهدا بسبب يسأل الحاكم  
من المدعى أنه يدعيه بسبب  
شهادته أم بآخران قال  
به قبلها وان قال بغير ردها  
فان ادعى الشراء مع  
القبض وشهدا بالطلاق  
اختلف في القبول \* وفي  
الدعاوى والبيئات ادعى  
القرض فشهدا بالدين  
المطلق قال الاورخندي  
يقبل كما اذا ادعى عينا  
بسبب فشهدا بالطلاق \* وفي  
الاقضية مسئلتان تدلان  
على القبول ادعى أنها  
منكوحته فشهدا بالتزوج  
أو ادعى التزوج فشهدا أنها  
منكوحته قال يقبل فيها  
دل على ما ذكرنا \* ادعى أن  
هذا العين له وبرهن فدفع  
المدعى عليه بأنه ادعى على  
أن هذا العين ملك أبي والي  
وكيل عنه في الخصومة فيه  
فصار مناقضا في دعواه  
يطل برهانه به \* هذا الدفع  
لادعواه لان قوله حتى  
وملكي معناه حتى الطلب  
وملك القبض لي وقد  
ذكرنا أن الوكيل يضيف  
العين الى نفسه وأما الشاهد

فقال لا وفي الآتي واختلف في الذي يفسد في المسجد فلم ير بعضهم بأسا به فذهبوا لا يفسد ويخرج اذا  
احتاج اليه وهو الاصح كذا في التمراشي \* ولا بأس للحدث أن يدخل المسجد في أصح القولين ويكره النوم  
والا كل فيه لغیر العتکف واذا أراد أن يفعل ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل فيه ويذكر الله تعالى  
بقدر ما يوفى أو يصلي ثم يفعل ما شاء كذا في السراجية \* ولا بأس للغريب ولصاحب الدار أن ينام في  
المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن أن يتورع فلا ينام كذا في خزانة القناوي \* ولا بأس بسميح الرجن  
بالخشيش المجمع في المسجد وذکر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ما يفعل في زمانها من وضع  
البوارى في المسجد ومسح الاقدام عليها فهو مكروه عند الأئمة هكذا في المحيط \* داخل الحراب له حكم  
المسجد كذا في الغرائب \* ولو كان في المسجد عش خطاف أو خفاش بقدر المسجد لا بأس برميها فيه من  
الفراخ كذا في المنتقط وفي صلاة الجلابي لا يتخذ طريقا في المسجد بان يكون له بابان فيدخل من هذا ويخرج  
من ذلك كذا في التمراشي \* ودخول المسجد متنعلا مكروه كذا في السراجية \* لاحرمة تراب المسجد اذا  
جمع وله حرمة اذا بسط أصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجدا في خشب الغير ولو لم يقدرا ناراهلك  
نخشب المسجد في الايقاد أو من غيره يجوز داخل الحبوب وأثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة  
العامة كذا في القنية \* رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والانجيل  
والفرقان يأخذ عليه المال ويقول ادفع الى الهدية لاجل ذلك كذا في الكبرى \* ويكره كل عمل من  
عمل الدنيا في المسجد ولو جلس المعلم في المسجد والوراق يكتب فان كان المعلم يعلم للحسبة والوراق يكتب  
لنفسه فلا بأس به لانه قربنة وان كان بالاجرة يكره الا أن يقع لهما الضرورة كذا في محيط السرخسي \*  
مباشرة عقد النكاح في المساجد مستحب واختار ظاهر الدين خلاف هذا ولا يدخل الذي على بدنه نجاسة  
المسجد كذا في خزانة المفتين \* دخل المسجد للزور فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصد  
وقيل يصلي ثم يخرج في الخروج قال مجد الأئمة التبرجاني ان كان محدثا يخرج من حيث دخل اعلا مالم  
يجنى كذا في القنية \* غرس الشجر في المسجد ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق  
الصفوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه أو غمره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة  
بين البسعة والمسجد يكره كذا في الغرائب \* أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة  
ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع فانها أخف رتبة حتى  
لا يعتكف فيها أحد اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا  
للنساء كذا في القنية \* ذكر الفقيه رحمه الله تعالى في التنبيه حرمة المسجد خمسة عشر أولها أن يسلم وقت  
الدخول اذا كان القوم جلوسا غير مشغولين بدرس ولا بد ذكر فان لم يكن فيه أحد أو كانوا في الصلاة فيقول  
السلام عايناهم ربنا وعلى عباد الله الصالحين والثاني أن يصلي ركعتين قبل أن يجلس والثالث أن لا  
يشترى ولا يبيع والرابع أن لا يسلم السيف والخامس أن لا يطلب الضالة فيه والسادس أن لا يرفع فيه  
الصوت من غير ذكر الله تعالى والسابع أن لا يتكلم فيه من أحاديث الدنيا والثامن أن لا يحطى رقاب  
الناس والتاسع أن لا يئازع في المكان والعاشر أن لا يضيق على أحد في الصف والحادي عشر أن لا يمر  
بين يدي المصلي والثاني عشر أن لا يبرق فيه والثالث عشر أن لا يفرق أصابعه فيه والرابع عشر أن  
ينزه عن النجاسات والصبيان والجانين واقامة الحدود والخامس عشر أن لا يكرمه ذكر الله تعالى كذا  
في الغرائب \* الجالوس في المسجد الحديث لا يباح بالاتفاق لان المسجد مابى لامور الدنيا وفي خزانة  
الفقه ما يدل على أن الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا يتكلم بكلام الدنيا وفي صلاة  
الجلابي الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الاولي أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا

(٤١ - فتاوى خامس) فلما قال انه ملك المدعى وجعل على الحقيقة وهو الاصل فقول المدعى بعد ذلك انه ملك موكل كاذب  
لشاهد وتفسيق له ولقائل أن يقول اذا كان قول المدعى حتى وملك معناه حتى الطلب وملك القبض لي فلم لا يكون معنى كلام الشاهد أيضا

كذلك ولا يكون كدالما أن البيئات حجج الله تعالى فيجب قبولها عند الامكان \* وذكر بعضهم ينبغي أن تبطل الدعوى أيضا لان العادة ما جرت بان يقول الوكيل هو ملكي (٣٢٢) وانما يقول هو لي وأشباه ذلك ومن نصر الفرق قال الحكم لما اتصل بالشهادة

في التمراتشي \* واذا ضاق المسجد كان للصلي أن يرجع القاعد عن موضعه لصل فيه وان كان مشغولا بانذ كر أو لدرس أو قراءة القرآن أو الاعتكاف وكذلك لاهل المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا في القنية \* الصعود على سطح كل مسجد مكروه ولهذا اذا اشتد الخزي بركره أن يصاولا بالجماعة فوقه الا اذا ضاق المسجد فحينئذ لا يكره الصعود على سطحه للضرورة كذا في الغرائب \* وأما بناء منارة المسجد من غلة الوقف ان كان شاؤها مصلحة للمسجد بان يكون أسمع للقوم فلا بأس به وان لم يكن مصلحة لا يجوز بان يسمع كل أهل المسجد الاذان بغير منارته كذا في التمراتشي \* ولا يجوز للقيم شراء المصلبات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلاة عليها ولكن لا تعلق بالاساطين ولا يجوز اعارتها للمسجد آخر (قلت) هـ اذا لم يعرف حال الواقف أما اذا أمر بتعليقها وأمر بالدرس فيه وبنائه للدرس وعابن العادة الجارية في تعليقه بالاساطين في المساجد التي يدرس فيها فلا بأس بشرائها بحال الوقف في مصلحته اذا احتيج اليها ولا يضمن ان شاء الله تعالى كذا في القنية \* هل يجوز أن يدرس الكتاب بسراج المسجد والجواب فيه انه ان كان موضوعا للصلاة فلا بأس به وان وضع للصلاة بان فرغوا من الصلاة وذهبوا فان أخر الى ثلثة الليل لا بأس به وان أخر أكثر من ثلثة الليل ليس له ذلك كذا في المصنفات في كتاب الهبة \* رفع المتعلم (١) من كولان المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو عفو كذا في القنية \* وبكره أن يجعل شيئا في كغدة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على ظاهرها أو باطنها بخلاف الكسب عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في المتقط \* واذا كتب اسم الله تعالى على كغدة ووضع تحت طنفسة يجلسون عليها فقبل بركره وقبل لا يكره وقال الأتري أنه لو وضع في البيت لا بأس بالنوم على سطحه كذا ههنا كذا في المحيط \* ولا يجوز لفتشي في كغدة فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الا ترى أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز محو وليف فيه شيء كذا في القنية \* ولو محو الواح كتب فيها القرآن واستعمله في أمر الدنيا يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبراق كذا في الغرائب \* ومحو بعض الكتابة بالريو يجوز كذا في القنية \* مثل أبو حامد عن الكواغد من الاخبار ومن التعليقات يستعملها الوراقون في الغلاف فقال ان كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب والعلوم بركره لهم ذلك كذا في الغرائب \* حكى الحاكم عن الامام انه كان يكره استعمال الكواغد في ولية ليمسح بها الاصابع وكان يشد فيه ويرجر عنه زجرا ليغسل كذا في المحيط \* متعلم معه خريطة فيها كتب من أخبار النبي صلى الله عليه وآله أو كتب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أو غيره فتوسد بالخرطة ان قصد الحفظ لا يكره وان لم يقصد الحفظ يكره كذا في النخبة \* التوسد بالكتاب الذي فيه الاخبار لا يجوز الاعلى نية الحفظ له كذا في المتقط \* وضع المصحف تحت رأسه في السفر الحفظ لا بأس به وبغير الحفظ يكره كذا في خزنة الفتاوى \* يجوز قرآن المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية \* رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبر كذا لا يأثم بل يرجو له الثواب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا حمل المصحف أو شيئا من كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره كذا في المحيط \* مذكر الجليل الى جانب المصحف ان لم يكن بهدائه لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا في الوند وهو قدمه الرجل الى ذلك الجانب لا يكره كذا في الغرائب \* اذا كان للرجل جوالق وفيها دراهم مكتوب فيها شيء من القرآن أو كان في الجوالق كتب الفقه أو كتب التفسير أو المصحف جلس عليها أو نام فان كان من قصده الحفظ فلا بأس به كذا في النخبة \* رجل وضع رجله على المصحف ان كان على وجه الاستصفاة يكفر (١) من كولان الكولان بالغتغ والضم نبت البردي وهوناب معروف وبالضم تمر جيد كذا في القاموس تأمل اه معصحه

وشترط فيها العلم مثل الشمس لم يتحمل فيه الجواز الذي يصح تنبيهه وأما الدعوى فاجاب بمجرد لا يتصل به الحكم فانسح فيه لدفع المناقضة عند الافصاح بالتوفيق ومما يدل على أن امكان التوفيق لا يكفي ويشترط التوفيق بالفعل ما قال في الفتاوى ادعى محمود الرنا عن أبيه وورهن فدفع المدعي عليه بان المدعي أقرب بانه ملك أمه واني اشتريته من أمه وصحح دعواه واني بالصك فهذا دفع مسموع وقال بعضهم لا لامكان ان يكون ملكا لانه مات وتركته ميراثا لايه قال هذا لا يصح ما لم يوفق بالتلقي المذكور ولو فتح هذا الباب ما تحقق تناقض أبدا ولما احتج بوقفيته ما لا يرى ان المدعي عليه لو ابتدأ الدفع وقال في هذه المسئلة لا يصح دعواه الا في اشتريته من أمك ووجب تقابض البديلين وانت أيضا أقررت بانه ملك أمك أقول في هذا بصحة الدفع ان قلت لا فقد كبرت لانه بخلاف الروايات الصريحة وان قلت نعم فقد ناقضت حيث اعتمدت في الاول على امكان التصور وذلك ثابت هنا أيضا فالقول

بصحة الدفع في الثاني مع القول بعدمه في الاول تنقض للاصل واختار شيخ الاسلام أن امكان التوفيق يكفي \* وذكر والا بكر في شروح الجامع الكبير أيضا ان التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الاكتفاء بمكانه قال بكر ومحمد كرا التوفيق في البعض



ولم يذكر في البعض فيحصل المسكوت على المذكور \* وذكر الخنجدى واختار أن التناقض أن من المدعى لابد من التوفيق بالفعل ولا يكفي  
الامكان وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده (٣٢٣) ووقوعه والظاهر حجة في الدفع لافي الاستحقاق

والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان التمسك يكفي الامكان والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتصدق الخصم وبتمكذيب الحاكم أيضا كمن ادعى انه كفل له عن مديونه بألف فانكر وبرهن الدائن انه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول له منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المدين ان كان كفل عنه بأمره وبرهن على ذلك يقبل عنه فلا يرجع على المدين بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء وكذا اذا استحق المشتري من المشتري بالحكم يرجع على البائع بالثمن وان كان كل مشترقا بالمالك لبائعه ~~ا~~ كنه لما حكم بهرمان المستحق صار مكذبا شرعا بانصال القضاء به نوع في المساومة وشبهه ~~ك~~ الادبوع والاستعارة والاستحجار والاستيها ب فان كلامها اقربا بانه لذى اليد فلا يسمع ان ادعى لغيره بالوكالة أو لنفسه المساومة مانعة من الدعوى لنفس المساوم و لغيره وفي المتن ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائها من فلان مالها لا يقبل الا ان برهن على الشراء من فلان بعد المساومة أو على أن المساوم منه كان وكيل فلان في البيع وعن محمد تزوج امرأة ثم برهن على انه اشتراها من مالها لا تقبل الا ان برهن على الشراء

والافلا كذا في الغرائب \* لا بأس بكتابة اسم الله تعالى على الدراهم لان قصد صاحبه العلامة لا التهاون كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو كتب على خاتمه اسمه أو اسم الله تعالى أو ما بدله من أسماء الله تعالى نحو قوله حسي الله ونم الوكيل أو رب الله أو نعم القادر الله فانه لا بأس به ويكره لمن لا يكون على الطهارة أن يأخذ فلو ساعدها اسم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعة قال لا بأس بأن يكون مع الرجل في خرفة درهم وهو على غرضه كذا في الحاوى للفتاوى \* سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن كان في كنه كتاب فحس للبول أيكراه ذلك قال ان كان أدخله مع نفسه المخرج يكره وان اختار لنفسه مبالا طاهر في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم الله تعالى أو شيء من القرآن فادخلها مع نفسه المخرج يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهر في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان عليه خاتم وعليه شيء من القرآن مكتوب أو كتب عليه اسم الله تعالى فدخل المخرج معه يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهر في مكان طاهر لا يكره كذا في المحيط \* ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران بعضهم قالوا يرجح أن يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت أقدام الناس كذا في فتاوى قاضيان \* كتابة القرآن على ما يفتش ويسط مكره كذا في الغرائب \* بساط أو مصلى كتب عليه الملك لله يكره بسطه والقعود عليه واستعماله وعلى هذا قالوا لا يجوز أن يتخذ قطعة بياض مكتوب عليه اسم الله تعالى علامة فمابين الاوراق لما فيه من الابتدال باسم الله تعالى ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف في البساط أو المصلى حتى لم تنبق الكلمة متصلة لم تسقط الكراهة وكذلك لو كان عليه ما للملك لا غير وكذلك الالف وحدها واللام وحدها كذا في الكبرى \* اذا كتب اسم فرعون أو كتب أبو جهل على غرض يكره أن يرموا اليه لان تلك الحروف حرمه كذا في السراجية \* عن الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكره أن يصغر المصحف وأن يكتبه بقلم دقيق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن وبه نأخذ قال رحمه الله تعالى لعله أراد كراهة التنزيه لا الاثم وينبغي ان أراد كتابة القرآن أن يكتبه باحسن خط وأبينه على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بانغم قلم وأبرق مداد ويفترج السطور ويفخم الحروف ويفخم المصحف ويجزئه على سوا من التعشير وذكر الأئمة وعلامات الوقف صونا للنظم الكلمات كما هو مصنف الامام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كذا في القضية \* والتعشير هو التعليم على كل عشر آيات وهو الفصل بين كل عشر آيات وعشر آيات بعلامه يقال في القرآن ستمائة عشرة وثلاث وعشرون عشرة كذا في السراج الوهاج \* لا بأس بكتابة أسماء السور وعدد الايات وهو وان كان احدا ثافهو بدعة حسنة وكمن شيء كان احدا ثافهو بدعة حسنة وكمن شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا في جواهر الاخلاطى \* وكان أبو الحسن يقول لا بأس أن يكتب من تراجم السور ما جرت به العادة كما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم في أوائلها للفصل كذا في السراج الوهاج \* لا بأس بأن يجعل المصحف مذهبا أو مفضضا أو مضببا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكره جميع ذلك واختلقوا في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أعلم النصارى الفقه والقرآن لعله يهتدى ولا يمس المصحف وان اعتدل ثم من لا بأس كذا في الملة \* المصحف اذا صار خلقا لا يقرأ منه ويحفظ أن يضع يجعل في خرفة طاهرة ويدفن ودفعه أولى من وضعه موضع ما يحفظ أن يقع عليه نجاسة أو نحو ذلك ولعله لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير لا اذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن أيضا كذا في الغرائب \* المصحف اذا صار خلقا وتعدت القراءة منه لا يحرق بالنار أشار الشيباني الى هذا في السير الكبير وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* ولا يجوز في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقراءة أن يجاد به القرآن اللغة والتعريف واحده في موضع بعضها فوق بعض والتعريف فوهما

المساوم و لغيره وفي المتن ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائها من فلان مالها لا يقبل الا ان برهن على الشراء من فلان بعد المساومة أو على أن المساوم منه كان وكيل فلان في البيع وعن محمد تزوج امرأة ثم برهن على انه اشتراها من مالها لا تقبل الا ان برهن على الشراء

بعد النكاح من مال كلها لكن مما يجب حفظه هنا ان المساومة اقرار بالمالك للبائع أو بعدم كونه ملكا ضمنا لا قصد اوليس كالافرار صريحا بانه ملك البائع والتفاوت انما (٣٢٤) يظهر فيما اذا وصل العين الى يده يؤمر بالرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح

والكلام فوق ذلك (١) والفقه فوق ذلك والاخبار والمواظ والدعوات المروية فوق ذلك والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراء حانوت أو تابوت فيه كتب فالادب أن لا يضع الثياب فوقه ويجوز راية القلم الخديد ولا ترمي راية المستعمل لاحترامه كخشيش المسجد وكناسه لا يلقى في موضع يحل بالتعظيم كذا في القنية \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كره الجوار بمكة والمقام بها كذا في النخبة \* والله أعلم

### الباب السادس في المساومة

السباق يجوز في أربعة أشياء في الخلف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس والبغل وفي النصل يعني الرمي وفي المشي بالاقدام يعني العدو وانما يجوز ذلك ان كان البديل معلوما في جانب واحد بان قال ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك لاشئ على عليك أو على القلب أما اذا كان البديل من الجانبين فهو قمار حرام الا اذا أدخل محلا لا بينهما فاقبال كل واحد منهما ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك في كذا وان سبق الثالث لاشئ له والمراد من الجواز الحل لا الاستحقاق كذا في الخلاصة \* ثم اذا كان المال مشروطا من الجانبين فأدخل بينهما ما نأنا وقال الثالث ان سبقتنا فاللثالث وان سبقتك فلا شئ لنا يجوز استحسانا ثم اذا أدخلنا لثالثا فان سبقهما الثالث استحق المالكين وان سبقا الثالث ان سبقتهما معا فلا شئ لواحد منهما على صاحبه وان سبقاه على التعاقب فالذي سبق صاحبه يستحق المال على صاحبه وصاحبه لا يستحق المال عليه قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ادخل الثالث انما يكون حيلة للجواز اذا كان الثالث يتوهم منه ان يكون سابقا ومسبوقا فما اذا كان يتيقن انه يسبقهما لا محالة أو يتيقن انه يصير مسبوقا فلا يجوز وحكي عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه اذا وقع الاختلاف بين المتفقهين في مسألة وأراد الرجوع الى الاستاذ بشرط أحدهما لصاحبه ان كان الجواب كما قلت أعطيتك كذا وان كان الجواب كما قلت فلا آخذ منك شيئا يعني أن يجوز على قياس الاستباق على الافراس وكذلك اذا قال واحد من المتفقهين لثالثه تعال حتى تطرح المسائل فان أصبت وأخطأت أعطيتك كذا وان أصبت وأخطأت فلا آخذ منك شيئا يجب أن يجوز به أخذه الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني كذا في المحيط \* وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بانية ولولا اثنين أي كما سبق فله كذا طلبه العلم اذا اختصموا في السبق فمن كان أسبق يقدم سبقه وان اختلفوا في السبق ان كان لأحدهم بينة تقام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كأهم قدموا معا كما في الحرق والغرق اذا لم يعرف الاول يجعل كأنهم مالوا معا كذا في فتاوى قاضخان \* والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل ههنا اذا لم يكن على سبيل المقامرة أما اذا كان فهذا الصنيع حرام كذا في خزنة المفتين \* والله أعلم

### الباب السابع في السلام وتشميت العاطس

اذا أتى الرجل باب دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم أولا ثم يتكلم وان كان في الفضاء يسلم أولا ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضخان \* واختلفوا في أيهما أفضل أجزا قال بعضهم الرأى أفضل أجزا وقال بعضهم المسلم أفضل أجزا كذا في المحيط \* ينبغي لمن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة

(١) قوله والفقه فوق ذلك لعل وجهه أن معظم أدلتهم من الكتاب والسنة في كثيره ذكرا لآيات والا حديث بخلاف علم الكلام فان ذلك خاص بالسمعات منه فقط فتأمل وقوله المروية اظها أن المروية صفة للكل أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا في رد المحتار قبيل باب المياه اه معجمه

ولا يؤمر في فصل المساومة بيانه اشترى متاعا من انسان وتجنسه ثم ان أباه المشتري استحقه بالبرهان من المشتري وأخذته ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالنظر على البائع ويكون المتاع في يد المشتري ههنا بالارث ولو كان أقر عند البيع بانه ملك البائع ثم استحقه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري هذا لا يرجع الى البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء الاول لما تقرر أن القضاء للمستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن وفي الزيادة ساوم ثم باع ادعى أنه كان له قبل المساومة أو كان لا يسه يوم مات قبل ذلك وتركه ميراثا له لا يسمع أمالو قال كان لابي وكلت بالبيع فساومته ولم يتفق البيع بسمع ولو ادعاه أبوه يسمع أيضا وكذا لو قال قضى لابي ومات قبل القبض وتركه ميراثا لي يسمع وان لم يقض للاب حتى مات وتركه ميراثا لا يقضى لان دوام الخصومة شرط ولا يمكن لانه لا يصلح خصما بعد المساومة وعلى هذا لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بالشراء من المدعى عليه وقضى أولا ثم زعم أحد الشاهدين أن الثوب له أولا يسه وورثه هو عنه لا يسمع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه وكذلك منه هذا لكنه أولى لابي وورثته عنه يقضى بالبيع وسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على مدعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال اقولا ولم يؤدب

الشهادة ثم ادعاه لنفسه أو أنه لا يسهو وكله بالطلب يقبل وكذا إذا شهد بالاعتذار أو الاستدعاء أو الاستمباب أو الاستعارة من المدعي بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواء طلب تحقيق هذه العقود المدعى من المدعي عليه أو غيره ولو (٣٢٥) ساوم ثم ادعاه مع الآخر يقبل في نصيب الآخر

ولا يقبل في نصيب المساوم ومساومة الابن لا تنجح دعوى الأب لكن بعد موت الأب لا يملك الدعوى وإن كان الأب ادعاه وقضى له به أخذه الابن وقبل القضاء لا يماصر آتفاً ولو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وإن في غير مجلسه خرج الوكيل فقط بناء على اقرار الوكيل على موكله وإن برهن الموكل على أنه موكله غير جائز الاقرار بغير المدعى على اقرار الوكيل فالوكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة وفي الاضية ساوم ولد جارية أو زرع أرض أو ثمرة نخلة ثم برهن على أن الاصل ملكه يقبل وإن ادعى الفرع مع الاصل يقبل في حق الاصل لا الفرع فعلى هذا لو ادعى شجرة افعال المدعى عليه ساومني ثمه أو اشتري مني لا يكون دفعه الجواز أن يكون الشجرة له والثمر لغيره وفي الخزانة ادعى عليه شيئاً فقال اشتريته من فلان وأجزت البيع لا يكون دفعاً لأن الانسان قد يبيع الغير ملك الغير \* برهن المدعى عليه ان المدعى طلب منه الارض المدعاة للزراعة أو قال لواحد اشترى المدعى لي من المدعى عليه

وكذلك الجواب كذا في السراجية \* والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والنجيب كذلك رذ ولا ينبغي ان يزداد على البركت شي قال ابن عباس رضي الله عنهم الكل شي منتهى ومنتهى السلام البركات كذا في المحيط \* ويأتى بواو العطف في قوله وعليكم السلام وإن حذف وواو العطف فقال عليكم السلام أجزأه ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو قال السلام عليكم فلهما الجواب أن يقول في صورتين سلام عليكم وله أن يقول السلام عليكم ولكن الالف واللام أولى كذا في التارخانية \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله إذا دخل جماعة على قوم فإن تركوا السلام فكلهم آثمون في ذلك وإن سلم واحد منهم جاز عنهم جميعاً وإن سلم كلهم فهو أفضل وإن تركوا الجواب فكلهم آثمون وإن ردوا واحد منهم أجزأهم وبه ورد الاثر وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وإن أجاب كلهم فهو أفضل كذا في الذخيرة \* (في فتاوى أهو) رجل أتى قوماً فسلم عليهم وجب عليهم رده فإن سلم ثانياً في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثم ثانياً وكذلك التثنية لم يجب ثانياً ويستحب كذا في التارخانية \* وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليك فرتبه بعض القوم ينوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب يريد به إذا أشار إليهم ولم يسلم لأن قصده التسليم على الكل ويجوز أن يشار إلى الجماعة بخطاب الواحد هذا إذا لم يسلم ذلك الرجل فاما إذا سلمه فقال السلام عليك يازيد فاجابه غير زيد لا يسقط الفرض عن زيد وإن لم يسلم وأشار إلى زيد يسقط لأن قصده التسليم على الكل كذا في المحيط \* مر على قوم يأكلون إن كان محتاجاً وعرف أنهم يمدونه سلم والا فلا كذا في الوجيز للكردي \* السائل إذا سلم لا يجب رده لأمه كذا في الخلاصة \* السائل إذا أتى باب دار إنسان فقال السلام عليك لا يجب رده السلام عليه وكذا إذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضيان \* واختلف الناس في المصرى والقروى قال بعضهم يسلم الذى جاء من المصر على الذى يستقبله من القرى وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب على الماشى والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير كذا في الخلاصة \* ويسلم الماشى على القاعد ويسلم الذى يأتى من خلفك كذا في المحيط \* الرجل مع المرأة إذا التقيا سلم الرجل أولاً كذا في فتاوى قاضيان \* استقبله رجال ونساء يسلم عليهم في الحكم لافى الديانة كذا في الوجيز للكردي \* إذا التقيا فافضلها ما أسبقهما فإن سلما معا ردت كل واحد ويستحب الرزمع الطاهرة ويجزئه التيمم كذا في الغياثية \* إذا دخل الرجل في بيته يسلم على أهل بيته وإن لم يكن في البيت أحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط \* ويسلم في كل دخلة كذا في التارخانية نقلاً عن الصيرفية \* اختلف المشايخ في التسليم على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم أفضل وهو قول شريح وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأما التسليم على أهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بأن يسلم عليهم وقال بعضهم لا يسلم عليهم وهذا إذا لم يكن للمسلم حاجة إلى الذمى وإذا كان له حاجة فلا بأس بالتسليم عليهم ولا بأس برده السلام على أهل الذمة ولكن لا يزداد على قوله وعليكم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن حررت بقوم وفيهم كفار فأنت بالخيار إن شئت قلت السلام عليكم وترديه المسلمين وإن شئت قلت السلام على من اتبع الهدى كذا في الذخيرة \* السلام تحية الزائر من الذين جلسوا في المسجد للقراءة والتسبيح أو لا تنظار الصلاة ما جلسوا فيه لدخول الزائر من عليهم فليس هذا أو أن السلام فلا يسلم عليهم وهذا قالوا لو سلم عليهم الداخل وسعهم أن لا يجيبوه كذا في الفقيهية \* يكره السلام عند قراءة القرآن جهراً وكذا عند مذكرة العلم وعند الاذان والاقامة والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع أيضاً كذا في الغياثية \* إن سلم في حالة التلاوة المختار أنه يجب الرد كذا في الوجيز للكردي \* وهو اختيار الصداق الشهيد وهكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا في المحيط

يكون دفعاً \* ذكر الشئ بمرهن المدعى عليه ان المساومة أو الاستعارة ونحوها سبقت من الوكيل على الوكالة آخر جه الحاكم عن الوكالة كما إذا عين ذلك منه والموكل على حقه ان كان شرط ان اقراره عليه غير جائز \* وذ كرجال الدين أقرب عين لغيره فكما لا يملك الدعوى لنفسه

لا يملك الدعوى لغيره وكالة أو وصاية \* أما إذا أبرأ رجل عن الدعوى ثم ادعى عليه ما لا بالو كالة أو الوصاية تقبل \* وذ كر الوثا أقرب من لانسان  
ثم ادعى أنه للصغير وصاية عنه لا يسمع \* وفي (٣٤٦) المحيط برهن على أن هذا الكرم له فبرهن المدعى عليه أنه كان أجرمه نفسه في عمل هذا

\* ولا يسمع عند الخطبة يوم الجمعة ولعيدين واشتغالهم بالصلاة ليس فيهم أحد الا يصلي كذا في الخلاصة \* في  
الاصل ولا ينبغي للقوم أن يشتموا العاطس ولا أن يردوا السلام يعني وقت الخطبة (في صلاة الاثر) روى عن  
محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم يردون السلام ويشتمون العاطس ويتبين بما ذكر في  
صلاة الاثر أن ما ذكر في الاصل قول محمد رحمه الله تعالى قالوا الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
في هذا بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة على قول محمد رحمه الله تعالى يرد  
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرد كذا في الذخيرة \* ولا يسمع على قومهم في هذا كرامة العلم أو أحدهم وهم  
يستمعون وأن سلم فهو آثم كذا في التتارخانية \* ولا يسمع المتفقه على استأذنه ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا  
في القنية \* حكى عن الشيخ الامام الحليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري أنه كان يقول فيمن جلس للذكر  
أي ذكر كان قد دخل عليه داخل وسلم عليه وسعه أن لا يرد كذا في المحيط \* ولا يسمع على الشيخ الممازح أو الرند  
(٢) أو الكذاب أو اللاذي ومن سب الناس وينظر إلى وجوه النساء في الأسواق ولا يعرف نوبتهم  
كذا في القنية \* ولا يسمع على الذي يتغنى والذي يول والذي يطير الحمام ولا يسمع في الحمام ولا على العاري إذا  
كان متزرا ولا يجب عليهم الرد كذا في الغيامية \* واختلف في السلام على الفساق والاصح أنه لا يرد  
بالسلام كذا في التمر تاشي \* ولو كان له جيران سفة بها ان سالمهم يتركون الشرحاء منه وان أظهر خشونة  
يزيدون الفواحش بعد في هذه المسألة ظاهرا كذا في القنية في المتفرقات \* ولا بأس بالسلام على الذين  
يلعبون الشطرنج للتلهي وان ترك ذلك بطريق التأديب والزجر لهم حتى لا يفعلوا مثل ذلك فلا بأس به  
وان كان لتشجيعه خاطر لا بأس بالتسليم عليهم وكتب في المستزاد لم ير أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالتسليم على  
من يلعب بالشطرنج بأسا يشغل ذلك عما هو فيه وكره أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك تحقير الهمة كذا في الذخيرة  
\* رجل سلم على من كان في الخلافة يتغوط ويول لا ينبغي له أن يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد عليه لا بالقلب  
ولا باللسان ولا بعد الدراع أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة وإذا  
سلمت المرأة لأجنبية على رجل ان كانت يجوز أن يرد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة  
رد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا  
أمر رجلا أن يقرأ أسلامه على فلان يجب عليه ذلك كذا في الغيامية \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب  
الجماع من السير حديثا يدل على أن من بلغ انسا ناسا من غائب كان عليه أن يرد الجواب على المبلغ أولا  
ثم على ذلك الغائب كذا في الذخيرة \* لا يسقط فرض جواب السلام الا بالاسماع كما لا يجب الا بالاسماع  
كذا في الغيامية \* ولو كان المسلم أصم ينبغي أن يريه تحريك شفثيه وكذلك جواب العطسة كذا في الكبرى \*  
ويكره السلام بالسبابة كذا في الغيامية \* تشمت العاطس واجب ان جده العاطس فيشتمه الى ثلاث  
مرات وبعد ذلك هو مخير كذا في السراجية \* وينبغي لمن يحضر العاطس أن يشمت العاطس اذا تكرر  
عطاسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس أكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمد الله تعالى في كل مرة  
فن كان يحضرته ان شتمته في كل مرة ففسن وان لم يشمت بعد الثلاث ففسن أيضا كذا في فتاوى قاضيان  
\* وعن محمد رحمه الله تعالى ان من عطس مرارا تشمت في كل مرة فان أخر كفاه مرة واحدة كذا في  
التتارخانية \* اذا عطس الرجل خارج الصلاة فينبغي أن يحمد الله تعالى فقول الحمد لله رب العالمين أو يقول  
الحمد لله على كل حال ولا يقول غير ذلك وينبغي ان يحضره أن يقول يرحمك الله ويقول له العاطس يغفر الله  
(٢) قوله أو الرند كذا في جميع النسخ وكذا رأيت في القنية والذي في رد المحتار من مقدمات الصلاة  
الزندق تأمل اه مصححه

الكرم يندفع \* وفي المنتقى  
استأجر ثوبا ثم برهن أنه لا يملك  
الصغير يقبل \* قال القاضي  
هذه على الرواية التي جعل  
الاستئجار وشحوه اقرارا بعدم  
الملك له فعدم كونه ملكا له  
لا يمنع كونه ملكا لغيره فجاز  
أن ينوب عن الغير \* فاما عن  
الرواية التي يكون اقرارا بأنه  
ملك للمطوب منه لا يسمع  
الدعوى لغيره كما لا يسمع  
لنفسه \* وعلم منه أنه اذا أقر  
بغيره لا يملك أن يدعيه  
لنفسه أو لغيره \* وفي المنتقى  
أقر ساكن الدار بأنه كان  
يعطى الاجر لفلان ثم ادعى  
كون الدار له تقبل الجواز  
كون فلان وكيفية عنه في  
قبض الغلة \* وعن محمد أنه  
لا تقبل ويجعل مقرابان  
المتزل لفلان \* كما اذا قال  
أجرني فلان أو أعارنيها  
\* وفي الفضليات أقر أن  
فلانا كان يسكن هذا الدار  
يسمع منه دعواه أنه له لان  
البدلاء يمين لا يمنع الدعوى  
فالمقر به أولى \* وفي الزيادات  
ادعى عليه شيئا وبرهن  
فبرهن المدعى عليه أنه  
استوهبه مني يندفع كالأمر  
برهن ذواليد على اقرار  
الخارج بأنه ملكه وان برهن  
كل من الخارج وذو اليد على  
اقرار كل واحد بأنه ملك  
صاحبه تهاوتنا ويترك في يد  
ذو اليد \* وفي العدة أبرأه  
عن الدعوى ثم ادعى مالا

بالاثر ان كان مات مورثه قبل ابراء صح وبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه \* وذ كر الدينا رى ادعى منزله بأنه وقف  
على كذا وبرهن عليه وبرهن المطالب على المنزل هذا أنه كان ساومه منه أو أقر أنه ملك المدعى عليه لا يندفع لعدم نفاذ اقرار المتولى على الوقف

وعلى ما ذكره جلال الدين يندفع والتوفيق واضح وذلك أن يحمل كلام جلال الدين على إخراج المقره من الخصومة \* كما لو أقر عند الحدكم  
عينا بكلام الدينارى على أن غير هذا المتولى تلك اثبات الوقفية وليس المتولى (٣٢٧) كما لو قيل حتى ينفذ على الموقوف عليهم كلامه

\* ادعى الوقف أولا ثم ادعاه  
لنفسه لا يسمع \* كما لو ادعاه  
لغيره ثم لنفسه \* استام  
الشيء ثم شهد لغيره يسمع \*  
ادعى أنه وكيل بالدعوى عن  
فلان في هـ هذا العين  
ثم ادعى أنه باعه من فلان  
آخر والمشتري هذا وكله

بدعواه منه وبرهن على  
ذلك يقبل ويقضى للوكيل  
الاخر لانه توفيق ممكن فاما  
اذا شهد شهوده في هـ هذه  
المسئلة بالملك المطلق لا يقبل  
\* وهذه رواية فيما اذا ادعاه  
لغيره وكلة أو وصاية ثم  
لنفسه لا يسمع الا اذا وفق  
قائلا كان له ثم اشترط  
منه بعد الدعوى الاول  
وبرهن \* وكذلك اذا ادعاه  
لزيد بالوكالة ثم لعمر وكذلك  
ووفق كما ذكرناه لانه بدعواه  
الثانية لا يصير معرضا عن  
الاولى لان كل مشتري مقر  
بالملك ابتاعه \* قال الحصري  
وعلمة التوفيق أن لا يصير  
بدعواه الثانية معرضا عن  
الاولى والدين في كل ما ذكرناه  
كالعين \* وفي المبسوط ادعى  
بصلح جارية على آخر حقا  
ثم ادعى أنه لفلان آخر وأنه  
وكيل عنه في المطالبة يصح  
\* لما مر أن الوكيل قد  
يضيفه الى نفسه وانما ذكر  
ليعلم أن الدين كالعين \*  
طلب نكاح الامة مانع من  
دعوى تملكها وطلب نكاح  
الحر مانع من دعوى نكاحها

لنا ولكم أو قول يديكم الله ويصلح بالنكم ولا يقول غير ذلك كذا في المحيط \* امرأة عطست ان كانت  
يجوز ايرد عليها وان كانت شابة يرد عليها في نفسها كذا في الخلاصة \* واذا عطس الرجل شتمته المرأة فان  
كانت يجوز ايرد الرجل عليها وان كانت شابة يرد في نفسه كذا في الذخيرة \* شابة جيلة عطست لا يشتمها  
غير المحرم جهرا كذا في الغرائب \* اذا عطس رجل حال الاذان يحمده ويشتمه غيره وقال القاضي عبد الجبار  
لا يحمده كذا في القنية \* ولو عطس المصلي فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصلي غفر الله لي ولكل كان جوابا  
تفقد صلاته كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه وما لا يحل له وما يحل له منه وما لا يحل له

يجب أن يعلم بأن مسائل النظر تنقسم الى أربعة أقسام نظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة ونظر  
المرأة الى الرجل ونظر الرجل الى المرأة (أما بيان القسم الاول) فنقول ويجوز أن ينظر الرجل الى الرجل الا  
الى عورته كذا في المحيط \* وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار \* وعورته ما بين سرتة حتى تجاوز  
ركبته كذا في الذخيرة \* وما دون السرة الى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة أخف  
منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السوءة حتى ان من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا  
ينازع ان لم يجد واذا رآه مكشوف الفخذ أنكر عليه بعنف ولا يضريه ان لم يجد واذا رآه مكشوف السوءة أمره  
بستر العورة وأدبه على ذلك ان لم يجد كذا في الكافي \* وفي الابانة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بنظر  
الحماشي الى عورة الرجل كذا في التتارخانية \* وما يباح النظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية \*  
لا بأس بان يتولى صاحب الحمام عورة انسان يده عند التنوير اذا كان يغض بصره وقال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى هذا في حالة الضرورة لا في غيرها وينبغي لكل واحد ان يتولى عاتيه يده اذا تنور كذا في المحيط  
\* (وأما بيان القسم الثاني) فنقول نظر المرأة الى المرأة كتنظر الرجل الى الرجل كذا في الذخيرة \* وهو الاصح  
هكذا في الكافي \* ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى بطن امرأة عن شهوة كذا في السراجية \* ولا ينبغي للمرأة  
الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها عندها ولا يحل  
أضلا امرأة مؤمنة ان تكشف عورتها عند امرأة مشركة أو كاذبة لان تكون أمة لها كذا في السراج  
الوهاب \* (وأما بيان القسم الثالث) فنقول نظر المرأة الى الرجل الاجنبي كتنظر الرجل الى الرجل تنظر الى  
جميع جسده الا ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وما ذكرنا من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعها يقينا  
انها لو نظرت الى بعض ما ذكرنا من الرجل لا يقع في قلبها شهوة وأما اذا علمت أنه تقع في قلبها شهوة أو شككت  
ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الى أن تغض بصرها منه فكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل فقد  
ذكر الاستحسان فيما اذا كان الناظر الى الرجل الاجنبي هو المرأة وفيما اذا كان الناظر الى المرأة الاجنبية  
هو الرجل قال فليجنب مجده وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعا ولا تمس شيئا منه اذا كان  
أحدهما شابا في حد الشهوة وان أمنا على أنفسهما الشهوة فاما الامة فيحل لها النظر الى جميع أعضاء الرجل  
الاجنبي سوى ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وتمس جميع ذلك اذا أمنا على أنفسهما الشهوة ألا يرى أنه  
جرت العادة فيما بين الناس أن الامة تغمز رجل زواج مولاتها من غير تكبير منكر وانما يدل على جواز المس  
كذا في المحيط \* (وأما بيان القسم الرابع) فنقول نظر الرجل الى المرأة ينقسم أقساما أربعة نظر الرجل الى  
زوجته وأمنه ونظر الرجل الى ذوات محارمه ونظر الرجل الى الحرمة الاجنبية ونظر الرجل الى امه الغير أم  
النظر الى زوجته وما ذكرته فهو حلال من قرنهما الى قدمهما عن شهوة وغير شهوة وهذا ظاهر الا أن الاول أن  
لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه كذا في الذخيرة \* والمراد بالامة ههنا هي التي يحل له وطؤها أو أمها اذا  
كانت لا تحل له كأمته المحبوسة أو المشركة أو كانت أمه أو أخته من الرضاع أو أم امرأة أو بنتا فلا يحل له

نوع آخر في الدفع \* ذكر الخصاص رحمه الله ادعى أنه أقرب هذا العين لآبيه وأرحمه ولا وارث لغيره أو أقرب منه ولم يقل انه ملكي قيل يحكم  
له به كالشهود وأنه له وأكرههم على أنه لا يحكم حتى يقول وهو ما يكره عليه نص في الاقضية \* وقد تقررت دعوى الملك بناء على الاقرار لا يصح

لأنه أخبار لا تخفى وسيدكر أن شاء الله تعالى أنه ليس على الإطلاق والقوى على قول الأكثر \* وفي المتنق ادعى شيأ وبرهن عليه عند الحكم  
وحكم به له فقبل قبضه برهن المطلوب أن (٣٢٨) المدعى أقر أنه لاحق له فيه أن كان شهدا وعلى هذا الإقرار قبل القضاء به للمدعى

بطل شهود المدعى ودعواه  
أيضا وان بعد القضاء لا يطل  
وفي موضع آخر من المتنق  
برهن المالك على الغاصب  
بأنه غصب منه هذا الشيء  
و ادعى الغاصب أن المالك  
هذا أقرب به أنه قبل منه  
الجهة والمغصوب في يده أم  
تأمره بتسليم الغصب ثم  
تسأله الجهة قال إن كان  
برهانه حاضر أقبله وأقر  
العين في يد المدعى عليه  
والأبوتر \* وفي الجامع  
أقر الوارث بأن العين هذه لم  
تكن لمورثه بل كانت عنده  
ودعيه لفلان ثم برهن أنه  
كان لمورثه أخذه منه بعد  
موته أو حال حياته رد إلى  
الوارث أن أمينا حتى يقدم  
المودع والاجعل في يد عدل  
هذا إذا أقربه لمعلوم أما إذا  
قال ليس هذا الشيء لمورثي  
ثم ادعى أنه لمورثه دفع إلى  
الوارث بعد التلوم إذا لم  
يحضر له مطالب كالأقوال ذو  
اليه ليس هذا إلى لا يأخذه  
منه حتى يطلبه مدعى \* برهن  
على أن هذا ارث له عن أبيه  
فبرهن المطلوب على إقرار  
أبيه حال حياته أنه لاحق له  
فيه أو برهن على إقرار المدعى  
حال حياته أنه أو بعد حياته  
أنه لم يكن لأبيه بطل دعوى  
المدعى وبرهانه وكذا لو  
برهن المطلوب على إقرار  
المدعى قبل دعواه أنه ليس  
له أو ما كانت له أو كان أقر

النظر إلى فرجها وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنه - ما يقول الأولى أن ينظر إلى فرج امرأته وقت الوقاع  
ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة كذا في التبيين \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله  
تعالى عن رجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه لتحرك الله هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن يعطى  
الأجر كذا في الخلاصة \* ويجوز زوجه للجماع إذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة أذرع أو عشرة فقال  
مجد الأئمة التبرجاني وركن الصباغى والحافظ السائل لابن أبي بكر بن أبي الليث كذا في القنية \* ولا  
بأس بأن يدخل على الزوجة في محارمها وما هو في الفرائض من غير وطء باستئذان ولا يدخلون بغير إذن وكذا  
الخدم حين يحالوا إلى الرجل بأهله وكذا الأئمة كذا في القنية \* أخذ يد أمته وأدخلها بيتا وأغلق  
بابا وعلموا أنه يريد وطأها كره وطئ زوجته بمحضرة ضرته أو أمته يكره عند محمد رحمه الله تعالى وكره له إذا  
أهل بجاري النوم على السطح كذا في اللم \* وأما النظر إلى ذوات محارم فمقتضى ما يحل له أن ينظر منها  
إلى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد والساعد  
والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع الناح والأكليل والشعر موضع العقاص والعنق موضع  
القلادة والصدر كذلك والقلادة والوشاح وقد ينتهي إلى الصدر والاذن موضع القرط والعضد موضع  
الدمالج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع  
الخضاب كذا في المبسوط \* ولا بأس للرجل أن ينظر من أمه وابنته ابنة الفقه وأخته وكل ذي رحم محرم منه  
كالجدات والأولاد والأولاد والعمات والخالات إلى شعرها وصدرها وذاتها وثديها وعصدها  
وساقها ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ولا إلى ما بين سرتها إلى أن يجاوز الركب - وكذا إلى كل ذات محرم برضاع  
أو مصاهرة كزوجة الأب والجدوان علا وزوجة ابن الابن وأولاد الأولاد وان سفلا وابنة المرأة المدخول  
بها فإن لم يكن دخل بامها فهي كالأجنبية وإن كانت حرة المصاهرة بالزنى اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت  
فيها أباحة النظر والمس وقال شمس الأئمة السرخسي ثبتت أباحة النظر والمس لثبوت الحرمة المؤبدة كذا  
في فتاوى قاضيان \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* ومأكل النظر إليه حل مسه ونظره وعجزه من غير حائل  
و لكن اغمايح النظر إذا كان بأمن على نفسه الشهوة فاما إذا كان يخاف على نفسه الشهوة فلا يحل له النظر  
وكذلك المس اغمايح إذا أمن على نفسه وعلمها الشهوة وأما إذا خاف على نفسه أو عليها الشهوة فلا يحل  
المس له ولا يحل أن ينظر إلى بطنها وإلى ظهرها وإلى جنبها ولا يمس شيئا من ذلك كذا في المحيط \* وللأب أن  
يغمز بطن أمه ويظهرها خدما لها من وراء الثياب كذا في القنية \* قال أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت الشيخ  
الامام أبا بكر محمد رحمه الله تعالى يقول لا بأس بأن يغمز الرجل الرجل إلى الساق ويكره أن يغمز الفخذ ويغمز  
وراء الثوب يقول يغمز الرجل الرجل والديه ولا يغمز فخذه والديه والفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى يبيع أن  
يغمز الفخذ ويغمز وراء الثوب وغيرها كذا في الغرائب \* قال محمد رحمه الله تعالى ويجوز له أن يسافر بها ويخال  
بها يعني بمحارمه إذا أمن على نفسه فإن علم أنه يشتمها أو تشتمه إن سافر بها أو خلساها أو كان أكبر رأيه  
ذلك أو شك فلا يباح له ذلك وإن احتاج إلى حمله أو انزالها في السفر فلا بأس بأن يأخذ بطنها ويظهرها من وراء  
الثياب فإن خاف الشهوة على نفسه أو عليها فليجنب بجمه وذلك بأن يجتنب أصلا متى أمكنها الزكوب  
والنزول بنفسها وإن لم يمكنها ذلك تكلف المحرم في ذلك زيادة تكاليف بالثياب حتى لا يصل إليه حرارة بدنهما  
وإن لم يمكنه ذلك تكلف المحرم لدفع الشهوة عن قلبه يعني لا يقصدهم ففعل قضاء الشهوة كذا في الذخيرة  
\* وأما النظر إلى أمة الغير فهو كمنظره إلى ذوات محارم ولا يحل له أن ينظر إلى ظهرها وبطنها في حق ذوات  
المحارم وكان محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى يقول لا ينظر إلى ما بين سرتها إلى ركبته ولا بأس بالنظر  
إلى ما وراء ذلك والمذبرة والمكاتبه وأما الولد كالأمة والمستعانة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

أنه لاحق له فيه أو ليس له حق فيه وهناك من يدعيه ثم أعاده بطلت بينة المدعى وإن لم يكن هناك من يدعيه لا يطل  
وسباني أن شاء الله تعالى \* وفي الأصل برهن المطلوب على إقرار الوكيل أن المدعى ليس لوكله بطلت بينة الوكيل دلت المسائل أن دعوى



الاقرار في مقام الدفع مسموع فاندفع طرف الاستحقاق لان الدفع للابقاء والظاهر يكفي للدفع والابقاء والاقرار حجة ظاهرة والاستحقاق اثبات أمر لم يكن فلا بد من حجة قوية وعليه استقر فتاوى أئمة خوارزم زوال الله تعالى (٣٢٩) ما به من الضيم وتماه ماذ كرفي الذخيرة

\* ادعى أن له عليه كذا وأن العين الذي في يده لما أنه أقر له أو ابتدأ بدعوى الاقرار وقال أنه أقران هـ ذائي أو أقر أن لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا يصح الدعوى لعدم صلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بان يرهن على أنه أقر بأنه لاحق له فيه أو بأنه ملك المدعى عليه حيث يقبل لما ذكرناه وقيل لا يقبل دعوى الاقرار في حق أن في طرف الدفع أيضا وعامة المشايخ على الفرق الذي ذكرناه وأجمعوا أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه المدعى عليه يقبل لأنه لم يجعل الاقرار له الاستحقاق ولو يرهن عليه أيضا يقبل ولو أنكر في هذه الصورة هل يحلف على اقراره قيل أنه على الخلاف بين الشافعي ومحمد رحمهما الله والفتوى على أنه يحلف على المال لأعلى الاقرار وذكر القاضي أن دعوى المال بناء على الاقرار وان كان في طرف الاستحقاق وعامة المشايخ على أنه يقبل وهذا على خلاف ما حكى عنه عن الذخيرة وعلى قول من جعل الاقرار تليكا للحال يقبل

كذافي الكافي \* وكل ما يباح النظر اليه من اماء الغير يباح مسه اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذافي المحيط \* وعند بعض مشايخنا ليس له أن يعالجها في الاركاب والازل والاصح أنه لا بأس به اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذافي الكافي \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب الخلوة والمسافرة بما لا يغير وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يحل واليه مال الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى كذافي المحيط \* وهو المختار كذافي الاختيار شرح المختار \* ومنهم من قال يحل وبه كان يفتي الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذافي المحيط \* ولا بأس أن يس ماسوى البطن والظهر مما يجوز له النظر اليه منها اذا أراد الشراء وان خاف أن يشتهى كذافي السراج الوهاج \* وهكذا في الهداية \* وذكر في الجامع الصغير رجل يريد شراء جارية فلا بأس بأن يس ساقها وصددها وذراعيها وأن ينظر الى ذلك كله مكشوف كذافي الكافي \* وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى يباح النظر في هذه الحالة وان اشتمى للضرورة ولا يباح المس اذا اشتمى أو كان أكبر رأيه ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذافي الهداية \* ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد والمراد بالازار ما يستمر ما بين السرة الى الركبة لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كالباغية لا تعرض في ازار واحد روى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لوجود الاشتباه كذافي التبيين \* وأما النظر الى الاجنبيات فنقول يجوز النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منهن وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية كذافي الذخيرة \* وان غلب على ظنه أنه يشتهى فهو حرام كذافي الينابيع \* النظر الى وجه الاجنبية اذا لم يكن عن شهوة ليس بجرام لكن مكروه كذافي السراجية \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز النظر الى قدمها أيضا وفي رواية أخرى عنه قال لا يجوز النظر الى قدمها وفي جامع البرامكة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز النظر الى ذراعيها أيضا عند الغسل والطبخ وقيل وكذلك يباح النظر الى ثيابها وذلك كله اذا لم يكن النظر عن شهوة كذافي المحيط \* وكذلك يباح النظر اذا شك في الاشتباه كذافي الكافي \* وقيل وكذلك يباح النظر الى ساقها اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم أنه لو نظرت يشتهى أو كان أكبر رأيه ذلك فليجنب بجهد كذافي الذخيرة \* والاصح أن كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز به كشف رأسها وقلامه رجلها وشعر عاتق كذافي الزاهد \* ولا يحل له أن يس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا اذا كانت شابة تشتهى فان كانت لا تشتهى لا بأس بصافحتها ومس يدها كذافي الذخيرة \* وكذلك اذا كان شيخا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس بأن يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجنب ثم ان محمد رحمه الله تعالى أباح المس للرجل اذا كانت المرأة محجوزا ولم يشتهط كون الرجل بحال لا يجمع مثله وفيما اذا كان المساس هي المرأة قال اذا كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثله فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذافي المحيط \* ولا بأس بأن يعانق المحجوز من وراء الثياب الا أن تكون ثيابها تصف ماتحتها كذا في الغيابة \* فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يمس جسدها لان نظرها الى ثيابها الا الى جسدها فهو كما لو كانت في بيت فنظر الى جداره هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة به بحيث تصف ماتحتها كالقباء التريكية ولم تكن رقيقة بحيث تصف ماتحتها فان كانت بخلاف ذلك ينبغي له أن يعض بصره لان هذا الثوب من حيث انه لا يستر هاتر له شبكة عليها هذا اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا يشتهى مثله فلا بأس بالنظر اليها ومن مسها لانه ليس بسننها حكم العورة ولا في النظر والمس معنى خوف الفتنة ثم النظر الى الحرة الاجنبية قد يصير مرخصا عند الضرورة كذافي المحيط \* والكافرة كالسليمة وروى لا بأس بالنظر الى شعر الكافرة كذافي الغيابة \* يجوز للقاضي اذا أراد أن يحكم عليها ولا شاهد اذا أراد أن يشهد عليها أن ينظر الى وجهها وان خاف أن يشتهى ولكن ينبغي أن يقصده أداء الشهادة أو الحكم عليها لاقضاء الشهوة

(٤٢ - فتاوى خامس) بلا خفاء وسنة ذكر ان شاء الله تعالى في آخر الخامس عشر من احوال المختار أنه تامل أم اخبار \* وقد بقي هنا فصل آخر اختلف فيه العلماء وهو أن المدعي اذا برهن على اقرار المدعى باستيفاء الدين قيل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لان الدين

تؤدي بامثالها فيكون المقبوض ديناً على الدافع وقبل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الدفع ذكره في المحيط و ذكر شمس ( ٣٣٠ ) الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى انه لاحق له في المدعى أو بانه ليس بملك له أو ما كانت

ملكاً له يدفع الدعوى وان لم يقر به لانسان معسوف وكذا الوادع بالاثربهرن المطلوب على اقرار المورث بما ذكرناه وفي الفضلي ادعى عليه شركة فيما في يده بالاثربهرن عن أبيه فقال لم يكن لابي فيه حق ثم ادعى شراءه من أبيه يقبل وكذا الوادع أن أباه أقسره به لجواز أن يقول لم يكن لابي بعد شرائي واقراره به ولو زاد قط لم يسمع دعوى الشراء منه ويسمع دعوى الاقرار لانه تناقض \* ولو أقر أنه مشترك بيني وبين آخر ثم ادعى أن ثلثه وصية من مورثه يسمع لان الوصية يطلق عليها اسم الميراث \* أقرني غير مجلس القضاء أنه ملكه بالشراء من فلان ثم ادعاه ملكاً مطلقاً فبهرن المطلوب على ذلك تندفع وان عجز عن البينة ورام تحليفه على ذلك أي على أنه لم يقر بالشراء من فلان له ذلك بناء على ما ذكر في الذخيرة \* ادعى عليه شيئاً فقال المطلوب انك اعترفت قبيل هذا أنك بعته مني له أن يحلفه عليه وان برهن يندفع \* ولو برهن أحد الورثة على اقرار الآخر أنه يرى من ميراث أبيه والميراث أعيان لا يقبل لعدم صحة الابراء عن الاعيان \* وفي الجامع الصغير عيسى في يد رجل يقول هو ليس لي

وأما النظر لتحمل الشهادة اذا انتهى قيل يباح كافي النظر عند الاداء والاصح أنه لا يباح كذا في السراج الوهاج \* ولو أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس بأن ينظر اليها وان خاف أن يشتمها كذا في التبيين \* والغلام الذي بلغ حدا الشهوة كالبالغ كذا في الغيبة \* والغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحاً حكمه حكم الرجال وان كان صبيحاً حكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما الخلوة والنظر اليه لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالقباب كذا في الملتقط \* وفي حكم الصلاة كالرجال كذا في الغيبة \* ويجوز النظر الى الفرج للختان وللقاتلة والطبيب عند المعالجة ويغض بصرهما استطاع كذا في السراجية \* ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل المحقنة كذا ذكر شمس الاثمة السرخسي كذا في الظهيرية \* وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان به هزال فاحش فقبل له ان الحقنة تزيد ما بك من الهزال فلا بأس بأن يبدى ذلك الموضع الحقنة وهذا صحيح فان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسل وذكر شمس الاثمة الخلوة في شرح كتاب الصوم ان الحقنة انما تجوز عند الضرورة واذا لم يكن ثمة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا واذا كان به هزال فان كان هزال يخشى منه التلف يحل وما لا فلا كذا في الذخيرة \* عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يدخل على الام والبنت والاخت الا باذن أمها على امرأته يسلم ولا يستأذن كذا في التتارخانية \* امرأته أصابها قرحة في موضع لا يحل للرجل أن ينظر اليه لا يحل أن ينظر اليها لكن تعلم امرأته تدأويها فان لم يجدوا امرأته تدأويها ولا امرأته تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجود أو الهلاك فانه يستمر منها كل شيء الا موضع تلك القرحة ثم تدأويها الرجل ويغض بصرهما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية كذا في فتاوى قاضيان \* ولو خافت الافتصاد من المرأة فلا حرجي أن يقصدها كذا في القنية \* والعبد في النظر الى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبي الحر ينظر الى وجهها أو كفها ولا ينظر الى مالا ينظر الاجنبي الحر من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصياً أو غلاماً اذا بلغ مبلغ الرجال وأما المحبوب الذي جف ماؤه فبعض مشايخنا رخصوا الاختلاط بالنساء والاصح انه لا يرخص ويمنع وللعبد أن يدخل على مولاه بغية راذنها اجماعاً وأجمعوا على أن العبد لا يسافر بسيدته كذا في فتاوى قاضيان \* ولا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبلغوا الحلم وقد رد ذلك بخمسة عشر لان الخصى لا يحتمل الواحد والكثير فيها سواء كذا في الكبرى \* سئل الحسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى هل على المتقاضية أو على الطائفة ان تنظر الى فرجها وقت كل صلاة فقال لا وسئل أيضاً عن النظر الى عظام المرأة بعد موتها مثل ججمته اهل يجوز فقال لا كذا في التتارخانية نافلاً عن التبعة في متفرقات الكراهة \* اللواط مع مملوكه أو مملوكته أو امرأته حرام المرأة اذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للزوج أن يطأها الا أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وان شك فليس له أن يطأها كذا في الغرائب \* والله أعلم

### باب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره

ندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر كذا في الكثر \* واختلفوا في مقدار ما ينبغي من ذنب العمامة فمنهم من قدر بشبر ومنهم من قال الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع الجلوس كذا في الذخيرة \* واذا أراد أن يجدد لف العمامة تقصها كما انها ولا يلقمها على الارض دفعة واحدة كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس بلبس القلائد وقد صح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كذا في الوجيز للكردي \* يجب أن يعلم ان لبس الحر يروه وما كانت لحنه سريرا وسداه حريرا حرام على

وليس هنالك منازع لا يصح نفيه فالوادع بعد ذلك لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار بالملك للنازع فالوادع الرجل بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرار بالملك \* وفي المنتقى لاحق في هذا ولا دعوى ولا ظلمة ثم زعم أنه وكيل فلان يسمع

وفي المنية أقر أنه لا دعوى له قبل فلان بوجه من الوجود ثم ادعى أنه لغيره بالوكالة يسمع وذكروا أن أقر أنه لاحق له فيه ثم ادعاه لنفسه يسمع  
 قال لغيره ما شترت منك هذا العين ثم ادعى أنه له بشر أو كيه منه له يسمع وقد (٢٣١) مر أن قوله لاحق لي فيه عند عدم المنازع

لا يمنع دعوى الملك لنفسه  
 فاما أن يقصد الاطلاق أو  
 يحمل على الخلاف وأنت  
 خبير بأولية الاول ثم  
 قال الواروان أقر أنه ملك  
 فلان ثم ادعاه له  
 لا يسمع لاقتضائه ابطال  
 ملكا لغيره وذكروا القاضي  
 اتفقت الروايات على أن  
 المدعى لو قال لا دعوى لي  
 قبل فلان أو لا خصومة لي  
 قبل فلان يصح ولا يسمع  
 دعواه الا في حق حادث بعد  
 البراءة ولو قال برئت من  
 دعوى في هذه الدار يصح  
 ولا يقي له حق في الدار  
 ولو قال برئت من هذا  
 العبد كان بريثامه ولو قال  
 خرجت من هذا العبد ليس  
 له أن يدعيه بعد ولو قال  
 أبرأتك عن هذا العبد يقي  
 العبد وديعة عنده ويكون  
 ابراء عن ضمان قيمته وفي  
 المنية ادعى عليه دعوى  
 معينة ثم صالحه وأقر أنه  
 لا دعوى له عليه ثم ادعى  
 عليه حقا آخر يسمع وحل  
 اقراره على الدعوى الاول  
 الا اذا عمق فائلا لا دعوى  
 كانت قال ليس لي معه  
 أمر شرعي يبرأ عن دينه  
 وعن دعواه في العين وفي  
 الصغرى أقر أنه لاحق له في  
 يد فلان ثم ادعى على فلان  
 غصب عبده هذا لا يصح  
 الا أن يبرهن على غصب  
 لاحق بعد الاقرار فان تنازعا

الرجال في جميع الاحوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكره  
 في حالة الحرب ويكره في غير حالة الحرب ومن العلماء من قال لا يكره ذلك في الاحوال كلها وفي شرح القاضي  
 الامام الاسيحي أن عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انما لا يكره لبس الحر بالرجال في حالة الحرب  
 اذا كان صفيقا قدفع (١) معزة السلاح كذا في المحيط \* وأما اذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فان ذلك مكروه  
 بالاجماع كذا في المضمرات \* وأما ما كان سدا حريرا ولجته غير حرير فلا بأس بلبسه بخلاف بين العلماء وهو  
 الصحيح وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى ذكر شيخ الاسلام في شرح السير الثوب اذا كانت لجته من  
 قطن وكان سدا من ابريسم فان كان الابريسم يرى كره للرجال لبسه وان كان لا يرى لا يكره ابريسم لبسه هذا  
 هو الكلام في غير حالة الحرب (جئنا الى حالة الحرب) فنقول لا شك ان ما كان لجته غير حرير وسدا حريرا  
 يباح لبسه في حالة الحرب لانه يباح لبسه في غير حالة الحرب فلا نيباح لبسه في حالة الحرب والامر فيه  
 واسع كان أولى وأما ما كان لجته حريرا وسدا غير حرير فانه يباح لبسه في حالة الحرب بالاجماع كذا في المحيط  
 \* يكره لبس الديباج للرجال ولا بأس بتوسده والنوم عليه وقال محمد رحمه الله تعالى يكره وقول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى مثل قول محمد رحمه الله تعالى ذكره الصدر الشهيد كذا في الخلاصة وفي المنتقى ابن سماعة  
 عن محمد رحمه الله تعالى وليس القعود على الحرير والديباج كاللبس في الكراهة فان أراد بقوله ليس القعود  
 عليهما كاللبس نفي الكراهة أصل الصار عن محمد رحمه الله تعالى في القعود على الديباج روايتان فان ظاهر  
 مذهبنا ان القعود على الديباج مكروه وان أراد به اثبات التفاوت في الكراهة لا يصح في المسئلة روايتان بل  
 كل واحد منهما مكروه الا أن اللبس أشد كراهة كذا في الذخيرة ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب  
 وقيل يكرهه الواضح كذا في خزائن المفتين \* في العميون أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بلبس الخنزير  
 للرجال وان كان سدا ابريسما او حريرا كذا في الخلاصة \* وما كان من الثياب الغالب عليه القز كالخنزير  
 ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهره القز وكذا ما كان خط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر لا خفيه كذا  
 في القنية \* وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بلبس الخنزير للرجال وان كان سدا حريرا (قال العبد)  
 الخنزير زمانهم كان من أو بار ذلك الحيوان المسائي الذي يسمى بالعربية خزاوقضاع وبالتركية (قندز)  
 واليوم يتخذ من الحرير العنق فيجب أن يكره كالقز كذا في المنتقى \* قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالخنزير  
 اذا لم يكن فيه شهرة ولا افلاخ فيه كذا في القنيانة \* وما يكره للرجال لبسه يكره للعلمان والصبيان لان  
 النص حرم الذهب والحرير على ذكور أمتهم بلا قيد بالسوغ والحرية والاثم على من ألبسهم لانا أمرنا  
 بحفظهم كذا في التمر تاشي \* استعمال اللعاف من ابريسم لا يجوز لانه نوع لبس لا بأس به حرير توضع  
 على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكلام من الحرير للرجال لانها كالبيت كذا في القنية وفي الاسيحي  
 لا بأس بجعل اللعاف من الحرير كذا في التمر تاشي وفي فتاوى العصر وفتاوى أبي الفضل الكرماني يكره  
 جعل اللعاف من الحرير للرجال فقال عين الأئمة الكرايسى لا يجوز كذا في القنية \* ولا بأس بستر الحرير  
 وتعليقه على الباب وقال يكره كذا في الاختيار شرح المختار \* دلالة يقي ثوب الديباج على منكبيه ليس  
 يجوز اذا لم يدخل يديه في الكين قال عين الأئمة الكرايسى فيه كلام بين المشايخ كذا في القنية \* (٢) قال  
 عامة العلماء يصلح لبس الحرير الخالص كذا في المحيط \* وأما لبس ما علم حريرا ومكفوف به فطلق عند  
 عامة الفقهاء كذا في الذخيرة وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب

(١) قوله معزة السلاح بالعين المهملة ثم الراء المشددة أي مضرته كما في الاتفاق اه معصحه

(٢) قوله قال عامة العلماء يصلح لبس الحرير الخالص هذا مقابله لمحذوف يعلم من عبارة المحيط وانصاه بعد كلام طويل هذا  
 هو الكلام في حق الرجال بلبس الكرام في حق النساء قال عامة العلماء الخ اه معصحه

لم يصدق المذبح الا أن يبرهن أنه غصب منه بعد الاقرار بخلاف ما اذا قال كل ما في يدي لفلان فخصر فلان لياخذ ما في يده وادعى أن هذا  
 أيضا داخل في الاقرار وادعى المقر أنه ملكه بعد الاقرار بالقول قول المقر الا أن يبرهن المقر له على قيامه وقت الاقرار وهذا التفريع على

اصل الرواية وأما على اختيار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى فهذا الكلام محمول على البه والكرامة فلا يتأتى النزاع \* ولو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولم يصفه الى مكان ثم رهن (٢٣٢) على آخر أن له في قرية كذا عقاراً أو غيره لا يقبل \* وفي موضع آخر ولو قال ليس لي بالرى

حق في دار أو أرض ثم رهن على ملائمة يقبل ما لم ينص على قرية معينة أو أرض معينة بان يقبل في قرية كذا أو أرض كذا أما إذا قال مالي بالرى أو بالكوفة يقبل \* وفي الجامع أقر أن هذا كان لفلان ثم رهن على شراؤه منه يقبل وإن لم يذكر وقتاً \* ولو أقر أنه لفلان لاحق له فيه ثم مكث زماناً يمكن الشراء منه وادعى الشراء منه يقبل وإن لم يذكر الوقت والالابان ادعى الشراء في مجلس الأقرار وإن قام ثم ادعى الشراء يقبل لا المكان في الثاني لافي الأول \* وفي الدعاوى والبيّنات ادعى عليه ملكاً مطلقاً ثم ادعى عليه عند ذلك ألحاً كم بسبب يقبل ويسمع برهانه بخلاف العكس إلا أن يقول العاكس أردت بالمطلق الثاني المقيد الأول ~~المقيد~~ المقيد وأزيد من المقيد وعليه الفتوى نص عليه شمس الأئمة \* ادعى النتاج أولاً ثم الملك المقيد فقياس ما ذكرنا أنه إذا ادعى النتاج وشهدا بالمقيد لا يقبل ينبغي أن لا يضح \* ادعى عليه الشراء منه وبرهن المدعى عليه أنه مودع فلان الغائب

إذا كان أربعة أصابع أو دونها ولم يحك فيه خلافاً وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في السير أنه بأس بالعلم لأنه تبع ولم يقدر كذا في فتاوى قاضيان \* عمامة طرهما قدر أربع أصابع من ابريسم من أصابع عمر رضى الله تعالى عنه وذلك قيس شربنا رخص فيه قال نجم الأئمة البخاري المعترف في الرخصة أربع أصابع لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النشر قال ظهير الدين الترمذى في الاعتبار أربع أصابع كاهي على هيئتها لأصابع السلف وفي فتاوى أبي الفضل الكرماني أربع أصابع منشورة قال عين الأئمة الكرابيسي التخرز عن مقدار المنشورة أولى في فتاوى أبي الفضل الكرماني والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال أبو حامد لا يجمع قال عين الأئمة الكرابيسي في المتفرق خلاف قال نجم الأئمة البخاري ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرق إلا إذا كان خط منه فز وخط منه غيره بحيث يرى كله فزافلاً يجوز كذا في جمع التنازق للبقالي وأما إذا كان كل واحد مستتبناً كالطرز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع كذا في القنية \* لا بأس باستعمال منطقة ملقاه افضة المنطقة المفضضة قيل تكروه وقيل لا بأس به أو بالدياج في وسط المنطقة إذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع وقيل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الغرائب \* يكره أن يلبس الذكور النسوة من الحرير والذهب والفضة والكرباس الذي خيط عليه ابريسم كثيراً وشي من الذهب والفضة أكثر من قدر أربع أصابع ولا بأس بأن يكون على طرف القلنسوة قدر أربع أصابع من ذلك وكذا على طرف العمامة وكذا على الجبة كذا في السراجية \* (وفي فتاوى أهو) سئل القاضي برهان الدين (٤) أكرهت راجحاً كرهت راجحاً كشيده ابريسم) فلبسه قال ينبغي أن لا يكره لأنه صار مستمكفاً فيكون تبعاً وأشار شمس الأئمة السرخسي إلى أنه يكون تبعاً كذا في التنازحية \* يضره النظر الدائم إلى الشئ وهو يعيش فيه لا بأس بأن يشد على عييه خماراً أسوداً من ابريسم قلت ففي العين الرمدة أولى كذا في القنية \* ولا بأس بلبس الجبة المحشوة من الخز كذا في الوجبة الكردي \* في السير الكبير لا بأس بلبس الثوب في غير الحرب إذا كان أزاره ديباجاً أو ذهباً كذا في الذخيرة \* في شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في أيمان الواقعات أنه يكره عند أبي يوسف ومحمد درجتهما الله تعالى وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه أن في تكة الحرير اختلافاً بين أصحابنا كذا في المحيط \* تكروه التكة المعهولة من ابريسم هو الصحيح وكذا القلنسوة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق كذا في القنية \* وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قيل يكره بالاتفاق وكذا عصابة المفتدون كان أقل من أربع أصابع لأنه أصل نفسه كذا في التمرناشي \* في جامع الفتاوى عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى من صلى مع تكة ابريسم جاز وهو مدي كذا في التنازحية \* ولو جعل القز حشو للقباء فلا بأس به لأنه تبع ولو جعلت ظهارته أو بطانته فهو مكروه لأن كليهما مقصود كذا في محيط السرخسي \* وفي شرح القندوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال أكره ثوب القز يكون بين الفرو وبين الظهارة كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى كره بطائن القلائس من ابريسم كذا في التمرناشي \* لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فأما للرجال فنهـ در أربع أصابع وما فوقه يكره كذا في القنية \* ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس كذا في فتاوى قاضيان \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالصبيغ الأحمر والأسود كذا في الملل \* وفي مجموع النوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام إلى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة

(٤) إذا خيط الجيب بابريسم أو عمل عليه نقش بالابريسم

لا يندفع أن ادعى الشراء بدون القبض وإن مع القبض قيل يندفع لأنه كدعوى الملك المطلق ألا يرى أنه لو برهن على أنه باع منه عبداً مجعولاً وسله إليه يقبل مع أن الجهالة تمنع صحة البيع لكن لما اقترب به ذكراً لتسليمه حل على دعوى الملك المطلق وأكثرهم

علي أنه لا يندفع لان السبب بعينه ما ذكر لا يلغى ألا يرى أنه لا يفتى له بالزوائد المنقضية ولا يرجع الباعه بعضهم علي بعض فكان علي خلاف  
دعوى المالك المطلق ووضع محمد رحمه الله المسئلة في الدار وقال انه يندفع والرواية في الدار (٣٣٣) رواية في غيرها فعلي هذا اذا ادعى الشراء

أو لامع القبض ثم ادعاه مملوكا  
مطلقا عند ذلك الحاكم  
ينبغي أن يكون في القبول  
اختلاف المشايخ كما اذا  
ادعى الشراء مع القبض  
وشهدا بالملك المطلق فقيسه  
اختلاف المشايخ وجواب  
الاكثر علي ما ذكرنا علي  
عدم القبول \* وذكر  
القاضي ادعى بسبب  
وشهدا بالمطلق لا يسمع  
ولا يقبل لكن لا يطل  
دعواه الاوّل حـ  
لوقال أردت بالمطلق المقيّد  
يسمع كما مران برهن علي  
أنه له وفي الذخيرة الفتوى  
علي أنه لا يسمع ولا يقبل  
ويكون تناقضا وفي  
الذخيرة أيضا ادعاه مطلقا  
فدفعه المدعي عليه بانك  
كنت ادعيته قبل هذا  
مقيدا وبرهن عليه فقال  
المدعي ادعيته الآن بذلك  
السبب وتركت المطلق  
تقبل ويطل الدفع وذكر  
ظاهر الدين ادعاه مطلقا  
وكان ادعاه قبله مقيدا يصح  
ولكن لا يقبل البرهان علي  
المطلق ولو ادعاه بسبب  
وعجز عن اثباته فباعه المدعي  
عليه وسلم ثم ادعاه مطلقا  
فبرهن المشتري علي أنه كان  
ادعاه علي بانه مقيدا يصح  
الدفع ولوقال المدعي تركت  
المطلق وعدت الي دعوى  
المقيد تقبل ودعواه الثانية

آلاف درهم ودخل رجل من أصحابه يوما وعليه رداء خز (١) فقال عليه السلام ان الله تعالى اذا أنعم علي  
عبد لعمري أحب أن يرى أثر نعمته عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى كان يرتدي رداء قيمته أربع مائة دينار كذا  
في الذخيرة \* لبس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم السلام لانه آية التواضع وأول من لبس حاسل من النبي  
علي نبينا وعليه السلام وفي الحديث نوروا فلو بكم بلباس الصوف فانه مذلة في الدنيا ونور في الآخرة واماكم  
ان تفسدوا ويسكنكم عمة الناس ومثامهم كذا في الغرائب \* لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبر وتفسره  
أن يكون معها كما كان قبلها كذا في السراجية \* ولا يجوز صبغ الثياب أسود (٢) أو أكهب تأسفا علي  
الميت قال صدر الحسام لا يجوز نسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية \* قال الامام السرخسي رحمه  
الله تعالى في كتاب الكسب ينبغي أن يلبس في عامة الاوقات الغسيل ولبس الاحسن في بعض الاوقات  
اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يؤدي المحتاجين كذا في الخلاصة \* وكذلك  
لا ينبغي للانسان أن يظاهر بين جنتين أو ثلاثة اذا كان يكفيه لدفع البرجسة واحدة لانه ذلك يؤدي  
المحتاجين وهو منهي عن اكتساب سبب أذى الغير كذا في المحيط \* وأما الدثار فيكرهه لا خلاف كذا  
في الغياصة \* ويكره للرجل لبس السراويل المخرجة وهي التي تقع علي ظهر القدمين كذا في الفتاوى  
العتابية \* وعن بعضهم من سنة الاسلام لبس المرقع والخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو  
من أسستر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب \* في غريب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس  
في منزلها وحدها فولي أن يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ماتحته عذرا محارمها كذا في القنية \* تقصر  
الثياب سنة واسبال الازار والقميم يدعة ينبغي أن يكون الازار فوق الكعبين الي نصف الساق وهذا  
في حق الرجال وأما النساء فيرخن ازارهن أسفل من ازار الرجال ليستظهر قدمهن اسبال الرجل ازاره  
أسفل من الكعبين ان لم يكن للخيلاء فقيه كراهة تنزيه كذا في الغرائب \* واختلف في السدل في غير  
الصلاة فقيل يكره بدون القميم ولا يكره علي القميم وفوق الازار وقيل يكره كافي الصلاة والصحيح  
قول أبي جعفر رحمه الله تعالى انه لا يكره كذا في القنية \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بلبس  
قلنسوة الثعالب كذا في المسوط \* وكان علي أبي حنيفة رحمه الله تعالى سنجاب وعلي الضحاك قلنسوة  
سمور كذا في الغياصة \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بالفرو من السباع كلها وغير ذلك من  
الميتة المدبوغة والمذكاة وقال ذلكهم ادبائها كذا في المحيط \* ولا بأس بجلود الثمر والسباع كلها اذا دبغت  
أن يجعل منها صلي أو مئذنة السرج كذا في الملتقط \* ولا بأس بخزقة الوضوء والمخاط وفي الجامع الصغير  
يكره الخزقة التي تحمل ليمسح بها العرق لانها بدعة محدثة والصحيح أنه لا يكره وحاصله أن من فعل شيأ من  
ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي \* قال هشام في نوادره رأيت  
علي أبي يوسف رحمه الله تعالى نعلين محضوفين بمسامير الحديد فقلت له أترى هذا الحديد بأسا فقال لا فقلت  
له ان سفيان وثور بن زيد ذكر هذا ذلك لانه تشبه بالرهبان فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يلبس النعال التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد أشار الي أن صورة المشابهة فيما  
يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان من الاراضى ما لا يمكن  
قطع المسافة البعيدة فلهذا الاجهاد النوع من الاحكام كذا في المحيط في المتفرقات \* امرأة لها صندلة في  
موضع قدمها سلك متضمن غزل القضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها قال عيسى الأعمى

(١) قوله خز قال في شرح المجمع الخز صوف غنم البحر اه هذا كان في زمانهم وأما الآن فن الحرير  
وحينئذ فيحرم كذا في الدر عن التارخاية هذا والذي رأيت في نسخة من المحيط أحمد بن خزفلي تأمل اه  
معصمه (٢) قوله أو أكهب هو الاعترالمشرب بالسواد كما يفاد من كتب اللغة اه معصمه

ويطل الدفع ولو أقر المدعي أن رجلا دفع هذا الشيء اليه وألا أعرفه أو شهدا علي اقرار المدعي بذلك أي بالايديع وانه لا يعرف المودع لا يجعل  
الحاكم المدعي عليه خصما وان برهن المدعي أن المدعي عليه ادعاه لنفسه لا تقبل دعوى الايداع من المدعي عليه كما اذا ادعى عليه الفعل بان



كان قال أو دعتهم منك أو أجرة منك أو غصبتهم مني أو وهبته منك فقص به للذمي ثم حضر الغائب وبرهن على أنه له دفع إلى الغائب وفي الذخيرة ادعى بسبب الشراء على رجل ثم (٣٣٤) ظهر أنه لم يكن صاحب يدوم نصح الدعوى عليه ثم أعاد الدعوى على ذي اليد وأدعاه ملكا مطلقا قيل يصح وقيل لا وهو

الاصح \* وفي المحيط ادعى على آخر عند غيره الحاكم بالشراء أو الارث ثم ادعاه عند الحاكم ملكا مطلقا ان كان ادعى الشراء من معروف لا يقبل وان كان ادعاه من رجل مجهول أو قال من رجل ثم المطلق عندهما كم يقبل دات المسئلة انه لا يشترط في التناقض كون المتدافعين في مجلس الحكم بل يكفي أن يكون الثاني في مجلس الحكم \* استأجروا به من آخر ثم ادعى انها كانت له اشتراها له أبوه في صغره وبرهن يقبل لأن التناقض يعني فيما يجري فيه الخصم فان الاب ينفرد بالشراء للابن ومن الابن فصارك يقر بالرق ويتقادر للبيع ثم يدعى الحرية الأصلية أو العارضة ويبرهن يقبل لخصم حال العلوق فان الولد يجلب مغيرا من دار إلى دار وينفرد المولى بالاعتاق ولهم ذاتنا المكاتب اذا أدى بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعتاقه على الكتابة يقبل ويؤدى بدل الكتابة \* وكذا الورثة اذا تقاسموا مع الزوج أو الزوجة ثم ادعوا الطلاق قبل الموت وانقضاء العدة قبل الموت يقبل وكذا المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدين والمختلفة

الكراسي يكره وفي شرح الطحاوي وأما الفضة في المكاعب فيكره في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يكره كذا في القنية \* لا بأس بأن يكون في بيت الرجل ستر من ديباج وفرش من ديباج للتجمل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحترم الانتفاع والانتفاع في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى \* اتخاذا النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصفا ران خلف الجرحف فرعون وانلف الايض خف هاما وانلف الاسود خف العلماء وافتد لقيت عشرين من كبار فقهاء بلخ فبارأيت لاحدهم خفا ييض ولا أجر ولا سمعت انه أمسكه وروى أنه عليه الصلاة والسلام أمسك خفا اسود أهدي له خفان اسودان فقبض ولبس كذا في القنية \* والله أعلم

### الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة

يكره الاكل والشرب والادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا في السراجية \* قالوا وهذا اذا كان يصب الدهن من الآنية على رأسه أو يذنه اما اذا أدخل يده في انا وأخرج منها الدهن ثم استعمل فلا بأس به وكذلك اذا أخذ الطعام من القصعة ووضعها على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكل لا بأس به كذا في المحيط \* ويكره ان يدهن رأسه بدهن فضة وكذا ان صب الدهن على راحته ثم يمسح على رأسه أو لحيته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من المدهن ويكره الاكل بلعقة الذهب والفضة وعلى خوان الذهب والفضة والوضوء من طست الذهب والفضة وكذا الابريق من ذلك وكذا الاستجمار من حجر الذهب والفضة الا أن يكون للتجمل كذا في الغيائية \* وكذا لا يجوز الا كتحال يجمل الذهب والفضة وكذا المكحلة وكل ما كان يعود الانتفاع به الى البدن كذا في السراج الوهاج \* ويكره أن يتوضأ في طست من الذهب والفضة كذا في فتاوى قاضيان \* يكره الجلوس على كرسي الذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء يكره النظر في المرأة المتخذة من الذهب أو الفضة ويكره أن يكتب بالقلم المتخذ من الذهب أو الفضة أو من دواة كذلك ويستوى فيه الذكر والأنثى كذا في السراجية \* لا بأس بأن يكون في بيت الرجل أو في الذهب والفضة للتجمل لا يشرب منها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحترم الانتفاع والانتفاع في الاواني الشرب كذا في الكبرى \* ثم الذي اتخذ من الفضة من الاواني كل ما أدخل يده فيه وأخرج ثم استعمل لا بأس وكل ما يصب من الآنية مثل الاشنان والدهن والغالية ونحوه فكان مكروها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس بالاكل والشرب من انا مذهب ومفضض اذا لم يضع فاه على الذهب والفضة وكذا المضرب من الاواني والكراسي والسرير اذا لم يقعد على الذهب والفضة وكذا في حلقة المرأة من الذهب والفضة وكذا الحجر واللبام والسرير والثور والراكب اذا لم يقعد عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره جميع ذلك وقيل محمد رحمه الله تعالى معه وقيل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمراشي \* في الزاد والعصم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة والذهب وكذلك استعمال كل بموه لأنه اذا قوب لم يخلص منه شيء كذا في النيساب \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للرجل أن يلبس ثوبا فيه كتابة من ذهب أو فضة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان في نصل السكين أو في قبضة السيف فضة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا فلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره مطلقا أو ما القوه الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع كذا في الكافي \* وفي السير لا ينبغي أن يحل السيف بذهب وان كان في الحرب لان الحليسة لا ينتفع بها في الحسب وانما هي للزينة قال عفا الله عنه فاذا كان هذا في السيف ففي سمائه أولى كذا في التمراشي \* ولا بأس بحلية السيف وجماله والمنطقة من فضة



يعرفه قال يقبل \* وفي الذخيرة قيل لا يقبل في المسائل كلها \* وفي العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر داراً ثم ادعاه قائلاً بأنه داراً يسهل مات  
وتركها ميراثاً وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا يقبل قال والقبول أصح وسيأتي دليله (٣٣٥) \* وفي المنية ثمان اقتسموا التركة ثم

ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له هذا الشيء المعين من الذي كان داخلًا تحت القسمة إن قال إنه كان في صغري يقبل وإن مطلقاً لا \* ذكر الوارثون ولاية وقف أو تولي وصاية تركه بعد تعين كونه تركه أو قسم تركه بين ورثته ثم ادعاه لنفسه لا يسمع \* اشترى جارية في نقاب ثم ادعاه وزعم أنه لم يعلمها لا يقبل \* ولو اشترى ثوباً في منديل ثم ادعى أنه له يقبل قال محمد في الفرق انظر إلى ذلك الشيء إن كان مما يمكن أن يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة المنتقبة بين يديه لا تقبل إلا إذا صدقه المدعي في عدم معرفته إياها فيقبل وإن كان مما لا يعرف كشوب في منديل أو جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيء يقبل ولاجل هذا اختلاف أقاويل العلماء في القبول وعدمه في المسائل \* ادعى عليه محدوداً فأنكر ثم قال في مجلس آخر الحدود الذي في يدي ليس بعرض على الحد الذي ذكرت والبعض على ما ذكرت لا يلتفت إلى دفعه لأن السيد على العقار لا تثبت بلا برهان فلا يضر إنكار المدعي عليه ولا إقراره فإذا برهن المدعي على دعواه

لا من الذهب كذا في الوحي للكردي \* لو كان سكين مفضاً كله مشدود بالذهب أو الفضة بكرة الانتفاع به إلا إذا كان على طرف المقبض بحيث لا تقع يده عليه كذا في محيط السرخسي \* وقيل هذا الجواب في الفضة على إحدى الروايتين وفي التهذيب لا يجوز تحلية سكين القلم والمهنة والمقراض والمقلاة والدواة والمرآة بالذهب وهل يجوز بالفضة فيه وجهان وتحلية السكين الذي هو للعرب مباح وتكره الفضة في المكاتب في رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في التمرناشي \* ولا بأس بسمير ذهب أو فضة ويكره الباب منه ولا بأس بأن يشرب من كفي في خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الحل من الأكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى قاضيخان \* وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في الشرب من القصعة المضربة من الذهب العريض والفضة العريضة يجعل على وجه الباب وما أشبه ذلك أما الضباب على القصعة إذا كانت لتقوم القصعة بها للزينة لا بأس بوضع الفم على الضباب وإن كانت الضباب لأجل الزينة لا تقوم القصعة بها كرموضع الفم على الضباب وهذا القائل يستدل بمسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في السير في باب الانفال وصورته إذا قال الأمير للجن من أصاب ذهباً أو فضة فهو له فأصاب رجل قصعة مضربة بالذهب أو الفضة أو قد حامضياً فإن كانت الضباب زينة القصعة لا تقوم القصعة بها كانت الضباب للنقل له وإن كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو زرعت الضباب لاتبى القصعة لم تكن الضباب للنقل له كذا في الذخيرة \* ولا بأس بالجوهر والبيضة من الذهب والفضة في الحرب كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس بتقوية السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية \* ولا بأس بأنمة العقيق والبلور والزجاج والزبرجد والرصاص كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس باستعمال آنية الناقوت كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس بالانتفاع بالآواني المموهة بالذهب والفضة بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بأس بأن يلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ ويكره الخلل والسوار للصبي الذكر كذا في السراجية \* ثم الخاتم من الفضة أنما يجوز للرجل إذا ضرب على صفة ما يلبسه الرجال أما إذا كان على صفة خواتم النساء فمكروه وهو أن يكون له فسان كذا في السراج الوهاج \* (١) وأنما يجوز الختم بالفضة إذا كان على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال كذا في الخلاصة \* ويكره للرجال الختم بمسوى الفضة كذا في النبايع \* والختم بالذهب حرام في الصحيح كذا في الوحي للكردي \* وفي البخاري الختم بالحديد والفضة والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء جميعاً وأما العقيق في الختم به اختلاف المشايخ وصح في الذخيرة أنه لا يجوز وقال قاضيخان الأصح أنه يجوز كذا في السراج الوهاج \* وأما اللشب ونحوه فلا بأس بالختم به كالعقيق كذا في العيني شرح الهداية \* هو الصحيح كذا في جواهر الإخلاطى \* الختم بالعظم جائز كذا في الغرائب \* ولا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة أو ألبس بفضة حتى لا يرى كذا في المحيط \* ثم الحلقة في الخاتم هي المعتبرة لأن قوام الخاتم بها ولا معتبر بالفص حتى أنه يجوز أن يكون حجر أو غيره كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس بسد نقب الفص بسمار الذهب كذا في الاختيار شرح المختار \* ذكر في الجامع الصغير وينبغي أن تكون فضة الخاتم المتقال ولا يزداد عليه وقيل لا يبلغ به المتقال وبه ورد الأثر كذا في المحيط \* أنما يسن الختم بالفضة ممن يحتاج إلى الختم كسلطان أو قاض أو نحوه وعند عدم الحاجة الترتك أفضل كذا في التمرناشي \* وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كره بعض الناس اتخاذ الخاتم إلا الذي سلطان وأجاز عامة العلماء كذا في جواهر الإخلاطى \* وإذا ختم ينبغي أن يجعل الفص إلى بطن كفه لا إلى ظهره بخلاف النسوان لأنهن يععلن للترتين والرجال الحاجة إلى الختم كذا

(١) قوله وأنما يجوز الختم الخ هو بمعنى ما قبله فهو تقوية له بعد ادان نقل اه مصححه

يقضى له به \* ادعى نصف دار وثلاثها ثم ادعى كلها وثلاثها قال شمس الاسلام لا يسمع وفي العكس يسمع والصواب أنه يسمع فيهما على الوارث على القول الأول أنه يدعى الأقل أقر بعدم ملكه في الأكثر فدعوى الأكثر تناقض \* وزاد في موضع آخر وقال لو قال لاحق

فما زاد على الأقل ثم ادعى الاكثر لا يسمع وانه حق لان نفي الملك عند وجود المنازع اقرار بما ذكرنا والفتوى على أنه اذا لم ينف الملك في الزائد يسمع دعوى الزائد وان نفاه لا \* وفي (٣٣٦) العنابي ادعى أربعة أشياء فاستحلفه فحلف ثم أعاد الدعوى وقال كنت قبضت

منه اثنين وبرهن على الباقي يسمع \* ادعى مالاً بالشركة ثم ادعاه ديناً يسمع وعلى القلب لان مال الشركة يتقلب ديناً بالمخود والدين لا يتقلب أمانة ولا شركة \* ادعى على زيد أنه دفعه مالا ليدفعه الى غيره وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد كان ظناً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد \* وفي القاعدي غاب له ثوب من المقصرة فادعاه على أحد تلميذي القصار ثم على تلميذ آخر يسمع ولا تناقض بينهما لما ذكرنا أن الحال متى كان مما يشبه يعني كما حكينا عن محمد رضي الله عنه في مسئلة الجارية والمندبل \* ادعى عليه داراً أو ضيعة فبرهن على أن نصفها وديعة الغائب عنده قبل يندفع الدعوى في الكل وقيل في النصف لا غير واليه أشار في الجامع \* برهن على مدعي الساج بأقراره بالشراء من فلان يندفع لماسر أن المطلق مع المقيد لو ادعاه أولاً ليدفعان \* ادعى أرضاً فبرهن المدعي عليه بأن ادعت ثمن هذه الأرض على فلان يندفع \* قضى على المدعي بطلان دعواه لبرهان المدعي عليه على دفع صحيح ثم أعاد الدعوى عندها لم يسمع

في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى وينبغي أن يلبس الخاتم في خصره اليسرى دون سائر أصابعه ودون اليمنى لان اللبس في اليمنى علامة الرفض وأما الجواز فتأبى في اليمنى واليسار جيعاً وبكل ذلك ورد الاثر كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ولا يشد الاسنان بالذهب ولا يشد هابا بالفضة يريد به اذا تحركت الاسنان وخيف سقوطها فأراد صاحبها أن يشدها يشدها بالفضة ولا يشدها بالذهب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشدها بالذهب أيضاً ولم يذكر في الجامع الصغير قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قيل هو مع محمد رحمه الله تعالى وقيل هو مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى لو تحركت سن رجل وخاف سقوطها فشد هابا بالذهب أو بالفضة لم يكن به بأس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه فرق بين السن والانف فقال في السن لا بأس بأن يشدها بالذهب وفي الانف كره ذلك كذا في المحيط \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بأن يعيد سن نفسه وان يشدها وان كان سن غيره يكره ذلك كذا في السراج الوهاج \* قال بشر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى (١) في مجلس آخر سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن ذلك فلم يرباعدها بأساً كذا في الذخيرة \* قطعت أغملة يجوز أن يتخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطعت يده أو أصبعه كذا في التمر تاشي \* والله أعلم

### الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به

أما الاكل فعلى من اتى فرض وهو ما يندفع به الهلاك فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عضى ومأجور عليه وهو ما زاد عليه ليمتكن من الصلاة قائماً ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك الى السبع لتزاد قوة البدن ولا أجر فيه ولا وزر يحاسب عليه حساباً يسيراً ان كان من حل وحرام وهو الاكل فوق السبع الا اذا قصد به التقوى على صوم الغد أو لتلايحتي الضيف فلا بأس بأكله فوق السبع ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء الفرائض فأما تجويع النفس على وجه لا يعجز عن أداء العبادات فهو مباح وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فانه اهلاك النفس وكذا الشاب الذي يخاف السبق لا بأس بأن يمتنع عن الاكل ليكسر ثم يوتيه بالجوع على وجه لا يعجز عن أداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار \* وان أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر لمصلحة يندفع له لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* اذا أكل الرجل أكثر من حاجته ليتقياً قال الحسن رحمه الله تعالى لا بأس به وقال رأيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل أو لا تأمن الطعام ويكثر ثم يتقياً أو يتقعه ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* من السرف الا كشار في الباجات الا عند الحاجة بأن عمل من باجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئاً فيجتمعه له قدر ما يتقوى على الطاعة أو قصد أن يدعو الاضياف قوماء بعد قوم الى أن يأبوا الى آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة \* واتخاذ ألوان الاطعمة ووضع الخبز على المائدة أكثر من الحاجة سرف الا أن يكون من قصده أن يدعو الاضياف قوماء بعد قوم حتى يأبوا على آخره لان فيه فائدة ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تحجير الا أن يكون غيره يتناوله فلا

(١) قوله في مجلس آخر في العبارة اختصار وعبارة الذخيرة بشر عن أبي يوسف في الامالى انه اذا سقط سن رجل فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يعيدها ويشدها بذهب أو فضة وكان يقول هي كسن ميتة يشدها مكانها قال وليكن يأخذ سن شاة ذكية ويشدها مكانها قال أبو يوسف لا بأس أن يشده سنه مكانها ولا يشبهه سنه من ميتة استحسن ذلك قال أبو يوسف بين سنه وسن الميتة فرق وان لم يحضر في قال بشر قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن ذلك في مجلس آخر فلم يرباعدها بأساً انتهت نقله معجمه

اعادة الدفع وليس للحاكم الثاني ابطال الحكم الاول ان ثبت ذاعنده \* ادعى عليه السبع فأنكر فبرهن على السبع فادعى المدعي عليه فسخه يسمع ولا يكون متناقضاً لان وجود ما عدا النسخ فسخ \* ادعى عليه شراء عبده فأنكر فبرهن عليه فادعى

عليه أنه رده عليه بالعيب يسمع لانه صار مكذبا في انكار البيع فارتفع الشقاق في كذب الشرع كما ارتفع صدق الخصم \* ادعى عليه مهر مورثته فقال الزوج كانت أبرأني عنه فبرهن الوارث على اقراره بالمهر بعد موته \* يقبل ويطل الدفع ولا خفاء ان الزوج ودفع وقال علمت بعد الاقرار ببراءتها ينبغي أن يقبل لما امر أنهم استبدوا بالبراءة وقد تقرر أن دفع المدفع وان توارى يقبل في المختار \* برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه بغير فاحش أوباع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول (٣٣٧) يقبل ويطل البيع \* ادعى عليه دارا فقال باعني وصيك في

بأس به كما اذا اختار رغبة فادون رغبة كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن الاسراف ترك اللقمة الساقطة من اليد بل يرفعها أو لا ياكلها قبل غيرها كذا في الوجيز لا كركري \* ومن اكرام الخبز أن لا ينتظر الادام اذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار \* والسنة غسل الايدي قبل الطعام وبعده وآداب غسل الايدي قبل الطعام أن ييد باليشاب ثم بالشيح وبعد الطعام على العكس كذا في الظهيرية \* قال نجم الأئمة البخاري وغيره غسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ كذا في القنية \* ولا يمسح يده قبل الطعام بالمندبل ليكون أثر الغسل باقيا وقت الاكل ويمسحها بعد ليزول أثر الطعام بالكلية كذا في خزانة المفتين \* وفي البيتية سئل والدي عن غسل الفم عند الاكل هل هو سنة كغسل اليد فقال لا كذا في التارخانية \* ولو غسل يده أو رأسه بالخالة أو أحرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي نخالة تعاف بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادرهم شام رحمه الله تعالى سألت محمد ارجه الله تعالى عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أباحنيفة رحمه الله تعالى لم ير بأسا بذلك وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك وهو قولي كذا في الذخيرة \* ويكره للجنب رجلا كان أو امرأة أن يأكل طعاما أو يشرب قبل غسل اليدين والفم ولا يكره ذلك للعائض والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع كذا في فتاوى قاضيخان \* وينبغي أن يصب الماء من الانية على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكى عن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه قال هذا كالوضوء ونحن لانستعين بغيرنا في وضوءنا كذا في المحيط \* وسنن الطعام اليسلة في أوله والحمدلة في آخره فان نسي اليسلة في أوله فليقل اذا ذكر بسم الله على أوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا قلت بسم الله فارتفع صوتك حتى تلقن من معك كذا في التارخانية \* يبدأ باسم الله تعالى في أوله ان كان الطعام حلالا ولا بالحمد لله في آخره كيفما كان كذا في القنية \* ولا ينبغي أن يرفع صوته بالحمد لله الا أن يكون جلساؤه فرغوا عن الاكل كذا في التارخانية \* من السنة أن يبدأ بالمح والمحم بالمح كذا في الخلاصة \* ويقبل الاكل كذا في الغرائب \* وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن النخ في الطعام هل يكره قال لا الا ماله صوت مثل أف وهو تفسير النهي ولا يؤكل طعام حار ولا يشم ولا ينفخ في الطعام والشراب ومن السنة أن لا يأكل الطعام من وسطه في ابتداء الاكل كذا في الخلاصة \* ومن السنة لعق القصعة كذا في الخلاصة \* ومن السنة أن يأكل ماسطة من المائدة كذا في المحيط \* الاكل على الطريق مكره ولا بأس بالاكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة \* لا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن بالكبر وفي الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* ويكره الاكل والشرب متكئا أو واضعا شاله على الارض أو مستندا كذا في الفتاوى العنابية \* أكل الميتة حالة المنخصة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية \* تكلموا في حد الاضطرار الذي يحل له الميتة قيل اذا كان بحال يخاف على نفسه التلف روى عن ابن المبارك أنه قال اذا كان بحال لودخل السوق لا ينظر الى شيء سوى الجرام وقيل اذا كان يضعف عن أداء الفرائض وقيل بعد ثلاثة أيام والصحيح أنه غير مؤثمة لانه يختلف باختلاف طبائع الناس واختلافوا في كيفية أكله قيل أكله حرام الا أنه وضع الاثم

(٤٣ - فتاوى خامس) \* ادعى أن الوصي باع التركة بالغبن وزعم الوصي أن البيع كان بالعدل فالقول قول الوصي اتسكه بالاصل ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والوصي بعد بلوغه على أنه كان بالغبن قيل بينة المشتري أولى لانه يثبت الزيادة والا كثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى \* أقر أنه وهب منه هذا الشيء وسلمه وقبضه ثم زعم أنه ما كان قبضه وكان كاذبا في اقراره بالقبض لا يحلف الموهوب له عندهما وعند الثاني يحلف وكذا في كل اقرار زعم الكذب والهزل فيه \* وكذا اذا أقر البائع أو المدينون بقبض الثمن أو الدين

ثم ادعى الهزل لانه يقع عندنا كثيرا أن الانسان يقر بقبض الدين والتمن عند الشهود ويكتب الوثائق ثم يقبض المال قال الصدر قول الثاني رحمه الله على خلاف الظاهر فيفتي أن الرأي الى الحاكم \* وذكر في كتاب الاستحلاف أن مشايخ بخارو من أدركناه من مشايخ خوارزم أفتوا بقول الثاني رحمه الله للعرف المستمر على تقديم الاقرار على القبض للاشهاد (الثاني في دعوى الضياع والعقار) وسيأتي الكلام في تحديد العقار في آخر (٣٣٨) الخامس عشر ان شاء الله تعالى \* ذكر السر خسي ادعى محدودا وبين حدوده ولم يذكر أنه

أرض أو كرم أو عقار لا يصح  
وذكر شمس الاسلام أنه  
يصح اذا بين المصر والمحلة  
والموضع والحدود وقيل  
ذكر المحلة والسوق والسكة  
لا يلزم والمصر والقريه يلزم  
\* ادعى ساحة وذكر الحدود  
لا الطول والعرض يصح  
وذكر شمس الأئمة وشمس  
الاسلام اذا كان أحد  
الحدود أو جمع الحدود  
متصلا بملك المدعي لا يحتاج  
الى ذكر الفاصل بخلاف  
اتصاله بملك الغير والشجرة  
لا تصلح فاهلا الا اذا  
أحاطت بكل المدعي والمسنة  
تصلح وكذا النهر خلافا لما  
يقوله بعض أهل الشروط  
وفي الاصح لا يشترط ذكر  
طول النهر والسور يصلح  
حدا في الاصح وعن الامام  
أنه لا يصلح والطريق يصلح  
حدا فاصلا ولا يشترط بيان  
طوله وعرضه في المختار  
خلافا للسر خسي رحمه الله  
\* وفي المتن في ادعى عند الحاكم  
أن الدار التي في أرض كذا في  
سكة كذا أحد حدودها  
كذا والباقي كذا في فانكره  
المدعي عليه فلما قام من  
عنده برهن المدعي عليه أنه  
أقر من ساعته أن الدار

عنه وقيل هو حلال لا يسعه تركه كذا في الغرائب \* اذا خاف على نفسه الموت من الجوع ومع رفيق له  
طعام ذكر في الروضة أنه جاز أن يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان كذا في الخلاصة  
\* ومن أصابته مخصة وعنده طعام رفيقه فلم يأخذ منه كرها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا يثاب كذا في  
القنية \* لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء جاز له أن يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ  
منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذ منه بعضه ويترك البعض كذا في الخلاصة  
\* ان اضطر الى طعام والمال لا ينفعه وضعه الاخذ منه ولا يقاتله عليه ولو تركه حتى مات كلف في سعة ولو اضطر  
الى ماء في بئر وهناك أحد يمنع له أن يقاتل عليه كذا في التهذيب \* وحكى عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه  
الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يحوز به فان المضطر يقاتله بعمادون السلاح وأما في البئر وما أشبه ذلك  
فانه يقاتله بالسلاح وغيره لا ح كذا في المحيط \* خاف الهلاك عطشا وعنده خمر شربه قدر ما يدفع  
العطش ان علم أنه يدفعه كذا في الوجيز للكردي \* مضطر لم يجد مئونة وخاف الهلاك فقال له رجل  
اقطع يدي وكاه أو قال اقطع مني قطعة وكلها لا يسعه أن يفعل ذلك ولا يصح أمره به كالايسع للمضطر أن  
يقطع قطعة من نفسه فبأكل كذا في فتاوى قاضيخان \* الاب اذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر  
واحتاج لفقره أو كل غير شئ وان كان في المفاضة واحتاج لعدم الطعام أو كل بالقيمة ان كان موسرا يعني لا يحل  
له أخذ الصدقة كذا في الخلاصة \* ولا يحل للاب تناول مال ابنه اللقيم الا عند الحاجة فان كان كريما  
يحل أيضا عند غير الحاجة كذا في الملتقط \* ومن امتنع عن أكل الميتة حالة المخصة أو صام ولم يأكل حتى  
مات يأنم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاع ولم يأكل مع قدرته حتى مات يأنم كذا في الكبرى \*  
قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويفترض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يجوز عن  
الخروج والطلب وهذه المسئلة تستعمل على ثلاثة فصول أحدها أن المحتاج اذا عجز عن الخروج يفترض  
على كل من يعلم حاله أن يطعمه مقدارا ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادات اذا كان قادرا على ذلك حتى  
اذا مات ولم يطعمه أحد من يعلم حاله اشترى كواحيه في المأثم وكذلك اذا لم يكن عنده من يعلم بحاله ما يطعمه  
ولكنه قادر على أن يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيمواسوه فيفرض عليه ذلك فاذا امتنعوا من ذلك حتى  
مات اشترى كوا في المأثم ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي الفصل الثاني اذا كان المحتاج قادرا على  
الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شئ من الواجبات فليؤده  
اليه حتما وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه أن يكتسب ولا يحل له أن يسأل الفصل الثالث اذا  
كان المحتاج عاجزا عن الكسب ولكن قادر على أن يخرج ويطوف على الابواب فانه يفرض عليه ذلك  
حتى اذا لم يفعل ذلك وقد هلك كان أعنا عند الله تعالى ثم قال والمعطى أفضل من الاخذ وهذه المسألة على  
ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المعطى مؤثلا للواجب والاخذ قادر على الكسب ولكنه محتاج فلهما  
المعطى أفضل بالاتفاق والثاني أن يكون المعطى والاخذ كل واحد متبرعا أما المعطى فظاهر وأما  
الاخذ بان يكون قادرا على الكسب وفي هذا الوجه المعطى أفضل والثالث أن يكون المعطى متبرعا  
والاخذ مقترضا بان يكون عاجزا عن الكسب وفي هذا الوجه المعطى أفضل عند أهل الفقه كذا في المحيط  
\* رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال له فتناول فلان من ماله من غير أن يعلم بما احتج به جاز

المذكورة التي كان يخصم فيها للمدعي لكن قال الشهود لا نعرف حدودها وهو أضاف اقراره لم يذكر  
الحدود أو قال الشهود نشهد أنه قال في اقراره الدار التي في أرض كذا في سكة كذا في يد فلان داره ولم يقولوا الدار التي يخصم فيها بقبيل  
وبقبض بالدار للمدعي \* ادعى دارا وقال لا أعرف حدودها ثم ادعى وزر حدودها لا يقبل \* ولو قال لا أعرف أسماء أصحاب الحدود ثم ادعى  
وذكر أسماءهم يقبل بلا توفيق (نوع في انبات اليد) ادعى كل منهما أن في يده ان كان يلزم فيها أحدهما أو حفر بئر فبهي له ولو برهن

أحدهما عليه يقضى به له بناء على أن دعوى اليد وحدها مسموعة وان برهن كل على اليد يجعل بينهما لكن لا يقسم حتى يبرهن على الملك أو يعترف بالاشتراك لا بطريق الارث كما عرف في القدوري وان غلب انسان على ملائمة غيره وأحدث فيه يد لا يجعل بالغلبة صاحب يد واليد لا تثبت على العقار الا بالينة وان علم الحياكم باحداث يده أمره بالرد الى الاول وان أنكر المتعاقب الاحداث حلفه بطلب الخصم ولو ادعى عليه أنه أقر أن العقار في يده وأنكر الاقرار قال في النصاب يحلف قال القاضي الامام هذا انما (٣٣٩) يستقيم في المنقول لا في العقار لان اليد على المنقول تثبت بالاقرار لا في العقار والخالف انما هو لرجاء

القضاء بان لا يثبت باليد ولا يثبت بالاقرار لا يقضى فيه باليد ولا يثبت بالقسم شرعت تعظيما لأمر الدم حتى لو بذلوا الدية بالقسم أو نكحوا يجسسون الى الحلف \* ولو برهن على أنه في يده منذ عشرين سنة وهذا أحدث فيه يده قضى له بها لكن لا يكون هذا قضاء بالملك حتى لو برهن عليه المقضى عليه بانها ملكه قضى له بها ولو برهن أنه كان في يده منذ عشرين سنة أو كان في يده لا يستحق به شيئا وعن الثاني أنه يقضى به للبرهن كافي المسئلة الاولى \* ولو برهن على اقرار ذي اليد أنه كان في يده منذ عشرين سنة أو كان في يده حق القضاء له به وكذا لو شهد وأن المدعى عليه أخذه من المدعى \* وذكر القاضي ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكه كان في يدي وان هذا أحدث فيه يده بغير حق فهذا دعوى الغصب على ذي اليد \* وفي الصغرى ادعى على آخر ضيعة أنه آله فاقر المدعى عليه أنها في يده وبرهن المدعى على

ولا يضمن كذا في الخلاصة \* قال لا يخرج جميع مانأ كل من مالى فقد جعلتك في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع مانأ كل من مالى فقد أبرأتك عنه لا يبرأ قال الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى والصواب انه يبرأ على قول محمد بن مسلمة كذا في الوجيز للكردي \* أنت في حل من مالى حيثما أصبته فخذ ما شئت قال محمد رحمه الله تعالى فهو في حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له أن يأخذها كهيئة من أرضه ولا شاة من غنمه ولا غير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال أحدهما لصاحبه كل منه ما أحببت وهب ما شئت جاز أن يفصل ذلك ويكون اباحية كذا في السراج الوهاج \* رجل قال لاخر كم أكلت من عري فقال خمسة وهو قد أكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا لو قال لكم اشتريت هذا الثوب فقال بخمسة وهو قد اشتري بعشرة لا يكون كاذبا كذا في الخلاصة \* البيضة اذا خرجت من دجاجة ميتة أكلت وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة كذا في السراجية \* أكل دود القز قبل أن ينفع فيه الروح لا بأس به كذا في الذخيرة \* أكل دود الزنبور قبل أن ينفع فيه الروح لا بأس به كذا في السراجية \* وذكر محمد رحمه الله تعالى جسد أو وجه ليرضع لبن الاثان يحل كله ويكره ولو شربت الشاة خرا فذبحت من ساعته لا يكره وان مكثت تجبس بمنزلة الدجاجة المخلاة دود اللحم وقع في مرقه لا تجبس ولا يؤكل الدود وكذا المرقه اذا انفسخت الدودة فيها ويجوز أكل مرقه يقع فيها عرق الأدمى أو تخافته أو دمعه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذرا طبعها كذا في القنية \* امرأة تطبخ القدر فدخل زوجها بقدر من الخرفص في القدر فصبت المرأة في القدر خالا حتى صارت المرقه في الخوضه كالنخل لا بأس به كذا في الخلاصة \* قدر طبخ وقعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان فان لم يكر في حالة الغليان يغسل ويؤكل كذا في السراجية \* عن محمد رحمه الله تعالى لا بأس بعجن العجين بالماء المستعمل كذا في الحاوى للفتاوى \* ولو عجن الدقيق بسور الهرة وخبر لا يكره لا دمي كذا في القنية \* ويكره أن يأكل الحواري ويدفع خشكاره لما ليكه خبر وجد في خلاه السرقة فان كان السرقة على صلابته يرى ويؤكل الخبر لانه لم يتنجس كذا في خزائن الفتاوى \* ولو رأى كسرة خبز في النجاسة يعذرت في تركها ولا يلزمه غسلها كذا في القنية في المتفرقات \* سئل على بن أحمد عن الفأر تكسر الحنطة بفضها هل يجوز أكلها فقال نعم لاجل الضرورة كذا في التتارخانية \* سن أدى طحن في قرح حنطة لا يؤكل ولا يؤكله الهائم بخلاف ما يقسم من جلدة كفه قدر جناح الذباب أو نحوه واختلط بالطعام للضرورة وكذا العرق اذا تقاطر في العجين فالقليل منه لا يمنع الاكل كذا في القنية \* ولا بأس بشيء يوجدي بعرا لابل والشاة فيغسل ويؤكل وان كان في أخشاء البقر وروث الفرس لا يؤكل كذا في محيط السرخسي \* يكره غسل الارز والعنبر والماس ونحوه في البوعدة يتناثر فيها كذا في القنية \* واللحم اذا أتين بحرم كله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا أتين لا يحرم والطعام اذا تغير واشتد تجبس والاشربة بالتغير لا تحرم كذا في خزائن الفتاوى \* رحم ما يؤكل لحمه حلال ان كان متصلا به حين ذبح كذا في القنية \* اذا امر الرجل بالتمارى في أيام الصيف وأراد أن يتناول منها والثمار ساقة تحت الاشجار فان كان ذلك في المصر لا يسعه تناول الا اذا علم أن صاحبها قد أباح أمانا ودلالة بالعادة وان كان في الحائط فان كان من الثمار التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسعه الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه قال الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى

أنهم املكه حكم الحياكم بالملك له لا يصح ما لم يثبت اليد بالينة أو به علم الحياكم وفيه قال المدعى عليه ليس العقار في يدي يحلفه حتى يقر فاذا أقر باليد يحلفه أنه ليست ملكه حتى يقر بالملك للمدعى فان أقر به بأمره بترك التعرض لكن ان أراد أن يبرهن على أنها ملكه لابد من تقديم البينة على أنها في يده لان المالك قد يبعد عن العقار عادة فأمكن أن يتواضع اثنان ويقرأ أحدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويسامع في الشهود ثم يدفع المالك معللا بحكم الحياكم وهذه التهمة في المنقول منتفية لان يد المالك لا تقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده

فاندفع به ما قبل في شرح الوقاية تهمة المواجهة ثابتة في الموضوعين على السواء فخصي في المنقول بأقراره باليد كما صرح به في جميع الكتب  
 \* وفي الاقضية واليد على الاجرة والغبضة تثبت بقطع الشجرة وبسحبها بلا منازع ولو شهدوا في الاجرة والغبضة بانها في يده تقبل بلا تفسير  
 كصية اليد وان سألهم الحاكم عن الكيفية فهو أحوط وان قالوا في الشهادة رأينا غلما ودوا به يدخلون في هذه الدار لا يقضي باليد حتى يقولوا  
 كان ساكنافيهما وعن الثاني فيمن له (٣٤٠) مجرى ماء الى أرضه أو كرمه فقال هذا حق ولم يزل مجرى ماء وبرهن على نحو ما قال قال قبلها

وقال الامام رحمه الله  
 لا حتى يشهدوا له بالملك \* له  
 ميراث على دار رجل فنفعه  
 مالك الدار عن التسهيل له  
 المنع لكن ليس له قلع الميراث  
 \* ادعى حق المرور أو رقبعة  
 الطريق على آخر فالقول  
 لصاحب الدار ولو برهن  
 أنه كان يمر في هذه لا يستحق  
 به شيئا ولو شهدوا أنه لم يطر يقا  
 فيها ان ينوا حدوده وطوله  
 وعرضه يقبل والا لا وفي  
 رواية أبي حفص الكبير  
 يقبل بلا بيان طول وعرض  
 ويجعل قدرا للباب الاعظم  
 وبه ورد الحديث الصحيح  
 \* وفي الاصل ادعى على آخر  
 دارا فقال الدار في يدي  
 وملكي فأنكر المدعى عليه  
 ملكه وأقر أنه في يده فبرهن  
 المدعى على الملك لا يقبل  
 ما لم يشهدوا أنها في يد  
 المدعى عليه قيل اذا قال  
 المدعى انهم في يدي وملكي  
 يقول له الحاكم اذا كان في  
 يدك وملكت فادعى عليه  
 قلنا هذا اذا لم يكن ثمة منازع  
 أما عند وجوده فيما أي في  
 اليد والملك أو في أحدهما  
 يقبل الدعوى والبيئة وذكر  
 الخصاف لو برهن أحدهما  
 على اليد والاخر على الملك

والخيار أنه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي اما صريحا أو عادة كذا في المحيط \* والخيار أنه لا بأس بكل منها  
 ما لم يعلم أن أربابهم ارضوا بذلك كذا في الغيائية \* وان كان ذلك في الرسايتي فان كان من الثمار التي تبقى  
 لا يدسه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى فالخيار أنه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي  
 كذا في المحيط \* ولا يحل حمل ثمن منه كذا في التناخية ناقلا عن جامع الجوامع \* وأما اذا كانت الثمار  
 على الاشجار فالأفضل أن لا يأخذ من موضع ما لا بالاذن الا أن يكون موضعها كثيرا لئلا يعلم أنه لا يشق  
 عليهم أكل ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحمل وأما أوراق الشجر اذا سقطت على الطريق في أيام الفلق  
 فأخذ انسان شيئا من ذلك بغير إذن صاحب الشجر فان كان هذا ورق شجر ينتفع به نحو التوت وما أشبهه  
 ليس له أن يأخذ ولو أخذ يضمن وان كان لا ينتفع به له أن يأخذ واذا أخذ لا يضمن كذا في المحيط \* ولو  
 دخل بيت صديقه وسخن القدر وأكل جاز ولو أخذ من كرم صديقه شيئا وهو يعلم أن صاحب الكرم  
 لا يكره ذلك لا بأس به وينظر فان الطامع غايط كذا في الملتقط \* ويجوز رفع الثمار من نهر جار أو كلها وان  
 كثرت لانه مما يفسد اذا كان تركه فيكون مأذونا بالرفع دلالة كذا في محيط السرخسي \* الخطب الذي يوجد  
 في الماء ان كان لا قيمة له حين يأخذه فهو حلال وان كان له قيمة لا كذا في السراجية \* وهكذا في الخلاصة  
 ومحيط السرخسي \* وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن وجد جرة ثم أخرى حتى بلغت عشرة اوصارت لها قيمة  
 قال ان وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وان وجدها في مواضع متفرقة يحل له ذلك لكن جمع نواقص  
 أما كن متفرقة حتى صار لها قيمة فانها تطيب له قال الفقيه وعندى أنه اذا وجد الجوزات في موضع واحد  
 أو في مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا تحل له ان كان غنما بخلاف النواة لان الناس يرمون النواة فصار  
 مباحة بالرمي وأما الجوزات لا يرمونها الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في  
 الارض كذا في الحاوي للفتاوى \* ولوان قوما اشتروا مقلاة من أرز فقالوا من أظهر بطن المقلاة فعليه أن  
 يشتري مثله فبأكله فأظهر واحد واشترى ما وجدوا عليه به كرهه الا كل لان فيه تعميلا بالشرط كذا في  
 التناخية \* شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الارض قبل أن يجعلها مقبرة فمالك الارض أحق بها  
 يصنع ما شاء وان كانت الارض مواتا لمالكها لعلها أهل تلك المحلة أو القرية مقبرة فان الشجرة  
 وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان الغارس  
 معها ما كانت له وينبغي أن يتصدق (١) بثمنها وان كانت الشجرة تنبت بنفسها فكيف يكون للقاضي ان  
 رأى قلعها وانفاقها على المقبرة فعل ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* الغني اذا أكل مما تصدق به على الفقير  
 ان أباح له الفقير في حل التناول اختلاف بين المشايخ وان ملكه الفقير الغني لا بأس به ابن السبيل اذا  
 تصدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة فائنة لا بأس بأن يتناول من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق  
 عليه ثم استغنى والصدقة فائنة لا بأس بأن يتناول تلك الصدقة أكل الطين مكروه وهكذا ذكر في فتاوى أبي  
 الليث رحمه الله تعالى وذ كرمش الأعمه الخواص في شرح صومعه اذا كان يخاف على نفسه انه لو أكله أو رثه  
 ذلك عليه أو آفة لا يباح له التناول وكذلك هذا في كل شيء سوى الطين وان كان يتناول منه قليلا أو كان يفعل  
 ذلك أحيانا لا بأس به كذا في المحيط \* الطين الذي يحمل من مكة ويسمى طين حرة هل الكراهية فيه

(١) قوله بثمنها في نسخ بشرها تأمل اه معصمه

فهو لصاحب الملك لا لصاحب اليد قال مشايخنا رحمهم الله نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه التركة  
 لان الكلام فيما اذا كانت في يد أحدهما والظاهر أن الكل على وجه القضاء \* وذ كرفي الاصل ادعى رجلان دارا كل منهما أنه في يده فعلى  
 كل منهما البيئته فان برهن أحدهما قضي بينهما أنصافا وان برهن أحدهما قضي له به وان لم يكن لهما بيئته فطلب كل منهما عين الآخر أنه ليس في يده  
 حلف على البتات فان حلفا لم يقض لاحدهما ولا لهما باليد فان نكلا قضي لهما باليد وان نكل أحدهما قضي عليه باليد لا خروا ان كان في

الكراهية



بغيرهم ما يزرع منه وان ادعى المالك ونكالا فضى بالملك بينهما انصافا على كل يدعى صاحبه وان حلف أحدهما ونكل الآخر فضى بالكل للذي حلف النصف باليد والنصف بنكوله وان برهن أحدهما فضى بالكل له النصف باليد والنصف باليمنة \* ادعى عليه أن هذه الدار ملكي وهنما من فشهدا فانه ملكه وفي يديها غير حق ولم يتعرض الزهن يقبل لانه بالانكار صار في يده غير حق \* وفي الصغرى ادعى أن الارض التي في يده وقف فلان بشرائطه وأنه متوليها وبرهن وحكم بالوقفية ثم جاء آخر يدعى بانها له بطريق (٣٤١) الملك يسمع بخلاف ماذا برهن العبد

على رجل أنه أغتقه وبرهن وحكم له به ثم ادعى آخر أنه ملكه لا يسمع والقضاء بالعسق يكون قضاء على الكافة بخلاف الوقف قال الصدر لم نجد له رواية لكن أفق السيد أبو شجاع بهذا قال الحلي والسعدي الوقف كالعسق في النفوذ على الكافة فلا يسمع لانه اذا صبح بشرائطه لا يطل الا في مواضع مخصوصة كذا في التوازل \* وفي الاجناس باع داره سرا ثم وقفها على اربعة فوقف صحيح في الظاهر فادعى المشتري بعد أيام وبرهن على تقدم الشراء على الوقف يقبل ثم اذا باعها من الواقف أو وهبها يصح وهي الحيلة لدفع الظلم \* وفي الاجناس دار في يد رجل أقر آخر أن هذه الدار التي في يديه لى بعثها منه بالف وهصل الكلام فأنكر ذو السيد الشراء منه وبرهن المقر على الشراء منه يقبل وان قال المدعى هذه لى وسكت ثم قال أنا بعته منه لا يقبل \* قال هذا الولد ليس منى وتلاعنا ثم قال منى يصدق خلفاء الملق فاندفع ما لو قال هذه الدار ليست لى ثم ادعاها

كالكرامية في كل الطين على ما جاء في الحديث قال الكراهية في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى \* وسئل بعض الفقهاء عن كل الطين الجارى ونحوه قال لا بأس بذلك ما لم يضر وكراهية أكله لا للحرمة بل لتهيج الداء وعن ابن المبارك كان ابن أبي ليلى يرد الجارية من كل الطين وسئل أبو القاسم عن أكل الطين قال ليس ذلك من عمل العقلاء كذا في الحاوى للفتاوى \* والمرأة اذا اعتادت أكل الطين تمنع من ذلك اذا كان يوجب نقصا في جالها كذا في المحيط \* ولا بأس بأكل الفلوج وأنواع الاطعمة الشهية كذا في الظهيرية \* ولا بأس بالتفكه بأنواع الفا كهة وتركه أفضل كذا في خزنة المفتين \* ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ورخص للمسافرين ولا يشرب بنفس واحد ولا من فم السقاء والقربة لانه لا يتخلو عن أن يدخل حلقه ما يضره كذا في الغناية \* شرب الما من السقاية جائز للغنى والفقر كذا في الخلاصة \* ويكره رفع الجرعة من السقاية وجلها الى منزله لانه وضع للشرب لا للعمل كذا في محيط السرخسى \* وحمل ماء السقاية الى أهله ان كان مأذونا للعمل يجوز والا فلا كذا في الوجيز للكردي في المتفرقات \* قطرة من خروقت في دن الخل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو صب كوز من خرف دن خل ولا يوجده طعم ولا رائحة يحل شربه في الحال كذا في أول الباب من الملتقط \* ولا يسقى أباه الكافر خرا ولا يتأوله القدرح ولا يأخذ منه ولا يذهب به الى البيعة ويرده عنها بوقد تحت قدره اذا لم يكن فيها ميتة أو لحم خنزير ولا يحضر المسلم مأدته يشرب فيها خرا أو توكل الميتة كذا في الفتاوى العتائية \* ولا يجوز وضع القصاع على الخبز والسكرجة كذا في القنية \* قال الامام الصغار لأجد في نية الذهاب الى الضيافة سوى أن ارفع المعلقة عن الخبز كذا في الخلاصة \* والاصح ان كان ملحمة يريد أكل الخبز لا يكره كذا في النسيب \* ويجوز وضع كاغد فيها ملح على الخبز ووضع البقول عليه قال شمس الأئمة الحلواني كل ذلك جائز وقال (مخوان از بهر اينها بود) قال علاء التبرجاني وعلاء الحماني مثله ورأينا كثيرا فعلوا ذلك بخاري وسمرقند بحضرة الكبار من الأئمة ولم يمنعوا قال رضى الله تعالى عنه وأما غيرهما من المأكولات كالزماورد والسينوسج وأشباهاها يجوز وضعها على الخبز عندهم كذا في القنية \* ويكره تعليق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق كذا في الظهيرية \* واختلفوا في جواز وضع قطعة خبز تحت الخوان ليستوى كذا في الزاهدى \* وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يفتى بالكراهية في وضع المعلقة على الخبز وفي تعليق الخبز بالخوان وفي وضع الخبز تحت القصعة وفي مسح الاصبع والسكرين بالخبز اذا كان يأكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشايخنا من أفق بكراهية مسح الاصبع والسكرين بالخبز وان أكل الخبز بعد ذلك كذا في المحيط \* قال علاء التبرجاني يكره قطع الخبز بالسكرين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية \* وسئل عنها على بن أحمد فقال ينظر ان كان خبز مكة معجونا بالخليل فلا يكره ولا بأس وأما اذا لم يكن كذلك فهو من أخلاق الاعاجم كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة \* وعن الثوري رحمه الله تعالى انه سئل عن الاستدادم من حجر غيره قال هو مال غيره فليستأذنه ولا أحبه أن يفعل من غير استئذان ولا اشارة ومهما أمكن لا يستأذن لانه سؤال الآن يكون بينهما تبسط كذا في الملتقط \* الجيران يأخذون الخبز فيما بينهم ويدفعون به له مجازفة فانه يجوز كذا في جواهر الفتاوى \* المسافرون اذا خلطوا أو زادهم أو أخرج كل واحد منهم درهما

(٢) لاجل هذا يكون الخوان

كأمر \* باع عبده بحضرة مولاه شيئا والمولى ساكت ثم ادعى المولى العين هذا يسمع لان السكوت انما يكون رضافيا باي بعده لافيه كما تقرر في كتاب المأذون من أن العلة لا تعمل في نفسها بخلاف كثرة الفوائت فانها كما تسقط الترتيب بين أعيانها تسقط فيما بينها أيضا لان الكثرة غير الفوائت لكون الوصف غير الموصوف ولا يشترط حضرة المولى في صحة دعوى العبد لان له يدام اعتبارا في الخصومات \* برهن على دار أنها له وحكم له بها ثم قال هي لفلان وصده فلان سلم الدار الى المقر له ولا شيء على المقر \* ولو قال كان لفلان ولم يكن لى قط وصده المقر له يرد الدار

الى المحكوم عليه والشرق أن في الاول يجعل تلميحاً للقرلة من المحكوم له وفي الثاني لا يمكن ذلك لان قوله كان له يقتضي كنه وقد أكده بالنفي المؤبد في الزمان الماضي ولو قال المقر له كانت للمقر ملكها مبنى بالبيع أو بالهبة وقبضها تكون الدار للقرله ويرجع المحكوم عليه على المقر له بكل الدار بالاجماع لان الدار يضمن بالانلاف كما يضمن بالشهادة الباطلة وان لم يضمن بالغصب وكذا لو قال الاخر موصولا بالقضاء ليست الدار لي ولكنهم الفلان (٣٤٢) يضمن قيمتها للقضى عليه وان قال ذلك بعد الشهادة قبل الحكم بطلت الدعوى وامتنع

على عدد الرقعة واشتروا به طعاماً أو كلفاه أن يجوزوا أن تفاووا في الاكل كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم

### الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات

أهدى الى رجل شيئاً أو أضافه ان كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الا أن يعلم بأنه حرام فان كان الغالب هو الحرام ينبغى أن لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا أن يخبره بأنه حلال ورتنه أو استقرضته من رجل كذا في الينابيع \* ولا يجوز قبول هدية امرأة الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا اذا علم أن أكثر ماله حلال بأن كان صاحب تجارة أو زرع فلا بأس به لان أموال الناس لا تتحول عن قبيل حرام فالغالب عليه وكذا كل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار \* وأما هدايا الامراء في زماننا فقد حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى انه سئل عن هدايا الامراء في زماننا قال ترد على أربابها والشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال يوضع في بيت المال وهكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير وذكر ذلك للشيخ الامام الجليل محمد بن الفضل فقال كنت أعلم أن المذهب هذا الا أني لم أفت به مخافة أن يوضع في بيت المال ثم الامراء يصرفونها الى شروعاتهم ولهم وهم وقد علمنا أنهم يسكنون بيت المال لشهواتهم لاجتماعه السليين كذا في المحيط \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اختف الناس في أخذ الجائزة من السلطان قال بعضهم يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ ما لم نعرف شيئاً حراماً بعينه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه كذا في الظهيرية \* وفي شرح حبل الخصاف لشمس الأئمة رحمه الله تعالى ان الشيخ أبا القاسم الحكيم كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض الجميع حوائجه وما يأخذ من الجائزة يقضي بها ديونه والحيلة في هذه المسائل أن يشتري نسيئة ثم ينفق ثمنه من أي مال شاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن الحيلة في مثل هذا فأجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة \* ولا ينبغي للناس أن يأكلوا من أطعمة الظلمة لتبقيج الامر عليهم وزجرهم عما يرتكبون وان كان يحصل كذا في الغرائب \* وسئل أبو بكر عن الذي لا يحل له أخذ الصدقة فالأفضل له أن يقبل جائزة السلطان ويفرقها على من يحل له أو لا يقبل قال لا يقبل لانه يشبه أخذ الصدقة قيل أليس ان أبانصير أخذ جائزة اسحق بن أحمد واممصيل قال كانت لهما أموال ورثاها عن أبيهما فقيل له لو أن فقيراً أخذ جائزة السلطان مع علمه أن السلطان يأخذها غصباً أيحل له قال ان خلط ذلك بدراهم أخرى فانه لا بأس به وان دفع عين المغصوب من غير خلط لم يجز قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا الجواب خرج على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله ان الدراهم المغصوبة من اناس متى خلط البعض ببعض فقد ملكها الغاصب ووجب عليه مثل ما غصب وقال لا يملك تلك الدراهم وهي على ملك صاحبها فلا يحل له الاخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل دخل على السلطان فقدم عليه بشيئاً ما كوله فان اشتراه بالثمن أو لم يشتري ذلك ولكن هذا الرجل لا يفهم انه مغصوب بعينه حل له أكله وهكذا كرم والصحيح انه ينظر الى مال السلطان ويبنى الحكم عليه هكذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يجيب دعوة رجل له عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فأما الأفضل أن يتورع عن الاجابة اذا علم انه لاجل الدين أو أشكل عليه الحال قال

الحكم \* وفي المنتقى شهدا بدار رجل فقال المدعى هذا البيت منم الفلان ليست لي فان قال قبل الحكم امتنع الحكم وان بعده أجزت اقاراه بالبيت افلان ورددت الباقي الى المحكوم عليه وضمن قيمة البيت للمدعى عليه

(الثالث في دعوى الغلام والجارية والعروض وغيره)

ادعى عليه غصب غلام هندي وبين صفاته فجاء بغلام تركي يخالف بعض صفاته المذكورة فادعى ان هذا المحضر ملكه وبرهن به مع ويحمل على دعوى مبتدأة أما لو قال هذا هو المدعى الذي طلب احضاره وبرهن عليه لا يقبل \* قال المدعى عليه في جواب الدعوى لا بل هذا ملكي وفي يدي فلما برهن المدعى قال ليس هذا في يدي ولا ملكي لا يسمع الدفع للتناقض \* ادعى على امرأة زوجها غائب أنها جاريته يصح الدعوى مع غيبة الزوج \* ادعى أنها جاريته وفي يده بغير حق أو قال غصبها ماني ولم يقل كانت ملكي بقبيل وكذا لو قال غصبته ولم يقل ماني \* ادعى

ان ادعى غصبه هذا يصح \* ادعى على آخر أربعين فضيلاً في بطون أمهاتهم الا اذا ادعى الاقرار له بها حال كونه في بطون الامهات وان ظهر أنهم لم تكن في بطون الامهات وقت الاقرار لا يصح الدعوى وفي دعوى الايداع لا بد من بيان مكان الايداع سواء كان له حمل أو لا وفي الغصب ان كان له حمل وموئنه لا يصح بلا بيان المكان وان لم يكن له حمل صح ودعوى الترو والمخ والحنطة والشعير بالوزن لا يصح لانه مكبل بالنص الاعلى الرواية التي جاءت أن الوزن في المكيسل اذا تعارفوه يكون موزوناً لان النص كان باعتبار

العرف وفي الذرة والمج يعتبر العرف \* وذ كر الوتار مدعى الدخن والذرة اذا ذكر أنه دخن أجزئي وسط لابد من ذكر أنه خربني أو ربيعي ونوع يقال له جهلاك وفي الخنطة يصح الدعوى اذا ذكر الجنس والنوع سقية أو نخسية ربيعية أو خريفية وصيفية جيدة أو رديئة أو وسطا ويذكر معها كندم سرخ أو سييد وقد رها بالكيل وسبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى السلم يحتاج الى بيان مكان الايفاء وينع الاستبدال قبل قبض وفي غن المبيع يجوز الاستبدال ولا يشترط بيان (٣٤٣) مكان الايفاء وان من قبض لا يلزم التأجيل ويذكر في السلم

شرائطه وانتقاده في المجلس ولو قال بسلم صحيح ولم يذكر الشرائط كان شمس الاسلام يفني بالهبة وغيره لا لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخواص ويختلف فيه بعضها \* وفي المتقنى لو قال يبيع صحيح بكفى وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا بكفى فيه قوله بسبب صحيح فاذا قلت الشرائط يكفى به وأجاب شمس الاسلام فبمن قال كفل كفالة صحيحة أنه لا يصح كافي السلم لان المسئلة تختلف فيها فاعله صحيح على اعتقاده لافي الواقع ولا عند الحاكم كالحنفى يعتقد عدم صحة الكفالة بالاقبول فيقول كفل وقبل المكفول له في المجلس فيصح ويذكر في القرض وأقرضه من مال نفسه لمجاوز أن يكون وكلا في الاقراض عن غيره والوكيل سفير فيه فلا يملك الطلب ويذكر أيضا قبض المستقرض وصرفه الى حوائجه ليكون ديناً بالاجماع فان كونه ديناً عند الثاني رحمه الله موقوف الى صرفه واستهلاكه \* وقال صدر

شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى حالة الاشكال انما يتورع اذا كان يدعوه قبل الاقراض في كل عشرين يوماً وبعد الاقراض جعل يدعوه في كل عشرة أيام أو زاد في الباجات أما اذا كان يدعوه بعد الاقراض في كل عشرين ولا يزيد في الباجات فلا يتورع الا اذا نص أنه أضافه لاجل الدين كذا في المحيط \* واختلاف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقالت العامة هي سنة والافضل أن يجيب اذا كانت وليمة والافهم مخير والاجابة أفضل لان فيها ادخال السرور وفي قلب المؤمن كذا في الترتاشى \* ولو دعى الى دعوة فالواجب أن يجيبه الى ذلك وانما يجيب عليه أن يجيبه اذا لم يكن هناك معصية ولا بدعوى وان لم يجيبه كان عاصياً والامتناع أسلم في زماننا الا اذا علم يقيناً بأنه ليس فيها بدعة ولا معصية كذا في الزنا يسع \* قال الشيخ الامام علاء الدين أعلم العلماء السمرقندي الحيلة لمن ابتلى بضيافة فيها شبهة الحرام أن يقول صاحب الضيف ملكت هذا المال فلان الفقير فاذا ملكه صار ملكاً للفقير واذا صار ملكاً للفقير لم يملك غيره يجوز وما ذكر في شرح الجامع الصغير بكرة أن يأكل الرجل من مال الفقير بمعنى من مال أخذه من الصدقة لا اذا ملكها بجهة أخرى كذا في جواهر الفتاوى \* لا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلم أنه غير راض بفسقه وكذا دعوة من كان غالب ماله من حرام مالم يخبر أنه حلال وبالعكس يجيب مالم يتبين عنده أنه حرام كذا في الترتاشى \* وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والورع أن لا يجيبه ودعوة الذي أخذ الارض من ارضه أو يدفعها على هذا كذا في الوجيز للكردي \* أكل الزبا وكاسب الحرام أهدى اليه أو أضافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل مالم يخبره أن ذلك المال أصله حلال ورثه أو استقرضه وان كان غالب ماله حلالاً لا بأس بقبول هديته والا كل منها كذا في الملتقط \* لا ينبغي الخلف عن اجابة الدعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا أجاب فقد دفعه ما عليه كل أولم يأكل وان لم يأكل فلا بأس به والافضل أن يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة \* من دعى الى وليمة فوجد ثمة لعباً أو غناء فلا بأس أن يقعد ويبا كل فان قدر على المنع منعهم وان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدى به أما اذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يقعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وان لم يكن مقتدى به وهذا كله بعد الحضور أما اذا قبل الحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حتى الدعوة بخلاف ما اذا هجم عليه لانه قدر لزمه كذا في السراج الوهاج \* وان علم المقتدى به بذلك قبل الدخول وهو محترم يعلم انه لو دخل يترك كون ذلك فعله أن يدخل ولا يدخل كذا في الترتاشى \* رجل اتخذ ضيافة للقراية أو وليمة أو اتخذ مجلساً لاهل الفساد فدعا رجلاً صالحاً الى الوليمة قالوا ان كان هذا الرجل بحال لوامتنع عن الاجابة منهم عن فسقهم لا باح له الاجابة بل يجب عليه أن لا يجيب لانه نهى عن المنكر وان لم يكن الرجل بحال لم يجيب لانه نهى عن الفسق لا بأس بأن يجيب ويطعم ويشكرهم معصيتهم وفسقهم لانه اجابة الدعوة واجبة الدعوة واجبة أو مندوبة فلا يمنع معصية اقترنت بها ووليمة العرس سنة وفيها مشوبة عظيمة وهي اذا بنى الرجل بأمره أنه ينبغي أن يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاماً واذا اتخذ ينبغي لهم أن يجيبوا فان لم يفعلوا أو قال عليه السلام من لم يجيب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صائماً أجاب ودعا وان لم يكن صائماً كل ودعا وان لم يأكل أم وجفا كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس بأن يدعو يومئذ من الغد بعد الغد ثم يقطع العرس والوليمة كذا في الظهيرية

الاسلام ولا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض ويتعين مكان العقد وفي بيع العين مكان العقد يتعين التسليم وقبل يتعين مكان البيع حتى لو باع برافى السواد في المصر يتعين السواد وباى الكلام يجزئ في الخامس عشر ان شاء الله تعالى وأما الدقيق فيدعى بالوزن والذهب والفضة منصوص على كونه مواز وناقض يكون الكلام فيه كالكل في الاشياء الاربعة ولو قال ان كانت هالكة فعليه تسليم قيمتها أو مثلها لا يصح لان الهلاك لا يوجب الغرم الا اذا دعى الهلاك بعد الجحود والاستهلاك مطلقاً فعليه الغرم المثل والقيمة بعد انقطاعه ودعوى

فهمة الاعيان المستهلكة لا يصح بلا بيان الاعيان لجواز أن يكون مثلياً ويطلب القيمة وقال في النصاب لا يحتاج الى ذكر الاعيان لان الظاهر المطالبة بالواجب فلا يراد دعوى بالاحتمال \* قال بعض المشايخ لا بد أن يذكر أن القبض كان بغير إذن المالك أو بغير حق وقيل لا حاجة اليه لأغناء الطلب عن ذلك \* وفي دعوى العنب لا بد أن يذكر حال وجوده أنه طائفي أو علاني أو أجرة أو أبيض وسطاً أو جدياً أو ردياً ولا حاجة الى بيان ذلك الصفة في دعوى (٣٤٤) الاحضار وفي المنقطع لا بد من بيان السبب لاحتمال كون السبب سلباً أو لا بد من بيان

القيمة يوم الخصومة ووقت الانقطاع لان كلا وقت سبب الوجوب على قول فلعن الحاكم يختار أحدهما \* ادعى ألف من من العنب العلاني والورخي لا يصح مالم يبين كم من كل منهما \* ادعى وقرمآن أو سفرجل لا بد من ذكر الوزن لتفاوت الورق ويزدكر أنه حلو أو حامض أو صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب وكذا في دعوى الكحل وسأني ويزدكر أنه من دقيق المغسولة أم غيرها وما عليه من السمسم أنه أبيض أم أسود وقدر السمسم وقيل لا حاجة الى ذكر السمسم وقدره وصفته وفي دعوى الابريس بسبب السلم قال شمس الاسلام لا حاجة الى ذكر الشرائط والمختار أنه لا بد من بيان الشرائط وفي القطن يشترط بيان أنه بخاري أو خوارزمي وفي الحناء لا بد من بيان أنه مدقوق أو ورق \* ولو ادعى الحناء والدرهم ولم يذكر صفة الحناء وبرهن عليهما يحكم بالدرهم لا بالحناء لان الفساد بترك صفة الحناء لا يفضي الى الدرهم

\* حمل الطعام الى صاحب المصيبة والا كل معهم في اليوم الاول جائز لشغلهم بالجهاز ويعده يكره كذا في التارخانية \* ولا يباح اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام في أيام المصيبة وإذا اتخذ لأبأس بالا كل منه كذا في خزائن المفتين \* وان اتخذ طعاماً للفقراء كان حسناً اذا كانت الورثة بالفين فان كان في الورثة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة كذا في التارخانية \* اذا كان الرجل على مائدة فناول غيره من طعام المائدة أن علم أن صاحبه لا يرضى به لا يحل له ذلك وان علم أنه يرضى فلا بأس به وان اشتبه عليه لا يناول ولا يعطى سائلاً كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كانوا على مائدة لا يناول بعضهم بعضاً الا اذا تقنوا رضارب البيت وزدكر في كتاب الهبة ضيافة فيها موائد فاعطى بعضهم بعض من على مائدة أخرى طعاماً مالياً كل أو على هذه المائدة يجوز كذا في الملتقط \* وان ناول الضيف شيئاً من الطعام الى من كان ضيفاً معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يفعل ذلك ولا يحل لمن أخذ أن يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة وأكثرهم جواز ذلك لانه مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة أن يعطى انساناً دخل هناك لطلب انسان أو حاجة أخرى كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح في هذا أنه ينظر الى العرف والعادة دون التردد كذا في النبايع \* وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد ووكله وسنوره كذا في فتاوى قاضي خان \* الضيف اذا ناول من المائدة هرة لصاحب الدار أو غيره شيئاً من الخبز أو قليباً من اللحم يجوز استحساناً لانه أذن عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار أو غيره لا يسعه أن يناول شيئاً من اللحم أو الخبز الا بآذن صاحب البيت لانه لا أذن فيه عادة ولولا ناول العظام أو الخبز المحترق وسعه كذا في الظهيرية \* وهكذا في الذخيرة والكبرى \* رجل دعا قوماً الى طعام وفرقههم على أخوته ليس لاهل هذا الخوان أن يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما أباح لاهل كل خوان أن يأكل ما كان على خوانه لا غير وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذلك وفي الاستحسان اذا أعطى من كان في ضيافة تلك جاز وان أعطى بعض الخدم الذي هناك جاز أيضاً وكذا ناول الضيف من المائدة شيئاً من الخبز أو قليباً من اللحم جاز استحساناً وان ناول الطعام الفاسد أو الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه مأذون بذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* (١) رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل يأكل خبزاً مع أهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتمها أهله فله ان يطعم الدجاجة والشاة والبقر وهو أفضل ولا ينبغي القتل في النهر أو في الطريق الا اذا كان الالتقاء لاجل النمل يأكل النمل فحينئذ يجوز هكذافعله السلف كذا في الظهيرية \* ولا يجوز لاحد أن يطعم المجنون الميتة بخلاف الهرة وانما تحبس الخبز والطعام لا يجوز أن يطعم الصغير أو المعتوه أو الحيوان المأكول اللحم وقال أصحابنا لا يجوز الانتفاع بالميتة على أي وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح كذا في القنية \* يستحب للمضيف أن يجلس حيث يجلس قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يجب على المضيف أربعة أشياء أولها أن يجلس حيث يجلس والثاني أن يرضى عما قدم اليه والثالث أن لا يقوم الا بآذن رب البيت والرابع أن يدعو له اذا خرج ويستحب أن يقول المضيف أحبنا كل من (١) قوله رفع الزلة بالفتح ويضم اسم الملتحمل من مائدة صديقك أو فريقك لغة عراقية أو عامية كما في القاموس اه محكمه

وفي دعوى الذهب بسبب البيع يلزم الاحضار لان كان بسبب الاستهلاك أو يجعله ثمن المبيع وفي الديباج غير ان سلباً ذكر الاوصاف والوزن وان عينا لا حاجة الى ذكر الوزن ويزدكر الاوصاف وفي كل ما ذكرنا اذا ادعى السلم لا بد من ذكر الوصف وان قائماً وادعى احضاره لا يحتاج الى ذكر الوصف \* بعث عمامة الى رفاة يدينه موات التليد أو غاب وادعى العمامة على الرفاة فأنكر قبضها من التليد لا يسمع دعواه على الرفاة لاقراءه بوصولها من يد غيره فصار كما اذا ادعى أنه ماله أو دعه عنده عبده الغائب لا يسمع وان كان

ما أودعه العبد مال المولى كما تنظر في الجامع لا عترة بالوصول من يد غيره الا اذا قال ألتفها وادعى عليه القيمة ولو قال بعثت إليك على يده بينهم  
\* ولو ادعى المديون أنه بعث اليه كذا دراهم من الدين أو قضى فلان دينه بلا أمره يصح الدعوى ويحلف \* ادعى عليه قرض ألف وقال وصل  
إليك سيد فلان من مالى لا يقبل كما فى دعوى العين \* الوكيل بالبيع اذا ادعى العين لنفسه لا يصح كالمكيل بالخصومة والوكيل بالشراء \* وفى  
دعوى جرح الدابة وخرق الثوب لا يحتاج الى احضارهما لان المدعى (٣٤٥) الحقيقة هو الجزء الفائت \* الرابع فى دعوى

الدين \* ادعى عليه عشرة  
دنانير جرحا منصفة جيدة  
ولم يذ كر أنها راتجة يسمع  
لان المناصفة تكون راتجة  
غالبا ولو قال نيسابورية  
منصفة منقذة ولم يذ كر  
جيدة يطالب به بالمنقذة  
لا بالجيدة فلو ذ كر الجيدة  
ولم يذ كر المنقذة صح \* ولو  
ذ كر النيسابورية ولم  
يذ كر الجيدة والمنقذة  
لا وفى الشافى لا حاجة الى  
ذ كر الجيدة فى الدراهم  
والدنانير لانصراف المطلق  
الى التقيد الغالب وفى  
الذهب والفضة يحتاج \* وفى  
المختصر المطلق ينصرف الى  
المعهد وان اختلف الغالب  
فسد البيع فعلى هذا  
لو ادعى مائة دينار غن المبيع  
بلا بيان الصفة يصح وينصرف  
الى المعهد وكذا فى دعوى  
القرض ولو فى البلد منقذ  
واحد لا يشك \* ولو قال  
ذهب أجرة وفى البلد نقود  
جهر والواحد أغلب رواج  
يصح وينصرف الى الأدنى  
وفى الاقرار يجبر على البيان  
ولو ادعى مطلق الذهب أو  
الذهب الهروى لا يصح لانها  
أنواع \* ولو ادعى عشرة دنانير  
نيسابورية أو بخارية ولم يذ كر  
الاجرى يصح \* ولا بد فى

غير الحاح ولا يكثر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يغضب على خادمه عند الاضياف ولا  
يقتر على أهله وعياله لاجل الاضياف كذا فى الظهيرية \* الافضل أن يتفق على نفسه ثم على عياله  
وما فضل تصدق ولا يعطى الفاسق أكثر من قوته كذا فى التمارخانية \* يكره السكوت حالة الاكل  
لانه تشبهه بالمجوس كذا فى السراجية \* ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات  
الصالحين كذا فى الغرائب \* وينبغى أن يخدم المضيف بنفسه اقتداء بآبراهيم على نبينا وعليه السلام  
كذا فى خزائن المفتين \* واذا دعوت قوما الى طعامك فان كان القوم قليلا جلست معهم فلا بأس لان  
خدمتك اياهم على المائدة من المروءة وان كان القوم كثيرا فلا تقوم معهم واخدمهم بنفسك ولا تغضب على  
الخادم عند الاضياف ولا ينبغى أن تجلس معهم من يثقل عليهم فاذا فرغوا من الطعام واستأذنوا  
ينبغى أن لا يمنعهم واذا حضر القوم وأبطأ آخرون فالحاضر أحق أن يقدم من المتخلف وينبغى لصاحب  
الضيافة أن لا يقدم الطعام لم يقدم الماء لغسل الايدي وكان القياس أن يبدأ بمن هو فى آخر المجلس ويؤخر  
صاحب الصدر ولكن الناس قد استحسنوا بالبداية بصاحب الصدر فان فعل ذلك فلا بأس به واذا أرادوا  
غسل أيديهم بعد الطعام فقد كرهوا أن يفرغ الطست فى كل مرة وقال بعضهم لا بأس به لان السومة اذا  
سالت فى الطست فرمما تنتضخ على ثيابه فتفسد عليه ثيابه وكان فى الامد الاول غالب طعامهم الخبز والتمر  
أو الطعام قليل الدسومة وأما اليوم فقد أكلوا الباجات والالوان ويصيب أيديهم بذلك فلا بأس بصعبه فى  
كل مرة قال الفقيه اذا تخلل الرجل فخرج من بين أسنانه فان ابتلعه جاز وان ألقاه جاز ويكره  
الخلل بالريحان وبالباس وبخشب الرمان ويستحب أن يكون الخلال من الخلاف الاسود ولا ينبغى له  
أن يرمى بالخلل وبالطعام الذى خرج من بين أسنانه عند الناس لان ذلك يفسد ثيابهم ولكنه عيسكه فاذا  
أتى بالطست لغسل اليد ألقاه فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة كذا فى التمارخانية ناقلا عن البستان  
\* والله أعلم

### الباب الثالث عشر فى النبهة ونثر الدراهم والسكر وما رى به صاحبه

ذ كر فى فتاوى أهل سمرقند أن النبهة جائزة اذا أذن صاحبه فيها اذا وضع الرجل مقدارا من السكر أو عددا  
من الدراهم بين قوم وقال من شاء أخذ منه شيئا وقال من أخذ منه شيئا فهو له فكل من أخذ منه شيئا يصير  
ملك له ولا يكون غيره أن يأخذ ذلك منه كذا فى الذخيرة \* نثر الدراهم والدنانير والفولس التى كتب عليها  
اسم الله تعالى مكرهه عند البعض وقيل غير مكرهه وهو الصحيح كذا فى جواهر الاخلاطى \* تكلم  
المشايخ فى نثر الدراهم والدنانير والفولس كأنك عليها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا ذلك وهو الصحيح كذا  
فى الذخيرة \* لا بأس بنثر السكر والدراهم فى الضيافة وعقد النكاح كذا فى السراجية \* واذا نثر السكر  
فحضر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قبل أن ينتهب المنشور وأراد أن يأخذ منه شيئا هل له ذلك اختلف  
المشايخ فيه قال بعضهم له أن يأخذنه وقال النقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له ذلك كذا فى الخلاصة  
\* واذا نثر السكر ووقع فى ذيل رجل أو كفه وأخذنه غيره كان ذلك لا أخذنه كذا فى المنتقى \* وذ كر هذه  
المسألة فى فتاوى أهل سمرقند وفصل الجواب تفصيلا قال ان كان بسط ذيله أو كفه ليقع عليه السكر لا يكون  
لا حاد أخذنه ولو أخذنه كان لصاحب الذيل والكم أن يسترد منه وان لم يسط ذيله أو كفه لذلك فالسكر لا أخذنه

(٤٤ - فتاوى خامس) دعوى الدنانير من أن يقول ده دهنى أو ده منى وفى النقرة كذلك لا بد أن يقول ده هشتى أو ده منى \* ولو  
ذ كر الطفقاجى يصح وقيل يصح مطلقا وفى المنتقى ادعى عليه أنه أمر فلانا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا يصح الدعوى والا فلا شئ  
عليه لعدم صحة الأمر \* وفى دعوى السعاية لا حاجة الى ذ كر قباض المال وانه لا يملكه لان السعاية لا بد من بيان السعاية لان السعاية الموجبة  
لا بد من أن تكون لا على قصده الحسبية وتكون سببا للتفريق غالبا بان كان معلوما من خلق الظالم انه يغرمه فى أمثال هذا بان قال عند نظام

انه وجد كذا أوله مال أوله فرس جيد وهو يعلم انه يقصده في مثله غالباً كذا أفتى به أئمة سمرقند حين قدم عليهم عسكر خوارزم وكذلك أفتى به أئمة خوارزم في زمان استيلاء أعرج سمرقند على بلاد الاسلام \* وفي النصاب فر من ظالم فأخذته انسان حتى أدر كه الظالم وأخسره ضمن الاخذ عند محمد درجة الله كالوفيق باب قصص وكذا الدول ظالم على رجل حتى أخذته ضمن الدال على قوله والفتوى على هذه الرواية فيسمع الدعوى فلو ادعى انه أخسره (٣٤٦) أو ادعى انه ارتشى منه ولم يفسره كما هو الوجه لا يسمع وانفسره على الوجه الموجب

للضمان يسمع (نوع منه) في الاقضية برهن على مديون مديونه لا يقبل ولا يملك أخذ الدين منه لكن اذا ثبت الدين في التركة وأقر رجل عند الحاكم أن عليه لهذا المبت كذا بأمره الحاكم يدفع ما عليه الى دائن المبت \* وفي العميون لو قضى مديون المبت ما عليه لدائن المبت وله وصى بغير أمره قال محمد رحمه الله ان قال عند القضاء هذا ما على المبت أدفعه اليك قضاء عمالك على المبت برئ وان قضى ولم يقبل شيئاً يدل على ما ذكرناه وهو متبرع لان الادنى وهو الاسقاط عن ذمة المبت أولى من الحمل على الاسقاط من المبتين عند الاطلاق \* له وديعة عند رجل ولا آخر على المودع دين مثل الوديعة فقضى المودع بالوديعة دين المودع قال محمد المودع بالخيار ان شاء ضمن المودع وسلم المال للقاضي لانه متبرع وان شاء أجاز القضاء \* أثبت المرتين الدين على الراهن وحسبه به ثم قال انه لم يقبض لكن فلان قبضه ان قال قبض فلان كان بأمره أدام حسبه وان قال لا بأمره أخرجه \* ادعى عليه ما لا مقدرا بسبب حساب جرى بينهما الخراج لا يصح لان الحساب لا يصلح سبباً لوجوب المال \* ادعى عليه ألف درهم ولم يرد على هذا قيل لا يصح ما يقبل للمالك منه حتى يعطى حتى وقيل يصح قال أبو نصر الصحيح انه يصح (نوع منه في دعوى الدين في التركة) \* أحضر ورثته وادعى على مورثهم ديناً ولم يخلف المبت تركه يخلف الورثة ان أنكروا الدين لان غرضه اثبات الدين لا الاستيفاء عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انه يسمع البيعة قبل

وليس لصاحب الذيل والكم أن يسترده منه كذا في المحيط \* ولو نذر السكر في عرس فوقع في حجر رجل فأخذه آخر جازا لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو أخذ يده ثم وقع منه وأخذه آخر فهو لادول كذا في الينابيع \* اذا دخل الرجل مقصورة الجامع ووجد فيها سكر أجاز له الاخذ الا على قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو مر بسوق الفانيذ فوجد سكر لم يسهه أن يأخذ كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أنه اذا دفع الرجل الى غيره سكر أو دراهم لينثره على العروس فأراد أن يحبس لنفسه شيئاً فقبضها اذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس له أن يدفع الدراهم الى غيره لينثر ذلك الغير واذا نثر ليس له أن يلتقط منه شيئاً وفيما اذا كان المدفوع سكر له أن يحبس قدر ما يحبس الناس في العادة هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا له ليس له ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وله أن يدفع السكر الى غيره لينثر اذا نثر له أن يلتقط وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ليس له ذلك كافي الدراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل نفق جاره فألقاه في الطريق فجاء انسان وسلخه ثم حضر صاحب الجمار فلا سبيل له على أخذ الجلد ولو لم يلق الجمار على الطريق فأخذه رجل من منزل صاحبه وسلخه وأخذ جلد له فاصحبه أن يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وعنه أيضاً في شاة ممتة نبذها أهلها فأخذ رجل صوفها ووجد لها وديعة فذلك له فان جاء صاحبها بعد ذلك أخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وجوابه في مسألة الشاة يخالف جوابه في مسألة الجمار فيجوز أن يقاس كل واحدة من المسألتين على الاخرى فيصير في المسألتين رواية أن كذا في المحيط \* البطيخة اذا قلعت وبقيت فيها بقية فانتب الناس ذلك ان كان تركه اليأخذها الناس لا بأس بذلك وهو بمنزلة من حل زرع وهو بقي منه سنابل ان ترك ما يترك عادة ليأخذها الناس فلا بأس بأخذه وكذلك من استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها ولورفع الزرع وبقيت فيه بقية مثل ما يترك الناس عادة فسحقها برب الارض ونبتت بسقيه فهي لرب الارض كذا في التناظرية \* والله أعلم

### الباب الرابع عشر في أهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم

لا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسى \* في البيعة بكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول كذا في التناظرية \* قوم من أهل الذمة اشتروا من المسلمين داراً في المصر ليتخذوها مقبرة قال لما ملكوها يفعلون فيها ما شاؤوا وان أضرب بيوت الحيران بخلاف ما لو اتخذوا بيعة أو كنيسة أو بيت نار في المصر لم يملكوا ذلك كذا في خزائن الفتاوى \* لا بأس ببيع الزنا من النصراني والقلنسوة من المجوسى كذا في السراجية \* سئل أبو بكر هل يؤخذ عهد من أهل الذمة بالكسبيات قال مرة لا يؤخذون به ومرة قال انهم يؤخذون به اذا كانوا كثيرين يعرفوا كذا في الحاوى للفتاوى \* يكره للشهور والمقتدى به الاختلاط الى رجل من أهل الباطل والشرا لبقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين أيدي الناس ولو كان رجلاً لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به كذا في الملتقط \* وقال القدوري في النصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصلى في بيته حيث شئت كذا في المحيط \* وفي كتاب

قبض فلان كان بأمره أدام حسبه وان قال لا بأمره أخرجه \* ادعى عليه ما لا مقدرا بسبب حساب جرى بينهما الخراج لا يصح لان الحساب لا يصلح سبباً لوجوب المال \* ادعى عليه ألف درهم ولم يرد على هذا قيل لا يصح ما يقبل للمالك منه حتى يعطى حتى وقيل يصح قال أبو نصر الصحيح انه يصح (نوع منه في دعوى الدين في التركة) \* أحضر ورثته وادعى على مورثهم ديناً ولم يخلف المبت تركه يخلف الورثة ان أنكروا الدين لان غرضه اثبات الدين لا الاستيفاء عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انه يسمع البيعة قبل



ظهور التركة ولا يخلف وبه أخذ الفقيه \* برهن على أن له كذا على الميت يخلف على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء  
وفي الفتاوى وان أبي الورثة التحليف لانه حق الميت \* ادعى بعض الورثة ديناً على الميت وصدقه بعضهم وأنكر البعض يستوفى من  
حصه المصدق بعد طرح حصه المدعى ترك أخوين فاقروا بخاخر وأنكره الآخر يعطى المقر نصف ما في يده وقال ابن أبي ليلى رحمه الله  
ثلث ما في يده \* وفي الجامع الامم غمرات عن أنف فبرهن عليه على ألف وقضى ثم (٣٤٧) ادعى آخر ألفاً فأنكره الوارث وصدقته

المقتضى عليه فالألف بينهما  
أدنا فابوه أخذ الفقيه \*  
أعتق غلاماً ومات فجاء  
آخر وادعى أنه وارث المعتق  
ان كان الاعتاق في المرض  
يكون الغلام خصماً لانه  
يدعى عليه أن السعاية  
واجبة عليه والا لا لعدم  
تعلق الوارث به \* برهن  
على اعتاق مولاه في المرض  
فادعى الوارث أن المعتق  
كان يهذى وقت الاعتاق  
ان لم يقر الوارث باعتق فالقول  
للسوارث الأأن يصرح  
الشهود بأنه كان صحيح العقل  
وقت الاعتاق فان كان أقر  
باعتق فالقول للعبد الآن  
يرهن الوارث على أنه كان  
يهذى وقت الاعتاق \* برهن  
على أن هذا معتقه وله ولاء  
العق والآخر على أنه حر  
وله عليه ولاء المولاة فولاه  
انظر الآدأولى \* برهن أنه  
أعتق هذا وهو يملكه  
وبرهن الآخر كذلك فان  
صدق العبد أحدهما فهو  
أولى وان كذبهما فالولاء  
بينهما ولو برهن كل منهما  
على اعتاقه بالف وهو يملكه  
لأثر تصديق العبد وولائه  
بينهما وله كل منهما عليه

الخارج لابي يوسف رحمه الله تعالى وللرجل أن يأمر جاريته بالكفاية بالغسل من الجنابة ويجبرها على ذلك  
قالوا يجب أن تكون المرأة الكفاية على هذا القياس كذا في التارخية ناقلاً عن اليتيمة \* وعن محمد رحمه  
الله تعالى ولادع مشركاً يضرب الربط قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء أئمن منه المسلم فاني أئمن منه  
المشرك الا الخمر والخنزير كذا في المنتقط \* قال محمد رحمه الله تعالى ويكره الاكل والشرب في أواني المشركين  
قبل الغسل ومع هذا لو أكل أو شرب فيها قبل الغسل جاز ولا يكون آكل ولا شارب باحراماً وهذا اذا لم يعلم  
بنجاسة الأواني فاما اذا علم فإنه لا يجوز أن يشرب ويأكل منها قبل الغسل ولو شرب أو أكل كان شارباً أو آكل  
حراماً وهو نظير سؤر الدجاجة اذا علم أنه كان على منقارها نجاسة فإنه لا يجوز التوضي به والصلاة في  
سراويلهم نظير الأكل والشرب من أوانيهم ان علم أن سراويلهم نجسة لا تجوز الصلاة فيها وان لم يعلم تكره  
الصلاة فيها ولو صلى بجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كاه من الذبائح وغيرها ويستوى الجواب بين أن  
يكون اليهود والنصارى من أهل الحرب أو من غير أهل الحرب وكذا يستوى أن يكون اليهود والنصارى من  
بنى اسرائيل أو من غيرهم كنصارى العرب ولا بأس بطعام الجوس كاه الا الذبيحة فان ذبحتهم حرام وليذكر  
محمد رحمه الله تعالى الأكل مع الجوسى ومع غيره من أهل الشرك انه هل يحل أم لا وحكى عن الحاكم الامام  
عبد الرحمن الكاتب أنه ان اتبى به المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه فيكره كذا في المحيط  
\* وذكر القاضى الامام ركن الاسلام على السعدى أن الجوسى اذا كان لا يرمزهم فلا بأس بالاكل معه وان  
كان يرمزهم فلا بأس بالاكل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا بأس بالاكل معه حال ما يظهر الكفر والشرك ولا بأس  
بضيافة الذمى وان لم يكن بينهما الامعرفة كذا في المنتقط \* وفي التفريق لا بأس بان يضيف كافراً لقراءة  
أو حاجة كذا في التمراتشى \* ولا بأس بالذهاب الى ضيافة أهل الذمة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى  
وفي أخية النوازل الجوسى أو النصرانى اذا دعا رجلاً الى طعامه تكراهه الاجابة وان قال اشترى اللحم من  
السوق فان كان الداعى نصرانياً فلا بأس به وما ذكر في النوازل في حق النصرانى يخالف رواية محمد رحمه الله  
تعالى على ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة \* ولا بأس بان يصل الرجل المسلم والمشرک قريبا كان أو بعيداً  
محارباً كان أو ذمياً وأراد بالمحارب المستأمن وأما اذا كان غير المستأمن فلا ينبغي للمسلم أن يصله بشيء كذا في  
المحيط \* وذكر القاضى الامام ركن الاسلام على السعدى اذا كان حربياً دار الحرب وكان الحال  
حال صلح ومسالمة فلا بأس بان يصله كذا في التارخية \* هذا هو الكلام في صلة المسلم والمشرک وجئنا  
الى صلة المشرک المسلم فقد روى محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير أخباراً متعارضة في بعضها ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل هدايا المشرک وفي بعضها أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبل فلان من التوفيق  
واختلفت عبارة المشايخ رحمه الله تعالى في وجه التوفيق فعبارة الفقيه أبى جعفر الهندواى ان ما روى  
انه لم يقبلها محمول على أنه انما لم يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع  
عند ذلك الشخص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يقبلها منهم طمعاً في المال لا لعلاء كلمة الله  
ولا يجوز قبول الهدية من مثل هذا الشخص في زماننا وما روى أنه قبلها محمول على انه قبل من شخص  
غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم انما يقبلها منهم لا عازالدين ولا لعلاء كلمة الله العليا لاطاب المال وقبول الهدية من مثل هذا الشخص

ألف وان لم تذكر إحدى البيتين ما لا يفينه مدعى المال أولى وولائه صدقه العبد أولاً \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد  
من بيان التركة حتى لو كان عقاراً لا يتنميان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة ولا يصح أنه يقبل بلا بيان  
التركة وعليه الفتوى \* وان استوفى غريم وبرهن على الوفاء بين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بالاخلاف  
وان أنكر الوارث دين الغريم والثاني وصدقته الغريم الاول شارك الثاني الاول لاقراره بالشركة \* برهن الدائن على أن الورثة باعوا عيناً من



على الشراء من فلان بن فلان ونقد الثمن ان كان المبيع في يد البائع بقبول من غير ذلك كملك البائع وان كان في يد غيره والمدعي يدعيه لنفسه ان ذكر المدعي والشهود ان البائع ملكها أو قال سلمها اليه أو قال سلمها الي أو قال قبضت أو قال الشهود قبض أو قال ملكي اشتريتها منه وهو لي بقبول وان شهدوا على الشراء والنقل ولم يذكر القبول والتسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولا شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا فيه وفي كل موضع قضى بالملك للمشتري (٣٤٩) باليد والمبيع في يد غيره البائع وذو اليد

ينكر كونه ملك البائع  
فخضر الغائب وأنكر البيع  
لا يلتفت الى انكاره ولا  
يحتاج الى اعادة البيعة ولو  
كان مدعى بأنه ملك البائع  
لا تقبل هذه البيعة عليه  
لانه حينئذ يكون مودعا أو  
غاصبا وعلى أي حال كان  
لا يكون خصما للمدعي  
الشراء من المالك \* وفي  
الافضية هذا اذا لم يدع ذو  
اليد تلقى الملك من الذي  
يدعيه المدعي الشراء أما اذا  
ادعاه فلا حاجة الى ذكر ملك  
البائع أو كونه ملك المشتري  
وصورته ما ذكر في الصغرى  
في يد رجل دار يزعم ارضها  
عن أبيه وادعى آخر  
بشراؤها من أبيه في صحته  
وبرهن على ذلك يقبل وان  
لم يقولوا باعها وهو يملكها  
لتصادقهما على كونها ملك  
البائع \* ادعى على آخر أرف  
درهم من ثمن الجارية ولم  
يذكر قبضها ولا تسليمها  
لا يقبل \* ادعى بيع دار بكذا  
وتسليمها ولم يذكر حذوها  
يسمع لان المقصود بعد  
القبض دعوى الثمن \* وفي  
الافضية باع دارا بخمر اسان  
في العراق ونقد الثمن  
ووكله بالقبض والخصومة

الاكتساب بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما يتخذه لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادخر قوت عياله سنة كذا في خزنة المفتين \* وكذا ان كان له أبوان معسران يقتض عليه الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة \* ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليواسي به فقيرا أو يجازي به قريبا فإنه أفضل من التخلي لنفل العبداء ومباح وهو الزيادة للزيادة والتجمل ومكرره وهو الجمع للتفاخر والتكاثر وان كان من حلال كذا في خزنة المفتين \* ولا يلتفت الى حال الجماعة الذين قعدوا في المساجد والخانقاهات وأنكروا الكسب وأعينهم طامحة وأيديهم ممددة الى ما في أيدي الناس يسهون أنفسهم المتوكلة وليسوا كذلك هكذا في الاختيار شرح المختار \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يكره أن يجتمع قوم فيعتزلوا الى موضع ويمتنعوا عن الطيبات بعد دون الله تعالى فيه ويفرغون أنفسهم لذلك وكسب الحلال لزوم الجماعة والجماعات في الامصار أحب وأزعم كذا في التتارخانية \* قيل كل قارى ترك الكسب فأنما يأكل من دينه كذا في السراجية \* وأفضل أسباب الكسب الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار \* والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل كذا في الوجيز للكردي \* امرأة اجنبيه تغزل في دار رجل ويعطيها كل يوم قطن وخبر فالفزل يطيب له ان يشترط عليها الغزل كذا في القنية \* غزل الرجل اذا كان على مشال غزل المرأة يكره لانه تشبه بهن كذا في القنية \* ومن كان له قوت يومه لا يحل له السؤال كذا في الاختيار شرح المختار \* وما جمع السائل من المال فهو خبيث كذا في البنايع \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة تاتخه أو صاحب طبل أو مزمارا كسب ما لا قال ان كان على شرط رده على أصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط ان شرطوا الهافي أوله ما لا بازا النباحة أو بازا الغناء وهذا لانه اذا كان الاخذ على الشرط كان المال بمقابل المعصية فكان الاخذ بمعصية والسيل في المعاصي ردها وذلك ههنا برد المأخوذ ان تمكن من رده بان عرف صاحبه وبالتصدق به ان لم يعرف فليصل اليه نفع ماله ان كان لا يصل اليه عين ماله أما اذا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ بمعصية والدفع حصل من المالك برضا فيكون له ويكون حلالا له عن محمد رحمه الله تعالى في كسب المغنية ان قضى به دين لم يكن لصاحب الدين أن يأخذها وأما في القضاء فهو يجب بر على الاخذ وينبغي على قياس المسألة المتقدمة ان يقال انما اذا أخذت ذلك من غير شرط يسع رب الدين أن يأخذها ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب كسب الخصى مكرره ولم يرد به ما اكتسبه وانما أراد به أن يأخذها خصما وخصما ومكرره كذا في المحيط \* يبيع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه التوراة والانجيل والزبور والفرقان ويأخذ عليها ما لا يقول أنا أدفع هذا هدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى \* واذا مات الرجل وكسبه خبيث فالاولى لورثته أن يردوا المال الى أربابه فان لم يعرفوا أربابه تصدقوا به وان كان كسبه من حيث لا يحل وابنه يعلم ذلك ومات الاب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع والورع أن يتصدق به بنية خصماء أبيه كذا في البنايع \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوم ورثوا خرا وهم مسلمون لا يقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم كذا في الخلاصة \* له مال فيه شبهة اذا تصدق به على أبيه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها يوسع فاسدة فهو بجميع ماله لانه هذا خرج من العهدة كذا

فرجع وقال لم يسلم الدار الى من في يده الدار لا يسترد الثمن ما لم يبرهن على ذلك \* ادعى عليه ألف درهم عن جارية بشرائطه وعجز عن اثباته وقال كانت الالف وديعة عنده لا يقبل ولو ادعى كونها وديعة وعجز فادعى كونها اقراضا يقبل \* السادس في دعوى الاجارة \* ادعى أجرة محدودا بجارته منه وتسليمه اليه ولم يذكر أنه ملكه يصح بخلاف دعوى الشراء كأمرو والوقف لان اجارة الغاصب المغصوب صحيح بلاذن المالك ويستحق الاجرة \* ادعى أنه كان استأجر منه هذه الدار وقبضها ثم انك غصبها مني يصح لانه ادعى عليه فعلا أمالوقال كنت استأجرتها

قبله ثم استأجرهما من المالك وسلمها اليك لئلا ان المستأجر لا يكون خصما للمدعي المالك والاجارة أيضا ما لم يدع عليه فعلا وقال نظهر الدين  
 رحمه الله يسمع لادعائه عليه منافع مما لو كته فكان خصما \* دار في يد رجل برهن رجلان كل منهما على انه مملكه وقد اجره من ذى اليد  
 فالدار والاجرة بينهما استحضانا وفي دعوى الاجارة المفسوخة لا بد من ذكر أول المدة وآخرها وتسليم المستأجر كما لا بد من ذكر تسليم المبيع  
 عند دعوى الثمن فان ترك ذلك كرهه (٣٥٠) الاشياء أعاد الدعوى وذكرها وان كان الشاهد تركه ثم ذكره قبل ولو بالتعلم

في القنية \* سئل النقيع أبو جعفر عن اكتسب مالا من أمر السلطان وجعل المال من أخذ الغرامات  
 المحرمة وغير ذلك هل يحل لاحد عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحب إلى في دينه أن لا يأكل منه  
 ويسعه أكله حكما كان ذلك الطعام لم يقع في المظلم غصبا أو رشوة كذا في المحيط \* الصبر على الفقر  
 أفضل من الشكر على الغنى الامتناع من الكسب أولى من الاشتغال به على قصد الانفاق على وجوه الخير  
 كذا في السراجية \* والله أعلم

### الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر

لابأس بزيارة القبور وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وظاهر قول محمد رحمه الله تعالى يقتضي الجواز  
 للنساء أيضا لانه لم يخص الرجال وفي الأشربة واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في زيارة القبور للنساء قال  
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح انه لا بأس به وفي التهذيب يستحب زيارة القبور وكيفية  
 الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كذا في خزنة الفتاوى \* وإذا أراد زيارة القبور يستحب له  
 أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة واحدة والاخلاص ثلاث مرات  
 ويجعل نواحي الميت يبعث الله تعالى إلى الميت في قبره نوراً ويكتب للمصلي ثوابا كثيرا ثم لا يشغل بالابغضه  
 في الطريق فاذا بلغ المقبرة تخلع عليه ثم يقف مستدبر القبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم  
 يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم لنا سلف ونحن بالآثر كذا في الغرائب \* وإذا أراد الدعاء بقوم مستقبل  
 القبلة كذا في خزنة الفتاوى \* وان كان شهيدا يقول سلام عليكم عاصبر ثم نعم عقي الدار وإذا كان  
 قبور المسلمين مختلطة بقبور الكفار يقول السلام على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية الكرسي  
 ثم يقرأ سورة اذازلت وألهاكم التكاثر كذا في الغرائب \* وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله تعالى أن قراءة القرآن في المقابر إذا خفي ولم يجهر لا تنكره ولا بأس بها انما يكره قراءة  
 القرآن في المقبرة جهرا أما المخافتة فلا بأس بها وان ختم وكان الصدر أو اسحق الحافظ يحكى عن استاذ  
 أبي بكر محمد بن ابراهيم رحمه الله تعالى لا بأس أن يقرأ على المقابر سورة الملك سواء خفي أو جهر وأما غيرها  
 فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخفية كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن \* وان قرأ القرآن  
 عند القبور ان نوى بذلك أن يؤنس صوت القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فالتعالى يسمع قراءة القرآن  
 حيث كانت كذا في فتاوى قاضيخان \* ولومات رجل وأجلس وارثه على قبره من يقرأ الأصم انه لا يكره  
 وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المصمات \* وأفضل أيام الزيارة أربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة  
 والسبت والزياره يوم الجمعة بعد الصلاة حسن ويوم السبت إلى طلوع الشمس ويوم الخميس في أول النهار وقيل  
 في آخر النهار وكذا في الألباء المتبركة لا سيما ليلة ترمه وكذلك في الأزمه المتبركة كعشر ذي الحجة والعيد  
 وعاشوراء وسائر المواسم كذا في الغرائب \* اذا مر بقبرة وقرأ شيئا من القرآن بنية من يمر عليهم لا بأس به كذا  
 في السراجية \* وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص  
 سبع مرات فانه بلغني من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور له يغفر له وان كان مغفورا له  
 غفر له هذا القاري وذهب ثوابه للميت كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن \* وان قرأها عشر مرات فهو

من عالم ذكره في المتقى \* برهن  
 المؤاجر على التسليم  
 وبرهن المستأجر أن  
 العين كان في يده الى انقضاء  
 مدة الاجارة فينبه المؤاجر  
 أولى \* علق ضمان الاجرة  
 بفسخ الاجارة وقبلة المؤاجر  
 ثم ادعى على الضامن موت  
 أحد المستأجرين ولزوم  
 ضمان حصته عليه لا يقبل  
 لان الشرط انفساخ كل  
 الاجارة لا بعضها فانه عدم  
 الشرط بالعدم الاصل الى

### السابع في الوكالة

وفي فتاوى القاضى ادعى  
 على غائب ديناً بحضرة  
 رجل يدعى أنه وكيل الغائب  
 في الخصومة فافترق المدعى عليه  
 بالوكالة لم يصح حتى لو برهن  
 المدعى بالدين على الغائب  
 لم يقبل وكذا لو ادعى ديناً  
 على ميت بحضرة رجل  
 يدعى أنه وصى الميت وأقر  
 المدعى عليه بالوصاية  
 فالبرهان عليه لا يقبل بلا  
 خصم حاضر عندنا فلو حكم  
 بثبوتها بلا خصم حاضر  
 ثم جاء رجل الى الحاكم وقال  
 أنا فلان بن فلان الفلاني  
 ووكلت هذا بطلب مالي على  
 فلان أو بقبضه وغاب  
 الموكل فأحضر الوكيل رجلا

وقال أنا وكيل فلان المذكور في قبض ماله على هذا ان عرف الحاكم الموكل باسمه ونسبه قبل دعوى الوكالة وان لم يعرف أحسن  
 الموكل لا بد أن يبرهن الوكيل على أن الموكل المذكور اسماً ونسباً وكله بذلك لانه اذا لم يعرفه الحاكم عسى يجيىء رجل الى الحاكم ويتسمى  
 ويتسبب باسم غيره ونسبه به يوكل بقبض حق غيره ويغيب فيضيع حق الغير بأخذ الوكيل حقائق لموكله وهذا مما يحفظ ويحاط ولان  
 الحاكم انما يحكم للوكل بحضرة الوكيل فاذا لم يعرفه باسمه ونسبه ولم يذكره هو يكون حكماً للجهول هذا اذا لم يحضر الموكل خصماً عند

الحاكم وقت التوكيل فان أحضر رجلا وقال وكلت هذا بطلب كل حق لي على هذا أو على كل من عليه حتى يبلده كذا يقبل التوكيل ويجعله خصما عرفه باسمه ونسبه أولا \* وفي الصغرى وكله بقبض دينه أو ودعته فصدق المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفائدته تظهر فيما إذا حكم بوكالته على هذا الحاضر باليمنية ثم أحضر خصما آخر لا يحتاج إلى إعادة البيعة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا (٣٥١) الحق لا يحتاج إلى إعادة لها وكذا لو برهن

شاهد أفرادا على هذا الغريم وفردا آخر على غريم له آخر أو وارث له آخر \* برهن على رجل أنه وفلان بن فلان الفلاني وكيل من فلان بقبض ماله عليه وإن للموكل عليه كذا بعد انكار الغريم الدين أو الوكيل فقط فعند محمد رحمه الله يقضى بوكالتهما والدين وعندهما لا فلو حضر أحد الوكيلين للغائب لا يحتاج إلى إعادة البيعة لأن أحدهما لا يفرد بقبض الدين فكان مضطرا إلى انتصاه خصما عن الغائب وإذا ثبت لم يملك القبض حتى يحضر الوكيل الغائب وبمثل لو برهن أنه وكيل فلان مع فلان ليخاصم فلانا أو بقبض دين وأجاز صنع كل منهما فانه يحكم بوكالة الحاضر لا الغائب \* ولو برهن الوصي أن فلانا أوصى إليه وإلى فلان الغائب يحكم بوصايتهما عندهما وعند الشافعي يقضى بوصايته وحده بناء على إمكان تفرد أحدهما بوصاية والتصرف \* وأحد من وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه على

أحسن ومن أراد غاية الكمال فليزدع لميا بالتضرع والابتهال سورا آخر ومن قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول الله رفع الله العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب \* قال برهان الترجاني لا تعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا مستحسنا ولا نرى به بأسا وقال ابن الأئمة الكرايسي هكذا وجدناه من غير نكير من السلف وقال شمس الأئمة المكي بدعة كذا في القنية \* ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذلك من عادة النصارى ولا بأس بقبض قبر والديه كذا في الغرائب \* في البيعة سئل الخجندی عن رجل قبر والديه بين القبور هل يجوز له أن يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويزورهما فقال له ذلك إن أمكنه ذلك من غير وطء القبور وسئل أيضا عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد أن يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له إلا على المقابر هل له أن يتخطى المقابر فقال إن كان الاموات في التوابيت فلا بأس قال رضي الله عنه وكذلك إن كانوا في غير التوابيت كذا في التارخانية \* رجل وجد طريقا في المقبرة يتجرى فان وقع في قلبه أن هذا طريق أحد هؤلاء القبور لا يعيش فيه وإن لم يقع في قلبه ذلك عيشي كذا في محيط السرخسي \* قال ابن الأئمة الكرايسي الأولى أن لا يصعد في المقابر والوبرى كان يوسع في ذلك ويقول سقوطها بمنزلة سقوط الدار فلا بأس بالصعود وقال شمس الأئمة الحلواني يكره وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا تطأ على جراح أبي من أن تطأ على قبر قال علاء الترجاني يأثم بوطء القبور لأن سقف القبر حق الميت كذا في القنية \* وعن شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى رخص بعض العلماء المشي على القبور وقالوا عيشي على سقف القبر كذا في خزائن الفتاوى \* ولا بأس بأن يرفع ستر الميت ليرى وجهه وانما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية \* دفن في أرض الغير فالمالك إن شاء نبش أو ترك أو سوى القبور وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة كذا في الوجيز للكردي \* حامل أتى على حملها سبعة أشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفنت ثم رؤيت في المنام أنها قالت ولدت لابنك القبر كذا في السراجية \* يكره اتخاذ المقبرة في السكك والأسواق ولولا اتخذ كاشانة ليدفن فيها موتى كثيرة يكره أيضا أن البناء على المقابر يكره ويكره أن يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وتكره الصلاة في التوابت كذا في القنية \* وإخراج الشمع إلى رأس القبور في الليالي الأولى بدعة كذا في السراجية \* ثوب الجنائز تغرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لا يجوز للتولى أن يتصدق به ولكن يبيعه بثمن ويشتري به وبزيادة مال ثوبا آخر كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

### (الباب السابع عشر في الغناء والنهوسائر المعاصي والامر بالمعروف)

اختلفوا في التغنى الجرد قال بعضهم أنه حرام مطلقا والاستماع اليه معصية وهو اختيار شيخ الاسلام ولو سمع بغتة فلا اثم عليه ومنهم من قال لا بأس بأن يتغنى ليستفيد به نظم القوافي والفصاحة ومنهم من قال يجوز التغنى لدفع الوحشة إذا كان وحده ولا يكون على سبيل اللهو واليه مال شمس الأئمة السرخسي ولو كان في الشعر حكيم أو عبثا أو فقه لا يكره كذا في التبيين \* وإنشاد ما هو مباح من الأشعار لا بأس به وإذا كان في الشعر صفة المرأة أن كانت امرأته بعينها وهي حية يكره وإن كانت ميتة لا يكره وإن كانت امرأته مرسله لا يكره وفي النوازل قراءة شعر الأديب إذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والغلام يكره والاعتداف في الغلام على ما ذكرنا

هذا المحضر فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمة أن موكلني هذا يريد المدعى عليه يقول ليس على هذا الحق وليس لي علم بالوكالة هذه فبرهن الوكيل على الوكيل أن لا يقبل لعدم الخصم \* ادعى أنه وكيل فلان بطلب دينه والخصومة فيه وأحضره فقال المدعيون برأني فهو كالتغنى الدين أو أوفيته اليه فادعى أنه عزله عنها أن التوكيل بالتماس الخصم لا يسمع دعوى العزل لانه لا يملكه وإن بلا التماس يصح إذا برهن على العزل والا لا ولولم يقل هكذا أولئك قال لست بوكيل وصدقته الخصم لا يصح وفائدته فيما إذا كان الصلح واقعا على بدل مع الخصم ثم قال ما أنا

بوكيل وأراد استداده ما وقع وصدقه الخصم لاسمع لتعلق حق الموكل به \* (الثامن في دعوى الكفالة) \* دعوى المال لا يصح بلا بيان السبب لعدم جواز الكفالة بالدية وبديل الكتابة \* برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كفيل عنه أن ادعى كفالة مبهمة بأن قال الكفيل تكفلت بكل ماله على فلان ولنى عليه ألف وذ كرشه وده مثل ذلك ونصوا على قبولها قضى به على الحاضر والغائب وله مطالبة أي ما شاء ولا يحتاج إلى إعادة البينة بعد حضور (٣٥٢) الاصيل وان فسر الكفالة وقال تكفلت بألفى على الغائب ان قال كانت بامر

وبرهن حكم به عليهم كما هو فيما اذا كانت الكفالة مبهمة وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من إعادة البينة \* باع منهما مائة بألف وكفل كل منهما عن الآخر فلي البائع أحدهما وبرهن على هذا البيع منهما وان كالا منهما كفيل عن الآخر بأمره يحكم بالألف عليه نصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بلا إعادة البينة وكذلك البرهن انه كفيل له هذا الرجل وفلان الغائب عن فلان بألف وكل منهما كفيل عن الآخر بأمره يقضى عليهم ما حتى لو حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البينة \* اشترى عبدا وقبضه فطلب البائع ثمنه فبرهن أنه أحال به على زيد الغائب فجاء المختال عليه فالمال عليه \* ادعى عليه الكفالة بآجرة معلقة بفسخ الآجرة وبرهن على فسخ الآجرة حال غيبة المؤجر وان المال لازم على الكفيل يقبل وبطالب

في المرأة كذا في المحيط \* قيل ان معنى الكراهة في الشعر أن يشتغل الانسان به فيشغله ذلك عن قراءة القرآن والذكر أما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به اذا كان من قصده أن يستعين به على علم النفسير والحديث كذا في الظهيرية \* وفي النتيجة سئل الخواص عن سموا أنفسهم بالصوفية فاختلفوا بنوع لبسه واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا لانفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذبا وسئل ان كانوا زانعين عن الطريق المستقيم هل يتفون من البلاد لقطع فتنتهم عن العامة فقال اماطة الاذى أبلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وبعير الحديث من الطبيب أركى وأولى كذا في التمارخانية \* قال رحمه الله تعالى السماع والقول والرقص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد اليه والجلوس عليه وهو والغناء والمزامير سواء وجوز له أهل التصوف واحتجوا بفعل المشايخ من قبلهم قال وعندى أن ما يفعله غيره ما يفعله هؤلاء فان في زمانهم ربما ينشد واحد شعرافيه معنى يوافق أحوالهم فيوافقهم ومن كان له قلب رقيق اذا سمع كلمة توافقته على أمره هو فيه ربما يغشى على عقله فيقوم من غير اختيار وتخرج حركات منه من غير اختياره وذلك مما لا يستبعد أن يكون جائزا مما لا يؤخذ به ولا يظن في المشايخ أنهم يفعلوا مثل ما يفعل أهل زماننا من أهل الفسق والذين لا علم لهم بأحكام الشرع وانما يتسكك بأفعال أهل الدين كذا في جواهر الفتاوى \* وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن الدف أنكره في غير العرس بأن تضرب المرأة في غير فسق للصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجي منه اللعب القاحش للغناء فأنى أكرهه كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بضرب الدف يوم العيد كذا في خزائن المفتين \* لا بأس بالمزاج بعد أن لا يتكلم الانسان فيه بكلام يأثم به أو يقصده اذ حال جلسائه كذا في الظهيرية \* المصارعة بدعة وهل ترخص للشبان قال رحمه الله تعالى ليست بدعة وقد جاء الاثر فيها الا أنه ينظر ان أراد بها التلهي بكرة ذلك وينع عنه وان أراد تحصيل القوة ليقدر على مقاتلة مع الكفرة فانه يجوز ويشاب عليه وهو كشر المثلث اذا أراد التطرب والتلهي ينع عنه ويرجوان كان مقاتلا وأراد به القوة والقدرة عليها جاز ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* قال القاضي الامام ملك الملوك اللعب الذي يلعب الشبان أيام الصيف بالبطيخ بأن يضرب بعضهم بعضا مباح غير مستنكر كذا في جواهر الفتاوى في الباب السادس \* ويكره اللعب بالشطرنج والتردو ثلاثة عشر وأربعة عشر وكل هو ما سوى الشطرنج حرام بالاجماع وأما الشطرنج فاللعب به حرام عندنا والذي يلعب بالشطرنج هل تسقط عدايته وهل تقبل شهادته فان قام به سقطت عدايته ولم تقبل شهادته وان لم يقام لم تسقط عدايته وتقبل شهادته ولم ير أبو حنيفة رحمه تعالى بالسلام عليهم بأسا وكره ذلك أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تحقير الهم كذا في الجامع الصغير \* والكذب محظور الا في القتال للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض بالكذب الحاجة كقولك لرجل كل فيقول أكلت يعني أمس فانه كذب كذا في خزائن المفتين \* ومن هم بسيئة وعزم عليها وأصرأثم بها كذا في الملتقط \* ويذهب أن يكون التعريف أولا بالطف والرفق ليكون أبلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعنيف بالقول لا بالسب والفحش ثم باليد كإقامة الحجر واتلاف المعازف ذكر الفقيه في كتاب البسستان أن الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بكبر رأيه انه لو أمر بالمعروف يقبل ذلك منه ويمتنعون عن المنكر فالامر واجب عليه ولا يسعه تركه ولو علم بأكبر

بالمال أي ما شاء وان أخذ من الكفيل رجع على الاصيل ان الكفالة بأمره وان لم يأخذ من الكفيل حتى حضر الاصيل رأيه فالفسخ ماض لانه لازم المال على الكفيل لم فسخ الآجرة لعدم تحقق الشرط بلا مشروط \* برهن على أنه كفيل له عن فلان وحكم به فأبرأ الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وأراد إعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح لعدم الكفالة بالإبراء \* ادعت عليه مائة من صداقها معلقة بوقوع الفرقة من زوجها بأمر زوجها بالكفالة وان زوجها علق طلاقها بغيبته عنها سنة وان الشرط



قد وجدوا المال عليه وبرهنت على كاه على الكفيل يقبل ويقضى بالمال على الكفيل وبالفرقة على الزوج ويجعل الكفيل خصما على الزوج وفيه نظر كما علم في الخزانة والقصولين والجامع من المذهب الصحيح أنه لا ينتصب خصما في اثبات شرط حقه على الغائب إذا كان الغائب مما يتضرر به فيقضى بالمال بالفرقة وقد عرف تماه في الجامع في كتاب النكاح \* ادعى أنه كفل له فائلا أن مات فلان مجهلا لوديعته فأناضا من فوات فلان مجهلا ولم عليه ضمانهم أو بين المدعى صح وحكم له به (٣٥٣) ان برهن \* التاسع في دعوى الصلح \* ذكر

الوتار ادعى دارا وصالح وأخذ بدل الصلح ثم استحق الدار من يد المدعى عليه يسترد بدل الصلح على كل حال أما إذا كان مقرافلا أنه بمنزلة البيع استحق المبيع فيرجع بالثمن وكذا إذا كان منكرا لان المدعى يزعم أنه باعها بالبدل فيؤخذ بزعمه وان دفع المدعى الى المدعى عليه شيئا وأخذ الدار ثم استحق المدعى فانه لا يرجع الدافع بمادفع لانه يزعم أنه أخذ حقه وما له وما أخذ المال لدفع خصوصته وليس عسرت الدار \* ادعى ديننا فصالح على أرض ثمن ان نصف الارض استحق رجوع بنصف الدعوى \* وفي الاصل لو استحق نصف بدل الصلح خير ان شاء الباقي وعاد الى كل الدعوى وان شاء أمسكه وعاد في نصف دعواه اعتبرارا للبعض بالكل \* صالح من دينه على عبد بعينه جاز ويكون شراء فان مات في يد المدينون يرجع الطالب الى اصل حقه وهو الدين وكذا كل عين لا يطل بافراقهما قبل القبض ولو صالح من

رأيه أنه لو أمرهم بذلك قد فوه وشقوه فتركه أفضل وكذلك لو علم أنهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه أفضل ولو علم أنهم لو ضربوه صبر على ذلك ولا يشكو الى أحد فلا بأس بان ينهي عن ذلك وهو مجاهد ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار والامر أفضل كذا في المحيط \* إذا استقبله الامر بالمعروف وخشى ان لو أقدم عليه قتل فان أقدم عليه وقتل يكون شهيدا كذا في التتارخانية \* ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقلب لعوام الناس وهو اختيار الرندوبستي كذا في الظهيرية \* الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة أشياء أولها العلم لان الجاهل لا يحسن الامر بالمعروف والثاني ان يقصد وجه الله تعالى واعلاء كلمته العليا والثالث الشفقة على المأمورين بالبين والشفقة والرابع أن يكون صبورا حليما والخامس أن يكون عاملا بما أمره كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام أن يأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العالم الذي اشتهر لانه اساءة في الادب ولانه ربما كان به ضرره في ذلك والعامة لا يفهم ذلك كذا في الغرائب \* رجل رأى منكرا وهذا الرائي ممن يرتكب هذا المنكر يلزمه أن ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فيترك أحداهما لا يسقط عنه الآخر كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في الملتقط والمحيط \* رجل علم أن فلانا يعاطي من المنكر هل يحل له أن يكتب الى أبيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى أبيه عنعه الاب عن ذلك ويقدر عليه يحل له أن يكتب وان كان يعلم ان أباه لو أراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم أنهم يستمعون كذا في فتاوى قاضيان \* لو أراد الاب أن يأمر ولده بشئ ويخاف انه لو أمره لا يمتثل أمره يقول له (١) خوب آيدای بسرا كراين كاركني يانككني) ولا يأمره حتى لا يلحقه عقوبة العقوق كذا في القنية \* رجل أتى بشا حشدة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى لا ينبغي له أن يخبر الامام بما صنع لا قامة الحدان الستة مندوب كذا في جواهر الاخلاطى \* سئل أبو القاسم عن يرى رجلا يسرق مال انسان قال ان كان لا يخاف الظلم منه يخبره وان كان خاف سكت كذا في الحساوي للفتاوى \* رجل أظهر الفسق في داره ينبغي أن يتقدم اليه بلاء للعذر فان كف عنه لم تعرض له وان لم يكف عنه فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء جرده وان شاء أبعده أسواطا وان شاء أزجعه عن داره وعن عمر رضي الله عنه انه أحرق بيت الخمار وعن الامام الزاهد الصفار انه أمر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى النسائي انه يكسر دنان الخمر وان كان قد ألقي فيها الملح ولا ضمان على الكاسر في شئ من ذلك كذا في المحيط \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أحرق الزقاق اذا كان فيه خمر لمسلم أو نصراني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اذا أمكن الاتقاع به كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بان يحمل الرجل وحده على المشركين وان كان غالب رأيه انه يقتل اذا كان في غالب رأيه أنه يئس فيهم نكابة يقتل أو جرح أو هزيمة وان كان غالب رأيه انه لا يئس فيهم أصلا لا يقتل ولا يجرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له أن يحمل وحده والقياس أن يباح له ذلك في الاحوال كلها وان علم انه يقتل كذا في المحيط \* واذا أراد الرجل أن ينهي قوما من فساق المسلمين عن منكر وكان من

(١) يا والدي ان فعلت كذا أو ان لم تفعل كذا يكون حسنا

(٤٥ - فتاوى خامس) دنا بر على دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفريق رجوع بالدنانير لانه صرف في استحقاق بدل الصلح رجوع على أصل حقه \* ولو عليه ألف مؤرجل قضاء قبل المحل جاز فلو استحق لم يرجع بها حتى يحل الاجل وكذا لو باع به عبدا أو صالحه على عبد فاستحق العبد أو ووجهه حرا أو رده بعبق قضاء لا يرجع الى أصل حقه ما لم يحل الاجل ويرجع بعد الحول لا لتقاضي الاستيفاء وان صالح من دراهم على كرخطة جاز فان استحق السكر أو وجده عبدا فرده رجوع الى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم وان صالح من مائة على نصفها

فاستحق البدل رجع عنده ولا يرجع بجميع الدين الاول لانه ليس بعوض وانما هو استيفاء بعد الخط والاستحقاق بوجوب انتفاض الاستيفاء  
لا البراءة بالخط فالخالف ان الصلح اذا كان على طريق المعاوضة بان كان على غير جنس الحق يرجع على دعواه عند الاستحقاق وان على  
سبيل الخط بان وقع على بعض حقه يرجع عند الاستحقاق بمثل بدل الصلح \* ادعى دارا فانكر فصول على نصفها ثم برهن المدعى على أن الدار  
ملكه فالمدعى كورفى أكثر الفتاوى أنه (٣٥٤) يقبل وهـ ذابناه على عدم جواز الصلح على بعض المدعى في مثل هذه الصورة وأنه

لا يجوز على ما ذكره في المختصر والهداية وأنه على خلاف ظاهر الرواية ووجهه أنه استوفى بعض حقه وترك الباقي رعاية الترتيب أن يحمل على البراء والبراء متى لاقى عينا لا يصح فصا وجوده وعدمه بمنزلة بخلاف ما إذا ادعى على أخيه نصف ما في يده بحكم الميراث فانكر وصالح على بعضه ثم برهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأخذ بقا حصة لان الصلح قد صح لزعم المدعى أن ما أخذه فبعه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه وما ترك فبعه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه فيكون ما أخذ من ملك المدعى عليه عوضا عما ترك من ملك نفسه عليه وصار هذا كالمشرط في المسئلة الاولى مع بعض المحدود الذي أخذ المدعى دراهم معلومة فدفعه المدعى عليه اليه فانه حيلة يقطع بها دعواه لانه ما أخذ بعض حقه فقد جعل بازاء الباقي دراهم وباعه لها منه واستوفى البدل فينقطع الدعوى أو يلحق به ذكر لبراءة عن دعوى الباقي

غالب رأيه انه يقتل لاجله ولا ينكي فيهم نكابة بضرب أو ما أشبهه فانه لا بأس بالاقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يترخص بالسكوت كذا في الذخيرة \* لا بأس بتعليق الاجراس على عنق الفرس والثور كذا في القنينة \* واختلف العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب فمنهم من قال بكرهته في الاسفار كلها الغزو وغيره في ذلك سواء وهذا القائل يقول بكرهته ذلك في الحضرة كما يقول بكرهته في السفر ويقول أيضا بكرهته اتخاذ الجلال في رجل الصغير وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير انما يكره اتخاذ الجرس للغزاة في دار الحرب وهو المذهب عند علماء سائرهم الله تعالى لان تعليق الجرس على الدواب انما يكره في دار الحرب لان العدو يشعر بمكان المسلمين فان كان بالمسلمين قلة يتبادرون اليهم فيقتلونهم وان كان بهم كثرة فالكفار يتحززون عنهم ويتحصنون فعلى هذا طاولوا اذا كان الركب في المفازة في دار الاسلام يخافون من الاصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب أيضا حتى لا يشعر بهم اللصوص فلا يستعدون لقتلهم وأخذ أموالهم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلال قال محمد رحمه الله تعالى في السير فاما ما كان في دار الاسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة فلا بأس به قال وفي الجرس منفعة جمة منها اذا ضل واحدا من القافلة يلحق بها بصوت الجرس ومنها ان صوت الجرس يبعد هوام الليل عن القافلة كالذئب وغيره ومنها ان صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الحداء كذا في المحيط \* المحتسب اذا نسي قطانا عن وضع القطن على طريق العامة فلم يتبع فاقطع المحتسب النار في قطفه وأحرقه يضمن الا اذا علم فسادا في ذلك ورأى المصلحة في احراقه فلا يضمن كذا في الخلاصة \*

### الباب الثامن عشر في التداوى والمعالجات وفيه العزل واسقاط الولد

الاشتغال بالتداوى لا بأس به اذا اعتقد أن الشافي هو الله تعالى وأنه جعل الدواء سببا أما اذا اعتقد أن الشافي هو الدواء فلا كذا في السراجية \* وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بالتداوى بالعظم اذا كان عظم شاة أو بقرة أو بغير أو فرس أو غيره من الدواب الاعظم التحزير والادعى فانه يكره التدادى بهما فقد يجوز التدادى بعظم ماسوى التحزير والادعى من الحيوانات مطلقا من غير فصل بينهما اذا كان الحيوان ذكرا أو ميتا أو ميتا اذا كان العظم رطبا أو يابسا وما ذكرنا من الجواب يجري على إطلاقه اذا كان الحيوان ذكرا لأن عظمه طاهر رطبا كان أو يابسا يجوز الانتفاع به بجميع أنواع الانتفاعات رطبا كان أو يابسا فيجوز التدادى به على كل حال وأما اذا كان الحيوان ميتا فانه يجوز الانتفاع بعظمه اذا كان يابسا ولا يجوز الانتفاع اذا كان رطبا وأما عظم الكلب فيجوز التدادى به هكذا قال مشايخنا وقال الحسن بن زياد لا يجوز التدادى به كذا في الذخيرة \* الانتفاع باجزاء الادعى لم يجز قبل النجاسة وقيل للكرامة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينتفع من التحزير بجلده ولا غيره الا الشعر لا سا كفة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره الانتفاع أيضا بالشعر وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أظهر كذا في المحيط \* واذا كان برجل جراحة يكره المعالجة بعظم التحزير والانسان لانه يحرم الانتفاع به كذا في الكبرى \* ولو أن رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب قد غلب عليك الدم فأخرجه فلم يفعل حتى مات لا يكون

أعما

بان يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعوى فيها وهذا الكلام من صاحب الهداية تنص على الفرق

بين قوله برئت وبين قوله أبرأت كما نص عليه في الذخيرة أنه لو قال أبرأتك من هذا العبد لانه يدعيه بعده لانه أبرأ عن الضمان الواجب فيبقى أمانة في يده فيصح دعواه حال قيام العين واستهلاكه لا حال هلاكه كما نص عليه في غير الذخيرة \* ولو قال برئت من هذا العبد والعين لا يصح دعواه بعده وكان برئا أمالوا صلح على قطعة دار أخرى لا يقبل الدعوى بعده اجلما العتمة الصلح وبه كان يفتى الامام ظهير الدين \* قال بكر رحمه

الله هذه رواية ابن جماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا يصح الدعوى بعده وان برهن كافي مسئلة الميراث والصلح على قطعة أخرى من دار أخرى وعليه عقول السرخسي في شرح الكافي كما ذكره في النهاية ووجهه أن الأبراء لا يقيعنا ودعوى الأبراء عن العين لا يصح كما تقرروا لكن الأبراء عن دعواه صحيحة فان المدعي كان يدعي كل الدار لنفسه فبأخذ البعض أبراء عن دعوى الباقي فصح \* ادعى حقاني دار فصول على مال ثم استحق الدار الأذراع لا يربط الصلح لجواز بقاء الدعوى بذلك القدر (٢٥٥) والقياس أن لا يصح الصلح لأن الحق يجوز أن يكون عملاً يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة

لكن أقدامهما على الصلح دليل جواز ذلك يحمل على ما يصح الاعتياض عنه وان استحق كلاهما جرح \* ادعى عليه دار فادعى أنه صالح معه عنها ولم يجد البينة يحكم بالدار للمدعي ثم وجدها وبرهن عليه بالصلح ينقض الحكم ولو كان المدعي باعها من آخر وسلمها ثم برهن على الصلح ان شاء أجاز البيع وأخذ منه الثمن وان شاء ضمنه قيمة الدار في المختار وان كان لم يحلفه على الصلح وأراد أن يحلفه بعد الحكم بتسليم الدار والبيع من آخره ذلك لأن البينة حقه فلا يسطر بالتأخير فان نكل ان أجاز المدعي عليه البيع أخذ الثمن والا ضمنه قيمة الدار في المختار وليس له أن يتبع المشتري في فصل النكول لأن بذله أو إقراره لا ينفذ في حق المشتري بخلاف البينة لأنها حجة متعدي \* جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب أقر المدعي أن العين للمدعي عليه ثم ظهر

أنه لانه لم يتيقن أن شفاه فيه كذا في فتاوى قاضخان \* وتستحب الخجامة لكل واحد كذا في الظهيرية \* لا ينبغي للعامل أن يتخجم ولا يتقصدها لم يتحرك الولد فاذا تحرك جاز ما لم تقرب الولادة محافظة على الولد الا اذا لحقتها بتر كه ضررين كذا في القنية \* امرأته أتت على جملها ثم فرأدت الفاء العلق على الظهر لاجل الدم تسأل أهل الطب فان قالوا يضر بالحمل لاتعمل كذا في الكبرى \* وان شربت المرأة دواء لتصح نفسها وهي حامل فلا بأس بذلك وهو أولى وان سقط الولد حياً أو ميتاً فلا شيء عليها كذا في السباع \* الخجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جداً ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العتائية \* مرض أو رمد فلم يعالج حتى مات لا يأثم كذا في المنتقط \* والرجل اذا استطلق بطنه أو رمدت عيناه فلم يعالج حتى أضعفه ذلك وأضام ومات منه لا تأثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا جاع ولم يأكل مع القدرة حتى مات حيث يأثم والفرق أن الاكل مقصد ارقونه مشبع يقين فكان تركه اهلاً كالأكل كذلك المعالجة والتداوى كذا في الظهيرية \* وتكره ألبان الاثنان للريض وغيره وكذلك لحومها وكذلك التداوى بكل حرام كذا في فتاوى قاضخان \* وتكره أبوال الابل ولحم الفرس وقالوا لا بأس بأبوال الابل ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع الصغير \* اعلم بان الاسباب المزيلة للضرر تنقسم الى مقطوع به كالماء المزيل لضرر العطش والخير المزيل للضرر الجوع والى مظنون كالقصود والخجامة وشرب المسهل ومسائر أبواب الطب أعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب الظاهرة في الطب والى موهوم كالكي والرقية أما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت وأما الموهوم فشرط التوكل تركه اذ به وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله المتوكلين وأما الدرجة المتوسطة وهي المظنونة كالدواة بالاسباب الظاهرة عند الاطباء فقله ليس مناقضاً للتوكل بخلاف الموهوم وتركه ليس محظوراً بخلاف المقطوع به بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق بعض الأشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين \* ولا بأس بان يسقط الرجل بلبن المرأة ويشربه للدواء وفي شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة اختلاف المتأخرين كذا في القنية \* ولأن مريضاً أشار اليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ أنه ينظر ان كان يعلم يقيناً انه يصح حل له تناول وقال الفقيه عبد الملك جاكيا عن أساتذته انه لا يحل تناول كذا في الذخيرة \* ولا يجوز أن يداوى بالخمر جرحاً أو برداً ولا أن يسقى ذمياً ولا أن يسقى صبياً للتداوى والوبال على من سقاه كذا في الهداية \* يجوز للعليل شرب الدم والبول وأكل الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم ان شفاه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان \* هل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى اذا لم يجد شيئاً يقوم مقامه فيه وجهان كذا في التمرناشي \* قال له الطبيب الحاذق علتك لاتندفع إلا بأكل القنفذ والحية أو دواء يجعل فيه الحية لا يحل أكله كذا في القنية \* وأكل الترياق يكره اذا كان فيه شيء من الحيات وان باع ذات جازوان لم يعلم أن فيه شيئاً من الحيات لا بأس بشربه كذا في الخلاصة \* وأكل خمر الحمام للدواء لا بأس به كذا في خزائنه الفتاوى \* مضغ العلك للنساء لا بأس به بخلاف واختلاف في مضغه للرجال قال شمس الأئمة الحوافي لا بأس به في حق الرجال والنساء جميعاً اذا كان لغرض صحيح هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* وسئل أبو مطيع عن امرأة تأكل القبقة وأشبهها بذلك

فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعي العود الى دعواه قبل لا يصح الأبراء السابق والمختار أنه يصح الدعوى والأبراء والافرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولادفع هذا اختار أئمة خوارزم أن يحترق الأبراء العام وفي وثيقة الصلح بالفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأته ابراء ما غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرار غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكمه ببطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعي من اعادته دعواه \* والحيلة لقطع الخصومة واطفاء نار النزاع حسنة فانه

ما شرعت المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع العاشر في النسب والارث في دعوى العمومة لا بد من أن يفسر أنه عمه لا يسه أو أمه أو لهم ما يشترط أيضاً أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجد يلزم أن يقول لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على أنه أخ الميت لا يوبه لا يعلمون أن له وارثاً غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في الاقضية برهن على أنه وارث الميت لا وارث له غيره لا يصح والشرط (٣٥٦) في سماع هذه البيعة احضار الخصم وهو اوارث آخر أو غريم الميت أوله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له

أو يوبه ولا فرق بين أن يكون مقرباً بالحق أو منكره \* ادعى على آخر أنه أخوه لا يوبه ان ادعى ارباً أو نفعاً وبرهن يقبل ويكره فضاء على الغائب أيضاً حتى لو حضر الاب وانكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البيعة لانه لا يتوصل اليه الا بالثبات الحق على الغائب وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المحزنة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البتة على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى أنه ابن ابنه أو أبوييه والابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعاً كما مر بخلاف ما اذا ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه أو على امرأة أنها زوجته أو ادعت عليه أنه زوجها أو ادعى العبد على عسري أنه مولاه أو عتاقه أو ادعى عسري على آخر أنه معتقه أو ادعت على رجل أنها أمته أو كانت الدعوى في ولاه المولاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل ادعى به حقاً

تلمس السمن قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع وإذا أكلت فوق الشبع لا يحل لها كذا في الحساوى للفتاوى \* والمرأة اذا كانت تسمن نفسها لزوجها لا بأس به ويكره للرجل ذلك كذا في الظهيرية \* أدخل المرارة في اصبعه للتداوى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* العجين اذا وضع على الجرح ان عرف أن فيه شفاء لا بأس به كذا في السراجية \* ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لداً أصابهم وكذا لا بأس بكى البهائم للعلامة كذا في محيط السرخسي \* ويكره الكي في الوجه كذا في الفتاوى العنابية \* واختلف في الاسترقاق بالقرآن نحو أن يقرأ على المريض والممدوغ أو يكتب في ورق ويلقى أو يكتب في طست فيغسل ويسقى المريض فاباحه عطاء ومجاهد وأبو قلابه وكرهه النخعي والبصري كذا في خزائن الفتاوى \* فقد ثبت ذلك في المشاهير من غير انكار والذي عرف فلا ير قادمة فاراد أن يكتب بدمه على جبهته شيئاً من القرآن قال أبو بكر الاسكافي يجوز وكذا لو كتب على جلد ميتة اذا كان فيه شفاء كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزعه عند الخلاء والقربان كذا في الغرائب \* قال ان أرادت امرأة أن تفسخ التعويذ ليجهاز زوجها بعدما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل كذا في الحساوى للفتاوى \* ولو ولد ولد يكره أن يبلط رأسه بدمه كذا في الفتاوى العنابية \* قال شهاب الدين الادامى لا بأس بحرق الغنم الملتقط من الطريق وادارته حول من أصابته العين ونظيره صب الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ البادى انما يباح اذا لم ير الشفاء منه كذا في القنية \* لا بأس بوضع الجاسج في الزروع والمبطخة لدفع ضرر العين عرف ذلك بالانبار كذا في فتاوى قاضيخان \* كتابة الرقاق وإزاقها على الابواب أيام النيروز لاجل الهوام مكروه كذا في السراجية \* يكره كتابة الرقاق في أيام النيروز والصافها بالابواب حرام لان فيها اهانة اسم الله تعالى والتشبه بالمجنون كذا في خزائن المفتين \* اذا أحرق الطيب أو غيره أفتى بعضهم ان هذا فعل العوام الجهال كذا في السراجية \* رجل عزل عن امرأته بغير اذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب أن لا يسهه وذكره ناسعه لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى \* وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردي \* وان أسقطت بعد ما استبان خلقه وجبت الغزاة كذا في فتاوى قاضيخان \* العلاج لاسقاط الولد اذا استبان خلقه كالشعر والظفر ونحوهما لا يجوز وان كان غير مستتب الخلق يجوز وأما في زماننا يجوز على كل حال وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط وفي البيضة سألت على بن أحمد عن اسقاط الولد قبل أن يصور فقال أما في الحررة فلا يجوز لقول واحدنا وأما في الامه فمقدار اختلافوا فيه والصحيح هو المنع كذا في التنارحية \* ولا يجوز للرضعة دفع لبنها للتداوى ان أضر بالصبي كذا في القنية \* امرأة من رضعة ظهر بها جمل وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك وليس لابى هذا الولد سعة حتى يستأجر الظرياح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام نطفة أو مضغة أو علقة لم يخلق له عضو وخلق له لا يستبين الا بعد مائة وعشرين يوماً أربعون نطفة وأربعون علقة وأربعون مضغة كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم الاظفار وقص الشارب وحلق الرأس

وحلق المرأة شعرها وصلها شعر غيرها

أولاً بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير لا يرى انه لو أقر أنه أبوه أو ابنه أو زوجته صحيح وبأنه أخوه لا لكونه حمل النسب على الغير \* وفي دعوى المرأة على آخر أنه ابنها ذكر في الاقضية أنه يسمع وهو استحسان وعن الثاني وهو المروي في الفرائض عن محمد رحمه الله أنه لا يصح وهو القياس \* وفي أول كتاب القبط ادعى على آخر أنه أبوه لا يصدق الا بالبيعة أو بتصديق الخصم أعني المدعى عليه ولو ادعى تصديق المدعى عليه يصدق استحساناً برهن زمن أن هذا أبوه ليفرض الحاكم عليه نفقته وبرهن المشار اليه على آخر أن الزمن

ابنه والزمن والاخر ينكر ان النسب يحكم على المثار اليه بالنفقة وبنو الزمن له ولا يلتفت الى بيته المثار اليه للدفع وكذلك محتاج برهن على غلام انه ابنه ونفقة عليه فبرهن الغلام ان المحتاج أبوزيد هذا وزيد يحجب دفالبيته بيته المحتاج ويقضى على الغلام بالنفقة ولا يلتفت الى بيته الغلام ولا يحكم بنسب رجل من رجلين الا ان يستوى حالهما في الدعوى والبيته وفي كل شيء حتى لا يوجد الى أن يحكم لاحدهما دون الآخر سبيل فأما لو كان أحدهما أولى بالدعوى بان يستحق بالنسب شيئا لا يستحقه الآخر (٢٥٧) كان أولى بالنسب من الآخر \* غلامان

لو أمان مات أحدهما عن مال والاخر زمن محتاج جاء رجل وادعى أنه أبوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على آخر أنه أبوهما وطلب منه نفقته وبرهنهما معاكم بنسب الغلامين من الابوين بلا ترجيح لان كلامهما يدعي حق على غيره فاستويا \* قدمت عهها الى الحاكم للنفقة فبرهن العلم أن لها أبا موسرا وأنكرت برئ السم من النفقة بخلاف الابوين لانه يقبل بيته العلم بعد ثبوت نسبها من العلم بان لها أبا ولا يقبل على أن لها أبا بعد ما ثبت نسبها من أحد الابوين \* في هذه لقيط ادعت امرأته انه أخوها وولدوا ليد أنه عبد به يقبل بيته المرأة ويكون لها الحضنة \* وقال الثاني في عبد يدعي لقيطا أنه ابنه من زوجته الامة فهو ابنه ويكون حرا ولا يكون ابن زوجته هذه وعنه ابن الملا عنه لا يصح دعوته لغير زوجها لانه ولد على فراشه \* ادعت على زوجها أن هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت على الولادة امرأته وكذبها الزوج قال محمد وجهه الله اذ الزمها الزمة

واختلاف في الختان قيل انه سنة وهو الصحيح كذا في الغرائب \* ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى اثنتي عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية \* وقال بعضهم يجوز بعد سبعة أيام من وقت الولادة كذا في جواهر الفتاوى \* اختلفت الروايات في ختان النساء ذكر في بعضها أنه سنة هكذا حكى عن بعض المشايخ وذ كرشمس الائمة الخاواني في أدب القاضي للخصاف ان ختان النساء كرمه كذا في المحيط \* غلام ختن فلم تقطع الجلدة كلها قال قطع أكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصفاً أو دونه فلا كذا في خزائن المفتين \* وفي صلاة النوازل الصبي اذا لم يحنن ولا يمكن ان يدجله ان تقطع الا بشديد وحشفته ظاهرة اذا رآه انسان يراه كأنه ختن ينظر اليه الثقات وأهل البصر من الحجامين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة \* الشيخ الضعيف اذا أسلم ولا يطبق الختان ان قال أهل البصر لا يطبق يترك لان ترك الواجب بالعدر جائز ترك السنة أولى كذا في الخلاصة \* قيل في ختان الكبر اذا أمكن أن يحنن نفسه فعل والام يفعل الا أن يمكنه أن يتزوج أو يستري ختانه فحشنته وذ كر الكرخي في الجامع الصغير ويحشنته الحجامي كذا في الفتاوى العنابية \* اختنن الصبي ثم طالت جلده ان صار بحال تستر حشفته يقطع والا فلا كذا في المحيط \* وللاب أن يحنن ولده الصغير ويحججه ويداويه وكذا وصي الاب وليس لوصي الخال والعلم أن يفعل ذلك الا أن يكون في عياله فان مات فلا ضمان عليه استحسانا وكذلك ان فعلت الام ذلك كذا في السراج الوهاج \* وفي واقعات الناطقي ليس لوصي العلم والخال شيء من ذلك وان كان في حجره كذا في التمراتشي \* والجدة ووصي الجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي الام وان كان في حجره كذا في فتاوى قاضيخان والمحقق \* اذا جمعه أو ختنه أو ربط قرحته فهو ضمان لانه ليس بولي كذا في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس بنقب آذان النسوان كذا في الظهيرية \* ولا بأس بنقب آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى \* خصاء بني آدم حرام بالاتفاق واما خصاء الفرس فقد ذ كرشمس الائمة الخاواني في شرحه انه لا بأس به عند أصحابنا وذ كرشيخ الاسلام في شرحه انه حرام وأما في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واذا لم يكن فيه منفعة أو دفع ضرر فهو حرام كذا في الذخيرة \* خصاء السور اذا كان فيه نفع أو دفع ضرر لا بأس به كذا في الكبرى \* وفي روضة الرند ويستى ان السنة في شعر الرأس مما للفرق واما الخلق وذ كر الطحاوي المطلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة كذا في التتارخانية \* يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب \* ولا بأس للرجل أن يحلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير أن يقطعه وان قطعه فلا مكره لانه يصير مشابها لبعض الكفرة والجوس في ديار نارسا من الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل يجزون الناصية كذا في الذخيرة \* ويجوز حلق الرأس وترك الفودين ان أرسلهما وان شدهما على الرأس فلا كذا في القنية \* يكره القرع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة أصابع كذا في الغرائب \* وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى يكره أن يحلق قفاه الا عند الحاجة كذا في النبايع \* وقلم الاظفار سنة الا في دار الحرب فان تركها مندوب اليه كذا في محيط السرخسي \* الا فضل أن يقلم أطرافه ويحني شاربه ويحلق عاتيه وينظف بدنه بالاعتسالي في كل أسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا يعذر في تركه وراه الاربعين فالاسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون

لقيام الفراش ولو كان الزوج يدعي الولد وكذبته المرأة وبرهن امرأته على الولادة لم يصدق الزوج وانما ثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة \* وعنه صبي في يد رجل وامرأته ادعاه كل منهما من زوج وزوجة آخر فانه يكون ابن الرجل فان شهدت امرأته على ولادتها وكانت زوجة لهذا كان ابنه منها بهذه الشهادة فخلعناه انهما \* وعن الثاني رجه الله تعالى أن هذا الولد منها بالنكاح وأنكرت النكاح وقالت لابل من الزمانك ثبت النسب ويلزم المهر قال أبو الفضل هذا خلاف ما ذكر في الاصل \* ادعت الولادة من النكاح وأنكره الرجل وادعى الولادة من

الزنا لا يثبت النسب ويلزم المهر ويدبر عنه الحد في الولد بلا عن لكن لا يقطع عنه النسب ان نفاه في مدة بعيدة وقد رده الثاني بعدة النفاس والامام فوضه الى رأى الحاكم ولو هي فسكت ثم نفاه لا يصح النفي بخلاف ولدا الامه اذا سكنت وقت التهنئة ثم نفاه حيث يصح \* وفي كتاب العتاق الحق ولدا الامه بولد الحرة وجعل السكوت عند التهنئة اقرا رافها كما في الحرة له عبد في صحته اقر في مرضه انه ابنه ومات وبولده مثله وليس له نسب معلوم صح وان عليه (٣٥٨) دين محيط لا يسمي في شئ ويرث ان فضلت التركة عن الدين وان لم يكن العلق في ملكه \* وكذا

اذا ولدت جارية في ملكه وادعى انه ابنه في مرض موته يرث وان لم يكن العلق في ملكه \* وذكر عصام قال ان كان في بطن جارية غلام فهو مومي وان كان انثى فلا فولدت يثبت منه أيهما كان لانه لما ادعى الولد لا يتعين الوصف \* وعن محمد أعتق غلاما ثم ادعى آخر انه ابنه يرث منه الغلام وعقوله على الذي أعتقه \* ادعى غلاما صغيرا لا يعبر عن نفسه فان صدقه فيه الذي الغلام في يده فهو ابنه والا \* وان أقر الذي في يده الغلام أنه لقيط صحته دعوته \* ولدي في ملكه غلام فباعه وباعه المشتري أيضا ثم ادعى أنه ولده بطلت البياعات كلها الكون التناقص عفو \* باع الحامل فولدت عند المشتري لاقول من نصف عام وكانت عند البائع تمام عامين صحته دعوى المشتري وبطل البيع وبعد اعتاق الولد لا تصح الدعوة ونصح بعد اعتاق الام لان الولد هو الاصل وكان ابنه ورد حصه الولد من الثمن الى المشتري وانما قرضا ولادتها عند المشتري لاقول من نصف عام ويكونها عند

الابعد ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد كذا في القنية \* وفي الاطبيح يجوز الحلق والتنف اولى ويتبدى في حلق الغانة من تحت السرة ولوعالج بالنورة في الغانة يجوز كذا في الغرائب \* في جامع الجوامع حلق عاتيه بيده وحلق الحجام جائز ان غص بصره كذا في التارخانية \* رجل وقت لقم اظافره أو لحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخره الى يوم الجمعة تأخرا فاحشا كان مكرها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد وان أخره تبركا لا اخيار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضيان \* وينبغي أن يكون ابتداء قص الاظافر من اليد اليمنى وكذا الانتهاء فابدأ بيمينك باليد اليمنى ويختم باهمها وفي الرجل يداً بيمينه اليسرى ويختم بيمينه اليسرى حكى أن هرون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله تعالى عن قص الاظافر في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام اخير لا يؤخر كذا في الغرائب \* فاذا قلم اظفاره أو جرحه ينبغي أن يدفن ذلك الظفر والشعر المحزوز فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو في المغسل بكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا في فتاوى قاضيان \* يدفن أربعة الظفر والشعر وخرقة الحيض والدم كذا في الفتاوى الغيبية \* حلق شعره وهو مملوء عقلا يدفنه كذا في القنية \* وبأخذ من شارب به حتى يصير مثل الحجاب كذا في الغيبانية \* وكان بعض السلف يترك سباليه وهما أطراف الشوارب كذا في الغرائب \* ذكر الطحاوي في شرح الاثار أن قص الشارب حسن وتقصيره أن يؤخذ حتى ينقص من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والحلق سنة وهو أحسن من القص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* قالوا لا بد عن طول الشارب للفرز ان يكون أهيب في عين العدو كذا في الغيبانية \* ولا بأس اذا طالت لحيته أن يأخذ من أطرافها ولا بأس أن يقبض على لحيته فان زاد على قبضته من شئ جزء (١) وان كان ما زاد طويلا تركه كذا في الملتقط \* والقص سنة فهو اوهو أن يقبض الرجل لحيته فان زاد منها على قبضته قطعه كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي \* ولا يحلق شعره رحلة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بذلك ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يتشبه بالخنث كذا في النبايع \* وتنف القنيكين بدعة وهما جانب الشفة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب \* ولا يتنف أنفه لان ذلك يورث الاكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القنية \* قطع الظفر بالاسنان مكره يورث البرص حلق الشعر حالة الجنابة مكره وكذا قص الاظافر كذا في الغرائب \* ولو حلق المرأة أسها فان فعلت لوجع أصابها لا بأس به وان فعلت ذلك تشبه بالرجل فهو مكره كذا في الكبرى \* مجنونة أصابها الاذى في رأسها ولأولى لها فن حلق شعرها فهو محسن بعد أن يترك علامة فاصلة للنساء كذا في الملتقط \* ووصل الشعر بشعر الادى حرام سواء كان شعرها أو شعر غيره كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بأس للمرأة أن تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من البر كذا في فتاوى قاضيان \* في جواز صلاة المرأة مع شعر غبرها الموصول اختلاف بينهم والمختار أنه يجوز كذا في الغيبانية \* قال اذا لم يكن للعبد شعر في الجهة فلا بأس للتجار أن يعلقوا على جبهة مشعره لانه يوجب زيادة في الثمن وهذا دليل على انه اذا كان العبد للخدمة ولا يريد بيعه

(١) قوله وان كان ما زاد طويلا تركه كذا في جميع نسخ هذا الكتاب وانظر اه معجمه

البائع أكثر من عامين ليحصل القطع يكون العلق عند البائع وان أشكل بان جاءت عند المشتري لا أكثر من نصف عام وأقل من عامين من وقت البيع لا يثبت التصديق المشتري وان لا أكثر من عامين لا يصح ان كذبه المشتري وان صدقه يصح الدعوة ولا يبطل البيع حلا على الاستيلاء بالنكاح \* وفي القدوري أن أتت به لاقول من نصف عام فادعاهما البائع والمشتري معا أو بعد البائع فالبائع أولى وقد كررنا أن بعدموت الولد لا تصح دعوة البائع وتصح بعدموت الام أو يأخذ الابن ويرد كل الثمن عنده وقالوا لا تصح بناء على تقويم



أم الولد وعدمه \* باع الحامل وقال خبلها ليس مني بل من غيرة فولدت عند المشتري لأقل من نصف عام رد الحاربه والولد إلى البائع ولو ادعاه البائع ثم اعتقها المشتري أو ماتت لا يصح اعتاقه ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بكل الثمن \* وفي الجامع لو قال هذا ابن عبدى أو ابن فلان الغائب ثم قال هو ابني لا يكون ابنه أبداً وقالان كذبه المقر له في النسب ثم ادعاه المقر صرح وقول الامام حيلة تدفع دعوة البائع الولد لانه اذا أقر بالولد لرجل لا تصح دعوته بعد ذلك لنفسه أبداً \* باع أحد التوأمين فأعتقه (٣٥٩) المشتري ثم ادعى البائع الباقي صح وبطل عتق

المشتري \* عالج جاريته فمادون الفرج فأخذت مائة وجعلته في فرجها وعلفت منه صارت أم ولد

\* قال أحد هذين ابني صح وأجبر على البيان وبعده يجبر ورثته على البيان ولا يثبت النسب حتى يجتمعوا على أحدهما \* ادعى أنه أبوه لا يصدق الا بتصديق المدعى عليه أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا اذا ادعى أنه ابنه ان كان يعبر عن نفسه والا يتم بدعواه استحساناً وفي الزادات من قال لعبد هذا ابني ان كان بالغاً أو كان يعبر عن نفسه يرجع الى تصديقه ان كان لم يقرب بارق على نفسه لانه حر بمحكم الدار فلزم التصديق له أما اذا أقر بارق على نفسه فهو بمنزلة من لا يعبر حتى لا يشترط التصديق ودعوى البنوة يتم بقوله هذا ابني وان لم يقل ولد على فراشي \* ولو قال ليس الولد مني ثم قال هو مني صح ولو قال هو مني ثم نفاه لا يصح وفي دعوى الاخوة لا يحتاج الى ذكر الحجة على اختيار السرخسي وان ادعى أنه ابن عمه فعذ كراجل يلزم

أنه لا يفعل ذلك كذا في المحيط \* ولا بأس للتاجر أن يخلق شعرة جهة الغلام لانه يزني في الثمن فان كان العبد للخدمة لا يرديه التجارة لا يستحب أن يفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

### باب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة

اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى أن الخضاب في حق الرجال بالجمرة سنة وأنه من سيما المسلمين وعلاماتهم وأما الخضاب بالسواد فن فعل ذلك من الغزاة ليكون أهيب في عين العدو فهو محمود منه اتفق عليه المشايخ رحمهم الله تعالى ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء ولعجب نفسه اليهن فذلك مكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوز ذلك من غير كراهة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال كما ينبغي أن تزني لي يعجبها أن أتزين لها كذا في الذخيرة \* وعن الامام أن الخضاب حسن لكن بالخضاء والكم والوسمة وأراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب لا بأس به في الاصح كذا في الوجيز للكردي \* ولا بأس بغاية الرأس واللحية كذا في الفتاوى العتائية \* تنف الشيب مكر وملا تزني لالتريه العدو كذا نقل عن الامام كذا في جواهر الاخلاطى \* ولا ينبغي أن يخضب يدي الصبي الذكر ورجله الا عند الحاجة ويحجب ذلك للنساء كذا في الينابيع \* جنب اختضب واختضبت امرأته بذلك الخضاب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس به ولا تصلي فيه وان كان الجنب قد غسل موضع الخضاب فلا بأس بأن تصلي فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس للنساء بتعليق الخرز في شعورهن من صفرا ونحاساً أو شبهه أو حديد ونحوها الزينة والسوار منها ولا بأس بشد الخرز على ساقى الصبي أو المهد لتليله كذا في القنية \* لا بأس بالاعتماد للرجال باتفاق المشايخ وبكره الكحل الاسود بالاتفاق اذا قصصه الزينة واختلفوا فيما اذا لم يقصصه الزينة عامتهم على أنه لا يكره كذا في جواهر الاخلاطى \* قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يتخذ الرجل في بيته سريراً من ذهب أو فضة وعليه الفرش من الديباج يتحمل بذلك للناس من غير أن ية بعداً وينام عليه فان ذلك منقول عن السلف من الصحابة والتابعين كذا في المحيط \* وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه كذا في الوجيز للكردي \* ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أنه لا بأس بأن يستريح طان البيوت بالبود المنقشة اذا كان قصد فاعله دفع البرد وان كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير أيضاً لا بأس بأن يستريح طان البيت بالبود اذا كان قصد فاعله دفع البرد زاد عليه ما فقال أو بالحشيش اذا كان قصد فاعله دفع الحر وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا في الذخيرة \* ارخاء الستر على الباب مكروه نص عليه محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل أن كل ما كان على وجه التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا هو المختار كذا في العتائية \* ولا يجوز أن يعلق في موضع شياً فيه صورة ذات روح ويجوز أن يعلق ما فيه صورة غير ذات روح كذا في الظهيرية \* ويجوز للانسان أن يسط في بيته ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف والقطن والكأن المصبوغة وغيرها والمنقشة وغيرها كذا في خزائن المفتين \* لا بأس للانسان أن يكون معه من يخدمه ولكن ينبغي أن يكلفه من الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا قلنا لا بأس للانسان أن يذهب راكبا حيث شاء وغلامه عيشي

ذكر الاب والام الى الجدة \* ادعت الارث بالعمومة ثم بالابوة لا يصح وان عا دالى دعوى العمومة يسمع \* ادعت بنوة رجل لا يصح بلا شهادة القابلة \* ادعى أنه أخوه وطالب النفقة فأنكر نفقات المدعى فجاء المدعى عليه يطلب ميراثاً لا يقبل لان هذا في الحقيقة دعوى المال فلا يعنى فيه التناقض (نوع) مات عن مال في يد رجل فقال هذا ابن الميت سلم الحاكم اليه المال ولو قال هذا أخو الميت لا يجعل الحاكم في الامر تسليم المال اليه لان الابن لا يجب بحج حرمان غايته أنه يظهر له شريك والاخ يحرم بالابن فلم يكن وارثاً على كل حال ولو أقر الاخ

أنه أوصى بالف من ماله لفلان تلوم الحاكم فان لم يحضر له وارث أعطاه للوصي له كافي الاخ يتلوم فان لم يظهر له وارث آخر أعطاه للاخوان  
ظهر له وارث دفع المال اليه وكان القسول قوله في الوصية وان لم يظهر له وارث أو ظهر له وارث آخر أعطى كل ذي حق حقه وأخذ منه كفيلا  
ثقة وان لم يجد كفيلا أعطاه المال وضمنه ان كان ثقة لثلاثين لك أمانة وان كان غير ثقة لا يعطيه المال ويتلوم الحاكم حتى يظهر أنه لا وارث له أو  
يكون أكبر أياه ذلك ثم يعطيه المال (٣٦٠) ويضمنه ولم يقدر الامام التلوم برمان كما هو دأبه بل فوضه الى رأى الحاكم الى أن يغلب  
على ظنه انه لو كان له وارث

لظهر وعندهما يقدر بسنة  
وعن الثاني التقدير بشهر  
هذا اذا قال لا وارث له غيره  
أما اذا قال له وارث آخر لكن  
لا أعلم أنه مات أولا لا يدفع  
اليه قليل ولا كثير حتى  
يبرهن انه لا وارث له غيره وان  
تلوم ومضى زمانه ويستوى  
أن يكون ممن يرث بكل  
حال كالأب أو ممن يرث بحال  
دون حال كالأخ لأبيه وبنت  
الابن وفي التهمة في يد مال  
لغائب جاء رجل وادعى أنه  
ابن الغائب مات وصده قد ذو  
اليد يتلوم الحاكم فيه أي  
يتخرى زمانا لو كان له وارث  
لظهر وقدر الطحاوي بسنة  
سواء قال لا وارث له غيره  
أولا وقبل ما قدر الطحاوي  
كان قولهما \* أقر  
أن ما في يده كان لزوجته  
ورثه عنها وهذا أخوها  
وأنكر الاخ المقصر له كونه  
زوجها قال الامام الثاني  
رحمه الله المال بينهما الآن  
يبرهن الاخ على بطلان  
الزوجية وقال محمد وزفر  
رحمهما الله المال كله للاخ  
الان برهن الزوج على  
الزوجية كذا في العمون ولو  
قال مجهول النسب هذا

معه بعد أن كان يطبق ذلك وان كان لا يطبق ذلك فهو مكرره كذا في المحيط \* وعن ابن عمر رضي  
الله عنه وانما يكره الر كوب ومعه رجالة اذا أراد به الزيا والتكبر كذا في الملقط \* ويستحب أن يترك العبد  
أو الامة بعد صلاة العشاء لينام أو يستريح ويجب على المالك أن لا يشغله في أوقات الصلاة عن الصلاة  
لأنه في حق أداء الصلاة يبقى على أصل الحرية كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* على المولى أن يترك  
مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما تصح به الصلاة وكذلك الزوجة كذا في القنية \* ويكره أن يجعل  
في عنق عبده طوقا من حديد وقيل لا بأس به في زماننا الغلبة الأباقي خصوصا في الهندية ولا يكره التقييد كذا  
في التمر تاشي \* والله أعلم

### الباب الحادى والعشرون فيما يسع من جراحات بنى آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك

في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى في امرأة حامل ماتت وعلم أن ما في بطنها حي فانه يشق بطنها من الشق  
اليسر وكذلك اذا كان أكبر أياهم أنه حي يشق بطنها كذا في المحيط \* وحكى أنه فعل ذلك باذن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فعاش الولد كذا في السراجية \* ولا يرث الولد اذا تحرك في بطنها لان حر كته قد تكون  
بريح أو دم مجتمعة كذا في الفتاوى العنابية \* البكر اذا جومت فمداون الفرج خفيت بأن دخل الماء  
في فرجها فلما قرب أو ان ولادتها زال عذرتها بايضة أو يحرف درهم لأنه لا يخرج الولد بدون ذلك واذا اعترض  
الوليد في بطن الحامل ولم يجد واسيلا لاستخراج الولد لا يقطع الولد اربا اربا ولولم يفعلوا ذلك يخاف على الام  
قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به وان كان حيا لم ترجوا زقطع الولد اربا اربا كذا في فتاوى  
قاضخان \* لا بأس بقطع العضوان وقعت فيه الاكلة لثلاثين كذا في السراجية \* لا بأس بقطع اليد  
من الاكلة وشق البطن لمافيه كذا في الملقط \* اذا أراد الرجل أن يقطع اصبعاً زائدة أو شياً آخر قال  
نصير رحمه الله تعالى ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل وان كان الغالب هو النجاة  
فهو في سعة من ذلك رجل أو امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولها مال الية المعالجة  
وهو المختار ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلك كان ضامنا والاب والام انما يملك ذلك اذا كان لا يخاف  
التعدي والوهن في اليد كذا في الظهيرية \* من له سلعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك فلا يفعل  
والا فلا بأس به كذا في خزنة المفتين \* جراح اشترى جارية رتقاء فله شق الرق وان مات كذا في القنية  
\* ولا بأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصاة وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة  
والحماة الواقعة في المثانة ونحوها ان قيل قد ينجو وقد يموت أو ينجو ولا يموت يعالج وان قيل لا ينجو أصلا  
لا يداوى بل يترك كذا في الظهيرية \* ولو كان لرجل كلب عقور ريعض كل من يمر عليه فلاهل القرية أن  
يقتلوه فان تقدم أهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عض انسانا فهو ضامن وان عضه قبل التقدم  
المعلم يضمن كذا في النبايع \* وهكذا في الخلاصة \* قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية منها ضرر  
يؤمر أرباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك كذا في محيط  
السر حسي \* وفي أضحية النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولجرائه فيها ضرر فان أمسكها في ملكه

المال كان لابي وتر كنه ميراثي ولا تخي هذا فقال المقر له أنا الابن لأنت فحمد والى الثاني رحمه الله على أن المال بينهما  
انصافا وقال زفر المال كله للمقر له كافي المسئلة الاولى والفرق لزوم البنوة لا الزوجية على ما يأتي \* ادعى انه أخو الغائب مات ولا وارث له غيره  
أوانه أبوه أو أمه أو ابنه أو مولاهم متساقطة أو ادعت أنها عمته أو خالته أو بنت ابنه أو بنت أخته أو اخته لا وارث له غيره وآخر أنه زوجته أو زوجته  
أو أنه موصى له بكل المال أو بعضهم صدقهما من في يده التركة أو قال لا أدري للتركة مستحقا غير كافليس للمدعى الوصية شي ويذفع الحاكم

المال إلى مدعى الوارثة ولا يرأى أحدهم مدعى الاخوة مدعى البنوة غير أنه مدعى الزوجية والوصية ويجلف الوارث بالله تعالى ما هذا زوج المتوفاة أو زوجته أو موصى له بما ذكره أو الورثة أو على مدعاهم أخذوا المهر بنظر بقة ولو أقر صاحب البدان الميت كان اعترف بأنه أواه أو ابنه أو مولا عتاقه أو أوصى له بنثل المال أو كراهه أو أنهم أزوجه المال لقربا للولادة ومولى العتاقة كالوفاة هذه الاشياء بخلاف الاقرار بالنكاح وولاء المولاة والوصية لانه اقرار بسبب ماض وما ذكرنا اقرار بسبب قائم وهذا هو (٣٦١) الفرق الموعود أنفاً نوع آخر

شهد أن أباه مات في هذه الدار أو قال كانت لابيه لا تقبل لعدم الجور قال الامام الثاني اخره تقبل ولو قال كانت في يد ابنه أو لابيه مات وتر كها ميرا ناله أو كانت لابنه أجرها من ذى اليد أو أودعها أو أعارها أو رهنها منه تقبل اجماعاً وكذا لو قال كانت لابيه أو في يد ابنته يوم مات تقبل ولو قال أنها لابيه ولم يقل مات وتر كها ميرا ناله قبل على الخلاف واختار الفضلي أنه لا تقبل وهو الاصح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالشوب دل على أنه لا فرق في اشتراط الجسدين العين والعقار والمنصوص في أكثر الجوامع والفتاوى انه لو قال كان ملكاً أبيه إلى يوم وفاته يكون جراً وتقبل واعتصم بعضهم بأنه ينبغي أن لا يقبل لان لفظ اليوم مشترك بين مطلق الوقت وسائر النهار فإذا قرن بالمتد محمل على البياض وبما لا يعتد بحمل على مطلق الوقت والموت مما لا يعتد لانه لا يقبل ضرب المدة كالطلاق والكلام فاريد به مطلق الوقت ويجوز أن يكون ملكه في أول النهار ولا

فليس لجيرانه منعه وإن أرسلها في السكة فله منعه فإن امتنع والارفعه إلى القاضي أو إلى صاحب الحسبة حتى يمنع عن ذلك وكذلك من أمسك دجاجة أو بحشا أو عجولاً في الرستاق فهو على هذين الوجهين كذا في المحيط \* وفي الاجناس لا ينبغي أن يتخذ كلباً إلا أن يخاف من اللصوص أو غيرهم وكذا الاسد والفهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لأجل الحرس جائز شرعاً وكذلك اقتناء ملاصطيد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الزرع والماشية جائز كذا في الذخيرة \* رجل ذبح كلبه أو حماره جاز أن يطعم سنوره من ذلك وليس له أن يطعمه خنزيره أو شياً من الميتة كذا في السراجية \* الهرة إذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تذبح بسكين حاد كذا في الوجيز للكردي \* رجل وطئ بهيمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت البهيمة للوطئ يقال له اذبحها وأحرقها وان لم تكن البهيمة للوطئ كان أصاحبها أن يدفعه إلى الوطئ بالقيمة ثم يذبحها للوطئ ويحرق ان لم تكن مأكولة اللحم وان كانت مأكولة اللحم تذبح ولا تحرق كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي الاجناس عن أصحابنا رحمه الله تعالى تذبح وتحرق على وجه الاستحسان أما بهذا الفعل لا يحرم كل الحيوان المأكول كذا في خزنة الفتاوى \* ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لأجل الاكل فلدفع الضرر وأولى كذا في فتاوى قاضيهان \* ويكره حرقها كذا في السراجية \* قتل النملة تسكلموافيه واختار أنه إذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها وان لم تبدئ بكره قتلها واتقوا على أنه يكره القاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال كذا في الخلاصة \* وأحرق القمل والعقرب بالنار مكره وطرح القمل حيامباح لكن يكره من طريق الادب كذا في الظهيرية \* اذا وجدوا في دار الحرب عقرباً فأنهم لا يقتلونها ولكن ينزعون ذنبها قطعاً للضرر عن أنفسهم ولا يقتلونها الا في قتلها قطع الضرر عن الكفرة فإنه يقطع نسلها وفيه منفعة للكفار وكذلك ان وجدوا حية في حالهم ان أمكنهم نزع أسيابهم فافعلوا ذلك قطعاً للضرر عن أنفسهم ولا يقتلونها الا في قطع نسلها وفيه منفعة للكفار وقد أمرنا بضررهم قتل الزنبرور والحشرات هل يباح في الشرع ابتداء من غير اذاه وهل يشاب على قتلهم قال لا يشاب على ذلك وان لم يوجد منه الا اذى فالأولى أن لا يتعرض بقتل شيء منه كذا في جواهر الفتاوى \* ولا تحرق بيوت النمل لئلا تلته واحدة كذا في الفتاوى العتابية \* الفيلق الذي يقال له بالفارسية (بيله) يلقي في الشمس ليموت الديدان ولا يكون به بأس لان في ذلك منفعة للناس لا يرى ان السمكة تلقي في الشمس فتجوت ولا يكره كذا في خزنة المقتنين \* ولا بأس بقطع الية الشاة اذا انفلتت ومنعهما من اللحوق بالقطيع ويخاف عليهما الذئب وكذا الحمار اذا مرض ولا ينفع به فلا بأس بأن يذبح فيستراح منه كذا في الفتاوى العتابية \* اذا احترقت السفينة أو غلب على ظنهم أنهم لو ألغوا أنفسهم في البحر خساوا بالسباحة يجب عليهم ذلك ولو كانوا اجماعاً لو ألغوا أنفسهم فيه غرقوا ولو لم يلقوا أحرقوا فأنهم بالخيار بين الإقامة واللقاء من قتل نفسه كان أتمه أكثر من أن يقتل غيره كذا في السراجية \* قتل الاعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة أفتى كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى بإباحته وقد حكى عن الشيخ الامام الصفار أن الحصا أوردي أحكام القرآن من ضرب الضراب على الناس حل دمه وكان السيد الامام أبو شجاع السمرقندي يقول يشاب قاتلهم وكان يفتي بكفر الاعونة وكذلك القاضي عماد الدين كان يفتي بكفرهم ونحن لا نفتي بكفرهم

(٤٦ - فتاوى خامس) يكون ملكه وقت الموت فلا يحصل الجرم كما إذا قال بالفارسية ملك ويؤدبر ووفاته أو قال نابرو وفاته \* مودع الميت أقر لو أحده ابن الميت ثم قال لا آخر هذا ابن الميت أيضاً فقال الأول ليس له ابن غيري فإنه يدفع المال إلى الأول ثم يتخاضع من ميراث قسم بين الغرماء أو الورثة قال الامام لا أخذ منهم كفيلاً وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو ظلم قالوا هذا كشف عن مذهبه بان المجتهد يخطئ أيضاً (١) قبل اذن قولهما يجوز التكفيل كشفاً عن الاعتزال وأنت خير بان هذا البراد باطل فإنهم جازوا بالاجتهاد أخذ الكفيل

قياسا على راد الا بقاء واللقطة فأني يلزم منه كون كل مجتهد صيبا والاستدلال من وصف الامام بالنظم بناء على ملازمة عادية كانت في ذلك العصر من عدم تقليد القضاء الامن المجتهد فدفعنا التكفيل الصادر من القاضي تكفيلنا من القاضي المجتهد فيكون المراد من بعض القضاة القاضي المعهود وزيف أيضا بان المجتهد اذا أخطأ فله أجر بخلاف فغاية ما به بالتكفيل أخطأ فلا يكون ظالما فلا يصح الاستدلال لأجيب عنه بان الامام قال وهو ظالم وميل (٣٦٢) فالوصف بالميل دل ان المراد بالظلم وضع الشيء في غير موضعه والاطلاق ولو بالمجاز دل على

انه يخطى اذلولاه لما صح ذلك  
فحصل الكشف بالوصف  
الواقع من الامام لا بالاتصاف  
في الواقع \* ادعى دارا ارضا  
على زيد ثم بان باقرار المدعى  
ان الدار كلها في يدي غيره فاعاد  
الدعوى عليه قيل لا يسمع  
وقيل يسمع \* ادعى عليه أن  
الدار التي في يده كانت لايه  
مات عنه وعن أخيه وعن  
أموال آخر فاقسموهما فوقع  
الدار في حصتي يسمع ولو زعم  
ان أخته أقرت له بما يخصها  
من الدار لا يقبل لان دعوى  
الاقرار في طرف الاستحقاق  
لا تسمع \* ادعى محمد دودا  
وبرهن فبات المدعى عليه  
في حكم تلك البينة على  
الوارث ثم ادعى الوارث الملك  
المطلق على المحكوم له ان  
ادعى بجهة الورثة لا يقبل  
لانه صار مقضيا عليه

الحادي عشر في دعوى  
الرق والحرية

باع عبد اثم ادعى انه اعتقه أو  
كان حرا ثم باعه بسمع وذکر  
القاضي باع ثم ادعى انه كان  
دبره أو اعتقه لا يسمع \* ولو  
ادعى انه خلق من مائه يقبل  
ويثبت النسب ويبيطل  
البيع نظيره اشترى عبدا

كذا في المحيط في المتفرقات \* عن محمد رحمه الله تعالى اذا وقعت الفتنة فليترحم الرجل بيته فان دخل عليه  
داخل يريد قتل نفسه وأخذ ماله فليقاتل وان قتل زجواً أن يكون شهيدا كذا في التتارخانية \* ويكره تعليم  
البازي بالطير الحى يأخذه ويعذبه ولا بأس بأن يعلم بالذبوح كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكناهم والعقيقة

احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان أولى لان  
العوام يصغرون هذه الاسماء للنداء والتسمية باسم ويحلف كتاب الله تعالى كاهلي والكبير والرشد والبديع  
جائزة لانه من الاسماء المستتركة ويرادى حق العباد غير ما يرادى حق الله تعالى كذا في السراجية \* وفي  
الفتاوى التسمية باسم لم يذکره الله تعالى في عباده ولا ذکره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا استعمله  
المسلمون تكلموا فيه والاولى أن لا يفعل كذا في المحيط \* من ولاد ميتا لا يسمى عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى من كان اسمه محمدا لا بأس بأن يكنى أبا القاسم لان قوله عليه السلام سموا  
باسمي ولا تكونوا بكنيتي منسوخ لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمدا بن الحنفية أبا القاسم كذا في  
السراجية \* ولو كنى ابنه الصغير بأبي بكر أو غيره الصحيح أنه لا بأس به فان الناس يريدون التفاؤل انه يصير  
أبائي نائي الحال لا التحقيق في الحال كذا في خزانة المفتين \* يكره أن يدعو الرجل أباه والمرأة زوجها باسمه  
كذا في السراجية \* العقيقة عن الغلام وعن الجارية وهي ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق  
شعره بمباحة لاسنة ولا واجبة كذا في الوجيز للكردي \* وذکر محمد رحمه الله تعالى في العقيقة فن شاء فعل  
ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى الاباحة فيمنع كونها سنة وذکر في الجامع الصغير ولا يعنى عن الغلام ولا عن  
الجارية وانه اشارة الى الكراهية كذا في البدائع في كتاب الاضحية \* والله أعلم

الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والنميمة والمدح

رجل ذکر مساوى انسان على وجه الاهتمام لا بأس به ويكره أن يكون مریدا للسب والنقص ومن اغتاب  
أهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوما معروفين كذا في السراجية \* الرجل اذا كان يصوم  
ويصلى ويضر الناس بالبدن واللسان فذکره بما فيه لا يكون غيبة وان أخبر السلطان بذلك ليزجره فلا اثم  
عليه كذا في فتاوى قاضيان \* أعاره ثوبا أو أقرضه دراهم ثلاثة أيام فغعه منه أياما كثيرة وسوقه فوصفه  
عند الناس بكونه خائنا وكذا بايع ذر في ذلك كذا في القنية \* روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
انه قال لاحد الانبياء اني اثنتين رجل آتاه الله مالا هوي ينفقه في طاعة ورجل آتاه الله تعالى علما فهو يعلم الناس  
ويقضي به الحديث بظاهره دليل على اباحة الحسد في هذين لانه استثناء من التحريم والاستثناء من التحريم  
الاباحة قال شيخ الاسلام وليس الامر كما يقتضيه ظاهر الحديث والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما  
واتمام معنى الحديث لا ينبغي للانسان أن يحسد غيره ولو حسد فاما يحسد في هذين لا لكون الحسد قبيحا  
مباحا بل معنى آخر هو أن الانسان انما يحسد غيره عادة لئلا ينعم به الله عليه فيمتنى تلك لنفسه وما عدا هذين  
من أمور الدنيا ليس بنعمة لان ما لا ذلك يحسد الله تعالى والنعمة ما يكون ما لا رضا الله تعالى وهذان  
ما لا رضا الله تعالى فهما النعمة دون ما سواهما ثم بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا الحسد المذکور

وآدمي انه حرام لانه الحرام اقراره برهن على الحرية والعبد يشكره يقبل ويرجع بالثمن \* وفي المتن باع أرضا ثم ادعى المذموم  
انه كان وقفها وفي الذخيرة أو كان وقفنا على فان لم يكن له بينة وأراد تحليف البائع لا يحلف لعدم صحة الدعوى للتناقض وان برهن قال  
النفق أبو جعفر يقبل ويبيطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقت كذا في عتق الامه وبه أخذ الصدر والصحيح ان الجواب على اطلاقه غير  
مرضي فان الوقت لو حق الله تعالى فالجواب ما قاله وان حق العبد لا يدفعه من الدعوى \* برهن العبد على من في يده بالحرية وذو اليد على أنه

ودبعة فلان أو أجارة فلان أو أعارة فلان عنده يندفع دعوى العبد لكن يحال بينه وبين المودع كالوبرهن العبد على الوكيل بنقله بينة على الحرية في قصر يد الوكيل لافي حق اثبات الحرية كذا هنا \* ولو برهن العبد على مولاه بالحرية وبرهن المولى عليه بالرق فيبينة العبد أولى لأن الرق لا يرد على الحر والحرية ترد على الرق \* ولو قال العبد أعقني فلان ونواله يدانه مودع فلان هذا عنده لا يحال بينه وبين المودع لانه أقرب بالرق له وكذا ان لم يبرهن المودع على الودبعة منه لا يحال لاعترافهما بكونه ملكا للغائب (٣٦٣) وان قال شهود المودع هذا العبد وديعة فلان عنده هذا ولم

يتعرضوا لكونه ملكا له ان ادعى العبد اعتاق المودع يقبل شهادتهم لاقرار العبد بالرق وان ادعى الحرية لا مالم يتعرضوا على كونه ملكا للمودع \* ولو قال العبد أنا حر الاصل فالقول له بحكم الاصل مالم يسبق منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان \* أمة في يد انسان زعمت أنها أم ولد فلان أو مدبرته أو مكاتبته أو قالت أعقني فلان وقال ذواليد لابل هي عملي كتي فالقول لذي اليد وقال الامام الثاني رحمه الله القول لها لا للقر له وان كذبها المقر له في العتق وشعبه وصدة قهافي الرق فالقول لذي اليد ولو قال ذواليد اشترى بها من فلان وقالت أعقني هو وبرهنا على ما قال فيبينة العتق أولى الا اذا كان في يد المشتري قبض معاين \* قدم ومعه رجال ونساء وصبيان يحسدونه وادعى أنهم أرقاؤه وادعوا انهم أحرار فالقول لهم مالم يقر أو بالملك له من اقرار أو بيع أو ينسبه وان كانوا من الترك أو الديلم أو السند أو الهند أو الروم أو الخزر

الذموم أن يرى على غيره نعمة فيمتنى زوال تلك النعمة عن ذلك الغير وكيونتها لنفسه أما لو تمنىها لنفسه فذلك لا يسمى حسدا بل يسمى غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لو تمنى تلك النعمة بعينها لنفسه فهو حرام مذموم أما اذا تمنى مثل ذلك لنفسه فلا بأس به وذكر شمس الأئمة السير خشي رحمه الله تعالى أنه قال معنى الحديث أن الحسد مذموم يضرب الحاسد الا فيما استثنى فهو محمود في ذلك فانه ليس بحسد على الحقيقة بل غبطة والحسد أن يقتنى الحاسد أن تذهب نعمة المحسود عنه ويتكلف لذلك ويعتقد أن تلك النعمة في غير موضعه ها هو معنى الغبطة أن يقتنى لنفسه مثل ذلك من غير أن يتكلف ويتبنى ذهاب ذلك عنه كذا في المحيط \* مدح الرجل على ثلاثة أوجه الاول أن يمدح في وجهه وهذا الذي نهى عنه والثاني أن يمدحه بغير حضرته ويعلم أنه يملغه فهذا أيضا منهي عنه والثالث أن يمدحه في حال غيبته وهو لا يبالي أن يملغه أو لم يملغه لا يمدحه بما هو فيه فهذا لا بأس به كذا في الغرائب \* والله أعلم

### باب الرابع والعشرون في دخول الحمام

ولا بأس بأن تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعموم البلوى ويدخلن بمنزلة كذا في خزنة المفتين \* وبدون المنزلة حرام كذا في السراجية \* دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة لا يعدل في شهادته أو يدين ذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والا فالدخول من غير ازار مرة واحدة يكفي لسقوط العدالة كذا في الغرائب \* ولو أراد الاغتسال لا يتجرب بدون ازار وان كان منفردا ولو فعله بكره كذا في القنية \* قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا يكره أن يغتسل متجردا في الماء الجاري أو غيره في الخلوة كذا في الغرائب \* ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيزي للكردي \* غمز الاعضاء في الحمام من غير ضرورة مكروه وفي فتاوى أهل سمرقند ود كوفي مجموع النوازل أنه يباح ذلك فيما فوق السرة وفيما دون الركبة ولا يباح فيما بينهما وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا بأس بذلك بشرطين أحدهما أن لا يكون الخادم لحية لان فيه اهانة صاحب الحية وثانيهما أن لا يغز رجله لان فيه اهانة الخادم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت الشيخ أبي بكر يقول لا بأس أن يغمز الرجل الرجل الى الساق ويكره أن يغمز الفخذ ويحرم من وراء الثوب أو غيره قال الفقيه أبو جعفر ونحن نبيح هذا ولا بأس به قال الفقيه أبو جعفر وكان الشيخ أبو بكر يقول لا بأس أن يغمز الرجل رجل والدته ولا يغمز فخذ والدته كذا في الذخيرة والمحيط في المتفرقات \* لو كشف ازاره في الحمام في الموضع المعد لذلك ليغسله أو يعصره لا بأس به كذا في السراجية \* قال عين الأئمة الكرايسي أراد عصر ازاره في الحمام وليس له ازار آخر لا عصر عليه ولكن يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القنية \* اذا تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره وحلق عاتقه قبل لا بأس به وقيل يأثم وقيل يجوز في المقعة اليسيرة كذا في الغرائب \* والله أعلم

### باب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير

وينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة مالم يعلم أحكام البيع والشراء يجوز منه وما لا يجوز كذا في

\* وفي الجامع الصغير غلام في يد رجل يدعى الحرية وقال ذواليد هو غلامي فان كان لا يعرفه فالقول لذي اليد لانه كالمعتاق وان كان يعرفه عن نفسه أو بالغافل فالقول للسلام وان برهن على الرق والحرية فيبينة الغلام أولى والقول قول الغلام في انكار الرق كالودع في دعوى رد الودبعة أو الهلاك حيث يكون القول قوله والبيعة ينسبه أيضا وكذا اذا قال المستأجر أرضعت بلبن شاة ولا أجر لك وقالت لابل بلبني ولي الاجر فالقول لها وان برهننا فيبنتها أولى وكذا اذا قال رب السلم أجلي شهر ومضي وقال المسلم اليه لابل أخذت رأس مال السلم في الحال ولم يرض فالقول

للمطلوب والبينة بينة الطالب وان برهنافينة المطلوب أولى وكذا اذا بعث الزوج اليها نوبا وقال انه من الكسوة وقالت كانت هدية فالقول للزوج لان الملك أعرف بجهة التملك وعليها البينة فان برهنافالبينة بينهما \* برهن المشتري على ان البائع كان أعق المبيع قبل بيعه منى أو قال كنت علقته عنقه بالشراء فاشترته من آخر وبعته منى يقبل ويسترد الثمن ان كان دفع وكذا لو برهن البائع على المشتري انه أعتقه قبل البيع منى يقبل لان (٣٦٤) التناقض عقوفي هذا الباب وفي الاجناس دعوى المشتري الحرية من البائع لو أنكر البائع

وحرز المشتري عن انبائه  
مقصود على المشتري وان  
برهن يقبل عند الثاني وقال  
لا يقبل بينة المشتري على  
البائع بعد الشراء ولو أقر  
المشتري ان الارض المشتراة  
مسجد أو مقبرة أو أزم الحاكم  
الإقرار على المشتري ثم برهن  
على البائع ليرجع بالثمن  
عليه يقبل \* ادعى الرقيق  
حرية الاصل ثم العتق  
العارضي يقبل ولا يمنع  
التناقض صحة الدعوى ولا  
يشترط الدعوى في الحرية  
الاصيلة ويشترط في العارضي  
عنده خلافهما لو عبدا وفي  
حق التخليف يشترط  
الدعوى اجماعا وفي الامة  
لا يشترط الدعوى اجماعا وفي  
الجامع الصغير قال اشترى  
فاني عبدا ثم ادعى الحرية  
يسمع وقوله فاني حر يحتمل  
دعوى الحرية الاصلية  
والعارضية ثم ان البائع  
حاضر او معلوما مكانه يرجع  
بالثمن عليه وان غابا غيبة  
منقطعة يرجع على العبد  
والعبد على البائع متى  
وجده وقال الامام الثاني  
لا يرجع على العبد كما لو قال  
اشترى أو قال اني عبد فقط  
أو كما لو قال ارته منى فاني

السراجية \* لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك وهو محمول عند أصحابنا  
رحمهم الله تعالى على النذب وكراهة بيعه قبل اعلامه قال رضى الله عنه لما سألته ان ما يشتري من السوق  
وبعد لم قطعاً أنهم يبيعون الاتراك ومن غالب ماله من الحرام ويجرى بينهم الربا والعقود الفاسدة كيف  
يكون فهو على ثلاثة أوجه فكل عين قائمة يغلب على ظنه أنهم أخذوها من الغير بالظلم وباعوها في السوق  
فانه لا ينبغي أن يشتري ذلك وان تداولها الأبدى والثاني ان علم ان المال الحرام بعينه قائم الا انه اختلط  
بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخلط يدخل في ملكه الا انه  
لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع العوض فان اشترا ما يدخل في ملكه مع الكراهة والثالث  
اذا علم أنه لم يبق العين المغصوبة أو المأخوذة بالربا وغيره وانما باعها لغيره فان الذي يعلم أنه لم يبق تلك العين جاز  
له أن يشتري منهم هذا كله من حيث الفتوى أما اذا كان أمكنه أن لا يشتري منهم شيئا كان أولى أن لا  
يشتري ولعل أنه يتعد ذلك في بلاد العجم وسمعت أن في بلاد العرب سوقا خاصا يباع فيه الحلال والسوق  
الا عظم يباع فيه كل شيء فمن أراد أن يشتري من الحلال شيئا فانه لا يبيعونه الا اذا كان ممن يكون ماله  
حلالا فان أراد واحد من العوام أن يعامل معهم ويشتري ويبيع منهم فانه يأمرونه بأن يتصدق بجميع  
ماله ثم يعطوهم من الزكاة شيئا فأمروا به بأن يتجر معهم بذلك المال ويكتبون اسمه في الكتاب بأن أصل ماله  
من الزكاة أخذها من فلان وفلان ثم يعاملون معه وفي الجملة ان طلب الحلال من هذه البلاد صعب وقد  
قال بعض مشايخنا عليك بترك الحرام المحض في هذا الزمان فانك لا تجد شيئا الا شبهة فيه كذا في جواهر  
الفتاوى \* غلب على ظنه أن أكثر باعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام  
يتزعم عن شرائه ولكن مع هذا الواشراء يطيب له المشتري شراء فاسدا اذا كان عقدا للمشتري الأخير صححنا  
كذا في القنية \* اذا اشترى شيئا فاستردته بعد الشراء جاز فيمالي الخالف العادة والرسم كذا في السراجية  
\* وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يدح الرجل سلعته عند البيع كذا في الملتقط \* ويستحب  
للتاجر أن لا تشغله تجارته عن أداء القراض فاذا جا وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يمين فان ظن أن المشتري يرضى فيه فأحب الي أن يمين كذا في  
الغرائب \* وفي النوازل سئل نصير عن رجل اشترى فروا لخلق من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى  
عليه أثر النجاسة فيستعمله من غير أن يغسل قال أرجو أنه في سعة من ذلك كذا في التتارخانية \* قال  
فاضلحيان يجوز شراء العصافير من الصياد واعتاقها اذا قال من أخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه  
بالاعتاق وقال برهان الدين رحمه الله تعالى لا يجوز لان فيه تضييع المال كذا في القنية \* ولا بأس ببيع  
الجارية بمن لا يستبرئها أو بأنها في غير المأوى كذا في خزنة الفتاوى \* اشترى جارية ولها لبن فأجرها له يبيعها  
مرابحة باع جارية فأنكر المشتري ولا يبيته له لا يبطأ الا أن يترك الخصومة ويرضى بيمينه كذا في التتارخانية  
\* رجل اشترى جارية شراء فاسدا لا يحرم عليه وطؤها لكن يكره كذا في خزنة الفتاوى \* وفي القيمة  
سئل علي بن أحمد أهل بلدة أو رستاق زادوا في خنجاتهم التي توزن بمال الدراهم والبريسم زيادة لا توافق  
الزيادة التي في سائر البلاد أو أرادوا أن يتواضعوا على ذلك وبعض أهل تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم  
لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قيل له انفق الجميع على تلك الزيادة المخالفة لصنجات البلدان

عبد \* ادعى عبد على مولاه أنه علق عنقه بدخول فلان الدار ووجد الشرط من الغائب وعققت وهرن عليه يقبل وان  
ادعى ان الغائب علق عنقه باعناق الغائب عبده وقد أعق الغائب عبدا وعققت لا يقبل والفرق ما هو أن المدعى على الغائب ان كان شرطا  
يتضرر به الغائب لا يقبل وان لم يتضرر به يقبل \* ادعى رقا على عبدا أو ادعى وكيل عبد حرته على مولاه يشترط حضور العبد وفي رجوع  
المشتري بالثمن على البائع بعد الحكم بالحرية على المشتري لا يشترط حضور العبد وفي الثاني عشر في دعوى النكاح وفي التهمة ادعاء نكاح



امرأة فافترت لاحدهما ثم برهننا لا يقضى لاحدهما ثم اقولم تفر ولم يصرف المقر له باقرارها صاحب يد وان اقر على السواء وافترت لاحدهما بعد البرهان فهي له وان لم تقر لاحدهما فافترت منهما فان قبل الدخول لا يقضى على أحدهما بشئ من المهر وفي الفتاوى برهننا على نكاحها لا يترجح أحدهما الا بسبق التاريخ أو بالبداء باقرارها له أو بدخول أحدهما فيها فان وجد أحد الثلاثة لاحدهما وبرهن الآخر على السبق فهو أولى وان ارجح أحدهما لا غير فالتاريخ أولى وان ارجح أحدهما مولدا لا خريد (٣٦٥) فصاحب اليد أولى وان افترت لاحدهما

وللاخر تاريخ فالمرأة للذي اقرت له وهذا كله في حياتها أما بعد موتها ان ارضا فلا سابق وان استويا ولم يورخا يحكم بالنكاح بينهما وعلى كل منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد وان كانت جاءت بولد فهو منه ما ويرثان من الولد ميراث أب واحد ويرث الولد من كل منهما ميراث ابن كامل \* ولو برهننا على النكاح حال الحياة لكن أحدهما على النكاح والاخر على اقرارها له لا يترجح لكن بعد التنازل برهن أحدهما على اقرارها بالنكاح يحكم له كالمواعينا اعترفها لاحدهما به بعد التنازل \* ادعى نكاحها وبرهن وحكم له به ثم برهن الآخر على نكاحها لا يقبل كافي الشراء ادعاء من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا كذا هنا \* ولو برهن على نسب مولود وحكم له به ثم ادعاء آخر وبرهن على ذلك لا يقبل وفي الملك المطلق لو برهن عليه أحد وحكم

فقال الجواب كذلك وكل بشرء طعام فاشترى بمائة غلة وأخبره فاعطاه الصحاح فصرفه بالغلة حل الفضل والضارب لا كذا في التارخانة \* وحكى عن النقيب رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم وأرجح له دانقا قال لا يقبله حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في المحيط \* اذا اشترى لجاما أو سمكا أو شيئا من الثمار فذهب المشتري وأبطأ وخشى البائع أن يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراؤه ذلك منه اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج المريض اليه جاز كذا في السراجية \* ويكره بيع الابل الجلالة وهي التي تعتاد كل الخيفة والدجاجة مادام ريعها الكريمة باقية قال شهاب الادامى له حنطة نقية أراد أن يخلط فيها من التراب ما يكون فيها عادة لبيعهها ليس له ذلك كذا في القنية \* رجل اشترى جارية وهي لغير البائع واشترى ثوبا وهو لغير البائع فوطئ المشتري الجارية وليس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري انتم روى عن محمد رحمه الله تعالى ان الجماع واللبس حرام الا أنه يوضع عن المشتري الاثم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوطء محلل وهو مأجور في اتیان الجارية واذا تزوج امرأة ثم تبين أنها كانت منكوبة الغير وقد وطئها الزوج الثاني يجب أن تكون المسألة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* ويكره بيع خاتم الحديد والصفير وشحوه ويبيع طين الاكل كذا في القنية \* ولو اطلق أهل بلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا بدينار أو لحما فاعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالشروط وان كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين \* والله أعلم

(الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج الى السفر ويمنعه أهواه أو أحدهما أو غيره مما من الاقارب أو يمنعه الدائن أو العبد يخرج ويمنعه المولى أو المرأة يخرج ويمنعها الزوج)

الابن البالغ يعمل عملا لا ضرر فيه دينيا ولا دينا والديه وهم ايكراهاته فلا بد من الاستئذان فيه اذا كان له منه بد اذا تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بأن يتأذى أحدهما بمراعاة الآخر يرجع حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع الى الخدمة والانعام وعن علاء الاثمة الجماعى قال مشايخنا رجهم الله تعالى الاب يقدم على الام في الاحترام والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سأل منه ما ولم يأخذ من يده أحدهما فسيب بالام كذا في القنية \* وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا أراد الرجل أن يسافر الى غير الجهاد لتجارة أو حج أو غيره وكمر ذلك أهواه فان كان يخاف الضيعة عليه ما بان كفا معسرين ونفقته ما عليه وماله لا يفي بالادوار احواله ونفقته ما فانه لا يخرج بغير اذنهم ما سواه كان سفرا يخاف على الولد الهلاك فيه كركوب السفينة في البحر أو دخول البادية ماشيا في البرد أو الحر الشديدين أو لا يخاف على الولد الهلاك فيه وان كان لا يخاف الضيعة عليه ما بان كفا موسرين ولم تكن نفقته ما عليه ان كان سفره لا يخاف على الولد الهلاك فيه كان له أن يخرج بغير اذنهما وان كان سفره لا يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج الا باذنهما كذا في النخبة \* وكذا الجواب فيما اذا خرج للتعقبة الى بلدة أخرى ان كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب هذا الخروج كان بمنزلة السفر للتجارة وان كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة الجهاد هذا اذا خرج للتجارة الى مصر من أمصار المسلمين فاما اذا خرج للتجارة الى أرض العدو بأمان

له به ثم ادعاء آخر وبرهن على ذلك يقبل ويحكم للثاني وفي فتاوى نخبة الخارج برهن على أنه منكموخته وفي يدى اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي والمرأة تصدق بالديهم بالنكاح الخارج كما اذا ادعى الخارج الشراء من زيد وصديق صاحب اليد بيمينه الخارج \* وان برهن ذواليد على النكاح بلا تاريخ فينته أولى لشبوتة بالقبض وانه دليل السبق لان القبض يكون حقا ظاهرا واذ انما يكون اذا كان سابقا وفي الخزانة ادعى نكاح امرأه فقال أحدهما للمرأة اخذني

بعد زواجه وانهي لا يكون اقرارا بالنكاح لانه لم يخاطب به عينا حتى لو قال خذي بيد زوجك هذا واذهي يكون اقرارا لانها لم تعارضها  
وتعذر العمل به ما رجعنا الى التصديق لان النكاح مما يثبت به برهن عاين بالنكاح ولم يظهر عدالة الشهود فاقترت بالنكاح لا خير سلها  
الى الثاني لعدم ثبوت نكاح الاول هذا اذا قال لا بينة لي سواء اما اذا قال لي شهود اخر يحال بين المقر له حتى يظهر عجز المدعي برهن عليها  
بالنكاح فقالت له زوج آخر هو وفلان (٣٦٦) بن فلان في بلد كذا يحكم للبرهن ولا يلتفت الى اقرارها \* ادعت عليه نكاحا فأنكر ثم ادعى

نكاحا - ها وزعم أنه تزوجها  
بعد ذلك يقبل لان جحد  
ماعد النكاح فسبح \* تزوج  
امرأة فغاء آخر وادعى تزوجها  
قبله ولا برهان له وأراد أن  
تستخلف المرأة لابن عليا  
عنده وعندهما لا تستخلف  
المرأة ما لم يخلف الزوج لعدم  
جواز اقرارها - على الزوج  
الثاني لكن يخاف الثاني  
أول الله ما تعلم أنه تزوجها  
قبله فان حلف فهي امرأته  
فلو سئل تخلف المرأة على  
البنات فان حلفت برئت  
وان كانت فترق بينها  
وبين النكاح وهي امرأة  
الاول \* تزوجها وانتهى  
في عقدتين ثم قال لأعلم  
ايتهما الاولى قال محمدرجه  
الله يخلف لكل منهما بالله  
ما تزوجها قبل صاحبها  
سيد أبانتم ما شاء وان شاء أقرع  
لهما فان حلف لاحدهما  
ثبت نكاح الاخرى وان  
نكح الاولى لم ينكحها  
وبطل نكاح الاخرى ومعنى  
المسئلة ان يدعى كل منهما  
السبق والفتوى في مسئلة  
الخلاف في الاشياء الستة على  
قوله ما وعن الثاني رحمه الله  
في امرأة لها من رجل أولاد  
وهي معه في منزله يطؤها

فكرها خروجه فان كان أمر الإيخاف عليه منه وكانوا قوم يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة  
فلا بأس بأن بعضهم ما وان كان يخرج في تجارة الى أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين ففكره ذلك أبواه  
أو أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيما لا يخاف عليهم من العدو بأكثر الأري فلا بأس بأن يخرج وان كان  
يخاف على أهل العسكر من العدو يغالب الأري لا يخرج بغير انهم ما وكذلك ان كانت سرية أو جريدة خيل  
أو فحولها فانه لا يخرج الا بانهم - حالان الغالب هو الهلاك في السرايا كذا في المحيط \* رجل خرج في طلب  
العلم بغير إذن والده فلا بأس به ولم يكن هذا عقوفا قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان أمره صنيح الوجه فلا يبه  
أن يمنع من ذلك الخروج كذا في فتاوى قاضيان \* ولو خرج الى التعلم ان كان قد روى على التعلم وحفظ  
العيال فالجمع بينهما أفضل ولو حصل مقدار ما لا بد منه مال الى القيام بأمر العيال ولا يخرج الى التعلم ان  
خاف على ولده كذا في التتارخانية ناقلا عن الينابيع \* اذا أراد أن يركب السفينة في البحر للتجارة  
أو لغيرها فان كان بحال لو غرقت السفينة أمكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له  
الركوب في السفينة وان كان لم يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل له الركوب وعلى هذه المسألة  
قاس مشايخنا رحمه الله تعالى دخول دار الحرب بأمان فقالوا ان كان الداخل بحال لو قصد المشركون قتله  
أمكنه دفع القتل عن نفسه بكل سبب يدفع به القتل حل له الدخول وان كان بحال لا يمكنه دفع قصدهم لا يحل  
له الدخول كذا في الذخيرة \* ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام فافوقها واختلفت الروايات فيمادون  
ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أكره لها أن تسافر يوما بغير محرم وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وانفقت الروايات في الثلاث أمادون الثلاث قال أبو جعفر  
رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك كذا في المحيط \* وقال حاد رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر بغير محرم  
مع الصالحين والصبي والمعتوه ليسا بمحرمين والكبير الذي يعقل محرم كذا في التتارخانية \* وبكره للامة  
وأما الولد في زماننا المسافرة بلا محرم كذا في الوجيز للكردي \* والفتوى على أنه يكره في زماننا كذا في  
السراجية \* والله أعلم

### الباب السابع والعشرون في القرض والدين

والقرض هو أن يقرض الدراهم والدينات أو شيئا مثليا يأخذه مثله في ثانی الحال والدين هو أن يبيع له شيئا  
الى أجل معلوم مدته معلومة كذا في التتارخانية \* قال الفقيه رحمه الله تعالى لا بأس بأن يستدين الرجل اذا  
كانت له حاجة لا بد منها وهو يريد قضاءها ولو استدان ديناً وقصد أن لا يقضيه فهو آكل السمحت كذا في  
القنية \* رجل مات وعليه قرض ذكر الناطق نرجوان لا يكون مؤاخذاً في دار الآخرة اذا كان في نيته قضاء  
الدين كذا في خزائن المفتين \* عليه حق غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحي هو أم ميت  
لا يجب عليه طلبه في البلاد كذا في القنية \* وسئل نصير عن يجحد دين رجل هل يستحقه الطالب أو  
يتركه من غير استخلاف قال هو بالخيار في الاستخلاف فان مات الطالب صار الدين للورثة فان قضاء الورثة  
فقد برئ من الدين وعليه وزير مماطلته وجحوده وان لم يقض فالاجر للطالب دون ورثته كذا في الحاوي  
للفقهاء \* ولومات الطالب والمطلوب جاحداً فالاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخاف أو لم يستخاف

سنتين ثم أنكرت أن تكون امرأته ان كانت أقرت أن الولد له منها فهي امرأته وان لم يكن بينهما أولاد وانما  
كانت معه على تلك الحالة فالقول لها \* بالغة تزوجها أبوها فجات تدعى الارث بعد موت الزوج ان قالت كنت أمرت أبي بالتزويج لها الارث  
وان قالت لم أمره ولكن لما بغى أنه تزوجني أجزت النكاح لا ترث ما لم تبهرن على الاجازة \* ادعت النكاح وقالت زوجني والدي منهن ان  
قالت برضاي يصح لان الرضا لا يكون الا سابقا فيصح الدعوى وان قالت بالاجازة يسأل الحاكم عنها ان اجازتك كانت بعد عقد والدك بنطق

أم يسكوت ان بعده لا يسمع لانها أقرت بوقوع العقد موقوفاً فبعد ذلك تدعى زوال التوقف فلا يقبل بالينة وان ادعت الاجازة قبل العقد بان ادعت السكوت عند الاستمرار والاجازة صريحاً يقبل اذ ابرهنت على النكاح \* له بنتان صغيرى وكبرى برهن رجل على أن أباهما زوج منه الصغيرى وبرهن على تزويج الكبرى فيئنة الزوج أولى \* امرأته في دار رجل برهنت أن الدار لها والرجل حملوها وبرهن الرجل على أنها امرأته والدار ملكة فيئنة المرأة في الدار أولى لانه ذواليد والمرأة خارجة فيئنة الرجل في (٣٦٧) الزوجية أولى وتزويجهما منه نفسها انقرار بان الرجل ليس بمملوك لها

لان العبد لا يصلح زواجها وعن الثاني رحمه الله أن الدار لها والرجل عبد لها \* ولو برهن الرجل على أنه حر الاصل والمسئلة بحالها كانت امرأته ويحكم بالدار لها وللرجل بانه حر لان الدار والمرأة في يده حيث جعلناها امرأته فصار كزوجين يتنازعا في دار في أيديهما كل منهما يدعى أن الدار له \* ادعى عليها أنه تزوجها فانكرت ثم جاءت بعدموته تدعى الميراث لها ذلك وكذا لو أنكر نكاحها حين ادعت عليه النكاح ثم جاء بعدموتها يدعى الميراث له ذلك عندهما وعند الامام لا قال محمد في الاصل أقرت أنه تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقه المرأة في حياته أو بعدموته جاز وان أقرت ثم جحدت وماتت ثم صدقها الزوج بعدموتها جاز عندهما لعدم العدة عليه حتى حل له الزوج باختها أو أربع سواها \* ادعت الطلاق فانكرت ثم ماتت لا تملك مطالبة الميراث \* ادعى عليها أن زوجها الغائب طلقها

ولو قضى المظالم ورثته برئ من الدين (١) ولو كان المظالم مقرأومات الطالب قال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى حق الخصومة في الآخرة لا يكون للاول وقال بعضهم للاول وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الدين يكون للاول كذا في خزنة الفتاوى \* الظالم اذا أخذ من غمائه الميت ما لليت عليهم فديون الميت عليهم باقية كذا في الملتقط \* عليهم ديون لائس لا يعرفهم من غصوب ومظالم وجبايات تصدق بقدره على الفقراء على عزة القضاء وان جحدهم مع التوبة الى الله تعالى فيعذر ولو صرف ذلك الى الوالدین أو المولودين يصبر معذورا وكذا في ازالة الخبث عن الاموال (قال اسماعيل المتكلم) عليهم ديون لائس شتى لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تحرى ذلك وتصدق على الفقراء بثوب قوم بذلك يخرج عن العهدة قال رضى الله تعالى عنه فعرف به - اذا أن في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه كذا في القنية \* وجعل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث دينه فأكل ميراثه قال شاذل ابو اخذ الابن دينه وان علم الوارث بدين المورث كان عليه أن يقضى دينه من تركه المورث وان نسي الابن بعد ما علم فانه لا يؤاخذ به في دار الآخرة وكذا لو كانت ودیعة ففسدها حتى مات لا يؤاخذ به في دار الآخرة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص عليهم ما وقصدوا أخذ أموالهما فأعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له أن يؤدى دينه وليس للطالب أن لا يأخذ منه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عذرى للطالب أن لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو جسد بدين وكان له على الناس ديون يخرج منه القاضي حتى يدعى عليهم فان لم يحصل له منهم شيء يحبس ثانيا كذا في صنوان القضاء \* ولو كان المسلم على نصراني دين فباع النصراني خراوا أخذتها وقضاه المسلم من دينه جاز له أخذها لان بيعه لها مباح ولو كان الدين مسلم على مسلم فباع المسلم خراوا أخذتها وقضاه صاحب الدين كره له أن يقبض ذلك من دينه كذا في السراج الوهاج \* رد العديليات من له بصارة على أنها زيف فليس له أن يدفع الى من يأخذها مكان الجيدة لانه تليس وغدر كذا في القنية \* وفي الزاد من كان له دين على غيره وأخذ منه مثل دينه وأفققه ثم علم أنه زبوف فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال البرتل الزبوف ويرجع بالحياد وذكر في الجامع الصغير قول محمد رحمه الله تعالى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المضمرات \* لرجل على الناس ديون وهم غيب فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذهم بماله عليهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين أما اذا كان شيئا فاعلم أنه لا يأخذ بماله ولو كان له على آخر حق فأبرأه على أنه بالخيار صرح الابرار ويטطل الخيار كذا في خزنة الفتاوى \* رجل قال أبرأت جميع غرماي ولم يسعهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحدا

(١) قوله ولو كان المظالم مقرأومات الخ في العبارة نوع اختصار وعبارة الذخيرة تقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجس له على آخر دين فتقاضاه فغعه ظلمات صاحب الدين وترتد وارثا تكلموا فيه قال أكثر المشايخ لا يكون للاول حق الخصومة بسبب الدين وقد انتقل الدين الى الوارث وقال بعضهم بأن الخصومة للاول كذا قال في الكتاب لكن لم يذكر أن الدين لمن يكون ونص في كتاب الغصب والضمان للفقيه أبي الليث ان الدين للميت الاول ولكن لو أدى المديون الدين الى الوارث أو أبرأه الوارث يبرأ كمن اختار ان الدين للوارث وللأول الخصومة في الظلم بالمانع لان الدين انتقل لوارثه انفتت نقله معصحه

وانقضت عدتها وتزوجها فأقرت بزوجية الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى بانها زوجة والحاضر ولا يحتاج الى اعانة البينة اذا حضر الغائب \* ادعى نكاح معتدة بشرط حضرة الزوج المطلق باثنا كان الطلاق أو رجعي \* ادعى عليها نكاحا فقالت كنت زوجته لكني أخبرت نوفاته فأعندت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعى \* ولو قالت أنا امرأته هذا ولكني كنت لهذا المدعى أولا وسأقت القصة فهي امرأته الثاني أصله ما ذكر في كتاب النكاح قالت تزوجني زيد بعد ما تزوجتني عمرو فهي امرأته زيد لان الاقرار الاول صحيح حال خلوها

عن المزاحم فلان في الاقرار بالثاني بعد تعلق حق الاول ولا فرق بين ما اذا كانا عني زيدا وعمر ايدعيان النكاح أو سكا \* ادعى نكاح صغيرة وقال زوجهها كما خوارزم ولم يدكر اسم الحاكم ولا نسب ولا لانه كان قوض اليه الوالي أمر التزويج وهل كان لها ولي أم لا لا يسمع ويشترط ذكر الكل \* ادعت عليه الزوجة فقال كنت أقدرت بانك معدة فلان لا يدفع لجواز كونهم منقضية العدة وقت التزوج لا وقت الاقرار وان برهن على اقرارها بما ذكر بعد التزويج (٣٦٨) لا يقبل غير أن دعواه هذا اعتراف منه بفساد النكاح فتحرم عليه ولو قالت كان نكاحي

بلاشهود يسمع ولو قالت كان في عدة الغير لا يسمع والفرق أن العدة تلا نقضت باختبارها فسكوتها عن الاخبار بقيامها والاشتغال بالنكاح اعتراف بانقضاء العدة لان السكوت في موضع الحاجة الى البيان كما عرف \* يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهن المرأة على أن مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم يقضى لها بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو برهن الوارث على أنه قتل يوم كذا فبرهن المرأة على أن المقتول هذا نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث أنه قتل مورثه في يوم كذا فبرهن المدعي عليه أن مورثك كان مات قبل هذا بزمان لا يسمع ولو برهن أنه قتل مورثه في يوم كذا فبرهن المدعي عليه أنه قتله فلان قبل هذا اليوم بزمان يكون دفعا لدخوله تحت القضاء \* قالت تزوجت بلاشهود أو في عدة أو حال ما كانت المرأة

منهم بجناحه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى روى ابن مقاتل عن علماءنا أنهم لا يبرؤون ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه في قول علماءنا رحمه الله تعالى وكذا لو قال ليس لي بالرى شيء ثم جاء في الغد وادعى أن هذه الدار لي منذ عشر بن سنة وهي بالرى كان لذلك في قول علماءنا رحمه الله تعالى قال ابن مقاتل أما عندني ففي المسألتين جميعا يبرأ غرماؤه ولا يسمع دعواه كذا في التتارخانية \* رجل قال أعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني أكلت من ماله شيئا فان لم تجدوه فاعطوا ورثته فان لم تجدوا ورثته فتصدقوا عنه فوجدوا امرأته لا غير قال أبو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها مهرها وان لم تدع المهر فلها الربع منها اذا قالت لا ولده كذا في القنية \* ومن وضع درهما عند بقال ليأخذ منه ماشاء يكره ذلك ومعنى المسألة أن رجلا فقيرا له درهم يخاف أن لو كان في يده يهلك أو يصرف الى حاجته لكن حاجته الى المعاملة مع البقال أكثر من غيرها كافي شراء التوابل والملح والكبريت وليس له فلوس حتى يشتري بها ما يحفظ من الحاجة كل ساعة فيعطى الدرهم البقال لاجل أن يأخذ منه ما يحتاج اليه مما ذكرنا بحسب ما به جزأ فجزأ حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا الفعل منه مكروه لان حاصل هذا الفعل راجع الى أن يكون هو قرضا فيه جرنفع وهو مكروه ولكن الحيلة فيه لو أراد ذلك أن يستودع البقال درهما ثم يأخذ منه ماشاء فإذا ضاع فهو ودعة ولا شيء عليه ثم يأخذ المودع من البقال شيئا فشيئا على ما أعطاه جزأ فجزأ بمقابلته ما يأخذ فيحصل له المقصود من غير كراهة كذا في النهاية \* وفي التجريد ولو أمر صانع أن يصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده وجعل له أجردائق فصاغه فانه لا يجوز أن يأخذ أكثر من وزنه كذا في التتارخانية \* قرض المشاع جائز بأن أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض كذا في الوجيز للكردي \* واستقراض الخل والمربي والرب والعصير والعسل والدهن والسمن يجوز كيلا واستقراض الحديد يجوز وزنا وكذا الصنف والتماس والمزاول والقاس والمشار والمشرية وأواني الخرف والحباب كلها لا يجوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا يجوز ولا يجوز استقراض الزجاج ولا يجوز استقراض القاكهة كلها حراما ولا القتل ولا التبن أو قارا أو قارا ولا يثبت الاجل في القروض عندنا كذا في التتارخانية \* وفي النوازل كان على الرجل دين بخاء لقيضه فدفعه الى الطالب وأمره بأن ينقده فهلك في يدا الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله ولو لم يقل المطلوب شيئا فأخذ الطالب ثم دفع الى المطلوب لينقده هلك في يده هلك من مال الطالب كذا في الذخيرة \* والله أعلم

الباب الثامن والعشرون في ملاقات المالك والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو أيدي غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك

عن أبي الليث الحافظ أنه يكره الدخول على السلاطين وبقي بذلك ثم رجع وأفتى بابا حاجته كذا في القباية \* رجل دعاه الأمير فسأله عن أشياء ان تكلم بما وافق الحق بصيحه المكروه فانه لا ينبغي له أن يتكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضو ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* والتواضع لغير الله حرام كذا في الملتقط \* من تجدد للسلطان على وجه التحية أو قبل الارض بين يديه لا يكفر ولكن يأثم لارتكابه الكبيرة هو المختار قال الفقيه أبو جعفر

ابن الفضل رحمه الله كان لها زوج معروف فتزوجت بآخر وقالت تزوجت بالثاني وأنا في عدة الاول فالقول لها ان كان بين النكاحين أقل من شهرين ولو قدر شهرين أو يزيد لا يقبل قولها عنده أيضا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الاول بعد شهرين ثم قالت لم أتزوج سواك فالقول لها \* زوجك أبوك وأنت صغيرة وادعت الكبر فالقول لها \* ادعت مهر المثل ثم المسمى يسمع وعلى القلب لا لارتقاع مهر المثل

بالتصادق على المسمى وعدم ارتفاع المسمى أصلا ولو بالتراضي \* ادعت على وارث زوجها مهرها وأنكر الوارث توقف الحاكم في قدر مهر مثلها ثم يقول الحاكم للوارث أن كان مهر المثل كذا مقدارا أعلى من مهر المثل أن قال الوارث لا قال أن كان كذا دون الأول فوق مهر المثل إلى أن يبلغ إلى مهر المثل فيلزم ذلك على الوارث \* قال بعد موتها بقي لها على مائة درهم من مهرها وشهد على هذا رجلان وشهدا خزانة أنه تزوجها على ألف يجب الألف ويدخل الأقل في الألف \* في المتفرقات منه شهد للمرأة (٣٦٩) عدلان أن زوجها طلقها بلا نكاح

لها المقام معه وثبتت الحُرمة في حقها ولو شهد عدلان أن فلانا قتل أباه ليس له أن يقتله ولا يظهر القتل في حقه أيضا حتى يتصل به القضاء لأن الشبهة في القتل في موضع - عين في صدق الشهود وفي كون القتل بغير حق وفي الطلاق في موضع في صدق الشهود فقط \* برهن المشتري على أن المشترة زوجا ثانيا أن ادعى المشتري أن البائع أذن لها بالتزوج أو زوجها بنفسه وبرهن على ذلك يحكم بالرد للزوج معاوماً وأن شهدوا مطلقاً بأن لها زوجاً أو بائع زوجها لا يقبل لأنه في الأول ادعى على الحاضر بسبب ما يدعى على الغائب فيثبت كلاهما ولا كذلك في الثاني وقال في أجوبة الفتاوى يحكم في حق الرد ولا يحكم في حق اثبات النكاح على الغائب ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح الجامع في الأصل الذي يكون المدعى على الحاضر سبباً ما يدعى على الغائب باعتبار البقاء أنه لا يقبل مسائل منها هذه المسئلة وقالوا لا يقبل في حق الرد

رحمه الله تعالى وإن سجد للسلطان بنية العبادة أو لم تحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال أهل الحرب للمسلم أسجد للملك ولا تقتلنا قالوا أن أمره بذلك للعبادة فالأفضل له أن لا يسجد لكن أكره على أن يكفر كان الصبر أفضل وإن أمره بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فالأفضل له أن يسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الجامع الصغير تقبيل الأرض بين يدي العظيم حرام وإن الفاعل والراضي آثمان كذا في التتارخانية \* وتقبيل الأرض بين يدي العلماء والزهاد فعل الجهال والفاعل والراضي آثمان كذا في الغرائب \* الانحناء للسلطان أو لغيره مكروه لأنه يشبه فعل الجحوش كذا في جواهر الاخلاطى \* ويكره الانحناء عند التحية وبه ورد النهي كذا في التمرثاني \* تجوز الخدمة لغير الله تعالى بالقيام وأخذ اليدين والانحناء ولا يجوز السجود لله تعالى كذا في الغرائب \* (وأما الكلام في تقبيل اليد) فإن قبل يده نفسه لغيره فهو مكروه وإن قبل يده غيره ان قبل يد عالم أو سلطان عادل لعلمه وعدله لا بأس به كذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند وإن قبل يده غيره العالم وغير السلطان العادل أن أراد به تعظيم المسلم وإكرامه فلا بأس به وإن أراد به عبادة له أو لينال منه شيأ من عرض الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهيد يفتي بالكراهة في هذا \* الفصل من غير تفصيل كذا في الذخيرة \* تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيره ما هو المختار كذا في الغيائية \* طالب من عالم أو زاهد أن يدفع إليه قدمه ليقبله لا يرضى فيه ولا يجيبه إلى ذلك عند البعض وذكر بعضهم يجيبه إلى ذلك وكذا إذا استأذنه أن يقبل رأسه أو يديه كذا في الغرائب \* وما يفعله الجهال من تقبيل يده نفسه بلباقه صاحبه فذلك مكروه بالإجماع كذا في خزائن الفتاوى \* (وأما الكلام في تقبيل الوجه) حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندي أنه قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل إذا كان فقيهاً أو عالماً أو زاهداً يذب ذلك أعزاز الدين وقد ذكر في الجامع الصغير ويكره أن يقبل الرجل وجه آخر أو وجهته أو رأسه كذا في المحيط \* يكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيءاً منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالتقبيل والمعانقة في الزوار وحدها فكانت المعانقة فوق قبض أوجبه أو كانت القبلة على وجه المبردة دون الشهوة جاز عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* يكره تقبيل المرأة فم امرأة أخرى أو خدها عند اللقاء أو الوداع كذا في القنية \* ولو قدم شيخ من السفر فأراد أن يقبل أخته وهي شحنة قال إن كان يخاف على نفسه لم يجز ولا يجوز كذا روى خلف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوى للفتاوى \* ذكر أبو الليث رحمه الله تعالى أن التقبيل على خمسة أوجه قبله الرحمة قبله الولد وقبلة التحية قبله المؤمن وبعضهم لبعض وقبلة الشفقة قبله الولد والديه وقبلة المودة قبله الرجل أخاه على الجهة وقبلة الشهوة قبله الرجل امرأته وأخته وزاد بعضهم قبله الديانة وهي قبله الحجر الأسود كذا في التبيين \* قبل امرأته أو يده وهي بنت خمس أو ست سنين عن شهوة قال أبو بكر لا تحرم على أبيه فانها غير مشتهة وإن اشتهاها هذا الابن لا ينظر إلى ذلك فقيل إن كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسألة بمجالها تحرم كذا في الحاوى للفتاوى \* وتجوز المصافحة والسنة فيها أن يضع يده على يده من غير حائل من ثوب أو غيره كذا في خزائن الفتاوى \* والله أعلم

(٤٧ - فتاوى خامس) أيضاً لان النكاح ليس بسبب الإيعاز بالبقاء إلى وقت الشراء فصار كدعوى نكاح أختها الغائبة قبلها لجواز أنه نكحها ثم طلقها ولو قال الشهود تزوجها أو اليوم في نكاح الغائب لا يقبل أيضاً لان البقاء يتبع الابتداء \* اعترض فيما إذا ادعى نكاح امرأة وزهنا ولم تبرج إحدى البنتين على الأخرى وتهازلتا ينبغي أن يحلف كل واحد على دعوى كل واحد كالأدلة البينتان أعني على قول من يرى التحليف واستقر عليه الفتوى (قلنا) التعارض في حق الإثبات لا في حق الاسقاط إذ لا يتناقض السقوط وانما يتعارض الإثبات

فلا يشبه شي ويُسقط البين. الاب زوج البالغة وسلمها الى الزوج ودخل بها الزوج ثم رهنه على أنها كانت ردت النكاح قبل اجازتها فالدكتور  
في الكتب أنها تقبل قال صاحب الوقائع الصحيح عدم القبول لأنها متناقضة في الدعوى والبيئة تترتب على الدعوى والصحيح القبول كما ذكر  
في الكتاب لأنها وان أبطل الدعوى فالبيئة لا تبطل لأنها قامت على تحرير فرج المرأة والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غاية الأمر أن الشهود  
شهدوا على ردها العقد كما سمعت (٣٧٠) وتصادق الزوج والمرأة على الاجازة فانه يحكم بانفساخ العقد تضمنه حرمة الفرج والمفسوخ

لا تلحقه الاجازة \* ادعى أنه  
زوج أخته منه حال حياة  
أبيهما مات الاب ثم اجاز الا  
الزوج هذا العقد وانما  
زوجته يقبل \* ولو ادعى انه  
باع منه مال أبيه حال حياة  
الاب ثم مات الاب ولا وارث  
له غيره لا ينفذ البيع الا  
بجديد العقد اطر والبات  
على الموقوف بخلاف  
النكاح لانه ولاية لا تمليك  
كذا في أحكام الصغار \* وفي  
القاعدي الاصل أن من  
باشر عقدا في ملك الغير ثم  
ملكه بغيره فلا زال المانع  
كالغاصب باع الموصوب ثم  
ملكه وكذا لو باع ملك أبيه  
ثم ورثه منه سدد على خلاف  
ما ذكرنا وطرق البات انما  
يطل الموقوف اذا حدث  
لغيره من باشر الموقوف كما  
اذا باع المالك مباحه  
الفضولي من غير الفضولي  
إما من المشتري من  
الفضولي أو من غيره لان  
باعه من الفضولي وكذا  
في الاقارير بأن أقر بعين  
لغيره لاخر ثم وصل الى ملكه  
بؤمر بالتسليم الى المقر له  
وكذا لو أقر بحرية لغيره  
ثم ملكه تحرر والجامع زوال  
المانع بالحصول في اليد والملك

### الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة

ذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل في الدار اذا كانت مشتركة وأحد الشرير يكت غائب وأراد الحاضر  
أن يسكنها انسانا أو يواجرها انسانا قال أمافيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضاء لا يمنع  
من ذلك فان أجزأ وأخذ الاجر ينظر الى حصصه نصيب شريكه من الاجر ويرد ذلك عليه ان قدر والاي تصدق  
وكان كالغاصب اذا أجزأ وقبض الاجر يتصدق أو يورده على الموصوب منه أما ما يخص نصيبه يطيب له هذا  
اذا أسكن غيره أما اذا أسكن نفسه وشريكه غائب فالقياس أن لا يكون له ذلك في ما بينه وبين الله تعالى كالأول  
أسكن غيره وفي الاستحسان له ذلك وفي العيون لو أن دارا غير مقسومة بين رجلين غاب أحدهما وسع  
الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذلك الخادم بين رجلين غاب أحدهما فالعاصر أن  
يستخدم الخادم بخصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي اجارات النوازل عن محمد بن مقاتل أن للحاضر أن  
يسكن الدار قدر نصيبه وعن محمد رحمه الله تعالى أن للحاضر أن يسكن جميع الدار اذا خاف على الدار  
الخراب ان لم يسكنها وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الارض أنه ليس  
للحاضر أن يزرع بقدر حصته في الدار له أن يسكن وفي نوادر هشام أن له ذلك في الوجهين كذا في المحيط \*  
وفي الدابة بين رجلين استعمالها أحدهما في الركوب أو حمل المتاع بغير إذن الشريك ضمن نصيب شريكه كذا  
في الصغرى \* دار مشتركة بين قوم فلبعضهم أن يربط فيها دابة وأن يتوضأ فيها أو يضع فيها خشبة ولو عطف  
به انسان لم يضمن وليس له أن يحفر فيها بئرا أو يبني بناء بغير إذن شريكه وان بنى أو حفر ضمن النقصان  
ويؤمر برفع البناء كذا في الفتاوى العنانية \* سئل أبو القاسم عن أراد أن يتخذ طار في ملكه في سكة غير  
نافذة بمحاولة قال ينظر القاضي فيه ان لم يكن فيه ضرر بأصحاب السكة واستوثق ذلك الباب حتى يصير  
كالجدار لم ينعك كذا في الحاوي للفتاوى \* واذا أراد الرجل أحداث ظله في طريق العامة ولا يضر بالعامّة  
فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وقال  
محمد رحمه الله تعالى له حق المنع من الأحداث وليس له حق الطرح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له  
حق المنع ولا حق الطرح وان كان يضر ذلك بالمسلمين فلكل واحد من آحاد المسلمين حق الطرح والمنع فان  
أراد أحداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عندنا بل يعتبر فيه الاذن من الشريك  
وهل يباح أحداث الظلة على طريق العامة ذكر النقيب أبو جعفر والطحاوي أنه يباح ولا يثم قبل أن  
يخاصمه أحد أو بعد ما خاصمه أحد لا يباح الأحداث ولا يباح الانتفاع وبأنه يترك الظلة وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى يباح له الانتفاع اذا كان لا يضر ذلك بالعامّة كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى في الرجل اذا طين جدار داره وشغل هو والمسلمين فالقياس أن ينقض ذلك وفي الاستحسان  
لا ينقض ويترك على حاله وروى عن نصر بن محمد المروزي ما أحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه كان اذا أراد  
أن يطين داره نحو السكة خدشه ثم طينه كيلا يأخذ شي من الهواء ثم سئل زهير بن يحيى عن الجذع اذا كان  
خارجا من السكة أو متعلقا بجدار الشريك فاراد أن ينقض أو يقطع قال ان كانت السكة نافذة فله أن  
ينقض فانما ينقضه لا يؤمر ببنائه وليس لصاحب الجذع حق القرار وان كانت السكة غير نافذة فان كان  
قديما فصاحبه حق القرار وليس للشريك حق النقص وانما ينقض يؤمر بالبناء ثانياً وكان محمدنا

فدل هذا على أنه لو ادعى أنك كنت بعثت مني حال حياة أبيك ومات أولادك ولا وارث لغيرك بصح كفاية دعوى النكاح فلصاحبه  
الثالث عشر في تنازع الزوجين وفيه مسائل النتائج أيضا في جنب من رجل مسنة وخلف تلك المسنة أرض لرجل بلزقها بلا حائل  
والمسنة ليست في يد أحدهما تنازعها فالمسنة للمالك الارض عنده وعندهما للمالك التهرين على مسئلة استحقاق النهر الحریم وعنده هو قيل  
ثم الحریم فيما اذا حفر نهر في أرض موات يستحق الحریم عندهما كالبئر وعنده لا وقيل مسئلة الحریم مسئلة مبتدأة وفي أرض الموات



يستحق الحریم اجماعاً كالمير ولا خلاف أن النهر الذي يحتاج الى كربة في كل حين كانها رخوار زم يستحق الحریم بالاجماع نص عليه في كشف الغوامض والمسنأة اذا كانت في يد أحدهما بأن كانت مشغولة بغراسه فهي له وكذا اذا لم تكن موازية الارض فالحریم لصاحب النهر والخلاف فيما اذا كانت موازية الارض واختلفت في ولاية القاء الطين عليه لصاحب النهر عليه على قوله وكذا اهل اصحاب الارض منع صاحب النهر من المرور عليه على قوله \* دار فيه عشرة أبيت لرجل وبیت واحد لرجل تنازعا (٣٧١) في الساحة أو توب في درجل وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه فذلك

بينهما نصان ولا معتبر بفضل اليد كما لا اعتبار بفضل الشهود لبطلان الترجيح بكثرة الأدلة \* اذا تنازع اثنان في عين فلا يخلو اما أن يكون في أيديهم ما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث ادعياه ملكا مطلقا أو شرا من واحد أو اثنين أرخا تاريخا واحدا أو لم يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر فان ادعياه ملكا مطلقا ان كان في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا فهو بينهما منصفان وان تاريخ أحدهما أسبق فتمتدهما يحكم للسابق خلافا لمحمد رحمه الله ولم يذ كر الخلاف في الاصل فان أرخ أحدهما لا غير فلا عبرة بالتاريخ عند الامام رحمه الله وهو بينهما أنصافا وان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يحكم له وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر لا عبرة للوقت عند الامام ويقضى للخارج \* ولو ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا لي ورثته من أبي ان في يد ثالث

فصاحبه حق النقص واذا انقض لا يؤمر بالبناء ثانيا كذا في التارخانية \* وفي المنتقى اذا أراد أن يبني كنيسا أو طلبة على طريق العامة فاني أمنعه عن ذلك وان بنى ثم اختصموا نظرت في ذلك فان كان فيه ضرر أمرته أن يقطع وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أخرج الكنيص ولم يدخله في داره ولم يكن فيه ضرر تركته واذا أدخله داره منع عنه وقال في رجل له طلة في سكة غير نافذة فليس لأصحاب السكة أن يهدموا اذا لم يعلم كيف كان أمرها وان علم أنه بناها على السكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان فيه ضرر أهدمها والا فلا والحاصل أن ما كان على طريق العامة اذا لم يعرف حاله على قول محمد رحمه الله تعالى يجعل حديثا حتى كان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة اذا لم يعلم حاله يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه قال شيخ الاسلام خواجه زاده وتأويل هذا في سكة غير نافذة أن تكون دار مشتركة بين قوم أو أرض مشتركة بينهم بنوافيهما مساكن وحجرات ورفعوا بينهم طريقا حتى تكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت السكة في الاصل أحيطت بأن بنوا دارا وتركوها هذا الطريق للروفر فالجواب فيه كالجواب في طريق العامة لان هذا الطريق بقي على ملك العامة ألا ترى أن أهم أن يدخلوا هذه السكة عند الزحام وحكي عن الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه كان يقول في حد السكة الخاصة أن يكون فيها قوم يحصون أما اذا كان فيها قوم لا يحصون فهي سكة عامة والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة كذا في الذخيرة \* وسئل عن سكة غير نافذة في وسطها من بلة فأراد واحد منهم أن يفرغ كنفاله ويجعله الى تلك المزبلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه عن ذلك وعن كل شيء يتأذون به تأذيا شديدا كذا في الحاوي للفتاوى \* أحدث مستراحا في سكة نافذة برضا الجيران ثم قبل تمام العمارة منعه وليس لهم في ذلك ضرر بين فلم يمنع كذا في الغرائب \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اتخذ على باب داره في سكة غير نافذة أربعين دابة هناك فلكل واحد من أهل السكة أن يتهقز الأرى ولا يمنع من امساك الدواب على باب داره لان السكة اذا كانت غير نافذة فهي كدار بين شريكين لكل واحد منهم ما أن يسكن في نص فها وليس له أن يحفر بئرا أو يبنى فيها واتخذ الا ترى من البناء امساك الدواب على الابواب من السكة في بلادنا كان الرسم امساك الدواب على ابواب دورهم ولو كانت السكة نافذة فلكل واحد من أهلها امساك الدابة على باب داره بشرط السلامة كذا في الذخيرة \* هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح فله أن يبنيه كما كان وليس للجيران حق المنع ان كان قديما ولكل واحد قطع الجناح في السكة النافذة وان كان قديما وانما الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة كذا في الغرائب \* وفي فتاوى أهل سمرقند هدم بيته ولم بين والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء اذا كان قادرا واختار أنه ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة \* قال رضي الله تعالى عنه يعبت دار كبيرة ميزابها على منبرة من جماعة فاتخذ كل واحد منهم حصته دارا على حدة ووضع ميزابها على تلك المنبرة فكثرت الميازيب عليهم فهل للجيران منعهم منها فأجاب بعض المفتين في زمانه أنه ليس للجيران منعهم كما اذا أسكن البائع فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت مياههم على ميزابها فان ضرر الميازيب ليس الا كثرة الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لأهلها المنع وان لم يضر

ولم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا فانصافا فان أحدهما أسبق فهو له عند الامام وليس فيه قول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان النزاع وقع في تقدم الملك قصدا وان أرخا على ملك المورثين يحكم للسابق اجماعا وان أرخ أحدهما الا الاخر فانصافا اجماعا وان في يد أحدهما فللمخرج الا اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند الامام وان أرخ أحدهما فقط فللمخرج اجماعا وان كان في أيديهما فانصافا الا اذا سبق تاريخ أحدهما فحينئذ يكون للسابق وان ادعى الشرا ان ادعياء من ذي اليد وبرهنا ولم يؤرخا فانصافا بنصف الثمن على أن كلا

منهم ما بالخيار بين الترك وأخذ النصف فان ترك أحدهما ان قبل الحكم له يأخذه الآخر بكل الثمن بلا خيار وان بعد الحكم لا يأخذ الا الشطر بشرط الثمن وان ادعيه من غير ذي اليد فانصافا اذا لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا فان سبق تاريخ أحدهما فله اجماعا وان أرخ أحدهما فقط فله بخلاف ما اذا ادعى تالي الملك من رجلين فانه بينهما ما أنصافا وان نص شه ودغير المؤرخ على القمض قدم على المؤرخ كالأورخا تاريخا واحدا ونص شهودا أحدهما على القبض (٣٧٢) الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق هذا اذا كان في يد ثالث وان في يد أحدهما فهو أولى

لانه قبض عيان أرخ الآخر أم لا ذ كرشه وادى القبض أولا لتقدم قبض العيان على قبض الخبر والتاريخ بخلاف دعوى تلقى مال الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يحكم للخارج أرخا أولا وأرخ أحدهما فقط الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق وان ادعى أحدهما شراء والآخر هبة أو صدقة أو رهنا وكله من واحد فالشراء أولى اجماعا للقبض اذا جهل التاريخ وان علم الأول فهو أولى وان كانا هبة أو أحدهما هبة والآخر صدقة لا يصح بلاذكر القبض وان ذكره ولم يؤرخا أو تاريخا واحدا فان كان لا يحتمل القسمة كالعبد والحام فبينهما وان احتمل كالدار لا يحكم بشئ عند الامام رحمه الله وعندهما أنصافا ولو في يد أحدهما يقضى له اجماعا \* ولو برهن رجل على هبة مقبوضة من رجل وآخر على شراء من آخر وآخر على ارث من آخر وآخر على صدقة مقبوضة من آخر يحكم بينهم ارباعا وان برهن

كثرة الشر كله والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على شيخنا نجم الأئمة الحلبي فتوقف وباحث فيه أصحابه وأهل عصره أياما ثم تقرر رأيه على أن الجبر ان المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولادائم ولا كذلك ههنا عن شداد أراد أن يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في القنية \* رجل غرس شجرة على فناء داره في سكة غير نافذة وفي السكة أشجار غير تلك فأراد واحد من أهل السكة أن يقطعها ولم يتعرض للأشجار الاخرى ليس له ذلك لانه معتمة وليس يحسب وكذلك من أراد أن يقطع جناحا خارجا في الطريق الحادة الا أن يكون رجلا محتسبا يتعرض لجميع هذه الاشياء كذا في الذخيرة \* قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى اذا غرس على شط نهر عام لا يضر بالمارة فذلك يباح له ولن شاء من المسلمين أن يأخذه برفع ذلك وان جعله وقفًا وصار وقفًا وأما على مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى ليس له ذلك وحكي أن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان قد بنى دارا على باب وأريال دابته فقيل للشيخ أبي نصر ما تقول به قال لا أبعد عن الصواب كذا في المحيط \* لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو القاسم عن غرس أشجار على شط النهر بمحذاه باب داره وبين داره والأشجار طريق جادة أكرهه ذلك قال ان كانت هذه الأشجار لا تضرب بالنهر وأهل رجوت أن يكون غارها في سعة فمخلفه من بعده كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي التوازل غرس شجرة على ضفة نهر عام فغرس رجل ليس بشريك في النهر يريد أخذه بقطعها فان كان يضر بأكثر الناس فله ذلك والاولى أن يرفع الى الحاكم حتى يأمره بالقطع كذا في الذخيرة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى واذا رفع طينا أو ترابا من طريق المسلمين في أيام الاحوال جاز بل هو أولى وفي غير أيام الاحوال ان لم يضر كالارض فكذلك وان كان كالارض واحتاج الرفع الى قلعه لا يسمعه ذلك اذا كان فيه مضرة بالمارة كذا في المحيط \* أخذ الرذعة عن وسط الطريق أو أخذ التراب عن حافتي النهر العام لا يجوز الا بالذن والى لانه حق العامة وفي التوازل ان لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر ان والى وكلاهما حسن كذا في القنية \* وسئل أبو بكر عن يتخذ طينا في زقينة غيرة نافذة قال ان ترك مقدار الممر للناس ورفعه سر يعاوي يكون ذلك في الاحايين لم يمنع منه وكان محمد بن سلمة يجوز بل الطين فيها لا يرى والدكان ونحو ذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* سئل أبو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز أن يحمل قبل فأنهم دم شئ من السور ولا يحتاج اليه قال لا بأس به كذا في الفرائد \* حوض للسبيل رفع انسان منه حجرة من ماء لا ينبغي له أن يضعها على شط الخوض فان فعل فأصاب شيئا ضمن كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب الثلاثون في المتفرقات

له امرأة فاسقة لا تنزجر بالزجر لا يجب تملقها كذا في القنية \* في التوازل اذا أدخل الرجل ذكره في فم امرأته فديقيل بكره وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة \* تضرب المرأة جارية زوجها غيرة ولا تعطو عظه فله ضربها كذا في القنية \* سئل أيضا عن الشافعية فهل لها ان تمكن زوجها من نفسها في اليوم الحادى عشر من حيضها وزوجها حنفى المذهب فقال انما يفتى المفتى على مذهبه لا على مذهب المستفتى كذا في التتارخانية \* مرضت الجارية مرض الموت فاعتانها أولى لتموت حرة كذا في القنية \* امرأة ترضع صبيًا بغيران زوجها بكرهها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع فحينئذ لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان

أحدهما على الارث من أبيه والآخر على الشراء من أبيه فالشراء أولى والهبة والصدقة من أبيه كالشراء اذا ادعى الآخر منه والرهن مع القبض أولى من الهبة معه لانه استيفاء حكمي هذا اذا ادعى تالي الملك من واحد وان اثنين فالجواب فيه والجواب في الميراث على السواء ادعى سبب واحد أو سببين لكن الفرق بينهما ما اذا ادعى تالي الملك من واحد وبينهما اذا ادعى من اثنين يقع في فصلين اذا أرخ أحدهما فقط يحكم بالانصاف اذا كان العين المتنازع في يد ثالث وان ادعى تالي الملك من واحد فهو لصاحب التاريخ والنائي أن

المدعي اذا كان في يد أحدهما مائة ضئ للخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد وفي دعوى تلقى الملك من واحد يحكم لصاحب اليد الا اذا أراح وتاريخ الخارج أسبق وان لم يكن لهما مائة يحلف لهما وان حلف صاحب اليد لهما ترك في يد ذي اليد قضاء ترك وان نكل لهما قضى بينهما وان ادعى أحدهما الشراء أو الارتك والآخر مطلق الملك والعين في يد ثالث وبرهنا قضى لمدعي الملك المطلق ولو في يد مدعي المقيد والخارج يدعي المطلق فهي للخارج لتزول المشتري منزلة البائع والوارث مقام المورث وكان الخارج (٣٧٢) برهن على المورث أو البائع \* برهن

الخارج على أنه ورثه من أبيه وبرهن ذواليد كذلك فللخارج بخلاف النتائج حيث يرجح ذواليد اذا برهن عليه \* قال بكر رحمه الله هذا اذا لم يدع الخارج على ذي اليد فعلا أما اذا قال بأعنه مني أو غصبه مني أو أردعته منه أو أعترته منه وبرهن ذواليد على النتائج والخارج على مسدعه فالخارج أولى لأنه أكثر اثباتا \* ولو ادعى كل منهما الملك مع العتق والتدبير فذواليد أولى وان ادعىا انشراء من ثالث وبرهن فذواليد أولى والخارج مع ذي اليد اذا برهن على نسج ثوب فذواليد أولى كالنتائج فيما لا يتكرر نسجه كصوف غنم \* برهن ذواليد مع الخارج كل منهما على أنه جزء من غنمه ونسجه وكذا السمن والدهن اذا برهن على أن كلامهما سله من لبنه وعصره من سممه أو في الدقيق على أن كلامهما طحنه من بره أو في السويق أو في الخبز أنه خبزه من دقيقه أو على الخلد أنه سلخه من شأنه وكذا الحكم في كل ما لا يتكرر صنعه يرجح

\* من أمسك حراما لأجل غيره كالخمر ونحوه ان أمسك من يعتق حرته كالخمر عسكه لاسلم لا يكره وان أمسك من يعتق دابحته كالأرأس كافر يكره كذا في التتارخانية \* ولو أمسك الخمر في بيته للتخليص جاز ولا يأثم ولو أمسك شيئا من هذه المعازف والملاهي كرهوا ثم وان كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضخان \* اجتمع قوم من الاتراك والامراء وغيرهم في موضع الفساد فنهاهم شيخ الاسلام عن المنكر فلم ينزحروا فاشتغل المحتسب وقوم من باب السيد الاجل الامام ليصرفهم ويريقوا خورهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء وظفروا ببعض الخمر فأراقوها وجعلوا السطح في بعض الدنان بالتخليص فأخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا واكسر والدنان كلها وأريقوا ما بقي وان جعل فيه الملم قال وقد ذكر في كتاب عيون المسائل من أراق خور المسلمين وكسر دنانهم وشق زقاقهم التي فيها الخمر حرة فلا ضمان عليه وكذا من أراق خورا أهل الذمة وكسر دنانها وشق زقاقها اذا أظهر وذلك فيما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة \* لا ينبغي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المنى والجلوس والكلام كذا في السراجية \* والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم قال الزندويستي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وتطيعه على كل مباح بأمرها به وتقدم ماله عليها كذا في الوجيز للكردي \* قال نجم الأئمة الحلبي اتخذ (١) تاجخانه في دار مسجلة مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجوار المقابل يقول ان تلامذته تطلع عليها اذا كافي السطح أو المبرز أو عند الباب فسدت الكوى ليس له ذلك ولو زرع في أرضه أرز أو يتضرر بالجيران بالضرر رايننا ليس لهم المنع منه كذا في الفنية \* (٢) المناعب التي تكون في الطريق ليس لاحد أن يخاصم فيها ولا يرفعها وعليه الفتوى كذا في الملتقط \* ولا يجوز حمل تراب روض المصرا لانه حصن فكان حق العامة فان انهدم الروض ولا يحتاج اليه جاز كذا في الوجيز للكردي \* وفي تجنيس الملتقط قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان سطحه وسطح جاره سواء وفي صعد السطح يقع بصره في دار جاره فللجار أن يمنع من الصعود ما لم يتخذ سترة واذا كان بصره لا يقع في داره ولكن يقع عليه سم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك قال الامام ناصر الدين هذا نوع استحسان والقياس أن يمنع كذا في الذخيرة \* وفي اليتيمة سألت أبا حامد عن رجل له ضيعة أرضها مرتفعة هل يجوز له أن يسيل النهر يوما أو نصف يوم بغير رضا الاسفلين حتى يسقيها فقال نعم وهكذا نص جبر الوبري كذا في التتارخانية \* رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد مسلكا الأرض انسان فلا بأس بالمشي فيها وذكر في فتاوى أهل سمرقند مسألة المروفي أرض الغير على التفصيل ان كان لأرض الغير حائط وحائل لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فلا بأس بالمرور فيها والحاصل أن المعتبر في هذا الباب عادات الناس كذا في المحيط \* وفي التوازل اذا أراد الرجل أن يمر في أرض غيره فان كان له طريق آخر لم يكن له أن يمر وان لم يكن فله أن يمر ما لم يمنع فاذمعه فليس له أن يمر فيها وهذا في حق الواحد أما الجماعة فليس لهم أن يمر وامن غير رضاه كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن المروفي طريق محدث قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جاز المروفي حتى يعرف أنها غصب قال

(١) محل الحرارة شبيهة بالحمام (٢) قوله المناعب بالباء المثلثة هي مسايل الماء اهـ مصححه

ذواليد بالنص الوارد فيه على خلاف القياس فان أشكل يرجع الى أهل الصناعة فان قالوا انه مما لا يتكرر كان في معنى ما ورد به النص وان أشكل عليهم أيضا فللخارج لانه الاصل والعدول عند وفاق الحادثة المورد لم يحصل الوفاق هذا رواية أبي حفص الكبيرة وفي رواية أبي سليمان الجوزجاني يحكم به لذى اليد وكذا اذا اختلف أهل الصناعة فيه وان كان مما لا يتكرر كشوب من قز برهن على أنه من قز نسجه في ملكه فذواليد لان القز مما ينقض عادة ثم يعاد نسجه كالخطة تغربل بعد البس في الأرض ثم تزرع ثانيا والقطن والكتان يعاد زرعهما

بالحوالة وكل ما يكال وبوزن مثل الخنطة يمكن جمع الحيات من الارض والتغر بل وكذا البناء والغرس والمصنوع من الخشب كالصندوق والسربرو والحجلة والقبة وكذا كل ما يعمل من شبه أوصفر أو حديد أو رصاص أو الحجرين وكذا في الخفاف والفلانس والمصرعين من ساج أو الاقداح أما السيف فنه ما يضرب مرة ومنه ما يضرب مرتين ف يرجع الى أهل الخبرة قال انه تعالى فاستأخوا أهل الذكران كنتم لاتعملون برهنا على أن الأرض والزرع له زرعه فيها يحكم (٣٧٤) للخارج بهم أما الأرض فظاهر وكذا زرعه بما الذي لا يعاد فيحكم به بها للأرض وكذا

في القباء المحشو بقطنه اذا برهناعلى أنه قباؤه وحشاه بقطنه في ملكه يحكم الخارج وكذا في الثوب برهناعلى أن كلا منهما مبيع وفي اللحم على أن كلا منهما ماشواه وفي الكتب والمصاحف على أن كلا منهما كتبه أو في حلي على أنه صاغه أو ابن على أنه ضرب في ملكه برهن الخارج على أن هذه شاته وحز هذا الصوف منها وبرهن ذواليد على أنها شاته وحز هذا الصوف هو منه فاشاة للخارج لان النزاع في الملك المطلق يتبلاها الصوف لان الجسر ليس من أسباب الملك وفي الاصل شهد المدعى أن هذه الخنطة من زرعه أو هذا الزبيب من كرمه أو هذا التمر من نخله وقول الشهود هذا جلد شاته ولحم شاته وصوف شاته سواء في الصحيح وعن محمد رحمه الله أنه لو قال هذه الخنطة من زرعه فلان أو التمر من نخل فلان فالتقر به للقر له الزرع والنخل ولو قال هذه الخنطة من أرض فلان لا يستحق المقر له بالأرض بهذا الاقرار شيئا لان كون الأرض له لا يصلح علة الاستحقاق الحاصل منه

أبو بكر وكان شاذان بن ابراهيم يجرى في سوق القناتين ويربط بغلته هناك على رأس سكة الاصفهانية وكذلك نصير وقال أبو بكر وعامة سلوكي في ذلك ولا أرى به بأسا وقال الفقيه رحمه الله تعالى رأيت أهل تلك السكة يخرجون الخنازة من طريق آخر وكروها المرو في ذلك السوق وقالوا هو جور ولكن الاخذ بقول هؤلاء العلماء أولى من قول العوام ولا بأس بالمرور وهناك والخارج الخنازة كذا في الحاوي للفتاوى \* من له مجرى نهر في دار رجل لا يمكن أن يمر في بطن النهر أو في مسناته وأراد أصلاحه ويمنعه صاحب الدار يقال لصاحب الدار أما أن تدعسه حتى يصلحه وأما أن تصلحه من ماله قال أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ وهكذا الجواب في الحائط وصورة رجل له حائط وجهه في دار غيره وأراد أن يطين الحائط فنه صاحب الدار عن دخول داره ولا سبيل له الى تطين الحائط الا من داره قال البلخي رحمه الله تعالى ليس له أن يمنعه من تطين حائطه وله أن يمنعه من دخول داره قيل فانهم قدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد نقل الطين وليس له سبيل الا أن يدخل الدار قال له أن يمنعه من دخول داره قيل فبترك ماله في داره قال لا يمنع من ماله ويمنعه من دخول داره معناه أن يقال لصاحب الدار أما أن تأذن له في الدخول أو تخرج أنت طنبه كذا في الذخيرة \* وفي واقعات الناطقي نهر لرجل في أرض رجل أراد صاحب النهر أن يدخل الأرض ليعالج نهره ليس له ذلك ولكن ينبغي أن يمشی في بطن النهر وان كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي في بطنه لا يدخل في الأرض أيضا قيل هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا حريم للنهر عنده أما على قولهما ان لصاحب النهر حريمه فله أن يمر على الحريم وقيل ما ذكره قول الكل وأويل المسألة على قولهما ان صاحب النهر باع الحريم من صاحب الأرض كذا في المحيط \* مرقى أرض الغير بغير إذنه يجب عليه الاستحلال ان أضربها كالمزروعة أو الرطبة أو الافلا الا إذا رآه صاحب الأرض يجب عليه الاستحلال لا بدائه ولو كان له حق المرو في أرض غيره فترتها مع فرسه أو حماره قيل أن يشته بالحنفة ليس له ذلك كذا في القنية في باب المرو في أرض الغير \* نصب منوال الاستخراج الا برسم من الفيلق فللعيران المنع اذا تضرر رواب الدخان ورائحة الديدان قال القاضي عبد الجبار يرفع الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضررين قال نجم الائمة البخاري اتخذ في دار أبو به برضاها عمل نسج الغنيمات فليس للجبار الملاقى منعه ولو اتخذ حوانة لنفسه لا يمنع ولا الجرة يمنع وللجيران منع دقاق الذهب من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر روابه كذا في القنية في باب من يتصرف في ملكه \* رجل اتخذ بستانا وغرس فيه أشجارا يجنب دار جاره قال أبو القاسم ليس في هذا نقدي ويوجب أن يتباعد من حائط جاره قدر مالا يضرب دار جاره كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له بمجدة فاراد جاره أن يبنى بجنبها أو تالايمنع عن ذلك والاولى أن لا يفعل كذا في السراجية \* سئل أبو القاسم عن رجل اتخذ في داره اصطبلًا وكان في القديم مكاوفي ذلك ضرر بجاره فان كان وجهه الدواب الى جدار داره لا يمنع وان كان حوافرها الى جدار داره له أن يمنعه كذا في الغيانية \* خباز اتخذ حوانة في وسط البازين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام وبه أفتى أبو القاسم كذا في المنقط \* ولا يمنع المراق وانزاعه لان رائحته ليست بضر في حق كل واحد لان منهم من يستأذنها الا اذا كان دخانه دائما كذا في القنية \* سئل محمد بن قاتل رحمه الله تعالى عن رجل سرق ماء وأسأله الى أرضه وكرمه فأجاب انه يطيب له ما خرج بمنزلة رجل غصب شعيرا أو ثوبا ومن به دابته فانه يجب عليه

بخلاف كون الزرع والنخل له وفي رواية عنه أنه أقرار لانه اخذ منه أرضه فبرقه عليه ومثله في الاصل \* في دابة ولدت فبهرن على أمها ملكه أنت بولد في يده فبهرن الخارج أن الدابة له فلما خرج ولوبهرن الخارج أن الولد ملكه ولدت من دابة في ملكه وبرهن ذو اليد على أن الولد ملكه نجت من هذه الدابة التي في ملكه فذواليد الأولى لان البينة قامت هناعلى ملك الولد بالنتاج وفي الاولى على الملك المطلق فكان الخارج أولى فاذا استحق الام تبعها الولد في الملك بالضرورة وبكأنه دفع بينة الخارج على أنه ملكه بينة ذي اليد على أنه ولد

في ملكه كذلك يدفع اذا برهن ذواليد على أنه ولد في ملك من تلقى الملك منه ويجعل كان المتلقى منه حضر بنفسه وبرهن بذلك على الخارج فلا فرق بين أن يكون الملك المتلقى بشراء أو هبة أو غير ذلك من أسبابه وكذا الحكم في كل الدواب وما لا يتكرر نسجه كما هو فاذ افضى بالملك لانسان بالبرهان ثم جاء آخر وبرهن على النتائج يؤخذ من المحكوم به ويعطى للبرهن على النتائج وان كان ذواليد بان برهن الخارج على الملك المطلق وبرهن ذواليد بأعلى ذلك وحكمه به للخارج ثم ادعى ذواليد النتائج وبرهن على ذلك ينقض (٣٧٥) الحكم الاول ويحكم لذى اليد فاذا قبل

برهان ذى اليد بعد الحكم عليه لأن يقبل بيعة غيره أولى فان برهن الخارج مع ذى اليد بيعة على الملك المطلق وحكم للخارج به وبرهن آخر على النتائج على الخارج فاعاد الخارج المقتضى له برهانه على النتائج في ملكه قبل أن يحكم به لمدعى النتائج على الخارج قبل برهانه هذا اذ لم يحكم للمدعى الثاني لان الخارج المقتضى له صار ذا اليد وقد ذكرنا أن بيعة صاحب اليد على النتائج تمنع القضاء للخارج وترفعه أيضا ولولم يعد الخارج المقتضى له برهانه حتى قضى به للثاني على المقتضى عليه الاول أعنى الخارج ثم برهن الخارج المحكوم له على النتائج لم ينقض الحكم لانه انما جعل ذا اليد بحكم الحكم الاول وقد انتقضت تلك اليد بالحكم الثاني فصار المقتضى له الثاني صاحب اليد فكان برهانه أولى ولو برهن المدعى الاول على النتائج ولم يحكم له حتى برهن الثاني على النتائج أيضا فانما فاشان في يد رجل احدهما ما يضاء والاخرى سوداء برهن الخارج أن البيضاء له ولدتها

قيمة ما غصب وما زاد في الدابة طيبه ذكر القيمة وقع سهوا والصحيح أن عليه مثل ما غصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد حكى عن بعض الزاهدين أن الماء وقع في كرمه في غير نوبته فأمره بقطع كرمه ونحن لا نقول بقطع الكرم ولكن لو تصدق بنزله كان حسنا ولا يجب عليه التصديق في الحكم كذا في المحيط \* سئل الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى عن رجل زرع أرض رجل بغير إذنه ولم يعلم صاحب الأرض حتى استحصه د الزرع فلم يرضى به هل يطيب للزارع قال نعم قبل له فان قال لأرضي ثم قال رضيت هل يطيب له قال يطيب له أيضا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهذا استحسان وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* رجل أخذ أرض الحوز من زراعة من متصرفها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى نصيب الا كره يطيب لهم اذا أخذوا الأرض من زراعة أو استأجروها فان كان الحوز كروما أو أشجارا ان كان يعرف أربابها لا يطيب للأكره وان لم يعرف أربابها طاب لهم لان تدبير هذه الأرض التي لا يعرف مالكيها الى السلطان وتكون بمنزلة أرض الموات وينبغي للسلطان أن يتصدق بنصف الخارج على المساكين فان لم يفعل ذلك كان انما وأما نصيب الا كره فيطيب لهم هو ويطيب لمن يأكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخاف ذلك عن نوع شبهة الا أنهم قالوا زمانا زمان الشبهات فعلى المسلم أن يتقي الحرام المعايين امرأة زوجها في أرض الحوز وله مال يأخذه من قبل السلطان وهي تقول لا أقدم على في أرض الحوز قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى لها طعاما أو كسوة من مال أصنعه ليس بيطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والسياب ويكون الاثم على الزوج وأرض الحوز أرض لا يقدر صاحبها على زراعتها وأذا خرجها فبذورها الى الامام لتكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج وتكون الأرض ملكا لصاحبها كذا في فتاوى قاضيان \* قال السرخسي في شرحه توجهه على جماعة جباية بغير حق فله مضمهم دفعها عن نفسه اذ لم تحمل حصته على الباقي (١) والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه دفع ظلمة عن انسان فدفع اليه عشرين دينارا فباع الاخر منه درهمين عشرين دينارا ليحل له لا يحل له قال مجدد الأئمة التبرجاني هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهما فلا بأس به الا اذا كان البائع ملجأ كذا في القنية \* رجل له مال وعيال ويحتاج الناس اليه في حفظ الطريق (٢) والبذرقة فان قدر على أن يحفظ ولا يضيع عياله كان الحفظ أفضل وان لم يمكنه القيام به ما كان القيام بأمر العيال أولى به فان قام بحفظ الطريق فاهدى اليه فان لم يأخذه فهو أفضل وان أخذه فليس بحرام كذا في جواهر الاخلاطى \* قال اسمعيل المتكلم سلم المؤذى على المؤذى اليه مرة بعد أخرى وكان يرد عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذى أنه قد سرى عنه ورضى عنه لا يعذر والاستحلال واجب عليه وقال القاضي عبد الجبار بمنزلة \* قال اسمعيل المتكلم اذا ولا يستحله لعماله لانه يقول هو متلى غضبا فلا يعفو

(١) قوله والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه تمام عبارة القنية قال رضى الله عنه وفيه اشكال لان اعطاءه اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخسي رحمه الله تعالى مشاركة جريرو ولده مع سائر الناس في دفع النائية بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لانه اعانة على الطاعة وأكثر النوائب في زماننا بطريق الظلم فنتمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو حيلة نقله معجحه (٢) قوله والبذرقة بالذال المعجمة والمهملة الحفرة والبذرقة الخفير قاموس اه معجحه

السوداء في ملكه وبرهن ذواليد أن السوداء ولدتها البيضاء في ملكه وسن الشاتين مشكلة يجوز أن تدل كل واحدة منهما الاخرى يحكم لكل بالشاة التي شهدت شهوده أنها ولدت في ملكه وانما فيه دنايا لاشكال لانه اذا علم ان احدهما اتصل بالاشاة الاخرى تصلح سحلة لها يحكم بالبرهان الشاهد على السابق وانما قضينا بالمناصفة لان الخارج برهن على النتائج في البيضاء وذواليد في السوداء وذواليد على الملك المطلق في البيضاء والخارج عليه في السوداء فالبرهن على النتائج فيهما أولى فيكون انصافا \* عاين الولد يرضع من أمه أن يشهد بها

النتاج وعن هذا قلنا يمكن تعارض البيئات على النتاج بان رآه يرضع من أنثى مملوكة لزيد واخران رآياه يرضع من أنثى لعروف يطلق كل الشهادة بانه نتج على ملكه \* برهنا على النتاج في دابة في يد ثالث ووقتا حكم بسن الدابة والوقت فن وافق سنهما وقتها فهو أولى ولا عبرة للوقت الاقدم وان خالف السن الوقتين مثلا بان كانت دونه أو فوقه بطلتا وان كانت مشككة بين الامرين فهي للاقدم وفي الاصل ان أشكل أو كان على غير الوقتين فينبغي ما أنصافا قبل هذا (٣٧٦) مستقيم فيما اذا أشكل لافيا اذا خالف وقيل مستقيم فيهما وان لم يوفقنا فيهما أنصافا

وكذا اذا وقت أحدهما  
لا الآخر \* برهن على عبد  
في يد غيره بانه له ولد في ملكه  
وذكر وقتا معلوما والعبد  
أكبر منه أو أصغر لا يقبل  
\* برهن على رجل بان هذه  
الامة التي في يده حكم بها  
له عليه حاكم بلد كذا ولم  
يذكر سبب الحكم فبرهن  
ذو اليد على النتاج لا يندفع  
بل سواز ترتب الحكم على  
التلقي منه فلا ينقض الحكم  
بالشك وان ذكروا سبب  
الحكم وقالوا ذكر الحاكم  
في مقام ولايته أن ذلك  
الحكم كان بسبب الملك  
المطلق أو بالنتاج نقضه  
اظهار الاولى منه بأمر  
كالمعينة وان شهدوا أنه  
حكمه بالنتاج ولم يذكروا  
اقرار الحاكم بذلك  
فعند الاماميين رحمه الله  
كالاول لاحتمال التلقي  
أو اقرار ذي اليد وعند محمد  
رحمه الله هو كالشهادة على  
اقرار القاضي به كذا  
في الافضية والحكم بالام  
هل يكون حكما بالولد فقيه  
وقيل لا واذا كان الولد في يد  
غير المقضي له بالام لا بد من  
حكم عليه بالقصد بحضرة  
من الولد في يده بخلاف

عنى لا يعذر في التأخير كذا في القنية في باب الاستحلال ورد المظالم \* دفع الى راعي الامراء وغيرهم خبرا  
ليضجع غنمه في حظيرة أو أرضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاغنام ملكا للرعي لانه رشوة وكذا  
اذا لم يصرح باشتراط الابانة لانه مشروط عرفا ولا دفع أن يسترد ما دفع اليه والحيلة فيه أن يستعير الشياه  
من مال الكهاول امر مال الكهاول الرعي بالابانة عند المستعير ويدفع ذلك القدر اليه احسانا لا اجرة قال رضي الله  
عنه ولو كان الراعي لا يبيته أيضا بأمره الا برزق كان رشوة أيضا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة \*  
ويستحب التعم بنوم القيلة لوله لقوله عليه السلام قلوبا فان الشياطين لا تقبل كذا في الغياثية  
\* تستحب القيلة فيمابين المخيلين بين رأس الشعير ورأس الخنطة ويستحب أن ينام الرجل  
ظاهرا أو يضطجع على شقه الا عين مستقبل القبلة ساعة ثم ينام على يساره كذا في السراجية \* ويكره  
النوم في أول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ورأيت في بعض المواضع ما كانت نومة أحب الى علي رضي  
الله عنه من نومة (١) بعد العشاء قبل العشاء الاخيرة وينبغي أن يكون نومه على الفراش المتوسط بين اللين  
والخشونة ويتوسد كفه اليمنى تحت خده ويذكر أنه سيضطجع في اللحد كذلك وحيد ليس معه الا الاعمال  
ويقال الاضطجاع بالجانب الايمن اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع الملوك ومتوجها الى السماء اضطجاع  
الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار ولو كان غائلا يخاف وجع البطن فلا بأس بان يجعل وسادة تحت  
بطنه وينام عليها يذكر الله تعالى في حالة النوم بالتبديل والتخميد والتسبيح حتى يذهب به النوم فان النائم  
يبعث على ما بات عليه والميت على ما مات عليه ويقوم من مقامه قبل الصبح فان الارض تشتكي الى الله من  
غسل الزاني ودم حرام يسفك عليه او نومة بعد الصبح ويستيقظ ذا كراهة تعالى وعازا على التقوى عاصم  
الله تعالى عليه وناويا أن لا يظلم أحدا من عباد الله كذا في الغرائب \* (وفي فتاوى آهو) \* سئل القاضي  
برهان الدين (٢) مردى از كوه سنك خراس بر كندوب بعضى را نا بر يده ماند (خارج رجل) (وباقى را بر كند)  
فهو للثاني لان الاول ما أحرزه كذا في التارخانية \* الصبر اذا أصابت طرفا منها نجاسة ولا يعرف  
ذلك بعينه فعزل منها قفيرا أو قفزين فغسل ذلك أو زال ذلك عن ملكه بيع أو هبة يحكم بطهارة ما بقى من  
الصبر ويحمل أكله ولا رواية عن أصحابنا في هذه مشايخنا استخرجوها من مسألة في السير صورتها دخل  
رجل من أهل النمة حصنا من حصون أهل الحرب قد حاصره المسلمون ثم ان المسلمين فتحوا الحصن وأخذوا  
بالرجال وعلوا يقينا أن الذمى فيهم إلا أنهم لم يعرفوه بعينه وكل واحد منهم يدعى أنه الذمى فانه لا يحل للمسلمين  
قتلهم ولو قتل واحد من أهل الحصن بعد ما دخل الذمى فيه أو مات أو خرج واحد منهم فانه يحل للمسلمين  
قتلهم لانه بعد ما مات واحد أو قتل أو خرج من الحصن لم يبق فيهم من هو محرم القتل لجوار أن محرم  
القتل من قتل أو مات أو خرج من الحصن كذا في المحيط \* اذا اختلط ودك الميتة بالدهن جاز أن يستفصج  
(١) قوله بعد العشاء قبل العشاء الاخيرة أصل العبارة مذكور في القنية ونقصها من النبي صلى الله عليه وسلم  
عن النوم قبل العشاء وعن السمر بعد هاتم رمز اشرح الطحاوى لعل النهى عن النوم بعد دخول الوقت  
فقد روى ما كانت نومة أحب الى علي كرم الله وجهه من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر انه أراد  
بعد صلاة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة اه كلام القنية فتأمل اه صحيحه ٢ رجل اقتلع من الجبل  
حجارة طاحون وترك بعضها بالقلع فخارج رجل واقتلع الباقي

الخنزلة في يد رجل ونمرها في يد آخر حيث لا يحتاج الى حضور من في يده الثمرة وفي المتن أن أخرجه عن الو كالة بالبيع بحضرة  
عند عدلين فنشهدا نشان أنه بالو كالة باع من فلان هذا الموكل به وشهدا ذلك العدلان بالعزل ووقت بينة العزل وبينة البيع أو لم يوفقا فيبينة  
العزل أولى وكذا الحكم في الطلاق والعناق \* برهن على آخر أنه ملان ما في يده بالشراء من فلان بتاريخ كذا و برهن ذو اليد على الشراء من  
فلان ذلك بتاريخ سابق عليه فبرهن المدعى ان العين في ذلك الوقت كان رهنا عند فلان بن فلان ولم يصح البيع لا يقبل (نوع) ادعى



دابنوعهما علمهما ان كان في السراج فينهما وان كان أحدهما فيه والا خرديقه فلن في السراج قال في شرح الطحاوي هذا رواية عن الثاني رحمه الله وفي الظاهر هذا كالأول فيستويان ولا بس الثوب مع المتعلق كذلك ولو أحدهما على البساط والاخر متعلق به فينهما ما اشترى الزوج قطنا وأهدى له قطن فغزلت المرأة أو دفعت الغزل الى الحائك بلا اذن الزوج ثم ماتت فالكر باس لورثتها وللزوج في تركها مثل غزل قطنه وان الزوج دفع الى الحائك بلا اذنهم فالكر باس له وعليه مثل غزلها وان (٢٧٧) دفعا دفعة واحدة باذن الاخر فالكر باس

بينهما على قدر الغزل ولا ضمان لكل منهما على الآخر وفي النـ وازل اذا غزلت قطنه ما اذنه أو بلا اذنه فهو له وكتب ظهير الدين ان اذن لها بالغزل وقال اغزليه لي فالغزل له وعليه لها ما سمي من الاجر وان قال اغزليه لنفسك فالغزل لها ويكون هبة للقطن منها وان اختلفا فقات قلت اغزليه لنفسك وقال قلت اغزليه لي فالقول له ولو قال اغزليه لي يكون الثوب لي ولك فالغزل له ولها أجر المثل عليه لانه استبحر ببعض الخارج فصار كقفيز الطحان وان قال اغزليه مطلقا فالغزل له وانماها عن الغزل فالغزل لها وعليها مثل قطنه لانه صارت غاصبة للقطن مستهلكة فصار كغاصب حنطة طحنها أن الدقيق للغاصب وعليه مثل الحنطة وان لم يوجد الاذن والنهي ان كان الزوج بائع القطن فالغزل لها وعليها مثل القطن لان الظاهر شرأوها القطن وان لم يكن بائع القطن فالغزل له ولا أجر لها كالأول خبزت دقيق الزوج أو طخت لحمه فأنجزت اللحم والمزقة وفي المتن عن الثاني اشترى

به ويدبغ به الجلد اذا كان الدهن غالبا كذا في السراجية \* واذا قرئ صل على صبي وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له أن يشهد بما فيه ألا ترى أن البالغ اذا قرئ عليه صل وهو لا يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه قال الفقيه رحمه الله تعالى كره بعض الناس السمر بعد العشاء وأجازه بعض الناس قال الفقيه رحمه الله تعالى السمر على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون في مذاكرة العلم فهو أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر في أساطير الاولين والاحاديث الكاذبة والسخرية والضحك فهو مكره والثالث أن يتكلموا للوأنسة ويحتموا الكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه أفضل واذا فعلوا ذلك ينبغي أن يكون رجوعهم على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاستغفار حتى يكون ختمه بالخير \* السؤال عن الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار أنه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا في الخلاصة \* لا بأس له أن يتحدث عن نفسه بأنه عالم ليظهر علمه فيستفيد منه الناس وليكون ذلك تحدينا بنعم الله تعالى كذا في الغرائب \* قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم ان العلم على الانواع وكل ذلك عند الله حسن وذلك ليس كالفقه وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره واذا أخذ الانسان حظا وافرا في الفقه ينبغي أن لا يقتصر على الفقه ولكن ينظر في علم الزهد وفي حكم الحكام وشماثل الصالحين \* طلب العلم فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج اليه لا مر لا بد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولا مورد معاشه وما وراء ذلك ليس بفرض فان تعلمها فهو أفضل وان تركها فلاثم عليه كذا في السراجية \* وفي النوازل وعن أبي عاصم رحمه الله تعالى انه قال طلب الاحاديث حرفة المفاليس يعني به اذا طلب الحديث ولم يطلب فقهه كذا في التارخية \* وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام كذا في الوجيز للكردي \* تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراة قدر الحاجة مكره وقيل الجواب في هذه المسئلة ان كثرة المناظرة والمبالغة في المجادلة مكره لان ذلك يؤدى الى اشاعة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا ممنوع جدا كذا في جواهر الاخلاطى \* ولا يناظر في المسئلة الكلامية اذا لم يعرفها على وجهها وكان محمد رحمه الله تعالى يناظر فيها كذا في المتن \* قال الشيخ الامام صدر الاسلام أبو اليسر نظرت في الكتب التي صنفها المتقدمون في علم التوحيد فوجدت بعضها القلاسة مثل اسحق الكندي والاستقراري وأمثالهما وذلك كله خارج عن الدين المستقيم زانغ عن الطريق القويم فلا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز امساكها فانها مشحونة من الشرك والضلال قال ووجدت أيضا تصانيف كثيرة في هذا الفن للمعتزلة مثل عبد الجبار الرازي والجبائي والكعبي والنظام وغيرهم فلا يجوز امساك تلك الكتب والنظر فيها كيلا تحدث الشكوك ولا يتمكن الوهن في العقائد وكذلك المجسمة صنفوا كتباً في هذا الفن مثل محمد بن هيصم وأمثاله فلا يحل النظر في تلك الكتب ولا امساكها فانهم شرأهل البدع وقد صنف الاشعري كتباً كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ثم ان الله عز وجل لما تفضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقضاً لما صنف لتصحيح مذهب المعتزلة الا أن أصحابنا زعمهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة خطوه في بعض المسائل التي أخطأ فيها أبو الحسن فمن وقف على المسائل وعرف خطاه فلا بأس بالنظر في كتبه وامساكها وجامعة أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى أخذوا بما استقر عليه أبو الحسن ويطول تعدداً أخطأ فيه أبو الحسن وكذلك لا بأس بامساك تصانيف أبي محمد عبد الله بن سعيد القطان وهو أقدم من أبي الحسن الاشعري وأقواله توافق

(٤٨ - فتاوى خامس) قطننا وأمر زوجته بالغزل والغزل له وان وضعه في البيت فغزلت فلها ولا شيء عليها كطعام وضعه في بيته فأكلت لاني عليها وعن الامام أعطاها القطن وقال لها اغزلي فله وان لم يقل شيئاً فلها وعليها مثل قطنه قال الفقيه هذا اذا دفعه وأمرها بالحفظ أو بالوضع في البيت فغزلت صارت غاصبة وان دفعه ولم يقل شيئاً فالغزل له لجرى ان العادة بان الزوج اذا دفع لها قطناً تغزله لاجل الزوج فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وهذا لم يكن الزوج بائع القطن كما مر وذكر هشام غزل قطن غيره ثم اختلفا فزعم مالك القطن أن الغزل

كان باذنه والغزل أنكر الأذن وزعم أن الغزل له وعليه مثل القطن فالغزل لمالك القطن لان الأذن وان كان عارضا وعنده أصل لكن هذا ظاهر والمقام مقام الاستحقاق وأنه يكفي للدفع لئلا يستحقاق. وذكر شيخ الإسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما مال الكسب أموال الكل للاب لان الابن اذا كان في عياله فهو معين له في كل ما يكسب ألا يرى أنه لو غرس شجرة فهي للاب وبه أفتى القاضي الامام في زوجين سعيوا وحصلا (٣٧٨) أموالا أنهم له لانها معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فلهما ذلك. وذكروا كراهية

أقول بل أهل السنة والجماعة الا في مسائل قلائل لاسلخ عشر مسائل فانه خالف فيها أهل السنة والجماعة لكن انما يحل النظر بشرط الوقوف على ما خطأ فيه كذا في الظهيرية \* ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فانه لا يجوز قراءتها لمن لم يكن متبحرا في العلم وسائر الحجج عليهم وحل شبهاتهم والخروج عن اشكالاتهم (العلوم ثلاثة) علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالحلال والحرام والامر والنهي وما بعث الانبياء به وعلم يجب الاحتساب عنه وهو الصبر وعلم الحكمة والطلسمات وعلم النجوم الا على قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى القبلة والهداية في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدول والمنظرات فيكون الاشتغال به تضييع العرفي شئ لا ينفعه في الآخرة وانما يشتغلون به لقهر الخصوم للاظهار للحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشتغلا بغيره مما نفعه في الدنيا والآخرة ولا تضييع للعلم فيه كان أولى كذا في جواهر الفتاوى \* واذا تعلم رجلان علما كعلم الصلاة ونحوها أحدهما يتعلم لعلم الناس والآخرة يتعلم ليعمل به فالاول أفضل كذا في خزائن المفتين \* التوبة في المناظرة والحيلة فيما هل يحل ان كان بكلمة متعلما مسترشدا أو غير مسترشدا على الانصاف بلا تعنت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التعنت ويريد أن يطرده يحل أن يحتال كل حيلة تدفعه عن نفسه لان دفع التعنت مشروع باي طريق يمكن الدفع كذا في المحيط \* في جامع الجوامع تعليم العاصي ليجنب جائز كذا في التارخانية \* للعربية فضل على سائر اللسان وهو ان أهل الجنة فن تعلمها أو علم غيره فهو مأجور كذا في السراجية \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يأخذ العلم الا من أمين كذا في الغرائب \* طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لانه أعم نفعه لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فراغه وصحة النية أن يقصد وجه الله تعالى والآخرة لا طلب الدنيا والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واجبا على العلم فقبل تصح نيته أيضا كذا في الوجيز للكردي \* وان لم يقدر على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه كذا في الغرائب \* ولا ينبغي للتعليم أن يكون بحجة لا بعلمه اذا استعاره منه انسان كتابا أو استعان به في تفهيم مسألة أو نحو ذلك ولا ينبغي أن يتعلم به لانه يقصد بتعليمه منفعة الخلق فلا ينبغي أن يمنع منفعته في الحال وقال عبد الله بن المبارك من يتعلم ابتلى بأحد ثلاث إما أن يموت فيذهب علمه أو يتلى بسلطان أو ينسى علمه الذي حفظه وينبغي للتعليم أن يوقر العلم ولا ينبغي أن يضع الكتاب على التراب واذا خرج من الخلافا أراد أن يمس الكتاب يستحب له أن يتوضأ أو يغسل يديه ثم يأخذ الكتاب وينبغي للتعليم أن يرضى بالدون من العيش وينزوي من النساء من غير أن يترك حفظ نفسه من الاكل والشرب والنوم وينبغي للتعليم أن يقل معاشرته الناس ومخاطبتهم ولا يشتغل بما لا يعنيه وينبغي للتعليم أن يدرس على الدوام ويتذاكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغي للتعليم اذا وقعت بينه وبين انسان منازعة أو خصومة أن يستعمل الرفق والانصاف ليكون قريبا منه وبين الجاهل وينبغي للرجل أن يراعى حقوق استاذه وآدابه لا يرضى بشئ من ماله ولا يقتدي به في سهوه كذا في الغرائب \* ويقدم حق معلمه على حق أبيه وسائر المسلمين ولو قال لاستاذه مولانا لا بأس به وقد قال علي رضي الله عنه لا بأسه الحسن رضي الله عنه قم بين يدي مولانا عنى استاذه وكذا لا بأس به اذا قال لمن هو أفضل منه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا

الدين كان الزوج يدفع اليها ما يحتاج ويدفع اليها أحيانا دراهم تشتري بها قطنًا وتغزل فاشترت وغزلت وباعت واشترت بها أمتعة فالأمتعة لهما لانها اشترت بلا توكيل الزوج ولو سماها عند الشراء أو علم عادة الزوج أنه اشترى لها ودفع اليها يكون لهما \* وفي النوازل مات عن عصابة وفي يدها قطن مغزول واتخذته كرباسا ان كانت هذه الثياب أصلها من قطن كان للزوج غيراها وان من قطنها فلهما وان لم يعلم فالقول لهما ان كانت حية وان ماتت فلو رثتها \* وفي الفتاوى امرأة معلمة يعينها الزوج أحيانا فالخااصل لها وفي فتاوى النسفي الزوج اذا كان مزارعا وهي تحب وتطبخ فالكسب له وفي التقاط السنبلة اذا التقطها فهو بينهما أنصافا والتفاوت ساقطة لما روي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حكم في رجلين لاحدهما خمسة أرغفة وللآخر ثلاثة أرغفة جلسا للال كل خضر نال فأكل معهما وأعطى لهما عناية دراهم عوضا مما أكل فأعطى صاحب الخمسة ثلاثة دراهم

أصاحب ثلاثة أرغفة فغضب واخذهما الى أمير المؤمنين فقال ارض بالمعروض فاعرض فقال اذن لك درهم وسبعة أصاحب الخمسة لان كل رغيف ثلاثة أثلاث فالثمانية أربعة وعشرون والظاهر مساواتكم في الاكل أكل لك ثلثا وأصاحب سبعة أثلاث فيكون لك واحد من الثمانية فرضى الرجل بالصالح لا بغير الحق كذلك التسوية في الالتقاط هو الظاهر \* استأجر لبيع البر أو خياطة الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذي في يده والمستأجر أنه ان كان في سنوات المستأجر فهو له بجملة وان كان في الحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير حرا كان

أو عبد أماناً أو مكاتباً \* هــبـلـو سـو فـي عـنقـه دـرة تـساوـي بـذرة و العبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبد أن الدرلة ومالك المنزل  
أنه اهله فالقول لمالك العبد لان الظاهر يشهد له \* كـس في منزل رجل على عتق الكس قطيفة ادعاها كل منهما فالقطيفة لمالك المنزل \* جـال  
عليه كارة وهو في بيت انسان ادعى صاحب المنزل الكارة وادعاها الجال أيضا فالقول للمجال ان كانت الكارة مما يحمل والجال يحمل البر  
والقياس أن تكون لصاحب المنزل كافي المسئلة الاولى \* اشترى راوية من ماء ثم قال اشترت (٣٧٩) الراوية مع الماء يحكم الثمن \* بعث القصار

أربع قطع من الكرياس  
الى صاحبها بدتيلده شاه  
اليه بثلاث قطع وقال  
القصار دفعت اليك اربعة  
وقال التلميذ دفعت ولم تعده  
على فقال لصاحب الثوب  
صدق من شئت ان صدق  
الرسول برئ ووجه الخلف  
على القصار ان كل لزمه  
الضمان وان حلف برئ  
وللقصار على صاحب الثوب  
البين على الاجران حلف  
برئ من الاجر بحصة ذلك  
الثوب وكذا اذا صدق القصار  
برئ ولزم الخلف على الرسول  
ويجب عليه أجر القصار  
اذا حلف على ذلك وصدقه  
صاحب الثوب كذا في  
الفتاوى \* اجتمع للدهان  
ما فطر من الاواني من الدهن  
فادعى الدهان البائع أنه له  
والمشتري انه ان كان مما  
سال من خارج الاوقية لامن  
داخلها فهو للبائع وطالبه  
وان كان سال من الداخل أو  
الدخل والخارج جميعاً ولم  
يعلم أنه من أيهما ان كان زاد  
بعد الوزن لكل من المشتريين  
شياً فالبائع ذلك السائل وان  
كان لم يزد ان عرف المشتري  
فله ذلك والا فان كان محتاجاً  
تصدق على نفسه والافعل  
الفقراء \* حاطل لرجل فيه  
أشجار على ضفة نهر نبت

ولا ينبغي أن يخذله ولا يستأثر عليه أحداً فان فعل ذلك فقد نصم عروة من عرى الاسلام ومن اجله  
أن لا يقرع بابه بل ينتظر خروجه ولا يعلم الأهل ولا يكتهم عن أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعه ومنعه  
عن أهله ظلم وجور وعن ابن مقاتل النظر في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة كذا في  
التسارخانية \* رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه أولى من تعلم تمام  
القرآن كذا في فتاوى فاضلخان \* الرجل اذا أمكنه أن يصل بالليل وينظر بالنهار في العلم فان كان له ذهن  
يعلم ويحصل الزيادة فالنظر في العلم أفضل من الصلاة وتعلم تمام القرآن أفضل من صلاة التطوع كذا في خزنة  
المفتين \* قال الفقيه اذا أراد المعلم أن ينال الثواب ويكون عمله عمل الانبياء فعليه أن يحفظ خمسة أشياء  
أولها أن لا يشارط الاجر ولا يستقصي فيه فكل من أعطاه شيئاً أخذ ومن لم يعطه شيئاً تركه وان شارط على  
تعليم الهام وحفظ الصبيان جاز والثاني أن يكون أبداً على الوضوء والثالث أن يكون ناصحاً في تعليمه مقبلاً  
على ذلك العلم والرابع أن يعدل بين الصبيان اذا تنازعوا وينصف بعضهم من بعض ولا يميل الى الاولاد  
الاغنياء دون الفقراء والخامس أن لا يضرب الصبيان ضرباً مبرحاً ولا يجاوز الحد فانه يحاسب يوم القيامة  
\* أهل قرية جمعوا بذوراً من أناس وزرعوا لاجل الامام قالوا التزل الحاصل من ذلك يكون لأرباب البذور اذا  
لم يسلم البذور الى الامام كذا في خزنة الفتاوى \* ليس للفقيه في بيت المال نصيب الا فقيهه فترغ نفسه  
ليعلم الناس الفقه والقرآن كذا في الحاوي للفتاوى \* في كذب القاضي ليس للقاضي ولاية التبرع بعمال  
اليتيم الا في الفروض خاصة حفظه عليهم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قدر خص بعض الناس  
أن يسول الرجل قائماً وكراهه بعضهم الا من عذرو به نقول كذا في المحيط \* يكره أن يخرق نعله أو يلقبه  
في الماء لانه اضاعه المال بلا فائدة كذا في السراجية \* سئل أبو بكر عن معنى الموت هل يكرهه قال ان غنى الموت  
لضيق عيشة أو غضب دخل من عدو أو يخاف ذهاب ماله أو يخو ذلك فانه يكرهه ذلك وان غنى لتغير أهل  
زمانه فيخاف من نفسه الوقوع في المعصية لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل كان في البيت أخذته  
الزلزلة لا يكرهه الفرار الى القضاء بل يستحب لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يجز  
مائل فأسرع في المشي فقل له أن تفر من قضاء الله قال أفتر من قضاء الله الى قضاء الله وعن عبد الرحمن بن  
عوف رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا وقع الرجز بأرض فلا تدخلوها  
واذا وقع وأنتم فيها فلا تخرجوا منها والرجز العذاب والمراد منه الوباء هنا ذكر الطحاوي في مشكل  
الآثار هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بجبال ودخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج  
ونجا وقع عنده أنه نجا بخرجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا كان يعلم أن كل شئ  
يقدر الله وانه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج كذا في الظهيرية \* قال الفقيه  
رحمه الله تعالى يستحب للرجل أن يدارى مع الناس ينبغي أن يكون قول الرجل ليسا وجهه  
منبسطة مع البر والفاجر والسني والمبتدع من غير مداهنة ومن غير أن يتكلم بكلام يظن أنه يرضى بعذبه  
كذا في السراجية \* والرجل أن يدخل الدار التي آجرها وسلمها الى المستأجر لينظر حالها ويرقم ما استرم منها  
بأذن المستأجر وبغير اذنه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا  
بأذن المستأجر كذا في التسارخانية \* رجل أخذ من رجل شيئاً وهرب ودخل داره فلا بأس للأخوذ منه أن

من عروقها في الجانب الآخر من النهر أشجار ولا تخفى ذلك الجانب من النهر كرم وبين النهر والكرم طريق فادعى صاحب الكرم هذه  
الأشجار وقال ذلك الرجل انها نبتت من عروق أشجارى ان علم ما قال فهي له صاحب الأشجار وان لم يعرف ذلك ولم يعلم لها غارس فهذه  
الأشجار لا مالك لها فلا يستحقه أحدهما ولو نبت زرع في أرض انسان بلا انبات أحد فلصاحب الارض لانه غار أرضه بخلاف الصيد يدخل  
في أرض انسان حيث يكون للآخذ والراعي والطين المجتمع في أرض انسان بالاسيل يكون لمالك الارض لانه صار من أجزاء الارض والمجتمع

في الطاحونة من دفاق الطحن قيل لصاحب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه لانه ليس من اجزاء الطاحونة وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كل ما دوا السرقة وفي الفتاوى اهل سكة يرمون بالرماد والسرقة في ملك رجل واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مرطوا واطبلا يجتمع فيه الدواب واجتمع فيه السرقة فهو لمن اخذه وقيل العبرة لاعاد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في (٣٨٠) المنشور في الولا ثم اذا انصب في حجر انسان فاخذه احدان كان هيا ذيله او حجره لذلك يسترده من

الاخذ والالا اذا سبق احرازه تناول الاخذ بان جمع المبسوط من ذيله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز وبو يده ما ذكر في الفتاوى اجرداره فاناخ المستأجر جاله وبعر فيه فالجتماع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر اراد ان يجمع فيه الروث والبعير فحينئذ يكون له

الرابع عشر في دعوى الابرأ والصالح

ذكر القاضي دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول المتقدمين اصح وفي الاجناس مالى حق في ارض ولادار ثم برهن على دار في يد آخر يقبل وعن محمد رحمه الله ابرأئك عن هذه الدار او من خصومتى في هذه الدار او من دعواى ابرئت من هذه الدار جاز ولا حق له فيها وذكر الناطق رحمه الله ان هذه الالفاظ الثلاثة لا اثر لها حتى لو ادعى بعد ذلك يصح ولو برهن يقبل بخلاف ما لو قال برئت من هذه الدار او من دعواى او من خصومتى فيها

يتبعه ويدخل داره وياخذ كذا في المحيط \* رجل وقع له ألف درهم في دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار يمتعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ينبغي أن يعلم بذلك أهل الصلاح وان لم يكن ثمة أهل الصلاح ان أمكنه أن يدخل وياخذ ما له من غير أن يعلم به أحد ففعل ذلك هذا اذا خاف على صاحب الدار وان لم يخف لا يحل له أن يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى يأذن له بالدخول أو يخرج المال اليه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي التيممة سئل أبو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله الحائكون والنساء يستعمله القصارون هل يعدرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن أحمد فقال ما أحب ذلك والتحرز عنه أحب وسئل أبو حامد عن الخبز (١) يستعمل في أهذاب المنفعة يضرغ ويستعمل هل يجوز فقال نعم يجوز وسئل عنها علي بن أحمد فقال بكره ذلك وسألت أبا حامد عن الخطاف اذا اتخذوا كرا في البيت وهو يجرأ على الثياب والحصير وغير ذلك هل يعدرون لانسان في أن يدافعه ويسقطه على الارض وفيه أولاد صغار قال لا بل يصبر قال رضي الله تعالى عنه وذ كر أبو الليث رحمه الله تعالى في كتاب الاستحسان أنه يكف كذا في التارخانية \* رجل حفر بئرا في فناء قوم روى ابن رستم أنه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط الدار رجل ملكا وحفر فيها بئرا يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا يبناء الحائط كذا في فتاوى قاضيان \* يكره الكلام عند الوطء ولا يتكلم بعد الفجر الى الصلاة الا بخير وقبل بعدها أيضا الى طلوع الشمس ويكره الضحك عند الهجوع كذا في التارخانية \* سأله في جاعة لا يسافرون في صفرو ولا يبدؤن بالاعمال فيه من النكاح والدخول ويتمسكون بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشرى في بخروج صفر بشرته بالخنة هل يصح هذا الخبر وهل فيه نحوسة ونهى عن العمل وكذا لا يسافرون اذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يخطبون الثياب ولا يقطعونها اذا كان القمر في برج الاسد هل الامر كما زعموا قال أتما ما يقولون في حق صفر فذلك شيء كانت العرب يقولونه وأتما ما يقولون في القمر في العقرب أو في الاسد فانه شيء يذكره أهل النجوم لتنقيتها عنهم نسبون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى \* وان رأى رؤيا عجيبه حمد الله تعالى لانها نعمة ثم ان شاء قسم اعلى من يثق به وان شاء لم يقصها كذا في الوجيز للكردي \* ويكره أن يقول الرجل سقينا بنوا لريا أو طلع سهل فهد الليل لان سميلا لا يأتي بالحر والبرد وعن ابن عمر رضي الله عنه لا يقال استأثر الله كذا من علمه وعن النخعي لا يقال قراءة فلان أو سنة أبي بكر وانما سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقال أسلفت في كذا ولكن أسلفت لانه ليس الاسلام الا الله هكذا في الفتاوى العتبية \* وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته تعظيما له أما اذا أشار اليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزنة المفتين \* وفي الفتاوى قال نصير سألت الحسن بن أبي مطيع عن نهر مغضوب أي يجوز التوضؤ منه والشرب قال ان كان النهر في موضعه الذي كان فلا بأس به وان حول عن موضعه فإني أكره أن يتنقع به أحد وسئل أبو بكر عن نصب طاحونة وأجرى ماءها في أرض غيره

(١) قوله يستعمل في أهذاب المنفعة كذا في النسخة المجموع منه وفي نسخ الخط المقنعة وعبارة القنية وموضع الخبز للاهذاب مكان الكثير ايجوز فليتأمل في تحرير المراد ولتراجع نسخة صحيحة من التارخانية اه

مصححه

بغير

فانه جائز ولا يسمع الدعوى ولا البرهان بعده لان قوله ابرأئك خاطب الواحد فيه فله أن يخاصم غيره بخلاف برئت لاسناده الى نفسه فعليه الامتناع المطلق وقوله أنا برى من العبد على هذا وعلى هذا القول ابرأت ينبغي أن يكون كبرئت أحب بان الخطاب يتعين بالخطاب وان لم يستند اليه باعتبار المقام وعلى ما ذكر من العلة ينبغي أن يكون برئت كما رأيتك الا أن يقال برئت ببرأتى عنه فيكون مضافا الى نفسه والتعديل المذكور في الكفالة ان البراءة المبتدأة من الطالب المنتهية بالطالب لا تكون الا بالاستيفاء والايفاء والابرأ

المستند الى الطالب لا يكون الا بالاسقاط والاسقاط لا يتصور في الاعيان والاستيفاء يتصور فيصح الاقرار بالاستيفاء لا بالاسقاط يدل على عدم الفرق بين برئت وأبرأت وفي الناطق لوقال لعبد في يد رجل برئت من هذا العبد كان برياً من العبد ولو قال خرجت منه ليس له أن يدعى ولو قال أبرأتك عن هذا العبد يبقى وديعة عنده ويكون أبرأ عن ضمان قيمته \* وفي الأصل أقبر رجل انه لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه ويدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وحد وجناية وكذا لو قال هو بري مما لي عليه لكنه (٣٨١) لا يدخل فيه الامانة كالوديعة والعارية ولو قال هو بري مما لي عنده

يدخل الامانة أيضاً  
المغضوب ولو قال هو بري  
مما له قبله دخل المغضوب  
والامانات أيضاً وعلى هذا  
الاولى أن يكتب في صكوك  
البروات العامة هذا اللفظ  
حتى يدخل الكل وقوله أنا  
بري من هذه الدار اقرار بانه  
لاحق له فيها وقوله خرجت  
منها لا يكون اقراراً بشئ  
بخلاف قوله خرجت منها  
بمائة درهم أو على مائة  
وقضيتها فانه اقرار بعدم  
الحق له فيها ولو قال أنا بري  
من هذا العبد أو خرجت من  
هذا العبد أو خرج هذا من  
مليكي ثم ادعاه لا يقبل بخلاف  
قوله خرجت من هذه الدار  
\* وفي القضية ادعى عليه  
أنه في صك خفاء المدعى عليه  
بخط البراءة ان كانا تاريخ  
وتاريخ أحدهما سبق يعمل  
بتاريخ الوجوب ان سبق  
تاريخ الابراء وتاريخ الابراء  
ان سبق تاريخ الوجوب  
وان خليا عن التاريخ أو  
خلاً أحدهما يعمل بتاريخ  
الابراء ونجبه له مؤخرًا \* أبرأه  
عن الدعوى ثم ادعى عليه  
ارثاً عن أبيه ان كان مات  
أبوه قبل الاقرار لا يضح  
الدعوى وان كان لا يعلم

بغير طلب من نفس صاحبها قال لا يحمل لمن يعلم بغصبها أن يشتري تلك الطاحونة ولا يستأجرها ولا يحمل  
اليها طعاما يطبخ فيها بأجرة أو عارية كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو كتب الشهادة وطلبوا الاداء وليس  
في الصك جماعة سواء أو هو أسرع قبولاً لا يسعه ترك أداء الشهادة وان كان سواء جماعة يؤدون الشهادة  
وسعه أن يتمتع كذا في التتارخانية \* رجل في يده حرق تواضع رجل لا يعرف حرقته مع صاحب اليد أن يهبه  
وهو يهب النثن له أيضاً ففعل ذلك وقبضه الرجل ومات في يده فعليه رد النثن ولا يعذر ديانة في منعه من  
المشتري كذا في الغرائب \* وفي اليتيمة سئل على بن أحمد عن واحد من الاعونة اذا دخل سكة ومعه خط فيه  
يعطى أهل السكة كذا كذا فأي أخذوا واحد ويحبسه في المسجد أو في موضع آخر هل للأخذ أن يقول اتوا  
أفلان وفلان لجيرانه بحكم أن هذا الخط على الكل وهو لا يقدر على أداء هذا القدر بنفسه أم الواجب في  
حقه السكوت والصبر على ما يلحقه فقال الصبر أولى وسألت أبا الفضل الكرماني ويوسف بن محمد وجيرا  
الوبري وعمر الحافظ رجل له أولاد يتخذهم لباسا ويقول عند ذلك هي عواري في أيديهم (١) حتى اذا قصد  
عن أحدهم صرفه الى آخر احترازا عن ضمان يجب على الأب هل له ذلك أم الواجب عليه أن يعلمهم  
ذلك أم الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تندفع بالاغارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي تندفع بالاغارة  
وكتب بذلك الى الحسن بن علي المرغيناني فقال له أن يدفع اللباس اليهم على وجه الاغارة كما أجابوا وسألت  
أبا الفضل الكرماني هذا ويوسف بن محمد أن هذا الجواب في الزوجة فقال نعم كذا في التتارخانية \* رجل  
له أولاد فاقر بجميع ضياعه لولد فانه يأثم فلا يبطل قاض اقراره ان أبطل بتأويل معتبر في الشرع وهو  
فقيه يجوز ولا فلاهكذا ذكر وهذا اذا كان أولاده كاهم صلحاء أما اذا كان بعضهم فاسقا فاقر بجميع ماله  
للصالح فلا يأثم كذا في جواهر الفتاوى \* لا بأس برش الماء في الطريق لتسكين الغبار والزيادة على الحاجة  
لا تحمل كذا في الملتقط \* حبس بلبلا في قصص وعلقها لا يجوز كذا في القضية \* (٢) سئل بعضهم عن رجل وكل  
رجلا باحياء الموات له فأحياءه الوكيل أهول للوكيل كما في التوكيد في الاحتطاب والاحتشاش أم يقع للوكيل  
كما في سائر التصرفات من البيع والاجارة فقال ان أذن الامام الموكل بالاحياء يقع له كذا في الغرائب \* سئل  
على بن أحمد عن وكل غيره وكالة مطلقة فقبلها وأمر غيره بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من  
الوكيل أو غرقت أو مرضقها انسان هل يحمل للكاتبة أن يكتب أخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان  
(٣) فقال نعم يجوز كذا في التتارخانية \* الخناق والساحر يفتة لان لهم ما يسيغيان في الارض بالغنادوان  
تابال يقبل ذلك منهما (٤) وان أخذناهم تابال يقبل منهم ما يوقتلان وكذا الرنديق المعروف الداعي وبه يفتي

(١) قوله حتى اذا قصد عن أحدهم الخ كذا في نسخة الطبع الهندي والذي في نسخ الخط قصر بالراء المهملة  
فتأمل وحرراه معجحه (٢) قوله سئل بعضهم عن رجل وكل رجلا باحياء الموات سيأتى هذا الفرع في كتاب  
أحياء الموات منقولاً عن فتاوى القضية فكان الاصول اسقاطه من هذا المحل اه معجحه (٣) قوله فقال  
نعم يجوز أي بشرط اعلام تكثر الكتابة كذا قيد به في القضية فافهم اه معجحه (٤) قوله وان أخذناهم  
تابال الخ هذا تفصيل لما أجله أو لأم قوله وان تابال يقبل ذلك منهم ما حصله كافي الدر المختار أنه اذا أخذ قبل  
نوبته ثم تاب لم يقبل نوبته ويقتل ولو أخذ بعد ما قبلت اه وقوله المعروف أي بالزندقة وقوله الداعي أي  
الذي يدعو الناس الى زندقته اه معجحه

موت مورثه وقت الابراء يصح واذا لم يصف الوكيل الابراء الى الموكل لا يصح \* ادعى المدينون أن الدائن كتب على قرطاس بخطه أن الدين  
الذي لي على فلان بن فلان أبرأته عنه صح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح الابراء ولا دعوى  
الابراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن أو لا بطلبه ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون أبرأ ويحمل على ترك الطلب في  
الحال ولو قال تركت حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه \* برهن على ابرائه

من المصنوب لا يكون ابراء عن فتمته وانما هو ابراء عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لان الواجب حال قيامه الرد لا القيمة فكان ابراء عما لا يجب عليه وفيه نظر لما تقر في كتاب الرهن والغصب أن الواجب الاصل ضمان القيمة ورد العين مخلص حتى اعتبر قيمته يوم الغصب وصح الرهن والكفالة بالعين والقيمة كما برهن عليه في المطولات كالظهور فانه واجب أصلي يوم الجمعة لكنه مأمور باسقاطه بالجمعة عندنا والمرضى أن يقال انه أضاف الابراء الى المصنوب (٣٨٢) وما ورد عليه الغصب هو العين لا القيمة والبراء عن المصنوب في المختار ابراء عن ضمانه حتى يتقلب بعد الابراء أمانة

كذا في خزنة المفتين \* والله أعلم

كتاب التحري وفيه أربعة أبواب

الباب الاول في تفسير التحري وبين ركنه وشرطه وحكمه

أما تفسيره فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كذا في المبسوط \* وأما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لان التحري يقوم به \* وأما شرطه جواز ففقد سائر الأدلة حالة اشتباه المطلوب لان التحري انما يحصل جهة حال الاشتباه وفقد الأدلة لضرورة تجزئه عن الوصول اليه \* وأما حكمه فموقوف العمل صوابا في الشرع كذا في محيط السرخسي \* رجلان تحزرا فإصاب أحدهما لدون الآخر لم يستويا في الاجر لان المصيب اختص بصواب الاصابة كذا في مجموعة الفتاوى \* اشتبه عليه وقت الصلاة ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول ولا يتحرى وان شك في الخروج ينوي تلك الصلاة من ذلك اليوم كذا في جواهر الفتاوى \* رجل صلى بالتحري الى الجهة في مفازة والسماء مهيبة لكنه لا يعرف النجوم فتبين له أنه أخطأ القبلة قال أستاذنا طهري الدين المرعشي في تجوز صلاته وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالأدلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما فائق علم الهبة وصور النجوم الثابت فهو معذور في الجهل بها كذا في الظهيرية \* امرأة مكفوفة لا تجد من يوجهها الى القبلة فان ضاق الوقت ولم تجد أحدا فانها تحري وتصل كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر في باب صلاة المريض من الاصل مسألة تدل على أن التحري في باب القبلة كما يجوز في خارج المصير يجوز في المصير وصورته اقوم مرضي في بيت بالليل أتهم واحد وصلى بعضهم الى القبلة وبعضهم الى غير القبلة وهم يظنون أنهم أصابوا يعني تحزروا فاصلاتهم جائزة لانه يجوز ذلك من الاصحاء حالة الاشتباه في المرضي أولى ووجه الاستدلال به أن محمد ارجه الله تعالى حكم بجواز صلاتهم من غير فصل بينهما اذا كان البيت في المصير أو خارج المصير وعن أبي يوسف رجه الله تعالى أن الرجل اذا كان ضيفا وكان ليلا لم يجد أحدا يسأله فأراد أن يصلي فطرح عازله التحري وذكر شمس الأئمة الحلواني رجه الله تعالى في شرحه مسألة الضيف فقال اذا كان الرجل ضيفا في بيت انسان فنام القوم فأراد الضيف أن يتجهد بالليل وكره أن يوقفهم ذكر أن بعض مشايخنا قالوا لا يجوز له التحري وبعضهم قالوا ان كان يريد إقامة المكتوبة لا يجوز له التحري وان كان يريد تهجد الليل يجوز له التحري قال شمس الأئمة الحلواني عن مشايخنا ان الصحيح لا يجوز له التحري في المصير لانه يتوصل الى اصابته الجهة بالسؤال أو يجهد من يسأله غالب السائل الحكم ينفي على الغالب قالوا وما ذكر في باب صلاة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون ثمة ساكنون كذا في المحيط \* رجل دخل في مسجد قوم فان كان فيه رجل من أهل البيت يجب السؤال ولا يجوز له التحري وان تحزرا لا يجوز له الا اذا أصاب وان لم يكن أحد من أهله فصلى بالتحري ثم تبين أنه صلى الى غير القبلة جاز وان لم يتحرر لا يجوز وان كان في مسجد نفسه قال بعض المشايخ هو كالبيت وقال بعضهم هو كسجد غيره في فتاوى اللجنة رجلان خرجا الى المفازة فتحزرا كل واحد ووقع تحزيره على غير جهة صاحبه جازت صلاتهما فان بدا أحدهما في وسط الصلاة أن يتحول وجهه الى صاحبه ويقبض ان استقبال التكبير جاز والافلا كذا في التتارخانية \* وقد مر كثير من مسائل التحري

\* قيل لصاحب الدين ازين مبلغ حيزي بمان فقال ما ندم يكون اسقاطه \* قال المدعي للمدعي عليه بعد الخصومة وهبت وتركت لا يكون ابراء ما لم يقل منك بخلاف ما اذا قال المدعي عليه أبرئني مالك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو أبرأت لخروجي من خارج الجواب \* ولو قال مرا بفلان كان نيست لا يكون ابراء \* أنكر المدعي عليه كون الدار المدعاة في يده فقال المدعي من اين خانه رابع المدعي عليه أرزاني داشتم بطل دعواه ولا يسمع الا بسبب حادث لانه للتمليك عرفا ذكره القاضي \* قال من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رجه الله هو على دعواه وقال الثاني رجه الله هو على دعواه في العين القائم لافي الدين ولو قال لم يدونه مرا با تو در دنيا حساب نيست در قيامت هست أو قال لا حساب لي معك لا يكون ابراء ولو قال مرا الزوج حيزي غي بايد أو قال حيزي خواستني نيست يكون اقرارا بفرغ ذمته \* قيل له

از فلان ترا حيزي مي بايد فقال لا أو قال في الجواب حين قيل لك على فلان مقدار كذا أو قال قائل سمعنا أكثر منه فقال ليس في أزيد منه ثم ادعى الاكثر في المسئلة الثانية أو شيأ في المسئلة الاولى لا يسمع وقوله هر چه بود يا فتم اقرارا بالاستيفاء وقوله در كار خدای کردم أو بخدای مانندم ابراء \* قيل للدائر أمهله فقال ان كان المال الى أمهله كان أمهالا الآن يكون قرضا فقال المال لغري وأنا وكيله لا يسمع \* أبرأ عن الدعاوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الرضاية عن غيره صرح \* مادمت حيا لا ادعوى لي معك يكون ابراء أبدا لانه اسقاطوا الاسقاط



لا يتوقف حتى لو قال أبرأ منك سنة لا يضح الدعوى بعدها أصلاً قال المديون لرب الدين تركت الأجل لك حل ما عليه من الدين \* قال المديون  
أبرأ نفسك عن ديني فأبرأ أصبح ولا يملك الرجوع لأنه صار وكيلاً عنه فيه \* قال المديون لرب الدين دفعت دينك إلى فلان فقال ان كنت دفعته  
إليه فقد أبرأ منك صح لأنه تغلبت بامر كائن \* قالوا لها أبرأ من زوجك عن مهرك فقالت ان كان ألفاً فقد أبرأ أنه عنه فبان أنه خسمائة لا يبرأ  
وكذا لو قالت أبرأت عن ألف ولو قالت أبرأت ان كان ألفاً يبرأ لأنه يرد به التحقيق عرفاً (٣٨٣) \* توجه عليه المدين فقال المدعي برئت من

الحلف أو تركت عليه  
الحلف أو وهبت لا يصح وله  
التحليف بخلاف البراءة عن  
المال لان التحليف للحاكم

### ﴿نوع في الصلح﴾

ادعى على آخر بالارث من  
أبيه فصولح على مال ثم  
ادعى المدعي عليه أن بائني  
كان اشتراه من أبيه أو  
ادعى الدين وصولح ثم ادعى  
المدينون المصالح الألفاء أو  
الأبراء قبل الصلح لا يسمع  
\* وفي الأصل ادعى المديون  
الإيصال وأنكره الدائن  
وحلف وصولح ثم برهن  
على الألفاء قبل قبيل وقيل  
لا \* استعار منه دابة وهلك  
فأنكر المالك الأعادة وصولح  
على شيء ثم برهن المستعير  
على الأعادة وهلاكها يقبل  
ويبطل الصلح \* وفي المشتق  
ادعى ثوباً وصالح ثم برهن  
المدعي عليه على اقرار  
المدعي أنه لاحق له فيه ان  
على اقراره قبل الصلح  
فالصلح ماض وان بعد الصلح  
يبطل الصلح وان علم الحاكم  
اقراره بعدم حقه ولوقبل  
الصلح يبطل الصلح وعلمه  
بالاقرار السابق كاقرار  
بعد الصلح هذا اذا اتحد  
الاقرار بالمالك بان قال لاحق

في القبلة في كتاب الصلاة \* والله أعلم

### ﴿الباب الثاني في التحري في الزكاة﴾

وان اشتبه عليه حال المدفوع اليه بعد ما تحرى ووقع في أكبر رأيه أنه فقير أو أخبره المدفوع اليه أو عدل  
آخر أنه فقير أو رآه في زرى الفقراء أو رآه في الساقى صف الفقراء أو رآه يسأل الناس ووقع في قلبه أنه فقير في  
هذه الوجوه كلها ان علم أنه فقير أو كان أكبر رأيه أنه فقير أو لم يعلم بشيء أو كان أكبر رأيه أنه غني أو علم أنه غني  
جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب كذلك الا في فصل  
واحد وهو ما اذا علم أنه غني فان في هذه الصورة لا يجوز له عن زكاة ماله عنده ثم على قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى اذا ظهر أن المدفوع اليه غني وجازت الصدقة عندهما هل يحل للقاضي اختلاف المشايخ  
فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يطيب (١) وقال بعضهم يردّه الى المدعي على وجه التملك ثم المعطى  
هل يثاب على ذلك قال بعضهم يثاب ثواب الجملة مع الناس والبرّهم ولا يثاب ثواب الصدقة واستشهد في  
الكتاب حجة لابي يوسف رحمه الله تعالى في المسألة المختلف فيها اقل وهو بمنزلة رجل توضع امواله وصلى ثم بين  
انه كان غير طاهر وذكر أن هذا يجوز له ما لم يعلم فاذا علم أعاد قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وتحت  
هذا اللفظ فائنة عظيمة فانه جعل تلك الصلاة مجزئة ما لم يعلم أنها فاسدة في الحقيقة قال محمد رحمه الله تعالى  
وكذلك كل صلاة وقعت فاسدة وهو يظن أنها وقعت جائزة قبل العلم لم يعاتب والعبرة لما عنده لما  
عند الله قال رحمه الله تعالى وهو نظير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فممن اشترى أمة ووطئها مراراً ثم  
استحق أن وطئها حلال له ولا يسقط احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الوطء حرام الا  
أنه لا اثم عليه كذا في المحيط \* والله أعلم

### ﴿الباب الثالث في التحري في الثياب والمساكين والاولاد والموتى﴾

اذا كان مع الرجل ثوبان أو ثياب والبعض نجس والبعض طاهر فان أمكن التمييز بالعلامة يميز وان تعذر  
التمييز بالعلامة ان كانت الحالة حالة الاضطرار بأن لا يجد ثوباً طاهراً يقيين واحتاج الى الصلاة وليس معه  
ما يغسل به أحد الثوبين أو أحد الثياب يتحرى وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للطاهر  
يتحرى وان كانت الغلبة للنجس أو كانت على السواء لا يتحرى كذا في الذخيرة \* واذا وقع تحريمه في الثوبين  
على أحدهما انه هو الطاهر فصل في الطاهر ثم وقع أكبر رأيه على أن الآخر هو الطاهر فصل في العصر  
لا يجوز لنا حين حكمنا بجواز الطاهر فيه فان الطاهر ذلك الثوب ومن ضرورته الحكم بنجاسة الثوب الآخر  
فلا يعتبر أكبر رأيه بعدم جري الحكم بخلافه فان استيقن ان الذي صلى فيه الطاهر هو النجس أعاد صلاة

(١) قوله وقال بعضهم يردّه الى المدعي هكذا وجدته في المحيط وفي جميع نسخ الهندية الحاضرة ولعل  
الصواب يردّه الى المعطى ويدل على ذلك كلام النهاية وغيره وانصه وانما جاز والحال هذه هل يطيب للقاضي  
اختلاف فيه فعلى قول من لا يطيب ماذا يصنع بما قيل يصدق وقيل يردّه الى المدعي على وجه التملك ليعيد  
الايتاء اه فتأمل اه مصححه

لى بجهة الميراث ثم قال انه ميراث لى عن أبي فاما اذا ادعى ملكاً لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حقى بالشراء أو  
بالبهية لا يبطل الصلح وتكذيب المشهود له الشهود قبل الحكم يمنع الحكم وبعده يبطله وعن الامام النسفي أن تفسيره اياه بعد الحكم  
لا يبطله شيء \* ادعى ديناً على وارث فبرهن ثم ان غريمه من الورثة صالح معه ثم ان غير المصالح من الورثة ادعى ايفاء موروثة ذلك الدين وبرهن  
عليه يسمع ولا يعطى له بديل الصلح وان برهن المصالح لا يسمع ويلزمه تسليم بديل الصلح (١) الخامس عشر في بقية مسائل الدفع والتماقض ومن

يكون خصما ومن يشترط حضوره ويصلح خصما الغيرة وقيام البعض عن البعض في الدعاوى وتحديد العقار ومسائل أنواع الدعاوى وشرائط صحتها) ومسائل الدفع أجناس وأنواع \* نوع في المقدمة \* في الصغرى ادعى بعد توجه الحق عليه الدفع وقال لي بينة حاضرة في المصر يؤجل ثلاثة أيام أو إلى المجلس الثاني ولا يحكم للحال كالمكاتب اذا عجز وقال لي مال حاضر أو غائب برجي وصوله لا يرد إلى الرق \* واذكر الفضلي برهن المطلوب على ابراء (٣٨٤) الطالب فالحا كم يسأل عن عدالة شهوده قال ابن أبي ليلى يتأني الحا كم ولا يأمر المديون

الظاهر وكذلك لم يحضره تحجر ولكنه أخذ أحد الثوبين فصل في الظاهر فهذا هو الموضع بالبحر سوا لان فعل المسلم محمول على الصحة ما لم يبين الفساد فيه فيجعل كأن الظاهر هذا الثوب ويحكم بجواز صلاته (١) ان تبين خلافه لو كان له ثلاثة أبواب فتحترى وصلى الظهر في أحدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث ثم صنى العشاء في الأول فصلاة الظهر والعصر جائزة وصلاة المغرب والعشاء فاسدة لانه لما صلى الظهر والعصر في الأول والثاني وقد حكم بطهارتهما فاعتين الثالث للنجاسة فلم تجز المغرب فيه وحين صلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى وعليه قضاء المغرب فلم تجز أيضا مراعاة الترتيب وفي رواية أخرى صلاة العشاء جائزة كذا في محيط السرخسي وفي النوادر اذا كان أحد الثوبين نجسا فصل في أحدهما الظاهر من غير تحجر وصلى في الآخر العصر ثم وقع تحجره على أن الأول طاهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا لم يصل شيئا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى صلاة الظهر جائزة كذا في المحيط \* في النوادر رجلان في السفر ومعهما ثوبان أحدهما طاهر والآخر نجس وصلى أحدهما في الثوب بالبحرى وصلى الآخر في الثوب الآخر بالبحرى تجوز صلاة كل واحد منهما منفردا ولو أم أحدهما واقتدى به الآخر فصلاة الامام جائزة دون صلاة المقتدى كذا في الذخيرة \* رجلان تلعبا فسال من أحدهما فطر دم وحده كل واحد منهما ما أن ذلك منه فصل كل واحد منهما منفردا جازت صلاته ولو اقتدى أحدهما بالآخر لا تجوز صلاته ومن هذا الجنس مسألة أخرى ثلاثة نفر تلعبا فسال من أحدهم فطر دم أو فسا أحدهم أو ضط ثم جحدوا جميعا ثم أم أحدهم في الظهر والثاني في العصر والثالث في المغرب فصلاة الظهر جائزة للكل ولا تجوز صلاة العصر لمام المغرب ولا تجوز صلاة المغرب لمام الظهر والعصر رواية واحدة وفي امام المغرب رواية وقال أبو القاسم الصغري تجوز الصلوات كلها كذا في المحيط \* اذا كان الرجل في السفر ومعه أو ان بعضها نجس وبعضها طاهر ان كانت الغلبة للطاهر يجوز التحرى حالة الاختيار ولا يتحرى لا للشرب ولا للوضوء وان كانت الحالة حالة الاضطرار أو كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاختيار لا يتحرى لا للشرب ولا للوضوء وان كانت الحالة حالة الاضطرار يتحرى للشرب بالاجماع ولا يتحرى للوضوء عندنا ولكنه يتيم كذا في الذخيرة \* وفي الكتاب يقول اذا كانت الغلبة للماء النجس يريق النجس ثم يتيم وهذا الاختياط وليس بواجب ولكنه ان أراق فهو أحوط ليكون يتم في حال عدم الماء يمين وان لم يرق أجرأه أيضا والطحاوي رحمه الله تعالى يقول في كتابه يخلط الماءين ثم يتيم وهو أحوط لان بالاراق ينقطع عنه منفعة وبخلط لافان بعد الخلط يسقى دوابه ويشرب عند تحقق الجبر فهو أولى وبعض المتأخرين من أئمة بلخ كان يقول يتوضأ بالاناءين جميعا احتياط لانه يتيقن بزوال الحدث واستئنا خذ هذا لانه اذا فعل ذلك كان متوضعا بما يتيقن نجاسته وتنجس أعضاؤه خصوصا رأسه فانه بعد المسح بالماء النجس وان مسح بالماء الطاهر لا يطهر فلا معنى للامر به كذا في المبسوط \* وان توضأ بالماءين وصلى فانه تجزئه صلاته اذا مسح في الموضعين من الرأس كذا في محيط السرخسي \* اذا خلط اناؤه بأواني أصحابه في السفر وهم غيب قال بعضهم يتحرى وبأخذ انية ويتوضأ بها بمنزلة طعام

(١) قوله ان تبين خلافه كذا في جميع ما وقفت عليه من النسخ الحاضرة ويظهر لي أنه تحريف وان الصواب ان لم تبين خلافه بدليل قوله قبله لان فعل المسلم محمول الخ الا أن يحمل قوله ان تبين خلافه على غير تبين الفساد فتأمل اهـ محصاه

بالاداء وبوقف الامر بالاداء الى أن يظهر حال الشهود صونا للقضاء عن البطلان وعندنا يا امر بالاداء فاذا بان عدالة الشهود استردته من الدائن عملا بالاصل وهو البقاء به سد الثبوت وأئة خوارزم على ما ذكر في الصغرى كما قال ابن أبي ليلى رحمه الله وقال في الفتاوى وبه يفتى \* ولو قال لا دفع لي ثم أتى بالدفع يسمع كالمقال لا بينة لي ثم أتى بها وقول المدعى عليه أتى بالدفع ليس تسليما للدعوى ولا تعديلا للشهود حتى لو أنكر بعده أو طعن في الشهود يسمع \* برهن المدعى عليه أن المدعى أقر ببطلان دعواه أو أقر بان برهانه كاذب أو أقر أنه لا شيء له على المدعى عليه يسمع ويندفع \* ولو قال أبرهن أن المدعى قال بدروغ كواهان أرم لا يقبل \* الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التي أنفقت الأئمة على فسادها صحيح في الاصح وقيل الدفع أيضا فاسد لانه مبني على فاسد البناء على الفاسد فاسد وكما يصح الدفع بعد البرهان يصح قبل

أقامته أيضا وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وقيل لا يسمع مشترك بعد ثلاث بان يدعى الملك المطلق فسال المدعى عليه اشتريته منك فدفع قائلا بالاقالة فدفع قائلا بالانكأقررت ما اشتريته معنى يسمع في المختار لو كان الشهود عدولا \* الدفع من غير المدعى عليه لا يسمع \* ودفع أحد الورثة انما يسمع وان ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة دارا فبرهن الوارث الآخر أن المدعى أقر بكونه مبطلا في الدعوى يسمع \* برهن أنه لا وارث له غيره فبرهن

المدعى عليه أن لبيت ابننا بحجة أو أخاً أو اختاً لا يقبل إلا إذا برهن على إقرار المدعى بذلك فيمطل الدعوى والشهادة والحكم أيضاً **نوع** في الخمسة **ادعى** عليه داراً فبرهن أنه وديعة في يده يقبل بشرط مختلف وهو أن يكون الدافع عدلاً غير معروف بالحيلة ومنفق وهو دعوى الابداع من معروف والمعرفة ثلاثة أنواع بالوجه والاسم والنسب وبالاخيرين لا غير وبالوجه لا غير \* فلو قال أودعه رجل لا أعرفه وقال الشهود لا أعرفه بالطرف الثلاثة وهو فلان بن فلان القلاى أو قال الشهود لا نعرفه وقال (٣٨٥) ذواليد أعرفه بالطرق الثلاثة لا يقبل الدعوى والشهادة ولا بد

من ذكر الطرق الثلاث على الوجه الذى ذكرناه فلو قال الشهود أودعه رجل لا نعرفه لا يقبل الجواز أن يكون المدعى هو ولو شهدا على إقرار المدعى أنه أودعه رجل لا نعرفه يندفع كالأمر المدعى عينا أن رجلاً دفعه اليه وهو لا يعرفه ولو قالوا نعرفه بوجهه إذا رأيناه ولا نعرف اسمه ونسبه عند محمد رحمه الله لا يندفع وإن برهن وعندهما يندفع لأنه علم وصوله اليه من جهة غيره كالأمر فزبه المدعى ولا يشترط تحويل الخصومة الى يمكن اتساعه كما إذا أحاله الى بعيد معروف يتعذر الوصول اليه \* ولو قالوا نعرف بالاسم والنسب لا بوجهه يندفع وقال الثانى رحمه الله حين ابتلى بالقضاء وعلم فساد الناس لا يقبل للاختيال \* وأجمعوا أن المدعى لو برهن على أن ذاليد ادعى لنفسه لا تندفع الدعوى عنه وإن برهن على الابداع \* وصحبت خمسة لأن فيها خمس مسائل الابداع والاجارة والاعارة والرهن والغصب وقد يلحق

مشتك بن جماعة غاب أصحابه واحتاج الحاضر الى نصيبه فيرفع قدر نصيبه وكذا رغبه إذا اختلط بأرغفة صاحبه قال بعضهم يتعزى وقال بعضهم لا يتعزى فى الاوانى والارغفة ولكن يتربص حتى يجى أصحابه وهذا كله فى حالة الاختيار وأما فى حالة الاضطرار فجاز التعزى فى الاحوال كلها كذا فى الذخيرة \* إذا كان للرجل مساليج بعضها ذبيحة وبعضها ميتة فإن أمكن التمييز بالعلامة تميز فى الوجوه كلها ويباح تناول وان تعذر التمييز بالعلامة فإن كانت الحالة حالة الاضطرار يعنى به أن لا يجد ذكياً يبقين واضطر الى الأكل يتناول بالتعزى على كل حال وإن كانت الحالة حالة الاختيار فإن كانت الغلبة للحرام أو كانا سواء لم يجز تناول بالتعزى وإن كانت الغلبة للحلال يجوز تناول بالتعزى كذا فى المحيط \* ومن العلامة أن الميتة إذا ألقيت فى الماء يطفو الماء ما بقى من الدم فيها والذكية يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة النيسب وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله يندفع إذا كان الحرام ذبيحة الجوسى أو ذبيحة مسلم ترك التسمية عدداً كذا فى المبسوط \* وإن كان السمى أو الزيت غالباً لا يحل أكله ويحل الانتفاع به فيما سوى الأكل لأن الغلبة لما كانت للحلال صار المغلوب فيها هالكا حكماً فاعتبرنا كون الحرام المغلوب كالهالك فى حق الانتفاع فى غير الأكل إذا الخاسة غير مانعة من الانتفاع فيما سوى الأكل فإنه يجوز الانتفاع بالارواح بالقائم فى الاراضى وبالتراب النجس واعتبرنا قيام الحرام حقيقة فى حق حرمة الأكل احتياطاً كذا فى محيط السرخسى \* والله أعلم

#### باب الرابع فى المنقرقات

رجل له أربع جوارى أعتق واحدة منهن ثم نسيها لم يسعه أن يتعزى للوطه وكما يتعزى للوطه ههنا لا يتعزى للبيع ولا يحل الحام بينه وبينهن حتى تتبين المعتقة فإن باع ثلاثاً من الجوارى بحكم الحاكم يجوز بيعهن وجعل الباقية هى المعتقة ثم رجع اليه بمبايع شئ بشراء أو هبة أو ميراث لم يسعه أن يطأها لأن القاضى قضى فى ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم إلا أن تزوجها فإن تزوجها فلا بأس بوطئها لأنها إن كانت حرة فالنكاح بينه وبينها صحيح وإن كانت أمة فهى حلال له بالملك هكذا فى المبسوط قوم لكل واحد جارية أعتق أحدهم جاريته ثم يعرفوا المعتقة فلكل واحد أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها معتقة كذا فى محيط السرخسى \* فإن كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذى أعتق فأحب الى أن لا يقربها وإن قرب لم يكن ذلك عليه حراماً حتى يتبين ولو اشتراه جميعاً رجل واحد قد علم ذلك لا يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه من الواحدة حتى يحل له ووطئهن فإن ووطئهن ثم اشترى الباقية لم يحل له ووطئ شئ منهن ولا بيعه حتى يعلم المعتقة منهن وكذلك إن كان المشتري أحداً أصحاب الجوارى كذا فى المبسوط \* له عشر خواب من خيل وجد فى أحدها فأرتميته وأخرجها ثم نسي ثلاثاً خالية فانه يرسل فيها الهرة فعلى أيتها جلست فهى النجسة والبواقي طاهرة كذا فى القنية \* والله أعلم

#### كتاب احياء الموات وفيه بابان

باب الاول فى تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف فى الموات وفى بيان ما يثبت الملك فى الموات وما يثبت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه  
أما تفسيره فالارض الموات هى ارض خارج البلد لم تكن ملكاً لادولاً حقاله خاصاً فلا يكون داخل البلد

(٤٩ - فتاوى خامس) به دعوى كونها من ارضه فى يده بان ادعى عليه أرضاً محمداً وداد فبرهن على أنها فى يده بالمزارعة من فلان بن فلان الفلانى الغائب ويلحق بالمزارعة بالاجارة أو الوديعة فلا يراد على الخمس نص على ذلك فى كتاب الدعارى والبيئات أو الخمسة من العلماء فيها قول قال قاضى بغداد لا يندفع وإن برهن وقال ابن أبي ليلى يندفع بلا برهان وقال الثانى يندفع إن برهن لو صالحاً لا يعرف بالحيلة وقال الامام يكتفى بالمعرفة ولو بالوجه فقط وقال محمد رحمه الله لا بد من المعرفة بالطرق الثلاث المذكورة وتعويل الأئمة على قول محمد رحمه

الله \* ولو قال الشهود أو دعه من نعرفه بالطرق الثلاث لكن لا تقوله ولا تشهده لا يندفع فلو برهن أنه دفعه إليه رجل معروف لكن لم ينصوا على أنه ملك المودع يندفع لأن المقصود دفع الخصومة لا إثبات الملك للغائب حتى لو عاين الحاك دفع الغائب إليه يندفع كما يندفع دعواه باقراره دفع الغائب إليه ولا يندفع بلا برهان على ايداع الغائب ما لم يقتر به المدعى أو يعاينه الحاك ويعلمه وكذلك لو كان المدعى عبدا أو أمانة أو دابة فقال سرقته من فلان أو أخذته (٣٨٦) منه أو زعمته منه أو ضلت منه فوجدته ولو برهن أنه لفلان ولم يذكروا الايداع منه

لا يقبل بخلاف ما إذا شهدوا على اقرار المدعى أنه لفلان الغائب حيث يندفع فلو قالوا أو دعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء أو قالوا كان المدعى هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندري أدفعه إليه أم لا وقال ذواليد هو دفعه إلى يندفع \* ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب أسكنه فيها وأشهدنا على ذلك والداري يد الغائب يومئذ أو قالوا كانت في يد السالكين أو قالوا لا ندري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم أنهم اليوم في يد السالكين أو لم يذكروا ان الدار في يد من كانت يومئذ يقبل ويندفع \* وان قالوا أشهدنا أنه أسكنها والدار في يد ثالث لا يقبل ولو برهن المدعى أن الدار يومئذ أشهدهما كانت في يد غير السالكين والمسكن وهو فلان لا يقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه أيضا لا يقبل عندهما خلا فالثاني رجه الله \* ولو قال المدعى وهما لك بعد الايداع يحلف ذواليد على أنه ما وهبها له ولا باعها منه لانه لو برهن عليه يقبل فإذا أنكر

موات أصلا وكذا ما كان خارج البلد من مرافقها محتطبا لاهلها ومرعى لهم لا يكون مواتا حتى لا يملك الامام اقطاعها وكذلك أرض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغنى عنه المسلمون لا تكون أرض موات حتى لا يجوز للامام أن يقطعها لاحد وهل يشترط أن يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان بحر اقرير يامن البلدة جزر ماؤه أو أجرة عظيمة لم يكن ملكا لاحد يكون أرض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية أبي يوسف رجه الله تعالى وهو قول الطحاوي ولا يكون وللصحيح جواب ظاهر الرواية فان الموات اسم لا ينفع به فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا قاصدا له لم يكن منتقبا فكان مواتا بعيدا عن البلدة وأقرير يامنها كذا في البدائع \* قال القدوري فما كان عاديا (١) أي قدم خرابه لا مالك له أو كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد عن القرية بحيث اذا وقف انسان من أقصى العاصم فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات وقال القاضي غفر الدين وأصح ما قيل فيه أن يقوم الرجل على طرف عمران القرية فينادي بأعلى صوته إلى أي موضع ينتهي إليه صوته يكون من فناء العمران لان أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي أو غيره وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف له مالك والبلد عن القرية على ما قال شرطه أبو يوسف رجه الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى يعتبر انقطاع ارتفاق أهل القرية عنه حقيقة وان كان قري يامن القرية وشمس الأئمة اعتمد على ما اختاره أبو يوسف رجه الله تعالى كذا في الكافي \* وعلم الامام اقطاع الموات فلو أقطع الامام انسانا فتركه ولم يمر به لا يتعرض له إلى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين فقد عاد مواتا وله أن يقطعه غيره والمالك في الموات يثبت بالاحياء باذن الامام عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رجه الله تعالى يثبت بنفس الاحياء وعلم الذي بالاحياء كعلم المسلم كذا في البدائع \* ومن أحياء أرضا ميتة بغير اذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال صاحبها يملكها وذكر الناطق أن القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك كذا في فتاوى قاضيان في آخر كتاب الزكاة \* ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قبل الثاني أحق به بالاصح ان الاول أحق به لانه ملكها بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالتروك وان جحر الأرض لا يملكها لانه ليس باحياء في الصحيح لان الاحياء جعلها أصل للزراعة والتجوير بوضع علامة من حجر أو بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك وتبقية عشبها وجعله حولها أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى بها فلا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين فلا ينبغي لاحد أن يبيع ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فاذا أحياء غيره قبل مضمونها ملكها كذا في التبيين \* ومن تجحر على أرض موات شبه المنارة فقد أحياءها لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها وسنها بحيث يصعب الماء فانه يكون احياء كذا في محيط السرخسي \* وتفسير الاحياء أن يبنى عليها أو يغرس فيها أو يكرمها أو يسقيها كذا في الخلاصة \* وأراضي ما وراء النهر وخوار زم ليست بموات لدخولها في القسمة وتصرف إلى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وان لم يعلم حينئذ التصرف إلى الحاكم كذا في الوجه لا كرددري \* والاراضي المملوكة اذا انقرض أهلها فهي كاللقطة وقيل كملوات كذا في النخبة \* ولو بنى فيها بناء أو زرع زرعاً وجعل للارض مسنة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان عمر أكثر من النصف يكون احياء لها وما بقي وان عمر نصفها ما عر دون ما بقي فقد اعتبر السكون (١) قوله أي قدم خرابه قال الزبلي كانه منسوب إلى عادته من عهدهم اه نقله مصححه

يحلف \* ولو شهد أن ذا اليداعها من فلان الغائب والمشتري هذا أو دعهما عنده لا يندفع ولو لم يبرهن لكن المدعى كذا صدقه أنه باعها منه وسلمها إليه ثم أو دعهما عنده فلا خصومة حتى يحضر المشتري \* واذا برهن على ايداع الغائب والندفع الدعوى عنه فحضر الغائب وبرهن أيضا على أن الغائب الآخر أو دعهما عنده يندفع أيضا ولم يذكر رجه الله ما إذا شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعى أنها لفلان ولم يقل ذواليد أو دعهما فلان ويندفع لثبوت وصول العين من جهة غيره إليه فظهر باقراره أنه الخصام مع فلان

الغائب حتى يتحول اليه الملك ولم يوجد التحويل \* برهن على دار في يد رجل أنها له وقال ذوالينودبعة عدي لفلان أو غصبته منه أو كانت دابة فقال ضلت منه فوجدتها أو سرقتم امنه وبرهن لكن الشهود لم يشهدوا بهذه الاشياء فالذي في يده خصم وكذا لو برهن المدعى أنها له سرقته منه لا يندفع وان برهن المدعى عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب وان ادعى الفعل عليه بان قال غصبته مني أو أودعته أو اشتريت منك وبرهن ذواليد على وصوله اليه من الغائب على وجه لا يفيد ملك الرقبة له لا يندفع (٣٨٧) بخلاف دعوى الملك المطلق \* والفرق

ما عرفت أن دعوى الملك لا تصح الاعلى ذى اليد أو نائبه بخلاف دعوى الفعل فإنه يصح على غيره ذى اليد فان دعوى الغصب يصح على الغاصب وان كان العين في يد غاصب غائب وقول المدعى ملكي وفي يده بغير حق لا يكون دعوى الغصب فيندفع لو برهن على الايداع بالطريق المذكور \* ثم دعوى الفعل لا يتخلو لما أن يدعى المدعى على المدعى عليه أو على غيره والاول قد ذكرنا وان ادعى على غير ذى اليد بان قال غصبه مني فلان فهو كدعوى الملك المطلق على ذى اليد وكذا اذا ذكر باسم مالم يسم فاعله نحو قوله غصب مني وأما اذا قال سرق مني فكذلك عند محمد رحمه الله وهو القياس وفي الاستحسان وهو قول الشيخين رحمه الله كدعوى الفعل عليه لان في ذكر الفا على اشاعة الفاحشة بخلاف قوله غصب مني \* وفي دعوى الشراء انما لا تندفع الخصومة عنه اذا ادعى بدون القبض أما اذا ذكر معه القبض فهو دعوى الملك المطلق

هكذا في محيط السرخسي \* وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الموات في وسط ما يحيط به يكون احياءه للكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احياءه لما يلي كذا في التتارخانية \* وذكر ابن سميعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان حفر فيها بئر فاساق اليها ماء فقد أحياها زرع أو لم يزرع ولو حفر فيها أنهار لم يكن احياء الا أن يجري فيها الماء فينشد يكون احياء وان أحرق فيها حشيشا فليس باحياء كذا في محيط السرخسي \* ولو كان أجرة أو غنضة فقطع قصبتها أو أشجارها فسواها فهو احياء كذا في الغنيانية \* وكل رجل باحياء الموات له فاحياؤه فهو للكل ان أذن الامام في الاحياء كذا في القنية \* ولا يجوز احياء ما قرب من العامر عندنا كذا في الكنز \* وماترك الفرات أو الدجلة فعديل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يجز احياءه لحاجة العامة الى كونه نهر وان كان لا يجوز أن يعود اليه فهو الموات كذا في السراج الوهاج \* أرض غرقت وصارت بحرا ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعرفها قيل هي للملك القديم وقيل لمن أحياها كذا في القنية \* أمام أمر رجلان بعر أرض ما مئة على أن ينتفع بها ولا يكون للملك له فأحياها لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لا يملك الأرض الا باذن الامام فاذا لم يأن ذلك الامام بالملك لا يملكه كذا في المضمرات \* رجل أحيا أرض ما مئة ثم جاء انسان وأحيا أرضا ضي حولها حتى أحاط الاحياء بجوانبها الاربعة كان له أن يتطرق الى أرضه من الأرض التي أحياها آخر فان جاء أربعة وأحيا كل واحد منهم جانباً حتى أحاط احياءهم بها كان له أن يتطرق الى أرضه من أي أرض شاء اذا أحيا جوانبها معا كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئر في الموات وبقي بينه وبين الماء ذراع ثم حفره آخر فالاول أحق به الا أن يعلم أنه تركه وقد تبرش به ولو حفره مقدرا ذراع فهو تخجير وليس باحياء كذا في الغنيانية \* واذا كان نهر مثل دجلة عليه محتطب وممر عاقه فلولن احياءه الا أن يكون فناء قرية ففناءهم فيمنع وللاولى أن يقطع من طريق الجادة ان لم يضر ذلك بالمسلمين قال وليس ذلك الا لل خليفة ولن ولاه كذا في المحيط \* واذا حفر بئر في أسفل جبل ملكه الى أعلاه كذا في الغنيانية \* وأما بيان حكم أرض الموات فله حكمان أحدهما حكم الحرم والثاني حكم الوظيفة أما الاول فالكلام فيه في موضعين أحدهما في أصل الحرم والثاني في قدره أما أصله فلا خلاف في أن من حفر بئر في أرض الموات يكون لها حريم حتى لو أراد غيره أن يحفر في حريمه إلا أن يمنع وكذا العين لها حريم بالاجماع وأما قدره فحريم العين خمسة أذراع بالاجماع كذا في البدائع \* ثم قيل هو خمسة أذراع من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعاً والاصح أنه خمسة أذراع من كل جانب والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسره منه قبضة كذا في التبيين \* وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً كذا في البدائع \* قيل الأربعون من الجوانب الاربع من كل جانب عشرة والصحيح أن المراد أربعون ذراعاً من كل جانب كذا في التبيين \* وأما حريم بئر الناضح فستون ذراعاً في قولهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أعرف الا أنهم أربعون ذراعاً وبه يفتي ذكر الصدر الشهيد في قضاء الجامع الصغير أن من أحيا نهر في أرض موات قال بعضهم ان عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحق له حريماً وعندهما يستحق والصحيح أنه يستحق له حريماً بالاجماع وذكر في النوازل وحريم النهر من كل جانب نصفه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من كل جانب مقدار عرض النهر والقنطرة على قول أبي يوسف رحمه الله

فندفع ألا يرى أن اعلام المبيع اذا كان مقبوضاً بان قال بيعت منه عبداً مجهولاً وسلته اليه يقبل وبجاعة من مشايخنا قالوا لا يندفع أيضاً لأن دعوى الشراء بقى معتبراً ولهذا لا يحكم القاضي بالزوال منه المقتضاه ولا يكون الباعه ان يرجع بعضهم على بعض ولو كان كدعوى الملك المطلق لكان الامر بخلافه \* ووضع محمد رحمه الله المسئلة في الدار وقال بانه يندفع والرواية في الدار رواية في العبد والرواية في العبد رواية في الدار وذكر الرواية في الشراء والقبض منه وقال ثم أحدثت عليه اليد فبرهن ذواليد على ايداع الغائب عنده يندفع لمذاً كرنا أن دعوى

الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك لانه قضاء الشراء بجميع أحكامه فلو حضر الغائب وبرهن على الشراء من ذى اليد فهو والغائب لان ذى اليد ما برهن أنه مودع الغائب وصدقه الغائب فيه وقال أودعته بعد الشراء ثبت اليد للغائب معانته ويد الآخر مشهود به او اليد المعانته أولى من يد المشهود به \* ادعى الشراء والقبض من ذى اليد أو ملكا مطلقا وصدقه ذى اليد فيه ثم ادعى انه وديعة عنده فلان الغائب وبرهن يندفع وان لم يبرهن يؤمر بتسليمه اليه فالو (٣٨٨) حضر الغائب يؤمر باقامة البينة أنه له وأنه أودعه عنده فان برهن يحكم له به وان بدا وقال

هذا وديعة فلان عندى ثم قال انه للمدعى ولم يبرهن ودفع للمدعى وحضر الغائب يؤمر بالرد الى المودع ان لم يبرهن عليه لان التسليم الاول كان لغيبته المودع بعد ما ظهر حقه به باقرار المودع أولا فاذا حضر رد اليه فان صدقه المدعى في الوديعة لا يتعرض له حتى يحضر الغائب لانه كالثابت بالبينة \* أودعه نصف عبد ونصف دار غير مقسوم ثم باعه النصف الباقي وغاب بعد التسليم فادعى رجل النصف وبرهن وبرهن ذوا اليد على الشراء والوديعة على النحو السابق فلا خصومة بينهما حتى يحضر البائع الغائب لانه لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق ان البائع كان شريكا للمدعى فانصرف بيعه الى النصف الذى كان له والمشتري ليس يخصم في النصف الآخر لانه وديعة عنده \* وفي المنشور غصب جارية وأودعها من رجل ثم اجتمع ما لهما والمودع فبرهن المودع على أنها وديعة عنده يندفع وان لم يبرهن لا يندفع \* برهن المدعى على الملك

تعالى كذا في الفتاوى الكبرى وأما الحكم الثانى حكم الوظيفة فان أحياها مسلم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وان أحياها من حيز أرض الخراج فهي خراجية وقال محمد رحمه الله تعالى ان أحياها بماء العشر فهي عشرية وان أحياها بماء الخراج فهي خراجية وان أحياها ذى فهي خراجية كيف ما كانت بالاجماع وهي من مسائل كتاب العشر والخراج كذا في البدائع \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النواذر حريم الناضح ستون ذراعا الا ان يكون الحبل سبعة ذراعا فحينئذ يكون له الحريم بقدر الحبل حتى يتبين له الانتفاع بالبئر كذا في محيط السرخسى \* واذا احتفر الرجل بئرا في مقبرة باذن الامام فجاء رجل آخر واحتفر في حريمها بئرا كان للاول ان يسد ما احتفره الثاني وكذلك لو بنى أو زرع أو أحدث فيه شيئا للاول أن يمنع من ذلك للملك ذلك الموضع وما عطف في بئر الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعدي في حفره وما عطف في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لانه متعدي في سببه ولو أن الثاني حفر بئرا بأمر الامام في غير حريم الاول وهي قرية منه فذهب ماء بئر الاول وعرف أن ذهب ذلك من حفر الثاني فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* من أخرج قناة في أرض موات استحق الحريم بالاجماع ثم باى قدر يستحق قال محمد في الكتاب القناة بمنزلة البئر فلها من الحريم ما للبئر كرهذا القدر ولم يزد عليه الا أن مشايخنا زادوا على هذا فقالوا القناة في الموضع الذى يظهر الماء منه على وجه الارض بمنزلة العين الفوارة فيكون لها من الحريم حينئذ مثل ما للعين خمس مائة ذراع بالاجماع أما في الموضع الذى لا يقع الماء على الارض القناة بمنزلة النهر الا أنه يجري تحت الارض كذا في المحيط \* ثم استحقاق الحريم من كل جانب في الموات من الاراضى فيما لا حق لاحد فيه فأما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئرا وجاء أحد وحفر بئرا على منتهى حد حريمه فانه لا يستحق الحريم من الجانب الذى هو حريم صاحب البئر الاول وانما يستحق من الجانب الآخر مما لا حق لاحد فيه كذا في النهاية \* قناة بين رجلين أحيا أحدهما أرضا ميتة ليس له أن يسقيها من القناة أو يجعل شربها منها لانه يريد أن يستفضل على شريكه لانه لم يكن لهذه الارض شرب من هذه القناة وليس لاحد أن يستفضل على شريكه الا باذنه كذا في محيط السرخسى \* من غرس شجرة باذن الامام عند السكك أو بغير اذن الامام عندهما هل يستحق لها حريم أو لا؟ أراد أن يغرس بجانب شجرة شجرة أخرى هل له أن يمنع عن ذلك لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب ومشايخنا قالوا لا يستحق مقدار خمسة أذرع به وردت السنة كذا في المحيط \* واذا حفر رجلان بنفقتهما بئرا في أرض الموات على أن تكون البئر لاحدهما والحريم للآخر لم يجز لانهما ما صطلحا على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل الحريم تبعاً للبئر لم يكن لصاحبه الانتفاع بالبئر فكان الحريم للمالك البئر فان كانت البئر لواحد كان الحريم له وان كانت البئر بينهما كان الحريم بينهما ولو شرط أن يكون الحريم والى البئر بينهما على أن ينفق أحدهما أكثر لم يجز ويرجع صاحب الاكثر بنصف الفضل لانهما اشتركا في احرار مباح ليكون المباح بينهما مباشرة والشركة في احرار مباح تقتضى أن تكون النفقة على قدر الملك فاذا شرط زيادة النفقة على أحدهما لم يصح الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لانه أنفق عنه بأمره كذا في محيط السرخسى \* اذا شرطوا أن يحفروا نهر او يحجوا أرضا والنهر لواحد والارض لا تخزم لم يجز حتى يكونا بينهما واذا كانا بينهما ما فليس لاحدهما أن يسقى أرضه خاصة وان شرطوا على بعضهم من النفقة أكثر لم يجز

المطلق فبرهن المدعى عليه على ادعاء الغائب منه فبرهن المدعى على ان ذى اليد غصب منه هذا الشيء يقبل ويندفع الدفع ويرجع لانه لا منافاة بين الدعوىين \* وفي الذخيرة من صار خصما لدعوى الفعل عليه اذا برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه يندفع وان لم يندفع باقامة البينة على الايداع لثبوت اقرار المدعى ان يده ليست بخصومة \* وذكرنا لو تارادى عليه غصبا وبرهن على مطلق الملك فبمجرد دعوى الغصب على ذى اليد قبل ان يبرهن عليه لا يتمكن المدعى عليه من اقامة البينة على الايداع وعلى دعوى ايداع الغائب لحصول دعوى الفعل



عليه وهذا ما يحفظ \* وذ كرا القاضي ادعى انه ملكه وفي يده غضب قبره من ذوال اليد على الايداع قيل يندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انه لا يندفع \* ولو ادعى عليه غضبه فافترأه لانه الصغير لا يندفع لدعوى الفعل عليه \* وفي الدعاوى والبيئات في يده مدارعاها آخر فافترأ ذوال اليد انها للدعى وأودعها عنده فلان وبرهن عليه يندفع وان لم يبرهن لا يندفع وقد مر فان حضر فلان وصدة في الايداع لا ينزع الدار من يده المدعى حتى يبرهن الحاضر انها له وكذا ان بدأ بالافترار بالوديعه ثم أقر للدعى (٣٨٦) وكذا اذا لم يبرهن وعلم الحاكم أن الدار لرجل

وصارت بعد ذلك في يد آخر وخاصة الذي كانت الدار في يده الى الحاكم فقال ذوال اليدان الدار وديعة عندي من ذلك الرجل يندفع ولا يخرج الحاكم الدار من يده حتى يحضر ذلك الرجل فحمد رحمه الله اعتبرها الى المدعى وهذا على أصل

الرواية ورجع عن هذا في آخر عمره ولم يجعله حجة وان كان استفاد العلم حال الولاية وجهه له بمنزلة شاهد واحد لاحتمال غلطه فيصير مع آخر كشاهدين ومشايخنا على هذا الفساد أحوال القضاة عموما الامن عصمه الله تعالى وذلك الواحد كالعنقاء فلا يفرد بحكم على حصة حتى لا يطمع واحد منهم أنه هو ويفسد أمر العامة \* ولو ادعى وديعة الغائب ولم يستطع أن يبرهن على ذلك فحكم عليه بالتسليم الى المدعى ثم يبرهن على ايداع الغائب لا يقبل \* ولو قدم الغائب فهو على حجة وان

ويرجع كذا في التتارخاسة \* نهران لقريتين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما كان مشغولا بتراب أحد النهرين فهو في أيدي أهل ذلك النهر والقول في ذلك لهم ولا يصدق الآخرون على دعواهم فيه الا بيينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب أحدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين أهل القريتين نصفان الا أن تقوم لاحدى القريتين بيينة أن ذلك لهم خاصة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة كذا في الكبرى \* من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يقيم بيينة على ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له مسنة يعيش عليها ويلقى عليها طينه كذا في شرح القدوري \* من بنى قصر في مفازة لا يستحق لذلك حريما وان كان يحتاج اليه لالقاء الكاسه لانه يمكن الانتفاع بالقصر بدون الحريم ولا يقاس على البئر لان حاجته اليه دون حاجة صاحب البئر الى الحريم كذا في الكافي والتبيين \* بئر رجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضيخان \* أراد أن يحفر بئرا في مسجد من المساجد أو في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال ههنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة أنه لا يحفر في المسجد بئرا من حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المذكور ههنا كذا في الفتاوى الكبرى \* والله أعلم

#### باب الثاني في كرى الانهار واصلاحها

والانهار ثلاثة منها ما يكون كرهه على السلطان ومنها ما يكون كرهه على أصحاب النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرهه على أصحاب النهر فاذا امتنعوا لا يجبرون أما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات ودجلة ونحوهما وسيحون والنيل وهو نهر في الروم اذا احتاج الى الكرى واصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرهه ويخرجهم لاجله فان أرادوا حرم المسلمين ان يكرى منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعامه فان أضر بالعامه بان ينكسر شرط النهر أو يخاف منه الفرق يمنع من ذلك وأما الذي يكون كرهه واصلاحه على أهل النهر فان امتنعوا أجبرهم الامام على ذلك فهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليه قرى واحتاج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على أهل النهر فاذا امتنعوا أجبرهم لان فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على أهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكرى يرجع الى العامة أجبرهم على الكرى وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر نهر الارضه أضر ذلك بأهل النهر أو لم يضر ولا يستحق بهذا الماء الشفة وأما النهر الذي يكون كرهه على أهل النهر واذا امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فادونها أو عليه قرية واحدة يقسم ماؤه فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفعة وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وقال بعضهم ان كان لمادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الالف فهو خاص وأصح ما قيل انه يفوز الى رأى المجتهد حتى يختار أى الاقوال شاء ثم في النهر الخاص لو أراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقيون قال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى لا يجبرهم الامام

برهن على ايداعه من ذوال اليد يقبل ويبطل الحكم \* ولو لم يبرهن ذوال اليد على الايداع وجعل خصما فبرهن المدعى على دعواه شاهدا أو شاهدين ثم وجد صاحب اليد برهانا على الايداع وبرهن يقبل ويندفع لانه علم أنه ليس بخصم قبل أن يتجه القضاء نص عليه الاسيبي رحمه الله \* وان ادعى ذوال اليد لوديعه ولم يبرهن عليها أو أراد أن يحلف المدعى عليه أن الرجل الغائب أودعه عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله لقد أودعها اليه على البتات لا على العلم لانها وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وان طلب المدعى عليه من المدعى فعلى العلم بالله ما يعلم ايداع

فلان منه لانه فعل الغير ولا تعلق له به ذكر الكل في الذخيرة \* وذكروا في الذخيرة أنه لا يحلف ذواليد على الايداع لانه مدع الايداع ولا حلف على المدعى ولو حلف أيضا لا يندفع ولكن له أن يحلف المدعى على عدم العلم كما مر لانه لو أقر يندفع فإذا أنكر يحلف \* وعلى قول من يقول للمدعى أن يحلفه على أنها ودیعة عنده لو قال ما أودعها عندي بل غصبها منه وهو حلف عليه لا يلتفت الى مقاله ويجعله خصما للتناقض ويحكم عليه وذكر الوارث قال في غير مجلس الحكم (٣٩٠) انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودیعة عندي أو رهن من فلان يندفع اذا برهن على ما ذكر

\* ولو برهن عليه المدعى أنه أقر بكونه ملكا له في غير مجلس الحكم يجعله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره عن دفع \* وفي الذخيرة برهن على أنه ودیعة عنده من جهة الميت الذي يدعى الوصية منه أو غصبه منه فلا خصومة بينهما ما لا يصادف على وصول المال من جهة الميت ما غصب أو أمانة فلا تكون يده يد خصومة في حق من يدعى تملك المال منه و الفرق بين الوصية والوراثه فلا برهن في دعوى الوراثه عليه انه ودیعة من جهة المورث الذي يدعى منه الوراثه لا يندفع وفي دعوى الوصية كما ذكرنا يندفع حتى يحضر المورث أو الوصى \* ولو ادعى الايداع من غير الموصى أو الغصب منه فهو خصم الآن ببرهن على مقاله لانه صار خصما بظاها لا يد فلا يندفع بمجرد الدعوى بلا برهان وقال الثلجي لا يندفع وان برهن بآلوه ادعى الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن ذواليد على ايداع غائب آخر منه لا يندفع لادعاء المدعى تملك الملك من جهة

ولو حفره الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال أبو بكر الاسكاف يجرى فاذا فاعاوا ذلك كان لهم منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان أراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين يجبرهم الامام فاذا اجتمعوا على كرى النهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البداية بالكرى من أعلاه فاذا جاوز أرض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقي وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون الكرى عليهم جميعا من أول النهر الى آخره بخصص الشرب والاراضى وليس على أهل الشفة من الكرى شيء لانهم لا يخصصون ويقول أبو حنيفة رحمه الله تعالى أخذوا في الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* وبأنه أن الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة مؤنة الكرى من أول النهر على كل واحد منهم عشر المؤنة الى أن يجاوز أرض أحدهم فحينئذ تكون مؤنة الكرى على الباقيين أنساعا الى أن يجاوز أرضا أخرى ثم يكون على الباقيين أنساعا الى هذا التفضيل الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم أعشارا من أول النهر الى آخره كذا في الكافي \* وان كانت فوهة النهر لارضه في وسط أرضه فكري الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط وقال بعضهم لا يسقط ما لم يجاوز أرضه وهو الصحيح ومتى جاوز الكرى أرضه هل له أن يفتح الماء ليس في أرضه قال بعضهم له ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ السيل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل الشركاء ولهذا قال المتأخرون يبدأ بالكرى من أسفل النهر كذا في الظهيرية \* وأما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا وقعت الحاجة الى اصلاحه من أوله الى آخره فاصلاح أوله عليهم بالاجماع فاذا بلغوا دار رجل منهم هل يرفع عنه مؤنة الاصلاح لا رواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه حاكيا عن الفقيه أبي جعفر رأيت في كتب بعض مشايخنا انه يرفع عنه بالاتفاق وأما اذا كان النهر عظيما عليه فري يشربون منها وهي التي تدعى بالفارسية (كلم) فاتفقوا على كرى هذا النهر فبلغوا فوهة نهر قرية هل يرفع عنهم مؤنة الكرى فلا رواية في هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام ذكر هذه المسئلة في النوادر وأنه يرفع عنهم مؤنة الكرى بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع عنهم مؤنة الكرى ما لم يجاوز الكرى أراضى قريتهم كذا في المحيط \* والله أعلم

(كتاب الشرب وفيه خمسة أبواب)

(الباب الاول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه)

أما تفسيره شرعا فالنصيب من الماء للاراضى لا غيرها وأما ركنه فالأول ان الشرب يقوم به وأما شرط حله أن يكون ذا حظ من الشرب وأما حكمه فالارواء لان حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما تشرب الارض لتروى كذا في محيط السرخسي \* المياه أنواع \* الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفة وسقى الارض وشق الانهار حتى ان من أراد أن يكرى نهره الى أرضه لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء البحر كالاتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه شاء \* والثاني ماء الادوية العظام كيجون وسيجون ودجلة والفرات والنيل للناس فيما حق الشفة على الاطلاق وحق سقى الارض بأن أحيا

واحد

والغائب لا المالك المطلق وهنا يجب أن يكون كذلك \* واذا قال المدعى عليه انه ليس بملك المدعى

ثم برهن على أنه ودیعة فلان الغائب عنده يسمع بخلاف ما لو قال انه ملكي ثم برهن على الوديعة حيث لا يسمع \* ولو قال صاحب اليد المدعى في يدي ولم يزد عليه فلما برهن المدعى على الملك برهن ذواليد على الايداع لا يقبل الا اذا وصل بقوله في يدي قوله انه ودیعة فلان عندي ادعى ملكا لم يلقا ثم ادعى بعده انه غصبه من ذواليد يسمع ويندفع برهان ذواليد على الايداع سواء ادعى في ذلك المجلس أو في مجلس آخر كذا

ذكره الوتر ولم يشترط الامام ظهير الدين اقامة البينة على دعوى الغصب لاندفاع برهان الايداع بل قال يندفع بمجرد دعواه وأجاب حافد صاحب الهداية فيمن برهن على وكالة عامة من آخر عند الحاكم حكمهم بافباع عقار الموكل بالوفاء وادعى آخر شراءه من الموكل هذا والمشتري يقول اشتريته من وكيل الذي يدعى تلقى الملك منه شراء جازاً لا يندفع الخصومة بدون البينة الى وقت حضور البائع كفاي دعوى البيع البات وأجاب بعض اخوانه أنه يندفع بلا برهان الى حضور البائع لان يده ليست يندفع خصومة (٣٩١) كالوديعة والشراء بان ادعى انها داره بالشراء

من فلان الغائب وقال ذو اليد أودعنيها فلان هذا يندفع بلا بينة ولو ادعى شراءه من فلان وان ذال يد غصبها منه وادعى ذواليد أنه اشتراها من فلان وفاء وبرهن اتفقوا على أنه لا يندفع وكذا لو قال غصبته مني أو سرقته مني يندفع الخصومة لانهما اتفقا على ان اليد للغير ولو قال مدعى الشراء اشتريته من المودع وأمرني بقبضه منك لا يندفع الخصومة \* أودع عنده داراً وغاب فادعى آخر أنه اشتراها منه بالوفاء وادعى ذواليد كونها وديعة عنده من هذا الغائب يندفع بلا بينة لاتفاقهما على الوصول من جهة الغير \* وفي الذخيرة ادعى أنه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد أن هذا الغائب أودعه عنده يندفع بلا برهان لاتفاقهما على وصول العين من غيره وأن صاحب اليد ذلك الرجل بخلاف ما اذا كان مقام دعوى الغصب دعوى السرقة فانه لا يندفع بزعم ذي اليد ايداع ذلك الغائب في الاستحسان \* قال غصب مني

واحد أَرْضَامِيَّة وكري منها نهر السقيما ان كان لا يضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك أحد ولهم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضر بالعامه وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بأن يعيل الماء الى هذا الجانب اذا انكسرت ضفته فتغرق القرى والاراضي وكذا سقي الساقية والدالية \* والثالث ما يجري على نهر خاص لقربة فغيرهم فيه شركة في الشقة وهو الشرب وسقي الدواب \* والرابع ما أحرز في حب ونحوه فليس لاحد أن يأخذ منه شيئاً بدون اذن صاحبه وله بيعه لانه ملكه بالا حراز فصار كالصيد والحشيش الا انه لا قطع في سرقته لقيام شبهة الشركة فيـ حتى لو سرقه انسان في موضع بعز وجوده وهو يساوي نصيباً لم يقطع يده كذا في خزائنة المقتن \* الماء الذي في نهر رجل أو حوض رجل فغيره نوع شركة من حيث الشقة وسقي دوابه حتى اذا أخذ انسان من حوض غيره أو بئر ماء للشرب فليس صاحب الحوض والبئر ان يسترده فان كانت الشقة تأتي على الماء كله ذكراً شيخ الاسلام نحو اهـ رزاده ان على قول أي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له منع ذلك وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان في هذا الفصل اختلاف المشايخ وأكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية المنع هكذا في الذخيرة \* وفي العين نهر في مدينة أجراء الامام للشقة فأراد بعض الناس ان يتخذ عليه سياطين لم يضر بأهل الشقة وسعه ذلك وان أضر لا يسمعه ذلك كذا في التارخانية \* نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض أن يشرب ويتوضأ وسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقي منه أرضاً أو شجرة أو زرعاً ولا أن ينصب دولاباً على هذا النهر لارضه وان أراد أن يرفع الماء منه بالقرب والاولا في وسقي زرع أو شجرة اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له ذلك ولا هل النهر ان يمنعه كذا في فتاوى قاضيخان والوجيز \* وقال بعضهم لا يمنع من ذلك وهو الاصح هكذا في الهداية والكافي والتهيين والظهيرية \* وان أراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر ان يسه وادواهم منه قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب ولا يغني ليس لاهل النهر ان يمنعوهم وان كان الماء ينقطع بسقيهم بأن كانت الابل كثيرة كان لهم حق المنع وقال بعضهم ان كان ينقطع بسقيهم فليس لهم حق المنع والافلا وكذا العين والحوض الذي دخل فيه الماء بغير احرار واحتيال فهو بمنزلة النهر الخاص واختلقت في التوضؤ بما الساقية يجوز بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيراً يجوز والافلا وكذا كل ماء أعد للشرب حتى قالوا في الحياض التي أعدت للشرب لا يجوز منها التوضؤ ويمنع منه وهو الصحيح ويجوز أن يحمل ماء الساقية الى بيته للشرب أهله وليس لاحد أن يسقي أرضه أو زرعاً من نهر الغير أو عينه أو قناته اضطر لذلك ولم يضطر وان سقي أرضه أو زرعاً بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما أخذ من الماء وان أخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أراد رجل أجنبي أن يأخذ من النهر الخاص أو من حوض رجل أو من بئر رجل ماء بالجرة للتوضؤ أو لغسل الثياب هل له ذلك ذكر الطحاوي انه له ذلك وعليه أكثر المشايخ كذا في الذخيرة \* ولو كانت البئر أو العين أو الحوض أو النهر في ملك رجل فله أن يمنع من يريد الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يجدهما آخر بقر هذا الماء في غير ملك أحد لانه لا يتضرر به وان كان لا يجد ذلك يقال لصاحب النهر اما ان تخرج الماء اليه أو تتركه ليأخذ بنفسه بشرط أن لا يكسر ضفته لان له حق الشقة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها في أرض مملوكة له أما اذا احتقرها في أرض موات فليس له

أو أخذ من في بئر من على وصوله اليه من جهة الغائب يندفع اجماعاً لعدم دعوى الفعل عليه بل هذا دعوى على مجهول فالتحق بالعدم ومحمد رحمه الله طرده هذا الحكم في قوله سرق مني وأخذه بالمخاض وفرقوا قالوا لا حمل على عدوله من الخطاب المعلوم الى المجهول اثباتاً لا اختياراً المستر المنسوب اليه فالتحق بالخطاب بالسرقة منه فلا يندفع \* ادعى عليه مملوكاً مطلقاً بغير ذواليد على أنه استأجره من الغائب فادعى المدعي أن له غصبه منه ذواليد هذا يسمع وأصله ما مر أنه اذا ادعى ملكاً مطلقاً بسبب يسمع \* وفي

المنتقى قال المدعى عليه استحق هذا العبد منى فلان بالبينة والحكم وأخذ منى ثم آخري لا يندفع لانه أقر باليد وكذا قال بعته من فلان الغائب وسلمته اليه ثم أودع عليه \* في يد عبد قال رجل اشتريته منك وبرهن وبرهن ذواليد على ان فلاناً أودعه عنده لا يندفع فلو لم يقض بالعبد للمدعى حتى قدم الغائب وصدقه سلمه الحاكم الى المقر له لوجود الاقرار في حال كون العبد مملوكا ظاهرا ثم يقضى به للمدعى الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان (٣٩٢) برهن رب العبد أنه عبده وأنه أودعه ولم يذكر الايداع يقبل بينته ويطل بينة المدعى

فلو برهن رب العبد أنه عبده ثم أعاد مدعى العبد برهانه على رب العبد أنه له بشرائه من ذى اليد بكذا وأنه تقدم ثمنه ان أعادها بعد ما قضى به لرب العبد لا يقبل لان مدعى الشراء صار مقضيا عليه من جهة رب العبد وان قبل القضاء يقبل وهنا ثلاث مسائل \* الاولى ان يبرهن مدعى الشراء شاهدين على ذى اليد بالشراء \* الثانية ان يقيم واحدا على الشراء من ذى اليد ثم يقر ذواليد بالعبد للغائب فاذا حضر الغائب وصدقه دفع الى المقر له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول ويكون القضاء على ذى اليد على المقر له وان أقام شاهدا واحدا على المقر له لكن جعل تابعه له وما ذكر محمد رحمه الله أنه يقضى بالبينة على رب العبد أراد به القضاء في حق الاخذ من يده والتزاع لافي حق القضاء بالملك فانه ذكر بعده ان المقر له لو برهن أن العبد عبده يقبل ولو صار محكوما عليه لما قبل برهانه \* والثالثة اذ لم يبرهن على ذى اليد مدعى الشراء حتى أقر ذواليد انه لفلان الغائب

منعه عن ذلك لان الموات كان مشتركا والحق للاحياء حق مشترك وهو العشر والخراج فلا يقطع الشركة في الشفعة ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودابته العطش له أن يقاتله بالسلاح وان كان الماء محمورا في الاواني فليس على الذي يخاف الهلاك من العطش ان يقاتل صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يقاتله على ذلك بغير سلاح كذا في الكافي \* هذا اذا كان معه ماء كثير فان لم يكن كثيرا فهو وعلى وجهين أحدهما أن يكون الماء مقدارا يرد مرقه ما أو كان يكتفي لاحدهما فان كان يرد مرقه ما كان للمضطر أن يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكتفي الا لاحدهما فانه يترك الماء للملك كذا في النهاية (وأما الكلا فعلى الوجه) أحدهما أن يكون في أرض مباحة فالناس فيه شركاء في الاحتشاش والرعي كالشركة في ماء البحار والثاني أن يكون في أرض مملوكة له ثبت بنفسه من غير انبات لا ينعنه صاحب الأرض قبل الاقرار الا أن له أن يمنع الناس من الدخول في أرضه لاجل الكلا قال مشايخنا اذا وقعت المنازعة بين صاحب الأرض وبين من يريد الكلا ان كان المراد للكلا يجسد الكلا في أرض مباحة فريية من تلك الأرض فلصاحب الأرض أن ينعنه من الدخول وان لم يجسد يقال لصاحب الأرض ما أنت تعطيه الكلا أو تأذن له بالدخول فيأخذ حقه كذا في محيط السرخسي \* وأما ما أثبتته صاحب الأرض بان سقى أرضه وكرهها لينبت فيها الحشيش لدوابه فهو أحق بذلك وليس لاحد أن ينتفع بشيء منه الا برضاه لانه كسبه والكسب للمكتسب كذا في المسوط \* ولو دخل انسان أرضه بغير اذنه فاحش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان سقاها وقام عليه أو لم يقيم عليه في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا وعن مشايخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الأرض وسقاها فقد ملكه فيجوز بيعه وله الاسترداد ان احتشه أحد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما ثبت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فخره فيجوز بيعه وله أن يسترد من أخذ منه وكذلك لا يجوز اجارة المراعى فان أراد الحيلة في جواره فانه يؤاجر قطعة من أرضه معلومة ثم يبيع له كلاً كذا في المضمرات \* ثم تفسير الكلا كل ما ينجم على وجه الأرض أي ينبت ويتشرب ولا يكون له ساق فهو كلاً وما كان له ساق فهو شجر فعلى هذا قالوا الشوك الاجر والشوك الايض يقال له الغرق من الشجر لامن الكلا حتى لو ثبت في أرض انسان وأخذ غيره كان لصاحب الأرض أن يسترد منه فاما الشوك الاخضر اللين الذي تأكله الابل عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر فيه زوايان في رواية جعله من جله الكلا وفي رواية جعله من الشجر وليس فيه اختلاف الرواية بل أراد بها قال انه بمنزلة الكلا ما ينبت منه على وجه الأرض ولا يكون له ساق وأراد بها قال انه من جله الشجر اذا كان له ساق فاصله ان ما يقوم على ساق اذا ثبت في أرض انسان فهو ملكه ولا يكون مشتركين الناس كذا في محيط السرخسي \* والشوك والشرك كالكلا والقيرو والزنيخ والقيرو زنج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن كذا في خزنة المفتين \* وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الحطب في المروج وهي ملك لرجل فليس لاحد أن يحتطبها الا باذنه وان كانت في غير ملكه فلا بأس بأن يحتطب وان كان ينسب الى قرية وأهلها كذا في الذخيرة \* وفي الكبرى وان كان ينسب ذلك الى قرية وإلى أهلها فلا بأس بأن يحتطب ما لم يعلم أن ذلك ملكها أو كذا في الزنيخ والكبريت والنفار في المروج والاودية كذا في المضمرات \* المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى أن يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفسه بل الدلو حتى ينحيه عن رأس البئر كذا في القنية \* لو كان في

أرض

ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم برهن مدعى الشراء على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له بخلاف

ما تقدم \* عبد لرجل ادعى آخر انه قتل وابيه خطأ وبرهن وبرهن ذواليد انه عبده فلان أودعه عنده يندفع \* نوع منه \* في يده دار زعم شراء من فلان الغائب أو صدقه مقبوضة منه أو هبة كذا منذ شهر أو أمس وبرهن أو لا فادعى آخر ان ذلك الغائب رهنه منذ شهرين أو أجره منه أو أعادها منه وقبضها وبرهن بحكمهم المستأجر والمستعير والمرتهن ولا تندفع الخصومة عن ذى اليد ثم ذواليد بالخيار ان شاء

سلم إلى المدعي وترى انقضاء المدة أو فك الرهن وإن شاء نقض البيع وإن اختار النقص فادعى البائع الدين وفك الرهن قبل نقضه ثم البيع وإن كان المدعي برهن أن الدار له أعادها أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب منه ولم ينقد الثمن قبل أن يشتريه منه ذو اليد يقضى بها للمدعي في الوجوه كلها أما في الإجارة فلا عذر في الفسخ لأنه يرد إذا التزم من ملكه وأما في الشراء فلا نفع له حق الاسترداد لاستيفاء الثمن فإن دفع الحاكم الدار إلى المدعي فإن كان أجرها ولم يقبض (٣٩٣) الإجارة أخذ منه كفيلا بالنفس إلى انقضاء

المدة وإن كان قبض الإجارة

أو كان المدعي رهنًا لا يدفع

إلى المدعي ويضعها على يد

عدل ولو ادعى الشراء من

زيد على ذي اليد وادعى هو

الإيداع منه أيضًا تدفع

دعواه بلا برهان إذا حلف

على أن زيدا وأدعه منه إذا

سأل المدعي عينه ولو قال

أودعه عند خالد وكيل

زيد لا يدفع بلا برهان ولو

قال أن خالدًا أودعه أياه ولا

نعلم من دفعه إليه وذو اليد

يقول دفعه إليه زيد تدفع

ولا يمين على ذي اليد ولو قال

مادفعه زيد إلى خالد ولكن

لا ندري من دفعه إلى ذي

اليد وقال ذو اليد دفعه إلى

خالد لا يدفع وان قال ذو

اليد حلف المدعي مادفعه

إلى خالد وكيل زيد يحلف

على العلم ولو قال المدعي

للمحكمة حلف ذا اليد على أنه

أودعه أياه خالد يحلف على

البيات \* تنازع في دار في يد

أحدهما فسأل الحاكم

البينة عن كل منهما

فحكما زمانا ثم قدما إلى

الحاكم فبرهن الخارج أنها

له وبرهن ذو اليد أنه وهبها

لفلان أو تصدق بها عليه

أو باعها منه وسلمها إليه

أو أودعها بعد ما قاما من

أرض رجل ملحقة فأخذ انسان من ذلك الماء فلا ضمان عليه كما لو أخذ من حوضه وإن صار الماء ملحقا فلا سبيل لأحد عليه وكذلك النهر إذا انبسط حتى صار في أرضه ذراع من طين أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذ من ذلك الطين ولو أخذ كان ضامنا كذا في الضمرات (ويبان الشركة في النار) أن من أوقد نارًا في صحراء لاحق لأحد فيها فلكل واحد حق في ناره من حيث الاصطلاح بها وتجفيف الثياب والعمل بضوئها فاما إذا أراد أن يأخذ من ذلك الحجر فليس له ذلك إذا منعه صاحب النار لأن ذلك حطب أو فحم قد أحرزه الذي أوقد النار وإنما الشركة التي أثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار والنار جوهر الخردون الحطب والفحم فان أخذ شيئاً يسيراً من ذلك الحجر ينظر فان كان ذلك شيئاً له قيمة إذا جعله صاحبه فحما كان له أن يسترده منه وإن كان يسيراً لا قيمة له فليس له أن يسترده منه وله أن يأخذه من غير استئذان لأن الناس لا يمنعون هذا القدر عادة والمانع يكون متعنتاً لا منفعاً وقد بينا أن المتعنت ممنوع من التعت شراً كذا في المبسوط \* وذكر في موضع آخر أن كانت النار بحال لو خدعت تصير فحماً ليس له أن يقتبس منها لأن لها قيمة لا محالة وإن كانت بحال لو خدعت تصير رماداً فله أن يقتبس منها وقيل إن كانت النار من حطب مباح بأن أوقد الشجر القائم كما يكون في الفيافي من غير أن يحرقه أولاً كان له أن يقتبس منها وإن كانت بحال لو خدعت تصير فحماً وأما إذا أحرزه أولاً حتى صار ملكاً له فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك

إذا أجزأ أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز إذا قال بعثك هذه الأرض بألف درهم وبعثك شربها هل يجوز بيع الشرب اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا لا يجوز لأن الشرب صار مقصوداً في البيع وبعضهم قالوا يجوز لأن الشرب صار تبعاً من حيث أنه لم يذكر له ثمناً حتى لو ذكر للشرب ثمناً بأن قال بعثك هذه الأرض بألف وبعثك شربها جاز لا يجوز بخلاف لأنه صار أصلاً من جميع الوجوه كذا في الذخيرة \* وقد مر بعض مسائل بيع الشرب في كتاب البيوع \* وإذا استأجر أرضاً ولم يذكر شربها دخل الشرب في الإجارة استحساناً وإذا اشتري أرضاً ولم يذكر الشرب ولا مسيل الماء لم يذخر في البيع وان ذكر الشرب ولم يذكر المسيل دخل الشرب في البيع ولم يدخل المسيل ولو اشتراها بكل حق هو لها كان له الشرب ومسيل الماء جميعاً وكذا لو اشتراها بغيره فافقها كذا في المحيط \* لو قال لرجل اسقني يوماً من نهرك على أن أسقيك يوماً من نهرتي (١) لم يجوز وكذا الوجه له مقابل بشوب أو عبدو ولو أخذ الثوب أو العبد رده ولا شيء عليه بما اتفق كذا في السراجية \* وإذا قال اسقني يوماً من نهرك أو قال بر كوب دابتي هذه نهر أو قال كذا وكذا يوم فهذا كله باطل كذا في الذخيرة \* باع ماءه بمجار به بغير أرض وفي تلك القرية الخراج على الماء وتباع المياه بمجارها (٢) فالبيع جائز ولا خراج على المشتري ولو شرط الخراج على المشتري في عقد البيع ينبغي أن يفسد البيع وإن لم يشترط فالخراج على البائع على حاله ولا معتبر بالعرف في الخراج لأن ذلك حكم قوله لم يجوز لعله في المحيط بقوله لأنه أماناً يعتبر هذا الإجارة أو يبيع أو يذخر ذلك اعتبر لا يجوز لأن إجارة الشرب أو يبيع وحده باطل اه نقله محمده

(٢) قوله فالبيع جائز لأن البيع وقع على المجاري والماء دخل فيه تبعاً كذا في المحيط اه محمده

(٥٠ - فتاوى خامس) عند الحاكم فإنه يقضى بينة المدعي ويحكم له ولو أقر المدعي بذلك أو برهن المدعي عليه على إقرار المدعي بذلك يدفع وفي الوجه الأول أنا حكم به المدعي ثم حضر المشتري وبرهن على الشراء لا يلتفت إليه ولو قدم قبل الحكم وبرهن على الشراء دفع إليه ولو أن المدعي أقام واحداً على مادعاه على البائع وأقام شاهداً آخر على المشتري فإنه يحكم به على البائع ويرجع المشتري بالثمن على البائع ولو باع أو وهب أو تصدق بعدما أقام المدعي شاهداً واحداً لا يكون خصماً إذا علم الحاكم ذلك أو أقر به المدعي وفي الشاهدين

يكون خصما وفي مسئلة أول الباب لم يفرق بين الشاهد والشاهدين \* ادعى دارا على ذي اليد فاقر به اذواليد للدي ثم قال بعد ذلك كانت لفلان أو دعه ما عدى ان برهن على الايداع يندفع بدأ بالاقرار للدي ثم نفي دعوى الايداع أو عكس وان لم يبرهن على الايداع نفي دعوى الايداع أمر بالتسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدة في ايداعه منه لا ينزع من يده ويقال له برهن على كونه لك وان بدأ الايداع ثم نفي بالاقرار للدي يؤمر بالتسليم الى (٣٩٤) المدعى أيضا ولو لم يبرهن على الايداع ولكن الحاكم علم انه ودعيه الغائب عنده أو أقر المدعى بذلك فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب وان علم الحاكم ان الغائب غصبها من المدعى وأودعها اذاليد فانه يأخذها منه ويسلمها الى المدعى \* عبد في يدرج - بل برهن العبد انه لفلان أعتقه وبرهن ذواليد انه أودعه منه ذلك الفلان أو آخره منه لم يقض بعقه - ويحال بينه وبين ذي اليد استحسانا ويكفل العبد بعدل حتى يحضره وقت حضور الغائب فلو قال أنا حر الاصل وبرهن ذواليد على ايداع الغائب عنده أو رهنه لا يحكم بالحرية ويحال بينه وبين ذي اليد ولو برهن ذواليد على الايداع ولم يشهدوا على انه ملك المودع لا يقبل ولو ادعى عليه ان العبد ملكه فبرهن على الايداع ولم يتعرضوا للملك المودع يندفع \* نوع آخر \* ادعى دارا فزعم المدعى عليه شراءها منه وان له بينة على ذلك يؤجل ثلاثة أيام ويكفل فان برهن أقرت في يده والا أخذ منه وسلم الى المدعى \* ادعى انه غصب منه هذه الارض وزعم المدعى عليه انه وقف على كذا لا يندفع فان برهن

من الامام فلا يمكن نقضه بالعرف اشترى شربا بغير أرض فقبضه وباعه مع أرضه فالبيع في الشرب لا يجوز الآن يجيزه البائع الاول لانه لا يملكه بالشراء والقبض لان البيع لم يقع على شيء موجود لا يرى انه لو باع الارض والشرب فالبيع جائز وان كان الما منقطع معا وقت البيع فالبيع انما وقع على ما يحدث وقتا بعد وقت فلا يجوز البيع الثاني لانه على ملك الاول وقيل شراء الشرب بغير الارض حكمه حكم البيع الفاسد فاذا اتصل القبض به وباعه يجب أن يجوز وهو الصحيح كذا في خزنة المقتنين \* نهر مشترك بين رجلين باع أحدهما أرضه التي بجانب هذا النهر ووراء هذا النهر طريق وذ كرفي الصلح حدا الارض التي باعها الطريق قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يدخل وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع الشرب بعبد أو آخره وقبض العبد واعتقه جازعته وضمن قيمة العبد وكذلك لو كانت أمة فعلمت منه فهي أم ولده وعليه قيمة أو عقرها وفي رواية البيهقي لا عقر وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو باع الارض بشرب أرض أخرى اختلف فيه المشايخ كذا في فتاوى قاضيخان والصحيح انه لا يجوز كذا في التتارخانية \* الشرب اذا بيع مع الارض كان له قسط من الثمن كذا في السراجية \* في فتاوى الفضلي قطعنا كرم لرجل باع احدهما من رجل والاخرى من رجل وكان مجراهما واحدا فنع مشترى القطعة الاعلى مجرى ماء القطعة السفلى ذ كرا المسألة ولم يشبع في جوابها وفي الحقيقة المسألة على وجهين اما ان كان مالك القطعتين مختلفا أو كان مالهما واحدا ان كان المالك مختلفا ان لم يذكر الشرب في البيع لانصا ولا دلالة لا يدخل الشرب في البيع وان ذكره امانصا ولا دلالة كان السكك مشترقا اجراء الماء الى أرضه ويتوهم كل مشترق مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كان المالك واحدا فان لم يذكر الشرب في البيع لانصا ولا دلالة لا يدخل تحت البيع وان ذكره امانصا ولا دلالة كان السكك مشتركين لصاحب القطعة السفلى اجراء الماء الا اذا اشترط البائع وقت البيع الاول أن يكون له حق اجراء الماء الى القطعة السفلى وان باع القطعة السفلى أولا كان لكل واحد منهما حق اجراء الماء الى أرضه كذا في المحيط \* داران لرجل مسيل ماء سطح أحدهما على سطح الاخرى فباع التي عليها المسيل بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من رجل آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع الثاني عن اسالة الماء على سطحه فله ذلك الا أن يكون اشترط البائع عليه وقتما باعه أن مسيل ماء التي لم أبيع في الدار التي بعته وفي التوازل داران متلاصقتان احدهما عامرة والاخرى غير عامرة فباع الخراب وكان مصب ميزاب الدار العامرة وملقى نطعها في الدار الخراب فرضي المشتري ثم أراد المنع فله المنع وان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح الثلج فاستثنى مسيل الماء جازر وطرح الثلج لا يجوز قال أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه الى هذا الجانب وعرف ان ذلك قديم فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل ماء سطحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه عن مسيل الماء والفتوى على قول أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في خزنة المقتنين \* وفي التوازل رجل له مجرى ماء على سطح جاره فخرب سطح الجار فأصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة السفل مع العلو ولا يجبر على العماره ويقال للذي له حق الاجراء اصنع ناوفا في موضع المجرى على سطح الجار لتنفيذ الماء الى مصبه كذا في الخلاصة \* وفي البقية الى رجل باع أرضا بشر بها فله المشتري قدر ما يكفي لهذه الارض من الماء وليس له جعله مال للبائع كذا في الذخيرة \* رجل له أرض

المدعى قضى له بها والا يتخلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته المدعى عند محمد رحمه الله لتعذر تسليمها ونهر بالاقرار بالوقفية وان برهن المدعى عليه على الوقفية ولم يذكر الشهود والواقف لا يبرأ عن الضمان لان الضمان الواجب بالاقرار لا يندفع بهذه البينة التي لم يذكر الواقف وذ كرا القاضي ان الاقرار بالمدعى لولده الصغير أو لولده صغير للغير كالاقرار بالوقف ولا خفاء في عدم الدفع اذا أقر به لولده الصغير لانه هو الخصم بكل حال \* وفي المحيط ادعى عليه ألف درهم ومائة دينار كل في صلح على حدة وقد كتب في كل من الصكين أنه لا شيء



عليه غير ما في هذا الضلك يقبل لان معناه انه لا شيء عليه غير من ذلك الجنس ولا فرق بين ايجاد الوقت وعدم ذكره أصلاً كما لو قال لا شيء عليه سوى ألف درهم ثم ادعى مائة دينار يقبل لما قلنا \* وعن محمد رحمه الله ادعى عليه ألفاً في صك ومائة دينار في صك وقد كتب في كل منهما ما هو جميع ماله عليه وبرهن على المالكين يعطيه المالكين أي المالكين شاء وحكي هشام عنه لا يحكم له بشيء \* ومما يجب حفظه فيما اذا قال المدعي لي دفع أو المدعي عليه يستل عن الدفع ان كان صحيحاً أمهله وان كان فاسداً لا يلتفت اليه (٣٩٥) \* وفي المسئلة ادعى داراً وبرهن وحكم له

هو باعه المحكوم له من آخر ثم ان المدعي عليه جاء بدفع صحيح والمنزل ليس في يده يصح الدفع في الصحيح

### ﴿ نوع في الدين ﴾

ادعى عليه ألفاً قرضاً فانكر قائلاً ما كان لك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الايفاء والابراء يقبل لامكان التوفيق وقد مر \* ولو زاد لا أعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن القدوري يسمع أيضاً لجواز صدور الايفاء والابراء من بعض وكلاهما كما يكون للاشراف \* ادعى انه باع منه هذه الجارية وبها عيب ورام الرد عليه فانكر البيع فلما برهن عليه زعم انه أبرأه عن كل عيب لا يسمع للتناقض قال الخصاص رحمه الله هذا قول الامام وأما عندنا الثاني فالعين والدين سيان ويسمع كالأول \* وفي الاصل ادعى شراء دار منه فانكر فلما برهن على الشراء ادعى الاقالة يسمع ولو لم يدع الاقالة وادعى ابراء التمس أو الايفاء اختلف فيه المتأخرون وأجاب أئمة مرقند في

ونهر خاص في هذه الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل أنه لا يدخل فيه الحريم الا بالاذن كالطريق فان أراد مشتري النهر ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لاصلاحه ليس له ذلك الا برضا صاحبه او يمر في بطن النهر ولو كان له على شط نهر العامة أرض للامة أن يمر وافها للامة واصلاح الوادي وليس لصاحب الارض منعهم اذ لم يكن طريق لهم الا في هذه الارض كذا في خزائن المفتين \* يترقى أرض والبئر والارض بين رجلين باع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الارض ولم يبيع نصيبه من الارض فان ذلك لا يجوز لانه باع نصيبه من قطعة مع لومة من موضع كان مشتركاً بينهما وبين صاحبه فلا يجوز الا بالاذن صاحبه كما قالوا في دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجز الا برضا صاحبه فكذا هنا ذكر المسألة على هذا الوجه في الاصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعاً ولا يجوز البيع في الطريق خاصة فن مشايخنا من قال لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعاً في قول علماءنا جميعاً لان البئر والطريق كشيء واحد لانه لا ينهياً الاتصاف بالبئر من غير الطريق فصارت كشيء واحد فاذا فسد البيع في بعضه فسد في كله ومنهم من قال لا يجوز البيع فيهما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيجوز البيع في البئر ومنهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق اجماعاً قال شيخ الاسلام وهذا القول أصح كذا في المحيط \* (١) ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز ولم يكن له طريق في الارض وان باع نصيبه من الارض مع البئر ونصيبه نصف الارض جاز كله لان المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك في صحة هذا البيع كذا في المبسوط \* سئل عن اشترى حصة الماء الذي كان يسوقه مالكه مع شركائه الى أسفل القرية قلن له أرض في أعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال ان باع بمجاره جاز البيع ولشترى أن يسقي أرضه التي شربها من هذه النهر غير أنه يحل عن الماء في بوبته ويكون النهر مملكتنا عند حاجة الآخرين الى أخذ الماء كذا في الحاوي للفتاوى \* والله أعلم

### ﴿ الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب ﴾

الانهار ثلاثة نهر عام غير مملوك لأحد كالفرات وجيحون ونهر عام مملوك للعامة كنهر مرو وبلخ ونهر خاص مملوك لجماعة مخصوصة أما النهر العام الذي هو غير مملوك لأحد فلكل أحد أن يكرى منه نهر الى أرضه ان لم يضرب النهر الاعظم وان أضرب لم يكن له ذلك لان دفع الضرر عن العامة أولى من دفع الضرر عن الواحد وكذلك لو أراد الامير أن يجعل شرباً بالرجل من النهر الاعظم أو يزيد قوته ان كان يضرب العامة لا يجوز ان لم يضربهم جاز رجل اتخذ في أرض له رعى ماء على النهر الاعظم فمحقها ومسيلها في أرضه لا يضرب بأحد

(١) قوله ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز قال في المحيط وكان ينبغي أن لا يجوز لوجهين أحدهما انه باع نصيبه من قطعة معلومة من مكان مشترك فلا يجوز الثاني أنه باع ما لا يمكن للشترى قبضه لانه انما يصير قابضاً للعقار اذا داناهه وخلى البائع بينه وبين المشتري ومتى لم يكن للشترى طريق لا يمكن الدخول منه حتى يصير قابضاً واذا اشترى ما لا يمكن قبضه لا يجوز والجواب عن الاول أن العين وان كانت قطعة معلومة من مكان مشترك الا أن البئر لا تحتل القسمة واذا لم تكن محتلة للقسمة لا يحتاج الساكن الى القسمة من والجواب عن الثاني أن الطريق للبائع فيأذن للشترى حتى يدنو من المشتري فيصير قابضاً له نقله محصحه

امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها بكذا فانكر فلما برهنت على النكاح ادعى الخلع عن المهر وبرهن بسمع لجواز ان يكون أبوه زوجها منه في صغره ولم يعلم بالنكاح \* وذكر في الاقضية ادعى عليه ألفاً ودبعة فانكر فلما برهن على الابداع ادعى الرد والهلاك ان كان قال ما أودعني أصلاً الدفع باطل لان الرد والهلاك يستدعيان وجود الابداع فلم يمكن التوفيق وان كان قال ليس لك عندى ودبعة يسمع دعوى الرد والهلاك لوضوح التوفيق لانه يمكن له ان يقول ليس لك عندى ودبعة لاني رددتك أو هلكت فعلى هذا في مسئلة الدين التي

ذكرناها عن الجامع الصغير ينبغي ان يفصل الجواب فيقال ان قال ليس لك على يسمع دعوى الايفاء ولو قال ما استدنت منك لا لعدم امکان التوفيق ولو كان قال كان لك الا اني أدبت أو أبرأت يسمع ووصل أو فصل ان برهن عليه لكن ما عللوا به في مسئلة الجامع أن الايفاء قد يكون بباطل والبراء أيضا لا يعتمد قيام الدين بل يكون عن دعواه يقتضى القبول مطلقا ومثل هذا أى الايفاء أو البراء أو الهلاك في الوديعة عند عدم الابداع لا يتحقق اذ رد المعلوم (٣٩٦) وهلا كه مستحيل وبراء العين لا يصح فلامنافاة بين رواية الجامع والاقضية \* وفي

مجموع النوازل ادعى عليه ديناً فاجاب قائلاً أنا أتى بالدفع فقيس على الايفاء أو البراء فقال على كليهما يسمع قوله ان وفق بان يقول أو فبت البعض وأبرأ عن البعض أو قال أبرأ عن الكل لكن لما أنكر البراء أو فنته \* ادعى عليه ديناً وقال وهكذا أقربه أيضاً فقال كنت مكرهاً في الاقرار يسمع الدفع وان لم يذ كر اسم المكره ونسبه وانما قلنا وهكذا أقربه لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله لي عليه كذا وقال أقر لي بكذا لا يصح الدعوى لان دعوى المال بناء على الاقرار لا يصح لما علم أن دعوى الاقرار يصح في طرف الدفع لا في طرف الاستحقاق \* ادعى عليه خمسين ديناراً بخطه فقال انه أقر أنه دفع الى عدلى لكل دينار كذا عدلى لكن الخط بالذناير صح الدفع وان ادعى الايفاء في المصر في مكان معين منه ولم يسمع كنهه اثباته فادعى الايفاء في القصرية لا يسمع كذا في الفتاوى والقياس على ما مر أن الايفاء قد يكون بباطل وقد يستكرر بسبب انكاره الايفاء الاول ينبغي ان يصح لو وفق

وأراد بعض جيرانه أن يمنعوه ليس لهم ذلك كذا في محيط السرخسى \* ونهر يملوك دخل مأوه تحت المقاسم الآن الشركة فيه عامة وحدها أن يكون الشركاء فيه مائة فصاعداً والحكم فيه أن من أراد أن يكرى منه نهر الى أرض أحياها فانه يمنع عنه أضر ذلك بأهل النهر أو لم يضر ونهر يملوك دخل مأوه تحت المقاسم الآن الشركة فيه خاصة وحدها أن يكون الشركاء فيه أقل من مائة فالحكم فيه ما ذكرنا أيضاً من أراد أن يكرى منه نهر الى أرض أحياها منع عنه أضر ذلك بأهل النهر أو لم يضر وإذا أراد أهل أعلى النهر أن يجسوا الماء عن أهل الاسفل فإن كان الماء كثيراً في النهر بحيث لو أرسل ولم يسكب يصل كل واحد منهم الى حقه في الشرب لا يكون لأهل الأعلى ولاية الحبس فان كان الماء في النهر قليلاً بحيث لا يصل لأهل الأعلى الى حقه في الشرب إلا بالسكر فالمسألة على وجهين ان كان الماء بجبال لو أرسل الى أهل الاسفل لا يمكن لأهل الاسفل الانتفاع أصلاً بأن كان النهر ينشقه كان لأهل الأعلى الحبس وان كان الماء بجبال لو أرسل الى أهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لأهل الأعلى السكر بل يبدأ بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى ان يسكروا ويرفع الماء الى أراضيهم قال خواهر زاده واستحسن مشايخنا في هذا الوجه ان الامام يقسم بينهم بالايام اذا أتى أهل الاسفل السكر ثم يصنع أهل الأعلى في نوبتهم ما أحبوا فبقية المضرب عنهم ثم في كل موضع جاز لأهل الأعلى السكر فاما يجوز لهم ذلك بوضع لوح في النهر وما أشبهه لا بالتراب كذا في المحيط \* فان تراخوا على أن الأعلى يسكب النهر حتى يشرب أرضه جاز وكذا الواصط طهروا على أن يسكب كل واحد منهم في نوبته جازاً أيضاً لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل واحد منهم الى ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* والماء الذي ينحدر عن الجبل في الوادي اختلفوا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل في منع الماء وراه الحاجة واختاره السرخسى رحمه الله تعالى وقيل انه لما دخل الوادي صار كل ماء في النهر مشتركاً فالجواب فيه كالجواب عما لا أن يكون السيل المنحدر وانتشر على وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه كذا في الوجيز للكردي \* وإذا كان النهر بين قوم ولهم عليه أرضون أرادوا احدهم أن يكرى من هذا النهر نهر لارض كان شربهم من هذا النهر أو لارض أخرى لم يكن شربهم من هذا النهر لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء أما اذا أراد أن يكرى لارض لم يكن شربهم من هذا النهر فلا نه يريد أن يأخذ زيادة الماء ولانه يكسر صفقة مشتركة وأما اذا أراد أن يكرى لارض كان شربهم من هذا النهر فلله الثانية وكذلك لو أرادوا احدهم أن ينصب عليه رعى ماء لم يكن له ذلك الا برضا أصحابه فان كان الموضع الذي يضع عليه الرعى ملكه بأن كان حافتا النهر وبطن النهر ملكه ولغيره حق اجراء الماء ينظر أن أضر بأجراء الماء منعه عنه وان لم يضر لم يمنع عنه وكذلك اذا أراد أن ينصب عليه دالية أو سانية فهو على ما ذكرنا في الرعى كذا في المحيط \* ولو كان لكل واحد منهم كوى مسماة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد كوة وان كان لا يضر بأهله ولو كان الكوى بالنهر الا عظم فزاد في ملكه كوة أو كوتين ولا يضر ذلك بأهل النهر فله ذلك كذا في الكافي \* وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن نهرين قوم يأخذ الماء من النهر الا عظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة مسماة فأراد أحدهم أن يسد كوة ويفتح أخرى ليس له ذلك كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً له نهر خاص يأخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات والدجلة والسيحون والجحون شرباً لارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلى الوادي الكبير أنهار وجفف الرجل أرضه

وبرهن عليه \* ادعى ايفاء الدين وعجز عن اثباته فادعى أنه أحله به على فلان وأنه أوفاه اليه لا يسمع والنظر الذي ذكرنا تلك واردهنا أيضاً وفي الفوائد للامام ظهير الدين ادعى عليه عشرة فبرهن أن المدعى أقرب بالفارسية أنه ليس عليه خواستى جزا رسد دينار لا يندفع لجواز أن يكون عليه عشرة سبعة مؤجلة وثلاثة ممجلة فعلى هذا اذا قال في الجواب ترابان دعوى ازمن خواستى نیست او قال مرابان دعوى بتودا في نیست ينبغي أن لا يكون جواباً لجواز أن يكون المدعى ديناً مؤجلاً وفي الاشبه جعل جواباً كما هو المذكور في الفتاوى

والأمر في القواعد الفقهية أن قولهم في الأشبه يطلق على الرابع والجواب عنه أن الاحتمال المذكور مسلم لكن تأيد البراءة الأصلية قبل أن يثبت الشغل بكلام يدل عليه إذ لم يصدر عن المدعي عليه ما يدل على الشغل فاما فيما ذكره في الفوائد فيجعل كأن المدعي أقربا قال المدعي عليه مقارنا لدعواه وفيه يجمع ما ذكرنا من الثبوت والتأجيل كذا هنا إذا تقدم على الدعوى بالشغل الإقرار المذكور والاعتراض لبعض أئمة خوارزم برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته إلى لادفعه إلى فلان فدفعت (٣٩٧) يصح الدفع ولو قال المدعي عليه المال الذي

يدعيه على مال القمار أو  
عن الحجر يصح الدفع وتقبل  
البينة

### نوع في الميراث

ادعى في تركه امرأة ميراثا  
وقال كانت امرأته إلى يوم  
موتها فبرهن الورثة أن الزوج  
قال لو كانت المرأة المتوفاة  
امرأتى لورثت منها يصح  
الدفع ولا يرث وارثها حصتها  
من تركه الزوج \* ولو قالوا  
كان طلقها لا يصح الدفع  
لاحتمال أن يكون رجعا وبه  
لانتقطع الزوجية فثبت  
\* ادعت المهر المسمى على  
الزوج فقال دفعها انما أقرت  
أن النكاح كان بلا تسمية  
يكون دفعا \* ولو ادعت المهر  
والميراث من تركه الزوج  
فدفع الورثة بانها كانت  
حراما على مورثا قبل وفاته  
سنتين فقاتل تزوجني  
بعد ذلك وأقر الزوج في  
مرضه بانها منكوحته  
وبرهنت يصح دفع الدفع  
\* في فوائد شمس الاسلام  
برهنت على أنه لا وارث له  
غيرها فبرهن المدعي عليه  
بأنك قد أقرت أنه أخنا  
أو أخنا سواها يصح الدفع  
بخلاف ما إذا برهن أن له

تلك وأراد أن يسوق الماء إلى أرض له أخرى قال في الكتاب أن كان ذلك في أيام المذاق وكان ماء الوادي كثيرا  
لا يحتاج أهـل الانهار التي على الوادي إلى هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب هذا النهر أن يسوق الماء  
إلى حيث شاء وان كان يضرب ذلك بأهل الانهار وهم يحتاجون إلى هذا الماء لم يكن له أن يسوق الماء إلى غير  
تلك الأرض كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن رجلا له كوة على نهر لقوم فأراد أن يكرهه فبسطها عن  
موضعها ليكون أكثر أخذ الماء كذا في الكتاب أن له ذلك لأنه بهذا الكرى يتصرف في ملك نفسه وهو  
الصكوة وعن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني هذا إذا علم أنها كانت متسفة في الأصل وارتفعت  
بالنكاس فهو بالتسفيـل يعيدها إلى الحالة الأولى أما إذا علم أنها كانت في الأصل بهذه الصفة فأراد أن  
يسفها فانه يمنع من ذلك لأنه يريد بهذا أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء كذا في الظهيرية \* ان أراد  
أن يرفع الكوى وكانت متسفة لم يكن أقل للماء في أرضه فله ذلك وعلى ما قال شيخنا الإمام رحمه الله تعالى  
هذا إذا كان بالرفع يعيدها إلى ما كانت عليه في الأصل فاما إذا أراد أن يغيرها عما كانت عليه في الأصل يمنع  
منه قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى الأصح عندي أنه لا يمنع على كل حال كذا في الميسوط \* ولو أراد  
واحد منهم أن يوسع كوة نهره لم يكن له قال لأنه يدخل فيها الماء زائدا على حقه فلا يملك ذلك ولو كرى أسفل  
النهر جاز ولو زاد في عرضه لا يجوز كذا في البدائع \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن نهر مر وهو  
نهر عظيم إذا دخل مرو أو كان ماؤه بين أهلها كوى بالحصص لكل قوم كوة معروفة فأحيا رجل أرضا ممتدة  
لم يكن لها شرب من هذا النهر فكري لها نهر من فوق مرو وفي موضع لا يملكه أحد فساق الماء إليها من ذلك  
النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب بأهل مرو وضربا ينافي ما هم ليس له ذلك وينعنه السلطان  
عن ذلك وكذا لكل واحد أن ينعنه لأن ماء النهر العظيم حق العامة ولو لكل واحد من العامة دفع الضرر وإن  
كان ذلك لا يضرب بأهل مرو فله أن يفعل ذلك ولا يمنع لأن الوادي العظيم على أصل الإباحة لا يصير حقا  
للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسألة فيما إذا كرى نهر من فوق مرو وأما إذا كان أضربهم  
فكل واحد يكون ممنوعا من إلحاق الضرر بالغير كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا كان نهر خاص لرجل بأخذه  
من نهر خاص بين قوم فأراد أن ينظر عليه ويستوثق منه له ذلك وإذا كان مقنطرا أو مستوقفا منه فأراد أن  
ينقص ذلك لعله أو غيره فله أن لا يزيد ذلك في أخذ الماء فله ذلك لأنه يدفع بناء خالص ملكه وان كان يزيد  
في أخذ الماء يمنع منه لحق الشراء كذا في الكافي \* وسألته عن نهر بين رجلين له خمس كوى من هذا النهر  
الاعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه ففهم من له كوتان ومنهم من يكون له ثلاث فقال صاحب الأسفل  
لصاحب الأعلى انكم لتأخذون أكثر من نصيبكم لأن رفع الماء وكثرته من أعلى النهر قد جعل في كواكم  
شيا كثيرا ولا يأتينا الا وهو قليل غائر فحين نريد أن تنقصكم به ذلك ونجعل لكم أياما معاومة ونسديها  
كوانا ولنا أياما معاومة تستدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم لأنها قسمت  
مرة فلا يكون لبعضهم أن يطالب بقسمة أخرى ثم الأصل أن ما وجد قديما فانه يترك على حاله ولا يغير الا  
بحجة وكذلك ان قال أهل الأسفل نحن نريد أن نوسع رأس النهر ونزيد في كواه وقال أهل الأعلى ان قطعتم  
ذلك كثر الماء حتى يفيض في أرضنا وتزلم يكن لأهل الأسفل أن يجدوا فيه شيا وان باع رجل منهم كوة كل  
يوم بشئ معلوم أو أجره لم يجز كذا في الميسوط \* رجل سقى أرضه فتعدى الماء إلى أرض جاره ان أجرى

عصبة يحجب أوله وارث آخر حيث لا يصح لانه لا خصم عنه وأقرارها حجة عليها في إبطال دعواه فكانت خصما \* ادعى عليه ألفا بالكفالة  
بأمر الأصل أو بغير أمره جاء الأصل وقال كنت مكرها في الإقرار بالمال لا يصح الدفع وقد مر أن المدون المقر بالدين لو ادعى  
الأكراه يصح ويندفع والفرق أن دعوى الأصل منفصل عن كفالة الكفيل لجواز أن يقر الكفيل بكون الأصل طائعا ويجوز أن يثبت  
المال في حق الكفيل بأقراره ولا يجب على الأصل لا تنكاره فلا يكون دفعه دفعا عن الكفيل فلو ادعى الكفيل أيضا الأكراه يندفع

\* ولو قال دفع المالاصيل أدى هذا المال أو أبرأ المدعى صح الدفع \* ادعى مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث عن أبيه فقال المدعى عليه انه أقر بعد موت أبيه باستيفاء أبيه المال هذا فشهدشهوده أنه أقر أن أباها استوفاه ولم يقولوا أقر بعد موت أبيه يندفع لان الاقرار حادث فضاف الى آخر الاوقات \* ادعى ديناً في تركه فقال الوارث لم يخلف تركه فبرهن المدعى ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن ان أباها باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذ كر (٣٩٨) اسم المشتري ونسبه \* ادعى عبد في يد رجل وبرهن عليه فبرهن المطلوب ان المدعى باعه

الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان كان جاره قد تقدم اليه بالاحكام والسد فلم يستد يضمن استحسانا وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كانت أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة ويعلم انه لو سقي أرضه يتعدى الى أرض جاره يضمن ويؤمر برفع المسئنة حتى يحول بينه وبين التعدي وينع من السقي حتى يرفع المسئنة وان لم تكن أرضه في صعدة لا ينع قال رضي الله عنه والمذكور في عامة الكتب انه ان سقي غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن وان كان في أرضه ثقب أو بحر فان علم بالثقب ولم يسد حتى فسد أرض جاره يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو سقي أرضه بغير حق أو في غير نوبته أو أكثر من حقه أو أجرى الماء زيادة على ما يطبقه النهر أو حول الماء الى نهر أو موضع ليس له حق أو سكر النهر وليس له ذلك فارتفع الماء وسال عن ضفة النهر أو خرب ضفة النهر حتى سال الماء وأفسد زرع انسان ضمن لانه متعدي كذا في الغناية \* رجل سقي أرضه وملاها فسال من مائه في أرض أخرى وغرقها أو زرع فلا ضمان عليه قال النفقة أبو جعفر هذا اذا سقي أرضه سقيا معتادا يسقي مثله في العادة فأما اذا سقي سقيا غير معتاد ضمن فأما اذا كان في أرضه حجر فأراده فسقي أرضه وتعدى الى أرض جاره وغرق ينظر ان كان لا يعلم بحجر الفأرة لا يضمن لانه غير متعدي وان علم ضمن لانه متعدي وعلى هذا قالوا اذا فتح رأس نهر فسال من النهر سقي الى أرض جاره فغرق ينظر ان كان فتح من الماء مقدار ما يفتح من الماء في مثل ذلك النهر في العرف والعادة لا يضمن وان فتح مقدار ما لا يفتح منه له في ذلك النهر ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو أحرق كلا أو حصا في أرضه فذهب النار عينا أو شمالا وأحرقت شيئا لغيره لم يضمنه لانه غير متعدي في هذا التسيب فان له أن يوقد النار في ملك نفسه مطلقا وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة قال بعض مشايخنا هذا اذا كانت الرياح هادئة حين أوقد النار فأما اذا أوقد النار في يوم ريح على وجه يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ملك غيره فانه يكون ضامنا بمنزلة ما لو أوقد النار في ملك غيره ألا ترى ان من صب في ميزابه مائعا وهو يعلم أن تحت الميزاب انسا نا جالبا فافسد ذلك المائع ثيابه كان الذي صبه ضامنا وان كان صبه في ملك نفسه كذا في المسوط وفي التوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخرب بعض أرض قوم لا يحاسب الارضين أن يأخذوا أصحاب النهر بهارة النهر دون عمارة الارض كذا في الخلاصة \* رجل ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال به الماء الى الطاحونة فخرت الطاحونة فان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج الى الكرى فهو ضامن ان علم انه سخرت من ذلك فلم يجعل الملقى متعديا في الالقاء اذا كان النهر لا يحتاج الى الكرى لان ذلك دليل قوته وينبغي أن يقال ان استقرت في الماء كما ألقاها ووقفت ثم ذهبت انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة \* وهكذا في الكبرى \* رجل سقي أرضه وأرسل الماء في النهر حتى جاوز أرضه وقد كان طرح رجل أسفل منه في النهر ترابا قال الماء عن النهر حتى خر به فجاوز فغرق قطن رجل فالضمان على من أحدث في النهر ترابا وليس على من سأل الماء شيئا ان كان له في النهر حق كذا في الخلاصة \* رجل له مجرى ماء يقرب دار رجل فأجرى في النهر الماء فدخل الماء في دار جاره لا يضمن وان جاره قالوا ان أجرى ماء يحتمله النهر وكان الثقب خفيا ولولا الثقب لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن وان أجرى ماء لا يحتمله النهر فتعدى الى دار جاره ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه الى دار جاره أو أرضه كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قلع شجرة له على ضفة نهر فوق ترابه في النهر وسده

من فلان بطل دعواه ولو قال المطلوب بعته من فلان وباعه فلان متى ولم يمكنه اثبات البيع من فلان يندفع لان غرضه ابطال الدعوى لا اثبات الملك لنفسه ولو برهن المشتري في دعوى الشفعة أن الدار التي يشفع به ملك فلان لا ملكك لا يسمع ولو برهن أنه أقر أن الدار لفلان يسمع \* ادعى على آخر ضعة بانها كانت لفلان مات فلان وورثت منه أخته فلانة لماتت وأنا وارثها وبرهن يسمع ولو برهن المطلوب ان فلانة ماتت قبل فلان يعني مورثها صح الدفع وفيه نظر لما تقرران زمان الموت لا يدخل تحت القضاء قبل النزاع لم يقع في الموت المجرد فصار كالورثة تنازعوا في تقدم موت المورث من المورث الآخر قبله أو بعده كابن الابن مع الابن اذا تنازعا في تقدم موت أبيه قبل الجد أو بعده \* ادعى شرعا ضعة منه وقال وهكذا أقربه المدعى عليه فبرهن أنه كان مكرها في اقراره لا يندفع لجواز أن يكون طائعا في البيع مكرها في الاقرار \* وفي المتن ادعى

عليه دارا في يده أو ارضا أو به فبرهن المدعى عليه على أنه اشتراها منه وبرهن المدعى على اقلته صح دفع الدفع فاستأجر \* أقر أنه أكره في هذه الارض ثم ادعى أن الارض له لا يقبل اللهم الا اذا وفق وقال كنت اكارا فاشترت الارض منك \* ادعى عليه ان ما في يده ملكه بالشراء من مالكه فلان بن فلان فدفع المطلوب أنه اشتراه من مالكه هذا بتاريخ سابق على شرائه فدفع الطالب أن شرائه السابق لم يصح لانه حينئذ كان رهنا في يد فلان بن فلان لا يصح دفع الدفع لعدم الخصم \* ادعى عليه دارا بالارث وصالحه على كذا ثم ادعى

المدعى عليه انه كان اشترا من مورثه لايستطيع دعواه هذا وكذا في دعوى الدين لو صالح وبعد ذلك ادعى الارباة والايفاء قبل الصلح \* ادعى  
الايفاء فانكره الدائن وحلف ثم صالحه على مال ثم برهن المدبون على الايفاء هل يقبل اختلافوا فيه \* استعار دابة وهلكت فانكر رب الدابة  
الاعارة وحلف وضمنه ثم وجد للستة تعبير بينة على العارية وأقامها يطل الصلح \* صالح المدعى على شيء ثم ان المدعى عليه برهن ان المدعى  
أقرانه لاحق له في هذا الشيء ان شهدوا على اقراره ثم دعى المدعى على الصلح فالبيئة باطلة (٣٩٩) والصلح جائز وان شهدوا على اقراره متأخر

عن الصلح يطل الصلح  
باعتزافه وعلم الحاكم بهذا  
الاقرار المتأخر كالبيئة اذا  
كان مادعا بملك واحد بان  
كان قال لم يكن لي قط ولم  
ارثه ثم ادعى أنه ميراث له  
من أبيه وأن كان ادعى ملكا  
اخر لا يطل الصلح بذلك  
الاقرار \* وفي موضع ثقة  
تكذيب المشهود له الشهود  
قبل الحكم يمنع الحكم  
وبعد رفع الحكم ويطله  
\* وذكر النسفي رحمه الله  
ان تقسيق المشهود له  
الشهود بعد القضاء لا يوجب  
بطلان القضاء \* ادعى دينا  
على وارث وبرهن ثم ان  
وارثا آخر غير المبرهن عليه  
صالح المدعى على بعض  
مادعاء فلما طالبه ببطلان  
الصلح أتى بالدفع وقال أنا  
أتى بالدفع أن مورثي أو فاك  
هذا المال ودعواك باطل  
ولم يقع صحيجان كان مدعى  
الايفاء غير المصالح يسمع  
الدفع وان المصالح لا

### وفي المتفرقات

ادعى عليه وقف ضبعة وبرهن  
فقال المدعى عليه هو لم يسل  
الى المتولى وقد حكم ببطلان

فاستأجر مملوك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يتل ذلك التراب ويسهل كربة فقام الاجير حتى امتلأ  
النهر وغرق كدس رجل لاضمان على الاجير وأما قانع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى ضاق  
جانب النهر لايضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن سكر النهر وخرب قصر رجل يضمن كذا في الوجيز  
للكردى \* وفي فتاوى البقالى لو فتح الماء وتركه فارزاد الماء وفتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لايضمن  
وعليه الاعتماد ولو سد أنهار الشراك حتى امتلأ النهر (١) وانبت غرق فطن رجل أو أرسل الماء في النهر  
وعلى النهر أنهار صغار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الفوهات فأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين وفي  
الفتاوى الصغرى رجل ألقى شرب انسان بأن سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البرزوي ضمن وتفسير  
ضمن الشرب في شرب الاصل للامام السرخسي أنه يتظر بكم يشترى لو كان يبعه جائزا وقال الامام  
خواجه زاده لايضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* سئل أبو بكر ع في داره مجرى الماء حوله الى ناحية  
من داره فانه دم حائط جاره من ذلك قال هو ضامن قيل له لو ترك فجوة بين المجرى وبين الحائط قتر من ذلك قال  
هو ضامن ترك فجوة أو لم يترك لانه جان في تحويل المجرى لانه تصرف في حق الغير فقاوله منه يكون مضمونا  
عليه ولو ترك المجرى الاقل على حاله وفتح نهر آخر قال ان ترك بينه وبين حائط الجار مجرى قدر ذراعين لايضمن  
لان هذا شيء قد أحدثه في ملكه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر  
من موضع لم يكن له حق الاخراج منه فاما اذا شق حافة النهر في موضع له حق وأجرى الماء منه الى موضع آخر  
فانه لايضمن في الوجهين جميعا اذا بقيت بينهما فجوة كذا في المحيط \* أرض كانت على شط النهر العام أو على  
الفرات وكان للعامة حق المرور في هذه الأرض للسقي واصلاح النهر ليس لصاحب الأرض أن يمنعهم اذ لم  
يكن لهم طريق الا في هذه الأرض كذا في جواهر الاطلاعي \* رجل له شرب من نهر لارض فاشترى أرضا  
أخرى ليس لها شرب من هذا النهر الذي يجنب أرضه الاولى ليس له أن يجرى الماء من الاولى اليها أو يجعلها  
مكان الاولى وليس له أن يسقي نخيلاه أو زرعها في أرض أخرى الا أن يملا الاولى ويسد عنها الماء ثم يقعه  
الى الاخرى يفعل مرة بعد أخرى كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان النهر في دار انسان واحتاج الى حفرة فان  
أمكنه الدخول في بطن النهر ودخل وحفر وان لم يمكن يقال لصاحب الدار اما أن تأذن له في ذلك حتى يحفر  
والا فاحفره أنت بماله كذا في الغبانية \* لرجل نهر في أرض رجل فأراد دخول أرضه لاصلاح النهر ومنعه  
رب الأرض فليس له الا أن يدخل في بطن النهر وكذلك القناة قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه  
لا حريم للنهر عند سد فتكون المسناة لصاحب الأرض فكان له أن يمنع من الدخول في ملكه وعندهما للنهر  
حريم فتكون المسناة لصاحب النهر فكان له أن يمر عليها لاصلاح نهره وقيل هذا قولهم جميعا الا أن موضوع  
المسألة أن النهر والمسناة كانا لصاحب النهر ثم باع المسناة من صاحب الأرض فلا يمر في أرضه لاصلاح نهره  
بختلاف مالو أراد المسلمون أن يمر في أرض رجل لاستقاء الماء من المشرعة ولم يكن لهم طريق غيرها فلهم  
ذلك وذكر في النوادر لو كان النهر ضيقا لا يمكن المشي فيه فصاحب الأرض بالخيار ان شاء أذن بأن يصلحه  
ويسوى نهر نفسه وان شاء سوى هو نهره كذا في محيط السرخسي \* وعن محمد رحمه الله تعالى في نهرين  
رجلين اتخذا أحدهما فيه سكر افهك زرع شر يكة بعضه عطشا وبعضه غرقا قال يضمن ما هلك غرقا ولا

(١) قوله وانبت غرق فطن الماء تأمل اه معجمه

هذا الوقف فلان بن فلان الحاكم برهن لايصح الدفع لان بينة المدعى أثبتت صحة الوقف بالتسليم وغيره لاقتضائه وجود الشرط وبينه  
المدعى عليه تنفيه وقوله قضى بالبطلان لا يتم ولا يتم ذكر الوقف لانه ربما يكون موصى به ولم يذكره في المحضر \* فرض النفقة للاحكام  
على الزوج ثم قال الزوج كانت حراما على وقت الفرض لايستطيع الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع \* جعل أمر امرأته بيدها  
في طلاق بائن ان لم يصل اليها النفقة في مدة كذا وادعى الزوج الوصول وزعت المرأة أنه أقر بهدم الوصول يسمع الدفع ولو ادعت اقراره



بأنه لم يدفع اليها النفقة لاسمع \* ادعى على آخر أنه استأجر باجارة طويلة لمحدد داو بين حدوده وآجره من المدعي عليه مقاطعة وطلب منه مال المقاطعة فقال المقاطع اشتريته من الآخر ونفذ البيع بمضى المدة وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع لغيره الا جري في المختار وقيل يصح \* ادعى على آخر أنه ضرب أمته وماتت بضربه فدفع المدعي عليه بأنهم خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح أمالو برهن أنهم أصحبت بعد الضرب فيصح ولو برهن هذا على الصحة وهذا (٤٠٠) على الموت بالضرب فيينة الصحة أولى \* ادعى على آخر أنه كسر سنده العليا قال في الدفع لم يكن له السن العليا لاسمع

نوع من الخامس عشر في الخصم

في المحيط البسد في المنقول ثبت باقرار المدعي عليه فيصيح الحكم على المقر بالبدنه ملك المدعي ولا تنبت البدن العقار باقرار المدعي عليه حتى لا يصح الحكم للدي اذ برهن على أنه ملكه مالم يبرهن على أنه في يده أيضا وان أنكر كونه في يده وليس للدي بينة يحلفه فان أقر بالبدن وليس للدي بينة على أنه ملكه يحلفه على أنه ليس ملكه فان حلف انقطع الى أن يجذب رهانا فان أقر له بالملك أيضا أمره بترك التعرض لكن اذا أراد أن يبرهن على الملك لابد من البرهان أولا على البدن كره الفضلي أيضا \* وذكر الصدر وغيره في الفرق بين المنقول وغيره أن النقلي لو قائما لابد من احضاره فيعين الحاكم يده وان هالك فقد أقر وفي العقار يلزم الضمان على نفسه \* واقاره على نفسه حجة تهمه المواقعة نابتة لانه ليس في يد المالك بطريق الحقيقة بل اليد

يضمن ما هلك عطشا واذا وضع السكر في نهر العامة ليس في أرضه فسق وترك السكر كذلك ثم وصل الماء ووقع في أرض رجل بسبب السكر فأفسد زرعها فالسألة على وجهين اما ان أجرى الماء أو جرى الماء بنفسه ففي الوجه الاول الضمان على الجري وفي الوجه الثاني الضمان على الذي سكر سقى أرضه من نهر العامة وعلى نهر العامة أنه صار مغارة مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك أراضي قوم فهو ضامن كأنه أجرى فيها الماء كذا في المحيط \* وفي النوادر ساقية بين قوم لهم عليها أرضون لكل واحد منهم عشرة أجرة فكان في نصيب أحدهم فضل عما يحتاج اليه أرضه واحتاج أصحابه الى تلك الفضلة فان شركاه أولى بتلك الفضلة وليس له أن يسوق ذلك الماء الى أرض له أخرى ولا يشبهه مالو كان له سد من الماء من نهر بين قوم أو عشرة أو أقل أو أكثر فأخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاصة له أن يسوقه الى ما شاء من الارضين ولو استغنى عنه ليس لشركائه عليه سبيل نهر بين أربعة أنفس محمد وزيد وعلى وجعفر لكل واحد منهم مفتح الماء الى أرضه من هذا النهر ومفتح محمد بجواره مفتح زيد ومفتح زيد بجواره مفتح علي ومفتح علي بجواره مفتح جعفر فان جفف جعفر أرضه صار ماؤه لعل وان جفف جعفر وعلى جميعا فماؤه لزيد وان جفف جعفر وعلى زيد بجميع مياههم لمحمد فان جفف على أرضه ولم يحفف غيره فماؤه لجعفر وحده فان جفف زيد أرضه وحده صار ماؤه لعل وجعفر بقدر جريان أرضه ما كذا في محيط السرخسي \* غطى مجرى ماء قال أبو القاسم اذا لم يكن قديما فلا ريب الجري أن يأخذ منه بكتشف ذلك ورفع الغطاء كذا في الحاوي \* نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير فان كان التراب على حريم النهر ليس لاهل السكة أن يكلفوا أرباب النهر نقل التراب وان كان التراب جاوز حريم النهر فلم ذلك نهر لقوم يجري في أرض رجل حفر والنهر وأقوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الارض أن يأخذ أصحاب النهر بنقل التراب بئر الماء المطرفي سكة عند باب دار رجل امتلا ولصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له أن يكبس البئر قال رضى الله تعالى عنه ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر بئر قديم لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضيخان \* خرب رجل ضفة نهر والماء في ذلك الوقت منقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع الخرب في أرض رجل قاضر بالارض أو أفسد زرعها في الارض قال ينظر ان جرى الماء بنفسه يضمن الخرب اذا كان النهر العامة لانه مسبب متعة وان أجرى الماء رجل وفتح رأس النهر رجل آخر ضمن الجري والفاخ دون الخرب كذا في الذخيرة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر عظيم لاهل قرية يتشعب منه نهران وعلى كل واحد من النهرين طاحونة فخرب أحدهما الطاحونتين فأراد صاحبها أن يرسل الماء كله في النهر الآخر البنى عليه الطاحونة الاخرى حتى يغمر طاحونته وذلك يضرب بالطاحونة الاخرى لم يكن له ذلك لانه يريد دفع الضرر عن نفسه بالاضرار بغيره وفيه أيضا حوض في بستان رجل مستنقع لماء اقوام والرجل مقر لهم بالجري وبأنها استنقا المالحق قديم لهم وهذا الحوض يضرب بينا الرجل فأراد أن يمنعهم عن اجر المالحق يصلحوا الحوض فان كان في الحوض عيب يضرب لاجله بينا الرجل فله ذلك كذا في المحيط \* لو انشق ضفة النهر وسيل الماء عنه فيتضرر الناس به فاحصاحب النهر يؤمر من باصلاحه كذا في

عليه بالحكم فرعا يتوابع المدعي مع غيره المالك حتى يقر باليد ويقيم عليه ثم واداروا فاسمح المدعي عليه ويتصل خزانة به بالحكم ثم يمتح على المالك بحكم قاض آخر ويبرهن عليه فان القضاء من أسباب الملك يطلق للشاهد الاداء بانه ملكه بحكم الحاكم ولو فسره أيضا على الحاكم أن يقبله فصارا بالحكم فوق معانة اليد حتى لو فسره بانه يشهد بالملك بناء على اليد لا يقبل كعلم وهذه التهمة في المنقول منتفية لان المنقول يكون في يد المالك حقيقة فلا يتصور فيه تلك التهمة لان المالك لا يملكه من النقل والاحضار بين يدي الحاكم فلا



يرد ما عترض عليه في بعض الشروح من كون تهمه المواضعة متصورة في العين أيضا وعلى الحام فيه باليد كالتهمادة على الرواية التي علمه حجة  
 \* في يده عين ادعاه آخر أنه اشتراه من فلان الغائب وصدقه ذواليد فيه لا يؤمر بالتسليم اليه لانه حكم على الغائب كما اذا ادعى على المودع أنه  
 اشترى الوديعة من المودع وصدقه المودع بخلاف دعوى الورثة لما عرف في الجامع الصغير \* وفي المنتقى عن الثاني ادعى دارا في يد رجل  
 فبرهن ذواليد أن فلانا الغائب ادعاه وأخذها بالحكم مني ثم أجرها مني وبرهن لا يقبل لعدم الخصم \* وفيه أيضا في يده دارا ما هارجل  
 فبرهن ذواليد أن فلانا الغائب اشتراها من هذا المدعى ووكتني بها يقبل برهانه في حق الدفع وان كان لا يلزم على الغائب الشراء لانه قام على  
 أمرين \* وعن الثاني فمن ادعى على ذى اليد دارا أن الغائب اشتراها منك لأجلي وأنكره (٤٠١) ذواليد يقبل بينة المدعى عليه وكذلك كان  
 المشتري حاضرًا ينكر الشراء

المشتري حاضرًا ينكر الشراء  
 كمن ادعى دارا في يد رجل  
 وقال اشتريتها من فلان  
 وفسلان كان اشتراها منك  
 قال الامام اذا قال انه  
 اشتراها من فلان وفلان  
 اشتراها من ذى اليد يقبل  
 وان ادعى أن فلانا اشتراها  
 من ذى اليد لأجله وبرهن  
 لا يقبل \* وعن الثاني  
 رحمه الله لو قال الذى في يده  
 كنت بعته من فلان الذى  
 يزعم أنه وكيله بالشراء له  
 وفلان غائب فلا خصومة  
 بينه وبين المدعى  
 وكذا لو قال كنت بعته من  
 فلان الذى يزعم أنه وكيله  
 لكنه محبوب بالثمن عندي  
 أو أودعنيها ولو قال هذه  
 اشتريتها من فلان الذى وكلته  
 بالبيع يسمع \* ولو قال هذا  
 اشتراها منك فلان وكان  
 وكيلًا لي بالشراء وبرهن  
 لا يسمع عند الامام ويسمع  
 عند الثاني رحمه الله وكذا  
 دار بين قوم ميراث ادعى على  
 واحد منهم أنه اشترى منه  
 حصته التي ورثها من المورث

خزانة المفتين \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر في سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن  
 يدخل الماء في داره ويجرى الى بستان فللعيران أن يمنعوه وله أيضا أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى  
 قبل ذلك وأقر أنه أحدهم فلم يمنعهم وان كان له ذلك قديما لم يمنع منزلة الظلة فوق السكة وفيه أيضا رجل له  
 مسناة متفرقة في قرية أراد أن يجمع كله ويجعله في (شبانروز) واحدفه لذلك لانه يتصرف في حقه ولا ضرر  
 في ذلك على الشركاء وكذلك لو كان لرجلين لكل واحد شرب يوم في نهر قرية أراد أن يستوفيا ماءهما جميعا  
 في يوم واحد فلمهما ذلك وليس للشركاء منعهما كذا في المحيط \* بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة فدخل  
 في سكة غير نافذة قال أبو بكر البخني لا عبرة للقديم والحديث في هذا يؤمر برفعه فان لم يرفع يرفع الامر  
 الى صاحب الحسبة ليأمره بالرفع كذا في فتاوى قاضيخان \* أراد سقي أرضه أو زرع من مجرى مائه فذنع  
 الرجل حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كما لو منع الراعي حتى هلك المواشى كذا في الوجيز للكردي \* حائط  
 بين رجلين عليه حولاتهم ما رفع أحدهما الحائط برضا صاحبه ثم بناء صاحبه بماله برضا الآخر على أن  
 يعبره صاحبه مجرى ماء في داره ليجري ماءه منها الى داره ويسقي بستانه ففعل وأعاره المجري ثم بدله أن يمنع  
 المجري كان له ذلك لان الاعارة غير لازمة الآن صاحب الدار الذي منع المجري يغرم لباني الحائط نصف  
 ما أنفق في بناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان \* (١) في العيون نهر في مدينة اجرام الامام للشفة أراد بعض  
 الناس أن يتخذوا عليه بساتين ان لم يضرب ذلك بأهل الشفة وسعهم ذلك وان أضرب ذلك بأهل الشفة لا يسعهم  
 ذلك ولو أراد أن يغرس على هذا النهر والنهر في الطريق ان لم يضرب بالطريق وسعه ذلك وللناس أن يمنعوه  
 عنه كذا في المحيط \* نهر ساقية لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان أن يغرس على حافته واذا ضاق  
 نهرهم بسببها فحينئذ يؤمر بقلعها الآن يوسع النهر من الطرف الآخر قدر ما كان على وجهه لا يتفاوت في  
 حق أصحاب النهر كذا في خزانة المفتين \* وعن شذاد في النهر العام اذا أراد الرجل أن يغرس لمنفعة  
 المسلمين له ذلك كذا في المحيط \* نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس  
 شجرة على شط النهر فدخل ماء هذا النهر في عروق الشجرة الى دار رجل فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم  
 يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقطع الشجرة وان كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فعليه قطعها  
 فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير أن يرفع الامر الى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو خرب النهر  
 فاحتاجوا الى الحفر في أرض رجل ليصلحوا نهرهم لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في الغيبة \* واذا كان  
 في أرض رجل نهر لقوم فله أن يسقي منسه أرضه ان لم يضرب بأصحاب النهر ولهم أن يمنعوه وان كان بطنه  
 وحافته فله ذلك وان أضرب كذا في المحيط \* والله أعلم

(١) قوله في العيون نهر في مدينة الخ هذا القرع قد تقدم فهو مكرر اه صححه

(٥١ - فتاوى خامس) وهو غائب وأقر الورثة بحصته وبرهن على ذلك لا يقبل \* ولو قالوا الدار لنا لاحق لفلان فيه يقبل بينة  
 المدعى \* ادعى عليه أنه مملوك كمواله ليس في يده فقال المملوك أنا اليوم في يد فلان الغائب وبرهن عليه بندق \* وان برهن المالك ولم يبرهن  
 العبد على ما ذكر لا يندفع ويحكم بالعبد له فان حضر الغائب بعد الحكم فلا سبيل له عليه إلا أن يعيد البينة على المدعى فيحكم له على المحكوم  
 له الاول علل في الكتاب وقال لا في انما قضيت الاول على العبد نفسه لا على الخصم المالك \* ادعى على العبد شراشي منه أو ديناً عليه فهو  
 خصم الآن يبرهن العبد على أنه محجور فحينئذ لا يكون خصماً \* وفي الدعاوى والبيانات رد المحضر بعه أنه ذكر دعوى الصبي ولم يذكر أنه  
 مأذون ودعوى الصبي لا يصح وجوابه الا اذا كان مأذوناً والعبد المأذون يباع في دينه بحضرة المولى والا لا وكسبه يباع وان لم يحضر المولى

ولا يقبل دعوى استهلاك الوديعه على المحجور حضره مولاه أو غاب وكذلك على المولى الا عند الثاني رحمه الله لعدم الضمان \* ولو ادعى على محجور ما لا يسبب الاستهلاك يشترط حضره المولى أيضا لسماع البيعة لانه أيضا خصم لكونه مخاطبا بالبيع أو الفداء بخلاف المأذون \* وفي فتاوى القاضى شهد على معتوه مأذون أو عبدا ما ذون باستهلاك غصب أو وديعه أو غيره أو على اقراره بذلك أو شهدا عليه ما يبيع أو شراء أو جارة والعبد ينكر ذلك والمولى أو الولي غائب يقبل لصحة الاقرار لكونه تجارة وإن محجورا لا يقبل على مولاه فلا يطالب مولاه بالبيع ولكن يقبل على العبد حتى يطالب به بعد العتق وإن كان للصغير وصى حاضر لا يشترط حضره الصغير عند الدعوى ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى دينيا أو عينيا الزم بمباشرة هذا (٤٠٢) الوصى أو لولا قال الناطقى ان بمباشرة هذا الوصى لا يحتاج الى حضره الصغير وان لا بمباشرة

### باب الرابع فى الدعوى فى الشرب وما يتصل به وفى سماع البيعة

وإذا ادعى شربا فى يدي رجل بغير أرض لم تسمع دعواه قياسا وتسمع استحصانا كذا فى محيط السرخسى \* وإذا كان لرجل نهر فى أرض رجل أراد صاحب الأرض أن يمنع صاحب النهر من اجراء الماء فيه فان كان الماء جاريا الى أرض صاحب النهر وقت الخصومة أو علم أنه كان يجرى الماء الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى بالنهر لصاحب النهر الا أن يقيم صاحب الأرض البيعة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا علم جريانه الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض الا أن يقيم صاحب النهر البيعة ان النهر كان ملكه فى المنتقى قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون حيسه قوم فى أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفى أيدينا وقال الذين فى أسفل النهر بل هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان يجرى الى الاسفلين يوم يختصمون ترك على حاله يجرى كما يجرى الى الاسفلين وشربهم منه جميعا كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعاعن الاسفلين يوم يختصمون ولكن علم انه كان يجرى الى الاسفلين فيما مضى وان أهل الأعلى حيسوه عنهم أو أقام أهل الأسفل بيعة على ان النهر كان يجرى اليهم وان أهل الأعلى حيسوه عنهم أمر أهل الأعلى بإزالة الحبس عنهم وان لم يعلم كيف كان شرب أهل الأعلى وأهل الأسفل من هذا النهر بعد العلم بأن شرب الكل كان منه وقد ادعى كل فريق اليد على النهر على سبيل الكمال وليس لاحد الفريقين مزية على الآخر لان من حيث البيعة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهم وتكون قسمة الشرب على قدر مساحة الاراضى قلت رأيت هؤلاء الذين لا يحصون اذا ادعى بعضهم هذا النهر وأقام البيعة أنه اقرب معلومة لا يحصى أهلها أيقضى بها لاهل تلك القرية بدعوى هذا وأقامة البيعة والمدعى عليهم لا يحصون وقد حضر بعضهم وفيهم الصغير والكبير قال محمدا رحمه الله تعالى اذا كان هذا على ما نصف فان هذا النهر بمنزلة طريق من طرق المسلمين فاذا أقام قوم البيعة انه لهم دون غيرهم استحقوه وخرج من أن يكون نهر الجماعة المسلمين وصار لاهل تلك القرى خاصة واكتفى القاضى بواحد من المدعين وبواحد من المدعى عليهم وان كان النهر خاصا لقوم معين يحصون لم يقض عليهم بحضرة واحد منهم وقضى على من حضر منهم كذا فى المحيط \* نهر لرجل يجرى فى أرض آخر اختلانا فى مسناته فاذا دعاها كل واحد منهما ولا يدري فى يدهم هى فهى لصاحب الأرض بغرس فيه ما بده ويزرع فيها وينع صاحب النهر عن القاء الطين وعن المرو فيها ولا يهدمها عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ملك لصاحب النهر تكون ملقى طينه قبل هذا بناء على ان صاحب النهر يستحق حريم النهر عندهما فكان الحريم فى يد صاحب النهر لانه تابع للنهر فيكون له وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر فلم تكن المسناة فى يد أحدهما الا أن المسناة أشبه بالأرض من النهر لان المسناة تصلح للغرسة

كضمان الاستهلاك ونحوه يشترط حضوره وبعض المتأخرين على أنه يشترط حضره الصغير حالة الدعوى مدعى كان أو مدعى عليه \* والصحيح عدم اشتراط حضره الاطفال الرضع حالة الدعوى كذا فى المحيط لانهم بمنزلة الامتعة \* وان لم يكن له وصى ولا أب وطلب من الحاكم نصبه فعل ويشترط حضره الصغير وقت النصب وفى فتاوى القاضى لم يشترط \* وذكر الوارث أنه لا يشترط حضره الصغير بل يشترط أن يكون فى ولايته وان يكون الحاكم الناصب بالمباوجوده وحاله \* وقال فى كتاب القسمة مات عن حاضر وغائب فحضر اثنان وطلب من الحاكم القسمة وبرهنا يسمع ويجعل أحدهما خصما وان حضر أحدهما وبرهن لا يسمع وان حضر أحدهما معه صغير نصب وصيا عن الصغير وسمع الدعوى وان الصغير غائبا وطلب النصب لا يتب

ولا يسمع الدعوى لانه غير عاجز عن الاحضار \* وذكر الخصاص ادعى على صبي محجورا أنه غصب أو استهلك متاعه والزراعة

ان قال لى بيعة حاضرة يشترط حضره الصغير ويصح الدعوى لكونه مؤاخذا بما فعله ويحضره معه ولله ليوذى عنه ما يجب عليه بالحكم فان لم يكن له وصى نصب وصيا كإمام \* واختار أنه يشترط حضره الصغير وقت الدعوى والشهادة ليشير اليه بالدعوى \* برهن على الوصى أو الوكيل ثم بلغ الصبي وحضر الموكل قبل الحكم لا يحتاج الى إعادة البيعة لان المقام على النائب كالقائم على المنوب \* وفى أدب القاضى برهن على المدعى عليه بالمدعى ثم غاب المدعى قبل الحكم أو على وكيل بالخصام ثم غاب أو مات قبل الحكم لا يحكم به على انبرهن عليه بعد التزكية خلافا لثانى رحمه الله واختاره الخصاص وهذا اذا لم يكن الموكل حاضرا وقت البرهان فلو كان حاضرا يحكم

بما عليه بخلاف وفيه أيضا ثبت عليه حق باقراره أو برهان ثم امتنع المطلوب عن الحضور وتواري فعند الثاني رحمه الله ينصب الحاكم عنه  
وكيلاو يحكم عليه بالمال ان سأل الخصم ذلك وعندهما لا يفعل ذلك وفي الزبادات غاب بعد اقامة البيعة لا يحكم عليه عندهما ولو غاب  
بعد الاقرار يحكم عليه بالاتفاق \* ادعى عبدا على ذي اليد بانه ملكه بالشرا آمنه وبرهن عليه وبرهن ذواليد على انه ملك فلان أو دعيه  
أولم يبرهن لا يندفع الخصومة ويحكم به للشترى فان حضر المقر الغائب قبل أن يحكم به للدعي يدفع العبد اليه ويحكم به للدعي ولا يكف  
اعادة البيعة على الحاضر فان برهن رب العبد أنه عبده أو دعه عند ذي اليد أو على أنه عبده ولم يرد عليه يقبل ويبطل بيعة الشاري فان  
أعاد مدعي الشراء برهانه على المودع الحاضر ان قبل الحكم ببيعة رب العبد قبل (٤٠٣) ويحكم له به وان عبده لا يقبل لانه صار

محكوما عليه بالبيعة ودلت  
المسئلة أن الحكم برهان  
ذو المدحكم بالمالك حقيقة  
لأنه قضاء بترك ولو برهن  
على المقر شاهدين وقبل  
التركية حضر المقر له يدفع  
العبد اليه ويحكم عليه بتلك  
البيعة ان زكيت ولكن  
لا يصير المقر له محكوما عليه  
حتى اذا برهن الحاضر أنه له  
أو أنه أو دعه عند المقر  
يحكم به له فلا أعاد المدعي  
برهانه على الحاضر لا يلتفت  
اليه لانه صار محكوما عليه كما  
عرف في الجامع هذا اذا حضر  
بعد اقامة البيعة قبل  
التركية فان أقام واحدا ثم  
حضر يدفع الى المقر له ويتم  
عليه البيعة فاذا أتمها قضى  
به له لكنه يكون حكا على المقر  
لا على المقر له برهن الخارج  
على الغاصب بانه ملكه  
وحكم له به لا يظهر ذلك في  
حق المصوب منه حتى لو  
برهن المصوب منه على  
المستحق بانه لا يقبل فعلى  
هذا لا ير الغاصب من  
الضمان بذلك الحكم برهن

والزراعة كالارض والنهر لا يصلح لذلك ومتى تنازع اثنان في شيء لم يكن في يد أحدهما الآن في يد  
أحدهما ما هو أشبه بالتنازع فيه فانه يقضى لمن كان في يده ما هو أشبه بالتنازع فيه كالتنازع في أحد  
مصراعي الباب الموضوع على الارض والمصراع الآخر معلق على باب أحدهما فانه يقضى بالموضوع لمن  
كان المصراع الآخر معلقا على بابه وقبل لا خلاف أن للنهر حريم في أرض الموات كما يأتي لكن الخلاف  
ههنا فيما اذا لم يعرف أن المسناة في يد صاحب النهر بان كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها  
فالظاهر شاهد أنها لصاحب الارض من جملة أرضه اذ لو لم تكن هكذا كانت أعلى من الاراضي لالتقاء  
الطين فيها وعندهما الظاهر شاهد أنها لصاحب النهر حريمه فوق الكلام بينهما في الترجيح كذا في محيط  
السرخسي \* نهر لرجل وعلى شط النهر أرض لرجل فتنازع في المسناة ان كان بين الارض والنهر حائل  
كالخائط ونحوه فالمسناة لصاحب النهر والافهى لصاحب الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى ان صاحب  
الارض لو أراد رفعها كان لصاحب النهر منعه ولصاحب الارض أن يغرض فيها وبقي طينه ويجتاز فيها كذا  
في السراجية \* ولو اختلفا في رقة النهر فان كان يجري فيه ماء فالقول قوله لانه في يده بالاستعمال وان لم  
يكن فيه ماء لا يقبل قوله لا يجحجج وان أقام بيعة ان له مجرى في النهر فله حق الاجراء دون الرقة وكذا لو أقام  
بيعة ان له مصب الماء في هذا النهر أو في هذه الوجة كذا في الغياثية \* نهر لرجل في أرض فادعى رجل  
شرب يوم من النهر في كل شهر وأقام البيعة على ذلك فانه يقضى به وكذلك مسيل الماء كذا في فتاوى  
قاضيهان \* ولو ادعى شرب يومين في الشهر وشهد له أحد الشاهدين بشرب يوم في الشهر وشهد الآخر  
بشرب يومين في الشهر ذكر ان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى له بشيء وفي قياس قول أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالاول وهو شرب يوم ذ كرهذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب  
ولم يذكر في البعض قال النقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما تكون هذه المسئلة على الخلاف اذا شهدا على  
الاقرار بان شهد أحدهما على اقرار المدعي عليه بشرب يوم لهذا المدعي وشهد الآخر على اقراره بشرب  
يومين لان المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين الا شاهد واحد فاما اذا لم يشهدا على الاقرار  
وانما شهدا على نفس الشرب فشهد أحدهما بشرب يوم وشهد الآخر بشرب يومين يجب ان تقبل  
الشهادة على شرب يوم وهو الاقل بالاتفاق ولو شهدا بشرب يوم ولم يسموا عددا الايام بان يقولوا من الشهر  
أومن السنة أومن الاسبوع ولم يشهدوا أن له في رقة النهر شيئا لا تقبل الشهادة بخلاف لان المشهود  
به مجهول كذا في المحيط \* وان ادعى عشر نهر أو عشر قناة فشهد له أحدهما بالعشر والآخر بأقل من  
ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة باطله وان شهدا بالاقرار لا خلافا للشاهدين لفظا ومعنى  
وعلى قولهما تقبل على الأقل استصاها وان شهدا أحدهما بالخمس بطلت الشهادة لانه قد شهد له بأكثر مما  
ادعى واذا ادعى رجل أرضا على نهر بشرب يومين وأقام شاهدين انهما لم يذكران الشرب شيئا فإني

على ذي اليد بوقضية محدود وحكم به ثم جاء آخر وادعى الملك المطلق على المقضى له يقبل كافي الحكم بالملك المطلق بخلاف العتق لانه حكم  
على الناس كافة وفي يده عبدا اعم اثنان وبرهنا على أن كلامهما أو دعه عنده وهو يشكر فله يحكم بشهادتهما حتى أقربه ذواليد لا أحدهما  
دفع اليه وان زكيت البيعة ان حكم به بينهما \* وكل وكيلين بالخصومة فبرهن المدعي على أحدهما شاهدا وعلى الآخر شاهدا آخر أو  
برهن شاهدا على الوكيل وآخر على الموكل أو برهن واحدا على المورث حال حياته وعلى الوارث الآخر صح وحكم به \* وذكر القاضي  
أحضر رجلا وأخرج صكافيه ذكر المال وقال المال باسم رجل غائب وهو فلان لكن اسمه عارية وكان وكيله عن في سبب لزوم المال على  
هذا وان الغائب وكفى في قبض هذا المال من هذا الحاضر يسمع لان الانسان قد يكون وكيله عن آخر في بيع ماله فيبيع ويكتب

الصك باسم نفسه لانه هو العاقد ولهذا قلنا يدكر أنه وكيل عنه في القبض لان الوكيل اذا غاب فحق القبض للوكيل انما يثبت اذا وكله وكيله في قبضه كما قال محمد رحمه الله في كذب المضاربة ويقال للضارب بعد الفسخ وكل رب المال في قبضه فاذا صح دعواه يحكم له بقبض المال فان أقر المدعى عليه بالمال والوكالة أمر بتسليم المال اليه ولا يهدى اقراره على الغائب وان أنكر الوكيل كالة لا المال يقال له برهن عليها وان برهن على اقرار الغائب له بالمال ولم يبرهن على الوكالة لا يقبل \* وفي المنتقى جابصك فيه مال باسم رجل وقال رب الدين هذا أقر لي بالمال الذي فيه وطالبه ان يجد المدعى عليه أن يكون للغائب عليه شيء فهو خصم يبرهن عليه ويحكم له بالمال وان أقر بان المال عليه للذي كتب باسمه لا يكون خصما حتى يحضر الغائب كذا عن الامام (٤٠٤) والثاني رحمه الله وعن الامام أنه لا يكون خصما في مسئلة الجحود أيضا كما في الاقرار

\* اشترى وغاب فاذا جاء آخر لا يصح حتى يحضر المشتري لعدم المالك \* وفي فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم سمع دعوى المستاجر على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يدعى المالك لنفسه فكان خصما لكل من يدعى حقا فيه وكذا الرهن اذا قبضه المرتهن ثم أخذ الرهن وباع فالمسرتين يخاصم الشاري وان غاب الراهن لما قلنا وفي المنتقى الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والموصى خصم لمن يدعى على الميت دينا \* وفي العتاي ادعى دينا أو وديعه لمورثه أن مورثه مات عنه ولا وارث له غيره فان صدقه أمر بدفع الدين والعين بخلاف فصل الوكالة حيث يؤثر في الدين لانه اقرار على نفسه في حقه لا في العين لانه اقرار على المودع وان أنكر وأراد تحليفه حلفه في القسب والموت على العلم

أقضى له بما هو حصته من الشرب وان شهد له بالشرب دون الارض لم يقض له من الارض بشيء كذا في المبسوط \* ولو شهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذا الارض بالف والاخر شهد أنه اشترى الارض والشرب بالف لم يجز وان شهد الاخر أنه اشترى الارض بكل حق هو لها بالف جاز لان ما اتفق على شراء الارض والشرب لان الشرب من حقوق الارض فمن شهد أنه اشترىها بكل حق هو لها فقد شهد بالارض والشرب جميعا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان نهر بين قوم لهم عليه أرضون ولبعض أراضيهم سواقي على ذلك النهر ولبعض ادوال وسوان وبعضها ليست لها سانية ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره فاختموا في هذا النهر فادعى صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على شط النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهر بين أصحاب السواني والادوال دون أهل الارض ولكن استحسن فقال النهر بينهم جميعا على قدر أراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحجر النهر سقي الاراضي لا اتخاذ السواني والادوال فيقيمها المقصود حالهم على السواني اثبات البعد فان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والافهم بينهم على قدر أراضيهم وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب فان لم يكن لها شرب من غيره وقضيت لها فيه شربا وكان لصاحبها أرض أخرى الى جنبها ليس لها شرب معروف فاني استحسن أن أجعل لاراضيها كلها ان كانت متصلة بالشرب من هذا النهر وفي القياس لا يتحقق الشرب من هذا النهر للارض الأخرى الابحجة وان كان الى جنب أرضه أرض للاخر وأرض الاول بين النهر وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا يدري من أين كان شربها فاني أجعل لها شربا من هذا النهر أيضا الا أن يكون النهر معروفًا لقوم خاص فلا أجعل لغيرهم فيه شربا بالابينة فان كان هذا النهر يصب في أجرة وعاليه أرض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولان كان أصله قتنازع أهل الارض وأهل الاجرة فيه (١) فاني أقضى به بين أصحاب الارض بالحصص وليس لهم أن يقطعوه عن أهل الاجرة وليس لأهل الاجرة أن يمنعوه من المسيل في أجرتهم كذا في المبسوط \* رجل له أرضان على نهر احدهما في أعلى والاخرى في أسفل فادعى أن شربهما من هذا النهر وأنكر الشرب كاشرب احدهما بعينها لم يكن يسقي تلك الارض من نهر آخر فالقول له أحب الارض سئل أبو القاسم عن رجلين له مائرون على ضفته أشجار وكل واحد منهما يادعيا قال ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فما كان في موضع مملوك لاحدهما خاصة فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما في الحكم وسئل عن له أشجار على ضفته من زماذيات ونبت من عروقها أشجار في (١) قوله فاني أقضى به بين أصحاب الارض الخ يعني أنه لا يقضى لصاحب الاجرة بشيء من النهر غير ان أصحاب الارض لو أرادوا أن يمنعوا فضل الماء عن الاجرة ليس لهم ذلك وصاحب الاجرة اذا أراد أن يمنعهم من تسهيل فضل الماء عن الاجرة ليس له ذلك كذا في المحيط فتأمل نقله معجزة

الجانب

وفي الوديعة على البتات لانه فعله فان حلف فلا خصومة وان نكل فقد أقر وان صدقه في الورثة والموت وأنكر

الدين والوديعة يحلفه والوارث نظير الوصى \* قال محمد رحمه الله مودع مودع القاصب وغاصب القاصب خصم لمن يقول انه ملكي غصبه مني ثم غصبته منه أو أودع عندك \* وفي المبسوط غاصب الدار باعها وسلمها ثم أقر بها للمالك وليس للمالك بينة فاقراره في حق المشتري باطل ولا ضمان على البائع الغاصب في قوله ما لان البيع والتسليم غصب وان لا يتحقق في العقار عندهما \* وفي المحيط باع دار غيره وسلمها فادعى المالك الدار على البائع لا يصح وان ادعى الضمان فعلى الخلاف وعن الامام في وجوب الضمان فيه بالبيع والتسليم روايتان فيفتي بوجوب الضمان وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بالشروط الاربعة أو الخمسة في اجازة بيع الفضولي كما عرف \* والمرأة

اثبات المهر المؤجل وللثابت اثبات الدين المؤجل وان لم يكن لهما ولاية المطالبة في الحال \* ادعى ارضا في ايديهم ما فقلا لثلاثاء لنا وثلاثة لاختينا الغائب او دعه عندنا فهذا دفع ان برهن على الابداع \* قال في دعوى العقار هذا المحدود ملكي ولم يقل هو في يد المدعي عليه فقال المدعي عليه ابن محدود ملكي فليس يجواب وان قال ابن محدود كدروس منست ملكي فليس جواب في الاشبه \* ادعى من لا في يد رجل فقال المدعي عليه عرصه ملك منست لا يكون جوابا لم يقل ابن عرصه ملك منست وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكتفي ما لم يقلوا هذه العرصه ملكه \* ادعى ذكاح امرأة فقالت من زن ابن مدعي نيم فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب لقولها ابن مدعي وأنه يفيد معنى الاشارة وقول المدعي عليه في الجواب تراددين خانه حق نيت أو قال ابن خانه حق (٤٠٥) منست ليس بجواب \* دار بينهما على

الشركة غاب أحدهما  
فادعى آخر على الحاضر أنه  
اشترى نصيب الغائب من  
الغائب لا يقبل \* ولو ادعى أنه  
اشترى من المورث نصف  
الدار أو كلها أو أحدهما غائب  
حيث يقبل للمهر ان أحد  
الورثة يصير خصما عن البقية  
فيما يدعى على الميت أولاً

نوع فمين يشترط حضرته

استأجر دابة وقبضها وغاب  
المالك فادعى آخر أن اجارته  
كانت أسبق منه وبرهن أفق  
نحر الاسلام البردوى بأنه  
يقبل لان المستأجر الثاني  
يدعى المالك في المنفعة ومن  
يدعى المالك في شئ فهو خصم  
لمن يدعيه كما في دعوى العين  
وهذا أقرب الى الصواب  
وقيل لا ينتص خصم بالاداء  
دعوى الفعل عليه بان يقول  
كان سلمها الى وأنت قبضتها  
منى أم لو قال سلمها اليك باجارة  
متأخره منى الى لا يقبل وبه  
أفتى الامام ظهير الدين  
قال السرخسي الصحيح علم  
الاتصاف كالاستعير حتى  
يحضر المالك وكذا

الجانب الآخر من النهر ولرجل في هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما  
هذه الاشجار قال ان عرف انها بنت من عروق تلك الاشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها  
فقال الاشجار غير مملوكة لاحد لا يستحقها صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار مثل أبو بكر عن له ضبعة  
يجنب نهر ما ذيات وعلى ضفة النهر اشجار يريد صاحب الضبعة بيعها قال ان بنت الاشجار من غير  
مستنتبة وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن أخذها وقطعها ولا أحب أن يبيعها صاحب الضبعة قبل  
أن يقطعها ولو كان لها مستنتبة لكن لا يعرف فهي كاللقطة وسئل عن اشجار على ضفة نهر لا قوام يجري  
ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحداً ان غارسها فلان وان وارثه  
قال عليه البيعة وان لم تكن له بينة فما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر وما كان في ساحة السكة فهو  
لجميع أهل السكة كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الخامس في المتفرقات

ولومات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شره بدون الارض في دينه الا أن يكون معه أرض فيباع مع  
أرضه ثم الامام ماذا يصنع بهذا الشرب قيل يتخذ حوضاً ويجمع فيه ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع الماء الذي  
جمعه في الحوض بثمن معلوم فيقضى به الدين والاصح انه ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب ومع الشرب  
فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاة دين الميت وان لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا الميت أرضاً  
بغير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فبيد من الثمن ثمن الارض المستأجرة والفاضل للغرماء كذا في  
الكافي \* في الباقي اذا باع أرضاً بشرها فالمشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ما للبائع ويجري الارث  
في الشرب بدون الارض وتجوز الوصية به وتعتبر من الثلث واختلف المشايخ في كيفية اعتباره من الثلث  
قال بعضهم يسأل من المقومين من أهل ذلك الموضع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيع الشرب بلا أرض  
بكم يشترى هذا الشرب فيما بينكم فان قالوا يشترى بمائة درهم يعتبر بوجه من الثلث على هذا الوجه  
وأكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جري من الارض من أقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر  
بكم يشترى مع الشرب ويدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من  
الثلث واذا كان النهر بين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي نصيب واحد من الشر كما قال باقي يكون بين  
جميع الشر كما يعتبر الغصب وارداً على الكل وان قال الغاصب أنا غصبت نصيب فلان لا غير كذا ذكر  
المسئلة في الاصل كذا في المحيط \* واذا أصغى أمير خراسان شرب رجل وأرضه واقطعها لرجل آخر لم يجز  
ويرد الى صاحبها الاول والى ورثته وسألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن أمير خراسان اذا جعل لرجل شرباً  
في هذا النهر الاعظم وذلك الشرب لم يكن فيمضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك واقطعها باه

في دعوى الرهن لا يصلح المستأجر خصماً للمشتري والموهوب له يصلح خصماً لكل واليه مال بكر رحمه الله \* وفي الذخيرة باع من آخر شيئاً  
فادعى ثالث أن البائع كان أجر منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر وبرهن عليه الا أن يقبل \* وذكر الاسيحي  
استأجر ثلاث دواب ثم ان الملك أجر واحدة منهما من غيره وأعار أخرى وباع أخرى أو وهب والبائع بلا عذر فالمستأجر أحق بالاداء فاذا  
أخذها خيراً المشتري بين الصبر الى انقضاء مدة الاجارة وفتح البيع لان العقود عليه تغيير عليه فان باع بعد فسخه جاز فان وهبها للمالك أو  
أجر أو أعار فان الاجارة الاولى معروفة له الاسترداد منهم وان لم تكن معروفة وأراد أن يبرهن ان كانت الاداء في يد الموهوب له أن يأخذها  
وان كان الواهب غائباً لاداءه للملك لنفسه فيكون خصماً لكل من يدعى الملك فيه فاذا أخذها منه وتمت مدة الاجارة لا يتمكن

الموهوب له من أخذها منه لا تقاض القبض السابق المجوز للهبة وان كانت في يد المشتري فكذلك لان المشتري خصم فيبرهن ويأخذ منه فاذا مضت المدة استردها منه ان لم يقض فان كانت في يد المستأجر والمستعير وأراد المستأجر السابق أن يبرهن والمالك غائب لا يقبل سواء كانت الاجارة ظاهرة أولا وصرح في اجارات الاصل أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر كصرح به الامام ظهير الدين على ما ذكر في الذخيرة \* وفي الصغرى أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر والمرتب خصم المسئلة خلافية وأجاب القاضي علاء الدين وكثير من مشايخ سمرقند أن المشتري شرا جازا خصم قبل القبض بدون حضور البائع وأجاب شيخ الاسلام وبعض مشايخ سمرقند أنه لا يصلح خصما بدون حضور البائع فصارت المسئلة خلافية (٤٠٦) \* ادعى أنه اشترى هذه الدار من فلان الغائب يعاجزا وادعى يدعيه لنفسه كما في دعوى

وجعل مقفه في أرض يملكها الرجل أو في أرض لا يملكها قال ان كان ذلك يضر بالعامة لم يجوز ان كان لا يضرهم فهو جائز اذا كان ذلك في غير ملك أحد لان للسلطان ولاية النظر دون الاضرار بالعامة ولو أن رجلا بنى حائطا من حجارة في القرية واتخذ عليه مرسى يطحن بالماء لم يجوز له ذلك في القضاء ومن خاصه من الناس فله هدمه لان موضع القرية حق العامة بمنزلة الطريق العام ولو بنى رجل في الطريق العام كان لكل واحد أن يخاصه في ذلك ويهدمه فأمّا يمينه وبين الله تعالى فان كان هذا الحائط الذي بناه في القرية يضر بعمرى السفن أو الماء لم يسهه وهو فيه آثم وان كان لا يضر بأحد فهو في سعة من الاتقاع بمنزلة الطريق العام اذا بنى فيه بناء فان كان يضر بالمارة فهو آثم في ذلك وان كان لا يضر بها فهو في سعة من ذلك ومن خاصه من مسلم أو ذمي قضى عليه بهدمه وكذلك التماسوا المكاتبون وأما العبد فلا خصومة له في ذلك والصبي بمنزلة العبد تبع لا خصومة له في ذلك والمغلوب والمعتوه كذلك الا أن يخاصم عنه أو يوصيه كذا في المبسوط \* ولو جعل على النهر العام بغير إذن الامام قنطرة أو على النهر الخاص بغير إذن الشرع واستثنى في العمل ولم يزل الناس والدواب يمزون عليه ثم انكسر أو وهى فعطب به انسان أو دابة ضمن وان هرب به انسان متمدا وهو براه أو ساق دابة عليه متمدا لا ضمن الذي اتخذ القنطرة كذا في فتاوى قاضيان \* في المنتقى قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن نهر يجري في قرية ثبت لتلك القرية على ذلك النهر شرهم للسفينة ولدوابهم منه وعليه غرس أشجار لهم الا أنه ليس لهم حق في أصل النهر لو أراد أهل النهر تحويل النهر عن تلك القرية وفي ذلك خراب القرية قال لهم ذلك قال وسألت عن رجل له قناة خالصة عليها أشجار لقوم أراد صاحب القناة أن يصرف قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر قال ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان صاحب الشجرة شفع جوار كذا في المحيط \* هشام قال قلت لابي يوسف رحمه الله تعالى في نهر بين قوم فاذا نوا كلهم رجلا ليس في الماء اربح لاهلهم لم يأذن له أو في أصحاب النهر رضي قال لا يسعه ان يسقي حتى ياذوا كلهم جميعا كذا في التتارخانية \* واذا احتفر القوم بينهم نهر على أن يكون بينهم على مساحة أرضهم وتكون نفقته بينهم على قدر ذلك ووضعوا على رجل منهم أكثر مما عليه غلظا رجع بذلك عليهم ولو وضعوا عليه أقل مما يصيبه رجعا عليه بالفضل كذا في المبسوط \* ولو اصطلم صاحب القناة وصاحب الدار على أن يحول القناة الى ناحية أخرى فلا رجوع فيه ان كان الصلح على ابطال الاول كذا في الغيانية \* نهر بين قوم اصطلموا على أن يسموا الكل واحدا منهم شرابا ومنهم غائب فقدّم فله ان ينقض قسمتهم حتى يستوفى حقه ان لم يكونوا أو فوه وان كانوا أو فوه فليس له ان ينقض لانه لا يفيد النقص وهذا بخلاف قسمة الدور والارضين اذا كان واحد من الشركاء غائبا ولم يكن عن الغائب خصم اذا حضر ولم يرض به كان له أن ينقض قسمتهم وان كانوا أو فوه حقه نهر كبير ونهر صغير بينهما مسنة واحتج الى اصلاحها فاصلا حها على أهل النهرين والنفقة عليهم فانصفان ان كان كل واحد من النهرين ولا يعتبر قوله الماء وكثرته كذا بين رجلين

البيع البات ودعوى الرهن والمشتري فاسدا خصم بعد القبض لا قبله والخصم هو البائع وحده قبل القبض \* اشترى جارية وقبل قبضها استحقها رجل يشترط حضرته - ما لان القضاء به يستلزم ابطال اليد والمالك للبائع والمشتري فيشترط حضرتهما ولو بعد القبض فالخصم هو المشتري لا للبائع وذكر الوتار أن المستحق ولاية الدعوى من البائع وان العين في يد المشتري لانه غاصب بالبيع والتسليم والمشتري غاصب الغاصب ودعوى الفعل على الغاصب وان العين في يد الغاصب يصح \* وذكر السرخسي في الاصل أن دعوى الغصب على غصب ذي اليد مقبولة ودعوى المالك لا \* وفي الجامع ذبح الشاة المفضوبة وانقطع حق المالك فيها ثم استحقها رجل يبرأ الغاصب عن الضمان لانه استحق عليه عين ما غصبه أولا \* وفي فتاوى الوتار باع البائع

المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية يسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعى المالك لنفسه وذواله حوله يعارضه لكن بدون تسليم العين لا يأخذ من يذى اليد وفي الذخيرة غصب الدار المبيعة غاصب قبل قبض المشتري ان الثمن منقودا أو كان الى أجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع \* وفي الجامع الصغير وجد المستعير المستعار في يد واحد فهو خصم الا أن يزعم ذواله كونه مودع المعبر \* وفي الجامع في يده عبد يقر أنه لفلان الغائب فبرهن رجل أنه اشتراه من فلان ذلك ونقد الثمن لا يقبل حتى يحضر الغائب لاتفاقهما أن اليد للغير ولو أنكر ذواله كونه ملكا للغائب يحكم عليه وعلى ذلك الغائب ولو أقر أنه لفلان الغائب وبرهن المدعى أنه اشتراه من المقر له ونقد الثمن وصدقه ذواله لا يقبل \* وذكر الوتار أجرد داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا يصح دعوى



المالك على الغاصب بالاحتمار المستاجر لان اليد لا حدهما والمالك لا يخرق بشرط اجتماعهما ولكن يصح دعوى المستاجر بالاحتمار المستاجر لان المنفعة له عيالك الخصومة بالاحتمار المستاجر وفي الذخيرة المودع والغاصب اذا كان مقرين بالمالك لا يكونان خصما للمدعي الشراء من المالك الا اذا دعيا أمر المالك بالقبض منهم ما بخلاف دعوى الورثة من المودع والمغصوب منه على ما مر وعرف في الهداية وغيرها وفي دعوى المشتري بالخيار بشرط حضرة البائع والمشتري عند الامام رجاء الله والمشتري بالخيار لا يكون خصما لمن يدعي العين وان مقبوضا \* أراد المشتري أن يرجع الى بائعه بعد الاستحقاق منه بطريقه فبرهن البائع عليه انه كان نتج عنده وان الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد رجاء الله وهو اختيار شمس الاسلام بقبول لان الرجوع بالثمن أمر يخص (٤٠٧) المشتري فاكتفى بحضوره واختار صاحب

المنظومة والعلما بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بالاحتمار المستحق وسئل العلما بادي لو نصب الحاكم وكبلا عن المستحق وسمع بينة البائع عليهم ما كتب الى المستحق بردا المشتري الى المشتري يصح \* وذكر الوارث المشتري فاسد اذا أراد فسخ البيع واسترداد الثمن وأنكر البائع البيع أو أقر بشرط احضار المبيع لان الفسخ كابتداء البيع فيشترط ككون المبيع موجودا مقدورا للتسليم بخلاف ما اذا اشترى عبدا فاذا هجره الاصل بالقضاء فاراد المشتري استرداد الثمن وأنكر البائع البيع حيث لا يشترط حضرة المبيع \* والموصى له خصم للموصى له فيما في يده فان حكم بالثالث الاول ثم خصمه فيه آخر قبل القبض ان الى الحاكم الذي حكم للاول يجعله خصما وان الى غيره لا \* وفي الذخيرة الموصى

حوله أحداهم عليه أكثر فاحتج الى النفقة عليه فهي عليهم مانصان كذا في الذخيرة \* نهر كبير ينشعب منه نهر صغير فخربت فوهة النهر الصغير فأرادوا اصلاحها بالاجها بالاجز والخص فالاصلاح على صاحب النهر الصغير كذا في خزنة المفتين \* وقف على مرمية نهر لسكة معينة وكان ينصب في دربه ثم يسيل الى سكة ثم يسيل منها الى السكة العليا التي وقف الواقف عليها فاستمر النهر في السكة فأرادوا أن يرموه من غلته هذا الوقف فانه لا يرم انما يرم منها النهر الذي يجري في السكة الموقوف عليها ولو كان الماء ينصب من النهر العظيم ويسيل الى فضاء ليس عليه شاربة ولا شفة ثم يسيل من الفضاء الى السكة الموقوف عليها يرم النهر من أعلاه الى أن يجاوز السكة الموقوف عليها والفرق بينهما ان يقال ان في الوجه الاول النهر ينسب الى السكتين اما اذا لم يكن بينهما سكة فان النهر من أعلاه الى أن يجاوز السكة الموقوف عليها ينسب الى السكة الموقوف عليها وكذا اذا احتاج الى الحفر لا يحفر من تلك الغلة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان يخاف تخريب المسنة لولم يحفر جازا الحفر منها وبه يبقى كذا في الظهيرية \* سئل أبو القاسم عن رجل له أرض وفي أرضه مجرى ماء فكنسوا النهر وألقوا التراب في أرضه هل له أخذهم بتفريغ أرضه من ذلك قال اذا قصدوا بالالقاء موضع الحرم فله أخذهم برفع ما جاوز الحرم كذا في التتارخانية \* حاطط لرجل باع نصفه فأراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام مفتحا كان له ذلك اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعلية وان أضر بأن ينكسر النهر ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أوصى أن يتصدق بشربة على المساكين فهذا باطل لان حاجة المساكين الى الطعام دون الماء وانما يحتاج الى الشرب من له أرض وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله الى المساكين لانه لا يحتمل البيع والاجارة فكان باطلا ولو أوصى بأن يسقي مسكينا بعينه في حياته فذلك جائز فيه باعتبار عينه كذا في المبسوط \* واذا أوصى بأن يسقي شربة من فلان فذلك باطل لان ما لا يجوز تملكه حال حياته لا يجوز تملكه بعد وفاته وان أوصى أن يسقي أرض فلان سنة كذا جاز من ثلثه لانه لو أوصى بشربة مؤبدا جاز فيجوز موقتا واذا مات من له الوصية بطلت الوصية لان الشرب وان كان عينا حقيقة لانه منفعة معنى لانه تابع للأرض كالتابع والوصية بالمنفعة تبطل بموت الموصى له وأما اذا أوصى له بالشرب مطلقا ولم يوقت لذلك وقتا ثم مات الموصى له بالشرب هل تبطل الوصية اختلافا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تبطل الوصية ويصير الشرب ميراثا لورثة الموصى له وهو الاصح وان قال ان فعلت كذا فلهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل ولو أوصى بثلاث شربة بغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب أو الفقراء كان باطلا لان هذه وصية ببيع الشرب لانه لا يمكن أن يبيع ويعاون الرقاب بعين الشرب وانما يمكن بثلثه والوصية ببيع الشرب بلا أرض باطلة والوصية بالشرب للفقراء وصية بالتصدق عليهم والوصية بالتصدق بالشرب بلا أرض لا تجوز ولو أوصى بثلاث حقه في النهر في كل شيء من ذلك جاز لانه تصدق بثلاث رقة النهر جاز ويدخل الشرب فيه تبعاً كما لو أوصى

له بالعين خصم لمن يدعي ذلك العين بالشراء من الموصى والغريم لا يكون خصما للغريم آخر قبض الغريم الاول شيئا ولا كن ادعى على ميت ما لا وادى اليه الوارث وغاب ثم حضر غريم آخر أو موصى له وادعى على الغريم الاول لا يصح والمودع أو الغاصب أو المدبون لا يكون خصما للموصى له وان كان الذي في يده المال مقراباته للتوفيق بل الخصم وصيه أو وارثه لا الموصى له وان أنكر الذي في يده المال أن يكون مال المتوفى يجعله الحاكم خصما ويعطيه ثلث ما في يده اذا أثبت الموصى له ذلك \* وقولهم الموصى له ليس بخصم يراد به الموصى له بالثالث أما الموصى له بجميع المال أو بما زاد على الثلث فهو خصم اذا صح لعدم الوارث لان استحقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فيلحق في الحكم بالوارث \* والخصم في اثبات كونه وصيا للوارث أو الموصى له أو مدبون الميت أو دائنه وقبل دائر الميت

ليس يخصم فيه \* ادعى أن هذه الدار التي في يده كانت لفلان الغائب وذو اليد اشتراها منه وقبضها وأنا ضيعها لأطلب الشفعة وبرهن وذو اليد يقول هي داري لم أشتريها من أحد أو قال دارك بعته من فلان ولم تسلمها اليه وأنا أطلب منك الشفعة وبرهن لا يقبل عند الامام ومحمد رحمه الله حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رحمه الله جعل ذاليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يد عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فحسمه درجة الله حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه واختلف في اشتراط حضرة المستعير مع المعير في دعوى المستعار وحضرة المودع مع المودع في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور (٤٠٨) المزاع مع رب الارض في دعوى الارض وقيل ان البذر من قبل المزاع يشترط

حضوره وان من قبل رب الارض لانه في الاول مستأجر للارض وفي الثاني أجبر لرب الارض وكذا اختلاف في اشتراط حضور غله دار في دعوى الخان مع المالك \* ولو ادعى نكاح امرأته لها زوج ظاهر بشرط حضور هذا الزوج أيضا ودعوى النكاح عليها بتزويج أيها بدون حضور أيها صحيحة \* ادعى انه زوج منه بنته البالغة برضاها وأراد قبض صداقها وأقر الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول فالحكم يأمر الزوج بتسليم المهر ولا يشترط حضورها \* وهب لعبده غيره شيئا ثم أراد الرجوع ان العبد ما دوننا يصح الرجوع بغيبه المولى وان محجورا لا يصح بلا حضور المولى وان ادعى العبد الحجر والواهب الاذن فالقول للسواهب استحسانا فان برهن العبد على انه محجور لا يصح بلا حضور المولى فان أراد الرجوع حال حضور المولى وغيبه العبد فان

بالشرب مع الارض كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجت امرأة على شرب بغير أرض فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء \* ويجب مهر المثل كذا في الكافي \* ولو أن امرأة اختلعت من زوجها على شرب بغير أرض كان باطلا ولا يكون له من الشرب شيء \* ولكن الخلع صحيح وعليها أن ترد المهر الذي أخذت والصلح من الدعوى على الشرب باطل فان كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فان كان الصلح عليه من قصاص في نفس أو فساد ونفس فالصلح باطل وجاز العفو وعلى القاتل والقاطع الدية وارش الجراحة كذا في المبسوط \* (١) نهر بين رجلين أراد أن يسوق الماء فيه هذا وما هو هذا وما جاز ولو كان لكل نهر خاص فاصطالحا على أن يسقي هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لا يجوز كذا في التتارخانية ناقلا عن الذخيرة \* امرأة لها تسعة أجرة من الارضين خرب السيل مجرى هذه الارضين فاستأجرت أقواما ليحرموا المجرى على أن تعطيه ثلثة أجرة من الارضين فعمروها ذلك كره على بن أحمد أنه قال أجرة أن تكون هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلثة الاجرة قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا الجواب يوافق قوله ما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز به يفتي فعلى هذا لو كانت عيبت الاجرة بالثلاثة وقت الاستئجار جاز اجماعا كذا في الذخيرة \* رجل له مجرى ماء في دار رجل فخر المجرى فأخذ صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فخر السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه فان كان النهر ملكا لصاحب المجرى أخذ باصلاحه ومنهم من قال اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر ملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى قال أستاذنا الفتوى على الاول لان اصلاح الملاك على صاحب الملاك كذا في الفتاوى الكبرى \* نهر في دار رجل يتأق الضرر للبين من مائه الى دهليز الجار ثم يتأق من الدهليز الى دار امرأته في ذلك ضرر فاحش ان لم يكن النهر ملكا لرجل انما للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشفعة فكل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه أبي بكر بن الاعشى وعن أبي القاسم ان اصلاحه على أصحاب المجرى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في الظهيرية \* ولو كان لكل دار مالك على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر بمحقوقها لم يكن لمشتري الدار الاول أن يمنع المشتري الثاني عن مسيل الماء على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائط الثاني في الحائط الاول كذا في الغياثية \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره باع صاحب الدار داره مع المسيل ورضى به صاحب المسيل فله أن

(١) قوله نهر بين رجلين أراد الخ هذا الفرع سيأتي في آخر هذا الباب قريبا فالصواب اسقاطه من هذا المحل اه معجحه

الموهوب في يد العبد لا يصح الرجوع وان في يد المولى يصح وان قال المولى أو دعه عندى ولا أدري أنه هبة أم يضر برهن الواهب على أنه ما وهبه له الرجوع لان المولى مال كذا فيكون خصما لكل من يدعى المالك فيه \* وفي الجامع ادعى على مولى العبد أن عبيدك الغائب أخذ مني كذا وسلمه اليك وأقر مولى العبد بذلك يؤمر بتسليم المال اليه بخلاف ما اذا تصادق ان المال وصل اليه من جهة عبد المدعى لاتفاقهما على كونه مودعا من جهة الغائب وهذا المولى يقر بأنه أخذ من مولاه ولا يتصور ان يكون المولى غاصبا أو مودعا لعبده فيكون أخذ على التملك وقد مر أن كل من يدعى المالك في عين فدعوى المالك عليه يصح فصار كما اذا قال ذو اليد مالك اشتريته من فلان ولو قال ذو اليد هذا المال أو دعه عندى عبدى فلان ولا أعلم أنه كأم لا وصدقه المدعى في الابداع وبرهن على انه ماله يحكم له به لما ذكرنا أن

ما يأخذه المالك من عبده يكون مملوكا له وهذا اذا كان الذي في يده من جهة عبده أما اذا كان من جهة عبد المدعي بان أودع العبد ألقاعند انسان وغاب أو أقرض ألقاوغاب أو غضب من عبد ألقاوغاب العبد ثم حضر مولاه فأدعاه على الغاصب أو المودع أو المدينون لا يسمع بلا حضور العبد عينا كان أو دينا سواء أقر المالك للمدعي أو لم يقر اذا ادعى الوصول اليه من جهة عبد المدعي بان قال هذا مالك أخذته منك عبدك وأودعه عندى أو أقرضه منى أو غضبته منه لانهما اتفقا على الوصول من يد العبد فكانت يده مائة فمئة فلا يجبر على الدفع كفى المسئلة الخمسة اذا صدقه المدعي في وصوله اليه من الغائب وقال في الذخيرة المولى لا يملك أخذ ودبعة العبد من مودع العبد حال غيبة العبد لان له دما معتبرة في الخصومات وهذا اذا لم يعلم المولى أنه كسب عبده أو مال نفسه اما اذا علم ذلك فله حق (٤٠٩) الأخذ بلا حضوره وهذا مخالف لرواية الجامع ومثله في العدة

بضرب بحصة المسيل في الثمن وان كان له المجرى دون الرقبة فلا شئ له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل ما يدل على أن للشرب حصة من الثمن فانه قال اذا شهد أحد الشاهدين بشراء الارض وحدها بألف درهم وشهد الآخر بشراء الارض مع شربها بألف درهم لا تقبل الشهادة لان الذى شهد بشراء الارض مع الشرب جعل بعض الثمن بمقابلته الشرب فظن بعض مشايخنا ان ما ذكر في فتاوى أهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا لان موضوع مسئلة كتاب الشرب ان مالك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب حصة من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فكان يبيع الشرب في حق صاحب الشرب بانقراده والشرب بانقراده لاحصة له من الثمن ولولم يبيع صاحب الدار داره واكن قال صاحب المسيل أبطلت حتى في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه وان كان له الرقبة لا يطل حقه لان المالك في الاعيان لا يقبل الا بطل كذا في المحيط \* في العيون نهر بين رجلين وأراد أن يسوق منه هذا يوما وهذا يوما مجاز لان ذلك يقع في نهر واحد لا يضر غيرهما وان كان لكل واحد نهر خاص واصطلمها على أن يسقى هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يجز كجارة السكنى لان هذا يبيع ويبيع الشرب لا يجوز كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب

بضرب بحصة المسيل في الثمن وان كان له المجرى دون الرقبة فلا شئ له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل ما يدل على أن للشرب حصة من الثمن فانه قال اذا شهد أحد الشاهدين بشراء الارض وحدها بألف درهم وشهد الآخر بشراء الارض مع شربها بألف درهم لا تقبل الشهادة لان الذى شهد بشراء الارض مع الشرب جعل بعض الثمن بمقابلته الشرب فظن بعض مشايخنا ان ما ذكر في فتاوى أهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا لان موضوع مسئلة كتاب الشرب ان مالك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب حصة من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فكان يبيع الشرب في حق صاحب الشرب بانقراده والشرب بانقراده لاحصة له من الثمن ولولم يبيع صاحب الدار داره واكن قال صاحب المسيل أبطلت حتى في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه وان كان له الرقبة لا يطل حقه لان المالك في الاعيان لا يقبل الا بطل كذا في المحيط \* في العيون نهر بين رجلين وأراد أن يسوق منه هذا يوما وهذا يوما مجاز لان ذلك يقع في نهر واحد لا يضر غيرهما وان كان لكل واحد نهر خاص واصطلمها على أن يسقى هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يجز كجارة السكنى لان هذا يبيع ويبيع الشرب لا يجوز كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب

### كتاب الاشربة وفيه بابان

الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي تتخذ منها الاشربة واسماؤها وما هياتها وأحكامها

أما تفسيرها فاسم الشراب يقع على ما حرم منه وأما اسمائها فاثنا عشر سبعة لما يتخذ من العنب الخمر والباذق والطلاء والمنصف والنجح والجهورى والجيدى واثان للتخذ من الزبيب النقيع والنبيد وثلاثة للتخذ من التمر السكر والفصيح والنبيد وأما ما هياتها فالاشربة المتخذة من العنب (أحدها الخمر) وهو اسم الذى من ماء العنب بعدما غلا واشتد وقذف بالزبدوسكن عن الغليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا غلا واشتد فهو خمر وان لم يقذف بالزبد (والثانى الباذق) وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث أو النصف أو يطبخ أدنى طبخة بعدما صار مسكرا وسكن عن الغليان (والثالث الطلاء) وهو اسم للثلاث وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكرا (والرابع المنصف) وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه (والخامس النجح) وهو أن يصب الماء على الثلث حتى يرق ويتولد حتى يشتد ويسمى أبابوسقى لان أبابوسق رحمه الله تعالى كثيرا كان يستعمل هذا (والسادس الجهورى) وهو الذى من ماء العنب اذا صب عليه الماء وقذف بالزبد وطبخ حتى يذهب ثلثه وبقي ثلثاه (وأما ما يتخذ من الزبيب فنوعان) نقيع وهو أن ينقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلا وقذف بالزبد والثانى النبيد وهو الذى من ماء الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة وغلا واشتد

(٥٢ - فتاوى خامس) لاتفاقهما على وصوله من يد العبد وعلى ما ذكر في الذخيرة يتمكن ووفق بعض الاكابر الروايتين وفصل فقال لو صدقه المودع انه أرسله للايداع يتمكن كفى الذخيرة وان أنكر إرساله للايداع لا كاذ كره في الجامع وذكر الوار رحمه الله ادعى الصبي المأذون مالا لا يشترط حضرة وصيه وكذا العبد لو ادعى وعلل وقال لان له دما معتبرا \* دفع الى دلال شيئا للبيع فباعه الدلال من رجل وسلم اليه وغاب فأدعاه الآخر منكرا يبعه ان برهن المشتري على شرائه من الدلال أو صدقه الآخر في دفع المأمور اليه يندفع لتصادقهما على الوصول من يد الغير \* الوكيل بالحفظ من الغائب أودعه عند رجل ومات فذواليد خصم ان يدعيه الآن يبرهن أن الغائب كان دفعها الى الميت الذى أودعه عندى اليد ثم غاب فحينئذ يندفع عنه الخصومة وكذا لأجعله وصيا لافى هذا على قياس قول الامام رحمه الله لتجمع

وصايتها في كل شيء \* وذكر الوارثا ايضا عبددين ورد أحدهما أو استحق لا يشترط وقت الرد حضور العبد الآخر سواء كان الرد بقضاء أو لا  
وكذا لو لم يكن العبد المبيع حاضرا وقت الرد صح \* علق طلاقها بان يزوج عليها فلا نة فإذا عت وجود الشرط وأنكر الزوج ففي اشتراط  
حضور فلا نة وقت الدعوى روايتان والأصح أنه يشترط وفي المحيط مات عن تركه بلا وارث ولا وصى عن دين يستغرق التركة لا يشترط وقت  
نصب الوصى احضار التركة وان وقعت الدعوى في التركة وأريد اثبات أنها تركت فليس يشترط احضارها أو نيل لا وفي الذخيرة ادعى أنه فقاً  
عين عبده ليساوى ألفا والعبد حتى وأنكره المدعى عليه يشترط حضرة العبد الا ان يكون العبد ممتناً أو صغيراً لا يعبر عن نفسه فلا يشترط  
حضرة غيره ويحكم بالارش لو برهن وفي البرزون (٤١٠) والجار وغيرهما لا يشترط حضرة الحيوان في طلب أرض عينه وكذا لو ادعى بحر حافي

دابة أو خر حافي فوب لا يشترط  
احضارهما لان المدعى في  
الحقيقة الجزء القاتل وإذا  
استحق مال المضاربة وفيها  
ربح فالخصم في قدر الربح  
المضارب ولا يشترط حضرة  
رب المال فيه وان لم يكن  
فيه ربح فسررب المال  
وللمضارب بيع مال المضاربة  
إذا لحقه دين بالاحضور رب  
المال لان التصرف له  
استحق المشتري من الوكيل  
المشتري يكتفى بحضور  
الوكيل ولا يحتاج الى حضور  
الموكل \* الوكيل بشرء الدار  
إذا قبضها فالخصم للشفيع  
هو لا الموكل وان لم يقبض  
فالخصم الموكل أو الوكيل  
أو البائع أو وكيله \* شهد أن  
الغائب أعتق أمته أو طلق  
امرأته لا يقبل وان كانت  
الامة غائبة أو الزوجة غائبة  
يقبل لانهم الوحد حضرتا وكذا  
لا يلتفت الى قوله ما فلا  
يبالي بعدم حضرته \* إذا  
ادعى ثمن مبيع قبض  
لا يشترط احضار المبيع وان  
غير مقبوض يشترط احضاره

(وأما ما يتخذ من التمر فثلاثة أنواع) أحدها السكر وهو الذي من ماء التمر اذا غلا واشتد وعليه أكثر أهل  
اللغة والثاني (١) الفضيخ وهو الذي من ماء البسر المذنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد والثالث النبيذ  
وهو الذي من ماء التمر اذا طبخ أدنى طبخة وغلا واشتد وقذف بالزبد وكذا يقع على الماء الذي أنقع فيه التمر  
وخرجت دلاوته وغلا واشتد وقذف بالزبد (وأما أحكام هذه الاشربة فهي على خمسة أوجه) في وجهه حلال  
بالاجماع وفي وجهه حرام بالاجماع وفي وجهه حرام عند عامة العلماء وفي وجهه حلال عندنا خلافا لبعض الناس  
وفي وجهه حلال عندهما خلافاً للمحمد وأما ما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حلوا لم يشد \* وأما ما هو حرام  
بالاجماع فهو الخمر والسكر من كل شراب (وأما الخمر فلها أحكام ستة) أحدها أنه يحرم شرب قليلها وكثيرها  
ويحرم الانتفاع بها للتداوى وغيره والثاني أنه يكفر جاحداً حرماً والثالث أنه يحرم عليه كذا وتعليلها  
بالببيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه - صنع والرابع أنه قد بطل تقوؤها حتى لا يضمن من تلذذها كذا في محيط  
السرخسي \* واختلفوا في سقوط ما يمتد أو الصبح انهم مال لجرى ان الشع والضفة فيها كذا في الكافي والخامس  
هي نجسة غليظة كالبول والدم والسادس يجب الح - تدبيره اقليلها وكثيرها وبيع تحليلها كذا في محيط  
السرخسي \* ولا يؤثر الطبخ فيها لان الطبخ في الشرع للنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد بثوتها لان الطبخ  
أثره في إزالة صفة الاستكار وبعد ما صار خرا لا يؤثر فيها ثم قيل لا يحذف فيه ما لم يسكر لان الح - تدبيره اقليل  
مخصوص بالي \* وهذا مطبوخ وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يح - تدبيره من الشرب منه قليلاً  
كان أو كثيراً كذا في الكافي \* والخمر اذا صارت خلوا ودخل فيها بعض الحوضنة ولكنها فيها بعض المرارة  
لا تكون خلوا عند أي حنيفة رحمه الله تعالى حتى تذهب المرارة وعندهم اقليل الحوضنة يحل هذا اذا  
تحلل بنفسه \* أما اذا خلله بعلاج بالمخ أو غيره يحل عندنا الكل في شرح الطحاوي وفي شرح الشافعي ولو  
صب الخل في الخمر يؤكل سواء كانت الغلبة للخمر أو للخل بعد ما صار مضوا على قياس قول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى (٢) ان كانت الخمر هي الغالب فكذلك أما اذا كانت الغلبة للخل كفي مجموع النوازل لا يحل  
من ساعته ما لم يرض زمان علم أنه صار خلا كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا طرح في  
الخمر ربحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي ان يذهب أو يطيب بهما ولا يجوز بيعها وان تغيرت  
رائحته بما ألقى فيها لانهم لم تصر خلا والخمر لم تصر خرا لا يجوز الانتفاع بها ولا تمتشط المرأتهما وهو عادة  
بعض النساء قيل انها تريد في بريق الشعر ولا يداوى بها جر حافي بدنه (٣) أو بدرباته ولا يحتمل بها ولا يقطر  
(١) قوله الفضيخ بالضاد والخاء المعجمتين مشتق من الفضيخ وهو السكر يقال انفضيخ سنم البعير أي انكسر  
من الجمل فكأن البسر لما كان يكسر لاستخراج الماء منه سمي الماء المستخرج منه بعد الفضيخ فضيخاً كذا  
قاله شمس الأئمة السرخسي في محيطه اه صححه (٢) قوله ان كانت الخمر هي الغالب الخ كذا في  
الاصول حرراه اه صححه (٣) قوله أو بدرباته هو التحريك قرحة الدابة كافي القاموس اه صححه

لتم البيع بالتسليم بعد الامتات فاندفع ما بعد القبض لانه دعوى الدين في الحقيقة وان ادعى من البائع تسليم المبيع لا  
ياتفت اليه لا اذا كان الثمن مؤجلاً لعدم لزوم التسليم قبل تسليم الثمن وكذا لو ادعى تسليم العين المستاجر بعد فسخ الاجارة لا يلتفت اليه ما لم  
يحضر رأس مال الاجارة المقبوضة وكذا لو ادعى تسليم الرهن على المرتن لا يصح ما لم يحضر قدر الدين ودعوى القتل الخطا يصح على العاقلة  
بالاحضور والقائل لا يشترط احضار التركة لاثبات الدين وبعد ثبوت الدين لا يتمكن من استينائه الا بالاثبات للتركة واثباتها لا يتصور بلا  
احضارها لان من النفايات وفي دعوى المنقول لا بد من احضاره فان احضر شيئاً معلوماً يفي بالدين صح ولا يشترط احضار الكل (نوع  
منه في قيام البعض عن البعض في الدعاوى) باع نصف عبداً وأودعه النصف الآخر وغاب ثم ادعى آخر منه نصف العبدان برهن على

ما ذكرنا من البيع والايديع يندفع لان غاية الامر ان المستحق شرهك البائع ويسع النصف ينصرف الى حصته كما عرف في الجامع الصغير  
فتمين الايديع في النصف الباقي فلا يكون خصما وان كان بائع النصف غير مودع النصف واستحق نصفه شائعا فخصم لورود الاستحقاق على  
النصفين نصف المشتري ونصف الوديعة لانه لم يظهر أنه باع. لكنه بل باع ما في يده ولو كان النصف الآخر في يده يبيعه فاذا كان كذلك لم يكن  
أحد النصفين أولى من الآخر غير أنه لا يحكم بنصف الوديعة لعدم الخصم فيه فيقضى عليه بنصف ما في يده ويرجع نصف الثمن ويوقف  
النصف الآخر الى حضور الغائب \* وفي المتن عن الثاني ادعى أن له نصف هذه الدار ونصفها الفلان وبرهن فقال ذوالنصف فها هي  
ونصفها الفلان يحكم له بالنصف والنصف الباقي بين ذى اليد وفلان أنصافا \* برهن على (٤١١) أنه اشترى دارا من نفر هي في أيديهم

وبعضهم حاضر وبعضهم غائب فعند الامامين  
رحمهما الله لا يقضى على  
الحاضر الا في حصته اذا  
كان الحاضر مقرا بنصيب  
الغائب خلافا لمحمد رحمه  
الله \* ادعى صدقة أو هبة أو  
رهنا من رجلين وأحدهما  
غائب والمُدعى في يد الحاضر  
وأهل الغائب وهم مقرون  
بنصيب الغائب وبرهن  
على مدعاه والقبض فعلى  
قول الامام لا يقضى بشئ  
وعلى قول الثاني في الصدقة  
والهبة يحكم على الحاضر  
في حصته غير مقسوم فاذا  
حضر الغائب يحكم عليه  
أيضا وفي الرهن لا يحكم  
قبل حضور الغائب فاذا  
قدم أعادها بحضرتهما  
وفي المحيط ادعى شراءها  
منهما وهي في أيديهما  
وأحدهما حاضر والحاضر  
مقر بنصيب الغائب منكر  
للسبع وبرهن يقضى على  
الحاضر فقط في حصته عند  
الامام والثاني أما الامام مرة  
على أصله في أنه لا يكون

في الاحليل كذا في المحيط \* ويكره ان يبل الطين بالخر وان يسقى الدواب به قال بعض المشايخ لو نقل البابة  
الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا فحين أراد تحليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر  
ويصبه فيها ما لو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى لا بأس به في الوجهين جميعا لان  
حل الخمر انما يكره اذا كان الحل لأجل الشرب وأما اذا لم يكن لأجل الشرب لا بأس به ألا يرى انه اذا خللها  
بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حل الخمر والصحيح هو الاول كذا في  
الذخيرة \* ولا يسقى الصبي والدمي والاثم على من سقاها هكذا في الغيابة \* ويكره الا كتمال بالخر وان يجعل  
في السعوط هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا عجن الدقيق بالخر وخبزه لا يؤكل ولو أكل لا يحدو كذلك لو وقعت  
الحنطة في الخمر لا تؤكل قبل الغسل فان غسلت وطعنت أو لم تطعن ولم توجد راحة الخمر ولا طعمها فلا  
بأس بأكله قيل هذا اذا لم تنتفع بالحنطة أما اذا انتفعت فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تطهر أبدا وعلى قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى تغسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة وتؤكل وعلى هذا اذا طبخ اللحم في الخمر  
فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يحل أكله أبدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يغلى ثلاث مرات بعاء  
طاهرو ويرد في كل مرة كذا في المحيط \* واذا طرح الخمر في مرق عذرة الخمر لا يؤكل لان هذا مرق نجس  
ولو حرمه لانه لا يحدو مالم يسكر واذا طرح الخمر في سمن أو ملح أو خل وربى حتى صار حامضا فلا بأس به ذكر  
المسئلة في الاصل مطلقة من غير تفصيل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يفصل الجواب فيها تفصيلا  
وكان يقول ان كان السمك أو الملح مغلوبا بالخر يطهر اذا صار حامضا ويحل أكله وان كان السمك أو الملح غالبا  
لا يطهر ولا يحل تناوله وان صار حامضا كذا في الذخيرة \* واذا وقعت فأرة في حب الخمر فانت ورميت  
الفأرة ثم صارت الخمر خلا كان طاهرا وان تفسخت فأرة فيها كان الخمر نجسا لان ما فيها من أجزاء الفأرة لم  
يصر خلا كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يحل النظر اليها على وجه التام كذا في الوجيز للكردي \* وفي  
فتاوى ما وراء النهر قطرة من الخمر وقعت في جرة فيها ماء ثم صب ذلك الماء في حب الخمر قال أبو نصر الدبوسي  
يفسد الخمر وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه بل  
نجسا واما الخمر فاذا انحلت الخمر بوقوعه في الخل زالت المجاورة ف يعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خر ثم في خل  
يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بنجس ثم وقع في خل والثوب اذا وقع في خر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق  
اذا عجن بنجس وخبر فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين من أجزاء الخمر لم يصر خلا بالخبر فلا يطهر كذا في  
فتاوى قاضيان \* ولوسني شاة خرا لا يكره لحمها ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها لم تختلط بلحمها  
وان استحسب الخمر لحما يجوز كالأستحسب خلا الا اذا سقاها خرا كثيرا بحيث تؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه  
يكره أكل لحمها كالأعتادت أكل الجله كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتادت شرب الخمر وصارت بحال  
توجد راحة الخمر منها في الشاة تحبس عشرة أيام وفي البقرة عشرة برهن في البعير ثلاثين وفي الدجاجة يوما

الحاضر خصما عن الغائب في مثله فلا يكون القضاء على الحاضر قضاء على الغائب ألا يرى أن البائع لو واحد والمشتري اثنين غائب وحاضر  
فالحاضر ليس بخصم عن الغائب والثاني فرق وقال لو اتحد المشتري وتعدد البائع لا يتعدى الحكم الى الغائب ولو بعكسه يتعدى لان البائع  
لو تعدد حقق البائع لا يتصل بحق الآخر لفرق الصفقة ألا يرى أنهم لو خاطبوا رجلا بالبيع له أن يقبل نصيب أحدهم فلا يكون الحاضر خصما  
عن الغائب وان كان المشتري متعددا حقق الغائب متصل بحق الحاضر ألا يرى أنه لو خاطب اثنين فقبل أحدهما لا يصح جاز أن يجعل  
أحدهما خصما عن الآخر فان كان الحاضر ينكر نصيب الغائب والمسئلة بحالها يحكم بكل الدار المدعى لان الحاضر انكار ملك الغائب  
صار خصما للمدعى أما في نصيبه فظاهر وأما في نصيب الغائب فلان المدعى صار خصما عن الغائب في اثبات الملك له في نصيبه لادعائه الشراء

منه ولا يتوصل الى اثباته منه الا باثبات ملك الغائب \* وفي المحيط اذا قال اشترينا هذه الدار مع فلان الغائب ونقدنا الثمن قد ذكرنا أن على قول الثاني رحمه الله يحكم له به الكنه بوضع حصة الغائب في يد عدل بلا قسمة فان حضر وأنكر الشراء بطل في حصته وصح في حصة الحاضر ومذهب الامام ذكرنا وفي المبسوط قال لا يقبل في حق الغائب ولم يذ كر خلافا وان ادعى شراء نصيب الغائب منه لا يكون الحاضر خصما لانه ليس بنائب عن الغائب وان ادعى الشراء من المورث يصح ويصح الدعوى على كل واحد من الورثة لان كلامهم نائب عن المورث \* وفي النوازل عن محمد دلوا دعي أنه باعه وفلا ناعبه دابالف وبرهن يقضى على الحاضر بنصف الثمن لا على الغائب الا أن يحضر الغائب ويعيد عليه البينة الا اذا ادعى (٤١٣) كون كل واحد منهما ماضيا ناعن الآخر قسطه من الثمن فيقضى على الحاضر ولا يحتاج الى اثباته

كذا في المحيط \* ويكره شرب دردى الخمر والاتقاع به ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بأن يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في المبسوط \* رجل خاف على نفسه من العطش يباح له أن يشرب الخمر بقدر ما يسد فقه به العطش عندنا ان كانت الخمر تزدك العطش كما يباح للطير تناول الميتة والخنزير وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجحد ما يزيل به الا الخمر يباح له شربها كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الفتاوى المضطر لشرب قدر ما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر عباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز للكردرى \* (وأما ما هو حرام عند عامة العلماء) فهو الباذق والمنصف ونقيع الزبيب والتمر من غير طبخ والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال أصحاب الظواهر بأنه مباح شربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يجحد شاربها ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي \* ونجاسة المنصف والباذق غليظة أم خفيفة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا أصاب الثوب منه أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة قالوا وهكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وحكى عن الفضل في رحمه الله تعالى انه قال على قول أبي حنيفة - وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب أن يكون نجاسة خفيفة والفتوى على انه نجس نجاسة غليظة ويجوز بيع الباذق والمنصف والسكر ونقيع الزبيب ويضمن متلفها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له - ما والفتوى على قوله في البيع أما في الضمان ان كان المتلف قصدا نجاسة وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالفتوى على قوله ما وان لم يقصد النجاسة فالفتوى على قوله أيضا كذا في الظهيرية \* (وأما ما هو حلال عند عامة العلماء) فهو الطلاء وهو المثلث ونبيذ التمر والزبيب فهو حلال شربه ما دون السكر لاستمرار الطعام والتداوى وللتقوى على طاعة الله تعالى لا للتمتع والسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذا سكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متلفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأصح الرايتين عن محمد رحمه الله تعالى وفي رواية عنه أن قليله وكثيره حرام ولكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي \* والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى حتى يجحد من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن والبن لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة في زماننا ويصدقون السكر واللحم وشربها كذا في التبيين \* والعصير اذا شمس حتى ذهب ثلثاه يحل شربه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الفتاوى الكبرى \* وفي النوازل سألت أبا سليمان عن ثلاث صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* (وأما الخنج) فاختلقت في تفسيره قال الحاكم أبو محمد الكوفي رحمه الله تعالى هو عصير الغناب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون المذهب من العصير أقل من الثلثين يحل شربه مادام حارا واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله

على الغائب \* وفي المستحق عن الثاني في يده عبد ادعى رجل أنه منه وبين فلان الغائب لا على الارث وقال ذوالبدا العبد يبنى وبين فلان غير الذي ذكره المدعي لا على الارث فبرهن المدعي أن نصفه في حكمه له بالربع لان ما في يد الحاضر بينه وبين الذي أقر له أنصافا ولو قال ذوالبدا العبد لي ولفلان فقال المدعي نصفه لفلان ونصفه لي وبرهن يقضى له بنصفه ولو قال ذوالبدا نصفه لفلان دفعه الى ولا أدري لمن النصف الا آخر فقال المدعي نصفه لفلان كما قلت دفعه اليك والنصف لي لا يقضى له بشئ وان برهن حتى يحضر الدافع الغائب وعن الثاني في يده دار باع نصفها مشاعا من رجل وأشهد له بالقبض ثم باع النصف من آخر ثم استحق نصفها فالمستحق خصم للمشتري يأخذ من كل منهما نصف ما في يده بايهاما ظفر ولو أجاز بيع الاول لم يبق بينه وبين المستحق

خصومة ولو النصف مشاعا وسلمه فالمستحق خصم للبائع والمشتري يأخذ من كل منهما نصف ما في يده فان قال البائع وسكر كثير أسلم اليك النصف الذي في يدي غير مقسوم فلا خصومة بين المستحق والمشتري حيث نذو كذا الحكم في كرى طعام في يد رجل باع كرامتها وسلم ثم استحق نصف الطعام فان خصم هو البائع والمشتري قال ابن سماعه وروى عن الثاني رحمه الله ولا أحفظه عنه أنه قال لو باع نصف داره مشاعا ولم يسلمه الى المشتري ثم جاء مدعي نصفها فان خصم هو البائع ويؤمر بتسليم النصف الذي في يده والنوع الاول من هذه المسائل رواية في دار بينهما لا من جهة الميراث غاب أحدهما فادعى آخر على هذا الحاضر نصف هذه الدار أنه يكون خصما في نصف ما في يده وهو ربع الكل ومنه ذكر الوارادعي دارا على رجلين أن الدار التي في أيديكم ملكي وبرهن على أخذها ان كانت في يدها الميراث فان الحكم على أحدهما



حكم على الآخر لا تصاب أحد الورثة خصما وان لم يكن كما في يده لا يكون هذا قضاء على الغائب بل هو قضاء على الحاضر بما في يده ولو كانت في أيديهما أو في يد أحدهما بحكم الشراء لا يتعدى إلى الغائب لعدم الخصم عنه \* وفي المتنق دار في بدرجلين ادعى آخر نصفها مشاعا ثم الله ثم اقتسم بعد الدعوى أو قبله وغاب أحدهما فادعى على الحاضر كل ما في يده وهو النصف وبرهن عليه لا يقبل لأنه شهد بأكثر مما ادعى \* وفي المحيط شرب بين خمسة أودار بين ثلاثة غصب السلطان منه نصيبا وقال غصبت نصيب أحدكم بعينه فحكم السلطان باطل والباقي بين الكل لأن التاوى والباقي من مال الشركة على الكل \* وفي المتنق ادعى أن له والغائب عليه ألفا وبرهن وحكم له بالنصف واستوفاه ثم قدم الغائب ليس له اتباع الغريم بلا إعادة البيعة وله اتباع القابض لاقراره بالشركة وفي الذخيرة عليه دين (٤١٣) الثلاثة غاب اثنان وحضر الثالث وطالب حصته يجزى للمديون على

الدفع \* وفي الاقضية برهن على مال في صل على رجلين عن الامام رحمه الله في رواية يقضى على الحاضر وفي رواية عنه يقضى عليهما ويكون الحاضر خصما عن الغائب اذا كان الحاضر كفيلا عن الغائب أو كان الاصيل عن الحاضر والغائب كنفيل عنه وكذا اذا كان كل منهما كفيلا عن صاحبه قال الرازي رحمه الله يتعدى على الغائب اذا كانت الكفالة بالامر لان ما يدعيه على الكفيل عين ماثبت على المكفول عنه لثبوت حق الرجوع له بذلك فلو كانت الكفالة بغير امره لا يتعدى إلى الغائب لان المدعى على الكفيل ليس بسبب ما يدعى على الاصيل حتى لا يرجع عليه فلا يكون خصما \* قال في الاقضية وقوله أو كان الاصيل على الحاضر والغائب كنفيل عنه فيه نظر لانه يجوز أن يكون المال على

وكثيره وقال بعضهم الخبيخ (١) هو الحمى وهو أن يصب الماء على الميثا ويتلحى يشتد ويقال له أبو يوسف لكثرة ما استعمله أبو يوسف رحمه الله تعالى وهل يشترط لباحة هذا أن يطبخ أدنى طبخة بعدما صاب عليه الماء قبل الغليان والشدة تختلفوا فيه على نحو ما يختلفوا في الميثا فان غلا واشتد حل شربه ما لم يسكر منه فان سكر منه يحد (وأما الجمهوري) فهو التي من ماء العنب اذا صاب عليه الماء ويطبخ أدنى طبخة مادام حلوا حل شربه عند الحل واذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو والباقي سواء في الحكم فان صب الماء على عصارته بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا في الظهيرية والله أعلم

### الباب الثاني في المتفرقات

اذا شرب تسعة أقداح من نبيذ التمر فأوجر العاشر فسكر لم يحد (٢) لان السكر يضاف الى ما هو أقرب اليه كذا في السراجية \* ولو خلط عصير العنب بعصير التمر أو بنقيع الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثاه وكذا اذا صب في المطبوخ قدح من عصير العنب أو عصير الرطب أو نبيذ التمر أو نقيع الزبيب وهو نقي ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل فان طبخ قبل أن يشتد ان كان المصوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب ثلثاه بالطبخ وان كان المصوب من سائر الانبذة يكفي أصل الطبخ للحل ولو أتى في المطبوخ عنب أو تمر أو زبيب ثم اشتد روى المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان الملقى قليلا لا يتخذ منه نبيذ فهو غير معتبر لا بأس بشربه وان كان كثيرا يتخذ النبيذ من مثله ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل كذا في الغيائية \* ولو طبخ العنب كما هو ثم يعصر يكتفى بأدنى طبخة كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى أبو يوسف أنه لا يحل لمالم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح لان العصريه قائم فيستوى اعتبار الطبخ بعد العصر وقبله كذا في الكافي \* ولو أتى العنب في نبيذ التمر أو في نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب ثلثاه كافي عصير العنب كذا في التتارخانية في الفصل الثاني في بيان ما يتخذ من التمر والزبيب \* فان جفع في الطبخ بين العنب والتمر وبين الزبيب والتمر لا يحل لمالم يذهب بالطبخ ثلثاه بمنزلة ما لو خلط عصير العنب بنقيع الزبيب والتمر كذا في المبسوط \* وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان النبيذ المطبوخ ان لم يفسد باقيا عشرة أيام فصا اعدا فهو حرام وان كان يفسد فهو حلال كذا في التهذيب \* التمر المطبوخ يبرس فيه العنب والعنب غير مطبوخ فيغليان جميعا قال يكره ولا يحد شربه حتى يسكر اذا كان التمر المطبوخ غالبا وان كان العنب غالبا يحد

(١) قوله الحمى منسوب الى رجل اسمه حميد استخذه واتخذوه وقوله الجمهوري منسوب الى جمهور الناس أي جلهم كأنه شراب جل الناس كذا في المحيط اه صححه (٢) قوله لان السكر يضاف الى الخ حتى لو أوجره تسعة أقداح فلم يسكر فشرب القدح العاشر فسكر منه يحد كذا في محيط المرحضى نقله صححه

الاصيل لا الكفيل كما قبل الكفالة بخلاف ما اذا كان الاصيل على الغائب والحاضر كنفيل عنه لانه لا يجوز أن يكون المال على الكفيل لا على الاصيل فكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصيل فاتصبا خصما وفي قوله لا يجوز أن يكون المال على الكفيل لا على الاصيل كلام فان الكفيل اذا قال كفلت بمالك على زيد فاقر الكفيل أن له على زيد كذا أو أنكزه زيد لم يجد الكفيل بينة على أن على زيد كذا يجب المال على الكفيل لا على الاصيل فلم يكن لزوم المال على الكفيل من ضرورة لزوم المال على الاصيل كما ذكر \* وذكر عن محمد رحمه الله باع من رجلين بالف على ان كلامهما كنفيل عن صاحبه بامرهم ثم أتى البائع أحد الرجلين وبرهن أن له عليه وعلى الغائب ألفا كفل كل عن الآخر بامرهم يحكم بالف نصفها عليه بالاصالة ونصفها بالكفالة فان حضر الغائب قبل الاستيفاء أخذ من

الحاضر هذا النصف أصالة لان الحكم عليه بها حكم على أصيله أيضا والقضاء على المكفول عنه لا يكون قضاء على الكفيل وعن ابن سماعة له على آخر ألف وبها عنه كفيل بأمر المذنبون فلي الطالب الأصل قبل لقاء الكفيل وبرهن عليه أن على عليه كذا وفيه لان تقبيل بها بأمر لا يحكم به على الأصل ولا يحكم به على الكفيل حتى اذا لقي الكفيل لا يتمكن من المطالبة بها قبل أن يعيد برهانه عليه وان لقي الكفيل أولا وبرهن عليه على فهو ما برهن على الأصل يقضى به على الكفيل والأصل حتى لو لقي الأصل بعد الحكم بطالبه بها قبل إعادة برهانه \* وفي المحيط برهن عليه أنه باعد عبد الله بطلان الغائب بألف يقضى له بنصف الثمن فاذا حضر الغائب كان إعادة برهانه فالحاصل أن الدين المشترك لا يحجب الارث لو برهن عليه لا يكون الحاضر (٤١٤) خصما عن الغائب عند الامام رحمه الله والثاني يجعله خصما بكل حال وقال محمد رحمه الله

كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر الغالب فكذا هذا ولو طبخ عصير حتى ذهب ثلثه وتر كد حتى برد ثم أعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فان أعاد الطبخ قبل أن يغلي ويتغير عن حال العصير فلا بأس به لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدة فان أعاد الطبخ بعد أن غلا وتغير فلا خيفه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا ينفع واذا طبخ عشرة أرطال عصير حتى ذهب منه رطل ثم أهراق منه ثلاثة أرطال ثم أراد طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى منه رطلان وتسع أرطال لان الرطل الذي ذهب بالطبخ دخل في تسعة لانه دخل في أجزاء الباقي ولم يرفع منه فالباقي بعد الغليان ان كان تسعة أرطال صورة فهو عشرة أرطال معنى فاقسم الرطل العاشر على تسعة أرطال فصار مع كل رطل من التسعة الباقية تسع الرطل العاشر لان العاشر فيه فاذا أهراق ثلاثة أرطال فقد فات ثلاثة أرطال وثلاثة أرطال وتسع أرطال وبقي ستة أرطال وستة أرطال فطبخ حتى يبقى رطلان وتسع أرطال فان كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم أهراق رطلين فانه يطبخ حتى يبقى منه رطلان ونصف ولو ذهب بالغليان خمسة أرطال ثم أهراق منه رطلا يطبخ الباقي حتى يبقى منه رطلان وثلثا رطل كذا في محيط السرخسي \* ولو صب رجل في قدر عشرة دواقر عصير وعشرين دورق من ماء فان كان الماء يذهب بالطبخ قبل ان يصير فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية أنساعه ويبقى التسع لانه اذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذهب هو الماء فقط فعليه أن يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه وان كان الماء لا يذهب بالطبخ قبل ان يصير فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه وان كان العصير مع الماء يذهب معافانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه لانه ذهب بالغليان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير وثلث الماء فهو ومالوصب الماء في العصير بعد ما طبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط \* وأما الاشربة المتخذة من الشعير أو الذرة أو التناح أو العسل اذا اشتد وهو مطبوخ أو غير مطبوخ فانه يجوز شربه مادون السكر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حرام شربه قال الفقيه وبه نأخذ كذا في الخلاصة \* فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والتدح السكر حرام بالاجماع واختلافوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحد فيما ليس من أصل الخمر وهو النمر والعنب كالا يحد من البنج ولبن الرمال وهكذا كرمش الاعمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحد وقييل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى قاضيان فان شرب رجل ماء فيه خمر فان كان الماء غالبا بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحها ولا لونهم لا يحد فاما اذا كان الخمر غالبا حتى كان يوجد فيه طعمها او ريحها او لونها حديدته ولو لم يحد فيه ريحها او وجد طعمها حاد ولو لملا فادخر اثم محجبه ولم يدخل خوفه منها شيئا فلا حد عليه كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أثر في الخمر خبزا فكل الخبز ان كان الطعم يوجد فيه وتبين اللون حددته وان كان الخمر يضاء لا يرى لونها فاني أحده اذا كان الطعم يوجد وفي البقال اذا سخن الدواء بالخمر تعتبر الغلبة يعني في حق الحد واذا ادعى الاكراه يصدق الابينة والا كراهه معتبر كذا في

ما قاله الامام قياس وما قاله الثاني استحسان فأخذه ثم عندهما اذا حضر الغائب وصدق الحاضر له الخيار ان شاء اتبع الطالب بنصف ما قبض ثم اتبع مع هـ ومع الحاضر المطلوب فيما بقي وان شاء اتبع المطلوب بحصته وأجمعوا أن أحسد الورثة خصم في الدين أيضا عن الباقيين وعلى أنه يدفع الى الحاضر نصيبه مشاعا وعلى أنه لا يدفع الى الحاضر نصيب الغائب وعلى أنه لو دثر لا ينزع المنقول من يده الى حصه ور الغائب وان طلب بعض الورثة القسمة والبعض غائب قال في الجامع النسخ لا يقسم بحضور واحد وان برهن حتى يحضر لان فيه معنى القضاء وفيها دليل والقضاء يستدعي مقضياه وعليه فلا بد من حصه ور الغائب وان غاب واحد وحضر اثنان وطلب القسمة وأقر بالبراث وحصه الغائب أو طالب أحدهما القسمة قال الامام لا يقسم

حتى يبرهن على ما ادعى او قدر عرف تمامه في شروح النظم وفي الجامع مات عن ثلاثة بنين ودار غائب اثنان والدار في يد المحيط الباقي ونصيب الغائبين عند دود بعد القسمة فخاف رجل وادعى الدار كما هان ادعى ملكا مرسلأ وادعى الشراء من أبيه فانه يقضى بالدار كلها للادعى لان أحد الورثة ينصب خصما عن الكل ان الخصومة توجهت على الميت فان حضر اثنان وصدق في الميراث نفذ القضاء على الكل وان قال الدار لنا اشتريتها أو ورثناها من آخر غير الميت الذي ذكره المدي والمدعى عليه أخذنا ثلثي الدار لانه ظهر أن المقضى عليه ليس بخصم فيؤمر المدي بإعادة البينة فان أعاد حكم لهم أو لا فان لم يكن كلها في يد الحاضر وكان حصه الغائبين في يد غيره لا ينفذ القضاء عليهم وينفذ على الذي في يده وفي المحيط ادعى أن ميتا عصب شيئا أو حضر بعض ورثته وبرهن عليه وبعض هذا الشيء في يده هذا الحاضر وبعضه

في يد وكيل الغائب والحاضر مقر بانه ارث من أبيهم قال محمد رحمه الله أفضى على الحاضر بدفع ما في يده ولا آخذ من وكيل الغائب شيئاً وان كان كله في يده هذا الحاضر أفضى عليه ب كله وأدفعه الى المدعى فان قدم الغائب وقال هذا كان في يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله فالحاصل أن أحدهم يكون خصماً عن الميت فيما اذا كان العين في يده لا فيما لم يكن في يده حتى اذا ادعى على وارث عينا ليس في يده لا يسمع وفي دعوى الدين يكون خصماً وان لم يكن في يده شيء وان كان في الورثة صغير لا يصح اقرار الكبار بالدين في حق الصغير ولا بد من البرهان حتى يظهر في حق الصغير أيضاً وان أقر أحد الورثة بلزمت في حصته حتى يستغرق قال الفقيه وهو التماس وبه أخذ علماؤنا لكن الاختصار عندي أن يؤخذ ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والثوري وابن أبي ليلى والشافعي رحمه الله (٤١٥) وانه أبعد من الضرر وأقرب الى الصواب قال شمس الأئمة مما يحفظ

أن الدين لا يحمل بمجرد الاقرار وانما يحمل بالقضاء وعلم ذلك بمسئله ذكرها في الزينات ان الوارث المقر بالدين اذا شهد مع رجل آخر بالدين على الميت يقبل ولو كان حمل في حصته بأقرباره لما قبل لمافيته من دفع المغم \* ادعى على الميت ديناً والكر غيب والصغير حاضر نصب عن الحاضر وكيلاً فاذا قضى على الوكيل فهو قضاء على الكل ويستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار واذا حضروا يرجع عليهم لان الدين مقدم على الميراث وهذا دليل على أن الدين اذا ثبت على واحد بالينة يستوفي كله من حصته وقال بعض المشايخ في الاقرار يستوفي الكل من نصيبه كما مر عندنا ولو ثبت بالينة لا يستوفي كله من حصته بالاجماع \* وفي فتاوى الوتار التركة لو غير

المحيط \* والله أعلم (ومما يحل بهذا الباب تصرفات السكران) واعلم بأن جميع تصرفات السكران نافذة الالردة والاقرار بالحدود والخالصة لله تعالى كذا في الذخيرة \* السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النبيذ والمثلث وغيره عندنا فنفسر فاته كالطلاق والعناق والاقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبض الموهوب له والمنصدق عليه وبه أخذ المشايخ وعن أبي بكر بن الاحيد أنه قال ينقذ من السكران كل تصرف ينقذ مع الهزل ولا بطله الشرط الفاسد فلا ينقذه البيع والشراء وينقذه الطلاق والعناق والاقرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغيرة والصغير أمارته فلا تنص عندنا استحساناً وتصح قياساً لان الكفر واجب النفي والانعدام لا واجب التحقق ولهذا لو جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لا يكفر هذا اذا كان السكران من الشراب المتخذ من أصل الخمر نحو التمر والعنب والزبيب وأما السكران المتخذ من العسل والثمار والحبوب فاختلف المشايخ فيه وهو كما خالفهم في وجوب الحد فن قال يجب الحد بالسكران هذه الاشربة بقول تنفذ تصرفاته ليكون زجره \* ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه أبو جعفر وثمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول لا تنفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان للزجر فاذا لم يجب الحد عند زجره لا تنفذ تصرفاته وان زال عقله بالخبز أو لبن الرمال لا تنفذ تصرفاته وكذا لو شرب شراباً حلواً لم يوافق فذهب عقله فطلق قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب طائعا وان شرب مكرها فطلق اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كما لا يجب عليه الحد وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شمس الأئمة لا يقع والصحيح انه يقع كذا في الظهيرية \* السكران من الخمر ولبن الرملة حرام بالاجماع كذا في جواهر الاخلاطى \* وان خلط الخمر بالنبيذ وشربه رجل ولم يسكر فان كانت الخمر هي الغالبة حددته وان كان النبيذ هو الغالب لم تحده كذا في المبسوط \* واذا طبخ عصير حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه علقافان كان ذلك قبل أن يتغير عن حاله فلا بأس به وان صنع به بعد ما غلى وتغير عن حاله العصير فلا خيرة لانه لما غلى واشتد صار محرماً والعلق من المتخذ من الخمر لا يكون حلالاً كالمتخذ من الخمر فأما قبل أن يشتد فهو حلال الشرب فأما صنع العلق من عصير خلل كذا في المبسوط \* القدر التي يطبخ فيها العصير قدر قاعدتها مسطحة غير مقعرة وجدارها المحيط بمستمدير في ارتفاعه على الاستقامة وارتفاعها مقسوم بسلالة أقسام متساوية فتسلا وتطبخ الى أن يذهب ثلثاه ويرجع الباقي في القدر الى العلامة السفلى وينبغي أن يطبخ طبخاً موصولاً غير منقطع فان انقطع الطبخ قبل ذهاب ثلثي العصير قالوا وهذا على وجهين ان أعيد قبل تغير المطبوخ وحدث المرارة أو غيرها فيها كان حلالاً لانه بمنزلة الطبخ الموصول وان أعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدث المرارة أو غيرها كان حراماً لانه

مستغرق وبرهن بدين ميت على أحدهم يبيع حصته ويقضى ما يخصه من الدين ولا يبيع نصيب غيره لانهم ملك الوارث الاخر ولو مستغرقة لا يبيع التركة الا برضا الغرماء وقال بعض المشايخ أحد الورثة أقرب بالدين وبعض غائب أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ كل الدين من حصته المقر اجاعا ولو ثبت باقرار الورثة ثم غاب البعض أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ كله من الباقي والحاضر \* وفي المحيط اشترى عبداً بألف وقبض المبيع وطالبه البائع بالثمن فبرهن المشتري انه أحال البائع بالثمن على فلان بن فلان وفلان المحتال عليه غائب فحضر فان المال لازم له على المحتال عليه ان برهن عليه بالحوالة \* وفي المحيط برهن انه اشترى من شريكه الغائب نصف الدار التي ورثها عن والده والدار في يد الحاضر لا يقبل لان الحاضر ليس بنحصر عنه فصار كما اذا قال اشترت من شريكك نصف الدار التي ملكتم بالشراء

من فلان بن فلان ما إذا قال اشترت من مودتكم نصف هذه التي في يدك والوارث الآخر غائب لانه دعوى في التركة وأحد الورثة  
 يتنصب خصماً عن البقية في العين والدين ﴿ نوع في تحديد العقار ودعواه ﴾ اذا وقعت الدعوى في العقار لابد من تعريفها  
 قيد كراجله والكورة والسكة فقال محمد رحمه الله يبدأ بالاعم كالبلدة ثم المحلة ثم السكة وقال أبو زيد يبدأ بالخاص كما في النسب ثم  
 يرتق فيقول فلان بن فلان بن فلان فلنا فصل النسب لنا وعليه لان اسمه أعم فان حصل العلم والعرفه والا ذكر الاب فان حصل والا  
 ذكر الجد أو الصنعة لان العام يعرف بالخاص لا العكس وفي المحيط اختلف في ابتداءه بالاعم أو بالخاص وأهل العلم على أنه بالخيار  
 وقال جماعة من أهل الشروط (٤١٦) يكتب في الحد دار فلان ولا يدكر لزيق فلان وعندنا كلاهما سواء وذكر الحاكم

تعد أن يجعل بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظهيرية \* وأما الواسق وهو ما يخرج من البقول الباقية  
 بعد العصر بالماء اذا غلي واشتد وقذف بالزبد ما حكه اختلفوا فيه قيل انه بمنزلة الخمر وقيل انه بمنزلة نقيع  
 الزبيب كذا في محيط السرخسي \* خابية من خرصبت في نهر عظيم مثل الفرات أو أصغر منه ورجل أسفل  
 منه يتوضأ بذلك الماء أو يشرب منه ان كان لا يوجد في الماء طعم الخمر ولا لونهما ولا ريحهما يباح الشرب والتوضؤ  
 وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح كذا في فتاوى قاضيان \* سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن حبات  
 عنب وقعت في نبيذ فأتقعت قال ان كانت الحبات وحدها لم يندت غلت فاذا وقعت في نبيذ فغلي بعد ذلك  
 لا يشرب النبيذ وان كانت وحدها لا تغلي فلا بأس بشربه كذا في محيط السرخسي \* ولو صب الخمر في  
 قدح من الماء أو في ما را كد يخلص بعضه الى بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه نجاسة  
 فيتنجس فان شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا لونهما ولا ريحهما لا يحد وان كان يوجد شيء من ذلك يحد  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ذكر الحاكم في المتن في خر وقعت في دن الخل قال لا خير فيه وذكر الحاكم بعد  
 هذا في المتن في الخمر اذا جعل في المرى والمرى هو الغالب فلا بأس بأكله وكذلك لو صب رطل من خمر  
 في دن من خل فلا بأس بأكله فقد اعتبر الغالب في هاتين المسألتين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى في الخمر اذا وقعت في النبيذ الشديد الذي هو عنده حلال قال الخمر تفسده كذا في المحيط  
 \* واذا صب الخمر في ظرف يتنجس الظرف وان خرجت الخمر من الظرف يغسل الظرف ثلاثاً فيطهر ان كان  
 عتيقاً وان كان ظرفاً جديداً صب فيه الخمر اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يغسل ثلاثاً ويجفف  
 في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله تعالى لا يطهر أبداً وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى ان لم يجفف في كل مرة لكن ملاء بالماء مرة بعد أخرى فإدام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر  
 واذا خرج الماء صافياً غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وان لم يغسل الظرف وبقي الخمر فيه حتى صار  
 خلاماً يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب حكم الظرف وحكي عن الحاكم أن أبي نصر المهروريه أنه قال ما يوزي  
 الانا من الخل يطهر أما على الحب الذي تنقص منه الخمر قبل أن يصير خلاً يكون نجساً يغسل أعلاه  
 بالخل حتى يطهر الكل وان لم يفعل كذلك حتى صب العصير فيه وملاءً يتنجس العصير ولا يحل شربه لانه  
 عصير خالطه خمر وحكي عن الفقيه أبي جعفر أنه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلاً يطهر الظرف كله ولا يحتاج  
 الى هذا التكلف وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختاره الصدر الشهيد وعليه الفتوى ولا بأس  
 ببيع العصير من يتخذ خمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكره وقيل على قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى انما لا يكره اذا باعه من ذمي بمن لا يشتره المسلم بذلك أما اذا وجد مسلماً يشتره بذلك الثمن  
 يكره اذا باعه من يتخذ خمر وهو كالو باع الكرم وهو يعلم أن المشتري يتخذ العنب خمر لا بأس به اذا كان  
 قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا اذا كان يغرس

ويكتب في الحد ينتهي  
 أو يلازق أو يلاصق كذا ولا  
 يكتب أحد حدودها كذا  
 وان كان الامام رحمه الله  
 يقول اذا كتب أحد  
 حدودها جله أو الطريق  
 أو المسجد يصح البيع لان  
 الغرض منه اظهار ما وقع  
 عليه البيع وقال الامام  
 الثاني رحمه الله يفسد البيع  
 لان الحد يدخل في البيع  
 فيكتب ينتهي أو يلازق أو  
 يلاصق تحرراً عن الخلاف  
 ولان الحد على قول المدخل  
 في البيع فالدار هي الموضع  
 الذي ينتهي اليه فاما ذلك  
 الموضع المنتهي فقد جعل  
 حداً وهو داخل في البيع  
 وعلى قول المانع من الدخول  
 فالمنتهى في الدار لا يدخل  
 في البيع ولكن لو قلنا  
 بحدودها يدخل الحد في  
 الاقوال أجمع يكون دخلاً  
 وفي الاقضية ثم بعد ذلك  
 الحد يكتب بحدودها  
 وحقه وقها لانه لو لا ذلك  
 الحقوق لا يدخل المسيل

والطريق فلا يمكنه الانتفاع بالدار ولا يكتب بطريقها وبمسيل مائها لانه لو الطريق الى الشارع أو  
 الميزاب اليه يفسد البيع لان الشارع لا يصح بيعه وهذا مخالف لما تقر أن يبيع الدار بطريقها جازعاً عندها خلافاً لفر رحمه الله لصرف  
 الطريق الى الخاص تحريماً للجواز وفر رحمه الله جله على العام وأفسد البيع \* والمرافق عند الامام الثاني رحمه الله المنافع والحقوق الطريق  
 والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق واذا كتب أحد حدودها دار البائع والحداد فاصل أشار شيخ الاسلام أن الفاصل يكون  
 للمشتري وفي المحيط اذا كتب أحد حدودها دار فلان لا يكتب اشتراطاً بحدودها الدخول الحدوان كتب يلاصق أو يلازق أو ينتهي الى دار  
 فلان يكتب بحدودها وكان الامام محمد رحمه الله يكتب يلى دار فلان أو يلاصق وما قلنا أحسن لان ما يلي الشيء قد يتحقق بينهما فاصل فلا

العكر

يدل على الملاصقة قال عليه الصلاة والسلام ليليني أولو الاحلام منكم ولم يرد به الملاصقة \* أفنى أئمة سمرقند في الشهود شهدوا أنه باعه  
بحدوده وحقوقه يصح لأن معناه مع حدوده فيدخل الحد في البيع وقالوا الصحيح في الجواب أن يقال إن ذكر في الحد لزيق دار فلان وما  
يضاهيه فصح الشهادة وإن قال الحد دار فلان أو الطريق أو المسجد لا يصح ولا يكتب في ذكر الحدين ولا يكتب في ذكر الثلاثة ويجعل الحد الرابع  
بأثر الحد الثالث حتى يلتقي إلى الحد الأول والجواب في الدعوى والشهادة على السواء وأحد حدود المدعى أو كاهل لومته لا يملك المدعى عليه  
يحتاج إلى ذكر الفاصل وقيل لو أراضا فمهم وإن يتأودارا أو منزلا لأن الحد فاصل والكرم بمنزلة المنزل لأنه ذو جدار والمقبرة ولو رتبة تصلح  
حد أو لا وإن كتب الحد الأول لزيق أرض الوقف لا يصح حتى يذكروا أنه وقف على مسجد (١٧) كذا ومدرسة كذا وقال الوتر لا يكتب

ذكر المصنف أيضا ولا بد  
من ذكر صاحب اليد وقيل  
ذكر المصنف كقوله وقف  
على مسجد كذا يكون  
كذا كذا الواف ويكن  
ذكر المصنف معرفا كذا  
الاب والحد وإذا كتب  
لزيد ملك ورثة فلان لا يصح  
لتفاحش الجهالة فإن فهم  
صاحب فرض وعصبة  
وذا رحم فاشبه ما لو شهد  
على أنه وارث فلان وقال  
الوتر لأنه لا يصح  
التعريف إلا بذكر الاسم  
والنسب وفي العدة لو قيل  
القسم إذا كتب لزيق  
ملك ورثة فلان قيل يقبل  
وقيل لا وسعت من أثق  
به أنه إذا كتب لزيق دار  
من تركه فلان يصح ولو قال  
أو كتب لزيق أرض ميان  
دعي لا يصح لأنه مشترك يطلق  
على أرض ترك وقت الفتح  
مرعى لأواب أهل القرية  
ويطلق على أرض غاب عنها  
مالكها وعلى أرض تركها  
مالكها بالخارج لأهل القرية  
ولو جعل الحد لزيق أرض

الكرم بنية تحصيل الخير بركه وإن كان لتحصيل العنب لا يكره والأفضل أن لا يبيع العصير بمن يتخذ خرا  
كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### كتاب الصيد وفيه سبعة أبواب

#### الباب الأول في تفسيره ورثته وحكمه

أما تفسيره فالصيد هو الحيوان المتوحش المستع عن الأذى ما كولا كان أو غير ما كولا كذا في فتاوى  
قاضيان \* وأما ركنه فصدور فعل الاصطياد من أهله في محله بشرطه وأما حكمه فنبوت الملك عند  
الاتخاذ حقيقة أو تقدير أعني بالتقدير ما إذا أخرجه عن حيز الامتناع وأما محل أكل الصيد فانه يثبت  
بخمسة عشر شرطاً خمسة في الصائد وهو أن يكون من أهل الذكوة وأن يوجد منه الارسال وأن لا يشاركه  
في الارسال من لا يحمل صيده وأن لا يترك التسمية عائداً وأن لا يستغل بين الارسال والاخذ بمحل آخر  
وخسة في الكلب أن يكون معلماً وأن يذهب على سنن الارسال وأن لا يشاركه في الاخذ بمحل صيده وأن  
يقبضه جرحاً وأن لا يأكل منه وخسة في الصيد أن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون من دواب الماء إلا  
السمل وأن يمنع نفسه بجناحيه أو بقوائمه وأن لا يكون (١) متقوياً بانه أو بحلبه وأن يموت بهذا قبل أن  
يصل إلى ذبحه كذا في النهاية \* والله أعلم

#### الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به

الصيد يملك بالاختذ والاختذ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد  
قصد به الاصطياد أو لم يقصد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه صاحب الشبكة قصد بنصب  
الشبكة الاصطياد أو لم يقصد لأن الشبكة انما تنصب لأجل الصيد حتى لو نصبها الجفاف فتعقل بها صيد  
لا يملكه لأنه لا يصير أخذها بالشبكة والاختذ الحكمي يكون أيضاً باستعمال ما ليس بموضوع للاصطياد إذا  
قصد به الاصطياد حتى ان من نصب فسطاطاً وتعقل به صيدان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وإن لم

(١) قوله وإن لا يكون متقوياً بانه أو بحلبه كذا رأيت في الخلاصة وقاضى زاده على الهداية ونقله في رد  
المختار ولا يخفى أن هذه الشروط في حل أكل الصيد بقرينة قوله السابق وأما محل أكل الصيد فانه يثبت  
الخ فلا يثبت في جواز اصطياد ماله ناب ومخلب لمنفعة الجلد والشعر والريش مثلاً وأما ما في حاشية الدر المختار  
للسيد الطحطاوي من قوله وأن يكون متعدياً بانه ومخلبه فالظاهر أنه تحريف واعتراضه عليه بقوله  
وفيه أن هذا الشرط في آلة الصيد لأن الصيد قد يكون لخوازال ولانابه ولا مخلب ١١ مبنى على هذا  
التعريف فليأمل ١١ صححه

(٥٣ - فتاوى خامس) لا يدري مالكها لا يصح ما لم يذ كرسب اليد ليحصل المعرفة بخلاف أرض المملكة حيث لا يشترط فيه ذكر  
صاحب اليد لأنه في يد الاله بر وذلك معلوم الآن بتعدد الامير فينشد لابن من ذكر من في يده ولكن لابد من ذكر الفاصل في أرض المملكة  
كالمسنة القديمة ونحوها و ذكر اسم جد صاحب الحد والواقف شرط الطريق العام يصلح حداً ولا يشترط ذكره يصلح ويمتد إلى القرية أو إلى  
المصر لأن ذكر الحد لا اعلام ما يصلح اليه المحدود وقد حصل العلم بالوصول إلى الطريق قال في المحيط والحد في نظير النهر و ذكر الوتر أن سور  
المدينة والنهر والطريق لا يصلح كل منها حداً عند الامام رجاء الله لأنه يتحول ويتقل فلم يصلح معر فقلنا لا تزيق فيستدل به والمختار الصلوح  
وهو قوله ما وقد ذكرناه أن الميز في الحد لا يقبل هذا إذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة إلى ذكر الاب والحد اجماعاً

وأما الدار إذا اشترت كدار الخلافة ودار عمرو بن حرب بالكوفة قال الامام لابد من تعريفه وقاساه على شهرة الاسم واكتفيا بالشهرة عن التحديد \* وفي الصغرى اذا كتب لزيد دار فلان ولم يذ كر نسبه وجده يكفي لان الاعلام يحصل به اذا كان الرجل مشهورا كما هو ويحفظ هذا ومثله في الذخيرة أن الاكتفاء بكيفية صاحب الحد أو مشهورا كابن أبي ليلى يكفي \* قالوا في شهادتهم أحدا الحدود لزيد شط الوادي وأقر المدعي أن بين الشط والمدعي طريق العامة تبطل الشهادة وان ظهر ذلك بأخبار العدول لا وان ظهر ذلك بما هو طريق العلم للقاضي سوى اقرار المدعي بطلت الشهادة في قدر الطريق لا غير وقيل بطلت في الكل لاختلاف المشهود به وعلى هذا اذا ظهر في الارض المدعاة طريق العامة ذكر في الدعوى أو في الصلح حد أحد حدودها لزيد (٤١٨)

لزيد الزقبة \* قال أحد حدودها لزيد أرض فلان ولفلان في تلك القرية أرضون منفردة يصح الدعوى \* والشهادة في وقف القرية أو شرائها لو كان فيها مساجد وحياض ومقابر لم تدخل في الوقف والشراء \* كان الامام السرخسي يشترط ذكر حدود المستثنيات ويرد المجاز بغيره ترك ذكر حدودها ومقدارها وكان الامام ظهير الدين يقول لو المقتبرة تلا يحتاج الى ذكرها والى يحتاج لطريق يحصل به الامتياز وما يكتب في الصكوك في تحليدها أنه لزيد الأرض المبيعة أو الوقف حدودها الاربعة لا يصح لعدم الامتياز فيكتب فيها أو تلا أو نثر أو شجرة بقر به يحصل به الميز وكان السيد الامام أبو شجاع لا يشترط ذكرها وان أدى التركة الى الجهالة لان الجهالة لذاتها لا توجب الفساد بل لا فضاها الى النزاع كما تقرر ولم نشاهد

يقصد به الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية \* نصب شبكة فتعقل بها صيد فجا انسان وأخذه قبل أن يتخلص ويظهر فهو الاول لان سبب الملك انعقد في حق الاول لانه موضوع له ولم ينقض السبب بعد حتى لو أخذه الثاني بعدما تخلص وطار فهو الثاني لانه انتقض السبب قبل أخذه الثاني كذا في الكبرى \* ولو كان صاحب الشبكة أخذه ثم انفلت منه ثم أخذه آخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانفلت بمنزلة ابقاء العبد وشروط البعير وذلك لا يوجب زوال ملكه كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى رجل في مأمرضا يخرج منه الماء الى أرض له لصيد السمك في أرضه فخرج الماء من ذلك الموضع الى أرضه بسمك كثير ثم ذهب الماء وبقي السمك في أرضه ولم يذهب الماء لأنه قل حتى صار السمك يؤخذ بغير صيد فلا سبيل لاحد على هذا السمك وهو رب الارض ومن أخذه منه شيئا ضمنه ولو كان الماء كثيرا لا يقدر على السمك الذي فيه الا بصيد من اصطاد منه شيئا فهو كذا في الذخيرة \* ولو ألقى الشبكة في الماء وطرح غيره فيه الشخص فوقع سمكة في الشبكة وتعلقت بالشخص فان كانت في الخيوط الضيقة من الشبكة فهي لصاحب الشبكة كذا في الغيانية \* الشخص اذا رمى به الرجل في الماء فتعلقت به سمكة ان رمى بها خارج الماء في موضع بقدر على أخذها فاضطربت فوقع في الماء ملكها وان انقطع الحبل قبل أن يخرجها من الماء لا يملكها كذا في الخلاصة \* رجل حفري أرضه حفيرة ووقع فيها صيد فجا رجل وأخذه فان الصيد يكون للدار خذ وان كان صاحب الارض اتخذ تلك الحفيرة لاجل الصيد فهو أحق بالصيد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن صيدا باض في أرض رجل أو تسكنس فيها وجاء آخر وأخذه فهو له هذا اذا كان صاحب الارض بعيدا من الصيد بحيث لا يقدر على أخذه لومتيده أما اذا كان قريبا بحيث لومتيده أخذه فهو لصاحب الارض كذا في الظهيرية \* واذا حفرت بئر أو لم يقصد به الا صيدا فوقع الصيد فيها جاء آخر وأخذه ان دنا صاحب البئر من الصيد بحيث لومتيده يقدر على أخذه فهو لصاحب البئر كذا في المحيط \* وذكر في العمون اذا دخل الصيد دار انسان وأغلق صاحب الدار الباب عليه وصار بحيث يقدر على أخذه من غير صيد فان أغلق الباب لاجل الصيد ملكه وان أغلقه لآخر لا يملكه حتى لو أخذه آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للدار خذ قال مشايخنا وليس معنى قوله يقدر على أخذه من غير صيد أنه لا يحتاج في أخذه الى المعالجة وانما معناه انه يمكن أخذه بقليل المعالجة من غير نصب شبكة وفي المنتقى نصب حباله فوق وقع بها صيد فاضطرب وقطعها وانفلت فجاء آخر وأخذ الصيد فالصيد للدار خذ ولو جاء صاحب الحباله لياخذه فلما دنا منه بحيث يقدر على أخذه ان شاء اضطرب حتى انفلت فآخذه آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد الكلب والبازي على هذا التفصيل والحباله خيط مستدير يعقل به رأس الصيد أو رجله كذا في الظهيرية \* ومن أخذ بازيا أو شبهه في مصر أو سواد في رجله سير أو جلاجل ويعرف أنه أهلي فعليه أن يعترف ليرده على صاحبه وكذلك ان أخذ ظبيا وفي عنقه قلادة وكذلك لو أخذ

صفقة ردت أو وقع فيها النزاع بسبب سعة المساجد والحياض والطريق الأبرى الى ما جاوز الامام رحمه الله حمامة استبحار الاطار بطعامها وكسوتها لسان المقدار لحرمان العادة بالسعة على الاطار بسبب الشفقة على الاولاد الأبرى الى جواز بيع قفزة من صبرة وما يكتب في زماننا في الصكوك وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ذكر وأخطأ به علما استترزه المشايخ زجهم الله وهو المختار نخلوه عن فائدة فانه اذا وقع فيه النزاع عندنا كما لا بد في الدعوى والشهادة من التعيين \* ذكر ثلاثة حدود وقال الحد الرابع متصل بملك المدعي عليه أو قال الرابع ملك المدعي ولم يذ كر الفاصل قال الامام ظهير الدين رحمه الله يصح لانه كالسكوت عرفا عن الحد الرابع وهذا التعليل يشير الى أنه اذا ادعى قرية مشحولة على المستثنيات وذكر حدودها ومن جله المستثنيات قطعة أرض فيه المدعي عليه أو لفلان بن



فلان لزيعة أراض دخلت تحت هذه الدعوى لا يصح لانه جعل قوله الحد الرابع متصل بملكه بمنزلة السكوت \* قال الفقيه قلت للاستاذ اذا كانت محبطة بالمستثنى منه كيف يعرف المستثناة فقال بمسئنة أو نشز يحيط والابشجر وغيره مما يقرب منها والابالمساحة أى بمساحة الحوض أو المسجد أو المقبرة المستثناة أو الارض المستثناة \* وذكر القاضى أن الشهود اذا قالوا الرابع متصل بملك المدعى عليه أو المدعى ولم يذكره الفاضل يقبل كما اذا تركوا الرابع ولو قالوا الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكره الفاضل لم يقبل فى الارض ويقبل فى الكروم والبيوت وذكر النسب ولو كتب الرابع لزيد الزقاق ومنه المدخل والمخرج لا يكتفى لان فى الارزقة كثرة ينسب الى ما يعرف به وان كان لا ينسب الى شئ يقول زينة بلحله والقرية أو الناحية فيقع بها نوع تعريف واذا كان أحد الحدود يلاصق (٤١٩) أرض رجلين أو أرض رجل ومسجدا

فذكر كرا أحدهما لا يكتفى لانه جعله لزيد أرض واحد فمقتضى أن يكون كله لزيد فاذ كان بعضه لزيد لم يساو الحد هذا المحدود فصار كما اذا غلط فى الحد الرابع \* بين الحدود ولم يبين المحدود قال شمس الاسلام رحمه الله اذا بين المحلة والمصر والقرية والحدود صح ولا يوجب ترك بيان المحدود جهالة \* وذكر الوترادعى عشر دبرات أرض وبين حدود التسع ولم يبين حد العاشر ان الواحدة فى وسط هذه التسع فقد دخلت فى المحدود فيصح القضاء بالمحله وان كان على طرف لا يحتذى كرحله لانه لا بيان الحد لا يعلم فكيف يقضى \* اذنى سكنى دار وبين الحد لا يصح لان السكنى مثلى وانه لا يحدد \* قال الوتران ان كان حق السكنى متصلا بالارض اتصالاً تأييداً بالبناء فلا بد من تحديد كالتأيد لانه لما لم يمكن نقله تعدا وحضاره فاندفع النقل لامكان

حجامة فى المصر يعرف أن مثلها لا يكون وحشياً فعليه أن يعرفها لانها بمنزلة اللقطة وبهذا بين أن من اتخذ برج حمام فأورث فيها حمام الناس فيما يأخذ من فراخها لا يحمل له لان الفرخ بملك الاصل فهو بمنزلة اللقطة فيبدها لأنه ان كان فقيراً يحمل أن يتناول حاجته وان كان غنياً ينبغي له أن يتصدق بها على فقير ثم يشتري منه بشئ فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام شمس الاعمة رحمه الله تعالى وكان مولعاً بكل الحمام كذا فى المبسوط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل رعى صيداً فصرعه فغشى عليه ساعة من غير جرح ثم ذهب عنه الغشى فبضى أو كان طائراً فطاف فرماه رجل آخر فصرعه وأخذه فهو لا أخذ وان كان أخذه الاول فى غشيته تلك وأخذه الآخر وهو على تلك الحالة قبل استقلاله وتحمله فهو الاول منها وان ظهر والاستقلال الارتفاع رجل رعى صيداً فجرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض أى القيام فلبث كذلك ما شاء الله ثم رى وتماثل ثم رماه آخر وأخذه فالصيد الاول كذا فى الظهيرية \* واذا رعى سباعاً الى صيد فاصابه وأخنه حتى لا يستطيع براحم من مكانه ثم رماه آخر فاصابه ومات لا يحمل أكله هذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية أو لم يعلم من أية الرميتين مات أما اذا علم انه مات من الرمية الاولى حل والعبرة فى حق الحل لوقت الرى كذا فى خزائن المفتين \* ومن رعى صيداً فاصابه ولم يخنه ولم يجرحه من حيث الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثانى ويؤكل وان كان الاول أنخنه فرماه الآخر فقتله فهو الاول ويؤكل وهذا اذا كان الرى الاول بحال ينجم منه الصيد حتى يكون الموت مضافاً الى الرى الثانى أما اذا كان الرى الاول بحال لا ينجم منه الصيد بان بقي فيه من الحياة بقدر ما يبقى فى المذبوح كالرؤبان رأسه يحمل وان كان الرى الاول بحال لا يعيش منه الصيد غير انه بقي فيه من الحياة أكثر ما يكون فى المذبوح بان كان يعيش يوماً ودونه فعند أى يوسف رحمه الله تعالى لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا القدر من الحياة عنده وعند محمد رحمه الله تعالى يحرم لان لهذا القدر من الحياة عبرة عنده فصارت الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد سواء فلا يحمل وضمن الثانى للاول قيمة غير ما نقصته جراحته وهذا اذا علم أن القتل حصل بالثانى بان كان الرى الاول بحال يجوز أن يسلم الصيد منه ليكون القتل مضافاً الى الثانى وان علم أن الموت حصل من الجرحين أو لم يدر ضمن الثانى ما نقصته جراحته لانه جرح حيواناً لم يملكه ولا يملكه وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرحين لحصول الموت بالجرحين فكان متلفاً نصفه وهو مملوك غيره فيضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرحين لان الاول لم يكن يصنع وقد ضمن الثانى مرة فلا يضمنه ثانياً ثم يضمن نصف قيمة لجده كى لانه بالرى الاول صار بحال يحمل بذكاة الاختيار لو لم يكن الرى الثانى فهو بالرى الثانى أفسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الآخر لانه قد ضمنه مرة فدخل ضمان اللحم فيه كذا فى الكافى \* وان رماه الثانى قبل أن يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثانى شيئاً وان كان الصيد بعد ما أصابه سهم الاول يتحمل ويطير فرماه الثانى وقتله يكون للثانى ويحمل أكله كذا فى فتاوى قاضى خان

احضاره والاشارة اليه لقطع الشركة \* وذكر الامام ظهير الدين اشترى علواناً بـ ١٠ فل يذ كره حد السفلى لانه الاصل وتحديد الاصل أولى ولان السفلى مبيع من وجه لقرار العلوة عليه ولما حد السفلى حصلت المعرفة بالعلوان بـ ١٠ بضافاً لا حاجة الى تحديده قال الطحاوى رحمه الله هذا اذا لم يكن العلوان حجرة فان كان يذ كره حدوده لانه هو المبيع بالقصد والمذكور فى العقد يذ كره عند الامكان قال محمد رحمه الله اشترى العلوان بـ ١٠ وحدوده طعنوا بان لا حد له قلنا نعم لما ذكرنا غير أنه يكتفى بـ ١٠ كره حد السفلى بحصول التعريف فكان جهلاً \* نوع من الخامس عشر فى أنواع الدعاوى وشرائط صحته واخراجها عن الفصول المتقدمة \* الدعوى اما أن تقع فى العيين أو الدين فان الاول فاما أن يكون منقولاً أو عقاراً فباحث الدين والعقار قد ذكره والمنقول اما قائم أو هالك فان هالكه الحق بالدين فيشترط بيان القدر والجنس والنوع والصفة وان قائماً فان

أمكن احضاره لا بد منه حتى يشير اليه في الدعوى والشهادة وان كان لا يمكن احضاره لمجلس الحكم كصبرة طعام أو قطع غنم أو كان القاضي في الدار والمدي جل لا يسع من الباب أو للدعي جل ومؤنة لا يحمله انسان الى مجلس الحكم بلا أجر أو لا يمكن رفعه سيد واحد فلا يكاف احضاره بان ادعى ألفان القطن أمانة وأنه أنكر فصار مضموماً عليه لا يؤمر بالاحضار للزوم المؤنة في جملة أو كان المدعي في السواد والمصر شرط للقضاء على الظاهر وان كان الفتوى على خلافه والحكم برأيه شرطاً فان ما توفنا في الاستخلاف بعث نائباً به فصل ثمة ان شاء أو حضر بنفسه ثم مضى حكم نائبه في المصر ولو المدعي في السواد أو عضييه قاض آخر في المصر وفي دعوى احضار المدعي لا بد أن يقول لازم على هذا المدعي عليه احضاره ان كان منكر (٤٢٠) لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكراً او كان مقرر الا يلزمه الاحضار بل يأخذه المقر له وكذا لا يصح

دعوى الاحضار في الوديعة لان الواجب فيها التخلية وقيل يصح ويحمله على التخلية اذا احضارها بما طاب احضار عين في يده للدعوى فانكر كونه في يده فبرهن على أنه كان منذ سنة فيجب لان الكون في يده ثبت والاصل بقاء ما كان فلا يزول التثبت بالشك ادعى أو شهد بقيمة دابة مستهلكة قال الصدر لا بد من بيان الذكورة والانوثة والسن لاني اللون وهذا على اصل الامام رحمه الله صحيح لبقاء حق المالك في العين المستهلك عنده حتى صح الصلح على أكثر من قيمته لانه لو لا اعتبار بقاءه لكان صلحا عن الدين على أكثر منه من جنس الدين وانه حرام باطل واذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بالمستهلك لا بد من بيانه على وجه يحصل العلم للحاكم حتى يعلم بماذا يحكم ومع ذكر الذكورة والانوثة يذكر النوع أيضاً بانه حمار

\* وان رمى رجلاً صيداً فاصابه سهم أحدهم اقبل صاحبه وأتجنه وأخرجه من أن يكون صيداً ثم أصابه سهم الاخر فهو للذي أصابه سهمه أو لا وان رمياه معا ولو أصابه السهمان معافوه لهما والعبرة في حق المالك بحالة الاصابة لا بحالة الرمي وفي حق الحمل تبع حالة الرمي كذا في الظهيرية \* وان أصابه سهم الاول فوقه ثم أصابه سهم الثاني فقتله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤكل والصيد للاول كذا في التارخانية \* ولورمي سهماً الى صيد ورمي رجل آخر فأصاب السهم الثاني السهم الاول وأضاه حتى أصاب الصيد وقتله جرحاً ان كان السهم الاول بحال يعلم أنه لا يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد للثاني لانه لا يأخذ حتى لو كان الثاني مجوسياً أو محرماً لا يحل وان كان السهم الاول بحال يبلغ الصيد بدون سهم الثاني فالصيد للاول لانه سبق في الاخذ وهو كاف بنفسه فان كان الثاني محرماً أو مجوسياً لا يحل استحساناً كذا في الكافي \* وذ كرفي المتقي عن محمد رحمه الله تعالى لو دخل ظبي دار رجل أو حائطه أو دخل حمار وحش دار رجل أو حائطه فان كان يؤخذ بغير صيد فهو لرب الدار وكذلك الخطيرة السمك وهذا الجواب يخالف جواب الاصل وفي الاصل لو أرسل كلبه على صيد فاتبعه الكلب حتى أدخله في أرض رجل أو داره كان لصاحب الكلب وكذلك لو اشتد على صيد حتى أخرجه وأدخله دار انسان فهو له لانه لما أخرجه واضطره فقد أخذته بيده كذا في الذخيرة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اصطاد طائراً في دار رجل فان اتفقا على أنه على أصل الاباحة فهو للصياد سواء اصطاده من الهواء أو من الشجر وان اختلفا فقال رب الدار اصطدت قبلك وأنكر الصيد ياد ذلك فان كان أخذ من الهواء فهو له وان كان أخذ من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار وان اختلفا في أخذه من الهواء أو الجدار فالقول قول صاحب الدار كذا في الظهيرية \* قال في الاصل ومن اصطاد سهمكة من نهر جار لرجل لا يقدر على أخذه صيده فهو للذي أخذه وكذلك ان كانت أجرة لا يقدر على أخذه صيدها الا بالاصطيد فاصحاب الاجرة ما صار محرراً ما حصل فيهما من السمك وانما المحرز لا يأخذ فان كان صاحب الاجرة احتال لذلك حتى أخرج الماء وبقي السمك فهو لصاحب الاجرة وذ كرفي في الاثمة الخ لاني رحمه الله تعالى أن من مشايخنا من قال ان أخرج الماء وليس قصده السمك فهو للاخذ وان نصب عنه الماء فان كان قصده أخذ السمك ينظر ان لم يكن أخذه الابصه فهو للاخذ وان أمكن أخذه من غيره صيده فهو لصاحب الاجرة كذا في المحيط \* وفي المتقي داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى نحل اتخذت كوارات في أرض رجل فخرج منها عسل كثير كان ذلك لصاحب الأرض ولا سبيل لاحد على أخذه قال ولا يشبه هذا الصيد وبيضه وأشار الى معنى الفرق فقال انه يحى ويذهب والبيض يصير طائراً ويطير وانما يشبه الطير في هذا النحل نفسها ولو أخذ النحل أحد كانت له وأما العسل فلم يكن صيداً ولا يصير صيداً قط وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا وضع رجل كوارات النحل فغسلت فهو لصاحب الكوارات كذا في الذخيرة \* وفي المائتة لاحد الرجلين حمامة ذكروا لا تخرأني فالقراخ لصاحب الانثى كذا في التارخانية \* والله أعلم

الباب

أوفرس ولا يكتفى بذكر الدابة لتفاحش الجهالة وظاهر مذهبهما أن حق المالك ينقطع بنفس

الاستهلاك فلا حاجة الى ذكر الذكورة والانوثة ومن المشايخ من قال المقصود دعوى القيمة فلا حاجة بعد الاستهلاك الى بيان غير القيمة ألا يرى أن المدعي والشهود لا يستغنون عن ذكر القيمة ودعوى القيمة والشهادة عليها مسموعة ألا يرى أنه لو ادعى على آخر ما لا مقدوراً وشهدوا به فساألهم الحاكم عن السبب فقالوا استهلك دابته يصح ولا يشترط ذكر اللون والسمكة حتى اذا ادعى حماراً وذ كرفي شيته وشهد بذلك فاحضر المدعي عليه فطبق الشهود والمدعي أن الحمار المدعي هذا وبه شيته يخالف الشهية المذكورة يقبل ولا يضر اختلاف بعض الشيات ذكره الامام فظهر الدين \* ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والقدر وذ كرفي الكيل بجملة ولم يفصل قيمة كل عين على حدة الصحيح القبول

كما إذا كانت الاعيان قائمة ولم يذ كر قيمة كل عين يقبل ويؤمر باحضارها وان قال هلكت أو استهلكها أو بين قيمة الكل صح وان لم بين قيمة كل \* وفي الجامع ادعى غصب جارية عليه ولم يذ كر قيمتها يصح ويؤمر بردها فان عجز عن ردها قال القول في قدرها قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب بلا بيان القيمة أصلا لان يصح بالاجال أولى وقيل انما يشترط ذ كر القيمة في السرقة ليعلم بالوجه نصابا للقطع وفي غيره لا يشترط \* وذ كر الوتار ادعى زنديقا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهدوا بذلك كذلك بحضرة الزنديقي فذرع فاذا هو أزيد أو أنقص بطلت الشهادة والدعوى كما إذا خالف من الدابة الدعوى أو الشهادة وقولهم الذرع وصف فيلغ في الحاضر ذلك في الايمان والبيع لا في الدعوى والشهادة فانهم ما إذا شهدوا بوصف فظهر خلافه لا يقبل وذ كر أيضا ادعى حديدا مشارا اليه وذ كر أنه (٤٢١) عشرة أمنا فاذا هو عشرون أو ثمانية

يقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو وان وقعت الدعوى في جنس غائب لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه ثوبا أو جارية ولا يعلم قيامه وهلاكه أشار في عامة الكتب الى أنه لا حاجة الى ذ كر القيمة بعد بيان الجنس والنوع وبه صرح في كتاب الرهن وفي كتاب الغصب أنه اذا برهن على أنه غصب منه جارية يسمع فيعوض أولوه بما اذا ذ كر القيمة وبعض جملته على ما اذا شهدوا على اقراره بغصب جارية يقبل في حق الحبس والقضاء جميعا وعامة المشايخ على أنه يقبل في حق الحبس لافي حق الحكم بلافريق بين الدعوى والشهادة واطلاق محمد رحمه الله يدل عليه قال أبو اليسر رحمه الله فلما اختلف المشايخ في اشترائط ذ كر القيمة كلف بذ كرها لكي يبعد عن الاختلاف فان لم يذ كر لم يرد الدعوى احياء

### الباب الثالث في شرائط الاصطياد

ينبغي أن يكون الصياد من أهل الذكاة وذلك بأن يعقل الذبح والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون اذا كانا بلا عقلان الذبح والتسمية وأن يكون له ملة التوحيد دعوى واعتقادا كالسالم أو دعوى لا اعتقادا كالكنابي كذا في الظهيرية \* ويشترط مع ذلك أن لا يكون محرما أو أن لا يكون في الحرم حتى لا يؤكل صيد الحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الاخرس المسلم والكنابي كذا في المحيط \* ويشترط في الرمي التسمية عند الرمي وفي ارسال الكلب والباري وما أشبه ذلك يشترط التسمية وقت الارسال ولا يشترط تعيين الصيد في الارسال عند ناحتي لو أرسل كلبا أو باريا على صيد فأخذ ذلك الصيد أو غيره أو أخذ عددا من الصيد ويحل الكل بتلك التسمية مادام في وجه الارسال ولو ترك التسمية عند الرمي أو عند ارسال الكلب عامدا لا يحل أكله وان تركه ناسيا حل أكله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يؤكل صيد المجوسى والوثني المرتدان هؤلاء ليسوا من أهل الذكاة اختصارا كذا اضطرارا كذا في الكافي \* ولو أرسل النصراني أو رعى وسمى المسيح لم يؤكل والارسال بشرط في الكلب والباري حتى ان الكلب الغلم اذا انفلت من صاحبه وأخذ صيدا وقتله لا يؤكل فان صاحبه صاحب الكلب صحت بعد ما انفلت وسمى فان لم ينزجر بصاحبه بأن لم يرد طلبه ولو صاعا على الاخذ فأخذ الصيد لا يؤكل أما اذا انزجر بصاحبه كل استحسانا كذا في الظهيرية \* واذا أرسل المسلم كلبه فزجره مجوسى فانزجر بزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغرام بالصباح عليه وبالانزجار اظهار طلب الزيادة ولو أرسله مجوسى فزجره مسلم فانزجر لم يؤكل وكل من لا تجوز ذكانه كالمرتد والهرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى كذا في خزائن المفتين \* وقد ذ كر شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصيد في مسألة المسلم اذا أرسل كلبه فزجره مجوسى أنه انما يؤكل صيده اذا زجره المجوسى في ذهابه فاما اذا وقف الكلب عن سبب الارسال ثم زجره المجوسى بعد ذلك وانزجر بزجره لا يؤكل كذا في المحيط \* وهو المأخوذه كذا في جواهر الاخلاط \* وان لم يرسله أحد ولكنه انبعث الكلب أو البازي على أثر الصيد بغير ارسال وزجره مسلم فانزجر فأخذ يحل والقياس أن لا يحل كذا في الكافي \* وان لم ينزجر لم يحل كذا في التتارخانية \* ولو أرسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في أثر الصيد سمي وزجره فأخذ الصيد وقتله لم يؤكل انزجر بزجره أو لم ينزجر كذا في السنايع \* من شرائط الاصطياد أن لا يشاركه في الارسال والرمي من لا يحل ذبحه كالوثني والمجوسى وتارك التسمية عمدا وكذا يشترط أن لا يشغل بعمل آخر بعد الرمي والارسال بل يتبع أثر الصيد والكلب (١) عن المرسل ثم وجده بعد

(١) قوله عن المرسل الخ كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولا ارتباط له بما قبله ولعل في العبارة سقطا ونظمها هكذا كافي الخاتمة واذا نوارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وجده الخ وبه تستقيم العبارة وتراجع عبارة الظهيرية اه معصمه

لحق المالك فان الغصب قد يقع قبل أن يحتجب المالك قيمته ويعرفها واذا سقط بيان القيمة عن المالك لان يطل عن الشاهد أولى لانه ان لم يطلع عليه بدوام يده لأن لا يطلع عليه من اختلافه نظرية للشهادة أولى \* ولو ادعى حنطة بالشراء لا بالسلم يطالبه في الموضع الذي كان المبيع فيه وقدمه ولو باع حنطة وله حنطة في ملكه من نوع واحد في موضع واحد ولكنه لم يصف البيع الى تلك الحنطة بل أطلق جاز فان علم الشاري بمكانه له الخيار ان شاء أخذها في مكانها أو ترك وقوله ان شاء أخذها في مكانها يدل أنه لا يلى المطالبة في غير مكان البيع وذ كر الوتار ادعى أقفزة حنطة دينالا يصح بلا بيان السبب لانه لو سلم يطالبه في الموضع الذي عين عنده وان قرضا أو عن مبيع معين مكان القرض والبيع وان غصبها واستهلكا كاتين مكان الغصب والاستهلاك \* وفي الايضاح المغصوب اذا كان قائما عند الغاصب يأخذ المالك مثله كان أو

فيمالا إذا قيمته في بلد آخر وقيمته أقل من بلدة الغصب فله الخياران شاعرت بص الى العود أو أخذ العين أو قيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان هالكافي غير المثل له قيمته يوم الخصومة في بلدة الغصب وفي المثليات ان تساوت القيمتان عليه رد المثل وإذا كانت القيمة في بلدة الغصب أكثر فللمالك الخياران الثلاثة المذكورة من الانتظار والرضا بالمثل أو المطالبة بالقيمة في يوم الخصومة وان كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر فالخيار للغاصب ان شاء أعطاه المثل أو قيمته يوم الخصومة في مكان الغصب الا اذا رضى المالك بالثأير فحينئذ له ذلك فعلم بهذا انه يلزم في دعوى الغصب ذكر مكان الغصب لومكيا أو مؤزونا غير الدراهم والدنانير حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة أم لا وكذا في دعوى قرض المسكيل والموزون سوى النقدين يلزمه (٤٢٢) بيان مكان القرض فانه اذا استقرض حنطة ثم لقيه في مكان قيمته أعلى من مكان

القرض فطالبه به فيه يأخذ منه كفيلا وبقيته في مكان القرض وقال الامام طهري الدين عند محمد رحمه الله يطالبه بقيمته في مكان القرض وقال صدر الاسلام يطالبه بالمثل الا ان لا يجده فيلزمه قيمته في مكان الاخذ \* وفي العدة ادعى ألفا بسبب استهلاك الاعيان لا بد من بيان قيمتها في موضع الاستهلاك ولا بد من بيان الاعيان أيضا فان بعضها يكون مثليا وبعضها قيميا وقد مر في قول الدعوى \* وفي دعوى الوديعة لا بد من بيان مكان الوديعة له جمل أولا ولا يشترط في الغصب اذا لم يكن له جمل \* وفي الذخيرة ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب وفي غصب المثل واستهلاكه لا بد من بيان قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية وفي رواية يخير المالك في تضمين قيمته يوم الغصب أو الاستهلاك فلا بد من بيان

وقت وقد قد له فهذا على وجهين اما ان لا يترك الطلب حتى وجده كذلك والكلب عنده وفي هذا الوجه القياس أن لا يؤكل وفي الاستحسان يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو أن يكون الكلب عنده على جواب الاستحسان فاما اذا وجد الصيد ميتا والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياسا واستحسانا واذا اشتغل بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من الليل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة لا يدري أن الكلب جرحه أو غيره قال في الكتاب كرهت أكله ونص شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى على أنه لا يؤكل وذ كرشح الاسلام خواهر زاده أنه أراد به كراهة التنزيه والقنوى على الاول كذا في الظهيرية \* وهذا كله اذا وجد به جراحة واحدة يعلم أنها جراحة الكلب أما اذا علم بالعلامة أنها جراحة غير الكلب أو علم أنها جراحة الكلب الا أن بها جراحة أخرى ليست من جراحة الكلب لا يؤكل ترك الطلب أولم يترك وكذلك الجواب في البازي والصقر من أوله الى آخره والجواب في الرمي هكذا اذا رمى سهمها الى صيد فأصابه وتوارى عن بصره ثم جده ميتا وبه جراحة أخرى سوى جراحة السهم لا يؤكل وان كان في طلبه وان وجدته وايسر به جراحة أخرى لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحسانا وان اشتغل بعمل آخر لا يؤكل قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* وفي فتاوى (أهو) رمى طير في الماء وجرحه فاشتغل الرمي بنزع الخلف ثم دخل الماء بنزع الخلف فوجد الطير ميتا بذلك الجرح قال يحل أكله وقال القاضي ببيع الدين اشتغال الرمي بنزع الخلف ليس بعذر لانه حيث ترك الطلب فقد حرم أكله سئل أيضا رمى صيدا أو مرغره بالطلب قال يجوز قيل اذا أرسل الكلب ولم يسم ناسيا فقبل أن يصل سمى ولم يدعه حتى أخذ لا يؤكل وفي الرمي يؤكل لان التدارك في الكلب ممكن بان يدعوه وفي السهم لا كذا في التارخانية \* والله أعلم

### الباب الرابع في بيان شرائط الصيد

الا لة نوعان جاد كالزراق والمعارض وأشباههما وحيوان كالكلب ونحوه والصقر والبازي ونحوهما فان كانت الالة حيوانا فن شرطها أن تكون معاملة ولا يكون الكلب معاملة الا بالامساك على المالك وترك الاكل وأن يجيبه اذا ادعاه واذا أرسله الى الصيد فملازمة تعلم الكلب وما يجنبه ترك الاكل من الصيد وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحسد في ذلك حدا ولا يوقت وقتا وكان يقول اذا كان معاملة فكل وربما كان يقول اذا غلب على ظن الصائد انه معلم فهو معلم وربما كان يقول يرجع في ذلك الى قول أهل العلم من الصادين فاذا قالوا صار معلمنا فهو معلم وروى الحسن عنه اذا ترك الاكل ثلاثا فهو معلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* ثم في ظاهر الرواية عنهما انه لا يحل الثالث وانما يحل الرابع وروى عنهما أنه يحل الثالث أيضا كذا في الظهيرية \* وأما البازي وما يجنبه فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلمه وانما علامة تعلمه أن يجيب صاحبه اذا ادعاه حتى ان البازي وما يجنبه اذا أكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في البازي هذا اذا أجاب صاحبه عند

الدعوة

قيمتها قيمته أي اليومين هي \* ولو ادعى الحنطة أو الشعير بالامنا وبين أو صافها قيل لا يصح واختار انه ان ادعى بسبب القرض أو الاستهلاك لا يصح لانه مضمون بالمثل وان ادعى بسبب السلم أو بسبب بيع من اعيان ماله بحنطة يصح وذ كرفي الذخيرة ان ادعى بسبب السلم والبيع يصح وذ كرفي ايضا ما ثبت كونه مكيا بالنص اذا سلم وزنه ليجوز فيه روايتان روى الطحاوي رحمه الله انه يجوز \* باع مائة من من الحنطة لاعلى وجه السلم وله حنطة في ملكه عين بالوزن هل يجوز فيه اختلاف فعلى هذا لو ادعى الحنطة المبعة بالامنا ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ وكذا نص على الاختلاف في العدة قال وان ادعاه مكيا له حتى صحت عند الكل فبرهن على اقراره بالحنطة والشعير ولم يذكر الصفة في الاقرار يقبل في حق الجبر على البيان لا في حق الاداء فلا يصح دعوى الدقيق بالكيل لا تكسبه

ولو ادعى بالوزن حتى صحت وفاقا لا بد أن يذ كراهه منخول أو لا من خنطة مغسولة أو غير مغسولة جيداً أو وسطاً وان ادعى وزناً كراهه من ذهب أو فضة ولو مضرو بيا يقول كذا ديناراً خوارزمية أو بخارياً جيداً أو وردية ويحتاج إلى ذكر الصفة عند اختلاف النقود ولو نقداً واحداً لا ولو نقوداً والكل على الزواج ولا مزية للبعض فيه على الآخر يجوز البيع وبعطى المشتري أياً شاء لكن في الدعوى لا بد من التعيين فان أحدهما أروج ينصرف البيع إلى الأروج وعند ذكر النسيابوري يحتاج إلى ذكر كونه أحر ولا بد من ذكر الجودة عند العامة وقال الامام النسفي رحمه الله إن ذكر أحر خالصاً لم يذ كراهه ولا بد من ذكر ضرب أي دار وقيل لا يشترط وإذا ذكر أنه منقذ لا يحتاج إلى ذكر الجودة في الصحيح وإن لم يذ كراهه مضروبة يعرف بالمقال ولا يقول كذا ديناراً أو ذكر (٤٣٣) اللامشي إذا كانت النقود في البلد مختلفة

أحدهما أروج لا يصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو أقرب عشرة ذنان جرء وفي البلد نقود مختلفة جرء لا يصح بالبيان بخلاف البيع فإنه ينصرف إلى الأجود وفي الذخيرة عند اختلاف النقود في البلد والتساوي في الزواج لا يصح البيع ولا الدعوى بالبيان وإن لأحدهما فضل رواج ينصرف إليه ويعتبر كالتلفظ في الدعوى فلا حاجة إلى البيان إذا طال الزمان من وقت الخصومة إلى وقت الدعوى بحيث لا يعلم الأروج فحينئذ لا بد من البيان لما هو أروج عند العقد وإن ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا بد من بيان الصفة بكل حال وإن كان فيه غش يذ كراهه العشرة منها تروج مكان الثمانية أو السبعة وإن كان المدعى نفقة مضروبة يذ كراهه ما يضاف إليه والصفة والقدر أنه كذا درهما عشرة وزن سبعة مثاقيل وإن غير

الدعوى الثالثة من غير أن يطعم في اللحم وأما إذا كان لا يجيب الالبطمع في اللحم لا يكون معلوماً متى حكم بتعلم البازي فممن صاحبه ولم يجبه إذا دعاه خرج من حكم المعلم ولا يحل صيده وكذا الكلب إذا أكل الصيد خرج من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من صيده قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تحرم الصيد التي أحرزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك إن كان العهد قريباً بأخذ ذلك الصيد أما إذا كان العهد بعيداً بأن مضى شهر أو نحو ذلك فقد صار صاحبه تلك الصيد ولم يحرم بخلاف قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يظهر أن الخلاف في الفصلين وأجمعوا أن ما لم يحزره المالك من صيده أنه يحرم هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وأما ما باع المالك مما قد من صيده فلا شك أن على قوله لا ينقض البيع فيه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن ينقض البيع إذا تصادق البائع والمشتري على كون الكلب جاهلاً قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يتعلم وحد تعلمه ما ذكرنا في ابتداء الامر على الخلاف وكذلك هذا الخلاف في البازي إذا فر من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى حكم بكونه جاهلاً هذا إذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولاء يحكم بتعلمه عندهما ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيط \* وإن أخذ الكلب المعلم صيداً وأخذ منه صاحبه وأخذ صاحب الكلب منه قطعة فألقاها إلى الكلب فأكلها الكلب فهو على تعليمه وكذا لو كان صاحب الكلب أخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب على الصيد فأخذ منه قطعة فأكلها وهو في يد صاحبه فإنه على تعليمه وكذلك قالوا لو سرق الكلب من الصيد بعد دفعه إلى صاحبه وإن أرسل الكلب المعلم على صيد فنشه فقطع منه قطعة فأكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئاً لا يؤكل لأن الكلب في حال الاصطياد دليل عدم التعلم فإن نشه فآلقت منه بضعة والصيد حتى ثم اتبع الصيد بعد ذلك فأخذ فقتله ولم يأكل منه شيئاً لا يؤكل لأنه لم يوجد منه ما يدل على عدم التعلم لأنه انما قطع قطعة منه ليختمه فيتوصل به إلى أخذه فكان بمنزلة الخرج وإن أخذ صاحب الكلب الصيد من الكلب بعدما قتله ثم رجع الكلب بعد ذلك فزبت تلك القطعة فأكلها يؤكل صيده وإن اتبع الصيد فنشه فأخذ منه بضعة فأكلها وهو حتى فآلقت الصيد منه ثم أخذ الكلب صيداً آخر فقتله لم يأكل منه ذكرفي الاصل وقال أكره الكلب في حال الاصطياد دليل عدم التعلم كذا في البدائع \* رجل أرسل كلباً إلى صيد فلم يأخذ وأخذ غيره ذهب على سنه فقد حل كذا في السراجية \* لورمي بعيراً فأصاب صيداً ولم يعلم أنه نأذ أو غير نأذ لم يؤكل الصيد حتى يعلم أن البعير كان ناداً لأن الاصل في الابل الاستئناس فيتمسك به حتى يعلم غيره كذا في الكافي \* ولو أرسل بازيه إلى أرنب فأصاب من ذلك صيداً وهو لا يصطاد الا الأرنب لم يؤكل ما اصطاده وإن أرسل إلى خنزير أو إلى ذئب فأخذ ظبياً حل كذا في النبايع \* ولو أرسل بازيه إلى ظبي وهو لا يصيد الظبي فأصاب صيداً لم يؤكل كذا في التهذيب \* ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فأخذ في إرساله ذلك صيداً كثيراً واحداً بعد واحد حل

مضروبة بلا غش يذ كراهه خالصة ونوعها كقولهم نفرة الفريخ أو الروم أو الطغفاجي وصفته أنها جيدة أو ردية وقيل إذا ذكر أنها طغفاجية مثلاً لا حاجة إلى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفي بمجرد قوله أنها نفرة بيضاء ما لم يذ كراهه طغفاجية أو كلبجة ليرتفع الجهالة وإن دراهم مضروبة والغش فيما غالب إن كان يتعامل بها أو زائد كرفوعها أو قدر وزنها وصفته وإن كان يتعامل بها أعداداً يذ كراهه ما لا يدعي عدلها معلوماً منقطعاً عن أيدي الناس حال الدعوى يذ كراهه فإن المغصوب المثل إذا انقطع عن أيدي الناس يجب قيمته على اختلاف المعروف من اعتبار قيمته يوم الانقطاع أو يوم الخصومة أو يوم الغصب ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة لأنها لو كانت ممن مبيع يبطل البيع بالانقطاع عن أيدي الناس عند الامام رحمه الله وإن بسبب القرض أو التسكاح أو الغصب يجب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم أنه هل

بلى الدعوى أم لا وإذا فسد البيع بالانقطاع كاذ كذا فعلى المشتري رد العين إن فاعلم ورث القيمة أو المثل لو قيمياً أو مثلياً إن لم يكن فاعلم. وفي  
قوائد الامام أبي حفص الكبير استقرض منه ذاتي فلوس حال كونها عشرة بداني فصار ستة بداني أو رخص فصار عشرة بداني يأخذ  
منه عدداً أعطى ولا يزيد ولا ينقص وإن ادعى غنياً فاعلم يسير ولا يحتاج إلى ذكر الأوصاف والوزن والنوع وإن ديناني أو أنه لا بد من بيان  
قدره ونوعه ووصفته فيقول كذا من أطباقية أبيض أوله لاويز كرا الجردة والوسط وإن بعد انقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذي يباع  
فيه يقول له الحاكم ماذا تريدان قال العنب لا يصغي إلى دعواه وإن قال قيمته بأمره يذ كر السبب لأنه إن غن مبيع انفسخ البيع بالانقطاع  
عن أيدي الناس كافي الدرهم (٤٢٤) والدنانير وإن بسبب السلم أو الاستهلاك أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة إذا كان

لا ينتظر - أوانه كذا  
قاله الامام ظهير الدين وفي  
الطرفين نظر لكونه على  
ثلاثة آلاف الرواية أما الأول  
فقوله إن غن مبيع ينفسخ  
ليس كذلك فإنه صرح شيخ  
الإسلام فيمن اشترى  
بفضي رطب في الذمة انقطع  
أوانه أو كان منقطعاً وقت  
الشراء لا يبطل البيع ويبقى  
جائزاً بخلاف انقطاع التقدين  
لأن انقطاعهما لا إلى  
غاية بخلاف انقطاع الرطب  
والعنب فإن انقطاعهما  
إلى غاية معاومة كالعصير  
المشتري إذا تخمر يتوقف  
العقد لأن التخمر إلى غاية  
معاومة بخلاف ما إذا مات  
المبيع قبل القبض حيث  
يبطل البيع لأنه لا إلى غاية  
وأما في الطرف الثاني فإنه  
ذ كر لوسل يطالبه بالقيمة  
وهذا هو ظاهر فإنه لا يؤخذ  
إلا بالثمن حال الانفساخ أو  
المسلم فيه حال القيام فلا نصح  
المطالبة بالقيمة \* وذ كر في  
الظهيرية ادعى أنه اشترى  
منه ألف من من العنب

الكل وكذا لوري صيداً فاصابه السهم ونفذ وأصاب آخر ونفذ وأصاب آخر حل الكل عندنا كذا  
في فتاوى قاضيخان \* فإن أخذ صيداً (١) وجثم عليه طويلاً ثم مر به آخر فأخذه وقتله لم يؤكل إلا بالرسالة  
مستقبل أو يزجر أو بتسمية على وجه ينزجر فيما يحتمل الزجر لبطان الفور وكذلك أن أرسل كلبه أو يازيه  
على صيد فعزل عن الصيدية أو بسيرة وتساغل بغير طلب الصيد وفتر عن سننه ذلك ثم تبع صيداً فأخذه  
وقته لا يؤكل إلا بالرسالة مستأنف أو أن يزجره صاحبه ويسمى فيزجر فيما يحتمل الزجر لأنه لما تشاغل بغير  
طلب الصيد فقد انقطع حكم الأرسال وإذا صاد صيداً بعد ذلك فقد ترسل بنفسه فلا يحل صيده إلا أن يزجره  
صاحبه فيما يحتمل الزجر كذا في البدائع \* رجل أرسل كلبه على صيد فأخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله  
يؤكل وإن رجع فعرض له صيد آخر في رجوعه فقتله لم يؤكل لأن الأرسال بطل بالرجوع وبدون الأرسال  
لا يحل كذا في الخلاصة \* وإن أرسل على ظن أنه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا  
في التتارخانية \* رجل أرسل كلبه وهو يظن أنه إنسان وسمي فأنه صيد يؤكل هو المختار لأنه تبين أنه  
أرسل على صيد كذا في الظهيرية \* والفهد إذا أرسل فكأن ولا يتبع حتى يستمكن فيمكث ساعة ثم أخذ  
الصيد فقتله فإنه يؤكل وكذا الكلب إذا أرسل يصنع كإصنع الفهد فلا بأس بأكل ما صاد لأن حكم الأرسال  
كالقوب والعدو وكذلك البازي إذا أرسل فسقط على شيء فطاف فأخذ الصيد فإنه يؤكل وكذلك الرامي إذا رمى  
صيداً بسهم فأصابه في سننه ذلك ووجهه أكل وإن أصاب واحداً ثم نفذ إلى آخر وآخر أكل الكل فإن أمات  
الرجح السهم إلى ناحية أخرى ميمناً وسمياً لا فأصاب صيداً آخر لم يؤكل فإن لم ترد إلى رجح عن وجهه ذلك أكل  
الصيد ولو أصاب حائطاً أو مخزقة فرجع فأصاب صيداً فإنه لا يؤكل فإن مر السهم من الشجر فجعل يصيب  
الشجر في ذلك الوجه لكن السهم على سننه فأصاب صيداً فقتله فإنه يؤكل فإن رده شيء من الشجرية أو بسيرة  
لا يؤكل فإن مر السهم (٢) فحش حائطاً وهو على سننه فأصاب صيداً فقتله أكل كذا في البدائع ولو أرسل  
المسلم الكلب المعلم على صيد فشاركه غيره لم يعلم أو كلب لم يذ كر اسم الله تعالى عليه ٤ دأ و كلب مجوس لم يؤكل  
ولورده الصيد عليه الكلب الثاني ولم يجرح معه ومات بجرح الأول كره أكله قيل كراهة تنزيه وقيل كراهة  
تحريم وهو اختيار شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولورده  
الصيد على الكلب مجوس حتى أخذه فلا بأس بأكله لأن فعل المجوس ليس من جنس فعل الكلب فلم تثبت  
المشاركة ولو لم يرد الكلب الثاني على الأول ولكنه اشتد على الأول حتى اشتد على الصيد فأخذه وقتله  
حل كذا في الكافي \* ولو مدها لمجوس مع المسلم قوساً إلى صيد فأصابه فإنه لا يحل أكله ومن شرطها أن لا يوجد  
منه بعد الأسال بول ولا أكل حتى إذا وجد ذلك منه أو طالت وقته لا يؤكل الصيد وكذلك من شرطها أن  
يكون جارحاً حتى لو قتله من غير جرح لا يحل أكله ذكره في الزيادات وفي المختصر لعصام وأشار في الأصل إلى  
(١) قوله وجثم عليه أي جلس على صدره اهـ معجمه (٢) قوله فحش بالجم أي أصاب اهـ معجمه

أنه

الطائفي الأبيض وطالبه به وقت الانقطاع عن أيدي الناس إن كان في يده من العنب قدر المدعى بأمره الحاكم

بالتسليم إن برهن وإن لم يكن في يده شيء لا يسمع الدعوى لأنه إما أن يملك أو يسلمه البائع فعلى التقديرين ينفسخ البيع وإن فعل  
الاجنبي يتخير المشتري بين الفسخ وإجازة البيع وأخذ الضمان من المتلف فإنه ذ كر في شرح الطحاوي هلاله المبيع بأن أو بشرط الخيار  
قبل التسليم في يد البائع بفعل البائع أو المبيع أو بآفة معاومة يبطل البيع وإن فعل الاجنبي خير المشتري كذا كرنا وإن فعل المشتري  
يصير قابضاً ومن الوقائع اشترى حنطة معينة وأتلفها البائع أجاب بعض المشايخ أن البائع يضمن مثلها للمشتري وأنه خطأ محض لما ذكرنا  
من الرواية وذ كر الوارث تلف عنباً طرياً وطالبه المالك حال ما وجد عنب غير طري إن أراد أن الطري ترص إلى أوانه والأخذ منه بلا



صفة الطراوة وليس له أن يأخذ قيمة غيب طرى لان المثل أعدل من القيمة \* ادعى أنه باع عبدا نصفه من فلان وأنه أجاز البيع ولزم عليه تسليم نصف الثمن له لا يصح ما لم يذ كر أن المبيع كان قائما وقت الاجازة والثن أيضا كان رائجا لان الثمن لو كانت كاسد حال الاجازة لا يصح الاجازة ويذ كر أيضا أن المانع قبض الثمن من المشتري لانه صار كالو كبل بالاجازة والموكل لا يطالب به بالثن ما لم يقبضه من المشتري وبه الله الحاكم أن الشركة شركة ملك أو عقدان شركة ملك لا بد من قيام العبد وأن الاجازة وان عتد لا حاجة اليه ويشترط ذ كر قبض الثمن لتصح المطالبة \* وفي دعوى ذهب وأمثاله ان في البيع يحتاج الى أحضاره وإشارته وأن يقرض أو أسه ملك أو غنية لا يحتاج الى الإحضار وفي دعوى الديباج والجوهر يشترط ذ كر الوزن اذ لم يكن حاضر وان حاضر فلا تنفويت (٤٢٥) القيمة بتفاوت الوزن وفي دعوى مائة من

من الكمل أي الكالك لا بد من بيان السبب للاختلاف في جواز السلم في الخبز وفي استقراره أيضا فان عنده لا يجوز استقرضه أيضا لا وزنا ولا عددا وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين أنه غن مبيع يصح ويشترط ذ كر أن وجهه مرفوعا أو يرض من دقيق مغسول أو لافي دعوى القطن لا بد من بيان أنه خوارزمي أو بخاري أو شامي ولا يشترط أن يذ كر أنه يحصل من كذا منا كذا مناسن المخلوج على ما عليه الفتوى وفي دعوى التوتيا بعد ذ كر القدر يشترط ذ كر كونه مدقوقا أو غير مدقوق وفي دعوى عدد من الابر والمسله لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم إحضارها وان دينا ان بسبب السلم او يجعله غن مبيع لا بد من النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما بالاستهلاك لانهما قيمان ولا يجبان بالقرض لعدم

أنه يحل فانه قال أخذه وقتله ولم يفصل بينهما اذا قتله جرحا أو خنقا وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى في غير رواية الاصول انه يحل وان لم يجرحه من المشايخ من قال ما ذكر في الاصل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى وقيل ما ذكر في الاصل ايجاز وما ذكر في الزيادات اشباع والصحيح ما ذكر في الزيادات وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا كسر عضو فقتله لا بأس بأكله لان الكسر جرح احق في الباطن فيعتبر بالجراحة في الظاهر كذا في المحيط \* ولو أرسل المسلم كلبه على صيد وسمى فأدركه الكلب فضربه ووقذه ثم ضربه ثانيا فقتله أكل وكذا لو أرسل كلبين فوقذه أحدهما ثم قتله الآخر أكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا ولو أرسل رجلان كل واحد منهما كلبا فوقذه أحدهما وقتله الآخر أكل لما بينا والملك للاول كذا في الهداية \* ولو أن رجلا أرسل كلبه المعلم على صيد فكسر رجله أو عقره عقر آخر جرح من الصيدية ثم أن رجلا أرسل كلبه على ذلك الصيد فكسر رجله الاخرى أو عقره عقر افات الصيد من العقرين فتقول الصيد للاول ولا يحل تناوله هذا اذا أرسل الثاني كلبه بعد ما أصاب الكلب الاول الصيد وأتخنه فلو أن الكلب الاول جرحه الا أنه لم يتخنه ولم يجرحه من الصيدية حتى أرسل الثاني كلبه فأصابه الثاني وجرحه وأتخنه وأخرج من الصيدية فالصيد للثاني ويحل تناوله وان كان كل واحد من الجرحين بحال لا يجرحه من الصيدية عند الانفرا دوما اجمعا خرج من أن يكون صيدا فالصيد لهما وكذلك اذا أصاباه معا لا اشترا كهما في الاخذ والحل ثابت وان أرسل الثاني كلبه قبل اصابة الكلب الاول الصيد فالملك للاولهما اصابة كافي السهمين والحل ثابت ولو أرسلهما معا فأصاب أحدهما الصيد قبل الآخر وأخذه وأتخنه ثم أصابه الآخر فالصيد لاولهما اصابة وكذلك لو أرسل على التعاقب فأصاب الكلب الثاني الصيد أو لاول وأتخنه ثم أصابه الكلب الاول فالصيد لصاحب الكلب الثاني ولو أصاباه جله أو أصابه أحدهما قبل صاحبه الا أنه لم يتخنه حتى أصابه الآخر فالصيد لهما كذا في الذخيرة وفي تجنيس خواهر زاده واذا أرسل كلبه على صيد لا يراه أو رماه فأصاب الصيد والرجل في طلبه فوجده حل كذا في التتارخانية \* واذا ضرب البازي بمنقاره أو غلبه الصيد حتى أتخنه أو جرحه الكلب فجاء صاحبه وتكن من أخذه فلم يأخذه حتى ضربه البازي أو الكلب مرة أخرى فمات فعند عامة المشايخ رجحهم الله تعالى لا يحل أكله كذا في المحيط \* ولا يؤكل ما أصابه المعارض بعرضه ولا يؤكل ما أصابه البسندقة فمات بها كذا في الكافي \* وكذا ان رماه بجرحه اذا كان ثقيلا وبه حدة لانه يحتمل أنه قتل به بشقه وان كان الجرح خفيفا وبه حدة حل لان الموت بالجرح وان كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبه حدة حل ولو رماه بمروحة حديد ولم تبضع بضعا يحرم وكذا ان رماه بها فأبان رأسه أو قطع أو داجه ولو رماه بعصا أو بعود حتى قتله حرم لانه قتله ثقلا لا جرحا الا اذا كان له حديد يضاع بضعا خفيفا لا يحل لانه كالسيف والرمح والاصل في هذه المسائل أن

( ٥٤ - فتاوى خامس ) جواز قرضهما وان ادعى الجاهل من الجنب أو من محل آخر لا بد من بيان السبب لعدم جواز سلمه عنده وكذا لا يصح دعوى اللحم بسبب الاستهلاك عند بعض المشايخ للاختلاف في كونه موجبا للقيمة أو المثل وان بين أنه يذ عيه بسبب أنه جعل غنما للمبيع يصح اذا بين أوصافه وموضعه بناء على ان المكيل والموزون اذا استعمل استعمال الائمان فهو غن وفيه نظر لان المعنى الذي منع من جواز السلم يشمل الفصيلين \* ادعى عشرة دراهم غن مبيع مقبوض أو محدوده مقبوض أو رد الاجرة المقبوضة بحكم الاجارة المقسوخة لا يحتاج الى ذ كر أوصاف المبيع والمستاجر وحده لانه في الحقيقة دعوى الدين فعلى هذا اذا ادعى بدل الاجارة لعين استأجره المستقرض لحفظه وأنه حفظه مدة كذا ولزم عليه الاجرة ولم يحضر العين المستأجر لحفظه يصح ما ذ كرنا أنه دعوى الدين وان ادعى غن مبيع لم يقبض

يلزم الاحضار \* خوفاً للسلطان بالغداً لاخذ مال الغير فأخذوا الضمان على السلطان لا على الآخذ وأمر غير السلطان ايسر باكره اذ مجرد الامر بما لا يملكه الا امر لغو فاقصر الفعل على الأمور ووزمه الضمان وخرج الأمر من البين ولم يجعل في الأمر الكبير مجزئاً من الامام كراهوا ومن الناس من جعل مجزئاً من كراهوا وان كان لا يخاف الأمور على نفسه ان لم يفعل دل أن المسئلة مختلفة فيها وغيره أن دعوى المتلف أمر السلطان يكون دفاعاً عن من جعله مكرهاً لا عن من لم يجعله اكرهاً \* وذكر الوتار ادعى عليه أنه أخسرني ألفاً بمائة إلى السلطان بغير حق فبرهن ذلك كذلك يقبل ولا يحتاج إلى ذكر الآخذ باسمه لانه هو المدعى عليه لكن لابد من تفسير السعاية ليعلم أنها واجب الضمان أولاً فإنه يجوز أن يكون بحق مثل (٤٢٦) أن يكون له عليه حق فلم يؤذنه ورفع إلى السلطان أو كان يأبى ويترك أمته

الموت اذا أضيف إلى الجرح قطعاً محل الصيد وان أضيف إلى القتل قطعاً حرم وان وقع الشك ولم يدركه مات بالنقل أو بالجرح حرم احتياطاً وان رماه بسيف أو بسكين فأصابه بجرحه حل وان أصابه بقفا السكين أو بقبض السيف حرم ولو رماه بجرحه فمات بالجرح ان كان الجرح مدمياً حل اتفاقاً وان لم يكن مدمياً حل عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة وعند بعضهم يشترط الادماة وعند بعضهم ان كانت الجراحة كبيرة حل بلا ادماة وان كانت صغيرة لا يحل كذا في الكافي \* ولوروى سهم ما فرفضه سهم آخر فرده عن سننه فأصاب سيدها وقتله لم يؤكل هكذا اذا كثر الأصل وذكري في الزادات أنه يؤكل قال الشيخ الامام ثمن الأئمة أبو محمد عبد العزيز أجد الحل في رحمة الله تعالى تأويل ما ذكر في الأصل ان الراي الثاني لم يقصد الرمي إلى الصيد وانما قصد اللعب أو تعلم الرمي وترك التسمية عمداً حتى لو قصد الاصطياد يحل على رواية الأصل كذا في الظهيرية \* مسلم روى صيداً فأصاب سهماً موضوعاً فرفضه فأصاب صيداً فقتله جرحاً يؤكل وكذا لوروى بمعرض أو جرحاً أو بندقة فأصاب سهماً فرفضه فأصاب السهم الصيد فقتله يحل كذا في محيط السرخسي \* مجوسى روى سهم ما بعد سهم المسلم فأصاب سهمه سهم الاول فان علم أنه ولا سهم المجوسى لما وصل إلى الصيد فهو حرام وكذلك ان رده عن سننه فلما زاده قوته ولم يقطعه عن سننه فالصيد للمسلم ولكن لا يحل استحساناً كذا في السراجية \* مجوسى روى إلى صيد فرفضه من سهمه أو أرسل كلبه على صيد فرفض من كلبه فرماه مسلم بسهم أو أرسل كلبه لم يحل الا اذا وقع سهم المجوسى على الارض أو انصرف كلبه قبل رمي المسلم وارسله فانه يحل كذا في محيط السرخسي \* وان اشترك الحلال والمحرّم في رمي الصيد لم يحل أكله كالمالو اشترك مسلم ومجوسى في قتل الصيد كذا في المبسوط \* الاسلام وقت الرمي ووقت الارسل شرط حتى لوروى وأرسل وهو مسلم ثم ارتد يحل وعلى عكسه لا يحل هكذا في الغياثية \* المجوسى اذا تم ودأ وتصر يؤكل صيده وذبيحته والنصرانى اذا تعبس لا يؤكل صيده وذبيحته والمسلم اذا ارتد فانه لا يؤكل صيده وكذلك اذا تم ودأ وتصر كذا في شرح الطحاوى \* ولو أن قوماً من المجوس رموا سهماً فقبل الصيد نحو مسلم فاز من سهمهم فرماه المسلم وسمى فأصابه سهم المسلم وقتله فالمسألة على وجهين ان كان سهم المجوسى لم يقع على الارض حتى رماه المسلم لم يحل أكله الا أن يدركه المسلم ويذكيه فحينئذ يحل لانهم أعانوه في الرمي دون حقيقة الذكاة ولا معتبر بالرمي مع وجود حقيقة الذكاة وان وقعت سهام المجوس على الارض ثم رماه المسلم بعد ذلك وباقي المسألة يجالها حل أكله وكذلك المجوس اذا أرسلوا كلابهم إلى الصيد فقبل الصيد هارباً فرماه المسلم فقتله أو أرسل كلبه إليه أو باز ياله أو صقره فأصاب الكلب فقتله ان كان رمي المسلم وارسله حال اتباع صقر المجوسى وبازيه الصيد لا يحل وان كان بعد رجوع صقره وبازيه حل وكذلك لو اتبع الصيد كلب غير معلم أو باز غير معلم فقبل الصيد فأرمانه فرماه المسلم بسهم أو أرسل كلبه أو بازيه أو صقره فأصابه وقتل فهو على التنصّل الذى قلنا كذا في الذخيرة \* ويشترط في الصيد أن لا يشارك في موته سبب آخر

أوز وجته فرفع إلى السلطان وغزاه السلطان ما لا فانه لا يضمنه الساعى لانه قاصد للعسبة بخلاف ما اذا قال انه وجد كزناً فملكه وغرم لذلك حيث يضمن وان كان صادقا لانه لا حسيبة فيه وانتفاء الضمان ووزمه دائر على اقامة الحسيبة واستيفاء الحق وعدمه لاعلى كونه صدقاً وكذا بما ظنه البعض ودعوى الجمد حال انقطاعه لا يصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم الخصومة \* قال له بعث عبدى وأخذت عنه فردته الى صاحبه وان لم يعين المشتري لانه طالب للدين \* ولو ادعى على مالك العين أن فضولاً باع هذا منى وأنت أجزت بيعه لابد من ذكر اسم الفضولى ونسبه حتى لو برهن على دارى بيده فادعى المدعى عليه أن فضولاً باعه وأجزت بيعه لا يندفع مالم يذكر اسم الفضولى ونسبه \* ادعى دفعة واحدة مالين وبين صفة أحدهما فقط وبرهن كذلك لا ريب أنه لا يحكم فيما سوى

لم يبين وهل يحكم بما بين قال الوتار نعم لاقتصار المانع من القبول فيه وقال فى جامع الفتاوى لا يحكم به أيضاً لاتحاد الشهادة فتى ردت فى بعضها ردت فى الباقي \* وفى دعوى القميص بعد بيان النوع والصفة والقيمة لابد من كونه للرجل أو للمرأة صغيراً أو كبيراً \* ادعى بعد بلاغه أن وصى باع منك متاعاً ومات قبل قبض ثمنه منك ولحق الطلب قيل لا يصح وقيل يصح وهذا بناء على أن الوكيل اذا مات أو غاب قبل قبض الثمن قيل يتحول الاستيفاء إلى الموكل فعلى هذا الصبي بعد بلاغه ولاية الطلب وقيل يتحول إلى وارثه أو وصيه ان كان والناصب الحاكم وصياً بقبضه ويعطيه للموكل فعلى هذا لا يصح له الطلب بل الحاكم ينصب طالباً ان لم يكن كأمير \* ادعى شراء عين من والده فى مرضه

وأنكر بقية الورثة قبل لا يصح لجواز أن يكون في مرض الموت ولا يحجزه الورثة ولو عمل الثمن عنده فلا يجوز بالشك وقيل يجوز لجواز أن لا يكون في مرض الموت وعلى تقدير كونه فيه يجوز أن يحجزه الورثة فلا يقضى بالبطالان بالشك \* ادعى أن مورثه مات عنه وذكر عدد الورثة ولم يبين حصته نفسه صح لكن إذا أدى الأمر إلى التسليم لابد من بيان حصته وان بين عدد الورثة لا يصح لجواز أن يكون قسطه أقل مما ذكر ولا يعرف ذلك بلا ذكر عدد الورثة وفي دعوى الدين على الميت إذا ذكر أنه مات قبل أداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يده هؤلاء الورثة ما بقي لقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكر أعيان التركة لسمع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم بإداء الدين على الوارث ما لم يصل إليه التركة فإن أنكر وصول التركة إليه وأراد إثباته لا يتمكن من ذلك إلا بد كراعيان (٤٢٧) التركة على وجه يصل به الأعلام \* وذكر الحاكم ادعى الدين في التركة

سوى جراحة السهم أو الكلب أو ما أشبه ذلك وذلك نحو الترتي من موضع الوقوع في الماء وجراحة أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط \* إذا أصاب السهم الصيد فوق وقع على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض فمات يحل لأن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه وان وقع في ماء أو على جبل أو صخرة أو شجرة أو حائط أو على سنان ربح مكرز أو على حرف آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الأرض لم يحل لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه فان الترتي مما ينفك عنه الاصطباذ فوجب اعتباره ويحتمل أن الموت حصل بالماء أو بالترتي فاجتمع المبيع والمحرم فيحرم احتياطاً حتى لو كان الطير ما أتى فوق وقع في الماء ولم تغرس جراحته يحل أكله لأنه لا يحتمل موته بسبب الماء وان أنغمست جراحته لا يؤكل لاحتمال موته بالماء هذا كله إذا جرحه جراح يربى حياته منه وان كان جرحاً لا يربى حياته منه يحل لانعدام هذا الاحتمال إذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يكون في المذبوح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم وقع في الماء وان مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الأرض فان كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحل لأن وقوعه على مكان مستو كوقوعه على الأرض لتعدرا الاحتراز عنه وان كان مما يقتل مثل حدة الرمح والقصبه المنصوبة وحده الآجرة واللبنه القائمة ونحوها لم يحل كذا في محيط السرخسي \* ومن شرائطه أن يموت قبل أن يصل الصائد إليه حتى يكون له بلا شبهة وخلاف فانه لو وصل إليه الصائد وهو حي ففيه كلمات ومن شرائطها أن يكون منتفراً متوحشاً ولا يكون ألفاً كالذواجن من الوحوش كذا في المحيط \*

سوى جراحة السهم أو الكلب أو ما أشبه ذلك وذلك نحو الترتي من موضع الوقوع في الماء وجراحة أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط \* إذا أصاب السهم الصيد فوق وقع على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض فمات يحل لأن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه وان وقع في ماء أو على جبل أو صخرة أو شجرة أو حائط أو على سنان ربح مكرز أو على حرف آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الأرض لم يحل لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه فان الترتي مما ينفك عنه الاصطباذ فوجب اعتباره ويحتمل أن الموت حصل بالماء أو بالترتي فاجتمع المبيع والمحرم فيحرم احتياطاً حتى لو كان الطير ما أتى فوق وقع في الماء ولم تغرس جراحته يحل أكله لأنه لا يحتمل موته بسبب الماء وان أنغمست جراحته لا يؤكل لاحتمال موته بالماء هذا كله إذا جرحه جراح يربى حياته منه وان كان جرحاً لا يربى حياته منه يحل لانعدام هذا الاحتمال إذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يكون في المذبوح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم وقع في الماء وان مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الأرض فان كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحل لأن وقوعه على مكان مستو كوقوعه على الأرض لتعدرا الاحتراز عنه وان كان مما يقتل مثل حدة الرمح والقصبه المنصوبة وحده الآجرة واللبنه القائمة ونحوها لم يحل كذا في محيط السرخسي \* ومن شرائطه أن يموت قبل أن يصل الصائد إليه حتى يكون له بلا شبهة وخلاف فانه لو وصل إليه الصائد وهو حي ففيه كلمات ومن شرائطها أن يكون منتفراً متوحشاً ولا يكون ألفاً كالذواجن من الوحوش كذا في المحيط \*

### الباب الخامس فيما لا يقبل الذكاه من الحيوان وفيما يقبل

وان أدرك المرسل الصيد حياً وجب عليه أن يذكيه وان تركه تذكيته حتى مات حرم أكله وكذا البازي والسهم لأنه ترك ذكاه الاختيار مع القدرة عليه وهذا إذا تمكن من ذبحه أما إذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية كذا في الكافي \* وعليه الفتوى كذا في التبيين \* وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى أنه يحل وقال بعض المشايخ إن لم يتمكن لفقد الألف لم يؤكل وإن لم يتمكن أضيق الوقت لم يؤكل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل استحساناً وبالاتحسان أخذ القاضى غير الدين وهو قول الشافعي وهذا إذا كان يتوهم بقاءه حيامع الجرح الذي جرحه الكلب أما إذا لم يتوهم بقاءه حيابان شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه جياضات حل تسلوله لأنه استقر فيه فعل الذكاه قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب المذبوح وقيل هذا قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى فأما عند أبي حنيفة فرجحه الله تعالى فلا يحل وهو القياس لأنه وقع في يده حياً فلا يحل بدون ذكاه الاختيار كالمتردية هذا الذي ذكرنا فإذا ترك الذكاه فلو ذكاه حل عند أبي حنيفة فرجحه الله تعالى لأنه إن كانت فيه حياة مستقرة فالذكاه وقع موقعها بالإجماع وإن لم تكن فيه حياة مستقرة فعند أبي حنيفة

دار غيره وسلمها فدعى المالك على البائع الدار أن ادعى الدار لا يصح لأنه ليس في يده فاشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب الغاصب وان أراد ضمها فعلى الخلاف المعزوف أن العقار هل يضمن بالتسليم والبسح أم لا فن قال بالضمنان قال يصح الدعوى ومن نفاه لم يصح الدعوى وقد مر ذكره وان أراد جازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بشرائطه المذكورة في اجازة بيع الفضولي \* برهن رجل على الغاصب أن العبد الذي في يده بالغصب له وحكم عليه ثم جاء المغصوب منه وبرهن على الغاصب أن العبد ملكه لا يقبل لأن دعوى المالك المطلق لا يصح إلا على ذي اليد \* ولو ادعى أنه غصبه منه يصح الدعوى في حق الضمان ألا يرى أن دعوى الضمان على الغاصب معيضة وان كان العين في يد غاصب الغاصب في دعوى غصب نصف الدار شائعاً قبل يشترط ذكر كون كل الدار في يد الغاصب لعدم تصور غصب نصف الدار

شأنه وقيل للجواز أن يكون الدار في يد رجلين غصب نصيب أحدهما غاصب فيسمع الدعوى والشهادة على غصب نصف شائع ومثله في الأخيرة  
 في دعوى العقار انما يحتاج الى اثبات يد المدعي عليه في العقار اذا ادعاه بالملك المطلق اما اذا ادعى الشراء منه واقار به انه في يده فأنكر الشراء  
 وأقر بكونه في يده لا يحتاج الى إعادة البينة على كونه في يده والفرق أن دعوى النفل كما يصح على ذي اليد يصح على غيره أيضا فانه يدعى عليه  
 التملك والملك كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من غيره أيضا فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى أما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك  
 التعرض بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من صاحب اليد باقراره لا يثبت كونه ذا اليد لاحتمال المواضعة كما قررناه من قبل وفي  
 شرح الطحاوي من ادعى شيئا بسبب (٤٢٨) الشراء ان ادعاه من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فحسب وذكري الجامع أنه يشترط

أيضا والبائع عليه وان  
 ادعاه من غيره لا يصح حتى  
 يذكر أحد الأشياء الثلاثة  
 اثبات الملك لانه وقت  
 العقد أو اثبات الملك لنفسه  
 في الحال أو اثبات القبض  
 والتسليم ولا بد من ذكر  
 الثمن فيهما ادعى الشراء منه  
 أو من غيره فان شهد أحدهما  
 على البيع والاخر على  
 الاقرار بالبيع يقبل وفي  
 المبسوط ادعى شيئا في يد غيره  
 انه اشتراه من فلان الغائب  
 وذو اليد يدعيه لنفسه لا يقبل  
 برهان الشراء منه عن  
 الغائب ما لم ينصوا على أحد  
 الامور الثلاثة التي ذكرناها  
 آنسأ وفي الظهيرية ادعى  
 دارا رناعن أبيه والاخر  
 على انه اشتراها من المتوفى  
 هذا وذكري شهره الشراء ان  
 الميت باعها منه ولم يقولوا  
 باعها وهو يعدكها قالوا ان  
 كانت الدار في يد مدعي  
 الشراء أو مدعي الارث تقبل  
 لان الشهادة على مجرد  
 الشراء انما لا تقبل اذا لم يكن  
 المدعي في يد المشتري أو في

رحمه الله تعالى ذكاته الذبح وقد وجد وعندهما حل بلا ذبح وكذا المتردية والنطيحة والموقوذة والذي بقى  
 الذئب بطنه وفيه حياة خفية أو ميتة يحل اذا ذكاه وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولو أدركه ولم يأخذه  
 فان كان في وقت لو أخذه أمكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه أكل كذا في الهداية \* ذبح شاة  
 مريضة وقد بقي فيها من الحياة مقدار ما يفي في الذبوح بعد الذبح فانها لا تقبل الذكاة عند أبي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى واختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص القاضي الامام المنتسب  
 الى اسبجباب في شرح الطحاوي أنه يقبل الذكاة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية \* اذ ارى الى صيد  
 فأنكسر الصيد بسبب آخر قبل أن يصيبه السهم ثم أصابه السهم حل لانه حين رماه كان صيدا والعبرة في حق  
 الحل لو لم يرمي الا في مسألة واحدة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصيد وصورتها الحلال اذ ارى  
 صيدا او الرامي والصيد في الحل فلم يصل السهم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسهم على أثره فأصابه  
 السهم في الحرم ومات في الحرم أو في الحل لا يؤكل فاعتبر وقت الاصابة أما فيما عداها فالعبرة لحالة الرمي  
 كذا في المحيط \* حلال رمي صيدا فأصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من الحرم وأصابه في الحل ومات  
 في الحل لا يحل لان في الاول تمامه في الحرم وفي الثاني ابتداءه في الحرم وعليه الجزاء في الوجه الثاني  
 دون الاول وكذا اذا أرسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه الجزاء كذا في الغيبة \* اذ ارى  
 سمح الى صيد فأصابه ووقع عند مجوسى مقدار ما يقدر على ذبحه فمات لا يحل تناوله لانه قادر على ذبحه  
 بتقديم الاسلام واذا وقع عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا يقدر على ذبحه فمات روى عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحل لان النائم عنده كالقنطار في مسائل معدودة من جعلتهما هذه وروى عن  
 محمد رحمه الله تعالى أنه يحل وان وقع عند صبي لا يعقل الذبح يحل وان كان يعقل الذبح لا يحل كذا في المحيط

### الباب السادس في صيد السمك

السمك والجراديو كلان غير أن الجراديئ كل مات به له أو بغيره له والسمك اذا مات بغيره له لا يؤكل كذا  
 في الظهيرية \* اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها وان أكلها كلب ففسد بطنه  
 خرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا تؤكل اذا زرقها طائر ولو ضرب سمكة فقطع به ضها لا بأس  
 بأكلها فان وجد الباقي منها يؤكل أيضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل أكله وان مات  
 حتف أنفه لا بسبب ظاهر لا يحل أكله وان ألقى سمكة في حب ما فماتت فلا بأس بأكلها لانها ماتت  
 بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذا اذا جمع السمك في حفرة لا تستطيع الخروج منها وهو يتمكن من  
 أخذها بغير صيد فماتت فيها لا بأس بأكلها وان كانت لا تؤخذ بغير صيد لا خير في أكلها ولو وجد سمكة  
 بعضها في الماء وبعضها على الارض وقدمت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان رأسها على الارض لا بأس

بأكلها

يد الوارث أما اذا كان فالشهادة على البيع شهادة على البيع والملك وقد مر اشتراط الجر عندهما في الميراث وما

يكون جوازا فاللثاني \* وذكري الوارث ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته عند قسمة التركة لا بد من أن يذكر أن القسمة كانت بالقضاء  
 أو برضا وفي دعوى قبض مذكور كذا ذكري وعرضه وطوله وصفت بجهة السوم وعلمه ودمان قائما أو قيمته ان كان مال الكالا يصح ما لم يقل  
 قبضه بجهة السوم لا للشراء بكذا ذكري لان المقبوض على سوم الذمراء انما يكون مضموما عند قرار الثمن أما بدونه فعلى الخلاف ولو كتب في  
 ملك الوقف وسلمها الى المتوفى ولم يذكر أنها هل كانت فارغة وقت التسليم ذكر في بعض الكتب أنه يصح ويجعل على تمام القبض بارتفاع  
 ما يمنع القبض من عدم الفراغ ومحمد رحمه الله أطلق ولم يقيد بالقراغ بل قال وسلمها الى المتوفى ولا خفاء في عمله على قول من لم يشترط التسليم

وكان الطحاوي والنخلاف يكتبان سلهما وهي فارغة لمنع الشغل جواز الصدقة الموقوفة والاولى ما ذكره النخلاف ليحترز عنه على قول شارط التسليم وفي دعوى الرهن والقبض والهبة لا بد أن يذكر أنها فارغة لعدم تمامها بالقبض تام ولو شهدوا على اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدوا على ما تبين بالقبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قولهما وما يذكر في هذا الاجارة تاريخ القبض لان الاجرة في الاجارة اعما يجب بالقبض فيذكر وقت القبض ليعلم وقت وجوب الاجرة \* ادعى انه شق في أرضه نهر أو ساق فيه الماء لا بد من بيان أرض شق فيه النهر ومن بيان موضع النهر أنه من جانب اليمين أم اليسر من الأرض وبيان طول النهر وعرضه وفي دعوى مسيل ماء في أرض رجل يمين أنه مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء وأنه في مقدم البيت أو مؤخره وكذا في دعوى الطريق (٤٢٩) في دار غيره بين طول وعرضه وموضعه

في الدار وفي دعوى الوديعة يقول انه كذا وقيمته كذا فأمره بالتخليفة ان مقرا وبالحضار ان منكرا لأبرهن عليه وقدمه وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت مجهلا لا بد أن يبين أنه مات مجهلا لمال الشركة أو للشري بمالها لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ومثله مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا يلزم بيان موته مجهلا لمال المضاربة أو للشري بمالها وفي دعوى البضاعة والوديعة مجهلا لا بد من بيان قيمته يوم الموت وقد ذكرنا أن دعوى الرد في الوديعة والامانات لا يصح بل يذكر التخليفة لان مؤنة الرد على المالك ومقتضى هذا التعليق أن يكون دعوى رد الرهن وتسليمه على المرتهن على الخلاف في مؤنة رد الرهن على الراهن أم على المرتهن فنذكر

بأكله الانعامات بأقفة وان كان رأسها في الماء ينظر ان كان ماء على الأرض منها أقل من النصف أو النصف لا يؤكل لان موضع النفوس في الماء فلا يكون الموت بأقفة فتكون بمنزلة الطافي وان كان الاكثر من نصفها أكلت لان لاكثر حكم الكل فصار كالوكل على الأرض كذا في فتاوى قاضيجان \* واذا أخذ سمكة فربطها في الماء فانت ثقل لانها ماتت بأقفة وهو مضيع المكان وكذا اذا ماتت السمكة في الشبكة ان كان يمكن ان يخرج منها لتحل لانها بمنزلة ما لو ماتت في البحر والافضل لانها ماتت بأقفة كذا في محيط السرخسي \* ولو انجمد الماء فانت الحيتان تحت الجمد قال رضى الله عنه ينبغي أن تؤكل عند الكل رجل اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء وقبضها ثم دفع الخيط الى البائع وقال احفظها فانت سمكة أخرى فابتعت المشترة قال محمد رحمه الله تعالى المتبعة للبائع لانه هو الذي صادها لان الخيط في يده فاعلى بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمكة المشتراة من بطن المتبعة وتسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انت قصت المشتراة بالابتلاع ولو أن المشتراة هي التي ابتلعت الاخرى فهما جميعا يدونان للمشتري لانه انما صادها ملك المشتري فتكون للمشتري ولولدت حبة سمكة في الماء فقتلت أو أنضب الماء عنها ماتت في الشبكة أكلت الامانات حنف أنفه من غير سبب لانه طاف كذا في فتاوى قاضيجان \* وماتت من حرارة الماء أو برودة أو كدورته ففيه رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يؤكل لان السمكة لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالب فيكون ميتا بغير أفة ظاهرة فلا يحل كالطافي وروى عن محمد رحمه الله تعالى انه يؤكل لانه مات بأقفة لانه قديم يموت بسبب برودة الماء وكدورته فيجاء بالموت عليه وهذا أرفق بالناس كذا في محيط السرخسي \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* عن محمد رحمه الله تعالى لا يؤكل الطافي لانه حرام لكن لانه يتغير فينقر الطبع عنه فصار من الخبائث ولومات في الماء ولم يطفأ كل وكذلك كل مامات بسبب يحل بأن ضربه بجيش أو نحوه أو قطعه سمكة أخرى أو قطعه غيره كذا في الغيانية \* وجد نصف سمكة في الماء يحل لانها ماتت بأقفة وهذا اذا علم انها قطعتا حجر أو غيره فاما اذا علم انها قطعتا انسان بسيف ونحوه لا يؤكل لانها صارت ملكا كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بأكله الجزيت والمأواهي بلاذكة كذا في الهداية \* سئل عن أخرج من البحر والجحون حيا وفي الحب ما وسمكة ثم ماتت السمكة فيه هل يحل أكل السمكة فقال نعم وسئل أيضا عن ملح ذاب فوق جمد البحر ثم اختلط ماء البحر بماء الملح فانت سمكات كانت في البحر بهذا السبب هل يجوز أكل السمكات قال نعم كذا في التتارخانية \* والله أعلم

### باب السابع في المنقرقات

ولو سمع حسا فظنه صيدا فأرسل كلبه فأصاب صيدا ثم تبين أن المسموع حسه كان آدميا أو بقرة أو شاة

الاسلام انه على المرتهن كالاستعارة على المستعير \* ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداده يصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضا مكرها ويرهن على الكل أما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يد المشتري بغير حق لا يصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت المالك فعلى هذا لو ادعى في البيع الفاسد الذي اتصل به القبض أنه ملكه وفي يد المشتري فاسد بغير حق لا يصح الدعوى أيضا وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب لان الكفالة بالدية على العاقلة وبنفقة المرأة اذا لم يبين المدة المعلومة أو يقول ما عشت أو ما دمت في نكاحي لا يصح وبمال الكتابة لا يصح وكذا يذكر قبول المكفول له في مجلسها أم لو قال قبلها في مجلسه لا يصح ولذلك لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا لا يصح بلا بيان السبب لجواز أن يكون نفقتها أو أنها صلت تسقط

بالموت قبل القبض وقالوا في دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوه من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع ونفذ تصرفاته  
له وعليه ليصح دعوى الوجب لا يقال الاصل في العوارض عدمه لا نقول نعم كذلك ولزوم المال من العوارض على البراءة الاصلية فلا يجوز  
القول بالشغل بلا انقطاع الاحتمال \* وفي دعوى التخرج من التركة لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات  
وبين قيمتها يعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من حصته فان التركة ولو تلفها بعض الورثة ثم صولح مع غير المتناف على قيمتها لا يصح عندهما  
كما في مسألة الصلح بعد الغصب والاتلاف على أزيد من قيمته \* وفي المحيط ادعى دارا وقال مات أبى وترك هذه ميراثين أختى وبني وان  
أختى أقرت بجميعها إلى وصفتها (٤٣٠) في اقرارها حكى عن شمس الاسلام انه يصح دعواه والصحيح أنه لا يصح لانه دعوى المالك بسبب

الاقرار في مقام الاستحقاق  
وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا  
خفاء في أنه يقبل على قول  
من جعل الاقرار تليكا والامر  
مختلف وكل استدلال بمسائل  
ذكرها محمد رحمه الله أما  
القائل بأنه تليك قال الاقرار  
يرتد بالتدول ولم يكن تليكا  
بل اخبار الما بطل بالرد ولا  
يصح اقراره لو اقره في مرضه  
والاقرار لا يظهر في حق  
الزوائد المستهلكة حتى  
لا يغرم المقر ولو لا أنه تليك  
مقتصر لاستند قلنا انما لازم  
ذلك الاحكام لوجود معنى  
التليك فيه وان كان اخبارا  
كالبراءة اسقاط لكن لوجود  
معنى التليك فيه ارتد بر  
المسدود أو برد الوارث اذا  
أبرأ الميت ولم يصح تعليقه  
بالشرط ومن جعله اخبارا  
وهو الوجه استدلال بصحة  
الاقرار بالنحو ولا يتصور فيه  
التليك من المسلم وبصحة اقرار  
المريض المديون بجميع ماله  
لاجنبى حيث صح يدون  
اجازة الورثة ولو تليكا كان  
من الثلث وبصحة اقرار العبد

بؤكل وكذلك لو سمع حسا ولم يعلم أنه حس صيد أو غيره لانه وقع الشك في صحة الارسال فلا تثبت الصحة  
بالشك ولو ظن أن السموع حسه صيد فأرسل كلبا فاذا هو حس صيدا ما كولا أو غير ما كولا فأصاب صيدا  
آخر بؤكل كذا في محيط السرخسى \* ولو أصاب السموع حسه وقد ظنه آدميا فبين أنه صيد حل  
لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه صيدا ذكره في الهداية \* وقال في الملتقى اذا سمع حسا بالليل فظن انه انسان  
أو دابة أو حية فرماه فاذا ذلك الذي سمع حسه صيدا فأصاب سمه ذلك الذي سمع حسه أو أصاب صيدا  
آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يرميه وهو يريد الصيد  
وأن يكون الذي أراده وسمع حسه ورى اليه صيدا سواء كان عمايو كل أم لا وهذا يناقض ما ذكره في  
الهداية (١) وهذا أوجه لان الرمي الى الآدمي ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن اعتباره ولو أصاب صيدا  
كذا في التبيين \* وان أرسل الى ما يظن انه شجرة أو انسان فاذا هو صيد فأصابه يؤكل هو المختار فانه تبين أنه  
أرسل الى الصيد وان أرسل على ظن أنه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في  
الفتاوى العتبية \* في النوادر ولورى طبيبا أو طيارا فأصاب غيره وذهب المرمى ولم يذكر أنه كان متوحشا  
أو مستأنسا كل الصيدان الاصل في الصيد التوحش والتنفير فيمسك بالاصل حتى يعلم لقوه واستثناسه  
منه وقال محمد رحمه الله تعالى لو ظن حين رآه صيدا ثم تحول رأيه وصار أكبر رأيه أن الذي رماه كان الفسا  
أهليا يحل الصيد الذي أصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم أنه غير صيد ولورى الى بعير غير  
ناذ فأصاب صيدا فذهب البعير ولم يعلم أنه ناذا أو غير ناذا لم يؤكل حتى يعلم انه كان ناذا لان الاصل فيه الالف  
والاستثناس دون التنفر وكذا لورى الى ظبي مربوط وهو يظن أنه صيد فأصاب ظبيا آخر لم يؤكل لانه بالربط  
لم يبق صيدا وكذا لو أرسل كلبه على صيد موثق في يده فصاد غيره لم يؤكل وكذا لو أرسل فهدا على فيسل  
فأصاب ظبيا لم يؤكل ولورى سمكا أو جرادا فأصاب صيدا فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية  
يؤكل وهو الاصح كذا في محيط السرخسى \* الاصل أن الانسى اذا توحش ووقع العجز عن الذكاة  
الاختيارية يحصل بالذكاة الاضطرارية كذا في الظهيرية \* السهم اذا أصاب الظلف أو القرن فان كان  
أدماه فانه يؤكل وان لم يدمه لا يؤكل كذا في شرح الطحاوى \* ولورى صيدا بسيف فأبان منه عضوا  
ومات كل الصيد كله الا ما أبان وان لم يكن أبان ذلك العضو منه كل ذلك العضو أيضا وان تعلق ذلك العضو  
منه بجملته فان كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاج فهو والمبان سواء وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك  
(١) قوله وهذا أوجه ما في الهداية أقره شراحها ومشى عليه في الملتقى وكذا في البدائع وفي التتارخانية  
وغرها وان أرسل الى ما يظن أنه شجرة أو انسان فاذا هو صيد يؤكل هو المختار اه فالحتمار ما في الهداية  
كذا في رد المحتار وقد أشار اليه المؤلف بعد ذلك اه مصححه

المأذون بعين يده مع أنه ممنوع عن التليك وبصحة الاقرار بنصف ما يقسم عند الامام أيضا مع عدم صحة تليك  
الشائع وبصحة الاقرار بالنكاح بلا حضور الشهود وابتداء النكاح لا يصح بدونه وبصحة اقرار المريض بالدين المستغرق ولو تليكا لصح وكما  
لا يصح دعوى المال بناء على الاقرار لا يصح دعوى النكاح بناء عليه أيضا وقد مضى مباحث دعوى الاقرار في أول كتاب الدعوى من هذا  
المختصر في نظر ثمة \* وفي الذخيرة باع عينا بحضرة مولاه ثم ادعى المولى العين لنفسه انما ذوالا يصح وان محجورا يصح ويكون اذ ناله فيما بعده  
من التصرفات لافيه ما علم أن الاله لا تعمل في نفسها او المالك اذا بيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوته رضاعه نأخا فلا يبن  
أبي ليلي بخلاف ما اذا باع عقارا أو امرأته أو ولده حاضر ساكت ثم ادعاه لنفسه قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على أنه لا يسمع دعواه



ويجعل سكوتة رضا البيع قطعاً للزور والاطماع والحيل والتليس وجعل الحضور وترك المنازعة اقراراً بانه ملك البائع كما قالوا فمن دفع الدست بيمان وزجني بلا جهازان سكوتة الزوج عند الزفاف عن طلب الجهاز رضا فلا يملك طلب الجهاز بعد سكوتة \* وقال الامام طهري الدين فتوى أئمة بخارج على أن سكوتة لا يكون تسليمه المطلبية والدعوى كما اذا كان الحاضر الساكت غير الولد والزوج والقريب لان سكوتة الناطق لا يجعل اقراراً أو أئمة خوارزم على رأى أئمة سمرقند وفي الفتاوى يتأمل المفتي في ذلك ان رأى المدعى الساكت الحاضر ذا حيلة أفقي بعدم السماع لكن الغالب على أهل الزمان الفساد فلا يفتي الا بما اختاره أهل خوارزم \* وفي الذخيرة لوجاء الحاضر الى المشتري بارسال البائع لتقاضى الثمن وتقاضاه ليس له الدعوى بعد ذلك لان تقاضى الثمن (٤٣١) اجازة للبيع \* السادس عشر في الاستحقات

الاستحقاق نوعان مبطل كدعواه الحزبة والعسق من البائع وثبونه يجب فسخ البياعات في كل الروايات ونقل كدعواه أنه ملكه وأنه لا يوجب فسخ البياعات في ظاهر الرواية وكذلك يحتلف المبطل مع الناقل في الرجوع فان في المبطل الباعة يرجع بعضهم على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني على الثالث وكذلك يرجع على التكفيل وان لم يقبض عن المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع الباعة بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري على البائع ولا يرجع البائع على بائعه وكذا التكفيل لا يرجع على المكفول عنه قبل رجوع الشاري على البائع ويتخذ الناقل والمبطل من وجه فانهما يجعلان المستحق عليه ومن يملك منه ذلك الشيء مستحقاً عليه حتى لو برهن عليه مدعى الملك المطلق أن المستحق له لا يقبل برهانه \* ثم الناقل

ابانة فيؤكل كله وان قطعه نصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حياً بعد ذلك وكل ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فأبانه فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي العجز وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبوح لان الاوداج تكون من القلب الى الدماغ أما اذا أبان الثلث مما يلي العجز لم يتم ذلك لانه لم يقطع الاوداج بخلاف ما اذا أبان الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الاوداج فيتم فعل الذكاة فيؤكل ولهذا الوجه نص فيتم فعل الذكاة بقطع الاوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضيان \* قال ولو ضرب صيداً وصي فأبأن طائفة من الرأس ان كان الملبان أقل من نصف الرأس لا يؤكل الملبان لانه يتوهم بقاء الصيد حياً بعد قطع هذا المقدار وان كان الملبان نصف الرأس أو أكثر يؤكل الكل كذا في المحيط \* رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاوداج الا أن الحياة باقية فيها فقطع انسان بضعة منها تحمل تلك البضعة كذا في التتارخانية \* وذكر في كتاب الصيد أن من قتل كلباً معلماً لغيره أو باريه معلماً لغيره فعليه قيمته وكذلك اذا قتل هرة لغيره وكل ما ذكرناه يجوز بيعه يجب الضمان بألفه وهبة المعلم من الكلاب ووصيته جائزة اجماعاً كذا في المحيط \* من تقبل بعض المفازة من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن أخذه ولا يصح التقبل كذا في السراجية \* قال وأكره تعليم البازي بالطير الحى بأخذه فيعيب به قال ويعلم بالمدبوح كذا في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهية والاستحسان \* وان اشتراك الحلال والمحرم في رمي الصيد لم يحل أكله كذا في المبسوط \* مسلم عجز عن مذقوسه بنفسه فأعانه على مده مجبى لا يحل أكله لاجتماع المحرم والمحل فيصير كالأخذ مجبى بيد المسلم فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل أكله كذا في فتاوى قاضيان \* وهل يحل ارسال الصيد حتى أسدأ تارجمته الله تعالى عن السير الكبير أنه لا يحل الا ارسالاً مطلقاً أما اذا أرسله مبيعاً لم يأخذه ففيه اختلاف المشايخ كذا في الفتاوى الصغرى \* والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### كتاب الرهن وفيه اثنا عشر باباً

الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه وما يقع به الرهن وما يقع وما يجوز الارتهان به وما لا يجوز وما يجوز رهنه وما لا يجوز رهن الوصى والاب وفيه خمسة فصول

### (الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه)

أما تفسيره شرعاً فعمل الشيء محبوساً بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدين حتى لا يصح الرهن الا بدين واجب ظاهراً وباطناً وظاهرهما بدين معدوم فلا يصح ادخلكه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء يتلوا الوجوب كذا في الكافي \* وأما ركن عقد الرهن فهو الايجاب والقبول وهو أن يقول الراهن رهنك هذا الشيء

على ضربين قديم وحكمه الرجوع بالنحن على بائعه لانه بان أنه باع ملكاً غيره وحديث ومن حكمه عدم رجوع المشتري على بائعه بالنحن لو ردا الاستحقاق بامر حادث في ملك المشتري فلا يرجع ماله على أمر كان عند البائع وله امثلة منها اذا اشترى شيئاً منذ عام ثم قال المستحق هذا ملكي منذ شهر وبرهن عليه ومنها اشترى كرابساً ثم خطه قصافيه من رجل على أن القميص هذا قبضه لا يرجع على بائعه بالنحن لان الملك الحادث منذ شهر لا يدفع الملك منذ عام وفي الثاني المشتري كرابساً والمستحق قبض والوارد على المحيط لا يكون وارداً على الكرابس لانه تعلق بوصف كونه قبضاً وأنه أمر حادث وكذا لو اشترى حنطة فجعله دقيقاً أو لحماً فشواه ثم استحق الدقيق والشواه لا يرجع لعدم ورود الاستحقاق على المبيع الا يرى أنه اذا استحق حنطة الدقيق أو لحم المشوى وبرهن عليه لا يقضي بالدقيق والشواه بل بالقيمة وبالمثل ان كان مثلياً لانه تطاع

حق المالك بالتغير كما عرف في موضعه ألا يرى أنه إذا غصب الجاحشوا ثم استحق انسان المشوى وحكم له به لا يدفع عن الغاصب ضمان اللحم لورود الاستحقاق على غير ما غصب ولو استحق اللحم بعينه برئ عن الضمان ولو برهن المستحق أن اللحم والخنطة له بعد الطحن والشئ يقضى عليه بقيمة اللحم والخنطة ولو كان مثليا وقد تغير يقضى عليه بالمثل ومن ذبح شاة الغصب ولم يسلخها حتى استحقها رجل ولم ينقطع حق المالك عنها ببرأ الغاصب عن الضمان لورود الاستحقاق على عين المغصوب ولو اشترى شاة فذبحها وسلخها فبرهن رجل أن اللحم والخنطة والرأس والأطراف له وقضى به على المشتري له أن يرجع على البائع بالثمن لورود الاستحقاق على أصل الشاة بذ كرجوعها ولهذا لم ينقطع به حق المالك بخلاف ما إذا قطعه وجامطه (٤٣٢) لا نقطاع حق المالك فيكون قضاء بملك حادث لا بقديم وفي الشاة بقديم فصار كما إذا استحق

رأسها واحد وجلدها آخر وأطرافها آخر لانه بسبب حادث فلا يرجع على بائعه \* وفي المنتقى برهن المدعي ان العين له ولم يوقت فيكم له يرجع مشتريه على بائعه ولو برهن أن العين له منذ نصف عام وقد اشتراه منذ عام وحكم له لا يرجع لحدوث السبب \* وفي الذخيرة استحقاق المبيع على المشتري بوجب توقف البياعات السابقة على اجازة المستحق لا الفسخ في ظاهرها وبأنه حتى نص في الزيادة أن المشتري لو أراد النقص قبل الرجوع بالثمن لا يلزمه بلا قضاء ورضا لاحتمال ان يبرهن البائع على التناج أو المشتري على الاجازة أو على تلقى البائع الملك منه وبعد الحكم بالرجوع بالثمن ظهر العجز وقيل يفسخ بالقضاء على المشتري وقيل بقبضه من المشتري قال الحلواني والصحيح عدم الاتعاض قبل الحكم برجوعه بالثمن على البائع

بملك على من الدين أو يقول هذا الشئ رهن بدينك وما يجرى هذا الجرى ويقول المرتن ارتنت أو قبأت أو رضيت وما يجرى مجراه فاما لفظة الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شيئا بدينهم فدفعت الى البائع ثوبا وقال له أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن لانه أنى بمعنى العقد والعبرة في باب العقود للعاني كذا في البدائع \* وأما شرائطه فأشياء بعضها يرجع الى نفس الرهن وهو أن لا يكون معلقا بشرط ولا مضافا الى وقت وأما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فمقتلهما حتى لا يجوز الرهن والارتهان من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية حتى يجوز من الصبي المأذون والعبد المأذون وكذا السفرة ليس بشرط لجواز الرهن في السفرة والحضر وأما ما يرجع الى المرهون فأشياء منها أن يكون محلا قابلا للبيع وهو أن يكون موجودا وقت العقد مطلقا متقوما مملوكا مملوكا مقدورا التسليم فلا يجوز رهن ما ليس بموجود عند العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والعدم كما إذا رهن ما يثمر نخيله أو ماله أو غنمه السنة أو ما في بطن هذه الجارية ونحو ذلك ولا رهن الميتة والدم لانعدام ماليتهما ولا رهن صيد الحرم والاحرام لانه ميتة ولا رهن الحر لانه ليس بمال أصلا ولا رهن أم الولد والمدر المطلق والمكاتب لانهم أحرار من وجه فلا يكونون أموالا عطفة ولا رهن الخمر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان مسلمين أو أحدهما مسلما لانعدام مالية الخمر والخنزير في حق المسلم وهذا لان الرهن ايفاء الدين والارتهان استيفاءه ولا يجوز للمسلم ايفاء الدين من الخمر واستيفاءه إلا أن الراهن إذا كان ذميا كانت الخمر مضمونة على المسلم المرتن لان الرهن إذا لم يصب كانت الخمر بمنزلة المغصوب في يد المسلم وخمر الذي مضمونة على المسلم بالغصب وإذا كان الراهن مسلما والمرتهن ذميا لا تكون مضمونة على الذي لان خمر المسلم لا تكون مضمونة على أحد أو ما في حق أهل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وارتهاهم ما منهم لان ذلك مال متقوم في حقه هم بمنزلة الخل والشاة عندنا ولا رهن المباحات من الصيد والحطب والخشيش ونحوها لانهم ليست بمملوكة في أنفسها فأما كونه مملوكا كالراهن فليس بشرط لجواز الرهن حتى يجوز ارتهان مال الغير بغير اذنه بولاية شرعية كالاب والوصي برهن مال الصبي بدينه وبدين نفسه فان هلك الرهن في يدين المرتن قبل أن يفتكه الاب هلك بالاقبل من قيمته ومما رهن به فضمن الاب قدر ما سقط من الدين بملك الرهن لانه قضى دين نفسه بمال ولده فيضمن ولو أدرك الولد والرهن قائم عند المرتن فليس له أن يسترده قبل قضاء القاضي ولكن يؤمر الاب بقضاء الدين ورد الرهن على ولده ولو قضى الولد دين أبيه فوافقت الرهن لم يكن متبرعا ويرجع بجميع ما قضى على أبيه وكذا حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الاب وكذلك يجوز رهن مال الغير باذنه كالأستعارة من انسان ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع \* وأما شرط جوازه فان يكون المال المرهون مقسوما محوزا فارغا عن الشغل وأن يكون بحق يمكن استيفاءه من الرهن حتى لو رهن بما لا يمكن استيفاءه من الرهن كان الرهن باطلا كالرهن بالقصاص والحدود كذا في السراج الوهاج \* قال

ثم الاستحقاق انما يوجب الرجوع بالثمن لو بسبب سابق على البيع أما بسبب متأخر عنه كذا كرنا فلا وكذا إذا كان باقرا المشتري أو يتكوله عن الخلف أو باقرا وكيه بالخصومة لان الاقرار حجة يقتصر على المقر فاندفعت اليه لانهم متعديون فان أراد المشتري المقر أو النا كل أن يبرهن أن المستحق ملك المستحق ليرجع بثمنه على البائع ان برهن على اقرار البائع صح ورجع والا وان برهن المستحق على المشتري وعدلها المشتري وحكم بتعديله بعدل الشهود فان عدله غير المشتري أيضا يرجع بالثمن وان لم يعرف الشهود غير المشتري لا يرجع ويحمل كالأقرار ثم إذا ذكر المستحق سبب الاستحقاق وبرهن على البائع به وأنكر البائع والمبيع في يده فبرهن المشتري على الشراء منه يقبل ويرجع بالثمن ولا يشترط حضرة العبد المشتري لسماع هذه البيعة بل ذكر صفته وقدر الثمن كافى على ما عليه الفتوى

وعلى هذا العبد اذا تداولته الايدي فبرهن على الاخير على حريته وحكمه به فاراد الباعه بعضهم الرجوع على البعض لاحتياج الى حضرة العبد بل اذا شهدوا أن المقضى بحريته باعه هذا يكفي الرجوع عليه وان أنكر البائع المبيع ورجع عليه المشتري منه بالحكم بالبيعة للبائع هذا أن يرجع على بائعه بالثمن وان كان متناقضا لارتفاع التناقض وزعم عدم المبيع بالقضاء وان وهب البائع الثمن من المشتري أو أبرأه ثم استحق ليس له أن يرجع بالثمن على بائعه وكذا الباعه لا يرجع بعضهم على بعض \* وذكر الوتار لوتدواته الايدي وأحد الباعه أبرأه من مشتريه ثم استحق ورجع الباعه بعضهم على بعض فالذي أبرأ لا يرجع على بائعه ولا بقية الباعه أيضا تعذر القضاء على الذي أبرأه من مشتريه \* وفي المحيط أبرأ الثاني مشتريه لا يرجع عليه مشتريه للابراء وهل يرجع الاول على بائعه قيل يرجع (٤٣٣) وقيل لا قال رحمه الله يرجع وكذا لو

أبرأ المشتري بائعه عن الثمن بعد الحكم بالرجوع لبائعه أن يرجع على بائعه ولو حكم المستحق وفسخ المبيع ثم ظهر فساد الحكم ففسد الفسخ أيضا \* قال المشتري ان استحق المبيع على فاني أبرأت البائع من الثمن ولا أرجع عليه لا يصح ويرجع بعد الاستحقاق لانه تغيير الشرع أو تعليق الابراء بشرط \* والحياله أن يقر المشتري ويقول ان بائعي قبل أن يبيعه منى كان اشتراعى فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لانه لو رجع لرجع عليه أيضا فلا يقد \* أراد الرجوع بالثمن على بائعه فقال قد علمت أن الشهود شهدوا بزور فقال المشتري علمت أنهم شهدوا بزور فله أن يرجع على البائع بالثمن لان المبيع لم يسلم للمشتري بالحكم فلا يحمل له الثمن اذ الحكم بالزور فانه اشتري منه عبدا واستحق ثم وصل الى المشتري بسبب ما لا يرد على البائع وان كان كل

محمد رحمه الله تعالى في كلب الرهن لا يجوز الرهن الا مقبوضا فقد أشار الى أن القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الامام الاجل المعروف بجواهر زاده الرهن قبل القبض جائز الا أنه غير لازم وانما يصح لزاما في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرط لزوم لشرط الجواز كالقبض في الهبة والاول أصح كذا في المحيط \* ثم في ظاهر الرواية قبض الرهن يثبت بالتخيلة كما في المبيع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت في المتناول الا بالنقل والاول أصح والمالم يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سلم وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه اليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض كذا في الكافي \* وأما بيان شرط صحة القبض فانواع منها أن يأذن الراهن والاذن نوعان نص وما يجرى مجرى النص ودلالة أما الاول فان يقول أذنت له بالقبض أو رضيت به أو قبض وما يجرى هذا المجرى فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس أو بعد الافتراق استحسانا وأما الدلالة فان قبض المرتهن بحضرة الراهن فيسكت ولا ينهيه فيصح استحسانا ولو رهن شيئا متصلا بما يقع عليه الرهن كالنمر المعلق على الشجر ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه الا بالفصل والقبض ففصل وقبض فان قبض بغير إذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس أو في غير المجلس وان قبض باذنه فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان جائز ومنها الحيالة عندنا فلا يصح قبض المشاع سواء كان متصلا بمشاع القسمة أو لا يحتملها وسواء رهن من أجنبي أو من شريكه وسواء قارن العقد أو طرأ عليه في ظاهر الرواية ومنها أن يكون المرهون فارغا عما ليس بمرهون فان كان مشغولا به بأن رهن دار فيها متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجز ومنها أن يكون المرهون منفصلا متميزا عما ليس بمرهون فان كان متصلا به غير متميز عنه لم يصح قبضه ومنها أهلية القبض وهي العقل وأما بيان أنواع القبض فهو نوعان نوع بطريق الاصاله ونوع بطريق النيابة أما القبض بطريق الاصاله فهو أن يقبض بنفسه لنفسه وأما القبض بطريق النيابة فهو أن نوع يرجع الى القابض ونوع يرجع الى نفس القبض أما الاول فيجوز قبض الاب والوصي عن الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام قبض المرتهن حتى لو هلك في يده كان الهالك على المرتهن (١) وأما الذي يرجع الى نفس القبض فهو أن يكون المرهون اذا كان مقبوضا عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن فالاصل فيه ان القابضين اذا تجانسا تاب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا تاب الاعلى عن الادنى ومنها دوام القبض عندنا والشياع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما يحتمل القسمة أو فيما لا يحتملها وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من أجنبي أو من شريكه كذا في البدائع \* وأما حكمه فذلك العين المرهونة في حق الحبس حتى يكون أحق بما ساءله الى وقت ايفاء الدين فاذا مات الراهن فهو أحق به من سائر الغرماء فيستوفى منه دينه فافضل بكون لسائر الغرماء والورثة ولومات وأقلس وعليه ديون يكون المرتهن أخص به من سائر الغرماء كذا في محيط السرخسي \* ونقصان الرهن ان

(١) قوله وأما الذي يرجع الى آخر العبارة ينبغي التأمل في تركيها اهـ معجزة

(٥٥ - فتاوى خامس)

مستقر بالملك لبائعه لكنه أقرب له في ضمن الشراء وقد انفسخ ففسخ الاقرار أيضا ولو أقر بعبد أنه ملك البائع واشترى منه ثم استحق ورجع بالثمن على بائعه ثم وصل اليه يوما يؤمر بالتسليم الى البائع لبقاء الاقرار بالملك \* وذكر الوتار المرجوع عليه أقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراجع على الاستحقاق منه يقبل ليقع الحكم بالاستحقاق ليمكن من الرجوع على بائعه \* وذكر الوتار ادعى وأنكر وبرهن فقبل الحكم به أقر المدعى عليه لا يقضى بالبينة بل بالاقرار لان شرط القضاء بالبينة زال وهو الانكار وفي الدعاوى والبيئات اختلف فيه فقبل يقضى بالبينة لانه بالانكار واقامته استحق عليه الحكم فلا يبطل باقراره الا لاحق حقه السابق ولان زيادة التعدي الثابت بالبرهان حقه فلا يرفع الاقرار اللاحق ولا تسلم أن داوم الانكار سبب سماع البينة بل الانكار وقت السماع كاف

قال في الدعاوى الأولى أظهر وأقرب إلى الصواب \* المشتري وهبه لآخر واستحق من يد المشتري من الموهوب له لا يرجع المشتري الأول على بائعه حتى يرجع المشتري من الموهوب له بالثمن على الموهوب له فحينئذ يرجع هو على البائع الأول وإن استحق من يدهن وهبه المشتري يرجع الوهاب بالثمن على بائعه لأن يده يده في الاستدعاء لأن الملك ثبت بالقبض فلا بد أن يثبت له أولاً حتى يصير قابضاً عليه \* وقد كرر الوهاب وهبه الجارية المشتراة لرجل ووهبها الموهوب له من آخر واستحققت من يد الثاني لا يرجع أحد بالثمن لأن الهبة الثانية انفسخت لا الأولى وقال في المنتقى يرجع المشتري على بائعه لأن مشتراه استحق وهذا بخلاف البيع فإنه لا يرجع ثمة حتى يرجع عليه بالثمن \* وكله بشراء جارية ففعل ثمن الموكل وهبه الموهوب له فاستولدها (٤٣٤) ثم استحقها لرجل وأخذ عقرها وقيمة ولدها لا يرجع الموهوب له على البائع بشئ لأنه مشتري

لغيره واستحقاق الجارية بعدموت الولد لا يوجب على المشتري شيئاً كزوائد المغصوب ولو أراد المشتري أن يحلف المستحق بالله ما أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه يحلف فإن قال كنت بعته من فلان ونسبه إلى أبيه وجدته واشتريته منه منذ عام وبرهن علي وفق ما ذكر يحكم له به وكذلك قال كنت بعته من زيد البخاري ولم يعرفه أوقال كنت بعته من رجل ولم يسمه واشتريته منذ عام وبرهن علي وفق مقالة أو شهدوا على أنه ملكه منذ عام يحكم له به لأن الاقرار بالشراء من الجهول كالاقرار إذا حلف على أنه ما خرج عن ملكه ثم استحقاقه وإن نكل لا يصح استحقاقه \* وفي الظهيرية اشترى عبداً ولم يتقابض حتى استحقه رجل وأحضر البائع والمشتري وقال لا يثبت على واستحلفهما خلف البائع ونكل المشتري فإنه يؤخذ بالثمن فإذا أخذ العبد

كان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره بخلاف وإن كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند الثلاثة هكذا في الغياية \* والله أعلم

### الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع

رجل اشترى بيتاً فقال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو رهن عند أصحابنا الثلاثة كذا في الخلاصة \* رجل له على رجل دين فأعطاه ثوباً فقال أمسك هذا حتى أعطيك مالك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو رهن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ودبعة لارهننا فان قال أمسك هذا بمالك أوقال أمسك هذا رهننا حتى أعطيك مالا فهو رهن بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* رجل عليه ألف درهم غله لرجل فقال أمسك هذا ألف الوضع بحقك واشمـدلى بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين أعطني حتى أشهدك فقال أمسك ألف الوضع واشمـدلى بالقبض ولو قال أخذ هذا ألف الوضع حتى أتيتك بحقك واشمـدلى بالقبض فأخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى قاضيان \* وإن قال رهنك هذه الدار وهذه الأرض أو هذه القرية وأطلق ولم يخص شيئاً دون شئ دخل فيه البناء والشجر والمكرم الذي في الأرض والرطبة والزرع كذا في السنايع \* ولو أن المدين قضاة الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهننا بما كان فيه من زائف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقاً ولا يكون رهننا بما كان زائفاً لأن قبض الزئوف استيفاء فلا يصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف المستوق كذا في فتاوى قاضيان \* لو استقرض دراهم وسلم حماره إلى المقرض ليستعمل في شهرين حتى يوفيه دراهمه أو داراً ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة أن استعمله فليس له أجره له ولا يكون رهننا كذا في جواهر الاخلاطى \* الفقاعى لو أخذ رهننا بالزبدل والكيزان لم يكن رهننا كذا في السراجية \* دفع اليه رهننا ليدفع له ثمانمائة دينار فدفع اليه ثمانمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا في القضية \* والله أعلم

### الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز

يجب أن يعلم أن الرهن إنما يصح بدين واجب أو بدين وجد سبب وجوبه كالرهن بالاجر قبل وجوبه أما الرهن بدين لا يجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن بالدرك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة لقصة الرهن لا لمحالة بل يكتفى بوجوبه ظاهراً بيانه في المسائل التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجامع من جملتها رجل ادعى على رجل ألف درهم فجحد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه عن ذلك على خمسمائة وأعطاه بها رهنها أو على خمسمائة فهلك الرهن عند المرتين ثم تصاد فاعلى أنه لا دين فإن على المرتين قيمة الرهن خمسمائة للرهن واعلم بأن هذا الرهن جائز عندنا لأنه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فإن الصلح عن الانكار جائز عندنا وبديل الصلح واجب عندنا ألا يرى أنه لو رفعنا الأمر إلى القاضي وقصاع عليه القصة

وسلم إلى المدعى وإن حلف المشتري ونكل البائع لزم البائع كل قيمة العبد إلا أن يجبر المستحق البيع ويرضى بالثمن وفي الدينارى قال القاضي اشترى شيئاً بدينار ودفع مكانه ادناي ثم استحق المشتري الرجوع على البائع بالدناي وإن أعطى مكان الدراهم عرضاً ثم استحق الرجوع بالدراهم لأن بيع العرض قد صح وإن لم يصح البيع الأول فاندفع بيع الدناي مكان الدراهم لأنه علم أنه لم يكن عليه الدراهم ولم يصرف قابضاً وإنه شرط في الصرف من الجانبين وفي المناقصة إذا استحق أحد العوضين يرجع بقيمته قياساً على ما إذا ادعى داراً فصالحه على شئ ثم استحق العوض يرجع في دوايه \* وفي الجامع صالح من دعوى عين على دار عن انكار دوى المدعى فيها ثم استحق بديل الصلح رجوع في دعواه وهل يرجع بقيمة البناء على المدعى عليه إن كان الصلح بعد بينة أقامها على أن العين له أو بنكول المدعى عليه عن الحلف يرجع بقيمة البناء أيضاً كافي البيع وإن عن

مجرد دعوى لا يرجع \* ولو صالح من دعوى دار على دار وبني كل في داره ثم استحققت بدل الصلح يرجع في الدعوى وقيمة البناء في استحقاق بدل الصلح لو بعد بينة أو فسخ ولو لا يرجع بعين الدار المدعاة وانما يرجع بقيمة ما عند الامام لما تقر في المشتري دارا بشراء فاسدا اذ في فيها ييطل حق الاسترداد ولا يملك النقص لبطان حق البائع وعندهما ينقض ويسترد كما في الشراء الفاسد وان استحققت الدار المدعاة ليس له أن يرجع بقيمة البناء لانه في زعمه أنه بنى في ملكه ولا غرور ويرجع بقيمة بدل الصلح عند الامام لانه ملكه بعد قد فاسد والبيع يمنع الاسترداد عنده كما مر وعندهما لا دلت المسئلة أن المشتري شراء فاسدا في الدار اذ بنى فيها ثم استحققت رجوع على بائعها بقيمة البناء وان الرجوع لا يعتمد صحة الشراء \* اشترى دارا أو أرضا وبني أو زرع أو غرس ثم استحققت يرجع على (٤٣٥) البائع بالثمن وسلم البناء والزرع والشجر

الى البائع ويرجع بقيمة البناء والزرع والشجر يوم سلمها الى البائع فان كان أنفق فيها عشرة آلاف ومضى زمان وخلق حتى عادت قيمته الى الف يوم سلم يرجع اليه بالالف لانه المضمون اليه يوم التسليم والاتلاف وانما يرجع أيضا بقيمة ما يمكن نقضه ونقله لا بقيمة ما لا يمكن نقله فلا يرجع بقيمة الخوص والطين والهـذا فاقنا لو كان حفر فيها بئرا أو نقي بالوعة أو طين بالسمج الجدران لا يرجع لان الحكم لزوم الرجوع بالقيمة لا بالنفقة حتى لو كان شرط في البيع أن يرجع عليه بعد الاستحقاق بكل ما أنفق يفسد البيع لكونه على خلاف مقتضى العقد فلو كان حفر فيها بئرا وطواها يرجع بقيمة الطين لا بما أنفق في الحفر \* وذكر الغتابي بنى في المشتري ثم استحققت لا يرجع ويجوز أن يكون مراده البناء بالطين كالحص لانه لو نقض

فالقاضي يلزم المدعى عليه تسليم بدل الصلح واذا امتنع عن التسليم يجبه بطلب المدعى فلم أن المال الذي حصل به الرهن واجب ظاهرا واذا هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا دينه حكمه سلاك الرهن فيعتبر بما لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصادق على أن المال لم يكن واجبا وان الدعوى وقعت باطله كان على المستوفى رد ما استوفى كذا ههنا كذا في الذخيرة ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز الرهن بقصاص في نفس أو في ماله وان كانت الخناية خطأ جازا للرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا في الكافي \* الرهن بالخراج جائز لان الخراج دين كسائر الديون كذا في المصمـرات \* ولو تزوج امرأة على دراهم أو دنائير بعينها وأخذت بهارها لم يصح عندها ولو صالح عن دم على شيء بعينه وأخذ رهنها لم يجز كذا في النبايع \* ولو استأجر دارا أو شيئا أو أعطى بالاجر رهنها جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا لالاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة ييطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا وأخذ من الخياط رهنها بالخياطة جاز وان أخذ الرهن بخياطة هذا الخياط نفسه لا يجوز وكذا لو استأجر ابلا الى مكة وأخذ من الجمل بالحمولة رهنها جاز ولو أخذ رهنها بحمولة هذا الرجل بنفسه أو بدابة بعينها لا يجوز ولو استعار شيئا له حمل وموئنة فأخذ المرتهن المستعير رهنها برد العارية جاز وان أخذ منه رهنها برد العارية بنفسه لم يجز ولو أخذ رهنها من المستعير بالعارية لم يجز لانها أمانة ولو استأجر نواحة أو مغنية وأعطى بالاجر رهنها لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار أو بثن المينة أو بالدم أو الرهن بثن الجرم من المسلم لمسلم أو بثن الخنزير باطل هكذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصح الرهن بالعبد الخاني ولا بالعبد المديون لانه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب عليه شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى شيئا من رجل بدراهم بعينها وأعطى بهارها كان باطلا لانها لا تعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة أوجه أحدها الرهن بعين هي أمانة وذلك باطل الثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع وذلك لا يجوز أيضا حتى لو هلك الرهن بملك بغير شيء هذا أقول أبي الحسن الكرخي الثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالاعيان المغصوبة والمتزوج عليها ونحو ذلك وهو صحيح فان هلك الرهن في يده فإنه يضمن الأقل من قيمة الرهن ومن قيمة العين وبأخذ العين وان هلك العين قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهنها بقيمة كذا في الخلاصة \* والله أعلم

#### ❦ الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز

ما يجوز بيعه يجوز رهنه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا في التهذيب \* ولورهن أرضا أو قبضها ثم استحق طائفة منها ان كان المستحق غير معين ييطل الرهن في الباقي وان كان المستحق بعينه في الرهن في الباقي جائزا

يعود ثرا فلا يمكن النقص بماله قيمة \* وفي الذخيرة المذكور في عامة الكتب أن المشتري عند الاستحقاق يرجع بقيمة البناء على البائع اذا نقض المستحق البناء بلا قيد والمذكور في الجامع أنه انما يرجع على البائع بقيمة كونه مبنيا اذا كان المشتري سلم النقص الى البائع وأما اذا أمسك النقص لا يرجع على البائع بشئ وقال البعض بل يرجع بما لحقه من زيادة غرم وان أمسك النقص وفي شرح الطحاوي كذلك \* وفي الجامع الاصغر غرس في المشتراة ثم استحققت رجوع على البائع بقيمة الاشجار الثابتة وفي الاجابة بعد انقضاء مدتها يرجع بقيمة الاشجار مقلوعة وفي شرح الطحاوي المشتري بالخيار ان شاء سلم النقص الى البائع ويرجع بقيمة مبنيا غير منقوض ومغرور ساغره مقلوع وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر المذهب وان كان البائع وكذا في البيع يرجع المشتري بعد الاستحقاق على هذا ولو كبل

بكل ما كان يرجع به على الموكل من الثمن وقيمة البناء والولد \* برهن على ملكية الحمار وحكم على المشتري به وأعطى الحاكم للمشتري سجلا  
ليرجع به على بائعه بخلاف البائع الى المستحق وقال كم مدة غاب الحمار عنك فقال منذ نصف عام فبرهن على أن الحمار في ملكه منذ سنتين لا يندفع  
لأنه تاريخ الغيبة لا تاريخ الملك \* وفي فتاوى القاضى بنى في المشتراة ثم استحققت والبائع غائب فطالبه المستحق بدم البناء يهدم فان حضر  
البائع بعد الهدم لا يرجع عليه بقيمة البناء بل الرجوع فيما اذا كان البناء وقت الاستحقاق قائما ويسلم البناء الى البائع فيه دمه البائع  
ويأخذ نفقته أما اذا هدمه المشتري أو المستحق حال غيبته فلا شيء عليه وفي شرح الطحاوى خلافه وقال اذا هدم المستحق البناء يرجع  
المشتري بعد تسليم نفقته عليه بقيمة (٤٣٦) مبنيا بنى في المشتراة ثم استحققت الدار مع البناء بان قال الدار والبناء لى وبرهن لا يرجع

بقيمة البناء على البائع لما  
أمر من أن ورود الاستحقاق  
على الحادث بعد الشراء  
لا يوجب الرجوع بـ  
يرجع بالثمن فقط ولأنه لما  
تعرض للبناء أيضا لا يمكن  
من تسليم البناء الى البائع  
وقد ذكرنا أن تسليمه اليه  
والهدم عنده سبب  
الرجوع \* اشترى دارا وهو  
يعلم أن البائع غاصبه باعه  
بلاذن المالك ونى فيها ثم  
استحققت بوجه شرعى  
لا يرجع بقيمة البناء على  
البائع لأنه مغتر لا مغرور  
وقد نص في الاصل فيمن  
اشترى جارية وهو يعلم أنها  
مطلة الغيب باعها بلاذنه  
واسمها ثم استحققت  
وغير قيمة الولد أو أخذ  
الولد أيضا لكونها الغاصب  
غير محترم لا يرجع بقيمة الولد  
ولا بقيمة البناء على البائع  
ويرجع بالثمن على البائع  
لان العلم بالاستحقاق لا يمنع  
الرجوع بالبطل لغوات  
المبدل اذا العقد عنى برضا  
المالك فى بيع الفضولى

ولا يكون للرهن الخيار فيما يبنى ولا يكون له المطالبة بشئ آخر ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين كذا فى  
الحيط \* ولو ارتهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شرى كان فيه أو لا شركة بينهما فهو جائز  
اذا قبل ولو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل لا يكون له أن يسترد  
نصف الرهن كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو ارتهن رجل من رجلين بدين له عليه مارهنا واحدا جازا والرهن  
بكل الدين وللرهن أن يسكه حتى يستوفى جميع الدين كذا فى خزنة المفتين \* واذا رهن عند رجل عديد  
بألف درهم ثم قضاه خمسمائة فان أراد أن يأخذ أحد العديدين ليس له ذلك ولو قال رهنتك هذين العديدين  
كل واحد منهما بمائة فمضى خمسمائة فأراد أن يقبض أحدهما له ذلك فى رواية الزيات وفى رهن  
الاصل ليس له ذلك ما لم يؤت جميع الدين قيل ما ذكر فى الزيات قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر فى الاصل  
قولهما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار فقضى أحدهما ليس له أن  
يقبض أحدهما كذا فى الخلاصة \* واذا رهن من رجلين النصف من كل واحد منهما مالم يجوز ولورهنهما  
مطلقا يجوز ولورهن عبدان نصفه بستمائة ونصفه بخمسمائة لم يجوز كذا فى محيط السرخسى \* ولورهن  
التمردون النخل أو النخل دون التمر أو النخل والبناء والزروع دون الارض أو الارض بدون الارض يجوز وعن ابن  
زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز فى الارض دون النخل ولولم يستثنى دخل النخل والتمر والزروع  
والبناء كذا فى التمهيد \* ولورهن النخل والشجر والكرم بمواضعها من الارض جاز كذا فى محيط  
السرخسى \* رهن عشر كرد (١) ثم بان أن فيها واحدة مسجلة وأخرى مشاعة صح الرهن فى البواقي كذا فى  
القنية \* رهن شاتين ثلاثين احدهما بعشرة والآخرى بعشرين ولم يبين أيهما لم يجوز لان بسبب هذه الجهالة  
تقع بينهما المنازعة عند الهلاك فانه اذا هلك احدهما لا يدري ماذا سقط من الدين بازاءه ولو بين  
وهلك احدهما سقط الدين بقدرها كذا فى محيط السرخسى \* رهن الحيوان المملوك بالدين جائز  
بخلاف ما يقول بعض العلماء ان الحيوان عرضة للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه الفساد وما يتسارع  
اليه الفساد كالخبز لا يجوز رهنه كذا فى المبسوط \* دارم شتركة بين ورثة كبار وصغار فرهنها الوصى  
والكبار بخراج ضبعة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة رهن داره وفيها جدارم شتركة لا يصح ولو استثنى  
الجدار المشترك صح الا اذا كان جدارا متصلا بالجدار المشترك رهن دارا والحيطان مشتركة بينهما وبين  
الجيران صح فى العرصة والسقف والحيطان الخاصة وانصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة  
لكونه تبعا كذا فى القنية \* ولورهن بيتا معينان دارا أو طائفة معينة من داروسلم جاز كذا فى فتاوى  
قاضيان \* باع مملوك الغير وارتهن بالثمن شيئا أو أجازها المالك لا يصح ورهن المريض يصح ان كانت  
قيمه أكثر من الدين كيداعه ولكن لا يظهر حكمه فى سائر الغرماء كذا فى القنية \* رجل رهن دارا فيها  
(١) قوله عشر كرد الكرد الدبر من المزارع الواحدة بها كفى القاموس اه صححه

مناع  
مستمر لا تصرف للتوقف فيه لافى التصرف \* قال محمد رحمه الله وكما يضمن البائع الولد والبناء يضمن أيضا  
الزرع والغرس بعد الاستحقاق اذا لم يدرك الزرع وضمان الزرع ينظر الى قيمته يوم الاستحقاق فيضمنه البائع للمشتري ان قلعه المستحق  
\* اشترى أرضا بنى فيها ثم استحق نصفها المان البناء فى المستحق يرجع بقيمة البناء وان فى النصف الآخر لا وان رد البائع فى النصف الباقي أيضا  
بحكم الخيال لا يرجع بقيمة البناء وان كان البناء فى كلها واستحق نصفها يرجع بنصف قيمة البناء وان رد النصف الباقي أيضا فكذلك يرجع  
بالنصف لا غير لان الرد اختياره \* وفى الجامع بنى فيها ثم استحق نصفها شأنا ثم أعاد ما بقى من الدار ويرجع بنصف قيمة البناء وان استحق النصف  
بمنه رد ذلك النصف ولا يرجع بقيمة البناء وذكر العتاني وان استحق نصفها بعيه والبناء فيها يرجع بجميع قيمة البناء وان فى النصف الآخر



وربعض البناء ولم يرجع بقيمة على البائع ولو استهلك البناء قبل الرد فهو رضا وان استحق الدار لا البناء وقال المشتري كان البناء بعد الشراء  
ولي أن أرجع عليك بقيمة البناء أيضا وقال البائع كنت بعتم بالبناء فالتقول قول البائع لا تكره حق الرجوع عليه بازيد من الثمن \* اشترى  
منه نصف دار مشاعا ثم استحق النصف قبل القسمة فالبيع على النصف الباقي وان بعد القسمة فالبيع على نصف الباقي وهو الربع اذ ارجع  
المشتري على بآئنه بالثمن وقيمة البناء والولد لا يرجع البائع على بآئنه الا بالثمن عند ذلك اذ ارجع المشتري على بآئنه بنقصان العيب لا يرجع  
البائع به على بآئنه وعنه رهما كما يرجع على بآئنه يرجع البائع على بآئنه أيضا بأكمله وعلى هذا الخلاف اشترى عبد افا في يده واطلع على عيب  
ورجع بنقصانه لم يرجع بآئنه على بآئنه وان أعتق المشتري الجارية وترزجها واستولدها ثم (٤٣٧) استحققت لا يرجع بقيمة الولد على البائع

ولا يرجع المشتري على مملوك  
الجارية بالعقر بائعا كان أو  
واهباء عنه لأنه بمقابلة لذة  
الوطء ويرجع بقيمة الولد في  
فصل الشراء لا في فصل  
الهبة وكذلك اذ انقض  
المستحق أو وقع ما بناه أو غرسه  
المستحق عليه يرجع المستحق  
عليه على البائع لا على  
الواهب وكذا الحكم في الصدقة  
والوصية لا يرجع على أحد  
وفي الميراث لو عدم الوارث يرجع  
على من باع من ورثته وكذا  
لا يرجع في القسمة بان اقسما  
بعض دار وبنى فيه من وقع  
في حصته ثم استحق لا يرجع  
بقيمة البناء على شريكه وكذا  
اذا بنى الشقيق بعد الحكم  
بالشفعة ثم استحققت يرجع  
بالثمن لا بقيمة البناء وكذا  
الجارية المأسورة اذا أخذها  
المالك القديم واستولدها ثم  
استحققت يرجع بالثمن على  
المشتري من العدة لا بقيمة  
الولد ومجرد الغرور وليس  
بسبب للضمان وضمان  
السلامة يوجب الضمان

متاع الراهن شيء كثير أو قابل ينتفع به أو رهن جو القافية امتاع الراهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتهن  
لا يجوز ذلك الا أن يفرغ الدار أو الجواق ويسلم ولو رهن ما في الدار من المتاع بدون الدار وما في الجواق  
من المحبوب بدون الجواق وسلم الكل اليه جاز والحيلة لجواز الرهن في المسئلة الاولى أن يودع ما في الدار  
والجواق أو لا ثم يسلم اليه ما رهن فيصح التسليم والرهن كذا في فتاوى قاضيخان \* وروى الحسن عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لو رهن دار أو الراهن والمـ رهن في جوفها فقال سلمتها أو قال المرتهن قبلت لم يتم الرهن  
حتى يخرج الراهن من الدار ثم يقول سلمتها اليك كذا في محيط السرخسي \* رهن عمارة حاوت قائمة على  
أرض سلطانية سلمها الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها ويؤجرها ويأخذ الاجر منها سنيين وأعواما  
لا يصح الرهن ولا يطيب للمرتحن ما أخذ من أجرها كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو رهن سر جاعلى دابة  
أو لحما على رأسها أو رهن رأسها ودفع اليه الدابة مع اللجام والسرج والرهن لم يكن رهنا حتى ينزع  
من الدابة ويسلم اليه ولو رهن دابة عليها جل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقى الحمل ثم يسلم الى المرتحن ولو  
رهن الحمل دون الدابة ودفعها اليه تم في الحمل لان الدابة مشغولة بالحمل أما الحمل فليس مشغول بالدابة كذا  
في البدائع \* رجل رهن جارية ذات زوج بغير إذن الزوج جاز وليس للمرتحن أن يمنع الزوج من غشيانها  
فان ماتت من غشيانها صارت كأنها ماتت بآفة سماوية فيسقط دين المرتحن استحسانا والقياس أن لا يسقط  
فهو لم تكن ذات زوج حين رهنها ثم زوجها باذن المرتحن فهذا الاول سواء فان زوجها بغير إذن المرتحن جاز  
النسكاح وللمرتحن أن يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر رهنا مع الجارية وقبل الغشيان  
لا يكون المهر رهنا فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتحن بالخيار ان شاء ضمن الراهن  
وان شاء ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذ لم يعلم الزوج بالرهن كذا في الظهيرية \*  
في الفتاوى العنانية ولو أعتق ما في بطنها ثم رهنها جاز ولا يسقط بنقصان ولادها بخلاف ما اذا ولدت قبل  
عتق الولد حيث يسقط بقدر النقصان الا اذا كان بالولد وفاء كذا في التتارخانية \* ارتهن المسلم من كافر  
خرا فصارت خلافا لرهن باطل ويكون الخلل أمانة في يده والراهن بالخيار ان شاء أخذه وقضاه دينه وان شاء  
يدع الخلل بدينه ان كانت قيمة الخمر يوم الرهن كالدين بخلاف ما لو ارتهن الكافر خرا من المسلم لا يجوز  
ويكون أمانة في يده المرتحن ارتهن مسلم من مسلم عصر افر صاخر افر المرتحن تخليها ويكون رهنا وتبطل  
بحساب ما نقص يعني من الكيل والوزن وان كان الراهن كافرا يأخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتحن أن  
يخللها وان خللها ضمن قيمتها يوم خلل ورجع بدينه بخلاف ما لو كان الراهن مسلما خللها لم يضمن كذا في  
محيط السرخسي \* ولو رهن الذي عند ذي جلد ممية فدبغه المرتحن لم يكن رهنا والراهن أن يأخذه ويعطيه  
قيمة الدابة ان كان دبغه بشيء له قيمة بمنزلة من غصب جلد ممية فدبغه وإذا ارتهن الذي من الذي خرا ثم أسلما  
فقد خرجت من الرهن فان خللها فهي رهن وكذلك لو أسلم أحدهما أيهما كان ثم صارت خلافا هي رهن

والرجوع بان قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فان أخذ مالا فانا ضمن فاخذ يضمنه كذا قاله في الفتاوى وانه مخاف رواية القدوري  
فانه نص أنه اذا قال من غصبك من الناس فانا ضمن وما بايعت فانا ضمن لا يضمن وانما يصح ضمان السلامة في ضمن عقود المعاوضة  
\* اشترى أغناما من رجل وأتاهها وظهر افلاسه فقال بائع الأغنام لرجل آخر بيع أغنامك من هذا الرجل يعني الذي ظهر افلاسه فانه  
أمين بفباعه وسلم ثم ان البائع الاول أخذ الأغنام من يده هذا المفسر بحسب عن أغنامه اتفقت أجوبة العلماء على أن البائع لا يملك أن  
يضمن البائع الاول لان الغرور لم يقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني عبد فاشترته ثم بان حرا أو البائع لا يدرى  
لانه في ضمن عقد المعاوضة \* اشترى سكنى دار ووقف فأنكر المولى اذنه بالسكنى وأمر بالدفع ان كان البيع بشرط القرار رده على البائع

والا فلا يرجع بالثمن ولا بالنقصان وعن هذا قلنا نحن في ملك الغير ثم باعناه من آخر والمشتري عالم بأنه في أرض الغير فاستحق زب الأرض عرضته لا يرجع المشتري على البائع شئ إذا لم يسع بشرط التراجع كما هو في الوقف أنفاً وإذا أراد المشتري أن يرجع إلى بائعه في غير البلد الذي وقع فيه الاستحقاق لا يكون له ذلك ما لم يثبت الاستحقاق عند الحاكم وإن دفع البائع إلى المشتري الثمن بالخصوص وببرهان حاكم لا يملك أن يرجع على بائعه لأنه متبرع كما إذا رد على البائع المبيع بعيب برضاه لا بقضاء لا يملك رده على بائعه لأنه يسع جديد لا فسخ للأول \* اشترى أرضاً وغرس فيها ثم إن رجلاً استحق ثلث هذه الأرض مشاعاً يقسم الأرض فما وقع في يد المشتري يسلمه للبائع فيقلعه ويسلمه إلى المستحق ويسترد منه المشتري قيمة الأشجار \* في يده (٤٣٨) أرض بنى فيها أغرس ثم استحق النصف رجل فهدمها بقاء أحد الشرى يكن

وغرسه في الأرض المشتركة وحكمه أنه يملك نقض البناء لأنه لا خفاء أنه يملك النقض في حصته والتغيير غير ممكن فينقضه في كله وعن محمد رحمه الله أنه يقسمها فواقع في نصيب شريكه يقلعه أو يرضيه بقيته \* وفي الجامع اشترى داراً من رجلين وبني ثم استحق رجل الدار واقع بناء المشتري ثم حضر أحد البائعين فالمشتري بالخيار أن شاء أمسك النقض وإن شاء سلم إليه النقض ورجع عليه بنصف قيمة البناء وإن حضر البائع الآخر بعده فالمشتري على ذلك الخيار واختياره مع البائع الأول أحسن لأنه لا يكون اختيار مع البائع الثاني ذلك الأمر فله أن يختار أمر آخر \* اشترى شيئاً وكفل بآمنه من إنسان ثم انكفيل قضى الثمن واستحق المبيع من المشتري ليس للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن لأنه لم يؤد الثمن إنما أداه الكفيل فيرجع

ويستحق من الدين بحسب ما نقص منها وإذا ارتهن الكافر من الكافر خراً ووضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز والحربي المستأمن في الرهن والارتهان كالذي فإن رجع إلى دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار فاخذوه وأسروا له في دار الإسلام رهن بدين عليه فقد بطل الدين وصار الرهن الذي هو في يديه بذلك الدين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يباع الرهن فيستوفي المرتهن دينه وما بقي فهو أن أسره وإن كان عنده رهن مسلم أو ذمي بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم عندهم جميعاً كذا في المبسوط \* ورهن الميتة أو الدمل لا يصح من ذمي وغيره كذا في الكافي \* في الفتاوى العنابية وروى أن الغاصب إذا رهن المغصوب ثم اشتراه جاز الرهن ولو وجد عيباً بالمبيع فرفضه البائع بالعيب لم يجز ولودفع المشتري إلى البائع عيناً تكون رهنه عنده مع المبيع بالثمن تملك العين بحصتها كذا في التتارخانية \* ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموت ما يبيع الرهن رهنه عند الورثة كذا في خزنة الفتاوى \* والله أعلم

#### الفصل الخامس في رهن الاب والوصى

ولورهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجز لعدم ولايته عليه كذا في الوجيز للكردي \* وإذا رهن الاب متاعاً لولده بمال أخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما إذا رهن عيناً مشتركة بين ابنه الكبير والصغير فإن ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فإن هلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك والوصى في ذلك كالأب بعد موته وكذلك الجد أبو الاب إذا لم يكن له وصى لأنه قائم مقام الاب في التصرف بحكم الولاية لأن الاب يملك أن يرهن مال أحد الصغيرين من الآخر والوصى لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط \* وإذا رهن الاب متاع ابنه الصغير عند رجل فأدرك الولد ومات الاب لم يكن للولد أن يسترد الرهن حتى يقضى الدين لأنه تصرف لزمه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولدان لم يكن بالغاً ولو كان الاب رهنه لنفسه وقضاه الابن يرجع به في مال الاب وكذا إذا هلك الرهن قبل أن يفتكه كذا في الكافي \* الام إذا رهن مال طفالها لا يجوز إلا أن تكون وصية أو مأذونة من جهة من يلي الطفل وإن أجاز الحاكم ارهانه مال الطفل فإنه يجوز ويثبت للرهن حق الحبس والاختصاص دون البيع وإن أرهنت ووكالت المرتهن بالبيع فأجاز الحاكم الوكالة والبيع كان الوكيل وكيلاً من جهة الحاكم ولو عزل القاضي الذي أجاز الرهن وولى آخر وقد باع المرتهن المرهون فإن ثبت عند القاضي الثاني إجازة القاضي الأول بالبيع فإنه ينفذه وإن لم يثبت عنده أمضاء القاضي التوكيل فعليه أن يرد البيع إذا كان للطفل فيه مصلحة كذا في جواهر الفتاوى \* وإذا كان للأب ولابنه الصغير أو ابنته أذن له في التجارة ولابن عليه دين على ابن له صغير فله رهن الاب متاع الصغير من نفسه أو من ابنه الصغير أو من عبده الناجز كذا في التبيين \* يجوز أن

الدين على البائع والمشتري على الكفيل إن كان قضاء ادعت المهر في تركه وصولت على شئ ثم استحق بدل الرهن الصلح رجعت في دعواها وقد دمر ولا بد من معرفة حكم الاستحقاق في بدل العقود فاستحقاق بدل الخلع يلزم الرجوع بقيمة وبدل المبيع عما دونه من البدل إن قاما بقيمة ان هالكا والآخره ناسأجره بد رهم لعل فاستحق الدراهم فله أجر مثل عمله ولو الاجرة عبد اتجب قيمته \* وذكره هذا استأجر داراً بعين كالثوب والعبد وسكن المدة ثم استحق البدل يجب أجر المثل لقيمة البدل وعليه الفتوى فرق محمد رحمه الله تعالى بين الاجرة والمهر حيث أوجب في المهر قيمة العين إذا استحق منها وذكر العتاني باع كرخطة وكرخشير بكر خبطة وكرخشير ثم استحق كرخطة يرجع

بكرت شعرو يصرف الجنس الى خلافه وان جاز بدونه وروى في ثوب ودرهم شوبين ودرهمين اذا استحق الثوب يرجع بالدرهمين والله أعلم  
 نوع في الزادات اشترى أمة بألف ونقد وقبل قبضها برهن آخر أماله والبائع والمشتري حاضران حكم للمشتري ثم ادعى البائع أو المشتري  
 شراء البائع من المشتري قبل أن يشتريه من البائع وبرهن بقبل ولو قال المشتري للحاكم بعد الاستحقاق قل للبائع حتى يسلم المبيع الى ولا  
 أنقض البيع ينسأ بقض البيع ويرجع على البائع بالثمن وعن الامام رضى الله عنه أن القضاء للمشتري فسخ حتى اذا أجاز المشتري لا يجوز  
 البيع ولو كان الثمن جارية لا يحل للبائع وطؤها وكرناما هو ظاهر المذهب وماعليه الفتوى فان قضى بالامه للمشتري ثم برهن البائع على  
 شرائها من المشتري قبل البيع أو على التناج عنده رد الحكم الاول وأخذها البائع فان (٤٣٩) أراد المشتري أخذها والبائع ردها الى

المشتري ان قبل فسخ البيع  
 لكل منهم ما ذلك وان طلب  
 المشتري من البائع عنه  
 فاعطاه البيع كله أو بعضه  
 برضاه به لا خصوصه فليس  
 لاحدهما أن يلزم صاحبه  
 الجارية لتسام الغش بينهما  
 بالتراضي وان خاصم المشتري  
 البائع في الثمن وحكم الحاكم  
 على البائع رد الثمن ثم برهن  
 البائع على ما ذكرنا وأخذ  
 الجارية فليس للبائع أن يلزم  
 المشتري الجارية على قوله  
 لان حكم الحاكم وان ياطن  
 نفذ ظاهره وباطنه فتم القضاء  
 بانفسخ وعندهما البائع  
 الزامهما وللمشتري طلبها  
 لعدم نفاذ الحكم بالزور وان  
 برهن البائع على ما ذكرنا قبل  
 أن يحكم عليه بالثمن وأخذ  
 الجارية يرجع على المشتري  
 بخلاف ما إذا رد البائع الى  
 المشتري بعض الثمن أو كله  
 برضاه لتسام الغش بينهما  
 وعدم رضا البائع بانفسخ  
 وان رضى به المشتري حيث  
 خافه عند الحاكم بالثمن فلو  
 أراد المشتري أخذها والبائع  
 البائع لا يجبر البائع ولو أراد

برهن ماله عند ولده الصغير بغيره عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للوصى هذا كذا في السرجية \*  
 واذا ارتهن الوصى خادما لليتيم من نفسه أو رهن خادما لنفسه من اليتيم بحق لليتيم عليه لم يجز وكذلك  
 ارتهن اليتيم ان فعل ذلك لم يجز الا أن يجيزه الوصى بمنزلة بيعه وشرائه وكذلك ان فعل ذلك أحد الوصيين  
 لم يجز ذلك الا أن يجيزه الاخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى ولا يجوز للوصى أن يرهن متاع اليتيم من ابن له صغيراً أو عبداً تاجر ليس عليه دين كما لا يرهنه من نفسه  
 وان رهن من ابن له كبيراً أو من أبيه أو من مكاتبه أو من عبده تاجر عليه دين جاز كذا في المبسوط \* وان  
 استدان الوصى لليتيم في كسوته وطعامه فرهن متاع اليتيم جاز وكذلك التجر لليتيم فرهن أو ارتهن كذا في  
 الكافي \* ولو استدان الوصى على الورثة ورهن به متاعهم فلا يخلوا ما أن استدان لنفسه ثم وحواله بينهم  
 ونوائهم كالخراج أو استدان لنفسه رقيقهم ودوابهم وكل وجه لا يخلوا ما أن كانت الورثة كلهم كبارا  
 أو صغاراً فان استدان لنفسه رقيقهم ورهن به وهم كبار حضوراً أو غيب لم يجز وان كانوا صغاراً جاز ذلك وان كانوا  
 صغاراً أو كباراً يجوز استدانته ورهنه على الصغار خاصة دون الكبار بخلاف ما اذا باع المنقول من التركة جاز  
 على الكل أما اذا استدان لنفسه رقيقهم ودوابهم فان كان الكل كباراً حضوراً لا يجوز استدانته ورهنه من  
 متاعهم وان كانوا غيباً جاز ذلك وان كان بعضهم حضوراً وبعضهم غيباً أو كانوا صغاراً أو كباراً حاضرين جاز  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل  
 كذا في محيط السرخسي \* واذا كان على الميت دين وله وصى فرهن الوصى بعض تركته عند غريم من  
 غرماؤه لم يجز وللاخرين أن يردوه فان قضى دينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم آخر جاز الرهن  
 وبيع في دينه واذا ارتهن الوصى بدين الميت على رجل جاز وكذلك لو كان الميت هو الذي ارتهن فوصيه  
 يرد مقامه في امساكها لأنه لا يبيعه بدون إذن الراهن ولا الوصى أن يرهن بدين على الميت لأنه قائم مقامه  
 فيها هو من حوائج الميت وإيفاء الدين من حوائجه وعلمه الوصى فكذلك الرهن به كذا في المبسوط \* ولو  
 مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصياً وأمره ببيعه كذا في  
 السراجية \* ولورهن الوارث الكبير شيئاً من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خادماً الغريم  
 في ذلك أبطل الرهن وبيع في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على الميت دين فرهن  
 الوارث الكبير شيئاً من متاعه بمال أنفق على نفسه أو كان الوارث صغيراً ففعل ذلك الوصى ثم ردت عليه م  
 سلعة بالعب كان الميت باعها فله ملك في أيديهم وصار لهم اديناً في مال الميت وليس له مال غير ما رهن بالنفقة  
 فالرهن جائز لأنه حين يسلم الرهن الى المرتهن لم يكن على الميت دين والعين كان ملكاً لوارث فارتما عن حق  
 الغير فيلزم حق المرتهن فيه ثم لحق الدين بعد ذلك برد السلعة بالعب فلا يبطل ذلك حق المرتهن وهذا  
 بخلاف ما اذا استحق العبد الذي كان الميت باعته أو وجد حر افان الرهن يبطل لأنه تبيين أن الدين كان واجباً

البائع أن يلزم المشتري ذلك له ذلك والحاصل أن الخيارية للبائع للمشتري \* استحق قبل أن يؤدي كل الثمن أو بعضه يجبر على أداء الثمن  
 بخلاف ما اذا طعن بعيب فانه لا يجبر على أداء الثمن لان أقصى الامر أن يحكم ببرهان المشتري وان لا يوجب فسخ البيع لجواز جازة المشتري  
 والقضاء بالعيب بوجوب فسخ البيع لان الخصامة لطلب السلامة دليل طلب الفسخ ويحتمل أن لا يحكم ببرهان المشتري ودعوى الرجوع  
 بالثمن عند الاستحقاق على البائع من المشتري لا يقبل ما لم يذ كر أن الاستحقاق كان بمطلق المالك أو بدعوى التناج وقيل يسمع ويصح الرجوع  
 وفي دعوى الرجوع بالثمن بعد تداول الايدي الكثيرة لا يثبت الرجوع اذا لم يكن الاستحقاق عنده هذا الحاكم واذ قضى على المشتري  
 بالاستحقاق ثم صالح على شيء رجع بكل الثمن على البائع وان الصلح قبل الحكم لا يرجع واختلاف العلماء في أن الحكم بالمالك المطلق حكم

بقصر اليد أم حكم بالمالك والصحيح الثاني \* وعدا البائع بعد الاستحقاق أن يدفع الثمن إلى المشتري ثم امتنع أن صدقه في الاستحقاق ووعده لا يملك الامتناع وإن لم يصدقه فيه لكن وعده ثم خالف لا يجزئ \* أقر المشتري بالعين للمستحق أو نكل ليس له أن يرجع بالثمن على البائع ولو برهن على إقرار البائع أنه للمستحق يرجع عليه وإن لم يكن له دينه وأراد أن يحلف البائع لذلك فإن نكل رد الثمن ولو استحق بالدينه فأراد المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن فأنكر البائع الاستحقاق فاستحلف فنكل فأخذه منه الثمن فأراد أن يرجع على بائعه بالثمن ليس له ذلك \* أراد الرجوع بالثمن على البائع فأنكر البائع منه فبرهن المشتري على إقراره بالبيع منه قبل الاستحقاق يرجع هو أيضا على بائعه أموالا أو قبل بعد الاستحقاق أنه باعه منه أو أقر قبله لكن صدقه فيه (٤٤٠) المشتري بعد الاستحقاق لا يرجع البائع على بائعه وإن تصاد فقبل الاستحقاق ثم استحق يرجع

على البائع المقر ثم المقر هذا على المشتري على بائعه وبائعه على بائعه \* اشتري دارا وبني فيها وغاب ثم إن البائع باعها من آخر ونقض الثاني بناء الأول وبني فيها ثم جاء الأول واستحقها ابن بني الثاني بالآلات هي له ضمن المشتري الثاني الأول حصه البناء العام والنقض للمشتري الأول إن كان قائما وقيمه إن كان هالكا وإن بني بنقض الأول يضمن المشتري الثاني ما قلنا وللمشتري أن يسلك البناء لأنه عين ملكه وإن كان المشتري الثاني زاد فيه أعطاه قيمة تلك لأجر العاقل لتقوم عين الزيادة أما العمل لا يقوم إلا بالعقد عندنا ولم يوجد \* وفي الاجناس المشتري إنما يرجع بقيمة البناء على البائع يوم الاستحقاق حتى إذا كان يوم البناء عشرة آلاف ويوم الاستحقاق مائة ترجع بالمائة وكذلك أنفق مائة وقيمة البناء يوم الاستحقاق ألف يرجع بالألف وانما يرجع بقيمة البناء على البائع إذا هدمه البائع وأخذ النقص فإن هدم كما المشتري حال غيبة البائع لا يرجع بشيء من قيمة البناء وإن هدم بعضه والبعض باق يرجع على البائع بقيمة البعض الباقي والمستحق أن يكلف المشتري قلع البناء ولا يترتب حضور البائع وإن كان يبطل حق المشتري في قيمة البناء لأنه ليس لعرق ظالم حق وقد هدم وان اشترى دارا غيره وقال البائع أنا وكيل المالك فالجواب فيه كالجواب في الشراء من المالك يرجع بقيمة البناء عنه الاستحقاق وإن قال أبيع بلاذنه لكن أرجوا ذنه ولم يرض حين الشراء وبني ثم استحق لا يرجع بقيمة البناء وإن أجاز البيع بعد البناء ثم استحقها رجلا لا يرجع وإن بني بعد الإجازة يرجع لأنه التحق بالبيع النافذ وإن استحق الأرض وقد أدى خراجها لا يرجع إلى البائع وفي الأصل وإن استحق بعد الزرع بقلاع وبسمل إلى المستحق ويقوم الأرض مبذورا وغير مبذور فيرجع

على الميت حين رهن الوارث التركة فالخبر لا يدخل في العقد ولا يملك عنه وبالأستحقاق يبطل البيع من الأصل ولكن الراهن ضامن لقيمه حتى يؤديه في دين الميت وصح ما كان أو وارثا لأنه المالك للميت دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قدم منع ذلك بتصرفه فكان في حكم المستهلك فيضمن قيمته والوصي كذلك الآن الوصي يرجع به على الميت وعلى هذا لو كان الميت تزوج أمته وأخذ مهرها فاعتقها الوارث بعد موته قبل دخول الزوج بها فاختارت نفسها وأوصار المهر دين على الميت كان الرهن جائزا والابن ضامن له وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق ثم تلف فيه إنسان بعد موته حتى صار ضمنا لدينه على الميت فإنه لا يبطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه ضامن للقيمة لأنه أبطل حق الغير في العين بتصرفه كذا في المبسوط \* ولورهن الوصي متاعا لليتيم في دين استبد منه عليه وقبضه المرتين ثم استعاره الوصي من المرتين لحاجة اليتيم فضع في يد الوصي فقد خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم وإذا لم يسقط الدين به لا كرجوع المرتين على الوصي بالدين كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي ولو استعاره حاجة نفسه ضمنه للصبي ولورهن الوصي مال اليتيم ثم غصبه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمه فيقضى منه الدين إذا حل والنضل لليتيم إن كانت القيمة أكثر من الدين وإن كانت قيمته أقل من الدين أدى قدر القيمة إلى المرتين وأدى الزيادة من مال اليتيم وإن كانت قيمته مثل الدين أدى إلى المرتين ولا يرجع على اليتيم وإن لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيمه مقام الرهن فإذا حل الاجل كان الجواب على هذا التفصيل الذي مر فلو غصبه واستعمله لحاجة الصبي حتى هلك في يده ضمنه لحق المرتين ولا يضمنه لحق الصبي وبأخذ المرتين بالدين إن حل ويرجع الوصي على الصغير وإن لم يحل يكون رهنا عند المرتين فإذا حل الدين أخذ دينه منه ويرجع الوصي على اليتيم بذلك كذا في الكافي \* والله أعلم

### الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل

قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أقرت الرهن الرجل من آخر رهنا وسلمه على أن يضعه على يدي عدل ورضي به العدل وقبضه تم الرهن حتى لو هلك الرهن في يدي العدل يسقط دين المرتين كالأصل في يد المرتين وبصير العدل نائباً عن المرتين في حق هذا الحكم ونائباً عن الراهن في حق حكم الضمان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وضمن المستحق العدل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتين كذا في المحيط \* ولو شرط أن يقبضه المرتين ثم جعله على يدي عدل جاز لأنه لما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتين في الابتداء فكذلك في البقاء هكذا في محيط السرخسي \* وليس للعدل أن يدفع الرهن إلى الراهن قبل سقوط الدين إلا برضا المرتين وكذلك ليس له أن يدفعه إلى المرتين إلا برضا الراهن فإن دفع إلى أحدهما من غير رضا الآخر فله أن يسترده ويعيده إلى يده وإذا هلك قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته فإن أراد العدل أن يجعل القيمة رهنا عنده لا يقدر

البناء على البائع إذا هدمه البائع وأخذ النقص فإن هدم كما المشتري حال غيبة البائع لا يرجع بشيء من قيمة البناء وإن هدم بعضه والبعض باق يرجع على البائع بقيمة البعض الباقي والمستحق أن يكلف المشتري قلع البناء ولا يترتب حضور البائع وإن كان يبطل حق المشتري في قيمة البناء لأنه ليس لعرق ظالم حق وقد هدم وان اشترى دارا غيره وقال البائع أنا وكيل المالك فالجواب فيه كالجواب في الشراء من المالك يرجع بقيمة البناء عنه الاستحقاق وإن قال أبيع بلاذنه لكن أرجوا ذنه ولم يرض حين الشراء وبني ثم استحق لا يرجع بقيمة البناء وإن أجاز البيع بعد البناء ثم استحقها رجلا لا يرجع وإن بني بعد الإجازة يرجع لأنه التحق بالبيع النافذ وإن استحق الأرض وقد أدى خراجها لا يرجع إلى البائع وفي الأصل وإن استحق بعد الزرع بقلاع وبسمل إلى المستحق ويقوم الأرض مبذورا وغير مبذور فيرجع

بفضل ما بينهما على البائع وفي الاجناس لا يرجع على البائع بعد قلع الزرع بشئ وان كان الزرع أضرب الارض وضمنه المستحق النقصان لا يرجع على البائع أيضا الا بالثمن ولو غرس المشتري فيها أشجارا أو بئ فيها الاشجار فهي للمشتري ويؤمر بالقلع فان أضرب القلع بالارض فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن للمشتري قيمة الاشجار مقلوا ويكون له وان شاء كلفه بالقلع وغرم المستحق للمشتري ما نقص الزرع ولا يغرم البائع ولا المشتري للمستحق ما نقص الارض ويرجع المشتري على البائع بالثمن لا غير فان أغرم هذا الشجر ثم استحق فطالبه بالقلع لذلك قال الامام الثاني يسلم المشتري الشجر الى البائع ويرجع عليه بقيمة الشجر الثابت في الارض ويجبر المشتري على قلع غره ان بلغ أول يبلغ ثم يجبر البائع على قلع الشجر من أرض المستحق ولو كان المشتري حفر نهر أو ساقية أو بئ فقطرة ثم استحق (٤٤١) الارض يرجع بقيمة ما أحدث من القطرة لا بما أنفق في كرى

النهر والساقية وان بناها من حجر أو لبن أو قصب أو رهص له قيمة يرجع بذلك على البائع وكلف البائع قلعه \* اشترى دارا ونقابا ثم باعها من رجل ثم اشترى بها آخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الاول والمختار ان يرجع على بائعه وبائعه على بائعه على الترتيب \* المستحق اذا دفع الى المشتري الثمن الذي أخذ منه البائع فهو متبرع لا يرجع به على البائع لانه قضى دين غيره بغير امره \* اشترى جارية فولدت أو شجرة فأعترت والثمار عليها واستحقها رجل بالينة والولد في يد المشتري تبها الولد والثمره وهل يشترط الحكم بالولد والثمره مقصودا لاختلاف فيه قيل القضاء بالاصل قضاء بالفرع وقال الصدر لا بد من القضاء بالفرع أيضا كما اذا لم يكن الفروع في يده وكان في يد آخر فان كانت

على ذلك لان القيمة وجبت دينيا في ذمته فلو جعلها رهنا (١) صار الواحد قاضيا ومقضيا عليه فيه بذلك اما أن يجتمع الرهن والمرتهن ويقبضان ذلك من العدل ويجعلانه رهنا على يدي هذا العدل أو على يدي عدل آخر أو يرفع أحدهما الامر الى القاضي حتى يأخذ القاضي القيمة ويجعلها رهنا عند ذلك العدل أو عند عدل آخر هكذا ذكر شيخ الاسلام وذ كرشمس الاثمة الخلو في رحمة الله تعالى أن العدل ان يمدد الدفع الى أحدهما أو أخذ منه القيمة وتوضع على يدي عدل آخر وان أخطأ في الدفع وكان بحيث يجهل مثله فانه يؤخذ منه ثم يرد عليه اذ لم تظهر منه خيانة فبقى عدلا على حاله كذا في المحيط \* ثم اذا جعل القيمة في يدي العدل وقضى الرهن دين المرتهن ينظر ان كان العدل ضمن القيمة يدفع الرهن الى الرهن فالقيمة تسلم للعدل وان كان العدل قد ضمن بدفع الرهن الى المرتهن كان للرهن أن يأخذ القيمة منه وهل يرجع العدل بعد ذلك على المرتهن بذلك ينظر ان كان العدل دفعه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وهلك في يد المرتهن لا يرجع وان استهلكه المرتهن يرجع عليه لان العدل بأداء الضمان يملكه وتبين انه أعاره وأودع مملكه فان ملك في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدل دفع الى المرتهن رهنا بأن قال هذا رهني فخذ بحق واجبه بدينك يرجع العدل عليه بقيمة استهلكه المرتهن أو هلك لانه دفع اليه على وجه الضمان كذا في الذخيرة \* ولو وضع الرهن على يدي عدل وسلطاه على بيعه أو وسلط على بيعه غير العدل أو سلط الرهن المرتهن على بيعه كل ذلك جائز ولا يملك أحدهما عزله فاذا باع فالثمن هو الرهن ولو سلط المرتهن الرهن على بيعه جاز أيضا كذا في خزائن الاكل \* وان باع العدل من ولده الرهن أو زوجته لم يجز الا أن يجيزه الرهن والمرتهن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما بما يتغابن الناس فيه جائز وان أجاز ذلك أحدهما دون الآخر لم يجز كذا في المبسوط \* ولو أراد الرهن عزل العدل من غير رضا المرتهن ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذ كرشمس الاثمة السر خشي أنه يملك عزله في ظاهر الرواية وفي رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملك كذا في المضمرات \* واذا أخرج الرهن والمرتهن العدل من التسليط على البيع وسلط غيره أو لم يسلط فقد خرج العدل من ذلك اذا علم وان لم يعلم فهو على وكالته كذا في المبسوط \* ولا يملك العدل البيع الا بالتسليط المشروط في عقد الرهن أو بعد تمام عقد الرهن وعلى أي حال كان اذا باع فالثمن رهن في يده فلو هلك في يد العدل سقط الدين كما اذا هلك عند المرتهن وكذا اذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن لقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في أي يد كان يكون على المرتهن وان أبي العدل البيع ان كان

(١) قوله صار الواحد قاضيا ومقضيا عليه الذي في الهداية والمنع ومقتضيا لانه يقال قضاء الدين أعطاه واقتضى دينه وتقاضاه قبضه وحاصله ان القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رهنا في يده نفسه صار قاضيا ما وجب عليه ومقتضيا له وبهيمه مناف كذا قررته في رد المحتار اهـ مصححه

(٥٦ - فتاوى خامس) ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع به وقد مر أو ولدت لاشئ على المشتري وان قتل وأخذ دية عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كثيرا فكمه للمشتري ولا يغرم للبائع شئ أو عليه العقر ولو كانت الجارية أو وهب لها يأخذها المستحق مع الاكساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن \* ظهرت المشترة حرة ومات البائع لا عن وارث وتركه وبائع البائع قائم نصب الحاكم عن البائع الثاني وصياف يرجع المشتري عليه وهو يخاصم البائع الاول \* اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت معنى جارية اسمها قاضيب البان يصح الدعوى ان كان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفها بذلك التعريف ولا يجوز أن يكون لها اسمان وعلى هذا اذا ادعى المدعي عليه

الغلط في أسماء الحبوب واشترى جارية بعشرين وزادت قيمتها الى مائة وأزال المشتري بكارها يضمن للمستحق نقصان البكارة ولا يرجع به على البائع كما لا يرجع بالعقر \* اشترى بالدين ما يساوى ألفاً ونقده من الثمن ألفاً والعشرة واشترى بالباقي وهو ألف وعشرة شيئاً يساوى عشرة فالأحوط للبائع أن يشتري به ذهباً لأنه على تقدير الاستحقاق يرجع عليه بذهب مثله ولو اشترى بألف وعشرة عرضاً يساوى عشرة ثم استحق العرض يرجع بألف وعشرة ويتضرر به البائع ولو ذهباً لا يتضرر به \* استحق حمار من يده بخاراً والبائع بسمير قد فاء بسجل من قاضي بخاراً فأنتكر البائع الاستحقاق وأقر بالبيع فبرهن المشتري أنه سجل قاضي بخاراً لا يقبل ما لم يقولوا أن حماراً قاضي بخاراً قاضي للمستحق وأخذ المستحق منه لأنه إذا لم يقولوا (٤٤٢) وأخذ المستحق منه لا يحكم بالرجوع على البائع لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل

في ملك واحد فان قال البائع الثاني كان الحمار أو العبد المستحق نتج في ملك البائع الاول وليس لك الرجوع وبرهن يقبل ان بحضرة المستحق والحمار أو العبد وقال الامام ظاهر الدين لا يشترط ضرورة الحمار وان استحق المبيع وله كفيل بالدرك لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع فبعده هو بالخيار ولا يرجع على الكفيل بقية البناء والغرس فلو كان أدى الثمن الى المحتال فهو بالخيار ان شاء رجع على البائع المحيل وان شاء رجع على المحتال القاض وان كان دفع الثمن الى وكيل بالبيع رجع الى الوكيل وان كان دفعه الى الموكل رجع الى الموكل ومعناه ان كان أعطاه الى الموكل يطالب الوكيل حتى يأخذ من الموكل ويؤديه اليه فان كان آذاه الموكل يأخذه في الحال من الوكيل قبل أن يأخذه الوكيل من الموكل \* ادعى على رجل انه كان باع منه عبداً واستحق منه وأراد

البيع مشروطاً في عقده أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ يجبر كذا في الوجيز للكردي \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر أن يجبس العدل أياً ما فان لم يجبر الرهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا قولهما بناء على بيع الحاكم مال المدبون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* ثم أجاز جبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين بأي طريق شاء حتى لو قضاة بغيره صح وانما البيع طريق من طرقه كذا في التبيين \* ارتد العدل ثم باع الرهن ثم قتل على رده فبيعه جاز ولو لحق بدار الحرب ثم رجع مسلم فهو على كآله قيل هذا اذا عاد قبل القضاء لمخوفه اما بعده فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود وكذا لا عند محمد رحمه الله تعالى يعود وقيل بالاتفاق يعود وكذا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* واذا ارتد الرهن والمرتهن فلحقا بدار الحرب أو قتل على الردة ثم باع الرهن بدل الرهن جاز يبيعه كذا في المبسوط \* واذا مات الرهن والمرتهن أو أحدهما فالعدل على جاله في المسالك الرهن ويبيعه كذا في محيط السرخسي \* ولومات الرهن لا يسطر التسليط على البيع ان كان مشروطاً في عقد الرهن ولو لم يكن فكذلك عند بعض المشايخ رجعهم الله تعالى قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من أربعة أوجه أحدها أن العدل يبيع الولد ويجبر على البيع لإماعة الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بعزل الرهن على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بعزل الرهن على الوفاق أو على الخلاف وهذه الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد وفيما عدا هذه الاحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على السواء كذا في الذخيرة \* وتطال الوكيل بعزل العدل سواء كانت بعد العقد أو في العقد ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه كذا في البدائع \* ولو كان غير العدل مسلطاً على بيع الرهن قاتل تطال الوكيل كذا في الظهيرية \* ولو وكيل أن يبيعه بعد موت الرهن بغير محضر من ورثة الرهن كما يبيعه في حال حياته بغير محضر منه كذا في الكافي \* العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية \* ولو وكل العدل وكيلا فباعه بحضرة العدل جاز وان كان غائباً لم يجز إلا أن يجيزه ولو ذكر العدل ثمناً فباعه به جاز كذا في خزائن المفتين \* واذا كان العدل اثنين وقد سلط على البيع فباع أحدهما لم يجز لان البيع يحتاج فيه الى رأى ورأى الواحد لا يكون رأى الثمنى فان أجاز الآخر جاز وكذلك ان أجاز الرهن والمرتهن كالأباعة فضولى آخر وأجاز الرهن والمرتهن وان أجاز أحدهما دون الآخر لا يجوز وكذلك لو باعه أجنبي وأجاز الرهن أو المرتهن لم يجز وان أجازاه جميعاً أو أى العدل جاز لان الحق لهما كذا في المبسوط \* رجل رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل والوكيل بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضيان \* واذا ارتهن الرجل داراً وسلط الرهن رجلاً على بيعها ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال لم يكن

الرجوع عليه ثم ادعى هذه الدعوى على غيره وقال كان الدعوى الاول غلطاً لا يصح للتناقض الآن بوفق ويقول كان رهناً الاول باعته منى فأنتكر فباعه منى الثاني فاشترته منه فحينئذ يسمع ولو ادعى على الاب أنك بعتته منى ثم ادعى على الابن أنك أنت البائع ان قال باع ملك الابن حاله غره يقبل لأنه اذا باع بالوكلة والوصاية وادعاه على الموكل والصغير بعد بلوغه يقبل وان قال باع ملكاً منه البالغ لا يصح تكاذكرنا في الاجنبى \* اشترى فرساً مع السرج واستحقه ارجع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصة وكذا لو ضاع السرج وان كان السرج قائماً وأراد المشتري رد السرج ليرجع بكل الثمن وأبى البائع قبوله لذلك وفي الكرم لو استحق الكرم بلا أشجار يرد الأشجار ويرجع بكل الثمن \* وفي الفتاوى لاحصة للسرج من الثمن لأنه يبيع وعلى هذا لا يكون للشجر حصة من الثمن وكذا كل ما يكون تبعاً للبائع



إذا أنكر البيع أو ادعى النتاج عنده وعجز عن إثبات النتاج ورهن المشتري على الشراء منه والاستحقاق وأخذ منه الثمن البائع أن يرجع على بائعه وإن صار متناقضاً لأنه صار مكذباً شرعاً باتصال الحكم وليس للمشتري أن يجبر المستحق على إعطائه السجل بما جرى من الدعوى والحكم لأن أحياء حقه غير موقوف إلى السجل بل يحصل بالبيعة أيضاً لم يتعين \* استأجر دابة إلى خوارزم فاستحق منه الدابة في خوارزم ولم يصدق في أنه مستأجر لها لا يرجع إلا جرحاً على بائعه \* المستحق ادعى النتاج ورهن المدعي عليه أنه اشتراه من فلان يكون دفعه \* ادعى أنه اشتري منه فرساً أغراً كهب واستحق منه فقال البائع الذي بعته منك كتب ورهنه فبيعة المشتري أولى \* استحق دابة وحكم عليه بها فبرهن المستحق عليه أنه اشتراه من المستحق يسمع بشرط حضور المدعي به \* كتاب الاقرار \* أربعة (٤٤٣) فصول \* الأول فيما يكون اقراراً

في يده وادارها رجل فقال  
اشترى بها منك القياس أن  
يؤمر بالدفع إلى المدعي  
إلى أن يبرهن على الشراء  
منه وفي الاستحسان  
يعمل ثلاثة أيام بعد  
التكفيل فإن برهن والاسم  
إلى المدعي وعلى القياس  
والاستحسان إذا ادعى  
المدعيون الإفاء وكان الإمام  
ظهير الدين يفتى فيهما  
بالقياس \* أقر أنه  
اقتضى من فلان ألفاً كان  
له عليه فقال فلان لم يكن  
لأن على شيء يضمن المقر بعد  
ما حلف المقر له على أنه لم  
يكن عليه شيء \* قول  
الإنسان هذا العين ليس لي  
أو ليس بلكي قيل اقرار  
بعدم الملك وقيل لا والتوفيق  
أنه عند وجود المنازع  
اقرار بأنه ملك المنازع وعند  
عدم المنازع ليس باقرار  
\* فإذا قال است الدار  
ثم برهن أنها له يقبل عند  
عدم المنازع \* قوله عند  
دعوى المال عليه ما قبضت  
منك بغير حق لا يكون اقراراً  
\* ولو قال دفعته إلى أخيك

رهنوا وباع العدل الدار جازيعة بالوكالة لأبائهم وكذلك الشقص في الخادم والدار وإذا باع العدل ذلك  
دفع الثمن إلى الراهن دون المرتهن وإن دفع العدل إلى المرتهن لم يضمن وإن نهاه عن البيع لم يجز بيعه بعد  
ذلك وكذلك إن مات الراهن لم يكن للعدل أن يبيعه بعد موته والمرتحن أسوة للغرماء فيه وإذا قتل العبد  
المرهون عبد فدفع به أو فقة أعيته فدفع بالعين كان العدل مسلطاً على بيع العبد المدفوع كذا في الميسر  
\* إذا سلط العدل على البيع مطلقاً له أن يبيعه بأي جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرها وبأي قدر كان  
بمثل قيمته أو أقل منه قدر ما يتغاب الناس فيه وبالقد والنسيئة عند أي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان الراهن  
بالمسلم فيه فسلطه على البيع عند الحل فله أن يبيعه بجنس المسلم فيه وغيره عند أي حنيفة رجه الله تعالى  
وعند أي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ليس له أن يبيع بما يتغاب الناس فيه ولا بالنسيئة ولا بغير الدراهم  
والدنانير إلا أنهم ما جازوا في السلم البيع بجنس المسلم فيه ولو نهاه الراهن عن البيع بالنسيئة فإن نهاه عند  
الرهن ليس له أن يبيع بالنسيئة ولو نهاه متأخراً عن العقد لم يصح بيعه كذا في البدائع \* وإذا باع العدل  
بالنسيئة ذكر في الأصل أنه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف قالوا هذا إذا باع بنسيئة معهودة بين  
الناس أما إذا باع بنسيئة غير معهودة بأن باع مثلاً إلى عشرين سنين وما أشبه ذلك ينبغي أن لا يجوز عندهما  
وقال القاضي الإمام أبو علي التستبي إذا تقدم من الراهن ما يدل على النقذ بأن قال إن المرتهن يطالبني  
ويؤذي فبيعه حتى أخرجونه فباعه بالنسيئة لا يجوز بخلافه ما لو قال بع عبدي فاني أحتاج إلى النفقة ولو كان  
الرهن في يد المرتهن ولم يكن ثمة عدل وساطة الراهن المرتهن على بيعه واستيفاء دينه من ثمة فباع بنسيئة جاز  
بيعه كيفما كان كذا في المحيط \* ولو كان في الرهن عدل وساطة على بيعه وإفاء الدين من ثمة فباعه  
بالدراهم وكان الدين دنانيراً وعلى العكس كان له أن يصرف الثمن من جنس الدين وكذا لو باعه بالدراهم  
ودينه حنطة كان له أن يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الظهيرية \* وإذا باع العدل الراهن  
فقال بيعته بتسعين والدين مائة فافتر بذلك المرتهن فإنه يسأل الراهن عن ذلك فإن أقر أنه باعه وادعى أكثر  
من تسعين فالقول قول المرتهن والعدل فيه والبيعة بينة الراهن وإن لم يقر الراهن بالبيع وقال هلك في يدي  
العدل فالقول قول الراهن إذا كانت قيمته مثل الدين وإذا أقر بالبيع فقال الراهن بيعته بمائة وقال العدل  
بيعه بتسعين وقال المرتهن بيعته بمائتين وقد تبادلا القول قول المرتهن ويرجع على الراهن بعشرين درهماً  
والبيعة بينة الراهن فإن أقام العدل البيعة أنه باعه بتسعين وأعطاه المرتهن وقال الراهن لم تبعه وأقام البيعة  
أنه لم يبيع وأنه مات في يده قبل أن يبيعه لم تقبل بينة الراهن على هذا كذا في الميسر \* وإذا كان العدل مسلطاً  
على البيع إذا حل أجل كذا فقال المرتهن كان الأجل إلى شهر رمضان وقد دخل رمضان وقال الراهن كان  
الأجل إلى شوال فالقول قول الراهن في وقت التسليط على البيع وفي وقت حلول الدين القول قول المرتهن  
لأن التأجيل يستفاد من جهة المرتهن فيكون القول في مقداره قوله والتسليط يستفاد من جهة الراهن

بأمر له اقرار بالقبض فلا يبرأ بلا إثبات الأمر بالإيصال والاتصال \* ولو قال بأي سبب دفعته إلى فلان يكون اقراراً وفيه نظر \* وقوله سو كند  
خورك بتونه رسا يدهام فافترار \* قدمه قبل حلول الأجل إلى الحاكم وطالبه به فله أن يحلف ما على اليوم لشيء وهذا الحلف لا يكون اقراراً  
بالمال المدعي وبسببه أن يحلف بهذا الوجه أن لم يقصده أذهب حقه قال الفقيه ولا يلتفت إلى قول من جعله اقراراً بوجوب المال المؤجل  
وكذا الكلام إذا حلف الزوج عند انكاره دعوى زوجته الصداق فإن المهور في زماننا مؤجله بالعادة \* ضمن ما يجب للمؤجر على المستأجر من  
الاجرة فهو اقرار بأن العين ملك المؤجر فليس له أن يدعيه بعده أما لو ضمن للمستأجر مال الأجار في الاجارة الطويلة لا يكون اقراراً بكون  
العين ملك الأجر \* ادعى عليه ما لا فقال قبضته لكنه ما لكي يؤمر بالدالية وينبغي أن يكون على القياس والاستحسان الذي ذكرناه في

أول الكتاب \* قال ائض الاف التي عليك أو غلة عبدى فقال نعم أو قال غدا أعطيكها أو ائقد فائدها أو ائقد فاقبضها أو وزن الالى وجه  
السخرية أو قال خذها أو ارسل غدامن يقبضها أو يترنم أو لا أنزمه لالت اليوم أو لا تأخذها منى اليوم أو حتى يدخل على مالى أو يقدم على  
غلامى أو قال لم يحل أو قال صالحى عنها أو أخرها عنى أو قال لا أقضينكها أو لا أعطينكها أو قال أحل غرما لك على أو بعضهم أو من شئت  
منهم أو يجتال بها على أو قضاة فلان عنى أو برأتنيها أو حلفتنيها أو وهبت الى أو تصدقت بها على أو قال مالك على الائمة أو سوى مائة أو غير  
مائة أو قال لا آخر أعلم فلانا أو أخبره أو بشره أن له على مائة أو قال لا تخبر فلانا أنه على الفان حقه أو بحقه أو قال اشهدوا أن له على ألف  
درهم فاقرار فى كله \* ولو ادعى عليه (٤٤٤) ألفا فقال كسبه بدوز أو قال اتزن أو اتقدا أو قال لا أعطيك بلاها أو ادعى عليه ألفا فقال

لا أعطيكها أو قال ما فلان  
على شئ فلا تخبره أن له  
على ألفا لا يكون اقرارا ولم  
يبدأ بالنفى لكن قال لا تخبر  
فلان أن له على ألف درهم  
أو لا تعلمه يكون اقرارا ومن  
أصحابنا من قال الصحيح  
أنه فى الاخبار لا يكون  
اقرارا \* ولو قال لا تشهدوا  
أن فلان على ألفا لا يكون  
اقرارا \* وذكر محمد رحمه الله  
أن لا تخبره اقرار ولا تشهد  
لا وفى آخر الباب أشار  
الى ان قوله لا تخبر لا وقوله  
أخبره اقرار قال الكرخى  
الصحيح هذا وما ذكر أن قوله  
لا تخبر اقرار خطأ \* قال  
مشايخ بخارا هو الصواب  
وقال فى القنية وهو  
الصحيح وادعى السرخسى  
فيه روايتين الفرق على  
احدهما أن الشهادة سبب  
الوجوب فنه عن اكتساب  
سبب الوجوب بالزور فاما  
الخبر فليس بسبب فيكون  
طلب الحكم وكأنه قال  
الوجوب سر بينى وبين المقر  
له فلا تظهره باخبارك \* على  
ألف من غن متاع اشتريته

فيكون القول فى وقته قوله وإذا اتفقنا على الاجل انه شهر واختلفنا فى مضيه فالقول قول الراهن كذا فى المحيط  
\* وإذا غاب الراهن والرهن على يدى عدل فقال المرتهن أمرتك الراهن بالبيع وقال العدل لم يأمرنى ببيعه  
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أقبل بينة المرتهن كذا فى الظهيرية \* ولو ذهب عقل الراهن أو المرتهن وبئس  
من أن يبرأ فالعدل على وكالته كذا فى المبسوط \* ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى لو جئت العدل  
جنونا ووقع اليأس من افاقته ينعزل وان جئت جنونا برجى افاقته لا ينعزل حتى اذا عاد عقله له أن يبيع الآن  
اذا باع فى جنونه لا يصح بيعه سواء كان به عقل البيع والشراء أو لا وكان ينبغي ان يصح بيعه اذا كان به عقل البيع  
والشراء لأنه لو وكله فى هذه الحالة فباع جازا لأنه لا تلزمه الهدنة نص عليه فى الوكالة فى المشايخ رحمه الله  
تعالى من قال على قياس ما ذكر فى الوكالة ينبغي أن يصح البيع فى هذه الحالة اليه مال شمس الأئمة الحلوانى  
ومن المشايخ رحمه الله تعالى من فرق واليه مال شيخ الاسلام كذا فى الذخيرة \* وهو الاصح لأنه لما وكله وهو  
صحيح العقل فهو ماضى ببيعه ابا اعتبار رأى كامل وقد انعدم ذلك بجنونه وأما اذا وكله وهو به هذه الصفة  
فقد رضى ببيعه بهذا القدر من رأى فيكون هو فى البيع ممثلا أمره كذا فى المبسوط \* وفى الاملاء  
عن محمد رحمه الله تعالى اذا مات العدل وقد كان وكلا ببيع الرهن فأوصى الى رجل ببيعه لم يجز إلا أن يكون  
الراهن قال له فى أصل الوكالة وكانك ببيع الرهن وأجزت لك ما صنعت فيه من شئ تخينئذ يجوز لوصيه أن  
يبيع وليس لوصيه أن يوصى به الى ثالث وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان وصى العدل يقوم  
مقامه وكذا روى ابن أبى مالك عن أبى يوسف وهو بمنزلة المضارب اذا مات والمال عروض فان وصيه يقوم  
مقامه فى البيع كذا فى الذخيرة \* ولو أراد وارث العدل بيعه لم يجز كذا فى المبسوط \* ولو اجتمع  
الراهن والمرتهن على وضعه على يدى عدل آخر وقدمات الاول أو على يد المرتهن جاز لان الحق له ما فاق  
اختلفا ووضعه القاضى على يد عدل وان شاء على يدى المرتهن وإذا علم القاضى أن المرتهن مثل العدل  
فى العدالة يضعه على يديه وان كره الراهن فاما اذا أراد أن يضعه فى يدى الراهن ذكر فى بعض الروايات  
ليس له ذلك وذكر فى بعض الروايات له ذلك كذا فى محيط السرخسى \* ولومات العدل فوضع على يدى  
عدل آخر عن تراض أو اختلفا فى ذلك فوضعه القاضى على يدى عدل فليس للعدل الثانى أن يبيع الرهن  
وان كان الاول مسلطا على البيع هكذا فى الظهيرية \* ولو كان العدل رجلين والرهن مما لا يقسم  
فوضعه عند أحدهما جاز ولم يضمن وان كان مما يقسم لا يضمن القابض بالاجماع وبضمن الدافع عند أبى  
حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا فى محيط السرخسى \* ولا يملك المسافر الرهن اذا كان  
الطريق مخوفا واذا كان أمنا وجد التقييد بالمصر لا يملك وان لم يوجد التقييد بالمصر يملك وذكر فى غير  
رواية الاصول ان على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان أمنا يملك المسافر رهنه على كل حال وعلى قول  
أبى يوسف رحمه الله تعالى يملك اذا كان الرهن شيا ليس له محل وموئنة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا كان

لكنى لم أقبضه أو على ألف من غن خرا أو من مال القمار لا يصدق وصل أم فصل عنده وقال لا يصدق ان وصل ولو برهن أنه  
عليه من غن خرا أو قمار وصدقه المقر فى ذلك لا يلزمه شئ \* ولو قال الكفيل بعد ما غاب الاصيل المال الذى كفلت به غن خرا لا يقبل للتناقض  
\* ولو أراد الكفيل بعد الاداء الرجوع الى الاصيل فقال الاصيل كان غن خرو برهن لا يقبل عليه ويؤمر بدفع المال اليه ثم يدعى ويخاصم  
الدائن فى ذلك ويبرهن عليه ويسترد \* ولو قال مالى من الدين على فلان فلان أو من الوديعة عند فلان فلان فهو اقرار وحق القبض للمقر  
ويسلم الى المقر له فان سلم المودع أو المدين الى المقررى \* قوله فلان ساكن هذه الدار اقرار بكونه له وقوله زرع فلان هذه الارض أو غرس  
هذا الشجر أو بنى هذه الدار وكلها فى يد المقر فقال فعلها الى باجر أو اعانة وادعى الاخر أنه ملكه فهى للمقر \* وفى المنتقى هذا الطعام من

زرع فلان أو هـ ذا التمر من نخله أو من بسنته أو الثوب في يده هو من نسجه فالكل اقرار لانه أضافها الى سبب الملك وقد يضاف الى العمل لكن الغالب ما ذكرنا حتى اذا قال من زرع في أرضي زرعه أكرى فلان لا يكون اقرارا لانه صرح بالاضافة الى العمل بخلاف قوله هذا الدقيق من طعن فلان لان الغالب هو العمل لا الملك \* وفي الاصل قبضت من بيت فلان مائة أو من كيسه أو من صندوقه ثوبا أو من نخله ثوبا أو من زرعه كذا حنطة ضمن وكذا لو قال قبضت من أرض فلان عدل زطي وكنت نزلت فيها أو معي أجمال من عدل زطي الا اذا برهن أن الأرض كانت في اجارته \* قال وجدت في كتابي أن له على ألف درهم أو بخطي أو كتبت يدي أن على له ألفا فهذا كله باطل وأئمة بلخ قالوا ياد كار البياعة بخط البياع حجة لازمة عليه فإذا قال البياع وجدت بخطي أن على فلان (٤٤٥) كذا لزم \* وقال السرخسي رحمه الله

وكذا الصراف والسهمار  
فعلى هذا لو قال للصكالك اكتب  
خطا على تلف فلان بدرهم أو  
اكتب خطا يبيع هذه الدار  
بألف من فلان أو اكتب  
لامرأى صك الطلاق  
كان اقرارا بالمال والبيع  
والطلاق وحصل للكتاب  
أن يشهد بما سمع سواء كتب  
أولا (١) وقوله اكتب للقاضي  
قال كتبت بخط يدي  
بشهادة فلان وفلان صكا  
بألف أو كتب على نفسه  
صكا بألف أو أملى على كاتب  
ليكتب والقوم ينظرون  
اليه فقال لهم اشهدوا على  
بهذا فهو اقرار وسواء  
بعده مسائل الكتابة ان شاء  
الله تعالى \* وقوله بيع  
هذا مني أو استأجره مني أو  
أعرتك هذا فقال نعم أو قال  
ادفع غـ له عيدي هذا أو  
قال أعط ثوب عيدي هذا  
فقال نعم فملكه اقرار بان  
العين له \* ادعى دارا فقال  
ان ادعى كان يسكن فيها  
لا يكون اقرارا \* له على  
مائة أو قبلي مائة

اسفر الله منه يتضمن على كل حال كذا في الذخيرة \* واذا باع العدل الرهن وقضى المال المرتهن ثم وجد  
بالعبد عيبا فالخصم فيه هو العدل فإذا رد عليه بيمينه فإنه يضمن الثمن لانه القابض للثمن ويرجع به على المرتهن  
ويكون الرهن رهنا على حاله الاول يبيعه العدل ولو لم يقر بيمينه على العيب ولكن العدل أقر به وكان عيبا  
لا يحدث مثله فكذلك وان كان عيبا يحدث مثله فلم يقر به ولكن أبي أن يخلف حتى رده القاضى عليه فهو  
كالاول عندنا وان أقر لزمه خاصة ولو أقاله البيع أو رده عليه بعيب يحدث مثله أو لا يحدث مثله بغير قضاء  
قاض لزم ذلك العدل خاصة كذا في المبسوط \* ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق  
العبد أو رد بعيب بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار ان شاء يرجع على  
المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء يرجع على الراهن ولو ان العدل باع الرهن ولم يعلم الثمن الى  
المرتهن فاستحق العبد أو رد بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليط على البيع  
شرطا في عقد الرهن فان كان التسليط على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل الراهن وما  
يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتهن أو لم يدفع ولو ان العدل أقر في الوجه الاول انه باع  
وقبض الثمن وسلم الى المرتهن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويطلب دين المرتهن كذا في فتاوى  
قاضيخان \* واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن للمشتري قبل أن يقبضه فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وهو ضامن له ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بغيره الوكيل بالبيع اذا أبرأ  
المشتري عن الثمن ولو قال قبضته فهلاك عندي كان مصدقا في ذلك وكان من مال المرتهن \* وكذلك لو قال  
دفعته الى المرتهن فهو مصدق مع عيبه ولا نقول باقرار العدل بيبث وصول الثمن الى المرتهن ولكنه يسقط  
حق المرتهن ولو قبض الثمن ثم وهبه كله أو بعضه لم يجز ولو قال حططت عنك من الثمن كذا وكذا فذلك جائز في  
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فعليه أن يغرم مثله للمشتري من ماله والمقبوض سالم للمرتهن وهذا  
بخلاف ما اذا أضاف الهبة الى المقبوض واذا باع العدل الرهن وقبض الثمن فهلاك عنده ثم رد عليه المبيع  
بعيب فبات عنده واستحق أو هو باق في يده وقد أخذ بالثمن حتى آذاه فله أن يرجع على الراهن في ذلك كله  
ولا يكون له أن يرجع على المرتهن كذا في المبسوط \* ولو رخص سعره ثم باعه فالعبرة بالثمن ولا يسقط من الدين  
ما نقص من السعر بخلاف ما اذا مات بعد ما رخص فتمت قيمته يوم الرهن ويصدق الراهن انه هلك قبل البيع  
بعد ما رخص سعره وبينه المرتهن أو العدل على البيع أو في وقتله الراهن بعد ما رخص سعره ضمن قيمته  
وسقط من الدين ما نقص من السعر ولو باعه العدل بألفين وقيمته ألف والدين ألف فهلك ألف وخمس مائة  
سقط نصف الدين ولو كانت القيمة يوم الرهن ألفين فبيع بثلاثة آلاف فهلك الألفان فالباقي بينهما نصفان  
كذا في التناظرية ناقلا عن الغياثية \* فاذا دفع العدل الرهن الى أجنبي ودعيمة من غير ضرورة فهو ضامن  
وكذلك الجواب في حق المرتهن كذا في المحيط \* والله أن يسلم الرهن الى من في عياله ممن امر أنه وخدامه

لا يصدق في دعوى الامانة الا موصولا نوع \* قال لا تخلى عليك ألف فقال لا تخولى عليك مثلها أو قال طلقت امرأتك فقال وأنت  
طلقت امرأتك أو قال أعتقت عبدك فقال وأنت أعتقت عبدك لا يكون اقرارا في ظاهر الرواية \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله  
انه اقرار و به أفتى الاستاذ وصورته في المتن في عليك ألف فقال المدعى عليه لي عليك ألف لا يكون اقرارا ولو قال يا لوالد عليك يكون  
اقرارا \* ولو قال أعتقت عبدك وقال المخاطب وأنت أيضا أعتقت عبدك أو قال قلت فلانا فقال وأنت أيضا قلت فلانا فهو على الخلاف  
\* قالت زوجها هرجه مرا از تو می بایست یا فتم لا يكون اقرارا بمض المهر منه ولو جعلت زوجها في حل بيرا عن المهر كالأبرأ أخرجه من  
الدين الا اذا كان هنالك ما يخصه \* أبرأت جميع غرماي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين قال الفقيه وعندي أنه يصح \* الاقرار والابراء

لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد \* ولو قال لك على ألف اذا قدم فلان صح اذا ادعى أن له على القادم ألفا وقد علق كفالته به بالقدم لانه سبب ملائم ونتم الوكالة بسكوت الوكيل أو ان التوكيل ويطل بقوله لا أقبل اذا وقف على فلان ثم يسكوته ولو قال لا أقبل ففي بطلانه روايتان وكله بعد التصديق لا يرتد بالرد \* قال لفلان على ألف قرض أو عندى ألف وديعة إلا أنى لم أقبض لا يصدق ولو قال أقرضتى أو أودعتنى أو أعطيتنى لكننى لم أقبضه ان وصل صدق استحسانا والا لا \* على ألف ثمن هذا العبد الذى فى يد المقر له ان كذبه لم يلزمه شئ وان صدقه سلمه وأخذ المقر له وان قال بعثك غيره حلف كل على دعوى صاحبه ولو قال العبد لك وانما بعثك غيره لم يلزم المال وان العبد فى يد ثالث ان صدقه المقر له وأمكن تسليمه لزمه (٤٤٦) المال والا لا \* غصبت منه هذا العبد امين ان شاء الله تعالى لا يلزم \* على ألف ان شاء فلان

فشاء فلان لا يلزمه كقوله على ألف ان دخلت الدار ان هبت الريح ان مطرت السماء ان وجدت مالا \* أقر بارض عليها زرع أو شجر دخل فى الاقرار ولو برهن قبل القضاء أو بعده أن الزرع له صدق المقر ولا يصدق فى الشجر وفى النوازل على عليك ألف فقال المدعى عليه لك على ألف ما أبعدك لا يلزمه ولو قال على ألف ما أبعدك من الثريا يلزم ومثله ما ذكر فى السير \* قال الحرفى الامان فقال الامان سـ تعلم لا يكون أمانا وبدونه أمان \* جميع ما فى يدي أو يعرف أو ينسب الى فلان اقرار \* ولو قال جميع ما لى أو ما أملكه لفلان فهبة لا يملك بالتسليم وقبول \* قال فى صحته كل شئ فى يدي أو جميع ما أملك لولدى هبة وقد مر أن العرف فى بلادنا على خلافه فيحمل على البر والكرامة والتفريعات المذكورة على أصل الرواية \* أقر لانيه فى صحته بجميع

وولده وأجرائه الذين يتصرفون فى ماله كذا فى فتاوى قاضى خان \* وللمرتهن أن يطالب الراهن بالدين ويحبسه به فان خاصمه الى الحاكم أو جب عليه تسليم الدين فان امتنع حبسه به فان كان الراهن فى يده فليس عليه أن يمكنه من بيعه حتى يقضى الدين من غنمه ولو قضاه البعض فله أن يحبس كل الراهن حتى يستوفى البقية فإذا قضاه الدين قيل له سلم الراهن اليه كذا فى السراج الوهاج \* قال الاسيحاى رجل رهن جارية بمال ووضعها على يدي عدل وأمره ببيعها فباعها العبد وقبض الثمن وأوفاه المرتهن ثم استحق الراهن فهذا على وجهين اما أن يكون الراهن قائما واما أن يكون هالكا فان كان قائما وأخذ منه المستحق من المشتري فالثمن على العدل والعبد بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة وان شاء رجع المرتهن بالثمن الذى دفع اليه واذ رجع على المرتهن رجع المرتهن على الراهن بدينه وان كان الراهن هالكا فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن الراهن فقد تم الرهن وان شاء ضمن المشتري وبطل البيع ورجع المشتري يضمه أيضا فان اختار تضمين الراهن فقد تم الرهن وان شاء ضمن المشتري وبطل البيع ورجع المشتري على العدل وان شاء ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذى أعطاه كذا فى التتارخانية \* قال وان كان العدل عبدا محجورا عليه فان وضع الراهن على يده باذن مولاه فهو جائز وان وضعه على يده بغير اذن مولاه فهو أيضا جائز ولكن عهدة البيع لا تكون عليه لان المولى يتضرر به من حيث انه يتولى ماليته فيه وانما العهدة على الذى سلطه على البيع وكذا الصبي الحر الذى يعقل اذا جعل عدلا فهو والعبد سواء فان كان أبوه أذن له فالعهدة عليه ويرجع به على الذى أمره وان لم يكن أبوه أذن له فاستحق المبيع فى يده المشتري فان شاء رجع بالثمن على المرتهن الذى قبض المال لانه هو الذى انتفع بهذا العقد حين سلم الثمن له واذ رجع عليه رجع المرتهن على الراهن بما له وان شاء على الراهن لان البائع كان مأمورا من جهته وانما حصل بيعه وقبض الثمن له كذا فى المبسوط \* (وأما ما بين من يصلح عدلا فى الرهن ومن لا يصلح) فالمولى لا يصلح عدلا فى رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على أن يضع على يده مولاه لم يجز الرهن سواء كان على العبد دين أو لم يكن والعبد يصلح عدلا فى رهن مولاه حتى لو رهن انسان على أن يضع فى يده عبده المأذون يصح الرهن والمولى يصلح عدلا فى رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلا فى رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلا فى رهن المكفيل وكذا الكفيل لا يصلح عدلا فى رهن المكفول عنه وأحد شرى مكاتبه لا يصلح عدلا فى رهن صاحبه بدين التجارة وكذا أحد شرى مكاتبه لا يصلح عدلا فى رهن صاحبه بدين التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز فى الشر بدين جميعا لان كل واحد منهما ما أجنبي عن صاحبه فى غير دين التجارة فلم تكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح عدلا فى رهن المضارب ولا المضارب فى رهن رب المال والاب لا يصلح عدلا فى رهنه بدين ما اشترى للصغير فان اشترى الاب لابنه غير شيا ورهن بدين ما اشترى له على أن يضعه على يده نفسه فالشراء جائز والرهن

باطل ما يقع على اسم المالك من صنوف الاموال فى منزله وله فى الرستاق غلمان ودواب والمترسا كن فى المصر يدخل فى الاقرار ما بطل فى منزله لا ما فى الرستاق ولو كان له أبقار تأوى الى منزله وترعى النهار فى الباقورة أو عبيد يترددون فى الحواشي أو يأوون ليلا الى ذلك المنزل دخلوا فى الاقرار \* ألت مال أمه ثم قال جميع ما فى يدي من المال فهو لك ثم مات ان كان مال الام قائما بعينه فهو لها وان متلفا لا يكال ولا يوزن وألفه الاب وترك من النقة دين فلها أن تتناول من التقدين قدر ما ألته الابن \* أقر فى صحته أن جميع ما هو داخل فى منزله سوى الثياب التى عليه ملك زوجته ومات عن ابن فادعى الابن أن الكل تركه نكاحا حكما حكم الديانة أنهم أعتك كل ما علمت أن الزوج وهبه لها وباعها أو أعطاها بحسب المهر تملكها وما لم يكن لها ملك لا يصير بهم هذا الاقرار ملكا للعرف أن الاقرار كذبا ليس من أسباب الملك وأما فى الحكم

لور هنت على اقراره عند الحاكم وجب الحكم به له بما في ذلك المنزل يوم الاقرار على غير الرواية التي حمل قوله جميع ما في منزلي على الكرامة (نوع آخر) على دراهم أو درهم - مات فثلاثة ودراهم كثيرة على قوله عشرة وعلى قولهما ما تادبرهم وذا نبر كثيرة عنده عشرة وعندهما عشرون مال عظيم عندهما مئتان ولم يذ كر ما عنده قيل يتظر الى حال المقر فرب رجل يستعظم المائتين ورب آخر لا يستعظم عشرة آلاف كذا دينار اديناران كذا يستعمل في العدد وأقل العدد اثنان \* على مال لا قليل ولا كثيرا \* ثمان \* على دراهم اضعافا مضاعفة أو مضاعفة اضعافا ثمانية عشر عندهما دراهم مضاعفة ستة أ كثر الدراهم عشرة عندهما ثمان عندهما \* شئ من الدراهم أو من دراهم ثلاثة \* أموال عظام ستمائة \* ما بين عشرة الى درهم أو ما بين درهم الى عشرة تسعة عنده (٤٤٧) وما بين عشرة الى عشرين تسعة عشر عنده وعندهما عشرة في

الاول وعشرون في الثاني  
\* ما بين درهم الى درهم درهم  
عند الامام والثاني  
رحمهما الله \* (نوع) قال  
غصبت منه شيئا صاع ويجبر  
على بيان ما يجبر فيه التنازع  
يضمن بالغصب أو لا كالعقار  
فلو قال خرا أوجبة حنطة  
لا ولو قال كان ولده الصغير  
أو زوجته الا كثر على أنه  
لا يصح البيان \* غصب عبدا  
عليه بانه بالخلفان لم  
يصدقه المقر له ان قائما  
وقيمة ان هالك \* على مائة  
درهم ثم قال وزن خمسة  
أوسنة واقرار بكونه عليه  
وزن سبعة لانه الجارى ان  
فصل وان وصل صدق لانه  
مقر فيعمل موعولا وكذا في  
الدنانير \* تمام الاقرار بثلاثة  
المئة - وله وبه وصح ان الكل  
معلوما وكذا المقر به مجهولا  
وان قال لهما لا احد كما  
على ألف لكل منهما أن  
يخلفه وان قالوا واحد لك  
على أحدنا ألف لا يصح  
\* على دار أو عبدا لا يصح

باطل وهل يصلح الرهن عدلا في الرهن فان كان المرتهن لم يقبض من يده بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد  
الرهن أن يكون الرهن في يده ففسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جازيعة كذا في البسائط  
\* واذا كان العدل صغيرا لا يعقل فعمل الرهن على يده لم يجوز ولم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جازا البيع  
بتسليط الرهن اياه على البيع وذكر الخصاص في رحمة الله تعالى ان هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا أو حرا يماسقنا  
والرهن والمرتهن مسلمين أو ذميين فهو جائز لان المستأمن في المعاملات بمنزلة الذي والمسلم وهو من أهل يد  
معتبرة شرعا وهو من أهل ان ينفذ بيعه بتسليط المالك كانه ينفذ بيعه باعتبار ملكه فان لحق الحربي بالدار لم  
يكن له أن يبيع وهو في الدار فان رجع فهو على وكالة به بالبيع وان كان الحربي الراجع الى دار الحرب هو  
الرهن والمرتهن والعدل ذمي أو حربي مقيم في دار الاسلام بامان فله أن يبيعه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الثالث في هلاك المرهون بضمن أو بغير ضمان

اذا هلك المرهون في يد المرتهن أو في يد العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين  
سقط الدين بلاكه وان كانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين وهو في الفضل أمين وان كانت قيمته أقل  
من الدين سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الرهن بفضل الدين كذا في الذخيرة \* اذارهن  
ثوبا قيمته عشرة وعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على  
الرهن بخمسة أخرى وان كانت قيمته خمسة عشر فالفضل أمانة عندنا كذا في النكاح \* هذا هو الحكم  
في الرهن الصحيح وكذا الحكم في الرهن الفاسد وذكر الكرخي رحمه الله تعالى أن المقبوض بحكم الرهن  
الفاسد لا يكون مضمونا والاول أصح وأما المقبوض بحكم الرهن الباطل فلا يتعلق به الضمان أصلا نص  
عليه محمد رحمه الله تعالى في الجامع والباطل من الرهن ما لا يكون منعقدا أصلا كالباطل من البيوع والفاسد  
من الرهن ما يكون منعقدا لكن بوصف الفساد كالفاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن أن يكون الرهن  
مالا والمقابل به يكون مالا مضمونا الا أنه عند فقد بعض شرائط الجواز ينقصد الرهن لوجود شرط الانعقاد  
لكن بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا أو لم يكن المقابل به مضمونا لا ينقصد  
الرهن أصلا فعلى هذا تخرج المسائل هذيان حكم الهلاك وأما حكم النقصان فان كان النقصان من  
حيث العين بوجوب سقوط الدين بقدره وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شئ من الدين عند علمائنا  
الثلاثة كذا في الذخيرة \* واذا برى الرهن من الدين من غير أداء ولا ايفاء بالالهبة أو بالابراء ثم هلك الرهن  
في يد المرتهن من غير أن يمنع عن الرهن هلاك مضمونا عليه قياسا وفي الاستحسان يهلك أمانة وبه أخذ  
علمائنا وأما اذا برى الرهن بالايفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمونا حتى يجب على المرتهن رد

\* على من شاة الى بقرة لا يلزمه شئ سواء كان بعينه أو لا \* ادعى عليه سدسا من دار فقال لأدري أسدس أم ربع فهو اقرار بالاقل \* قال أعطني  
الالف الذي عليك فقال اصبر لا يكون اقراره كذا لو قال سوف تأخذها \* قال قلت ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان فهو اقرار بقتل ابن واحد  
الا أن يكون سمي المقر له اسمين مختلفين وكذا اقراره المرأة والاقرار بالجراحة ولا يشبه هذا الاقرار بالمال في الوطنين \* قيل له لم قتل فلانا فقال  
كان هذا في اللوح مكتوبا يلزمه الذية الا أن يقر بالقتل عددا ولو قال المقدور كائن لا يكون اقرارا \* الاقرار يثبت به الملك من غير تصديق  
ويرتد بالذلك اذ علم المقر له ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له في الديانة أن يأخذه على كره منه فان سلم المقر طوعا بطيب قلبه حل لها به  
المبتدأة \* قال الناطقي أبرأتني من هذه لا يكون اقرارا بجملة قوله أبرأتني منه على ألف وفي المنتقى عن الثاني رحمه الله قوله للذعي سلمت الى

بألف أو أبرأني عنها بألف لا يكون اقرارا - قال الخا كم هذا خلاف جواب الاصل \* أعطاه الاجرة لا يكون اقرارا بأن الدار ملك قابض الاجرة لجواز كون القابض وكلا \* افتح باب دارى هذه أو أسرج دابتي هذه أو أعطنى سرج بغلى أو لحام بغلى هذا فقال نعم يكون اقرارا ولو قال لا لا يكون اقرارا ولو قال لا أعطيكها فاقرا بالبعل والحام \* مافى يدى من قليل وكثير من عبيد وغيره أو مافى حافى صحنه عام لا مجهول \* وان تنازعافى شئ أنه كان وقت الاقرار فى يده أو حافوه فقال المقر لا بل حدث بعده فالقول للمقر \* قال هذا البيت وما أغلق عليه باب لا مرفى وفيه متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار عافان المتاع لا يدخل فيه لانه يصير كأنه باع البيت بمحقوقه \* نوع فيما يكون جوابا لمن المقر وما لا يكون وفيه الاقرار بالعتق (٤٤٨) والقتل \* فى المتقى على ألف فقال أخر دعوانى شهرا أو أخر الذى ادعيت لا يكون اقرارا وكذا لو قال أخر دعواك

ما استوفى على الرهن اشترى عبدا وقبضه وأعطاه بالثمن رهنا فهلك فى يده ثم وجد العبد حرا أو استحق ضمن المرتهن كذا فى السراجية \* رجل له على رجل ألف درهم وبه رهن عند صاحب المال ف قضى رجل دين الرهن تطوعا سقط الدين وكان للمطلوب أن يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذه و يعود ما أخذ الى المتطوع لا الى ملك المتطوع عليه كذا فى الظهيرية \* وإذا أحال الرهن المرتهن على رجل عيال وهلك الرهن بعد ذلك يهلك مضمونا بالدين قياسا واستحسانا ولم يذكر فى الاصل ما إذا أراد الرهن بعد الحوالة أن يأخذ الرهن من المرتهن هل له ذلك قالوا لا كره هذه المسئلة فى الزيادات فى موضعين ذكر فى أحد الموضعين أن له ذلك وذكر فى موضع آخر أنه ليس له ذلك كذا فى المحيط \* وإذا رهن من آخر عبدا يساوى ألفا بألف ثم تصاد قاعلى أنه لم يكن عليه شئ وكان هذا التصديق بعد ما هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد ألفا على الرهن فاما إذا تصادق قبل هلاك الرهن أنه لم يكن عليه شئ ثم هلك الرهن هل يهلك مضمونا أو أمانة ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان فيه اختلاف المشايخ وذكر شمس الأئمة الحلوا فى رحمه الله تعالى نص محمد رحمه الله تعالى فى الجامع أنه يهلك أمانة كذا فى الذخيرة \* رهن عينا ثم دفع عينا أخرى مكانها وأخذها المرتهن جاز لكن الرهن هو الاول ما لم يردته وبعده يصير الثانى رهنا ثم للمرتهن ان يحبس الرهن حتى يستوفى جميع الدين ولو بقى درهم ولو أدى الدين أو بعهضه ثم هلك الرهن فى يد المرتهن فلا يترد الزيادة كذا فى المضمرات \* إذا رهن عبدا يساوى ألفا فجاءه بجارة فقال خذها وورد الى العبد فهو جاز ولا يسقط ضمان الاول حتى يردته والثانى أمانة فى يده حتى يرد الاول فإذا فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الاول خمسمائة وقيمة الثانى ألفا والدين كذلك يهلك بالالف وإذا كانت قيمة الثانى خمسمائة وقيمة الاول ألفا فهلك الثانى فى يده هلك بمائة كذا فى التتارخانية \* رهن حنطة ثم قال خذها الشـعير مكانها فأخذته ورت نصفها ثم هلك الشـعير وما بقى منها هلك ما بقى بنصف الدين ولا يضمن الشعير كذا فى التتارخانية \* رجل رهن جارية تساوى ألفا بألف فماتت عند المرتهن بطل الدين بطريق الاستيفاء وكذا الرهن بالسلم إذا هلك يطل السلم كذا فى شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وإذا رهن الرجل من الرجل ثوبا وقبضه وقيمة والدين سواء فاستحقه رجل فأنه يأخذه ويرجع على الرهن بيده وان كان الثوب هلك فى يد المرتهن فلم يستحق أن يضمن قيمته أيـهـ ما شاء لانه تبين بالاستحقاق أن الرهن كان غاصبا والمرتهن غاصب الغاصب فان ضمن الرهن كان الرهن غنائه وان ضمن المرتهن رجع المرتهن على الرهن بقيمة الرهن ويرجع بالدين أيضا عليه ولو كان الرهن عبدا فابق فضمن المستحق المرتهن قيمته ويرجع المرتهن على الرهن بتلك القيمة بالدين ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للراهن ولا يكون رهنا لان الضمان استقر عليه وإذا كان الرهن أمة فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي وأولادها ثم استحقها رجل فله أن يضمن قيمتها ان شاء المرتهن وان شاء الرهن وليس له أن يضمن قيمة الولد واحد منهما كذا فى المبسوط

حتى يقدم مالى فأعطيكها ولو قال بلا فاء أعطيكها يكون اقرارا عن محمد رحمه الله الى عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة فلا - قى لك على لا يكون اقرارا وكذا لو قال قضيتك خمسين لا يكون اقرارا على عليك ألف فقال حسبتم لك أو قضيتك أو أحلتك بها أو وهبتها أو أبرأني أو - الملتنى قال الناطقى كله اقرار \* وقوله كبسه بدور أو كيسيش بالفارسية لا وعن عبد الله القلانسي ان قوله كيسيش اقرار كقوله اترتها و اترن لا \* وعن محمد رحمه الله أعطنى الالف فقال اترتها لا يلزمه شئ لانه لم يقل أعطنى أنى \* قال أعطنى الالف الى عليك فقال اصبر أو سوف تأخذها لا وقوله اترتها ان شاء الله اقرار \* قال لي عليك ألف فقال أما خمسمائة منها فلا أعزها فاقرا بـخمسمائة ولو قال أما خمسمائة بدون منها لا على

عليك ألف درهم فقال مع مائة دينار لانه عطف الالف على الدنانير والدنانير غير واجبة كذا الالف \* قال الفقيه المدعى ان وإذا ادعاهما أخذهما ولو لم يصدق فى الدنانير يأخذ الدارهم لان ظاهر الكلام أنه أقر بالمدعى مع زيادة لتضمن الجواب اعادته مافى السؤال فكانه قال على ألف مع مائة \* فى الاصل أقرضتك ألفا فقال ما استقرضت من أحد سواك لا ولو قال أقرضت منك يكون اقرارا فى الاقضية وذكر السرخسى أن قوله ما استقرضت من أحد سواك اقرارا إذا كان مجيبا لان معناه استقرضت منك لا من غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا من أعجب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعنى قوله أقرضتني اقرارا وبفعل نفسه أعنى قوله استقرضت ابتداء لا يكون اقرارا وهذا موافق لما قالوا فىمن حلف لا يستقرض فطلب من انسان قرضا ولم يقرضه يحتم وهذا السنين للطلب وكل ما يسأل



لا يلزم أن يترتب عليه الإتيان والقرض يكون قرضاً بلا قبول وفي بعض الفتاوى استقرضت منك فلم تقرضني صح إذا وصل والا لا نه في جانب المستقرض كلفظ الاقراض في جانب المقرض والجواب فيه ما ذكرناه قال أخذت مني مائة فقال لأعودها أو قال لأغضبك بعد هذه المائة شيئاً أو لم أغضبك مع المائة هذه شيئاً أو لم أغضبك أو بعدك أو معك أو لم أغضبك هذه فكله اقرار وفي المنتقى لا تشهدوا أن عبدى حر قال محمد رحمه الله لا يعتق ولو قال لا تشهدوا على يعتق عبدى يكون حراً قال أكتبوها أنى طلقتم أو أكتبوها إطلاقاً ياها اقرار بخلاف قوله لا تخبروها أنى طلقتم أو قال أكتبوها إطلاقاً (نوع في الفاظ تدكر ابتداء والاشارة والكتابة وصك الاقرار) في الجامع الاصغر على ألف في حسابي أو في كتابي لو قال أردت الخبر الباطل يلزمه قضاء لادبائه (٤٤٩) وفي المنتقى عن محمد يلزم في قوله في كتابي لافي قوله في حسابي

قال أبو الفضل جوابه في حسابي على خلاف ما ذكره في الأصل \* وفي الاجناس على فيما أظن أو أحسب أو أرى أو رأيت ألف باطل وفيما علم يلزم وفيما أعلم مختلف ولو قال في علم فلان لا ويعلم فلان يلزم ويقول فلان أو في قوله أو في حسابيه لا \* وبصك فلان أو في صكه أو بكتابه أو بحسابه أو من حساب يني وبنيه أو من كتاب يني وبنيه أو له على صك بألف أو كتاب أو حساب بألف لزوم وفي المنتقى على ألف بصك فلان أو في صك فلان أو من صك فلان أو في قضاء فلان لا يلزم \* وذ كشيخ الاسلام تعليق الاقرار بالشرط باطل وقوله إذا جاء رأس الشهر أو إذا جاء الاضحى أو إذا أظفر الناس أو إذا امت ليس بتعليق بل هو تأجيل الى هذه الاوقات لا حجة للتأجيل فان الدين بالموت يحل ولا يصدق في دعوى التأجيل بخلاف قوله اذا

\* وإذا أخذ رهناً بشرط أن يقرضه كذا فهل في يده قبل أن يقرضه هلك بالاقول من قيمته ومما سمي له من القرض لانه قبض بسوم الرهن فكان مضموناً كلقبوض بسوم الشراء كذا في السراج الوهاج \* قال الراهن للرهن أعط الرهن للدلال حتى يبيعه وخذ دراهمك فأعطاه فهل في يده لا يضمن المرتن كذا في القنية \* وإذا رهن ثلاثة عبداً عند رجل بدين له على كل واحد منهم صح وان مات ذهب من دين كل واحد منهم ما يخصه من العبد وتراجعوا فيما بينهم حتى لو كان له على رجل ألف وخمسمائة وعلى آخر ألف وعلى آخر خمسمائة فمروا بعبداء بينهم ثلثا قيمته ألفان فهلك صار مستوفياً من كل واحد ثلثي ما عليه لان المرهون مضمون بأقل من قيمته ومن الدين والرهن أقل لان الدين ثلاثة آلاف وقيمة العبد ألفان فيصير مستوفياً من الدين بقدر قيمة العبد وهي ألفان والالفان من ثلاثة آلاف قدر ثلثها فيصير مستوفياً من صاحب ألف وخمسمائة ألف درهم ومن صاحب الالف ستمائة وستة وستين وثلثين ومن صاحب الخمسمائة ثلثمائة وثلثين وثلثا ويبقى على كل واحد ثلث دينه ثم الذي عليه ألف وخمسمائة يضمن لكل واحد من صاحبيه ثلثمائة وثلثين وثلثا لانه صار قاضياً من دينه ألفا لثمنه من نصيبه وذلك ثلثمائة وثلثان وثلث وثلثه من نصيب من عليه ألف وثلثه من نصيب من عليه خمسمائة فيضمن لهما مقدار ما قضى من دينه من نصيبهما والذي عليه الالف يضمن لكل واحد من صاحبيه مائتين واثنين وعشرين درهما وتسعي درهم لانه صار قاضياً من دينه ستمائة وستين وثلثين وثلثا من نصيبه وذلك مائتان واثنان وعشرون وتسعان وثلثهما من نصيب من عليه ألف وخمسمائة وثلثهما من نصيب من عليه خمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى دينه من نصيبهما والذي عليه خمسمائة صار قاضياً من دينه ثلثمائة وثلثان وثلثا لثمنه من نصيبه وذلك مائة وأحد عشر وتسع وثلثه من نصيب من عليه ألف وخمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى من نصيبهما ثم تقع المقاصة بينهم تقاصوا أو لم يتقاصوا الاتحاد الجنس فن عليه خمسمائة استوجب على من عليه ألف وخمسمائة ثلثمائة وثلثان وثلثا وهو قد استوجب عليه مائة وأحد عشر وتسع فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع من عليه خمسمائة عليه بما بقي وهو مائتان واثنان وعشرون وتسعان وكذا من عليه خمسمائة استوجب على من عليه ألف مائتين واثنين وعشرين وتسعين وهو قد استوجب الرجوع عليه بمائة وأحد عشر وتسع فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بما بقي وهو مائة وأحد عشر وتسع وكذا من عليه ألف استوجب الرجوع على من عليه ألف وخمسمائة بثلثمائة وثلثان وثلثا وهو استوجب الرجوع عليه بمائتين واثنين وعشرين وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بالفضل وهو مائة وأحد عشر وتسع كذا في الكافي \* ويصح الرهن برأس مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه فان رهن برأس مال المسلم وهلك الرهن في المجلس صار المرتن مستوفياً لرأس ماله اذا كان به وفاء والسلم جائز بحاله وان كان أكثر فالفاضل أمانة وان كان أقل صار

(٥٧ - فتاوى خامس) قدم فلان اذا ادعى كفالة متعلقة بقدوم فلان كما مر \* الاشارة تقوم مقام العبارة وان قدر على الكفيلة كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فهدا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئاً وأنه لا يكون اقراراً فلا يحل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي رحمه الله ان كتب مصدر امرسوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كالأقرار كذلك وان لم يقل شهد على به فعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة أمابعد فعلى لا كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكهما والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الآخر من يشترط أن يكون معنونا مصدر او ان لم يكن الى الغائب \* الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم أن يشهدوا وان لم يقل شهدوا به على \* الثالث أن يقرأ عليه عندهم غيره فيقول الكاتب هذا شهدوا به \* الرابع أن

يكتب عندهم ويقول أشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا \* وذكر القاضي ادعى عليه ما لا وأخرج خطأ وقال انه خط  
المدعى عليه به - هذا المال فأكثر أن يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على أنهم ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه  
بالمال في الصحيح لانه لا يربو على أن يقول هـ ذا خطي وأنا حرته لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا الا في ياد كار الباعة والصراف  
والسمسار \* أودع صك باسم غيره وغاب فاحتاج من باسمه ليريه شهوده يجبر المودع حتى يريه شهوده ولا يدفع اليه في المختار لحصول احياء الحق  
به \* عن الثاني رحمه الله أقر بثوب في بدنه انه من خياطة فلان فادعاهم الخياط لا يكون قوله ذلك اقرارا بانه له وقوله هذا السمن من غنم فلان  
اقرار وكذا اذا قال هذا الولد من (٤٥٠) غنمه أو رمكته والفرق ما ذكرنا أن الاضافة الى سبب الملك اقرار بانه ملك مالك الاصل

والاضافة الى العامل لا وعلى  
هذا يخرج كثير من المسائل  
(نوع في معرفة كمية المال  
المقر به وما هيته)  
عن محمد رحمه الله مثل  
ماله هذا على ولم يكن أقر  
للاخر بشئ في مجلسه  
ولا تقادم ما يدل على  
مال الاخر عليه فانه يقر لكل  
منه ما يشاء فان برهن  
الاخر على أنف عليه لم يكن  
عليه لهذا ذلك بل للقرآن  
يقوله بما يشاء \* على درهم في  
دينار أو كرحضة في شعير  
يلزمه الاول عندنا لا غير  
الا أن ينوي بنى حرف مع  
فيلزمه الجميع اذن وان لم  
يصدقه المقر له حلفه الحاكم  
بانه ما نوى به كاه \* عن محمد  
رحمه الله قوله كذا كذا  
درهما وكذا وكذا سواء  
يلزمه أحد عشر عال وقال  
لأنى أنظر الى قوله درهما  
قال هشام قلت كذا وكذا  
أحد وعشرون فلم يقبله  
منى ولو قال كذا كذا وكذا  
وكذا دينار الزمهم من كل  
واحد أحد عشر ولو قال

مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم بالباقي وان لم يهلك حتى افتقر فابطل السلم وعليه رد الرهن فان هلك في  
يذه قبل الرد هلك برأس المال ولا يتقلب السلم جائزا وكذلك هذا الحكم في بدل الصرف اذا أخذ به رهنا فانه  
اذا هلك قبل الافتراق صار مستوفيا ان كان به وفاء ويقدره ان كان أقل وان كان أكثر فالزيادة أمانة وان  
تفرق قبل هلاكه وهلك بعد الافتراق بطل الصرف ويجب رد مقدار ما كان مرهونا وتكون الزيادة  
أمانة ولو أخذ بالسلم فيه رهنا وهلك في المجلس صار مستوفيا بالسلم فيه ويكون في الزيادة أمانة وان كانت  
قيمه أقل صار مستوفيا بقدرها ويرجع بالباقي كذا في السراج الوهاج \* وان هلك بعد الافتراق يجب  
عليه مقدار ما كان مضمونا ولا يعود السلم جائزا كذا في النسيج \* ولو تفاخا السلم وبالسلم فيه رهن  
بكون ذلك رهنا برأس المال حتى يجسسه به والقياس أن لا يجسسه به ولو هلك الرهن بعد التفاسخ  
يملك بالسلم لم فيه لا برأس المال لانه مرهون بالطعام حقيقة وانما يظهر أثره في رأس المال في الحبس لانه  
بدله وقام مقامه فاذا هلك يملك بالاصل كمن باع عبدا وسلم وأخذ بالثمن رهنا ثم تبايعا البيع له حبسه لاخذ  
المبيع ولو هلك المرهون يملك بالثمن كذا في الكافي \* واذا أسلم الرجل خمسمائة درهم الى رجل في طعام  
مسمى فارتحن به عبدا يساوى ذلك الطعام ثم صالحه من رأس ماله في القياس له أن يقبض العبد ولا يكون  
للمرتحن أن يجبس الرهن برأس المال وفي الاستحسان له أن يجبس الرهن حتى يستوفي رأس المال فان  
هلك العبد في يده من غير أن ينعه فعلى المرتحن أن يعطى مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه ويأخذ برأس  
ماله وكذلك لو وهب له رأس المال بعد الصلح ثم هلك العبد فعليه طعام ماله قال الأثرى ان رجلا لو أقرض  
كرحضة وارتن منه ثوبا قيمته مثل قيمته فصالحه الذي عليه الكره على كرى شعير يذا بيد جاز ذلك ولم يكن له  
ان يقبض الثوب حتى يدفع كرى الشعير ولو هلك الرهن عنده بطل طعامه ولم يكن له على الشعير سبيل ولو  
باعه الكره بدراهم ثم افتقر فاقبل أن يقبضه باطل البيع لانهم ما افترقا عن دين بدين وبقى الطعام عليه والثوب  
رهن به بخلاف الشعير فانه عين فاما افترقا فانه عين بدين حتى لو كان الشعير بغير عينه وتفرق فاقبل أن  
يقبض كان البيع باطلا لانه دين بدين هكذا ذكر في الاصل وينبغي في هذا الموضع أن لا يصح البيع  
أصلا لان الشعير بغير عينه بمقابلته الحنطة يكون مبيعا ويبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز كذا في المبسوط  
\* رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ أيهما شئت بالمائة التي على فأخذها ففأعاضا في يده عن محمد رحمه الله  
تعالى أنه قال لا يذهب بالدين شي وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فادفع المدين الى الطالب مائة  
درهم وقال خذ منها عشرون درهما فقبضها ففأعاضا في يده قيل أن يأخذ منها عشرون درهما ففأعاضا من  
مال المدين والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ أيهما شئت فأخذها ففأعاضا قيمته ما سواء  
قال محمد رحمه الله تعالى يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين كذا في فتاوى قاضيان  
\* رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالخمسة

كذا كذا دينار او درهما الزمهم أحد عشر دينار او درهما يلزمهم من كل واحد نصف ولو قال  
بضعة وخمسين أو عشرة وخمسة النصف لا ينقص منه وانقول له في مقدار النصف في درهم أو أقل أو أكثر مال نفيس أو كرم أو خفاير  
لا رواية فيه وكان الجرجاني رحمه الله يقول مائتان \* أو ذفر درهم ثلاثة آلاف آلاف كثيرة عشرة آلاف وفي المتن على ماله أن يفسره  
بدرهم وان فسر به بأقل لا يقبل \* على عشرة دراهم وأضعافها مضاعفة ثمانون على درهم مع كل درهم أو مع درهم درهم ان نظرا الى عشرة  
دراهم معينة فقال على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو قال على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه أحد عشر  
\* على كل درهم من الدراهم ثلاثة عندهما عشرة عنده \* شياء كثيرة أربعون ابل كثيرة خمسة وعشرون \* حنطة كثيرة خمسة أو سق عندهما

ولم يذ كرفوله ولم يسل عشرة أفقزة وقيل اليه البيان لكن لا يبين أقل من ربع الهاشمي وهو الصاع \* أفقزة خنطة ثلاثة قال برابريست  
 درهم هست ثم قال أردت حجر الميزان أن لك على حجر الميزان لا يصدق \* لك على دقيق بدرهم لزمه دقيق يساوي درهمه أوفى درهمه دقيق يلزم درهم  
 \* الاقرار بكل ما يمكن تسليمه اقرار بقيته كجذع في سقف \* عن الثاني أشهد انه برئ اليه من كل ماله قبله برئ من كل ودبعة أو أمانة وقرض  
 وغصب وميراث ودين وكل كفالة ودم وعمد وكل شيء على وجه من الوجوه \* لا من عيب ولا من ضمان درك لم يجب بعد \* ولو قال برئت اليك  
 مما على فقال نعم دخل فيه كل دين من قرض أو غن بيع أو غصب لا مضاربة ولا ودبعة ولا أمانة ولو قال برئت اليك مما لك عندي فقال نعم  
 دخل فيه المضاربة والودبعة والعارية وكل شيء أصله أمانة لا الدين \* قال لك ألف في (٤٥١) مالى قيل اقرار بالدين وقيل بالشركة

وان قال من مالى فهمته وفي  
 الخزانة أنت برئ من كل حق  
 دخل العيب في المختار لا الدرك  
 لانه معدوم \* وفي المحيط  
 ليس مع فلان شيء فهو على  
 الامانات لا على الدين وقوله  
 لم يوفى تركت ديني عليك أو  
 حق خویش بتومانم ابراء  
 له عنه \* في الاستثناء  
 ان من جنسه صح اجماعا وان  
 من خلافه لو من المقدرات  
 كالكبلي والوزني والمتقارب  
 عدد اصح وطرح قيمته وان  
 أتى على كله وان من خلافه  
 صورة ومعنى كقوله على  
 ألف دينار الاثوب لا يصح  
 ويلزمه الالف خلافا للشافعي  
 رحمه الله وعن الثاني رحمه  
 الله على مائة الارطال من  
 زيت أو قربة من الماء صح  
 ويلزمه المائة الاقيمة رطل من  
 زيت أو قربة من ماء البحران  
 المعاملة على هذا الوجه  
 على عشرة دراهم الادرها  
 زائفا فعلى قياس قول الامام  
 يلزمه عشرة جباد \* عشرة  
 دراهم الادرها مستوقا لزم  
 عشرة دراهم الاقيمة درهم

حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين كذا في القنية \* رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض  
 المشتري الثوب المبيع وأعطاه ثوبا آخر حتى يكون رهنا بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لم يكن هذا رهنا  
 بالثمن وللمشتري أن يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمة ما سواه ملك بخمسة دراهم  
 لانه كان مضمونا بخمسة كذا في فتاوى فاضلخان \* وفي الكبرى اذا أعطى المدينون الى الدائن ثوبا وقال  
 هذا رهني ببعض حقك ثم هلك في يده ملك بماء المرتهن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
 التتارخانية \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا  
 وقال هذا رهني عندك بما بقي من مالك أو قال رهني عندك بشيء ان كان بقي لك فاني لأدري أن بقي لك شيء  
 من المال أو لم يبق فهو رهني جائز وهو رهني بما بقي ان كان قد بقي منه شيء وان لم يبق منه شيء وهلك العبد في  
 يد المرتهن فلا ضمان عليه فيه وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أخذ رهنا بالعيب في المشتري  
 أو بالعيب في الدراهم التي اقتضى لم يجز ولو استقرض منه خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك  
 لكن ابعت الى برهن حتى ابعت اليك ما يكفيك فبعت اليه بالرهن فضايع في يد المرتهن فعليه الاقل من  
 الرهن ومن خمسين درهما فانما حصل أن المستقرض اذا سمى شيئا ورهنه فذلك الرهن قبل أن يقرضه فالرهن  
 مضمون بالاقل من قيمته وعما سمى وان لم يكن سمى شيئا فقد اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيما  
 بينهما كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتبية ولو قال أمسك بدراهم فهو مضمون بالاقل من قيمته ومن  
 ثلاثة دراهم وفي الجرد اذا دفع رهنا ليقرضه عشرة فلم يقرضه وادعى المرتهن الرد عليه وحلف ضمن  
 العشرة ولو أعطاه رهنا بنقصان ما ادعى فان ظهر النقصان فهو رهني به وان لم يظهر يضمن الاقل من قيمته  
 ومن نصف الدين ولو قال خذ هذه العشرة رهنا بدرهم وكانت خمسة يملك بنصف درهم ولو رهن عشرة  
 دراهم وكانت خمسة مستوقاة تساوي درهما ففيها سدس الدين ولو رهن عبدا على أنه سليم وكان معيوبا وفيه  
 وفاء يملك بجميع الدين كذا في التتارخانية \* رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل  
 رهنا ومن الاصيل رهنا وأحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهل لك أحد الرهنين عند  
 المرتهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان هلك الرهن الثاني ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان  
 الثاني يملك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك فذلك يملك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يملك  
 بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطالب بجميع  
 الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على قدر الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فأما  
 هلك يملك بنصف الدين كذا في فتاوى فاضلخان \* وفي مجموع النوازل روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى  
 رجل له على رجل ألف درهم فرهنه أجنبي بالالف عبدا بغير أمر المطلب ثم جاء رجل آخر ورهن به عبدا  
 آخر بغير أمر المطلب أيضا فهو جائز والاول رهن بالالف والثاني بخمسة مائة وفي آخره رهن الاصل

ستوقاة على قياس قول الامام والثاني \* على دينار الا مائة درهم بطل الاستثناء لانه أكثر من الصدر \* ما في هذا الكيس من الدراهم لفلان  
 الألفاظ نظر ان فيه أكثر من ألف فالزيادة للمقرض والالف للمقرض أو أقل فكلها للمقرض لعدم صحة الاستثناء وعن الامام رضى الله عنه  
 قال على مائة الا قليلا عليه أحد وخمسون جعل الزيادة على النصف كثيرا \* ادعى مالا فقال المدعي عليه كل ما هو جدي في ذكره المدعي بخنطة  
 وقد التزمته لا يكون اقرارا لانه محفوظ \* عن أصحابنا رحمه الله أنه لو قال كل ما أقول فلان على فانا مقر به لا يلزمه شيء اذا أقر به فلان وعلى هذا  
 اذا كان بين اثنين أخذوا أعطاء فقال المطلب للمطالب ما يقول فهو كذلك وما كان في جريدته فهو كذلك أو قال بالفارسية أجب لو كوني جنان  
 شود آجب در جريد هوى تو است جنان بود لا يكون اقرارا اذا كان في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرنا يكون

تصدق الان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال مالك فيها فهو على كذلك يضح ولولم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة  
 \* حلف المدينون وقال مالك قبل اليوم شي لا يكون اقرارا بالمال ودعوى للتأجيل \* ادعى عليه ما لا فقال المدعى عليه ان فلانا قضى لك هذا  
 المال من جهتي وأنكره المدعى يكون اقرارا بالمال \* ادعى على آخر عشرة دراهم وقال المدعى بنج درهم ازين درهم محسوب كردم يجعل  
 هذا اقرارا بالاستيفاء ان العرف كذلك ولو قال مرادر بنج درهم خصومت غنا هذه است لا يتمكن من الدعوى في الخمسة \* ادعى أنه قبض منه  
 كذا بغير حق فقال ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا أنه قبض بحق \* قال المقر انما اقررت بالمال لك لانك قلت لي اعترف حتى أفعل في حقك  
 كذا يصح الاقرار ويكون مدعيا (٤٥٢) للهزل في اقراره فلا يصدق وطلب الالمال أو قوله ازين مال بنج درهم داده نيست اقرار

بالجمله للاشارة ولو قال بنج  
 درهم باق نيست ازين جملته أو  
 ازين ده درهم اقرار لا اضافة  
 ولو قال بنج درهم مانده است  
 لا يكون اقرار العدم الاضافة  
 ولو قال بنج درهم داده نيست  
 ازانج دعوى محكي لا يكون  
 اقرارا بالكل \* ادعى عليه ما لا  
 فقال المدعى عليه مال كرفته  
 بازدهيم فقال المدعى دوباره  
 سه باره ستانيم لا يكون اقرارا  
 بالاستيفاء ولا من المدعى  
 عليه بلزوم الايفاء لعدم  
 الاشارة وقول المدعى عليه  
 سو كنند خور كه اين مال  
 بتور سايدهام اقرار بالمال  
 ويؤمر بالاستيفاء قال له اعطيتك  
 مقدار كذا فقال بأي سبب  
 اعطيتني يكون اقرارا بالدفع  
 اليه لانه صرح بالدفع اليه  
 وسأله عن السبب \* قال لي  
 عليك كذا فقال صدقت  
 يلزمه اذا لم يقله على وجه  
 الاستمراء ويعرف ذلك بالنمعة  
 اذا اقر أنه قبض منه كذا قال  
 شيخ الاسلام لا يلزمه ما لم يقل  
 قبضه بغير حق قبضنا بوجب  
 الرد والاشبه أنه يلزمه الرد

رجل له على رجل ألف درهم رهن بهارهنيا ساوي ألفا ثم جاء فضلى وزاد في الرهن ما يساوي ألف درهم  
 فهو جائز واذا أراد أن يفتك أخذ الرهنين بقضاء نصف المال ليس له ذلك فاعلم ما هلك هلك بنصف الدين  
 وروى ابراهيم عن محمد بن رجه الله تعالى أنه اذا هلك رهن المدينون هلك بجميع الدين واذا هلك رهن المتبرع  
 هلك بنصفه كذا في المحيط \* رجل عليه دين فكفل انسان باذن المدينون فاعطى المدينون صاحب الدين  
 رهنا بذلك المال ثم ان السكفيل أدى الدين الى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان السكفيل يرجع على  
 الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع الطالب على الطالب بالدين كذا في الظهيرية \* ولوا قرض الرجل  
 كرامن طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم  
 ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه هلك بالطعام الذي كان قرضا اذا  
 كانت قيمة الرهن مثل قيمة الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم كذا في فتاوى قاضيان \*  
 رهن عبد بن ألف فاستحق أحدهما أو بان حرا وقال الراهن للمرتهن ان ااحتجت الى أحدهما فرده الى فردة  
 المرتهن فالباقى رهن بحصة له لكن لا يفتكه الا بكل الدين كذا في الوجيز للكردي \* اشترى عبدا  
 وقبضه وأعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا أو استحق ضمن المرتهن الرهن كذا في السراجية  
 \* اشترى خادما بدرهم أو شاة على أنها مذبوحة بدرهم ورهن به شيئا ثم هلك الرهن فظهر أن الخل خروا الشاة  
 ميتة يهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خرا أو خنزيرا أو ميتة أو سورا ورهن بالثمن  
 شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كذا في الوجيز للكردي \* ارتهن عبدا بكر  
 حنطة فمات عنده ثم ظهر أن البكر لم يكن على الراهن فعلى المرتهن قيمة البكر دون العبد كذا في خزنة  
 المثنين \* ولو أحوال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات العبد قبل أن يرده فهو بماله وبطلت الحوالة  
 كذا في خزنة الاكمل \* سأل من البرازو بالبريه غيره ثم يشتره فقال البراز لا يدفعه اليك الا برهن فبرهن عنده  
 متاعا فهلك في يده والشوب قائم في يد الراهن أو المرتهن لا يضمن البراز كذا في القنية \* وفي فتاوى أبي  
 الليث رجه الله تعالى رهن شجرة فمرصا دناوى مع الورق عشرين درهما فذهب وقت الاوراق واتقص  
 ثمنه قال أبو بكر الاسكاف يذهب من الدين بحصة النقصان وليس هذا كتغير السعر وقال الفقيه أبو الليث  
 رجه الله تعالى عندي أنه لا يسقط شيء من الدين الا أن يكون النقصان في الثمن لنقصان في نفس الشجرة أو  
 لتناثر الاوراق فحينئذ يسقط من الدين بحسبه وقول الفقيه أبي بكر رجه الله تعالى أشبهه وأقرب الى  
 الصواب لان الاوراق بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا ولا تقابل بشيء كذا في المحيط \* والفقوى على قول  
 أبي بكر الاسكاف كذا في التمارخانية \* اذا أخذ عمامة المدينون بغير رضاهم لم تكن رهنا عندهم لم تكن  
 رهنا بل غصبا كذا في السراجية \* اذا أخذ عمامة المدينون لم تكن رهنا عنده لا يجوز أخذها ولو هلك  
 هلاك المرهون كذا في الملتقط \* رجل له دين على رجل فتقاضاه ولم يعطه فرفع العمامة عن رأسه رهنا

لان القبض المطلق سبب لوجوب الرد والضمن كالاخذ فانه نص في الاصل أنه اذا قال أخذت منك ألفا ودعيت وقال  
 المقر له بل غصبا فالقول للمقر له والمقرضان مع أن المقرض على الاخذ ودعيت فلهذا أولى وقوله في الدعوى ليس اليوم عندي شيء أوليست  
 ما بمسرة اليوم أو بهيمة اليوم أو ما أكثر تقاضاها أو أبرمتني أو غممتني اقرار لان التعلل بالعسر وعدم بسر الاداء والابرار بالمطالبة  
 لا يكون الابعاد الوجوب وعن صاحب المنظومة قال بفلان ده درهم داده نيست لا يكون اقرارا واختار انه اقرار للعرف \* طلب الصلح  
 والابرار عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابرار عن المال يكون اقرارا \* أقر بمال عنده شاهدين آخرين لواحد بعينه ان كان المال  
 متقيدا بسبب بأن قال ثمن الجارية قال مال واحد على كل حال وان اختلف السبب بأن قال في الاول ثمن الجارية وفي الثاني ثمن عبد فلان على

كل حال وان خلا عن السبب لكنه مقيد بصك واحد فواحد على كل حال سواء كان الاقرار في موطن أو في موطنين وان كان الصك مشعري فالواجب مالان بكل حال سواء أقر في موطن أو موطنين وان أقر بمائة مطلق وكتب اقراره في صك ثم أقر وكتب في صك فالان وان لم يكن ثمة صك فأقر بمائة وأشهد بمائة وأشهد فان في موطنين فالان عنده ان ادعاهما الطالب وعنده ما مال الا اذا اختلف الاول والثاني في القلة والكثرة وان في موطن فواحد عند الكل وعليه الذكر في وقال الرازي عنده مالان \* أقر بعين لا يملكه لرجل صح فاذا ملكه أمر بالتسليم اليه دل أن الاقرار ليس بملك لانه لا يملك بملك ماله ليس بملك له وقد مر (الثاني في الاختلاف) أقر لورثته ثم مات واختلف المقر له مع الورثة فقال كان في العدة وصح والورثة قالوا كان في المرض فالقول للورثة وان برهننا فينة (٤٥٣) المقر له أولى وان لم يكن بينة فله أن يحلف

الورثة \* ادعى الاقرار في الصغير وأنكره المقر له فالقول للمقر له ما ادعى الى حالة معهودة منافية للضمان \* أخذت منك عارية وقال لابل ببيعها قال لا تأخذ لانكاره البيع وكذا لو قال أخذت الدارهم منك وديعة وقال لابل قرضا وهذا اذ لم يابسه فان كان لبسه وهلك ضمن \* قال أقرضني فلان ألفا وقال فلان غصبتك قال مقرض من وان كانت فائمة أخذها المقر له \* أخذت منك ألفا وديعة فهلكت وقال لابل غصبا ضمن قيمته وان قال أعطيتني ألفا وقال المقر له لابل غصبتها مني لا يضمن \* ولو قال كان هذه الألف وديعة لي عنده فلان فاحذتها منه وقال فلان كذبت بل كان لي فانه بأخذها منه \* أعرت دأبني هذه لفلان ثم ردها الي وقال فلان بل الدابة لي فالقول للمقر وقال المقر له وهو القياس \* على ألف من ثمن متاع ثم قال

بدينه وأعطاه منديلا صغيرا يلقه على رأسه وقال أحضر ديني حتى أردتها علي فذهب الرجل وجاء بدينه بعد أيام وقد هلكت العمامة فانها هلك هلاك المرهون لا هلاك المغصوب لانه أمسكها رهن بدينه والغريم يتركه عنده وبذها به صار راضيا بأن تكون رهننا فصارت رهننا كذا في جواهر الفتاوى \* رجل رهن عبدا وأبقى سقط الدين فان وجد عاده رهننا وبسقط الدين بحسب نقصان القيمة ان كان هذا أول باق منه وان كان أبق قبل ذلك لم ينقص من الدين شي هكذا ذكر في مجموع النوازل وذكر في المستفي انه يبطل الدين بقدر ما نقصه الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان القاضي جعل الرهن بما فيه حين أبق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة \* أرض مرهونة غلب عليها الماء فهي بمنزلة العبد الا ببق لانه ربما نقل الماء فتصير الأرض منتفعا بها فكان احتمال عودها منتفعا بها قائما فلا يسقط الدين وذكرها كافي في المختصر لاحق للمرتن على الراهن لان الرهن قد عاك لان هلاك الشيء بخبر وجهه من أن يكون منتفعا به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الأرض بحرا قبل القبض فان نصب الماء فهي رهن على حالها فان أفسد شيأ منها ذهب من الدين بحسبه كذا في شريط السرخسي \* ولو رهن صغيرا فتحمر ثم صار خلا كان رهننا على حاله وي طرح من الدين ما نقص وعن محمد رحمه الله تعالى له تركه بالدين والشاة اذا هلكت فدبغ جلدها يكون رهننا بحصته كذا في فتاوى قاضخان \* رهن صغيرا قيمته عشرة بعشرة فصار خرا ثم صار خلا يساوي عشرة فهو رهن بعشرة بنفسه كذا في كذا في السراجية \* رهن ثمن من ثمن خراف صارت خلا لا ينقص من قيمته شي رهننا ثم عندهما يتخير الراهن ان شاء فأنك الرهن بجميع الدين وأخذه وان شاء ضمنه خرافا مثل خرفه فيصير الخرافا للمرتن وعن محمد رحمه الله تعالى ان شاء فأنك بالدين وان شاء جعله بالدين كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن شاة فماتت بسقط الدين فان دبغ المرتن جلدها فهو رهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل القبض فيدبغ البائع جلدها فان شيأ من الثمن لا يغور رهننا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوي عشرة والجلد يساوي درهما فهو رهن بدرهم وان كانت الشاة تساوي عشرين يوم الرهن والدين عشرة وكان الجلد يساوي درهما يومئذ فالجلد رهن بنصف درهم ولو ارتن من مسلم أو كافر خراف صارت في يده خلا لم يجز الرهن وللا راهن أن يأخذ الخل ولا يعطيه أجزا والدين كما كان ان كان الراهن مسلما وان كان الراهن كافرا وكانت قيمته يوم رهن والدين سواء فله أن يدبغ الخل ويبطل الدين قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى والاصح أنه قولهم جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان المرتن ذميا كذا في المبسوط \* وفي فتاوى الديناري اذا رهن مسلم من مسلم شيأ بغير رهن وهلك الرهن عند المرتن لا يتعلق بالضمان به لانه وهذا الرهن باطل ويكون أمانة عنده وله أن يسترده من المرتن فان هلك لم يكن لكل واحد منهما على الآخر شي وهكذا الحكم اذا كان المرتن مسلما والراهن كافرا فالرهن باطل وللا راهن أن يسترده وليس للمرتن شي ولو كانا كافرين فالرهن

انما زوف أو نهر جرة لا يصدق وصل أم لا عندهما صدق ان وصل ولو قال لفلان على ألف درهم زوف ولم يذكر السبب اختلفوا فيه على قول الامام رحمه الله ولو قال غصبت منه ألفا أو أودعني ألفا أو قضى لي مدونتي ألفا ثم ادعى أنما زوف صدق وعمل أم لا ولو قال في هذا كله ألف درهم الا أنه ينقص منه كذا ان وصل صدق والا لا ولو فصل بانقطاع النفس عن الثاني رحمه الله أنه يصح اذا وصل بعد ذلك وعليه الفتوى (نوع آخر) غصبت منك ألفا وورثت فيها عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للمالك لتسكه بالاصل ولو قال كنت غصبت عشرة آلاف فالقول للمغاصب \* صبد هذا لانا عنده الشهود فادعى مالكة ضمانه فقال كانت نجسة لو فوع فأرة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم التجاسة وكذلك ألف لحم طواف فطوب بالضمان فقال

كانت ميتة فالتفتها لايصدق وللشهود أن يشهدوا أنه لم يذكي بحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسألة كتاب الاستحسان وهي أن رجل قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو الرتبة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قبل يؤدى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يعهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقرأ ويحلف واكتفى باليمين الواحدة في المال وبخمس مئة في الدم \* أقر الوصي بقبض كل دين لليت على الناس ثم جاء غريم من غرماء الميت وقال أدبت اليك ما على من دين الميت فانكر الوصي ذلك وقال ما علمت أن الميت عليك دينا فالقول قوله لكونه مكان الخفاء ولورهن على أصل الذين لا يلزم الوصي شيء لانه (٤٥٤) لم يقر بقبض شيء من رجل بعينه والوكيل بقبض الدين والمضاربة والوديعة كذلك وفي

المبسوط أقر الوصي أنه استوفى من فلان كل ما للميت عليه بصح ويمينه اقراره هذا عن مطالبته وأن لم يسم مقدار المال فان برهن على أن الميت على هذا الغريم ألفا أو على اقرار الغريم به أخذ ذلك من الوصي لصحة اقراره بقبض كله فاذا ادعى بعد ذلك أنه كان قبض بغضه لا يسمع لانه رجوع عن اقراره \* اشترى الاب جارية أو الابن جارية فادعى الاب أو الابن أنه كان وطئها قبل شراء الاب أو الابن لا يصدق قياسا ويصدق استحسانا ان ما أمونا عليه \* وفي الاصل دفع الى هذا الاف فلان وانه لفلان ويدعيه كل منها فهو للدافع وان دفعه الى فلان بقضاء لا يضمن ولو بغير قضاء يضمن ولو قال هذا الاف لا يدفعه الى عمرو فهو لزيد ولو دفعه اليه بغير قضاء يضمن وان به ضمن عند محمد أيضا خلافا للثاني \* هذا الاف لا يبدأ قرضه خالدا وادعاء كلاهما فهو لزيد الذي ذكره أو لوالده المقرض عليه ألف آخر ولو قال هذا العبد الذي في يدي لزيد ومشر به باعني خالدا بكذا فانكر زيد أنه له فيه فالقول لزيد مع يمينه ويأخذ العبد وخالدا يأخذ الثمن من المقر والقرض أيضا على هذا \* أقر أن هذا لفلان غصبه المقر له من فلان فان العبد يدفع الى الاول ولا يضمن للثاني شيئا بخلاف ما تقدم قال لا تسخرنا عبدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجهود المولى بخلاف الاقارب الدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط يتم بالمسقط حده \* في يد عبد فقال لرجل هو عبدك فرد المقر له ثم قال بل هو عبدى فقال المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر \* ولو قال ذواليد لاخر هو عبدك فقال لابل هو عبدك ثم قال لاخرى هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقص \* باع المقر بالرق ثم

صحح قبايئهم ما ويقتك بمثل الخمر أو بئنا ان اشترى ويملك بما فيه لوهلاك كذا في الفصول العنادية \* رجل اشترى من رجل جارية بالف درهم وأبى البائع أن يدفعها اليه حتى يقبض الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تدفعها الى فاصطالحا على أن يضع المشتري الثمن على يدي عدل حتى يدفع البائع اليه الجارية فهلك الثمن في يد العدل فهو من مال المشتري ولو كان البائع قال ضع رهننا بالثمن على يدي هذا الرجل حتى أدفع اليك الجارية فوضع رهننا بالثمن فهلك هلك من مال البائع كذا في المحيط \* ولورهن عبد اقبته ما تادهم بمائة فذهبت عنه فانه يذهب من المائة تصفها عند أبي حنيفة ومحمد رجهما لله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يقوم العبد محصا ويقوم أعور فيسقط ما يمينه ما ويسقط من الدين بحسبه كذا في الينابيع \* وان ذهبت عن الدابة عند المرتين وقيمتها من ثل الدين سقط ربع الدين كذا في المبسوط \* رجل أعتق ما في بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف رجه الله تعالى ان الرهن جائز فان ولدت ولدا فنقصها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو يوسف رجه الله تعالى في رجل رهن عنده رجل عبدا بالف درهم وقيمتها ألفان على أن للرتن ضمان للفضل أو اشترط المرتن انه ان مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فاسد وفي الكبرى قال القاضي خرا الدين اذا ذكر لفظ الرهن (١) ثم سقوط ضمان الفضل أو شرط أن يكون الرهن أمانة فالرهن جائز والشرط باطل واذا لم يذكر لفظ الرهن فالرهن فاسد كذا في التناظرية \* ولوارثته المرأة رهنابدا قها وهو مسمى وقيمتها مثله ثم أبرأته منه أو وهبته له ولم تمنعه حتى هلك عندها فلا ضمان عليها فاعية استحسانا وكذلك لو اختلفت منه قبل أن يدخل بها ثم تمنعه حتى مات (٢) ولو تزوجها على مهر مسمى وأعطاهما عهر المنسل رهنافخر المثل في نكاح لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه تسمية فان طلقها قبل الدخول بها سقط جميع مهر المثل ولها المنة ثم في القياس ليس لها أن تجلس الرهن بالمنة وهو قول أبي يوسف الآخر وهو قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها

والاصل فيه ان ما يحتاج اليه لصحة الرهن بنفسه وبقبضه فعلى الراهن سواء كان في الرهن فضل أو لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذا منافعه مملوكة له فيكون اصلاحه وبقبضه عليه وذلك مثل البقعة من ما كله (١) قوله ثم سقوط ضمان الفضل فيه تأمل لان سقوط ضمان الفضل يقتضيه عقد الرهن فكيف يكون فاسدا والذي يظهر أن الصواب حذف لفظ سقوط وليحرر والله أعلم اه معججه (٢) قوله ولو تزوجها على مهر مسمى كذا في جميع النسخ وعرجة الخاتبة تظهر لى أن الصواب على مهر غير مسمى كما يدل عليه أول الكلام وآخره ولتراجع عبارة المبسوط اه معججه

خالدا وادعاء كلاهما فهو لزيد الذي ذكره أو لوالده المقرض عليه ألف آخر ولو قال هذا العبد الذي في يدي لزيد ومشر به باعني خالدا بكذا فانكر زيد أنه له فيه فالقول لزيد مع يمينه ويأخذ العبد وخالدا يأخذ الثمن من المقر والقرض أيضا على هذا \* أقر أن هذا لفلان غصبه المقر له من فلان فان العبد يدفع الى الاول ولا يضمن للثاني شيئا بخلاف ما تقدم قال لا تسخرنا عبدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجهود المولى بخلاف الاقارب الدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط يتم بالمسقط حده \* في يد عبد فقال لرجل هو عبدك فرد المقر له ثم قال بل هو عبدى فقال المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر \* ولو قال ذواليد لاخر هو عبدك فقال لابل هو عبدك ثم قال لاخرى هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقص \* باع المقر بالرق ثم



ادعى المبيع الحرية الأصلية أو العارضية لا يسمع ولو برهن يقبل لأن العتق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل النقص فيقبل بلا دعوى وإن كان الدعوى شرطاً في حرية العبد عند الامام رضي الله عنه وأما من قال بان التناقض هنا فهو خلفاء العلوق وتفرد المولى بالاعتاق يقتضى أن يقبل الدعوى أيضاً كما مر في كتاب الدعوى \* رجل وامرأته مجبولان اقربا بالرق واهما أولاد لا يعبرون عن أنفسهم ثم نفذ اقرارهما على أولادهما أيضاً وان عبروا وادعوا الحرية جاز \* ولوله أمهات أولاد ومديرون فاقراه بالرق لا يعمل في حقهما \* نوع في دعوى الزيادة واختلاف سبب وجوبه وتكذيب المقرلة في الجهة وحواله الاقرار الى غيره \* أقر بقبض ألف ثم زعم أنها زوف صدق ولو زعم أنها ستوقه لا وان زعم الوارث بعدم موت المقر أنها زوف لا وكذلك اذا أقر بالوديعة أو المضاربة أو الغصب ثم زعم أنه (٤٥٥) زيوف صدق وان مات وادعى الوارث الزيادة لا يصدق لأنه صادر بنا

ومشرب ومن هذا الجنس كسوة الرقيق وأجرة ظئر ولد الرهن وكري الرهن وسقي البستان وتلقيح نخله وجذاذه والقيام بعصا له وكل ما كان لحفظه كرده الى يد الراهن أو كرتجزه منه كداواة الجرح فهو على المرتن مثل أجرة الحفاظ هكذا في التبيين \* كفته على الراهن ويستوى في ذلك أن يكون الرهن في يد المرتن أو العدل كذا في المحيط \* وما يجب على الراهن اذا آذاه المرتن بغير اذنه فهو متطوع وكذلك ما يجب على المرتن اذا آذاه الراهن ولو اتفق المرتن ما يجب على الراهن بأمر القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه وكذلك الراهن اذا أدى ما يجب على المرتن بأمر القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية \* اذا غاب الراهن فأنفق المرتن على الرهن بقضاء القاضي رجوع على الراهن (١) غائباً وان كان الراهن حاضراً لا يرجع عليه وقال القاضي يرجع عليه فيه ما جيعا والفتوى على أنه اذا كان الراهن حاضراً لكن أبي أن ينفق فأمر القاضي المرتن بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن كذا في جواهر الاخلاطى \* واذا قضى الدين ليس للمرتن أن يمنع الراهن حتى يستوفي النفقة فان هلك الرهن عند المرتن فالنفقة على حالها كذا في المضمرات \* ولا يصدق المرتن على النفقة الابينة فان لم يكن له بينة يحلف الراهن على علمه لأنه ادعى عليه مدعيه وهو ينسكروا الاستحلاف على فعل الغير يكون على العلم كذا في محيط السرخسى \* وعن الدواء وأجرة الطبيب على المرتن ذكر المسئلة مطلقة في موضع من كتاب الرهن وذكري موضع آخر من كتاب الرهن ان مداواة الجراحات والقروح ومعالجة الامراض والغدا من الجناية بحسب قيمتها كما كان من حصة المضمون فعلى المرتن وما كان من خصصة الامانة فعلى الراهن وهكذا ذكر القردوري في شرحه ومن المشايخ رجعهم الله تعالى من قال انما يجب عن الدواء وأجرة الطبيب على المرتن اذا كانت الجراحة أو المرض حدث عند المرتن اما اذا كان حادثاً عند الراهن يجب على الراهن ومن المشايخ من قال لا بل يجب على المرتن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه كذا في المحيط \* وهو الاظهر كذا في محيط السرخسى \* وعن الفقيه أبي جعفر الهندي واني أن ما حدث عند المرتن من ذلك فمن الدواء وأجرة الطبيب على المرتن وما كان عند الراهن ان لم يزد في يد المرتن حتى لم يحتج فيه الى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وان ازداد في يد المرتن حتى احتج فيه الى زيادة مداواة فالمداداة على المرتن لكن لا يجبر المرتن عليه ولكن يقال له هذا أمر حدث عندك فان أردت اصلاح مالك واحياه حتى لا يتوى مالك فدأوه كذا في المحيط \* وفي شرح الطحاوي وحفظ المرون على المرتن حتى ان الراهن لو شرط للمرتن شيئاً على الحفظ لا يصح ولا يستحقه وأجر الراعي اذا كان الراهن شيئاً يحتاج الى رعيه على الراهن وأجر

(١) قوله غائباً كذا في عامة النسخ والاولى حذفها للاستغناء عنها بقوله اذا غاب الراهن كما لا يخفى اهـ

مصححه

تكون رديئة باصل الخلقة فلا يحتمل مطلقة على الجيد ولهذا لم يصح شراء البر بدون ذكر الصفة \* أقر بقرض عشرة أفلس أو عن مبيع ثم ادعى أنها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أما في المبيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول قال محمد رحمه الله يصدق في البيع وعليه فية المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوقه من قرض أو عن المبيع ولو قال غصبته عشرة أفلس أو ادعى عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة صدق \* المسلم اليه أقر بقبض رأس المال ثم ادعى الزيادة فعلى ستة أوجه أقر بقبض الجياذ أو بقبض حقه أو بقبض رأس المال أو باستيفاء الدراهم لا يسمع دعواه وان أقر بقبض الدراهم فالقول لرب السلم والبيدة على المسلم اليه قياساً وفي الاستحسان القول للمسلم اليه وعلى رب السلم البيدة وان أقر بالقبض ولم يزد فالقول للمسلم اليه كما في قبض الدراهم بل أولى لأنه لا يصدق

في قوله قبضت الدراهم \* لو ادعى المستوفى أو الرضا وفي قوله قبضت يصدق \* دفعت الى ألفاً وقد تدنى ولم أقبضها أو قبلها لا يصدق على قياس قول الشافعي ومحمد بصدقه قبضت منك ألفاً وأخذت لكن لم تدعى حتى أذهب به يضمن ولا يصدق \* على ألفك من ثمن عبد استبرئته منك إلا أني لم أقبضه وقال المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم أقبض وصل أم فصل صدقه المقر له في الجهة أو كذبه بان قال انه غصب أو قرض وعن الامام الشافعي انه ان وصل صدق ثم رجع عنه وقال ان صدقه في الجهة صدق وصل أم فصل وان كذبه ان وصل صدق والا لا وبمحمد \* ولو أقر بشراء عبد معين يصدق في عدم القبض اجماعاً ولو قال ابتعت من فلان عبداً إلا أني لم أقبضه صدق اجماعاً وفي الاجناس لو قال ابتعت من فلان عبداً وسكت (٤٥٦) ثم قال لم أقبضه فالقول له اجماعاً بخلاف قوله على ألفك من ثمن عبد لم أقبضه والفرق

أنه ابتداءً بالاعتراف وهنا ابتداءً بالبيع \* على ألف لكن من ثمن خرو وقال المقر له بل من ثمن بر فالسأل لازم مع عين الطالب وقال القول للمقر مع عينه كافي قوله من ثمن ميتة ذكره الخصاص وذكر الناطقي على قياس قول الامام في مسئلة الميتة يلزمه المال كافي قوله من ثمن الخمر وقال الحداداني ما ذكره الخصاص قوله ما لا على قول الامام فالسأل لازم فكانه ذهب عن الخصاص وعن الامام في الميتة روايتان وعن الامام الثاني على ألف حرام أو باطل لزمه عند الامام \* على ألف من ثمن خرو صدقه المدعى قال الامام يجب المال لان ثمن الخمر يضمن وجوبه على المسلم عنده بتوكيل الذي بشره بالخمر وقال لا يجب بناء على تلك المسئلة وان أقر بالمال من وجه صدقه المقر له فيه تمام الكلام وان كذبه فيه وادعى سبها

### الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن

إذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن كذا في المحيط \* والمرتهن امسك الرهن بالدين الذي ارهن به وليس له أن يسكه بدين آخر له على الراهن قبل الرهن أو بعده ولو قضا بعض الدين الذي رهن به كان له أن يحبس الكل حتى يستوفي ما بقي قل أو كثر كذا في التتارخانية \* وإذا رهن من آخره نفاق ساد على أن يقرضه ألف درهم وتقاضاهم تناقضا الرهن بحكم الفساد وأراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما أداه المرتهن لان المرتهن انما أداه الدراهم مقابل ما قبض من الرهن فلا يكون له ولاية نقض يد المرتهن ما لم يرد عليه ما أداه فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتهن أحق بالرهن من غرماء الراهن كما كان حال حياته ولو كان رهنه بدين له عليه رهنه نفاق ساد وسلمه ثم تناقضا الرهن وأراد الراهن استرداد الرهن قبل أن يؤدي دينه فله ذلك فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتهن لا يكون أحق بالرهن من غرماء الراهن كما لم يكن أحق به من الراهن حال حياته كذا في المحيط \* ولو كان الرهن مديراً أو أم ولد أو شمساً لا يكون رهنه كان للراهن حق أخذ الرهن قبل نقد المال سواء كان الرهن بدين سابق أو بدين لاحق كذا في الذخيرة \* وإذا رهن من آخره نفاق ساد بقبضها المرتهن ثمان الراهن قضى بعض الدين وأراد أن يقبض بعض الرهن يتطرق لم يبين حصصه كل واحد منهما لم يكن له ذلك وان بين ذكر في الزيادات ان له ذلك وذكر في كتاب الرهن انه ليس له ذلك قيل ما ذكر في الاصل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى وقيل في المسألة روايتان وهو الأصح فقد ذكر ابن سماعه في النوادر جواب محمد رحمه الله تعالى بمثل ما أجاب به في الاصل كذا في المحيط \* اذا تفاخعا قد الرهن ثم أراد المرتهن حبسه له ذلك ولا يبطل الرهن الا بالرد على سبيل الفسخ كذا في السراجية \* والله أعلم

### الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن

يجب أن يعلم بأن الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحساناً عند علماءنا الثلاثة ترجعهم الله تعالى

بان قال من قرض والمقر له قال من غصب يلزم وان كان بينهما منافاة بان قال المقر من ثمن عبد لم أقبضه وقال الطالب من بدل غصب أو قرض فان لم يكن العبد في يد المدعى والمقر أقر بشراء عبد مكره فعند الامام يلزمه المال صدقه المدعى في الجهة أو كذبه كما مر \* أقر ببيع عبده من فلان ثم حذره صح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن اقرار باطل \* أقر بالبيع وقبض الثمن ثم أنكر قبضه وأراد استحلافه في القياس لا يستحلف وهو قول الامام ومحمد لفساد الدعوى لكونه منقضا في الاقرار بالقبض والانكار وفي الاستحسان يحلف وهو قول الامام الشافعي فان العادة جرت بتقديم الاقرار على القبض والاشهاد وكذلك القرض وغيره \* وعلى هذا اذا ادعى الهزل في الاقرار وعدم القبض والمختار أن يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً في اقراره وعليه استقر فتاوى أئمة خوارجهم لكنهم اختلفوا في

وصورتها

فصل وهو ما اذا مات المقر ثم ادعى ورثته الهزل وعدم القبض هل يحلف بعبههم على أنه يحلف وبعضهم على أنه لا يحلف المقر له الثالث في الاقرار في المرض أقرب فيه بدين لغير وارث يجوز وان أحاط وان لو ارث لا إلا أن يصدق الورثة أو يبرهن وان بدين ثم بدين فيه ثم مات فحاصل أوله وان بدين ثم بالوديعة تحاشا وعلى القلب الوديعة أولى لانه حين أقربهم ما علم أنهم ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون شاعرا بل بما يمكن من جهلة تركته بخلاف ما لو أقرب بدين ثم وهب شيئا حيث لا يصح هبته حتى يقضى الدين وكذلك اذا وهب وسلم ثم أقرب بالدين لان الهبة فيه لا تتعلق بحق الموهوب له فلا يمنع تعلق حق الغريم ودين الصحة فقدم على دين ووديعة أقربهم ما فيه عندنا \* ولو استقرض أو اشترى فيه وعيانه ساوى دين الصحة وان قضى دين أحدهما ان قضى دين (٤٥٧) قرضه أو مشتراه سلم للقابض لانه يملك

رد المبيع والمستقرض بالفسخ أما اذا لم يرد ومات ان عين المشترة والمستقرض قائما والتمكة هي لا غير يتخاص الغرماء فيها والبائع أحق بمشاعه قبل تسليمه لابعده لا بطلاله حق حبه كالرهن برذال الرهن يساوى مع سائر الغرماء بخلاف ما اذا قضى لبعض غرماء الصحة دينه ثم مات حيث لا يسلم له ما قبض بل يكون بين كل الغرماء بالخصص لتعلق حق الغرماء بما له بمرضه بخلاف ما تقدم من قضاء الثمن وبطل القرض لانه ليس فيه ابطال حق الغرماء في المتقاضي أقربهم أنه باع عبده من فلان وقبض الثمن في صحته وصدقه المشتري فيه صدق في البيع لا في قبض الثمن الا في الثالث \* أقرب فيه أن هذا العبد لفلان صدق وليس كالاقرار بالبيع لان المشتري قد أقرب بالملك لبائعه والاقرار بالعبد فيه كاقراءه فيه بالدين والوديعة \* أقرب بدين كان له فيه فهو

وصورتها أن يرهن رجل عبدا من رجل بألف درهم ثم يرد الراهن أو باليكون رهنا مع العبد بالدين الذي رهن به العبد صححت الزيادة استحسانا والتحق بأصل العقد وجعل كأن العقد ورد على الأصل والزيادة حتى صار الثوب مع العبد رهنا مضموما بالدين الذي رهن به العبد كذا في المحيط \* رجل رهن عند آخر عبدا بمائة وقيمه مائة ثم زاده عبدا آخر قيمته مائة فمات أحد العبدين فانه يسقط من الدين نصفه بموته والنصف الآخر أمانة هكذا في النبايع \* رجل رهن أمة تساوى ألفا بألفي درهم فزادت في بدنها خيرا أو في السعة حتى صارت تساوى ألفي درهم فلما أعتقها المولى وهو معسر سعت في ألف درهم لافي كل الدين ولولم تزد قيمتها ولكنها ولدت ولدا يساوى ألف درهم ثم أعتقها المولى وهو معسر سعي في ألف درهم لافي قدر قيمتها ولولم تزد ولم تلد لكن قتلها عبدا يساوى ألفي درهم ودفع بها فاعتقه المولى سعي في ألف أيضا كذا في الظهيرية \* رهن أمة بألف فولدت فماتت فزاد عبدا وقيمة كل واحد من الام والولد الزيادة ألف فيقسم الدين أولا على الام والولد نصفين سقط بهلاكها نصف الدين وبقي في الولد نصف الدين وتبعه العبد وقسم باقيه عليهم انصفين بشرط بقاء الولد في وقت الفكاك حتى لو هلك الولد قبل فكه ظهر انه لم يكن في الولد شيء من الدين وان الام هلكت بكل الدين وان الزيادة لم تصح حتى لو هلك العبد أيضا قبل هلاك الولد أو بعده هلكا كميها لك امانة ولولم يهلك الولد وزادت قيمته ألفا فصارت قيمته يوم الفكاك ألفين فالدين يقسم أولا على الام أنثا ثلثه في الام وقد سقط بهلاكها ثم يقسم ذلك بينه وبين الزيادة أنثا ثلثاه في الولد وثلثه في الزيادة وان نقصت فصارت خمسة مائة يقسم الدين بين الام والولد أنثا ثلثاه في الام وقد سقط وثلثه في الولد ثم ما أصاب الولد يقسم بينه وبين الزيادة أنثا ثلثاه في الولد وثلثاه في الزيادة كذا في الكافي \* رجل رهن عبدا قيمته ألف بألفين وازداد في بدنها أو في سعته حتى صار يساوى ألفين ثم دبره المولى وهو معسر سعي العبد في جميع الدين فلما لم يسع المدبر في شيء حتى أعتقه المولى وهو معسر سعي في جميع الدين أيضا لان استيفاء هذا القدر يتعلق برقبته على وجه يستوفي من كسبه فلا يسقط ولولم يزد في التدبير حتى صار يساوى ألفي درهم ثم أعتقه سعي في ألفين كذا في الظهيرية \* والزيادة في الدين لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى حتى اذا رهن من آخر عبدا بدين له عليه ثم حدث للمرتبة زيادة دين على الراهن بالاستقراض أو بالشراء أو بسبب آخر جعل الرهن بالدين القديم رهنا به وبالدين الحادث فعلى قولهما لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى لو هلك لهلاك بالدين القديم ولا يهلك بالدين الحادث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصير رهنا بالدين القديم والحادث جميعا حتى يهلك بهما ثم اذا صححت الزيادة في الرهن قائما تصير رهنا بالدين التام وقت شرط الزيادة دون الساقط والمستوفي لان الرهن ايقاعا وايضا الساقط والمستوفي لا يتصور وينقسم الدين على الأصل وعلى الزيادة على قدر قيمته ما غير أن قيمة الأصل تعتبر وقت القبض بحكم العقد وقيمة الزيادة تعتبر وقت القبض بحكم الزيادة وأيهما هلك بعد ذلك إما الأصل أو الزيادة هلك بما فيه من الدين وبقي الباقي رهنا

(٥٨ - فتاوى خامس) من الثلث \* كاتب عبده في صحته ثم أقرب باستيفاء ماله عليه ديون صح بخلاف ما اذا كان باع من وارثه في صحته عبدا ثم أقرب فيه باستيفاء منه حيث لا يصح \* أوقع العتق المبهم في صحته ثم بين فيه في الارتفاع قيمة صح من كل المال وله أخوات تبتني على أن البيان اخبار أم إنشاء وموضع الزيادة والجامع \* اشترى في صحته بغن فاحش بالخيار فاجازه فيه أو سكت حتى لزم البيع بمضى السدة فالجباة من الثلث \* أقرب في صحته أنه غصب منه جارية أو ألفا ثم عينها فيه ولا مال له سوى ما عينه أو صدقة وأقدمه على الدين \* أقرب لهما رهنا فيه وبرهن الوارث أنها أبرأته عنه في حياته لا يقبل والمهر لازم \* أقرب بقبض صداقها منه فيه بعد الطلاق ان باتناصح وان رجعا وانقضت العدة صح والالاقيام الزوجية \* وفي التجريد طلقها قبل المس وأقرب بقبضه منه فيه فذلك بين غرمائها ولا شيء للزوج من

المهر فلا يضارب الزوج الغرماء بنصف المهر وان مسها وأقرت بقبضه ثم طلقها وانقضت عدتها قبل الموت صح الاقرار كان الزوج في الصحة أو فيه وان مات قبل الانقضاء والطلاق بائن وأقرت بقبضه منه فيه قدم أصحاب دين الصحة ثم يكون للزوج المقر به وبراء الوارث لا يجوز عليه \* قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته أن يدعي عليه شيء في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع أقر الابن فيه أنه ليس له على والده من تركه أمه شيء صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا الوأقر بقبض ماله منه وان كان مأذونا ولو أقر الاجنبي صح وفي حيل الخصاص قالت فيه ليس لي على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافا للشافعي \* وفي الذخيرة قولها فيه لا مهر لي عليه أو لا شيء لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل لا يصح (٤٥٨) وقيل يصح والصحح أنه لا يصح \* أقر بقبض دين الصحة فيه صح سواء كان عليه دين

الصحة أو لا وان أقر بقبض ما أذانه فيه لا يصح ان كان عليه دين الصحة \* أوصى فيه فاتفق الموصي والوارث أنه أعتق عبد لكن الموصي قال فيها وقالت الورثة فيه فالقول لهم ولا شيء منه للموصي له الآن يبرهن على ما قاله \* اقراره فيه لها بمهرها الى قدر مثله صحيح وان لوارث لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر بذلك القدر اذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح أنه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيئا \* ادعى عليه ما لا يودون او دافع فصول مع الطالب على شيء يسير سرا وأقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على المدعي عليه وان برهنوا على أنه كان لمورثنا عليه أموال

بما فيه (نماء الرهن نوعان) نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والثروة والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالارش والعقرو معنى دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن انه يحبس كما يحبس الاصل (١) أما لا يكون مضمونا ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من النماء قبل الفسك لا يسقط بمقابله شيء من الدين واذا كان هذا النوع من النماء رهنا مع الاصل على التفسير الذي قلنا ينقسم ما في الاصل من الدين على الاصل وعلى النماء على قدر قيمته - ما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفسك فاذا بقي الى وقت الفسك تقررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل كأنه لم يكن وأن الدين كله كان بمقابله الام كذا في المحيط \* وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفسك وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل أثناء قيمة الولد ألفا فالدين بينهما نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت الام رهنا بجميع الدين ولو مات الام وبقي الولد فان فسكه فسكه بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولو لم يمت واحد منهما ما ولا يكن انتقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة أو زادت فصارت تساوي ألفين والولد على حاله يساوي ألفا فالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حاله وانقضت قيمة الولد ببيع دخله أو بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما ماثلان الثلثان في الام والثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي ألفين فثلث الدين في الولد والثلث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد يثنى الدين وهذا يطرد على الاصل الذي ذكرنا أن قيمة الام تعتبر يوم القبض وقيمة الولد يوم الفسك كذا في محيط السرخسي \* ثم هذا النوع من النماء اذا صار رهنا مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان ساقطا من الدين حتى ان المرهون اذا كان جارية فاعورت حتى سقط نصف الدين ثم ولدت الجارية بعد ذلك ولدا يعود ببعض ما كان ساقطا من الدين ويجعل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور واذا صار الزيادة المشروطة رهنا مع الاصل لا يعود بسببها شيء من الدين ولا تجعل الزيادة المشروطة بعد عورها كالزيادة المشروطة قبل عورها كذا في المحيط \* رهن أمة قيمتها ألف بألف فاعورت سقط نصف الدين لان العين من الادعى نصفه فلورثته عبد يساوي خمسمائة صححت لوجود المزد عليه ويقسم نصف الدين عليهم ما نصفين بقدر قيمته فان ولدت العوراء ولدا يساوي ألفا انقسم كل الدين على الام والولد نصفين فقد جعل الولد الحادث بعد العور كالحدث قبل العور في حق قسمة الدين لان الولد يلحق بأصل العقد فيجعل كأنه كان موجودا وقت العقد فسقط بالعور نصف ما فيها وهو ربع كل الدين وبقي فيها ربع الدين وفي الولد نصف الدين غير أن الولد نصفه صار أصلا لقوات (١) قوله أما لا يكون مضمونا كذا العبارة في المحيط وجميع النسخ ومثله شائع في كلامهم اه معجحه

لكنه بهذا الاقرار قد حرماننا لا يسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقيمة الورثة على أن نصف أبانا قد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال يسمع \* أقر فيه بعد بعينه لاهر أنه ثم أعتقه فان صدقه الورثة فيه فالعق باطل وان كذبوه صح من الثلث \* أقر بارض في يده فيه أنها واقف من قبله في الثلث كالأقر فيه بعق عبده أو صدقة ملكه وان توقف من غيره ان صدقه الغير والورثة فيه جاز في الكل وان أطلق ولم يبين أنه من غيره أو منه فهو من الثلث \* كاتب عبده فيه ولا مال له غيره فآقر بقبض بدلها فيه جاز من الثلث ويسمي في ثلثي قيمته بخلاف ما لو باع عبدا من ماله من أجنبي فيه ثم أقر بقبض ثمنه فيه حيث يصح من كل المال \* أقر الصبي بالبلوغ وقاسم الوصي ان مرها قاصح الاقرار والقسمة (١) وان لم يكن مرها قبا كان مثله لا يحتمل في العادة أقر بالبلوغ وقاسم لا يصح اقراره ولا قسمة

(١) قوله وان لم يكن مرها قبا كذا في الاصول التي بأيدينا ولعل جواب الشرط سقط من النسخ فقرر اه معجحه

ولا يصح دعواه بعد ذلك أنه لم يكن بالغاً فالخالص ان قبل ثلثي عشرة لا يصح اقراره ويصح بعده \* العبد المأذون لا يصح اقراره بالكفالة بالمال لانه لا يصح كفالته فكذا اقراره \* باع ثم اقر أنه كان حراً لا يقبل على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن \* باع فيه من أجنبي باكثر من قيمته ثم أقاله فيه لا يصح الاقالة \* أقر فيه لوارثه بؤمر في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات برده لا مكان الصحة بالتحاق الصحة وكذا لا يصح منه اقراره للوارث بالدين لا يصح اقراره باستيفائه منه لان الديون تقضى بأهلها \* باع فيه من أجنبي عبداً وباعه الأجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الأجنبي لامن مورثه \* لا يملك الوارث استخلاص جميع التركة اذا كان معه وارث آخر فان لم يكن معه وارث آخر ما سكه بقضاء دين الغريم \* اذا باع من وارثه فيه عينا وعليه دين مستغرق (٤٥٩) يجوز البيع وبؤمر الوارث أن يبلغ الى تمام القيمة لما قلناه يملك

النصف الامه ونصفه بقي تعال قيام نصف الامه ويجعل ربع الدين الذي في النصف التابع في حق قسمة الزيادة كأنه في الامه لان الزيادة لا تتبع النصف الذي هو تبع فصارت في الامه خمسة مائة وفي الولد مائتان وخمسون فانه سمي الزيادة عليهم مائتا ثلاثاً لها صار رهنها مع نصف الامه وثلثها صار رهنها مع نصف الاصل من الولد ثم ربع كل الدين الذي في النصف الاصل من الولد ينقسم بينهما وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الاصل من الولد خمسة مائة وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسة مائة فجمعنا كل ثلث خمسة مائة سهماً فصار ثلث الزيادة سهمها ونصف الولد ثلثة أسهمهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل حساباً ربعه ربع ستة عشر فجمعنا الدين ستة عشر ربعه أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الامه نصف الدين ثمانية فانقسم بينهما وبين ثلث الزيادة بقدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا خمسة مائة وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا خمسة مائة فالتفاوت بينهما ثلث خمسة مائة فجمعنا كل ثلث خمسة مائة سهماً فصار الكل خمسة مائة أسهمهم فانقسم نصف الدين وهو ثمانية بينهما ما أخماسا وقسمة ثمانية على خمسة لا تستقيم فضر بنا أصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج خمسة فيكون ثمانين فمنه تخرج المسئلة سقط بالورور ربعه عشرون وفي النصف الاصل من الولد ربع الدين وهو عشرون انقسم بينهما وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعه في ثلث الزيادة خمسة وخمسة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي في الامه وهو أربعون ينقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة أخماساً في ثلثي الزيادة ستة عشر وثلاثة أخماسه في الامه أربعة وعشرون انقسم بينهما وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد اثنا عشر فاجتمع في الزيادة مرة خمسة ومرة ستة عشر فيكون الكل أحد وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الامه اثنا عشر فيكون الكل تسعة وثلاثين وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى انه يفتك العوراء ولها با تسعة وثلاثين جزاً من ثمانين جزاً من الدين والزيادة باحد وعشرين وسقط عشرون وهذه المسئلة تلعب بالعوراء والثمانين كذا في الكافي \* ولو قضى الرهن للمرتهن من الدين خمسة مائة ثم زاده في الرهن بعد اقباضه ألفان هذه الزيادة تلتحق بالخمسة مائة الباقية فتقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسة مائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي ألفان أثلاثاً ثلثها في العبد وثلثها في الجارية حتى لو هلك العبد هلك ثلثي الخمسة مائة وذلك ثلثا مائة وثلاثة وثلاثون وثلث ولو هلك الجارية تهلك بالثلث وذلك مائة وستة وستون وثلثان ولو قضى خمسة مائة ثم عورت الجارية قبل أن يزيد المرتهن ثم زاده بعد اقباضه ألف درهم يقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى الزيادة على خمسة أسهمهم أربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع \* ولو أكل المرتهن الثمار باذن الرهن لا يسقط من دينه شيء وكذلك لو أكل الرهن باذن المرتهن أو أكله أجنبي باذنه ما لا يسقط من الدين شيء ولكن لا تعود حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كأن لم يكن وهذا استهلاك الآنة باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتهن يملك بحصته من الدين لو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة النماء يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل أولاً والنماء قائم

نصف الامه ونصفه بقي تعال قيام نصف الامه ويجعل ربع الدين الذي في النصف التابع في حق قسمة الزيادة كأنه في الامه لان الزيادة لا تتبع النصف الذي هو تبع فصارت في الامه خمسة مائة وفي الولد مائتان وخمسون فانه سمي الزيادة عليهم مائتا ثلاثاً لها صار رهنها مع نصف الامه وثلثها صار رهنها مع نصف الاصل من الولد ثم ربع كل الدين الذي في النصف الاصل من الولد ينقسم بينهما وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الاصل من الولد خمسة مائة وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسة مائة فجمعنا كل ثلث خمسة مائة سهماً فصار ثلث الزيادة سهمها ونصف الولد ثلثة أسهمهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل حساباً ربعه ربع ستة عشر فجمعنا الدين ستة عشر ربعه أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الامه نصف الدين ثمانية فانقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة بقدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا خمسة مائة وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا خمسة مائة فالتفاوت بينهما ثلث خمسة مائة فجمعنا كل ثلث خمسة مائة سهماً فصار الكل خمسة مائة أسهمهم فانقسم نصف الدين وهو ثمانية بينهما ما أخماسا وقسمة ثمانية على خمسة لا تستقيم فضر بنا أصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج خمسة فيكون ثمانين فمنه تخرج المسئلة سقط بالورور ربعه عشرون وفي النصف الاصل من الولد ربع الدين وهو عشرون انقسم بينهما وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعه في ثلث الزيادة خمسة وخمسة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي في الامه وهو أربعون ينقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة أخماساً في ثلثي الزيادة ستة عشر وثلاثة أخماسه في الامه أربعة وعشرون انقسم بينهما وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد اثنا عشر فاجتمع في الزيادة مرة خمسة ومرة ستة عشر فيكون الكل أحد وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الامه اثنا عشر فيكون الكل تسعة وثلاثين وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى انه يفتك العوراء ولها با تسعة وثلاثين جزاً من ثمانين جزاً من الدين والزيادة باحد وعشرين وسقط عشرون وهذه المسئلة تلعب بالعوراء والثمانين كذا في الكافي \* ولو قضى الرهن للمرتهن من الدين خمسة مائة ثم زاده في الرهن بعد اقباضه ألفان هذه الزيادة تلتحق بالخمسة مائة الباقية فتقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسة مائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي ألفان أثلاثاً ثلثها في العبد وثلثها في الجارية حتى لو هلك العبد هلك ثلثي الخمسة مائة وذلك ثلثا مائة وثلاثة وثلاثون وثلث ولو هلك الجارية تهلك بالثلث وذلك مائة وستة وستون وثلثان ولو قضى خمسة مائة ثم عورت الجارية قبل أن يزيد المرتهن ثم زاده بعد اقباضه ألف درهم يقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى الزيادة على خمسة أسهمهم أربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع \* ولو أكل المرتهن الثمار باذن الرهن لا يسقط من دينه شيء وكذلك لو أكل الرهن باذن المرتهن أو أكله أجنبي باذنه ما لا يسقط من الدين شيء ولكن لا تعود حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كأن لم يكن وهذا استهلاك الآنة باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتهن يملك بحصته من الدين لو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة النماء يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل أولاً والنماء قائم

#### (الرابع في الاقرار لوارث)

أقر لوارث بدين ثم صار محجوباً بأن أقر لآخيه بدين ثم ولده ابن صح اقراره لان المنظور وقت الموت لا وقت الاقرار ولو بعكسه ان كان بسبب القرابة لا يصح كولو أقر لابن كافر فابى لم عند الموت \* أقر لولي الموالاة أو لأجنبية فصارت زوجته لم يبطل اقراره بخلاف ما لو وهب لها فيه أو وصى ثم تزوجها ثم مات يبطل

الوصية والهبة \* أقر فيه لرجل بمال فأت المقر ووارث المقر صح في ماني قولي الامام الثاني ومحمد رحمه الله وكذا اذا أقر بعدد لأجنبي وقال الأجنبي هو فلان أحد ورثة المقر ولا يجوز اقراره لعبد وارثه أو قاتله ومعنى قولهم يصح اقرار الرجل بأربعة لا غير أن الأربعة المقر له يزاحم المعروفين وعدم الصحة في حق غير الأربعة عدم من اجهة الوارث المعروف فان لم يكن له وارث معروف يستحقه هو ولا يكون لبيت المال \* كتاب الوكالة \* سبعة فصول الاول في التوكيل والعزل قال محمد رحمه الله أنت وكيلي في كل شيء وتؤيض للحفظ والقياس أن لا يكون وكيلاً بالحفظ أيضاً للجهالة وجه الاستحسان أنها تنفي عن الحفظ قال الله تعالى والله على ما نقول وكيل أي حفيظ ولا نعلم للاستعانة في الانتفاع والنفع وقع بايداع الحفظ وذلك أدناه فيكون أولاه وكذا القول أجزت لك بيع عبدي هذا أنه يكون وكيلاً بالبيع ولو زاد جازاً أمر له

ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى اذا نفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من نفسه الموكل وعن الامام  
 رحمه الله تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلقت امرأتك ووهبت ووقفت عرصتك في الاصح لا يجوز  
 \* وفي الروضة فوضت امرى اليك قيل هذا باطل وقيل هذا والاول سواء في أنه تفويض الحفظ ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك امرى  
 مستغلاتي وكان آخرهما من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها وكذا لو قال اليك امرى ديني ملك التقاضى ولو قال فوضت اليك امرى ديني  
 أو امرى مالي ملك الحفظ والرعى والتعليق والنفقة عليهم \* فوضت اليك امرى امرى ملك طلاقها واقتصر على المجلس بخلاف قوله  
 وكانت حيث لا يقتصر (في (٤٦٠) العزل) تعليقه بالشرط باطل وتعليق الوكالة به جائز بخلاف الكفالة فان تعليقه لا يصح

الابشرط متعارف على ما بين  
 ان شاء الله العزيز \* قال  
 الموكل للوكيل رد عن الوكالة  
 فقال رددت ينزل وكذا لو  
 قال الوكيل رددتهم من  
 غير ان يقول الموكل شأوا علم  
 الموكل ينزل \* وكلمه بالبيع  
 أو الخصومة أو التقاضى ثم  
 حلف أنه ما وكله بشئ وهو  
 عالم بها انه فيها فقد أخرجه  
 عنها \* علق وكالته بشرط  
 ثم عزله قبل مجي الشرط صح  
 عند محمد وهو الاصح خلافا  
 للثاني \* وكلمه بطلاقها ان  
 خرج الى السفر ولم يرجع  
 الى كذا فخرج وكتب الى  
 الوكيل قبل المدة اني عزلتك  
 عنهم اصح العزل عند نصيرين  
 يحكي خلافا لابن سلمة وهذا  
 فرع ما ذكرنا عن الامامين  
 وفي بعض الفتاوى ان الوكيل  
 بالطلاق اذا لم يطلق عند  
 نصير لا يجبر فلان العزل وعند  
 ابن سلمة يجبر فلم يملك العزل  
 فمن قال بالجبر قال لا يملك  
 العزل ومن قال بعدمه قال  
 يملكه واختار شمس الائمة  
 قول ابن سلمة في الاصل

ثم اكل المرتين التما باذن الراهن أو أكله الراهن باذن المرتين أو أجنبي باذنهما فلا تسقط حصه التماسين  
 الدين ويرجع على الراهن بخلاف الهلاك ولو أكله الراهن بغير اذن المرتين أو المرتين بغير اذن الراهن  
 أو أجنبي بغير اذنها فان الاكل يغرر قيمته ويقوم مقامه كذا في خزائن المفتين \* رهن ائتين بالدين قيمة  
 كل واحدة ألف فولدت احدهما ولدا قيمته ألف فماتت الام وبقي الولد يقسم الدين بين الاثنين ثم ما في الام  
 يقسم بينهما وبين ولدها نصفين فسقط بهلاك الام ربع الدين وبقي في الولد ربعه وفي الامة الحية نصفه فلوزاد  
 عبدا قيمته ألف فالزيادة تقسم على الامة وعلى الولد على قدر دينهما ثلثا فان ثلثها يكون رهنا تبع للولد ثم  
 الدين الذي في الولد يقسم بينه وبين ثلث الزيادة التي هي رهن معه على قدر قيمتهما وقيمة الولد ألف وقيمة ثلث  
 الزيادة ثلث الالف فيجعل كل ثلث سهم ما يقسم بينهما ارباعا ربعه وهو سهم ثلث الزيادة وثلاثة ارباعا للولد  
 وثلثا تبع للحية فيقسم ما قيمه ما على قدر قيمته او قيمة ثلث الزيادة ثلثا الالف وقيمة الحية ألف فيجعل كل  
 ثلث سهم ما يقسم عليها أخساخسا في ثلثي العبد الزيادة وثلاثة أخساخسا في الحية وبهلاك العبد والحية  
 بما فيه وان هلك الولد تبين أن الام هلكت بألف وأنه لم يكن في الولد شئ وان الزيادة تباع الحية ولوزاد الولد ألفا  
 والمسألة بما لها في أمه وهو ألف يقسم بينهما وبين ولدها ثلثا ثلثه للام سقط بهلاكها وثلثا في الولد  
 وانقسمت الزيادة على الحية والولد بقدر قيمتهما أخساخسا مان يكونان رهنا مع الولد وقسم ما في الولد من  
 الدين وهو ثلثا الالف بينه وبين خسي الزيادة على قدر قيمتهما أسداسا سهمهم في الزيادة وخسة أسهمهم في الولد  
 لان قيمة خسي الزيادة اربعمائة وقيمة الولد ألفا درهم فيجعل كل اربعمائة سهم ما تكون الجملة ستة أسهمهم  
 وثلاثة أسهمهم تكون رهنا تبع للامة ويقسم الدين الذي في الامة وهو ألف بينهما وبين ثلاثة أسهمهم في الزيادة  
 على غمانية على قدر قيمتهما وقيمة ثلثة أسهمهم في الزيادة ست مائة وقيمة الامة ألف فيجعل كل مائتين سهم ما فيكون  
 الكل ثمانية أسهم خمسة أسهم للامة وثلاثة أسهم لثلاثة أسهم في الزيادة كذا في الكافي \* واذا ولدت  
 المسرhone ولدين أو ثلاثة معا أو متفرقين فذلك سواء ويقسم الدين على قيمته يوم العقد وعلى قيمته يوم  
 الفكك ولو ولدت ولدا ثم ولد الولد ولدا فكأنهم ما في الحكم ولدان كذا في التارخانية \* والله أعلم

### الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال

قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل رهن من آخر جارية تساوي ألف درهم بألف درهم فجاء المرتين  
 يطلب دينه فأبى الراهن ذلك حتى يحضر المرتين الجارية والراهن والمرتين في مصرهما أنه يؤمر المرتين  
 باحضار الجارية أولا ولولقيته في غير المصير الذي رهنه فيه مو طالب بقضاء الدين وأبى الراهن ذلك حتى يحضر  
 الرهن أجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتين باحضار الرهن سواء كان الرهن شيئا له حل وموثة أولا  
 حل له ولا موثة من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الجواب في الذي لا حل له ولا موثة جواب القياس

والفرع وكذلك وكلت بأن تزوجه بعد عدها ثم عزلها في العدة اختلفوا واختار أن الزوج يملك عزل وكيه بطلاق  
 امرأته \* قال كمال عزتك فانت وكيلي ثم قال كلما عدت وكيلا فقد عزلت اختلفوا والعصم أنه يملك عزله بمحضرة الوكيل ما خلا وكيل  
 الطلاق والعتاق والوكيل يطلب الخصم لتعلق حق الغير قال شمس الاسلام رحمه الله اذا أراد عزله يقول عزلتك عن مطلقها او رجعت عن  
 معلقها فينزل وبه بقي والخلاف في جواز العزل عن المعلقة مبنى على أن من علقها بشرط ثم عزله عنها قبل وجود الشرط ينعزل في الاصح  
 وانه مختلف بين محمد والثاني رحمه الله كما ساقى ان شاء الله تعالى بين نصير وابن سلمة لان ابن سلمة لا يجوز تعليقه الوكالة بالشرط \* أرسله ثم نهاه  
 قبل تبليغ الرسالة لا يصح بلا علم الرسول \* قالت له اذا جاء غدا فطلقني على كذا أو قال لمولاه اذا جاء غدا فاعتقني على كذا ثم عزله قبل المجي



جاء وجهه أن الوكالة إذا علق بالشروط قبل وجود الشرط يصح غزله بالاستدلال بالسنتين اللتين ذكرناهما عن الزيادات وهي مسئلة الطلاق والعناق وذ كرشيع الاسلام انه يصح عند محمد وعند الثاني لا وبه أخذ ابن سلمة وبه يفتى وقيل الصحيح عدم جواز العزل عن المعلقة لانه اخرج فلا يتحقق قبل الدخول والعذر عن مسئلة الطلاق والعناق أنه ذكرهما في الزيادات والمذكور فيه قول نفسه لاقول الامام الثاني ولان ذلك ليس بعزل لان العزل ابطال الو كالة بلفظ العزل فلا بد من ثبوت الو كالة حتى تبطل بلفظ العزل \* الوكيل الى عشرة أيام لا تنتهي وكالته بمضى العشرة في الاصح \* مات الموكل أو جن مطبقا واطباقه شهر عند الامام ان عزل \* العزل بالارتداد عند الامام يتوقف وعندهما التفاضل \* وكله بالبيع أو الشراء وقال اعمل برأيك أو أصنع ما شئت فوكل الوكيل بذلك (٤٦١) وكذا لم مات الوكيل الاعلى فلا سفلى على حاله وللموكل الثاني والاول

أيضا أن يخرج هذا الوكيل منها حال حياة الوكيل الاول أو موته ولو اشترى الثاني بعد عزل الاول وقع الملك للموكل الاول علم الثاني بعزل الاول أو لا دفع الاول اليه مال الو كالة أو لا وكذا لو اشترى بعدموت الاول لانه نائب عن الموكل الاول لاعت الثاني \* وعن محمد وكله بتقاضي الديون ثم قال له وكل من شئت بذلك فوكل وكذا لانه بعزله ولو وكله به ثم قال ووكل فلا نال له أن يعزله لانه رسول عن الموكل في حقه لما سماه الوكيل باسمه ولو كان قال ووكل فلانا ان شئت ملك عزله أيضا لان المتصرف بمشيئته مالك لا رسول لما عرفت في قوله لا جنبي طلق امرأتى وقوله له طلق امرأتى ان شئت من الفرق عندنا خلافا لفرز رحمه الله \* وكل الاب يبيع متاع ولده ثم مات الاب أو الولد ان عزل الوكيل عندنا والاب وارثا من ولده \* وكله يبيع هذه الخطة

وفي الاستحسان يجبر المرتهن على احضار الرهن أو لا ومنهم من قال ما ذكر جواب القياس والاستحسان وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو قال المرتهن الجارية في منزلي فادفع الدين الى حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤمر باحضار الرهن فإذا حضره يؤمر بقضاء الدين أولا كذا في الخلاصة \* ولو ان رجلا له على رجل ألف درهم منجه فرهنه بالمال كله رهنا يساويه فحل نجم فطالبه المرتهن بذلك القدر وأبى الرهن أداءه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن إذا فائدة فيه فان قال الرهن قد نوى الرهن وصار المرتهن مستوفيا دينه فليس له على قضاة من الدين وطلب من القاضي أن يأمره باحضاره ليصير حاله معالوما فالقياس ان لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان في المصرا الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصرا أن لا يكلفه احضار الرهن ويحلفه البتة بالله ما ضاع الرهن ولا نوى وأمر الرهن أن يعطيه ما حل عليه من دينه فهل ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الرهن على يدي عدل وأمر أن يودعه غيره ففعله العدل ثم جاء المرتهن بطلب دينه لا يكلف المرتهن احضار الرهن وأمر الرهن بتسليم الدين لان الرهن لم يرض بيد المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في يده ألا يرى أن المرتهن لو أخذ من العدل يكون غاصبا ضلما فكيف يلزمه احضار شيء لو أخذ به بصير غاصبا ولو أودعه العدل عند من في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو والعدل غاب بالرهن ولم يدري من هو لا يكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الرهن على قضاء الدين لان المرتهن عاجز عن التسليم وان أنكر المودع الابداع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لانه بالخود نوى الرهن فيثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهنا كذا في الكافي \* رهن عند رجل جارية ووضعها على يدي عدل فبات العدل وأودع الرهن عند من في عياله فحضر المرتهن بطلب دينه من الرهن فقال الرهن لا أعطيك حتى تحضر الرهن وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو فان الرهن يجبر على قضاء الدين فان نوى الرهن في يد العدل رجع الرهن على المرتهن بما أعطاه كذا في المحيط \* وان ادعى الرهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف يجبر الرهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر ولو كان الرهن عبدا فقتله رجل خطأ ووجب القيمة في ثلاث سنين فطلب المرتهن دينه لا يجبر الرهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الرهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فكما حل شيء اقتضاه المرتهن دينه وان كانت القيمة من الابل أو الغنم وقضى القاضي بذلك كان ذلك رهنا بالدين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو سلب الرهن العدل على بيع المرهون فباعه بقد أو نسيته تجاوز فلو طلب المرتهن الدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن ولا احضار بدله وهو الثمن لانه لا قدر له على الاحضار وكذا اذا أمر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض لا يجبر على احضار الثمن بل يجبر الرهن على أداء دينه ولو قبضه يكلف احضار الثمن كذا في خزائن المفتين \* اذا باع المرتهن بأمر الرهن أو العدل وآخر المشتري الثمن أو كان الى أجل فانه يطالبه لانه صار

جعله ديقا أو سويقا خرج عن الو كالة \* نوع فيما يكون وكلا \* الوصاية حال حياته وكالته ولو كالة بتعمدته وصاية لان المنظور المعاني وعن الثاني قال أجزت لك في عهدي هذا ما أحببت أو هو بيت أو أريدت أو شئت أو رضيت أو وافقتي فكاه أو وكيل أو أمر بالبيع والو كالة لا تبطل بالشروط الفاسدة أي شرط كان \* وفي الجامع الصغير الوكيل قبل علمه بالو كالة لا يكون وكلا ولا يتنذر تصرفه وعن الثاني خلافه أما اذا علم المشتري بالو كالة واشترى منه ولم يعلم البائع كونه وكلا بالبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بغيري الى زيد فقل له حتى يبيعه أو كالتة عن منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه فالمد كور في الو كالة أنه يجوز جعل معرفة المشتري كعرفة البائع وفي المأثون ما يدل عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق يا عبيدي فباعوه ولم يعلم به العبد يصح وفي الزيادات أنه لا يجوز زول يست

الوكالة كالوصاية فان الموصى له اذا باع من التركة قبل علمه بالوصاية والموت يصح لانها خلافة كالوراثة وتصرف الوارث قبل علمه بالوراثة يصح وفائدة كونه وصيابه عدم تمكنه من اخراج نفسه عن الوصاية لعدم ملكه ذلك بعد القبول بخلاف الوكالة فانه امر ونهى فيعتبر بأوامر الشارع وانه لا يلزم بلا علم والازم بلا علم صوري في دار الاسلام لحصول العلم بتقدير الشيوخ الخطاب فاندفع دار الحرب لعدم الشيوع فيه لعدم كونه دار الاحكام \* وفي المتنق اودعه الفاوق قال امرت أن يقبضه منك فلان ولم يعلم فلان بكونه مأمورا بالقبض ومع ذلك قبضه بدفعك وتلف عنده فالمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء الدافع أو القابض وان سلم الدافع العالم بالاذن والقابض لا يعلم به فتلف عند القابض لا ضمان على واحد منهما (٤٦٢) لان المستودع يلى الدفع بالاذن \* وكل غائب بلغه فرد قبل ان يبلغ الرادى الموكل قبل الوكيل

دينا بتسليط منه فان نوى الثمن على المشتري رد المهر من ماقبض هكذا في التناخية \* والله أعلم

### باب الثامن في تصرف الراهن أو المهر من في المهر من

وتصرف الراهن قبل سقوط الدين في المهر من ما تصرف بلحقه الفسخ كالبيع والكفاية والاجارة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها وتصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والاستملاذ أما الذي يلحقه الفسخ لا ينفذ بغبر رضا المهر من ولا يطل حقه في الحبس وإذا قضى الدين وبطل حقه في الحبس نفذت التصرفات كلها ولو أجاز المهر من تصرف الراهن فمذخور من أن يكون رهنا والدين على حاله وفي البيع يكون الثمن رهنا مكان المبيع وكذا اذا كان تصرفه في ابتداء باذن المهر من والذي لا يحتمل الفسخ بنفذه يبطل الرهن ثم اذا صار حرا عندنا وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان الراهن موسرا الاسعابة على العبد والضمان على حاله على الراهن ان كان الدين حالا يجبر على قضائه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك ولو لم يحل نفذ العتق فياخذ من الراهن قيمة العبد فيجسها رهنا مكان العبد ثم اذا حل الاجل ينظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه وردا للفضل وان كانت من خلاف جنس الدين جسها بالدين كما كان قبل حلول الاجل وان كان الراهن معسرا للمهر من أن يستسعى العبد في الاقل من ثلاثة اشياء سواء كان الدين حالا أو مؤجلا فينظر الى قيمة الرهن وقت الرهن والى قيمته وقت العتاق والى الدين فيسعى في الاقل منها ثم يرجع على الراهن اذا أسرى عاسعى لانه قضى دينه مضطرا ويرجع المهر من ببقية دينه ان بقي من دينه ببقية نحو أن يرهن عبدا قيمته ألف بالدين ثم ازدادت ثم أعتقه فان العبد يسعى في الالف قدر قيمته وقت الرهن لان الضمان يثبت في قدر الالف فانه لو مات يسقط ذلك القدر ولو لم يعثقه الراهن ولكن دبره نفذت بدبره وبطل الرهن وليس للمهر من حبه بعد التدبير ثم ينظر ان كان الراهن موسرا والدين حال أخذ جميع دينه منه وان كان الدين مؤجلا ف يأخذ قيمته من الراهن وتكون رهنا مكانه كافي العتق وان كان الراهن معسرا والدين حال فانه يستسعى المهر من في جميع دينه بالغامبلغ وان كان الدين مؤجلا فيستسعينه في جميع القيمة ويجسها مكانه فوق الفرق بين التدبير والاعتاق في موضعين أحدهما ان في العتق اذا كان الراهن معسرا يجب على العبد السعابة في الاقل من ثلاثة اشياء وفي التدبير يجب عليه السعابة في جميع الدين بالغامبلغ ولا ينظر الى القيمة اذا كان الدين حالا وان كان مؤجلا فعليه السعابة في جميع القيمة وفي الثاني ان في الاعتاق يرجع العبد بما سعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع وانما كان كذلك لان التدبير لم يخرج من أن تكون سعابته من مال المولى فلا يرجع ويسعى في جميع الدين وبالعتق خرج من أن تكون سعابته للراهن ولو كان الرهن جارية خبلت عند المهر من فادعاه الراهن أنه منه فان ادعاه قبل الوضع صححت دعواه وبنت نسبه منه وصار حرا قبل

الرادى ينبغي ان يصح كالموكل مكانها وصاية والجامع علم صحة الرديلا وصوله الى الموجب ويجوز ان يعتبر رد الوكيل دون الوصى والظاهر هو التسوية والتوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل بالخصوصية ويقول خاصي فاذا رأيت حقوق مذمنة أو خوف عار على فاقتر بالمسعى يصح اقراره على الموكل \* كفل بنفسه على انه ان لم يوف به غدا فعليه ما على المديون يصح وان قال ان واقتك به غدا فعلى ما عليه لا يصح ولا يلزمه بالموافاة وانما يلزم بعدم تلك الموافاة لكون عدم الموافاة ملائما لوجوب المال وعدم ملامة الموافاة للوجوب بذكره ابن سماعه \* ذكر بكر وكل صيما مأذونا أو محجورا ان محجورا وكاه بالمبيع أو الشراء بحال أو مؤجل

لا يلزمه العهدة بل يلزم الا حرا وان مأذونا بالبيع مؤجل أو حال لحقه العهدة وصح بيعه وان بالشراء ان يثن مؤجل لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا فالبائع مطالب الموكل بالثمن لا هذا الوكيل المشتري لان الصبي المأذون يلزمه ضمان الثمن ولا يلزمه ضمان الكفالة وضمانها ما لا يكون في قبالة ملك مال يضاف حصوله اليه وضمان الثمن ما يكون بازائه مملوك كذلك والثمن المؤجل ليس بازائه مملوك لانه لما شرط تأجيله ملك المشتري المبيع بنفس البيع لا بأداء الثمن فيكون لزوم ما لا يلزم له مثله على موكله وهذا هو ضمان الكفالة لو بأمره بخلاف ما اذا كان وكلا بالمبيع فانه يستحق الثمن أولا ثم يجب عليه تسليم المبيع لما علم ان المبيع متعين فيلزم تعيين الثمن أيضا وذلك لا يسبق التسليم فيكون اللازم بالعهد عليه ضمان التجارة وان يثن حال فالقياس ان لا يلزمه لانه ضمان كفالة وفي

الاستحسان يلزمه لانه يملك المشتري بهذا الاداء حتى ملك حبسه من الموكل يستوفي منه الثمن الذي اذاه الى البائع بخلاف ضمان الكفالة لعدم استحقاق حبس مال عن المكفول عنه بما أدى وبخلاف ما اذا كان وكيل بين مؤجل فانه لا يملك حبسه بذلك فكان ضمان كفالة وكل ما ذكرنا في الصبي فهو الجواب في العبد المحجور \* قال لا تخرم احكمت فخرت بحكيم لا تو كيل فلو ساعده خصمه يكون حكما عليهما وسئل القاضي قال لا تخرم المائة هذه وهرجه مصلحت بيني بكن لا يكون تو كيلا ولو قال هرجه مصلحت است يكن رواست تو كيل بملك الا بضاع وغيرها \* قال لا امرأه أنت طالق ان لم يتبعي عبيد تو كيل \* اشترى تو بابعشرة فقال له درهم ربح ارم باين جامه فقال المشتري نعم ان كان القائل يباعا للثياب فتو كيل والا فلا \* قال لا امرأه وكيل من باش هرجه خواهي (٤٦٣) كن فقالت اكر وكيل تو ام خويشتن

رأسه طلاق دست باز داشت  
فأنكر الزوج أن يكون  
على الطلاق ان لم يكن حال  
المذكرة فالقول له وان  
المذكرة يقع \* قالت أريد  
طلاق نفسي فقال الزوج نعم  
تأميك وان قال أريد طلاق  
امرأتك فقال نعم تو كيل  
\* طلب أو لياؤها منه طلاقها  
فقال ماتريدون مني إفعول  
ماتريدون مني لا يقع لانه  
محتمل \* زوج أخيه بدون  
رضاهما فقال أو ان الزفاف لها  
هل أجزت ما فعلت وكان  
أيضا باع أملا كها بالرضاها  
فقاتل أجزت وزعت أن  
الاجازة كانت للشكاح فقط  
لانها كانت عالمة بالبيع  
وادعى الاخ عموها فالقول  
لها بقرينة اقتران الاجازة  
بحال الزفاف \* قال لا خيه  
الى اليك حاجة اقضها خاف  
بالطلاق والعناق لقضائها  
فقال حاجتي طلاقها لانه  
لا يصدق فيه لانه محتمل  
الصدق والكذب \* قال  
وكانك في كل أموزي أو  
أخذك مقام نفسي لا يكون

أن يدخل في الرهن وصارت الجارية أم ولده وخرجت عن الرهن ولا سعاية على الولد ويكون حكم الجارية  
حكم العبد المرهون اذا دبره الرهن في جميع ما ذكرنا ولو كانت الجارية وضعت جملها أو لاثم ادعاء الرهن  
صحت دعوته أيضا وثبت نسب الولد منه وعق بعد ما دخل في الرهن وصارت له حصه من الدين وصارت  
الجارية أم ولده وخرجت من الرهن في قسم الدين على قيمة الجارية يوم رهنه وعلى قيمة الولد يوم كانت  
الدعوة فيكون حكم الجارية في حصته من الدين حكم المذبر في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين  
تحتكم المعتق في جميع ما ذكرنا الا أن هنا ينظر الى شئين الى قيمة الولد وقت الدعوة والى حصته من الدين  
فيسمى في أقلهما اذا كان الرهن معسرا ويرجع بماسي هكذا في شرح الطحاوي \* رهن جارية تساوي  
ألفا بالدين وصارت قيمتها ألفين بزيادة سعر أو ولدت ولدا يساوي ألفا بقيمتهم مائة ألفين ولو هلكت هلكت  
بالدين وان أعنتها المولى وهو معسر سعت في الألف وكذلك لو أعنتها ماسعيا في الألف ورجعا بذلك على  
المولى ورجع المرتن على المولى ببقية دينه كذا في محيط السرخسي \* رهن عبد قيمته ألف بألف فعاد  
سعره الى خمسة مائة ثم أعنته الرهن وهو معسر سعى العبد في قيمته يوم الاعتاق لاني جميع الدين رجل رهن  
رجلا عبد يساوي ألفا بالدين وازدادت قيمته فبلغت ألفين ثم دبر المولى وهو معسر فانه يسعى في جميع  
الدين ولو لم يسع حتى أعنته يسعى في ألفين اذا كان العتق بعد التدبير فان دبره ثم ازدادت القيمة سعى في  
ألفين فان أعنته بعد ذلك سعى في ألف كذا في خزائن الكل \* واذا رهن الرجل أمسة بألف درهم هي  
قيمتها خفاء بولدي يساوي ألفا فادعاه بعد ولده وهو موسر ضمن المال وان كان معسرا سعت الامت في  
نصف المال والوالد في نصفه فان لم يؤد الولد شيأ حتى ماتت الام قبل أن تفرغ من السعاية سعى ولدها في  
الاقل من نصف قيمته ومن نصف الدين ولا يرد عليه شيء موت الام كذا في المبسوط \* رهن رجلان رهنا  
ثم أعنته أحدهما فلا يخلو اما أن كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسر والاخر معسر والدين  
حال أو مؤجل فان كانا موسرين والدين حال وقيمتهم ألف فعليه حصته من الدين وكذلك على شريكه لاجل  
الدين لا لاجل العتق لان الرهن تلف باعناق أحدهما وموسر والدين حال فيؤخذان بدينهما وان  
كان الدين مؤجلا ضمن المعتق قيمة نصيبه لانه ألتف نصيبه فيأخذ المرتن منه ويكون رهنا عنده الى أن  
يحصل الدين وينظر ما اذا يختار السأكت فان اختار الضمان أو سعاية العبد كان للمرتن أن يأخذ ذلك  
منه لانه بدل الرهن فيكون رهنا عنده فاذا حل الدين أخذ منه عليه علمهما لان القيمة من جنس حقه وان  
اختار العتق فالممرتن بالخيار ان شاء ضمن المعتق لانه ألتف حقه بالاعتاق وان شاء ضمن السأكت لانه  
ألتف حقه في بدله فانه وجب الضمان على المعتق أو السعاية على العبد وبالاعتاق برئان عن ذلك وأما اذا  
كانا المعسرين والدين حال فلممرتن أن يستسعى العبد في الألف كلها لانه عتق كلها بعناق نصيبه عندهما  
فيجب على العبد السعاية في قيمته وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى صار ضيب السأكت مكاتب والمكاتب

تو كيلا ما فان كان له صناعة معاملة كالجارة مثلا ينصرف اليه وان لم يكن له صناعة معروفة ومعاملة محتلفة قالو كالة باطله ولو قال  
وكانك في جميع الامور التي يجوز التوكيل بها كان تو كيلا عما يتناول البياعات والانكحة \* الو كالة على العين مثل قوله وكانك أن تخلف  
عني لا يجوز \* اذا قال أنت وكيلى قبل انه لا يصح وقيل يصح ويسئل الموكل عن مراده (نوع في انباتها) أقرب بالتوكيل وأنكر الدين  
لا تثبت وكالته باقراره هذا حتى اذا برهن على الدين قبل أن يبرهن على الو كالة لا يصح \* زعم انه وكيل عن فلان بطلبه كل حق له بخوارزم  
واستيفائه وخصوصه فيه والموكل غائب وبرهن على ذلك بلا خصم عليه حق لفلان لا يسمع فان أحضر خصما جاد أو مقرور برهن عليه  
ثم أحضر آخر لا يحتاج الى إعادة البرهان على الو كالة عن ذلك الغائب وان برهن على الو كالة على انسان بعينه في حق ثم ادعى عليه لموكله حقا

آخر لا يحتاج الى اعادة البيعة على وكالة بخلاف دعواه الوكالة عن موكل آخر \* ادعى انه كيل فلان بقض دينه الذي على المحضر أو ادعى انه وصى فلان الميت في قبض دينه الذي على هذا أو ادعى انه وارث فلان وفلان الميت عليه أو عنده كذا وبرهن على الوكالة والدين أو الوصاية والموت والدين أو الوصاية والموت والحق برهانا واحدا قال الامام يقبل على الوكالة والوصاية والموت والوراثة ويحكم به ثم يعاد البيعة ثانيا على الدين ويحكم بالدين بعده وقال الثاني رحمه الله يقضى بالامر من معافيحكم بالوكالة أو لا ثم بالمال باقامة واحدة \* أقر بالدين وأسکر الوكالة وطلب زاعم الوكالة تحليفه على عدم علمه بكونه وكيلًا قال الامام رحمه الله لا يحلفه وصاحبه يحلفه \* صدق في الوكالة في قبض العين له الامتناع عن الدفع وفي الدين لاثم (٤٦٤) في العين لو امتنع عن الدفع بعد الاقرار بالعين والوكالة \* لو برهن مدعى الوكالة على المقرب بالوكالة

على كونه وكيلًا يقبل وان كان برهانا على المقر كما اذا ادعى على أحد الورثة دينًا على الميت وأقر به المحضر له ان يبرهن عليه وان كان مقرا لماصر \* حضر مجلس الحكم بجوارزم عندهما كم ووكيل بقض كل حق له بجوارزم فان كان الخاكم يعرف الموكل اسمًا ونسبًا فيجعله وكيلًا فاذا حضر عنده هذا الخاكم رجلا وادعى حقا للموكل وبرهن على الحق حكم به بلا احتياج الى اثبات الوكالة وان كان لا يعرف الموكل لا يجعده وكيلًا لان معرفة المقضى له وقت القضاء شرط ليعلم أن الحكم لمن يكون وان أراد الموكل أن يبرهن انه فلان بن فلان الفلاني حتى يحصل العلم للقاضي لا يقبله لعدم الخصم وان أراد أن يبرهن عليه لم يكتب الى قاضي الدشت بذلك يعني ان فلان بن فلان الفلاني وكل فلان بن فلان الفلاني بكذا يقبل له ويكتب به لان حضرة الخصم ليس بشرط

لا يصلح رهنًا لانه حريدا والمعتق معسر فكان للمرتهن أن يستسعى العبد واذا أخذ السعاية من العبد أخذ بدينه عليه ما لا يبدل الرهن وكذلك ان كان الدين مؤجلا ويكون رهنًا عنده الى أن يحصل الدين وأما اذا كان المعتق موسرا والساكت معسرا والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه وفي نصيب الساكت نظران اختار السعاية أو الضمان أخذ المرتهن منه لانه يبدل الرهن وان اختار العتق ضمن المعتق نصيب الساكت لانه أنفق حقه في الرهن ويرجع المعتق بذلك على الساكت وكذلك ان كان الدين مؤجلا وان كان المعتق معسرا والساكت موسرا والدين حال يستسعى المرتهن العبد في نصيب المعتق ويأخذ من الساكت نصف الدين لانه أنفق الرهن والدين حال وان كان الدين مؤجلا يستسعى المرتهن العبد في الاثني كلها فاذا حل الدين ان اختار الساكت السعاية أخذ المرتهن بدينه عليه ما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على الساكت وان اختار العتق فاذا قضى دينه رجع نصف السعاية على العبد وان لم يقض كان للمرتهن أن يأخذ ذلك بدينه لانه يبدل الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت ونصفها على المعتق ولو أعتقه أحدهما وادبره الآخر وهما معسران يستسعى العبد في جميع الاثني ثم العبد يرجع على المعتق بنصف السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدبر بنصف السعاية ان اختار العتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضل ما بين نصف قيمته ومدبر او نصف قيمته فباحق لو كان نصف قيمته قنًا خمسمائة ونصف قيمته مدبرًا أربعمائة رجع عليه بمائة وان كانا موسرين ضمنا الاثني للمرتهن ونسعى المدبر الذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ لان الرهن ثلث باعناق أحدهما والدين حال فيؤخذ ان به وان كان الدين مؤجلا ضمن المعتق قيمة نصيبه وفي نصيب المدبر المرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه لانه بالتدبير أنفق حقه في بدل الرهن فانه كان للمدبر تضمين المعتق قيمة نصيب الساكت وبالتدبير برى المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي \* وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير إذن الراهن كان للراهن الاول أن يسطل الرهن الثاني ويعيده الى يده ولو هلك في يد الثاني قبل اعادة الى الاول فالرهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمناه رهنًا وملكه المرتهن الاول بالضممان فصار كأنه رهن ملأ نفسه وهلاك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنًا عن يد المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني بإذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن استعار مال الراهن فله في كذا في خزائن المفتين \* ولو ارتهن الرجل دابة وقبضها ثم أجزها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة وان أجز المرتهن من أجنبي بأمر الراهن يخرج من الرهن وتكون الاجارة للراهن وان كانت الاجارة بغير إذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به والمرتهن أن

يعيدها

اسماع البيعة للكتاب الحكمي وعن الامام الثاني ان الخاكم اذا لم يعرف الموكل سأله بيعة على انه فلان بن

فلان الفلاني وهذا بخلاف ما مر كانه قاسه على الكتاب الحكمي \* اكرى حمالا ليحمل حمله الى بلخ ويستوفي الاجر من وكيله ثم بعد تسليم الحمال اليه أعطاه ذلك الوكيل بعض الاجرة وامتنع عن اداء الباقي ان كان القابض قراءته مديون المكثري بالدين والامر أجبر على الدفع وان أنكر الامر حلفه الحمال على عدم معرفته بامرهم وان لم يكن مديون الموكل لا يجبر على الدفع \* ادعى على رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولي على فلان كذا فقال المدعى عليه ما وكني فلان بالخصومة وبرهن على انه وكيل بالخصومة تقبل وفي الروضة شهادة وكيل فلان بالخصومة فأنتكران وكيل الطالب لا يسمع وان كان وكيل المطلوب يسمع \* نوع في العزل واخر اجسه عن الوكالة \* وكيل

البيع آخر المطالبة بالن عن المشتري فوكل الموكل ليقبض الثمن من المشتري ان كان وكالة الموكل بامر القاضى ليس للوكيل اخراج موكله عنها وان لا بامر الحاكم بل من قبل نفسه اخراجه وعزله وعن محمد ايضا انه لا يملك اخراجه عنها في الفصلين ولها كما اذا علم تأخير الوكيل بطلب الثمن أن يوكل الموكل بالوكيل وعن الثاني ان وكيل البيع اذا التوى في قبض الثمن أخرجه عنها وأجعل حق قبضه للوكيل حتى اذا أدى المشتري ثمنه الى الوكيل بعد علمه بالاخراج لا يبرأ وان قبل علمه بالاخراج يبرأ وعن الامام أنه ليس للوكيل ولا للاحكام اخراجه عن الوكيل في قبض غن مباح وان آخر ولا يجبر الوكيل على قبضه ايضا لان العزل عن حكم تصرف امضى لا يتصور وعزل الرسول يصح بلا علمه وفي السير قبل علم الوكيل والرسول والمأمور يصح بلا علمهم وبعد علمهم لا بلا علمهم وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقهم الضرر فيه لكن يصير مكذبا فيكون غرورا \* كتب الموكل الى وكيله الغائب كتاب عزله فبلغه وعلم عاقبه وأرسل اليه عدلا أو غيره حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا فقال الموكل أرسلني اليك لا تبلغك عزله عن الوكالة ان عزل وان لم يرسل ولم يكتب اليه لكن أشهد على العزل حال غيبته الوكيل لا وان أخبره بالعزل عدل أو مستورا ان عزل وان لم يصدق الخبر اذ بان صدقه وكذا في حجر المأذون والاخبار ببيع الدار المشفوع ونكاح الولي البكر وبجناية عبده \* الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن (٤٦٥) الوكالة بلا علم الموكل \* قولهم ينعزل ينجنون

الموكل ومونه مقيده بالموضع الذي يملك الموكل عزل وكيله فأما في الرهن اذا وكل الراهن العدل أو المرتهن يبيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد لا ينعزل وان مات الموكل أو وحن والوكيل بالخصوصة بالتامس الخصم ينعزل ينجنون الموكل وبمونه والوكيل بالطلاق ينعزل بموت الموكل استحسانا لاقياسا ويجنونه ساعة وذهب عقلة ساعة لا ينعزل اذا قلته كالنوم وأكثر منه عند محمد رحمه الله وكان يقول أولا شهر ثم يرجع الى سنة وأقام الثاني أكثر السنة مقام كلها \* وكذا وارتدت فهو على وكالة ما لم تمت أو

يعيدها في الرهن وان أجرها الراهن من أجنبي بأمر المرتهن يخرج من الرهن والاجر للراهن وان أجرها بغير أمر المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجرها أجنبي بغير إذن الراهن والمرتهن ثم أجاز الراهن الاجارة كان الاجر للراهن والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي أجرها ويتصدق به والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجازا جميعا كان الاجر للراهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أجر من أجنبي سنة بغير أمر الراهن وانقضت السنة ثم أجاز الراهن الاجارة لم ينصح لان الاجارة لاقت عقدا مقضيا منسوخا فللمرتهن أن يأخذه حتى يصير رهنا كما كان وان أجاز بعد مضي ستة أشهر جاز ونصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتهن أن يعيدها في الرهن كذا في محيط السرخسي \* اعلم بأن عين الرهن أمانة في يد المرتهن بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرر فكذلك اذا فعل المرتهن ذلك بالرهن لا يغرر الا أن الوديعة اذا هلك لا يغرر شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يغرر فكذلك المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر كذلك الرهن ليس للمرتهن أن يؤجر الرهن واذا أجر بغير إذن الراهن وسلمه الى المستأجر فان هلك في يد المستأجر فالراهن بالتأجير ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستأجر وتكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر غيرانه اذا ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن على المستأجر ولكنه يرجع عليه بأجر ما استوفى من المنفعة الى وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن المستأجر رجوع بما ضمن على المرتهن ولو سلم واستقره المرتهن عاد رهنا كما كان وكذلك لو أجره الراهن بغير إذن المرتهن لا يجوز للمرتهن ان يطل الاجارة ولو أجر كل واحد منهما باذن صاحبه أو أجره أحدهما بغير اذنه ثم أجاز صاحبه صححت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة للراهن وتكون ولاية قبضه الى العاقد ولا يعود رهنا اذا انقضت هذه الاجارة بالااستئناف وكذلك لو استأجر المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة

(٥٩ - فتاوى خامس) تلحق بدار الحرب \* وكله بأن يزوجها فلا تهاذي ذات زوج فابانها زوجها ثم زوجها وكيه منه جاز \* وان تزوجها الوكيل فابانها ثم زوجها منه جاز بناء على ان الوكيل يزوج امرأه معينة يملك أن يزوجها والوكيل بشرأى \* بهينه لا يملك على ما يأتي ان شاء الله تعالى فان الوكيل بشرأى بعينه اذا خالف يقع الملك له والوكيل بالنكاح مخالف بالاضافة الى نفسه فيقع له ولو ارتدت وسيت ثم حررت وأسلمت وزوجها منه جاز عنده خلافا لهما \* تزوج الموكل أمها وذات رحم محرم منها بحيث لا يصح الجمع بينهما أو أربعا سواها أو باع الموكل ما وكله به انعزل ولو قال الموكل ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا لا ينعزل الوكيل فان عاد اليه قديم ملكه بأن رد عليه بعيب عادت الوكالة وان لم يعد اليه قديم ملكه لا تعود الوكالة والاذن في التجارة لا يعود \* وكله بالطلاق فطلقها أو بالخلع فخلعها وانقضت عدتها ثم تزوجها وطلق لا يقع ولو لم تنقض عدتها لا تبطل الوكالة لا مكان ايقاع طلاق آخر من الوكيل ما روى عن الثاني رحمه الله ان بطلاق الموكل تبطل وكالة محمول على الانقضاء أو ايقاع الموكل الثلاث لعدم محليته بعبء ذلك بخلاف ما اذا وكل بالخلع ثم خالعه لان الخلع بعد الخلع لا يتصور \* خبرها الزوج أو جعل أمرها سيدها ثم طلقها بانته أو قال لها أنت طالق ان شئت فقالت شئت سقط الخيار والامر باليد ولو رجعا لا \* وكل بالبيع فباعه ثم رد عليه بقضاء فعلي وكلته وعن الثاني لا مطلقا لان تصرف الموكل منعه عن الوكالة كالعزل ومحمد رحمه الله يقول لم يوجد



العزل لكن غرض العين عن ملك الموكل تعذر التصرف على الوكيل فيعود قديم ملكه يعود تصرفه كالوكيل اذا باعه ثم رد عليه بعيب ملك البيع ثانيا وفي المنتقى وكله بالهبة فباشرها الموكل ثم رجع أو الوكيل ثم رجع الموكل فيها لم يكن للوكيل مباشرتها ما اختلف البيع كما مر لأن الوكالة في البيع بعد باقية حتى ملك الوكيل بعد البيع مطالبة الثمن وعاد اليه الخصام في حقوقه وأما الهبة فلا حق ولا حكم له يبق على ملك الوكيل فانه بعد الهبة لا يملك التسليم ولا الرجوع فقال عود العين الى يده في الهبة الوكالة غير باقية فأما ما كاتبه بالبيع بعده باقية حتى رجع عليه الحقوق وبقاء الوكالة يقتضى جواز التصرف وكذا لو وكله بالتزويج فزوجها ثم وطئها بعد زمان فطلقها فبعد انقضاء عدتها تزوجها من الموكل صح بقاء الوكالة وكذا لو وكله بكتابة عبده فكتبه الوكيل أو الموكل وعجز ورد ثم كاتبه الوكيل بحكم الوكالة لا يصح لما قلنا في الهبة \* وكله ببيع داره ثم بنى فيها فهو رجوع عنها عند الامام ومحمد رحمهما الله لا التخصيص والوصية بعزلة الوكالة وكذا لو وكله ببيع أرضه ثم غرس فيها بخلاف ما اذا وكله ببيع أرض وزرع فيبيع الوكيل الأرض دون الزرع لأن البناء والغرس يقصد بهما القرار لا الزرع \* أمره بشراء دار وهي أرض بيضاء فبنى فيها ليس له ان يشتريها بعده ولو كانت مبنية فزاد فيها حائطا أو حصصها له البيع \* وكله ببيع وصيفة وهي شابة فصارت عجوزة فالو كالة على حالها (٤٦٦) بخلاف ما اذا أمره بشراء سويق فله أن يسمه فقصيره فصار دهن حيث يبطل الوكالة

وفي البيع لا تبطل الوكالة \* وكله غير جائز الرجوع ثم أراد الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزل في الطلاق والعتاق كما لو قال لرجل جعلت أمرا أمرا أمي الميك تطلقها متى تشاء أو قال جعلت عتق عبدى في يدك تعفقه متى تشاء أو قال أعتق عبدى اذا شئت أو طلق أمرا أمي ان شئت لا يملك الرجوع لان بغير الرجوع التحق بحكم الامر وان في البيع والشراء والاجارة يصح العزل وقال بعض مشايخنا له العزل في كل الفصول وليس فيه رواية مسطورة \* كلما عزلتك فأنت وكيلى وكالة مستقبلة ثم عزله ينعزل لكنه يكون

الاجارة أو بعد انقضاءها ولم يحبس من الراهن هلاك أمانة ولا يذهب به لا كعشي ولو حبسه عن الراهن بعد ما انقضت مدة الاجارة صار عاصبا هكذا في شرح الطحاوى \* فان ركب المرتن الدابة أو كان عبدا فاستخدمه أو وثب بآل بيته أو سب فافتقده بغير اذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير اذنه فيكون كالغاصب بخلاف ما لو قتل السبيف على سيف أو سبف فيعين عليه فان ذلك من باب الحفظ لامن باب الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان عليه لان وجوب الضمان باعتبار التعدي وهو في الانتفاع باذن المالك لا يكون متعديا فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن على حاله ان هلك ذهب بمافيه وان هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغير شيء كذا في المبسوط \* ولو أعاره غيره باذن الراهن أو أعاره الراهن باذن المرتن فهلك في يد المستعير لا يسقط شيء من الدين ولكن المرتن ان يعيده الى يده نفسه ولو ولدت المهرونة في يد المستعير رهننا كان أو مرتها أو أجنبيا فالولد رهن كذا في الوجيز للكردرى \* وبسبب الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن ويبدا الوديعة لا يبطل عقد الرهن حتى لو أودعه الراهن باذن المرتن كان المرتن ان يعيده الى يده كذا في المحيط \* ولو كان الرهن معصفا أو كتابا ليس له أن يقرأ فيه بغير اذنه فان كان باذنه فإدام يقرأ فيه كان عارية فاذا فرغ عنها عا د رهننا كذا في السراجية \* رهن معصفا أو أمره بقراءة منه ان هلك حال قراءته لا يسقط الدين لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمله باذنه تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين كذا في الوجيز للكردرى \* ولو ليس خاتما فوق خاتم فهلك يرجع فيه الى العرف والعادة فان كان ممن يتجمل بخاتمين يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتجمل به هلك بمافيه لانه حافظ اياه وقد ذكر بعض مسائل الخاتمي كتاب العارية وان كان الرهن طيلسانا أو قبالة فليس له بسامعتاد اذن وان حفظه على عاقبه فهلك به هلك رهننا لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا في البدائع \* ولو وثبوا ضعا أن ينتفع المرتن بالرهن ويكون الرهن محججا فالخيلة فيه ان كان الرهن دارا أن يأتى الراهن المرتن أن يسكن في الدار ويبيع له ذلك على أنه

كما

وكيلا وكالة مستقبلة لوجود الشرط وصحة تعليق الوكالة بالخطر وان اراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية

كيف يعزله قيل يقول عزلتك كلما عزلتك وانه لا يصح لان فيه تعليق العزل بالشرط حيث قال معني ان صرت وكيلى فأنت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف العزل عنه واختار شمس الأئمة ان يقول عزلتك عن الوكالات كلها وعزلتك عن ذلك كله وانه أيضا مشكل لان الاخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور الاخراج قال الفقيه أبو جعفر والامام ظاهر الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلت عن المنفذة ولا يقدم العزل عن المنفذة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المنفذة يتجزئ وكالة أخرى من المعلقة فلا ينعزل بعده عنها بالرجوع عن المعلقة وهذا الغاييم اذا خص لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احتراز عن خلاف الامام الثاني أن الاخراج عن المعلقة بلفظ العزل لا يصح \* قال الفقيه أبو جعفر واختار بعضهم في زماننا أن يكتب في صلح الوقف اجارة أن الواقف وكل فلانا باجارة هذا الوقف من فلان في كل سنة وكلما أخرجه من هذه الوكالة فهو وكيلى اجارته وغرضه أن يملك اجارة الوقف أكثر من سنة الا أن تبطل هذه الوكالة تحريمنا من صلاح الوقف وقد ذكرنا خلاف نصير وابن سلمة في الوكالة على هذا الشرط وزاد في الاصل قال أبو نصر ان كان في ذلك منفعة للوكيل بان يكون للوكيل على الموكل دين فامر ببيع مال الامر ليستوفي دينه من ثمنه فهذا



التوكيل فيه نفع فلا يجوز اخراجه \* قال الفقيه وسبب اختلافهما اختلافهم في تفسير هذا الشرط فان ابن سلمة سبق الى ذهنه أن الشرط معناه حجر الموكل عن عزل وكيله وانه حكم مخالف للشرع فيبطل كما اذا شرط المُرْتَهَن عدم كون المرهون مضمونا بالدين وشرط البائع أن يكون هلاك المبيع في يده غير موجب لفسخ البيع والمعنى أن كل من قصد ابطال حكم الشرع يبطل قصده وسبق الى ذهن نصير أن معناه تعليق الوكالة بالعزل فكانه قال ان عزلتك عنها فوكالتك وكالة مستقبلة ولو صرح بهذا يصح فكذا اذا أناب منه لفظا ولا يخفى أن ابن سلمة نظر الى الغرض ونصير الى اللفظ ومن أراد الاحتياط في هذه الوكالة قال متى ما أخرجتك من هذه الوكالة فانت وكيلي وكالة مستقبلة فيجوز به الاختلاف بينهما لكن في غير الوقف وفي الوقف يبطل هذا التوكيل لئلا يتطرق بدوام يده عليه مدة التمليك وكذا منعوا اجارته من واحد أكثر من ثلاث سنين وان أراد الموكل اخراجه أيضا يرجع عن الوكالة المتعلقة وله ولاية الرجوع لانه أمر غير واجب واذا صح الرجوع زال حكم العموم ثم يخرج منه عن الوكالة المنفذة فتم الخروج ولم يحصل الدخول للرجوع فان المعلق بالشرط يبطل بالرجوع وقال بعض مشايخنا في هذه المسئلة للموكل اخراجه عن الوكالة وعزله لان المال له فله أن يحجر غيره عن التصرف في ملكه ما خلا وكيله بالطلاق والعناق كما ذكرنا لانهم معلقان بالاخطار فكانا يمينين ولا رجوع في اليمين (٤٦٧) وما خلا الوكيل بالتمسك الخصم كما

مر والحاصل أن العزل عن المعلقة لا يصح عند الثاني رحمه الله لعدم وجوده ويصح عند محمد رحمه الله وأما الرجوع فيصح عن المعلقة والمنفذة جميعا وعن صاحب النظم قال متى عزلتك فانت وكيلي طريق عزله أن يقول عزلتك ثم عزلتك بخلاف كلمة كلما فانه لاقتضائه التكرار يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المنجزة وفي الظاهر يرى وكله بقبض الدين لا بحضرة المدين له عزله بحضوره لا مالم يعلم به المدينون فلا يدفع المدين دينه الى هذا الوكيل قبل علمه بعزله بيرا وعزل العدل بحضرة المرتهن لا يصح مالم يرض به المرتهن هـ ذالو

كلماتها عن ذلك فهو مأذون فيه اذا ما لم يقضه هذا الرهن دينه ويقبل المرتهن الاذن وكذلك اذا كان الرهن أرضا فاذن له في زرعها أو شجرا أو كرمها فأباح له شرب البنانم فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على انه متى نهاء عن ذلك فهو مأذون له في ذلك اذا ما سئنا كذا في خزائن المفتين \* واذا باع أحدهما اما الرهن أو المرتهن باجازه صاحبه خرج من أن يكون رهنا وكذلك اذا باعه أحدهما بغير اجازة صاحبه فأجاز صاحبه بعد ذلك خرج من أن يكون رهنا فكان الثمن رهنا مكانه قبض من المشتري ولم يقبض فان توى الثمن على المشتري أو توى بعد ما قبض منه كان التوى على المرتهن وكان للمرتحن من الحبس في الثمن ما كان له من الحبس في الرهن الذي يبيع الى أن يحصل دينه كذا ذكره الكرخي في مختصره قال القدوري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن فالثمن رهن وان لم يكن البيع مشروطا في عقد الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند محض رجه الله تعالى قال الطحاوي في اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافا وذكر القدوري رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المرتهن ان شرط في الاجازة أن الثمن رهن فهو رهن والافقده خرج من الرهن وفي شرح الطحاوي أن الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولورهن رجل ثوبا يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبس به باذن الرهن وانقص منه ستة دراهم فلبس به مرة أخرى بغير اذن الرهن وانقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع المرتهن على الرهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم لان الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا بالدين ونصفه أمانة فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الرهن سنة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن باذن الرهن كاللبس الرهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الرهن وهو أربعة دراهم مضمون على المرتهن وما وجب على المرتهن وهو أربعة دراهم نصير قصاصا بقدر هاهن الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصان عشرة نصفها مضمون ونصفها أمانة فبقدر المضمون نصير المرتهن مستوفيا دينه بقي من دينه

بالتمسك الطالب أمالو بالتمسك القاضي حال غيبة الطالب يصح بحضرة القاضي وبحضرة الطالب أيضا عزله \* الوكيل بالخصوص من الطالب يصح عزله على كل حال وان من جانب المطلوب لا بالتمسك الطالب والوكيل ان لم يعلم بالوكالة فكذلك يصح عزله وان علم بها ولم يرتد ها والوكيل بالتمسك الطالب لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح بحضرة رضى الطالب به أم لا وعن بعض مشايخنا أنه لا يسلك أيضا الا برضا الخصم لكنه خلاف ظاهر الرواية \* قول الوكيل يحضر الموكل بعد قبولها الغنت بوكيلي بادا وأنا يرى من الوكالة أو كذا أو ردكم بوكيلي لا يخرج من الوكالة بخلاف قول الموكل بعدها والله لا أؤكلك بشي فقد عرفت ما نزل فانه عزل \* الموكل اذا أحد فيمأ وكل به أحدث الاشياء الثلاثة ان عزل الوكيل عزله أو انتهاء الامر نهايته أو يحجزه عن الامتثال كالوطء للشتراة وفيه احتراز عن وطء غير المشتراة لانه من قبيل الاستخدام والاذن لعبد وكله يبيعه في التجارة ولو وهب وسلم أو أجر يبيعي وكلاهما لا يحكم خلافا وفي بعض الفتاوى الهبة مع التسليم كالبيع تبطل الوكالة \* وفي المحيط وكله يبيع عين له عزله إلا أن يتعلق به حق الوكيل بان يأمره بالبيع ويستوفي عنه بازا دينه \* الثاني في التوكيل بالخصوص \* اقراره على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعم الثاني في قوله الثاني فتأمله أنهما كانا الوكيل بالصلح لا بملك الاقرار لان الوكيل بالخصوص اتملكه لكونه من أفراد الجواب وهو وكيل بالجواب لانه هو المشرع فكان لفظة الخصوصية متناولة لافراد الصلح مسألة

لأخصامة ولهذا قلنا الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك الصلح والعقد قد أُلْهِمَ بالعقد فلو كُيِّلَ بعقد لا يباشر عقداً آخر \* الوكيل يقبض الدين إذا أقرت قبضه ودفعه إلى الموكِّل في مجلس الحكم صح إقراره على موكِّله ولو وكَّاه بالخصومة غير جائز لإقراره صح ولم يصح الإقرار في الظاهر لو موصولاً وفي الافتضية ومفصولاً أيضاً ولو أُلْهِمَ بالوكيل بسؤال الخصم يصح استثناءؤه موصولاً لا مفصولاً ولو وكَّاه غير جائز لأنكاره صح عند محمد رحمه الله لا عند الثاني رحمه الله ولو غير جائز لإقراره لأنكاره قبل لا يصح الاستثناء لعدم بقاء فرد تحتته وقيل يصح إبقاء السكوت وعن محمد أن استثناء الإقرار يصح من الموكِّل الطالب لأنه مجبور ولا يصح من المطلوب لأنه مجبور وعليه والمطلوب إذا وُكِّلَ بالتماس الطالب واستثنى إقراره ان بحضور طالبه صح وإن بلا حضوره جاز عند محمد رحمه الله اعتباراً بالعزل خلافاً للثاني وعلى هذا أن لو كُيِّلَ أن يوكل فنهائهم بحضور الطالب صح وإن لا بحضوره فهو على الخلاف \* وكله يطلب حقوقهم من الناس وأخذته على أن لا يكون وكيلاً عنه في الذي يدعى على الموكِّل صح فلو برهن الوكيل على المال وأراد المدعى عليه الدفع لا يسمع ويحكم بالمال ويتبع الدائن بدفعه وإذا استثنى الإقرار خوفاً من الوكلاء المفتعلة في أبواب القضاة الرشا فآقر أو أقر لا في مجلس الحكم ولم يصح إقراره يخرج من الوكالة فلا يسمع اختصامه وإن برهن عليه لا يصح كالأب (٤٦٨) والوصى إذا لم يصح إقرارهما إلا ببيان الاختصاص في تلك الحادثة وفي فتاوى عطاء بن حزمة

وكل أحد الخصمين من وكلاء المحكمة فقال الآخر ليس لي مال أستأجر به من وكلاء المحكمة من يقاومه وأنا عاجز عن جوابه فلا أرضى بالوكيل بل يتكلم بنفسه معي فالرأى فيه إلى الحاكم وأصله أن التوكيل بلا رضا خصمه من الصحيح المقيم طالبا كان أو مطلوباً بوضعي أو شريكاً إذا لم يكن الموكِّل حاضراً في مجلس الحكم لا يصح عند الامام أي لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندهما والشافعي رحمه الله يصح أن يجبر على قبوله وبه أفتى الفقيه وقال العتاني وهو المختار وبه أخذ الصغار أيضاً وقال الحلواني بخير المفتي قال ونحن نفق

درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أتمر النخل أو الكرّم وهو رهن خفاف المرتهن على الثمر الهالك فباعه بغير أمر القاضي لم يجز بيعه وكان ضامناً ولو باعه بأمر القاضي أو باعه القاضي بنفسه نفذ البيع ولا يجب الضمان وإن جذ الثمر وقطف العنب بغير أمر القاضي لا يضمن استحساناً لأن هذا من باب الحفظ وحفظ المهرن حق المرتهن كذا في المحيط \* قال شمس الأئمة الحلواني هذا إذا جحد كما يجزولم يحدث فيه نقصان فإن تمكن فيه نقص من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الذخيرة \* إذا حلب الغنم والأبل لا ضمان عليه استحساناً ولو كانت شاة أو بقرة فذبحها وهو يحالف الهالك يضمن قياساً واستحساناً والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بمأذون للمرتهن ولو فعل بضمن وإن كان فيه تحصين وحفظ من الفساد إذا كان ذلك بأمر القاضي حينئذ لا ضمان عليه وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وإن كان بغير أمر القاضي إذا كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل إذا رهن من آخر شاة تساوي عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتهن أن يحلب لبنها ويشرب منه ففعل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لأن فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل الراهن ذلك بنفسه لا ضمان فكذا إذا فعله المرتهن فإن حضر الراهن بعد ذلك أفتى كلها بجميع الدين فإن هلكت الشاة في يد المرتهن قبل أن يحضر الراهن ثم حضر الراهن قال يقسم الدين على قيمة الشاة يوم قبض وعلى قيمة اللبن يوم شرب فيسقط حصة الشاة ويقضى حصة اللبن وكذلك لو ولدت ولداً أو ولد ابناً للمرتهن أو ولد ابناً للراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك لو أكل الاجنبي الولد أو اللبن باذن الراهن والمرتهن كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا أكل المرتهن باذن الراهن وإن كان المرتهن أكل اللبن والولد بغير إذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوساً بالدين فإن هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بمحضتهم من الدين وأخذ الراهن الضمان بحصته من الدين وإن أكل الراهن اللبن أو الولد بغير إذن المرتهن ضمن قيمته ويكون الضمان

أن الرأى إلى الحاكم ومن المعلوم المقر أن تفويض الخيار إلى قضاة العهد الفساد كما هو المقرر من أن علمهم ليس بحجة قال شمس الأئمة الصحيح أنه إذا علم من الآتي التعت في إباء الوكيل يفتى بالقبول وإن علم منه قصده إلى الأضرار بالحيل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يقبل وغرض من قرض الخيار إلى القاضي من القدماء كان هذا المعلوم من أحوال قضاتهم الدين والصلاح وفي أدب القاضي لا خلاف في صحته بلارضاء الخصم لكن لا يسقط حق الخصم في مطالبته بالحضور مجلس الحكم والجواب بنفسه لارضاء الخصم أو مرض الموكِّل أو أعذار تذكر ويصح توكيل المخدرة بلارضاه وهي التي لم تجر عاداتهم بالبروز ومخالطة الرجال وقال الحلواني والتي تخرج في حوائجها برزة قال البرزوي من لا يراها غير المحارم مخدرة بكرة كانت أو ثيباً والتي جلست على عرس العروس ورأها الا جانب برزة والتي تخرج إلى حوائجها وإلى الحمام مخدرة إذا لم تخالط الرجال على ما ذكره في الفتاوى وكلام الحلواني على هذا محمول على المخالطة بالرجال ولو اختلفا في كونها مخدرة فإن كانت من نبات الأشرف فالقول لها بكرة أو ثيباً لأنه الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها بكرة أو ثيباً وفي الاسفل لا يقبل قولها في الوجهين فالخروج للحاجة لا يقدح فيه ما لم يكثر بأن تخرج بغير حاجة وكونه محبوساً من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوساً له أن يشهد على شهادته قال القاضي إن في سجن القاضي لا يكون عذراً لأنه يخرج به حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في

محبوساً

الدعوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد ولومدعي يدعى أن لم يؤخر دعواه ثم يعاد والمسافر والمريض يوكل بلارضاء ولو كان أدنى مدته أو مريض في المصر لا يقدر المني على قدميه إلى المجلس له أن يوكل مدعيًا ومدعى عليه وأن قدر الحضور على ظهر دابة أو ظهر انسان فان ازداد مرضه بذلك لم يوكيله وان لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كالمؤمن من يرد السفر لكن لا يصدق في أنه يرد السفر بل ينظر إلى زيه وعدة السفر له وان قال أخرجه بالقلة الفلانة سألهم عنهم كما في فسخ الاجارة وكل صبيعا قالا بالخصومة صح والفتوى على أن الوكيل بالتقاضى أو بالخصومة في الدين لا يملك القبض كذا اختاره المتأخرون فان المؤمن على الخصومة لأجل الغير والمصدق فيها لا يؤتمن بالمال اذ الاختصاص للغير دون الاختصاص لنفسه فلما اقتضى بكل اختصاصه حق غيره لا أن يكون اقتضى على انلاف حق غيره عليه أولى وفي الايضاح الوكيل بقبض العين لا يلى الخصومة والاصل أن التوكيل اذا وقع باستيفاء عين حقه لم يكن وكيلًا بالخصومة ولو وقع بالقبض لا غير وان وقع بالملك ملك الخصومة لكونه انشاء وحقوق الفقد تتعلق بالعقد \* وهنا عشر مسائل وكييل بقبض دين فلو برهن عليه أن موكاه استوفاه أو أبرأه يقبل عنده لانه يملك الخصومة وعندهما لا يملك الخصومة \* وبقبض العين لا يخصم اجاءا \* وكييل بالخصومة كما مر أنه لا يقبض في المختار \* باللازمة لا يملك الخصومة والقبض بالقسمة \* بأخذ الشفعة (٤٦٩) \* بالرجوع في الهبة يملك الخصومة والقبض

\* برء العيب يخصم ويحلفه  
\* الوكيل يحفظ العين  
لا يخصم \* وكذلك بطلب  
كل حق في قبل فلان يقيد  
بما عليه يوم التوكيل ولا  
يدخل الحادث بعد التوكيل  
وفي التوكيل بطلب كل حق  
لى على الناس أو بكل حق له  
في خوارزم يدخل القائم  
للاحدث وذلك رشيخ  
الاسلام أنه اذا وكله بقبض  
كل حق له على فلان يدخل  
القائم للاحداث في تمام  
عند الفتوى وفي المتقى  
وكله بقبض كل دين له يدخل  
لاحداث أيضا كما لو كفل  
بقبض غلاته بقبض الغلة  
لاحداث أيضا ولو وكاه باجارة  
كل دابة أو عبد في ملكه  
دخل القائم للاحداث ولو

محبوسا عند المرتين مع الشاة وان هلك هلك هدر الان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن أو الولد هلك هدر فان هلك الشاة بعد ذلك هلك جميع الدين كما لو هلكت بعد هلاك الولد واللبن كذا في المحيط \* رجل رهن جارية فأرضعت صبيًا للمرتين لا يسقط شيء من دينه لان ابن الأدمى غير متقوم كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### باب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه

اذا كان الدين ألف درهم فاختلاف الراهن والمرتهن في قدر المرهون به فقال الراهن انه رهن بمخمسمائة وقال المرتهن بألف فالقول قول الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهنه بجميع الدين الذي لك وهو ألف والرهن يساوي ألفا وقال المرتهن ارتهنه بمخمسمائة والرهن قائم فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (١) ان القول قول الراهن يتحالفان ويترادان وان هلك الرهن قبل أن يتحالفا كان كقول المرتهن وان انفقا على أن الرهن كان بألف واختلاف في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن ولو أقاما البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت زيادة ضمان وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك أحدهما فاختلاف في قيمة الهالك ان القول قول المرتهن (١) قوله أن القول قول الراهن يتحالفان الخ كذا في جميع النسخ والذي رأيته في ما في النسخة التي بيدي فقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنهم ما يتحالفان الخ ولم يذكر ان القول للراهن تأمل (قوله واختلفا في قيمة الجارية) الاظهر في التعبير واختلفا في قيمة الرهن اذ لم يتقدم للجارية ذكر في صدر المسألة ولو صنع كما في المحيط لكان ذكر لفظ الجارية حسنا وعبارة المحيط واذا قال الراهن رهنه بهذه الجارية بمخمسمائة وقال المرتهن رهنه بألف فالقول قول الراهن مع يمينه ولم تكن رهنه الا بمخمسمائة ولو قال الراهن رهنه كما بألف وقال المرتهن لا بل رهنه بمخمسمائة روى الحسن عن أبي حنيفة أنهم ما يتحالفان ويترادان الخ نقله صحيحه

بيع أمة فولدت لم يدخل الولد عند محمد وعن الثاني روايتان وكذا امرأة النخلة وعن محمد رحمه الله وكله بطلب كل له عقار بخوارزم فقدم الذي فيه العقار بخوارزم إلى بخاري له ذلك وفي الدين اذا وكله بطلب كل دين له على من في خوارزم فقدم خوارزميا بخارا وادعاه لا يصح ولو قال في كل دين لي بخارا فقدم المستقرض منه في خوارزم إلى بخاري يصح دعواه \* وكله بطلب كل حق له بالخصومة والقبض فغصب منه انسان شيئا بعد الوكالة طلبه \* ولو بيعت دار فيها الموكلة شفعة لاي الوكيل المطالبة لكن له أن يقبض دار قاضي لموكله بالشفعة وغاب قبل قبضها وعن الامام أنت وكييل في قبض مالي على الناس لا يقع على الحادث ولو وكله بكل حق له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاصم به والمخاصم فيه جاز \* قال الوكيل قبضت من المدين المال فضاع مني أو دفعته الى الطالب صح اقراره وبرئ الغير بمخلاف اقراره بقبض الطالب لان قبض الطالب يبيط كل حق الوكيل في القبض وذا خارج عن الوكالة أما قبض الوكيل يقرر الوكالة فصح ثم القول له في دعوى الضياع والدفع \* الثالث في قبض الدين \* الوكيلان بقبضه لا يتفرد أحدهما باستيفائه حتى لو قبض أحدهما لا يبرأ المطلوب وبالقضاء يتفرد أحدهما به استحسانا وليس لمن وكل بقبضه أن يوكل غيره وفي الجامع والوكيل بقبضه ولو وكل من في عياله صح حتى لو سلمه اليه وضاع في يده لا يضمن \* قال الموكل خذ هذا الالف يا فلان وادفعه الى فلان فاجب ما قضى جاز قياما واستحسانا \* الوكيل بقبض عين قبض خفاء

وكيل آخر ليس له أن يقبضه من الوكيل الأول ولو كان الثاني وكيلًا يقبض كل حق له له قبضه من الأول وليس للأول قبضه من الثاني \* وكله يقبض داره معين من فلان وقبضه ثم وكل آخر قبضه أيضًا كان الأول قبضه قبل وكيل الثاني أخذه الثاني من الأول والا لا قال ولا يشبهه غير المعين الشيء المعين \* ادعى الوكالة من الدائن فإن صدقه المدينون فيه يجبر على الدفع ولا يمتنع من استرداده بعده وإن كذبه أو سكت لا يجبر وإن دفعه لا يسترد أيضًا فإن جاء الموكل فأقر بالوكالة فقد تم وإن أنكرها يأخذ من الغريم دينه ويرجع الغريم على مدعى الوكالة إن فاعماوان مستمسكًا ضمنه مثله وإن هلك إن مصدقًا لا يضمن إلا إذا كان الغريم قال أخاف أن حضر الدائن أن يكذبك فيها ضمنه أو قال مدعى الوكالة أقبض منك على أن أبرئك من الدين كما إذا قال الأب للخت عند أخذ صداق بنته أخذ منك المهر على أن أبرأتك من مهر بنتي فإن أخذت البنت من الختن الصداق رجع الختن على الأب كذا هنا وكذا إذا كذبه فيها أو سكت وأعطاه يرجع على مدعيها فإذا استوفاه من الغريم لا يرجع على مدعيها ثانياً وإن أراد الغريم أن يحلف بالله ما وكلته له ذلك وإن دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الدائن إلا إذا عاد إلى التصديق وإن كان دفع عن تكذيب ليس له أن يحلف وإن عاد إلى التصديق لكنه يرجع على الوكيل ولو كبل أن يحلف الغريم في الحدود والسكوت بالله ما تعلم أن الدائن وكاه (٤٧٠) فإن حلف ثم الأمر وإن نكل لا يرجع على الغريم لأنه أقرب بأن الدائن ظالم في الأخذ منه وإن شاء حذف الدائن بالله ما وكله

فإن حلف استحكم ضمانه وإن نكل رجع الوكيل على الطالب وأما في الوديعة إذا صدق مدعى الوكالة فيها له أن لا يدفع لأن أقراره في الدين لا في ملكه لأن الدين تقضى بأمنائها وفي الوديعة ملك الغريم فينفذ \* قال ما أنا بوكيل ولكن ادفع إلى فانه سيحيزه ففعل يضمن للمالك ولا يرجع على المدفوع عنه ولا للسائر والمدفوع وإن شرط الضمان عليه \* وفي المنتقى عدمه وكالته بقبضه ومع ذلك أعطاه فاقبضه أمانة عنده للدافع إن أراد الاسترداد قبل قدوم الغائب له ذلك وإن ضاع في يده ضاع من الدافع ولا ضمان على

في قيمة المالك واليئنة بينة الراهن في زيادة القيمة وكذلك لو اختلفا في قدر الراهن فقال المرتهن رهنتني هذين الثوبين بألف درهم وقال الراهن رهنت أحدهما بعينه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أقاما البينة فالبينة بينة المرتهن ولو قال الراهن للمرتهن هلك الراهن في يدك وقال المرتهن قبضته مني بعد الراهن فهلك في يدك فالقول قول الراهن لأن ما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتحن يدعي البراءة والراهن ينكر فالقول قوله ولو أقاما البينة فالبينة بينة الراهن أيضًا لأنه ثبتت بينة الدين وبينة المرتحن تنفي ذلك فالبينة المثبتة أولى ولو قال المرتحن هلك في يد الراهن قبل أن أقبضه فالقول قوله لأن الراهن يدعي دخوله في الضمان وهو ينكر ولو أقاما البينة فالبينة بينة الراهن لأنها تثبت الضمان كذا في البدائع \* رجل رهن عنده رجل جارية تساوى ألف درهم بألف مؤجله إلى شهر وجعل رجلًا مسلطًا على بيعها إذا حل الأجل فلما حل الأجل جاء المرتحن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جاري إن تصادق الراهن والمـرتحن أن المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فإن كانت الجارية التي جاء بها المرتحن تساوى ألف درهم الآن الراهن أنكر أن تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول المرتحن في حق الراهن فبعد ذلك إن أنكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية أو قال لا أدري كان القول قوله مع البينة على العلم فإن حلف لا يجبر على البيع وإن كان نكل يجبر على بيعها لأن بيع العدل تعلق به حق الغير وهو المرتحن فيجبر وإذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وإن حلف العدل لا يجبر العدل على البيع ويأمر القاضي الراهن بالبيع فإن امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كالأموال العدل وإذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن ولو جاء المرتحن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاري وقال المرتحن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فإن حلف تجعل الجارية هلكة بالدين في زعمه ثم يرجع إلى العدل أن أقر العدل بما قال المرتحن يقال له بعدها للمرتحن فإذا باع دفع الثمن إلى المرتحن فإن كان فيه نقصان لا يرجع المرتحن ببقية دينه على الراهن إلا إذا

القباض فإن قدم الغائب وأجاز قبضه من قبل الضياع فن مال الغائب ويجعل كائنه وكيل أو أن القميص ولا تعمل أقام الاجازة بعد الضياع فيأخذ دينه ووديعة من الدافع \* له عليه ألف جيا دواكل رجلًا يقبضها وأعلمه بأنه جيا دواكل الوكيل زبوا فاعلمنا لم يجز على الأمر وأن ضاع ضمنها الوكيل ولا يرجع على الأمر شيء وإن لم يعلم حال قبضها بكونها زبوا فافضاع في يده فن مال الأمر وإن كان فاعلمه أن يرتد أو يأخذ الجيا دواكل الضياع لا يرجع على المدينون بشيء في قول الامام \* استقرض منه ألفًا وأمره أن يعطيه رسوله فلاننا وزعم الاعطاء وأقر الرسول بالقبض وأنكر المستقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء \* ونوع آخر \* وجب على الوكيل بقبض دين مثل ما وكل بقبضه لمدينون وكاه وكاه وقعت المقاصة وكان الوكيل مدينًا للموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الإبراء والهبة وأخذ الراهن وملك أخذ التكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وإن قال المدينون للوكيل خذ هذا رهنا حتى أقضيك الدين إلى ثلاثة أيام فأخذه وهلك لأنهم على الوكيل وكذا الوصي إذا أخذ رهنا والورثة كبار ولو أخذ به كفيلا بشرط البراءة فهو حواله \* لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها \* الوكيل بقضاء الدين إذا قضاه بلا كتابة براءة وشهود لا يضمن إلا إذا كان قيل له لا تقض إلا بشهود ودان زعم الوكيل الأشهاد وكذبه الموكل فيسه فالقول لا وكيلا لدعواه الخروج عن العهدة \* قضى الموكل الدين ثم قضاه الوكيل إن علم بدفع الموكل ضمنه والألا \* وهب الطالب

الدين أو أبرأ أو مات الطالب ثم دفع الغريم الدين الى الوكيل بلاء - لم لا يبرأ في فصل موت الطالب وله أن يستجده وان بعد علمه بموته وضاع في يده الوكيل لا يضمنه عند الثاني خلافاً لمحمد رحمه الله وفي فصل البراءة يسترده وان ضاع ضمنه الوكيل ان أخذه بعد العلم وان قبل العلم يرجع به على الطالب \* قضى ما عليه مدعى الوكيل على تكذيبه فيه ليس له الاسترداد لانه دفعه اليه على وجه القضاء والواحد لا يجوز أن يكون وكيل في القضاء والاقضاء موصى التوكيل بقبضه وتقاضاه بلارضاء الخصم ولا ينزل بموت المطالب وينزل بموت الطالب فلوزعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصدق بلا حجة فان احتال الطالب بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل أن يطالب المحيل والمحتال عليه فان توى المال على المحتال عليه وعاد الدين على المحيل فالو كبل يملك الطالب ولو كان بالمال كقبل أو أخذ الطالب كقبلا بعد التوكيل ليس للوكيل أن يتقاضى التكفيل \* وكله بقبض دينه من أب الوكيل أو بمن لا تقبل له شهادته أو عبد الوكيل وعليه دين صح فاذا قال الوكيل قبضته وضاع عندي فالقول للوكيل وفي المأذون لا يصح التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين أو لولا توأويل قوله من عبده أى من عبد ابن الوكيل وفي الصغرى وكل المدينون ببراءة نفسه صح ولو وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لا يصح \* الوكيل بقبضه يملك قبض بعضه الا اذا نص على أن لا يقبض الا الكل معاً ( نوع في المأمور ٤٧١ ) بدفع المال لقضاء الدين ) وغيره في نوادر ابن

رستم قال لمدونه ابعت بالدين مع غلامى أو غلامك أو ابنى أو ابنتك ففعل فضاء في يد الرسول قبل الوصول ضمن الدين وضاع من المدينون لانه رسالة فلا يتم الاداء قبل الوصول بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامى أو غلامك أو ابنى أو ابنتك لانه وكالة فستم القبض بوصوله الى الوكيل \* وكله بقضاء الدين فجاء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلما طال به وكيله بردهما قضاء لاجله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيلى ويأخذ منى ثانياً لا ينفقت الى دفع الموكل وبأمره بالخروج عن حق وكيله فاذا حضر الدائن وأخذ من الموكل

أقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع بقيمة الدين على الراهن هذا اذا تصادق أن قيمة المهرونة كانت ألفاً وان اختلفا فقال المرتهن مارهنتنى الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفاً وهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع بقيمة دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيعها القاضى وتكون العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو كان الرهن عبداً فاختلفا فقال الراهن كانت القيمة تقوم الرهن ألفاً فذهب بالاعور ارنال نصف خمسمائة وقال المرتهن لابل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وانما ازداد بعد ذلك فأنما ذهب من حقي الربع مائتان وخسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على الماضي فكان الظاهر شاهداً له وان أقال البينة فالبينة بينته أيضاً لها ثبت زيادة ضمان فكانت أولى بالقبول كذا في البسداء \* عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان الرهن ثوباً وأذن الراهن للمرتهن في لبسه فلبسه فهلك واختلفا في هلاكه في حالة اللبس أو بعد ما نزع وعاد الى الرهن فالقول قول المرتهن لانهما اتفقا على خروجه من الرهن فلا يصدق الراهن في دعواه العود الى الرهن وعنه أيضاً رهن من آخر عبداً ساوى ألف درهم بألف درهم وسلط الراهن المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولكن مات في يدك فان الراهن يحلف بالله ما بع لم أن المرتهن باعه بخمسمائة ويكون القول قوله ولا يستخلف بالله لقدمت في يد المرتهن كذا في الذخيرة \* أذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب مرهون يوم ما جابه المرتهن متخزفاً وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتهن انه أصابه في اللبس لانفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن على قدر ما عاين الضمان عليه كذا في الوجيز لا كدرى \* واذا كان الرهن عبداً فأقام الراهن بينة أنه أبى عند المرتهن وأقام المرتهن بينة أنه أبى من يد الراهن بعد ما رده عليه قال ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى أخذ

يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه في القضاء وفي كتاب الحوالة أمره بقضاء دينه فقال قضيت وصدقه الا أمر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذ من الأمر لا يرجع المأمور على الأمر لان الأمر كذب في اقراره حيث قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يبطل بالحكم على خلافه اذا كان الحكم بالبينة ما غيرها فلا ألا يرى أن المشتري متى زعم تحرير البائع وكذبه البائع بئس المشتري بتسليم الثمن الى البائع وهذا قضاء على خلاف اقراره ومع ذلك لم يبطل اقرار المشتري بالعقد لما أنه لم يكن بالبينة والصحيح أن يجعل لعدم رجوع المأمور على الأمر بان المأمور وكيل بشر ما في ذمة الأمر بماله وينقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الأمر اذا سلم له في ذمته كل ما اشتري انما يؤمر بتسليم الثمن الى الأمر اذا سلم الم الأمر ما اشتري أما اذا لم يسلم فلا \* وذكر القدرورى ان رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدينون بما قضى \* قال قضيت دينك بأمر فلان فأنكر كونه مدينون فلان وأمره وقضاه أيضاً والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين والأمر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان كان غائباً لكن عنده خصم حاضر فان المدعى على الغائب سبب المدعى على الحاضر لانه مالم يقض دينه لا يجب عليه شيء وبينهما اتصال أيضاً وهو الأمر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصماً \* أمر غيره بان ينفق عليه أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال عوض عن هبتي أو أطمع عن كفارتى أو أذر كاتماً الى أو هب لفلان ألفاً لا يرجع بلا شرط الرجوع

ففي كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابل ملك المال فأمور يرجع بلا شرط الرجوع وفي كل موضع ملك المدفوع اليه غير مقابل بملك المال لا يرجع بلا شرط لان الدافع بملك المدفوع من الأمر أو لا في ضمن التملك من المدفوع اليه حتى يقع الزكاة والتعويض والكفارة عنه فإذا ملك المدفوع اليه مقابل بالملك كان الملك ثابتاً لا أمر أيضاً مقابل بالملك فيرجع عليه الأمور لان بدل الملك يجب على من يجب له الملك أما إذا ملك المدفوع اليه المدفوع لا مقابل بالملك فلا أمر عليه أيضاً لا مقابل بالملك فيكون متبرعاً فلا يرجع بلا شرط الضمان \* وفي كفاية عصام رحمه الله قال اقض فلا نعي أو الذي له على أو ادفع عني على أن لك على ففعل له الرجوع ويكون اقراراً به عليه وإن قال اقض أو ادفع ولم يقل عني إن الأمر بشرى بكا أو خيطاً أو حرت العادة بينهما أن وكيل الأمر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الأمر شراء أو قرضاً ثم يعطيه الأمر له أو الأمر في عيال الأمر أو الأمر في عيال الأمر يرجع وعند انتفاء هؤلاء لا يرجع عندهما خلافاً للثاني رحمه الله ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه إن كان قال ادفع أو اقض قضاء وإن قال ادفع أو لم يقل قضا يرجع جملة على الأمر بالادعاء وفي بعض الفتاوى يرجع الدافع على القايض ولم يفصل والحق ما ذكرنا \* وفي الكافي أمره بأن يتقدم فلا يألفاً أو قال انقذه ألفاً له على أو ادفع الذي له على أو أعطه الذي له على أو أوفه ماله (٤٧٢) على أو أعطه على ألفاً أو اقضه ماله على أو اقضه عني أو انقذه ألفاً على أني ضامن بها وعلى

أنى كفيلاً بها أو على أنم لك على أو على أنم لك إلى أو قبلي ونقد يرجع في الكل على الأمر ولو أمر في هذه الفصول أن يتقدم الجياد فأعطى الزوف يرجع بالزوف وفي الكفاية يرجع عما كفل لان الرجوع هنا يحكم الاقراض وفي الكفاية يحكم ملك ما في ذمة الاصيل \* ادفع إلى فلان قضاء ولم يقل عني أو ذلك على لك ان خاطباً يرجع والأول الخليفة ما ذكرنا وقال محمد لو أمر بذلك ولده أو أخاه فهو كالتقريب الذي لم يخاطبه الآن بأمر من في عياله من القريب والبعيد أو المرأة أمرت زوجها أو أمر الاجير فيجعل في الاستحسان

بينه المرتين كذا في المحيط \* وإذا قال رهنتك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرتين رهنتي هذا العبد وقبضته منك وأما البينة فالبينة بينة المرتين إذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتين وإن كانا هالكين وقيمة ما يدعيه الراهن أكثر فالبينة بينة الراهن كذا في الظهيرية \* ولو قال المرتين ارتهنتم ما جميعاً وقال الراهن بل رهنتك هذا وحده وأما البينة فالبينة بينة المرتين وإذا قال المرتين رهنتي هذا العبد بألف درهم وقبضته منك وعلى عليك سوى ذلك ما تدينار لم تعطني بهارهننا وقال الراهن غصبتني هذا العبد ولك على ألف درهم بغير رهن وقد رهنتك بما تني ديناراً يقال لهافلانة وقبضتها مني وقال المرتين لم ارتهن منك فلانة وهي أمك والعبد والامة في يد المرتين فانه يحلف الراهن على دعوى المرتين لان عقد الرهن يتعلق به الزوم في جانب الراهن والمرتين يدعي عليه حق نفسه ولو أقر به يأنه فاذا أنكر يستخلف فان حلف يطل الرهن في العبد وإن نكل عن البين كان العبد رهناً بألف وأما المرتين فلا يحلف في الامة بشيء ولكن تترد على الراهن لان عقد الرهن لا يكون لازماً في جانب المرتين فجحوده الرهن في الامة بمنزلة ردها ياها وله أن يرد على الراهن فان كانت مرهونة عنده فلا استخلاف لا يكون مفيداً فيها وإن قامت البينة لهما أمضيت بينة المرتين لانها ملزمة للراهن وبينه الراهن لا تلزم المرتين شيئاً في الامة فلامعنى للقضاء بها إلا أن تكون الامة قد ماتت في يد المرتين فحينئذ يقضى بينة الراهن أيضاً كذا في المبسوط \* وقع الاختلاف بين الراهن والمرتين في ولد المرهونة فقال المرتين ولدت عندى فالقول للمرتين لانه في يده ولم يقرب يأخذ من غيره ولو قال المرتين ارتهنتم الأم والولد جميعاً وقال الراهن بل الأم وحدها فالقول للراهن لانه منكروا ادعى المرتين الرهن مع القبض يقبل برهانه عليهما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وإن مجرد المرتين الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتين سواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخره هو قولهما كذا في الوجيز للكردي \* وإذا أقام الراهن بينة أنه رهن عبداً يساوي ألفي درهم بألف درهم وأنكر المرتين الرهن ولا يدري ما صنع بالعبد

كالخليفة والشريك على ما مر وفي الكافي الخليفة من يأخذ منه المال ويعطيه ويدينه ويضع عنده المال ومن ضمن في عياله فهو كالخليفة وكذا لو أمر الابن أباه وقد مر في مسألة الابن خلافه وفي المؤن المالية إذا أمر غيره بالاداء قال نحر الاسلام يرجع بلا شرط الرجوع وكذا في كل مطالب من العباد حساً \* قال لرجل خلصني من مصادرة الوالى أو قال الاسير ذلك فخلصه انسان قيل لا يرجع فيه ما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط الرجوع لافي المصاراة والامام السرخسي على أنه يرجع فيه ما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح وإذا غاب رب الأرض وأخذ الوالى الخراج من الاكار في ظاهر الرواية لا يرجع الا كاره عليه وقال الفقيه يرجع وإن أخذه من البحار لا يرجع وإن أخذ الوالى الجباية من المستأجر اجارة طويلاً أو من الذي يسكنه اغلة قالوا يرجع كالا كار \* طمع الوالى في أموال جماعة من التجار فأخضعهم فأنخذ من الظاهر من مصادرا وقال اقموه عليكم بالحصاة ليس لهم الرجوع على الختفين شرعاً فأما أمر المرأة فظاهر وإن بعثوا إلى الظاهرين أن لا يطلعوا عليهم أصحاب الجباية وما أصابكم فنعين بالحصاة يرجعون عليهم \* بعث بعلمه من الدين إلى الدائن بخاء به الله فقال اشتري به شيئاً فذهب فاشترى بفضه وهلك الباقي أو هلك الكل قبل الشراء هلك من مال الدائن لكونه قاضياً بالأمر بالشراء \* قوله للدينون ادفع مالي عليك من الدين إلى من شئت أو اطرحه في البحر ففعل لا يسقط عنه الدين لان الدين يقضى بملك الدينون فلا يسع



أمره لمصادفته ملك الغير \* ولو قال لو دعه ادفع الودعة الى من شئت أو القه في البحر ففعل فن مال الأمر لان العين ملكه فصح أمره في ملكه وفي المبسوط لا تدفع الدين إلا بمحضه فلا تدفع بلا محضه ضمن وقد مر مثله ولا تخالف بينهما ولو تأملت \* قال استدن وأنفق على زوجتي كل شهر عشرة أو على أولادي الصغار فقال فعلت وصدقته المرأة وكذبه الأمر لم يصدق إلا إذا كان الحاكم فرض لهذا ذلك لاخذ هذا ذلك باذن الحاكم ولو كذبه الأمر وأراد المأمورين الأمر حلف الأمر بالله ما تعلم أنه أنفق على أهلك كذا ولو زعم الأمر أنه أنفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا الوصي \* نوع في الوكيل بالاقرار والاستقراض والقبض والتقاضى والرسول في صح التوكيل بالاقرار لا بالاستقراض \* أمره برهن شيء والتزام ربح على أن يؤديه اليه الأمر ففعل لا يصح ولا يرجع لعدم صحة الأمر وعن الإمام وكله قبض ماله على فلان ثم ان الموكل استوفى بعضه وغاب وخاصم الوكيل الغريم فادعى الغريم أنه أدى بعضه الى الموكل ولم يجد بينة فأخذ الوكيل كاه ثم حضر الموكل وبرهن الغريم على القضاء له أن يأخذ الموكل في ذلك إلا إذا كان بعينه قائماً في يد الوكيل فيما أخذه منه وان كان ضاع من الوكيل أو زعم الوكيل أنه أعطاه الى الطالب فله مطالبة الطالب فقط وكذا لو أقر الطالب بقبضه وان وكله بعد ما قبض بعضه أو كله رجوع بذلك على الوكيل أن برهن على أدائه من الطالب قبل وكالته ولا شيء على (٤٧٣) الطالب في قولهم وان أقر به الطالب

م يرجع على أحد إلا أن يكون المال قائماً بعينه عند الوكيل فبرده عليه \* وفي المنتقى وكله بقبض دينه وكان قبض بعضه وباقي المسئلة بجأها ان شاء رجع به على الطالب وان شاء رجع به على الوكيل والوكيل على الطالب \* قال المطلوب للحاكم حلف وكيل القبض على عدم علمه بقبض الطالب لا يحلفه ولا ينتظر تحليف الموكل بل يدفع الى الوكيل ثم يتبع الموكل فيحلفه \* الوكيل بقبض الدين من القاضي لأجل الغائب والرسول بقبضه والمأمور لا يملك الخصومة بلا خلاف \* الوكيل بقبضه اذا أقر بقبضه من الغريم وهلاكه عنده أو بدفعه الى موكله

ضمن قيمة العبد يحتسب له من ذلك مقدار الدين ويرد الباقي على الراهن ولو أقر المرتهن بالرهن والموت عنده هلك بما فيه ولا يضمن الزيادة لأنه أمين في الزيادة ولم يوجد منه مجود فلا يضمن الزيادة كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب

ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون فان رهنتم بجنسها هلكت هلكت بجنسها من الدين وان اختلفا في الجودة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه وتكون رهنها مكانه والاصل عنده أن حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا محالة فالاستيفاء انما يكون بالوزن وعندهما حالة الهلاك حالة الاستيفاء اذ لم ينص الى الضرر (بيانه) اذ اهرن مدهن فضة وزنه عشرة قعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته أكثر من وزنه سقط الدين بالاتفاق وان كانت قيمته أقل من وزنه فكذلك عنده وعندهما يضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه وان انكسر وقيمته مثل وزنه عشرة فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى الراهن بالخيار ان شاء افتكه ناقصا بكل الدين وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو من خلاف جنسه ويكون الضمان رهنًا عند المرتهن قائمًا مقام الاول وبصر المرهون ملكا للمرتهن بالضمان ولا يجبر الراهن على الفكك \* وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه ناقصا بكل الدين وان شاء جعله بالدين فيصير ملكا للمرتهن بدينه وليس للراهن أن يضمن قيمته وان كانت قيمته أقل من وزنه ثمانية ضمن قيمته جيداً من خلاف جنسه تحريزاً عن الربا أو رد ثمان من جنسه ويكون رهنًا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه اثنا عشر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه بالغته ما بلغت وتكون رهنًا عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور ملكا له

(٦٠ - فتاوى خامس) يقبل في حق براءة المدينون لافي حق الرجوع على الموكل لو بان استحقاقان برهن انسان ان ما عترف الوكيل بقبضه وهلاكه أو دفعه كان لي وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على موكله بلا حجة من برهان أو اقرار موكل \* وكيل أحدرني الدين اذا قبض حصه موكله صح فان قائماً في يده شاركه شريكه الآخر ان شاء وان تلف في يد الوكيل كل من مال الأمر كما اذا قبضه أحد الشريكين بنفسه شاركه شريكه لو قائماً عليه لو تلف الرسول بالتقاضى يقبض كالرسول بالقبض لكن لا يملك الخصومة اجتماعاً وقال شيخ الاسلام الوكيل بالتقاضى ان في المتعارف أنه هو الذي يقبض ملكه والا فلا \* وكله بقبض وديعته وجعل له الاجر صح وان وكله بقبض دينه وجعل له أجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت جاز له الوكيل بقبضه اذا وكل أجنبياً لا يصح مع ذلك لو قبضه الثاني من المطلوب ووصل الى الاول برئ المدينون وان لم يصل ان كان الثاني في عيال الاول يبرأ المدينون أيضاً والا لا وان هلك في يد الثاني قبل وصوله الى الاول للغريم أن يضمن الثاني والثاني يرجع الى الاول وان كان الموكل قال له ما صنعت فيه فهو جائز صح وكيله وليس للوكيل بقبضه أن يأخذه كانه عيناً آخر لانه مبادلة ومعاقدة ولم يوكله \* الوكيل بقبض العبد اذا قبله قبل قبضه قاتل لا يخاصم في قيمته والمودع يملكه حتى لو كان القاتل عبداً له الخصاص في القداء والدفع اليه لانه مسلط على الحفظ باعاده يده حتى ملك الخصومة مع السارق والغاصب في استرداده العين



فدفعه قبل قبضه جاز عندهما خلافاً للثاني رحمه الله تعالى أن أقاله الوكيل بعد البيع تصح أم لا هذا إذا كان المبيع في يد الوكيل ولو في يد  
الموكل وأبي الدفع قبل قبض ثمنه ذلك وإن باعه منسيئة وأبي الموكل من دفعه قبل قبضه يجبر عليه وإن كان في يد الوكيل وأخذه الموكل  
وأراد أن لا يدفع قبل قبض الثمن ليس للوكيل أن يدفعه إلى مشتريه قبل قبض الثمن وإن المبيع في يد الموكل ولم ينه عن الدفع قبل قبض  
الثمن فأخذه الوكيل من بيته وهلك في يد الوكيل إن أخذ بعد البيع لا يضمن وإن قبله وقد نهى عن القبض يضمن ولو لم يهلك حتى باعه جاز  
وإن مات قبل أن يسلم إلى المشتري انفسخ البيع \* أمره ببيع عبده ودفعه إليه وقال لا تدفعه بعد البيع حتى تقبض الثمن فباعه ودفعه  
الوكيل إلى المشتري قبل قبض الثمن وقوى الثمن على المشتري جاز البيع ولا ضمان على الوكيل كإلوا بعه الوكيل ثم نهى عن الدفع قبل قبض  
الثمن وقال الثاني يعمل بنهيه ويلزم المشتري أن يرده على البائع حتى يتقدم الثمن فإن مات في يد المشتري تم البيع وضمن الوكيل الثمن للأمر  
ويرجع به البائع على المشتري وإن كان قال لا تتبعه حتى تقبض الثمن يطل البيع ولا يجوز حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثك بهذه  
الدراهم التي قبضت منك فإن فعل ذلك جاز البيع والأفلا (نوع آخر) الوكيل بالبيع لا يملك شراء نفسه لأن الواحد لا يكون مشترياً  
وبأعاقبيه مع من غيره ثم يشتريه منه وإن باعه من مأذونه أو مكاتبه أو ابنه الصغير لا يجوز (٤٧٥) وإن ابنه البائع فعلى الخلاف  
وإن أمره الموكل أن يبيعه

من نفسه أو أولاده الصغار  
أو من لا يقبل له شهادته  
فباع منهم جاز وبيعه من  
أب الموكل أو ابنه أو مكاتبه  
أو عبده المدين أو وكيل  
العبد باع من مولا جاز  
وعقد الوكيل السلم وقبض  
الموكل المسلم فيه يجوز ولو  
امتنع المسلم إليه من دفعه  
إليه له ذلك ولو أقال الموكل  
السلم صح \* البائع أبرأ  
الموكل عن الثمن صح كذا  
عن محمد رحمه الله \* والوكيل  
بالبيع أن يبيع بالنسيئة  
ويأخذ رهناً أو كفيلاً أما  
الحالة والأقالة والخط والابراء

ضمنه قيمة نصف الرهن لأن قيمة نصفه تبلغ قدر الدين وعند محمد رحمه الله تعالى إن انتقص قدر خمسة  
دراهم بالانكسار يجبر على الفك كذا بكل الدين وإن انتقص أكثر من ذلك يخير إن شاء افتكه بكل الدين  
وإن شاء ترك ثلثي الرهن بدينه وأخذ الثلث وإن كانت قيمته اثني عشران شاء افتكه بكل الدين وإن شاء ضمنه  
قيمة خمسة أسداسه عندهما وإن كانت قيمته مثل الدين عشرة أو أقل من الدين تسعة إن شاء افتكه بكل  
الدين وإن شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف جنسه عندهما (فصارت الأقسام ستة وعشرين فصلاً)  
لأن القسم الأول وهو أن يكون وزنه مثل الدين ستة فصول لأنه إما أن تكون قيمته مثل وزنه أو أقل أو  
أكثر فثلاثة بتقدير هلا كونه ثلاثة بتقدير انكساره والقسم الثاني وهو أن يكون وزنه ثمانية عشرة  
فصول لأنه إما أن تكون قيمته أقل من وزنه سبعة أو مثل وزنه أو أكثر من وزنه تسعة أو عشرة أو اثني عشر  
والقسم الثالث وهو أن يكون وزنه خمسة عشر أو عشرة فصول لأنه إما أن تكون قيمته مثل وزنه أو  
أكثر من وزنه أو أقل من وزنه أو أكثر من وزنه مثل الدين أو أقل من وزنه وأقل من الدين  
فخمس بتقدير الهلاك وخمس بتقدير الانكسار كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل  
ارتهم من آخر حاتم فضة فيه من الفضة درهم وفيه فص يساوي تسعة دراهم بعشرة فهل فهو بمافي  
عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا كانت قيمة  
الحلقة درهم ما أو أكثر فكذلك الجواب فاما إذا كانت قيمة الفضة التي في الخاتم أقل من درهم فإن كانت  
نصف درهم مثلاً فإن هلك الفص يسقط تسعة دراهم والرهن الخيار في الفضة التي في الخاتم إن شاء جعله  
بدينه وإن شاء ضمنه قيمة الحلقة نصف درهم ثم يرجع المرثين على الزاهن بدرهم فاما إذا انكسر الفص  
دون الحلقة يسقط من الدين الذي كان بازاء الفص بقدر ما انتقص الفص بالاجماع وإن انكسرت  
الحلقة فالرهن بالخيار عندهم جميعاً إن كانت قيمة الحلقة درهماً أو أقل فإن اختار الترك فعلى قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه بالقيمة وعند محمد رحمه الله تعالى بالدين وإن كان قيمته

الأقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فإذا باع ثم أقال لزم الثمن وكذا الاب والوصي والمتولى كالأب \* ولو قال له ما صنعت من شيء فهو جازم ملك  
الحالة أجماعاً والأقالة على الخلاف \* ولو أبرأ الوكيل المشتري عن الثمن صح عندهما قبل قبض الثمن وضمن وبعد قبضه لا يملك الخط  
والابراء والأقالة وبعد ما قبل الثمن حواله لا يصح كإبعده الاستيفاء هذا إذا كان للمعتل على الوكيل المحيل دين فيصير قاضياً دين نفسه  
فيضمن للوكل وإذا أقال وأراد إسقاط الضمان عن نفسه فلا يصح وإذا لم يكن عليه دين فهي وكالة فلا تمتع الصحة وفي موضع ثقة قبض  
الوكيل الثمن ثم وهب أو حط أن أضاف إلى المقبوض بأن قال وهبت منك هذا الثمن لا يصح أجماعاً وإن أطلق بأن قال وهبت منك ثمن هذا  
العبد صح بأكمله كان قبل قبض الثمن والوكيل بالاجارة إذا فسح بعد الاجارة صح لا بعده حتى المدة وبعد قبض الاجرة ديناً كان أو عيناً ولو  
ناقض وكيل المسـ تأجير رب الارض والارض في يد المؤاجر جاز وإن في يد الوكيل أو الموكل لا استحصانا كافي يد الوكيل بالاجارة \* وفي المتن  
عن الامام الثاني أن الوكيل انما يملك البيع بالنسيئة إذا كانت الوكالة للتجارة أما إذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى غزلها للبيع لم يملك نسيئة  
وبه يبقى فإن تقييد المطلق بدلالة الحاجة أمر شائع فائض ومن جوز النسيئة انما يجوزها لأجل المتعارف فإن طول لا يجوز وقيل يجوز عنده  
وإن طالت المدة وعندهما لأجل متعارف في تلك السلعة وفي الكافي الوكيل بطلاق البيع يملك النسيئة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله

وفي العيون بعة بالنقد فباعه نسيئة جاز\* لاسع الا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز\* بعه بألف بالنسيئة فباعه بألف نقد اصح لحصول الغرض وباقل من ألف لا يجوز ذكره شيخ الاسلام والطحاوي لم يعتبر هذا الشرط لجواز وفي اعتباره اختلاف المشايخ\* الوكيل بالبيع اذا باع النصف ثم النصف يجوز ولو باع النصف لا غير فكذلك عند الامام وبالشراء اذا اشترى نصفه لم يجز الا ان يشتري الباقي قبل أن يختصما\* عزله عن الوكالة فقال الوكيل بعه قبل العزل لا يصدق\* قال الوكيل بعه منه وأنا وكيل وهو يدعيه وقال الأمر عزلتك لم يصدق الموكل\* الوكيل يبيع العبد بعه من نفسه لا يجوز ولو باعه من ابنه أو أبيه يجوز وان عتق\* ان خالف أمر الأمر إلى خير في الجنس بأن أمره بألف نسيئة فباعه بنقد ينفذ وان باعه بمائة دينار وكان أمره بألف درهم لا ينفذ عليه وان خيرا\* أمره أن يبيع برهن أو كفيل ثقة فباعه بدونهما لا يجوز ولو اختلفا في اشتراطه فالقول للوكيل وكذا لو قال أمرتك بغير هذا الثمن فالقول له\* بعه بشه ورجاز بدونه\* لا تبعه الا بشهود لا بدونه وكذا حتى تشهد لان النهي عام الا في حالة ولم توجد\* بعه في هذا السوق فباعه في سوق آخر يجوز ولو قال لا تبعه الا في هذا السوق فباعه في آخر لا يجوز\* بعه من فلان فباع من غير مجاز وفي الكافي بعه من فلان فباع من غير لم يجز ولو أمره بان يشتري من فلان جارية معينة فاشتري من وكيله أو من رجل اشتراه (٤٧٦) منه جاز\* وفي السلم اذا أسلم مع غير من شئ موكله صار محالفا كالأسلم في غير ما سمى موكله\* وفي

العيون عن محمد رحمه الله تعالى بعه بالنقد أو بعه من فلان له أن يبيعه بالنسيئة ومن غفر فلان ويجعل على المسورة كافي المضاربة اذا قال له اشتر البزلة أن يشتري غيره وذكر القاضي وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بحضور فلان لا يبيع الا بحضوره\* أعطاه ألفا لم يقضي به دينه وقال ادفعه الى الدائن وخذ الصك فدفعت ولم يأخذه فلا ضمان ولو قال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفعت قبل أخذه ضمن وكذا المشتري يدفع الثمن الى رجل ليدفعه الى البائع فعلى الوجهين قبل هذا اذا كان رفيع القدر يحتشم الناس مخالفته ولو وضع القدر

أكثر من درهم بأن كانت درهما ونصفا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اختار الترك يضمه جميع قيمته درهما ونصفا ولكن من الذهب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه ثلثي الحلقة بقيته من الذهب وعند محمد رحمه الله تعالى ان أوجب الكسرة نقصان نصف درهم قدرا الصياغة فانه يجبر الراهن على الفكالك بجميع الدين ولا يجبر وان أوجب الكسرة نقصاناً أكثر من نصف درهم يتخير الراهن واذا اختار الترك يترك عليه بالدين لا بالقيمة كذا في المحيط\* ولو ارتهن سيفاً على قيمة السيف خمسون درهما وفضته خمسون درهما بمائة درهم فهذا كذا في المحيط\* ولو ارتهن فلوساً فكسرت فقد هلك بالدين ولو من الدين بحساب نقصان النصل هكذا في المبسوط\* ولو رهن فلوساً فكسرت فقد هلك بالدين ولو رخص سعره لم يعتبر ولو انكسرت ضمن القيمة قدر الدين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي كل موضع ملك المرتهن بعض القلب بالضمان عيز ويكون الباقي رهناً مع الضمان الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين فلوساً فقلت لم يعتبر كذا في التارخانية\* قال في الاصل رهن عند رجل طستاً أو تورا أو كوزاً بدرهم وفي الرهن وفاء وفضل فان هلك الرهن هلك بمافيه وان انكسر فان كان شياً لا يوزن فانه يسقط من الدين حصّة النقض وانما اذا كان موزوناً فان الراهن بالخيار ان شاء افترقه بجميع الدين وان شاء ترك ذلك عليه بالقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ترك عليه بالدين وذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال شمس الأئمة السرخصي وما ذكر من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لا يستقيم على ظاهر رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا كان في الرهن فضل كذا في المحيط\* رجل رهن رجلاً بمائة درهم كثر خطه بساوى مائتين فان هلك صار الدين مستوفى بنفسه فان أصابه ماء فوفى وانفخ ان شاء الراهن افترقه بالدين ولا شئ له وان شاء ضمنه مثل نصف الكراخيد ويصير النصف الفاسد ملكاً للمرتهن ويكون ما ضمن مع نصفه رهناً عند محمد رحمه الله تعالى له أن يجعل نصفه بالدين ان شاء فان كان فيما

لا يحتشم مخالفته لا ضمان ذكره في المحيط\* وكيل البيع زعم البيع وقبض الثمن وهلا كه عنده وصدقته المشترى صح وان زعم الوكيل هذه الأمور بعد موت الأمر وأنكر ورثته وصدق المشتري الوكيل فيما قال ان المبيع هالك فالقول للوكيل استحساناً وان قائماً لا يصدق الا بينة يقيمها على البيع في حياة الموكل\* والوصى بعد بلوغه اذا قال بعث ماله وقبضت ثمنه وتلف عندي وأنكره البائع صدق في براءة المشتري وبرأته لا في حق الزام شئ على اليتيم\* الوكيل بالبيع المطلق باع بالخيار له أو لموكله جاز\* وجد المشتري من الوكيل بالبيع قبل قبض الثمن أو بعده عيماً ان رده على الوكيل بالبينة أو التكول كان رداً على الموكل وان باقراً لا ولكن يخاصم الموكل\* الوكيل بالبيع المطلق باع فاسداً وسلم لا يضمن لانه حصل ما وكل به والوكيل أن يسترد\* والمأمور بفاسداً اذا أتى بالخيار جاز استحساناً خلافاً لمحمد رحمه الله وعلى هذا بعه الى أجل فباعه بالنقد قال شمس الأئمة الاصح عدم الجواز اجاعاً ولو أمره أن يزوجه بالاشهود فزوجه بهم نفذ على الأمر عند مولا قالهما\* نوع منه\* اذا قيل للوكيل اصنع ماشئت له التوكيل ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كره له لا على الثاني توكيل الثالث\* وفي الاقضية لو قال السلطان استخلف من شئت فاستخلف آخر وقال القاضي له أيضاً استخلف من شئت له الاستخلاف أيضاً ثم وثم والوكيل بقبض الدين وبالنصومة وبالشرا سواء وكما لا يسمع الدعوى من وكيل الوكيل فكذا من وكيل الوصي\* وكيل البيع اذا لم

يقبل له العمل برأيه فكل آخر وتصرف الثاني بحضرة الاول جاز والعهد على الوكيل الثاني وان باع الاول بحضرة موكله فالعهد على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء وان باع الثاني بغيبه الاول ولم يكن قيل له اعمل برأيه ان اجازته الموكل جاز والا ان كان بين الثمن جاز ولا لا وفي الطلاق والعتاق والخلع والنكاح والكتابة ان اوجده الثاني بحضرة الاول او كان غائبا فاجازه لا يجوز \* وعن محمد ان النكاح والخلع والكتابة كالبيع وذكر القاضي وكل الوكيل بالتزوج آخر ليس له ذلك فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز ووصية الوكيل الى آخر عند الموت كالتوكيل ولو كان قال له اعمل برأيه فكل آخر فباعه الثاني من الاول لم يجوز (نوع) الوكيل بيع الدينار بالدرهم اذا باع عمالا يتعان الناس فيه لا يجوز عندهم \* وكذا ان يبيع عبده بألف وقيمته كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بألف \* باعه بالخيار ثلاثة أيام فزاد قيمته في المدة ان يجيزه عنده لانه يملك ابتداء فملك الامضاء ايضا وان سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلا للثاني ولو كان وصيا ليس له ان يضي البيع عندهم \* وكذا بالبيع مطلقا ثم قال له لا تبع اليوم فباعه غدا من غير تجديد الوكالة جاز \* وكذا يبيع عبده بمائة دينار فباعه بألف وقال بعت عبدا ولم يذكر بماء ولم يعلم به الموكل فقال اخبرت جاز بألف \* وكيال البيع وكل موكله بقبض ثمنه له ان يعزله الا اذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل ان يوكل موكله لا يملك عزله (٤٧٧) اذا وعن محمد انه لا يملك عزله في المسئلة

الاولى ايضا وقد مر وفي شرح الطحاوي نهى الوكيل الموكل يصح لكن لو قبض الموكل برئ المشتري (نوع) وكيال البيع استاجر من يعرض العين لمن يرغب فيه فغاب الاخير أو وضع في يده لا يضمن والخيار انه يضمن \* الدلال المعروف ظهر في يده ثوب مسروق وطالب منه المسروق منه فقال رددته على من اخذته منه يبرأ اذا أثبت بالبينة رده لا بمجرد قوله كغاصب الغاصب اذا قال رددته على الغاصب المحجور اشترى خنطة وأمر آخر يبيعه فباعه وسلمه وغاب المشتري ولم يعثر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد لمولاه وأمر المحجور باطل

ملكه فضل لزمه ان يتصدق به كذا في خزائن الاكل \* والله أعلم

### الباب الحادي عشر في المتفرقات

رجل رهن من آخر عبدا وهلك الرهن في يد المرتهن ثم استحقه رجل بالبينة كان له ان يضمن أيهما اشاء فان ضمن الراهن ملكه باءا للضمان سابقا على عقد الرهن فحينئذ هو رهن ملك نفسه وان المرتهن صار مستوفيا دينه فلا يرجع بالدين على الراهن وان ضمن المرتهن يرجع بما ضمن على الراهن ويرجع بالدين عليه أيضا فاذا شرط الراهن والمرتهن وقت العقد ان يكون العدل هو الراهن ويكون الرهن عنده يبيعه عند محل الاجل فهذه المسئلة على وجهين الاول اذا شرط ان ذلك في عقد الرهن وفي هذا الوجه لا يصح الرهن قبضه المرتهن اولا لم يقبضه الوجه الثاني اذا شرط ان ذلك بعد تمام الرهن فان لم يقبض المرتهن الرهن لا يصح الرهن واذا قبضه صح ثم اذا قبضه وباعه الراهن ان باعه وهو في يد المرتهن فالثمن للمرتهن وان اخذته من يد المرتهن ثم باعه فالثمن للراهن ولا يكون المرتهن أخص به كذا في المحط \* (وجنابة غير الراهن على الرهن) لا تخلو اما ان كانت في النفس او في ماله او في النفس وكل ذلك لا يخلو اما ان كانت عبدا أو خطأ أو في معنى الخطا والجناني لا يخلو اما ان كان حرا أو عبدا فان كانت في النفس عبدا والجناني حر فالراهن ان يقتص اذا اجتمع على الاقتصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ليس له الاقتصاص وان اجتمعا عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان كذا ذكر الكرخي الاختلاف وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه لا يقتص على قاتله وان اجتمع عليه الراهن والمرتهن ولم يذكر الخلاف واذا اقتص القاتل سقط الدين هذا اذا اجتمعا واما اذا اختلفا لا يقتص من القاتل وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين وكانت القيمة رهنا ولو اختلفا فابطل القاضي القصاص ثم قضى الراهن الدين فلاقتصاص وان كانت الجنابة خطأ أو شبهه عمد فعلى قاتله القاتل قيمته في ثلاث سنين يقبضها المرتهن فتكون رهنا ثم ان كان

فقد قبض هو مال مولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان له ذلك كافي القصب مع غاصب الغاصب يصح مطالبة كل منهم بالضمان \* دفع اليه قيمة ليدفعه الى من يصلحه فدفعت ونسي المدفوع اليه لا يضمن كما اذا وضعه في بيته ونسي مكانه \* قال لرجلين أيك باع هذا فهو جاز فباعا باع جاز ولو قال وكلت هذا أو هذا يبيعه فهو باطل \* قال لو احدث أحدهم ذنبا وهذا أو هذا جاز \* بيع عبدا من عبدي هذه فباع واحدا معينا منهم جاز ولا يصدق الموكل أنه لم يرد \* الشركة في الاظهر تسوقت والوكالة لاحتي لو قال وكلتك يبيع عبدي اليوم فباعه غدا يجوز ومثله في شرح الطحاوي \* قال أنت وكيلى غدا في بيع عبدي هذا صارو كيلى في الغد وبعده لا قبله \* بيع عبدي أو طلق امرأتى غدا ففعل اليوم لم يجوز وذكر طهر الدين فيه روايتين ولكن لم نظفر برواية الجواز (نوع) عن الثاني رحمه الله وكذا به بشرط جارية بألف درهم اشترى بمائة دينار قيمتها كالألف جاز وكذا في عكسه وعن الثاني ايضا وكله ان يبيع ثوبه بمائة درهم فباعه بثلاثة دنائير لا يجوز \* وعنه أنه ان يبيع عبده فباعه بفلاس أو ذهب تبرأ فوضه تبرأ بعينه أو بفغيره عما يكون غنما لم يجوز \* ولات بعد البيع ولدا يساوى ألفا فعند محمد رحمه الله لا يجوز والوكيل امضاء البيع الا اذا كانت قيمته يوم الامضاء قريبا من الثمن قدر ما يغيب فيه \* فوض الى المرتهن يبيع الرهن لاستيفاء الدين فباع باجل يجوز وفي الزيادات وكله بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالنهي باطل (نوع آخر) بيع الوكيل ممن لا يقبل شهادته له بأكثر من قيمته يجوز وبالمثل

لا وفي رواية المضاربة يجوز بالمثل والخلاف في الغبن اليسير والمضارب في هذا كالمكيل الخاص عند الامام لا يجوز بالغبن اليسير ومثل القيمة يجوز في كل الروايات فالامام فرق بين الوكيل الخاص والمضارب على رواية الوكالة من المتصرفين من يعنى منه اليسير لا الفاحش كلاب الوصى والحد في مال الصغير والمتولى ومنهم من يعنى اليسير اجتماعا وفي الفاحش خلاف كالمكاتب والمأذون يعنى الفاحش منه عنده أيضا خلافهما البيع والشراء فيه سواء ومنهم من لا يعنى الفاحش في شرائه اجتماعا ويعنى الفاحش في بيعه عنده خلافهما كالمكاتب وشريك العنان والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق ومنهم من لا يعنى اليسير أيضا كالمريض في مرض الموت عليه دين مستغرق لا يعنى عنه اليسير ويعنى اليسير عن وصيه اذا باع تركته لقضاء دينه وكذا اذا باع من وارثه عنده من يجوز البيع منهم بمثل القيمة بغن يسيرة الى أن يبلغ التمام وعنده بالتمام وبالزائد أيضا بلا اجازة الورثة وان باع المضارب أو الوصى ممن لا يقبل شهادته لا يعنى اليسير أيضا (نوع آخر) الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار والبياع لانهم يعملون بالاجر وية قال للوكيل أحل الموكل على المشتري وحق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في الصرف فانه لا يجوز قبضه الا للوكيل لان القبض فيه بمنزلة الايجاب (٤٧٨) والقبول قال شيخ الاسلام الوكيل مادام حيا وان غابا لا ينقل الحقوق الى الموكل وقال الفضلي

ان مات عن وصى فالى وصيه  
لا الموكل وان لم يكن له وصى  
يرفع الى الحاكم نصب  
وصيا عند البعض وهو  
المعقول وقيل ينقل الى  
موكاه ولا ية قبضه فيحطاط  
عند الفتوى \* الوكيل بالشراء  
يملك ابراء البائع عن العيب  
عندهما وعلى قول الثاني  
رجحه الله قال بعضهم ان قبل  
قبض المبيع يملك لانه لاحصة  
للعيب من الثمن قبل القبض  
حتى لو صالح من العيب  
قبل القبض على ثوب  
يكون الثوب بمنزلة الزيادة  
في المبيع ينقسم الثمن على  
المبيع والثوب على قدر  
قيمتها فلا يكون فيه ابطال  
شي من الثمن على الموكل  
وان بعد قبضه فلا لانه

الرهن مؤجلا كانت في يده الى حل الاجل واذا حل فان كانت القيمة من جنس الدين استوفى الدين منها  
وان بقي فافضل رده على الراهن وان كانت أقل منها استوفى الدين بقدرها ويرجع بالبقية على الراهن وان  
كانت من خلاف جنس الدين حبسها الى وقت الفكاك وان كان الدين حالا فالحكم فيه وفيما اذا كان  
مؤجلا حل سواء وتعتبر قيمة العبد في ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك وفي ضمان الرهن يوم القبض  
ويعتبر حال وجود السبب حتى لو كان الدين ألف درهم وقيمة العبد يوم الرهن ألفا فانتقصت قيمته  
وتراجعت الى خمسمائة فقتل غرم القاتل قيمته خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة واذا غرم خمسمائة  
بالاستهلاك كانت هذه الدراهم رهنا بعينها من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو تملك المرتهن غرم  
قيمتها والحكم فيه وفي الاجنبى سواء وان كان الجاني عبدا أو أمة يخاطب مولى القاتل بالدفع أو بالفداء بقيمة  
المقتول فان اختار الدفع فان كانت قيمة المقتول مثل قيمة المدفوع أو أكثر فالدفع ع رهن بجميع الدين  
ويجبر الراهن على الافتكاك بخلاف وان كانت قيمة من قيمة المدفوع أو أقل من قيمة المقتول بأن كانت قيمة المقتول ألفا  
والدين ألف وقيمة المدفوع مائة فهو رهن بجميع الدين أيضا ويجبر الراهن على افتكاك العبد المدفوع  
بجميع الدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن بقيمة  
القاتل وفاء بقيمة المقتول فالراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء تركه للمرتهن بدينه وكذلك  
لو كان العبد الرهن نقص في السعر حتى صار يساوي مائة درهم فدفعه فهو على الاختلاف هذا اذا اختار  
مولى القاتل الدفع أما اذا اختار الفداء فانه يقديه بقيمة المقتول وكانت القيمة رهنا عند المرتهن ثم ينظر ان  
كانت القيمة من جنس الدين يستوفى دينه منها وان كانت من خلاف جنسه كان رهنا حتى يستوفى  
جميع دينه ويخير الراهن بين الافتكاك بجميع الدين وبين التملك للمرتهن بالدين هذا اذا كانت الجناية في  
النفس فأما اذا كانت الجناية في مبادون النفس فان كان الجاني حرا يجب أرش في ماله لا على عاقلته سواء  
كانت الجناية خطأ أو عمدا وكان الارش رهنا مع العبد وان كان الجاني عبدا يخاطب مولاه بالدفع أو الفداء

بعده حصه من الثمن الا يرى أنه لو صالح عنه بعدد على ثوب فالثوب بدل عن العيب يقوم بالعيب وبدونه  
ويجعل التفاوت حصه الثوب فيكون الابراء لازما بابطال حق الموكل في ذلك القدر من الثمن وقيل يملك ابراءه على الإطلاق لانه بمنزلة الموكل  
فيما لا يضره وهذا لا يضره لانه لا يلزم الموكل بل يخير ان شاء قبل وان شاء رد على الوكيل وعن محمد رحمه الله اشترى له عبدا بأمره وقبضه  
ووجد فيه عيبا وأبرأ البائع عن العيب فاراد الموكل الزام العبد عليه لبراءته عن العيب لم يكن له ذلك بلا قضاء وان ألزمه القاضي صار كالمشتري  
من الآخر فان اطاع فيه على عيب رده الى الآخر ثم رده هو على البائع \* قبض الوكيل بالشراء المشتري ثم اطاع على عيب في يد البائع وأبرأ  
الوكيل البائع عن ذلك العيب اطاع عليه بعد قبضه فانه يلزم الآخر ويرجع على الوكيل بنقصان العيب الذي أبرأه البائع كذا في الامالى  
\* عن محمد رحمه الله الوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن مشتريه باقالة وبراءة وضمنه للموكل والمقاصة تقع بماعلى الوكيل عندهما واذا تقابلا  
وسقط الثمن عندهما فاعتما نفذا باقالة في حقهما فلا يعود المبيع الى ملك الموكل وعلى قول الثاني لا يملك اسقاط الثمن عن المشتري لكن  
الاقالة يبيع عنده فيصير وكيل البائع بالاقالة مشتريا من المشتري فيبقى الثمن على المشتري للموكل ولزم على الوكيل مثل ذلك للمشتري وعلى  
هذا حظ بعض الثمن وتأجيله وقبول الحوالة على المالى أو المماثل أو الادون وأخذ العوض عن الثمن والصلح عنه على شيء يملك الوكيل كله



عندهما خلا فالثاني رحمه الله فانه لا يجوز شي منه على الا امر وعنه عليه على حاله وان كان الموكل مديون المشتري من الوكيل بجنس  
الثنى تقع المقاصة وان الوكيل مديونه فعلى الخلاف وان كان مديونا له بجنسه يصير قصاصا بدين الموكل أما على رأى الثاني فظاهر وأما على  
رأيه المقتصر المسافة فيه فانه اذا وقع بدين الموكل لا يحتاج الى قضاء آخر ولو ان الموكل يلى اسقاط الثمن عن المشتري لا الوكيل مطلقا وهذا حيلة  
في الموضوعين الاول فيما اذا كان له دين على رجل لا يؤديه فيوكل الدائن عن اجنبي في شراشي من مديونه لاجل الاجنبي فيشتره بجنس دينه  
فلما تم الشراء صار الدائن مديون المديون فيقع آخر الحقيقين قصاصا عن أولهما فيؤدى الى المشتري دينه ثم يرجع الدائن الوكيل دينه الى موكله  
والثاني أن يوكل رب الدين انسابا بالشراء من مديونه فاذا اشتراه وقع القصاص بدين الموكل فيزول ماله ومنه هذه الحيلة مشروعة وذ كر  
ابن جماعة أن الموكل لو مديون المشتري لا تقع المقاصة بدينه لان الموكل لا يملك مطالبة المشتري وفي الواقعات ولو الدين على الوكيل فعلى الخلاف  
**نوع آخر** دفع المديون الى دائنه عبدا أو فضة فقال بعه أو اصرفه وخذ حقه فباع وأخذ العوض وهلك في يده فعلى المديون ما  
لم يحدث قبضا بعد القبض من المشتري ولو قال بعه بحقه ففعل صار قابضا والهالك عليه لا على المديون وفي الكافي لو لم يكن المبيع مسلما  
الى الوكيل بالبيع فقال الوكيل بعه من هذا وقبض الموكل عنه من المشتري وسألني (٤٧٩) بعده هذه المسئلة باسط من هذا

وذلك كرت أو قال قبضته  
ودفعته الى الموكل أو هلك  
عندي وكذبه الموكل في  
البيع وقبض الثمن أو في  
قبض الثمن وحده وصدق  
الوكيل في البيع لا في قبض  
الثنى فان شاء المشتري دفع  
الثنى ثانيا الى الموكل وقبض  
المبيع وان شاء فسخ البيع  
كأمر وله الثمن على الوكيل  
في الحالتين الا في قوله قبض  
الموكل الثمن عن المشتري  
وان صدقه الموكل الموكل في  
البيع وقبضه الثمن لكن  
كذبه في هلاك الثمن أو  
الدفع اليه فالقول للوكيل  
فيه مع يمينه ويجبر الموكل  
على تسليم الثمن الى المشتري  
بلا نقده الثمن ثانيا فان كان  
العبد مسلما الى الوكيل

بارش الجنابة فان اختار الفداء بالارش كان الارش مع الجنى عليه رهنا وان اختار الدفع يكون الجاني مع  
الجنى عليه رهنا (وأما جنابة الرهن على غير الرهن) فلو تخلوا ما أن كانت على بن آدم أو على غيره بن آدم من  
سائر الاموال فان كانت على بن آدم لا يتخلوا ما أن كانت عدا أو خطأ أو في معناه فان كانت عدا يقتص منه  
كما اذا لم يكن رهنا سواء قتل اجنبيا أو الرهن أو المرتين واذا قتل قصاصا سقط الدين وهذا اذا كانت جنابة  
عمدا فاما اذا كانت خطأ أو ملحقه بالخطأ بان كانت شبه عدا وكانت عدا لکن القاتل ليس من أهل وجوب  
القصاص عليه بوجوب الدفع أو الفداء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا بان كانت قيمته مثل الدين أو دونه  
شحو أن كانت قيمة العبد ألفا والدين ألف أو كان الدين ألفا وقيمة العبد خمسمائة يخاطب المرتين أولا  
بالفداء واذا فدا بالارش فقد استخلصه واصطناه عن الجنابة وصار كما لم يجز أصلا فيبقى رهنا كما كان ولا  
يرجع شيء ثم يفتدى على الرهن وليس له أن يدفع ولو أبي المرتين أن يفتدى يخاطب الرهن بالدفع أو  
الفداء فان اختار الدفع بطل الرهن ويسقط الدين وكذلك ان اختار الفداء لانه صار قابضا بفتدى حتى  
المرتين لان الفداء على المرتين لحصول الجنابة في ضمانه فينظر الى ما فدى والى قدر قيمة العبد والى الدين  
فان كان الفداء مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين أو أكثر سقط الدين وان كان الفداء أقل من الدين وقيمة  
العبد مثل الدين أو أكثر سقط من الدين بقدر الفداء وحبس العبد رهنا بالباقي وان كان الفداء قدر الدين  
أو أكثر وقيمة العبد أقل من الدين يسقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يسقط أكثر منه لو ان كان بعضه  
مضمونا والبعض أمانة بأن كانت قيمة العبد ألفين والدين ألفا فالفداء عليهم جميعا ومعنى خطاب الدفع في  
جانب المرتين الرضا بالدفع لان فعل الدفع ليس اليه ثم اذا خوطب بذلك اما ان اجتماعا على الدفع واما ان  
اجتماعا على الفداء واما ان اختلفا فاختر أحدهما الدفع والاخر الفداء والحال لا يتخلوا ما ان كانا حاضرين  
أو غائبين واما ان كان أحدهما غائبا فان كانا حاضرين واجتماعا على الدفع ودفعنا قد سقط دين المرتين وان  
اجتماعا على الفداء فدى كل واحد منهما بنصف الارش واذا فدا بظهرت رقة العبد عن الجنابة ويكون

قالو كيل مصدق في كل ما ذكره وسلم المبيع الى المشتري والثنى على الوكيل لا المشتري لاقرار العاقد على برأه الشاري فان حلف الوكيل على  
ما ظله برئ هو أيضا وان نكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد من المشتري رجع بالثنى على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل اذا لم  
يصدق في قبض الثمن لانه مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل والوكيل تخلف موكله على عدم علمه بقبضه فان  
نكل أو أقر بالقبض وكذبه في الدفع والهالك رجع بما ضمن هذا اذا أقر بقبض الوكيل أما اذا أقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري لا على الوكيل  
ولا على الموكل وان وجد المشتري به عيبا ورده على وكيله بقضائه الوكيل أقر بقبضه الثمن أخذ منه الثمن ورجع هو على موكله به ان كان  
صدقه في قبض الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل رجع وان حلف لاوباع العبد واستوفى ثمنه فان  
فضل رده على الموكل وان نقص غرم ولا يرجع بالنقصان على أحد فان كان أقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل لعدم  
الدفع الى الوكيل لعدم تصديقه ما على الموكل في اقراره ما بالقبض والدفع وحلف الموكل ثانيا فان نكل رجع عليه والمبيع له وان  
حلف لاوباع المبيع واستوفى منه الثمن كأمر ولو أن الموكل هو الذي باعه موكله بقبض الثمن فزعم الوكيل القبض والدفع أو الهالك  
عنده فالقول له مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن فان رده بغيره عيبا ورده على البائع لا يرجع على البائع لعدم ثبوت القبض في حقه ولا على

الوكيل لعدم العقد بينهما ما وصدق في دفع الضمان عن نفسه لكونه أميناً وباعه الحاكم وأوفاه غنة ورقضه على البائع ولا يرجع بالنقصان على أحد \* المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن \* وفي الجامع باعه جارية اشتراها من غيره وقبضها ثم اشتراها المشتري الأول وقبضها وأطلع على عيب كان عند البائع الأول فإن المشتري الأول لا يرد على البائع الأول ولا على المشتري الثاني (نوع آخر) قال الحاكم جعلتكم أميناً في بيع المأذون للفرماء لا يلحقه العهدة حتى إذا وجد به عيباً لا يرد على هذا الأمين بل ينصب أميناً لما يراه أو غيره لم يرد عليه وإن أمره بالبيع للفرماء ولم يقل جعلتكم أميناً اختلفوا في أنه هل يلحقه العهدة أم لا والصحيح أنه لا يلحقه \* وفي الجامع الصغير باع الحاكم وأمينه للفرماء ثم استحق رجوع المشتري على الفرءاء وإن كان باع الوصي لهم يرجع على الوصي وهو على الفرءاء وإن باع أمين الحاكم للموكل ثم رجع المشتري على الوارث إن كان أهلاً ولا ينصب من يرجع عليه (نوع آخر) الوكيل بالبيع يוכל من يقبض الثمن \* وفي المنتقى وكل آخر يقبض الثمن بلا أمر الأمر وهلاك في يده قال الامام رحمه الله يضمن الوكيل لا القابض \* قال الحسن رحمه الله إذا نساء الموكل أعتى المشتري عن دفع الثمن إلى الوكيل فدفعه ضمن القابض (٤٨٠) \* وكل غيره وباع الثاني بحضرة الأول جاز والحقوق ترجع إلى الأول فيما ذكره العتاني

والثاني فيما ذكره في العيون لأنه العاقد \* وفي التوازل عن الثاني وذكر الصدر بلا إسناد إليه أن الأول إن كان عين الثمن أو الموكل فباعه الثاني به صح وإن لم يحضره الأول والطحاوي أنه لا يجوز بغيبة الأول ما لم يحضره الأول والموكل وذكر شيخ الإسلام أن بيع الثاني وإن بحضرة الأول لا يجوز بلا إجازته ولم يذكر هذا الشرط غيره واكتفى بحضرة الأول \* قال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الرواية والجواز بحضرة الأول محمول على إجازته وبه العامة لأن الوكيل ملحق بعدم فكان فضولياً فيوقف على الإجازة وقيل فيه روايتان في

رهنها كما كان وكان كل واحد منهما مأموراً بالرجوع عما فدى وإن اختلفا فأراد أحدهما الفداء والآخر الدفع فأيهما اختار الفداء فاختاره أولى ثم أيهما اختار الفداء فدى العبد بجميع الارش ولا يملك الآخر دفعه ثم إن كان الذي اختار الفداء هو المرتهن ففدى بجميع الارش بقي العبد رهنًا كما كان لأنه طهرت رقبة العبد عن الجناية بالفداء فصار كأنه لم يجن ويرجع المرتهن على الراهن بدينه وهل يرجع عليه بحصة الأمانة ذكر الكرخي فيه روايتان في رواية لا يرجع بل يكون متبرعاً وفي رواية يرجع وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي أنه لا يرجع الأبدية خاصة ولم يذكر اختلاف الرواية وإن كان الذي اختار الفداء هو الراهن ففداءه بجميع الارش لا يكون متبرعاً بل يكون قاضياً بنصف الفداء من المرتهن ثم ينظر إن كان نصف الفداء مثل كل الدين سقط الدين كله وإن كان أقل سقط من الدين بقدره ويرجع بالفضل على الراهن ويحبسه رهنًا به هذا إذا كان حاضر المرتهن فأمّا إذا كان أحدهما حاضرًا فليس له ولاية الدفع أيهما كان الراهن أو المرتهن فإن كان الحاضر هو المرتهن ففداءه بجميع الارش لا يكون متبرعاً في نصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وله أن يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء ولكنه يحبس العبد رهنًا بالدين وليس له أن يحبسه رهنًا بنصف الفداء بعد قضاء الدين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كان المرتهن متبرعاً في نصف الفداء فلا يرجع على الراهن الأبدية خاصة كالوفاء بحضرة الراهن وإن كان الحاضر هو الراهن ففداءه بجميع الارش لا يكون متبرعاً في نصف الفداء بالاجماع بل يكون قاضياً بنصف الفداء من المرتهن هذا إذا جنى الرهن على أجنبي فأمّا إذا جنى على الراهن أو المرتهن جناية على نفس الراهن جناية موجبة للمال وأما على ماله فهو راءاً مجناتية على نفس المرتهن نهراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى معتبراً فبدفع أو يفسد إن رضى به المرتهن ويسقط الدين وإن قال المرتهن - ن لا أطلب الجناية لمافي الدفع أو الفداء من سقوط حق ذلك وبطلت الجناية والعبد رهن على حاله هكذا أطلق الكرخي وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي وفصل فقال إن كان العبد كله مضموناً بالدين فهو على

#### الاختلاف

رواية يشترط الإجازة \* وفي المنتقى أحد وكلي البيع أو الإجازة عقد بحضرة الآخر أو جازاز وإن غائباً جاز قال الامام لا يجوز قال الكرماني هذا خلاف الأصل وقال الثاني يجوز وإن أمر أحدهما الآخر بالعقد فعد جاز في رواية وفي رواية لا مال يحجزه المالك الموكل أو الآخر \* ذكر شمس الأئمة رحمه الله العدل وكل بيع الرهن فباع بمحض العدل جازاً عند من فرجه الله وإن العدل غائباً لم يحجز إلا بإجازته وإن العدل عين غناباعه الثاني به بمحض منه فظاهراً ونفيته في رواية هذا الكتاب جوازه بحضور رأيه وقد حصل وفي رواية غير هذا الكتاب لا بلا إجازته لأن تقدير الثمن لمنع النقصان لا للزيادة ولعله لو حضر راد في الثمن لحذاقته وهديته وسعيه (نوع في المستبضع) المستبضع لا يملك الإبضاع والإيداع والبضاعة المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى إذا دفع إليه ثوباً أو قال اشتري به ثوباً بصح كما إذا قال اشتري به أي ثوب شئت وكذلك لو دفع إليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوباً بصح والبضاعة كالضاربة لأن المضارب يملك البيع والمستبضع لا إلا إذا كان في لفظه ما يعلم أنه قصد الاسترباح أو نص على ذلك \* دفع إليه ألبضاعة يشتري له به بدقة فاشتري ببعضه وأنفق البعض عليه في الكراء لا يضمن وإن اشتري بالكل وأنفق من عنده فبترع \* أمر رب البضاعة غيره أن يشتري له شيئاً من ذلك في المصر فاشتري البعض وأنفق البعض في الكراء وأنفق من مال نفسه عليه في الطريق يرجع عما أنفق من

ماله في الاستحسان \* اشترى المستبضع بضعها ومات المبضع واشترى بالباقي وأنفق في الكراء في الشراء يضمن علم موت المبضع أم لا وفي الكراء والنفقة ان علم يضمن والا لا استحسانا وكذلك المضارب يضمن ما اشترى بعد موت رب المال علم أو لا وفي الخزانة أمره بشرائها في غير المصر فاشترى وأنفق في الكراء من ماله يرجع استحسانا وان في المصر لان النقل عادة لا يكون بلا كراء فيكون الاذن ثابتا وفي المصر يمكنه النقل بنفسه أو بالرافعة الى الحالك لم أمر به فلا يرجع \* الوكيل بقبض الرقيق والدابة أنفق على طعامه وسقيه ورعيه وحمله من ماله فهو متبرع لا يرجع بلا أمر أو قضاء \* قال للوكيل اعمل برأيك فوكل لا يملك الثاني لو وكيل ثالث وفي المضاربة اذا قال له اعمل برأيك فضارب الثاني أن يضارب الثالث كذا ذكره في المضاربة قيل الرواية في المضاربة رواية في الوكالة وفي الوكالة رواية في المضاربة فيكون على الرويتين وظهير الدين فرق بينهما وقال يملك المضارب لا الوكيل وهو الاظهر \* أمر تليذه أن يبيع متاعه ويدفع الثمن الى فلان فباع وأخرى أداء الثمن حتى ضاع لا يضمن بتأخير الاداء لان الاستاذ لا يضيق عليه في الاداء عادة فلا يضمنه بالتأخير \* الوكيل بالبيع رد عليه المبيع منه كوله رده على الموكل لان المردود بالنكول كالمردود بالبينة \* الوكيل بالشراء سلمه الى موكله ووجد به الموكل عيبا رده الى الوكيل ويرده الوكيل الى البائع \* باع الوكيل بالعيب وسلم ثمن الموكل أقرب عيب فيه وأنكره الوكيل لا يلزم (٤٨١) الوكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة

فيه من حقوق العقد والموكل أخفى فيه ولو أقر الوكيل وأنكر الموكل رده المشتري على الوكيل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لافي حق الموكل لانتهاء وكالته بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الآن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة لا لقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يرد على الموكل الا ببرهان على كونه عند موكله والا يحاقه فان نكل رده والالزم الوكيل والرد على الوكيل مادام حيا عاقلا فان مات ولم يدع خلفا أو لم يكن مسن أهل لزوم العهدة بأن كان محجورا رده على الموكل \* ليس

الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة فغنايته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فافده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار القداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان من حصة المرتهن يبطل وما كان من حصة الراهن يقدى والعبد رهن على ماله هذا اذا جنى على نفس المرتهن وأما اذا جنى على ماله فان كانت قيمته والدين سواء وليس في قيمته فضل فغنايته هدر اجماعا وان كانت قيمته أكثر من الدين فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يعتبر الجناية في قدر الامانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية أصلا وأما جناية الرهن على ابن الراهن أو ابن المرتهن فلا شك أنهم معتبرة هذا الذي ذكر حكم جناية الرهن على بن آدم وأما جناية على سائر الاموال بان اسم تلك ما لا يستغرق رقبته فحكمها وحكم جناية غير الرهن سواء وهو تعلق الدين برقبته يباع فيه لو قضى الراهن أو المرتهن دينه فادأقضى أحدهما فالحكم فيه والحكم فيما ذكرنا في القداء من جانيته على بن آدم سواء وإنه اذا قضى المرتهن الدين يبقى دينه وبقي العبد رهنا على حاله لانه بالقداء استغفر رقبته عن الدين واستصفاها عنه فيبقى العبد رهنا بدينه كما كان كما لو فدها عن الجناية وان أبي المرتهن أن يقضى وقضاء الراهن بطل دين المرتهن فان امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين الغريم من ثمنه ثم اذا بيع العبد وقضى دين الغريم من ثمنه فثمنه لا يتجاوز ما أن يكون فيه وفاء بدين الغريم وما أن لا يكون فيه وفاء فان كان فيه وفاء بدينه فدينه لا يتجاوز ما أن يكون مثل دين المرتهن وما أن لا يكون أكثر منه وما أن لا يكون أقل منه فان كان مثله أو أكثر منه سقط دين المرتهن كله لان العبد زال عن ملك الراهن بسبب وجود ضمان المرتهن فصار كانه هلاك وما فضل من ثمن العبد يكون للراهن ولانه بدل ملكه لا حق لاحد فيه فيكون له خاصة وان كان أقل منه سقط من دين المرتهن بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنا عند المرتهن عما بقي لانه دين فبق رهنا ثم ان كان الدين قد حل أخذه بدينه ان كان من جنس حقه وان كان خلاف جنسه أمسكه الى أن استوفى دينه وان كان الدين لم يحل أمسكه عما بقي من دينه الى أن يحل هذا ان كان كل العبد

(٦١ - فتاوى خامس) للموكل أن يخاصم بائعه فيما اشترى من موكله وفي شرح الطحاوي وجد المشتري فيما اشترى عيبا يرجع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان نقده الموكل أخذه من الموكل والوكيل بالشراء اذا سلمه الى الموكل لا يرد الا بربا الموكل ولم يذكر ما اذا نقد الثمن الى الوكيل وأعطاه هو الى الموكل ثم وجد المشتري عيبا رده على الوكيل أم الموكل أفتى القاضي أنه يرد على الوكيل \* للزوج عليهم ادين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بالارض الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس وأشبه ما اذا كان أحدا الحقين جيدا والآخر زيفا لا يقع التقاض بالارض \* عند رجل وديعة وللودع عليه دين من جنس الوديعة لم يصبر قصاصا بالدين حتى يجتمعوا بعد الاجتماع لا يصبر قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكتفي الاجتماع ولا يتجدد قبض ليقع المقاصة وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة \* الوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء ويستوى أن تكون الاقالة قبل القبض أو بعده من عيب أو غير عيب \* الوكيل بالمزارعة والمعاملة يملك قبض حصته ب الارض لو جوبه بعقده فان وهبه للعامل أو أبرأه لم يجز على قول مجيزها \* البيع عمل الثمن من مال نفسه لئلا المتاع لا يأخذه من المشتري ثم أفلس المشتري رجوع البيع على صاحب المتاع لان العطاء كن بشرط سلامة الثمن له ولم يوجد ومشايخنا جعلوا البيع والسماحة وكيلان المالك فان العادة جرت بحمل المتاع اليهم

للبيع وتلميذ البيع والسماحة وكيل المشتري فان التلميذ يعمل المتاع الى المشتري ويشتريه منه ولهذا قالوا البيعة والسماحة على البائع والشاكرية على المشتري \* الاجارة على البيعة لا تجوز ولا يطيب له الاجر ما يذكر وقام معلوما بان يقول استأجر منك اليوم بدرهم تشتري لي هذه الاثواب او تبيع فانه يجوز ولا يستأجره فيشتري له ماشاء ثم يواسيه بأجر جزاء عمله \* وقد كررنا لا يملك المولى قبض ديون عبده المأذون اذا غاب لانه فوق الوكيل لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره وفي الوكيل اذا غاب لا يملك والمأذون أولى ومع ذلك لو قبضه المولى يبرأ المديون استحسانا ان لم يكن على العبد دين لوصول الحق الى المستحق وان كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للغرماء والمولى كالاجنبي \* وكله يبيع شئ له جمل وموثة اختص يبيعه ببلدة فيها الوكيل والموكل حتى اذا حمله الى بلدة اخرى ضمن ان ضاع وان لم يكن له موثة بفاعه حيث شاء لا يملك الموكل قبض الثمن من المشتري وان كتب الصل باسم الموكل لان الوكيل به لا يخرج من أن يكون عاقدا والقبض من حقوق العقد \* وكله بأن يبيعه نسيئة من فلان بفاعه باجل من غيره لا يجوز لتفاوت في الذم بخلاف ما اذا أمره أن يبيع هذه الجارية التي لفلان بفاع فلان جاريته من غيره وباع الوكيل الموكل به من مشتري الجارية حيث يصح لحصول المطلوب \* وجه الامر أن كل ما يقده به الموكل ان مفيدا من كل وجه يلزم رعايته أكده بالنفي أولا كبيعه بخيار بفاعه (٤٨٢) بدونه نظيره الوديعة ان مفيدا كاحفظه في هذه الدارين تعين وان لم يقل لا تحفظ

الا في هذه الدارين لتفاوت في الحرز وان لا يفد أصلا لا يجب مراعاته كبيعه بالنسيئة بفاعه بنقد يجوز وان مفيدا من وجه دون وجه يجب مراعاته ان اكده بالنفي وان لم يؤكده به لا يجب مثاله لاتباعه الا في سوق كذا يجب رعايته بخلاف قوله بعه في سوق كذا بفاعه في غيره يجوز وقدم وكذا في الوديعة اذا قال لا تحفظه الا في هذا البيت يلزم الرعايته وان قال احفظه في هذا البيت لا يلزم الرعايته وان لم يفد أصلا بان عين صندوقا لا يلزم الرعايته وان اكده بالنفي والرهن والكفالة مفيد من كل وجه فلا يجوز خلافه أكده بالنفي

مرهونا فاما اذا كان نصفه مضمونا ونصفه أمانة لا يصرف الفاضل كله الى المرتين بل يصرف نصفه الى المرتين ونصفه الى الرهن وكذلك اذا كان قدر المضمون وغيره على التفاضل يصرف الفضل اليهما على قدر تفاوت المضمون والامانة في ذلك وان لم يكن في غن العبد وفايد بن الغريم أخذنا الغريم عنه وما بقي من دينه متأخر الى ما بعد العتق ولا يرجع به على أحد واذ عتق وأدى ما بقي لم يرجع عما أدى على أحد وكذلك حكم جناية ولد الرهن على سائر الاموال وحكم جناية الام سواء في أنه يتعلق الدين برقبته يباع فيه كافي الام الا أن هنا لا يخاطب المرتين بقضاهما من الغريم بل بخيار الرهن بين أن يبيع الولد وبين أن يستخلصه بقضاء الدين فان قضى الدين بقي الولد رهنا كما كان وان بيع بالدين لا يسقط من دين المرتين شئ هذا الذي ذكرنا حكم جناية عبد الرهن على الرهن وعلى غير الرهن \* وأما حكم جناية الرهن على الرهن فنوعان جناية على نفسه وجناية على جنسه فأما جانيته على نفسه فهي والهلاك باقعة سميوية سواء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا سقط من الدين بقدر النقصان وان كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة سقط من الدين قدر ما انتقص من المضمون لامن الامانة وأما جناية الرهن على جنسه فضرر بان جناية بن آدم على جنسه وجناية البهيمة على جنسها وعلى غير جنسها أما جناية بن آدم على جنسه بأن كان الرهن عبدين فبني أحدهما على صاحبه فالعبدان لا يخلون إيمان أن كانا رهنا في صفقة واحدة وإما أن كانا رهنا في صفقتين فان كانا رهنا في صفقة فبني أحدهما على صاحبه فنقول جانيته لا تخلو من أربعة أقسام جناية المشغول على المشغول وجناية المشغول على الفارغ وجناية الفارغ على المشغول وجناية الفارغ على الفارغ والكل هدر الا واحدا وهي جناية الفارغ على المشغول فانه معتبره ويتحول ما في المشغول من الدين الى الفارغ ويكون رهنا مكانه (بيان) اذا كان الدين ألفين والرهن عبدين فبني أحدهما على صاحبه أو جني عليه جناية فيمادون النفس مما قل أرشها أو كثر فبنيته هدر ويسقط الدين الذي كان في الجني عليه بقدره ولا يتحول قدر ما سقط الى الجاني وجناية المشغول على المشغول هدر فجعل كأن الجني عليه هلاك باقعة سميوية

أولا والاشهاد قد يفيدان لم يغيب الشهود كانوا عدولا وقد لا يفيدان أكده بالنفي يلزم الرعايته والا لاعمالا بالشهين ولو \* وكيل البيع قال بعتك وسلمته من رجل لأعرفه وضاع الثمن قال القاضي رحمه الله يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض عنه والحكم صحيح والعلة لا لما مر أن النهي عن التسليم قبل قبض عنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم لأن يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تخالف مسئلة القمقة وبقي بقوله ما في مسئلة بيع الوكيل بما عزره وان وباي غن كان \* جابر اذا الى صراف وقال جاءها افتاد است فقال اشتريها من رزيدهم فاشترها بذهب الصراف ان لم يكن على وجه الشركة فقلل رازو الصراف مثل ذهبه وان على الشركة وكان ذلك معهودا بينهما فالتياب للصراف والبرازا جازا مثل \* أمره أن يحمل ربا من أرضه ليرمي به فله وباعه فالثمن لملك الأرض لانه لما رضى برميته يكون أرضي ببيعه وروى الحسن أن المأمور بشرا مجارية بمائة دينار اشتراها بابا ألف درهم قيمته مائة جاز وهذه الرواية تخالف الروايات الظاهرة ان المخالفة من حيث الجنس مانع من النفاذ على الأمر وان كان أنفع بأن أمره أن يبيع ألف درهم بفاعه بألف دينار وان خالف قدر او وصفا لا جنسا ان تقع نفذ على الأمر وان أضر لا كالأمره بألف بفاعه بثمانية \* وفي الخزانة بيع كل كرم بفاعه فلان بفاع فلان باربعين بفاعه كذلك ثمان بأن بفاعه بخمسين فيبيع الوكيل باطل لانه ما باع بفاعه فلان وجهه الوكيل لا يطل حق الموكل ولو

باعه فلان بخمسين وباعه هو ايضا ثم باعه فلان بستين بعد ذلك فذلك لا يضره ولو ان فلان باع كرا بخمسين وكرا باربعين فباع الوكيل كل كرا بخمسين جاز وان باع كرا باربعين جاز ايضا استحسانا لانه باع بمثل ما باع فلان (الخامس في الوكالة بالشراء) الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر به درهم من عنده فالمشتري للوكيل لا لداره في المختار \* وفي الاصل اشترى بدنانير من عنده ثم تقدمت دنانير الموكل فالشراء للوكيل ويضمن مال الموكل للتعدى ولو اشترى ما أمره وسلمه الى الموكل ثم أنفق دراهم الوكالة ونفذ للبائع غيرها جاز \* وفي الجامع دفع اليه الف الفاشترى به فاشترى وقبل أن يتقدمه للبائع هلك في مال الأمر وان اشترى ثم تقدمه الموكل فهلك الثمن قبل دفعه الى البائع عند الوكيل هلك من مال الوكيل \* وفي الجامع الاصغر وكله به ودفع ألفا فاشترى ولم يتقدم رجوع مرة فان دفع وهلك ثانيا لا يرجع أخرى والمضارب يرجع مرارا والكل رأس المال و وكيل يبيع الدنانير أمسكها وباع ديناره لا يصح \* وفي التنازل أعطاه دينارا لقضاء دينه أو الاتفاق على عياله فأمسكها وصرف ديناره نفسه جاز استحسانا وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاه فانفقته وتصدق بالف من عنده لا يجوز ويضمن وان باقية عنده وتصدق بالف من عنده جاز استحسانا \* وفي المتني أمره أن يقبض من مدينه ألفا ويصدق فتصدق بالف عنه ليرجع على المدينون جاز استحسانا \* أمره بشراء جارية بالف فاشترى (٤٨٣) فقال الأمر اشتريتها بنصفه وقال

المأمور بالف ان ساوت الف فلما مور القول وان ساوت نصفه فالقول للأمر وان كان لم يدفع الثمن فالقول للموكل في الحالين \* أمره بشراء هذا الهوذ كرا الثمن أو لا فقال اشترته بالف وقال بنصفه فالقول للمأمور \* أمره بان يشتري بماعليه من الدين هذا العبد ويسلم مع فلان ففعل جاز وان لم يعين العبد أو البائع لا عنده خلافهما بخلاف ما لو قال تصدق بمالي عليك الى المساكين أو قال اصرف الاجرة الواجبة عليك الى عمارة المنزل المستأجر \* بعد هلاك العين اختلفا فقال كنت اشترته لك والموكل يقول لنفسك ان الثمن

ولو كان الدين الفاققتل أحدهما صاحبه فلا دفع ولا فداء وكان القاتل رهنا بسبعائة وخسين لان في كل واحد منهما من الدين خمسمائة فكان نصف كل واحد منهما فارغا ونصفه مشغولا واذا قتل أحدهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نصفي القاتل على النصف المشغول والنصف الفارغ من الجنى عليه وجناية القدر المشغول على المشغول أو المشغول على الفارغ أو الفارغ على الفارغ هدر فيسقط ما كان فيه الى الجاني وذلك ما تسان وخسون وقد كان في جانب الجاني خمسمائة فكان رهنا بسبعائة وخسين ولو قتل أحدهما عين صاحبه يتحول نصف ما كان من الدين في العين الى الفاق فيصير الفاق رهنا بسبعائة وخسة وعشرين وبقي المفقود عينه رهنا بثمانين وخسين وان كان العبدان رهنا في صفقة متقنين فان كان فيه ما فضل على الدين بأن كان الدين ألفا وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما الآخر تعتبر الجناية بخلاف الفصل الاول واذا اعتبرت الجناية بتحرير الرهن والمرتهن فان شأنا جعل القاتل مكان المقتول فيبطل ما كان في القاتل من الدين وان شأنا فديا القاتل بقيمة المقتول وتكون رهنا مكان المقتول والقاتل رهن على حاله وان لم يكن فيه ما فضل على الدين بأن كان الدين ألفين وقيمة كل واحد منهما ألف وقتل أحدهما الآخر فان دفعاه في الجناية قام المدفوع مقام المقتول ويبطل الدين في القاتل فان قال نفدي فالفداء كله على المرتهن فاذا حل الدين دفع الراهن ألفا واحدة وكانت الف الف الاخرى قصاصا بغيره الف اذا كان قتله ولو قتل أحدهما عين الآخر قيل لهما مدفاه أو فدياه فان فدياه كان الفداء عليهم ما نصفين وان دفعاه بطل ما كان فيه من الدين وكان الفداء رهنا مع المفقود عنه فان قال المرتهن أنا لا أفدي ولكن أدع الرهن على حاله فله ذلك وكان الفاق رهنا مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان من المفقود من الدين لان اعتبار الجناية انما كان لحق المرتهن لا لحق الراهن فاذا رضى المرتهن بهذه الجناية صار هرا وان قال الراهن أنا أفدي وقال المرتهن لا أفدي كان للراهن أن يفديه وهذا اذا طلب المرتهن حكم الجناية هكذا في البدائع \* وان أبي الراهن أن يفدي وقال المرتهن أنا أفدي بجميع الارش فدى وكان متطوعا يلحق الراهن بما فدى عنه شي لانه

منقودا فالقول للوكيل وكذا ان كان قائما والا ان هلكا فالقول للموكل وان قائما بعينه فالقول للموكل وقال الوكيل في الوجهين (نوع آخر) الجاهلة أنواع \* فاحشة بجهالة الجنس كسوء أو دابة لا يصح وان بين الثمن ويسيرة بجهالة النوع كشاة وفرس وثوب يهودي يصح بين الثمن أولا وفي التجريد جعل الشاة من القسم الثالث وفي الحمار تصير الصفة معلومة بحال الموكل وكذا البقر ولو كان الموكل فالزنا فاشترى له حمارا مضريا أو كان واحدا من العوام فاشترى له فرسا يلبق بالوكيل يلزم المأمور \* مستدركة بين الجنس والنوع كدار وجارية وعبدان أعلم الثمن صح أو النوع كرومي والالا وفي المحيط أعلم الثمن أو المقدار صح \* دارا بالف لا يصح \* طيلسانا بمائة صح \* دارا بالكوفة بالف جاز \* دارا بالكوفة في موضع كذا وسمى موضعها متقاربا بعينه ببعض جازت ذكرا الثمن أم لا وعن الثاني دارا بالف يجوز ويتعين البلد الذي هو فيه \* وكله بشراء دار يبيع فاشترى خارجها ان الموكل من أهل البلد لا وان من الرستاق جاز \* دفع دراهم وقال اشتر بها شيئا أو لو قال على ما تحب وترضى جاز بخلاف البضاعة والمضاربة وقد مر \* ولو قال بشراء ثوب لا بشراء أي ثوب شئت صح وفي البضاعة لو أمره بشراء ثوب أو ثياب أو ثيابا صح وبشراء أو ثوب لا يصح \* دفع اليه ألفا وقال اشترى بها الدواب أو لم يدفعه صح \* ولو قال خذ هذه الف واشتر بها الاشياء جاز وان لم يسم بضاعة أو مضاربة لانه أدخل اللام ولم يرد المعهود لعدمه ولا كل الجنس



لاستحالة علم أنه أراد به ما ليس من ذلك الجنس حتى لو لم يدخل اللام لم يصح كقوله ثوبا بأودابة بل أولى لأن الشيء أعم فكانت الجهالة أخف  
ولم يوجد منه ما يدل على تفويض الأمر إليه بخلاف ما تقدم ولوقال اشترى الثوب ولم يذكره محمد رحمه الله قيل يجوز وقيل لا ولو أوثابا  
لا يجوز ولو ثيابا أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز أن لم يقدر الثمن (نوع منه) النقود فيها قبل التسليم إلى الوكيل لا يتعين وفي  
الشركاء المضاربة والهبة يتعين بكل حال وفيها بعد الدفع إلى الوكيل قيل يتعين حتى لا يبطل بالهلاك وقال أكثر المشايخ لا يتعين ويبطل  
بهلاكها وفي الأصل وكله بشراء ثوب هروى بمائة فاشترى بازدا أو باقل لا يلزم إلا أمر وفيه تفصيل وبما أنه في الفتاوى في مسئلة أخرى  
وكله بشراء جارية بمائة فاشترى بتسعين إن تساوى تسعين لا يصح وإن تساوى مائة لم يلزم الأمر وإن كان لم يذكر كصرح على الأمر ولو باحد  
النقدين وإن بوزني عين أو عرض عين أو تبره فهو على الوكيل \* اشترى جارية فلان فسكت وذهب واشترها إن قال اشترى بها فلان قال  
للموكل فله وإن أطلق ولم يصف ثم قال كان ذلك إن قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وإن هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق \* وكله بشراء عبد  
وبين جنسه وعنه والآخر بمثل ذلك فاشترى فردا بذلك الجنس والثمن وقال كان لفان يجوز تعيينه وإن مات فعلى من سمي وإن اختلف  
الثمان وزعم الوكيل المخالفة في ثمن (٤٨٤) سماه موكله فن الوكيل \* الوكيل بشراء اشتراة نسيئة فالتأجيل حق الوكيل أو الموكل

وإن أراد الوكيل أن يكون  
له الأجل يشترى بالنقد ثم  
يؤجله البائع إلى مدة فيكون  
الأجل حقه فيأخذ الثمن  
من الموكل

### (نوع آخر)

قوله له اشتري جارية أو هذه بألف  
مشورة ولو قال اشترى جاريته  
أو هذه بألف أو بألف من مالي  
أو بهذه الألف صح \* أمر  
عبد أن يشتري نفسه من  
مولاه فاشترى أن أضاف إلى  
الأمر وقال اشترى منك  
نفسى فلان كان لا أمروا  
ألحق إلى العبد كان اعتقا  
وإن كان أعطاه ألقا فهو  
للمولى وعلى العبد ألف آخر  
وفي الثاني وكييل شراء العبد  
جاء إلى مالكه فقال المالك  
بعث هذا العبد من الموكل

متبرع بقضاء مملوك الغير ولم يكن مجبرا عليه كذا في الميسوط \* وإذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداء  
الراهن برده على الراهن الفداء لأن الراهن برئ عن الدين بالإبقاء لأنه صار موفيا دينه بالفداء ثم اختلف  
مشايخنا أنه يراد بالالف المستوفاة بالفداء أو المستوفاة بهلاك الرهن قال الفقيه أبو جعفر يراد بالالف  
المستوفاة بالهلاك لأن الاستيفاء بالهلاك وجد بعد الفداء وقال غيره من مشايخنا أنه يراد بالالف الفداء كما  
لوقضى دينه ثم هلك الرهن برده ما قبض كذا في محيط السرخسى \* المرهونة إذا ولدت ولدا فقتل انسانا  
خطأ فلا ضمان على المرتهن - ونضمانه على الراهن بخير بين الدفع والفداء فإن فدى فهو رهن مع أمه على  
حاله فإن اختار الدفع فقال المرتهن أنا أفدى فله ذلك وكذلك لو استهلك مال انسان فخطب الراهن بالبيع  
وأداء الدين كذا في الظهيرية \* وإذا كانت الامسة رهنا بألف وقيمتها ألف فولدت ولدا يساوى ألفا فم  
جنى الولد على الراهن أو على ماله فلا شيء في ذلك ولو جنى على المرتهن لم يكن بضمن أن يدفع أو يفدى فإن  
دفع لم يبطل من الدين شيء بمنزلة ما لومات وإن اختار الفداء كان على الراهن نصف الفداء كذا في الميسوط  
\* مرهونة بألف قيمتها ألف ولدت ولدا قيمته خمسمائة فقتلها مع عبد قيمته ألف ودفع بهما فاعور يفتكه  
الراهن بأربعة أسباع الدين وذهب ثلاثة أسباعه لأن الام لم تولد انقسم الدين عليها أثلاثا فظاهر على  
تقدير السائمة فلما قتلها مع عبد ودفع بهما قام مقامهما أثلاثا ثلثاها بازاء الام وثلثه بازاء الولد فلما اعور  
ذهب نصف كل واحد منهما وقد كان بازاء الام ستمائة وستة وستون وثلثان فصارت ثلثمائة وثلاثة وثلاثين  
وثلثا وقد كان ثلثها بازاء الولد وقد ذهب نصفه فبقى سدسه وذلك مائة وستة وستون وثلثان هذا حاصل ما بقي  
منه والمعتبر قيمة الام يوم العقد وذلك ألف وقيمة الولد يوم الفكاك وذلك سدس الألف مائة وستة وستون  
وثلثان لأن حصته من الدين الثلث وعاد بالاعور إلى النصف أعني نصف الثلث ولم يسقط شيء من الدين لأنه  
لا حصه له من الدين إلا حال قيامه فيجعل الولد سهما والام ستة أسهم فتصير سبعة وقد ذهب بالاعور نصف  
ما في الام وذلك ثلاثة وثلاثون وفي الولد سهم فذلك أربعة أسهم من سبعة أسهم وذهب من الدين

ثلاثة

وقال الوكيل قبالت لا يلزم الموكل لأنه خاف حيث أمره أن لا يرجع إليه العهدة وقد رجع \* قال أبو القاسم

الصفار والصحيح أن الوكيل يصير فضوليا ويتوقف العقد على اجازة الموكل وفي السير الوكيل والرسول في النكاح والطلاق والبيع يضيف  
إلى نفسه أو إلى الموكل أو إلى المرسل والرسول في البيع والطلاق والعناق والنكاح إذا أخرج الكلام مخرج الوكيل فأنضاف إلى نفسه  
بان قال طلقك بعتك زوجة فلانة منك لا يجوز لأن الرسالة لا تتضمن الوكالة لأنها فوقها وإن أخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول إن مرسل  
يقول بعت منك ووكيل البيع إذا أخرج مخرج الرسالة لا ينفذ بيعه بخلاف الوكيل بالطلاق والعناق إذا أخرج مخرج الرسالة بان قال إن  
فلانا أمرني بأن أطلق أو أعتق ينفذ على الموكل لأن عهدهما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق مخرج  
الوكالة بان أضاف إلى نفسه صح إلا في النكاح والفرق بين وكيل النكاح والطلاق أن في الطلاق أضاف إلى الموكل معنى لأنه بناء على ملك الرقبة  
وتلك للموكل في الطلاق والعناق فإما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للهرج حتى لو كان الوكيل بالنكاح من جانبه وأخرج مخرج الوكالة  
لا يصير مخافا لاضافته إلى المرأة معنى لأن صحة النكاح تلك البضع وذلك لها وإن كانه قال ملكتك بضع موكلتي فاندفع جانبه \* وجد بالمشتري  
الوكيل بالشراء عيبا رده بلا مشورة الموكل لو في يده وإن سلمه إلا بامر الموكل وإن رضى الوكيل بالعيب لم يضر ثم الموكل إن شاء قبله وإن شاء أزم



الوكيل وقيل أن يلزم الوكيل إذا هلك بهلك من الموكل \* مات الوكيل بالشراء وظفر الموكل بالمشتري عيباً رده وارثه أو وصيه والأفالموكل  
 \* وكيل البيع إذا مات وظفر مشتريه به عيباً رده على وصي الوكيل أو وارثه والأفعلى الموكل (نوع) وكلهما بنكاح أو طلاق أو عتاق على  
 مال أو كتابة أو بيع أو شراء لا ينقرد أحدهما وان لم يسم مالا فله على درهم جازعه عند خلافهما \* جعل أمرها بهما لا ينقرد أحدهما  
 \* وكله ببيع عبد في فباع أحدهما جازان لم يكن فيه ضرر وان أحدهما أجود فعلى الخلاف \* وكله ببيعهما بألف فباع أحدهما بأربعمائة إن  
 كان ذلك حصته من الثمن أو أكثر جاز وان أقل فلا عند الامام رحمه الله وقالان قدر ما يتغان جاز \* وكله أن يشتري له عبد من باعناهما بألف  
 اشترى أحدهما بستمائة إن حصته أكثر من الألف أو أقل جاز (نوع آخر) المأمور بشراء جارية اشترى أخته رضاعاً إن قال جارية  
 لا طأها فعلى المأمور وإن كان أطلق فعلى الآخر وإن المخوفة بعقتها إذا ملكها أو أمه أو أخته نفذ على الموكل وإن قال لا طأها أو استخدمها  
 لزم الوكيل وإن قال اشترى جارية لا طأها فاشترى أخت أم ولده أو زوجته أو التي في عدة الغترو وكذا كل من يحل بحال جاز وقيل لا يجوز  
 وهو المأخوذ وكذا لو اشترى صغيرة لاوطأ مثلها أو مجوسية ولو يهودية أو نصرانية لزم الآخر والصابئة يلزم عنده خلافهما \* ولو أخت  
 أمر أنه أو عمتا نسباً أو رضاعاً كان مخالفاً \* اشترى جارية لها زوج أو في عدة من (٤٨٥) زوج من بائن أو رجعي يلزم المأمور وهو

قول زفر والحسن وعند الثاني  
 إن العدة بالشهر ولزم الآخر  
 وكذا العبد المأذون إذا  
 اشترى قريب موله ولادين  
 عليه صح وعتق وكذا الصبي  
 المأذون يصح ويعتق عليه  
 أما الأب والوصى إذا اشترى  
 قريب الصبي أو المعتوه  
 لا يجوز على الصبي والمعتوه  
 وينفذ على الأب والوصى  
 وإن اشترى المعتوه أمة كان  
 استولدها بالنكاح يلزم  
 الأب قياساً والاستحسان  
 على أنه يلزم المعتوه صبي أو  
 معتوه وهب له أخوه فقضه  
 له وصيه أو أبوه جاز وعتق  
 عايمه ولا ضمان بخلاف  
 الشراء وإن وهب له نصفه  
 فكذلك ولا يضمن الصبي  
 بل يسمي العبد في قسط

ثلاثة أسباعه فلماذا قال محمد رحمه الله تعالى يفتكه بأربعة أسباع الدين كذا في الكافي \* ولو أن رجلاً  
 جنى على عبد رجل فرفهه مولاه ثم افتكه فلت من تلك الجناية فله أن يتبع صاحب الجناية بجميع القيمة  
 ولو كان القطع عمداً في القياس يجب القصاص وفي الاستحسان لا يجب القصاص وتجب القيمة وكذا لو  
 وهب ثم رجع فيه أو باع فردت ببيع بقضاء قاض كذا في التارخانية \* ولو ارتهن شيأ من رجلين وأحدهما  
 شريك في الدين لم يجز إلا إذا كان كفيلاً عن الآخر جاز ولو ارتهننا عينا ثم رداً أحدهما لم يجز ولو أقر أحد  
 المرتين أنه كان لتبعة بطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى في حصة الآخر ولو  
 رهننا عبداً بينهما دينين مختلفين كان نصيب كل واحد رهنه بدينه وبدين صاحبه ويتراجعان عند الهلاك  
 كذا في التارخانية \* رهن المفاوض وارتنه بغير إذن شريكه جائز على شريكه ولو رهن بضمان  
 جنايته صح وضمن الشريك وليس لشريكه أن ينقضه ولو أعار متاعاً فرفهه المستعير جاز على شريكه  
 المفاوض (١) خلافاً لصاحبه كذا في خزائن الأكل \* وإذا ارتهن المفاوض رهنه فوضعه عند شريكه  
 فضايع فهو بما فيه وإذا رهن أحد شريكي العنان رهنه بدين عليه لم يجز وكان ضامناً للرهن ولو ارتهن  
 بدين له ما إذا ناه وقبض لم يجز على شريكه فان هلك في يده ذهب حصته من الدين ويرجع شريكه بحصته  
 على المطلوب ويرد المطلوب على المرتين بنصف قيمة الرهن وإن شاء الشريك ضمن شريكه حصته ولو كانت  
 شركتهما على أن يعمل كل واحد منهما بأية فيها فافرن أحدهما أو ارتهن فهو جائز على صاحبه كذا في  
 المبسوط \* ولو رهن المضارب بدين استدانه على المضاربة باذن رب المال جاز والدين عليه ما وان لم يأمره  
 به فهو على المضارب كاماً أما لو ارتهن بدين من المضاربة فهو جائز ولو مات رب المال والمضاربة عروض  
 فرفهن المضارب شيئاً لم يجز وهو ضامن لها ولو رهن رب المال متاعاً من المضاربة وفيه فضل على رأس المال  
 لم يجز وإن لم يكن فضل جاز وضمن رب المال كأنه استهلكه أو باعها فأكل غنمه كذا في خزائن الأكل \* استعار

(١) قوله خلافاً لصاحبه لم يتقدم مرجع الضمير ومعلوم أنه يعود لصاحب المذهب اهـ معجمه

الشريك \* وكله بشراء دابة ليركبها فاشترى مهر أو عيأ أو مقطوع اليد لا يلزم الآخر \* وكله بشراء الطعام فهو على الحنطة ودقيقها فإن  
 قلت إلى الخبز والكثير إلى البر إلا إذا اتخذت لينة قال الخبز وإن كثرت والدقيق كالحنطة وفي رواية كالخبز فإذا دفع إليه دراهم وقال اشترى بها  
 طعاماً فاشترى لحماً أو فاكهة يصح في القياس وفي الاستحسان لا لأنه محمول على البر وجه القياس أن الكل مطعوم وجه الاستحسان أن  
 العرف خصه به في باب الوكيل الوصية فإذا أوصى بالطعام دخل كل مطعوم وما ذكره من التخصيص بالبر عرف الكوفة حتى يسمى  
 سوق الحنطة في بلادهم سوق الطعام ولو اشترى بها شعيراً لم يلزم الآخر استحساناً وفي عرفنا الطعام ما يمكن أكله بلا داء كاللحم المطبوخ  
 والمشوى فينصرف إليه (نوع في شراء الفضولي) شراء الفضولي لا يتوقف وفي فوائد ظهير الدين رحمه الله غاب الدائن فباعه صديقه إلى  
 غريمه وأخذ دينه واشترى بثلث الدراهم بر إن أضاف الشراء إلى صاحب الدراهم نفذ عليه إن أجاز وإن لم يصف إليه لا يتوقف \* وكله بشراء  
 عبد بعبه نخرج الوكيل من عنده وأشهد أنه يشترى به لنفسه أو وكل آخر بشراءه فاشترى فهو للاول وانما علق الشراء لنفسه عند عزل نفسه  
 ولا يملك ذلك عند غيبة الآخر إلا إذا اشترى ما كثيراً ما كاهه أو بخلاف جنس ما وكله به \* اشترى جارية بهذه الدراهم وأشار إلى الدنانير تعلق  
 بالدنانير إذا كانا يعلمان بحال المشار إليه ويعلم كل واحد يعلم صاحبه \* دفع إلى سمسار ألفاً وقال اشترى بها شيئاً إن السمسار معروف فأشترى

فهو عليه والافساد وفي القدوري وكاه بشر الحنطة أو مقدار آخر ولم يسم مقداراً ولا ثمناً ولا وسمى كيلاً معلوماً صح وفي الكافي اذا لم يدفع اليه ثمناً وقال اشترى حنطة أو غيرها من المقدرات لا يصح \* أمره بشراء ثوب هرري بعشرة فاشترى ثوبين هرريين بعشرة كل يساوي بعشرة لا يلزم الا امره واخدمته ما عنده لعدم امكان الترجيح ولو أمره بشراء ثوب هرري بعينه والمسئلة بحالها لم يسم ذلك بحصته من العشرة وكذا لو أمره بشراء كثر حنطة بعينها وعن الثاني رحمه الله وكاه بشراء لحم بدرهم فاشترى لحماً مطبوخاً ومشوياً لا يلزم الا امره الا ان يكون مسافراً نزل خاناً ولحم طير ووحش جازان في بلد يباع فيه ويشتره الناس ولا يقع على الشاة الحية والمذبوحة وان كان الثمن غير ذنابير الا ان تكون مسلوخة والبعض على بيع الدجاج وفي اليمن على بيع الطير ايضاً وبها كاه بما يباع منها في السوق ويدهن بما يباع في السوق من الادهان اذا لم يدل دليل على التقييد والاضحية بقيد بايام النحر والفحم والجدي وقته من السنة الاولى حتى لو اشتراه في السنة الثانية في وقته لا يجوز وفي باب الوكالة ان تقييد الاضحية بايام النحر وبالفهم قول الثاني وعند الامام رحمه الله تعالى على اطلاقه وعن الامام اشترى عيماً ويشترى مثلها بذلك لم يجوز على الامر ثم رجع وقال يجوز على الامر وهو قول الثاني رحمه الله \* ولو اشترى مقطوعة اليدين أو العيما جاز عنده عليه وفي العوراء ومقطوع (٤٨٦) احدى اليدين يجوز على الامر اجماعاً ولو وكاه بشراء رقبة لم تجز العيما للمعامل أن الرقبة

من آخر ثوب بالرهنة بدنية فاستعمله قبل أن يرهنه ثم رهنه برى عن الضمان وان افسكه ثم استعمله فهو ضمان ولو ترك الاستعمال ثم هلك باقعة مما وبه أخرى لا ضمان عليه استعار من آخر ثوب بالرهنة بدنية فرهنه بمائة درهم الى سنة ثم ان صاحب الثوب أخذ المستعير بثوبه ليرده عليه فله ذلك وان كان أعلم انه يرهنه الى سنة فان افسكه رب الثوب من ماله لم يكن متطوعاً ورجعه به على الراهن وان كان الراهن غائباً وصديق المرتهن رب الثوب أنه ثوبه يدفعه اليه وبأخذ دينه ولم يكن رب الثوب متطوعاً وان قال المرتهن لأعلم ثوبك لم يكن له على الثوب سبيل كذا في الذخيرة \* أعار ثوب بالرهنة فلا يخلو ما لم يسم له شيئاً أو سمي له مالا أو عين له مكاناً أو متاعاً أو شخصاً فان أعار ثوب بالرهنة ولم يسم ما يرهنه به فله أن يرهن بأي قدر وبأي نوع شاء وان سمي له مقداراً فرهن بأقل أو أكثر أو بجنس آخر فلا يخلو ما لم كان قيمة الثوب مثل الدين أو أكثر أو أقل فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر ضمن لانه خالف الى شر لانه اذا رهنه بأقل مما سمي وقيمة الرهن مثل قيمة الدين أو أكثر يتضرر به المعير فان بعضه يكون أمانة عند المرتهن وبعضه مضموناً وهو لم يرض بذلك بل طلب منه أن يجعل كله مضموناً وأما اذا رهنه بأكثر فلانه قد يحتاج المعير الى الفكك ليصل الى ملكه ورعاية عسر عليه الفكك متى زاد على المسمى وان كانت قيمة الثوب أقل من المسمى لم يضمن بأن أعار ثوباً لرهنه بعشرة وقيمه تسعة فان رهن بقدر قيمته تسعة لا يضمن وأما اذا رهنه بجنس آخر ضمن في الفصول كلها وأما اذا أعاره لرهنه من انسان بعينه فرهنه من غيره ضمن ولو أعاره لرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة ضمن اختلاف في الهلاك والنقصان قبل الاسترداد من المرتهن أو بعده فالقول للمستعير والبيئة للمعير فان ادعى الراهن ان المعير استرد الرهن قبل الفكك وصدقه المرتهن يصدق الراهن لان الراهن والمرتهن تصادقا على فسخ الرهن والرهن عقد جرى بينهما فيكون القول قولهما أنهم ما فسخا ذلك ويرجع على المعير على الراهن بقدر ما ذهب منه بالدين فلما راد المعير افسكا كالمسح للراهن والمرتهن منعه ويرجع على الراهن بما قضى لانه مضطر في قضائه لاهيائه وملكه ولو هلك عند المستعير قبل الرهن أو بعده الافتكالك

اسم للسائلة \* أمره أن يزوجها امرأة فزوجها عيماً جاز خلافهما \* زوجتي سوداء فزوجها ببيضاء لا يجوز \* زوجتي عيماً فزوجها بصيرة جاز لان الاول جنس وكذا في التوكيل بالشراء وفي قوله اشترى جارية لا طأها لو اشترى أخت أمته وطأها جاز ولو اشترى أخت امرأته لا لانه يبيع الامة فتحل لهن بطلاق المنكوحه ايضاً لكن الحل يحصل ثمة بمجرد بيع الامة وهما بالطلاق لا يحصل بالامضى العدة ولا يدري المضي في عمره لجواز كونهما بمدة الطهر \* ولو اشترى رتقاء ولم يعلم بها جاز على الامر وله حق الرد وان علم به فهو مخالف وكذا

اذ لم يعلم به ويشترط براءة البائع من كل عيب \* ولو اشترى جارية عيماً وقد قال اشترى جارية أعنتها عن ظهاري لم المأمور لا يضمن لو يعلم وان لا يعلم لم الزم الامر وله الرد \* ولو قال جاري تين لا طأهما فاشترى أختين أو جارية مع خالتها وعمتها رضاءاً أو نسباً فخالف عند الثاني خلافاً لفرجهما لله وان في صفقتين لا يكون مخالف في القولين وان اشترى أمة وابنتها لا يكون مخالفان وطأهما أحلال له وانما تحرم احدهما بوطئه الاخرى ذكره في المتقي (نوع) الوكيل بشراء ثوب بعينه لا يملك شراءه لنفسه وان قال عند العدة اشترىته لنفسى الا اذا خالف في قدر الثمن أو جنسه هذا اذا كان الموكل غائباً وان حضر اوضح الوكيل بان يشتره لنفسه صار مشترياً لنفسه والوكيل ينسكح امرأته علاك التزوج لنفسه وفي العيون اشترى جارية فلان فذهب وسام ثم قال المأمور اشترى بها فلان كان لموكه وان قال اشترى بها لنفسى كان له وان قال اشترى بها بلاضافة ثم قال قبل أن يحدث عيب أو تملكها اشترى بها فلان فلان وان بعد هلاكها أو تعيها لم يقبل بالتصديق الموكل \* اشترى عبد فلان يبيني وبينك فقال نعم فقبل الشراء قال له أرحم مثل ذلك فاشتراه فهو بين الامرين ولا شيء على المشتري وفي العيون لو لم يشتره حتى يقيه ثالث وقال مثل ذلك فقال نعم والا ولان غائبان فاشترى فهو الاولين لعدم خروجه عن كالتهم بلا علمهما فان علم الوكالة ثالث كان بينهما وبين الثالث لارتفاع الوكالة عنهم اباعلهم ما قال لا تحرم اشترى اليوم من بقر الاضحية فيبيني وبينك نصفين فقال نعم ثم قال

لا آخر كذا فقال نعم واشترى بقرة لها نصفها للآمر الآخر ونصفها بين الأمور والآمر الأول نصفين \* قال لا تخان اشترت بقرة  
للأضحية فيني وبينك فقال الآخر نعم فاشترى كان بينهما ما وجب له في العبد لا يكون على الشركة لصحة التوكيل بشرى بقرة لا بالعبد بل بيان  
الثمن \* اشترى عبدا وقبضه وقال لا آخر اشترى فيه ولم يقل شيئا فقال أيضا لا آخر اشترى فيه فقال لا قبلنا فهو بينهما ما يخرج المشتري من  
البيع بمنزلة من يقول بعتك نصف هذا العبد بمائة ثم قال لا آخر بعتك نصفه بمائة فقال لا قبلنا مملوكا وخرج هو عن العبد \* وكله بشرى عبدا  
بعينه بالف فقبيل ثم وكله آخر بذلك فقبيل فاشتراه ان كان قبل وكالة الثاني بمحضرة الأول فهو الثاني والا فهو الأول وان كان الأول وكله ليشتره  
بالف والثاني بمائة دينار فاشتراه بمائة فهو الثاني والا فهو الأول لا يملك شراءه لنفسه بمائة فيملك شراءه لغيره أيضا بخلاف الفصل الأول  
\* أمره بأن يشتري بعشرة دينار فاشترى بمائة بمائة درهم وقبض الدراهم مثل الدنانير لم يملك خلافا لمحمد وقرر رحمهما الله ولو عرض قيمته مثل  
الدراهم لا يلزم الأمر اجامعا \* وكله بشرى بقرة للأضحية سوداء فاشترى بيضاء أو حمر اعلم الأمر ولو أني فاشترى كرا لا وكذا الشاة ولو  
يقرا ولم يقل اتحل لم يملك ولو وكله بشرى كبش أقرن ليضحي فاشترى كبش ليس بأقرن لا يلزم الأمر \* الوكيل بالسلم أضاف إلى دراهم  
الأمر وإلى دراهم نفسه فهو له فان لم يصف أصلا تعتبر نيته فان لم يحضره نيته قال الثاني رحمه الله (٤٨٧) يحكم النقد صدقة الأمر أو كذبه  
وقال محمد رحمه الله ان كذبه

الأمر في كذا وان صدقه  
فالعقد للأمر نقد دراهم  
أيهما كان لان الأصل أن  
يعقد لنفسه الا اذا أضاف  
إلى مال الغير أو نوى لانه بعد  
ما وقع لا يعتبر النقد وبه  
فارق حال التكاذب لان  
النقد هناك صلح دليل على  
نية وقت العقد فاعتبر  
دليلا ما هنا فافتقار على  
عدم النية فلا يعتبر دليلها  
\* أمال الوكيل بشرى بشي بغير  
عينه اذا عقد ولم يحضره  
نية اختلف فيه المشايخ  
فيل هو على الخلاف وقيل  
الجواب فيه عندهما  
كالجواب لمحمد في السلم  
وفرق الثاني بين السلم والشراء  
بان للنقد تأثيرا في نفاذ

لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الراهن والمرتهن فقال المرتهن قبضت منك المال  
وأعطيتك الثوب وأقام البيعة وقال الراهن بل قبضت المال وهلك الثوب وأقام البيعة فالبيعة بينة الراهن  
فان كان الثوب عارية فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بخمسة وقال المستعير بعشرة فاقول قول رب  
الثوب لان الأذن يستفاد من جهته ولو أنكره كان القول قوله فكذلك اذا أقر به مقيدا بصفة والبيعة بينة  
المستعير كذا في المبسوط \* واذا استعار ثوبا ليرهنه بعشرة وقبضه عشرة أو أكثر فهلك عند المرتهن بطل المال عن  
الراهن ووجب مثله لرب الثوب على الراهن وكذا لو أصابه عيب ذهب من الدين بقدره وعلى الراهن نقصانه  
لرب الثوب كذا في خزانة الكل \* وفي الفتاوى العتبية ولورهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ المعير عنه الا  
أن يقضى جميع الدين ولو استعار الراهن من رجلين ثم قضى نصف الدين لم يكن له صرفه إلى نصيب أحدهما  
ولو أجزه المرتهن باذن الراهن فالاجر للراهن وبطل الراهن ولو هلك فلم يعبر أن يضمن ان شاء الراهن وان شاء  
المرتهن ثم هو يرجع على الراهن ولو قضى الراهن دين المرتهن ثم هلك الراهن العارية في يد المرتهن رد ما قبض  
ويضمن الراهن للمعير كذا في التارخانية \* ولو قضى الراهن المال وبعث وكيلا قبض العبد فهلك عنده  
ضمن المستعير لصاحبه لأن يكون الوكيل من عياله وكذا لو قبضه الراهن ثم بعثه إلى صاحبه مع وكيله فهلك  
في يده كذا في خزانة الكل \* ولو استعار أمة ليرهنها فزهرها ثم وطئها الراهن أو المرتهن فانه يدرأ الحد عنهما  
ويكون المهر على الواطئ لان الوطء في غير الملك لا ينقل من حد أو مهر والمهر بمنزلة الزيادة المنفصلة المتولدة  
من العين لانه بدل المستوفى والمستوفى في حكم خرم العين فيكون رهنها معا فاذا اقتسكها الراهن سلمت  
الأمة ومهرها المولاها كالمولود ولو وهب لها هبة أو أكتسبت كسبا فذلك لمولاها كذا في المبسوط  
\* رجل استعار من آخر جارية ليرهنها بدينه ففعل ذلك ثم مات المستعير ولم يدع مالا فطلب المرتهن من  
القاضي أن يبيعه بدينه وأبى صاحب الجارية بذلك فالقاضي لا يبيعهما ولكن يقال للمرتهن احبس المرهون  
حتى يقضى المعبر حقا فان قال المعبر وهو صاحب الجارية بالقاضي بعهب الدين وأبى المرتهن ذلك فانه ينظر

السلم وكان من جملة العقد فصلح معنا كالأضحية بخلاف الشراء (نوع آخر) الوكيل بالشراء يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفعه  
الموكل اليه لانه هو العاقد وادعى شيخ الاسلام فيه اجامعا ولا كثر على خلاف الشافعي رحمه الله فيه والوكيل بالصرف يقبض ما اشترى  
ويسلم البدل \* وكيل الشراء اشترى بالنسيئة فخل عليه الثمن بعونه لا يحل على الأمر \* وكيل الشراء اشترى بالف ونقد هاهنا ماله وقبض ولم  
يحجسه عن الموكل حتى أعطاه نصفه ثم حبس وهلك في يده سلم له النصف المقبوض وبطل الباقي وان كان حبسه في أول الأمر رد المقبوض  
أيضا \* وهب البائع كل الثمن للوكيل رجوع الوكيل على الموكل بكمه وان وهب له نصفه ثم النصف الباقي يرجع بالنقصان لان الأول لان الأول حط  
والثاني هبة ولو كان ألفا فوهب له أولا تسعمائة ثم مائة يرجع بالمائة عند الامام والثاني وبه أخذ الحسن رحمه الله \* أمره بأن يشتري  
عبدا بالف فاشتراه بألف ومائة فخط البائع المائة فالعبد يلزم الأمور وعلم لما ذكرناه أن ابراهيم البائع الوكيل وهبته على السواير رجوع  
فيهما على موكله بالثمن والدائن اذا أبرأ الدين عن الكفيل لا يرجع على المكفول عنه وان وهب رجوع والفرق أن الكفيل انما يرجع  
بحكم الاداء حتى لم يملك الرجوع قبل الاداء لانه ملك ما في ذمة الاصيل ومملكه قد يكون بالاداء وقد يكون بالهبة لانه سبب للملك أما ابراهيم  
فليس من أسباب الملك بما في ذمة المدين وفي الوكالة الرجوع بحكم المبادلة الحكيمة الجارية بين الوكيل والموكل حتى جرى التحالف عند

بينهما التخالف لانه ملك ما في ذمة الموكل حتى يرجع على الموكل قبل الاداء الى البائع \* وكله يشتري له هبة ا فقال اشترت ونقدت الثمن فقال  
الموكل صدقت ولكن البائع غائب فربما يحضر وينكر قبضه الثمن فأخاف أن يضيع حتى يجوده الشراء لا يلتفت اليه ويؤمر بإداء الثمن  
الى الوكيل فاذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى وكيله بالوئدى \* اشترى عبدا من غير مالك فباعه مالكه وأنكر التوكيل  
عند الحيا كم وغاب وطلب البائع من الحيا كم فسخ البيع فالحا كم ينقض البيع بينهما وان طلب المشتري من المالك أن يحلف بالله ما وكله  
بالبيع فالحا كم لا يؤخر الفسخ ويفسخ ويقول للمشتري انقض البيع وانطلق واطلب عينه (نوع آخر في طريق ثبوت الملك للموكل بالشراء)  
قال الكرخي رحمه الله ثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقال أبو طاهر رحمه الله ثبت للموكل ابتداء وهو الاصح ولهذا لو كان المشتري  
من كوكحة الوكيل أو قريه لا يفسد نكاحه ولا يعتق عليه وقال القاضي أبو زيد الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في الحقوق فوافق  
الكرخي في الحقوق وأباط طاهر رحمه الله في حق الحكم وهذا حسن \* أمر رجلا أن يوكل ففعل فاشترى الوكيل فانه يرجع على الموكل ثم  
الموكل على الآخر \* قال لا تخوكل من شئت بأن يشتري منك ما يدلك لم يجوز ولو قال وكل فلانا بأن يشتري منك ما يدلك جاز وعن  
محمد رحمه الله أذن له في يوكل وكان (٤٨٨) وكله يبيع عبده فوكل آخر فباع الثاني العبد من الوكيل الاول جاز لان الثاني وكيل الموكل

ان كان في غنها وفاء بالدين لا يلتفت الى ابا الميرتهن وان كان فيه ازالة يديه عن الميرتهن وان لم يكن في غنها وفاء  
بالدين لا يتابع بدون رضا الميرتهن فان كان في غنها وفاء بالدين بيعت في الدين واستوفى الميرتهن غنها ثم ظهر  
للمستعير مال رجع المعير بما أخذ الميرتهن وان لم يمت المستعير ولكن مات المعير وعليه ديون كثيرة فان كان  
المستعير معسرا كانت الجارية رهنا على حالها فان اجتمع غرما المعير وورثته على بيعها القضاء بالدين  
وأبى الميرتهن فالجواب فيه على التفصيل الذي قلنا فيما اذا أراد ذلك حال حياته وأبى الميرتهن كذا في المحيط  
\* رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بيده عند رجل فهلك المال عند الميرتهن كان للمالك الخيرة ان شاء ضمن  
الغاصب وان شاء ضمن الميرتهن فان ضمن الغاصب ثم الرهن لانه يملكه من وقت الغصب بأداء الضمان  
فيصير رهنه مال نفسه وان ضمن المالك الميرتهن كان للميرتهن أن يرجع على الراهن بما ضمن ويطلب الرهن  
لان سبب ضمان الميرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد ولو كان  
الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل وديعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب  
العبد وضمن الغاصب والمدفوع اليه فرجع الميرتهن على الراهن جازا الرهن في الوجهين ولو أن رجلا  
عنده وديعة لانسان فرهنه المودع عند رجل فهلك عنده فباع المالك وضمن الراهن أو الميرتهن لا ينفذ الرهن  
لان الاول ضمن بالدفع الى الميرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز كرجل  
رهن عند رجل عبدا غيره فعقد الرهن ولم يدفع الى الميرتهن ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه  
الى الميرتهن فانه لا يكون رهنه عند الميرتهن كذا في فتاوى قاضيان \* ورهن المرتد وراثته موقوف عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كسائر نصرانه فان قتل على رذته وهلك الرهن في يد الميرتهن وقبضته والدين سواء وقد  
كان الدين قبل الرذة والرهن من مال اكتسبه قبل الرذة أو كان الدين في رذته باقراره أو يئنه قامت عليه  
والرهن مما اكتسبه في الرذة أيضا فهو بما فيه وان كان في الرهن فضل على الدين فان الميرتهن بضمن الفضل  
ولو استدان ديناً في رذته ورهن به متاعا اكتسبه قبل الرذة ثم قتل على رذته فالرهن باطل والميرتهن ضامن

الاول لا الثاني فلا ينزل  
ثبوت الثاني ولا بعزله ولكن  
يملك الموكل الثاني عزله  
\* دفع اليه بضاعة يشتري له  
ما أحب ويوكل من أراد  
فوكل آخر ليشتري البضاعة  
للوكيل الاول أن يأخذ  
المتاع من يد الثاني هذا وان  
مات الوكيل الاول لم تبطل  
وكالة الثاني ولو كان قال له  
وكانت أن تشتري لي كذا  
ويوكل كل لي من أحببت  
ففعل كذلك ايس للوكيل  
أن يأخذ المتاع من يد  
الوكيل الثاني \* له غريم في  
بلد آخر قال لا تخارذه  
وخذ منه ألفي ولاث عشرة  
ففعل فله أجر مثله \* قال بعه  
بعشرة فما زاد فذلك نصفه  
فباعه وجب أجر المثل

لا زاد على نصف الزيادة ومحمد أوجب بالغاما بلغ فان هلك ضمن عنده وفي المحيط عن الثاني ان باعه بعشرة أو لم يبعه  
فلا أجر له وان تعب فيه وان باثني عشر أو أكثر أو أقل له أجر مثل عمله ومحمد أوجب أجر مثل العمل باع أو لا اذا تعب فيه والفتوى على  
قول الثاني رحمه الله \* قال لدلال اعرض متاعا وبعها فان بعته فالت من الاجر كذا فعرض ونادى ولم يتمكن من البيع حتى باعه لدلال آخر  
عن أبي القاسم وأبى نصر أنه يجب له الاجر بقدر عمله وعنتاه وقال الفقيه في الاستحسان لا يجب شي وهو موافق لقول الامام الثاني في  
المسئلة المتقدمة وعليه الفتوى \* باع عبدا ثم اختلفا فقال أحدهما كان ملكا الغير باع بلا امره وقال الآخر بل كان ملكا البائع أو باع  
بأمره فاقول لمدعي النفاذ لانه الاصل في انعقود ومدعي خلافه مناقض فان أراد مدعي عدم النفاذ عين صاحبه على أنه لم يقر بعد البيع  
انه باع ملكا غيره بلا امره أو اقامة البرهان على اقراره لا يصح لان الحلف واليمين يترتب على صحة الدعوى ولم يوجد وان تصادقا على عدم  
الامر فسخ العقد لا قرار كل واحد باطل بحقه فان حضر الغائب وأنكر الامر فقد تم الفسخ وان زعم الامر فالبيع تام في حقه والفسخ  
باطل في حقه صحيح في حق المتعاقدين ويبطل الثمن عن المشتري ويضمن البائع الثمن لصاحب العبد مثله عندهما وعند الثاني رحمه الله  
الفسخ ماض في حق مالك العبد أيضا (السادس في الوكالة بالنكاح) وكله يتزوج بفتاه صغيرة لا يجوز وان كبره أو ومن

لاتقبل شهادتها لا يجوز عنده خلافاً لهما \* روجه منكوحة آخر أو معتدة أو أم امرأته (٤٨٩) ودخل بها بلا علم عليه مهر المثل ولا يرجع به

على الوكيل علم أم لا \* وكله ان  
يرجع له أمة فزوج حرة  
لا يجوز وان مكاتبه أو  
مدبرة أو أم ولد جاز وكله بان  
يرجع له هذه المرأة فزوجها  
الموكل ثم طلقها وانقضت  
عدها فزوجها الوكيل  
لا يصح وكله أن يزوج امرأة  
فزوجها امرأة علق طلاقها  
بالتزوج جاز ووقع الطلاق  
وكله بأن يزوجه فزوجها  
لا يجوز وعليه الفتوى  
وقال بكر يزوج ولزوجها  
من ابن صغيره لا يجوز ومن  
ابنه البالغ أو أبيه فعلى  
الخلاف \* وكل امرأته بأن  
تزوج بنت امرأة فزوجت  
نفسها لم يجز بخلاف  
قالت منكوحة رجل اذا  
خالت زوجي وانقضت  
عدي فزوجني من فلان  
صح له وان علق الوكالة  
قال لو كبله ما صنعت  
بخلاف ملك التوكيل  
والابصاء أيضاً ذكره في  
الاصل

(١) اسباب في الطلاق  
والعتاق

الوكيل بالطلاق لو طلقها  
بغير والا والوكيل بقتل  
الدين بغير \* أكره على أن يوكل  
بطلاقها فقال رجل أنت  
وكيلي فطلقها الوكيل فقال  
الموكل لم أرد التوكيل بالطلاق  
لا يصدق لقيام القرينة \* وكله  
بالطلاق فطلق الموكل  
وانقضت عدها ثم تكلمها

فيمتدح ذلك على الورقة ويكون دينه فيما كتبه في الردة وان كان الدين قبل الردة والمتاع من كسبه في  
الردّة فالمرتهن ضامن لقيمتها ويكون ذلك في تمام ما كتبه في الردة فغير رجوع المرتهن بماله فيما كتبه  
قبل الردة كذا في المبسوط \* رجل رهن عبداً وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد حراً فان كان العبد أقر  
بالرق عند الرهن لا يرجع المرتهن بدينه عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج امرأة بألف ورهن  
عندها بالمهر عينا تساوى ألفاً فهلك الرهن عندها بعد ما طلقها قبل الدخول بها الا شيء علمه او ان هلك الرهن  
ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مرد نصف الصداق ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ورهن عندها  
بمهر المثل رهنها فهلك الرهن عندها وفيه وقاء بمهر المثل وتصبح مستوفية مهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها  
كان عليه مرد ما زاد على متعة مثلها كذا في خزائن المفتين \* دخل خانة فقال الخاني لأدعك تنزل حتى  
تعطيني شيئاً فدفع له رهناً وهلك عنده ان رهنه لاجل أجر البيت فهو عافيه وان لاجل أنه سارق يضمن قال  
الفقيه انه لا يضمن في الوجهين لانه غير مكره في الدفع كذا في الوجيز للكردي \* هشام عن محمد رجه الله  
تعالى قال كل شيء يضمن بالغصب فانه اذا كان رهناً يذهب منه بحسب ذلك وكل شيء لا يضمن بالغصب فانه  
لا يضمن المرتهن من ذلك ولو غصب غلاماً شافع في يده فانه يضمن النقصان فكذلك في الرهن يذهب  
بالحساب كذا في الظهيرية \* ولو كان أمرد فالتي لا يضمن بخلاف ما لو غصب جارية ناهدة فانتكسر  
نديمها حيث يضمن لانه نقصان كذا في الوجيز للكردي \* رجل رهن فروا قيمته أربعون درهماً بشرة  
فأكله السوس وصارت قيمته عشرة فانه يفتك به بدرهمين ونصف كذا في السراجية \* واذا كان لرجل  
على رجل ألف درهم رهنه بهما عبداً تساوى الفين وقبضه المرتهن ثم أقر المرتهن أن الرهن لرجل اغتصبه  
الراهن منه لم يصدق المرتهن على الراهن فيؤدى الراهن الدين ويأخذ العبد ولا يسبيل للمقر له على العبد ولا  
على ما أخذ المرتهن وان مات العبد في يد المرتهن صار مستوفياً دينه باعتبار الظاهر لان في قيمة الرهن وفاء  
بدينه وزيادة فكان ضامناً لجميع قيمته للمقر له لانه قد قبضه بغير اذنه واقراره حجة عليه فيضمن جميع قيمته اذا  
تعذر رده بالهلاك ولو كان المرتهن لم يقر برقبه العبد ولكنه أقر أن رجل عليه ديناً ألف درهم استهلكها  
وقدمات في يد المرتهن فان المقر له يرجع على المرتهن بألف درهم ولو أقر المرتهن برقبته لرجل وقد كان الراهن  
جعل فيما بينهم ماعداً لا يبيعه ووفى المرتهن حقه فباعه العدل بأني درهم ودفعه وقبضه وقبض الثمن فنقد  
المرتهن من ذلك ألف درهم وأعطى الراهن ألف درهم فان أجاز المقر له البيع أخذ الألف التي أخذها  
المرتهن وان لم يجز البيع فلا يسبيل له على أخذ المرتهن ولو كان المرتهن لم يقر برقبه ولكنه أقر أن العبد قد  
استهلك لرجل أتي درهم والمساءلة بها فان المرتهن يدفع الألف التي قبض من ثمنه الى المقر له أجاز البيع  
أو لم يجز كذا في المبسوط \* رهن عبداً بألف خفر العبد عند المرتهن بترافى الطريق ثم اقتل الراهن وأخذ  
العبد فهو على أربعة أوجه اما أن وقع فيها دابة ثم دابة أو وقع فيها انسان ثم انسان أو وقع فيها انسان ثم دابة  
أو وقع فيها دابة ثم انسان فان وقع فيها دابة ثم تلقى وهي تساوى ألفاً فالعبد يباع في الدين الآن يقديه  
المولى فان بيع بألف وأخذها صاحب الدابة يرجع الراهن على المرتهن بالدين الذي قضاه وان وقع في البئر  
دابة أخرى قيمتها ألف بشارك صاحب الدابة الاولى ويأخذ نصف ما أخذ ولا يرجع الاول على الراهن  
بشيء واما اذا تلف فيها انسان فدفع العبد به رجوع الراهن على المرتهن بمقتضاه من الدين فان تلف فيها  
انسان آخر بعد ما دفع العبد فولى الثاني بشارك الاول في العبد فأما اذا وقع فيها دابة فبيع العبد وصرف  
ثمنه الى صاحبها ثم وقع فيها انسان فلت قدمه هـ دروا ما اذا وقع فيها آدمي فلت دفع العبد بالخيانة ثم وقع  
فيها دابة فانه يقال لولى القليل اما أن تباع العبد وتقضى الدين لان الجنايتين استندتا الى وقت الحفر  
فكانا موقوعاً ولو وقع ما دفع العبد الى ولي الجناية ويخير بين البيع والقتل فكذا هذا عبدان  
حفر ابترافى الطريق فوقع فيها العبد الرهن فدفعه به ثم وقع أحدهما فيها فبطل نصف الدين وهدر درهم

(٦٢ - فتاوى خامس) الموكل وطلقها الوكيل لا يقع ولو طلقها والعدة فائمة من طلاق الموكل دون الثلاث يقع \* الوكيل  
بالطلاق طلقها في سكره لا يقع لان وقوع السكران عقوبة عليه قال الفقيه هـ ذاخلاف الرواية والدرية ويقع طلاق الوكيل كما يقع

طلاق الموكل في السكر ولان التوكيل (٤٩٠) بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل ومن قال لغير ما قلت لا امرأني أنت طالق فهي

طالق فقال ذلك الغير في حال السكر يقع كذا هنا وكيل العتق قال أعتقه أمس وكذبه موكله لا يعتق وكيل البيع قال بعته أمس وكذبه موكله فالقول للوكيل ولو أعتقه أجنبي أو طلق فاحاز وكيل العتق أو الطلاق لا يقع لان المطلوب عبارته وكذا لو وكل الوكيل رجلا وطلقها الثاني بخبرة الاول لا يجوز \* الوكيل بالكتابة وقبض بدلها اذا قال كاتب وقبضت بدلها فالقول له في الكتابة لاني قبض بدلها الموقوف قال كاتبه ثم قال قبضت بدلها ودفعت الى الموكل فهو صحيح مصدق لانه أمين \* قال لامرأة الغير ان دخلت الدار فأنت طالق فاحاز الزوج فدخلت الدار طلقت دل ان التوكيل باليمين بالطلاق جائز وعن الثاني قال امرأة زيد طالق أو عبده حر أو عليه المشي الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان حالها بكاه لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار وأزمنتها نفسي ان دخلت لزم وان دخلت قبل الاجازة لا يقع شيء لان اليمين يقتضي شرطاً في المستقبل وانما يصير هذا

لانهم قام مقام العبد الاول وأخذ احكم الاول ولو وقع العبد الاول في البر وذهب نصفه بان ذهب عنه أو شلت يده سقط نصف الدين كذا في محيط السرخسي \* ولو حفر المغصوب المهر ونبت في الطريق أو وضع حجر في الطريق ثم رده الغاصب على المرتهن ثم اقتسكه الراهن وقضى الدين ثم وقع فيها انسان يقال للراهن ادفع عبداً أو افده فأي ذلك فعل رجع بقيته على الغاصب فان كان الغاصب مفلساً أو غائباً رجع على المرتهن بمقتضاه اذا كان الدين والرهن سواء ليكون الفداء من مال المرتهن فان عطب بالحجر الآخر بعد دفع العبد الى صاحب الدين يقال لصاحب الدين ادفع نصفه أو افده بعشرة آلاف ولو أمره المرتهن أن يحفر بئراً في فناءه فعطب فيها الراهن أو غيره فعلى عاقلة المرتهن وان كان الراهن أمره بذلك في فناء نفسه فعلى عاقلة الراهن ولو أمره الراهن أو المرتهن أن يقتل رجلاً فقتله فدفع به فعلى الأمر بقيته فتكون رهناً مكانه وكذا لو بعته لیسقى دابة فوطأت انساناً فأبى ما بعث باذن صاحبه فيؤاخذ الباعث بالدفع كذا في خزائن الاكمل \* واذا حفر العبد بئراً في الطريق وهو رهن بألف وقيته ألف فوقع فيها عبداً فذهب عنه فانه يدفع العبد للرهن أو يقضى عنه فانه لو فاق عيني العبد سيده والفداء كله على المرتهن فان فداه فهو رهن على حاله وأخذ المرتهن العبد الا عني فكان له مكان ما أدى من الفداء وان دفع العبد للرهن وأخذ الا عني كان رهناً مكانه بالالف وان وقع في البئر آخر اشترى كوا في العبد الحافر بحصة ذلك أو يفديه مولا الذي عنده بالالف ولا يلحق الا عني من ذلك شيء كذا في المبسوط \* ولو قال لاخر ما بعث فلانا بقيته على وأعطاه به رهناً قبل المبيعة لا يجوز كذا في خزائن المفتين \* رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يواف به غدا فاعطيه ما على المكفول عنه بأمر المكفول عنه ثم ان المكفول عنه رهن عينا من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لان الكفالة بالمال لم تحل بعد (رجل) كفل بدين عن انسان بأمره ثم ان المكفول عنه رهن عينا بالدين المكفول به من الكفيل قبل أداء الكفيل جاز رجلان لكل واحد منهما ألف على رجل فارتبما منه ارضا بينهما وقبضاها ثم قال أحد المرتهنين ان المال الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا لجنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يسطر الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسطر الرهن ويبرأ من حصته والرهن على حاله كذا في الظهيرية \* مرهونة بألف قيمتها ألف ولدت ولداً يساوي ألفاً فقتلته أمه تساوي مائة فدفع بها فولدت المدفوعة ولداً قيمته ألف فاعورت المدفوعة ذهب من الدين جز من أربعة وأربعين جزءاً وذلك اثنان وعشرون درهما وثلاثة أرباع درهم ناقصا بجز من أربعة وأربعين جزءاً من درهم ويؤدى ما بقي وهو تسعة وتسعون درهما وربع درهم وجز من أربعة وأربعين جزءاً من درهم (بيان) أن الام ولدت ولداً قيمته ألف انقسم الدين عليهم سمانصفين لان المعتبر قيمتها يوم العقد وهي ألف وقيمة الولد يوم الفكاك وهي ألف أيضاً فلما قتلته أمه قيمتها مائة ودفعت بها بقي ما فيها من الدين اقيامها مقامها المماث وما كان الاولى تراجع سعرها فلما ولدت القاتلة ولداً انقسم ما فيها على قيمة القاتلة وهي مائة وعلى قيمة ولدها وهي ألف فصارت نصف الدين على أحد عشر فصارت نصف الدين في الولد الاول كذلك فصارت كل اثنتين وعشرين سهم ما في القاتلة وقد ذهب بالعور نصفه فانكسر فصارت النصف أربعة وأربعين سهماً اثنان وعشرون في الولد الثاني وسهمان في القاتلة ذهب بالعور سهمهم فهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى ذهب من الدين جز من أربعة وأربعين جزءاً كذا في الكافي \* والله أعلم

(١) الباب الثاني عشر في الدعاوى في الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك

واذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد كل واحد منهما يدعى أنه رهنه منه بألف درهم وقبضه منه فهذه (١) قوله الباب الثاني عشر الخ حق هذا الباب التقديم وتأخير باب المتفرقات كما هو العادة في أساليب هذا الكتاب بما التراجع المحيط البرهاني ولعل تلك المخالفة من الناسخ الاول اه معصحه

عينا عند الاجازة فيقتصر علم افعراعى شرطها بعد الاجازة بخلاف البيع الموقوف على اجازة الملك حيث يعتبر من المسألة وقت العقد لامن وقت الاجازة حتى صار الزوائد الحاصلة قبل الاجازة بعد العقد لمن أضيف اليه العقد والفرق أن كل تصرف يوقف حكمه



على شيء فيجعل ذلك التصرف مع لقابه لان في جعله سببا من وقت وجوده يتخلف الحكم (٤٩١) عن السبب ثم كل تصرف لا يثبت

التعليق كالبيع ونحوه  
تعد رجعه معلقا فاعتبرناه  
سببا من وقت وجوده  
متأخر عنه حكمه الى وقت  
الاجازة فعند الاجازة أسند  
الى وقت العقد اما ما يحتمل  
التعليق فاعتبر فيه معنى  
التعليق فكانه علقه  
بالاجازة فيعتبر من وقت  
الاجازة حكمه كما هو قاعدة  
التعليق \* الظاهر في النكاح  
الموقوف لا يصح بخلاف  
الاعتاق في البيع الموقوف  
نحو اعتاق المشتري من  
الغاصب \* وكلهما بطلاق  
امرائه وقال لا يطلقها  
أحد كما دون صاحبها فطلق  
أحدهما ثم طلق الآخر  
أو طلق أحدهما فأجاز الآخر  
لم يجز لانهما لم يجتمعا وكذا  
الوكيلان بالتعق ولو قال  
طلقاها جميعا ثلاثا فطلق  
أحدهما طلاقا قائم الآخر  
طلقتين لم يقع مالم يجتمعا  
على الثلاث \* قال لا امرأته  
طلاقا أنفسا كما ثلاثا فطلقت  
أحدها نفسها وصاحبها  
ثلاثا فطلقتا لكن طلاقها  
نفسها يختص بالجلوس  
وطلاق صاحبها لا يختص  
ولو زاد ان شئتما فطلقت  
أحدهما لا تطلق لان تقدير  
الكلام طلاقا أنفسا ان  
شئتما طلاقا وكذا والموجود  
من أحدهما نصف الشرط  
\* الوكيل بالطلاق لا خالع  
على مال ان كانت مدخولة

المسألة على وجهين (الاول) أن تقع الدعوى حال حياة الراهن وانه على ثلاثة أوجه الاول أن يكون الراهن  
في يد أحد المدين وفي هذا الوجه ان لم يورخا أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالراهن لذى اليدوان  
أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا خارجا كان أو ذا اليد كما في دعوى الشراء الوجه  
الثاني أن يكون الراهن في أيديهما الوجه الثالث أن يكون الراهن في يد الراهن وفي الوجهين جميعا أن أرخا  
وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يورخا أو أرخا وتاريخهما على السواء فالقياس أن  
لا يقضى بشيء من الراهن لو أحدهما وفي الاستحسان يقضى بنصفه لكل واحد منهما بنصف حقه  
وبالقياس نأخذ لقوة وجهه هكذا ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص رحمه  
الله تعالى أنه لا يقضى لواحد منهما بشيء من الراهن قياسا واستحسانا قالوا وماذا ذكر في رواية أبي سليمان أصح  
(الوجه الثاني) أن تقع الدعوى بعد موت الراهن وانه على ثلاثة أوجه أيضا وفي الوجه كله أن أرخا وتاريخ  
أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يورخا أو أرخا وتاريخهما على السواء ففيها اذا كان الراهن في  
أيديهما أو في يد الراهن فالقياس أن لا يقضى لواحد منهما بشيء وهما سوة للغرماء بالقياس أخذ أبو يوسف  
رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يقضى لكل واحد منهما بنصف الراهن بنصف حقه يباع الراهن فيقضى  
نصف دين كل واحد منهما فان فضل شيء من الثمن من نصف كل واحد منهما يصرف الفضل الى سائر  
الغرماء الى الراهن بالحصص والاستحسان أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى  
مضطرب في الكتب هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الراهن من واحد أو اذا ادعى الراهن من اثنين وأقاما البينة  
والراهن في يد أحدهما فهذه المسألة على أربعة أوجه (الوجه الاول) أن يكون الراهن غائبين راهن الخارج  
وراهن ذي اليد وفي هذا الوجه يقضى بالراهن لذى اليدوان أرخا مع ذلك وتاريخ الخارج أسبق وان كان  
الراهنان حاضرين يقضى به رهنا للخارج وان كان أحدهما راهنين حاضر أو لا غريبا فانه لا يقضى  
للخارج مالم يحضر الراهن الآخر فاذا حضر الآخر لا يقضى كذا في المحيط \* عبد عند رجل ادعى رجل  
انه عبده وانه رهنه من فلان الغائب بالف درهم وقبضه فلان منه وذو اليد يقول العبد عبدي فانه يقضى  
به لادعى لان صاحب اليد اتصّب خصمه لان كل واحد منهما يدعى المالك لنفسه في العبد فاذا قضى به  
للدعى ذكر أنه يؤخذ منه ويوضع على يدي عدل ولو غاب الراهن وقال المرتهن هذا العبد رهني في يدي من  
قبل فلان وكذا وان هذا الذي في يديه غصبه أو استعاره أو استأجره مني وأقام على ذلك بينة فاني أدفع العبد  
اليه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى  
له بالراهن لان فيه قضاء على الغائب بالدين وليس عنه خصم في ذلك ولكن يقضى بأن وصول هذا العين  
الى يدي اليد كان من جهة المدهي بالغصب أو الاجارة أو الاعارة كما شهد به شهوده فيقضى له بحق الاسترداد  
وذو اليد خصم في ذلك وهذا بخلاف مالم يدع على ذي اليد الاخذ من يده فان ذلك لا ينتصّب خصمه له  
كذا في التارخائية \* وفي حيل الخصاص رجل في يده رهن والراهن غائب وأراد المرتهن أن يثبت الراهن  
عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنه رهن في يده فالحيلة في ذلك أن يأمر المرتهن رجلا غريبا  
حتى يدعى رقبته هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن البينة عند القاضي انه رهن عنده  
فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضى بكونه رهنا عند دعو يدفع عنه خصومة الغريب فهذا تنصيص  
من الخصاص أن البينة على الرهن مسموعة وان كان الراهن غائبا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في دعوى  
الجامع وفي الاصل في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع من رهن الاصل وشرط حضرة الراهن  
لسماع هذه البينة والمشاخ فيه يختلفون بعضهم قالوا ماذا ذكر في رهن الاصل ان حضرة الراهن شرط وقوع  
غلط من الكاتب والصحيح انه لا يشترط حضرته وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا في المسألة روايتان  
في احدي الروايتين تقبل هذه البينة حال غيبة الراهن وفي رواية أخرى القاضي لا يقبل هذه البينة قال

بخلاف الى شر وان غير مدخولة قال خير وعليه أكثر المشايخ واختاره الصفا رحمه الله قال ظهير الدين رحمه الله لا يصح في غير  
المدخولة أيضا لانه خلاف فيهما الى شر \* وكيل الخلع خالع وضمن صح وان لم تأمر المرأة بالضمن وكذا يرجع قبل الادامو الوكيل بالنكاح

ملح وضمن الصداق صح وتخير المرأة بين (٤٩٢) مطالبته أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا يرجع على الزوج وعن محمد رحمه الله

شمس الأئمة السر خسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الحيل وهو الصحيح قال رحمه الله تعالى وقد أجاب بهذا في نظائره في السير الكبير فقال العبد المرهون إذا أسر ثم وقع في الغنية فوجده المرحم قبل القسمة وأقام البيعة أنه رهن عنده فلان وأخذ له لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن وإذا قال الراهن رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرحم رهنك هذا العبد وقبضته منك وأقام البيعة فالبينة بينة المرحم إذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرحم وإن كانا هالكين بقيمة ما يدعى الراهن أنه رهنه أكثر وأقام البيعة فالبينة بينة الراهن ولو قال المرحم رهنك العبد والثوب جميعا وقبضتهما منك وقال الراهن لا بل رهنك الثوب وحده فالبينة بينة المرحم وإذا أقيم الراهن البيعة أنه رهن عنده هذا الرجل عبدا يساوي ألفين بألف وقبضته منه وأنكر المرحم ذلك ولا يدري ما فعل بالرهن فالمرحمة ضامن لقيمة العبد كلها وإذا ضمن قيمة العبد بحسبه من ذلك ألف درهم ويرد الباقي على الراهن ولو أقر المرحم وأدعى الموت فلا ضمان عليه لأنه أمين في الزيادة على الدين ولو لم يجد منه جحد حتى يضمن الزيادة بالحد ولو لم يجد الرهن وجاء بعبدا يساوي خمسمائة وقال هو هذا العبد لم يصدق على ذلك لأنه ثبت بالبيعة أن الراهن يساوي ألفين والذي أحضره ليس بتلك الصفة فالظاهر بكذبه فيما قال فلا يقبل قوله إذا جحد الراهن ذلك كذا في المحيط \* إذا كان لرجل على رجل ألف درهم وهو مقر به فادعى رب الدين على المدين أن رهنه عبدا له وقبضته منه والمدين يجحد ذلك قضى للقاضي بالرهن بينة رب الدين ولو كان المدين يدعى الزهن على رب الدين ورب الدين يجحد فإن كان الراهن قائما في يد المرحم فالقاضي لا يقضي بالرهن بينة المطلوب على رواية كتاب الرهن وعلى رواية كتاب الرجوع عن الشهادات يقضي وإن كان الراهن هالكا في يد المرحم فالقاضي يقضي بينة المدين بانفاق الروايات لأن جحد المرحم الرهن بعد هلاك الرهن لا يمكن أن يحتمل فسحنا للرهن فيجعل انكاره للعقد من الأصل فيتمكن الراهن من إثباته بالبيعة وإذا أقيم الراهن بينة على المرحم أنه رهنه رهنه وأقبضه ولم يسم الشهود الرهن ولم يعرفوه فانه يسأل المرحم عن الزهن والقول قوله عنده ما يخبر بلخ رحمه الله تعالى قالوا تأويله إذا شهد الشهود على إقرار المرحم أنه رهن منه شيئا وقبض أما إذا شهد الشهود أنه رهن شيئا مجهولا وقبض وشهدوا على معارضة الرهن والقبض فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة وإذا أقيم الرجل بينة أنه استودع هذا البعدها الثوب وأقام ذوالبيدنة أنه ارتهنه منه يؤخذ بينة المرحم ويجعل كأنه أودع ولا ثم رهن لأن الراهن يرد على الإيداع وإن كان الإيداع لا يرد على الراهن إلا برضا المرحم ولو كان الراهن أقيم بينة على أنه باعه منه وأقام المرحم بينة على الرهن جعلته يباع وأبطلت الرهن ويجعل كأنه رهن أو لا ثم باع لأن البيع يرد على الرهن كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الراهن الرهن وأقام البيعة وادعى المرحم أنه وهبه له وقبضه أخذت بينة الهبة ولو ادعى رجل الشراء والقبض وآخر الرهن والقبض وأقام كل واحد منهما البيعة وهو في يد الراهن أخذت بينة المشتري الآن يعلم أن الرهن كان قبله ولو كان في يد المرحم جعلته رهنه الآن ببيع صاحب الشراء البيعة أن الشراء كان أولا ولو كان في يد الراهن فادعى المرحم الرهن وادعى الآخر الصدقة وأقام كل واحد منهما البيعة على ذلك وعلى القبض فصاحب الرهن أولى به الآن ببيع الآخر البيعة أن القبض يحكم الهبة والصدقة كل من قبل الرهن كذا في المبسوط \* وإذا ادعى المستودع والمضارب هلاك المال وادعى رب المال عليهما الاستهلاك وتصلحسا وأعطاه رهنه فهاهنا لم يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويضمن في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التارخانية ناقلا عن التجريد \* إذا استودع لرجل ثوبا ثم رهنه إياه ثم هلك قبل أن يقبض المرحم الرهن فهو فيه مؤثمن لأن يذم المودع كيد المودع فمالم يقبضه المرحم لا يثبت حكم يد الراهن له والقول فيه قوله بغير بينة لأنه ينكر القبض بحكم الرهن فإن أقيم الراهن البيعة أنه قبضه بالرهن وهلك بعد ذلك وأقام المرحم البيعة أنه هلك عنده بالوديعة قبل أن يقبضه للرهن فإنه يؤخذ

رجل لأن لهما عبدان وكل كل واحد منهما ما رجلا واحدا يعتق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما ومات قبل البيان ففي القياس لا يعتق شيء من واحد منهما لأنه وكله بعتق منجز ولو أوعى عتقهما معا لكان معلقا بالبيان والمعلق غير المنجز وفي الاستحسان يعتق نصف كل منهما ويسمى في النصف لكل منهما ما لان اعتاق المجهول منجز في حق المعتق وإن كان تعليقه في حق المحل \* قال زن را طلاق كن فقال اليك الحكم فقال لما كان الحكم إلى طلاق لا يقع \* الوكيل بالخلع لا يملك قبض البذل ولو خالع على قليل جاز عنده وعندهما لا الإيعا يتعابن \* وكله بطلاقها فإني أن يقبل بطلت الوكالة وإن لم يقبل الوكيل قبلت ولا رددت حتى يطلقها يقع استحسانا \* طلق امرأتى فطلقها ثلاثا فإن كان نوى الزوج الثلاث طلقت والا لا عنده وقال لا يقع واحدة \* وكله بطلاقها جاز فلا يطلقها الوكيل ثنتين صح الواحد لا الثاني \* وكله أن يزوجه من بلدة فلان أو قبيلة فلان فزوجه من أخرى لا يصح وكله بأن يزوجهها ويأخذ خط المهر فزوج ولم يأخذ خط المهر يجوز \* إذا تزوجهها

الوكيل باربعائة ومهر مثلها ألف فقالت لا أرضى به يجوز عنده بناء على أن الوكيل بالبيع يملك البيع بما عزم بهان وانزوجها من غير كف فالتخار لا يجوز لأنهم لا يملك تزويج أنفسهم من غير كف فلا تملك التفويض وان كفوا لكنه أعى أو معة

بينه الراهن لانه ثبت ايفاء الدين كذا في المبسوط \* ولو كان الراهن رجلين وادعى المرتهن عليهما رهنا وأقام البيئته على أحدهما انه رهنه وقبضه والمتاع لهما جميعا وهما يجحدان فان لدعى الراهن أن يحلف الذي لم يقم عليه البيئته فان نكل ثبت الرهن عليهما بسيين مختلفين على النا كل بالنكول وعلى الآخر بالبيئته وان حلف لم يثبت الرهن في حقه ولا يقضى بالرهن بنصيب الآخر لا بالوقضينا بقضينا برهن المشاع كذا في المحيط \* ان كان الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال أحدهما ارهننت أنا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة وأقام البيئته وأنكر المرتهن الآخر وقال لم تره نه وقد قبض الثوب وبجحد الراهن الرهن فان الراهن يرد على الراهن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أنا أقضى به رهنا وأجعله في يد المرتهن الذي أقام البيئته وعلى يدى عدل فادأقضى الراهن المرتهن الذي أقام البيئته ماله أخذ الراهن فان هلك ذهب نصيب الذي أقام البيئته من المال فأما نصيب الآخر فلا يثبت بالاتفاق لانه أ كذب شهوده بمجموده كذا في المبسوط \* وإذا استعار من آخر ثوبا برهنه بدينه وقبضه ورهنه ثم ان رب الثوب مع الراهن اختافا وقد هلك الثوب فقال رب الثوب هلك قبل الفكالة وقال الراهن هلك بعد الفكالة فالقول قول الراهن مع يمينه وكذا لو قال الراهن هلك الثوب قبل أن أرهنه وقال رب الثوب هلك بعدما رهنته قبل أن تفككه فالقول قول الراهن مع يمينه وان أقاما البيئته فالبيئته بينة رب الثوب وان هلك الثوب في يد المرتهن في هذه المسألة ثم اختلف الراهن والمرتهن ورب الثوب في قيمة الثوب فالقول قول المرتهن ولو اختلف رب الثوب والراهن فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بخمسة وقال الراهن أمرتني أن أرهنه بعشرة فالقول قول رب الثوب وان أقاما جميعا البيئته فالبيئته بينة الراهن وبرئ عن ضمان القيمة وإذا شهد أحد الشاهدين على الراهن بمائة وشهد الآخر على الراهن بعائتين فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقضى بالرهن أصلا وعندهما يقضى بالرهن بمائة وان شهدا أحدهما بمائة والآخر بمائة وخمسين ان كان المرتهن يدعى المائة لا تقبل شهادتهما وان كان المرتهن يدعى المائة والخمسين تقبل الشهادة على المائة ويقضى بالرهن بمائة وهذا عندهم جميعا كذا في المحيط \* والله سبحانه أعلم بالصواب \* واليه المرجع والمآب \*

تم

أوصي جازوان خصيا أو عينا  
يجوز أيضا ويوجب كل  
زوجت نفسها منهما وان  
تزوج بنفسه لانه متزوج  
لا عزوج

(ثم القسم الخامس من  
البرازية ويليه القسم  
السادس أوله كآب  
الكفالة)  
تم

(انتهى طبع الجزء الخامس من الفتاوى العالمية الهندية ويتلوه الجزء السادس  
أوله كآب الجنائيات)



# فهرست الجزء الخامس

(وبهامشه الجزء الثاني من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردى الحنفى المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المتنوعة وروح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنى  
عشرة وثمانئة قيل لأبى السعود الملقى لم يجمع المسائل المهمة ولم يؤلف فيها كتابا  
قال أبناستى من صاحب البرازية مع وجود كتابه لأنه مجموعة شريفة جامعة للأهمان كما  
يتبعى اه من كشف الظنون

﴿ فهرست الجزء الخامس من اقتاوى العالم الكبرية ﴾

صفحة	صفحة
٢	كتاب المكاتب وفيه تسعة أبواب الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها
٤	ومما يتصل بذلك مسائل
٤	الباب الثاني في الكتابة الفاسدة
٦	الباب الثالث فيما يجوز للكتاب أن يفعله وما لا يجوز
٩	الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه أو زوجته أو غيرها
١٠	الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبه المولى أم ولده ومندبره وتدبيره ومكاتبته واقرار المكاتب بالدين للمولى أو للاجنبي ومكاتبه المريض
١٣	الباب السادس فيمن يكتب عن العبد
١٤	الباب السابع في كتابة العبد المشترك
١٧	الباب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت المولى وجنائه على المولى وجناية المولى أو غيره عليه
٢٠	الباب التاسع في المتفرقات
٢٥	كتاب الولاء وهو مشتمل على ثلاثة أبواب
٢٦	الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته وحكمه
٢٧	الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به
٣٢	الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان الفصل الاول في سبب ثبوته وشرائطه وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم
٣٣	الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به
٣٣	الباب الثالث في المتفرقات
٣٥	كتاب الاكراه وفيه أربعة أبواب الباب الاول في تفسيره شرعا وأنواعه وشرطه وحكمه وبيان بعض المسائل
٣٨	الباب الثاني فيما يحل للمكروه أن يفعل وما لا يحل
٤٨	مطلب يصح اسلام المكروه
٤٨	مطلب اكره المحرم على قتل الصيد
٤٩	الباب الثالث في مسائل عقود الخيئة
٥١	الباب الرابع في المتفرقات
٥٤	كتاب الحجر وفيه ثلاثة أبواب
٥٥	الباب الاول في تفسيره وبيان أسبابه وتفصيل مسائل الحجر المتفق عليها
٥٥	الباب الثاني في الحجر للفاسد وفيه فصلان الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها
٦٠	مطلب الحجر بسبب الفسق والغفلة
٦١	الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ
٦١	الباب الثالث في الحجر بسبب الدين
٦٤	كتاب المأذون وفيه ثلاثة عشر بابا الباب الاول في تفسير الاذن وركنه وشرطه وحكمه
٦٥	الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة وما لا يكون ومما يتصل بهذا الباب
٦٨	الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه
٧٦	الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق المأذون وتصرف المولى في المأذون المدين بالبيع والتدبير والاعتاذ وأشباهها
٨٦	الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور
٩٠	الباب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه
٩٨	الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما
١٠٠	الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما يبد العبد وغيره وفي الخصومات التي تقع بعد الحجر
١٠٢	الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه
١٠٤	الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون
١٠٧	الباب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون وجناية عبده وجنابة عليه
١١٠	الباب الثاني عشر في الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارات أو يأذنون لعبدهما وفي تصرفهما قبل الاذن
١١٣	الباب الثالث عشر في المتفرقات



صحيفة	صحيفة
١١٩	كتاب الغصب وهو مشتمل على أربعة عشر بابا
١٢٠	الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المنليات وما يتعلق به
١٢١	الباب الثاني في احكام المغصوب اذا تغير بعمل الغاصب أو غيره
١٢٧	مطلب زوائد المغصوب أمانة
١٢٨	الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستملاكه
١٣٠	الباب الرابع في كيفية الضمان
١٣٢	الباب الخامس في خلط مال رجلين أو مال غيره بماله واختلاط أحد المالكين بالآخر من غير خلط
١٣٤	الباب السادس في استرداد المغصوب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ
١٣٧	الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك
١٤٠	الباب الثامن في تلك الغاصب المغصوب والاتفاقيات
١٤٢	الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتصل به
١٤٣	الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة
١٤٥	الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد المغصوب فيجب على الغاصب ضمانه
١٤٦	الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب
١٤٨	الباب الثالث عشر في غصب الحر والمذبر والمكاتب وأم الولد
١٤٩	الباب الرابع عشر في المتفرقات
١٦٠	كتاب الشفعة وهو مشتمل على سبعة عشر بابا
١٦٥	الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها وحكمها
١٦٥	الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة
١٧١	الباب الثالث في طلب الشفعة
١٧٥	الباب الرابع في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه
١٧٦	الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة فيها
١٧٧	الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها شفعاء
١٧٩	الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به
١٧٩	الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع
١٨٢	الباب التاسع فيما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته وما لا يبطل
١٨٥	الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة في الشفعة
١٨٩	الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
١٩١	الباب الثاني عشر في شفعة الصبي
١٩٣	الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض
١٩٤	الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاقالة وما يتصل بذلك
١٩٤	الباب الخامس عشر في شفعة أهل الكفر
١٩٦	الباب السادس عشر في الشفعة في المرض
١٩٦	الباب السابع عشر في المتفرقات
٢٠٣	كتاب القسمة وفيه ثلاثة عشر بابا
٢٠٤	الباب الاول في بيان ماهية القسمة وسببها وركبها وشرطها وحكمها
٢٠٤	الباب الثاني في بيان كيفية القسمة
٢٠٧	الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز
٢١٥	الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها
٢١٧	الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها
٢١٧	الباب السادس في الخيار في القسمة
٢١٩	الباب السابع في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي
٢٢١	الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت أوله دين أو موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث ديناً للتركة أو عيناً من اعيان التركة
٢٢٣	الباب التاسع في الغرور في القسمة
٢٢٤	الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء

صحيفة	صحيفة
٢٢٥	الباب الحادى عشر فى دعوى الغلط فى القسمة
٢٢٩	الباب الثانى عشر فى المهاداة
٢٣١	الباب الثالث عشر فى المتفرقات
٢٣٥	كتاب المزارعة وفيه أربعة وعشرون بابا الباب الاول فى شرعيتها وتفسيرها وركنها وشرائط جوازها وحكمها واصفها
٢٣٨	الباب الثانى فى بيان أنواع المزارعة
٢٤٠	الباب الثالث فى الشروط فى المزارعة
٢٤٨	الباب الرابع فى رب الارض أو التخييل اذا تولى العمل بنفسه
٢٥٠	الباب الخامس فى دفع المزارع الى غيره مزارعة
٢٥٢	الباب السادس فى المزارعة التى تشترط فيها المعاملة
٢٥٢	الباب السابع فى الخلاف فى المزارعة
٢٥٣	الباب الثامن فى الزيادة والخط من رب الارض والتخييل والمزارع والعمل
٢٥٣	الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض أو انقضت المدة والزرع بقل أو الخارج بسرو وما يتصل به من موت المزارع أو العامل أو موته فى بعض المدة ويدخل فى هذا الباب بعض مسائل الثقة على الزرع
٢٥٥	الباب العاشر فى زراعة أحد الشريكين الارض المشتركة وزراعة الغاصب
٢٥٩	الباب الحادى عشر فى بيع الارض المدفوعة مزارعة
٢٦٠	الباب الثانى عشر فى العسذر فى فسخ المزارعة والمعاملة
٢٦١	الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع أو العامل ولم يدبر ماذا صنع بالزرع أو بالثمر
٢٦١	الباب الرابع عشر فى مزارعة المريض ومعاملته
٢٦٣	وبما يتصل به من افضال اقرار المريض فى المزارعة والمعاملة
٢٦٤	الباب الخامس عشر فى الرهن فى المزارعة والمعاملة
٢٦٤	الباب السادس عشر فى العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة
٢٦٥	الباب السابع عشر فى التزويج والخلع والصلح عن
٢٦٦	دم العمد فى المزارعة والمعاملة
٢٦٦	الباب الثامن عشر فى التوكيل فى المزارعة والمعاملة
٢٦٧	الباب التاسع عشر فى بيان ما يجب من الضمان على المزارع
٢٦٨	الباب العشرون فى الكفالة فى المزارعة والمعاملة
٢٦٩	الباب الحادى والعشرون فى مزارعة الصبي والعبد
٢٧٠	الباب الثانى والعشرون فى الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع
٢٧٢	الباب الثالث والعشرون فى زراعة الاراضى بغير عقد
٢٧٣	الباب الرابع والعشرون فى المتفرقات
٢٧٦	كتاب المعاملة وفيه بابان الباب الاول فى تفسيرها وشرائطها وأحكامها
٢٧٨	الباب الثانى فى المتفرقات
٢٨٥	كتاب الذبائح وفيه ثلاثة أبواب الباب الاول فى ركنه وشرائطه وحكمه وأنواعه
٢٨٩	الباب الثانى فى بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل
٢٩٠	الباب الثالث فى المتفرقات
٢٩١	كتاب الاضحية وفيه تسعة أبواب
٢٩٤	الباب الاول فى تفسيرها وركنها واصفها وشرائطها وحكمها وفى بيان من تجب عليه ومن لا تجب
٢٩٤	الباب الثانى فى وجوب الاضحية بالنذر وما هو فى معناه
٢٩٥	الباب الثالث فى وقت الاضحية
٢٩٦	الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان
٢٩٧	الباب الخامس فى بيان محل اقامة الواجب
٣٠٠	الباب السادس فى بيان ما يستحب فى الاضحية والاتقاع بها
٣٠٢	الباب السابع فى التضحية عن الغير وفى التضحية بشاة الغير عن نفسه
٣٠٤	الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة فى الضحايا
٣٠٦	الباب التاسع فى المتفرقات
٣٠٨	كتاب الكراهية وهو مشتمل على ثلاثين بابا

- ٣٠٨ الباب الاول في العمل بخير الواحد وهذا الباب مشتمل على فصلين
- ٣٠٨ الفصل الاول في الاخبار عن أمير ديني نحو الاختبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل وإباحته وما يتصل بذلك من تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين وإباحته
- ٣١٠ الفصل الثاني في العمل بخير الواحد في المعاملات
- ٣١٣ الباب الثاني في العمل بغالب الرأي
- ٣١٤ الباب الثالث في الرجل رأى رجلاً يفتنه إلى أباه وما يتصل به
- ٣١٥ الباب الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والمذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن
- ٣١٩ الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة والمخفف وما كتب فيه شيء من القرآن نحو الدراهم والقرطاس أو كتب فيه اسم الله تعالى
- ٣٢٤ الباب السادس في المسابقة
- ٣٢٤ الباب السابع في السلام وتسميت العاطس
- ٣٢٧ الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر إليه وما لا يحل له وما يحل له مسه وما لا يحل
- ٣٣٠ الباب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره
- ٣٣٤ الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة
- ٣٣٦ الباب الحادي عشر في الكراهة في الأكل وما يتصل به
- ٣٤٢ الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات
- ٣٤٥ الباب الثالث عشر في النبهة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه
- ٣٤٦ الباب الرابع عشر في أهل الذمة والأحكام التي تعود إليهم
- ٣٤٨ الباب الخامس عشر في الكسب وهو أنواع
- ٣٥٠ الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر
- ٣٥١ الباب السابع عشر في الغناء والهوسا والمعاصي والأمر بالمعروف
- ٣٥٤ الباب الثامن عشر في التداوى والمعالجات
- ٣٥٦ الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم الانطافار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها
- ٣٥٩ الباب العشرون في الزينة واختنا الخادم للخدمة
- ٣٦٠ الباب الحاي والعشرون فيما يسع من جراحت بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك
- ٣٦٢ الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد ونكاحهم والعقيقة
- ٣٦٢ الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والتميمة والمدح
- ٣٦٣ الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام
- ٣٦٣ الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير
- ٣٦٥ الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر ويمنعه أبواه أو أحدهما أو غيرهما من الأقارب أو يمنعه الدائن أو العبد يخرج ويمنعه المولى أو المرأة تخرج ويمنعها الزوج
- ٣٦٦ الباب السابع والعشرون في القرض والدين
- ٣٦٨ الباب الثامن والعشرون في ملاقة الملوك والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو يد غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك
- ٣٧٠ الباب التاسع والعشرون في الاتقاع بالاشياء المشتركة
- ٣٧٢ الباب الثلاثون في المنفقات
- ٣٨٢ كتاب التحري وفيه أربعة أبواب
- الباب الاول في تفسير التحري ويبان ركضه وشرطه وحكمه
- ٣٨٣ الباب الثاني في التحري في الزكاة
- ٣٨٣ الباب الثالث في التحري في الثياب والمساليخ والأواني والموتى
- ٣٨٥ الباب الرابع في المنفقات
- ٣٨٥ كتاب احياء الموت وفيه بابان

صحيفة

صحيفة

- ٣٨٥ الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت للمالك في الموات وما يثبت به الحق فيه دون المالك وبيان حكمه
- ٣٨٩ الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها
- ٣٩٠ كتاب الشرب وفيه خمسة أبواب الباب الاول في تفسير ما وركنه وشروط حله وحكمه
- ٣٩٣ الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك
- ٣٩٥ الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب
- ٤٠٢ الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البينة
- ٤٠٥ الباب الخامس في المتفرقات
- ٤٠٩ كتاب الاثمة وفيه بيان الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي تتخذ منها الاشربة واسماؤها وما هياتها
- ٤١٣ الباب الثاني في المتفرقات
- ٤١٥ وما يتصل بهذا الباب تصرفات السكران
- ٤١٧ كتاب الصيد وفيه سبعة أبواب الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه
- ٤١٧ الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به
- ٤٢١ الباب الثالث في شرائط الاصطياد
- ٤٢٢ الباب الرابع في بيان شرائط الصيد
- ٤٢٧ الباب الخامس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان وفيما يقبل
- ٤٢٨ الباب السادس في صيد السمك
- ٤٢٩ الباب السابع في المتفرقات
- ٤٣١ كتاب الرهن وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز الرهن به وما لا يجوز رهنه وما لا يجوز رهن الوصي والاب وفيه خمسة فصول الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه
- ٤٣٤ الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع
- ٤٣٤ الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز
- ٤٣٥ الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز
- ٤٣٨ الفصل الخامس في رهن الاب والوصي
- ٤٤٠ الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل
- ٤٤٦ مطلب بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح
- ٤٤٧ الباب الثالث في هلاك المرهون بضمن أو بغير ضمان
- ٤٥٤ الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها
- ٤٥٦ الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن
- ٤٥٦ الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن
- ٤٦٠ الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال
- ٤٦٢ الباب الثامن في تصرف الراهن أو المرتهن في المرهون
- ٤٦٩ الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه
- ٤٧٣ الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب
- ٤٧٧ الباب الحادي عشر في المتفرقات
- ٤٩٠ الباب الثاني عشر في دعاوى الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك

﴿فهرسة الجزء الثاني من الصنى البرازية الموضوع بالهامش﴾

صحيفة	صحيفة
١٢١ مسائل الاجارة على شرط	٢ كتاب الصرف
١٢٤ العاشر في الحظر والاباحة	٦ المتفرقات
١٢٦ الحادي عشر في الاختلاف وفيه ثلاثة أنواع	٨ نوع في الاستصناع
الاول في البيت	٨ نوع في التصرف قبل قبض المبيع
١٢٨ الثاني في الدابة والسفينة	٨ نوع في الاستحقاق
١٢٩ الثالث في المتفرقات	١٢ كتاب الاجارات وفيه أحد عشر فصلا الاول في المقدمة
١٢٩ كتاب أدب القاضي وفيه عشرة فصول الاول في التقليد	١٤ الثاني في صفتها وفيه خمسة أنواع
١٣٩ الثاني في أدبه وفيه خمسة أنواع الاول في المقدمة	١٨ تفرعات على الاجارة الطويلة
١٤٣ نوع آخر في المعاملة مع المدعى والمدعى عليه	٢٦ نوع آخر في الضياع والحافوت والمستغلات
١٤٥ نوع آخر في التعريف والعدالة	٢٧ مسائل الشيوخ
١٥٤ الثالث فيمن يكون خصما أولا	٣٣ نوع آخر في اجارة الوقف
١٥٧ الرابع فيما يتعلق بقضائه الخ	٣٧ نوع في تعليم القرآن والحرف
١٥٨ نوع في ابطال القضاء	٤٠ نوع في المتفرقات وفيه الاجارة على المعاصي
١٦٠ نوع في علمه	٤٦ في الاعمال التي لا تصح الاجارة بها وتصح
١٧٤ نوع في ايمين المضافة	٥٥ الثالث في الضياع والعقار
١٧٨ نوع في الامضاء	٥٩ نوع في اجارة الارض
١٨٠ الخامس في التحكيم	٦١ نوع آخر في استئجار المستغل الخ
١٨١ السادس في كتابه الى القاضي	٦٢ الرابع في اجارة الدواب
١٨٩ السابع في اليمين وفيه ثلاثة أنواع	٦٧ وما يتصل به التوكيل بها
الاول فيمن يخلف أولا	٧٠ الخامس في الاستصناع والاستئجار على العمل
١٩٢ الثاني فيما يجري فيه الحلف أولا	٧٦ السادس في الضمان وفيه أنواع
١٩٩ الثالث في كيفية الاستحلاف	٨٤ نوع في الراعي والبقار
٢١١ الثامن في فروع القضاة على الغائب	٨٦ نوع في القصار
٢١٨ التاسع في نصب الوصي وفيه ثلاثة أنواع	٨٩ نوع في الحجام والبرازغ
٢٢٠ نوع في اثبات الوصاية	٩٠ نوع في الجاهلي
٢٢٣ العاشر في الحبس وفيه أربعة أنواع	٩٨ نوع في خلاف المستاجر في الاستعمال
٢٢٤ نوع في المعاملة مع المدين	٩٨ السابع في فسختها وفيه فصلان
٢٢٧ نوع في الملازمة للمدين	الاول في العقد
٢٢٨ نوع في الحجر	١٠٣ الثاني فيما يكون فسخا من أحدهما الخ
٢٢٩ مسائل شتى وفيه العدوى والتكفيل الخ	١٠٦ نوع في اجارته
٢٣٣ نوع في ولاية القاضي	١١١ مسائل العذر
٢٣٧ ﴿كتاب الشهادات﴾ وفيه ثمانية أجناس الاول في المقدمة	١١٤ مسائل موت أحد المتعاقدين
٢٤٦ نوع في الرجل متى يحل له الشهادة	١١٥ الثامن في استئجار الظئر
٢٤٨ الثاني فيما يقبل وما لا يقبل	١١٦ التاسع فيما على الأجر والمستاجر
	١١٨ مسائل تسليم المعقود عليه

صفحة	صفحة
٣٨٣	٢٥٠ نوع في ألفاظها
٣٨٥ نوع في التناقص	٢٥٢ نوع في التناقص
٣٩٥ نوع في الدين	٢٥٥ نوع في الشهادة على الشراء
٣٩٧ نوع في الميراث	٢٥٥ نوع آخر في شهادة المودعين وأمثالهم
٣٩٩ في المتفرقات	٢٥٨ نوع في الشهادة على فعل نفسه
٤٠٠ نوع من الخامس عشر في الخصم	٢٦٢ نوع آخر في شهادتهم فيما لا يطلع الرجال الخ
٤٠٥ نوع فمين بشرط حضرته	٢٦٣ نوع في إثبات الرضائية والعيد
٤١٠ نوع منه في قيام البعض عن البعض في الدعاوى	٢٦٣ نوع في الشهادة على النفل
٤١٦ نوع في تحديد العقار ودعواه	٢٧١ الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة
٤١٩ نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى الخ	٢٧٥ مسائل زيادة الشاهد وتقصيه
٤٣١ السادس عشر في الاستحقاق	٢٨٠ الرابع في اختلافهما
٤٤٣ كتاب الاقرار وفيه أربعة فصول الاول فيما يكون اقرارا	٢٨٤ نوع في اختلافهما
٤٤٨ نوع فيما يكون جوابا للخ	٢٩٢ الخامس في الشهادة بالتكاح
٤٤٩ نوع في ألفاظ تذكريات او الاشارة الخ	٢٩٣ السادس في الشهادة على النسب والارث
٤٥٠ نوع في معرفة كمية المال المقرب وما هيته	٢٩٥ السابع في الشهادة على الشهادة
٤٥١ نوع في الاستثناء	٣٠٢ كتاب الرجوع عنها
٤٥٥ نوع في دعوى الزيادة الخ	٣٠٥ كتاب الدعوى وفيه ستة عشر فصلا الاول
٤٥٨ الثالث في الاقرار في المرض	في معرفة الخصم والتناقص والدفع
٤٥٩ الرابع في الاقرار لوارث	٣٠٩ الخصم في إثبات النسب خمسة
٤٥٩ كتاب الوكالة وفيه سبعة فصول الاول في التوكيل والعزل	٣١٦ نوع في التناقص
٤٦١ نوع فيما يكون توكيلا	٣٣٨ الثاني في دعوى الضباع والعقار
٤٦٣ نوع في إثباتها	٣٣٨ نوع في إثبات اليد
٤٦٤ نوع في العزل واخراجها عن الوكالة	٣٤٢ الثالث في دعوى الغلام والجارية والعروض وغيره
٤٦٧ الثاني في التوكيل بالخصومة	٣٤٥ الرابع في دعوى الدين
٤٦٩ الثالث فيها بقبض الدين	٣٤٨ الخامس في دعوى الشراء والبيع
٤٧١ نوع في الأمور بدفع المال لقضاء الدين	٣٤٩ السادس في دعوى الاجارة
٤٧٣ نوع في الوكيل بالاقتراض والاستقراض الخ	٣٥٠ السابع في الوكالة
٤٧٤ الرابع في البيع	٣٥٢ الثامن في دعوى الكفالة
٤٨٠ نوع في المستضع	٣٥٣ التاسع في دعوى الصلح
٤٨٣ الخامس في الوكالة بالشراء	٣٥٦ العاشر في النسب والارث
٤٨٥ نوع في شراء الفضولي	٣٦٢ الحادي عشر في دعوى الرق والحرية
٤٨٨ السادس في الوكالة بالتكاح	٣٦٤ الثاني عشر في دعوى التكاح
٤٨٩ السابع في الطلاق والعناق	٣٧٠ الثالث عشر في تنازع الرجلين الخ
	٣٨٠ الرابع عشر في دعوى الابراء والصلح
	٣٨٣ نوع في الصلح



# فتاوى العالمكيرية

## (الجزء السادس)

من الفتاوى العالمكيرية المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومنعنا اتباع طريقته  
آمين

(وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردري الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ هـ وهو كتاب جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وورج ماساعده الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قبل لابي السعود المفتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البراز يتمع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للهمام كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

## (الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

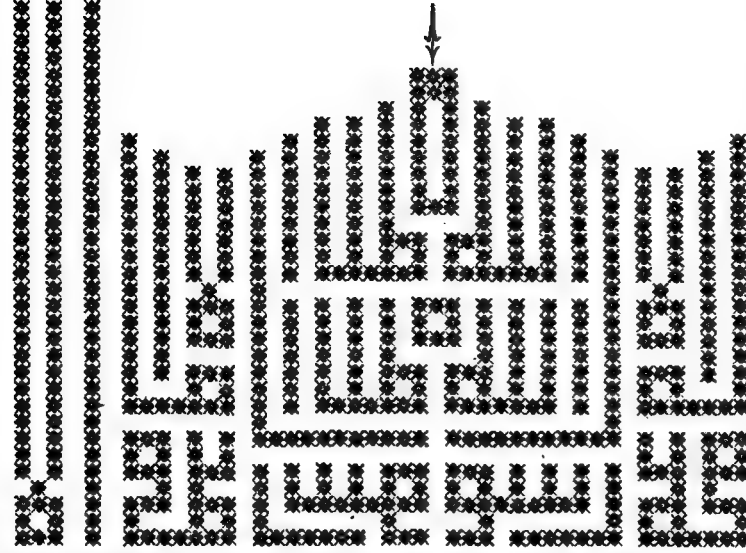
سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الكفالة خمسة  
فصول الأول في المقدمة  
وفيها حكمه والفاظه

والكفالة هي في اللغة الضم  
وذلك قد يكون في المطالبة  
لا في أصل الدين كما في الوكيل  
مع الموكل الدين للوكيل  
والمطالبة للوكيل كذلك  
أصل الدين في ذمة الاصيل  
والمطالبة على الكفيل  
والثاني أن يكون ضمافي  
أصل الدين فيكون ضم  
نمته الى ذمة الاصيل في  
أصل الدين والاستيفاء من  
واحد كالغاصب مع الغاصب  
وبكل فائس والاحكام  
شاهد لهم لكن الاختار  
أنها الضم في المطالبة لا في  
أصل الدين ثم هي تصح في  
الاعيان المضمونة وبالنفس  
عندنا قياسا على كفالة  
المال اذا حبس المكثول به  
حبس الكفيل وطول به  
وهذا اذا كان محبوسا عند  
غير هذا الحاكم أما اذا كان  
عنده يخرج منه من الحبس  
ويسلم اليه ثم يعيده في حبسه  
فان كفيل بنفس محبوس أو  
غائب صح فان كان المكفول  
به غائبا في بلد آخر وعلم  
به الحاكم أو برهن عليه  
أجله القاضي قدر الذهاب  
والجئته فان جاء والا حبسه  
وان كان المكفول به غائبا  
لا يعلم مكانه ولا يوقف على



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجنائيات • وفيه سبعة عشر بابا

الباب الأول في تعريف الجنائية وأنواعها وأحكامها

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن (١) في عرف الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنائية  
الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين • والأول يسمى قتلا وهو فعل من العبادت زول به الحياة والثاني  
يسمى قطعاً وجرحاً كذا في العنابة • الجنائية على نوعين أحدهما يوجب القصاص وهو العمد ولا تخير لا يوجب  
وما يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس والاخر فيما دون النفس كذا في فتاوى قاضيان •  
القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب (٢) والمراد به أنواع القتل  
بغير حق مما يتعلق به الاحكام أما العمد فيتم بضربه بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء  
تحتد الخشب والحجر وليطة القصب والثار كذا في الكافي • وموجب ذلك المأثم والقود الا أن يعفو الاولياء  
أو يصالحوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية • ومن حكمه حرمان الميراث وجوب المال به عند التراضي  
أو عند تعذر ايجاب القصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط • وشبه العمد أن يتم الضرب بمالس سلاح  
ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا ضربه

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء الخ أي في هذا الكتاب والجنائيات الحج لم تتعلق بنفس الآدمي ولا طرفه  
مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية كما في الشريعة لانية ٥١ مصححه

(٢) قوله والمراد به الخ أي فلا يرد على الحصر القتل المأذون فيه شرعا كقصاص ورجم وصلب وقتل حربي  
٥١ مصححه

أثره يجعل كالموت ولا يجسسه \* وبطلت بجوت الكفيل لاجوت المكفول له \* كفل بنفس ثم أقر الطالب أنه لاحق له قبل المكفول به لأن يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ \* ولو قال الطالب لاحق لي قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره (٣) لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية برئ من

الكفالة \* كفل بنفس عبد ومات العبدان كان المكفول به المالك على العبد برئ فان رقبته العبد لا يبرأ وضمن قيمته \* وعن محمد رحمه الله تعالى ادعى عليه غصب عبد فقال أنا ضامن العبد الذي يدعيه فعليه ضمانه حتى يأتي بالعبد ويرهن أنه له فان لم يأت به فاستحقه بيينة ضمن قيمته \* ادعى عليه غصب عبد وموته عنده فقال خله فأنضامن قيمته يؤاخذني في الحال ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة

نوع في ألقاضه

كفل بنفسه ثم سلمه اليه وقال دعه فأنضامن كفالي أو مثل كفالي أو أنا كفيل أو زعم أو ضمنت أو كفلت أو على أو ألقى وبذرفتم فلانرا كله كفالة وقبول كرم اختلف فيه ومشايخ خوارزم على أنه لا يكون كفالة \* الذهب الذي لك على فلان أنا أدفعه أو أسلمه اليك أو اقضه متى لا يكون كفالة ما لم يقبل لفظا يدل على الزوم كضمنت أو كفلت وهذا اذا ذكره منخرأ أما اذا قال معلقا ما قال ان لم يؤده فلان فأنأدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة فان قوله أنا لا يحل يلزم له شيء

ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنأج بيزم الحج وذ كرشمس الاسلام جواب مال تو بر من أو جواب كويم أو هرجه اتردى اي بر من لا يكون كفالة أنج ترار فلان است من جواب كويم فهو كفالة الحكم العرف وقيل لا ولو قال أنج ترار فلان است من يدهم لا يكون كفالة \* من وعد غيره بقضاء دينه بان قال يدهم لا يجب شيء \* ولو قال أنا ضامن لعمرة فلان أو ضامن لان أو ذبلك عليه أو على منزله لا يكون كفالة ولو قال

بجحر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتمدضربه بما لا يقتل به غالبا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وموجبه على القولين الاثم والكفارة وكفارة تعزير رقبته مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغلفة على العاقلة كذا في الكافي \* وهذا التغليظ انما يظهر في أسنان الابل اذا وجبت الدية منها لامن شيء آخر ومن موجب شبه العمد ايضاح ما الميراث كذا في شرح الميسر \* وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحيط \* وانطأ على نوعين خطأ في القصد وهو أن يرى شخصاً يظنه صيدا فاذا هو آدمي أو يظنه حراً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو أن يرى غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية \* وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحرير الميراث وسواء قتل مسلماً أو ذنبياً في وجوب الدية والكفارة ولا ما ثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهر النيرة \* في المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذا تمعدت شيأ من انسان فأصبت شيأ آخر منه سوى ماتمته فهو عمد محض وان أصبت غيره يعني غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام نفسه هذا رجل تمعد أن يضرب بدرجل فأخطأ وأصاب عنق ذلك الرجل فأن رأسه وقته فهو عمد وفيه القود ولو أراد بدهذا الرجل فأصاب عنقه فهو خطأ كذا في النخبة \* في البقال اذا قصده رأسه بالعصا فأصاب عينه فعليه الارش في ماله لانه تمعدضربه ولو كان له أن يقطع كف رجل في قصاص له قبله فأراد أن يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فابانها فضمنه في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه كان له أن يقطع كفه ولورى قنلسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام قلت رجل رمى انساناً بالسهم فأخطأ فأصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ ولورى ثوباً فاضرب به رأس رجل فشججه موشخة فهو عمد ولومات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط \* وأما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي \* وكمن سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده لبنة أو خشبة وأصاب انساناً وقتلته أو كان على دابة فوطئت دابته انساناً هكذا في المحيط \* وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص وجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهر النيرة \* وأما القتل بسبب قتل جفر البر وروضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي \* ولو وطئت دابته انساناً فقتلته وهو سائقها أو قاتلها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات \* وموجبه اذا تلف به آدمي الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله أعلم

الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل

يقتل الحر بالحر كذا في الكنز \* ويقتل الذكراً بالأنثى والأنثى بالذكور كذا في الخلاصة \* ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفضل الثامن \* ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيان \* ويقتل المسلم بالذي ويقتل الذي بالذي كذا في الكافي \* والذي اذا قتل ذنباً ثم أسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط \* ولا يقتل المسلم والذي يجري بغيره دخل داراً بأمان كذا في التبيين \* ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* مسلم قتل مرتد أو مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلماً لو هاداً داخل دار الحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان \* ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالأعم وبالأمن كذا في الكافي \* رجل قتل آخر وهو في التزع قتل وان كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة ولا قصاص فيمابين الصبيان وعمد

أناضامن لعرفته أو على تعرفه اختلعه واود كر القاضي اشناي فلان برمنست قال أبو جعفر رحمه الله تعالى كفيلا بالنفس وقال الفقيه لا والاول أقرب الى العرف ولو (٤) قال فلان أشناست أو أشناي منست يكون كفالة بالنفس وقيل ان قال اشناي فلان

الصبي وخطوه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في الصبي هكذا في المحيط \* ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمرض وناقص الاطراف بصورة أو بمعنى كالاشل ونحوه والعاقل المجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيان \* القاضي اذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل أن يدفع الى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحسانا وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة \* ولو جن القاتل بعد ما قضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيان \* في العيون واذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضي بالقصاص قال القاتل لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التارخانية \* وفي الفتاوى الصغرى من يجن ويقتل اذا قتل انسانا في حالة الافاقة يقتل كالحصص فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة \* وفي المتن في رجل قتل رجلا ثم عتوه وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فاني أستحسن أن لا أقتله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط \* ومن وجب عليه القصاص اذا مات سقط القصاص كذا في الهداية \* ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدّة وان علمت من قبل الاباء والامهات كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بانه والجد من قبل الرجال والنساء وان علمت من قبل الجدّة والاب وكذا والوالدة والجدّة من قبل الاب والام فربّت أو بعدت كذا في الكافي \* ثم على الاباء والاجداد الدية يقتل الابن عمدا في أموالهم في ثلاث سنين وان كان الولد قتل ولده خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطا ولا كفارة عليه في العمد عندنا وان كان الولد يملو كالانسان فقتله أبوه عمدا فلا قصاص عليه ملولا هكذا في شرح المبسوط \* ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيان \* اخوان لآب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا والآخر أمهما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا بعبد ولده وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية \* ويقتل العبد بولاه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قتل عبدا الوقت لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالأب والاجنب والعامد والخطي والصغير والكبير كذا في التارخانية ناقلا عن التهذيب \* وكلا جنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولدها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا اشترك الرجلان في قتل رجل أحدهما بعصا والآخر بمحبة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهما نصفان ثم كل واحد منهما في مال من نصف الدية يجعل كالمفردة فنصف الدية على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلة كذا في شرح المبسوط \* القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأييد اذا قتل عمدا كذا في الهداية \* ولا يستوفى القصاص الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي \* حتى ان من حرق رجلا بالنار (١) أو غرقه بالماء تضرب علاوته بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات تحزقته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجّه هاشمة ومات تقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسي \* ومن شجّ نفسه وشجّه رجل وعقره أسد ونهشته حية ومات من ذلك كاه فعلى الاجنبى ثلث الدية كذا في الكافي \* ولو قتل واحد جماعة فضرأولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير (١) قوله أو غرقه بالماء على قوله ما أو ما عند الامام فلا قصاص في التفريق كافي معتبرات المذهب وبأنى قريبا أيضا فيلصر المراد من عبارة هذه ٨١ مصححه

برمن است كفيلا بالنفس لوجود كلة الايجاب وقوله اشناست لا لعدم كلة الايجاب على نفسه وعامة المشايخ قالوا وقال فلان اشناست أو اشناي فلان برمن يكون كفيلا بالفارسية للعرف فيها لا بالعربية \* سئل ابن الامام محمد بن الحسن عن الجوز جاني انه اذا قال أناضامن لعرفة فلان فقال على قول الامام وأبيك لا يكون كفيلا وعلى قول الثاني كفيلا للعرف لكن المشهور وعن الثاني أنه لا يكون كفيلا وبه يقتضى في العربي \* وقد ذكرنا كفل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه قبل شهر برى وان أبي المكفول له أن يقبل لم يذكره السرخسي وفي شرح الشافعي يجب تسليمه بعد الشهر كما لو باع ثمن مؤجل \* كفل ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيه والثلاثة لتأخير المطالبة قال أبو جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث الفتوى على أنه لا يصير كفيلا وفي الواقعات الفتوى على أنه يصير كفيلا \* كفل الى شهر طال به بعد شهر ويطل ما قاله البعض انه كفيلا في الحال مؤجلا الى شهر دل عليه ما ذكره عصام أنه قال أنت طالت الى شهر وقع بعد الاجل الآن ينوى الوقوع في الحال دل أنه لا يصير كفيلا في الحال وبه يقتضى بخلاف قوله أمر امرأتى يدها الى شهر حيث يصير الامر يدها من الجمل الى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأنيث والامر يحتمل وكذلك الكفالة يحتمل التأنيث ولا نعتي بقولنا انه كفيلا بعد

ذلك

ينوى الوقوع في الحال دل أنه لا يصير كفيلا في الحال وبه يقتضى بخلاف قوله أمر امرأتى يدها الى شهر حيث يصير

الامر يدها من الجمل الى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأنيث والامر يحتمل وكذلك الكفالة يحتمل التأنيث ولا نعتي بقولنا انه كفيلا بعد

الشهر وأنه لبش بكفيل الحال الا يرى أن الكفيل لوسم الحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصبر كفيلا الا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر  
الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب الحال ويطالب بعد الاجل لكن اذا عجل الكفيل يرجع (٥) عليه بدین مؤجل واذا عجل يجبر  
الطالب على القبول وقال

ذلك وان حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقي كذا في الهداية \* واذا قتل جماعة واحد اعداقتل  
الجماعة بالواحد كذا في الكافي \* من ضرب رجلا بتر فقتله فان اصابه بالحديد قتل به وان اصابه بالعود  
فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا اصابه بجدا الحديد وان اصابه بظهر الحديد فعندهما يجب  
وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه أنه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب بضجات  
الميزان كذا في الهداية \* ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في  
الكافي \* ولو ضرب رجلا بآلة وما يشبهها اعداقتل لا قودفيه وهو الصحيح وفي المسئلة وقودها القود  
وقيل ان غرز بالآلة في المقتل قتل والا فلا كذا في خزائن المفتين \* ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس  
كل آلة تتعلق بها الذكاة في البهائم يتعلق بها القصاص في الآدمي وما لا فلا يعني لا يجب بالعض ولو ضربه  
بالسوط ووالى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* العصا الصغيرة اذا والى به في  
الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط \* ومن ضرب رجلا مائة سوط  
فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين شي وظاهر الجواب في كل  
جراحة انتمت ولم يبق لها أثر لشي فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أوجب حكومة العدل وعن  
محمد رحمه الله تعالى أنه أوجب قية أجرة الطبيب وعن الادوية قالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين  
ولم يبق له أثر أصلا فان بقي له أثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل للاسواط ودية للقتل وان ضرب  
رجلا مائة سوط وجرحه وبرأ منها بقليل لئلا ينجى حكومة العدل لبقاء الاثر كذا في الكافي \* ولو  
خفق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقا معروفا خنقا غير واحد فيقتل سياسة كذا في فتاوى  
قاضيجان \* فان تاب من ذلك ان تاب قبل أن يقع في يد الامام تقبل توبته وان تاب بعدما وقع في يد  
الامام لا تقبل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب ذكر شيخ الاسلام في شرح زيادات الاصل أن من غرق انسانا  
بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي منه النجاة بالسباحة في الغالب فبات من ذلك فهو خطأ  
العمد عندهم جميعا وما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود  
ولامتعقل وهو يحسن السباحة فبات يكون خطأ العمد ايضا وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في  
المحيط \* ولو أخذ رجل رجلا فطعمه ثم ألقاه في البحر فربس في الماء ومات ثم طغامت لا يقتل به وعليه  
الدية معطاة وكذا لو غطه في البحر أو في الفرات فلم يزل يفعل به كذلك حتى مات ولو أن رجلا طرح رجلا  
من سفينة في البحر أو في دجلة وهو لا يحسن السباحة فربس لا يقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه  
الدية وان ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية  
وكذا جسد السباحة فأخذ في سبع ساعة طرح في البحر ليختاص فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود  
ولا دية ولو أنه حين طرح في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم يزل لا شيء عليه حتى يعلم أنه قد مات ولو  
أنه ارتقى من نين أو نلانا وانغمس وبه حياة ولم يدبر ماحاله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شيء كذا في  
الظهرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا أحمى تنورا فالتقى فيها انسانا أو ألقاه في نار  
لا يستطيع الخروج منها فأحرقته النار يجب القصاص وموضوع المسئلة يشير إلى أن الاحياء يكتفى وان  
لم تكن فيه نار قال الباقي في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط \* لو ألقاه في النار ثم أخرج وبه رمق  
فمكث أياما ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يجي مويذب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى  
قاضيجان \* ولو غط رجلا ثم أغلى له ماء في قدر ضخمة حتى اذا صار كأنه نار ألقاه في الماء فسلخ ساعة ألقاه  
فمات قتل به وان كان الماء حارا لا يغلي غليا ناشدا فإلقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنقط جسده أي

وليس كذلك بل الامر بالعكس الآن يزيد في الكفالة هر كاه كه خواهي تنوارمش فيطالبه في السنة وبعدها ولو قال هر كاه خواهي اس  
بانوسباردشر لا يطالبه في السنة ويطالبه بعدها ولو قال هر كاه كه خواهي اس انونوسباردشر له المطالبة في السنة قال الحلواني وقال

تن فلا راي يدر فتم تاد روز بصير كفيلا بعد العشرة فاذا لم يسلم حتى مضت العشرة يرفع الكفيل الامر الى الحاكم ليخرجه عن الكفالة ولو قال يدر فتم من فلا راد روز (٦) بصير كفيلا في الحال وبعد المدة لا يتي كفيلا وذ كر القاضي أنا كفيل من اليوم الى عشرة أيام

فكفيل في الحال وبمضي لا يتي كفيلا عنده لانه وقتها وهي تقبل التأقبت ولو قال أنا كفيل الى عشرة فاذا مضت فأنأرى منها قال الفضلي لا يطالب في العشرة ولا بعدها

### نوع آخر

اذا كان المكفول له غائب فهي باطلة خلافا للثاني وأجعهوا أنه لو أخبر عن الكفالة حال غيبته يجوز ولو كان المكفول عنه غائبا فكفل وأجاز الطالب وهو حاضر جاز وان قبل عن الغائب في المجلس قابل بوقف وان لم يقبل عنه قابل بطل عندهما وفي بعض الكتب ان الفتوى فيه على قول الثاني ولو قال الطالب أخبرت عن الكفالة حال غيبته المكفول له وأجاز وقال الكفيل كان انشاء القول للطالب فان قبل أو ساطب الفضولي عن الطالب بان قال تضمن لفلان أو ضمن لفلان فقال فعلت بوقف على اجازة الغائب والكفيل انخر وج عنها قبل اجازة الغائب والفضولي لو فسح الموقوف لا يصح وإذا طلب المديون حال غيبه الطالب عن أنسب أن يكفل عني بما على من الدين اقلان فقال فعلت فان كان المديون جميعا لا يصح وان كان من رضا قال ذلك لو أن يصح استحصانا

صار به نقطة أو نضجه الماء قتل به والا فلا وان هو أخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته أو من يومه أو مكث أياما مضين يخاف عليه من ذلك قتل به وان قاتل حتى يجي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فكرز وييس ساعة اللقاء فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا قطر رجلا أو صبها ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزانة المفتين \* وإذا ألقاه من سطح أو جبل أو أقامه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطأ العمد وأما على قوله ما ان كان موضعا ترجى منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وان كان لا ترجى منه النجاة فهو عمد محض يجب القصاص به عندهما كذا في المحيط \* وإذا سقى رجلاً سماً مات من ذلك فان أوجره إيجاباً على كرهه أو ناوله ثم أكرهه على شربه حتى شرب أو ناوله من غير أكرهه عليه فان أوجره أو ناوله وأكرهه على شربه فلا قصاص عليه وعلى عاقلة الدية وإذا ناوله فشرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سماً أو لم يعلم هكذا في النخبة \* ويرث منه وكذا لو قال لا تخر كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسهوم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وحبس في بيت حتى مات جوعاً فقال محمد رحمه الله تعالى أو جعه عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشئ عليه وان دفنه في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على أن الدية على عاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أدخل ناعماً أو صبياً ومعنى عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغني عليه دون النائم كذا في الخلاصة \* وفي جنائيات المتنقي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قطر رجلاً فطرحه فقام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يزروى ضرب ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأما أنا فأرى أن يحبس أبا حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر \* ولو أن رجلاً أدخل رجلاً في بيت وأدخل معه سبعاً وأغلق عليهم الباب فأخذ الزحل السبع فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه وكذا لو نضجه حية أو لسة منه عقر لم يكن فيه شئ أدخل الحية والعقر معه أو كانت في البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزانة المفتين \* أنا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان كان عمدا وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ في الجانب الآخر فثلاث الدية هذا اذا كان محبباً بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يتي معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمد وتجيب الدية في الخطا والذي ضرب اله لا يقرعز وكذا لو جرح رجل جراحة مخنقة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المخنقة هذا اذا كانت الجراحة حادة على التعاقب فان كانتا معافكلاهما فأتلان \* وكذا لو جرح رجل عشر جراحات والأخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما قاتلان كذا في الخلاصة \* وفي المتنقي اذا قطع عنق الرجل وبقي شئ قليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في النخبة \* في المتنقي يشرب الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يد رجل عمدا ثم ان المقتووعة يد قتل ابن القاطع عمدا ثم مات المقتووعة يده من القطع فمات القاطع القصاص لولي المقتووعة يده وذ كرهذه المسئلة في موضع آخر من المتنقي عن محمد رحمه الله تعالى وذ كرهذه القياس والاستحسان فقال القياس أن على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا قصاص

حال غيبه الطالب وان لاجنبي اختلف فيه ثم هذا يصح من المريض وان لم يسلم الدين والدائن والا مانات لا يصح \* أقر الصبي وتجب بعد بلوغه بالكفالة حال صباه والمغني عليه بعد فاقته أنه كفيل حال انهما لا يصح وان ادعى الطالب أنها كانت بعد البلوغ لم يقبل الا بالينة



ولأنه الكفالة من الصبي وأما من العبد فصحيح بعد العتق ولا تصح كفالة الصبي المأنون والمحجور بأذن المولى أو بدون أذنه بنفس أو بمال وكذا المعتوه والمبرم وكذا الأب إذا دخل إبنه في الكفالة لا يصح وليس للكفيل أن يطالب المدين (٧) قبل الاداء وان الكفالة بالامر

ومع ذلك لو أدام الكفيل لس له أن يسترده مالم يؤتد المكفول عنه الى الدائن وان تصرف فيه الكفيل ويرجع ان كان أعطاه على وجه الرسالة لا يطيب الرجح للكفيل نقدا كان أو عرضا وان أدام على وجه القضاء ان كان من النقود يطيب وان كان من العروض عندهما لا يطيب واختلفت الروايات عنه في رواية تصدق بالرجح وفي أخرى يرده الى المكفول عنه ويطلب المكفول عنه بالخلاص ان لوزم وان حبس بحبس ولو وهب رب الدين الدين لاحدهما فهذا وأداء المال سواء وكذا لومات الطالب فووته أحدهما \* ابرأ الاصيل برئ الكفيل لأكسه \* آخر عن الاصيل فهو تأخير عن الكفيل لأكسه \* وان أبرأ الاصيل ورد الابراء صح رده في حق نفسه ويطلب به \* وهل يصح في حق الكفيل اختافوا فيه \* ولومات الاصيل وأبرأ الدائن ورده وارنه يبطل الابراء في قول الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وان أبرأ الاصيل ومات قبل رده وقبوله فهو قبول \* وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل بأحضاره ما أمكن \* وبطلت

وتجب الدية عليه في ماله رجل قتل ابنه لرجل عدا ثم ان أبا المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصا ولم يكن لوليه الدية على أبي المقتول كذا في المحيط \* رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عدا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا أو قال وجأت بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما أردت غيره فاصبته درى عنه القتل كذا في المحيط \* رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قتل القاتل رجلا أجنبي فان كان القتل عدا يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته فان قال ولي القتل بعد ما قتله الأجنبي كنت أمرته بقتله ولا يئنه له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط \* صفان من المسلمين والمشركون التقيافتل مسلم مسلما على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد \* قالوا انما تجب الدية اذا كانوا محتلمين فان كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بشك كثير سواء هم كذا في الهداية \* ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذلك اذا شهر على رجل سلافا فقتله أو قتله غيره دفعاعنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين \* ومن شهر عليه عاصيلا في مصر أو غيرها في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه وان شهر عليه عاصمها في المصر فقتله المشهور عليه عدا قتل به عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاقصا عليه هكذا في الكافي \* وان شهر المجنون على غيره سلافا فقتله المشهور عليه عدا فقتله الدية في ماله وعلى هذا الصبي والدابة كذا في الهداية \* ومن شهر على رجل سلافا فقتله وانصرف ثم ان المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا اذا ضربه الأول وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانيا كذا في الكافي \* ومن شهر على غيره سلافا في المصر فقتله ثم قتل في القاتل القصاص معناه اذا ضربه فأنصرف كذا في خزنة المفتين \* ومن دخل عليه غيره ليلا وأخرج السرقة فأسعه وقتله فلا شيء عليه وتأويل المسئلة ان كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل كذا في الهداية \* وأما انه لو صاح به بترك ما أخذه ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية \* والله أعلم

### باب الثالث في استيفاء القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لاحدهم أن يוכל باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيان \* والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية \* واذا قتل الرجل عدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقض ويقتله بالسيف ويحز رقبته واذا أراد أن يقتله بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك يعزر إلا أنه لا ضمان عليه ويصير مستوفيا حقه بأي طريق قتله كذا في المحيط \* اذا قتل ولي المعتوه فلا شيء له أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعنوه وكذلك ان قطعت يد المعتوه عدا والوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك إلا أنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية \* وأجمعوا على أن القصاص

بموت المكفول عنه ويحبس ان لم يظهر عجزه \* والكفالة الى الحصاد جائز وتناول أول الحصاد ولو الى أن يطر السهم أو تهب الرياح \* مات ولم يترك شيئا فكفل بالدين كفيل لا تصح عنده خلافا لهما \* كل ما أمكن تحصيله من الكفيل صح الكفالة به والا فلا نصحت بالثمن

لا بالمبيع \* استأجر دابة إلى بغداد وخطاط الخياط فكل عمل معمولته وخطاطه لا ولو بالخطاطة أو الجمولة بمحت وبالعهد باطله وبانخلاص  
أضاعدهم وقال لا تصح بانخلاص \* (٨) قال لمن يلزم غريمه خاله فأنا وفيك إذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس \* ولو قال خل علي أن

إذا كان كله للصغير ليس للآخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط \* وإذا كان القصاص بين صغير  
وكبير فلكبير استيفاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك بأهله  
فيستوفيه وعلى هذا الخلاف إذا كان شريك الكبير معنوها أو مجنوناً وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءه  
مع الكبير عند مخالفا لهما ولو كان الكل صغار قيل الاستيفاء إلى السلطان وقيل ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ  
أحدهم كذا في محيط السرخسي \* ومن قتل ولداً له للسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي  
كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا قتل العبد عمداً فالقصاص لسيده والمدير والمدبرة وأم الولد وولدها  
بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمداً فله مولى أن يستوفي  
القصاص من القاتل كذا في المحيط \* في المبسوط عهده مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير  
استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالإجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ولو كان العبد بين رجلين  
أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعاً لا ينفرده أحدهم وإن عفا أحدهم بقلب حق الباقيين مالا إلى القيمة  
كما ينقلب في الحر إلى الدية كذا في فتاوى قاضيان \* ومن قطع يد عبد فاعتقه مولا فمات عنه فإن كان  
لا وارث له غير المولى فله المولى أن يقتل قاتله وإن كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
رجل قتل رجلاً فجاءه رجل وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فإن كان  
له وارث قضيت لوارثه بالقصاص في العبد وبالدية في الخطأ وإن لم يكن له وارث فله لولاه قيمته في الخطأ والعبد  
كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن \* إذا قتل المكاتب عبداً وليس له وارث إلا المولى وترك وفاء فله  
القصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وإن  
اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وفاء وله ورثة أحرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً كذا في الهداية \*  
ومعنى البعض إذا قتل عاجزاً ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل  
المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك إذا قتل ابنه عمداً وكذلك العبد  
المأثور إذا قتل عمداً وعليه دين فلا قصاص وإن اجتمع المولى والغرماء معاً كذا في محيط السرخسي \* وإذا  
قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن كذا في الهداية \* وإن اجتمعا كان  
استيفاء القصاص إلى الراهن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل عبد الأجرة يجب القصاص للمؤجر  
كذا في الجوهر والنيرة \* العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عمداً بخير المشتري بين المضي والرد وإذا اختار  
المضي فله أن يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء إلا بعد نقض الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن  
\* وإن نقض للبائع هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كذلك إن أجاز  
المبيع وإن فسح فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى يجب القيمة في الوجهين  
كذا في التبيين \* ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فالقصاص له قبض البائع الثمن أو لم يقبض  
ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وإن شاء ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي \* وبعد  
التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيان \* والعبد الممهور في يد الزوج والنخاع عليه في يد  
المرأة والمصالح عليه قبل القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل القبض إن رضى المستحق باتباع  
القاتل فقد تنهى ملكه وتم فيجب القصاص له وإن طالب بالقيمة فالملك قد انفسخ فيجب القصاص  
للاخر كذا في الظهيرية \* العبد المصوب إذا قتل في يد الغاصب عمداً فإن شاء المالك يقتص من  
القاتل وإن شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم رجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب أن يقتله  
والموصى برقبته لرجل ويخذه لالاخر إذا قتل عمداً فلا قصاص فيه إلا أن يحقه ماله ويكون المستوفى عند

أوفيكه في القياس كذلك  
وفي الاستحسان كفيلا  
بالنفس وعن محمد قال  
لطالب ضمن لك ما على  
فلان أن أقضه مني وأدفعه  
المالك ليس بكفالة ومعناه  
أن يتقاضاه ويدفعه إليه  
إذا أقضه منه على هذا  
معاني كلام الناس وعنه  
أيضا غصب اتفاقا له  
المالك فقال رجل لا تقاله  
فأنا ضمن أن آخذها منه  
وأدفعها إليك لزمه وإن كان  
الغاصب استهلكه وصار دينا  
فالضمان باطل كان على  
ضمان التقاضي وإن كفل  
عن رجل مالا بغير أمره فبلغه  
الخبر فأجاز ثم أدنى لا يرجع  
لأنه لم يقدمو جبالا  
ينقلب \* كفل بنفسه على أن  
المكفول عنه إذا غاب فالمال  
عليه فغاب المكفول عنه ثم  
رجع وسلمه إلى الدائن لا يبرأ  
لأن المال بحلول المشروط  
لزمه فلا يبرأ إلا بالأداء أو الإبراء  
وكذا إذا قال الكفيل إذا  
غاب عنك ولم أوفك فأنا  
ضمن المال الذي عليه أما  
إذا قال إن غاب فلم أوفك به  
فأنا ضمن بما عليه فإن هذا  
على أن يوافيه بعد الغيبة \*  
وعن محمد إذا قال إن لم  
يدفعك مديونك ماله أو لم  
يقضه فهو على تمام الطالب  
تقاضى المطلوب فقال المديون  
لا أدفعه أو لا أقضه وجب  
على الكفيل الساعة وعنه

أيضا إن لم يعطك المديون دينك فأنا ضمن إنما يتحقق الشرط إذا تقاضاه ولم يعطه وكذا إذا مات المطلوب بلا أداء \* الاجتماع  
وفي الفتاوى إن تقاضيت ولم يعطك فأنا ضمن فالت قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان \* ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيتك فإن أعطاه مكانه

أَوْ ذَهَبَهُ إِلَى السُّوقِ أَوْ مَنَزَلَهُ وَأَعْطَاهُ جَارِفَانِ طَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَعْطِهِ مِنْ يَوْمِهِ لَزِمَ الْكَفِيلُ \* عَمْدًا ذُونَ مَدِينٍ طَالِبُهُ غَرِيمُهُ بِكَفِيلٍ خَوْفَانِ  
 أَنْ يَنْتَقِمَهُ مَوْلَاهُ فَقَالَ رَجُلٌ إِنَّ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ فَأَنَا ضَامِنٌ جَارَتْ الْكَفَالَةُ \* دَفَعَ إِلَى مَحْجُورٍ عَشْرَةَ (٩) لِيَنْفِقَهَا عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ إِنْسَانٌ

كُفِّلَتْ بِهِ هَذِهِ الْعَشْرَةُ لِأَيِّصَحْ  
 لِأَنَّهُ ضَمِنَ مَا لَيْسَ بِمَضْمُونٍ  
 فَإِنْ ضَمِنَ قَبْلَ الدَّفْعِ بَانَ قَالَ  
 ادْفَعْ الْعَشْرَةَ إِلَيْهِ عَلَى أُنْفَى  
 ضَامِنٍ لَتَبِهِ هَذِهِ الْعَشْرَةُ  
 يَجُوزُ فُطْرِيَّةً - هُ - أَنْ يَجْعَلَ  
 الضَّامِنُ مَسْتَقْرَضًا مِنْ  
 الدَّافِعِ وَيَجْعَلَ الصَّبِي نَائِبًا  
 عَنْهُ فِي الْقَبْضِ وَكَذَا الصَّبِي  
 الْمَحْجُورُ إِذَا بَاعَ شَيْئًا فَكُفِّلَ  
 رَجُلٌ بِالْأَدْلَى لِلشَّيْءِ أَنْ  
 كُفِّلَ بَعْدَ مَا قَبِضَ الصَّبِي  
 الثَّمَنَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ قَبِضَهُ  
 يَجُوزُ \* عَمْدٌ مَحْجُورٌ اشْتَرَى  
 مَتَاعًا مِنْ رَجُلٍ الثَّمَنَ  
 لِلْبَائِعِ لَا يَزِمُ الْكَفِيلُ الثَّمَنَ  
 وَلَوْ ضَمِنَ الْمَتَاعَ بَعْدَهُ كَانَ  
 ضَامِنًا \* وَالْكَفَالَةُ لِلصَّبِيِّ  
 التَّاجِرِ صَحِيحَةٌ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ عَلَيْهِ  
 وَالصَّبِيُّ الْعَاقِلُ غَيْرُ التَّاجِرِ  
 فِيهِ رَوَايَتَانِ \* وَكَفَالَةُ الْعَمْدِ  
 وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمَدْبُرُ بِعَمَلٍ أَوْ  
 نَفْسٍ يَدُونِ أَذْنِ الْمَوْلَى لَا يَجُوزُ  
 فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَفِي حَقِّ نَفْسِهِ  
 صَحِيحَةٌ يُوَاطِّئُهَا بَعْدَ الْعَتَقِ  
 وَإِنْ بَاذَنَ الْمَوْلَى وَلَا دِينَ عَلَيْهِ  
 صَحَّتْ بَرَضَاهُ وَيَسَاعَى فِي دِينِ  
 الْكَفَالَةِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ

مُسْتَعْرِقٌ لَمْ يَصَحَّ فِي حَقِّ الْفَرَمَاءِ  
 وَإِنْ أَذْنُ الْمَوْلَى فَإِذَا دَيَّنُوهُمْ  
 أَجْزِيئُهُمُ الزَّوَالُ الْمَانِعُ \*  
 وَإِنْ كُفِّلَ الْعَمْدُ بِأَذْنِ الْمَوْلَى  
 بِنَفْسِ رَجُلٍ ثُمَّ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ  
 لَمْ يَضْمِنْ شَيْئًا وَإِنْ عَمِلَ ضَمِنَ  
 الْمَوْلَى الْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ  
 الدِّينِ وَالطَّالِبُ أَنْ شَاءَ اتَّبَعَ

الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرض صاحب الخدمة بالقصاص فانه تجب القيمة على القاتل ويشترى بها  
 عبد آخر ويكون حاله مثل حال الأول كذا في المحيط في الفصل الثامن \* ولو أوصى بعبد لانسان  
 فقتل عمدا قبل أن يقبل الموصي له الوصية وقدمات الموصي وترك وارثا ولا يدري أن العبد قتل بعلمه موت  
 الموصي أو قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص وان اتفق أن الموصي مات أولا ثم قتل العبد لا يكون  
 لاحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول  
 وان رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل رجلان رجلا  
 فعفا الولي عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحدولي المقتولين فالولي  
 الآخر أن يقتله كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الرابع في القصاص فيملاون النفس

ويعتبر فيملاون النفس المساواة في البذل فلا تقطع البني باليسرى ولا اليسرى بالبني ولا الصحيحة بالشلاء  
 ولا يلد المرأة بيد الرجل ولا يلد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد  
 العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيان \* ويجب القصاص  
 في الاطراف بين المسلم والكافر يعني الذمي وكذا بين المرأتين الحرتين والمسلمة والكثابية وكذا بين الكناشيتين  
 كذا في الجوهرية النيرة \* ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة \* ولا قصاص في جلد الرأس  
 أو البدن اذا قطع منه شيء \* وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن اذا قطع منه شيء \* وكذا في الذنن كذا في  
 المحيط \* ولا قصاص للطمعة ولا للكمة أو للوجه والدقة كذا في الجوهرية النيرة \* ولا قصاص في العظم الا في  
 السن كذا في الكافي \* كل قطع من مفصل ففبه القصاص في ذلك الموضع فأما كل قطع لا يكون من مفصل  
 بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط \* ومن ضرب عين رجل فذهب  
 ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بان تحمي له امرأة ثم تقرب منها ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه  
 قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها كذا في الكافي \* وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال  
 محمد بن مقاتل الرازي يقابل عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم أن الضوء باق وان لم تدمع علم أن الضوء  
 قد ذهب وذكر الطحاوي أنه يلقي بين يديه حبة فان رهب من الحبة علم أنه لم يذهب وقال محمد رحمه الله تعالى  
 ينظر الى البصر أهمل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانكار والقول قول الجاني مع عينه على  
 البتات كذا في الظهيرية \* ذكر الكرخي أنه لا قصاص اذا قررت او تخسفت كذا في المحيط \* وان  
 ضرب عين انسان عمدا فأيست بحيث لا يصير بها الا يجب القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع  
 يجب القصاص لافرق بين ما حصل الضرب بالسلاح أو بشيء آخر غير السلاح كالاصبع ونحوها كذا  
 في الظهيرية \* قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا قصاص في قلع الحذقة فان قلع حذقة انسان  
 فقال المقلوع حذقه أنا أرضى بان يخسف عين هذا ولا يقطع حذقه أخذون حتى ذكر في المنتقى قال محمد  
 رحمه الله تعالى ليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل أذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة وعينه  
 صحيحة يقتص له من عينه اليمنى وترك أعشى كذا في الظهيرية \* عن الحسن اذا فقأ عين رجل وكانت عينه  
 حولا إلا أن ذلك لا يضر بصره ولا ينقص منه شيئا فقأها انسان عمدا يقتص منه وان كان الحول شديدا  
 يضر بصره فنفقت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين الفاسق شديدا الحول يضر بصره فقأ عينها ليس  
 بها حول كان الجنى عليه بالخيار ان شاء اقتص ورضى بالتقصان وان شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في  
 فتاوى قاضيان \* اذا كانت العين اليمنى بيضا فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالمفقوءة عيناه بالخيار

(٢ - فتاوى سادس)

المولى وان شاء اتبع العبد واذا أدى أحدهما رجع على الاصل ان الكفالة بامره \* كفل عن انسان  
 بماله عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على الاصيل جالا ولومات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة الكفيل

على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته \* وعن الثاني فيمن قال أنا كفلت به على أنه متى طولبت به أو كملطولبت به في أجل شهر صحت فإذا طالب به فله أجل شهر من وقت (١٠) المطالبة الأولى فإذا تم الشهر من المطالبة الأولى لم التمس ولا يكون المطالبة الثانية تأجيل

أن شاء أخذ عنه الناقصة إذا كان يستطاع فيه القصاص بأن يده شيئاً قليلاً وإن شاء أخذ عنه عينه وإن كانت شحمة بيضاء لا يصير شيئاً أصلاً لا قصاص فيها فإن لم يجز شيئاً حتى يفار رجل عين الفاقئ فقد بطل حق الأول في عينه فإن اختار المفقوأة عينه الأولى الدية ثم فقأ جنبه عين الفاقئ إن صح اختياره ينقل حقه من العين إلى الدية ولا يطل حقه بفوات العين وإن لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبنية على تخيير الجاني أياه أما إذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له أن يرجع إلى القصاص كذا في خزانة المفتين \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا كانت عينه اليمنى بيضاء وجنى على إنسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني كان للجاني عليه أن يقتص من عين الجاني كذا في المحيط \* ضرب عين رجل فأيضت من ضربه ثم ذهب البياض وأبصر لاشئ على الضارب لكن هذا إذا عاد البصر كما كان أما إذا عاد دون الأول ففيه حكومة عدل كذا في خزانة المفتين \* إذا جنى على عين فيها بياض يصير بها عين الجاني أيضاً فيها بياض يصير بها القصاص بينهما كذا في المحيط \* وإن ضرب العين ضربة فأيض بعض الناظر أو أصابها قرح أو ربح (١) سبل أو شئ مما يهيج بالعين فنقص من ذلك لم يكن فيه قصاص إنما تجب فيه حكومة عدل كذا في خزانة المفتين \* في الهاروني عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة خرج رأس ولدها ولم يخرج منه شئ غير زرأس فخار رجل فقأ عينه جعلت عليه الدية ولا أجعل عليه القصاص ما لم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط \* فقأ عين صبي حين ولد أو بعد أيام فقال لم يصير بها أو قال لا أعلم أبصر بها أم لا فالقول له وعليه أرش حكومة عدل فيما شأنه وإن كان يعلم أنه يصير بها إن شهد شاهدان بسلامتها كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان عدداً ففيه القصاص كذا في الظهيرية \* ولا يقتص من العين اليمنى اليسرى ولا من اليسرى اليمنى وإن كانت عين المقتص منه أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سواء يقتصله كذا في المحيط \* وإذا قطع الأذن كلها عدداً ففيه القصاص وإن قطع بعضها ففيه القصاص إذا كان يستطاع ويعرف هذا اللفظ الكرخي وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول للأذن مفصل فإذا قطع منها شيئاً وعلم أن القطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل إلى أهل البصر فإن قالوا للأذن مفصل وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فإن قالوا لا مفصل لها يقطع من أذن القاطع قدر ما قطع كذا في الظهيرية \* وفي الإجناس إذا كانت أذن القاطع صغيرة الحلقة والأذن المقطوعة كبيرة الحلقة كان المقطوعة أذنه بالخيار إن شاء ضمن نصف الدية وإن شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقاً مشقوقة فإن كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وإن جذب أذنه وانزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الأرض في ماله كذا في محيط السرخسي \* إذا قطع كل المارن عدداً يجب القصاص وإذا قطع بعضه لا يجب وإذا قطع بعض قصبة الأنف لا يجب القصاص بالاتفاق لأنه عظم كذا في الذخيرة \* وقيل في أرنبة الأنف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين \* إذا كان أنف القاطع أصغر كان المقطوع أنفه بالخيار إن شاء قطع أنفه وإن شاء أخذ أرشه كذا في المحيط \* إذا كان قاطع الأنف أخشم لا يجب دالرح أو أخرج الأنف أو كان أنفه نقصان من شئ أصابه خير المقطوع أنفه بين قطع أنف القاطع وبين أن يضعه دية أنفه كذا في الظهيرية \* الأنف إذا قطع من أصله شئ فلا قصاص فيه لأنه عظم ليس يفصل وإذا قطع أنف الصبي من أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجذر دالرح أم لا وفي الخط الدية ومراد من هذا المارن وهو مالان منه كما تقدم في البالغ وهذا لأن

(١) قوله سبل في القاموس السبل محركة غشاوة العين اه بحرأوى

فإذا دفعه إليه إن قال عند الدفع برئت الذمة منه فهو برى وفيما يستقبل وإن دفعه إليه ولم يبرأ منه فله أن يطالبه بما إذا كانت بكلمة كلما لأن كلمة كلما تقتضي تكرار المطالبة فيقتضي تكرار الموافاة كلما يتكرر الطلب فبالدفع إليه يبرأ عن موافاة لزمته بالمطالبة السابقة لأن موافاة تلتزمه بالمطالبة اللاحقة وانما يبرأ عن ذلك بالإبراء الصريح فإذا برئ إليه حين الدفع فقد وجب صريح الإبراء فإذا لم يصرح بالإبراء وطالبه بما ساقطه أجل شهر عند كل مطالبة لم يحصل به دفع لكن الاعتبار هو الطلب الأول بعد الدفع هو طالب بالطلب الأول وإن قال كفلت به لآل على فلان حالاً على أنك متى طالبتني في أجل شهر فهذا جائز ومتى طالبت به فله أجل شهر فإذا مضى فله أن يأخذه منه متى شاء بالطلب الأول فلا يكون له أجل شهر آخر وإن كذل به حالاً ولم يقل متى طالبتك فلك أجل شهر ثم لقي الطالب المطلوب وقال متى طالبتك فلك أجل شهر فهذا كلام باطل وله المطالبة متى شاء \* وعن الإمام رحمه الله تعالى قال كفلت به اليوم على أني برى ما مضى اليوم أو قال على أني إن وافيته عند الحاكم فأنابري ممنه قضى أو وافى عند الحاكم برئ \* وكلاه ليشتري له

عظم عبداً بالث ولم يدفع إليه شيئاً فاشتراه ثم قال رجل للبائع ضمنت لك عن المشتري الألف التي لك عليه فإذا دفعها الموكل إلى المشتري فأنا منه برى وقال الضمان جائز والبراءة باطلة لانه لا عمل من البائع والموكل في هذه الألف وكريسي أنه يبرأ لكن اختلاف الجواب لاختلاف

الموضوع فانه ذكر وكان المركل رجلا للشيعة عليه ألف غيره هذا فاختلف الجواب ولهذا لا يرى أن من قال ضمنت لك غن فلان ألفا فإذا قدم فلان فانما يرى منه ان كان فلان غريبا بالف يجوز شرط البراءة وان كان فلان (١١) أجنبيا ليس بينه وبين الطالب والمطلوب تعلق في هذا

الالف تصح الكفالة ويطل شرط البراءة وقد كرمسئلة تطبيق البراءة في المنتقى بخلافه قال لغريبه اذا جاء غدا فأتت بري من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال عليه من كفالة شراه وكذا اذا قال ان قدم فلان فأتت بري منها وقال أيضا اذا شرط الكفالة على هذا فهو جائز وان قال بعد وجوب الكفالة هذا لا يجوز لانه براءة الى أجل وفيه كفل يعمل على أنه متى سلم اليه نفس المطلوب فهو بري من كفالة المال فهو جائز فاذا سلم نفس المطلوب الى الطالب برئ فان استوفى الطالب من المطلوب قبل تسليم النفس اليه ثم سلم اليه نفس المطلوب رجع بما أديت أقرب بالكفالة بالنفس أو ثبتت بالبينة عنه دلحا كما قال انضمام لا يحبس فيه مما أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار أما في البينة يحبس ولو أول مرة غاب المكفول ان علم مكانه أوله خرجة معهودة في كل حين الى مكانه أمهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب ويأتي به ان أراد الكفيل الذهاب اليه وان أبي حبسه حتى يجي به وان لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يحبس

عظم ألف الصغير وان كان كالعصروف ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزائنة المفتين \* ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قطع شدة رجل السفلى أو العليا ان كان يستطاع أن يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري اذا قطع كل الشفة يجب القصاص وان قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط \* ولا قصاص في قطع اللسان عدا سواء قطع بعض البعض أو الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزائنة المفتين والظهيرية \* وفي السن القصاص وان كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الا في السن كذا في الهداية \* ولا قصاص في السن الزائدة وانما يجب حكومة عدل كذا في الجوهرية النيرة \* والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغير أو كبير بل على قدر ما كسر من السن ان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فكذلك كذا في الوجيز للكردي \* ولا تؤخذ البني بالسري ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ النية بالنية والنايب بالنايب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الا على الاسفل ولا الاسفل بالاعلى كذا في الجوهرية النيرة \* ان كسر نصف سنه أو ثلثها أو ربعها كسرا مستويا يستطاع في مثلها القصاص اقتصر بهد وان كان كسر مثلها ليس يستوي بحيث لا يستطاع أن يقتص منه فعليه أرش كذا في الظهيرية \* وان قلع لا يطلع منه لكن يؤخذ بالبرد منه الى أن ينتهي الى اللحم ويستقط ماسواه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو كسر بعضها فأسودت الباقية أو اجترت أو اخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة \* فان قال المجنى عليه أنا استوفى القصاص من المكسور وأترك ماسود لا يكون لذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولا فاذا تم الحول ولم يتغير فعلية القصاص ويبردا بالبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له قل لنا كم ذهب منها فان ذهب النصف يرد من سن الفاعل النصف كذا في المحيط \* واذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقى لا قصاص في المشهور كذا في خزائنة المفتين \* رجلان قاما في الملعب ليكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكزا أحدهما الآخر فكسره سنه فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه (١) (دهده) فوكزا أحدهما صاحبه وكسره سنه لاشئ عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية \* اذا قلع الرجل ثنية رجل عدا فاقص له من ثنية القالع ثم ثبت ثنية القاص منه لم يكن للقتل له أن يقع تلك الثنية التي ثبتت ثانيا كذا في المحيط \* ولو نزع سن رجل فانتزع المتزوعة سنه من النازع قصاصا ثبتت سن الاول كان على النازع الثاني أرش سن النازع الاول خمسمائة ولو ثبتت سنه معوجة كان فيها حكومة العدل ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف أرشها كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المجرى والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر هكذا في الظهيرية \* واذا نزع سن صبي (٢) يستأنى هكذا في السراجية \* وينبغي له أن يأخذ له من الخاني ضميما فان ثبت مكانها كما كانت لاشئ عليه ولو لم تثبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشئ على الخاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* واذا ضرب سن انسان وتحرك بسبب ضربه ذكرى الاصل أنه ينتظر بها حولا سواء كان المجنى عليه بالغاً أو صبياً ثم اذا وجب الاستبراء حولا فان لم تسقط فلا شئ على الضارب وان سقطت السن في السنة من تلك الضربة فان كان عدا

(١) أعطى أعطى

(٢) قوله يستأنى أى ينتظر حولا بدليل ما قبله وما بعده كما لا يخفى اهـ مصححه

وجعل ذلك كونه وفي الخزائنة يجبر الحاكم على تسليم المكفول به الى الطالب أو يعطى الكفيل أمالا يجبره على اعطاء الكفيل فان قال لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر عزمه ولا يحلفه \* طلب من غيره قرض فلم يقرضه فقال

رجل أقرضه فأناضا من فأقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح وكفى هذا القدر \* الكفالة تبذل الكتابة ولا مال للولي على المكاتب سوى بدلها إلا تصح لان (١٢) المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولا به بصفة لا يمكن إيجاب مثله على الكفيل لانه إذا عجز

يسقط عنه بدل الكتابة ولو كان للمكاتب مال على رجل فأمره فضمته لمولاه من مكانته أو دين سوى ذلك جاز لان أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه ولو للمولى دين على ابنه أو عبده فكفل رجل لم يجز لان من دخل في كتابته فهو مكاتب مولاه وبذل السعاية كبذل الكتابة لا تجوز الكفالة عنده خلافاً بينهما بخلاف ما إذا أعتق عبده على مال فكفل به رجل حيث يصح \* ادعى رجل قبل صبي وكفل به رجل يغير اذن وليه جازت ويؤاخذ به الكفيل لان تسليم النفس للجواب لازم على الصبي حتى يحضران ما دونوا ويحضر وليه ان لم يكن ما دونوا فالتمز الكفيل ما هو لازم عليه وهو عما تجري فيه النيابة فان طلب الكفيل أن يحضر معه المصلي ليس له الى خصمه لم يؤخذ الصبي به وان كان للمصبي طلب ذلك لان قوله لا يلزم عليه شيئاً الا أن يكون تاجراً ما دوناً فحينئذ يكون قوله ملازماً فيؤمر بالحضور معه لانه أدخله في هذه العهدة فيؤمر بالحضور معه ليس له الى خصمه وكذلك ان لم يكن تاجراً وادعى عليه رجل ما لا يطلب أبوه من

يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط \* وإذا أجهله القاضي في التحريك ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما ضربك آخر فالقول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية \* روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ انزع الرجل من رجل فبنت نصفها فعليه نصف أرشها ولا قصاص في ذلك وان بنته بغيره فماتت ثم تزعمها ائرا تظلمهم سنة فان بنتت والاقتص منه ولا شيء على الاول وان بنتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط \* اذ انزع من رجل وسن الجاني سوداء أو مصفراً أو جراً أو خضراً فخير المجنى عليه ان شاء نزعها بنقصانها وان شاء ضمنه أرش سنه خمسمائة وان كان العيب في سن المجنى عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* وان لم يجتر المجنى عليه شيئاً حتى سقطت السن السوداء وبنت مكانها أخرى صححة فقد بطل حق المجنى عليه كذا في الذخيرة \* ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القلع مقطوعة فبنت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللقطوعة ثنيته أرشها كذا في المحيط \* ولو عض يدرجل فانتزع صاحب اليد يده ووقع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى من أراد قلع سنك ظلماني موضع لا يغشاك الناس فلك قتله ومن أراد أن يبرد سنك بالمبرد ظلماني فلا تقتله وان كان لا يغشاك الناس كذا في الظهيرية \* ومن قطع يده غيره من المفصل عمداً قطعت يده ولو كانت أكبر من يده القطوع وهذا اذا كان بعد البرء ولا قصاص قبل البرء كذا في الجوهرية النسرة \* وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفصلها ولا قصاص فيما اذا كان القطع لامن المقاصل كذا في خزائن المفتين \* وفي الرجل في العمد القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمداً يجب القصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط \* ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يده باصبع من رجل ولا تقطع يده بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط \* لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا يقطع الا بهما بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل أنه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بثلثه من القاطع كذا في الذخيرة \* ولا تقطع اليد الصحيحة بالمقصصة الا باصابع هكذا في محيط السرخسي \* اذا قطع الرجل يده ورجل وفيما ظفر مسوداً أو جرح فان كان فيه ظفر مسوداً فإنه يجب القصاص وان لم يكن في يده القاطع ظفر مسوداً فان كان يده جراحة لا توجب نقصان دية يده بأن كان نقصاناً لا يوهن في البطش فإنه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصاناً لا يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لان نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط \* ومن قطع اصبعاً ثلثة وفي يده مثله فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قطع الكف وفيه اصبع زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه وان كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا في محيط السرخسي \* ولو قطع رجل يدرجل من نصف الساعد أو برجله من نصف الساق عمداً لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط \* اذا كانت يده المقطوع صححة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الاصابع فالمقطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد العيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ الارش كاملاً كذا في الكافي \* وكان الصدرا الشهيدي يبرهان الأئمة انما ثبت الخيار للمقطوع يده في هذه الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع به مع ذلك وأما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بمثل القصاص فلا يجز المجنى عليه حينئذ بل له دية صححة كالمولم يكن للقاطع تلك اليد أصلاً وبه بقي كذا في المحيط \* ولو ذهبت المعيبة قبل اختيار المجنى عليه أو قطعت ظالمها بطل حق المجنى عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قوداً أو سرقة فإنه يجب عليه أرض اليد المقطوعة كذا

رجل أن يضمه فضمنه جاز ويؤاخذ به الكفيل والكفيل بأخذ الفلام به لان للاب ولاية على ولده فيما يتفقه وهذا مما ينتفع به أن يأخذ الاب حتى يحضر ويدفعه اليه ويخاصمه من ذلك لان أمر الاب لما جاز عليه صار مطلوباً لكل حق كان لابن



مطلوب بانه يومر الاب بادائه من مال الولد كما لو ثبت عليه دين بالينة والوصي في هذا كالأب والمعنوه كالصبي \* لرجل على آخر ألف وبها كفيل  
بالامر فصالح الكفيل الطالب على مائة على ابراء الاصيل جاز ثم يرجع الكفيل على (١٣) المكفول عنه بمائة لان رجوع

الكفيل باعتبار ثبوت الملك  
له وذلك بالموثوق لا بالذي أبرأ  
وأسقط عنه وان صالحه  
على أن ابراء الكفيل خاصة  
بمائة من الباقي رجوع الكفيل  
على الاصيل بمائة ورجوع  
الطالب على الاصيل  
بستمائة ولو صالح الكفيل  
على مائة على أن وهب الكفيل  
تستمائة رجوع الكفيل على  
المطلوب بالألف كله ولو  
صالح الطالب الكفيل على  
عشرة دنانير أبرأه بعشرة  
دنانير وكذا كل ما صالحه  
عليه من مكيل أو موزون  
بعينه أو حيوان أو عرض  
أو متاع يرجع بكل الألف  
على الاصيل \* ولو كان كفيل  
آخر وكل منهما ضمن عن  
صاحبه فصالح أحدهما له  
أن يرجع على صاحبه  
نصف ما صالح لان هذا  
الصلح أو البيع بمنزلة الأداء  
في حق الرجوع على الاصيل  
فكذا في حق الرجوع على  
الكفيل معه \* وفي فتاوى  
عطاه بن حزة كفيل بالمال  
لا يضمن قبول صاحب الحق  
أو قبول أحد عنه كان  
صاحب الدين حاضرا أو  
غائبا وعند الثاني لا يشترط  
القبول \* كفيل بمال ورضي  
به الطالب فلا يقبل بلزمه  
المال فهو خطأ لان الرضا  
يكون بالقلب والحاجة هنا  
الى القبول باللسان فلا بد

في الكافي \* هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع أما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان  
النقصان حاصلًا لا قبل أحد بأن سقط اصبع من أصابعه بأفة سماوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت  
ناقصة وقت القطع وان كانت بفعل أحد بأن قطع اصبع من أصابعه ظلمًا أو قطع القاطع اصبعًا من أصابعه  
أو قضى بها حقًا أو اجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت بأفة سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام  
المعروف بخواهر زاده وقد ذكر شيخ الاسلام أحمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرحه أنها اذا قطعت  
بقصاص فله الخيار وان قطعت ظلمًا أو بأفة سماوية فلا خيار وأشار الى الفرق فقال ما قطع قصاصه فهو  
محسوب عليه فكأنه منعها فيوجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بأفة سماوية كذا في الظهيرية \* واذا قطع  
بدرجل عمدًا حتى وجب القصاص فقطعت يدا القاطع باكلة أو ظلمًا بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى  
الارض ولو قطعت يدا القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الارض لصاحب  
القصاص الاول كذا في فتاوى قاضين \* رجل قطع عين رجل ولا يمين للقاطع حتى المقطوع يده في الارض  
في ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحد فانه يقطعها وبأخذ ارض  
الآخرى كذا في الجوهرة النيرة \* قطع بدرجل من المفصل فاقتص منه وبرأ ثم قطع أحد ماذراع صاحبه لم  
يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والاشلين لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم  
قطع يميني آخر أو بدأ باليد ثم قطع الاصبع ثم حضر جميعا فانه يقطع اصبعه أولاً باصبع الآخر ثم يخبر  
صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخذ يده وان جاء صاحب اليد أولاً فاقطعت له اليد ثم اذا حضر  
الاخر قضى له بالارض كذا في المبسوط \* ولو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع اصبع  
آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحدة فان كان الكل  
حضر وأطلبوا من القاضي حقهم فان القاضي يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب  
الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتًا في الاعلى ثم حضر صاحب المفصل الاوسط  
فان شاء قطع من القاطع مقصده الاوسط ولا شيء له من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع  
فاذا قطع يخبر صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع أخذ دية اصبعه  
بكمالها من ماله وان حضر أحدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان  
قطع المفصل الاعلى له ثم حضر الآخر ان كان فانه ما يخبر ان كان اختيار القاطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئاً  
هكذا في المحيط \* ولو حضر صاحب الاصبع أولاً وظهر حقه ولم يخبر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل  
عند القاضي قضى للثالث بكل الاصبع ثم ان حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما بالارض كذا في  
شرح الزيارات للعتابي \* لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يدا آخر من المرفق ثم اجععا فان الكف  
يقطع لصاحب الكف ثم يخبر صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء أخذ هذا الارض كذا في شرح  
المبسوط \* واذا كان أحدهما حاضرا والاخر غائباً فانه يبدأ بحق الحاضر أيهما كان كذا في المحيط \* لو  
قطع اصبع بدرجل ثم قطع المقطوعة اصبعه يدا القاطع من المفصل خيراً فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء أخذ  
الارض ويبطل حق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل  
قطع بدرجل عداً ويدا القاطع صحيحة فقطع المقطوعة يده اصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع طامع اليد  
رجل صحيحة فالمقطوعة يده آخر الخيار ان شاء قطع ما بقي من يدا القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء  
أخذ دية يده فان قطع المقطوعة يده آخر اصبعاً من أصابع القاطع أيضاً فقد بطل خياره ويقطع ما بقي  
من يدا القاطع له وللأول واذا قطع يدا القاطع لهما يضمن القاطع للمقطوعة يده أولاً ونصف ارض يدهم وحلاف

من أن يقول قبلت أو اخترت أو ما يجري مجراه \* وفي الزاد لا تصح كفالة المكاتب كالأصغر تبرعاً وكذا كفالة المريض تصح من الثلث اذا  
ادعى على عبده قبل وليه فكفيل به مولا ماز وكذا كفالة المولى عن عبده بمال جاز وان أدى المولى عن عبده لم يرجع قبل العتق وبعده

\* كفل المولى من عهده دين ثم أبرأ صاحب الدين المولى لم يبرأ العبد لان المولى كفيل بخلاف الهبة لا كفيل لان الهبة تملك ولا يمكن نكحها  
 الا بالتحويل الى الذمة الكفيل فلهذا (١٤) سقط عن الاصيل فأما الابراء فاسقاط محض واسقاط المطالبة بدون أصل الدين صحيح \* كفل  
 بنفس عهده وضمن مآذاب عليه وغاب العبد وهو تاجر فان المولى يؤخذ بكفالة نفسه فإذا حضر وخصوص وقضى عليه بجمال يؤخذ به المولى أيضا \* صادر الوالى رجل لا يطلب منه ما لا وضمن رجل ذلك وبذل الخط ثم قال الضامن ليس على شئ لانه ليس للوالى عليه شئ قال شمس الاسلام والقاضى يملك المطالبة لان المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية وقد مر \* الكدالة بالامر فى حكم القرض والاقرض اذا قال اضمن عني كذا فلان أما اذا قال اضمن الالف الذى فلان على لا يرجع لانه يحتمل أن يكون بالتبرع وبغيره فلا يرجع بالشك بخلاف قوله عني لانه لفظ يدل على الضمان \* وفى المحيط أمر رجلا أن يكفل عنه فلان فكفل لا يرجع بما أذى على الأمر \* أفى العلاء أن قوله أنا فى عهده مآلك على فلان كفالة وأفى البخارى فى قوله أنا فى عهده مآلك على فلان قال لا يكون كفالة لانه قد يراد به أن يأخذ من المدين ويعطيه دينه وفى الفصول عن الديارى عهده ابن مال برمن لا يكون كفالة لانه لا يدل على شئ معام ولا على الكفالة الذهب الذى لك على فلان اضمن قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه من الزبيدي دينا من باب است فقال رجل لصاحب المال من ضمان كردم وبذرتهم كه باغ ويرافروشم واين مال بتودهم أو قال ضمانت أن آخذ المال من تركته

ستين ثلثاها فى السنة الاولى وثلثاها فى السنة الثانية ويضمن للمطوعة عهده آخر ثلاثة أعان دية يده مؤجلا على الوجه الذى قلنا كذا فى المحيط \* واذا قطع يدرجل ويدد صحة وقطع المقطوعة يده اصبعان أصابع القاطع ثم قطع القاطع يدرجل آخره قطع المقطوعة يده الثانى اصبعان أصابع القاطع ثم ان القاطع قطع يدرجل ثالثه قطع المقطوع الثالث اصبعان أصابع القاطع ثم اجتمعوا عند القاضى فلا خيار لواحد منهم فى أخذ الدية ويقطع مابقي من يده لهم ويكون عليه للمقطوع الأول ثلاثة أخماس دية يده وثلث خمسها وللثانى نصف دية يده وثلث ربعها وللثالث أربعة أعان دية يده كذا فى محيط السرخسى \* ولو قطع رجل يدرجل اليمنى واليسرى من آخر قطعت يدها بهما وكذلك ان قطعهما من واحد ولو قطع رجل عني رجلين قطعت عينه بهما وغرم دية يده واحد بينهما عند الناس واو قطعهما معا وعلى التعاقب \* ولو عفا أحدهما عنه قبل القصاص اقتصر منه الباقى ولا شئ للعاقبى ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم ينظر الغائب ويقتصر لهذا الحاضر ثم اذا قدم الغائب كان له أخذ الدية وإن اجتمعوا فقتضى اهما بالقصاص والدية وأخذ الدية ثم عفا أحدهما عن القصاص بنزعه فم لم يكن للاخر أن يستوفى القصاص وإنما له نصف الدية فأما اذا لم يستوفى الدية حتى عفا أحدهما بعد قضاء القاضى فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رجعهما الله تعالى للاخر أن يستوفى القصاص وهو القياس وعند محمد رجعه الله تعالى ليس للاخر أن يستوفى القصاص استحسانا ولولم يكونا أخذ المال وأخذ به كفيلا ثم عفا أحدهما فامسأله على الخلاف أيضا ولو كانا أخذوا بالمال رهنا كان هذا بمنزلة قبض المال ثم ان عفا أحدهما بعد ذلك لم يكن للاخر أن يستوفى القصاص وهذا استحسان كذا فى شرح الميسر \* رجل قطع يدرجل عدا وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضا عدا فقطع أحدهما يد القاطع من المرفق فانه يسطل إحدى اليدين من القاطع الاول ويجب على القاطع الاول دية يدين المقطوعى يدهما نصفان ثم المقطوعة يده من المرفق وهو القاطع الاول بالخيار ان شاء قطع الذراع من الذى قطع يده من المرفق وان شاء ضمنه دية يده وحكومة عدل فى الذراع ويكون له ذلك فى سنتين ثلثاها فى السنة الاولى وثلثاها فى السنة الثانية الا أن يزيد ذلك على ثلثى الدية فيشذحج الزيادة فى السنة الثالثة كذا فى المحيط \* واذا قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عدا فبرأ ولم يقتصر حتى قطع مفصلا آخر من تلك الاصبع يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل وعليه أرض الاسفل وكذلك لو برأ الثانى ثم قطع المفصل الثالث ولولم يكن بين القطعين برء وجب عليه القصاص فى كل الاصبع يقطعها من أصلها مرة واحدة كذا فى محيط السرخسى \* واذا قطع المفصل الاعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وله ابن مقطوع المفصل الاعلى من ذلك الاصبع ثم جاء القاطع وقطع الابن مفصلا الثانى يجب على القاطع القصاص فى المفصل الاعلى لمورثه والارث للوارث فى مفصلا الثانى كذا فى شرح الزيارات العتباتى \* ولو قطع المفصل الاعلى وبرأ واقتصر من القاطع ثم عاد وقطع المفصل الثانى وبرأ يجب القصاص ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل وكسر كسر او برأ ثم قطع مابقي من المفصل وبرأ القصاص عليه فى شئ من ذلك ولولم يتخلل بينهما برء يجب القصاص فى المفصل كذا فى المحيط \* ولو قطع أصابع رجل عدا ثم قطع كفهم من المفصل قبل البرء قطع يد القاطع دون أصابعه كذا فى محيط السرخسى \* وان يتخلل بينهما برء يجب القصاص فى الاصابع وحكومة عدل فى الكف كذا فى المحيط \* ولو قطع من رجل المفصل الاعلى من اصبعه فقبل البرء عاد وقطع نصف المفصل الثانى لا يجب القصاص ولو يتخلل البرء يجب القصاص فى الاعلى والارض فى الباقى كذا فى شرح الزيارات العتباتى \* عن أبى حنيفة رجعه الله تعالى فحين ضرب اصبع رجل عدا فسقط الكف ان كان القطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتصر منه وان كان أحدهما من المفصل لا يقتصر منه قال أبى يوسف رجعه الله تعالى انما أنظر الى السقوط لا الى أصل الجراحة فان كان السقوط من المفصل يقتصر منه والا فلا وقال أبى حنيفة رجعه الله تعالى لا قصاص

فى كفاية الذهب الذى لك على فلان اضمن قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه من الزبيدي دينا من باب است فقال رجل لصاحب المال من ضمان كردم وبذرتهم كه باغ ويرافروشم واين مال بتودهم أو قال ضمانت أن آخذ المال من تركته

وأوفيك لاتصح الكفالة وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار \* كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صح بخلاف البيع لان مبناها على التوسيع \* وكل رجل رجلان يأخذ (١٥) عن فلان كفيلا بنفسه فأخذ فلان كفل الوكيل يأخذنه

دون الموكل لانه اضاف العقد الى نفسه بقوله اكفل لي والتزم الكفيل بتسليم نفس المطلوب اليه وان كفل به للموكل أخذنه الموكل لا الوكيل لانه جعله رسولا والكفيل التزم التسليم الى الموكل فان دفعه في الوجهين الى الموكل برئ والكفالة بحضرة الطالب جائزة وان كان المطلوب غائبا ويجوز الاقرار بها بغيبة الطالب وقد مر \* كفل بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمره ثم رضى المطلوب قبل قبول الطالب يرجع ان أدى وان قبل الطالب الكفالة أولا ثم رضى بها المطلوب لا يرجع لان عملها يقبل الطالب ووقت قبوله كان الامر موجودا فيرجع وفي الثانية لم يكن موجودا فلا يتغير عن غير الموجبة للرجوع الى الموجبة \* كفل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى أحدهما برئ من كفاله والاخر على حقه لانه التزم التسليم اليهما وكل منهما ليس بنائب عن الآخر

في ذلك وبه يفتي كذا في الظهيرة \* ولو قطع اصبع رجل عمد افشلت الكف فلا قصاص في الاصبع وفي اليد في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلا من اصبع رجل فسلت الكف ففما شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* وان قطع اصبع افشلت بجنبها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين وقال لا يقتص من الاولى وفي الثانية أرشها كذا في الظهيرة \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن من قطع اصبع انسان فسقط اصبع أخرى يجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص في شيء من ذلك ولكن يجنب دية الاصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الاصبع الاول والدية في الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبعين كذا في الذخيرة \* اذا قطع الرجل اصبع انسان عمدافان سئل السكين الى اصبع أخرى يجب القصاص في الاصبع الاول والدية في الاصبع الثانية بلا خلاف كذا في المحيط \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقى من السبابة فسقط الوسطى فاني أقطع الوسطى ولا أقص من السبابة كذا في الذخيرة \* لو أن رجلا قطع يد رجل فاقترس له فمات المقطوع الاول قتل المقطوع الثاني به وهو القاطع الاول قصاصا ولو مات المقصص وهو المقطوع قصاصا من القطع فدينه على عاقلة المقصص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين \* من قطع يده فقتله أخذهم ماسوا كأنه عديم أو خطأين أو مختلفين فخل برأ ولا الا في خطأين لم يتخل برء فتجب دية واحدة كذا في الكافي \* وان كان قطع يده عمدا ثم قتله عمد اقبل أن تبرأ يده فان شاء الامام قال اقطعه ثم اقلوه وان شاء قال اقلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية \* وان جنى جنائتين على شخص واحد فان اتحد اجنس ابان كأنه عمدا أو خطأ ومات اعتبرتا واحدة وان تحلل البرء أو اختلفا ابان كأن أحدهما عمدا والآخر خطأ والجاني واحد أو اثنان فكل واحد حكم نفسه كذا في خزائن المفتين \* لو قطع اصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما بقى من اليد فمات كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول ويقطع اصبع الاول أو يده كذا في محيط السرخسي \* ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الاثنين القصاص حالة العمد كذا في الظهيرة \* واذا قطع الحشفة كلها عمدافيه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط \* ولو قطع بعض الذكرفلا قصاص ولو قطع كل الذكركفي الاصل انه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه القصاص كذا في الظهيرة \* والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات \* قال في الاصل اذا قطع ذكر مولود فان كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الخطا الدية كالا وأراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط \* وان لم يتحرك فعليه حكومة العدل كافي آلة الخصى والعين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشافعي رحمه الله \* والله أعلم

باب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصديق القاتل المدعى في الجناية أو تكذيبه

ان شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسئل عنهما فان شهد عليه رجل واحد عدل حبسه أيضا أما فان جاء بشاهد آخر أو اخلى سبيله العمد في ذلك والخطأ وشبه العمد سواء كذا في شرح المسووط \* رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وأدعى أن له بينة حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يأمره بإعطاء الكفيل الى ثلاثة أيام ولو قال المدعى شهودى غيب وطلب أخذ الكفيل الى أن يأتي بالشهود فان القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فان ادعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي

الثاني في العلقه

قال للودع ان أناف المودع وديعتك وأنكر فأنا ضمن أو ان قتلت أو قتلت ابنك خطأ فأنا ضمن أو ان غضب مالك فلان أو

واحد من هؤلاء القوم فأنا ضمن صح بخلاف قوله ان غضب مالك انسان حيث لا يضح وذكر القاضي بايع فلان على أن ما صابك من خسران فعلي أو قال لرجل ان هلك عينك هذا فأنا ضمن لم تصح وعن ركن الاسلام كزن فلان را حاضر غي توأم كردن جواب ابن مال

برمن لا يكون كفالة ولو قال ان تقاضيت فلانا فمهلك فانا ضامن عليك عليه غلت المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان هرجه ترابر  
فلان بشككده فهو على قال شمس (١٦) الاسلام لا تصح الكفالة وقال القاضي تصح ان قال لك على \* قال للطالب ان يحجز غريمك عن

الاداء فهو على العجز بالحسب  
اذا حبس الغريم ولم يؤد  
تحقق شرط الكفالة \* كفل  
عنه بمال على أن يكفل  
عنه فلان بكذا من المال  
ولم يكفل فلان قال كفالة  
لازمة \* كفل بنفسه على أنه  
ان لم يواف به يوم كذا فعليه  
المال فتواري الطالب في  
ذلك اليوم ولم يجده الكفيل  
يرفع الامر الى الحاكم  
لينصب وكيله اليه  
وكذا لو اشترى على أنه  
بالحيار ثلاثة أيام فتواري  
البائع في الثلاث ينصب  
وكيله لفيؤديه اليه كذا عن  
الامام الثاني رحمه الله تعالى  
وانه حسن \* قال ما قرره  
فلان فعلى فأت الكفيل  
ثم أقر أن له عليه كذا يؤخذ  
من تركه وكذا ضمان  
الدرك \* ضمان الجنائيات  
على قول عامة المشايخ  
لا يصح وقد ذكرنا أن غفر  
الاسلام وجاعة قالوا يصح  
وجعلوا المطالبة الحسية  
كالمطالبة الشرعية وضمان  
الخراج يصح اجماعا \* له على  
آخر مال فكفل به رجل  
على أنه ان لم يواف به غدا  
فعليه ذلك صححت الكفالتان  
استحسنانا فان لم يواف به  
حتى لزم المال لا يبرأ من  
الكفالة بالنفس وكذا لو  
قال فبني مالك عليه ولم  
يسمكم هو فاذا كفل

لا قبل اقامة البينة ولا بد لها الا أن المدعى قبل اقامة البينة يلزمه وبعد اقامة البينة يحبس القاضى زجرا  
ثم اذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل يوجب القصاص يقضى القاضى بالقصاص بطلب المدعى كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام الحاضر البينة على القتل قبلت البينة ولم يقتل ولكن  
يجبس القاتل فاذا قدم الاخ الغائب كلف أن يعيد البينة عند أبي خيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعيدون كان  
القتل خطأ أو كان دين لا يبرأ على الآخر لم يعد بالاجماع وأجمعوا على أن القاتل يحبس وأجمعوا على أنه  
لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبيدين رجلين قتل عمدا وأحدهما غائب فهو على هذا كذا  
في الكافي \* اذا حضرت الو رثة جميعا فادعوا دم أبيهم على رجلين أحدهما غائب والاخر حاضر وأقاموا  
البينة عليهم ما جعيا بالقتل عمدا تقبل البينة على الحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل مجي الغائب  
ولا تقبل البينة على الغائب فاذا حضر وأنكر القتل يحتاج الو رثة الى إعادة البينة على الغائب كذا في  
الذخيرة \* واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراس حتى مات فعليه  
القصاص ولا ينبغي للقاضى أن يسأل الشهود مات من ذلك أم لا في العمد ولا في الخطا ولكنهم ان شهدوا  
أنه مات من ذلك لم يسل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا واذا شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزل على  
ذلك فهذا عمد الا أن القاضى ان سألهم أن تعمد ذلك فهو وثق وكذلك ان شهدا أنه طعنه برمح أو رماه بسهم  
أو نشاب فهذا كله عمد كذا في شرح المبسوط \* وان قالوا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهم ما يقضى بالدية  
على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمدا أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال القاتل وهذا  
الذي ذكرنا أن الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط \* واذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ  
وشهد الآخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلعا في الوقت والمكان فان  
الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط \* وذكر الشيخ الامام الاجل خواهر زاده في شرح ديات الاصل أنهم ما اذا  
اختلفا في المكان والمكانان متقاربان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر  
أنه قتله في الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استحسانا كذا في المحيط \* وان اختلفا في موضع الجراحة من  
بدنه فالشهادة باطلة هكذا في المبسوط \* وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والاخر شهد أنه قتله بالبحر حتى  
اختلفت الالة لا تقبل هذه الشهادة وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الآخر أنه قتله بالسيك  
أو شهد أحدهما أنه قتله بالبحر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمدا بالسيف  
وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله عمدا بالسيك وقال المدعى أقر بما قال الا أنه ما قتله الاطعن بالبرج جازت الشهادة  
واقص من القاتل ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف  
أو بالعصا وشهد الآخر أنه قتله ولا أدري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهدا أنه قتله وقال لا ندري بماذا  
قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يقضى بالقصاص  
هكذا في المحيط \* ولو شهدا على رجلين أنهم ماقتلا رجلا أحدهما بسيف والاخر بعصا ولا يدرى أيهما  
صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر بقطع أخرى من  
تلك اليد ولا يميزان قاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطا كذا في المبسوط \* وانا  
شهد شاهدان أنه قطع يده عمدا من المفصل وشهد شاهد أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا أنه  
لم يزل صاحب فراس حتى مات والولى يدعى ذلك كله عمدا فان قضى على القاتل بنصف الدية في ماله  
وكذلك لو شهدا على الرجل شاهدا فلم يركبا ولو زكى أحد شاهدى اليد وأحد شاهدى الرجل لم يؤخذ  
القاتل بشئ وان زكوا جميعا قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولي أن يقتص من البدن والرجل  
لم يكن له ذلك كذا في الحاوى \* ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتله عمدا كان لوارثه

بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه أقول يقل الاتى الذى عليه قضى الغد ولم يواف وفلان يقول لاشئ  
على والطالب يدعى ألفا والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف عند الامام خلا فالحمد \* ولو كفل بنفس رجل على أنه

ان لم يواف به عند المال الذي للطالب على فلان رجل اخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامين \* وهنا ثلاث مسائل أن يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفالة اثنين وأنه جاز استحسانا وأن يكون الطالب مختلفا قبل (١٧) الكفالة بالمال كان المطلوب واحدا

أن يقتص من يده ثم يقتله فان قال له القاضي اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضا. وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأمره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدي الجنايتين خطأ والآخرى عمدا أخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فانه تجب دية السيد على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط \* ولو شهد ا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية بخلاف المشهود بقتله حيا فلا عاقلة له أن يضمنوا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاء بخبر الوثري بين تضمين الولي الدية أو الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطأ كذا في الكافي \* ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي المدعى اقرارا لقاتل ثم جاء بخبر فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهد ا على شاهد شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة (١) وباقي المسئلة بمحالها الا ضمان على الفروع ولكن رد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكر الا شاهد لم يصح انكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول قد شهدناهما باطل ونحن نعلم يومئذ أنا كاذبون قال لم يضمننا شيئا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الاصول وان شاءوا ضمنوا الولي فان ضمنوا الاصلين رحمه الله تعالى على الولي وان ضمنوا الولي لم يرجع كذا في المحيط رجل ادعى على رجل أنه شج عليه موصحة ومات من ذلك فشهد شاهدان بالموصحة والبر تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموصحة وكذلك اذا شهد أحدهما بالسرية والاخر بالبر تقبل على الشجة لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعي البر بطلت الشهادة التي شهدت بالسرية كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو كانت الشجة شيئا دون الموصحة لا تحملها العاقلة الا باتصال السرية بها نحو السجاق وما أشبه فادعى الولي أنه مات من اولى الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارشها في مال الخاني وكذلك لو كان الميت عبدا لرجل فادعى مولاه أن الشاح شجهم موصحة وادعى موات منها وأن له عليه القود وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارشها في مال الخاني كذا في المحيط \* ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بينة على رجل أنه قتل أباه عمدا أو أقام الاخر بينة عليه وعلى آخر أنهم ما قتلوا أباه عمدا فلا قصاص وللأول نصف الدية على الذي أقام عليه البينة كذا في خزائن المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في رجل مات وترك ابنين فأقام أحد الابنين بينة أن هذا الرجل قتل أباه عمدا أو أقام الابن الاخر بينة على رجل أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما وللمدعي المد نصف الدية في مال من أقام عليه البينة في ثلاث سنين وللمدعي الخطأ على عاقلة من أقام عليه البينة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى أحد الابنين أن فلانا قتل أباه عمدا أو أقام البينة عليه وادعى الاخر أن فلانا بعينه أو رجلا آخر قتل أباه خطأ وأقام البينة عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ يقضى للمدعي الخطأ للموصى له بنصيب الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى للمدعي المد بنصيب الدية في مال القاتل الذي يدعى عليه المد في ثلاث سنين وان صدق الموصى له مدعى المد فللمدعي الخطأ ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثلث النصف للموصى له وثلثا النصف للمدعي المد في مال القاتل وان كذبهما الموصى له لا شيء له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا أدري قتل عمدا أو خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق أحدهما بعينه

(١) قوله وباقي المسئلة بمحالها أي ان المشهود بقتله جاء محيا اه بحر اوى

واحد منهما ما كان يدعي الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعي عندنا \* قال بابعه فبما بيعت به من شيء فعلي صحيح فان قال الطالب والمطلوب بايعنا على كذا ولزمه على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤاخذ به بلا بينة فان نهاه الكفيل بعد الكفالة عن المبيعة ورجع عن الضمان صح نهيهم ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبيعة بعده فان أنكر الكفيل

(٣ - فتاوى سادس) والمنكفول عنه المبيعة فبرهن على أحدهما بالمبيعة والتسليم لزمهما \* كفل عنه بالتب على أن يعطيه من وديعته التي عندهما اذا أمر بذلك وليس له أن يسترد الوديعة منه فان هلك الوديعة برئ والقول فيه للكفيل فان غصبها

المودع أو غيره واتفقها برئ الكفيل \* ضمن ألقا على أن يؤديها من ثمن الدار هذه فلم يعها لاضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار \* كفل بمال على أن جعل له الطالب جعلا (١٨) ان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل أى الجعل باطل والكفالة جائزة لان الكفيل

مقرض في حق المطلوب فاذا شرط الجعل مع ضمان المثل فيه شرط الزيادة على ما أقرضه وأنه ربا وان شرط فيها بطلت الكفالة وكان ينبغي أن تصح الكفالة لعدم بطلانها بالشرط ألا يرى أن الكفالة الى هبوب الرجح تصح ويطل الشرط قلنا انما لا تصح لانه علقها بشرط لا الكفيل فيه منفعة لانه مما ينتفع بالجعل فلا بد من مراعاة الشرط لثبوت الكفالة ولم يثبت الشرط لما لم يستحق الجعل فلا تثبت الكفالة وكان بطلانها من هذا الوجه لامن حيث انه شرط فاسد بخلاف الهبوب لانه شرط لا ينتفع به الكفيل واذا خلا عن النفع لم يجب مراعاته كالموشرط في البيع مالا ينتفع به أحدهما واذا لم يثبت كانت الكفالة منسلة \* ان لم يواف به متى دعاه فله ما عليه من المال فدعاه فدفعه اليه برئ قال السرخسي رحمه الله تعالى متى دفعه اليه فكأنه سلمه اليه في مجلسه الذي دعاه به وقال بكر رحمه الله تعالى متى دعاه اشتغل بمأهرو أسباب تسليمه اليه حتى ناله \* ان لم يواف به غدا فعليه ما عليه فلت المكفول

يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها الا في وجه واحد وهو أن الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى له ما يثني الدية وفي الموصى له كان يقضى له ما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة وللاخر في مال القاتل لو توى مال أحدهما وخرج مال الآخر ليس لصاحبه الذي توى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج له كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ومن قتل وله ابنان أقام لا كبرينه على الاصغر أنه قتل الاب وأقام الاصغر مائة على الاجنبي أنه قتله قضى للا كبر على الاصغر بنصف الدية ولا صغر على الاجنبي بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى بينة الا كبر على الاصغر بالدية ان كان خطأ بالقصاص ان كان عمدا ولو أقام كل على أخيه قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ووارثه لهما في المسئلتين كذا في الكافي \* ولو كان البنون ثلاثة أقام عبد الله بينة على زيد أنه قتل الاب وأقام زيد بينة على عمرو وأنه قتل له وأقام عمرو بينة على عبد الله أنه قتله فهنا تقبل البينات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه ثلث الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا عندهما أيضا ولو أقام عبد الله البينة على زيد وعمرو أنهم ما قتل أباهم عمدا أو خطأ وأقام زيد وعمرو البينة على عبد الله أنه قتل أباهم عمدا أو خطأ تارت البينات عندهما وبقيت الورثة بينهم أثلاثا وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله على زيد وعمرو بنصف الدية في ماله ما كان عمدا وعلى عاقلة ما كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الدية ان كان عمدا في مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو أقام عمرو على زيد البينة أنه قتل أباهم وأقام زيد البينة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقيم واحد منهما البينة على عبد الله فإنه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه امان ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بان قال لم يقتل واحد منهما أو ادعى عليهما بان قال هما قتلاه فان ادعى القتل على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى على عمرو بثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان القتل عمدا في مال عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة وعمرو ويقضى لعمرو على زيد ربع الدية ويكون ذلك في مال زيد ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ما وجب لزيد يضم الى ما وجب لعبد الله فيقسم بينهما وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيقضى لعبد الله على عمرو وبالقول ان كان عمدا ويقضى بالدية على عاقلة وعمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعمرو نصفين ويكون الميراث بينهما نصفين أيضا وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بان قال لم يقتل واحد منهما ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لزيد على عمرو ربع الدية وعمرو على زيد ربع الدية ان كان عمدا في ماله وان كان خطأ فعلى عاقلة ما ولاشي لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقضى ههنا بشي لالبالة ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثا وان ادعى القتل عليهما بان قال أتماقتما فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله بشي من الدية ويقضى لكل واحد منهم على صاحبه ربع الدية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقد تارت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى بشي من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثا كذا في المحيط \* ولو ترك أبنا أو أخا أو ادعى كل على صاحبه لفت بينة الاخ وقضى عليه ولو ترك ابنين وأقام كل واحد على صاحبه وصدق الاخ أحدهما الميقتت اليه كذا في الكافي \*

فان

عن لزمه المال بعضي الغد وان مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل او المكفول سلم نفسه

من جهة الكفيل قبل مضي الاجل برئ وقال الفقيه انما يصح تسليمه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والا فلا \* كفل



نفسه على أنه متى طال به سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب فطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلا يجب **﴿الثالث في التسليم﴾** (١٩)

الطالب أولاً تكن وضع الدين بين يديه يبرأ قبل أولاً \* شرط الموافقة في المسجد فوافاه في السوق أو في مجلس الحكم فدفعه في السوق برئ قال السرخسي كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لا يبرأ الغلبة الفساد اذا لم يعان على الاحضار الى باب الحاكم وفي التجربة بشرط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يتقدر على المحاكمة برئ وان في بركة لا \* وان شرط ان يسلمه في مصر فسلمه في مصر آخر برئ عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا \* ولو سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي ثم لا يبرأ في قوله \* بشرط تسليمه عند الأمير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الأمير فسلمه عند أمير مقام مكانه جاز ولو سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه عن كفالته المطلوب جاز أخذ القاضي من المدعي عليه كفيلاً بنفسه بأمر المدعي أولاً بأمره والكفيل اذا سلمه الى القاضي برئ كذا الى رسول القاضي وان سلمه الى المدعي لا يبرأ وهذا اذا لم يرضف الكفالة الى المدعي فان أضافه اليه بان قال اكفل للمدعي فالجواب على العكس

فان أقام الاخ البيضة على الابن انهما قتلاه بعد ان أقام كل واحد من الابن البيضة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيضة بينه والاخ ويكون الميراث له ويقتل الابن ان كان القتل عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلته ما للدية ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وينبغي أن عنده لا تقبل شهادة الاخ ويكون الميراث بين الابنين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية وان ترك ثلاث بنين فأقام اثنتان منهم البيضة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بيضة بذلك على الاجنبي فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بيضة الابنين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث للاخوين ان كان عمدا وبالدية على عاقلته ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين المدعين نصفين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يترجح بيضة الابن على بيضة الثالث ويقضى للابن على الثالث بثلتي الدية ان كان عمدا وفي ماله وان كان خطأ فعلى عاقلته ويقضى للثالث على الاجنبي بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فأقام الاكبر بيضة على الاوسط أنه قتل الاب وأقام الاوسط على الاصغر بيضة أنه قتل الاب وأقام الاصغر بيضة على الاجنبي بذلك في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البيضة بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبي بشئ والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان ولا شيء للاصغر كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل كل واحد منهما أنه قتل فلانا وقال الولي قتلناه جميعا فله ان يقتلهم وان شهدوا على رجل أنه قتله وشهد الآخرون على الآخر بقتله وقال الولي قتلناه جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية \* وفي نوادر بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر أنا قتلت وليك عمدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال أنا قتلت عمدا فله ان يقتله أيضا ولو ان الاول حين ما قال قال له أنت قتلت عمدا وحده وقتله ثم جاء آخر وقال بل أنا قتلت وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وأدعى عليه العمد فله الدية في ماله استسما كذا في المبسوط \* ولو أقر القاتل بالعمد وأدعى ولي القاتل الخطأ لا شيء لورثة المقتول كذا في فتاوى قاضيان \* فلو صدق الولي بعد ذلك القاتل وقال انك قتلت عمدا فله الدية على القاتل كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلا وليه عمدا بجديدة فأقر أحدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمدا وحده لا تقبل الشهادة وله أن يقتل المقر وان كان القتل خطأ فعلى المقتول نصف الدية ولا شيء على المشهود عليه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو أقر أحد المدعي عليه أنه قتله وحده عمدا وأنكر الآخر القتل ولا بيضة للمدعي كان للمدعي أن يقتل المقر كذا في المحيط \* لو ادعى على رجلين عمدا فأقر أحدهما بالخطأ والآخر بالعمد فالدية عليهم ما كذا في خزانة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلا وليه عمدا بجديدة وله عليهم ما القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربة أنا خطأ بالعصا فانه يقضى لولي القاتل عليهم ما بالدية في ماله ما في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هنا استحسن واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يقضى بشئ واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالخطأ كما ادعى يجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهم ما في هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ فالجواب فيه والجواب فيما اذا أقر بالخطأ سواء كذا في المحيط \* ولو ادعى العمد عليه ما فقال أحدهما اقتلناه عمدا ووجد الآخر القتل أصلا يقتل المقر ولو كان المدعي يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شئ كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو قال رجل أنا قتلت وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطأ وقال الولي لأقر بالعمد قتلت وحده عمدا فان للولي أن يقتل المقر عمدا وان ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة

**﴿نوع آخر﴾** ضمن نفس رجل وجلس في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني من أمور التجارة وشروطها صحت الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا \* حبس الطالب والمطلوب ثم طالب الكفيل به

فدفعه وهو في حبسه قال محمد بن بركيولو قال المطالب دفعته اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه جازوري وقد ذكرنا أن المطالب اذا كان في حيز القاضي الذي تراقع اليه (٢٠) في طلب الكفيل يخرج له الحاكم ويسلمه اليه ثم يعيده فيه \* الكفالة بالنفس يورث بان مات

المكفول له وان سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل \* وعن محمد بن جرجة الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خاصم الكفيل في طلبه فآخرجه القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك لكفالتني ورسول القاضي معه وهو يمنع عنه بركيولو القاضي لا يبرأ \* ولو قال قدام الحاكم وهو يحاصمه دفعته اليك يبرأ ولو كان المطالب محبوسا عند غير القاضي الذي تحاصمه عنده يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره \* ضمن عن رجل مالا أو نفسا أو اراد المطالب الخروج الى تجارة ومنعه الكفيل ان كان ضمانه الى اجل فلا سبيل له عليه وان لا الى اجل له ان يأخذه حتى يخلصه بآداء المال أو بالبراءة ولو نفسا بتسليم النفس وفي الدين المؤجل اذا قرب بالحلول وأراد المدبون المسافرة لا يجب اعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل ولم يقمده بالمؤجل \* وقال الثاني توفييل له طلب الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد \* وفي المتن قال رب الدين مديوني يريد السفر له

لا يجب شي كذا في المحيط \* ولو قال أحدكم ما قطعت يده أنا عدا وفلان قطع رجله عدا ومات من ذلك فقال الولي لا بل أنت قطعت يده ومورجله عدا وأنكر الآخر الشركة كان للولي أن يقتله وان قال الولي بل أنت قطعت يده عدا ولا أدري من قطع رجله لا يقتل الا اذا زال الابهام بان قال تذكرت أن فلانا قطع رجله عدا كان له أن يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قضى القاضي بطلان حقه حين أنهم ثم تذكروه لا يعود حقه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه أن فلانا قطع يده البني عدا وفلان قطع يده اليسرى عدا ومات منهم فقال المدعى عليه قطع يده اليسرى أنا قطعت يده اليسرى عدا ومات منها خاصة وأنكر الآخر كان له أن يقتل المقر وان قال الولي قطع فلان يده اليسرى عدا ولا أدري من قطع يده البني الا أنها قطعت عدا ومات من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى أنا قطعت يده اليسرى عدا ومات منها خاصة لاشي على المقر ولو قال الولي قطع فلان يده البني عدا وفلان يده اليسرى عدا وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى قطع يده اليسرى عدا ولا أدري من قطع البني الا أني أعلم أن البني قطعت عدا ومات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية استحسانا والقياس أن لا يلزمه شي من الدية كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه

للأب أن يصلح فيما دون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا اصطح القاتل وأولياء القاتل على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان أو كثيرا وان لم يذكروا حالا ولا مؤجلا فهو حال كذا في الهداية \* ولو كان القاتل خطأ فقال صاحبه على ألف دينار أو على عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك أجلا فان كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيه ما على نوع من أنواع الدية فانه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية وان كان القاتل حرا وعبد فامر الحار ومولى العبد رجلا بان يصلح عن دمه ما على ألف ففعل فالألف على الحار وعلى المولى نصفان كذا في الهداية \* ثم الصلح في فصل الخطا كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيه ما على ذلك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به أو وقع التراضي عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وان وقع على أقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسبية كان أو يدا يدا وان اصطالحا على خلاف جنس القضية به وقد صرح على أكثر مما قضى به فانه يجوز الا أنه اذا كان المقتضى به دراهم وقد اصطالحا على ذنائب أكثر منه انما يجوز اذا كان يدا يدا وان كان المصالح عليه فرسا أو حمارا أو عبدا ان كان دينافا لا يجوز وان كان عينا يجوز وان لم يقبض في المجلس وان كان صالحه على أقل من المقتضى به فان كان المقتضى به أحدهما ذنابا والآخر دراهم فانه لا يجوز نسبية ويجوز يدا يدا وان كان المقتضى به دراهم والمصالح عليه عرضا من العروض ان كان نسبية لا يجوز وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اصطالحا بعد القضاء والرضا فاما اذا اصطالحا قبل القضاء والرضا ان اصطالحا على مال فرض في الدية ان كان المصالح عليه أكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان يدا يدا وان وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم أو على أقل من ألف دينار أو على أقل من مائة من الابل فانه يجوز نسبية كان أو يدا يدا وان وقع الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسبية لا يجوز وان كان عينا جاز كذا في المحيط \* رجل قتل عمدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في نصيبه بخمسين وعشرين وللاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة روجه الله تعالى أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهم نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى كذا في الظهيرية \* ومن عقامن ورثة المقتول عن القصاص رجل أو امرأه أو أم

أو جدة أو بنت أو ولد أو زوج يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيلا لا يجيبه الحاكم الى ذلك لانهم يحب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رقة الهاو عليه القتل ويجعل كانه كفل عذاب لها عليه وفي المحيط

لأقضى، يقول الامام الثاني في سائر الدون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس \* كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به فعليه ما عليه فطالبه به وهو في السواد يلزمه الكفالة بالمال ولا مهلة لمدة الاحضار وفي العتاني مات المكفول به (٢١) فسلمه الكفيل الى الوصي صح ولو الى

كل الورثة صح ولو الى بعض الورثة برئ عن حصته ولو كفل بنفسه للوصي فسلمه الى الورثة أو الغريم لم يبرأ \* قضى عليه بالكفالة بنكوله طالب الاصيل ان أقر بالامر أو برئ من عليه والا لا **الرابع في صلح الكفيل** كفل بألف فصالح الكفيل الطالب على نصفه صح وبرئ الاصيل والكفيل عن النصف \* كفيل النفس صالح مع الطالب عن كفالته على مال لم يصح لانه معاوضة مال بالمال لا في معنى المال فتبطل ولم يبرأ ولو أذاه يرجع فيه فان أبرأ من الكفالة على كذا فله الكفيل ان يرجع عليه بمقتضاه وكذا الوصالح المستوى مع الشفيع على مال يسقط الشفعة ولا يجب المال وفي الكفالة لا يبرأ ولا يجب المال أيضا وكذا الزوج لو صالح معها على مال في خيار البلوغ والعتاقة \* ولو كفيل بالمال فأذاه على أن يبرئه من كفالته النفس أو قضى بعضه على أن يبرئه عنها جاز \* له على آخر ألف وبها كفيل عنه فصالح الكفيل والطالب على مائة على ان برئ الاصيل من الألف والكفالة بأمره يرجع الكفيل بالمائة لا بالألف ولو صالح على مائة على ان

أوجهة أو من سواهن من النساء أو كان المقتول امرأة فعفا وزوجها عن القاتل فلا سبيل الى القصاص كذا في السراج الوهاج \* ان صالح أحد الشركاء من نصيبه على عوض أو عفا سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من المال وإذا كان القصاص بين رجلين فعفا أحدهما فلا آخر نصف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين كذا في الكافي \* ولو عفا أحد الوليين وعلم الآخر أن القاتل جرم عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل وان لم يعلم بالخزوة فعليه الدية في ماله علم بالعمى أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل رجلين وولم جاو أحدهما فلولى عن القصاص في أحدهما ليس له أن يقتله بالأخر كذا في الجوهر والنيرة \* اثنان عفا لولى عن أحدهما يقتل الآخر كذا في محيط السرخسي \* اذا قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهم ما لولى فعفا لولى أحد المقتولين عن القاتل فلولى الآخر أن يقتله كذا في السراج الوهاج \* لو عفا لولى قبل موت المجرم جاز استحسانا ويقتل قياسا ولو قطع اللوى يد القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل عمدا وقضى لوليه بالقصاص على القاتل فأمر اللوى رجلا بقتله ثم ان رجلا طلب من اللوى أن يعفون عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الآخر كذا في الظهيرية \* لو عفا اللوى أو الوصى عن دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل عمدا فأقام أخو المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل بينة أن له ابنا فان القاضي لا يقضى بينة الاخ ويتأني في ذلك وان أقام القاتل بينة أن له ابنا وارثه قد صالحه على الدية وقبضها منه أو أقام بينة أن الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وأنكر العفو والصالح كلف القاتل أن يعيد البينة على الابن ولا يقضى على الابن بالبينة التي أقامها القاتل على الاخ ولو كان للمقتول أخوان وأقام القاتل البينة على أحدهما أن الاخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وأنكر الصالح لا يكلف القاتل بأقامة البينة وإذا لم يكلف القاتل إعادة البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى فاضلحان \* وإذا كان للدم وليان أحدهما غائب فادعى القاتل أن الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك فأنى قبله وأجيز العفو عن الغائب وإذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد البينة عليه وإذا ادعى عفو الغائب ولم تكن له بينة فأراد أن يستحلف الحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف فاذا قدم خلف اقتصر منه كذا في المبسوط \* ولو قال القاتل لى بينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فانه يؤجل ثلاثة أيام ولا يستوفى منه القصاص للحاضر هكذا كرسخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر ما يرى قال وما ذكر في الكتاب أن القاضي يؤجله ثلاثة أيام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلاثة أيام شهودى غيب أو قال من الابتداء شهودى غيب فالقياس أن يستوفى منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفى منه القصاص الا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقامها كذا في المحيط \* اثنان شهد أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على خمسة أوجه اما ان صدقه صاحبه والقاتل جميعا أو كذبا أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو على عكسه أو سكا جميعا فله عفو واقع في الفصول كلها وأما الدية فان تصادقوا للشاهد نصف الدية وان كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للساكت نصف الدية وان كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي \* وان كذب القاتل الشاهد في شهادته وصدقه الشاهد عليه في شهادته فله عفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علمنا الثلاثة وان لم يصدق القاتل والمشهد عليه الشاهد في شهادته ولا كذبا بل سكا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذب الشاهد كذا في المحيط \* ولو شهد كل واحد

بطلب الكفيل الباقي يرجع بالالف وقد مر \* الطالب اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والبايع لو أبرأ الوكيل عن الثمن يرجع الوكيل الى الموكل لان إبراء الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا الورثة تدبر ابراء الكفيل اسقاطا وله الورثة لا يرتد بالبرء كفل بجياد وأدى مكسرة

بثلاثة أيام لانهم كانوا يجلسون  
للحكم في كل ثلاثة ولوقول  
شهودي غيب أو أقام  
واحد أو قال والا خرائب  
لا يكفل \* ولو امتنع المدعى  
عليه من اعطاء الكفيل  
يا أمرا الحاكم الطالب  
بالملازمة ولا يجبس وان  
كان المدعى عليه مسافرا  
وعرف ذلك منه لا يأخذ  
منه كفلا وأجله الى آخر  
المجلس فان برهن في المجلس  
والا خلى سبيله \* ولو قال أنا  
أخرج غذا أو الى ثلاثة أيام  
يكفله الى وقت الخروج وان  
أنكر الطالب خروجه  
نظر الى زيه أو بيعت من  
يتقوا رفاقه فان قالوا  
أعد للخروج معنا يكفله  
الى وقت الخروج وفي موضع  
يأخذ الكفيل الى الغد وفي  
بعض الروايات الى آخر  
المجلس وفي بعض الى ثلاثة  
أيام فان لم يجلس القاضي  
في كل خمسة عشر يوما  
الامرة يأخذ الكفيل الى  
ذلك الوقت ويأخذ كفلا  
ثقة ذادار أو حانوت ملكه  
وفي دعوى المنقول يأخذ  
بذلك المدعى أيضا كفلا  
ولا حاجة الى أخذ الكفيل  
لاجل العقار وان قال في  
المنقول لأعطي كفلا  
ولكن أوكل وكسلا جائز  
اقضاع عليه لا يطالب  
الكفيل بل يؤخذ من

منهما على صاحبه بالعفو فلا يحل ما أن يشهدا معا أو متعاقبا فإن شهدا معا كان كذبهما القاتل بطل حقهما وكذلك ان صدقهما القاتل معا وان صدقهما على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق أحدهما وكذب الآخر ضمن للذي صدقه نصف الدية وأما إذا شهدا متعاقبا فان كذبهما القاتل فلا شاهد آخر انصف الدية ولا شيء للأول وكذلك ان صدقهما معا فلا شيء للأول وللثاني نصف الدية وان صدقهما متعاقبا فعليه دية كاملة لهما وان صدق أحدهما ان صدق الأول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وان صدق الثاني وكذب الأول فللثاني نصف الدية ولا شيء للأول كذا في محيط السرخسي \* ان كان الدم بين الثلاثة فشهدا اثنان منهم على الآخر أنه قد عفا فهذه المسئلة على أربعة أوجه اما أن يصدقهما القاتل والمشهود وعليه وفي هذا الوجه بطل نصيب العافي وانقلب نصيب الشاهدين مالا وان كذباهما فلا شيء للشاهدين ونصيب المشهود عليه مالا وان صدقهما المشهود وعليه وحدهم غرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود وعليه ويكون ذلك للشاهدين وان صدقهما القاتل وحدهم غرم القاتل الدية بينهم أثلاثا كذا في المحيط \* ولو شهدا على بعضهم أنه عفا من حصته من الدية في القتل الخطأ فشهادتهما جازة اذا لم يقبض الشاهدان نصيبهما من الدية كذا في محيط السرخسي \* قوم اجتمعوا على كاب عقور فرموه بالنبال فأخطأ نبل فأصاب جارية صغيرة فماتت وشهد قوم أن هذا سهم فلان ولم يشهدوا أن فلانا رماه فضاح الاب صاحب السهم على كرم ثم طلب المصالح رب الصليح ان كان يعلم أن المصالح هو الجارح وأن الصبية ماتت من تلك الجراحة فالصليح جائز وان لم يكن في الباب سوى معرفة السهم فالصليح باطل وان كان يعلم أن صاحب السهم هو رماه فاستقبلها أبوها ولطمها وسقطت ومات وما يدري من اللطمة ماتت أو من الرمية فان كان صالح الاب باذن سائر الورثة جاز والبذل لسائر الورثة ولا ميراث للاب وان صالح بغير ذنهم فهو باطل كذا في الظهيرية \* العفو لا يحل ما مان كان عن العمد أو عن الخطا وكل وجه لا يحل ما مان كان عن الجنابة أو عن الشبهة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه أو عن الشبهة وحدها فان كانت الجنابة عمدا ثم قال المقطوع للقاطع عفوتك عن الجنابة أو عن القطع وما يحدث منه أو الشبهة وما يحدث منها يبرأ عن القطع والسرية ولو قال عفوتك عن القطع أو عن الشبهة لا يكون عفوا عن السرية ولو مات يجب القصاص قياسا والدية استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبرأ عن السرية فأما اذا كان خطأ فعفا عن القطع أو الشبهة ثم سرى ومات كان على هذا الخلاف وان عفا عن القطع وما يحدث منه أو عن الجنابة صح العفو عن الكل كما في العمد إلا أن في العمد تعتبر الدية من جميع المال وفي الخطأ من الثلث ويكون وصية للعاقلة كذا في محيط السرخسي \* امرأة قطعت يد رجل فتزوجها الرجل على ذلك فان كان القطع عمدا وقد تزوجها على القطع فان برأ من ذلك بحت التسمية وصار أرض يدهم مهر الها عندهم جميعا فان طلقها بعد الدخول بها أو مات عنها سلم لها جميع الارش وان طلقها قبل الدخول به اسلم لها من ذلك ألفان وخمسائة ووردت على الزوج ألفين وخمسائة وان مات من ذلك فالتمسية باطلاً عندهم جميعا ولها مهر مسموئها فان طلقها قبل الدخول به افلتها المتعة ثم القياس أن يجب عليها القصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستسنان لا يجب القصاص وإنما تجب الدية في مالها وان تزوجها على الجنابة أو على القطع وما يحدث منه برأ من ذلك صار أرض يدهم مهر مثلها عندهم جميعا وسلم لها ذلك وان كان أكثر من مهر مثلها وان مات من ذلك بطلت التسمية وكان لها مهر مثلها وسقط القصاص مجازا بغير شيء وان كانت الجنابة خطأ وورد تزوجها على القطع ان برأ من ذلك صار أرض يدهم مهر الها وان دخل بها أو مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط من العاقلة وان طلقها قبل الدخول به اسلم لها نصف ذلك وذلك ألفان وخمسائة وتؤدى العاقلة ألفين وخمسائة الى زوجها فاذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان لها

الوكيل الكفيل ، ولو فعل ذلك في الدين لابد من أن يأخذ من الموكل أيضا كفيلا وليس له الامتناع من اعطاء الكفيل في مهر  
الدين بخلاف ما لو كان المدي غائبا (نوع منه) برهن الكفيل أن الالف الذي كفله به من غن خيرا لا يقبل لانه ليس بختم

ولو أراد أن يحلفه ليس له ذلك لأنه لم يصح الدعوى ولو صدقه يضح ويقبل لأن التساقيض لا يمنع صحة دعوى الإقرار ألا يرى أنه لو كفل بالانف وأقر أن لفلان عليه أنا وأنكر المكفول عنه يجب المال على الكفيل ولو أدى الكفيل المال (٢٣) فأراد أن يرجع عليه بمحكم الأمر فقال المظلوب المال من بين

خرو برهن لا يقبل به شهدا  
 على رجل أنه كسل بنفس رجل  
 يعرفه بوجهه ان جابه لكن  
 لا تعرفه باسمه يجوز كما قال  
 عند القاضي كفلت لرجل  
 أعرفه بوجهه لان الجهالة في  
 الاقرار لا تمنع صحته وبقال له  
 أى رجل أنت به وقلت انه  
 هذا وحلفت عليه برئت من  
 الكفالة وفي الصغرى يجبر  
 المدعى عليه على إعطاء الكفيل  
 بمجرد الدعوى سواء كان  
 المدعى عليه معروفاً ولا في  
 ظاهر الرواية وعن محمد  
 رحمه الله تعالى أنه اذا كان  
 معروفاً لا يطالب بالكفيل  
 وهذا اذا كان المدعى عليه في  
 المصرفان كان غريباً  
 لا يأخذ منه كفيلاً ويجوز  
 أن يكون الوكيل والكفيل  
 واحداً وان أعطاه كفيلاً  
 بنفسه وامتنع من الوكيل  
 لا يجبر ولا بأمره بالضرورة  
 وان أعطاه وكيلاً بالخصوص  
 وامتنع من إعطاء الكفيل  
 أجبر على الكفيل وان اعطاه  
 وكيلاً بالخصوص وكفيلاً  
 بنفسه الوكيل قبل ذلك منه  
 في سائر الحقوق ولا يقبل في  
 الدين فان أعطاه وكيلاً وكفيلاً  
 بنفسه الوكيل وكفيلاً بالمال  
 المدعى به لا يقبل ذلك منه  
 الا ان يرضى المدعى وان كان  
 الدعوى في عين يأخذ منه  
 كفيلاً بالعين المدعى به أو

(الباب السابع في اعتبار حالة القتل)

من رمى مسلما فارتد المرمى اليه ثم وقع السهم فقات فعلى الراى الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال الاشئبى على الراى كذا فى الكافى \* ولورى اليه وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلاشئ عليه فى قولهم  
جميعا وكذا اذا رمى حربيا ثم أسلم كذا فى الهداية \* وان رمى عبدا فاقطعت مولا ثم أصابه السهم فقات منه  
فعلى الراى قيمته للولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا فى الكافى \* اذا قضى القاضى  
برجم رجل فرما ثم رجع أحد الشهود وحالة الرى قبل الاصابة ثم وقع عليه الجرح فلاشئ على الراى كذا فى  
التبيين \* واذا رمى الجوى صيدا ثم أسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يؤكل وان رمادوه وسلم ثم تجس والعياذ  
بالله أكل كذا فى الهداية \* ولورى المحرم صيدا ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيدا  
ثم أحرم فلاشئ عليه كذا فى الكافى \* والله أعلم

(الباب الثامن في الديات)

نضعه على يد عدل \* رجلان في سفينة ومعهما متاع ثقيلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على أن يكون متاعى يبنى ويملك  
أنصافا قال محمد رحمه الله تعالى هذا فأسد وضمن للمالك المتاع نصف قيمة متاعه \* قضى دين غيره بغير أمره جاز فإلّا تنقض بوجهه من الوجوه يعود

المهلك قاضي الدين لانه متوقع ولو قضى بامرهم يعود الى حلال من عليه الدين وعلمه للقاضي مثلها \* تبرع بقضاء المهر ثم خرج من أن يكون مهر اعدا الى ملك المتبرع وكذا (٢٤) المتبرع بالثمن اذا فسح البيع ﴿كتاب الحوالة﴾ يعتقد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح

في غيبة المحتال كالكفالة  
الآن يقبل رجل له الحوالة  
ولا يشترط حضرة المحتال  
عليه لصحة ما حتى لو اُحال  
على غائب قبل بعد ما علم  
صحته ولا حضرة المحمّل  
أيضا حتى لو قيل لصاحب  
الدين لك على فلان ألف  
فاحتل بها على ورضي  
الطالب بذلك وأجاز صحته  
فليس له أن يرجع بعد ذلك  
ولو قيل للدين عليك ألف  
لفلان فأجل بها على فقال  
المدينون أحلت ثم بلغ  
الطالب فأجاز لا يجوز عند  
الامام ومحمد رحمه الله  
تعالى وانها نقل وقال الثاني  
نقل الدين وقال محمد نقل  
المطالبة وعمره فيما اذا أبرأ  
المحتال المحمّل من الدين  
لا يصح عند الثاني لانتقال  
الدين وضح عند محمد لانتقال  
المطالبة يصح ابراء المحتال  
والمحتال عليه من الدين وقد  
أحال بدنه مقيدا فلم يحل  
أن يرجع على المحتال عليه  
ولو وهبه من المحتال عليه  
لا يرجع المحمّل على المحتال عليه  
والهبة كالاستيفاء والولاية  
من المحتال كالهبة وفي  
التجريد اذا أدى المحتال عليه الى  
المحتال أو وهبه أو تصدق به  
عليه أو مات المحتال وورثه  
المحتال عليه يرجع المحتال  
عليه في كله على المحمّل  
ولو أبرأ المحتال المحتال عليه  
برئ ولا يرجع على المحمّل

الدية المال الذي هو بدل النفس والارث اسم للواجب بالخيانة على ما دون النفس كذا في الكافي \* ثم الدية  
تجب في قتل الخطا وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات  
كلها على العاقلة الا في قتل الابن ابنته عمدا فانها في مال في ثلاث سنين ولا تجب على العاقلة كذا في الجوهره  
النيرة \* وكل عمد سقط القصاص فيه شبهة فالدية في مال القاتل وكل أرض وجب بالصلح فهو في مال القاتل  
غير أن الاول في ثلاث سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية \* وكل دية وجبت بنفس القتل بقضى من  
ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي \*  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار  
بوتى أى نوع شاء كذا في محيط السرخسي \* وقالوا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل  
مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية \* ثم لا تجب الابل كلها من سن واحد بل من أسنان مختلفة  
ففي الخطا المحض تجب المائة أخماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون  
وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد تجب المائة أرباعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه  
الله تعالى خمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس  
وعشرون جذعة كذا في المحيط \* ودية المسلم والذمي والمستأمن سواء كذا في الكافي \* ودية المرأة  
في نفسها وما دونها نصف دية الرجل وان كانت جناية ليس لها الرث من مقتدر الواجب فيها حكومة عدل  
اختلف المشايخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل بنصف كذا في محيط السرخسي \* ان كان  
القتل خطأ فان كان الشريك الكبير أبا كان له أن يستوفي جميع الدية حصصه نفسه بحكم الملك وحصصة  
الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير أخا أو عمًا لم يكن وصيا للصغير يستوفي حصصه نفسه  
ولا يستوفي حصصه الصغير كذا في المحيط \* اذا حلق شعر رأس انسان لم يثبت تجب فيه الدية كاملة الرجل  
والمرأة والصغير والكبير فيه سواء الا أنه لا يحاط بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فان أجل سنة ومات  
المجنى عليه في السنة والشعر لم يثبت لاشئ على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وفي الجانيين اذا حلقهما على وجهه أفسد المنيبت  
أو تنف فافسد المنيبت تجب فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط \* وفي ثنتين من  
الأهداب نصف الدية وفي أحدهما رابع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط \* واذا حلق لحية  
رجل ولم يثبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة \* ويستوى العمد والخطا في حلق شعر  
الراس واللحية كذا في الكافي \* واذا حلق نصف اللحية والراس قال بعض أصحابنا يجب نصف الدية وقال  
بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم أنه نصف  
وان لم يعلم أن الفاتت كم هو تجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضلي اذا تنف بعض لحية رجل تقسم  
الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على الجاني بحسب ذلك كذا في الخلاصة \* وتكلموا في لحية  
الكومج والاصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندي وفي رحمه الله تعالى ان كان النبات على ذنبه شعرات  
معدودة فليس في حلق ذلك شئ وان كان أكثر من ذلك وكان على الذقن والحنجرة عا ولكنه غير متصل ففيه  
حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شئ ولكنه  
يؤتب على ذلك كذا في المبسوط \* واذا نبت مكانه أبض لم يذكروا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية  
الاصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان حرا فلا شئ عليه وان كان عبداً حكومة عدل  
وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيهما حكومة عدل كذا في المحيط \* والفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة \* روى شمس الأئمة الحوافي عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

ولو نقد الدنانير عن الدراهم أو باعها عرضا يرجع على المحمّل \* وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة تعالى  
قال المحتال قبضت مالي لأنك أحتقني بدين لي عليك وقال كنت وكيلي في القبض فالقول للمحمّل \* ولو قال المحتال عليه أدبت دينك



فلى الرجوع وقال المحمّل أدبت ديناً على كذا فالقول بالاحتال عليه ولو كان للمحمّل على المحتال عليه دين فأحال ولم يقبضه بدينه فالدين على المحتال عليه على حاله وله أن يطالبه بالدين والاحتال أيضاً يطالب بالحوالة وإن قيدها بالدين (٢٥) الذي عليه ليس له أن يطالبه به ثم صحة الحوالة تعقد بقول

المحتال عليه حتى لو جاء رجل إلى رجل وقال أأحالي فلان عليك بكذا وصدقه المحتال عليه وقبضه صححت الحوالة وإن كان المحمّل غائباً وعلى العكس بأن كان خطر رجل بالمال عند رجل فأعطاه الرجل وأحاله على صاحب الخط والمحتال عليه غائب لا تصح الحوالة رب الدين أحال رجلاً على رجل وليس للمحتال على المحمّل دين فهذه وكالة لا حوالة المحتال إذا أخذ الخط من المحتال عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قبل للمحتال أنه مفلس فقال له المحمّل ابعت إلى الخط الذي أخذته من المحتال عليه وأترك الحوالة فبعث بالخط ولم يقل بلسانه شيئاً فتصححت الحوالة ولم يقل منه المال بالتغلب أو أدى المحتال باختياره يرجع المحمّل بماله على المحتال عليه وعبرة التعبد لو أدى المحمّل جاز ولا يكون متبرعاً وإن لم يقبل يجبر أو دعه عنده الفائم أحال به على غيره مقيدة بها فقال المودع ضاعت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب لا يطل لوجود الخلف باع عبداً أو أحال غيره على المشتري بالثمن ثم استحق

تعالى في هذه المسئلة تقدير حكومة العدل في الحران يقوم أبيض اللحية لو كان عبداً أو أسود اللحية فيلزمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط \* وإن حلق لحية أنسان فثبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي أجناس الناطقي إذا قطع صغيرة أمر أنه أو أمر أعيرة ينبغي أن لا يجب شيء في الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قطع قرون امرأة أو حلق شعر رأس جارية وذلك ينقصها قال لاشي عليه لأنه يؤتب كذا في الظهيرية \* وإذا جبر رجلاً حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لأجل اللحية كذا في المحيط \* ولو حلق الشارب فلم يثبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وفي جنائيات الحسن وإذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمن الشارب في ضمان اللحية كذا في المحيط \* وذكر في الهاروني لو حلق رأس رجل فقال كان أصلع فلم يثبت عليه من الدية بقدر ما زعم الخالق أنه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كومة لم يكن في عارضه شعر وكذلك في الطاحين والاشفار كان القول قوله مع عينة الآن قيم الجنى عليه البينة أنه كان مصحياً كذا في محيط السرخسي \* وفي الأذنين الشاخصتين في الخطا الدية كلا وفي أحدهما نصف الدية وإذا يست الأذن وانخسفت ففيها حكومة عدل كذا في المحيط \* وإذا ضرب أذن أنسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهب سمعه أن يطلب غنله فينادي فإن أجاب علم أن سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية \* وفي العينين إذا فقتا خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية وكذلك إذا تم تفقا ولكنهما انخسفتا أو ذهب بصرهما وهما فاعتنان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في أحدهما كذا في الذخيرة \* وفي عين الأعور نصف الدية كذا في الظهيرية \* ولو قطع الجفون بأحداهما ففيه دية واحدة كذا في الهداية \* وفي قطع الجفون التي لا شعور عليها حكومة عدل وإن كان الجاني على الأهداب واحد أو على الجفون واحد كان على الذي جنى على الأهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل كذا في المحيط \* وفي قطع الأنف دية النفس وكذا إذا قطع المارن وهو مالان من الأنف وإن قطع نصف قصبة الأنف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيان \* في المنتقى إذا جنى عليه فصار لا يتنفس من أنفه ولكن يتنفس من فيه فمليه حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وفي شرح الطحاوي إذا قطع المارن ثم الأنف فإن كان قبل البرء تجب دية واحدة وإن كان بعد البرء تجب الدية في المارن وحكومة عدل في الباقي كذا في المحيط \* وفي الأصل إذا كسر أنف أنسان ففيه حكومة عدل كذا في الذخيرة \* ضرب أنف رجل فلم يجدهم راحة طيبة ولا راحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى \* وذكر في جنائيات أبي سليمان إذا أقر المضارب بذهاب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القسدي وبه يقتضي ثم طريق معرفة ذهاب الشم أن يختبر بالرائحة الكريهة كذا في الظهيرية \* وفي الشفتين كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط \* وفي أذن الصغير أو أنفه دية كاملة كذا في السراج الوهاج \* ويجب في كل سن نصف عشر الدية ويستوى في ذلك الأنياب والضواحك والنواجذ والطواحن هكذا في المبسوط \* وليس في نفس آدمي شيء من الأعضاء يزاد أرشعه على دية النفس إلا الأسنان كذا في خزائن المفتين \* حتى لو كانت ثماناً وعشرين فعليه أربعة عشر ألفاً وإن كانت ثلاثين فخمسة عشر ألفاً كذا في الظهيرية \* وإن كانت اثنتين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة أخماس دية يؤدى ذلك في ثلاث سنين في السنة الأولى ستة آلاف درهم وسبعة وستين وثلاثين وفي السنة الثانية ستة آلاف درهم وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط \* ومن قلع سن رجل فثبت مكانها أخرى سقط الأرض

(٤ - فتاوى سادس) العبد أو ظهر حراً وقد رفع الأمر إلى الحاكم فانه يطل الحوالة أما إذا رد عليه قضاء أو بغير قضاء لا يطل وكذا إذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري \* وفي المنتقى قال لا تسرع أحلى على فلان وسبكت ثم قال لم أقبل الحوالة

جائزة له على رجل ألف فاحاله بها ثم ان المحتال عليه أحوال الطالب بهم على الذي عليه المال برئ وان توى المال على الذي عليه الاصل لم يعد  
المال اليه وان مات المحتال (٢٦) عليه بلا تركة ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه رجوع على الاصل \*

هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه الارش كذا في  
الجوهرة النيرة \* وان نبتت الاخرى سودا بعت الارش على حاله كذا في المحيط \* ولو قلع سن غيره فردّها  
صاحبها مكانها ونبت عليها اللحم (١) فعلى القالع كمال الارش كذا في الكافي \* لو ضرب سن انسان ففحرك  
فاجل فان اخضر أو اجرت بدية السن خمسمائة وان اصفرا خلت المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه  
شيء \* وان اسودت بدية السن اذا فانت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فانت  
جماله فكذلك فان لم يكن واحدا منهم ما فقهه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضيان \*  
فان قال الضارب انما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب فالقول قول المضروب  
مع عينه الا ان يقيم الضارب البينة على ما ادعى كذا في المصنوع \* وفي سن المملوك اذا اصفرت يجب حكومة  
العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه في الاصفار يجب حكومة العدل حرا كان أو مملوكا  
واذا ضرب سن رجل فاسودا السن بضربه ثم جاء آخر وزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني حكومة عدل  
كذا في المحيط \* وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم  
بعض الحروف قيل يقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعاقب باللسان وقيل ان قدر على أداء  
أكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وان عجز عن أداء الاكثر تجب كل الدية كذا في الكافي \* قالوا  
والاول أصح كذا في المحيط \* والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى المجني عليه ذهاب  
الكلام يستغفل عنه حتى يسع كلامه أو لا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط \* ولو  
قطع لسان صبي ان استعمل تجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر  
الشهيد حاشا المدين \* وفي اللعين كمال الدية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط \* وفي اليدين اذا قطعنا  
خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين أكثر بطشامن  
الشمال كذا في الذخيرة \* والاصل في الأطراف أنه اذا فرت جنس المنفعة على الكمال أو أزال جلاله قصودا  
في الادعى على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية \* وفي يدا المفتي ما في يدا المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما نصف ما في يدا الرجل ونصف ما في يدا المرأة كذا في السراج الوهاج \* وفي كل اصبع من  
أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية والأصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفاصل ففي أحدها  
ثلث دية الاصبع وما فيها مفاصلان ففي أحدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية \* وفي الاصبع الزائدة  
حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة \* وفي اليد السلام حكومة عدل كذا في المحيط \* واذا قطع الكف مع بعض  
الاصابع أو مع كل الاصابع أجمعوا على أنه لو قطعوا الاصابع كلها فائتة في الكف أن الكف يجعل تابعا  
للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء \* وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع  
أنه يجب ارش الاصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء \* وأما اذا كان على  
الكف اصبعان أو اصبع واحد أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يجعل الكف تبعا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* واذا ضرب رجل على يدا رجل  
فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزانة المفتين \* وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشلت ما بقي  
من الاصبع أو اليد كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك وفيه أن يجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي  
حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزنادا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة \*

(١) قوله فعلى القالع كمال الارش لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى  
حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كالو نبت كذا في الدر المختار اه مع صحه بجرأوى

المحتال أخذ الكفيل من  
المحتال عليه بالمال ثم مات  
المحتال عليه مفلسا لا يعود  
الدين الى ذمة المحيل سواء  
كفل بأمره أو بغير أمره  
والكفالة حالة أو مؤجلة أو  
كفل حالاً ثم أجهل المكفول  
له \* وان لم يكن به كفيل تبرع  
رجل ورهن له رهنا ثم مات  
المحتال عليه مفلسا عاد الدين  
الى ذمة المحيل \* ولو كان  
مسلطاً على البيع فباعه  
ولم يقبض الثمن حتى مات  
المحتال عليه مفلسا بطلت  
الحالة والتمس لصاحب  
الرهن \* قال الطالب مات  
المحتال عليه بلا تركة فالقول  
المحيل مات عن تركته فالقول  
للا طالب مع حلفه \* مات  
المحيل بعد الحوالة قبل  
استيفاء المحتال المال من  
المحتال عليه وعلى المحيل  
ديون كثيرة فالمحتال مع  
سائر الغرماء على سواء  
ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا  
لوقيد بدينه الذي على المحتال  
عليه لومات قبل الاستيفاء  
يتساوى المحتال مع سائر  
الغرماء \* المدينون أحوال  
به طالبه على مدونه أن  
يؤديه من دينه الذي عليه  
فلم يؤد المحتال عليه حتى  
مرض المحيل فأداه في  
مرضه ومات المحيل عن  
ديون ولا مال له سواء سلم

المدفوع للمحتال ولا حق للغرماء في ذلك وهو غريم المحتال عليه لا غريم المحيل والمحتال عليه باء  
الدين غريم من غرماء المحيل وما رمتوفيا الذي في ذمته بدينه فلا يختص به بل يشاركه فيه الغرماء وسلم له حصته \* أحوال البائع غريمه  
على المشتري وقبل سقط حق الحبس وأخذ المشتري المبيع قبل فقد المال الى البائع والمحتال بخلاف ما اذا أحوال المشتري البائع على غريمه

حيث لم يتمكن المشتري من قبض المبيع قبل أخذ البائع الثمن من المحتال عليه وفي التجرد جعل القول بالفرق قول محمد رحمه الله تعالى وعند الثاني يملك القبض في الوجهين وسقط حق الحبس فيهما \* أدى المال في الحوالة الفاسدة (٢٧) فهو بالخيار شاء رجع على القابض وهو المحتال وان

شاه رجع على المحيل وعلى هذا اذا باع الاجر المستأجر وأحال بالثمن على المستأجر ثم استحق المستأجر من يد المشتري ان شاه رجع بالثمن على المؤجر وان شاه رجع على المستأجر القابض وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق \* ومن صور فساد الحوالة ما اذا شرط في الحوالة ان يعطى المال المحتال به المحتال عليه للمحتال من ثمن دار المحيل لانه لا يقدر على الوفاء بالثمن بخلاف ما اذا التزم المحتال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه حيث نصح لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل \* قال المحيل مات المحتال عليه بعد ادائه الدين اليك وقال المحتال بل قبله ووثق حتى في الرجوع فاقول للمحتال لثمة \* بالاصل \* عن الثاني باع عبد بالالف وقبل القابض أحال البائع غريمه على المشتري ثم مات المبيع في يد البائع أو فسخ بغير بيعك بمحكم أو بلا حكم بطلت الحوالة قال أبو الفضل هذا على خلاف الزيادات وان انفسخ بعد القبض

وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع في رجلين فقطع أحدهما بهام القاطع وقطع أجنبى آخر الاصابع البواقى ثم ان المقطوعة يده الذي لم يقطع أصلا قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالقاضي يقضى على القاطع اليدين بدية واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص أخماسا وبغرم الاجنبى لقاطع اليدين أربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة أيديهما على قطع الكف ثم أخذ بدية اليد قسمت بينهما أخماسا ثلاثة أخماس الذي لم يقطع الاجهام وخسما الذي قطع الاجهام وان بدأ الاجنبى فقطع اصبعان من أصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي القصاص بعد ذلك اصبعان من أصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبى فقطع اصبعان من أصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من أصابع القاطع قطع الكف وعليه الاصبعان فان القاضي يقضى على القاطع بدية واحدة ربعا الذي قطع الكف وثلاثة أرباعها الذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحبوا القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهما ثمانا ثلاثة ثمانا لقاطع الاصبع ولأخر خمسة ثمانا كذا في المحيط وفي الامثلة حكومة عدل والظفر اذا نبت كما كان لاشئ فيه كما في غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على عيب فحكومة دون الاول كذا في خزانة المفتين \* وفي الرجلين كمال الدية في الخطا وفي احدهما نصف الدية كذا في المحيط \* وفي يد الصغير ورجله حكومة اذ لم يعيش ولم يقدح ولم يجر كهما ما اذا كان يجر كهما ففيه مادية كاملة كذا في السراج الوهاج \* وفي قطع الرجل العربا حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا قطع الرجل خطأ من نصف الساق تجب الدية لاجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة \* وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شئ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى في كذب الخبيث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظم من انسان يد أو رجلا أو غير ذلك وبرأ أو عاد كعنته فلم يسقط فيه عقل فان كان نقص (١) أو عظم ففيه من عقله بحسب ما نقص عنما كذا في المحيط \* وفي الضلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة \* وفي ثدي الرجل حكومة وفي حلميه حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية \* وفي احدى ثديي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط \* وفي ثديي المرأة الدية وكذا في حلمي ثدييها وحدهما وفي احدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثديي المرأة اذا قطعت عمد او الصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية \* وفي ثديي الخنثى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في ثديي المرأة وعندهما نصف ما في ثديي الرجل ونصف ما في ثديي المرأة كذا في السراج الوهاج \* وان ضرب على الظهر رفقات منفعه الجماع أو صار أحد بجنب دية النفس كذا في فتاوى قاضيهان \* وذال لم يجذب ولم يمنع عن الجماع فان بقي الجراحة أثر ففيه حكومة عدل كذا في المحيط \* وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شئ وقال أجرة الطبيب كذا في خزانة المفتين \* وصدر المرأة اذا كسر وانقطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة \* وفي الذكرك كمال الدية وفي ذكرك الخصى حكومة عدل عندنا سواء كان يتحرك أو لا يتحرك \* وقد رخص على الجماع أو لا يقدر وهو الحكم في ذكرك العنين وأما ذكرك الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكرك الخصى وذكرك العنين كذا في الذخيرة \* واذا قطع الحشفة يجب كمال الدية فان جاء وقطع ما بين الذكرك فان كان قبل تحلل البرء

(١) قوله أو عظم بالعين المهملة ثم الناء المشددة أي ان يجبر على غير استواء كفى القاموس اه بحرأوى

بمحكم باقر ارباب البائع بالعب لا تبطل الحوالة \* وان الاحكام ولو بغير ارباب البائع لا تبطل \* أحال غريمه بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه وقبل صم الثاني وبرأ الاول \* وعن الثاني المشتري أعطى بالثمن كقبلا فأحال الكفيل البائع على رجل فأراد البائع أخذ الثمن من المشتري

لا من المحتال عليه ليس له ذلك لان الحوالة كالشيء الذي اشتراه من الكفيل ولم يقبضه فلس له أن يأخذ الذي عليه الاصيل بالمال ما لم يتغير المبيع ودام على حاله \* ووعده أحال (٢٨) المشتري بالثمن على انسان فتبرع أجنبي بقضاء الثمن عن المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري

وان تبرع عن المحتال عليه يرجع وان لم يبين فالقول للتبرع وان ميتا أو غائبا فمن المحتال عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع \* زعم المديون أنه كان أحال الدائن على فلان وقبله وأنكره الطالب سأل الحاكم عن المديون البينة على الحوالة ان أحضرها والمحتال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غابا قبلت في حق التوقيت الى حضور المحتال عليه فان قدم وأقر بما قال المديون برئ والا أمر بإعادة البينة وان الشهود ماؤا أو غابوا حلف المحتال عليه وان لم يكن للمديون بينه وطلب حلف الطالب بالله ما احتال على فلان بالمال حلفه فان نكل برئ المطالب \* أحال على رجل فغاب المحتال عليه فزعم المحتال أن المحتال عليه بمخاد الحوالة وحلف وبرهن على ذلك لا يقبل ولا يصح دعواه لان المشهود عليه غائب \* غاب المحيل وزعم المحتال عليه أن مال المحتال على المحيل كان ثمن خمر لا يصح دعواه وان برهن على ذلك كفى الكفالة \* ولو دفع المال المحتال عليه الى المحتال وأراد الرجوع الى المحيل فقال المحيل المال المحال به كان من ثمن خمر

تجب دية واحدة ويجعل كأنه قطع الذكمر مرة واحدة وان تخلل بينه ما برى يجب كمال الدية في الحسنة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية \* وفي الاثنين كمال الدية كذا في المحيط \* واذا قطع الذكر الاثنين من الرجل الصحيح خطأ أن بدأ بقطع الذكمر فقيه ديتان ولو بدأ بالاثنيين ثم بالذكمر في الاثنين الدية كاملة وفي الذكمر حكومة عدل وان قطعها من جانب الفخذ معا فقيه ديتان كذا في الذخيرة \* ولو قطع إحدى اثنين فأنقطع ماؤه فقيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يقر الخاني به كذا في خزنة المفتين \* وفي الاثنين اذا قطعنا خطأ كمال الدية وفي احدها نصف الدية كذا في المحيط \* ولو طعن بطنه برمح فصار بجبال لا يستمسك الطعام فقيه الدية كذا في الخلاصة \* ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام جوفه فعليه دية كاملة وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول فقيه الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قطع فرج امرأة وصار بجبال لا يستمسك البول فقيه الدية كذا في الخلاصة \* واذا قطع فرج امرأة وصار بجبال لا استطاع وقاعها فقيه الدية كذا في خزنة المفتين \* واذا ضربت امرأة فصار مستحاضة ينظر حولها فان برئت والايضة بالدية وفي مسئلة سلس البول يجب أن ينظر حولها أيضا بخلاف مسئلة الطعن في البطن كذا في المحيط في المتفرقات \* وان أفضى امرأة فلا تستمسك البول فقيه الدية وان كانت تستمسك فهي جائمة يجب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت ان كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة \* عن ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل جامع امرأة ومثلها يجامع فماتت من ذلك فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا جامع امرأة فذهبت منها عين أو أنفها أو أومات فهو ضامن قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في هذا كله الا الفضاء والقتل من الجماع قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حكام هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أيضا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* عن الفقيه أبي نصر الدبوسي اذا دفع أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتعزير وعن أبي حفص ان عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية \* ولو دفع امرأة ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها مهران كذا في المحيط \*

فصل في الشجاج في موضع الشجة الرأس والوجه الى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة كذا في خزنة المفتين \* واللحيان من الوجه عندنا كذا في الهداية \* (الشجاج عشرة) الحارصة وهي التي تحرس الجلد أي تحمده ولا تخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد أي تقطعه والمتلاجة وهي التي تأخذ في اللحم والسحقاق وهي التي تصل الى السحقاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضع العظم أي تبينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله والآمة وهي التي تصل الى أم الرأس وهو الذي فيه الدماغ كذا في الهداية \* ثم الجائفة التي تخرق الجلدة وتصل الى الدماغ (١) ولم يذكرها محمد رحمه الله تعالى لان الانسان لا يعيش منها كذا في محيط السرخسي \* ولا قصاص في غير الموضحة وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة كره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو الاصح كذا في التبيين \*

(١) قوله ولم يذكرها محمد الخ وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبقى لها أثر في الغالب وما لا أثر لها لا يحكم لها فكان عليهم أن لا يذكروها لكنهم تأسوا بما في غالب الكتب اهـ بحر اوى

لا يسمع وان برهن. ويقال للمحيل أنه الى المحتال عليه ثم خاصم المحتال فان برهن على المحتال أن ذلك كان عن خمر يقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحتال \* الدائن احتال على رجل بلا أمر المديون على أن يكون المديون

بريا يجوز وكذا الاحتمال على رجل على أن الاحتمال بالخيار فهو جائز وكذا أن أحاله على أنه متى شاعرجع على الحيل جاز ويرجع على أيهما شاء \* احتال ما لا مجهول على نفسه بان قال احتلت ما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع (٢٩) جهالة المال ولا تصح حوالة أيضا بهذا اللفظ فان كانت

الحوالة مطلقة والحيل على الاحتمال عليه دين أو عين في يده كان للحيل ان يأخذ منه والحوالة متى حصلت منهم يثبت الاجل في حق الاحتمال عليه كافي الكفالة \* ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات الاحتمال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى الحيل حالا فرق محمد بين الحوالة والكفالة فان التكفيل اذا كفل بدين وأحال الطالب الدين ولم يصف الاجل الى التكفيل صار الاجل مشروطا للاصيل حتى لو مات التكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى الاحتمال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات الاحتمال عليه مفسلا يعود الدين الى الاصيل حالا وفي الظهيرة احتال على أن يؤديه من دار الحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر الاحتمال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كافي الرهن \* اغنا عن المسئلة لانه توثيق بين الروايات

وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط \* وفي الموضحة القصاص ان كان كذا في التبيين \* وما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه بالا جاع وان كان عمدا كالهائمة والمنقلة كذا في الجوهرة النيرة \* وفي كل ما ذكر من الشجاج أنه لا يجب القصاص فكها عمدا وحكم الخطا سواء فيجب فيها اذا كانت عمدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط \* وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الآمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهما جائعتان ففيهما ثلثا الدية كذا في الهداية \* وفي هذا كله اذا برأ ولم يبق لها أثر لا يجب شيء الا عند محمد رحمه الله تعالى فانه قال يجب مقدارا ما أنفق الى أن يبرأ هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في الذخيرة \* شيخ رجلا منقلة فبرأت وبقى شيء من أثرها بعد البرء وان قل فعليه أرض المنقلة لان الأرض اذا وجب لا يسقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط \* وبه يفتي كذا في الظهيرية \* وفيما قبل الموضحة الشجاج الست اذا كانت خطأ أحكومة العدل هكذا في المحيط \* واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك أن يقوم ولو كان مملوكا بدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القعتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولا تكون الآمة الا في الرأس أو في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط \* رجل طعن رجلا في أذنه فخرج من الأخرى قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من دماغه حتى نفذت من القم الى الدماغ قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولوروى الزج أو السهم في عينه وأتقدها في فقهه في عينه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وان أصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنه الى أن تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي \* والجراحات التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا أوصحت العظم أو كسرتة اذاني لها أثر وان لم يبق الجراحة أثر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا شيء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما أنفق عليه الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي \* والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر وما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مفطرا فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين والفخذ والقم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذ كرحتي فصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج \* وقصاص الشجة يستوفى على مساحة الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسطه أو جنبه فعلى مثل ذلك في الشاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شججه موضحة فاخذت ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خير المشجوج ان شاء اقتصر وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقدار طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء أخذ الارض وان كانت أخذت ما بين قرني الشاج أيضا يفضل فان شاء أخذ الارض وان شاء اقتصر ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من جهة الشاج الى فقهه فان شاء أخذ الارض وان شاء اقتصر الى مثل موضعهما من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جهة المشجوج الى فقهه ولم يبلغ من الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخذ الارض وان شاء اقتصر مقدار شجته الى حيث يبلغ ويبدأ من أي الجانبين كذا في الذخيرة والمحيط \* شججه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن شيخ رجلا موضحة فذهب عقله أو شعر جميع رأسه فلم يثبت دخل أرض الموضحة في الدية ولم يدخل أرض الموضحة في غير هذين وان تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه أرض الموضحة ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم يثبت شعر رأسه

المختلفة \* كفل عن رجل بألف عليه بأمره فأحال الطالب غريمه به عليه على أن يؤديه من الكفالة جاز وان أحال على الاصيل صحت ولا سبيل للحتال على التكفيل لانه لم يضمن والحيل والاحتال على النقص والنقص برى الاحتال عليه \* عليه مال وبه كفيل فأحال الكفيل

الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه برئ الاصيل والكفيل الا أن يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل  
 \* كتاب الصلح \* فيه سبعة (٣٠) فصول الأول في المقدمة وهو على ثلاثة أضرب عن اقرار وانكار وسكوت والكل جائز  
 عندنا ولا خلاف أن

أما إذا ثبت ورجع كما كان فلا يلزمه شيء كذا في الجوهرية النيرة \* ولو شجر رجلا في حاجه موضحة خطأ  
 وسقط فلم يثبت كان عليه نصف الدية ودخل ارض موضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج \* وان ذهب  
 سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرش الموضحة مع الدية قالوا هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في  
 الهداية \* ومن شجر رجلا موضحة عمدا فذهب عنه فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ويجب الدية فيهما وقال في الموضحة القصاص والدية في البصر وروى ابن سميعة عن محمد رحمه الله  
 تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعينين كذا في الكافي \* رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجه  
 موضحة انسان متعمدا قال محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت أن  
 يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج أيضا أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي \* وفي  
 واقعات الناطقي موضحة الاصلع أنقص من موضحة غيره فكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمية  
 يستويان وفي المنتقى شجر رجلا أصلع موضحة خطأ فعليه للشجة أرش دون الموضحة في ماله وان شجه  
 هاشمية ففيها أرش دون ارش الهاشمية على عاقلة كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب التاسع في الامر بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا يلزمه الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يبقأ عينه ففعل فلا ضمان  
 في الوجهين كذا في الظهيرية \* في المنتقى رجل قال اغيره اقطع يدي على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم  
 ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط \* ولو قال بعث دمي منك بفلس فقتله يجب  
 القصاص كذا في الظهيرية \* رجل قال لا آخراقتل ابني أو اقطع يد ابني وهو مغير يجب عليه القصاص  
 وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أستحسن في ذلك وأغرمه الدية ولو قال اقتل عبيدي أو اقطع يده  
 ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقعات الحسامية \* ولو قال اقتل أخى فقتله والا أمر وارثه قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى أستحسن أن آخذ الدية من القاتل ولو أمره أن يشجه فشجه فلا شيء عليه فان مات  
 كان عليه الدية كذا في الظهيرية \* ولو قال لرجل اقتل أبي فقتله فعلى القاتل الدية لا يئنه ولو قال اقطع يد  
 أبي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات الحسامية \* رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه  
 قيمته كذا في الظهيرية \* في المستقى رجل قال لا آخراجت على فرماه بجحر فجرحه جرحا يعاش من مثله ويسمى  
 جانيا ولا يسمى قاتلا ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وان جرحه جرحا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا  
 يسمى جانيا فعليه الدية ولو قال اجن على فقتله بالسيف لم أقتص منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في  
 المحيط \* ولو أمر سبي صبيًا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على  
 عاقلة الامر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المأمور عبد ابرجع مولى له بعد ما دفع على الامر كذا في  
 شرح الزيادات للعتابي \* رجل أمر صبيًا بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة  
 على عاقلة الامر كذا في خزائن المفتين \* وان كان المأمور عبدًا محجورًا صغيرًا أو كبيرًا يخبر مولاه بين الدفع  
 والقداوم أو ابا اختار رجوع بالاقول على الامر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو أمر بالغ بالغا  
 بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الامر كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أمر صبيًا بقتل دابة  
 انسان أو يخرق ثوبه أو يأكل طعامه ففعل فضمناه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الامر ولو أمر  
 الصبي بالغ بذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبداً أدوناً أمر صبيًا بتخريق

صلح الفضولي جائز بان  
 يقول الفضولي أقر المذمي  
 عليه بسر عندي بأنك  
 على حق في دعوائك فصالحني  
 على كذا وضمنه صح  
 وطريق الضمان أن يقول  
 الفضولي صالح من دعوائك  
 على كذا على أني ضامن أو  
 على مالي أو صالحني من  
 دعوائك على فلان على كذا  
 وأضاف العدة إلى نفسه أو  
 ماله صح وطولب الفضولي  
 بالبدل ثم يرجع على المصالح  
 عليه ان كان الصلح بامر  
 والامر بالصلح والخلع أمر  
 بالضمان لعدم توقف صحتهما  
 على الامر فنصرف الامر  
 الى اثبات حق الرجوع  
 بخلاف الامر بقضاء الدين  
 ونحوه على ما عرفت في  
 الجامع \* ثم الصلح ان كان عن  
 دعوى في محدود على أحد  
 النكدين والكيلى أو الورثى  
 كالير والحديد لا يشترط  
 قبض بدل الصلح في المجلس  
 ثم المكيل والموزون اذا كانا  
 معينين أو غائبين في ملك  
 المصالح أى المذمي عليه جاز  
 ويتعلق العقد بالسمى وان  
 مشارين ولم يسم قدرهما  
 جاز ويتعلق بالشارية  
 فان موصوفان في النمة يشترط  
 بيان القدر والوصف  
 لا الاجل فلو بين الاجل  
 ولزم ثم وما وقع عليه الصلح

يكون عوضا فما صلح غنا صلح بدلا ولو كان البدل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصفة ويقع على نقد  
 البتلأ دراهم والذاتية عند الاطلاق وان اختلفت النقود فعلى الغلب وان استوت لا يصح بلا بيان ويجوز الصلح عليهم أى على النكدين



حالة ومؤجلة كالبيع والنقدان لمؤجلة لا يحتاج إلى ذكر القدر والصفة لتعلق العقد بالعين قال السرخسي رحمه الله تعالى إن وقع على دين وكفل فحكمه حكم الثمن وعلى عين فحكمه حكم المبيع وعلى منفعة فحكمه الاجارة وكل (٣١) منفعة تستحق بالاجارة تستحق به

﴿ الثاني في الدين ﴾

ادعى ألف درهم فصالحه  
على عشرة دنانير الى شهر لم  
يجز \* ادعى ألف درهم سود  
حالة فصالحه منكر اعلى  
ألف جيات الى سنة أو ألفا  
جياتا الى سنة فصالحه  
منكر اعلى ألف سود حالة لم  
يجز لانه يعاوضه الجوده  
بالاجل وانه حرام \* ادعى  
ألف درهم الى أجل فصالحه

ثوب انسان أو أرسل صديقا في حاجته فغضب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الأمر ولو أمره  
 يقتل رجل ففعل لا يضمن الأمر كذا في فتاوى قاضيان \* عبد مأذون صغير أو كبير أمر عبد المحجورا  
 أو مأذون صغيرا أو كبيرا يقتل رجل فقتله وخيرا المولى بين الدفع والفداء يرجع بالاقال في رقبة الأمر كذا  
 في المحيط \* وان كان الأمر عبد المحجورا أو المأمور كذلك واختار مولى القاتل الدفع أو الفداء لا يرجع على  
 مولى الأمر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الأمر صغيرا ههنا لا يؤخذ به بعد العتق أيضا  
 وان كان المأمور حرًا صغيرا والأمر عبد المحجور تجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون على مولى العبد  
 لافي الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيارات للعتابي \* مكاتب صغير أو كبير أمر عبد المحجورا أو مأذونا  
 صغيرا أو كبيرا يقتل رجل وقتل ودفعه موله أو فداءه يرجع على المكاتب بقيمة العبد الآن تكون قيمة  
 العبد أكثر من عشرة آلاف درهم حينئذ يرجع بعشرة آلاف درهم الا عشرة \* فان عجز المكاتب كان لمولى  
 القاتل أن يتبع مولى المكاتب ويطالبه ببيعته وان أعتق بعد ما عجز أو قبل العجز فان شاء مولى العبد  
 المدفوع اتبع المعتق بالاقال من قيمة عبده ومن قيمة المعتق وان شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط \*  
 وان كان الأمر مكاتبًا صغيرا أو كبيرا والمأمور صبي حرتجب الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلته على  
 المكاتب بالاقال من قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنابة المكاتب كذا في شرح الزيارات للعتابي \* فان عجز  
 المكاتب ورد في الرق فان كان عجز قبل أن يقضى القاضي بقيمة للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وان  
 كان عجز بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل  
 حقهم عنه في الحال وتأخر الى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا في المحيط \* وان  
 عجز بعد القضاء وأدى شيأ من ذلك فما أدى يسلم لعاقلة القاتل ومالم يؤد بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما لا يبطل لكن يساع بما بقي من دينهم (١) الآن يقدم المولى كذا في شرح الزيارات للعتابي \* فان  
 أعتقه المولى بعد الهجر وبعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة فعاقلة القاتل بالخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمته  
 لا غير ويرجعون بالباقي على المعتق وان شاءوا ضمنوا العبد وما ذكر ان لهم أن يضمنوا المولى أو العبد  
 قولهما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فليس لهم تضمين المولى اذ ليس لهم تضمين العبد للعال فالمولى  
 ما أعتق عبدا مديونا فلهذا لا يضمن ولو لم يهجر ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء القاضي عليه بالقيمة أو  
 بعد القضاء فالعاقلة يرجعون عليه بالقيمة حالة الا أنهم يرجعون بحسب أدائهم وهم يؤذون في ثلاث  
 سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون في السنة الاولى ثلث القيمة وفي السنة الثانية ثلث آخر وفي السنة  
 الثالثة ثلث آخر كذا في المحيط \* وان كان الأمر والمأمور مكاتبين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع  
 على الأمر كذا في شرح الزيارات للعتابي \* رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطا فضر به سوطا وشججه  
 موشحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الخيانة في النفس وبازم الخاني النصف كذا في مختصر  
 الجامع الكبير \* رجل له عبدا مر رجلا أن يضربه سوطا فضر به سوطين وضر به المولى سوطا ثم ضربه  
 أجنبى سوطا آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور رأس السوط الثاني مضر وباسوطا وشدس قيمته  
 مضر وبأربعة أسواط وعلى عاقلة الأجنبى رأس السوط الرابع مضر وبأثلاثة أسواط وثلث قيمته مضر وبأربعة  
 أسواط ويبطل ما سوى ذلك فان كان المأمور ضربه ثلاثة أسواط والمسئلة بماله فهو وكذلك الآن  
 على عاقلة المأمور رأس السوط الثالث أيضا وعلى الأجنبى رأس السوط الخامس مضر وبأربعة أسواط

(١) قوله الآن يفسد بهم أي يعطيهم الفداء والضمير للعاقلة ولو قال الآن يفسد به أي المبدل كان أظهر

وسبع ماله عند لا يجوز ان تقدمه في المجلس وان ذكر شرائط السلم لان رأس المال دين له على آخر ألف غله فصالحه على نصفها جازا  
تقدمها اليه لا يجوز وفي قول الثاني (٣٢) رحمه الله تعالى الأول يجوز وان تقر فاقبل قبضه فله خمسمائة فلو صالح عن ألف على مائة

على ان يبيع به فوالا يبيع  
لانه مضافة في مضافة له على  
آخر ألف فصالحه على عبد  
عين جاز فالصالح ان الصلح  
على أجود أنقص قدرا من  
حقه لا يجوز وان على المثل  
أو أقل قدرا وجودة جاز له  
على آخر ألف فدفع المديون  
اليه نصف ما من جهة الصلح  
ياخذ الصلح ثم أراد الاسترداد  
له ذلك وان كان أعطاه قرضا  
لا يملك الاسترداد وعن  
الثاني ادعى عليه ألفا  
فأنكر فصالحه على مائة أو  
ادعى المديون القضاء فأنكر  
الطالب فصالحه على مائة  
جاز ويرى عن الباقي سواء  
قال أبرأته عن الباقي  
أو لا لكن لا يبرأ فيه ما بينه  
وبين الله تعالى ان كان كاذبا  
له عليه ألف معاومة الوزن  
فأداه ألفا مجهولة الوزن  
لا يصح ولو على وجه الصلح  
يجوز ويحمل على انه أقل  
قضى دينه ذراهم فقال الدائن  
انه زبوني فقال أنفقها فان  
لم ترجع فرتها الى فأخذها  
على هذا الوجه ولم يثقل له  
الرجوع بخلاف ما اذا اشترى  
جارية فوجدها عيبا فقال  
البائع اعرضها على البيع  
فان اتفق البيع والاردها  
على فلم يثقل البيع لا يملك  
الرجوع بالعرض لان  
العرض دليل الرضا وفي  
السبع اقتضى من رجل

وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط كذا في محيط السرخسي \* عبد بن رجلين أحدهما صاحبه أن  
يضربه سوطا فضر به سوطا ثم ضربه سوطين ثم أعتقه الضارب ثم ضربه سوطا آخر فبات من ذلك كله  
فعل الضارب نصف أرض الثاني مضروبا سوطا في ماله وعليه أيضا ان كان موسرا الشريك نصف قيمته  
مضروبا سوطين وعليه أرض السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط في ماله  
ومع ذلك كله يستوفى منه المعتقد نصف القيمة التي أحال الشريك وما بقي لورثة العبد فان لم يكن له وارث لم  
يرث المعتقد من ذلك وورثه أقرب الناس اليه من عصبه للمعتقد وان كان المعتقد معسرا فعلى الضارب نصف  
أرض السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله وعلى عاقلة أرض السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته  
مضروبا بثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروبا سوطين وما بقي فنصفه للمولى  
الذي لم يعتق ونصفه لعصبه المعتقد كذا في مختصر الجامع \* عبد بن رجلين قال أحدهما صاحبه اضربه  
سوطا فان ردت فهو حر فضر به ثلاثة أسواط فبات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني  
مضروبا سوطا في ماله وعلى المعتقد ان كان موسرا الشريك نصف قيمته مضروبا سوطين وعلى الضارب أرض  
السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فستوفىها  
أو لبياء العبد ويأخذ المعتقد من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له وارث فله عاقلة  
وان كان المعتقد معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محيط السرخسي \* الا  
أرض السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير \* ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فبأخذ  
الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروبا سوطين فان بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي \* وان  
لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتقد ونصفه لأقرب الناس الى الضارب من العصبه وهذا قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير \* ولو كانت المسئلة بجهاها ثم ضربه الا ثم سوطا ثم ضربه  
الاجنبى سوطا فبات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله للشريك  
وعلى عاقلة المأمور ان كان المعتقد موسرا أرض السوط الثالث مضروبا سوطين وسدس قيمته مضروبا بخمسة  
أسواط وعلى الا ثم أرض السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط في ماله  
وعلى عاقلة الاجنبى أرض السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط  
ويكون ما أخذ من عاقلة الاجنبى ومن الا ثم ومن المأمور للعبد وبأخذ المأمور من الا ثم نصف قيمة العبد  
مضروبا سوطين ويرجع الا ثم بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فللعصبه المولى الا ثم ان لم يكن للعبد  
عصبه كذا في محيط السرخسي \* وان كان الا ثم معسرا فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني في ماله  
وأرض السوط الثالث وسدس قيمته مضروبا بخمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الا ثم  
ما قد وصفنا اذا كان موسرا الا أن ذلك على عاقلة وعلى الاجنبى ما قد وصفنا وبأخذ المأمور من ذلك نصف  
قيمة العبد مضروبا سوطين وما بقي فهو ميراث لعصبه المولى كذا في مختصر الجامع الكبير \* في العيون اذا  
قال لرجلين اضربا كل واحد منهما مائة ضربا فليس لاحدهما أن يضرب المائة كلها وان ضربه أحدهما  
تسعة وتسعين وضربه الا ثم سوطا واحدا في القياس يضمن ضارب الا ثم في الاستحسان لا يضمن كذا  
في التتارخانية \* رجل أعطى صبيا سلاحا لم يسكه فعطى الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطى  
ولو لم يسله أمسكه الختار أنه يضمن أيضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن  
الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة \* ولم يرد قوله عطب الصبي أن الصبي قتل نفسه فان هناك لاضمان  
على المعطى انما أراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطبه كذا في التتارخانية \* رجل قال لصبي  
محبورا صعد هذه الشجرة وانفض لي قلها فاصعد الصبي وسقط وهلك كل على عاقلة الا ثم دية الصبي

وإذا ألقوا نطقها ثم ردت عليه بالرافة وهو لا يعلم أن يرتدوا وان علم أنه يزف ولم يرتد عليه لاشي له عندهما وقال الثاني وكذا  
يردونها \* اشترى منه بدراهم بخارية أو استقرض منه دراهم بخارية ولقيه في بلد آخر ولا يقدر على البضارى أحل مدة ذهابه ويستوفيه

منه بكفيل عليه دين فأعطاها في الطريق في وقت غلبة الصوم ان استولى للصوم له الامتناع عن القبض لانه كالتاوى باع ابريما وسله ثم جاء المشتري زاعما نقصانه ان كان مما يدخل بين الوزين أو يكون بسبب الهواء إلى الطلب وان (٣٣) أكثر ان سبق من المشتري اقرار

بقبض حقه لا عليك الدعوى والامتنع من الثمن قدس نقصان أو رجع ان قبل نقد الثمن أو بعده

### نوع في المشترك

له عليه ألف إلى سنة فصالحه على أن يعطى بها كفيلاً أو يؤخره إلى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيل فأعطاها كفيلاً آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخره سنة يجوز ولو صالحه على أن يجعل له نصف المال على أن يؤخر عنه مابقي إلى سنة أخرى وقبل حلوله استحق لم يرجع عليه حتى يجعل الاجل وكذا لو وجد زوفاً أو ستوقه وان صالحه على عبد فوجده عينا فرددته ان عاد اليه بالفسخ يعود الاجل وان عاد بالمال حالاً وكذا لو كان بالمال كفيل أو رهن في يد المرتهن فالرهن والكفيل على حاله ولو جعل دينه حلاً فهو حال وليس يصلح لان الاجل حق المطالب وقد أبطله وكذا لو قال أبطلت الاجل أو تركته أو جعلته حالاً أمالو قال برئت من الاجل بالضم لم يسطل فلو قال أبرأتك أو برئت من الاجل بالفتح بطل الاجل ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يسطل ادعى عليه ألفاً أنكر ثم صالحه على أن باعه بها

وكذا لو أمره بمحمل شيء أو كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلف المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال انقض لي الثمر أو قال انقض ولم يقل لي كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانقض الثمر لك أكلته أنت ففعل وسقط فأتى بضم ولو قال حتى أكله والمسئلة بمحاله ضمن كذا في المحيط ولو أمر عبد الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما ولاد منه كذا في الخلاصة \* رجل جل صبياً على دابة وقال له امسكها لي ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دينه سواء كان الصبي عن يركب مثله أو لا يركب وان سار الصبي الدابة فاقوطاً انساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي عن لا يسير على الدابة لصغره ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاضيان \* واذا جل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انساناً فقتلته فالدابة على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدابة على عاقلة ما جميعاً ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للرخسي \* ولو أن عبداً جل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى به أو يفدى وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فوطئت الدابة انساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيان \* واذا جل الحر الكبير العبد لصغير على الدابة ومثله يضربهم أو يستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فاقوطاً انساناً فقتل في عنق العبد دفعه به مولاه أو يفديه ويرجع مولاه بالقل من قيمته ومن الارش على الغاصب ولو حمله عليها هو ولا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فوطئت انساناً فدمه هدر وان كانت واقفة حيث أوقفها لم يصير جانيها حتى لو ضربت رجلاً يدها أو رجلاً أو كلمته لاشي على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلة الان يكون أوقفها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المبسوط \* رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال لا تقع فوق الصبي ومات يضمن القاتل دينه كذا في فتاوى قاضيان \* صبي في يديه فغذبه انسان من يده والاب مستمسك حتى مات فدية الصبي على الجاني ويرث منه الاب ولو جنيها حتى مات فالدابة عليها ما ولا يرث الاب كذا في الواقات الحسامية \* صبي مات في الماء أو سقط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ نفسه لاشي على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الوالدين اذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لاشي عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على أحدهما الا أن يسقط من يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* الام اذا تركت الصبي عند الاب وذهبت والصبي يقبل ثدي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي فطرا حتى مات جوعاً فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ثدي غيرها وهي تعلم بذلك فالآثم عليها فهي التي ضيعته وعليه الكفارة حكاية عن نصير وينبغي أن تكون المسئلة مختلفة كالمسئلة الاولى كذا في المحيط \* بنت ست سنين حمت وكانت جالسة الى جنب النار فخرجت الام بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لاديه على الام لكن اذا كان لها مال يعجبني أن تعتق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتكون على تأمف وندامة واستغفار لرعل الله

(٥ - فتاوى سادس) عبداً فهو اقرار بالمال بخلاف ما اذا صالحه على هذا العبد فانه لا يكون اقراراً بالمال وكذا بشره جارية له على أن لا أمره بالخيار فانتري كذلك ثم قال الأمر للوكيل رد الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسخاً لانه أمر بالنقض فلا يكون نقضاً وقوله

لا حاجة في استغنامه فلا يكون نقصا باع من رجل عبد الهما بالف فأقرأ أحدهما أنه كان للشري عليه خمسة قبل البيع يرى المشتري من حصة المقر ولا شيء عليه لشريكه (٣٤) بخلاف ما لو قبض منه شيئا فإنه يشاركه فيه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية

موجبة للارث حتى سقط الدين لم يكن لشريكه الرجوع وكذا الوصل له عن العبد الموجب للقصاص على مال ولو أفسده متاعا حتى صار مستوفيا في رواية أبي سليمان لا يشاركه بلا خلاف وفي رواية أبي حفص يشاركه عند محمد رحمه الله تعالى كالوعصب منه شيئا ساوى حصته ولو كان له ما على امرأتين فترجها أحدهما على حصته لا يشاركه الآخر ولو استقرض أحدهما أو اشتري بعد ثبوت الدين له ما يشاركه الآخر وإن أراد أحدهما أن يستوفي حصته على وجه لا يكون للشريك الآخر المشاركة معه يبيع الدائن من المدين كذا من زيب بمقدار ما يخصه من الدين ثم يبرئه عن نصف الدين القديم ويأخذ منه ثمن الزيب فلا يشاركه فيه لعدم الشراكة فيه

نوع فيما يشترط قبضه في المجلس

صالح من دعوى الدين على دراهم واقترا فقبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان عن اقرارا فاتفق عن عينيدين بزعمهما وان عن انكار في زعم المدعى كذا وفي زعم المدعى عليه بدل المال

يعقوب عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة ما مر كذا في الظهيرية \* وفي الاصل اذا غصب الرجل صياحرا وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات بأمر لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان أصابته حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالايجاع واما ان مات بأمر يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان قتل أو أصابه حجر أو سقط عليه حائط أو زلت صاعقة من السماء فإصابته قتلته أو نهشته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جبل فان الغاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة وأجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرز عنه أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط \* ولو غصب صبيًا وقربه إلى المهالك فهل كان عليه دية إن كان حرا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قتل الصبي المغصوب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط \* واذا أودع صبي عبدًا فقتله فعلى عاقلة القيمة وإن أودع طعاما فأكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين وعلى هذا إذا أودع العبد المحجور مالا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضمن في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف في الاقراض والاعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالايجاع وإن استهلك مالا من غير ايداع ضمن كذا في الكافي \* الاب اذا ضرب الابن في أدب أو الوصى ضرب البتيم فمات يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ضربه المعلمان كان بغير اذنهما فلا ضمان على أحد زوج ضرب زوجته في أدب فمات ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى المؤدب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الواقعة الحسامية \* والوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا شك أنها تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* الحجام أو الفصا أو البزاع أو الختان اذا حجم أو فصد أو برغ أو ختن باذن صاحبه فسرى إلى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية \* البزاع أو الفصا أو الحجام اذا برغ أو فصد أو حجم وكان باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى إلى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لا يضمنون السراية بلا خلاف كذا في المحيط \* ذكر ابن ميمونة عن محمد رحمه الله تعالى لو أن ختانا ختن صبيًا بأمر والده فمات الخديعة فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وإن عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* وهذا الذي ذكرنا فيما اذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل وذكر في الاصل أنه لا يجب شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب العاشر في الجنين

اذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة أو كافرة فالقتل جنينا ميتا حرا ذكرنا أن أو أنى فعلى عاقلة الغرة وهي عبد أو أمة أو فرس قيمته خمسة درهم ويكون مورثا عن الولد ولو كان الضارب وارثا لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية \* وإن ألقى ميتين فماتت كذا في خزائن المفتين \* والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي \* وإن خرج الجنين بعد الضرر به حيا ثم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط \* ان ألقى ميتا ثم ماتت الام فعليه دية

بقتل

لامقاط الدين وقبض البدل في معاوضة يتعقد لاسقاط لا يشترط كافي الخلع والعتق على مال \* وإن وقع من

دراهم في الذمة على دناير أو عكسه يشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف مال فان وقع من دناير في الذمة على دناير أقل لا يشترط قبضه فيه

لانه اسقاط بعض الخبز وأخذ الباقي وان وقع عن دراهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز لانه حط البعض واخر الباقي ولو عليه مائة درهم فصالحه على خسين فضة نقدانها ان التبرم مثل ما عليه في الجودة أو دونه جاز وان أجود (٣٥) مما عليه لا لانه اعتياض عن الجودة لان الحط لاجلها

والاعتياض باطل \* عليه دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه على ثوب أو بر جاز وان على دراهم لا يجوز قياسا كما في البيع ويجوز استحسانا لجوازها اذا كان المصالح عنه أكثر أو مثله وفساده فيما اذا كان أقل فصح من وجهين وفسد من وجه فيرجح الجواز في البيع الجواز في وجهه والفساد فيه ما فيرجح الفساد وان وقع من دراهم في الذمة على كثر رمعين ونقرا فاقبل قبض الكثر جاز لانه اشترى بالدرهم التي على المطلوب كرامعنا ونقرا قبل قبضه وان وقع عن كثر في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز وان نقرا فاقبل قبض العشرة بطل لان من عليه صار مشتريا الكثر الذي عليه بالعشرة \* له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح بلهالة المخطوط لانه على تقدير الاعطاء تسمة وعلى تقدير عدمه ثمانية ومن له الجهاد حط الجودة عن عليه أو أبرأه عنها جاز فاذا صالح عن جياذ على نهر جمة يجوز ويجعل حطا بصفة الجودة لا مصارفة ولا صلحا لعدم جوازه وعن محمد رحمه الله

بقتل الام وغرة بالقائها وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم ألفت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين كذا في الهداية \* وانما خرج رأس الولد وصاح بخمار جل وذبحه فعليه الغرة لانه جنين كذا في خزنة المفتين \* رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فالت الحى بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميت منهما الغرة وفي الحى الدية كاملة كذا في الظهيرية \* في المتقي رجل ضرب بطن امرأة فالتت جنينا حيا ثم مات ثم ألفت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك وللرجل الضارب بتون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي ولدت عند الضربة ولها اخوة من أبيها وأمتها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات ترث من ذلك أمه السدس ومابقي فلاخوة هذا الولد من أبيه وعلى الاب كفارتان كفارة في الولد الواقع حيا وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خمسمائة ويكون للام من ذلك السدس ومابقي فهو للولد الذي وقع حيا لان الغرة انما وجبت بالضربة وهو حي حينئذ وترث الام من ذلك السدس أيضا ويصير ما ورثته الام من جميع ذلك لاختومها كذا في المحيط \* وان كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر بعد موتها وهما ميتان في الذي خرج قبل موتها خمسمائة وليس في الذي خرج بعد موتها شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتا لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وان كان الذي خرج بعد موتها خرج حيا ثم مات فعليه الدية وله ميراثه من دية أمه ومما ورثت أمه من أخيه وان لم يكن لأخيه أب حتى فله ميراثه من أخيه أيضا كذا في المبسوط \* واذا ضرب بطن أمه وألفت جنينا ميتا والام حية تنظر ان كان هذا الحمل خرابا ن كل الحمل من المولى يجب الغرة ذكرا كان أو أنثى وان كان الجنين رقيقا ذكرا في ظاهر رواية أصحابنا رجحهم الله تعالى أنه يقوم على الهشة واللون التي انفصل لو كان حيا ثم اذا ظهر قيمته ينظر ان كان ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنين ولم يكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه حي ووقع السنازع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحيط \* وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في ساعته ورواه الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحرته فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي \* وفي المتقي رجل ضرب بطن أمه وألفت جنينا ميتا وماتت الام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين كذا في الذخيرة \* وان ضرب بطن أمه فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألفت جنينا حيا ثم مات فعليه قيمته حيا ولا يجب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي \* واذا باع الامة بعد الضرب ثم ألفتها فالغرة للبايع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للاب اذا لم يمت حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزنة المفتين \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أعتق ما في بطن أمه ثم ضرب بطنها فالتت جنينا ميتا وله أب حرفعي الضارب ما في جنين الحرته وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط \* واذا عتق أبو الجنين أو أمه قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في خزنة المفتين \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامته الحبل أحد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضر بطنها فالتت جنينين ميتين غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الحبا في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه أيضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط \* والمرأة اذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمدا أو عالجت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة فان فعلت بغير ادب الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الكافي \* امرأته شربت دواء ولم تتعمده اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى النسفي سئل عن مختلعة وهي حامل احتسالت

تعالى له عليه ألف فقال الدائن ان دفعت نصفها فالنصف الباقي مؤخر عنك سنة والا فالألف عليه حاله جاز قال أبو الفضل هذا على خلاف جواب الأصول \* وعن الثاني رحمه الله تعالى عليه ألف حاله قال على كل مائة منها وأنت ترى من الباقي ان أعطاه قبل التفرق فهو

بري . والابطال الصلح . وعن الامام له على آخر آتف صلحه على تسمائه على أن يعطيه الما قبل الليل فلم يعطه حتى ذهب الليل فالصلح تام وليس عليه الاسماء . وعنه انه اذا لم يعطه (٣٦) في هذا الوقت فالمال عليه على حاله ويكون على ما شرطه . ويجوز الاعتراض عن الاجل بين

لاسقاط العدة باسقاط الولد قال ان اسقطت بفعلها وجبت عليها غرة ويكون ذلك الزوج كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية بألف ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها بمعدة أو شربة دواء لتطرح الولد فالتفت جنيها ميتا ثم استحققت الجارية فالتقاضي يقضى للسحق بالجارية وبعقرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقال للسحق ان أمك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المغرور والجنيح الحر مضمون بالغرة فاذا دفع بها أو فدى يقال للشترى لما أخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل الولد . ولو سلم لك الولد أو قيمته الدية بأن كان حيا لم تكن القيمة تنمها للسحق فاذا سلمت لك الغرة وهي خمسمائة وجب أن تغرم بحسب ذلك والولد الحر قيمته عشرة آلاف ان كان ذكرا أو خمسة آلاف ان كان أنثى . وخمسمائة من دية الغلام نصف عشرها من دية الانثى عشرها تغرم بحسب ذلك . والمسحق اذا دفع أو فدى يرجع بالاقل ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع على المشتري على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بمغرم من قيمة الولد بحكم الغرور وكذا في شرح الزيادات للعنابي \* واذا اشترى أمة حاملا فلم يقبضها حتى أعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها فالتفت جنيها ميتا خيرا المشتري ان شاء أخذ الامة بجميع الثمن واتبع الجناني بارش الجنيح أرض حر ويطلب له الفضل وان شاء فسخ البيع في الامة ولزمه الولد بحصته . ولو كان الجنيح أبى حراً أو وارثاً آخر مقدم على مولى العاققة فارش الجنيح له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط \* ضرب رجل بطن حامل بسكين فأصاب يدا الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حيا نصف الدية على عاقلة لانه خطأ كذا في الظهيرية \* والله أعلم

#### باب الحادى عشر في جنابة الحائط والجناح والكنيف وغيرها

مما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك

يجب أن يعلم بان الحائط المائل ان بناء صاحبه مائل في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله أو أتلخ مال انسان فانه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم يتقدم . وان كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فالتلفه هل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فانه لا ضمان على صاحب الحائط في قول علماء الثلاثة رحمه الله تعالى . وأما ان سقط بعد ما تقدم اليه بالنقض وتمكن من النقص بعد ذلك ولم ينقض فالتفاس ان لا يضمن . وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة \* ثم ما تلخ به من النفوس تصمله العاقلة وما تلخ به من الاموال فضمنه عليه كذا في التبيين \* والتقدم الى صاحب الحائط في الحائط تقدم في نفسه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم وعثر بنفضه فالتفت عليه على صاحب الحائط وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الحائط والصحيح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط . ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فعترا انسان بنفضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضا فدية القتيلين جميعا على صاحب الجناح كذا في المحيط \* والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا في الكافي . وتفسير التقدم ان يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك مخوف أو يقول مائل فانقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا كذا في المحيط \* ولوقيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهلمه كذلك مشورة ولا يكون طالبا كذا في فتاوى قاضيان \* والشرط للطلب والاشهاد ليس بشرط حتى لو طلب بالتفريق من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف بشئ وهو يقر بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد امكان اثبات الطلب عند الجحود كذا في الكافي \* وان شهد بالطلب رجلان أو رجل

المكاتب والمولى حتى لو قال لمولاه زدنى في الاجل حتى أزيدك في البذل أو قال احطط عني من بدل الكتابة كذا حتى أتراك حتى في الاجل وأعمل لك البذل صح ولا يجوز الاعتراض عن الاجل بين الحرين ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والمكاتب الصلح عن الشفعة باطل وبطل الشفعة وفي الكفالة بالنفس روايتان في بطلان الكفالة في رواية أبي حفص يبطل وبه يفتى وقد مر . المسروق منه صالح السارق على أن يعطيه مائة درهم على أن يقر بالسرقة ان كان المسروق قائما يصح والا فلا . وعن الثاني برهن الطالب أنه صلحه من الذي عليه على مائة وثوب وبرهن المطلوب على أنه أبرأه من الدين أقضى ببرهان الطالب لانه يقبل في حق الثوب فيقبل في حق المائة أيضا . ولو برهن على الصلح على مائة وبرهن المطلوب على البراءة فبرهان المطلوب أولى لاثبات البراءة قال أبو الفضل في المسئلة الاولى يئس الطالب تقبل في حق الثبوت ويئس الطالب في حق البراءة فيحكم بالثوب لا بالمائة . المدون بالالف برهن على أن الطالب

صالح على أربع مائة على أن يؤديه اليه وأبرأ من الباقي وقال الطالب أبرأتك عن خمسمائة وصالح على خمسمائة وبرهننا وقتا واليئس للطالب في جميع ذلك . وعن محمد رحمه الله تعالى قال لغريمه حططت عنك



خمسائة من الالف التي عليك على أن تعطيني الخمسائة الباقية أول الشهر وقال المدون حطمت بغرضي فاقول للطالب لاقرار الطالب بالخط \* وعن الثاني ادعى دارا في يد رجل فصالحه على مال وسلم البذل ثم برهن المدعى عليه (٢٧) أن الدار له لا يقبل وان برهن على أنه كان اشتراها من

المدعى قبل الصلح بطل الصلح ورد بده اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان شراء بعد شراء فالشاني أحق وان برهن المدعى عليه بعد الصلح على أنه كان صالحه قبل ذلك يصح الاول ويطل الثاني وكل صلح بعد صلح فالاول صحيح لا الثاني \* ادعى دينا أو عينا على آخر وصالحا على بدل وكتبا وثيقة الصلح وذكرا فيها صالحا عن هذا الدعوى على كذا ولم يسبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة من الوجوه ثم جاء المدعى بدعى عليه بعد الصلح دعوى آخر بان كانت المدعية مثلاً امرأة ادعت دارا وجرى الحال كذا كرنا ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا يسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقا ولا مانع من أن يدعى واحد او يصلح عنه وعن جميع الدعاوى واختار شمس الاسلام أن الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسد لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ بالاعاءة فلا بد من صحة الدعوى لينبت في حقه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن

وأمر أن ثبت المطالبة وثبت أيضا كتاب القاضي الى القاضي وإذا أشهد على الحائض المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ الصبيان ثم سقط الحائض المائل فأصاب انسا نافقه ليعضن صاحب الحائض وكذا لو سقط الحائض المائل قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهدا جازت شهدا ثم ادعياهما لانهما من أهل الاداء كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصح الاشهاد قبل أن يهيئ لانهما تعدى كذا في خزانة المفتين \* ويشترط لصحة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفرغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة أو عارة فلم ينقض الحائض حتى سقط على انسان لاضمان على أحد كذا في الذخيرة \* ويشترط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد بدري عن الضمان كذا في التبيين \* ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي \* ولو جرت جنونا مطبقا بعد الاشهاد وأرتدوا والعباد بالله ولحق بدار الحرب وقضى بملقه فافاق المجنون أو عاد المرتد مسلم فرددت عليه الدار ثم سقط الحائض بعد ذلك فأنتلف شيئا كان هدرًا وكذلك لو باع الدار بعد ما أشهد عليه ثم ردت عليه ببيع بقضاء أو غيره بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا لا يجب الضمان الا بالشهاد مسموعة قبل بعد الرد ولو كان الخيار للبايع فان نقض البائع ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا كان ضامنا كذا في الظهيرية \* وإذا تقدم الى المشتري الدار في حائض منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو استوجب البيع لم يطل الاشهاد ولو كان أشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبايع فتقدم اليه فيه فان نقض البيع فلا شهاد صحیح وان أوجب بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط \* ويشترط للضمان أن تقضى مدة يتمكن فيها من النقض بعد الاشهاد حتى إذا أشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لاضمان ما أنتلف به كذا في التبيين \* ويشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة \* ويستوى أن يطالبه بنقضه مسلم أو ذمی وفي شرح الطحاوی لو كان مائلا الى الطريق العام فان الخصومة فيه الى كل واحد من الناس مسلما كان أو ذميا بعد أن كان حرا بالغا قلا أو كان صغيرا أو ذن له وله بالخصومة فيه أو كان عبدا أو ذن له موله بالخصومة فيه كذا في الكفاية \* وفي السكة الخاصة الحق لأصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة \* وفي الجامع رجل أشهد عليه في حائض مائل الى دار رجل فسأل صاحب الحائض من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة أو ما أشبه ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحائض كذا في المحيط \* ولو أوجله رب الدار أو أبرأه من المطالبة أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما أنتلف بالحائض كذا في الكافي \* ولو سقط الحائض بعد مضي مدة الاجل كان ضامنا كذا في المحيط \* ولو أشهد عليه في الطريق ثم استهل من القاضي فأجله فهو باطل كذا في خزانة المفتين \* وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن أخره الذي أشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* ولو كان الحائض رهنا فتقدم الى المرتهن فيه لم يضمنه المرتهن ولا الراهن وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامنا كذا في شرح المبسوط \* قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي رجل وفيها حائض مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه حتى يعتدل بينه المدعى قال يؤخذ الذي يديه الدار بنقضه ويشهد عليه بجملة وهي بمنزلة دار لم تدع مالم تزك البينة فان نقضه الذي في يديه ثم ركب البينة ضمنه الذي نقضه فقيمة الحائض كذا في المحيط \* ولو كانت الدار لصغير فاشهد على الاب أو الوصي صح الاشهاد فان سقط الحائض وأنتلف شيئا كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيان \* ويصح على أمة أيضا كذا في الكافي \* وان لم

تصححه كما إذا ترك الحد أو غلط في أحد الحدود يصح \* وفي نظم الفقه أخذ سارقا في دار غيره فأراده دفعه الى صاحب المال فدفعه السارق مالا على أن يكف عنه يطل ويرد البذل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحده

السرقه لا يثبت من غير خصومة فصيح الصلح \* له عطاء في الدوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الدوان اسم أحدهما وبأخذ العطاء هو والاخر لأشئ له من العطاء (٣٨) ويبدل له من كان له العطاء ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح \* والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بحرمان المستحق ولإثبات غير المستحق في مقامه \* اشترى نصف عبد مشرك فطلب الشريك شفعة من المشتري وظن المشتري أن الشفعة بالملط ثابتة فيه أيضا وصالح على أن يعطيه نصف مشركه نصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا بالمرأضة \* اتهم بسرقة وجس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه إن في حبس الوالي يصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لأن الغالب أنه يحبس بحق \* الصلح للفاسد كالبيع الفاسد لا يمكن كل منهما من الفسخ \* ادعى عليه ألفا فأشكر وأعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المذعي استرداده ذلك وإن كان مكان التقدر عرض لا يملك الاسترداد فالخاصل أن كل ما للمدعي حق الاخذ يتمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لأن في زعم المذعي أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأشكر فوصلح على

يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقيل انسانا كان دمه هدرًا وكذلك لو مات الأب أو الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدرًا وإن تقدم إلى الصبي بعد البلوغ تقدم ما مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فدمته على عاقلة الصبي كذا في المحيط \* مسجد مال حائطه فالشهادة على الذي بناه كذا في خزانة المفتين \* وفي المنتقى إذا وقف دار على المساكين فأخرجها من يده ودفعها إلى رجل فجعل غلته في المساكين فأشهد على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وإن أشهد على الذي له الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في المحيط \* عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين أم لم يكن وإن أتلف الحائط مالا فضمن المال يكون في عنق العبد يباع فيه وإن أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا تعلق في الحائط إلى بعض الورثة فالقياس أن لا ضمان على أحد منهم ولكن كانت حسن فضمن هذا الذي أشهد عليه بحصة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط \* حائط مائل بين خمسة نفر أشهد على أحدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي أشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة له وكذلك دار بين ثلاثة نفر حفر أحدهم فيها بئرًا أو بني حائطًا بغيران صاحبها فغضب به الناس فاعلمه ثلثا الدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليه نصف الدية في المسئتين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسان الدين \* وإن كان الحفر والبناء باذن الباقيين لا يكون جناية كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى رجل مات وترك ابنًا ودارا وعليه من الدين ما يستغفر في قيمتها حائط مائل إلى الطريق ولا وارث لبيت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وإن كان لا يملكها وإن وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الأب دون عاقلة الابن كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب أشهد عليه في حائط له مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وإن سقط بعد تمكنه من الهدم يضمن وهذا استحسان ويضم إلى القتل الأقل من قيمته ومن الدية وإن سقط الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز وردت الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك إذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بنقصه وناف يضمن وإن عجز وردت الرق يخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيارات للعناني \* ولو أشرع كنيفا ونحوه فباعه أو عتق فسقط ضمن الأقل من قيمته ومن الارش وإن عجز وردت الرق يخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بنقص الكنيف يضمن المخرج وكذلك لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في السكافي \* لو أن رجلا أمه مولاة عتاقه رجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم يقضه حتى عتق الأب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فدمته على عاقلة الأب ولو سقط قبل عتق الأب فالدية على عاقلة الام ومثله لو أشرع كنيفا ثم عتق أبوه ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الام لأن اشراع الكنيف نفسه جناية وعند ذلك عاقلة مولى الام كذا في المحيط \* إذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فأصاب من غير علة انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل إذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن يسقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فإن كان عشي في الطريق فلا ضمان عليه وإن كان واقفا في الطريق قائما أو قاعدا أو نائمًا فهو ضامن لدية الساقط عليه وإن كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط أو نام فقتل فسقط فهو ضامن لما أصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو ترتدى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئرًا حشرها في ملكه وفيه انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لدية

جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بحرمان المستحق ولإثبات غير المستحق في مقامه \* اشترى نصف عبد مشرك فطلب الشريك شفعة من المشتري وظن المشتري أن الشفعة بالملط ثابتة فيه أيضا وصالح على أن يعطيه نصف مشركه نصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا بالمرأضة \* اتهم بسرقة وجس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه إن في حبس الوالي يصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لأن الغالب أنه يحبس بحق \* الصلح للفاسد كالبيع الفاسد لا يمكن كل منهما من الفسخ \* ادعى عليه ألفا فأشكر وأعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المذعي استرداده ذلك وإن كان مكان التقدر عرض لا يملك الاسترداد فالخاصل أن كل ما للمدعي حق الاخذ يتمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لأن في زعم المذعي أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأشكر فوصلح على

صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأشكر فوصلح على ثمن برهن المدعي عليه على الايفاء أو البراء لا يقبل وإن ادعى عليه ألفا فدعى القضاء أو البراء ووصلح ثم برهن على أحدهما يقبل

ويرد بدل الصلح لان الصلح فدا المين واليمين في الاولى كانت على المدعى عليه ففداه بالمال وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون للقدام عنها فاذا ارهن على القضاء أو الابرار يتبدله \* بينهما أخذوا وعطاء وتبرع وقرض (٣٩) وشركة تصادق على ذلك ولم يعرفا

المقدار فصالحا على مائة الى

أجل جاز لان لفظ الصلح

دليل على أن الحق أكثر

وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي

أيضا كمن له على آخر درهم

لا يعرفان مقداره صالح على

مائة وقد ذكرناه بوجهه

القياس والاستحسان \*

ادعى أجرة في يد رجل

فصالحه على ما فهمان

السمكان كانت محظورة

يمكن أخذها بلا حيلة

يجوز والا \* ادعى دارا

فصالحا على أن يسكن المدعى

عليه فيما سته ثم يدفعه الى

المدعى جازو يجعل في زعم

المدعى كأنه أعارها منه سنة

ثم أخذوا وكذلك لو تصالحا على

أن يسكنهم المدعى سنة ثم يردوا

الى المدعى عليه جازو يحمل

على ان المدعى ابطال ملكه

عن رقبته او يني ملكه في قدر

ما شرط لنفسه من الانتفاع

كن باع دارا أجرة والمشتري

يعلم بالاجارة فانه ملك رقبته

منه وبقى المنافع على حق

البائع حتى يملك المستأجر

منه الانتفاع وكان الاجر

للبائع

الثالث في الجائر

والفاسد

صالح عن دعواه حقاق داره

على عبد عني الى أجل أو

موصوف في الذمة لم يجز ثم

ان صالحه من حقه فقد

أقر بالحق له والقول في بيان

الحق له لانه الحمل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا \* صالح من دعوى عبد على خدمته شهر اجاز وعلى غلته شهر لم يجز وكذا في الدار

والنخل على غلة الدار وغرة النخل لا يجوز \* ادعى عبدا فصالحه على دراهم أو دنائير حالة أو مؤجلة جاز كان العبد قاتما أو هالكا وعلى طعام

وان كانت البر في الطريق كان الضمان على رب البر فبما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط \* وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فأنلفته لم يضمن لانه قد انقطع أثر فعله بوضعه على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العمادية \* اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوق ذلك الشيء فاصاب انسا نافلا ضمانا عليه اذا وضعه طولا \* وأما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان أصاب الطرف الآخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شئ منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب اطلاقا من مشايخنا من قال هذا اذا كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسير غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب كما أطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط الجذع وأصاب انسا يقول بأنه يضمن كذا في الذخيرة \* حائط مائل أشهد عليه فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر بالجرة أو بنقضها أحدان كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد ولو كانت الجرة لرب الحائط يضمن هكذا في الكافي \* وفي المتن في قال محمد رحمه الله تعالى حائط مائل تقدم الى صاحبه فلم يهدمه حتى ألقته الرمح فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا ندري أن الدار له أو لغيره فلا شئ عليهم حتى تقوم البينة على أن الدار له فان أقر ذوا الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا وفي الاستحسان عليه دية القتل ان أقر بالاشهاد عليه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تقدم اليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجارو يكون للجار اختيار ان شاء ضمنه قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الاول او بعده فلا ضمان على أحد كذا في المحيط \* ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضا يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى قاضيان \* حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فالتلف بوقوع الاول والثاني أو بنقض الاول فعلى مالك الاول وماتلف بنقض الثاني فهو مدر كذا في الكافي \* ولو كان مكان الحائط الاول جناح أخرجه رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم اليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعد ما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط \* واذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه أهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المسائل الى الدار على أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط \* حائط طويل وهي بعضه ولم يبق الباقي فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان ضامنا للكل كذا في الظهيرية \* حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بأمره فهو جازر وللضمين أن يهدم بغير اذنه ذكره في المتن في كذا في المحيط \* واذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فاصاب الحائط أحدا شاهدين أو أبناء أو عبيد له أو مكاتب أو لا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادتهما هذا الذي يجزى الى نفسه أو الى أحد من لا تجوز شهادته له نفعا كذا في المبسوط \* رجل تقدم اليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائط له آخر صحيح لا يخاف

ان مقبوضا قبل التفريق جازعنا أو ديننا وان مؤجلا ان العبد قائم يجوز عبا كان أو ديننا غاية أنه عين بدين وان هالكالا لانه دين بدين وفي الثياب المؤجلة ان قائم يجوز (٤٠) وان هالكالا وان كان المدعي به كيليا أو وزنا فاصالحا على دراهم أو دنائير وتقر قاض غير قبض

ان كان ادعى برامتنا وقال غصبني هذه الحنطة بعينها صح لان ادعى دينها له على آخر ألف فقال له أبرأناك عن نصفها أو حططت عنك نصفها على أن تعطيني الباقي ولم يوقت له فأعطاه الباقي اليوم ولا برئ عن النصف وجعل المسئلة في الجامع الصغير على ثلاثة أنواع \* أداتى خمسمائة غدا على أنك برئ من الباقي على أنك إن لم تعطني خمسمائة غدا فالألف عليك على حاله فالامر بكما قال أو قال أداتى خمسمائة غدا على أنك برئ من الفضل فان أعطاه برئ مطلقا وان لم يعطه برئ أعند الثاني رجه الله خلافا لهما ولو قال أبرأناك عن النصف على أن تعطيني النصف غدا حصل الإبراء مطلقا أداه النصف غدا أم لا ولو قال ان أدت الى النصف فانت برئ من الباقي فهذا باطل لبطلان تعليق الإبراء بالشرط

الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية

صلح المودع مع المودع لا يتخلو من وجوه الأول أن تكون الوديعة قائمة بعينها وهي مثلا مائة درهم فصالحه على مائة ان كان المودع منكرا لها يجوز قضاء لادبانه لوجود

وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فانك انسانا أو غير بنقصه رجل كان هدر كذا في المحيط \* لقط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر اذا أسلم ولم يوال أحد فهو كاللقيم كذا في فتاوى قاضيان \* حائط أعلاه لرجل وأسفله لا تحرفا لفتقدم الى أحدهما ضمن المتقدم اليه نصف الدية اذا سقط كله وان سقط أعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العلودون صاحب السفل كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل قوما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلا منهم أو من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط \* حائط رجل فسقط قبل الاشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فعطب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* قال في المنتقى رجل أخرج من حائط (١) أفرز ان كان كبيراً ضمن ما أصاب ذلك وان كان صغيراً يسير لم يضمن كذا في المحيط \* ولو تقدم الى رجل في حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشعره الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامنا لما أصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي أشعره كذا في المبسوط \* رجل له سفل ولا خرعوا وهما مخوفان تقدم الى صاحبهما فلم يهدما حتى سقط السفل فرمى بالعلو على انسان فقتله فدية المقتول على عاقله صاحب السفل وضمان من عثر بنقص السفل عليه أيضا ومن عثر بنقص العلو فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط \* سفل لرجل وعلو لا خرعوا هي السكل فاشهد عليهم ما سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الجامع الصغير رجل أخرج الى الطريق كنيفاً أو ميزاباً أو بئ دكاناً أو جرسنا فلكل واحد من عرض الناس أن يقطع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير إذن الامام أضر ذلك بالمسلمين أو لم يضر ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة ماله ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة \* فان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حالها فانهم يجعل حديثه حتى كان لا امام حق الرفع كذا في المحيط \* هذا اذا بنى على طريق العامة بناء لنفسه وان بنى شيئا للعامة كالسجد وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* وان أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له المرو وتحت هذه الاشياء حق النزاع ومن ليس له حق المرو وتحت هذه الاشياء من أهل السكة فليس له حق النزاع وان كانت هذه الاشياء قديمة فليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط \* اذا أراد رجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان أراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من أهل السكة وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يباح قبل أن يخصمه أحد وبعد الخصامة لا يباح الاحداث والانتفاع وبأن يترك الظلة كذا في الفصول العمادية \* وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذ أن يشرع كنيفاً ولا ميزاباً الا بآذن جميع أهل الدرب أضر ذلك بهم أو لم يضر هكذا في الخلاصة \* قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجر أو بنى فيه أو أخرج من حائطه جذعاً أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو ظلة أو وضع في الطريق جذعاً فهو ضامن اذا أصاب شيئاً أو تلفه الا أن التلطف اذا كان آدمياً فانه

(١) قوله أفرز في القاموس أفرز الحائط بالكسر كنهه معرب اه وقوله بالكسر أى كسر الهمزة وقوله كنهه بضم الكاف جمع كنيف تأمل اه

الفضل في الواقع \* وان كان مقرراً ومنكراً وبرهن المودع على ذلك لم يجز \* وان لم يبرهن على الوديعة جاز لانه قطع خصومة \* وان على عرض يجوز مطلقا \* وان صالح عن مائتي درهم وديعة على عشرة دنائير ان على انكارها صلح الصلح اذا تقر قاض بقبض

الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في المجلس أو غائبة \* وان على اقرارها ان الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جازا اذا جدد المودع قبضها وقبض المالك الدنانير \* وان لم يجد قبضا فالصلح باطل \* وان الوديعة غائبة عن مجلس (٤١) الصلح فالصلح باطل \* الثالثة

يجب الضمان على عاقلة وان جرح آدميا ولم يلقه ان بلغ رأسه أرض الموضحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان أصاب مالا وأتلفه فانه يجب في ماله ذكر المسئلة في الأصل مطلقة وأنها على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام يضمن وان فعل باذن الامام لا يضمن قال مشايخنا وانما يجوز للامام ان يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعمامة بان كان في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعمامة بان كان في الطريق ضيق لا يساح له ذلك ثم ما ذكر من الجواب في الكتاب اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق الاعظم أو في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به انسان ينظر ان فعل ما ليس من جملة السكينة لا يضمن حصصه نفسه و يضمن حصصه شركائه وان فعل شيئا هو من جملة السكينة فالتقياس كذلك ايضا وفي الاستحسان لا يضمن شيئا كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى عبد تاجر عليه دين أولاد بن عليه أشرع كنيه فامان داره فعطب به انسان فهو في رقة العبد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان فعل ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه فالضمان في رقة العبد وان حفر العبد فيها بئر أو بنى فيها بناء باذن المولى أو بغير اذن المولى فعطب به انسان فلا شيء عليه وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ضامن في القياس لكن في أدع القياس ولا ضمانه وكذلك الرهن اذا بنى في دار الرهن أو جفر فيها بئر أو ربط فيها دابة بغير اذن الميرته لم يضمن شيئا كذا في المحيط \* واذا استأجر رب الدار العمل لاجراء الجناح أو الظلة فوقع فقتل انسانا قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون رب الدار في لزومهم الدية والكفارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالأول كذا في الكافي والمبسوط \* وهكذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة \* ولو سقط من أيديهم أجر أو حجارة أو خشب فاصاب انسانا فقتله فانه يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ومن أشرع ميزا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط فلا ضمان عليه وان أصابه الطرف الخارج ضمن وان أصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف الضمان وهدر النصف وان لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهدر النصف استحسانا هكذا في المحيط \* وان أشرع جناحا في الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبرى الى المشتري منه أو تركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي \* ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل بها رجل فهو ضامن له فان وطئ المارة على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد أن لا يتعمد الزنقة قال وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا كس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به انسان الا أن يكون جمع الكساة في موضع في الطريق فتعقل بها انسان فلو كان كذلك كان الذي كس ضامنا كذا في الذخيرة \* ولورش الماشي الطريق أو توضع فيه ضمن ولم يفصل قالوا انما يضمن الراس اذا امر المارة على موضع الراس ولم يعلم به بان كان ليلا أو أعمى فعثر به ومات وأما اذا علم المارة بالرش والصف لا يضمن وكذلك لو تعمد المارة على الحجر والخشبة فعثر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا هذا اذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشبة في بعضه فاما اذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فغرم عليه وعثر به ضمن الراس والواضع كذا في محيط السرخسي \* وان مرت دابة فعطبت يضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* واذا رش فنام حائوت باذن صاحب الحائوت فعثر انسان فالقياس أن يكون الضمان على الراس وفي الاستحسان

(٦ - فتاوى سادس) تعالى \* ولو أنكر المالك أن يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح وصح الصلح وقال المودع قتلها ولم يصح الصلح عند الامام والثاني فالقول للمالك وان برهن على مقاله يقبل ويطل الصلح \* أتلف ثوب انسان وصالحه على

أكثر من قيمته لا يجوز عندهما كالأوصال بعد القضاء بالقيمة على أكثر منها أو صالح على أكثر من الدين من أحدهما قدرها كالابل والدرهم والدنانير أو صالح الشفيع مع (٤٢) المشتري على أكثر من الثمن أو صالح الساكت مع المعق على أكثر من نصف قيمة

العبد المعق من النكدين لا يجوز إلا قدر ما يتغاب الناس فيه \* ولو صالح في مسئلة الثوب على عرض قيمته أكثر من قيمة المتلف جاز \* كالأوصال على خلاف مقادير الدية وعند مجوز لانه بدل المتلف لا يدل قيمة الثوب فلم يتحقق الربا \* امرأه أودعت متاعا غيرها كان عندها ثم أخذته منه ثم أودعته عند آخر ثم قبضته منه ثم قالت ضاع منها كذا وكذا ولا أدري عنده من ضاعت وقال اردنا متاعك ولم نتحصر ولم ندر ما في وعائك فصالحته من ذلك على مال معلوم فالمرأة تضمن لصاحب المتاع قيمة المتاع لتقصيرها في التسليم والصلح فيما بينهما جاز \* ثم صلها بعد ما ضمت للمالك قيمة المتاع جاز على أي بدل كان وان قبل ضمانها ان على مثل قيمة المتلف أو غبن قليل يتغابن فيه الناس يجوز وبرئنا عن ضمان المتاع حتى لو برهن المالك بعده على المودعين لاسيما له عليهما \* ولو صالحتهما على أقل مما يتغابن فيه الناس لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة أو المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمنهما

يجب الضمان على الآخر صاحب الخافوت كذا في المحيط \* لو رش الماء في الطريق وجاء رجل بجمارين أحدهما بيده ومتبعه الآخر فزلق التابيع فأنكسرت رجله ان كان صاحب الجمار سائقا لهما لا ضمان على أحدهما وان كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط السرخسي \* سئل محمد رحمه الله تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فجدف زلق انسان بذلك الجمد قال الذي صب الماء ضامن له وكذلك لو ذاب الجمد بعد ذلك فزلق به انسان أو ألقاه في الطريق وهو جمد فذاب وزلق به انسان كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ لكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان غشي فيه بناء أو حفر فيه بئر فعطب به انسان كان ضامنا لكل من صاحب الدار لا تنقاع بفناء داره من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان الهلاك بالنبل المرمي بان زلق به انسان أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في آخر جانيات العيون ان كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الرامي وان كانت نافذة يضمن الذي رمى بالنبل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب القياس ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيد بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الامام أو كانت السكة بحال يطعمهم خرج عظيم ينقل النبل حتى عرف الاذن بالقاء النبل وركه دلالة فالجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والا فالجواب كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بلدة ذات نبل يرمي بها كثير الطين في الطريق فالتقى كل واحد بفناء داره أو قرب داره حجر فاعتقل به انسان قال أحب الى أن يكون باذن الامام وان فعل ذلك بغير اذن الامام فالقياس أن يجب الضمان كذا في الذخيرة \* وان تعقل بحجر فوقع على حجر آخر ومات الضمان على واضع الحجر الاول وان لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط \* وان عثر بما أحدثته في الطريق رجل فوقع على آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثته في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو غشي رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي شئاه ويخرج الاول من الضمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وضع انسان سيفا في الطريق وعثر به رجل ومات وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دينه ويضمن العاثر قيمة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فأنكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دينه ولم يضمن بالكسر شيئا كذا في خزائن المفتين \* ومن أوقف سباعا في الطريق ضمن ما تلف اذا كان مربوطا فاصاب قبل حل الرباط واذا أصاب بعدما نحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فعقره يضمن وكذا لو أشلى كلبا عقورا على رجل كذا في محيط السرخسي \* لو وضع في الطريق جرافا تحرق به شيء كان ضامنا وان حركته الريح فذهب به الى موضع آخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* من أحسبنا من قال هذا اذا حركت عينها عن موضعها فاما اذا ذهب بشرها فاحرقت شيئا فان الضمان يجب عليه في ذلك ايضا وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول اذا كان اليوم يوم ريح فهو ضامن وان ذهب الريح بعينها وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني لا يقول بالضمان من غير تحصيل كذا في الذخيرة الحداد اذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حاقوته فوضعها على القلاب وضربها بمطرقة فخرج شررها الى طريق العامة فأحرق رجلا أو قفأت عينه فدينه على عاقلته ولو أحرقت ثوب انسان فقيمتها في ماله ولو لم يضره بالمطرقة ولكن الريح أخرجت شررها فاصاب ما أصاب فهو هدر كذا في الخلاصة \* ولو كان الحداد أو قد النار على طرف حاقوته الى جانب طريق على ما يحيط به العلم بان تلك النار تشتعل الى جانبها في الطريق حتى أحرقت كان ضامنا كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا مر في ملكه

رجعا على المرأة بعد دفعها اليها وان ضمن المرأة نفقا صلح عليهما والعارية كالوديعة وكل مال أصله أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل \* القصار خرق الثوب من دقه فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار أو



أو على أن يكون لرب الثوب والدرهم حالة أو مؤجلة جاز وكذا الوصلحه على دنائهم \* ولو هلك الثوب عند القصار فصلحه على دراهم  
لا يجوز عنده \* وكذا في كل موضع كان أمانة وعندهما جاز وعرف أن قول الأمام كقول (٤٣) الثاني في الوديعه \* ولو زعم القصار

دفع الثوب وطلب الاجر  
وكذبه به فيه فصلحه من  
الاجر على نصفه جاز \* وكذا  
اذا زعم به قبض الثوب  
وابقاء الاجر وأنه كره  
الاجر فصلحه جاز  
والصباغ والنساج كذلك  
\* زعم الاجير المشترك  
هلاك الغنم أو سرقته أو صولح  
على شئ لا يجوز عنده  
لان المشترك عنده بمنزلة  
المودع اذا ادعى التلف  
لا يصنع وعند محمد رحمه  
الله تعالى يجوز خاصاً وعمماً  
كل مودع وعند الثاني  
رحم الله تعالى ان مشتركا  
يجوز وان خاصاً لا يصح  
الصلح  
\* الخامس في العيوب  
اشترى عبداً وتقابضاه  
اطلع المشتري على عيب  
فانكر البائع كونه عنده أو  
كان حدث عند المشتري  
عيب آخر ومات أو أعتقه  
المشتري فصلحه على دراهم  
حالة أو مؤجلة جاز لا يشترط  
القبض في المجلس ولو على  
دنائير يشترط قبضه في  
المجلس \* وكذا الوصلحه على  
كبي أو وزني بعينه صح  
وان يغير عينه لا وان طعن  
بعيب قبل قبض البائع  
الثنى فخط عنه بعض الثمن  
وزاده فيها أو باجازه المشتري  
اذا طعن بعيب في عين  
الدابة فصلحه على أن يحط

أو غير ملكه وهو يحمل ناراً فوقعت شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في التوارد أنه يكون ضامناً  
ولو طارت الريح بشر زارده وألقته على ثوب انسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* قال بعض العلماء  
ان مربي النار في موضع له حق المرور فوقعت شرارة في ملك انسان أو ألقته الريح لا يضمن وان لم يكن له حق  
المرور في ذلك الموضع ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى  
كذا في خزائن المفتين \* ولو أن رجلاً قعد على الطريق للبيع ونحوه فتنقل به انسان فان كان قعوده بأذن  
السلطان لا يضمن والا فهو ضامن كذا في السراج الوهاج \* رجل مر على نائم فعثر عليه برجله فدق  
ساقه ثم سقط عليه فاعورت عينه ثم مات الواقع فعلى الواقع أن يرش رجل النائم لانه تلقى بصنعه وعلى النائم دية  
الواقع ولو مات جميعاً فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزائن المفتين \* وفي البقال  
اذا عثر ماش بنائم في الطريق فانكسر اصبعه واصبع النائم فأتا فعلى عاقلة كل واحد منهم مائة مائة  
الاخر وان عطب أحدهما فعلى عاقلة السالم دية وان عثر فوقع على وجهه فاصاب رأسه رأس النائم  
فانشجوا وانكسر اصبعه ماضين النائم اصبع الواقع وشجته والواقع اصبع النائم دون شجته وان ماتا  
جميعاً فعلى عاقلة النائم دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً مر  
في الطريق فسد ميتاً من غير جنابة أحد فعطب به انسان لم يضمن لا الميت ولا عاقلة كذا في الذخيرة \*  
رجل يمشي في الطريق فادركه مرض فوقع مغنى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشي فوقع على  
انسان فقتله أو وقع على الارض حيا ثم مات فعثر به انسان فالضمان واجب على عاقلة فان كان وقع على  
انسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وان كان وقع على الارض فعثر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم  
الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* عبد نام أو وقع في طريق ودام عليه  
حتى عمق فعثر به أحد ومات فالدية على عاقلة العمد وعاقلة عاقلة المولى وان انكسرت رجله وتعدى البراح  
ثم أعتقه سيده ثم عثر به أحد يجب على سيده قيمته وكذا لو أوقف العبد دابة في الطريق ثم خر رسيده ثم عثر  
به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي \* ولو قط رجل عبداً لرجل ورماه في الطريق  
ثم أعتقه مولاه ثم عثر به انسان فدية العاثر على من قط ورماه في الطريق ولو كان العبد مع القمط يقهـدر على  
الذهاب ثم أعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به انسان كان ارش الجنابة على مولاه ولو كان أجلس العبد  
في الطريق من غير رباط ولا قاط ثم أعتقه مولاه فلم يبرح عن مكان حتى عثر به انسان وجب ارش الجنابة  
على مولاه كذا في المحيط \* رجل مر في الطريق وهو يحمل حلاً فوقع الحمل على انسان فالتقه كان  
ضامناً ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن أيضاً كذا في فتاوى قاضيان \* رجل يمشي في الطريق  
وعابه شئ هو لابس مما يلبسه الناس فعطب به انسان أو وقع على انسان أو وقع في الطريق فعثر به انسان  
فلا ضمان عليه في شئ من ذلك وان كان ليس مما يلبسه الناس فهو بمنزلة الحمل له وضمن ما عطب به  
وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أدواتها من سرج أو لحام أو  
ما أشبه ذلك على انسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وعثر به  
انسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط \* رجل وضع جرة في الطريق  
ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضاً فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى لا يضمن  
صاحب الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى وكذلك رجل أوقف  
دابته في الطريق وآخر كذلك فتدحرجت احدهما وأصاب الاخرى لا يضمن صاحب التي تدحرجت ولو عطبت  
التي تدحرجت بالآخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل وضع جرة في الطريق وفيها  
زيت أو ليس فيها شئ ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق أيضاً فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى

عنه ثم ذهب الساخ بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى جبل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الجبل رد البديل وكذا اذا ادعى  
على انسان مالا أو وصلحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البديل وكذا اذا اشترى أمة ثم بان أنها منكوبة انسان وصالح على مال ثم

طلقة هازوجهها بائنه رد الدرهم وكذا اذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب برد المأخوذ ولو كان المشتري باعها وانقد عنه واطلع على عيب وصالح مع البائع لم (٤٤) يجوز له لاحق للمشتري على البائع لافي الرد ولا في الرجوع فكان صلحا باطلا \* ولو قتله المشتري

أو اعتقه وهو يعلم بعيبه أو عرضه على البيع وهو لم يعلم به ثم اطلع على عيب وصالحه لم يجوز لان بعد هذه الامور لا دعوى له على البائع فكانت الدعوى باطلة والصلح كذلك \* اشترى أمه بمخمين وتقابضاهم اطلع على عيب وتصالحا على أن يرد البائع أربعين دينارا من الثمن ويقبلها ان أقر البائع بكون العيب في يده رد الباقي من الثمن أيضا إلى المشتري وكذا ان كان عيبا لا يحدث مثله في يد المشتري وان أنكر البائع أو سكت ويحدث مثله في يد المشتري جاز للبائع ما نقص من الثمن عندهما وقال الثاني رحمه الله تعالى يسلم للبائع في الوجهين بناء على أن الاتفاقية يسع جديد عنده وهذا كالاتفاقية \* اصلها على أن يحيط عن المشتري بعض الثمن ويلزم العيب المشتري جاز وقال في الخبر يداصلح والخط انما يصح اذا كان المشتري بقدر على رد المبيع وأخذ النقصان وان لم يقدر فالصلح والخط باطل وقد ذكرنا نظائره \* اصطلاحا على أن يحيط البائع عشرة والمشتري عشرة يأخذ المبيع المعيب أجنبي لزم خط المشتري وجاز البيع ولا يلزم خط البائع والمشتري

بالتحياوان شاء أخذوا وشا ترك \* اشترى عبدانم صالحه من كل عيب جاز وجد العيب أولا وهو يرى من كل عيب ولو يرى من منف عيب له أن يخاصم في غير ذلك الصنف لافيه \* أمره بشراء جارية واطلع الاخر فيها على عيب

فأنكسرتا قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تندرج قيمة الجرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما صاحب الجرة التي تدرجت فلا يضمن شيئا ولو تدرجتا للاضمان على واحد منهما ما ولو مالت احدهما فضررت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعهما الذي وضعها فيه فأنكسرتا وأنكسرت المائلة أو القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما أنكسر بجزءه كذا في المحيط \* ولو أن رجلا اغترف من الحوض الكبير بجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدرجت الاخرة وصدمت الاولى فأنكسرتا يضمن صاحب الجرة الاخرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا في خزائن المفتين \* وقال به بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة \* وضع شيئا على الطريق فنقرت عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبها ذلك الشيء وكذا الحائط المائل اذا تقدم الى صاحبه فسقط على الارض فنقرت عنه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن صاحب الحائط والواضع في الطريق اذا أصاب الحائط شيئا فأتلفه أو أصاب الموضوع شيئا فأتلفه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا احتقر أهل المسجد في مسجدهم بئرا الماء المطر وعلقوا فيه قناديل أو وضعوا فيه جبابيب فيه الماء أو طرحو فيه حصيرا أو ركبوا فيه بابا أو طرحو فيه بوارى أو ظلموه فلا ضمان عليهم فحين عطب بذلك أما اذا أحدث هذه الاشياء غير أهل المحلة فعطب به انسان فان فعلوا ذلك بأنفسهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك بغير إذن أهل المحلة ان أحد ثوابناه أو حفروا بئرا فعطب فيه انسان فأنهم يصنعون بالاجاع فاما اذا وضعوا جبابيب بشر وامنهم أو بسطوا حصيرا أو بوارى أو علقوا قناديل بغير إذن أهل المحلة فتعطل انسان بالحصير وعطب أو وقع القنديل واحترق ثوب انسان أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمنون قال الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أكره ما يجنأ أخذوا بقولهم في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلاة ضمن وان كان في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي \* وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين \* واذا قعد للعبادة بأن كان ينتظر الصلاة أو قعد للتدريس أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذكر الله تعالى أو لتسبيحه أو لقراءة القرآن فعثر به انسان فقتل هل يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية له في الكتاب والمشايع المتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط \* وذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجاع وذكر نضر الاسلام والصدر الشهيد أنه ان جلس للحديث يضمن بالاجاع كذا في التبيين \* لا خلاف في أنه اذا مشى في المسجد فاوطأ انسانا أو نام فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يجعل قنطرة على نهر بغير إذن الامام فمر عليها رجل متمدا فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسئلة ههنا (واعلم) أن هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا فلا ضمان وان لم يكن مملوكا فان كان نهر اخاص الاقوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان نهر عام لم يمتد المرور عليه وان لم يمتد المرور عليه فهو ضامن وعلى قياس مسئلة الارش ينبغي أنه اذا لم يجد طريقا آخر لمرقه أو موضعا بغير النهر يضمن وان نهد المشي عليه وان كان نهر اعاما لمصلحة المسلمين وقد فعل ذلك بغير إذن الامام فاجلجواب فيه كالجواب فيما لو نصب

جسرا

وصالح مع البائع القياس أن لا يجوز لانه لا معاملة بين البائع والامر وفي الاستحسان يجوز لانه يملك اسقاطه بلا بدل فالبدل أولى \* اشترى دابة وباع نصفها ثم طعن بعيب فصالحه البائع على أن قبل النصف بثلاث الفين جاز بلطالان (٤٥) حق المشتري في الخصومة يبيع النصف وكان هذا الصلح

كبيع مبتدئ  
والسادس في صلح الاب  
والوصى ومساكن التركة  
والتخارج

\* ادعى رجل دار الصغير  
وصالح أبوه على مال نفسه جاز  
قليل كان أو كثيرا وعلى مال  
الصغير اذا كانت بينة  
المدعى عادلة لانه بها يتمكن  
من الاخذ فيكون الصلح  
كالشراء وان كانت البينة  
مستورة فبطل يجوز الصلح  
وخاصة على أصل المذهب  
المنقول عن الامام وقيل  
لا يجوز الصلح وان لم يكن  
للمدعى بينة أو كانت غير  
عادلة لا يجوز وان كانت  
يجوز على قيمة المدعى أو  
أزيد بما يتغابن الناس فيه  
\* وان بحق لصغير على رجل  
ان كان منكرا ولم يكن له  
بينه يجوز وان الخصم مقرا  
وله بينة لم يجز الاعلى قدر  
ما يتغابن فيه الناس ان كان  
واجبا بغير عقد الوصى وان  
بعده على قوله ما يجوز  
الصلح مطلقا وبضمن الوصى  
ذلك للصغير وعند الثاني  
جوازه على التفصيل  
السابق والاب والجد  
الفصلين كالوصى \* مات  
عبد ابن وامرأة وأموال  
فصالح الزوج على  
دواهم جاز حاله أو مؤجله \*  
وان كان في التركة دين وعين

جسرا أو قنطرة على نهر خاص لا اقوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حفر  
بئر في الطريق فجاء انسان وألقى فيها نفسه منعد الا يضمن الحافر كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حفر  
الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فناءه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع اجمعوا على أنه يجب الدية على  
عاقلة ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء داران كان الفناء لغيره يكون  
ضامنا وان كان الفناء مملوكه أو كان له حق الحفر القديم لا يضمن وان لم يكن مملوكه لكن كان لجماعة المسلمين  
أو مشتركين كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط \* حفر بئر في الطريق فجاء انسان وتردى  
فيها ومات جوعا أو عطشا أو غملا لا ضمان على الحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \*  
رجل حفر بئرا في المقبرة في موضع ليس بعمر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن  
الحافر وكذلك لو وقع انسان في المقبرة أو نصب خيمة فغتر بها رجل لا يضمن القاعد والناسب ولو كان ذلك  
في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حفر رجل بئرا في طريق ثم رجلا آخر في أسفلها فوقع فيها  
رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي \* ولو جاء  
آخر وسع رأسها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما نصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب  
اطلاقا \* وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع  
الثاني توسيعا بحيث يعلم أن موضع القدم من الواقع لا يلاقى الحفرين جميعا فالضمان عليهما نصفان فأما اذا  
وسع الثاني شيئا يسيرا بحيث يعلم أن موضع القدم من الواقع لا يلاقى موضع حفر الثاني وانما يلاقى حفر الاول  
فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن موضع القدم من الواقع لا يلاقى الاول  
وانما يلاقى حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون موضع القدم ملاقيا  
للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهما نصفان وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسي أنه  
كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان  
الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما نصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه  
القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان  
على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالضمان عليهما نصفان كذا في المحيط \* وان حفر بئرا في الطريق ثم  
كبسهان كبسهما بالتراب أو بالحص أو بما هو من أجزاء الارض ثم جاء آخر وفترعا ثم وقع فيها انسان ومات  
ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بماليس من أجزاء الارض يضمن الاول وكذلك لو حفر بئرا  
في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو تقع رجل يحجر فوقع في البئر ضمن واضع الحجر دون الحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في  
محيط السرخسي \* ولو وضع رجل في البئر حجرا أو حديد فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان  
الضمان على الحافر كذا في المسوط \* رجل حفر بئرا على قارة الطريق فجاء انسان وزلق بماء صبه رجل  
آخر على الطريق فوقع في البئر فمات فالضمان على الذي صب الماء وان كان الماء ماء السماء ضمن صاحب  
البئر كذا في الذخيرة \* واذا دفع رجل رجلا في بئر ملكه أو في الطريق فالضمان على المدافع كذا في  
المسوط \* واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فمات فقال الحافر ان الواقع ألقي نفسه فيه اعدا فلا ضمان  
عليه وقال ورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر وان وقع في البئر من غير قصد وادارته وعليك الضمان كان أبو  
يوسف رحمه الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكون الحافر ضامنا وهو القياس ثم رجع وقال  
القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط \* واذا حفر بئرا في قارة الطريق فوقع  
فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فعلق حتى اذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان ولو

فصالح من الكل ما خلا الدين على الناس جاز \* ولو كتب في بعت حصتها من الدين التي على الناس بلا شرط على الابن جاز وبئر الغرما  
من حصتها وان جعل ذلك شرط في الصلح بطل في قدر الدين فيبطل في الكل عند الامام رحمه الله تعالى لما علم أن العقد متى فسد بعضه فسد

كله \* ودرتس الاسلام الخارج لايصح اذا كان على الميت دين وقوله باطل أي يطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة في الموضع الذي صح (٤٦) الخارج \* لو اراد الورثة أن يدعوا شيئا من التركة على رجل يقولون كان حصتنا كذا فبعد

الخارج صار الكل لنا \* ولو ظهر في التركة عين بعد الخارج لا رواية في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول لا وان أحب الورثة جواز الصلح في مسئلة الدين فالحيلة استثناء الدين أو تبرع انسان بقضاء الدين ويكون متطوعا ويسقط الدين عن الغريم بقدره ثم تصلحوا عما بقى من التركة والاوجه أن يقرضوا المصلح بقدر الدين ثم يحيلهم بذلك على الغرماء فيحل حتى يكون لهم ولاية أخذ نصيبه من الغرماء ولو شرطوا في الخارج أن لو تعرض السلطان وطمع شيئا من التركة ليس عليه شيء من ذلك لا يصح وقيل يصح وبعد صحة الخارج يقسم الباقي بينهم على سهامهم التي قبل الخارج \* أقر الوصي أن التركة ألف درهم ولتسبأان فصالح مع أحدهما على أربعة أثمان ان مسئلة كة يصح الصلح والا فلا وقول القدوري ان كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك الخ محمول على اشتراط الزائد على نصيبه من النقدين ليكون التقديرات نقد والزائد على النقد في مقابلة خلاف التقدين على ما إذا علم أما إذا لم يعلم ان الحصة أقل من البدل قيل يفسد على كل حال علم أن في التركة تقدم من جنس بدل الصلح أو لانه مشكوك في جوازه فلا يجوز بالتسبأان كافي الربوي المجهول المساواة والصحيح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى ان الشك لو في وجود التقدين يجوز ان الثانية فيه أحط من شبهة الشبهة

مشى في أسفلها فاعطى بصخرة فيها فان كانت الصخرة في موضعها من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر أقله هاهنا موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب البئر الضمان هكذا ذكر في المنتقى كذا في النخبة \* ولو وقع انسان في بئر في الطريق فاقتر رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصداقاً على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في المبسوط \* رجل حفر بئراً في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض أنا امرته بذلك وأنكر أولياء الواقع فالقياس أن لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية \* ومن حفر أو وقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* رجل احتفر بئراً في ملكه ثم سقط فيها وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامناً دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى لو حفر حفرة للغلة في دار انسان بغيرانه فوقع فيها حمار فقتل فالضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي \* وإذا حفر بئراً في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها فشفه رجلان فرض من ذلك ثم مات فالدية عليهم أثلاثاً كذا في المبسوط \* ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بآخر فان ما لوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وان ما لوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن أخرجوا أحياء وأخبروا عن حالهم ثم ما لوا أخوت الأول لا يخافون سبعة أوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني عليه هدر ونصف دمه ونصفه على الحافر وان مات من وقوعه ووقع الثالث والنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالثالث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فعلى ثلاثة أوجه ان مات بوقوعه فديته على الأول وان مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما موت الثالث فليس له الاوجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما إذا لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر وثلث على الحافر وثلث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* إذا استأجر الرجل أجيراً ليحفر له بئراً فحفره فوقع فيها انسان ومات فان حفر في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير أعلم المستأجر بذلك أو لم يعلم وكذلك اذا حفر في طريق غير مشهور ودأ علم المستأجر الاجير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فأما إذا لم يعلم بذلك فالضمان على الامر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيراً ليذبح شاة فذبحها ثم علم أن الشاة لغير الامر فان الضمان على الاجير أعلم المستأجر أن الشاة لغير الامر أو لم يعلمه ثم يرجع اذا لم يعلم بفساد الامر وان حفر في الفناء فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك أو أعلم المستأجر بذلك فالضمان على الاجير وان لم يعلم الاجير أن الفناء لغير المستأجر ولم يعلم المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وان كان الفناء للمستأجر قال للاجير ليحفر لي حق الحفر في القديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق الحفر في القديم وانما هي فناء داري ففي الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في محيط \* إذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له بئراً ووقع عليهم من حفرهم فقتل واحداً

منهم على كل حال علم أن في التركة تقدم من جنس بدل الصلح أو لانه مشكوك في جوازه فلا يجوز بالتسبأان كافي الربوي المجهول المساواة والصحيح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى ان الشك لو في وجود التقدين يجوز ان الثانية فيه أحط من شبهة الشبهة

وشبهة الشبهة في البيع نازل عنها في شبهة البيع وهو الصلح فيصنع أن يكون التقدم وجودا وعلى تقدير وجوده يحتمل أن لا يتساوى وهذه شبهة الشبهة في البيع فيتحط عن الثانية إلى المرتبة الثالثة. صالحت من عنها وليس في التركة دين (٤٧) وهي دراهم وعروض لابد أن يكون ما أخذت من الدراهم أكثر

منهم ففعل كل واحد من الثلاثة الباقي ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا أعوانا له وإن كان الذي يحفر واحدا فانهارت عليه من حفرة قدمه هدر كذا في المبسوط \* ولو أمر عبده أن يحفر بئر في الطريق فان كان في فناءه فالضمان على عاقله المولى وإن كان في غير فناءه فالضمان في رقبة العبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد \* لو احتقر الرجل نهر في ملكه فغضب به إنسان أو دابة لم يضمن وإن حفر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* إذا حفر الرجل نهر في غير ملكه فأنشق من ذلك النهر ماء فغرق أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط \* ولو سقي أرضه فخرج الماء منها إلى غيرها أو فسدت ماء أو زرعاً أو كرماً لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشاً في أرضه أو حصائمه أو أجهته فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئا لا يكون ضامنا قيل هذا إذا كانت الريح ساكنة حين أوقد النار فاما إذا كان اليوم ريحاً يعلم أن الريح تذهب بالنار إلى أرض جاره كان ضامنا استحساناً بمن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لإنسان ففسد به كان ضامنا ولو أوقد النار في داره أو تنوره لا يضمن ما احترق به وكذلك لو حفر نهر أو بئر في داره فغرت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك إذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى قاضيان \* قالوا هذا إذا أنشق من الماء بحيث يحتمل ملكه في العرف والعادة فاما إذا كان بحيث لا يحتمل ملكه فانه يضمن كذا في المحيط \* وإن صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك إلى ملك غيره فأنشق في القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال إذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى إلى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره إن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وإن استقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره إن تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وإن لم يتقدم إليه حتى تعدى لم يضمن وإن كانت أرضه صعيداً وأرض جاره هبوطاً يعلم أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزائن المفتين \* وإن كان في أرضه ثقب أو بئر فارتد علم بذلك ولم يده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وإن كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الأنهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم يكون ضامنا كذا في خزائن المفتين \* مما لو حفر بئر في الطريق فأت فيها إنسان ففقد المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع كل المأول أو يقبضه كذا في الظهيرية \* وإذا حفر العبد بئر في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى أنا كنت أمرته بذلك لم تضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك إلا بينة فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط \* وفي المنشقي عبد حفر بئراً على قارة الطريق فجاء إنسان ووقع فيها ففداه المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يقبضه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع إليه نصفه كأنهما وقعا معا ففداه أو إلى أحد الواقعين كذا في المحيط \* وإذا حفر العبد بئر في الطريق بغير إذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فأتى المولى قيمة العبد للمولى الخيانة فان وقع فيها آخر اشترى كافي تلك القيمة فان وقع فيها العبد فأتى المولى ثمنه مكره في تلك القيمة أيضاً وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أن دمه هدر وأصل هذه المسئلة فيما إذا حفر العبد بئر في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فأتى قدمه هدر في قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لو رتته كذا في المبسوط \* ولو اعتقه المولى أولاً ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بخلاف كذا في المحيط \* ولو كان اعتقه المولى بعدما وقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وإن كان

من نصيبها من الدراهم حتى يكون المثل بالمثل والباقي بالعروض كما قلنا لكن ما يخص الدراهم يلزم قبض البدلين في المجلس لكونه صرفاً إذا كانت الورثة مقرين غير مانعين حصتها أما إذا كانوا جاحدين أو مقرين مانعين لا يشترط القبض في المجلس لأنهم إذا جحدوا ومنعوا فقد صاروا غاصبين وقبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وإن مقرين غير مانعين لا بد من تحديد القبض لأن حصتها أمانة في أيديهم وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان وإن أخذت مثل حصتها أو أقل لا يجوز لأن قصصها إما بطريق المعاوضة وأنه لا يجوز لما مر أو بطريق الإبراء والإبراء عن الاعيان باطل لما مر وانما يطل هذا الصلح حال التصديق أما حال التكاذب فيجوز لانه قطع المنازعة وفداء العيين فلا ريب \* وإن صولحت على دراهم ودنانير يجوز على كل حال لانه صرف فيصرف الجنس إلى خلافه للجواز لأن ما يخص العروض لا يشترط قبضه وما يخص التقدين يشترط قبض بدليه فيه \* ثم في كل موضع جاز صلحا

لا يحتاج إلى معرفة مقدار حصتها وإن كان بعلان الحاجة إلى التسليم لا يقع وفي مثله لا يحتاج إلى معرفته كمن أقر أنه غصب من فلان شيئاً أو أودع عنده شيئاً ثم اشترا من القره جاز وإن كان لا يعلم قدره وإن التركة مجهولة لا يدري كره أنه لا يجوز الصلح على المنكبل والموزون

لا احتمال الربا والجواب عنه ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان  
عينا لا يوجب فسادا وان ديتان (٤٨) مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد وان شرطوا في الصلح انه ان ظهر دين فلا حصة لها فسد  
الصلح وقد مر. هشام سألت

الثاني رحمه الله تعالى عن  
امرأة ادعت ميراثها على  
ورثته فصالحوها جاحدين  
زوجيتها على أقل من حصتها  
ومهرها جاز ولا يطيب  
للورثة ان علموا وان برهنت  
بعده على زوجية له بطل  
الصلح فان صالحها الابن على  
دراهم ودينارين ولا وارث  
غيرهما وفيها فضة وذهب في  
يد الابن لا يجوز الصلح الآن  
يكون الذهب والفضة  
المتروكة حاضرة عند الصلح  
أو غصبا في ضمان الابن  
قال قلت للثاني رحمه الله  
تعالى ما قولك فيمن مات عن  
ابنين ودين له وعليه  
وأرضين صالح أحدهما  
الاخر على مبلغ معلوم على  
ان الدراهم التي كانت لابيهم  
بينهما على حاله والذي على  
أبيهم هو له ضامن وهو كذا  
درهما قال الصلح جائز وان  
لم يسم ما عليه من الدين  
فالصلح باطل. وعن الثاني  
مات عن ابنين فزعم رجل  
أنه على الميت مائة فقال  
أحدهما خذ حصتي مني  
خسيتين ومن أخى خسيتين  
حسنة ورضي الغريم به  
وأخذ خسيتين على أن  
يصالحه عليه ولا يأخذ بقية  
الدين منه قال الامام رحمه  
الله تعالى بطل الصلح. وعن  
الثاني رحمه الله تعالى عليه

علم بموت الرجل فيها فعليه الدية فان وقع آخر فيها مات فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة  
العبد والاول بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على المولى  
نصف قيمة أخرى لولي القتل الاخر ولا يشترط الاثر في الدية كذا في المبسوط \* ولو حفر العبد بئر في  
طريق بغير إذن المولى ثم قتل قتيلًا خطأ فدفعه مولاه الى ولي القتل ثم وقع في البئر انشأت فان ولي  
القتيل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداء بالدية كذا في الحاوي \* ولو غاص في الساقط في البئر لم يرجع  
الى المولى بشئ من العبد ولا خصومة في هذه المسألة بين ولي الساقط وبين مولى الاول وانما يخصم الذي في  
يديه العبد كذا في المحيط \* ولو وقع في البئر أو لا انسان فمات فدفعه مولاه ثم قتل قتيلًا خطأ فدفعه المدفوع  
اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فان ولي القتل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر أو يفديه بالدية كذا في  
المبسوط \* واذا حفر العبد بئر المولى فان كان في ديانته فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير ديانته  
فالضمان في رقبة العبد علم بذلك أم لا كذا في الحاوي \* ولو وقع في البئر رجل فمات ثم وقع فيها آخر فذهبت  
عنه والعبد قائم فدفعه المولى اليه ما فيكون بينهما أثلا ناعلى مقدار حقهما وان اختار القداء فداءه  
بخمسة عشر الفاعشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان اعتقه قبل أن يعلم  
بهما فعليه قيمته بينهما أثلا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القتل وعليه  
ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل أن يقع فيها أحد ثم وقع فيها انسان فمات فعلى البائع قيمته  
وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للشترى وفي رواية محمد رحمه الله تعالى  
دمه مدر كما بينا في العتق كذا في المبسوط \* ولو أن مدبرا حفر بئر في الطريق ثم اعتقه المولى أو مات  
المولى حتى عتق المدبر بغيره ثم وقع المدبر بنفسه في تلك البئر ثم مات فلورثته قيمته في تركة المولى كذا في  
المحيط \* مدبر حفر بئر فوقع فيها مولاه أو من يرثه مولاه مدرمه ولو وقع فيها كاتب المولى غرم  
قيمته ويؤخذ بالاقول من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي \* واذا  
حفر المدبر أو أم الولد بئر في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته فان وقع  
فيها واحد بعد واحد أو وقع تغيرت قيمته فمابين ذلك الى زيادة أو نقصان لم يكن على المولى الا قيمته ألف  
درهم يوم حفر يقيم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل أن يقع فيها انسان أو اعتقه أو كاته  
أو قتل شيئا من ذلك بعد ما وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئر في الطريق ثم قتل انسانا فقتضى عليه بغيره ثم وقع في البئر  
انسان ومات قال يشترط ولي الساقط في البئر الذي أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولي  
الساقط في البئر فأخذ الذي أخذ قيمة المدبر من مولاه لم يكن بينه وبين الذي أخذ القيمة خصومة ولا أقبل  
بينه عليه وانما أقبل بينه على مولى المدبر فاذا ركت البينة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بنصفها  
كذا في المحيط \* مدبر حفر بئر فمات فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجنانية وترك  
ألفا وعلمه ألفان دين لرجلين لكل واحد ألف فوقع في البئر آخر فمات فالألف الذي تركه ولي الجنانية الاولى  
يقسم بين الغرماء وبين ولي الجنانية الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك بقضاء  
ثم وقع في البئر آخر فان وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجنانية الثانية ويتبعان الغرماء فيأخذان تمام ربع  
الألف منهم وان لم يلق ولي الجنانية الاخيرة صاحبه ولقي أحد الغرمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت  
فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في أيديهما فاقسمهما نصفين فان التقى صاحب الجنانية اقتسم ما في أيديهما  
نصفين فان التقوا جميعا به بذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحبي الجنانية الربع وللغرمين ثلاثة  
أرباعه كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع المولى خمسة مائة الى الاول بلا قضاء ثم وهب المولى للمولى ما قبض

ألف وبها كقبيل صالح رب المال الذي له عليه الألف على أن أعطاء نصفها على أن لا يأخذها بالنصف الباقي وانما يأخذها وما  
الكفيل من غير أن يرى الاصل فهو كذلك وليس له أن يأخذ الاصل الا أن ينوي حقه على الكفيل. وعن الثاني رحمه الله تعالى له عليه



وان الصلح على ألف درهم  
أو أقل تنقرا قبل قبضه  
بطل الصلح كله في حصّة  
الدراهم وحصّة الدنانير أما  
في حصّة الدراهم لم يجز الصلح  
إلا بملك المكان الربا وأما  
في الدنانير فلا فلافة اقبل  
قبضه وان قبض صح في  
حق الدنانير \* والوصيّة  
في الصلح كالأب للورثة  
صغار وقعت الدعوى عليهم  
أولهم وان الورثة كبار  
حضورا فالصلح باطل وقعت  
الدعوى عليهم أولهم في  
المنقول والعقار لعدم  
الولاية وان عيناان الدعوى  
عليهم لا يملك مطلقا لانه  
لا يلي الشراء لهم والصلح  
شرا ما وقع الدعوى لهم  
وان وقع الدعوى لهم ان في  
العقار لا يجوز صلحه لانه  
بائع لهم عقارهم ولا يملك  
وان في المنقول ان لم يكن لهم  
بينة عادلة جاز على كل حال  
وان كانت جاز بمثل القيمة  
وعما يتعابن لانه يملك بيع  
منقولهم كذلك وان صغار  
وبكبار ان الدعوى عليهم  
والكبار حضور لا يجوز في  
حصّة الكبار عندهم لانه لا يلي  
ما هو كالشراء لهم وجاز في  
الصغار ان لم يكن فيه ضرر  
لهم وان الدعوى لهم يجوز  
صلحه عليهم وان الكبار  
حضورا عندهم لان الوصيّة  
اذا ملك بيع بعض التركة

(الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والجنابة عليها)

يجب أن يعلم بأن جنابة الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه إما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره

( ٧ - فتاوى سادس ) عنده للصغير ملك على الكبير أيضا وعندهما يجوز على الصغار لا الكبار وا  
الدعوى عليهم في حصص الكبار بكل حال ويجوز في الصغار إذا لم يكن لهم فيه ضرر وإن الدعوى لهم إن في المنقول

يجب أن يعلم بأن جنسية الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه اما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره  
( ٧ - فتاوى سادس ) عنده للصغير ملك على الكبير أيضا وعندهما يجوز على الصغار الكار وال  
الدعوى عليهم في حصة الكبار بكل حال ويجوز في الصغار إذا لم يكن لهم فيه ضرر وإن الدعوى لهم إن المنقول

الدعوى عليهم في حصة البكار بكل حال ويجوز في الصغار اذا لم يكن لهم فيه ضرر وان الدعوى لهم ان في المنقول

وان الدعوى في العقار جاز صلحه عنده عليه ما اذ لم يكن فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلحه على الكبار أصلاً ويجوز على الصغار اذ لم يكن فيه ضرر \* وصلح وصى الام والاخ والم (٥٠) كصلح وصى الميت في تركه الاموال من ان الدعوى للصغير خلا العقار لان وصى هؤلاء يملك بيع

ما هو مورد الثاقل الصغير من هؤلاء  
لما كان مورد ثامن غيرهم  
فكذلك الصلح \* عن محمد رحمه  
الله تعالى ادعى عليه دارا  
فانكر فاعطاه اياه أو صلحه  
ثم برهن أن المدعى قال قبل  
القضاء أو الصلح ليس لي قبل  
فلان شيء فالحكم والصلح  
ماض وان برهن على اقراره  
بذلك بعد الصلح والقضاء  
بطل الحكم والصلح وان  
حكم له ببرهان المدعى  
عليه ان المدعى أقصر  
قبل القضاء انه ليس له على  
المدعى عليه شيء بطل المال  
عليه \* وعن الثاني رحمه الله  
تعالى أو وصى لا خير بعد  
أودار ورثته انابوا بنتا وصالح  
الابن والبنت مع الموصى له  
بالعبد على مائة وان المائة  
من مالهما غير الميراث  
قال العبد بينهما انصافا وان  
المائة من الميراث فالعبد  
بينهما ثلثا \* ادعى دارا أو  
عقاراً من رجل بالارث من  
قريبها فانكر الرجل ثم  
صالحه أحد هما على مائة  
لم يكن لشريكه أن يشاركه  
في هذه المائة \* العبد التاجر  
أو المكاثر له سمان على  
انسان فصالح على بعضه  
وحط بعضه ان كان للعبد  
بينة لا يجوز الصلح ولا يجوز  
\* ولو ادعى على العبد التاجر  
دينا فصالحه العبد عن  
انكاره أو اقراره على أداء ثلث

أو في طريق المسلمين فان كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا يضمن صاحبها واقفة  
كانت الدابة أو سائر ثقلها أو برجلها أو نفضت يدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو كدمت وان  
كان صاحبها معها ان كان قائداً لهما أو سائقاً لهما فكذلك لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وان كان صاحب  
الدابة راكباً على الدابة والدابة تسيران وطئت يدها أو برجلها يضمن وعلى عاقبته الدابة ونزله الكفارة  
ويحرم عن الميراث وان كدمت أو نفضت برجلها أو يدها أو ضربت بذنبها فلا ضمان وان كانت في ملك  
غير صاحب الدابة فان دخلت في ملك الغير من غير ادخال صاحبها بان كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها  
وان دخلت باذخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة سواء كان  
صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها هكذا في الذخيرة \* وان كان باذن مالكه  
فهو كالوكان في ملكه كذا في التبيين \* وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق  
المسلمين أو وقفاً صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وان كانت سائرة ولم  
يكن صاحبها معها فان سارت بارسال صاحبها فصاحبها ضامن مادامت تسير في وجهها ولم تسير عينا وشمالا  
هكذا في الذخيرة \* فان عطفت عينا وشمالا فان لم يكن لها طريق الا ذلك فالضمان على المرسل وان كان لها  
طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فان ردها راداً ان لم ترتد ومضت  
في وجهها فالضمان على المرسل فان ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على أحد وان ارتدت ولم تقف  
ومضت في وجهها أو أصابت شيئاً ضمن الراكب كذا في محيط السرخسي \* وان سارت لا بتسير صاحبها بان  
كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها كذا في الذخيرة \* الراكب ضامن لما وطئت الدابة  
وما أصابت يدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت أو خطبت وكذا اذا صدمت كذا في الهداية \* ولا يضمن  
ما نفضت برجلها أو ضربت بذنبها والجواب فيما اذا كان قائداً لها نظير الجواب فيما اذا كان راكباً عليها  
وأما السائق فهل يضمن بالنفقة اختلاف المشايخ فيه منهم من قال يضمن والى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن  
القدوري وجماعة من مشايخ العراق ومنهم من قال لا يضمن والى هذا القول مال مشايخنا هكذا في  
الذخيرة \* والعصم أن السائق لا يضمن النعمة كذا في الكافي \* وعلى الراكب الكفارة في الوطء لا على  
السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في  
التبيين \* ولو كان راكباً وصائقاً قبل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقيل الضمان عليهم ما كذا في  
النهاية \* في المتن اذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وأمامه فاند وطئت انسانا  
فالدية عليهم أرباعاً وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط \* وان رأت أو بالت في الطريق وهي  
تسير فغضب به انسان لم يضمن وكذا اذا أوقفها ذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو وقفت للروث  
أو للبول أو سال لها فغضب انسان بذلك هكذا في المحيط \* وان أوقفها غير ذلك فعطبت انسان بروثها  
أو ببولها ضمن كذا في السراج الوهاج \* وان أصابت يدها أو برجلها حصاة أو نواة أو ثماراً غباراً  
أو حجر أصغر أو فقاً عين انسان أو أفسد ثوبه لم يضمن وان كان حجراً كبيراً ضمن والراكب والرديف  
والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي \* واذا سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت  
بحجر وضعه رجل أو بدكان قد بناه رجل أو بجماء قد صبه رجل فوقت على انسان قتال الضمان على  
الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا اذا لم يعلم الراكب بما أحدث في الطريق فان علم بذلك وسير الدابة  
على ذلك الموضع قصداً فالضمان عليه كذا في المسوط \* وفي القدوري أن من أوقف دابته على باب  
المسجد الأعظم أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فنفضت برجلها انساناً فهو ضامن كذا في المحيط \*  
ولو جعل الامام موضعاً لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما حدث من الوقوف فيه كذا

في  
وصلح الصبي التاجر جاز فيما يجوز صلح البالغ الا لخط بغير عيب \* وفي  
النظم حجر على عبده فجاءه رجل وأدعى عليه وفي يده مال من تجارته فصد له العبد على شيء مما في يده جاز عنده خلافاً لهما بناء على جواز

اقرار بعد الجرح بشئ مما في يده عنده خلافا لهما واذا كان في يد المحجور بشئ من العروض فأنلفه انسان فصالح العبد من ذلك ان جعل النعمة جازاته الخضم فيه لكونه في يده كالودع وان باقلا يجوز لان الخط تبرع وهو ليس (٥١) من اهله \* والعبد الذي قال له

المولى ان أدبت الى ألفا فأنت حر كالعبد التاجر فيما ذكرنا لانه صار مآذونا به \* ادعى محجور على عبد تاجر وصالحه على بعضه ان له بينة لم يجز والا جاز كافي التاجر ولو ادعى التاجر على المحجور فصالحه على خط بعض لم يجز كانت له بينة أم لانه اذا كانت له بينة فهو قادر على أخذ حقه والخط منه تبرع وان لم يكن بينة لم يجز خطه أيضا لان المدعى عليه محجور وصلح المحجور لا يجوز لانه ممنوع عن المداينة \* ادعى عبد في يد رجل وأنكره فصولح على أن يعطى المدعى لادعى عليه مائة وبأخذ العبد صلح ذلك ويكون دفع المدعى الدراهم تخلصا لنفسه عن مؤنة اقامة البينة والخصومة كما جاز في جانب المدعى عليه قال تاج الاسلام ويخط مصدر الاسلام وجده صالح أحد الورثة وأبرأ ابراه عامام ظهر في التركة شئ لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى والمقتل أن ية - ول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح والمقتل أن يقول لا وفي الخط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة

في التبيين \* ولكن اذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو أوقف دابته في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط \* ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب بيابه قال يضمن ما أصابت كذا في الحاوي \* وان أوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا أوقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيره ثم انها أصابت شيئا بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشايخنا قالوا هذا اذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قياسا واستحسانا كذا في النخيرة \* رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوقفها في الطريق مربوطة فجالت في رباطها فاصابت شيئا أن أصابت بعدما انحلت الرباط وزال عن مكانه فلا ضمان على صاحبها وان أصابت والرباط على حاله ضمن صاحبها وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط \* واذا جمعت الدابة فضر بها أو كبحها بالجام فضربت برجلها أو بذنبها لم يكن عليه شئ وكذا لو سقط منها فذهبت على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شئ كذا في الحاوي \* لو أكرى حمارا فوقفه في الطريق على أهل مجلس فسلم عليهم فخنسه صاحبه أو ضربه أو ساقه فقتل ضمن وهو كالامر بالسوق كذا في خزائن المفتين \* ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فتشهر رجل فالتق الراكب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شئ وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت الناحس فحلت قدمه هدر وان أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل أو كيف ما أصابت ان كان بغير اذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليه ما لا في النفعة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة \* وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان \* الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فخنسها فقتلت رجلا فالضمان عليها وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة \* هذا اذا كانت النفعة في فور النخس فاما اذا انقطع فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ومن قاد دابة فخنسها رجل فأنفقت من يد القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فخنسها غيره كذا في الهداية \* دابة لها سائق وفائد فخنسها رجل بغير اذن أحدهما فقتلت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة وان كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان الناحس عبدا فخاية الدابة في رقة العبد وان كان صبيافه كالرجل كذا في الحاوي \* وان كان يسير على دابته فأمر عبدا حتى فخنسها فقتلت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخس فقتلته فالضمان عليه مائة من النصف على عاقله الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو يفسديه ثم يرجع مولى العبد على الأمر بقيمة العبد اذا كانت قيمة العبد أقل من نصف الدين وكان العبد المأمور بالنخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فمولى العبد المأمور لا يرجع على الأمر بحالهما من الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة وقودها تطير الجواب في الأمر بنخسها وان كان الراكب عبدا فأمر عبدا آخر بان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة فالضمان على ما في عنقهما نصفان يدفعان بذلك أو يفسد هما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الآخر بشئ وان كان المأمور محجورا أو الآخر مأذونا فالضمان عليهما أيضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور عبده أو فداء نصف الدية رجع بقيمة عبده على الأمر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده أو فداء نصف الدية لا يرجع على العبد الآخر في الحال بشئ واذا اعتق رجع عليه بقيته

وأنكر لا يسمع دعواه وان أقروا بالتركه أمره وأبى عليه وفي الخزائن ان الخارج باطل اذا كان في التركة قد ذكرنا من ادعى عليه ولولم يذكر في ملك الخارج ان في التركة ذينا ولا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سأل عن صحة التنازع بقى بالصحة ويحمل على

وجود شرائطها كذا في الفتوى رجل باع ماله بفتى بالهبة وان احتمل أنه غير عاقل والاصل فيه ما ذكر الاستاذ ان المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض المانعة من الخواز (٥٢) فالهبة بالخلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت بلاء تعرض على وجود العارض \* صالت

عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لان مجهول فيكون كالسنة من الصلح فلا يطل الصلح وقبل يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركه اسم الكل فاذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كأنه ظاهر عند الصلح وفي الذخيرة وقع الدعوى فيما يتعين فقال المدعي عليه للمدعي صالح مبي عن هذا المدعي على عشرة أدفعها اليك فقال المدعي فعلت لا يتم الصلح مالم يطل المدعي عليه قبلت لانه طلب البيع ولا يتم البيع بعت مالم يطل الطالب قبلت وكذا لو وقع الدعوى فيما لا يتعين كالدرهم فطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع في النقدين وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعلت لانه اسقاط بعض الحق فيتم بالمسقط وفي المبسوط بعد تمام الصلح بالتراضي بينهما لا يملك واحد منهما ان يرجع وفي النظم وجد المشتري بالبيع عبثا فنقص من الثمن البايع شيئا

وان كان الامر محجورا عليه والمأمور ما دونها فالضمان عليه ما في عنقه ما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فداءه لا يرجع على العبد الا في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط \* واذا مررت الدابة بشي قد نصب في الطريق ففحصها ذلك الشيء فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الحاوي \* وفي المتن رجل دخل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينحس دابته ففحصها فقتلت رجلا وطرحته الامر فدية الرجل الاجنبي على الناحس والراكب جميعا ودم الامر بالنحس هدر ولو سارت عن موضعه هاتمت ففتحت من فور النحس فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسرف فتفتحت الناحس ورجلا آخر وقتلته ما فدية الاجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حوت ووقفت ففحصها هو أو غيره لتسير فنفتحت انسانا فلا شيء عليهم ما رجل ركب دابة رجل قد أوقفها رجلا في الطريق فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربهما وعلى الراكب نصفين واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فأمر رب الدابة رجلا حتى يفحصها فنفتحت رجلا أو فتحت الامر فدية على الناحس وان كان الامر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى يفحصها فقتلت رجلا فدية على الامر والناحس نصفان كذا في المحيط \* ولو نمرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع غمزة الناحس كذا في محيط السرخسي \* رجل أرسل جاره فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بان كان خلقه كان ضامنا وان لم يكن خلقه الا ان الجار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشاة الا وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينًا وشمالًا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدًا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدًا كان ضامنا وان أرسله فوق ساعة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضيخان \* وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى فبين أرسل بقر من القرية الى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فاما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو زرع كها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنابير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط \* ومن أرسل بهيمة وكان لها سائقا فأصاب في فوره انسانا أو شيئا ضمنه وان أرسل طيرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل أرسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فوره لا يرسل وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلقه وهو كذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا للمشايخ أخذوا بقوله وذكر كراهية أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطني رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان لرجل كلب عقور يؤذي من مر به فلا تهل البلد ان يقتلوه وان أتلف يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحائط المائل كذا في التبيين \* ولو أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل أدخل بعيرا (١) مغتلبا في دار رجل وفي الدار بعير

(١) قوله مغتلب أي هائجا في المختار غم الكسر غلة اذا هاج واعتلم أيضا اه بحر اوى

للا يرد عليه المشتري جاز ولو زاد في الثمن المشتري شيئا ليقبله البائع صح القبول ولم يثبت المثل لانه ابطال البيع اقاله \* أوصى صاحبا بخدمة عبده له سنة وهو يخرج من ثلثه ماله الوارث على درهم أو خدمة غلام آخر أو سكنى دار لا يجوز في القياس لانه اعارة الخدمة بعد المثل فيعتبر بالاعارة في الحياة والمستعير لا يملك الاعتياض عن الخدمة الا يرى أن المستعير والموصى له بالخدمة لا يملك الاجارة وفي الاستحسان يجوز لانه حق واجب متا كذا فاندفع الاستعارة لان الاعارة غير لازمة حتى لا يجبر عليها ويجبر في الوصية والصلح كما يصح بطريق

المبادلة بغير بطريق الاسقاط أيضا ولهذا ماله هذا الصلح وصى الصغير لانه قد يكون نافعا للصغير أيضا حيث يضم الى ملك العين المقصود من ملك العين الى التمكن من الانتفاع أيضا ولهذا قلنا اذا وصى بسكنى داره لانسان وهو يخرج (٥٣) من الثلث فصالحه على سكنى دار أخرى مدة يجوز ان كان

لا يجوز مبادلة السكنى بالسكنى وان صالحه على سكنى دار أخرى مدة حياته لا يجوز لان المصالح عنه يملك عوضا وسكنى الدار بلا بيان المدة لا يجوز استحقاتها عوضا بها واجارة فكذا صلح بخلاف الموصى له بالسكنى فانه يملك هنا بالوصية تبرعا بمنزلة العارية في الحياة فان صالحه على سكنى دار مدة معلومة ثم انهدمت الدار بطل الصلح لقوات ما وقع عليه الصلح قبل دخوله في ضمانه فيرجع الى داره الاولى فيسكنها الى موته أو الى استيفاء مدة وصيته بحسب ما بقى

السابع في الحظر والإباحة دخل أرض غيره وجع فيه السرقين والشول والحشيش لا بأس به وكذلك النقاط السنبلة ان تركها صاحبها وذا اباحته وفي أرض اليتامى ان كان بجبال لو استأجر اجراء يبقى بعد موته الاجراء متى ظاهر لا يجوز تركه فان لم يفضل أو فضل ما لا يقصد اليه لا بأس به في الدار المشتركة لاحد الشريكين أن يسكن في حصته وفي الأرض المشتركة ليس لاحدهما أن يزرع حصته عند الامام الثاني وذو كرهشام

صاحبها فوقع عليه المغتلم فقتله المشايخ رجعهم الله تعالى فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المغتلم وقال بعضهم ان أدخل صاحب المغتلم بغير اذن صاحب الدار فعليه الضمان وان كان أدخله باذنه فلا ضمان وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* وقائد القطار في الطريق يضمن أوله وآخره وان كان عظيم لا يمكنه ضبط آخره وان كان معه سائق فالضمان عليهما وان كان له سائقان ضمنا وان كان ثالث وسط القطار ضمنا أو ثلثا ما يريد به اذا كان آخر عيشى في جانب من القطار يسوقه فيكون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فان كان وسط القطار أخذنا بزمام بغير فمأصاب مما خلفه فضمنه عليه خاصة وما أصاب مما قبله فالضمان عليهما وان كان أحيانا وسطها وأحيانا يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصفان كذا في خزائن المفتين \* وان كان الذي في وسط القطار أخذنا بزمام بغير يقوده ما خلفه ولا يسوق ما قبله فمأصاب مما خلفه فلا ضمان فيه على القائد الاول وما أصاب مما قبله فضمن ذلك على القائد الاول ولا شيء عليه على هذا الذي في وسط القطار لانه ليس بسائق لما قبله هكذا في المحيط \* ولو كان رجل راكبًا وسط القطار على بغير ولا يسوق منها شيئا لم يضمن مما أصاب الابل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده وأما اذا كان ناعما على بعيره أو قاعدا لا يفعل شيئا يكون به قائد الماخلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على بعير كذا في النهاية نقلنا عن المسووط \* قال في المنتقى اذا قاد الرجل قطارا وخلفه سائق وأمامه راكب على بعير فوطئ بعير الراكب انسانا فادب عليه علم أن لا ما وكذلك اذا وطئ بعير مما خلف الراكب انسانا وان وطئ بعير أمام الراكب فهو على القائد والسائق نصفان ولا شيء على الراكب كذا في المحيط \* ولو أن رجلا يقود قطارا فربط انسانا في قطاره بغير او القائد لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فادب عليه كانت الدية على عاقله القائد ثم ترجع عاقله القائد على عاقله الرابط وان كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقله القائد على عاقله الرابط ولو كانت الابل وقفا فربط الرجل بغير افاقاد صاحب القطار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقله القائد ولو ترجع عاقله القائد على عاقله الرابط كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو انفلت الدابة فأصابت مالا أو آدميا ليل أو نهارا لا ضمان على صاحبها كذا في الهداية \* وفي النوازل صاحب الزرع اذا قال لصاحب الدابة ان دابتي في زرعى فان خرجها صاحبها فانسدت الدابة في حال خروجها فان لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج فصاحب الدابة ضامن وان أمره بالاخراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو نصر يعوذه بالضمان في الوجهين جميعا كذا في الذخيرة \* رجل وجد في زرع في الليل ثورين وظن أنهم ماله أهل قريته فان كانا لغير أهل القرية فإراد أن يدخلهما مربيته فدخل في المربيته أحدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فإراد تضمينه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت ديبته عند الاخذ أن يمنع من صاحبه كان ضامنا وان كانت ديبته أن يأخذها لم يرد على صاحبه الا أنه لم يقدر على الاشهاد ولم يجد من يشهده لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيهان \* فقيل للشيخ رأيت ان كان هذا نهارا فإراد ان كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان تركه الاشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذها ويحبسه في مربيته لم يرد على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذرا له وان كان الثور لاهل قريته وآخر جه من زرعهم ولم يرد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان ساقه بعد ما أخرجه من زرعهم ضمن كذا في الذخيرة \* ومن وجد دابة انسان في زرعها فخرجها من زرعهم فإذ ذبها كلفها فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان أخرجهوا لم يسقها فلا ضمان وان ساقها بعد

انه يملكه وفي النوازل أرض بين رجلين مات أحدهما فلا تخران زرع حصته ولو أراد أن يزرع في العام الثاني يزرع ذلك النصف الاول وفي الدار المشتركة لا حد لهم ربط الدابة ووضع الخشبة والتوضؤ فيها وما عبط فيها الا يضمن \* وقع بين الزوجين مساقاة وقالت لا أصله حتى يعطيني كذا جاز لان لها عليه حقا كالمهر والتنفقة وهذه الامور المذكورة جارية مجرى الصلح فلذا أوردناه فيه

سنة فصول **الاول في المقدمة** القبض شرط جوازه وقال بكر لزومه والاول اصح ويكتفي بالتخليه في ظاهر الرواية في قبضه وشرطه أن يكون مقسوما (٥٤) فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة أو لامن شريكه أو من أجنبي طارئا أو مقارنا في

الصحيح وذكر الصدر أن فيه روايتين بخلاف ما اذارهن اثنان من واحد أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على الابعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على الابعاض \* العدل اذا ساط على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباقي للشيوع وذكر القاضي استحق بعض الرهن لثانها بطل وان مفرز باقي الرهن في الباقي يحاو يكون محسوبا بكل الدين \* وقرض المشاع جائز بان أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض والقرض وان كان تبرعا والهبة لو وردت على المشاع يبطل لكن القرض ليس بتبرع من كل وجه فانه تعليق من وجه لكن بعوض لا يجابه المثل في الغنمة والمضاربة مع الشيوع جائزة واختلفوا أن رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عندهلاك قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط \* وفي الجامع رهن أم ولد أو ما لا يجوز بيعه له ان يسترد قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ابقاء وفيه معني البيع وكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن منفعدا بصفة الفساد فيلحق بالجائز

ما أخرجهافه وضمن وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر البوسني رحمه الله تعالى يقول ان ساقها بعد ما أخرجها الى موضع يأمن على زرعها فلا ضمان وان كان أكثر من ذلك فهو ضمن والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط \* وان ساقها ليرتد على صاحبها فغطبت في الطريق أو انكسرت رجلها كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* الراعي اذا وجد في سرجه بقرة أجنبية فطردها قدر ما تخرج من سرجه فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* زارع سأل الغنم من الراعي الخاص أو المشترك لبيعتها في ضيعته كما هو العادة ففعل لوبيتهاها ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على أحد كذا في القنية \* اذا وجد في كرمه أو زرع دابة رجل وقد أفسدت شيئا فحسبها صاحب الكرم أو الزرع فهل تكت ضمن صاحب الكرم أو الزرع فتيها كذا في المحيط \* اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فاخرجه صاحب الدار فهل تكت لا يضمن ولو وضع ثوبا في بيت رجل بغير إذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة \* رجل يسوق حملا لخطب في الطريق وقال (كوست كوست) وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فتخرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتهأله التحي لصيق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان أمكنه التحي فلم يتخ بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الفضلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها ان كانت لا يؤكل لحمها ففعل الجاني قيمته وليس للمالك أن يمسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقر فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* ومن فتح باب فقص فطارا الطير أو باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في الكافي \* وفي المتن ان ما يحمل على ظهره ففي عينه ربع قيمته كذا في الذخيرة \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الجزل ورجل ورجل ورجل وكذا في عين الفصيل والحمش وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما ينقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الثالث عشر في جنابة المماليك

وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختارا للفداء** قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا جنى العبد على آدمي جنابة موجبة للمال فان مولاه بالخيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداها بالارش هذا مذهبنا الا أن الموجب الاصل في الدفع وله التخليص عن ذلك بالفداء بالارش وأي ذلك اختار فانه يكون حالا ولا يكون مؤجلا ولا يقضي بشي حتى يبرأ المجني عليه وخطأ العبد وعده فمادون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط \* وان لم يحتج بشي حتى مات العبد بطل حق المجني عليه كذا في الكافي \* وان لم تمت ولكن مولاه قتله فانه يصير مختارا للارش فان لم يقتله مولاه ولكن قتله أجنبي ان كان عمدا بطلت الجنابة وللمولى أن يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى أولياء المجنابة ولا يخير المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارش كذا في شرح الطحاوي \* وان مات بعد ما اختار المولى الفداء لم يبرأ عت العبد كذا في الكافي \* واذا جنى العبد جنابة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اختار الفداء ما مضى على حاله ولا يكون لاولياء الجنابة أن ينقضوا الاختيار ويعدوا حقهم في ربة العبد وانما هم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الدين

من وجهه لكونه محل البيع وكان الرهن منفعدا بصفة الفساد فيلحق بالجائز وهذا على خلاف ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى وقال في شرح الطحاوي كل ما هو محل لارهن الصحيح اذا رهنه فاسد او هلك بهلك باقل من



فيمتد ويت الدين والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به ضمان قاله اهل من لا ينعقد أصلاً والفاقد ما ينعقد بصفة الفساد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مالا إلا أنه اختل شرط انعقد بصفة الفساد وفي كل موضع (٥٥)

من ثمة ويكون الباقي ديناً عليه فان لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضى عليه بل يحبس حتى يبيع نفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فان عجز عن الفداء كان لأولياء الجناية الخيار ان شاءوا نقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وان شاءوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضى أن يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضى حقهم في الديعة من ثمة ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر \* الفن اذا جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كالجناية الاولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الاولى شيئاً أو جنى جنايتين دفعة واحدة أو جنايت قبل مولاه ما أن تدفعه بالكل أو تدفعه بأرث كل واحد من الجنايات ثم اذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرث جنايته هكذا في التبيين \* فاذا قتل واحد ادفعة عين آخر فانهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا نجا ثلاثة شجاجة مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناياتهم كذا في محيط السرخسي \* اذا جنى جناية وخير المولى بين الدفع والفداء فاختر دفع نصف العبد أو اختار الفداء في نصف العبد فلهذا المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي الجناية واحد ابان قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أو قطع العبد يد حراً خطأ وفي هذا الوجه اذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك اذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا الثاني أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن فاختر المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضاً الوجه الثالث اذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة \* ولو جنى العبد جنايات فقصبه انسان أو جنى في يد الغاصب جنايات فأت في يده فالقيمة بين أصحاب الجنايات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو جنت الامة جناية خطأ ثم ولدت ولداً فقطع الولد يدها فالمولى بالخيار ان شاء دفع الام ونصف قيمتها الى أهل الجناية وان شاء دفعها وولدها وان شاء أمسكها وأعطى الارش سواء كان أرث الجناية أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط \* أمة قطعت يدر رجل ثم ولدت فقتلها الولد خير المولى فان شاء دفع الولد وان شاء فداء بالافل من دية اليد من قيمة الام كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قبل للمولى ادفعها أو افدها بقيمة العبد واذا قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الامة رجلاً وهما رجل واحد ثم ان العبد قتل الامة خطأ فالمولى مخير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحري بدية الحر وأولياء جناية الامة بقيمة التي تقسم العبد بينهم على ذلك وان اختار الفداء فداء بدية الحر بقيمة الامة وأولياء جنايتهم واذا قتلت الامة قتيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتلت البنت رجلاً خطأ ثم ان البنت قتلت الامة فاختر المولى دفعها ضرب أولياء قتل الامة فيها بقيمة الام وأولياء قتل البنت بالدية وان اختار المولى فداء البنت دفع دية قتلها الى وليها بقيمة الام الى ولي قتل الامة كذا في المبسوط \* ولو أن البنت قتلت عينا من الام ولم تقتلها فهدا على أربعة أوجه اما أن يختار دفعهما أو فداءهما أو فداء الام ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الام فان اختار دفعهما دفع الام الى أولياء قتل الامة ودفع البنت الى أولياء قتل البنت فيضرب فيها أولياء قتل البنت بالدية وأولياء قتل الامة بنصف الام وان اختار فداءهما فانه يفسد لكل فريق تمام الدية وسقطت جناية البنت على الام وان اختار دفع الام وفداء البنت دفع الام الى أولياء قتل الامة ويفسد لأولياء قتل البنت بالدية ولأولياء قتل الامة بنصف قيمة الام ولو اختار دفع البنت وفداء الام دفع البنت الى أولياء قتل

ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهننا وبطل الشرط وهلك الدين \* قال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو وعندنا رهن ولو قال أمسك بمالك حتى أعطيك كان رهننا بلا خلاف لان المسالك بالمال تفسير الرهن \* ولا يطل الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بوجعتهما ويبقى

رهنًا عند الورثة والرهن بأي دين كان جائز

والثاني في العبد ونفقة الزهن وموته

أجر نظره ولذ الرهن وسقي

البلستان وتلقح نخله وجران غنمه (٥٦) والقيام بمصالحه وأجر الرمي على الراهن في الرهن فصل أم لا وما كان من حفظ الرهن وأورده

الى المرتين كأجر الحافظ  
والمثل الذي يحفظ فيه على  
المرتين وجعل الأبق عليه  
ان قيمة الرهن والدين على  
السواء وإن أكثر فلي  
الموتين بقدر المضمون  
وبقدر الأمانة على الراهن  
أبق الرهن سقط الدين  
كهلا كه فان عاد عاد الرهن  
وسقط من الدين بحسب  
ما نقص لان الأبق عيب  
حدث فيه وهذا اذا كان  
أول أبق كما يشعره الدليل  
فان كان أبق قبل ذلك  
لا يسقط شيء \* ومداواة  
الجروح والأمراض  
والقروح ينقسم على  
المضمون والأمانة والعشر  
والخراج على الراهن فلو  
أخذ السلطان من الغلة  
من المرتين لم يسقط شيء  
من الدين وكان محسوبا على  
الراهن وإن أبق الراهن  
انقلبه على الرهن  
بأمر الحاكم المرتين بأن  
ينقلبه ثم يرجع على الراهن  
كان الموهون قائما وأولا  
يكون رهنًا بالنفقة حتى  
لا يحبس بذلك وهو قول  
الإمام الثاني رحمه الله تعالى \*  
صاحب الدين ظفر بغير  
نجس حقه من مال مدبونه  
لا يجزئ رهنًا إلا بضامدونه \*  
امتنع الراهن عن قضاء  
الدين حتى يحضر رهنه  
ان كان لا يملك المرتين وموته

البنيت ويغدى لأوليا مقتيل الأم كذا في الحاوي \* ولو فوات الأم عين البنيت بعد ما فوات البنيت عنها فاختار  
المولى دفعهما فانه يدفع البنيت فيضرب فيها أولياء مقتلها بالدية وولى قتل الأم نصف قيمة الأم يكون ذلك  
المقدار من البنيت مع الأم ويدفع الأم وأصاها بأرض عينها من البنيت فيكون ما دفع بهما من البنيت لولى  
قتيل الأم خاصة ثم يضرب لولى قتل الأم في الأم بما بقى من الدية ويضرب فيها لولى جناية البنيت نصف قيمة  
البنيت فتكون القسمة بينهما على ذلك وإن اختار المولى الفداء ففيهما فداءهما بدينين وأمسكهما جميعا كذا  
في المبسوط \* ولو قتل العبد الجاني عبداً لرجل آخر فدان مولى العبد الثاني بخير بين الدفع والفداء فان فداء  
بقيمة المقتول قسمت القيمة بين أولياء الجناية الأولى بقدر حقوقهم ولا يتخير المولى وإن اختار مولى الثاني  
دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذه بخير إن شاء دفعه وإن شاء فداء كذا  
في الحاوي \* ولو قتل العبد القاتل عبداً ودفع به فأعتقه المولى أو باعه كان مختار الدية المحر كذا في المحيط \*  
وإذا جنى على الأمة الجناية فأخذ المولى لذلك أرشاً فانه يدفع الأرض معها وإن كان جنى عليها قبل جنياتها  
لم يدفع المولى ذلك الأرض معها وإن كان وجب الأرض بعد جنياتها فأمسكها المولى وفداها فله أن يستعين  
بذلك الأرض في الفداء وإن لم يتخير الفداء حتى استهلك الأرض أو وهبه للجاني عليها لم يكن مختاراً وله أن  
يدفعها ثم عليه أن يغرم مثل ما استهلك فدفعه معها وإن كان الجاني عليها عبداً فدفعه المولى كان عليه أن  
يدفعها جميعاً أو يفسد بها بالدية فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه للأمة وعليه الدية  
وكذلك إن أعتق الأمة فان أعتق العبد وهو يعلم بالجناية ثم اختار دفع الأمة دفعه معها قيمة العبد ولو  
كان هذا العبد فقاً عين الأمة فدفع بها وأخذت الجارية فان العبد يصير مكانها يدفعه المولى أو يفسد به  
بالدية كذا في المبسوط \* وإذا جنى عليها أحد ولا يعلم أن الجناية عليه قبل جنياتها أو بعد جنياتها فان  
تصادق أن الجناية عليها كانت قبل جنياتها كان الحكم بما تصادق عليه وإن تصادق عليه وقال لا أعلم  
أن الجناية عليها كانت قبل جنياتها أو بعد جنياتها كيف يصنع بالأرض إذا اختار الدفع قالوا ذكر في  
بعض نسخ الوكالة وقال يكون الأرض بين المولى والجنى عليه نصفين وإذا اختلفا فقال الجنى عليه إن الأرض  
وجب بعد الجناية وأنه متى اخترت الدفع وقال المولى لأبل وجب الأرض قبل جنياتها وأنه متى اخترت  
الدفع ذكر أن القول قول المولى مع عبده ويكون الأرض له إلا أن يقيم الجنى عليه بشيء أنه وجب الأرض بعد  
الجناية هكذا في المحيط \* وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ ثم فقار رجل عبده ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى  
دفعه فانه يدفع أرض العين إلى الأول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الأول بالدية إلا ما أخذه من أرض  
العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى إذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرض العين خمسمائة فان العبد  
يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهماً وكذلك لو كان الذي فقار عبداً دفع به كان لولى الأول أحق به  
ثم يضرب مع الآخر بالدية الأقيمة العبد الذي أخذه كذا في المبسوط \* ولو اكتسب العبد الجاني أو وُلدت  
الجانية ولداً فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوي \* قال وإذا جنى العبد جناية ثم  
أصابه عيب سموى فان المولى يحاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته  
المولى في حاجة فعطب فيها أو استخدمه فلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو أذن له في التجارة بعد جنياته  
فاستغرق رقبته دين فهو ضمان لقيمه لاهل الجناية ولا يضمن الأرض كذا في المبسوط \* قال بمحدره الله  
تعالى في الجامع الصغير عبد أذن له في التجارة فلحقه دين ألف درهم ثم غاب جناية خطأ ثم أعتقه مولاه  
فان علم فعله الأرض لأصحاب الجناية وعليه قيمة العبد للفرء وإن كان لا يعلم بالدين والجناية به جميعاً كان  
عليه قيمتان قيمة لأصحاب الجناية وقيمة للفرء ثم إن يضمن قيمة العبد لأصحاب الجناية إذا كانت القيمة أقل  
من الأرض فأما إذا كان الأرض أقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الأرض بخلاف ما إذا لم يعتقه المولى

في الاحضار يومه باحضاره أولاً كي لا يؤدي الى استيفاء الدين مرتين وإن كان مما لحقه مؤنة بان كان في  
موضع آخر لا يؤمر باحضاره بخلاف ما إذا امتنع المشتري عن تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع ثم في مسئلة الرهن يؤمر الراهن بتسليم

الدين ان اقر بقيام الدين وان ادعى هلاكه يحلف المرتهن على قيامه فاذا حلف أمر بأداء الدين زيادته نوعان ما لا يدخل فيه ويكون للمالك كالكسب والهبة والصدقة وانما لا يسرى اليه لانه بدل العين لاجزء العين ولا بدل الجزء وما (٥٧) يولد من الاصل كالولد أو كان بدل

جزء من أجزائه يسرى اليه حكمه وما هو بدل المنفعة لا يسرى اليه حكمه

(نوع في وضعه عند عدل) اتفاقا على وضعه عند عدل وقبضه ثم فاذا هلك عند عدل سقط الدين لانه كالمرتن في حق هذا الحكم ونائب عن الراهن في حق الضمان حتى لو استحق من يعدل وضمن العدل يرجع العدل على الراهن لا على المرتن لنيابة عنه فاعاد لا يدفعه الى الراهن والمرتن قبل قضاء الدين مالم يؤذنه فان دفعه قبل الاسترداد وان هلك قبل الاعادة ضمنه العدل ولا يملك العدل البيع الا بالتسليط المشروط في عقد الرهن أو بعد تمام الرهن وعلى أي حال كان اذا باع فالرهن رهين في يده فلو هلك في يد عدل سقط الدين كما اذا هلك عند المرتن وكذا اذا هلك الثمن فالتوى على المرتن ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن وانما جعل التوى على المرتن لقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في أي يد كان يكون على المرتن وان أي العدل البيع مبيع مشروطا في عقده

حيث يدفع الى أولياء الجناية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط \* ولو قتل أجنبي هذا العبد خطا لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعه المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* العبد المأذون اذا جنى يخبر المولى بين الدفع والقضاء فان دفعه بالجناية بيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجناية كذا في الظهيرية \* ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على أحد شئ حتى يعتق العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا بأن المولى لو دفعه الى أولياء الجناية بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئا ولو دفع المولى العبد الى أولياء الدين بدنيهم ان كان عالما كان مختارا للجناية ولزومه الارش والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعه القاضي في الدين بينة قامت عنده ولا يعلم بالجناية ثم حضر صاحب الجناية ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجناية هكذا في الحاوي \* قتل العبد الموهون رجلا خطأ وقيمته مثل الدين فللمرتن أن يفدى وليس له أن يدفع فان قال لا أفدى كان للراهن أن يدفع بالجناية فان اعتقه صار مختارا للقضاء كذا في المحيط \* لو باع المولى العبد الجاني أو اعتقه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو مختار وان لم يعلم بالجناية لم يكن مختارا وضمن الاقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسي \* وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامه هكذا في الهداية \* ولو جنت أمة جناية فقال المولى كنت أعتقتها قبل الجناية أو دبرتها أو كانت أم ولدي فانه لا يصح على أهل الجناية وهو مختار للقضاء ان قال هذا بعد العلم بالجناية وان قاله قبل العلم بالجناية فعليه القيمة كذا في المبسوط \* ولو عرضه على البيع أو أجراه أو رهنه لم يكن اختيارا للقضاء ولو باعه بيعا فاسدا لم يصح مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي \* ولو باعه بعد علمه بالجناية بيعا بائنا ثم رد عليه بعيب بقضاءه فاختار للدية ولو باعه واختار للشترى فكذلك أيضا وأما اذا كان اختيارا للبائع فنقص البيع وهو يعلم أو لا يعلم لم يكن مختارا ويقال له ادفعه أو افده وأما اذا باعه بعيبا بائنا وهو لا يعلم بالجناية فلم يخصه في الجناية حتى رد عليه بعيب بقضاءه أو بخيار روية أو شرط فانه يقال له ادفعه أو افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج \* وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن اجازة بيع العبد بعد جنائنه في يده ليست باختيار للقضاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال للشترى ادفعه أو افده كذا في المحيط \* ولو جنى جنائنين فعلم باحدهما دون الاخرى فأعتقه أو باعه ونحوه يكون مختارا للقضاء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد لانه صار مستملا كالحقة كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصح مختار للقضاء الا اذا أحبلها أو كانت بكرًا كذا في خزائن المقتنين \* ذكر في الاصل أن التزويج لا يكون اختيارا كذا في الحاوي \* وفي المتن لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية أو من غير العلم من الجنى عليه فلا شئ على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط \* ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان خوصم في الجناية قبل العجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له أن يفدى أو يدفع كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبدا رجلا فأعتق المولى أحدهما لم يصح مختار للدية كلاهما بل نصفها كذا في محيط السرخسي \* عبد قتل رجلا خطأ باعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شئ في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بقضاءه ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهب وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط \* ولو أن عبدا في يدي رجل جنى جنانية فقال ولي الجناية هو عبيدك فقال الرجل هو وديعة عندى لان أوعارية أو اجارة ورهن فان أقام على ذلك بينة أحرأه فريسه حتى يقدم الغائب فان لم يقدم بينة خوطب بالدفع أو

(٨ - فتاوى سادس) أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ بجبر وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام ونفسه يجبر أن يجبس العدل أيا ما فان ألح بجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا على قوله ما بناء على بيع الحاكم

مال المديون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح \* ويملك العبد البيع بالنقد والتسبئة فانها بعد ذلك  
عن البيع نسبة لا يعمل فيه دينه فقال المرتضى لا أريد  
البيع بل أريد حتى له ذلك \* قال للمرتضى ان لم أعطك

(٥٨)

الفداء فان فداءه ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه فالغائب بالخيار ان شاء أمضى ذلك وان  
شاء أخذ العبد ودفع الارش فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله  
أن يأخذ عبده وان أنكر الغائب أن يكون العبد له فمما صنع الأول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط \*  
ولو أقر به لغيره فهو على قسمين اما ان أقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو على عكسه وكل قسم لا يتخلو اما ان كان  
الملك في العبد معر وفالمقر أو كان مجبه ولا فلو أقر بالجناية ثم بالملك لغيره والملك في العبد معر وفالمقر له فان  
صدقه المقر له في الملك والجناية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد أو فاده وان كان كذبه فيهما لا يكون المقر مختارا  
للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية كان المقر مختارا للفداء ولو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية فان  
صدقه فيه ما فأنقص هو المقر له وان كذبه فيه ما فأنقص هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية  
هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجبه ولا لا يدري أنه للمقر أم لغيره فمقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو أقر  
بالملك أو لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب  
اليده أنه له ولم يسمع من العبد اقرارا أنه عبد لصاحب اليده الا أنه يقر بأنه عبد فخفي هذا العبد جناية ونبت ذلك  
بالبيينة أو باقرار صاحب اليده ثم ان صاحب اليده أقر أنه لرجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجناية فان  
كانت الجناية ثبتت بالبيينة قيل للمقر له ادفعه أو فاده وان كان ثبوت الجناية باقرار الذي كان العبد في يديه  
أخذ المقر له العبد وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء كذا في المحيط \* ولو جنى العبد جناية  
فقال المولى كنت بعبته من فلان قبل الجناية وصدقه فلان قيل لفلان ادفعه أو فاده وان كذبه فلان قيل  
للمولى ادفع أنت أو فاده كذا في المبسوط \* ولو أمر المولى المحض عليه بأن يعتقه فاعتقه صار المولى مختارا  
ان كان عالما بالجناية كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن سماعة اذا أعتقه المولى باذن ولي الجناية فهو اختيار  
للعبد وعليه الدية كذا في المحيط \* ولو قتل المولى عبدا جاني عمدا أو خطأ وهو لا يعلم بالجناية فعليه قيمته  
حالة في ماله كذا في الحاوي \* ولو ضربه ضربا أثريه ونقصه وهو يعلم بالجناية فهو مختار ولو كان لا يعلم  
فعليه الأقل من قيمته ومن أرض الجناية الا أن يرضى ولي الجناية أن يأخذ ناقصا ولا ضمان على المولى ولو  
ضرب المولى عبده فأيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن يتخاصم فانه يدفع أو يفدى ولو خصم اليه  
في حالة البياض فضمنه القاضي الدية ثم زال البياض بالقضاء لا يرد كذا في الظهيرية \* ولو قتل أمة رجلا  
عمدا له وليان فصالح المولى أحدهما على ولدها صار مختارا للفداء الا أن يفديه نصف الدية وذ كرى  
كتاب الدور لا يصير مختارا للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الامة كان في الباقي له خيار أن يدفعه  
أو يفديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي \* وفي الاملاء عبد بين رجلين جنى  
جناية فشهد أحدا المولين على صاحبه أنه أعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهادته فادفع عليه نصف  
الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبدا واشتراه في جناية ورع المولى بعد جناته أن  
الذي باعه اليه كان أعتقه قبل البيع أو أن أباه كان أعتقه فانه مانع مختارا للفداء بهذا القول كذا في  
المحيط \* واذا جنى العبد جناية ولم تبلغ النفس فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت الجراحة  
فكانت فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلا فخصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم  
انتقضت الجراحة فلت الجروح ففي الاستحسان يخير المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاستحسان الى القياس  
وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما اذا أعطى  
الارش بغير قضاء وبينما اذا أعطاه بقضاء القاضي قال اذا أعطاه بقضاء القاضي ثم مات الجرح بخير خيارا  
مستقبلا بخلاف ما اذا أعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط \* ولو قال

دينك الى كذا فهو بيع  
بمالك على لا يجوز وذ كرى  
طريقه الخلاف \* قال ان  
أوفيتك مالا الى كذا  
والا فالرهن لك بطل الشرط  
وصح الرهن وقال الشافعي  
رحمه الله تعالى يبطل الرهن  
أيضا

فان وقع في نفقة الرهن  
أنفق المرتضى على الرهن  
بأذن الحاكم ملك حبسه  
لاستيفاء النفقة وان هلك  
الرهن بعده لاشي له على  
الراهن عنه وهو ما زفر  
رحمهم الله تعالى وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى  
لا يملك الحبس بالنفقة فاذا  
هلك عند المرتضى فالنفقة  
دين على حالها \* وعن  
الدواء وأجرة طبيب على  
المرتضى وذ كرى القدوري  
ان كل ما كان من خصصة  
الامانة فعلى الراهن \* من  
الشايع من قال غن  
الدواء على المرتضى انما  
يلزم أن لو حدث الجراحة  
في يده فلو غن الراهن  
فعليه وقال بعضهم على  
المرتضى بكل حال واطلاق  
محمد رحمه الله تعالى يدل  
عليه وقال الفقيه الحادث  
عند المرتضى عليه غن

دوائه وأجرة طبيبهما كان عند الراهن ان لم يرد عند المرتضى حتى احتاج الى زيادة المدد او فاقدا وادعاه على  
المرتضى لكن لا يجبر لان الراهن لا يجبر على مداواة وان أجبر على النفقة فالمرتضى أولى ولكن يقال له هذا قد حدث عندك فان كنت تريد

اصلاح مالك فداوه \* وما أنفق المرتين على الرهن حال غيبة الراهن متطوع وان بأمر الحاكم \* ولا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام إشارة إلى أنه بمجرد أمر الحاكم (٥٩)

عليه كما صرح به وأكثر المشايخ على هذا لأن هذا الأمر ليس للإلزام حتماً بل للنظر وهو مسترددين الأمرين بين الأمر حسبة وبين الأمر ليكون ديناً والادنى أولى ما لم ينص على الأعلى وعن الإمام أنه إذا أنفق عليه حال غيبة الراهن بأمر الحاكم يرجع وان بحضوره بالأمر لا يرجع وعن الإمام الثاني أنه يرجع فيه ما وذكر الناطقي وما يجب على الراهن إذا فعله المرتين أو ما على المرتين إذا فعله الراهن فهو متطوع \* أخذ السلطان الخراج أو العشر من المرتين لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان مكره فقد ظلمه السلطان والمظالم لا يرجع الأعلى الظالم

في الثالث في الضمان  
أبرأ الراهن المرتين أو وهبه منه وهلك الرهن في يد المرتين قبل منعه لا يضمن عندنا وبعد ايضاً الدين إذا هلك بضمن حتى يرد الراهن مستوفاه إلى المرتين \* ولو تبرع انسان بقضاء الدين ثم هلك عند المرتين رد الدين على المتبرع \* ولو تصاد قاعلي أن لا دين يبقى مضمونا \*

له بعد ان قلت فلاناً ورميته أو شحجته فانت حرف فعل شياً من ذلك فهو مختار للقاء فان كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال ان ضربته بالسيف فانت حرف لا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي \* عبد جنى فزعم ابن السيد أنه حرفات السيد فورثه هذا الابن فهو حرو على الابن الدية كذا في خزائن المقتنين \* جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجنابة صار مختاراً للقاء وان جاء الطالب قبل ما نضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجنابة فحضر الطالب قبل الوضع خير ان شاء ضمن المولى قيمته لحاملاً وان شاء أخذ حاملاً بجنابته فماتت له والولد خرفان حضر بعد ما ولدت خير المولى ان شاء دفعه وان شاء فدى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية \* وفي نوادر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أعنت الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جنابة فدفعها بالجنابة جاز كذا في المحيط \* باع جارية فولدت عند المشتري لا قبل من ستة أشهر فخفى الولد جنابة ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجنابة فعليه الدية لاصحاب الجنابة وعليه الفتوى كذا في خزائن المقتنين \* جارية بين رجلين ولدت فخفى ولدها فادعاه أحدهما وهو عالم بالجنابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية \* ولو قال المولى أحد كافر فقتل أحدهما رجلاً خطأ ثم عين الجاني للعتق صار مختاراً للقاء ولو عين غيره بخير في دفع الجاني أو الفداء كذا في الكافي \* ولو جنى كل واحد منهما عبداً لا يجاب ثم بين العتق في أحدهما لزومه الأقل من قيمته ومن الدية في الثاني ملكاً له فيقال له ادفعه أو افده بالدية ولا يصير ههنا بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت جنابة أحدهما قاطع يد وجنابة الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزائن المقتنين \* ولو قال في صحته العبدان له قيمة كل واحد منهما ألفاً أحد كافر ثم قتل أحدهما رجلاً خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما مائة نصفه وسعى كل واحد منهما ما في نصف قيمته ولجنى عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كانت قيمته أقل من الارض ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل واحد من العبدان قتل رجلاً خطأ والمسئلة بمجالها سعى كل واحد من العبدان في نصف قيمته ولكل واحد من الجاني عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء وإذا قتل أحدهما قتيلاً خطأ ثم قال المولى في صحته أحد كافر وهو عالم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما ما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم اذا صار مختاراً للفداء ففقدنا القيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك إلى كمال الدية فيعتبر من الثلث وان جنى كل واحد من العبدان جنابة وباقي المسئلة بمجالها سعى على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للفداء في الجنائيتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدان ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة إلى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال يكون بين ولي الجنابة نصفين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر كذا في المحيط \* رجل له عبدان سالم وزبيغ فقتل سالم رجلاً خطأ في صحته المولى فقال أحد كافر ثم قتل زبيغ رجلاً آخر في صحته المولى قبل البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما مائة نصفه وسعى كل واحد منهما ما في نصف قيمته ولزم المولى الفداء في قتل سالم الآن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك إلى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل زبيغ فيجب قيمة زبيغ ويعتبر من جميع المال ولو أن المولى لم يمت ولكن المولى أوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وان أوقع المولى العتق على زبيغ فعليه قيمة زبيغ كذا في المحيط في الفصل العاشر \* عبد جنى جنابة فآوى المولى بعته في مرضه وهو يعلم بالجنابة فاعتقه الوصي أو الوارث بعد موته فعليه الدية بمقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وان كان لم يعلم بالجنابة فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى

ولو أخل المرتين على انسان بالدين ثم تلف الرهن عند المرتين قبل أن يرد فهو بمخافته وبطل الحوالة \* ولو أقر عبد الرهن ذهب نصف الدين عند الامام \* دخل خانقاه الخاني لأدعك تنزل حتى تعطيني شيئاً فدفع وهلك عنده ان رهنه لا جرائت فهو بمخافته

وان لا جمل أنه سارق يضمن قال الفقيه لا يضمن في الوجهين لأنه غير مكره في الدفع وعن محمد كل شيء يضمن بالغصب على الرهن  
يذهب بحسابه من الدين وما لا يضمن (٦٠) بالغصب لا يسقط به من الدين فلو غصب غلاما شابا فصار شيخا يضمن في الغصب

هكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون هكذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى  
بالعق قبل الجناية ثم جنى بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للجناية وإن لم  
يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط \* أوصى بعق عبدا له جنى العبد جناية  
أرشد أدرهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا نقضيه فلمهم ذلك وإذا تزكوا الفداء يدفع بالجناية وتبطل  
الوصية إلا أن يؤتى العبد من غير ما اكتسبه بأن يقول لانسأ أدعني درهم ما ففعل صح وصار ذلك الدرهم  
دينارا على العبد يطالب به إذا عتق كذا في خزانة المفتين \* إذا وكل رجل رجلان يعتق عبده ثم إن العبد  
جنى جناية ثم أعتقه الوكيل وهو يعلم بالجناية فالمولى ضامن لقيمة العبد وإن لم يكن عالما بالجناية كذا  
في المحيط \* وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلا خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون  
الدية كذا في محيط السرخسي \* وإذا جنى العبد جناية فأخبر مولى الجناية بمولى العبد فأعتقه فقال  
لم أصدقه فيما أخبرني به فهو مختار للفداء وكذلك إن أخبره رسول الجناية فأسقا كان أو عدلا فإما إن  
أخبره بذلك فضولى فإن صدقه فيما أخبره به ثم أعتق العبد فهو مختار للفداء أيضا وإن كذبه في ذلك أو  
لم يصدقه ولم يكذبه حتى عتق العبد فإن كان المخبر عدلا فكذلك الجواب وإن كان المخبر فاسقا فعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون مختارا للفداء ولكن عليه قيمته لاستهلا كما ياه وعند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى هو مختار للفداء وإذا أخبره فاسقان في أحدي الروايتين كذلك وفي الرواية الأخرى  
يكون مختارا للفداء كذا في شرح المبسوط \* ولو أخبره عبده بالجناية فأعتقه المولى وقال لم أصدقه فعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما لم يخبر رجلا حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان المخبر فاسقا أو  
عبدا أو كافرا كذا في محيط السرخسي \* ذكر ابن سماعة في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن  
رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلا وللقول وليان أحدهما غائب فخاصم الحاضر منهما كيف ينبغي لهما كم  
أن يخبر مولى العبد فكتب محمدان أي الورثة حضر فهو خصم وأيهما اختار وجب عليه ذلك في جميعه كذا  
في المحيط \* وإذا قتل العبد قتيلا خطأ وللقول وليان أحدهما بقضاء فاض ثم قتل  
عنده آخر ثم جاء مولى الآخر والشريك في الجناية الأولى فإنه يقال للدفع إليه الأول ادفع نصفك إلى  
الآخر وأد نصف الدية فإن دفعه يرى من نصف الدية ويرد النصف الثاني على المولى ثم يقال للمولى ادفعه  
أو أفده بعشرة آلاف خسة آلاف لا آخر وخسة آلاف لولى الأول الذي لم يأخذ شيئا فإن دفعه ضرب كل  
واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد لولى الجناية  
الأخيرة ورده له للذي لم يكن قبض من ول الجناية الأولى ثم يضمن الولي الذي كانت الجناية الثانية في يده  
ربع قيمته للمولى في دفعه المولى إلى الأوساط ولا يكون المولى ضامنا له شيئا لم يستوف ربع القيمة من الأول  
ولو كان دفعه إليه بغير قضاء القاضي كان للأوساط الخيار إن شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه إلى  
صاحبه بغير قضاء القاضي وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى رجعه به المولى على المدفع إليه الأول  
فإذا قتل العبد قتيلين خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء القاضي فقتل عنده قتيلا خطأ ثم اجتمعوا  
واختاروا الدفع فإن المدفع إليه الأول يقال له ادفع نصف العبد إلى الآخر ورد النصف الباقي على المولى  
ثم يدفع المولى إلى الأوساط والآخر يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف وبضرب فيه الأوساط بعشرة آلاف  
فيكون هذا النصف بينهما أثلاثا ثلثا للأوساط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوساط وهو  
ما لم من هذا النصف لولى الجناية الأخيرة ويرجع به الأول الذي كان في يده وإن شاء للأوساط ضمن هذا  
السدس الذي كان في يده هكذا يقول العراقيون من مشايخنا والصحيح عندي أنه ليس لذلك ههنا  
ولا في الفصل الأول ولو كان الدفع قضاء فاض كان مثل هذا أيضا إلا أن المولى لا يضمن شيئا للأوساط ولكنه

فكذا في الرهن ولو أمر رد  
فالتى لا يضمن لأنه أكل  
بعضه لا مال بالغصب جارية  
ناهية فأنكسر نديها  
حيث يضمن لأنه نقصان  
\* والرهن بالدين الموعود  
مقبوض على سوم الراهن  
مضمون بالموعود بأن  
وعده أن يقرضه ألفا  
فأعطاه رهنا وهلك قبل  
الأقراض يعطيه الألف  
الموعود جسيما فإن  
هلك هذا في يد المرتهن  
أو العبد يتطرق إلى قيمته  
يوم القبض والدين \* وعن  
الثاني رحمه الله تعالى  
أقرضني وخذ هذا رهنا  
ولم يسم القرض فأخذ  
الرهن ولم يقرضه حتى  
ضاع تازم قيمة الرهن  
\* قال لا تسر أقرضني فقال  
لا أقرضك إلا برهن  
فرهن به فضاع قبل  
الأقراض ولم يكن سمي  
القرض يعطيه ما شاء  
قال محمد رحمه الله تعالى  
لا يصدق في أقل من  
درهم هذا حكم الهلاك  
وأما حكم النقصان  
إن من حيث العيين  
يسقط الدين بقدره بلا  
خلاف وإن من حيث  
السعر لا يسقط شيء عندنا  
\* رهن عبدا بساوى ألفا

يألف ثم تصدق فاعلى أن لا دين إن التصديق بعد هلاك الرهن على المرتهن رد الألف لان حال  
الهلاك كان مضمونا بألف ظاهره الفصل الاستيفاء مكملا وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد التصادق هذا كان على المستوفى رد المستوفى



كذا هنا وان التصديق قبل الهلاك قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ فيه وقال الحارثي نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع انه يهلك امانة وكذا اذ ارهن عبدا بغير حنطة ومات العبد ثم تصادقا ان السكر لم يكن فعلى المرتين (٦١) قيمة السكر لما ذكرناه صدر

مستوفيا وعن الثاني رحمه الله تعالى انه لاشئ على المرتين لان التصديق حجة في حقهما وقد تصادقا عند الهلاك أن الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا دين لا يتصور \* وعن محمد رجل له على رجل مال ففضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا رهن بالباقي من دينك أو قال ان كان بقي لك على شيء من الدين فهو رهن به ان كان بقي عليه شيء من الدين فهو رهن به والا لانه لم يأخذه على شيء مسمى \* قضى دينه وبعضه زيوف وستوفى رهن شيئا بالستوفى والزبوف وقال خذ رهننا بمافيهم من زيوف وستوفى صحت في حق الستوفى لانه ليس من جنس الدراهم ولا يصح في الزيوف لانه من جنس الدين وقد تجوز به بخاز ولم يجوز الرهن به لعدم الدين \* عليه ألف غلة فقال للدائن أمسك هذا الألف الوضع حتى أوفيك حقه وأشهر لي بالقبض فهو رهن والحاصل في الرهن بالدين الموعود ان المستقرض اذا سعى أو رهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن الأقل من القيمة ومن المسمى فان لم يكن سعى شيئا اختلف فيه الامام الثاني

يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قبض ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى ما يقوله العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قتل العبد قتيلا خطأ وقتل عين آخر فدفعه المولى الى المفقوعة عينه فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاختاروا دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى ولي القتيلين يضرب فيه الاول بعشرة آلاف والاخر بثلثي الدية فيكون هذا مقسوما بينهم ما أخساسة لثلاثة أخساسة للاول وخساسة للاخر ثم يضمن المولى للاول ستة أجزا ونلثي جزء من ستة عشر جزءا ونلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خسان لثي قيمته بدل ما سلم للاخر من هذين الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط \* ولو قامت بينة على العبد بقتل خطأ وأقر المولى عليه بقتل آخر دفعه المولى اليهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للاول ولو أقر بقتل ثالث دفعه أثلاثا وضمن ثلثي قيمته للاول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المفتين \* اذا كان العبد لرجل زعم رجل ان مولاه عتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية \* واذا جنى العبد جناية وأقر ولي الجناية أن العبد حر جعل المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان أقر ولي الجناية أن العبد حر الاصل أو أقر أنه حر أو أقر أن مولاه عتقه فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر فاما اذا أقر أنه عتقه المولى ان أقر أنه عتقه قبل الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أقر أنه حر الاصل وان أقر أنه عتقه بعد الجناية فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى أنه عتقه وهو عالم بالجناية وان ادعى انه لم يكن عالما ادعى على المولى ضمان القيمة وأنكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الفداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع يمينه وعلى ولي الجناية اقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجناية بعد الدفع اليه ان أقر أنه حر الاصل أو أقر أنه حر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد لأن العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد مولا وان أقر أنه كان عتقه قبل الجناية فانه يحكم بحريته ويكون ولاؤه موقوفا كذا في المحيط \* ولا يجوز اقرار العبد بالجناية ما دون ما دونه ومحجورا عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي \* واذا اعتق العبد ثم أقر أنه كان جنى في حال رقه جناية عمدا أو خطا لم يلزمه شيء الا القول في النفس كذا في المبسوط \* عبد قطع يدرجل خطا فبرأت فدفعه مولاه بالجناية ثم انتقض الجرح فمات منه والعبد قائم فهو لورثة الجنى عليه ولو كان المولى فداء بخمسة آلاف تمام دية اليد ثم اعتق العبد ثم انتقض الجرح فمات منه قال يدفع قيمة عبده وان كانت مائة وبأخذ خمسة آلاف الفداء كذا في المحيط \* عبد اعتق فقال لرجل قتل أخاك خطأ وأنا عبده فقال ذلك الرجل قتله وأنت حر فاقول للعبد بالاجماع وكذا لو قال لسيده بعد عتقه أخذت مائة أو قطعت يديك وأنا عبدك وقال السيد لا بل فعلت بعد العتق فاقول للعبد بالاجماع كذا في الكافي \* من اعتق جارية ثم قال لها قطعت يديك وأنت أمي وقالت قطعت وأنا حرة فاقول قولها وكذلك كل ما أخذ منها الا بالاجماع والغلة استخصنا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الأشياء بعينه يؤمر بردها عليها كذا في الهداية \* ولو اشترى عبدا وقبضه فقال لرجل قطعت يديك قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعنصري فاقول للمشتري كذا في الكافي \* واذا قطع العبد يدرجل عمدا فدفع اليه بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه ثم مات من السيد فالعبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رده على المولى وقيل للاوليه اقتلوه أو اعفوا عنه كذا في خزائن المفتين \* واذا قتل العبد قتيلا لوليان فعفا أحدهما فانه يقال للمولى اما أن تدفع نصف العبد الى الساكت أو تصديه بنصف الدية ولا شيء للعافي كذا في المحيط \* عبد قتل رجلين عمدا ولكل واحد منهما وليان فعفا أحدهما وولي كل واحد منهما للمولى يدفع نصفه الى الآخرين أو يقديه بعشرة آلاف درهم فان قتل أحدهما عمدا

ومحمد رحمهما الله تعالى فلا رهن ثوبا وقال أخذت منك شيئا وضاع قبل الاقراض يعطيه ما شاء رهن شجرة فصاد يساوي مع الورق عشرين فذهب وقت الأوراق وانقص عنه قال الامام الاسكاف رحمه الله تعالى يذهب من الدين قيمة النقصان الا ان يكون النقصان في نفس

الفردا لتناثر الأوراق وقال الفقيه لا يسقط شيء لانه كتر ارجع السعرو قول الاسكاف هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا  
فصار كالهلاك \* ومن عبيدين بالف (٦٣) فاستحق أحدهما أوبان حراً وقال الراهن للرهن اخبث الى أحدهما فترده الى فردته

والآخر خطاً فحقاً أحدولي العمد فان فداء المولى فداء بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولى الخطا وخمسة  
آلاف لا أحدولي العمد الذي لم يعف وان دفعه اليهم دفعه أثلاثا ثلثاه لولى الخطا وثلثه للذي لم يعف من  
ولي العمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق العول فيضرب هذان بالكل وذا بالنصف وعندهما  
يدفعه أرباعاً بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لولى الخطا وربعه لأحد ولي العمد كذا في الكافي \*  
ولو قتل العبد رجلين خطاً فحقاً لولى أحدهما دفع نصفه الى الآخر أو يفديه بالدية ولو قطع أحدهما يديه  
وقيته ألف ثم دفعه المولى اليه ماضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لانه يقطع السد استوفى  
خمسمائة وضرب الآخر عشرة آلاف كذا في خزائن المفتين \* ولو قتل قتيلاً وفقاً عين آخر فاما أن  
يكون ذلك عمداً أو خطأ فان كان عمداً قتل المولى ان شئت ادفعه الى المقومة عنه وان شئت فافده فاذا  
اختار الفداء فدى للمقومة عنه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجنابة فيقتل العبد لولى القتييل  
وان اختار الدفع جاء ولياه القتييل وقتلوا العبد ثم المقومة عنه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل  
خطأ فان المولى يحسب بين الدفع والفداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف  
لولى القتييل وخمسة آلاف للمقومة عنه وان اختار الدفع كان العبد بينهما أثلاثا ثلثاه لولى القتييل وثلثه  
للمقومة عنه كذا في المحيط \* مملوك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل أحامولاه خطأ ولا وارث له غيره مولا يدفع  
نصف القاتل الى مولى المملوك المقتول أو يفديه ونصفه الآخر للمولى فان كان قتل أحامولاه أو لا يدفع كله  
الى مولى المملوك المقتول أو يفديه فان قتل أحامولاه أو لا وله بنت يدفع ثلاثة أرباع العبد لمولى المملوك  
المقتول وربعه للبنت وان كان قتلها ماعولاً بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين \* عبيدين  
رجلين قتل قريبا لهما عمداً فحقاً أحدهما ماعولاً بطل الدم كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يدفع  
العاق نصف نصيبه الى الآخر أو يفديه بربع الدية وذكرني بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى والاشهر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبيداً مولا عداً وله بنتان فحقاً  
أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ههنا كقوله  
ثمة كذا في الكافي \* وفي المتقي عبيد قتل رجلاً عمداً ثم عفا أحدولي الدم فان العبد يسعي  
في نصف قيمته للذي لم يعف ولا شيء على المولى كذا في المحيط \* من قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده  
من القطع فعليه قيمته أقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب فأت من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه  
كذا في الهداية \* قال في الجامع الكبير رجل شج عبداً له موضحة ثم رهنه من رجل بالف درهم وقيمة  
العبد مشجواً ألف درهم فأت في يد الرهن من الجنابة يموت بمغايه من الدين واذا وجدت الجنابة من  
المولى بعد الرهن يصير مستدراً للرهن حتى لو هلك في يد الرهن لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت  
الجنابة بمن الاجنبي يفتقر الحال بين ما اذا وجدت الجنابة قبل الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في  
حق ابطال الرهن وعدم ابطاله وقال فيه أيضاً رجل شج عبداً رجل موضحة فرض العبد فغصبه رجل  
فأت في يد الغاصب من تلك الجنابة كان للمولى العبد الخيار ان شاء ضمن عاقلة الجناني قيمة العبد صحيحاً في  
ثلاث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة  
في ماله وضمن الجناني أرض الموضحة وما حدث منها من النقصان الى أن يغصبه الغاصب ويكون ذلك في  
مال الجناني فان أراد الغاصب بعدما أتى الضمان الى المولى أن يضمن الجناني أو عاقلة الجناني لم يكن له ذلك  
ولو لم يغصب هذا العبد ولكن المولى باع من رجل بعد الجنابة على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فأت في يد  
المشتري فهذا كإصفاً من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل يعا فاسد فأت في يد  
المشتري من تلك الجنابة فان المولى يضمن الجناني أرض الموضحة وما نقصته الجراحة الى أن يقبضه المشتري

المترهن فالباقى رهن بمحضه  
لكن لا يفتك الا بكل  
الدين فاذا هلك هلك بمحضه  
لا بكل لدين \* أبى الرهن  
جعل بمغايه ثم عا داء الرهن  
لان جعله بالدين من أحكام  
الجاهلية رده الشرع فكان  
القضاء بالجعل باطلا  
بخلاف المصوب اذا  
ضمنه الغاصب ثم عاد  
لا يبطل الضمان ولا يعود  
الى المالك لان التملك بالضمان  
أمر لا ياباه الشرع فلا  
يحكم بطلانه \* رهن عبدا  
قيمه ألفان بالف على  
أن يكون المترهن ضامناً  
للفضل فهو رهن فاسد  
المظنون مضمون عند الثاني  
ومحمد رحمه الله تعالى  
في ظاهر الرواية وعنه في  
رواية أنه غير مضمون قالوا  
لا خلاف فيه وعدم الضمان  
في الهالك بعد التصديق  
على عدم الدين وقد مر  
\* وفي العنابي تقاضى دينه  
فلم يقبضه فدفع العمارة عن  
رأسه رهنًا وأعطاه من ديلا  
يلفـه على رأسه فالعمارة  
ورهن لان الغريم يتركها  
عنده مرضى بكونه رهنًا  
\* أعطاه ثوبين وقال خذ  
أيها اشت رهنًا بالمائة التي  
على قضاها لا يسقط شيء  
من الدين كما اذا كان عليه  
عشرون درهماً أعطى مائة  
درهم وقال خذ حقل

عشرين مثقالاً يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين \* وفي المبسوط رهن خاتم فضة قيمته درهم  
بنصف درهم فلوس فأعطاه تسعين فلساً فغلت وصارت ثلاثين درهماً هلك الخاتم فهو بمغايه لان هذا تغير السعر وهو غير معتبر في حكم

الرهن وعند التلف يكون مستوفيا بقيمة الرهن يوم القبض وفي قيمته يوم القبض وفما بالدين فكان بهلا كمستوفيا كل الدين وكذا اذا كسدت اورخصت حتى صارت تسعين بدانق لم يكن عليه الاتسعون فلما اشترى خلا بدرهم (٦٣) أو شاة على أنهم امد بوجه بدرهم ورهن به

شاة ثم هلك الرهن فظهر أن الخلل خسر والشاة مبيعة بهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خرا أو خنزيرا أو مبيعة أو حرا ورهن بالثمن شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كما مر \* وإذا تقابضا الرهن ثم تناقضا بالعراضي وهلك الرهن عند المرتهن بهلك مضمونا والرهن باق سابق القبض وان هلك بعد الإبراء عن الدين أو هبته قبل فسخ الرهن بهلك أمانة استحسانا وقدمه وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السرع على ما عرف في الجامع فلورهن فرواقبته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف وتسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من القرو مرهسون بربع الدين وقد بقي من القرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه \* عليه مائة تقال المديون خذها الشوبرها ببعض دينك فهلك عند المرتهن قال الثاني بهلك بما شاء المرتهن ان شاء بقيمة الرهن أو ببعض الدين لانه رهن

و يكون ما وجب على الجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولولم يبعه المولى ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد ففات في يد المرتهن من تلك الجناية فانه يموت بالدين ولا سبيل للمرتهن على الجاني ويرجع الراهن على الجاني بارش الجناية وما نقصته الجناية الى يوم الرهن ويطل عن الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلا ألفي درهم فرهنه بدين ألف درهم ففات في يد المرتهن فالامر كما وصفنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين أنه لا ضمان للمرتهن على الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني بنصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته جنياته الى أن رهنه ويكون في ملك الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني أيضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد ونصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته الجناية ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبه عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولاته عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي أن يضمن الجاني النقصان الى وقت الغصب أيضا وان لم يذكره في الكتاب أو حلت المسئلة على أن الغصب كان على فور القطع وان كان القطع عمدا وباقي المسئلة بما لها فنقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا الورثة الجاني وان شاء المولى ضمن الغاصب من الابداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على القاطع ولكن يجب على الجاني أرش يده في ماله هكذا في المحيط \* ومن غصب عبد الجاني في يده ثم رده فغنى جناية أخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة في دفعه الى الأول ويرجع به على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى جناية ثم غصبه فغنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته في دفعه الى الأول ولا يرجع به كذا في الهداية \* وإذا غصب عبد فاقفل عنده قتيلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجناية ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب ولولم يموت العبد ولكن ذهب عينه فدفعه الى المولى أعور فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنايتين فإنه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فأت عنده في دفعه الى الأول فاذا سلم نصف القيمة للأول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الا ما أخذ لان القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب به وانما يضرب بما بقي من حقه ويضرب الا آخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه أيضا بما أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الأول فيما أخذوا من ذلك ثم قيمة العبد الى ما في يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط \* وإذا اغتصب الرجل عبدان من رجل فقتل العبد عنده قتيلا خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فان العبد يرده على مولاه ثم يقال له ما أن تدفع العبد أو تفدى فان دفع أو فدى يرجع على الغاصب بالاقبل من قيمة العبد ومن الارش وان كان زاعدا عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فإنه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجناية أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة بسبب أحدثه العبد عند الغاصب وان أعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جناية فان أعور بعد الجناية واختار المولى الدفع فإنه يدفعه أعورا الى ولي الجناية ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فان أخذ قيمته صحيحا من الغاصب يأخذ ولي الجناية من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وان أعور قبل الجناية واختار المولى الدفع فإنه يدفع العبد أعورا ثم يرجع

موقوف فصار كالأخذ الرهن على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهلك خير المرتهن بين أن يجعله من الدين أو من القيمة وقال زفر رحمه الله تعالى بهلك بالقيمة كاشمراء الفاسد \* رهن منه عبدا وهلك في يد المرتهن ثم استحققه رجل بالينة فاستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن فان ضمنه لا يرجع

على الرهن وصار الرهن مستوفيا دينه بالهلاك لانه ملكه باداء الضمان سابقا على عقد الرهن وان ضمن الرهن رجوع عما ضمن على الرهن لانه صار مغرورا من جهته (٦٤) وهو في القبض عامل له أيضا لرجوع دينه على الرهن أيضا لان الرهن انما ملك في الفصل الاول

من المستحق وهنا ملكه المسترهن من المستحق ثم الرهن يملكه من المسترهن فلم يكن ملك الرهن سابقا على الرهن بل حادثا فلم يكن ملك الرهن وقت الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملك المسترهن بالضمان المستند الى قبضه \* الاب والوصي يملكان رهن متاع الصغير بدنيتهما استحسانا وقال الثاني لا يملكانه وعلى الخلاف اذا باع مال الصغير من دائنهما فلا يقع المقاصة بدنيتهما ويضمنان للصغير وفي الرهن اذا ملك ضمنا للصغير قدر الدين لا الزائد لانه امانة له ان الايفاء الحقيقي لا يدخل تحت ولايتهما فلا يدخل الايفاء الحكمي أيضا لهما انهما يملكان الادعاء بالضمان فبالضمان أولى \* رهن الوصي خادم الصغير من نفسه بدين له على الصغير أو رهن عبدا لمن الصغير بدين عليه لا يجوز بخلاف الاب لماعلم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين وله وصي قرهن بعض مال الميت من بعض غرمائه لا يجوز وبعض الغرماء الباقي نقضه لانه ايضا حكمي ولا يؤثر النقض بالايفاء الحقيقي فكذا بالايفاء الحكمي فان قضى دينهم قبل أن يردوه

بقية العبد صحى على الغاصب فاذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولى الجناية أن يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط \* واذا اغتصب الرجل عبدا فقتل مولاه خطأ أو عبد المولاه خطأ وقيمته أكثر من قيمة القاتل أو استهلك مالا لمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المقتول لمولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما جناية العبد المقتول على الغاصب وعلى ماله فهدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للغصب منه ادفعه الى الغاصب اذا كان حيا أو الى ورثته أو افده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المال ان كان المال هو المقتول هكذا في الحاوى \* ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عند قتلها ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاختره فدفعه فانه يضرب بقيمة أو يسلقه بالدية وأولى بقتلها بقيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى أولياء قتلها تمام قيمتها فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب وأولى بقتل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى قتل العبد وأدى قيمة الجارية الى ولى قتل الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتأويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا أو كان غنيا بما اذا كان حاضرا أو تمكن المولى من أخذ قيمتهما فنخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة أي خفض رحمه الله تعالى وأما في نسخة أبي سليمان انما ذكر المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عند قتلها ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرتفع قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولى قتل الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخير المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء ففاداه بالدية ويرجع بقيمته على الغاصب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء ففاداه بالدية لولى قتل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وان اختار الدفع فدفعه الى ولى قتل الغلام والى الغاصب على أحد عشر مائة عشر لولى قتل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزأ من أحد عشر جزأ الى ولى قتل الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولى قتل الجارية لا أضرب بقيمة الجارية في الغلام ولكني أنظر فان خرجت قيمة الجارية أخذ بها كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الغلام كله الى ولى قتل الغلام فاذا دفعه الى ولى قتلها رجوع على الغاصب بقيمته وقيمة الجارية فيدفع قيمة الجارية الى ولى قتلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ الى ولى قتل الغلام وترك الجزء في يده حتى اذا خرجت قيمة الجارية أخذها المولى ويدفعها الى ولى قتلها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب أو افده بقيمة الجارية فان دفعه رجوع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فاداه فاداه بديه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولى قتل الجارية أنا أضرب في الغلام بقيمتها دفع اليهما فيضرب فيه ولى قتل الجارية بقيمتها ولى قتل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كائنا فان قدر على الغاصب أو أيسر أتى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب

جاز \* استعار من آخر وبالرهن دينه بجزءه أن يرهنه بما شاء لمصلحة الاجازة مطلقا

كلا عارة المطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب بمثل الدين المسمى أو أكثر منه أو أقل ضمن قيمة الثوب بما أكثر من المسمى وليس

أو أقل ضمن قيمة الثوب أقل من الدين فإن زاد على المسمى ضمن قيمة الثوب وان نقص فإن النقصان إلى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان النقصان أقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان جنسا أو رجلا آخر ضمن \* وكل ما أفاده مقدمه (٦٥) يعتبر \* وان قال ارهنه بخوارزم

فرهنه بمكان آخر ضمن وان هلك الرهن في موضع الوفاق ضمن المستعير للعير قدر ما قضى به دينه لأن الرجوع يحكم أنه قضى دينه بمال المعير فيقتيد بذلك القديرون أصابه عيب رهن من الدين بقدره ورجعه بالمعير على المستعير لأنه قضى دينه به \* ولو أعرس الرهن ولم يقدر على فككه ففككه المعير يرجع على الراهن وان هلك قبل الرهن لا يضمن ولو اختلفا فالقول للراهن أنه هلك قبل الرهن \* رهن عبدا قيمته ألف بألف وقبضه المرتهن - ن ثم أعاده من الراهن ثم أعاده إلى المرتهن وقيمه نصفها فهلك يهلك بالألف بخلاف الغصب إذا تنكر بعد الرد حيث يعتبر الثاني لأنه الموجب للأول لا لتساخه \* أئلف المرهون مال إنسان والمئلف يستغرق قيمته فان ظهر المرتهن العبد فالرهن والدين بماله فان أبي قيل للراهن أفده فان فداءه بطل الدين والرهن لأنه استحق بأمره عند المرتهن فكان عليه وان لم يفده الراهن أيضا يباع فيأخذ دائر العبد دينه وبطل مقدار من دين المرتهن ان دينه أقل وما بقي من دين العبد للراهن وان كان دين المرتهن أكثر من دين

وليس لولي قتل الجارية إلا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئا وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه يعطى من قيمة الجارية إلى أولياء قتلها تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وان اختار المولى الفداء عشرة آلاف و بقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام و بقيتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي أذاها إلى أولياء جنائمه أو قيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما إذا أدى الغاصب قيمة الغلام وقيتين في الجارية صار كأن الجارية كانت له لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى ادفع جزأ من أحد عشر جزأ من العبد إليه أو أفده بقيمة الجارية وأي ذلك فعلى من يرجع على الغاصب بشئ لما بيننا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في المبسوط \* ولو غصب عبدا ثم أمره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا لى الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي قتل الأول ويغديه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشئ \* ولو دفعه إليه ما قبل العفو ثم عفا الأول عما بقي له يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولى القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوى \* وإذا اعتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلا عند الغاصب ثم قتله الأمة فانه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع أمتك الوديعه إلى الغاصب أو أفدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذى قتل الأمة مع قتله الحر فاختر المولى المدفع قسم العبد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة ويضمن له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمته في العبد وانما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيمته على الغاصب \* ولو غصب أمة فقتلت عنده قتيلا خطأ ثم ولدت ولدا فقتلها ولدا فاعلى الغاصب أن يرث الولد وقيمة الأمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذا القيمة إلى أولياء القتل ثم يرجع به على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو أفده بقيمة الأمة كذا في المبسوط \* العبد المرهون إذا جنى على الراهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنائمه قالوا لا كرهذه المسئلة في كتاب الرهن وقال ثم درجنائمه ولم يذكرفيه خلافا إلا أن المشايخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهدر قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنائمه على الراهن بقدر الدين فانه مضمون عليه بقدر الدين وإذا جنى جنائمه على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الجنائمه بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في المحيط \*

(٩ - فتاوى سادس) العبد استوفى المرتهن الباقي ان حل دينه والا كان رهنا عنده إلى أن يحل فيأخذه قصاصا جنائمه الرهن بعضهم على بعض أربعة أوجه جنائمه الفارغ على مثله وجنائه المشغول على الفارغ وهما هدران وجنائه الفارغ

على المشغول بقول اليه من المشغول بحصته من الدين والمشغول على المشغول بسقط الدين وببانه رهن عند رجل أمين بالف وقبحة كل ألف فقتلت احدهما الاخرى (٦٦) فالقاتلة بسبعمائة وخسين لانها كانت بخمس مائة والقارغ منها كذلك والمشغول من المقتولة

والفارغة كذلك فلهما من الدين مائتان وخسون وبطل مائتان وخسون وهو حصه المقتولة فبالضم صار المجموع عما ذكرناه ويصح رهن المريض وبنت أحكام الرهن ولا يكون هذا تبرعا بما زاد على الدين لانه جعل المال في يد الامين ولكن لا يظهر صحة هذا الرهن في حق الغراء لانه ايتار بالايقاض المحكي كما ذكرناه \* الاب رهن متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر كعسر الرهن \* رهن الوصي مال النعم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة الكبار لتصرفه فيما هو ممنوع من التصرف ولو الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو على الميت أيضا لان فيه اختلاف التركة وانه غير جائز \* ولو رهن مال اليتيم وفي الورثة صغار وكبار فالكبار لو حضروا لا يجوز فان كان الدين حدث على الورثة لا يجوز انفسا لان بفساد نصيب الكبار يفسد كله لكونه مشاعا وان الدين على الميت جاز رهن الوصي وقال لا يجوز بناء على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة صغار وكبار ان كان الكبار غيب جاز

ولومات المدبر بعد جنائته بلا فصل لم يطل عن المولى القيمة وكذا لو عصى فعليه قيمته تامة كذا في الحاوى \* وان اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى وعلى ولي الجناية اثبات ما يدعيه بالبينه كذا في المبسوط \* ويضمن قيمة أم الولد مرة واحدة فان جنت ثم جنت شارك الثاني الاول وجدت قبل قضاء الاول أو بعده هكذا في محيط السرخسي \* وان كثرت الجنائيات من المدبر فالقيمة مشتركة بين أولياء الجنائيات سواء قربت المدة فيما بينها أو بعدت فان قتل المدبر رجلا خطأ وقتل عينا آخر فعلى مولاه قيمته لاصحاب الجنائيتين أثلاثا فان اكتسب كسبا أو وهب له به لم يكن لاهل الجناية من ذلك شيء كذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلين أحدهما عمدا والآخر خطأ فعلى المولى قيمته لاصحاب الخطا فان عفا عنه أحد ولي العمد فالقيمة بينهم أربعين في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهي بينهم ثلاثون كذا في الحاوى \* وتعتبر قيمة المدبر لكل واحد من المجني عليهم يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم التدبير فاذا قتل قتيلًا خطأ وقيمه يوم قتله ألف ثم زادت قيمته فصارت ألفا وخمسة مائة ثم قتل قتيلًا آخر فان ولي الجناية الثانية يأخذ من المولى خمسة مائة فضل ما بين القيمتين ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزءا فيجعل كل خمسة مائة سهما فيكون للاول عشرة وسهما والثاني تسعة عشر سهما يقسمون الالف على ذلك كذا في السراج الوهاج \* واذا قتل المدبر رجلا وقيمه ألف درهم ثم قتل رجلا عين المدبر فغرم خمسة مائة درهم ثم قتل المدبر رجلا آخر فان أرض العين للمولى لاحق لأولياء الجناية فيه وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على الاول خمسة مائة منها الاول خاصة والخمس مائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية الا خمسة مائة ولو كان الفاقى عبدا فدفعه به كان للمولى أيضا كذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر قتيلًا خطأ وقيمه ألف درهم ثم ازدادت قيمته فصار يساوي ألفي درهم فقتل آخر خطأ ثم اتقصت قيمته فصار يساوي خمسة مائة فقتل قتيلًا آخر فانه يقضى على المولى بالثاني درهم فولى الجناية الثانية يأخذ من ذلك ألفا بقى ألف درهم بخمسة مائة منها اجمع فيها حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فنقسم الخمسمائة بينهم على تسعة عشر سهما تسعة أسهم للثاني وعشرة للاول بقيت خمسة مائة أخرى اجمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيه بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف الا ما أخذ من الاثنين والاول بعشرة آلاف الا ما أخذ مرة كذا في المحيط \* واذا دفع المولى قيمته الى ولي الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلا آخر خطأ فان كان دفعه الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول فيما أخذ منه نصف القيمة وان كان قد دفعه بغير قضاء قاض على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الجواب كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذ منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا حفر المدبر بئرًا في الطريق العامة للمسلمين بغير اذن مولاه فوقع فيه انسان فقتل فدفعت المولى قيمة المدبر الى ولي الجناية بغير قضاء فوقع آخر هل لولى الجناية الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف وأجمعوا أن حافر البئر اذا كان عبدا فاندفع المولى العبد الى ولي القتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وأجمعوا أن المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولي القتل الاول حتى وقع آخر أو قتل آخر ثم دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض أن لولى القتل الثاني أن يتبع المولى فيما أخذ منه نصف قيمة المدبر ثم يرجع المولى بذلك على ولي القتل الاول كذا في المحيط \* ووضع الحجر في الطريق أو سوقه الدابة أو صب الماء بتمزلة الحفر كذا في محيط السرخسي \* مدبر جنى جنائية خطأ ودفعت قيمته بلا قضاء فكوتب جنى وقضى بالقيمة ولم تدفع جنى أخرى ثم مات المكاتب عن مائة فالمانعة لولى الثانية وخير الثالث ان يشارك الاول أو يتبع المولى كذا في الكافي \* ولو قتل المدبر رجلا خطأ وقيمه ألف درهم

فدفعها

انفاقا \* رهن الوصي متاع اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز باعانا وان ابنه كبير لم يجز عنده كالمكيل بالبيع \* باع من ابنه الكبير وان



من مكاته أو عبده المأذون لا تنافا \* ولورهن الاب مال انه الكسيفي دينه لم يجز لعدم ولايته عليه \* رهن عبد اثم جائجا ربه وقال  
خذهار هنا مكان الاول ورده جاز لان الرهن يقبل النقض والثاني يقبل الرهن ولا يسقط (٦٧) ضمان الاول بل ردا الى الراهن

لتعلق الضمان بالقبض  
فبق ما بقى القبض والشأن  
أمانة حتى يرد الاول لان  
الراهن لم يرض بجهلهما  
رهنها فاذا لم يخرج الاول  
لا يدخل الثاني فان هلكا  
عند المهر من سقط الدين  
بالعبد وهلك أمانة  
بغير شيء

#### الرابع في اعارته

رهن معصفا وأمر بقرائه  
منه ان هلك حال قرائته  
لا يسقط الدين لان حكم  
الرهن الحبس فاذا استعمل  
بأذنه بغير حكمه بطل الرهن  
وان هلك بعد الفراغ من  
القراءة هلك بالدين وكذا  
لورهن خاتما وأذن له بالتختم  
أو ثوبا وأذن في لبسه أو  
داية وأذن في ركوبها وكذا  
المودع أو الخفاف الذي  
أخذ الخلف لينهمل أو  
القصار اس ثم نزع وهلك  
لا يضمن بالعود الى الوفاق  
ولو أذن الغاصب بالانتفاع  
فهلك حال العمل أو بعد  
الفراغ يهلك على المالك  
\* رهن سيوفا فتقلد ثلاثة  
لا يضمن لانه من الحفظ  
لامن الاستعمال وان  
سيفين يضمن لان  
الشجعان يتقلدون اثنين  
فكان استعمالا كرهته  
الخواص في أي اصبع من  
اصابعها ولورجلان تختم

فدفعها بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خسمائة ثم قتل آخر فان خسمائة تمام أخذ الاول للاول خاصة  
والخسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف الاخسمائة والاخر بعشرة آلاف فتكون  
تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهما لانه يجعل كل خسمائة منها سهما كذا في المبسوط \* قال في  
الاصل اذا قتل المدبر مولاه خطأ هدرت جنايته وعليه أن يسعى في قيمته رد الوصية واذا قتل المدبر مولاه  
عدا عليه السعاية في قيمته وعليه القصاص واذا وجبت السعاية والقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار ان  
شاؤا استسهوه في قيمته أو لا ثم قتلوه وان شاؤا قتلوه الحال وأبطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث  
له غيرهما فعفا أحدهما عن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته رد الوصية فتكون  
بينهما ويسعى في نصف قيمته للذي لم يعف خاصة كذا في المحيط \* مدبر تاجر عليه دين قتل مولاه خطأ فعليه أن  
يسعى في قيمة رقبته لغرمائه وما بقى من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبدا ما ذونا عليه دين جرح مولاه  
ثم أعنته المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غير وان أعنته وهو يبي ويذهب فان كان  
ترك مالا لغرماء العبد بالخيار ان شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وان شاؤا  
اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثته المولى كذا في المبسوط \* ولو أعنته المولى في مرضه  
ولا مال له سواء ثم قتل مولاه خطأ يسعى في قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعى في قيمته  
والدية على عاقلة مولاه وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي \* ولو قتل  
المدبر مولاه عداؤه وليان أحدهما ابن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمتين قيمة رد الوصية وقيمة الجناية  
كذا في المبسوط \* مدبرة حبلى قتلت مولاه خطأ فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فان جرحت مولاه  
ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح نسى المدبرة في قيمتها ويعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي \*  
اذا كان المدبر بين رجلين فقتل أحدهما عليه ورجلا خطأ بدي بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف  
قيمه وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها لان المولى القاتل  
لاحق له فيما ضمن فان جناية المدبر على مولاه خطأ هدرت ذلك النصف من القيمة يسلم لولي الاجنبي ويصاحبه  
في النصف الاخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والاخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما  
نصفان وعلى المدبر أن يسعى في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عدما  
والمسئلة بمحاله فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة لولي الخطأ ويسعى المدبر في قيمته بين المولين  
ويقتل بالعبد فان عفا أحد ولوي العمد سعى المدبر للذي لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عداؤه  
وليان فعفا أحدهما ثم قتل أحد مولاه خطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي  
المولى القاتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينهما وبين الذي لم يعف من أصحاب العمد نصفين وفي مال  
القاتل ربع قيمة المدبر للذي لم يعف ويسعى المدبر في قيمته تامة للحي ولورثة الميت واذا قتل المدبر مولاه  
معا خطأ سعى في قيمته لورثته مال رد الوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مدبرا له مال له  
غيره فخى المدبر جناية فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن الجناية ويسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وعندهما هو حر مديون فيكون على عاقلة وان خرج عن  
الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك لو أعنت في مرضه عبدا فهدا والمدبر في هذا سواء الا أنهم ما يقران  
في حق الجناية على مولاه فالمدبر لا يسعى في الجناية خطأ على مولاه وهذا مكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى حتى على مولاه والمكاتب يسعى في جنايته خطأ على مولاه فان مات قبل أن يسعى وترك مالا ولم يخرج  
من الثلث قضى في ماله الاقل من قيمته ومن أرش الجناية ولورثته ولدا يسعى ولده في ذلك كله الدين والجناية  
وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة لم يسع في حصة الجناية حتى مات وترك ولدا لم يكن على ولده شيء ولو

في البصير لا يضمن وان في الخنصر لوفي البني يضمن لافي اليسرى وفي الصغرى لوفي الخنصر يضمن اليمنى واليسرى فله سواء واختاره  
السرخسي رحمه الله تعالى وما سوى الخنصر من الاصابع كالخنصر ولوي يثنان والمختم رجل ان كان ممن يثمنهم ما كالاشراف والاعنياء

يضمن والا لانه حفظ لا استعمال ولو امره أن يقتل في خنصره ويجعل النص من جانب الكف فهذا وما لم يأمره أن يجعل الفص من جانب الكف على السواء قاله شيخ (٦٨) الاسلام نوع آخر

أوصى بعقوبته ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار أن شاؤا دفعوه بالجناية وبطل العتق وإن شاؤا فسدوه متطوعين ثم يعتقونه يخرج من الثلث وألا ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يخرج في حصة الورثة وإن أعتقوه عن الميت قبل الدفع أو الفداء لم يذكروه محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر إن علموا بالجناية فقد اختاروا الفداء وإن لم يعلموا ضمنوا الأقل من قيمته ومن الجناية كذا في محيط السرخسي \* مدبرة ولدت ولدًا وقيمة كل ثلثمائة فجت جناية تستغرقها ومات سيدها ولم يدع مالا غيرهما سباعيا بقدر قيمته مالرب الجناية وللورثة في مائتين وسلم إماما مائة كذا في الكافي \* وإذا قتل المدبر قتيلا خطأ واستهلك المولى قيمته لأولياء القاتل وعلى المدبر أن يسعى فيما يستهلك من المال ولا يشترك أحد الفريقين إلا خرفميا يأخذ فان مات المولى قبل أن يقضى بشئ من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدبر يسعى في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها من أصحاب جنايته فان كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل أيضا وإن كان الدين عليه أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب الجناية ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لأولياء الجناية وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأمام الولد فلا تسمى لأصحاب الجناية في شئ كذا في المبسوط \* ولو استهلك رجل من ماله فقتل صاحبه لا حقه ما شاركه إلا خرفيه ولو مات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غراماؤه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي \* ولو استهلك المدبر لرجل ألف درهم فاعتقه مولا لم يضمن لصاحب الدين شيئا ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدبر فغرم قيمته وقد جنى المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجناية كذا في شرح المبسوط \* ولو غضب مدبر الجاني في يده غرم المولى الأقل من القيمة ومن الأرض ورجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي \* وإذا غضب مدبر فاقترعه عند بقتل رجل عدو وزعم أن ذلك كان عند المولى أو عند الغاصب فهو سواء وإذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمة ولو فعلا أحد الولين فلا شيء لآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم أنه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط \* رجل غضب مدبر الجاني عنده جناية ثم رده على المولى ثم غصبه ثانيا فجنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها إلى الأول ويرجع على الغاصب ثانيا فيسلم له كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* ومن غضب مدبر الجاني عنده جناية ثم رده على المولى فجنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ويرجع المولى بعد ما أدى قيمة العبد إماما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وإن كان جاني عنده المولى أولا ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع إلى ولي الجناية الأولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي \* وإذا قتل المدبر رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا عدوا ثم رده على المولى فإنه يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فان فعلا أحد وليي المدك كانت القيمة بينهما أربعة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأثلاث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذه صاحب المدمنه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أو لرجلا عدوا ثم رده على المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعد ما فعلا أحد وليي المدفع إلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعرف من ولي المدفع فدفعه إلى صاحب المد الذي لم يعرف إلى تمام نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في المبسوط \* إن قتل عند الغاصب رجلا وغرم المولى

المستعير لانه يضمنه عند الهلاك فكان فيه منفعة المعير ولو أن رجلا ارتهن شيئا ثم آجره من الرهن فالاجارة باطلة والمرتهن يستترقه كالأجارة والإيداع من الرهن ولو أمره الرهن أن يودعه إنسانا أو يعبده أو يؤجره ففعل في الإيداع الرهن على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين وإن أعاره منه خرج عن ضمان المرتهن وللمرتهن أن يعيده ولو آجره فالاجارة للرهن وليس للمرتهن أن يعيده في الرهن إلا برهن جديد \* وللمرتهن أن يبيع ما يخاف عليه الفساد ويكون غنمه رهنا عنده لكن لا يبيعه إلا بإذن الحاكم وفي كل موضع يجوز البيع من الرهن أو المرتهن يكون الثمن رهنا عند المرتهن مكان الأصل \* الرهن أمانة عند المرتهن كالوديعة فبكل فعل يفرم المودع يفرم المرتهن لكن بالهلاك لا يفرم المودع ويسقط الدين في الرهن وفي كل موضع لا يفرم المودع كذلك المرتهن والوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر فكذا الرهن لا يرهن ولا يؤجر ولا يعار وليس له أن يودع من ليس

في عياله الخامس في الشهادة فيه \* عليه ألف درهم مالا فقال الرهن بنصفه وقال قيمته المرتهن بكل ألف فالقول للرهن لا تكثره تعلق الرهن بزيادة الدين ولو أن الرهن يدعى بالثمن والمرتحن بنصفها والرهن قائم بساوى ألفا

تعالى فورا إذا فان هلك الرهن قبل التحالف فالقول للرهن لانكاره زيادة سقوط الدين \* برهن الراهن على الرهن أنه رهنه شيئا وقبضه ولم يعرفه الشهود يؤمر الرهن ببيانه والقول له في ذلك ولو أقر أنه رهن منه رهنا ثم (٦٩) جاء بشوب وقال هذا ذلك فالقول

له مع عينه ان لم يصدق  
الراهن فيه قال بعض  
المشايخ مسئلة البينة مؤولة  
بأن يشهد على اقرار الرهن  
به وقيل الامام السرخسي  
المسئلة بلا تأويل \*  
برهن الراهن أنه رهن منه  
هذا الشيء وبرهن الرهن  
انه رهن منه غيره والدين  
والعين واحد في رهن الرهن  
أولى برهان برهنه على عين  
في يد رجل انه رهن منه  
رهنا بدنيته الذي عليه  
وقبضه لا تقبل بينة واحد  
منهما اذا كان الراهن حيا  
أما اذا كان الراهن ميتا  
فيقبول برهانه ما ويكون  
رهنا عند كل منهما  
كرجلين برهنه على نكاح  
امرأة بعد موتها يقضى لكل  
منهما نصف الميراث  
نوع في اختلاف الراهن  
والرهن والشهادة فيه \*  
زعم الراهن هلاكه عند  
الرهن وسقوط الدين وزعم  
الرهن أنه رده اليه بعد  
القبض وذلك في يد الراهن  
فالقول للراهن لانه يدعي  
عليه الرد العارض وهو  
ينكر فان برهنه فللراهن  
أيضا يسقط الدين لاثباته  
الزيادة وان زعم الرهن  
انه هلك في يد الراهن قبل  
قبضه فالقول للرهن  
لانكاره دخوله في ضمانه

قيمه ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشترى كافي تلك القيمة ويرجع المولى  
بنصف القيمة على الغاصب الثاني في دفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قتل المدبر عند  
الغاصب رجلا خطأ أو أفسد متاعا ثم قتل رجلا خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى  
قيمه لولي القاتل بسبب جنايته فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبدا أو مدبرا فاستهلك عنده  
مالا ثم رده على المولى فمات عنده فلا شيء لاصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب أو ماله الرقبة  
واللا مولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل أن يردّه فعلى الغاصب قيمته فاذا أخذها المولى دفعها الى  
الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ ففيه لاصحاب الدين على عاقلة  
القاتل يقبضهم المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه  
رجل ففقر عنده بترافى الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجلا خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم  
وقع في البئر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصة ثم يرجع  
المولى بذلك على الغاصب في دفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فمات فعلى المولى  
قيمة المدبر ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط \* ولو قتل المدبر الغاصب أو ماله أو من رده  
الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب المدبر أحدا من ماله فقتل عنده خطأ ثم رده  
فقتل رجلا عمدا له وليان فعفا أحدهما فعليه ما قيمة تامة لصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها وللذي لم يعف من  
ولي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يعفص على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم  
هو لولي الخطأ ثم يرد على صاحب الخطأ من ذلك عن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح  
المبسوط \* مدبر الذي في ذلك كله كدبر المسلم وجنابته تكون على مولاه لأنه قضى عليه بالسعاية  
لإسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر الحربي المستامن إلا أنه اذا بره في دار الاسلام ثم  
رجع في دار الحرب فسي عتق المدبر وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي \*  
واذا قتلت أم الولد مولاها عمدا فان لم يكن لها منه ولد فعلى القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان  
لها ولد لمنه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع قيمتها كذا في المحيط \* واذا قتلت أم الولد مولاها عمدا وهي  
حبلية منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدته حيا وجبت القيمة عليها الجميع الورثة وان ولدته ميتا كان  
عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها أو أقتلته ميتا فغرة ولها ميراثا من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم  
نصيبها من الغرة ميراثا لبقى مولاها ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بجنى كذا في المبسوط \* واذا قتلت  
أم الولد مولاها ورجلا عمدا ولا ولد لها من مولاها فعفا أحد ولبي المولى وأحد ولبي الاجنبي معا فعلى أم  
الولد نصف قيمته الوليين الباقيين ويجب في ماله ادون المولى وان عفا متعا قبا سعت في ثلاثة أرباع قيمتها  
اتفاقا ثم هذه الثلاثة الارباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما  
على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسئلة على سبيل المنازعة أن ربع القيمة من النصف الواجب لأحد ولبي  
المولى فارغ عن حق أحد ولبي الاجنبي فيسلم له بلامنازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب  
فارغ عن حق أحد ولبي المولى فيسلم لأحد ولبي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتهم فيه فكان بينهما  
نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلثا ثمان القيمة وتخريج على العول والمضاربة هو أن في نصف القيمة  
الواجبة للاول اجتمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه  
فيصير بينهما ثلثا ثمانا لاهد ولبي المولى وثلثه لأحد ولبي الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس  
ونصف سدس فاذا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس واذا قتلت أم الولد مولاها ولها منه ولد  
فقتلت أجنبيا أيضا وله وليان فعفا أحدهما تسعى في قيمتها ثلثاها الورثة المولى وثلثها للآخر عند أبي حنيفة

وان برهنه للراهن لاثباته الضمان \* أذن للرهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال  
الرهن هلك حال الانتفاع فالقول للرهن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في العود بالبحجة \* رهن عبد أساوى بالق فوكل

المرتحن بالبيع فقال المرتحن بعته بنصفها وقال الراهن لابل مات عندك يحلف الراهن بالله ما علم أنه باعه ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف بسقط الدين الآن يبرهن (٧٠) على البيع \* اذن الراهن المرتحن في لبس ثوب مرهون يوما فجاء به المرتحن متخرقا وقال

رحمه الله تعالى وعندهما ثلاثة ارباعها الورثة المولى ولو أخذ ورثة المولى بقضاء قبيل عفوا لا خير لورثة الاجنبي أن يشاركوه ولا يتبعونهم الا انما أدت جميع ما علم او كذلك بغير قضاء عندهما وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان أخذوا بعد عفوا لا خرف لصحح أنه يتخير أخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وهم افرق بين الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي \* واذا اجتمع مدبرو أم الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أنلف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه أو اؤده بربع الدية ويسعى المكاتب في الاقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبرو أم الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط \*

### الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقرار بها

لمكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال فوجها عليه دون سيده بخلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة \* اذا جنى المكاتب جنابة خطأ فعليه أن يسعي في الاقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط \* ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلا يسعي في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي \* واذا اختلف المكاتب وولى الجنابة في قيمته وقت الجنابة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوي \* وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب جنيت بعد ما فقت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط \* الواجب بنفس جنابة المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال باحدهما ان ثلاثة اما قضاء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت عن وفاء فاذا جنى وعجز ورثتي الرق فان كان قبل قضاء القاضي بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يخاطب المولى بالدفع أو بالانداء وان كان بعد قضاء القاضي أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط \* واذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الحاوي \* واذا جنى المكاتب جنابات ثم اعتقه سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة ديناً في نتمته فان نضى عليه بذلك فقتضى بعضهم جاز ما فعل ولم يشركه الاخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختاراً وان لم يكن عالماً فقد صار مستمراً كاللرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط \* ولو قتل رجلاً فلم يقض عليه حتى عجز وعلمه دين دفع بالجنابة ويبيعه في الدين فيباع فيه وان فداها بعه في الدين كذا في محيط السرخسي وان جنى المكاتب جنابة أخرى خطأ فان كان القاضي قضى عليه بالاقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنابة على الثاني فان عليه للثاني مثل الاول كذا في الذخيرة \* وكذلك في كل جنابة يجنبها بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط \* وان كان القاضي لم يقض عليه للاول حتى جنى جنابة أخرى فان عليه أن يسعي لهما بالاقل من قيمته ومن أرش الجنابتين وتكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الذخيرة \* وينظر في كل جنابة الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة القيمة بعد الجنابة ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحفر بئر في الطريق وأحدث في الطريق شيئاً فوقع في البئر انسان فقتل فقضى عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البئر ولو لم يلق القتل وسعى بينهما ثم عطب بئر أحدث في الطريق انسان فانه يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فحفر بئر أخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فقتل يقضى عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليه قيمته ديناً يسعي فيه بالغاما بلوغ ولا يشارك كونه كذا في المبسوط \*

تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أقر الراهن باللبس فيه ولا تكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتحن أنه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجهم من الضمان وكان القول للمرتحن في قدر ما عادم الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق علة على الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج \* الراهن لو عسدا برهن الراهن على اباقة عند المرتحن وبرهن المرتحن على أنه رذه الى الراهن وأبق عنده ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى قال أخذ براهن المرتحن لانه قدياً بابق عنده فباخذ منه فبرهته وقع الاختلاف بين الراهن والمرتحن في ولد المروثة فقال المرتحن ولدت عندي فالقول للمرتحن لانه في يده ولم يقر بأخذه من غيره ولو قال المرتحن ارتهنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتحن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليهما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان سجد المرتحن الرهن لا يسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتحن وسواشهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الام اذا ابراء وهو قولهما \* برهن أنه رهن منه عبد ايساوى ألفين بالف وأنكر المرتحن ولا يعلم حال العبد سقط الدين ويرد الباقي من القيمة الى

واذا  
اخر وهو قولهما \* برهن أنه رهن منه عبد ايساوى ألفين بالف وأنكر المرتحن ولا يعلم حال العبد سقط الدين ويرد الباقي من القيمة الى

الراهن لانه صار غاصبا لا انكار ولو اقر بالرهن والموت المرتحم من لا يضمن الزيادة لانه أمين فيها \* ويدخل البناء والشجر في رهن الارض والدراوان لم يذكرا كافي البيع ويدخل الزرع في رهن الارض والثمر في رهن (٧١) الشجر بلا ذكر بخلاف البيع لتوقف صحة الرهن على دخولهما

وإذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قيمته ألف درهم فلم يقض على شيء حتى قتل قتيلا آخر خطأ أو قيمته يومئذ ألفان ثم رفع إلى القاضي فإنه يقضى على المكاتب أن يسحق في ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولي القتل الثاني والألف الموجود وقت الجناية الأولى يكون بين ولي القتل الأول والثاني على قدر حقه ما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل إليه الألف وحق الأول في عشرة آلاف فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهما عشرة أسهم للاول وتسعة أسهم للثاني فما خرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الاول والثاني على قدر حقه ما على تسعة عشر سهما كذا في المحيط \* قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلا خطأ فأعور ثم قتل آخر خطأ أو قيمته ألف يقضى عليه بالفين ألف للاول بقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقه ما وحق الأول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهما تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي \* مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ أو قضى عليه بأحدى الجنايتين ثم قتل آخر خطأ فإنه يكون للمقضى له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضا بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينهما وبين الثالث أثلاثا ثلثاه للاول وسط وثلثه للثالث كذا في المدسوط \* وإذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قضى عليه بنصف القيمة لأحدهما والآخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورث في الرق فإنه يخير المولى بين الدفع والفداء فإن اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف إلى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الأول والنصف الآخر يتقسم بين ولي القتل الثالث والاولى على قدر حقه ما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما أثلاثا ثلثا للنصف الثاني وثلثه للثالث وان اختار الفداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للاول نصف قيمة العبد ديناً على العبد فيقال للمولى أما أن تقضى دينه أو يباع العبد عليك فإذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بينه والنصف بخلاف ما لو قضى الثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فإنه إذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فإنه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط \* وإذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم قتل آخر فخاف الآخر فخاضم إلى القاضي وهو مكاتب بعد فإنه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فإن عجز المصطفى جاء الاوسط فإنه يدفع إليه ربع العبد أو يفديه مولا بنصف الدية كذا في المدسوط \* ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي \* وإذا جنى المكاتب جناية ثم مات فإن مات عاجز قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكاتبته أكثر من ذلك فإن الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وإن مات بعد ما قضى عليه بالجناية فترك تقضى من ذلك الجناية وإن مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية أو بعده فإنه لا تبطل الجناية فتقضى منه الجناية وأولاهم الكتابة ثم إن فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا إذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما إذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالدين والجناية وبطلت الكتابة فإن مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فإن ولي الجناية يكون أسوة سائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدأ بالدين ثم بالكتابة ثم إن فضل شيء يكون لوارث المكاتب وإن لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فإنه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله إذا كان مات ترك المكاتب فيه وفاء بالدين والجناية والكتابة جميعا فاما إذا كان لا يفي بالكتابة وانما يفي بالدين والجناية لا يغير هل تبطل الجناية إذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعا وإن لم يكن قضى

وإذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قيمته ألف درهم فلم يقض على شيء حتى قتل قتيلا آخر خطأ أو قيمته يومئذ ألفان ثم رفع إلى القاضي فإنه يقضى على المكاتب أن يسحق في ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولي القتل الثاني والألف الموجود وقت الجناية الأولى يكون بين ولي القتل الأول والثاني على قدر حقه ما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل إليه الألف وحق الأول في عشرة آلاف فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهما عشرة أسهم للاول وتسعة أسهم للثاني فما خرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الاول والثاني على قدر حقه ما على تسعة عشر سهما كذا في المحيط \* قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلا خطأ فأعور ثم قتل آخر خطأ أو قيمته ألف يقضى عليه بالفين ألف للاول بقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقه ما وحق الأول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهما تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي \* مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ أو قضى عليه بأحدى الجنايتين ثم قتل آخر خطأ فإنه يكون للمقضى له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضا بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينهما وبين الثالث أثلاثا ثلثاه للاول وسط وثلثه للثالث كذا في المدسوط \* وإذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قضى عليه بنصف القيمة لأحدهما والآخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورث في الرق فإنه يخير المولى بين الدفع والفداء فإن اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف إلى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الأول والنصف الآخر يتقسم بين ولي القتل الثالث والاولى على قدر حقه ما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما أثلاثا ثلثا للنصف الثاني وثلثه للثالث وان اختار الفداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للاول نصف قيمة العبد ديناً على العبد فيقال للمولى أما أن تقضى دينه أو يباع العبد عليك فإذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بينه والنصف بخلاف ما لو قضى الثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فإنه إذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فإنه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط \* وإذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم قتل آخر فخاف الآخر فخاضم إلى القاضي وهو مكاتب بعد فإنه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فإن عجز المصطفى جاء الاوسط فإنه يدفع إليه ربع العبد أو يفديه مولا بنصف الدية كذا في المدسوط \* ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي \* وإذا جنى المكاتب جناية ثم مات فإن مات عاجز قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكاتبته أكثر من ذلك فإن الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وإن مات بعد ما قضى عليه بالجناية فترك تقضى من ذلك الجناية وإن مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية أو بعده فإنه لا تبطل الجناية فتقضى منه الجناية وأولاهم الكتابة ثم إن فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا إذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما إذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالدين والجناية وبطلت الكتابة فإن مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فإن ولي الجناية يكون أسوة سائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدأ بالدين ثم بالكتابة ثم إن فضل شيء يكون لوارث المكاتب وإن لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فإنه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله إذا كان مات ترك المكاتب فيه وفاء بالدين والجناية والكتابة جميعا فاما إذا كان لا يفي بالكتابة وانما يفي بالدين والجناية لا يغير هل تبطل الجناية إذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعا وإن لم يكن قضى

كالصحيح حال الحياة والمات حتى إذا تناقضا وتناقضا القاسد فلم يرتحم جسد الرهن القاسد حتى يؤدي إليه الرهن ما قبض وبعد موت الرهن المرتحم بالرهون القاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لحق الدين الرهن القاسد أما إذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد

قبضه ليس للرتين حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتين أولى من سائر الغرامات بقدموت الراهن لعدم المقابلة كحكمة سادا السبب بخلاف الرهن السابق والدين (٧٢) الا لاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمه وبخلاف

الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر لصحة السبب وبه المقابلة الحكيمة المرتين اذا رد الرهن كان مساويا لسائر الغرامات

نوع في نصر فهم ما فيه أعنى الراهن المعسر الرهن فالمرتين يستسعى العبد فنظر الى قيمته يوم العتق أو الرهن فيسمى في الاقل من هؤلاء ثم يرجع العبد به على الراهن اذا أيسر ويرجع المرتين بما بقي من دينه على الراهن ان فضل والتدبير كالعق الا أنه يسمى في كل الدين لانه على ملك المولى لم يخرج بالتدبير عن ملكه ولا يرجع على مولاه بما سعى بخلاف المعتق \* أجز المرتين الرهن من أجنبي بلا اجازة الراهن فالغلة للرتين ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالعاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وان أجز بأمر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وقد مر وكذا لو رهن من غيره باذن الراهن بطل الرهن الاول ولا يعود الا برهن جديد وان أنلف المرتين الغلة في هذه الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل المالك وان استعمل الرهن بلا اذن الراهن وهلك حال الاستعمال ضمن كل قيمته

القاضي بالجناية فان الجناية تبطل ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط \* ولومات المكاتب وتركة ولدا قد ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية قد قضى بها أو لم يقض بها سمي الولد في الدين والجناية والمكاتبته ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فان عجز الولد ورد في الرق بعد ما قضى عليه بالجناية بيع وكان ثمنه بين الغرما وأصحاب الجناية بالحصص وان عجز قبل القضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يباع في الدين فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولادين على المكاتب وقد قضى عليه بالجناية أو لم يقض فان على الام والولد السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن أُرش الجناية مع بدل الكتابة فان قضى عليها ما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتيلا خطأ قضى عليه بقيمة لولي القتل سوى ما عليه لولي جناية المكاتب فان عجزا بعد ذلك بيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنايته المكاتب كذا في المبسوط \* مكاتبه جنت ثم ولدت فحزرت ولم يقض دفعها ولوقضى عليها ثم ولدت بيعت فان وفي ثمنها بالجناية والا يبيع ولدها كذا في محيط السرخسي \* ولومات المكاتبه وتركة مائة درهم وابلوا لونه في مكاتبته أو عليها دين وقد قتل قتيلا خطأ قضى بها أو لم يقض فانه يقضى على الابن أن يسمى في المكاتبته والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالحصص وان استدان الابن ديناً وجنى جنايته ففرض عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنايته فاعليه أن يسمى في ذلك كله فان عجز بيع في دينه وجنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايته بالحصص وان كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاها أو فداءه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنايته فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنايته عليه سبيل ولو فداء المولى فقد طهر بالفداء من الجناية فيباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايته كذا في المبسوط \* مكاتب قتل ثلاثة خطأ فذهب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو يفدى كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل المكاتب رجلاً عداؤه وليان فعنه ما سعى للاخر في نصف القيمة كذا في المبسوط \* عبد دين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير اذن شريكه ثم جنى يسمى في نصفه وغرم الشريك الاقل من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد دين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جنايته ثم أدى فعتق فانه يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف أرش الجناية وبأخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء أعق وان شاء استسعى العبد وان شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف أرش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو خوصص المكاتب في الجناية قبل أن يعتق ففرض عليه بنصف أرشها ثم عجز عن المسكاته فانه يباع بنصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للاخر ادفع نصيبك بنصف الجناية أو افسده بنصف أرشها كذا في الحاوى \* واذا كاتب أحدهما نصيبه بغير أمر المكاتب عبداً جنى جنايته ثم أدى الكتابة فعتق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء دفعه وان شاء فدياه بالدية فان كان هذا العبد الخاني ابن المكاتب وولد عنه من أمته كان على الخاني أن يسعي في الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق أو يستسعى ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم أدى الابن يعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسمى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالعقاب ضامن لنصف قيمته والذي لم يكاتب كذا في المبسوط \* ولو كاتب أمه شتركة بغير اذن شريكه فولدت فكاتب الاخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام أو أمه عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي

حنيفة

وصار رهنه ما كانه كذا أن تلقه أجنبي وضمن القيمة ولا يسقط شيء من الدين ولو تلف بعد الاستعمال يسقط

الدين لما مر بخلاف التلف حال الاستعمال باذن الراهن لما مر وكذلك لو أعاره الراهن أو المرتين من أجنبي باذن الاخر وهلك في يد



الاجنبى لا يسقط شئ من الدين والسرتهن اعادته لما مر ان بالا عانة ينعقد ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن ويبدأ الاجارة والرهن  
يظل عقد الرهن لا يبدأ الوديعة ولو ولدت المرهونة في يد المستعير رهنها كان أو مرتهنأ أو (٧٣) أجنبيا فالولد رهن \* رهن

نوباساوى عشرين بعشرة  
وأذن للرتهن في لبسه فليس  
ونقص ستدرهم من لبس  
المرتمن بالأذن ثم لبسه ثانيا  
بلاذن فنقص أربع عشرة  
ثم ضاع الثوب وقيمة عشرة  
يرجع المرتمن على الرهن  
بدرهم لأنه رهن بعشرة  
وقيمة عشرين صار كل  
درهم من رهن بدرهم فبذهب  
الستة وجب له على الرهن  
ثلاثة لأنه ذهب باستعمال  
الرهن حكما لأنه استعمله حكما  
بأمره المرتمن بالاستعمال فإذا  
ذهب أربعة بعده باستعمال  
المرتمن بلاذنه وجب  
ضمانه على المرتمن قلما  
هالك وقيمة عشرة صار  
مستوفيا خمسة بالهلاك  
وجوب للرهن على المرتمن  
أربعة والمرتمن على الرهن  
ثلاثة فصارت الثلاثة  
بالثلاثة بقي على المرتمن  
درهم احتسب بحقه وبقي له  
الى تمام حقه درهم لحصول  
التسعة خمسة بالهلاك  
وثلاثة بالمقاصة ودرهم  
بالاحتساب فأخذ درهم  
لا غير التي انقضى المرهون  
المرتمن في كيسه المتخرق  
وضاع بالسقوط يضمن كل  
الفاضل من الدين أيضا \*  
قال المرتمن أعطه للدلال  
للبع وخذ حقه فدفعه الى  
الدلال وهلك في يده لا يضمن

حينئذ رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* وإذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم  
ولدت ولدا ثم ازدادت خيرا أو نقصت بعيب ثم ازدادت فعتقت فاختار الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف  
قيمتها يوم عتقت وللذى لم يكتب أن يستدعي الابن في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا  
فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمه أو جنت عليه جناية لا تبلغ النفس ثم أذا فعتقا والمولى  
موسر ان فللذى كاتب الولد أن يضمن الذى كاتب الام نصف قيمتها وإن شاء استساعاها وإن شاء أعتقها  
ولا ضمان للذى كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط \* عبد بين رجلين ففأ العبد عينا أحدهما ثم  
كاتب المفقوعة عينه نصيبه منه ثم جرحه جرحا آخر فأتى من مكاتب فى الاقل من نصف القيمة وربع  
الدية وعلى المولى الذى لم يكتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول لأن العبدان كان قد أدى وعتق لم يجب  
على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسى \* وإذا كان العبد  
بين رجلين جنى عليه أحدهما ففقه عينه أو قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية  
ثم جنى عليه العبد جناية ثم ان الذى باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المحنى عليه على نصيبه منه ثم جنى  
عليه جناية أخرى ثم أدى فعتق ثم مات المولى من الجنائيات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع  
الدية وعلى الذى لم يكتب سدس وربع سدس دية صاحبها الاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع  
سدس الدية كذا في المبسوط \* عبد لم يذود جنى على ذر فكتبه ذر على المكاتب الجناية جنى عليه أخرى ثم  
كاتبه زيد جنى عليه جناية أخرى فأتى من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل نصف أنصف نصف النفس  
بثلاث جنائيات حقة وجنائيتين حكما أما نصيب المحنى عليه فقد أنصف نصف النفس بجناية قبل كتابة  
وهي هدر وجنائيتين بعدهما وموجبهما واحد وهو الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب  
وأما نصيب غير المحنى عليه فقد أنصف نصف النفس أيضا بجنائيتين قبل الكتابة وحكمهما الوجوب على المولى  
فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وجنائة بعد الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب وان جنى على  
أجنبى فكتبه أحدهما وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه فكتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فأتى من نصف  
الاول أنصف نصفه بثلاث جنائيات ولها حكم جنائيتين فصار مختارا في الاولى ربع الدية وموجب البقية  
على المكاتب وهو الاقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنائيتين قبل الكتابة وحكمهما  
واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الاقل من  
نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم يعلم بضمانه الاقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضا الاقل من  
قيمتهم ومن نصف الدية كذا في الكافي \* رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولدا جنى الولد جناية فانه يسمى في  
نصف جنايته ويكون نصفه على المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان  
أعتق السيد الام بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسمى في نصف قيمته للولى ونصف الجناية على الولد  
وكذلك حكم الجنائة اذا أعتق المولى الولد الا أن ههنا لا سعاية على الولد ولولم يعتق واحدا منهما ولم يجنبا  
على الاجنبى ولكن جنى أحدهما على الآخر لم يضمن كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف  
الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له هو مستمك لذلك  
بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني للولى باعتبار أن الجنى عليه نصفه مملوك للولى غير مكاتب فيصير بعضه  
بالبعض قصاصا ولو جنت الام ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئا فاولدها بمنزلة ما يسمى في نصف  
الجناية والمكاتب وعلى السيد نصف الجنائة ويستوى ان كان قضى عليها بالجناية أو لم يقض فان جنى  
الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضى عليه بجناية أمه فان الذى قضى به عليه من جناية أمته دين في  
نصفه غير أن للولى أن يدفعه بجنايته فيكون للولى أن يدفعه بجنايته وان شاء فداءه فان فداءه يسع نصفه في

(١٠ - فتاوى سادس) المرتمن ولو باع المرتمن ما يخاف عليه الفساد من المتولدين الرهن كاللبن والثروة وكذا نفس الرهن  
اذا كان مما يخاف عليه الفساد باع باذن القاضى ويكون غنمه رهننا وان باعه بلاذن القاضى ضمن وليس للمالك بيع الرهن اذا كان

الراهن مفلسا عند الامام لانه لا يرى الحجر على الحجر المدبون وفي المنية للمرتحن بيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته وفي (٧٤) العتاني استأجر المرتحن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة وان استأجره فاسد او وصل اليها

الدين الذي على أمه وان دفعه لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط \* واذا أقر المكاتب بجنابة عدا أو خطأ لزمه ولو قضى عليه بجنابة خطأ ثم عجز هدر دمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجنابة موجبة للمال لا يؤاخذ به بعد العجز عنده صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤاخذ بها ويبيع فيها اذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو أعتق ضمن قضى بها أولاً كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يعجز ولكنه أدى فعتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي \* لو قتل المكاتب رجلاً عدا ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائز ويلزمه المال بالمعجز فان عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف وعمره رحمه الله تعالى لا يلزم بيع فيه كذا في المبسوط \* ولو أقرت مكاتبه على ولدها لم يلزمها عتق أو عجز فان مات وترك وفاء قضى في ماله بالاقبل ولو أقر الولد على أمه بجنابة لم يثبت فان ماتت الام لزمه الاقل من الدين والنكابة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان قد أدى ثم عجز لاسترد من المقر له ولو أقرت الام على ابنها بجنابة ثم قتل الابن خطأ وأخذت قيمته قضى بما أقرت في القيمة وكذلك لو أقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه جاز اقرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها أولياء القاتل الا آخر بالدية وأولياء قاتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط \* جنابة المكاتب على المولى وجنابة المولى عليه خطأ بمنزلة جنابة الاجنبي فأما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولاه عدا اقتص منه وجنابة المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجنابة المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي \* وكل من يتكاتب على المكاتب فهو في حكم الجنابة بمنزلة المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه كذا في المبسوط \* وجنابة عبد المكاتب مثل جنابة عبد الحر الا أنه اذا أدى والفداء ازيد من قيمته فاحشاً ودفع وقيمة العبد أكثر من الارش فاحشاً صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي \* وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبد اتجر عليه دين آخر يبيع العبد في دينه خاصة فان بقي من غنمه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جني جنابة وليس للمكاتب مال غيره يخير المولى فان شاء دفعه فهو وجيع الغرماء بالجنابة ولا حق للغرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجنابة برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء افدوه بالدية ثم يبيع في دين الغرماء فان كان عليه دين أيضاً فانه يخير مولاه فان شاء دفعه وأتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء لغرماء المكاتب وان شاء فداءه ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط \* عبد شح حرام موصحة ثم دبره مولاه فنجح العبد موصحة أخرى ثم كاتبه مولاه ثم شحبه أخرى ثم أدى فعتق ثم شحبه أخرى وشحبه أجنبي ومات والمولى عالم بالجنابات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الاخر أتلفه العبد بربع جنابات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنابات فحكم الاول في الدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة أتلفها الاجنبي وأربعة أتلفها العبد والسهم الاول صار للمولى مختاراً بالتدبير وهو عالم بما يلزمه من الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممنوع بفعل سابق على الجنابة فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جنابة الحر فوجب الدية على عاقلة وان لم يدبر والمسئلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما النصف الاخر فقد تلف بثلاث جنابات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلاثة بجنابة الاجنبي وتلف ثلاثة بجنابة العبد فليزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس

ومضى زمان مقدار ما يجب شيء من الاجر بطل وان لم يصل حتى فسح الاجارة بقي الرهن وان أخذ المرتحن الارض من اربعة بطل الرهن ان البذر من المرتحن وان من الراهن لا يطل وكذا من أجرداره من غيره ثم رهنها منه صح الرهن وبطلت الاجارة واذا باعها بادن المرتحن صح ويكون الثمن رهنها مكانه قبض الثمن المشتري أولاً لقيامه مقام العين والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل يكون قيمته رهنها بقاء حتى لو تلف الثمن على المشتري يكون من المرتحن ويسقط دينه كما لو كان في يده \* ولو جاز المرتحن العنب أو قطع الثمر بغير إذن الحاكم لا يضمن بخلاف البيع لان القطع لحفظ الملك في العين والبيع لحفظ المالية وهذا اذا جاز مع تناول لم يحدث نقصاناً فان أحدث نقصاناً ضمن ويسقط كل الدين ولو شاء أو بقره يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتحن يضمن قياساً واستحساناً فالخاسر أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملك المرتحن ولو فعله ضمن وان فيه حفظ المال عن

الفساد اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتحن ان يفعل وان بغير أمر القاضي اذا كان فيه حفظ وتخصيص الدية كتاب المضاربة فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة المضارب شريك رب المال ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف

لا يطل بالشروط الفاسدة ولو شرط من الربح عشرة دراهم فبطل لانه شرط بل لقطع الشركة ولا يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم \* شرط أن يتجرى الكوفة فخرج الى البصرة ضمن بالشراء \* معه ألفان قال لربه دفعت (٧٥) ألفا ورجعت الفأوق قال رب المال

كلاهما رأس المال فأقول

قول المضارب ولو قال دفعت

ألفا للمضاربة ورجعت ألفا

فقال رب المال لا بل بضاعة

فأقول لرب المال وفي

المضاربة الفاسدة اذا عمل

وربح فالربح لرب المال

وعليه وضيعته وللعامل أجر

مثل عمله ربح أو لا لكن

أجر المثل بالغابغ عند محمد

وعند الثاني لا يجاوز به

المسمى \* ولتلف المال

في يده له أجر مثل عمله ولا

ضمن عليه وعند محمد

رحمه الله تعالى يضمن قيل

المذكور في الكتاب قول

الامام رحمه الله تعالى بناء

على مسئلة أجبر المشتري

وفي الشافي قال لا يضمن

والمضاربة الصحيحة

والفاسدة سواء ولم يذكر

الخلاف وبه يفتي \* دفع اليه

ألفا وقال خذ مضاربة

بألف أو نصف جاز

وما شرط فهو للمضارب

والباقى لرب المال

والثاني فيما عدا المضارب

وما لا يملك

مضارب مع ألف

اشترى بها ثيابا فنقصها

وجلبها بمائة من عند

نفسه وكان قاله

رب المال اعمل برأيتك

أولم يقل فهو منطوق

لانه لو جاز على رب المال

صار رب المال مستدينا

الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله أعلم

### باب الرابع عشر في الجناية على المالك

واذا قتل رجل عبد اخطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الامة اذا زادت قيمته على الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج \* ولو غضب عبد اقيمة عشر و ألفا فهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية \* ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن سماعة رجل جل على عبد رجل محتوما ورجل آخر جل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير اذن المولى فأت من ذلك كله فعلى صاحب المحتوم ثلث قيمته وعلى صاحب المحتومين ثلثا قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولا تعقل العاقلة فمما جنى على المالك خطأ قيام دون النفس وان كان الجاني حرا فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط \* وأما الجناية على أطراف العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شيء من الحرفية الدية تجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفية نصف الدية فقيمة من العبد نصف القيمة الا اذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر نقص عشرة أو خمسة وعندهما يقوم صحيا ويقوم منقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا قاتل بقواته منفعته مقصودة وذلك كالعين واليد فاما ما يقصده الزينة فهو الاذن والمباحين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول وفي قوله الآخر لا يقدر ذلك ويلزمه النقصان كذا في المحيط \* وفي يد العبد نصف قيمته لا يراد على خمسة آلاف الا خمسة كذا في الهداية \* وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية والكافي \* وكل جناية ليس لها أرض مقدر في حق الحرف في العبد نقصان القيمة كذا في السراجية \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أشفار عيني المملوك اذا شقها انسان فاخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في أشفار عيني المملوك وفي حاجبيه وفي أذنيه ما نقصه وهو قولى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا أحفظ في اللعبة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه ان شاء دفعه وأخذ قيمته وان شاء لم يدفعه وأخذ من الجاني ما نقصه وفي الاصل أن في شعر العبد وحليته حكومة عدل وكأنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أذن العبد وأنفه وحليته اذا لم تثبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي المختلفات عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* ولو حلق جعد عبد انسان ونبت مكانه أبيض يلزمه النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة أن ينظر الى قيمة العبد وبه جعد الى قيمته ولا جعده وبه وانما طريقه أن ينظر الى قيمته وأصول شعره نابتة سودا الى قيمته وأصول شعره نابتة بيضا كذا في الظهيرية \* ومن فقهاء عني عبد فان شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقهاء عني عبد فقلت العبد من غير الفقه فلا شيء على الناقى وان لم يمت ولكنه قتلنا انسان لزم الناقى النقصان وقال محمد رحمه الله تعالى ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* اذا فقأ رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده فعلى الناقى ما نقصه وعلى

عليه ولم يأمر رب المال بذلك وقوله اعمل برأيتك لا أثر له في الاستدانة لانه ليست من أعمال المضاربة وجملة ثلاثة أقسام قسم من المضاربة ونوعها وهو يملك بطلق المضاربة قاله اعمل برأيتك أولا كالايداع والاعارة والاستعارة والاجارة والارتها والرهن وقسم ملحق بالمضاربة

أو قصرها ولا يصير في المال  
لأن القسارة ليست بعين مال  
قائم وفي المضاربة المطلقة  
له شراء السفن وفي المقيدة  
لا ويملك الاستئجار \* أمره  
بالبيع من فلان فباع من  
غيره ضمن بخلاف ما لو وكله  
بالشراء من فلان فاشترى من  
غيره لا يضمن ذكره في الوكالة  
وفي رواية المضاربة يضمن  
في الوجهين \* دفع إلى رجل  
ألفاً بالتصريف ثم دفع إليه ألفاً  
آخر بالثلث ولم يقبل فيها  
أعمل برأبك وخططهما  
لا يضمن وإن ربح فيهما  
اقتسمان نصف الربح أنصافاً  
ونصفه أثلاثاً والمضارب  
لا يملك أن يضارب إذا لم  
يقبله أعمل برأبك ولا يضمن  
بنفس الدفع إلى الثاني فإن  
عمل بغيره أو شراهما  
مخالفاً ورب المال بالخيار في  
تعيين الأول أو الثاني فإن  
ضمن الثاني رجع على  
الأول وإن ضمن الأول  
صحت المضاربة بين الأول  
والثاني \* أمره بأن يضارب  
بما عليه بالنصف فاشترى  
فالمشتري للدين والدين  
على حاله بناء على عدم صحة  
التوكيل بالشرا بجماعه  
عند الإمام بلا تعيين البائع  
أو المشتري ولو كان الدين على  
ثالث فقال أقبض مالي على  
فلان وعمل به مضاربة  
وكذا ودفعه عرضاً وقال

اعمل بئنه بعد بيعه مضاربة جاز. ولو قال للغاصب أو المستودع أو المستبضع اعمل بما في يدك من المال مضاربة جاز. وكذلك قال زفر لا يجوز في الغصب قلنا كون المال مضموفا عليه لا يمنع صحة الامتثال فاذا امتثل انتفى الضمان ولا يصح مع بقاء الدافع عاقد اكل

الدافع أولا كالأب والوصى اذا دفعا الى غيرهما مضاربة وشرطامعه أن يعمل الصغير فيه أيضا ولو شرط عمل نفسه ماصح لانهم ما يمكن أن يأخذ مال الصغير مضاربة لانفسهم ما فيمكن أن المشاركة مع غيرهما (نوع فيما يجوز أن (٧٧) يشترط من الربح وما لا يجوز)

كل شرط أوجب جهالة الربح أفسدها لان الربح معقود عليه وجهالة المعقود عليه في العقد نفسه وان لم يوجب جهالته صحت وبطل الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كالموشرط الوضعية على المضارب لانه لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج \* قال محمد رحمه الله تعالى شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة ولو شرط ثلث الخارج وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قبل الرواية في المزارعة رواية في المضاربة فيكون في المسئلة روايتان وجه الفساد قطع الشركة في الخارج وجه الجواز انه انعقد على ربح معلوم فصح ثم عطف عليه شرط اذا فسد الشرط كسائر الشروط الفاسدة والصحيح الفرق بين المزارعة والمضاربة لان معنى الاجارة في المزارعة أظهر لانها لا تصح بلا بيان مدة وفي المضاربة لا يشترط بيانها فلما رجحت معنى الاجارة فالاجارة مما تطل بالشرط الفاسد وفي المشتق كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسدها ولو فيها يفسدها سانه دفع البسه انفعالي النصف وعلى أن يدفع رب المال الى المضارب أرضا للزراعة سنة أو داهم للسكنى سنة تبطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال أن يدفع له أرضا أو داهم فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا من عمله وأجرة داره \* دفع اليه ألفا وقال ان اشترى به يرافقه النصف

وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهم او يغرم ان قيمته على قدر أرش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما أرش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقى من النفس عليهما نصفان وان علم أن احدي الجراحتين قبل الاخرى وقد مات منهما فعلى الجراح الاول أرش جراحته من قيمته صحيحة وعلى الجراح الثاني أرش جراحته من قيمته مجرورا بالجراحة الاولى وما بقى من قيمته فعليهما نصفان وان برأ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى لا تستغرقها فعلى الاول أرش جراحته وعلى الثاني قيمته مجرورا بالجراح الاول ويدفعه اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني أرش جراحته وعلى الاول أرش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط جناية المجر على المدبر كالجناية على القن حتى لو قتلته حرقه فعلى عاقلته قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا أنهم يفترقان في خصلة وهي أن الجراح اذا قطع يدي مدبر أو رجله أو فقا عنه غرم ناقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته ألف درهم فبرأ وزاد حتى صارت قيمته ألفين ثم فقا عنه آخر ثم اتقص البره من ماله والمدبر بين اثنين فعا أحدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فلهذا عفا عن اليد على صاحب العين سبعمائة وخسون درهما على عاقلته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلته ان كان خطأ كذا في المسوط \* رجل شج عبد غره موشحة فدبره سيده ثم شجبه الشاح موشحة أخرى ثم كاته فشجبه أخرى ثم أذى المكاتب فعتق فشجبه أخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجرة الاولى ويغرم نقصانها أيضا الى أن جنى الشاتية ويغرم بالشجرة الثانية نصف عشر قيمته مدبرا مشجوبا ونقصانها الى أن كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبا مشجوبا بشجبتين ونقصانها الى أن عتق وثلث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجرة التي بعد للعتق أرشوا لنقصانها كذا في الكافي \* وأصله أن التدبير بعد الجناية لا يدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجناية تهم در السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### باب الخامس عشر في القسامة

هي الايمان تقسم على أهل المحلة الذين وجد القليل فيهم كذا في الكافي \* وسببها وجود القليل في المحلة أو مافي معناها من الدار أو الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية إذا وجد قتل في محلة قوم وأدعى ولي القتل على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا وليه عمدا أو خطأ وأنكر أهل المحلة فانه يحلف خمسون رجلا منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ولا يحلف بالله ما قتلنا والخيار في التعيين الى ولي القتل ان كانوا أكثر من خمسين رجلا وان كانوا أقل من خمسين فانه يكرر اليمين على بعضهم حتى يتم خمسين يمينافان حلفوا غرموا الدية وان تكلموا فانهم يحبسون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعى أن أهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شاهدا للذبح بان كان بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم يكن شاعدا للذبح بان لم يكن بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة ثم يجب الدية على عاقله أهل المحلة في ثلاث سنين وان ادعى القتل على بعض أهل المحلة لا باعيا منهم فكذا الجواب تجب القسامة والدية على أهل المحلة وكذا الجواب اذا ادعى على بعض أهل المحلة باعيا منهم استحسانا وان ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة لم يكن على أهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للذبح ألك بينة على ما ادعيت فان قال نعم أقامها

وان دفعنا فاله الرابع وان اشترى شرا فله الثالث وما اشترى اسحق المشروط وان اشترى بالاعيان بعده شرا فله الثاني اخر لو قوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن يكون النفقة (٧٨) على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت وعن الثاني دفع اليه على أن يبيع في

دار رب المال أو دار المضارب

جز ولو على أن يسكن رب

المال داره أو المضارب داره

لم يجز وقوله لم يجز يحتمل

الشرط ويحتمل المضاربة

\* خذ على أن لا نصف

الربح أو ثلثه جاز وله المشروط

والباقى لرب المال لانه

تمامه ملكه والمضارب يستحق

بالشرط ولو قال على أن لا

نصفه صح استحسانا

لاستدعائها الشركة في بيان

حصة أحدهما بتعين حصة

الآخر ضرورة وجه القياس

انه لا حاجة الى البيان في

جانبه فصار كأنه سكت ولو

قال لي نصفه ولك ثلثه

جازت وللمضارب الثلث قال

ما رزق الله شهاصته لانه

للساواة قال الله تعالى أن

الماء قسمه بينهم

نوع في اللفاظ

ما يكون شرطاً ستة دفعت

على أن يعمل بخوارزم

او يعمل بها بخوارزم او يعمل

بها مجزوما أو مرفوعا أو

فاعمل في خوارزم أو قال دفعت

مضاربة فاعمل بخوارزم

أو اعمل فيها مشورة

لا تقييداً والحاصل أنه (٣) اذا

ذكر عقيب لفظ المضاربة

ما لو اعتبر ابتداء لا يصح بان

كان لا يستقيم الابتداء به

ومتي تعلق بالتقدم يصح

ويعتبر به ليقا ولو ذكر

ما يستقيم الابتداء به لا يصح

ونبت ما ادعاه بينة وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه عينا واحدة ولا يحلف بخسين عينا ولا ولياء  
القتيل أن يختار واصالحى أهل المحلة وأهل البلدة والعشيرة الذين وجد القاتل بين أظهرهم وتعيين  
صالحى العشيرة استحساناً فمن لم يوجد في المحلة من الصالحين لم يوجب له من القاتل أد بكثر الزمان  
على الصلحاء حتى يتم خمسون بينة هل لذلك أم يضم اليهم من فاسق العشيرة ما يكمل به خمسون رجلاً  
لم يذ كر محمد ربه الله تعالى هذا الفضل في الكتاب وروى عنه في غير رواية الاصول أنه ليس لولى القاتل  
ذلك ولكنه يختار من بقى في المحلة حتى يكمل خمسون رجلاً لا كذا في المحيط \* وله أن يختار الشبان  
والفسقة وله أن يختار المشايخ والصلحاء منهم كذا في الكافي \* والخيار لولى القاتل دون الامام كذا  
في فتاوى قاضخان \* ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا يدخل في القسامة الاعمى والمحدود  
في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج \* ولا يدخل في القسامة النساء والماليك من المكاتبين  
وغيرهم ومعنى البعض في قول أى حنيفة ربه الله تعالى كالمكاتب كذا في المبسوط \* والقتيل من  
به أثر القتل والميت من لا يكون به أثر القتل كذا في الذخيرة \* وان وجد ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية  
والاثر بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق أو خروج الدم من عينه أو أنه كذا في خزائن المفتين \*  
وان خرج الدم من القم ان علامن الجوف كان قتيلاً وان نزل من الرأس فلا كذا في المحيط \* وان خرج  
من دبره أو ذ كره فليس بقتيل كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف  
البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محله فله أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالطول  
أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد رأسه فلا شئ عليهم فيه كذا في المبسوط \* ولو وجد  
فيهم جنين أو سقط ليس به أثر لضرب فلا شئ على أهل المحلة وان كان به أثر لضرب وهو تام الخلقة  
وجب القسامة والدية عليهم وان كان ناقص الخلق فلا شئ عليهم كذا في الكافي \* واذا وجد العبد  
أو المكاتب أو المذبر أو أم الولد الذى يسعى في بعض قيمته قتيلاً في محله فعليه القسامة وتجب القيمة على  
عواقل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط \* وان وجدت البيعة والدية مقبولة فلا شئ فيها كذا  
في فتاوى قاضخان \* ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أى حنيفة ومحمد ربهما الله تعالى  
كذا في التبيين \* وهى على أهل الخطة دون المشتري ولو بقى منهم واحد هذا قول أى حنيفة ومحمد ربهما  
الله تعالى وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو على المشتري والملاك دون السكان عندهما هكذا  
في السراج الوهاج \* واذا وجد قاتل في محله خربة ليس فيها أحد وبقر بها محلة عامرة فيها أناس كثير  
تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا في محيط السرخسى \* واذا التقى قوم بالسيوف فأجلوا  
عن قاتل فهو على أهل المحلة إلا أن يدعى أولياؤه على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة  
ولا على أولئك شئ حتى يقيموا بينة كذا في الكافي \* وان وجد القاتل في دار انسان فالدية على عاقلته  
والقسامة عليه وعلى قومه ان كانوا حاضرين وان كانوا غيباً فالقسامة على رب الدار بكر رعايه الايمان هذا  
عند أى حنيفة ومحمد ربهما الله تعالى هكذا في الهداية \* واذا وجد في دار أحد من المشتري فعليه  
القسامة والدية على عاقلته كالمالك في المحلة أهل خطة وقد وجد قاتل في دار أحدهم كانت القسامة على  
صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الخطة برأ من ذلك كذا في المحيط \* وان ادعى لولى القاتل  
على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل شهادتهم ما بالاجماع كذا  
في السراج الوهاج \* واذا وجد الرجل قتيلاً في محله وادعى لولى القاتل على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله  
وشهد بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فإنه تقبل شهادتهم ما ببرأ أهل المحلة من القسامة والدية ان  
شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي وجد فيها القاتل قال أبو حنيفة ربه الله تعالى لا تقبل شهادتهم ما

تعلقاً بل ابتداء \* وما ينقد مضاربة بل لفظها خذ واعمل بها على أن لا تلت الربح وأخذوا بتبعها متاعاً فافضل ذلك  
كذا صرح لانه أى بمعناها \* خذ هذا المائى واشترها ثوباً بهروياً بالنصف ولم يزد له الشرا وليس له البيع لانه ذكر الشرا ولم يذ كر البيع فكان



فكان شرط الاقامة

الوكيل إذا أخر بضمنه والمضارب لا لأنه يملك أقالة العقد ثم البيع بنسيئة لا الوكيل ولو احتال على موثر ولا يقرض ولا يأخذ الشفعة إلا أذن من على ذلك وله المسافرة به إلا إذا تم إمام المالك عن الخروج عن البلدة

لو خصص بعد العقد فان كان لم يشتر او تصرف فيه والمال عين صح تصرفه كالا بداه لانه عيّن العزل فكذا انتهى عن بعض مقتضى العقد  
فاما بعد الشراء فلا يصح النهي (٨٠) عن كل ما استفاد به اطلاق المضاربة ولا يعمل نهيه لان حق التصرف لم يظهر الرجح ثابت

فانه يطل حقه فيه  
الاذا نص على أن لا يبيع  
بالنسيئة ولانه اذا لم يملك عزله  
لا يملك تخصيصه لانه عزل  
من وجهه وقبل النقد لا يملك  
العزل فلا يملك التخصيص  
أيضا فاذا انهاء عن المسافرة  
بعدها لم يصح نهيه في  
المشهور لانه ملك السفر  
باطلاق العقد وعلى الرواية  
التي لا يملك السفر لا يبيع  
التفويض يصح وأما اذا  
نهى عن الشركة وخط  
المال جاز لانه بمنزلة النهي  
قبل الشراء \* وبموت رب  
المال ينزل علم أول فلا  
يملك الشراء المبتدأ وملك  
يبيع المشتري ليقدم المال  
ولا يملك المسافرة لانتهاء  
العقد بخلاف النهي عنهما  
بقاء العقد ولو أخرجه الى  
مصر رب المال لا يضمن لانه  
يجب عليه تسليمه فيه \* وملك  
كل ما هو امر عام معروف  
بين الناس ولا يملك ما لا يعمل  
به التجار ولا ما هو ضرر لرب  
المال ولا الى أجل لا يبيع  
به التجار ولا الى السفر الذي  
يضمناه التجار خوفا \* ولو قال  
له اعمل بأمرك ثم نهى وقال  
لا تعمل رأيك قيل العمل صح  
\* ولو قال لا يبيع من فلان  
ولا تشتري منه صح ولو قيل العمل  
دفع اليه ما فليس لاحدهما  
التصرف بلا إذن الآخر  
لانهم رضي برأيهما وان كان

السرخصي \* وان وجد قتل في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي \* ولو  
وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو بغيرها فالدية على بيت المال من  
غير قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد قتل في أرض أو دار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على  
أربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كالموقوفة على أهل المحلة القسامة والدية كذا في  
محيط السرخصي \* ولو وجد القتل في قرية أو لمهل القوم شتى فهم السلم والكافر فالقسامة على أهل القرية  
المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عوالتهم وما أصاب أهل  
الذمة فان كانت لهم عوالت فعليه والافق أموالهم كذا في المبسوط \* ولو وجد قتل في محلة المسلمين  
وفيها ذمي نازل عليهم لم يستحق الذمي كذا في محيط السرخصي \* وان وجد قتل بين قريتين أو سكتين  
كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين الى القتل هذا اذا كان صوت القريتين يبلغ الى  
الموضع الذي وجد فيه القتل وان لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي  
المنتقى اذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرهما فهو على الرأس  
قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه اذا وجد قتل في أرض قرية وهو الى سوت قرية أخرى أقرب فان  
كانت الأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب الملك وان لم تكن مملوكة فهو على أقرب  
القريتين وفيه أيضا سئل محمد رحمه الله تعالى عن قتل بين قريتين أو سكتين أحدهما الى المحيطان والأرضين  
قال ان كانت الأرضين ليست بملك لهما تنسب الى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتا  
كذا في الذخيرة \* واذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب اليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألق  
رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في  
قتل وجددين ثلاث دور دار تمجي وذاران لهما مدينتين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان  
فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط ومن اشترى دارا فم يبعها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار  
فالدية على عاقلة البائع وان كان في البيع خيارا فلهما فهو على عاقلة ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقالان لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فالدية على عاقلة  
الذي تصير الدار اليه كذا في الكافي \* ومن كان في يده دار فوجد فيها قتل لم تعد له العاقلة حتى يشهد الشهود  
أنهم الذمي في يده كذا في خزائن المفتين \* واذا وجد في دار انسان قتل وفيها اخذ منه وغلبانه وأحرار ثمان  
القسامة والدية على رب الدار ومنهم كذا في التتار حاشية ناقلا عن الاسيحياني \* وان وجد في ملك مشترك  
قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عوالتهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان  
لاحد الشرية كمن ثلث الدار وللاخر ثلثها فالدية على عوالتهم نصفان وكذا لو وجد في شهر مشترك  
بين أقوام كذا في الذخيرة \* قال في الجامع دار مملوكة لاحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين واثل واحد  
منهم من بنى قيس فوجد في هذه الدار قتل فدينته على أحد عشر جزءا عشرة أجزاء منها على عاقلة بنى بكرين  
واثل وجز واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكرين وبين قيسين أو ثلاثا فوجد فيها قتل فالدية على  
عوالتهم أو ثلاثا وهذا الذي ذكره قول محمد رحمه الله تعالى رواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فانه قال في دار بين قيسين وهما مدينتين وجد فيها قتل فعلى التميمي نصف  
الدية وعلى الهمدانيين نصف الدية قال وانما هذا على عند القبائل بمنزلة قتل بنى بكرين وهما مدينتين  
سواء في القرب فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد أهل القريتين وكذلك قال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى في دار بين قيسين وبين أربعة من همدان وجد فيها قتل فالدية بينهم مائة مائة وعشرون  
تعالى تجب الدية أخاسا كذا في المحيط \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

قالا علمابرايكما وبان الشريك الآخر ان يعمل بحصول الاذن والمضارب يملك الشراء الفاسد والمشتري  
عاجل بالقبض لحصول الرجح ولا يملك شراء الممته والخمر والغنزير واما الولد والمدر يعلم أولا لعدم حصول الرجح اعدم امكان بيعه

والأذن ولو عايناه ما يحصل به الربح \* ولو اشترى بالابتغاب الناس فيه لا يلزم المالك وإن قال أعمل برأيك لأنه تبرع ولو باع بالابتغاب جاز عنده خلافهما إذا قيل له أعمل برأيك قال أبو الحسن يملك كله خلا الأقرض والاستدانة (٨١) والسفاح والشراء بالابتغاب

\* مات المضارب والمال عروض

فولاية البيع لوصي المضارب بخلاف العدل في الرهن وقيل للوصي ولرب المال معالان المال مشترك بينهما وإن مات رب المال والمال نقد بطلت المضاربة في حق التصرف وإن عرض في حق المسافرة بطل لا في حق التصرف فيملك به مع العرض والنقد \* ولو أتى مصرا واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فأتى بالتسع مصرا آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق فإن سلم المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع ولو خرج من ذلك المصرا قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن ونفقته في سفره \* أطلق المضاربة ثم قال لا تعمل بها إلا في الحنطة فان كان رأس المال قائما في يده صح نفيه عنه لأنه يملك الفسخ في كل التصرفات فكذا في بعضه وإن اشترى لم يصح لأنه لا يملك الفسخ فكذا النهي وإذا باع العرض وصار نقدا لم يملك التصرف إلا في الحنطة فان اشترى ببعضه دون بعض لم يمكن له أن يشتري بمباني غير الحنطة **فروع في الاختلاف** مقتضى المضاربة العموم فالقول لمن يذيعها والتخصيص عارض لا يثبت إلا بالينة

في رجلين في بيت ليس معهما أحد فوجد أحدهما مقتولا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أضمنه الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا أضمنه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة \* وإذا وجد القاتل في دارين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقلهم جميعا ثلاثا وتعمد الحسين في الكسر على أي العواقل شامولى القاتل وليس له أن يختار جميع الحسين على عاقلة أحدهم كذا في المحيط \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلة دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الشافعي عليهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أن لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي \* وإن وجد المالك قتيلا في داره فهو دية وبالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو وجد المالك قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو وجد قاتل في دار مكاتب فعليه أن يسعي في الأقل من قيمته ومن دية القاتل في ثلاث سنين ولا تنهه لها العاقلة كذا في الظهيرية \* وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكروها في الكتاب ولا شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنها تجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الآخر ومنهم من قال تجب عليه القسامة كذا في المحيط \* وإذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتب فعليه أن يسعي في الأقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج \* وإذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا إذا لم يكن على العبد دين فاما إذا كان على العبد دين فإنه يضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط \* وكذلك لو جنى العبد جنابة ثم وجد قتيلا في دار مولاه كذا في الظهيرية \* وإن وجد قاتل في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الإسلام في شرحه أن لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه الدية على عاقلة قاتله ساو استحسننا فان كان عليه دين فكذلك الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسننا كذا في الذخيرة \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار عده المأذون فكانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مدونا ولم يكن كذا في فتاوى قاضيهان \* العبد المرهون إذا وجد قتيلا في دار الراهن أو المرتهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المفتين \* ولو وجد قاتل في دار من لا تقبل شهادته له أو امرأة في دار زوجها فقيمة قسامة ودية ولا يحرم الأثر كذا في محيط السرخسي \* وإذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد فان الإيمان تكرر على المرأة حتى تخاف خمسين يمينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول كذا في شرح المبسوط \* وأما إذا كانت عشيرتها حاضرة تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية \* ولو وجد قاتل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة تكرر الإيمان عليها وعلى عاقلة الدية وعاقلة أقرب القبائل إليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا إن المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي \* وأجمعوا أن القاتل إذا وجد في دار صبي فإنه لا يكون على الصبي قسامة وإنما تجب الدية والقسامة على عاقلة وأجمعوا أنه إذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون وإنما القسامة والدية على عاقلة كذا في الذخيرة \* ولو وجد قاتل في قرية أو دار لا يتام فان كان فيه مكرم كبر فالقسامة عليه والدية على عاقلة وان لم يكن فيه مكرم كبر فالقسامة والدية على عاقلة كذا في محيط السرخسي \* وإذا وجد القاتل في دار ذي القسامة عليه بكر عليه خمسون يمينا فاذا حلف أن كان له عاقلة وكان يتعاقلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والالتجيب الدية في ماله كذا في الذخيرة \* لو وجد قاتل في دار بنته وبنته وهى بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا بد من ثلث الدية على عاقلة أو عاقلة عاقلة ولها السدس على عاقلة أخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج أخته فلا شيء له كذا

(١١ - فتاوى سادس) وإذا انفقا أن العقد وقع خاصا واختلغا فيما يخص العقد فحق القول لرب المال لانفاقهما على العدول عن الظاهر والأذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله \* أمر ذلك بالتجاري البراوىع الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه العموم وعن الحسن عن

الامام انه لم يصرح بالمال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم يصرح على هذا (٨٢) الحرف فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لقتضاء المضاربة لاقها على الروايات

المشهوره قال المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرياس فالقول له وان برهنا فلم يضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتنا فالوقت الاخير أولى قال رأس المال ألفان وشرطت الثلث وقال المضارب ألف وشرطت النصف فالقول لرب المال في الربح والمضارب فإرأس المال وقال زفر رحمه الله تعالى لرب المال فيه مالانكاره الاستحقاق ولما اختلفا في قدر المقبوض الأبرى أنه لو أنكر القبض القول له أما الربح يستفاد بالشرط وهو يتكره في الزيادة ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكر أنه قبض من رأس المال أو أقل فالقول له عندهم جاء بثلاثة آلاف وقال ألف مضاربة وألف بضاعة أو ودبعة أو دين وألف ربح فالقول في البضاعة والودبعة والدين للمضارب في الاقوال كلها لان من في يده شيء فالقول له الا أن يقر لغيره وعليه اليمين ومن أقام على ما ادعى من فضل قبيل برهانه فالمالك يدعى فضلا في رأس المال والعامل في الربح قال رب المال المشروط لك الثلث مع عشرة وقال المضارب لابل الثلث فقط فالقول للمضارب لانه لا ينفصل الفساد

في خزانه المقتنين \* وفي مجموع التوازل لو وجد الرجل قتيلا في دارا بنيه وقد كان قال قبل موته وهو مجروح قتلني فلان فقد أبرأ عاقله ابنيه من الدية الآية لا يطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه أيضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته له كذا في خزانه المقتنين \* واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيماً كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام فحب الدية في بيت المال وان كان محتسباً على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا اذا كان أقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيراً فالقوام معروفين فحب القسامة على أصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة \* والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والجحون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيخان \* وان وجد القاتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من يتداهوا والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجلة كذا في الهداية \* قاتل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلته ودون أهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعاً ولا يشترط أن يكونوا مالكيين للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة الذين وجد فيهم القاتل على الدابة كذا في التبيين \* وان مرت دابة بين قريتين عليهما قاتل فعلى أقربهما القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي \* واذا وجد القاتل في فلاة في أرض فان كانت ملكاً لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم تكن ملكاً لحد فان كان يسمع فيها الصوت من مصر من الأمصار فعليه القسامة وان كان لا يسمع فيها الصوت فان كان للمسلمين فيها منقعة الاحتطاب والاحتشاش والكلا فالدية في بيت المال وان انقطعت عنها منقعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس يقرهم اعران كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا وجد قاتل على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت المال وفيه أيضاً اذا وجد القاتل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على أقرب المحال كذا في المحيط \* ولو وجد في معسكر نزول في فلاة مباحة ليست بمملوكة لا حد فان وجد في خيمة أو فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجاً منها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القاتل ولو وجد بين القبيلتين فعلى أقربهما وان استويا فعليه ما هكذا في التبيين \* وان نزلوا مختلطين جله في مكان واحد ان وجد القاتل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى أهل العسكر كلهم كذا في المحيط \* وان كان العسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي \* وان كان أهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قاتل مسلم فلا قسامة في القاتل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والاخرى عادلة واجلوا عن قاتل من أهل العدل فلا دية في القاتل ولا قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الدية والقسامة على أهل السجن كذا في الهداية \* واذا كانت

العقد فتوافقها على العقد يحتمل على الصحة وان برهنا فبنية رب المال أولى لاثباته زيادة شرط \* ولو قال رب المال ثلث الربح الدار الإعشرة وقال المضارب الثلث لا غير فالقول لرب المال لانكاره زيادة دعيا لا يقال اتفاقهما على العقد اتفاقاً على الصحة لان اتفاقهما وقع

الاختلاف في قدر المشروط فإذا أنكر الزيادة يعتبر انكاره وان تعلق به الفساد لان الانكار موقوف على الجمله \* برهن رب المال على شرط النصف والمضارب على أنه لم يشترط شيئاً قرب المال أولى لان برهان المضارب على النفي فثبت أولى (٨٣) نوع في هلاك ماله \* تلف قبل

التصرف يطله الفوات المحل والقول فيه للمضارب لانه أمين كالودع \* ولو تلفها المضارب أو أنفقها أو أعطاه

رجلاً وأنفقها ذلك الرجل لم يمسق المضاربة لانه صار مضموناً عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام رضي الله عنه أنه ان أخذها من الذي أنفقها أنه أن يشترى به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا أقروضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها لزوال التعدي وان مثلها لا لان التعدي استقرض بالضمان وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان \* وان اشترى بماله أو هلك قبل فقد هارجع على رب المال ثانياً وانما بخلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالخسار مرة والمجوع رأس المال ولو تصرف حتى صار الالف ألفين واشترى به وهلك المال قبل فقد ضمن المضارب الربع ورب المال ثلاثة الأرباع وصار رأس المال ألفين وخمسمائة كل ما ضمنه رب المال وخرج قدر خمسمائة عن المضارب لانه كان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة ولان حق المضارب يظهر في الرجوع والرجوع بقدر القسمة

الدار بفرقة وهي مقفلة فوجد فيها قتيل فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب السادس عشر في المعاقلة

المعاقلة جمع معقلة وهي الدية كذا في الهداية \* العاقلة الذين يعقلون العقل أي يؤدون الدية وتسمى الدية عقلاً ومعقلاً لانها تذل الدما من أن تسفك أي تسفك كذا في الكافي \* عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا كذا في المحيط \* وأهل الديوان أهل الرايات وهم الجيش الذين كتب أسماهم في الديوان كذا في الهداية \* اذا كان القاتل من أهل الديوان فان كان غازياً وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتابان كانوا يتناصرون بهما وان لم يكن له ديوان فعاقلته أنصاره فان كانت نصرته بالرجال والدروب يحمل عليهم وان كان من أهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط \* والحاصل أن العبرة في هذا للتناصر وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل القرية أو العسيرة بحال اذا وقع لواحد منهم أمر قام وامعه في كفايته فهم المعاقلة والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العسيرة والمحلة والسوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالتناصرون من أهل العسيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من أهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة \* وان كانوا لا يتناصرون بعضهم بعض فعاقلته عسيرة من قبل أبيه كذا في المحيط \* ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث دراهم ولا يزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وأما الاباء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي \* والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا أن يكون الزوج من قبل أبيها كذا في المحيط \* ثم القاتل أحد العاقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العاقل عندنا كذا في المبسوط \* وليس على النساء والذرية عن كان له عطايا في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبياً أو امرأة لاشئ عليه من الدية كذا في الكافي \* ولا يؤخذ من العبيد والاماء والجنان كذا في المحيط \* وان قلت المعاقلة حتى يصير نصب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصراية أولى من الابعد كذا في محيط السرخسي \* وأقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم يلزم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكف يضم اليه أبعد الدواوين من دواوين هذا المصرو وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي ثم اذا ضم اليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عسيرة من قبل أبيه وان كان في هذا المصرو ديوان هو أقرب الى ديوان القاتل الا أنهم هم بجانب من القاتل وديوان هو أبعد من ديوان القاتل الا أنهم عسيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم أقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا بجانب كذا في المحيط \* وحتى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عسيرة القاتل من الاب والا سخر من جانب الام فانه يضم اليه ديوان العسيرة ويعتبر النسب ترجيحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر الترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي \* حكى عن أبي جعفر أن الجاني اذا كان ديوانياً ولاقر بانه ديوانياً أيضاً فعقله على أقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى السكينة على جميع الاقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانياً ولكن

وانما قسم لا يجوز أن يكون للمضارب رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة فانه دفع ضمان رب المال لان كون رأس المال لا ينافيها واذا بيع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذ رب المال ألفين وخمسمائة رأس ماله والمضارب خمسمائة مع ما يخصه

من الربح يبقى الربح المشترك خمسة مائة يتم ما على الذراع \* وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى جارية بالفين تساوى ألفا ألف ربح وضاعت قبل  
النقد للبائع على المضارب الربع (٨٤) وعلى رب المال ألف وخمسمائة ولو كانت تساوى ألفين والشرا بالف وهي للمضاربة فضاءت غرم

رب المال كالمال الشراء  
وقع بمجهور رأس المال والربح  
أنما يظهر في الثاني فيكون  
الضمان على رب المال \* تقاض  
المضارب جارية تساوى ألفين  
بأمة تعدل ألفا وقبض المشتراة  
قبيل تسليم البيعة وماتتا  
غرم الربع المضارب وثلاثة  
الأرباع رب المال لانهما لما  
ماتتا قبل التسليم انفسخ  
البيع ووجب ان يرتفع عجز  
فيغرم قيمتها وهي ألفان  
والحكم في المشتراة بالفين  
ما ذكرنا ولو كانت قيمة المشتراة  
ألفا وجارية المضارب ألفين  
لم يرجع على رب المال بشئ  
لان المضمون هنا لا يربو على  
رأس المال وانما يملك المضارب  
ذلك اذا كان قال له رب  
المال اشترى بالقبيل والكثير  
والانفساؤه على هذا الوجه  
لا يصح \* اشترى المضارب عبدا  
بألف ونقد المال فقال رب  
المال اشترته على المضاربة ثم  
ضاع وقال المضارب اشترته  
بعد ما ضاع وكنت أرى ان  
المال عندي فالقول للمضارب  
لان الاصل الشراء لنفسه  
حتى يدل الدليل على خلافه  
\* ولو قال رب المال ضاع قبل  
الشراء وقال المضارب لا بل  
بعده فالقول لرب المال لانه  
يتحى على رب المال الرجوع  
بالتن وهو ينكر وان  
برهنا للمضارب لانه ثبت  
الرجوع \* نهان عن الخروج عن

لا قربائه واولين ففعله على أقرب أقربائه اليه من أهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هودبوا نيا  
ولكن لبعض أقاربه ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القتال  
يسكن الرستاق فهو على أقاربه الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع أقاربه الذين يسكنون  
في الرستاق والذين يسكنون في المصر من أهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القتال يسكن المصر  
فعله على أقربائه الساكنين في المصر من أهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلة من  
أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا قرابته ينظر ان كان يتناصر بأهل الحرف ففعله  
عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر بأهل المحلة ففعله على أهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر  
بالمصر فهو على أهل المصر كذا في المحيط \* ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تماقلا على الانساب وان  
تباعدت منازلهم واختلف الباديان كذا في المبسوط \* ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في  
المصر لا يعدل عنه أهل العطاء كما أن أهل البادية لا يعدل عن أهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي \* ومن  
ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية  
على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسان الدين كذا في السراجية \* وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال  
لا يعدل من له عشيرة أو وارث سواء كان مستحقا للثلاث بان كان حرا مسلما أو لم يكن بان كان كافرا أو عبدا  
حتى قال لو أن جرير مات تامة اشترى عبدا مسلما فأعقه ثم عاد المستامن الى دار الحرب فأمر وأخرج الى  
دار الاسلام ثم مات المعتق فغير انه لبيت المال لان معتقه رقيق ولو جنى هذا المذنب ففعله عليه ولا يكون في  
بيت المال كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في النهاية \* ذكر شمس الاعمال في اختلاف المتأخرون قال  
بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر البخاري وأبي جعفر الهندي وان لان العجم لم يحفظوا أنسابهم  
ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان ويحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب  
فانهم لم يضيعوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر  
والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين عرو ودروب الخشابين وكلاباذ بخاري فاذا  
قتل واحد خطأ وجبت الدية فأهل محله القتال ورستاقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس  
الائمة المالواني وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاساس تاذ بهير الدين يأخذ  
بقول الفقيه أبي جعفر لان العبرة بالتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا  
يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يعدل أهل مصر عن أهل مصر آخر اذا كان لاهل كل  
مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر أقرب اليهم من أهل مصر آخر  
كذا في الهداية \* ولو أن أخوين لا ديوان أحدهما بالكوفة ودوان الآخر بالبصرة لم يعدل  
أحدهما عن صاحبه وانما يعدل عن كل واحد منهما أهل ديوانه كذا في المبسوط \* ويعدل أهل كل مصر  
عن أهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة ودوانه بالكوفة عدل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي \*  
واذا قتل الرجل خطأ لم يرجع الى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقضى بالدية على عاقلة في ثلاث  
سنين من يوم يقضى فان كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عطيتهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد  
قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطيتهم الا شهر أو أقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء  
الاخر اذا خرج ان أباط بعد الحول أو عمل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط \* فان عمل  
لهم عطية ثلاث سنين بجرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية كلها في ذلك مجبلة ولو خرج له عطاء  
وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شئ واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج  
لكل ستة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي \* وان كان

بلد المضارب هو فيه ليس له أن يخرج عنه الا الى البلد الذي فيه رب المال استحسن انا حال حياة رب المال أو ماله \* أخذ من رجل ألفا عاقلة  
ومن رجل آخر ألفين مضاربة يتفق اذا سافر منهم ما لي قدره لهما \* أعاء ألفا مضاربة وآخر ألفا بضاعة فالتفقه اذا سافر على مال المضاربة



الاذا اخلص عمله في البضاعة فسفك من مال نفسه \* صار مالها ديونا فانه رب المال عن التقاضي خوفا لالتلاف ان يفيرج بالتقاضي على المضارب والا يقال له وكل رب المال في التقاضي \* وعن الثاني رحمه الله تعالى دفع الفامضاربة (٨٥) فاشترى جارية تساوى ألفين ثم

نهارب المال عن البيع  
نسيئة فقال المضارب أبيع  
حصتي بالنسيئة ليس له ذلك  
لان الربح لم يظهر قبل  
البيع فلا يملك التصرف في  
حصته \* اذا صار مال المضاربة  
مات العاقل رب المال أن ينهه  
عن البيع نسيئة ولا عن  
الخروج عن البادية ولا يصح  
فسخ رب المال المضاربة  
وبعد ما مضى صبح الكل  
\* اخرجهم - هذا الاصل  
خوارزم فاربحت في الذهاب  
أنصافا وماربحت في العود  
أثلاثا أو قال ماربحت في  
هذا الشهر أنصافا وفي الشهر  
التالي الربح اثلاثا صبح  
والربح على الشريط وبه  
تأخذ \* لم يقل له رب المال  
اعمل رأيك لكن العادة أن  
المضارب في تلك البلدة  
يخالف رب المال لا بأس  
بالتخالف ان شاء الله  
تعالى لكن لا يدفع الى اخر  
مضاربة ولو دفع لا يضمن  
قبل العمل \* وعن الامام أنه  
لا يضمن بالعمل قبل الربح \* اذا  
أراد أن يضمن المضارب  
المال بقرضه رب المال منه  
ثم يأخذ منه مضاربة ثم  
يسله الى المستقرض  
مضاربة ويستعين به  
في العمل فاذا هلك فالقرض  
عليه واذا ربح فالربح على  
ما شرط \* وأخرى أن يقرضه

عاقلة الرجل أصحاب رزق قضى عليهم بالدية في أرزاقهم فان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء \* وان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصصة فينظر ان كانت أرزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط \* فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بجملة الشهر وان كان لهم أرزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون أرزاقهم كذا في الكافي \* الفرق بين الرزق والعطاء هو أن الرزق ما يفرض للناس في مال بيت المال بمقدار الحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرض في كل سنة ويقدر بمجده وعنايته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السيرخي \* ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله به عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى تحول ديوانه الى البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة كذا في المسوط \* ولو قضى بالدية على عاقلة من أهل الكوفة في ثلاث سنين فأخذ منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم تحول اسمهم عنهم فجعل في ديوان أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحول الى ديوان أهل البصرة الا أنه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في المحيط \* وان كان مسكنا بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى تحول من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة فلم ينقل عنهم وكذلك البدوي اذا لحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يقض عنهم كذا في الكافي \* اذا قتل البدوي رجلا من أهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرية وقومه يجمع ذلك له عرفاؤه ويؤمروا بالدم بالخروج اليهم حتى يستوفى ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط \* ولو ان رجلا من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطائهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الابل كذا في الظهيرية \* ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطائهم الدنانير أخذوا بالابل أو بقيمة ما اذا لم يكن لهم مال غير العطايا أخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت القيمة أو كثرت كذا في شرح المسوط \* ولو ان أهل عطاء الكوفة جنى رجلا منهم جناية وقضى بها على عاقلة ثم ألحق قوم بقومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولاء معهم ودخلوا قماضي وفيما لم يقض ولم يدخلوا قماضي أو قبل ذلك كذا في الظهيرية \* ومن أقر بالقتل خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق القاتل وولي الجناية على أن قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبينة وكذبتهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء الا أن يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي \* وذكر في المعاقلة أن البينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلا ناخطأ فاقام ولى القتل بينة أن المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة \* واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيهان \* وان قال الولي بعد اقراره لأعلم بينة فاقض لى بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولى الجناية بينة فاراد أن يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تسمع بل بالقضاء في ماله لعل أجد بينة فاخره القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة كذا في المسوط \* وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبلته كذا في الكافي \* واذا كانت المرأة حرة مولاة لبنى تميم تحت عبد رجل من همدان فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة أمه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولادة الى موالي أبيه ثم يقضى

من المضارب الادرهما ثم يشتر كان عانا على أن يكون من رب المال الدرهم والباقي من المستقرض والربح على ما شرط ويحمل المستقرض خاصة فاذا هلك فالقرض عليه والربح على المشروط \* نزل خانو معه ثلاثة خرج اثنان وبقي الثالث فخرج الثالث أيضا وترك الباب مفتوحا وضاع ان كان يعتمد على الحفظ لانه كان على المضارب وانما الضمان عليه وان كان لا يعتمد ضمن المضارب كالجو قام أهل السوق واحد بعد

واحد لثلاث شئ فالضمان على الاخير اعطاه الفاعل اعمل رأيك ثم اشترى المضارب مع شريكه عصير على الشركة فالتخذ المضارب من دقيق المضاربة والعصير المشترك فلاحج (٨٦) باذن الشريك فالقلا تخرج على المضاربة وضمن المضارب لشريكه كفية العصير ما يخصه وان لم يقل له

رب المال اعمل رأيك ولم ياذن له الشريك أيضا فالقلا تخرج له وضمن مثل الدقيق لرب المال ومثل ما يخص شريكه من العصير لعدم اذنه ما وان باذن رب المال لا الشريك فالقلا تخرج على المضاربة وضمن حصه العصير لشريكه وان باذن الشريك لا لرب المال فالقلا تخرج بينه وبين شريكه وضمن مثل الدقيق للمضاربة اذ هي الوضعية ورب المال الربح فصالح على رأس المال لا يصح اعطاه دنابر للمضاربة ففي وقت القسمة له استغناء الدنابر وله اخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع له وان شريك العنان دفع البار ولو اعطاه من مال نفسه له الرجوع لا لاذن دلاله وكذا الحكم في سائر النسائب اشتري المضارب متاعا فقال له رب المال بعه وأباه المضارب وأراد ما سأكه حتى يظفر بربح كثير ليس له ذلك الا اذا أعطى لرب المال ماله ان لم يكن فيه ربح فحينئذ يملك المضارب ما سأكه ثم ان كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لانه أجبر الا اذا أعطى رب المال حقه حينئذ لا يجبر المضارب وان لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضا وقال لرب المال اما ان تأخذه برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك أخذ ماله من منزل المضارب مالك المال بلا ان المضارب وتصرف به ورجع فيه فكله فصل لرب المال لا لتفاسخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبى لكان غاصبا فن المالك يجعل فضاء اشتري المضارب بما لها جارية فأخذها رب المال

بالجناية التي قد جناه على عاقلة امه ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئر اقبل عتق أبيه ثم سقط فيه انسان بعد عتق أبيه فالخصم في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغ وان كان صغيرا فابواه كذا في المبسوط \* ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي \* حربي أسلم ووالى مسلما في دار الاسلام ثم جنى جناية عقلت عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن يتحول بولائه بعد الجناية فان عقلا عنه أول يقض به احتى أسر أبوه من دار الحرب فاشترى رجل وأعتقه جبر ولا بائ ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة موالى الاب بشئ وكذلك لو حفر بئر قبل أن يؤسر أبوه ثم وقع فيه انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط \* ذمي أسلم ولم يوال أحد احتى قتل قتلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جناية أخرى فانه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل موالاه كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئر ثم والى رجلا ثم وقع في البئر رجل كانت دية في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لوروى بسهم أو جبر خطأ فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي \* ولو أن امرأة مساة مولاة لبني تميم جنت جناية أو حفرت بئرًا فلم يقض بالجناية حتى ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بتلك الجناية على بني تميم كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا من أهل البادية حفر بئرًا في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها فاصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية \* ولو حفر وهو من أهل العطاء ثم أبطل الامام عطاه وورده الى أنسابهم فتعاقلوا عليها ما نأ طويلا ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط \* وابن الملاعة يعقل عنه عاقلة أمه فان عقلا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما أدت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن وفاء له ولده لم يرد كذا في ابنه وابنه من امرأة محرقة مولاة لبني تميم والمكاتب رجل من همدان فعقل عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة فان عاقلة الام يرجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل أمر صبيًا بالقتل رجلا لا فقته فذهمت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الأحرار كان الأمر ثبت بالبينه وان ثبت الأمر بأقراره فأنهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي بها على الآخر أو على عاقلة كذا في الكافي \* وان كانوا اجتماعا في أول الأمر قضى القاضي بها لولى الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الآخر فكما أخذ لولى الجناية من عاقلة الصبي شيئا أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الآخر مثل ذلك ولو أن ابن الملاعة قتل رجلا خطأ فقضى القاضي بالدية على عاقلة الام فادّوا الثلث ثم ادعاه الاب فحضروا جميعا فانه يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي ادّوا على عاقلة الاب ويؤد أبوه في سنة مستقبله قبل أهل الجناية ويبطل الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثلث الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من لولى الجناية ما أخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولى الجناية أن يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط \* ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا ادّوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط \* قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى فينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهذا كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وان كانوا لا يدنون التعاقل فيما بينهم فانه يجب الدية في مال الجاني واذا ادّوا التعاقل الا أنه لا عاقلة للجاني تجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط \*

برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك أخذ ماله من منزل المضارب مالك المال بلا ان المضارب وتصرف به ورجع فيه فكله فصل لرب المال لا لتفاسخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبى لكان غاصبا فن المالك يجعل فضاء اشتري المضارب بما لها جارية فأخذها رب المال

بلاذنه وباعها بالربح فالربح على الشرط ولا يكون به انتقاض المضاربة فان اعما واشترى بها جارية أخرى وباع النسيئة أيضا بالربح  
للمضارب ما يخصه من الربح من الاولى لان الثانية لانه لا يملك الشراء على المضاربة فكان (٨٧) مشترى بالنسيئة فيكون له الربح

الثالث في نفقته وموته

فإذا عمل في المصرف فنفقته  
من مال نفسه وان المصير  
كبر او هو أقام في ناحية منه  
يعمل للمضاربة وان خرج من  
العمران مع مال المضاربة  
كان مدة سفره أولا كسوته  
وطعامه ودهنه وما يغسل به  
ثيابه ومرضه وعلف المركب  
وعلف دواب الحمل والكلاب  
ونفقة غلمانه الذين يعملون  
معهم في المال وأجره من  
يخدمه في السفر من الخبز  
والطبخ وغسل الثياب  
والخضاب وأكل الفاكهة  
كمادة التجار في مالها على  
قياس قول الامام والثاني  
رجه ما الله تعالى وعن  
الثاني في القسم معتاده  
والنفقة تحتسب من الربح  
فان لم تنف من رأس المال  
وان سافر ولم يتفق له شراء  
المتاع فالنفقة في مال المضاربة  
وان أخرج المضارب مع  
نفسه مع ألف المضاربة  
عشرة آلاف أخرى وسافر  
فنفقته على قدر المالين من  
المالين والنفقة في المضاربة  
الفاسدة وكل من يعين  
المضارب على العمل ويخدمه  
أو دوابه فنفقته في مالها الا  
عبد رب المال فان نفقته  
في مال رب المال والمستحق  
نفقة المثل فان أنزله  
فضماته على المضارب في ماله  
وان فصل من النفقة شيء

**فصل** اذا لم تكن لقاتل الخطا عاقلة تجب الدية في الله وكذا العمد المحض اذا أوجب الدية يجب في  
ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ في مال على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة  
وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة \* ولا تعقل العاقلة أقل من نصف  
عشر الدية وتكمل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي \* وما وجب بالعمد الذي يمكن فيه شبهة أو بالصلم  
من الجناية على مال أو بالاقرار على نفسه بالقتل خطأ أو مادون أرض الموضحة أو ما يجب بجناية العبد  
لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي \* ولا تعقل  
عاقلة المولى شيئا من جناية العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط \* ولا تعقل العاقلة ما لم يبايعها الجاني  
الآن يصدقوا هكذا في الهداية \* وأما محكومة العبد ان كانت دون أرض الموضحة أو مثل أرض الموضحة  
لا تحملها العاقلة وان كانت أكثر من ذلك يقين فلا رواية فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال  
شيخ الاسلام الصحيح أن لا تحملها العاقلة وأما المذنب فلا تحملها العاقلة بالاختلاف كذا في المحيط \* وكل  
دية وجبت بنفس القتل في الخطأ أو شبهة أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجب عليه في كل  
سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صولح من الجناية على مال  
فهو في مال الجاني حالا الآن يشترط الاجل قال القدوري وكل جرم من الدية وجب على العاقلة أو في مال  
الجاني فذلك الجز في ثلاث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد  
منهم عشر الدية في ثلاث سنين وكذلك لو تعمدوا ولكن أحدهم أو اثنان يقتول في مال كل واحد عشر الدية في  
ثلاث سنين كذا في الذخيرة \* واذا كان الواجب بالنعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد  
على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في  
الهداية \* والله أعلم

### باب السابع عشر في المتفرقات

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل جارا رجلا وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهد  
الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في  
الخطأ فان لم يكن له وارث فلولاه قيمته في العمد والخطأ كذا في المحيط \* اذا جرح الرجل عدا ثم شهد  
الجرح على نفسه أن فلانا لم يجرحه ثم مات الجرح من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين  
أما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أو لم تكن معلومة فان كانت معلومة فهذا  
الاشهاد منه لا يصح فأما اذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا  
فان أقامت الورثة بعد ذلك بيعة على أن فلانا جرحه لم تقبل هذه البيعة كذا في الذخيرة \* رجل جرح فقال  
قتلني فلان ثم مات فأقامت ورثته البيعة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بيئته رجل جرح فقال فلان جرحني  
ثم مات فأقام ابنه البيعة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ تقبل بيئته كذا في الظهيرية \* واذا اصطدم  
الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية  
صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان أحدهما حرا والآخر  
عبدا فانه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فمأخوذا ورثة المقتول الحر ويطلب حق الحر المقتول عما  
زاد على القيمة من الدية وان كان عبدا فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه  
وان كانا عبيدين هدرت الجناية وان كان أحدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى  
العبد نصف دية الحر في رقبته فاذا مات فقد هلك وأخاف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر

حين عاد الى المصير في مالها فأما الدوام والكحل وأجرة الحماة فعلى المضارب وعن الامام أنه في مال المضاربة أيضا ولو سر على العاشر وأخذ  
العشر باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا صاعه بشئ من المال لانه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمنه

كلوا ثلغته أو أعطى الأجنبي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زمة الأضمان على المضارب مما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصى لأن ما قصد (٨٨) الإصلاح إذ إعطاء البعض لتخصيص الكل جائز أصله قلع الخضر عليه السلام لوح سفينة البيت

مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه ما لو وقع في يته حريق فتناول الوديعة إلى أجنبي لا يضمن \* صار مال المضارب بدينار ورب المال في بلد آخر فأنفق في سفره وتقاضيه ما لا بد له منه يحسب من المضاربة لأن سعيه لأجل مالها وبه يعلم أنه إذا أنفق في سفره من ماله يرجع في مالها لأنه قد لا يجذب منه بأن لا يصل يده إلى مال المضاربة عند حاجته إلى النفقة الآن يزيد نفقته على الدين فلا يرجع بالزيادة لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمة رب المال وإذا سافر بماله وأنفق من مال نفسه في طعامه وكسونه وغيره ليرجع على ماله ثم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل متاع المضاربة أو اشتري طعاما لها فاضاع المال قبل أن يتقديرجع على رب المال والله أعلم

**كتاب المزارعة**

وفيه ستة فصول

**الاول في صحتها وشرايطها**

هي والمساواة فأسدتان عنده خلافا لهما والخارج صاحب البذر فان من رب الارض فعليه أجر مثل عمل العامل وكما يجب أجر مثل الارض في الفاسدة يجب أجر مثل البقر والمراد من لزوم أجر مثل الارض والبقر أن يجب أجر مثل الارض مكروية آخر أما البقر فلا يجوز أن يستحق بعقد المزارعة وأجر المثل بالغاما بلغ وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يراد على المشروط والامام رحمه الله تعالى

فيستوفى ولى الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويطل حقه في الزيادة وكذلك إذا كانا ماشين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر \* ولو جارا كب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لأضمان على السائر ولو عطب السائر فصدمه على من جامله \* وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيان \* فارسان اصطدما أحدهما يسير والاخر واقف وكذلك الماشى والواقف اصطدما فعلى السائر والماشى الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي \* ولو اصطدمت السفينتان ان كان به فعل الركب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المفتين \* لو أن رجلين متداحبا فانه قطع الجبل فسقطا وما قال ان سقط كل واحد منهما على القفا هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وما يتوجب على عاقلة كل واحد منهما مادية صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه فانه هدر دم الذى سقط على القفا ووجب على عاقلة دم الذى سقط على الوجه وان جاء أجنبي وقطع الجبل حتى سقطا وما يتوجب على عاقلة الأجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حرره سيف وعبد معه عاهات لقيوا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فأتوا لا يدري أيهم مباد بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شي \* وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد \* وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجهه موشجه ثم ماتوا لا يدري من الذى بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحى المولود ثم يقال لولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة التي ولى الحر وهذا استحسن كذا في المحيط \* أخذ يد رجل فغضب الرجل بيده فأنفلت يده ان كان أخذه للصاخرة فلا أرض عليه من اليد وان كان غزها فتأذى فغضبها فاصابه ذلك ضمن أرض اليد كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا أخذ يد رجل فغضب الآخر بيده فسقط الجانب فمات نظرت ان كان أخذها للصاخرة فلا شيء عليه وان أخذها ليعصرها فادام فغضبها ضمن المسك لهاديته وان انكسرت يده المسك لم يضمن الجانب كذا في السراج الوهاج \* ولو أن رجلا أمسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذى ولى القتل وحبس المسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية \* ومن أمسك رجلا حتى جاء آخر وأخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخر عندنا لأعلى المسك كذا في المحيط \* رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فأنشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزائن المفتين \* رجل دخل على رجل فأذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا يجنبها فأرورة وفيها دهن لا يعلم فأنذرت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تحرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذا ن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس وان أذن له بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الاذن ضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قال بعض مشايخنا لا ضمان على الجالس في الوسادة كافي الملاءة قال هو أقرب إلى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* وفي اجارات القدرى اذا دعا الرجل قوما إلى منزله فمشوا على بساطه أجلسوا على وسادته فحرق لم يضمنوا ولو وطوا آنية وثوبا لا يسط مثله ضمنوا ولو قلوبا واناء بأيديهم فانكسرت لم يضمنوا ولو كان متقلدا سيفه فحرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط \* وفي منفرقات الفقيه أبي جعفر فممن حضره ضيف فأمر الضيف أن يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير صاحب الدار فابتقه بعوده فان الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير صاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة اناس من زجاج لغيره فالحواب فيه كالحواب في الصبي كذا في الذخيرة \* فصدغ غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في الفتية \* في المتقى رجل قال قتل فلانا ولم يسم عدوا ولا خطأ قال أسقسن أن أجعل دية في ماله كذا في الذخيرة \* في الفتاوى عن خلف قال سألت أبا عبد الله عن ضرب

مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه ما لو وقع في يته حريق فتناول الوديعة إلى أجنبي لا يضمن \* صار مال المضارب بدينار ورب المال في بلد آخر فأنفق في سفره وتقاضيه ما لا بد له منه يحسب من المضاربة لأن سعيه لأجل مالها وبه يعلم أنه إذا أنفق في سفره من ماله يرجع في مالها لأنه قد لا يجذب منه بأن لا يصل يده إلى مال المضاربة عند حاجته إلى النفقة الآن يزيد نفقته على الدين فلا يرجع بالزيادة لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمة رب المال وإذا سافر بماله وأنفق من مال نفسه في طعامه وكسونه وغيره ليرجع على ماله ثم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل متاع المضاربة أو اشتري طعاما لها فاضاع المال قبل أن يتقديرجع على رب المال والله أعلم

**كتاب المزارعة**

وفيه ستة فصول

**الاول في صحتها وشرايطها**

هي والمساواة فأسدتان عنده خلافا لهما والخارج صاحب البذر فان من رب الارض فعليه أجر مثل عمل العامل وكما يجب أجر

مثل الارض في الفاسدة يجب أجر مثل البقر والمراد من لزوم أجر مثل الارض والبقر أن يجب أجر مثل الارض مكروية آخر أما البقر فلا يجوز أن يستحق بعقد المزارعة وأجر المثل بالغاما بلغ وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يراد على المشروط والامام رحمه الله تعالى

فترع مسائلها على قول المجيز لعلهم بان الناس لا يأخذون فيه بمذمة. ولهذا قالوا الفتوى فيه على قولهما وركنها الايجاب والقبول وشرائطها  
منها كونها سالحة للزراعة وكون رب الارض والعامل من وقت العقد الى اخره وبيان المدقة (٨٩) المزارعة شرط والمعاملة يجوز بلا

بيان المدقة في الاستحسان  
ويقع على أول ثمرة تخرج  
في تلك السنة وعن محمد  
جوازها بلا بيان المدقة ويقع  
على أول زرع يخرج زرعاً  
واحداً وبه أخذ الفقيه  
وعليه الفتوى وانما شرط  
محمد بيان المدقة في الكوفة  
ونحوها لان وقتها متفاوت  
عندهم وابتدأوا وانتهوا  
مجهول عندهم ووقت  
المساقاة معلوم وفي بلادنا  
وقت الزراعة معلوم ولودفع  
أرضه للزراعة الى خمسة  
سنة مثلاً فهي فاسدة ومن  
شرائطها التخلية حتى لو شرط  
عمل رب الارض تفسد  
ومنها بيان ما يزرع حتى لو لم  
يبيّن ذلك تفسد ومنها بيان  
من عليه البذر وعن أئمة بلخ  
انه ان كان عذرف ظاهر في  
تلك النواحي أن البذر على  
من يكون لا يشترط البيان  
ومنها بيان الحصص على وجه  
لا يقطع الشركة فان ذكر  
حصصاً - أحدهما ان حصصاً  
من لا بد له جاز في سائر  
واستحساناً وان حصصاً من  
البذر منه جاز استحساناً وقد  
مر من شرائط المعاملة  
ان يقع المعاملة على ما هو  
في حد النمو بحيث يزيد في  
نفسه بعمل العامل فلانها هي  
عظمه لا يصح وحكمها  
نبوت الملك في منفعة الارض  
وان كان البذر من جهة

اخره أو بوجه ومات منه قال هذا شبه المذمة وقال الحسن كذلك اذا ألح في الضرب حتى مات فأما لو ضرب به  
برئاً لم يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ قال أبو الليث الكبير قول أسد أحب الى كذا في  
المحيط \* في المتن عن محمد رحمه الله تعالى قال في رجل قصداً يضرب آخر بالسيف فأخذ المضروب  
السيف بيده فغذّب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف أصابع الرجل قال ان كان من غير  
المفاصل فعلى الجاذب الدية وان كان من المفاصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة \* رجل قتل عبداً رجل  
عمداً فقال السيد أبرأئك عن عبدك لا يكون ميراثه عن قيمته وعليه القيمة كذا في المحيط \* ولو أمر جلاب نزع  
سنة لوجع أصابعه وعين السن والمأمور نزع سنة آخر ثم اختلفا فيه فالقول للامر فاذ احلف فالدية في ماله  
لانه عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية \* جنابة الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال الجاني  
ولا تجب على عاقلة صارت نفسها أو اقتصر على مادون النفس والجنابة على مكاتب الغير متى صارت  
نفساً تجب على عاقلة الجاني وان اقتصر على مادون النفس تجب في مال الجاني كافي القن كذا في المحيط  
\* كسر رجلان سن رجل خطأ فالدية في ماله مالان ما يجب على كل واحد منهما مادون أرض الموصحة كذا في  
القنية \* واذا جنى على مكاتب انسان ثم أتى المكاتب فعنق لاهم در السراية وكان على الجاني قيمة المكاتب  
لا الدية وان مات حراً كذا في المحيط \* رجل أوقد ناراً في بيته فأحترقت دار جاره لا يضمن ان أوقد ناراً يوقد  
مثلها هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكر خمس الأئمة السرخسي انه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العمدية \*  
وفي فتاوى أهل سمرقند اذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتمل التنور فأحرق بيته وموتى الى بيوت غيره  
فأحرقها ضمن هكذا في المحيط \* أمر ابنه ليو قذله ناراً في أرضه ففعل وتعلت الى أرض جاره فالتفت شيئاً  
يضمن الاب لان الامر قد صح فانتقل فعل الابن اليه كما لو باشره الاب كذا في القنية \* قال في المتن رجل شهد  
له رجلان على رجل أنه قتل ابن هذا فلا يشهد آخران لهذا الرجل على هذا الرجل أيضاً أنه قتل ابن هذا  
فلا ناسمياً بنا آخره غير الذي سمى الاول فزكى الفريق الاول ولم يرك الفريق الثاني فدفع عليه الى  
المشهد وعليه الى المشهد وله يقتله فقال المنهود له أنا قتلك يا بني الذي لم يرك المشهد على قتله ولا أقولك  
يا بني الذي زكى المشهد ودعى قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتلت ابني الذي زكى المشهد ودعى قتله وانما  
قتلت ابناً آخرى وقتله كان عليه الدية استحساناً كذا في المحيط \* وفي كثر الرؤس اذا نظرت في باب دار انسان  
ففسقاً عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكن تحييته من غير فرق العين وان أمكنه بضمه ولو أدخل رأسه  
فرماه صاحب الدار ففسقاً عينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية \* في المتن رواية الحسن بن أبي مالك عن  
أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أخوين لآب ادعى أحدهما على رجل أنه قتل أباه يوم النحر  
بمكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه أنه قتل أباه ذلك اليوم بكوفة وأقاما البينة أو ادعى على رجل آخر  
وأقاما البينة فانه يقضى لكل واحد منهما نصف الدية كذا في المحيط \* ولو ذكر أربعة رجال فسقط بضرهم  
سن المضروب وانكسر سن اخر منه فلو عرف آخرهم صر بانجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم كذا في القنية  
\* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية قتلت ابن رجل عمداً فدفعها المولى الى أبي المقتول  
فوطئها أبو المقتول فولدت فقال مولى الجارية دفعها اليك لقتلها وقال أبو المقتول لابل صالحتني عليها  
من الدم فانه يرتدوا وعقرها والولد عبد ولا ينيل لابي المقتول على الجارية كذا في المحيط \* اذا لوى ثوباً  
فضرب على رأس رجل فأوجع وجب القصاص ولو مات من ذلك لا يجب القصاص هذا ما يجب القصاص  
في سببه دون مسبه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في سببه أن يشبهه بالحديد لا يجب القصاص  
ولو مات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسبه أن يشبهه بموخذة بمعدية يجب فيها  
القصاص وان مات من ذلك فكذا يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه

( ١٢ - فتاوى سادس ) المزارع والشركة في الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلأراد أحدهما السفر لا يفسخ  
الابذر والمزارعة لازمة من قبل من لا بد له فلا يفسخ ولا عذر وغير لازمة من عليه البذر قبل القاء البذر في الارض فلكل القسح بلا عذر

خذنا عن اتلاف بذره فاندفع المعاملة له - ثم لزوم الاتلاف فيه بخلاف حال العذر كرض العامل أو كونه سارقا يخاف على الحاصل منه أو يلحق صاحب الشجر دين فادح (٩٠) اضطر الى أدائه من غنمه وترك السفر ليس يضر رطاهر وبالقائه البذر لزمت المزارعة من

الجانين \* والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون الأرض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر أو الأرض والبذر من أحدهما والبقر والمعمل مع آلات من آخر والكل جائز لأنه إما استئجار الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات نفسه والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر لصاحب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز والفقوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض فلا يكون تبعا فصار كما لو كانت البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخراج فاسد انضمام البقر من واحد والباقي من آخر وأنه فاسد كزناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر فاسد والسابع البذر من واحد والباقي من آخر فاسد وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض وجعل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فلو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز

ولا يسيبه أن يجرحه بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص كذا في خزانة المفتين \* صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن كذا في القنية \* رجلان مذا شجرة فوقع عليها ما غتا فاعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضيان \* دخلت دابة زرع غيره فتسده فلو دخل ليضر جها يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجها فهلكت لا يضمن رأى جاره بأكل حنطة غيره فلم يغمه حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية \* رجل بعث غلاما لا انسان في حاجة له بغير إذن سيده ثم ان الغلام رأى صبيانا يلعبون فانتهى اليهم وارتنى فوقهم فوقع منه فالضمان على المرسل لأنه باستعمال العبد صار غاصبا كذا في خزانة المفتين \* ولو ضرب أنبي رجل فانقتعت احدهما أو كلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية \* وفي الجامع الأصغر غضب مريطا وشذ فيه دوابه فأخرجها مالك المربط صار ضامنا وفي العميون قال أبو حنيفة فجره الله تعالى إذا استملك رجل جمار غيره أو بغله بقطع يده أو بذبحه إن شاء صاحبه ضمنه وسلمه إليه وإن شاع حسبه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كذا في الفصول العمدية \* والله سبحانه أعلم

### كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب

#### الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها

الايصاف في الشرع تملك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عيناً أو منفعة كذا في التبيين \* أماركنه أقوله أو وصيت بكذا الفلان وأوصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي \* والوصية مستحبة هذا إذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وإن كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام أو الحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين \* ويشترط في الوصية القبول صريحا أو دالة وذلك بأن يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا لقدرتها ورثته كذا في الوجيز لا كدردي \* قبول الوصية إنما يكون بعد الموت فإن قبلها في حال حياة الموصي أو ردّها فلا باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية \* القبول بالفعل كنفذ وصية أو شرائه شيء لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي \* وشرطها كون الموصي أهلا للتمليك والموصي له أهلا للتملك والموصي به بعد الموت مالا قابلا للتمليك وحكمها أن يملك الموصي له ملكا جديدا يملك بالهبة كذا في الكفاية \* ويستحب أن يوصي الانسان بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية \* والافضل لمن له مال قليل أن لا يوصي إذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لامعصية فيه كذا في خزانة المفتين \* والموصي به يملك بالقبول فإن قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت الملك له في الموصي به قبضه أو لم يقبضه وإن رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكفاية \* ثم تصح الوصية لاجنبي من غير إجازة الورثة كذا في التبيين \* ولا تجوز بما زاد على الثلث إلا أن يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر بإجازتهم في حال حياته كذا في الهداية \* ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الى إجازة بيت المال كذا في خزانة المفتين \* ولا تجوز الوصية للوارث إلا أن يجيزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جنبي صح في حصه الاجنبي ويتوقف في حصه الوارث على إجازة الورثة إن أجازوا وإجازوا لم يجز وباطل ولا تعتبر إجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد

إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين \* رجل قال لعامل اعمل في أرضي ببدري نفسك وعبيدك واجرائك فما خرج فكلها لي جاز فيجعل العامل معنار الرب الأرض ولو على أن الكل لك جاز ويجعل معنار الأرض مقرضه البذر \* دفع بذر الى صاحب



الارض على أن يزرع فيها والخارج بينهما نصفان لا يصح لما مر والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض وعمله أخر بحث الارض  
أما فان قال فيه على أن الخارج لصاحب البذر جازو يكون معيار الارض ولو على أن الخارج (٩١) لربها جازو والبذر قرض عليه \*

قال لا يخرج زرعى في  
أرضك على أن الخارج لك  
لا يصح والخارج لمن له البذر  
وعليه أجر مثل الارض  
والعامل لانه قال زرعى  
لبي البذر على ملكه ولو  
قال زرعه في أرضك  
لنفسك على أن الخارج لى  
ليصح والخارج لصاحب  
الارض وعليه مثل البذر  
لصاحبه لانه لما قال له  
ازرعه لنفسك صاروا بها  
البذر منه \* دفع اليه أرضا  
ليزرعها يذرعه بقره وويل  
معه هذا الاجنبى على أن  
الخارج بينهم أثلاثا لم يجز  
بينهما وبين الاجنبى ويجوز  
بينهما ما وثق الخارج لرب  
الارض والثلاث للعامل  
وعلى العامل أجر مثل عمل  
الاجنبى ولو كان البذر من  
قبل رب الارض جاز بين  
الكل ولو قال زرعى أرضى  
يذكر على أن الخارج كله  
لك فهذا الشرط جائز  
ويكون صاحب الارض  
معيار الارض ولو قال زرعى  
في أرضى كرامن طعامك على  
أن الخارج لى لم يجز والخارج  
لصاحب البذر وعليه أجر  
مثل الارض طعن عيسى  
رحمه الله تعالى وقال ينبغي  
أن يكون لصاحب الارض  
ويجعل العامل مقرضه  
معينا بنفسه والجواب أن  
الانسان يعمل لنفسه ولا يقع

له ابن صحت الوصية للاخ ولو أوصى لآخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ كذا في  
التبيين \* وكل ما جاز باجزة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصى عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع  
الشيوع صحة الاجازة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا في الكافي \* ولو كان المجزى مريضاً وهو بالغ ان برأ  
من ذلك المرض صحت اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصى له  
لو كان وارثاً لا يجوز إلا أن يجيزه ورثة المريض ولو كان أجنبياً يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط \* ولو  
أجاز البعض ورد البعض يجوز على المجزى بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي \* وفي كل موضع  
يحتاج الى الاجازة لا يجوز اذا كان المجزى من أهل الاجازة فهو اذا أجازه وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن  
المفتين \* واذا أوصى لمكاتب ووارثه أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط \* ولا تجوز للقاتل  
عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان مباشراً كذا في الهداية \* سواء أوصى له قبل الجراحة أو بعدها فان  
أجازت الورثة الوصية للقاتل جازت في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو كان  
القاتل صبياً أو مجنوناً جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت  
الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لمذبر قاتله أو لأم ولد قاتله  
لا تجوز إلا باجزة الورثة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ضربت المرأة الرجل بمحديدة أو بغير محديدة  
فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما لها مقدار صدق من مهرها المسمى وما زاد على ذلك فهو  
في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترت عترة في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الخيانة  
وأعتق عبده فالوصية باطلة إلا أن العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الردي باب السعاية عليه في قيمته  
والعفو عن القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطأ فعفا عنه كان هذا منه وصية اعاقبته فيجوز من الثلث واذا  
أوصى لبعده بثلاث ماله صحت الوصية فان قتله العبد فوصيته باطلة غير أنه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا  
المذبر اذا قتل مولاه عمداً أو خطأ فعليه أن يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد القصاص ولو أوصى  
لرجل بوصية فقامت البيعة عليه أنه قاتل وصدقه بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة  
الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدية ويبطل  
وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا أوصى الرجل لرجلين بوصية وأقام كل واحد من ورثته البيعة  
على أحد الموصى لهما أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما حصة آلاف للذى أقام عليه البيعة  
ولا وصية له في حصة الذى أقام عليه البيعة بالقتل وتجوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب واذا أوصى  
الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لآخر بعبء فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى  
له بالعبء أنه قاتل فشهادتهم باطلة وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبي أنه قتل خطأ واذا أعتق الرجل  
في مرضه صبياً صغيراً لآماله غيره ثم قتل الصبي مولاه عمداً فعليه أن يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث  
وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيراً فقتل مولاه خطأ سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فأما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقل كذا في المبسوط \*  
ولو أوصى لابن ووارثه جازو كذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لمذبر نفسه جاز الكل استحساناً وتجوز الوصية لو ولد  
قاتله وان علوا وكذلك لو ولد قاتله وان سفل ولمكاتب هو لا موعيدهم ومذبرهم كذا في فتاوى قاضيان \*  
واذا أوصى لمثل رجل أن ينفق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف ورجحهما الله تعالى تكون  
الوصية للعبد ويؤدمعه حيثما دار يسع أو عتق وان صالح مولاه عن ذلك وأجاز العبد جاز وان عتق العبد  
ثم أجاز فجازته باطلة ولو أوصى لفرس فلا ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق  
أو باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية \* ويجوز أن يوصى المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي \* ولا تصح

لغيره الا بجهله ولم يوجد ولو قال زرعى في أرضى كرامن طعامك على أن الخارج بينهما نصفين جاز على ما قال والبذر قرض على صاحب  
الارض أخر بحث الارض شيئاً أم لا ولو شرط دفع صاحب البذر بمن الخارج لم يجز أيهما كان صاحب البذر ولو شرط أن يدفع صاحب  
البذر عشر الخارج والباقي أنصافاً جاز وكذا لو شرط دفع صاحب الخارج للعامل والباقي أنصافاً ولو شرط دفع خراج الوظيفة لم يجز وان شرط

دفع الغسر أو نواحي القاصمة والباقي أنصافا جاز (نوع آخر) شرط في المزارعة على المزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة فسدت وما ينبت وما ينبت (٩٢) الخارج أو يزيد في جودة الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا ينبت ولا يزيد في الخارج

فليس من أعمالها فإذا شرط على المزارع أو ربها الحصاد أو الدباس فسدت من أيهما كان البذر في ظاهر الرواية وفي النوازل جاز على قول الإمام الثاني رحمه الله تعالى \* وعنه إذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه جاز ولو على رب الإجماع وابن سله ونصير أجازاه لوعلى المزارع ولا أعرف أحدا من أئمة زمانهم ما خالفهما فيه قال الفقيه وبه نأخذ وعلى قول الثاني استقر الفتوى بين أئمة خوارزم في المعاملة بفساد هذا الشرط ونص في نوادر ابن رستم رحمه الله تعالى أن المأخوذ قول الإمام الثاني لا قول غيره في هذه \* والتسقية والحمل إلى بيت رب الأرض كشرط الحصاد ويجوز مشايخ بلخ ولو شرط كرى الأنهار أو صلاح المسناة على ربحها جاز من أيهما كان البذر وإن على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع إن البذر منه وإن شرط كراهما على المزارع جاز من أيهما كان البذر وإن على ربحها البذر من المزارع لا لاشتراط بعض العمل على ربحها وإن منع التخليص فهو شرط صحة التسليم والتسليم شرط صحة المزارعة فنصار كشرط الحصاد على رب الأرض وإن البذر

الوصية لم يجر في غير مستأمن من ذمتي كذا في البدائع \* ولو أوصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وإن أجازت الورثة فإن خرج الحربي الموصى له إلى دار الاسلام بأمان وأراد أخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة هذا إذا كان الموصى في دار الاسلام والموصى له حربي في دار الحرب \* وأما إذا كان الموصى في دار الحرب أيضا فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في المحيط \* وإذا أوصى للحربي المستأمن في دار الاسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير إجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة وكذا الوصية له أو نصه ذوق عليه بصدقة التطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التارخانية \* ولا تجوز وصية المسلم للمرتد كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية إلا أن يبرئه الغرماء كذا في الهداية \* ولا تصح الوصية إلا بمن يصح تبرعه فلا تصح من المجنون والمكاتب والمأذون وكذا لو أوصى المجنون ثم مات بعد الأفاقة لعدم الأهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء كذا في الهداية \* وصية المكاتب ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو الوصية بعين من أعيان ماله وقسم يجوز بالإجماع وهو ما إذا أضاف الوصية إلى ما يملكه بعد العتق بأن قال إذا عتقت فلنك مالى وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت بأدبيل الكتابة أو غيره ثم مات كان للوصي له ثلث ماله وقسم يختلف فيه وهو ما إذا قال أوصيت بثلث مالى لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة كذا في التبيين \* ولا تجوز وصية الصبي عندنا إذا لم يكن مرأقا وكذا إذا كان مرأقا كذا في فتاوى قاضيان \* وسواء كان الصبي مأذونا في التجارة أو محجورا كذا في البدائع \* سواء مات قبل الإدراك أو بعد الإدراك كذا في الكافي \* وكذا لو قال إن أدركت فتأني لفلان وصية لا تصح لعدم الأهلية فلا يمكن تقييها ولا تعليقها \* وأما العبد والمكاتب إذا أضافاها إلى ما يبعده عنهما تصح كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطي \* كذا في البدائع \* وصية الحر العاقل رجلان أو امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استحسانا \* ووصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوصى الصبي أو المكاتب ثم بلغ أو عتق وأجاز تصح بطريق الابتداء وتجوز الوصية للعمل وبالحمل إن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية ومن أوصى بأمة الاحلها صحت الوصية والاستثناء كذا في الكافي \* وإذا أوصى الرجل لمال في بطن امرأة ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولد ميتا فلا وصية له وإن ولدت حيا ثم ماتت فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثا بين ورثته وإن ولدت اثنين أحدهما صبي والآخريته فالوصية للصبي منهما وإن ولدتهم ما حين ثم مات أحدهما فإن الوصية لهما نصفان وحصة الذي مات منهما ميراث لورثته كذا في الميراث وإذا أوصى فقال إن كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بألف درهم وإن كان في بطنها غلام فلها وصية بألفي درهم فولدت جارية لستة أشهر أو مولدت غلاما بعد ذلك بيومين أو ثلاثة فالوصية بهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما إذا قال إن كان الذي في بطنك غلاما فلها ألفان وإن كان جارية فلها ألف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لأقل من ستة أشهر من يوم يموت لم يكن لأحدهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الأولى إذا ولدت غلامين وجاريتين لأقل من ستة أشهر فالورثة يعطون أي الغلامين وأية الجاريتين شأوا كذا في المحيط \* ويصح للموصى الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالأول بان يقول رجعت أو نحوها والثاني بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لوفعه الإنسان في ملك الغير يقطع به حق المالك فإذا فعله الموصى كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمه إلا به فهو رجوع إذا فعله وكذا كل تصرف أو جبر زوال ملك الموصى فهو رجوع إذا ثبت هذا فنقول إذا أوصى بشئ ثم

من ربحها لم يبين للكراب وقت فسدت لجهالة وقتها لان التسليم بعده يقع وإن بين وقتها جاز لان المزارع يقبلها

مكرو بقوا المزارعة تقع من ذلك الوقت المعلوم وعمل رب الأرض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة فاندفع مال البذر من المزارع الجبر إلى التسليم من وقت العقد يقع شرط عمله بعده في حال الشركة فلا يجوز وفي الجملة الصغير بشرط التنبيه والكرى على المستأجر ففسد

قبل شرط التثنية انما يفسدان كان الزرع يخرج منها بالكراب مرءا مالوم يخرج الاجرتين فلا ولو شرط كرى الجداول اختلافوا فيه وان شرط  
 القاء السريقين على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للزارع ان البذر منه وعليه (٩٣) أجر مثل الارض ولا يغرم ربهانها  
 للزارع من قيمة السريقين المطروحة فيها وان البذر من ربهانها فإلّا خارج له وعليه أجر مثل عمل العامل وقيمة السريقين وان شرطا السريقين على رب الارض ان البذر من المزارع فسدت والخارج للزارع وعليه أجر مثل الارض وقيمة السريقين وان من ربهانها جازت وان شرط القاء السريقين فيها لم يذ كر وقال عبد الواحد ان على المزارع جازت من أيهما كان البذر وان على ربهان البذر من العامل لا كشرط الحصاد على ربهان الكراب على ربهان البذر من المزارع وان البذر من رب الارض يجوز وان شرطا أن يسرقها أحدهما جازت على أيهما شرط والبذر من أيهما كان وفي فتاوى النسفي شرط القاء السريقين في المزارعة والمعاملة مفسد وبلا شرط لا يلزم العامل \* والحيلة أن يستأجره على اصلاح المسناة وحفر الانهار والقاء السريقين بأجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فان قلت كيف تصح هذه الاجارة وقد وقعت على العين وهو القاء السريقين والمكان المنقول عنه غير معلوم قلت المعقود عليه نقل السريقين وانه عمل لاعين والمكان المنقول عنه البلدة ونواحيها

قطعها وخاطه أو يقطن فغزله أو يغزل ففسخه أو يحد يد فأتخذها ناء فهو رجوع ولو أوصى بسويق فلتنه بسين أو بدار فبني فيها أو يقطن فغشابه أو يبطانة فبطن بها قباء أو بظهارة فظهر بها أو باطلت الوصية كذا في الكافي \* والوصية على أربعة أوجه في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما جميعا أما الاول فهو الوصية بالعين لرجل فسخها من جهة القول أن يقول فسخت الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل أن يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه والذي لا يمكن الفسخ بهما هو التدبير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلث ماله أو بربعه أو ربع عنه يجوز ولو أخرجه عن ملكه لا سطل الوصية وتنفذ من ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد لورجع بالفعل يصح بأن يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائنة المفتين \* وإذا أوصى بتبرقة ثم صاغ منه قلبا أو خاتما أو ما أشبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ظاهر فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعا وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها باطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا ومن يحد الوصية لم يكن بمجوده رجوعا كذا في الجامع الكبير وذكر في المبسوط أنه رجوع قيل ما ذكر في الجامع محمول على أن المحود كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن المحود كان عند حضرة الموصى له وعند حضرة يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال كل وصية أو وصيت بهم الفلان فهي حرام أو وبال يمكن رجوعا بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل بشئ فقبل له انك تبرأ فآخر الوصية فقال آخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل له انك تبرأ فقال تبرأ فآخر الوصية فقال آخرتها لا يكون رجوعا وكذا لو قال فهو لفلان فهو رجوع عن الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا أجازوا وان شاءوا ردوا ولو كان فلان الاخر ميتا حين أوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين كذا في الكافي \* ولو أوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعا ولو أجره أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان أوصى بمحمدية ثم اتخذها سيفا أو درعا كان رجوعا ولو أوصى بعبد لفلان ثم كاتبه أو دبره أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو عاد الى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفين وكذا لو قال وقد أوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو أوصى بثلاثة لفلان ثم قال الثلث الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا بنصفه عن الاول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت بنصفه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث ولو أوصى بشئ لرجل ثم قال ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه ولو أوصى للانسان بجارية ثم استولدها يكون رجوعا وكذا لو أوصى بنخلة فطعنها أو أوصى بدقيق فخبز به يكون رجوعا ولو قيل لرجل أوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لا بل أوصيت له بأمتي فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد ولو أوصى بدار فخصها أو هدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان غرس الكرم أو الشجرة كان رجوعا كذا في فتاوى قاضيان \* وان أوصى بما في فخيله من

من أيهما كان البدور على رب الأرض ان البدور من المزارع لا يجوز وان من رب الأرض جاز هذا كله في الشرط النافع لاحدهما وان شرطا لا ينفع كالموشرط ان لاسي أحدهما (٩٤) حصته لا يفسد المزارعة وفيما اذا كان شرطا فسد ولو ابطال ان الشرط في صلب العقد لا يقلب حازما وان لم يكن.

الكفرى فصار يسر اقبل موت الموصى أو أوصى بالسرفصار رطب اقبل موته أو أوصى بعنبر فصار زيبا أو بسنبل فصار برا أو ببضة فصار خاتما أو ببضة فصار رقا قبل موته بطلت الوصية لاند صا رشيا آخر وان تغير بعد موته نفذت الوصية ولو أوصى بيسر فصار بعنبر رطب اقبلت الوصية فيما صار رطبا و بقيت فيما كان يسرا اعتبارا للبعض بالكل ولو أوصى برطب فصار رقا قبل موته أو يحمل فصار كبشا لا تبطل الوصية استحسانا كذا في الكافي \* ولو أوصى بألف درهم من مال رجل أو بعده أو بشوبه فأجاز ذلك الرجل قبل موته أو بعده موته فله أن يرجع عنه ما لم يدفعه الى الموصى له فإذا دفعه اليه جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كأنه وهب مال غيره فلا يصح الاباتسليم والقبض كذا في المبسوط \* والله أعلم

والباب الثاني في بيان الاثنا عشر التي تكون وصية  
والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز

رجل قال لغيره أنت وكلي بعد موتي يكون وصيا ولو قال أنت وصي في حياتي يكون وكلا كذا في الظهيرية \* ولو قال للرجل لك أجزائة درهم على أن تكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على الاختار كذا في خزائنة المفتين \* روى ابن ساعدة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل اشهدوا أنني قد أوصيت فلان بألف درهم وأوصيت أن فلان في مالي ألف درهم فالألف الأولى وصية والأخرى إقرار وفي الأصل إذا قال في وصية ثلث دارى فلان فإني أجيز ذلك يكون وصية ولو قال فلان سدس في دارى فإنه يكون إقرارا وعلى هذا إذا قال فلان ألف درهم من مالي كان وصية استحسانا إذا كان في ذكر وصية وإذا قال في مالي كان إقرارا وإذا قال عبدي هذا فلان ودارى هذه فلان ولم يقل وصية ولا كان في كروصية وإذا قال بعد موتي كان هبة قياسا واستحسانا فإن قبضها في حال حياته صح وإن لم يقبضها حتى مات فهو باطل وإن ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الإمام العالم الزاهد أحمد الطوارق وصي رحمه الله تعالى بشرح وصايا الأصل القياس أن يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط \* رجل قال لا تخفى مرضه بالفارسية (١) (تيمارداد فرزندان مراستين من) فقد جعله وصيا في تركته وكذا لو قال تعهدهم وقم بأمرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل ٢ (غم كارمن وآن فرزندان من بعد از فات من بخور) أوقال (فرزندان مرا ضايع بمن) قال يصير وصيا كذا في الظهيرية \* قال لآخيه ستأجر فلانا حتى ينقذو صيتي صار الأخ وصيا إذا قبل كذا في خزائنة المفتين \* وإذا قال أوصيت أن يوهب فلان ثلث دارى بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال ثلثي فلان أوقال سدس فلان أوقال ربع فلان ثم مات قبل أن يقبض فالقياس أن يكون هذا باطلا وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وتأويله إذا قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* مريض قال لرجل اقض ديني صار وصيا كذا في خزائنة المفتين \* رجل قال في مرضه أوفى صحتي إن حدث لي حدث ففلان كذا فهذا وصية والحدث عندنا موت وكذلك لو قال فلان ألف درهم من ثلثي فهذا وصية وإن لم يذكر فيها الموت ولو قال فلان ألف درهم من مالي أوقال من نصف مالي أوقال من ربع مالي فهو باطل الآن يكون عند ذكر الوصية فيكون صية كذا في المحيط \* ولو أوصى رجل أن ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم يكن نقدتها فنقدتها أو أقرت بذلك على نفسه إقرارا في مرضه قالوا هذا وصية أن صدقة الورثة صح تصديقهم وإن كذبوه كان ذلك من قبيل صالح أولادي بعدى (٢) اهتم بأمرى وأمر أولادي من بعد وفاتي أوقال لا تترك أولادي

في الصواب بان كان الفساد  
بحكم جهالة يعـود جائزا  
وان شرط البعض العمل على  
المزارع أو على نفسه ان البذر  
من ربه ما فعل ثلثة أوجه  
اما ان شرط بعض أعمال  
المزارعة على المزارع وسكت  
عن ذكر الباقي أو على رب  
الارض وسكت عن الباقي  
أو البعض على المزارع  
والبعض على ربه ان شرط  
البعض على المزارع وسكت  
عن الباقي بان شرط عليه  
أن يكرهها ويرزعها وسكت  
عن ذكر السقي فهذا على  
وجوه بان كان لا يخرج بالسقي  
أو يخرج شيئا لا يرغب فيه  
فالزراعة فاسدة في هذين  
الوجهين وكذا لو كان يخرج  
لكنه يبس بدون السقي  
وان كان يمحث يخرج شيئا  
مرغوبا ولا يبس بان كان  
بلدا كثيرا لطر فالزراعة  
جائزة وكذا اذا كان السقي  
بمال يزيد الجودة أو بمال  
لا يدري أن السقي هل يؤثر  
في جودة الخارج وان شرط  
رب الارض بعض العمل على  
نفسه كالسقي مثلا وترك  
ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا  
من الوجوه ان علم يقينان  
السقي لا يؤثر في الخارج  
فالزراعة جائزة ولا فاسدة  
ولو شرط بعض العمل على  
رهبها والبعض على العامل

والبذر من المزارع فهذا وما لو كان من رب الأرض سواء (نوع آخر) شرط الشركة في الحب والتبن جاز وإن التبن لأحدهما الثلث والحب لآخر لا وكذا إن شرط الحب لأحدهما بعينه والتبن لآخر فإن شرط الحب بينهما والتبن لآخر إن لم يرب الأرض جاز وإن لا خرفسدت

وعن الثاني أنه لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكان التبن جاز في ظاهر الرواية والتبن لصاحب البذر وعن الثاني واليه مرجع محمد أن المزارعة لا تجوز وعن مشايخ بلخ أن التبن بينهما وسكان الحب (٩٥) لا يجوز دفع أرضه على أن يغرس فيها أو يكون الأرض والغرس بينهما لا يصح والغرس رب الأرض وعليه قيمة الغرس وأجر مثل عمله وفي الأصل دفع أرضه مزارعة على أن يرزعاها بغرس فيها والغرس بينهما نصفان جاز ولو شرط أن الثمر بينهما نصفان جاز والثمر على الشرط والغرس للغرس ولو شرط أن يكون الاغراس لربها والثمر بينهما لا يصح لقطع الشركة لجواز أن لا يخرج الا الاغراس دفع أرضا وتخلل لزرها ويقوم على التخليل فهذه مزارعة فيها معاملة ان البذر من المزارع فسدت المزارعة لانه صفقة في صفقة وان من دهم جاز لانه اجارة وان كانت المتاملة معطوفة على المزارعة بان يقول أدفع اليك هذه الأرض مزارعة ترزعاها يذرك وأدفع اليك ما فيها من الاشجار معاملة جازنا مطلقا \* له أرض أراد أن يأخذ من آخر بذرا لرزعاها أنصافا فالخمسلة أن يشترى نصف البذر ويهبه البايع عنه ثم يقول ارزعاها علي أن الخارج بيننا أنصافا ومن أراد الشركة في المال يدفع اليه معاملة بالنصف أراد أن يشارك مع من له قوة حتى يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع اليه معاملة

الثالث كذا في الظهيرية \* ولو أن مريضا قال أخرجوا ألفا من مالي أو أخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكران قال ذلك في الوصية جازو يصرف الى الفقراء ولو قيل لمريض أو وص بشي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكران كان هذا على أثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة أنه أطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل قال أوصي بأن يعطى للناس ألف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بألف درهم فهو جازو يصرف الى الفقراء مريض قال بالفارسية (١) (صد درهم ازمين بخشش كنيد) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال (صد درهم ازمين روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ رتبة القرية وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كنيد) ليس من لساننا فلا أعرف هذا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال ان مت في سفري هذا فلان على ألف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بأن يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباطا من ثلث ماله فقلت ولم يحمل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم وصيته بالرابط جائزة ووصيته بالحل باطلة ولو حله الوصي ضمن ما اتفق في الحل اذا حله الوصي بغير اذن الورثة وان حل باذن الورثة لا يضمن وما ياتي في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر لا بأس به وهو كالمزيد في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو أوصى بعمارة قبره للترتين فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للآثم بعد وفاته وبطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم عنده والذي يجي من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شي كثير يضمن الوصي وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام أبي بكر الخبزي رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام الى أهل المصيبة والا كل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكر ولا يستغال أهل المصيبة بتجهيز الميت ونحوه فأما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لان في اليوم الثالث تجتمع النائمات فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على العصية كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي واقعات الناطق اذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة آلاف درهم فانه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل وكفن المثل أن ينظر الى ثيابه حال حياته لخروج الجمعة والعبيدين أو الولية كذا في التتارخانية \* امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال امرها ونه في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي \* أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة لأن أوصى أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلى عليه فلان فقد ذكر في العمون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلث ماله في أكناف موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بثانته في أكناف فقراء المسلمين أو حفر مقابرهم فهذا جاز ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة فقلت وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضل لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خانة ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتدال بخلاف ما اذا أوصى بأن يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية \* اذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراء ويقل ويقدر جله فهذه وصية بمال ليس

(١) أعطوا عني مائة درهم

بالنصف على أن يسوق الماء اليه \* التقاط السنبلة بالثلث ونحوه من كوفتين نصف التبن في معنى فقير الطمان لا يجوز وجوز مشايخ بلخ وهو المأخوذ قال الامام السرخسي انه في معنى فقير الطمان فلا يجوز لكونه منصوبا عليه وان وجد العرف كافي الاسماء الستة اذا تعارف

الناس على خلاف النص الكيل والوزن لا يعتبر العرف وقال الفقيه عبد الرحمن الحارثي يجوز وانه ليس في معناه لانه غير منصوص عليه بخلاف فقير الطحان وعلى هذا (٩٦) حصاد الزرع بالنصف وكذا اذا استأجر حارثا يحمل عليه فقير اصاع منه فالأجرة فاسدة ولا يجوز

بالأجر اصاعا وفي الحسنة لا يجب أجرة المثل ولا شيء في فقير الطحان ذكره شمس الأئمة

### نوع آخر

تتأخر الزرع فدفع معه الأرض مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز وفي الأجر اذا دفعها معاملة في هذه الحالة ان كانت الثمرة بحال لولم تحفظ تضيع الى وقت الادراك يجوز وان كان لا يحتاج فيه الى عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة في الثمار وان بحال لولم تحفظ لا يذهب الثمر الى وقت الادراك لا يجوز \* ويجوز دفع شجرة الجوز معاملة لا تحتاج الى السقي والحفظ حتى لولم يحج لا يجوز طلب رب الأرض من العامل أن يزرعها مكروبة والبذر من العامل أو من رب الأرض والعامل يقول أزرعها بلا كراب ان الكراب مشروطا في صلب العقد يجبر العامل والان الأرض تخرج بلا كراب لكن بالكراب أجود لا يجبر وان لا يخرج الا بالكراب يجبر عليه وكذا لو أجرة المزارع السقي والزرع ينبت بالمطر لا يجبر ولا يجبر \* ولو قال ان تكرب فائلا ما وبدونه أربا ما وان بالتثنية فائلا ما أو قال ان حنطة فائلا ما وان سمها فاربعا

بشروع قبطلت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس واذا أوصى بأن يطين قبره أو يوضع على قبره قبة فالوصية باطلة الا أن يكون في موضع يحتاج الى التطين لحرف سبع أو نحو سئل أبو القاسم عن دفع الى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال ان مت أنا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها قال الحنفية لها لا تجوز وينظر الى القبر الذي أمر بممارته فان كان يحتاج الى العمارة للتحصين لا لزينة عمرت بقدر ذلك والباقي تصدق به على الفقراء وان كان أمر بممارته فضلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة واذا أوصى أن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل اذا كان القارئ معينا ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة بدون الأجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معينا وهكذا قال أبو نصر وسئل أبو القاسم عن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال ان عين مقبرة ليدفن فيها الموتى فالوصية جائزة وان كانت الوصية بالحفر لدفن أبناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعا فالوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بأن يحفر مائة قبراً استحسن ذلك في محلته ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا اختيار والافتوى أنه اذا لم يبين المقبرة لا يجوز واذا أوصى أن يدفن كسبه لم يجز أن تدفن الا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها فسادا فينبغي أن يدفن كذا في المحيط ولو أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجهم ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قتادله وسراجهم وأن يشتري الزيت والنقط للقتاديل في رمضان ولو أوصى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جازي يكون كسبه لو ارث الموصى ولو أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو ورجلا نفقةها على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شئ على أهله فان فضل شئ ردد ذلك على الورثة وينبغي أن يغزى عنه من منزل الموصى وهي كالوصية بالخمس فان كان الذي يغزو عنه غنيا جاز ويجوز للموصى أن يغزو عنه وكذلك لابن الموصى ويجوز للسلم أن يوصى لفقراء التصاري لان الوصية لفقراءهم ايسر بمصيبة بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن أمان على بناءها يكون انما ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جازي يصرف على عمارة وسراجهم ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول بسراج فيه ولو أوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز الا أن يقول وتصدقوا بثمانه أو يقول ببعوه لسمعتي يحط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال يبعو أبا جاري عني يتخذها أم ولد أو يذبحها رجل قال عنده موته لقوم كانوا عنده انظروا كل ما يجوز لي أن أوصى به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى تجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي أن أوصى به جاز وهو الى الرتبة أي شئ أعطوه جاز قليلا كان أو كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو أوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فبات الموصى فقال غريم العبد لا أجيز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بفرسي يغزى به عني في سبيل الله صحت الوصية ويغزى عنه يستوى فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الفرس على الورثة فبعد فعونه أبا يغزى عنه كذا في المحيط \* ولو قال فرسي وسلاحي في سبيل الله تعالى فهذا على التامك يملك رجلا واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالي في غزو أو قال في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء وأحب إلى أن يعطوا من يغزو رجلا جعل فرسه في الغزو وقال يعطى فقيرا في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حرسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه بواجر الامام بقدر علفه وان لم يستأجره أحد باعه الامام ووقف عنه حتى اذا احتاجوا الى ظهره اشترى بثمانه فرسا يغزى عليه كذا في محيط السرخسي \*

جاز كما في الحياطة الرومية والفارسية \* ولو قال حنطة أنصافا وان شعير أقال خارج للعامل جاز لانه رد دين المزارعة والاعارة واذا وان قال في هذه المسئلة وما زرع من شعير فهو لي صح في الحنطة لاني الشعير ولو شرط فيها على أن الخارج من هذه الناحية له ومن ذا لشريكه



لا يصح كالوشرط الا احدى ما قفرا ناسمة من الخارج **نوع آخر** دفع أرضه لها هذا العام فزرعها في عام آخر بلا إذن دجها ان عادة تلك الناحية أنهم يزرعون بالعقد على عامين أو يزيد فالخارج على الشرط الأول (٩٧) والافصاح البذر \* وفي التسخي

زرع أرض غيره بلا أمره  
ان العرف ثمة المناصفة  
فعلينا اذا كانت الارض  
معددة للزراعة بان كان  
المالك لا يزرع بنفسه  
ويدفعها مزارعة وان لم تكن  
معددة وزرع بلا إذن  
المالك قال نصيرضمن  
النقصان وقال ابن سلة  
ان المالك لا يزرع بنفسه  
ويدفعها مزارعة ينظر بكم  
تستأجر قبل الزرع وبكم  
تستأجر بعده فيضمن  
ما بينهما وقيل ينظر بكم  
تشتري بعده وبكم تشتري  
قبله يضمن نقصان ما بينهما  
\* زرع بلا إذن فأدرك ثم  
رضى المالك طاب ولو قال  
لا أرضي ثم رضى طاب أيضا

واذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط \* واذا أوصى أن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى أن يجعل خاناً للمارة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجدًا يجوز بلا خلاف واذا أوصى بثلاث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقول محمد رحمه الله تعالى بقتي ويصرف الى الفقراء ولو أوصى بثلاث ماله في سبيل الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحج قال سبيل الله الغزو وقال محمد رحمه الله تعالى لو أعطى حاجاً مائة قطعاً جاز وأحب الى أن يجعله في الغزو والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال البرز كرى فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن كل ما ليس فيه عليك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون تزينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجى ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المسجد أو طلبة العلم كذا في التتارخانية \* ولو أوصى بثلاث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلاث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا أو قنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم يمت وأصلها حواشي أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد اذا لم يسم مرتة ولا اصلاً حافاً للوصية باطلة وقد روي ذلك عن غير واحد من أصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالي للكتابة جاز ويعطى مساكين مكة ولو قال انغور فلان فالقياس أن يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو عماراً أو نقص فيجزئ الورثة أو لا يجزئونه أو يجزئ بعضهم

ولو أوصى لرجل ربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان أجازت الورثة فنصف المال لذي أوصى له بالنصف والربع للوصي له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة نصع من الثلث فيكون بينهم ما على سبعة أسهم أربعة للوصي له بالنصف وثلاثة للوصي له بالربع كذا في خزنة المفتين \* هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على ثلاثة أسهم سهمان للوصي له بالنصف وسهم للوصي له بالربع وانما يقسم على سبعة أسهم عنده لان من مذهبه أن الموصى له بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر الثلث من ذلك أربعة والربع من ذلك ثلاثة فجعل وصيته ما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال أربعة عشر وجميع المال أحد وعشرون فجعل المال كله أحدًا وعشرين سبعة من ذلك للوصي لهما أربعة من ذلك للوصي له بالنصف وثلاثة من ذلك للوصي له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم لان الموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهم ما فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للوصي له بالنصف وسهم للوصي له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث الا في ثلاث وصايا في الوصية بالعق وفي المحلابة وفي الدراهم المرسله \* ونفسير الوصية بالعق هو أنه اذا أوصى بعق هذين العبدين بقيمة أحدهما ألف وبقيمة الآخر

(١٣ - فتاوى سادس) المالك وماتت الأرض بالزراعة يضمن الغاصب النقصان الكائن قبل الاجازة لا بعدهما عند الامام رحمه الله تعالى وان ثبت الزرع وصار له قيمة ثم اجازها رب الأرض جازت والخارج كالمدين الغاصب والعامل على ما بشرط ولا شيء لربهم من

الخارج وليس له تقضها بعد الاجازة دفعها الغاصب من اربعة بالنصف على أن البذر من الدافع فبذرها أولا وبذر خور الزرع وصار بينهما أنصافاً ثم أجاز المالك الزراعة فالاجازة (٩٨) باطلة والارض بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الارض أن يرجع فيما أجاز

من ذلك ما لم يكن بذراً الزرع الذي نبت بعد اجازته أو نبت الذي بعد اجازته أو يزرع الذي لم يبذر بعد اجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض اجازته استهسا ناوان كان أجازة بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة وسنبل ولم يحصد لا يملك الرجوع لكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه فيما بقي حتى يحصد الزرع والخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط \* زرع الغاصب حنطة ثم اختصها قبل نباته لصاحب الارض أن يصير ثم بأمره بقطع الزرع وان شاء أعطاها ما زاد الزرع فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقوم الارض بلا بذور يقوم به بذر مستحق القلع في أرض الغير واختار أن يضمن قيمة بذره مبذورا في أرض الغير \* زرع في أرضه شعير أخفاء آخره وبذر عليه حنطة بغير أمره فنبتها لكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة وعن محمد زرع في أرضه برأول نبت فزرع آخر عليه شعير أو سقاها رب الارض فعلى الذي بذر الشعير قيمة برءول مبذورا في الارض ثم على رب الارض

ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فان أجازت الورثة فانهم ما يعتقون معاوان لم يجزوا فانهم ما يعتقون من الثلث وثالث ماله ألف فالف بينهم ما على قدر وصيتهما ثلثا لالف الذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث الذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لاحدهما بالالف وللآخر بمائة فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباتهم بقدر الثلث وذلك الثلث بينهم ما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بمائة وكذا في الدراهم المرسلة كما اذا أوصى له بألف درهم وللاخر بالفين وثلث ماله ألف درهم فان الثلث يكون بينهما أثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث (١) ولا كذلك فيما اذا أوصى له بنصف ماله ولا آخر بثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي \* وان أوصى لاحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما أثلاثا كذا في الهداية \* ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان مائة وفلان مائة وخمسون والثلث ثلثه فلكل واحد مائة والباقي بينهما صدان كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر بثلث ماله لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فان المال يقدم بينهم ما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما زاد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعته ما في الثلث فيقسم بينهم نصفين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على طريق العول يضرب كل واحد منهم ما بجميع وصيته فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بالمجمع وهو ثلاثة أسهم فعمل المال بينهم ما على أربعة أسهم هذا اذا أجازت الورثة ولو لم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهم نصفين وانما يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهم نصفين لان الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعند محمد ما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أرباعا كذا في شرح الطحاوي \* ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهم ما كذا في الكافي \* ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلثمائة (٢) فالثلث بين الذين سمي لهم ما قدر أثلاثا ولا شيء لالاخر كذا في محيط السرخسي \* وأجمعوا على أن الوصايا اذا كانت لازية لكل واحدة منها على الثلث بأن يوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر ربع ماله ولم تجز الورثة فذلك كله أن كل واحد منهما يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغاما بالغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ومن أوصى لآخر بمحيط من ماله أو بشيء من ماله أو بنصيب من ماله أو بعض من ماله فالبيان الى الموصى مادام حيا واذا مات فالبيان الى الورثة كذا في شرح الطحاوي \* ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قبل للورثة أعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشايخ رحمه الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالجزء وأما أصل الرواية فبخلافه فذكر في المبسوط اذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أخس مثل سهم الورثة الا أن يكون أقل من

(١) قوله ولا كذلك الخ لان اللفظ في مخرجه لم يصح لان ماله لو كثر وأخرج له مال آخر تدخل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اهـ صححه  
(٢) قوله فالثلث بين الذين سمي لهم ما قدر أثلاثا ولا شيء لالاخر في هذه العبارة نظرا لانه لم يذكر لفظ فلان أو لا الامر تين ولعل فيها سقط فليراجع أصلها فانه لم يظهر لي وجهها والله أعلم اهـ صححه

قيمة البر والشعير مخلوطا مبذورا لانه أنلفهما بالسقي وفي الفضل زرع ارض نفسه فبذرا آخر فيها وسقى الارض أو ألقى بذره فيها وقب الارض قبل أن ينبت بذرها. بالارض ونبت البذران جميعا فابت يكون للآخر عند الامام رحمه الله تعالى وعليه للاول

فبذره ولوان صاحب الارض التي فيها ثلثة بذره وقلب الارض قبل أن ينبت البذران أو لم يقلب ولكن سقى فالتاب من البذور كلها له وعليه للغاصب مثل بذره مبذور في أرض غيره هذا إذا لم يكن الزرع نابتاً أما إذا زرع المالك (٩٩) ونبت فجاء آخر وزرع ان لم يقلب ونبت فالجواب ما ذكرنا وان

قلب ان كان الزرع اذا قلبت نبت مرة أخرى فكذلك الجواب وان كان لا ينبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعها ثانياً وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بذري أرضه وسقاه آخر حتى أدرك فالزرع في القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذور في الأرض بشرط القرار ان سقاه قبل فساد البذر في الأرض وان بعد الفساد قبل النبات ونبت بسقيه ففي القياس عليه نقصان الأرض يقوم مبذوراً وقد فسدها ويقوم غير مبذور فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاه بعد نبتانه وقد صار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاهها والزرع للساقى وان سقاهها بعدما استغنى الزرع عن السقى لكنه أجوده بالزرع لصاحب الأرض والاجنبى الساقى متطوع لاشئ له \* أرض بينهما غاب أحدهما فلا يشريه كأن يزرع نصفه لكن يزرع في العام الثاني ذلك النصف لا النصف الآخر وعن الامام أنه ليس له أن يزرع ولو حاضرين فزرع أحدهما بلا اذن الآخر وسقاهها قال في التوازل ان كان لم يدرك لشريكه المقاسمة فاقوع في

السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الاصل جوزاً بوحيفة رحمه الله تعالى النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوزاً لزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له أخس سهام الورثة إلا أن يزيد على الثلث فحينئذ له الثلث كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة الابن فصار كأن له ابنين فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى له بالثلث الابنى أو الاقليل أو الايسر (١) أو بزهاء ألف أو بعامة هذه الالف أو بجعل هذه الالف أو معظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون له منه ماشاءوا لانه ليس فيه أكثر من أن المستثنى مجهول وان جهالته توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط \* وأراد بهذا التخير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا من الزيادة على النصف لا التخير بين الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يخلو ما أن يوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت فانه لا تصح الوصية ولو أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له ابن أو بنت فانه تجوز الوصية ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت تجوز لان مثل الشئ غيره لا عينه فتشترى نصيب ابن ثم يزد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان أكثر من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثاً أو أقل منه فانه يجوز من غير اجازة فهو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان أجاز الابن وان لم يجز الابن فللموصى له الثلث وان كان له ابنتان فانه يكون للمال بينهم أو ثلثا ولو لا يحتاج الى الاجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصى له نصف المال ان أجازت الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فالموصى له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال ان أجازت الورثة ولو أوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوى \* وقال محمد رحمه الله تعالى رجل هلك وترك أمًا وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصى له خمسة أسهم وللأم سهمان وللابن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح القرية أو لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية ضمن ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يزد على القرية نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزد على أصل القرية سهمان ونصف فصارت ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصارت سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أو لخمسة لان وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون مقدمة على الميراث بقي ثمانية عشر تعطى الام السدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر أنها أعطيت الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطيت الابن فاستقام التخريج (قال) ولو ترك امرأً وابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالقرية ضمن خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأم سهمان وللابن سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح القرية أو لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية ضمن ثمانية للام الثلث سهم وللابن سبعة أسهم فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزد على القرية نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جمعت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لان مثل الشئ غيره فهذا هو ما لو أوصى بنصيب ابن لو كان سواء

(١) قوله أو بزهاء ألف بضم الزاي والمد أى قدر ألف اهـ مصححه

حصة له أن يأمره بالقلع ويضمنه النقصان وان أدرك أو قرب من الادراك غرم نقصان نصف الأرض وان لم يقامه وتراضياً أن يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبل النبات لا يجوز وفيما إذا كان أحدهما غائباً ان الزرع يقع في الأرض أولاً يضره

ولا يتصرف له ان يزرع الكل فان حضر الغائب له ان يتصرف مثل ذلك المذترع الغائب بدلالة وان الزرع ينقص أو ترك الزرع ينفع ليس له أن يزرع أصلاً زرع أرض غيره (١٠٠) بغير اذنه ثم قال رب الارض ادفع الى بذري فاكون اكاراً لك ان البذر صار مستهلكاً في الارض

واذا هلك الرجل وترك بنتاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجازاً وصيته فلموصى له ثلث المال والثلث بين الاخ والبن بنت نصفان هذا اذا أجازا وان لم يجزها للموصى له ثلث المال والثلثان بين الاخ والبن بنت نصفان ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمثله بمجالها فالموصى له خمس المال ان أجازا (قال) اذا هلك رجل وترك أخاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا للموصى له جميع المال ولا شيء للآخر والاخت ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال ان أجازا والنصف الآخر يقسم بين الاخ والاخت أثلاثاً وان لم يجزها للموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الاخ والاخت أثلاثاً ولو ترك بنتاً وأختاً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فلموصى له ثلث المال أجازاً وأولم يجزها ولو أوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازاً وأولم يجزها (قال) وان هلك الرجل وترك ابناً وأباً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن لو كان وأجازا للموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأبن خمسة وان لم يجزها للموصى له الثلث والباقي بين الاب والابن أسداً ما يحتاج الى حساب له ثلث وثلثيه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الاب والابن أسداً ما يحتاج الى حساب له ثلث وثلثيه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وعند عدم الاجازة وحال عدم الاجازة فالفرصة عند الاجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الاجازة فالفرصة من تسعة للموصى له ثلاثة فنضرب احدى الفرصتين في الاخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس مائة أحد عشر وللأبن خمسة وخمسون وعند الاجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضرو وباقى تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضرو وباقى تسعة فيكون تسعة وللأبن أيضاً خمسة مضرو وباقى تسعة فيكون خمسة وأربعين فصارت ما بين الحالتين في حق الموصى له اثنا عشر سهماً من ذلك من نصيب الاب وذلك من تسعة الى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين الى خمسة وخمسين فان أجازا أحدهما عمل اجازته في حقه لا في حق صاحبه فان كان المجيز هو الاب حوّل من نصيبه سهماً الى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وان كان المجيز هو الابن حوّل من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعين (قال) واذا هلك الرجل وترك ابنتين وأوصى لرجل بثلث ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فاجازاً للموصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً والحساب من تسعة فلموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً للكل ابن سهمان وللوصى له أيضاً سهمان مثل نصيب أحدهما وان لم يجزها يقسم الثلث بين الموصى له ما نصفاً ولو أجازا لابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كالمولم توجد الاجازة للموصى له بالنصيب ثلث ما بقى لجهة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس ينقسم الباقي منه أثلاثاً وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً للكل واحد خمسة وان أجازا أحد الابنتين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجز الابن الاخر الوصيتين أصلاً فنقول لو لم يجزها كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهماً من نصيب كل واحد من الابنتين سهم فاذا أجاز أحدهما صححت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللمجيز خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط \* واذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقى من الثلث لاخر فالفرصة من أحد وخمسين سهماً لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب ثلث ما بقى ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد

لا يجوز ان فاعماً يجوز معناه أن الحنطة المبدورة قائمة في الارض ويصير المزارع مملكا الحنطة المزروعة بثلاثها وذا جائز ويصير المزارع أكاراً له وهذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا عن الاصل لعدم كسر الشرائط وقدم \* وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه في الزراعة في أرضه فزرع ثم ان ربحاً أراد اخراج المزارعة لا يجوز لان تغيير المسلم حرام فان قال له ربحاً اخذ بذرك ونفقك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان يبيع النبات لا يجوز لان يبيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بينهما مالاً كان هذا القول حال قيام البذر أو بعد استهلاكه فاما ان يحمل على الاستهلاك حتى وافق المسئلة الاولى أو يحمل على الروايتين \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرط أن يكون نصف البذر من قبل رب الارض ونصفه من قبل العامل لم يجز وكفي المنتقى عن الثاني أنه يجوز ان قال المالك هذا القول على خلاف قوله في الاصل \* وعنه استأجر أرضاً ودفعها الى صاحبها مزارعة فان البذر من قبل ربحاً لم يجز فهذه مناقضة وان من قبل المستأجر جاز ذكر

هنا مسئلة تخالفه وهي استأجر أرضاً ودفعها الى ربحاً مزارعة والبذر من قبل المستأجر والمواخر قال محمد يجوز ثم رجع على وقال لا وهو المأخوذ لانه أجبر بنصف ما يخرج أرضه الا أن يكون استأجر الرجل بدراهم \* استأجره سنة للزراعة فخصد الزرع قبل عام العام

انتهت الزراعة اذا كان بقية المدة لا يكتفى لزراعة أخرى ولا يفسخ المزارعة الا بعدد ولا بد لصحة الفسخ من القضاء أو الرضا على رواية الزادات وعلى رواية لا يشترط شيء منه فان طلب من الحاكم فسحها لا يفسخ ولكن يبيع رب (١٠١) الارض أرضه ثم يبرهن على الدين

عند الحاكم يقضى الحاكم

البيع ويقض المزارعة

حكما قال في كتاب المزارعة

اذا الحق ربه ادين فان المزارع

لم يزرعها يأخذها منه ربه

ويبيعها بدينه على تلك

الرواية وان كان زرع ونبت

ليس له ذلك وان كان زرع

ولم ينبت اختلفوا فيه

فان كان المزارع كرها

وأصلح مسانم الا يرجع على

ربه بما أنفق دل هذا أن

مدة الزراعة اذا انقضت

واختار رب الارض الاخراج

من يد المزارع لايالك

أن يرجع الى ربه بما أنفق

في الكراب واصلاح المسناة

في الحكم وفي الديانة برضيه

باجر المثل قال ربه المزارع

ازرع في أرضي كزامن

طعامك على أن الخارج

لي يجوز ويكون البذر قرضا

على ربه وكل الخارج لرب

الارض والمزارع معين في

العمل وان قال في هذا الوجه

على أن الخارج لك فهذا

فاسد والخارج كله لربها

وللمزارع على ربه أجر مثل

عمله ومثل بذره وان قال

للعامل ازرع في أرضي

بذرك على أن الخارج بيننا

نصفان فالزراعة جائزة

والخارج على ما شرطا

والبذر قرضا للمزارع على رب

الارض \* دفع بذرك الى آخر

وقال ازرعها في أرضك على

على ذلك سهما لانه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لاجل وصيته بنثل ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تصرح السهم الذي زدت به سبعة عشر فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فيكون جميع المال أحد عشر وخمسين وانما طرحناه هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلاثين ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابداء يبقى ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر بقي تسعة فلم يوصى له بنثل ما بقي ثلث ذلك ثلاثة بقي ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم ورب ربع ما بقي من الثلث لا تفر الفرق من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ويأنه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لكان الوصية ربع ما بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما بقي ثلاثة وعشرون وهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجاه تسعة وستين وهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحدا يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر بقي اثنا عشر للوصى له ربع ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا يخرج خمس ما بقي من الثلث فالفرق من سبعة وعشرين لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة ولكل ابن أربعة عشر فاما تخريجها على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحدا بالوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد بقي تسعة وعشرون والثلثان ثمانية وخمسون فتكون جملته المال سبعة وعشرين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحدا يبقى أربعة عشر فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للوصى له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى اثنا عشر يضمه الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالفرق من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخريجها على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهما مثل ما زدت أولا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلثان ثمانية وثلاثون فالجملته تسعة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليها سهما كما فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا رفعت من تسعة عشر بقي تسعة فاسترجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك الى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين وأما وامرأة وعصبة وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما بقي من الثلث فالفرق من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تخريج المسئلة أن تصح القرية الاولى بدون الوصية فتقول أصل القرية من ستة للاثنتين الثلثان أربعة وللأم السدس سهم وللأولئك ثلثة أرباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لمكان الكسر باعتبار نصيب المرأة الا أن في معرفة

أن الخارج بيننا أنصافا فالزراعة فاسدة والخارج لصاحب البذر كره في المزارعة وفي كتاب المأثون أن الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام تأويل ما ذكر في المأثون أن صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها لنفسك على أن الخارج بيننا نصفان وفيه يصير ربهامس مقرضا

البذر وإذا فسدت بقي الزرع لصاحب الارض وتأويل المذكور في المزارعة ان صاحب البذر لم يقل لصاحب الارض عها النفس حتى لو قال له ذلك على ان الخارج بيننا كان الزرع لصاحب (١٠٢) الارض وهو الزارع كما ذكرنا في المأذون يدفع بذره الى رجل وقال ازرع ارضك ببذري على ان يكون الخارج كله

للفسدت والخارج كله لصاحب البذر ازرع ببذرك على ان الخارج كله ذكرك في المزارعة انه استقرض البذر وذو كرشيع الاسلام انه مزارعة فاسدة فيتأمل عند الفتوى

نوع في زرع ارض

الغير بغير اذن

اختيار الفقيه فيه ان الزرع للزارع وعليه نقصان الارض والعامية على ان الارض ان معدة للزراعة ومالكها لا يزرع بنفسه فالزرع على المزارعة المعتادة الا اذا نص الزارع على الغصب والزراعة لنفسه وان كان لا يدفع الى غيره او يدفع وزرع بلا اذن وعقد فالخارج للزارع وعليه ضمان نقصان الارض واختيارها وان معدة للزراعة فهي زراعة فاسدة كما هو جواب الاصل والخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض لان غاية ما في الباب ان يجعل الاعداد كالعقد لكن هذا عقد لم يذكر فيه شرائط المزارعة فتكون فاسدة قال القاضي وعندى انما ان معدة لها وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جاز استحسانا وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يقر أنه

(١) نصيب حكم المرأة لاجل الحاجة في ذلك فتجعل أصل الفريضة من ستة تزيد عليه امثل نصيب احدى البنات وذلك سهمان لو صيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان أربعة وأربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منه ما سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب اذ ارفعت ذلك من الثلث اثنان وعشرين يبقى ستة للموصي له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضعها الى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحدة منهم خمسة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب احدى الابنتين الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالفريضة من ستين وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيما ولا حاجة الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب احدى الابنتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنان وخمسين فيكون ثلث المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون ثمانية عشر فهو النصيب الكامل واذا ارفعت من الثلث يبقى ستة لست رجب بالاستثناء مثل ثلث ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضعها الى ثلثي المال اثنان وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان أربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللرأة الثمن الا أنه ليس للبنين ثمن صحيح فلهذا ضرب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستين وأربعة وعشرين وخارج المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وبثلث ما يبقى من الثلث فالفريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والخروج على طريق الكتاب ان تصح الفريضة ههنا من أربعة وعشرين لانه أوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللرأة الثمن وهو ثلاثة والباقي وهو سهمان للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لو صيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لو صيته بثلاث ما يبقى فيكون أحدا وعشرين ثم تطرح ما زدت وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون ثمانية مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو ثلاثة وتضرب بها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية وسبعون وعشرين ثم تطرح ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذ ارفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين بقي أربعة وخمسون للموصي له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تضعها الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون ثمانية مائة واثنين وتسعين للرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصي له بنصيبها وقسمه الباقي بين الورثة معاوم كما ينال ولو كان لرجل خمسة بنين فأوصى لاحدهم بكل الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث لا خرفا جازوا فالفريضة من اثني عشر النصيب اثنان وتكمله الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد

١ (قوله نصيب حكم المرأة الخ) في هذا التعبير نظر اه

زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان من لا يأخذها مزارعة ويأخذ من ذلك فيعتد بكون غصبا والخارج له وعليه وتخرج نقصان الارض وكذا لو زرعها بتأويل بان استأجر ارضا لغيره لا جربلا اذن ربا ولم يجز هارم او زرعها المستأجر لا يكون مزارعة وان معدة



لانه زرعها بتأويل الاجارة \* وسئل الامام صاحب الخصال عن اكار طلب الارض بالربع فقال ربعه الا الا بالثلث فزرعها فاعلى الاكار  
الثلث وان لم ينض على القبول لان الزراعة بناء عليه ويكتفى بهذا القدر في العادة وان (١٠٣) لم يذ كر والله وما يزرع فيها فان

المشايع استحسنوا بنوتها  
بمادونه حتى اذا قال لغيره  
اعمل في ارضي على كذا  
أو اعمل في ارضك على  
الزراعة كفاه للتعارف  
\* اكار غرس اشجارا في ارض  
الدهقان ومضت مدة  
المعاملة ان غرسه الله دهقان  
فهو متبرع وان امره  
الدهقان بشرائها وغرسها  
فهو للدهقان وعلى  
الدهقان المال الذي اشترى  
به الاشجار وان غرسها لنفسه  
بائن الدهقان فهو لاكار  
ويطالبه الدهقان بالقلع  
وتسوية الارض \* اجتمع  
أهل قرية وجاء كل بشي  
من البذور وبذروا للمعلم  
فانحارج لارباب البذر لانهم  
لم يسلموا البذر الى المعلم \* دفع  
بذرا الى رجل ليزرع في  
أرضه نصف الخارج  
فالزراعة فاسدة في ظاهر  
الرواية وعن الثاني رحمه الله  
تعالى أنه يجوز قال شيخ  
الاسلام انما يجوز على قوله  
انما كان العامل في الارض  
غير رب الارض أما اذا كان  
العامل رب الارض لا يجوز  
وعن الثاني ان رب الارض  
اذا كان العامل يبذر آخر  
وبقره يجوز ثم رجع وقال  
لا يجوز ان يأخذ رب الارض  
البذر مزارعة ليعمله \* والحيلة  
في أن يأخذ البذر ويجوز  
المزارعة بينهما ان يشترى

وتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تقول ان المال لا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل  
واحد منهم سهم فاذا أوصى لاحدهم بكل الربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تصح الاجارة  
الورثة فاذا أجازوا فالسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم ثم تضرب ذلك في ثلاثة  
لوصيته بثلاث ما بقي من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة  
النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحدا يبقى اثنان فهو  
النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له بكل الربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان  
بقي واحد فمعرفة نصيبه بتلكه الربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة  
للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان تضهما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة  
بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاذا ضم للابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي أخذه بالوصية  
حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط \* ولو أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب  
ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر  
فله الموصى له ثلث المال وللابن الثلثان لأنك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه سهما لاجل  
الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجة الى معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه  
سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة أنه مثله فان أن نصيب ابن آخر سهم ولو كان فتطرح هذا السهم  
الذي جعل نصيب ابن آخر في المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللابن سهم ثم تسترجع بالاستثناء من  
نصيب الموصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصى له سهم من ثلاثة أسهم وللابن سهمان ولو أوصى  
بمثل نصيبه النصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة تجاها للموصى له خسا المال ان أجازت الورثة والأفله الثلث  
وبينه أنك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهما ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة  
لحاجة الى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصى له ثلاثة أنصاف لانه مثله ثم تطرح من نصيب الابن  
سهم باقي المال خمسة ثم تسترد من نصيب الموصى له ثلاثة أسهم وتضعه الى ما في يد الابن في يده سهمان  
وهو خسا المال وللابن ثلاثة أسهم ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب أحدهم  
أو الامثل نصيب أحدهم فله الموصى له خسا وللبنين ثلاثة أسهم لان البنين ثلاثة وتزيد عليها ثلاثة لانه  
أوصى بنصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصى له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم  
فصار المال خمسة أسهم للموصى له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استنت من نصيب الموصى له سهمان فصار للورثة  
ثلاثة أسهم وللوصى له خسا وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما النصيب ابن ثالث  
أو الامثل نصيب ابن ثالث فله وصى له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لانه تأخذ نصيب الابن سهمين  
وتزيد عليه سهما الوصية فصار المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللبنين سهمان ثم اقسم نصيب الابن  
ثلاثة لتبين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تسقط فاضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة  
واضرب نصيب الموصى له وهو واحد أيضا في ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان  
من ستة فبقي المال سبعة للموصى له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث  
فصار لابن سهمين وستة للموصى له سهم ولو ترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب ابنه صحت  
الوصية وبطل الاستثناء واذا صحت الوصية فله الموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان أجاز الوارث  
وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا وأوصى لرجل بنصف ماله الامثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح  
الاستثناء وارأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصف ماله وترك ابنا واحدا صحا للموصى له ربع المال  
لان المال سهم اذا لابن واحد فزيد عليه سهما لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجة الى

نصف البذر منه ويبرئه البائع عن الثمن ثم يقول ازرعها بالبذر كله على ان انحارج نصفه فان ان انحارج يتبع البذر والبذر مشترك فكذلك  
انحارج ان خلا عن الشرط فكيف بالشرط \* وسئل يحكم الأئمة رحمه الله تعالى لو كان من بجانب رب الارض البذر والثور ومن الآخر العمل

والثور أيجوز قال نعم لأنه لو شرط كل الثورين على أي واحد كان كان جائزاً فكذا إذا شرط أحدهما \* زرع أرض غيره فلهما نصيب قال كنت أحبري فزرعته لي بالاجر (١٠٤) يبذري وقال الزارع كنت أكاراً فزرعت ببذري فالقول للزارع لاتفاقهما على أن البذر في يده فالقول للذي البذر

### المزارة نوعان

الأرض لأحدهما أو لهما  
فإن لأحدهما فهي على وجهين البذر لأحدهما أو منهما فإن البذر لأحدهما والأرض لآخر فهي ستة أوجه وقد ذكرنا الوجوه على قولهما وإن كان البذر من أحدهما والباقي من الآخر فسدت وعلى هذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة من البعض البقرة وحدها والبذر وحده كان فاسداً وإذا كان البذر والبقر من واحد والأرض والعمل من آخر فسدت وكذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة والثور من أحدهم فقط أو البقر هذا إذا كان الأرض لأحدهما والبذر من آخر فإن كانت الأرض من أحدهما والبذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الأرض والخارج بينهما ما أنصافاً فسدت المزارة وكذا إذا شرط الخارج أثلاً ثالثاً للعامل وثلاثة لرجلها أو على العكس فسدت لأن فيه إغارة الأرض والخارج بينهما على قدر البذر ويسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخارج وله على الآخر نصف اجر الأرض وما أخذ من الخارج طاب له قدر بذره ويدفع من الباقي أجر

معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعطى للموصي له ثلاثة لأنه استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وإن ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله لا نصيب أحد البنين للموصي له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وإن ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الأولى فلا أول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لأنك تأخذ مخرج الوصية الأولى سهمين لابنين ثم تزيد عليه سهماً للموصي له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلاثة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصي له ثلاثة فنظر من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار معنا أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الأولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وإن قال الانصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فلا أول أربعة من أحد وعشرين ولثاني سهم ولكل ابن خمسة لأنك تأخذ ما أخذ الوصية الأولى وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في أربعة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصي له أربعة فنظر حتماً نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان لم يكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال إلى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فإذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الأولى فصار ثمانية عشرين ثم زدوا واحداً فصاراً أحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وإن قال الانصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فلا أول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لأنك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة ونظر من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال إلى ثلاثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فإذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الأولى فصار ستة وعشرين فرد واحد فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا الانصيب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وإن ترك ابناً وأوصى لرجل يمثل نصيب ابنه لا نصيب ابن آخر والثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالاستثناء الثاني باطل لأنه بعد الوصية الأولى لا يبق من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بثلث ما يبق وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وإن ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الأولى أو الثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الحاصلة هما وكذا لو قال بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن قال سدس مالي لثلاثين ثم قال في ذلك المجلس أوفى مجلس آخر له ثلث مالي وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية \* ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فله ثلث ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله فله كل ما يبق ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له الا ثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له كل هذا العبد ولو أوصى بثلث ثيابه وهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله لم يستحق الا ثلث ما يبق من الثياب قالوا هذا إذا كانت الثياب من أجناس مختلفة فإن كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المكيل والموزن بمنزلة الدراهم المختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عشرين ديناً فإن خرجت الألف من ثلث العين دفع إلى

نصف الأرض وما أنفق أيضاً يتصدق بالزائد ولو كان البذر بينهما والأرض من أحدهما وشرط العمل عليه ما على ان الخارج الموصى أنصافاً جاز ولو كانت الأرض بينهما والبذر والعمل على أحدهما والخارج أنصافاً لم يجز لأن صاحب البذر شرط صاحبه هبة نصف البذر

بمقابلته العمل في نصف الارض وانما باطل وكذا لو شرط ان ياتي الخاريج العامل وثلاثة للدافع أو على العكس ولو البذر من العامل وشرط ان ياتي  
للعامل جاز ولو كانت الارض والبذر منهما وشرط للدافع ثلث الخاريج والثلثان للعامل لا يجوز (١٠٥) ولو شرط ان ياتي الخاريج للدافع

لا يجوز أيضا

والثاني في أعمالها

كل عمل لا بد منه لتحصيل  
الزراع المرغوب فيه فهو  
على المزارع شرط أولا الا  
الكراب وكل عمل منه ينفى  
تحصيله الا أنه ينفى جودة  
الزراع ان شرط يلزم والا لا  
حفر النهر واصلاح المسناة  
واب أو ردن على رب الارض  
وفتح فوهة النهر الصغير من  
النهر الكبير على العامل  
الا ان يبعد أو يكون هناك  
ظلمة يمنعون الماء فينثني يكون  
على ربهاء والزراع اذا صار  
قصيلا وأراد قصله فلعلمه  
قصله وشرط ما كان من  
أعمال المزارعة أو من أعمال  
المعاملة على أحدهما  
لا يوجب الفساد وعمل  
المعاملة كل عمل له تأثير  
في الخاريج أو في الانعام  
كالنقيج وما أشبهه  
وما لا يكون به هذه المثابة  
فليس من أعمال المزارعة  
والمعاملة وكل عمل ليس  
من أعمالها فهو عليه  
ولهذا قيل اذا أدرك  
الباذنجان والبطيخ فالانقاط  
والجمل والبيع عليهما  
والحفظ الى وقت الادراك  
على العامل وبعده عليهما  
لكن شرط الجزاء والحفظ  
على العامل بعد الادراك  
لا يفسد للتعارف وعليه  
الفتوى وعن الثاني رحمه

الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الالف كذا  
في الهدية \* ومن أوصى بثلث ماله لزيدو بكر وبكر ميت وهو يعلم أو لا يعلم أو لزيدو بكران كان حيا وهو  
ميت أولا ولمن كان في هذا البيت وليس فيه أحد أو له ولعقبه أولا وله وبكر فمات وله قبل موت الموصى أولا  
ولفقره أولا ولمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فلزيد كما في هذه الصور لان المعدوم أو الميت  
لا يصلح مستحقا لم تثبت المزاوجة لزيد وصار كالأوصى لزيد ودار وكذا العقب لان العقب من يعقبه بعد  
موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت أو زيد وبكران ميت وهو حي  
أو فقير فمات وهو ميت أو غني أولا وبكران كان في البيت ولم يكن فيه أولا وله ولولد بكر فحدث له أو كان  
فحدث غيره أولا وله ولولد فلان ان افتقر واغنى لم يفتقر واحق مات الموصى أولا وله ولوارثه أولا بن زيد وله ابن  
واحد ففي هذه الصور له نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بن زيدو بكر وليس لاحدهما بنون فكل  
الثلث لبنى الاخر كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلث ماله لزيدو بكر أو قال بين زيد وعمر وثمان  
الموصى ثم مات أحدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصى له الميت وكذلك ان مات أحدهما بعد  
موت الموصى قبل القبول ثم قبل الحي على كان الموصى به ولومات أحدهما قبل موت الموصى رجع  
نصيبه الى الموصى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ثلث مالي لفلان ولمن افتقر من ولده عبد الله فمات  
الموصى وولد عبد الله كلهم أغنيا فلفلان جميع الثلث ولو افتقر بعض ولده ثم مات الموصى فالثلث بين  
فلان وبين من افتقر من ولده عبد الله على عدد رؤسهم ولو أن ولده عبد الله لم ير الوفاة ثم امتد ولده واحق مات  
الموصى فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث  
لفلان ولومات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولده أولاد واستغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصى  
قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لفلان وولد عبد الله فمات ولده عبد  
الله وولد له غيره قبل موت الموصى فالثلث بين فلان وبين ولده عبد الله ولو قال ثلث مالي لفلان وولد عبد الله  
هو لاه ان افتقر واغنى لم يفتقر واحق مات الموصى كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في  
المحيط \* امرأتان عن زوج وأوصت بنصف ماله لاجنبي جاز ولا زوج الثلث والموصى له النصف  
ينبغي سدس المثل لان وصية لاجنبي بقدر الثلث مقدمة على الارث فبقي تركها ثلثا المثل فلزوج  
نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق ميراث فنفذ فيه باقي الوصية وذلك السدس فوصل  
الى الموصى له نصف المثل وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لومات الرجل  
عن امرأته وأوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمس أسداسه للموصى له لان الثلث  
صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المثل فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصى له لان الوصية مقدمة  
على بيت المال كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا أوصى بثلث المال لبنى فلان وليس لفلان ابن  
يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصى كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا اذا كان أوصى  
لبنى فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية وأما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم باسمائهم أحد  
وزيدو بكر ولم يسمهم بان لم يقبل هؤلاء فالوصية لبنيه الموجودين يوم موت الموصى حتى لومات هؤلاء  
الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء الى أن مات الموصى كان لهم ثلث المال وان  
سمهم باسمائهم وأشار اليهم فالوصية لهم حتى لومات أو بطلت الوصية واداسمهم وأشار اليهم فالوصى له  
معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية كذا في المحيط \* ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيدو عمرو لعمرو مائة  
والثلث كله مائة فهي لعمرو وان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي لزيدو عبد الله نصفان كذا في محيط  
السرخسي \* ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما ملكه عند الموت سواء

( ١٤ - فتاوى سادس )  
الله تعالى لو شرط مؤنة الماء على العامل في المزارعة يجوز ولو شرط اقامة السرقين على ربهما  
والبذر من المزارع يجوز اذا بين للسرقنة وقتا معلوما انه متى طر حرق في الارض عند بعض المشايخ وهذا اذا شرط السرقنة قبل اقامة البذر

ولو شرط بعد الفاء البذر ففسد المزارعة

والثالث في فضها بالاعذار

مرض العامل وسفره وكونه سارقا يخاف على

الربيع عذرو لحوق الدين برها (١٠٦) بعد النبات مانع من فسحها بالبذر من المزارع ومتى علم الحالك يخرج ربه من الحبس الى الآن

يحصد الزرع وقبل البذر  
يفسخ وبعد البذر قبل  
النبات اختلف في جواز  
الفسخ وبعد الفسخ ان كان  
المزارع كرب وأصلح المسنة  
لا يرجع على ربه اشئ  
باعتها ربه بعد عقدها  
وزرعها بل ارضا المزارع  
فللعامل في المزارعة والمعاملة  
ابطال البيع وان برضاه في  
المعاملة ان لم يخرج شيئا فلا  
شئ للعامل واذا كان أخرج  
وأجاز جاز وقسطه بحاله  
وفي الزرع ان برضاه ولم ينبت  
والبذر من ربه لا شئ له  
لعدم حقه قبل النبات وان  
من العامل فان أجاز جاز  
وقسطه بحاله مات ربه بعد  
نباته قبل حصاده والبذر  
من المزارع يبقى العقد الى  
الحصاد بلا اجر استحسانا  
اذا قال المزارع لا أقطع  
وان أراد القطع فلو ورثه ربه  
المرافقة فيه والمقلوع بينهم  
ولهم الانصاف على الزرع  
بأمر الحاكم الى الادراك  
ورجعوا بحصتهم على المزارع  
ولهم ان يعطوا المزارع  
حصته والزرع لهم فان مات  
بعد العمل قبل الزراعة  
بطلت ولا شئ للعامل وان  
مات بعد الزراعة قبل  
النبات اختلفوا فيه ولهم  
يث لكن المزارع أخرها في  
ابتدائها حتى انقضت المدة  
المشرطة والزرع لم يدرك

اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نفعاً معيناً وأما إذا أوصى بعين أو بنوع من  
ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنماً أخرى أو عيناً أخرى بعد ذلك لا يتعلق  
حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من  
مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها الى مالي ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح ولو  
قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبقرة والبعية ونحوهما  
كذا في التبيين \* ومن أوصى اليه بأن يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستملكه وأراد  
الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقرب به أجرته كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أوصيت لك  
بشاة من مالي فانه لا يتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في  
يوم الموت ثم اذا صححت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة تكون في ماله يوم الموت اذا مات  
الموصي بعد ذلك وتركت مالاً ان كان في ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاؤوا دفعوا الشاة اليه وان شاؤوا دفعوا قيمة  
الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الا خسر أو الوسط أو الاعلى أو قيمة أى شاة يؤدى روى  
الحسن بن زياد عن أصحابنا رجحهم الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاؤوا اعطوا شاة وسطاً وان شاؤوا اعطوا  
قيمة شاة وسط كذا في المحيط \* رجل قال برزوني الا شقرو وصية لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا  
في قوله عبيد الاعشى أو السندی أو الحبشي لفلان ولو قال عبيد لفلان أو برادني لفلان ولم يضاف الى  
شئ ولم يسمهم بدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر  
رجحه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي للساكنين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقيه  
أبو الليث رجحه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان \* ومن أوصى بثلاث ماله لامهات أو لولدوهن ثلاث  
وللفقراء والمساكين فلهم ثلاث من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للساكنين وهذا عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف رجحهم الله تعالى كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلاثة لفلان وللساكنين فبعضه لفلان ونصفه  
للساكنين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهم الله تعالى كذا في الهداية \* ولو أوصى بثلاثة للساكنين له صرفه  
الى مسكين واحد عدهما وعند لا يصرف الا الى مسكينين \* ومن أوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا آخر  
أشركتك وأدخلتك معي فالثلاث لهما وان أوصى بعشرة لرجل ولا آخر بعشرة ثم قال لا آخر أشركتك معهما  
فله ثلاث كل مائة ولو أوصى لرجل بار بعشرة ولا آخر بعشرة ثم قال لا آخر أشركتك معهما له نصف ماله  
ومن حضره الموت فقال لورثته لفلان على دين فصدقه فيما قال ثم مات فانه يصدق الى الثلث أى اذا دعى  
الدين أكثر من الثلث وكذبه الورثة وهذا استحسان فان أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا  
والثلثان للورثة كذا في الكافي \* واذا عزل يقال لأصحاب الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال للورثة صدقه فيما  
شئتم فاذا أقر كل فريق بشئ ظهر أن في التركة ديناً شائناً في النصيبين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلاث مائة أقروا  
والورثة بثلاث مائة أقروا وينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما الممين على العلم ان ادعى المقر له  
زيادة على ذلك كذا في الهداية \* اذا أوصى لاجني ووارثه كان للاجني نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث  
وعلى هذا اذا أوصى للقاتل وللاجني وهذا بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه وللاجني حيث لا يصح  
للاجني أيضاً كذا في التبيين \* قال الامام القزويني رحمه الله تعالى هذا ما ذكره حكم البطلان في الاقرار  
فيما اذا تصادقا فاما اذا أنكر الاجني شركة الوارث أو الوارث أنكر شركة الاجني فالأقرار باطل أيضاً  
وقال محمد رحمه الله تعالى يصح في حصة الاجني كذا في النهاية \* ولو أوصى له بدابة أو شوب فان للورثة  
أن يعطوه أى دابة وأى شوب شاؤا كذا في المحيط \* من كان له ثلاثة أبواب جيد ووسط وردى فأوصى بكل  
واحد لرجل ففضاع ثوب ولا يدري أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة ومعنى جحدهم أن يقول

وطلب ربه القطع وأما المزارع لا يملك القطع وينه قد بينهما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهما انصافاً الى الادراك فان الوارث  
أراد (١) المزارع القطع وأباه المزارع لا يملك القطع وينه قد بينهما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهما انصافاً الى الادراك فان أراد المزارع

القطع فلهي الخيارات الثلاثة المذكورة وإذا أنفق بعد انتهائها المدقة بالذات كما يرجع نصفها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والنزعة لم يدرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا أجره وان هرب المزارع في وسط السنة يرجع (١٠٧) رهماً بأنفق على المزارع حتى يدرك

بالعام بالغ والقول للمزارع في قدر النفقة على عمله وان مات المزارع والزرع بقل فقالت الورثة نحن نعمل الى أن يدرك لهم ذلك وان أرادوا القلع لا يجبرون على العمل

### نوع آخر

بقيت من البطخة بقية فانتمها الناس ان تركه ليأخذه الخلق لا بأس به كالتقاط السنابل بعد الرفع والحصاد \* ثبت من بقية الثوم المقطوع المشترك فهو على الشرط في الشركة الاولى وكذا اذا تنازرت القلع ونبت من المتناثر فهو على الشرط في الشركة وان نبت بسقي رب الارض فله وضمن نصف قيمة الحب للمزارع ان له قيمة والا لا وان كان نبت بسقي الاجنبي فهو متطوع والزرع بينهما أي بين رب الارض والمزارع على الشركة وذكرا الامام الطواغيسي أن الزرع النابت من المتناثر للساق وان أجنبي لان السقي استهلاك فان كان نبت ببناء المطر أو بلاسقي أحد فعلى الشركة السابقة وان نبت من عروق شجرة رجل في أرض آخر شجرة أخرى ان بسقي رب الارض فهي له وان بلاسقي فلصاحب الشجرة أن صدقه أنه من عروق

الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقل (١) قد هلك فكان المستحق مجزئ ولا وجه له تمتع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل الا أن يسم الورثة الثوبين الباقيين فان سلوا زال المانع وهو الخوف فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الاجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلثا الثوب الادون كذا في خزنة المفتين \* اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع البيت فنصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهماً لله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى نصفه للموصى له وان وقع فنصيب الآخر فلا موصى له مثل ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهماً لله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى مثل ذرع نصف البيت واذا أوصى رجل لرجل بالف درهم بعينه من مال غيره فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى ودفعه اليه جازوله الامتناع من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فاجازته الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين \* اذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أن أباه أوصى بالثلث لاخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقر له الوارث قال ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعاً ولا شيء للآخر قال ولو أقر اقراراً متصلاً فقال أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال واذا قرأه أوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله الى الثاني ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول قضاء فاضل لم يضمن للثاني ولو أقر لرجل بوصية ألف بعينه وهو الثلث ثم أقر لاخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الاول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفعه ذلك اليه ثم شهد أنه انما كان أوصى به لاخر وقالوا خطأ فانهم اياهم لا يصدقان على الاول وهم اضا منان للثلث يدفعانه الى الاخر ولو لم يكونا دفعا شياً أبجرت شهادتهما للآخر وأبطلت وصية الاول قال واذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذ كل انسان ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث الى فلان ومحمد الاخر ان ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحساناً وكذلك لو كانا اثنين والمال ألفان والمسئلة بجها لهما فانه يعطيه ثلث ما في يده استحساناً ولو كان المال ألفاً عينا أو ألفاً ديناً على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الالف ثلثها وكان للقرن ثلثها قال ولو ترك اثنين وعشرين درهماً فاقسمها نصفين ثم غاب أحدهما فأقام رجل البيعة على الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف ما في يده لانه أثبت بالبيعة أنه حقه من باقي التركة على السواء فأخذ بالقياس ههنا بخلاف مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له ثبتت في حق الحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان له ما أن يرجع عليه بما أخذه زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدوم بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط \* الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد والغلة والكسب والارض بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث أما اذا أحدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وذكرا القدوري أنه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا تصير موصى بها حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى

(١) قوله قد هلك أي يحتمل أن الهالك هو حقل ففي التعبير مسامحة والافهالك حتى كل انما تصور فيمالو ضاعت الثلاثة والافهالك كذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من أن المراد يجمع الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقي فلان لم يكتم شيئاً اه نقله مصححه

شجرته وان كذب فيه فالقول له فوات رجل ألقها الى محي أرض انسان ونبت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للتواة وكذا اذا وقعت الخوخة لان لها يفسد وتثبت من التواة (الرابع في المزارعة يدفعها الى آخره) البذر اذا كان من المزارع يدفعها الى

آخر مزارعة وان لم ياذن له رب الارض فيه ولو اعارها المزارع للزراعة فزرعها المستعير سلم الخارج له وبغرم المزارع الاول لربها أجر مثل الارض ولو البذر من ربه ليس (١٠٨) له دفعها مزارعة الى غيره وله أن يستأجر الاجراء بما له فلا يدفع هذا مزارعة به الى غيره بلا إذن

لرجل بأمة فولدت بعد موت الموصي ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهو ما للموصي له وان لم يخرجا من الثلث تنفذ وصيته أو لا من الام ثم من الولد وعندهما تنفذ من ماله السوا وصورته رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولدا يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فللموصي له الأمة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا الأمة وثلثا الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدرى أنه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشايعها فأولوا يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية قصدا ومراية والكسب كالولاد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي رجل له أمة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها فأوصى به لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصي له فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصي له فلم يجز البيع سلم للشري ثلثا الجارية وثلثا الولد والموصي له ثلث الجارية وقسح الولد ويرد تسعاً في الورثة ولو كانت ازدادت في بدنها فصارت قيمتها ستمائة فثلثاها سمان للشري وثلثاها للورثة ولو أن الجارية نقصت حتى صارت تساوي مائة أخذ الموصي له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أنساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته

واقارار بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به

واذا مات عن ثلاثة آلاف وابن وأوصى بألفين منها لرجل فأجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصي له ألف بلا اجازة وثلث الألفين أيضاً وذلك ثلث مال الابن ولو أوصى الابن مع الاجازة لوصية أبيه بثلث ماله لا خرف ثلث الألفين بين الموصي له الآخر والموصي له الاول نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أخماسا ثلاثة أخماسه للموصي له الاول وخمساه للآخر فان كان وصية الابن عتقاً في المرض فهو أولى من اجازة وصية أبيه وكذلك لو أقر بدين على نفسه أو على أبيه كان الدين أولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق فاعتق أولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت أولى من العتق والافرار بالدين والوصية وكذلك لو أجاز وصية أبيه في صحته ثم أقر على أبيه بدين بدئ بالاجازة فان بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئاً للقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة في يدينه وان كان لا يبي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما أجاز ولو ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى الموصي له من جهة الميت أنه أجاز وصية أبيه فصدة فهما جميعاً معاً كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئاً سواء صدقتهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولو أن الوارث أجاز وصية أبيه ثم أقر بدين على نفسه كان الدين أولى وبعد هذا يطران فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم تجز ورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط \* ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه بدين وعلى نفسه بدين بدين الاب ثم بدينه ثم بالاجازة كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبد لا مال له غيره أعنته في مرض موته وترك وارثاً واحداً ولهذا الوارث عبد قيمته معثل قيمة عبد مورثه لا مال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه وأعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الاول يعتق من غير رعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألفا

رب الارض جاز والخارج بين المزارع الاول والثاني على شرطهما ولا شيء لرب الارض ولرب الارض أن يضمن أبهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني رجع على الاول فان انتقص الارض ضمن الثاني النقصان بالاجاع ويضمن الاول عند الامام والثاني ثانياً وان أذن له ربه فيه نصاً أو دلالة بان قال له اعمل برأيك له أن يدفع الى الآخر مزارعة يدفع الاشجار معاملة على أن يقوم عليه أو يشد منها المحتاج الى الشد فأخر الشد حتى أصابها البرد والعادة أن الاشجار ان لم تشد يضربها البرد يضمن العامل قيمة ما أصابه البرد \* وعن الثاني رحمه الله تعالى زرع بينهما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع قبل رفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان \* الا كذا كان يستعمل بقصر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالآلات الى منزله وترك البئر يري فجاء سارق وسرق مع بقر القرية فأتبعه الا كذا لم يقدر على التخليص أجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الاكار وغيره أجاب بأنه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي

لوسلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لا ضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح درهم ما أجاب به الامام النسفي صاحب النظم \* دفع أرضاً وتاله لغيرها معاملة فأدرك الكرم فقال سرق تلك التاله وغرسها من تاله وتوارد قلعهما وكذب رب الارض فالقول للعامل في قوله سرق لانه أمين ولا يصدق في قوله غرس من عندي وكان ينبغي أن يصدق في قوله غرس



من عندى لان رب الارض صدقه ان الغارس هو والغرس في يده لكن دل على صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا ان المزارع اذا زرع فلما حصل الزرع قال رب الارض كنت أجيرى وزرعت بيدى وقال المزارع كنت أكارا وزرعت (١٠٩) بيدى فالقول للمزارع لان رب الارض صدقه أنه المزارع

وان الزرع في يده ترك السقي عمدا حتى فسد الزرع يضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة وقت الترك قومت مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما بخلاف ما اذا منع الماء من زرع رجل حتى تلف زرعه حيث لا يضمن لانه مستحق عليه \* المزارع اذا زرع خلاف ما أمر به بصير مخالفا أضرب أولا بخلاف الاجارة فانه ان أضرب مخالف ذكره في شرح الطحاوى وذكر القاضى الارض ان كانت لا تخرج الا بالسقي يجب السقي على المزارع وان كانت تخرج لا يجب \* مزارع سنة أكل زرعه الجراد بوقى مدة أراد أن يزرع زرعاً آخر فنعسه ربه ان المزارعة على نوع سمياه ليس له أن يزرع آخر وان مطلقاً أو ماشاءه ذلك ما بقى الوقت وقال مولانا ان في نوع له أن يزرع مثل الاول أو دونه في الضرر كافي اجارة الدابة للعمل وفي المحيط في المعاملة ان لم يعمل في الصكر لا يستحق من الخارج شيئاً وكذا اذا عمل لكنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق فاما المزارع اذا لم يعمل نحو الشد والتشذيب حتى انتقص الزرع ان كان البذر من المزارع يستحق وان من رب الارض لا أن يكسر شيأ من الاغصان والقضبان والدعام والعريش لطبخ القدر ولا يأخذ من الاغصان المشدبة المقطوعة الا باذن المالك لانه من

درهم لا مال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهم ما وأوصى لرجل آخر بألف الاخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثلث الالفين بين الموصى لهما منه ثمان بوصية الميت الاول رجل له ألف درهم وأوصى به لرجل فأت فورثه رجل ولهذا الوارث ألف درهم أيضاً وأوصى الوارث به او بما ورثه من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثاً فأجاز وصية أبيه ووصية جده جميعاً في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فله وصى له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجارة ثم يضم ثلث الالف الاولى الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصى له الثاني بلا اجارة ثم ينظر الى ثلث ما بقى من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الاول وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقى من حصته ما بلا اجارة كذا في المحيط \*

فصل في اعتبار حالة الوصية \* اذا أقر مريض لا مراً بدين أو أوصى لهما بوصية أو وهب لهما هبة ثم تزوجها ثم مات جازا لا فراعه عندنا وبطلت الوصية والهبة \* واذا أوصى المريض لابنه الكافر أو الرقيق أو وهب له وسلمه أو أقر له بدين فأسلم الابن أو أعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذا لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي \* مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل ان فهمت منه الاشارة جازوا الا فلا وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر أنه وقع اليأس من كلامه فصار كالآخرس كذا في خزنة المفتين \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعد دمه صار بمنزلة حدوث المرض وأما في أول ما أصابه اذا مات من ذلك في تلك الايام وقدم صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يداوى فكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي \* أوصى بوصية ثم جن ان أطبق عليه الجنون فهو مقوض الى رأى القاضى ان أجاز جازت والا بطلت وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على أن الجنون المطلق في حق التصرفات يقتدر بسنة كذا في خزنة المفتين \* ومن كان محبوساً في السجن ليقول قصاصاً أو رجلاً لا يكون حكمه حكم المريض واذا أخرج ليقول حكمه في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال حكمه حكم الصحيح واذا بارز في حكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو كان في السفينة حكمه حكم الصحيح واذا هاج الموح في حكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو أعيد الى السجن لم يقتل أو رجع بعد المبارزة الى الصف أو سكن الموح صار حكمه حكم المريض الذي برأ من مرضه سيفذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوى \* والمجذوم وصاحب جحر الربع وحى الغب اذا صاروا أصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني في شرح الهداية \* أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشي أو كتب بشي وقد تقدم وطال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرس كذا في خزنة المفتين \* والمرأة اذا أخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث مالها وان سلت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوى \* والله أعلم

### الباب الخامس في العتق والمهاياة والهبة في مرض الموت

واذا أوصى بعتق عبده لم يعتق الا أن يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعللاً كسائر الوصايا لان ذلك أمر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسى \* ومن أعتق في مرضه أو باع أو جاني أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما بدأ المريض ايجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان جاني ثم أعتق وصاق الثلث عنهم ما فالحياة أولى عند أبي حنيفة

اشجار المال ولا يطعم الضيف من الثمار الا باذنه لانه مشترك \* أدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع فقال اشترت الارض من فلان غير النافع وكانت الارض ملكه واخذ نصف (١١٠) الغلة ثم جاء الدافع ان صدق المدعى ولم يخاصم المزارع لاشيئ له وان كذبه وخاصم ان المدعى

أخذ نصفها بالتغلب شارك الدافع المزارع لانه صار مستهلكا من المال المشترك وان دفع اختيارا أخذ حقه كله لامن المزارع لانه ضيع حقه وان قال المدعى للمزارع بعد أخذ نصف الغلة خدمني هذه الارض مزارعة فأنا - هذا ان البذر من المزارع فالقياس أن ينسخ الاولى لانه يملك الفسخ لكنه لا ينسخ لانه لو انسخ لا ينسخ ضرورة الاقدام على الثاني وليس له ولاية الاقدام مع بقاء الاول بخلاف الفسخ ابتداء لان ذلك وان البذر من رب الارض لا ينسخ أصلا لانه لا يملك الفسخ \* مات عن صغار وكبار امرأة والكبار منها أو من امرأة أخرى فزرع الكبار في أرض مشتركة أو في أرض الغير يحكم كسدوري والكبار في عيال المرأة يجمعون الغلات وبما يكون جملة انزروا من بذر مشترك باذن الحاكم وهم كبار وبأذن وصيهم وهم صغار فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم فالغلة لهم خاصة وكذا اذا زرعوا من بذر مشترك بغير انهم أو من بذر غيرهم بلاذن صاحب البذر لانه غاصب مالك للبذر فصار كالبذر بذر نفسه \* غرس أشجارا على طرف حوض

رجه الله تعالى وان أعتق ثم حابي فهما سواء وقال العتق أولى في المسئلتين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا حابي ثم أعتق ثم حابي قسم الثلث بين الحبايتين نصفين لتساويهما ثم ما أصاب المحاباة الاخيرة قسم بينها وبين العتق ولو أعتق ثم حابي ثم أعتق قسم الثلث بين العتق الاول والمحاباة وما أصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق أولى بكل حال كذا في الهداية \* صورة المحاباة أن يبيع المريض ما يساوي مائة بمخمسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محاباة كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال أعتقه أو قال هو حر بعد موته يوم وأوصى لانيان بألف درهم تحاصفي الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موته أو أعتقه في مرضه البتة أو قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط \* ولو قال هو حر بعد موته يوم أو بشهر فضت المدة فعلى رواية ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتق الا باعتاق الورثة أو الوصي كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق أمة في مرضه فولدت بعد العتق قبل أن يموت الرجل أو بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولو برعبه والده وقال لا تخران حدث بي حدث من مرضي هذا فانت حر ثم مات من مرضه تحاصفي الثلث لانهم استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما في مرض موته فيتحاصفان في الثلث ولو أوصى لبعده بدراهم مسماة أو بشيئ من ماله مسمى لم يحز قال ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عزلة ماله لو وهب له بعض رقبته في حياته ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط \* ولو أوصى لبعده بثلاث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم أو دنانير ينظر الى ثلثي العبد فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر أمواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي لاختلاف الجنس وعليه أن يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله والورثة أن يبيعوا الثلث من سائر أمواله حتى يصل اليهم السهاية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عنده فصار كله مدبرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا اليه وان كانت قيمته أكثر فعليه أن يسعى في الفضل كذا في البدائع \* ولو أوصى ببعده لرجل ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق أو يدبر فهذا يرجع كذا في المبسوط \* ولو قال في مرضه لبعده ولدبره قيمته حاسوا أحد كاجر ثم مات قبل البياض كان الثلث بينهما على ثلاثة أسهم للدبر سهمان وللعبد سهم \* ولو أوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهم ثم يعتق كان له ما حط عنه من الثلث فان كان المخطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السهاية وان كان أكثر يحط عنه قدر الثلث ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال أعتقوا كل قديم العجبة لي يعتق كل من كانت عجبته حولاً وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى أن يشتري عبداً به فيعتق عنه ثم مات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة فيشتري ببقية ما بقي من ثمنه فان كان الوارث باعه من أجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من أجنبي بعد موت الموصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يشتري ببقية ما بقي من ثمنه رجل قال أوصيت بأن عبدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق به موت المولى ولو أوصى أن يشتري عبداً فلان قال يشتري ببقية ما لا يجازد فان أبي مولاهم أن يبيعه يرتقنه الى الورثة فان قال اشترى عبداً فلان فأعتقه وأبي مولاه أن يبيعه حبس عنه حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي \*

للقرية ثم قطعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالنابت لا فارس لانه فرع ملكه \* الخامس في المعاملة ذكر فيها مدة قال يقطع بان النخل لا يخرج فيها الا بصح وان احتل الخروج وعلمه جاز موقوف ان أخرجت صح والافلا وهذا اذا أخرج شيئا في المدة المضروبة

عما يرغب فيه فان كان مما لا يرغب فيه في المعاملة لا يجوز وان لم يخرج شيئا في تلك المدتان أخرجت بعد تلك المدة في السنة فصدت وان لم يخرج في تلك العام وبعده حدث بها جازت المعاملة \* دفع بخلافه طلع بالنصف معاملة جاز (١١١) وان لم يسميا وقتا ومتى عقدت على ما هـ ومن التمسحت

قال ولو أوصى بعبد لم جل ثم أوصى أن يباع من آخر بثلث مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلم يوصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء أو يدع لان الوصية بالحبابة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس وللاخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة أسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان أي الموصى له بالبيع أن يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط \* واذا ترك عبد الاغريق قيمته ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بألف ثم أوصى به فهي على ثلاثة أوجه اما أن يوصى بالعين أو بالمال أو بالثلث فان أوصى به بعينه بعد ذلك أو قبله لا خرف لم تجز الورثة أو أجازت ولم يجز صاحب البيع فلم يوصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الاخر بخمسة أسداس الا ان يكون للورثة قيل هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة أسداسه ونصف سدسه من الاخر بقيمة فيكون للورثة وان أجاز واوردى بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكامل ودينه فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الاخر فيكون غنمه بين الورثة الوجه الثاني أوصى أن يباع العبد من رجل بألف وأوصى بجميع ماله لاخر فهذه المسئلة كالاولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الا ان من الورثة من جعله الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه أوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث أوصى أن يباع من فلان بألف وأوصى بثلث ماله لاخر فقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا أن يأخذ صاحب الثلث جزءا من اثني عشر جزءا من الرقبة ويبيع الباقي من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزءا من الا ان صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي \* وان أوصى بأن يعتق عنه بهذه الالف عبد وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق عنه بما بقي ولو أوصى بأن يشتري بكل ماله عبد فاعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده أيضا وقال لا يشتري بالثلث ولو أوصى بأن يشتري له عبد بألف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت عنده وقال لا يشتري بالثلث عبد ويعتق وان أوصى بأن يبيع عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يبيع عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يبلغ لاشيئ \* فان بقي شيء منها رد على الورثة ولو أوصى بأن يبيع عنه من ثلثه فقبل له ان ثلث ماله لا يكفي به فقال أعيذوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن أوصى بعبد فمات الموصى فخفي العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وان فداه الورثة كان الفداء من مالههم وأمسوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد فمات وترك عبد او مالا ووارثا فقال الموصى له أعتقه في صحته وقال الوارث أعتقه في مرضه فالقول للوارث لاشيئ للموصى له الا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابنا وعبد فقال رجل لي على أيك ألف درهم دين وقال العبد أعتقني أبوك في صحته فقال الابن صدقت ما سأل العبد في قيمته ويدفع القيمة الى الغريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق ولا يسي في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك ابنا وألف درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا الالف الذي تركه أبوك كان وديعة لي عند أبك وقال الابن صدقت ما عنده الالف بينهما نصفان وقال الوديعة أحق كذا في الكافي \* ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبد قيمته مائة وقد كان أعتقه في مرضه فجازا لوارثان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية \* واذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فان ابنه يعتق

صاحب الكرم والعمل على العامل \* السادس في الضمان \* أخر الاكار بالسبي ان تاخر امرعا نادا يفعله الناس لا يضمن ولا يضمن \* حصد الزرع وجعه بلا شرط عليه وبلا إذن الدافع ضمن حصدا لدافع ان تلف ولو شرط ذلك عليه فتغافل حتى تلف ضمن للالك حصته \* ترك الاكار

اخراج الجوز والخنطة الرطبة الى الصخر او كان شرط عليه ذلك في العقد ضمن ترك حفظ الزرع حتى اكمل الدواب ضمن وان لم يرتد الجراد حتى اكمل كله ان امكن طرده (١١٢) ضمن والا لا \* اثمر الكرم والدافع واهله يدخلون وبأكلون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا

ان لا باذن الدافع لا يضمن والضمن على الاكل والحامل وان باذنه ونفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان مما لا يجب النفقة عليهم لا يضمن وان كانوا قبضوا لا باذنه وهم ممن عليه نفقتهم لا يضمن أيضا \* دفعها معاملة ولم يخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها اشجاره فذا البيع وفست المساقاة لانها استنجار ببعض الخارج فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع بخلاف الاجارة لتعلق حق المستاجر بعين الكرم فان كان سقي الاشجار وحفظها لاشئ له لانه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد \* سفر العامل عذرو في بعض المواضع لم يجبه له عذرا فالصحيح ان يوفق بين الروايتين ويحمل على اختلاف الموضوع فجعله عذرا فيما اذا شرط عليه عمل نفسه وعدم جعله عذرا فيما اذا أطلق العمل ولم يشترط عليه العمل بنفسه وكذا الجواب في مرض العامل على التفصيل \* دفع اليه أصول رطبة نابتة ولم يذ كر المدة فستد بخلاف الزرع لوقوع العقد على الزرع مرة وله نهاية مع الوصية بخلاف الرطبة لانه لا نهاية لها حتى اذا كان لحصاد

ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد درجهمما الله تعالى يسعي في جميع قيمته ويقاص به اميرائه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبده آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحجابة تقدم لانه بدأ به او قد استغفرت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا مما عليه من السعاية وعندهما العتق مقدم الا أن الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الا خرج مجانا ويسعي الابن في قيمته ويطلب البائع بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن ألفا فاشتراه بألف وأعتق عبدا آخر يساوي ألفا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحصان الثلث ويسعي الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد درجهمما الله تعالى الابن وارث ولا وصية له فعليه أن يسعي في جميع قيمته ويقاص به من ميراثه (قال) واذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرجان من الثلث جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرجان من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد درجهمما الله تعالى النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليهما ادين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو أعتق أمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى ذلك عندهما هذا الاول سواء والنكاح جائز ورث ولها مهرها لانها النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منه الكون سبيبه معاينا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لانهم استوفوا دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها ما بقي درهم فانفقها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو أعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط \* ولو أوصى بعقوبة يعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت أمه معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا أن يقول جعلت ذلك مفقوضا الى الوصي ان أحب أعطاهما فيجوز كقوله ضع مالي حيث أحببت ولو أوصى بان يشتري بكذا حنطة وبكذا درهم عبدا ويعتق وله عبدا لا يجوز أن يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو أوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعند حنطة يجوز أن يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال أعتقوا عني عبدا قيل للوصي أن يعتق العبد الذي كان لليت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وأعتقه جاز وقيل لا يجوز أن يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله أعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاعتقوه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بان يعتق عبده وأبى العبد أن يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط \* واذا مات عن ابن وثلاثة أعبد قيمتهم سواء فأدعى أحدهم أنه أعتقه في مرضه فاستحلف الابن فنكض بقضيه بعتقه بلا سعاية فان ادعى الثاني مثل ذلك فنكض له عتق ويسعي في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكاه والمستهل بها لاعتق الثاني كله بلا سعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكاه أيضا ولو ادعى الاول عند حكم حكاه قضى عليه بعتقه بالنكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنكض عند عتق الثاني بلا سعاية فان رفعه الثالث الى قاضي أو الى حكم رضاءه فنكض له أيضا عتق بلا سعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند

الرطبة أيضا بما يعمد في ديارهم يصح ويقع على أول خرجة تدرك ويجوز اضافة المزارعة والمعاملة القاض الوقت في المستقبل \* دفع أرضه مزارعة الى عبد مجهول وهلك العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على ربا الارض وان من ربا

يكون مستأجره فيكون عمله لرب الأرض وإن من العبد يكون مستأجر الأرض ويكون العبد له لان نفسه فلا يضمن إذا هلك \* غرس نالة على نهر قرية فغلظت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال الخدم الغراس لي لاني خادمي فان (١١٣) النالة للغارس فله وإن للرجل

والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وإن لم يكن ممن يعمل له ولم يغرسها فإنه فهي للغارس وعليه قيمة النالة لصاحبها لانه يملك بالقيمة \* قلع نالة انسان وغرسها ورباها فهي للغارس بالقيمة \* نهر بين مالدعيا أشجاره النابتة في ضفته ان علم الغارس فهي له وإلا لان في موضع خاص لاحدهما فالملك وان في مشتركة فينقسمها \* له شجرة على ضفة نهر عام ثبت من عروقها أشجار في الجانب الآخر ولا شجر في ذلك الجانب كرم وبين كرمه والنهر طريق عام زعم ذو الكرم كون الأشجار له وزعم ذو الشجرة كونها له من عروقها فهي لصاحب الشجرة وإن لم يعرف ذلك وعرف لها غارس فهي له وإن لم يعرف ذلك ولا من ثبت بسقيه فلا ملك لاحد فيها \* ضيعة متلاصقة على نهر عام وعلى أشجار عظام لا يعرف غارسها أراد صاحب الضيعة قلعها فان كانت شجرة تثبت بلا نبات وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن قلعها ولا يبيعها صاحب الضيعة قبل القلع لانها مباحة وإن كانت لا تثبت بلا نبات فكل اللقطة \* أكار غرس في أرض الدافع

قاض سعي الثالث في رقبته في كل قيمته وتاويل ما ذكره أن الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بعق عبده وأوصى أن يباع عبداً آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط \* إذا ترك عبيدين يخرجان من الثلث ووارثين فأوصى باحدهما لرجل أجبر على أن يجتمعا على واحد فان أعتق الموصي له العبدين ثم عين الوارثان واحداً عتق أيهما عينا وإن أعتق واحداً بعينه ثم عيناه لم يعتق ولو كان الميت أوصى بعق أحدهما فاختار كل وارث واحداً معا أو متعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو أعتق أحدهما أحد العبدين عن الميت ثم الآخر فلا أثر عن الميت والأول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو قال كل واحد أعتقت هذان عن الميت معا أجبر على أن يجتمعا على أحدهما فإذا اجتمع أعتق عن الميت والآخر عن أعتقه ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو لم يعتقا ولكن معا عينا أحدهما ليعتق عن الميت ثم رجه أو عينا الآخر لم يكن لهما ذلك والأول هو الذي يعتق عن الميت فان أعتق أحدهما الأول الذي عيناه صح عتقه عن الميت وكذلك لو أعتقه وصى الميت بعد ما عيناه وإذا أوصى بعق عبده وهو يخرجه من الثلث لم يعتق لقرابته من الوارث ولا من الوصي وأيهما أعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعلق الوصي عتقه بشرط أو إضافة أو إلى وقت مستقبل ولا يعتق بثلث من الوارث إذا جاء الشرط ويكون عتقا عن الميت كذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى بعبده أن يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقيته فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى القرابة يجب تنفيذها لحق الموصي كذا في المبسوط \* ولو تزوج أخته من عبده برضاها أو وصى بالعبد لرجل وهو يخرجه من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له إن كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردها وإن كان قريب العصبة عتق عليهم إذا رد الموصي له الوصية لانه دخل في ملكهم وإن كان لا يخرجه من الثلث ففسد النكاح لانهم املك شيأ من رقبته ولو أوصى بعق العبد ولما له غيره لم يفسد النكاح وسعي للورثة في حصتهم إذا أعتقوه ولو مات العبد قبل الاعتراف بطلت الوصية بقوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تطل الوصية وبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فان رده المشتري بعيب بقضاء عاذا لا مراهي ما كان وأزرتة بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجى العبد جناية قد فعوه أو فذوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى أن يباع نسمة صحت الوصية ثم تباع كل أو وصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث إن لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمنه فانه يباع منه بقيته لا ينقص منه شيء فان شاء أخذ وإن شاء ترك كذا في المبسوط \* وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لاحدهم لم يعتق الميت ثم قال بل أعتقك ثم قال للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعق ثم بالانكار لان الإقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعا لم يعتقكم ثم قال بل أعتقكم جميعا سعووا في ثلثي قيمتهم استحسنوا وكذلك لو قال أعتقكم الميت ثم قال لم يعتق أحدكم ثم قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعي في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وإن قال لا أثر بعده لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الأول والثاني بجأها ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعي كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا خيرين كذلك ثم قال أعتقكم عتقوا وسعي كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكر عتق واحد بعد واحد ثم قال لاحدهم أعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الأول وصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة

(١٥ - فتاوى سادس) بأمره فان النالة للدافع فالأشجار له وإن للعامل وقال لا أكار غرسهم إلى فكذلك ولا أكار قيمة النالة ولو قال أغرسها ولم يقل لي فغرس بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك قلعها ولو قال أغرسها على أن الغراس أنصافا جاز وهو

كما قال \* معاملة القضية لاجل السعة والخطب جاز كعامله \* ثم ارجع الخلاف لقوائم الخلاف والله اعلم \* (كتاب الشرب) أربعة فصول (الاول في المياه) الاصل (١١٤) فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث والمراد اباحة الماء الذي لم يحزر فلكل

أن يشرب ويسقي وان فيه انقطاع الماء ولا يسقي بها أرضه وزرعه والمياه ثلاثة في غاية العموم كالانهار العظام مثل دجلة وحيون وسيحون ليست بمملوكة لاحد فيلكل كل أحد سقى دوابه وأرضه ونصب الطاحون وقود الدابة والسانية واتخاذ المشرعة والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامه فان أضر منع فان فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء \* الثاني في نهاية الخصوص كما الحب والسكر لا ينتفع به الا باذن صاحبه ولو صب ماء حب انسان يومه بان يلا ثانيا وان اضطر اليه انتفع بلاذن الثالث المتوسط كما الحياض والانهار المملوكة فلكل أحد أن ينتفع به الا اذا كان بحال يخاف صاحب البئر فسادها أو كسر ضفتها فله منعه وان كان الحوض في دار انسان أو بستانه فاستقى رجل منه ليس لمالك الدار استرداد الماء ولكن له أن يمنع الداخلين من الدخول في ملكه اذا كان يجدها في مكان آخر فان لم يجد له أن يدخله بلا اذن ولحقه الماء أن يقول له صاحب الارض لي حق في أرضك فاما أن توصلي اليه أو تمنني من الدخول \* ثم رقوم ورجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقي دابته منه ما لم يكسر الفرض ضفته وليس له سقي أرضه وشجره وزرعه ونصب الدابة وطاحونه عليه وان رفع الماء بالقرب لسقي زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس

وأوصى لا خير بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسيئة كذا في المبسوط \* ولو أوصى بان يعتق عنه نسيئة بمائة وثلاثة أقل من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثلث وذ كرفي الجامع الصغير ولو أوصى بعق نسيئة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فالتعق عن الموصى وكذلك لو كان وصيا نسيئة القاضى وبمثله لو كان القاضى فعل ذلك أو أمينه ثم ظهر الدين بطل التعق ولا يكون القاضى أو أمينه مشترين لنفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بان يشتري عبدا فلان فيعتق عنه فانه يشتري من ثلثه وان امتنع صاحبه من البيع بالثلث أو وقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لقوات محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو أوصى الى رجل أن يشتري له نسيئة بمائة بعينها فباعها بمائة من الثلث عنه فاشترى بها نسيئة فاعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بعضها أو لحقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصى ضامن لتلك المائة فان خرج الميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون عن النسيئة الثلث من ذلك برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط \* ولو أوصى بان يباع عبده فيشتري بثمنه عبدا يعتق عنه فباعه الوصي واشترى بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجد بالاول عيبا فرد على الوصي ضمن الثلث فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثلث الاول جاز التعق عن الميت وان باع بأكثر أو أقل كان التعق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا آخر بثمنه وهذا اذا رد العبد بالقضاء لانه فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرتب التراضي شرا جديدي في حق غير المتعاقدين فصارت كانه اشترى هذا العبد لنفسه شرا جديدا كذا في محيط السرخسي \* ولو لم ير العبد العيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثلث ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ \* ولو أوصى بان يشتري من ثلث ماله نسيئة فتعق عنه وماله ثلثمائة فاشترى الوصي بمائة نسيئة فأعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسيئة وردت في الرق وقبض الوصي المائة ليشترى بها نسيئة أخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا ليشترى بها نسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقصود الموصى وفي قولهم ما مقاسمة الوصي الورثة جائز ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية ولو أوصى أن يشتري له نسيئة بعينها فتعق عنه فاشترى الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية وكذلك لو حنت جناية قبل أن تعتق فدفعت بها بطلت الوصية ولو فادها الورثة كانوا متطوعين في القداء ويعتق عن الميت ولو أوصى بعق أمة له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسيئة أو الامه قبل أن تعتق فالورثة يرق للورثة وان كانت النسيئة أو الامه ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق بذلك حتى تعتق عن الميت ولو اعتقها بعض الورثة عن نفسه كان التعق عن الميت وكذلك لو قال أنت حر فان دخلت الدار أو قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن الميت ان دخلت الدار أو مات القاتل ولو قال لها الوارث أنت حر على ألف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شئ ولو أوصى أن يعتق نسيئة عن شئ واجب عليه من ظهار أو غيره فانها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجة الاسلام ولو أوصى بعق نسيئة فاشترى له أو بعق أمة له تخرج من الثلث بخفي عليه جناية فالارث للورثة ولو تزوجوها لم يحزر ولو أوصى الى رجل لبيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهل عنده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول يضمن الوصي ولا يرجع على أحد بشئ ثم يرجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهم كذا في المبسوط \*

(فصل) الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يخلو ما أن يسع كل الوصايا ولا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج

أو تمنني من الدخول \* ثم رقوم ورجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقي دابته منه ما لم يكسر الفرض ضفته وليس له سقي أرضه وشجره وزرعه ونصب الدابة وطاحونه عليه وان رفع الماء بالقرب لسقي زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس



له ذلك ولاهل النهر المنع وليس لاحد من الشراك في النهر المشترك أن ينصب على النهر طاحونة أو دالية بغير إذن بقية الشراكه وان اذن له السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه \* نهر بين قوم لهم عليه أرضون اختلعت في الشرب ولا يعرف (١١٥)

القرض والزكاة والصوم والصلاة والكفارة والذنور وصدقة الفطر والاضحية ووج التطوع وصوم التطوع و بناء المساجد واعتاق النسيئة وذبح البدنة ونحو ذلك أو كانت للعباد كالوصية لزيد وبكر وخالد وكذلك لو كان الثلث لا يسع الكل امكن الورثة أجازت فأما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يتجاوز ما مان كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب أو كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد أو كان الكل للعباد فان كان الكل لله تعالى فلا يخفى لو ما أن يكون الكل فرائض أو واجبات أو نوافل أو اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يداً بما قدمه الموصي كذا في البدائع \* واذا أوصى بالحج مع الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وان أخر الحج في الوصية لفظاً وفي كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما بدأ الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل الخطأ يبدأ بكفارة القتل كذا في خزائن المفتين \* وقالوا في الحج والزكاة انهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية أيضاً واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب أقوى فكانت البدائع بها أولى وكذا صدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المنذور به والمنذور به مقدم على الوصايا او الاضحية والاضحية مقدمة على النوافل وهذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوصايا اعتناق منجز أو اعتناق في مرض الموت أو اعتناق معاق بالموت وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان الاعتناق المنجز والمعلق بالموت لا يحتمل الفسخ فكان أقوى فيقدم أوصى بحجة ووجوه القرب ومصلح مسجد بعينه وأوصى بوصايا أخر لا نوافل بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فاقا اصاب الاعيان أخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما اصاب القرب وليس فيه ما واجب غير الحج بدى بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدى بالذي بدأ به الميت الأول فالأول وان لم يكن الميت بدأ بشئ منها وزع عاينها بالخصص كذا في خزائن المفتين \* وأما الوصية بالاعتناق فان كان اعتناقاً واجباً في كفارة فحكه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجباً فحكه حكم الوصايا المتفضل بها من الصدقة على الفقراء و بناء المسجد ووج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان أوصى بقوم بأعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما اصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبداً منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولزيت فان الثلث يقسم على أربعة أسهمهم للوصي له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع \* ولو أوصى بأن يجمع عنه من ثلث ماله سنة بمائة أعجوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسيئة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي \* فأما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الأقوى فالأقوى ولا يبدأ بما بدأ به الميت حتى قبل لو كان من الوصايا عتق منفذ كان مقدماً على غيره من الوصايا فأما اذا استوتت في القوة فانهم يتحاصون ومعناه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بما بدأ به الميت وان كانت كلها نوافل وليس شئ منها عايناً بان أوصى أن يجمع عنه تطوعاً أو أوصى بأن يعتق عنه نسيئة ولم يعينها تطوعاً أو أوصى بأن يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فانه يبدأ بما بدأ به الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعتق النسيئة لا يعينها نصحت لله تعالى لا للعباد كذا في المحيط \* رجل أوصى بأن يعطى مائة درهم للفقراء مائة لا اقرباء وأن يطعم النقر الماترك من الصلوات وعاشه صلاة شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة

الصلق وضمن قيمة الأوراق طاب له الأبرسم \* قال الإمام رحمه الله تعالى بالقسمة ينقطع حق الشرب لاحق الشفه وانما ينقطع حق الشفه بالأحزاب الأولى والحجاب فان (١١٦) الإنسان يحتاج إلى السفر لا مردني وديناوى ولا يمكنه حل الماء قدر ما يكفيه ودايته فلو لم يبق

للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة منوان من الخنطة فأصاب الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب النقراء والطعام أذى الطعام ويجعل النقصان في حصصة الفقراء كذا في فتاوى قاضخان \* من أوصى بحجة الإسلام أجموعه رجلا من بلده يحج راكبا فان لم تبلغ وصيته النفقة أجموعه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجا فأتى الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من بلده عنه أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث بالغ استحسانا وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي \* والله أعلم

### باب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والخيران ولبنى فلان

واليتامى والمواالي والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق من قبلة أو ثانياً أنه يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوباً بالأقرب كالأب والابن والثالث أن يكون ذارحم محرم من الموصى حتى أن ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون ممن يرث من الموصى ويستوى فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي \* ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكر والأنثى والحرة والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل الأم إلى أقصى أب له في الإسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وعلى يشترط إسلام الأب إلا أقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط إدراكه الإسلام ويكون معروفاً بعد الإسلام حتى أن علواً ولو أوصى لذوي قرابته في شرط الإسلام بصرف الوصية إلى أولاد على رضي الله عنه لا إلى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط بصرفها إلى أولاد أبي طالب يدخل فيها أولاد عميل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالإجماع لأنه لم يدرك الإسلام ولا يدخل الوارث بالإجماع كذا في الزيارات للعتابي \* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحداً يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي \* وإذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجد وولد الولد ذكر في الزيارات أنهم ما يدخلون ولم يذكر فيه خلافاً وذكر الحسن بن زيد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم ما لا يدخلون وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فان ترك عيين وخالين وهما ليسوا بورثته بأن مات وترك ابناً وعيين وخالين فالوصية للعين وللخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون الوصية بين العيين والخالين أرباعاً ولو كان له عم واحد وخالان فلم ينف نصف الثالث وللخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم ثلثاً وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصى عنده وعندهما ينصرف النصف الآخر إلى ذى الرحم الذي ليس بمحرم كذا في البدائع \* ترك عماعوة وخالاً وخالة فالوصية لأمهم وعمتهم بينهما بالسوية لا سواء قرابتهما كذا في الهداية \* إذا أوصى لذى قرابته وأولادى رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عماعوة وخالاً فالثلث كله لعمه كذا في محيط السرخسي \* والوصية للقراءة إذا كانوا لا يحصون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في جوازها قال بعضهم أنهم باطلون وقال محمد بن سلمة إنهم جائزون وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وإياهم أقصى أب في الإسلام حتى أن الموصى لو كان علواً يدخل في هذه الوصية كل من ينسب إلى علي رضي الله عنه من قبل الأب وان كان عباسياً يدخل فيها كل من ينسب إلى عباس رضي الله عنه من قبل الأب سواء كان بنفسه ذكراً أو أنثى بعد أن كانت نسبته إليه من قبل الأباء ولا يدخل من كانت نسبته إليه من قبل الأم وكذلك لو أوصى لنسبه أو حسبته

حق الشفه من كل ما يرد عليه لضاف الأمر على الناس بخلاف الحرز فان قلت البئر والحوض ملكة خاصة فملك المنع كالسكلا النابت في أرضه المملوكة له المنع عن الدخول في أرضه لاخذ السكلا وان السكلا على الشركة قلت الطحاوي يقول ان كان المحتاج يجد ماء غيره بالقرب يؤمر بأن يذهب إليه ويمنع من الدخول في ملك الغير دل أن المنع جائز فأما إذا لم يجد يكلف المالك بأن يعطيه الماء أو يمكنه من الدخول بشرط أن لا يكسر ضفة الحوض فعلى هذا قول محمد رحمه الله تعالى ليس له المنع من الدخول محمول إذا لم يجد أو لم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ محمول على ما إذا حفر بئراً في موات أو حوضاً لأن الموات كان مشتركا قبله فالحفر انما أحيأها لتخصيل ما هو مشترك لا لتخصيل ما يختص به فلم يقطع الشركة في حق الدخول للشفه ويجوز أن يكون الرقبة للإنسان ولا تخريفها حق وهذا المعنى لا يتأتى فيما إذا حفر في ملكه وان كان يتكسر المسناة أو الضفة بورد الدواب يقال له استحق بالقرب لأن له حق الدخول

لا غرور كرمه لا إسلام مردى حتى أب مردى راجعاً خوياً بر لا ضمان عليه لأن له حق اتلاف بعضه بواسطة الشفه فهو لانه لا يصير عملاً كقبل الأحزاب بالأولى فان تلف غير المملوك الثاني من مسيل الماء ومسابل السطح له داران مسيل أحدهما على

على سطح الارض فباع التي عليها المسيل بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الا أن يكون اشترط عليه وقت البيع ان لم أبع منك مسيل الماء في (١١٧) التي تبعت وفي النوازل له داران متلاصقتان احدهما عامرة

فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان أباًؤه على غير دينه دخلا في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالاب دون الام وكذلك اذا وصى لجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لا لفلان هي بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الام في هذه الوصية كذا في البدائع \* ولو أوصت المرأة لجنسها أو لاهل بيتها لا يدخل ولدها لان ولدها ينسب الى أبيه لا الى أمه الا اذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيارات شرح العتابي \* واذا أوصى بثلاث ماله لاهل أو لاهل فلان فالوصية للزوج خاصة دون من سواه ما قاسا الا أنا استحسننا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقة ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية عماليكه ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلا تحت الوصية لمعوم اللفظ كذا في التتارخانية \* ولو أوصى لآخوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية أثلاثا لانهم لا يرثون مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ للاخ لام وتبطل الوصية للاخ لاب وام لانه يرث مع البنت ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وتبطل الوصية للاخ لاب وام للاخ لام لانهم ما يرثانه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها وأوصت بنصف ماله الاجنبي نصف ماله الزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال أو لابلانمازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت لقاتلها نصف المال ثم مات وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم على الوصية لافايل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف ماله الزوجها ولم توص وصية أخرى كان جميع ماله الزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأته وليس له وارث غيرها وأوصى لاجنبي بجميع ماله ولا امرأته بجميع ماله أخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي نصفين ولو أن امرأتها ماتت وأوصت بجميع ماله الزوجها وليس لها وارث سواه وأوصت بجميع ماله الاجنبي أو أوصت لكل واحد منهم ما بنصف المال يأخذ الاجنبي أو لثالث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبي مة تمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي أثلاثا ثلث ذلك يكون للاجنبي وثلثا للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أوصيت بثلاث مالي لقرايتي ولغيرهم (قال) هو كله للقرابة ولا يرث منه الى الورثة شيء كانه قال لقرايتي ولبنى آدم قال محمد رحمه الله تعالى ولو وصى لآخوانه بثلاث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخائه وينسبون اليه ولو أوصى بثلاث ماله لشخصه فحشمه كل من كان بعوله وتجرى عليه نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومدره ورفقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين \* ولو أوصى لتومه أو لغترته لم يجز الا أن يقول لفقراهم ولا يدخل موالهم ولو أوصى لقدمائه فهو من يصحبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي \* قال واذا أوصى بثلاث ماله لبنى فلان فهو ذاعي وجهين اما ان كان فلان بأقبيلة يهني أبا جماعة كثيرة كميم لبنى عيم وأسدي لبنى أسد أو كان فلان بأشخاص اليه أبي جماعة كثيرة واعلم بأن أول الاسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العماره ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فضر لقريش شعب وكثانة قبيلة وقريش عماره وقصى بطن وهاشم أبوجده النبي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الجملة فيما اذا أوصى لبنى كانه وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أو لادمضرو يدخل أولاد كانه الى الفصيلة أو لادماذا كانوا يحصون واذا

فباع الخراب فكان مصب الدار العامرة ومطرح لجنه الدار الخربة فأراد المشتري المنع قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان استثنى البايع لنفسه مسيل الماء في الخراب جاز وإن طرح الثلج لعدم العرف وقال الفقيه أبو الوليث ان كان له ميزاب ومسيل سطوحه الى هذا الجانب وعرف قدمه فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه في الاستحسان وبه نأخذ وأما أصحابنا فآخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا أن يبرهن ان له حق المسيل \* ولومندوا أنهم رأوه يسيل الماء فليس هذه بشهادة ولو شهدوا أنه يسيل ماء المطر فهو ماء المطر ولو شهدوا أنه يسيل ماء دأنا للوضوء والغسل والمطر جاز وان لم يبينوا فاقول لرب الدار وان لم يكن له بيعة يستحلف صاحب الدار ويحكم له بالنكول \* له مجرى ماء على سطح دار غريب السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل مع العلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء

ضع ناو وافي مقام الجري على سطح الحار لينفذ الماء الى مصبه **والثالث في الضمان** أراد سقي أرضه أو زرعه من مجرى مائه فمخع الرجل الماء حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كالممنوع الراعي حتى هلك المواشي له نوبة في يوم معين جاء آخر وسقى في نوبته قال البرزدي

بضم وفي الأصل انه لا يضمن \* سقى أرضه فتعدى الى اخر ان أجرى الماء جارا لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره بضم وان كان يستقر في أرضه ثم تعدى الى جاره (١١٨) ان تقدم عليه جاره بالسد فلم يضمن استحسانا والا فان أرضه في صعدة وأرض جاره في

هبطه ويعلم انه لو سقي بتعدى  
 بضمن ويؤمر برفع المسئنة  
 حتى يحول بينه وبين التعدى  
 وينع من السقي حتى يرفع  
 المسئنة وان لم يكن أرض  
 جاره في هبطة لا يمنع والمذكور  
 في عامة الكتب انه ان سقي  
 غير معتاد ضمن والا لا وان  
 في أرضه ثقب حجر فان علم  
 به ولم يسده حتى أفسد أرض  
 جاره ضمن والا لا \* ثم جرى  
 في أرض قوم فابنق وخرب  
 بهض الاراضى لملاك  
 الاراضى مطالبه أرباب  
 النهر باصلاح نهرهم دون  
 عمارة الاراضى \* ألقى شاة  
 ميتة في نهر الطاحونة  
 فخرت الطاحونة ان كان النهر  
 لا يحتاج الى الكرى لا يضمن  
 وان كان يحتاج وعلم ان  
 الخراب من ذلك ضمن \* سقي  
 أرضه وأرسل الماء الى النهر  
 حتى جاوز أرضه وكان رجل  
 طرح في أسفله زبابة فامتلا  
 النهر وغرق أرض رجل  
 وزرعه فالضمان على ملق  
 التراب لا على مرسل الماء  
 ان كان له حق الشرب في ذلك  
 النهر \* قطع شجرة على ضفة  
 نهر فوقع ترابه في النهر وسده  
 فاستأجر ملاك النهر رجلا  
 ليرسل الماء في النهر حتى يبتل  
 ذلك التراب ويسهل كربه  
 فقام الاجير حتى امتلا  
 النهر وغرق كدس رجل  
 لاضمان على الاحمر وأما

فألق الشجرة أن كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانب النهر فقلع فانهدم النهر ضمن \* سكر الأخير المشترك فانفق الماء وخرق قصر رجل يضمن قبل هذا إذا كان السكر بالتراب ولو نال الخشب والقصب والحشيش له ذلك ماذن الشركاء أو يلا

اذنهم فتح الماء وتركه فازداد الماء وفتح الماء وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن ان لو ارسل الماء على وجه لا يمتلئه النهر ونفسير الضمان ان يقوم الارض من روعة وغير من روعة فيضمن الفضل ولو سد أنهار (١١٩) الشر كما حتى انبتى وامتلأ وغرق

ش. وأرسل الماء في النهر  
أنهار صغار مقطوعة  
القوهة فدخل الماء في  
الفتوات وأسد الزرع  
بضمن في الوجهين \* سقى أرضه  
بشرب غيره بضمن قاله  
الزردى وتفسيره أن يقوم  
بكم تشترى ان كان يبعه  
جائزا قال بكر رحمه الله  
تعالى لا يضمن وعليه الفتوى  
\* أهل أعلى النهر أرادوا  
أن يحبسوا الماء عن أهل  
الاسفل فان كان الماء كثيرا  
بحيث لو لم يسكر يصل كل  
أهله الى حققه في الشرب  
ليس لأهل الأعلى ولاية  
الحبس وان قليلا لا يصل  
الى حققه الا بالسكر فعلى  
وجهين ان يحال لو ارسل  
لا ينتفع به أهل الاسفل  
بان مكان النهر ينشفه  
كان لأهل الأعلى الحبس  
وان بحال لو ارسل الى أهل  
الاسفل يمكنهم الانتفاع  
لا يكون لأهل الأعلى السكر  
بل يبدأ بأهل الاسفل حتى  
يروا ثم لأهل الأعلى  
ان يسكروا حتى يرتفع الماء  
الى أراضهم واستحسن  
المشايخ في هذا الوجه  
أن يقسم الحياكم بالايم اذا  
أبى أهل الاسفل السكر ثم  
يصنع أهل الأعلى في نوبتهم  
ما أحبوا نفيا للضرر ثم اذا  
جازا السكر يسكره باللوح  
وما أشبهه لا التراب والماء  
الذى ينحدر عن الجبل في

الاخير شرى بكا بالبيع كذا في محيط السرخسي \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثلث ماله لرجل مسي وأخبر الموصى أن ثلث ماله ألف أو قال هو هذا فاذا ثلث ماله أكثر من ألف فان أبى حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطله لا ينقص الوصية خطؤه في ماله انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال) ولو قال أوصيت بغني كلها وهي مائة شاة فاذا هي أكثر وهي تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكن أدع القياس في هذا له بغني وهي هذه وله غنم غيرها تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكن أدع القياس في هذا وأجعل له الغنم التي سمى من الثلث ولو قال قد أوصيت لفلان برقيق وهو ثلاثة فاذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثلث كذا في البدائع \* رجل أوصى بثلث ماله للشيعة ولجبي آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم المقيمين ببلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالليل اليهم وجعلوا موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصى رجل أوصى بثلث ماله لجيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لأهل مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من ثلث ماله لجاوري مكة قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون يصرف الى أهل الحاجة وان كانوا لا يحصون قسمت على رؤسهم وحذا لحصاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانوا لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كانوا لا يحصون المصحى حتى يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو مفوض الى رأي القاضي وعليه الفتوى والابن مرقا قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أوصى ليتامى بنى فلان وبناتى بنى فلان ممن يحصون فانه تصح الوصية ويصرف الى كلهم كذا أوصى ليتامى هذه السكة وأوليتامى هذه الدار ويستوى فيه الغني والفقير وان كان لا يحصى يتاماهم فالوصية جائزة تصرف الوصية الى الفقراء منهم ولو أوصى بثلث ماله لارامل بنى فلان وهن يحصون أولا يحصون فالوصية جائزة واذا جازت الوصية هنا على كل حال فان كن يحصون يصرف اليهن وان كن لا يحصون تصرف الى من قدر عليهم منهن وأدى ذلك الواحدة عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى ثلثان اذا أوصى لجيرانه أو لجيرانه لا يحصون فالوصية باطلة وكذا اذا أوصى لأهل مسجد كذا ولاهل \* حين كذا كذا في التنازع \* ولو أوصى لازواج بناته تناول الزوجة عند الموت وكذا المعتدة (١) عن طلاق أما البائن فلا واليتام على الغني والفقير ان كانوا يحصون والافعلي الفقراء وكذا العيمان والزمنى والغارمون وأبناء السبيل وأهل السجون والفراة والارامل ان كانوا يحصون فعلى الغني والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العيمان والارملة هي التي بلغت وجومت ولازوج لها والشاب والفتى من خمسة عشر الى ثلاثين أو أربعين إلا أن يغلب عليه الشيب قبل ذلك والكهل من ثلاثين أو أربعين الى ستين إلا أن يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين والغللام مادون خمسة عشر الى أن يحتلم والعقب من يعقب أباه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزائن المفتين \* ومن أوصى لجيرانه فهم الملاصقون لداره عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وهذا قياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يسكن محله الموصى ويجمعههم مسجد المحلة ويستوى فيها الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذى والصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد والامام والمديرون وأمهات الاولاد

(١) قوله عن طلاق أى رجعى بدليل ما بعده اه

الوادى اختلوا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة واختاره السرخسي وقيل انه لما دخل الوادى صار كلاما في النهر المشترك فالحجاب فيه كالحجاب ثمة الا أن يكون السيل الجرد وان تشرب على وجه

الارض فيكون لمن سبقت يده اليه \* نهرين قوم لكل منهم على رأس آقذفه كوة وأراد أحدهم أن يكرى الاقذف ويسفل الكوة عن موضعها  
 لما أخذ الماء أكثره ذلك قال شمس (١٢٠) الاثمة هذا اذا علم ان الكوة كانت متسفلة ثم ارتفعت فأراد اعادتها الى الحالة الاولى

والمكاتب يدخل كذا ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله  
 تعالى رجل أوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم ثم أوصى لجيرانه بماله ينظر فيما أوصى لهذا وفيما يصيبه  
 مع الجيران فيدخل الاقل في الاكثر كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى لعميان بن فلان أو لزيد بن فلان  
 ان كانوا قوماً يحصون فالوصية لفقرائهم وأغنيائهم وذكورهم وإناثهم وان كانوا لا يحصون فالوصية للفقراء  
 منهم ولو أوصى لشبان بن فلان أو لآل بن فلان أو لغيرهم أو لآلهم صريح في الاحصاء والا لا ولو أوصى  
 لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باطلة الا أن بين ذلك في حياته ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه  
 في الصحة والمرض ولا يدخل مدبره وأمهات وأولاده ولو قال لعبد من لم أضربك فانت حر فبطل قبل  
 ضربه يدخل في الوصية ولو كان الموصى رجلاً من العرب فأوصى لمواليه بثلث ماله صحت الوصية ويدخل فيه  
 الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى الموالاة ومعتق المعتق وان لم يكن له موال ولا أولاد المولى فالثلث  
 لمولى مواله كذا في الكافي \* فان بقي من مواله الذين اعتقهم أو من أولادهم اثنان فصاعداً وله موال  
 مواله فالثلث للثلاثين فصاعداً وان أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواله ولا من أولاد مواله  
 الا واحد كان له نصف الثلث والنصف الاخر رضى الوارث كذا في المحيط \* ولو أوصى لمولى بن فلان بفخذ  
 يحصون دخل فيها المعتق ومعتق المعتق ومن علق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وام الولد كذا في  
 الكافي \* وفي فتاوى الفضل اذا أوصى لمواليه وله الموصى أممة معتقة أو معتقة الموصى فولدت ولداً دخل  
 ولده تحت الوصية اذا لم يكن الاب معتق غير الموصى فان كان أبو له معتقة الموصى عرساً لا يدخل الولد في  
 الوصية بخلاف وان كان أبو الولد رجلاً من المولى من غير العرب معتق قوم فان الولد يكون مولى لمولى  
 الام عنده ما خلا فالاب يوسف رحمه الله تعالى فلان رجلاً أوصى بثلث ماله لمواليه وليس له موال اعتقهم  
 ولا أولاد المولى ولا مولى المولى وانما له مولى أبيه أو مولى ابنه فلا شيء لمن الوصية ولو لم يكن للثلاث  
 الاموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم موال اعتقهم الموصى أو أولاد مواله فان في  
 القياس أن يكونوا سواء في الاستحسان الثلث لهؤلاء مولى الموالاة كذا في التتارخانية وفي نوادر بشر  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لامهات أولاده وله أمهات أولاد معتق في حياته وأمهات  
 أولاد معتق بموته فالوصية لا تكون الا في التي عتق بموته وان لم يكن له الامهات أولاده عتق في حياته  
 فالوصية لهن ولو أوصى لامهات أولاده بالف ولولياته بالف وله امهات أولاد معتق في حياته ومولات  
 سواهن اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيط \* ومن أوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من  
 امرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل أصهار  
 وانما يدخل تحت الوصية من كان صهر الموصى يوم موته بأن كانت المرأة متكوجة له عند الموت أو معتدة  
 عنه بطلاق رجعي لان المعتبر حاله الموت حتى لو مات الموصى والمرأة في نكاحه أو في عدته من طلاق رجعي  
 فالصهر يستحق الوصية وان كانت في عدته من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لاختانه فالوصية  
 لكل زوج ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاخوات والعمات والحالات وكذا كل ذي رحم محرم من  
 ازواج هؤلاء كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لان الكل يسمى ختناً كذا في الكافي \* قال مشايخنا رحمه الله  
 تعالى وهذا بناء على عرف اهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم الختن ينطلق على زوج البنت وزوج كل  
 ذات رحم محرم منه ولا يطلق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء العبرة للعرف كذا في المحيط \* ولا يكون  
 الاختان من قبل نساء الموصى بر يده أن امرأة الموصى اذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج تزوج  
 ابنته الا يكون ختناً للموصى كذا في التتارخانية \* واذا أوصى بثلثه لفقران بن فلان وهم لا يحصون دخل  
 موالهم وموال موالهم وموال الموالاة وحواشيهم وعددهم بقدر ما بين من يسد عليه منهم بالسوية

فأما لو كانت كذلك فأراد أن يسفل ليس له ذلك وقال السرخسي رحمه الله تعالى المسئلة على اطلاقها وله ذلك على كل حال لان قسمة الماء باعتبار سعة الكوة لا باعتبار اتسافه العادة وان لم يعلم حال الكوة في الاصل قال شيخ الاسلام يسفل قدر ما يكرى ذلك النهر عرفاً وعادة وان أراد رفع الكوة المتسفل ليسهل دخول الماء في أرضه سوغه شمس الاثمة بلا فصل وقال بكرا ن أعادها الى الحالة الاولى له ذلك ولو في الاصل كذلك ليس له الرفع \* سقى معتاداً وتعدى الى جاره لا يضمن لانه ضمان بسبب وانه لا يضمن فيه بلا تعدد والمعتاد لا يكون تعدداً فصار كايقاده في أرضه وتعديه الى جاره يضمن لو زاد على المعتاد قال شيخ الاسلام في الايقاد لا يضمن بلا فصل وكذا اذا زنت أرض جاره قال الامام اسمعيل الزاهد في السقي المعتاد اذا كان محققاً بان يسقى في نوبته قدر حقه فان في غير نوبته أو في نوبته زيادة على حقه يضمن وفي البقال وقيل اذا تعدى المعتاد وهو يدري ولم يخبر جاره يضمن \* فتح فسأل من انهر الى جاره ان فتح مثله معتاداً لا يضمن والا يضمن \*

أجرى الماس من مجرى له فخرج من ثقب الحجر الى دار جاره وأفسدوا الثقب كان خفياً لا يضمن ان كان الماء لا يتعدى لولا والحيث الثقب وان الماء بما يتعدى لولا الثقب أيضاً يضمن \* وعن محمد رحمه الله تعالى نهرين رجلين اتخذا أحدهما فيه سكرًا فتلّف زرع شريكه به عطاؤه بعضه غرقا فاعطشا سكر نهر العامة وسقى أرض نفسه وترك السكر فجري الماء وتلف زرعان أجرى الماء أحد



ضعفه المجرى وان جرى بلا اجراء أحد ضمه الساكر \* القيت مبتة في نهر الطاحونة ان احد تقربت وقت الالقاء ثم ذهبت لا يضمن الثالث  
وان ذهبت ساعة الالقاء على فور الضمان على الملقى لان الذهاب في الاول غير مضاف الى الملقى (١٢١) بل الى الما وفي الثاني اضيف الى

الملقى كالمو أرسل الدابة  
ان على فور الارسل  
فالضمان عليه وان خالفت  
عينة ويسرة ثم أفسدت  
لا ضمان وكذا اذا قط رجل  
وألقاه في البحر ان غرق في  
الحال ضمن وان سح ساعة  
ثم غرق لا يضمن لا ضافة  
الغرق الى سحجه بانقطاع  
فوره عمله \* قسموا الشرب  
حال غيبة أحدهم ثم حضر  
الغائب ان كانوا وفوه قسطه  
ليس له نقضه وان لم يوفوه  
قسطه له النقض بخلاف  
ما اذا اقتصموا الاعيان حال  
غيبة أحدهم ثم حضره  
النقض على كل حال لان  
النقض في الاعيان يفيد  
لانه ربما يقع أجود من  
الاولى في قسطه وهنالا لانه  
يقع مثل الاولى فلا فائدة  
فيه \* باع شرب يوم أو اقل  
أو أكثر لا يجوز ادم الملك  
قبل الاراز أو للجهالة  
وبعض المشايخ جوزه وقال  
القياس يترك بالتعامل  
قال الفقيه التعامل لا يثبت  
بأهل بلدة واحدة ولهذا  
لم يفت بجواز بدل الاجارة  
لانحصار تعامل ما وراء النهر  
كبعض او سمرقند عليه حتى  
لم يفت علماء خوارزم بجواز  
بدل الاجارة ولهذا لم يصح له  
اجارة الشرب أيضا لوقوع  
الاجارة على استهلاك العين  
مقصودا الا اذا أبرأ وبيع

والخليف من والى قوما يقول لهم أنا سلم ويخلف على ذلك ويخلفون له على الموالاة والعديد من يصير منهم  
بغير خليف وان أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه  
اثنين فصاعدا وان كان فلان أبنا خاصا وليس بأبي قبيلة ولا اخذ الثالث لبنية لصلبه ولم يدخل المولى والخليف  
في الوصية كذا في محيط السرخسي \* سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لاولاد رسول الله  
صلى الله عليه وآله فذكر أن نصير بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله  
عنهما ولا يكون لغيرهما وأما العمريه فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن  
والحسين رضي الله عنهما ويصل بهم ما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يصل بهم الا يدخل في  
هذه الوصية واذا أوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا  
الاسم ما ينبي عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو  
أوصى لفقرائهم تجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا تجوز ولو أوصى لفقرائهم تجوز قال الشيخ الامام شمس  
الاعتماد الحلو في رحمه الله تعالى كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا أوصى لطلبة علم كورة كذا  
لطلبة علم كذا تجوز ولو أعطى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم ومن فقراء العلوية جاز عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا أوصى لفقراء  
الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه  
بفقيه وليس له من الوصية نصيب واذا أوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه وأهل  
الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لاذكر لهذه المسئلة نصافي الكتب وعن  
أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم بمعنى في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق  
الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون واذا أوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة  
العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا التعلّم الفقه فهذه الوصية  
لا تفيد شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلّم الفقه اذ لم  
يكونوا من جله لأصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب لا محالة وانما يتناول من  
يقرأ الاحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن  
كان شفعوى المذهب الا أنه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم أصحاب  
الحديث كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لفلان ولبنى تيم قال كل الثلث يكون  
لفلان ولا شيء للبنى تيم لانه صار كأنه قال لفلان وللواي اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطلة ولو قال  
ثلث مالى لفلان ولول فلان من المسلمين فذصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالى لفلان ولعشر من  
المسلمين فجزء من أحد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### باب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والتمرة وغلة العبيد

وغلة البستان وغلة الارض وظهر الدابة وغيرها

يجب أن يعلم بان الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة في  
قول علماء شافعيهم الله تعالى واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال  
له غيره فهذا على وجهين اما أن تكون السنة بعينها بان قال أوصيت بخدمة هذا العبد مئلا سنة سبعين  
وأربع مائة أو كانت بغير عينها بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج  
من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فان أوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها

(١٦ - فتاوى سادس) مع الارض حينئذ يجوز تبعا ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو باع  
أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز لان الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لا يقصد

لعينه فن حيث انه تبع لاياع من غير أرض ومن حيث انه أصل يجوز مع أي أرض كان والشرب في الاجارة تسع من كل وجهه لان الاتناع بالارض لانيته أبودنه (١٢٢) فلم تجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كالم يجز بيع اطراف العبدتبع الرقبة أخرى قال بعثك

هذه الارض بألف وبعثك شربها قبيل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لما يذ كر غنالم يخرج من التبعية حتى لو ذكر له غنما أيضا لا يجوز وفا لانه صار أصلا من كل وجهه وعلى هذا اذا قال بعثك هذا العبد بألف وبعثك اطرافه أو بعثك اطرافه بمائة وبعثك العبد بألف \* ولا يدخل الشرب والمسيل بل اذا ذكر المسيل لا الشرب أو الشرب لا المسيل لا يدخل ما لم يذ كر ويدخل ما ذكر ولو زاد بكل حق له فيه دخلا

نوع في كرى النهر

النهر الاعظم كرىه من بيت المال واصلاح مسناته أيضا لانه للعامة وما لهم مال بيت المال وان لم يكن في بيت المال مال واحتاج المسناة والنهر الى العمارة يجبر العامة لانهم لو تركوا ما اجتمعوا على اصلاحهم باختيارهم قال عررضي الله عنه لو تركتم لبعتم أولادكم ويخرج المطين ويؤخذ مؤنتهم من الاغنياء الذين لا يطيقون الحفر والذي دخل تحت القسمة الآن الشركة عامة فعلى أهله لايت

قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات الموصي بعد ماضى من السنة التي عينها بطلت الوصية من ذلك سنة أشهر قبل موته وبقيت سنة أشهر أو مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر الى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فانه يسلم المبدأ الى الموصي له حتى يستوفى وصيته ثم ان يقى نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة الوصية فان العبد يستخدم الموصي له يوما والورثة يومين حتى تغضى السنة عيها فاذا مضت تلك السنة التي عيها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينه وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج ونشأ جاز يسلم العبد الى الموصي له يستخدمه سنة كاملة ثم رده على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يستخدم الموصي له يوما والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصي له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة فاما ان عين السنة أو لم يتعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط \* ولو أوصى له رجل بخدمة عبده ولا آخر رفته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة لصاحب الخدمة كذا في الهداية \* وان كانت الوصية مطلقة ثبتت الى وقت موت الموصي له المنفعة ثم تنقل الى الموصي له بالرقبة ان كان هناك الموصي له بالرقبة وان لم يكن تنقل الى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة الدار أو العبد فأراد أن يسكن نفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذ كر في الاصل واختلف المشايخ فيه قال أبو بكر الاعمش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع \* ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثها منها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلث الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يؤجرهما عندنا وليس له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم الى أهله للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط \* ولو أوصى بالدار مهاباة من حيث الزمان يجوز أيضا لان الحق لهم الا أن الأول أو لاني لأنه أعجل كذا في الكافي \* رجل أوصى بأن يعار بيته من فلان كان باطلا وكذا الوصى بأن يسقى عنه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل الله كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال أوصيت بهذا التبن لداود فلان كان باطلا ولو قال يعاف به دواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان \* في المستقى رواية المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى له رجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ما عاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى بغلة عبده هذا فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو بسكنى داره أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمة عبده أو بسكنى داره لعبد رجل جازو يستخدم الموصي له العبد ولا يستخدم مولاه ويسكن العبد الدار ولا يسكنه مولاه فان مات العبد الموصي له بطلت الوصية وان بيع أو أعققت تبعة الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يستخدم عبده فلان حتى استغنى فان كان فلان مغيرا خدمه حتى يدره وان كان كبيرا فقير اخدمه حتى يصيب عن خادم يخدمه وان كان كبيرا غنيا فالوصية باطله كذا في المحيط \* وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤجر الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي \* وان أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي \* واذا أوصى له رجل بثمره بستانه فهو على وجهين اما ان قال أبدا ولم يقل فان لم يقل فهو على وجهين أيضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله

المال ويجبر الممتنع والذي دخل تحت القسمة والشركة خاصة فكريه على أهله وهل يجبر الا في قيل وقيل ولم واختار الفقيه عدم الجبر ورفع الامر الى الامام حتى يجبر السابق على الكرى وطريق الجبر أن يأمر بالخفر غير الممتنع ليرجع على الممتنع

في قسطه وبأخذ ما أنفق من نصيبه قدر ما أنفق وان أنفق واسأل ترك الكرى لا يجبرهم الامام لان الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبرون  
 الحق الشفة الذي هو العلامة واختار القاضي ان بعض الشركا اذا امتنع وأنفق لحصته (١٢٣) البقية بلا أمر الحاكم لهم ان يعنوا

المستع عن استيفاء حصته  
 في الشرب حتى يؤدي  
 ما أنفق لأجله وأياه  
 التفتي وجعله متبرعا به  
 أخذ ببعض المشايخ وقال  
 الحواشي متبرع وفي  
 العيون عند الامام والساني  
 له المنع حتى يؤدي ما أنفق  
 فيما مل عند الفتوى وانما  
 خيف انفجار النهر الخاص  
 واراد أن يحصنوه فأبي  
 البعض ان في تركه التحصين  
 ضرر عام بان خيف غرق  
 طريق المسلمين يجبر الا بي  
 وان فيه ضرر خاص لاعام  
 لا يجبر الا بي قال الامام  
 رحمه الله تعالى ليس على  
 أهل الشفة مؤنة الكرى  
 لان المؤنة تلحق المالك  
 لا من له الحق بطريق  
 الاباحة مع وجود المالك  
 ولان حق العام لا يوجب  
 نفذا للتصرف فكذا  
 لا يوجب المؤنة والصحيح أن  
 مؤنة الكرى لا ترفع عنه  
 وان جاوز فوهة جددوله  
 ما لم تجاوز أرضه عند  
 الامام كذا كرفي المنظومة  
 وكذا الخلاف في اصلاح  
 حافى النهر وأما الطريق  
 الخاص في سكة غير نافذة  
 اذا احتج الى اصلاحه  
 فاصلاح اوله عليهم اجماعا  
 فاذا بلغوا دار رجل قيل انه  
 على الخلاف في النهر وقيل  
 يرفع اجماعا لان صاحب

ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى أن يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في  
 البستان ثمار قائمة يوم الموت فأما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالقياس أن تبطل الوصية  
 ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي  
 له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى أن يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي  
 ذكرنا كله اذا لم ينص على الابد فأما اذا قال أوصيت لك بثمار بستانى أبدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت  
 في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المتن اذا أوصى بغلة بستانه أبدا أخذت في البستان شجرة من أصول  
 النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلة بستانه أبدا ولا مال له غيره جازت وان قاسم  
 الموصي له بثلاث غلة البستان مع الورثة فأغل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أغل الذي  
 لهم ولم يغل الذي له فانه يشار كهم ويشار كونه في الغلة (قال) وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكوب  
 المشتري شريث الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فاني  
 أخاف اذا قسمت أن لا يغل فليس له شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموا فبعزل له الثلث  
 فاذا أغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها واذا أوصى  
 الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فانه يؤاجر فيه غلة فيعطى صاحب الغلة ثلث  
 الاجر وان كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع من اربعة بالنصف  
 أو الثلث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا أوصى أن يؤاجر أرضه منذ  
 سنين مائة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فانه ينظر الى أجرها فان كان ماسمي مثل أجر مثلها وجب تنفيذ  
 هذه الوصية وان كان المسمى أقل من أجر مثلها ان كانت المحاباة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ  
 هذه الوصية وان كانت المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت قال للموصي له بالاجارة ان أردت أن  
 تؤاجر منك هذه الارض فبلغ الاجر الى تمام الثلثين فان بلغ ثؤاجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤاجر الارض  
 منه كذا في المحيط \* ومن أوصى لرجل به وف غنمه أبدا أو بأولادها أو ببناتها مات فله ما في بطونهم من الولد  
 وما في ضررعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال أبدا أو لم يقل كذا في  
 الهداية \* واذا أوصى لرجل بغلة بستانه ثم ان الموصي له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك  
 جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبع الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دعوه اليه على أن يسلم الغلة ويبرئهم  
 منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز  
 واذا أوصى بغلة داره أو بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا أوصى بسكنى داره أو بخدمة  
 عبده أو بظهور دابة لساكنين فانه لا يجوز الوصية الا أن يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط \* رجل  
 أوصى أن يترك كرمه ثلاث سنين للساكنين فان لم يحمل كرمه ثلاث سنين بشي قبلت الوصية  
 وقيل بوقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث ما لم يصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
 تعالى هذا موافق لقول أصحابنا رحمه الله تعالى ولو أوصى بغلة كرمه لانسان فانه يدخل فيه القوائم  
 والاوراق والحطب والثمرة كذا في محيط السرخسي \* رجل أوصى بشي بجدسه لرجل جائز ويكون للموصي  
 له من الجباب والقمص والاردية والسر او بلات والا كسبة دون القلائس والخفاف والحوارب لان ذلك  
 ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضيخان \* أوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب ان شاءوا باعوه وأعطوه غنمه  
 وان شاءوا أعطوه قيمته وأمسكوا الثوب أوصى الى رجل فقال له بالفارسية (١) (ده يقيم راجاه كن)

(١) اكس عشرة أتيام

الدار لا حاجة الى ما وراء داره بوجه ماله لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج الى تسهيل الماء اوله لا غرق أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز  
 الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظيما عليه فري

يشربون منه فبلغوا بالكرى فوهة ثم رقرية قال في النوادر رفع عنهم مؤنة الكرى اجاعا وعلى قياس النهر الخاص ينسب أن لا يرفع حتى يجاوز أراضي قريتهم الكرى (١٢٤) (الرابع في الواث)

فأعطى الوصى كل بنين من الكرى بمقدار ما يتخذ منه ثوبا أن دفع اليه الكرى وأجرة الخياط يجوز كذا في خزانة المفتين وفي العيون إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجرة من أرضه فالبذر والخراج والسقي على الموصى له فان أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجرة فالبذر والسقي والخراج من مال الميت ولو أوصى لرجل بثمر نخلة بلغت أوزرع استحصه ولم يحصد فالخراج على الموصى له وتفسير ذلك لو أوصى بثمر نخلة أوزرع قد أدرك فالخراج على الموصى له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فالخراج على الموصى كذا في التتارخانية \* ولو أوصى بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك القوصرة من الثمر ولو أوصى بالمنطقة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولو أوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هودون الزنق كذا في محيط السرخسى \* ولو أوصى له بالسيف فله السيف بحفظه وحائله ولو أوصى له بسرج فله السرج ولو أبعه من اللبده والرأفة والثفر والركبان واللبب في ظواهر الرواية ولو أوصى له بمحفف وله غلاف فله المحفف دون الغلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري \* ولو أوصى له بقبعة فله عيدان القبعة ولو أوصى بقبعة تركية وهي ما يقال لها بالجمجمة (خرگاه) فله القبعة مع التكبسة وهي اللبود ولو أوصى له بمجمل فله الكبسة ودون العيدان كذا في البدائع \* ولو أوصى بدخل فالدن والخل جميعا ولو قال بدار الدواب فالدار وصية دون الدواب وكذا لو قال بسفينة الطام فاطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسى \* ولو أوصى لآخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السججات والعلق هذا إذا كان بغيره فاما إذا كان بعينه دخل فيه وذكره ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات فأعتق عبده وقال كسونه له قال له خذاه وقلنسوته وقبضه وازاره وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وان قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى لرجل بشاتين غنمه ولم يقل غنمي هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولدها ولو قال أو صيت لفلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال يتبعها ولدها ولو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لأضمن عليه وكذلك لو أوصى له بنبلة بأصلها ولم يقل من نخيلي هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها أو يعطونه أي تحفه شاة دون ثمرتها التي أثمرت بعد وفاته وان كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم اذا أوصى ان تعتق جاريته هذه بعد موتها وماتت فقبل ان تعتق ولدت ولدا وهي مع ولدها يخرجان من الثلث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذا لو أوصى أن تنكح هذه الجارية بعد موتها أو أوصى أن تباع هي من نفسها وتعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن تصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بان تباع جاريته من فلان بألف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصى بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بان تباع جاريته هي ويتصدق بثمنها على المساكين أو على فلان فولدت الجارية بعد موتها ولدا فانه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم فباع عبدا وقتلها فدفعت بها أو قطع يدها فدفعت يدها أو وطئها أو اطي بشبهة حتى غرم العترة فانه لا يباع العبد المدفوع ولا الارش ولا العرق بعد ذلك يتظان كانت قد قتلت بطلت الوصية لانه قد انحلها وان كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصى له نصف الثمن ان شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة أيضا ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عينا أو يدها بأمة مما يبيع بعت بجميع الثمن ان شاء المشتري ولو أوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين فاني فلان الشراء بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصى وغرم القاتل

المصر والقصرية كان مواتا قرب من العاصم أم لا والثاني شرط بعد هاعن القرية والفصل وصول صوت جهوري الصوت اليه من أقصى العمران وعن الثاني انه قد رغاوة وجعل ما حصر عنه القرات مواتا وهو في العمران والاراضي المملوكة اذا انقطع أهلها كالاقطعة وقيل الموات كل أرض من أراضي السواد والجليل لا ينفقها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وأراضي ما وراء النهر وخوارزم ليس بموات لدخولهما في القصف ويصرف الى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وان لم يعلم حينئذ التصرف الى الحاكم والاحياء أن بكر بها وبقيها وأجددها ليس باحياء وكذا اذا حفر سقي الاراضي وليس سقي والحفر بمنزلة الكراب فان سقاها مع الحفر فاحياء وعن الثاني رحمه الله تعالى الاحياء البناء أو الفرس أو الكراب أو السقي وعن محمد رحمه الله تعالى الكراب احياء وعن ثمر الأئمة الاحياء أن يجعلها صالحة للزراعة بان كرمها أو ضرب عليها المسناة أو حفر بها نهرا ومن حجر أرضا فهو أحق بها الى ثلاث سنين فإذا أحيها انسان قبل ثلاث سنين لا يملكها وليس له أن يزرعها منه وبعده يملكها وليس له التزاع كذا قال عمر رضي الله عنه وبه أخذ بعض مشايخنا قيمتها وصورة أن بقصد احياء موات وليس معها آلات احياء فيضع حول الموضع الاجار أو يحصد ما فيها من الشوك أو يحرقه أو ينقي حشيشه

ثلاث سنين لا يملكها وليس له أن يزرعها منه وبعده يملكها وليس له التزاع كذا قال عمر رضي الله عنه وبه أخذ بعض مشايخنا قيمتها وصورة أن بقصد احياء موات وليس معها آلات احياء فيضع حول الموضع الاجار أو يحصد ما فيها من الشوك أو يحرقه أو ينقي حشيشه

او يغرس حوالها وكل هذا تمجيد للاحياء ومن حجر على أرض شبه المنارة فهو احياء ذكره في المنتقى \* احياء ارضاً واحاط بجوانبها الاربع الاحياء بعده فطريقه من الرابع للفحول الى الثاني ثم الثالث ثم تعين الرابع \* احياء اوليها (١٢٥) صالحة للزراعة فتركها فزرها آخر

فن قال بالاحياء عليك منفعتها لاعتينها ليس له ذلك وعامة العلماء على أنه بالاحياء عليك رقبته فميكال تزعمها منه

### كتاب الاشربة

الاعيان التي تخدمها الاشربة العذب رطبها وبابسه وهو الزبيب والتمر والحبوب والخنطة والشعير والدخن والقوا كه نحو الاجاص والقرصا والنايد والشهد والابان ونحو ذلك ولا يحل شرب الخمر الاعند ضرورة العطش قدر ما يدفع عطشه وفي الفتاوى المضطرب لوشرب قدر ما يرويه فسكر لاحد عليه ان السكر يباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حال الاختيار ولم يسكر \* شرب دردي الخمر لا يحد \* طرح فيها الملهأ وخلا حتى صار خلا يحل في ظاهر الرواية \* شرب من الخمر قدر ما يصل الى جوفه يحد ثمانين لوجرا وأربعين لوعيدا \* خلط الخمر بالماء ان قليلا أو مساويا يحد اذا وصل الى جوفه وان غلب الماء لا الآن يسكر \* الخمر لا يصير خلا عند الامام رحمه الله تعالى حتى يذهب المرارة كلها وعندهما بتقليل الجوضة يحل لان قليل التغير لا يصير خرا فكذا

قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا أوصى أن تكاتب جاريته هذه ويتصدق ببدل الكتابة أو تباع نفسها ويتصدق بثمنها فرددت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه نسمة ويتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته ولدا بيعت هي وحدها نسمة ولم يبيع معها ولدها كذا في المحيط \* وان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا آخر بخدمته سنتين ولم تجز الورثة خدم الورثة سنة أيام والموصى لهما ثلاثة أيام يوميا لصاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين ولو عين فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى يخدم في السنة الاولى الورثة أربعة أيام ويخدمهما يومين وفي الثانية الورثة يومين والموصى له يوما وان قال أوصيت بخدمته لفلان ويخدمها لآخر أو بهن هذه الدار لفلان وبينائهما لآخر أو بهن هذا الخاتم لفلان وبفصه لآخر أو بهن القوصرة لفلان وبالثيرة التي فيها لآخر فان وصل فلكل واحدا موصى وان فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينفرد صاحب الاصل بالأصل ويشتركان في التسبع كذا في الكافي \* ولو أوصى بهذا العبد لفلان ويخدمه لفلان آخر أو أوصى بهن الدار لفلان وسكناها لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وغيرهما لآخر أو بهن الشاة لفلان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهم ما مسمى له بخلاف سواء كان موصولا أم مفصولا ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالأصل بان أوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخر أو أوصى بسكنى هذه الدار لانسان ثم بالدال لآخر أو بالثيرة لانسان ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما مسمى له به وان ذكر مفصولا فالأصل للموصى له بالأصل والتبع بينهما نصفان ولو أوصى بعبده لانسان ثم أوصى بخدمته لآخر ثم أوصى له بالعبد بعد ما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخاتمه لانسان ثم أوصى بنفسه بالجارية بعد ما أوصى له بولدها فالأصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته وللاخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الذص وان كان أوصى للثاني بنصف العبد قسم العبد بينهما ثلثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع عن هذا وقال اذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لآخر ثم أوصى بربة العبد أيضا لصاحب الخدمة فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقالوا أوصى لرجل بأمة تغرق من الثلث وأوصى لآخر بما في بطنها وأوصى بهما أيضا للذي أوصى له بمافي البطن فالأمة بينهما نصفان والولة كله للذي أوصى به لا يشركه فيه صاحبه ولو أوصى بالدال لرجل وأوصى ببيت فيه أمة لا آخر كان البيت بينهما بالخصص وكذا لو أوصى بالف درهم بعينها لرجل وأوصى بمائة منها لآخر كان تسمة لاصحاب الف والمائة بينهما نصفان وهذا ما اختلف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة ولو أوصى ببيت بعينه لرجل وبينائه لآخر كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع \* اذا جنى العبد الموصى بخدمته وربيته جناية فالفداء على صاحب الخدمة فاذا فاداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجناية وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة أذا لى وورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فان أبي أن يرذ الفداء على ورثة بيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان أبي صاحب الخدمة في أول الامر أن يفدى لم يجز على ذلك ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو افده فأيها ما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يجن العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشترى بها عبا يخدم صاحب الخدمة وان كان القتل عمدا فلا قصاص فيه الآن يجمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشترى بها عبا فيخدمه مكانه ولو قفا رجل عينه أو قطع يديه دفع العبد وأخذت

خلا هذا اذا تغير بنفسه ولو بعلاج يحل عندنا \* وفي شرح الشافى صب الخمر في الخمر ولو الغلبة للخمر أو انخل بعد ما صار حامضا لا يحل وعلى قول الثاني رحمه الله تعالى ان الخمر غالبا فكذلك وان انخل غالبا في مجموع التوازل لا يحل من ساعته ما لم يفسد زمان علم أنه صار خلا \* بل الخنطة

بالجر يغسلها فإذا جفت وطعنت ان لم يجد فيها اطعمها وراحت تحتها كل والا لا لخل صب فيها خرافة ما لانه جل الخمر ولا يفسد الخمر لو غالب  
لخله من ساعته \* سقى شاة خرافة ثم ذبحها (١٢٦) من ساعته يحمل بلا كراهة وبعد ساعة الى يوم يحمل مع الكراهة ولا يسقيه لادواب ولا يبل

بها الطسين ولا يحمل النظر  
اليها على وجه التلهي \* بابل  
الخرقة ثم وقع في الخمر يطهر  
كخرقة وقعت فيها ثم فيه  
بجلاف ما اذا عجن بالخمر  
وخبر فانه نجس لان الخمر  
لا يزول بالخبر \* وشرب المني  
لانه اوى لا بأس به وان زال  
به علة لا يحد خلا فالحد  
رحمه الله تعالى \* زنى في رمضان  
وادعى شبهة تسقط الحد  
عز وجل \* ولو افطر فيه  
وادعى شبهة عزرو ولا يجلس  
\* المسلم الذي يبيعه أو  
يا كل الربيع عزر والمختن  
والناثحة والمغنية يعزرون  
ويحبسون حتى يتوبوا \* باع  
عصيرا ممن يتخذ خرافة  
لا يكره قال في العيون اذا  
باعه من مجوسى \* شق  
المسلم زرع خمره لا يضمن  
الزق أيضا وقال محمد رحمه  
الله تعالى لا يضمن وان لكافر  
ضمنهما \* شرب الاثربة على  
خسة أوجه حلال اجاعا  
وهو كل شراب لم يصب عليه  
ثلاثة أيام وهو حلو وحرام  
اجاعا الخمر لعينها والسكر  
من كل شراب وحرام عندنا  
العنب اذا طبخ الى النصف  
وقد اشتد لا يجوز عند عامة  
فقهاء الامصار الا عند  
المريسي فانه يجوز شربه  
دون السكر والاربع العصير  
الذي جعل في الشمس حتى  
ذهب ثلثه ولم يطبخ ولكن

قيمتها صححا ويشتري بها عبدا مكانه ولو قطعت يده أو فقت عينه أو شج موضع فاذى القاطع أرس ذلك  
فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشتري بالارش عبدا آخر لخدم صاحب الخدمة مع الاول أو يباع العبد  
فيضم عنه الى ذلك الارش ويشتري به ما عبد اليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفق عليه فان  
اختلفا في ذلك لم يبيع العبد ولا يكتفى بشتري بالارش عبد الخدمة معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف  
الارش حتى يصطالحا عليه فان اصطالحا على أن يقسم نصفين أجزت ذلك بينهما فان كانت الجناية لا تنقص  
الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو صدقه عليه أو أكتسبه فهو لصاحب الرقبة  
ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولد من ولده ولصاحب الرقبة ونفقة العبد وكنسوته على صاحب  
الخدمة فان كان أوصى بخدمة عبد صغير لرجل ورقيقه لا آخر وهو يخرج من الثلث فنفقة على صاحب  
الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدابة لرجل وبظهورها  
ومنفعتها لا آخر كان مثل العبد سواء الاستواء في المعنى كذا في المبسوط \* ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى  
برقبة أحدهم لرجل بقيت ثلثه وبخدمته الثاني لا آخر بقيت خستاهة وقيمة الثلث ألف جاز لكل  
واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة  
يومين لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال ستمائة والوصايا كانت ثمانمائة وكان ثلث المال ثلاثة  
أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي \* واذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله  
وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد  
ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبد كله لصاحب الرقبة وبخدمة أحدهم لصاحب  
الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الا بقية واحد منهم ويضرب الآخر بقية الآخر فيكون هذا كالبايع  
الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة  
من الورثة تبطل ضمها أو استحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من  
الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لا تساع محل الوصية ويجمع في العبد الواحد الوصية برقيقته  
وبخدمته فاذا مات صاحب الخدمة مرجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل  
عبد منهم لفلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لفلان فانه يقسم الثلث بينهم ما على خمسة أسهم لصاحب  
الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد بخدمة ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر  
خمس الثلث في العبد من الباقيين في كل واحد منهم ما خمس رقيقته ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب  
وبخدمة أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهم ما نصفين ولو أوصى بخدمة عبده  
لرجل وبغلة لا آخر ويخرج من الثلث فانه يخدم صاحب الخدمة شهر وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا  
وعليه طعامه وكنسوته عليهم ما نصفان فان جنى هذا العبد جناية قيل له ما فدياه فان فدياه كانا على  
حاله ما وان أساء الفداء ففداء الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط \* ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل  
شهر يدرهم ولا آخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهم انصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وحبست غلته وينفق عليه كل شهر درهما لانه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان  
مات الموصى له بالغلة وقديق من الغلة شيء ردت الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على  
صاحب الرقبة وعلى قوله ما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجمع ثلث وصاحب الثلث  
يضرب بالثلث سهم ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا آخر بغلة فلهها ولا آخر شوب فلهها المسئلة على وجهين اما أن  
تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث أولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد  
ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة أجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل

عويل بالحد ول يجوز شربه عند علمنا خلافا لبعض الناس والخامس نبيذ الزبيب أو التمر طبخ أو في طجة ثم اشتد يجوز شربه واحد  
دون السكر على قول الامام والثاني رحمه الله لا يمتزج الطعام دون اللهور وقال محمد رحمه الله تعالى قايله وكثيره حرام قالوا بوقول محمد رحمه



الله تعالى: نأخذ مذهب محمد أنه حرام فنجس كاه مذهب مالك والشافعي وأحمد وداود وإذا كان شر به لله وفعله وكثيره حرام اتفاقا كما هو المعتاد في الزمان بين الأنام يجمعون على هذه المسكرات كاجتماعهم على الخمر وهذا في المطبوع (١٢٧) ولو غير مطبوع أو عصير العنب

قبل أن يطبخ إلى الثلثين  
يختلف أصحابنا رحمه الله  
تعالى في حرمة شربه والاشربة  
من الشعير والذرة والتفاح  
والعسل إذا اشتد وهو  
مطبوخ أو لا يجوز شربه  
مادون السكر عند الامامين  
وقال محمد رحمه الله تعالى  
يحرم قليله وكثيره قالوا به  
نأخذ وفي الجامع الصغير  
المطبوخ أدنى طبخة مادون  
الثلثين غلاوة حذف بالزبد  
لا يحل شربه بالاجماع الا عند  
المريسي رحمه الله تعالى ولا  
حذفه بلا سكر ولا يكفر  
مستحله والمصاب منه لو  
زاد على الدرهم منع وقيل  
لا ويجوز بيعه ويكره  
وعندهما لا يجوز ولبن  
الماء كحل وكذا لبن  
الرمال عندهما وعنده  
يكره شرهها وشمس الائمة  
قال انه مباح وعامة العلماء  
انه يحرم لكن لو زال عقله  
منه لا يحسد كافي البخل لو  
ارتفع الى رأسه حتى زال  
عقله يحرم ولا يحسد واكثر  
العلماء على تنزيه

### كتاب الاكرام

أكره على فعل لا يحل بوعيد  
التلف أو ذهاب عضو من  
أعضائه أو بوعيد ضرب  
يخاف على نفسه لا يضرب  
سوط أو سوطين لا يخشى  
منه التلف إن أكثرأيه  
إيقاع ما يوعده فأكراه وكذا

واحد منهم بقدر حقه لأن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقى منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل  
وبسكاه لا تخرب رقبته لا تخروهي الثلث فهدمها رجل بعد موت الموصي غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم تبني  
مساكن كما كانت فتؤجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان إذا أوصى بغلته  
لرجل ويرقبته لا تخرب فقطع رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشتري بها أشجارا مثلها فتغرس وإذا أوصى  
لرجل بثلث ماله ولا تخرب غلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله أن يهدمها سوى ذلك فلا صاحب الغلة نصف غلة  
الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال  
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب  
بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلا صاحب الثلث ثلث الدار والمال وان  
استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكن انهدمت  
قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها وبني لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأيهم أي أن يبنى لم يجبر على  
ذلك ولم يمنع الآخر أن يبنى نصيبه في ذلك ويؤجره ويسكنه كذا في البدائع وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه  
ولا تخرب رقبته وهو ثلث ماله فالرغبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقى والسقي والخراج وما يصلحه  
وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بألبانها أو بسمنها أو بأولادها أو بالجزء لا  
ما على ظهورها من الصوف وفي ضرعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي  
في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة نخلة أبد الرجل ولا تخرب رقبته ولم  
تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة  
فان حدثت عامات أحالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فإنه على  
الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل أي لم ينفق صاحب  
الغلة وأنفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فإنه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط ولو أوصى بقطنة  
لرجل ويجهبه لا تخرب أو أوصى لهم شاة معينة لرجل ويجهدها لا تخرب أو أوصى بخنطة في سنبلة الرجل وبالثمن  
لا تخرب جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوسا وأن يبلخا الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل  
ولا تخرب الوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمسم  
لأحدهما أو بكتبه لا تخرب كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان رجل أوصى لرجل بشاة  
ولا تخرب جلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرجت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب  
الرجل وان أوصى مع ذلك بيدها لا تخرب ولا هاب لا تخرب قال تذيب الشاة ويعطى لصاحب اليد اليد ولا تخرب  
الرجل ولا تخرب الالهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي ولو أوصى بزبد هذه الرية لانسان  
ويخاضها لا تخرب كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بحلقة الخاتم لرجل وبفضه لا تخرب جازت  
الوصية لهما فان كان في نزع ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة اضمن  
قيمة الفص له ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص اضمن قيمة الحلقة له وهي  
كالاجابة اذا ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى  
بأرض الكرم لرجل وبالزرايين والاغراس والأشجار لا تخرب فقطعت الأشجار وخربت الأرض وطلب منه  
صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى به لرجل  
ويخدمته لا تخرب نفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا عجز العبد عن الخدمة لمائة  
وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه

الوعيد بالحبس الدائم أو القيد ولو قال لضيعة بك لم يسعه حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف ولو أكره على شرب الخمر عاذ كذا يحل شره  
بالنص ولو امتنع باثم أذاع لم انكشاف الحرمة عند الاكرام فان لم يعلم لم يؤخذ به أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لا فذلك ولكن لم

انه ان لم يقتله بوقع ما به كانه مكرها \* اكره على الاسلام فاسلم صح ولوارتد يحبس ولا يقتل استعسانا \* اكره على ألف فاقرب منه مائة  
بطل الاقرار ولو على ألف فاقرب بالفين (١٢٨) جاز ولو على الدراهم فاقرب بالدنانير وعلى جنس آخر صح اقراره ولو اقر للكره والغائب

فالاقرار كله باطل عند  
الامام والثاني صدقه  
الغائب في الشركة أم كذبه  
وقال فمقدان صدقه الغائب  
في الشركة فكذلك  
وان كذبه فالاقرار جائز في  
حق الغائب وان هتده  
بضرب سوط فاقرب هذا  
ليس باكره اكره على الهبة  
قوهب وسلم طائعا لا يكون  
ملكاً للوهوب له والاكره  
على الهبة اكره على التسليم  
بخلاف البيع فان الاكره  
على البيع لا يكون اكرها  
على التسليم \* اكره على الهبة  
من زيد فوهب لزيد وعمرو  
جائز في حصة عمرو ولا زيد \*  
اكره على البيع بألف فباعه  
بأقل لا يجوز في الاستحسان  
اكره على البيع ولم يسم  
المشتري فباعه من انسان  
لا يجوز طالوه بمال باطل  
وأكره على أدائه فباع  
جاريته بلا اكره على البيع  
جازا لبيع لانه غير متعين  
لادائه وهذا عادة الظلمة اذا  
صادر وار جلا أن يتحكموا  
بالمال ولا يدكروا بيع شيء  
من ماله \* والحيلة له فيه  
أن يقول من أين أعطى  
ولامال لي فانا قال الظالم  
بيع جاريته فقد صار مكرها  
على بيع الجارية فلا ينفذ  
بيعها \* اكره على بيعه بألف  
درهم فباع بدنانير عدل  
ألف درهم لا يجوز في  
الاستحسان والقياس أن

لرجل وأوصى بغلته أبداً أيضاً مات الموصى ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان  
يساوي ثلثه فلاموصى له ثلث الغلة التي فيه وثلاث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل أبداً ولو أوصى  
بعشرين درهماً من غلته كل سنة لرجل فاعل سنة قليلا وسنة كثيراً لثلث الغلة كل سنة يحبس وينفق  
عليه كل سنة من ذلك عشرون درهماً معاش هكذا أوجب الموصى وربما لا تحصل الغلة في بعض  
السنين فلماذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله  
فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجب الموصى ويسمى أن أمر بأن ينفق  
عليه في كل شهر منه درهماً أو عشرة دراهم كذا في المبسوط \* هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن  
رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا  
أحد الموصى لهما على شيء أعطوه اياه فيبرأ من وصيته قال يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه  
الذي صالحه الى الورثة كذا في المحيط \* ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وأن يقرض رجل ألف  
درهم سنة واستهلك الورثة العين سوى الدار فبيعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم للورثة  
كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن ينفق على فلان معاش من  
ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأجازت الورثة فان المال يقسم على ستة أسهم للموصى له  
بثلث سهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة أسهم يوقف فينفق منه على الموصى له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم  
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أربعة  
ثم قال في الكتاب ما أصاب صاحب النفقة لا يدفع اليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما إذا كثرت المال فانه لا يوقف له مقدار ما يعلم أنه لا يعيش أكثر منه  
في الغالب ولكن ماذا كفي الكتاب أصح فان مات الموصى له بالنفقة قبل أن ينفق عليه جميع ما وقف  
له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعبر بالثلث يوم مات الموصى لا يوم مات الموصى له بالنفقة لان حقه  
كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصى الا أنه يوم مات انتقص حقه لمزاجة الآخر فاذا زالت المزاجة  
يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب أكثر من ثلث المال حينئذ يدفع اليه النفقة ولا يكمل له الثلث  
لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا كل حق صاحب الثلث فافضل يصرف الى ورثة الموصى لا الى  
ورثة الموصى له بالنفقة هذا اذا أجازت الورثة الوصية فاما اذا لم تجز فالثلث يتقسم بينهم نصفين عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أربعة اقسام فبما يدفع نصف الثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف  
لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث يصرف ما بقي الى الموصى له بالثلث  
ولو كان أوصى لثنين ينفق عليهما ما عاشا كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر بثلث ماله فعند  
اجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال  
نصفين عند ورثتهما وان مات أحد الموصى لهما بالنفقة لا يرد على الموصى له بالثلث شيء بل ما كان  
لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة  
كان ذلك بياناً لأوجه اطلاق ايجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال أوصيت لفلان بثلث مالي  
وأوصيت لفلان ما ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم معاش وأوصيت بأن ينفق على فلان آخر كل شهر  
خمس دراهم معاش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على تسعة أسهم للموصى  
له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخر من أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
المال على سبعة أسهم سبع للموصى له يدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصى لهما بالنفقة  
ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث أسباعاً عندهما أيضاً وعند أبي حنيفة رحمه الله

يجوز أن اكره على الابرار عن الحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان باطلا \* ضربها حتى أقرت باستيفاء تعالى  
مهرها جاز عنده لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره ولم يذكروا خلافه وسوق

اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني رحمه الله تعالى ان هدهما يحصل منه القتل فاكره كالسيف ونحوه وان بغيره فاقترارها جائز وعند محمد رحمه الله تعالى اذا خلاهما في موضع لا يقدر أن تتسع منه قبضة السلطان أما اذا هدهما (١٢٩) بوعيد فاقترارها باطل واقتوى

في تحقق الاكرام من غير السلطان على قولهما الزوج أكرههما على الخلع ووقع الطلاق ولا يسقط المهر ولو أكرهت على أن قبلت من الزوج تطليقة بألف فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي والمشتري مكرها في بدل المشتري يهلك أمانة ولا يضمن ان من غير تعدد الضرر اذا كان بما يخاف منه التلف على النفس أو العضو فاكره ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى فيه بشيء بل فوضه الى رأى المكره وقدر بعض علماء نادى الحسد أربعين فان أكره على تناول المشتري أربعين فاكره وأبطل لا والعصم ما قاله محمد رحمه الله تعالى لاختلاف الناس فيه وبسوط أوسطين لا الآن يكون على المذاكير والعين ويحكي عن جلال مصر أنه يقتل الانسان بضربة بسوطه الذي علق عليه الكعب \* الاكره بالحبس المؤبد والقيود المؤبد لا واجب الاكره اذا لم يتسع الطعام والشراب لعدم الافضاء الى تلف نفس أو مال وانما يوجبان غما والتناول للمهر لازالة الغم لا يحل ومن المشايخ من قال لو ذاتهم يقع في قلبه انه بالحبس المؤبد كورا وبالحبس في بيت

تعالى يطل ضربا واستحقا فافكاهم جميعا أصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم أثلاثا عنده فان مات الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل أن يستكلا وصيتهما ردا لباقي على الموصي له بالثلث وان مات أحدهما وقد بقي مما وقف عليهما شيء فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب النفقة ولو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر معاش وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر معاشا لكل واحد منهما خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحب العشرة لان الموصي له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكأنه أوصى لهذا بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهم نصفين عند الكل فان مات المفرد بالصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات أحدا للذين جمعهما الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصي له المفرد ونصفه للذين جمعهما في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحب العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة معاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معاش فان أجازت الورثة يقسم المال أثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم أثلاثا أيضا على اختلاف التخرجين فان مات أحدهم وقف ما بقي على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله معاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله معاشا فان أجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحب العشرة فان مات صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته ردا ما بقي على ورثة الموصي وان مات أحد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك ردا ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصفه على صاحب العشرة عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بثلاثي لفلان يوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة دراهم معاش وقد أوصيت بثلاثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر معاشا عشرة دراهم فان أجازت الورثة دفع الى صاحب الاربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الى صاحب العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ما لا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث ولصاحب العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال أوصيت بثلاثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فان أجازت الورثة أخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال وأخذ الآخر ثلثا آخر ويكون ذلك بينهم مائتين يعاون منه ما بداهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث وللآخرين نصف الثلث بينهم ما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط \* ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهم مائتين ثمانية مائة وسدس غلة البستان لكل واحد منهما فيوقف عنه على يد الموصي أو على يد ثقة ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمى له في كل شهر فان ماتا جميعا وقديقي من ذلك شيء ردا على ورثة الموصي لبطلان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس

(١٧ - فتاوى سادس) مظلم يخاف عليه الف غم أو على عضو من أعضائه أو عينه بظلمة المكان يحل ومحمد رحمه الله تعالى لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو المكث الجردا كراهها أما الحبس الذي أحدثوه اليوم فهو أكره لانه تعذيب لا حبس بمجرد \* والاكره على

الهبة اكراه على التسليم اذا كان المكروه وقت التسليم حاضرا فان لم يكن حاضرا فلا كراه على الهبة لا يكون اكراه على التسليم قياسا واستحسانا واذا قبضه الموهوب (١٣٠) له ملكه الا انه فاسد والفاسد عند اتصال القبض بوجوب الملك ثم تصرفه ان احتمل النقص

يقبض وبأخذ المكروه بخلاف سائر الباعثات والهبات الفاسدة وان لا يمحتمل النقص ضمن المكروه فتمت يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري والموهوب له ان شاء ضمنه يوم قبضه او يوم أحدث فيه تصرفا لا يمحتمل النقص لانه ألتف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسدا حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه \* اكراه على نكاحها بازيد من مهر المثل بطلت الزيادة وجاز النكاح وأوجب الطحاوي الزيادة وقال يرجع بها على المتكراه \* اكراه على أكل طعام نفسه أن جاعا لا يرجع على المتكراه وان شبعان يرجع على المتكراه فان قلت يشكل بما اذا أكل طعام الغير مكرها جاعا حيث يضمن وان حصل النفع للمكروه قلت المكروه هنا أكل طعام المكروه لا طعام الغير لان الاكراه على الاكل اكراه على القبض لعدم اكراه الاكل بلا قبض وكما قبض المكروه صار قبضه منقول الى المكروه فصار كأنه قبضه وقال له كل لا يضمن ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا هنا وفي طعام نفسه لا يمكن جعل المكروه غاصبا قبل الأكل لان ضمان الغصب يجب بازالة اليد ولا يتصور ازالة مادام في يده أو فقه فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل

على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في النفقة ولو أوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لا خرو هو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهم ما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة أرباع غلته كل سنة وللاخر ربعها والقسمه على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهما القسمه على طريق العول فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهم ما ثلثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهم ما ثلثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والاخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمته ألف ولا آخر بغلة عبده وقيمته خمسة مائة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثلث بينهم ما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بغلة أرضه ولا آخر برقبته أو هي تخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بغلة بستانه فأغل البستان سنين قبل موت اوصى ثم مات الموصى لم يكن له من تلك الغلة شيء الا ما يكون في البستان حين موت اوصى أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعا والمائة بينهم ما نصفان وتسمائة للاول ولو قال قد أوصيت لفلان الامانة (١) لاحدهما فالامانة لهذا والتسمائة للاول منهما ولو أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بمائة قال أضرب له بمائة أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهم ما نصفان وان أحب كله الا درهم ما ضربت له بالثلث الا درهمها ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالثمن يعطى منها لفلان مائة وفلان مائتين فان أعطى ما مائة لهما وأرد الباقي على الورثة واذا سمي لاحدهما جعت الباقي للاخر فاذا قلت ثلث مالي لفلان وفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كله لما سمي له المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلثمائة فالثلث بين الذين سمي لهما قدرا ثلثا (١) ولا شيء للاخر فان كان الثلث ثلثمائة فللاخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولو قال ثلث لفلان وفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلثمائة فكل واحد ما سمي والباقي بينهم ما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمرو لعرو منه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وفلان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو ومائتيه لزيد وعبد الله نصيبان أوصى بهذه الاف لفلان وفلان لفلان منها مائة فهو وكما قال لفلان مائة وللاخر ثلثمائة فان هلك بعضها قال باقى على عشرة ولو أوصى لثالث بألف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الاف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولو قال هذه الاف لفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقى كان للاول مائة فان هلك الاف الامانة فهو للاول وليس للثاني الا ما بقى بعد المائة ولو أوصى مع ذلك لرجل بألف وثلثه ألف فليس للاوسط شيء والاف بين الاخرين على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الاف وسهم لصاحب المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف ويوم القسمه خمسة مائة كان للموصى له بالمائة المائة كاملة وللاخر ما بقى ولو أوصى مع ذلك لاخر بثلث ماله والثلث ألف ولم ينقص فنصف الثلث للاخر ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للاخر ولو قال أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالي ولفلان بمائتيه وأوصيت لفلان بألف والمائة لهما فافس لصاحب ما بقى شيء والثلث بين الاول والثالث على أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كدر بعينه فقال لرجل أوصيت لك بما بقى من هذه فله الاف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو أوصى بألف أخرى لاخر لم يكن للاول شيء ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة

(١) قوله ولا شيء للاخر في قوله ان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهم ما ثلثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهم ما ثلثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والاخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمته ألف ولا آخر بغلة عبده وقيمته خمسة مائة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثلث بينهم ما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بغلة أرضه ولا آخر برقبته أو هي تخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بغلة بستانه فأغل البستان سنين قبل موت اوصى ثم مات الموصى لم يكن له من تلك الغلة شيء الا ما يكون في البستان حين موت اوصى أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعا والمائة بينهم ما نصفان وتسمائة للاول ولو قال قد أوصيت لفلان الامانة (١) لاحدهما فالامانة لهذا والتسمائة للاول منهما ولو أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بمائة قال أضرب له بمائة أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهم ما نصفان وان أحب كله الا درهم ما ضربت له بالثلث الا درهمها ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالثمن يعطى منها لفلان مائة وفلان مائتين فان أعطى ما مائة لهما وأرد الباقي على الورثة واذا سمي لاحدهما جعت الباقي للاخر فاذا قلت ثلث مالي لفلان وفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كله لما سمي له المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلثمائة فالثلث بين الذين سمي لهما قدرا ثلثا (١) ولا شيء للاخر فان كان الثلث ثلثمائة فللاخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولو قال ثلث لفلان وفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلثمائة فكل واحد ما سمي والباقي بينهم ما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمرو لعرو منه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وفلان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو ومائتيه لزيد وعبد الله نصيبان أوصى بهذه الاف لفلان وفلان لفلان منها مائة فهو وكما قال لفلان مائة وللاخر ثلثمائة فان هلك بعضها قال باقى على عشرة ولو أوصى لثالث بألف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الاف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولو قال هذه الاف لفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقى كان للاول مائة فان هلك الاف الامانة فهو للاول وليس للثاني الا ما بقى بعد المائة ولو أوصى مع ذلك لرجل بألف وثلثه ألف فليس للاوسط شيء والاف بين الاخرين على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الاف وسهم لصاحب المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف ويوم القسمه خمسة مائة كان للموصى له بالمائة المائة كاملة وللاخر ما بقى ولو أوصى مع ذلك لاخر بثلث ماله والثلث ألف ولم ينقص فنصف الثلث للاخر ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للاخر ولو قال أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالي ولفلان بمائتيه وأوصيت لفلان بألف والمائة لهما فافس لصاحب ما بقى شيء والثلث بين الاول والثالث على أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كدر بعينه فقال لرجل أوصيت لك بما بقى من هذه فله الاف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو أوصى بألف أخرى لاخر لم يكن للاول شيء ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة

الاكل لبصير الطعام ملكا قبل أكله وان لم يوجد سبب الضمان قبل الاكل في طعام المكروه صار كطعام نفسه لا طعام المكروه قسمت الا انه اذا كان شعبان لم يحصل له منفعة فقد أكرهه على اتلاف ماله ومن أكرهه على اتلاف ماله وأتلفه ضمن المكروه أكرهه على الكفر ثم قالت

(١) قوله لفلان الامانة لاحدهما الخ لا يحنى ركاه هذا الترتيب ولعل فيه سقطا

زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال كان قلبي مطمئنا بالايمان ولم تحرمي فالقول له لا تنكاه بسبب الفقرة اذا انكحتم بلا اعتقاد كقوله حكاية قول النصارى المسيح كذا لا يكون كفرا \* والا كراه يطل الاقارب لانها خبر والخبر يحتمل الصدق (١٣١) والكذب والا كراه يرجح الكذب فاذا اقر بعقوبته مكرها

لا يعقوب \* فان قلت فهل جعل  
انشاء مجازا لا لا يلغوكا  
جعل الامام رحمه الله تعالى  
قوله لعبدته وهو كبرهنا  
منه هذا وابني انشاء للعروة  
مجازا مع ان العتق فيما مضى  
سبب لشبونه في الحال قلت  
الكرخي رحمه الله تعالى  
قال في مسئلة الاقرار قايما  
على مسئلة النسب وقال  
يعتق في الحال والمشاخ  
رحمهم الله تعالى فرقوا بينهما  
وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعقوب  
اصلا وهو الاصح \* اكره  
على تركه انسان بطلاق  
امرأته او جعل امرها  
بيدها او يدرج رجل ففعل  
مكرها وطلقها المفوض  
اليه يقع \* اكره على ان يكتب  
غلي قريبا من امرأته طالق  
او امرها بيدها لم يصح الا  
اذ نوى \* اكره عتاق او نذر  
او حداث او قطع او نسب فاقتر  
لا يلزمه شيء وفي المحيط من  
المشاخ من قال بصحة اقراره  
بالسرقة مكرها وعن حسن  
ابن زياد رحمه الله تعالى انه  
يجوز ضرب السارق حتى  
يقر وقال ما لم يقطع اللحم  
لم يظهر العظم \* اكره على  
الرجعة صح النكاح وكذا  
الاكراد على النذر واليمين  
صح ولا رجوع فيها وكذا  
الايعاد والظهار \* اكره بوعيد  
تلف على ان يأخذ مال فلان  
ويُدفعه اليه يرجح ان يكون  
في سعة لان مال الغير يباح

قسمت الالف بينهما على ثلاثة عشر وان قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها ألف كانت كلها لهذا الاخير ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها ألف وفلان آخر من الالف التي اوصيت به فلان ألف أو قال اوصيت بثلاث مالى فلان وفلان لفلان من ذلك ألف وفلان من تلك الالف ألف وكان الثلث للثلاثة كانت الالف كلها للثاني في الفصلين رجل اوصى بقوم بوصايا فحضر بعضهم وأقام العينة وأراد أن يعطى حصته قال أَدفع اليه وأمسك حصته من بقي فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي أخذ فيها أخذه ولا يكون في دفعه اليه قسمة على من بقي منهم كذا في المحيط \* اوصى بأن يدفع الى فلان ألف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله رفع الى الحاكم ليولى الامر الى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزنة المفتين \* مريض قال أخرجوا من مالى عشرين ألفا أعطوا فلانا كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى تنفذ وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزأ ويطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءا وقوله وما بقي للفقراء كأنه سمى لهم تسعة آلاف لانه ذكر في الاستدراج الماله فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا الى أن قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان هذا الاشئ للفقراء ويعطى لاصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءا من وصيته ويطل سهمان رجل اوصى بان تباع داره ويشتري بثمنها عشرة أوقار حنطة وائف من خبز وقد اوصى بوصية أخرى فبيعت داره ولم يبلغ عنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك ولغيره من الوصايا بكل من ثلثه وصار كأنه اوصى بعشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقال اجمعوا نحن ذلك من مالى كذا فجعلوا من غيرهم يضرهم الا ان يكون في ذلك الماله دليل بان يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالاطيب فيخص ذلك الماله بوصايا رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته أن أباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد أجزأنا ما اوصى به ذكر في المنتقى أنه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا أجازوا بعد العلم رجل اوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلافا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشهدا درجهم الله تعالى يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رحمهما الله تعالى لا يعطى والاول اصح كذا في فتاوى قاضيان \* وفي التوازل اذا اوصى بوصايا او وصى للفقراء وأوصى لمعتقة بمائة ثبات معتقه بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقراء فمائة المعتق تصرف الى الفقراء فاما اذا بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقراء شيئا مقدرا فمائة المعتق تصرف الى وريثة الموصى وعلى هذا اذا اوصى بوصايا ثم قال والباقي تصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا او مات بعض الموصى لهم قبل الموصى فالباقي على الفقراء لم يرجع عنه كذا في المحيط \* والله أعلم

#### باب الثامن في وصية الذي والحربي

وصية الذي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تملكيتهم فلا يشترط فيه جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قربة عندنا معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تملكيتهم فلا يشترط فيه القربة من الموصى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قربة عندهم وانما صحيحة عند أي حنفية رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو ان ذميا اوصى بان يشتري بثلث ماله رقبا وتعتق عنه باعيانهم أو بغير اعيانهم أو اوصى بان يتصدق

عند الخصة وانما علقه بالرجاء لم يقيم العذر بالقطع فان المكره على اخذ مال الغير لو صرح حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح واخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا فان غاب وقت الاخذ كان معه رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله ان يأخذ

وان لم يكن عنده رسول أو كان لكن لا يخاف منه ليس له الاخذ اذا الكره ماثل حقيقة لكنه يخاف عوفه وبه لا يتحقق الا كراهه \* كره بالحس على ايداع ماله عند هذا الرجل (١٣٢) وأكره المودع أيضا على قبوله فضاع على المكره والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالموهب الرج

ثلث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يسرح به في بيت المقدس أو يبنى فيه أو يغزى به الترك أو الديلم والموصى من النصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلث ماله للأنثى أو للغنيمات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تملكيا لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلث ماله بأن يحج عنه قوم من المسلمين أو يبنى به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلث ماله بأن يحج بالخيار ان شاء حجوا به وبنيوا المسجد وان شاؤا لا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو أوصى بثلث ماله يبنى به بيعة أو كنيسة أو أوصى بأن يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قوله ما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تملكيا منهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى به في القرى أما اذا أوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط \* الحربى المستأمن اذا أوصى للمسلم والذي يصح في الجاهلية غير أنه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فاوصى بأكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال كافى المسلم والذي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذ كرى في الاصل ولو أوصى الحربى في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار أو صار وادمة ثم اخصمنا الى القاضي في تلك الوصية فان كانت فائده بعينها أجزتها وان كانت قد استسلمت قبل الاسلام أبطلتها كذا في البدائع \* الحربى المستأمن لو أوصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباقي الى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسى \* ولو اعتق الحربى المستأمن عبده عند الموت أو دبر عبده في دار الاسلام صح منه من غير اعتبار الثلث ولو أوصى ذمى بأكثر من الثلث أو لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى بخلاف ملته صح كالارث ولو أوصى الحربى غير مستأمن لا يصح كذا في الكافى \* ولو أوصى ذمى للحربى مستأمن جاز كذا في محيط السرخسى \* ولو ارثه مسلم الى اليهودية أو النصرانية أو المجوسية ثم أوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف ما يصح من المسلم من وصاياه ويظل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للعمال فيصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير معينين لا يصح عندهما وأما المرتد فانه يصح من وصاياه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم قال في الكتاب الا في خصله وهى ما اذا أوصت بما هو قربة عندهم معصية عندنا بأن أوصت ببناء البيعة أو الكنيسة أو ما أشبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فافى لا أحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى شيئا وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط \* وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو فى حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهرا واذا كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى في تصرفاته كذا في الكافى \* اذا صنع يهودى أو نصرانى بيعة أو كنيسة في حنطة ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية \*

### مسائل شتى

رجل حلف أن لا يوصى وصية فوهب في مرضه الذى مات فيه أو اشترى باله في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حاتا ولو وهب شيئا وارثه في مرضه وأوصى له بشئ وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزأنا ما أمر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزأنا ما فعله الميت صححت الاجازة فى الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم

وألفت في حجره فاخذ له رده فضاع في يده لا يضمن \* أكره على احراق ثوبه بوعيد تلف أو طرحه في الماء فالضمان على المكره لان المكره يصلح آلة للصبي ومختلط العقل يجوز اكراهه كالبالغ العاقل \* نفس الامر من السلطان بلائه مديدا كراهه وقال ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل به ما قاله السلطان كن أمره بالفعل له اكرها \* قال لأقتلك أو لأقطع من يده هذا الرجل وقال الرجل أذنت لك في القطع فاقطعه وهو غير مكره لا يسع للمكره أن يقطع لان هذا ظلم وليس للقصاص بالقول أن يبدل فيه شرعا لانه بذل طرفه لدفع الهلاك عن نفسه وهذا يجوز كما لو رأى مضطرا فأراد أن يقطع يده ويعطيه لتناوله لا يحل له ذلك ومع ذلك لو قطعه في المسئلة الاولى لاشئ عليه ولا على المكره لان القاطع لو لم يكن مكرها وقال الانسان اقطع فقطع لاشئ عليه فالمكره أولى لان البذل عامل في اسقاط الضمان وان كان صاحب اليد مكرها أيضا منه أو من غيره على الاذن في القطع فالقصاص على المكره لان سبب الاجاء يلغو بآذنه ونفعل القطع منسوب الى المكره لانه يصلح آلة له وذ كرا القاضى اقطع يده هذا

والالاقتل لك قطعه والقصاص على المكره عندهما ولا رواية عن الثاني رحمه الله \* أكره على قتل مورثه ففعل لا يحرم وله يقل أن يقتل المكره قصاصا عندهما \* أكره على شراء ذرجه أو من حلف بعنقه وقيمه ألف على أن يشتري بعشرة آلاف فاشتري عتق ولزمه



الالف لاعشرة آلاف لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع شيء على المكره لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت امرأة فتزوجه مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق وكما لو كره على ان يقول كل مملوك (١٣٣) أم ملكه فكذلك اهلك عبد اعترق ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان

يقول ان مت من مرضي هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضي فقد أوصيت بكذا أو قال بالفارسية (١) (اكر من ازين بيماري مرگ آید) أو قال (٢) را كرازين بيماري بيمر) فحينئذ ابرأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضخان \* رجل أوصى وقال ان مت من مرضي هذا فعلمي أني أحرارو يعطى فلان من مالي كذا وكذا ويحج عني ثم أبرأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين أشهدهم على الوصية الاولى أو لغيرهم اشهدوا أني على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله تعالى أما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكن استحسن فخير ذلك منه وبخاصة في الثلث وهذا القياس والاستحسان اذا قال أوصيت لعبد الله بمائة درهم وللساكنين مائة ثم قال ان مت من مرضي هذا فعلمي أني أحرار ثم أبرأ من مرض ثانيا كذا في المحيط \* أوصى بوصايا وكتب بمصاكنه مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضا وكتب صكها لم يذكر في الصك الثاني أنه يرجع عن الوصية الاولى يعمل بمصاكنه كذا في خزنة المفتين \* رجل أوصى بوصية ثم أخذ الوسواس فصار معتوها فكثرت ذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطله مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته ناشرت وأصحابنا لم يحوزوا وقال الناطق رحمه الله تعالى ذكر في الكيسانيات رجل أصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمرض فأشار أو كتب فطال ذلك وتقدم العهد فان حكمه يكون حكم الآخر وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر ألفا وقال هذا الف لفلان فاذا مت أنا فادفعه اليه فمات يدفعه المأمور الى فلان كما أمره ولو لم يقل هو لفلان ولكن قال ادفعه اليه فمات الامر فان المأمور لا يدفعه الى فلان وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ثم مات وعلم الميت ديون قال ان قال ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ولم يرد على هذا فان المأمور يدفع الف الى غرما الميت وعن نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأخذها وصاياها بالدراهم الزبوف والريثة اختاف المشايخ رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الوصية لقوم بأعيانهم فرفضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بوصايا والقود مختلفة فانه ينفذ وصاياها بما هو الغالب في البياعات مريض أوصى بالف مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيء ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم المكسرة وتنفذ وصيته مريض قالوا له لم لا توصي فقال أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي فيتصدق بألف على المساكين ولم يرد حتى مات فاذا ثلث ماله ألفان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يتصدق الا بالالف ولو قال المريض أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي ولم يرد قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالي وهو ألف درهم فاذا الثالث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغامبلغ وكذا لو قال أوصيت بنصيب من هذه الدراهم والثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالي لم يكن له الا ألف درهم كان الف الف العشر أو أقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألفا درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دناتير وغيرها من الجواهر وغير ذلك ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا ألف

(١) ان أتاني موت من هذا المرض (٢) ان مت من هذا المرض

ورث عبد في هذه الصورة يرجع بقيته في الاستحسان \* أكره على التعليق أو كره على أن يقول لعبد ان شئت فانت حر فقال لم يوجد الشرط أو شاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكره بقيمة العبد \* أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وهو فعل لا بد له منه كالصلاة أو الطلاق يرجع على المكره اذا حصل العتق بقيمة العبد **كتاب المأذون** يجوز أن يأذن لعبد أو أمته بالعين أو بلا عين اذا عقل البيع والشراء والتجارة ولو أذن ان يعمل في الخياطة أو يسقي الماء على الحمار فاذا والاذن في الاجارة اذن في التجارة وهذا اذا أذن له في الاجارة المكررة بأن قال أجز نفسك من الجمالين أو البقالين أما اذا قال أجز من فلان لا يكون اذنا وكذا في الشراء ان قال اشتر من فلان ثوبا بالبداهة واشتر ثوبا بالبداهة أو قال اشتر طعاما بالبداهة واشتر ثوبا بدرهم أو ثوبا بالبداهة فهذا استخدام لا اذن ولو قال اشتر ثوبا بالتبعية فهو اذن وان رأيته يشتري ويبيع فسكت فاذا ان أن ينهيه ولكنه فيمالباع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذنه بالنطق وان أذنه يوما أو شهرا أو سنة فهو اذن

أبدا والاذن في نوع أو مكان أو زمان اذن في النوع والاما كن والازمان كما في اختلاف التوكيل واذن القاضي لانهما يقبلان التوقيت والتخصيص \* اذن له عبده في بيع متاع الغير لا يكون مأذونا \* اذن القاضي لصغير في التجارة وأباه أو به نصير ما ذونا \* رأى القاضي عبده يبيع ويشترى فسكت

لا يكون مأذونا فلاذن الخاص أن يقول أذنتك ولا يشهر والعام ان ياذن له بين أهل السوق وأصغرهم والجار العام يعمل فيه ما  
والخاص يعمل في الخاص (١٣٤) لا غير وانما يصح الجرا اذا علم ذلك العبد ولو لم يعلم لافلأ أخبره عدل وصدقه بجر وان لم يصدقه  
فكذلك وقال الامام الثاني

درهم ولو قال أوصيت افلان مما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس  
ثلاثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس ألف درهم كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسة مائة  
كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس ذنانيرا وجواهر لاشئ له قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على  
قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى للوصى له مقدار ألف درهم من ذلك  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كثر طعام فوجد فيه أكرار أو وجد  
حنطة وشعير فالكل له ان خرج من الثلث كذا في خزائن المفتين \* لو قال أوصيت له بالف درهم من هذا  
الكيس وأوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعني كسبا آخر فهو وعليهما جميعا كذا في المحيط \* رجل  
أوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى  
يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بان يتصدق عنه بالف درهم حنطة لكن  
سقط ذلك عن السؤال فقيل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال أرجو أن يجوز  
ذلك وان أوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بانه يجوز وبه  
نأخذ ولو أوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد ولو  
قال اشتري عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصى عشرة أثواب له أن يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد  
رحمه الله تعالى لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلك  
الاولى قبل أن يتصدق الوصى بغير الورثة مثلها وعنه أيضا لو أوصى بالف درهم بعينه يتصدق عنه فهاك  
الالف بطلت الوصية رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق على  
غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في رجل أوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل أوصى بان  
يتصدق بثلاث ماله فعقب رجل المال من الوصى واستهلكه فاراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب  
والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب متاعا حرما وأوصى بان يتصدق به عن صاحب  
المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برذيله وان لم يعرف يتصدق به فان كذبت الورثة موزعهم في هذا الاقرار  
يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأه قالت في وصيتها (١) (خو يشان مر اياك كاره ست از مال من) قال  
تصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك بان خاطبته بالكلام يعطى من ماله ما قدر ما يشاء  
أنفى ما ينطق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوصى بافضل عبده للمساكين أو بغير  
عبده وأن يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الى أفضلهم وخيرهم قيمة ولو قال أوصيت لغير عبيدي  
أولا فضل عبيدي بثلاث مالى فثلاث ماله لأفضلهم في الدين كذا في المحيط \* رجل أوصى بثلاث ماله للمساكين  
وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف  
الى فقراء وطنه ولو أوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم  
جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد بن إدريس رحمه الله تعالى لا يجوز وفي  
النوازل لو أوصى بان يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أيضا لو أوصى بأن يعطى كل فقير درهما  
فأعطى الوصى فقيرا نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقةير النصف الاول أرجو أن  
لا يضمن كذا في الخلاصة \* أوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة قعدى الوصى عشرة فتاوى  
بغدى ويهشئ غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال أطعموا عنى عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يسم كفارة

(١) لا فاربى تذكرة من مالى

رحمه الله لاذن ولا جبر بلا علم \*  
قال يابوعا عبدى فاني أذنت  
له والعبد لا يعلم بذلك قيل فيه  
روايتان \* لزمت على المأذون  
دين وطالب غراموه السبع  
للقاضى يبيعهم وان له في  
يده كسب يباع كسبه فان  
فضل عن الثمن فلامولى وان  
فضل الدين لا يطالب به المولى  
وامكن يباع العبدان الدين  
حالا وان بهضه مؤجلا يعطى  
الحال ويسلك المؤجل هذا  
اذا باعه القاضى فان باعه  
المولى بلاذن الغرماء فلهم  
الفسخ الا اذا وصل الثمن  
وبه وفاة بالدين أو قضى  
المولى دينه أو أرى العبد من  
الدين بطل حق الفسخ وان  
كان الدين مؤجلا ليس  
لهم حق الفسخ وهذا اذا  
كان العبد قائما فان هالكا  
بطل حق الفسخ واهم الخيارات  
ان شأوا ضمنوا المولى فيجوز  
العقد حتى لو كان للشترى  
ان يرد بالعيب على المولى  
والولى يرجع على الغرماء  
وان شأوا ضمنوا المشتري  
القيمة فاذا ضمنوه ينفسخ  
العقد ويسترد الثمن ولو  
اعتق عبده الذى عليه الدين  
كان اغرمائه ان يضمنوه  
الاقل من قيمته ومن الدين  
والعتق جائز بخلاف الجاني  
اذا أعتقه مولاه وبعلم  
بالجناية حيث يصير مختارا  
للقضاء والارتمه القيمة لا غير

وفي مسئلة الدين ان اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء العبد ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء المولى (نوع آخر) فغدى  
ليس للمأذون والمتكاتب اقرار وليس للمأذون الكفالة بالنفس والمال بلاذن المولى وبإذن المولى لا يجوز الا أن لا يكون عليه دين والمتكاتب

لا يجوز كفالة من أذن له مولاه فان كفل لا يؤخذ به في الحال وبؤاخذ بعد العتق ان كان بالغ الوقت الكفالة ولا تؤذن أن يطعم ويصدق بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قيل لا يملك وقيل يملك من فلس الى دانق (١٣٥) وقال الفقيه يملك بحبة أو بدانق أو نحو

ذلك فلا بأس باجابة دعوة العبد بالتاجر واعارة ثوبه ودايتو بكره كسوته الثوب وهدية الدراهم والدنانير ولو باع عبدا ثم حط من ثمنه ان الخط لعبب جاز ان مثل ما يحيط التجار وان اكثر ان فاحشاً فعلى الخلاف كالبيع بمن قليل من الوكيل وان حط بغير عيب فلا كالابراه اجاعا وفي الاصل وجب للعبد المأذون على آخر ألف من ثمن بيعه وأخره عاماً جاز واقراه بالدون والغصوب واتلاف الودائع والعواري والجنائات في الاموال جائزة والمحجوز بؤاخذ بانه لا باقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالتقاص والحدود وحضرة المولى لا يسترط فان لم يقر لكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط الاعتدال امام الثاني رحمه الله ولو أترف المالا بؤاخذ به في الحال أما الاقرار بجناية فوجب الدية أو الفداء لا يصح محجوراً أو مأذوناً واقراه المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح وبؤاخذ به في الحال ولو أقر المأذون بمهر امرأة وصدقته لا يصح في حق المولى ولا بؤاخذ الا بعد الحرية وله ان يرهن ويرهن واقراه ان في مرض موته جائز ودين الصحة والشاب

فغدى عشرة فتاوى عشيرة سواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصى لا يضمن استحقاقا ويغدى عشرة سواهم ويعشيههم وبه يفتى كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى بأن يتصدق بثلاثة قفيز خنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز خنطة في حياة الموصي قال أبو نصر رحمه الله تعالى يغرم الوصى ما فرق في حياة الموصي قال ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح أمر الكافر في حصته ولا يصح في حصة الصغار كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى في مرضه وقال اني كنت جامعة أهلي في نهار رمضان فاسألوا الفقهاء ماذا يجب علي في الحكم فافعلوه ان كانت قيمة الرقبة يخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتقت عنه رقبة وأطعم عنه أيضاً نصف صاع من خنطة وان كانت قيمة الرقبة لا يخرج من ثلث ماله وأني الورثة الاجازة أطعم عنه ستين مسكيناً لكل واحد مئذ من خنطة ومئذ من مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا أوصى بأن يشتري خنطة وخبر او يتصدق على المساكين فعلى من يجب أجرة الجاهل الذين يحملون الخنطة والخبر قالوا اذا لم يكن الميت أوصى بحمل ذلك الى موضع ينبغي للوصي أن يستعين بمن يحمل بغير أجر ثم يدفع اليه من ذلك على وجه الصدقة وان كان الميت أوصى أن يحمله ذلك الى المساجد فالجزة في مال الميت أوصى الى رجل فأمره أن يتصدق بثلث ماله فلو وضع في نفسه لم يجوز ولو دفع الى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجوز عامل السلطان اذا أوصى بأن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم أنه من مال غيره لا يحل أخذه وان علم أنه مختلط بماله جاز أخذه وان لم يعلم جاز أيضاً حتى يتبين أنه مال غيره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على ملك صاحبه فلا وجه الا رد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه بالخلط فيجوز أخذه اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى خصمائه وفي الجامع اذا أوصى بثلث ماله للمساكين يتصدق منه كل سنة بثمانية دراهم أو قال أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة الاولى ولا يوزع على السنة أوصى عنده مائة أن يعنى عن فاته والقتل عدا كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى بدس ماله ثم بدس ماله في ذلك المجلس أو في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين أو لم يشهد فليس للوصي ان يمسك الدس بالاجماع الا اذا (١) كانت الوصية أكثر أو احدى الوصيتين أكثر من الاخرى فينشد في الأقل في الاكثر فيعطى الاكثر ورسق حاكم الباقي كذا في شرح الطحاوي \* سئل عن رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصى الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز له والوصي ضامن للفقراء في قوله جميعاً كذا في الترخائية \* واذا كان رجل أوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا آخر بثلث ماله العين والدين مائة اقسما ثلث ماله العين نصفين فان خرج من الدين خسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهم على خمسة أسهم ولو أوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لا آخر ولم يخرج من الدين شيء اقسما ثلث العين نصفين فان تعين من الدين خسون درهم ضم ذلك الى العين فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خسون درهم بينهما اثلاثا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الثلث لصاحب الوصية في العين والثلثان

(١) قوله الا اذا كانت الوصية أكثر يتأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذفه والاقتصار على ما بعده كما يستفاد من عبارة المحيط البرهاني اهـ صححه

بالبرهان مقدم وله أن يأذن وليس له الكتابة ولا يزوجه عبده اتفاقا وكذا أمته عنده ما خلا ما للثاني ووكيله بالوصومة له وعليه جائز ووكيله عن الغير بالبيع والشراء جائز مثل الحر \* اذن الحاكم للصبي وله أب وجد جاز اذا مات لم يكن جاز على الصغير ولا للاب أن يحجر

عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يطل بموته ولا ينقضه أحد وان كان الاب أو الوصي اذنه يطل بموته ما ولورأى الحاكم الصغير يبيع فسكت لا يكون اذا حجره وهو لا يعلم بالحجر أيضا

(١٣٦)

صح الحجر فلو علم باذن سابق على الحجر وتصرف لا يصح لصحة الحجر هذا اذا كان الاذن مقصودا فان ثبت ضمنا بأن كان قال بابعوا عبدى ثبت بلا علم \* باع المولى عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق بالبيع أم لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال لم يقبضه المشتري لفساد البيع \* أرسل اليه مولا أو كتب باذن قبله صار مأذونا كيفما كان ولو أخبره فضولى ان عدلين أو غير عدلين أو عدل واحد صار مأذونا صدق الخبر أم لا اذا ظهر صدق الخبر وان أخبروا ان واحد غير عدل ان صدق الخبر صار مأذونا وان كذب لا وان بان صدق الخبر وعندهم ما يصير اذا بان صدق الخبر ولا فرق بين الحجر والاذن في أنه انما يصير مأذونا اذا ترجح الصدق في خبره عند العبد أو صدقه ذكره الفقيه أبو بكر البلخي وعلمه الفتوى والاعتاد خلافا لمن يفرق بينهما عند المأذون ينحصر بالابق لا بالغصب \* اذن للاتب لا يصح وان علم ولو اذن في التجارة مع من في يده جاز واذن للغصب انما يصح اذا كان الغاصب مقرا انه له أو كان له على ذلك سنة كبعضه من غيره أو من الغاصب وان جاهد ولا ينهه لا يصح كالبيع \* المأذون وكل قضاء الدين أو اقتضائه ثم حجر عليه فقضى الوكيل أو اقتضى وهو لا يعلم بالحجر أو يعلم جاز \* المأذون اشترى جارية من المولى ولادين

للاخر وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الثالث بينهم ما على خمسة أيضا وإذا كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل ثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية \* وذكري فتاوى الفضلى أن من أوصى بدين له على رجل أن يصرف الى وجه البر تعلق الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمدينه بعد ذلك تطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجع عن وصيته بذلك القدر (١) قال البقالى رحمه الله تعالى دخل الخنطة في الدين قال وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط \* في فتاوى أهل مصر قسدا اذا أوصى بتاع يذنه يدخل تحت الوصية القلقسوة والخف والجفاف والدثار والفراس وفي السير أن اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس ويسطه فعلى هذا يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفرش والقمص والبسط والستروهل يدخل فيها الاواني فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وأشار محمد رحمه الله تعالى في السير الى أنه يدخل وإذا أوصى لرجل بفرس بسلاحه سئل أبو يوسف رحمه الله تعالى أهو على سلاح الفرس أم على سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال البقالى في فتاواه وأدنى ما يكون من السلاح سيف وترس ورمح وقوس ولو أوصى له بذهب أو فضة أو وصى بسيف محلى بذهب أو فضة كانت الحلية له وبعد هذا يتطرق ان يمكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من السيف ويهبط للوصى له وان كان في نزعها ضرر فاحش يتطرق الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت قيمة السيف أكثر بخير الورثة انشاؤا أعطوا الموصى له قيمة الحلية مصوغا من خلاف جنسها و صار السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية أكثر بخير الموصى له ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف وان شاء تركه وان كانت قيمته ما على السواء كان الخيار للورثة ولو أوصى لرجل بقز أو وصى جبة أو قباء حشوه من قز لا شئ له ولو أوصى لرجل ثوب قز وللوصى جبة بطنها ثوب قز وظهارتها ثوب قز كان للوصى له الثوب القز والآخر للورثة ولو أوصى له بجبة حريرة جبة ظهارتها حريرة وبطانها حريرة دخلت تحت الوصية وان كانت الظاهرة حريرة والباطنة غير حريرة كذلك الجواب وان كانت البطانة حريرة فلا شئ له ولو أوصى بحلى يدخل تحت الوصية كل ما ينطق عليه اسم الحلى سواء كان مفصصا بمررد أو ياقوت أو لم يكن ويكون جميع ذلك للموصى له ولو أوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان الذهب سدى الثوب مثل الغزل فليس له منه شئ وان كان الذهب فيه شئ يرى كان ذلك للموصى له وما وراء ذلك للورثة فيباع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فأصاب الذهب فهو للموصى له ولو أوصى بحلى دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي تستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه الاوائل والياقوت والزبرجد فان كان من كافى شئ من الذهب أو الفضة يدخل بالاتفاق وان لم يكن من كافى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لانه ليس بحلى وعلى قوله ما يدخل لانه حلى كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب التاسع في الوصى وما يملكه

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول (١) قوله قال البقالى الى قوله كذا في المحيط العبارة هكذا في جميع نسخ الهندية والذي رأيته في نسخة من المحيط مانعه قال البقالى ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير ولا يدخل التبراه بالحرف وهي عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف ما في نسخ الهندية كما لا يخفى على المتأمل اه معجحه

أو كان له على ذلك سنة كبعضه من غيره أو من الغاصب وان جاهد ولا ينهه لا يصح كالبيع \* المأذون في وكل قضاء الدين أو اقتضائه ثم حجر عليه فقضى الوكيل أو اقتضى وهو لا يعلم بالحجر أو يعلم جاز \* المأذون اشترى جارية من المولى ولادين

عليه ونزوحها للمولى يا مازن خرجت من التجارة وليس له بيعها ولا يبيع الغرماء فيما يلحقهم من الدين بعده فان اشتراها عليه دين وزوجها المولى منه لم يحز للدين وله بيعها ويبيع ولدها منه ولو قضى دينه بعد التزوج فهو بمنزلة (١٣٧) تزويجها ولادين عليه \* الاب أو المولى

قال له لا يبيع بف - بن فاحش  
فباع بغين فاحش صح لانه  
لا يملك التخصيص \* ويملك أن  
يؤاجر نفسه ويستأجر الاجراء  
أو يؤاجر الارض ويستأجرها  
ويأخذ الارض من اربعة  
ويدهمها مطلقا كان البذر  
منه أولا ولا يتصدق بأزيد  
من الدرهم ولا به بل بمادونه  
ويملك اه - دامأ كول وان  
زاد على درهم عما لا يعتد  
سرقا ويتخذ الضيافة  
اليسيرة لا الكثيرة وذابقدر  
المال حتى لو كان في يده  
عشرة آلاف درهم فبعشرة  
يسيرة ولو عشرة دراهم في يده  
فبسدائق كثيرة ولورهن  
نفسه أو باع لا يصح  
\* والمكاتب يملك أن يؤاجر  
نفسه \* دفع الفأو وكل بشرائه  
جارية ثم شجره مولاه بطلت  
الوكالة عليه ذيه أولا وان  
أعتقه وله عتد ان أذن له  
في التجارة وكان وكل رجلا  
بشراء عبده أو يبيع جارية  
بألف فان العبد الاول لادين  
عليه فالعبد الثاني على اذنه  
وبطلت وكالته يبيع الجارية  
لان ما في يده صار لمولاه  
والوكالة بالشراء باقية ولو  
كان على العبد الاول دين  
فالتحق حجر في حق الثاني  
لان الغرماء أحق بالمال من  
المولى ومن العبد الاول لا يرى  
أن الاول بعد عتقه لا يملك  
أن يأخذ العبد الثاني بمال

في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة (١) والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصى عرب الخطاب  
لا ينجو عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحمق أو لص كذا في فتاوى قاضيهان \* الاوصياء  
ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي يضم اليه  
من يعينه وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله وأقامه غيره مقامه كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى الى  
رجل في وجهه فقال الموصى اليه لا أقبل صح رده ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصى اليه ما كان ظني  
بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكت في حياة الموصى مات الموصى  
كان له الخيار ان شاء قبل وان شامد كذا في فتاوى قاضيهان \* وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصى  
بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز ما لم يخرج السultan من الوصية قبل ان يقول قبلت  
كذا في السراج الوهاج \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يوصي الى رجل فقوله في حياة  
الموصى فالوصية لازمة حتى لو أراد ان يزوج منها بعد موت الموصى ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده  
في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه  
بغير علمه كذا في المحيط \* أوصى الى رجل وجهه متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى  
شاء وفي أي وقت شاء كذا في خزائن المفتين \* ولو أوصى الى رجل فقال لا آقب - ل فسكت الموصى ومات  
فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله ولو أن الموصى اليه سكت ولم يقبل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته  
في حياة الموصى أو بعد موته بمحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيلا سواء كان ذلك بمحضرة  
القاضي أو بغير حضرته ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة  
الموصى لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا الى الموصى فبلغ الموصى ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قبل  
الوصية في وجه الموصى فلما تاب الوصى قال الموصى اشهدوا أني أخرجه عن الوصية كذا الحسن عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح اخراجه ولو أن الوصى رده الوصية حال غيبة الموصى فردّه باطل عندنا  
ولو أن رجلا أوصى الى رجل ولم يعلم الوصى بذلك فباع الوصى شيئا بعد موت الموصى من تركه الموصى جاز  
يبيع ويضمن الوصية كذا في فتاوى قاضيهان \* أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال  
القابل للساكت بعد موت الموصى اشترى لبيت كفننا فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان  
الساكت خادما للآخر غير أنه حر يمل عنده فأمره بشراء الكفن لبيت فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية  
كذا في خزائن المفتين \* قال الكرخي اذا قبل الوصى أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من  
الوصية لم يحز ذلك الا عند الحاكم وقد قالوا ان الوصى اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فخرج نفسه نظر  
الحاكم في حاله فان كان آمونا قادرا على التصرف لم يخرج من الوصية وان عرف بعجزه وكثرة اشتغاله يخرج منه كذا  
في السراج الوهاج \* قال اذا أوصى الرجل الى عبده أو الى عبده غيره فهو على ثلاثة أوجه اما أن تكون  
الورثة كبارا كلهم أو كانوا كبارا وصغارا أو كانوا صغارا كلهم فان كانوا كبارا كلهم أو كانوا صغارا أو كبارا  
فالوصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الاصل وأراد بقوله انها باطلة تستبطل  
حتى لو تصرف قبل الابطال في التركة يباع أو ما يشبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت  
الورثة صغارا كلهم فان أوصى الى عبده غيره فالوصية باطلة وان أوصى الى عبده نفسه فالوصية جائزة في قول

(١) قوله والثالثة سرقة صريحه أن ذلك مروى عن أبي يوسف والذي رأيته في نسخ الخاتمة التي بيدى بعده  
قوله والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة اه فهو صريح في أن الثالثة مروية عن غير أبي يوسف والله  
أعلم اه محله

(١٨ - فتاوى سادس) يده من التجارة وكذا مولاه والوكيل بالبيع على وكالته لان العبد المقتن أن يبيع ما في يده لقضاء دينه \* باع  
المولى من مادونه صح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه لان المولى لا يستوجب على عبده ديناه \* أقر المولى على عبده دين وليس

على العبد دين يصح وان كذب العبد حتى كان للقره الاستيفاس من العبد فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين اقراره بعد الحجر لا يجوز في يده مال أولا ثم يرجع الامام (١٣٨) رحمه الله وقال يجوز الا فيما اخذ المولى منه واقرارها باستهلاك المال جائز وبالجنانيات لا يجوز

واقرارها بنصب وموته عنده ليس بشئ لا يجوز باع عبدا من تجارته ثم حجر عليه ووجد المشتري به عبسا فالخصم هو المحجور وان أقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل فقصى عليه بالرد جاز اذن المأذون لعبده ثم نهى المولى العبد الاسفل عن بيع شئ من تجارة العبد الا على او من تجارة نفسه ولادين على واحد منهم ما فيه ليس بشئ وكذا ان حجر عليه في سوقه اعتق المأذون وهو عالم بالدين يضمن الاقل من قيمة العبد ومن الدين كما لم يعلم ولو اعتق الخاني يضمن كل الارش والفرق ان الاعتاق التزام الموجب ولو التزم الدين نصا لا يلزمه ازيد من قيمة العبد ولو التزم موجب الجنابة يلزمه جميع الارش اذن لعبده الخاني ولحقه مدون لا يصير مختارا للقاء وكذا اذا رهنته او اجره اذ بيع المأذون او حجر على عبده دون الموجهة ولو اعتقه لا يحل اقرض عبده المأذون ائقوا عليه دين فالمولى أحق بالفه وكذا لو أودع عنده ائقا فاشتري المأذون متاعا فالمولى أحق بالمتاع اقرض المأذون رجلا ثم حجر المولى أو نهى الغرماء أن يقبضوه من دينه شيئا فاعطاه الغرماء برؤا عبد محجور أدي دينا

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه باطل على التفسير الذي قلنا وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضهم مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أوصى الى مكانه جاز سواء كانت الورثة صغارا أو كبارا فان أذى وعتق مضى الامر وان عجز صار حكمة حكم العبد ولو أوصى الى المستعبي جاز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضا كذا في السراج الوهاج \* ولو أوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج القاضى من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله الله تعالى اذا أوصى الى فاسق ينبغي للقاضى أن يخرج عنه عن الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا القاضى ممن لا ينبغي أب بكر وصيا ولو أن القاضى أنفذ الوصية فقصى هذا الرضى دين المستوباع كما يبيع الارصيا قبل أن يخرج القاضى كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج عنه حتى تاب وأصلح تركه القاضى وصيا على ماله كذا في فتاوى قاضيان \* ولو لم يعلم القاضى أن له وصيا فنصب وصيا آخر بمحض الرضى فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخرجاه من الوصية كذا في الخلاصة \* ولو لم يعلم القاضى بان لليت وصيا والوصى غائب فأوصى الى رجل فالوصى هو وصى الميت دون وصى القاضى كذا في محيط السرخسى \* واذا أوصى مسلم الى حربى مستأمن أو غير مستأمن فهو باطل له معناه سبطل لانه لو أوصى المسلم الى الذمى فان القاضى أن يطلها ويخرج عنه من الوصاية والذمى اذا أوصى الى الحربى فانه لا يجوز لان الذمى من الحربى بمنزلة المسلم من الذمى والمسلم لو أوصى الى ذمى كانت الوصية باطلة واذا كان الحربى ممن يخاف منه على المال فان القاضى يخرج عنه من الوصاية وينصب مكانه عدلا كافيا واذا أوصى الذمى الى الذمى كان جائزا ولا يخرج القاضى من الوصاية فان دخل الحربى دار الاسلام بأمان فأوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط \* ولو أوصى مسلم الى حربى ثم أسلم الحربى كان وصيا على ماله وكذا لو أوصى الى مرتد أسلم ولو أوصى الى عاقل فغن الموصى السبه جنونا مطبقا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضى أن يجعل مكانه وصيا لليت فان لم يفعل القاضى حتى أفاق الوصى كان وصيا على ماله ولو أوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون جنونا مطبقا لم يجز أفاق بعد ذلك أو لم يفق ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوصى الرجل الى المرأة أو الى الاعمى فهو جائز وكذا اذا أوصى الى محمد وفى قدف فاذا أوصى الى صبي فالقاضى يخرج عنه من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر هكذا ذكر الخصاص وهل ينفذ تصرفه قبل أن يخرج القاضى من الوصاية كما ينفذ تصرف الذمى وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولو لم يخرج العبد والصبي والذمى القاضى من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي وأسلم الذمى فالعبد والذمى يبقيا وصيين ولا يخرج عنهم القاضى عن الوصاية فاما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون وصيا وقول محمد رحمه الله تعالى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى الى رجل فقال ان مت أنت فالوصى بهذا فلان فغن الاول جنونا مطبقا فالقاضى يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذى جن فيكون الذى سماه الموصى وصيا وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فمن أوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضى له وصيا ويجوز امره فاذا بلغ ابنه جعل له وصيا وخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجا الا باخراج القاضى كذا في المحيط \* ومن أوصى الى من يهجر عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضى عجزه أصلا استبدل به

ونهى المولى الذى عليه الدين ان يعطى العبد فدفع اليه ان دفع اليه عين ثلث الدراهم يرى وان غير هالميرأ وقال غيره الامام رحمه الله يبرأ فيها ما اشترى المحجور عبدا بالف وقيمته ألف وقيض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر باعه ثم حضر خصمه الذى باع العبد منه وأراد أن يأخذ مما في يده عن عبده ان علم أن ما في يده المحجور عن عبده أخذه مما في يده استعسا ناوان علم أنه ليس في يده عن



العبد ليس له أن يأخذ شيئا مما في يده لأنه لم يتصرف ببدل ماله ويتأخر حقه في الثمن إلى عتقه وكل ما في يده لم يولد له وان اختلفا فقال بائع العبد  
عنه في يد المحجور وقال المولى ليس ذلك عن عبدك وانما وهب له أو تصدق قال قول لم يولد له لا يبد (١٣٩)

غيره ولو كان قادرا على التصرف أمينا فيه فليس للقاضي أن يخرج به وكذا إذا سكت الورثة أو بعضهم  
الوصي إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدوله منه خيانة فان علم منه خيانة عزله ككذافي  
الكافي القاضي إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج به وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان وفي فتاوى الفضلي  
وصي على وقف أو في تركه ميت بعز عن القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام الحاكم فيما آخر ثم قال الوصي  
بعد أيام صرت قادرا على القيام بما فتوى إلى هل يعيد مالكم إلى ما كان (قال) هو وصي على حاله لا يحتاج  
إلى إعادة الحاكم كذا في المحيط رجل أوصى إلى رجلين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينفرد  
أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف أحدهما إلا بإذن صاحبه إلا في أشياء فإن أحدهما ينفرد بها  
(منها) تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت إذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في  
العين إذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة ورد الودائع والغصب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة  
الميت ولا يقبض الدين لأن ذلك من باب الامانة وينفرد أحد الوصيين بالتصوفة في حقوق الميت على الناس  
وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو يوزن وبإجارة اليتيم بعمل يتعلم وينفرد أيضا ببيع  
ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يذخر كالفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا  
من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه  
الله تعالى ينفرد وإن عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف إذا أوصى بشئ  
للساكن ولم يعين المساكين المساكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفردون  
عين المسكين ينفرد عند الكل هذا إذا أوصى إليهم جله في كلام فإن أوصى إلى أحدهما أو لآخر ثم أوصى إلى  
الأخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما  
بالتصرف وقال بعضهم لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على  
كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان ولو أوصى إلى رجلين  
وقال كل واحد منهما وصي تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزائن المفتين رجل جعل  
رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بأن قال جعلتك وصيا في  
قضاء ما على من الدين وقال لا آخر جعلتك وصيا في القيام بأمر مالي أو قال أوصيت إلى فلان بقضاء  
دينى ولم أوص إليه في غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في  
الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه أوصى إليهما وعند محمد رحمه الله تعالى  
كل واحد منهما ما يكون وصيا فيما أوصى إليه كذا في فتاوى قاضيخان قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل إذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر وجعل أحدهما وصيا  
في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما  
أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فيشذون تكون المسئلة على  
الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط ولو أن رجلا أوصى إلى رجلين  
فخلت أحد الوصيين على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الأمر إلى  
القاضي إن رأى القاضي أن يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلا آخر  
مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد الحي منهما بالتصرف في حالة الحياة (وهنا  
ثلاث مسائل) أحدها هذه والثانية إذا أوصى إلى رجلين فخلت الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل  
الأخر أو مات أحدهما قبل موت الموصى وقبل الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينفرد

العبد وديعة العبد لا يصح مع أن مال العبد لم يولد له لكن لم يولد له العبد لا يسمع دعوى مولاه استقرض العبد المحجور مالا  
وأنتقله يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلا لأن العبد من أهل الالتزام لا يملكه لم يظهر لحق المولى فيؤاخذ به بعد العتق لأن

الحال والصبي ليس من أهل الالتزام والبالغ المحجور كالصبي والمجنون. اشتري من ماذونه شيئاً موجد به عيباً ان نقده الثمن لا يرد على عبده ولا بائعه على البائع لتخلل (١٤٠) شراء العبد ولا على العبد لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وان كان الثمن عريضاً

لان العبد لو غصب من مولاه وهو قائم عنده ملك الرد لان فيه براءة من الثمن وهذا بعد قبض المبيع فان لم يقبضه المولى ملك الرد بالعيب في جميع الوجوه لانه ينقرد المولى به ولا يطلب الفائدة أما في كل موضع يحتاج الى القضاء فالقاضي لا يقضي بما لا يفيد ولهذا ورد المولى عليه بخيار رؤية أو شرط صح. اشتري من ماذونه بمنزل قيمته يجوز لعدم التهمة كالمرضى يبيع عبده بمنزل قيمته وعليه دين الصحة فان قلت لم لا يتجمل كبيع المريض من وارثه بمنزل قيمته فان المولى يخلفه في كسبه خلافة الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث الاستخلاص وحق الغريم في المالية لا في العين. أقر العبد التاجر بزوج حرة أو أمة وقبضها قالا لا يلزمه شيء وقال الثاني كذلك في الحرة وفي الأمانة لم يقبضها الا شيء عليه حتى يعتق ولم يجب المهر وان اقتضها فلها مهر المثل. حجر على العبد فاقره بانه كان غصب من هذا في حال اذن كذا فأنقله أو أقر أنه كان لهذا عنده ودية فأنقله وكذب مولاه فيه وليس في يد العبد مال لا يواخذ بما أقر به في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقرار العبد بعد الحجر اذ لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح

القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد والثالثة اذا وصى الى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار ان شاء أطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصياً آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيان \* مات رجل في سفر مع قوم قال استحسن أن يبيعوا متاعه وبياه ولا يبيعون رقيقه ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت لكن ان كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعه اليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً ورثة فقام رجل شاهدين أن الميت أوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينة هذا الرجل لانه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب خصماً عن الغائب فصار وصيهاً ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينقرد بها أحد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى أنه أوصى اليها لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصياً ما لم يعد البينة وان حضر الغائب ومحمد أن يكون وصياً كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصياً وحده وان شاء ضم الى الاول رجلاً آخر رجل أوصى الى رجلين ليس لاحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتينين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى الى رجلين فحضر رجل واحد دنا على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان مادفع الى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له أولاً ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين فقضاياه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت دين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصى الميت اذ قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامناً لغرماء الميت وان قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الاول فيما قبض رجل أوصى الى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى الى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف بأذن صاحبه في حياته ما حاز فكذا بعد الموت وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيان \* الوصي اذا حضر الموت فله أن يوصي الى غيره مع أن الموصى لم يقوض اليه الا بصاة كذا في الذخيرة \* رجل أوصى فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بدون أمر ببيعة الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصه أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحساناً ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودية فدفع المستودع الودية الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كأخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يمكن الاخذ من المودع والغاصب الا أن في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الودية يترك الودية عند المودع وصيان استأجر أحدهما مالين لحل الجنائز الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالخطبة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الخطبة في التركة جاز دفعه وليس للآخر

الامتناع لا يواخذ بما أقر به في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقرار العبد بعد الحجر اذ لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح في حق المولى بلا خلاف لا يواخذ به العبد في الحال. لاذن عارضة وابه وايداعها وتقبلها أو يأخذ ويدفع مضاربة ويشارك مع غيره عتانا لا مغاوضة لعدم ملكه الكفالة فتفاوضته ينقلب عتانا وفي الميسر لا بأس بان يغير المال وكذا العبد الذي يورث الغلة وفي القياس

ليس له ذلك والذى يؤدى الغلة مأذون في التجارة قال أصحابنا من لا يصح تبرعه لا يصح كفالته فعلى هذا لا يصح كفالة الصبي والمحجور كما لا يصح قرضه وكفالة العبد المحجور عليه لا يطالب بحكمها في الحال ويطالب به بعد العتق (١٤١) فان أذن له مولاه بعت كفالته

و يبت رقبته في الدين \* باع المحجور شياً من كسبه ثم أذن له المولى في التجارة فجاز ذلك البيع لا يصح لانه باع مال المولى والمأذون لا يملك بيع ماله الا يرى أنه لو باع بعد الاذن لا يصح \* أعتق عبده المدون بضمن قيمته للغرماء موصراً كان أو معسراً \* باع المأذون المدون بغير اذن الغرماء فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضوره البائع والمشتري \* باعه المولى بطلب بعض الغرماء فلم يقبضه الغرماء طلب النقض اذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل اليهم الثمن ولا محاباة في البيع يصح ولا يلى النقض وان بعضهم غيبر فرفع الامر الى الحاكم البعض وباعه بأمر الحاكم ليس للبقية طلب النقض \* التركة ولو مستغرقة بالدين وفيها عتدواذن الوارث العبد في التجارة لا يصح لعدم الملك ولو استقرض الابن الوارث مالا وقضى دين أبيه ثم أذن لعبده لا يصح لان دين الابن على علي أبيه يمنع ملك الابن الا اذا برأ الغريم الميت أو قضى الابن دينه من مال نفسه وقال أقضى تبرعاً ولم يقل تبرعاً بصدينا على الاب كالأول كفن الميت من مال نفسه يرجع في التركة \* عبد

الامتناع عنه وان لم تكن الخطة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه أبو بكر أخذ في هذا يقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين الى اليتيم جازوان لم يكن ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما الا بأمر الاخر ولو أن ميتاً أوصى الى رجلين وقد كان باع عبداً فوجد المشتري بالعبد عيباً فرده على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين ان يودع ماصراً في يده من تركة الميت ولو أن الميت أوصى بشراً عبداً بالاغتياق فأحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعدما اشتريا كان لأحدهما أن يعتق رجل أوصى الى رجلين فقال لهما ضعا ثلث مالى حيث شئتما أولى شئتما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث الى وريثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالى للساكنين وقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي وصياً آخر وان شاء قال للباقي منهما أقسم أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر للباقي منهما أن يتصدق وحده جدار بين دارى الصغيرين لهما عليه حولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين ممرمة الجدار وأبى الاخر قال الشيخ الامام أبو بكر يعث القاضي أميناً حتى ينظر فيه علم أن في تركته ضرراً عليهم ما أجبر الا بى بنى مع صاحبه رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبداً بكذا درهم واحد الوصيين بعد قيمته أكثر مما سمى الميت الموصى فأراد الوصى الاخر أن يشتري هذا العبد بحسبى الموصى قال أبو القاسم ان كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهما ما جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد بعده من أجنبي وسلم اليه ثم شترى ان جاعا للميت فهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى الى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب أن يجعله جازاً أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على الوضع عند نفسه صح ولو قال أعط من شئت لا يعطى نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسى \* ولو أن رجلاً أوصى الى رجل أن يعمل فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا ولو أوصى الى رجل وقال له اعمل برأى فلان أو قال لا تعمل الا برأى فلان ففي الاول الوصى هو المخاطب وفي الثانى هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين \* قال أبو نصر ان قال اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل أوصى الى واريته جازاً فان مات الوصى بعد موت مورثه وأوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذى أوصى اليه جعلت وصيافى مالى وفي مال الميت الاول الذى أنا وصيه فان الوصى الثانى يكون وصيافى الترتين جميعاً ولو أن هذا الوارث الذى هو وصى قال لثانى أوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثانى وصيافى الترتين عندنا ولو قال هذا الوارث لثانى أوصيت اليك فى الترتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصى فى الترتين جميعاً وقال صاحبه هو وصى فى تركة الميت الثانى خاصة كذا في فتاوى قاضيان \* الرجل اذا أوصى الى رجل ثم ان رجلاً آخر أوصى الى الموصى ثم مات الموصى الثانى صار الموصى الاول وصياً ثم اذا مات الموصى الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصياً لهما جميعاً كذا في شرح الطحاوى \* خاطب جماعة فقال لهم اقلوا كذا بعد موتى ان قبلوا يصير كلهم أوصياء وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين أو أكثر صاروا وصيين أو أوصياء ويجوز لهما ما لو لم تنفذ الوصية وان كان واحداً صار وصياً أيضاً غير أنه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع أمره الى الحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفاً عليه يكون الوصى أولى بالمال ولا يكون المشرف وصياً وأثر كونه مشرفاً أنه

محجور رأتى جماً فقال اجمنى بجمعه ومات منها يضمن لعدم صحة أمر العبد به وكذا الختان والقصد قال لعمريه بوعى هذا للريح والنماء فهو اذن في التجارة ولو قال بوعى ولم يقل للريح لا يكون اذناً قال أذنى في كل شهر عشرة دراهم أو قال ان أذيت الى ألفا فانت حصرار

مأذونا أن نلصقه فاكسب مالا فآخذ المولى ثم لحقه دين وقد آلفه المولى أولا فان كان على العبد دين فالمولى يؤاخذ بذلك المال حتى يرده  
لأنه غاصب وان لم يكن ثم لحقه (١٤٢) ليس لصاحب الدين على مقبوض المولى سبيل ثالثا كان أوقافا ولو أخذها لقاها الدين يومئذ

لا يجوز تصرف الوصى إلا بعلمه كذا في خزانة المفتين \* وإذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون  
فان كان المال قابلا للقسمة فانما يقسمه ويكون عند كل واحد منهم منصفه وان لم يكن المال قابلا  
للقسمة تهايا \* وان أحبا استودع رجلا وان أحبا ان يكون المال كله عند أحدهما جاز وان كانا وصيين  
للبنتى فقسام أحدهما لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان  
أحدهما غائبا إلا أن الحاضر قاسم بذاته وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لأن في القسمة معنى البيع ولو  
باع أحد الوصيين شيئا من مال المولى لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين  
أو كان أحدهما غائبا وفعل الحاضر باذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيفما كان  
فكذلك القسمة وإذا أوصت المرأة إلى أبنائها وزوجها بوصايا من عتق وصله وغير ذلك وتركت ضيعة وشبابا  
وحلبا وخلقت ابنين رضيين فقال الزوج أنا أفقد وصيتي من خالص مالي ولا أبيع الثياب والحلي أن أفقد  
الزوج هذه الوصايا باذن الوصى الآخر وهو الأب فاما كان من صلوات وصايا يحتاج فيها إلى شراء شيء وقد  
فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك ديناً في التركة وان فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما  
احتج به من الصدقة من غير شراء فلا تجزى فيه الوصية بوجه من الوجوه فان أحب الزوج أن يبقى هذه  
الاعيان لأولاده ونفذ الوصية من مال نفسه به من الصغار ما لا ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل  
ويشترى الأب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفذ ذلك المال إلى البائع ويقبضه  
الوصيان من غن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط \* وصى باع عقار البغض بثمنه دين الميت وفي  
يده من المال ما يفي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزانة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب  
يقاسم مال الصغرى أي شيء كان منقولاً أو عقاراً بغير يسير ولا يملكه بغير فاحش والأصل في جنس هذه  
المسائل أن من ملك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط \* ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له في ماسوى  
العقار ويسلك للمخاروان كان به من الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصى للورثة في التركة وصية لئسان  
والموصى له غائب لا تجوز قسمة الوصى على الموصى له الغائب ويكون للوصى له أن يشارك الورثة ولو كانت  
الورثة كلهم صغاراً فقسام الوصى الموصى له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد  
الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشيء كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا نصب القاضي وصياً  
للتييم في كل شيء فقسام عليه في العقار والعروض جاز هذا إذا جعله القاضي وصياً في كل شيء فأما إذا جعله  
وصياً في النقطة أو في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمته وإذا قاسم الوصى الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار  
فدفع الثلث اليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصى لم يكن على الوصى الضمان  
ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسام الوصى مع الموصى له على الوارث الكبير  
باطل في العقار وفي المنقول جميعاً فان ذلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصى فلا ضمان على الوصى ولكن  
يرجعون على الوصى له فيأخذون منه ثلثي ما أخذان كان ما أخذ فاعلم في يده وان هلك ما أخذ الموصى  
له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار إن شاء ضمن الوصى حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت  
الورثة كباراً وهم غيب فقسام الوصى مع الموصى له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسامته في العقار باطل  
وذكري اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه الصورة خلافاً لقال على قول أبي حنيفة وزفر  
رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز. وأما في المنقول فتجوز قسمته  
مع الموصى له على الورثة فاما قسمة الوصى مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضور والموصى له غائب  
فانما باطله والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكري اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه  
المسئلة اختلافاً لقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف

نصفها ثم لحقه دين آخر  
فالمولى يغرم الألف كلها  
و يكون للغرماء ويبيع  
العبد أيضاً ولو لم يلحق دين  
آخر يغرم نصفها فقط وإذا  
لحق المأذون دين يأتي على  
رقبته وما في يده فآخذ المولى  
منه الغلة كل شهر حتى صار  
مالاً أو أفراس لم كله للمولى  
استحسننا إذا كان  
ما يأخذه كل شهر أزيد من  
غلة مثله فانه يرد الزيادة  
والفصل بين ما يصير به  
مأذونا ولا يصير إذا ذه بعقد  
مكرر يعلم أنه قصده الرجوع  
يكون مأذونا وان أذن له  
بعقد واحد فعلم أن قصده  
ليس الرجوع لا يصير مأذونا  
ويكون استخداً ما فوله  
اشترى ثوباً بالكسوة أو بيع ثوب  
هذا لا يصير مأذونا ولو قال  
بيع ثوبي واشترى كذا أو قال  
اشترى ثوباً وبيع بصير مأذونا

### كتاب القسمة

#### أربعة فصول

(الأول فيما يقسم وما لا يقسم)  
لا يقسم حمام وحائط وبيت  
ود كان صغيراً لأنه لو قسم  
لا يبقى لكل فائدة وانتفاع  
فيما يخصه وان بقي فائدة  
يقسم بينهما ما دار لهما  
قابل ولا آخر كثير لا ينتفع  
صاحب القليل بمحظه  
بعد ما يقدم بطلب صاحب  
الكثير براحاً ما و بطلب

صاحب القليل لأذكره السرخسي والنقيب جعل هذا قول أصحابنا رحمهم الله وقال بكر رحمه الله يقسم قال الصدوق عليه  
الغنى ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم الحوض لا يقسم عشراً في عشر أو أقل وقصوراً وأذن خل بينهما يقسم والمنسوب والباب

والرحى والدابة لا الأبارضا وكذا كل ما يحتاج الى كسر وشقه كالقص لوفيه ضرر وكذا الخشب الواحدة لوفى قطعها ضرر ولا يقسم ثم  
ونهر وقناة الا اذا كانت مع أرض فيقسم ويترك البئر والقناة على الشراكة ولو كانت (١٤٣) أنهار الارض منفردة أو عيوناً

أو آباراً قسمت العيون  
والآبار وما لا يجري فيه  
القسم لا يجبر واحدهما  
على بيعه نصيبه \* علوبلا  
سفل أو على القلب بحسب  
في القسم ذراع سفل بذراعى  
علو وفي التجريد العلوبدون  
السفل يقسم \* زرع بين ورثة  
في أرض غيرهم أرادوا  
قسمته أن مدر كالا يجوز  
قسمته وأن تراضوا ولو بقل  
جازاً إذا تراضوا عليه بشرط أن  
يجز كل قسمة وأن لم يشترط  
لم يجز كالبيع بشرط التركة \*  
الغنم والبقر والابل والثيران  
الهروية والمروية والسكبي  
والوزن يقسم فان كان المال  
من أجناس مختلفة بعضها  
غنم وبعضها بقر وبعضها  
ابل لم يقسم بينهم والريق  
عند الامام لا يقسم الا  
بالتراضى وقال يقسم بطلب  
أحدهما كما في البقر والغنم  
ولو كان في الميراث رقيق  
وغنم وثيران فأخذ كل نوعاً  
بالتراضى جاز وفي الجامع  
الصغير يقسم كل شيء بين  
رجلين من صنف واحد  
إذا طلب أحدهما القسمة  
ولا يقسم الرقيق والدور  
المختلفة عند الامام رحمه  
الله وأجمع أصحابنا أن  
التركة اذا كانت جنساً  
واحداً يقسم بطلب أحدهما  
ولا يلتفت الى آباء الآخر  
وان كان مع الرقيق شيء آخر  
كالغنم يجعل الرقيق تبعاً ويقسم  
وعندهما الحيا كما خياراً شاقم الكل  
قسمة واحدة فيدفع عبداً الى هذا وعبداً الى هذا وإن شاء  
قسم كل عبد على حدة وفي الأصل اذا كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه من دار واحدة وأبي البعض قسم كل دار على

رحمه الله تعالى تجوز فان هلكت حصته الموصى له في يد الوصى وبقي نصيب الورثة كان للموصى له أن يأخذ  
ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلكت حصته الورثة في يدهم وهلكت حصته الموصى له في يد الوصى أيضاً  
هلك في يد الوصى من حصته الموصى له فالوصى لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصته الموصى له فهو  
بالخيار ان شاء ضمن الوصى ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط \* ومن أوصى بثلث ألف درهم  
فدفعها الورثة الى القاضي فقسم والموصى له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم  
يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي \* وصى عند ألقان ليتين فأدر كاندفع الى أحدهما ألفاً وصاحب  
الآخر حاضر ووجد القابض القبض منه يقرم الوصى خسمائة بينهما ولو كان غائباً تجوز قسمته عليه  
فلا يضمن بدفع نصيب أحدهما اليه ولو كان القابض مقره كان للآخر أن يأخذ منه خسمائة وان شاء  
ضمن الوصى ورجع به الوصى وصى لليتين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما ألفاً فصدقه أحدهما  
وكذبه الآخر يرجع المنكر على أخيه بما تين وخسين درهما وان أنكر اليمين كان له على الوصى شيء ولو  
قال الوصى دفعت الى كل واحد منكما خسمائة على حدة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر  
على الوصى بما تين وخسين درهما ولو كان غائباً تين جازت القسمة عليهما رجل مات وترك ابنتين صغيرين  
فلما أدر كطلب ميراثهما فقال الوصى جميع تركه أياً يكما ألفاً وقد أنفق على كل واحد منكما خسمائة  
فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر على المصدق بما تين وخسين ولا يرجع على الوصى في  
ذلك عند زفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية ابن أبي مالك عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط السرخسي \* وصى الائمة يقاسم ولدها الصغير منقولاً الى ورثتها  
من الام اذا لم يكن للصغير اب ولا وصى الاب أما اذا كان له أحدهما الا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على  
كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب  
في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعم ولو كان الوصى قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهنا  
على خمسة أوجه (الاول) أن تكون الورثة صفاراً كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلاً  
وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال أولاده الصغار وليس فيهم كبير فانه يجوز قالوا والحيلة للوصى في ذلك اذا  
كان الصغير اثنين أن يبيع الوصى حصته أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير  
الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير الذي باع نصيبه حتى يتأخر حق أحدهما عن الآخر وحيلة  
أخرى أن يبيع نصيبه من رجل ثم يشتري من المشتري حصته كل واحد منهم مافقرنا (الثاني) أن تكون  
الورثة كباراً كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقامس الحضور وأفرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة  
ان كانت التركة عروضا وأما في العقار فليس تجوز قسمته عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صفاراً وكباراً  
والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته (الرابع) اذا كانوا صفاراً وكباراً فنزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه  
اليهم وعزل نصيب الصفار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصفار جاز (الخامس) اذا عزل نصيب كل  
واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل فاسدة فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم  
وأمسك حصته الصفار جملة ثم قسم حصته الصفار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصفار صحيحة واذا  
كان بعض الورثة صفاراً والبعض كباراً وأحد الكبار وصى الصفار وأراد منه القسمة حكى عن الشيخ  
الامام الزاهد أبي حفص الكبير أن الوصى يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصفار ويجعل نصيبه مع نصيب  
الصفار ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين الصفار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي  
المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط \* وصى الاب اذا باع شيئاً من تركته الاب فهو  
على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا أوصى بوصية والثاني أن يكون على الميت دين

حسنة ولم يضم بعض الانصبا الى البعض الا ان يصطلموا على ذلك وهناك ثلاث مسائل الدار والبيتان والمنزلان الدار ان ذكرنا قول الامام رحمه الله والبيتان فكما قال (١٤٤) والمنزلان ان تلازما فكما لليتين وان تباينا فكما للدارين الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي

ويقسم طولاً وعرضاً ولو بالرضا ثياب بين قوم اذا قسموها لا يصيب كلا منهم ثوب تام لا يقسم الا بالرضا ونوع في نقض القسمة والخياري فيها

بينهم ما أرض طلب أحدهما القسمة وأباهما الآخر وقال قد بعث نصيبي وبرهن على البيع لا يقبل البيعة لدفع القسمة لأنه يريد ابطال حق القسمة بالثبات ففعل نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهن على وكيل زوجها بمملها أن زوجها المولى طلقها حيث لا يقبل في حق اثبات الطلاق ويقبل في حق منع الحمل بيت بينهما ما طلب أحدهما القسمة وأباهما الآخر فان كثيراً ينفع كل حصته قسم والا الاصل

أن الخبر عليها انما يجري فيما يحتمل القسمة وهي مشاع لا يتبدل المنفعة التي كانت قبل القسمة وان تعدلت به ان طلبها في الوجه الثاني فتشيع الاسلام يقسم لرضاها بالضرر وغيره قال تركهما فان شاء اقتسمها بانفسهما أو تركها كذلك وعن الامام أنه كان لا يراها على من يضيع حقه وابن أبي ليلى قال يقوم الذراع من الارض دراهاً والبناء دراهاً والجندوع يقوم

أو وصى بوصية في الوجه الاول قال في الكتاب للوصي أن يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغاراً أما يبيع ماسوى العقار فلان ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن أسير ويباع العقار أيضاً في جواب الكتاب قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى فاضيلان \* وجواب المتأخرين أنه انما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وفاقه الامن عن العقار أو يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شرائه بضعة القيمة وعليه الفتوى كذا في الكافي \* أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون بيع العقار خيراً لليتيم بأن كان خراجها ومؤنهار يوعى غلاتها أو كان العقار حائناً أو داراً يريد أن ينقص ويتداوى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تدفع بماسوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو بغبن يسير ولا يجوز بيع الوصي بغبن فاحش لا يتغبن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئاً لليتيم لا يجوز شراؤه بغبن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغاراً وان كان الكل كباراً وهم حضرة لا يجوز بيع الوصي شيئاً من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيباً لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى العقار ويجوز زاجرة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من الحفظ أما العقار فحفظ بنفسه الا أن يكون العقار يملك لولم يبيع فحينئذ يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب والباقى حضرة فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب بماسوى العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبه لا يجوز بيع نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى فاضيلان \* وان كان على الميت دين ان كان محيطاً بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محيطاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عندهم خلافاً لهما كذا في الكافي \* ولو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل وملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصى الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصى الجد يكون بمنزلة وصى الاب ووصى الجد بمنزلة وصى الجد ووصى وصى القاضي يكون بمنزلة وصى القاضي اذا كان عاماً وأما وصى الام ووصى الاخ اذا ماتت الام وتركت ابناً صغيراً أو وصت الى رجل أو مات الرجل وترك أختاً صغيراً أو وصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئاً للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملته حفظ الصغير كذا في فتاوى فاضيلان \* وصى الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثاً للصغير من جهة الام ان كان خالياً عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين مستغرقاً فله أن يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقاً يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرّفه في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والم وان كانت الورثة كباراً كلهم فان كانوا حضرة او كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام لا يبيع شيئاً من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين

دراهم وكذا الارض والشجر ينقسم ما يعطى كل انسان ما أصابه فان كان في يده فضل أخذته وان نقص رده حتى يوفيه فالجواب فيمن مات عام قال أحدهما صاحبه أقسمه ودفع اليه جوارقاً وقال اجعل حصتي فيه أو قال أعزني جوارقك هذا واجعل حصتي فيه فقسم



وفعل ما قال جازت ويكون قابضا ولو قال أعزني جو القامن عندك ولم يقل جو القك هذا فاعل لا يكون قابضا بحصته وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى برأوا قال أعزني جو القك هذا وكله فيه صار قابضا وان لم يقل هذا لا يصير قابضا (١٤٥) كما مر وعن محمد أيضا أنه ان قال

جوالقك هذا لا يكون قابضا أيضا وفي القصدوري ان الجوالق لومعينا صار قابضا وان غير معين لا الا اذا كان المشتري حاضرا وقت الجعل فيه \* قسموا الاراضي وأخذوا حصتهم ثم تراضوا على أن يكون الاراضي مشتركة بينهم كما كانت عادت الشركة لان قسمة الاراضي مبادلة ويصح فسخها واقالت بالاراضي الشجرة في نصيب أحدهما والاغصان متديلة في حصة الآخر ولم يذ كر في القسمة ذ كر في نواذر ابن رستم أنه الجبر على القطع والازالة عن ملكه وابن سماعة أنه ليس لذلك وعليه الفتوى \* القسمة ثلاثة قسمة لا يجبر الممتنع عليها كالأجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في غير الكمالات والموزونات كالتياب والاعتنام من نوع واحد وفي الأجناس المختلفة يثبت خيار الشرط والرؤية والعيب وفي ذوات الامثال يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير الكمالات والموزونات يثبت خيار العيب والرؤية والشرط على رواية أبي سليمان وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص يثبتان وما ذ كر في الجامع الصغير أنه لا خيار في القسمة لا يصح ان أراد الاول وان أراد

فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا أو الكبار غيب فان كانت التركة خالية عن الدين فوصي الام يبيع المنقول من تركه الام حصة الصغار والكبار جميعا ولا يبيع العقار من تركه ا حصة الكبار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب وان كان الكبار حاضرا والتركه خالية عن الدين فانه يبيع حصة الصغار من المنقول من تركه ا وهل يبيع حصة الكبار من المنقول فالمسألة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية أو بالدين ان كانت مشغولة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مشغولة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* الاصل أن ولاية الوصي تنقدر بقدر ولاية الوصي وأن ولاية الحفظ تبع لولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولدا فادعياه معا وبنت نسبه منها فاعتقت الامة وماتت وتركته مالا وأوصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا بويه دون وصيها لان وصي الام كلام وليس لها ولاية التصرف فكذا ليس لوصيها وليس له ولاية الحفظ أيضا لانها تبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية الحفظ لوصي الام فملاك بيع العروض لانه من الحفظ كذا في الكافي \* ولكن انما يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب أحد الوالدين والاخر حاضر فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات أحد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالمراث كله للصغير وولاية التصرف في التركة كتنين للاب الثاني للوصي والوالد الميت ولا لوصي الام قال ولا ينضم القاضي الى الوالد الباقي وصيا بالتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصي الام حفظ ما تركه الام وكل ما كان من باب الحفظ لان وصي الام قائم مقام الام وقد كان للام حفظ مال الصغير حال غيبة الوالد فكذا لمن قام مقامها وان كان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الباقي به كذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصي الاب الذي مات أولا ومن وصي الام فان كان للاب الذي مات أولا أب هو جده هذا الغلام وبقي المسئلة بحالها فوصي الاب الذي مات آخرأ أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرأ أب هو جده هذا الغلام كان وصيه أولى من أبيه وان مات وصي الاب الذي مات آخرأ وأوصى الى غيره وبقي المسئلة بحالها فوصيه أولى بمن يمينه وان مات وصي الاب الذي مات آخرأ ولم يوص الى أحد أو كان الاب الذي مات آخرأ لم يوص الى أحد وقد ترك الاب الذي مات أولا أباجده هذا الغلام ووصيا فان أب الذي مات أولا أولى من وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب وأوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال للوصيين جله لانه لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ يجعل كأنهم ماتا معا ولو ماتا معا كانت ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخرأ وان مات هذا الوصي ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي عرف موته آخرأ ولم يوص الى أحد وبقي المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للبعدين لا ينفرد أحدهما كذا في المحيط \* واذا مات الرجل وترك أولادا صغارا وأبوا لم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جده الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفا ورثته

( ١٩ - فتاوى سادس ) الثاني صح لكن قرن به الشفعة فدل أنه ان أراد الثالث فيصح على رواية أبي حفص أما على المختار لا يثبت وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير ان يقوم الزرع فمن أصابه الموضع الذي فيه

الزرع آخذناه بغيره ولو قال لأرضي بغيره القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار إذا قسم الحاكم  
على الذراع ولم يقوم البناء فن وقع (١٤٦) البناء في حصته آخذناه بقيمة سمي القيمة أو لم يسمها • مسند بين أرضين أحدهما أرفع

وعليها أشجار لا يعلم غارسها  
ان كان يستقر الماء في الأرض  
السفلى بدون المسناة كان  
القول في المسناة قول  
صاحب الأرض العليامع  
بمنه والأشجار له ما لم يعم  
الآخر البينة وان كان  
الأرض السفلى تحتاج في  
امسالك الماء إلى المسناة  
فالمسناة وما عليها من الأشجار  
منهما غرس في سكة غير  
نافذة فأرادوا أحد من  
الشركاء قلعها ولم يتعرض  
لغيرها من الأشجار التي فيها  
ليس له ذلك لأنه منعت  
وكذلك في نقض الجناح  
على الحاذقة غرس بجنب دار  
جارية تباعد عن حائط الجار  
قد مر لا يضره ولم يقدره  
بقدره معين • وضع جدوعه  
على حائط جاره بانه أو حفر  
سردابا في داره بأذن جاره ثم  
باع الجدار داره وطلب  
المشتري رفع الجدوع  
وسر دابه ذلك إذا كان  
شرط وقت البيع بقاء الجدوع  
والوارث فيه كالشترى لكن  
للوارث أن يأمر برفع  
الجدوع والسرداب بكل  
حال • ولو في التركة مكمل أو  
موزون فلا حد للورثة أن  
يرفع حصته وبأكل بلا قضاء  
ورضا بخلاف غير المكمل  
والموزون وفي الورثة صغار  
وكبار يسع للكبار  
الأكل وفي التركة دين  
والتركة نقي الدين للوارث

الدون ثم مات هذا الابن وترك أباً فان الأب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصى الميت إذا باع  
التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبيه وان  
لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال الوصي الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين  
وتفويض الوصية وأما أبو الميت وهو جد أو ولد الصغار فله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولولده وليس له  
أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه  
قائمة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله تعالى فأقام الجد مقام الأب قال في الكتاب إذا مات الرجل  
 وترك وصياً وأباً كان الوصي أولى من الأب فان لم يكن له وصي فالأب أولى ثم وثم إلى أن قال فوصي الجد ثم  
وصي القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى بقول الخصاص يفتي صغير ورث مالاً وله أب  
مسرف مبذر مستحق للعجز فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للأب ذكراً شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي إذا نصب القاضي وصياً لليتيم الذي لأب له كان وصي  
القاضي بمنزلة وصي الأب إذا جعله القاضي وصياً عام في الأنواع كلها فان جعله وصياً في نوع واحد كان  
وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الأب فانه لا يقبل التخصيص إذا وصى إلى رجل في نوع كان وصياً  
في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضيان • وإذا باع الوصي شيئاً من تركة الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضرراً  
على اليتيم بأن يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الأجل لا يجوز وان لم يكن ضرراً على اليتيم بان كان  
لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الأجل يجوز وعلى هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى إذا استباع  
رجل شيئاً من مال اليتيم بألف والآخر بألف ومائة والأول أملى ينبغي للوصي أن يبيعه من الأول الذي  
لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك إذا كان اليتيم داراً رادرجل أن يستأجرها كل شهر  
بثمانية والآخر بعشرة والذي يستأجرها بثمانية أملى ينبغي أن يؤجر منه وعلى هذا متولى الأوقاف  
وجميع أمناء الأوقاف كذا في الذخيرة • وصى باع بضعة لليتيم من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال  
أبو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فان أوفى الثمن والباقي يفسخ البيع  
قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لان بيع  
الوصي عن هذا حاله يكون استملاً كما أنه ان أدى الثمن قبل أن يقضى ييطان البيع الآن يصح هذا  
البيع لان القاضي نصب ناظرًا خصوصاً للصغار وعام النظر فيما قلنا وصى باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب  
منه ما أكثر مما باع فان القاضي يرجع إلى أهل البصر والأمانة ان أخبره اثنان من أهل البصر والأمانة أنه  
باع بقيمة وأن قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت إلى من يزيد وان كان في الزيادة يشتري بأكثر وفي السوق  
بأقل لا يفسخ بيع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والأمانة فان اجتمع رجلان منهم  
على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قوله ما فتقول الواحد يكفي كافي التركة  
ونحوها وعلى هذا قيم الوقف إذا أجر مستغل الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الأجر كذا في فتاوى قاضيان •  
وصى باع تركة الميت لانهاد الوصية فبعد المشتري البيع فرفعه إلى القاضي وحلفه مخلف والوصي يعلم أنه  
كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقاً فقد فسخت البيع ينكح فيجوز مثل هذا الفسخ وان كان  
بالخاطرة وانما يحتاج إلى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما جحد المشتري البيع صار  
ذلك منهم بمنزلة الأقاله فيلزم المبيع الوصي كالتوقيف بالحققة وإذا فسح القاضي بيعه ما لا يلزم بل يرجع  
ذلك إلى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى • وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان  
أوصى بثلاث ماله وخلف صنوفاً من العقارات والوصي يبيع صنفاً للوصية فالوارث أن لا يرضى إلا أن يبيع

من ادعى أحدهم الغلط فيه الاتعاد (الثنائي في دعوى الغلط فيها) • ادعى أحدهم الغلط فيه الاتعاد • ولو ادعى الغلط في القيمة  
أن يأكل ويوطأ الجارية إذا كان غير نقي بالدين (الثنائي في دعوى الغلط فيها) • ادعى أحدهم الغلط فيه الاتعاد • ولو ادعى الغلط في القيمة  
القسمة بغير الدعوى وكذا الذرع والمساحة والكيل والوزن لا يعاد به بالدعوى بل بالجملة لان الظاهر المعادلة • ولو ادعى الغلط في القيمة

بان ادعى غناب سيرا بحيث يدخل تحت تقويمه ولم يسمع وان فاحشا ان قسم بالقضاء لا بالراضا يسمع اتفاقا قال في الشافعي لا يسمع قال  
الحنفي لو فعل لا يسمع له وجه وان قيل يسمع فله وجه أيضا وهو الصحيح وذكر بكر الوجهن (١٤٧) ولم يرح ولو قال حصتي النصف

وما أصابني الا الثلث والباقي

في يدك وأنصركم الا آخر

تخالفوا وترا إذا كالبيع وان

ادعى أنه أخذ من حصته

شما بعد القسمة يبرهن عليه

والاحلف الا آخر عليه

وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء

وان أقسر وبرهن على ذلك

لا يصح الدعوى الاعلى

الرواية التي اختارها

المتأخرون أن دعوى الهزل

في الاقرار يصح ويحلف

المقر له على أنه ما كان كاذبا

في اقراره \* ادعى أحدهما

القسمة والاخر ينكر أو

يقول أصابي ستون ذراعا

هذا وأصايك أربعون هذا

وقال الاخر نصبي ذلك

أو اتفاقا أنه أصاب كل واحد

خسين لكن ادعى أحدهما

أنك قبضت ستين وأنا

أربعين وقال الاخر قبض

كل منا خسين تخالفاني

الكل وفسخت \* اقتسما

بينهما دارا وأعطى أحدهما

أكثر من حقه غلطاً وبني

أحدهما في حصته يستقبلها

فمن وقع بناؤه في قسم غيره

رفع نقضه ولا يرجعون

بقية البناء لكن يرجعون

بالاجر الذي أخذ منهم

الثلث في الاستحقاق

والقسمة وفيها دين وقسمة

الصبرة بالاحضرة الدهقان

أخذ أحد الشريكين الثلث

من المقدم وقيمتها ستمائة

من كل شيء الثلث مما يمكن يبيع الثلث منه وسئل أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن امرأة أوصت أن  
يباع ضباؤها وبصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كبارا فأراد الوصي بيع جميع  
الضبعة وأبى الورثة إلا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى أهل  
الوصية الضرر فلا وصى أن يبيع الكل والا فلا يبيع الا بقدر الوصية وكان أبو نصر الدبوسي رحمه الله  
تعالى يفتي بهذا وكأنه كان (١) يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم  
الضرر بقولهما كذا في الذخيرة \* قال وللوصي أن يتجر بمال اليتيم كذا في المبسوط ولا يجوز للوصي  
أن يتجر لنفسه بمال اليتيم أو الميت فان فعل ورثه يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* لا وصى أن يدفع مال الصغير مضاربة وأن يشار له به  
غيره وأن يضعه كذا في المحيط \* وصى آجره بضربة التركة آجازه طوله ليقضى به دين الميت لا يجوز  
مديون مات وأوصى فغاب الوصي فمعد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وأنفذ وصاياه فالبيع فاسد  
الآن يكون باهر القاضى هـ اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذت تصرف  
الوارث في حصته الآن يكون المبيع يتامعيا من المار وارث كبير باع شيئا من تركته الميت أو من عقاره  
وقد بني عليه دين ووصاياه فأراد الوصي أن يرد عليه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطع أن يبيعه  
ويؤخذ منه الوصاياه ويقضى الدين لا يرد المبيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت الى الاخ فقبل وصيتها  
ثم قبل أن ينفذ وصيتها أو يقضى دينها لشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه  
والشترى عرف ذلك ان أنفذ الوصاياه قبل أن يختصه واجاز البيع وان لم يتدحى اختصه الى القاضى  
أبطل بيعه وبدأ بدين الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزائن المفتين \* مديون أوصى بوصاياه يخرج من ثلثه  
بعد دفع دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضا مديونه التي عليه الامن عن الدار والوارث  
لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين باقى على جميع الدار أو على عامة بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله  
أن يبيعهها لا يسمع الا ذلك ان علم أن الدين يبقى على الميت طويلا ان لم يسمع وأهل الوصاياه يتركوا الوارث  
الوصى اذا أراد أن يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك بانفاق الروايات كذا في المحيط \* فان أقرض  
كان ضامنا والقاضى يملك الاقراض واختلف المشايخ زجهم الله تعالى في الاب لا اختلاف الروايات عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضى ولورهن الوصى أو الاب مال  
اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصى دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز  
ولو فعل الاب ذلك جاز وصى احتال بمال اليتيم ان كان الثاني أملى من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا  
في فتاوى قاضيخان \* الوصى اذا باع مال اليتيم يدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول  
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامنا للصغير كذا في المحيط \*  
واذا رهن مال اليتيم يدين استدانته عليه وقبضه المرتن ثم ان الوصى استعاره من المرتن بمحاجة اليتيم فضاع  
في يد الوصى هلك من مال اليتيم ودين المرتن على اليتيم بحاله بطالب به الوصى وان كان الوصى قد غصب  
الرهن من المرتن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن الوصى قيمته لمحق المرتن لالحق اليتيم وان  
استعمل بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لحقه ما حقه ان في الفصل الاول اذا أدى دين المرتن بمحاضن  
رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصى عبدا لرجل  
(١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة لم يتقدم التصريح بقول أبي حنيفة ولا بقوله ما حقه  
نصح الحوالة وقد راجعنا في المحيط فوجدتها هكذا اهـ مصححه

واخذ الاخر ضعفه من المؤخر يستمائة درهم ثم استحق النصف من المقدم في وجه تبطل القسمة وهو ما لو استحق نصفه شاعا ولا يبطل  
في وجهه ويجوز المستحق عليه وهو أن يستحق نصف ما في يد أحدهما مقسوما فيغير وله أن يطل القسمة ان شاموا ان شاموا ربع ما في يده

ووجه مختلف وهو أن يستحق نصف نصيبه شائعاً عندهم الا تطل ويخير كل ثاني وعند الثاني تبطل القسمة \* مريض له بنون وبنت قال اقسموا تركتي بينكم بالسوية (١٤٨) ومات فقسم كذلك وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لان هذا وصية بلسانه يعرض

ماله وقسمة البنين اجازة منهم فنفذت

نوع في الدين

قال في الاصل الارض والقرية بين ورثة وفي التركة دين والدائن غائب برهن الورثة على الارث وسألوا القسمة ان الدين مستغرقا

لا يقسم لمنع المستغرق جريان الارث وان غير مستغرق فالقياس المنع لانه مامن جزء الا وهو مشغول بالدين وفي الاستحسان يعزل قدر الدين ويقسم الباقي لان تركة ما لا تخلو عن دين ما فيعزل قدر الدين لئلا يلزم نقض القسمة فيها ولو كانت التركة جارية وفيها دين قليل غير مستغرق يحل له وطؤها واذا اراد واقسمة التركة

سألهم هل فيه دين ان قالوا لا قسم فان ظهر بعده دين نقضها الا أن يقضوا الدين من أموالهم وان أقر به أحد منهم وأنكر البقية وليس للغير بينة يقسم لان اقرار المقر لم يصح في حق الميت وسائر الورثة فلم يعتبر وجوده الا أن المقر له يأخذه من دينه الذي أقر به من حصته \* أراد واقسمة التركة وفيها دين فالجلبه فيها أن يضمن أجنبي باذن الغير بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا ينفذ القسمة لانه اذا كان بشرط

واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للغضوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى قال مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يرجع واذا أجاز الوصي الصبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا اذا أجاز عبد الصغير أو مالا آخر للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم أجيراً باكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغابن الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصيره مستأجراً لنفسه ويجب جبيع الاجر في ماله وذ كرشح الاسلام في شرحه أن الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر أجزأ مثل عمله اذ لم يعمل والفضل يرتد على الصغير الوصي اذا أجزأ مئزلاً للصغير بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصباً للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على أصول أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن يصير غاصباً ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصباً ويلزمه أجر المثل قبل له أن يفتي بما ذكر الخصاص قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب أجر المثل بكأله ولو كان سمي فيه الاجر وجب السمي ولا يزاد عليه ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان خيراً لليتيم فحينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة \* وليس للوصي أن يؤجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو أجزأ نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكر القدوري وكذا أجاب الفضلي رحمه الله تعالى أن الوصي اذا أجزأ نفسه أو أجزأ شيئاً من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لم يجوز وقال الامام على السعدى رحمه الله تعالى لو أجزأ الوصي أو الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى \* ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي أن يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* وليس للوصي أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الاب ولو وهب انساناً للصغير فعوض الاب من مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يبيع غلاماً لليتيم بالف درهم وقيمه ألف درهم على أن الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي أن ينفذ البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضاً وصي باع عبداً للصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وان أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجوز حتى يجزئه الغلام ولو أن وصي يبيع باع عبداً لليتيم واشترط الخيار ثلاثة أيام مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعلى فقال لان العقد انما وقع للصغير ولو باع الوصي عبداً لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل أن ينهأ اليتيم عن الوصاية أو بعد مناهة فهو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبداً لليتيم بالف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام فكبر اليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء مرضى به وان شاء ألزمه الوصي فان لم يجز شيئاً حتى مات الوصي بعد ما رضى بالعيب أو قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مضيئه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم لليتيم كذا في المحيط \* وصي باع شيئاً من مال اليتيم فادرك فابراً المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان مصلحاً غير مفسد وقال أنت بري مما أبرأك وصي من مالى جاز ويرى المشتري وان قال أنت بري مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا تأخذ به بل يبرأ المشتري ببراءة الصبي بعدما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى

براءة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويحلوا التركة عن الدين فينفذ القسمة فاندفع ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا قول ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت واقسموا اجاز \* واذا ارادوا أن يصلح المرأة عن ثمنها وفيها دين فالجلبه اخراج الدين عن الصلح فيسقي على

حصم وبصالح عن الباقي وقد مر في الصلح \* الغريم الذي له على المستدين أجاز قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم أراد قبضها له ذلك وكذا إذا  
ضمن بعض الورثة دين الميت ورضي الغريم له التقض إلا أن يكون الضمان بشرط برائة الميت (١٤٩) لأن المانع وهو الدين القائم بعد

الاجازة \* ظهر دين أو وصية  
بالتك أو بألف مرسله  
أو ثواب آخر بعد القسمة  
تردوان قالت الورثة يؤدي  
الدين أو الوصية أو وصية  
الوارث من مالنا ولا ينقض  
القسمة قطعا إذا ظهر غريم  
أو موصى له بألف مرسله  
لهم ذلك لأن حقهما في المالة  
لا في العين وفيما إذا ظهر  
وارث أو موصى له بالتك  
ليس لهم ذلك بل ينقض  
القسمة لأن حقهما متعلق  
بعين التركة إذا رضى  
لوارث والموصى له بذلك فإن  
قضى واحد من الورثة حق  
الغريم ينظر أن أدى لرجع  
في التركة ردت القسمة إلا  
أن يقضوا حق القاضي من  
مالهم لقيامه مقام العين  
وان على أن لا يرجع في  
التركة مضت القسمة \* ادعى  
بعض الورثة بعد الاقسام  
دينا على الميت وبرهن بقبل  
ولا يكون الاقسام ابراء  
عن الدين لأن حقه غير  
متعلق بالعين فلم يكن  
الرضا بالقسمة اقرارا بعدم  
التعلق بخلاف ما إذا ادعى  
بعد القسمة عينا من أعيان  
التركة حيث لا يسمع لأن  
حقه متعلق بعين التركة  
صورة ومعنى فانتظمت  
القسمة انقطاع حقه عن  
التركة صورة ومعنى لأن  
القسمة تستدعي علم

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان فيه منفعة طاهرة  
لليتيم يجوز وإن لم يكن فيه منفعة طاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في تنسیر المنفعة الطاهرة  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال أن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم  
بثمانمائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوي ثمانمائة بألف درهم وبعضهم قال أن يبيع من مال نفسه  
ما يساوي ألفا بمسماة ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوي خمسمائة بألف ثم إذا جاز بيع الوصي  
من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتب في بقوله بعث أو اشترت كافي الأب أو يحتاج إلى  
الشرطين لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر الناطق في واقعة أنه يحتاج فيه إلى الشرطين بخلاف الأب  
وصى اليتيم إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذلك إذا أذن الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله  
من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة \* وكذا إذا أذن لعبد ليتيم بالتصرف فباع أحدهما ماله من  
الآخر لا يجوز كذا في المحيط \* الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة صح الاذن وسكوتهم ما عند  
البيع والشراء يكون أذنا فان مات الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وإن بلغ الصغير والأب  
أو الوصي حتى لا يطل الاذن ولو وكل الأب أو الوصي ببيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فبات الأب أو بلغ  
الصغير ينزل الوكيل القاضي إذا أذن للصغير أو للمعتوه أو لعبد في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد  
للمعتوه ولو رأى القاضي عبدا للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذا منعه القاضي إذا رأى أن  
يأذن للصغير أو لعبد في التجارة فأي الأب أو الوصي فبأؤهما يكون باطلا فان جرح الأب أو الوصي بعد اذن  
القاضي لم يصح جرحهما وكذا لو مات هذا القاضي لا يصح جرح الآخر لأن برفع الامر إلى قاض آخر حتى يحجر  
عليه فينحجر لأن ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن هذا الصبي  
باع من الوصي شيئا أو اشترى منه شيئا فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا كالأب أو الوصي بنفسه من  
نفسه أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض رواية المأذون  
أن كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وإن لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة \* الوصي إذا  
أخذ أرض اليتيم من أجرة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها  
إلى آخر ومنهم من قال إذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وإن كان من الوصي جاز وعامة المشايخ رحمهم الله  
تعالى على أنه لو كان أجر المنزل أو ضمان التقصان خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز وإن كان ما يصيبه  
من الخارج خيرا له جازت المزاغة كذا في المحيط \* وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم على اليتيم وأن  
يفضي عنه إذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والوصي لا يملك ابراء غريم  
الميت ولا أن يحيط عنه شيئا ولا يؤجلها إذا لم يكن الدين واجبا بعهده فان كان واجبا بعهده صح الحط  
والتأجيل والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويكون ضمنا ولو صالح الوصي واحدا عن  
دين الميت إن كان للميت مينة على ذلك أو كان الخصم مقرا بالدين أو كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح  
الوصي وإن لم يكن على الحق مينة جاز صلح الوصي وإن كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فإن كان  
للدعي مينة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي وإن لم يكن للدعي مينة على حقه ولا قضى  
القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لأنه اتلاف لملكه وهو نظير ما لو طمع السلطان الخائرا والمتغلب في مال  
اليتيم فأخذ الوصي وهدهد لياخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصي أن يعطى فإن  
كان أعطى كان ضمنا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن خاف الوصي القتل على نفسه  
أو اتلاف عضوا من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع إليه شيئا من مال اليتيم لا يضر وإن

اختصامه به \* وفي فتاوى القاضي ظهر بعد القسمة وارث آخر وكانت بالراضى بطلت عزلوا حقه أم لا وإن ظهر موسى له بالتك فإن  
ماله اضي فكذلك الجواب أي له نقضها وإن يقضاه ثم حضر موصى له بالتك فقيه اختلاف قيل له التقض وإن كانت بقضاء ظهر وارث آخر

ينفذ على الغائب القضاء بها وقيل الموصى له عليك التقص بكل حال \* فسمه الورثة الدين على وجهين الدين على الميت أولا فان له واقسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين (١٥٠) لاحدهم فسدت وان اقسمو الدين بعد قسمة الاعيان غير مشروط قسمته في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لالدين لوجهين

أحدهما أنه معدوم حقيقة وإنما أعطى له حكم الوجود في الشراعية للحاجة اذ كل أحد لا يجده نقدًا ليشترى قسمة الحاجة إلى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة وكان معدوما لا يقبل القسمة والثاني أن القسمة شرعت لا بكل المنفعة ولا بوجود ذلك في الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيفسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في التركة صحت القسمة ان أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكنت ولم يقل على ان لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه \* صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسماها وافرحتني قسم المزارع في غيبة الدهقان وحل حصته اليه فلما رجع الى حصه المزارع تلف فاهلاك عليهما وان ترك حصه الدهقان مفرا وحل حصته الى منزله فلما رجع الى حصه الدهقان قد تلف فاهلاك على الدهقان وفي واقعات سمرقند أنه اذا تلف حصه الدهقان قبل قبضه يتقضاها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلف حصه الاكار لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والظن كلها في يده والاصل أن هلاك حصه من المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب أصحابها اتقاض القسمة فهو هلاك حصه من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن المكيل والموزون

خاف على نفسه القيد والحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لئلا يذهب مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلأن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصى من بمال اليتيم على جائر وهو يخاف أنه لو لم يبره ينزع المال من يده فسيبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بمال المضاربة قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يجيز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختار أبي سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه يفتي وصي أنفق على باب القاضى في الخصومات مال اليتيم فأعطى على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار اجر المثل والعين اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بل مال المدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ورثة صغار ائتمروا بسلطان جائر داره فقيل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئا من العقار قالوا تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصي اذا طوّل بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فطالب السلطان التركة فغرم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تخصيص التركة الا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط \* وصي أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكفي الوصي ما جاورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي أن يتكافأ مقدارا ما يقرأ في صلاته وينبغي للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لاعلى وجه الاسراف ولا على وجه التضييق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرة واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحسانا وعن نصير رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصي محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابة وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسع في ماله وصي اشترى لنفسه شيئا من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضيان \* وفي واقعات الناطقي قال لو أخذ الوصي مال اليتيم وأنفق في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما أنفق له لا يبرأ عن الضمان الا أن يبلغ اليتيم فيدفعه اليه أو يشتري لليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان لليتيم على كذا وكذا وأنا اشتري هذا له فيصير قصاصا ويرأى من الضمان كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بان يساع عبده ويتصدق بثلثه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم رجع الوصي في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة لا يرجع على أحد لاعلى الورثة ولا على المساكين ان كان قد صدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم أصاب صغيرا من الورثة عبد فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد رجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لاطلاق القسمة كذا في المحيط \* اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شئ وترك أموالا عليه دين يحيط بماله وقبض الوصي الودائع من منزل الميت ليردها على

الاكار لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والظن كلها في يده والاصل أن هلاك حصه من المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب أصحابها اتقاض القسمة فهو هلاك حصه من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن المكيل والموزون



لو يباشن فاقسموا قبض أحدهما حصته الاخر حتى يثبته نصيب الاخر بقسط القسمة ويكون التالف والباقي على الشر كقوله اذا لم يكن القسوم في يد أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت المالك فيه (الرابع في قسمة ١٥١) التركة وبينها غائب أو صغير

بجاعة جاؤا الى الحاكم وقالوا مات أونا عن هذا فاقسمه بيننا فان لم يذكروا الارث بأن قالوا هذا ملكتنا ولا غائب فيهم يقسم بينهم ويدكر في كتاب القسمة أنه قسمها بينهم باقرارهم ولا يطالبهم ببرهان على أصل المالك في المنقول وغيره وان غابا لا يقسم واحدا كان الغائب أو أكثر وان بالارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول لا غير المنقول عند الامام رحمه الله حتى يبرهنوا على الميراث وعندهما المنقول وغير المنقول يقسم بالقول وان فهم غائب وحضر واحد لا يقسم وان زادوا حاضر على الواحد وهم كبار أو بعضهم صغار نصب عن الصغير وصبا وقسم لان أحد الورثة خصم عن الباقي وترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب وأقر بما قالوا تم الامر وان أنكر في المنقول وغيره ترد القسمة عندهما وعنده لا ترد في غير المنقول لانها كانت بالبينه فلا يلتفت الى انكار الغائب فاندفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة أو المرأة بعد القسمة ديناً ومهر أو غير ادعى ديناً وبرهن يقبل ولا تجعل القسمة ابطلا لادين لما امر وان ادعى بعضهم

أصحابهم أو قبض مال الميت ليقضى به دين الميت فهل المقتضى في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من ماله وهلاك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* واذا أمر الوصي مودع الميت بأن يبذل الوديعة أو يقترض أو يصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذلك لو أمره أن يدفع مضاربة الى فلان أو أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التنازع \* اذا أنفق الوصي التركة على الصغار حتى فنت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً أو بثته بالبينه عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي لادكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي أن تكون على التفصيل ان أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان عليه وان أنفق بغير أمر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حضر ثرائ في حال حياته ثم وقعت فيها رايه حتى صارت ديناً على الميت أو كان باع الميت سلعة في حال حياته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفاة الميت فردها على الوصي صارت ديناً على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئاً فهاذا على وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفعه بأمر القاضي أو دفع بغير أمره فان كان دفع بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هالكا في يده يضمن القابض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصي للثاني وان ظهر أنه صار دافعا لبعض حقه الى الاول بغير أمره لانه كان مكرهاً على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بأمر القاضي أما اذا دفعه بغير أمره القاضي كان للثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القاضي فاذا ضمن الوصي للثاني حصته مما دفع الى الاول هل يرجع الوصي بمضامين على الاول فان كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في الدعوى وفيما أقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم أنه محق بذلك على الاول هذا الذي ذكرنا ثابت الدين عند القاضي بالبينه ولو لم يثبت دين عند القاضي بالبينه ولكن أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا درهماً أو ثبت الدين بما يشبهه الوصي بان عاين أن الميت حال حياته استهلك مال انسان أو استخرج منه مالا هل يسع الوصي أن يقضى ذلك الدين اذا تكررت الورثة لاروايه لهذا واختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم له أن يقضى ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي للوصي أن لا يقضى كذا في المحيطه رجل أو دعه رجلاً مالا وقال ان مات فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون هذا وصياً وان قال ادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان أكلوا بأمر المريض فن كان منهم وارثاً ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان احتاج الى تعاهدهم في مرضه فأكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استحساناً رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاغ عنده أو مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء أمره ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له ببع رقيق فلان الميت واقض ديناً لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا ببع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غزوه الا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له ببع هذا العبد فانه لفلان وقال الوصي لا أبيع ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن يرجع به الوصي على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فمضى جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغاراً لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضاغ الثمن عنده ثم استحق الرقيق يرجع

وصية بالثلث لانه الصغير يقبل لكن ليس له الدعوى لانه وان الغريم ومناقص لاقراءه الاول بانه لاحق لاحد فقه \* اقسام أولاد الميت ثم ادعى أحدهما ان اخاه لم يورث وارث معهم ثم مات وله ميراث فمن هذا وبرهن لم يقبل ولم ينقض القسمة وكذا لو ادعى الشراء والهبة من

مورث حال حياته بعد القسمة ودعوى العين تبين دعوى الدين للمهر وان حضر الوارث ومعه صغير نصب وصيا وقسم بينهما كما امر فان كان الصغير غائبا أو طلب من الحاكم نصب (١٥٢) الوصى لا ينصب اذا كانت التركة كلها في يد الحاضر ولو بعضها في يد الغائب أو يد مودعه

المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضى رجل أوصى بعقوبته ثمن جنى العبد جناية بعد موت الموصى فأعتقه الوصى وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للقاء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبد الاتمام جنى جناية كان لوصيه أن يختار لهم امسالة العبد ويدفع أرض الجناية من مالهم الا أن يكون بين أرض الجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت فان قال الوصى عند القاضى قد اخترت امسالة العبد أو أشهد على نفسه بذلك شهودا فليس له أن يرجع الى أن يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرض الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل أن يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على الاتمام حتى يؤدوها كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم يتقد الثمن حتى مات وأوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصى بالعبد عيبا فرد به العيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصى على البائع فإخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصى للغريم لان هذا الرذلا اعتبر بيعا جدي فى حق الغريم صار كأن الوصى باعه من رجل وتوى الثمن عليه وهناك لا يضمن فكناهما فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصى هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى أحدهما يصير متلفا على الآخر حقه أما ههنا فالوصى لم يقبض شيئا انما باشر الرذلا بعيب وانه يبيع جدي فى حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجب سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمهم الله تعالى فهذا هو الحيلة للوصى اذا أراد أن يقضى دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلا أن الوصى حين أراد الرذلا بعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصى الى القاضى فان كان القاضى يعلم بدين الغريم الاخر لا يرذله العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضى ولا بعده وان لم يعلم القاضى بدين غريم آخر رذله على البائع وسقط الثمن عن البائع فان أقام الغريم الاخر بعد ذلك بينة على دينه خيرا للقاضى بين أن يمضى الرذلا ويضمن للغريم الاخر نصف الثمن وبين أن ينقض الرذلا بعيب حتى يباع فى دينهما كذا فى المحيط \* قوم ادعوا على الميت دينوا ولا يئنه لهم الا أن الوصى يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى يبيع الوصى التركة من الغريم ثم يجهد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يجهد الغريم بالوديعة فيصير قصاصا كذا فى فتاوى قاضيان \* واذا شهدوا بدين يدى الوصى أن لفسلان على الميت كذا كذا دينا ولم يشهدوا به عند القاضى هل يبيع الوصى قضاء هذا الدين اذا تكررت الورثة لارواية لهذا واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أيضا فى هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم من قال لا يبيعه القضاء كذا فى المحيط \* واذا أقر الميت بالدين بين يدى الوصى وأراد الوصى أن يقضى الدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال ينبغى له أن يبيع الى القاضى ويقول له اقسم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالبينه لا يكون للغريم الثانى أن يحاكمنى ولا يرجع بالضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا حتى لا تعرف الورثة فيضمنونه ومنهم من قال ينبغى أن يجعل من التركة مقدارا للدين فى صرة فيضع بين يديه ويبعث الى الغريم فيبغى فياخذ سر وجهه او الوصى يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاسموا أنتم أو أقموا غيرى لكني يحاكمهم ومنهم من قال ينبغى أن يجعل مقدارا للدين من جنس الدين فى صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصى لا يضمن لان له أن يودع ومنهم من قال ينبغى للوصى أن يقول للميت حين أقر

أو يدأم الصغير والصغير غائب لا يقسم وان الحاضر اثنين والفرق بين الصغير الغائب والحاضر ان الدعوى لا يصح الا على خصم حاضر وجعل الغريم خصما عن الغائب خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند العجز والصغير عاجز عن الجواب لاعن الحضور فلم يجعل عنه غيره خصما فى حق الحضور وجعل خصما فى الجواب فاذا كان الصبي حاضرا وجد الدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه فى الجواب واذا كان غائبا لم يوجب الدعوى على حاضر فلا ينصب وصيا عنه فى الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المعنى يدل على أن من ادعى على صغير بمحضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه فى الدعوى \* اقسام الورثة لا بأمر الحاكم وفيهم صغيرا أو غائبا لا تصح الا بأجازة الغائب أو ولى الصغير أو يجهز الصغير بعد البلوغ أو بأجازة الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير أو الغائب فاجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله وفى أدب القاضى اذا كان فى الورثة صغيرا أو غائبا ولم يكن فى يد أم الصغير أو الغائب شيء بل الكل عند الحضار الكبار لا يقسم ما لم يجعل عن الصغير

وصيا عن الغائب وكلا يقوم بأمرهم ويقبض حصصهم وان كان فى يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب بالدين او يبرهن على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عند الورثة فاذا برهن قسم وفى الجامع انه لا يقسم وان برهن ما لم يحضر الغائب فصا فيه روايتان

ولو كان في بداء الصغير شيء من حصة الصغير فالجواب كذلك وإذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب، بالغ وصغير فاخذ البالغ أو الحاضر حصته تنفذ قسمته من غير خصم بشرط سلامة حصة الغائب والصغير حتى (١٥٣) لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب

فالهالك عليهما وقد ذكرناه بتفصيصه في مسألة الدهقان \* أراض بين ثلاثة لاحدهم عشرة أسهم وللثاني خمسة أسهم وللثالث سهم أرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة وقسوع سهامه متصلة في موضع ولم ير بذلك ذوالسهم الواحد قسمت الارض بينهم متصلة كانت أو متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخسة لواحد ويجعل الاراضى على عدد سهامهم بعد ان عزلت وسويت ثم يجعل بنادق على عدد سهامهم ويقرع بينهم فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي \* قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائز في كل شيء إذا لم يكن فيها غش فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا أبوالاب عند عدم وصي الاب وقسمة وصي الام إذا لم يكن هناك أحد من هؤلاء فمساوي العتقار فيما تركت جائز لقيامه مقام الام ونصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح في البيع فمساوي العتقار فكذا القسمة ولا يجوز قسمة الام والاخ والام والزوج على امرأته والصغير والكبير

بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شهداهما على قولك أو شهد شاهد واحد أو سوى حتى لو جاء الغريم بعد الشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضى الوصي دينه فلا يضمن وإن ادعى الورثة ضمانا على الوصي وقالوا أنك قضيت ديننا من التركة لم يكن واجبا على الميت فصرت ضامنا وأذكر الوصي الضمان وأردت الورثة استخلافا للوصي فالقاضي لا يستخلف الوصي بالله ما قضيت نظر للوصي وإنما يخلف بالله ما لهم قبلك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة \* رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في حصة الالف الذي كان لي عليه وغرما الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا إن كان الالف المقبوض قائما شاركوه فيه لأن الاخذ حادث في حال إلى أقرب الاوقات وهو حالة المرض وإن كان المقبوض هالكا لا شيء للغرما الميت قبله لأنه إنما يصرف إلى أقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لإيجاب الضمان حال قيام الالف هو يدعي انفسه سلامة المقبوض والغرما ينكر ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرما إلى إيجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهد لهم وصي عليه لميت دين والميت أوصى بوصيا فيريد الوصي أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا لا ينفذ وصايا الميت أو يقضى ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا عما عليه لكن ينبغي أن ينوى القصاص حين يقضى فيقول أفضى من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان \* الوصي بعد ما خرج من الوصاية إذا قبض ديناً للدينيم بنظر أن كان موروثاً للصغير أو وجب بعد الوصي عقد الرجوع الحقوق فيه إلى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وإن وجب بعد الوصي عقد الرجوع فيه حقوق العقد إلى العاقد يصح قبضه ويرأ المديون كذا في الحط \* وصي ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الآن يدعي علينا أنه له فيضرحه القاضي من يده وقال بعضهم إذا لم يكن له دينه على الدين فإن القاضي يخرجهم عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي أماناً تبرئه عن الذي تدعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والأخرجك عن الوصاية فإن لم يقم أخرجهم عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وأمس له بينة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان له بينة فإن القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك أن شاء ترك الثاني وصا وصار الأول خارجاً عن الوصاية وإن شاء أعاد الأول إلى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاصي رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فأدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ سنه عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الأصل أنه يبرأ عما عليه وإن قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث وإذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القاضي هذا الالف الذي لتلان الميت على من الالف الذي لك على الميت فيجوز ذلك ولولم يقل ذلك ولكن قضى الالف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو أن مستودعا قضى دين صاحب الوديعتين الوديعه كان صاحب الوديعه بالخيار أن شاء أجاز قضاءه وإن شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض إلى القابض ميت أوصى إلى امرأته وترك مالا للمرأة عليه مهرها إن ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصامت لأنها ظفرت بحبس حقها وإن لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبسع ما كان أصلح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقداره من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغيرا ولم يوص إلى

(٢٠ - فتاوى سادس) الغائب وإن لم يكن لاحد منهم أب أو وصي أب ليس لوصي الام القسمة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمة وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العتقار لقيامه مقام الاب في باب الحفظ وبيع غير العتقار بعد من الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا المالك على ولده الحر والمعتوب بئرته الصغير والمغني عليه والذي يجزى ويقتل لا يجوز قسمة أحد عليه الا برضاه أو بولاكته

عنه في حال فاقته والذي جعله الحالك وصيا كوصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله وصيا في شيء خاص كالحفظ والاتفاق لا يجوز قسمته لان نصب

(١٥٤)

وصي في جميع الاشياء لقيامه مقام الاب والاصل أن كل من ملك بيع شيء ملك قسمته لان القسمة من باب البيع فيملكها من يملك البيع

### كتاب الشفعة

#### ثلاثة فصول

##### الاول في الحيل

الحيلة به دسوتها بكرة بالاتفاق فحسب أن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني وان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربا والحيلة على وجوه ما أن يهب بيتا من دار من رجل ثم يبيع بغيره منه أو يكون داران متلازمان تصدق صاحب احدي الدارين بالحاظ الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من دار أو يشتري عشرة بئرين كثيرا وسهما من مائة سهم والباقي بئرين قليل فلا شفيع الشفعة بالاول لا في الباقي ولو خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام ولو خاف المشتري انه ان اشتري القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقي بالثمن الباقي يشتري السهم الواحد على خيار

أحد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو ودبعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والودبعة فلا يقضى الابدسوتها بالبينه واما المهران كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديله قبل تسليم النفس لان الظاهر أنه لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر المجمل قال رضي الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل هلك وترك مالا وارثا واحدا فقام رجل الميت ان له على الميت ألف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألفا وغاب الوارث فغضبه غمير آخر فان الغريم الاول ليس بخصمه له ولو كان الغريم الاول هو الغائب فأحضر الثاني وارث الميت كان خصمه له فاذا قضى القاضي على الوارث وقديوي ما أخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فقام رجل الميت أن له على الميت ديناً فالوصى له ليس بخصمه له وكذلك لو كان الاول غريبا والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصمه له ذكر في النوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فأحضر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصما للغريم وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الديون لا يمين على الغرماء أصلا وكذا لا يمين على الورثان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصى ولا وارث جعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة تسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستحلف قبل أن يظهر لليت مال على ما اختاره الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث رحمهما الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي ينصب خصما عن الميت لخاصم المدعي وكذلك لو كان الوصى حاضرا أو أقر لادعي بالدين فالقاضي ينصب خصما عن الميت (١) هكذا ذكر الفضلي في فتاواه وفي اقرار الواقعة اذا أقر وصي الميت أي قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصى مع عبثه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصى منه شيء وكذا قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف الى مصر أو سواد وكذا الوكيل يقبض الدين والودبعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط \* وصي أنفس الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارثا يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لانها مطالبا من جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى

(١) قوله هكذا ذكر الفضلي في فتاواه ذكر تعليمه في المحيط بقوله لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعي أن يخاصم الوصى فيما أقر به فلو لم ينصب القاضي وصيا للمدعي لا يصل المدعي الى حقه ثم قال صاحب المحيط وفيه نوع نظر فقد ذكر الخصاص ان أحد الورثة اذا أقر بالدين فقام المدعي البينة على هذا الابن المقر لينتدب الدين في جميع التركة تسمع بيقينه وكذا الوارث يرجع الورثة بالدين فقام البينة عليهم لينتدب الدين في حق غيرهم تقبل بيقينه فكذا ههنا يجب أن تسمع البينة على الوصى بعدما أقر بدعوى المدعي بالاول اه نقله معجمه الجراوى

ثلاثة أيام فلما أراد الشفيع أن يحلفه بأنه ما أوردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء ولو حلفه ان البيع لا يرجع الاول لم يكن تجبته له ذلك لأنه ادعى معنى لو أقر به لزمه فيكون خصما ولو كان البيعان صفقة واحدة ففيه روايتان أو يشتري منه بعشرين ألفا ثم يقصد أن يأمثلا وهو عن الدار لولا الحيلة الا عشرة وأعطى ياتي الثمن كله العشرين ألفا وبأدينار يساوي في الواقع ان أخذه

الشفيع بأخذة بعشر بن أقالانه اشتراهاهم أو ان استحققت الدار يرجع بما أدى اليه من الدراهم والذاتير والنوب فقط لانه لا يورث الا شفيعا  
بطل الصرف لظهور ان الثمن لم يكن عليه فصار كن اشترى دينارا بعشرة (١٥٠) دراهم عليه ثم ظهر أنه لم يكن عليه

دين بطل الصرف ويرد  
الدينار أو يهب البائع الدار  
من المشتري ويهب المشتري  
الدراهم من البائع أعني قدر  
الثمن وفي الكروم والاشجار  
أراد الحيلة باع الاشجار أو  
وهي بأصلها ثم يشتري  
الارض لانه صار شرى كما قبل  
الشراء فيقدم على الجار  
أو يقول المشتري أنا أهبها  
منك بالمأخوذة ولا فائدة لك  
في طلبها وإذا قال الشفيع  
نعم أو اشترى بطلت وانه  
مكروه اجماعا قاله  
بكر رحمه الله وقال شمس  
الائمة رحمه الله تعالى لا يكره  
لانه لم يقصد به الاضرار  
بالشفيع وقيل ان كان الجار  
فأعتبأذى فلا يكره والا  
بكره وقيل بكره في الاحوال  
كلها أو يبيع البناء بثمن قليل  
ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة  
بثمن كثير فلا يرغب في الساحة  
لكنة ثمنه أو يستأجر صاحب  
الدار من المستأجر ولو بالدينس  
يجزى من مائة جزء من الدار  
فيغير لمضى اليوم أو يشترط  
التجمل له لذلك الجزء في  
الحال ثم يبيع الباقي فلا يملك  
طلبها في الجزء الاول والثاني  
لان الاول اجارة وتحقق  
الشركة في الباقي أو يبيعها  
بشرط ان يضمن الشفيع  
الدرك أو بشرط الخيل  
للشفيع ثلاثة أيام فلا  
شفعة قبل اسقاطه وبعد

لا يرجع وقيل له أن يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغار  
أو يشتري ما ينفع عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغير أمر  
الوارث وأنهم على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعما أو كسوة للصغير من مال  
نفسه لا يكون متطوعا وكذلك الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي اذا أدى خراج اليتيم أو عشرة  
من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في فتاوى  
فاضلخان \* أحد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل  
أن يرجع فيها ثم ورثه ميت آخر لا يكون لذي قضى دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا  
في الذخيرة \* وللوارث ان يقضى دين الميت وأن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت  
الوصي اذا اشترى كفن الميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعدما دفن الميت كان للوارث والوصي  
أن يرجع ما بقصان العيب ولو أن أجنبيا اشترى لميت كفنائه لم بالعيب بعدما دفن فيه ذكر الناطقي أن  
الاجنبى لا يرجع بقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبى أيضا والصحيح أن الاجنبى لا يرجع  
غريب نزل في بيت رجل فلم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع الامر الى  
الحاكم فيكفنه بأمر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع  
هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا الوارث جارية لا يبيعها كذا في فتاوى فاضلخان \* اذا تصرف واحد  
من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء والوصى للميت وهو يعلم أن الامر لورثته الى القاضي حتى  
ينصب وصيا وانه يأخذ المال ويقصد أهق القاضي الدوسى بان تصرفه جائز للضرورة قال فاضلخان  
وهذا استحسن وبه يفتى كذا في الفتاوى الكبرى \* بشرى الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء  
وارثه فقال مات أبي وعليه دين وترك مصروف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على إقامة البينة  
لان الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت  
صادقا فابع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى  
رجل مات فزعم غرماءه ووورثته أن فلانا مات ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم  
ان كنتم صادقين فديجعت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا كانوا  
صادقين امرأته أو صت بنت مالها أو صت الى رجل فأنفذ الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في يد الورثة  
هل يكون للوصى أن يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصى من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جازله أن  
يترك في أيديهم وان لم خلاف ذلك لا يسه معه أن يترك في أيديهم ان كان بقدر على استقراج المال منهم  
رجل اشترى لولده الصغير شيئا أو أدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكرى النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء  
الثمن أنه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصى أن الوصى اذا أدى الثمن من مال  
نفسه لا يحتاج الى الشهاد لان الغالب من حال الوالد انهم يقصدون الصلة والبر فيحتاج الى الشهاد  
وكذا الاب اذا قضى مهر امرأته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهو بمنزلة  
الاب ان لم يشهد عند أداء الثمن لا يرجع كذا في فتاوى فاضلخان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال  
الوصي لليتيم انفقت مالاك عليك في كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل  
على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقير كذا في المحيط \* واذا اختلفا في المدة فقال  
الوصى مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكرى الكتاب أن القول قول الابن  
واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول  
محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصى كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو

اسقاطه بطلت الشفعة أو بشرط ان يضمن الشفيع الثمن للبائع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة لاسقاط اسقاط الحيلة وطلبناها كثيرا فلم نجد لها  
وتقديم الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط بتقديمها على الثبوت لما مر أن

الحيلة لابطالها حرام لانع ثبوتها \* مالا يجوز بيعه من الاوقاف لاشفعة في شئ منه عند من يرى جواز بيع الوقف والمسلم والذي  
والمكاتب والمأذون ومعتق البعض (١٥٦) سواء فيها وكذا ثبت الشفعة بمجوار دار الوقف ولا شفعة في المنقولات واذا ملك العقار بلا

عوض كالهبة والصدقة  
والوصية والميراث أو بعوض  
ليس بمال كالمهر وبديل الخلع  
والصلح عن دم عمد أو جعلها  
أجرة فلا شفعة فيها وهم  
ثلاثة الشريك في المبيع  
وهو الذي لم يقاسم وخليط  
وهو المقاسم الذي بنى له  
خلطة في الطريق أو الشرب  
والجار الملازق \* دار فيها  
منازل وبابها سكة  
غير نافذة وأبواب المنازل  
الى هذه الدار كل منزل منها  
لرجل الامتنان منها فانه  
لرجلين وللمنزل المشترك  
هذا جار ملازق على ظهوره  
فباع أحد الشر يكين قسطه  
من المنزل فالشفعة للشريك  
الذي يقاسم فإذا سلم أولم  
يطلبها كما سمع فلا رباب  
المنازل لانهم خلطوا في الطريق  
فان سلموا أولم يطلبوا عند  
سماع البيع أو سلم الكل  
الا واحد منهم فهو أولى  
من أهل المحلة يستوى  
فيه الملازق وغير الملازق  
وان سلم هو أيضا فالجار  
الملازق ثم هي على عدد  
رؤسهم لأنصائبهم وان  
حضر واحد منهم فأنبتها  
يقضى له بكلها فان حضر  
آخر وأنبتها أيضا انما طله  
فيها أخذ نصفها وان أول  
من الأول أخذ الثاني وان  
دونه لا يحكم له بها ولا وراث

فإذا بيعت وطلبها وأنبتها ومات قبل الأخذ بالقضاء أو تسلم المشتري بطلت وليس  
لوارث أخذها وان قضى له بها أو سلمها المشتري ثم مات أخذها الوارث والمشتري مالك حتى يأخذها الشفيع فان بالبيع الاول انفسخ

قال الوصي ترك أولي رقيقا فانفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهم ما ثم انهم ماؤا أو أبقوا وتلك النفقة  
نفقة المثل والصغير يكذب ويقول ان أبي مات ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد والحسن  
ابن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا  
على أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخية \* اذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم  
أبق فباعه رجل فأنطت له به له أربعين درهم ما ولا ابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن الا أن يأتي  
الوصي بينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك لو قال الوصي لم يترك أولي رقيقا لكن أنا  
اشتريت لأد رقيقا من مالك وأدبت عنهم من مالك وأنفقت عليهم من مالك أيضا فهو مصدق في ذلك كله  
ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا  
يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا  
ادعى ان والد الصدقة غير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا ثم ماؤا فان كان مثل ذلك الميت  
يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان  
لم اصدقهم وان ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم في شهر مائة درهم وأنهم اقرضوه وأنه ضيعها فأعطاه مائة أخرى  
في ذلك الشهر قال اصدقهم ما لم يحن من ذلك بشئ فاحش يعني يقول أعطيتهم مائة كثيرة فضيعها عبد في  
يد رجل يدعيه أنه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك  
وقبضته ودفعت الثمن اليه وأنفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب علي  
فأخذ مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق برأته عن الضمان ولا يصدق في حق  
صاحب اليتيم غيرة بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد امانة وأشاهد والحكم لا يقطع  
بالدعوى ولا بشهادة الفرد أما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع عينة كذا في المحيط \* وان  
قال الوصي فرض القاضي لا خيل الزمن هذه نفقة في مالك كل شهر كذا فأدبت اليه لكل شهر منذ عشر  
سنين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان  
الوصي قال له أولي مات وترك هذه الارض لك وهي أرض خراج فأدبت خراجها الى السلطان منذ عشر  
سنين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت أبي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا  
اتفقا أن أباه مات منذ عشر سنين واختلفا في أرض فيها ماء لا ينقطع مع الزراعة فقال الوارث لم يزل  
كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للعالم وقد أدبت خراجها عشر سنين فهو على  
الاختلاف الذي في الجعل وأجمعوا على أن الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لاء فيها وباقي  
المسئلة بحالها أن القول قول الوصي مع عينة وفي التوازل لو قال الوصي لليتيم انك استهلكك على هذا  
الرجل في صغرك كذا وكذا فقبضته عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند  
الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد أبق الى الشام فاستأجرت رجلا فجاء به من الشام بمائة درهم  
وأعطيت الأجر وأنكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما  
أدبت ذلك من مالي لا رجوع به عليك وكذبه اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في  
المحيط \* ولو حضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا ردي عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي  
يدي مال هذا الصغير فأعطيته هل يصدق القاضي قول هذا على الخلاف أيضا وقيل لا يصدق بالاتفاق  
كذا في محيط السرخسي \* في المشتق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لليت على رجل مال  
فاقر وصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه به عند ذلك لكن القاضي يجعل وكلا في قبضه



الثاني وان بالتالي تم البهتان والشفيع أن يمنع من الاخذ بها وان قبله المشتري قبل القضاء ومن أخذها من قبله واستحققت ونقص عليه البناء يرجع الشفيع على الذي نقد الثمن اليه بالثمن لا غير لا بقيمة البناء (١٥٧) ونوع ما يثبت فيه او لا يثبت ومن يكون خصما ومن لا يكون واختلف

الشفيع والمشتري  
سكة أو درب غير نافذة  
أقصاه مسجد وظهره أو طرف  
منه الى الطريق الاعظم  
وباب المسجد في الدرب أو  
السكة فهو درب نافذ حكما  
لان المسجد ليس بمملوك لأحد  
فلو بيع دار فيه لاشفعة الالجار  
لان المسجد ما كان غير مملوك  
كان بمنزلة القضاء وهذا اذا  
كان المسجد خطه فان محذوما  
أحد الدرب في أو المحلتي  
فالشفعة تبطل فان كان ظهر  
المسجد وجوابه الى دور  
الناس لا يريد المسجد الذي هو  
خطه فلا هل الدرب الشفعة  
لانه يكون بمنزلة القضاء قال  
عصام فعلى هذا حكم  
السكك التي أقصاها الوادي  
ببخارا اذا بيع دار فيها  
لاشفعة الالجار الملازق  
لانها نافذة والشركة عامة  
لانهم يخرجون الى الوادي  
وذ كرشس الأئمة دار في  
أقصى الدرب والمحلة  
وهذه الدار نافذة الى طريق  
العامة فان كان الطريق  
للعامة وليس لاهل الدرب  
المنع فلاشفعة لهم وان  
الطريق لصاحب الدار أو  
أهل الدرب وأحد فلهم  
المنع للعلنة فلهم الشفعة  
قال الصدر رحمه الله تعالى  
فعلى هذا سلكا وسائر  
السكك ان الخطه نافذة  
فلاشفعة لهم وان أحدوا

قال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل اذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما لبيت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا ديناً واجباً بآداة الودي أو بآداة الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو اما ان يكون اقرار بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو اما ان وصل قوله فهي مائة باقراره أنه استوفى الجميع أو فصل وقد بدأ محمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بآداة الميت وأقر الوصي أو لا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره ثم أقر الغريم به وذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذ كر أن الغريم برأ عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشئ فالقول قول الوصي مع عينه أنه قبض مائة درهم ولا يصح اقرار الغريم على الوصي حتى لا يضمن اسمائة للورثة بسبب الجحود فان قامت لبيت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام البينة أو غريم لبيت البينة كان الغريم برأ عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسمائة ويضمن الوصي اسمائة للورثة فاذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبت الألف بالبينة يكون الغريم برأ عن جميع الألف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الودي اسمائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما لبيت على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم لا بل كان ألف درهم ذ كر أن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسمائة وهذا اذا أقر الوصي أو لا بالاستيفاء وان أقر الغريم أو لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بآداة الميت يكون الغريم برأ عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون برأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما أقر الوصي أو لا بالاستيفاء فاما اذا أقر الغريم أو لا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون برأ عن جميع الألف ويضمن الوصي للورثة تسمائة منها قال ولو أن وصيا باع خادما للورثة وأشهد أنه قد استوفى جميع غنمه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة، وصولا باقراره أو قال مفصولا فان قال موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يسبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مال الكا أو أقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا أو مفصولا كالجواب في مسألة الوصي ولو أقر أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فأراد الوصي أن يتبعه بخمسين درهم فذلك واذا أقر الوصي أنه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم وأقام الورثة البينة أو غريم الميت أنه كان له عليه ما تادهم حتى قبلت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي أخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهو مائة ثم قامت البينة أن الدين على الغريم مائتان فان الوصي يكون ضامنا للمائتين قالوا اذا أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من ودية أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وأقر المطالب أنه كان لبيت عنده ألف درهم فهذا على وجهين اما ان أقر الوصي بالاستيفاء أو لا ثم أقر المطالب أنه كان ألفا

النفاذ فلهم الشفعة \* سكة غير نافذة وفيها سكة أخرى فباع في السكة السفلى واحدم من دارا فالشفعة السفلى ولو بيعت في العليا للملك وكذا من خاص انتزع منه نهر آخر فبيع أرض على المنتزع فالشفعة لاهل المنتزع كقذف انتزع من نهره وعن محمد رحمه الله تعالى أرض

بين أهل قرية أقسموا وأقر كل منهم قسمه ورفعوا طر يقا بينهم وجعلوه نافذة ثم شؤوا دروا على حافى السكة وجعلوا أبوابها اليها فباع بعضهم داره بخاء جاره الذي هو لز يقه (١٥٨) وبعض له الدار فى الناحية الاخرى الى هذه المحلة يتدعيان جميعا الشفعة فيتم مالان ههه وان نافذة فكانت غيرة نافذة

أو أقر المطلب أنه كل لبت عندما ف درهم ثم أقر الوصى باستيفاء ماعنده ونول الوصى وهو مائة اما أن يكون موصولا بأقراره أو مفعولا فان أقر الوصى بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلب كان ألف درهم وقد قبضت ما قال الوصى لا يضمن أكثر مما أقر قبضه ويكون المطلب بريأ عن الجميع كفى الدين فان قامت البيينة أنه كان عند المطلب ألف درهم فإلى الوصى ضام لذلك كله هذا اذا قاله مفعولا فأما اذا قاله موصولا ثم أقر المطلب أن ماعنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى أنه قبض منه مائة ولا يتبع المطلب بشئ بخلاف ما لو كان هذا فى الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا أقر الوصى أولا باستيفاء الدين فأما اذا أقر المطلب أولا وأن الامانة عنده ألف درهم لبت ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ماعليه عنده وهو مائة موصولا أو مفعولا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البيينة أن المال عند المطلب كان ألف درهم إلا أنه لا يتبع المطلب بشئ قال واذا أقر وصى الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس بخاء غريم ائفان الميت فقال الوصى قد دفعت اليك كذا وكذا أو قال الوصى ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان ائفان عليك شئ فالقول قول الوصى ولا تثبت البراءة للغريم بهذا الاقرار الذى وجده من الوصى وكذلك الجواب فى الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة واذا أقر الوصى أنه استوفى ماعلى فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على ألف درهم وقال الوصى قد كان له عليك ألف درهم لكنك أعطيت الميت خمسمائة فى حياته ودفعت الخمسمائة الباقية الى بعده موته وقال الغريم بل دفعت السكك اليك فالجواب فيه كالجواب فى المسئلة الاولى بضمن الوصى ألف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه ولو أقر الوصى أنه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيينة أن لبت على رجل ألف درهم فقال الوصى ايسر هذه فيما قبضت فانما انزل الوصى ويرأ جميع غرما الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو أقر استوفيت جميع ما لبت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغريم بهذا الاقرار ولو أن وصيا أقر أنه قبض جميع ما فى منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة ائفاب وادعى الوارث أنه كان أكثر من ذلك وأقاموا البيينة أنه كان فى ميراث الميت يوم مات فى هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فانه لا يلزم الوصى الا قدر ما أقر قبضه وان قال وهو مائة مفعولا عن اقراره كذا فى المحيط \* اذا أقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا فى الذخيرة \* والله أعلم

### الباب العاشر فى الشهادة على الوصية

ولو شهد الوصيان أنه أوصى الى فلان معهم ما وادعى فلان جازت استحسانا لا قياسا كذا فى محيط السرخسى \* واذا كان لا يدعى فان شهادتهما لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له يجهد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياسا واستحسانا قال فى الاصل واذا كذبهما المشهود عليه أدخلت معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشايخنا من قال ما ذكر أنه يدخل معهما ثالثا يقول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنهم من يقول لا بل المذكور فى الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحكم فيه خلافا واذا شهدا بنان أن أباهما أوصى الى فلان وفلان يدعى فالقياس أن لا تقبل شهادتهما وفى الاستحسان تقبل وأما اذا كان فلان يجهد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بقية الورثة يدعون وهو يجهد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهد رجلان للمعا على الميت دين أن الميت أوصى الى فلان وقبل ذلك وفلان يدعى القياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفى الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصى يدعى ذلك وان كان لا يدعى ان كان ورثة الميت وغير

لانهم ان شاؤوا سادوها ولا شفعة فى الكردار رأى البناء ويسمى بخوارزم - قى القرار لانه نقل وذلك كالاراضى التى على نهج الموالى والاراضى التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة الى الناس بالنصف فصار لهم فيها كردار كالبنا والاشجار والكبس اذا كبسها التراب حتى صار لهم كردار \* وبيع هذه الاراضى باطل وان بيع الكردار وكان معلوما يجوز لكن لا شفعة فيه وكذا الاراضى الميان دهبه اذا كانت الاكزة يزعمونها فيبيعها لا يجوز وبيع كردارها يجوز ولا شفعة فيها \* الشريك احق بها من الجار اذا لم يكن شريكا فى الحائط وما تحت الحائط الذى بينهما أما اذا كان كذلك فهو شريكا لا جارية قطو الشركة فيما تحت الحائط مشوئرا الشركة فى الحائط لانه نقل لماهر أن البناء من المنقولات لكن الشركة فيما تحت الحائط انما يحصل اذا كان أرض الحائط بينهما على الشركة فيبنا حائطا فى تلك الارض المشتركة ثم اقتسما الباقي أما اذا اقتسما الارض وخطا فى وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى بنيا حائطا

فكل منهما جاره لصاحبه فى الارض والشركة بينهما فى البناء وانما الاوجب الشفعة لما مر \* وصاحب السفلى احق بالشاهدين بشفعة العا من الجار الملازقة له اذا لم يكن منهم شركة فى الطريق وان كانت ثلاثة أيات بعضهم فوق بعض وباب كل بيت منها الى السكة

فبيع الاوسط فلا على ولا اسفل الشفعة وان بيع الاعلى فالاوسط أولى وان الاسفل فالاوسط أولى \* وعن محمد رحمه الله تعالى في متلازمة هذه الارض للشفيع أن يأخذ الارض التي تلازق أرضه دون الاخرى وعليه الفتوى (١٥٩) \* وعن محمد رحمه الله تعالى في عشرة أفرحة متلازمة لرجل على واحدة منها: أرض انسان يبيع العشرة الا فرحة فللشفيع أخذ القراح الذي يليه لا كلها لان كل قراح على حدة \* لرجل قرية خالصة باعها بدو رهانكر ومها وأراضيها وناحية منها يبيع أرض انسان فلا للشفيع أخذ الناحية التي تليها \* وعن الثاني له بستان عليه حائط وباب فباع بستانه وأرضين له خلف البستان ولرجل أرض الى جانب البستان فله الشفعة في البستان والارض المتصلة به وكذا اذا كان بستانين وعليهما حائط متصل به ولرجل أرض الى جانب بستان منها فباع بستانين فله الشفعة في كلاهما ولا يشبه البستانين في القرى الدور في الامصار فانه لو كان لرجلين دور وجعلها دارا واحدة أو جعلها أرضا وباعها فللشفيع الشفعة في كلاهما \* وعن محمد رحمه الله تعالى حواشيت ثلاثة يبيع بعضهم بعضا وباب كل واحد الى الطريق الاعظم ولرجل الى جنب حاوت منها حاوت فبيعت الحواشيت الثلاثة فله أن يأخذ كلها وهي كالبيوت في دار واحدة فان باع الحاوت الاوسط منها وهو لا يبيع حاوت الجار له

الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهم اقياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهم دين الميت أن الميت أوصى الى فلان وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان فأما اذا كان الوصى لا يدعى ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد ابن الوصى أن فلانا أوصى الى فلانا والوصى يدعى والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي أن ينصب هذا وصيا في تركه الميت بطلب مامن غير شهادة وان كان الوصى يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهم فأما اذا كان الوصى يجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين المتفاوضين أو غير المتفاوضين في هذا جائزة واذا شهد أبناء أحد الوصيين أن فلانا أوصى الى فلانا وفلان ما كان الاب يدعى فانه لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الاب ولا في حق الاجنبي وان كان الاب لا يدعى ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعى ولا شريك الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا وأنه رجع عن ذلك وأوصى الى هذا الاخر أجزت شهادتهما واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا الرجل ثم شهد ابن الوصى أن الموصى عزل أباهما عن الوصية وأوصى الى فلان أجزت شهادتهما قال ولو شهدا أنه أوصى الى أبيهما ثم عزله عن الوصية وأوصى الى هذا أجزت شهادتهما قال ولو شهدا على ذلك ابن الميت أو غريم الميت له ما عليه دين أو له عليه دين وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان أن فلانا جعل هذا وكذا في جميع تركته بعد موته جعلته وصيا فهذا وما لو قال أوصيت اليه سواء فيصير وصيا واذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الاخر أنه أوصى يوم الجمعة (١) تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* واذا شهد الوصيان لوارث صغير بشئ من مال الميت أو غيره فشهادتهما باطلة وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجز وان كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شهد الوارث كبير تجوز في الوجهين كذا في الهداية \* ولو كان الموصى له معاومة الا أن الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البان الى ورثة الموصى كذا في المحيط \* واذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الاخران للاولين بمثل ذلك جازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهد أنه أوصى لهذين الرجلين بجارية وشهد المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعينه جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهد أنه أوصى لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما أنه أوصى بثلاث ماله فالثلاثة باطلة وكذلك اذا شهد الاولان أن الميت أوصى لهذين الرجلين بعينه وشهد المشهود لهما أنه أوصى للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه مثبته للشركة كذا في خزائن المفتين \* واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهم وشهداخران أنه أوصى لهذين بدراهم لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان أنه أوصى لهذين بدرهمين وآخران بدرهم أو اثنين بعينه والآخران بدرهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي \* واذا شهد الرجل جل قوما على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها اعتاق واقاربين ووصايا فان الشهاد لا يصح كذا في المحيط \* والله أعلم

(١) قوله تقبل هذه الشهادة لان المشهود به قول واختلاف الشهود في الاقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط نقله الجراوى اه

أخذ بالشفعة للشركة في الطريق \* بستان في دار يبيع أحدهما الآخر ولا طريق لهما في الدار يبيع أحدهما دار رجل باع صاحب البيتين فلصاحب الدار أخذها بها أو تركها \* ولو كانا متفرقين أحدهما في ناحية الدار والاخر في ناحية أخرى ولا يبيع أحدهما الا خرباعهما

صاحبها فالشفعة في البيت الذي يليه لاني لا اتحرى وعن الثاني ارضون بين قوم شربهم من نهر خاص فبيعت منها اقرحة مجموعة ومنفردة ولرجل متلازمة ببعض هذه (١٦٠) الاراضي او هذه الاقرحة قلها هذا الجار المتلازم للشفعة في جميعها وان لم تكن متسلسلة لانها

(كتاب المحاضر والسجلات)

الأصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الذكروا البين بالتصریح ولا يكتفي بالأجمال كذا في الخلاصة \* ذكر الشيخ الامام الزاهد الحاج نجم الدين شمس الاسلام والمسلمين عمر النبي رحمه الله تعالى أن الاشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج اليها وكذا في السجلات لابد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بصحة المحضر وينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه وكذلك عدد ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا الان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحمد هذا على أحمد هذا لابد أن يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط \* وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا الى المتداعين لا يفتى بالصحة وقالوا ايضا اذا كتب في صك الاجارة جعفر بن فلان أرضه بعد ما جرت المبيعة الصحيحة بينهما في الاشجار والزرايين التي في هذه الارض لا يفتى بصحة الصك بعد ما جرت المبيعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الاشجار والزرايين التي في هذا الارض وينبغي أن يكتب أجر الارض من المستاجر هذا بعد ما باع هذا الأجر الاشجار والزرايين من المستاجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب في المحضر حضر المدعى شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة المحضر وينبغي أن يذكر ألفاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجه الاجازة ثبت عندى من الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكيمية والنوازل الشرعية لا يفتى بصحة السجل مالم يبين الامر على وجهه كذا في الذخيرة \* قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى هذا وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه كذا لا يظن ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على انضمام المقر لان الشهادة على انضمام المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة وعندي أن كل ذلك ليس بشرط وذكروا في الشروط ولا بد أن يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستئذان من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع قال في الذخيرة وعندي كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العمادية \* وكان الشيخ الامام الزاهد خفر الاسلام على البرزوي يقول ينبغي للمدعى أن يقول في دعواه (ا) (اين مدعى بحق من است) ولا يكتفي بقوله (اين من است وحق من) حتى لا يمكن أن يلحق به (وحق من في) وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكتفي بقوله (اين مدعى ملك من است وحق من) وينبغي أن يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بأخيه كلمة النبي

(١) قوله (اين مدعى حق من است) معنا هذا المدعى حق ومنه معنى العبارات الآتية والتفاوت الذى بينها انما هو بسبب كراهة الربط وحذفها المعبر عنها بكلمة (است) وهى غير موجودة فى العربية فلا يظهر من هذا الفرق الا فى العبارات الفارسية

أرض واحدة وكذا دارين  
قوم ورثوها عن أبيهم  
فاقسموها بينهم وأخذ كل  
قطعة معلومة لكن الطريق  
واحد ورجل دار متلازمة  
يبعض هذه القطع باع  
واحد منهم حصته وسلم  
الباقون فلهذا الجار الشفعة  
وان لم يكن لريفة له داران  
وأرض في قرية باع السكك  
بجمله وله جار يلى أحد  
الدارين فله أن يأخذ السكك  
وان كان لأملك الأخذ ولو  
باع الدارين منفردا الا التي  
تليه وجعل يبيع الدارين  
والارض بمنزلة يبيع القرية  
بباع بشرط الخيار للمشتري  
وجبت لانها تنعمت زوال  
ملك البائع لاثبت ملك  
المشتري حتى اذا أقر بالبيع  
وأنكر المشتري وجبت  
الدار لو في يد البائع بشرط  
لحصة الحاكم بها حضرة  
المشتري لان الملك له والاخذ  
والطلب من البائع وان  
صح ولكن لا بد من حضور  
المشتري قال طلبت كما علمت  
وقال المشتري لا بل آخرت  
الطلب فالقول قول الشفيع  
قال الشفيع علمت يوم كذا  
أوزمان كذا وطلبت وقال  
المشتري لم تطلب فالقول  
للمشتري قال المشتري  
اشتريت الارض والبائع  
ذهب الي البناء وقال الشفيع  
اشتريتها فالقول للمشتري

و داو بين ثلاثة اشترى من أحدهم حصته وسلم الشر بكان فللبجار الشفعة في البيت الاول لافي اليتيمين الاخرين وكذلك لان المشتري صار شر بكان في زمان ثم اريت الثاني والثالث فقدم على الجار واشترى دار الشفعة ثلثة قال له أحدهم صالحك على أن يكون

بيت الدار مسلما للثواب فيها بيني وأصحابي على السواء جاز وقسم الدار على ثمانية عشر البيت بين الشري والشفعة غير المصالح لقر كه جمعة في البيت والبيتان بين الكل لبقا حق المصالح في البيتين لا غير \* الشريك في النهر الصغير أولى من (١٦١) الجار الملازق لانه خليط وان النهر

كبير فالجار الملازق كما في المحلة نافذة والفصل بين النهر الصغير والكبير ما يجري فيه السفن وقيل اذا كانوا أكثر من مائة فكبير وقيل موكل الى رأى الحاكم وذ كراحموي في ترتيبها ولها الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجار الملازق وهو الذي لكل منهما حائط على حدة وليس بين حائطين يمر لصيق المكان ولا مال الحائطين حتى لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة للجار ولا شفعة للجار المقابل اذا كانت المحلة نافذة ويجب الشفعة اذا كانت غير نافذة والشفيع في الطريق أحق من الجار قال مشايخنا رحمه الله لم يرد به طريقا ما لانه غير مملوك لأحد وانما أراديه ما يكون في سكة غير نافذة وان لم يكن نافذة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود ونحوه فليس لأحد من أهل السكة شفعة بالشركة في الطريق وان كان المسجد في وسط السكة فن يته في وسطها أو مدخلها فليس له الشفعة وان بيعت دار في الاسفل فليس كالأعلى في الطريق حق

وكذلك في قول الشاهد لا يكتفي بقوله (اين مدعى اوست وحقوى) وبعض مشايخنا كتبوا بقول المدعى (ملك من است وحق من) وبقول الشاهد (ملك اين مدعى است وحقوى) ولو قال المدعى (ملك وحق من است) فذلك يكتفي بالاتفاق وكذا في أمثاله كذا في المحيط \* ولو قالنا شهد أن هذه العين له أو قال بالفارسية (١) (اين أن مدعى راست) لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان يجهه الملك ينسب اليه بجهة الاعارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمال وذ كرف في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين قالوا اننا شهد (٢) (كه اين غلام أن فلان است) فهذا بمنزلة ما لو قالوا (٣) (ملك فلان است) وللقاضي ان يقضى بالملك لان هذا فارسية قوله هذا له وانه للملك وان استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم (٤) (اين مدعى ملك اين مدعى است) (در دست اين مدعى عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضي القضاء بالملك فانه تقبل هذه البيعة فان طلب التسليم لا يقضى به ما لم يقولوا (در دست اين مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط أن يقول الشاهد (٦) (واجب است برين مدعى عليه كه دست كونه كند) اختلف المشايخ فيه أيضا والصحيح انه لا يشترط والاحوط أن يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول السادسة \*

محضر في اثبات الدين المطلق يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان يذ كر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعل القضاء والاحكام بخارى نافذ القضاء والامضاء بين أهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبه مد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذ كر أنه يسمى فلان بن فلان وأحضر مع نفسه رجلا وذ كر انه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه ان له هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه كذا كذا دينار انيسابورية جراجيدة مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضر معه في حال جواز اقراره طاعة اورا غبا بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرار صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بافواجب على هذا الذي أحضر معه أداء هذا المال المذكور فيه الى هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسألته فبه مد ذلك بنظر ان كان أقر المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البيعة وان أنكر ما ادعاه المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البيعة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا انفراد كراهم شهوده وسألني الاستماع اليهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسماء اليهود وأنسابهم وحلهم ومسكنهم ومصلاهم وينبغي للقاضي أن يأمر بكتابة لفظ الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة ٧ (كواهى ميدهم كه اين مدعى عليه) ويشير اليه (٨) (بحال درواى اقرار خویش به وجهه مقرر مدبطوع ورغب وچنين كنت كه بر منست اين مدعى را) ويشير اليه (ييست دينار زر سرخ بخارى سره) مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة (٩) (چنانكه اندرين محضر ياد کرده)

(١) هذا المدعى (٢) أن هذا الغلام لفلان (٣) ملك فلان (٤) هذا المدعى ملك هذا المدعى (٥) في يد هذا المدعى عليه بغير حق (٦) واجب على هذا المدعى عليه ان يقصر يده عنه (٧) أنشهد أن هذا المدعى عليه في حال جواز اقراره بكل الوجوه أقر بالطوع والرغبة وقال على لهذا المدعى عشرون دينارا ذهبيا أجز بخارية نافذة (٨) كما هو مذ (٩) كور في هذا المحضر بسبب صحيح واقرار صحيح وهذا المدعى صدقه

(٢١ - فتاوى سادس) الشفعة والجار مع الشريك شفيع حتى اذا سلم الشريك يأخذه الجار في ظاهر الرواية وعن الثاني أنه لا يأخذ والجار اذا سلم مع الشريك صح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسليم الشريك انما يأخذها الجار اذا كان أوجد الطلين بأن يقول

ان قد طلبت ان لم ياخذها الشريك اخذها ولم يذ كرفي الكتب ان من لا يرى الشفعة بالحوار اذا جاء الى حاكمه وطلب ما قيل لا يقضى لاه  
 يزعم بطلان دعواه وقبل يقضى (١٦٢) لان الحاكم يرى وجوبها وقيل يقال هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا يصح

شد) ويشير الى المحضر فامر لازم وحق واجب (١) بسبب درست واقرار درست واين مدعى) ويشير  
 اليه (راست كوى داشت ويراد بين اقراره وباروى) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي  
 القاضي ثم القاضي يقول لانه ودو هل سمعتم انظرة هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك  
 من اولها الى آخرها فان قالوا سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما ٢ (بكوى كه هم معني  
 كواهي ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند از اول تا آخر مرابن مدعى را برين مدعى عليه) وأشار  
 القاضي باصر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا انوب ذلك  
 يكتب في المحضر بعد كتابة أسامي الشهود وانسابهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود بعد  
 ما استشهدوا عقب دعوى المدعى والجواب بالانكار من المدعى عليه شهادة مستقيمة متفقة الالفاظ  
 والمعاني من نسخة قرئت عليهم جميعا وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات \*  
 (٢) سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فـ لان يد كرقبه واسمه ونسبه المتولى لمل  
 القضاء والاحكام بخاري ونواحيها فاذا القضاة بين أهلها أدام الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان الامد  
 العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه وأعز نصره حضر في مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا من شهر كذا  
 من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلانا وأحضر معه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا وان كان القاضي يعرف  
 المدعى والمدعى عليه يكتب حضر فلان وأحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
 معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه عشرين دينارا انسابورية حمراء جيدة مناصفة بوزن  
 مثاقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جوارا قراره طائعا  
 بجميع هذا المال المذكور مبلغه وخمسة وعشرون في محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعى الذي حضر  
 عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا ومدة هذا الذي حضر هذا الاقرار وطالبه بادا جميع ذلك  
 اليه وسأل مسئلة عن ذلك فسل فأجاب وقال بالفارسية (٣) مراباين مدعى هيچ چيز ادا دني نيست  
 أحضر هذا المدعى نفراد كرائهم شهوده وسأل الاستماع اليهم فأجبت اليه واستشهد الشهود وهم فلان بن  
 فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاه مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاه  
 مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود وعندى بعد  
 ما استشهدوا عقب دعوى المدعى هذا الجواب بالانكار من المدعى عليه هذه الشهادة مستقيمة متفقة  
 الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرئت عليهم (٤) كواهي  
 ميدهم) يكتب لفظ الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب  
 قالوا بهذه الشهادة على وجهها واساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم في موضع الاشارة فشهدت شهادتهم  
 هذه وانتهى في المحضر المحل في خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عنده  
 يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده  
 بالعدالة وعدلوا بتركية المعدلين يكتب ورجعت في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعميد  
 والتركية بالناحية فبعد ذلك يتطران عدلوا جميعا يكتب فنسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فتبيلات  
 شهادتهم لا يجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول  
 والثاني وعلى هذا القياس فافهم فقبلت شهادتهم لا يجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه في  
 (١) في اقراره مواجهة (٢) قل أنهم كما قرأ الشيخ من أوله الى آخره لهذا المدعى على هذا المدعى عليه  
 (٣) ليس على شيء لهذا المدعى (٤) أشهد

الى كلامه قال الحوافي وهذا  
 أحسن الاقوال ويجحف  
 في دعوى الشفعة على من  
 يراه به بالله مال هذا قبلك  
 شفعة على هذه الدار على  
 قول من يراه بالحوار ولا  
 يحاف بالله مال هذا قبلك  
 شفعة في هذه الدار لانه لو  
 حلف على هذا الوجه يحاف  
 بناء على مذهبه فتوى حقه  
 وسئل شيخ الاسلام عطاء بن  
 حزمة رحمه الله شفعى صار  
 حنفيًا ثم أراد العودة الى  
 مذهبه الاول فقال الثبات  
 على مذهب الامام رحمه  
 الله خير وأولى وهذه الكلمة  
 أقرب الى اللفظة مما قاله  
 البعض من انه يعز راشدة  
 التزير لا تنقله الى المذهب  
 الادون ولو قضى حنفي  
 لشفعى بالحوار هل يحل باطنا  
 فيه وجهان ذكرهما في الوسيط  
 (٣) الثالث في الطلب  
 طلبها على فور السماع عند  
 الغائبة والكركخي قيد  
 بمجلس العلم وهو رواية عن  
 محمد رحمه الله أخبر بالبيع  
 عبد أوصي ولم يطلب بطل  
 عنده وعند همالا \* ظن  
 أن المشتري فلان فسلمها  
 علم أنه غيره له الشفعة كبكر  
 استؤمريت ولم يسم الزوج  
 ثم علمت بالزوج لها الرد  
 سلامه على مشتريها لا يطلها  
 لانه عليه الصلاة والسلام  
 قال السلام قبل الكلام  
 وروى أيضا انه عليه الصلاة

والسلام قال من كالم قبل السلام فلا يجيبوه ولو صلى بعد الظهر ركعتيه أو بعد الجمعة أربعًا لا يطل فلوا دعى ركعتيه الشهود  
 أو أربعًا يطل لانه تطوع وكان معرضا ولو في التطوع فجعلها أربعًا أو ثلثًا اختار البطلان بخلاف الاربع قبل الظهر وقد علم في المطولات



دليله \* سمع البيع فقال الحمد لله قد طلعت شفعتهما أو قال سبحانه الله أو الله أكبر أو عطس حمد الله قبل أن يدعيها لابطل في المختار وكذلك قال من اشتراها أنكم اشتراها ثم طلبها \* ولو طلب من المشتري الشفيع فقال المشتري دفعته اليك (١٦٣) ان علم الشفيع بالثمن صار له وان لم يعلم لا وهو على شفعته ولم يصح التخليك \* قال ان اشفيعها اخذها منك ثم اطمأنت عليها بطلت لاشتغالها بالعتق فصار كانه قال كيف أنت أو كيف أصبحت اذا قال من شفاعت خواهم تبطل \* واختلفوا في لفظ الطلب فقيل يقول طلبتها أو انا طلبتها أو اطلبها وقيل يقول اطلبها واخذها وقيل طلبتها واخذها وقيل بأي لفظ الطلب ماضيا أو مستقبلا يصح وهو اختيار الفقيه أبي جعفر والفضلي \* علم بالليل ولم يقدر على الخروج فخرج وأشهد صاحباً \* وتجب به قد البيع حتى بطل الطلب قبله ولو لم يبعده البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم وبطلت ويستحق بالطلب وهو نوعان مائة وقد ذكر واشهاد وهو أن يشهد قائلاً اطلبها أو عبارة يفهم منها طلب الدارويذ كالمحدود وبقول سلمها إلى وأشهد على البائع لو المبيع في يده وان سلم إلى المشتري فأشهد على البائع لا يصح وان طلب من المشتري يصح وان كان الدارويذ البائع وفي رواية ان طلبها من البائع صح استصفاً \* ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو وكل عن الغير شراء دار وهو شفيع ثبت له

الشهود فان كان الشهود عليه لم يضمن في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتتافي المحضر الجلس في خريطة الحكم قبل ولم يضمن المدعي عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلتمس مني التعرف عن أحوالهم من المزكين بالناحية فلم أشغل بالتعرف عن حالهم من المزكين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم عدالة الاسلام عملاً بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبولاً منها لايجاب الشرع قبولها من الوحيد الذي بين فيه وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود وما شهدوا به على ما شهدوا به فأعلنت الشهود عليه هذا وأخبرته بنسب ذلك عندى ومكنته من اراد الدفع ليورد دفعه الهذه الدعوى ان كان له دفع فزأت بالدفع ولا باقى بالخاص وظهر عندى بعززه عن ذلك ثم سألني هذا المدعي المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندى له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والاشهاد عليه ليكون حجة له في ذلك فأجبتة الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطا والخل واستوفت لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بنسب اقرار هذا المدعي عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل ديناً لازماً عليه وحققاً واجاباً بسبب صحيح لهذا المدعي وتصديق هذا المدعي عليه اياه بهذا الاقرار خطاباً على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان الشهود معروفين بالعدالة يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عدالتهم بتزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعتبرين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعتبرين من هذه الشهود المسمين فيه بمعضر من المدعي والمدعي عليه هذين في وجههما امشيراً الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكونه بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستحجاً بمائز الصحة والنفاذ وألزمت المحكوم عليه هذا اياه هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم والعدالة والامانة والسياسة والكل في يوم كذا من سنة كذا فهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا الدعوى فان الدعوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضاً وليس كتابة السجل الا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها وإعادة لفظة الشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة جميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وجرى الحكم على ما بين فيه عندى ومنى والحكم المذكور فيه حكماً وقضائى نفذته بحجة لاحت عندى وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خطيدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا به أنه حاضر مجلس القضاء بكونه كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول عم القضاء الاحكام بهذه الكور من قبل فلان رجل ذكر أنه يسمى فلانا وأحضره مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلانا ويذكر المدعى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر انظمة الشهادة أيضاً على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتتافي المحضر الجلس في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى وانظمة الشهادة على الاعادة الذين عليهم المداد في الفتوى

الشفعة \* علم بالشراعى طريق مكتوب طلب المواثيق وعجز عن طلب الشهادين كل آخر حتى يطلب ولو لم يفعل ومضى بطلت \* أثبت شفعته بطلبين وأبى المشتري التسليم فان ترك المرافعة الى الحاكم بعذر مرض أو حبس ولا يمكنه التوكيل لا تبطل وان بلاءه ذكر قال في الكتاب هو

على شفيعته وان طال الزمان فيه - ل هو قوله وعن محمد رحمه الله وهو رواية عن الثاني انه مقدر بشهر وعليه الفتوى \* اشترى بنين مؤجل أخذ بحال أو انتظر (١٦٤) الاجل ولا يملك الاخذ بنين مؤجل فان اختار الاخذ بنين حال كان الثمن للبائع الى

أجله وان اختار الاجل بطلت غنـد حلول الاجل وعند علمه بالبيع وعن الثاني رحمه الله روايتان في رواية عند العلم ان سكت الى الاجل بطلت وفي رواية عند الاجل وهذا اذا طلب الموائمة عند علمه بالبيع وان لم يطلب لاشفعة له \* الشفيع طلب طالبين ثم طلب من الحاكم الحكم بالتسليم وقال تحكم لي بالشفعة ولا أقض حتى أسلم المال لا يحكم حتى يحضر المال لانه تعليق بعوض ثم لم يسلم العوض لا يحكم بالمعروض ولو حكم لا ينفذ وفي شرح الطحاوي قال المشتري للشفيع هات الثمن وخذ الشفعة ان أمكنه احضار الثمن ولم يحضر الى ثلاثة أيام عن محمد رحمه الله أنه تطل شفيعته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله قال الصدر والاصح انه لا تبطل لوجود الطالبين ما لم يسلم بلسانه كانه أخذ بذهب الامام وهو ظاهر المذهب \* اذا اختصم الى القاضي يؤجل الشفيع قدر ما يرى لاحضاره فان أحضر فيه أقضى به ماله والا تبطل شفيعته وفي الايضاح ضرب القاضي رجلا لم تأتني بالنين الى وقت كذا

بالناحية وأفتوا بصحتها وجواز القضاء بها وأعلم المشهود عليه بنيت ما شهد وانه على ما شهد دوايه امور ردفعاً ان كان له فـ لم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص وظهر عنده عجزه عن ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكأبذ كره في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هـ ذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزيع والزلل والوقوع في الخطا والخلل وحكم القاضي هذا المشهود له هذا بعد المسئلة على المشهود عليه هذا بنيت اقرار هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل ديناً لازماً عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصدق المشهود له اياه في هذا الاقرار خطابا على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء المشهودين وجميعهم من هـ ذين المتخاضعين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكما أبرمه وقضاء نفذه وأمر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يومان الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضا الا أن المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الايجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر وأوجب الحكم الاصغاء الى ذلك بيينة عادلة قامت عندي أو بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا قرآن لفلان عليه كذا كذا ديناً لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح بنيتا وأوجب الحكم به فكتب بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود عليه هذا المشهود له هذا هذا السجل عليه هذا المشهود له هذا هذا بجمعهما حكما أبرمته وقضاء نفذه به بعد اجتماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخاري وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور رفيه وتركت له وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يومان الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسئلة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا

محض في اثبات الدفع لهذه الدعوى \* يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بخاري أدام الله تعالى توفيقه أو يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي أحضره معه كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً أن له على هذا الذي حضره عشرين ديناراً وذكرونها وصفته وعددها وهكذا أقر هذا الذي حضر في حال جواز اقراره بهذه الدنانير المذكور فيه ديناً على نفسه لهذا الذي أحضره معه لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح اقرار اصحها صدقه هذا الذي أحضره معه في ذلك خطابا وطالبه برده هذه الدنانير المذكور وأقام البيينة بذلك بعد انكاره دعواه هذه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذي ذكره على هذا الذي حضره أنه مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره هذه الدنانير المذكور فيه قبضا صحيحا ببقاء هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقرار اصحها صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا فوجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجاب وصال مسئلته هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي أحضره معه في الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكور وأقام البيينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه وحري الحكم في هذا الذي أحضره

فلاشفعة لك فلم يأت بطلت لانه اسقاط فخاز الشعليق \* ولو قال ان لم أعطك الثمن الى كذا فأنابى منها صم وبطلت ان لم يفعل وكذا اذافعه الحاكم \* لها حق خيار البالوغ والشفعة فقال طلبتها واخبرت نفسي يطل المؤخر وينبت المقدم

لانه يمكنه ان يقول ملتبم ما واخترتها جميعا نفسي والشفعة قال القاضي ابو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما مر انه لو قال من اشترى وبكم لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين ثبتا في الشفعة وردت (١٦٥) النكاح \* أمهل المشتري الشفع

بعد الطلين شهر اثم رجع  
صحر رجوعه ترك الاقرب  
وطلبها عن الابدان الاقرب  
في المصر والابعد خارجة  
نخرج الى الابد بطلت وان  
كان في المصر لا لانه كمكان  
واحد اذا اختار على  
الابعد وترك الاقرب بعد  
ذهابه الى الاقرب فحينئذ  
تبطل \* تعليق ابطالها بالشرط  
جائز حتى لو قال سلمت ان  
كنت اشتريت لاجل نفسك  
فان كان اشتراؤه لغيره لا تبطل  
لانه اسقاط والاسقاط يحقل  
التعليق \* قال الشفع للبائع  
أو المشتري وهو وكيل الغير  
سلمت لا يبعك أو اشتراؤه فهو  
تسليمه أو لو قال للمشتري  
وهو امرؤ سلمت لك خاصة  
لا الاخره وتسليمه للاخر  
ولو قال للمشتري ان كنت  
اشتريتك لنفسك أو للبائع  
ان كنت بعتك من فلان  
لنفسك فقد سلمتها لك  
لا يكون تسليمه الا اذا كان  
اشترائه لنفسه أو للبائع  
نفسه \* اشترى لغيره أو لنفسه  
فخسر الشفع وطالبها ثم  
قال للمشتري سلمت لك شفعتها  
أو سلمت شفعتها أو لم يقل للمشتري  
أو للاجنبي صح التسليم  
وان كان المشتري قبضها من  
البائع لا يصح قياسا وبصح  
استحسانا هذا اذا سلم  
الشفعة للبائع \* ولو طلبها من  
البائع ان كان في يده الدار له

معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب  
عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مستثناة فسأله القاضي عن ذلك فقال بالقارسية ٣ (من مبطل نيم اندرين  
دعوى) أحضر مدعى الدفع نفرا ذكر أنهم شهوده وسأل متى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه وهم فلان  
وفلان يذكرا أسماء الشهود وأنسابهم وحلأهم ومساكنهم ومصلأهم فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد دعوى  
مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقيب الاستشهاد الواحد منهم بعد الاخر  
شهادة صحيحة متفقة اللفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليه ومضمون تلك النسخة ٣ (كواهي مبدعهم كه  
مقرآدين فلان) وأشار الى المدعى عليه الدفع هذا ٤ (بحال روائى اقرار خو يش بطوع ورغبت وجنين  
كفت كه قبض كرده أم از بن فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا ٥ (اين بيست دينار زر كه مذكور شده  
است در بن محضر) وأشار الى المحضر هذا ٦ (قبض درست بر سايدين ابن فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا  
٧ (اين زهارا اقرارى درست و اين مدعى دفع) وأشار اليه ٨ (راست كوى داشت مر اين مدعى عليه را)  
و أشار اليه ٩ (اندر بن اقرار كه آورده روبرو) وان شهدوا على معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض  
معاينة القبض على نحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الدنا تير الموصوفة من مدعى  
الدفع هذا قبضا صحيحا بانها ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الابرأ عن جميع  
الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى أن هذا الذي أحضره معه قبل دعواه هذه أبرا  
هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره ابرأ صحيحا وأقر أنه لا دعوى له  
ولا خصومة له قبله لا فى قليل المال ولا فى كثيره بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وأنه قبل منه هذا  
الابرأ وصدق في هذا الاقرار خطا با وان هذا الذي أحضره معه فى دعواه قبله بعد ما كان أقرا بالابرأ عن  
جميع الدعاوى مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مستثناة  
فاجاب ١ (من مبطل نه ام در بن دعوى جويش) فاحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده الى آخر ما ذكرنا  
فى دفع الدعوى بطريق القبض غير أن فى كل موضع ذكر القبض يذكرا الابرأ هنا  
سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضر وأحضر ويعيد الدعوى المكتوبة  
فى المحضر من أولها الى آخرها فاذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه  
وأثبتها فى المحضر المحلى فى خريطة الحكم الى قوله وثبت عندى ما شهدوا به على ما شهدوا به فعرضت على  
المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بنبوت ذلك عندى ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فى ذلك فلم يأت بدفع  
ولا محاص ولا فى بحجة بسقطه اذ ذلك وثبت عندى عجزه عن ايراد الدفع وسألنى مدعى الدفع هذا فى وجه  
المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندى وكتابة السجل والشهادة عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع  
هذا بمسئلته على المدعى عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بنبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة  
هؤلاء الشهود المسجلين فيه فى مجلس قضائى بخار احكاما برمته وقضاء نفذه مستحجعا شرائط صحته ونفاذه  
بمحضر من هذين المتخاصمين فى وجههما جلة مشير اليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم  
له هذا ناداه هذا المال المدكور فى هذا السجل وتركت المحكوم عليه وكل نى حق وحقه ودفع على حقه وحقه  
٣ لست مبطلا فى هذه الدعوى ٣ أشهد أن فلانا هذا أقر ٤ فى حال جواز اقراره بالطوع والرغبة  
وقال فى قبض من فلان هذا ٥ عشرين دينارا ذهب المدكور فى هذا المحضر ٦ قبضا صحيحا  
بايصال فلان هذا ٧ هذه الدنا تير اقرار صحيحا ومدعى الدفع هذا ٨ صدق هذا المدعى عليه ٩ فى  
هذا الاقرار الذى أتى به بمواجهة ١٠ لست مبطلا فى دعوى هذه

ذلك وان كانت الدار فى يده اشترى ليس له ذلك قياسا وبصح استحسانا وفى النوادر ليس له ذلك ولا يحقل اختلاف الروايتين فالذى فى النوادر  
قياس والذى هنا استحسان \* ولو قبضها المشتري وسلمها الى الآخر وقال الشفع سلمت لك على الظن انها للمشتري شفعتها فهو على القياس

والاستقصان \* ولو طلب منه الاجنبى تسليمه الا امر فقال سلمتها او وهبتها لا يصح في القياس كالمو قال مبتدئا ويصح في الاستقصان لان الجواب يتضمن اعادته مافى (١٦٦) السؤال كانه قال وهبتها او سلمتها لا حلاكم او شفاعتك وبعد جعله مسجدا اذا اخذها الشئع

يتقصه لانه لا يقطع حق الشفيع وكذا اذا جعله مقبرة وقال ابن زياد وابن ابي ليلى وهور وابنه عن الامام رحمهم الله انها تبطل باتخاذها مسجدا او مقبرة \* كتابة الشهادة على مسجدا البيع بعد طلبها الانطباع لانها لحفظ الشهادة لا لاجازتها \* يعتبر في الطلب الاول الموازنة وهو ان يطلب كما اخبر ويذكر حدود الدار ويصدق على انه طلب كما علم مع الحلف \* اشترى أرضا بالف و فيها نخيل فامرت قبل قبضها فحضر الشفيع فله اخذ الكل بها فان قال الشفيع اخذ الارض والنخيل بمحضها وترك الثمر او قال المشتري اعطيتني بما بمحضها ولا اعطيتك الثمر لا يلتفت الى ذلك لما فيه من ضرر التفريق لصاحبه \* ولو اخذ المشتري الثمر قبل القضاء بها اخذ الارض والنخيل بمحضها من الثمن وترك الثمر لانه نقل وكان اخذه ايضا تعا فبالجدا ذرالت التبعية وانما سقط حصص الثمر لانه صار مقصودا للمشتري بالاتلاف والاطراق لو نظر الى اليها الاتلاف باخذ حصته من الثمن وان خلت الثمر بعد قبض المشتري اخذ النخيل والارض بكل الثمن وان قصده المشتري بالجذ لانه

ودفعه متى اتى به وما من الدهر وامر بتبكية هذا السجل حجة للحكومة واشهدت على حكى من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضر معه في دفع دعواه انه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكرها صحيا وان اقراره هذا المصحح وأنه مبطل في دعواه هذه الدناير المذ كوردة واجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح عن مال يكتب في دعوى الدفع انه مبطل في هذه الدعوى بل انه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بماله ووجوه الدفع كثيرة فاجاز لك من دعاوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب عسريا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب أن هذا الذى حضره عصب من دناير هذا الذى حضر عنه هذا المبلغ المذ كور الموصوف في هذا المحضر واسم مكرها وصار مثله اديناه في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا بشئ متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بجره بشئ اجره منه وسلمه اليه واتفق به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كذل له من فلان وأن هذا الذى حضر اجاز ضمانه عنه نفسه في مجلس الضمان وهذا الذى حضره معه كذا اقرب بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذى حضر بالسبب المذ كور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة احواله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاه في وجهه وجلسه واقرب هذا الذى حضره معه كذا بوجوب هذا المال ديناعلى نفسه لهذا الذى حضر بالسبب المذ كور وان كان دعوى الدين بصلح يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه جميع ما تضمنه صلح اقراره وأورده وهذا نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صلح الاقرار من اوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من المال المذ كور فيه واقربه بجميع ذلك ديناعلى نفسه لهذا الذى حضر دينا لازما وحقا واجبا ونصديق هذا الذى حضر اياه في اقراره بذلك خطا بشار يخيه فواجب عليه ايضا بذلك المال اليه وطالب بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصلح يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صلح ضمان أو صلح حوالة وأورده وهذا نسخته وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصلح المحوّل الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافرار والتصدق على ما ينطبق به الصلح من اوله الى آخره كذا في المحيط \* محضر في دعوى دين على الميت \* حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه أنه كان لهذا الذى حضر على فلان والده هذا الذى حضره معه كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب ما كان لهذا الذى حضره معه في حال حياته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعا وبهذا الدناير المذ كوردة ديناعلى نفسه لهذا الذى حضر اقرارا صحيا صدقه هذا الذى حضره خطا بشار في تاريخ كذا ثم ان فلانا واولاده هذا الذى حضره معه توفي قبل أداء هذه الدناير المذ كوردة فيه الى هذا الذى حضره وصار مثل هذه الدناير لهذا الذى حضر في تركته وخلف هذا المتوفى المذ كور ومن الورثة ابنا الصلح وهو الذى حضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذى حضره معه من جنس هذا المال المذ كور فوافي هذا المال المذ كور فيه وزيادته وهذا الذى حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين المذ كور بمافي يده من مثل هذا المال المذ كور من تركته هذا المتوفى الى هذا الذى حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل ويتم المحضر مع لفظة الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة

سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان حضر وأحضره معه ويعيد الدعوى بعينها ويذكر أسامي

حادث بعد القبض فلا يقابل بشئ من الثمن \* اشترى أرضا في ازرع في القياس يقطع الزرع وفي الاستقصان يترك الارض الشهود في يد المشتري بلا اجر الى الحصاد وعن الثاني أنها تترك بأجر اعتبارا بالاجارة قلنا بقاء الاجارة بالجبر لا بالبر لا ابتداءها وعن الامام

أبي حفص بسم الارض الى الشفيع ثم يؤمر بان يؤجر من المشتري الى الحصاده أجزأ نظر المشتري والشفيع وجوابه ما قلنا \* أنكر طاب  
الشفيع موافقة حلفه على العلم وان طلبه عند تلقائه فعلى البتات فان قال المشتري (١٦٧) للقاضي حلف الشفيع بانه ما أخره

حين علمه وطلبه طلبا صحيحا  
اجابه اليه وحلفه فان برهن  
المشتري أنه أخره بعد ما عه  
زمانا بالضرورة ورهن  
الشفيع أنه طلبه كما علمه  
فالبينة للشفيع عنده  
وعنده المشتري الرستاق  
لما سمع البيع قال شفيعه  
شفيعه أو قال شفيعه مراست  
خواسم يافتم كان طلبا ولو  
قال شفيع فاعت بطات لانه  
طلب الشفاعة لا الشفعة

### كتاب الغصب

وفيه ثلاثة فصول الأول  
في وجوب الضمان \* وانه  
سبعة أجناس الأول في  
المقدمة الغصب عبارة عن  
ايقاع الفعل في المحل فيما  
يمكن نقله فلا يتحقق غصب  
العقار عندهما أعنى غصبا  
يوجب ضمانه اذا هلك بلا  
صنع منه بان اندك جبل  
عليه أو غلب عليه الرمل  
أو صارت سبخة أو بحرا  
وبدون فعل في المحل لا يصير  
غاصبا حتى لو منع من  
دخول داره أو لم يمكنه من  
أخذ ماله أو بعد المالك عن  
المواشي حتى ضاعت  
لا يضمن ولهذا قلنا غرة  
البيتان أمانة في يده الا اذا  
تعدى أو طول فنع بخلاف  
ولذلك طبع الحرم فانه مضمون  
بالجزء الا اذا أدى جزء الام  
ونقصاتها بالولادة يجبر الولد  
فيه وفاءه \* والمغصوب نوعان

الشهود والنفقة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم يظهر عدالة الاسلام أو لو كانوا هم عدولا أو  
لشهود عدالتهم بتعديل المزكّن الى قوله حكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه بنسبته أقر هذا المتوفى المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على  
نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضر اياه فيه خطا يا تاريخ كذا  
المذكور فيه ونوفاته قبل أدائه شيأ من المال المذكور فيه اليه وتخليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بعقل هذا  
المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكماً أبرمته وقضيت بنسبته ذلك كما عليه  
بشهادتهم قضاء نفذته مستحقة عاشر ائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاراء بمحض من  
هذين المتخاصمين في وجههما وكانت المحكوم عليه هذا أداء هذا الدين المذكور فيه من تركة أبيه المتوفى  
التي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل \*

محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى \* حضر وأحضره معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي  
حضر أنه كان له على أبيه ويعيد الدعوى التي مرت بينهما ما ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قبض من أبيه  
المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً أو هكذا أقر هذا  
الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير طاعناً أبيه المتوفى هذا قبضاً صحيحاً وأقر أنه  
لادعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب اقراراً صحيحاً جائزاً صدقه المتوفى هذا  
فيه خطا يا وأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر على  
ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفعه هذا بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعوى  
وبأسباب أخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتبنا قبل هذا \*

سجل هذا الدفع \* يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة  
المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بنسبته هذا الدفع  
الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحض من  
هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما يناقض هذا كذا في المحيط \*

محضر في دعوى النكاح \* انما يمكن للمرأة زوج ولم تكن هي فيبدأ أحد ادعى رجل نكاحها ويرزع هذا  
الرجل أنه دخل بها أو المرأة تنكر نكاحها وقعت الحاجة الى اثبات النكاح وكتابة المحضر يكتب حضر  
فلان وأحضر مع نفسه امرأه ذكرت أنها تسمى فلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي  
أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأه هذا الذي حضر ومنسكوحته وحلاله ومدخولته  
بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن  
النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحض من الشهود رجال الاحرار البالغين العاقلين  
المسلمين على صدق كذا وأن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس  
التزويج هذا بحضور أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على الصدق المذكور فيه  
نفسه تزويجاً صحيحاً وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا في مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين  
وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأه هذا الذي حضر وحلاله يحكم هذا النكاح الموصوف فيه  
وتمتنع عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي  
حضر في أحكام النكاح والالتقائه في ذلك وطالبها بذلك وسأل مستلماً فاستلّت وان لم يكن الزوج دخل

غير منقول كالطاحونة والحانوت فان انهدم عند الغاصب بأقفة سماوية أو جاسيل فذهب بالبناء لاضمان عليه عندهما ولو تلف بسكاه  
أو قطع أشجاره ضمن اجماعاً وان هدمه أخر وقطع أشجاره أخر فالملك بالخيار يضمن أيها شاء ولو زرع فيها فالتاجر له وضمن قصاصاً وفي

الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما أنفق ومنقول فان تلف في يد الغاصب أو تلفه من ثلثيا كالكيلى والوزنى الذى ليس في تبعيضه ضرر  
كثير المصوغ والعديد المتقارب (١٦٨) كالبيض والجوز وما أشبههم من العدى الذى لا يتقارب فعله مثله وان غير مثلى كالحيوانات

والذريات والعديدات المتفاوتة والوزنى الذى في تبعيضه ضرر للمصوغ ان تلف أو تلف فعله قيمته يوم غصبه وان انقطع المثل ضمن قيمته يوم الخصومة والثاني رحمه الله تعالى يوم الغصب ومحمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع وان تلفه غير الغاصب في يد الغاصب فالتحليل لئلا ان شاء ضمن الغاصب ويرجع هو على المتلف وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع على أحد وان غصب من الأول غاصب ثان وتلف عنده أو تلفه فالملك بالخيار وقدر الضمان على الثاني وان هلك عند مودع الغاصب فالملك ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان تلف المودع فالضمان على المودع وكذا لو أقره الغاصب أو رهنه فهلك كان للغصب منه تضمين أيهما شاء فان ضمن غاصبه لا يرجع على المرتهن وسقط دينه لئلا الرهن وان ضمن المرتهن والمستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا تلفه فلا يرجع به على أحد ولو أقره الغاصب خير المالك فأيضا ضمن لا يرجع على صاحبه ولو تلفه المستعير

بما يكتب في المحضر ادعى هذا الذى حضر على هذه المرأة التى أحضرها معه أن هذه المرأة التى أحضرها معه امرأته ومنكوحته وحلاله ولا تعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى حضر وبين ولها مثل والداها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والداها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها ورضاها بحضرة الشهود المرضين على صداق كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذى حضر وكيلها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا في الاب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذى حضر وبين والد الصغير وتوأنه يحاضرها بعد ما بلغت يكتب زوجها أبوها فلان بن فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الابوة لآراء كفوئها على صداق كذا وهذا الصداق صداق مثلها وان كان عقد النكاح جرى بين والدى المتدعين حال صغرها وتخصها به يد بلوغها يكتب ادعى أن هذه المرأة التى أحضرها معه امرأته وحلاله ومنكوحته زوجها أبوها فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الابوة من هذا الذى حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضين تزويجا صحيحا وأن أباهذا الذى حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لانه هذا الذى حضر حال صغراته هذا الذى حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الابوة حال نفوذ جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولا صحيحا ويتم المحضر **سجل هذه الدعوى** يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتامها ويدكر أسماء الشهود ولقطة الشهادة الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذى حضر بمسئته على هذه المرأة التى أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عنده من كونها منكوحة وحلالا لهذا الذى حضر شهادة هؤلاء الشهود المسجلين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضرة هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بـ **كورة** بخار احكاما برتمه وقضاء نفقته مستحجا معاشرته صحته ونفادته وألزمت المحكوم عليها طاعة هذا الذى حضر في أحكام النكاح ويتم السجل كذا في الذخيرة \*

**محضر في دفع دعوى النكاح** حضرت فلانة وأحضرت معها فلانا وادعت هذه التى حضرت على هذا الذى أحضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذى أحضرته كان ادعى على هذه التى حضرت وبعد الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذى أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة من قبل أن هذه التى حضرت خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور فيه من هذا الذى أحضرته معها بتطبيق واحدة على صداقها ونفقة عدتها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى راءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وأن هذا الذى أحضرته معها خلعه من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق واحدة على الشرائط المذكورة في مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيحا خاليا عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وأن هذا الذى أحضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التى حضرت وبين هذا الذى أحضرته هذه المخالعة الموصوفة مبطل غير محقق فواجب على هذا الذى أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك وسألته المسئلة فتسئل كذا في الظهيرة \*

**سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم** ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسجلين ان هذه التى حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعد من هذا الذى أحضرته بتطبيق واحدة وأن هذا الذى أحضرته معها خلعه من نفسه بالبدل

فقرار الضمان عليه ولو أقره الغاصب وسله فالملك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيعة والتمن له وان شاء ضمن المشتري المذكور والمشتري يرجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع عما ضمن وان باع ولم يلم لا يضمن وان نقص النقص عند الغاصب ضمن النقصان



الاذا كان النقصان بفعل الغير هيئت في المالك بين تضمن الغاصب ورجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد وان ازداد في يد الغاصب فله المالك أن يسترد منه الزيادة وان زاد في سعر أو بدن أو نقص (١٦٩) ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب

عند الكل وان كان قائما

ردّه الى مالكه ان النقصان

في البدن ضمنه وان في

السعر لا وان تلفه بعد

النقصان ضمنه وقت

الغصب وان استهلكه بعد

الزيادة بان باعه وسلمه الى

المشتري فهلك عند المشتري

فالمالك بالخيار ان شاء

ضمنه قيمته يوم الغصب و جاز

البيع والثمن للغاصب

أو ضمن المشتري قيمته يوم

القبض وبطل البيع وله ان

يرجع على الغاصب بالثمن

وليس له ان يضمن الغاصب

يوم التسليم عند الامام رحمه

الله تعالى \* غصب كدسا فادسه

يجب عليه قيمة الحل وهو

قضب الزرع اذا حصده

وعليه البر وان أحرق كدس

انسان يضمن قيمة الحل ثم

ان كان البر اقل قيمة منه

في السنبل اذا كان خارجا

فعليه القيمة واذا كان الخارج

أكثر فعليه مثله وعليه في

الحل القيمة \* المسلم يضمن للمسلم

قيمته في ستة غصب شيا

فنقص في يده أراق زيت

مسلم أو سمنه وقد وقعت

فيهما فآرة يضمن قيمته

\* الكلب والفهد والباري

المعلم تلفه مسلم يضمن قيمته

عندنا \* السرقين ألقاه مسلم

في أرضه وأتلفه انسان

يضمن قيمته \* غصب مالا ثم

غصب منه غريم المالك فالمالك

المذكور فيه بتطبيقه واحدة في محاسن الخلع هذا وان الخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز تصرفاتهم ما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطبيقه بأشياء متسبب الخالعة المذكورة فيه وفي وجه هذين المتخاصمين حكما أبرمته وقضاء نفذته مستجبة لشرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة \*  
محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل يدعى نكاحا هو هي تقره بذلك يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة كرت أمها تسمى فلانة ورجل كرت أبيه تسمى فلانة فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بمحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وأن هذا الرجل الذي أحضره معه يمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والافتقار له في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهم ما بالجواب وسأل مسألته ما فستألفا جابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وأنا أحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعى هذا نفرأود كرت أمهم ثم وده فسأل القاضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا واحد بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة الالفاظ والمعاني فالقاضي يقضى بالمرأة للمدعى فان أقام صاحب اليدينة على أن هذه المرأة منكوحته وحلله فالقاضي يقضى بينه صاحب اليد ويندفع به بينة المدعى والخارج مع ذي اليد اذا أقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضى بينة صاحب البدن بخلاف المالك المطلق فلو كان القاضي قاضي الخارج بينة ثم أقام صاحب اليد البينة هل يقضى بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضره مع فلانة يعني المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه المرأة بمحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته وبذلك مطالبة المرأة بطاعته والافتقار له ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعه أياها عن طاعته وبذلك كرتاكرار المرأة أو تكرار الرجل أيضا دعواه قبلها هذه وبذلك كرتاكرار النكاح لهذا الذي حضر وأدعى هذا الذي حضر أياها بذلك واقامة الذي أحضره البينة عليه بالنكاح المذكور فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها وفي وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضره امرأة هذا الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما وأحضره شهدا على ما ادعى وقال أنا أولي بنكاح هذه بحكم أن لي يداو بينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه النكاح قبلها وترك المطالبة أياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ولهذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعى الخارج على صاحب البدن أنه طلقها بتطبيقه بأشياء أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه في كتب دعوى الرجل الذي حضر أولا ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه في كتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان أياها منه برضاها بمحض من الشهود على صداق معلوم وأنه قبل تزويجه

( ٢٢ - فتاوى سادس ) بالخيار يضمن أيها ما شاء في المختار فان ضمن الغاصب لم يبرأ وان ضمن الثاني برى الأول وفي الجامع تضمن أحدهما ما لم يلجأ به برأه الا آخر ان رضى من اختار تضمنه بذلك أو قضى عليه به وبدون الرضا والقضاء لا يبرأ الغاصب وللأول أن

يضمن الثاني قبل ان يضمنه الاول للمالك كماله ان يسترده منه لو قائما فاذا استرد الاول اؤضمنه برئ الثاني عن الضمان واستقر الضمان على الاول في المختار (١٧٠) لان الثاني نسخ فعله بالرد والضمان والمشتري من الغائب اذا اعتقه ثم أجاز المالك البيع نفذ

منه لنفسه في ذلك المجلس قبولا صحيحا واليوم هي امرأته وحلاله بهما السبب وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه قبله بعدما كان الامر كما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر (وجه آخر لدفع هذه الدعوى) أن يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلا أن يطلق امرأته هذه طلاقا شأنا ورجعيا فطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما امره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر (وجه آخر) أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالزواج كذا في الذخيرة \*

محضر في اثبات الصداق دينيا في تركة الزوج \* حضرت وأحضرت معها رجلا فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأته فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخلته بشكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا دينيا رادينا لازما وحقا واجبا وصداقا بابتاشكاح صحيح كان قائما بينهما وهكذا كان أقرب به فلان ابن فلان والده هذا الذي أحضرته معها في حال صحته وونه اذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة دينيا على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فرفقه اقرارا صحيحا وصدقة هذه التي حضرت فيه خطابا شافها ثم انه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور فرفقه قبل أدائه شيئا اليها او صار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأته وهي هذه التي حضرت وابنتا الصلبي وهو الذي أحضرته معها لاوارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فرفقه في يده هذا الذي أحضرته معها ما يفي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية \*

محجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى ومجمل الدفع \* يكتب على نحو ما تقدم في محجل دعوى الدين المطلق في تركة الميت

محضر في اثبات مهر المثل \* اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر احتى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها أو خلاها بخلوة صحيحة ثم طلقها وأنكر مهر المثل ولا يتخلوا ما ان كانت الابنة وكلت أباها حتى يدعى الاب بذلك لها فيكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر لابنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضر امرأته هذا الذي أحضره معه بشكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي حضر برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا ديناران الاختار الكبرى أو الصغرى المسماة فلانة أختها لاسيها أو أمها أو لاسيها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي حضر هذه تساوى أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبركة فاذا ذكرنا هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء ويذكر أيضا أن أخت موكلة هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الدراهم أو الدنانير الى هذا الذي حضر ليقبضها هذا الذي حضر لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسئل الى آخره وان لم تكن لها أخت ينظر الى امرأته من نساء عشيرة الاب بمن هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضا لما ذكرنا وان لم يوجد من قوم أمها امرأته هذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدتها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في أول باب المهور وذكره أيضا في مسئلة اختلاف الزوجين في المهر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الاجانب فكان المذكور في أول باب المهور قولها وان كانت هذه المرأة وكلت أختها بذلك يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلة فلانة بنت فلان بن فلان أن موكلة هذه كانت امرأته هذا الذي أحضره بشكاح صحيح زوجها أبوها

العتق عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو أن المشتري من الغائب باعه من آخر ثم أجاز المالك لا ينفذ البيع الثاني وانما ينفذ الاول ولو باعه الغائب من رجل ثم اشتراه ثم أجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع وكذا البيع الاول هنالاهما انفسخ البيع الاول لما عرف أن في البيع الفاسد اذا وصل المبيع الى البائع بأي وجه وصل ينفسخ البيع وانفسخ في ذلك فسخ البيع الموقوف ولو لم يجز المالك ولكن ضمن الغائب جاز البيع ولا ينفذ العتق ولو ملكه الغائب من جهة المالك بارت أو هبة أو بيع بعدما باعه من غيره بطل البيع بظريان البات على الموقوف والمشتري بالخيار ولو باع أو أعتق لم ينفذ بالاجماع \* والمشتري من الراهن اذا باع أو أعتق ثم أجاز المهر من البيع أو العتق نفذ اجماعا وكذا المشتري من الوارث والتركة مستغرقة بالدين \* الغائب اذا أجز الموصوب فالاجر له فان تلف الموصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغائب له الاستعانة بالاجر في أداء الضمان وتصديق الباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا

ليس له أن يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح ولو كانت دابة فاخذ أجرها ثم باعها وأخذ عنها أو تلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع على الغائب ليس له الاستعانة في أداء الضمان بالاجر وقولنا منافع الموصوب غير

مضمون يشمل ما إذا سكن الغاصب الدار المغصوبة وركب الدابة أو عطلها لا يضمن شيئا عندنا (نوع في ردّه) غضب فرسا  
وغصب منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة (١٧١) وعجز المالك عن محاسبة الثاني

ليس له ان يجاسم مع الاول  
لانه لما وصل الى المالك  
فقد برئ الاول عنه \* غضب  
من صبي ثم رده عليه ان كان  
يعقل لاخذوا رد بري والا  
لا \* أنكر ثوب رجل وجاه  
بقيته بجبر المالك على قبولها  
ومعنى الخبر ان ينزل قابضا  
بالتخيلة كما في مسئلة عتق  
المولى عبده على ألف وفي  
الوديعة وغصب العيين  
يتحقق الرد بالتخيلة \* وضع  
المغصوب في حجر المالك فلم  
يعلم به المالك فإثره ذهب  
به أن يفسده أو لا فالهبة على  
الثاني وبرئ الاول وان وضع  
بين يديه لا في حجره وذهب به  
آخر فالضمان على الاول  
أيضا \* أكسأ الثوب  
المغصوب حتى تحرق عليه  
برئ الغاصب عندنا كما إذا  
أطعمه مالكة وان لم يعرفه  
المالك \* برهن الغاصب على  
الرد الى المالك وبرهن المالك  
على الهلاك عند فعد  
محمد رحمه الله تعالى لا يضمن  
الغاصب وعند الثاني يضمن  
ذكره السرخسي رحمه الله  
تعالى

### نوع آخر

غضب أحد النقيدين في بلد  
ثم لقيه في بلد آخر وطالبه  
بها فعليه تسليمه ولا يطالبه  
بالسعر وان اختلف القيمة  
\* غضب عينا ثم لقيه في بلد  
آخر والقيمة في هذا المكان

فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر الى آخره كذا في المحيط  
١ \* محض في اثبات مهر المثل \* ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان تزوجها  
وليها لان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهرها واجب  
الشرع لها مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان اختلاها بها وامها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت  
تساويها في المال وتضاهيها في الجمال ونوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والغلاء  
ومهرها واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها أداء مثل هذه الدنانير الى هذا التي حضرت ان كان  
حرمها على نفسه والا فإياها عرف تعجيله ٢ (دست بيمان) اها من هذا المقدار والله تعالى أعلم \*

٢ \* محض في اثبات المتعة \* يكتب حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته  
معه أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بنكاح صحيح ولم يسم لها مهر عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها  
وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أثواب وسط درع وخمار ومحفة فوجب عليه الخروج  
عن ثلاث و يتم المحضر كذا في المحيط \*

(محضر في اثبات الخلوة) ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلها وأولياها اياها منه برضاها على مهر كذا  
بشهادة عدول حضر وأوأنه خلاها خلوة صحيحة لآثالث معها ما ولا مانع شرعا ولا طبعاً وأنه طلقها بعد ذلك  
تطليقة بآثالث وهكذا أقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فوجب عليه أداء مثل هذه الدنانير اليها والخروج عنها اليها  
وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية \*

٣ \* محض في اثبات الحرمة الغليظة \* يجب أن يعلم بأن دعوى الحرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى  
الحرمة بصريح ثلاث تطليقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي  
حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته هذا الذي أحضرته ومنكوحته وحلاله ومدخولته  
بنكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهماً وكذا ديناراً ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب هذا النكاح وأن  
هذا الذي أحضرته معها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات حرمة غليظة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً  
غيره وأنهم محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة  
الغليظة بينهم ما عدا ما عدا ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته مفارقتها وتخليصة  
سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وإدارار نفقة العدة نفقة مثلها الى أن تنقضي عدتها  
وطالبته بذلك وسألت مسئلته عن ذلك \*

(سجل هذه الدعوى) يكتب عند الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذا الحرمة الغليظة  
على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه الحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالاً له بعد النكاح  
بشهادة هؤلاء الشهود المسجلين فيه بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما ما وكلف المحكوم عليه وهو هذا  
الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر يده عنها وأمرته بأداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه  
وإدارار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل (٣) (الوجه الثاني) أن تدعى الحرمة بإقراره  
(١) قوله محض في اثبات مهر المثل أي من غير وكيل وما تقدم في اثباته بطريق التوكيل لا يها ولا جنبي  
ولا تكراراه معججه (٢) معبرها دستقيمان وهو عبارة عمير سله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر  
(٣) قوله الوجه الثاني أي من أوجه دعوى الحرمة بالطلاق وتقدم الوجه الاول في محضر هذه الدعوى  
وهكذا يقال في الوجه الثالث الا في قريبا جميع العبارة من قوله محض في اثبات الحرمة الغليظة الى  
آخر الوجه الثلاثة من كلام المحيط اه

أكثر أو مثلها أخذها وليس له المطالبة بالقيمة وان كانت قيمتها أقل من ذلك المكان ان شاء أخذ قيمتها في مكان الغصب وان شاء صبر حتى يأخذها  
ثم ولو تغير السعر في مكان الغصب يأخذها الا القيمة لان تغير السعر غير مضمون وان كان العين المغصوب هالكة وهي من ذوات الامثال ان

كان من المكانين متساويا أخذ المثل وان أقل خبرا شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الغصب وان شاء صبر كما مر وان كانت قيمته أكثر هنا فالغصب بالخيار ان شاء أعطاه (١٧٢) المثل في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير

الى مكان الغصب

جنس آخر في غصب الضياع والعقار

غصب من أرض رجل تالة وغيره في ناحية تلك الأرض فكبرت الشجرة التي غرسها عليه قيمة التالة يوم قلعها فان لم يضر قلع الشجرة بالأرض يؤمر بقلعها وان أضر يعطيه صاحبها قيمتها \* رجل قطع أشجار انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الاشجار وضمنه قيمة النقصان قائما وإن تساوى قيمتها مقلوعة وغير مقلوعة لأنني عليه \* أراد سقي زرع أو أرضه فغصه انسان حتى فسد لا يضمن \* الشرب والتوضؤ من النهر المغصوب ان حوّل النهر المغصوب من موضعه يكره والا لا غصب طاحونة وأجرى ماء هافي أرض غيره من غير إذن صاحب الأرض يكره ولا يحل للمسلمين الاتفاق بهذه الطاحونة اذا علوا لابعادة أو اجارة أو شراء طحنا أو غيره \* غصب حانونا وتجبر فيه ويرجى طبيب الربح لانه حصل بالتجارة \* المرور في أرض الغير اذا وجد

أنه طلقها ثلاثا بصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقر في حل صحنة اقراره ونفاذ نصراته أنه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وأنه يسكنها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وأداء صداقها المذكور اليها \*

جعل هذه الدعوى \* على نحو جعل الاول الآن ههنا ذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بانيوت اقرار هذا الذي أحضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) أن تدعى الحرمة الغليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلفه بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما أن لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحث في عينه ونزات الطلقات الثلاث المعقودة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بهذه الحرمة الغليظة بينهما عسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك ويتم المحضر وان كانت تدعى الحرمة بتطبيق أو بتطبيقين يبين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر يذكّر ذلك السبب في المحضر \*

محضر في شهادة النهم وبالحكمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة \* قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه الحاضرة ثلاث تطليقات وأنها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فأثاب بالشهادة على وجهها وساقوها على سندها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا أنهم شهدوا بحسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكّر أسمائهم وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم وأحضر وامعهم رجلا يسمى فلانا وامرأته تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم أن هذا الرجل وأشاروا الى الرجل الذي أحضر وطلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي أحضر وهاتين الثلاث تطليقات ثم انه لا يفارقها ويسكنها حراما فبني على هذا الرجل وهذه فانكرا الطلاق فالحكم في هذه الصورة أن القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما

جعل هذه الدعوى \* يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المخد في ديوان الحكم قبل وتعرفت عن أحوال الشهود ومن اليه رسم التعديل والتزكية بالتأحية فنسبوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به وأعلمت المشهود عليه بذلك وأمكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عمدي بحجزي عن ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضرة من مافي وجوهها الى آخره وأمرت كل واحد منهم بما يفارقه صاحبه الى أن تنقضي عدتها عن هذا الزوج وتنزح بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم يتزوجها الاول برضاها ان شاء \*

محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب \* امرأته لها زوج دخل بها ثم حرّمها على نفسه بثلاث تطليقات بمحضرة من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضي القاضي بالحرمة وأرادت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقتضي بذلك بشهادة شهودها فلذلك وجها أحدهما أن تدعى على رجل حاضر أنه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم أو دينار ونصفها كذا بقية صداقي وأنت ضمنت لي بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فعلى أنه درهم واني أجزت هذا الضمان

معلقا

طريقة لا يحل وان لم يجد طر يقاله ذلك ما لم ينع صاحب الارض فاذا منع حرم عليه المرو لان

التصريح سطل الدلالة وهذا اذا كان المار واحدا فان جماعه لا يباح والمرو في الطريق الحادث ان كان ماله كجعله طريقا

يجوز وان لم يعلم أو علم أنه غصب فهذا بناء على ان المرور في أرض الغصب بلائنه هل يساح اختلافوا فيه قال الفقيه ان علم أن المالك أحسنه حل وان علم أنه غصب حرم وعن الامام الاعظم رضي الله عنه انه اذا كان له حائط أو حائل (١٧٣) لا يحل المرور ولا النزول وان لم يكن

لا بأس به وعن أبي القاسم رحمه الله اذا خفي عليه الطريق يعيش في الأرض المزروعة ولا يبط الزرع \* الاكل من زمين مبان ديهي يساح للكرة وفي الكرم والاشجار ان كان بعصرف أو باجم الا يساح للأكرة وغيرهم أيضا وان لم يعرف طاب وهذا في حصاة الكرة أما في حصاة بيت المال ينبغي للسلطان أن يتصدق به وان لم يفعل لا يأتى \* الشبهة في الحرام أقرب كذا قاله الامام الثاني رحمه الله والمكروه أقرب الى الحرام عند الامام من رحمه الله وعن محمد رحمه الله انه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه

### نوع آخر

هدم بيته وأتى ترابا كثيرا لزينة جدار جاره ووضع فوقه ليئا كثيرا حتى انهم جدارا الجدران دخل الوهن بسبب ما أتى وحمل ضمن هدم داره فانهم من ذلك بناء جاره لا يضمن \* بنى حائطا في ملك رجل بغير إذنه من التراب ان لم يكن للتراب قيمة فالحائط لصاحب الأرض وان للتراب قيمة للباقي وعليه قيمة التراب وان غصب أرضا بنى حائطا فجاء صاحبها وأخذ الأرض فأراد الفاسد النقض ان بنى الحائط من تراب هذه الأرض ليس له النقض ويكون

معلقا بهذا النمط في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي فلانا حرمني على نفسه بثلاث تطلقات فصارت هذه الدنانير المذكورة ديني عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بانها إلى والمدعى عليه يقرب الضمان كما دعت وينكر العلم بوقوع هذه الحرمة فتجيب المرأة بشهود يشهدون على أن زوجي فلانا حرمها على نفسه بثلاث تطلقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب حضرت وأحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته ويذكر دعواها على نحو ما بينا من أوله الى آخر \*

بجمل هذه الدعوى على نحو ما بينا الى قوله فأحضرت المدعية نفرا ذكرت أنهم شهدوها على موافقة دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فأجبتها الى ذلك فشهدوا بعد الاستئذان عقيب الدعوى والانتكار من المدعى عليه بوقوع هذه الحرمة الواحدة بعد الآخر من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (٢) كروا هي مبدعهم كما بين زن حاضر أمده وأشاروا الى المدعية هذه (زن فلان بن فلان بودوا بن فلان وبراير خو يشتن حرام كرده است بسه طلاق و امر روزا بن حاضر أمده حرام است بر فلان بسه طلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى أن يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها وجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي أحضرته اياه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل (الوجه الثاني) أن يدعى على رجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمنيت لي نفقة عدتي ان حرمي زوجي على نفسه بثلاث تطلقات وأنا أجرت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطلقات بتاريخ كذا وأنافي عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى أن تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والخروج عن عهدة ما لزمك من نفقة عدتي بالاداء الى فيقر المدعى عليه بضمن نفقة العدة وينكر الحرمة فتجيب المرأة بشهود يشهدون على أن زوجها فلانا حرمها على نفسه بثلاث تطلقات وأن في عدته زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرمها زوجها فلان على نفسه بثلاث تطلقات ويكتب دعواها من أولها الى آخرها الى قوله وأحضرت هذه التي حضرت نفرا ذكرت أنهم شهدوها الى آخره بجمل هذه الدعوى يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها لايجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها وجوب نفقة عدتها الى أن تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود ومحض من هذين المتخاصمين في جوهها ويتم السجل \*

محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة \* صغير تحتة صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق علم المأنة فقير لا يملك شيأ فرفع أمر هذه الصغيرة أوها بناية عنها الى القاضي حتى يستخاف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوي الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا صورته بعد التسمية والخصية للقاضي الشفعوي قدرع الى بناية (٢) أشهد أن هذه المرأة الحاضرة (٣) كانت زوجة فلان بن فلان وهذا حرمها على نفسه بثلاث تطلقات وهذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان بثلاث تطلقات

لصاحب الأرض والاله النقض \* حفر قبر ادفن فيه آخر ان كان الأرض ملك الأول ينش وان كان أرضا مباحا لا يخرج الثاني ولكن ضمن للأول قيمة حفره \* غصب دارا واستاجرها من المصوب منه والد ليس بمحضرتها ما إذا سكنها المالك أو قدر عليه برئ الغاصب من الضمان

ز فوج المالك الامة المنصوبة من الغاصب برئ عن ضمئها ذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب المشاع لا يتحقق وذكر في الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى (١٧٤) (جنس آخر في الدوايب) بعث رجلا الى ما سئله فأخذ المبعوث دابته وركبها

فهلكت ان كان بين الا مرس والمبعوث انبساط لا يضمن والا ضمن \* ركب دابة غيره فماتت في مكانها فالصحيح انه لا يضمن ما لم يتحول لها عن موضعها عند الامام رحمه الله ذكره في الشافي وذكر السرخسي عند الثاني رحمه الله يضمن وعند زفر رحمه الله لا \* حمل على دابة غيره بلا امره فتورم ظهر الحمار فشقه ما لكان التمل من غير نقصان لا يضمن وان مات أو انتقص ان النقصان من الشق فلا ضمان وان من الورم يضمن الحامل وان اختلفا فقال المالك مات أو نقص من الورم وقال الحامل من الشق فالقول للغاصب الحامل لا تكراره الضمان \* بعث المزارع حماره الى رب الارض على يد ابله فخنق صاحب الارض الابن ان يذهب بالحمار أو بعثه في حاجته حتى ضاع الحمار والابن بالغ لا يضمن وان صغيرا يضمن \* عرج الحمار المقصوب في يد الغاصب ان كان يشي مع العرج ضمن النقصان وان لا يشي أصلا ضمن القيمة كالقطع \* ركب الجمال جلا وقاد جملا آخر خلفه وخاض في نهر كبير فيه الجدي يجري مع الماء كما يكون في الشتاء فاقطع جل وتلف ان كان الناس

الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أمها امرأة الصغيرة فلان بن فلان زوجها منه أبوها فلان ابن فلان بولاية الابوة على صدق كذا يحضر من الشهود تزويجا صحيحا وقبل أبو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبول صحيحا وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئا من الدنيا فانه ليس بمكتسب ولا يمتدح وقد ظهر عجزه عندى عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا عندى بجميع ذلك والتس منى أبوها هذه الصغيرة مكاتبته أدام الله تعالى فضله فأجبت ملتزمة وكاتبته ليتفضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما ما يفصلها بينهما على ما يؤدى اجتهاده اليوم يقع رأيه عليه مستعينا بالله تعالى طالبا منه التوفيق لاصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضي الى القاضي الشفعوى ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه بمخاصم أبو الصغير بين يدي القاضي المكتوب اليه أبو الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي الحنفى وقيم البينة على أن ابنة الصغير المسمى في هذا الكتاب معدم لا مال له وأنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الاتفاق على امراته هذه الخيرة ويطلب من القاضي الشفعوى أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي الشفعوى بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوى قد ورد الى كتاب من فلان بن فلان المتولى لعمل القضا والاحكام في كورة بخاري ونواحيها أدام الله تعالى توقيعه من قبل الخاقان فلان مشتملا على ما وقع اليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الذي يملك الذي يحاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني بمخاصم عن ابنة الصغير فلان وذلك لان فلانا هذا أبو هذه الصغيرة المذكور فرفع الى هذا القاضي أن ابنته الصغيرة المذكورة امرأة غير المسمى فلان بن فلان هذا وحلله بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا منه تزويجا صحيحا وأما فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنته الصغيرة هذا قبول صحيحا في مجلس التزويج هذا وأن ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى النفقة وان زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الاتفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل أبو الصغير فلان بن فلان من القاضي هذا أن يكتب الى وياذن لي في الاستماع الى هذه الخصومة والفصل بينهما على ما يؤدى اجتهادى اليه ويقع رأيي عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامتنعت أمره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضر في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وأحضره معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر لهذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأته هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه معدم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة الى النفقة وأقام شهودا عدولا على أن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفرق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتملت في ذلك ووقع اجتهادى على جواز هذا التفرق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذت بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفرق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرفت بينهما بعد ما صار النكاح بينهما مائوما بعدما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفرقا صحيحا وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وان طلب من القاضي الاصل امضاء هذا السجل فاقضى الاصل يأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضي فلان الى آخر ما جرى جميع ما يتضمنه هذا الذك من أوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب الى فلان بن فلان متضمنة تفرق بينهما هذه الخصومة المذكورة وفيه اليه والاستماع الى البينة والعمل بها ما يؤدى اجتهاد المكتوب اليه ويقع رأيه عليه كان مني وجهت المكتوب اليه فلانا باعنى في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم نائبى هذا وأجرته وأمرت بكتابة هذا الامضاء بتاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق فالطريق فيه ما ذكرنا في الصغيرين الا ان

يخوضون في مثل هذه الحاضرة بلا انكار لا يضمن والا يضمن \* غصب سفينة وركبها فأدركها مال الكهافي لجة البحر بواجرها منه هنا بأجر مثلها الى الساحل من مكان الادراك وليس له نزع السفينة من الغاصب \* اصطبل بينهما وكل منهما فيه بقرة قد دخل أحدهما وشدهما



في جبل واحد فقهره وتحنق بالحبل لاضمان عليه اذ لم يتقبله من مكان الى مكان **حل جلا من القطار أو حار امر بوطا في معلق وضاع الحمار**  
لا يضمن عندهما خلا فالجحد رحمه الله \* جاء الى السفينة مشدودة وحلها ان غرق من ساعته (١٧٥) نمن لواليم ريحا وان بعد ساعة  
لا \* أشلي ذئبا أو أسدا على

هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن  
الاتفاق فان أقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا  
فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة \*  
محض في فسخ المين المضافة رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ  
هذه المين ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها اليها ان كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياها ان لم يكن لها  
ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفى ويلتزم منه الكتاب الى القاضي  
الشفعوى فالقاضي الحنفى يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله تعالى بقاء الشيخ  
القاضي الامام الى آخر القاب رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من  
قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه المين ووقع على الطلاق فصرت محرمة عليه  
بهذا السبب وانه يسكنها حراما ولا يقصر يده عنها لثمة منى مكاتبه في ذلك فاجبت الى ذلك وكتب هذا  
الكتاب اليه لية فضل بالاصفاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اليه اجتهاده ويقع عليه رايه  
وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب  
اليه على زوجها على نحو ما ذكر عند القاضي الكاتب فيقضي الزوج بهذه المين وهذا النكاح الا أنه  
يقول انه اخل الى ولم يقع الطلاق عليها لانه لا يعدم انعقاد المين فيقضى المكتوب اليه بطلاق هذه المين  
وبقيام النكاح بينهما اخذ بقول من يقول بطلاق هذه المين من علماء السلف \*

العين وقد مر  
جنس آخر في العيب يد  
والاماء

غصب جارية فاقبقت في يده  
أو سرق أو زنت وانه نقص  
قيمتها ولم يكن فعل قبل  
ذلك ونقص به قيمتها يغرم  
الغاصب النقصان كما يضمن  
نقصان الحادث من شال  
وعور ولو حبلت في يده من  
الزنا أخذ المالك بنقصان  
ذلك فان زال العيب في يد  
المولى رد ما أخذ بسبب  
النقصان على الغاصب  
وقال الامام الثاني رحمه  
الله ينظر الى ما نقصه الحبل  
وارش عيب الزنا فيدخل  
الاقل في الاكثر وعن محمد  
رحمه الله يضمن الامر من  
جميعا فلوردها الغاصب  
حاصلا وماتت من الولادة  
وبقي ولدها في يد الغاصب  
فان الغاصب يضمن قيمتها  
يوم الغصب ولم يجبر نقصان  
الام بالولد ولوردها بعد  
الزنا حاملا الى المالك فخلدها

هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن  
الاتفاق فان أقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا  
فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة \*  
محض في فسخ المين المضافة رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ  
هذه المين ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها اليها ان كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياها ان لم يكن لها  
ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفى ويلتزم منه الكتاب الى القاضي  
الشفعوى فالقاضي الحنفى يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله تعالى بقاء الشيخ  
القاضي الامام الى آخر القاب رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من  
قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه المين ووقع على الطلاق فصرت محرمة عليه  
بهذا السبب وانه يسكنها حراما ولا يقصر يده عنها لثمة منى مكاتبه في ذلك فاجبت الى ذلك وكتب هذا  
الكتاب اليه لية فضل بالاصفاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اليه اجتهاده ويقع عليه رايه  
وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب  
اليه على زوجها على نحو ما ذكر عند القاضي الكاتب فيقضي الزوج بهذه المين وهذا النكاح الا أنه  
يقول انه اخل الى ولم يقع الطلاق عليها لانه لا يعدم انعقاد المين فيقضى المكتوب اليه بطلاق هذه المين  
وبقيام النكاح بينهما اخذ بقول من يقول بطلاق هذه المين من علماء السلف \*

(سجل في فسخ المين المضافة) \* فاذا أراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوى  
ورد الى كتاب من القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة كذا وناوحيها من قبل السلطان فلان  
مشة على ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق  
بسبب المين المضافة الى النكاح وقد امرني بالاصفاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها  
والقضاء بما وقع في رأيي واجتهادي فامتثلت أمره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلسي ذلك فلانة  
بنت فلان وأحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته  
معها أن هذا الذي أحضرته معها باطل بالنبي بالطاعة في أحكام النكاح زاعما في زوجته وقد كان حلف قبل  
أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع على الطلاق وخمرت عليه بهذا السبب  
والزوج أقر بالنكاح وأتكرر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج سألني الحكم بما وقع عليه رأيي  
واجتهادي فاجتهدت في ذلك ونأملت وتأنيت ووقع رأيي على بطلان المين المضافة الى النكاح عملا مني  
بقول من لا يرى صحة المين المضافة الى النكاح فكتب بطلاق هذه المين وبجل هذه المرأة على هذا الزوج  
بهذا النكاح وأمرتها بالطاعة هذا الزوج في أحكام النكاح بحضور هذين المتخاصمين في وجههما حكما  
أبرمته وقضاء نفذته في مجلس حكى هذا بين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان  
وكان ذلك بعدما أطلعني القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي  
وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رحمه الله تعالى  
صحت كذا من القضاة الكبار فمأرايتهم أجابوا الى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة الى القاضي  
الشافعي الا في المين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تحجة وبراهينهم فيها واضحة والشبان  
يتجاسرون الى هذه المين ثم يحتاجون الى التزوج ويضطرون الى ذلك فلم يجبهم القاضي الى ذلك رجحا  
يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرية \*

(محض في اثبات العنة للتفريق) \* المرأة اذا خاضت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى الزوج

وماتت من الحادث يضمن النقصان بالاجماع ولو اشترى جارية طملا وهو لم يعلم وماتت في يده يضمن النقصان ولو حبلت في يده  
على المولى فماتت في يده من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الا ما نقصته الحمى في قولهم ولو غصب جارية محبوسة أو حبلت وماتت من ذلك في يد

الغاصب يضمن قيمته يوم اذلك العيب \* غصب جارية ثابة أو غلاما ثابا فنهزم عند الغاصب ضمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية ناهدة فانكسر ثوبها عند الغاصب (١٧٦) يضمن النقصان \* غصب عبدا قارئا أو خبازا فتسرى عنده يضمن فيقوم عالما بالحرفة ويقوم

وهو لا يحسن الحرفة فيعزم فضل ما بينهما \* غصب عبدا صغيرا فالقضى عنده لا يضمن \* غصب صبي حرا أو غاب عن يده يحبس الغاصب حتى يجيء به أو يعلم انه مات \* وجد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال لي وقال المالك لا بل لي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمالك للعبد \* أتت الجارية الى النخاس بلاذن مولاه واطلب البيع وذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال النخاس رددتها عليك قال قول للنخاس ولا يضمنها تأويله اذا لم يأخذها النخاس ومعنى الرذآن يأمرها بالذهاب الى منزلها وكان النخاس منكرا للغصب أما اذا أخذ النخاس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاه بغير اذن مولاه لا يصدق \* أودع عبده عند رجل فبعته في حاجته صار غاصبا وفي غصب جارية غنية يلزم قيمتها غير مغنية كما اذا تلف انا ففصة عليها تمثيل تجب قيمتها غير مصورة وفي غصب فاختة أو جملته تقرر عليه قيمتها مفرقة ولو غصب بيخدا أو حمامة يجبي ممن واسط تجب قيمة الحمامة ولا يعتبر تلك الصفة كما قالوا في الحمامة الطيارة والكبش

يدعى الوصول اليها فان كانت بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها للنساء والواحدة العدله تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول المراقع اليين ثم اذا حلف الزوج استحسانا ان حلف ثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول اليها فيؤجل سنة وان أراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما أمهل القاضي الامام فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكونه بخاري نافذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهما بين أهلها يومئذ أمهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسماة فلانة بنت فلان أنه تزوجها نكاحا صحيحا وانما وجدته عنينا لا يصل اليها وثبت ذلك عنده هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب في كتبنا أوجب الشرع في حق الغنيم من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فأمهل القاضي ايام سنة واحدة بالايماء على ما عليه اختيارا كثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وأمر بكتابة هذا الذكر جهة في ذلك وفي يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنتمن وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكرا وقت النكاح فالقاضي يريها للنساء على ما مر فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع عيظه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار لها وان نكل فلها الخيار \*

(محضر في دفع هذه الدعوى) \* ادعى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ونطالبتها اياما بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لأمهال في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما أتم الاختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضاحيا ويقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد أقرت بوصولها اليها \*

(محضر في دعوى النسب) \* امرأتى يدعى صبي يدعى علي رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته أو رجل في يده صبي يدعى علي امرأتان هذا الصبي ابنه من اولده على فراشه حال قيام النكاح بينهما وأدعى رجل في يده صبي أنه ابنه من امرأتها هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأتان في يدها صبي أنه ابنها من زوجها وهذا الزوج يشكره فهذا الدعاوى كلها صحيحة ويجب أن يعلم بان دعوى الابوة ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معها دعوى المال أو لم تكن وذلك بان يدعى رجل على رجل أنى أو هذا الرجل أو يدعى أنى ابن هذا الرجل وذلك الرجل يشكره هذه الدعوى صحيحة حتى اذا أقام المدعى البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضى بينته على المدعى عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل أنى أم هذا الرجل فأقامت على ذلك بينة فان القاضي يقبل بينته أو يقضى بكونها أم للمدعى عليه \*

(صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير يدعى على زوجها أنه ابنها من) \* حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الصبي الذي في حجرها وأشارت اليه ابن هذا الذي أحضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شامت ذكرت في الدعوى وأن على هذا الذي أحضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شامت لم تذكر ذلك في الدعوى \*

(صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى على المرأة أنه ابنها من) \* حضروا حضروا على هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها ان هذا الصبي الذي في يده وأشار اليه ابن هذه المرأة التي أحضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شاء كروا على هذه المرأة التي أحضرها أن ترضع وان شاء لم يذكر \*

النطوح انما اتفقهما يضمن قيمة حمامة غير طيارة وكبش غير نطوح وفي الجارية اذا كانت حسنة الصوت (صورة) لكنهما لا يضمن على حسن صوتها \* دفع غلامه الى آخر مقيد بالقل ليسذهب به الى منزله ففك غله أو قيده وذهب به بدون القبض وأبق

في الطريق لا يضمن \* هدم جدار اقية مصور رجال مصبوغ بالوان يضمن قيمة الجدار والاصابع بلامه ولا يضمن احم ولا يضمن بساط اقية  
تتأهل رجال يضمن قيمته مصورا لان الصلاة تجوز عليه بلا كراهة لان دوسه اهانته (١٧٧) (جنس آخر في الطيور) غصب

بضتين وجعل احدهما  
تحت دجاجة وحضنت  
ال اخرى دجاجة بنفسها  
وأفرختا فالفرخان للعاصب  
وعليه بضتان ولو كان  
مكانه وديعة ظلتى حضنت  
بنفسها للمودع صاحب  
البضعة فتح باب قفص فطار  
الطير وأبواب اصطبل فخرج  
الفرس أو وقع الرق والسمن  
جامد فذاب وخرج لا يضمن  
عندهما خلا فالمحدر حجه  
الله وكذا الوحل قيد عبد  
حتى أتى حلا فالمحدر حجه  
الله قال السر حسي حجه  
الله هذا كله اذا كان العبد  
مجنونا فان عاقلا لا يضمن  
اتفاقا ولو فتح باب قفص  
وقال للطير كس كس أو  
فتح باب اصطبل وقال للبقر  
هش هش أو قال للمهاجر  
هر يضمن اتفاقا ذكر في  
النظم وأجعوا انه لو شق  
الرق والدهن سائل أو قطع  
الحبل حتى سقط القنديل  
يضمن \* زق انفتح فأخذه  
رجل ثم تركه ان كان  
المالك حاضرا لا يضمن وان  
غابا يضمن وكذا اذا تعلق  
زقبا خر فسقط منه فأخذه  
ثم تركه ان المالك حاضرا  
لا يضمن والا يضمن وكذا  
اذا سقط من كم انسان شيء  
فأخذه انسان وتركه ان  
كان المالك حاضرا لا يضمن  
والا يضمن

(صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه) \* حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضر معه ولدته أمه فلا تبت فلان من هذا الذي  
أحضر معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما \*  
(صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه) \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه  
أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولاد على فراشه من امر أنه فلا تبت حال قيام النكاح بينهما الى  
آخره وأما دعوى الأخوة والعمومة وابن الابن لا تصح إلا أن يدعى المال بان كان المدعى زمانا  
في دعوى الأخوة على غيره أو العمومة ويُدعى النفقة لنفسه \* وله وجه آخر أن يدعى الوصية لأخوة المدعى  
عليه من جهة المتوفى \* صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن  
فلانا الميت قد كان أوصى الى هذا الذي أحضر معه نفسه بتسوية أموره بعد وفاته وخلف من تركه في يده  
كذا وكذا وقد كان أوصى لأخوة فلان بن فلان بكذا وكذا ولفلان بن فلان ثلاث أخوة فلان وفلان  
وفلان هذا المدعى وأنه واجب على هذا الذي أحضر معه تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا  
ويطالبه بالحواب فيقر المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أخا فلان وله وجه آخر أن تدعى امرأة  
وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أخي فلان وهذا أخو فلان وأنه كذب في الذخيرة \*  
(محضر في دعوى ولاء العتاقة) \* رجل مات فخار رجل وادعى أن الميت معتق والذي فلان كان أعتقه  
والذي في حياته ومجتمعه وميراثه إلى ما أتى ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا رجعهم اقه نعم إلى  
بفساد هذه الدعوى وبعضهم بجمعها والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملك  
والاعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبد أو قام العبد بينة أنه أعتقه فلان يقضى  
لمدعى الملك ولو قالت بينة العبد أعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمستله في دعوى الاصل \*  
(محضر في دعوى الدفع) \* صورته ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة  
كذا وكذا واليدو أقام المدعى بينة على دعواه فتوجه المحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن الذي  
ادعى نلقى الملك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طاعتا أن هذه العين ملك أخي فلان  
وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعوا إلى باطله به - إذا  
السبب فأنفقت أجور المقتنين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من  
مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان أو في أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك أنفقت  
الاجوبة أيضا أن القاضي لا يكلفه ذلك لانه قديين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك  
كذا في فصول الاستروشي \*

(محضر في اثبات العصبية) \* حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه  
يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى أبي بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا  
الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن خلف من الورثة زوجته  
تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنته تسمى سعادة وابن عمه لهذا الذي حضر له ابن عمر وسعد المتوفى  
كان ابن أحمد وأحد والدة المتوفى مع عمر والدة الذي حضر كانا أخوين لاب أبيهما عبد الله بن عمر  
توفى وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضر معه من الدنانير النسيب اورية اثني عشر ديناراً وصار ذلك  
بموته ميراثا عنه له ولأعلى فرائض الله تعالى للزوجة الثلث وللبنات النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذي  
أحضره في علم من ذلك فوجب عليه تسليم نصيبه من ذلك اليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين  
سهما وطالبه بذلك وسأل مستلته وسئل فأجاب بالفارسية (مر الزميراث خواركي ابن مدعى علم ليست)

(١) لاعلم لي بوراثه هذا المدعى

(٢٣ - فتاوى سادس) (جنس آخر في الثياب) غصب ثوبا فخرق ان يسير اخضعه النقصان والثوب للمالك وان كثيرا  
فاحشا ينتفع به بالخياطة انتفاع الثوب بخير ان شاء أخذ من ضمنه النقصان وان شامره كه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا



النوم الثاني لا يبرأ لأن في الأول يجب الرقالي النائم وقد وجد في الثاني يجب إلى القطن ولم يوجد والحاصل أن في إعادة الخاتم إلى اصبع النائم والخلف إلى رجله والقلنسوة إلى رأسه الامام الثاني رحمه الله يعتبر انعقاد النوم (١٧٩) في إزالة الضمان كاذر هنا ومحمد رحمه

الله يعتبر انعقاد المجلس حتى اذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نوم آخر ولم يذكر مذهب الامام والعصم من مذهب الامام أنه يعتبر التحويل للزوم فاذا لم يحوله عن مكانه وأعاده إلى اصبعه أي اصبع كان أو رجله زال الضمان عنه وان حوله ثم أعاده في ثالث النومة أو غير ذلك لا يبرأ ما لم يرد إليه حال القطة \* غصب سرجا من ظهر دابة ثم أعاده إلى ظهره لا يبرأ عن الضمان \* غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها في كيسه وهو لا يعلم يبرأ \* شجرة الجوز أخرجت جوزات صفارا وأنفها انسان يضمّن نقصان الشجرة فينظر بكم يشتري بهذه الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل \* كسر بضعة انسان فاذا هي فاسدة أو درهمه فاذا هو مستوفى لا يضمن \* هشم آنية صفرا أو نحاس لانسان وهي تباع وزانها له ان يتركه عليه ويضمنه القيمة وان شاء أخذه ولا يضمنه شيئا وان كان يباع عددا فله الخيار المذکور وضمنه النقصان لان في الأول لو ضمنه يكون الفضل بازا الجوده وفي الثاني لا يؤدى إلى الربا \* من رق صك انسان المختار أنه ينظر إلى قيمة الصك مكتوبا

هذه الذناب بكونه ميراثا له وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه إلى آخره  
يجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضا فان ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه أقر وألا أنه من ذوى الارحام كان دفعا لدعوى العسوية لمكان التناقض  
محضر في دعوى حرية الاصل محضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب خطه بتمامها وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر حر الاصل والعلق لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حر الاصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضا وهذا الذي حضر ولد حر على فراش أبويه الحريين هذين لم يرد عليه ولا على أبويه هذين رقوط وان هذا الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب وقال (١) (ابن حاضر أمده ملك من است ورفيق من است ومرا از آزادی وی علم نیست) وأحضر هذا الذي حضر نفرا ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فأجبتهم اليه واستشهدت بهم ودفعهم وشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة إلى آخره

يجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامه ويكتب أسامي الشهود وألفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حر الاصل حر الوالدين لم يرد عليه ولا على والديه رقوط وأمرته بقصر يده والكف عن مطالبته إياه بالطاعة في أحكام الرق

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا هذا الذي أحضره وموقوفه وأنه أعتق هذا الذي حضر في حال صحته وثبات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كإعطائه لوجه الله تعالى وطلب الرضاه عتقا صحيا جائزا نافذا بغير بدل وأن هذا الذي حضر اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته إياه بالطاعة أو دفعه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصر يده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسئلته

يجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حر الاصل الكافة غيره ولي عليه بالسبب المذکور وهو اعتاق هذا الذي أحضره مع نفسه إياه ويطلب ان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه بشهادة الشهود المسمين ويختم السجل

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهة غيره ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا وموقوفه فلان بن فلان وفي يده ويحت تصرفه وأن فلانا عتقه من خالص ماله وملكه مجابا بغير بدل لوجه الله تعالى وابتغاء لرضاه وطلب الثواب وجناته وهو بائن أليم عقوباته وصار هذا الذي حضر حرا باعناق المذکور فيه وأنه اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره استعبده مع علمه بغيره ظلمًا وتعديا فواجب عليه قصر يده إلى آخره

(١) هذا الذي حضر ملكي ورقبي ليس لي علم بغيره

ولا ينظر إلى المال ولو من رق دفتر حساب انسان يعطيه بكم يشتري به إلى خراف فأخذ منه تغار باذنه فسقطت وكسرت لا يضمنها ويضمن ما سواها \* ألق أحد مصرعي الباب أو أحد المكعبين أو الخفين فالملك بالخيار ان شاء سلم إليه الواحد الباقي وضمنه قيمتهما والاختار خلافه

وسأق ان شاء الله تعالى \* غصب شأوقبض الحفظ وأجاز المالك حفظه كاقبض يرى من الضمان وان اتفق به وأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا وأدع رجل مال الغير وأجاز المالك يبرأ (١٨٠) عن الضمان وعلى هذا إذا قال المغصوب منه للغاصب أودعك أو أجزتك لتعفظه

ثم هلك في يده لا رواية فيه ولقائل أن يقول يجب أن يضمن \* نظر إلى دهر غيره وهو مانع حين أراد الشراء فوقع من أنفه دم وتنجس ان يذنه لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن غير ما كول يضمن النقصان وان كان ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك الدهن \* أخذ في الحمام فنجس وأعطاه الآخر فسقطت من يده الثاني وثقت لا يضمن الأول ولا

الثاني \* أحفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار يضمن أن كان ظهر البيت المنهي عنه إلى الطريق أو إلى السكة وان قال - فحفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى أخرى من الأولى قال المصدر لا يضمن وقال بكر يضمن \* ذهب الضيف وترك شيئاً عند المضيف فتهب المضيف به فغصبه منه غاصب ان غصبه في المدينة لا يضمن وان خارجها يضمن \* برهن المالك أن قيمة المغصوب كذا والغاصب على أنه كذا

فبينة المالك أولى وان لم يكن للمالك بينة فأراد الغاصب أن يبرهن فقال المالك أحلفه ولا أريد أن يبرهن له ذلك \* برهن المالك فشهد أحدهما ان قيمة المغصوب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا يقبل \* جاء الغاصب بشئ وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غير قال الغاصب \* (سجل ادعى عليه أنه غصب منه جبة فقال الظهارة لك لا غير قال قوله \* قال غصبت منك الجبة ثم قال الحسولي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل في أو هذه الدار والبناء في أو هذه الارض والاستجار في لم يصدق في الكل

\*(محضر في دفع هذه الدعوى) \* فنقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وموصورة كتابته \* حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملوكه وأنه خرج عن طاعته ومطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الاصل والعلق لما أن أباه فلان بن فلان بن فلان وأمها فلانة بنت فلان بن فلان وهما كائنا من من الاصل وهذا الحاضر ولد علي فراش هذين الاوين الحرين لم يجر عليه ولا على أبويه هذين رق وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فوجب عليه الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل ويتم المحضر

\*(سجل هذا المحضر) \* يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا الحاضر حر الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهدوا به بمحض من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجلس قضائي وحكمي يضاري وقضيت بصدقه ذلك كله وقصرت يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعته عنه طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بائعه ان كان قد اشتراه من غيره ونقده الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا وفي كل موضع وقعت الحاجة إلى اثبات الحرية يجب أن يكون اثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد الرق على المملوك ويقم البينة ثم ثبت المملوك حرته بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعى عليه الاعتراف من جهته مدعى الرق وموصورة كتابته \* حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أنه حر لما أنه كان مملوكاً ومرفوقاً لهذا الذي أحضره وان هذا الذي أحضره أعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجهه كلها اعتاقاً صحيحاً جائزاً نافذاً وصار هذا الحاضر حراً بسبب هذا الاعتراف وهذا المحضر مبطل في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة والانتقاده في أحكام الرق ويتم المحضر

الا تشر على اقرار الغاصب به لا يقبل \* جاء الغاصب بشئ وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غير قال قوله \* قال غصبت منك الجبة ثم قال الحسولي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل في أو هذه الدار والبناء في أو هذه الارض والاستجار في لم يصدق في الكل



**الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرمه** غصب ساحة وأدخلها في بانه ينقطع حق المالك ولو ساحت بغيره عليها لا ينقطع وقار الكرخي اذا كان قيمة البناء أكثر من ينقطع حق المالك وبعض المتأخرين أفتوا (١٨١) بمختار الكرخي رحمه الله تعالى ونحن نفى بجواب الكتاب اتباعا

**(سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الأول)** \* لأنه ههنا يكتب وكون هذا الذي حضره المالك لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بسائر الاحرار بهذا السبب وكونه يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر ويتم السجل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعى عليه الرق الاعتاق من جهة غير مدعى الرق وصوره كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أن هذا الحاضر كان عبدا وملكوا كالفلان بن فلان الفلاني وأنه أعتقه من خالص ماله وملكه مجبا بغير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لمراضاته وهر بامن أليم عتاقه وشديده ذاب في حال صحة عقله وجواز تصرفه في الوجه كله واليوم هذا الحاضر بحسب هذا الاعتاق المذكور الموصوف فيه الى آخره

**(سجل هذا المحضر على نحو ما بينا)** \* الآن القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور فيه وهو اعتاق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا الحاضر مملوكا لفلان بن فلان الفلاني يوم الاعتاق المذكور وفيه ويتم السجل كذا في المحيط \*

**(محضر في اثبات التدبير والاستيلاء)** \* واذا وقعت الحاجة الى اثبات التدبير والاستيلاء فلا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فان طريق اثباته أن يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدبر أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان مملوكا لفلان وأنه دبره وأعتقه عن دبره وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء لمراضاته من غير طمع في حطام الدين بتدبير اصحيجام من ماله وملكه وأنه اليوم مدبره أو يقول انه استولد هالو كان المدعى جارية ادعت أنها أم ولد لفلان يسمى فلانا ولدته على فراشه وملكه وأن أم ولد وأن هذا الذي أحضره يسترقها ويستعبد هابغير حق فواجب عليه قصر يده عن مطالبة الجواب كذا في الظهيرية \*

**(محضر في دعوى التدبير)** \* رجل دبر عبده تدبيرا مطلقا ومات بعد التدبير وخلف ورثه وأنكرت الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدبر الى اثبات ذلك بالبينة وكذا المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبدا مملوكا لفلان بن فلان والده هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائعا غائبا تدبيرا مطلقا وأن فلانا والده هذا الذي أحضره مات وعق المدبر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر الى آخره

**(سجل هذا المحضر)** \* اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والده هذا الذي أحضره حال كونه مملوكا موصوف في نفسه من خالص ماله وملكه تدبيرا اصحيجام مطلقا لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان وقد خلف فلان والده هذا الذي أحضره من التركة من ماله في يد وارثه هذا الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه وأن هذا الذي حضر حر اليوم لا سبيل للاخر عليه بسبب الرق بل بسبب الولاء بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاء فثبت كذا في النخبة \*

**(سجل في اثبات العتق على الغائب)** \* يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي بكونه بخاري فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن لهذا الحاضر على هذا المحضر كذا كذا دينار وبين نوعها وصفته هاتيا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسألته عنه فسل فانكر أن يكون عليه شيء لهذا الذي حضره فاحضر المدعى رجلين ذكر أنهم شاهدا وهما فلان وفلان وذكر المدعى والشاهد أن أم مولى فلان بن فلان أعتقه

السفينة أو ابر يسما وخطابه بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خراخلها فالملك يأخذها بغير شيء اذا خلاها بما لا قيمة له وان بالقاه الملم اختلفوا وان بالقاه الخ ل ان صار خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان بعد زمان فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى وعلى قولهما بقي مشتركا بينهما على قدر خليم ما ولو جلد ميتة قد بغها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه وأخذ الجلد وان أتلغه الغاصب

لشيوخنا وبعض مناخ خوارزم حين وقع الاجلاء والخرق بخوارزم وتفرق أهلها أي سبائهم عشر سكان الارض الخالية حال غيبة ملا كهانم جاء الملائكة أفتوا بأن البناء لو أكثر فية يعطى الباقي القيمة للمالك الرقبة وان الرقبة أكثر قيمة البناء لصاحب البناء ويملكها صاحب الرقبة والدليل عليه ما أجاب به صاحب المحيط حين استفتى عنه بالنظم فتوى شرع اندرين صورت حيث نزيلك أهل علم هدى مردكي ساحتى كرفت بغصب واندر وخانها ناهنا قيمت آن بناس يشتر است حيث مان راجواب در فتوى بتفضل بيان بفرمايد تا يا شد ثواب بر عقي فأجاب اين جافت جو كردان مردك باشد اورا سزاي ولوم ادي قيمت عرصه في تواند خواست ليك بر كندن برهاني حق تعالى است اعلم العالم بنوشيت اين جواب يامعني آنك نامست من ورا محمود بدرش احمد است بيربي ولو غصب لو حوا وأدخله في السفينة أو ابر يسما وخطابه بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خراخلها فالملك يأخذها بغير شيء اذا خلاها بما لا قيمة له وان بالقاه الملم اختلفوا وان بالقاه الخ ل ان صار خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان بعد زمان فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى وعلى قولهما بقي مشتركا بينهما على قدر خليم ما ولو جلد ميتة قد بغها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه وأخذ الجلد وان أتلغه الغاصب

لا ضمان عليه عنده والضابط في هذا الباب ما ذكره في نظم الفقه ما يوجب المثل بال ضمان اذا غرم غير مسئلة خمسة عشر كرا باسناطه ثوبا  
أو حديدًا اتخذته إناء أو سيفًا أو قوطوعا (١٨٢) أو حنطة قطعته فعليه المثل أو ساحة فأدخلها في بنائه أو لحا فطبخه ضمن المثل أو القيمة

على الاختلاف أو شاة فذبحها  
وسلخها وأرأبها ملكها وعليه  
قيمة الصحيحة أو جوبوا فبذرها  
في أرضه أو عصير افصار خرا  
أو خرخلها أو غز لا فئسجه  
أو قطنًا فغزله أو دقيقًا فخبزه  
أو بياضًا فكتب عليه أو بيضة  
فخضها تحت دجاجة أو أربعة  
عشر لا يوجب الملك شاة  
فذبحها أو سلخها للغصوب  
منه أن يستردّه ويضمنه  
النقصان وإن شاء تركها  
وأخذ قيمتها حية قطع ثوب  
غيره أو عصب قلب فضة  
فكسره أن شاء أخذه  
مكسورًا ولا يضمنه وإن  
شاة تركه عليه وأخذ قيمة  
القلب من الذهب وإن القلب  
من الذهب ضمنه من الدراهم  
غصب نفقة فغصب ففسد كماله  
ملكها أو يأخذها صاحبها  
ولو ضرر بها كذا عنده  
وبردها على صاحبها غصب  
ثوبًا فصبغه يطع به المالك  
ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه  
الغاصب ولو هبت الريح  
بثوب إنسان وألقته في صبغ  
غيره فعلى هذا غصب عبدا  
فأبقي عنده لم يملكه ويخبر  
صاحبه إن شاء مكث حتى  
يرجع وإن شاة رفع إلى  
الحاكم حتى يضمنه غصب  
غز لا فئسده أو محلولًا فئسده  
أو قطنًا فخبزه أو دقيقًا أو  
سويقًا فئسده ضمن أو أرضا

حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع إلى شهادتهم ما فشم لنا بعد الدعوى والجواب بالانكار عقيب  
الاستشهاد الواحد بعد الاستماع إلى شهادته صحيحة متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت  
عليهم ما وهذا مضمون تلك النسخة فلم يسألوا الشهادته على وجهها ذلك المدعى عليه في دفع هذه الشهادة أن  
هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان الذي زعم المدعى والشاهدان أنه أعنتهما وقد كذبوا في ذلك  
لم يعنتهما فلان فعرضت ذلك على المدعى هذا فقال انهما حران وإن مولاهما قد أعنتهما ما حال كونهما  
مملوكين له اعتنا فاصححا وإن كان على ذلك بينة فلكفته إقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر نفرًا ذكر  
أثم شهوده على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع إلى شهادتهم فسمعت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم  
حرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما وكونهما أهلا للشهادة وسألني المدعى هذا الحكم بحرية هذين  
الشاهدين وبكونهما أهلا للشهادة والقضاء به بالمال المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فأجبته إلى ذلك  
وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما حال كونهما مملوكين له اعتنا فاصححا وبكونهما أهلا  
للشهادة وقضيت للمدعى هذا بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما أبرمته  
وقضاء نفذه ويتم السجل فإذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وأنكر  
الاعتاق لا يلتفت إلى إنكاره ولا يحتاج العبد إلى إقامة البينة على المولى لأن المشهود له ادعى حرية  
الشاهدين على المشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لأنه لا يتمكن من إثبات حقه على المشهود  
عليه إلا به ذا المشهود عليه أنكر ذلك وصح منه الانكار لأنه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه إلا  
بالانكار للحرية والاصل أن من ادعى حقا على الحاضر لا يتوصل إلى الإثبات إلا بالبينات سببه على الغائب  
ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصار إقامة البينة على المشهود عليه كإقامتها على المولى الغائب كذا  
في المحيط \*

\* (محضر في إثبات حد القذف) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره  
معه قذفه قذفاً يوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب  
التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب  
عليه التعزير في الشرع زجره عن مثله وطالبه بذلك وسأل مسألته

\* (محضر) في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهما كان موضوعاً في موضع كذا  
من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعى أن حلفت أني  
سرق من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فأنا أعطيك مثل ثلاث الدراهم خلف المدعى على دعواه  
وأعطاه المدعى عليه نصف هذه الدراهم وأعطاه في النصف الباقي خطاً ثم أراد المدعى عليه استرداد ما دفع  
اليمن الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى كتب في الجواب  
أن المدعى عليه أن أعطى النصف والتزم النصف صلحاً عن دعوى المدعى وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إعطاء  
الباقى وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاه خطاً بالباقي بناءً على عين المدعى  
ووافقا بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن يمين المدعى لا يستحق  
على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا اصطلحا على  
أن يحلف المدعى على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه ضامن للمال المدعى به أن الصلح باطل

\* (محضر فيه دعوى سرقة) رجل خباز ادعى على رجل أجلسه على دكانه ليبيع له الخبز بمن الناس  
وبأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخباز ادعى مبلغاً معلوماً من المال  
وقال أنك سرق من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنه أكلت كل يوم خمسة دراهم

فبقي فيها وزرع أو غرس أو لبث فطبخه مصرّة أو خبزاً فترده أو لحا فخبزه أو أودراهم أو دنانير فكسرها ولو أنلف  
تألف حصير إنسان أن أمكن أعاده على الحالة الأولى يوم مر به كما ذكر من إنسان سلم إنسان ولو حل شرًا نعل رجل إن كان النعل مثل الذي

يستعمله العوام لائش عليه وزع باب الدار عن مكانه وحل سرج رجل على هذا  
بالنقد المغصوب جارية أو ثوباً أو زقجهم امرأة حل له وطأ المرأة ليس الثوب ذكره (١٨٣) في المنتقى ولو اشترى الثوب المغصوب  
لا يحل له ولو تزوج على الثوب

من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الأتية أخذ من مالك الخبز شيئاً أو صاحب الدكان يتكرر  
ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فوجب على هذا الذي أحضره معه أحضار هذه الدراهم بمجلس القضا  
ليتمكن المدعي من إقامة البينة عليها قيل هذه الدعوى لا توجه على صاحب الدكان من جهة الخبز لأنه  
ما في السبب أنه يريد إثبات إقراره بأخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى لأنه لو ثبت ذلك  
كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لأنه لما تصفهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك  
اليوم وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا الرجل أذهوليس يخصم عنهم وإن كان الخبز أذيع عليه أن قلت أني  
أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للشئري أيضاً لا تصح الدعوى لأنه إذا قصر من الخبز  
المبيع وأخذ الثمن تماماً كانت الدراهم التي هي بمقابله التقصان ملكاً للشئري فلا يكون للخباز ولاية  
الاسترداد كذا في الذخيرة \* وهكذا في فصول الاستروشي \*

محضر في دعوى شركة العنان صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر اشترك  
مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهم ما كذا ادعى أن يتصرف في مال  
الشركة ويتصرف كل واحد منهم ما يراه على أن ما حصل من الربح فهو بينهم نصفان وما كان من ضيعة  
أو خسران فهو عليهم ما على قدر رأس المال لكل واحد منهم ما وأحضر كل واحد منهم رأس ماله في مجلس  
الشركة وخطأها ما حتى صار المالان مالا واحداً وجعل جميع مال الشركة في يده هذا المحضر وأنه تصرف  
فيه وبيع كذا وكذا فوجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وإن كان  
بالشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصلح ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من  
الشركة المال في المين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخط كل واحد منهم ما رأس ماله رأس مال صاحبه  
على ما ينطبق به الصلح من أوله إلى آخره بتاريخه وجعل جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وأن  
هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فوجب عليه رد رأس مال هذا الذي أحضره مع حصته من الربح إلى هذا  
الذي أحضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر

محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي أحضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي  
أحضره معه قبل هذا الذي أحضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح  
ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه قامه المال وسلم إليه رأس ماله وحصته من  
الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جله ذلك اليه ويتم المحضر

محضر في إثبات الوقفية \* حضر وأحضر فادعى هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صلح  
القاضي فلان بإثبات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صلح  
صدقة أو رد مع نفسه وينسخ الصلح إلى آخره وهذا مضمون الصلح ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا  
الصلح من إيقاف فلان بن فلان الفلاني هذا هذه الضيعة المحدودة في هذا الصلح الذي ينسخ في هذا المحضر  
من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطبق به هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا  
المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيعة المحدودة فيه ملكاً لهذا المتصدق وفي يده إلى  
أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولي وهو المذكور راسمه ونسبته في الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله  
إلى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه  
وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فوجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي أحضره ليراعى فيها  
شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسأله فستل هذا إذا أتى المدعي بصلح الوقف وإن لم يكن في يد المدعي  
صلح الوقف يكتب فادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه أن جميع الضيعة التي هي عشر ديرات

من أعمامنا أنه لا يملك إلا بأحد الأمور الثلاثة وقالوا جميعاً التفتوى على قولهما قال في النوازل غصب لحاف طبخه ملكه الغاصب بإدائه الضمان  
أو بالقضاء بالضمان أو برضا الخصم وبعد الملك لا يحل له الانتفاع لاستفادته بوجه حيث كلما لوك بالبيع الفاسد عند القبض إذا

اشترى  
المغصوب يحل وفي الجامع  
الصغير قال المسئلة على  
وجوه أضاف إليها وقد منها  
أو أضاف إليها وقد من  
غيرها وأضاف إلى غيرها  
وتقدمها أو أطلق يباح في  
الكل إلا إذا أضاف إليها وقد  
منها وبه أفق الفقهية أبو  
الليث وقال الصدر الكل  
مكروه وأطلق جواب  
الجامع يدل عليه غصب ألفاً  
واشترى بها جارية فباعها  
بالدين تصدق بالربح وقال  
الثاني رحمه الله تعالى  
لا يتصدق به أصله الورع ربح  
في الوديعة بالتصرف بطيب  
له الربح عنه بالضمين  
خلافهما ولو غصب ألفاً  
واشترى بها طعاماً يساوي  
ألفين فأكله أو وهبه  
لا يتصدق بالربح إجماعاً  
شرط طيب المغصوب للغاصب  
عندهما إذا ما الضمان إلى  
المالك وعند الإمام رحمه الله  
تعالى لزوم البدل عليه حتى  
إذا غصب طعاماً ومضغه  
وابتلع عنه ابتلع الحلال  
وعندهما ابتلع الحرام فيجوز  
في عينه لا بأكل الحرام  
ويعذب على كل طعام  
الحرام كما يعذب على غصب  
الطعام وكان الإمام مولانا  
نجم الدين النسفي رحمه الله  
ينكر أن يكون هذا قول  
الإمام ويقول أجمع الحقون

جعل له صاحبه في حل أصله ما روى انه عليه الصلاة والسلام أبي ان يأكل من لحم الشاة التي ذبحت على أن يؤتى غنمها وقال أطعموها لاسارى  
 دل الحديث على عدم باحة الاكل ولزوم (١٨٤) التصديق والمالك للغاصب قبل أداء الضمان اذا لامر بصدقة ملك الغير لا يصح

### المثالث في مسائل الضمان

الجاني أمر العوان بالاخذ  
 فباعتبار الظاهر لا يجب  
 الضمان على الجاني وباعتبار  
 السعي يجب عليه فيما أمل  
 عند الفتوى وعلى الاخذ  
 ضمان على كل حال ويرجع  
 على الامر ان دفع المأخوذ  
 اليه وان هلك أو استهلك لا  
 وأن أنفق في حاجة الامر  
 بامر فهو بمنزلة المأمور  
 بانفاق مال نفسه في حاجة  
 الامر استخداً م عبد الغير اذا  
 اتصل به الخدمه غصب  
 كقبضه بلائنه حتى اذا  
 هلك من ذلك العمل يضمن  
 وان لم يتصل به الخدمه  
 لا يضمن علم انه عبد الغير  
 أم لا وجعل الخاتم في خنصر  
 اليمنى أو اليسرى استعمال  
 لاحفظ وفصل شمس الأئمة  
 وهو الصحيح والادخال في  
 غير الخنصر حفظ وفي الخنصر  
 استعمال وان جعل القوس  
 في جانب الكف وعلمه  
 الفتوى أخذ اللقطه ليعرفها  
 ثم ردها الى مكان الاخذ  
 ان قبل التحويل يرى عن  
 الضمان وان بعد التحويل  
 لا حتى يردها الى صاحبها  
 ولا يبرأ الغاصب برد الدابة  
 الى الربط حتى يسلمها الى  
 صاحبها الا عند زفر رجه  
 الله تعالى واستحسن محمد  
 رحمه الله تعالى فيمن أخذ  
 من بيت رجل ثوباً ولبسه ثم  
 نزع وجعله في مكانه أو أخذ

الارض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قري كورة بخاري  
 بمحله كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها ليق طريق العامة والطريق بهذه النسبة  
 في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا والرابع ليق الطريق واليه المدخل بحدودها كلها وحقوقها  
 ومراقفها وقف مؤيد حبس معروف وقفها وتصديق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حياته وصحته  
 وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستغل بافضل وجوه الاستغلال بما يرضى الله تعالى من غلتها  
 يبدأ بما فيه عمارتها ومرتباتها واصلاحها ثم يصرف الفائض من غلتها الى اصلاح مسجد داخل كورة  
 بخاري في محله كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف  
 الفائض منها الى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيعة المحدودة في يوم الايقاف المذكور فيه ملكاً لهذا  
 الواقف وفي يده وقد سلم الواقف هذا جميعها الى ابنه فلان أو الى فلان الاجنبي به - دما جعله قيمته أمثولاً  
 لامر ها وقبل فلان منه هذه القوامه وهذه الولاية قبولاً صححاً وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه - قبضا  
 صححاً واليوم جميع ما بين حدوده ووقفيته فيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي هذا الذي أحضره  
 غير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضيعة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر الى  
 هذا الحاضر ليراعى فيه شروط الواقف هذا واطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك فاستل فاجاب بالفارسية  
 ١ (مرأه از وقفيت اين محدود علم نيست و بيان مدعي حاضر آمد سپردني ني) وأحضر الذي نفرا  
 الى آخره

سجل هذه الدعوى وهذا المحضر يقول فلان القاضي وبذكر دعوى المدعي بتمامها وشهادة شهود المدعي  
 مع الاشارات في مواضعها بتمامها الى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيعة المحدودة  
 فيه وقفاً صححاً من جهة فلان على الشرائط المبينة والسبل المذكور فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه  
 اياها الى فلان بعد ما جعله متولياً بمألة المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء  
 الشهود المعدلين وكونه في يد المدعي عليه هذا غير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان  
 الواقف قد رجع أو وقف بعد ما سلم الى المتولى فصوره المحضر أن يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعي  
 هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكور فيه على هذا الذي أحضره  
 وهو الواقف أنه وقف جميع الضيعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حياته  
 على الشرائط المذكور فيه وأن هذا الواقف سلم جميع الضيعة المحدودة المذكور وقفيته ما فيه الى فلان  
 المتولى وأنه قد بد هذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فازالها عن يد  
 المتولى وأعادها الى سائر أملاكه فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى المتولى فلان ليراعى شرائط  
 الوقفية هذه فيها واطالبه بذلك وسأل مسأله فاستل فاجاب بالفارسية ٢ (اين محدوده ملك من است  
 ودر دست من وبكسي سپردني ني)

سجل هذا المحضر الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في وجهه بمألة هذا  
 المدعي بجهة الوقفية المذكور فيه ولزمها وأبطلت رجوعه عنها وقصرت يده عنها لا بقول من يرى  
 هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمت الى متولها فلان بعد ما ثبت عندي هذا الايقاف والتصديق  
 المذكور فيه وبتم السجل كذا في المحيط \*

(١) لا علم لي بوقفية هذا المحدود ولا أسلمه لهذا المدعي الحاضر (٢) هذا المحدود ملكي وهو في يدي  
 ولا أسلمه لاحد

دابة من آربه ثم ردها الى موضعها لا يضمن استحساناً ولو في كسبه ألف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد أيام محضر  
 يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير ولا يبرأ ردها الى الكيس ركب دابة غيره ثم نزل وتركها مكانها يضمن على قول الثاني رحمه الله والعصم أنه

لا يضمن عند الامام رجحه الله حتى يحولها عن موضعها واذا لم ينوب غيره ثم نزع ووضع في مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قبضا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال (١٨٥) وعن الثاني رجحه الله فيمن عقد

على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا ان يجدوها فهو ضامن بالحدود وكذا كل من أخذ متاع انسان في دار صاحب المتاع وجده فهو ضامن وان لم يخرج ولم يجده فلا ضمان الا ان يهلك من فعله أو يحولها عن مكانها في الاولى أو يخرجها من الدار في الثانية \* أتى سوقا يبيع الزجاج أو غيره وأخذناه لينظر فيه فوقع منه وانكسر ضمن والقياس والاستحسان في هذا واحد وليس ما وضع للبيع نظره يدخل الرجل منزل غيره بغير أمره \* أودع عنده ثيابا وأطلب ثيابه فدفع اليه ثيابه وكان أودع فيها ثوب نفسه أيضا فأخذ المودع الكل وتلف ثوب المودع عند المودع يضمن لان حل مال غيره على انه له يضمنه اذا بان انه لم يكن له \* بعث الى قصارا ليأخذوا ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان ثوب غيره خير مال له بين تضمين القصار والرسول وأيهما ضمن لم يرجع على الآخر \* شق راوية رجل فسأل منها يضمن الشاق رما عطب من السائل من الرق فان ساقه بعد الشق سائق فضمن السائل بعد

محضر في اثبات ملكية محدود محضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن جميع الاراضي التي عددها كذا في أرض قرية كذا في ناحية منها تدعى كذا من كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي أو عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل فاجاب بالقارسية (١) اين زمينها وخانه كه دعوى ميكنه اين مدعي ملك من است وحق من است باين مدعي سپردني نيست) أحضر المدعي هذا نفراد كرانهم شهوده على وفق دعواه وسألني الاستماع اليهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحلاهم الى آخر ما ذكرنا فاشهدوا عقيب دعوى المدعي والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة ٢ (كواهي ميدهم كه اين زمينها با اين شراكت جاينكه وحدودى كه درين محضر ياد كرده شده است) وأشار الى المحضر (بحدودهاى وي جله وحقهاى وي ملك اين حاضر آمد وحق وي است) وأشار الى المدعي هذا (وبدست اين حاضر آورده بناحق است وواجب است بروى تسليم كردن باين مدعي) وبتم المحضر \*

سجل هذه الدعوى يكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارى فلان وأحضر مع نفسه فلانا ويعيد الدعوى من أولها الى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر أن الاراضي التي في موضع كذا حدودها كذا والدار التي في موضع كذا أحد حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار الى محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسأل المدعي عليه وهو الذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالقارسية ٣ (اين زمينها كه دعوى ميكنه اين مدعي باين خانه ملك من است وباين مدعي سپردني نيست) أحضر المدعي نفراد كرانهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يناسب هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يده هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بلكيتها له عليه بشهادتهم به مدار جعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية ونسبوا الى العدالة وبعدها عرضت دعوى المدعي وألفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فأفتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارى حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحبا معاشرنا طمحتة ونفاهه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ما وكلفت المحكوم عليه هذا بقصر يده

(١) هذه الاراضي والدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحق وليست مسئلة لهذا المدعي ٢ أشهد أن هذه الاراضي باشتراكها مع المحل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار الى المحضر بكل حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وحقه وأشار الى المدعي وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق وواجب عليه تسليمها له ٣ هذه الاراضي التي يدعيها هذا المدعي أو هذه الدار ملكي ولا تسلم الى هذا المدعي

(٢٤ - فتاوى سادس) السوق وما عطب به على السائق اذا كان بحال يمكن لصاحب الراوية دفعه اما اذا لم يمكن دفع السيلان فالضمان على الشاق لا على السائق وكذا الشق ما حله الحال فهو على هذا التفصيل \* ذبح شاة القصاب ان كان شذرها لجلها الذي لا يضمن والا

يضمن وان دمج أخية الغير في ايامها لا يضمن استحسانا و اجازتها كما اذا جعل القدر على الكانون وألقي فيه اللحم ووضع الخشب في الكانون فأوقد رجل نارا و طبخه أو صب (١٨٦) الخنطة في دورق وربط الحمار فساقه انسان و طحنه أو رفع جرة نفسه وأمالها الى ظهره فأعانه

رجل وانكسر بينهما  
أو سقط حمل انسان عن  
دابته في الطريق فحمل  
انسان به الاذن المالك  
فهلك الدابة لا يضمن في  
الكل لثبوت الاذن دلالة  
وأصله مسئلة الاحرام عن  
المغنى عليه \* قال المالك  
للغاصب ان ذهب بالعبد  
المغصوب الى موضع كذا  
فبعه فيه فذهب به وعطب  
في الطريق ضمن الغاصب  
ففيه لعدم التسليم الى المالك  
وان استأجر منه الغاصب  
ليعمل له كذا فشرع في العمل  
وهلك برئ عن الضمان لان  
بوجوب الاجر له عليه صار  
قابضا \* استأجر المغصوب  
منه الغاصب ليقصر الثوب  
المغصوب فقصره ثم ضاع  
ضمن على قول من قال يضمن  
الاجير لانه لا يخرج من ضمان  
الغصب قبل الرد وان كان له  
أجر في عمله وانما يطال عنه  
الضمان اذا صار عليه أجر  
لانه لا يجتمع عليه أجر  
وضمان اما ان يجب له الاجر  
وعليه الضمان فذلك جائز  
\* استعار المغصوب بعد موت  
مالكه وارثه وهلك عنده  
برئ الغاصب عن الضمان  
\* أحرق رجل الثوب  
المغصوب في يد الغاصب وأدى  
قيمه للغاصب برئ عند  
الامام عن الضمان وقال  
الثاني لا يبرأ الا اذا كان

عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فتصرفه عنه وسلمها الى هذا الذي حضر  
امثالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما يينا قبل هذا  
\* محض في دفع هذه الدعوى \* ان كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعى يكتب حضر وأحضر  
قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي  
حضر أولا و يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه  
أن هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره باع حال  
نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودهها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها  
قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقوقها هذا الذي أحضره  
معه وفي يده بكذا دينا رايه صحيحا وان هذا الذي حضر اشتراها منه بحدودهها وحقوقها و ما افقها التي  
هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحا حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وتقابضا بقضا  
صحيحا وان كان هذا الذي حضر ادعى اقراره هذا الذي أحضره معه مع ذلك يراى في الكتابة عقيب قوله  
وتقابضا بقضا صحيحا وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها  
طاعا بغير ان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينهما وبين هذا الذي حضر في هذه الضيعة المحدودة فيه  
أو في هذه الدار المحدودة فيه بحدودهها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه  
حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها وبغير ان التقابض بينهما فيه اقرارا صحيحا شرعا صدقه هذا الذي  
حضر فيه خطا با وان هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر  
كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعدما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب  
على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم  
المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استجارا أو شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى أن هذا الذي أحضره  
استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر ادعى هذا الذي أحضره معه أن  
الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن  
دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لان هذا  
الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودهها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضر  
أو يكتب استكرى بكذا وكذا وان هذا الذي حضر أي أن يكره امنه أو أي أن يبيعها منه وكان  
استشراؤه واستكرؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا  
الذي حضر و بعدما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر \*

\* (سجل هذه الدعوى) \* أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بتمامه على نحو ما يينا قبل هذا الى موضع  
الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة  
هؤلاء الشهود المسمين فيسه بمحضر من المتخصصين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخاري بين الناس  
ويتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل  
آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره  
ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لما أن هذا الذي حضر اشتري هذه الدار المحدودة فيه من  
فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا اشترا صحيحا قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبله الموصوفة  
فيه ويتم المحضر الى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

\* (محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب) \* حضر وأحضر قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي

الاعطاء بقضاء والقاضي اذا علم أن الطالب غاصب لا يجبره على اعطاء القيمة ولكن يضعه على يد عدل حتى يحضر المالك احضره  
فيضار ضمان أبيه ما شاء \* غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليس بمحضرتها الا يبرأ وان كان هوسا كفافيا أو كان قادرا على سكاها



رئى عن ضمانها لوجوب الاجر عليه \* جاء بالخطة الى طعان ووضعها فى صحن الطاحونة وأمره أن يدخلها فى بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى  
نقب الدار فسرقت فان كان الصحن مرتفعاً بقدر ما لا يرتقى الاسم للاضمان على صاحب (١٨٧) الطاحونة \* غصب ساحة قال الكرختى

وأبوجه - فر رجحما الله  
لا ينقض اذا بنى على حوالى  
الساحة ولو بنى على نفس  
الساحة ينقض وجواب  
الكتاب بذلك وهو الاصح  
وحكى النسفى ان الكرختى  
ذكر فى بعض كتبه ان قيمة  
الساحة لأقل من قيمة البناء  
ليس لصاحب الساحة  
أخذها وان كانت قيمة  
الساحة أكثره أخذها وكذا  
الحكم فى الساحة وقال انه  
مذهب أصحابنا قال مشايخنا  
ما ذكره الكرختى قريب من  
المذهب فانهم نصوا فى  
الدجاجة اذا ابتعت أولوة  
غيره أو فى بطين رجل ان فقد  
فى جرة آخر أو راس فودتلى  
فى حب غيره ولا يمكن الفصل  
الاب كسر أحدهما ينظر الى  
قيمتها أى - ما أكثر فيلك  
صاحب الاكثر ويضمن  
القيمة لصاحب الأقل وقد  
ذكرنا عن مشايخ خوارزم فى  
جامع البرزوى يجب فى اتلاف  
المسجد ما يجب فى اتلاف  
الاموال \* هدم بيت نفسه  
فانهدم بيت جاره لا يضمن  
\* وقع الحريق فى محله فهدم  
رجل بيت جاره حتى لا يحترق  
بيته يضمن قيمة بيت الجار  
كخضراً كل فى المفازة طعام  
غيره يضمن قيمته لما له \* هدم  
حائط غيره مخبر ما له بين  
تضمن قيمة الحائط وتسلم  
النقض له وبين ان يأخذ

أحضره معه ان الدار التى كانت فى موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها وموافقها التى هى لها  
من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقها له وفى يده وتحت تصرفه الى أن مات وخلف من الورثة  
ابننا لصلبه وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثاً سواه وصارت هذه الدار للميتين موضعها وحدودها ميراثاً له عن أبيه  
المدعى كوراسمه ونسبه واليوم هذه الدار للميتة حدودها ملك هذا المدعى وحقه بهذا السبب المذكور وفى يد  
هذا الذى أحضره معه بغير حق وهذا الذى أحضره معه فى علم من ذلك فواجب عليه قصريده عن هذه  
الدار للميتة حدودها ونسبها الى هذا المدعى وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فاستل فأجاب بالانكار  
فأحضر المدعى نفرأذ كرأنهم شهوده على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا بشهادة صحيحة  
متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا  
بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة ١ (كواشى ميدهم كه ابن خاتمه كه جايگاه وحدودى ياد كرده  
شهادت در محضر اين دعوى) وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بجدهاى وحقهاى وموافق وى  
كه از حقهاى وى است ملك فلان بن فلان بدرين مدعى بود) وأشار الى المدعى هذا (وحن وى بود ودر  
قبض وتصرف وى تا اين زمان كه وفات يافت واز وى وپرايك بسرماندهم بين مدعى) وأشار الى المدعى  
هذا (ويعجز از وى وارثى ديكر نمانده اين متوفى را و اين خانه ميراث شد از اين متوفى مر بسرو براين) وأشار  
الى المدعى هذا (وامر وراين خانه محدود درين محضر) وأشار الى محضر الدعوى (بجدهاى وحقها ملك اين  
مدعى است وحق وى است ودر دست اين مدعى عليه بناحق است) وأشار الى المدعى عليه هذا ويتم المحضر  
والله تعالى أعلم

\* (سجل هذه الدعوى) \* يقول القاضى فلان يكتب على رسمه ويبعد الدعوى بعينها من أولها الى آخرها  
مع أسامى الشهود وألفاظ الشهادة وبيان انى قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم مع معروفين بالعدالة  
أو لظهور عدالتهم بتعديل المزيكين أو بظاهر عدالة الاسلام اذ لم يطعن المشهود عليه فى شهادتهم وجميع  
ما يكتب فى السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكى لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد  
هؤلاء الشهود المسمون فى هذا السجل بكون الدار المحدودة فيه ملكاً لفلان بن فلان والده هذا المدعى  
وكونهم فى يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصيرو رثته ملكاً لهذا المدعى بعد وفاة والده هذا عن والده  
هذا فى وجه المتخاصمين هذين حكماً برتمه وقضاء نفقته ويتم السجل

\* (محضر فى دفع هذه الدعوى) \* حضر وأحضر قاضى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع  
دعواه أن هذا الذى أحضره كان يدعى أولاً على هذا الذى حضر ملكية دار فى موضع كذا حدودها كذا  
ارناعن أبيه ويبعد دعواه بتمسكها ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن دعواه هذه ساقطة  
على لما أن والده هذا الذى أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة فى هذا المحضر فى حياته  
وصحته من هذا الذى حضر يكذباً بغير حق وهذا الذى حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شرعاً صحيحاً

(١) أشهد أن هذه الدار التى ذكر مكانها وحدودها فى محضر هذه الدعوى وأشار الى محضر الدعوى  
الموصوفة فيه هى وحدودها وحقوقها وموافقها التى هى من حقوقها ملك فلان بن فلان أبى هذا المدعى  
وحقه وأشار الى المدعى وكانت تحت قبضه وتصرفه الى أن مات وخلف ولاد هو هذا المدعى وأشار الى  
المدعى ولم يكن لهذا المتوفى وارث غير هذا وهذه الدار صارت ميراثاً لابنه هذا وأشار الى المدعى وهذه الدار  
المحدودة فى هذا اليوم فى هذا المحضر وأشار الى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعى وحقه  
وهى فى يده هذا المدعى عليه بغير حق

النقض ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان الحائط جديداً أمر باعادته والا لا \* هدم  
جدد ارغبره من التراب وبناءه فهو ما كان يرى من الضمان وان من خشب وبناءه من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناه من خشب آخر لا يبرأ

لأنها تفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود بديراً \* من حفر حفرة في أرض غيره وأضره ذلك ضمن النقصان وإن علم عدم الضرر لاشئ عليه \* غضب  
عبد أقتل العبد نفسه بنين \* (١٨٨) استعمل دابة أو عبداً مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه حتى يضمن قيمة

وجرى التقاض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر به هذا السبب وحقه  
وأن هذا الذي حضر في دعواه قبله بعدما كان الأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه الكف  
عن ذلك وسأله سئلته عن ذلك فسئل

\* (سجل هذه الدعوى) \* يكتب عند الحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى الدفع  
على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما  
في مجلس قضائي بكونه بخاري وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض لاه حكمه  
في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة

\* (محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا) \* حضر وأحضر وفي يده هذا الذي أحضره معه فرس وسط  
الجنة يقال لثله لونا أبيض مشقوق الخنجرين على كتفيه اليسرى كى صورته هكذا عرفه مائل إلى اليمين تام  
الذنب محجل الرجلين واليدان مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال لثله سوفال محضر مجلس هذه  
الدعوى الموصوفة فيه مشار إليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا البرزون وأشار إلى  
البرزون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره في علم  
من ذلك كما فواجب عليه قصر يده عن هذا البرزون المدعى به المشار إليه وتسليمه إلى هذا الذي حضر وسأل  
مأتمه عن ذلك فسئل فأجاب فقال ٢ (أين اسب ملك من است وحق من است ومرايا من مدعى سبردى  
نست) أحضر هذا المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده واستشهدوا بهم فلان وفلان إلى آخره

\* (سجل هذه الدعوى) \* يكتب على الرسم إلى قوله فاستشهدوا بهم فلان وفلان فشهد كل واحد  
منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد  
٣ (كواهي مدهم كه ابن اسب) وأشار إلى البرزون المدعى به ٤ (ملك ابن حاضر أمده است) وأشار إلى  
المدعى ٥ (وحي است واندر دست ابن حاضر أوردته) وأشار إلى المدعى عليه ٦ (بناحق است) فسمعت  
شهادتهم إلى قوله وحكمت فاذن بالغ إليه يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكونه هذا البرزون  
المدعى به المشار إليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود  
المعروفين بالعدالة بمحض من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرزون المدعى به ويتم السجل

\* (محضر في دفع دعوى البرزون) \* وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فكتبت ثلاثة منها فاذا علمها  
الكاتب بنى ما يقع له من وجوه أخرى عليها (أحدها) الدفع بالاستشراء وصورته ذلك حضر وأحضر وفي يده هذا  
الحاضر برزون شبيه كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر  
ملكية هذا البرزون الموصوف فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لأن هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر  
أولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال  
دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون قبل هذا الحاضر ساقطة لأن هذا المحضر قد كان استشرى هذا  
البرزون الموصوف الموصوف فيه وأشار إلى البرزون المدعى به من هذا الحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه  
كلها وإن هذا الذي حضر أي أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا البرزون المدعى به من هذا  
الذي حضر أقرار من هذا المحضر أنه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي  
أحضره هذا الاستشراء فهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرزون لنفسه فواجب عليه ترك

(٢) هذا الفرس ملكي وحق ولا أسلمه إلى هذا المدعى ٣ أشهد أن هذا الفرس ٤ ملك هذا الذي  
حضر ٥ وحقه وهو في يده هذا الذي أحضره ٦ بغير حق

نصيبه في رواية هشام وفي  
رواية ابن رستم يضمن في الدابة  
لاني العبد \* أمر عبد غيره  
بالأباق فأبقى يضمن الآخر  
لأنه صار غاصبا باستعمال  
العبد \* غضب ساحة وأدخلها  
في بناءه بملك الساحة وإن  
كانت قيمة الساحة والبناء  
سواء فإن اصطلاحا على شئ  
جاز وإن تنازعا بإيعاز البناء  
عليهما أو يقسم الثمن بينهما  
على قدر مالهما وجه جاريته  
إلى الخناس للبيع فبعثت  
أمرأة الخناس الجارية إلى  
حاجتها وهربت فالضمان  
على أمرأة الخناس لا غير وقال  
يخير صاحب الجارية بين  
تضمن الخناس وزوجته لأن  
الخناس أجبر مشترك ومن  
مذهب الإمام أن الأجبر  
المشترك لا يضمن ما تلف في  
يده بغير فعله \* غضب ساحة  
وبني عليها فإذا انغاصب  
نقض البناء ورد الساحة  
إن كان حكم عليه الحاكم  
بالقيمة لا يحجل ولا فقيه  
أختلاف قيل يحجل وقيل لا  
لأنه أضاع المال بالفائدة  
\* سكران لا يعقل نام في الطريق  
فاخذ رجلا ثوبه ليحفظه  
لا يضمن وإن أخذ ثوبه من  
تحت رأسه أو خاتمه من أصبعه  
أو كعبه من وسطه أو درهما  
من كعبه ليحفظه فمن لأنه كان  
مخفوطا بصاحبه \* ضرب  
رجلا وسقط حتى مات ومع  
المضروب مال فتوى المال قال

محمد رحمه الله يضمن الضارب ماله وثيابه التي عليه \* ساق حمار غيره بغير إذنه وأكل الذئب بحشه أو ضاع الخش ورد الحماران هذه  
كان ساق الخش مع الحمار يضمن وإن أنساق الخش معه بلا سوفه وضاع لا يضمن الخش \* غضب عولا وألقه حتى ييس لبن أمه ضمن العجول  
وما نقص من البقرة \* أمسك رجلا حتى أخذ ماله أو كره رجلا حتى ألحقه بالقافلة وترك دابته وهذا كذا لا يضمن المسك والمكره \* سعى إلى

الظالم وقال أفلان مال كثيراً وأصاب مالا أو ميراثاً أو مال أفلان الغائب عنده والسلطان ممن يغرمه في مثال هذه الحادثة بضمن ان كان كاذباً وان كان صادقاً الا انه ليس بمظلم ولا محتسب بضمن وان قال انه ظلمي أو ضربي وهو كاذب فيه ضمن (١٨٩) وان الساعي عبداً فعليه الضمان

بعد العتق لانه ضمان بقول  
\* اشترى جارية بلاثماسة  
فأخبر رجل الخناس به فأخذ  
من المشتري الخمسة ضمن  
المشتري الخبر وفي مسئلة  
الحايي الذي أمر العوان  
قال بعض المشايخ والصحيح  
عندي ان الحايي بضمن  
والحايي لو أرى العوان يت  
صاحب المال ولم يأمره  
بشيء أو الشريك لو أرى  
العوان يت الشريك حتى  
أخذ المال أو رهنا فضاع  
فالشريك والحايي لا يضمنان  
لانه لم يوجد الأمر ولانه  
يمكن دفع العوان ولا يمكن  
دفع السلطان \* الحايي أخذ  
رهنا وهو طائع بضمن  
والسلطان اذا أخذ عينا  
من أعيان رجل ورهن  
عند رجل فهلك عند المرتين  
ان المرتين طائعا فالملك  
يخبر بين تضمين السلطان  
والمرتين \* خان فيه بيوت  
وأموال خرج انسان ليلا  
وترك الباب مفتوحا فدخل  
سارق وسرق شيئا لا يضمن  
الخارج وكذا النقيب حائط  
انسان بلاذنه فدخل  
السارق من النقب وسرق  
لا يضمن النقيب كالفتح باب  
قفص \* شاة لانسان سقطت  
وخيف عليها الموت فذبحها  
انسان لا يضمن للاذن دلالة  
وفي النظم مات دابة انسان  
في مربوط فسلطها انسان في  
المربط فلا أجر له والجاء

هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته (الوجه الثاني) الدفع بطريق الاستكراه  
يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرزون المدعى به نفسه قبل  
هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قد كان استكرهه هذا البرزون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته  
في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكرهه اقرارا منه انه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به على  
نحو ما ذكرنا في الاستشراء (الوجه الثالث) الدفع بالتنازع يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى  
هذا المحضر معه ملكية البرزون المدعى به الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه  
لان هذا البرزون المدعى به وأشار إليه بتنازع هذا الحاضر نتج عنده هذا الحاضر من زمكة كانت تلك الزمكة  
يوم هذا التنازع المذكور فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرزون المدعى به الموشى فيه لم يخرج  
عن ملك هذا الحاضر من يوم هذا التنازع المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا  
البرزون المدعى به والأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر  
وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل عن ذلك

\* (يجل هذا الدفع) يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لمدعى الدفع هذا  
الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضر بجهة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر  
من استشراء هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع  
هذا الحاضر قبل دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر واباء هذا  
الذي حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل هذا  
الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من الخصامين هذين وبمحض البرزون  
المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بجهة دعوى  
الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكرهه هذا المحضر في حال صحته ونفوذ تصرفاته هذا  
البرزون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر ما ذكرنا في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث يكتب  
عقيب قوله بجهة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرزون المدعى به نتاج مدعى  
الدفع هذا الحاضر نتج عنده من زمكة كانت مملوكة وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا التنازع المذكور فيه  
وانه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا التنازع المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا  
البرزون المدعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه  
في وجه الخصامين هذين وبمحض البرزون المدعى به أو يكتب وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى  
عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكما أبرمته وقضاء  
نفذه مستمعاً لما شأط محمته ونفذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحض من هذين  
الخصامين وبمحضر من هذا البرزون المدعى به وأمرت المحاكموم عليه بترك التعرض للمحكوم له  
هذا الى آخره \*

\* (محضر في دعوى ملكية الع) فاربب الشراء من صاحب البند) يكتب حضروا حضروا فادعى هذا  
الحاضر على هذا المحضر معه أن الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يده هذا المحضر اليوم ملك  
هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهم أو بكذا كذا ديناراً  
شراء صحيحاً وأنها باعها منه بيعاً صحيحاً وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور تاماً وافيًا قبضاً صحيحاً  
بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه الدار المبيع حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه  
ملكاً لهذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي

لصاحبها ولو ألقاها في الزبله فسلطها رجل قال الثاني رحمه الله الجدل للسلخ وقال محمد رحمه الله لصاحبها \* غصب من صبي ورده اليه  
ان كان من أهل الحفظ يصح الرد والالا \* غصب دابة أو ثوباً أو ناقة أو ثقل في يده أو تلفه فأبرأ المالك فهو ابرأ من الدين فيصح ويرأى عن  
الضمان وان كان قاتلاً أو أبرأه فهو ابرأ من الضمان وينقلب أمانته عند الغاصب وقد ذكرنا في كتاب الدعوى وكذا التحليل وفي الغصب

والوديعة اذا وضعه بين يدي المالك براء وفي الدين لا الا ان يقضه او يضعه بين يديه اوفي حجره فان ربح به فقد ربح وان لم يعلم انه له وضع في حجره فمراه ثم رفعه آخر فاختارانه (١٩٠) ببراءانه رد عليه عين ماله وان اتلفه واعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا ببراءانه

الا ان يضعه في يد المالك او في حجره \* احدث المصوب منه في الغصب حد نالو احدثه غيره على ملك الغير لكان غاصبا والمقصوب في يد الغاصب كان قابضاً نحو ان يستخدم المصوب او يركب الدابة او يلبس الثوب لانه اثبات اليد على المحل وبه يرتفع يد الغاصب فيزيل عنه الضمان علم به المالك اولاً لبناء الحكم على السبب لاعلى العلم \* اتخذ كوزاً من تراب غيره او طين غيره فالكوز للخذ ويضمن قيمة التراب وان قال انا امرته بالخذ الكوز لي فالكوز له \* غصب مصحفاً ونقطه فهو زيادة والمالك بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد واخذ المصحف وان شاء ضمنه غير منقوط وروى المعلق رحمه الله انه يأخذه بغير شيء كن غصب عبداً وعلمه الكتابة \* وعن محمد رحمه الله غصب داراً وجصصها قبل المالكها اعطاه ما زاد التصحيف الا ان يرضى صاحب الدار ان يأخذ الغاصب حصتها \* وعن محمد غصب عبداً قيمته نصف الالف وخصاه فلما برأ صار قيمته ألفاً فغير المالك في تضمين قيمته يوم خصاه وان شاء أخذه ولا شيء \* وعن الثاني رحمه الله

بذلك وسأل مسأله فسئل عن ذلك فاجاب \* محضر في اثبات سجل او رده رجل من بلدة أخرى للرجوع بثن البرزون المستحق \* صورة ذلك رجل اشترى من آخر برزوناً بثن معلوم وقابضاً وكانت هذه المبيعة بخاري فذهب المشتري بالبرزون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرزون بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكية البرزون للمستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلاً فاورد المستحق عليه السجل الى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرزون بالثن فجعل بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي أوردته على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخاري وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة ذلك محضر وأحضر قاضي هذا المحضر على هذا المحضر مع جميع ما تضمنه كرسجل أو رده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخة ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان القاضي سمرقند هذا السجل الى آخره ثم يكتب قاضي هذا المحضر على هذا المحضر مع أن هذا المحضر كان اشترى من هذا المحضر مع هذا البرزون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر بكذا درهم أو بكذا دينار أو أنه كان باعه منه به أنهم ما كان قد تقاضا ثمان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرزون بعينه من يده هذا المحضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان بينة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على وهذا المستحق عليه بهذا البرزون وأخرج هذا القاضي هذا البرزون من يده هذا المستحق عليه وسلمه الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بتاريخه المؤرخ فيه \* وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسم في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر كان قاضياً يوم مذكور سمرقند نافذ قضاؤه بين أهلها من قبل الخاقان فلان وأن لهذا الذي حضر حق الرجوع

أحضره يتمتع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظمناً وتعداها فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل فان كان بالبيع صلح فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع و يتمتع عن التسليم يكتب محضر وأحضر قاضي هذا المحضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه كرسجلاً أوردته وهذه نسخة ويكتب الصلح في المحضر من أوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصلح ادعى هذا المحضر على هذا المحضر مع جميع ما تضمنه هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر من الشراء والبيع بالثن المذكور فيه وايضا بالثن وقبضه وضمن الدرك في العقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر بتاريخه المؤرخ فيه وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبيع حدودها في الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر ملكاً لهذا المحضر الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة وان كان قد جرى التقاض بين ما يكتب ادعى هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر من البيع والشراء بالثن المذكور فيه وايضا بالثن وتسليم العقود عليه وتسليمه وضمن الدرك في العقود عليه كما ينطق به الصلح وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر وقت الشراء المبيع فيه وصارت ملكاً لهذا المحضر بالسبب المبيع فيه ثمان هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم أحدث يده على هذه الدار المبيع حدودها فيه وأخرجهما من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسأله فسئل عن ذلك فاجاب

غصب عبداً وصبره خلا أخذه ان شاء \* وعنه اذا جعل الجلد ادعى يقطع حق المالك وفي موضع انقطع حق المالك فاما المالك أحق بالعين هذا من سائر الغرما الى أن يستوفى حقه وليس بمنزلة الرهن فان ضاع فعلى الغاصب \* اذا شوى غاصب العبد على

فلما لکه أن یاخذہ بغير شیء و اذا طجحه به طیه ما زاد الطبخ والتواب فيه والغزل من ذوات الامثال \* أخذنا تراب من أرض انسان ان له قيمة  
ضمن القيمة ان تص الارض أو لا وان لم یکن له قيمة یضمن نقصان الارض وان لم ینقص ( ١٩١ ) فلا ضمان علیه فرق بعض منا یجئنا

بین الفاحش والبسیران  
الباقی اذا لم یصلح لیت ما  
فهو فاحش وما دونه بسیر  
والصحیح أن الفاحش ما  
یفوت به بعض البسیر مع  
بعض المنفعة والبسیر  
ما یفوت به بعض المنفعة  
وفی غیر البیت ان کان  
النقصان أكثر من نصف  
القيمة فهو فاحش \* أنلف  
فرد نعل انسان ضمن المتلف  
لا غیر ولا یلی أن یدفع  
الاخر ویضمنهما כאذا  
کسر حلقة خاتم یضمن  
الحلقة لا الفص ولكن فی  
البیع اذا وجد باحد  
الخفین أو المصراعین عیبا  
یردهما ولس له أن یرد  
العیب خاصة وكذا  
اذا کسر أحنا السرج  
ضمنه الا السرج لانه یخلص  
بلا ضرر وكذا کل شیئین  
متفرقین أو شیء واحد  
یخلص بعضه عن البعض  
الباقی بلا ضرر یضمن  
المتلف لا غیر بخلاف  
السرج \* غاصب الغاصب  
رده علی الغاصب فالأكثر  
علی انه یرأ وقال خلف وأبو  
مطیع لا وقال صاحب  
الجامع الا صفران کان  
یرجو رده الی المالك بسیراً  
والالا وكذا اختلافوا فی  
مودع الغاصب اذا رده علی  
الغاصب وابن الفضل أفتی

علی هذا المحضر بالثمن المذکور فیه وهو فی علم من هذا الاستحقاق علیه فواجب علیه رد هذا الثمن الذی  
قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسألته فسل فتال ١ (مرارین سجل علم نیست و مرابکی کسی چیز  
دادنی نیست)

سجل هذه الدعوى یکتب صدر السجل علی الرسم وتعداد دعوى المدعى الی جواب المدعى علیه (مرار  
ازین سجل علم نیست و مرابکی کسی چیز دادنی نیست) ثم یکتب أحضر المدعى نفراد کرأنهم شهوده فلان  
وفلان وسألنی الاستماع الی شهادتهم فأجبت الیه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا عقیب دعوى  
المدعى هذا والجواب من المدعى علیه بالانکار من نسخة قرئت علیهم ومضمونها ٢ (کواهی میدهم که  
این سجل) وأشاروا الی السجل الذی أورده المدعى هذا (سجل قاضی سمرقند است اینکه نام ونسب وی  
درین سجل است ومضمون وی حکم وقضای قاضی سمرقند است حکم کرد مرارین مستحق و اباین اسب  
که صفت وی درین سجل مذکور است برین مستحق علیه رآن روز که این قاضی حکم کرد باین مضمون  
که این سجل است و مرار برین سجل کواه کرد اندوی قاضی بود بشهر سمرقند نافذ قضایان اهل وی)  
فالوا بالشهادة علی وجهها وساقوها علی سننها فسمعت شهادتهم وأثبتنا فی المحضر الجمل فی دیوان الحکم  
قبلی ورجعت فی التعرف عن أحوالهم الی من الیه رسم التزکیة بالناحیة فنسب اثنتان منهم الی العدالة  
وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عندی بشهادة هذین العدلین ماشه دایه علی ماشه دایه فاعلمت  
المشهود علیه هذا بنبوت ذلك ومکتبه من اراد الدفع فلم یأت بالدفع الی قوله وحکمت بنبوت هذا السجل  
المتسخ فیه انه سجل القاضی فلان وان مضمونه حکمه وانه کان یوم هذا الحکم الموصوف فیه ویوم الاشهاد  
علیه نافذ القضاء بکثرة سمرقند وأضیت حکمه الموصوف فیه وحکمت به حتمه بمحض من المتخاصمین فی  
وجههما وأما قلت للمستحق علیه وهو هذا الذی حضر فی الرجوع بالثمن المذکور فیه علی هذا المحضر بعد  
ما فسخ العقد الذی کان جرى بینهما وکان هذا السجل الذی أورده هذا الحاضر وجواب نسخته فیه  
محضر اوقت حکمی هذا مشار الیه وأشهدت علی ذلك حضور مجلسی وکان ذلك کاه فی مجلس قضائی فی  
کورة بخاری فی یوم کذا من شهر کذا من سنة کذا ولو کان مشتری البرذون باع من رجل آخر ثم ان  
المشتری الذی ذهب بالبرذون الی سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون علی  
المشتری الثاني فی مجلس قضاء قاضی سمرقند یبینه عادلة أقامها علیه وقضی قاضی سمرقند بالبرذون المدعى  
به للمستحق علی المستحق علیه وقضی للمستحق علیه بالرجوع بالثمن علی بائعه وهو المشتري الاول وکتب  
قاضی سمرقند للمستحق علیه وهو المشتري الاول سجلاً بالرجوع علیه فقام المشتري الاول بالسجل الی  
قاضی بخاری وأحضر بائعه وأراد أن يرجع علیه بالثمن فجحد الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة  
الی اثبات السجل یکتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان یعنی المشتري الاول وأحضر معه فلان  
یعنی البائع الاول فادعی هذا الحاضر علی هذا المحضر معه أن هذا المحضر کان باع من الحاضر برذوناشته  
کذا یعینه بکذا درهما أو دیناراً وأن هذا الحاضر کان اشتری هذا البرذون منه بهذا الثمن المذکور  
فیه وجرى التقاض بینهما ثم ان هذا الحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان یعنی المشتري الآخر

(١) لا علم لی بهذا السجل ولا علی شیء لاحد (٢) أشهد ان هذا السجل هو سجل قاضی سمرقند هذا الذی  
ذکر اسمه ونسبه فیه ومضمونه هو حکم وقضاء قاضی سمرقند فقد حکم لهذا المستحق علی المستحق علیه بهذا  
القرس الذی ذکرته صفته فی هذا السجل وقد کان هذا القاضی یوم حکم بضمون هذا السجل وأشهدنا  
علیه قاضیانی مدینه سمرقند نافذ القضا بین أهلها

براءته واختار المالك تضمین الغاصب الاول ورضى به الغاصب أولی برضی لکن الحاکم حکم بالقيمة علی الاول فلیس له أن يرجع ویضمن  
الثانی وان لم یرض به الاول ولم یحکم به کان له أن يرجع ویضمن الثانی وان اختار الاول ولم یعطه شیءاً وهو مقلس فالحاکم یا امر الاول بقبض

جماله على الشاني ويعطيه له فان أبي المالك يحضرهما ثم يقبل منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الاول وياخذ ذلك من الثاني  
فيقبضه \* زعم الغاصب انه صبغه (١٩٢) وزعم المالك انه اخذ منه مصبوغا أو في بناء الدار أو في حلية السيف فالقول للمالك وان

برهننا للغاصب \* غصب  
شاة فخلها ضمن قيمة لبنها وان  
جارية فأرضعت ولده  
لا يضمن شيئا \* انصب سمن  
هذا أو زنته على سويق  
آخر بلا صنعه فصاحب  
السويق يضمن لصاحب  
السمن أو الزيت مثل السمن  
أو الزيت لان صاحب السويق  
أنلف سمنه ولم يتلف  
هذا سويق هذا ولانه زيادة  
في السويق \* أخرج الغريم  
من يد طالبة لا يضمن ولكن  
يعززه الحاكم لثلاثي عودا في  
مثله \* اشترى بدراهم  
مغصوبة فان دفعها أولا  
للباعث ثم اشترى بها أو قبل  
الدفع أشار اليها وان تقدمتها  
لا يطيب الا كل فيه ما قبل  
الضمان وبعد الضمان  
لا يطيب الربح في المختار  
للفتوى وفيما بقي من الصور  
يطيب وهو قول الكرخي  
وعليه الفتوى ولا يعتبر  
النية في الفتوى \* اكتسب  
المغصوب ثم استرده المالك  
مع الكسب لا يتصدق ولو  
صار الكسب للغاصب  
بالضمان يتصدق \* ألقف  
دودا القزم أو راق الغير  
غصبا يتصدق بالفضل على  
قيمة دوده يوم يسع الفيلق  
\* من له دراهم فيها خبث أراد  
الشرا بها على وجه يطيب  
له المشتري يشتري أولا ولا

ثم ان فلان بن فلان يعنى المستحق حضر مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه  
فلانا يعنى المشتري الآخر وادعى هذا المستحق عليه بمحضرة وبمحضرة هذا البرزون المذ كورشيته  
أن هذا البرزون وأشار اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فانكر المدعى عليه دعواه وقال  
بالقارسية (١) (ابن برزون مدعى به ملك من است) فأقام المدعى هذا بينة عادلة على وفق دعواه بمحضرة  
هذا المدعى عليه وبمحضرة هذا البرزون المذ كورشيته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذ كوراقبه واهمه  
في هذا المحضر فسمع القاضي بينته وقبلها بشرا نطها وحكم للمستحق المذ كوراسمه ونسبه فيه على المستحق  
عليه المذ كور بمحضرتهم وبمحضرة البرزون المدعى به بملكية البرزون المدعى به وأخذ هذا البرزون من هذا  
المحكوم عليه وسلمه الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاضيا بكورة سمرقند  
ونواحيها نافذا القضاء والامضاء بين أهلها من قبل فلان ثم ان فلانا المحكوم عليه يعنى المشتري الآخر رجع  
على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذي تقدمه وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذ كور واسترده  
منه بكماله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بشكول هذا الحاضر عن اليمين بالله  
ثلاث مرات وبعد ما قسح العقد الذي جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذي اشترى البرزون منه  
ونقده وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي أورده هذا الذي حضر مجلس الدعوى وان لهذا  
الحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذ كور فيه الذي كان أداء اليه وقت جريان هذه المبايعة  
المذ كورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فقال (مرازين سجل علم نيست وبابن مدعى جيز دادني  
نيست) أو رد الحاضر فقرأ ذكرتهم شهوده وسألني الاستماع اليهم

سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب أولا \* غير أن في هذا السجل يذ كر حكم قاضي سمرقند  
برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر

\* نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الایجاز \* يكتب قاضي بخاري على ظهر السجل الذي جاء به  
المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخاري ونواحيها الى آخره ثبت عندى من الوجه  
الذي ثبت به الحوادث الحكيمة والتوازل الشرعية أن المحكوم عليه المذ كوراسمه ونسبه في باطن هذا  
السجل كان اشترى هذا البرزون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم  
عليه بكذا كذا وهو الثمن المذ كور في باطن هذا السجل وأنه كان باعه منه بهذا الثمن المذ كور فيه ثم ان  
المحكوم عليه هذا المذ كور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذ كور في باطن هذا السجل بالثمن  
المذ كور فيه بحكي عليه بالشكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما قسخت العقد الذي كان جرى بينهما  
في هذا البرزون وأطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه  
هذا البرزون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للرجوع عليه هذا وأشهدت على  
ذلك حضور مجلسي

\* (السجل الثاني على هذا النسق أيضا) \* غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على  
المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا الحاضر كذا في الهيظ

\* (محضر في اثبات القود) \* اذى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قتل  
أباه فلان بن فلان القلا في عمد بغير حق بسكين حديد ضربه وجره جرحا فهلك من ذلك الضرب ساعتئذ  
ووجب عليه القصاص في الشرع وان لم يكتب فهلك ساعتئذ وكتب فلم يزل صاحب فراش حتى مات

(١) هذا البرزون المدعى به في ملكي

يعين ولا يضيف ثم تقدمها قال الخوا في ان نوى أن يتقدمها وحق ما نوى بأن تقدم منها اختلفوا فيه والاصح  
أنه لا يطيب وقد مر خلافه ويمكن أن يقال لا يحالفه لان السابق حكم الفتوى وهذا حكم النيابة والفتوى وان لم يحقق نيته يطيب اجماعا



فان اشترى ولم يصف ولم يعين ولم ينو التقدمها حل وطاب. وان نوى ان لا يتقدم منها مع علمه انه يتقدمه لا يطيب ضرب بقرة الغير فسقط وخيف تلقه فباعه من قصاب فذبحه فعلى الضارب ضمان نقصان. وهب المغصوب أو تصدق (١٩٣) أو أعاده وهلك في أيديهم وضعفوا

للمالك لا يرجعون بما ضمنوا  
على الغاصب لانهم كانوا  
عالمين بالغصب لانهم  
بخلاف المرنين والمستأجر  
والمودع فانهم يرجعون بما  
ضمنوا على الغاصب لانهم  
علموا له والمشتري اذا ضمن  
قيمته يرجع بالنسبة على  
الغاصب البائع لان رد  
القيمة كراعيين. والمحجور  
اكتسب مالا واشترى به شيئا  
وأمر آخر يبيعه فباعه  
بوكالته وأخذ من العبد  
وسله الى المشتري وغاب  
المشتري فلمولاه ان يطالب  
الوكيل به لان كسبه ملك  
مولاه والتوكيل لم يصح فكان  
قابض ملك المولى بلاذنه  
فيضمن وللعبد ايضا ان  
يطالبه لعدم صحة الامر  
والتوكيل. غصب من محجور  
مالا ثم أذاه اليه برئ وهذا  
دليل على ان العبد اذا طالبه  
بما أخذ منه له ذلك ويجب  
عليه رده اليه وله ان يطالب  
مشتريه ان كان أتلف مثل  
ماباع لاثمن ماباع لان يبيعه  
لم يصح فصار غصبا ومن  
ملك استرداد المغصوب ملك  
تضمن القيمة لان القيمة  
قائمة مقام العين. غصب  
من رجل جارية تعدل ألفا  
فقبضها رجل فأبقت فرفع  
الغاصب الاول الغاصب  
الثاني الى القاضي وتصادقا  
على ما كان بينهما وأراد الاول

فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهلك ولم يكتب فهلك من ذلك الضرب فذلك يكفي أيضا ثم يكتب وخلف هذا  
المقتول ابنا لصلبه هذا الذي حضر لا وارث له غيره وان له حق استيفاء القصاص منه في الشرع فواجب  
عليه التمكن من نفسه حتى يستوفى منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلة فاستل فأجاب وكذا اذا  
ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاشقي والابرة وكذلك اذا ضربه بالنبل والحاصل أنه لا بد  
لوجوب القصاص من القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحا أو لم يكن وسواء كان له حدة يضر أو ليس له  
حدة كالعمود وسنجة الميزان هذا على رواية الاصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قتله  
بسنجة حديد أو عمود لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قوله لهما ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص  
وان لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الاصل  
الحق بالحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي أحقاه بالخشب والجواب في الخشب عندهما  
على التفصيل ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان ترك المقتول أبوا أمأ وابنة  
أو امرأة أو أخا لالارث يجري في القصاص عندهما ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثا له فيكتب  
على نحو ما ذكرنا في الابن وان ترك المقتول عددا من الورثة فحق اثبات القصاص لكل واحد من أحد  
الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثا له فيكتب اذا كان الكل بالغين وان كان بعضهم صغارا وبعضهم  
كبارا في ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وان كان القاضى ممن يرى ولاية الاستيفاء للكبير  
يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من  
الورثة كذا أولاد ابي بكر الصغار والكار ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر  
بمحضر في إيجاب الدية يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه ان هذا الذي  
أحضره معه قتل أباه خطأ فانه كان يرمي بسهم نزل من الحديد الى صيد قدر آه فأصاب ذلك السهم أباه  
فجرسه ومات من ذلك ساعتها ولم يقل فأت من ذلك أو لم يقل فأت ساعتها فلو كان قال فلم يزل صاحب  
فراض حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة  
آلاف درهم فضة أو ألف دينار أجزا خالص جدمو زون بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الابل فواجب على  
هذا الذي أحضره معه وعلى عاقلته ادا هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة  
فستل فأجاب \*

محضر في اثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره  
معه قد فقه فذا فوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتما يوجب  
التعزير يكتب ان هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتما يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب  
عليه التعزير في الشرع زجر الهم من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك  
محضر في اثبات الوفاة والورثة مع المناصفة) وصورة المناصفة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت  
أحد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة  
في هذا أن يكتب حضروا حضرا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المثل المين  
ويذكر صفته وموضع وحدوده بتمامه بخسوده وحقوقه كان ملكا لرجل فلان بن فلان الفلاني والد  
هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة امرأته تسمى فلانة بنت فلان  
وابن لصلبه وهو هذا الذي حضر وابنتين لصلبه احدهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له  
سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المثل المحدود فيه ميراثا لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى

(٢٥ - فتاوى سادس) تضمن الثاني لذلك لقيام القيمة مقام العين ولو كان في يد الثاني كان له استرداده منه لان الثاني  
تعلى على الاول بقطع يد معتبرة فان كان الثاني غصبها وقيمتها ألان فأخذ من الثاني ألفا وتلف عنده لم يكن للولى أن يضمن الاول الا ألف  
درهم فان الاول لو استرتهما من الثاني وقيمتها ألان فهلكت عنده لم يكن للمالك أن يضمن الاول الا قيمتها يوم غصب الاول فان ظهرت

والقيمة في يد الأول خير المالكين أخذها أو القيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني وإن شاء ضمن الأول وقيمتها ألف اختار تضمين بالغ فعل إبراهيم إلا أن خرج عن الضمان وإن ضمن أحدهما نصف القيمة أو الثلث له

ان يضم من الآخر الباقي لان تضمين الكل تملك للكل من الضامن فلا يملك القليل من الآخر بعد ذلك وتضمن البعض تملك البعض فيملك تملك الباقي بعد ذلك من الآخر صب ما في طعامه فافسده وزاد في كيله فلما ملك الطعام أن يضمه قيمته قبل ان لا يصب فيه الماء وليس له تضمين المثل وكذا لو صب ماء في دهن أوزيت لانه بعد الصب لم يبق له شيء ولا يجوز أن يغرم مثل كيله ووزنه لانه لم يسبق منه غصب متقدم حتى لو غصبه ثم صب فالحكم ما ذكره من رد المثل ثم رد الخبز لم يملكه ويرده مع نقصان وان جعل فيه المرقعة ملكه ولا يرد عليه مثلها وزنا عند الثاني رجه الله وعددا عند محمد رجه الله والحاصل ان ملك الغاصب عند أداء الضمان يظهر في حق ملك الكسب باتفاق الروايات ولا يظهر في حق الولد باتفاق الروايات وفي العقروايات في أظهر الروايتين الحق بالولد رد المقتضوب الى المالك فلم يقبله فحمل الغاصب الى منزله فضاغ عنه لانه لا يضم ولا بعد غصبا بالجل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله ثانيا الى منزله وضاغ ضمن أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال المالك خذني فلم يقبله صار أمانة في يده غصب قرطاسا وكتب عليه لا يقطع حق المالك في العيص

للرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين أصل المسئلة من غنمية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهم ما للمرأة منها أربعة وللأبن منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين لهواهم هذا الذي حضر واختاهاتان المسماتان فيه لا وارث لهما سواهم وصارت حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها الورثة اهلها المسمين فيه على فرائض الله تعالى للأبن من ذلك سهمان ولكل بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك غنمية أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفريضة الأولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان وأختا لاب وأم هذا الذي حضر واختا لاب وأم فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورة فيهما ميراثا عنها الورثة اهلها المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والأخت لاب وأم بينهما للذ كرمثل حظ الاثنين بالعصوية أصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم لابنة منها ثلاثة أسهم وللأخت لاب وأم سهمان وللأخت لاب وأم سهم ونصيب هذه المتوفات من التركتين غنمية أسهم وقسمتها غنمية على ستة أسهم لا تستقيم فضررنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الفريضة الأولى وذلك اثنان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للتوفاة الثالثة هذه غنمية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة في ثلاثة فصارت أربعين وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسمين فيها لبنها اثناعشر ولاخيرها هذا الذي حضر غنمية ولاختها هذه أربعة فصار لهذا الذي حضر من التركة الثلاث ستة وخمسون سهم من ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهم من التركة الأولى وستة أسهم من التركة الثانية وغنمية أسهم من هذا التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يده هذا الذي أحضره معه وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركة الثلاث وذلك ستة وخمسون سهم من ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر \* (نسخة أخرى لهذه الدعوى) في رجل مات وترك امرأة وثلاثة بنين وبنات وهذه المرأة أم هذه الاولاد فقبل قبضة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثا لهذه الاولاد فقبل قبضة الميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأم وأختا لاب وأم وصار نصيبه ميراثا لأخويه وأخته حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن إبراهيم بن اسمعيل بن اسحق وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى ناصر بن إبراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أباهما إبراهيم بن اسمعيل بن اسحق توفي وخلف من الورثة امرأته تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الفلاني وثلاثة بنين هذا الذي حضر وهذا الذي أحضره معه وآخر يسمى عيسى وبنتا له تسمى عائشة لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الصامت كذا فصار ذلك ميراثا لورثته هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى للرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين أصل الفريضة من غنمية فقبل قبضة الميراث توفيت سعادة أم هؤلاء الاولاد فصار نصيبها من تركة الميت الأول من هذا الصامت لهؤلاء الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين فقبل قبضة التركتين فوق عيسى أخو هذا الذي حضر وخلف من الورثة أخوين لاب وأم هذين واختا له لاب وأم هذين فصار نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثا

ضمن أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال المالك خذني فلم يقبله صار أمانة في يده غصب قرطاسا وكتب عليه لا يقطع حق المالك في العيص

لادبانه في قول محمد رحمه الله وقال الثاني لا وعليه الفتوى لان الجمله لا تمنع صحة الاسقاط كابر البائع عن العيوب بله على آخردين والداث  
لايعرب كل الدين فقال المديون أبرأني عما لك علي فقال الدائن أبرأتك قال نصير لا يبرأ (١٩٥) الاعن مقدار ما يتوهم ان له عليه وقال

ابن سلمة رحمه الله يبرأ عن الكل  
قال الفقيه هو قضاء وأما  
الديانة فما قاله نصير لان  
القضاء على الظاهر وظاهر  
اللفظ عام وأما الآخرة فبناء  
على الرضا فلا يبرأ عما  
لا يتوهم انه عليه

### كتاب الوديعة

سنة فصول في الأول في  
حفظها في الوديعة والعارية  
والمستأجر في يد المستأجر أمانته  
إذا قال المودع للودع احفظها  
في هذا البيت حفظ في بيت  
آخر من الدار لم يضمن ولو  
كان ظهر البيت المنتهى عنه  
الى السكة يضمن وقدم  
وكذا الوعين دارا وحفظ في  
دار أخرى أحرز منها لا يضمن  
ذكره الصدروز كبركانه  
يضمن وان كان الثاني أحرز  
وله ان يحفظها كما يحفظ  
مال نفسه في داره وحاقوته  
\* وفي النوازل لا تنصها في  
حانوك فوضع فضاء ان  
الحانوت أحرز من الدار ولم  
يجد مكانا آخر لا يضمن والا  
يضمن ولو كانت مما يمسك  
في البيوت فقال لا تدفعها الى  
زوجك فدفعت لا يضمن وقبل  
لونها عن الدفع لبعض  
عياله فدفعت ان لم يجد بيتا منه  
لا يضمن والا يضمن \* لا تدفع  
الى غلامك فدفعت لا يضمن  
وضع كيسها في صندوقه وله  
فيه كيس فانثى واختلط  
لا يضمن واشترى كاهلا

لاخويه ولا خخته هؤلاء ما بلغ سهام التركات كلها مائتين وعثمانين سهما للزوجة من تركته الميت الاول خمسة  
وثلاثون سهما ولكل ابن سبعون سهما ولا بنته خمسة وثلاثون سهما ثم ان المسماة سعادة أم هؤلاء الاولاد  
ماتت قبل قسمه ميراث الميت الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وعثمانين سهما ميراثا بين  
اولاد هؤلاء لكل ابن عشرة ولا بنت خمسة ثم مات عيسى قبل قسمه هاتين التركتين فصار نصيبه من التركتين  
وذلك ثمانون سهما من مائتين وعثمانين سهما ميراثا بين اخويه وأخته لكل أخ انسان وثلاثون وللأخت ستة  
عشر فأصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركته الميت سبعون سهما من مائتين وعثمانين سهما ومن  
تركة الميت الثاني عشرة أسهم من خمسة وثلاثين سهما من مائتين وعثمانين سهما ومن تركته الميت الثالث  
اثنا وثلاثون سهما من مائتين وعثمانين سهما فحظله ما أصاب هذا الحاضر من التركات كلها من  
هذا الصامت مائة واثنا عشر سهما من مائتين وعثمانين سهما وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي  
حضر هذا المبلغ الذي أصابه من هذه التركات الثلاث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنا عشر  
سهما من مائتين وعثمانين سهما وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فستل  
محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه قد مر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما  
إذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عددا صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي  
حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها  
وبنائها وأرضها وسفحها وأولها وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كانت ملكا لوالده  
فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعى وورثة أخرى  
له سواء من البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة ولا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه  
ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين على فراض الله تعالى على كذا سهم حصه هذا الذي حضر كذا سهما من  
كذا سهمها اليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي أحضره وأنه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا  
سهما من كذا كذا سهمها الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمه جرت  
بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفى سوى هذه الدار من العقار والعروض والأراضي والنقود وجرت القسمة  
بين هؤلاء الورثة في تركته الميت بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من  
التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقود كذا  
وجرت القسمة بحسبة بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض  
هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنصباهم وحصصهم واليوم جميع  
هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكرناه في يده هذا الذي أحضره بغير حق وأنه يمنع جميع  
ذلك منه

محجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب في آخره فسال فلان المدعى هذا المذكور اسمه ونسبه  
في هذا السجل منى انفاذا القضاء بما ثبت عندى على هذا المدعى عليه فأنفذت القضاء وفاته فلان وأنه ترك  
من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالده هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه الى أن  
توفي وترك كذا ميراثا لورثته هؤلاء المسلمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا سهمها من كذا سهمها من جملته  
هذه الدار المحدودة وان هذا الذي أحضره معه يمنع حصه هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق  
وأمرت هذا المدعى عليه بتسليم حصه هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في  
محلس قضائي وان كان المدعى يدعي جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في  
آخر السجل أنفذت القضاء وفاته فلان وأنه ترك من الورثة فلانا وفلانا وأنه خلف من التركة الدار المحدودة

والبقاء على قدر ما لهما ولو خلطها أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخاط صغيرا أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله \* الخلط  
أربعة ما يتوصل اليه باليسر كالدرهم السود بالبيض والجوز بالوز لا يتقطع به حق المالك الثاني ما يتوصل اليه بالعسر كالشعر بالحنطة



في اليوم والليلة \* وضعها في حجرة خان وخرج وربط السلسلة بالخيط ولم يقله فتلف ان عذها اضاعوا غفلا في هذا الموضع بضم وان عذوثية الا بضم \* قام من حاقوته الى الصلاة وفيه مودائع الناس فضاغت لاضمان (١٩٧) وان اجلس على بابه ابنا له صغيرا

فضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لاضمان والا بضم \* وربط بقر الوديعه على رأس الكرم والقاليزان غاب عن بصره بضم والا وان ربط على باب داره في مصر ضمن وفي القرية لا وقبل

يعتبر في هذا وأجناسه العرف \* جعل الفرس الوديعه في الكرم وله حائط رفيع بحيث لا يرى المارة من في الكرم وأغلق الباب لا بضم وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع يتقار ان نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاعت الوديعه وان قاعد الا بضم

وان في السفر لا بضم وان نام مضطجعا ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في الطريق ان أراد الحفظ لا بضم وان أراد الترفق ضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه لا بضم مطلقا \* دخل الحمام وفي جيبه دراهم الوديعه فتركه في خاته فضاع قيل بضم

ويفي أن لا بضم الثاني فيما يكون اضاعة

المودع مات مجهلا بضم الا في ثلاثة مواضع متولي الوقف مات ولا يعرف حال غلاته التي أخذها ولم يبينه لا بضم الثاني أمير العسكر

أودع بعض الغنائم عند بعض المسكرومات مجهلا الثالث الحاكم دفع مال النعم الى اناس ومات ولم يبين لا بضم بخلاف ما اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدرى أين وضعه ومات بضم وزاد في التقرابا أحد المتقاضين مات وفيه مال العسكر ولم يبين لا بضم ولوقال

سبيل الخير وأبواب البر ايصاء صحيحا وان هذا الذي حضر قبل منه هذا الا بضم قبول لا يصح وان هذا الا بضم كان آخر وصية أو وصي بها اليه ووثق هذا الموصي ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصي في تسوية أمور أولاد هذا المتوفى الصغار وفي آخر الثالث من تركته وصرفه الى ما أوصى هذا الموصي على الوجه الذي ادعى هذا المدعي وان من ماز هذا الموصي على هذا الذي أحضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه في ذلك وهو في علم من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك وسئل فأجاب

محضر في اثبات دعوى بلوغ قيم \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أنه هذا الذي أحضره معه كان وصي أبيه بتسوية أموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته وأنه لم يتخلف وارثا غيره وأنه بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول بالنس أو يقول طعن في غنى عشرة أو تسع عشرة سنة وأن في يده من ماله كذا وكذا من تركته أبيه فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه \*

محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا ادركها ولو زعمه الخروج عنه اليه فادعى عليه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا ماله ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر والشهود يقولون لانه لم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار الخصاص واختيار الفقيه أبي القاسم وينبغي للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معدم لانه لم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية

محضر في إثبات النكاح \* يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي أنه مفلس معدم فقير لا يملك شيئا سوى ثياب يديه التي عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدما فقيرا لا يملك شيئا إلى آخره

محضر في اثبات هلال رمضان \* يكتب المحضر باسم رجل على رجل على رجل على رجل على شهر رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا ادعى ان ارادنا الا زما وحقا واجبا بسبب كذا وكان مؤجلا الى شهر رمضان هذه السنة وقد ماتت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعي عليه بالمال وينكر الخليل وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقيم المدعي البينة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شأؤهم وان هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير وان شأؤهم وان شأؤهم (١) كواهي مبدعهم كذا في شباتكاه يستونهم ازماه شعبان بود وقت نماز شام ما بدعهم وامر وزغرة ما رمضان امسال است) ولو شهدوا على ذلك من غير دعوى أحدهم كانت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة \*

محضر في اثبات كون المدعي علم المحضرة لدفع المطالبة المدعي اياه بالاحضور مجلس الحكم \* يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوصالة عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البينة وأحضره معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان احضارها لاجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها محضرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا تخلط الرجال وأنهم مبطل في دعواه احضارها لمجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى

(١) تشهد أن ليلة أمس كانت التاسعة والعشرين من شهر شعبان وقد رأينا الهلال وقت صلاة المغرب واليوم غرة شهر رمضان هذا العام

أودع بعض الغنائم عند بعض المسكرومات مجهلا الثالث الحاكم دفع مال النعم الى اناس ومات ولم يبين لا بضم بخلاف ما اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدرى أين وضعه ومات بضم وزاد في التقرابا أحد المتقاضين مات وفيه مال العسكر ولم يبين لا بضم ولوقال

القاضي حال حياته ضاع أو أفتقته عليه لا يضمن والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث (١٩٨) أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا علمت او قد

هلكك صدق الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ ولو منعه لا يضمن اختلاف الوارث والمودع فقال الطالب انه مات مجهلا وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت فاقول للمطالب في العيص لان الوديعة صارت ديناً في التركة ظاهراً فلا يقبل قول الورثة قالت الورثة رد مورثا الوديعة في حياته لم يقبل قولهم ولو برهنوا انه قال حال حياته رد ديتها يقبل المضارب لو قال قبل موته أودعت مال المضاربة فلانا ثم مات لاشئ عليه ولا على ورثته ولو أنكر فلان ايداعها عنده فاقول له مع الحلف ولا شئ عليه ولا على الورثة ولو مات فلان قبل أن يقول شيئاً ولا يعلم أن المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان أو الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلا كان ديناً في مال فلان ولا شئ على المودع ولو مات المضارب وفلان حي فقال رد ديتنا عليه في حياته فاقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت

محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورة رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدي من قاضي بلده أن يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب له الى قاضي البلد الذي المدعى عليه فيه فيجيبه القاضي الى ذلك أخذاً بقول من يرى ذلك الحاجة الناس اليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلاناً من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الذي حضر أن له على غائب يسمى فلاناً كراسمه ونسبه وحليته ويبلغ في تعرفه بأقصى ما يمكن كذا ديناراً ديناً لازماً وحققاً واجباً على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا أقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائفة بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر ديناً لازماً على نفسه وحققاً واجباً بسبب صحيح اقراراً صحيحاً صدقه فيه هذا الذي حضر خطباً لأن هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاهد دعوى هذا الذي حضر هذه وأن شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبل هذه الناحية وقد تذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه بعد المسافة والتمس من القاضي هذا اجتماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجابه الى ذلك وأحضر المدعى نفراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسامي الشهود وأنسابهم وحلهم ومساكنهم على حسب ما ذكرنا فإذا شهدوا بما ادعاه المدعى من أولها الى آخرها وأشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة أو لم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا اسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا أطال الله بقاء القاضي الامام يذكرك الله بقاءه دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأنا يوم أمرت بكتابتهم مولى عمل القضاء بها ونواحيها وقضايا بها ونواحيها نافذة وأحكمي فيها بين أهلها تجارية من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى أما بعد فقد حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلاناً الفلاني من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني يكتب الدعوى من أولها الى قوله والتمس مني سماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على دعواه والكتاب الحكمي اليه أدام الله عزه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجبتهم الى ذلك فأحضر المدعى هذا نفراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الاستشهاد بعد الدعوى هذه ولا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لان في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غائباً يكتب من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة ألفاظ شهادتهم يكتبون بالشهادة كذلك على وجهها وساقوها على سنفها قسمتها أو انتهت في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم الى من اليه رسم التزكية والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فيعد ذلك ان نسب الكل الى العدالة يكتب نسبوا جميعاً الى العدالة والرضا وقبول القول وان نسب بعضهم الى العدالة يكتب نسب فلان وفلان الى العدالة والرضا وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها ثم سألت المدعى هذا الذي حضر بعد هذا كله مكتوبة فلان القاضي ومكتوبة كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم على ما جرى له عندي من ذلك

معلم

أودعه عبد افتكره ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الانكار حكم على

بأنواع أخرى

للمودع بقيته يوم الانكار فان قال الشهود لا تعلم قيمته يوم الانكار لكن بقيته يوم الابداع كان كذا حكم بقيته يوم الابداع ثم زعم المودع ان المودع باعها لمنه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلك في يد المودع لا يضمن وان أنكر الوديعة ثم ادعى الردي قبل ان يبرهن وان



زعم انه ردّها قبل الانكار وبرهن عليه وقال غلطت في الجحود وأنسيت أو ظننت اني دفعته وأنا صادق في قولي لم يستودعني قبل برهانه في قول الامام والثاني رحمه الله وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك (١٩٩) لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعاه يصدق بحجودها

عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المشتق لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر السرخسي لو جحد بالانهاء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعتي لشكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعة لا يضمن عند الثاني رحمه الله أنكرها في وجه العدو بحيث يخاف التلف ان أقر ثم هلك لا يضمن أنكرها ثم أقر جها بغيرها أو أقر بها وقال لما لكها اقضها فقال مالكمها وديعة عندك فضاغت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بريء وان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كلفي المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني رحمه الله وقال الخوافي فيه روايتان عن الامام رحمه الله وبعض المشايخ على انه يضمن في العقار بالجحود باجماع

مع ذلك اياه واياهم منه اذ لك اليه واليه حتى انفاذا وصل كذا في هذا اليه أو اليهم محتوما بخاتمي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله (١) وقدم في باب مورد ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق الله تعالى ويجب أن يحفظ آخر الكتاب عن الحاق الاستثناء وهو كلة ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند أي حنيقة رحمه الله تعالى فيبطل به الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعلمه بضمونه ويشهد أنه كتابي الى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب أن يكتب على ثلاثة أنصاف فرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والاخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا الامضاء والقضاء بهابن اهلها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا القضاء والامضاء بين اهلها ويعلم على أوصاله من الخارج من الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي في نقل الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينارا ويكتب أسماء الشهود الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة أنصاف فرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصله من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخل وخارج موقع توقيعي كذا محتوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود والمسمين آخر هذا الكتاب وأسأهم على الختم أيضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامدا لله ومصليا على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب وعلى الختم أيضا وينبغي للقاضي الكتاب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود يشهدون بما فيها عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه) (كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي) يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن فلان أطال الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكميا هذه نسخة وينسخ الكتاب من أوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا محتوم بختمه موقع توقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاض بها اليك وأشار الى في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء بالكتاب وان المشهود عليه فلان المذكور واسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه البلدة فقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه أدام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسألته البيعة على ذلك فأحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستئذان على أثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري محتوم بختمه موقع توقيعه كتبه اليك وأشار الى وقال وقد أشهدنا على ختمه وعلى ما في ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكنا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عند التهم من جهة من اليه رسم التزكية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل

(١) قوله وقدم في باب مورد ما يحق الله الخ العبارة هكذا في جميع النسخ وفي المحيط أيضا الا أن فيه وقدم في شأن بدل وقدم في باب فليتأمل اه

نوع آخر قال المودع سقطت الوديعة لا يضمن ولو قال أسقطتها يضمن قال الامام ظاهر الدين لا يضمن فيه ماله لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن اذا تركها وذهب وان لم يقره فلا ضمان عليه وعليه الفتوى ولو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال ضاعت

فأقرله ولو قال لم يذهب من مالي شيء وضاعت لا يضمن أيضا ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فالتقوله ولو قال اشتد ولا أدري كيف ذهب الوديعة اختلفو أو الصحيح أنه (٢٠٠) لا يضمن \* قال بفت الوديعة وقبضت عنها لا يضمن مالم يقل دفعها إلى المشتري ولو قال

والخارج موقع الصدر والآخر معلم الاوصال ظاهرا وباطنا على الرسم الذي في كتب القضاة فصح عندي وثبت عندي أنه كتاب فلان القاضي كتبه إلى في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألتني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب فنقل ذلك إليه فأجبهته وأمرت بكاتبه هنا وبتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتج إلى نقله نقل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا

والمحضر في ثبوت ملك محمد وكتب كتاب حكيم يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر علي هذا الذي أحضره معه أن جميع الدارات التي في موضع كذا حدودها كذا مال هذا الذي حضره وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسألته عنه فسل فأجاب بالقارسية (١) ابن خاتمه كذا ابن مدعي دعوى ميكند ملك من است واندردست من بحق است وكلفت المدعي هذا إقامة الحجته على دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخة وي نسخ الكتاب الحكمي من أوله إلى آخره ثم يكتب فعرض علي هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكورة كذا اليك وأشار إلى الكتاب وإلى كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بمحودها وحقوقها إلى موقع ترويقه ومحتوم بخاتمه كتبه وهو يومئذ قاض بكورة كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه ثم ودأف طلب منه البينة وأحضر فزاد كراهم شهوده وهم فلان وفلان ومألفي الاستماع إلى شهادتهم وأجبهته إليه فشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشار إلى الكتاب المحضر في مجلس حكيم كتاب قاضي بلدة كذا كتبه اليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار بمحودها وهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب وأشار إلى المدعي هذا المختوم بختمه موقع ترويقه وأشهد مدعي مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن أحوالهم إلى من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنين منهم إلى جواز الشهادته وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحضر من الخصمين فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد أثبت أسامي الشهود في آخره كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كونه هذا الكتاب كتاب القاضي فلان بكورة كذا كتبه إلى وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار بمحودها فلان هذا وكونها في يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندي مورده وثبت عندي جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمته بجميع ذلك ومكنته من إيراد الدفع إن كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا أتى بالمخلص فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم إن هذا المدعي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا المدعي عليه بما ثبت عندي له من ذلك فأجبهته إلى ذلك وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بملكية هذه الدار بمحودها إلى آخره

والمحضر في إقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة في حضر مجلس القضاة في كورة بخاري قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الحاضر علي غائب ذكر أنه يسمى فلانا وذكر أن حالته كذا وذكر أيضا أنه دفع إليه تسعين دينارًا حرامًا نصفه بخارية جيدة رائحة موزونة بوزن سبجات سقر قند مضاربة صحيحة لا فساد فيها يتجره وفي ذلك ما بداه من أنواع التجارات حضر وأسفر على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما أثلاثا ثلثه لرب المال هذا الذي حضر وثله للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضعية أو خسران فهو على رب

(١) هذه الدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحقي وهي في يدي بحق

وضعها بين يدي وقت نسيت فضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في داري والمسئلة بمجالها ان كان مما لا يحفظ في عرصمة الدار كعصرة التقدين يضمن وان كان مما يدع عرصتها حصنا له لا يضمن وان قال لا أدري وضعت في داري أو في موضع آخر يضمن وان قال دفنت في موضع ونسيتها يضمن وان قال دفنت في داري أو كرمي لا يضمن اذا كان لهما باب

نوع آخر

خرج الطحان لينظر إلى الماء فسرق الصبران ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن بخلاف مسئلة الخيلان وهي خان فيها منازل وكل منزل مقفل يخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا فجاء سارق وأخذ شيئا لا يضمن \* فاتح الباب فكفاح القفص بخلاف مسئلة الوديعة لانه التزم الحفظ فيضمن بتركه \* أنسدت الوديعة الفارة وقد أطلع المودع على ثقب معروف أن أخبر صاحب الوديعة أن هذا أول الفارة لا يضمن لرضامان كذا به وان لم يخبره ولم يسده يضمن وان كانت الوديعة شاة من الصوف ورب الوديعة غائب بخلاف عليها الفساد يرفعها إلى

المال

الحاكم حتى يبيعها وان لم يبيع ولم يحفل في الدفع حتى فسدت لا يضمن \* أصابت دابة الوديعة

عالة فأمر المودع أنسابه لاجلها فله بكت خير المودع في تضمين أيهما شاء فان ضمن المودع لا يرجع على المعالج وان ضمن المعالج علم انها دابته أو لم يعلم شيئا يرجع عليه \* هال لاخر احضر في داري فخر وضمن لا يرجع على الأمر اذ لم يكن هو سا كافي الدار \* أو دفع فامبا

شأنهم كما هي حاله وكان السلطان يأخذ الناس في كل شهر مال فأخذوا السلطان الوديعه من حافونه لاجل المؤنة الراسه وتر كها هنا  
عند رجل فضاء لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع الاعوان عن أخذها ويضمن المرتهم ان (٢٠١)

الخيار بين تضمين المرتهم  
والسلطان وكذا الخالي اذا  
أخذ مال الجباية طائعا  
يضمن وكذا الصراف ان  
طائعا ويصير الجاني  
والصراف مجروحين وجاء  
بشوب الى رجل وقال هذا  
الثوب وديعة عندك او  
وضع الثوب عنده ولم يقل  
شأفأب صاحب الثوب  
ثم غاب الرجل وترك الثوب  
وضاع ضمن لانه ايداع عرفا  
كلو قام رجل وترك كتابه  
في مجلس ثم قام واحد بعد  
واحد فالضمان على الاخير  
لتعينه للايداع عنده وان  
قال الجالس لا قبل الوديعه  
ومع ذلك تركه عنده وضاع  
لا يضمن لتصريحه بالرد  
ولا ايداع بلاقبول صريح  
أو دلالة ودفع له مسحة وقال  
اسقمها اراضيك ولا تسق  
بها أرض غيرك فسق  
أرضه ثم كان في سقي أرض  
غيره بها وضاعت ان ضاعت  
أو ان سقي أرض غيره ضمن  
لانه أو ان الخلاف وان  
فرغ منه ثم ضاع لا يضمن  
أصله المودع خالف ثم عاد  
الى الوفاق يبرأ عن الضمان  
وفي الوديعه بعد الجحود أو  
منع المالك عن الوديعه بعد  
الطلب مع الاقتدار على  
التسليم لا يبرأ الا بالرقا  
المالك وفي الاجارة والاعارة  
لا يبرأ بالعود الى الوفاق في

المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة  
فيه قبضا صحيحا في مجلس المتدع عند دفعه اليه ذلك مضاربة وأقر بقبض ذلك على هذه الشرائط المذكورة  
فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطا ودفع هذا الذي حضر أيضا اليه  
عشرين دينارا من الذهب الا حرمنا صفة بخارية الضرب موزونة بوزن سنجاب سمرقند بضاعة صحيحة  
ايورده عوض ذلك ما يبدله من (الموى جامه) التي تكون لاثقة لاهل بلاد ما وراء النهر والتبر تاش وأنه  
قبل منه هذه الدنانير الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبول صحيحا وقبض صحيحا وأقر  
بقبض ذلك منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا وبأنه اليوم  
غائب من كورة كذا ونواحيه مقبضه بآوز جند جاحد لدعو بيه هاتين فانت بحقية هذين وان له  
شهودا على دعوى بيه ههنا الى آخره كذا في المحيط \* وهكذا في النخبة \*

محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلانا وفلانا  
وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مودتهم  
فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويرجى أرباها وأنه مات قبل قبضه هذا المال وقبل دفع رأس  
المال الى رب المال وقبل قبضه الربح محجها لهذا المال وصار ذلك دينافي تركته الى آخره فقيل أن وقعت  
الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وبتركه يصير خلافا للدعوى وان كانت الدعوى  
في رأس المال وحده فلا بأس بتركه بيان قدر الربح كذا في فصول الاستروشي

كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلايين ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى  
فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف (باكدش بجه) وذكر أن حليته كذا وذكر أن هذا  
الحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلايين على تقوى الله تعالى وأداء الأمانة  
والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهم مائة في هذه الشركة مائة دينار من الذهب  
الاجار الجيد البخارية الضرب الرابع الموزون بوزن سنجاب سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة  
مائتي دينار أحر بخارية الضرب الى آخره على أن يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يده هذا الغائب  
المسمى فيه تجران ويحجر كل واحد منهم ما يملك كله حضرا وسفرا بتجارات الجلايين ويشترى  
كل واحد منهم ما يملك ما يملكها وكل واحد منهم مائة من السلع الصالحة للجلايين وتجاراتهم المعهودة فيما  
بينهم ويبيعانه ويبيع كل واحد منهم ما يملك بالتدوين والتسوية ويستبدل كل واحد منهم حاجبا  
ينفق من ذلك أية سلعة تبذلها وكل واحد منهم مائة من السلع الصالحة للجلايين في تجارتهم المعهودة  
فيما بينهم ويسافرون ويسافرون كل واحد منهم بما يملك هذه الشركة كله الى أي بلد يريدونها وكل واحد  
منهم مائة من بلاد الاسلام والكفر على أن ما رزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهم مائة فان وما  
يكون (١) من وضعية أو خسران يكون عليهم مائة فان أيضا وأحضر كل واحد منهم رأس ماله المذكور  
في مجلس الشركة هذه وخلطاه وجعلاهما بالخلط في يده هذا الغائب المسمى فيه جعلاهما وأقر هو  
بمصول مال هذه الشركة المذكورة في يده اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا باثقاها في مجلس  
الشركة هذه وذكر هذا الذي حضر أيضا أنه على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار حرامنا صفة بخارية  
الضرب جيد تراجم موزونة بوزن سنجاب سمرقند لا زما وحقا واجاب بيب قرض صحيح أقرضها هذا  
الذي حضر ياه من مال نفسه اقرضا صحيحا وأنه قبضها من هذا الذي قبضا صحيحا وجعلها رأس ماله

(١) قوله من وضعية أو خسران الموقوف أن الوضعية هي الخسران ففي عطفه بأوتامل اه معصه

(٢٦ - فتاوى سلاسل) الاصح والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما امر به جاز كذا الوكيل بالحفظ  
والوكيل بالاجارة والاستئجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضا أما مستأجر الجباية أو مستبضا

إذا نوى أن لا يردها ثم قدم ورجع عن تلك النية أن كان سائر عند النية فعليه الضمان إذا هلكت بعد النية أما إذا كان واقفاً أو تركه نية  
 الخلف عاد إلى الوفاق والشريك (٢٠٢) عننا أو معاوضة إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد أميناً سافر المودع بمال الوديعة فهل

المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة إقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه  
 كلها طاعة بما يجري بان عده هذه الشركة المذكورة فيه وتخصيص جميع رأس مال هذه الشركة المذكورة  
 في يده وبإقرار هذا الذي حضره أياه مائة دينار على الوجه المذكور وأن فراحه سالار المسمى فيه اليوم  
 غائب عن كورة بخاري ونواحيه مقيمة بمدة كذا أجادد دعوى هذا الذي حضره قبله بذلك كله إلى آخره  
 محض في إثبات الكتاب الحكمي حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه  
 يسمى عمرو بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي وهو يومئذ وكيل عن أخويه لاب وأُم أحدهما يكنى بأبي بكر  
 والاخر يسمى أحمد وعن والدتهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن أحمد البرزاي الترمذي الثابت  
 الوالدة عنهم في جميع الدعاوى والخصومات وأقامة اليمينات والاستماع إليهم في الوجوه كلها وفي طلب  
 حقوقهم قبل الناس أجمعين وفي قبضها عليهم الأفي تعديل من يشهد عليهم والافراد عليهم وفي يده كتاب  
 حكمي مكتوب في عوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين  
 وحكامهم من الموفق بن المنصور بن أحمد قاضي ترمذ في نقل إقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاوي  
 بمضمون الالزام المصلحة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منه وهو محتوم  
 بختمي وتوقيع خاتمي الموفق ابن منه وبن أحمد المكاوي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يكنى بأبي بكر بن  
 طاهر بن محمد الترمذي المكاوي وأنه يعرف بأولياء المكاوي وادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره  
 معه لنفسه بطريق الاصله ولو عليه المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم أنه كان للشيخ  
 محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا الذي أحضره معه مائة دينار وأربعون ديناراً مكية بوزن  
 مكة ديناراً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وإن هذا الذي أحضره معه أقوله في حال صحة إقراره طائعا  
 بجميع هذا المال المذكور وفيه مكتوب إقراره بذلك في ثلاثة من الالزام كافي أحد مائة وخمسون  
 ديناراً وفي الآخر سبعون ديناراً وفي الثالث عشرون ديناراً على نفسه واجبا وحقاً لا زاماً بسبب  
 صحيح إقراره بها كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال حياته خطاباً وكل ذلك  
 محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيه الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضياً  
 بها نافذاً للقضاء بين أهلها ثم إن الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي قبل قبضه شيئاً من هذا المال  
 المذكور وفيه من هذا الذي أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهي (كوهرستي) هذه المذكورة فيه  
 وثلاثة بنين لصلبه أحدهم هذا الذي حضره والاثنتان منهم الموكلان المذكوران فيه لا وارث له غيرهم  
 وخاف من التركة من ماله هذا المال المذكور وفيه ديناً على هذا الذي أحضره معه وموته صار هذا المال  
 المذكور وفيه ميراثاً منه على فرائض الله تعالى للزوجة الثلث والباقي لغيره الثلثة بينهم بالسوية أصل  
 الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها من أربعة وعشرين سهماً للمرأة ثلاثة أسهم منها ولكل ابن سبعة أسهم  
 منها وهذا المال المذكور وفيه لما كان بائناً على هذا الذي أحضره معه بإقراره لهذا المذكور في حال حياته  
 في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيه هذا المذكور وفيه محكوم ما به ومسجل التمس هذا الذي حضره  
 وموكلوا المسمون فيه من قاضي ترمذ هذا المذكور وفيه وأشار إلى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك  
 لمورثهم المذكور وفيه محكوم به ومسجل عنه إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه  
 إلى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه في ذلك بعد اجتماع شرائط صحة الكتاب من أوله إلى آخره  
 بتاريخه المذكور وفيه وأشار إليه وكان قاضي ترمذ المذكور وفيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه  
 قاضي ترمذ ونواحيها اليوم وعلى قضائه بها وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك كله فواجب على هذا  
 الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور وفيه بالسبب المذكور ليقبض لنفسه بالاصالة ولو عليه بحكم

لا يضمن والاب والوصي سافرا  
 بمال الصبي وهلك لا يضمنان  
 الا اذا ترك زوجته ما ههنا  
 والوكيل بالبيع بالكوفة  
 اذا سافر به يضمن والوكيل  
 بالبيع المطلق اذا سافر به  
 ان لم يكن له حمل وموثة  
 لا يضمن وان له حمل وموثة  
 يضمن والمودع انما يضمن  
 اذا لم يكن له حمل وموثة فان  
 كان ان لم يجز بدلاً لا يضمن  
 وان كان له بدف فكذلك عند  
 الامام رحمه الله خلافاً

### نوع آخر

له على آخر خمسون فاستوفى  
 غلطاً ستين فلما علم أخذ  
 عشرة لردة فهلكت يضمن  
 خمسة أسداس العشرة لان  
 ذلك القدر قرض والباقي  
 أمانة معلم قال للصبي خذ  
 هذا الثوب واجعله في ثقب  
 الجدار ففعل فضاع والثوب  
 لغيره لا ضمان على المعلم ولا  
 على الصبي لعدم التصنيع  
 لانهم حاضرون غسلت  
 ثوباً لاخر وجعلت على  
 خص على السطح البغاف  
 وشطر الثوب على جانب  
 آخر يلي الطريق فضاع  
 الثوب ضمن ولو وضعت  
 على السطح ان كان له خص  
 لا يضمن الوديعة لو أحد  
 التقدين أو كليهما فانفق  
 بعضها وهلك الباقي ضمن  
 ما أنفق لا الباقي وان جابمئل

ما أنفق وخطئه بالباقي ضمن الكل أخذ به ضم اليه فانفق ثم قدم وردت مضاف لا يضمن غاب المودع عن يمينه وترك مفتاحه الوكيل  
 عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن يدفع المفتاح إلى غيره (الثالث في الدفع) أودع ما كسب في بيت مولاه عند رجل

فهلكت بضم المودع \* دفع جاره لا خرو غاب فقال المستعير للمعير خذ جاري وانتفع به حتى أردت عليك حمارك فضاع في يده ثم المستعير  
وجده وردته عليه لا بضم المعير جاره المستعير لأن قبضه كان باذنه \* أعطى خفيه للخرز فوضعه (٢٠٣) الخفاف في بيت رجل فضاع ان

كان يسكن مع ذلك الرجل  
لا بضم وان كان لا يسكن  
معها بضم لانه مودع  
\* دفع الوديعه الى المودع ثم  
استحقه جاره رجل لا بضم  
قال ادفعها الى فلان فدفع  
ثم استحق بضم المستحق  
أي الثلاث شاء \* دفعها  
المودع الى آخر فضاقت  
عند الثاني ان لم يفارق  
الاول لان ضمان على واحد  
وان فارق فضاقت بضم  
الاول عند الامام ولا بضم  
الثاني وعندنا بضم  
أي ما شاء لكن لو ضمن  
الاول لا يرجع على الثاني  
ولو الثاني يرجع على الاول  
\* دفعها الى غيره باذن مالكها

أو بدونه خرج الاول من  
البين اذا كان الدفع بلا  
ضرورة فان به لا يجب  
الضمان على الاول بان  
احترق منزله فدفع الى  
جاره قال الحلواني رحمه الله  
هذا اذا لم يجد بدا من الدفع  
الى الاجنبي أما اذا أمكنه  
الدفع الى من في عياله  
فدفعها الى اجنبي ضمن  
قال بكر رحمه الله هذا اذا  
كان الحريق غالباً حاطب بمنزل  
المودع وان لم يحطضه من  
بالدفع الى الاجنبي \* ولو ادعى  
انه دفعه الى الاجنبي  
بالضرورة فأنكره المالك  
وقال بلا ضرورة الدفع

الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فاجاب ٣ (مر ازين وام  
وازين نامه معلوم نيست و مر اباين مدعي چيزي دادني نيست باين سبب كه دعوي ميكنند) فاحضر المدعي  
هذا نفر اذكر انهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ ٤ (كواهي ميدهم كه اين نامه حكمي) وأشار الى  
هذا الكتاب (ازان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور بن أحم (اين كه نام ونسب وي بر عنوان ظاهر اين  
نامه مكتوب است و اين موقوف بن منصور كه بر عنوان ظاهر اين نامه مذکور است) وأشار الى هذا الكتاب  
(آنروز كه بنشتن فرمود اين نامه را) وأشار اليه (قاضي بود بشهر ترمذ و نواحی آن و از ان روز باز بر عمل قضاء  
ترمذ است و نواحی آن و آن نامه) وأشار اليه (بمهر وی است و نقش بر مهر وی الموفق بن منصور بن احمد است  
و مضمون اين نامه) وأشار اليه (اين است كه اين مدعي عليه اقرار کرده است) وأشار اليه (بحال جواز اقرار  
خویش بطوع كه بر من است و در كردن من است مر اين محمد بن عبد الله بن أبي بكر را كه نام ونسب  
وی اندر بن محضر و اندر بن نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب (دو بست و جهل دينار مي  
بلغي سهره وزن مكه حق واجب و وای لازم بسيدي درست و اقراری درست و اين مقررله كه اندر بن محضر  
و نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب هذا (تصديق کرده بود در مقرر اندر بن اقرار روی باروی  
پس اين محمد بن عبد الله بن أبي بكر كه نام ونسب وی اندر بن محضر و نامه مذکور است) وأشار اليهما  
(بمرديش از قبض كردن وی چيزي از ين زر ها كه مبلغ و صند و جنس و وزن وی اندر بن محضر و نامه  
مذکور است) وأشار اليهما (و از وی ميراث خوار مانده است يكي زن اين كوه رستی كه نام ونسب وی  
اندر بن محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلي مانند يكي از پاشان اين مدعي) وأشار اليه (و دو ديكر  
موكلان اين مدعي كه نام ونسب هر دو در بن نامه و محضر مذکور است) و لانعم له وارثا سو اهام (و همكين

(٣) لا علمي بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس على شيء لهذا المدعي بهذا السبب الذي يدعيه (اشهد ان  
هذا الكتاب الحكي) وأشار الى هذا الكتاب (هو كتاب قاضي ترمذ) الموفق بن منصور بن أحمد (هذا الذي  
اسمه ونسبه مرقوم على ظاهر هذا الكتاب وموفق بن منصور هذا المذکور اسمه على عنوان هذا الكتاب)  
و أشار الى هذا الكتاب (يوم أمر بكتابة هذا الكتاب) وأشار اليه (كان قاضيا بمدينة ترمذ ونواحيا ولم يزل  
من ذلك اليوم عاملا في قضاء ترمذ ونواحيا وهذا الكتاب) وأشار اليه (بمخاتعة ونقشه على الخاتم الموفق بن  
منصور بن أحمد ومضمون هذا الكتاب) وأشار اليه (هو أنه أقر هذا المدعي عليه) وأشار اليه (في حال جواز  
اقراره بطوعا قائلان على وفي عني لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذکور اسمه ونسبه في هذا المحضر وفي هذا  
الكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (مأثان وأربعون دينار مكية لحنية نافقة بوزن مكة حقا واجبا ودينا  
لزاما بسبب صحيح وقرار صحيح وهذا المقرله المذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب  
هذا (كان صدق المقر في هذا الأقرار واجهة ثم ان محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا الذي اسمه ونسبه مذکور  
في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (ما قبل أن يقبض شيئا من هذه الدنانير التي مبلغها ووصفها وجنسها  
مذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (وخلف ورثة أحدهم زوجته هذه كوه رستی التي اسمها  
ونسبها مذکور في هذا المحضر والكتاب وثلاثة صبية صلبة أحدهم هذا المدعي) وأشار اليه (واثنان آخران  
موكلان) لهذا المدعي (الاذان اسم كل منهما ونسبه مذکور في هذا الكتاب والمحضر) و لانعم له وارثا سو اهام  
(و جميع هذه الدنانير المذكورة في المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (صار ميراثا بموته لورثته  
هو المذکور اسمهم ونسبهم في هذا المحضر والكتاب واجبة لهم على هذا المدعي عليه الى هذا الآن كما هو  
مذکور في هذا المحضر والكتاب

لا يصدق عند الامام والثاني رحمه الله وفي المتنق ان علم أن الحريق وقع في داره فالتقول له والا فلا \* حضرته الوفاة فدفع الوديعه الى  
جارته فضاقت عندها ان لم يكن عندها بمحضرتها أحدا ممن عيالها لا تضمن نوع آخر \* المودع اذا آجر يتامن داره من رجل ودفع

الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهم ما يدخل على الآخر بلا حشمة لا يضمن أصله دفع الوديعة الى من في عياله كما مر أنه (٢٠٤) ورقيقه وولده وولد ولده وأجير له لا يضمن وأراد بالاجير المسانحة أو المشاهرة لا المياومة

ابن زرها كه اندرين محضر ونامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب (بركة) وي ميراث شده است مر اين وارثان أورا كه نام و نسب ایشان اندرين محضر ونامه مذکور است بدین مسمی كه اندرين محضر واندرين نامه یاد کرده شده است) وأشار الى أحدهما (واجب است بدین مدعى عليه تا انخال جناحه كه اندرين محضر ونامه مذکور است) وأشار اليهما ثم يكتب قاضى بخارى فى آخر هذا المحضر جرى الحكم منى بثبوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان

كتاب آخر حكى **حضر مجلس القضاء فى كورة بخارى الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغنى بن ابراهيم بن ناصر الحاج القزوينى والشيخ الحاج محمود بن أحمد الصغار القزوينى وهو يومئذ وكيل المعصاة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزوينى نسية الثابت الوكالة عنها فى الدعوى والخصومات واقامة البيئات والاستماع اليها فى الوجوه كلها الا فى الاقرار عليها وتعديل من يشهد عليها والمأذون له من جهتها فى وكيل من أحب من تحت يده بمثل ما وكتبه به وأحضر معه هما السالار أحمد بن الحسن بن الحاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغنى هذا الذى حضر لنفسه بالامالة وادعى الشيخ الامام محمود هذا الذى حضر لوكته هذه بمحكم الوكالة على هذا الذى أحضره معهم ان عمرو بن ابراهيم بن الناصر الحاج القزوينى توفى وخلف من الورثة بنتاه لصلبه تسمى (فرخنده) وأخاه لاب واه وهو الشيخ الامام عبد الغنى هذا وأخته اب واه وهى موكلة بمحمود هذا الذى حضر لا وارث اسواهم وخلف من التركة فى يدى هذا الذى أحضره معهم عشرة أعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد منها أربع مائة دينار بقرينة الضرب جيدة راتجة حراما مناصفة بوزن معاقيل مكة وصار جميع ذلك بموته ميراثا عنه لولاه المسمين فيه على فراض الله تعالى للبنات النصف والباقي للأخت لاب واه وأصل القرينة من اثنين وقسمتهما من ستة أسهم ثلثت منها ثلاثة أسهم وللأخت منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين اللذين حضر أهما البينة العادلة فى مجلس القضاء بكورة قزوين قبل القاضى عمر بن عبد الحميد بن عبد العزيز خليفه والده الشيخ الامام أبى عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضى كورة قزوين ونواحيها نافذ الأذن والقضاء والانابة فيها بكورة قزوين قبل القاضى محمد بن الحسين بن أحمد الاسترابادى خليفه والده الصدر الامام أبى محمد الحسين بن محمد بن أحمد الاسترابادى قاضى كورة قزوين ونواحيها نافذ الأذن والقضاء والانابة فيها والامضاء أدام الله توفيقه بجميع ما كتب فى الكتاب الحكيم الذى أو رده من قاضى كورة قزوين من موت عمر بن ابراهيم ابن ناصر الحاج القزوينى هذا وتخلطه من الورثة بنتاه لصلبه وأخاه وأخته اب واه وهؤلاء المسمين فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكيم الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما هذان الكتابان اللذان أو ردهما هذان اللذان حضر المشار اليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب حكيم وكان اقامة البينة من هذين اللذين حضر فى مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذان فى مجلس قضاء كورة قزوين قبل هذا الكتاب الحكيم بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذى وصف وكالته عن موكلته هذه بكورة قزوين قبل قاضيهما هذان بكورة قزوين قبل قاضيهما هذان بجميع ما جرى لهذين اللذين حضر اقبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من هذين النابيين المذكورين فيه كان نائبى الحكم والقضاء بكورة قزوين يوم أمر بكتابة هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور فيه حال كون المنوب عنه المذكور فيه قاضيا فى كورة ههنا نافذ الأذن والقضاء والانابة والامضاء واليوم كل واحد منهما نائب فى الحكم والقضاء والامضاء فى كورة كما كان من هذا المنوب عنه من لدن أمر بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذى أحضره معى فى علم من هذين الكتابين المشار اليهما**

وقال بكر رحمه الله لعياله ان يضعها عندي من في عياله والعيال الذى يسكن معه ويجرى عليه نفقته والابوان كالأجنبي حتى يشترط كونهم فى عياله ولا يشترط ذلك فى حق ولده الصغير وزوجته حتى لو كانت الزوجة تسكن فى محلة وهو لا يتفق عليها ولا يجيى اليها لا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن فى عياله والولد الصغير كذلك لكن يشترط فى حقها أن يكون قادر على الحفظ وفى النصاب العبرة للسكنى لا النفقة ألا يرى أن الابن لو كان ساكن معهم ما ليس فى عياله ما غر جاور كما تزل عليه لا يضمن غاب وخلف امرأته فى المنزل الذى فيه ودائع الناس ثم رجع وطلب الودائع ولم يجد هان كانت أمينة لا يضمن وان غير أمينة وعلم بذلك ومع ذلك ترك الودائع فى البيت يضمن وعن هذا قالوا فى تيمبان اذا ذهب وترك انخان على عبد له فذهب العبد وودائع الناس يضمن ان كان سارقا وهو عالم به التيمبان تركه يلب الناس فى الحرام وخرج أو ترك على حلاق الحمام وخرج فضاع ثوب بجدل لا يضمن وكذا كل من لا يكون الحفظ

عليه المودع ردها الى منزل المالك أو الى من فى عياله يبرأ وان ضاعت لا يضمن كالعارية وفى التعبير قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القدرى وبه افتى شمس الائمة والفقهاء أبو الليث والمشيخ سراجهما فتوا بالاول • خرجت الى الحمام ودفعت الصبغة الى صبغية وقالت ادفعها الى بنى وهى فى الحمام فالحبايت اليها قال لها البنت املئى الماء واحملها الى قلات وسقطت وانكسرت



ان كانت الاميرة في عيال الام لا تضمن وان في بيت زوجها ان اعارتها الام فكن ذلك وكذا الوقات صبي على رأسه وان بعثت الى البنت للعطف  
بضمن البنت اذا غيبها عن بصرها استأجره ليجمل له مائة من من كذا الى خوارزم ويعطيه في (٢٠٥) خوارزم فترك الاجير المحمول

ثمة عند رجل ليدفعه الى  
فلان اذا حضر لا يضمن فان  
وجد فلا ناوأعطاه فلم يقبله  
يدفعه الى الحاكم فلم يطلب  
منه الحاكم ولم يعطه لا يضمن  
\* دفع الى رجل ألفا وقال  
ادفعها الى فلان بخوارزم  
فمات فدفعها الى رجل وقال  
ادفعها الى فلان فضاقت  
لا يضمن لانه وصى \* أعطاه  
ألفا وقال ادفعها الى فلان  
اليوم فلم يدفعها اليه في اليوم  
فضاقت لا يضمن لانه لم يجب  
عليه ذلك \* كرم بين حاضر  
وغائب أو بالغ وبذيم يرفع  
الامر الى الحاكم ولو لم يرفع  
وزرع حصته من الارض  
يطيب له وفي الكرم نفقته  
عليه ويبيع ثمرته ويأخذ  
حصته ويحفظ نصيب  
الغائب ويسمعه ذلك ان شاء  
الله تعالى فاذا قدم الغائب  
ان شاء ضمنه القيمة وان شاء  
أجاز بيعه وان أدى خراجها  
كان متطوعا لانه أدى دينه  
بغير أمره \* الوديعة ان كانت  
مما يخاف عليها الفساد يرفع  
الامر الى الحاكم ويبيعه وان  
لم يرفع لا يضمن لان الحفظ  
على قدر ما أمر به  
الرابع في طلبها  
اذا طلبها المالك فقال لا أؤدر  
على احضارها الساعة  
فترك المالك وذهب ان عن  
رضا لا يضمن لانه لم يذهب

فواجب عليه تسليم حصه الشيخ الامام عبد القتي هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان  
من ستة أسهم وتسليم نصيب موكة محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم  
من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها وطالبها بذلك وسألمستنه عن ذلك وسئل فأجاب وقال (١) (مر الزوقات اين  
نامبرده وازوراث اين مدعيان وازين نامهای حكی علم نیست و باین مدعیان هیچ دادی نیست باین سبب  
كه دعوى ميكند اين مقدار دعوى ميكند) أحضر هذان اللذان حضر افتراذ كرا أنهم شهودهم اوهم  
فلان وفلان ويكتب أسامى انشود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف  
بالشروانى الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسمعيل بن أبي سعيد المعروف بغازى سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود  
الصانع السنجري ساكن سكة على رومى بناحية مسجد فلان ثم يكتب والاصل الاخر الشيخ أبو الحسن  
أحمد بن الحسين القزوينى التاجر ويكتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرعان اللذان يشهدان  
على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكسافى ثم يكتب الكتاب تحت أسامى الفروع  
للتانى أسماهم وأنسابهم والاصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحجاج الاسكاف المعروف باحمد  
خوب ولم يكن لهذا الاصل الفرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضى بخارى كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد  
هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكمت بثبوت هذين الكتابين الحكيمين بشهادة هؤلاء الفروع على  
شهادة هذين الاصلين المسلمين بتاريخ كذا وأما لفظ الشهادة على الشهادة التى قرئت عليهم فهو هذا (٢)  
(كواهى ميدهم كه كواهى داديش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشروانى وأبو الحسن أحمد بن الحسين  
القزوينى وچنين كفتند هر يكى از ایشان كه كواهى ميدهم كه اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين (يكى  
ازين دو نامه) وأشار الى أحد الكتابين بعينه (نامه نائب قاضى شهر قزوین است اينكه نام ونسب وى ونام  
ونسب منوب عنه وى ولقب وى اندرين محضر مذکور است) وأشار اليه (واين نامه ديكر) وأشار الى

(١) لاعلم بوفاته هذا المذکور ولا بوراثه هؤلاء المدعين ولا علم هذين الكتابين وليس على هذا المقدار  
الذى يدعونه بهذا السبب الذى يدعونه (٢) اشهد أنه قد شهد قبل محمد بن ابراهيم بن فلان الشروانى وأبو  
الحسن أحمد بن الحسين القزوينى وقال كل منهما انى اشهد أن هذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما  
(وأشار الى أحد الكتابين بعينه) كتاب نائب قاضى مدينة قزوین هذا الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه  
ونسبه ولقبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار اليه) وهذا الكتاب الثانى (وأشار الى الكتاب الاخر) كتاب نائب  
قاضى الرى الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار الى المحضر هذا)  
وهذين الختمين (وأشار الى الختمين) وهذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما ختم نائب قاضى قزوین  
هذا الذى اسمه ونسبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) وهذا الثانى ختم نائب قاضى مدينة  
رى هذا الذى اسمه ونسبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) ومضمون هذين الكتابين  
(وأشار الى الكتابين) هو ما ذكر فى هذا المحضر (وأشار الى المحضر) وكان كل منهما يوم أمر بكتابة هذين الكتابين  
(وأشار الى الكتابين) نائبى هاتين المدينتين فى عمل القضاء عن المنوب عنه المذکور اسمه ونسبه فى هذا  
المحضر (وأشار الى المحضر) وهذا المنوب عنه أيضا كان قاضيا فى مدينته (ناقد الاذن والقضاء والابانة  
والامضاء) وهذا اليوم كل منهما نائب فى مدينته أيضا فى عمل القضاء عن هذا المنوب عنه من اليوم الذى  
أمر بكتابة هذا الكتاب (وأشار الى المحضر) الى هذا اليوم اشهد على شهادته بهذا كله وأمرنى بأن اشهد  
على شهادته بهذا كله وأنا لا أن اشهد على شهادته بهذا كله من أوله الى آخره وكل من الشاهد من الاصلين  
اشهد على شهادته بهذا كله وهما معا بان الا أن عن مدينة بخارى وبواحيها غيبة سفر وهما عدلان

بارضا فقد استأنفها وأنشأها وان عن غير رضا من وان الطالب وكيل المالك يضمن لانه لا يملك انشاءها طلبها المالك فقال اطلبها غدا الخافى  
الغد طالبا فقال ضاعت ان قال ضاعت قبل اقرارى يضمن للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار بعدم الضياع فيكون دعوى تناقضا وان قال

ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض \* قال للمودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أحد وكلا نه فلم يعطها الى وكيل اخر لا يضمن بالمتع من أحد وكلا نه ذكره بكر \* (٢٠٦) قال اذا جاء أخى فادفعها اليه فلما أتى أخوه وطلبها قال غدا أعطيكها فلما عاد اليه قال هلكت

الكتاب الاخر (نامه نائب قاضي ري است كه نام ونسب وی ونام ونسب منوب عنه وی ولقب وی درین محضر مذکور است) وأشار الى المحضر هذا (واين هر دو مهر) وأشار الى الختمين (وهردو نامه) وأشار الى الكتابين (اين يکی مهر نائب قاضي قزوین است اينکه نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) وأشار الى الختم والمحضر (واين يکی ديکرمهر نائب قاضي شهر ري است اينکه نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) وأشار الى الختم والمحضر (ومضمون اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين (اين است که اندرین محضر یاد کرده شده است) وأشار الى المحضر (وآخر ورسکه هريکی از ایشان بنوشتن فرمودند اين هر دو نامه را) وأشار الى الكتابين (نائب بودند اندرین شهر خویش اندر عمل قضاء اين منوب عنه خود که نام ونسب وی درین محضر مذکور است) وأشار الى المحضر (واين منوب عنه وی نیز قاضي بودند اندرین شهر خویش) نافذ الاذن والقضاء والایابة والامضاء (واصر و زهر يکی از ایشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خود از انروز که بنشستن فرمودند اين نامه را) وأشار الى المحضر (تا امر و زمر ا کواه گردانيد بر کواهی خود بدین همه و بشر مود مرا انا کواهی دهم بر کواهی وی برین همه ومن اکنون کواهی میدهم بر کواهی وی برین همه از اول تا آخر و هر دو کواه اصل مرا بکواهی خود برین همه کواه گردانيد و امر و زار شهر بخاری و نواحی وی غائب اند غيبت شد و عدل اند) والله

تعالی أعلم بالصواب

کتاب حکمی علی قضاء الکاتب بنی قد حکم به و سجله \* یکتب بعد الصدور والدعاء محضری یوم کذا رجل ذکرا نه یسمى فلان یا سمي وینسبه و بحلیه و أحضر معه رجلا ذکرا نه یسمى فلان یا سمي وینسبه و بحلیه و یذکر دعوی الحاضر و حکمه علی هذا المحضر و ینسخ السجل من أوله الى آخره بتاریخه ثم یکتب ان هذا المدعی حضر فی بهذا الذکر و ادعی ان المحکوم علیه فلان غائب عن هذه البلدة مقيم ببلدة کذا و انه جاحد ملکة امدعی به و بالحکم و سألتی مکاتبة أدام الله تعالى عزه بذلك والاشهاد علیه و یتم الكتاب \* (نسخة أخرى لهذا الكتاب) أن ینسخ السجل فی آخر الكتاب فیکتب نسخة أطال الله بقاء القاضي الامام فلان فی أن کتابي هذا بمجلا علمته فلان فی ورود استحقاق کذا علیه فلان واخرجه من یدہ وتسليمه الى المستحق المذکور فيه و ذکر هذا المحکوم علیه انه اشترى ذلك من فلان المقيم ببلدة الناحية و سألتی اعلام القاضي فلان أدام الله عزه والكتاب الم

نسخة أخرى \* یکتب بعد الدعاء والصدور طوبیت کتابي هذا علی سجل لولیه فلان حکمت فيه فلان علی فلان بکذا بشهادة ثم و عدول شهد و عندی فی مجلس قضائي علی ما ینطق به السجل المطوی علیه الکتاب بعد ما ثبت فيه قضائي ومضى به حکمی فثبت مکاتبة أدام الله عزه بذلك والاشهاد علیه فأجبت الى السؤال والله تعالى أعلم بالصواب کذا فی الذخيرة \*

محضری دعوی الشفعة \* حضر وأحضر فادعی هذا الحاضر علی هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر معه اشترى دارا فی کورة کذا فی محله کذا فی سکه کذا أحد حد و هذه الدار لبق دار المدعی هذا والشانی والثالث والرابع کذا اشترى اها بحد و هذا و حقوقها و جميع مرافقة الداخله فيها و جميع مرافقتها الخارجة عنها بکذا درهما وزن سبعة و أنه قبض هذه الدار وصارت فی یدہ و ان هذا الذي حضر شفيع هذه الدار بالحوار جوار ملازقة داره ملکة بجوار هذه الدار المشتراة أحد حد و هذا والثانی والثالث والرابع کذا وأن هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره معه الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر وأنه طلب شفعتها كما علم بشرائها طلب مائة من غیر ثبت و تفرط ثم أتى المشتري وهو هذا الذي أحضره مع نفسه فانه كان أقرب اليه من الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر و طلب منه شفعتها فيها وأشهد علی ذلك شهودا

یضمن \* المالك قال للمودع اجماله الى اليوم فقال نعم ولم يجهل ومضى اليوم و هلكت عنده لا يضمن لان مؤنة الرديست عليه \* رسول المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فسرقت يضمن عند الثاني وفي ظاهر المذهب لا يضمن \* قال المالك للمودع من جاء به علامة كذا فادفعها اليه بخام رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدعه حتى هلكت لا يضمن \* مصري خرج الى قرية والطريق مخوف فترك غماته عند قروي وقال اذا بعثت اليك من يقبض منك فادفعها اليه فبعث وطلبه ولم يدفعها اليه ضمن بالمتع لانه صار غاصبا الا اذا كذب في الرسالة \* ليس للمالك ان يأخذ وديعة عنده ما دون ايام لا مال يحضرو ويظهر انه من كسبه لاحتمال أن يكون وديعة الغير في يد العبد فان برهن انه لا عيب دفع اليه \* التماس في الاختلاف \* اختلاف فقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرضا لا يضمن ولو قال أخذت منك وديعة قضاعت وقال بل أخذتها غصبا يضمن المقر ولو قال دفعته الى أو أودعني وقال الاخر أخذت غصبا لا يضمن ولو

قال لي عندك ألف وديعة دفعته اليك وقال المقر له كذبت وهولي فاقول للمقر له ولو قال له كان لي عندك ثوب عارية وأنه فليسته ثم ردها علي أو عندك دابة فركبتها ثم ردها علي وقال المقر له كذبت وهولي فليسته ما هذا والاول سواء وعند الامام رحمه الله القول

للقرض أودع عنده دراهم ولم يرتها ولم يعدها عليه فقبضها من المودع ثم ادعى المالك أنها كانت أكثر وقال المودع لأدري كم كان فيها لا يحلف  
لأنه لم يدع عليه فعلا \* أودع عنده خمسة مائة فاتفق معها ثمانية وورد ما تين ثم حلف أنه لم يجبس (٢٠٧) شيأ من الوديعة لا يحنث لأنه صار

ديناع عليه وفي الأصل أنلف  
وديعة انسان للمودع أن  
يخاصمه وبغرم القيمة  
السادس في المنفقات  
صح اشتراط الاجر على  
حفظها ولو شرط على المرتن  
أجر الحفظ الرهن لا يصح ولو  
أودع الغاصب المغصوب عند  
رجل وشرط له الاجر على حفظه  
يصح \* أودع عنده ألفا فانكر  
ثم ان المودع أودع عنده المودع  
ألفا له ان يجعله بالقة لأنه ظفر  
بجنس حقه وقد صار حقه  
دينا عليه بالحد ولو بخلاف  
جنس حقه لا يجوز له بيعه له  
به \* وعن محمد رحمه الله له على  
آخر مائة درهم وللا آخر  
عنده مائة درهم ان كانت  
الامانة بحيث يقدر على  
قبضها صار قصاصا وان لم  
يكن كذلك لا مال يرجع  
اليها \* وأولاد رجل الوديعة بائرا  
فله فالولد المالك ولو أجزها  
فلا جرحه \* غاب المودع ولا  
يدري حياته ولا مائة يحفظها  
أبدا حتى يعلم عوته ووارثه  
فان مات ان لم يكن عليه  
دين يستغرق برده على الورثة  
وان كان يدفع الى وصيه  
\* المودع ان اقتسم وهي  
مما يقسم أو تهايا للعقوبات  
لا يقسم لا يضمن ولو تهايا  
فيما يقسم فقبض أحدهما  
ضمن نصف الشريك الذي  
سلم الى صاحبه عند الامام  
\* المودع بعثها على دينه الذي

وأنه على طلبه اليوم وقد حضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي  
حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشرائها هذا الذي أحضره معه طلب مواثبة  
من غير ثبوت وقصير ومن اتبانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير واشهاد على طلب الشفعة بمحضرة  
فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطلبه بذلك  
وسأل مسئلته فاستل فبعد ذلك الحال لا يتخلوا ما أن يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في  
هذا المحضر بالثمن المذكور ويذكر كون هذا المدعى شفيعها بالدار التي حدها ويذكر كون الدار التي حدها  
المدعى هذا ملكا للمدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عتد من  
الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فأجاب القاضى الى ذلك فشهد كل واحد  
منهم بعد الاستمهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم  
ومضون تلك النسخة (كواهي ميدهم كه خانه كه بفعلان موضع است حدها وي كذا وكذا اجنانه كه  
اين مدعى ياد کرده است در جوار اينخانه كه خریده شده است ملك اين مدعى بوديش از انكه اين مدعى  
عليه مر اين خانه را كه موضوع وحدودى درين محضر ياد کرده شده است بخريدناست وبر ملك وي مانند تا  
امروز و امر و ز اين خانه ملك اين مدعى است) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقرا بطلب المدعى  
الشفعة طالب مواثبة وطلب اشهاد فلا حاجة للمدعى الى اقامة البينة على ذلك وان كان منكر ذلك  
يكتب ٢ (وهمين كواهان نيز كواهي دادند كه اين مدعى را بخون خبر دادند بخريدن اين مدعى  
عليه مر اين خانه را كه اين مدعى دعوى شفعة وي ميكنند همان ساعت شفعة اين خانه طلب كردني  
تاخير و در نك و بنزدك اين مستري آمد كه اين مستري نيز بذكر بود بوي از اينخانه كه خریده شده است بي  
تاخير و كواه كردايد ما را و بروي اين خریده بطلب كردن خویش شفعة اين خانه كه حدودى درين  
محضر ياد کرده شده است و امر و ز بر همان طلب است و وي بر حق تراست با اينخانه كه خریدن وي اندرين  
محضر ياد کرده شده است از خریده) وان كان المدعى عليه أنكر شراء هذه الدار المحدودة وأقر بما سوى ذلك  
من جوار المدعى وطلب الشفعة بالطالبين يحتاج المدعى الى اثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر فسال  
القاضى فلانا المدعى عليه عما ادعى عليه فلان المدعى من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه اياها  
فانكر فلان المدعى عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعى فاحضر المدعى نفرأ ذكر أنهم شهدوه وهم فلان  
وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستمهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه  
هذا بالا ٣ (كواهي ميدهم كه فلان بن فلان المدعى عليه) هذا الذي أحضره معه (بخريدناست و فلان

(١) شهدان الدار التي موضع كذا وحدودها كذا وكذا كره هذا المدعى بجوار هذه الدار المشتراة  
كانت ملكا لهذا المدعى قبل أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكورة موضعها وحدودها في هذا  
المحضر وبقيت في ملكه الى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعى (٢) وهذان الشاهدان شهدا بأنه عند  
ما أخبر هذا المدعى بشراءه هذا المدعى عليه لهذه الدار التي يطلبها هذا المدعى بالشفعة طلب شفعتها فورا من  
غير تأخير وجاء عنده هذا المشتري لان هذا المشتري كان أقرب اليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في  
مواجهة المشتري على طلبه لشفعة هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو  
أحق بهذه الدار المذكورة يبيعها في هذا المحضر من المشتري (٣) أشهد أن فلان بن فلان المدعى عليه (هذا  
الذي أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان الدار التي موضعها وحدودها المذكورة في هذا المحضر وهذا  
ألقدر وهذا المدعى عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعى أحق بهذه الدار بسبب شفعة  
الجوار لداره المماثلة في جوار هذه الدار المبيعة كاهومذ كور في هذا المحضر

ليس في عياله ان بالغاضن والا لالان الصغير وان لم يكن في عياله فهو ولايته وتديره اليه والرد على يده كالرد على يد عبده الذي أجره من غيره  
\* خرج من الحمام غير صاحب التوب وليس الثياب والثياب يراه ولكنه لم يعلم أنه غير صاحبه يضمن \* الصبي الذي في عيال المودع أنلف الوديعة

أو خلطها بضعن وهو من اشكال ايداع الصبي متفاوضان أو دعي انسان عند أحدهما ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليهما فان قال  
الحق ضاعت في يد الميت حال حياته (٢٠٨) لا يصدق لانه بعد الموت صار أجنبيا فلا يقبل قوله أنها ضاعت ولا ن قبول قول أحدهما كان

لمكان المفاوضة ولم يبق  
بعد الموت وهاتان العلتان  
يقضيان أن وارث المودع الذي  
هو في عياله لو ادعى ذلك بعد  
موت المورث أن يصدق  
ولان المودع بعد ما صار  
ضامنا بالحدود ولو زعم انه  
ضاع في يده لا يصدق فكذا  
اذا زعمه شريكه وعلى هذا  
اذا زعم الوارث الذي ليس  
في عياله الهلاك لا يصدق  
والذي في عياله ان كان مودعا  
يصدق من كان المال في يده  
أمانة اذا مات مجهلا يكون  
دين في تركته ولا يصدق  
الوارث في التسليم أو الهلاك  
فان عين الميت المال في حياته  
أو أعلم بذلك يكون أمانة في  
يده كما في يد مورثه فيصدق  
في دعوى التسليم أو الرد  
\* أكار قال له صاحب  
الارض لا تضع انرا في  
منزلك فوضعه فيه فحدث  
جناية من الاكارو هرب  
ورفع الحافى ما كان في منزله  
لا ضمان على الاكارلان  
منزله اخر من مكان الريع  
ولو وضعه اثنان فنعسه عن  
أحدهما لا يضمن \* أو دعي عنده  
جرا بفيه ثياب ثم ادعى أنه  
كان فيه كذا ولا أحد موقال  
المودع لم أعلم ما كان فيه  
لا شيء عليه الآن يدعي عليه  
اضاعة شيء فيحلف فينكسر  
\* يدفع الى رجل قمعة ليدفعها  
الى انسان ليصلحها فدفعتها

بوجوب هذا المحضر يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعي عليه هذا في وجهه  
بمسئله المدعي هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعي عليه هذه الدار المحدودة فقيه  
بالتن المذ كورقيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعي عليه يوم الخصومة ومن كون المدعي هذا  
شفعيا لهذه الدار المذ تارة بالحوار جوار ملازقة على النحول المذ كورقيه ومن طلب المدعي هذا حين أخبر  
بالشراء المذ كورقيه الدار المحدودة المذ كورة الطليين طلب الموائبة وطلب الاشهاد وقضيت للمدعي هذا  
بالشفعة في الدار المحدودة المذ كورشرأوهافيه بالتثن المذ كورقيه وأمرت المدعي هذا بتسليم التثن المذ كور  
فيه المنقود الى المدعي عليه هذا وأمرت المدعي عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعي هذا وكان ذلك  
كله في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره

محضر في دعوى المزارعة يجب أن يعلم بأن الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة  
وقد تقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة فانما توجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا  
كان البذر من قبل رب الارض لا توجه الخصومة لان رب الارض أن يمتنع عن المضى على المزارعة في  
هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع وأراد اثبات المزارعة يكتب في المحضر حضر وأحضرت فادعى  
هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أخذه من هذا الذي أحضره معه جميع الاراضي التي  
هي له بقرية كذا من رستاق كذا وبين حدودها من اربعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون الشرط  
بينهم ما من لث تاريخ كذا الى كذا على أن يزعمها بذر وبقره وأعوانه ما به الماله من غلة الشتاء والصيف  
ويسقيها ويتعهد بها على أن ما أخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما فانه فان هذا الذي أحضره  
معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستجمعة شرائط العهدة ثم ان هذا الذي أحضره يمتنع عن  
تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالحجاب  
عن ذلك وسأل مسئلة فسئل فأجاب وان كان للمزارع صلح يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر  
معه جميع ما تضمنه صلح وأوردته وهذه نسخة (بسم الله الرحمن الرحيم) \* وينسخ الصلح من أوله الى آخره  
ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الدفع والاخذ مزارعة بالنصيب المذ كور في الصلح على

(١) أشهد أن هذا المدعي حين أخبر بشراء هذا المدعي عليه لهذه الدار المذ كورة في هذا المحضر طلب  
الشفعة لهذه الدار موائبة من غير امهال ولا تأخير وذهب عنده هذا المشتري المدعي عليه من غير تأخير

ونسى لا يضمن \* له على رجل دين فارس الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول ما نطق  
وقال دفعته الى الدائن وأكره الدائن القول بقول الرسول ولم يعينه \* وضع في بيته شيئا غير امره فلم يحفظه حتى ضاعت لا يضمن لعدم التزام

**الحفظ** \* وضع عند أحد شأوا قال أحفظ فصاح بأعلى صوته فقال لا أحفظه فضاغ قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ وقال علي بن أحمد يضمن المودع إذا ترك حفظه بعد مضي الوقت قال صاحب المحيط لا يضمن إذا هلك (٢٠٩) قيل له ولم لا يتجمل مودعا باتباعه

مضى الوقت لان المالك رضى بان لا يحفظها بعد مضي الوقت \* قال الدائر ابعت الدين مع فلان فضاغ من يد الرسول ضاع من المديون \* قام الى الصلاة أو لحاجته وفي ذلك كان ودائع الناس فسرت لا يضمن لانه ترك حارسه فضاغ ولو ترك امرأته أو عبدا في حانوته لا يضمن ان كانا أمينين والا يضمن \* السلطان أخذها من يمينه ولم يقدر على دفعه لا يضمن وان قدر ولم يدفعه يضمن \* وضع ثيابا مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للاغتسال ولبس ثيابه ونسي الوديعة أو سرت حين انغمس في الماء يضمن \* غنمه وديعة مفلوكة في لفافة فوضها تحت رأس ضيفه بالابل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع حاضرا \* أودع عنده ما يقع فيه السوس فلم يرتد حاجتي وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن \* وضعها في الدار وخرج الباب مفتوحا فسرت فان لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع يسمع حس الداخل لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير إذن مالكها عند الامام رحمه الله \* جعلها تحت رأسه أو جنبه ونام أو بين يديه فضاغ لا ضمان عليه في

ما نطق به الصلح من أوله الى آخره تاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر معه تسليم هذه الاراضى بحق هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كانت المنازعة بعد الزراعة فان كانت الغلة قائمة في الارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستجمة بشرائط الصحة ثم يكتب وان زرعها حنطة مثلا يذره وبقره أو عوانه واليوم هي قائمة بآبسة ويذكر أنهن اسبل أو قصيل على نحو ما يكون وأن جميع ذلك يتم ما بالشروط المذكورة فيه نصفين وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التعرض له الى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته بنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان الزرع قد أدرك واستحصه فللمنازعة تنكوز في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا الا أن هنا لا يكتب وهي قائمة بآبسة فيها ولكن يكتب وان زرعها حنطة يذره وبقره وقد أدرك الخارج واستحصه فانه مشترك بينهما بالشروط المذكورة فيه نصفان وأن هذا الذي أحضره بمنعه عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالحواب عنه وسأل مسئلته فسل

سجل هذه الدعوى \* ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضى فلان الى موضع الحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المدينين جميع ما شهدوا به من أخذ هذا الذي أحضر الاراضى المحدودة المذكورة فيمن هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الاراضى الى هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة وبالنصيب المذكور فيه فحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعى هذا حكما أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضى الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعد ما استحصه الزرع يكتب في موضع الحكم وحكت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المدينين من كذا وكذا الى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضى المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذى يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل في الضيعة المذكورة التى ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعى عقد المزارعة بعد ما استحصه الزرع وخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وأن هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن تسليم حصة هذا الذى حضره له \*

(٢٧ - فتاوى سادس) الصحيح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطجعا يضمن في المحضر وفي السفر لا يضمن على أى حال نام سقطت قصعة الحمام أو كوزا الفقاعى من يده لا يضمن \* دخل الحمام وأخذ قنجانا وأعطاهما غيره فوقع من الثانى وانكسر لاضمان على الاول \* دفع الى دلال فوبالبيع

**فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أي حانوت وضعت يضمن** كتاب العارية أربعة فصول الأول في المقدمة  
شرطها كون العين قابلاً للتقاع (٢١٠) مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم قرضاً إلا إذا عين انتداعاً يأتي مع بقاء العين كعارة

الدراهم يجعل بها \* قال  
أعرتك هذه القصعة من  
الثر يد فأخذها وأكلها  
يضمن ويكون قرضاً إلا إذا  
كان بينهما بوسطة تدل على  
الإباحة وعن محمد رحمه الله  
استعار رقعة ليرقع بها ثوبه  
أو خشباً يداخلها في بناءه  
لا يكون عارية ويكون مضموناً  
كالقرض إلا إذا قال أردتها  
عليك فهو عارية \* سلف الدابة  
على الاستعير مطلقه كانت  
أومؤقتة ونفقة العبد  
كذلك والكسوة على المعير  
\* قال لا تخرج عدي  
واستعمل واستخدمه من غير  
أن يسره المدفوع إليه  
نفقة هذا العبد على مولاه  
ومؤنة الرد على المستعير وفي  
الغصب على الغاصب  
وفي الوديعة على صاحبها  
والمستأجر على الأجر والرهن  
على الرهن والاجير  
المسترك كالتياط ونحوه  
مؤنة الرد عليه لا على رب  
الثوب ولو قيدت بالوقت  
وأطلقت في المثل بان قال  
أعرتك اليوم فهو عارية  
مطلقة إلا في حق الوقت  
إذا لم يرتد بعد مضي الوقت  
مع الامكان يضمن إذا هلك  
سواء استعملها بعد الوقت  
أم لا ولو كانت مقيدة بالمكان  
فحكها حكم المطاعة إلا من  
حيث المكان فلو جاوز ذلك  
المكان أو خالف يضمن وإن

ليستفيع بها من حيث الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فمئل فأجاب \*  
\* (سجل هذه الدعوى) \* صدره على الرسم الذي تقدم ذكره إلى قوله وثبت عندى استئجار فلان هذا  
الذي حضر الاراضى الميين حدودها في هذا الصلح المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور في الصلح  
المحول فيه من هذا الذي أحضره واثبات هذا الذي أحضره معه يده على هذه الاراضى الميية حدودها  
قبل مضي مدة الاجارة من غير فسخ جرى من أحد هذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بثبوت جميع ذلك  
من استئجار فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضى قوله فحكمت بجميع ما كتبت عند قوله ثبت  
عندى وإن لم يكن به قد الاجارة صلح يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن  
هذا الذي أحضره معه أجر من هذا الذي حضر جميع الاراضى التي هي ملاك هذا الذي أحضره معه بقرية  
كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن تاريخ كذا الى كذا بكذا وكذا  
ليرزق فيها ما بدله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وأن هذا الذي حضر استأجر هذه الاراضى  
المحدودة المذكورة بهذا البدل المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة الى آخر ما ذكرنا وفي الاجارة  
الطويلة المرسومة بخارى اذا وقع التسليم وانقضى ثم أحدث الأجير يده على المستأجر قبل مضي المدة من غير  
فسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة  
الطويلة بفسخ المستأجر في أيام الاجارة بمحضر من المؤجر وطالب المستأجر بالآجر بديقية مال الاجارة  
والأجير ينكر الاجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضر فإن كان للمستأجر صلح الاجارة  
يحول الصلح الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد النزاع من تحويل الصلح يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من الاجارة والاستئجار بالشرائط المذكورة فيه وتبجيل الاجارة  
وتبجيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان الدرك كما ينطبق به صلح الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من  
أوله الى آخره وإن هذا المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر في أيام  
الاختيار بمحضر من هذا الأجير الذي أحضره مع نفسه فسحقاً صحيحاً وقد ذهب من هذه الاجارة المذكورة  
فيه كذا مضي ما مضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الأجير  
إبقاء بقية مال الاجارة المفسوخة الى هذا الذي حضر ويتم المحضر \*  
\* (سجل هذا المحضر) \* الصادر على الرسم الى قوله وثبت عندى وعند ذلك يكتب وثبت عندى استئجار  
فلان جميع هذه الاراضى المحدودة في الصلح المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط  
المذكورة في هذا الصلح وتبجيل الاجارة وتسليم المعقود عليه وتسليمه وأن المستأجر هذا الذي حضر  
فسخ هذا العقد في أيام الفسخ بمحضر من هذا الأجير الذي أحضره معه وواجب على الأجير هذا إبقاء  
بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندى عند قوله ثبت عندى  
وإن كانت الاجارة قد انفسخت بموت الأجير يكتب المحضر على ورثة الأجير على المثال الذي يكتب على  
الأجير لو كان حياً ويريد فيه وأن هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الأجير هذا وذهب بمضى المدة  
الماضية الى وقت موت الأجير هذا من هذه الاجارة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال  
الاجارة ديناً في تركة هذا الأجير المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم \*  
\* (سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا) \* لأنه يزيد كروفاة الأجير هذا وانتهى تقاض الاجارة بوفائه وجوب رد  
الباقى من الاجارة المججلة على المستأجر وذلك كذا على وارث الأجير هذا الذي حضر وإن كان المستأجر قد  
مات والأجير حي إلا أنه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة فسحقاً يكتب المحضر على المثال  
الذي ذكرنا غير أنه يزيد فيقول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخاف من الورثة إنباله هذا

الذي كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون وكذا إذا أمسك الدابة في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام  
الاستعارة يضمن ولو قيدها في الحل بان قال عنده مخاتيم من البر وأطلق غيره فهي كالمطلقة إلا في حق الحمل فلو حمل مكان الخاتيم أجزأ أو



حسب ما يضمن ولو مثل وزن الحنطة ولو حل من الشعير أو الارز أو الدقيق ما هو مثل البروزنا وأخف لا يضمن استحصانا وان حل أكثر من عشرة نخاتيم شعير إلا أنه في الوزن مثل البر قال السرخسي لا يضمن ويكرهه الله على أنه يضمن (٢١١) وهو الأصح ولو شرط ليحمل عليها

عشرة نخاتيم شعير فحمل مثلها من البروزنا فطلب ضمن القيمة وحكم الاجارة حكم العارية قال السرخسي رحمه الله المسئلة على أربعة أوجه أن يحمل برغيره لكنه لم يخالفه في القدر لا يضمن أو خالف في الجنس إلى الأيسر بان حل شعير امكان بر رعايا قدر المذ كوروزنا لا يضمن استحصانا أو يخالف جنسا إلى الأيسر كحمل آخر أو ملج أو حديد مقام البر أو قطن أو زبن مكان البر يضمن استحصانا لأنه أبسط في شغل ظهورها أكثر من البر كيدق الحديد باجماعه في مكان ويضمن اذا حله مكان البر والرابع المخالفة في القدر إلى الأكثر من المسمى فيضمن

### نوع آخر

الوالديك اعارة مالي ولده الصغير والعبد المأذون بملكها استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه انه أذنوا وهو ماله لضمان وان اغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لأنه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التلف حاصلًا بتهبطه وان كان الدافع مجبورًا يضمن هو بالدفع والثاني بالاختلاف غاصب الغاصب استعار منها مما كان للزوج وضاع ان مما يكون في أيديهم لضمان على أحد وان عانى مثل

الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذ كورة فيه بمضى ماضى من المدة من وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستاجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثا من المستاجر المتوفى هذا لو ارثه هذا الذي حضر وهذا لا جرح في علم من ذلك فواجب عليه أداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر محضر في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وأن هذا المحضر معه قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضا صحيحا وأن الموهوب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يرد في يديه ولم يتغير عن حاله وأن هذا الذي أحضره لم يعرض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئا فراجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي أحضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلة \*

سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضا صحيحا ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فكتب بحقه رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة وأعدت الموهوب هذا إلى قديم ملك الواهب هذا أو مرت الموهوب له هذا مذهب الموهوب هذا على ما به هذا ويتم السجل \*

محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر أولا أنى وهبت منك كذا إلى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد ازداد في يده زيادة متصلة له وان رجوعه ممنوع ويتم المحضر محضر في اثبات الرهن ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا أو يمين صفة بكذا دينار ارهنا صحيحا وأن هذا الذي أحضره معه رهن هذا الثوب المذ كور منه بهذه الدنانير المذ كورة ارتهانا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذ كور رهن في يد هذا الذي أحضره معه وان هذا الحاضر قد أحضر هذا المال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك محضر في اثبات الاستصناع صورة الاستصناع أن يدفع الرجل إلى رجل حديدا أو نحاسا ليصوغ له اناء أو نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمنع من الدفع ولا للمستصنع أن يمنع عن القبول وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديد والانا للصانع ولا أجر له وان شاء أخذ الاناء وأعطى الصانع أجره بل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا أمنا أو امره أن يصوغ له منه اناء كذا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر وأنه قد صاغ هذا الاناء على موافقة شرطه وأنه يمتنع عن تسليم الاناء اليه فواجب عليه تسليم الاناء اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فاستل فأجاب بالفارسية فان كان الصانع خالف الشرط فأراد المستصنع أن يضمه حديدا مثل حديد يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا من النحاس صفته كذا ليصوغ له اناء صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذ كور المين قدرهما وصفته ما فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فاستل كذا في المحيط \*

كتاب حكى في دعوى العقار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعى من القاضي أن يكتب بذلك كتابا بهذا على وجهين (الاول) أن يكون العقار في بلد المدعى ويكون المدعى عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له واذا وصل الكتاب إلى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه

الفرس والثور في ضمن المستعير والمرأة قال لا تدفع العارية إلى غيرك فدفعها يضمن تفاوت استئصالها أم لا لا بدون النهي له اعارة ما لا يتفاوت كالدرور الأرض لا يتفاوت والضابط أن لا يؤجر ولا يرهن وهل يعارض كراهه وهل يودع قال شيخنا نعم لانها دون الاعارة وبه

أخذ الفقيه واختاره الصدوق لا لانه لو أرسلها على يد أجنبي ضمن وهل هذا الايداع والوديعة لا ودع ولا باع ولا يجر ولا يرهن فان فعل شيئاً منها ضمن والمستاجر يعاد وودع (٢١٢) ويؤجر ويرهن وليس للرتن ان يتصرف بشئ يبطل الرهن \* برهن المستعير على ردها

والمعير على هلا كهاعنده بالتعدي فينبه المعير أولى \* قال أعرتني فضاقت وقال غصبتني لا يضمن ان لم يركب لعدم إقراره بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نفسه ولو قال ركبته يضمن لانه سبب الضمان ولو قال أجزتكمها فالقول قول الراسك لاتفاقهما على الاذن وهو ينكر أجزايعه فيحلف بخلاف العين فان في يد رجل وادعى هبة المالك منه والمالك يدعي البيع حيث يضمن لان العين مال فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاط والمنفعة انما يأخذ حكم المالك بالاجارة والرا كمنكر فلا يضمن شيئاً \* هلك المستعار حال الاستعمال وبرهن مستحق أنه له خبر ان ضمن المعير لا يرجع على أحد لانه أعار ملك نفسه وان المستعير رجع على الماعير لانه هلك بفعل نفسه وفي الاجارة ان ضمن المستاجر رجع على الآجر وأعطاه أجز قدر الاتفاق لانه ضمن السلامة باسقاط البديل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالعارية

الثاني في اعادة الدواب اعار دابة طاملا فازاقت أى أسقطت الولد من غير صنعه لا يضمن فان كبحها بالجام وفقاً

أو وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له قضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا أن العجز عن التسليم يمنع التسليم أما لا يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلم اليه ثم اذا أورد المدعي قضية القاضى المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وقام بينه على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه أولاً أنه اذا قضى للمدعي وسجل القاضى له بأمر المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أميناً له ليسلم الدار الى المدعي فان أتي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتاباً يحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضرة المدعي وبحكمه على المدعي عليه بالعقار للمدعي وبأمره المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أميناً ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألتى المدعي الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعل في ذلك يرحمك الله وايانا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخبره عن يد المدعي عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعي وأنه على وجهين أيضاً - أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعي عليه وفي هذا الوجه أيضاً القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه يكتب له أيضاً الى قاضي البلد الذي فيه المدعي عليه والقاضي المكتوب اليه بالتعليم ان شاء يبعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتاباً حتى يقضى بالعقار للمدعي بحضرة المدعي عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته \*

كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يرى ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عـ دأبق الى سمرقند فأخذه رجل سمرقندي فأخبره المولى وليس للمولى شهود سمرقندي انما شهده بخاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري عاتمه شهده عنده فأتا قاضي بخاري بحجبه الى ذلك ويكتب له كتاباً الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الدون غير أنه يكتب شهده عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا واقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد أبق الى سمرقند واليوم في يد فلان سمرقندي بغير حق وبشهادة على كتابه شاهدين شخصان الى سمرقند يعلم بهما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضي شهادتهما وثبت عند التما عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفاً لما شهده به الشهود عند القاضي الكاتب رد الكتاب اظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقاً قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعي من غير أن يقضى له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد وأخذ كفيلاً من المدعي بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتماً من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتاباً الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وختمه أمر المدعي أن يحضر شهوده

عنه بالضرب يضمن ولو نزل عنها ودخل المسجد وتر كها في السكة يضمن وقيل ان ربطها الا والاصح انه يضمن \* استعاره بالركبها الذين في حاجته فأخرجها الى ناحية أخرى من القرية ليسقيها فهلك ضمن \* أرسله ليستعير دابة الى الحيرة فغلط واستعاره الى مكة فأعاره ولم يعلم من المرسل ان ذهب الى مكة لا يضمن وان الى الحيرة يضمن ولا يرجع بما ضمن على الرسول وكذا الاجارة \* استعار من رجل ثوباً ساوى خسين

فقرنه شور يساوي مائة ان كل لا يفعلون كذلك بضمن والا لا \* استعار منه ثور على أن يعبر ثورا فجاء الاستعارة ثور فلم يجده فاستعاره من امر أنه فهلك بضمن \* استعار منه ثورا فقال أعطيكه غدا فخاف الغد وأخذ بالانه فهلك بضمن (٢١٣) ولواستعار من آخر ثور غدا فقال نعم

فجاء المستعار غدا فآخذ فهلك لا يضمن لأنه استعار منه غدا وقال نعم وانعقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعده الاعارة لا غير ولورده ومات عنده لا يضمن \* استعار دابة من انسان وأعارها فنام المستعير في المفازة ومقوده في يده فقطع السارق المقود وذهب به لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به وذهب به بضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالس لا يضمن في الوجهين وهذا الايناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في أمر زاد على النوم \* استعار منه من اللسقي واضطجع ونام وجعل المتر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام فاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوع بين يديه أو بجواريه وبعد حافظا \* خلى الثور المستعار بعد فراقه من العمل فالتحق ومات بضمن \* وذ كرمس الاسلام ربط الجار المستعار الى شجرة فوق الحبل في عنقه والتحق لا يضمن لان الربط معتاد

الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعى فإذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخاري لا يقضي للمدعى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه الى سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه فإذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وعافى الكتاب وظهرت عدالة الشاهدان قضى للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وأبرأ كفيل المدعى وقال في رواية أخرى ان قاضي بخاري يقضى بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كفيل المدعى وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الاماء فصورته ما ذكرنا في العبد غير أن المدعى اذا لم يكن ثقة أمونا فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعى حتى يجبر جـ ل ثقة ما مون في دينه وعقله يبعث بهامعه لان الاحتياط في باب الفروج واجب \*  
 \* رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف \* يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخاري وهم فلان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي للمعارف من صلاحه وأمانته وكفايته وهذا في التصرفات فأصبت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قيامها بالقيام بفظها وحياتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الوافق فيها وأوصيته في ذلك بتقوى الله وأداء الامانة والتجنب عن المكر والغدر والخيانة في السر والعلانية وأطلقت له (١) (الداه يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعات ليكون له معونة في هذا الامر قلته في ذلك كماه فتقدمتني بشرط الوفاة وأمرت بكتابة هذا الذكرجة في ذلك وأشهدت عليه من حضري من أهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي \*  
 \* كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في التواخي لاختيار القيم للاوقاف \* أيد الله تعالى فلانا قدر رفع الى أن الاوقاف المنسوبة الى مسجد قري يتكلم خالصة عن قيمتها عاهدوا ويجمع غلاتها وبصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكاتبته في ذلك لاختار قيم اذا عاف وأمانة وهداية وكفاية في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشروحا لاقف عليه وأقلد من اختار للقائمة بعون الله تعالى \*  
 \* جواب المكتوب اليه \* قد وصل الى كتاب الشيخ القاضي الامام يديم الله تعالى أيامه وقرأته وفهمت مضهونه وامثلت ما أمرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوق اختيارنا واختيار المشايخ من قريتنا للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان للمعارفنا من صلاحه وصيانتها وعفافه وديانته وكفايته في الامور وكونه مقيما في هذه القرية فليستفضل بتقليده والاطلاق له (الداه يارده) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مناب من الله تعالى \*  
 \* تقليد الوصاية \* يقول القاضي فلان قدر رفع الى أن فلانا توفي وترك ابنا صغيرا لم يجعل أحدا وصيا في

لا تخلطه بالحبل ولو استعار دابة وسلمت في غير طريق الجادة وهلك بضمن وان عين طريقا فسلك طريقا آخر ان كانا سويا لا يضمن ان أحدهما أبعد أو غير سائر لا يضمن وجعل الدابة المستعارة في الطريق وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق لا يضمن \* بعث أجيرو ليستعير منه دابة فأعاره وعليها بالدفن سقط ان من علف الاجير بضمن الاجير خاصة \* استعار دابة لركوب أو ثوب باللبس فأركبها غيره وألبسها

ثم ركب وليس بنفسه قال فخر الاسلام بضمن وبكر والسرخسي وشمس الاسلام على انه لا يضمن وله أن يركب ابتداء أو يركب غيره أما إذا  
جمعهما فليس له ذلك ترك المستعار في (٢١٤) المشرح يرى ان العادة كذلك لا يضمن وإن لم يعلم أو كانت العادة مشتركة بضمن \* استعار

من آخر جارا فقال لي في  
الاصطبل جارا ن خذ  
أحدهما فذهب وأخذ  
أحدهما بضمن ولو قال  
خذ أيهما شئت فآخذ  
أحدهما لا يضمن أعاره  
دابة ليجعل عليها وقال خذ  
عذارة ولا تحمله فإنه  
لا يستسك الا هكذا فلما  
مضى ساعة خلى عذاره  
فأسرع في المشي فسقط  
فانكسر رجه لا يضمن لانه  
خالف شرط مقيدا \* بجهد  
الودعة او العارية بضمن  
وان كان مما يحول بلا  
تحويل بخلاف ما اذا ركب  
دابة غيره ولم يحولها عن  
موضعها حتى عقرها آخر  
يضمن العاقر لا الرابك  
\* قال لا آخر أعرفي ثوبك  
فان ضاع فاني ضامن فضاع  
لا يضمن

الثالث في طلبها وردها  
للمعير أن يرجع فيها أطلق  
أو وقت لانها غير لازمة  
\* طلبها المير ولم يردها عليه  
حتى هلك ضمن ولو قال  
دعها عندى فتركهها فله ان  
لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع  
ومضى شهر حتى هلك ان  
عاجز وقت الطلب من الرد  
لا يضمن \* وان قادرا ان اظهر  
المعير الكراهة والخط في  
الامساك وأمسك بضمن  
وكذا ان سكت وان  
صرح بالرضا بان قال

تسوية أمور هذا الصغير ولا يلهذا الصغير من وصى قوم في تسوية أمور له ولم يعلم فلان وإنه من أهل  
الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فتفحصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور  
فاخبرني جماعة وهم فلان وفلان أنه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته  
قيما في أسباب هذا الصغير المذكور فبقية لم يتوهم بحفظ أسبابه وسائر أمواله وتعاهدا وصيانتهم عن الاضاعة  
واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من أسبابه وقبض ارتفاعات أسبابه وحفظها وصرفها الى وجوه  
مصارفها والى ما لا بد له من المطعوم والملبوس والمشروب من غير تغيير ولا اسراف وأوصيته في ذلك بتقوى  
الله تعالى وأداء الامانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر والتيانة وأطلقت له (الده يازده) مما يحصل  
في يده من ارتفاعات أسبابه ليكون له معونة في هذا الامر ونهيه عن بيع شيء من محدوداته من غير  
استطلاع ذي رأى قلته في ذلك كله بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذي ذكره في ذلك وأشهدت عليه  
من حضر من الثقات وكان ذلك في تاريخ كذا \*

كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمه التركة واختيار القيم للوارث الصغير \* كتابي اطال الله تعالى  
بقائه الشيخ الفقيه الحماكم فلان الى آخره ودرفع الى أن فلان من قرية كذا وفي ثمة وخلف من الورثة ابنا  
صغيرا اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وتركت أموالا كثيرة وهذه الائمة استوت على جميع أموال هذا  
المتوفى وتلكه لا بد من افرا حصة الصغير وانتراعها من يده هذه الكبيرة وكاتبته في ذلك ليشيخ جميع التركة  
من الحدودات والممتلكات والحيوانات ويتفحص في ذلك عن له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا  
الصغير وهذه الكبيرة على سهامهما ويراعى في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قيما ذاصلاح وعفاف  
وصيانة وديانة وكتابة وهداية ويبيع نسخة التركة مع المختار للقوامه الى لا قلده القوامه في حق الصغير  
وأمنى القسمة وأمسك حصصه الصغير اليه وهو موفق في اتمام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة \*

كتاب في نصب الحكام في القرى \* يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانيته وسداده  
وديانته وهدايته وكفايته في الامور كلها مع ما حمله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقائق الحلال  
والحرام نصبت في ناحية كذا متوسطا الفصل الخصومات بين الخصوم بتراضهم على سبيل المصالحة بعد أن  
يتأمل في تلك الحادثة تأملا شافيا ولا يحامي شر بها الشرف ولا يظلم ضعيفا الضعفة ولم آمر له أن يسمع بينة  
في حادثة من الحوادث وأن يقضى لاحد على أحد في صورته من الصور واذا تعدد عليه فصل الخصومات  
بالتراضي بيعت الخصوم الى مجلس الحكم وأمرته بانسكاك الاباي الخليات عن السكاك والعدة من  
أكفائهم برضاهن ان لم يكن لهن ولي بهر أمثالهن على سبيل الاحتياط وأمرته باختيار القوام في  
الارواقف وأموال النساء من الصلحاء والثقات باتفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وأمرته بطاعة الله  
تعالى وتقواه في جميع أحواله سرا وعلانية وأن يأتي بأوامره وينتهي عن زواجه فهذا عهدى اليه ومن قرأ  
هذا الكتاب أو قرئ عليه فليعرف حقه وحرمة ولا يخوض أحد فيما فوض اليه ولا يصرف نفسه عن  
الامانة والله الموفق للصواب \*

كتاب في التزويج \* يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ النقيب أيده الله تعالى بالتعرف عن حالة المسماة  
فلانة بنت فلان فقد خطبها فلان فان وجدت لها حرة بالغة عاقلة خالية عن النكاح والعدة وكان هذا الخطاب  
كنواها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاهما بحضور من الشهود على  
صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا تصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره  
يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتب فان وجدت لها قد بلغت مبلغا تزف الى بيت الزوج ولم يكن لها

لابأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرده حتى ضاع ان كانت العارية مطلقه لا يضمن وان موقته بوقت فضى  
الوقت ولم يرده بضمن وكذا لو كانت مقيدة بان استعار قدوم الكسر الخطب فكسر ولم يرده حتى ضاع ضمن \* استعار كتابا لخاصة مالكة فلم يضره

بالضباع ان لم يكن آسان وجوده لاضمان عليه وان آسان وجوده بضمن قال الصدر هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه اذا وعده الرذم ادعى الضباع بضمن للتناقض اذا كان دعوى الضباع قبل الموعد كما مر وبه يقضى (٢١٥) \* ولوردها سدا أجبره أو عبده براء عن

الضمان وقدم ولوردها الى عبد رب الدابة أو أجبره أو من في عياله ببراء ولم يذكر

العبد الذي يقوم على الدابة أو لافان كان يقوم ببراء قياسا واستحسانا وان لا يقوم ببراء استحسانا أصله الرقائي الاصطبل ومنزل رب الدابة وهذا قياس واستحسان

\* وأما الغاصب اذا رد الى عبد

لا يقوم على الدابة لا ببراء فان رد الى عبد يقوم عليها

قال مشايخنا ببراء وذكر

القاضي السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل المالك

ولا الى مربطه ولا الى أجبره ولا الى عبده ما لم يرد الى

المالك ولو كانت عقد

جوهر أو شيئا نفيسا فرده

الى عبد المعبر أو أجبره

بضمن

الرابع في الحل والحرمه

أغار أرضه للبناء والغرس

له الرجوع وقت أم لا ويهدم

البناء ويقطع الاشجار ولا

بضمن المعبر في المطلق

ويضمن في المقيد الموقت

عندئذ لا يغره ولو زرع بترك

في يد المستعير باجر استحسانا

ولو بخر في المستعار حائطا

يقال له باخسه فلو استرده من

المستعير اذ اراد أن يرجع عما أتفق على المعبر

ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط ان البناء من

ولى حاضر (١) ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم عهر مثلها واقتض ما هو مرسوم تحجيله من المسمى ثم سلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببيعة المسمى وأشهد عليها \*

كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين رفع الى فلان بن فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا ينصفه ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى أهل السلطان فكاتبته في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم توسط بينهما ابتراضهما وبفصلها فان صلح الامر والا فابعت بهما الى مجلس الحكم قبل لأفصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى \*

كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضبعة وصورة ذلك رجل ادعى ضبعة في يد رجل واقام بيعة على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد فالتس المدعى من القاضي أن يكتب الى حاكم القرية التي الضباع المدعى بها فيها حتى تكون تلك الضباع موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب وصورة يكتب الصدر على الرسم يكتب بعده قدا دعى فلان بن فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضبعة التي هي كرم محوط مبني بقصره وكذا ديرة أرض التي موضعه في أرض قرية كذا حدودها كذا وأنها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق واقام البيعة على ذلك ولم يظهر له أحوال الشهود فالتس هذا المدعى منى كتب هذا الكتاب اليه ليجعل هذه الضبعة المتنازع فيها موقوفة في يده هذا المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا ينفذ فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى أن يظهر أحوال الشهود فان انقاد لذلك والأعلمني بالجواب في ذلك بعمون الله تعالى \*

ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت السمة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن يعلها فلان بن فلان غائب عنهم من كورة بخاري وفواحيها وتركهاضا نعمة من غير نفقة ولا كسوة وأنها مضطرة في ذلك وأن النكاح بينهما قائم في الحال وأحضرت معها من جيرانها فلانا وفلانا ذكرا وأسماءهما وأنسابهما فأخبرني هذان أن الحال كما رفعت الى من أوله الى آخره والتهمت منى تعين نفقتها او بدل كسوتها والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فأجبت الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما لمطعموها وما دوما كذا كذا درهما كل ستة أشهر للمبوءة الى أن يحضر الغائب فيقضى ما استدانت عليه وأنها رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر حجة في ذلك وأشهدت على ذلك من حضري من الثقات \*

ذكر فرض نفقة المرأة امرأه تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتهمت من القاضي التقدير لنفقة ما يكتب يقول القاضي فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلاني الى أن زوجها لا ينفق عليها والتهمت منى تقدير نفقتها فأجبت الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعموها وما دوما الكمال كل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهما وبديل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهما أو الزمتها اذ اراد ذلك عليها التتولى الانفاق على نفسها او قدرضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو يكتب فرض القاضي فلان على فلان بن فلان نفقة زوجها فلانة بنت فلان اطعامها وادامها الكمال كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما الى آخره ويكتب

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه عبارة المحيط ولا حاضر ينتظر بلوغه ولعله تحريف وصوابه ينتظر حضوره فإنه لم يقل أحد ينتظر بلوغ الولي فيما علمت فان المنصوص في المتن أنه لا ولاية لصغير وليتأمل في تحرير العبارة وقد راجعت الذخيرة فوجدتها كما هنا اه معجمه

تراب صاحب الارض دخل كرمه يدق له وأخذ شيئا بغير اذنه ان علم أن صاحب الكرم لا يلبى رجونا أن لا يكون بأسا ولودخل منزل رجل بغير اذنه فأخذنا بغير اذنه لينظر وقوع من يده وانكسر لا يضمنه أراد أن يستمدن بحجة غيره وان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك

وكذا ان لم يتهوان لم يفعل شي من ذلك ان بينهما انبساط لا بأس به وان لم يكن أحب أن لا يفعل وعن ابن المبارك رحمه الله فمن استأذن من أن يستدمن محبته قال ما هذا الورع (٢١٦) الباردي استعار من آخر كتابا فوجد فيه خطاه أن يصلحه اذا علم انه لا يكره وان علم انه يكره

القاضي توقيعه على صدر الذكرو يكتب في آخره بقول فلان كتب هذا الذكروني بامرئ وجرى الفرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط \*

كتاب المستورة الى المزكي في التعرف عن أحوال الشهود و يكتب القاضي بعد التسمية في قطعة يارض أيد الله الفقيه في الوقوف على أحوال قريش واعدى يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا و يصف الدعوى ثم يقول أثبت لك أعيانهم آخر مستورتي لتعرف عن أحوالهم ولتعلن ما صح عندك من أحوالهم من العدل والواقف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حليته كذا محملته كذا ومجته كذا وصلاحه مسجدا كذا \*

جواب المزكي أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جازا الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يكتب في مجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة بطوار أن يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لان العدل الذي الان جاز عن تعاطي ما يعتقد الانسان محظور دينيه و جاز أن يكون الشخص بهذا المنابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والنقمة من لا تقبل شهادته لانه لفسقه ولكن اغفله أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من لم يعرف حاله بالديانة والا بالدعارة كذا في الظهيرية \*

محاضر وسجلات ردت لخلل فيما ورد محضر فيه دعوى رجل زعم أنه وصى صغير من جهة أبيه دينا لتلك الصغير على رجل فرد المحضر بعه أنه لم يذ كرفي المحضر أن الدين لهذا الصغير بأي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وللت وارث سوى هذا الصغير فأنما يصير الدين للصغير بالقسمة وقسمة الدين باطله والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعى ولا بد من ذلك \* ورد محضر في دعوى العقال للصغير بالاذن الحكمي صورته محضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكمي أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه حدودها كذا ملك فلان الصغير بسبب أنها كانت ملك والده هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها لانه الصغير المسمى في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بشئ معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار محدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور وفي يده هذا المحضر بغير حق فوجب عليه تسليمها الى هذا المحاضر اقبضها هذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعه أنه لم يذ كرفي المحضر أن الدين لهذا الصغير من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير أن يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عنده هذا القاضي اسمع خصومته ولانه لم يذ كرفي المحضر أن المدعى مأذون في القبض انما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالاذن الحكمي ولعل أنه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زعم رحمه الله تعالى لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زعم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض أو ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء بثبت ولاية القبض ولانه لم يذ كرفي المحضر أن الثمن مثل المعقود عليه رقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد من كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط \*

محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها رجل مات وترك ابنا وامراة وابنا صغيرا فحضرت المرأة الميراث على القاضي وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها فادعى الابن أنها صالحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الاعاوى على كذا وكذا وأنه قبل

لا يصلحه وان لم يصلحه لا يأثم  
\* أجرتك هذه الدار شهرا  
بغير شئ أوليذ كرامدة  
لا يكون عار به وذكري موضع  
خلافة \* اعاره الى اللبل  
فهلك قبله لا يضمن وان  
هلك في اليوم الثاني ذكري  
الكتاب أنه يضمن قيل أراد  
به انه انتفع في اليوم الثاني  
به فيكون غامضا مخالفا  
بالانتفاع بعدمضى الوقت  
أما اذا لم ينتفع لا يضمن  
كلودع الوقت باليوم اذا  
أمسكها بعد اليوم لا يضمن  
وقال السرخسي رحمه الله  
يضمن على كل حال واختاره  
القاضي وفرق بين الوديعة  
والعارية أن الامساك في  
الوديعة للمالك لانه بعدمضى  
الوقت بناء على القبض  
السابق وهو كان للمالك وفي  
العارية الامساك بعدمضى  
الوقت لانه بناء على القبض  
السابق وذا كان لنفسه  
وعدم الضمان في الوقت كان  
للاذن ولم يوجد بعده مضيه  
ولان مؤثمة رد المستعار على  
المستعير وكأنه قال له المالك  
ردعه على عند انقضاء المدة  
فاذا لم يردّه فبكانه امتنع  
عن الرد بعد طلب المالك  
وفي الوديعة مؤثمة على  
المالك استعار للعمل له أن  
يعيره للعمل لان الناس

لا يتفاوت فيه والمستعير على الابداع عند مشايخ العراق وقيل لا يملك قال الامام ظهير الدين وجدته رواية الصلح  
منصوصة انه لا يملك الابداع وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الاعارة لا يملك الابداع \* استعار دابة العمل فبعث المستعير  
وكيله معها ليعمل عليه برغمه الوكيل طعام نفسه لا يضمن نص عليه في كتاب الشركة وانه عجيب \* استعار ثوبا ليكره براضه



فكرب أرض غيره بضمن لان الاراضى مختلف ليناوصه ويؤكد الواسكه في منزله ولم يكر بحتى عطف ضمن لانه غير ملتون في الامساك لعدم الرضا به وكذا في الاجارة اذا أمسكه ولم يذهب استعاره فريسا حاملا ليركب فاركب معه (٢١٧) غيره فالتقت جنينا لا ضمان عليه

في الجنين وان انتقصت الرمكة بسبب الارتداد ان كانت بحال لا يمكنها الارتداد ضمن كل النقصان وان كان يمكنها الارتداد ضمن نصف النقصان لانه حصل بركوبه وركوب غيره \* فرغ من الانتفاع بالدابة المستعارة فارسلها ووضع عليها الشكال وانام ساعة فضاع ضمن \* دفع العارية الى من زعم انه استعارها من المالك وأمره بالقبض منه وأنكر المالك ذلك ضمن لانه يدعى على الأمر بالدفع وهو ينكره فالقول له مع البين فاذا حلف علم أنه دفعه الى غير المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدقه فيه وفي زعمه أن المعير ظالم له في التضييع والمظالم لا يظلم غير ظالمه \* استعار دابة فسكت المالك قال شمس الأمانة الاعارة لا تثبت بالسكوت \* استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب لا الجي موفى العارية عليه ما \* استعار قدرا لفنسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا يضمن \* شرط انخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لان انخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة لجهالة

الصلح عن نفسه بالاصالة وعن أخيه الصغير بالاذن الحكيم وهذا الصلح كان خيرا للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركه الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطله فرد المحض رعله أنه ليس في المحض بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولولم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح من التقدم مقدار ما يصيبها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح أو زاد عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الربا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيه من خلاف جنس بدل الصلح من التقدم وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحض ذكر قبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول بجواز هذا الصلح ويقول بجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيب من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من فقد آخر فاذا كركه وهم وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح كذا في فصول الاستروشي \* وهكذا في المحيط \* محض في دعوى تجهيل الوديعة \* حضروا حضرة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنى دفعت الى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوب عليها وكنت على الله بضاعة ابراهيم الحامى وفيها خمسة أعداد من العمل البدخاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان أباهذا الذي أحضره فلان قبض ذلك كله معنى قبضها جميعا ووفى قبل رت ذلك الى تجهيلها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديناً في تركه وشهد الشهود بذلك \* فرد المحض رعله أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل غير اعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قلت) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفالة الاصل رجل أودع رجلا عبداً وبعده المودع ومات في يده ثم أقام المودع يئنه على الايداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع ب قيمته يوم الجحود ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضى على المودع ب قيمته يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل الجحود اذا علم قيمة الوديعة يوم الجحود واذ لم يعلم قيمته يوم الجحود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحود والقبض السابق فانه لو وجد الوديعة وقال لا وديعة تلك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها لا يجب الضمان واذا كان قبضها ولم يجد لا يجب الضمان ايضا لما قلنا والجحود آخرهما وجودا في حال الضمان عليه ما أمكن واذا شهد الشهود ب قيمته يوم الجحود فقد أمكن احواله الضمان عليه جعلنا سبب الضمان في حقه الجحود أو جينا قيمته يوم الجحود واذ لم يشهدوا ب قيمته يوم الجحود وشهدوا ب قيمته يوم الايداع تعذر احواله الضمان على الجحود أو حلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لا تعلم قيمته أصلا لا يوم الجحود ولا يوم الايداع فأنما يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الجحود كما في الغاصب فانه اذا ملك المصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مسئلة التجهيل انما يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهدوا ب قيمتها يوم الايضاع أن يقضى ب قيمتها يوم الايضاع وان قالوا لا نعرف قيمتها أصلا يقضى بما يقرب من قيمتها يوم الايضاع وهو الصحيح

سجل لم يكتب في آخره وحكت بكتفي في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا كذا الكورة \* فرد السجل بعلة أن المصر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا ليس أنه كتب في أول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قبل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون

ما علم من ماله وكل رجلا يقض دابة استعارها فربها الوكيل وتلف بضمن الوكيل لعدم رض المعير بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه وهذا اذا كانت (٢١٨) الدابة تنقاد لسوق أما اذا كانت لا تنقاد لا يضمن لان المالك رضى بركوبها حين دفعها اليه والله أعلم

### كتاب اللقيط

يشترط أن يقول الحاكم أنفق عليه على أن يكون ديناً عليه وقيل شرط الرجوع ليس بشرط والاقول أصح ولا يصدق الملتقط الحاكم بلا حجة وإن دفعه إلى آخر وأمره بالنفقة عليه برضا الملتقط ثم أراد الملتقط أن يعيده إلى يده لم يكن له ذلك بل لارضا الآخر وان مات اللقيط قبل أن يعقل صلى عليه سواء وجدته مسلم أو ذمي وإن وجد اللقيط في بيعة أو كنيسة ثم بلغ كافراً لا يجبر على الاسلام وإن مات قبل أن يعقل لا يصلي عليه والعبرة بكان وجد فيه اللقيط في رواية كتاب اللقيط كان الواحد مسلماً أو كافراً وعن محمد رحمه الله العبرة للواجدان مسلماً فهو مسلم وإن كافراً فهو كافر وفي بعض الروايات واعتبر ما يوجب الاسلام أي ما كان كولد بين مسلم وكافر وفي رواية رابعة اعتبر العلامة والري بأن كان عليه صلب أو فوبديساج يلبسه الكفار فهو كافر إذا كان الملتقط مسلماً فأقامه مسلم أو نصراني أنه ابنه وأقام بينة نصاري يقبل كذا عن

في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم والقضاء تقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لان على رواية النوادر المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى القاضي بشئ خارج المصر كان قضاءه في فصل محتمد وفيه فينفذ قضاؤه ويصح بحمله ويصح بمجمعه عليه (سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه حكى كذا) \* وأخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكى كذا كذب وخطأ لأن مضمون السجل أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعى وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وإنما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكى أو يكتب والحكم المذكور فيه حكى أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندي

(ورد محضر في دعوى الدنانير المكية رأس مال الشركة) صورته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أن هذا الحاضر مع هذا المحضر معا شتركة عنان على أن يكون رأس مال كل واحد منهما كذا كذا أعدلياً من ضرب كذا على أن يبيعا ويشتريا بحله وعلى الانفراق ما دلهما ولكل واحد منهما من الامتعة والاقشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخطاه وجهه في يده هذا المحضر معه وأن هذا المحضر معه اشتري به هذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه أن يحصته من الدنانير المكية وذلك كذا ذهبي فأتته بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد هذا المحضر) بعده أن الدعوى وقعت في الدنانير المكية لأن الدعوى وقعت في ثمن الكرايس وثن الكرايس والدنانير المكية نقيلية والدعوى في النقليات والبنية عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر به هذه العلة لأن الاحضار في المنقول انما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الاشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله في المشهور من قولهما لان العدلي الذي في زماننا غيلة الفلوس والفلوس لا تنفع رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك يتظر أن كان دافع العدليات قال لشرى بكذا يوم دفع العدليات اليه اشتري بها وبع مرة بعد مرة فإذا اشتري الشرى بكذا بالعدليات الكرايس وباع الكرايس بالمكي واشترى بالمكي شيئاً بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والتمن في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والامر وإن كان الدافع قال لشرى بكذا اشتري به هذه العدليات وبع ولم يقل مرة بعد أخرى فإذا اشتري به الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بينهما ووجب على الشرى بكذا دفع المكيات إلى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشترى بعد ذلك شيئاً يصير مشتر بالثمن نفسه فإذا انقضى الثمن من المكي صار غاصباً لخصه النافع من المكي فيصير ضامناً لذلك القدر

محضر فيه دعوى الوصية بثلث المال صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن أباه هذا المحضر معه أوصى لهذا الحاضر بثلث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار ثلث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يده هذا المحضر معه تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك إلى هذا الحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد هذا المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر أوصى في حال جوارز تصرفاته ونفاذها انما كان فيه أوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثبات العقل أن تصح وصيته فإنه لو كان محجوراً عليه على قول من يرى الحجر لا تصح وصيته وقدر كفي كتاب الحجر أن السفهاء المبذول ماله

الامام وقال الكرخي رحمه الله هذا انما يصح اذا كان الملتقط ذمياً لان بشهود النصاري لا يستحق اليد على المسلم وبعض المشايخ قالوا يستحق في الكل ومعنى قوله يقضى بنسبهم من المدعى والقضاء بالنسب مضاف إلى الشهادة لان النسب ثابت بدونها

ثم ان كان يعلم أنه ان لم يلقطه لايهلك يستحب له الرفع فان علم انه ان لم يرفعه يموت بفقرض عليه ذلك وجناته في بيت المال وان وجد اللقيط في مكان الاسلام وادعى ذى أنه ابنه القياس أن لا يصح دعواه بلاينة وفي الاستحسان يقبل في (٢١٩) حق النسب لا الميراث ولو ادعى

رجل أنه ابنه يتبدل بلاينة لان فيه دفع العار عن اللقيط وان ادعت امرأتان وورهننا فهو بينهما جميعا في قول الامام رحمه الله وقالا لا يثبت النسب الا من واحدة والله اعلم

### كتاب اللقطة

اللقطة على وجهين ان خاف ضايعها يفترض رفعها والاياح أجمع العلماء عليه والافضل هو الرفع عند عامة العلماء خصوصا قيل يحل والافضل الترك والصحيح قول عامة العلماء في زماننا لكن لقطعة الحيوان لو كان في القرية الافضل الترك وفي الصحراء الافضل الاخذ ثم ما يجبه نوعان نوع لا يطالبه مالكة كالسواة وقسر الرمان والبطيخ في مواضع متفرقة له أن ياخذ ويقتفع بها ولا يمكن لا يصير ملكا لاحد ولو وجدها مالكة في يده له أخذها الا اذا كان قال حالة الرمي من أخذه فهو له لقوم معلومين ولم يذكروا السرخى رحمه الله هذا التنصيص وكذا الحكم في التقاط السنايل بعد جمع غيره بعد دناءة وقال بعض المشايخ ليس للراعي أخذها وان لم يقل وقت الالتقاء من أخذه فهو له لمعلومين ونوع يطالبه مالكة كالنقدين

اذا أوصى بوصايا فالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرفا من الموصى ولا يستفحشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر أوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطواعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه لو ادعى المحضر وهو ترك ذكر حرية الموصى في المحضر وهذا وهم لان الحرية صارت مستندة من قوله أوصى له بثلث ماله **محضر فيه دعوى الكفالة** صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه كف لى نفس فلان على أنه متى لم يسلمه الى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذى الى عليه وذلك ألف درهم مثلا وانى قد أجزت كفالته ثم انه لم يسلم نفس فلان الى في ذلك اليوم الذى عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذى الى عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد المحضر) بعله أنه لم يكن في المحضر ذكر الالف التى ادعى الكفالة بها أنهم اماذا ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكفاية والدية وأشباه ذلك فلا بد من بيان الالف أنها ماذا حتى ينظر أنه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هي مسموعة أولا وعلة أخرى انه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بأن دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فلعن المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم أجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا أنها ليست بمعتبرة بالاجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا

**محضر في دعوى المهر بحكم الضمان** صورته امرأه ادعت على رجل أنها كانت منكوبة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لى جميع المهر ضمانا صحيحا وقد أجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم انى صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذى ضمن المهر لى عنه حالا فوجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلته (فرد المحضر) بسبب أنهم المهرين بسبب الحرمة أنها باى سبب حرمت عليه وأسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضى بخلاف ما زعمت ولان الحرمة الغليظة قد تكون لمعنى من جهتها وأنها توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة الزوج وأنها توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهى لم تين أن الحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك **محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفارقة** صورته امرأه ادعت على رجل أنك كفلت لى عن زوجي فلان بدينار أخرج جسد من الصداق الذى لى على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفارقة بيننا وقد أجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفارقة بينى وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل أمرى بيدى على أنه متى غاب عنى شهرافأنا أطلق نفسى تطليقة بأية وقد غاب عنى شهر من تاريخ الامر وطالقت نفسى بحكم ذلك الامر وصرت كفيلة لى بدينار من صداق فوجب عليك أداء الدينار لى وأقامت البينة على جميع ذلك فأقتوا بعهمة المحضر وقالوا يقبل بينهم ابقضاء على الكفيل بالدينار قالوا

والعروض ونحوها فياخذها ويحفظه الى أن يوجد صاحبه والقشور والنواة المجتمعة من هذا النوع وان وجد جوزة ثم وثق ببلغ المتقوم ان مجتمعا ومن الثانى وان متفرقا له قيمة اختلفوا قيل من الاول وقيل من الثانى وهو الاحوط وذكر فى الفتاوى المختار أنه من النوع الاول

التفاح والكثير ان وجد في الماء يجوز أخذه وان كثيرا لانه يفسد الماء أو الحطب في الماء ان لم يكن له قيمة يأخذ من له قيمة فهو لقطه وجعل في الفتاوى الحطب كالتفاح في (٢٢٠) الماء أصابوا بغيره مذبحا في البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في ظنه أن مالكة باحة لا بأس

بالأخذ والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة نجاسة أخرى وأخذ صوفها لا انتفاع به ولو جاء مالكة الله أن يأخذ الصوف منه ولو سلطها وبيع الجلد بأخذه المالك ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه قال الحلواني رحمه الله أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ أنه أخذه ليرده الى مالكة فان فعل ذلك ولم يعرفه بعد كني وعن محمد رحمه الله أنه يعرف حولا ولم يفصل بين القليل والكثير وعن الامام حول في نصاب الزكاة ما فوقها وفي الاقل الى عشرة أشهر وفي أقل من عشرة ثلاث جمعات وفي رواية ثلاثة أيام وعنه العشرة حولا وفي أقل منها على حسب ما يرى وقيل يحفظ الخمسة يوما والرائد أياما والرائد على العشرة جمعة والرائد على خمسين شهرا والرائد على المائة نصف عام وعلى نصاب الزكاة حولا وقبل الدرهم ثلاثة أيام والرائد فصاعدا يوما ودون ذلك يتقرر بمنة ويسرة ثم تصدق وان عا يتسارع اليه الفساد يعرفها بقدر ما يحتمل قال السرخسي ليس في هذا تقدير لازم ولكنه يعرف

ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانه ادعت على الكفيل أمر الايتوصل اليه الا باثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطبيقه انفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك وهذا أصل محمد في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب لشبوت المدعى على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض وصورة رجل ادعى على رجل أرضا في يده أن ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام المدعى البيينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى القاضي للمدعى بالأرض كما هو الرسم ثم ظهر أن الأرض المدعى بها كانت في يده المدعى عليه وفي يده رجل آخر قبل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعى بطلان القضاء لان المدعى باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فأما اذا أراد المدعى عليه أن يقيم بيينة على أن الدار المدعى بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بيئته لان بيئته تنق كونه المدعى به في يده بعدما ثبت ذلك بيينة المدعى فلا تقبل بيئته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط

محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض بان ادعى كذا سهم من كذا سهم من الأرض ولم يذكر المدعى والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المدعى عليه اختلفت أجوبة المفتين في ذلك بعضهم أجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الأرض في يده وما لم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى الشائع وبعضهم أفتوا بالصححة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركس الاسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في اشاراته وكذا ذكر الصمد الشهدد والقول الثاني يشير الى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور الا ترى أنه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك كل واحد منهما يبيع غاصبا نصف العين مشاعا لا يرى أن الرجلين اذا استأجرا دارا أو اشترياها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما مامتا بئده على نصفها شائعا وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشي

محضر فيه دعوى شراء المحدث ومن والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه أن المنزل الذي هو في يده هذا الذي أحضره حذوده كذا وموضعه كذا كان ملكا والده فلان وحقاله وأنه باع منه منى في حياته وصحته ونفذ تصرفه بكذا في يوم كذا في شهر هذا وهكذا أقر في حياته ببيع هذا المحدث بهذا التاريخ وجاء بشهود وشهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خلا من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور وفي دعوى المدعى والمذكور في دعوى المدعى اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة أيضا ولان الشهود في شهادتهم قالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب

على قديم ما يعلم أنه حصل العلم ويعرف حيث وجد جهر الاسرافان وجد في الطريق ولم يجد أحد الشهود وسكان عند الرفع معه ظالم أو ظهروا أخذوا الظالم وتركوا الشاهد ولا يضمن ترك الشاهد ويشهد حين يظفر فان تركه

أو أن الظفر أيضا ضمن تركه الأشهاد مع الاقتدار فإن لم يظهر الملك يتصدق فإن حضر خبيرين أن يكون الثواب بامضاء الصدقة وتضمن القيمة قال أبو جعفر أن تصدق باذن القاضي ليس له تضمين الملتقط وإن كانت (٢٢١) فائقة في يد الفقير يأخذه وفي النوادر يرفع الأمر إلى

الحاكم وله الخيار أن شاقبل وإن شاء لا وأن قبل الحاكم أن شاء عمل صدقتها وإن شاء أقرضهما من رجل غني وإن شاء دفعها مضاربة فإن دفع الحاكم مضاربة إلى الواحد ونصرف فيه ويرجع طاب له الرجوع وإن شاء ردها على الملتقط ثم هو بالخيار أن شاء حفظه إلى ظهور الطالب وإن شاء تصدق على أن يكون الثواب للمالك وإن شاء باعها وأمسك عنها فإن ظهر المالك ليس له نقض البيع إن البيع باذن الحاكم وإن بغير أمره إن فاعل إن شاء أجازه وأخذ منه وإن شاء رده وأخذ عن حقه وإن هالكاً إن شاء ضمن البائع ونفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ العامة وقال السرخسي المودع إذا باع الوديعة وضمنه المالك فهو كالملتقط \* غريب مات في دار رجل وله درهم فأراد صاحب البيت أن يصدق على نفسه له ذلك إن فقيراً كاللقطة \* وجد لقطات وقال من سمعتموه يطلب أقطه فدلوه فهذا تعريف

### نوع آخر

تلفت اللقطة في يد إن أقر أنه أخذها لنفسه ضمن وإن لردّها وأشهد أولم يشهد وصدقه المالك فيه لا ضمن

ملك ولا شهادة لهم على البيع انما شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد أما الاول فلو جهين أحدهما من مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك ههنا في أن يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والنام في عادتهم يريدون به هذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني فلنا هذا شهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الاقرار بما هو سبب الملك وأنه صحيح

\* (ورد محض في دعوى الجارية) \* حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية ملكه والجارية منكورة بخاف الذي حضر يشهد ويشهدوا بهذه العبارة (روى مريدياً ما رواه ابن جارية حاضر أو رده ربابين حاضر أمده بقر وخت بهما معلوم وبوي نسليم كرد) فرد المحضر بهما أحدهما أن الشهود شهدوا بأن الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائة فلا بد من اثبات الملك للبائع لينتقل إلى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولاً واثبات الملك للمجهول لا يتحقق وإذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه إلى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوماً تقبل الشهادة ويقضى بالجارية للمدعي والعلة الثانية أن الشهود شهدوا أن رجلاً باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا أن المشتري اشتراها ويجوز أن ذلك الرجل باعها إلا أن المدعي لم يشترها وبمجرد البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلة الثانية ليست صحيحة لأن ذكر البيع يتضمن الشراء وذكر الشراء يتضمن البيع ألا يرى أن من ادعى على غيره أني بعت منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كانت دعواه البيع صحيحة وإن لم يدع أنه اشترى وكذلك إذا ادعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة وإن لم يقل وأنا اشتريتها منه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

\* (ورد محض في دعوى الجارية أيضاً) \* حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أنها جاريته اشتراها من فلان فطاعته وأجبه عليه أو الجارية تنكره ودعوا بخاف الذي حضر يشهد ويشهدوا أنه اشتراها من فلان فأخذت أجوبة المفتين فأفتى بعضهم بحجة الدعوى في حق القضاء بالملك لا في حق وجوب الطاعة لأن الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم البيع انما يجب بعد نقد الثمن والمدعي في دعواه لم يذكر نقد الثمن وأفتى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلاً وهو الصحيح لأن الشهود ما شهدوا بملك البائع لأنصاولاً لدلالة وبدون ذلك لا يقضى بالملك للمشتري وهي مسألة كتاب الشهادات \*

\* (ورد محض في دعوى ولا العنافة) \* رجل مات بخامر رجل وادعى أن الميت عتيق والذي فلا كان أعتقه والذي في حياته وميراثه إلى لاني ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا بتسليده هذه الدعوى وأفتى بعضهم بالصحة والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لأن المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في دعوى الاصل في باب دعوى العتق إذا أقام عبد بينة أنه أعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يقر وأقام آخر بينة أن هذا العبد عبده قضى القاضي للذي أقام البينة أنه عبده لأن شهود العتق شهدوا بعتق باطل لأنهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يثبت لفلان من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا أنهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى للذي أقام البينة أنه عبده كذا ههنا وكذلك لو شهد شهود العبد أن فلاناً أعتقه وهو في يده يقضى للذي شهدوا أنه عبده لأن صحة الاعتاق تعقد المالك دون

(١) جابر جل بوماو باع هذه الجارية الحاضرة فلهذا الرجل الحاضر بمن معلوم وسلمها له

وإن كذبه فالقول لصاحب اللقطة عندهما وقال الثاني للملتقط رفعها لردّها على مالكها ثم وضعها في مكان الاختزان هلكت أو أوصتها لغيره لا يضمن هو إن لم يرجع عن مكانه فإن يرجع ضمن وعن محمد رحمه الله إذا شئ خطوتين أو ثلاثاً ثم أعادها إلى مكانها برى إذا صدقه بدون

الينة واعطاها ياخذ كفيلا بخلاف والخلاف في الوارث وان دفعها اليه ثم استحقها اخر الينة ان وجد عنها اخذها وان هالكه ضمن  
أيها ما شاء فان ضمن القابض لا يرجع (٢٢٢) على الدافع وان ضمن الدافع يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بلا قضاء وان بقضاء لا يرجع  
عند الثاني خلافا لمحمد

رحمهما الله تعالى \* أخذها  
لنفسه ليس له أن يتصدق  
بها على نفسه وان فقير الينة  
في حكم الغاصب

كتاب جعل الابق \*  
أخذه أفضل واختلف في  
الضال تركه أفضل أم أخذه  
وأخذ الابق يأتي به إلى  
الحاكم فان حفظه بنفسه  
له ذلك وكذا الضال ولا بد من  
الينة اذا أنكر المولى اباقة  
أو الاقرار ولا يصدق الحاكم  
أنه أبق بلا يينة وهل  
ينصب خصما عند غيبة  
الخصم ثم يقبل الينة  
اختلفوا فيه ويحلف المدعي  
بالله ما بعته وما وهبته وبأخذ  
كفيلا في رواية \* ان يكن  
له يينة وأقر العبد دفعه اليه  
وهل يجبر على الدفع اختلفوا  
وان لم يجز له طالب حبسه  
الى وجود الطالب ولا يجبس  
الضال وينفق من بيت  
المال عليه أيام الحبس فان  
طالت المدة ناعه وأمسك  
ثمنه \* رد الابق من مسيرة  
سفر أو أكثر لا يستحق الا  
أربعين درهما وان أنفق  
ملا عظميا أضعاف ذلك من  
غير أمر الحاكم وان أخذه  
في المصر أو خارج المصر ادون  
السفر يرضخه والراى الى  
الامام \* أخذ ابقا من مسيرة  
السفر وجاه يوما ثم أبق منه

البدو والشهد هو دلم يشهدوا له بالملك ولو شهد به هو العبد أن فلانا أعتقه وهو عليك وشهدشهودا لا آخر أنه  
عبد دقضى يينة العتق لان اثبات العبد الملك لعتقه كاثبات المعتق الملك لنفسه ولو أن المعتق أقام يينة  
أنه عبده أعتقه قضى يينة العتق لان الينين استوتا في اثبات الملك وفي احداهما زيادة اثبات العتق  
كذا هنا فهدد المسئلة دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير  
ورد محض في دعوى الدفع \* صورته ادعى عينا في يد رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر  
كذا من سنة كذا و المدعى عليه دعواه أقام المدعى يينة على ما ادعى ونوجه الحكم للمدعى على المدعى  
عليه بما ادعاه المدعى فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهةه أقر قبل  
تاريخ شرائك بسنة طائعا أن هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت  
هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك على باطله بهذا السبب فأنقذت أجوبة المفتين أن هذا الدفع  
صحيح ثم استفتي بعد ذلك أن المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان  
وفي أي شهر كان القاضي هل يكلفه عليه فأنقذت الاجوبة أيضا أن القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين  
مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك أو قال قبل شرائك

ورد محض في دعوى الميراث \* صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان  
فادعى هؤلاء الذين حضروا محدودا على رجل أحضر معههم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في  
الحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحقها (٢) (وردت سوي بونابرو زمرك وى  
بمردوميراث ما ندفريزدان خو يش را) فرد المحضر بعلمتين احداهما ان المكتوب فيه والدة هذين المدعين  
وينبغي أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (٣) (مردوميراث ما ندفريزدان  
خو يش را) وليس فيه (٤) (چه ميراث ما ندفريزدان را) وينبغي أن يكتب (٥) (وميراث ما ندين  
محدود فرزند را) أو يكتب (٦) (ميراث ما ندين) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصرح أو بالكناية  
أما بدون ذكره لا بالصرح ولا بالكناية لا يتم جرم الميراث فيما تقع فيه الدعوى وحكى عن الشيخ الامام نجم  
الدين عمر النسبي أنه قال كنت كتبت الفتوى في جرم الميراث وبالغ في شرائط صحته غير أنى تركت الهاء  
عند قولى وتر كه ميراثا وكتبت وتترك ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام على بن عطاء بن حمزة السغدنى بصحته وقال لى  
الحق به الهاء واجعله وتر كه ميراثا حتى أفتى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسبي رحمه الله  
تعالى عرض على محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضا أنه ملكه وحقه وأن مورث هذا المدعى عليه  
فلان أحدث يده عليها بغير حق الى أن مات وفي يد وارثه هذا أيضا بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها  
وتسليمها الى هذا المدعى وقال المدعى عليه في دفع دعواه ان مورثا فلانا كان اشترى هذا المحدود من  
مورث هذا المدعى بعبابا تاو جرى التقاض من الجانبين وكان في يده بحق الى أن توفي ثم صار ميراثا عنى  
بحق فقال المدعى في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض أقر بالبيع الذى جرى بيننا بيع وفاء  
فاذا رد على الثمن كان على رد الارض وأقام على ذلك يينة هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه قال نجم الدين  
رحمه الله تعالى وقد كان قاضى القضاء عماد الدين على بن عبد الوهاب والشيخ الامام علاء الدين عمر بن  
عثمان المعروف بفلايدرا جابيا للصحة وأنا أجبت بعدم الصحة لانه ادعى أولا أنه كان في يده بغير حق فاذا أقر  
ببيع الوفاء فقد أقر أنه في يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول بأن بيع الوفاء حكم  
(٢) وكان في يده الى يوم موته فترك ميراثا لاولاده (٣) مات وترك ميراثا لاولاده (٤) أى شئ ترك  
ميراثا لاولاده (٥) وترك هذا المحدود ميراثا لاولاده (٦) وتركه ميراثا

العبد وسار يوما نحو البلد الذى فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجا به الى المولى  
ودفعه الى المولى له جعل اليوم الثالث والاول وهو ثلث الجعل ولو كان العبد أبق من الذى أخذه ثم وجد مولاه وأخذه أو نائب من الابق  
ورجع الى مولاه فلا جعل للذى أخذه ولو كان العبد حين فارق جاء الى مولى غيره مريدا لابق فلا تخذ جعل اليوم باع الابق من الراد  
الرهن



فله الجعل \* أتى العبد المشترك بجاهه رجل والشريك نائب ليس للعارض ان يأخذ منه حتى يعطيه جملة كله ولا يكون منطوقه دفع الا بتق  
الى رجل وأمره بأن يأخذ جملة من مولاه ويكون له فرد له الجعل كن وهب دينه (٢٢٣) لا خروسلطه على قبضه وعن الامام أنه

لو وجدته في المصر لاشي له  
ورضخ في الكبراً كثر  
ما رضخ في الصغير ان كان  
الكبراً كثر مؤنة والمراد  
من الصغير من يعقل الاباق  
أما الذي لا يعقله فهو ضال  
ولا يجب برده شيء \* جاء بالآبق  
له حبه لاستيفاء الجعل وان

هالك بعد ما حكم له بالامساك  
للجعل أو قبل المرافعة اليه  
لا ضمان ولا جعل \* أتى من  
المشتري الى بيت البائع فباع  
البائع لصغيره المشتري فأتى  
من منزله أيضاً ان كان لم  
يستخدمه ولم ينقله عن موضعه  
لا يضمن \* رآه المكاكب  
لا يستحقه بخلاف رآه المديبر  
وأم الولد \* رد عبد قريه هو  
في عياله أو رد أحد الزوجين  
عبد الآخر أو الوصي عبد  
النبي أو عبد أبيه لا يجب  
الجعل وان لم يكن في عياله  
أما الأب اذا رد عبد ابنه  
يجب الجعل اذ لم يكن الأب  
في عياله ولور عبد أخيه  
وهو في عياله يجب السلطان  
ردا لا أتى أو سالار القافلة  
أوراقه أو شحنة البلد  
أخذوا المال من قطاع  
الطريق ووردوا على الملك  
لا يستحقون شيأ لانه واجب  
عليهم \* قال لا تخربني عبدى  
فان وجدته فخذ فوجده  
ورده من مسيرتسرفلا  
أجر له لان الملك استعان  
به وهو قد وعده الاعانة ولو  
وهب الآبق من الراد بعد

الرهن لان المدعى بهذا الدفع أقر للمدعى عليه بعض ما أنكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق  
وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعى الآن للمدعى عليه حق الحبس وقد  
ادعى المدعى ملكاً للمحدود لنفسه وكونه في يد المدعى عليه بغير حق فاذا أقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى  
ملكاً للمحدود لنفسه وأقر ان يد المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا أقر له بعض ما أنكره أولاً وأما على  
قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ان لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع فالبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى  
وان كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا  
في المحيط \*

محضر عرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه  
بغلاهما وبين ذلك فادعى المدعى في دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذ كرم مقدار البديل ولم  
يذ كرم قبضه هل يكون ذلك دفعاً قال لا يكون دفعاً وان ذكر القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البديل لان  
ترك بيان مقدار البديل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر واعلم أن هذه المسئلة على وجهين ان وقع الصلح عن  
الكرم لا غير وكان البديل معلوماً ولم يكن معلوماً الآن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان  
دعواه دفعاً صحيحاً وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعى عليه ببدل خلاف جنس  
الواجب باستمالة الغلة واقترا من غير قبض لا يصح الصلح في حق الغلة سواء كان البديل معلوماً ولم يكن  
فلا يكون هذا دفعاً في حق الغلة كذا في فصول الاستروشي \*

محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة \* وصورته رجل ادعى أرضاً من تركة  
ميت على وارث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه انك مبطل في هذه الدعوى لانك قد قلت لى مرة (١)  
(نواز بدر ميراث بافته يا مكيو) قلت لى مرة (سبس بدر مال يسبار كرفته من كفته كدام مال كرفته  
ام كدام مال ميراث بافته ام تو كفتي فلان زمين اين از تو اقرار است بلك من دعوى تو باطل است) هل  
يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه او كان فيه جواب فنجم الدين النسفي ان في  
قوله (٢) (ميراث بافته) يكون دفعاً لانه اقرار بالملك له وفي قوله (٣) (كرفته) لا يكون دفعاً لان هذا ليس  
باقرار بالملك وهذا الجواب ظاهر \*

ورد محضر آخر \* كان فيه ادعى فلان على فلان أن الكرم الذي في موضع كذا احدثه كذا وهو في يده  
هذا المدعى أقرت أم هذا المدعى أنه ملك هذا المدعى وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه هذا الكرم من  
أم هذا المدعى فواجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالجمعة  
وأفتى الامام النسفي بنفسه وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع  
الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لا تسمع دعواه أيضاً لانه نسب ملكه الى  
ملا يصح سبب الملك وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصح سبب الملك بأن قال هذا الكرم ملكي اشتريته من  
أى فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه نصحه دعواه \*

ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق \* صورته رجل ادعى على رجل عبداً أنه كان ملك ابن عمي  
فلان مات وهو في ملكه وأنا وارث له وارث له غيري وصار هذا العبد ميراثاً لى من جهته وهو يتمتع عن طاعتي

(١) وجدت ميراثاً من والدك أو يقول قلت لى مرة قبضت مالا كثيراً بعد ذلك فقلت أى مال قبضت  
أى مال وجدت ميراثاً فقلت الارض فلانية فهذا اقرار منك بملكى ودعوى باطلة ٢ وجدت ميراثاً  
(٣) قبضت

قبضه يجب الجعل وان قبل قبضه لا وان باعه منه فله جملة والاعتاق قبض منه لا التبدير فلا باعه الراد ورثه لا يجب جملة بيع الآبق  
وهبته لا يجوز الا أن يهبه لابنه الصغير ولو أعتقه عن كفارة عينه يجوز \* جاء بالآبق من مدة سفر وأدخله في المصر ففر منه فاختلعه فحردون

ثلاثة أيام ورده الى المالك لاجل لو احدى منهما ولو فر منه دون ثلاثة يرضخ للثاني \* أمر القاضي اراد الا تبق بالنفقة بعد ما برهن أنه ابن  
فالحكم فيه كالحكم في اللقطة (٢٢٤) نوع فيما يتصل به \* اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها ولا يتر كها

بلا علف كي لا يتضرر الناس  
فان اختلط حمام غير صاحبها  
لا ينبغي له أن يأخذها ولو  
أخذها طلب صاحبها  
كالضالة وان فرخ عنده ان  
كانت الام غريبة لا تعرض  
للفرخ وعلى القلب الفرخ له  
وكذا البيض لصاحب الام  
لانه تبعها وقال السرخسي  
لا يحل فرخ الحمام المتولد في  
بروجها المنصوبة الا اذا  
كان فقيرا وان كان غنيا  
تصدق على فقير ثم يشتريه  
منه فان لم يعلم أن فيها غريبا  
لا بأس به لان العدم أصل  
وعن بعض أئمة خوارزم أن  
التعاضل في كراهة ملحم  
الجوارل يشبه مودعات  
الكفار باطل بل المعنى تولده  
في البروج المنصوبة لها  
ولهذا أحل الجبل منها والا  
لما حل الاقظاط الساقطات  
من المرومات وعن بعض  
العلماء أنه لا يحل اتخاذ برج  
الحمام والاكل من جوارلها  
الامن يملك أربعين فرسخا  
في مثله والمعنى ما ذكرناه  
كتاب المفقود  
يدفع استحقاق الارث عنه  
حتى ينقضي من المدة ما يملك  
ان مثله لا يعيش الى تلك  
المدة وذا يموت أقرانه وان بقي  
من أقرانه واحد يحكم بموته  
والمعتبر موت أقرانه في بلده

فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا أعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر  
ولاسيل له على وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانيا أني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في  
صحته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانيا لكان التناقض ونهذرا التوفيق  
لانه ادعى الارث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله  
تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مات أبوه فادعى دارا في يدي رجل أن ادارا اشتراها من أبيه في حياته  
وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يثبت له بينة خلف المدعي عليه ثم أقام المدعي بينة أنها كانت دار  
أبيه مات وتر كها ميرا ناله لا يعلمون له وارثا غيره فاقضى يقضى بالدار لادعى لانه لا تناقض بين دعوى الشراء  
من الاب في حياته وصحته وأولا وبين دعوى الارث منه ثانيا لانه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت  
أولا لكن عجزت عن اثبات شرائي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهر افسارت ميراثا نالي بموته في الظاهر وبمثله  
لو ادعى الارث من الاب أولا ثم ادعى الشراء عنه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لان بين دعوى الارث  
أولا وبين دعوى الشراء ثانيا تناقضا لا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولا فلما عجزت عن اثبات  
الارث اشتريت منه بوضحه أن المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثا بان ينسخ الشراء بينهما ما ما في حياته  
أو بعد وفاته بأن يجديه عيبا فيرده فلا تحقق المناقضة لاحالة أما المورث من الاب لا يصير مشتري من جهته  
فتحقق المناقضة \*

محضر في دعوى الميراث صورته رجل مات فخامر رجل وادعى ميراثه بعصوبة بنوة الم وأقام الشهود  
على النسب ذكر الاسامي الى الجد ثم انكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جد الميت فلان وهو غير  
ما ثبت المدعي هل يدفع به ذادعوى المدعي وينته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه  
ان وقع القضاء بالبينة الاولى لا تندفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لمكان  
التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة  
من هذه السنة قيل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لان الوقت قبلت اما أن تقبل على  
اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لانه ليس بمخصص في ذلك واما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعي ولا وجه اليه أيضا  
لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعي  
عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمى مكانا آخر لا تقبل بينة المدعي عليه لانها قامت  
في الحقيقة على النفي \*

ورد محضر في دعوى ديرة وسراجيه والشهود شهدوا بلفظة (خانه) ورد المحضر عنه - له أن المشهود به  
لم يدخل تحت دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السراجيه والشهود شهدوا (بخانه) والسراجيه غير  
والبيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فأما اذا كانت الدعوى  
بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى والشهادة لان اسم (خانه) بالفارسية ينطلق على (سراجيه)  
بالفارسية ولا كذلك بالعربية \*

محضر فيه دعوى بيع السكنى عرض على شيخ الاسلام السعدي محضر وكان فيه باعته بمحدوده  
وحقوقه فرتد به له أن السكنى نقل والنقل لاحله \*

عرض عليه محضر آخر ولم يذ كفيه اسم جد المدعي عليه صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا  
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فأجاب بالجملة لان المدعي عليه حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي  
ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج الى ذكر جد به بالطريق الاولى فأما في الغائب فلا بد من ذكر

لا في الدنيا وأبوانضل وابن حامد قد راه بنسعين قال الصدوق عليه القوي في بعد المدة المختار يعتبر ميتا  
في ماله وفي مال الغير يجعل كائنه مات يوم فقده حتى لو فقد الرجل ثمن ثابته ولهذا الابن أخ آخر لاهه والمفقود عصبة فخاصم أخوال ابن  
مع عصبة المفقود وقال أخى وراث مال المفقود ثم مات وأبوانضل يظهر ان كلنا الابن مات قبل أن يموت أقران المفقود فجميع مال المفقود

بالبيع وليس له ولاية بيع  
مال المفقود وان من جنس  
المكانة وعلم الحاكم به يؤذى  
كفى الحر وينصب وكيلانى  
جميع غلات المفقود طلب  
الوارث ذلك أم لا ويخاصم  
الوكيل حقا وجب بعقده  
إذا أنكر ما لعاقده ولا يخاصم  
فما سواه إلا أن يكون الحاكم  
ولا ذلك وإن نفذ الخصومة  
بينهم فيجوز به رثة المفقود  
طلبوا من الحاكم نصب  
وكيل لجميع غلاته  
ويتقاضى ديونه ويؤجر  
مما عليه فعليه الحاكم بناء  
على أن الحاكم هل يحكم على  
الغائب وهل ينصب وكيل  
على الغائب وعن الغائب  
عندنا لا يفعل أم لو فعل بأن  
حكم على الغائب نفذ  
أجاءا لأن المجهد بسبب القضاء  
وهو أن البينة هل يكون حجة  
بلا خصم حاضر للقضاء أم لا  
فإذا رآها حجة وحكم نفذ  
كألو حكم بشهادة الفساق  
وعليه الفتوى وأما بيع  
ما يتسارع اليه الفساد  
فالحاكم يبيعه بخلاف الوصى  
حيث يبيع عرض الغائب  
مطلقا

ورد محض فيه دعوى الشفعة **م** وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فذهب له أنه لم يذكر في الدعوى  
 والتمهيد أن الشفع طلب الاشهاد على فروغ كنه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا الحدود والحدود أقرب  
 إليه من المشتري والبائع ولا بد من بيان ذلك لأن الشرط هو الاشهاد على من هو أقرب إليه من الحدود  
 والبائع والمشتري يجب أن يعلم بأن مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء  
 الثلاثة إما البائع أو المشتري أو الحدود والطلب من المشتري **م** على كل حال قبض الدار أو لم يقبض  
 والطلب من البائع **م** إذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن  
 الطلب **م** استحسانا غير **م** قياسا وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي  
 رحمه الله تعالى في أجناسه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره أنه ليس **م** من غير ذكر القياس  
 والاستحسان وإذا قصد الابعاد من هذه الاشياء وترك الأقرب كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته  
 وهكذا كشيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لأن المصير مع تبين أطرافه كمكان واحد حكما وذكر  
 الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه إذا اجتاز على الأقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا ذكر  
 الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين أو في أمصار فان كان أحدهما الاشياء مع الشفع في مصر  
 واحد فتركه وذهب الى مصر الاخرى تبطل شفعته وان كان الشفع في مصر على حدة والمشتري والبائع  
 والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب الى الابعاد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى  
 فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته وهكذا ذكر  
 الناطقي في أجناسه وهذا لأن الشفع قد لا يقتصر على الذهاب الى الأقرب بسبب من الاسباب فلا يكون  
 بالذهاب الى الابعاد تبطل الشفعته وعلى هذا إذا كان للأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب وذهب  
 في الطريق الابعاد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناطقي لا تبطل شفعته ثم  
 إذا حضر الماصر الذي فيه الأقرب بشرط لصحة الطلب أن يكون الطلب بحضور ذلك الشيء الدار والبائع  
 والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار  
 وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع والمشتري بشرط الطلب بحضوره وفي الدار لا بشرط الطلب  
 بحضور الدار بل إذا طلب وأشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من الماصر الذي الدار فيه يصح الطلب  
 وكان يقول إليه وأشار محمد رحمه الله تعالى في باب شفعة أهل البقي وعلى هذا إذا كانت الدار في مصر  
 الشفع لا بشرط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع أو المشتري في  
 مصر الشفع بشرط الطلب عند حضرة بالاتفاق كذا في المحيط \*

\* (ورد محض في الرجوع بنين الاتان عند دورود الاستحقاق) \* وورته حضر مجلس القضاء بخاري رجل يسمى جبر الجبري وأحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان الجبري فادعى هذا الذي حضر على هذا

( ٤٩ - فتاوى سادس ) ثلاثة فصول ( الأول في محتمة وفسادها ) لاتصح عمال غائب أو دين ولا يقمن أن يكون المال حاضرا  
مفاوضة كانت أو عنانا وأراد عند الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يجد عند عقد الشركة يجوز ألا يرى أنه لو دفع إلى رجل أفلو طال  
أخرج مثلها واشترى ما وبع فالحاصل بينهما انصافا ولم يكن المال حاضرا وقت الشركة فبهرن المأمور على انه فعل ذلك وأحضر المال وقت  
الشراء جاز وشركة التقبل والوجود قد تكون مفاوضة وعنانا فالعنان ما يكون في تجارة خاصة والمفاوضة ما يكون في كل التصارات والشركة

هل تقبل التوقيت فيه ر وايتان كالألة حتى لو قال ما اشترى اليوم فهو ينفق ما اشترى في اليوم شأفهو بينهما وما اشترى بعد اليوم فلا يشتري خاصة وهو الصحيح فلودفع المال مضاربة شهر اربع والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين اصاحبه اخرج الى خوارزم ولا تتجاوز صح فلو تجاوز عنه ضمن حصه شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنسيئة صح \* ولو اشترى كاعنا على أن يبعنا نقدا ونسيئة ثم نهى أحدهما (٢٢٦) صاحبه عن البيع نسيئة صح \* الشر كة تبطل ببعض الشروط الفاسدة لا ببعض

حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل الشر كة وتبطل بالشرط عشرة لاحدهما والظاهر أنها لا تبطل بأكثر الشروط واذا وقتنا شركة الوجهه يصح وهل يتوقف فيه ر وايتان فعلى الرواية التي لا يتوقف كان شرطه فاسدا ومع هذا لا نفسدوا اعتبر بالوكالة واذا اشترى كالألة روض وباعا بثلث اقسما للثلث على قيمة متاع كل منهما يوم باعوا وكذا لا يجوز أن يكسرون رأس مال كل منهما عرضا ولو مال أحدهما عرضا في مفاوضة أو عنان ولا أحدهما دراهم فباع نصف العروض نصف تلك الدراهم وتقابضا واشترى كاعنا أو مفاوضة صح وكذا لو لكل منهما عرض

(نوع)

يكتب رأس ماله ما وأنه في أيديهم ما يشتريان جميعا ويعمل كل برأيه ويبيع بالنية والنسيئة وما كان من ربح بينهما والوضعية على قدر ماليهما الاستواء عند التساوي والتفاوت عند التفاوت وان شرط غير ذلك يفسد الشرط وان لاحدهما ألف ولا آخر

الذي أحضره أن هذا الذي حضره في باع مني أنا ثمانية الخسنة بكذا درهم في شهر كذا من سنة كذا وانى اشترى ثمانية وجرى التقاض بيننا ثم انى بيعت هذه الاثان من أحد بن فلان بثلث معلوم وأنه اشترى اهما مني بذلك الثلث وجرى التقاض بيننا ثم انى أحد باع هذه الاثان من الدهقان على بن محمد ثم ان زيدا استحق تلك الاثان من يد الدهقان على بن فلان في مجلس قضاء كورة فنفق بين يدي الشيخ الامام القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة فنفق ونواحيهما من جهة القاضي الامام علاء الدين عمر بن عثمان المتولي بعزل القضاء والاحكام بكورة سمرقند وبأكثر كور المملكة بما وراء النهر بالبيعة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم له منه عليه بها وأخرجها من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سيد الدين طاهر نائب الحكم بخارى من جهة القاضي الامام صدر الدين احمد بن محمد المتولي بعمل القضاء بكورة بخارى ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو الدهقان على بالرجوع على بائعه بالثلث الذي أدى اليه وهو أحد بن فلان واسترد الثلث منه بكأله ثم جرى الحكم من القاضي سيد الدين هذا لأحد بن فلان هذا بالرجوع بالثلث على البائع والثلث الذي أدى الى واسترد مني الثلث بكأله ولى حق الرجوع على هذا الذي أحضرته بالثلث الذي أدتيه له وسأل المدعى علمه هذا الذي أحضره المدعى هذا فأنكر وقال (١) (مرابا بن مدعى هج دانى نیست) فاحضر المدعى شهودا على دعواه فاستفتى عن صحة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى خلل من وجوه أحدها أن المدعى لم يقل وكان القاضي علاء الدين مأذونا بالاستخلاف وأنه شرط لانه اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصح بيعه معين الدين قاضيا والثاني أنه لم يذ كر تاريخ تقبيل القاضي معين الدين لينظر أن القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقبيل القاضي معين الدين لينظر أنه هل صار قاضيا بتقليده ولا نه لم يذ كر أنه هل كان قاضيا سمرقند ولاية على نصف صربا واغماذ كرياكثر كور المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كور كثيرة فهذا لا يصح نصف مذ كورا ولانه ذ كر أن القاضي معين الدين حكم بالبيعة العادلة ولم يذ كر أن تلك البيعة قامت بحضور المدعى عليه ومالم تكن البيعة والحكم بحضور الخصم لا يصح الحكم ولانه ذ كر أن القاضي معين الدين حكم بالبيعة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذ كر أن البيعة قامت على اقرار المشتري أنها ملك المستحق وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع أو قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال وجرى الحكم من القاضي الامام سيد الدين نائب الحكم بخارى لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالثلث ولم يذ كر أن ذلك البيع كان فابا عنده القاضي سيد الدين والقاضي سيد الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا هو جب خلا لان الحكم بالرجوع بالثلث انما يصح اذا ثبت البيع عند الحكم وحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثلث حكم القاضي بالرجوع عليه بالثلث أولم يحكم ولم يذ كر أيضا أن القاضي الامام صدر الدين هل كان مأذونا بالاستخلاف ولا بد من ذكره على ما ذكرنا ولا ان المدعى يدعى الثلث ٢ (ودر دعوى غمكويد كه مثل ابن سيمه رائج است

(١) ليس على شيء لهذا المدعى (٢) ولم يقل في دعواه ان هذه الدراهم رائج في البلد وان لم توجد تلك الدراهم في البلد أو وجدت ولم تكن رائج فينبغي أن يدعى بالقيمة ويقول واجب عليه أن يعطيني قيمة تلك الدراهم التي عليه اليوم فأمد دعوى الثلث لا تنصح

ألفان واشترى كل شرط الربح والوضعية نصفين لم يجز الشرط حتى لو هلك بعضه هلك أثلاثا ولو شرط الربح والوضعية در شهر نصفين والربح على ما جاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والربح انصافا جاز وكذا لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثا لان الألف شرط لنفسه بعض ربح مال الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان وانما لم يجز فيما تقدم لان مال الألفين يريد أن يجعل

ربيع ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن لا تفسد به الشركة لان النهى عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لان هناك النهى عن البيع مع الشرط ففسد (نوع) معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن المختار جوازه \* اشترى كواطلا لاشترى في قليل وكثير من أنواع التجارة ويعمل في ذلك برأيا ونشترى بالنقد والنسيئة وما رزق الله تعالى بينهما فعدان \* وللفاوضة شرائط انط المفاوضة فيقول فافوضتك في كذا وكذا \* اشترى كوا عمل أحدهما في غيبة الآخر فالحاضر أعطاه (٢٢٧) حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب أي أن

يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشرطي فما كان في تجارتهم - حامن الربح فيبينهما على الشرط فلا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل أو لم يعمل وعلى الآخر فهو بينهما \* ثلاثة نفر اشترى كوا شركة صحيحة بحال معلوم على قدر أموالهم فخرج أحدهم الى ناحية من النواحي بشر كتم - ثم ثمان الحاضر ين شار كارجلا آخر على أن ثلث الربح له والثلثان بينهما أنلثا لثلاثه للعاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء الغائب ولم يتكلم بشئ واقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر في المال أو أنافه فأراد الغائب أن يصمن شريكه فالربح على ما شرطوا والضعمان عليهما وعمله بعد ذلك رضا بالشركة والشركة في الاحتطاب فاسدة ولكل ما احتطاب وان أخذاه منفردين وخطا بوا عاقسم الثمن على قدر ملكهم ما وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما زاد

دشروا كرا ن سيمها نيا بدد شهر يابا بد لكن را نيج نيا شديا بد كه قيمت دعوى كندو بكويد كه بروى واجب است كه قيمت آن سيم كه امر و زيدا نى است بن دهد فاما دعوى نى درست نيا بد وحي أن القاضي الامام اللامشى رحمه الله تعالى حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فقل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضى النضاة سمرقند وبعاء النهر وقاضى سمرقند ليس قاضى بخارى فكان هذا كذبا محضوا والكاذب كيف يكون قاضيا وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يحسبون عن هذا ويقولون ان قاضى سمرقند قاضى أكثر كورا للملكة بماء وراء النهر وللا كثر حكم الكل في أحكام الشرع فإزا ن يقال قاضى ما وراء النهر \*

محضر عرض على نجم الدين التسنى في بيع سهم واحد شائع بمجدود هذا السهم قال كان مشايخنا رحمهم الله تعالى بسمرقند يقولون بأنه يجب الفساد لانه يومهم الافراز والمقرر يكون له الحدود وأما المشايخ فلا قال والصحيح عندي أنه لا يجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار بمجدود وهذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن أبى شعجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والدى في هذه المسئلة شيئا ولا روايته عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوى فاستحسنه - هو وأخذته وهذا الان في ذكر الحدود وليس ما يدل على الافراز ألا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حذوده كذلك يكون \*

محضر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقاضى التاريخ المذكور فيه فقيل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لانه يشير الى أن التقابض الذى هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقابض الذى هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقابض فى اليوم الذى وقع فيه العقد أو كتب وتقابضا في اليوم الذى قد باشر العقد فيه لينت التقابض بعد العقد والصحيح عندي أنه يكتب وتقابضا بعد ما باشر العقد في اليوم الذى باشر العقد فيه \*

محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن والده هذا الذى أحضره معه فلان أجر منى محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقية مال الاجارة دينالى في تركته فردا المحضر بعلة أنه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة ومالم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شئ منه دينالى في تركته بموته ولانه لم يذ كرى الدعوى تاريخ أول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذلك حتى ينظر أي شئ من مال الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغى أن يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتفى بقوله تقابضا قبضا صحيحا فان المستأجر لو حضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقابضا مستقيما على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض أحد البديلين وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى زيفوا هذا القول وقالوا انه يتبر في نظر الشرع وقواعده مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقابضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغى أن يكتب في صلح الاجارة على أن يزرع المستأجر ما بد الله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في

عليه البينة لانها تعتمد الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح وان احتطاب أحدهما وأعان الآخر لعين أجر مثل عمله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله وعند الثاني لا تجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل الطين من أرض مباحة ونقل الماء واجتناء الثمار من الجبال والاصطيد ونقل المخلوس والانس والتكدي وكذا واشترى كوا على ان ينسمن طين غير ملكه ويعطى أجرا فان كان الطين أو النورة ملكا واشترى كأن يشترى ذلك ويعطى ما يبيعه جاز هو شركة وجوه \* اشترى كوا الاصطيد ونسبا شبة أو أرسل كبا الهما فالصيد بينهما انصافا ولولا أحدهما

وأرسله فالصيد لصاحب الكلب خاصة لأن إرساله غير المالك لا يعتبر وإن أصاب أحد الكلبين صيدا فأنخته ثم أدركه الآخر فالصيدان أنخته كلبه لأخراجه من أن يكون صيدا وإن أنخته فيهما أنصافا للاشتراك في السبب. اشتراكا لأحدهما دابة وللآخر كافي وجواني على أن يؤاجر الدابة للعمل والأجر بينهما لم يجز. وكذلك كان لأحدهما غنل والاخر حمارا شتره كافي أن يؤاجر أو الحاصل بينهما. له آلة القصاره والاخر بيت (٢٢٨) اشتراكا على أن يعمل داباته في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شركة

تقبل. ولومن أحدهما إذا قام القصاره والعمل من آخر فسدت والرجح للعامل وعليه أجر مثل الاداة دفع دابته أو منزله أو مضيته ليؤاجرهما أو الأجر بينهما لم يجز فإن أجر فالأجر للمالك وله أجر مثل عمله وكذلك دفعه كله لبيع فيه البر والطعام على أن الحاصل أنصافا لم يجز والحاصل للبائع وله أجر مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا في عمل حرام لم يصح

### فروع آخر

قال لاخر ما اشترى من الدقيق فينسا أو يبي ويبيك صح ولو قال ان اشترى عبدا فيبي ويبيك لا يصح ولو قال ان اشترى عبدا تر كافيبي ويبيك صح لصة التوكيل. أمره بأن يشتري شيأ بعينه بينه وبينه فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما. قال لاخر اشترى عبدا فلان يبي ويبيك فقال نعم فذهب ليشتري فقال آخر اشترى يبي ويبيك فقال نعم فاشتراه فهو للآخرين ولو قال له الثاني بمحض من الأول فقال المأمورين فهو بين

ذلك العقد لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبدوله وهذا لا يوجب الفساد لأن هذا يرجع إلى بيان غرض المستأجر لا إلى الشرط لأن هذا القول عندى في غاية الزيادة لأن الاجارة في الاصل شرعت لحاجة المستأجر إلى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الاجارة ولو لم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد لأن اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد إذا كان لأحد العاقدين فيه منفعة بالاجماع أو كان لأحدهما فيه مضرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما إذا لم يكن لأحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كالأشترى طعاما وشرط البائع على المشتري أن يأكله وههنا لا منفعة لأحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذ كرفي عقدا لاجارة ما يزرع في الارض ذ كرفي الجامع الصغير أن الاجارة فاسدة وذ كرفي موضع آخر أن اجارة استحصانا كذا في الذخيرة \*

محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى أحداث المؤجر يده على المستأجر. ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن هذا الذي أحضره معي أجر منى عشر دريات أرض حدودها كذا في ضبعة كذا وسلمها إلى ثم انه أحدث يده على هذه الاراضى بغير حق فوجب عليه قصر يده عن هذه الاراضى وترك التعرض وتسليمها إلى فرد المحضر بعلة أنه لم يذ كرفيه أنه أجر في هذه الاراضى وهو على كفاها وهذا الامر لا بد من ذكره لأن الاجارة من غير المالك لا تصح وإن ملكها به بذلك وكذلك لم يذ كرفيه أنه أجر هذه الاراضى وهى في يده ولا بد من ذكره لأن الاراضى ربما تكون مشتراة واجارة الاراضى المشتراة قبل القبض لا تصح اما على الخلاف الذى في بيع العقار قبل القبض كما ذهب اليه بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أو على الوفاق كما ذهب اليه بعض المشايخ رحمه الله تعالى ولأنه لم يذ كرفي المحضر أن هذه الاراضى صالحة للزراعة ولا بد لصفة العقد من أن تكون الاراضى صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفى بقوله استجارا صححما لحوازان أن لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال يصلح للزراعة بعلم المستأجر فيظن أن كون الارض بحال يصلح للزراعة بعلم المستأجر يكتفى لصفة العقد \*

محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة. حضر وأحضر وهذا الذى حضر وكيل عن أخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن أخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيهم وهم أولاد فلان بن فلان فأدعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه بنفسه بطريق الاصله والاخت الكبيرة بحكم الوكالة والاخت الصغيرة بالاذن الحكمي أن هذا الذى أحضره معه أجر من أ ينفلان جميع الارض اتى حدودها كذا بكذا من الدنانير اجارة ما بيلة مرسومة وان أبا فلان في قبل اقتصاص الاجارة هذه وقبل قبضه شأ من مال الاجارة وانفسخت هذه الاجارة بعونه وصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثا لورثته هو لأمه المسماة ما خلا دينارا واحدا فلانة ذهب بعضه بعضى ماضى من المدة والبعض ببراءة أ ينفلا عنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلا دينارا واحدا ليقبض المدعى حصة نفسه بطريق الاصله وحصة أخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة أخته الصغيرة فلانة بالاذن الحكمي فرد المحضر به له أن المذ كور فيه أن مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينارا واحدا فلانة ذهب بعضه ببراءة أ ينفلا المؤجر هذا عنه في حياته ودعوى الابراعى على هذا الوجه فاسدة لأن الابراعى لا يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر إذا كانت الاجارة

المشتري والثاني ولاشئ للأول ولو لم يكن الأول حاضرا حين قال له الثالث اشترى ثالث العبد فقال نعم فالعبد للأولين ولاشئ للثالث فاعته ولا للشترى. اشترى عبدا واشترى فيه آخر فهو بينهما أنصافا ولو ربح لجان فأنالما. الثاني فيما للشترى وما لاله. شركة العنان ينقد عن ليس باهل الكفاية بأن كان أحدهما صامدا أو نا تجارة أو كلاهما أو أحدهما معناه يعقل البيع والشراء وكلاهما أو أحدهما ما دونها. وشركة العنان عامة بأن يشتركا بأنواع التجارات كلها وخاصة وهو أن يشتركا في شئ واحد كالتياب والدقيق ولكل منهما أن يبيع بالتقسيط والتسبئة وإن اشترى ان كان في يده مال الشركة فهو على الشركة. فان لم يكن فاشترى بدراهم ودنانير فالشراء له خاصة دون شريكه



لانه لو صار على الشركة بصير مستدينا على شريكه وأنه لا يملك ذلك وعن الامام رحمه الله أنه لو كان في يده دراهم فاشترى به ذنابا فهو على الشركة لانهما كالقعد الواحد \* وله أن يضع ويدفع المال مضاربة في رايه الاصل وعن الامام المنع من الدفع \* ولا حدهما ان يוכל البيع والشراء \* ولورهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليه ما لم يجز وكان ضامنا بدينه دينيا وجب عليه ما بقدهما لان الرهن ايقاف وهو لا يملك الا يقادينه وكذا لو ارتهن بدين اذا لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولا صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض (٢٢٩) ولو أقر أحدهما بدين لم يجز على صاحبه \* أحد شرى بكي العنان

قائمة ولم تنفسخ بعد ولم يوجب له سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة والاجارة لم تنفسخ بعد وعلة أخرى ان المذكور في الدعوى فوجب على المدعي عليه أن يدفع مال الاجارة الى هذا المدعي ليقبض حصة نفسه بطريق الاصالة وحصة اخيه الكبيرة بالوكالة والوكيل بالخصوصة لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا تمنع مطالبة بجهة الموكلة على ما عليه الفتوى والعلة الاولى ليست بصحيفة لان دعوى البراءة لم يصح فذلك أمر لازم عليهم ولا يوجب ذلك خلافا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك

لزم لهم \* محض في دفع دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر \* وكان الدعوى بشرائطها من غير خذل فيما يقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان أبالك قد قبض مني في حال حياته كذا من امن الحنطة عوضا عن مال الاجارة التي تدعيه فردا لمضربها لانه أن دفع الحنطة عوضا عن مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر اذا الاجارة حال حياة المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف تصور قبض المستأجر الحنطة عوضا عن مال الاجارة في تلك الحالة \* وعلة أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الحنطة عوضا وانما ذكر أن أبالك قبض الحنطة عوضا بقبض الحنطة عوضا لان نص الحنطة عوضا لم يوجبه من صاحب الحنطة بجهة العوض \* عرض صل في الاجارة \* وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضا حدودها كذا وهي صالحة للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقل الصل باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد ولا حد العاقدين وهو المؤجر فيه امتنعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا لا يطل الصل لان قوله في هذا المثل على أن يزرع فيها كذا وقوله يزرع فيها كذا سواء وقوله يزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل أن المستأجر اذا لم يزرع فيها فساد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فاذا كان تركه يزرع يفسد العقد فبذلك كيف يفسد العقد \*

محض في تعريف المملوك \* مثل شيخ الاسلام على السعد رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله روي عن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا تقع بين الاعلام ويجب أن يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان \* وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان أقر له بذلك طاعة قال لا بد من بيان أن روي عن عبد الله حر وأنه أعتقه مولاه فيكون الاقرار له والماله أو عبد لمولاه محصور عليه فيكون الاقرار لمولاه والماله لمولاه أو ما دون مديون فيكون الاقرار له وماله المال لمولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله فلا بد من ذكره قال والمعتق يعرف لمولاه وان كان مولاه معتقا أيضا لا بد من أن يقال انه مولى فلان فان كان المولى الثالث معتقا أيضا فلم ينسبه الى مولاه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتضار عليه \*

عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند \* فردت بوجه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند مأذون بالاستخلاف والثاني أنه كان فيه قاضي سمرقند كان قاضيا من قبل الملك منجبر ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والخابان

اذا أقر ديننا وجب لهما قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وفي الصل جعلها على ثلاثة أوجه ان وجب بقدر تولى هذا أو بولا لا آخر أو كلاهما في الاول جاز في الكل عندهما لان كلاهما أذن لصاحبه أن يعمل ما هو من أعمال التجارة وهذا من أعمال التجارة وعند الثاني رحمه الله لا يجوز الا في حصته خاصة وفي الثاني والثالث لا يجوز الا في حصته ولا في حصة صاحبه وعندهما يجوز في حصته والثالث اذا وجب الدين بقعد أحدهما فأقر الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عندهما وعند الثاني رحمه الله صح في حصة المؤخر خاصة \* أقر أحدهما بدين في تجارتهم أو أنكر الآخر لزم المقر كله ان كان هو الذي يولاه وان أقر أنه مولى ليه لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان أقر أنه وليه لم يلزمه شيء \* أحد الشرى بكي مقاوضة وعنا بالشرى كاعلى أن يتصرفا معا وشئ فان أحدهما العبد المشترك في التجارة جاز ويتجر بجبر أحدهما أيضا وان أقال أحدهما بيع الآخر

جازت وان باع أحدهما متاعا ورده عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا الوطأ أو آخر من عب وان لا لعب جاز من حصته وكذا الوطأ ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه ما \* ولو قال كل من هذا الآخر عمل رأيك فلكل منهما أن يعمل ما يشاء في التجارة كل من والارتهن والدفع مضاربة والسفر والخطاطة والشركة بالغیر بالهبة والقرض وما كان اتلا فالل وان قال له اعمل رأيك ما لم يصرح به نصا وان أذن كل منهما الآخر بالاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لان التوكيل به لا يصح وفي الاصل ولا حد شرى بكي العنان الدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في مال الشركة وشرى بكي العنان والمضارب والودع المأقود في الصحيح من مذهب الامام ومحمد رحمه الله والمؤنة والكرام من المال وقال

محمد رحمه الله في المضاربة بالنفقة من الربح وان لم يكن فمن رأس المال ولو باع أحدهما لم يكن للاخر قبض الثمن وكذا دين وليه أحدهما وللديون أن يمنع من الدفع اليه وان دفع الى الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدائن استحسانا والقيام لا يبرأ من حصة القابض أيضا \* ولا يملك أحدهما المخاصمة فيما باعه الاخر فان الخصومة الى الذي ولي ذلك \* واستأجر أحدهما العمل في المشترك عليه ما اكلا الاعيان \* ولو أقر بجارية في يده للاخر لا يصح (٢٣٠) في حصة شريكه \* ولو اشترى أحدهما شيئا من تجارتهم افوجده عيبا ليس للاخر أن يرده لان

الرد به من حقوق العقد \*

ولو أخذ أحدهما مال المضاربة

وربح فله الربح خاصة \*

ثلاثة ليسوا شركاء تقبلا واعلا

وعمل أحدهما له الثلث وهو

متطوع في الثلثين \* أفعد في

دكانه رجلا يطرح عليه

العمل بالنصف جاز للعادة \*

اشترى كافى عمل يتقبله من

الناس معا وشكى ويعمل كل

برأيه أوفى عملين مختلفين

كالقصار والخطباء جاز عندنا

استحسانا لانه توكيل بقبول

العمل واذا تقبلا فعليهما

واذا علا أو عمل أحدهما

استحق الاجر لان العام

معين القابل لان الشرط

مطلق العمل لا عمل القابل

الارى أن القصار اذا استعان

بغيره أو استأجره استحق الاجر \*

ولو شرط الربح لأحدهما

أكسب من الاخر جاز لان

العمل متفاوت قد يكون

أحدهما أحق فأن شرط

الاكثر لاداناهما اختلفوا

فان عمل أحدهما المرض

الاخر أو غيبته فالاجر على

الشرط لانه له كعملهما

ويستوى أن يمنع الاخر

من العمل بعذر أو بغير عذر

لان العقد لا يرتفع بمجرد

امتناعه واستحقاق الربح

محمد كان من قبل الملك سنجر الآن هذا الاصلح خلا لان قاضى سمرقند لما كان قاضيا من قبل الخاقان محمد وخالقان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضى سمرقند قاضيا من قبل الملك سنجر ألا يرى أن ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث أن الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه المدعى (١) (ملك ابن مد عيسى وندر دست ابن مدعى عليه بناحق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى عليه (٢) (كه دست خو يش كونه كندازين مدعى به وبان مدعى تسليم كند) وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لاحد مجال الطعن والرابع أنه كان في آخره وجعلت حكمي هذا موقوفا على امضاء القاضي فلان وهو الذى كان ولا هو هذا يخرج من أن يكون حكما لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خلل قوى لو حصل الحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقا والكتاب كتب على هذا الوجه فهذا الايجاب خلا في الحكم انما يوجب خلا في المكتوب كذا في فصول الاستروشى \*

محضر فيه مدعى اجارة العبد صورته ادعى فلان على فلان عبد فى يده أنى أجرت العبد من هذا الذى فى يده كل يوم درهم وقد مضى كذا وكذا يوم فواجب عليه تسليم هذا العبد الى مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة أنه ادعى أنه أجره كل يوم بدرهم ولم يذكر للاجارة مدة تنتهى اليها فكل يوم يجزى ينفعه فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذى وقع فيه المدعى قد انقضى عقد الاجارة وكان للسائر امساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعى اياه بتسليمه اليه ولو كان ذلك مدة وهذا اليوم الذى وقع فيه المدعى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم انا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة فكان للسائر حق امساك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر المدعى أجر العبد به مذ كر كملات كثيرة ذكره وسلم اليه ولم يذكره وسلم العبد اليه وبهذا اثبت تسليم العبد لحواله سلم شيئا آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر \*

خط الصلح والابراء عرض خط صلح وبراءة وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان على ألف درهم وقبض فلان بدل الصلح وكر فى آخره وأبرأ المدعى المدعى عليه عن جميع دعاويه وخصوماته ابراء صحيحا عاما قبل الصلح غير صحيح اذ ليس فيه مقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم أن هذا الصلح وقع مع اوضة أو وقع اسقاطا وليعلم أنه وقع صرفا بشرط فيه قبض البدل في المجلس أولا بشرط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض للمجلس الصلح فمع هذه الاحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما الابراء حصل على سبيل العموم فلا تستقيم دعوى المدعى به ذلك عليه لكان الابراء العام للمكان الصلح \*

محضر فيه مدعى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلان وفلانا

(١) ملك هذا المدعى وهو فى يده هذا المدعى عليه بغير حق (٢) أن يقصر يده عن هذا المدعى به ويسلمه الى هذا المدعى

(الثالث في الفسخ) انكارها فسخ وموت أحدهما كذلك علم أولا وان فسخها وفلانا أحدهما لا يفسخ بلاء الاخر وان فسخها أحدهما ورأس مالها نقد صحت وان عروضا لرواية فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوى جعلها كالمضاربة في عدم الانفساخ وذكر بكرأنه ما اذا فسخا المضاربة والمال عروض يصح وان أحدهما لا وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة يصح فسخها والعروضا لا المضاربة واختاره الصدر رحمه الله وصورته اشترى كواشريا متعة ثم قال أحدهما لا عمل معك

يملك عزل نفسه رضى به  
الموكل أم لا وأحد الشر بكن  
لايملك فسحها بسلام  
الآخر \* ما اشترت من شئ  
فبيننا ولم يسم شئاً قال الامام  
والثاني رحمه الله لا يجوز  
الآن بشتر كما تقول  
ما شترنا أو ما اشترى أحدنا  
من تجارة فبيننا انصافاً ولو  
قالا أردنا بهذا الكلام الشركة  
كذلك والافه وباطل ولو قال  
ما اشترت اليوم أو السنة  
من شئ فبيننا نصـ فان جاز  
وان لم يوقت لكنه عين  
المشترى أو ذكر قدر من الثمن  
بان قال ما اشترت من البر  
الى كذا أو من فلان أو بألف  
فبينى وبينك جاز \* وان  
سمى صنفاً من النوع الا انه  
لم يوقت ولا بين المقدار فقال  
ما اشترت من الحنطة من  
قليل أو كثير فبينى وبينك  
ولم يوقت الثمن لا يجوز وعن  
الامام ما اشترت من أنواع  
التجارة فبينى وبينك فقبل  
ذلك صاحبه جاز \* رجل له طعام  
ولا آخر أيضاً فخطاها واشترى  
وأحدهما أجود من الآخر  
فالثنى بينهما انصافاً كالبيع  
وذكر فى موضع آخر يقسم

محمض فيه دعوى قيمة الأعيان المستهلكة صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسم قد فرد المحض وجوه أحد هاتين لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن الأعيان منها ما يكون مضمونا بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك وأمل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقا ولأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جاز الصلح عن الغصب المستهلك على أكثر من قيمته وأما ما قطع حقه عن العين وينقل إلى القيمة بقضاء القاضى أو بتراضيه ما قبل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسم قد وأد بخارى وقيمة الأعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك \*

(۱) لك عندي ألف من برامه قويا أحرظيها بوزن أهل بخاري (۲) لك عندي

الثمن على قيمة الجسد والردي \* عبيدين رجلين اشترى كل شر كفة عنان أو مفاوضة جاز وعن الثاني رحمه الله ليس لاحدهما أن يسافر بحال الشركة بلا إذن الآخر فان سافر وهلك في يده لاضمان فيما لا جمل ولا مؤنة ويضمن ماله جمل ومؤنة فان لم يكن له جمل ومؤنة واشترى بعد السفر ورجع أو وضيع فالقياس أن يكون الربح له قال لكني أتلف القياس فان هلك ضمن وان ربح فيكون بينهما \* وان كانت الشركة في الاموال كلها لا في مال نفسه مفاوضة أو عنان فله أن يسافر \* بيع المفاوض عن لا يقبل له شهادة ينفذ على المفاوضة اجمالا أما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده \* رجلان لهما على رجل ألف من عن عبد فآخر احدهما حصه نفسه لم يحز

وعند محمد رحمه الله يجوز فلوان الغريم عمل الذي آخر حصته مائة فلس شريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وهو خسون فاذا أخذ منه ذلك كان  
 للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه من حصته الذي لم يؤخر لأن غير المؤخر إذا أخذ من المؤخر صاد للمؤخر من حصته مثل ذلك  
 ألا يرى أن الغريم لو عمل للمؤخر كل حقه فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بالذي أخذ منه من حصته شريكه  
 وذكر بعد هذا أن المؤخر إذا (٢٣٢) رجع على الغريم بخمسين يقسم هذين معاً على عشرتهم للمؤخر وتسعة لغيره ولوان الغريم حين عمل

للمؤخر مائة ورجع شريكه  
 عليه بنصفه ولم يرجع على  
 الغريم حتى اقتضى عين المؤخر  
 من الغريم كان للمؤخر أن  
 يشاركه فيها ويكون بينهما  
 على عشرة للمؤخر وسبعة  
 تسعة دين مشترك لثلاثة  
 على إنسان غاب منهم اثنين  
 وطلب الثالث الحاضر حصته  
 يجبر المدين على الدفع وأحد  
 المتفاوضين لا يملك فسحها  
 حال غيبة الآخر لانه وكيل  
 أحدهم شريك المتفاوضة استعار  
 دابة ليركبها إلى كذا فركبها  
 شريكه فعطيت فانما  
 يضمنان لأن صاحبها يرض  
 بركوب غير المستعير وكان  
 هذا ضمان اتلاف فيلزمهما  
 وإن كان ركبهما في حاجتهما  
 كان الضمان في مالهما وإن  
 ركب في حاجة نفسه  
 يضمنان لما قلنا إلا أنه ما  
 أن أدياه من مال الشركة  
 ورجع الشريك على الراكب  
 بحصته من ذلك وإن استعار  
 أحدهما دابة ليحمل عليها  
 طعامه إلى كذا فحمل عليه  
 شريكه مثل ذلك الطعام من  
 خاصته أو مشترك لاضمان  
 عليه لأن في الاعارة للحمل  
 لا يفيد التقيد بخلاف  
 الركوب ولو استعارها

والخطة كيلة فلا تصح دعواها بالوزن والين في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فواجب عليه أدا مثل  
 هذه الخطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار  
 أن شاء أدى الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه  
 المطالبة عليه لا لادامتها والخلل الثالث ليس بحجج لأن أصل الوجوب في التركة لأن الوارث ولاية  
 استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الادامن  
 التركة نظراً إلى الأصل \*

محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي  
 أحضر معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية وبين عددها وصفتها  
 وجنسها بغير حق واستهلكها فواجب عليه أدا مثل هذه الدراهم العدلية أن كان يوجد مثلها أو قيمتها  
 إن لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى أن في  
 هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلكها ولم يذكر أنه استهلكها  
 بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض  
 على هذا القائل أن الاستهلاك ان كان لا يصلح سبباً لكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيمكن إيجاب  
 الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن إيجاب الضمان  
 في الغصب السابق لأنه يحتمل أن المالك رضى بقبضه الدراهم والمالك إذا رضى بقبض الغاصب وقد كان  
 الغاصب قبض للعقود يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى في آخر كتابه لصرف  
 وأكثر المشايخ رجعهم الله تعالى على أن هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن  
 الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سبباً  
 لوجوب الضمان إلا أن أمر المالك بالاستهلاك وإجازته قبض الغاصب مبرئ لمن الضمان فليس على  
 المدعي أن يتعرض للبرئ عن الضمان نفياً وإثباتاً إلا إذا ادعى المدعي عليه شيئاً من ذلك فينبغي أن يكون ذلك  
 دفعا لدعوى المدعي إلا أن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك  
 في الدعوى انما ذكر القبض بغير حق فينبغي أن يطلب من المدعي عليه أولاً تسليم عين تلك الدراهم لأن  
 الدراهم إذا كانت قائمة بعينها وثبت قصصها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها للماعرف أن الدراهم  
 والبنائير يتعينان في الغصب وطلبه المدعي تسليم عينها وإذا عجز عن تسليم عينها فليس مثلها فان لم يقدر  
 على التل فليس القيمة ومن الاتمة من قال للمدعي أن يطلب المدعي عليه أولاً بإحضار تلك الدراهم ليقوم  
 البينة عليها ثم يطلبه بتسليمها إليه كما هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على  
 الاطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لأن الاحضار انما يطلب في المنقولات حتى إذا  
 شهد الشهود وأشاروا إلى المدعي به والشهود لا يمكنهم الإشارة ههنا فانهم لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي  
 عين تلك الدراهم الغصوبة فان الدراهم يشبه بعضها بعضاً فتقع الإشارة إلى غيرها بخلاف سائر المنقولات  
 فانها تعرف ظاهراً إلا إذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فينبغي أن يثبت شرط الاحضار \*

محضر في دعوى الثمن صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أدرع من الأطلس العدني وبين  
 أحدهما ليحمل عليها عدل زملى تحمل عليها ثمنه لا يضمن ولو حمل عليها طابا بالستة يضمن لاختلاف الجنس  
 ولو حمل الشعر مكان الخطة لا يضمن لأنه أخف وكذا لو كانا شريكين غننا فاستعارها أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الأول  
 كتاب الهبة ثلاثة فصول الأول في جوارها وفيه ثلاثة أجناس الأول في ألقاها أو شراؤها من ثمنها لافراز فلم  
 يصح في مشاع يحتمل القسمة وصحت فيما لا يحتملها وهب داراً من رجلين لم يجز عندهم اخلافاً فالحمد لله ولوقال وهب الدار لثلاثها لهن

وثالثها هذا لا يجوز عند الامام والثاني رحمه الله وعند محمد رحمه الله يجوز والصدقة على فقيرين على هذا قال أحد الشرعيين لصاحبه وهبت لك نصيبى من الربح ان قائما لا يصح وان ناقيا يصح وهب لرجلين درهمين بجوز في الصحيح ولومعه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمين هما كانا مستويين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان في الوجه الاول تناول واحداهما وهو مجهول وفي الثاني تناول قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة دفع الى رجلين وقال ايها مشتت فلن لا تحل لك (٢٣٣) فلان ان بين قبل ان يتفرقا

جاز والاولا له على آخر ألف نقدوا ألف غلة فقال وهبت منك أحد المائتين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته وهب عبده على أن يعتقه بعت الهبة وبطل الشرط ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختار الهبة قبل أن يتفرقا جاز ولو أبرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح الإبراء وبطل الخيار وهب جارية لامرأته والجارية في الدار لا بجوز حتى يكون بمحض رهما ولو كانت العين الموهوبة عنده ودبعة فقال المودع وهبتا منك فقبل وليس ذلك عندهما صح قبض الموهوب له الموهوب بعد الافتراق ان كان بامرره يصح وان بغير أمره لا وفي المجلس صح قال لا خير وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح ولم يقبض لكنه قال قبضت يصير قابضا عند محمد خلافا

طوله وعرضه بثن معلوم وبين ذلك الثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلستونين معروفين بالعراق وازارة وتكة بكذا ثمننا وبين ذلك وسلمها اليه وأنه قبضها منه من غير تسليم الثمن فوجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشرا من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعى بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا الجواب الفتوى فزعم بعض المفتين أن في هذه الدعوى خلا من قبل أنه لم يذ كرفيه أن المبيع هذا هل كان ملك البائع أم لا لجواز أنه باع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذ كرفي المحضر أن هذا بذرعان أهل بخاري أو بذرعان خراسان وأنه متفاوت فيبقى المبيع مجهولا الآن ما زعم هذا القائل لا يوجب خلافا أما الاول فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وقوله وسلم نظيره قوله وهو يملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات وأما الثاني فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وبعد القبض والتسليم فالمدعى به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وإنما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صفتها كذا وقلستونين صفتهما كذا وأنه اشترى منها من وسلمها اليه المشتري ولم يقل باعها واشترى من وسلمها كذا واشترى منها جله ثم باعها منه جله وسلم الجله اليه وهو قبض الجله حتى ينصرف الى كل ذلك ولعله باع قطعة الاطلس هذه والقلستونين وأنه اشترى القطعة دون القلستونين وسلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب أن كلمة ما يجوز أن ينصرف الى الجله لكن يجوز أن ينصرف الى أحدهما أضافاً لا ينفي هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هن أود كر لفظ الجله أما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذا لم يزل هذا الاحتمال بنى المبيع والمسلم مجهولاً فلا تستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره \*

محضر فيه دعوى الوكيل ودفعتموكم ادى على آخر يحكم الوكالة الثابتة له من جهة والدهان والده دفع الى هذا الرجل تحت ديباح عنده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطول كل ديباح كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفريه والده حتى ياخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصومة في ذلك متى ما ظفر بهذا المدفوع اليه وكله بقبض ذلك منه أيضاً وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء ليقوم الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه القبض أصلاً وأقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه أنه قد كان قبض لكن رده الى والده وكتبوا المحضر وطلبوا الجواب المفتين فاجابوا بالخلل وكان وجه الخلل أنه لم يذ كرفي المحضر أن المدعى كذبه في قوله (١) (بازر كردم) وهذا لان المدعى لو صدقه في الرد على والده لا يثبت له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد تستقيم دعوى الاحضار منه وعندى أن هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التفت تكذيبه في الرد

محضر في دعوى امرأته منزل في يد رجل شرار من والدها امرأته ادعت منزل على رجل وقالت هذا المنزل وز كرت موضعه وينت حدوده كل حقاً وملكاً والدى فلان وأنه باعه مني يوم كذا في شهر كذا حال

(١) رددته

(٣٠ - فتاوى سادس) وهب المتاع وسلمها اليه جله جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز وهب لرجل ثياباً في صندوق وسلمه مع الصندوق فليس بقبض تصدق على ابن صغيره بداروه فيها متاعاً وهو يسكنها بعباله أو فيها سائر بلا جبر ولم يفرغها جازاً الصدقة وان كان فيها سائر كذا بجره لم تجز الصدقة وهب لابنه الصغير داراً فيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بداروه فيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج جازاً اشترى عبداً وقيل قبضه وهو بمنزلة رجل أورثه

وأمره بقبضه يجوز قال لا تخزن چیزی ترا فهو به يشترط فيها القبض ولو قال تراست فاقرار جميع ما أملكه افلان فلهذه هبة يشترط فيه القبض وقد مر ما هو الحق والمختار **الجنس الثاني في هبة الدين** وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جازاً مستحسناً فان لم يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المدون أو وهبه جازاً والبت لو هبت مهرها من أبيها والمرأة وهبت مهرها الذي على زوجها (٢٣٤) لانها الصغرى من هذا الزوج ان أمره بالقبض صح والالا لانه هبة الدين من غير من عليه

الدين \* عنده عبد ودبغة قال له مولاه وهبته منك ولم يقل هو قلت ان غاب العبد أو مات فن الوهاب \* غريم الميت وهب الدين من الوارث صح لانها من عليه الدين حكماً لانه ان لم يكن في التركة دين مستغرق يملكها الوارث وان كان فله حق الاستخلاص ألا يرى أنه لو تزوج أمة من التركة المستغرقة لا يصح \* ولورثة الوارث الهبة ترتد بالردة خلافاً للمحمد رحمه الله وقبل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهبه لبيت فرقة الوارث ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً وهب ديناً على عبده جازاً كان العبد مدينواً أو لا فان رده المولى هل ترتد قبل هو على هذا الخلاف وقبل ترتد ابتعاؤه هو الصحيح \* قال للحرية أبرأتك مما عليك لي من الدين قلت قبل القبول برئ من الدين حتى اذا قال له المديون أبرأتني مما لك على فقال المدين أبرأت فقال المديون لا قبل برئ بناء على ان الابرأ لا يحتاج فيه الى القبول ولكن يرتد بالردة وبراء الكفيل لا يرتد بالردة والكفيل يرتد بالردة والبائع لو أبرأ الوكيل بالشراء يرتد بالردة لانه تمليك لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط الهبة للرجوع مجلس الابرأ اختلفوا وقال شمس الأئمة يشترط في هبة الدين من المديون عندنا خلافاً للفرقة اذ قد ذكرنا الصداق أيضاً كذلك ابراء الدائن من المديون لا يصح بلا قبوله لكن المذكور في أكثر الكتب أنه مذهب زفر ومذهب علماءنا الثلاثة رجحنا أنه عدم توقفه على قبوله والفتوى

كونه نافذاً التصرت وان قد اشترت منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حتى وملكي بهذا السبب وأن الذي في يده المنزل أحدث يده فيه فواجب عليه قصر يده عنه وتسليمه الى فاجاب المدعى عليه (٢) (أن منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سبب يردني ليست باين سبب كه دعوى يمكنه) فأحضرت المدعية نفرات كرت أنهم شه ودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (٣) (كواهي میدههم كه اين فلان بن فلان والدين مدعيه اقرار كرد بر حال روائی اقرار وكفت من اين خانه كه حدر دوی درین محضر مذکور است باين دختر خویش فلانه فروخته ام ووی این خانه از من خریده است بهمین بها كه درین محضر مذکور است بهمین تاریخ كه درین محضر مذکور است فروختنی وخریدی درست وامرو را این خانه ملائک این فلانه است باين سبب كه اندرین محضر یاد کرده شده است واین مدعی علیه دست نو کرده است درین خانه بناحق) واستفتوا المفتين فزعم بعضهم أن فيه خلافاً من قبل أنه ذكر في الدعوى أنه باعه منها ابتداءً وكذا وهكذا أقر البائع به هذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خلافاً من قبل أنه أضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الاقرار ان جعل على ما قبل البيع يكون باطلاً ولو جعل على ما بعده يكون صحيحاً والاصل في تصرف العاقل أن يصحح لأن يطل وزعم هذا الزاعم أيضاً أن في لفظ الشهادة خلافاً لان الشهود قالوا انشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سبباً ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب خلافاً في شهادتهم وفساد الان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملائك الثاني أنهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على اقراره ولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل \*

محضر في دعوى عن الدهن ادعى رجل على رجل كذا ديناً رابعية جيدة حقاً واجابوا ديناً لازماً بسبب صحيح شرعي وذ كرفيه وأقر المدعى عليه أن هذه الدنانير عليه بسبب صحيح شرعي أنه اشترى من هذا كذا من دهن السهم الصافي وبين أوصافه شراء صحيحاً وقبضه منه قبضاً صحيحاً فواجب على المدعى عليه هذا تسليم هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا المدعى وذ كرجواب المدعى عليه بالانكار وذ كرهده شهادة الشهود على اقرار المدعى عليه بهذا الشراء المذكور وفيه هذا المبلغ من الدهن الصافي بالموصوف فيه (٢) ذلك المنزل ملكي وحق وليس مسلماً لهذه المدعية بهذا السبب (٣) أنهم ذ أن فلان بن فلان هذا والده هذه المدعية أقر في حال جواز الاقرار وقال أتابع هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر من بنى فلانة وهي اشترت هذه الدار مني بهذا الثمن المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر وباشراء صحيحاً واليوم هذه الدار ملك فلانة هذه بهذا السبب المذكور في المحضر وهذا المدعى عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق

وقال برئ بناء على ان الابرأ لا يحتاج فيه الى القبول ولكن يرتد بالردة وبراء الكفيل لا يرتد بالردة والكفيل يرتد بالردة والبائع لو أبرأ الوكيل بالشراء يرتد بالردة لانه تمليك لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط الهبة للرجوع مجلس الابرأ اختلفوا وقال شمس الأئمة يشترط في هبة الدين من المديون عندنا خلافاً للفرقة اذ قد ذكرنا الصداق أيضاً كذلك ابراء الدائن من المديون لا يصح بلا قبوله لكن المذكور في أكثر الكتب أنه مذهب زفر ومذهب علماءنا الثلاثة رجحنا أنه عدم توقفه على قبوله والفتوى



على هذا واستدل الامام السرخسي رحمه الله بمسألة الزبادات وهي ان الطالب اذا أبرأ الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بل دين  
واذا وهبه له يرجع دل أن هبة الدين عليك وبره اسقاط والقبول يشترط في التملكيات والعامة قالوا هبة من الكفيل انما جعل  
تملكه وان لم يكن موجودا ولا مالا من كل وجه تصحها تصرفه لا فراق الهبة والاسقاط في حق الكفيل أما لافرق بينهما في حق الاصيل  
فلا يجعل تملكه ولا يشترط القبض وفي حق الوكيل بالشراء جعلنا الهبة والابراء واحدا في (٢٣٥) انه يرجع على موكله لما امر أن  
ابراء الوكيل عليك يرتد

باردة وفي الناطق عن الثاني  
كما حكاها الامام السرخسي  
وفي موضع آخر ذكر الناطق  
كما ذكرناه عن العامة عن  
الثاني رحمه الله \* قال  
لكتابته وهبت منك بدل  
الكتابة فقال الم كاتب  
لا أقبل عتق الم كاتب  
والمال دين عليه لما قلنا ان  
هبة الدين من عليه الدين  
نصح بلاقبول وترتد باردة فاذا  
قال لا أقبل لم يظهر انتقاض  
الهبة في حق انتقاض  
العتق \* خذ ذكارة مالي  
من الدين الذي لي على فلان  
وعليه دراهم فأخذ فلان  
مكاته لم يجز لان الزكاة  
تؤخذ من العين لا من الدين  
\* وذكرا من سماعة وهبت  
للك الدراهم التي على فلان  
فقبض مكاته دراهم جاز  
\* وفي الدين المشترك لو وهب  
أحدهما حصته من المدينون  
صحت ولو وهب نصفه  
مطلقا فنقد في الربع ويوقف  
في الربع كالو وهب نصف  
العبد المشترك وهذا  
خلاف الظاهر وظاهر  
الرواية أن هبة جز من  
العين المشترك ويصح

وقال كل واحد من الشهود بالفارسية (١) (كواهي مدهم كه اين مدعي عليه) وأشار اليه (مقرآ بدبحال  
صحت ورواني اقرار خویش بطوع ورغبت وچنين گفت بخريدم از اين مدعي) وأشار اليه (هفصه من  
روغن كنجكيا كيزه صافي خريدي درست وقبض كردم قبضي درست) واستتموا عن صحة هذه الدعوى  
فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعي  
ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء  
لوجهين أحدهما أن دعوى الاقرار ليس بدعوى الحق لان حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار  
فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب  
لوجوب المال انما الموجب شيء آخر وهو المبيعة والاقرار أو ما شاكل ذلك فلو كان الحق ثابتا للمدعي  
بسببه لادعى ذلك وليس بسببه فلما أعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني  
لفساد الدعوى أنه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لابد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي يدعى  
بيعه من المدعي عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيا لان على تقدير عدمه وقت البيع  
أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقدا في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعي عليه  
فلا تقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه قبضا صحيا ولكن هذا  
لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن لوجهين أحدهما أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري  
الكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري  
وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء أو عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى  
تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع  
فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي  
في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا أجروا له أو أرضه وهي  
مشغولة بتعاقل التجار وزرعهم ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائزة فلا ينعقد بينهما ما اجارة مبتدأة بالتعاطي  
لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشايخ من أنكر وجه القياس في هذه الدعوى  
وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا أما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا تصح اذا حصل  
دعوى المال بحكم الاقرار بأن قال المدعي عليك كذا لانك أقررت لي به أو قال هذه العين ملكي لانك  
أقررت لي بها وهذا دعوى المال ما حصلت بحكم الاقرار بل دعوى المال حصلت مطلقة الا أنه مع  
دعوى المال ادعى اقرارا بمال وهو لا يوجب خلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضا  
وقوله لم يدع السبب قلنا انما لم يدع السبب لا لما قلتم بل لانه لم يجحد من يشهد على السبب ووجد من يشهد  
على اقرار المدعي عليه بالمال وأما الوجه الثاني قوله لابد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجودا

(١) أشهد أن هذا المدعي عليه وأشار اليه جاءه قترافي حال صحته وجواز اقراره بالطوع والرغبة وقال  
اشريت من هذا المدعي وأشار اليه سبعة من دهن سمسم دهننا نظيفا صافيا شراء صحيا وقبضته قبضا  
صحيا

تصرف الى حصة البائع (نوع في هبة المهر وغيره) قال لها وهي لا تعلم العربية فولي وهبت مهري منك فقالت وهبت  
لا تصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو كره على الهبة فهو هب لا يصح  
وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله لا يشعان أيضا اذا عرف بالجهل \* قال لا خرب لي هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت فقبله وسلم  
جازه قال هب لي هذا فقال فدأى نوادا وقال دريغ نيست لا يملكه اقبل ما يقول لا يملك في مهرا تملك فقال وي مارا چنان پدر بد بنوده است

كما أودا يازايم لا يكون ابرا المهر وقال هذه الامة لك قال الشافى رحمه الله هذه جازية يملكها اذا قبض \* هي للتحلل لا يكون هبة الا اذا دلّت قرينة على ارادتها \* وهبت لك فزوجها هبة \* وهبت مهرها الزوجها على أن يجعل أمر كل امرأه يتزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ والخيار أن الهبة تصح بلا قبول المدون وان قبل ان جعل أمرها يدها فالاراماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار أنه يعود وكذلك (٢٣٦) لو أبرأ على أن لا يضرب ولا يجبرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود

المهر \* منعها عن المهر الى أبوها حتى تهب مهرها قاله هبة باطله لانها كالمكرهه وذكر خمس الاسلام خوفاً بضرب حتى تهب مهرها فإذ كان قادراً على الضرب وذ كر بكر رحمه الله سقوط المهر لا يقبل التعليق بالشروط الأبرأ أنها لو قالت لزوجها أن فعلت كذا فأنت برى من المهر لا يصح \* قال لمدونه ان لم أقبض مالى عليك حتى تموت فأنت في حل منى فهو باطل لانه تعليق والبرأ لا يفتحه

### الجنس الثالث في هبة الصغير

غرس لابنه الصغير كرماً ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا ولو قال أغرس باسم ابني أمره متبرداً الى العصبة أقرب هبة من ابنة الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الأب قابضاً بكونه في يده أو في يده مودعه أو مستعيره لا بكونه في يد غاصبه أو مرتته أو المشتري منه شراء فاسداً وهذا اذا أعطه وأشهد عليه والاشهاد للقرن عن الجود بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة

وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشراء صحيح واقرار الانسان متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار المدعى عليه بالقبض مطلقاً لا قبض المشتري فان الشهود قالوا (١) (مقرأدين مدعى عليه كعجيدم ازين مدعى هفصدمن روغن كعجيدم صافي با كيزه وقبض كردم قبض درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضاً صحيحاً وكان ينبغي أن يذكر اقرار المدعى عليه (٢) (وقبض كردمش)

محضر في دعوى الوصية بالثالث صورته ادعى الموصى له على واحد من الورثة أن الميت قد أوصى لي بثلث ماله حال حياته وحال كونه عاقلاً بالغاً وحضر في مجلس الحكم خاتمة من ذهب فقهه فيرو زوج وادعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملة التركة التي خلفها الميت وأنه في يدك فواجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الى بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية وأقام المدعى بينة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فأفتوا بفساد هذه الدعوى واختلفوا في علة الفساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طائفة واحتمل أنه أوصى مكرهاً والوصية مع الاكراه باطله وبعضهم قالوا لطلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الخاتم متصور بتسليم الكل \*

محضر في دعوى النكاح على امرأة \* وصورة ادعى فلان على فلانة أنها منكوحته وحلله بسبب أنه تزوجها على مهر معلوم عشرين من الشهود والعدول يتزوجها نفسها منه وأنها خرجت عن طاعته فواجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن انقيادها في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطليقات وأنها محترمة عليها بالطلاق الثلاث وأثبتت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان أتى الرجل بدفع الدفع وادعى أنها مبطله في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه ساقطة من قبل أنها أقرت قبل دفعها الدعوى دفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضاً وكان دعوى انقضاء العدين منها في مدة يصور في مثلها انقضاءها ثم تزوجت بهذا الزوج مهر معلوم عشرين من الشهود والعدول وأنها اليوم امرأته وكان على المحضر جواب مشايخ من قندوبكارهم بالحجة وانفق مشايخ بخارى على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجهاً فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشيء غير صحيح من المدعى مد كور في شرح أدب القاضى وعندى ما ذكره من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لان الزوج لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقاً وانما دعوى الاقرار لبيان كونها مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا مصرة

(١) جاسقرا هذا المدعى عليها في اشترت من هذا المدعى سبعاً من دهن سمسم صافي نظيف وقبضته قبضاً صحيحاً (٢) وقبضته

القبض وان بالغاً بشرط قبضه ولو في عياله والوصى كالاب والام كذلك لو الصغير في عياله ما ان وهبت له أو وهبه فملك الام كذا القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيه ما ولا وصى وذكر الصدر رحمه الله ان عدم الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التعبير بقبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلان الاب ووصيه والجد ووصيه غائب غيبة منقوعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره ولا لاربعة مع

وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أم لا سواء كان ذارحم محرم أو أجنبيا وإن لم يكن واحد من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فإنه ذكر في الأصل من عال بينهما وهو ليس بوصي ولا بينهما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب له استحسانا ولو أراد أجنبي النزاع منه ليس له ذلك وبسببه في تعليم الأعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الأخ والم والم وإن قبضه الصبي وهو يعقل جاز وإن أبى حيا (نوع) الأفضل (٢٣٧) في هبة الابن والبنت الثلاث

الميراث وعند الثاني

التصنيف وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو آثم نص عليه محمد رحمه الله ولو خص بعض أولاده لزيادة رسته لا بأس به وإن كانا سواء لا يفعله وإن أراد أن يصرف ماله إلى الخير وابنه فاسق فالصرف إلى الخير أفضل من تركه لانه عانة على المعصية وكذا لو كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته

(نوع)

وهب للصغير من المأكول شيئا يباح للوالدين أن يأكله \* اتخذ وليمة الختان وأهدى الناس ووضعوه بين يدي الصبي كتياب أو ما يستعمله الصبيان فالهبة للصبي وإن دراهم أو دينار أو متاع البيت ينظر إلى المهدى إن من أقارب الأب فلا بأس وإن من أقارب الأم فلا بأس وإن من المهدى هذا للصبي أم لا وهذا إذا لم يقل المهدى هذا لله وأولها فإن أمكن أن يرجع إليه يرجع إليه فإن قال شيئا فالقول له \* قدم من السفر وجاء بالتخف إلى من نزل عنده وقال أقسم هذان أولادك وأمر أنك ونفسك أن أمكن

كذا في الذخيرة \*

ورد جعل من مروفي إثبات ملكية جمل \* وكتب فيه يقول القاضي فلان صاحب المطالم والاحكام الشرعية بكورة مروفي وأولاهم من قبل السلطان فلان حضر في مجلس الحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر معه خصما ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرة منه قالوا وكان في المحضر المذكور إلى هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمروفي وأما قوله بما يحتمل الانصراف إلى كورة مروفي ويحتمل الانصراف إلى الواح الحكم لا يكون صحيحا إذا لمصر شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى مذ كور في أدب القاضي للخصاف وعمد أن هذا ليس بخلل لأن المصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا قضى القاضي خارج المصر كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني أنه ذكر فادعى عليه بمحضرة منه ولا بد من التصريح بذلك الذي حضر والذي أحضر معه فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه لانه يحتمل أن الدعوى صدرت من غيره هذا المدعى أو من هذا المدعى على غيره هذا المدعى عليه ويكتب بمحضرة من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر كونه جلاصته كذا على نفسه كي صفة كذا أنه كذا قيمته كذا بمحضرة بمجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه اللفاظ خلل وبعضها غير محتاج إلى الذكريان الصفة والسن والقيمة غير محتاج إليه إذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالإشارة إليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فإنه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول إن الجمل المحضر هذا ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول في يد المدعى عليه هذا ثم ذكر كروا أن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل المدعى به هذا ثم ذكر كروا عادته إلى يده وعسى لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم وتسليمه إلى المدعى هذا ثم بعد ذكر المسئلة والانتكاز فاحضر المدعى جماعة وكان ينبغي أن يقول فاحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود وشهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول شهدوا أن الجمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وحقه في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا إلى المتداعيين وأنه لا ينبغي عن ذكر الإشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لأنهم المتداعيين يتناول كل واحد منهما فاعسى أشاروا إلى المدعى عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى عليه وعند ذكر الجمل يحتاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل إذا كان ذكر وأشار إلى المشهود به هذا ولولم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به وأحوج ما يكون في المحضر والسجل الإشارة في مواضع الإشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه ونصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتسليم المدعى هذا إلى الحكم فأعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر إلى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الإشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضا حكمة بثبوت ملكية المذكور فادعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بمحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكر وبمحضرة الجمل المدعى به هذا ولا بد من ذكر ذلك لاحتمال أن في المنقول يحتاج

الرجوع إلى بيان المهدى فالقول له وإن تعذر ما يصلح للرجال فله وما ألهم فلها وما الكليم ما ينظر إلى معارف الأب والأم \* اتخذ ولده شيئا ليس له أن يدفعها إلى غيره إلا إذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية وكذا لو اتخذت لغيره شيئا أباه أبى التلميذ فأراد أن يدفعها إلى غيره وإن أراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ أنها عارية لم يكن له الدفع إلى غيره \* عمل الصبي حسنة قبل البلوغ فتوايه لا لا يوبه ولهما ثواب التعليم إن علمه وقيل ثواب الطاعة مع أبويه ولا بأس للزوجة أن تصدق من بيت الزوج يسير كالزينة \* وهب لعبد محجورا فالقبول والقبض للعبد لا للمولى \* وهب

الابق الى دار الحرب لانه الصغير لا يجوز ولومته داف دار الاسلام يجوز وبصره فابضا بخلاف البيع لان الشرط فيه التسليم والشرط في الهبة القبض والمتردد في دارنا في يد الاب حكما تصدق بعبد ابق على ابن صغيره لا يجوز وعن الثاني رحمه الله يجوز فاما ان يحمل على الروايتين او يحمل عدم الجواز على اللاحق بدار الحرب والجواز على المتردد في دارنا \* تصدق بوديعة على ابن صغيره جاز لان يد المودع كيد المودع تصدق بأرض مزروع (٢٣٨) على ابنه الصغيران كان الزرع له جاز وان لغيره باجارة لان يد المستأجر ثابتة على الارض فنع التسليم وكذلك وهب دارا

لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر لا يصح لان يد المستأجر يمنع القبض لكونها لازمة فاندفع مالو كان الساكن فيه الاب لان الشرط قبضه ويده على الدار يقرر قبضه ومالو كانت باعارة لعدم اللازم وعن الثاني رحمه الله لا يجوز ان يهب لامرأته أو تهب لزوجها أو لأجنبي وهما ساكنان فيه وكذا الولد الكبير وعن الثاني رحمه الله انه لا يجوز الهبة لابنه الصغير أيضا كما لا يجوز للبالغ وذو كراهة الحاكم وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغير ان قبض الكبير جاز وذو كراهة بعد أنها باطلة وهو الصحيح لأن هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقته هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها من الصبي رد الهبة وقبولها من الصبي الذي يهب عن نفسه صحيح اذا كان في عيال الجد والاب حاضر فقبض ما وهب الصغير من في عياله اختلقوا والصحيح جوازه وعليه الفتوى

القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فيخذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كما في الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضى بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتباني حكمت بشهادة هؤلاء الشهود وأبدل لاح عندي وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كتابين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي ناسيه وهو يولى الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضور الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بنسب السجل بشرائطه لا يكفي أيضا لان القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يصح كفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا \*

محضر في اثبات الايضاء بثالث المال وكان الموصي امرأته وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف باستاذ مباركة قد كانت أوصت بثالث ماله اعلى أن يشتري بثلثه الحنطة وتفرق على الفقراء لقضاء صلواتها القاتنة ويشتري بثانته شاة فيضحي بها في اليوم الاول من أيام الاضحية ويشتري بثلثه الرغاف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكريب على حسب ما اعتاد الناس في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت الى أختها أمرتهم بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحضضه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الايضاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا اجل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا فقيمه دينار ونصف فواجب عليه احضار اجل مجلس الدعوى لتمكن من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستلمه فواجب عليه أداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لتنفيذ الوصية فيه وكان هذا موجبا للخلل من قبل أن المذكور هي القيمة لا غير وليد كروا أن هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولا شك أن اجل يكون أمانة في يد الزوج ظاهر اذا لم يذكر وأنها قبضه بغير حق وانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت دينارا ونصفا وكان ينبغي أن يذكر وأن الواجب عليه احضار هذا اجل ونسليمه الى الموصي اليها حتى يتبعه وتأخذ منه الثالث ان كان مقربا وان كان منكرا كون اجل هذا في يده مكملا للوصية هذه حتى تتمكن المدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار اجل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه لانها لا تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بمعاذ كروا وهو البيع ان كان مقربا واقامة البينة عليه ان كان منكرا \* محجل في اثبات الوقفية وكان المكتوب فيه ادعى أن فلانا وكل فلانا وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم ثوبا كلاما على ان بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقت وقال بالفارسية (١) اكر فلان وقف كرده است اين فلان موضع را برادر وخواهر خویش فلان وفلانه

(١) ان وقف فلان هذا الموضع القلاقي على أخيه وأخته فلان وفلانة

وأجمعوا أن الزوج يملك القبض لوجهه الصغير وان حضر الاب الصبي اذا لم يكن أبوه حائكا أراد من في حجره تسليمه الى بشرائط الحيا كتمتع وان حائكا لا وهب للصغير فعرض أبوه من ماله لا يجوز وان عوض فللواهب ان يرجع لبطلان التعويض وفيما وهب للمجور القبض اليه لانه فيما لا يستغل رقبته مبقى على أصل الحرية واذا قبض يثبت الملك للمولى وللواهب الرجوع اذا كان العبد قريبا للمولى وفي عكسه كذلك عند ما خلا فالهما وهب مهر لزوجها وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلامعين لها على القيام فهي كالصبيحة

منصحة الهبة والتخلوله الصغير ما عليك وكذا الكبير بالتسليم وليس كاطعام باكله على ملكه لان الامر اذا توجه الى وجهه فاولها بالحكم أغلبها تعارفوا اغلب البر والصلة الا اذا علم بالادليل كونه اعارة كالاشهاد عند اتخاذ لعمد الاعتبار بالدلالة عند تعارض المصريح بمسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره وهبت حصتي من هذا العبدك والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح له عليه عشرة فقضاها فوجدها القابض ذاتا قارئا فوجهه للدائن أو البائع ان الدراهم صحاح يضرها التبعض يصح (٢٣٩) لانه مشاع لا يحتمل القسمة وكذا

هبة بعض الدراهم والدنانير ان أضر التبعض يصح والا لا وهب البناء لا الاوض يجوز \* الشيوع الطارئ فيها لا يبطئها بخلاف الرهن الا في رواية عن الثاني رحمه الله والشيوع الطارئ في اتخاذ المسجد كالمقارن تصدق بداره على امرأة وعلى ما في بطنها وهي حامل لا يجوز زجاء به لا قبل من نصف عام أو لا أكثر من عامين وليس ما في البطن كالجدار والبيت والريخ ومن لا يملك بوجه من الوجوه يكون الصدقة كلها لها وكذا الوقال تصدقت بها عليك وعلى غلامى أو نفسى وكذا الوقال تصدقت بها عليك وعلى الذى فى هذا البيت ففتح الباب فاذا ليس فيها أحد ومثله ما لو قال تصدقت بهذا على أولادى الصغار الثلاثة وإذا بعضهم ميت وهو لا يعلم فالصدقة باطلة وان كان يعلم بالموت جازت الصدقة كلها للحي منهم وفي الوقاعات الايجاب اذا وقع لمن يملك ولين لا يملك بوجه من الوجوه فالايجاب بملكه لمن يملك وعند ذلك لاشيوع فيصح واذا وقع

بشرائط كذا وسلم الى متول كان ولا يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فأنت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضدين كذا وكذا فأجاب الخصم وقال (١) (بلا فلان ترا وكيل كرمه است بران وجهه كه دعوى اميكنى وكالتى معلوم بان شرط كه ياد كرى ومرا بفلان چندين كه دعوى ميكنى دادنى نيست ولسكن مرا از وقفيت اين موضع معلوم نيست واز شهرت واستفاضت أو خبرى ومرا يتو باين وجه كه دعوى ميكنى دادنى نيست) أحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهود يشهدون له على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها واساقوا الشهادة على سننها ذكرها أن فلانا وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم القاضي بشيوع الوقفية وتحقق شرط الوكالة ولم يرد المال على المدعى عليه وكافه أداء ذلك الى المدعى وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بصحته وأجاب المحققون به سادة واختلفوا فيما بينهم في علة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزة وعلى شرائطه (لا) واذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بما حاله لا تقبل على أصل الوقف أيضا هذا امالان الشهادة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود لم يحل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد أتوا بما لا يحل لهم فيوجب ذلك فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هذا أنهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسموه اسمه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا التثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز أنهم عاينوا قاضيا قضى بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود شهدنا لانه اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لانه عنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كقولوا لو شهدنا بملكية هذه العين لفلان لاننا رأينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف المالك ذكره هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل وان فسر وابتاع من الناس وباليه ذكره هذه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكروا سببه بل ذكره مجهول والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذا الملة انما الاعتماد

(١) نعم ان فلانا وكل وكالة معلومة على الوجه الذى تدعيه بالشرط الذى ذكرته وليس على فلان هذا القدر الذى تدعيه ولكن ليس لى علم بوقفية هذا الموضع ولا علم شهرتها واستفاضةها وليس لك على شئ بهذا الوجه الذى تدعيه

الايجاب لشخصين كل منهما ممن يملك فالايجاب لهما فيمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جوازها على قول من يجعلها مانعا وهب نصيبه مما يسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل وان من شريك لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلى رحمه الله وهب نصف عبد ممن رجل أو ثلثه وسلمه يجوز لانه مما لا يحتمل القسمة وكذا الوهب عبده من رجلين أو رجلان عبدا لهما ومن أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدارين بمعلوم ثم يبرئه عن الثمن وهب أرضا فيها زرع أو نخيل أو غنم عليه غر أو وحب الزرع بدون

الارض أو الخلل بلا أرض أو غلابدون الثر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع مكان القلع فقبض أحد هما غير ممكن فبإله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه في المضاربة دفع اليه ألفا وقال نصفها هبة للزوجة مضاربة فهلكت ضمن حصه الهبة مع انها فاسدة لانها مشاع يحتمل القسمة وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام رحمه الله لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى (٢٤٠) بالقبض يثبت فيها فاسدا وبه يفتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه

فباعها الموهوب له لم يجز دل أنه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة \* وما يلحق به أحكام العارة في أرض غيره \* أقر بدار لامرأته في صحنه وهي خراب وعمرها ثم مات عن هذا الدار وابن له فادعى الابن أن العارة بينهما ما وهي أنها دارها وعمرها ان كان عمرها باذنما فالعارة لها والنفقة دين عليهما فغرم حصه الابن وان عمرها غير اذنما لنفسه فالعارة ميراث ولها أن تغرم قيمة نصيب الابن من العارة وسلمت العارة لها ولو عمرها لها بلا اذنم افلها ولا شيء عليها من النفقة وهو منطرح فيه وكذا عارة كرم زوجته وسائر أملاكها وذكر العتاي عمردا امرأته باذنما فالعارة لها والا فهي تركة \* نوع في هبة المريض وغيره \* وهب في مرض ولم يسلمه حتى مات بطلت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض \* وهب المريض عبد الامال له غيره ثم مات وقبضه الموهوب لا يقبض البيع وضمن ثلثه \* وان أعته الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جازو بعد موت الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي لا تنحل حال قيام الدين \* وان أعته الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعناق ولعدم المثلث الموت \* وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا يبطل الهبة في الكل دلان الرجوع مقصور على الحال والابطال في الكل للشروع \* وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد

على العدة الاولى وعندى أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لاتصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما عموما لو كان له والاتصال لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الا يرى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فأقام العبد بينة أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته وما المعنى ما ذكرنا هكذا كرر المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والا لاول أصح \* محضر في دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه لبيعهها \* وصورة حضر فلان بن فلان الفلاني وأحضر معه فلانا وادعى هذا الماخر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أرسل الى هذا المحضر معه يد أمين له فلان كذا عدد من الكرايس الزندبيجى البخارى الممسوح طول كل واحد كذا وعرضه كذا البيع عن برغب في شرائه بما يقوم أهل البصر في ذلك وأن فلانا الامين أرسل هذه الكرايس الى هذا الذى أحضره وأن هذا الذى أحضره قبض ذلك كله من الامين وباع عن اشتري بتقويم أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذى أحضره تسليم الثمن المذكور في هذا المدعى ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه أدا مثل تلك الدنانير المقبوضة الى المدعى وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب الذى أحضره بالانكار فاحضر المدعى شهودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعى ادعى على المدعى عليه تسليم عن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة قبضه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة قبضه وسلمها الى المشتري ويحتمل أنه هلكت الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يبطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذى أحضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعى وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظه الوجوب وعلى تقدير صحة البيع وجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعى عليه لكونه وكيل في البيع وفي الامانات لا يجب على الامين تسليمها الى صاحبها انما يجب عليه التخلية لا غير فطال به بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الامين كان متعينا وفيما يتعين من المثلث انما تستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم ليتمكن المدعى من الدعوى واقامة البينة بمحضه ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الامين تسليم الامانة فلنا الامين لا يجب عليه تسليم الامانة بحقيقته وانما يجب عليه التسليم بحجازه وهو التخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تعجبا وقوله ان الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الاحضار لا لاشارة ولا يجب التسليم فلنا الاحضار لا يفيد هنا لان الاحضار للاشارة ولا يمكن للشهود الاشارة الى الدراهم التي هي أثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم \*

المريض عبد الامال له غيره ثم مات وقبضه الموهوب لا يقبض البيع وضمن ثلثه \* وان أعته الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جازو بعد موت الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي لا تنحل حال قيام الدين \* وان أعته الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعناق ولعدم المثلث الموت \* وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا يبطل الهبة في الكل دلان الرجوع مقصور على الحال والابطال في الكل للشروع \* وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد



الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير المشتري \* قالت زوجة المريض انمت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لبدونه اذ امت فانت برى من الدين الذى لى عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطالب ولو قال انمت فانا برى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى على عليك لا يبرأ \* قال لائبه الصغيرين مال ترا كرم أو قال بنام تو كرم أو ازان تو كرم يكون عليك \* وقال الامام (٢٤١) ظهر الدين بنام تو كرم لا يكون عليك ولا اقرارا \* ولو قال

لختي هذه الارض لك فاذهب وازرعها فقبل الخن وزرع فالارض للخن وان لم يقبل قبلت لا يكون له \* قال لا تحو هبت عبدى منك وهو حاضر بحيث لو متديه ناله فقال قبضته جازت من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد رحمه الله وقال الشافى رحمه الله لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقبل قبلت وبه نأخذ \* ولو قال هولا ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن الثانى رحمه الله انه يجوز دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل \* الهبة في مرض الموت هبة حقيقة حتى لو حلف لا وصى فهو هبة في مرض الموت لا يحث وكذا لو اشترى في مرض موته فعتق عليه لانها حكم الوصية لاحقيتها قال لا نخر

محضر فيه دعوى ملكية جارية صورته ادعى فلان على فلان ملكية جارية فحضر مجلس الحكم وقال هذا الجارية الذى في يده هذا المدعى عليه اشترته من فلان وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى قاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر وقد الثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري اذا وجد المشتري في يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبائع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يدى السيد أو كذا ذلك بعسلة المتنى والثانى أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعى أن يقول باع فلان منى وهو عليك أو يد كرا تسليم أو يقول ملكى اشترته من فلان ولم يوجد شئ من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء \*

محضر فيه دعوى الرجل بقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهةه بالخلف وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على خنتى كذا دينار بسبب كذا فاقضى من ذلك كذا وبقي عليه كذا او كان في يد صاحب الدين خط اقرار خنتى بهذا فظفر المقر بذلك ومن ثم أخذ الغريم بوطالبه بالباقي من المال فأنكر فاستخلفه بالطلاق فحلف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شئ فهو مدد وجهه فأقر بقية المال الذى كان عليه فأعطاه خطا بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالخلف وبذل الخط والافرار بقية ماله الذى كان له عليه فأخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الامر الى القاضي فأدعى صهره بوكالة ابنته بقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فأنكر الرجل المذكور فيه بالخلف والافرار بعد ذلك فأقضى المدعى بالنهم ودفعهم دواهم هذا النظم أن الزوج أقر أنى حلفت بثلاث تطليقات أنه ليس لفلان على كذا وهو ما كان يدعى على بقية الدين ثم بذل له الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقيل ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لان في الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف بقية المال الذى كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود أنه أقر أنه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذى كان له عليه وعلى بذل له الخط والصلى وذلك لا يكون اقرارا أصلا وان كان بذل خط الاقرار أو شهدا فزعموا آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حثا في عينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره في هذا الاقرار والافرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحث فهذا خلل ظاهر في هذا المقام \*

محضر فيه دعوى استنجاار الطاحونة وكان في ذكر الحد والحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثانى مصب ماء النهر من الوادى (فرد المحضر) بعلة أن هذا الحد النهر لاحد الطاحونة والدعوى وقعت في الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى في الطاحونة والنهر فاذ كرر يصلح حد للنهر والله تعالى أعلم \* محضر فيه دعوى اجارة محدود بآجرة معلومة فرد المحضر بعلة أن الآجرة ذكرت مطلقة ولعل أنها من المكيلات وبيان مكان الايقاع اذا كانت الآجرة مكيلا أو موزنا شرط ولم يذكر ذلك \* محضر في الاجارة المضافة الى زمان بعينه وقد كتب الصلح قبل مجئ ذلك الزمان وكتب فيه أنهما تقابضا قبضا صحيفا قبل قوله تقابضا قبضا صحيفا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجئ ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون صحيفا \*

(٣١ - فتاوى سادس) لاهنك اليوم هبة مائة فوهبه اليوم مائة على رجل وأمره بقضها بر ولومات الواهب ولم يقبض الموهوب له لا يتمكن من أخذه لانه صار ملكا للورثة \* علوى له مشاهرة فوهبها قبل القبض من غيره ووو كلمها قبض فبات قبل القبض لا يورث لان العلوى لم يملك قبل القبض فلا يصح الهبة \* الثانى في الرجوع عنها \* وهب لاجنسية ثم تزوجها الرجوع لافى عكسه والمنظور وقت الهبة \* والمحرمية بلا ربح كل رضاع لا يمنع ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلا عين ولو قال الواهب العين هذا وأنكره

محضر فيه استحقاق جارية اسمها دلبر حين أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بيعت منك جارية اسمها (بنفسه) وانما بيعت جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل للقاضي يسمع دعواه اذا قال أرجع عليك بثن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز أن يكون لها اسمان (بنفسه) و (دلبر) ولو كان قال أرجع عليك بثن الجارية التي اشتريتها منك واستحققت على يسمع دعواه واذا أقام عليه البيضة قبلت بينته وقضى له ما فثن \*

محضر في دعوى عن عين مسماة **مح** وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعى (فرد المحضر) بعله أنه لم يذكرو في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فأنه لو هلك المبيع قبل التسليم ينقضي البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثاني أن المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعى والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الأمانات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك عندي فأسد غاية الفساد أما الأول فلأن حكم الشرع في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن أولا وأما الثاني فلأن الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكفى يستقيم هذا القول وأنه لو هلك جميع مال المشتري لا يقطع عنه الثمن \*

فرد المحضر بعهده أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا أن هذا القدر من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلاف في الحقيقة لأن هذا دعوى الدين في الحقيقة لأن الدهن مقبوض ألا يرى أنهم لو لم يذكروا مقدار الدهن أصح الدعوى وإن لم يذكروا قضاها أصح الدعوى لأنه في الحقيقة دعوى الدين \*

ورد في بعض النسخ صورة ادعى فلان على فلان انك اشتريت مني كذا كذا خط بخطمسين دينار ووجه المدعي شاهدين شهد احدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين فقبل الشهادة ليست بصحيفة لا خلافا للشاهدين فيها وقيل لو صححت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفقا على العشرين اقطا ومعنى الاول اصح لان كل واحد منهما شهد بعدد غير الـ شهد الذي شهد به صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين الا يرى انه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتابعين يقالان \*

• وهب شيئاً ابتداءً لأعوضاً فلا لكل الرجوع عوض في بعض هبته بان كانت ألقاف موضوعة درهما منه فهو فسخ في حق الدرهم و يرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار • حل الموهوب إلى موضع آخر لا يرجع قبل هذا إذا كانت القيمة مكان الحمل أكثر وإن استوى القيمة له الرجوع وقد ذكرنا موافق التفاريق لو أنفق في حمله لا يرجع في الأقوال كلها قال السعدي إذا كان الموهوب شيئاً لأجل ولا مؤتمراً فعمله إلى بلد لا بعز سعرها واستوى فيه ما ثم عز وغلا فلو أهب ابن يرجع كالو غلا في بئنه • (الثالث في الحظر والإباحة والإحلال) •

وان زاد أو أغلق باباً أو وجهه  
أو طينه لا يرجع وان هدم  
البناء رجع في الارض ولو  
استهلك البعض له ان يرجع  
في الباقي \* صبي له على مملوك  
وصيه دين فوهب الوصي  
عبد له لصبي ثم اراد الوصي  
الرجوع في ظاهر الرواية  
ذلك وعن محمد المنع منه ولا  
رجوع في الصدقة \* وهب  
بجواززم محلاً فذهب به الى  
بجاري ليس له الرجوع وفي  
العيون ان قيمة العين فيها  
على السوا يرجع وان كان  
أكثر في مقام النقل من  
مكان الهبة لا يرجع \* قصر  
الثوب الموهوب انقطع حق  
الرجوع وان غسل لا وفي  
الامالي القسارة كالغسل  
لا يمنع وان قتله لا يرجع اذا  
كان يزيد ثلاث في الثمن \* وهب  
عبداً كافراً فاسلم في يد  
الموهوب له أو علمه القرآن  
أو الكتابة لا يرجع وذكر  
الناطقي عن هشام أنه ان علمه  
الخبر والكتابة يرجع وان  
هلك العوض يرجع بمثله  
أو قيمته فان استحق العوض  
وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
\* استحق نصف العوض لم  
يرجع في نصف الهبة لكن  
رتما باني ويسترد الهبة

وهب شيئاً ابتداء لا عوضاً فلا  
في حق الدرهم ويرجع في البان  
وان استويا قيمة له الرجوع وقدر  
مؤنة فعملها الى بلد لا يفرسعره

رجل سبدا بنموه في ضعيفة فاصلها انسان ثم أراد المالك أخذها وأقر وقال قلت حين التقيت من أخذها فله أو أنكرت ذلك و برهن عليه  
 الأخذ واستخلف فشكل المالك فهي الواجد سواء كان حاضر ام مع قول المالك أو لا قال الصمد رزقه الله وهو اختيارنا فمن أرسل صيدا  
 وان اخلفا قال قول المالك ان لم يقل ذلك حين خلاها وهذا اذا كان فله لجماعة معنقة من أخذها منكم فهي له الا اذا عم بلا خطاب  
 جماعة فللمالك أخذها بلا خلاف \* قال لا تخر ادخل الكرم وخذ من العنب يأخذ (٢٤٣) عنة ودوا واحدا قال الفقيه  
 له الاخذ قدر الشبع ولو قال خذ من البر ياخذ

منوين قال أذنت للناس  
 في غري ومن أخذ شيأ فهو  
 له فبلغ الناس فأخذوا و اجاز  
 \* أخرج شيأ الى مسكين فلم  
 يجده فهو بالخبير ان شاء  
 دفعه الى مسكين آخر وان  
 شاء صرفه الى حاجته لانه لم  
 يخرج عن ملكه \* دعا قوما  
 الى طعام وفرقهم على أخوة  
 ليس لاهل هذه الخوانان  
 يتناولوا من خوان آخر

﴿نوع آخر﴾

انت في حل من مالي فهذا  
 على الدراهم والدنانير وان  
 أخذنا كهة أو ابلا أو غنما  
 لا يحل \* قال لا تخر أنت في  
 حل مما أكلت من مالي أو  
 أخذت أو أعطيت حل له  
 الاكل والاخذ والاعطاء  
 \* قال حلتني من كل حتى هو  
 لك على ففعل وأبرأ برئ  
 عند الثاني رزقه الله فبما علم  
 ومالم يعلم وعليه الفتوى  
 اذا أبرأ عن الحقوق  
 الجهولة جائز عندنا بعوض  
 أو بدونه \* قال جعلت في حل  
 الساعة أو في الدنانير في  
 السلعات كلها والدانير \*  
 قال لا تخر لأخاصك

﴿ورد محضر﴾ ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقره خنطة وقال في دعواه (٢) (واين مدعى عليه  
 از زمين مستأجر من اين مبلغ كندم برده است بناحق) فان كانت قائمة بعينها فله أن يردّها على وان كانت  
 هالكه فعليه أن يردّها لها (فرد المحضر) بعله أنه لا يذ كرفي الدعوى (٣) (اين مبلغ كندم برده است  
 از مزرعة من با مزرعة مزارع من) ولا بد من ذلك لتصح منه دعوى المطالبة بالتسليم اذ يجوز أن  
 يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذا ذكر أنه مزرع مزرعة هل  
 يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وفي فتاوى النسفي عرض محضر  
 فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظ الشهادة أربعة دنانير قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله  
 تعالى الخلفاء بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسى (٤) (هزار) فقال اذا نسى فقد فسد المكتوب  
 وقيل يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنانير وقد مر جنس هذا \*

﴿ورد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة﴾ وذ كرفيتنا حلة ولم يبين قيمة كل عين  
 قال شيخ الاسلام اخلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل  
 وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة أو مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من  
 الاحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي  
 أن يبين قيمة كل عين لانه ربما يفتقر باستهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي  
 أنه بأى قدر يقضى مع هذا اذ لم يبين لايو جب ذلك خلافا للدعوى لانه ادعى دينا وبين قدره \*

﴿ورد محضر في دعوى الناقصة والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لكان التجهيل في الوصف  
 ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقصة وجمل وكتب في المحضر ناقتين أو جملين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب  
 مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة  
 لا حاجة الى ذكر شيء من الاوصاف \*

﴿ورد محضر﴾ صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقران الحطب قيمتها  
 كذا وكذا غصب من كرمه كذا كذا وقران الاعناب (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه بيان نوع العنب  
 والحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه مثلي غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم  
 فيبين مقدار قيمة الحطب ويكتفي به وقيل الاول أصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة  
 الجوز والقرصا أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة الياس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع  
 الحطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادف في تعيين هذا القدر من القيمة \*

﴿ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها﴾ وصورته أنه أخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبض أو جب  
 عليه الرد عليها أو أقر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها اقرارا صحيحا وهو طائع غير مكره ولم يكن عند  
 ذكر الاقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض قبض أو جب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام

(٢) وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي المستأجرة هذا المبلغ خنطة بغير حق (٣) أخذ هذا المبلغ خنطة من  
 مزرعتي أو من مزرعة مزارعي (٤) ألف

ولا أطلب منك شيأ من مالي قبلك فهذا ليس بشئ \* قال ترا بجل كردم وعليه دين يبرأ ولو قال هم غريمي ان بجل كردم يبرأ غريمي ولا يدخل  
 تحت الاجارة الطويلة \* وهب أمة وسلمها ثم رجع وأعتقها لم يجز العتق لعدم صحة الرجوع بلا قضاء وعن الثاني رزقه الله يجوز  
 تصرف الموهوب له بعد الرجوع مالم يحكمه بنقصه اذ قبل الحكم الموهوب باق على ملك الموهوب له فيصح تصرفه لا تصرف الوهاب \*  
 المتصدق استقال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لغيره لم يحرمه كل شيء

لا يقضه المحاكم إذا اختص إليه فهذا حكمه وكل شيء يقضه واختص إليه فاقاله الموهوب له فهي آتالة الواهب وإن لم يقضه  
فالآتالة فسخ حقيقة وفي معنى تملك مبتدأ فلا يقبل الفسخ أو لا يقضه الحاكم تعذر حقيقته فيعمل بمجازه وهو التملك المبتدأ فلا  
يصح قبل القبض وإذا عمل حقيقته فالفسخ لا يحتاج إلى القبض فيعود إلى ملك الواهب بلا قبض وولادتها لا تمنع الرجوع فيها ولا يرجع  
في ولدها وعن الثاني رحمه الله تعالى (٢٤٤) يرجع فيها إذا استغنى الولد عنها وعن الإمام رحمه الله أن الولادة تمنع الرجوع فيها

والرجوع بلا قضاء في مرض  
الموهوب له يعتبر من الثلث  
وإن بقضاء فمن الكل إذا  
سلمه إلى الواهب والرجوع  
بقضاء أو بغير قضاء فسخ  
عند محمد رحمه الله في رواية  
الجامع وعلى رواية الأصل  
عند مبتدأ أنا كان بلا قضاء  
وعلى قول الثاني رحمه الله  
هو فسخ بكل حال \* علمه الحرفة  
بطل حق الرجوع وفي المتن  
عن محمد رحمه الله علم بجميع  
القرآن أو الكتابة أو عللا  
آخره الرجوع في قوله -  
أراد محمد رحمه الله  
بقوله في قوله - سوى قوله  
وذ كر لنفسه أصلا كل  
ما زاد مالا باقتل في العين  
يطل حق الرجوع وما  
كان لا يفسد أحد أو غلاه  
سوقه الرجوع لأن الزائد  
بشعره كزيادة صبغ  
في الثوب زيادة معنوية  
يبدل الأعواض لأجلها  
ولا كذلك الزائد لافه -  
أحد وقال حق الرجوع  
حق أثبت الشارع لفوات  
غرض وهو العوض فلا  
يؤثر في قطعه إلا زيادة لها  
عن قائم متصل بتعذر الفسخ  
بسببه بحكم الرجوع وبصير

السعدى رحمه الله تعالى مدار الأمر على هذا الإقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل أن يكون بحق وليس  
فيه إضافة إقراره إلى ما سبق ذكره أنه أقرب بذلك أو نحوه حتى ينصرف ذلك إلى الأول بل هو إقرار مستأنف  
مطلق وذلك لا يوجب الضمان لا بحالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي أن تصح الدعوى وهو الاشبه لأن  
القبض المطابق بسبب الضمان الرد والعين جميعا قصار وجوب الرد كالتقصير عليه في إقراره بالقبض  
المطلق لا يرى إلى ما ذكر في الأصل وفي الجامع الصغير أن من قال لغيره غصبتني هذا الثوب وقال ذلك  
الرجل أخذته منك ودية أن القول قول المقر له والمقرضان مع أن المقر هناك نص على الأخذ ودية -  
فهنا أولى \*

عرض محضر على شيخ الإسلام على السعدى رحمه الله تعالى \* وصورة ذلك ادعى رجل أعياناً من  
الأموال على رجل ومنها قبض قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمته وسراويل بنوا نوعها وجنسها  
وصفتها وقيمتها قال إنه ليس يصح لأنه لا يذكر (١) (مرداته) أو (زناؤه) وأزخره (كلان) والمسئلة على وجهين  
إن كانت هذه الأشياء قائمة لا بد من احضارها مجلس الدعوى للإشارة إليها وعند ذلك لا حاجة إلى بيان هذه  
الأشياء وإن كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الأشياء مع ذكر القيمة \*

ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر \* وكان الغاصب في بلدة مرو والدعوى بخارى فاعلم بأن  
المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين أيضاً  
نوع له حل وموئنة ونوع لا حل له ولا موئنة فان لم يكن المغصوب من ذوات الامثال نحو الدابة والخادم وما  
أشبه ذلك فليكن المغصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمغصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في  
هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغصب أو أكثر فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وليس له أن يطالب الغاصب  
بالقيمة لأنه وصل إليه عين حقه من غير ضرر يلحقه وإن كان السعري هذه البلدة أقل من القيمة في مكان  
الغصب فالمغصوب منه بالخيار أن شاء أخذ المغصوب ولا شيء له وإن شاء أخذ القيمة في مكان الغصب وإن  
شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمغصوب إلى بلدة الغصب فيأخذ منه وهذا لأنه إذا أخذ العين فقد وصل  
إليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من قبل الغاصب لأن قيمة الأشياء متفاوتة متفاوتة لا يمكن وهذا التفاوت إنما  
حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله إلى هذا المكان فكان له أن يلتزم الضرر بأخذ العين وله أن يلتزم  
الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب أو ينتظر بخلاف ما إذا القي في بلدة الغصب وقد  
انقضى السفر حيث لا يكون له الخيار لأن النقصان ما حصل به فعل مضاف إلى الغاصب وإنما هو بمعنى  
راجع إلى رغبات الناس فلا يضمن أما إذا نقله إلى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستنداً إلى فعل  
الغاصب وهو النقل فأمكن إيجاب الضمان عليه وإن كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فليقيم المغصوب  
منه في بلد آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر فليطالب بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة وإن شاء  
وإن كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لأن المالك لا يستحق الرد  
إلا في مكان الغصب وإن كان المغصوب من ذوات الامثال وله حل وموئنة كالكر من الحنطة والشعير

(١) رجال أو نسائي ومن الصغير أو من الكبير

المحل كالمالك للزيادة ولو نطق المصنف بقطع حق الرجوع \* وهو موصي فاقب عند الموهوب له  
وكبير ثم صار شيخاً فإراد أن يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته يوم الهبة ليس له الرجوع لأنه زاد ابتداء وانقضى بعد ذلك وحين  
زاد نطق حق الرجوع فلا يعود بذلك \* أراد الرجوع فقال كبر عدي وزاد خيراً فأنكره الواهب وكذا في كل زيادة متولدة ما في البناء  
أو الخياطة وغيرهما القول للموهوب له \* قال فصدقتهم اعلى وأنت لم تفي قبضها فقال الواهب لا بل قبضتها بغير إذني فالقول للصدق

وكالنحاس

**قال وهب** والذى هذا الشيء وقبضت بعده موه وقال قبضت في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث \* قالت لزوجهما  
تصدق عليك بالالف على أن لا تتسرى على أولادك فتزوج فقبل ثم تزوج فلا رجوع في الف \* رجع الواهب في هبته وكان الموهوب مشاعا  
يحتمل القسمة يجوز \* قالت لزوجهما وهبت مهرى منك على أن كل امرأة تزوجهما يجعل أمرها يدي فقبل الزوج من ساعته جازت  
والزوج أن لا يجعل أمر أمه يدها وان لم يقبل الزوج بطلت الهبة \* وهبت مهرها (٢٤٥) على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة

باطلة كالهبة بشرط العوض  
\* قال لها أبريني عن مهرلك  
حتى أهبط لك كذا فأبرأته  
ثم أتى الزوج أن يهب ما قال  
فالمهر عليه كما كان وفي  
الهبة بشرط العوض يشترط  
شروط الهبة ابتداء حتى  
لا يصح فيما يحتمل القسمة  
ولا يثبت الملك قبل القبض  
ولكل منهما أن يمنع من  
التسليم وبعد التقاض لها  
حكم البيع لا يكون  
لا أحدهما أن يرجع وان  
استحق ما في يد أحدهما  
يرجع على صاحبه بما في  
يدها فأنما وقبضته هالكاً  
والصدقة بشرط العوض  
كالهبة بشرط \* وهب لعبد  
رجل جاريته وقبض ثم أراد  
الرجوع والمولى غائب ان  
الموهوبة في يد المولى ليس له  
أن يرجع لان المال ليس  
في يد الحاضر حتى يخصم  
وان في يد العبد فان ما دونها  
يرجع وان مجبوراً وان  
اختلف العبد والواهب في  
الاذن والجسر فالقول  
للوهاب لان سبب الرجوع  
وهو الهبة ثابت والعبد  
يريد بطلاله فلا يقبل قوله  
وان رهن العبد على الجهر  
لا يقبل \* بنى تنوراً في البيت

وكالتحاس المكسر وما أشبه ذلك فان كان الموصوب قائماً في يد الغاصب فلقية الموصوب منه في بلدة أخرى  
فان كان السعري هذه البلدة مثل السعري في بلدة الغصب أو أكثر أخذ الموصوب منه عين الموصوب ولا شيء  
له سواء وان كان السعري هذه البلدة أقل فالموصوب منه بالخيار ان شاء أخذ عين الموصوب وان شاء أخذ  
قيمتها في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان الموصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعري  
في بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ برآءة المثل والموصوب منه أيضاً طال به برآءة المثل لانه  
لا ضرر على واحد منهما وان كان السعري في بلدة الغصب أكثر فللموصوب منه الخيار ان شاء طال به برآءة المثل  
وان شاء أخذ بقيمتها في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر  
فالمغاصب بالخيار ان شاء أعطاه مثله وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في  
مكان الغصب فلو ألزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة  
لا يستحقها الموصوب منه فخيرناه بين إعطاء المثل في الحال وبين إعطاء القيمة في مكان الغصب الا أن يرضى  
الموصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول  
خرج جواب المحضر وان كانت قيمة التحاس بخارى مثل قيمة التحاس بمر وحق الموصوب منه في ذلك  
التحاس فان ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة التحاس بمر وأكثر من قيمته بخارى فللموصوب  
منه الخيار ان شاء طال به المثل في الحال وان شاء طال به بقيمتها بمر ويوم الخصومة فاي ذلك شاء وعينه وادعاه  
يصح دعواه وان كانت قيمته بخارى أكثر من قيمته بمر ويطلب الغاصب بأيم ما شاء الغاصب ويقول له  
القاضي أدايم ما شئت اما قيمته بمر واما مثله في الحال \*  
ورد محضر صورته حضر فلان وأحضر معه فلان بن فلان ولم يذ كر اسم الجدة فأجيب بالصحة لانه  
حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج الى ذكر الجدة وأما في الغائب  
فلا بد من ذكر الجدة في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى هو الصحيح \*  
ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقبض مهرها الذي كان لها وأنه قد أقر لها بذلك  
طائعا ومات قبل أن يوفيهما ذلك وخلف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام بنج  
الدين النسبي رحمه الله تعالى بالفساد به أنه لم يبين أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك ونعريفها  
بما يقع به المعرفة لمحمود كالحذوذ في الحدودات وأشياء ذلك وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رجهما الله تعالى  
بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئاً واحداً كم أحد السهم قسدي في شروطه ذكر في حمل اثبات  
الدين ان أجل كان كافياً وان بين وفسر كان أحوط والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان  
أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب العيين على العلم مثل ما ذكر  
الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى واختار للفتوى هذا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين والقضاء  
به ولكن انما يأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول  
التركة اليهم لا يمكن الادعى اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حتى  
فتوى شمس الاسلام الاوز جندى رحمه الله تعالى \*  
ورد محضر فيه ذكر اقرار رجل فرد الامام النسبي رحمه الله تعالى بعله أنه لم يذ كرفيه أنه أقر بطوع

لا بد زيادة ولو حثدا السكين لا يرجع \* وهب عبداً صغيراً فشب وطال لا يرجع لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع كالأذن  
أو تخفيفاً فمن ولو كان طويلاً فطال أيضاً عند الموهوب له حتى صارت قيمته ناقصة الرجوع لانه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار  
كالاصبع الزائدة والعبرة للعنى ولو بنى معلناً أو أرباً لا يمنع الرجوع لانه نقصان ولو قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يطل حقه فيه  
والواهب أن يرجع في بعض هبته وهب عبداً منهم مائة ورضاهما عن حصته الرجوع في حصته الا آخر الرجوع في النصف الشائع

جائزه زاد فبطل الرجوع ثم ذهب الزيادة عا دحق الرجوع ﴿كذب الوقف﴾ ثمانية فصول ﴿الاول في المقتمه﴾ الوقف عند الامام رحمه الله على ثلاثة اوجه في وجهه لا يلزم وهو ما اذا وقف في صحته وذ كر شرائط الصحة وفي وجهه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف حال الصحة وروى الطحاوي أنه كالمضاف الى ما بعد موته والثالث أن يذ كر شرائط صحة الوقف في حياته ويجعله وصية بعد مماته بان يقول (٢٤٦) أوصيت بعله ذاري هذه وأرغى هذه أو يقول جعلت ملكي كذا وقفنا فتصدقوا بعد وفاتي

قال ولا بد من ذكره وقيل انه من باب الاحتياط وليس بامر لازم لان الاكراه فيما بين الناس ليس بظاهر وانما يكون بطريق الندرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية \*  
﴿محضر فيه دعوى رجلين صدق حارية مشتركة بينهما﴾ صورته ان المممة فلانة التركة مشتركة بينهما وان هذه التركة على هـ ذال الرجل من صدقها كذا وهكذا أقر هو وحاشه وشهدهم - دوا على اقرار المدعي عليه بالصدق المذكور للتركة المممة (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه ذ كر المزوج وهذا لا نه يحتمل أن الحارية صارت لهما من جهة غيرهما ما مالا لارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع أو من الواهب أو من المصدق كان الصداق لاهذين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للورث أولا ثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث وانهم ما قالوا لهما على هذا المدعي عليه من الصداق كذا والصداق يجب لهما لهما لان الشهود دوا على اقرار المدعي عليه لهما بالصدق على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لاهذين المدعين وما لم يثبت بالحجة كونها مملوكة لاهذين لا يثبت لهما حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما \*

﴿وردد محضر فيه دعوى صبي﴾ فرد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهـ ذامستقيم في الصبي المحجور أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعي عليه بخوابه أيضا صحيح \*  
﴿محضر﴾ فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزم خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه ثنية من ثنياه اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعي عليه خمسة دهرم وطالبه بالجاب \*  
﴿فرد المحضر﴾ بعله أن الضرب اذا كان خطأ فوجهه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا أن الضارب هل هو من جله العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب ابتداء والعاقلة يحملون عنه والوجوب على العاقلة ابتداء والثاني أن الضارب هل هو من جله العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب \*

﴿وردد محضر فيه دعوى الضمان﴾ ورد بعله أن المدعي قال في دعواه وان هـ ذال رجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطالبة المدعي اياه بحكم الضمان وعندى أن هذا ليس بحلل  
﴿وردد محضر فيه دعوى دفع الدفع﴾ صورته رجل مات وترك ابنا وصنوفامن الاموال فادعت امرأة علي ابن الميت ان أباهذا مات وقد كن تزوجها على صداق كذا ومات قبل أدا شيء منه اليها وخلف من التركة في يدهذا الابن كذا وكذا وأنني بهذا المقدار من الصداق وزيادة وأنكر الابن أن يكون لهما على أبيه صداق فأقامت البيينة على ذلك فادعى الابن علم في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعد موته وأقام البيينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع أنك مبطل في دعوى الابن أنك طلبت مني الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فقيل لاشك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه أن يقول لم يكن لهما على الاب الصداق ولكن لما ادعت شفعا لهما حتى تبرئه فأبرأه فادفع الدفع فينظر ان ادعت أنه طلب مني الصلح عن دعواي لا يصلح

على كذا أو يقول بان يوقف ملكي الى كذا فيجوز من الثلث ويلزم وعندهما الوقف جائز لازم في صحته ومرضه بدون هذه التكاليف والناس أخذوا بقولهما لما شاهدوا من وقف الخليل صلوات الله عليه وعلى الحبيب ولكن لا حجة لهم في ذلك على الامام فانه نفي الزوم للصحة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على الزوم ولئن سلم انه لا يصح عنده فعدم الصحة غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والمحكوم بجوازه فلم لا يجوز أن يكون الوقف المذکور من ثبات الافراد فكيف يصح الطعن على سيد التابعين بأنه لم يشاهد الوقف في الحرمين مع انه حج خسا وخسين حجة واتي فيه ما الصحابة وبذلك حكمنا بأنه من التابعين الذين اتبعواهم باحسان رضي الله عنهم ورضوانه فاني ساغ الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف الآن الامام الثاني رحمه الله بجوز مشاعا أو مقسوما سلمه الى المتولى أم لا شرط التأييد أم لا ومحمد رحمه الله شرط

هذا

ثلاثا مقسوما مسلما الى المتولى مؤبدا بان جعل آخره الى جهة لا يقطع أبدا وذكروا من كرامات الامام

رحمه الله ان محمدا رحمه الله لما غلب عليه سلطان الخلة سمي قول استاذ الاستاذ حكما فانقطع خاطره بذلك ولم يقدر على التنزيع بمسائل الوقف حتى فرغ عليه بعض أصحابه كهلال وغيره جعل داره مسجدا جازا جماعا ولا يجوز مشاعا ويشترط التسليم وتسليمه الصلاة بجماعة وأذان واقامة عند الامام ومحمد رحمه الله وصكنا للوجه لارضه مقبرة لا يصح بلا تسليم وتسليمه أن يافتن بالفرن فيه والرباط والحوض



(247)

هذا فعلان الصلح عن دعوى الشئ لا يكون اقرارا بذلك الشئ للمدعى وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا فكذلك هنا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بمهرها وان ادعت أنه طلب الصلح عن مهرى فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لان طلب الصلح عن الشئ اقرارا بذلك الشئ للمدعى فتثبت بينة المرأة اقرار الابن بصدقهاعلى أبيه وقد تثبت بينة الابن ابراء المرأة المبت عن الصداق ولم يعرف بينهما ما تارخ فيحصل كأنهم ما وقعاعا ابراءا والطلب للصلح فيصير الابن رادا ابراءا بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا أبرأ المبت عن الدين فرد الوارث ابراءه هل يرتد الابرا برده على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد على قول محمد رحمه الله تعالى لا يرتد فيصير المدفع \*

و لم يذ كرو فيه لفظه الشهادة واتخاذ كروا أنهم شهدوا على  
موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظه  
الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل \* وذكر فيه أيضا وقضت لفلان على فلان بكذا  
ولم يذ كرفيه بمحضرة ما فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وليس بخلل ويحمل ذلك على أنه كان  
بمحضرته ما حارل قضائه على الصلة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن  
بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لأن الوكيل للموكل متخاصمان وقد  
وحدث الإشارة فلا حاجة إلى الاسم \*

عرض بجل كتب في آخره **ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل** بم هذه العلة وأنه سهل فقول  
انقاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت \*

عرض سجل في دعوى الوقفية صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا الحاضر أدون من جهة القاضي فلان في دعوى وقصة الضيعة التي حدودها كذا نصيبه القاضي فلان لبسب الوقفية على فلانة وأولادها وأولادها ووقفها فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادها وبه مد انقراضهم على مسجد جامع كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر أثبت يده على هذه الضيعة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغرق فواجب عليه قصر يده وتسليمها إلى لاقبضها بالاذن الحكيم قبل هذا السجل وقع فاسد الان المدعى لم يذكر في دعواه أنه يدعي الوقفية بل صرف الغلة إلى فلانة وأولادها وأولادها وأولادها ولم يصرف الغلة إلى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك لأن على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولادها لا تصرف الغلة إلى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس بمخصم لان القاضي اعنا نصيبه للمدعى وقضية هذه الضيعة لهؤلاء الصالحين وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشئ لان الوقف واحد الا أن المصارف مختلفة والبعض مقدّم على البعض فلا اذن من القاضي بدعوى وقضية هذه الضيعة لاجل البعض يكون اذا نادى بدعوى وقضية الاجل الكل فصار أمرونا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى ويكفيه دعوى أصل الوقفية ثم اذا ثبت أصلا فان به أحد من هؤلاء نصرف الغلة اليه ولا تصرف إلى مصالح الجامع \*

عرض سبجل في دعوى حربة الاصل وكان في الدعوى أنه حرا الاصل وأنه علق حرا واولاد على فراش الخربة

وأجاز بيع وقف غير مجهول أن أطلق فلان للوارث كان حكماً بعمدة بيع الوقف وإن أطلقه لغير الوارث لا يكون الوقف وحكم بعمدة قاض كان حكماً بطلان الوقف والتصدق بغلة الضمعة أولى من التصديق بمنها يعني إذا أولى من التصديق بمنها لأنه أنفع للفقراء وإن أراد أن يخرج داره عن ملكه فالأفضل أن يبيعها ويتصدق أولى من التصديق بمنها لأنهم لا يبيعون من ماله بل يبيعون من ماله من يقوم عليها \* وذكره من الإسلام افتقر الوقف واحتاج إلى

يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبنا فيصح ايضا الوقوع في فصل بمحمد وهذا كله بناء على ان حاصل الوقت ما اذا قال الامام هو ابنا العيين والتصدق بقلته قبل هذا ليدل على عدم جواز الوقت كما ظنه بعض العلماء ان مذهبهم ذلك لان الغلة معدومة فلا يصح الا بطريق الوصية كما صح عن شريح رحمه الله انه قال جاء الشارع ببيع الحبس وليس كذلك والحق ما قال شمس الانسة الاضافة والوصية ليست بشرط الجواز (٢٤٨) عنده بل شرط الزوم عنده لانه يجعله حاسبا على ملكه صار فالمنفعة الى الجهة المسماة

كالعارية وهي جائزة غير لازمة ومعنى الجواز جواز صرف الغلة الى تلك الجهة وقالا معنى الوقف ازالة العيين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على ملك الله تعالى وجعل نفقه للعباد وهذا جائز بدون

الوصية ايضا وتفسير الوصية ان يقول جعلت اراضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة وأوصيت به بعد موتى والوقف المباشر به في المرض كالضامن الى ما بعد الموت في اختيار الطحاوي لان التصرف الواقع في المرض كالضامن الى ما بعد الموت بدليل ان تبرع المريض وان لم يصفه الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار السرخسي رحمه الله ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة عنده لا يلزم ثم اختلفوا في معنى عدم اشتراط الامام الثاني التأييد قيل المراد به انه ليس بشرط أصلا حتى لو وقف على أولاده جاز فاذا انقرضوا عاد الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وقيل التأييد شرط بالاجماع لكن عنده ثبت بمحمد قوله

وأتم المدعى هذا معتقده فشهد الشهود أنه حر الاصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الاصل أو شهدوا أنه حر الاصل ولم يزدوا على هذا فأنقضى كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بحجته فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود أن هذا حر الاصل اكتفى به ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من زعم فساد السجل لان العلق بالولاد كان بعد عتق الام كان الولد حر وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يسنوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبجدة السجل والله أعلم بالصواب \* واليه المرجع والمآب كذا في المحيط \*

### كتاب الشروط

وفيه فصول

### الفصل الاول في الحلي والشيات

والحلي يطلق في الآدميين والشيات في سائر الحيوانات كذا في المحيط \* ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو ولد ثم مادام رضيع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صبيغ (بالعين المجبة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم اذا دب وغا فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خاسي فاذا سقطت رواقه فهو منقور فاذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو متغر بالتاء والتاء فاذا تجاوز عشرين سنين فهو مترعر وناش واذا كان يقرب الحلم فهو باقع ومراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته (١) فهو حر ورواحه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه وأخذ عذارا بمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار ذافئا فهو فتى وشارخ فاذا اجتمعت لحته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمتع ثم مادام بين الثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كهل الى أن يستوفى الستين ثم أشمط ثم يحلحس حين استوفى بياضه سواده ثم يجال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلي بين اجتماعهما واكتناه بوط الشيب أي طعن فيه الشيب ونسب الممايل الى أجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلي بمقتله \*

وفي حلية الرأس يقول (أرأس) ورؤاسي اذا كان عظيم الرأس (وصفح) الذي ضغط صدغاه وخرجت حديثه يكون رأسه كراس الخوار زمية (وأززع) الذي انحسر الشعر عن أعلى جبينيه والجبينان ناحيتي الجبهة (وأصلح) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه (وأبعط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الجبهة) واسعها ويقال بجبهته غشون وهي جمع غشن بفتح الضاد وسكونها وهي مكسر الجلد وهي بالفارسية (ازنك) ويقال بين حاجبيه انثناء اذا كان فيه تفاوت (وأبليج) اذا كان بين حاجبيه انفتاح (وأزج) ضمه (ومقوس الحاجبين) اذا كانتا شبهان القوس (وأعين) واسع

(١) قوله فهو حر ور ر بفتح الحاء المهملة والراء وتشديد الواو ففي القاموس حر ور كجلس الغلام القوي والرجل القوي قوله بمثل قد بقل فهو وجيه كذا في نسخة الطبع الهندي وفي نسخة الخط بمثل قدر بقل ولم أقف على هذه التسمية في القاموس فلتراجع قوله ذافئا في القاموس الفناء كسبه الشباب اه تأمل اه معصه

وقفت بلا اشتراط والنص عليه حتى لو وقف على أولاده فبعد انقراض الأولاد يصرف الغلة الى الفقراء وعند محمد رحمه الله لا يثبت التأييد بل انص عليه بان يجعل آخر ملجئة لا يقطع أبدا كالفقراء والنسجوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع حصته بلا خلاف وفيما لا يحتملها الخلاف على قول الثاني لا يمنع لان التسمتين تمام القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا تمامه ولو وقف بجميع أرضه فما سقن نصفه أو ربعه بطلت عند محمد رحمه الله لانه علم انه لو وقف شيئا وان اسحق معين لا يطل لعدم الشبوع فصار كانه وقف

دارين فاستحق أحدهما ومشايخ بلع أخذوا قول الثاني رحمه الله وبه جازى أخذوا قول محمد رحمه الله في هذا فرع الفقيه على قول الثاني فقال أرض بين رجلين وقف أحدهما حصته ثم اقتسم ما فوق نصيبه في موضع آخر لا يجب عليه أن يقف ثانيا بالقسمة لأن بالقسمة علم أن الوقف ما وقع في حصته ولو وقف في وجه سماه ثم ملك الأرض لم يجز وإن أجاز المال عندنا خلافاً لما ساقى ذكر القاضي أن الصحيح أن بحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف ولما كرم أن يطله وقف على جهة بعدم موته وفقاً صحيحاً له أن يرجع (٢٤٩) لأنه وصية ولم يوصى أن يرجع عنها

\* قال إذا جاء عندنا رضى هذه صدقة موقوفة أو قال ان ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يصح الوقف لأنه لا يصح تعليق كل ما لا يخلف به الوقف مما لا يخلف به فاندفع النذر لأنه مما يخلف به \* ان كانت هذه الأرض في ملكي فقد وقفتها ان كان كذلك صح الوقف والا فلا لان التعليق بالكائن تنجز \* وقف المريض في مرضه يجوز من الثلث الا أن يجز الورثة ويجوز بقدر ما خرج من الثلث وما أجازوا والباقى يطل إلا أن يظهر لبيت مال فينفذ في كاه اذا خرج من الثلث فان باع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر ثم ظهر لم يطل البيع وبغرم القيمة فيشتري بذلك أرضاً ويجمع لوقفاً على جهة الأول قال أراضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى ولم يرز عليه لا يجوز ولو قال أراضى هذه صدقة بعد وفاتي تصدق عني أو تصدق بعد البيع فبها \* قال أراضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فملى ولدى وولد ولدى ونسلى ولم يجز الورثة فهي

العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) اذا شخصت عيناه (ونائر العينين) ضده (ونائر الوجنتين) شاخصهما والوجنة (رخساره) وأسبل الخدين بسيطهما ومجدرا اذا كان به جدري (وأكل العينين) اذا كانتا كأنهما كحلنا (وأمره) ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه أبيض (وأشهل) الذي يشوب سواده عينية حرة (وأشكى) الذي يشوب بياض عينية حرة (وأحول) معروف (وأقبل) الذي ينظر الى عرض أنفه (وأعمش) الذي اجرت أشفاره عينية وسقطت أهدابه (وأهدب) الذي تكثر أهداب جفنيه (وأزرق العينين) أخضرهما (وأشتر) الذي انقلب جفنيه (ومكوكب العينين) الذي في عينيه كوكب أى نقطة يضاف (وأغمص) الذي في عينيه غمص وهو ما سال من الوسخ في المآق (وأرمص) الذي في عينيه رمص وهو ما جدمنه (والاقتنا) من احد ودب ظهر أنفه (والاشم) من ارتفع قسبة أنفه مع طول الأنف (والازاف) قصير الأنف (والافطس) من انبطح أصل أنفه الى وسط أنفه (وأخنس) من انبطحت أرنيته (وأجدع) مقطوع طرف الأنف (وأفوه) واسع الفم يادى الاسنان (وأهدل) من استرخى شفته السفلى (والعس) من في شفته سمرة (وأفلج) مشقوق الشفة السفلى (وأعلم) ضده (وأججم) مائل الفم الى أحد شقيه (ومقعع أسنانه) بفتح النون معطوفة أسنانه الى داخل (وأروق) طويل الاسنان (وأكس) ضده (وأضن) الذي اذا تكلم لرق حنكه الاعلى بالاسفل (وأفلج ومفلج) الذي بين أسنانه فرج (وأدرج) الذي ذهب أسنانه (وأهيم) الذي سقط مقدم أسنانه (وأقصم) الذي انكسر أسنانه (وانعل) الذي نبت فوق سنه من أخرى (ومشطب الوجه) اذا كان أثر السيف في وجهه (وأخيل) الذي في وجهه خال (وأشيم) اذا كان في جسده شامة وهي الخلل أيضا (وأغش) اذا كان في وجهه غش وهو بالقارسية (كعجده) (وأصهب اللحية) اذا كان فيها حرة (والانضج) الكومج (وكت اللحية) ضده (وأذاني) عظيم الاذنين (وأصمغ) صغيرهما (وأنافي) عظيم الأنف (وأشفه وشفاهى) عظيم الشفة (وأشوق) واسع الشدقين (وأصرم) مقطوع طرف الاذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء (وأوقص) ضده (وأصعر) مائل العنق الى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربوع الخلق) اذا كان بينهم \*

\* (نوع آخر في شيات الخيل) \* اسم الخيل ينقسم الانواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون اسم للجمي منها والهمين ما يكون الفعل عربياً والام من السرازين والمقرف على عكس هذا وفرس أقرنا كان يشبه لونه لون القمر وأدغم بالغين المجمة ديزج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض فرس ورد اذا كان بلون الورد وورد أغبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده لمع كالفلوس والمدر الذي به نكت سود وبيض كالذناير وادبس الذي يكون لونه بين السواد والحرة وهو الذي يكون على لون الدبس وأورق الذي لونه على لون الرماد وأرثم أبيض الخفلة العليا والمظ أبيض السفلى وأقرح خفي الذي لم يبلغ بياض وجهه درهمه فاذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغرم وقع الذي بياض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قيل أغرسائل وبرذون ذلول الذي يعطى ظهره وجوح وشعوس ضده وبرذون مدعى لونه لون الدم ومغرى بضم الميم وقع الرأى أبيض الشفار ولطم الذي أحدش في وجهه أبيض وأرخم اذا أبيض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقنف أبيض القفا من الخيل وأن الذي في أنه بياض وأسنى دقيق الناصية وخفيفها ومعرف اذا كان كثير العرف وأدرع اذا كان

(٣٢ - فتاوى سادس) ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حياً فان مات صار كالماتة \* وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سواء فثنت ما وقف على ولد الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجزوا وان أجازوا فبين الصلبي وولد الوالد على السواء \* وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث تلفق المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث ان تلف المال بعد موته قبل أن يصل للورثة فثنتها وقف وثلاثها للورثة \* وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والا

فان كانت تقصر من الثلث ما رت الارض ونفا فان لم تقصر جفت ارض ما يخرج من الثلث بصير وقفا ثم يقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليهم أو أحدهم في الأحياء فإذا ماتوا كلهم بنصف غلة الوقف إلى الفقراء وإن لم يوص الوقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد منهم من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخر فأن الميت في خمسة الغلة مادام الباقي من الموقوف عليهم أحياء يجعل كانه (٢٥٠) حتى فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لائحة لهم من الموقوف في نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

أيض الصدر والمني وأرجل إذا كان أيض الظهر وأنبط إذا كان أيض البطن وأخصف إذا كان أيض الجنب ومجمل إذا كان أيض القوائم وأعصم إذا كان أيض اليدين وأرجل إذا كان أيض إحدى الرجلين وإن كان البياض بأحدى يديه قيل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قابض العين اليمنى أو اليسرى وفرق ما بين الكميت والاشقر في العرف والذنب فان كان أحمر فهو أشقر وإن كان أسود فهو كميت ومجمل السد اليمنى أو اليسرى مطلق السد اليمنى أو اليسرى فإذا أيض السدان أو الرجلان قيل مجمل اليدين أو الرجلين وإذا أيض الثلاث قيل مجمل الثلاث مطلق اليمنى أو اليسرى وإذا كان التحجيل في يد رجل من شق واحد قيل بمسك الأيمن مطلق الأيسر أو مطلق الأيمن بمسك الأيسر والتحجيل بياض يبلغ نصف الوظيف أو ثلثه بعد أن يجاوز الارساغ كلها وإذا قصر البياض عن فلك الوظيف واستدار في رجله دون يديه قيل برذون مخدوم فإذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل منعل بيد كذا أو برجل كذا وولد الفرس مهر وفلوح حتى يحول الحول عليه وجمعه أفلام ويقال خروف إذا بلغ سنة أو سبعة أشهر ركذا فله الأصمى فإذا أتى عليه سنة يقال حولي فإذا أتى عليه سنتان فهو جذع فإذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثوب فإذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال مذكي وجمعه مذاك وفي عشرين سنة هزم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسنانها أربعون عشرون من علو وعشرون من سفلى وأدهم دجوجي إذا كان شديدا للسواد وأكهب إذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي إذا كان أيض مع ريق وكميت صناعي أو أشقر صناعي إذا كان خالط شعرة بيضاء ينسب إلى الصناب وهو الخردل وشكال إذا كان البياض في يد ورجل مخالفا وأعزل الذي أعوج ذنبه إلى أحد شقيه وأبلى مطرف الذي أسود رأسه وذنبه أو أجم \*

استنان الأبل والبقر والغنم ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين وهكذا وان كثرت وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تباع ثم جذع ثم رباع ثم سدس ثم صالح ثم صالح سنة إلى ما زاد وفي الغنم الحمل اسم لما أتى عليه سنة أشهر فلدونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر إلى أن يتم الحول ثم الثاني ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن \* والبقرة والأبل شيان بهما يتكلم أربابها اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع إلى أربابها في معرفتها ونوع آخر في الألفاظ التي تستعمل في الشروط الطاحون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قيل الطحانة ما تديره الدابة والطاحونة ما يديرها الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بمقدودها وحجرها ومخنفها أو بوايتها وقطبها وناووقها ونواغيرها بأجنحتها ومخنفها دلوها وقطبها الحديد التي يدور عليها الرحي والناووق معروف والنواغير جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه (والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل إذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم (سيال وازه) البيت الأول من الحمام وهو الذي يسمى السبخ قالوا والمعروف سالك وازه بغيراء الصبور (نايزه) وهو الميزاب أيضا (التنجانات) جمع قنجان تعريب (بنتكان) والتدس سطل وعشدة المرأة وعاءها (الأواري) جمع أري وهو حوض الحمام والأون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة كواره والخنبيق

وقف وشرط الكل أو لبعض نفسه مادام حيا وبعده للفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال رحمه الله لقوات معنى القرية بإزالة الملك إلى الله تعالى وقال الثاني رحمه الله يصح واعتبر الابتداء بالانتماء فانه جواز على جهة ينقطع فيه ودالي ملك المالك ومشايخ بلخ أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف ولو بشرط بعض الغلة لأمهات أولاده حال وفقه ومن يحدث منهم نفذ وقط لكل منهم في كل عام قسطا حال حياته ومما نهى جاز بلا خلاف قال محمد عتق بعد موته فاشترط الغلة لمن في تلك الحالة كاشتراطها على الأجانب فيصح في حال الحياة وإن كان يشترط لنفسه لكنه جاز في حال الوفاة كما أجاز الأمام رحمه الله إذا قال وقفت حال حياتي وبعد مماتي وجعل حال الحياة تبع لحال الممات وقف مؤبدا واستثنى لنفسه وعياله وخدمه الاتفاق منه مادام حيا جاز الوقف والشرط عند الثاني رحمه الله فإذا ماتوا انقرضوا بنصف

الغلة إلى المساكين وقف على فلان أو أقربائه باعيا منهم جاز مادام أحياء وإذا انقرضوا رجع إليه أن حيا إلى قريب ورثته إن ميتا وقف وشرط أن يأكل ويؤكل من أحب مادام حيا ثم بعده على ولده وولده ونسبه أبدا ما تأسا فإذا انقرضوا فعلى المساكين جاز عند الثاني ولم يكن وصية لأن الولد يأكل من مال الله تعالى ولو بشرط أن يأكل من وقفه مادام حيا فمات وعنده معا ليقرب من الغلة يرتد إلى المصرف ولا يأكله الوارث وانتهى خبرنا بأكمله الوارث لا يرتد إلى المصرف والماصل أن كل مال لا وصية أن يقتضيه من التركة

يرده الوارث بعد موت الواقف الى الوقف لانه لم يملكه فلا يرث \* كل ما لم يملك الوصي أن يقضه لا يرثه لانه ملكه كسائر أملاكه فكيف يكون له  
واتخاذا للمعاليق والزيب سائغ للوصي لاتخاذ الرخصه \* واذا شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواقف مثل ذلك ويكون وقفا مكانها  
ذلك والوقف والشرط جائز ان عند الثاني وكذا اذا شرط أن يبيعه ويشتري بثمنه ما يكون وقفا \* وعد محمد وهلال جازا الوقف لا الشرط  
لانه لا يحل بتمام زوال الملك الى الله تعالى على التأخير سدفتم الوقف بشرائطه وبقي الاستبدال (٢٥١) شرطافاسدافيسطل الشرط

والثاني في نصب المتولى

وما يملكه أولا

طالب التولية كطالب

القضاء لا يولي بالنص مات

المتولى والواقف حي فالرأى

في النصب الى الواقف

لا الحاكم وبعد موت

الواقف رأى الى وصيه

لا الى الحاكم وان لم يكن له

وصى فالرأى الا ان الى

الحاكم لان العين وان

زالت بالوقف عن ملكه

حقيقة فهو باق على ملكه

حكما بأشارة قوله عليه

الصلاة والسلام وصدقة

جارية الى يوم القيمة وانما

يوصف صدقته بالتمام

اذا حدث الحاصل على

ملكه وجعل لها

متصدقا جديدا فدل اشارة

النص أنها مبقاة على ملكه

ولو كان على ملكه لكان

التصرف اليه كذا هنا

\* وفي الاصل الحاكم لا يجعل

القيم من الاجانب مادام

من أهل بيت الواقف من

يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم

من يصلح ونصب من غيرهم

ثم وجد فيهم من يصلح

صرفه عنه الى أهل بيت

الواقف وفي صدق الوصاية

والتولية لولم يكتب جهة

تعريب (خبره) والملاحه بتشديد اللام منبذ الملم وقوله في الكتاب السفينة بالواحاها وعوارضها ودقها  
وشراها ووطاها وسكانها ومراذيمها ومجاذفها ووقاها (العوارض) الخشبات المعرضة فوق الألواح  
المشودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعاقبها وفارسية (تيركشتي) والشرع (بادبان)  
وطلل السفينة بالطاء غير المججمة غطاء يغشي به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (ذبيال كشتي)  
والمردى يضم الميم وتشديد الياء عود من أعوادها تتحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف  
وسكون اللام الحبل الغليظ والآنجر والمرسة (لنكر) بيت الطراز المحاكاة وفي كتاب العين الطراز الموضع  
الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة يسكون الهاء الخفرة التي يجعل فيها الحائل رجله الطست مؤنثة  
أعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجعها الطاس  
وتصغيرها طسية وقيل الطاس وطسوس أيضا في جمعها والرقائق يضم الخبز الرقيق واحده رقاقة  
وجمع الرغيف رغفان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسية (بر) والمحور (دسورده) والمراح موضع تراح فيه  
الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلاق وهو ما يعلق به اللحم ووضم الصمخوانه والغضائر جمع غضارة  
وهي القصعة الكبيرة والطخير (باته) وسطامه معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الحنطة  
من الهرس وهو الدق والمخاز الهاون ويده فائته اشترى كذا أوقية رباعية وكذا أوقية نصفية وبشارة  
كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية أربعون درهما وبشارة بالضم بطة الدهن شئ مصفى له عنق الى الطول وله  
عروة وخرطوم كالون ذو وطمس الكاؤون المصطلي والوطيس النور وقيل حفرة يختبر بها ويشوى فيها  
(والهديد) اللبن الخاثر جذا وهو الصقراط والاصل هدا بفتح قصر الماخض جمع مخضه وهو الاناء الذي  
يخض فيه اللبن والمركن الاجانة والمداد والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدون  
ما يصبق به ومن ظن أن الصلاة والمدون واحد فقد سها \*

ومن أدوات الفقاع خيزرانات أربع وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي معرب  
والخطاف عود طويل في رأسه حديدية معطوفة يجرب به الحجر \*

ومن أدوات الحداد الكبر الزق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفع والمنفاخ شئ أجوف  
طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلاء السندان والمطرقة ما يضرب به الحديد والقطيس ما يكون  
أعظم منه وهو بالفارسية (يتك) والكلوب حديدية معطوفة الرأس أو عود في رأسه عقاقفه من حديد  
يجرب به الحجر والجمع كلاليب والناسج معروفة ويقال له النسا وقوله الكرم يحايط مبنى بسافين  
أو ثلاث سافات الساف الصف من اللبن أو الطين والرهط (باخير زير) والدمص ضده والعرق يشعلهما  
والساخوزة (خندان) والاطينة (خندان كوزه) والزاجين جمع زرجون بفتح الزاي والراء وهو شجر  
العنب وقيل قضبانة والاولهات جمع وهت وهو المطمئن من الارض وقديقال وهطه وعريش الكرم  
ما يباله ليرتفع عليه والجمع عرائش والمقصبه منبذ القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك \*

\* (وفي شراء الارضين) بفتح الراء وان كانت الراسا كتفي الواحد ان كان لها حوائط يكتب محوطة  
بالحوائط وان كانت محوطة بخصاذ كذلك وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض أي  
طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله أدنله أن يتناول من أنزله ومن

الوصاية والتولية لا يصح وان كتب أنه وصي من جهة الحاكم ولم يسم التناضي الناصب والذي ولاه جاز لانه صادرة الجهة معلومة  
ويمكن الوقوف عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب أنه وصي من جهة الشرع لا يجوز وعلى هذا اذا احتج الى كتابة القضاء في المجهندات  
كالوقف واجارة المشاع وكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين جاز \* مات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا قيميا بغير  
أمرها لهما كم فاتفق في المسجد المعروف اختلفوا في جواز واختار أنه يجوز ولا يضمن ما اتفق من مال المسجد على المسجد وان مات القيم

وقد أوصى إلى أحد قوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن القيم تقو بضالى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصى عند الموت وللوصى أن يوصى إلى غيره ولو أراد إقامة غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم \* الموقوف عليهم إذا نصبوا متولياً جاز والاولى الرفع إلى الحاكم والمتأخرون قالوا الاولى عدم الرفع إلى حكام الزمان والاصح أنه لا يجوز نصب المتولى إلا إلى الحاكم فلا بد فيه من (٢٥٢) القضاء \* وحضور الموقوف عليهم حال النصب لا يشترط بخلاف ما لو جعل وصياً

للصبي حيث يشترط حضرة الصبي \* شرط في الوقف الولاية لنفسه وأولاده وعزل القيم وما هو من أنواع الولاية فأخرجه من يد المتولى جاز وإن لم يشترط الولاية لنفسه وأخرجه من يد المتولى قال محمد رحمه الله لا ولاية للواقف بل الولاية للقيم وكذا لا ولاية لوصيه والولاية للقيم وقال الشافعي رحمه الله الولاية للواقف وله عزل القيم حال حياته فإذا مات الواقف بطل ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم إلى المتولى فعند الشافعي رحمه الله الوقف والشرط صحيحان لا عند محمد وهلال وإن جعله فيما حال حياته وبعد موته تخلفه بغير وصيا ومشايخ يبالغوا في قول الثاني رحمه الله والصدور اختاره قول محمد رحمه الله ولو أراد الواقف عزل القيم إن كان شرط في حال الوقف إن له العزل له ذلك والا لا وقد ذكرنا أن عمر رضي الله عنه استثنى في وقفه أن يؤكل المتولى منه بالمعروف وإن يؤكل صدقاً غير

رطابه هي جمع نزل بفتح نين وهو ربيع والرطاب جمع رطبة وهي الفت الرطب وفي وقف النسفي رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في انتفاص وحواسه في كلال وانتكاص وهو افتعال من النكوص وهو الرجوع على العقين وقوله ذهب قواها وانقضت عراها أي انكسرت من القض وهو الكسر وقوله في كراة السفينة ويرقى إذا رقى الناس ويسير إذا ساروا الصواب يرفاً إذا رفاً الناس أو يرفى يقال رفاً السفينة وأرفاهارفاً وأرفاه إذا قر بها من الشط وسكنها (والملى) بالهمزة الغنى (والكج) بضم الكاف وسكون الباء والخاء المهملة زحجن (والصل) ترف وقوله دفع الكرم إليه ليقوم بكسح النهر وهو حفرة وتنقية جداوله وتشذيب الزرايين أي قطع شذبهها وهو ما فصل من شعبها وأنامتها يعني دفنها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة يسكون الباء الموحدة وهي موضع السكراب من قطع الاراضي كذا في الظهيرية \* **الفصل الثاني في النكاح** إذا زوج الأب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وليها فلان أياه بأذننا ورضاها وأمرها بإيهامها كذا نكاحاً صحيحاً جازاً نافذاً حضره جماعة من العدول وزوجها هذا كفولها في الحسب وغيره قادر على إيفاء مهرها ونفقة نفقاتها ليس بينهما سبب يؤدي إلى نقض النكاح أوفاء المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه الشهود السمون آخر هذا الذي كرهتموه واجمعاً أن فلاناً زوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً وان فلاناً تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجاً صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان أبو الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وأن فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا الصداق المذكور فيه بامرأته أياه في ذلك المجلس قبولا صحيحاً (وجه آخر) أن يكتب إقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة أياه بذلك وإقرار المرأة وتصديق الزوج أياه بذلك وإقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة \* وهو أحوط لاختلاف العلماء في جواز النكاح بغير الولي \* (وجه آخر في تزويج البكر البالغة) أن يكتب ولي تزويجها أياه أبوها بعد أن سمعها لها وأعلمها بالصداق المذكور فيه فصحت أو يكتب بغيره وهي بكر عاقله بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذلك كره لها ذلك وسكوتها بمشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلان بنت فلان امرأته فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكذا به كراسم الزوج وأعلامها الصداق أمر لا بد منه لأن بدونه اختلافه وقافي أن سكوتها هل يجعل رضامها أولاً وإن كانت الابنة صغيرة يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج أبيها أياه بولاية الأبوة وإن كان الزوج صغيراً أيضاً يكتب هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بولاية الأبوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً صحيحاً جازاً نافذاً لا يزعم بمحض من الشهود والعدول المرضيين وقبل هذا النكاح هذا الصداق لهذا الصغير والد فلان بولاية الأبوة قبولا صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كفول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الأب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والد هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا صحيحاً وأجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وإن أدنى الأب شيئاً من المهر مجبلاً من ماله يكتب ثم

متمول وعلى رضى الله عنه لم يستثن للمتولى شيئاً دل أن الاستثناء وعدمه سواء وللمتولى أن يأكل بالعرف كما أن الامام والوصى يأكلان من بيت المال والترصعة إذا عمل ولا يؤكل من ليس في عياله إلا إذا شرط الواقف كشرطه الفاروق رضي الله عنه فلو جعل الحاكم المتولى دماً زهراً جازاً كان قدر أجزائهم وليس للشرف على القيم أن يتصرف ولو نصب خادماً في المسجد ليس له أن يأكل منه إلا إذا شرطه الواقف \* وقف ولم يشترط الولاية لنفسه أو لغيره قال هلال الولاية إليه وقال



قوم لا يثبت له الولاية بلا شرط لنفسه قال مشايخنا الاشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه الله لان التسليم لها كل شرط اعنده وبه يقطع ولايته وقال أبو الليث بالتسليم الى المتولي يقطع ولايته عند محمد رحمه الله فلا يملك عزل المتولي اذ لم يشترط حال الوقف ولاية العزل لنفسه وقال الامام الثاني رحمه الله يملكه شرط أولا واذا كان الواقف غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها الحاكم عن الولاية وينزع منه وكذا لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف يحتاج اليها وامتنع الواقف عنها بأمره (٢٥٣) الحاكم بالعمارة فان فعل والاي نزع

منه وان كان شرط أن لا ينزعه

منه أحد فالشرط باطل لخلافه الشرع اذ الحاكم ناظر لمصلحة الوقف فان كان في نزع مصلحة يجب عليه انراجعه دفعا للضرر وعن الوقف وان جعل الواقف الولاية لرجل له ذلك وله نزع وان شرط أن ليس له اخراج التسليم بطل لانه مخالف للشرع لان القوامة وكالة والوكالة ليست بلازمة ولو جعل الولاية اليه في حياته وبعد مماته جاز وكان وكيله في الحياة وصا بعد المات \* وقف وأشهد وكتب الصك وقرئ عليه وقفه وقفا صححنا ثم قال وقفت بشرط ان الولاية يبعه متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به ان كان فصحا يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وان أعجميا لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وان شهدوا أنه قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضا وكذا في البيع والاجارة اذا قال البائع والا جرم أعلم المكتوب في صك البيع والاجارة قال لهاجرها اجعل لي دارك

ان فلانا والدة هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق المذكور فيه الى فلان والدة هذا الصغير فقبضه منه لها بولاية الابوة قبضا صحيحا ووقعت البراءة له - هذا الزوج من جلة هذا المهر بهذا القدر وبقي لها عليه بعد أداء هذا المقدار كذا وان أدى الاب شيأ من المهر مجعلا وضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والدة هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا دينار ارضا ما صحها ورضى به من له ولاية الرضا وأجاز من له ولاية الاجارة في الشرع ويتم الكتاب وان طلبوا من أي المرأة هبة بعض الصداق أو الاقرار باستيفاء ذلك أما الاقرار بالقبض فباطل اذا كان الاقرار في مجلس العقد لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وان كان الاقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الاقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك ان كانت بكرا وان كانت ثيبا لا بد من أمرها ورضاها وأما الهبة فان كانت صغيرة لاشك أنه لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بأمرها ورضاها فيكتب ووهب فلان والدة المرأة بأمر ابنته هذه من جلة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهما وقبل هذا الزوج من هذا الاب هذه الهبة لنفسه قبولا صحيحا وبقي لها عليه كذا دينار ارضا طالبه به عند توجه المطالبة به هذا اذا عرف أمرها الاب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك لا يقول الاب يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها ان تحدث المرأة الامر بالهبة وذلك بتاريخ كذا فالاحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بأمرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم \*

وجه آخر في تزويج الاب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا بحق ولايته عليه بالابوة فانها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وانما يلى عليها أبوها بولاية الابوة فتزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا فقد حال مجعل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى أن يبقى الله تعالى فيها بحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به وسنة نبه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله واجله وفاء بصداق مثلها من نساء المراجع في مقدار صدقها الى مقدار صدقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله واجله بمخاطبة من فلان اياه على جميع ذلك

وإذا كان المزوج للصغيرة جدها أو أبيها يكتب هذا ما تزوج فلان حادثة فلانة ابنة ابنته فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجدودة الى آخره

وان كان المزوج أخا لاب وأم وألاب يكتب هذا ما تزوج فلان أخه الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وأم وألاب اذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بصلتها كما من حكم المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم لان في جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة اختلافا بين العلماء وان كان المزوج عما يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العمومة لاب وأم وألاب ويلحق بآخر ما ذكرنا في تزويج الاخ وان لم يكن للرأولى فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا بمحض من الشهود العدول بتزويجها

وقفا بشرط أنك اذا أحببت تبنيها فاحرمت أن يكتب كذلك فأطلق الكاتب في الكتاب ولم يذ كر شرطها ان قرئ عليها الكتاب ففهمت معاملة لا يقبل قولها وان لم تفهم معناه يقبل قولها كما مر في المسئلة السابقة وهذا كله انما يأتي على قول محمد رحمه الله ان الوقف يطل بالشرط واما على قول الثاني رحمه الله فالوقف صحيح والشرط باطل فلا يأتي التفريع \* أراد أن يقف جميع ماله في قرية كذا فأمر بكتابة الصك في مرضه فكتب الكاتب ونسى بعض القطع والكرم ثم قرئ عليه الصك وكتب فيه وقف كل ماله من الضياع في قرية كذا وهي كذا

وكذا قطعاً ودكر الحدود ولم يقرأ عليه القطعة التي نسيها الكاتب لم يصرف وقفه الا اذا قال الواقف أردت كل مالي في تلك القرية المذكور وغير المذكور وتلك القطعة معلومة بوقف ضيقة له وأمر بكتابة صلح الوقف فقلط الكاتب في حديثين وأصاب في حديثين فالحدان اللذان غلط فيهما ان كان في تلك النواحي لكن ينسب وبين المحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف لان غاية الامر وقف ملكه وملك غيره يصح في ملكه وان كان الحدان اللذان غلط فيهما (٢٥٤) لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيقة مشهورة مستغنية عن التحديد

لشهرته فيجبوز الوقف حينئذ نفسه آمنه باذن القاضي فلان تزويجاً صحيحاً ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها غير اذن القاضي يلحق بأخيه وحكم بعخته كما من أحكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهم آمن جله هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا

وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وأمره أياه بهذا العقد الموصوف فيه بحضور من الشهود والعدول على صداق كذا بقصد صحيح نافذ لازم بتزويج أبيها فلان بن فلان أياه آمنه برضاها تزويجاً صحيحاً وبتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بأخيه وحكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافاً معروفاً بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى

وفي تزويج الامة يكتب تزوج فلان فلانة مملوك فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان أياه آمنه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الرسايق أن الأزواج أو آبائهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بمن معلوم ويجمعون الثمن قصاصاً بالمهر فينبغي للكاتب أن يكتب بعد التسمية ان كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضيقة التي هي كرم محوط مبنية بقصره وأخس دبرات أرض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا أو جميع المنزل المبنى ذي سقفين أو سقف واحد على حسب ما يكون المشتمل على دارين أو بيتين بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعة وبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة على ما يأتي بيانه في فصل الشراء ان شاء الله تعالى واذا انتهى الى ذكر قبض الثمن يكتب ثمان هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصدة صحيحة وبرئت المرأة المشتريه ههذه من هذا الثمن براً مقاصدة وبرئ زوجها هذا البائع من جميع صداقها بحكم هذا المقاصدة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريه ههذه جميع ما بين شراها قبضاً صحيحاً بتسليم البائع بعد ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضماناً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وان كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي يشترط تجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست بيمان) يكتب قاصداً جميع هذا الثمن بمثل من جله صداقها وهو جميع ما شرط تجيله اليها ثم يذكر قبضها المشتريه ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع ههذه من صداقها كذا وكذا ديناً لازماً وحققاً واجباً وصداقاً باتباع النكاح القائم بينهما للعالم وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصدة ثمان هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقد النكاح على زوجها فلان وهو كذا درهماً أو كذا ديناً مقاصدة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها الذي لها على زوجها ابنته فلان ضماناً صحيحاً مقاصدة منه وتحملها لهذه المؤنة عنه وبرئت المشتريه من هذا الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصدة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم بالصواب كذا في المحيط \*

الفصل الثالث في الطلاق اذا اختلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فان

يستبدل مكانه أرضاً أخرى ان شرط في حال الوقف المناقلة يجوز له الاستبدال والا فلا أراد القيم أن يبنى في الارض الموقوفة حوائت ليستغلها بالاجارة ليس له ذلك لان استغلال الارض بالزرع اليهم الا اذا كانت الارض متصلة بالمصروغلة الحوائت لو نيت يكدون من أرض خالية يزرعون فيها أكثر له البناء لانه انفع وعن محمد رحمه الله ما هو اعلى من هذا وهو أن أرض الوقف لو قل ربعها فالقيم ان يبيعها ويشتري بثمنها أرضاً أخرى ربعها أكثر نفعاً للفقراء فجوز استبدال الارض بالارض بصرف دراهم الوقف القيم في حاجته ثم أنفق مثلها في الوقف ببراً عن الضمان ولو خاف دراهم الوقف بدراهم نفسه ضمن الكل والوقف لو على قوم يحصون لهم نصب المتولي بلا استطاع رأى الحاكم اذا كانوا موسومين بالصالح والعفة كما يملك أهل المحلة نصب القسيم والمتولى في

كانت

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدور لا يكون في المستثنين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق

على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما أبرر الوقف وهو ليس بمتولى كانت الغلبة لانه صار غاصباً فيكون منه مقام من مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهري وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم \* شرط

انه لا يوجز ماله فان اجره فهو خارج عن الولاية أولا يدفعها مسافة فان فصل فهو خارج عن الولاية وعملان يدون واليهما او شرط و حال  
من نازع في هذه الصدقة متوليها أو قال من نازع متوليها في ابطال هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب  
ما شرط الواقف المتولي من جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بعزل نفسه الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع عن تقاضي  
مأ على المتقبلين لا ياتم فان هرب بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير يحق القباله (٢٥٥) لا يضمن المتولي امر المتولي المؤذن

بان يخدم المسجد بأجر  
معلوم كل عام صاع اذا كان  
قدراً جراً المثل أو زيادة يتعابن  
فيه احتياجه حال الوقف الى  
خادم يفتح الباب ويكس  
فأعطى المتولى حجرة منه  
ليقوم بهذا الامر الى رجل  
بطريق الاجرة جازاً أجر الوقف  
القيم من نفسه لا يصح وكذا  
من عبده ومكاتبه قيم الوقف  
أنفق من ماله في الوقف  
ليرجع في غلته الرجوع  
وكذا الوصى مع مال الميت  
ولكن لو ادعى لا يكون القول  
قوله والمخلص من ذلك أن  
يباع الجذع مثلاً من آخر  
ثم يشتريه للوقف المتولى  
اذا أنفق من مال نفسه  
ليرجع في مال الوقف له ذلك  
فان شرط الرجوع يرجع  
والا فلا اشتري بمال الوقف  
داراً ثم يباعه يجوز

الثالث في حكمه وفساده  
وفيه وقف النقلي والشائع  
ان وجدت ضالتي لله على  
أن أنصدق بأرضي هذه  
على ابن السبيل فوجدها  
يجوز له أن يقفه على من يجوز  
له وضع الزكاة فيه ولا يجوز  
على من لا يجوز له زكاة ماله  
لان هذا نذريه يعتبر بإيجاب  
الله تعالى وان وقف على ولده

كانت المرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتاباً يكتب هذا كتاب لقلان بن فلان يعني الزوج من  
فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص والطحاوي والسمي  
وهلال وأبو زيد الشروطي رحمهم الله تعالى يرون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لقلان يعني الزوج  
كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه  
رحمهم الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمي وعامة أهل الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجاً صحيحاً  
جائزاً بولي هو أقرب عصبي الى وشهدوا حرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وأجل وان لم يقبض  
منك مهري الذي تزوجتني عليه ولا شيئاً منه وانك دخلت في وجامعتني وانني كرهت صحبتك وطلبت فراقك  
من غير اضرار منك ولا اسامة كانت منك ثم يكتب وانني سألتك أن تحلفني بجميع الدين الذي لي عليك  
من مهري وهو كذا وكذا درهماً هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وعامة أهل الشروط  
كانوا يكتبون وانني سألتك بعد ما خفنا أن لا نقيم احدود الله تعالى أن تطلقني تطليقة بائة بجميع مهري  
الذي لي عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا أن لا نقيم احدود الله تعالى تبر كاتك الله تعالى فان الله تعالى قال  
فان خفتم أن لا يقيم احدود الله وانما اختاروا اللفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا وانني سألتك أن  
تطلقني تطليقة بائة ولم يكتبوا أن تحلفني لان حكم الطلاق بحال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم  
الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك أن ذكر الجمع عليه أولى من  
ذكر الاختلاف فيه وانما كتبوا بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدار الساقط بالخلع  
معاً ولو ما فخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فيذكر ذلك ليصح الخلع بالاجماع  
ويكتب ويجمع نفقته مادم في عدتي لان المستوتة عندنا تسحق النفقة حائلاً كانت أو حاملاً وانما  
اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة وليذكر كروا ما لا زائد او ان كانوا الود كروا يصح في هذه الصورة لان وضع  
هذه الصورة أن النشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما أعطاهما  
الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز  
وجل وان كان النشوز من قبل المرأة فاقصروا على المهر والنفقة ليعلم أن أخذ القداء حلال للزوج باتفاق  
الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى ثبت الايجاب من الزوج لما أن الطلاق انما يقع بإيجاب الزوج ثم  
يكتب وخلعتني بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا ويجمع نفقة عدتي مادم في عدتي انما أعاد ذلك  
لأنك كيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب  
فاختلعت به منك فلا حقي قبلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيداً  
واما على السلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج فأصحابنا كانوا  
لا يكتبون وأبو زيد الشروطي كان يكتب وعلى أني ضامن لما أدركت فيه من درك من قبل أحد مسمى قال  
الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح لان سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها  
في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه عليك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة  
وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عيناً فيحقق فيه الدرك بسبب من جهتها وليذكر محمد رحمه  
الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا

جائزاً بواق ان مات من مرضي فأراضي هذه وقف فبرئ من مرضه وباع أرضه جازوا مات من مرضه هذا لا يكون وقفاً وتعلق الوقف  
بالشرط لا يصح ولو قال اذ مات فاجعلوا أرضي هذه وقفاً يجوز وقال السرخسي والقدرى تعليق الوقف جائز وقف على أنه بالخيار ثلاثة  
أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجداً على أني بالخيار فالخيار باطل وصار  
مسجداً قوله أرضي هذه صدقة نذرية صدق بثمنها أو عينها على الفقراء وان قال وقف أو قال وقف على الفقراء أو موقوفة كان وقفاً ولو زاد

على الفقراء بأن قال صدقة على الفقراء يكون وقفاً في الألفاظ الثلاثة وهذا لا يشك على قول الثاني وكذا على قول هلال لأنه زال الاحتمال  
بالتنصيص على الفقراء وإذا نص على التأييد بأن قال أرضي هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جاز الوقف عند جميع مجازي الوقف وكذا في الألفاظ  
الثلاثة إلا أن التسليم إلى المتولي شرط عند محمد رحمه الله وبه أخذ البعض لا عند الثاني رحمه الله وبه أخذ البلخيون والخوارزميون فكثيرا  
لوقف والخلاف فيما إذا لم يصف (٢٥٦) إلى الموت هذا إذا لم يقف على إنسان معين فإن وقف عليه بأن قال أرضي هذه موقوفة على  
فلان أو على ولدي أو قرابتي

وهم يحصون لم يجز وإن زاد  
لفظ الصدقة بأن قال أرضي  
هذه صدقة موقوفة على  
فلان أو ولدي أو قرابتي  
وهم يحصون أو لا يجوز  
والغلة له مادام حي أو بعد  
وتم إلى الفقراء قال أرضي

هذه سبيل ولم يرد عليه لا يصير  
وقفاً لأن يكون من قوم لفظ  
السبيل عندهم الوقف المؤبد  
بشرائطه ولو قال وقفها  
أو حبستها أو سبلتها أو حرمتها  
أو هي موقوفة أو محبوسة  
أو محرمة لم يصح وإن قال  
هذه الألفاظ لا إنسان بعينه  
بأن قال هي وقف للثاني  
آخره فكذلك لا عند الثاني  
رحمه الله فإنه غلبت منه  
في شرط التسليم وقوله وقف  
أو حبس باطل شرط في أصل  
الوقف لا يستعمل أو البيع  
وشراء أرض أخرى بينهما صح  
الشرط والوقف عند الثاني  
رحمه الله وعند محمد هلال

رحمه الله الوقف جائز الشرط  
باطل وذو كراهية قول  
هلال مع الثاني رحمه الله  
وعليه الفتوى لأن الوقف  
يتمثل بالانتقال من أرض  
إلى أرض غصب أرض  
الوقف غاصب وأجرى عليها

ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكره فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع  
بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هكذا في المحيط \* (وجه آخر) يكتب وثيقة للزوجة منه أو فلان بن فلان  
الفلاني في حال جواز إقراره طائعا أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيق واحدة  
على مهرها وهو كذا درهم أو على نفقة عتدها وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذا إن شرط مالا آخر وعلى  
برائة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات خلعا صحيحا جائزا نافذا خاليا عن  
الاستثناء وعن جميع المعاني المبذولة وأنما اختلفت نفسها من هذه الشروط المذكورة فيه اختلاعا  
صحيحا وذلك في تاريخ كذا \*

ويكتب وثيقة للزوج منها أقرت فلانة بنت فلان طائعا أنما اختلفت من زوجها فلان على صداقها  
وذلك كذا بتطبيق واحدة بنية أو يكتب على بقية صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة بنية وعلى جميع  
نفقة عتدها مادامت هي في العدة وعلى كل حق هو لها عليه وأبرأته عن جميع دعاوى وأخصوماتها كلها أبرأه  
صحيحا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علق من علائقه سوى  
العدة وصداقها وزوجها في ذلك خطابا بتم الكتاب وإن شرطوا في الخلع مالا زائدا على مهرها يكتب خالعا  
على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو دينار خلعا جائزا وإن كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا  
وبين أو صافه ويبلغ فيه وبين طوله وعرضه وبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في  
مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسماة في الخلع بتسليمه لذلك إليه وأبرأته عن دعاوى كلها بتم الكتاب  
وإن كانت الزيادة في الخلع ضياءا فقد قيل لا حوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري  
الرجل تلك الضياء بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا لتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة  
عند استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليه فيكتب الكتاب أو فلان في حال جواز إقراره طائعا أنه  
خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها ويكتب على بقية مهرها ونفقة عتدها وعلى أن تدفع  
المرأة اليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك خسون مثلاً وأنما قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى  
آخره ثم إن الخالع هذا اشترى من مختلفته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دبرات أرض أو جميع الدار  
المستقلة على البيوت وبين موضع المشتري ويحده بالحدود الأربعة بخمسين دينارا من الدنانير النيسابورية  
شراء صحيحا وأن الختلة هذه باعت ذلك منه بيعا صحيحا ثم إن هذين العاقلين قاما هذا الثمن المذكور فيه  
بما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصدة صحيحا وقعت البرائة بينهما براءة المقاصدة وقبض الخالع المشتري هذا  
ما بين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة \*

وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلفت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوه بها بتطبيق واحدة  
على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا  
وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيره وخلعها هو على  
ذلك مواجها بتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول \*  
(ويكتب من الجانب الآخر) خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلفت هي منه بذلك كله وإن  
لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول وخلوه يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى

المهر  
لا يشتمل الزرع بقية أو لا يفضل من موتها أو صلاح الوقف في المناقلة بأرض أخرى يفعل وإن قال الواقف وقفت على أن اشتري بتمها أرضا  
أخرى إن احتاج إلى ذلك مع استقصاء لأن الأولى وإن تعينت للوقف قيمتها يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج إلى وقف المشتراة كالعبد  
الموصى بخدمته إذا قتل خطأ أو أخذ قيمته واشترى به عبد آخر يتعلق به حق الموصى بالخدمة من غير تجديد الوصية ثم ليس له استقبال الثانية

ثلاثة لان هذا الحكم ثبت بالشرط و جدي الاولى لا الثانية \* ولو وقف بشرط ان يبيعها ويصرف عنها الى حاجته لا يصح الوقف في المختار ولو شرط ان يبيعها ويجعل غنمه في وقف أفضل منه ان رأى الخا كم يبعه أذن له فيه وقد أشرنا أن الوقف على ما نكلم به لا على ما كتبه الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصك أعني كل ما نكلم به \* ووقف الحمام تابعة لبرجها يجوز ان كانت الحمام في البرج أو ان الوقف في يده ضيقة جاز رجل بصك فيها خطوط الأئمة لأجله والحكام المشاهير بانها (٢٥٧) وقف على كذا أو وجد لوح بخط قديم

مضروب على باب الخانوت أو على باب المدرسة بأن كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرع قصر الحجة على البينة أو الاقرار أو النكول ولما احتيج في الوقف أن يكون باقيا على عمر الأعصار يجوز الشهادة بالتسامع والخط ليس من هذه الحجج بل قد تزور وتفتعل وبأمر بالكتابة ثم يدوله غير ذلك أو يجعل وقفاً ويكتب علامة ثم يفسخ أو يستحق واليد الذي اليد من جنس الحجج فلا تستحق عليه ما حكم به المجلس بمجعة

نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح

وقف ما لا يلبس القناطر أو اصلاح الشوارع أو لبس السقاية أو لحفر القبور أو لشرا ما لا كفان للفقراء من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للساجد لجران العادة بالشأن دون الأول \* وقف داره على فقراء مكة أو فقراء قرية معروفة ان كانوا لا يحصون يجوز في الحياة وبعد الممات لانه مؤبد وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية والوصية لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا صار ميراثا بينهم

المهر لان الواجب فيه المتعة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوة بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة \* وانا خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما أقربه فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وذ كرستها (١) وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليه والدها بولاية الابوة بمحض من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها هذا كره صحبته لنفسه وكره والدها له صاحبته وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وأن زوجها هذا خلعهما من نفسه بطلب والدها ذلك بتطليقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها الثلاثة أشهر من لندن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعا صحيحا جازا لافساد فيه ولا تعليقاً بخاطرة ولا اضافة الى وقت في المستقبل على أنه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبه بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجاها شفاها ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع بحال الاب فبأنه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الاب بضمائه لأنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الاب وكل واحد من عرض الناس وانما يقع الفرق بين الاب وغيرهم من الأولياء في أن اقرار الاب بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية \*

\* (وان كان قبل الدخول بها) يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة اذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم من المأذون وبعض أهل الشروط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعد ما صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما ثم يكتب اقرار الزوج أنه طلقها بتطليقة واحدة بانه وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان يعني والده الصغيرة في حال جواز اقراره طاعنا أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم تحببه صحبته الصغرى فطلقها بتطليقة واحدة بانه وبانت منه بهذا التطليق وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا ادرهما واجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا ادرهما فقبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الابوة قبضا صحيحا بابا فبأنه الزوج هذا جميع ذلك الى ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصوصة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقر بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه زوجها هذا فيه خطا بافاذا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لان الاب قد أثر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط \* وعلى هذا المولى اذا خلع أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أن لا تذكر ههنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لان المولى يملك ابرار الزوج عن المهر بخلاف الاب فان أراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الامة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد

(١) قوله وما أشبهها كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولعل الاصول وشبهها أو شيئاً أو نحو ذلك اهـ صحيحه

(٣٣ - فتاوى سادس) وان في الحياة لا يجوز وقف أرضه على عمارة مصاحف موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه \* وقف على أمهات أولاده وعسده فالوقف باطل في قول هلال وفي الفتاوى وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن تزوج منهن فان طلقها زوجها لا يعود حقها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها أيضا قسط من الوقف وذ كراخصاف قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على نبي آدم أو على أهل بغداد أبدا فاذا انقطع عرف على المساكين أو العيالى والزمن فالوقف باطل وذ كراخصاف في موضع آخر

مسئله العيان والزمنى وقال الغلة لا اسكن لالهما ولو وقف على قرا القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكر هلال الوقف على الزمنى والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معلى المسجد الذى يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لان الفقراء غالب فيهم قال شمس الاثمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة علم بلدة كذا يجوز لان الفقراء غالب فيهم فكان الاسم منبتاعا عن الحاجة والحاصل أنه متى ذكر مصرفا فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف يصح (٢٥٨) يحصون أم لا وقوله يحصون إشارة الى ان التأيد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفا يستوى فيه الغنى

والفقراء يحصون صح بطريق التمسك وان لا يحصون فهو باطل الا أن يكون فى لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى حينئذ ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقراهم لا الى أغنيائهم وكذا الوقف على الزمنى فهو على فقرائهم وعن الشافى رحمه الله أوصى بثلاث ماله فى أ كنان المسلمين أو حفر قبورهم لا يجوز كذا فى أ كنان فقراء المسلمين أو حفر قبورهم فقراء المسلمين صح وفى الفتاوى لو وقف على الجهاد والغزو أو كنان الموتى أو حفر القبور ببقى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم ولو وقف على أبناء السبيل يجوز ويصرف الى فقرائهم \* وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه شفعوى المذهب اذ لم يكن فى طلب الحديث ويدخل الحنفى اذا كان فى طلبه وذ كر بكر رحمه الله أن الوقف على أقرباء سيدنا عليه الصلاة والسلام وعلى آله يجوز وان كان لا يجوز الصدقة عليهم وفى الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفا لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم لكن فى جواز الوقف وصدقة النقل عليهم روايتان \* الوقف على الصوفية وصوفى خاله لا يجوز قال شمس الاثمة يجوز فترضع على الصوفية وأخرج الامام السعدى رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل اليه (نوع فى المشايخ) لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يبقى ولو حكم بجوازهم عند الكل \* وقف نصف الحمام جاز لانه مشاع لا يحتمل القسمة ثم فيما يملكها اذا حكم بعضهم بطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله ويتهاون وعندهما يقسم وأجروا أن الكل لو كان وقفا على الارباب

على الصغيرة كذا فى الظهيرية \* وان كان بينهم ما صغير فطيم نخلها على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بحضاته سنة أو سنتين وتنفق عليه من ماله فى مدة الحضاة فهذا جائز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو التاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لان مدة دار النفقة وما لا بد للصغير منه من المطعم مجهول فالحيلة فى ذلك أن يقدرا ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالديارهم أو بالديار غير بشرط ذلك عليه فى الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك القدر الى ما لا بد منه للصغير فى تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة لها على التربة فى المدة المضروبة ثم يوكل الرجل اياها بآراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزوجها بزوج آخر أجنبي قبل انقضاء مدة التربة فان أراد أن يكتب بذلك كتابا يكتب أقر فلان يعنى الزوج أنه خالع من نفسه زوجته السماة فلانة بتطبيقه واحدة بائنة على بقية مهرها ونفقة عتقها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار جرنيسا بولاية جيدة تدفعها اليه من ماله المخالعة صحيحة خالية عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا المخالع من مختلعه هذه أن تمسكه وتقوم بحضاته سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا أو بصرف المائة الديار التى وجبت له عليها بعدد الخلع الى ما لا بد للصغير فى هذه المدة قبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً أو يكتب وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فاستأجر المخالع هذا المختلعة هذه لحضاته ولها الصغير هذا وتربته والقيام بصالحه مدة سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الديار التى وجبت علم الزوجها هذا الاستجارة صحيحاً وأنها آجرت نفسها منه كذلكهم الجارة صحيحة فان كان الابن رضيعاً يكتب طلب المخالع هذا من مختلعه هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربته وحضاته سنة واحدة بالمائة التى وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم ان هذا المخالع وكلها وأقامها مقام نفسه فى آراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل انقضاء مدة التربة وكالة صحيحة لازمة على أنه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكله فى ذلك كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظراً للمرأة لان الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الحضاة يرجع الزوج عليها بمحضه ما بقى من المدة من المائة الديار فكتبنا ذلك حتى انه اذا مات الصغير فى هذه المدة فهمى ترى نفسها فلا يرجع الزوج علمها شئ وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضى هذه المدة فهمى برئته من حصه ما بقى من المدة فذلك جائز فان كتب بعد الاستجارة ونشطت المختلعة هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضى هذه المدة فهمى برئته عن حصه ما بقى من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله اياها بآراء نفسها كان مستقيماً كذا فى الذخيرة \* فان كان فى البطن جنين فلما دال الزوج أن يعقد الخلع على رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وأبي زيد وغيرهم أنه جائز فيبقى موضع الجعل وعلى أن ترضع الولد الذى هو فى بطنها الزوجها هذا ان وضعت حيا السنتين من وقت الولادة واحدا كان الولد أو متي ذكرنا كان أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهمى برئته وليس يحفظ هذا عن علماء الثلاثة وكان الشيخ الامام أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول الاصح عندى أن هذا فى الجنين لا يصح لانه تصرف عليه فى حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبره ذابسا ترصرفاته كذا فى الظهيرية \* والحيلة فى ذلك تقدير مال علم فى عقد الخلع ثم استجاره اياها جارة مضافة الى ما بهد الولادة

هاشم لكن فى جواز الوقف وصدقة النقل عليهم روايتان \* الوقف على الصوفية وصوفى خاله لا يجوز قال شمس الاثمة يجوز فترضع على الصوفية وأخرج الامام السعدى رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل اليه (نوع فى المشايخ) لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يبقى ولو حكم بجوازهم عند الكل \* وقف نصف الحمام جاز لانه مشاع لا يحتمل القسمة ثم فيما يملكها اذا حكم بعضهم بطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله ويتهاون وعندهما يقسم وأجروا أن الكل لو كان وقفا على الارباب



وأرادوا القسمة لا يقسم. حاثوت بينهم ما وقف أحدهما - ص - وأراد أن يكتبه على لوح ويضرب على باب الخافوت ومنعه الشريك الآخر منه ليس له الضرب إلا أن يأمر الخافوت به. وهذا على قول الثاني رحمه الله فأما على قول محمد رحمه الله لا تأتي هذا التفرع. أرض بينهم ما وقف أحدهما حصته ثم اقسما لا يجب عليه أن يقف ثانيا. وإن أراد الاحتجاب عن الخلاف يقف بعد القسمة ثانيا. وإن كان له أرض فوقف بعضها وأراد القسمة يبيع حصته من آخر ثم يقسم بينهما. وإن نصب الخافوت مولى أو قسم بينهما ما جاز (٢٥٩) نوع في وقف المنقول. وقفه بعل القمار جازا رجاءا

بأن وقف أرضه مع العبد والسييران الذين يعملون فيها ووقفه مقصودا أن كان كراعا أو سلاحيجوز والكرع جنس الخليل وفيما سواه إن كان شيا لم تجز العادة بوقفه كالتياب ونحوه لا يجوز عندنا وإن متعارفا كالقاس والقدوم والجنابة وشبابا وما يحتاج اليه من القدور والآواني في غسل الموتى والمصاحف قال الثاني رحمه الله لا يجوز وقال محمد رحمه الله يجوز واليه ذهب عامة المشايخ. وقف الكردار وهو كالبناء والأشجار من الدار والحمام لا يجوز ثم وقف المصحف إذا وقفه على أهل المسجد بقرئته أن يحصون ويجوز أن وقف على المسجد يجوز وبقرائه ذلك المسجد ذكر في بعض المواضع أنه لا يكون مقصودا على هذا المسجد ولا يجوز محمد بن سلمة وقف الكتب وأجازه نصير بن يحيى وهو المختار. وقف بقرعة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنها يصرف إلى أبناء السبل جازان كان

فترض ولده الذي هي حامل به \*  
 خلع الوكيل يكتب أولا التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطليقة واحدة بائنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذكر هذا الوكيل أنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطابا وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خلع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور وفيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطليقة واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عدتها ما دامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الفرقة وبعدها وإن فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع بهذا البديل قبولاً صحيحاً مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب \* ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولا التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلانا وكلته وأقامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذلك الاختلاع هذا ما اختلاع فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلاع نفسه موكلته فلانة من زوجها فلان إلى آخره. وإن أراد الزوج أن يضمن وكيل المرأة بالاختلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بأن يحدث المرأة التوكيل والشهود قدموا أو غابوا وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك فلانا يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عدتها وذلك كذا حتى يتخلص من ذلك أو يرده عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي كذا والله تعالى أعلم \*  
 خلع الفضولي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وهو الفضولي سأل فلانا أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير أمرها وتوكيلها إياه به على أنه ضامن له أن يدفع ذلك إليه من مال نفسه فأجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية فقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بإيقاعه ذلك إياه وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الآن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شئت فإن أراد الزوج أن يضمن الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب ضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فأنهم قد قبضت مرة فإذا قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وأنه مستقيم لأن الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في رعاها أنها لو قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق ويصير المتبوض بغير حق مضمونا عليها فهذه كفالة مضافة إلى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان \*  
 وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلوة أن كان الطلاق واحداً يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها بتطليقة واحدة بائنة

ذلك بقلب في أوقافهم. إذا وقف الدراهم أو الدنانير أو الطعام أو ما يكال أو يوزن يجوز بدفع النقود ومن غير النقد لكل الكيل والموزن بعد البيع مضاربة أو بضاعة ويصرف الزرع الحاصل إلى ما وقف عليه. ولو وقف كرا من الحنطة على أن يقرض من لا يذره ثم يؤخذ منه وقت الإدراك ثم يقرض كذلك ابتداء على هذا الوجه من الذين لا يذره لهم يجوز وقف ثور على أهل قرية للأزواج على بقرتهم لا يجوز زوجه لفرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يسكه مادام حي أصح لأنه إن لم يشترطه كان له ذات والجعل في السبيل أن يجاهد عليه وإن أراد أن ينتفع به

في غير ذلك ليس له ذلك وان اجزله لا يصح الا اذا - نتاج الى النفقة وآجره لاجل النفقة يجوز ودلت المسئلة أن المسجد اذا احتاج الى المصارف وآجره القيم بعضه لينفق من الاجرة يجوز وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز • ولوزج الحاك كجارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة • ولوزج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز • وجناية عبد الوقف في مال الوقف • قال في مرضه جعلت نزل كرى وقفافه غراً ولا صار الكرم وقفنا (٢٦٠) وعن هلال وقف أرضا فيها زرع لم يدخل الزرع بلاذكر كالوقوف أرضا عليها عبيد وثيران له

وبه نأخذ وقال الاسكاف ان لم يكن للزرع يوم الوقف قيمة يدخل والا فلا بلاذكر • وقف دار فيها حمامات يدخلن ويخرجن دخلن اذا كن من الاهلى وقال المشايخ هو كوقف الصبغة لا يدخل البقر والعبد بلاذكر ولو وقف الارض مع الثيران والعبيد جاز كذا فعله على كرم الله وجهه • غرس في الوقف ومات ان من غده الوقف فوقف وان من ماله ان قال للوقف فوقف وان لم يذكر شيأ فهو ميراث عنه • وقف شجرة بأصلها ان مما ينتفع بثمرها وورقها ينتفع بثمرها لا يقطع أغصانها فان فسد أغصانها قطعت وان مما لا ينتفع بثمرها يقطع ويصرف ثمنها على سبيلها فان نبت مكانها بياها فهي وقف والا غرس وان جف بعضها وبقي بعضها يباع ما جف ويصرف ثمنه الى سبيله ويتولد الرطب وقال الفضلي بيع الانجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضا ان لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غلثها والمثمرة لا يباع الا بعد القلع كبناء الوقف • تصدق أرضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل قبول

التمرد اساو يدخل استحصاناو يؤمر بالتصدق بها كن قال تصدقت أرضي بثمرها ونخلها على المساكين فاذا لم يسم الثمرة فالارض وقف والثمرة لا وقف في قول الثاني ولم يحكم هلال عن غير مخلصا والشرب والطريق والمسبل يدخل بلاذكر • مقبرة عليها أشجار ان كانت نابتة قبل اتخاذها مقبرة وما لا يحكمها مقبرة • قالان اشجار وأصلها ملك مالك الارض يصنع بها ماشاء لان الشجرة لا تدخل

**في الوقت كل زرع وفي رواية تدخل الشجرة فصا ريفها روايتان فان الارض موانا لملك لها اقرب الانشجار على حالها القديمة هذا اذا كانت نائمة قبل اتخاذها مقبرة أما اذا بنيت بعد الاتحادان علم الغارس فله وان لم يعلم فالرأى الى الخا كم ان رأى بها وصرف ثمنها الى عملة المقبرة فعليه ان يعلم الغارس فوقف ألا يرى أنها اذا بنيت في أرض ولم يعلم لها غارس كانت للمالك قال هذه الشجرة للمسجد لا يكون وقفها بلا تسليم غرس في المسجد لا يكون له ولو في أرض الوقف فللوقف وان تعاهدها الغارس فللغارس وله (٢٦١) رفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا للوقف ولو**

غرس في طريق العامة أو نهرها أو حوض العامة فللغارس وله رفعها لانه ليس له ولاية جعلها للعامة وان قطعها وخرج من عروقها شجرة فهي له أيضا وفي مجموع النوازل أشجار في مقبرة يجوز صرفها الى المسجون لم يكن وقفها على جهة أخرى فان تداعت حوائط المقبرة الى الخراب لا يصرف اليه بل الى الجهة الموقوفة ان عرفت غرس تالة فكبرت لا يجوز صرفها الى جب في هذه السكة وان قال الغارس وقفها عليه فالظاهر يكذبه ولا يجوز صرفه الى البر ولا الى حاجة نفسه وقد تقر في فتاوى خوارزم أن الواقف لو عين محل الوقف اعنى الجهة ان اتحدت بان كانا واقفا على المسجد أحدهما الى عمارته والا شتر الى اعمله أو مؤننه والامام أو المؤذن لا يستقر لعله المرسوم للعالم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام أو المؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل النحلة ان كان الواقف متصدا الان

قبولاً صحح في مجلس التفويض ويتم الكتاب \*  
**القسم الثاني** تعليق التفويض بترك نقد المجلد الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل أمرها بيدها في تطبيق واحدة بانه مطلقا بشرط أنه اذا مضى شهر أو له كذا أو آخره كذا ولم يؤد اليها جميع ما قبل تجديله لها من مدياتها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبداً واحدة بانه وفوض الامر في ذلك اليها أو انما اقيمت منه هذا الامر في مجلس التفويض \*  
**القسم الثالث** تعليق التفويض بشرط قياره أو بشرطه ضربه بامور جها ينظر أثره على بدنها \*  
 وصورة كتابه على نحو ما بينا \*  
 \* النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه \* شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل أو فوضوا إلى أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه اياها بنفسه بيد امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطبيقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شئت من الاوقات أبداً وفوض الامر في ذلك اليها أو يكتب تطلقها ما شئت من طلاقها الثلاث وانما قبلت ذلك منه قبولا صحح في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرع وأرادت أن تطلق نفسها فافعلها ذلك واذا طلقت نفسها فالاولى أن يكتب وثيقة على ظهور وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانة في الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار أمر فلانة زوجة فلان بكم ذلك التفويض بيدها وانما طلقت نفسها باسمه هو والشهود الذين أئتمروا أسامهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*  
**الفصل الرابع** في الاعتاق \* واذا اعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتابا يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عنددهم وأشهدهم على اقراره في حال صحته بينه وبنات عقله وجواز اقراره لعله به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب وبين سنه ومجملته أعنتقه من خالص ماله ومملكه اعتقا فصحها نافذا تاما لازما لاربعه فيه ولا مشوية ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة \* ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في الظهيرية \* ولا اشتراط عوض أعنتقه هكذا الوجه الله تعالى وطلب ثوابه واستغفار مرضاته وهر بامن أليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضوا من اعضائه من النار فافلان الهندي هذا حر باعناق مولاه هذا الايعاد ولا يوجب ولا يورث ولا يعلل بوجه من الوجوه لاسبيل له ولا لاحد عليه لاسبيل الولا فان ولا ما عنتقه هذا مادام حيا ولعصبة الذكور من بعده وسماه بعد الاعتاق كذا وصديق المعتقد هذا ما عنتقه هذا في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق شفاها وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهر بامن أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضاء باعضائه من النار اعتقا فصحها جائزا وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حرا في يده نفسه لاحق له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولا وليس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتقد في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق وذلك يوم كذا

غرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بمقتضى \* أما اذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف واختلف الجهة بأن بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقف افضل من غلة أحدهما لا يبدل بشرط الواقف وكذا اذا اختلف الواقف لالجهة يتبع شرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العتق الاحياء رعاية شرط الواقف هذا هو الحاصل من الفتاوى نوع في الفاظ جارية في الوقف في يده أرض أقر أن واقف أو صدقة وقوفة ولم يرزج اقراره وهي وقف وقوله هذه الارض وقف اقرار بالوقف وقوله أرضي هذه صدقة وقوفة وقف

ابتداء كقوله عبدی هذا خرافاتی و قوله هذا الصدقة المرددة في الانشاء امری شرائط الوافف فيه \* أرضی هذه صدقة محررة من قبل  
حياتي وبعد مماتي أو أرضی هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو أرضی هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو حبسته مؤبدة حال  
حياتي وبعد مماتي صار وقفاً جائزاً لازماً على الفقراء عند الكل وإن لم يقل حال حياتي وبعد مماتي فعلى الخلاف بين الامام وصاحبه رجهم  
الله \* ولو قال أرضی هذه صدقة (٢٦٢) موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبسته ولم يقل مؤبدة وقف على قول عامة من يميز الوقت وقال

وكان أبو حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى لمه لو كه فلان  
الفلا في انك كنت مملوكاً الى أن أعتقك فأعتقك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وأنا مؤبد صحيح العقل  
والبدن لا علة في من مرض أو غيره جائز لا مؤبد \* عتقك عتقاً جائزاً نافذاً بتأنيده لا بشترط عليك شرطاً ولا  
اختلف منك ما لا قصرت به حرالان لا للاحرار وعليك ما عليهم لا لسبيل لي ولا لاحد عليك ولي ولا أولاد ولا ولد  
عتقك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانما كتبوا الوجه لله تعالى لان من الناس من يقول اذا أعتقه رياء  
وسمعة لا لوجه الله تعالى لا يعنى وانما كتبوا أنا مؤبد صحيح لا علة في من مرض أو غيره لان عتق المريض  
يعتبر من الثلث وعتق الصحيح يعتبر من جميع المال وأرادوا بقوله أو غيره الجنون والعته والحجر بسبب  
الفساد لان العته والجنون بمنع صحة العتاق بالاجماع والحجر بسبب الفساد بمنع صحة الاعتاق عند بعض  
العلماء وانما كتبوا عتقاً نافذاً بتأنيده حتى لا يدعى المولى عليه ما يوجب توقف العتق أو التعليل بالشرط  
وانما كتبوا لم أشترط عليك شرطاً ولا اختلفت منك ما لا فقه المدعى والمنازعة وانما كتبوا صرت به حراً  
لكم لا للاحرار وعليك ما عليهم بطريق التأكيد وانما كتبوا ولي ولا أولاد لئلا يغال السلف ويأخذ الحكم العتق  
وكتبوا ولا عتقه هذا مذهب أصحابنا رجهم الله تعالى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وإن  
كان العتق على مال يكتب فيه به بعد قوله عتقاً جائزاً نافذاً الى كذا دينار أو قبل هذا العبد هذا العتق به هذا  
المال فبهذا ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض العتق هذا المال بايضا الملتحق هذا ذلك انما ويرى  
اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وإن لم يكن قبض المال يكتب في جميع هذا المال دين على هذا العتق  
لهذا المولى لبراءة فلهذا العتق عنه الا بأداء جميع ذلك اليه ولا يسيل لهذا المولى عليه الا سبيل الولاء وطلب  
الحمل وذلك في تاريخ كذا كذا في النخبة \*

وإذا أعتق عبداً أو أمة هماله وبينهم ما نكاح ولهم ما أولاد أعتقه \* ماله يكتب يكتب أعتق عبده فلان  
ويسميه ويحلبه وأمة فلانة ويسمى ويحلبه أو عتق أولاده هماله \* ما وهبهم فلان وفلان  
وفلانة وهو يملكهم جميعاً أعتقهم جميعاً لا يتغاضوا الله تعالى وطعافى ثوابه الى آخر ما ذكرنا \*  
وإذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد أعتقه أو أعتقه جميعاً يكتب هذا كتاب من فلان  
ابن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لمه لو كه فلان انك كنت مملوكاً وقد أعتقناك ويكتب نصب  
كل واحد منهم في العبد حتى يعرف مقدار ما يثبت لكل واحد منهم من الولاء وباقي الكتاب على نحو  
ما ذكرنا في العبد الواحد \* وإذا وكلوا رجلاً بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب  
شهدوا جميعاً أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان أعتق عبدهم فلانا وهو مشتركا بينهم بالسوية أثلاثاً  
وأعتقه هذا الوكيل مجاناً بغير عوض أو على كذا اعتاقاً صحيحاً من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد  
حراً باعتاق وكيلهم هذا اباءه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يسيل لهؤلاء الموكلين  
عليه ولا لحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولائهم حال حياتهم ولعقبهم بعد وفاتهم \*  
وفيما اذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال  
ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما اذا كان العبد لواحد وإذا  
أعتق أحد الشرى يكن نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للساكت خيارا

الخصاف وأهل البصرة انه  
لا يصير وقفاً \* ولو قال أرضی  
هذه صدقة موقوفة على  
المساكين يصير وقفاً بالاجماع  
لان جواز معلق بالتأييد  
والتأييد قد يكون نصاً  
وقد يكون دلالة والمساكين  
لا يخلو عنهم الارض الى يوم  
القيامة فيكون ذا كرا  
للتأكيدهم ولو قال أرضی  
أو اداری هذه صدقة موقوفة  
أو وقفت أرضی أو اداری هذه  
عند الثاني رحمه الله يكون  
وقفاً وعند محمد وهلال  
لا وهذا اذا لم يكن انساناً فان  
عين وقال وقفته على فلان  
أو أولاد فلان وهم يحصون  
لا يجوز فرق الثاني بين هذا  
وبينما اذا لم يكن انساناً  
والفسوق انه اذا لم يكن فهو  
وقف على الفقراء واذا عين  
فتمليك لا وقف وهذا اذا لم  
يقرب بالوقف اقطا الصدقة  
أما اذا أقرنه بان قال  
أرضی أو اداری هذه صدقة  
موقوفة على فلان أو على  
أولاد فلان جاز والغلبة  
لهم ماداموا أحياء وبعد  
المات الى الفقراء لنصه  
على الصدقة والصدقة  
مصرفها الفقراء وذكر

فلان لتخصيصه بها \* متولى أسكن فيه رجلاً بلا أجر فالعامة على وجوب اجر المثل على الساكن وعليه الفتوى ثلاثة

\* وقف على رجل ونسبه فرتة الرجل قال هلال يطل الوقف وقال الصدرا لا يطل الوقف ويطل الرثة قال رجل نصدت بها عليكم على قول  
الثاني رحمه الله يتم بلا قبول \* قال أرضی هذه موقوفة على وجه البر أو قال على وجه الخير أو وجوه الخير والبر \* يكون وقفاً جائزاً لان البر  
والخير هو الصدقة \* قال وقفت من هذه الارض شيئاً كان باطلا لان الشيء يقع على القليل والكثير ولولين ربما بين شيئاً لا يجعل وقفاً عادة  
\* ثلثا مالي وقف لم ير ذال أبو نصر ان ماله نقد فباطل لانه وقف الدراهم وان ضبعة جائز على الفقراء وقيل الفتوى على انه لا يجوز بلبان

المصرف وفي المسئلة دليل على ان وقف الدراهم لا يجوز ان يرد من خلافة اقر بالوقف وسكت عن ذكر الجهة ثم ذكرها بطلان القياس انه لا يقبل لان مطلقه يحمل على الفقراء فيسببه بعده صرف عنهم وفي الاستحسان يجوز ان العادة جرت بالاجال وبذكر الجهة عند السؤال وان ذكرها ولا جهة ثم ذكر بعده ما يابها جهة أخرى لا يقبل لانه ابطال الحق الاول بعد التعليق \* أرض بين رجلين تصدقاً فابها على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليه ودفعها الى سيم واحد جاز على قول محمد (٢٦٣) رحمه الله أيضاً لانه لا شيوخ وقت العقد ولا وقت القبض لانها تصدق فاجلة وسلمها الى المتولي جلة \* ولو تصدق كل بحصته مشاعاً وجعل كل بحصته متولياً على حدة وسلمها اليه لم يجز للشيوخ وقت العقد والقبض أيضاً لمباشرة كل منهما الوقف بانقراده على حدة ولكل من المتولين قبض حصته نصفاً شائعاً فان قال كل لمتوليه اقبط حصتي مع حصته الاخر جاز لعدم الشيوخ حال القبض وكذا ان وقف أحدهما حصته ثم وقف الاخر لكن سلمها الى متول واحد لانه وان وجد الشيوخ حال العقد لم يوجد حال القبض لانها سلمها الى المتولي جلة وهو قبضها جلة وكذا لو جعل التولية الى رجلين معاً لانهما كنول واحد وان اختلفت جهته الوقف وهذا كله قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني يجوز الوقف على كل حال لعدم منع الشيوخ واشترط القبض \* فربما بعضا وقف وبعضها ملكتي وبعضها ملكاً أراد واسمها بعضها ليجعلها مقبرة ليس لهم

ثلاثة ان كان المعتق موسراً وخيار ان كان معسراً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان المعتق موسراً فللساكت حق تضمينه وان كان معسراً فللساكت حق استنساخ العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله \* فان أراد الساكت أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهداً وان فلاناً عتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحاشية كذا وقد عتق هذا المعتق نصيبه بغير إذن شريكه فلان عتقاً صحيحاً والمعتق كان موسراً وقت الاعتاق حتى يثبت للشريك الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاختار تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار ف قضى القاضي له بذلك لما أنه وقع اجتماعه عليه ولزم المعتق أداء عشرة دنانير الى هذا المدعى فهذا القدر دين على المعتق وهذا الشريك المدعى وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بالارامه وصار العبد كله حرام من جهة المعتق هذا وولاءه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب \* وفي اختيار استنساخ العبد يكتب فاختار الشريك الساكت استنساخ العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فألزم القاضي العبد فعلى العبد أن يسعى له في ذلك واذا سعى فهو حر من جهتهما وولاءه بينهما \* وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتاباً فاختار اعتاق نصيبه وأعتقه فصار حرام من جهتهما وولاءه بينهما \* وان كان المعتق معسراً حتى يثبت له خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استنساخ العبد يكتب وكان هذا المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار استنساخ العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأما مضي القاضي فلان اختياره وألزم العبد ذلك ويصير العبد حراماً ما اذا سعى وولاءه يكون بينهما \* وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استنساخ العبد ونحو ما يكتب فأما مضي القاضي اختياره وألزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونحو ما يكتب عليه ثلثة أشهر ليوثي عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب \* فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً الى كذا فان نجم نجوم ما ومضى شهر وأدى نجوم ما وأدان يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجوم ما وكذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه اذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب ان فلاناً عتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسراً فاختار الشريك الساكت استنساخ هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوم ما في كذا من الشهور كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ويقول هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قبل ولا كتب يروعتق كله عنهم ما جبا فاهو مولى لهما وولاءه بينهما نصفين ويتم الكتاب \* وان أراد ان يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس فطالبه الساكت

ذلك لان المقصود من القسمة التميز ولا يحصل بهذه وان أرادوا قسمة الكل جازاً فادتها التميز بين الوقف وغيره \* ذكر التبرج في أرض وقف عليهما قسمها وأجر أحدهما حصته فالآخر بينهما عند بعض المشايخ \* قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وهم يحصون يجوز ويصرف الى أولاد السيدة النساء المتول الزهراء فاطمة كرم الله وجهها \* وقف ضبعة على فقراء قرأته أو قرأته وجعل آخره للساكين جاز يحصون أولاً وان أراد القيم تفضيل البعض فالمسئلة على وجوه ان الوقف على فقراء قرأته أو قرأته

يحصون أولا يحصون أو أحد الفريقين يحصون والا خر لافى الوجه الاول القيم أن يجعل نصف الغلة فقرا والقرابة ونصفها الفقراء  
القرية ثم يعطى من كل فريق من شائهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه  
الثاني تصرف الغلة الى الفريقين بعددهم ليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث  
يجعل الغلة بين الفريقين أو لا يصرف (٢٦٤) الى الذين يحصون بعددهم والى الذين لا يحصون سهم واحد لان من يحصى لهم

بقية نصيبه ورفع الامر الى القاضى فلان وأمضى ذلك وألزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعق العبد  
من قبل المعتق ويتم الكتاب \* وان كان المعتق معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند  
الناس حتى ثبت للساكت حتى استعماه العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه الى القاضى فلان  
فأمضى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت فذلك الدين للساكت على العبد وجعل  
العبد كاهرا من جهة المعتق وللاؤء كله ويتم الكتاب كذا في المحيط \* ولو كان عبد مملوك بين رجلين  
فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهما ما تضمن صاحبه اياه بسبق اعتاقه فالا حياط أن يوكل رجلا باعتاقه  
والاحوط أن يعلق كل واحد منهما معتق نصيبه باعتاق نصيبه شريكه حتى لو أفرد الوكيل نصيب أحدهما  
بالاعتاق لم ينفذ واذا اعتق الوكيل كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان  
وأنه أعتق عبدهما فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجانا أو على كذا اعتاقا فصح ما من خالص مالهما  
وملكهما فصار هذا العبد حرا باعتاق وكيلهما هذا اياه ثم يذكر الى اخر ما ذكرناه فيما اذا اعتقه بطريق  
الامالة وكذا هذا في توكيلهما اياه بالتدبير كذا في الظهيرية \* اذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب  
شهدوا أن فلانا أعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا اعتاقا فصح ما جازنا فاذا على أن يخدمه سنة كاملة  
اثنا عشر شهرا أو لها كذا أو آخرها كذا يخدم فبإراد مولاه وفيما بداه من أنواع الخدمة حيث شاء وأين شاء  
وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلانها را في الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا  
البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا الوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا سبيل الولا والاطلب هذه  
الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب \*

ويشقة بدل العتق يكتب شهدا الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا الهندي أقر طائعا أنه كان  
مملوكا لفلان بملك صحيح واجب لازم وخدمه زمانا ورغب في عتقه فسا له أن يعتقه على كذا فأجاب به الى ذلك  
فاعتقه بهذا الجعل عتقا فصح ما لا رجعة فيه ولا مشروطة ولا تعليق بخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل  
هو ذلك منه بمخاطبته اياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالا كالنفسه وهذا الجعل  
دين له عليه حالا بأخذ منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براعة منه الا بأد اجمع ذلك اليه وصدقه المقر له  
ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

واعتاق العبد بحكم الوصية شهدوا أن فلانا يعنى ابن الميت أقر طائعا أن اياه فلانا قد كان أوصى اليه  
في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلانا يسمى العبد ويحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه مشروطا  
ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من ابيه فلان هذه الوصية وأن اياه فلا ناقد وفي ولم يرجع عن ذلك ولا عن  
شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت ابيه وأعتق فلانا وهو العبد الذي كان أوصى به اليه أبوه فصار  
فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مالا لا رجاء عليه وعلى الاحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام  
أو استسعاء فقد صار في يده من تركته مالا قيمة هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له عليه الا سبيل الولا  
الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب

واذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق يكتب أقر فلان في حال جواز اقراره طائعا أنه أعتق أمته  
المسماة فلانة التركية والهندية اعتقا فصح ما الى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم ان المعتق

وصية ولن لا يحصى صدقة  
والمتحق للصدقة واحد ثم  
يعطى هذا السهم من الذين  
لا يحصون من شاء ويفضل  
البعض على البعض في هذا  
السهم كما بينا وهذا  
التفريع يتأق على قولهما  
لان الفقراء اسم جنس  
وعلى قول محمد رحمه الله  
لا يتأق لان الفقراء عنده  
اسم جمع \* غاب المتعلم من  
البلد أيا ما ثم رجع وطلب  
وظيفته فان خرج مسيرة  
سفر ليس له طلب مامضى  
وكذا اذا خرج وأقام خمسة  
عشر يوما وان أقام أقل من  
ذلك لامر لا بد له منه كطلب  
القوت والرزق فهو عفو  
ولا يجعل لغيره أن يأخذ  
حجرتة ووظيفته على حالها  
اذا كانت غيبته مقدار شهر  
الى ثلاثة أشهر فان زاد كان  
لغيره أخذ حجرتة ووظيفته  
وان كان في المصر ولا يختلف  
للتعلم فان اشتغل بشئ  
من الكتابة المحتاجة اليها  
كالعلوم الشرعية يجعل له  
الوظيفة وان يعمل آخر لا يجعل  
ويجوز لغيره أن يأخذ  
حجرتة ووظيفته \* وقف  
على نفسه لم يجوزه هلال  
وهو قول محمد رحمه الله

وعند الثاني رحمه الله يجوز وقال الطحاوي وبعده يكون الفقراء ابداء وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن  
أو امام يؤم في مسجد بعينه لم يجوزه الامام جميل الزاهد رحمه الله لانما اقر بقرينة وقعت لغيره المحل اذا الامام والمؤذن قد يكون غنيا وان كان  
فقيرا لا يجعل أيضا والحيلة أن يقول وقفته على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو هذه المحلة فان خرب المسجد ونوى عن أهله فالغلة  
الى الفقراء فيجوز أمال وقال وقفته على كل مؤذن فقير لا يجوز لانه مجهول \* وقف وقصاصه على ساكني دار المختلفة كل يوم كذا ثمان



واحد من سكانها لا يبيت هناك ويشغل بالحراسة فإن كان هناك ما يرى من الوظيفة بالسكان وكذا يخرج في النهار لطلب المعاش ويشغل بالحرفة لا يحرم من الوظيفة وإن اشتغل الليل بالحراسة والنهار بالتعلم أن كان يعتق العادة من المختلفة وأهلها يرى أن يحمل له أخذ الوظيفة وإن اشتغل بعمل حتى لا يعدم من المختلفة فلا وظيفة له \* وإن شرط الواقف أن يعطى السكان ولم يقل على طلبة العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لا شيء لأن المراد من المطلق في العرف المقيده وهو الساكن الطالب للعلم (٢٦٥) وإذا نهى عن رباطا المختلفة فبني بناء

جديدا من كل وجه لا يكون الأولون أولى من غيرهم وإن لم يغير ترتيبه الأولي إلا أنه زيد أو نقص فالأولون أولى \* إن كان غدا فارضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لأنه لم يجعل أرضه وقفاً الساعة ولو قال إذا قدم فلان أو إذا كتبت فلانا فارضى صدقة بلزم وهو بمنزلة اليمين والتسذراً فإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفاً \* أرضي هذه صدقة موقوفة إن شاء فلان وقال فلان شئت فهو باطل \* وقف البناء دون الأرض لم يجز به هلال وهو الصحيح وعمل أئمة خوارزم على خلافه وسبأ أن شاع الله تعالى \* وقف الاشيتة إلى الفقراء جائز ويدفع إلى الفقراء في الشتاء ثم يردونها إلى المتولى بعد الشتاء \* وقف البيت بما فيه من كوارات الفعل يجوز ويجعل نخل العسل وقفاً ليعمل البيت كما صنع وقف الحمام مع رجاها تعالبرها وعن الحسن رحمه الله وقف معصفاً وجعله في المسجد الحرام أو في مسجد آخر وقفاً مؤبداً لاهل ذلك

هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بحضور من الشهود والمرضى على صداق كذا ديناراً تزوجا صحهما وانما زوجت نفسها منه تزوجا صحهما في ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الخيرة \*

**الفصل الخامس في التدبير** ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لملوكه فلان الفلاني أني أعتقتك بعد موتى لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا يومئذ صحيح وأراد بذلك صحة البدن ألا يرى أنه قال عقيب لعله يني من مرض ولا غيره ولا حاجة إلى ذلك لأن تدبير الصحيح والمرضى سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطاعوى كان يكتب أني جعلتك مديراً في حياتي وحراب بعد موتى قال وإنما جعلت بين اللفظين لأن من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مديراً ما لم يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احتراماً عن قول هذا القائل ثم يكتب ولولاً ولولاً ولا عتقتك من بعد ذلك والطاعوى كان يكتب ولولاً ولا عتقتك من بعد ذلك كور في هذا الكتاب لأن من مذهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مستغرق قبل التركة فالمدير لا يعتق بل يكون رقيقاً يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة حتى كتبنا في ولولاً على الإطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة ما أمكن وبعض أهل الشروط يكتبون هذا مديراً فلان عبيده وعلوكه وهرقوقه الهندي وألته كى أو الروى المسمى فلا يؤيد كرحليته ثم يكتب وجهه حر بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيد صحهما نافذاً لا يباع ولا يورث ولا يجهز ولا يتقل من ملك إلى ملك لا رجعة فيه ولا مشيئة فهو مديراً لهذا المولى مادام هذا المولى حياً ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته إلا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والأسبيل الولاء فان ولاه لعقبه من بعده صدقة هذا المدير في كونه مملوكاً وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدير وثبات عقله وجواز أمره عليه ويطبق بحكم الحاكم فيكتب ثم إن هذا المولى أراد بيع هذا المدير بن فلان فخاصه المدير فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاض عدل نافذاً القضاء حكمه عليه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتماعه ورأيه على ذلك عما بقول من قال ذلك من العلماء أخذ بالحديث الوارد فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك في يوم كذا \* (إذا كان العبد ديناً لم يكن دبراً أحدهما نصيبه) يكتب هذا مديراً فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلاً من جميع العبد الهندي المسمى فلان الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف مديراً مطلقاً في حياته وجعل نصيبه حر بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون لاشريك الآخر خياران ثلاثة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان المدير موسراً وخياراً إن كان معسراً وعندهما حقة في التضمن إن كان المدير موسراً وفي الاستعانة كان معسراً فإن أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشريك الساكن المدير بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا ديناراً بتقويم المقومين وقدمه إلى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكن ذلك من المدير تاماً وبرئ المدير من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مديراً للمدير هذا دون فلان يعني الساكن ودون سائر الناس أجمعين ولا سبيل للساكن هذا بعد هذا على الشريك المدير ولا على العبد

(٣٤ - فتاوى سادس) المسجد والحجرانه ولمادة الطريق ولا بناء السبيل يقرؤون فيه جاز في قول الامام الثاني رحمه الله وليس له أن يرجع ولوربع كان لكل واحد من المسلمين مخاضته فيه \* وقف الكر دار بدون الأرض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض وقد مر وإذا كان أصل القرية وقفاً على جهة القرية فبني عليها رجل بناء وقف بناء على جهة قرية أخرى اختلوا ما بالنا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفاً عليها يجوز بالاجماع وبصر وقفاً للقرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم \* غرس شجرة وقفها لغيرها على أرض

معلومه يجوز وضعها على الأرض وإن بدون أصلها لا يجوز وإن كانت في أرض موقوفة أن وقفها على تلك الجهة جائز كافي البناء وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء لا يجوز وقف البناء في الأرض العلوية أو أجزائه متولى المسجد أو شترى بقطعة المسجد داراً أو حافواً لأجل المسجد ثم باع ذلك باختلافه فيه والصحيح أنه يجوز لأن المشتري يملك المسجد لا يكون من أوقاف المسجد لأن عدم شرط الواقف فيه وذكر أبو الليث في الاستحسان يصير (٢٦٦) وقفاً وهذا نص يرجح به المختار قرية خربت وفيها بئر مطوبة بالأجر وبقر هذه القرية

أو إذا حدث بهذا المذهب حدث الموت فهذا المذهب حر كما لو حقه الله تعالى لأسبيل لفلان يعني المذهب ولا لأحد من ورثته على هذا المذهب سبيل الأسبيل الولاء والأسبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث \*  
العبد إذا كان بين اثنين وكل واحد بالثديير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما إذا وكله بالاعتاق غير أن في فصل الاعتاق إذا قال الوكيل أعققه عنهم أو قال هو حر عنهم أو قال نصيب واحد منهم ما خرج عن ملكه فذلك يكتفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول بديرت نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهم ما حر بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بونه أما لو قال بديرت عنه ما أو قال هو حر عنهم ما بعد موته فاعتاق بغير موتهما ولا يعتق نصيب من مات منهم ما ولا يعمونه كذا في الذخيرة \*

الفصل السادس في الاستيلاء وإذا أردت كتابة كتاب لأم الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسجون آخر هذا الذي كرهته وأجبت أن فلاناً أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طاعناً أمته التركية أو الرومية أو الهندية ويذكر اسمها وخليفته وأسماهم ولولده ولدت على ملكه وفراشه باسمه المسمى فلاناً وأبنته المسماة فلانة فهي أم ولولده في حياته ينتفع بها كما ينتفع المالك بمملوكه غير أنه لأسبيل له على بيعها ولا عليكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لأسبيل لأحد من ورثته عليها الأسبيل الولاء فان ولدها له ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا إلى استثناء سبيل السعاية لأنه لا سعاية عليها وإن كانت لا تخرج من ثلث ماله إلا إذا كان الإقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً معلوماً حينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وإن كانت الجارية قد أسقطت سقاطاً استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طاعناً جارية أم ولد أم ولد قد أسقطت منه سقاطاً استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده إلى آخر ما ذكرنا في الذخيرة \*

الفصل السابع في الكتابة يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلّفوا في البداهة بكتاب الكتابة فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلاناً الفلاني وكان الطحاوي والخشاف وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلاناً الفلاني وكان أبو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسجون آخر هذا الذي كرهته وأجبت أن فلان بن فلان أقر عندهم طاعناً أنه كاتب عبده فلاناً وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه وأسمه وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز إقراره إلى آخره وقد اختلفوا في البداهة بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة أهل الشروط أن في الأثرية يكتب هذا ما اشترى خلافاً للصريح من أهل الشروط واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا أن في الإقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسجون إلى آخره بعد هذا قال أبو حنيفة وأصحابه الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الأب والوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب يوسف بن خالد هكذا يقول أيضاً أن الكتابة في معنى الشراء الآن عنده في الشراء

قريبة عامرة فيها حوض يحتاج إلى الآجر إن عرف واقف البئر لا يجوز نقل الآجر إلا بأذنه لعوده إلى ملكه وإن لم يعرف الواقف يتصدق بذلك الآجر على فقير أو بصرفه الفقير إلى الخوض قالوا لا حاجة إلى توسط الفقير ويجوز الصرف بأمر الحاكم ووقف جنازة أو نعشاً أو مغسلاً وهو التور العظم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في محلة خربت المحلة ولم يبق أهلها قال القاضي خان فالتور لا يرتد إلى ورثته بل يجوز إلى محله أقرب إليها وفي رواية يعود إلى ورثته

لوع في العقود وقف داره على الفقراء يؤجرها القيم لأنه استقلال للوقف ولا بد للوقف منه ويبدأ من غلته بعمارتهما فما فضل فإلى الفقراء ولا يسكن فيه بلا أجر وموت القيم لا تسقط الأجرة لأن الأجرة إنما تسقط بموت المالك لأن الملك انتقل إلى الورث فلا البطالان حصل استيفاء المنافع على ملك غير الآجر وأنه لا يجوز وهذا المعنى معدوم هنا ولهذا لم تسقط

موت الوكيل وبطل موت الموكل وكذلك لم تسقط بموت الوصي وبطلت بموت الوصي وكتب الاستحسان في مسئلة الوكيل بالاستيفار في الاستحسان لا تبطل إذا مات لأن الوكيل بالاستيفار كالوكيل بالشراء إذا مات فحكم الحاكم الأعيان فيصير الموكل كأنه تمك من جهة الوكيل فيكون للموكل حكم المالك أما الوكيل بالأجرة فليس له حكم المالك لأن المنافع إنما تسقط من دار هي للوكل فكان عمل الوكيل في العقد لا غير وإن كان الواقف هو الآجر ومات في القياس تبطل وفي الاستحسان لا لأنه آجره بالقيمة وهم

الفقراء من كل كيل والقيم آجر ثمن مات والقاضي اذا آجر الله الارض الموقوفة ثم عزل قبل المدة لاسفل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو آجر الوقف القيم ومات الموقوف عليه لاسفل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موته كموته المالك غير ان الاجر الواجب قبل موته يرثه وارثه والواجب بعده موته ان بقي \* ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج اليها بعد عدة وفيكذب استاجر فلان بن فلا كذا ثلاثين عقدة كل عقدة على سنة فيكون العقد الاول لازما لانه فاجزوا الباقي لانه مضاف \* ولو آجر الوقف (٢٦٧) أكثر من عام كان الوقف داراً أو

أرضاً خالف شرط الواقف لا يصح وان كانت اجارته أكثر من عام أدر وأنفع للوقف للزوم رعاية شرط الواقف وان استثنى الواقف الا اذا كانت الاجارة أكثر من عام أنفع للوقف جازاً اذا كان أنفع للفقراء وان لم يشترط ذلك قال الصمد الفتوى في الضياع بالجواز الى ثلاث الا اذا كانت المصلحة عدم الجواز وفي الدور بعام الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في أكثر من عام وهذا أمر يختلف باختلاف الازمنة والمكان وقال القاضي أبو علي لا ينبغي أن يؤجر باكثر من ثلاث فان فعل جازت وصحت وعلى هذا الاحتجاج الى الحيلة التي ذكرناها في الاجارة الطويلة آفقا والفقهاء أبو جعفر اختار أن يؤجر الدور أكثر من عام والارض التي تزرع في كل عام كذا ذلك والله كانت تزرع في كل عامين أو ثلاث أو أربع أو بزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستوعب الزراعة كلها مثلاً في كل أربع أو خمس يشترط في العقد ذلك

يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلانا فكان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالع أمراته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه لا يذ كفي كتاب الشراء ملك البائع ولا يده الذي يتنى عليه صحة الشراء وأبو زيد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بالمال ليس بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالخلع من كل وجه أيضاً حتى تلحق به لان الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتم ذكر الحاقها بالخلع وبالشراء فالحقها بالاقارب وفي الاقارب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون بلا خلاف فكذا في الكتابة \*

في صورة ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يؤدونها بنحو ما في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يؤدوها اليه الحال أو يؤدوها اليه بنحو واحد الى سنة أو الى شهر انما يكتبوا ذلك تحريزاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة الحاله لا تجوز وكذلك الكتابة النجمية بنجم واحد عنده لا تجوز فكيفنا يؤدونها بنحو ما احتراز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليس بمقدار النجوم وحصة كل نجم معلوماً ثم قال يكتب ويحمل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوماً \* ثم قال يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجهد حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريزاً للعباد على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صلح الشراء لان المشتري يجبر على أداء الثمن فلا حاجة في حقه الى زيادة تحريض أما المالك بنجم مجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريض \* ثم ان أبا حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى لم يكتبوا في صلح الكتابة على أن لا يزوج المالك ما دام مكاتباً الا باذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضاً على أن يسافر ما دام مكاتباً انما شاء في رأو بحر وانما كتبنا على أن لا يستزوج ما دام مكاتباً الا باذن المولى تحريزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون اذن المولى الا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبنا على أن يسافر ما دام مكاتباً تحريزاً عن قول بعض أهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غواذن المولى الا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة \* ثم قال يكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو أخره عن محله فهو مردود في الرق وانما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحريزاً عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فانه كان يقول انما شرط في الكتابة أنه اذا عجز ردى في الرق فعند العجز ردى في الرق رضي العبد بذلك أو سخط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضا العبد فيكتب ذلك تحريزاً عن قوله وكان السمتي وأبو زيد الشروطي يكتبان فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق وانما كتبنا ذلك تحريزاً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن المكاتب اذا حل عليه نجم

المقدار من المدة المستغرقة للكل في الهادة لانه لو آجرها عاماً أو عامين بزرع المستاجر كلها في تلك المدة ويصير الارض خراباً لا يستاجر بعدها الى مدة فيستضر الوقف وكان الامام أبو جعفر الكبير رحمه الله يجيز اجارة ضياعه ثلاثة أعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في أقل منه وفي الدور سنة لان من رآه يهرف فيه متوالياً ولا مالك يعارضه ويراحم ومال الوقف مال ضائع لعدم الطالب المهتم بظنه الراي بتصرفه الدائم مالكاويشده بالملك اذا اتعاه ولا مصلحة للوقف في أمر يدعو ويؤدي الى هذا الضرر والفقهاء اجاز ثلاث سنين في الضياع والدور

وقد هما في داو موضع يتوقف لا يستأجر بشئ قلته الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يواجر بالطويلة والا يواجر  
 \* آجر ارض الوقف ثلاثة أعوام باجر المثل ثم زادنا لاجر في اثناء المدة ان زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا يفسخ وفي رواية شرح  
 الطحاوي يفسخ ولكن يجب الماضى الى وقت الفسخ المسمى بقسطه وان كانت الارض بحال لا يمكن فسخها بان كان فيها زرع لم يفسد  
 يجب المسمى الى وقت الزيادة بعدها (٢٦٨) يجب آجر المثل وان زاد من ينازع مع المستأجر في الاجرة نعمتنا لا يعتبر الزيادة ولذلك

قيدها بالزيادة عند الكل  
 وذكر في المحيط ما يؤيد هذا  
 القيد آجر المتولى حام الوقف  
 بأجر ثم زاد فيه آخر ليس  
 للتسوى أن ينقض الاجارة  
 اذا كانت الاجارة الاولى  
 بأجر المثل أو بزيادة يتغابن  
 الناس فيها لان في الزيادة  
 على آجر المثل متع \* بنى  
 على أرض الوقف ثم أبى  
 صاحب البناء أن يستأجر  
 الارض بأجر المثل ولورفع  
 بناءه يستأجر بأجر المثل يؤمر  
 برفع البناء وان لا يستأجره  
 أحد باكثر من ذلك ترك  
 بناؤه

الرابع في المسجد وما  
 يتصل به

أرض وقف على مسجد  
 ويجنبه ارض فارادوا الحاق  
 شئ من الارض بالمسجد جاز  
 ولكن يرفعون الى الحاكم  
 لياذن لهم في ذلك وكذا  
 مستغل الوقف كالدار  
 والحانوت ولو يجنب المسجد  
 أرض لرجل وضاق باهله يؤخذ  
 أرضه بالقيمة كرها مسجد  
 ضاق باهله ويجنبه طريق  
 العامة لا بأس بأن يلحق  
 بالمسجد من طريق العامة  
 وذكر القاضي أنه يلحق

وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر الى القاضي ينظر في ذلك ان وجد للمكاتب ما لا حاضر ايدفع ذلك الى مولاه  
 اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرجى قدومه أجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى  
 القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والارد في الرق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يردي الرق حتى  
 يتوالى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شئ من هذه النجوم أو عن نجمين يردي الرق حتى يصير الرق في الرق  
 بجمعا عليه \* ثم قال يكتب فما أخذه فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم أن العقد  
 متى فسخ وعاد المله قد عد عليه الى ملك المولى يلزم المولى رد ما أخذ من البدل ولا يجعل له الابتطيل من له البدل  
 والطحاوي رحمه الله تعالى كان لا يكتب هذا لان ما أخذه حلال له بدون ذلك لانه كسب عبده \* ثم يكتب  
 وان أتى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى  
 وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه أن المكاتب يعق  
 بقدر ما أدى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة  
 أو ربعه يعتق ويصير غريما لمن غرما المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو عائشة  
 رضي الله تعالى عنهم لا يعتق منه شئ ما بقي عليه شئ من بدل الكتابة وقد روى عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو مذهب عامة العلماء في كتبنا وان أدى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى  
 يتعلق عقده بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرط لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنهم افرغ على قاض يرى مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشرط الفاسدة فيبطلها فذكره ذابقع  
 مضرا وتركه لا يقع مضرا فكان تركه أولى \* ثم يكتب ولفلان ولأولاده ولاعتقه وانما يكتب ذلك اتباعا  
 للسلف وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ولأولاده ولا يكتب ولا يعتقه فان ولاعتقه قد لا يكون له  
 فان هذا المعتق لو تزوج بأمة وحدث منها ولد فاعتق مولى الامة ولد فان ولا هذا الولد لا يكون لمولى الاب  
 وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب \* وكثير من المتأخرين من أهل هذا الصنعة يكتبون على حسب ما كان  
 يكتبه أبو زيد في الكتابة الحالية يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسجون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا  
 أن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلان الفلاني بسمي ويجعله على كذا درهما كاتبة صحيحة  
 جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة عليه أن يؤدي ما شرط عليه الى المولى من غير تأخير على  
 أنه ان فرط فيه فلم يؤدها الى ثلاثة أيام أو أدى بعض ما دون بعض فلو لا بعد ذلك أنه يرده في الرق وما أخذه  
 المولى منه فهو حلال له وان أداها كلها اليه على هذا الوجه أو الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه  
 في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاه لمولاه حال حياته وهو  
 لعقبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدقه المكاتب هذا في كونه مملوكا له يوم  
 كتبه وقضى بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* وهكذا في المحيط  
 \* وان كان البدل مكبلا أو موزونا أو معدودا أو مذكورا أو حيوانا فكذلك الجواب لكن في الحيوان يذكر  
 أسنانه واصفاتها فان كانت مبهمه الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس  
 ومتى ألحق به حكم الحاكم جاز لا اتفاق كذا في الظهيرية وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كاتبة صحيحة جائزة  
 نافذة منجمة فجمعا عشرة مؤجلة بعشرة أشهر متواليه أو لها عشرة شهر كذا وآخرها سبعمائة شهر كذا كل نجم منها

بالمسجد اذا كان لا يضر العامة أما اذا أضر العامة فلا يلحق به \* أهل المسجد اذا أرادوا أن يجعلوا المسجد درجة أو الرجة كذا  
 مسجدا أو يهتولوا الباب أو يحدوا بابا آخر لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى أيهم أكثر \* المتخذ لصلاة الجنازة أو لصلاة العيد حكمه حكم  
 المسجد حتى يختب فيه ما يختب في المسجد كذا اختاره الفقيه أبو الليث وفيه اختلاف المشايخ واختار أن حكمه حكم المسجد في جواز  
 الاقدام وان فصل الصفوف وفيما بعده فلا رفق بالناس \* أرادوا أن تقض المسجد وبناءه أحكم من الأول ان لم يكن الباني من أهل الهمة ليس  
 لهم ذلك وان كان من أهل الهمة لهم ذلك ولهم أيضا ان يفرشوا بالآجر والحصير ويعلقوا القنديل لكن من مال أنفسهم لان مال

المسجد الايام الحرام وكذا لهم ان يضعوا فيه حجاب المائل للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان عرف فالباني اولى وكذا في نصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته من بعده اولى من غيرهم \* بنى مسجد في محله قنارعه بعض اهل المحلة في العمارة فالباني اولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل المحلة اولى من الذي اختاره الباني فاختاره اهل المحلة اولى لان ضرره ونفعه عائد اليهم وان كانوا سواء فنصب الباني اولى \* مسجد يجنبه ما هنر انكسر حائط (٢٦٩) المسجد منه يرفع الامر الى الحاكم حتى

بأمر أهل النهر بأصلاحه  
فأذا لم يصلحوا وانهدم المسجد  
بضم الحاء كقيمة المنهدم  
لانهم بعد التقدّم صاروا  
متلفين ما نههم بترك  
الاصلاح \* مسجد يحاط به  
ضربين يجوز ان يتخذ يجنب  
حائط المسجد حر من من  
مال الوقف ان كان الوقف  
على مصالح المسجد وان على  
عمارة المسجد لا يجوز وقال  
الامام ظهير الدين الوقف  
على عمارة المسجد ومصلح  
المسجد سواء \* باب المسجد  
على مذهب الرّيح يصيب المطر  
والثلج على بابه وبضربا هل  
المسجد لهم ان يجعلوا على بابه  
ظله من مال الوقف اذ لم يضر  
بالعمارة أعنى المارة وللقيم ان  
يشترى من مال المسجد  
سليما يصعبه على السطح  
لكنس الثلج وتطهير سطح  
المسجد وليس له ان يشتري  
من مال المسجد جنازة وان  
شرطه الواقف لانه ليس من  
مصلح المسجد وان اشترى  
ضمن وله بناء المنارة من مال  
المسجد لانه لتعميم الدعاء الى  
الصلاة واما شراء الدهن  
والخضر والحشيش من مال  
الوقف ان قاله الواقف يفعل  
ذلك بحسب ما يراه وان كان

كذا يؤدى عند مضى كل شهر منها نجمة او على هذا المكاتب عهد الله وميثاقه ان يجتهد في أداء كل نجم عند محله الى مولاه هذا ولا يتصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على ان هذا المكاتب ان عجز عن أداء هذا المال على هذه النجوم أو أخر نجما منه عند محله الى ثلاثة أيام فلولاه هذا ان يرد في الرق أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أو نقي لان في الوجه الاول يحتاج الى قضاء أو رضا وفي الوجه الثاني لا يحتاج الى شيء من ذلك بل بنفس المهجر يعود الى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له وان أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير اليه أو الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حلال لاسبيل لمولاه عليه ولا ورثته من بعده ولا احده من الناس لاسبيل الولاء ويتم الكتاب \* اذا كاتب عبده وأمته وهما زوجان يكتب في ذلك شهدوا ان فلانا كاتب عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريتيه فلانة ويسميا ويحليها وهي امرأة هذا العبد كاتبها جميعا كتابة واحدة على كذا درهمين وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمر صاحبه ما على صاحبه مولاهما هذا بجميع ذلك ضمانا صحيحا جازما لمزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه ان يجتهد في أداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجم من ذلك كذا وعلى ان لا يعتق واحدهما ولا شيء منه الا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى ان للمولى ان يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يظعن طاعن ان هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وانه حسن \* (وعلى هذا اذا كاتب عبدين له) يكتب في ذلك كاتب عبديه فلانا وفلانا كتابة واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على ان للمولى ان يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى ان لا يعتق واحدهما ولا شيء منه الا بأداء جميع هذه المكاتب وان عجز عن شيء من ذلك فلا أن يردهما في الرق كذا في الذخيرة \* (وان كاتب عبده وأمته وهما زوجان ومعهما أولاد صغار) يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأمته فلانة وهي منكوبة هذا العبد وأولادهما وهم فلان وفلانة وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمهم كتابة واحدة على كذا درهمين نجما كذا كذا نجما كل نجم كذا فان عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو أخر نجما منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا فلان هذا المولى ان يرد ويرد امرأته وأولاده هؤلاء الى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم لاسبيل الولاء ويتم الكتاب \*

(وان كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وان كاتب أم ولده) يكتب كاتب أم ولده فلانة كذا في المحيط \* (وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه) يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينهما وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على أنه اذا أدى هذا المكاتب هذا البدل الى مولاه هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباح له على أنه كلما تم اعن قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك اذا مستقبل او صدقه شريكه وهذا العبد في جميع ذلك شافهة ويتم الكتاب \* (وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه) فتقول كتابة أحد الشريكين نصيبه باذن شريكه بعترة كتابة كل

جعله لعمارة المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله ان كانوا مشترين منه ذلك والا فلا \* قال جعلت حجر في لدهن سراج المسجد صارت وقفا اذا سلمها الى المتولى وليس للمتولى ان يصرف غلتها الا الى دهن سراج المسجد وفي الصغرى أنفق المتولى على قناديل المسجد من مال المسجد جازو \* يجوز ترك سراج المسجد فيه من المغرب الى العشاء لا كل الليل الا اذا جرت العادة بذلك كسجده سيدنا عليه الصلاة والسلام والتدريس بمرآة اذا وضعوه الى ثلث الليل للصلاة أو لغيره الا بالاس \* مسجد له أوقاف مختلفة فلا بأس للقيم بخلط غلتها وان

خرب حانوت منها لأبى بعلرته من غلة خانوتها خزانة الواقف أولا منولى المسجد فنع الى الامام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف لا يجوز زيوكره لما أن بسكافى ذلك المتزل وليس للتولى أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمل من بيته الى المسجد قيم أدخل جذعه في الوقف ليرجع في غلته جاز كالوصى يتفق على التيم من ماله ليرجع في التركة له ذلك والاحوط أن يبيع الجذع من غيره ثم يشتريه منه ويدخله في الوقف \* بنى المتولى من مال (٢٧٠) أنوقف في عرصه الوقف أو من مال نفسه للوقف أو لم يذ كر شيأ كان وقفا بخلاف الاجنبى

وان أشهد أنه بناء لنفسه كان ملكا له \* وان متولى ما توجه الى الوقف جباية أو خراج واسب ما يدفع اليه لا يملك القيم الاستدانة الا اذا كان الواقف شرط جواز الاستدانة على الوقف وان لم يجز بدنا منهم ولم يشترط الواقف استدان على الوقف باذن الحاكم \* واقراضه ما فضل من غلة الوقف يرجح أن يجوز اذا كان أجود للوقف أما الاتفاق على نفسه ليؤديه اذا احتاج اليه الوقف فلا ويحترز عنه كل الاحتراز فان فعل ذلك ثم رده الى الوقف يبرأ \* ولو خلط دراهمه بدراهمه خلاصه أن يتفق على الوقف قدره أو يرفع الامر الى الحاكم أو يذفعه الى الحاكم فيرده عليه في يده أرض وماء للفقراء فضل الماء عن الارض لا يعطيه لاحد بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء وليس للتولى أن يفوض الى غيره \* السلطان فوض أمر مسجد الى عالم له نصب المتولى ولو فوض التولية الى غيره بالوصية عند الموت يجوز \* رهن الوقف وقسمته لا يجوز \* القيم استأجره بدرهم ودانق وأجر مثله درهم ضمن كل ما أعطاه

نوع آخر

العبد باذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان الكتابة عندهما لا تجزأ فذكر النصف في الكتابة يكون مذكر الكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا باذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا او مالهو كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهنالك يصير كله مكاتباً على المكاتب ويملك نصيب شريكه فهنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة فقطتصير الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشرىك فله شرىك حق الفسخ وان كان كاتب باذن الشرىك فليس للشرىك حق الفسخ \* فان أراد أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينهما وبين فلان على كذا واذا أخذ المكاتب من العبد شيأ من بدل الكتابة كان للساكت أن يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشرىك بقبض المكاتبه وان أذن له بقبض المكاتبه فليس للساكت أن يأخذ من ذلك شيأ فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب \* (اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه) فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكتابة لا تجزأ فاذا كاتب النصف فصير الكل مكاتباً فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة تجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا درهما كناية صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذه المكاتبه فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه لان المولى أن يعق النصف الباقي وأن يستدعيه في النصف الباقي فيتركه كره وينظر الى ماذا يصير أمره ثم يكتب كتابا آخر كذا في المحيط \* ويكون كسب الباقي للمولى غير أنه لا يستقدمه ولا يتصرف فيه بالتملك ولا يقرهم ان كانت أمهه ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية \* واذا أدى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجماً بكذا وأنه أدى النجوم كلها وعق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة بقاء ويتم الكتاب \* واذا تقرر حكم النصف الباقي على شئ يكتب له كتابا آخر على وجهه \* اذا كاتب الاب عبداً بنه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلانا عبده فلانا يسمى العبد ويحمله على كذا دينارا وهو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقر بان ماله على الوجه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلى أمر نفسه بنفسه وانما يلى عليه أبوه هذا يحكم الآبوة فاذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا أدى هذه المكاتبه وعق فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاه لهذا الصغير في حياته واقع بعد وفاته ويتم الكتاب \* واذا كاتب الوصى عبد التيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصى فلان يعنى أبا الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصى ولا يلى هذا الصغير أمر نفسه بنفسه وانما يلى عليه هذا الوصى بحكم وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين حليته على كذا مكاتبه صحيحة ويتم الكتاب كما يتم الاب اذا كاتب عبداً بنه الصغير \* اذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلانا الهندي ويحمله كاتبه على كذا تيمير الماله وهو مثل قيمة العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذا المكاتب الثاني البدل بتمايه الى

المكاتب

خرب القرية والمسجد ولا يصلح فيه أحد عند الثاني رحمه الله هو مسجد أبداً لان كونه مسجداً لا يتوقف

في الاستدانة على الصلاة عنده فكذا في البقاء وان لم يعرف بابيه واتخذ أهل الحلة مسجداً آخر لهم أن يتفعلوا ببنه ونقصه في المسجد الآخر لان عرف له الباني ويعود الى ملك الباني وكذا الوعلق قد بدلا وأوسط بوارى ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى ملك الوارث وعند الثاني رحمه الله لا يعود الى ملك المتخذ ويحول الى مسجد آخر أو يبيعها القيم لاجل المسجد وقال محمد رحمه الله في فرس حبيس للجهاد صار جبال لا يصلح



للجهاد ينفع الى واقفه أو وارثه ان كان وان لم يكن يباع ويشترى آخر الجهاد عليه ولا يحتاج فيه الى أمر الحاكم وعن الخواري رحمه الله  
في المسجد والحوض اذا خرب وتفرق الناس يصرف أو قافه الى حوض ومسجد آخر \* يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز ان يأمر القاضي  
وان باع بعضه لاصلاح بانيه لخراب كله جاز وعن الخواري رحمه الله يجوز ان يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للعالم والمتولى وان لم ينقطع  
النفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يباع \* وعن محمد رحمه الله ضعفت (٢٧١) الموقوفة عن الاستغلال والقيم بمسجد  
بثمنه أرضاً أخرى أكثر ربحاً

منه البيع وشراء ما هو  
أكثر من ربحاً وفي الفتاوى  
قيم خاف من السلطان أو  
من الوارث على الوقف له أن  
يبيع ويتصدق بثمنه قال  
الصدر والفتوى على أنه  
لا يجوز بيع الوقف وانهم  
الوقف وليس له من الغلة  
ما يعاديه بأداه دفع النقص  
الى الواقف أو وارثه \* احترق  
خاوية الوقف والسوق فصار  
بجبال لا يتسع بطل كونه  
وقفاً وعاد الى الواقف أو وارثه  
وكذا حوض القرية أو المحلة  
خرب بحيث لا يمكن عماله  
واستغنى عنه أهل المحلة  
وان كان لا يصرف واقفه  
فهو كالقطعة يتصدق به على  
فقير ثم يشتري منه وينفع  
به \* حشيش المسجد أخرج  
أيام الربيع ان لم يكن له قيمة  
لا بأس بترجمه والانتفاع  
به \* ولو رفع انسان من حشيش  
المسجد وجعله قطعاً قطعاً  
يضمن \* يورى المسجد خلق  
واستغنى عنه ان الباسط  
حياؤه وان لا وارث له يجوز  
أن يدفع الى فقير أو يباع  
ويستعان بثمنه في شراء  
بوراً آخر وكذلك اذا كان  
الباسط حياً يجوز أن يفد

المكاتب الاول فهو حر ولا يؤمل على المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعده وفاته ان أدام هذا المكاتب  
الثاني فالاول مكاتب على حاله وان ادى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاده له ولعقبه من بعده كذا في  
الهيوط \*  
الفصل الثامن في الموالاة \* يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً كان  
نصرانياً أو يهودياً أو مجوسياً أو حرياً عابداً وثقناً أو صنف فهداه الله تعالى الى الاسلام وزينه باليمان به وبحببيه  
محمد صلى الله عليه وسلم فكره اليه له الكفر وأكرمته بالتقوى وخلع عنه لباس الشرك وألبسه لباس  
التوحيد ومن عليه بالانقرار برؤيته وألوهيته ووحدانيته وبما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عنده  
والتصديق به والبرائة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه كلمة الاخلاص بشهادة أن  
لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأبعد من الكفر والضلالة وعبادة الطاغوت ودله الى الصراط  
المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من أليم عقابه وجعل اسلامه على يدي فلان فأسلم على يديه ثم والاه  
وعاقده ليعقل عنه مادام حياً ان جنى جناية يجب أرشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعداً ويحمل  
عنه ما يوجب عليه الحكم ويرثه اذا مات فهو أولى الناس به بحياه ومجابه ولولاه ولعقبه من بعده ان لم يكن له  
وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبولا  
صحيحاً وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه والاه وعاقده عهداً لله وميثاقه ودفعة رسوله أن لا يتحول  
بولائه هذا عنه الى غيره وألزم نفسه بهذه الموالاة والمعاقدة التي جرت بينهما النصر والمعونة له وضمن له  
الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهد على أنفسهم ما ويتم الكتاب \*  
نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز \* هذا ما شهد به الشهود الى قولنا ان فلاناً أسلم على يدي فلان  
وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب فرض أو زوى رحم فوالى هذا  
الذي أسلم فلاناً وهو الذي أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جنى جناية  
تعقلها العاقلة شرعاً ويرثه ان مات ولم يترك وارثاً قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولا  
صحيحاً وذلك في عصبة أبادهم ما وثبات عقولهم ما وجوازا أمورهم ما طأه من راغبين لآله بهم ما تمتع عصبة  
التصرف والاقرار وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهداً وميثاقاً وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره  
وأشهد على أنفسهم ما ويتم الكتاب \*  
ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له أن يتحول بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه ولو والى  
رجلاً قد أسلم بنفسه لآله على يديه بصح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم وحسن اسلامه ولم يكن له وارث  
مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلاناً موالاة صحيحة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه الى آخره وان أسلم على يدي  
رجل فلم يواله والى غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده والى  
فلاناً ويتم الكتاب على الوجه الذي تقدم وان جنى هذا الذي أسلم جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم أو يزيد  
عليها عقله المولى الاعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم ووالى فلاناً تاريخ كذا على أن يعقل  
عنه اذا جنى جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم عنه اذا مات فيكون أولى به في حياته ومجابه وقبل فلان  
ذلك منهم وكتبنا بينهما كتاباً وهذه نصته وان شاء المكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتاباً تاريخ كذا بشهادة فلان

ذلك باذنه قال الصدر ان كان المالك مبتالاً يفعل ذلك الا بأمر الحاكم أيضاً \* يباح الكعبة خلق لا يجوز أخذها وبيعها ويستعان بثمنه في أمر  
الكعبة وما يجعله الحاج هدي فمن لبوس الكعبة فالاحتياط أن يدفعه الى فقير ثم يشتريه منه ويسلك بعد ذلك تبركاً عنده \* ولو شرط الواقف  
في الوقف أن يصرف الى امام المسجد كذا صرف اليه ان فقرا وان غنياً وكذا الوقف على المؤذنين والفقههاء امام المسجد دفع الغلة وذهب  
قبل مضي السنة لا يستترعنه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يؤتم في المسجد بوقت الحصاد يستحقه وصار كالجيزة وموت

نفسى باطل ولو على أن  
غلثها يتفق عليه وعياله  
معايش جازا لوقف والشرط  
فاذا انقضى واىصرف الى  
المساكين وان لم يخرج من  
يده وفى وقف هلال أرضى  
صدقة موقوفة على أن غلثها  
لي ماعشت لا يجوز له أرضى  
صدقة موقوفة على أولادى  
الذ كور والاناث على السواء  
ويصرف الى ولد صلبه الا  
أن يقول على الذ كور حينئذ  
لا تدخل الاناث وما دام  
يوجد من ولد الصلب يصرف  
له فاذا انقرضوا قال الفقراء  
لا لى ولنا ولد وان لم يكن له  
يوم الوقف ولد صلبى وله  
ولد الابن يصرف اليه ولا  
يساركة من دونه من البطون  
ولا يدخل فيه ولد البنتى  
ظاهر الرواية وبه أخذ  
هلال وذكر الخصاص عن  
محمد أنه يدخل فيه ولدا البنات  
ايضا والصحيح ظاهر الرواية  
لانه من ذوى الارحام قال  
أرضى هذه صدقة موقوفة  
على ولدى وولد ولدى ولم  
يزد عليه يدخل فيه ولده  
صلبه وولد ولده بشرط كون  
فى الغلة ولا يقتسم ولد  
الصلب لانه سوى بينهم فى

البنت أيضا ولولا قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي وولدي  
 لكورمن ولد البنين والبنات قال على الرازي اذا وقف على ولد وولد ولد ويدخل فيه الذكور والاناث من  
 بن ولدا بن الواقف دون ولدت الواقف ولوعلى اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل ولنا ابن وولد  
 باسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات أيضا قال في السرايا قال اهل الحرب آمنوا على اولاد

أولاد يدخل فيه أولاد البنين والبنات لان ولد الولد من ولده وولد مولد من ولده ومن ولدته بنته مولد ومن ولدته بنته فهو ولد حقيقة بخلاف ما قال علي ولدي فان ولد البنت لم يدخل في الرواية الظاهرة لان اسم الولد يتناول الصلبي ودخول ولد الابن لا لتساب اليه عرفاً وعن محمد رحمه الله أن ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا وعن هلال أنه إذا قال وقف علي ولدي وولد ولي يدخل الذي كور من ولد البنين والبنات قال وقف علي ولدي وولد ولي وأخره للسالكين صرف الى ولده وولد ولد فاذا ما أول ولم يبق منهم أحد ووجد (٣٧٣) البطن الثالث بصرف الى الفقراء الى

البطن الثالث وان نص

علي البطن الثالث أيضا

بان قال علي وولد ولي

بصرف الى وافته وان سفلوا

رابعا وخامسا الى غير النهاية

ولا بصرف الى الفقراء

وهكذا ذكره هلال أنه اذا

ذكر البطن الثالث يكون

الوقف عليهم وعلى كل من

سفل منهم والاقراب والابعد

فيه سواء الا أن يذكر في وقفه

الاقراب أو يقول علي ولدي

ثم بعدهم علي وولد ولي أو

يقول بطننا بعد بطن فيبدأ

بما بدأ به الواقف لانه اذا ذكر

البطن الثالث ونعلق الحكم

بنفس الانتساب لا غير

والانتساب موجود في

القريب والبعيد بخلاف

البطن الثاني لانه بالواسطة

وقف ضيعته على ولديه وقال

هي صدقة موقوفة عليهم

وبعدهما على أولادهما

ما تناسلوا واذا انقضى أحد

الولدين عن ولد بصرف

نصف القلة الى الولد الباقي

ونصفها الى الفقراء فاذا مات

الولد الاخر بصرف جميع

القلة الى أولاد وأولاد الواقف

لان الوقف يعمل للتوابع بعد

انقراض الأولاد فاذا مات

أحدهما بصرف النصف

المشتري من ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهد على أنفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهما بلسان عرفاه به وأقرأتهما قافهما وأحاطا به علما وذلك كله في حال صحة أبادناهما وكال عقولهما طائعين غير مكرهين لاعلئهم ما ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار وهاذا التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا فهذه الصلح أصل في جميع الاشربة ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمد رحمه الله تعالى قال في الاصل اذا أراد الرجل أن يشتري دارا يكتب هذا ما اشتري فلان ولم يقل يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينظم الآخر لانه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وانما فعل كذلك تبركا بالسنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى غلاما (١) من عدا من خالد بن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشتري محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدا من خالد بن هودة ولم يأمر أن يكتب هذا ما باع عدا من خالد بن هودة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا أن يكتب هذا ما اشتري ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشتري وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشتري لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشتري لاحقيقة الشراء الا أن محمد رحمه الله تعالى اختاره هذا ما اشتري تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتاب ما اشتري يحتمل الاتبات ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشتري (٢) لينتفي احتمال النفي وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا عند ذكر البائع والمشتري ذكر اسمهما واسم أبيهما وليد ذكر اسم جدتهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما علي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا بد من ذكر الجدة وان كان المشتري أو البائع مشهورا بالاسم كطواس وعطاء وشريح وأمثالهم يكتب في ذكر اسمهم ولا حاجة الى ذكر النسب وان ذكر اسمه واسم أبيه وذكر قبيلته مكان جده فان كان أدنى القبائل وكان فذا خاصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم أبيه غير له محالة فذلك يكتب وان ذكر قبيلته الا على فذلك لا يكتب ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك وان ذكر مع ذلك اسم الجدة الآن في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكتب ولا بد من ذكر شيء آخر وان ذكر كراسمه واسم أبيه ولم يذكر كراسم جده وقبيلته وانما ذكر صناعته فان كان صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكتب للتعريف وان كان صناعته يجوز أن يشاركه غيره فيها فانها لا تكتفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والحلية ليست من أسباب التعريف لان الحلية تشبه الحلية ولكن ان كتب الحلية فذلك أولى لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من أسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وان كتب كنيته ولم

(١) قوله من عدا من خالد هكذا رأيت مضبوطا بالتشديد والمد في القاموس فاقبته هكذا على خلاف ما في نسخ هذا الكتاب والله أعلم اه معصمه (٢) قوله لينتفي احتمال النفي فيه نظر لان ما في قوله هذا ما اشتري يحتمل النفي أيضا وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال ينتفي بعادة لفظ الشراء بعد هذا فانه بعد ذكر الحدود يكتب اشتري هذا المشتري هذا الحدود ومن هذا البائع وفيه أن هذا الجواب يصلح جوابا عن أهل البصرة أيضا فالوجه الاقتصار على التبرك بالسنة اه معصمه

(٣٥ - فتاوى سادس) الى الفقراء الى ولد الولد وذكر القاضي وقف على أولاده وجعل آخره لفقراء فبعضهم بصرف الوقف الى الباقي فاذا ما أولادهم بصرف الى أولادهم ولو وقف على أولادهم سماهم فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فبعضهم واحد منهم فانه بصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان هناك وقف على أولاده وموت واحد منهم أولاده باق وهما على كل واحد وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان حصته للفقراء وقف ضيعته على ولده وليس له ولد صلب وصرف الى ولد الابن ثم حدث بعده ولد

الصلب يصرف الى الصلي الحادث ويطرف في كل عام الى مستحقها ثم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث به ذلك الوقت أو كان موجودا وقت الوقف وهذا قول هلال وبه أخذنا شيخنا يوسف بن خالد رحمه الله يدخل فيه الموجود يوم الوقف وقف غلة أرضه على ولد يحدث له بعد الوقف صح ويقسم على الفقراء الى أن يحدث له ولد فاذا حدث له الولد بعد خروج الغلة أن ولد أقل من نصف عام يأخذ منه الغلة وان جاءت به لا كثر من نصف (٣٧٤) عام فلا حظ في هذه الغلة وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد

بكتب شيئا آخر ان كان يعرف بطلب الكنية لا محالة فذلك كفي وذلك فهو أي حنيفة رحمه الله تعالى وأمثاله وكذلك اذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كان أي ليلى فذلك يكفي للتعريف به وان كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان بن فلان \* وان كان من أعتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الامير فلان بن فلان \* وان كان البائع أو المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب من فلان أو عبد فلان وفي الامه يكتب فلانة الهندية أمة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بمحدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر المشتري لانه لو كتب ذلك بصير المشتري مرقاعا للبائع فلما استحق المشتري من يده يوم امن الدهر لا يرجع على البائع بالثمن عند زفر رحمه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك البائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احتراز عن قول هؤلاء نظر المشتري ولا يكتب وهي في يده أيضا عند علمائنا وعامة أهل الشروط رحمهم الله تعالى وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولانهم ما رجعوا برفعان الى قاض يرى أن الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما أن ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أخذ يقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى فلا يكتب ذلك احتراز عما قلنا نظر المشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في أول هذا الفصل ثم ان محمد رحمه الله تعالى لم يذ كر في الاصل أنه باى حد يبدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رحمهما الله تعالى يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على عين الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يقولان يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن عين القبلة ثم عن يسارها ومن العلام قال يبدأ بالبابان الغربي والحد الذي هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لحصول التعريف بالتعديدا بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السمتي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حذوها الاول ينتهي الى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول بلى أحب الى لان قوله ينتهي لا يتنى الفرجة والواسطة وقوله بلى يتنى الواسطة ان كان لا يتنى الفرجة قال عليه الصلاة والسلام ليليتي منكم أولو الاحلام والنهي والمراد به القرب دون الاتصال وقيل ولاصق وبلازق أولى الالتفات لانهم ما يتفان الفرجة والواسطة كذا في المحيط \* وان كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن الكاتب بالخيار ان شاء كتب حذوها الاول ينتهي الى الفرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حذوها الاول ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أولى من الاول لان ذلك يومهم أن تكون الفرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار

أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون الى النوافل ما تناسلوا وقف على امرأته وأولادها ثم مانت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده ويصرف حصتها الى جميع الاولاد \* وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء ومات واحد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان ماتوا ابصر الى الفقراء \* وقف على بنى فلان وله بنون وبنات قال هلال هم فيه سواء وطن الامام أنه لهم لاهن قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا انما يصح في بنى أب يحصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذا المرأة من نعيم ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شئ للبنين \* ولو قال على فلان وولده ولدى أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن ولم يقل كليات أحد كان حصته لولده من

هذه الغلة فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولده ونسله على التسوية وان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم مات فالغلة بينهم على عدد القوم وولدهم وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فأصاب الميت من الغلة كان لولده ونصيبه لو لمات الذي جعل له الواقف سهم والده \* ولو قال على ولدي وولده ولدي ونسلكم وأولادهم ما تناسلوا أبدا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذي ياتونهم الى آخره بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحدهم وترك ولدا كان حصته من الغلة لولده

وهو لم يمت له أبدا ما تناسلوا على أن تقدم الاعلى وكلما حدث الموت على أحد منهم لم يترك ولدا ولا ولدا ولا ولدا ولا عقباً لكن حشمتهم  
هذه الصدقة من بعدهم دون رد ما إلى أهل هذه الصدقة وقف على أولاده وأولاده وأولاده ما تناسلوا وآخره للفقراء وله أولاد أولاد قسم بينهم على  
التسوية لا يفضل الذكور على الإناث وكذلك لم يوقف على شرط الواقف على البنين والبنات يقسم بينهم على التسوية ولو قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسلهم بعد وفاتي فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز (٢٧٥) لأنه وصية للوارث وعلى ولده لا يجوز  
لكن لا يكون الكل لهم

مادام الصبي حيا فيقسم  
الغلة على عدد رؤسهم كل  
عام فأصاب ولدا ولدا فلم  
وقف وما أصاب الولد الصلي  
فهو لهم ميراث بين جميع  
الورثة حتى يشاركهم الزوج  
والزوجة وغيرهما فلهما  
الابن عن ولد ولدا الصاب  
فالغلة تقسم على عدد رؤس  
ولدا ولدا وعلى الباقي من ولد  
الصلب فأصاب الباقي من  
ولد الصلب يكون بين جميع  
الورثة الأحياء والأموات  
كل من كان حيا عند موت  
الواقف وفي وقف هلال  
وقف على بعض أولاده  
وذكر فيه وقف في حياته  
وبعد وفاته فقول بعد وفاته  
لا يوجب الفساد في الأصح  
ولا يجعله وصية للوارث وإنما  
يحمل ذلك على التابيد ولهذا  
جرت العادة بذكره في خطوط  
الوقف وفي مجموع النوازل  
أنها إنما يوجب الفساد إذا  
كان له وارث فأما إذا كان  
له وارث وأجاز أو لم يكن له  
وارث أخر جازت مريض  
قال وقفته على ولدي وولد  
ولدي أبدا ما تناسلوا ومات  
فما كان من حصّة الوارث  
لا يجوز زوما كان من حصّة

المبعة والحد لا يدخل في المحدث فيكتب ينتهي إلى الفرجة الفاصلة بينهما وبين دار فلان حتى ينتهي هذا  
الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدها الأول ينتهي إلى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي أن  
يكتب ينتهي إلى الدار المعروفة لفلان أو إلى الدار المنسوبة إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان  
هذا إقرارا من البائع والمشتري أن تلك الدار تلك فلان فلا تشتري واحد منهما تلك الدار من فلان يوم ما من  
الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالثمن على فلان عند زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رجعهم الله تعالى  
فيكتب على نحو ما بينا احترازا عن هذا وإنما اخترنا أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم  
يكتب أحد حدودها دار فلان لأن على أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل الحد  
في المحدث في البيع فيؤدي إلى فساد البيع إذا جعل المسجد أو طريق العامة حدا لأنه يصير جامع بينهما  
يجوز بيعه وبيننا لا يجوز مع أجل الثمن ويثبت الخيار للمشتري إذا جعل الحد دار فلان إذا لم يسم فلان  
داره إليه بهذا البيع وينقص الثمن للبائع لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلهذا اخترنا ينتهي يلازق  
بلى يلاصق وإنما أعدنا اللفظ اشتري بعد ذلك حدود الدار خلا فالبعض أهل الشروط فانهم لا يعيدون  
ذلك لأن (١) من عادة أهل اللسان أنه إذا تخال بين الخبر والخبر عنه كلمات فانهم يعيدون الخبر للثبات كيدول زيادة  
الافهام (ثم ان محمد رحمه الله تعالى) ذكر في الكتاب اشتري منه الدار التي في موضع كذا وأهل الشروط  
يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها البعض فاطلاق اسم الكل على البعض جائز فيكتبوا  
جميع الدار إزالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب اشتري الدار المحدودة في كتابنا هذا  
وكان السمي وهلال رجعهم الله تعالى يكتبان في هذا الكتاب قال لأن قوله كتابنا إضافة الكتاب إلى البائع  
والمشتري فيكون إقرارا منهما أن الكتاب ملكهما فربما يازعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه  
وبين الكتاب فلا إزالة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر أيضا أنه يكتب اشتري الدار المحدودة بمحدودها  
كلها ~~وهو~~ كذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أنه  
لا يكتب بمحدودها لأنه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على ما مر وأبو حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى قال القياس ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى أكثر كالقياس بالعرف لأن في العرف لا يراى بقولهم  
بمحدودها إدخال الحد تحت البيع وإنما يراى به إدخال ما وراء الحد وذكر أبو يوسف الشروط رجعهم الله  
تعالى في شروطه أن في دخول الحد تحت البيع بقوله بمحدودها قياسا واستحسانا القياس أن يدخل الحد  
تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل وإذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بمحدودها أولى أن لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله  
بمحدودها فمصر ما ذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحد لا يدخل تحت  
البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط إذا كتب أحد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث والرابع

(١) قوله لأن من عادة أهل اللسان الخ شاهدته قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا  
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ألا ترى كيف أعاد ان ربك وهذا كثير النظر في كتاب الله تعالى  
كذا في المحيط اهـ

غير الوارث يجوز في قول الامام والثاني رجعهم الله تعالى من الثلث لأن وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز لغيره من الثلث وقف  
على فقراء ولده وادعى أحدهما الفقراء لا يعطى لشيء ما لم يظهر عند الحاكم فقره أرضى هذه صدقة بعد موتي على المساكين وهو يخرج من  
الثلث ثم مات واحتاج ولده لا يعطى منه شيء الا اذا كان في صحته ولم يضاف إلى ما بعد الموت فحينئذ يدفع المتولي إلى كل واحد من أولاد  
الواقف اذا كانوا فقراء أقل من ما تني درهم وهم أحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يدفع اليهم المتولي شيئا لا يضمن أرضى هذه صدقة موقوفة

الى فقرا مولدى وليس فيهم الاحتياج واحد نصف الغلة ينصرف اليه ونصفها الى الفقراء فان أعطى نصفها الى فقير واحد يجوز عند الثاني لان الفقراء لا يحصون فيكون الجنس ولو جعله صدقة موقوفة الى العوراء والعميان من أولاده الوقف لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العميان والعور من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا أرضى صدقة موقوفة على صغار ولدى كان وقفا على الصغار خاصة ويعتبر من كان صغيرا عند الوقف لا عند الغلة \* أرضى موقوفة (٣٧٦) على ولدى الذى يسكنون خوارزم فالغلة لساكني خوارزم لا لغيرهم ويعتبر الساكني

يوم خروج الغلة لا يوم الوقف كما اذا وقف على فقراء ولده ويعتبر الفقراء يوم خروج الغلة لان الفقراء يزولون لكن يعود فكان بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وساكني خوارزم لانه يحفل العود بعد الزوال الموقوف عليه أراد أن يسكن الدار التي وقف عليه لا يجوز له ذلك \* وقف منزلا على ولده وعلى أولادهما أبدا متناهيا ثم ان أحدهما طلب المهايأة وأبى الآخر ان لم يرض الواقف بالسكني له ما لم يكن لهما حق السكني وان كان أوصى لهما بالسكني كان لكل واحد منهما أن يسكن نصف المنزل بلامهايأة \* جعل أرضه وقفا على قوم متعين فأرادوا المهايأة فأخذ كل منهم بعضهم ارضها لنفسه فان دفع المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية لغيرهم وأخذ واحد منهم بعضها ليزرع بلا دفع المتولى لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بمارة الوقف ومؤنته من غلته فلا يجوز الا أن يدفعوها الى غيرهم مزارعة والتولية لهم \* وقف على

كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا كتب أحد حدودها ينتهي الى دار فلان أو يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد حدودها يلازق دار فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى واحد من الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الحرف الملازق دار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا يجنى وكذلك يوجب ائتماع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حدها لا يبق دار فلان يكون كذا فكان فيه ترك الاحتياط أمالو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي سفيان رحمه الله تعالى على إحدى الرايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار فلا ينسند عليهم ما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما ابو ما من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى الا أن ذلك أمر موهوم وذكر أيضا أنه يكتب أرضهم أو بناءها ففسد ذكر الأرض وان كان اسم الدار ينطلق على الأرض لا بحالة وانما ذكرها للتأكيد وذكر البناء لادب من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا بحالة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى سفلهما وعلاهما واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه متى لم يذكر العلوا لا ينتفى وهم كون العلومك غير البائع ومتى لم يذكر السففل لا ينتفى وهم أن يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان السمي وهما لرحمهم الله تعالى يكتبان سفله وعلاه ولا يكتبان سفلهما وعلاهما قال لان قوله سفله وعلاه ينصرف الى سفل البناء وعلاه وهما معلومان معلومان للبائع فيصير بائعا ملك نفسه وقوله سفلهما وعلاه ينصرف الى سفل العرصة وعلاه فربما يتوهم متوهم أنه أراد به العلوا الى عنان السماء فيكون بائعا للهواء يبيع الهواء لا يجوز فلماذا اختار سفله وعلاه وغيرهما من العلماء اختاروا سفلهما وعلاه وهكذا كان يكتب أبو زيد الشروط على رحمه الله تعالى قالوا لأنه ربما يكون تحت الأرض سرداب وقوله وسفله وأنه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم أن السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع وقوله سفلهما وأنه ينصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له وأنه دخل تحت البيع وانما تنبوا وعلاه حتى ينتفى وهم أن يكون العلوا على البناء لا آخر ولا آخر عليه حق التعلو وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلوا الى عنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف أنه لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله تعالى طرقها ولم يلحق بآخره من حقوقها وأهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها كذا في الذخيرة \* وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق والختار عندنا تركه وكذلك المسيل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من طريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع وان قال وطريقها ومسيل ما منها التي من حقوقها فربما لا يكون للدائر طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً للعديدين المعدوم والموجود وذلك ينسب

ابنه وابنته فأراد أحدهما قسمة الوقف ليدفع حصته مزارعة لا يجوز والقيم يدفعها مزارعة ولو أراد الواقف أن يقسمها بين أرباب الوقف بلا رضا الموقوف عليهم ليس له ذلك فلو فعل ذلك كان لاهل الوقف ابطالها لو كانوا أحدهم ولم ولو فعل ذلك أهل الوقف فيما بينهم جاز ولمن أبى بعد ذلك ابطاله ولا يسكن الوقف أحد بلا أجر \* أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان ضخم في حصه فلان وبطل في حصه نفسه \* ولو على نفسه ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسه لا يصح شيء منه ولو قال على عبدي وعلى فلان



فهو بمنزلة قوله على فـلان وعلى نفسه والمدير كالعبد ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله باطل لجهالة التسليم فلا يدرى حصته ووقف المجهول باطل \* وقف على نسله دخل فيه ولدا لابن وهل يدخل ولدا لبنت فيه ورايتان عن أصحابنا \* وقف على ولده ونسله وله أولاد الصلب وأولاد الاوادم وأولاد الصلب وأولاد الاوادم بعدت وأولاد الصلب يدخلون تحت اسم الولد واسم النسل وأولاد الاوادم يدخلون تحت اسم النسل \* عقار موقوف على أولاد رجل وأولاد أولاده (٣٧٧) أيدامتنا سوا بشرائط الصحة فإدعى

رجل أنه من أربابه وأنكر ذواليد كونه من أربابه وأن يكون له حق في هذه الغلة وطلب منه البرهان لا يصح الدعوى ولا البرهان لان الموقوف عليهم لا يمكن ان يكون الوقف وانما هو مصرف لغلاتها ولا بد الدعوى للتولي لان التصرف له فيدعى أنه من أربابه على وجهه ويبرهن على ذلك ثم يصرف اليه ما يصيبه على الشرط بالحصصة السادسة في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء أولاده وجيرانه قال أرضى صدقة موقوفة على أقربائي أو قرابتي يصح ولا يفضل فيه الذ كر على الاثنى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولده وعن الامام رحمه الله يدخل الجدة والجدة وولد الولد والاستحقاق عند الامام يكون لكل ذي رحم محرم من الواقف ويعتبر أيضا الاقرب فالاقرب وعندهما لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجد والجدة الى أقصى آبائهما في الاسلام \* وقف على أقرب قرابته وله أخت لابوين وبنت بنت البنت

العقد فالاحسن أن لا يذ كر الطريق والمسيل أصلا لان المقصود حاصل بذ كر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص أو مسيل مخصص دخل ذلك في العقد بذ كر المرافق وان لم يكن فانما يتصرف هذا اللفظ الى ما وراءه من المرافق كذا في المبسوط \* وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا ان لم يكن لهذه الدار طريق أصلا أو كان باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ترك ذ كر الطريق كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى حتى لا يصير بائعا لما لا يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ذ كر الطريق لان الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذ كر الطريق في ظاهر الرواية والرواية رواها الخصاص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان الاحتياط ههنا في ذ كر الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وان كان لها طريق فإذ ذ كر الطريق لا يكتب وطريقها التنازل الى طريق العامة وان ألحق به من حقوقها كان أولى وذ كر مسيل مائها أيضا ولم يلحق بأخره من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بأخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق ان لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلا أو كان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وان لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بأخره من حقوقها اذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع الى طريق العامة فيصير بائعا لطريق العامة ولانه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلو لم يلحق به من حقوقها وبهم أن الدار لا يدخل رقبته الطريق وانه لا يجوز وذ كر مرافقها أيضا لان الدار مرافق أخر سوى مسيل الماء والطريق فلو لم يذ كر المرافق لا يدخل ماسوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي الى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذ كر أيضا وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هو فيها ومنها قالوا لان كلمة أولئك شيك فيتناول أحدهما غير عين وانه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة فيوجب خلافا في البيع الا أن محمد رحمه الله تعالى اختار وأتباعه أمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل مديقه غير مقول ولان كلمة أو قد تكون بمعنى الواو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وأرسلنا الى مائة ألف أو يزيدون معنى الآية يزيدون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بقوله وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية لان اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند ذ كر وجهه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والحرف كان الاحتياط في أن يلحق به من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانهم ليسا من حقوق الارض وذ كر أيضا وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وبعدهم يوسف بن خالد وهلال كما يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمهم الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه يتناول تمام موصوفاته

فبنت بنت البنت أولى لانهم من صلبه وقد ذكرناه اذ اوقف على فقراء قرابته يستحق الغلة من كان فقيرا يوم خروج الغلة عند هلال وعليه الفتوى أما اذا قال من افتقر من قرابتي أو ولدي قال محمد رحمه الله الغلة لمن افتقر منهم بعد الغنى وقال غيره يصرف الى كل فقير منهم سبق له الغنى أولا وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف أو وارثه لا يعطى من الوقف شيئا عند الكل أما على قول محمد رحمه الله فلا إشكال لانه لو شرط الواقف الاكل منه مادام حيا لا يصح وأما على قول الثاني رحمه الله وان صح فذلك الشرط لكن لا يعطى بدون الشرط وان احتاج

ولده قال الخصاص رحمه الله يعطى ولده منه اذا لم يكن الوقت في المرض وكان في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت ثم الى موالي الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره اجمعهم اقرب الى الواقف مصرا ومنزلا غير انه يعطى ولده منه اقل من مائتي درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف اليه الكل لا يصرف في كل الزمان اما اذا وقف على فقرا فقرأته له صرف كل الغلة اليهم وان كان حصه احدثهم أكثر من مائتي درهم وقف بشرط أن يقسم المتولى من فقراء (٣٧٨) قرابته وقال في آخره يعمل المتولى في ذلك براه فلهما متولى أن يفضل بعضهم على بعض

داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخل خارجا فينبغي أن يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لمذكر محمد رحمه الله تعالى أن العطف يقتضي إعادة المذكور أو لا تقديره واعتبارا كما يقال هذا حر وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال وكل حق هو لها خارج منها كذا في الذخيرة \* وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كذا في المبسوط \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وفنائها وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى لأن بذكر القضاء يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة في نوادر ابن سماعة فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال القضاء مملوك للبائع ألا يرى أن له أن يحضر فيه وأن يربط فيه بدينه واجمع بين شيئين هما مملوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان القضاء ليس بمملوك له بدليل أنه يمنع من الحفر اذا كان يضر بالعامة وان اعتبر مملوكه من الوجه الذي قالوه مملوك للعامة فيصير كالشريك منه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بأن الثمن لا يخفى لو ما أن يكون موزونا ومكيلا أو معدودا ومذروعا أو عروضا أو حووانا وعقارافان كان موزونا فلا يخفى لو ما أن يكون من النقود فهو الدراهم والدنانير والفلوس أو من غير النقود فهو الزعفران والحمر والقطن وسائر الزينات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهم مولي يكتب نوعها ثم افضة أو مغشوشة شايها النحاس أو الرصاص دراهم غلة أو نقديت المال ويكتب صفاتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط أو يذكر قدرها أنها كذا كذا درهم ما وزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان أراد كتابة بعض ماذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع ينصرف اليه وبصير ذلك كالمفوط فلا حاجة الى ذكر الصفة وان كان فيها نقد مختلف فان كان الكل في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لابد للكاتب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وان كان الكل في الرواج على السواء إلا أن البعض مرفاعا على البعض كما كانت الفطرية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان أحد النقود أو روج ينصرف البيع اليه وبصير ذلك كالمفوط ولا يحتاج الى بيان صفته ولكن يحتاج الى بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينار او يكتب أنه بخارية أو نيسابورية أو هرورية وما أشبه ذلك ويكتب انها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فها يكتب أنها جيدة أو وسط أو ريف ويكتب قدرها كذا دينار ويكتب كيفية وزنها أنها موزونة بوزن مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو بمرقند أو ما أشبه ذلك لان المثاقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهبا خالصا أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا ولكن لا يذكر فيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا يطلق على غير الضرر ويكتب في الذهب كذا مثقالا من الذهب الخالص الاجر الجيد الخالي عن الغش وان كان في الذهب غش بين ذلك فيقال (دهني) أو (دمنسي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي أو نقرة كليمية لانها متفرقة بهذين النوعين

\* وقف على فقراء أقر بائهم المقيمين في خوارزم فانتقلوا الى بلد آخر ان كان مما يحسون لا تنقطع وظيفتهم وان لا يحسون تنقطع ثم ان بقي هناك منهم أحد يصرف الكل اليه وان لم يكن صرف الكل الى الفقراء فليجمعوا الى خوارزم فأيا يعود حقهم وقال في الفتاوى لا ينقطع حقهم مطلقا \* وقف على جيرانه في القياس يصرف الى الملاصق وفي الاحتسان يصرف الى من يجمعه وياهم مسجد المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك وان المالك غير الساكن يصرف الى الساكن ويعتبر الساكن وقت ادراك الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء لا المدير وأمهات الاولاد والعبيد والمديون الذي حبس في محلته بدين \* وقف على فقراء قرأته بفارجل فادعى أنه من أقر بالواقف وهو فقير كاف أن يبرهن على الفقر وأنه من أقارب الواقف وأنه لا أحبيب عليه فتمت ويتفق عليه والفقير وان كان أمرا أصليا ولا حاجة في مثله الى إثباته

لشبهه بظواهر الحال لكنه ظاهر والظاهر يكفي الدفع لالاستحقاق والمقام مقام الاستحقاق وانما شرط عدم من يتفق عليه لانه بالاتفاق عليه بعد غشيا في باب الوقف وانما شرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الادراك عليه فيكون فقرا فانما يبرهن على كل ما ذكرنا أدخله الحما في المصروف قال هلال ولا يدخله أيضا بعد هذا حتى يسأل عنه في السروان سأل في السر فلا يفضل أيضا حتى يستغفبه ما لم يمال مالك أحبيب نفقتك عليه لان الوقوف على هذين العدمين لغيره بطريق الحقيقة غير ممكن فان

وكذلك

برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصره لان الخبير عن الغنى يعلم ما لا يعلم الاخر وانعميت قال هلال وانظر  
في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قالانا لانعلم أحد يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج أن يقول بالقطع  
ليس له أحد يتفق عليه كافي الميراث واذا أراد الراجح اثبات قرابة وله أو فتره له ذلك ان كان صغيرا لان له عليه ولاية بخلاف الكبار فانهم  
يقبضون فقرهم بانفسهم ووصى الاب في هذا كالأبوان لم يكونوا لهم أم وأعم فلهما اثبات (٢٧٩) قرابة الصغير وفقره اذا كان

في حجره ما استحسانا لانه  
تخص نفعاهم فاشبه  
قبول الهبة لهم لكن بينهما  
فرق فان الام تقبل هبة  
الصغير وان كان الاب حيا  
ولا ثبت قرابته وفقره ولو  
الاب حيا لانه لو انتظر في  
الهبة الاب لغات الهبة  
ولا تقوت القرابة بالانتظار  
فاذا برهن على القرابة أو  
الفقر استحق الفسقات  
الماضية ثم ان كان الام  
والعم بمن يوضع الغلة عندهم  
يوضع ويتفقان عليه والا  
يوضع في يد عدل يتفق عليه  
وفي الوفق على فقر القرابة  
زعم البعض أن لا أخذ  
غنى وأراد أن يحلفه على  
أنه ليس بغنى ان ادعى أنه  
مالا يصبر به غنيا له أن  
يحلفه لانه ادعى أمر الوافر  
به يلزم فأنكر يحلف ولو  
زعم أن المتولي يعلم غناه  
ومع ذلك يميل اليه ليس له  
أن يحلف المتولي لانه لو أقر  
لا يلزمه نفي فاذا أنكر  
لا يحلف لاعلى العلم ولا على  
البنات واذا برهن عند  
حكم على قرابته وفقره  
ثم جاء بهد الحكم بالقرابة  
والفقر يطلب من وقف  
آخر على القريب الفقير  
لا يحتاج الى اعادة البينة لان

وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه ومذته وقدره وان كان الثمن مكيلا يكتب ما وقع  
عليه العقد فيكتب الخطئة ان وقع العقد على الخطئة ويكتب نوعها سقية أو برية تسقية أو بخارية ويكتب  
صفته اجراء أو يضا مجيدة أو وسطا أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كذا بقفيز كذا وفي الشعر كذا  
يكتب نوعه وصفته وقدره بقفيز كذا ولا يكتب الوزن في الخطئة والشعر لانهما كيليان بالنص ولا يجوز  
تفسير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا  
والوزنيات كذا وروايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز وروى  
الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا اذا  
كانت الخطئة أو الشبه حلالا فان كان مؤجلا يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايفاء  
تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمن كالغطارف  
والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهم غطاريفية بخارية معدودة وتسودا حيدة ويكتب في العدليات  
كذا عدلية رسمية راجحة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت أنواعا مختلفة ويكتب نقد بدلا كذا  
اذا كان يختلف هذا النوع من التقدي باختلاف البلدان وان كان الثمن من الذرعيات نحو الكرباس  
والبكتان وأشباه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الاشارة اليه فيذكر في الكتاب ويذكر  
صفته ويذكر عينه ما اشار اليه محضر المجلس هذا العقد وان كان بغير عينه فان كان حالا لا يجوز وان كان  
مؤجلا يجوز كافي السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرباس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ومورقه  
وسداه (١ بالنص) أو (شندى) أو ما أشبهه وقدره موبان قدره بيان ذرعانه وبين ذراع كذا  
كذراع الملك أو ذراع الكرايس أو ذراع المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان الايفاء أيضا اذا  
كان له محل وموثة تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن حيوانا أو عرضا من العروض  
لا يصح تأجيلها أصلا ولا يثبت دينافي الذمة أصلا فانما يصح تأجيلها اذا عينها وفي كل موضع كان الثمن عينيا لا بد  
من الاشارة لان اعلام الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عينه ما اشار اليه محضر  
المجلس هذا العقد وان كان الثمن من الحدودات كالدار والارض فاعلامها بذكر حدودها فيكتب اشترى  
الدار التي في موضع كذا ويحد بها بالدار التي في موضع كذا ويحد بها أيضا واذا وصل الى موضع القبض  
يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبها وهو جميع ما ذكر شرأه اياه منه  
بتسليمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك فما أدرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما تنازع من صاحبه  
فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان أباحنيمة وأباؤهم ومحمد ارحمهم الله تعالى وكذلك هلال بهدكم كانوا  
لا يكتبون بعد هذا اشراهم حيوانا أباز يد الشروطى وجهه الله تعالى وبعض من بعدهم من أهل الشروط  
كانوا يكتبون شراءهم حيوانا بآلاتا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عتة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل  
بيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراءهم حيوانا لان غرضهما الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيد المقصود  
ويكتبون صفة البتات ليعلم أنه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعى أحدهما أن

(١) خسمائين أو سمائين

من كان فقرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا الورهن على قرابته من الواقف وحكمه به ثم جاء بطلب وقف أخى الواقف لابوين على أقربائه  
لا يحتاج الى اعادة البينة لانه اذا كان قريب أحد الاخوين كان قريب الآخر ووقفه كذا الوفاء أخو المقتضى له لا يوجب له ثبوت ضرورة لما  
قلنا وكذا الورهن على القرابة عندما كم ثم جاءكم آخر لا يحتاج الى الاعادة بخلاف ما اذا برهن على فقره عندما كم ثم جاءكم آخر ان طالت  
المدة ليعين اعادة البينة على الفقر لان الانسان لا يتيقن على حالة واحدة لما طويلا في الظاهر وانما يعتبر الفقر في كل عام عند حدوث الغلة

فلوحكم بفقره ثم جاء بطلب الغلة وهو غنى وزعم أن غناه حدث بعد خروج الغلة والشر كما قبل حدوثها في القياس القول له لانه حدث فحصل الى الاقرب وفي الاستحسان القول للشر كما ويجعل الحال حكما على الماضي كما في بيان ماء الطاحونة وانقطاعه في الاجارة وان لم يكن حكم بفقره فجاء بطلبها وهو غنى وزعم الغنى بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا فان جاء طالبا للغلة وهو فقير وقال الشر كما انه غنى لهم أن يحلفوا بالله ما هو غنى عن الدخول في (٣٨٠) هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذشي من غلته واذا برهن على فقره بعد حدوث الغلة لم

يدخل في تلك الغلة ودخل في الغلة الثانية لأن الوقف فقره وكان الوقت قبل حدوث الغلة فيستحق من الغلة أيضا وفي الوقف على القريب يقسم الغلة على رؤس الصغار والكبير والذكر والانثى والغنى والفقير وامساواة الكل في الاسم فان ادعى أحدهما من القرابة إن الواقع حيا فهو الخضم لان الوقف والغلة في يده والمدعى يدعى عليه حقا وان مات فخصمه الوصي الذي الوقف في يده وان له وصيانا فدعى على أحدهما جاز ولا يكون الوارث ولا أرباب الوقف خصما كالأثرين لانه لا ملك لهم غير الانتفاع فان برهن على التولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لابوين أو لأب أو لام ولا يقبل على الأخوة المطابقة وكذا العمومة بان قالوا لا يعمل له وارث آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك تأني زمانا ثم يدفع اليه بأخذ كفيلا عندهما كافي الميراث فان برهن على أن حاكم بناء كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال يستل من الحاكم عن القرابة التي

البيع كان بشرط فاسد وهذا لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المسكر للشرط الآن على رواية النوادر القول قول مدعى الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه لفساد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك لان على رواية النوادر القول قول من يدعى الفساد لانه يترك زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطا وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبايعان بالخيار مادام في مجلس العقد فعلى قول من يقول هذا اذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطا مغيرا مقتضى العقد فلو كتب ذلك ربما رفع الى من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركا بالسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عدا من خالد بن هودة أمر بكتابه ذلك كذا في الذخيرة وأصحابنا انما لم يكتبوا شراء محصيا ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا الفساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقرارا من المشتري بصحة البيع ويكون المشتري ملكا للبائع فلو اخصى المشتري من يد المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ البيع بينهما ثم عاد الى يد المشتري بؤمر بالتسليم الى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله تعالى ونقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهما وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله ونقد فلان الثمن لانه اذا لم يذ كر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك نقدني ولكن لم أقبض فانه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع محذرا عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في بيع ذلك اختار محمد رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ اليه منه لانه أجمع وأوجز فانه في عن براءة ابتدأ وهما من المشتري وانتهأ وهما الى البائع وذلك بالدفع والقبض فانه في عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكذا فان على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن اليه ما لم يكن مأذونا بالقبض من الموكل فاذا كتب برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وبصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري الى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاما وافيأ وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه ثبت من حيث المعنى لامن حيث النص ولا يقف على المعنى كل أحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى ثبت قبضه فاصوابه فيكون أبين وأقطع للشغب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاما وافيأ بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهما وزن سبعة كذا في المحيط لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضا حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول ابن أبي ليلى من ظفر بخمس حقه من مال غيره لا يكون له أن يأخذه واذا أخذ لا يملكه بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري محذرا عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان الثمن كله تاما وافيأ قبضه منه فلان وأبرأ من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعا وجب تقديم الدفع على القبض لان للقبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقا على القبض الآن فمأذ كره الطحاوي نوع غلط لان قوله وأبرأ من جميعه يقتضي رافقه مبتدأ لا بسبب القبض والبائع اذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح أبرأؤه ويلزم البائع ردهما قبض من الثمن

حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فلا فان غاب أو مات الشهود قبل التفسير مثل المدعى فان ذكر فلا صوب قرابة يستحق بها أعطاه والا فلا لا يكون نقضا للقضاء الحاكم الاول لان حكمهم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم به طحاوي من الغلة أو بأنه من الموقف عليه بعبه ويعطيه أيضا يحمل حكم الاول على الصحة كافي الارث وذ كر الخصاص هذه المسئلة الى آخره ويحمل على الصحة مطلقا ولم يذكر سؤال الشهود والمدعى وقال الله فيه أبو جعفر رحمه الله عندي لا يحكم به بالغلة ولا يس كالأثر

لان الواضع قد ثبت يستحق بها الاثر على كل حال والقرابة قد يستحق بها او قد لا يستحق بها برهن على أنه قريب الوافق وحكم له به ثم جاء آخر ولم يجز للمتولي برهن على المقضى له الاول انه قريب الوافق ايضا ان كان في يد الاول شيء من الغلة فهو خصم الثاني قدمه الى الحاكم الاول والى غيره وبه أخذ هلال والقياس أنه اذا قدمه الى الحاكم الاول يكون خصما وان قدمه الى حاكم آخر كما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة وكما في الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو خصم قدمه الى آخر أو الى الاول لانه يدعى عليه (٣٨١) شيئا مما في يده وان لم يكن في يده شيء وقدمه الى آخر لا يجعله خصما وفرق هلال بين مسئلة الوصية والوقف وقال الموصي له شريك الورثة فاذا قدمه الى حاكم علم بكونه شريكا للوارث صار كتنديم الوارث والموقوف عليهم ليسوا بشركاء والثاني لا يدعى على الاول شيئا وانما يدعى على الوافق أنه قريبه والموقوف عليه ليس شائب عن الوافق فلهذا لا يكون خصما

فالا صواب أن يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافيما وقبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهم احتى يكون الدفع مة متما على القبض ويثبت صحة القبض بذكر البراءة اليه وينتفى وهم البراءة المبتدأة وانما يكتب تاما وافيلا للتأكد ويكتب في الصدك زوائد للتأكد ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد اختلف أهل الشروط فيه فكان السمتي وهلال وأبو زيد والشروطي يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطعاوى رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع ما وقع عليه المسني في هذا الكتاب وأنه أحسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لانه لا يفهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري قبض الدار في مذهب بعض الناس أن المشتري بعد ما نقد الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بغير اذنه كان كالغاصب وكان البائع اخر اجه من يده فاخترنا والفظ التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض فخرنا عن قول هذا القائل فكنتنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لان من أهل العلم من لم يجوز بيع مال يره وشرا مال يره ومنهم من جوز بيع مال يره ولم يجوز شرا مال يره ومنهم من يقول يجوزهما الا أنه يقول يثبت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول يثبت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك ليجوز البيع وينتفى الخيار بالاتفاق ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنه ما قدر أبا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بمحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبينهما جميعا ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفا موراياه عند عقدة البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتابعا على ذلك وأبو زيد يكتب وقد نظر فلان يعني المشتري الى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضي بها وما قاله السمتي أحسن وأصح وما قاله السمتي من رؤيتهما المبيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشتري ما رأى ولم يكن معايناه عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فخرنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقدة البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك ففيه يحتاج اليها لكن ذلك لا يكتب وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بمحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فان من مذهب علماء أن المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم ير ما سوى ذلك سئل خيار رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى هو على خياره معنى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض أرضها وعند الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر أرضها والى سائر بناها وغير ذلك منها فخرنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفرقا للمعاقدين بأبدا نهما وكان الخصاص رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رحمه الله تعالى للتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهما خيار المجلس فربما يقع بينهما منازعة بأن يعقد ما مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما فسخت العقد قبل التفرق وأدعى الآخر الاجازة فكنتنا تفرقه ما يابدا نهما بعد اتفاقهما هذا البيع قطعا لهذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فأبو زيد كان يكتب وتفرقا جميعا

السابع في الدعوى والشهادة

لصاحب الاوقاف اذا ولاء السلطان أن ينظر في أمور الوقف ويحكم بالبينسة والتكول ان عرف نصابا دلالة وتولية ما به لانه كالقاضي المولى والا فلا \* ادعى أن هذه الارض وقف عليه لاسمع وانما يسمع من المتولي وقيل يصح والقنوي على الاول وأشار الخصاص في مسائل الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة \* منها أرض في يد غاصب ادعى بعض المصارف أن فلانا وقفها علينا ومات وهو عليها يقضى بالملك لا بالوقف علل وقال لانه

(٣٨٣ - فتاوى سادس) يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعمل بان الدعوى لم تصح \* ومنها قوم ادعوا أرضا بانها وقف فلان علينا لاسمع لان الانسان يقف ما لا يملك ولم يعمل بعدم صحة الدعوى وكذا لو شهدوا أنه أقر وأشهدنا أنه وقف هذه الارض وقفنا جميعا وكانت في يده حتى مات لا يقبل ولو قال ابيع ما ذكرنا وكان مالكها يقبل ويقضى لهم بكونه وقفنا ونزع من يد الغاصب وهذا صريح في صحة دعوى المصروف ولو لذلك كانت الشهادة ملا دعوى وانها لا تقبل في حقوق العباد \* ادعى أرضا بعد بيعها لنا وقفنا ووقف عليه

لا يقبل ولا يحلف المتناقص ولو برهن على أنها وقف يقبل لاصحة الدعوى بل لان البرهان يقبل عليه بلا دعوى كشهادة على عتق الامعة المختار وكذا لو ادعى البائع انها وقف على مسجد كذا وبرهن يقبل ويتقض البيع وبه نأخذ وقيل لا يكون البائع متناقضا والاول اصح ولولم يقبل وقف على كذا لا يقبل اختاره النسفي رحمه الله ودعوى المتولى أيضا يسمع وان لم يكن له متولى نصب السلطان متوليا يدعيه فيخاصم ويثبت الوقفية ويسترد مشتريه عنه (٣٨٢) \* في يده أرض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الوافق اما لعدم صحة الوقف على

قول أول عدم التسليم على قول محمد رحمه الله أولان الوافق أحق بالتصرف والولاية من غيره عند الثاني رحمه الله \* ادعى عليه كرم في يده فزعم ذوالبيد أنه وقف على كذا وليس للدي بينة على مدعاه وأراد تحليفه ان أراد أن يأخذ الكرم عند النكول ليس له ذلك وان أراد أخذ قيمته أو نكل له ذلك \* في يد الحاضر ضيقة وفي يد الغائب أخرى ادعى على الحاضر متول انهما وقف رجل واحد على كذا وبرهن ان قال انهما ما وقف رجل واحد على كذا وقفوا احدا وكاتسامله يقضى على الحاضر والغائب بوقفيتهما وان قالوا وقفها وقفهما متفرقا يقضى على الحاضر فقط قيل وفي المسئلة نوع اشكال لان هذه المسئلة ألحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقضى اذا كان العين في يد الوارث الذي أحضر فانه نص أبو الليث ان أحد الورثة انما يجعل خصما عن الكل لو التركة في يده فان أحضر وارثا ليس العين في يده لا يصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا انما يلزم أن يقضى

بإدائهم ما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما والطحاوي رحمه الله تعالى كان يكتب وتفرق فاجبوا بإدائهم ما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهم ما جعيا بجمعيه وانفاذ منهم ماله وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بصحة الشراء فلا ينسذ عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى فإدرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله فإدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه فالحق من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له تخليص المبيع له لا محالة لانه شرط ما لا يمكنه الوفا به (١) عسى ولكن أراد به تخليص المبيع ان أجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفا به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صرحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه انبه أو يرد الثمن عليه قال غة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وكان يوسف بن خالد السمي وهلال يكتبان فإدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقهما من درك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه له من كل درك وبنعة وكان أبو زيد الشرطي يكتب فإدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي وما كتبه أبو زيد أحب الينا مما كتبه يوسف وهلال لان يوسف وهلالا رحمه الله تعالى لم يكتبوا الدرك مضافا الى المشتري بل أطلقا في تناول هذا المشتري وكل من يتكلم هذه الدار من المشتري بسبب من الاسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصدة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم اجازة المستحق وانما يثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميت لا للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال ربما يتوهم متوهم أنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفضي لغضاد البيع فيحترز عن ذلك بإضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فإدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان أسباب ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع عهدته ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان عند أبي حنيفة رحمه الله

(١) قوله عسى كذا في جميع النسخ تبعا لعبارة المحيط اه

على الحاضر لا غير الوجهين جميعا \* ادعى دارا على ذى اليد انهما ملكه باصلها وبنائها فزعم المدعى أنها وقف تعالى على كذا وبرهن عليه فحكم له بما فزعم المدعى أن أصلها وقف على كذا وبنائها له بطل الدعوى والحكم قال صاحب المحيط ينبغي أن يستل المدعى ان هذا الوقف منك أم من غيرك ان قال من جهتي بطل القضاء وان قال من جهة غيري لا يطل القضاء \* وقف في صحته ضيقة ومات بغير رجل وادعى أنها له فأقر به بعض الورثة أو استعطف فشكل لا يصدق الوارث على ابطال هذا الوقف ويضمن هذا الوارث المقر للقر له بصحته



من الضيق فمن تركه المبت في قول من يرى العقار مضروبا بالقصبة \* دارموقوفة عليهم ما تاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما مع شين ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصته من الغلة أن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم كان للغائب الرجوع في تركه المبت بحصته من الغلة وان لم يكن القاض قبلا لأنهم ما كانوا أجراه معافا كذلك وان أجراه الحاضر كانت الغلة كلها له ولا يطيب له بل يتصدق بحصة الغائب \* أرض في يد ورثة أقرروا أن أباهم وقفها وذ كر كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم (٢٨٣) ويصرف حصته كل إلى الوجه الذي أقر وولاية هذا الوقف

الحاكم يولييه من شاء ولو في الورثة صغار وغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب

نوع في الشهادة  
شهدوا بانه وقف ولم يذكروا الواقف والوقف قديم أو المصروف يقبل ويصرف إلى الفقراء \* شهدوا بانه وقفه على نفسه وعلى أجنبي لا يقبل لاني حقه ولا في حق أجنبي فلو قال أحدهما انه وقف على زيد والاخر على عمرو يقبل ويصرف إلى الفقراء \* شهدوا بانه وقف أرضه ولم يحدوها لولا كما نعرف أرضه لا تقبل شهادتهم ما لجواز أن يكون له أرض أخرى وان ينشأ وعزاه يقبل وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لجواز أن يكون ولا يعرفانه ولو قالوا شهدنا أنه وقف أرضه الذي هو فيها ولم يذكروا حدودها جازت شهادتهم ما لانها شهدا على وقف أرض بعينها لكن لا يعرفان أسماء مبررات الحدود \* شهدا أحدهما أنه وقف بعد حياته والاخر أنه وقف وقفا بالنا لا يقبل لان أحدهما شهد بالتعلق

تعالى العهد الصلح القديم وانه ليس يستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فإذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب فيها أدرك فلان المشتري من درك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلم اليه أو يرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبوزيد فمأدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى البائع تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في البيع إذا استحق من يد المشتري ولم يجز المشتق البيع ماذا يجب للبائع يحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان البتي وسواد بن عبد الله العري عليه ردة مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه ردة قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يطله قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرط لا يلائم العقد وهذا كله اذا لم يجز المشتق البيع وان أجاز المشتق البيع فعلى قول بعض العلماء لا تعمل الاجازة أصلا بناء على أن عند بعض العلماء بيع القسولي لا ينعقد ولا يقف على الاجازة وعندنا ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضى للمشتق بالعين تعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين اليه الارواية رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الحصومة من المشتق وطلب الحكم من القاضى دليل النقص فينتقض به البيع كما ينتقض بصريح النقص ولا تعمل اجازة المشتق بعد ذلك وان كانت الاجازة بعد قضاء القاضى فقد ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضى بالعين للمشتق وعلى قولهم لا تعمل الاجازة لان البيع عندهما لا ينفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضى بالعين للمشتق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزيادات أن في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع وتعمل اجازة المشتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أخذ المشتق العين يحكم القاضى دليل النقص فينتقض به البيع فلا تعمل اجازة المشتق بعد ذلك فعلى قول من يقول بأن العقد ينفسخ ولا تعمل اجازة المشتق فإذا شرط تسليم الدار فاعلمنا بكمه التسليم اذا اشترى الدار من المشتق ثم يسلمها اليه والشروط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط أن يكتب فعليه تسليم الدار فوجه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب ردة كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه ردة مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والربع أو ما أشبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بين ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بين ورجع على البائع بثلث المشتق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بثلث المشتق بمنزلة ما لو اشترى شيئين واستحق أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه وقال الخصاص رحمه الله تعالى ان شاء المشتري بالخيار ان شاء أمسك الباقي ويرجع بثلث المشتق وان شاء رد البيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من

والاخر بالتخييز \* شهدا أنه وقف أرضه وذ كرا حدودها وقال لا نكنا لا نعرف أن هذه الحدود باى مكان تقبل ويؤمر المتولى بأن يبرهن أن الارض التي يدعيها هاهنا \* شهدا أحدهما أنه وقفها على الفقراء والاخر على المساكين يقبل لاتفاقهما على وقف بصرف إلى الله تعالى \* شهدا أحدهما أنه وقفه في صحته والاخر أنه وقفه في مرضه جاز لان الوقف في المرض كالوقف في الصحة حتى كان الاقرار والتسليم إلى المتولى شرطا والطحاوي جعله كالوصية ولم يشترط فيه التسليم إلى المتولى واذا علم أن الوقف في الصحة والمرض على السواء ففصل الاتفاق على أمر واحد

الان حكم الوقف في المرض أن ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبه لا بطل الشهادة كالوشهد أحدهما أنه وقف ثلث الارض وآخره وقف  
ربها يقبل على قول من يجوز وقف المشاع (الثامن في المتفرقات) \* وقف أرضا واستثنى فيها أنه ان خاصم فيها وارثها وصية  
من ثلثه وقفها عند الامام ويكون وقفا من الثلث ان خاصم وان لم يخصه من الكل وقال لا يجوز هذا الشرط ويكون من الكل لان الوقف  
صح في الحال \* ولا يملك المتولي (٢٨٤) الاستدانة على الوقف للمارة وما لا يحصون عن محمد رحمه الله أنه عشرة وعن الثاني رحمه

الله مائة وهو المأخوذ عند  
البعض وقيل أربعون  
وقيل ثمانون والفتوى على  
أنه مفوض الى رأى الحاكم  
\* بنى مسجدا ثم بدله أن  
ينقض سقفه ويجعله  
سقفًا آخر باجذاعه  
ويشترى للمسجد أجذاعا  
آخر كما هو ليس له أن يبيعها  
ويزني عنها ويشترى به  
للمسجد أجذاعا فان خرب  
هذا المسجد وترك الناس  
الصلاة فيه فللباني أن  
ينقضه وينفع به كبنواري  
المسجد خافت ولا ينفع  
فأراد المالك أن يتصدق بها  
ويشترى بغيرها أخرى له ذلك  
وان المالك غاب أو أراد أهل  
المحلة أن يتصدقوا به ليس  
لهم ذلك ان لها قيمة وان لم  
يكن لها قيمة لهم ذلك \* أراد  
أهل المحلة أن يحولوا  
المسجد الى مكان آخر ان  
تركوا بحيث لا يصل في  
لهم ذلك والا لا \* وقف  
وشرط لنفسه ما دام حيا  
على قبول يطل الوقف  
لمكان الشرط والفتوى على  
أنه يجوز الوقف \* وقف  
مقبرة وشرط أن يدفن فيها  
أو خانا بشرط أن يسكن  
فيه هو أو ينزل جاز \* اشترى

يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطا لا يلازم العقد فيفسده العقد فلا يكتب ذلك تحزرا عن  
قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاحوال فاذا اشتطنا  
عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد شرطنا عليه شرطا يخالف مقتضى العقد فيوجب فسادا له قد أما اذا  
كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على البائع اذا ورد  
الاستحقاق ولم يحز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون  
لاخذ من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا أحوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو  
يوسف رحمه الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع  
قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري أو يحدث له بأمره يعني بأمر البائع من بناء أو غرس وزرع انما كتبنا  
ضمنان قيمة هذا الاشياء لان على قول بعض العلماء ان يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد  
الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك أما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بأمر البائع لان بعض فقهاء المدينة  
يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانما يرجع المشتري عليه بذلك اذا أمر البائع بذلك فكتبنا  
ضمنان البائع وأمره بذلك تحزرا عن قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء  
وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند  
الاستحقاق فهو حفر البئر وتقبية البالوعة والمخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط  
ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا أحد العاقدين فيه منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى  
يقول الا حوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب غا أدرك فلان بن فلان بن فلان في هذه  
الدار المحدودة وفي شيء من حقوقها أو فيما يحدثه من بناء أو غرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له  
عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المبسطة اذا استحققت  
بعد ما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا يحل ان يرجعهم الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا  
البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع  
للبيع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا الخيار ان شاء أخذ البائع بقلع ذلك ورفع عن أرضه  
وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوما وان كان البائع غائبا كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع  
هذه الاشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قلعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر  
عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوما لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك  
وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوما ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر  
الرواية قالوا للمستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون  
النقص له ثم له الخيار ان شاء دفع النقص الى البائع ورجع عليه بقيمته قائما وان شاء أمسك النقص  
لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون  
البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا فقد أبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد  
ولا أحد المتعاقدين فيه، نفقة فيوجب فسادا له عندنا وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري اذا بنى ولم يعلم  
أن الدار ملك المستحق حتى كان بانيها على غرور وجهه له ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق أنت

قد بدلا أو حبشا للمسجد ثم استغنى عنه يعود الى الملك ان الملك حيا والى ورثته ان مات وعلى قول الثاني رحمه  
الله يباع ويصرف عنه الى حوائج المسجد وان استغنى هذا المسجد يصرف الى مسجد آخر \* خرب الوقف يجوز أن يحول الى موضع آخر  
وعن محمد رحمه الله اشترى بنواري للمسجد ليس له أن يأخذها وان اشترى جبابا أو قناديل للمسجد له أخذها ان استغنى عنه وعن محمد رحمه الله  
ليس له أن يأخذ القنديل أيضا خرب المسجد ولا يحتاج اليه لقيم أن يصرف أو فاقه الى مسجد آخر وان استغنى الحوض عن المارة وهما

مسجد يحتاج اليه لا يصرف على الخوض اليه وفي الظهري مسجد عشيق لا يعرف باسمه لاهل المحلة يبعه وصرف نفسه الى مسجد آخر ولا يجوز للقيم ان يجعل شأمن المسجد مسكناً أو مستغلاً ولا أن يقي في فناء المسجد حوانيت وأن ضاق المسجد عن أهله جاز للتولي أن يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو أدخله فيه بلا حاجة لا يصير مسجداً \* ادعى دعوى في المسجد والباقي غائب فالحكم على بعض أهل المسجد بحكم عليهم كاهم \* وفرش المسجد بالآجر من البناء \* وقف على ولده وشرط أنه ان عجز عن امساكه باعاه ان (٣٨٥) شرط في الوقف بطل الوقف وعند

الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل واذا اجر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجرة بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوانيت وفي الارض ان كان الواقف شرط البسادة بالخارج والعشر لم يملك الآخر أن يؤجر لانه لو جاز لكان كل الاجرة فيلزم بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له أن يؤجر ويرزعه بنفسه والموتة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهايأة ان كان الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجوز وعن الثاني رحمه الله أنها ان عشرية فلهم ذلك وان خراجية لان العادة شرط البسادة بالخارج من القلة فالهاية تستلزم ان يكون الخراج في ذمة المصروف يلزم تبديل شرط الواقف ولا يملك المصروف السكنى في دار أو حانوت ووقف عليهم بدليل ما ذكر أبو جعفر رحمه الله أن اجارته من المصروف يجوز ومعلوم أن استخراج دار له حق السكنى لا يجوز فجوازها دليل على ما ذكرنا وفي النوازل وقف

بالخيار ان شئت أعطيت المشتري قيمة بناءه مبنياً لانه بناءه على غرور وجهالة البناء \* وان شئت لم نضمن له قيمته ويكون المشتري شريك ولا يؤثر المشتري برفع البناء ولا رجوعه على البائع وان كان المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فللمستحق أن يأخذ البناء من المشتري بقيته مقابل ما لبني له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فكان هذا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قوله أيضاً فيجب التعرض عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بما وجبه البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الا أن ما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان يحصل صيانة للعقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه بأمر البائع ولا بد من ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذلك كذلك لصحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند ان أبي ليلى لان عندنا لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوماً فالخيلة في ذلك أن يكتب لهذه الاشياء كتاباً على حدة أو يكتب ضمان هذه الاشياء في صل الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطاً في هذا البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى ألف وما أشبه ذلك يذكروا مقداراً يتيقن أنه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التعرض عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة \* قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاجس من عندنا أن يذكره في آخر الكتاب لان الشهود وانما يكتبون شهداتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي ثبتت الشهود فيه أسامهم كذا في المبسوط \* واقتصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذكر شيئاً آخر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كانا يقتصران على هذا أيضاً وهو شهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وأبي زيد وواعلى هذا فيوسف بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى اقرارهما بمعرفة ما جميع ما سمى في هذا الكتاب في محضتهما وجواز أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمى ووصف في كتابنا وعلى معرفتهما جميع ما فيه بعد أن قرئ عليهما وأقرأنهم ما قد فهماهم حرفاً فواشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهم ما في محضتهما عقولهما وأبدانهم ما وجزأهم ما طاعتين غير مكرهين لا يولي عليهم ما في شيء من أموالهم ما وران على أموالهم ما غير محجور عليهم ما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا على لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا فيوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهداتهم على الاتيان بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهداتهم على اقرار المتابعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين من مشايخنا رجهم الله تعالى من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه

عليه غلة دار ليس له السكنى فان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال ولا يجوز للتولي ولا غيره من الوقف فاذا رهنه وسكنه المترحم يجب أجر المثل أعنت للاستغلال أولاً وكذا متوليه لو باعه وسكنه مشتريه ثم ان متولياً آخر استرده منه فعلى الساكن فيه أجر مثله هذا هو المختار قصر الباع الظلمة عن الوقف احتياطاً وان كان ظاهر الرواية بخلافه \* قال صدر الاسلام غصب أرض وقف وزرع عليه حصة الوقف وان لم تكن معدة ولو أجز الفاصب الوقف الاجرة وفي الملتقط جعل الحاكم لقيم المسجد أجر المثل جاز لو نادم المسجد ما شرط الواقف والائس لهما كم أن يجعل له ذلك ما حانوته في يد مقاطع لا يحتاج الى قيم ليس للتولي عشره متولى الوقف قام بعمارته وأراد أن يأخذ لكل يوم أجر أجبر

ليس له ذلك \* جعل أرضه صدقة على الفقراء ولم يقل بمقرقه يدخل البناء لا الزرع النبات والقول والرايين وهي كلها الواقف وما يقطع كالطرفاء في كل عام للواقف وما في كل ثلاث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا ما يمر في المستقبل ولوقال بمقرقوها فالمرات التي تكون على الاشجار تدخل وفي البيع لا تدخل والورد وما في معناه والارطاب كالقضاء وغيره والقطن يكون للواقف وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس للمتولي الوقف أن يقطع الاشجار (٣٨٦) المثرة ولا أن يبيعها والمأثرة له يبيعها للقطع \* أرض وقف على الفقراء استأجرها رجل

الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهم ما وضمن الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتقام معنى التبعة والسمعة في البيع وتقرير الثمن لجواز أن يتواضعا أن البيع تجتبه ويظهر أن البيع في العلانية رياء وسمعة ويتواضعا في السر أن الثمن ألف درهم ويظهر في العلانية أني درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لأن الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه يظن أنه أقبل إليه بصبره وبما يقبل الانسان يصبره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تفاهمهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذما الاشياء بقرارات المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقوفاً عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات فيه لانهم قد وقفوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود والمسموعون بجميع ما في هذا الكتاب ما عيّنهم أن يقفوا على حقيقة شهودهم وعلى اقرار المتعاقدين بما لا يقفوا على حقيقة ثم ان يوسف بن خالد وهلا لارجهما الله تعالى كتابا في صحة منهما وجواز أمرهما وأبو زيد كتب في صحة من عقلهما وجواز أمرهما والطحاوي كتب في صحة عقلهما وجواز أمرهما وما كتبه الطحاوي رحمه الله تعالى أوثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود والمتعاقدين بوجههما أو أسماءهما أو أنسابهما والسمي وهلال كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهم بما يحضرون فلا بد من معرفتهم اياهما بوجوههما ليكتبهم أداء الشهادة عليهم وعند غيبتهم ما وموتهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهم ما ونسبهما فلا بد من معرفتهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فعسى يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريد أن يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فلا اعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فانهم يسمعون لفظ البيع والشراء والافراد بالتقاضي من رجلين لا يعرفون ما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب اخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإذا أراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقه المخرج في احضار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم لحصول العلم بنفي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهم ما وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وتعرف الشهود بأنها فلا بد من اجل أداء الشهادة عليها وأما حال غيبتهم أو موتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التصل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل تمامه في كتاب الشهادات وإذا كان

من المتولي ويخرج فيها السرقين وغرس ثمرات المستأجر فالاشجار لورثته ويؤمرون بقلعها وليس لورثة الرجوع عما زاد السرقين فيها \* وقف شجرة بأصلها صح اذا سلمها الى المتولي \* شجرة وقف في دار وقف خربت الدار ليس للمتولي ان يبيع الشجرة بل يؤجر الدار لانه اذا باع الشجرة لا يبقى الوقف ولو أجز الدار يبقى الوقف في كرم الوقف شجرة يضر ظهاها بثمار الكرم أراد المتولي قطعها ان كان غيرها يزيد على ثمر الكرم أي مانقص منه ليس له القطع والاله ذلك ولو أراد قطع شجرة الوقف ان أضر بالأرض له ذلك وان كان في ابقائها نفع الوقف ليس له القطع

### كتاب الاضحية

فيه سبعة فصول

#### الاول في المقتمة

الاكل قبل صلاة عيد الاضحية في المختار لا يكره ولكن يستحب أن لا يأكل الاضحية واجبة وذكر الطحاوي أنها سنة عندهما والاضحية في أيامها أفضل من التصديق بئنها كالمواظ

في حق الغريب أفضل من الصلاة وشرطها ان يكون مقيما في مصر أو في قرية والوقت الثاني في نصابها قال الامام بالدرك رضي الله عنه من ملك مائتي درهم أو عرضا ساوياً به غير مسكنه ومياه الذي يلبسه والمتاع الذي يحتاج اليه أن يذبح الاضحية بحسب عليه والغنى والفقرو والولادة والموت انما تعتبر في آخر أيام الاضحية فلو كان نصاب في أول يوم النحر فملك أو نقص منه لا تلزم ولو كان فقيرا فملك نصابا في أيامها تلزم ولوله عقار يستغلها قال الرعقراني ان بلغت قيمتها نصابا تلزم وقال الدقاق ان حصل منها قوت سنة تلزم ولا يعتبر قيمتها وقال ان

بلغت فوت شهر لرمث وان فضل منها نصاب لرمث الاضحية والفطر وذكر الزعفراني غلة المستغل ان كفاه وبعاله لرمث والا فلا وعندك اني  
 رحمه الله هو موسم بالضياع \* ولولا الضياع وقفا ولها غلة ان وجد له ما تدارهم في أيام الاضحية وجبت والا فلا ولو كان خذا عنده بتر نصاب أو  
 ملح أو قصار له استئنان قيمته نصاب أو صاوبن لرمث ولوله معحف أو كتب فقه أو حديث يحسن القراءة منها لا ترمث والا لرمث ان بلغت نصابا  
 وفي الصغرى بالكتب لا بعد غنيا إلا ان يكون من كل نوع كتابان برواية واحدة عن شيخ واحد (٢٨٧) ولوعن شيخين بروايتين كرواية أبي  
 حفص وأبي سليمان عن محمد رحمه الله لا تجب ولا

بعد غنيا بكتب الأحاديث  
 والتفسير وان له من كل نوع  
 كتابان وصاحب كتب الطب  
 والجوم والادب غني به اذا  
 بلغ نصابا \* فرومايه اشترى  
 فرسار كنية ويسعى عليه  
 في أموره بلغ نصابا لا ترمث ولو  
 كان في دار باجزة فاشترى  
 أرضا نصابا وبني فيها منزلا  
 يسكنه لرمث \* له دار فيها  
 بيتان شتوي وصيفي لا ترمث  
 وان ثلاثة وقيمة الثلاثة ما ترمث  
 لرمث والغاري بالفرسين  
 والاسلحة لا يكون غنيا  
 وبالفرس الثالث يكون غنيا  
 ولو من كل سلاح اثنان  
 أحدهما يساوي نصابا ترمث  
 والدهقان بفرس واحد  
 وبجمل أو واحد لا يكون غنيا  
 وبالزائد عليه لو بلغ نصابا  
 غني وبقرة واحدة غني ولو  
 قيمته نصابا وبثورين وآلة  
 الفدان لا وبثلاثة ثيران  
 غني لو ساوى نصابا الثالث  
 وصاحب الثياب بالاربعة  
 لو ساوى الرابع نصابا غني  
 وبثلاثة لا لان أحدهن  
 للثلاثة والاخرى للهنسة  
 والثالث للجمع والوفد  
 والاعباد وصاحب الكرم  
 لو نصابا غني والمرأة بالمهر

بالدرك كفيل \* قال وان كان المشتري أخذ كفيلا من البائع كيف يكتبك فالمسئلة على وجهين اما ان أخذ  
 كفيلا بالدرك ولم تعرض لشيء آخر واما ان أخذ كفيلا بجميع ما يجب للمشتري على البائع من حق  
 بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البناء والزرع والغرس وأياما كان فان الكفالة جائزة لان هذه كفالة يدين  
 سيجب وانما جائزة تعرف ذلك في كتاب الكفالة غير أن في الوجه الأول انما يجب على الكفيل عند  
 الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لان الدرك اذا أطلق يرد به في  
 العرف رد الثمن عند الاستحقاق فتصرف الكفالة اليه ولا تصرف الى شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من  
 كتاب الشراء فأدرك فلا نامن درك في هذه الدار فعلى فلان يعني البائع وعلى فلان يعني الكفيل خلاص  
 ذلك ان شاء أخذهما جميعا وان شاء أخذهما شتى واحدا بعد واحد حتى يسلم له هذه الدار أو يردا عليه  
 غنها وهو كذا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وانما كتب ان شاء أخذهما جميعا فحزر اعن  
 قول ابن أبي ليلى فان من مذهبه أن الكفالة توجب براءة الاصيل كالحوالة الا أن يشترط في الكفالة أن له  
 أن يأخذها ما شاء وانما كتب وان شاء أخذهما شتى واحدا بعد واحد فحزر اعن قول ابن شبره فان  
 الكفالة عنده لا توجب براءة الاصيل الا أنه اذا اتبع أحدهما وطالبه به برى الا آخر الا أن يشترط في  
 الكفالة أن له أن يطالب ما واحد بعد واحد كذا في الذخيرة \* قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في  
 شرحه قالوا هو ناشرا لئلا يخرأ ليدمن كتابها فمن جملة ذلك أن يكتب كفل بذلك من غير أن يكون ذلك  
 شرط في البيع لان البيع بشرط أخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه أخذ زفر رحمه الله تعالى فيكتب ذلك  
 فحزر اعن قوله ومنها أن يكتب أن الكفالة كانت بأمر البائع لان من مذهب عثمان النبي رحمه الله  
 تعالى أن الكفالة بغير أمر المكفول عنه لا تصح فيكتب أمر البائع احتراز اعن قوله ومنها أن يكتب اجازة  
 المكفول له وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
 تعالى أن الكفالة للغائب لا تجوز اذا لم يقبل عنه الا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة  
 فحزر اعن اجازته الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احتراز اعن قوله ومنها أنه ينبغي أن يكتب ان كل  
 واحد منهم ما يعني البائع والاجنبي كفيل عن صاحبه بنفسه بأمره لانه ربما يغيب أحدهما والاخر  
 معسر فلا يصل من جهته الى حقه فيجعله كفيلا بنفس الاخر حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل  
 الى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بأمر البائع احتراز اعن قول النبي رحمه الله تعالى ومنها أنه  
 يكتب أن كل واحد منهم ما أعنى البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصومة فيما يدعى المشتري قبل كل  
 واحد منهم ما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته بأن يدعى وارث المشتري وكاله صحبة على أنه متى  
 فسحها يعودو كيلا بعد ذلك لا يضمن ذكره ليقع التوثيق للمشتري لانه ما لم يجب المال على الاصيل لا يجب  
 على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل وربما يرد الاستحقاق على المشتري حال غيبة البائع والكفيل  
 حاضر ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن  
 الغائب لو لم يكن الكفيل وكلا عنه في الخصومة سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى هكذا روى أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه  
 الله تعالى في الاملا ان كانت الكفالة بأمر ينتصب الكفيل خصما عن البائع وان كانت بغير أمر

المجمل موسم الزرع مليا بالموجل لا وعن الامام رحمه الله انه لا فرق بين نصاب الزكاة والاضحية فلا تجب الا بما يجب به الزكاة لها دار  
 تلغ نصابا تسكنها مع الزوج اذا قدر زوجهما على الاسكان تلمها والا فلا دون موجله وليس عنده ما يشترط به لا ترمث \* له على مقر مقبل دين  
 لا ترمث ما لم يصل اليه \* له دين حال على مقرمى وليس عنده ما يشترط به لا يلزمه الاستقراض ولا قيمة الاضحية اذا وصل الدين اليه ولكن  
 يلزمه أن يسأل منه عن الاضحية اذا غلب على ظنه انه يعطيه \* له مال كثير غائب في يد مضارب أو شريك ومعه من الحجرين أو متاع البيت

ما يشترى به الاضحية تلزم \* فانت لز وجهاضع عني في كل عام عن مهري الذي عليك بكذا ففعلوا **الثالث في وقتها** أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها ويجوز في الليلةتين المتخلتين ويكره بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر \* ذبح بعد فراغ أهل المسجد قبل فراغ أهل الجبانة جازا ستحسانا وجه القياس ان الاصل صلاة من في الجبانة وبعد الصلاة قبل الخطبة يجوز وبعد التشميد قبل السلام جاز قبل التشهد لا يجوز \* صلى الامام وضحو ثم علم انه (٣٨٨) كان صلى بلا وضوء لاتعاد الصلاة وجازت الاضحية ولو نذر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة

ولا تعاد الاضحية لان من الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى الناس ليعيدوها فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعدده يجوز ولو نذر ان هذا اليوم اليوم التاسع يوم باعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني وفي الفتاوى ان شهد عنده شهود على هلال ذي الحجة جازتا وان لم يشهدوا به عنده فلا ومتى لم يجز لو ضحى الناس في هذا اليوم ان صلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان ضحى قبل الزوال ان كان يرجو ان الامام يصل لا تجوز وان لا يرجو تجوز وان ضحى بعد الزوال جاز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا ان شهدوا عنده لهم ان يضحوا من أول الغد والا اي فان لم يشهدوا فالا احتياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال \* الامام اذا أخر الصلاة يوم العيد يؤخر التضحية الى الزوال وان فانت صلاة العيد اما سموا أو عدا جازت التضحية في هذا اليوم ولو

لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر واذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكالة كل واحد منهم ما احتراز عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة ليمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما لا حاجة الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع أصيل فيمليدعي عليه المشتري بسبب البيع السمي في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهه وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشي آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشروط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والغرس والزرع فيذكر من درهم الى ألف فيذكر كره عدد ما يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب \* أخذ الاقرار عن يخاف منازعته في البيع أنه وقع رضاه ولا منازعة له وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو أب بطن أنه دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طاعة في حال اجتماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكا لفلان هذا البائع وحقه وأنه باع ملك نفسه وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فأشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمن الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بأمره وادنه ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن بأمر فلان وادنه أيضا \* واذا كان المعقود عليه دارين \* ان كانتا لازقتين كتب جميع الدارين المتلازقتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محله كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب بحمد ودودهما كلهما وحقوقهما أرضهما وبنائهما مسفلهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هولهما داخل فيهما ما خرج منهما وكل قليل وكثير هولهما فيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا متباينتين ان كانتا في سكة واحدة ذكرت جميع الدارين المتباينتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانت السكتان في محله واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محله كذا داخل سكة كذا بحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتبت وأما الدار الاخرى فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانت السكتان في محلتين فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محله كذا وأما الدار الاخرى فموضعها في محله كذا ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مقصلا قلت بعد ذلك الثمن انه ألف درهم حصة الدار المحدودة وأولاً من هذا الثمن ستمائة وحصة الدار المحدودة آخر أربع مائة ثم يتم الكتاب \* واذا كان المعقود عليه بيتا معينا من دار \* يكتب اشترى منه

خرج الامام الى الصلاة في الغد أو بعد الغد فضحى فيه ما قبل صلاة الامام أجزأه لانه فات وقت الصلاة على وجه السنة \* بلدة فيها قرة ولم يصل الامام العيد وضحو بعد طلوع الفجر جاز في المختار ذكره الصدوق في الاجناس لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام \* ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم بان أنه كان يوم النحر كرا لزعفراني أنه يجوز \* أهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم العاشر وأهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة أقرب الأئمة اليهم \* شك في يوم الاضحية فالأحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر فالأحب



أن لا يأكل منها ويتصدق لانه لو وقع بعد موته لا يخرج عن العهدة الا بذلك \* ولو اشترى الاضحية في اليوم الثالث والمسئلة بها الهالشي عليه  
 \* سرقت ولم يجدها حتى مضى أيامها ثم وجدها تصدق بها بالذبح وان ذبحها وتصدق بلحمها جازر تصدق بفصل ما بينهما وان نقصها الذبح  
 فالصدق بها حية أحسن \* لا يجوز التصدق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة والزوج المعسر عند الامام رحمه الله المصري اذا  
 أراد ان يتجمل له اللحم يخرجها الى موضع لا يعد من المصر ويذبحها فيه \* وكل المصري بذبحها (٣٨٩) فأخرجها الوكيل الى خارج المصر

وذبحها قبل صلاة الامام  
 ان الموكل في السواد جازوان  
 في المصر لا وان خرج الموكل  
 ثم أتى المصر وذبحها الوكيل  
 قبل الصلاة ان علم يعود  
 موكله لا يجوز وفاقا وان  
 لم يعلم فكذلك عند محمد رحمه  
 الله وعند الثاني رحمه الله  
 يجوز وهو المختار وان أخرجهما  
 من المصر قدر ما يقصر فيه  
 المسافر لو خرج جاز ذبحها  
 قبل الصلاة والمعتبر مكان  
 الاضحية لا مكان المضي  
 فيصرف الى فقرا مكانها  
 لا مكانه وفي الفطرة يعتبر  
 المؤدى لا مكان المؤدى أعني  
 الولد والرقيق وفي الزكاة  
 يعتبر مكان المال

الرابع فيما يجوز من  
 الاضحية

يجوز من الابل والاتي  
 منه أفضل ولا يجوز  
 الاثنى وهو الذي دخل في  
 السادسة وفي الطلبة ماتت  
 عليه أربعة أعوام ومن البقر  
 وهو الداخل في الثالث والاتي  
 منه أفضل ومن الغنم ماتت  
 عليه سنة والذ كرمته أفضل  
 اذا كان خصيا جاز منه  
 النصف فصاعدا ولا يجوز  
 ما دون اثنى من كل شيء  
 الا الخدع من الغنم اذا كان

جميع البيت الشوى أو جميع البيت الصفي أو جميع بيت الطابق أو جميع بيت المطبخ أو جميع بيت الخطب  
 أو جميع بيت الخلا أو جميع بيت الحساب وان كان اشترا مع علوه يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو  
 يكتب بعلوه من العلون جميع الدار المشقة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب  
 حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على عین الداخل فيها وعلى يساره أو مقابله كما  
 يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من البيوت اليمينية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب  
 بمحدوده كما هو حقه وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي أن يبين عرض الطريق وان كان  
 ذلك مقدار الباب الاعظم عندنا لا عند بعض العلماء هو غير مقدرفكان مجه ولا فيوجب فساد العقد  
 فيذكر عرض الطريق احترازا عن قول هذا القائل وان كان اشترى السفلى دون علوه يكتب وهو سفلى  
 علوه فلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلولا يدخل  
 في بيع البيت الا بد كره صريحا انما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم أن العلوي يدخل في بيع البيت كما يدخل  
 في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى أعلم بالصواب \*

اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة المعلومه  
 من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على عین الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بئنا وصفه  
 وقطعة من سخن هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولها عرض كذا ويشمل عليها حدود أربعة أهدا  
 لزق بيت شوى من هذه الدار والاثني لزق بيت صفي من هذه الدار وكذا وكذا  
 واذا استثنى بيتا من الدار المشتراة يكتب اشترى منه جميع الدار المشقة على البيوت الا بئنا واحدا  
 منها بعلوه أو ما خلا بيتا واحدا أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدد الدار وهذا البيت المستثنى  
 منها في موضع كذا من هذه الدار ويحدده وانما احتج الى تحديدا لبيت المستثنى وان لم يكن مبيعا لان  
 جهاته توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع  
 المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطريقها  
 وكل قليل وكثير وفيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها  
 بمحدوده وحقوقه أرضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاعظم الى آخره بكذا كذا في الذخيرة \* وانما يذكر  
 طريق البيت لان بدونه لا يتممكن البائع من التطرق الى البيت فيضرب به وذلك في غير ما وقع عليه البيع  
 فيوجب فساد المبيع كما اذا باع الخدع في السقف كذا في المحيط \* وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى  
 المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كذا ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا  
 لانه لا بد من رؤية المستثنى لئلا يفتي خيار الرؤية ويجوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة  
 في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو  
 المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب  
 يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في  
 موضع كذا بكذا على أن البائع يتناوحد ما منه وانما خطا لأن بيع جميع الدار على أن البائع يتناوحد ما منه  
 بجهالة ثمن الدار لانه يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى

(٣٧ - فتاوى سادس) عظمى وهو ما أتى عليه نصف العام وفي الاجناس ماتت عليه ثمانية أشهر والزعفراني ماتت عليه سبعة  
 أشهر واذا كان صغيرا الحسم لا يجوز الا اذا تم عليه عام ومن المعز والذ كرمته أفضل ولا يجوز منه الاثنى والعتود منه كذا الخدع من الضأن  
 وهو الذي أتى عليه أكثر الحول والمولود بين الاهلي والوحشي اذا كان الأم وحشي لا يجوز \* ولوزنا كلب على شاة فتوات قال عامة العلماء لا يجوز  
 وقال الامام الخليلي العبرة للشابهة والهاموس يجوز ذبحها \* نبت الاهلية توحشت فرماها عن الاضحية جاز ولا يجوز والوحشي والابل

البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا يتامنها لان هنالك يصير مشترى ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحسد الغرفة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى يحسد البيت الذى هي عليه كذا في الذخيرة \*

تطوع في المختار ويقع الكل  
عن الاضحية وقيل الزائد  
على الواحد لحلم والجزور  
والبق من سبعة اذا اراد الكل  
القربة وان اختلفت جهة  
القربة \* اشترى بقرة لها ثم  
اشرك ستاجازا سخسانا  
ان اصاب كلا سبع تام وان  
اصاب احدهم اقل من  
سبع لا يصح بان مات عن  
ابن وامرأة وبقرة مشتركة  
مع الستة فضحيها لم يجز  
ولو اشترى ثلاثة بقرة ودفع  
احدهم أربعة والاخر  
ثلاثة والاخر ديناراً على  
أن الشراكة على قدر  
المدفوع لا يصح ولو بين  
اثنين أو ثلاثة فضحوا جاز \*  
ونصف السبع تبع للسبع  
فلا يضر لهما كذا اختاره  
الائمة \* اشترك سبعة ثم مات  
احدهم قبل النحر ورضي  
ورثته بنحروها عنهم وعن  
الميت جازا سخسانا وكذا لو  
كان احدهم يضحى عن ولده  
الصغير أو أم ولده وان اقسام  
الشركاء لهما وزنا جاز وان  
جزأوا نجهلوا مع اللحم  
شياً من السقط كل رأس  
والا كارع جاز والا لا وان  
جهلوا ما لا يجوز وحل  
بعضهم بعضاً لم يجز بخلاف

[illegible]

حبسوها في بيت فئات واحدة ولا يدري لمن هي يباع الاغنام ويشتري بالحاصل أربعة اغنام ويؤكل كل واحد الا حردبهما ثم يحلل كل الاخر فيجوز عن الاضحية \* شاتان بينهما ضحيا جاز بخلاف مالو كان عبدا ان بينهما فاعتقاه ما عن كفارتهم ما لم يجوز لان الشاة يجزى فيها القسمة جبرافا يمكن جمع حق كل في الشاة الواحدة والرفيق لا يجزى فيه القسمة فلم يكن الجمع في واحد (نوع آخر) غصب اضحية غيره وضحي عن نفسه وضمن القيمة وقع عن التضحية لانه ملكها بالغصب السابق (٢٩١) بخلاف الغاصب أعتق المصوب ثم غلبه كماله بأداء الضمان

وبخلاف ما ضحي بشاة الوديعة ثم ضمنه لانه ضمنها بالذبح فلم يثبت المال الا بعد الذبح \* وفي شرح الطحاوي غصب شاة وضحي بها ان أخذها مال كماله او ضمنه نقصان لا يقع عن الاضحية وان ضمنه قيمتها حية وقعت عنها انها ضارت ملكا من وقت الغصب وان اشتراها وضحي بها ثم استحققت ان أجاز البيع جاز وان استردها لم تقع عنها وان اشتراها فاسدا وضحي بها فان أخذ البائع منهم قيمتها حية جازت وان استردها مذبوحة يشتري بتمتها أخرى وان بهمة فاسدة وضحي ثم أخذ الواهب قيمتها حية جازت وبأكل منها وان استردها والنقصان يضم من الموهوب لقيمتها ويتصدق لو بعد مضى وقت التحريم وكذا لو هب المريض شاة وعليه دين مستغرق وضحي فالغرماء بالخيار ان شاؤا أخذوا والعين وعليه التصديق بتمتها او ضمنه قيمتها وجازت الاضحية ولو هب من آخر شاة وضحي بها ثم رجع له ذلك عند محمد

فجعل الاجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب  
 وإذا كان المعقود عليه عاويت ليس له سفل \* يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشعوى أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويجسد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلومها ويجسد ذلك البيت ولا يجسد العلو وانما يجسد البيت لاندميبيع من وجه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وانما لا يجسد العلو لان تحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود وفيه من هذه الدار المحدودة فيه بيتا ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دهر هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الا عظم في داخل ذلك وخارجه فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أخذ حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قدر ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذ كر الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه وانحصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو طولا وعرضا ومكنا وهكذا حكى عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهم دم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر ذرعان العلو أيضا لان العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذ كر ذلك حتى لا يتنازعا إذا انهم دم العلو وأراد أن يبنى ثانيا قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم يكتب بمقدورها كلها وبعض أهل الشروط عاوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بمقدورها اذ ليس للعلو وحد ولكن هذا ليس بشئ فقله لوحد كما أن للسفل حد لان الحد هو النهاية والعلو نهاية كما أن للسفل نهاية الا أن تحديد السفل بصير العلوم معلوما فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديد للعلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها فيكتب بيتا أو أرضها وكان انحصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لأرض للعلو وانما هو على الهواء لا يرى أنه لو انهم دم العلو قبل القبض يبطل البيع والأرى أنه لو باع ساحة العلو بعد انهم دام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه ولا أرض له ولكنا نقول أرض الشئ ما كان قرار ذلك الشئ عليه وقرار العلو على السفل فكان السفل أرضا له من هذا الوجه جاز أن يكتب بيتا وأرضه هذا اذا كان العلو كله على سفل البائع فأما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علوا بعضه على سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان وبذ كر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه على البيت الشعوى من هذه الدار المشتملة على البيوت ويجسد البيتين وبذ كر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم

وإذا كان المعقود عليه دارا لها ساباط \* يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي أخذ طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الاخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعا وبذراع يسبح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عددا ويجسد ذلك كله وحقوقه ومرافقه

رحمه الله ولا يجب على المضحي التصديق وعند الثاني رحمه الله لا يملك الرجوع \* خمسة اذا أخذها من ملك الغير يجوز بيعها التضحية بعد ضمان قيمتها غصب شاة أو سرقا أو غصبا من ولده الصغير أو الكبير أو عبدا المأثون المدينون مستغرقا أو اشترى فاسدا وضحي وستة لا يقع عن الاضحية المودع بشاة الوديعة والمستعير والمستبضع والمرتهن والوكيل بشراسة والوكيل بحفظ مال ضحي بشاة الموكل والزوج والزوجة ضحي بشاة صاحبه بلا اذنه لنفسه ويدخل الاضحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة \* اشترى مالها فغصبها منه ما صاب ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك يجوز ولا يحتاج الى الاجازة \* أمر قصاب بالذبح عنه فقال القصاب بذبحته عن نفسه وقع عن الأمر

قال القصاب تركت التسمية عند بضعت قيمتها لئلا يشتري بها أخرى لو في أيام النحر ولا يأكل منها وان مضت صدق بالقيمة المأخوذة  
 مضت أيامها وهي حبة تصدق بمباحية \* اشترى خمس شياه ونوى ان يضحي واحدة منها بالاعين فذبح رجل واحدة منها بلا آخره يوم النحر  
 ناويا التضحية عنه ضمن قيمته \* أمره ببيع شاته فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح ضمن علم بالبيع أم لا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم (نوع)  
 اشترى الفقير لها ثم سرق واشترى (٢٩٢) أخرى لها فوجد الاولى ضحى بها \* ولو غنيا بالواحدة لانها على الغنى بايجاب الشرع وهو واحد

#### ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

اذا كان المعقود عليه الساباط وحده \* يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي أطراف خشب أحد  
 جانبيه على حائط دار فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا  
 وتفسيره كالاول وان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك وبين مقدار الساباط طولا  
 وعرضا وبين عدد الخشب على نحو ما بينا \*

اذا كان المعقود عليه علودون سفله أو سفلا دون علوه \* يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة  
 على البيوت ويذكر الحدود الاربع للدار ثم يكتب أحد البيتين سفله علوه لهذا البائع والاخر علوه  
 لهذا البائع ويحدد كل سفل على حدة كما اذا أورد ببيع السفل أو العلو \*

اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة \* يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على  
 الاصطبل والمتبن والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع  
 الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام  
 وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة  
 الدائرة على رجلي واحدة بحجرين أو على رجليين أو على أركان ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا  
 ويذكر بعد ذلك مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان طعن المحبوب يذكر ذلك وان كان  
 خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم \*

اذا كان المعقود عليه حائطاً واحداً في الدار \* يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يتناول ثلاثة أوجه  
 (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبني من كذا من جميع  
 الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لزيد دار فلان  
 وطول هذا الحائط كذا ذراعاً وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه في الهواء كذا ومبده في موضع كذا ومنتهاه الى  
 كذا اشترى الحائط بمحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقه قال  
 الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان الحائط ملازماً للدار المشتري أو متصلاً بالطريق العظمى لا يذكره  
 لاستغنائهما عن الطريق وان لم يكن كذلك لابد من ذكر الطريق (الوجه الثاني) أن يشتري الحائط بدون  
 الارض على أن ينقله وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء الحائط بأرضه الآن في هذا الوجه يكتب  
 ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه قائماً ولا شيء منه لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقة لانه لا يحتاج  
 الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان بعض أهل  
 الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلاً على أن المشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي  
 رحمه الله تعالى يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترياً  
 ما ليس عوجود فلا يجوز كما لو اشترى دقيق هذه الحنطة أو دهن هذا السمسم ولكن يكتب على أن ينقله

(١) قوله خراس الدهن كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس الخرس الدن ويكسر والجمع خروس  
 اه فتأمل اه معناه

لا غير وعلى الفقير بالشراء  
 وهو متعدد والزعفراني لم  
 يفصل بين الغنى والفقير  
 وقال ان أوجب الثانية بدلا  
 عن الاولى ذبح أيتها شاء  
 وان أوجب الثانية بعد شراء  
 الاولى إيجاباً مبتدأً بوجهها  
 \* نوى الفقير أن يشتري أضحية  
 لا يلزم شيء وذكر القاضي  
 ضل مشتري الفقير لها  
 فاشترى أخرى وذبح ثم وجد  
 الاولى يتنارن كان قال عند  
 شراء أخرى ان كانت ضلت  
 الاولى فهذا آخر لا يلزمه  
 ذبحها وان كان قال فهذا  
 بدلهما ذبح الثانية أيضاً لانها  
 صارت بدلا عن الاولى ذبح  
 المشتري لها بالانية الاضحية  
 جازت اكتفاء بالنية عند  
 الشراء \* ولو نذر وقال بلسانه  
 لله على أن أضحي بها لزم اجماعاً  
 ولا يلزم اذا نوى أن يضحي  
 بها ولم يتلفظ بالشراء لمالهو  
 المشتري غنيا لا يجب باتفاق  
 الروايات فله بيعها وان فقيراً  
 ذكر في الشافعي أنه اتعين  
 بالنسبة والجمهور لا إلا أن يقول  
 بلسانه على أن أضحي بها  
 وذكر بكر رحمه الله في ظاهر  
 الرواية عن أبيه بالشرائها  
 وفي الزنادات اشتراها وأوجبها

أضحية تجب هي موبر أو معسرا قيل معناه أوجبها بلسانه وقيل أراد به اشتراها بنية الاضحية وظاهر هذا يقتضي بأن الفقير على  
 لو سرقه مشتره ليس عليه أخرى لانها عليه صار بالشراء والوجوب المتعلق بالعين يسقط بهلاكه أما على الغنى بالشرع فلم يسبق تعيين الفعل  
 وفي الزعفراني اشترى شاتين لها وضاعت احدها ما وذبح الأخرى ثم وجد الاولى فيها أو بعد هالائي عليه \* قال الله على أضحية ان غنيا فله  
 أخرى الا اذا عني الاخبار عن الواجب عليه كما اذا قال على حجة وان فقيراً لا يلزم الا واحدة وان أسير عليه شاتان \* اشترى الفقير في أيامها شاة  
 لها وضحي بها ثم أسير في أيامها قال الخويمي عليه أخرى والمتأخرون قالوا لا يوجبها \* نذر أن يضحي ولم يسم شيئاً عليه شاة ولا يأكل منها

أَوَاحِدُ الْأَذْنَيْنِ يُمْنَعُ الْآفِي

الله أنه لا يجوز وهل يجمع

وإذا كان المعقود عليه طرية فافى هذه الدار فهذا على وجهين **الاول** أن يشتري الرجل بقعة من الدار بعينه اقدر عرض الباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ولا يتم يكتب حدود تلك البقعة كما لو اشترى بيتا معيناً من دار فان ذكر درعان الطريق طوله وعرضه فهو أثق الوجه الثاني

الخرق في أذن الاخمية اختلفوا به ولو كانت صححة فاعورت عنه بعد ايجابها على نفسه او كانت سمسة فحقت بعد ايجابها وعرج ال  
موسر الا يجوز وان معسر يجوز كره في رواية الجوز جاني وفي رواية أني حفص رحمه الله يجوز موسرا كان أو معسرا ولو صاحبها ائمة مانعة  
في معالجته الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها ثم ضحى بها في وقت آخر في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاموال وفي العيون والمستقى عن  
الثاني رحمه الله حوازي في الزعفراني رحمه الله أنه لا يجوز به قال البعض ولا نأخذ به والعجفاء التي لا تنقي لا يجوز ومقطوعة رؤس الضروع

ان أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف وفي الشافعي والمزني اذا ذهبت إحدى حلتها باخلاق أو بآفة وبقيت الأخرى لا يجوز وفي الأبل  
والبقرة ان ذهبت واحدة جاز وان اثنان لا وعن الإمام رحمه الله أن الشاة اذا لم يكن لها أذن ولا ذنب خلقة يجوز وان لم يكن له خلقة عيناه  
لا يجوز **في الانتفاع** يذكره حليم او جزوه فاقبل الذبح وينتفع به فان فعله تصدق به قيل هذا في التي أوجبها  
على نفسه وان أخذ صوفان (٣٩٤) أطرأها للعلامة أيام البحر لا يطررها وان في ضرعها لبن بخاف عليه نضح ضرعها بالماء

أن يشتري قدر الطريق شاة في جميع مساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود مساحة  
الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شاة في مساحة الدار كان كالنصيب الشائع في  
مساحة الدار وفي النصب الشائع من الدار يحسد الدار دون النصب كذاهما وان بينوا مقدار عرض  
الطريق فهو أوثق وان لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم وبعض أهل الشروط لم يجوزوا  
ترك ذكر الذرعان في الطريق لما أن في التقدير باب الدار نوعا من الام لان عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد  
رحمه الله تعالى جوز ذلك هذا اذا اشترى رقبة الطريق وأما اذا اشترى حق المرور دون رقبة الطريق  
ففيه روايتان على رواية الزبادات لا يجوز وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز واذا أراد  
كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على أن له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل  
الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك يبيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط  
الاصل اذا باع رقبة الدار يسيل الماء فيه ان بين الموضع وحدوده جاز والافلا  
اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها للمشتري يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع البناء  
الأن ههنا لا يكتب وبنائها لان البناء ملك المشتري فكيف يشتري ملك نفسه ههنا ذكر محمد رحمه الله  
تعالى في الاصل وبعض أهل الشروط قالوا لا يحسن أن يكتب اشتري أرض دار وبنائها لهذا المشتري  
لان اسم الدار ملان تصرف الى المبنى في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي أن يكتب من اللفاظ  
أبلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق  
اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان  
ابن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع  
هنا أن سهمان هذين السهمين ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحد ذكر البائع هذا أنه ملكه  
وحقه وفي يديه وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع  
كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل  
بتحديد الجميع والله تعالى أعلم  
اذا كان المشتري وارث نصيب أخوين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من أخيه فلان ومن أخته فلانة وهم  
أولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها  
كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهمان من أربعين  
سهما مشاعا موروثه بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن  
ابن وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لاهم أنه هذه الثمن  
والباقي بين أولاده هؤلاء المذكورين أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين  
سهما للزوجة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر وللأبنة سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مقسومة  
على هذه السهام وحصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهمان مسلمة في يده للاحق لاسأثر الورثة فيها  
وهؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على أن يكون هذا الثمن بينهم  
على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بمقدور هذه السهام المعقود عليها الى آخره

البارد أو فريجه بالماء البارد  
اذا قربت أيام النحر وان  
بعدت يحلهم أو تصدق  
بالباب وما أصاب من اللبن  
تصدق بثلثه أو قيمته وكذا  
الصوف الآن يعلقها  
بقدرها ويجوز الانتفاع  
بجلدها وهدي المتعة  
والقمران والتطوع بان  
يتخذها فريشا أو فروا  
أو جرابا أو غسرا بالاوله أن  
يشتري بها متاع البيت  
كالخربال والغربال والخف  
للاخل والزيت واللحم وله  
أن يبيعها بالدرهم ليتصدق  
بها الآن ينتفع بالدرهم أو  
ينفعها على نفسه فان باع  
لذلك تصدق بالثمن أيضا  
ولو أراد بيع لحما ليتصدق  
بالثمن ليس له ذلك وليس له  
في اللحم الا الاطعام أو الاكل  
وذكر بكر رحمه الله أن الجلد  
كالحل ليس له ببعه والتصدق  
بثمنه وان باعه بشئ ينتفع  
به بعيه يجوز ذكره شام أنه  
يباع ما يؤكل بما يؤكل وما  
لا يؤكل بما لا يؤكل  
وإعطاء الجلسد للجزار  
كالبيع \* اشترى للاضحية  
وأوجبته كره له ركوبها  
وان نقص بالركوب ضمن

النقصان ولا يؤاجر وان أجر تصدق بأجرته وان ولدت ولدا ذبحها مع الولد قيل هذا في الفقير فأما  
الغني فلا يجب عليه ذبح الولد الا اذا نذر أن يضحى الام فولدت بعد النذر وان ذبح الولد قبل الام في يوم النحر أو بعده جاز ولولم يذبحه وتصدق  
به حيا في أيام النحر جاز \* وفي المشتري لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر عليه أن يتصدق بقيمته أيضا وان باع الولد في أيام النحر تصدق بثمنه  
فان لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر تصدق بالولد حيا \* وان ذبح الولد مع الاميا كل منها وضمة \* وعن الإمام رحمه الله أنه لا با على كل من



الولد وان كل تصدق بقيمة المأكول والتصدق بقيمة الولد حيا أحب والمعدس اشترى شاة وماتت في أيام الضر وخرج منها اجدين حيا تصدق بالولد استحسنانا **السابع في التخصية عن الغير** الغني يضحي عن نفسه وعن ولده الصغير لاجن الكبير وأما ابن الابن ففيه روايتان ولو كان لابنه مال ضحى عنه منه أبوه أو وصيه عند الامين وعند محمد رحمه الله يضحي من مال نفسه \* قال السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب أن يضحي من نفسه وكذا ترى قياسا على الفطرة والاصح أنه (٢٩٥)

ليس له ذلك حتى لم يملك عتق عبده وهبة ماله والقاضي في مال الصغير كذلك والمجنون كالصبي وعلى الاب أداء خراج أرض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الوصى اذا ضحى بمال الصغير عنه وتصدق به ضمن ويشترى بهما ما ينفع بهينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعله فان فعل ضمن الاب ولا يضمن الوصى وعليه الفتوى \* ولو ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمره أو لاجبوز \* ولو أعتق عبده عن كفارة غيره بأمره جاز وأجازناه - يبر بن يحيى ومحمد ابن سلمة ومحمد بن مقاتل فيمن يضحي عن الميت أنه يصنع به مثل ما يصنع بأخيه نفسه من التصديق والا كل والاجر للميت والمالك للذابح وقال عصار بن يوسف يتصدق بالكل أو بمطبخ وافق الثلاثة \* ولو أوصى أن يضحي عنه في عام من ثلث ماله جاز باتفاق الروايات ويصنع به كما يصنع بأخيه من الاكل والتصدق وقال المصدر المختار أنه ان ضحى بأمر الميت لا يأكل منها وان بغير أمره يأكل كل في

شراء الدار والمورثة من الورثة البائمين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة أو لاد فلان بن فلان الفلاني ومن أهمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكر هؤلاء الباعة الاربعة أنه مشترك شركه ميراث من فلان حين مات وخلف زوجته وهي فلانة هذوا بنين وهما فلان وفلان هذان وشتاوهي فلانة هذله لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة المورثة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثلث والباقي بين أولاده للذكور مثل حظ الانثيين أصل الفريضة من ثمانية وقسمت من أربعين سهم مال لأقربها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهم ما ولائبة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العتق يد هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثلث المذكور فيه على أن الثلث بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى أعلم

اذا كان المعقود عليه حائوا يكتب اشترى منه جميع الحائوت الذي في كورة كذا عمله كذا في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا أو على رأس سكة كذا قباله خان كذا ويحده ثم يقول يحده وحقه وأرضه وبنائه وألواحده التي يغلق عليها بابه وغلقه ومغلقه فان كان معه أو يكتب وعلاه وسفله والدار التي هي علاه فان كان مبني على نهر العامة يكتب جميع الحائوت المبني على نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده لريق هو هذا النهر من وجه مجي الماء والثاني لريق حائوت فلان والثالث لريق هو هذا النهر من وجه مجي الماء \*

واذا كان المعقود عليه خان يكتب اشترى منه جميع الخان المبني بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها بالاجرات وانه يشتمل على كذا عدد من الحوائت في سفله وكذا عدد من الابارجات والحجرات والغرف في علاه والحوائت الاربعة على بابه بهاها ثم يكتب يحده وحقه وأرضه وبنائه ودويراته وغرفه والحوائت التي على بابه وطرقه بمسالكها في حقوقها الى آخره وان كان له علاه أو أحداهم مافوق الاخر يكتب جميع الخان المبني بثلاثة سقف أو أحداهم سفله والاخر به الاسفل والثالث به علاه الاعلى ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه رباطا معلوكا يكتب جميع الرباط المبني المشتمل على صحن دار كبير وكذا عدد من المراتب والاورى في سفله وبيت يسكنه الرباطي وكلها حول صحن داره وعلى حجرات وغرفات في علاه ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه برج الحمام يكتب جميع برج الحمام المبني المشدود وفوهاتم ونفقهم شادا يمكن أخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والحماض والفراخ والبض والهراي والخشبات وانما كتبنا شدفوهاتم اليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع مالا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي أن يشتري برج الحمام ليلا لان الحمامات يأوين اليه ليلا ويجمعن فينتاولهن البيع فأما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع ويختلط باعتبارهم البيع بغير المبيع اختلاطا يعذر معه التميز

اذا كان المعقود عليه بيت الدهانة يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهام منصوبة

المختار ضحى عن أولاده الكبار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني رحمه الله أنه يجوز استحسنانا بالاذنهم وعن الامام رحمه الله في الولد الصغير يستحب الاضحية ولا يجب بخلاف صدقة الفطرة هذا ظاهر الرواية وروى عنه أنه يجب عن ولده وولد ولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية \* ضحى بقرة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان صغارا جاز وان كبارا جاز بأمرهم والا لا أعتق عبده عن كفارة عين على أبيه لا يجوز ولو بعد موت أبيه وكذا الوقف على أبيه بعد موته \* ذبح أضحية غيره بلا أمر في غير أيامها يضمن وان في أيامها جاز

ولا يضمن \* ذبح البقار والاراعي شاة لا يرعى حياتها الا يضمن وكذا الاجنبي في اختصار الفقه و فرق الصدر بين الاجنبي والراعي وضمن  
الاجنبي لا الراعي وذكر محمد رحمه الله ان الراعي يضمن ايضا وهو القياس \* وهما مسائل يعمل فيها بالدلالة طبع لم غيره ضمن لو بلا امره ولو  
جعل في القدر الذي على الكاوت ووضع تحته خطا وطبخ لا يضمن ومنه مثله الاحرام على المغنى عليه وباقيه في الفتاوى وحاصله ان العمل  
لو بحال لا يتفاوت الناس يثبت الاستعانة (٢٩٦) بكل واحد من احاد الناس كالذبح وان تفاوت كالسلخ الاحنى لو علق شاة للسلخ فسلخها

أحد بلا ذنبه ضمن \* اذا لم يجد  
الاخصية في بلده يلزمه المشي  
يطالبها الى موضع منه يساق  
الى بلده

### كتاب الصيد

#### خسة فصول

#### الاول في المقدمة

وهو الحيوان المتوحش  
من الاذى ما كولا ولا  
وهو مباح الا اذا كان  
للتلهي اوفى اخذ مخوفه  
ويكون بالباري والكلب  
والسهم والشبكة وما في  
معناها كالنجل ويحمل  
بخسة عشر شرطا في  
الصيد كونه أهلا للذكاة  
وارساله وان لا يشاركه  
في الارسال غير أهل  
الذكاة وعدم ترك التسمية  
عدا وان لا يشغل بين  
الارسال وأخذ الصيد بهل  
آخر وخسة في الكلب  
كونه معلما وذهابه على سنن  
الارسال وعدم مشاركة كلب  
من لا يحمل صيده وان يقتله  
بوحا وان لا يأكل منه  
وخسة في الصيد ان لا يكون  
متعلبا بابنايه ويحلب وان  
لا يكون من الحشرات وان  
لا يكون مائبا غير السمك  
وان ملك نفسه بجناحه  
وقوائمه وان عوت بالاصطياد

وأجبار وأقفاص وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وأرضه وبناءه  
وسنهامه الاربعة والرحى الكبيرة المشتهلة على حجر منصوب يدعى (سنك سمع) والرحى الاخرى المدعوة  
(سنك بشت) بكذا قبضا عاقبة من الصخور والطابق الحديدى المنسوب على كاون مبنى فيه يغلى  
السهم \* وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى  
التي هي بقربة كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب بحدها وحقوقها كلها وأرضها وبناءها وحجرها  
الاسفل والاعلى ودلوها ونوابيتها وقطبها وصار أدوات الحديدية والخشبية ناوقها ونواعيرها باجنحتها  
وشربها بجاريه ومسائله في حقوقها والواحد المخروشة في أرضها وملقى أحسابها وموقف دوابها والمواضع  
التي يبقى فيها الحبوب ويذرى ومرجها بارضه وأشجاره وأغراسه ومجرى مياهه ومسائله في حقوقه فبعد  
ذلك ينظر ان كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدودها لزين مغرف مائمه من هذا النهر والثاني  
لزين طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لزين مصب مائمه في هذا النهر والرابع لزين  
أراضي فلان \* وان كانت على نهر ملك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها  
ياخذها من نهر كذا

اذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو  
لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع  
الحمامين المتلازمين الا الذين أخذهم من الدخول الرجال والاخر لدخول النساء وهما في موضع كذا  
وفي الواحد الذي يدخله الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذ كر ذلك ويكتب المشتل على  
(سيا كوازه) خشبية ذات سقف واحد فيها سر رخشي وسر رآخر لجلس النساء الحمامي عليه وبيت يدعى  
(خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتحامين وتابوت خشبي للحمى لجمع الغلة فيه وتابوت آخر  
للثياب لوضع الفحائات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وقدره  
الخماسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه وبئر المطوية بالحجارة والاخر وبكرتها ودلوها ورشائها والحياض  
المبنية في بيوتها أو يكتب والاواني المتخذة لجمع الماء فيها (١) وأوتوه وملقى رماده ومسبل مياهه وطواقه  
المخروشة فيه وموضع حشيشه وتحفيفه

اذا كان المعقود عليه بيت الطعانة يكتب جميع بيت الطعانة المشتل على رضى واحدة دقارة بجميع  
أدوات أرضها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة على طعن الحواريات  
وقد عرف العاقدان هذان الأدوات شيئا فشيئا وأخطاها عاينا شافية نافية للجهالة وأقر بعرفة  
جميع ذلك كما أقر اصحابها \*

اذا كان المعقود عليه بيت الخنق يكتب وفيه خنق خشبي أو خنق قنانه أو ثلاثة كل خنق له عينان  
ومع الخنقات خنقات خرفية ويكتب بعد ذلك الحدود وخنق قنانه وخنق قنانه الخرفية الكار منها كذا عددا  
والاوساط كذا والصغار كذا كلها قائمة بأعيانها في بيت الخنق هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا وأخطاها

(١) قوله وأوتوه الا تون بوزن تنور الموقدة والعامة تحففه وجعه أتاين كافي كتب اللغة ٨١ مصححه

قبل أن يوصل الى ذبحه وزاد السرخشي أن يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون بمنعنا وحشيا وان لا يتوارى بها  
عن بصره وان لا يقعد عن طلبه حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره لم يمت بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس رضي الله عنهما كل  
ما أصميت ودع ما أعيت \* الثاني في صيد الكلب صيد المسلم بكلب الجوس لا بأس به وكذا يابزيم لانه كالذبح بشفرتهم ولا يحل  
صيد الجومسي وذبحته ويحل صيد اليهودي والنصراني وذبحته ما ردت كلب الجومسي الصيد على كلب مسلم فاخذه كلب المسلم رده أو رده عليه

سبع فأخذه برذ لا يحمل فان رد عليه محوسى حتى أخذ كلب العلم يحمل لان فعل المحوسى من جنس فعل المسلم وان كان اعانة ورد الكلب  
والسبع ايس من جنس فعل المرسل فكان من جنس عمل الكلب فيكون اعانة للكلب فلا يحمل وفي الجامع الصغير اذا زجر المحوسى كلب  
المسلم فان زجره وقتل صيدا اكل وعلى القلب لا وليس هذا كما انفرد الكلب بنفسه وزجره صاحبه أن يحمل كارساله استحسانا صيده لو  
معلا حلال الا أن يأكل منه وان شرب من دمه لم يحرم عند العامة وترك الأكل مرة (٢٩٧) لا يدل على التعليم الا اذا كثرت تركه ولم  
يقدره الامام رحمه الله كما

هو دأبه وفوضه الى أرباب  
الصناعة وعندهما يحصل  
بترك الأكل ثلاثا فان ترك  
ثلاث مرات صار معملولا  
بؤكل الأول والثاني غير  
معلم وفي الثالث روايتان  
والاصح أنه يحمل فان أكل  
بعد الحكم بعلمه يحكم بجعله  
حتى لو صاد صيدوا هو  
قاعة ثم أكل بحرم الكل  
عنده ولا يظهر فيما أكله  
والخلاف في المتقاربة  
والمتباينة سواء ولو قطع منه  
قطعة حاله الاخذ واللقاها  
وقته فلما أخذه صاحبه  
أكل تلك القطعة حل ولو  
قطع بعد ما أخذه صاحبه  
أو أعطاه صاحبه فأكلها  
بؤكل أيضا وفي البازي  
لا يشترط ترك الأكل

﴿نوع﴾

غاب عن بصر الراى فاتبه  
ولم يشغل بعمل آخر حتى  
أدركه ميتا حل استحسانا  
فان كان به جراحة أخرى  
لم يؤكل ترك أم لا أرسله  
فأخذ ذلك الصيد أو غيره  
أو عدا من الصيد حل  
أكله ما دام في وجه إرساله  
عندنا أرسله فأخذ صيدا

بها علموا يتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

﴿اذا كان المعقود عليه مجمدا﴾ يكتب اشتري جميع المجدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها  
من القدران الثلاثة أو القديرين أو القدير والغارين وهذه المجدة كذا ذراعا طولاً في عرض كذا ذراعا  
ويحد المجدة والقدير والغارين \*

﴿اذا كان المعقود عليه مثلبا﴾ يكتب اشتري جميع المثلبة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من  
جوانبها الأربعة ويحدّها \*

﴿اذا كان المعقود عليه الملاحة﴾ يكتب اشتري جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض وجميع  
مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويحدّها

﴿وإذا كان المعقود عليه أرضا فيها عين القير أو النفط﴾ يكتب اشتري الأرض التي يقال لها كذا والعيون  
التي فيها القير والنفط في هذه الأرض اشتري هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها القير القائم والنفط القائم  
في هذه العيون وانما كتبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الأرض لانه لا يمكن  
الانتفاع به من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الأرض فيكتب احترازاً عن هذا الخلاف وانما  
كتبنا القير القائم والنفط القائم لانهم مودعان في العيون كالمخ في المعطية فلا يدخل في البيع من غير ذكر  
وانما افترق الماء الذي في البئر والعين والقير والنفط في العين من حيث ان الماء لا يذ كر في البيع والقير  
والنفط يذ كر لان الماء في البئر ليس بمملوك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذلك القير والنفط وان كان  
للبئر والعين اسم يذ كر ذلك الاسم ولا يذ كر حد النهر والعين والله تعالى أعلم

﴿وان باع أصل نهر جارح﴾ يكتب مفتحاً ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذ كر أن من كل جانب منه كذا  
ذراعاً وان كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذ كر حدوده للاحالة وانما كتفي يذ كر الحدود فلا  
بأس بترك تقدير الذراع لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود

﴿وان اشتري النهر مع الأرض﴾ يكتب النهر ويذ كر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذراعان  
حريمه من كل جانب ثم يكتب الأرض التي معه ويحد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب  
كذا في المحيط \*

﴿اذا كان المعقود عليه قناة﴾ يكتب اشتري جميع القناة التي هي في قرية كذا ومفتحها في موضع كذا  
ومصبها في موضع كذا وحر يها من الجانبين كذا ذراعاً بحدها وحقوقها وأرضها وبنائها وسفلها  
وعلوها وكذا النهر الا أن النهر لا يكون له عدا ولو لم يكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذراعان ويذ كر  
حريمه من الجانبين بالذراعان أيضاً

﴿اذا كان المعقود عليه شرباً بغير أرض﴾ وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن  
نصيب الماء وحصة الماء قبل الحيازة ليس بمملوك له وبيع ما ليس بمملوك له لا يجوز ولان الماء مما يقل  
ويكثر فكان المبيع مجزئاً ولا فإوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز ان تعارفوا  
ذلك كافي نواحي بلح ونسب وأشباه ذلك فان أهل تلك النواحي تعارفوا ذلك ورأوا اجوازه وقد قال عليه  
السلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وبه كان يقضى القاضي الامام أبو علي الحسين بن الخضر

(٣٨ - فتاى سادس) ختم عليه بعد قتله ثم آخر إن طال مكثه على الأول انقطع الارسال وحرم والا فلا وان عدل عن سنن  
الارسال عتة وبسرة فأخذ صيداً لم يحمل وان كن حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فأخذه حل أرسل كلباً فأخذ الصيد المرسل اليه  
وأمسكه حتى مات الصيد من أخذه أو دمه لم يؤكل أرسله على صيداً فخطأ ثم عرض له صيداً آخر فقتله لم يؤكل وان رجع ففرض له صيد  
آخر في رجوعه لم يؤكل لبطلان الارسال بالرجوع وبدون الارسال لا يحمل كل جارح من السباع يحمل كل صيده وفي الذنب قال محمد

رحمه الله لا أعلم أنه يعلم أم لا وقال أصحابنا لا بد والذئب من عادتهم المصالح صيدها ولا يأكلان في الحال فلا يستدل بالمسالك فان علم  
لهم ما تعلمنا جاز ولا بد من الجرح في الصيد سواء كان الصيد بالكلب أو الرمي ويشترط أن يكون السهم جارحا والمعراض ان خرق يؤكل والا لا  
الآن يكون رأسه محددا فأصابه حده وجرحه فيؤكل والبازي اذا قتل الصيد يحل أكله وان لم يجرح \* الكلب المعلم أخذه وقله خنقا  
ذكر في الزيادات أنه لا يحل وكتاب (٢٩٨) الصيد أنه يحل فال عصام في مختصره لا يحل وعليه الفتوى \* البازي المعلم أخذه

التسقي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لان القياس الصحيح  
انما يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها  
إذا كان المعقود عليه شيئا من ضيقة وجزء من مياه قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها يكتب فيه  
اشترى جزأ من كذا جزأ من مياه قرية كذا ومياهها كاه على كذا سهم وهذه المياه مأخوذة من عيونها  
التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه فسمية معلومة عند  
أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الأجزاء من ماء هذه القرية بحصتها من  
ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بقادير معلومة عندهم على ضياعها  
المذكورة فيه فسمية معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بحدودها وما وقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه  
ويتم الكتاب

وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى أرض كذا بشربها من الملو هو كذا افتحانة أو كذا بوا من  
كذا بوا مولى له من جله الماء الجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا بابتناخ لحياد بوايا بجميع مجاريه  
ومسائله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها  
على ما يتعارف به هذا النهر فيما بينهم من مقادير الماشي شربهم  
وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه وحصته من الأرض التي  
بوضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جله كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم ومقدار  
سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهمها وجميع هذه الضياع في مواضع متباينة من  
ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها

وفي بعض قرى نفس شراء محدودات مفردة ومحدودات مشاعا بسهم مائها ويكتب في ذلك اشترى  
جميع الضياع المشتملة على حواط وأراض بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجية مقسوم بقرية  
كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا سهم ما من جله سهام الماء هذه القرية كل سهم  
منها يعرف بمقداره بعشرين جزئيا بالمساحة منها كذا سهم ما من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على  
أقسام تدعى أقرحتها وهي كذا أقرحا كل قرحا على كذا سهم ما وهي معروفة بين أهلها كذا سهم ما في أقرحة  
فلان وكذا سهم ما في أقرحة فلان توزع الأخرجة ونوائب السلطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه  
القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فحائط بموضع كذا وكذا  
وأرض وكرم ويحدها وشربهم من نهر كذا

إذا كان المعقود عليه حائوا تحت بيت المقام فيه أو سرير تحت أو تحت فئانه الذي يجلس عليه صاحب  
الحائوت يكتب فيه جميع الحائوت المبنى والبيت الذي تحت أو تحت فئانه أو السرير الذي تحت أو تحت  
فئانه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا الحائوت ثم يذكر  
الموضع والحدود ويتم الكتاب

إذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبنى المشتمل على كذا وحدة لعل  
الحوكة أو يكتب فيه جميع الحوكة المبنية المشتملة على كذا وحدة لعل الحوكة ثم يذكر الموضع والحدود

وجرحه ولا يعلم أنه أرسله  
انسان أولا لا يحل لان  
الارسال شرط ولم يقطع  
بوجوده انقالت البازي المعلم  
ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده  
حتى يجيبه ثلاثا اذا دعاه  
ويقع في قلبه أنه معلم لانه  
ترك التعلم حين انقالت منه  
\* يجوز عليك المعلم بالبيع  
والهبة والوصية وغير المعلم  
كذلك وقال في التناوير  
حتى يجوز بيع الجرو وبيع  
العقور لا يجوز والفهد  
والبازي يجوز بيعهم وبيع  
السنور يجوز قاله الامام  
الثاني رحمه الله \* ضرب  
صيدا بسيف أو بان من قبل  
الرأس أو ثلاثا حلال لانه  
ذكاة وان أبان نخذا أو  
عضوا أقل من النصف لم  
يحل المبان عندنا وحل  
الباقى لوجود ذكاة  
الاضطراري ولو قطعه  
بشقين حل الكل وكذا لو  
أبان بعض الرأس وان  
أبان أقل من نصف الرأس  
لا يؤكل المبان لانه يتوهم  
بقاؤه بعد الابانة وحل  
الباقى للذكاة الاضطراري  
قطع عضوا ولم يبين ومات  
حل ولو أبان اللحم فتعلق  
بجلده فهو مبان ولو ضرب به

سيفاً على سمكة فقطع بعض أذن كل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال الثالث في الرمي وإذا  
رمى صيدا فرماه آخر فأنقذه الأول ملكه الأول وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني حرم ضمن الثاني للاول ولو رمياه وقتله ملكه  
وحل لهما ولو تعاقبا ولم ينقذه الأول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكرمي ولم ينقذه أو أنقذه لكن بحال لا يسلم الصيد منه ولم يبق فيه  
من الحياة لا يقدم ما يبق في المذبوح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم رمى أخرى لا يحرم وان كانت الرمية الاولى أنقذته الآن الصيدان كان بحال

وإذا كان المعقود عليه وهدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة اليمنية أو اليسارية أو  
الأمامية من جميع بيت الطراز المشتمل على كذا وهدة واحدة أو كذا وهدة المعقود عليها أو كذا موضع بيت الطراز  
المشتمل على كذا واحد أو كذا شئ كحدود هذه الوهدة كذا في الذخيرة \* إذا اشترى ضيعة أو قرية وترتأ  
ذ كرا الحق يدخل البناء والعقل والشجر كله مثل الكر. وشجرة التناح والسفرجل وأنواعها والقصب  
والحطب والطرفاء الأرواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب النارسي وقصب  
السمر وقصب الذريرة لا تدخل بالاتفاق وقصب الذريرة ما يذوق ويذرع على الميت أي يثر وما كان من  
الاشجار التي لا تثمر وتقطع في كل أو أن كاللبل والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل  
الابالذ كرا للزرع ومنهم من قال تدخل وهو الاصح والغلب (بخار) والجوز (سبيدار) وأما الباذنجان  
فشجرة للشترى وحده للبائع وكذلك القطن والعصفرة فان شجره يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما عليه  
من الربيع لا يدخل الا بذكر الحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ حمله من غير أن يقطع أصله والنار التي على  
الاشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل الا بالتخصيص عليها أو بذكر كل قليل  
أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والرتبة وما نبت وصار له ثمر للبائع وأصولها للشترى  
قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضا فيها زعفران فالبصل للبائع وعلى هذا المكان والدخن وجميع الحبوب  
مثل الحنظل والبقلاء والعدس هذا كله بمنزلة الزرع (وان كان المبيع قيطونا) زدت بخنثيقناه العشر  
وحبابه وهي كذا عدد الكبار منها كذا والاولساط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في  
بيوتها راثا وجميع ما فيها من الحبوب والحنطة والشعيران كانت داخله تحت العقد بذكر المتعاقدين  
ايها في العقد والاهراء الخنثقات ويقال البيت الواسع ويقال (انبارخانه) ولم أجده هذه اللفظة في  
كتب اللغة لكن هكذا سمعنا من قرأت عليه

وان كان فيه غرة أو زرع أو ورطة **ك** كتب وثمرتها وزرعها وورطتها ووريد عند ذكر ثمرها وقد بياصلا حها  
وان كان فيها زرع محصود أو ثمر مجذوذ أو نبت أو حطب قد دخل تحت البيع ذ كذلك ويدكر معرفة  
العاقدين جميع ذلك (وأما كردار الكرم) فقصر بداره ويوته علوه وسفله وأربعة حوايط الكرم من  
أسفلها الى أعلاها بشوكها وكذا عند زرع جون وجميع العريش وجميع الوهط على شط الحوض أو أمام

فقتله حل لان العبرة بوقت الرمي \* مسلم رمى سهمًا فأصاب السهم الموضوع ورفع فأصاب السهم الموضوع الصيد فقتله حر حلال \* مسلم رمى سهمًا فأصاب سهمًا آخر ما فأصاب الصيد فقتله ان كان يعلم أن سهم الرمي الاول لا يبلغ الصيد ولا إصابة الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان للأول وكذا الورى المجوسى بعد رمى المسلم وان زاد قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكروه ولا يحل صدقة والسندقة والمعراض وغيره والعصاة رمى صدقًا وقع عند مجوسى قدر ما يقدر على ذبحه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام

\* رعى صيدها فآخذ صيده ولم يكن من الوقت قد رما بقدر على ذبحه يؤكل في المختار وقيل لا يحل في ظاهر الرواية لانه بعتة وقوعه عندنا ثم رعى صيده فغشى عليه ساعة بلا جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فذهب وأخذه آخر فهو الثاني بخلاف ما لو جرحه جراحة لا يستطع منها النهوض ثم رعى أو رعى الآخر حيث كان فالصيد للأول والفرق ان في الأولى لم يأخذه الأول كن نصب شبكة فوقع فيها صيده والناسيب غائب فتخلص عنها ثم رماه آخر فأخذه فهو له (٣٠٠) وفي الثانية أخذه الأول لبقاء أثر فعله فلكه \* رعى أسدا أو ذئبا أو نحوهما بعتة صيده لا يطيب

القصر وكذا كذا شجر رمان وتين وخوخ ومشمش وفسك وهو بالفارسية (شفترنك) وعلى هذا جميع الساقين الشجر والزرجون (وأما كذا دار الأرض) فخمسون جودا ولا عشر مسنات وكذا وقرسرين مختلط بالتراب على رأس هذه الأرض وجميع الانشجار حولها وعلى مسناتها وجميع ما كبس به الأرض مقدار زراع أو ذراعين على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب أن يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها ونظر البها فراهنا شيئا فشيئا كذا في الظهيرية \*

وإذا كان المعقود عليه قناة علمها رعى في بيت كذا كرم حدرجه الله تعالى في الأصل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها كذا وهي في رستان كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا والرعى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبها في كذا وبين طولها وعرضها وعقها ولم يذ كرم حدرجه الله تعالى الأرض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الأيمن كذا ذراعاً ومن الجانب الأيسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعقها كذا ذراعاً وبذراع وسط وقد ذرع فلان بستراضهما وكان كما وصفاً وعلماً لذلك وأخطابه علماً ومعرفة وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بجرعها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كتبناه أحوط لأن بين العلماء اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقناة حريم وعلى قوله مال للقناة حريم بمقدار ملقي طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر وأما على قولها ما فلان بمقدار ملقي طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بأن مال المولود المجهول في صفقة واحدة ولأن من جعل للقناة حريماً فاعلم يجعل لها حريماً إذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا وإذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التفرع عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذكراً مائة (١) على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن وأوثق ثم يذكروا الحدود الأربعة ويكتب بمحدودها كلها والبيت الذي على هذه القناة والرعى الدوارة فيه بدواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائها وحقوقها وبنوايتها ونواحيها باجنتها وألواحها المقروشة في أرضها وملق أجمالها وموقف دوابها في حقوقها ويتم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط \*

وإذا كان المعقود عليه أجرة يكتب اشترى منه الأجرة التي في موضع كذا وحدودها كذا واشترى ما بقصبتها القائم فيها بأصول قصبتها وإن كان فيما قصب محصور ودخل في هذا البيع ذكر أيضاً وقصبتها المحصور والموضوع فيها حرماً كذا في الذخيرة \*

وإن كان المبيع سفينة قلت اشترى جميع السفينة التي يقال لها كذا وهي سفينة من خشب كذا ألواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا واشترى ما بعوارضها وألواحها وسكانها وودقها وأمرادها وهي كذا كذا مرياً ومجاذيقها وهي كذا مجاذيقها وخشبها وحصرها وجميع أدواتها وآلاتها التي تستعمل

(١) قوله على نحو ما بينا الخ أي في كلام المحيط والافهات قريباً اه معجمه

وسمى فأصاب صيده ما كول اللحم وقتله حل كله عندنا خلافاً لفرجه الله وإن رعى جراداً أو سمكة وأصاب صيدها وقد ترك التسمية عن الثاني أنه لا يحل لأن المصايد لا يحل بلان تسمية والمختار أنه يؤكل \* رعى بالتسمية إلى أدى أو حيوان أهلي ما كول فأصاب صيده ما كولا لا رواية فيه وعن الثاني رحمه الله قولان في قول لا يحل واليه أشار في الأصل \* سمى وأرسل إلى صيده وهو يظن أنه إنسان أو حراً أو كل \* سمع حساوطنه حسن صيد ورماءه وأرسل كلبه فأصاب صيده إن كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وإن حس إنسان أو غيره ممن الأهليات لا يحل \* رعى خنزيراً أهلياً أو غلياً استأنسا فأصاب صيده الميحل وإن كان لا يعرف أنه أهلي أو وحشي يحل لأن التوحش هو الأصل \* وإن رعى بعيراً ولا يدرى أنه وحشي أو أهلي لا يحل لأن الأصل نفسه الاستئناس \* تعلق بالدجاجة بشجرة لا يصل إليها فرماها إن خاف عليها الموت تؤكل والا لا لأن ما توحش من

الأهلي كالصيد كالبحر أو الدواب أو البعير وأما الشاة إذا نذرت خارج المصركا البعير وفي المصركا الشاة إذا كانت تهتدي إلى منزلها فرماها إنسان لا يحل إلا إذا أصاب المذبح وإن كانت لا تهتدي فهي كالصيد وفي موضع قال هي كالصيد مطلقاً والشاة لو سقطت في بئر فذكاتها الجرح وقال الحسن لا أنها تذكي بالذكاة لا اختياراً وذكراً لقاضي أنه يحل بلا ذكراً خلاف فإن أصاب السهم طلة لها أو قرعها أو أدى حل وإن أصاب موضع اللحم ولم يخرج إندم إن كثيراً حلت وإن الجراحة صغيرة قبل وقيل (الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة)



الطافي وهو السمك الذي مات في الماء بلا آفة لا يؤكل وإن باقية أن يحسره الماء وطفا على وجه الأرض أو وجد في بطن طير أو سمك أو ربطه أحد في الماء أو اضطر من الصيادين إلى مضيق فتراكت وهلك أو لدغته حية أو أصابه جاد قال في التعر يد فيه روايتان \* سمكة بعضهم في الماء وبعضها في الأرض ميتة الرأس خارج الماء تؤكل وإن في الماء كان مافي الأرض قدر النصف أو أقل لا تؤكل لأن موضع التنفس في الماء فيكون الموت بلا آفة فيكون كالطافي وإن أكثر من النصف تؤكل لأن (٣٠١) لا أكثر حكم الكل الشبتر مراه رجل في

الماء فتعلق به سمك إن رعى به خارج الماء في موضع بقدر على أخذه فاضطربت ووقعت في الماء على كها وان انقطع الحبل قبل إخراجها من الماء لا يملكه \* وجد السمكة ميتة في الماء وبطنه من فوق لا يؤكل لأنه طاف وإن كان ظهره من فوق أو كل لأنه ليس بطاف وإذا وجد في بطن الطافي سمكة أو كلت لأنها ماتت باقية بخلاف الطافي وإن ماتت بجرح الماء أو رده فعن الإمام أنها لا تؤكل وعن محمد رحمه الله أنها تؤكل وعامة المشايخ على أنها تؤكل قال النسيه قول المشايخ أعجب لأنها ماتت باقية فصاد كونها بانجماد الماء وقال القاضي أنها تؤكل عند الكل \* أكل السمكة كلب فشق بطنها وخرج منها سمكة إن كانت صحيحة تؤكل \* أرسلت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس بأكلها في الحال وما لادم له كلزنبور ونحوه لا يؤكل إلا السمك والجراد والعقق ونحوه يؤكل والغسراب الذي يأكل الحشرات بكرة وفي الطماوى أو كره كل طائر

بها الدخلة فيها والخارجة منها وشراؤها ولو بدوا بعد معرفتهم أياها باعيتها ونظرهما إليها وتحريم ما فيها بكذا وكذا كذا في الظهيرية \*

إذا كان المعقود عليه عينا أو بئرا ليس لها أرض نسق منها وانما هي للماشية يكتب اشتري منه البئر التي في مكان كذا أو العين التي في مكان كذا وإذا كرا الحدود يذ كر وهي عين ممدودة مستدارها كذا ذراعا يذراع كذا وعمقها كذا وكذا في البئر يكتب استدارتها وعمقها بالذراع ويكتب أنها مطوية بالأجران كانت ويكتب في العين مبدأها ومنتها \* ويكتب اشتري هذه البئر وهذه العين مع ما حولها من الأراضي بقدر كذا ذراعا من كل جانب يذراع وسط وإن بين ماها فكتب وماؤها معين عذب طاهر فرائد ليس غثث ولا ملح أجاج فهو أحسن وأحوط ولا يكتب الماء الذي في العين والبئر في البيع لأنه ليس بمأكل له فكيف يبيعه كذا في الذخيرة \* وإن كان المبيع قطعة من أرض كبيرة ولتلك القطعة حدود بأعلام منصوبة كأنها معلومة فأنك تحدد الأرض ثم تكتب هذه القطعة عمالي أحد حدودها منبت أشجار كذا والناني والثالث والرابع كذا (وطريق آخر) وهو أن قطع للشعب متى قلعت الأشجار ولم يكن لها أعلام أن تحدد الأرض الكبيرة وسن جهة القطعة منها شمالا أو جنوبا أو الناحية الشرقية أو الغربية ثم تدرعها طولاً وعرضاً وكذلك إذا استنبت القطعة الصغيرة من الكبيرة

وإن كان المبيع علوكا \* تين جنسه واسمه وحليته على ما ذكرناه غير مرة وتزيد إذا كان بالغاً أنه مقر بالعبودية لادافيه ولا غائلة ولا خبثه ولو زدت ولا عيب كان أحوط وأغنى \* ويجب أن يعلم معنى الداء والغائلة والخبثه فنقول الداء كل عيب باطن ظهر منه شيء أولم يظهر فنه وجع الطحال والكبد والرئة وهو بالفارسية (تاسه) و(دمه دل) والسعال وفساد الخيض والبرص والجذام والبواسير والذرب وهو فساد المعدة والاصفر وهو الماء الاصفر في البطن والحصاة والفتق وهو ربح الأمعاء وعرق النسا وهو عرق الفخذ والناسور والجرب والخنزير وما أشبهها من الأسقام والأدواء وأما الجنون والوسواس والبول في الفراش والبياض في العين والاصبع الزائدة والمههم والعشى والشلل والعرج والشحة واللكنة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء \* وأما الغائلة فالأباق والسرقة وأن تكون الحاريرة زانية والعبيد يكون طرارا أو نباشا أو قاطع الطريق فهذا كله غائلة وهي لا تكون إلا في الرقيق والداء في الحيوانات كلها \* وأما الخبثه فهي الزنا ونحوه (١) والعوار بفتح العين لا يكون إلا في أصناف الثياب وهو الخرق والغضون \*

وإن كان المبيع ثمار كرم أو قرية أو زرعاً \* كتب جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم تقول اشتري منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فنصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والخوخ والشمس وهي ثمار قد بدأ صلاحها أو زرع قد بدأ صلاحها بكذا كذا درهم ما به ما يحصى الجبها ويقطعها من غير تفریط ثم بعد ذلك إن أراد المشتري استبقاء الثمار والزرع إلى وقت الإدراك فله وجهان

(١) والعوار بفتح العين الخ الذي في القاموس العوار مناشة العيب والخرق والشق في الثوب وقوله والغضون بالغين والضاد المعجمين جمع غضن بالتسكين ويحرك وهو كل ثوب في ثوب أو جلد أو درع اه

نقله محمده

ياكل الحيف وكذا العقق إذا كان يأكل الحيف وعن الثاني رحمه الله لا بأس بأكله لأنه يخلط مع البر الحيف وانما كره من الطيور ما لا يأكل إلا الحيف \* الغراب على ثلاثة أوجه أبقعه وأسوده إن كان يأكل الحيف بكرهه ولا لا وإن كان يأكل الحيف والحب قال الإمام رحمه الله بكرهه وقال لا بأس بالحطاف والقمري والسوداني والرزوزر والعصافير والفاخته وكل ما ليس له مخلب يخطف ولا بأس بدود الزنبور قبل أن ينفتح فيه الروح لأن الروح لا يكون ميتة \* جراد الوحش يؤكل بخلاف الأهل والبغل لا يؤكل ولحم الفرس الخلف فيه معروف واختار علامة خوارزم ولا تاركن الملة والدين الواجباني أباحه شرب لبنه \* نوع في الجلالة \* بكرم لحم الأبل الجلالة

وفي النواحد جدى غذى بلبن الخنزير لا بأس بأكله فعلى هذا لا بأس بكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما غذى به صار مستمكلا لا يبقى له أثر وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه يحبس الدجاج ثلاثة لاثنين وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لاتأكل الا الحيف وما يخطأ ويأكل غيره أيضا على وجه لا يظهر أثره في لحمه لا بأس به وفي الشافى الابل يحبس شهر او البقر عشرون والشاة عشرة والدجاجة ثلاثة قال السرخسى الأسخ عدم التقدير ويحبس حتى تزول الرائحة (٣٠٣) المنتنة وفي المنتقى المكروم الجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة منتنة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا تترك ولا يعمل عليها

وتلك حالها ويكره بيعها وهيئة  
وتلك حالها وذكر الباقي  
ان عرقه المحبس

نوع

ذبح شاة للضيف اذا كرا عليه  
اسم الله تعالى يحل أكله لانه  
سنة الخليل عليه الصلاة  
والسلام واكرام الضيف  
اكرام الله تعالى ومن ظن

أنه لا يحل لعله انه ذبح لا كرام  
ابن آدم فيكون كأنه أهمل  
لغير الله تعالى فقد خالف

القرآن والحديث والعقل  
فانه لا ريب أن القصاب يذبح  
للربح ولو علم انه يحبس

لا يذبح فيزيم على هذا الجاهل  
أن لا يأكل ما ذبحه القصاب  
ولا ما ذبح للولائم والاعراس

والعقيقة ولودبحه لقدم  
الامير واقدم واحد من  
العظماء لا يحل أكله وان

ذكر اسم الله تعالى عليه  
لانه ذبح لتعظيم غيره الله ولهذا  
لا يضره بين يديه بخلاف

الاولى فانه يقدمه بين يديه  
وهو الفارق وقد سئل عن  
جهالة العوام ان الرؤساء اذا

نزلوا في منازلهم وتبعوا  
للركوب قالوا لا يربوا امرئ  
كشيم فيذبحونه بين يديه ولا

يقدموه اليه وقد يذبحون  
وان كان في بيوتهم لحسم

ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا باع المشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا  
من غير شرط كان في البيع ونهى الكتاب غير ان له أن يرجع فتمام هذا الوجه أن يقول متى رجع عن هذا  
الاذن كان مآذونا له في ترك هذه الثمار والزرع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديده مستقبلا (والوجه  
الثاني) أن يستأجر الارض لمدة معلومة بأجر معلوم ويكتب ثمن هذا المشتري استأجر من هذا البائع  
المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان  
في هذا البيع محدودا كاهو حقوقها كذا أشهر امتوا اليه من لدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة  
لافساد فيه ولا خيار فيه في هذا المشتري هذه الزروع المشتراة في هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض  
الاجرة والوجه الثاني انما يأتي في الزروع لاني الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها  
فالوجه الاذن والاباحة على ما مر

وان اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه  
الصغير فلان وهوان كذا سنة بولاية الابوة بعقل قيمة المشتري لاوكس فيه ولا شطط أو بأقل من قيمته جميع  
المنزل المبني ويصف المنزل ويذكر عدد ديونته وموضعه وحدوده ويتم الصلح الى آخره كرقبض الثمن فان  
كان قبضه من مال ابنه الصغير كرت ذلك وقلت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن  
المذكور فيه قبضا صحيحا ووقت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء  
وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارعا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يد أمانة  
وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعدما كانت يده له وقام هذا العاقد من مجلس هذا العقد بعد صحت  
وتمامه وفارقه بدنه وأقر بذلك كله اقرارا صحيحا فان كان الاب رأه عن الثمن كتب وأقر هذا العاقد  
ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن ابراءا صحيحا صلا منه وعطية ومبررة وشقة ووقعت البراءة لهذا  
الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة اسقاط كذا في الظهيرية وفي هذا تنصيص على أن الاب  
لا يحتاج الى الغير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط فان اشترى الاب دارا  
لنفسه كتب اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بن فلان من قيمته وابنه فلان بن فلان  
في حجره يلى عليه أبوه الى أن يقول وقبض من ماله لابنه فلان بن فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار  
لنفسه وأجود ما يكون في هذا الوجه أن يزن الثمن بحضور الشهود ويقبضه لابنه لا يرى أنه لو كان لابنه دين عليه  
فأراد أن يبرأ منه كذا للذي يبرئه منه أن يزن بحضور الشهود ويقول اسم دوا أنه كان لابني الصغير فلان على  
كذا وقد أخرجته من مالي وهو هذا قبضته وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالاخراج  
والاشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الوصى لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشتره بأكثر  
من قيمته ويلحق بأخر محكم الحاكم لانه يختلف فيه فان اشترى للصغير من مال أبيه باذنه وهو أحوط  
ما يكون من بيع شيء من مال الاب للصغير كتب هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة  
فلان بن فلان قيمته لاوكس فيه ولا شطط من أبيه فلان ثم ينهى الصلح كما ينهى صلح الاجانب كذا في الظهيرية  
وان اشترى المتولى والقيم للوقف بعمال الوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا  
أو يكتب المتولى في وقف كذا من جهة القاضي فلان بعمال هذا الوقف المجتمع عندهم من غلاته ثمير المال هذا

ونظيره ما ذكره في البستان ان النثر على الامر والتقاطه لا يجوز وعلى العروس والتقاطه يجوز والدليل ما مر واذا قال الوقف

الطيب القنفذ نافع أو الحية لا يجوز اكله للتداوى لان الله تعالى حكيم لا يحرم شيئا حتى ينزع منافعه وقوله تعالى في الحجر ومنافع الناس قبل  
أربابها منافع الاعتباط اذا روى السكران وقام من فيه ودبره والكلب الواحد يحبس قيئه مرة واحدة من ذلك فمن رآه تعظ وتاب اعترض بأن  
الفقيه ذكر أن بيع الحيات يجوز اذا كان يتففع بها في التداوى دل على اباحة التداوى قلت قال الاستاذ اذا جعل في الدواء صار مغلوبا

مستم كما فلا يلزم من جواز اذاجوا هذا الان حال الاتفراد بغير حال الاجتماع والقنفذ حلال عند الشافعي رحمه الله ولم يجوزوا به فكيف  
يجوز بالحرام المقطوع ويكره اكل الصرد والهدى هل يهيه عليه الصلاة والسلام قتلها وماوا النحل والنمل والعنكبوت وأما الدبسي والصلصل  
والعقق واللقلق والعمام فيجوز أكلها لكن لا يستحب لأن عند الناس ان من يأكل هؤلاء تصيبه آفة فيعتز عنه وعن مجاهد انه عليه الصلاة  
والسلام كره سبعة أشياء من الشاة الذكروا اثنيان والقبيل والمرارة والغدة والثالثة (٣٠٣) والدم المسفوح وأما دم الكبد والطحال

ودم اللحم فليس نجس ولا  
حرام وفي الصلاة المسعودي  
اذكروا سفند حلال  
است كوش ودينه وول  
وشش وذ كرو سبرزوم باح  
است تره وخصية وغدة  
ومغزيت باقي مكره واست  
ودر سكرية دوروايت است  
الخامس في غليظ الصيد  
هـ أموضعا يخرج منه الماء  
الى أرض له لبيد السمك  
في أرضه فخرج الماء من  
ذلك الموضع الى أرضه  
بسمك كثير وذهب الماء وبقي  
السمك أو قل حتى أمكن  
أخذه بلا حيلة فهو أولى  
به ولا سبيل لأخذه  
ويضمنه الاخذ وهو لرب  
الأرض وان كان الماء كثيرا  
لا يمكن أخذه الا بجملة  
فهو له ولا يملك رب الأرض  
والصيد يملك بالاخذ وان  
نوعان حقيقي وحكي والحكي  
استعمال ما هو آلة الاصطياد  
كنصب شبكة له للجباف  
فتدفع له بصيد ما يملكه  
بخلاف نصبها للجباف لانه  
لم يقصد الصيد وكذا نصب  
ماليس عوضا عن الاصطياد  
اذ اتعقل به الصيد كنصب  
فسطاطا بأرض صيد في  
أرض رجل أو انكسر رجله  
ففيها أو وقع في بئر بحيث لا يتدر

الوقف ومعونة له على النوايب من فلان بن فلان جميع كذا والاحوط أن يرادهما وكان الواقف شرط في  
وقفه هذا أن يشترى بالجمع من غلاته مستغلا آخر ينضم الى ما وقفه اذا أمكن ذلك كذا في الذخيرة \*  
ولو أن رجلا اشترى شيئا بمثل ما هو عليه ثم انه ولى غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتابا كتب هذا ما شهد  
عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحته يدنه وبنات  
عقل وجوزا أمره وعليه طاعا رغبة اعله به تمنع صحة اقراره من مرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان  
جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخة وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا  
ولى فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بتمنه الذي كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب بولية  
صحته لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيا ونقده الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ  
منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتقرقه ما وضمان الدرك للولى على المولى ثم  
يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا أنك تقول مكان ولا شر كمال نصف والثالث أو الربع على  
حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو ربعه وعلى هذا بيع المراجعة غير أنك تذكر باعه منه مراجعة يرجع  
كذا كذا في الظهيرية

الفصل العاشر في السلم اعلم بأن المثال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) إذا ما سلم فلان الى  
فلان كذا درهمين التقديريين قول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا فغيرا من خطبة يضاء نقيية سقيمة  
مسماة سيجأى ما جاز باجيدة بالقفيز الذي يكال به في بلد كذا الى أجل كذا من لان تاريخه هذا الذكر  
سما صحيا جازا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد حملها الموصوف في هذا الكتاب في منزله  
في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف  
فيه قبل اقراره ما قبل اشتغالها بغير ذلك وتفرقا من مجلس العقد تفرق الا بدان عن صحة وتراض منهما  
بواجب هذا العقد وان عقاده ويتم الكتاب ولا يدكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض (والوجه  
الثاني) أن يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر مشهد واجيعا أن فلانا وفلانا أقر  
عندهم أن فلانا سلم الى فلان ثم يثبت الكتاب على الوجه الاول (والوجه الثالث) أن يبدأ باقرار السلم اليه  
ويعطف عليه تصديق رب السلم اليه في هذا الاقرار وانما كتبنا نقييا ولم نكتب نقيما من العصف والمدد  
والغلت وهو بالفارسية (جودر) كما كان يكتبه متقدموا أصحاب الشروط لانه قد يكون نقيما من هذه الاشياء  
ولا يكون نقيما من غير هذه الاخلات مما يكون اخلافا به عينا والنتاء المطلق يأتي على ذلك كل ولم يكتب  
حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ايهام أنه سلم في قبح يحدث من بعد ليس بوجود وقت وقوع  
السلم ولو سلم في مختلفي النوع لابد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند أي حنيقة رحمه الله تعالى وما  
كان من الاسلام مختلفا فيه ألحقت به حكم الحاكم لاحتجته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يصح فيها)  
منها الاواني الصقرية والشبيهة وغير ذلك كذا عددا من المشعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها  
كذا وزن بخاري أو من المشعة الشبيهة المعروفة بخيزران أما النقمة فكذا عددا من النقمة المعروفة  
ببرنج كذا الكار منها كذا عددا كل واحد منها كذا وزن أهل بخاري يسع كل نقمة منها كذا انما من  
الماء والكبار معروفة بالسرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا وزن أهل بخاري ويسع

على البراح فأخذ ما نسا ونازع صاحب الأرض ان كان صاحب الأرض بحيث لو متديه يصل اليه فهو له وان كان بعيد الاصل اليه يده لو  
مده فهو لا أخذ ولو اضطرب الصدف قطع الشبكة وانقلت فأخذ آخر فهو للثاني وان انقلت منها بعد ما نسا صاحب الشبكة لياخذ هو  
صار بحال يقدر على أخذه فهو للقاصب والفرق ان في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الاخذ ولو اتخذ النحل في  
أرض رجل كوارات وعسل كثيرا فالعسل ملك الأرض لانه من انزال الأرض ولا يشبه العسل الصيد وانما يشبه النحل نفسه الطير فلو

أخذ الخيل فهو له \* دخل صيد داره وعلم به مالك الدار فأغلق عليه بابها وصار بجال يدرك على أخذه بلا معالجة صار ملكا له ومعنى قوله أن يمكن أخذه بلا معالجة أن يحتاج إلى قليل المعالجة ولا يحتاج إلى رمي أو شبكة وإن أغلق الباب بلا علم بالصيد لا يملكه حتى لو أخذه آخر ملكه \* وعن محمد رحمه الله دخل دار رجل ظبي أو حمار وحش أو ما تله فان كان يؤخذ بلا رمي فهو لرب الدار المحرم أرسل صيدا فأخذه غيره فهو باق على ملكه \* حتى لو أخذه انسان (٣٠٤) للمرسل ان يستتره لان الارسال ليس دليل الاباحة ودل هذا أنه ان أرسله خلال مختار

في الارسال كان اباحة وعلمك لا أخذ ولا يمكن الاول من أخذه كره شيخ الاسلام وجهه نظيره مالمو رمي فنشر رمان فخازه انسان فهي له وقد ذكرنا في كتاب الاقطة بخلافه واختارني الصيد أنه لا يملكه الثاني وفي القصور ملكه وفي السير لا يحل ارسال الصيد مطلقا أما اذا أرسله مبيحا لم يأخذه ففيه اختلاف المشايخ \* وضع في الصحراء من اجل الصيد حمارا للوحش فجاء فاذا هو متعلق به وهو ميت وكان سمي عند الوضع لا يحل أكله وهذا محمول على ما اذا قد عن طلبه على ما يأتي من الرواية ان شاء الله تعالى \* رمي طيرا باسمهم فوقع في الماء وكان لو دخله مع الخف أمكنه دركه حيا واشتغل بنزع الخف فوجد ميتا لا يحل أكله على اختيار الامام يدبغ الدين رحمه الله لانه ترك الطلب وقال غيره يحل لان دخوله مع الخف اضاعة لليل وخلاف للعادة فصار كزعر الثياب على ان نقصان الخف ربما يزيد على درهم ويجوز في مثله قطع الصلاة \* رمي وأمر غيره بالطلب

كذا من الماء وعلى هذا الطساس والفجانات أما الحديدية فمنها كذا عدد من المرو والمضروب من الحديد الذي كرم المزوف (يولاد) ومن الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعمل الحرائة كل من منها كذا منابوزن أهل بخاري كلها مفروغ عنها والمسحاة على هذا أما الزاجية فمنها طابقات الطارم كذا عدد من الطابقات الزاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها امنوان أو ثلاثة امناء على حسب ما يكون من الطابقات المعروفة (بكلداني) كل عشرة منها أربعة امناء بوزن أهل بخاري قطر كل واحد منها نصف ذراع بذرعان أهل بخاري ومن الخاسيات كذا عدد او يصفها بما يكون وصفها في السنة الزاجين كل عشرة منها كذا منابوزن كل واحد منها كذا منابوزن من القربان كذا عدد من القربان الزاجية كل واحد منها نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحد منها كذا منابوزن من القربان كذا عدد من القربان كذا عدد من القربان الزاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا وأما القباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد ونصف ذراع كما يكون والواسط المعروفة (بجهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها مفروغ عنها والصغار على هذا ومن الاواني الخزفية فمنها كذا عدد من الكيزان الخزفية الوركسية المعروفة بالفجانات وكذا عدد من الكيزان المدروفة (بدو كافي اوسه كافي) وكذا عدد من الاواسط المعروفة (بكاسه رالك) وكذا عدد من الصغار المعروفة بكذا وكذا عدد من المقاربية لا يجري فيها تفاوت فاحش أما الغطاء فهو ما يغطي به رأس التنور المثنى فكذا عدد من الغطاء الخزفي الوركسي الصالح للوضع على رأس التنور قطر كل واحد منها كذا ذراع بذرعان أهل بخاري وأما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والحباب على هذا كذا في الظهيرية

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الاصل اذا اشترى الرجل دارا وقبض او نقد الثمن ولها شفع فأخذها بالشفعة أو أراد ان يكتب بذلك كتابا كيف يكتب ففعله وانما يكون للشفيع الاخذ بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة طلب موافقة وطلب اشتراط تقرير وطلب تمليك فاذا أتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فاذا طلب الموافقة فأراد أن يكتب بذلك كتابا يكون حجة له فانه يكتب هذا ما شئتم وعليه الشهود والمسمعون آخر هذا الذي ذكرنا فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا واحدوها كذا بكذا شراء صحيحا وقبض الدار ونقد الثمن وأن فلانا شفع هذه الدار المشتراة بكذا بكذا كرسب استحقاقه للشفعة فان الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة به هذا الثمن طلب الشفعة ساعته ثم طلب موافقة من غير مكت واللبث طلبا صحيحا وقال أنا طالب لشفعة في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولولم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا لان بعد القبض الخصة مومة مع المشتري والبائع بمنزلة الاجنبي الا أن من الناس من يقول بأن بعد القبض أخذ الشفعة منه ما ذكرنا اسمهم متحرران عن قول هذا القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها فذهب بعضهم الشفعة بالابواب وعند بعضهم يجوز المقابله وعندنا يجوز الملاصقة وعندنا شفعي رحمه الله تعالى الشفعة لا تستحق بالجوار أصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أولها تستحق بالشركة في عين البقعة ثم بالشركة في حقوق الملاك

يجوز في الفتاوى الجارية رمي الى طير الماء كالبط ومات في الماء وكان أصاب ظهره وجرحه لا يحل أكله وقال بكر رحمه الله وهو ان أصاب ظهره محل أكله وان أصاب بطنه أو جنبه لا \* أخذ الجمد من غير غيره ان كان صاحب الغدير هنا غدير لذلك فالجمل صاحب الغدير والا لا \* كتاب الذبائح \* فيه فصلان \* الاول في مسائله \* تهود المجوسى حل ذكاته المولودين كذا ومجوسى يحل ذكاته والمرأفسيه كل رجل والعسبي العاقل كالبالغ ويحل ذبيحة الكفاي وان حريا الا اذا سمع منه ذكرا المسج عند الذبح ولا يحل

ذبيحة المرتد وان نقل الى عمله أهل الكتاب والعياذ بالله من ذلك ويستحب التوجه الى القبلة ويكره ان يحشد شفرته عند الذبح بعد  
الاجتماع والتحرر قطع العروق في أسنن العنق عند الصدر وان ذبح بسن غير منزوع أو ظفر لا يحل وان بنزوع أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأفرى  
الادواج يحل عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف الحلقة ونصف المري لا تؤكل وان قطع الاكثر من الحلقة والمري والادواج تؤكل وان  
قطع أكثره ولا يحل أيضا قال مشايخنا أصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقة والمري (٣٠٥) والاكثر من كل وجهين يؤكل وما فلا

### نوع آخر

ذبيحة في مذبحه فلم يسلم  
الدم اختلفوا قال الصغار  
لا يحل وقال الاسكاف يحل  
وفي النوازل ان تحرك  
بعد الذبح وخرج دم  
مسفوح يحل وان تحرك  
ولم يخرج وبعبكه يحل  
أيضا وان عدت لا يحل وهذا  
اذ لم يعلم حياتها وقت الذبح  
فان علم يحل تحرك أولا  
خرج الدم أولا وفي شرح  
الطحاوي خروج الدم لا يدل  
على الحياة الا اذا كان يخرج  
كايخرج من الحى وهذا  
عند الامام وهو ظاهر  
الرواية ذبح مريضة ولم  
يتحرك الا انها ان فتحها  
لا يؤكل وان ضمنها يؤكل  
وكذا العين وفي الرجل اذا  
قبضها يؤكل وان مدها لا وفي  
الشعر ان نام لا وان قام اكل  
هذا اذ لم يعلم حياتها وقت  
الذبح ولم يتحرك ولم يخرج  
الدم مريضة الشاة وبقي فيها  
من الحياة ما يبقى في المذبوح  
بعد الذبح أو الذئب قطع  
بطن شاة وبقي من الحياة  
ما يبقى في المذبوح عندهما  
لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما  
لا تحل والاصح عند الامام  
انها تقبل الذكاة حتى لو

وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي ان يبين حتى يعلم القاضي هل هو محبوب بغيره وكتب أول ما أخبر بشراء  
هذه الدار ولم يكتب حين علم لان العلم حقيقة لا يثبت الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عند  
اخبار من دونهم فان الخبر اذا كان رسولا وهو عدل أو فاسق حر أو عبده غير أو بالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب  
الشفعة بطلت شفعتها واذا كان الخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
أخبره بالبيع رجه لان أو رجل واحد أو ثلث عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وروى محمد رحمه الله  
تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد في الخبر أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة ولم يطلب  
بطلت شفعتها وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبر واحد بأى صفقة كان هذا الواحد  
ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها اذا ظهر صدق هذا الخبر فكنتنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك  
الطلب عند اخبار الواحد أو الثلث ووقف الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفعتها وكتبنا أول ما أخبر حتى  
لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولم يطلب ثم أخبر ثانيا ولم يطلب وهذا الطلب لا يصح فكذا ينفذ ذلك لقطع هذا  
الوهم وكتبنا طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائبة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة  
طلب الموائبة ففي ظاهر الرواية لم يطلب على الفور من غير مكث بطلت شفعتها وروى هشام عن محمد  
رحمه الله تعالى أنه وقته بعمل العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد  
أنه يتوقت بثلاثة أيام وهو قول ابن أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلا تقتصرنا على أنه طلب  
طلبا صحيحا بما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووضعه الكاتب بالصحة متأولا قول  
بعض العلماء ثم كتبنا لفظ طلب الشفعة والمشايع فيه مختلفون عامتهم على أنه اذا طلب بأى لفظ عرف  
في متعارف الناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال طلبت أو طلبنا أو طلب وما أشبه ذلك والاشهاد  
ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع أو المشتري والدار  
ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقرير من شرط صحة  
هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشتري وهذا الطلب انما يحتاج اليه  
اذا لم يكن عند طلب الموائبة أحده هؤلاء أما اذا كان طلب الموائبة عند أحده هؤلاء يكتفى به ولا يحتاج الى  
طلب آخر بعده سوى طلب التملك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكس عند حضرة أحده هذه الاشياء  
الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهدوا الخصم اعترف  
بهذا الطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الاشياء الثلاثة  
وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب  
فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله الى آخره ثم يكتب بعده وان فلا يباعني  
الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالتمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائبة  
على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقرير من غير تأخير وتقصير بحضرة من هو أقرب اليه  
ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فابن أبي ليلى  
يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى  
يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض

( ٣٩ - فتاوى سادس ) ذكرى تحل وعليه الفتوى الكتاب الممل أخذ صيدا وبقي فيها ما يبقى في المذبوح أو رمى الى صيد وبقي فيه من  
الحياة ما ذكرنا لا تقبل الذكاة حتى لو وجد الصائد ولم يذكره يحل قال السرخسي اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت  
الحياة فيها متوهم أو لا متوهم وقال الثاني ان كانت الحياة متوهم يوما أو أكثر من لولا لا يشق بطن شاة وأخرج ولدها ذبح الولد ثم الشاة ان كانت  
الشاة لا تعيش من الشق لا تحل والاتحل أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة عليهم ان من المذبح حل وان من

غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا \* شاة حامل أراد ذبحها ان تقارب ولادتها بكرة بناء على أن الجنين مفرد بحكمه لا يتذكى  
بذكاة أمه \* قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع أعلى حلقوم أو أسفل يحرم فلو قطع بعضها ثم علم فقطع في مرة أخرى الحلقوم قبل ان يموت  
بالاول فلو قطع في الاولى الاول تنماه لا يحل ولولم يكن قطع الاول تنماه وانما قطع منه شيء لا يحل وفي فوائدها المستغنى لو ذبح وبقبت  
عقده الحلقوم على الصدر تؤكل (٣٠٦) وكذا اذا بقيت العقدة على الرأس والتول بالحرمة قول العوام وايسر يعسر

والعهدة عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهدة عليه فيكتب الاخذ منها ما احتياطا ثم اذا طلب  
الشفيع الطيبين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى نهايته وان أبي التسليم فالشفيع  
يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه القضاء بالثالث بسبب شفيعته فان ساعده الخصم على التسليم وأراد  
الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني  
المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا  
وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم حكاية الشراء الى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب  
الشركة أو الخلطة أو الجوار وحين بلغك أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت  
الشفعة طلب موافقة وطلب اشهاد ويكتب طلب الموائمة وطلب الاشهاد على نحو ما يناط بالصحاح  
بوجوب الحكم تسليمها اليك واعطاه اليك بالشفعة فاعطيت كما يتم الكتاب على حسب ما بين واختار  
المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان  
جميع الدار التي في موضع كذا و ينسخ هذا الشراء فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا بد كرقبض  
الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزيق أحد  
حدود هذه الدار المشتراة أو بة ول شفعة شركة فان نصف هذه الدار شاعا ملكه فطلب الشفعة فها حين علم  
بهذا الشراء من غير تفریط طلبا صححيا واجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا بوجوب الحكم تسليمها  
اليه واعطاه بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن  
المذكور فيه اعطاه صححيا لشرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه  
باقيها هذا الشفيع اياه ذلك تاما ووافيا وبرئ اليه من ذلك كما برأه قبض واستيفاء بادن هذا المشتري المسمى  
فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع  
ذلك كله اليه فارغ عن كل مانع ومنازع بادن هذا المشتري فما أدرك هذا الشفيع من ذلك فعلى هذا  
البائع ويتم الكتاب ويلحق بالآخر حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيها ولا بد كرضمان البناء  
والفرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهم ما في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد الثمن فلا خصومة  
مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشراء وأخذ الشفيع منه  
هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجابه اليه اقرارا فوا الى  
القاضي فلان فقضى بشئ هذا الحق بعد خصومة صححية حوت بينهم فيكم عليهم ما تسلم هذه الدار  
المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب  
وفي طلب الاب والوصي يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب وذلك  
كله بعد أن يجد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستخلفه هذا القاضي على هذه  
الدعوى فشكل عن اليمين عنده مرارا نقض عليه بذلك بعد أن حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة  
للمشتري وقد أشهدوه على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم  
أو دنائير أو كيليا أو وزنا أو عديدا متقاربا ذكره وذكر أن الشفيع نقده له البائع أو المشتري وان كان  
الشراء بعدا وعرض أو غير ذلك من ذوات القيم فأخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة

لان الشرط قطع أكثر  
الادراج وقد وجد الأيرى  
الى قوله في الجامع الصغير  
لاباس بالذبح في الخلق كله  
أسفله وأعلى وأوسطه  
فاذا ذبح في الأعلى لا بد أن  
يبقى العقدة من تحت  
وكيف يصح هذا على رأى  
الامام وقد قال الامام يكتفى  
بقطع الثلاث من الاربع  
أى ثلاث كان ويجوز على  
هذا ترك الحلقوم أصلا  
في الاول ان يحل اذا قطع  
الحلقوم من أعلاه

والثاني في التسمية  
وهي ثلاثة أن يقول بسم  
الله واسم فلان على سبيل  
العطف أو بسم الله ومحمد  
رسول الله فيحرم والثاني ان  
يذكر كرم اسم الله تعالى اسم  
غيره مقرر ونائبه لاعلى سبيل  
العطف كقوله بسم الله محمد  
رسول الله فيكره ولا يحرم  
الثالث أن يفصل عنه صورة  
ومعنى نحو أن يقول قبله  
أو بعده تقبل اللهم عن فلان  
فلا يحرم ولا يكره ولو قال  
بسم الله ومحمد جبر الا يحل  
وبالرفع يحل والنصب  
كالخض لا يه نصب بنزع  
النافع فان قلت قد قلتم

في باب الطلاق العوام لا يميزون بين الاعراب فلا يبنى الحكم على دقائق الاعراب فأوجب  
وهناز كتم قلت ذلك فيما عهده بالوى والاعراض فيه أولى والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احيانا فلم يسلك فيه طريق العفو وكذا  
عن الفرس بقاى الخوارزمي وقه نظر اذا لم يمنع أن يمنع كون الذبح أقل وقوعا من الطلاق وأن المطلق منشأ للتصرف والمشكك فيه  
معدومة فيمكنه المحافظة على دقائق الاعراب عسير والناج حال جله مضبوطة فلكية الرعاية وكنه المحافظة عليه بسيرة والذبح على



ذلك قدر \* ولو قال بسم الله صلى الله على محمد يجل والاوى ان لا يفعل وكذا لو قال بسم الله صلى الله على محمد ولو قال بسم الله وباسم  
فلان أو اسم فلان يجل في المختار ولو قال بسم الله بنام فلان قال الاسكاف يجل مطابقا \* قال بسم الله ولم يظهر الهاء في الله ان قصده ذكر  
اسم الله يجل وان لم يقصد وترك الهاء قصده لا يجل \* سمي عند الذبح ونوى أن تكون التسمية غير الذبح أى لا امر لا يجل كما  
سمع الاذان وقال الله أكبر في جواب الاذان لا يصير شارعا في (٣٠٧) الصلاة وان لم يكن له نية في  
التسمية يجل \* وفي الرمي

يشترط عند الرمي وفي  
الارسال عند الارسال  
وفي وضع الحديدة لجمار  
الوحش يشترط عند الوضع  
وقد تقدم أنه اذا وضع  
المنجل لصيد جمادى وحش  
ثم وجد الجارمين لا يجل  
والتوفيق أنه محمول على  
ما اذا قد عن طلبه والا فلا  
فائدة للتسمية عند الوضع  
\* أن يجمع شاة وسمي عليها ثم  
تركها وذبح أخرى بلا  
ذكر لا تحل ولورى سها  
بالذكر الى صيد فأصاب  
أخرى يجل لانه لا يقدر على  
أن يصل الى ما فوق ولو ذبح  
بها واحدة ثم ذبح بها أخرى  
يظن أن الواحدة تكفي  
لها لا التحل \* والسم اذا  
أصاب هذا ثم أصاب  
الأخرى حلا \* نظرا لقطع  
غنم وأخذ السكين وسمي  
ثم أخذ شاة وذبحها لا تحل  
ولو نظر الى قطع جمار وحش  
وأرسل كلمه وسمي وأخذ  
حن \* قال مكان التسمية  
الحمد لله أو سبحان الله  
تحل ان أراد التسمية وان  
أراد الشكر لله لا تحل كافي  
الاذان \* سمي للذبح ثم

فأوجب الحكم الأخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا كذا درهم ما غطر بشية جيدة بتقويم العدول والامناء  
الذين يدور عليهم أمر التقويم لا مثال هذه السلع والاحوط تسمية أولئك المقومين وذكر اقرار البائع  
والمشتري أن القيمة كذلك وان كان للدار شاة مائة وخمسة عشر أخذ كل واحد منها خمسين وأثبت استحقاقه  
فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها بكذا  
وتقابلوا وتقرقا ثم حضر فلان وكان شفعه فيها فحضر وطالب شفعته فيها بأشراؤها فقضى له بها وأمر  
القاضي البائع أو المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر وأثبت بالبينه أنه شفعها وأنه  
لما بلغه ذلك طلب الشفعة فيها بأشراؤها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بمحضته من غنم أو هو كذا  
بشفعة المذکور فيه فألزم القاضي البائع والشفيع الأول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعل  
وقبض فلان الشفعين الثاني كذا من الدار بعد انقضاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

**الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات** (نوع في الاجارات) الاجارة الطويلة المرسومة بين أهل  
بحارى صورتها أن يكتب هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته ومعرفة ومساكنه استأجر  
جميع المنزل المبني المشتغل على دار ويتين للقيام فيها وهو مستغف بسنتين ذكرا لا جرحه أن جميعه له ملكه  
وحقه وفي يده وموضع في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا في حضرة مسجد كذا فاحد حوده ولزيق  
منزل فلان والثاني والثالث كذا والاربع لزيق الطريق واليه المداخل فيه بمحدوده كلها وحقوقه وموافقه  
التي هي له من حقوقه أرضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه احدى وثلاثين  
سنة متوالية غير عشرة أيام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة أولها أول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا  
الصك بكذا دينار نصفها كذا دينار على أن يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من أولها ما خلا الايام  
المستثناة منها بشعر وعادة واحدة وزمان دينار واحد منها والسنة الأخيرة التي هي تمام هذه المدة بقيمة هذه  
الاجرة المذكورة فيه على أن يكون لكل واحد من صاحبي فسخ بقيمة عقدة هذه الاجارة المذكورة فيه في  
هذه الايام المستثناة بفسخها أي ما أحب الفسخ وأراد استأجر صاحبا والا جرح المذکور فيه أجرح من  
المستأجر هذا جميع ما يثبت اجارته فيه بهذه الاجرة بمحدوده وحقوقه وموافقه التي هي له من حقوقه اجارة  
صححة خالية عما يطمع لها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه وثقله  
وأمتعته وأن يسكن فيه من شاء وأن يؤجره من يشاء وأن يعيره من يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه  
جميع هذا المنزل المحدود وقبض صاحبها بتسليم الاجرة هذا ذلك كله اليه تسليم صاحبها فارغا وقبض الاجرة هذا  
من المستأجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة فيه بفسخها بفسخها بمحله بتحويل المستأجر هذا ذلك كله  
اليه وضمن الاجرة هذا المستأجر هذا الدرك فيما يثبت اجارته فيه ضمانا صحيا وتقرقا طائعين حال نفوذ  
نصر فهماني الوجوه كلها مقرين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبهما في  
الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية \* والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا  
ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتغلة على البيوت التي هي ملكه  
وفي يده بموضع كذا احدودها كذا بحدودها وحقها كلها أرضها وبنائها وسفله وعلوها وموافقه من  
حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاهلة

اشتمل بأكبر أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا \* وحد الطول ما يستكثره الناظر \* واذا حذد الشفرة بقطع الفور  
وكذا اذا هربت الشاة بعد التسمية ثم أخذها وأضجعها يقطع النور ويجدد الذكر قال الامام الحلواني المستحب أن يقول بسم الله  
الله أكبر ومع الواو يكره لانه يقطع النور \* وقال الباقي المستحب أن يقول بالواو أي والله أكبر وقوله الله أكبر لا يجل اذ لم يزد به  
التسمية وذكر المرخص من كان ذاكر التسمية لكن لا يعلم أنها شرط الحل وتركه فهو في معنى الناسي \* وذبح المجنون والصبي والسكران

يجوز اذا كان يعقل التسمية والذبح يعفى به - لم أن التسمية ما مور بها ويطبق الذبح والصغير كالكبيرة في النسيان وتحريك الشفتين في سق الاخرس كذلك كما في القراءة ويؤكل ذبيحة الاقلف خلافا لابن عباس رضى الله عنهما ويكره سلق الجلد قبل ان يبرده - هذا الذبح \* شاة قطع الذئب أو دابها وهي حية لا تذكي لقوات محل الذبح ولولو بقرة الذئب بطنها وهي حية تذكي لبقاء محل الذبح فحصل لو ذبحت \* ولوا نزع الذئب رأس الشاة وبقيت (٣٠٨) حية تحمل بالذبح بين اللبنة واللحين \* قطع الذئب من ألية الشاة قطعة

اشاعر شهر امتواليه أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا بكذا درهمان نصفها كذا درهمان حصة كل شهر كذا درهمان هذه الاجرة اجارة صحيحة جائزة نافذة بآنة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وذلك كله أجز مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب وينتفع بها بوجوه منافعها بالمعروف فبعد ذلك ان كان المستأجر نقد الاجرة يكتب على أن المستأجر هذا على كل هذه الاجرة تمام هذه المدة فتجملها منه الاجر هذا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الاجر برائة قبض واستيفاء وان لم يكن المستأجر نقد الاجرة يكتب على أن يؤدى المستأجر هذا تمام هذه الاجرة الى الاجر هذا بعد تمام هذه المدة ويكتب على أن يؤدى اليه حصة كل شهر من هذه الاجرة عند مضى ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الاجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة كما وقعت كما وقعت هذه الاجارة فارغة عن كل مانع ومنازع عن القبض والتسليم بتسليم هذا الاجر ذلك كله اليه ونظر قاعن مجلس هذه الاجارة بعد سحنتها وغامها تفرق الايدان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا أنه رأى ذلك كما وعرفه ورضى به وأشهد على أنفسهم ما ويتم الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه مقبوضة سجلة فان كان المحمل والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمن أصل الاجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب ههنا كما يكتب فيه ثمة وبعض مشايخ حرم نفسه ادخار والفظه القبالة في هذا فكتبوا ههنا ما قبل فلان قبالة صحيحة وقبض ههنا القبل وسلم هذا المستقبل ونظر قاعن مجلس هذه القبالة وعلى هذا اجارة الحانوت والارض والطاحونة والحمام وكل محدود ولكن يذكر عنه دقوله محدودها وحقوقها ما هو من خواص مرافقها كافي الشراء والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \* فان كان المستأجر سوى المنزل كان كرمًا يذبح في أن يكتب الاجارة على أصل الكرم دون الاشجار والنضبان والزراجين لان اجارتها باطله والزرع في الاراضى كذلك فيكتب اسأجر فلان بن فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع دبرات أرض ذكره هذا أنه له وملكه وحقه وفي يده وموضعه في أرض قرية كذا من قرى كورة بخارى من عمل ذرا ومن عمل قرع دوا من عمل ساحن ما دون ويكتب حدودها كما تكون ثم يقول محدودها وحقوقها مرافقها التي هي لها بعد ما باع الاجر هذا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والقضبان والزراجين والاغراس وما في هذه الاراضى من الزروع وشراء البطيخ وقوائم القطن باصول جميعها وعروقها بمن مع يوم هو كذا يها جميعها وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء جميعها وتقابضا جميعها ثم اسأجر جميع ما ثبت اجارته فيه احدى وثلاثين سنة متواليه غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصل وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الزراجين أعقاب يكتب بعد قوله جميع الاشجار والزراجين والاغراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدخل في البيع من غير ذكر وان كان في الكرم أشجار الخلاف يكتب وجميع أشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة الثمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستغر جقة من مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهي ما اذا استأجر

لا يؤكل كل المبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما أين من الحى فهو ميت \* وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بلامبان كالرأس يؤكلان \* ذبح شاة وقطع الحلقوم والادوايح الا أن الحياة فيها بعد فطع انسان بضعة منها يحمل أكمل تلك البضعة لان هذا ليس بمبان من الحى لان ما بقي فيها من الحياة غير معتبرا أصلا يرى الى برج الحمام فأصاب حماما ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل وللشافح فيه كلام انه هل يحمل بذكاة الاضطرابى أم لا قيل يباح لانه صيد وقيل لانه يأوى الى البروج في الليل

كتاب السير

فيه أربعة فصول

الاول في الامان

أمان المرأة الذي لا يجوز الا اذا حكم بانهم من ذمة وكذا العبد والاعوى والمحدود \* سألو أن

الرجل

ينزلوا على حكم الله فلا دام ان لا يجيهم \* آمنه على قرابة دخل والدماء استحسانا

\* السلطان آمن الكفار بشرط النيب لا يصح حتى لو ظهر عليهم فهم في وكذا آمنهم مطلقا فاشتغلوا بالجواب وهذا اذا كانوا كثير الهم قوة \* وان قطع واحد أو اثنان أو ثلاثة من المستأمنين الطريق لا ينقض أمانه \* وقع الديرة على الكفار فأسلم واحد منهم قبل الاسر مع اسلامه وصار حرا وماله \* امرأة مسلمة سبيت بالمشرك وجب على أهل المقرب تخليصها من الاسر ما لم يدخل دار الحرب لان

داو الاسلام كان واحداً النفي الذي وقع من قبل الروم يجب على كل من معه وله زاد وراحته ولا يجوز الخفاف لاحد الا بعد من  
والرباط الذي جاء الاثر في فضله يكون في مكان لا يكون وراءه اسلام في المختار وقيل لو ان غار كافر على موضع مرة فهو رباط الى اربعين  
عاما ولو مرتين فالى مائة وعشرين سنة ولو ثلاثا فالى آخر الدهر \* والقتال مع أهل الحرب يرجعوا الى حكم الله واجب بالنص  
وقوله عليه الصلاة والسلام القاتل والمقتول في النار محمول على باغيين (٣٠٩) يقتتلان للدين أو كأهل المملتين  
بقتلان عصابة فلا يجوز  
نصر واحد منهما

### الثاني في البيع

طائفتان من الكفار بينهما  
مودعة دخلوا دارا لاسلام  
موادعين ثم تازعا فوفقت  
الدبرة على احدهما  
واستولوا بهما وباعواهم منا  
قبل الاخراج بدار الحرب  
لا يجوز الشراء منهم ولو ان  
التركة أو الهبة استولى على  
تركه أو هبته وأخرجها بدار  
الحرب وباع جاز لثبوت  
ملكه بالاحراز بدار الحرب  
\* أهل بلدي يتبعون الاسلام  
ويأتون بالشرائع من  
الصلاة والصيام ولكنهم  
يعبدون الاوثان اغارهم  
المسلمون فسبواهم وأراد  
انسان الشراء منهم ان كانوا  
يقسمون بالعبودية للمسلمين  
جاز شراؤهم وان كانوا  
لا يقرون بالعبودية للمسلمين  
جاز شراؤهم والنساء والصبيان  
دون الكفار بالغين \* مسلم  
دخل دار الحرب فجاء  
الحربي بانه أو ابنته أو ابنته  
أو ابنته أو ابنته أو ابنته  
قد قهرها يريد بيعها من  
المسلم المستأمن لا يشتريها  
عند كثر المشايخ وقال

الرجل دار من رجلين عشرين نخاف أن يخرجها منها أو أراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر  
الدار كل شهر من الشهر الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية لاجرفان معظم الاجر متى كان للشهر الاخير  
فانهم لا يخرجونه من الدار وقد حكى أنه كان في الامة يدعى كتبتون يبيع الماملة فلما كان في زمن  
الفقيه محمد بن ابراهيم المديني رحمه الله تعالى كره ذلك لمكان شبهة الربا وأحدث هذا النوع من الاجارة  
ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من  
المال فجعل بمقابلة السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل ببقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلاثة ايام من آخر  
كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام وانما أثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ  
والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار كثر من  
ثلاثة ايام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحب  
الحكمة الفقيه عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولكنه شرط الخيار في غير ايام العقد وانما اقدروا  
بأحدى وثلاثين سنة لانه يستثنى ثلاثة ايام من آخر كل ثلاثة أشهر في الغالب وإذا استثنى ثلاثة ايام من  
آخر كل سنة في صكها هذا تكون الايام المستثنى من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقى  
عقد الاجارة في ثلاثين سنة وانما عقدوا عقد الاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان  
ثلاثين سنة نصف العرفي الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم أعمار أمتي ما بين الستين الى السبعين  
وقال النبي عليه الصلاة والسلام معتزك المنايا ما بين الستين الى السبعين فذكر هو الزيادة على نصف العمر  
لان الاكثر معتبر بالكل حتى كان ادراك كثر الركة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التأييد فيها  
والتأقيت من شرطها ووافقه على تجوز هذه الاجارة الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
وكذا من بعده من الامة بخاري وعلى هذا امر الامة في فتوى الجواز هذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من  
مشايخنا مثل الشيخ الامام أبي بكر بن حامد والشيخ الامام أبي حفص السفي كدرى لا يجوزون هذه  
الاجارة ويقولون فيها شبهة الربا وقد ذكرنا وجوه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ  
الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه محتمل او تنافى شبهة الربا عننا ولولم  
يجوز بهذا الطريق لانسد على الناس وجوه دفع حوائجهم بحال الغير لان من يرض المال الكثير من غير أن  
يطمع في وصول نفع مالى نادر وبذلك النادر لا تدفع الحوائج ولا تنظم المصالح فكان في القول بجواز هذه  
الاجارة تعديل النظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجر وان كان الاجر مجهولا وما يصيب من  
المساو المكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يكت فيه مجهولا ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة  
في فصل وهو أنه اذا كان سن أحد العاقدين بحيث لا يعيش الى ثلاثين سنة غالبها نصح هذه الاجارة بعضهم  
لم يجوزوا ومن لا يجوز القاضى الامام أبو عاصم العامري وبعضهم جوزوا وذلك لان العبرة لصيغة كلام  
المتعاقدين وانما تقتضى التأقيت فصيح ذلك وتظهر هذا اذا تزوج امرأتا الى مائة سنة فانه يكون متعة ولا  
يكون نكاحا صحى في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وان كانا لا يعيشان الى هذه المدة غالبها ولكن لما كان  
الاعتبار للفظ كان مبطلا لا نكاح كذا في الظهيرية \*

اجارة النصف المشايخ استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع

الكبرى رحمه الله ان كانوا يرون جواز البيع يجوزون ان كانوا يرون جواز البيع لا يجوزوا اذا لم يجوزوا البيع على الاقوال كلها وعلى قول فاذا  
أخرجه الى دار الاسلام اختلفوا فيه قيسل ان أخرجه كرهه ملكه وان كان البيع باطلا والصحيح أن البائع ان كان يري جواز البيع ملكه  
مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه ذهب به كرهه ملكه وان قهره ربحا وباعه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون التملك بالقهر جاز الشراء والا لا  
\* مسلم تزوج امرأة كافر في دار الحرب وأعطى صداقها لابنها أو ضمن في قلبه أنه يبيعها وأخرجها الى دار الاسلام ليس له بيعها وهي حرة اذا

خربت طوعا وان مكروه لا عذم القهر في الاول والقهر في الثاني \* الحرب في دخول دارنا بامان ومعه ولده فباع ولده لا يجوز لانه دخل تحت الامان  
وفي جواز البع نقض الامان \* ملك من اهل الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهلها فان كان الذي اهدى  
اليه ليس بينه وبينهم قرابة كان مملوكا لمن اهدى اليه وان كان ذارحهم محرم منه او امرأته ولدت منه لم يكن مملوكا للذي اهدى اليه \* وفي الجامع  
الاصغر باع الحربى ولده من مسلم ( ٣١٠ ) اوحربى في دار الاسلام او في دار الحرب قال الدبوسي ان باعه من مسلم مستأمن لا يجوز

وان من حربى يجوز واذا  
سلمه اليه ملكه وقال أبو  
بكر لا يباح للمسلم شراؤه وان  
اشتراه ملكه ويكون رقبا  
وقال محمد بن أحمد رحمه الله  
لا يملكه اذا اشتراه في دار  
الاسلام ويملكه اذا اشتراه في  
دار الحرب وأخرجه الى دارنا  
وذكر الفقيه في عن الثاني  
اذا باع الحربى ولده من مسلم  
في دار الحرب عند الامام  
رحمه الله يجوز ولا يجبر على  
الرد وعند الثاني يجبر اذا  
خاصهم وعن الثاني رحمه الله  
فحين دخل دار الحرب بامان  
فسرق منهم مائة انسانا  
وخرج به أقول لا يسهك  
ما صنعت وان باعه يجوز  
بيعه لانه ملكه وفي السير  
الصغيرة الحربى يملكه  
حربى آخر بالقهر والاستيلاء  
عما ذكرنا عرفت جواب  
مسئلة يقع في بلاد الدشت  
وهي ان التتار الذين هم فيه  
يبنيون اولادهم في الدشت  
ان كان الدشت بلاد  
الحرب كما استأجره صاحب  
الفتنة نصح هذه الاجوبة  
وان لم تكن بلاد الحرب  
وكانت بلاد الاسلام كما

ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف شاعرا من جميع الدار المشتركة بين هذين  
العاقدين نصفين وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استأجر النصف من غير شرك فيها لم يجز  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فان أراد الجواز بالاجماع كتب استأجر منه سهم او احدا من  
سهمين من جميع الدار التي ذكر ان كمالها وهي ملكه وحقة وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويتم  
بآخره حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصفة هذا العقد القاضي فلان بعد خصومة صحيحة حرب بين هذين  
العاقدين كذا في الذخيرة \* ( ووجه آخر ) أن يعقد الاجارة على جميع المستأجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ  
العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بالتفاد عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طارئا  
فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضي ( وان كان المستأجر سركا راجعا الى الجاهل ) فيكتب الاستأجر أقل من  
مدة احدي وثلاثين لان سركا رهم لا تبقى على حاله الى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب  
فيكتب نسخة السركا راولا بالعربية أو بالفارسية كما يشاء ثم يكتب عقيما المستأجر فلان بن فلان من فلان  
ابن فلان جميع هذه السركا راولا ودوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك بالعربية أو  
بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة أيام من آخر كل ستة أشهر من أربع سنين متواليات من مقدمتها  
أولها أول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الذكر بكذا دنارا ويصف الدينار بما وصفناه على أن يكون أربع  
سنين متواليات من أولها سوى الايام المستثناة منها كل ستة أشهر منها سوى ما استثنى من أيامها بشعيرة  
واحدة وزمان دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجارة ويتم الصك الى آخره  
وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الف الف لاني يكتب حاشيته  
ومعروفية ومسكنه ضمن هذا الاجر المذكور فيه بأمره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا  
الاجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضامنا صحيحا ملقا بالزوم ورضي به هذا  
المستأجر وأجاز ضامنا عنه هذا في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الاجر  
الضامن وطلب المستأجر من الاجر أن يوكاه أو يوكل رجلا آخر يبيع هذا المنزل من انسان يثق عليه  
أهل البصر ويقبض الثمن من المشتري وأداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الاجر المذكور فيه  
وكل فلان بن فلان الف الف وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انقضاء هذه الاجارة  
المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلان من أهل البصر في  
ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسلم المقود عليه اليه وضمن الدرك له وأداء ما يجب على  
هذا الاجر من مال الاجارة المذكور مبلغه فيه بعد انقضاء الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن نو كيدا  
صحيحا بطلب هذا المستأجر ومستلته ذلك منه بائنا لازما على أنه كلما عزل عن هذه الوكالة عاد عنه وكلا في  
ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة فقبولها صحيحا خطا ويتم الصك الى آخره  
وان استأنه المستأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الاجر يكتب وأذن الاجر هذا للمستأجر هذا  
في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير  
اسراف ولا تبذير بمشمة رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليه على هذا الاجر اذا نصحها أو  
بصرف جباياته وموثاته الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه

اختاره أكثر العلماء على ما تقر في الفصول يكون البع في دار الاسلام ومع ذلك التنافي حكم المستأمنين اذا كانوا على  
الكفر وتأمل الباقي **في الثالث في الخطر والاباحة** لا يخرج الى الغزو بلاذن والديه وان أذن أحدهما لا يخرج وان له  
جدا ونجدتان فاذن أو الاب وأم الام ولم ياذن الاخران له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلاذنهم لان الطهارة تعاق بالروح  
لاهمادات العلة على التحاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة لان الخروج الى التجارة لما جاز لا يجوز لالم أولى الا اذا كان الطريق مخوفا  
بشرط اذنهما هذا اذا كنا غير محتاجين الى خدمته فان محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه وان لم يكن له مال

لا يخرج الا باذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج الا باذنه وان كفل لاباذه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة والميت والمقتول لا يدين الا في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم ولونقل الى ميل أو ميلين لا بأس به \* جل رؤس الكفار الى دار الاسلام بكرة \* سئل عطاء بن حزن عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة قال يباح لانهم يسعون في الارض بالفساد وقيل يعتنون عن الفساد في أيام الفترة وتوارون قال ذلك امتناع ضروري ولوردوا العاد والمأنع وعنه وكذلك قال الامام السيد أبو شجاع وزاد بانه (٣١١) يثاب قائلهم قيل له وكيف يثاب قائلهم قال لان من شرط

اذنا صححا على أنه كلما عرله عن هذا الاذن يكون هو ما دونه فيه عنه باذن جديد في ذلك كله كما كان وانه قبل منه هذا الاذن منه قبل ولا صححا  
 \* وأما الاجارة على الاجارة فأنك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طائعا أنه أجر كذا اجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديوارا بصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعبه ووزان من دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمام هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلانا هذا استأجر منه جميع كذا بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والشروط المذكورة فيه استئجارا صححا وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الاجر هذا جميع هذه الاجرة بكاملها قبضا صححا وجعل كل واحد من هذين العاقلين صاحبه هذا بالمبار في فسخ بقية عقدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعل لا صححا ويتم الصك الى اخره كذا في الظهيرية \*  
 \* اجارة النفس \* هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاملة أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا بكذا درهم على أن يستعمله هذا المستأجر بجميع ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وان هذا الاجير سلم نفسه اليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء ويوفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عند مضيه فان كان استأجره لثوب خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحتاج على ما رأى وأحب (استأجره على أن يحفره بئر) بين موضعها وسعمها بالدرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل باعياها) يصفها ويفصل اذا اختلفت كذا شهر على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى أعطانها ويذاوي جربها ويحلب ذوات الدرمنها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضرر وعملها بعد حلبها ويقوم عليها وعلى فصلانها في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب ضالتها بكذا درهم الى آخره ويتم الكتاب ويبين التأجيل والتجديل في الاجرة فان كانت الابل باعياها يبين ذلك ويكون في هذا أجر واحد فلا يعلل أن يؤاجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالاجماع وفي المعينة هو أجره مشرك فله أن يؤاجر نفسه لرعي غيره من غيره ولا يضمن ما ضاع منها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما \* (فان استأجره لحمل الكتاب من سمرقند الى بخارى ونحوه ويدهعه الى فلان ويسأل جوابه فيعمله الى المستأجر يكتب) \* استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهم اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه بمجمله قبضا صححا وقبض منه هذا الكتاب قبضا صححا وقبل حمله من كورة ممرقند الى كورة بخارى ويراذه الى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارى الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب  
 \* استئجار المملوك للخدمة \* استأجر منه عبدا له هندية يسمى زيرك الذي ذكره هذا الاجر أنه ملوكه

الاسلام الشفقة على خلق الله تعالى والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكسه \* عبد أسره العدو وألحقه بداء الحرب ثم أبى منهم يرد على سيده وفي رواية يعنى قال السيد الامام والبلدان التي في أبدى الكفرة اليوم لا شك أنها بلاد الاسلام لعدم اتصالها ببلاد الحرب ولم يظهرها فيها أحكام الكفر بل القضاة مسلمون ومن قال منهم أنا مسلم وشهد بالكلمتين يحكم بالسلامة ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا كافر ولا مرتد ونسبهم مرتدين من أكر الكفار لانه تنفير عن الاسلام وتقليل سواده واغراء على الكفر والمولك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون والذين يطيعونهم لاعتن ضرورة موادة وأما البلاد التي عليها والمسلم من جهتهم يجوز إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وتوزيع الايام والارامل لاسنيلا المسلم عليه وطاعته للكفرة أما موادة أو مخدعة وأما البلاد التي عليها ولا كفار فيجوز

فيها أيضا إقامة الجمع والاعباد والقاضي فاض يتراضى المسلمين ويحب عليهم طلب والمسلم وتعليق البارز أعنى اللوح السلطاني اماره مكتبة لاتعلق لها بالدين كان من خشب أو فضة بخلاف وضع قلنسوة الجوس وشدا الزنار لا اماره الكفر كالخنان اماره الاسلام وقص الشارب اماره أهل السنة والجماعة وتركة اماره الرافض وكذا لبس السواد ولبس السراغوج من قبل لبس أنواع القلائس فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده وقد تقرر أن يقام من العلة يبقى الحكم وقد حكمنا بالاختلاف بان هذه الديار قبل استيلاء التتار كانت من بلاد الاسلام

وبعد استيلائهم اعلان الاذان أو الجمع والجماعات والحكم بمقتضى الشرع والفتوى والتدريس ذائع بالانكسر من ملوكهم فالحكم بانها من بلاد الحرب لاجهته انظر الى الدواية والدرية وعلان بيع الخمر وأخذ الضرائب والمكوس والحكم من البعض برسم التتار كاعلان بنى قرية باليهود وطلب الحكم من الطاغوت في مقابلة محمد عليه الصلاة والسلام في عهد المدينة ومع ذلك كانت بلدة الاسلام بلارب وذكر الخوفا في رحمة الله انما نصير (٣١٢) دار الحرب باجراء احكام الكفر وأن لا يحكم فيها بحكم من احكام الاسلام وأن يتصل بدار

ورقيقه وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة وبين حليته استأجر منه سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا  
بكذا درهمًا اجارة صحيحة على أن يستخدمه هذا المستأجر بأنواع الخدمة ما يطيقه هـ ذال المملوك ويحمل  
للمستأجر استخداماه فيه على ما يرى في جميع هـ هذه المدة ويؤاجر فيها ممن أحب خدمته وخذ دمه من شاه  
ويسافر به إن بدله أو يعمل في ذلك برأيه فان كان يعمل في غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتعجيل  
والرؤية ويتم الكتاب وايس له أن يسافر به الا بشرط والخدمة التي له أن يطلبها منه خدمته وخدمته من  
في عماله وخدمته أضافه من السكر الى ما بعد العشاء كذا في الذخيرة \*

(١) وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها ينت ذلك ثم نين حديث الاجرمين التاجيل والتجمل والتأقبت وبيت الرؤية وذكري. وضع آخر وقال اجارة محدود الصغرة أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وانما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعنى رب المال من فلان القيم في تسوية الامور فلان الصغرة الثابت القوامه المذكورة وانه يؤاخره من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ اجر المثل لهذا المعقود وعليه لاوكس فيها ولاشطط ويذكر الحد ويؤتم الصك كذا في الظهيرة \*

استجار الصبي من الاب استاجر منه ابنة الصغير المسمى فلانا لعل كذا مدة كذا بكذا درهمما اجازة  
صححة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة وبوفى أجرة كل شهر منها عـ د  
انقضائه ويبـ لم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجر فـ له منه وتفرقوا بتم الكتاب واذا  
استأجره من ذي رحم محرره لجاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما مر مرات

استجار الحرب بالطعام والكسوة. أجر نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل له عمل كذا وما يبدوله من الاعمال بقدر طاقته ما يأمربه هذا المستاجر على أن يكون أجر عمله لكل شهر كذا درهمًا وأذن هذا الاجير لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من أجره - له إلى طهامة وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد له منها إذا صحح على أنه كلما أعانه كان مأذونًا له فيه بأذن جديدهم وجهته وسلم نفسه إلى هذا المستاجر نسلمها

استئجار النظر هـ إذا استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليتين أو أقلها ما غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرهما سلع شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلانا في منزل هذا المستأجر تقيم في منزله هذه المدة لا رضاع هذا الولد وحضاته ترضعه بنفسه آمن لبنه أو تحضنه وتخدمه رضاعا لا تقصر فيه ولا تقبى بكذا ذرهم خاصة كل شهر كذا إجازة صحيحة وقبلت منه هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعانت هذا الصبي وعرفته وسالت نفسها من هذا المستأجر لهذا العمل ترضعه وتحضنه في كل هذه المدة وبوفها أجرها عنده مضى كل المدة أو يكتب أجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر أو يكتب وقد تبعت وقد أجاز زوجها فلان عقدة هذه الإجازة فرضى بها

(١) قوله وان كان الخدمة والاعمال الى قوله كذا في الظهيرية هذه العبارة ستأتي بعينها بعد فحوور رقتين

الحرب وأن لا يبقى فيه مسلم  
ولا ذى أمان إلا بالامن الاول  
أعني بأمان أئبثها الشارع  
بالايمان أو عقد الذمة فانما  
وجدت الشروط كلها صارت  
دار الحرب وعند تعارض  
الدلائل والشروط يبقى  
ما كان على ما كان أو يترجح  
جانب الاسلام احتياطاً إلا  
يرى أن دار الحرب تصير دار  
الاسلام بمجرد اجراء أحكام  
الاسلام اجماعاً

الرابع في المرتد وما يصير  
الكافريه مسلما

تصرفاته بعد الحاق قبل  
القضاء بالحاق يتوقف اجاعا  
والخلاف في تصرفاته قبل  
الحاق فعندهما تصرفه في  
كسب الاسلام والرتا فاذ  
الاما استثنى وعنده تصرفه  
في كسب الاسلام وقوف  
معاوضة كان أو تبرعا وفي

كسب الردة ان تبرع واموقوف  
وان غير تبرع نافذ كذا  
ذكره شيخ الاسلام والعلم  
ان تصرف الميرث فيهما  
يتوقف وعنه في دينه ثلاث  
روايات في رواية الامام الثاني  
يبدأ بقضاها من كسب  
الردة فان لم يفغن كسب  
الاسلام وفي رواية الحسن  
عنه بعكسه وفي رواية زفر  
عنه رجع الله دين الاسلام

من كسب الاسلام ودين الردة من كسب الردة والصحيح رواية الحسن رحمه الله وتصرفات المرتدة ان تصرفا ينقضي وسلمها  
المسلم ينقضي منها وان تصرفا لا ينقضي من المسلم ولكن ينعكس كما انقله من المالك قال ودون التوبة عند حمايته قد كسب المرتد وعنده اختلافوا  
قيل يصح وقيل يصح ما يصح من المسلم لانها تجبر على الاسلام فكذلك احكم المسلمين الا يرى انه لا يصح تصرفها في الخارج بحود المرتد الردة عود  
الى الاسلام الكفار من غير اهل الكتاب كعبدة الاصنام اذا قالوا لا اله الا الله يحكم بالاسلام لهم ولو لم يقرءوا لكن بحود لو اماننا فحكم



باسلامهم وان صلى وحده لا وفي السير لا اله الا الله عن لا يقولها دليل الاسلام وان كان عن يقولها ليست باسلام كاليهودى صلى مع المسلمين كان  
 دليلا على الاسلام وان كان ليس باسلام بعينه . واذا جل المسلم على الكافر فقال أشهد أن لا اله الا الله فان كان من قوم لا يقولونها على المسلم أن  
 يكف عنه لسماعه دليل ايمانه وهو حر ان تكلم به اقبل أن يأخذوه ويقتلوه وان قالها بعد ما قهروه فهو رقيق وانما قال انما أردت بما قلت  
 الدخول في اليهودية دون الاسلام وأردت التعوذ لئلا أقتل لا يلتفت اليه لان الظاهر انه ( ٣١٣ ) جواب ما دعى اليه من الاسلام

فان امتنع بعد ذلك من  
 الاسلام يقتل لانه مرند  
 وان الكافر عن يقولها اقبل  
 ذلك لا بأس بقتله وان تكلم  
 به لانه ليس بدليل الاسلام  
 وان قال لا اله الا الله محمد  
 رسول الله وهو عن لا يقولها  
 فهو دليل اسلامه وكذا  
 لو قال محمد رسول الله أو  
 قال دخلت في دين الاسلام  
 أو في دين محمد عليه الصلاة  
 والسلام يحكم بايمانه حتى  
 لو مات يصلى عليه كالو صلى  
 معنات مات أما اليهودى  
 والنصرانى اليوم اذا قال  
 لا اله الا الله محمد رسول الله  
 لا يحكم باسلامه لانهم  
 ينظرون الى المسلمين يقولون  
 ذلك فاذا استفسرته يقول  
 هو رسول الله اليكم  
 لقوله تعالى هو الذى بعث  
 فى الاميين رسولا منهم  
 فلا يدل هذا على ايمانه  
 ما لم ينضم اليه التبرؤما  
 هو عليه . واذا قال النصرانى  
 أشهد أن لا اله الا الله وأنبرا  
 عن النصرانية لا يحكم  
 باسلامه لجواز أنه دخل في  
 اليهود اذ اليهود يقول ذلك  
 أيضا وان زاد وقال وأدخل  
 في دين الاسلام زال الاحتمال  
 . واذا قال أنا مسلم لم يكن

وسلمه للارضاع المذكور فيه وأذن لها بالسكرى في منزل هذا المستأجر لهذا فرضى به هذا العمل وتفرقا  
 ويتم الكتاب وان كان بغير اذن الزوج فله المنع والفسخ والله أعلم  
 استخبار الاستاذ لتعليم الصبي الحرفة استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفة كذا بتمامها  
 بوجوهها في مدة كذا بكذا أدركه ما يقوم بتعليمه في أوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن وعجل له جميع هذه  
 الاجرة ويتم الكتاب وأزيم من (١) هذا الفصل الذى يليه هكذا يكتب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكتب  
 استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسيج مثلا على أن أعطاء الولي كل شهر كذا أما لو شرط عليه تعليم  
 الحياكة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لان الاجارة حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجرة بل من  
 فهم المتعلم فلا يجوز الاجارة عليه كالأجارة ليعلم القرآن فأما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على  
 القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسيج ليرغب الولي فيما يحصل له في اثناء العقد من عمل الحياكة فان  
 الصبي ربما يأخذ ذلك بفهمه وكأنه فهذا جار مجرى البيع فأما المقصود فهو القيام عليه وفي وسع الاستاذ  
 الوفاء به هذا اذا كانت الاجرة دراهم وان اتفقا على أن يعلم وله الحرفة في سنة ثم هو يعمل للاستاذ في هذه  
 الحرفة في سنة فوجهه أن يستأجره للاستاذ ليقوم عليه في تعليم النسيج سنة بآجرة كذا ثم الاستاذ يستأجر  
 التلميذ في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك الحرفة بأجر كذا هو كالأول فيتقاصان (وهذه نسخة هذين  
 العقدين) هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان بن  
 فلان وهو عاقل مميز متلقن بما يلحق متعلم لما يعلم في تعليمه عمل الخياطة في أنواع الثياب بانواع الخياطة في  
 أوقات التعليم ويلقنه في أوقات التلقين ما هو من جلته وامتص به ما وادخل فيها سنة كاملة أولها كذا  
 وآخرها كذا بمائة درهم غطريقية لا يأوفى جهده ولا يمنع عنه نصحه على أن يوفيه هذا الوالد هذه الاجرة  
 عنده متى هذه المدة وتعام هذا العمل وسلم اليه هذا الولد في سنة له وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرقا  
 ثم ان هذا الاستاذ استأجر من هذا الوالد هذا الولد في عقدة أخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه  
 السنة المذكورة في الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى أو ملحقه بها أو الاولى  
 مشروطة في الثانية أو ملحقه بها على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيضبط ما يأمر به من  
 الثياب ويعمل ما يتصل به ما يدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطريقية اجارة صحيحة على أن يوفيه  
 هذه الاجرة عند مضى هذه المدة ويتم الكتاب \*  
 اكترى مكاري بالعمل أنقله على حمرة هذا ما اكترى فلان المستأجر من فلان المكاري اكترى منه  
 خمسة أجرة معينة فعمل له من الانتقال على كل حارمها كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارى بكذا  
 كذا درهم كراهيها وان هذا المكاري أراه هذه الحرة بأعيانهم ورضى بها هذا المكترى وسلم هذا المكترى  
 الى هذا المكاري الانتقال وهي كذا وزن كذا فقبضها هذا المكاري وقبل حملها على هذه الحرة من كورة  
 كذا الى كورة كذا وسلمها اليه في كورة كذا وقبض منه جميع هذا الكرا قبيضا صحيحا بتجمل هذا  
 المكترى ذلك اليه وضمن هذا المكاري لهذا المكترى كل درل يلحقه في ذلك ضمنا صحيحا وذلك في يوم كذا  
 (١) قوله وأزيم من هذا الخ قد راجعت المحيط فوجدت العبارة بهذه الحروف وليصررت كيبها اه معصمه

(٤٠ - فتاوى سادس) مسلمان معناه المستسلم للعق وكل ذي دين يزعم أنه متقاد للعق هو عليه قال الحلواني رحمه الله  
 الانجوسى الذى في دارنا لانهم يأتون بهذه الكلمة على وجه الشتم ويقولون لا ولا دهم باسلمان زاده . قال النصرانى أو اليهودى برئت من  
 ديني ودخلت في الاسلام أو قال برئت من ديني وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله صامسا ولو قال الوثني أشهد أن لا اله الا الله  
 أو قال محمد رسول الله صامسا لانه منكرا للمرين جميعا فبأيهم ما شهد فقد دخل في دين الاسلام وكذا لو قال أنا مسلم لان عبدة الاوثان

لا يدعون هذا الوصف لانفسهم وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الخيفية أو على الاسلام وعن الحسن النصراني اذا قال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وقبلت الاسلام وتركت ديني فهو مسلم \* وعن محمد اذا قال آمنت بالله وعبدته عليه الصلاة والسلام وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وتركت ديني صار مسلماً ولو قال لا اله الا الله ثم رجع صار مشركاً لا يقبل رجوعه وعن الامام اذا قال نصراني أو يهودي أنا مسلم أو أسلم يستل (٣١٤) أى تنبى ان قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلماً

حتى لو رجع عن دين الاسلام حل دمه وان قال اني مسلم على دين الحق لم يكن مسلماً فان لم يستل حتى صلى بجماعة كان مسلماً وان مات قبل أن يستل وبصلى لم يكن مسلماً مسلم ونصراني تنازع في شرا منى فقبل انه يساع من المسلم لان النصراني فقال النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً الا اذا قال أنا مسلم مثلك وينبغي أن يصير مسلماً لانه أخرج الكلام جواباً للكلام غيره وعن الامام أنه يصير مسلماً بأناسلم وعن ابن زياد قيل لذى أسلم فقال أسلمت فهو مسلم وكذا عن علمائنا وعن الامام قول النصراني أنا مسلم ليس باسلام حتى يتبرأ من النصرانية وعن الثاني رحمه الله قال له رجل ادخل في الاسلام واترك دينك فانه باطل فقال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأنا مسلم فهو مسلم وعن محمد رحمه الله شمس الدين اليهودي أنه صلى بالجماعة فنجح مسلماً فان رجع عن الاسلام بعد ذلك ضرب بانه فاما اذا قالوا صلى وحده فان قالوا

من سنة كذا فان كانت بغير أعيانها فابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوبسي أنها فاسدة لانها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا ما من القطن أو يكتب كذا كذا عددان الجوز أو كذا كذا قفيزا من الخنطة أو كذا كذا أو بايين جنسها ونقلها من بلدة كذا على كذا كذا من الحر أو يقول على الابل السمان الفارغة القوية على أن يحمل كل بعير منها كذا رطلا برطل كذا تقبلاً صححوا جازاً لا فساد فيه ولا خيار بكذا درهم على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا أو يسير بها المنازل على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده هذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

ونبذة الكراهة للصبي \* هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها را كان وقد نظر اليه ما هذا المتقبل وعرفهما بأعيانهم ما لكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطلا برطل كذا اولها من الكسوة كذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماء كذا ومن الخنطة والشعر والسويق والربو الثمرة والحلوى كذا يصلها على رطل ثلاث على ابل مسنات سمان فارغة قوية وذلك بعد معرفتهم جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والرا كان وغير ذلك ونظرا اليها وعرفها بعشرين ديناراً ويصفها قبالة صحبة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد النفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعاً وعلى أن لهؤلاء الركب أن يستبدلوا بالوظا والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعلموا فيها برأيهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

فان كانت الابل بأعيانها ذكراً أو كاهن في الحر وحكم ذلك أنها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير المعينة لا تسقط ولو مات المكاري في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغارة بقيت بذلك الاجارة مستحسناً ولا بد من بيان وقت الخروج ولومض تلك السنة بطلت الاجارة وليس له أن يحمله في السنة الثانية الا بتراض وتجديد عقد

كراهة السفينة وتقبل الحمل في السفينة \* استأجر منه جميع السفينة المختدة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ورفوفها ومجاديفها وعرادها وشرائعها وقلها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهر أوله كذا وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا خنطة ومقدارها كذا بالقفيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدقور في اذارق الناس ويسير معهم اذا ساروا وقبض هذا المؤاجر جميع هذه الاجرة بمجمله بتجمل هذا المستأجر وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يده هذا المؤاجر بتسليم ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتقرفاً بعد الرؤية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت بغير عينها كتب تقبل منها حملان كذا بوزن كذا

صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فكذلك وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم كان مسلماً سواء كان الاذان في السفر وكيلاً أو الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا تنبى حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادته فيكون مسلماً واذا قالوا لا يتأه يصلى سنة ولم يقولوا بالجماعة وقال صليت صلاتي لا تستعرض له بآراء أحكام الاسلام ما لم يقولوا صلى صلاتنا وفي الروضة اذا صلى في وقت الصلاة حكم باسلامه واذا صلى في غير وقتها لا ولو في وقتها بجماعتنا أو وحده مستقبل القبلة صار مسلماً وان غير

الكعبة لا يصير مسلماً وان صلى الجمعة معناه فهو مسلم طاف ولي كيطوف المسلمون صار مسلماً وبمجرد التلبية لا وفي المنتقى صلى نصراني وحده واستقبل قبلتنا لا يصير مسلماً لانهم يستقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة وكبر ثم أفسد لا يكون مسلماً وثبت التبعية بالملك أيضاً حتى لو وقع الصبي في سهمهم مسلماً بالتسعة في دار الحرب أو يسع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب يصلي عليه لانه مسلم تبعاً للمولى المرتدة نسبي ونسرق في دار الحرب وكذا أولادها تبعاً الواحد والاثنان والثلاثة يفتقون في العدو (٣١٥) ويقاتلون حتى يقتلون أحب الي من الرجوع وقال نصير رحمه

الله خرج على الرجل القطاع فأراد أن يقتلهم فان علم أنه اذا قاتلهم دفع القتل عن نفسه فعل والا لا أما في دار الحرب فان علم في قتاله ضرب نكالية لهم وسعه أن يقتل والفرق أن قتال القطاع لدفع القتل عن نفسه ولا كذلك قتال أهل الحرب وقد صرح أن زيد بن حارثة رضى الله عنه يوم موته عقر جواده وقتل حتى قتل وكان الكفار غالبين وعسكر الاسلام انحازوا الى فئة

كتاب الفاطن تكون اسلاماً أو كفراً أو خطاً

وفيه ثلاثة فصول  
الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون من يقر بالتوحيد ويحسد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد رسول الله يصير مسلماً والجوسى اذا قال خذ اى يكي است وهم يقيمون حق يحكمهم باسمه مجوسى قال صلى الله عليه وسلم لا يصير مسلماً قال كافر آمنت بما آمن

وكيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا صححة سليمة من كل عيب على أن يحملها بنفسه وأجرائه وأعوانه ومن أحب من الناس وبني الكتاب كالأول واذا حضر لكتابة وثيقة اجارة أحد العاقدين فالكتاب يكتب على اقراره باجارة كذا من ولان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر أن ذلك المقر له لو جاء وبمجد الاستحجار وأراد استرداد المال الذي أقره هذا بقبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين اما أن يكتب اقراره أنه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض ويسقط الاجر ولو جاء يطالب فله أن يقول ما قبضته منك واما أن يكتب وقد سقط هذا الاجر عن هذا المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذ كرقبضا وكذا هذا في ذ كر الشراء والتمن كذا في الذخيرة \*

استجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولى لامور الوقف المنسوب الى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جلة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولى أموره ويحده بمحدوده وحقوقها كلها دون أشجارها وزراعتها وقضاها وأجدر انهما فاقها ما صارت لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذا المتعاقدان وعقداه هذه العدة على هذه الارض وحدها سنة كاملة أو لها كذا أو آخرها كذا بكذا درهما وهي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولى جميع أجرة ما وقعت عليه عدة هذه القبالة بمجمله بتجمل هذا المتقبل ذلك كله وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولى ذلك كاماليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولى رد هذه الدراهم الى هذا المتقبل وأمره بأداء عجز اجها منها اذا جاء وقتها وبكرى أنها رها واصلاح مستاتها اذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهته مستأنفا وقبل منه هذه الكالة مشافهة وأشهدا وبني الكتاب كذا في المحيط \* وان أردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتهلة على خمسة نوايت مركات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحبان ودورات والتابوت الخامس المعروف (شاحمة) ذ كرهذا الذي آجر ان جميع هذه الطاحونة له ومملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له بأخذه ماء من وادى كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بمحدودها كلها وحقوقها فان كانت اجارته على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين متواليات أولها غرة شهر كذا من سنة أو مشاهير كل سنة بكذا درهما أو كل شهر بكذا درهما ينتفع المستأجر بهذا استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب من الحنطة والشعير وما شا كلهما ويؤدى قسط كل سنة عند انقضاءها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضا محكما مفرغاً عما يشغله بتسليم هذا الذي آجره وتفرق عاين مجلس هذا العقد بعد صحته تفرق الأقوال والابدان

واذا أردت كتابة استجار المجددة بفارقينها كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع المجددة التي لها فارقين متصلين بفارقينها ذ كرهذا الذي آجر ان جميعها ملكه وحقه وفي يديه ويذ كر الموضع والحدود

الرسول يصير مسلماً قال كافر الله واحد يصير مسلماً ولو قال للمسلم دينك حتى لا يصير مسلماً وقيل يصير الا اذا قال حق لكن لا آمن به وفي مجموع النوازل أذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام أما لو قرأ أو تعلم لا يكون اسلاماً قال واحد رأيت بصلي في المسجد الاعظم وشهداً آخر أنه صلى في المسجد لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام \* أكره على الاسلام يكون اسلاماً لكن اذا عاد الى الكفر لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام \* مسلم تزوج امرأة يعرف أبواها بالاسلام لا بأس بأن لا يسألها عن الاسلام لان الظاهر عرفانها بالايان ولو لم يعرف أبواها

بذ كرهها الايمان ثم يقول انقرن بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الاسلام لصغير ثم بلغ فقال الا ان عرفت فهذا لا يدل على أنه لم يكن مسلماً قبله لجواز أن يكون عارفاً بالاجمال والا أن عرف بالتفصيل قال لا آخر صفت مسلماناً فقال لا أعلم فهذا ليس بمسلم وفي الجامع قيل لم يودى هل تعرف صفة اليهودية قال لا فهو ليس يهودى قيل توبه بالبأس مقبولة لا ايمان بالبأس وقيل لا تقبل كلياته قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم (٣١٦) يتوبون من قريب الزمان القريب قيل حضرة الموت ألا يرى الى قوله حتى اذا

حضراً أحدهم الموت الآية فتبين ان الاحضار هو الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة فبق ما وراء ذلك في حكم القريب وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما قبل ان ينزل به سلطان الموت ثم ذكر أيضاً بخطوط أن قوله تعالى ولا الذين يسوتون عطف على الذين يعملون السبباً سوى بين الذين سوفوا وتوبتهم الى حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر في أنه لا توبة لهم لان حضرة الموت أول أحوال الآخرة فكأن الميت على الكفر قد فاتته التوبة على اليقين فكذلك المسوف الى حضرة القرب بمجاورة كل واحد منهما أو ان التكليف والاختيار الى هذه عبارة الزمخشري وقال البيضاوى قريب أى قبل حضور الميت الى أن قال سوى بين من سوف التوبة الى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في نفي التوبة للبالغة لعدم الاعتداد بها في تلك الحالة وكأنه قال وتوبة هؤلاء وعدم توبة هؤلاء سواء

ثم يقول بحدودها وحقوقها وما وجب من حقوقها التي لهما من حقوقها مسنة أو ثلاث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتملاً على مجامد كثيرة ذكر استأجر منه جميع الفارقين المشتمل على ثلاثة مجامد أو أكثر على حسب ما يكون ويذكر الموضع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذي أجز أن جميعه له وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد بقاقيتها كذا كذا مسنة بكذا درهما ما الجارة صحيحة ينتفع بهم هذه المجامد بوضع الحدود ويؤدى قسط كل سنة عند انقضائها ثم يتم الصلح الى آخره وإذا أردت كتابة اجارة الضيقة الموقوفة أصلها كضباع غر الموالى بقضاء كورة بخاري كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع أصل الضيقة التي هي كرم محوط مبنى بقصره وخمس دبرات أرض متلازقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله ذكر هذا الذي أجز أن ما في هذه الضيقة من الكر دارات ملكه وحقه وفي يديه وكرادارته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره وأشبجار هذه الضيقة بكراها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وراى جميع هذه الضيقة الذي كبس به وجهه الأرض من جميع هذه الضيقة بمقدار نصف ذراع عمقها وما تحت تراب المكبوس به وجهه الأرض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير (ساس يكن) التي وقفها على حانوته وتعرف هي بالاوقاف الحانوتية وفي يدي هذا الذي أجز بحق استجاره من له ولاية الاجارة منه مسنة سنة بعد سنة بجملة المقدار التي هي أجز مشله وأن هذا الذي أجز يؤاخر ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من أصل هذه الضيقة يؤاخره مع الوقف بعدد واحد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود والضيقة ثم يقول بحدود ما تبث اجارته فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من أصل هذه الضيقة وحقوقه وجميع ما افقه التي هي لمن حقوقه بعد ما باعه هذا الذي أجز جميع أشجار هذه الضيقة وزرايين هذا الكرم وقضبانته بثلاث دراهم واشتراهما منه هذا المستأجر به شراء صحيحاً وتقابضاً صحيحاً ثم استأجر منه ما تبث اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متواليه غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدمات هذه السنين أولها غرة المحرم من شهر سنة كذا بكذا درهما أو دينار انصفها كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من أيامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي ثمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصلح على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم أبو نصر أجد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا في لفظ التيمم مع الاب مساححة في الملوكتين البالغين وأما في أموال الايتام فان كانت للتيمم داراً أو راداً لاب أو الوصى اجارته لم يصح عقداً الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان أراد الاب أو الوصى استجارها للتيمم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستجار فيها يقع بأكثر من أجر المثل وكذلك في الاوقاف (قال) الوجه في الاجارة للتيمم أن يعقد العقد بجر المثل في تلك المدة ويرى الاب والوصى فيصح البراءة عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فيما يشاء ثم يقران للمستأجر بمال القربة قال محمد رحمه الله تعالى مؤجلاً الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بمال القربة قال محمد رحمه الله تعالى (وله وجه آخر) أن يقر الاب أو الوصى بقبضه من المستأجر فبشر المستأجر به فان أراد المستأجر أن يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصى وإن أقر بقبض مال الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه

وقال القرطبي قال أبو مجلز والضحك وابن زيد وعلمة وغيرهم قبل المعاينة لا لا تسكه وان يغلب المرء على نفسه قال علماء وأرجحهم الله وانما صححت التوبة في هذا الوقت لان الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على ترك الفعل وقال في التفسير الكبير في قوله تعالى الآية ولا يست التوبة بدلت على أن من حضر الموت وشاهد أهواله فان توبته غير مقبولة وكذلك قوله تعالى حتى اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعوني لعلى أعمل صالحاً فتمت ترك كلامها كلمة هو قائلها الآية وكذلك قوله تعالى وأنفقوا مما

رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين أخبر الله تعالى في هذه الآيات أن التوبة لا تقبل عند حضور الموت ثم قال قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة مشاهدة الأحوال التي يحصل العلم عند ما على سبيل الاضطراب بالله تعالى فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كاليأس بما جمعت عدم (٣١٧) الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إذا أردت باليأس معانينة أسباب الموت بحيث يعلم قطعا أن سلطان الموت يدركه لا محالة كما أخبر الله تعالى بقوله فلم يكن ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وهذا لبيان أن اليأس ما هو وقتئذ كفي بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة إن أراد باليأس ما ذكرنا فإرد عليه كل ما قلنا وإن أراد باليأس القرب من الموت مطلقا فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس وزمان معانينة الهول والمسطور في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة بخلاف إيمان اليأس لأن الكافر أجني غير عارف بالله تعالى وأتداء إيمان وعرفان والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل وقوله تعالى حتى إذا حضر أحدكم الموت قال إني تبت الآن

وبين الله تعالى فالوجه في ذلك أن يسع منها شيئا بمن هو مثل تلك الأجرة والاحوط في ذلك كله الإبراء لأنه إذا أقر بالقبض وانفضحت الأجرة بفسخها أو يموت أحدهما واجب مالان أحدهما المقربة والثاني مال الأجرة الذي أقر بقبضه ولم يضمن بسبب الإبراء عن مال الأجرة شيئا (وهنا شيء يجب أن يقر زعمه) وهو أن في بعض هذه الوجوه ضرر للموآجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لأن المال المقربة أن جعل مؤجلا لا ينقض المدة تضرر المستأجر به فإن الأجرة عسى تنفسخ بالموت أو بالنفسخ في مدة الخيار يربح المال مؤجلا لا ينقض المدة فيتضرر المستأجر وإن جعل مؤجلا لا ينقض المدة في وقت النفسخ كان وقت النفسخ مجهولا والتأجيل إليه يبطل فبقى المال حالا فيتضرر المؤجر فيه لأن المستأجر يؤاخذ به المال حالا والشئ المستأجر في يده بحق الأجرة بغير بدل آذاه فالسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلا لا ينقض المدة ثم يترك المستأجر بإبطال هذا الأجل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على أنه متى عزله عادما ذواله فإذا فعل ذلك زال الضرر عنهم جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منتظر وعلى هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والمدة القصيرة وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وبعضهم أبطلوا في المدة الطويلة مخافة التملك فالوجه فيه أن يلحق به حكم الحاكم فاما الاستئجار لليتيم أو للوقف فهذا الوجه جار فيه (قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخر له أن يعقد مثلا على ثلاثين سنة ألف فينظر كم أجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما فعقد على عشرين سنة كل سنة بنسب درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد بآخر المثل ثم يفسخ الأجرة في السنة العاشرة ويحدد له قد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى

فان أراد كتابة فسخ الأجرة كتب هذا ما فسخ فلان أجرة المنزل الذي كان بينه وبين فلان ويحدد المنزل أجرة طويلة تكذا درهما وأولها تاريخ كذا وآخرها كذا فسخ هذه الأجرة في الأيام المشروطة لها فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الأول من أيام خياره والوسط والآخر فسخا صحيحا وأشهد عليه من أثبت شهادته في آخر هذا الذكر وأصح الفسخ في هذا أن يفسخ في اليوم الاوسط لأنه في اليوم الآخر وفي اليوم الأول عسى أن يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا (١) وان كان النوع من الأعمال والصناعات كالخياطة ونحوها فينت وقت يستعمل بالخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحاط على ما رأى وأحب ويؤجره من أحب ويسافر به إن بدله يعمل في جميع ذلك رآه وان كان للخدمة والأعمال والصناعات كلها ينت ذلك ثم يبين حديث الأجر من التأجيل والتأجيل والتأجيل وينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال أجرة محدود المصغر أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وإنما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في نسوية أمور الصغير فلان الثابت القوام المذ كورة وأنه يؤجر من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوام المذ كورة فيه بالأجرة التي هي يومئذ أجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصلح إلى آخره وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤجر رجل منزله من آخر عمال معلوم ثم يستأجره لآخر على سبيل المقاطعة بآجر معلوم ويضمن الأجر الأول الذي هو مال المنزل (١) قوله وان كان النوع الخ تقدم التنبيه على هذه العبارة بأنها مكررة فتنبه اه مصححه

يحتمل أن يراجه تقييد التوبة بالآن بأن تقييد توبته بزمان العزم كما يقال تاب يوما أو عاما والدليل على قبولها مطلقا إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويجوز أن يقال شفاعته غير يوم القيامة لما قيل في حقه وان كان يوم القيامة زمان اليأس فشفاعته لنفسه في آخر عمره وعامه وعباده أمره تقبل أيضا ويجعل توبته في هذا الحالة بمنزلة شفاعته لنفسه فتفضل الله تعالى بقبوله بوعده لأنه لا شفع في هذا الحالة غيره بخلاف يوم القيامة لكثرة الشفعا وإنما أظن بناء بحث جرى فيه يشهد بسلم على نصراني بأنه

أسلم قبل موته فنجعله مسلماً وان شهد على مسلم ميت أنه ارتد قبل موته ومات عليه لأجله مرتداً قال في السير يصلي المسلمون على ميت بخبر واحد ولو عدلناه شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو ميت كرم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه وجميع أهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت جازوا جبراً على الإسلام وهذا كله قول الأمام رحمه الله وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين (٣١٨) على الإسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه أسلم وفي مجموع النوازل دمي دخل

دار الحرب وسرق صبياً وأدخله دار الإسلام يحكم بإسلامه ولو اشتري الصبي يحكم بإسلامه

نوع فيما يتصل بهما يجب اكفاره من أهل البدع

قال الامام الزاهد الصغار لا يستثنى مؤمن في إيمانه فان ابن عمر رضي الله عنهما أخرج شاه ليدبح فتر به رجل فقال مؤمن أنت فقال نعم ان شاء الله تعالى فقال لا يدبح نسكي من يشك في إيمانه ومربه آخر

وقال أنا مؤمن فأمره بالذبح فلم يمتني في إيمانه أهلاً للذبح وقال الزاهد يجب اكفار

القدر في نفهم كون الشر بخالق الله تعالى وفي دعوهم ان كل فاعل خالق فعل نفسه ويجب اكفار الكيسانية في اجازتهم البساء على الله تعالى واكفار الارواض في قولهم بركة الاموات الى الدنيا ونسخ الارواح وانتقال روح الاله الى الائمة وان الائمة آلهة وفي قولهم بخروج امام ناطق بالحق وانقطاع الامر والنهي الى أن يخرج ويقولهم ان

بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في أول هذا الاستئجار جميع هذا المنزل المدين موضع وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المدين موضع وحدوده في بطنه بحدوده وحقوقه ومرفقه التي هي من حقوقه بعدما زاد الاجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من أول يوم كذا يكتب يوم ما بعد العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا دينارا استئجاراً وصحها بالسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء أسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الاجر الثاني المذكور فيه أجره من هذا المقاطع كذلك هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يطلها وتم التسليم والتسلم بينهم ما ثبتت اجارته على قضية الشرع وتفرق بعد ما ضمن الاجر الاول المذكور في أول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الاجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضماناً بصحة ما علق بالازم ورضى به هذا المستأجر الاول وأجاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك والله تعالى أعلم بالصواب كذا في الظهيرية

(١) نوع آخر اذا دفع الاراضى مزارعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان فلان الى فلان الحزات دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا بركة أرض بيضاء صالحة للزراعة كذا الدافع هذا أنها ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا بناحية كذا احدودها كذا وكذا احدودها وحقوقها ومرفقها التي هي لها من حقوقها وبذر ما بعينه وذلك كرحضة سقمة جيدة بيضاء نقية وهو كذا فقير بالفقير الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات وألها يوم كذا من شهر كذا وآخرها يوم كذا من شهر كذا من ارضه صحيحة لافساد فيه ولا خيار ولا موعدة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأعوانه وبقره وأدواته ويعمل في ذلك كله برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين أو ثلثاً على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقد هذه المزارعة من هذا الدافع قبولاً صححاً وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضى وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليماً صححاً وعملاً منهم ما يقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرق عن مجلس هذه المزارعة بعد صححتها وتماها تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما أدرك من ذلك في ذلك وان أراد أن يصير العقد جمعا عليه يلحق بآخر حكم الحاكم فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهم أو أشهدا على أنفسهم ما يتم الكتاب واعلنا كذا التين في الوثيقة لانهم ما لو سكاغنه فهو لصاحب البذر وإذا شرطها منهم ما فعل الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا الدافع اليه أرضاً كذا

(١) قوله نوع آخر عطف على قوله في أول الفصل نوع في الاجارات وهذا شروع في المزارعات اه معصحه

جبريل عليه السلام غلط في الوصي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون على كرم الله وجهه وأحكام هؤلاء أحكام المرتدين ومن أنكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه فهو كافر في الاصح ويجب اكفار المخارج في اكفارهم جميع الامة سواهم ويجب اكفارهم با كفار عثمان وعلى وطليحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم ويجب اكفار الزيدية كلهم في انتظار بني العجم ينسخ دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واكفار التجارية في نفهم صناد الله تعالى وفي قولهم



القرآن جسم اذا كتب وعرض اذا قرئ ومن قال انه تعالى جسم لا كالأجسام فهو مبتدع لا كافر ومن قال بتقليد أصحاب الكفار فهو مبتدع وكذا من أنكر عذاب القبر ومن أنكر شفاعاة الشافعين يوم القيامة فهو كافر وكذا من أنكر الميزان يوم القيامة أم لا أو أن قال الميزان هو العدل ولا ميزان يوم القيامة لمن وزن فهو مبتدع ضال واختلقوا في الجحيم والصواب كقوله في قولهم ليس للعبد فعل أصلا ويجب الكفر نعمان في قوله الإنسان غير المسد وأنه حي قادر مختار ليس يتحرك ولا ساكن (٣١٩) ولا يجوز عليه الاوصاف الجائرة على الأجسام ويجب الكفر

قوم من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى لا يرى شيئا أصلا ويجب كفران قال ان الله تعالى يرى ولا يرى ويجب الكفر الكرامية المجسمة نجسة خراسان وكيدان وفي الخلاصة الرافضي ان كان يسب الشيعين وبلغنهما فهو كافر وان كان يفضل عليهما فهو مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فهو حينئذ كافر وبعض مشايخنا على أن المعتزلي المرتكب لكبيرة كافر لانه اعتقد أنه خارج من الايمان وكل من اعتقد انه خارج عن الايمان فهو كافر عندنا لاعتقاده أنه ليس بمؤمن ولا واسطة بين الايمان والكفر عندنا وردده بعض الأئمة بما طاله أرباب الأصول ان فيه اعتبار قول المخالف واعتقاده فيلزم اعتبار المعتد الباطل وقيل بانه كافر لانه آيس من روح الله وربانه ممنوع لرجائه بشرط التوبة قبل ما دام فاسقا غير راجع قلنا لا يصدق عليه أنه غير راجع مطلقا والمشبه مبتدع فان أراد بالبدل الجارحة فهو كافر والمبتدع صاحب الكبيرة والدعة كبيرة قيل يلزم

سنة على أن يغرس فيه ما بدله من الاشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والقرس للغرس والثر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يؤمر بقطع الاشجار وان لم يكن البذر عينا والراي الى الدافع كتب على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذرا مع هابل كتبت لزروعها هذا المدفوع اليه ما بدا لهذا الدافع بذر هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا يذ كرقبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتب على أن يزروعها هذا المدفوع اليه الارض يبذر نفسه وهو كخطة سقية بيضاء نقية جيدة وهو كذا وكذا اقض ببقية كذا ولا يذ كرقبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غير عين والراي فيه الى المزارع كتب لزروعها هذا المدفوع اليه ما بدا له يبذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليه ما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع وقسمه بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان الدرك اليهما جميعا فيكتب في موضع الدرك فإدرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحيط \* قال وان كانت الارض بين شرين يكن فأراد أحدهما أن يأخذ حصة شرين كما مزارعة كتب هذا مدفوع فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا منهم من سهمين بدوده وحقوقه مزارعة صحيحة ثلاث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على أن يزروعها يبذره ونفقته واجرائه وأعواله فما أخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما أثلاثا الثلث للدافع والثلثان للمزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب أن يكون البذر بينهما ما كان من جهة المزارع فأما اذا كان من جهة الدافع فللمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض لانه استأجر شرين في الارض على أن يعمل في أرض بينهما بخلاف مالو كان البذر من قبل المزارع لانه استأجر حصة شرين كما بيع بعض ما يخرج واستفاد شئ مشترك جاز وهذا كما قالوا فمن استأجر حصة شرين كما بيعه بعض ما يخرج (من) أجر أرضا سنية باجرة معلومة ثم انه دفعها الى المؤجر مزارعة ان كان البذر من قبل المؤجر لم يجوز ان كان من قبل المستأجر جاز

(١) قوله واما كتابة المعاملات فقد ذكرنا أن الامام ثلاث جائرة عند أبي يوسف ومحمد رجم الله تعالى في الاشجار والزرايين والقضبان والبقول والطاب وأصول القصب والثمار التي لم تنوع وكذلك كل شئ ينبت ويقطع وكذلك يجي على مذهب ما أن تجوز عند ما على الملح ان كان ما تعاو يجمد لانه يحتاج الى سوق الماء وقالوا في القبر والنقط لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عند هاهنا كانت تحتاج الى المعالجة لنموها اذا لم تكن بهذه المثابة فلا (ثم وجه الكتابة في المعاملة) أن يكتب هذا مدفوع فلان الى فلان جميع الرتبة القائمة في موضع كذا أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود بدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليات من لدن غرة شهر كذا معاملة له صحيحة لانساده في اواخره يقوم على ذلك كله وسقيه ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بشئ فيه والتشذيب قطع ما صفر من الاغصان وييس منها (١) واما تمهيد تلخيص فخل وتأثيره بنفسه وباجرائه

عليه أن يكون المعتزلي كافرا لانه يرى الكبيرة حقا واستحلال المعصية كفر فكيف رؤيته حقا والزام الاعتقاد قلنا اذا لم بعد تسليمه كونها كبيرة وبدعة لا مادام منازعا في كونه بدعة فان قبل الاستثناء موضوع لابطال التصرفات أجمع فاذن المستثنى في إيمانه مبطل لإيمانه فلا يكون مؤثما فيكون كافرا وليس وان كان الاستثناء غير جائز قلنا لا نسلم انه يبطل كلها بل الامور القائمة بالقلب لا يؤثر فيها فانه اذا قال نويت أن أصوم غدا ان شاء الله كان نوايا والايمان تصديق فلا يؤثر فيه التنبؤ وهذا شبهة مع الكفر لأن الاعمال منه عندهم وقوله أنا مؤمن مطلقا

ينصرف الى الكمال وفيه شبهة فالحق باعتبار التأويل يمنع الا كفاراً ولا يصرفه الى الخاتمة وعليه قول بعضهم **هم أولان النصر قدجا** بلطافه بالمقطوع أيضاً قال الله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وقال النبي عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر مخاطباً بآبائكم لاحقون ان شاء الله أولانه باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بعبارته عن التصديق فقط بل قولاً أيضاً وانه يطل به فيسبق تصديقاً مجرداً ولا يثبت به الايمان لمنعه وعدم الشرط أو الشرط (٣٣٠) وقوله انما مؤمن مطلق ويكتفي في مدقه بتحقيقه بل لا يزوم وجود الكمال على ان تقسيمه الى الكامل

وغيره باعتبار ذاته لا باعتبار أوصافه ممنوع والحاقه بالرؤيا الصادقة حال خروج الكل عن المسجد الحرام جائز لاحتمال تحقيق الدخول لادخول الكل وكذلك حديث المقابر لجواز طوقه باهل مقابر أخرى

والثاني فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وفيه أحد عشر نوعاً والمتفرقات

### الاول في المقدمة

تعليم صفة الخالق مولانا جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من أهم الامور وعلى الذين تصدوا للوعظ ان يلقنوا الناس في مجالسهم على منابرهم ذلك قال الله تعالى وذكر فان الذي ترى تنفخ المؤمنين وعلى الذين يؤمنون في المساجد ان يعلموا بجماعتهم شرائط الصلاة وشرائع الاسلام وخصائص مذاهب الحق واذا علموا في بجايعهم مبتدعاً أشدوه وان كان داعياً الى بدعته منعوه وان لم يقدر وارفعوا الامر الى الحكام حتى يجلبوه عن البلدة ان لم يمتنع وعلى العالم اذا علم من

وأعوانه ويعمل في ذلك برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه وبذلك ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشغل على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشتلة على الكروم والمزارع والغل والشجر المثمر معاملة ومن ارعة في عقدة تين متفرقتين ليست احداهما شرطاً في الاخرى وبمعد الضيعة ثم تقول دفع فلان اليه أو لاجميع ما فيه من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من اذن غزته ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى من ارعة مدة خمس سنين على أن يزرع أرضها ببذره ما بدا له من غلة الشتاء والصف وبذلك شرائط المزارعة على حسب ما ينمو ويقول عند ذلك الدرك فما أدرك كل واحد منهم ما في ذلك أو في شيء منه من ذلك فعلى كل واحد منهم ما يسلم ما يجب عليه لصاحبه وبتم الكتاب كذا في الظهيرية \*

### الفصل الثالث عشر في الشركات

وجه الكتابة في شركة العنان أن يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والتجنب عن المنكر والحياة وبذلك النصيحة من كل واحد منهم ما صاحبه في سره وعلايته شركة عنان برأس مال كل واحد منهم ما على ما جرى ووصف فيه وعقد اعليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لا فساد فيها فان كانا جميعاً يتجران كتبت على أن يتجر ابراهيم بن هذين المالكين ما بدا لهما من أنواع التجارات ويستأجران بذلك ويؤجران جميعاً وشري ويبيعان جميعاً وشري بالتقيد والنسبة ويشترى ما بدا لهما جميعاً وما بدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى أن يحاط بذلك بحال نفقهما وما يعمل من أحبا من الناس وبذلك مضاربة الى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد وعلى أن يصنعاً ما بدا لهما من ذلك وبودعاً من ودا من الناس جميعاً وشري وعلى أن يوكلا بذلك جميعاً وشري من شأ من الناس ويسافران بذلك الى أي بلد أراد من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعاً وشري ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان مارزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما ما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما وضا عاقبه فهو على قدر رؤس أموالهما وتفرقاً عن مجلس العقد تفرق الابدان عن صحته وتراض

واذا اشترى لشركة الوجوه وأراد الكتابة فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء الامانة وبذلك النصيحة من كل واحد منهم ما صاحبه في السر والعلانية شركة وجوه بأبدانهم ما على أنه ليس لواحد منهم رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفاوضة ففي العنان يكتب اشترى كذا في تجارة كذا على أن يشتريا بوجوههما وبما يصير في أيديهما من تجارتهما من شركتهما ما عدا ما رايا شراهما من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رايا بنفسه وبوكلاهما ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعاً ويسع كل واحد منهما ما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بجمارأي من الوكلا على أن غن ما يبتاعانه أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو وضا يبيعة فهو بينهما نصفان وبتم الكتاب وفي

المفاوضة

قاضي أو من آخر يدعو الناس الى خلاف السنة أو ظن منه ذلك أن يعلم الناس بأنه لا يجوز اتباعه

والا اخذ عنه فحسب يخط في أثناء الحق باطلا به تنقده العوام حقاً وعسرا لالتهم اتبع متبعة العلماء على طرائقهم وخلفهم مع المبتدعة الداخلين في بلادهم وفي هذا الباب أصول منها فحسب للسلم أن يتعذر هذا الدعاء صاحباً ومساواة سبب العصمة من الكفر بدعاء سيد البشر عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأعلم وأستغفرك عما أعلم انك أنت علام الغيوب ومنها أنه

إذا كان في المسئلة وجوده وتوجبه ووجه واحد فتنع عيىل العالم الى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة ولا حتماله انه اراد الوجه الذى لا يوجب التكفير اللهم الا اذا صرح بارادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حيث قد كلف الجاهل اذا تكلم بكلمته ولم يدرك انها كفر قال بعضهم يكفر وقيل لا ويعذر بالجهل ومنها اذا تكلم بكلمته بلا علم انها كفر عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل وقيل لا يكفر أما اذا اراد أن يشككم بكلمة مباحة فخرى على (٣٣١) لسانه كلمة خطا بلا قصد والعياذ

بأنه لا يكفر لكن القاضى لا يصدقه على ذلك كان يقصد أن يقول توخذى وما بد كان فخرى على لسانه عكسه لا يكفر فيما بين وبين الله تعالى ومنها انه اذا خطر بآله أشباه تو حب الكفر لكنه لا يتكلم به فذلك محض الايمان بالحديث ومنها اذا عزم على الكفر بعد حين يكفر فى الحال لزوال التصديق المستمر ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر وضحك منه آخر كفر الضاحك الآن يكون ضروريا بان يكون الكلام مضحكا وبوجود الكفروية ومن اعتقد الحلال حراما أو على العكس يكفر ولو تكلم به الواعظ على المنبر وقبل منه القوم كفروا كلهم وسأنى ان شاء الله تعالى أما لو قال حرام هذا حلال لترويج السلعة أو يحكم الجاهل لا يكفر هذا اذا كان حراما لعينه أما اذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر اذا كانت الحرمة بآية بدليل مقطوع به أما لو أخبر الا حد فلا يكفر ولو ارتد والعياذ بالله تحرم امره أنه ويجدد النكاح بعد

المفاوضة منها يكتب اشتر كاشركة مفاوضة في جميع التجارات على أن يشترى باوجودهما وما يصير في أيديهم ما من تجارتهم ما يشترى بان جميعا يشتري كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه ووكلاهما ويبيعان ذلك جميعا ويبيعه كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بما يرى منه أو بما رآه من الوكلاء على أن عن ما يتاعانه أو يتاعه لهما أو كلاهما أو وكل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهى الكتاب وفى هذا الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما فى الربح والوضيعة على صاحبه وإذا اراد اشركة عنان فى تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقبل وهى تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشترى كاشركة عنان فى عمل الخطاطة على أن يعملأيايدين ما و يتقلا هذا العمل من الناس جميعا وشترى ويستأجر كلاهما أو يستأجر كل واحد منهما من الاجراء ما رأى فى شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما ما احتاج اليه من أداة عملهما ويبيعان ذلك وما صار في أيديهم ما من عمل أيديهم ما متاع كذا ويبيع كل واحد منهما بما رأى فما اجتمع فى ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضعية فهو بينهما نصفان اشترى كاشركة على ما بين ووصف فى هذا الكتاب وعقد بينهما عقد هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القصارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهما الخطاطة وعمل الآخر القصارة ول اشترى كاشركة على كذا وفى عمل كذا ويجوز فى هذه الشركة تفضيل أحدهما على الآخر فى الربح (وهذه ثلاث شركات) والشركات الثلاث الاخرى شركة مفاوضة فى هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفاوضة فى كل قدر وكفى كل صنف من اصناف التجارات وتبين رأس المال ثم تقول وذلك كله فى أيديهم ما يشترى بان بالتقيد والنسبة ويشترى كل واحد منهما ما رآه أو رأى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهى الكتاب غير أنه لا يصح فى هذا الفصل شرط الربح والوضيعة على التفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه فى المفاوضة على ما مر فى شركة العنان غير أن ههنا يدكر شركة مفاوضة فى جميع التجارات ويكتب الذكر فى ههنا فى كل شركة (واذا اراد افسخ الشركة) فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد الى آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركة عنان أو شركة مفاوضة ويزكر النوع وكانا عليهما كذا سنة وكان فلان رأس مال كذا وفلان كذا وفى ذلك من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسم ما بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد أن أدى كل واحد منهما حاسبه على وجهه حتى وقف كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقةه وقسمه بحكمة جائزة لافساد فيها ولا خيار والاموال كلها حاضرة ليست بمشغولة بيدى ولا عين وبرئ كل واحد منهما الى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حتى ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينهى الكتاب فان كان الكتاب فى المضاربة فهو على هذا الوجه كذا فى الظهيرة \* واذا اراد اشركة مفاوضة أو عنان ولا مال لاحدهما فالوجه فى ذلك أن يستقرض الشريك الذى لا مال له مثل نصيب الشريك الذى له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله ونقر قاطن عن ثم أقر فلان وهو الشريك الثانى فى ترتيب هذا لذكر فى حال جواز اقراره ونفوذ تصرفه فى الوجوه كلها اقرارا مستمرا أن عليه وفى ذمة لشريكه فلان وهو المذكور وألا فى ترتيب هذا الذكر كذا دينا رادينا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها لياهم من مال

(٤١ - فتاى سادس) اسلامه ويعيد الحج وليس عليه الصلاة والصوم والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولذا نأى أن أى بكلمة الشهادة على العادة لا يجديه ما يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اناسب الرسول عليه الصلاة والسلام أو واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا يؤت به أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاءه تائب من قبل نفسه كالزنيق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادمين وكذا القذف لا يسقط بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي عليه السلام

بشر والبشر جنس يطبقهم المعرفة الامن اكرمهم الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعايير وبخلاف الارتداد لانه معنى يتفرد المرتد لاحق فيه لغره من الاكدين ولكنه قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل ايضا هذا مذهب ابي بكر الصديق رضى الله عنه والامام الاعظم والثوري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال ابن سحنون المالكي (٣٣٣) أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى فيه

ملعونين أينما نفقوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية وروى عن عبد الله ابن موسى بن جعفر عن علي ابن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن ابن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا إزار وكان يؤذى رسول الله عليه السلام وكذا أمر بقتل

نفسه ودفعها اليه وان قبضها منه فرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شرى بكذا فلان هذا فيه خطابا وبذ كر التار يخ وان اراد الشركة في الحيوان وفارسية (كأوبنهم سوددادن) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور أو غنم أراد أن يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الاغنام أو البقر نصفها مشاعا من الذي يريد الشركة معه بمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية تصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب اقرار الذي لا حيوان له أو فلان بن فلان في حال جواز اقراره طائعا أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة وبذ كر شياتها على التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شياتها يكتب جميعها في يده نصفها بحق الملك ونصفها أمانة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يزرعها ما الله تعالى من الزوائد المنصلة بها والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا بأضافي حال جواز اقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا درهم مادنا لازما وحقا واجبا بسبب جميع وهو عن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاه الشرع وقبضها على قضية الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطابا ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

#### \*(الفصل الرابع عشر في الوكالات)\*

واذا أردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا ما شهد الخ أن فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره ومخارجه الدار بمجودها كلها ومراقاتها أرضها وبناتها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها اذاباعها ويسلمها الى من يشترىها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهته اياه قبل اقتراحهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل بيده على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهى الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \* واذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكل بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى يبيع من جميع الاموال والاملاك من الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكمل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أبدا من كل قليل وكثير يستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الاموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقسوما ومحججا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكل شاة بما أحب من صنوف الاموال من الايمان والعروض وغيرهما جائز ما صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراءه من جميع أصناف الاموال

رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل لهذا وان كان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسالول على شاتم الرسول فان قلت اقتضاء المشهور كون المعاني الثلاثة موجبا للقتل وقد زاد الرابع عليه وهو الشتم قلت لا ريب أن الزنديق والساحر يقتلان وهذا وأذان يدخلان تحت كفر بعد ايمان على أن المذهب أن التصبص على العدد لا يمنع الزيادة كما تقرر في المختصرات وما كان في كونه كفر اختلاف يومر

قائله بتجديد النكاح والتوبة احتياطاً وما كان خطا لا يؤمر بالاستغفار والزجوع عنه هذا اذا نكح الزوج فان مشاعا تكلمت به قال مشايخ بلع ومشايخ صمقند والحاكم الشهيدوا معميل الزاهد على أنه لا يؤثر في افساد النكاح ولا يؤمر بتجديد النكاح سدا لهذا الباب عليهن ويجب سها لهما كما قدمنا ترجع وعامة علماء بصاري على فساد النكاح ولكن تجبر على نكاح الاول ولوليد يار وهذه فرقة بلا طلاق اجماعا ولا نفقة في هذه العقوم لنا كاه يفتى وفي المتنق ارادت أن تهرم على زوجها فتكلمت والعياذ بالله والايمان مستقر في

فلها مات كافر مخلد في النار اذ لم تعد في تدبيل الاقرار بالانكار بلا قيام سيف على رأسها **كون الايمان ثانيا عندنا ثلاثا** عند أصحاب الحديث **الثاني** فيما يتعلق بالله تعالى **اذ وصف الله تعالى بما لا يليق به** او سخر اسمها من اسمائه تعالى **أوبأمر من أوأمره أوأنكر وعداو وعيدا** يكفر اذا كان الجزء ثانيا بالتقطع ولو قال من خدنا ثم بلا همزة يريدين خودم يكفرا ثم قالت لزوجها اتوخذ اي سريدي قال بلي يكفر وسعي ما هو المختار قال فلان في عيني كاليهود (٣٣٣) في عين الله تعالى كفر عند جهود المشايخ وقيل ان عني استعجاب فعل لا يكفر قال

دست خدادر است كفر وقيل ان عني به الجارحة كفر وان القدرة لا واذا قال بين يدي الله تعالى قيل لا تجوز هذه اللفظة وقيل تجوز فانه قد جاء في الحديث انه يوقف بين يدي الله تعالى على الصراط قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذه اللفظة موسع بالعريضة والفارسية تطلق على الله تعالى وان كان الله تعالى منزعا عن الجهة وجوزة السرخسي ايضا ومن يعزى عن اطلاقه بالفارسية قائما ذلك مخافة فتنة الجهال فاما من حيث الدين فلا بأس به حتى اذا قال درين حادثه باي خداي بايد گرفت ان عني به الجارحة كفر وان أراد به لا اله الا بالاعتصام بالله لا يكفر لانه شائع في العرف يقولون درين كادباي فلان را بايد گرفت لكنه قبيح جدا اذا قال فلان را خداي آفريده است واز پيش خود رانده است يكفر لانه ادعى الغيب قال عليه الصلاة والسلام في منله من الذي يتألى على الله قال الله

مشاعا ومقسوما مجتمعيا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الاموال من الايمان والعروض وغيرهما على ما وصفنا يبيع ويشترى عماري من ذلك نقدا ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويؤكل بجميع ما أحب ويعزل عنهم من أحبته في شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويقبض بجميع ما يشاء ترى من ذلك لهذا الموكل ويقتدغن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا أحب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الموكل ذلك كله منه مشاهمة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة \* وان أراد ان يجعله وكيل في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما فـلان من الضياع والدور والعقار والمستغلات والامتعة والرفيق والوالاتي وغير ذلك من صنوف الاموال وباستغلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجوه غلاته وبعمارة ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته من رأى أن يؤاجر منه عماري أن يؤاجر به في المدة التي رأى وجعل اليه مصالحته من يرى مصالحته من له قبله حق أو يجب له قبله حق ويحط ما رأى حطه ويا برأه من يرى تأجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط \* وجعل اليه أن يحتال باموال فلان وبملكائه منها على ما يرى أن يحتال بذلك عليه وأن يرتهن بها وان يرهن بما شاع منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية وجعل اليه أن يتجر به بامواله في أي أصناف التجارات ماشاء وأن يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم باموال فلان وجعل اليه خصومة خصمائه من يدعى قبله حقوق من كان له عليه حق من الناس أجمعين وجعل اليه قبض ماله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كلها اجازت ما صنع له أو عليه من ذلك وقبل فلان جميع ما أسند اليه من هذه الوكالة خطا وبوجه كذا في المحيط

نوع آخر وكالة جامعة لما امر والخصومات وغير ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وكل فلانا بطلب كل حق له الحال على الناس وبطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف وبطلب كل ماله عند الناس وقبلهم وفي أيديهم من مال عين أو دين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك الى من شام من القضاة والحكام والسلاطين وبأبائنا بالحج الشرعية وبأقامة البيئات في ذلك وأخذ الايمان من توجه علمه ذلك وبحس من وجب عليه حسبه والاطلاق من الحبس والاعادة الى ذلك كلما رأى ومقامه من رأى مقامه من هو شر بكة في المستأنف في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيما هو ملكه يوم وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل وأخذ نصيبه شاعا بينه وبين غيره على قدر حقوقهم في ذلك غير مقسوم ويقبض جميع الواجب له بحق ما يتولاه من القسمة ونسليم ما يبيعه له من ذلك الى من يتناعه منه وبأكتاب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمنان الدرك فيما يبيعه له من ذلك لمن يتناعه منه وبأبيع ما رأى ابتاعه من الضياع والعقار والاملاك والمنقولات وما سواها بما رأى وكلما رأى ويدفع أثمان ما يبتاعه من ذلك الى ما يبيعه منه ويقبض ما يتناعه له من ذلك وبأكتاب الصك باسمه وبأضافة ابتاعه له ذلك اليه بامرهم ويحفظ ما هو له وما يصير له في المستأنف من أصناف الاموال القليل والكثير والقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في حرمة وعمارته وأوراق المختصين اليه والقوام عليه وبأداء ما عليه وما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن

عالم في السماء ان أراد به المكان كفروا وأدبه حكاية ما ورد في الآثار لا وان خلا عن التوبة كفر عند الاكثر لانه ظاهر في التجسيم قال ألا تخشى الله فقال لا قيل ان في معصية فخر وهذه فقال ذلك كفروا في أمر لا يخاف من الله تعالى فيه لا قال لها ان لم تكوني أحب من الله فكذافه وليس بعلم قال لا خرا كرخداي شود وحق خود را ستانم كفر قال لا امر أنه تراحق همسا به نعى بايد أو قال حق شوى نعى بايد أو قال حق خدای نعى بايد فقالت في كل واحد لا كفرت قال لها في الغضب آن روسي كه ترا زاد وآن قربان كه ترا كشت وآن خدای كه ترا

آفرید لا یکفر لانه لم یصف الله تعالى واذ اوصفه بما یصفه بما یصح \* قال لا یرخدا ی را نشاید که کند همه آن کند که تو کو بی کفر \* قال خدای باز بنوبس نیاید من چگونه بس آیم کفر \* قال ای استغفر الله او قال استغفر الله بحی لا یکفر قال این کار است که خدای رافتاده است لا یکفر لکنه شفیع جدا \* قال لا یرخدا یعنی بدرواقه می کند لا یکفر لان معناه الله یحدث بذلك \* قال تامای شویم بدتر خدای می شود باماید تر او قال تامای شویم نیکوتر خدای (۳۲۴) میشود بامای کثرت یکفر و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ چیز نباشد نصف

هذا الكلام یوحید و نصفه کفر \* قال فیه قولاً بقضاء الجنة والنار وانه خلاف النص \* قال لا یرخدا یعنی بدرواقه می کند لا یکفر لکنه شفیع جدا \* قال لا یرخدا یعنی بدرواقه می کند لا یکفر لان معناه الله یحدث بذلك \* قال تامای شویم بدتر خدای می شود باماید تر او قال تامای شویم نیکوتر خدای (۳۲۴) میشود بامای کثرت یکفر و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ چیز نباشد نصف

صدقة فی زرع و فی غمرة الی من الیه قبض ذلك بحق ولا یتب عليه وبالانفاق علی ماله و علی ما یکون له فی المستأنف من المعالیک و طعامهم و ادامهم و کسوتهم و جمیع نوائهم التي یجب علیه الانفاق علیهم بحق ملکها یاهم و باجارة ما هو له و ما یطرا علی ملک فی المستأنف من الضیاع و العقار و الدور و القلیل و الکثیر ما رأی جاریته من ذلك من رأی و کما رأی بعیاری علی ما یری من ذلك من قصر المسنة و طولها و تسلیم کل ما یؤجره من ذلك له الی من یتأجره و با کتساب الاجارات و القبلات فی ذلك باسمه و باضافة صک الاجارة الیه و الا الشهادة علی ذلك من رأی اشداده علیه و یقبض أجره و یقبض ما یؤجره له من ذلك بعد انقضاء مدة الاجارة و بمصالحة من رأی مصالحته من له علیه حق و عن یكون له علیه حق فی المستقبل علی ما یری فی ذلك من حط و ابرام و من تأجیل و باحتیاله بأمواله التي هی له یوم و وقعت الوکالة و ما عسی أن یتستفیده من الاموال بالمستأنف ما رأی الاحتمال له به من ذلك علی من رأی و با کتساب ما یجب اکتسابه فی ذلك و بالاشهاد علی ذلك من رأی و بارتیان ما رأی اترته نه شی من ماله الذی هو له یوم و وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یطرا علی ملک فی المستأنف و ما رأی رهنه من ذلك من له علیه دین و یجب علیه دین فی المستأنف علی ما یراهنک و بتسلیم ما یرهنه من ذلك الی ما یرتهنه ایه و ان یقر به بأصناف امواله التي هی له یوم و وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یتستفیده فی المستأنف من ماله و بما یری أن یقر به فی ذلك کما رأی و فیما رأی و یدفع ما رأی من ماله بضاعة الی من یری و بمشارکته من رأی مشارکته له بأمواله التي هی له یوم و وقعت الوکالة و بما عسی أن یتستفیده بعیاری من الریح و یدفع ما رأی من امواله التي هی له یوم الوکالة و ما عسی أن یتستفیده بمضاربة الی من یری ذلك بعیاری و بمضومة کل من ادعی قبله أو علیه أو فی یدیه حقا کما ادعاه علیه جائز ما عمل به فی ذلك علیه و له و علی أن یدفع ما یوجب علیه فیمایضی به علیه فی ذلك و أقامه فی جمیع ما ذکر فی مقام نفسه و رضى بحلقضی فی ذلك علیه و له و علی أن له أن یتولی جمیع ما ولایه ایه بما وصف فیہ بنفسه و أن یتولی ما شاء من من رأی من الوکالة و ان یتبدل به من الوکالة فی ذلك من رأی کما رأی جائز امور له فی ذلك و کالة مطلقة عامه فی الوجود کما هو قبل فلان من فلان جمیع هذه الوکالة الذ کورة فیه شفاها و یتیم الکتاب کذا فی المحیط

نوع آخر فی الوکالة بالنسکاح \* اذا وکلت المرأة رجلاً أن یزوجها من رجل یکتب و کلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا و أقامته مقام نفسها فی تزویجها من فلان بن فلان علی صداق کذا درهما و علی (دست یمین) کذا درهما و کالة صحیحة و أن فلا نقبل هذه الوکالة قبله صحیحة و ذلك بتاریخ کذا ثم یکتب \* بسم الله الرحمن الرحیم هذا ما تزویج فلان فلانة بتزویج و کلهما فلان ایاها بالمهر المذکور فی صدر الکتاب و هو کذا انکاحاً صحیحاً جائزاً بمحض جماعة من الشهود العدول المرضیین و یتیم الکتاب و فیما اذا وکلت رجلاً أن یزوجها من نفسه یکتب و کلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا و أقامته مقام نفسها فی تزویجها من نفسه علی صداق کذا الی آخر ما ذکرنا ثم یکتب \* بسم الله الرحمن الرحیم ان فلانا الوکیل تزویج موکلته فلانة من نفسه بحکم الوکالة المذکور فی صدر هذا الکتاب بالمهر المسمی فی صدر هذا الکتاب تزویجاً صحیحاً بمحض جماعة من الشهود العدول المرضیین و یتیم الکتاب و فیما اذا کانت المرأة معتد من جهة الفیر و قد وکلته بتزویجها من نفسه أو من رجل آخر یکتب و کلته و أقامته مقام نفسها فی

علیه بطریق المشاکلة قال الله تعالى وجرأ صیئة سیئة فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم قال حین ظلمه ظالم خدایا تزویجها از وی بنذیر و اگر تو بنذیری من نه بنذیرم فیسئل انه کفر کانه قال ان رضیت به فانا لا أرضی به و لو قال فردا چون توده سازم از کل ان اراد به خلقة من اللحم و المذ کفر و ان اراد به صورته لا یقل یفلان قضاء بدر سپد فقال رجل قضاء خدای بد نبوده فهذا مذهب القدریة ان الخیر من الله تعالى و الشر منی \* قال انی عبد الله و ادخل حرف التصغیر بالفارسیة و هو الکاف یکفر لانه صغر المضاف الیه و قیل ان کان یعلم ما یقول یکفر



وان كلنا يعلم يعلم ولا يكفر وقيل ان نحمد كفو والالا لانه وان كان مضافا ومضافا اليه لكنه اسم واحد حتى يجمع عبد الله على العباد  
فرا دبه تصغير الرجل المسمى وانه لا تصغير للمسمى سوى هذه الصيغة بالفارسية يقال دراز يشك ويراد به تصغيرا للمتنحي لا تصغيرا للعبية \* قال  
لخصمه من باتو بحكم شرع باحكم خدای کار کنم فقال من حكم خدای ندانم أو قال انما يحاكم خدای نزود أو قال انما يحاكم بوس است أو قال برسم  
کنتم نه حکم ان كان مراده فساد اخلاق وترك الشرع واتباعهم الرسم لا يكفر وان قال لا أريد (۳۳۵) الشرع فهو كافر \* قال أنابری من  
الثواب والعقاب يكفر \* قال

ان شاء الله ان کار کنی فقال  
من بی ان شاء الله ان بکنم يكفر  
قال أي شككباي خدای  
قيل يكفر وقيل لا وهو المختار  
\* قال هذا بتقدير الله فقال أنا  
أفعل بغير تقدير الله يكفر قال  
المريض انه فيمن نسيه الله تعالى  
يكفر \* قيل لا تترك  
الصلاة فانه تعالى يؤاخذك  
بها فقال لو يؤاخذني الله  
تعالى ما بي من المرض ومشقة  
الولد فقد ظلمني يكفر \* قال  
لا خرفي مرضه وضيق عينه  
بادي غيدانم كه خدای تهالی  
مراجرا آفریده است چون  
ان از من ای دنیا چرا هیچ نیت  
لا يكفر لانه حله عليه الضجر  
قال الله تعالى لا تسلكنه  
لا تكتبوا على عبدی في  
ضجره شيئا كذا جاء في  
الحديث ولكنه خطأ عظيم  
\* قال لا خرف خدای بردل  
نوبختايد فقال خدای بردل تو  
بختايد بردل نرم بي ان عني  
به الاستغناء من الرحمة كذا  
وان عني به ان قلبي ثابت  
بائيات الله تعالى غير مضطر  
لا يكفر \* ولو قال کار کنم  
وآزودار خورم فهذا كلام  
المجوس ورؤية الرزق من  
الكسب وانه محال \* ولو  
قال الرزق من الله ولكن

نزويجهامن نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بخصوصية كل الناس \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب  
حقوقه والحقوق التي اليه طلبها قبل الناس أجمع ومعههم وعندهم وفي أيديهم وبقبض حقوقه منهم  
والخصوصية معهم والاستحلاف والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها مخصصا ومختصا  
ليقيم البيعة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من  
شاه بمثل وكالاته وهذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبول لا صحيفي في مجلس عقد  
التوكيل وتفرغ عن مجلس عقد الوكيل بعد صحته وتسامه الى آخره والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه  
والحقوق التي اليه طلبها قبل فلان ومعه وعنده وفي يده وبقبض حقوقه منه والخصوصية معه والاستحلاف  
والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها مخصصا ومختصا ليقوم البيعة وتقام عليه غير الاقرار  
عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاه بمثل وكالاته وهذه وكالة صحيحة  
جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبول لا صحيفي في مجلس عقد التوكيل وتفرغوا وشهدا ويتم الكتاب  
نوع آخر في التوكيل ببيع الدار \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي  
موضعها في بلد كذا بمجد ودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وكذا يبيعها من شامو بقبض عنها ويوكل بذلك  
من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وانه قبل منه هذه الوكالة  
قبول لا صحيفي اشفاها جهارا في مجلس عقد الوكيل قبل افتراقهم او قبل اشتغالها ما يعمل آخر وسلم هذا الموكل  
جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه الى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم  
فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والتمن مقدرا بين ذلك فيكتب يبيعهامان  
فلان بكذا والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع  
أمواله وأمواله المهدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكيلات والموزونات والعبيد والاماء  
والعروض والنياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويستغلها ويقوم  
بأمور الزراعة فيها ويرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعى أسبابها واملاكه  
ويتعهد ما يقوم بعبارتها ومصلحتها وينفق من ماله اذا احتاجت الى العارة والمؤنة ولا يبيع شيئا منها بل  
يمسكها ويحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة وأن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط  
التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بيننا مع هذه الوكالة خطا باشفاها جهارا وجاها وذلك بتاريخ كذا  
نوع آخر في التوكيل بالشراء \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا  
وكالة صحيحة امشترتها من فلان والاحوط أن يقول ليشتريها من يجوز بيعها له بأرضها وبنائها وكذا بما أحب  
من أنواع الاموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به وبعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء  
ويتقدم عنها اذا اشتراها هذا الأمر من مال الأمر وان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الأمر ويخصم  
في عيب ان وجد بها فيرد ما بذلت ويردها بخيار رؤية ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك

اربنده جنبش خواهد داشت لانه حر كة العبد انما من الله تعالى \* ولو قال اين دستهای زرين من بامنست مرا هیچ روزی کم نیست هذه  
باطل \* قال ناحق سوگند کردم يكفر \* رأى أعمى أو مريض فقال ان الله تعالى رأى ورأى خلقنى كذلك وخلقك كذلك ولا ذنب لي لا يكفر  
في الصحيح وقيل يكفر لان ظن الميل بالرب \* تزوج بلا شهود وقال رسول خدای در او فرشتگان را كواه كردم يكفر لانه اعتقد أن الرسول  
والملك يعلمان الغيب بخلاف قوله فرشتگان دست راست و دست چپ را كواه كردم لانهم علمان \* صاحبت الطير فقال رجل يموت المريض

أخرج إلى السفر ورجع فقال رجعت من السفر لصباح العقق كفره ببعضهم وقيل لا \* ولو قال عند صباح الطيران كان خواهدش دن  
فقد اختلف المشايخ في كفره ووجه الكفر ظاهر لانه ادعى الغيب \* ولو قال فلان برك خويش نخو اهد مرديجشي عليه الكفر \* ولو قال اغبره  
خدای را و رسول را بر تو کواه کرد انیدم وأرادتم ديدنه اختلف فيه المشايخ فعلى هذا في قوله لا زوجهما سر خدای را تو میدانی فقال أدى يلزم  
أن لا يكفر لأن مراد الزوج من (٣٣٦) قوله أدى نخو يشها بأنه يعلم ما يجري في غيبته لا حقيقة اطلاعه على الغيب \* قال خدای می داند

من أحب ويعزله عنها أن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب \*  
نوع آخر في التوكيل بالاجارة \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدار التي هي للوكيل في موضع  
كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة صحيحة نافذة ليؤاجرها كم شاء من الايام  
والشهور والسنين ممن أحب من الناس بما أحب من الاجر من جميع أصناف الاموال كلها من الاثمان  
وغيرها يؤاجرها على ما أحب جائز ما صنع في ذلك ويؤاجرها للسكنى ويسلمها إلى من استأجرها منه ويقبض  
أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويوكل بذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء  
وكلمة شاة مرة بعد أخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل  
الافتراق وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكالة  
فما أدرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك فعلى هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهدوا لله تعالى أعلم \*  
نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها \* وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها  
كذا حدودها وحقوقها كلها إلى آخره ليستأجرها من فلان ومن تجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة  
لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف  
شاء ويجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويوكل به من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف  
شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يقيم في ذلك مقام نفسه ويجوز له في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل  
إذا استأجرها ويؤدى أجرها على ما أحب مجعلا أو مؤجلا ان شاء أدى من مال نفسه ليرجع به على الموكل  
وان شاء أدام من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمن الدرك والاشهاد ويتم  
الكتاب \*

نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما منى ووصف فيه  
وكالة صحيحة استأجر له دار السكنى هذا الموكل أي دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم  
شاء من الايام والشهور والسنين بأي أجر أحب من الاثمان وغيرها ثم ساقها كالاول \*  
نوع آخر في التوكيل بدفع الارض من ارضه \* هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع ارضه التي هي بموضع  
كذا حدودها كذا وهي ارض يضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها بمحدودها من ارضه كم شاء  
من الشهور والسنين إلى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه يذره ما أحب من غلة الشتاء  
والصيف بأي نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويوكل بجميع ذلك من  
أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقبض في ذلك من أحب  
مقام نفسه ويسلمها إلى من يدفعها اليه من ارضه ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه  
وقبل ذلك فلان ويذكر التسليم وضمن الدرك والاشهاد وان كان البذر من الموكل يكتب ليزرعها يذره  
هذا الموكل والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في التوكيل بأخذ الارض من ارضه \* وكله بأن يأخذ له من ارضه جميع الارض التي بموضع كذا  
بحدودها وكله وكالة جائزة لياخذها من ارضه كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له  
دفعها من ارضه ليزرعها هذا الموكل يذره لنفسه ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل

وقد اختلفت الاجوبة في كفره واختار ما قال السرخسي وبكر أنه ان كان كفره عند الحلف بهذا فهو كفر لانه رضى  
بكفر نفسه والرضا بكفر نفسه كفر بلا نزاع انما الكلام في الرضا بكفر غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى وعليه الفتوى \* قال يعلم الله تعالى انه  
فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل عامة المشايخ على أنه يكفر وقبل لا وفي النوازل ان قاله لا على وجه الحلف كفر وان على وجه الحلف ما ينبغي أن  
يحلف كذلك فان حلف فهو عاص \* وكل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت غير معلة فاذا عقلت بالماضى فهو كاذب فيما أخبر بكفره وى عن

كذب بشىء وغم توجنا ثم كذب  
بشياء وغم خود قيل ان كان  
يقوم بمسأته ومسرته كما يقوم  
بأمر نفسه لا يكفر وعن هذا  
قال علماءنا من قال أدواح  
المشايخ حاضرة يكفر واذا  
قال الرجل أو المرأة أنا أعلم  
المسروقات يكفر ولو قال أنا  
أخبر عن اخبار الجن يكفر  
أيضاً لأن الجن كالناس لا تعلم  
الغيب قال الله تعالى لو كانوا  
يعلمون الغيب الآية لا يفتي  
الجن وسكنى ان امرأه شدد  
أو خلف بعثت اليه على يد  
الجارية صـ وراو بطأت  
فخصمت زوجها معه الى  
أن قال لها أتعلمين الغيب  
فقلت نعم فكتب الى محمد  
فكتب اليه أن جدد النكاح  
فانها كفرت \* ولو قال الله يعلم  
اننى أفعل أو لا أفعل أو برئ  
من الانبياء والملائكة  
يكفر اذا علم انه كاذب \* ان  
فعل كذا فهو يهودى ثم  
أتى بالنسب ان كان عنده  
من أتى بهذا الشرط لا يكفر  
كانت عليه كفارة الحلف  
وان حلف بهذه أعنى بقوله  
هو يهودى أو نصراى أو  
مجوسى ان كان فعل كذا  
وقد كان فعله وهو عالم بفعله  
لا يلزم التكفارة لانه غموس

الامام انما لا تجب الكفر وان علقه بشرط في المستقبل لا يكفر اذا خفت ويكون عينا واختار ما ذكرنا عن السرخسي وبكر رحمهما الله معلا قال لا يخرج من الكفر ولو قال بخداي ويحياي وبجان سرخس واختلفوا لانه في المسئلة الاولى سوى بين الله تعالى وبين تراب قدمه اوسوى بين الله وبين مخلوق في استحقاق كمال التعظيم وهو القسم به فعلى الثاني لا يفرق وعلى الاول يقع الفرق **الثالث في الانبياء** يجب الايمان بالانبياء عليهم السلام بعد معرفة معنى النبي وهو المنجبر عن الله تعالى بأوامره وفواهيه (٣٣٧) وتصديقه بكل ما أخبر عن الله تعالى فاذا آمن بالانبياء السابقة

قبل يؤمن بأنهم أنبياء وقيل يؤمن بأنهم كانوا أنبياء بناء على أن نسخ الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة في قال بالاستلزام قال يؤمن بأنهم كانوا أنبياء ومن قال بعدم الاستلزام يؤمن بأنهم أنبياء كما تقرر في موضعه وأما الايمان بسيدنا عليه الصلاة والسلام فيجب بأنه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والرسول فاذا آمن بأنه رسول ولم يؤمن بأنه خاتم الرسول لا ينسخ دينه الى يوم القيامة لا يكون مؤمنا وعيسى عليه الصلاة والسلام ينزل الى الناس ويدعوا الى شريعته وهو سائق لامته الى دينه اذا قال لو كان فلان نبيا لم يؤمن كافر اعترض عليه بأنه ان كان فلان من الذين تقدر موا زمانا على سيدنا عليه الصلاة والسلام فسلم وان لم يكن كذلك فيكون تعليقا بالحال قلنا انسداد باب النبوة به أمر سهي فيكون ممكنا عقلا فلا يكون محالا بالذات فيلزم انتفاء التصديق بعد لزومه على تقدير وجود الملزوم وهو اظهار الحجر بعد التحدي والدعوى \* ولو قال لو أمرني الله بعشر صلوات لأصلي أو قال لو

من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويتم على سياق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك \*  
نوع آخر في التوكيل باخذ الكرم معاملته وكل فلان فلانا باخذ جميع الكرم الذي هو موضع كذا بجوده وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة لباخذ له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كمن شام من الثمر وروا السنين بما شام من النصيب من كل قليل وكثير يقوم عليه هذا الموكل المعامل بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكل ما شاء مرة بعد أخرى ويوكل بذلك من شاء ويقبضهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملته بهذه الوكالة ويذكر القبول والاشهاد ويجوز أن يكتب في هذا يأخذه معاملته بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي أن يشترط بأى نصيب شاء في موضع كذا \*  
نوع آخر في التوكيل بآبائات نسب وطلب ميراث وكل فلان فلانا بطلب كل حق هو له بسبب ميراثه من والده فلان وبآبائات نسبه ووفاء والده فلان وعدد ورثته وبآبائات كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا الموكل عليه بشيء ولا صلحه عن نفسه ولا تعديل شاهد يشهد عليه باطل حق له وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره \*  
نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالحفظ وكل فلان طائعا أنه كان وكل فلانا بالقيام على جميع ضياعه وعمارتها وأمواله والانفاق على ذلك كله وأداء نوائها وقبض غلاتها وأثرها وغير ذلك وكالة صحيحة فقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك الى يوم كذا محاسبة صحيحة وأتى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده اليه وبرئ اليه براءة يافاه ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدقه الوكيل هذا في ذلك كله وأشهد اؤيتم الكتاب والله تعالى أعلم \*  
نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين بالقبض هذا ما شهد الى قولنا انه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المطلوب بأمر ما يامه بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه أمر صحيحا وتسليطه اياه فقبضه منه واستوفاه استيفاء تاما وافيها لهذا الموكل يدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل يذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبض هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من ذلك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمنا صحيحا ويتم الكتاب \*  
نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجانب الآخر على أن هذا الوكيل كلما ردت هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه وان جمع بين الأمرين صح ويعطف بالواو فيكتب على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب على أن هذا الوكيل الى آخره \*  
وجه آخر في هذا أن لا ينزل الوكيل عن الوكالة أن يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب

القبلة على هذه الجهة لأصلي كذا اذا عني أن لا يذهب على موجب الاوامر لا يكفر لانه عزم على ترك العمل وانه لا يوجب الا كفارا كذا قال لوبعث فلان نبيا لا أتبعه ولا يكفر ولو عني أن لا يكون نبيا لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستغفاف أو على سبيل العداوة \* ولو عاب نبيا كافر قال لا مال لي فقالت كذبت فقال لو شهد الرسول انه لا مال لي لا تصدقه فقالت لم تكفرت لانك قالت لا تصدق الرسول قال ولو لم يأكل آدم الحنطة ما صيرنا أشقياء يكفر ولو قال ما وقع في هذا لا يكفر عند بعضهم وقيل قال ان آدم عليه السلام نسج الكبرياء فقال نحن

انفن اولاد الحائك يكفر . قال ان كان ما يقوله الالباء حقا فقد نجونا بكفر لانه شك في صدق الالباء . قال لقائوك على كفاحك الموت ان قاله  
لكراهة الموت لا يكفرون قال اهانة للموت يكفر . ادعى رجل النبوة فقال رجل هات بالمجزة قبل يكفر وقيل لا وعن الثاني رحمه الله  
انه قال عند الخليفة كان عليه السلام يحب الدباء فقال رجل من الجلساء انالاحيه فقال الامام الثاني رحمه الله هاتوا بالنطع والسيف فتاب  
الرجل فتركه الامام وهذا محمول (٣٣٨) على انه قاله على سبيل الاستخفاف . قال لشعر سيدنا عليه السلام شعرك اودر ووشك بود

أوجائه ويريم ونيال بود أو  
كان طويسل الظفران قاله  
بطريق الاستخفاف كقوله رد  
حديثان كان متواترا كقوله  
قال لانسبه اى حرام زاده  
وهو كنه بدین نام است واسمه  
اسم النبي عليه الصلاة  
والسلام لا يكفر . قال كلما  
أكل النبي عليه الصلاة  
والسلام لحس أصابعه فقال  
ابن أبي ادريس كقوله قيل فلم  
الا فافرسنه لما قال النبي  
عليه السلام فقال لا أفعل  
وان كان سنة كقوله ومن  
قال بن النبي عليه السلام  
كقوله ومن قال انمى لا يكفر  
ومن سمع حديثه عليه  
السلام فقال سمعناه كثيرا  
بطريق الاستخفاف يكفر  
قيل لدهرى قال عليه السلام  
ما بين منبري وروضتي روضة  
من رياض الجنة فقال الدهرى  
هذا ترى المنبر والقبر ولا ترى  
الروضة يكفر والحاصل انه  
اذا استخف بسنة أو حديث  
من أحاديثه عليه السلام  
كفر ونقض هذا الاصل  
فروع كثيرة ذكرناها في الفتاوى  
الرابع في الايمان  
والاسلام  
مسلم دعاء على غيره فقال  
خدای جان وی نکافری

هذاما استأجر فلان فلا استأجر سنة كاملة اثني عشر شهرا متواليه أولها كذا وآخرها كذا بكذا درهمها  
اجارة صحيحة لا فساد فيها البيع هذا الا جرح هذا المستأجر ما رأى يبعه من جميع أصناف أموال هذا  
المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما عدا ذلك هذا المستأجر في مدة  
الاجارة وقبض هذا الا جرح جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه  
من ذلك كله فادرك هذا الا جرح من ذلك الى آخره \*

نوع آخر في وكيل الحاضر الغائب . هذاما وكل فلان فلانا وكله بكذا ويذكر ذلك على النسق الذي  
ذكرنا فاذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان  
الى الوكيل هذافلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله  
وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا أن فلانا بعني الوكيل أقرطائعا أنه بلغه بتاريخ كذا  
وكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته . بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله  
وانه لما بلغه وكيل فلان اياه قبل من فلان جميع ذلك قبوله لا جارا صار به وكيل فلان بجميع ما وكله به كما  
ذكر ووصف فيه ويته \*

نوع آخر في عزل الوكيل . شهدوا أن فلانا بعني الموكل أقرطائعا أنه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه  
كتاب الوكالة الذي هذه نسخته . بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا  
خاطبه بعزله اياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه محض من فلان وفلان وفلان وهم  
الذين أشهدهم على ذلك وأسمع أذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانهم  
وأسمائهم وأنساب ما وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فان لم يكن  
العزل بالمشافهة وبعث اليه من يخبر بذلك ويعلم به وكتب فيه بعد قولك عزله عنه وقصر يده عن ذلك  
وجعل الى فلان وفلان اخبار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فانهزل كتب  
فيه شهدوا أن فلانا بعني الموكل جعل الى فلان وفلان بعني المبلغين أن يبلغا فلانا الى الوكيل أن موكله فلانا  
عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكلته الذي هذه نسخته . بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم  
يكتب وانه كان من فلان وفلان هذين هذا التبليغ والاخبار والاعلام محض من الشهود وهم فلان  
وفلان وكل ذلك منهم ما برؤية أعينهم وسماع آذانهم كلامهم ما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو  
صحيح العقل والبدن أنه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين وأقامهم ما مقام نفسه في ذلك وانهم يعرفون  
فلانا المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه عما ذكره وكيله وكتبوا  
شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابته الى كالة الذي قاله كلما عزلت  
فانت وكيل به هل يمكن عزله أم لا اختلف المشايخ فيه واخترنا الشيخ الامام شيخ الاسلام الحسن بن عطاء  
ابن حنبل رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه اللفظة فيكتب قالت أنت وكيل بكذا على أني كلما عزلت فانت  
وكيل به وكالة مستقبله وقد عزلت الآن عن وكالاتي كلها المطلقة منها والعلاقة وأجمع أنه لو قاله كلما  
صرت وكيل فقد عزلت عن ذلك لم يصح هذا وتعلق العزل بالشروط باطل فأما الاطلاق فصحيح والله تعالى  
أعلم وعند بعض مشايخ أهل البصرة لا يعزل عن كالاتي بهذه اللفظة لكن يقول عزلت عن الوكالات

الثابتة

استنادا اختلقوا قال القاضي لا يكون كافرا وقيل يكفر . وفي السير مسئلة تدل على ان الرضا بكفر  
غيره ليس بكفر وهي ما اذا أخذ المسلمون أسيرا وخافوا أن يسلم فسلموا أي سدا عنه حتى لا يأتي بكلمة الاسلام فقد أساءوا فيه ولم يقل كفروا  
دل أن الرضا بكفر غيره ليس بكفر قال السرخسي ولا دلالة فيه على ما قالوا لانهم انما فعلوا ذلك لعلمهم أنه يظهر الاسلام ولا يسلم حقيقة فلا  
يكون هذا رضا بكفر الغير أجيب عنه بأنهم مكفون بأبناغ الظاهر قال الله تعالى ولا تقولوا لمن أتى اليكم السلام لست مؤمنا وقال عليه السلام

ان انكر كونه آتيا بكلمة الخلاص بقلبه هلا شقت عن قلبه فالكم ظاهر في منع الايمان الظاهري وانه هو ايمان معتبر في الشرع فيكون الرضا بترك الايمان متحققا مع ذلك لم نجعله كفرا وقد قال الله تعالى حاكيا عن كليم عليه السلام واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم ومعلوم ان الايمان بعد معاناة العذاب لا يقبل وقد قصه الله تعالى علينا من غير انكار فهل هذا الادعاء بالكفر الى الموت والانسان انما يدعوا بما يجب ويطلب ويرضى بوقوعه دل ان الرضا بكفر غيره اذا مستجها الكفر (٣٣٩) لا يكون كفرا وطلب موت الظالم

على الكفر من قبيل استقباح الكفر وقد نص بكر رجه الله انه اذا دعا على ظالم وقال امانك الله على الكفر لا يكفر لانه يطلب سلب الايمان منه حتى ينقم الله منه على ظلمه وايدائه الخلق واما الرضا بكفر نفسه او الرضا بكفر غيره مستحيرا او مستحسنا لا كفر كفر ويجوز ان يكون كلام المشايخ الرضا بالكفر كفر محمول على هذا ومن قال بخلاف القرآن فهو كافر ومن قال ان الايمان مخلوق فهو كافر كذا في كثير من الفتاوى وعن الامام ان الايمان غير مخلوق وكذا روى عن كثير من السلف وقال الامام محمد بن الفضل من قال الايمان مخلوق لا تجوز الصلاة خلفه ووقعت هذه المسئلة بفرعائه فاني بحضر من الى بخارى فاتفقوا على انه غير مخلوق والقائل بخلافه كافر وأخرج صاحب الجامع الامام البخاري من بخارى بسببه قال الامام النسفي الايمان فعل العبد بهداية الرب والتعريف من الله تعالى والمعرفة والتعرف

الثابتة ورجعت عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي ان يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة \*

ونوع آخر في توكيل الغريم ببيع داره ان لم يؤت دينه على وجه لا ينزل في اقر فلان ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم ما وجلا الى مدة كذا وانه ان لم يوف هذا المال عند محل هذا الاجل وآخره ثلاثة ايام ولياليها فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما أحب من الثمن أو يكتب بكذا درهمين شاء وقبض ثمنها اقتضا به دينه توكيلا صحيحا على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبل رآته عنه فهو وكيل به هذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

واذا أردت أن تكتب وكالة بطلب الشفعة كتب هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفعته في دار كذا ويحدها ما أحب من ثمنها بشفعة وبأبواب كل حجة وينسب له في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه بالخصومة والمنازعة فيه ويدفع الثمن اليه ويقبضه الدار به بشفعته ولم يجعل اليه تسليم شفعة فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشي ولا تعدله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك

واذا أردت كتابة المضاربة كتب هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهمين او دينار او نصف النقدو يبالغ في صفته وبيان مقدار مضاربة صحيحة ليحل فيها هذا المضارب ويشتري به ما يبدله من السلع والامتنعة ثم يبيع ما يشتري نقد او نسبيته ويتجر في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات وبوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري عن شاء وأحب هذا المضارب ويتجر فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر ان أحب في دار الاسلام او في دار الحرب وينفق ثمنه على نفسه اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويحل في جميع ذلك برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من ضيعة وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصرف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذه المضاربة قبضا صحيحا وتفرق فاعن مجلس هذا العقد بعد صفته وتعلمه تفرق الاقوال والابدان وأقر بذلك كله طائعتين كذا في الظهيرية \*

الفصل الخامس عشر في الكفالات هذا ما شهد الى قولنا فلانا كذل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما دعه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أي وقت يطلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبته بحجة بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كذل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما دعه الى آخره وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كمل برئ هذا المكفول الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كذبه لاله به على حاله ما بقي عليه شئ من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا يحضره اذا ادعاه متى ما دعه الى آخره والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

واذا كان كفيل بالنفس والمال جميعا كتب أقر فلان في حال جواز اقراره أنه كفل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان ليسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهم او دينار كفالة صحيحة رضى بها هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجازة صحيحة

(٤٣ - فتاوى سادس) من العبد والهداية والتوفيق والاكرام والعطا من الله تعالى والاهتداء والجد والعزم والقصد والقبول من العبد فلما كان من العبد فهو مخلوق لان العبد مخلوق بكل صفاته وما كان من الله تعالى فهو غير مخلوق وكل من لم يميز بين صفة الله تعالى وصفة العبد فهو ضال فلما كان الايمان عبارة عما ذكرنا لم يصح القول بأنه مخلوق ولا يجوز أن يقال الايمان عطا من الله تعالى لان العطاء ما يكون المعطى له على خير في قبوله متمكنا من رده والايمان ليس كذلك فلا يكون عطاء وذكر الامام السيد ابو شجاع العاوي في هذه المسئلة

كلما كثيرا يتطرق فيه قال لا ترمس لما قال لعنت ربك برمس لماني نو يكفر قال لا أدري أخرج من الدنيا ومثما أولا لا يكفر رجل يعصى ويقول مسلماني أشكارا باديكتر \* أسلم كافرا أعطى له شيء فقال مسلم إنته كان كافرا فسلم حتى يعطوه شيئا \* تكفر \* أسلم نصراني فأتى أبوه فقال ليتني لم أسلم إلى هذا الوقت بكفر لانه غنى الكفر وذا كافر \* كافر أسلم فقال رجل ترا حبه بدأ مداد من خود يكفر ولو قال روز كار كافر است وروز كار مسلماني نیست يكفر \* (٣٣٠) كافر جاء إلى رجل وقال أعرض علي الإسلام فقال أذهب إلى فلان يكفر وقال الفقيه

لا يكفر

الطامس في الاقرار

بالكفر

ضرب عبه أو واده كثيرا

ف قيل له أنت مسلم فقال

لا قيل يكفر اذا قال عدا

وان قال غلط لا يكفر \* ولو

قال هب أني لست بمسلم

لا يكفر وقيل في قوله لست

بمسلم لا يكفر أيضا قياسا على

هذا لان معناه عند الناس

أفعاله ليس بأفعال أهل

الإسلام \* قال لا تخر خوارزمي

تو يا مغ فقال الرجل مجيبا

له مغ ويرغم انه لم يتقدم

بذلك الجوسية قال عبيد

الكريم ان قال أردت بذلك

الكفر لكني لم أعتقده

يكفر والمسئلة في الجامع

وقوله في أول المسئلة

خوارزمي تو يا مغ كان في

أول الامر حين كان

خوارزم بلاد الجوس فأما

الآن وان كان أكثر

أهلها من المعتزلة فليس فيه

مجوس \* ولو قال أنت مسلم

فقال لا أو قال لا مرأته

يا كافرة فقال هم جنين

طلاقه من اكرهم جنين

نعمي يا توغني باشي تكفر \* ولو

قالت اكر جنين مرا انداز

لا تكفر \* قال لغيراي مغ

وصدقه فيه خطابا وان كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان يسلم نفسه اليه بعد مضى شهر

واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرة \*

نوع آخر في تعليق الكفالة بالمسال بعدم الموافاة بالنفس \* يكتب ما ذكرنا في كفالة بالنفس ثم يكتب

قبل ذكر القبول على أنه ان لم يوافق به يوم كذا أو حين طال به تسليم نفسه اليه كان كفالة بجميع هذا

المال الذي يدعيه عليه وهو كذا ويجمع ما ثبت عليه من الدين بالحجة لا يعتل به له ولا يخرج بحجة على أن لهذا

الطالب بعد ذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء

أخذهما بذلك جميعا وان شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا براءة له ما ولوا واحد

منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل اليه كله أو تقع البراءة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله

بأمر فلان له \* هذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره واذ شرط التسليم في بلد فسلمه اليه في بلد

آخر برئ عند أبي حنيفة رجه الله تعالى اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرأ الا بالتسليم في

المكان المشروط وكذا اذا عين مجلس القاضي للتسليم فيه واذ امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه إلى

الكفيل ليسلمه إلى المكفول له فان أقر أنه كفل بأمره أجبر على تسليم نفسه إلى الكفيل ليسلمه إلى

الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخص إلى بلد الطالب فان أنكر وحلف ولا يئنه على ذلك لم

يجبر عليه

وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة بحجة جائزة هو أحوط في حق الكفيل \* أن

يكتب إلى قوله على أن يدفع فلانا إلى فلان يوم كذا على أنه ان لم يدفع اليه متى طال به يوم كذا فاعليه جميع

ماله عليه من المال وهو كذا وفائدة قولنا متى طال به يوم كذا أن الطالب عسى لا يظالمه يومئذ احتيالا

لا يجاب المال على الكفيل فنظرنا في الكفيل بهذا الشرط فان كفل جماعة بنفس رجل ذكر ذلك

وذكرت على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفسه هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم

كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمر أصحابه حتى يدفعوا فلانا إلى فلان ويسلموه اليه ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الكفالة بالمال \* هذا ما شهد إلى قولنا انه ضمن لفلان عن فلان بأمره جميع ماله على فلان

وهو كذا ضمننا جميعا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمنان الموصوف في نفسه فلان أن يأخذ به

وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب لفلان هذا أن يأخذ ما به وبما شاء ان

شاء أخذهما جميعا بذلك وان شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاءوا واحد بعدوا جميعا وشتى لبراءة

لكل واحد منهم ما أخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان

وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد

منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاها وقيل فلان منهم ما جميعا هذا الضمان شفاها وان شرط كفالة كل واحد

منهما عن صاحبه بكله يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصه صاحبه بأمره

من هذا المال فله أن يطالبه ما وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان أحب فان كان بغير أمره كتبت

بغير أمره

نوع آخر في ضمن الابن بعدم موت الاب \* هذا ما شهد إلى قولنا ان فلان على والده كذا درهم ما ديننا لزما

وحقا

الخطاب نحن كذلك يكفر \* قال لا تخر يا كافر فقال لابل أنت لا يكفر \* قال لولاه اي مغ يحبه لا يكفر عند الاكثر \* ولو قال لجاريته اي كافر

خواند وقد نتجت عنه لا يكفر \* قال لا تخر أي هودي فقال لبيك أو قال جهود كبير يكفر \* علم امرأة الردة تسب من من زوجها كافر

المعلم قال الفقيهان علمها وأمرها بالردة يكفر والا لا \* قال أنا محمد يكفر \* ولو قال النصرانية خير من اليهودية كفر لانه أثبت الخير في لما هو



فبيع شرعا وعقلا ثابت فجهه بالقطعي والمذكور في كتب أهل السنة أن الجوسى أسعد حالاً من المعتزلة لا ثبت الجوس خالفين فقط وهو لا  
خالق لاعدله وفيه اثبات الخيرية للجوس على المعتزلة القدرية أجيب عنه بأن المنهى هو كونهم خيراً من كذا مطلقاً لا كونهم أسعد حالاً بمعنى  
أقل مكارمة وادنى اثباتاً للشرك ان يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض وعداب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف  
كذا قيل ولا يتم وقد قيل المنع من قولهم اليهودية خير من النصرانية باعتبار أن كفر (٣٣١) النصراني أعظم من كفر اليهودي

لأن نزاعهم في النوات  
وزاع النصراني في الالهيات  
وقوله تعالى وقالت اليهود  
عزير ابن الله كلام طائفة  
قائلة كما صرح به في التفسير  
وقوله تحدث أشد الناس  
عداوة للذين آمنوا اليهود  
والذين أشركوا ولتجدن  
أقربهم مودة الآية لا يراد على  
هذا إلا البحث في قوة الكفر  
وشدة لافي قوة العداوة  
وضعهها إذا تأملت النصوص  
بعلتها ومولوها وحديثه  
لا يتجه لاعتراضه على  
الصريح بين يدي رجل فقال  
تراسبجده كم وصلح نكنم  
لا يكفر \* ولو قال فلان أؤمن  
كافر ترأس أو قال دل تنك  
شدم كه خواستم كافر شدن  
يكفر \* إذا قال لغير ما كافر أو  
للرأيا ككفرة ولم يقل  
المخاطب شيئاً فالفقه أبو  
بكر الأغش البخى على أنه  
كافر وقال الفقيه أبو الليث  
وبعض أئمة بل لا يكفر  
والختار في مثل هذه المسائل  
أنه إذا أراد الشتم ولا يعقده  
كافر لا يكفر وإن اعتقه  
كافر فمخاطبته على اعتقاده  
أنه كافر كفر لانه لما اعتقد  
المسلم كافر فقد اعتقد ذين  
الاسلام كفرا ومن اعتقد

وحقا واجبا وإن والده فلا نافي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيمته تبقى بهذا الدين  
وزيادة وأنه ضمن لفلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا ضما ناصحاً جازوا قبل منه فلان هذا الضمان  
شفاهاً فصارت جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال إليه  
مضى طال به بحق يدعيه قبله من يئنة أو عين ولا حجة له في ابطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجود وأشهد على  
أنفسهم بذلك إلى آخره وإنما كتبنا أنه صار في يده تركه لأن أباحيفه رجه الله تعالى يقول ولم يترك مالا  
وضمن عنه إنسان لم يجوز فإن احتج إلى هذا ولم يترك ميراثاً كتبناه وأنه توفي ولم يخلف مالا وأراد هذا  
الابن تبريد جلده وفراغ ذمته فضمن عنه المال رعاية لطقه وقياماً بواجبه وحكم كما جاز الحكم فيما  
بين المسلمين بحجة هذه الكفالة ولزم هذا الضمان وبتم الكتاب \*

وثيقة أقرار المكفول عنه المكفيل بما أدى عنه يكتب شهد وأن فلاناً أقرنا أنه كان لفلان عليه  
كذا درهماً ديناً لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح وأن فلاناً كفل عنه بمذا الدين لهذا الطالب بأمره كفالة  
صححة وأن هذا المكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالاً لا امتناع له عن أدائه فلا  
دعوى له بوجه من الوجوه توجب ابطاله عنه ولا برامته إلا بأدائه جميع ذلك إليه وهو يومئذ قادر على أدائه  
وصدقه هذا المكفيل المقر له بما واجبه وبتم الكتاب كذا في المحيط \*

#### والفصل السادس عشر في الحوالة

يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً أقرنا أنه كان لفلان على فلان  
كذا درهماً حقا واجبا ديناً لازماً بسبب صحيح وأن فلاناً حال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان  
وقبل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصارت جميع هذا  
المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى  
طالب به بحق يدعيه قبله في ذلك من يئنة أو عين ولا حجة له في ابطال هذا المال المدين فيه بوجه من الوجوه وسبب  
من الأسباب وبتم الكتاب

ولو كان للمجمل على المحتال عليه مال فأحال بذلك مقبداً كتب كان لفلان على فلان كذا وفلان على  
فلان كذا فأحاله عليه فقيل الحوالة على أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له عليه فإن كان كفله عنه بشرط  
براءة الاصيل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه وألحق به حكم الحاكم بعد خصومة صححة ولو  
كان الدين به صلح له تاريخ كرت ديناً واجبا بسبب صحيح وقد بذله كتب الاقرار بتاريخ كذا وإن كان  
الدين ممن مبيع أو ضمان شئ أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضح فإن كانت الحوالة باجل كتبت  
وبرئ هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال لمحقق هذه الحوالة على هذا المحتال عليه وأجل  
هذا المحتال له هذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب وأمهله فيطالبه بعد حلول هذا الاجل  
كيف شاء ومتى شاء لبراءة له ولا امتناع له عنه وقت أناه هذا المال بتمامه إليه ولو شرط الرجوع على المحيل  
عند العجز كتبت فإن لم يصل هذا المال إلى هذا المحتال لموعز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته  
أو غيبته أو اعدامه أو افلاسه أو لغيره ولا نكاره هذه الحوالة ترجع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك

دين الاسلام كفرا فهو كافر فاذا قال لكافر أو لكافرة أبي أو أمي لا يكفر لان المسلم قد يكون له أب وأم كافر فان التحليل عليه السلام وعلى  
الحبيب عليه الصلاة والسلام يأتى الآية ولو قال هر ساعت مرارك كافر محي كبر ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان كافر شوم \* تكلم  
بكلمة ليست بكفر فقال له رجل كبرت هذه الكلمة فقال كافر شدم كبر يكفر \* وعظ فاسقاً وندبه إلى التوبة فقال بعد اليوم أضع على رأسي  
قلنسوة الجوس يكفر لان وضع تلك القلنسوة كشذال زنا علامة الكفر وسبأ في أن شاء الله تعالى فأخبر أنه يكفر بعد حين فزال التصديق

المسقر بهذا العزم • قالت لزوجهما كافر بون يهترأز باؤودن تكفر لان المقام مع الزوج فرض رجحت الكفر على القرض • كل مانعته  
من أمور الاسلام أعطته للكفر ان فعات كذا وفعل لا يكفر ولا يلزم كفارة عين • قالت كافر كم • قال أبو بكر محمد بن  
الفضل يكفر للعمال وقال السغداني انه تعليق وعين وليس بكفر • قالت ان جفوتني كفرت أو قالت ان لم تشتري كذا كفرت في الحال  
• (السادس في التشبيه) (٣٣٣) وضع قلنسوة المجوس على رأسه قيل لا يكفر لانه موحد بلسانه مصدق بجهناته

كله هذا المحيل وصديق بعضهم يعضاض في ذلك كله مواجهة ومن الزيادة في وثيق هذا وأطلق له هذا المحيل  
قبض ذلك والمنازعة والمحاكمة الى من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك ان شاء وعزله مرة بعد مرة  
توكيلا صحبها كذا في المحط •  
• (نوع آخر) • أقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا ودين الا زما وأنه كان حال غريمه فلانا  
بهذا المال على هذا المطالب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم حال هذا المحتال عليه هذا المحتال له على غريمه  
فلان به فقبل فلان هذه الحوالة ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فمجهز هذا المحتال له  
عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله (١) ومحيله أيضا هذا المحجز رجوع على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة  
فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل  
الاول باء • هذا المال المحتال اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض  
واستوفى هذا المال بتسليمه من هذا المحتال عليه وأقر المحيل الاول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك  
بإفاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وأبرأه عن كل الدعاوى والخصومات ابرأ صحبها  
قاطعا للدعاوى والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره • وضمن له كل ذلك يلحقه من فلان  
وفلان ومن جهة غيرهما ضامنا صحبها وقبل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة وأشهدا • والله تعالى  
أعلم كذا في الذخيرة •  
• (ولو كان حاله على رجل للمحيل عليه مال) • كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في آخره أن فلان  
على فلان كذا واقلان على فلان كذا فاحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له  
عليه الى آخره كذا في الظهيرية •  
• (الفصل السابع عشر في المصالحات) • واذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والخصومات بأسرها كتبت  
أقر فلان بن فلان الفلاني الى آخره أنه صالح فلانا عن جميع الدعاوى والخصومات التي له قبله على كذا دينارا  
صالحا صحبها قاطعا للدعاوى والخصومات وأنه قبل منه قبولا صحبها ونفذ له بدل الصلح في مجلس الصلح هذا  
فقبضه المصالح • هذا قبضا صحبها ولم يبق له عليه بهذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم  
ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في  
الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب أقر  
بذلك كله اقرارا صحبها أو صدقه قابل الصلح هذا (وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات)  
• (واذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي) • فان كان المصالح والد الصغير يكتب أقر فلان  
ابن فلان أنه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولدنا الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا  
درهما بعد ما علم يقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من التماضي في الخصومة اذا لم يكن للولد الصغير هذا  
بينه عايلة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكرا أو كان للمدعى عليه دفع صحبها وقبل  
فلان هذا الصلح منه قبولا صحبها وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا الصغير قبضا صحبها في مجلس الصلح  
وان كان المصالح أجنبيا وقد أذن له القاضي في الصلح كتبت أقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه  
(١) قوله ومحيله أيضا بهذا العجز الى آخره هكذا وجد في الاصول المنقول عنهم اقلتا مثل اه

وقد قال الامام رحمه الله  
لا يخرج أحد من الايمان  
الامن الباب الذي دخل  
فيه والدخول بالاقرار  
والصدق وهما قائمان  
وقيل يكفر لانه علامة  
الكفر ولا باب • هـ الامن  
ألتزم التمسك والاستدلال  
بالعلامة والحكم بعبادات  
عليه مقرر في العقل  
والشرع فان الصانع انما  
علم بالعلامة وهي حدوث  
العالم الدال على وجوده  
واتصافه بالصفات التي  
لا يقدر على الخلق الا بعد  
وجود تلك الصفات وقد  
جاء الشرع بتقريره حيث  
قال حاكيا عن شاه • من  
أهلها ان كان قصه قدمن  
قبل ان كان قصه قلتم  
دبرا الآية وان شئت الزنار  
ودخل دار الحرب كفر  
قال الاشتر وشي ان فعل  
ذلك لتخليص الاسير  
لا يكفر ولو دخل التجارة  
كفر وقيل في مسألة  
القلنسوة ان وضعه على  
رأسه لان البقرة لا تعطيه  
اللبن الا به لا يكفر وكذا  
اذا لبسه لدفع البرد واختار  
أنه يكفر لان دفع البرد  
يمكن باللبس بعد التزريق فلا  
ضرورة على لبسه على تلك الهيئة • لف على وسطه جبلا وقال هذا زنا لا يكفروا كثرهم على انه يكفر لانه

المصالحات  
ضرورة على لبسه على تلك الهيئة • لف على وسطه جبلا وقال هذا زنا لا يكفروا كثرهم على انه يكفر لانه  
تصريح بالكفر بخلاف الاول • ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس من العمامة المختار عدم الكفر وقد ذكرنا أن لبس السراغوج  
وتعليق البائرة ليس بكفر أو قال لا يظلمه سرغوج بدم وطن انه كافر يكفر وكذا لبس السودا والسراغوج على هيئة الخطا وقال  
يخشى أنه يكفر بهذه اللفظة لا باللبس وكذا اذ لبس قلنسوة المنقول لانه علامة ملكية لا تعلق له بالدين • مر بعلة النصارى وهم يشربون

الخمر بالمطرب فقال ربح يا دعيان بستان وباليشان بودند و زيارا خوش گذاشتن اتفاقه و اعلى أنه يكفر فانه مذكور في الذخيرة \* معلم صبيان قال اليهود خير من المسلمين بكثير يعطون حقوق معلى صبيانهم يكفر \* جرى بين الرجلين كلام فقال أحدهما صاحبه الكفر خير من ما أنت تفعله قال الفقيه أبو الليث إن أراد تقبيل معاملة دون تحسين الكفر لا يكفر وقبل يكفر والخنازير والاول \* ولو قال كافرى كردن به از خيانت يكفر \* الخروج الى نيروز المجوس والمواقفة معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم (٣٣٣) كفروا كثر ما به عمل ذلك من كان أسلم منهم

فيخرج في ذلك اليوم ويوافق معهم فيصير بذلك كافرا ولا يشرب به \* اجتمع المجوس يوم النيروز فقال مسلم خوب سيرت شما وند يكفر وكذا لو سأل مجوسا بجاه بشوداين سال يكفر \* اتخذ مجوسى دعوة خلق رأس ولده ودعا الناس اليه فغضرب بعض المسلمين دعوة وأهدى اليه شيئا لا يكفر وقد كانت واقعة بسربل وهو ان واحددا من مجوس سربل اتخذ دعوة خلق رأس ولده وكان كثير المال حسن التعهد للمسلمين وينفق على مساجد المسلمين فدعا المسلمين فأجابوه فكتب عالمها الى شيخ الاسلام السفدى فكتب انه لا كثر فيه وان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة المحسن بالاحسان سنة ومن باب السرورة والكرم أيضا وخلق الرأس ليس من شعار أهل الضلالة لكن الادنى للمسلمين أن لا يوافقوا أهل الذمة على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرس والمسرة فيكره المسلم أن يهدى اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر به بخلاف إهداء البيضة الى المجوس يوم

المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح أقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طائعا أنه صالح فلانا وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذ لم يكن لهذا الصغير وصى لامن جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا درهما صلحا صحح بعد ما علم يقيناً أن هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المدين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \*

والصلح عن الدعوى على الصغير ولادعى بينه \* أقر فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان ابن فلان بمحضرة والده أو يقول بمحضرة وصيه في وجهه أن جميع كذا ملكتك وحقه بسبب صحح وفي يده هذا الاب أو هذا الوصى بغير حق وكان يطالبه بقصر يده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها قائلان مال هذا الصغير وحقه في يديه \* هذا أو وصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمها اليه وكان له هذا المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خيرا للصغير من التحدى في الخصومة فمالا الى الصلح واصطلحنا من هذه الدعوى على أن يعطى هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بايقاف ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شئ في ذلك كله لا في عينه ولا في غنمه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدق في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهاة ويتم الكتاب بعد ما يلحق به حكم الحاكم كما في كذا في الذخيرة \*

إذا أردت كتابة صلح جرى بين امرأه وبين ورثة زوجها \* كتبت هذا ما منده عليه الشهود والمسمون الخ أن فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة لثلاثة بنت فلان بن كاح صحح وأنه مات وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا ويسمى عدد الورثة وخلف من التركة في أيديهم من الضماح كذا وبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا كذا ومن الخواص كذا وبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمى ويحلى ويبين جنسها وسنها ومن الثياب كذا وبين عددها وخصها وصفها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الجير كذا فيصف كل مال بصفة يعلم بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقية المهر وانما ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خبر الهم ديناً ودينا فافضلهم بعدم معرفتهم جميع ذلك شياً فاشيا على حقها وصدقها ولم يكن شئ منها ديناً على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضاً بدین على هذا الملبت ولا وصية غير دينها أو بكتب وقد كان تعين ما كان ديناً على الناس ووقع القضاء من كان له على هذا الميت دين برضا جميع الورثة وانهم صالحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحا ما جازاً نافذاً لا شرط فيه ولا منوبة ولا فساد ولا خيار وقبض منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت اليهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغاً عما يشغله عن القبض والتسليم بجميع ماسمى ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع متاع الغلمان والجوارى (١) وكساهم وسروج الخيل ولجها وجميع متاعها وما يعرف بها من أكف البغال والجير وغير ذلك وغمار الكروم والبساتين والارضين

(١) قوله وكساهم جمع كسوة اه كذا وجد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة اه

النير وزحبت يكفر وما يهدى المجوس يوم النير ومن أطعمتهم الى الاشراف ومن كان لهم معرفة لا يحل أخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان أخذه لاعتلى ذلك الوجه لا بأس به والاحتراز عنه أسلم المسلم اذا أهدى يوم النير وزالى مسلم آخر شيئاً ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكترر لكن لا ينبغي له ان يفعل ذلك ويقبله قبله أو بعده كي لا يكون تشبيهاً بالوثك والموافقة في العبادة أعنى الصلاة في الاوقات الثلاثة اذا كرهت فمأخذك فيما ليس بعبادة وعن الامام أبي حفص لو أن رجلاً عذبه خمسين سنة ثم جاء يوم النير وفأهدى

الى بعض المشركين هدية يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفروا بمررت العادة في من قند نصب أمير نوروز واجتماع الناس وخروجهم الى آب رحمة واجتماعهم فيه ثلاثة أيام واهداء الناس الى أمير نوروز فلا شك انهم اذا أرادوا تعظيم اليوم بذلك كفروا وان أرادوا غيره فالاصوب والواجب تركه وكذا اجتماع المسلمين يوم فصح النصارى لوموافقة لهم كما يجتمعون في بلاد الروم على هذا الوجه يعلم حالهم مما ذكرنا

(السابع في كلام الفسقة) (٣٣٤) قبل لرجل كل من الحلال فقال الحرام أحب الى من الحلال كفرة ولوقال هات

وأشجارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها ما ارتلهم من هذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شيء منها ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وكل دعوى تدعي اقبلهم فهي فيها مبطله وكل دينه بقيها فهي زور وبهتان وكل عين تطلبها قبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شفاها وجاهها في تجلها فها أدرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرة \*

وإن كان من التركة دين على أحد \* قلت بعد ذلك كذا الحدود والاعيان من التركة وترك أبنام من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا وبقول بعد ذلك كذا الصلح والافرار بالاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والابراء حتى ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فانهم اقد استوفوا ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان أرادوا أن لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيفاءها عليهم كذب قبل الاشهاد عند بعضهم وقد عجل هؤلاء المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح فنجعلها منهم وتبرعوا عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى وأشهدوا بالخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يبرؤن من هذا التجمل ولا يبق عليهم للبئس المطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم بهذا التجمل لا يصح (والوجه الاحسن) أن يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من أموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطرية سودا عينة جيدة رانجة معدودة نصفها خسون درهم غطرية فقبضتها منهم ووكلائهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة ليقبضوها لها ثم تكون هي قاصا صالها بما أقرضوها فقبضوا وكبها بذلك مشافهة وأشهدوا

وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والبن من تركته وزوجها \* يكتب الى قولنا وانما كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وان توفي قبل أدائها شيأ من ماله وصار ذلك ديناً لها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما دعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا مخاص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فحرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير باذن الحاكم عن دعواها صداقها هذا وعن دعوى البن من تركته وزوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقبل عن هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً

وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون \* يكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه صالح فلانا وفلانا وفلانة وهم أخواه وأخته لاب وأمو والدمهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت له قبلهم في تركته أبيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحوا وانهم قبلوا من قبولاً صحيحاً الى آخره والصلح عن دعوى وصية بالثلث والربع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة \* وإن كان في التركة دراهم أو دنانير ينبغي أن يقول عند ذلك كذا الصلح انه أكثر من حصتها من الدنانير

بواحد من يأكل الحلال حتى أن يجعله كفرة ولوقال خوش كاديت حرام خور دن قال صاحب المحيط انه مشكل \* قال في جواب قائل له كل الحلال مرا حرام بشايد يكفر قيل لرجل حلال واحد أحب اليك ام حرامان فقال أيهما أسرع أو قال مال بايد خوا حلال يا حرام لا يكفر ويخاف عليه الكفر \* ولو تصدق على فقير بشيء من الحلال والحرام راجعاً الثواب يكفر \* ولو علم الفسقة بذلك ودعاها وأمن المعطى كفرة \* اذا قال النحر ليست بحرام يكفر لانه استحل الحرام القطعي فعلم بهذه العلة المذكورة أن مسألة التصديق أيضاً محمولة على الحرام القطعي أما اذا خدمن انسان مائة ومن آخر مائة وخطبها ثم تصدق به لا يكفر لانه قبل أداء الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام بعينه بالقطع بخلاف حل التصرف قبل أداء الضمان وسيله سبيل التصديق قال عليه الصلاة والسلام في الشاة

المقصوبة المذبوحة بغير اذن النصارى أطعموها الاسارى وقد وقع في ديارنا ان السلاطين ينعون بمال المكس والدرهم على العلماء والمشايخ ويدعون لهم عند أخذ ان من مال أخذه بعينه من مسلم أو معاهد بعينه بلا خط ولا تغيير خال الا أخذوا المعطى معلوم فلما كان استحلل النحر كفرا كان تعليق استحلاله بالفعل عيناً ولوقال النحر حرام لكن باليست هي هذه التي يزعمون قال الامام الثاني رحمه الله أضربه وأنما وأعلم بذلك ولكن لا كفرة \* قال مسلم حرمة النحر ما ثبت بنص القرآن كفرة استحل الجماع حالة الحيض كفروا واستحل حال الاستبراء الا لكن يسدع ويضل وقيل ان استحلها متاولاً بان النهي للترهيب لا يكفر وان استحلها مع اعتقاد الحرمة كفروا والسرخصى مال الى

التكفير مطلقا وفي الذخيرة استعماله حال الحيض ليس بكفر ألا يرى أن جماع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيض يحلها للأول وعن الإمام الثاني رحمه الله حلف لا يطأ طأ حراما فوطئ امرأته حال الحيض أو التي طأها منهن إلا ينوي ذلك \* فتى أن لا يكون حرم الله الخمر وألا يفرض صوم رمضان لا يكفر \* ولو تبنى أن لا يكون حرم الله قتل نفس بغير حق أو الظلم بكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الأوقات لأنه تبنى ما ليس بمستحيل في الأول وتبنى ما هو مستحيل في الثاني وتبنى ما كان حلالا لا يلزم الكفر وتبنى (٣٣٥) ما لم يكن حلالا يلزم الكفر فعلى هذا إذا تبنى حلال المناكحة بين

والدراهم كذا في الظهيرة \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعي في دار دعوى فيصالحه صاحبه ولا يقرب به هل يجوز قال نعم وهي مسألة الصلح على الإنكار وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فان أراد المدعي عليه أن يكتب كتابا لا يكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعي عليه من فلان يعني المدعي اني ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصالحني من دعوى في دارك هذه على كذا درهم او زن سبعة على أني أسلمت جميع ما ادعيت ورضيت بذلك وصالحني عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهم ما بين الكتاب هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان السمي يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول لو كتبنا في دارك يكون هذا من المدعي اقرارا بان الدار لك المدعي عليه فكيف يدعي بعد هذا الملك لنفسه فيما فكيف يصح الصلح أمالو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه فيصح دعواه الملك لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسئلة فيما اذا ادعى في داره دعوى ولم يذ كر أن المدعي به ماذا ويجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ما فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق أو مسيل الماء واقرا المدعي بملكية الدار للمدعي عليه لا ينعم من هذه الدعوى فيحصل كتابة محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رغبة الدار كذا في المحيط

إذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه \* كتبت هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون في آخره شهدوا أن فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهم ما فأنكر وادعى هو على هذا المدعي كذا دينارا بسبب صحيح وطال تردد ما واخلتاهما الى مجلس الحكم كذلك وامتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فاقسوط المتوسطون فيما بينهما وادبوها الى الصلح أخذوا بكتاب الله تعالى والصلح خير فانسدوا الى ذلك فأجابوا اصفا لمحا على أن أعطي فلان فلانا كذا درهمان فقبل هو ذلك منهم مشافهة صلحا صححا جازا فاطعنا للخصومة وقبض هو منه ذلك باقائه اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعواه كلها وصدقه الاخر في ذلك كله وأبرأه أيضا عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما الى الآخر والله تعالى أعلم \*

صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد وفاة كانت من الموكل \* شهدوا أن فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والاقرار والضمان وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صدق ما معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخلف من التركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارثها وهو عن جميع ذلك فأجابوا أنهم اقتصروا كل التركة وأوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتمكن الخلل

الاخ والاخت لا يكفرون عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل لو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا قال ذلك من أجل أنه لا يمكن أداء حقوقه لا يكفر \* أسلم كافر خفيه المسلمون بالبر فقال ليه كان كافرا فسلم ويعطى له المنع أو تبنى ذلك بقلبه يكفر \* رأى كافرا جيلة فقال ليه كان كافرا يترجح بها كافر \* ارتكب معصية صغيرة فقال له قاتل تب فقال ماذا صنعت حتى أتوب يكفر \* قيل انظالم تؤذي الله والمسلمين فقال نعم افعل خوشت ميكم كفر \* فاسق شرب الخمر ونثر عليه أثر باؤه الدراهم كفو واو كذا وقالوا مبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد \* وقعت بسرأى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احدها سبها أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوا على بابه طيبولا وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا من الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذنا

من هذه المسئلة \* ولو قال هر كه مست كرم مخور در مسلمان تيس يكفر \* قيل لرجل أعطه درهم المصالح المسجد واحضر المسجد فقال لا أحضر ولا أعطي الدرهم ومالي أمر بالمسجد لا يكفر ولكن يعسر دل ان الافظ اذا لم يكن كثر الكس فيه ترك أدب بالشرع يعزر \* قال لرجل يا أحر فقال خلقني الله من سويق التماخ وخلقك من طين كثر رده قوله تعالى واعد خلقنا الانسان من سلاله من طين أي خلقنا كل واحد من الاناسي من طين لأن سبدا الخلق من المني والمني انما ينشأ من الغذاء وأصول الغذاء لما كان أوجها من الماء والتراب هو الطين \* قيل له لا تلعب

بالسبيل فان العلماء قالوا من يابسه فهو عدو الله تعالى فقال النذرين كعدو من خدم شادم قال الفقيه العياشي بكفروا قال غيره لا يكفر \* تكلم بكلمة خطأ لا يجب التكفر في الواقع فقال له رجل ايش تصنع فقد رملك الكفر فقال ما اصنع اذالزمني الكفر بكفر \* قال عند ذك التوبة عن النحر كسي از شير ما در شيكيد لا يكفر لانه سوى بين النحر واللب في الحب او هو استغفام \* استحل وطء امرأته الحائض أو اللواطة بامرأته يكفروا (٣٣٦) النوازل لا يكفروا عن محمد رحمة الله وهو الصحيح في المسئلتين \* من قال سلطان زمانه عادل

يكفر لانه جائز يمين ومن سعى الجور عدلا كفروا قيل لا لانه تاويل لا هو ان يقول أردت به انه عادل عن غيرنا أو هو عادل عن طريق الحق قال الله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون \* وسئل البصري عن الخراج فقال انه قاسط عادل وتلاه هذه الآية وقوله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وعلم من تأويل هذا القائل أنه اذا أراد به حقيقة اللفظ يكفر عند الكل قيل عدله في قضية جرتبة يكنى لصدق الاطلاق قلنا لا نسلم بل العرف لا يطلق الا من استمر على وتيرة الشرع بين الرعايا كما لا يقبل لمن صلى وزكى في عمره مرة متصل ومن كى ولمن أمر مرة بالمعروف ونهى عن المنكر أمر وفاه ولمن فرط منه ظلم مرة ظالم فصحه انه وصف أخذ المكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرع عادلا فجعل الظلم عدلا والتبجح حسنا فلذا كان أئمة خوارجهم يتابعون عن الحرب يوم العيد والجمعة حتى لا يسمع مدح الخطباء الذين تقرر صفاهم لذكهم اياهم على وحصول التفاوت وظهور الغبن القاحش وخروج بعض ما كان خفيما من التركة وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايع الأئمة من أهل كورة كذا وعقدوا مجلسا في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهد القاضي فلان ونذروهم الى الصلح فاتفقوا على أن يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلة هذا عن جميع دعاويها وخصوماتها في هذه التركة كذا وكذا فترضاوا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع دعاويهم من المهر والنكاح من تركه زوجا هؤلاء الاخوة على كذا صلحا صحيحا جائزا فاطعوا الخصومات دافعا للنزاعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال وأقر واجيعا طائعين بوجوب هذا المال وهو يدل الصلح فلانة هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بذلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع الدار المستقلة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا ويحدها وجميع حقوقيها كاهلها وكذا وكذا وقيمة هذه الدار وكذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله لها وقبضها عنده بتسليم ذلك كله اليه فارغا عن مواعن التسليم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه ابرأنا وأقر واجيعا على كية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا لواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا الى آخره حتى ادعوا الى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلة جميع ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم وقضى بصحة ذلك كله فاض من قضاة المسلمين وأشهدوا الى آخره

والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على درهمين شهد الشهود الى قولنا دعي فلان أن فلانا والد هذا المدعي عليه أو وصى لهذا المدعي بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا ويحدها أبدا ما عاش أو مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل هومنه هذه الوصاية بعدموته ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المدعي عليه لا وارث له غيره ثم صالحه من جميع دعاواه هذه على كذا درهم حاصلا جائزا فاطعوا الخصومة رافعا للنزاعة فقبل هومنه هذا الصلح بهذا البذل الى آخره \*

والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار أخرى هو كالأول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعاواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضوعها كذا ويجدودها وحقوقها كذا سنة كاملة أو يقول سنتين كاملتين أو يقول ثلاث سنين كوامل أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صلحا جائزا صحيحا وكذلك ما سكاها ليسكنها بنفسه ويسكن من أحببوا يعمل فيها رايه غيد كرا القبض والاربا والتفرق وضمن الدرك وهذا صحيح عند أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كاجارة سكنى دار ولا حوط أن يلحق له حكم الحاكم \*

والصلح عن دعوى عين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى يكتب هذا ما شهد الى قولنا دعي على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وأدعي عليه ألف درهم غطر بفسية سودا عتيقة راثجة جديدة معدودة ثم صالحه من دعاواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويجدها سنة كاملة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويجدها سنة كاملة ما بدله من غلة الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المسمى كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويذ كرجسها وصفتها وبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائزا ويذ كرا القبول من الآخر والقبض وضمن الدرك من الجانبين والشاهد \*

منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد \* قال واحد من الفسقة لو وضعت هذه النهر بين يدي جبريل عليه السلام لرفعها على جناحه يكفر \* الثامن في الاستحقاق بالعلم \* والاستحقاق بالعلم لكونهم علماء استحقاق بالعلم والعلم صفة الله تعالى منه فضلا على خيار عباده ليدلوا خلقه على شريعته نيابة عن رساله فاستحقاقهم ذل اعلم انه الى من يعود فان افتقر سلطان عادل بأنه ظل الله على خلقه يقول العلماء بلطف الله اتصفنا بصفته بنفس التعلم فكيف اذا اقترن به العمل والمال عليا لولا عدل



فان المتصف بصفته من الذين ان عدلوا لم يعدلوا عن ظله \* رجل يجلس على مكان مرتفع أو لا يجلس عليه لكن يسألونه عن مسائل بطريق الاستمراء ويضربونه بما شاؤوا وهم يضحكون كفروا \* ومن لقن انسانا كلمة الكفر ليستكملها كفروا وكان على وجهه اللعب والضحك وكذا من عليها كلمته لتبين من زوجها فهو كافر ومن أفتى به فهو كافر ومن أمر رجلا بالكفر كفر الا حرق في الحال تكلم به المأمور أم لا لانه استخفاف بالاسلام وهذا انما يكون كفرا على قول من جعل الرضا (٣٣٧) بكفر الغير كفرا أما من لا يجعله

كفرا الا بكراهة

والعلم \* عدنا الى أول المسئلة قال الامام عز الدين الكندي التشبه بالعلم على وجه السخرية بأخذ الخشبة وضرب الصبيان كفرا رجوع من مجلس العلم فقال آخر از كشت آمد او قال مرا بعلم چه كار او قال من بقدر على أداء ما يقولون وألني الفتوى على الأرض أو قال چه بادنامه أو ردى عند رؤية الفتوى أو قال اين چه شرعت يكفر لانه رد حكم الشرع \* عرض عليه الفتوى بطلاق امرأته فقال طلاق ملاق چه دانم مادر بچكان در خانه بايد يكفر قالت امنت برشوى دانشمند او قالت آي الحارفي در علمك تكفر ان أرادته به علم الدين قال الفقيد دانشمندك أوله اوى علويك يكفر ان قصد به الاستخفاف بالدين وان لم يرد به الاستخفاف بالدين لا يكفر ويحيى التصغير للتعظيم أيضا \* وشتم العالم أو العلوى لامر غير صالح في ذاته وعداونه لخلافه الشرع لا يكون كفرا ولا خطا وشكا فقيه الى الامام

الصلح بين الاب والزوج في تركه المرأة \* شهدوا أن فلانا في الاب وفلانا يعني الزوج أقرطاعين أن فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا وابا وهما هذان المسميان فيه وتر كفور ناهوا لم تترك وارثا غيرهما فأصاب هذا الزوج نصف تركتها إذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد السدس بالقرينة والباقى بالعصوبة وتركته من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا وبفضل وأن جميع هذه الاموال التي تركتها في يدي زوجها هذان دون أبيهما فنظر جميعا في جميع ذلك فوق فاعلى ذلك شيئا فشيئا وأحاط به علما وعرفاه معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح الاب من جميع حق هذا الاب وحصة من تركته ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحب المسمى فيه \* وبعد أن كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه بمحضهما وبحيث تناله أيدهما عند تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهمان من هذه الدراهم التي وقع بهما هذا الصلح صلح عن الواجب الاب من هذه الدراهم المذكورة في تركه هذه البنت وهي كذا الفضل فيه على كذا درهم ما التي صلح منها وعلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بهما هذا الصلح صلح عن الواجب لمن تركته ابنته هذين من الذهب والجواهر وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بهما هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه من ابنته هذين من سائر الاشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه من ابنته هذه على زوجها هذا الصلح المذكور فيه فقبل هـ ذالزوج جميع هذا الصلح المبين فيه مشافهة ودفع هذا الزوج الى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقانه بآذانهم ما وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هـ ذالزوج جميع ذلك كله هذا الصلح في المجلس الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج أنهم ما قدرأ با جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعانيها هذا داخله واخراجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعا هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراض منهما به ورأيا جميعا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذين التركة على حياتهما التي كانا رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة للزوج بالحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فمأدرك هذا الزوج فيما ملكه اياه هذا الاب من هذه التركة أو في شيء منه ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة أحدهم من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم وأقر كل واحد منهما ما ناعا أنه لا حق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركه هذه المتوفاة بعد أن أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وان كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركه هذه المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه أو يدعى ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته بشهود يشهدون لهم بذلك أو عين بطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود يوم الكتاب \*

صلح القسولي \* شهدوا ان فلانا كان يدعى على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعى تبرعا ونطوعا بغير أمر هذا المدعى عليه على كذا كذا درهم على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعى على أن أبرأ هذا المدعى هذا المدعى عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعى عليه في ذلك كله من ذلك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحا جائزا قاطعا

(٤٣ - فتاوى سادس) الفضلى انه وضع كتابه في ذلك فقال صاحب الدكان دسره اينجاماندى ورفتي حين ترك الكتاب عنده فأمر الامام الفضلى بقتله ومثله يحكى عن علامه خوارزمي مولانا امام الدين الكندي أنه قتل واحدا من الاعوانه حين أطال لسانه الى دفتر واحد من الطلبة قال فعل دانشندان هماناست وفعل كافرين يكفر قيل هذا اذا أراد به كل أفعالهم لانه تسوية بين الحق والباطل \* قال درهم بايد علم بجهه كار آيد او قال اينها كه مى آموزند وستانست او باداد اناست او تزوير است او قال من علم حيل

وامنكم يكفر في الكل \* قال اذهب معي الى الشرع فقال اذهب معي الى القاضى فقال ذلك الكلام لا يكفر \* قال من شريعت به دأب أو قال دأبوس هست من شريعت راجه كنم يكفر \* ولو قال انك كسم كرفتي قاضى وشريعت بكنابو يكفر ومن المتأخرين من قال ان عني به قاضى البلد لا يكفر \* قال لخصمه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من يرسم كاربكنم بشرع يكفر عند (٣٣٨) بعضهم ولا يكفر عند الاخرين \* قال لخصمه انج حكم شريعت است بران روم فقال خصمه من سياسات

كل كنم بشرع في كفر لانه عبارة عن رسوم الكفرة الجسكنزنية في ديارنا \* قال لها هذا حكم الشرع فحشت جنا وقالت اينك شرع كفرت

الناسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة قال الم علم تاقرآن اقرينه شده است سيم بنح شبه نهاده شده است قيل يكفر لانه قول بخلق القرآن والقول به كفر وقيل لانه يراد به التزول في العرف عادة لكن يحتمل أن يراد بالقرآن المقرؤ بالاستتواء انه مخلوق بلانزع فكيف يكفر بل الظاهر ارادته وقد ذكر في الاصول ان قول الامام القائل بخلق القرآن كفر محمول على الشتم لا على الحقيقة دليل على ان القائل به مبتدع ضال لا كفر \* قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب يكفر لاستخفافه وأدب القرآن أن لا يقرأ في مثل هذه المجالس \* والمجلس الذي اجتمعوا فيه للغناء والرقص لا يقرأ فيه القرآن

للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايقافه ذلك عن هذا المدعى عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعى عليه وفي ملكه دون سائر الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لاحق لهذا المدعى ولا دعوى قبل هذا المدعى عليه ويتم الكتاب فان كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي لا للمدعى عليه ككتب بعد قولك على كذا درهم على أن تكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعى عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الاشهد وقد جعل هذا المدعى هذا المصالح وكيه في حياته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعى عليه ومن وجدها في يد من الناس كلهم وبان الخصومة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء وبكل به من شاء مرة بعد أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائز أمره في جميع ذلك وجهه وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح ما أسند اليه شفاها فان لم يقدر على أخذها منه استبدل الصلح من المدعى ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* وان كان الصلح عن دعوى الأمانة يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أو دعه عنده وأنه قبضه أو دعيه فطلب صاحب الدعيه منه رد الأمانة فجحد بجود أصلها حتى صارت هذه الأمانة مضمونة له عليه بمنتهى ان كانت من ذوات الامثال أو بقيته ان كانت من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهم ما لصاحبها وأه قبل منه هذا الصلح على هذا البديل مع انكاره قبل ولا صحبها كذا في الظهيرية \* الصلح عن دم المدعى على مال ادعى عليه أنه قتل أباه فلان بجديده عبد بغير حق ظلم وعدوانا ولم يترك هذا المقتول وارثا سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الاقيد له وتسليم نفسه اليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا فقبل ذلك منه مشافهة لصاحبها فاطمأنت الخصومة وقبض منه بديل هذا الصلح بايقافه ذلك اياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبل وارث لانه هذا ان ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذي سلطان وغيرهم من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه هذا الصلح بقدر ذلك الدرك فمناجنا صاحبها فلم يبق له بعد هذا الصلح والاراء حتى ولا دعوى الى آخره كما مر والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

الصلح عن القصاص فيما دون النفس ادعى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف عمداته ذبا وظلما بغير حق وأنهم قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يده اليمنى بجنياته هذه فسأله أن يصالحه من دعواه هذه كذا فأجاب به ذلك وصالحه على هذا المال ويتم الكتاب كالاول والله تعالى أعلم \* الصلح عن دم الخطأ ادعى عليه أنه قتل أباه فلان خطأ بغير حق فطلب منه دية وطلب منه أن يصالحه منها على كذا درهم أو جلا بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئه عن دعواه هذه على أن يؤدي اليه كل سنت من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحا صحيحا الى آخره (١) ويلحق بالآخره حكم الحاكم \*

(١) قوله ويلحق بالآخره حكم الحاكم لاختلافهم في أن الدية على العاقلة دونه أو عليه والعاقلة يتحملون عنه اه مصححه

كما لا يقرأ في السبع والكنايس لانه مجمع الشيطان قال من ذكر الله كبر يكفر \* ادخل آية القرآن في المزاج (الصلح) والدعابة كفر لانه استخفاف به وكذا المزاج به مثل أن يقول قل هو الله أحد راوست بردي أو قال ألم نشرح را كس بيان كرفتي أو قال لمن يقرأ عند المرض يس دود هان مرد منه أو قال يكونا نرازا نا اعطيناك أو قال لمن يقرأ ولا يتدكر كلمة والتفت الساق بالساق أو جاء بالقدح الممتلئ أو قال كاساها أو قال فكانت سرايا بالمزاج أو قال عند الوزن أو الكيل وإذا كانوا هم يحضرون أو قال

لغيره دستار لم ينسرح بستره أو جمع الذئب والغنم أو جمع الجماعة في موضع ثم قال في غنمناهم جماعاً وقال في غنمناهم فلم تغادر منهم أحداً أو قال لغیره كف تقرأ أو التارعات نزاعاً أو نزاعاً أو أراد به الطنز كفر أو قال رجل هو أقرع اسمك قال الله تعالى كلا بل ران على قلوبهم أودى إلى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي قال الله تعالى إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر أو قال لغیره كل الطنسله فانه يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم أو قال خانه بالك كرده است جودن (۳۳۹) والسما والطارق قبل يكفر في الكل وقال الامام أبو بكر

محمد بن اسحق الكللابي رحمه الله يكفر العالم دون الجاهل \* ولو قال لما في القدور والاطباق والباقيات الصالحات بكفر وينبغي أن يكون كما قال الامام الكللابي على التفصيل ونص في فتاوى سمرقند فيه وفي قوله اذا قال قاعاً صفتاً شدة است لا يكفر لكن فيه مخاطرة عظيمة ويحكي أن الصدر الشهيد لما قدم من خراسان وقد لقب ببرهان الدين استقبله الخاص والعام وقراء القرآن يأبها الناس فدجأه كم برهان من ربكم قال الامام المعروف بزاده علامهم كفروا برب العزة وقال يأبها الناس هوليس ذلك البرهان المذكور في القرآن اذا قال القرآن أعجمي كفر واذا قال فيه كلام أعجمية ففي أمره نظراً الصابون والتونزين وناطق اللغتين قال لا حول چيزي نباید أو قال بكاسه اندرتوان شكستن يكفر \* شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ذلك عند الزنا أو عند كل الحرام المقطوع بحرمة أو عند أخذ كعبتين للترد كفر لانه

الصلح عن دعوى قتل العبد عمداً شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان أنه قتل عبداً لترك المسمى فلاناً والهندي أو أمته الرومية المسماة فلانة عمداً بجديدة ظلم وعدواناً وادعى عليه أن قاضياً عدلاً جائز الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد يمينه قامت له عليه أو بإقراره كما يكون أخذاً بقول من يرى القصاص على الحر يقتل عبد الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فأسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهم ما فاجابه الى ذلك وصالحه الى آخره ويلحق به حكم الحماكم ليصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعاً ثم يذ كر حكم الحماكم يجوز له وقوعه على غير إقراره وفي كتاب الشروط عن محمد رحمه الله تعالى في رجل يدعى قبل رجل أنه قتل أخاه عمداً وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونحوهما في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على أقل من الدية يجوز الا على قول بعض الناس وقد مر هذا قال فان أراد أن يكتب بذلك كتاباً فلا بد أن يعنى ولي القتل من فلان يعنى القاتل يكتب اني قتلت أخاك فلان بن فلان ويكتب أنت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالحتني عن دم أخيك على كذا ويتم الكتاب \*

وإذا كان القصاص بين الصغير والكبار فصلح الكبار جائز في قولهم جميعاً أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح وأما على قوله ما فلا يصح صلحه في نفسه وملك القصاص وانقلب نصيب الصغير الباقيين مالا فان كتب الصلح في ذلك كتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما ذكرنا وعند ما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير يروى كرفيه أن نصيب الصغير صار مالا بالعفو واذا قتل الرجل عبداً ولولى له فلا امام أن يصالح عن دمه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلانه يملك استيفاء القصاص فيملك الاسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فالامام كالوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه نفعاً للعامة المسلمين فان أراد أن يكتب في ذلك كتاباً كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة \*

والصلح عن العيب في المشتري شهد الشهود أن فلاناً وفلاناً البائع والمشتري أقرطائعين أن فلاناً كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهماً ووقع النقباض بينهما وأن هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا أبر البائع عن عيوبه وخاصة بعد ذلك في رد هذا الغلام عليه بهذا العيب وأقرله هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووقعنا على حصة هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وأنهم ما بعد ذلك اصطالحا من هذا العيب على كذا من الثمن المدين فيه على أنه يدفعه هذا البائع الى هذا المشتري على أن يبرئه هذا المشتري عن هذا العيب ففعل ذلك واصطالحا صلحا صحيحاً وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البديل وأبراه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين \*

والصلح عن مجهول على معلوم شهدوا أن فلاناً ذكر أنه كان بينه وبين فلان خطاة وأخذوا عطاء وأن له عليه حاصلاً من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله أن يصالحه من ذلك على شيء واتفقا على أن يصالحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ويلحق به حكم الحماكم لان الصلح عن مجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم \*

استخف باسم الله وعن هذا قال مشايخ خوارزم الكيال والوزان في العبد يقول في مقام ان يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لأن يريد به ابتداء العبد لانه لو أراد ابتداء العبد لقال بسم الله واحد لكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله يكفرون قال عند الفراغ الحمد لله لا يكفر عند بعض المشايخ لان حمد واقع على الخلاص من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على اتقاء الحرام فاي نوى يعامل على نيته وان لم ينو شيئاً لا يكفر ولذا ذكرنا من تعين الاحتمال الذي لا يلزم به الكفر قال لغريم له بجزاها مرة مرة لا يكون زناً لا يكفر ان لم يرده الاستخفاف

بالعرة والحج \* قال الصلاة فرضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه تأول فالتالان الصلاة تؤدى بلار كوع وسجود بالاعمال مثل  
هذا التأويل ان قصده يمنع الا كفارة كذلك اذا أمكن وان أنكر فرضة الركوع أو السجود مطلقا بكرة حتى اذا أنكر فرضة السجدة  
الثانية بكرة أيضا لزمه الاجماع والتواتر اذا عداد الركعات والسجود ثابتا بالتواتر \* صلى الفجر ثم قال بفرك كركم يكفر \* قال  
صليت كثيرا وقرأت القرآن (٣٤٠) كثيرا فارتفعت الجبابة عنا وقال بجحدائى اكر ييش نماز كنم أو قرآن

الصلح عن دعوى الرق \* شهدوا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الاباهمه  
ولا توقف على نسبه أنه مملوكه بملك صحيح ومرفوقه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والانتقاده بحكم  
الرق فسأله أن يصلحه من هذا المدعى على شئ فأجابه الى ذلك وصالحه منها على كذا الصلح صحيحا فقبل منه  
ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البذل بدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بعد هذا  
الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال  
لكن لا ولا فيه لانه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البذل على عبد تر كى شاب سليم من العيوب أو على  
جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يمين فيها الجنس والصفة  
والاجل وموضع التسليم \*

الصلح عن دعوى النكاح على مال \* ادعى على فلانة أنها امرأته ومنسكوحتة وحلاله بنكاح صحيح فانها  
امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها وأخرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها أشياء من صنوف  
الاموال وأنها أنكرت دعواه قبلها وسألتها أن يصلحها على شئ فأجابها الى ذلك وصالحها لمن دعوى  
النكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهم مصالحة صحيحة فقبلتها منه قبولاً صحيحاً  
وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضاً صحيحاً فلم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شئ من هذه  
الاموال (هذا وجه موجود في كتب السلف) ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من أبطل هذا الوجه فانه  
اعتياض عن النكاح أو أخذ مال بباطل والخيار في مثله المصالحة عن دعوى المال والتطبيق من غير سؤال  
(وجه كتابته هذا) ادعى عليها أنها قبضت من ماله كذا وهو زوجته وهى تمتنع من طاعته فانكرت ذلك كله  
ثم أنه صالحها من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعى عليها  
النكاح وهى منكرت دعواه نكاحها مقرة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلقها هذا  
المدعى طلقاً واحداً بآية بغير طلبها وسؤالها تترها واحسبها واو بيم الكتاب \*

نسخة أخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمه فيه \* ادعى على فلانة أنها زوجته  
وحلاله وله منها ابن يسمى فلاناً وأنها امتنعت عن طاعته ووافقت فلاناً بغير حق وسأله طاعته والانتقاده  
بأحكام النكاح فأجابته أنها كانت زوجته وحلاله وأنه حلف بطلاقها ثلاثاً لأن لا يسافر ولا يغيب عنها  
ولا يخرج من بلدة كذا الا باذنها وقد سافر وغاب عنها وخرج بغير اذنهم بعد هذه اليمين وحشت في يمينه  
فحرمت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت به هذا وأثبت هذه الحرمه بينه  
عنده أقيمت عند القاضي فلان أيام قضاؤه بكونه كذا وجرى القضاء به على هذا الوجه والاشهاد على  
القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا وبيع الكتاب على ما بينا كذا في الذخيرة \*

وإذا أرادت كتابة الصلح عن دعوى الخطأ في الختان \* كتبت أقر فلان بن فلان في حال جوارا قراره في  
الوجوه كلها أنه كان ادعى على فلان بن فلان أنه ختن ابنه الصغير المسمى فلاناً وهو من أبناء خمس سنين  
وكان محضرا مجلس الدعوى هذه مشارا اليه بغير اذن والده وقطع حشفته بالموسى قطعاً زالت به منفعة  
عضوه هذا على الكمال والالايحى عودها ظاهراً وهى منفعة الاحبال والعلااق واستمسك البول وأنه  
يسلس منه بوله داراً غاملاً ينقطع واتفق عليه بعض الخذاق من الجراحين والحقاقين المعروفين بذلك العمل

خوامم أو قال فـ رطبان  
بودا كرمناز كند أو قال  
كه كزاده وكار بر خود  
دراز كند أو قال ان الله  
نقص من مالى فانا أنقص  
من حقه ولا أصلى أو قال  
خردمندى در كارى نيابد كه  
بسر نرسد واند بودن أو قال  
مردمان از بهر ماى كنند  
أو قال بسر نماز بسته ام او  
قال باش تاماه رمضان بايد  
تاجله كنيم أو قال نمازى  
كنم چيزى بر سرغى ارم  
أو قال تو نماز كردى  
چه بر سر آوردى أو قال نماز  
كرا كنم و پدر مادر من  
مرده أو قال هنوز نه مرده  
كرا ند أو قال نماز ده  
ونا كرده بكي است أو قال  
جندمان نماز كز ارم كه  
دلم كرفت أو قال نماز  
چيزى نيست كه بها  
ند كنده شود فهدا كله كفر  
وكذا الوفاً خوش كارىست  
فى نمازى أو قيل له صل حتى  
تجد حلالاً وطاعة فقال  
لا تصل حتى تجد حلالاً  
عدم الطاعة والقراغ  
كفر \* قبل بعد صل

فقال لأصلى فان الثواب للولى يكفر وثواب صلاة العبد لا يكون لمولاه \* قيل له صل فقال لأصلى قيل  
يكفر وقيل ان قاله لصلاة الفريضة في وقتها كفر وان أراد لأصلى بأمره لا يكفر وقيل اذا قال المكتوبة لأصلىها اليوم ان أراد بذلك وذا  
على الله تعالى ككفر وان أراد بها الحكاية عن بطالة نفسه ونفاته وكسبه لا يكفر وقال الناطقى قوله لأصلى على أربعة أوجه لاني  
صليت أو بأمره فقد أمرنى به لمن هو خير منك أو لأصلى فسقا ومجانة فلا يكفر \* والرابع لأصلى اذا تجب على ولم أمر بها

يكفر • قال الناطقي اذا اطلق يحتمل الوجوه الثلاثة أيضا فلا يكفر وعن الامام أبي حفص الكبير رحمه الله قيل لمريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات لوجازي قلت ارموه في الماء ولا تصلا عليه لانه مات كافرا لانه قال ذلك على وجه التهاون دلت المسئلة أنها تهاون الصلاة والترك مستحفا ككفر وان مجانة وفسقلا • يصلي في رمضان لا غير ويقول ابن خلدون سارست أو يقول صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر ولو قال للتراويح فجر لك عمر رضى الله عنه يكفر لانه (٣٤١) استغفبه وهذا كلام الروافض

• ولو صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق الكعبة كفر وبه أخذ أبو الليث وكذا اذا صلى بالتوب النجس متعمدا • وكذا اذا صلى بلا طهارة وقال ركن الاسلام السغدي في الصلاة الى القبلة وفي التوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة يكفر وذ كر الحارثي لو صلى بلا طهارة لا يكفر أيضا وقد اختلفت رواية النوادر والمبسوط فيه فبعض أخذوا برواية النوادر انه يكفر وبعض أخذوا برواية المبسوط انه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلاة لعدم الشرط فلا يكفر أوجب بانه استغفاف • ولو ابتلى به انسان بان كان مع جماعة وقاموا بالصلاة فاستحى أن لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة أو كان هاربا من العدو فصلى بدونها قيل لا يكفر لعدم الاستهزاء وينبغي لمن اضطر اليه أن لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلاة وركوعها وسجودها وإذا صلى على مكان نجس أو اقتدى بصبي أو امرأة

حتى وجبت الديّة الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بانختان منكر ازال هذه المنفعة الموصوفة بقوله زاعا زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وعذرني والد الصغير اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت الخبرية في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والداه غيره هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهما وزمان النقرة الخالصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لاقيل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطايا وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرة •

### الفصل الثامن عشر في القسمة

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كذب القسمة كيف يكتبون قال يكتبون هـ إذا ما اقسام عليه فلان وفلان وفلان فثلاثة اقساموا الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا وكذا اقساموا هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء يختلفون في هذا الكتاب في أشياء (أحدها) في البداية فكان أبو حنيفة وأصحابه يتسئون بهم هذا ما اقسام وكان الطحاوي يبتدئ بهم هذا ما نهى الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعا وشئ أن فلانا وفلانا وفلانا فاعرفهم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم أقرؤا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارزهم في جميع الوجوه (والثاني) أن محمد رحمه الله تعالى كان يكتب اقساموا الدار التي حدودها كذا وكذا هذه الدار كذا اقسامكم كسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا اقسامكم كسرة ولفلان كذا اقساما ولفلان كذا اقساما فلان ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلانا كذا وكان لا يدكر الدار في ملكهم وأيديهم قبل القسمة والطحاوي كان يذكر ذلك ويكتب أقرؤا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارزهم في جميع الوجوه أن الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأنها كذا اقسام كل واحد كذا اقسامنا في جميع هذه الدار وقد تراضوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراضوا على تجزئتها فأصاب فلانا كذا اقسام في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده وفلانا كذا وفلانا كذا اقسام وحدوده وحقوقه (الثالث) أن محمد كان لا يكتب الدرك في القسمة والطحاوي وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون فادرك كل واحد منهم فيما أصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما توجه القسمة وكان محمد يكتب وقبض كل واحد من الشركاء ما أصابه بمحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فارغاعن كل مانع ومنازع وفرقوا والمتأخرون يكتبون هذا ما شئنا ودوا الى قولنا ان فلانا وفلانا وفلانا فاقسموا الى آخره أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا اقسام كذا بمحدودها وحقوقها وموافقتها وأرضها وبناؤها وكل قليل وكثير هو لها فيهم من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في أيديهم أثلاثا أو كما يكون لفلان كذا ولفلان كذا وانهم اقساموا بينهم بقسمة فاسم عدل تراضوا بينهم وأجازوا قسمة عليهم فقسام هذا القاسم عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح فأصاب فلانا منهم ما بحصته الناحية التي هي عن يمين الداخل

أو جنب أو محدث أو مجنون أو مع تذكرة لا يكفر اجماعا يخبر ويوقع تحريمه على جهة ترك تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى اختلف المشايخ في كفره قال الحارثي الاظهر انه ان على وجه الاستهزاء يكفر والا فلا لانه لم يقع تحريمه على جهة تعين تلك الجهة قبله في حقه • قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الثقيل والضيف الثقيل أو قال عند دخول رجب بعقبها اقتادهم ان قالته اونا كفر وان قال لضعفه وجوعه لا يكفر • ولو قال هذه الطاعات جعلها الله تعالى عذابا علينا لا يكفر ان أول وثاويله الفارسية رنج كرد بر ما وكذا اذا قال لو لم يفرض

الله الطاعات علينا كل خير الثاني أنه لم يجلد كذا قيل له أذن كلف فقال لا وأدبها قيل يكفر مطلقا وقيل في الأمور الباطنة لا يكفر وينبغي أن يكون على الأقاويل التي مررت في الصلاة أنكرا بآية من القرآن أو سحرا بآية منه كفر وإذا أنكر كون الله وتوحيده من القرآن قيل يكفر لان اجاع المتأخرين يرفع الخلاف المتقدم وقيل لا يكفر لان في ارتفاع الخلاف وانعقاد الاجماع خلافا بين الأئمة الثلاثة على ما عرفت فلا يحصل الاجماع على كونه جازما وقيل يكفر (٣٤٣) لانه صرح رجوع أبي رضى الله عنه فانه عقد الاجماع قيل يرجع الخائف عن قوله

من بابها وبابها بمقابل المشرق وفيها يوت ثلاثة بيت منها يسمى كذا و بيت منها يسمى كذا و بيت كذا  
وعلمنا غرقتان بينهما ماضقة وبين يديهما ساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي يذرع بها في بلدة كذا  
وأصاب فلانا منها بحصته الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها وبين ذلك إلى آخره على ما مر وأصاب  
فلانا الناحية التي هي قبالة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ويشتمل كل ناحية من هذه النواحي  
الثلاثة على حدود أربع فأحد حدود الناحية اليمنى لزيق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية اليسرى  
لزيق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية المقابلة لزيق كذا إلى آخره فوقع لكل واحد منهم بحصته  
ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له بحجودها كلها وحقوقها ووزكوالدها الذي له هذه الدار من فروعها  
بينهم بحر الجميع الحصص المسماة فيه مشاعا بينهم \*

وفي وجه آخر على أن يفتح كل واحد منهم بابا بالقسمه الى الطريق **الاعظم** أو الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمه صححه جائزه لا فاد فيها ولا خيار وقض كل واحد منهم جميع ما وقعت عليه هذه القسمه بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فاراعن كل مانع ومناع ووفر قواعن مجلس هذه القسمه بعد صحتها وتعامها تفرق الابدان والا قوال بعد اقرار كل واحد منهم بغيره فذلك كله ورؤيته ورضاه به فأدرك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شيء منه أو من حقوقه من ذلك فعلى كل واحد من أصحابه ما يقتضيه الشرع ولا حق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلب وكل دعوى يدعيها في ذلك كله فهي باطله مردوده وأشهد وأعلى أنفسهم الى آخره كذا في المحط \*

وقسمة الدواب هكذا مشد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهوده بالجماعة أن فلانا وفلانا وفلانا  
أقر واعدهم وأشهدوهم جميعا على أقرارهم طائعين في حال صحة أبدانهم وقيام عقولهم وجوارز أموالهم أن  
بهم فلانا مات وترك من الخيل كذا وكذا ميرا ثاينهم ولم يترك وارثا غيرهم وصار ذلك موروثا بينهم أنلانا  
على السوية وهي على أصناف وألوان مختلفة فقام من الجذاع كذا وكذا ومن النسايا كذا وكذا ومن (١)  
القوارح كذا وكذا فأرادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثا لهم ليست بمشغولة يدين ولا وصية فأحضروها  
فقوموا بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهمان فجعلوها أقساما بالعدل والحق من غير حيف  
ولا غبن فأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا أسنانها كذا وقبعتها كذا وأصاب فلانا كذا  
نصيبه المشاع السمي الموصوف في هذا الكتاب بهذه القسمة الموصوفة وغرف كل واحد منهم نصيبه من  
جملته وجميع ما صار له بهذه القسمة وذلك بعد أقرارهم بالتراضي وإن لم يكن بينهم أقرار سكت عن ذلك  
بقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله إليه وأبرأ كل واحد منهم  
صاحبه عن كل دعوى وخصومة وطلبة كانت له في ذلك كله وأقر أنه لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحدهم  
شي من ذلك كله وأنه متى ادعى شيئا من ذلك فهو باطل مردود وتفرقوا عن تراض بالبدان والأقوال فما  
أدرك كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع وأشهدوا إلى آخره وعلى  
هذا الأبل والبقر والغنم ونحوها وكروا شياتها وألوانها بصفتها (وأما الرقيق) فابو حنيفة رحمه الله تعالى

(١) قوله القوارح جمع قارح وهو من ذى الحافر بمنزلة اليازل من الابل كافي القاموس ٥١ مصححه

ولا ينقص وقال بعض المعتزلة لا علم لنا بذلك فيصور أن يزيد وينقص ويجوز أن لا يزيد ولا ينقص وكذا إذا قال لا يرى  
 ازبان فلان بكاست و بجان تو پیوست ولو قال فلان بر دو جان تو بسیار دیگر دهم و مذهب السامخ \* بر آ من مرضه فقال له آخر فلان خ  
 باد فرستاد كفر \* نوالی علیه المصاب فقال یارب أخذت مالی و أخذت كذا وكذا و ما بین لم یفعله فاذا تفعل ایضا و ما أنشبه هذامن الالفاظ  
 قهوه كافر قبل نواله هذامن غیر قصد و لیكن جرى علی لسانه لشد المرض أحب ان الحرف الواحد یجری علی اللسان و فیه من غیر قصد



لايكفـر لانه يقول لا  
لا اتجدنى وانما يجبدنى الله  
تعالى يوم القيامة \* قال لراهد  
بنشين تارزهشت ازان  
سوينقى قال أكثر اهل  
العلم يكفر \* سلطان عطس  
فقال له رجل رجك الله  
فقال له آخر لم تقول للسلطان  
هذا كفر \* قيل له دع الدنيا  
لتنال الجنة فقال لا يسع  
النفس بالنسيئة يكفر \* قال الى  
شفيحهم اذهب معك  
ولا ادخلها كفر \* قال لواحد  
من الجبابرة اى خد اى  
يكفر ولو قال اى بار خد اى  
لا عندا كبر المشايخ وهو  
الختار والمعتمد فى بلاد الروم  
أن رئيس الاتباع والقسم  
على الامور يدعى بك  
خد اى وفى بلاد الملتروج  
يدعى بك خد اى والسجدة  
لهؤلاء الجبابرة كفر لقوله  
تعالى مخاطبا للعبادة رضى  
الله عنهم اياهم كم بالكفر  
بعد اذ انتم مسلمون نزلت  
حين استأذنوا فى السجود  
له عليه الصلاة والسلام  
ولا يخفى أن الاستئذان  
لسجود التهمة بدلالة بعد اذ  
انتم مسلمون ومع اعتقاد  
جواز سجدة العبادة لا يكون  
مسما فكيف يطلق عليهم

بعد إذ أنتم مسلمون وقيل لا يكفر بقصة أخوة يوسف عليه السلام والقائل الأول يدعي نسخة بتل الآتية وفيه  
تدعوا مع الله أحدا وقيل إن أراد العادة كفر وإن أراد النسخة لا وهذا موافق لما ذكر في فتاوى الأصل في  
الافضل أن لا يسجد لانه كفر لا يأتي بما هو كفر ضرورة كما قلنا في الإكراه على اجراء كلمة الكفر وهذا  
وسمونه ما يكاه كفر عند بعض المشايخ وكبيرة عند الكل فالواجب عدمها بما حاشية فهو كافر وإن أمر

لهما نسخ العبدى أيضا كقرآن كان قد أسلم في عمره وتقبل يد نفسه مكر ومولا تنظيم فيه لو تأملت وأما تقبل يد غيره ان كان عالما أو سلطانا عادلا لا يكره ولا يكره **الحادى عشر** فيما يكون خطأ لا يصلى على غير الانبياء والملائكة لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا والملائكة أيضا رسل الله تعالى ولثلاثتهم بالرفق وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل أبي أوفى فلا يرد لان الصلاة حقه عليه السلام فله (٣٤٤) أن يصرف حقه الى من شامولا يلبه غيره وكذا قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة هو الذى يصلى عليكم الآية لانه جاز الحبيب أن يتولى حق الحبيب قال نوكل خدائى كن جو خدائى كارتو كرتا لا كرت على أنه ليس بخطا فلان راقضه بدرسيد خطأ عظيم لانه وصف قضاء مولاه بالنشر والذى يقال فى الدعاء قضاء بدازما بكدران المراد به المقضى وقوله خدائى

نيلك كندليس بصواب بل الصواب أن يقول خدائى نيلك عزدكند وقوله درویش يدى بختى است خطأ وقوله امید از خداوانست وديكر از تو اقال أميد بختداى است وهو خطأ اللعن على يزيد يجوز وليكن ينبغى أن لا يفعل وكذا على الحاج ويحكى عن الامام قوام الدين الصفارى انه قال لا بأس باللعن على يزيد ولا يجوز اللعن على معاوية لانه خال المؤمنين وكتب الوحى وذو السابقة والقنوح الكثيرة وحامل القاروق وذو النورين لكنه أخطأ فى اجتهاده فيجوز ان لا عليه ببركة محبة سيدنا عليه الصلاة والسلام ويكف

وأشهدوا وبقته وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان القسمه فى الاصناف المختلفة بالاقراع لاتصح فانها كالبيع والبيع بشرط الاقراع كالبيع بالقاء الحجر والحوذلا فيلحق بهذا حكم الحائكم كذا فى المحيط \*

إذا كانت القسمه بين ورثة فهم غائب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود الى قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلانا ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وان فلانا صارنا من جهة الحائكم بطريق النظر الشرعى ليقبض حصه الغائب من التركة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فراض الله تعالى ووقع جميع الحدود التى فى موضع كذا فى نصيب هذا الزوج وفى نصيب الصغير بالقسمه الصحيحة ووقع فى نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا فى يوم كذا فى الذخيرة \*

### الفصل التاسع عشر فى الهبات والصدقات

اختلف أهل الشر وط فى البداءة بكتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلانى وكان السمتى رحمه الله تعالى يكتب هذا كلب ما وهب فلان بن فلان والطحاوى يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمناخرون رحمهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوى رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضا هذا ما شهد الشهود المسمون اخر هذا الكتاب أن فلانا وهب ويكتبون أيضا أقر فلان بن فلان أنه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب فى الهبة ولا فى الصدقة هبة محبوزة وصدقة محبوزة وعامة أهل الشر وط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة محبوزة عند ناحى ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمه لا تجوز عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علماءنا رحمهم الله تعالى خلافا لابراهيم النخعي رحمه الله تعالى فانه يقول اذا علمت الصدقة جازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر ان كانت هبة لارجوع فيها الواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لأخيه أو لأخته أو لابن أخيه أو لابنة أخته أو لنوافلها أو لولد له أو لجد له أو لعم له أو لعمته أو لخاله أو لخالته يكتب غقيب قوله صحيحة جائزة بته بته لارجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بته بته غقيب وفى شرح شروط الأصل أنه لا يكتب بته بته فى هذه الصورة أيضا صورته على ما اختاره المناخرون هذا ما وهب فلان لله لان وهبه لاله جميع الدار المشتملة على البيوت التى هى فى موضع كذا ويحدها وهب هذا الواهب المسمى فى هذا الكتاب من هذا الواهب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدها وحقوقها كلها وأرضها وبناؤها وسفلها وعالوها وطرقها وكل قاييل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محبوزة مقسومة فارغة لا فساد فيها بغير شرط عوض صله منه له وتبرعاً منه عليه لاعلى سبيل تجارة ومواعدة وقبلها هذا الواهب له مواجهة فى مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الواهب له فى

اللسان عنه تعظيما للتبوع ومواجهه عليه السلام \* وثل الجوزى عن يزيد أياه فقال قال عليه الصلاة والسلام من دخل دار أبى سفيان فهو آمن وعلما ان أبا يدخل داره فصار آمنا والابن لا يدخلها فلم يصبر صاحب جد والحق ان يلعن يزيد بناء على اشتراك كفره بآثر فطاعته مشروعة على ما عرف تفاسيله والافالعين على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الخنثى كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله فى اخر عشرة الحديث ولعن من غير مناد الارض الى

مجلس

اللسان عنه تعظيما للتبوع ومواجهه عليه السلام \* وثل الجوزى عن يزيد أياه فقال قال عليه

الصلاة والسلام من دخل دار أبى سفيان فهو آمن وعلما ان أبا يدخل داره فصار آمنا والابن لا يدخلها فلم يصبر صاحب جد والحق ان يلعن يزيد بناء على اشتراك كفره بآثر فطاعته مشروعة على ما عرف تفاسيله والافالعين على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الخنثى كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله فى اخر عشرة الحديث ولعن من غير مناد الارض الى

أحدث بطول ذكرها ولو قال يارب ابن سمر ازوى بمسند الاعرج انه لا يكون خط \* ولوقتي لبي أن لا يكون نبيا أن أراد أنه لم يكن نبيا لم يكن خارجا عن الحكمة لا يكفر وإن أراد الاستخفاف بكفر \* أنكر نبوة الخضر وذى الكفل وكل من لم يجمع الأمة على نبوته لا يكفر \* وقعت بين الرجلين منازعة فقال لأمر رسول الله لم أعز بامر له لا يكفر \* من عاب النبي عليه السلام نسي يكفر \* ولو قال لشعر النبي عليه السلام شعر كافر وكل من أراد بقلبه بغض نبي كافر وسئل الامام عن يقول محمد رسول الله ألا أنه يحب (٣٤٥) بقلبه أن يشتمه هذا لم يعرف

الله تعالى لانه لو عسره لايحب أن يشتمه قال كراو خدای جها نست استاتم هذا اجترأ على الله تعالى ودعوى أنه يغالبه فيصير مرندا ولو قال كراو يغالبه است فهذا أسير منه لانه كان يغلب ويؤخذ منه وقيل لا يكفر لانه لا يجوز للتحقيق \* تسابرا فقال أحدهما الله حاكم بيننا وقال الآخر الله حاكمي را نشأبدا أو حاكمي را نشأبدا كفر \* وضع مناعه في موضع فقال سلمنا الى الله تعالى فقال سلمنا الى من لا يمنع السارق اذا سرق لا يكفر \* ولو قال هركه درين جهان بي خردو بدیدان جهان خر كشته دریده بود قال الفضل لي هو طنز وهزؤ بأمر الآخر فيكفر والصحيح أنه لا يكفر \* تسابرا فقال أحدهما حكم خدای جنين است فقال من حكم خدای راجعه دائم قال أبو القاسم هذا استخفاف بأمر الله تعالى فيكفر والصحيح أنه لا يكفر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدرون ما حكم الله فيكم \* تسابرا فقال أحدهما تعال حتى نذهب

مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وبتسليمه عليه فارعا من كل شاغل ومانع ومنازع وهي في يدها الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الابدان والله تعالى أعلم  
وان شئت كتبت \* أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار بمجدها وحقوقها كلها الى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم  
وان كان الموهوب كراما يكتب بمجدها وحقوقها كلها وبأنشائه وأشجاره المثمرة وغير المثمرة وراجينه وعرائشه وأوطاهه وأغراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمجاريه ومسابله في حقوقه فان كان على الاشجار ثمارا ووردا وورقه قيمة كورق شجر القرصا فلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غيره ذكره واذا لم يدخل فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم  
وإذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة بمجدها نافذة محبوزة مقبوضة لارجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحدها تعويضا جازا فإذا مفرقا محبوزا مقبوضا لارجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار به - ذا الشرط وقبض كل واحد منهم ما جميع ما صار له به هذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهم ما جميع ذلك اليه وتسليمه عليه فارعا عن موانع التسليم في جمع هذه الدار به هذه الهبة لفلان هذا وجميع هذا الكرم به ذا التعويض فلان هذا لارجوع لكل واحد منهم ما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقر بذلك كله وأشهدا على اقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى أعلم  
وان كانت الهبة من غير شرط العوض إلا أن الموهوب له عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلان من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها اليه فقبضها منه وكتب بذلك على أنفسهم ما كتابا هذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلان الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا  
واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالرفيق والحيوان والدر واللؤلؤ ونحوها فهبة جازة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا الى آخره  
واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها فهبة فاسدة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى واذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقلين  
واذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت (ومروا الكتابة فيه) هذا ما وهب فلان لفلان وجميع الدار المشتملة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا ويحدها بمجدها وحقوقها كلها الى آخره

(٤٤ - فتاوى سادس) الى العلم فقال الآخر من علم به دائم يكفر لاستخفافه بالعلم \* تسابرا وهما من عرض الناس فجاء أحدهما بخطوط الفقهاء فقال خصمه ليس هذا كما أفتوا ولا نعلم به داعية التعزير لانه باشر المنكر ومن يقول الله يدخلكم من الله لان معناه نعمة من الله تعالى فلا يكون استخفافا بالله تعالى ولو قال انني يدخلكم من العلم بكفر لانه استخفاف بالعلم لان العلم لا يصلح نعمة ناشئة منه قال كدر وغمي كويم خدای تعالی دروغ نمی گوید لا يكفر لانه يرايه ان الله تعالى لا يكذب \* نوع آخر \* ما نعلمه فقال

يارب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا أجتهد في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله تعالى بظلم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة أصيب فقالت بكي دادي وبكي استاندي لا تكفر الله ما أخذ الله ما أعطى \* واعلم أن الرجل يشتد غضبه ومرضه ويحقه ضجرو وملل او تعظم مصيبتة أو يأخذ الم أو يقل علمه ويكثر جهله أو يزيد طاماته بين حتى جمع التفرافه ويريد أن يلا شديقه بكلمات المشايخ فيفتقه بالفاظ لا يشعر بها (٣٤٦) فحق على العاقل المسلم أن يحفظ لسانه فانه لا يكتب الناس على مناخرهم الا حصائد

السنة وهم من جاهل يتكلم بكلمة يهوى بها الى النار ويحصر ريعا على رأسه وهو لا يعلم وقد بلغنا عن أبي نصر أنه قال سمعت عابدا مستفيضا مشتهرا بالزهد يدعو بالفضيل في بيت المقدس وكان كل تسمى لقاصا صاحبه قال الفضيل

وكان يوما شديدا نطر فوقع في قلبي أن أذهب فذهبت الى بيت المقدس فوجدت بينه قد دخلت فاداهو صريضا فتففس الصعداء فقلت ماذا تشتهي فقال

أين تجدده وقال أريد اقاء الفضيل قبل الموت فقلت أنا الفضيل فسر وصاخي ووجدت السؤال عني قال فقلت استجابة دعونه وكنتم

اختلف اليه فاشد مرضه فقال ان عباد من عبادك أفق عمر الطويل في عبادتك وأنت تبثله بهذا المرض ولا تدفعه عنه ثم انه مات قال الفضيل فقلت سبحان الله بلغت مرتبة حتى

استجبت دعوته وخاتمته الكفر والعباد بالله تعالى فقلت في نفسي أصلي عليه أم لا ان صليت صليت على كافر وان لم أصل لا مفي الناس فقلت

على جنازته ولم أصل عليه ومن خوف الخاتمة انصدمت قلوب الرجال كما انصدمت الرواسي من الجبال من خشية المتعالي قال ياخذى روزى من فراح كن يا ازر كافي روا كن يارب من جورمكن قال أبو حفص من نسب الى الله الجور كفر واستفتى

الامام أبو نصر الدبوسي عن فائل يقول آت و سبركه ترا زاد الى آخره ذابنه فأمر السائل بالانصراف وكان يختلف اليه خمسة أيام فجا بالفتوى الى أصحابه فكل أجاب بأنه يكفر فراق الفتوى ولم يجب بشئ وقال اسان انسان ازدمه نتوانيش بيرون كرد او كلامه نامعناه دل أن هذا انما

صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل اجمع عامنه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضا هاجيا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليهم ما عاوت تسليمه اياه ما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهم ما يحكم هذه الهبة عملا كونه بيننا نصفين ويلحق بآخره حكم الحاكم

اذا وهب رجلان دارا من رجل صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهب له صفقة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصيبين على السواء أو أثلاثا ثلثاه لفلان وثلثه لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منها ما عاوت تسليمه هذه الهبة وقبضا منها ما عاوت تسليمه ما ذلك كله اليه ونسليمه ما اياه على ذلك وذلك في يوم كذا

اذا وهب رجل لصغيرا اجني عنه هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الابوة وان لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وخدمات أبوه وليس له وصي وان لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من أمه بائه عنه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي بلى أمره وان كان الصغير عاقلا مميزا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل عيزمات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا

اذا وهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار الى آخر ما ذكرنا فإذا انتهى الى القبض يكتب وقبض هذا الاب من نفسه لهذا الصغير بولاية الابوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى قبض الاب من نفسه في شروطه ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الاب قال شيخ الاسلام غلام ابيذ كزلان الهبة في يد الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبول الاب لان القبول ليس بشرط فيما يجب الا ان ولد الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى وكذلك الام اذا وهبت والاب ميت فالقبض اليها والكتابة كذلك والله تعالى أعلم

اذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للواهب على فلان آخر في صدك كتب عليه بتاريخ كذا بشم ادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاضته اياه فيه وإشائه عليه ان يحده واسبقائه لنفسه منه وعن يقوم مقامه في ايافه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند اليه فيها (واذا وهب الدين عن عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا صحيحا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت زوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صلته ومراعاة لحقه من غير شرط عوض وأبرأته عن ذات ابراهم صحيحة قبل هو منها هذه الهبة و ابراهم هذا ما واجهه ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا ابراهم هذا المهر شئ لا قليل ولا كثير فقي ادعت بعد ذلك شيا

منه

نوافر في سائق اذربيجان ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا ناظر كفر ليس بصحيح فان الحضور يعني العلم سائق شائع وما يكون من هوى ثلاثة  
 الا هو رابعهم والنظر يعني الرؤية ألم تعلم بان الله يرى قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من يرى فلا يكون كفرا وان لم يصح قول من قال بان الله  
 بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض أيضا في رسائلي شر وان من قال درویش دوريشان يكفر لان معناه جميع  
 الاشياء مباحة لك فيلزم أن يدخل فيه ما لا يجوز باحته فيكون مبيح الحرام (٣٤٧) وانه كفر وهذا باطل فان معناه

مسكنة المساكين أو فقر

الفقراء فكانه قال أتمسكن

بمسكنة المساكين أو

أفقر اليك بفقر الفقراء

ولادالة فيه قط على ما ذكر

من اباحة شيء ما فضلا

عن اباحة الاشياء ولئن

ادعى أنه لازمه فالملزمة

ملزمة وجودية مثل

استغنى على الذهاب

والخروج فلورني في استغنى

طلا لا يقع باعتبار ان

الملزمة اللغوية والعقلية

والعادية منتفية ولئن

سلم انه يدل على الاباحة

باحدى الدلالات فالتخصيص

لازم في هذا المقام كما هو

في قوله كل حل عليه حرام

انه على الطعام والشراب

في أصل الاستعمال وقالوا

في قوله تعالى وأوتيت من كل

شيء واشترأ أيضا انه اذا قال

جعلت كلها أو على كلها

انه طلاق ثلاث متعلق وهذا

أيضا باطل وهذا انات

العوام لانها لها

نوع آخر

مسلم ويجوزي فقال رجل

يا مجوسي فقال المسلم ليبيك

ان كانا في عمل واحد ذلك

منه فدعوا لها باطله مردودة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو  
 في شروطه وشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح  
 كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطقي رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح  
 كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين عن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق  
 الاصيل واتفقوا في حق الكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لانتم الاباء قبول

اذا تصدق بداره على فقير أو بشيء آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع  
 الدار التي موضعها كذا بمجدها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض  
 ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لما رضاه ورجاء ثوابه وهر با من آليم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع  
 هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم المتصدق  
 لمعنى ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى  
 ولا خصومة ولا طلبة بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى  
 آخره كذا في الذخيرة (١) وأما الصدقة فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه  
 وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية \*

#### \*(الفصل العشرون في الوصية)\*

الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير أو للغني فان كانت للفقير كانت بمعنى  
 الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلقى بهما فنقول واذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة  
 كتاب كنية أو حنيقة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملا على السائل على البدنية \* بسم الله الرحمن  
 الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يتخذ  
 صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن والعلو وهو الكبير المتعال وان محمد عبده ورسوله  
 وأمينه على وجهه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله  
 يبعث من في القبور ميتة لا اله الا الله تعالى أي متضرعا أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له فيه  
 وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويبدد الخير وهو على كل شيء قدير وأوصى فلان ولده وأهله  
 وقرباته وأخوته ومن أطاع أمرهم بأوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا  
 تخوفن الا وانتم مسلمون وأوصاهم جميعا أن يتوا الله حق ثقافته وأن يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في  
 قولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم  
 به لا غنى بهم عنه ولا غنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان أن عليه من الدين لفلان  
 كذا ولفلان كذا اقتسبه وتسميته إلى يه وخدمه وأوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضى جميع دينه  
 بعد الفراغ عن تجهيره وتكفينه ثم نظرا إلى ثلث مانع مما يختلف وينقد من ثلثه في كذا وفي كذا انما ينبغي  
 بعد ديني وانفاذ وصاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على فراض الله تعالى التي جعلها لهم ولي أن

(١) قوله وأما الصدقة الخ هذا نقل آخر يعلم من عبارة الذخيرة المتقدمة اهـ صحيحه

الداعي وظن المسلم انه يدعو لذلك العمل لا يكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر \* وعن محمد رجل يضرب عبده فقيل  
 له لا تخاف الله فقال لا لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أنفعل حتى لو رآه في معصية كفر لانه لا مسامحة للتأويل وقوله حين الغضب  
 لا أخشى الله اذا قبل له لا تخشاه كفر اذ اني الخوف والا لا \* أطلق كلمة الكفر عدا ولم يعتد بالكفر قيل لا يكفر والعصم أنه  
 يكفر \* من قال لا العوا أراد أن يقول الا الله ولم يتكلم به لا يكفر لانه معتقد للايمان أما ان لم يحظر بيانه الا بآيات وأراد اني فقط فهو

كافر \* وأما قوله **اللا اله الا الله مستثنى** فلفظ لا معقوله فلا يعتقد ذلك الاعتقاد الهـ ذنان ذكرا فية قول مرة لا اله الا الله ثم يكرر الا الله كم شاه  
جل على التاكيد كذا سمعته عن مشايخ خوارزم \* الساحر لا يستتاب ويقتل والزندق عند الامام الثاني يستتاب \* وسئل  
الزعفراني عن يزعم أنه رأى ابن أدهم يوم التروية بكوفة وراه أيضا في ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يكفره ويقول ذلك من  
المجذبات لا من التكرامات وأما أنا (٣٤٨) فاستجبه له ولا أطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر \* وعلى

هذا ما يجبه عليه جهلة  
خوارزم أن فلانا في كل  
يصل سنة الفجر بخوارزم  
وفرضه بمكة \* وقد  
ذكر علمونا أن ما هو من  
المجذبات البكار كاحياء  
الموتى وقلب العصا حية  
وانشقاق القمر واشباع  
الجمع من الطعام القليل  
وخر وج المله من بين  
الاصابع لا يمكن اجراؤه  
بطريق الكرامة للولى  
وطى المسافات من قبيل  
المجذبات لقوله عليه السلام  
زويت لى الارض فلو  
جاز لغيره أيضا لم يبق فائدة  
التخصيص أولانه كالاسراء  
بالجسم وذلك خاصيته  
عليه الصلاة والسلام  
لا يمكن فى كلام القاضى  
الامام أبى زيد فى كتاب  
الدعوى ما يدل على انه ليس  
بكفر

### فى المنقرات

ولولا ما من يحتاج الى كثرة  
المال فالحرمان والحلال  
سواء كفر به قيل له جركرد  
حلال غنى كرى فقال  
باحرام بانهم كركرد حلال  
كى كركرد لا يكفر وهو

أغير وصيتى التى أوصيت بها فى ثنائى وأرجع عما شئت وأنتص ما رأيت وأبدل من الموصى لهم من شئت  
فان مت فوصيتى منقذة على ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه فى جميع أموره بعد وفاته فقبل  
فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا فى الظهيرية \*  
وصية جامعة صورتهما هذا ما أوصى العبد الضعيف فى نفسه الفقير الى رحمة ربه فلان أوصى فى حال  
قيام عقله وجواز أمره له عليه وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت  
وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شى قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم  
يشرك فى حكمه أحد أو يشهد أن محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه  
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الميزان  
حق وأن الحساب حق وأن الصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور وأنه قد  
رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ورسولاً بالقرآن اماماً والكعبة قبلته  
وبالمؤمنين اخواناً على ذلك يحيا وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث ان شاء الله مبتلى الى الله تعالى أن يتم  
عليه فى ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما هو له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك وبه الخير وهو على  
كل شى قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا الفئدة المكارمة الخداة ناساً الى الله تعالى نادماً على ما فرط  
فيه امتناً سقاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملاً من خالفه ورازقه تبارك اسمه قبول  
توبته وإقالة عبثه راجياً عفوه وغفرانه إذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال  
وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسعت رحمته كل شى  
وسبقت رحمته غضبه وهو الغافر الرحيم وأوصى من خلفه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه  
وأولياؤه ومن أطاع أمره أن يعبدوه فى العالدين وأن يحمدوه فى الحامدين وأن ينصحو الجماعة المسلمين  
وأن يتقوا الله حق تقائه ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما  
وصى به ابراهيم نبيه ويعقوب بابنى اء الله اصطفى لكم الدين فلا تعزتن الا وانتم مسلمون وأن يطيعوا الله  
فى علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا  
فيه وأوصى أنه ان حدث به حدث الموت الذى جعله الله عدلا بين عباده وحقاً على خلقه لا يحصى لاحد  
عنه ولا يحيد جعل الله خير أيامه يوم ليقاه أن يسد وأن تركته بكفنه وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات  
ثلاثة أيام على أهل تعزيتيه بالمعروف على موافقة السنة من غير اسراف ولا تقتير ولا بذير ثم بقضاء دينه التى  
عليه للناس ثم باقتضاء دينه التى له على الناس ورداً لودائع والامانات وانفاذ وصاياه من ثلث ماله من غير  
تغيير ولا تبدل فن بدله بعد ما سمعه فاعلمه على الذين يسد لونه ان الله سميع عليم وان أقر من الديون التى  
عليه لفلان كذا درهما بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وودونه  
التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التى  
هى له فدار فى موضع كذا ويحتها وكرم فى محلة كذا ويحتها وأراض فى قرية كذا ويحدها وحوانيتها  
فى سوق كذا ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الاماء كذا ويسمهم ويحليهم ومن  
الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجار فى الحانوت والحجرة كذا ومن أواني الصفر

وأوانى

عاص فان قلت الا يكون استخفافه بالعماسى كاستخفافه بالله تعالى قلت لا لان

الاستخفاف بعبادته تعالى يجوز ويجب والاستخفاف بالله تعالى غير جائز قطعاً وهل المالك مع المملوك والخالق مع المخلوق سواء  
قال على الرازى أخاف الكفر على من قال بحدائق وحياتك وما أشبه ولولا ان العلة يقولونه ولا يعلمونه لقلت آية الشرك لانه لا يمين الا بالله  
تعالى قال ابن مسعود رضى الله عنه لأن أحلف بالله كاذباً أحب الى من أن أحلف بغير الله صادقا \* وإذا قال بارخداى من ان عرف



معناه وقصه ذلك المعنى كثر وان لم يعلم حقيقة معناه وجوت ان لا يكفر وبارق بعض اللغات بزره أى عظيم والجوزات التي لاهل يور وغيرهم لهم ولعب والجوزة جهمار طاق يتخذ في المحلات والاسواق عند قدوم الحاج والغزاة وقدم الامراء ويذبح الابل والبقر والغنم لوجه القادم وقد قدمنا ان المذبح حبيته واختلف في كفر الذابح فالشيخ السفي كدرى وعبد الواحد الدري الحديدي والنسفي والحاكم الكفيني على انه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد على انه لا يكفر \* سئل أبو حفص (٣٤٩) الكبير عن أقي عيد المشركين وترك صلاة وصلا تين قال

ان كان أراد به تعظيم ذلك كفر ولا يجب عليه قضاء الصلاة وان كان لفسق لا يكفر ويقضى الصلوات الفائتات \* ومن ذهب الى الغزو وفاته صلاة فقد ارتكب سبعا ثة كبيرة كذا عن الشيخ الرازي فما فلتك فبن فاته صلاة مثل هذا الحضور ولاجل محبة شيطان يسمى بابن فلان أيا وأخي فلان وغرضه استماع الدف والمزمار والعب بالرقص الذي أحدثه أولا السامري حين أخرج لهم عجلا جسدا له خوار \* وقد نقل صاحب الهداية فيها ان المعنى للناس انما لا يقبل شهادته لانه يحجمهم على كبيرة القرطبي على أن هذا القناء وضرب القضيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد في مواضع من كتابه وسيد الطائفة شيخ أحمد يسوي مخرج بحر منته ورايت فتوى شيخ الاسلام سيد جلال الله والدين الكيلاني رضي الله عنهم ان مستحل هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمة بالاجماع

وأواني الشبه وأواني الرصاص في الدار كذا ومن القرش والبسط ومتاع البيت والكيل والوزن جميع أمواله هذه الاعيان المسماة بالموصوفة المدينة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقضى ديونه أولا منها ثم تقتضى ديونه التي له على الناس ثم يتظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة عدل بتقوم أهل البصر والعدالة والمشرورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهم الوصاية فيدفع من ذلك كذا الى رجل قد حج عن نفسه حجة الاسلام واعتمر ليحج عنه ويعتمر فاربا يذبح ما يكتب مائة أو يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذهابا وجائيا من منزل هذا الموصى أو يدفع الى فلان ليحج عن هذا الموصى فان أبي فلان أن يفعل ذلك اختار الوصى من أحب من الناس ليحج عن هذا الموصى فيختار ذلك من يصلح لذلك بأن يكون رجلا عفيفا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتقر فنفق عليه ذاهبا وارجعا رابكا بالمعروف من غير اسراف ولا تقير ويعطى النفقة كذا كذا درهم ما كان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان أراد التوسع على المأمور بالحج عنه اذا بدله مرض أو مانع يحجز ويمنعه عن المرور والمضى عليه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فبما امره ما تمام ما كان عليه من هذا الذي امر به ويقوم في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه وأذن له أن يخلط هذه الدراهم بدراهم نفسه وبدراهم رفقائه ان أحب مفوض ذلك اليه غير مضيق فيه عليه ويعطى المساكين من المسلمين الصلوات التي عليهم المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى لما عليه من الزكاة كذا درهم للفقراء ويشترى كذا رقة سليمة عن العيوب فيعتق عنه لكفارات أيمان عليه أو يكتب لكفارات ظهار أو لكفارات افطار عمد في رمضان وأوصى أن يصرف الى عمارة فطرة كذا أو يربط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجيه وشرا حصى به وحشيشه كذا أو يشتري شاة أو بقرا أو بعير أو سباع العيوب فيضحي بها يوم النحر ويتصدق بطيورها وبعوضها ورؤسها أو كارعها أو ما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى أجزا الخالب والذابح والسلاخ يوسع على الوصى تقر بيق ذلك واختيار من شاء للفضل والنقصان والاعطاء والحرمان بعد أن يتحرى الصواب وما هو أقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصى بنفسه من ذلك بالمعروف ان أحب ويعطى من شاة من عياله ويشترى كذا منا من الخيرة فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الجدي في كل يوم جمعة في سقاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهم ما ولد درس فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوبا فيعطي للفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهم ما لفلان جبهته التي هي من كذا ولفلان عمامته (١) التوزية ولفلان فراشه ولحافه ويحمل معه ودته الى مسجد كذا التوضع على المنبر الذي يعطى عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في أيامه وبعد أيضا على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضع هذه وجوه ان اجتمعت كذا كذا فان زيد فيها شيء زيد في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدوصاياه وهذا الموصى أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما شاء منها وينقص ما رأى

(١) قوله التوزية في القاموس توز كبحم بلد بفارس منه الثياب التوزية اه معصمه

لزم ان يكفر مستحله والشيخ الزمخشري في كشافه كلمات ففهم يقوم بها عليهم الطامة وصاحب النهاية والامام المحبوي أيضا أشد من ذلك \* عزم على أن يأمر بالكفر كفر \* حكم بالاسلام الصبي تعالى به ثم بلغ واعتقدا لاسلام وعقله وصلى وصام لا يحتاج الى عرض الاسلام عليه والعرض تكلف \* قراءة القرآن على وجه الهزل أو في وقت ضرب الدف والقضيب كفر \* قال مرابط ياريد ده فقال بحق هر كسي ياريد ده من بظلم وناحق ياريد ده كفر \* مات ابنه فقال - داي را بايست أو نه بايست كفر لانه وصف الله بالحاجة \* انما خلقت

هذه الشجرة لا يكفر لان معناه غرسها الا اذا عني بالخلق الابداعي ويحكى عن بعض من لاسلف له أنه كان يقول ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بكذا وكذا فذلك للتخويف والتحويل للحقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب أمناء الله أعني علماء الاحكام بالحلال والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام وما أدى اجتهاد الامام أخذاه من نص القرآن أنزله الملك العلام أو شرعه سيد الرسل العظام (٣٥٠) أو قاله الصحابة الكرام والذي حررته هو مختار مشايخ الشافيين اداء العقام

يجمعهم الله تعالى بفضله دار السلام وكل من يأتي بعدهم من علماء الدهر والايام مابقي دين الاسلام

### كتاب الكراهية

#### تسعة فصول

##### الاول في العلم

سمع الاحاديث صياها وهو لا يفهم جازله الرواية في الكبر فلان أهل الحديث قبلوا رواية محمود بن الربيع وهو وقت السماع منه عليه الصلاة والسلام كان ابن خمس وذ كر ابن الصلاح عن بعضهم أنه رأى ابن خمس سنين حفظ القرآن ونظرفي الفقه ولو تحمل شهادة في صلح صياها وهو لم يفهم ليس له أن يشهد بعد الكبر في باب الشهادة أضيف قال النبي عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد والاندع يريد به وقت التحمل لانه المطلق للاداء \* تعلم علم الكلام والنظر فيه والمنظرة فيه وراء قدر الحاجة منهى عنه \* ودفع الخصم واثبت المذهب يحتاج اليه \* وقول من قال ان تعلم والمنظرة فيه مكروه مردود قال الله وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من

ويبدل من الموصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذة على ما عوت عليه وما يق من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فراض الله تعالى لفلان كذا وفلان كذا أي السهام المعومة من السدس والثلث والربع والنثن والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أمور بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار وأولده الصغير وأولديه الصغيرين كما يكون فلان لما عرف من أمانته وديانته وصيانته وكفايته وشقيقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولاً صحيحاً موجهة مشافهة وأشهد على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقدر اذهنا وأوصاه ان يتطرق في ذلك كله لهذا الموصي ولنفسه وأن يتقى الله تعالى ويستشعر خشية ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما أمر به وعهد اليه وذر هذا الموصي أن آخر وصية أوصى بها ورجع عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية وأبطلها أو فسحها وأن هذا الوصي آخر وصي نصبه لأوصي له سواء وأن كل وصي كان له قبله فقد أخرجه عن الوصاية وأقر هذا الموصي انه جعل فلان مرفاعاً على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئاً ولا يتصرف في شيء الا باذنه وعلمه فان فعل شيئاً من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب \* وقد يبالغ في هذا فيكتب وقد أسند وصيته هذا الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضا ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياها المذكورة فيه مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما أوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي مما شأ منه في حياته وبعد وفاته من بدله من الوكلاء ومن الأوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائزة أموره في ذلك وعلى أن كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والأوصياء فله أن يولي من شاء من الوكلاء والأوصياء وله استبدال من شاء منهم وجازة فيما أموره مثل ما كان للذي ولاه اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على الناس وينفذ وصاياهم ويقبض ما بقي من التركة قبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله موجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب \*

فان جعل الأوصاية الى رجل على أن ابنه فلا ناذا بلغ رشيداً فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك على أن ابنه فلا ناذا بلغ رشيداً واستقام وصلح أن يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى الى فلان وفلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياهم وجميع أمورهم بعد موته ليعمل جميعاً جميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهم مأمراً بالوصية نافذاً الامر في جميع ذلك على أن يعمل جميعاً فان فعل أحدهما في الاعيان والآخرة في الديون أو هذا في بعض الامور وهذا في بعضها أو هذا على ابن والآخر على ابن آخر فان أطلق صار جميعاً وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك (ووجه كتابته) أوصى الى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى الى فلان بانفاذ وصاياهم خاصة دون غيرها من الامور ليقوم كل واحد منهم بما أوصى اليه بالحق والعدل فقبلها على ذلك منه موجهة وأوصى الى فلان بحفظ كل مال عين له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بقبض ديونه وجعلها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا أو قبضها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا

#### ذكر

نشأ قوله تلك إشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من حجج الله تعالى مضيقاً الى نفسه على شرف ادشرف العلم بقدر شرف المعلم \* والمراد عن الثاني رحمه الله ان امامة المتكلم وان بحق لا تجوز محمول على الرائد وراء الحاجة والتوغل فيه كما قيل من طلب الدين بالكلام ترندق ولا يريد به المتكلم على قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على مباحثهم علم الكلام فخروجه عن قانون الاسلام وهو من أجرأ الحد \* وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام \* وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلنا ارجوساً لاشياطين أي جعلنا

النجوم سبيل الكذب المجمعين أطلق اسم الشبه طان على التجمع وسعى هذيانه رجاسم ربحم بالغيب والحيلة والتوبة في المناظرة أن تكلم مستترشدا منصفا بلا نعنت لا يكره وكذا أن غير مستترشدا لكنه منصف غير منعنت فإن أربابا المناظرة طرح المنعنت لأبأس به ولا يكره ويحتال كل الحيلة ليدفع عن نفسه التعنت والتعنت لدفع التعنت مشروع (نوع) تقبيل يد العالم كالسلطان العادل يجوز في غيرهما اختلاف وأقول إن أراد تعظيم المسلم لاسلامه لا يكرهه الأولى أن لا يفعل (٣٥١) وعبارة الجامع الصغير ويكره أن

ذكر الامام نجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب أن يعلم أن من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو أوصى إلى حاضر ثم إلى غائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياهم جميع أموره بعد موته ليقوم به بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا فإذا قدم كانت الوصية إليه دون الحاضرة ليقوم به بعد قدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر وأوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا معا عاشوا وهم حضورا أو هم لا يعمل واحد منهم شيئا فإبداون صاحبهم وأبهم مات أو مرض فجئز أو سافر فالباقى منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلوها منه على ذلك

نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحضر ثم عرض لهذا الوصي سفرو مات في سفره وأوصى إلى رجل آخر يكتب أقر فلان طائعا أنه كان أوصى في حضره بوصايا أو كان أوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا تشهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وغاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بقاء من أن يوصى إلى غيره فأوصى إلى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء دينه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يجعله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه إلى وصيه الأول الذي هو في حضرته ليقوم الوصي الأول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل فقبلها منه مواجهة

نوع آخر في شراء دار كان الموصى أمر بشراؤها ووقفها عنه واشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعد موته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصى هذا من فلان جميع ما سمي ووصف فيه للوقف في سبل مسماة أوصى بها هذا الموصى بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتقة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها إلى ذلك التقاض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بإيضا هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصى إلى آخر هذا الكتاب وقد يدا فيه باقرار المشتري هذا ما شهد إلى قوله أن فلانا أوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة أقر طائعا أنه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصى بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي أنه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بمحدودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته بهذا الوقف وصدة هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب

وقد يدا فيه باقرار البائع شهدوا أن فلانا أقر طائعا أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة وقد كان هذا الموصى أوصى إليه أن يشتريه من ثلث ماله ويقفها عنه ويتم الكتاب

وجه آخر في اشتري فلان وصى فلان ثبات الوصاية بماله هذا بأمره أيامه في حياته ليوقف عنه بعد وفاته وقفًا صحيحا مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن يكون هذا الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحددها إلى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن بإيضا هذا المشتري

لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فن يضعه يضعه الله تعالى في جهنم \* والعالم يتقدم على القرشي غير العالم \* والدليل على ذلك تقدم العمرين على الخنتين وإن كان الختان أقرب نسباً منهم ما قال الزندي يستحق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرده عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيته وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تطيع في كل مباح يأمرها وقد مر ماله عليها وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمر الطلبة بالدعاء فقبيل له فيه فقال خيرهم

تقبيل يد العالم كالسلطان العادل يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شامته أو يعانقه وقال الثاني لأبأس به وأجمعوا على أنه لأبأس بالمصاحفة وأنها سبب لتناثر الذنوب ويكره أن يقول في الدعاء بحق فلان وبحق محمد لأنه لاحق لاحد على الله تعالى وفي بعض النسخ قال لا ينبغي أن يقول بلاذ كرافظ الكراهية ويقول مكان الحق الجرمية أي بجرمة محمد عليه السلام وعن الثاني رحمه الله أنه لا بأس أن يقول أسأله بمحمد العزم عن عرشك كما جاء في الأحاديث وبه أخذ الفقهاء أبو الليث \* والنظر في كتب أصحابنا خبر من قيام الليله وأن بلا سماع وكذا درس الفقه للنفعة أفضل من قراءة القرآن وكذا أفضل العالم على العابد اذ نفع العالم لنفسه ولغيره ونفع العابد لنفسه \* وعن ابن الفضل في الفقيه يصلي صلاة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاها فهو عند من العامة \* والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أولوا العلم درجات \* قال رافع

خير من خير غيرهم وشرهم خير من شر غيرهم واذا أمر عالم وغزاه لجل الى دار الحرب فأراد رجل فداءهما وماله لا يفي الا بأحدهما يفتدى الغازي الجاهل لانه لو ترك رعايته عن دينه ويكون حرا باعلينا والعالم مأمون على دينه فلا يخاف على ايمانه وربما يكون سببا لهداية طائفة كما حكى أن عالما أسروا هتدى به طائفة فمالا بلاد الاسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان يقدم العالم في الفداء لشرفه والمرأة على الرجل قال في الفتاوى (٣٥٣) تأخير العالم لفضله لانه لا يقدر على خداعه والجاهل يتخضع في الثاني في العبادات

في الاجناس عن الامام رضي الله عنه ليس الجن ثواب وفي التفسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم بغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة أوعد ظالمهم فيستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى فيهم وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق قيل قوله تعالى فبأي آلاء يكذبون بعد عذمت الجنة خطباء الثقلين يرد ما ذكر قلنا ذكرنا ان المراد من التوقف في الما كل المشايير والملاذلا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب الآية قال محمد رحمه الله أكره أن أقول ايمانى كما يمان جبريل عليه السلام بل نقول آمنت بما آمن به جبريل عليه السلام وفي الفتاوى قال محمد رحمه الله كان الامام يقف في أطفال المشركين والمسلمين والظاهر ان التوقف في أطفال

ذلك كله اليه من مال هذا الموصى ويتم الكتاب

نوع آخر في شراء الوصى عبد اسمه اشترى فلان وصى فلان بأمر موصيه هذا اياه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان أوصى اليه أن يشتري له نسمة عبدا أو أمة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا الوصى من فلان بهذا الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلانا ويحمله من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التقاض والتفرق وضمان الدرك والتاريخ

نوع آخر في بيع الوصى العبد نسمة اشترى فلان من فلان وصى فلان اشترى منه جميع المملوك المسمى فلانا وهو المملوك الذي كان لهذا الموصى وقد كان أوصى الى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعق فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بكذا درهما يبيع المسلم من المسلم يباع صحبها ليعتقه ويذكر التقاض ويتم الكتاب

نوع آخر في الوصية بدار بعينها الرجل بعينه هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدها فوصى هذا الموصى المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصى له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقا بانه جازة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها أو بعضها خالية عن حق غيره يمنع صحته اصله لقراءته واحدا اليه ونقره بالي الله تعالى بالعمل بما نذ اليه من الوصية للأقربين ورجاء انيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصى من هذا هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبولها صحبا وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصى من يقوم مقامه بعده من وصى أو وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصى له بحكم هذه الوصية تسليما صحبا أو أشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقر أنه قد فهمه في حال نبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب

نوع آخر في دفع الوصى المال الى رجل ليبيع عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته أقر طائعا أن هذا المتوفى فلانا أوصى اليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهم يدفع الى رجل أمين عفيف قد حج عن نفسه حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام من داره في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع وأن هذا الوصى وجد فلانا مينا عفيفا قادر على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه هذا المال ليبيع عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولها صحبا وأقر ورثته هذا الوصى وهم فلان وفلان وفلان أقرارا صحبا أن جميع ما وصف فيه حق وصدق وأنهم أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصى لعلمهم بانه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب وجه آخر شهدوا أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصى وكان أوصى اليه أن يدفع الى رجل أمين موقوفه قد حج عن نفسه حجة الاسلام ليبيع عنه على مسمى ووصف فيه يختاره هذا الوصى ومات هذا الوصى على هذه الوصية لم يرجع عنها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصى هذا المدفوع اليه لانه عرفه على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليبيع بها عن هذا الموصى من بلد كذا وهو بلد هذا الموصى الذي مات فيه فينفق على نفسه

المسلمين مردود فأنهم في الجنة واختار البعض في أطفال المشركين أنهم خدام أهل الجنة • وغسل اليد قبل الطعام وبعده منها أدب لكن في الغسل قبل الادب ان يد بالاشبان ثم بالشيوخ ولا يمسح يده في المنديل والغسل بعده يد بالاشيوخ ثم بالاشبان ويمسح باليد قبل وانما عكس وقدم الشبان في البداية ثلاثا بلزم انتظار الشيوخ الشبان لا كل وانما اختير المسح بعده لان الغسل لازالة الغبرة كما نطق به الحديث قال عليه الصلاة والسلام من بات وفي يده غمره من الطعام فلا يلبس الا نفسه والمسح يحقق ازالة الغبرة ولا يستعين في الغسل بغيره

كلوا وضوء ما يحكي انه عليه السلام استعان بالمغيرة رضي الله عنه في التوضوء فذلك تعليم الجواز \* صلى على الارض وسجد على خرقة نقي بها حر الارض أو بردها لا يكره وعن الامام رحمه الله انه فعل ذلك في المسجد الحرام فنهاه واحد فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال الامام جاء التكرير من ورأى أي يحمل علم الفقه من هنا الى خوارزم لا العكس ثم قال أنصتون على البردى في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلاة على الحشيش ولا تجوز على الخرقة دل أن ارشاد الجاهل ينبغى أن يكون على وجه يزيل شبهته بالحجة (٣٥٣) البالغة لا مجرد المنع وبيان المسئلة

\* صلى مع دراهم فيها تماثيل  
لا بأس به لصغرهما \* مات  
في غير بلده فصلى عليه ثم  
حمل الى منزله لا يصلى عليه  
ناسان الأول بأذن الحاكم  
والأفأهل بالصلاة عليه أولى  
\* له امرأه لا تصلى يطلقها  
وأن يلقى الله تعالى وفي عنقه  
مهرها أولى من أن يطا امرأة  
لا تصلى وقد مدح الله تعالى  
اسماعيل عليه السلام بقوله  
وكان بأمر أهله بالصلاة قالوا  
وحل أهل بيته على الصلاة  
سبب لا فتتاح الرزق قال الله  
تعالى وأمر أهلك بالصلاة  
واصطبر عليها لانسألت رزقا  
الآية \* الحاملة أخرجت  
احدى يدي ولدها وخافت  
خروج الوقت ان أمكنها أن  
تجعل يدها في شئ ففعلت  
وصلت وان احتاجت الى أن  
تضع في يمينها أو يسارها أو  
امامها شيئا يمكنهم أداء  
الصلاة فعلت \* ولا بأس  
بالتجارة في طريق الحج ذاهبا  
أو جابيا قالوا وفيه نزل قوله  
تعالى ليس عليكم جناح أن  
تبتغوا فضلا من ربكم \* وقراءة  
القرآن بالتزجيع قبل لا تكره  
وكان كذلك يقرأ عند الامام  
والثاني رحمه الله قال الله  
تعالى ورتل القرآن تريلا  
وقال عليه الصلاة والسلام

منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وجميع ما لا يدمنه ذاهبا وراجعا الى هذا البلد المعروف من غير اسراف ولا تنسرو بلبي بالحج من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبضها منه تامة على ذلك وعلى أنه ان أدرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصى أو موصى له أو وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصى أن يتخلصه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيحا وعلى أنه اذا أحصر هذا الحاج لعدو أو مرض أو غير ذلك من وجوه الاحصار فعلى هذا الوصى أن يخرجهم من ذلك بهدي يديه ليذبح عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى وميثاقه أن ينصح ويحتمد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهم ما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهم ما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم في يده هذا القابض الحاج على هذا الوجه على أنه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصى رده على هذا الوصى وكان ميراثا من الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصى في ثلث مال هذا الموصى وبتم الكتاب \* وان جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فان كفل للحاج رجلا بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصى بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على أن كل واحد منهما كفيلا ضامن عن صاحبه بأمره اياه بجميع ذلك ضمانا صحيحا لا فساد فيه ولا خيار على أن يأخذها الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء أخذها خدما كيف ما شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا بآداء جميع ذلك الى هذا الضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وان كفل عن الحاج ضامن اذا خالف كتب وقد ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصى جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمانا صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيلا ضامن عن صاحبه بجميع ذلك وبتم كذا في قوله وفي أمره بالقران عن الميت \* يكتب ليحج عن هذا الميت ويعتمر عنه فارنا بينهم ما وينفق على نفسه ذاهبا وراجعا ويحرمهم من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى أفعال العمرة أو لأعلى سننها مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويذبح لقراه أو يخبر ما استيسر من الهدى من مال نفسه

وفي أمره بالتمتع عنه \* يكتب وقد كان أوصى هذا الموصى أن يعتمر عنه ويحج من مصره الذي دار به وهو بلدة فلان ليتمتع بهم في أشهر الحج عنه فيفرد العمرة أو لا ثم يفرد الحج بعدها ويختار الوصى لذلك رجلا صالحا مأمونا موثوقا به قد حج عن نفسه واعتمر فاختر وصيه هذا فلا يودفع اليه هذا المال ليعتمر عن هذا الميت ويحج عنه وتتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذاهبا ورافلا في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد له منها بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة اذا انتهى الى الميقات مفردة عنه ويقضى أفعالها على سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضى مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لاجل هذه المتعة أو يخبر ما استيسر من الهدى يعمل نفسه ان أحب وبما لرفقائه وأصحابه ان أحب وذلك لمباح له لمجمل اليه \* وفي الآن بأمر غيره بهذا الحج اذا

(٤٥ - فتاوى سادس) زينا القرآن بأصواتكم وقال أبو موسى رضي الله عنه له عليه الصلاة والسلام لو علمت أنك تسمع الى قراءتي لحببت لك تحبيرا وقال أكثر المشايخ يكره ولا يحل لان فيه تشبيها بفعل النفس فحاشا فيهم ولهذا كره هذا النوع في الأذان ولا خلاف ان اللحن فيه حرام ولا يظن أحد أن المراد بالتزجيع المختلف المذكور لا اللحن فان اللحن فيه حرام بلا خلاف قال الله تعالى قرأ ناعرا بغير ذي عوج فاذا قرأ بالالمان وسجعه انسان ان علم انه ان لقنه الصواب لا يدخله الوحشة بقلبه وان دخله الوحشة فهو

في حجة أن لا يلقنه فان كل امر معروف تضمن منكر اسقط وجوبه قال الفقيه كنت أفتي أنه لا يحمل أخذ الاجرة على تعليم القرآن وعلى أن الدخول على السلطان حرام على العالم وأنه لا ينبغي للعالم أن يخرج الى الرستاق فرجعت عن الكل لضياح القرآن ولحاجة الخلق ولجهل أهل الرستاق يجب على المولى أن يعلم بما هو كذا قدر ما يحتاج اليه من القرآن وتوسط خريطة فيها أخباره عليه الصلاة والسلام ان لقصد الحفظ لا يكره ولا يكره ويكره ان يحمل (٣٥٤) في قرطاس كتب فيه اسم الله تعالى شي كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه بخلاف الكيس

لان الكيس يعظم والقرطاس يستهان سمع اسم الله تعالى يجب أن يعظم ويقول جل جلاله أو تعالى أو تبارك أو سبحان الله ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم ولا إرداف وصف صالح للتعظيم وان سجد في مجلس الفسق على وجه الاعتبار أو نبية أن الناس يشتغلون بالفسق وهو بالعبادة يثاب كن ذكر الله تعالى في السوق نبية أن الناس يشتغلون بأمور الدنيا وهو بأمر الآخرة يثاب وقد ورد فيه حديث صحيح وان سجد على أنه يعمل الفسق اثم كالتابريد كره الله تعالى أو يصلي عليه عليه السلام عند فتح قاشه أو الفقاع عند فتح فقاعه على قصه ترويح المتاع وتحسينه أو القصاص اذا قصده ما كرمي هنكامة وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسجد أو صلى عليه عليه الصلاة والسلام أعلاما بقدمه حتى ينقرجه الناس أو يقوموا له بأثم لانه جعل اسم الله تعالى

### الفصل الحادى والعشرون فى العوارى والنقاط اللقطة

اذا استعار من آخر دار اليك منها فاراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب فلان بن فلان يعنى المعبر من فلان بن فلان يعنى المستعير انك أسكنتني الدار التي هي لك في بلدة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوى والخفاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان أسكنتني دارك على أن أسكنها وأسكن غيري فالاجنبى يكون له اسكان غير بالاجماع فان المعبر لو لم يقل للمستعير على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعي رحمه الله تعالى لان عنده المستعير لا يملك الاعارة بغير إذن المعبر وأما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال أعرتك ولم يقل لتتفع به أنت فان له أن يتفع به وبغير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في الاستفادة أو مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال أعرتك لتتفع به أنت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس في الاستفادة لا يملك أن يعبر من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار مما لا يتفاوت الناس في الاستفادة به فله أن يعبر من غيره وذلك نحو سكنى الدار وأشباهها واذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوى والخفاف رحمهم الله تعالى اختارا ذلك لتصير المسئلة مجمعا عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعتهالى وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية عما يختلف فيه العلم فعند علماء شارحهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعي رحمه الله تعالى مضمونة فيسند كذا التاريخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أن من أى وقت دخلت في ضمانه وان أراد المستعير أن يكسب المعبر له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعى المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان الى قاض يرى تقويم المنافع بغير عقد ليدعى عليه بأجر المثل وكذلك اذا انهمد من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهمد من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعنى المعبر فلان بن فلان يعنى المستعير اني أسكنتك الدار التي في محله كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتهالىك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد به الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كذا له أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وأخرها سلم شهر كذا من سنة كذا اليك فلان في هذه المدة المذكورة يعنى المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن سواهم من الناس كلهم حتى تنقضى هذه المدة المذكورة فيه

فاعاره

وصلاته على رسوله عليه السلام وسيلة الى تعظيم الغير واستحلال هذا الصنع واعتقاده عبادة لا خفاء في

أنه أمر هائل عظيم نعوذ بالله سبحانه من ذلك وقد ابتلينا به في ديارنا أما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا أو الغازی اذا قال كبروا يثاب نوع في السلام السائل اذا سلم لا يجب رد سلامه لان غرضه اعلام أنه في الباب مر على من يقرأ القرآن أو يؤذن أو يقيم أو يخطب في الجمعة أو العيدين أو على جماعة يشتغلون بالصلاة لا يسلم الا اذا كان فيهم من لا يصلى وكذا في الدرس والاشتغال بفصل القضايا وفى



الحمام ان كانوا مستورين سلم أو ان كاشفوا العورة لا وفي الخلاص لم عنده خلافهما وان سلم في حال التلاوة فاختار أنه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والاذان ونكرار الفقه ويسلم الا في من المصر على . يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى والراكب على المشى والقائم على التواعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير \* مصر على قوم يأكلون ان محتاجا وعرف أنهم يدعوه اليه سلم والا \* استقبله رجال ونساء سلم عليهم في الحكم لافي الديانة \* ويسلم على لاعب الشطرنج عنده لم يشغله عنه ساعة (٣٥٥) الرد بخلافه الان المجاهر بالفسق في معاقبته ولو مجتهدا

لا يستحق الاكرام \* رجل جلس مع القوم فسلم عليه فردّه بعض القوم - سقط الجواب عن المسلم عليه الا اذا سماه باسمه بان قال السلام عليكم يا فلان بخلاف الاشارة بالسلام اليه \* وجواب السلام اذا لم يسمعه المسلم لا ينوب عن الفرض لان الرد لا يجب بلا سماع فكذا الجواب لا يحصل الابنه وان المسلم أصم يريه الراد تحريك الشفتين وكذا في جواب العطاس \* ولا يجوز قول المسلم لذي أطال الله بقاءه الا اذا عني باطالة بقاءه للاسلام ولاداء الجزية لانه دعاءه بالاسلام أولمفعلة المسلمين \* وفي السير لا بأس برّد سلام أهل الذمة والنهي عن البداة الا اذا كان محتاجا اليه فلا بأس بها أيضا ولكن يكره مصاحبتهم وفي شرح الطحاوي يكره البداة لا الرد ولكن لا يزيد على عليكم \* امرأة عطست أو سلت شتمها ورد عليها لو بعوزا بصوت يسمع وان شابة بصوت لا يسمع وانما شتمت العطاس

فأعاره فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان يسلم الميعر ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقا لهذه العارية على هذا الميعر حقاني هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك \* ويتم الكتاب

❦ واذا أعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة أقر فلان يعني المستعير طائعا أنه استعار من فلان مراكب صفتة كذا البركة في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا اذا هبوا رجعا على أن يرده عليه سالما من الاوقات اذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المراكب فصار في يده بحكم العارية ملكا لهذا الميعر والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \* وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد الميعر أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع خشب من حائطه الذي في داره ويحدد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلي داره التي تلاصق دار المستعير وهي عن يمين داره وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبنائه لفلان الميعر هذا وملكه لاحق للمستعير في شئ منه سوى حق العارية على أن يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدله على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شئ من هذه المواضع وعلى هذا الواستار منه طريقا واستعار منه شربا يسقي الاراضي كذا في الظهيرية \* ❦ وفي الاشهاد على التقاط اللقطة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا لا نقط بمحضهم ومراى أعينهم في موضع كذا القطعة وهي كذا وقد وقفة واعلموا عرفتوها وأنه أشهدهم في صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره أنه انما التقطها ليعرفها ويردها الى مالكها وان وجدته يعلن أمرها ولا يستجير كتمانها ويمتنل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يبيعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء ظاهرا في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في المحيط

### ❦ الفصل الثاني والعشرون في الودائع ❦

يكتب فيه أقر فلان طائعا في حال جواز اقراره من جميع الوجوه أن فلانا ودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه ومن عياله ولا يدفعها الى أجنبي ولا يخرجها من يده ولا ينتقلها الى غير حرز من غير ضرورة على أنه ان استهلكها أو ضيعها أو خالف فيها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الحفظ وعلى أن يردها على هذا المودع بعينها اذا استردها وطالبه من ليل أو نهار ولا يعتزل بعله دون ردها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا واقعه أعلم كذا في الذخيرة \*

### ❦ الفصل الثالث والعشرون في الاقاري ❦

هذا الفصل يشتمل على أنواع ❦ الأول في الاقرار بدین حال مطلق ❦ أقر فلان طائعا رغباني حال صحته وقيام عقله وجواز أمره عليه

اذا جحد وفي العطاس لو زاد على الثلاث ان شتموه ففسن وان تركوه فلا بأس به وان رأى رؤيا أحبته حمد الله تعالى عليها لانه نعمة قال النبي عليه السلام ذهب التوبة وبقيت المبشرات الحديث ثم ان شاء قصبها على من ينقبه وان شاء لم يقصها \* ولا بأس بعبادة الكفائي واختلاف في المجموسى وكذا في الفاسق والاصح أنه لا بأس \* يختلف الى أهل الباطل والشر ليزب عن نفسه ان كان ممن يقتدى به لا يفعل ويكره لانه تعظيم أمره بين الناس وان لم يكن معروفا فلا بأس به اذا لم يقع في الأثم \* رجل يدعوه الامير ويسأله عن أشياء غيبية كما علموا واقفه

ولاوافق الحق محافئان يناله مكرهه لايسعه ذلك الا أن يخاف على نفسه أو بعض نفسه أو ماله وتقدم ابلاء العذر على مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاحبسها لالامام أو أديها أسواطاً أو أزعجه عن داره إذا الكل يصلح تعزيراً \* وعن عمر رضي الله عنه أنه أحرق بيت الخمار وعن الصغار الزاهد الأمر بتقريب دار الفاسق \* وفي العيون وقتاوى النسفي أنه بكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتبني بالقاء الملح وكذا من أراق خوراً أهل الذمة وكسر دنانها (٣٥٦) وشق رقاقها ان كان أظهرها بين المسلمين لا يضمن لأنه لما أظهرها بينا فقد أسقط حرمتها

وفي سبيل العيون يضمن الا اذا كان اماماً يرى ذلك لأنه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الرق \* مسلم في منزله دن من خمر يربد اتخاها خلا يضمن الدن عند الثاني وان لا يريد الاتخاذ لا يضمن عند الثاني رحمه الله وذكر الخصاص إن الكسر لو باذن الامام لا يضمن ولا يضمن وأصله فيمن كسر ربطاً لمسلم والقنوى على قولهما في عدم الضمان ولا يؤخذ عند أهل الذمة بأظهار التكتيجات وهي فلسفة من لبس سوداء مضرية وزار من الصوف أمالبس العامة والزنا والابريس في فساد في حق المسلمين \* نهام المحتسب عن وضع القطن على الطريق فلم يمنع فأحرق قطنه يضمن الا اذا رأى المصلحة في احراقه \* رأى منكراً وهو ممن يرتكبه ينهأه لان الواجب عليه شيان فترك أحدهما لا يترك الآخر ويجعل الأمر بالمعروف وان كان يلحقه الضرر غالباً فيه فان علم أنهم

الاعلة به من مرض ولا غيره تمتع حصة اقراره أقر أن عليه وفي ختمه لفلان كذا درهم ما وكذا دينار نصفها كذا دينار لا زما وحقا واجبا بسبب صحيح لا غير مؤجل بطالبه به متى شاء وكيف شاء لا براءة منها الا بخروجها منها اليه أو الى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة اليه من جهة وصدة هذا المقر له في ذلك تصد بقا صحيحا خطا باسفاها وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا الاقراره بذلك قبولاً صحيحاً وأشهد ا على أنفسهم ما بذلك كله من أنبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهم هذا بلسان عرفاه به وأقرأ أنهم أقصد فهماء وأحاط به علماً وذلك كله بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب \* وفي الاسباب كثرة \* من جله ذلك غن مناع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله دينار لا زما وحقا واجبا غن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بقصد صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقرّر عليه غنه وأبرأه عنه عن جميع العيوب بعد معرفتها كلها لا غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلاً يكتب مؤجلاً الى شهر كذا أو الى سنة كذا أو الى سنتين على حسب ما يكون كملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطالبه بهذا المال حال قيام هذا الاجل وله أن يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء متى شاء لا براءة منه الى آخره وقد قبض المقر له من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من اشترى شيئاً بثمن الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان القبض بعد سنة لا من وقت البيع وان كان الثمن منجماً كتبت مثلاً مؤجلاً الى سنة أشهر منجماً بسنة أنجهم يؤدي اليه عند كل نجهم كذا وان ارادوا أن يحل المال عند تأخير نجهم يكتب على أنه متى أخل بنجهم منها وأدخل نجماً في نجهم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع لان هذا الشرط يفسد البيع \* ومن جله الاسباب القرض \* فيكتب دينار لا زما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه أقرضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وأنه قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدة المقر له هذا في خطا ولا يكتب في القرض مؤجلاً لان القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط \* الا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أن الرجل اذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته الى سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية \* ومن جله الاسباب الغصب \* فيكتب دينار لا زما وحقا واجبا بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم \* ومن جله ذلك الاستهلاك \* فيكتب دينار لا زما وحقا واجبا بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا \* ومن جله ذلك الحوالة والكفالة \* فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له بدين كان له عليه \* وان اراد الاقرار ببقية مهر المرأة \* يكتب دينار لا زما وحقا واجبا ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأفاها بعضه تطالبه بذلك متى توجهت مطالبتها اياه به شرعاً \* وان رهن المقر أعياناً ثقلية بهذا المال \* يكتب بعد الاقرار والتضديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيان ماله منه منديلاً بعد ادبا جيد اطوله كذا وعرضه كذا او قيمته كذا أو ديباً جاطوله كذا وعرضه كذا

لا يترك كونه فهو في سعة من التركة وان علم أنهم يتركونه لا يحل له ترك الامر بالتارك \* رفع الطين ونقشه والتراب من الطريق قد وقع الرذخ والوحل لا بأس به لان فيه نفع المسكين وان في غير وقت الوحل لوفيه مضر بالمارة يكره تحريكه \* باع أغصاناً فمرصاداً والمشتري اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليتستر وامرته أو مرتين فان فعل والارفع الى الحاكم لينتقم من الارتقاء \* رؤيته سبحانه وتعالى في المنام حوزة ركن الاسلام \* وكثير من المتصوفة وأكثروا شايخ سرقند

وحتى تمسح بخمار في اسنة خوار زم لم يجوز ومضى قال علم الهدى مدعيه شرم غدا الوين اذ المرق في المسام خيال ومثال والله تعالى  
منزه عنه \* يعمل اعمال الصلواة لكنه وقع في باله أنه ليس بمؤمن ولا يتفقه أعماله لأنه عمى صكته افهم مؤمن صالح وان وقع في  
قلبه أنه ليس بمؤمن لأنه لم يعرف الله تعالى ان استقر قلبه عليه فهو كافر وان نفاه عن قلبه ووجدنا كاذباً ذلك من نفسه فهو مؤمن \*  
تتلى الموت اضربزل لضيق عيش او غضب على عدو ولا يجوز وان لتغير زمانه ومخافة (٣٥٧) الوقوع في المعاصي فلا بأس

به قال الصديق عليه السلام توفي مسلماً  
والحقني بالصلحين  
هو الشقيق حق الاولاد ان  
يقول فقلت هذا اولم تعلمه  
كان حسنا ولا يحرر له  
ربما يمنع فيصير عاقا  
اختن ولم يقطع كل الجملدة  
ان قطع أكثر من النصف  
يكون ختانا \* أسلم شيخ وقال  
أهل البصرة لا تطبق الختان  
ترك لأن الواجب تركه بعدد  
فالسنة أولى \* اذا كانت  
الحشفة ظاهرة بحيث اذا  
رأه انسان ظننه مخنونا  
ولا يجزئ جملته لا بشديد  
لا يتعرض له ويجعل ذلك  
عذر في ترك الختان \* ويختن  
اذا بلغ سبع سنين فان  
أصغر منه خسن وان فوق  
ذلك فليس بالباس به وقال  
السرخسي وقته من حين  
يحمقه الى أن يبلغ وان  
اجتمع أهل ناحية على  
تركه حاربهم الامام \* ولم  
أطافيره أو جز شعرة ذنبه  
فان رمى به فلا بأس وان  
القاء في الكنيف أو المغسل  
كره لأنه يورث داء

نوع في المسجد  
لا يجعل شي من الطريق  
مسجدا ولا شي من المسجد

ونقشه كذا وقفته كذا أو معفو رباطه وعرضه ولونه وقفته كذا وسلم اليه فقبضه منه فجميع ذلك  
رهن عنده هذا الدين له حسمه الى أن يستوفي كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بعناية الشهود السقيين  
في آخر هذا الكتاب

وان أخذ بالدين كفيلا من المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر  
بأمره بجميع هذا المال المقر به كفاة صحبة جائزة نافذة باجازه هذا المقر له وقبوله ذلك مواجعة في مجلس  
هذه الكفاة على أن هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفاة وان شاء طالب هذا الاصيل  
بحكم الاصل

اذا أرادوا كتابة المهر على الصغير واقراره بذلك لا يصح يكتب حكاية النكاح فيصير به المهر ديناً على  
الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الابوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح  
صحح بمحض من الشهود العدول وقبل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنة الصغير هذا فصارت هي امرأته  
وصار هذا المهر لازماً لها عليه

نوع آخر في الاقرار من رجلين بالدين لرجل وكفاة كل واحد منهما مع الآخر يكتب أقر فلان  
وفلان طائعين راغبين في حال صحة أبدانهم وقيام عقولهم ما وجوا زامورهما لهما وعليهما لعله بهما  
ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار أن لفلان عليهما وفي ذمتهما كذا درهم ما ديناً واجبا  
وحقاً لازم بسبب صحح عرفاه ولزمهما الاقرار به بذلك وأنهما مملكان وفيان موسران غنيان مالكان من  
الاعيان والاموال ما يفي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له  
ان شاء أخذهما بذلك جميعاً وان شاء فرادى واحداً بعد واحد حتى يستوفي هذا المال كله لا برامة لكل  
واحد منهما ولا خلاص بدون توفية ذلك كله اليه متى طالباهما وصدقهما هذا المقر له في ذلك مواجعة  
و يتم الكتاب

نوع آخر اذا كان دين في صل باسم رجل فأراد أن يقر هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصك عارية  
فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا أن باسمه على فلان ما مبلغه كذا  
بصل وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم بنسخ الصك بتاريخه من أوله الى آخره ثم يكتب أقر فلان أن  
جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وان كان بعضه  
لفلان يكتب أن كذا درهم من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين ملكاً صححاً وحقاً  
تابتاً بامر حق لازم واجب عرفه فلان ولزمه الاقرار به له وأن هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه  
في ذلك عارية ومعونة لفلان وأنه لاحق له على فلان فيما أقر له به بموصف ولا دعوى ولا طلبه في ذلك بوجه  
من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بآرائه وقبضه  
والشراؤه وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد  
هذا المطالب ذاك في حياة هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء غيره بأكمل بذلك  
من أحب وولوى بذلك الى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء  
امر بقصد أخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على آرائه ولا على هبته

طريق العامة وتعليم الصبيان فيه بلا أجر وبالاجر يجوز والجلوس فيه ثلاثة أيام للتعزية يكره وفي غير المسجد جات الرخصة للرجال  
وتركه أولى \* يسع التعويذ والطعام وغيره فيه يكره ولا يجعل عجز عن الكسب لكن يقدر على الطواف بالابواب يفترض عليه ذلك فان  
لم يفعل ومات أتم وان عجز عن الخروج أيضاً لزم على الناس اعانته بقدر ما يقدر على الطاعة وكذا ان لم يكن عنده ما يعم به لجماله ويعطيه  
لكنه يقدر أن يخرج الى الناس ويخبر بجماله يفترض عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الكل \* المتصدق على مسكين يأكلون اسرافاً

ويسألون الحافما جور فيه الا اذا علم واحد بعينه انه بهذه الصفة للزوجة وقيم البيت التصديق بالمعلوم بلا اذن \* الاتفاق على نفسه أولى من الاتفاق على الفقير اذا وقع في الشدة أما اذا لم يقع في الشدة فلا اتفاق على الفقير أولى كادل عليه قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة \* الكسب بقدر ما لا بد منه له ولعاليه وما يقيم به الصلح فرض وكذا قوله أن من عسر ان يفترض الكسب عليه بقدر كفايتهما والزائد عليه مباح اذا لم يرد به الافتخار (٣٥٨) والتكاذب وجهه والعلما والفقهاء على ان كل أنواع الكسب مباح على السواء

ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه أو شيء منه لانه انما يستحق بسبب أحده هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بقبض الدين \* أقرف لان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا كتبنا بذلك كما مشتملا آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتيبه بينهما في ذلك والاشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما خلا وفيما يدفع ذلك كله اليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه اياه وأن الصك الذي كان في يده باقرا له بهذا المال قد ضاع من يده فني آخر جهه بامان الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه بامان الدهر أو غيره من وكيل أو وصي أو وارث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والبراءة قبله لا جازا بخاطبة منه اياه بجميع ذلك ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بالقبض من أحد الغريبين وهو كفيل عن الآخر \* يكتب أقرف فلان طائعا أنه كان له على فلان وفلان كذا دينارا بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله ان شاء وان شاء أخذهما جميعا يأخذ أحدهما ويأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا هو وأحد هذين الغريبين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليه جميعا وكان هو كفيلا عن صاحبه بخصته فقط هذا الدين عنه او برئائه ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبله ما في هذا الدين لافي كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجبة وأشهدا وان أدى أحد هاتين عليه خاصة يكتب وأن فلانا هو وأحد هذين الغريبين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضا من كفالته عنه بنصيبه وبقي له على صاحبه كذا حصة وعلى هذا المؤدى ذلك أيضا بسبب كماله عنه والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بالحنطة \* أقرف أن فلان عليه وفي ذمته كذا قفيز حنطة سقية بيضاء نقية جيدة جافة خريضة بالقفير العشاري المتعارف بين أهل بخاري دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها اياه أو يقول بسبب سلم صحيح مسجوع شرائط صحته ويزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها ويتم الكتاب \*

والاقرار بسائر الكميات والموزونات والعديدات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الحنطة \* يبلغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا منامن الدخن الوسط الا حرا التي الموزون بوزن بخاري أو كذا منامن الدخن الابيض الوسط التي الموزون بوزن بخاري ويكتب في الذرة كذا منامن

وهو الصحيح والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل قال عليه الصلاة والسلام اطلبوا الرزق من خبايا الارض ونفعها يصل إلى كل الحيوانات وفيه احياء الاراضي المسوات والحاصل منها بعد تمام تلف البذر ولذا لم يملكها الوصي فكانت أدخل في التوكل من التجارة ومن امتنع من الاكل حتى مات دخل النار فيخلاف المريض المتنع عن التداوي لان الاول مقطوع لدفع الهلاك وموضوعه بالقطع والثاني مظنون الحضور وترك المظنون كترك الموهوم يحقق التوكل وترك المقطوع معارضة مع الشارع في ابطال سببه المشروع على وجه الحكمة فصارت كترك اللبس والغوص في البحر حتى قتله البرد أو الماء أو الترتدى من جبل على رأسه \* ولا يقعد على القبر لان سقفه حق الميت أو لانه اهانة لا دعى المكرم قال عليه السلام كسر عظم الميت ككسره حيا وان

في القبرة طريق ووقع في قلبه أنه محدث لا يمسي فيه والمراد من القديم أن يكون قبل اتخاذ القبرة \* اجلس على

قبر اخيه من يقرأ عليه القرآن لا يكرهه عند محدثه أخذ المشايخ والخيار أنه يقع الميت خلافا لما لا عليه الميتة بناء على ان عمل الغير لا ينفع الغير وقد عرف في الكلام وقد شهدت الاثار بالاختيار وعليه العمل في الامصار في كل الاعصار وانه حجة قطع الحشيش الرطب من المقابر يكره لانه يسبح ويندفع به العذاب عن الميت ويستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مقابر الكفار وقطع اليابس لا يكره وبه ورد الحديث

الصحيح \* دفن في أرض الغيرة قال الشافعي \* أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة \* نقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره \* بعده يحرم قال السرخسي \* ويكرههما الله بكرة أيضا إلا قدر ميل أو ميلين \* ونقل الكليم الصديق عليهم ما وعلى سيدنا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية وصية النبي عليه السلام لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به

الثالث فيما يتعلق بالمناهي \* استماع صوت المذمومة كالضرب بالقضيب ونحوه (٣٥٩) حرام قال عليه السلام استماع

الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر أي بالنميمة فصرف الجوارح إلى غير ما خلق لأجله كفر بالنميمة لا شكر فالواجب كل الوجوب أن يحتجب كي لا يستمع لما روى أنه عليه السلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه وأشعار العرب لوفيهذا ذكر الفسق بكرة \* هم لمعصية لا يأثم إن لم يصمم عزمه عليه وإن عزم يأثم ثم العزم لاثم الغل بالجوارح إلا إذا كان أمرا يمتنع بمجرده العزم كالكفر \* يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع أمراته قال في الذخيرة أراد به المعارض لا الكذب الخالص \* وعليه نفقة الأبوين الكافرين وخدمتهما وزيادتهما وان خاف أن يجلبه إلى الكفر ترك زيادتهما وقودهما وزوجته لو فاقد البصر من البسعة إلى البيت لا من البيت إلى البسعة \* والاكل والشرب في أوفى المشركين بكرة والاكل مع الكفار ولو ابتلى به المسلم لا بأس لمرأة أو

(١) الجوارس الوسط النقي الموزون بوزن بخاري ويكتب في السهم كذا منامن السهم الاسود النقي أو من السهم الاصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا منامن القطن الأبيض الوسط الخاف مع الورام الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدقيق كذا منامن الدقيق الحنطي الأبيض الطاحوني الموزون بوزن أهل بخاري وإن كان منجولا يكتب المنجول المعروف (بهيك ويز) الموزون بوزن أهل بخاري ويكتب (٢) في الكنخ كذا منامن الكنخ الحامض الوسط الموزون بوزن بخاري ويكتب في الصابون كذا منامن الصابون الوسط المتخذ من دهن السهم الموزون بوزن بخاري ويكتب في العنب كذا منامن العنب الورجى الأحمر أو الأبيض أو الحرمانى الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن بخاري أو الطائى الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدبس العنبى الجلو أو الصافي المتخذ من عنب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخاري وكذلك كذا منامن دهن السراج المستخرج من بذرة الكتان أو حب القطن الموزون بوزن بخاري ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخاري وعلى هذا القياس سائر المكليات والموزونات \*

نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بجهرها \* أقرت طائفة أنها زوجة فلان وحلها تزوجها بنكاح صحيح بمشهد ومشهد عدول بكذا دينار أو أنه اشترى لها بجميع مهرها هذا أشياء من أضاف شتى وبين ذلك شيئا فشيئا وكانت وكالته بشراء ذلك كله وكالته صحيحة وأنها قبضت ذلك كله منه على هيأتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا يحكم الشراء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الإمام لأجل الزاهد نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لأن هذا في الحاصل هو كبل من المرأة زوجها بالبشر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بأن يشترى له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيل إلا إذا عين البائع بأن يقول اشترى بها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال اشترى بها هذا العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجوز الوكالة على كل حال فلا احتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يراد في الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكالته بشراء ذلك من فلان بن فلان بن فلان أو يكتب وقد كانت وكالته بشراء هذه الأشياء باعيا عنها بجهرها هذا \*

نوع آخر في إقرار رجلين بينهما ماديات باستيفاء الحقوق من الجاهلين \* صورة كتابته شهدوا أن فلانا وفلانا أقرتا تعين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا غنمه ولا قبله ولا معه ولا في يده

(١) قوله من الجوارس هو الحب كما في القاموس (٢) قوله في الكنخ في الكتب بالمهمله وفي برهان قاطع بالمهمله كذا هم أمش نسخة الطبع الهندى وقد راجعت القاموس فلم أجده هذه الكلمة فيه لاني المهمل ولا في المعجم وإنما الذي فيه الكنج بالضم نوع من المصل اه وهو ما سال من الاقط اذا طبخ وعصر وهو مناسب هذا لوصفه بالحامض الموزون في عبارة الهندية فان وجد البرهان وروجه فوجدها مناسب فيها والا فلا يحيد عن ضبطه بالكاف المضومة والموحدة الساكنة والمهمله آخره وتفسيره بما ذكر من سائل الاقط هذا ما ظهر لصححه البحر اوى اه

مرتين أما الدوام عليه بكرة \* أجر نفسه ليعصر لذي خرايكره ولو لبنا ببيعة لالان المعصية في العصر يقام بعينه لاني الثاني وقال النبي عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحديث \* وان أجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس لا ينبغي له أن يفعله ويطلب الرزق من الله تعالى وكذا الخياط أو الاسكاف لو استؤجر على خياطة زى الفساق لا ينفل ولا يقبل هدية الكفار إن كان يقل صلاته معهم بقبولها ويجعل الهرة إلى الخيفة لا الخيفة إلى الهرة ولا ينعز زوجته الذمية عن شرب الخمر إلا إذا شرب في بيته فله المنع من الإدخال \* استدال الذي مسلما عن طريق البيعة لا يده عليها ومثل إبراهيم بن آدم الزاهد عن طريق بيت السلطان فأرسله إلى المقابر فضر به

الهندى وشجعه ثم عرفه واستغفاه فقال كنت غفوت عنك في أول ضربة وقلت اضرب رأسا طامعا عصي الله تعالى قال الامام الرضا غفوت عنك لا يجوز أن يقال دعاء الكافر يستجاب لانه لا يعرف الله تعالى ليسد عوره وقال ابو موسى يجوز أن يقال ذلك لقوله عليه السلام دعاء المظلوم مستجابة وان كان كافرا قيل أراد به كفران النعمة لا كفران الدين والفتوى على أن دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا قال الله تعالى حكاية عن العيين أنظرني الى يوم يبعثون (٣٦٠) قال انك من المنظرين فاستجيب بعض دعائه لا كله لانه تنى عدم الموت لانه لا موت بعد البعث

الرابع في الهدي

والميراث

\* غالب مال المهدي ان حلالا لالباس بقبول هديته وأكل ماله ما يتعين أنه من حرام وان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورنه أو استقرضه قال الحلواني وكان الامام أبو القاسم الحكيم يأخذ جوائز السلطان \* والحيلة فيه أن يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام \* وعن الامام رحمه الله أن المتبلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى ان وقع في قلبه حله قبل وأكل والا لا لقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث \* وجواب الامام فحين به ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراصة \* قال ذو النورين بعضهم وقد دخل عليه وقد كان كرر النظر في طريقه الى أجنبية أي دخل على أحد كبريين ذاتية فقال أوحيابعد رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال رضى الله

ولاباسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد بسببه من جميع ما جرى بينه من الوجوه كلها حتى ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديم ولا حديث الا وقد استوفى كل واحد منهم ما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما أو اياها بقاء صاحبه ذلك اياه حتى ادعى كل واحد منهم ما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل أحد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم معلمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وبين يطلبها منه وبينه بينهما بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله بري وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهم ما هدم البراءة من صاحبه على ماسمي ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلا تفاوت ليكون في يد كل واحد منهم ما نسخة فلا يقدرا أحدهما على خصومة صاحبه وان كان لاحد منهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب بهذه الالفاظ ولكن من أحد الجانبين أقسر فلان طائعا أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه الى آخره وان أبرأ من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلان من كل حق هو له قبله الى آخره أبرأ جميعا وقبل هو أبرأه ذلك مواجهة وان استوفى بعضه وأبرأ عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن الباقي وقبل فلان هذا الابراء وان استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا الى كذا تاجيلا جميعا وقبل هو تاجيلا ذلك وأشهد على أنفسهما وان أبرأه عن البعض وأجل الباقي يكتب أبرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الا قدر كذا وأجل ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم \*  
\* نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار \* أقر أن جميع البار التي في موضع كذا حدودها كذا الخ بمحدودها وحقوقها وموافقها التي هي من حقوقها وجميع ما هو منسوب اليها من حقوقها فلان بملك ثابت وحق واجب وأمر لازم فجميع ذلك له دون المقر ودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلبه ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب الى آخره وصدق في ذلك فلان ويتم الكتاب \*  
\* وان شاء كتب عقيب قوله بمحدودها \* وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وأن فلانا المقر له أولى الناس وأحقهم به مملكا وكاويذا ونصرفه لاحق لهذا المقر ولا لاحقه سوى هذا المقر له وصدق المقر له هذا فيه خطا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر (وان أقر بدار أو ضيعة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وأن جميع هذه الارض وهذه الدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولا زله بامر حق واجب عرفه هذا المقر وزمه الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بمحدودها وحقوقها كلها تسليمها صحها بالامدافع ولا منازع فهذا جائز وتسليمه واجب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فان بين القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو وأصوب وان لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فعلية تسليمها أو تسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها فذلك جائز أيضا الا أنه لا يكتب

عنه لا ولكن فراه صاغة \* وعن بعضهم أنه قال ما أكل طعاما حراما قط فانه ما قدم الى الا وقد شهد قلبي بحاله \* اذا كان كسبه يبيع بالذوق ومات عن مال جمع من أعمته ان تورع الوارث عن أخذه أولى فبرئته على أبرأها ان علمهم والا تصدق به على الفقراء وان كان جمعه من المطبوع أدنى طبخة لا يردهم يأخذ \* جماعة مسلمون ورثوا الثمر فخلل ثم يقسم الخلل لان القسمة فيها معنى المبادلة \* أخضعه ورثه وطلب ان علمه ذلك بعينه لا يحل له أخضعه ان لم يعلم بعينه له أخضعه حكم فاما في الديانة فيصدق به بنية الخصماء \* سرق مكعبه ووضع



مكاتبهم كعب آخر أو وضعت المراتم لملأها بغير أخرى وضعت ملائمتها أيضا ودفع الثانية ملاءة الأولى ليس للأولى أن تنقطع علامة الثانية \* والحيلة فيه أن تهب هذه الملاءة أو المكعب من إتيانها أو شئان فقدا أو فقيرة ثم يهب الابن منها فتنتفع بها كما في القطة تصدق بها على فقير بشرط الضمان إذا جاء مالكها \* له على امرأته دين لملازمتهما أو الأخذ بذيلها وطرف ملائمتها والقعود على بابها فإن دخلت خربة لأبأس أن يدخل معها أن أمن على نفسه والالا بل يأمر امرأته بذلك \* أخذ ثوب (٣٦١) رجل وفرد دخل منزله أو وقع ماله

في منزل رجل وظن أن ثوب المنزل لوظفه بالمال ينعسه من المال يعلم الصلابة به يدخل بيته لأجل ذلك ويدخل بالرضا ما حبه لحقه \* اطلع رجل على حائط آخر عليه متاع غفيل أن المطلع يأخذ المتاع ويهرب أن المتاع يسلم على عشرة فصاعدا له أن يرميه قال الفقيه رحمه الله لم يقدر أصحابنا بهذا التقدير بل أطلقوا القول عليه السلام قائلون ملائمتهم \* سرق من أبيه ومات الأب عنه لا غير لا يؤخذ به في الآخرة ولكنه يأثم ثم السرقة له على آخر دين فتقاضاه فظله بالمنع وماتا قال أكثر المشايخ في القيلة الموصومة تنتقل إلى الوراث لأنها تكون بسبب الدين والدين تنتقل إلى الورثة فلو مات المدين قبل الدائن ووجه الدائن ينال ثوب التصديق بالدين قال الله تعالى وأن تصدقوا خير لكم الآية ولا تنتقل إلى الوراث فيكون أولى وفي النوازل مات الطالب والمطلوب باحد فالأخفى الآخرة له لا للورثة خلافه أولا فان

في هذه الصورة أن الدار في يده وأن ضمن الدرك في هذا من قبله وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين سمعهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدث وأوفي شئ منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلان من جميع ذلك ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمانا صحيحا وقبل فلان جميع هذا الأقرار والضممان وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبان فقال ابتلينا في عقار كان في أيدينا أن أقرنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك فيه فأجبنا ما لي ذلك من قبلنا وبسببنا فأبى علينا إلا أن نضمنه له من الناس فذكر ذلك لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال إن أجبتهم وهما ماسأل وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلا والخلاف رحمه الله تعالى يجوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وإن كانت الدار ودعته في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا يسلمها اليه متى شاء لا امتناع له عنه وإن أقر بالعقار ولده أن كان الولد كبير يكتب فيه كما يكتب في الأفراد لا جنبي وإن كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلانا هو ابن كذا سنين وحقه وفي يد هذا المقر ولاية الأبوة لأجل الحفظ يحفظها عليه إلى بلوغه وإيثار الرشد منه وصدقه فيه من له حق التصديق خطابا \*

نوع آخر في الأقرار بالدار وما فيها يكتب به صدقوله بحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب والامتنعة والعروض والمكبل والموزون والفرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب والفضة وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج والرقيق والحياض وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع أصناف الأموال كلها فلان ويتم الكتاب \*

الأقرار بالكروم والأراضي وفيها غل وزروع كالأقرار بالدار وفيها أمتعة لان الزرع والثمار لا تدخل في الأقرار بالأراضي والكروم كأن الامتعة التي في الدار لا تدخل تحت الأقرار بالدار وإن كان الأقرار بأصل الأراضي والكروم يكتب كما يكتب الأقرار بأصل الدار وإن كان الأقرار بالأراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الأقرار بالدار وبما فيها فيكتب بما فيه من الزرع والثمار وإن كان الأقرار بما في الدار دون الدار يكتب أقرار بجميع ما في الدار التي في موضع كذا ويحدها من جميع صنوف الأموال كلها من الثياب والعروض والامتنعة والفرش والبسط والذهب والفضة والعبيد والاماء والبقر والأبل والغنم والكيلى والوزنى والأطعمة والأشربة وسقط المنزل والأواني والطرزوف من الصفر والنحاس والشبه والخزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الأقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم أو كان الأقرار بما في الأراضي من الزرع دون الأراضي ففي الزرع يكتب أقرار فلان أن جميع زرع الشعير النابت في كذا ديرة أرض يكتب موضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سببه قد نأصده أو يكتب واستقصه فأقر أن الشعير القائم في هذه الأراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رقبته هذه الأراضي ويتم الكتاب \*

وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا وحدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم ودون أشجار هذه الكروم ودون رقبته أرض هذه الكروم ملك

(٤٦ - فتاوى سادس) قضى الدين من وارث الطالب جازو برئ من الدين \* أخير بموت المدين فقال جعلته في حل ثم بان حيا ليس له طلب الدين \* أتى المدين أجود ما عليه لا يبيع الدائن على القبول \* أمسك مدينه فترعه منه إنسان وانقلت لا يضمن النازع الدين \* يباع مسلم خرا أو في من غنمه دينه لا يأخذه الدائن وإن البائع المدين نصرانيه أخذ الدين \* مسلم غصب أو سرق ما لذى يؤخذ به في الآخرة وظلامة الكافر وخصوصة الدابة أشد لان المسلم أمان يحمل ذنبه بقدر حقه أو يأخذ من حسنه والكافر لا يأخذ من

الحسنات ولا ذنب لئلا ياتوا به ولا تؤهل لأخذ الحسنات فتعين العقاب وهذا بناء على أن الدواب يحشرون للعزاء عندنا خلافا لما في الحسن  
الاشعري فيه قال الله وإذا الوحوش حشرت ثم يكوون أترابا بعد الاقتصاص ولا بأس بقبول هدية المستقرض لانها غير مشروطة في  
القرض فمن جرت عادته بالمهاداة قبل القرض فالأفضل القبول لان قبولها من حقوق المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدي معروفا  
بالجود والسخاوة أو كانت بينهما (٣٦٣) مودة لان السبب الظاهر قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الامور واحد فالتورع عن

هذا المقرله ويتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار باعيان غير مضافة الى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الاعيان على صدر القسطاس  
بالفارسية ويذكر كيل ما هو كيل ووزن ما هو وزن وذرع ما هو ذرع وطول ما هو طول وعرض ما هو عرض فلاحاجة الى  
ذكر مثلي وبعد ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم يكتب أقر  
فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائما ورأبنا أن جميع هذه الاعيان  
المذكورة صفاتها وقدرها وذرعها وطولها وعرضها وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر هذا  
القسطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملك فلان وحقه وهو أولى بها بالتصرف فيها من هذا المقر ومن سائر  
الناس أجمعين ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا  
حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل عن عين الداخل في هذه الدار وعن يساره أو مقابله وهو البيت الصيني أو  
الشتوي وأحد حدوده من هذه الدار لزيق حصن هذه الدار والثاني لزيق بيت صيني أو شتوي فيهما والثالث  
لزيق صفة فيهما والرابع لزيق متوصافيهما بحدوده وحقوقه كلها أرضه وبنائه وسفله وعلوه بطريقه في دهلج  
هذه الدار سلما الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه  
ويتم الكتاب \*

وان كان الاقرار بمنزل في الدار يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصيني أو على البيت  
الشتوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا وحدود هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه  
الغرفة عليه عن عين الداخل في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة المذكورة فيه  
ملك فلان دون سفلها ويتم الكتاب \*

وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا  
البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقرله وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقرله من نصيبه بقدر  
حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر نصف ذراع الدار والمقرله بذرع البيت  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى  
يضرب المقرله بنصف ذراع البيت والمقر يضرب بنصف ذراع الدار \*

نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقرله أقر فلان أن لفلان طريقا في داره التي في يده  
حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذه الطريق من  
موضع كذا الى باب الدار الاعظم سلما في هذه الدار وطول هذه الطريق من مبدأ الى باب الدار كذا  
وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق  
والثاني والثالث والرابع كذا وباب هذه الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا ما يسلك فيه الى هذه  
الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم أقر أن جميع هذه الطريق بحدودها وحقوقها  
لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى بها من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب \* وان كان الطريق  
مشتركا بينهما يراعى في الكتاب مشتركا بينهما \*

قبوله أفضل لان الظاهر  
انه قرض جزئ منفعة  
فالخاصل أن الاهداء لو  
للابدين لا يكره وللوللدين  
يكره وكذا الحكم في هدية  
القاضي كرهه بيع العذرة  
الخاصة لا المختلطة بالتربا  
والسرفين الاحتكار  
المكروه أن يشتري طعاما  
في المصر وينقله الى منزله  
ويترى الغلاء لبيع  
وذا يضرب بالناس وان جله  
من مصر آخر وأمسكه  
للقلاء وذا يضرب باهل مصره  
يكره أيضا عند الثاني  
وعنده مالا ويستحب أن  
يسع وكذا الخلاف في  
الفاضل عن زراعته وان  
اشترى من رستاق مصره  
ونقله وأمسكه مع حاجة  
الناس اليه لا يكره عندهما  
وقال محمد يكره في كل قرية  
تجلب طعامها الى المصر  
لتعلق حق المصر به ويختص  
بالاقوات للبشر وقال الثاني  
رحمه الله يجري في كل  
ما يضرب بالناس كالقطن  
ونحوه والمسد اذا قلت  
لا يكون احتكارا وان كثرت  
يكون احتكارا والفاضل  
شهر ومادونه أخذ من  
مسئلة الحلف على قضائه

الدين قريبا أو بعيدا وإذا رفع أمره الى الحاكم أمره ببيع الفاضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة  
بالقيمة العدل أو بغير يسير ولا يسعر فإن باع بضعف قيمته منع وذ كر الصداقة بحبس ويد زلكن لا يبلغ خمسين فان امتنع عن البيع بعد  
التقدم اليه بأعما الحاكم عند الكل والامام يرى الحجر أيضا اذا عم الضرر ركافي الغنى الما بين والمكاري المقلس والطبيب الما بين وتلقى  
الر كنان أضرب باهل البلد يكره والا لا اذا لم يلبس السعر على الوارد فان لبس كرم مطلقا ويسع بضاعته لا يكره بخلاف بيع أرضها عند



المشورة أيضاً بأن يأخذ منه وقال الفقيه أبو جعفر ليس له ذلك \* دخل مقصودنا بالجامع فوجد فيه من السكر المشورة الأخذ الأعلى قول الفقيه كاهن \* وجد في السوق سكرامقاة ليس له الأخذ بخلاف المسئلة الأولى لاحتمال أن يكون هذه لقطة لا مشورة \* هل يباح نثر الدراهم قبل لاوقيل لأبأس به وعلى هذا الدناير والقواس وقد يستدل من كره بقوله عليه السلام الدراهم والدنانير خاتم من خواتيم الله تعالى فن ذهب بنحائهم من خواتيم الله (٣٣٤) تعالى فضيت حاجته \* والخامس في الال كل \* دعى الى وليمة فاذا فيها شرية خمر أو عليه غناء ان على المائة

وعلى خصوصته بمخاصمة فيه الى آخره \*  
 نوع آخر في اقرار الرجل بأنه معدوم وأن المار التي في يده عارية لرجل آخر \* يكتب أقر فلان طائعا أنه معدوم لا يملك شيئا من مال الدنيا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا درهما وأنه في عيال فلان وهو الذي يتق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة الى فلان على جهة العارية وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شئ مما ينطلق عليه اسم المال وصدقه فلان \*  
 نوع آخر في الاقرار بمخاصمة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشترا منه \* يكتب أقر فلان طائعا أنه فاسخ فلا نابر ضاوطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وناقضه كل عقد كان فيها من جهتهم من رهن ووثيقة بمال مفاخمة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذا الدار بحق هذه المفاخمة رد صحيحا وأنه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاخمة وغيره فاقبض صحيحا وأنه أبرأه من ذلك أبرأ صحيحا فلم يبق له ولا احد على هذه المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاهها \*

نوع آخر في الاقرار بمخاصمة الرهن \* أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا كان رهنا في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله وأن هذا المقر فاسخ منه هذا الرهن في هذا الكرم ورد عليه وأنه قد استرده وافتكه وقبضه فلم يبق لهذا المقر على هذا المقر له دين ولا له هذا المقر له في يد هذا المقر عني ولا لاحدهما على الآخر خصوصية وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله وأشهم - والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بفسخ البيع وغيبته كذا الشراء \* أقر فلان طائعا أنه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاة والوثيقة لا على سبيل البتات والحقيقة بكذا ووقع التقاض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خط الوفاء وأنه متى تقدم مثل هذا الثمن وطلب منه بيع ذلك منه وقبض غنمه وتسليم المبيع اليه أجابه الى ذلك ثمن فلانا وهو البائع تقدم مثل ذلك الثمن وطلب من المقر له ما يبيع فباعه منه به وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصك فجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هذا وثيقة وأقر طائعا أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا دفعه اليه وابقاه ذلك اياه وبرى البائع هذا اليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمن المقر من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقراره أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خصومة ولا في أصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في غنمه ولا في قيمته وان هذا الكرم كان ملك البائع هذا وهو الحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأن المقر هذا متى أخرج ذلك الصك فهو مبطل وهو في اقامة البينة على ذلك وطلب البين مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم \*  
 نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته واقرار الابل والزواج لها بذلك \* شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله - له اهلها وعطفها عليها واحسانا اليها وما

لا يجيب الدعوة والأجابه ان حامل الذكروان مقتدى في الدين لا يحضر أصلا لانه يستدل بحضوره ثمة على جوارزه ويحصل جراءة الفسقة على الفسق وهذا اذا لم يعلم قبل الدخول وان علم ان محترما يعلم انه ان دخل يتر كونه دخل والا لا يروى ان ابن المبارك روى في المنام فقيل له ما فعل ربك - جل جلاله بل فقال عاتقني وأوقفني ثلاثين سنة بسبب أني نظرت بالاطف يوما الى مبتدع فقال انك لم تعاد عدوي في الدين فكيف حال القاعدة فلا تـ هـ بعد الذي كرى مع القوم الظالمين \* ولا بأس بقبول هدية العبد الناجر واجابة دعوته واستعارة دابة لا كونه الثوب وهديته الدرهم ومادون الدرهم لا بأس به \* وفي شرح الطحاوي بطم الطهام ويتصدق بالدرهم ونحوه \* وعن الثاني رحمه الله في آكل الرابا يدعو الرجل الى دعوته يجيبه وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والورع أن لا يجيبه ودعوة الذي أخذ

الارض مزارعة ودفعها على هذا لان المزارعة فاسدة عنده \* والمذكور في مبسوط شمس الاثنية في كتاب المزارعة وهو أن العامل بالمجتمعة لا يفسق ليس يدل على أنه يجيب دعوة من يأخذها مزارعة ويدفعها \* وفي التناوي قدم السلطان ما كولا من مشتراته كل والا ان لم يعلم أن عنده مفسوب أكاه \* ولا يتخلف عن دعوة العامة كدعوة الختان والعروس فاذا جاء قصد فان شاء كل والافضل الا كل ان لم يطمح بالحرمة \* ولا بأس بالدف بلاجل ايلة العرس \* ولا بأس بان يلقم بعض الاضياف

بعضاً وكذلك الخدم الواقفين على رأس المائدة والهرة لا الكلب الا الخبز المحترق والمعتبر العائنه ولودخل عليه انسان لا يجوز له أن يعطيه شيئاً ورفع الزلة حرام بكل حال الابالذن ويكره وضع الملحقة والقصة على الخبز قال الامام الصغار لا أجنح تلبية الذهاب الى الضيافة سوى أن أرفع الملحقة من الخبز ويكره مسح اليد والسكن بالخبز ولا يعلق الخبز بالخوان بل وضع بحيث لا يعلق ولا بأس بالاكل متكثراً ومكشوف الرأس في المختار والاسراف في الاكل منه ومنه الاكل فوق الشبع الا اذا كل ثلاثا يجمل (٣٦٥) الضيف أو يريد صوم الغد وإذا كل

فوق حاجته ليتقبل بالأس  
به وكان أنس بن مالك رضي  
الله عنه يأكل ألوان الطعام  
ويتقيأ فينفعه ذلك ومن  
السرف الاكثر من الباجات  
الاغنى الحاجة بأن يعل من  
نوع فستكثر حتى يستوفي  
من كل نوع فيجمع عنده  
قدر ما يتقوى به على الطاعة  
أو قصد أن يدعو الاضياف  
يوم بعد يوم الى أن يأوا الى  
آخر الطعام ومن السرف  
أن يأكل وسط الخبز ويدع  
جوانبه وعن الثاني انه لا يكره  
الفتح في الطعام الاعلاء  
صوت نحو آف وهو محمل  
التهى ومن الاسراف ترك  
اللحمة الساقطه من المائدة  
بل يرفعها أو لا يأكلها قبل  
غيرها ولا ينتظر الادام بعد  
خسور الطعام ولا يأكل كل  
طعاما حار ولا يشم ومن  
السنة لعق الاصابع قبل  
السمح بالمندبل والقصة  
والبداهة بالمخ والخمير \*  
ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة  
تؤكل ويكره كل الطين  
لانه تشبه بقرعون والشعر  
المأخوذ من بعر الابل يغسل  
ويؤكل ويباع لامن البقر  
لان البعر صلب والخشبي  
لا يخبز وحب في وسطه بعرفارة

ساق الهازوجه افلان من صدقها وعطاياها بعد ما جرى بينهما نكاح صحيح على وافية الشرع مستجمع  
لشرايط الصحة وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جامع الله تعالى بالخير والبركة شملها وكثر بالندبة  
الطيبة نسلها ويد كرتياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلا وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم  
ويذكر ما كان من المذروعات وثياب المرأة وفصل كل نوع من ذلك تفصيلا ذكر الحلى واللاكي والجواهر  
وبين الصفة والقيمة ويد كرتياب وفصل ذلك يذكر الصفة والقيمة وعلى هذا القرش والبسط  
وكذلك على هذا أو انى الصفرة والرمض والحديد وبين المالك فيكتب جارية رومية قيمتها كذا وغلاما  
تركي قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا حدوده كذا وثلاث حوانات في سوق كذا  
وحدودها كذا ثم يكتب عقب النسخة \* بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعا أن جميع هذه الاموال  
المذكورة باجتناسها وأنواعها وصفاتها وقيمها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك  
ابنته فلانة هذه وحقها وفي يدها وتحت تصرفها وأنه لاحق لهذا المقر في شئ منها وأنهم لاحق بها كلها منه  
ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعاه أو شيا منها أنه ملكه وأنه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة  
وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب ويكتب الشهود أسماءهم في آخر هذا الكتاب  
ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك أساميهم يكتب اقرار الزوج فيكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم أقر  
فلان بن فلان طائعا أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرش سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما  
أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحقها وفي يدها وتحت تصرفها وقد حملت الى بيته كما تحمل الزوجات  
الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها وفي شئ منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيأ من  
ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا  
حقا واجبا ودينا لازما طالبيه بها اذا توجهت المطالبة شرعا أو أشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد  
ذلك والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لا يها ولا مهابح ولذلك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة الجهاز في صدر  
قرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك \* بسم الله الرحمن الرحيم أقرت فلانة بنت فلان طائعة  
أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرش باجتناسها وأنواعها وصفاتها وقيمها ملك أبيها فلان هذا  
وحقه بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وأن جميع ذلك في يدها بطريق العارية  
وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثاني) يكتب أقرت فلانة طائعة أن جميع ما يعرف بها  
وينسب اليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامتعة والقرش والبسط والحلى من الذهب والفضة  
والجواهر واللاكي والواو انى الصفرة والشبهة والزجاجة والحديدية والخزفية وأنواع الامتعة والالاث  
والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها هذا هي الا في بيت زوجها ملك  
أبيها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وصدقها أبوها هذا مشافهة  
وأشهدا (الوجه الثالث) أن يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهد في اعمالها هذه  
الاشياء الى البنت بطريق العارية قال الصدر الشهد بحسام الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشتري  
الاب منها في هذه النسخة بثمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندى أن الاحوط ما كتبه أولا

يرى البعرو يؤكل ان البعير على صلاته \* حبة من قار القارة سقطت في قارورة الدهن أو في حنطة وطحن لا يؤكل \* لبن المرأة والشاة  
والبقرة الميتة طاهر \* أكل خر الخمام في الدوا لا بأس به \* أكل التراب ان كان فيه شئ من الحيات يكره ولكن يجوز بيعه وان لم يكن فيه شئ  
من الحيات لا يكره ويكره معالجة الجراحة بعظم انسان أو خنزير لانهم ما يحرم الانتفاع \* ووضع الجبين على الجرح ان علم ان فيه شفاء  
لا بأس به والذي يرعى ولا رق أن يكتب شئ من القرآن على جهة تولي بالبول أو على جلده ميتة ان فيه شفاء ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام  
لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم في الحرمة عند علم بالثبوت فادل عليه جواز اساغة اللقمة بالخر وجواز شربه لا زالة العطش \* اجتمع

كسرات خبز ولا يشترى أكله أن يطعمه البجاجة أو البقرة أو الشاة ولا يطرحها في النهر أو الطريق الا اذا وضعتها على الارض لئلا كلها  
النمل \* أكل عشرة أمناه واشترى بعشرة أو كان له عشرة أو ثوب خفيف أنه أكل خسة واشترى بخمسة أو عنده خسة ثياب لا يكون كذا ولا  
حاشا لوجوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على نفي الحكم عن الزائد في أمثال هذا \* طرح قد حامن خرفي قدر ثم صب فيه نخل حتى صارت  
المرقة حامضة كمثل لابس به \* اذا (٣٦٦) احتاج الاب الى مال ولده ان لفقر ماخذ بلا عوض وان لعدم فقره كافي بالمفازة فبالقيمة مع

الاب والابن مافي المفازة  
يكفي لاحدهما ان للوضوء  
قال اب أولى بالاخلاق وان  
الاحتياج الى الشرب فالابن  
أولى لان قتل نفسه أعظم  
وزرمان قتل غيره ولو قلنا  
الاب أولى لوجب على الابن  
ترك الشرب والاخذ حتى  
يموت عطشا والممتنع عن  
شرب ماء أو كل طعام حتى  
يموت قاتل لنفسه فلو اخذه  
من أي شيء يكون قاتلا لغيره  
وقتل النفس أعظم والمبتلى  
بين بلتين لا يختار الاشد  
وقال محمد بن سلمة الاب أولى  
وهو المختار لان الاب كان  
سببا لحياته فلا يكون من البر  
أن يكون الابن سببا لهلاكه  
وقد عرف في السير \* وان  
اجتمع في جنازة المرأة زوجها  
أبو الابن مع الابن يقدم  
الابن أباه اكرامه \* وشرب  
الماء من السقاية يجوز لاغنى  
والفقير وحمل الجمد منها الى  
منزله بكرة \* خاف الموت جوعا  
ومع رفيقه طعام أخذ بالقيمة  
منه قد رما بسد جوعته  
وكذا الوهم رفيقه ما هو خاف  
الموت عطشا أخذ قدر ما يدفع  
العطش فان امتنع قاتل  
بلا سلاح وان الرقيق يخاف  
الموت عطشا وجوعا أيضا

والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بالحيوان يكتب أو لا على صدر القرباس أسماء الحيوان وصفاتها وشياتهم كما  
تكون ثم يكتب ذكر الاقرار عقب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه  
باع من فلان كذا شيئا مغبنة ويزكر أوصافها وشياتها بكذا درهم وأنه اشتراها منه بها وأنه قبض الثمن  
منه ولم يسل المبيع اليه وأنه يسلمها اليه متى طلب منه تسليمها اليه وصدقه المقر له \*

نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة قلدة \* أقرت فلانة بنت فلان طائعة أنها قبضت  
واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع في أمثالها  
لسته أشهر أو لها كذا أو آخرها كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا وصدقها زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب

نوع آخر في اقرار العبد بالرق لولاه \* أقر فلان الهندي في حال جوار اقراره طائعا أنه عبد لمولاه فلان  
وأن فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جائزا نائبا وأن خدمة فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له على  
فلان في خدمة ولا بيع ولا اخراج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق  
ولا طلبية توجه من الوجوه وسبب من الاسباب أشهد فلان على اقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه  
فقهه وعرفه فان كان له سبب كتبه ولا يمنع ذلك صحة الاقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لان حكمه  
لا يختلف بالصحة والمرض \*

نوع آخر في اقرار جارية بكونها أم ولد لولاه \* أقرت فلانة التركية أو الهندية وبحليلها طائعة أنها كانت  
أمة لفلان بن فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح تام وأنها ولدت منه ابنا يسمى فلانا وأبنته  
تسمى فلانة وأنه في حجرها وأنها في حجرها ثابت النسب من سيدها وأنها صارت أم ولد لولادة هذا الولد منه  
وأن خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شفاهها والله  
تعالى أعلم \*

وان كان الاقرار من المولى بامومية الولد فقد كذا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان عبيده \* وان كان  
الاقرار من ابن المولى بكونه جارية بآية أم ولد آية وبعثتها بموت آية يكتب أقر فلان بن فلان طائعا في  
حال صحته بدنه وقيام عقله وجوار امره وعليه أن فلانة التركية أو الهندية كانت مملوكة آية فلان وأمهته  
وتحت تصرفه بملكها بملك صحيح وان أباه فلانا استولاه في حياته وأنها ولدت من آية فلان ابنا ثابت  
النسب منه اسمه فلان وأنها صارت أم ولده لولادة هذا الولد وان أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولده  
وأنها عتقت بموت آية من جميع ماله وأنه لاحق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء  
فان ولأهاله بعد آية وصدقته هذه الجارية مشافهة وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبده من جهة آية  
وعتقه بموت آية يكتب في حال جوار اقراره عن طوع ورغبة أن العبد الهندي المسمى فلانا كان ملك آية  
فلان وحقه عليه بسبب صحيح ملكا صحيحا تاما وان أباه كان دبره في حال حياته تدبيرا صحيحا مطلقا من  
خالص ماله وهكذا أقر أبوهم وأن أباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا  
الابن عليه الا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصوصية له معه في الاستسعاء وصدقه هذا  
الغلام في ذلك واجهة \*

نوع

ترك له البعض خاف الهلاك عطشا وعنده خمر له شر به قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه \* خاف  
الهلاك جوعا فقال له آخر اقطع يدي وكاه ليس له ذلك لان لحم الانسان لا يساح حال الاضطرار لكرامته \* أكلت الطعام للسمن لابس به مالم  
تا كل فوق الشبع وعن الثاني رحمه الله انه لابس بالحقنة للسمن \* أكل الجوز الذي يلعب به الصبيان أيام العيد لابس به مالم يقاخر وانه والا  
فهذا الصنع حرام \* الثمار لو على الاشجار لا ياخذ بحال الابان الا اذا كثرت وعلم انه لا يطبق عليه الا كل لا لجمال وكذا ان ساقطة من الشجر



في المصير الآن يعلم رضامالكه انصا ودلالة وان في الحائط لافي المصير فالتى تنبى كالجوز فكذلك والتي لاتبقي كالتفاح ونحوه تكلموا والاصح انه لا بأس به ما لم يتيقن النبي صريحا ودلالة رفع النماز من النهر وأكله جائز وان كثرت ورفع الحطب من النهر أعنى النهر يجري فيه الماء ان لاقية فلاخذ يجوز \* رفع الورق الساقط من الشجر أيام الصيف انه قيمة كورق الفرساد لدود القز لا يجوز ويضمن قيمته والا يجوز  
 (تدوى في التدوى) التدوى بلبن الاتان لا بأس به قال الصدوق فيه نظروا دخال (٣٦٧) المرارة في الاصبع للتدوى

جوزة الثاني وعليه الفتوى ومنعه الامام \* امتنع عن الاكل حتى مات جوعا ثم وان عن التدوى حتى تلف مرضا لان عدم الهلاك بالا كل مقطوع والشفاء بالعلاج مظنون وقدمر \* قال ان تناول فلان من مالى فهو له حلال فتناول فلان قبل العلم لا يضمن ويجوز الاباحة وان عم وقال كل انسان فأكل منه انسان قال ابن سلمة يضمن لانه ابرام و ابراه المجهول لا يصح وقال ابن سلام لا يضمن لانه اباحة والاباحة من المجهول جائزة وبه يفتى \* قال لا يخرج جميع ماتا كل من مالى فقد جعلت في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ماتا كل من مالى فقد أبرأتك عنه لا يبرأ قال الصدوق الصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة رحمه الله  
 (السادس في النكاح) له أمة وطهر اقترق أخته جازولا يطؤها حتى يحرم الاخرى له أمة ثان أختان قبلهما بشهوق يجامع واحدة منهما ولا يقبل ولا يس ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يخرج احدهما

نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم \* أقر فلان طائعا أن أباه فلان مات وكان له على فلان كذا درهم ما دينا واجبا وحقا لازما وصار ذلك ميراثا لانه هذا الوارث له غيره وأنه قضاء ذلك وأوفاه فاستوفى كله تاما وافيلا وأبرأه عن ذلك ابراه صريحا وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شئ منه ضمهانا صريحا لمزما في الشرع وقبل فلان منه هذا الاقرار مواجعة وان كان هذمان الموصى له يكتب أقر فلان أن فلانا كان أوصى له في حياته حال صحة عقله وجواز أموره له وعليه بجميع تركه بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية وأوصى اليه بطلب تركه حيث كانت وابن كانت وعلى من كانت وفي يدين كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له الوصاية اليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهم ما دينا واجبا وحقا لازما لهذا المتوفى وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك اليه وأن هذا المقرض ذلك كله منه واستوفاه تاما وافيلا الى آخره والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في اقرار الوصى بحال اليتيم عنده \* يكتب أقر فلان الوصى في تركه فلان وفي أموره الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحته بئنه أن مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهم ما قد اوكذا من أعيان الاموال ويدينها ويصفها او قبضها ليحفظها او يردّها عليه عند بلوغه وايئاس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار تصديقا شرعيا وبتم الكتاب والله تعالى أعلم \*  
 نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصى \* أقر فلان في مجلس الحكم طائعا أنه قبض واستوفى من فلان الذي كان وصيا من جهة أبيه فلان في تركه أبيه وفي أموره هذا المقر في حال صغره جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والتقد والاعمار وأنزال الكروم وغير ذلك من صنوف الاموال قبضا جائزا بدفع هذا الوصى جميع ذلك اليه فلم يبق له يعنى للمقر هذا على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وأن هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا اعيانا أو ديناً أو أدى ذلك من يقوم مقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصى فذلك كله باطل مردود وبتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نسخة أخرى في هذا النوع \* أقر فلان طائعا أن أباه فلان توفي وقد كان أوصى قبل وفاته الى فلان بجميع تركه واقتضاء ديونه وقضاءها وتنفيذ وصاياه بعد وفاته ومات ثابعا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها أو عن شئ منها ولم يترك وأرثا غيري وأن هذا الوصى بولي جميع ما فوض اليه أمره وتصرف في هذه حسب ما أطاعه الشرع واقتضاء الحكم من قضا الدين والاقضاء وتنفيذ الوصايا من الثلث أو أنفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف وأقر المقر هذا أيضا أنه بلغ مبلغ الرجال وأونس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقه فقبض هذا المقر جميع ما بقى من ماله في يد هذا الوصى من تركه أبيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى ذلك كله منه تاما وافيلا بعد معرفته جميع التركة باجناسها وأنواعها شيا فشيئا من غير أن خفي عليه شئ من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأه هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته متى ادعى هو عليه أن قبله أو عنده أو في يده من تركه أبيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم وأحدث أى ذلك كان أو أحل من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقيمها عليه من ذلك أوجه يوجب بها بين بطلانها في ذلك منه وينازعه فذلك كله زور وهذا الوصى المقر له برى من ذلك

عن ملكه نكاح أو عتق أو بيع وبعد البلوغ لا يعرض الاما في المعاقلة الا بازار واحد وإذا كان للراة خطاب لا بأس بان يخطبها آخر أيضا وارخطها واحد ومالت اليه كره ان يخطبها آخر وذكر الخواص لا يحرم الوطء في الشراء الفاسد ويكره ولا بأس بان يجامع زوجته وأمته بخصرة النائم اذا كانوا لا يعلمون به فان علما يكره حتى قبل دخول الحمام في الغدوات ليس من المروآت وادامس فرج امرأته أو ممد فرجه قال الامام أرجو أن يقال الاجر في الفناوى عزل عنها لما يخاف على الولي من سوء الزمان بلاذنها يسعه ذلك وان كان هذبا

خلاف ظاهر الجواب وله منع امراته عن العزل ونحو الاعضاء في المأمر بكره الا عن ضرورة **السابع في اللبس** خرج عليه الصلاة والسلام وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام عليه السلام الى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم وكان الامام رحمه الله يرتدي رداء قيمته أربعة مائة دينار وكان يقول لتلاميذه اذا رجعت الى بلادكم فاعلموا ان رداء قيمته ألف درهم ولا بأس بلبس الغسيل في علامة الاوقات والاحسن في بعض (٣٦٨) الاوقات اظهارا لنعمة الله تعالى حتى لا يؤذى المحتاجين ولا بأس بلبس الثياب الجنبلة اذا لم يكن

للكبره وكذا جمع المال اذا كان من حلال لا بأس به اذا كان لا يتكسبه به ولا يضيع القرائض وعن الامام أنه لا بأس بلبس الخنزير والوان كان سدا مبريسا أو حريرا ولا بأس بلبس الجبة المخشوة من الخنزير ويكره الثياب المصبوغة بالزعفران والعصفر والورس ولا بأس بجلبية السيف وحماؤه المنطقة من الفضة لا من الذهب ولا يكره نوسد الحرير والنوم عليه عند الامام ويكره عند محمد والثاني رحمه الله وتعليق الستور من الحرير على الابواب والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة فيه سواء وانما التفاوت بينهما في اللبس وفي الاخلاصة لا بأس بان يكون في بيت الرجل مريد يباح وفرش يباح لا يقعد ولا ينام عليه وكذا الاواني من الذهب للجمال لا لشرب منه والعلم من الحرير لوزاد على أربعة أصابع مضبوطة لا يحصل ولا بأس بأربعة أصابع ولبس ماسد من الحرير ولحمته من غير الحرير يكره وليس السواد مستحب وينقض العمامة وهي على رأسه كورا وكورا يلبسها

وهو في حل وسعة في الدنيا والاخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة **نوع آخر في اقرار اليتيم** انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره **أقر فلان طائعا أنه قد تمت له عماني عشرة سنة** فطعن في التاسع عشرة وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وأنه قد أمر فلانا الوصي في تركه أي به وفي أمور هذا المقر حال صغره أن يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتخلفه عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركه أبيه وأقرت فلانة أم هذا المقر له أنها قبضت جميع ذلك **صاحب الضبيعة** اذا دفع الى من ارعبه حنطة أو شعير على سبيل القرض ليجعلها بذرا أو اذ ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك **فألوجه في ذلك** أن يكتب الكاتب أولا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا امنان من الحنطة والشعير أو ما أشبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم وأنساهم في النسخة المذكورة على صدره هذا القرطاس أن فلان بن فلان القلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الحنطة أو الشعير والذرة الموصوفة كلها فيه دينارا ما احتوا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضوها منه ليجعلها بذرا في ضياعا على في قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم المقر له فيه خطبا في تاريخ كذا والله تعالى أعلم

**نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير** الذي سلم اليه لتعليم عمل والفقه واللباس عليه **هـ** اذا أقر الاستاذ فلان في حال حيا اقراره طائعا أن فلانا ابنه الصغير فلانا بولايه الابوة عليه بعدما أقر فلان هذا ابنه هذا من بولايه الابوة ثلاث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سبعمائة شهر كذا من سنة كذا يعمل كذا يكذا ذرهما على أن يعمل **هـ** هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار دون الليالي ودون أيام الجمعات والاعباد بقدر طاقته عما يأمر به من هذا العمل ولا يمنع هذا الاستاذ من إقامة الصلوات في أوقاتها على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا ذرهما وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا ذرهما يزداد في أجره للسنة الثانية والثالثة بمقدار ما يزداد من أجره في كل سنة اجارة صحيحة ومصدقه أبو الصغير في ذلك كالمشافهة ثم يكتب اقرار الوالد أنه اذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجره عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف بمقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف بمقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستأجر هذا الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرق عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم

**نوع آخر في اقرار بجهة النار** يكتب أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها وكذا وهبه هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها وكذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستجمعة لشرائط الجواز محوزة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا لجنبة ولا مودة وقبلها هذا الموهوب له قبول صحيح في مجلس هذه الهبة قبل اقرارهم ما واشتغالها بما يغيرها وقبضها بما عينه الشهود

على الارض والمستحب ارسال ذنب العمامة بين كفيه الى وسط الظهر وقيل الى موضع اللبس وقيل مضيا

وعمل مقدار شبر ولا بأس بلبس القلائص وقد صح انه عليه السلام كان يلبسها ولا بأس بان يتختم بالفضة والاصح ان يتختم بالجز الذي يقال له يشم لا بأس به والتختم بالذهب حرام في الصحيح فانما يتختم بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم الحاجة الترك أفضل ويجعل فظة الى الكف في خنصر اليسرى وما روى أنه عليه السلام قال اجعلها في عيني فتفسخ وقد اراد ذلك علامة للبغي والفساد والامانة هي

المعتبر ولو كان خاتم الفضة كهشة خاتم النساء بأن يكون له فسخ أو ثلاثة يكره استعماله للرجال ، اتخذ خاتماً من فضة وفصه من باقوت أو قير وزج  
أو زمرد أو زبرجد أو عقيق ونقش عليه اسم الله تعالى أو اسمه لا بأس به ولا يشد منه بالذهب عنده وجوزته محمد رحمه الله وقبل الثاني مع  
الأول وقبل مع محمد وله أن يشد بالفضة أجماعاً لا بعيد السن الساقطة بل يأخذ من شاة كية ويصلها وقال الثاني رحمه الله يأخذ من سنه  
لا من سن غيره ويجوز الصلاة مع سنه لا مع سن غيره وقال محمد يجوز مع سن غيره أيضاً قالوا (٣٦٩) والخلاف لا يصح لأن سن الإنسان  
ظاهر عندنا لأنه لا يتحله

الحياة فلا ينحسه الموت  
ويكره الصلاة مع الخرقه  
التي يسح بها العرق ويؤخذ  
بها الخياط لأنهما نجس بل  
لأن المصلي معظم والصلاة  
عليها لاتعظيم فيها وحمل هذه  
الخرقة أن لكبري بكره وان  
للعاجلة والخرقه المتقومة  
دليل الكبر ولا بأس بالرم  
وهو خيط التذكروا لادهان  
في آية النقة دين والا كل  
بلعقة الذهب والا كتهال  
بيل من النقدين واحراق  
العسود في حجر منها لا يجوز  
للرجال والنساء اما الاناء  
المفضض والمذهب اذالم  
يضع فيه ويده على النقة دين  
لا بأس به عنده وكره عندهما  
وكذا الاختلاف في المضرب  
من كل الاواني والكبرى  
المضرب بالذهب اذالم يجلس  
على أحد النقدين فعل  
نقشاً مضرباً بأحد النقدين  
أو مضرب المصنف بأحدهما  
أو السرح اذالم يجلس على  
أحدهما وكذا الخلاف في  
اللباس المفضض والركاب  
المفضض لا يكره عنده الامام  
رحمه الله ويكره عند محمد  
رحمه الله وعن الثاني  
روايتان والرجل والمرأة فيه

قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقاً وأشهد الله  
تعالى أعلم

### الفصل الرابع والعشرون في البراءة

البراءة من كل مال كان به صلح كان أبو حنيفة وأصحابه والسجتي وهلال الرازي رحمه الله تعالى  
يتدوّن كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان  
وهو الذي له الدين والسجتي وهلال رحمه الله تعالى كانا يزيدان كتبه لفلان وكان أبو زيد الشروطي رحمه  
الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان بن فلان يعني الذي له  
الدين أقر عندهم أنه كان له على فلان وبهض أهل الشروط كان يكتب هذا براءة لفلان بن فلان والمتأخرون  
اختاروا هذا ما شهدوا لي قولنا أنه كان له على فلان كذا درهم ماوانه قضاء جميع هذا المال وأوفاه اياه بتمامه  
فقبضه منه تاماً وأوفاه قبضاً صحيحاً وبرئ اليه منه براءة قبض واستيقا ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب  
وانه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه حقاً أو شيئاً من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بينة  
ولا يحلف له وخصمه من ذلك برى وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان له به صلح وقد تعطل ذلك  
بهذا القضاء والابراء وكان ضاع ولم تصل يده اليه حتى برده اليه فتي أخرج هذا الصلح فهو مبطل لا يحلف فيه  
ولا تعاقب به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدوا لي أنهم جعلوا في آخر دعوى هذا دين المهر  
البراءة عن سقجة واردة هذا ما شهدوا لي قولنا أن فلاناً ورد على فلان كتاب سقجة من فلان بكذا  
درهما وانه قبل منها الكتاب وضمن له المال وأنه قبض منه ذلك كله بما يافاه ذلك اياه قبضاً صحيحاً وضمن له كل  
درهم يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على أن يخلصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضماناً صحيحاً  
وأشهدوا لي أنفسهم بذلك الى آخره

براءة جماعة بين رجلين بينهما أخذوا عطاء هذا ما شهدوا لي قولنا أنه كان جرى بينهما وبين فلان  
معاملات وأخذوا عطاء من أشربة ويوع وحوالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات  
وسفاتيح وديون بصكال وغير سكال مرهون وغير مرهون وضمنات وأمانات وأشياء غير ذلك من وجوه  
مختلفة وأسباب شتى أنه حاسبه بحسابه بحقوقها وصدقها وأنه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه اياه  
بتمامه قبضاً صحيحاً تاماً وأوفاه بصدق ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيقا فلم يبق له قبله ولا عنده ولا  
في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا تبعه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فتي ادعى عليه هو  
دعوى أو ادعى أحد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بعد قوله  
خاص به بحسابه بحقوقها وصدقها فأبرأ من ذلك ابراء صحيحاً جازياً تاماً وأوفاه فاطعاً للدعوى والخصومات بعد  
معرفة جميع ذلك شيئاً فشيئاً من غير أن خفي عليه شيء من ذلك فلم يبق له بعد هذا ابراء حق في ذلك كله  
أو شيء منه ويتمه على ما مر فان بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا شيء الا كذا وبين  
ما بقي عليه عينا كان أو ديناً

الابراء المطلق أقر فلان بن فلان الفلاني أنه أبرأ فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة كانت له قبله

(٤٧ - فتاوى سادس) سواء وأما التوبة الذي لا يخلص منه شيء لا بأس أجماعاً ولا بأس بأن يكون في اليد بساط كتب عليه الملك لله  
تعالى في النسيج ويكره بسطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع حروفه أو خط على بعض الحروف حتى لا يستيق الحكامة لا يزول الكراهة ويكره  
اتخاذ الأقبية للجواري اذا كانت مطقة كآقبية الرجال اسكاف أعطي زيادة أجر على أن يتخذ لانساق خفا على رضى خف الجحوس والفسقة  
يكره ويكره أن يخضب يد الصغير ورجله الثامن في القتل كان السيد الامام أبو شعاع يقول بنباب قاتل الاعونة وكان يفتي بكفرهم

قال مشايخنا واختيار المشايخ أنه لا يقتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من المحاربين الله تعالى ورسوله اسقاط الولد قبل استبانة خلقه لا بأس به المختار ان الله اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها ولا يكره والقائوا في الماء يكره مطلقا قتل القتل لا يكره واحراقها واحراق العقر بالنايك يكره قتل الجراد يحل الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعزل اذ نابل تدبج بسكين (٣٧٠) حاذي قرية فيها كلاب ويتضرر أهل القرية من الكلاب يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا

أمرهم الحاكم بقتلها ولا يحبس كلبا في داره الا للحراسة من النصوص وغيرهم أو للصيد وكذا الاسد والفهد وسائر السباع كلاب غفور لرجل بعض المارين قتلوه فان أتلف شيئا بعد التقدم الى المالك ضمن وقبلة لا كالحائط المائل وفي القناوى أمسك في داره كلبا يتضرر منه الجار ليس لهم المنع وان أرسله في المحلة لهم المنع فان أي رفع الى الحاكم لممنعه وكذا الدجاجة والعجول والجحش واسباب الدود والقز جائز وخروج المرأة بطلب ورق القرصاد لا وطرح الفيلق في المشرق فليوت دودها جز التاسع في المتفرقات (في الغيبة) اغتاب فريقا بالأيام حتى يغتاب قومًا معروفين رجل يصلي ويؤذي الناس لا غيبة له ان ذكر بمانيه وان أعلم به السلطان حتى ينجزه لا يأثم وذكرا مساوي المسلم على وجه الاهتمام لا بأس به وكان الامام والثوري وابن أبي ليلى يمزحون كثيرا التسمية باسم ليدكره الله تعالى ورسوله في عبادة ولا يستعمله المسلمون الاوى أن لا يفعل وكره جعل

وعليه ما ليس غير ماله ابراهيم حيا تاما قاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه بعد هذا الا برأه لا دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في الحدود ولا في المنقول لا في المكيل ولا في الموزون ولا في الفرس ولا في الاواني ولا في شئ ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا وصدقه المقر له هذا خطا باو يتم الكتاب رجل وكره جلا عدا بغير حق ففرض عليه فادعى ورثة المضروب عليه الدية ثم أبرؤه عن دعواهم يكتب أقر فلان وفلان وفلان أو ولد فلان في حال جواز اقرارهم طائعين أنهم أبرؤا فلان بن فلان عن كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبلة خصوصاً عن دعوى دية الاب فانهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم فلانا عداومات بالوكز وجب عليه الدية لا يبرأ وصارت ميراثهم وأنه كان منكرا لدعواهم هذه قبله فابرؤه عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها ابراهيم حيا وأنه قبل منهم هذا الا برأه قبولاً صحيحاً ويتم الكتاب

وان كان المدعى عليه يدعى على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن دعواه هذه قبلهم يكتب أقر فلان فلان في حال جواز اقراره طائعا أنه أبرأ أولاد فلان القلاي وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغير حق مجرد دعواهم عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم عدا بالوكز بغير حق وأن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت دية عليه وصارت ميراثا بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواهم هذه قبله (١) فأخذوه بأصحاب السلطان دراهم كثيرة بأجمع الهم وغيره فابرأهم عن هذه الدعوى ابراهيم حيا وانهم قبلوا منه قبولاً صحيحاً او يتم الكتاب برأه غيرهم في تركه هذا ما شهدنا بقولنا أنه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا وفلانا وفلانا لا وارث له غيرهم وان فلانا بن جله هو لا موصى فلان في هذا المال ليرجع به في تركه أبيه وانه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا يدفع فلان ذلك اليه قضاء عن والده فلان ليرجع في تركه وانه ضامن له كل ذلك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على أن يخلصه أو يرد عليه ما يلزم الحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركه فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين ألف ليرجع في التركة الاجمعة مائة وان صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له أن يرجع بالف اذا شرط الرجوع بالف وان أتى تطوعاً ولم يقل شيئاً ثم قال أدبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع وفي قبض الغريم من الوصى والوصى ادا من التركة يكتب كذا يكتب في الفصل الاول من البراءة الا برأه عن دم العمد هذا ما شهدنا بقولنا ان فلانا ادعى أن فلانا قتل ابنه عمداً بجديدة ظالماً فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان وعما وجب له عليه بقتله اياه فلا حق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فتي ادعى عليه الى آخره وفي الخطا يكتب قتله خطأ لم يعمد بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلة الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وعن عاقلة الى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شج رأسه ووجب عليه كذا فاعفاه

(١) قوله فأخذوه الخ تأمل في هذا التعبير اه معجحه

الراية في عتق العبد لا القيد وفي زماننا لا بأس بما الغلبة الفرار وخاصة في الهند قال عليه السلام عجب الله من قوم يقادون الى الجنة بالسلاسل أي من كفار يسترقون ويحاجهم الى دار الاسلام بالسلاسل ولا بأس بأن يؤاجر منزله من نصراني يبيع فيه الخمر أو يتخذ يبعة أو بيت نار وكذا كل معصية تتخلل بينها وبينه فعل فاعل مختار وهذا في السواد لا في الامصار فان أهل الذمة يمتنعون من احداث البيع في الامصار قال الامام الصفاق سواد بلادنا يمتنعون من الاحداث أيضاً وما ذكره في سواد الكوفة لغلبة أهل الذمة هناك

ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام وغيره من المساجد عندنا \* والعقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب \* ونشف الشيب لاعلى وجهه التزين لا بأس به \* وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه \* ودياسة الزرعة بالخمر لا بأس به عند الاحتياج ولا بأس بكى الاغنام \* وكى الصبي ان من مرض لا بأس به ولا بأس باخصاء البهائم والهرمواخصاء بنى آدم يكره ولهذا كره كسب الخصيان من بنى آدم وملكهم واستخدمهم وقال (٣٧١) الامام رحمه الله لولم يستخدموا لما

خصاهم وانما كره لانه مثله ولا بأس بثقب اذن البنات وحلقها رأسا ان لوجع لا يكره وان تشبه بالرجال يحرم \* واذا تزلزلت الارض وهو في بيته له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وفيه قيل القرار مما لا يطاق من سنن المرسلين ولا بأس ان يشى الغلام ومولاه راكب ان اطاق الغلام ذلك والا يكره \* اخذ الطريق ما ولم يجد مسلكا لا بأس بان يمشى في ملك الغير للضرورة \* السؤال عن الاخبار المحدثه في البلدة قيل يكره الاخبار لا الاستخبار لان الزمان زمان فتنه فيستعد ويجتار أنه لا بأس بالاخبار والاستخبار ويكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته \* والسباق يجوز في أربعة البعير والفرس والبغل والرمي والعدولو البدل معلوما من جانب ولو من جانبين لا الا اذا خلل مالنا وقال كل واحد ان سبقتك لي كذا وان سبقتك لي كذا وان سبقك لاشئ ولومن جانب يقول ان سبقتك لك كذا وان سبقتك لاشئ لك على والمراد من الجواز

وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يكره العفو لكن يقول ادعى عليه أنه سرق من حرزه كذا درهمه وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم كره أنه كان أذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد أو يكتب أنه أقر أنه كان اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيأ وهو يرى مما ادعى قبله حتى ادعى الى آخره البراءة عن الدعوى في محدودة \* هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة على كذا وبين موضعها واحد ودعواهم يقول انها مجردة وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وأن عليه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم أنه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا البراءة حتى كل هذه الضيعة بعينها ولا خصوصية وأنه لو ادعى هذا أو واحد من يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*

### الفصل الخامس والعشرون في الرهن

أقر فلان طائعا في حال جواز صحته وثبات عقله وجواز أمره لعله به تمتع صحة اقراره أن لفلان عليه وفي ذمته كذا درهمه اقراضا حالاً أو عن كذا اشترا منه أو غصبا أو ودعة مستهلكة أو ضمان اتلاف كذا أو من حوالة فلان أو عن كفالة فلان وأنه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدارات التي هي في موضع كذا ويحدها بمحدودهها وخقوقها كلها رهننا صحها مقبوضا محو زام فرغاد فعهنا اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقها فهي في يده محبوسة بدينه هذا السبيل لهذا الراهن الى افتكاكه ما بقي عليه شئ من هذا الدين وصدقه هذا المقر في ذلك كله مشافهة وأشهدا فان كان فيه جله وكيلا أو أمينا في بيعه كتب بعد القبض على أن هذا الرهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع ما شاء منه بأي غنى شاء أو أخذ منه قضا عليه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك دينه على هذا الراهن على حاله بطلابه به فان كان جعل يبيعه الى غير المرتهن كتب على أن فلان بن فلان وكيل في بيعه أو يقول أمينة على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ما شاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فان كان فيه فضل الى آخره كالأول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتب بعد قولك رهننا صحها مقبوضا محو زام فرغاد ثم ان هذا الراهن وهذا المرتهن راضيان يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما أمينا في قبضه وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارغا عن كل مانع ومنازع (١) وضمن هذا المرتهن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتبته ههنا وجعلناه أمينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضا عليه فان كان فيه فضل رده على هذا المؤجل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الراهن على حاله بطلابه به المرتهن والله تعالى أعلم

كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاختصار \* هذا ما رهن فلان فلان جميع داره التي في موضع كذا (١) قوله وضمن هذا المرتهن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل اذ كان الظاهر أن يقول برضامن هذا المرتهن وأنحو ذلك والله أعلم اهـ معجمه الجردى

الحل لا الاستحقاق فانه لا يستحق بالشرط شئ اهدم العقد والقبض وجاز في الاربعة بالنص \* كفى ان يسهل يكره ومثله الصحيح أنه لا يكره ويستحب القايولة بين الحصادين أعنى حصاا الشعير والخنطة \* والخلاوة بالاجنية يكره تحريرا ولا بأس بدخول الخصى على النسوان قبل ان يبلغ الحلم خمس عشرة سنة \* المحبوب اذا جف ماؤه حل المخالطة بالنساء الا من الفتنة والامح لا يحل \* والمخت في الردي من الافعال من الرجال الفساق لا يحل له المخالطة مع النساء أما الذي لا يشتهى النساء به فكسر باصل الخلقة حل له المخالطة النساء اذا لم يكن له ردي ومن

الافعال والاصح خلافه مطلقا \* العبيد دخاؤن على مولاتهم بلا اذنهم اجماعا وفي النظر اليها كالاجنبي وقال الشافعي رحمه الله يصل له من النظر ما يصل للمحرم وليس له ان يسافرهم اجماعا ويكره للامة وام الولد في زمانها المسافرة بلا محرم بجماع خوف الفتنة \* شهد عنده عدلان أن زوجها طلقها اثلاثا لا يحصل لها المقام معه وليس لها ان تترجح باسخر ايضا \* أخبر الغائب بان امرأته ارتدت والعاذ بالله له أن يسترجع باربع سواها ان الخبر ثقة حرا كان (٣٧٣) أو عبدا أو محمدا وفي قدق \* ختان النساء سنة لان النص ان الخنثى يحنث ولو كان ختانها

مكرمة لاسته لم يحنث الخنثى لاحتمال أن يكون امرأته ولكن لا كالسنة في حق الرجال \* ويجوز النظر الى فرج الرجل الخنثى وعن الامام انه جسد وزال عماى النظر الى عورة الرجال \* وجد مع امرأته أو أمته رجلا له قتلها ان طأ عتبه وان مكره قتلها وان قصد ماله ان عشرة أو أكثر قتلها وان أقل قتلهم ولا يقتله \* ولا يجوز رجل تزاد بوض المبرلانه حصن وكان حق العامة فان انهدم الربض ولا يحتاج اليه جازله \* واخراج الشعوع الى رأس القبور بدعة واتلاف مال ورعى عش الخفافس والخطاف من المسجد بفراخه ان بعدرجائز \* والتوضؤ من ماء السقاية ان قل جازوا الا لا وعلى هذا الحياض المعقدة للشرب لا يجوز منه الوضوء في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وحل ماء السقاية الى أهله ان مأذونا للعمل يجوز والا لا \* الخصى أشد الناس وطالان ماءه ينزل قطرة قطرة فلا يتروا له هذا ثبت نسب ولده كالصبي

ويجوز هارنه هذه الدار بمجوده او حقوقها بكذا دراهم كانت لهذا المرتهن على هذا الرهن حقا واجبا ودينارا ما بسبب صحيح رهننا جازا نافذا لا فساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله تعالى أعلم \* كتاب من جانب المرتهن في هذا \* هذا ما ارتهن فلان من فلان جميع داره الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الرهن وهو كذا درهما ارتهننا بمصالحنا جازا نافذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد أذن هذا الرهن لهذا المرتهن أن يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينتفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح لذلك على أنه كلما شاءه عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا ما استقبلا ما لم يقبض هذا الرهن وأباح لذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجعة ويتم الكتاب

\* الاقرار برهن منقول \* أقر فلان طائعا أنه رهن عبده فلانا اسمه كذا ووصفته كذا وقيمته كذا بما وجب له عليه من الدين وهو كذا درهما مقبوضا صحيحا على أن يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه وعن يمينه من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمل ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فان استهلكه أو ضيع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كله تصديقا صحيحا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

### الفصل السادس والعشرون في الاوقاف

هذا الفصل يشتمل على أنواع

\* النوع الاول في اتخاذ المسجد \* يجب أن يعلم أن المسلم اذا اتخذ داره للسلمين مسجدا وسلم المسجد الى المتولى وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصل في قوم بجماعة يصير مسجدا باتفاق بين أصحابنا رحمه الله تعالى بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الاوقاف والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند أبي حنيفة ونجدهم الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير أن القبض فيه عندهما بطريقين أحدهما بالتسليم الى المتولى والثاني بالصلاة فيه ثم ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صلى الواقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بغير جماعة يصير مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسي رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط نصير ورته مسجدا للتسليم الى المتولى والصلاة فيه بجماعة وعندهما اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فتقول لم يذكر محمد رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والمصنف يكتبان هذا ما جعل فلان الفلاني في صحة عقده وبدنه وجواز أمره طائعا راغبا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ماله وفي يده وأبوزيد الشروط رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب وبهض المتأخرين فالواقف على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي أن يكتب هذا كتاب من فلان لان جعل الارض مسجدا يتجرر الارض فيه تبر

باعتاق

والصغير الذي لا يجماع محرم والذي يجماع لا كالبالغ والمعنوه العالم بأمور النساء القادر على الوطء ليس

بمحرم وان لا يقدر وقد فترت الله ليس أيضا بمحرم والخنثون ليس بمحرم لانه لا يبالى من الحرام والشيخان توهم وطؤه ليس بمحرم وان فترت آله ولا حاجة اليه من لكن له ميل قلب محرم ومس بدن محرم لا تستهني لا بأس به \* واذا أراد أن يتر وجهه الى النظر اليها وان خاف الشهوة فقد روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا أتيت الله تعالى خطبة امرأتى فلب رجل له النظر اليها أراد العبور أو التزول في أرض الغيران لها حائط أو حائل ليس له ذلك لانه دليل المنع والالذلك والمعبر في أمثاله عرف الناس \* ابلى بين الصلاتي الطريق وأرض الغيران من روعة أو غير من روعة



لكافر أثر الطريق لثبوت حقه فيه وان غير مزرعة مسلم صلى في أرض المسلم لزاماً بالبناء أو ان نصب رجي على نهر العامة ليس له ذلك لانه لا يجوز على ضرر \* والمحرمه ترخي على وجهها بخرقه وتحافها عن الوجه دلت المسئلة أنها ممنوعة عن كشفها للرجال بالضرورة كالشهادة عليها ولها \* ولد محتوناً وشق عليه الختان وعرفه الحجامون ترك \* وسئل الامام عن قال اذا باغ ولدى الختان ولم اختنه فأمر أنه كذا متي نزل الجزاء وكان بين يديه غلام أسود فقال ما أنا أعلم من هذا الاسود \* وكاتبه القرآن على الحيطان (٣٧٣) والمحارب غير مستحسن لانه

باعتاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق العبد أن بأحنية وأبا يوسف ومحمد ارجعهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهنا كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو يزيد رحمه الله تعالى فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لاعلة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه جعل جميع أرضه أو داره التي هي ملكه في يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربعه جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بمحدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لاشئ فيها مسجد الله تعالى طلب الثواب وهر با من أليم عقابه وآخر جهنم من ملكه على الله تعالى فجعلها له بيتاً لعباده مسجد الصلوة فيه المكتوبات والنوافل ويذكر الله تعالى فيه أنا الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهله وخلي بينه وبين الناس ولا يفاق باه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذ نه اياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها بأذن واقامة معض من الشهود وبعائهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتاً لعباده صلى ومعبد الامم لهذا المقرفها ولا حول ولا في شئ منها ولا من سواه من الناس لافي أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شئ من ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره القوم الذين أئتموا أساميهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصلوة بالجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه اليه فارغان من مواع التسلیم جميع ذلك في يده هذا المتولى على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره كفاء والمكتوب الاول أحوط وأصح

نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن لا يلزم حتى كان له أن يرجع فيه كما في سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد ارجعهم الله تعالى يجوز وان أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما وقف وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والمرابط الذي في موضع كذا صدقتموه فوقفه مقبوضة صحيحة نافذة جائزة تقرباً الى الله تعالى وابتغاء مرضاته لافساد فيها ولا رجعة ولا مشوية ولا لجة ولا مواءمة لا لباع ولا يوب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائمة على أصولها ماضية على سبيلها الى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون منازل ومساكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على ان الراي في انزال من ينزلها وليس كمنها الى القوامهم أبدا في كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا وينجحون من أحبوا على ما يكون وأصلح وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكاها للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكاها لاهل العلم والعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فان كان الواقف قد وقف لعمارة

ربما يسقط قيوطاً ويكره على القرش والبسط لانه يداس ويوطأ \* اذا بلغ الصبي عشرة لا ينام مع أمه وأخته وامرأة الابا مرأته أو جاريته \* كشف اذارد في الحمام غسله وعصره لا ياتم لعدم امكان تطهيره بدونه والانم على الناظر قال الرستغفني لاختفاءه أراد بالكشف في الموضع المذكور لا مطلقاً وهو الحق وفي كل موضع ما جاز النظر جاز المس أيضاً \* ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة لان فيه اظهار قلوب الكناية أو لانه محل بالصلاة بالجماعة اصطالح الطلاب ان المتقدم أول بالدرس ثم اختلافوا في التقدم فن وجدينة على التقدم فهو أولى والا يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا \* أراد أفقه أهل البلد الغز وليس له ذلك لان فيه اضاءة أهل البلدة وعلى هذا لو أراد ج التطوع وان كان فيها أفقه منه لذلك \* اشترى طشتان أرز وقال من أظهر بطن الطشت فعليه كذا لا يحل له هذا المال \* المسافرين اذا

خطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهماً على عدد الرقعة واشتروا طعاماً أو كاه فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل لان الله تعالى أباح مخالطة البنائى فهذا أولى والله أعلم \* كتاب الاحسان \* ظهر قدمه هاليس بعورة فمبارواه الحسن عن الامام وعن الثاني ذراعها ليست بعورة ومهما حرام أى من الوجه والنزاع لانه يباح مصافحتن والاستمتاع حرام بكل حال وكذا الخلوة والحكم بالفرق بين الاجنبي وذى الرحم اذا كان النظر لا عن شهوة فاما بالشهوة فلا يحل لاحد النظر \* وكذا اذا كان رأيه أنه يشتهي لا ينظر الا للحكم

لها أو علم أو تحمل الشهادة ولا يقصد الشبهة ويقصد الحكم والتحمل ولباها ان ملتزما يدينها أو رقيقا فالنظر من ورائها كالنظر الى بدنها والنظر الى العورة لا يجوز الا للضرورة كالختان والمداواة والولادة والاختلاف في وصول العين ولو كرا أو الرقيب \* خبر الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا محددا أولا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد \* دخل على قوم مسلمين يأكلون فآخبره (٣٧٤) واحد بالحل والآخر بالحرم ان في جانب عدل وفي آخر غير عدل ربح العدل ولو في كل

جانب غير عدل عمل بغالب الرأي وان لم يترجح جانب فلاصل الحل ففتناؤه ولو في جانب عدل وفي آخر عدلان فهما أولى ولو في جانب عدلان حران وفي آخر عدلان عدلان فالحران أولى ولو في جانب عدل حر والآخر عدل عدل باكثر الرأي مساواة الحرم العبد في الديانات \* ولو كذب في كل جانب عدلان حران عدل باكثر الرأي فان لم يترجح الرأي ربح التحريم بخلاف ما سبق لان كل خبر منه لازم فربح التحريم وثمة غير ملزم \* ملك جارية أو طعاما فآخبره مسلم أنه كان غصبا عند المملوك فالتزمه في الوطء والا كل أولى لان الملك لا يستلزم حلها فثبت شبهة الحرم بقول الواحد العدل \* ولو أخبره عدل أنه ذبيحة المجوسي لا يحل أكله وان كان اشتراه لا يرقه بقول الواحد الى البائع \* أباحه طعاما أو ماء ليتوضأ به فآخبره عدل أنه مغموب فالأحب التزوه ولا يحرم لانه لم يثبت حرمة العين \* يريد شراء أمة فآخبره مسلم بكونها غصبا

الرباط وقف آخر (١) يجبره وان لم يكن وقف لذلك وقف آخر يكتب على أن للقيام أبدا أن يواجرها من منازلها ومرايطها بقدر ما يعمر ونها من غلتها فاذا عمر وها ردت الى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختيار ما يواجره الى القوام وان كان الواقف لم يشترط ذلك فالعامة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأفرزه من ماله وسلمها الى فلان بعد ما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ما شاء ويوليها من أحب ممن يصلح لها ويوصي بها الى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك اليه فارعا من موانع التسليم وهي في هذا المتولى على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيب بذلك عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فمن فعل ذلك فقد باعها بغيره وتعرض لخطئ ربه والله حسبه وكافيه ومجازيه وللواقف أجره على ما نوى وأمضى وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصة صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بحضوره ومثله علما بما أدى اليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين أثبتوا أساميهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

نوع آخر في اتخاذ المقبرة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكى عن الحاكم أبي نصر المهرورية رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم الى المتولى أو بدفن الموتي فان أراد كتابته يكتب ان فلانا جعل أرضه وبيد كرم وضعها وحدها صدقة موقوفة وقفها صححها جازا فاذ ان قولنا ووخير الوارثين جعلها مقبرة للمسلمين يفتنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أدن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها وموتاهم بعد ما علموا بديلتها وأذن لهم بالدفن فيها فاصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وان لم يذ كر دفن طائفة من المسلمين فيها وموتاهم وانما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الارض من يده وجعلها في يد فلان المتولى لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بالآخر حكم الحاكم لموافقه من الاختلاف حتى يصير مجمعا عليه لا يقدر أحد على ابطاله ووجه المرافعة الى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريق أرضه لما أن هذا الوقف ليس بلازم فيأمر القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم ببيعة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها المأرااد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذنا بقول من لا يرى ذلك لازما فحكم على الواقف هذا بالزوم في وجهه بحضوره خدمه اذرا لا زما ووقع (١) قوله يجبره كذا في النسخة المجموع منها وفي غيرها يجبره وكذا تحريف ولعله يميزه أو أنه وذلك ولا يجر ذلك والله أعلم اه معصمه

عنده وهو ويجهد فالأحب التزوه فلا يشتري بحل له الوطء لانه لم يجبره بحرمة الدين بل ببيعة الحرم ولم يثبت وكذا اجتهاده ان أخبرنا حرمة أو معتقة تنزه ولا يحرم لان بخبر الواحد لان الملك وان كان هذا حرمة العين \* الاصل في أمة رجل بيعها آخر أنه اذا أخبره بشئ لوعاين ذلك وسعه الشراء كذلك لو أخبره عدل أو غير عدل بذلك وأكثراه بذلك وان اشتب لا يشتري وان كان لا يسعه ذلك اذا عاين فكذلك اذا أخبره واذا أخبر ان فلانا لا ينازعه الا أنه الشراء وان أخبره أنه ينازعه لكن مبطلا لا يسعه وانما قال فلان يدعيها وفي الحقيقة

كان لي وأنا كنت أمرته بذلك لمصلحة وأمرت الجارية أيضا لتقر بذلك وهو مسلم عدل له الشرائع وان كان عنده انه كاذب لا يشترها  
لانه لو كان ذلك وسعه الشراء لاحترازه بعدم المنازعة وكذا لو قال كانت لي أو دعت اعنده ثم أخذتها منه أو قال كنت بعته منه ثم أخذتها  
أو وهبها لي وصدة لما قلنا ولو قال لي غضبها مني فأخذتها منه على بحوده لم يشترها وان قال غضبي وظلني ثم رجعت عن ظله ودفع لي له الشراء  
لعدم المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو خاصه الى الحاكم حكم له بغيره ان أو نكول جاز الشراء (٣٧٥) \* ولو قال حكم لي بها الحاكم  
وأنكر الحكم فأخذتها منه

لم يشترها نظيره مما مالو قال  
اشترتها منه ونقدت الثمن  
وأخذتها منه بغير أمر له  
الشراء ولو قال اشترتها  
من فلان ونقدت ثمنها  
أنكر البيع وأخذتها ليس  
له الشراء ولو كان البائع  
عدلا ولو قال اشترتها من  
فلان ونقدت الثمن وقبضت  
بأمره وهو عدل وأخير  
عدل أن البائع هذا محمد  
البيع لم يشترها فان كان  
البائع عدلا والمخبر غير عدل  
ويقع عنده أنه صادق  
فكذلك وكذا اذا كان المخبر  
عدلي وعنده أن المخبر  
هو الصادق لان العمل  
بغالب الرأي في أمر الدم  
جائز في المال والاحتراز  
عن الشراء أولى قال محمد  
رحمه الله أرأيت أن رجلا  
دخل على انسان ليبيلا  
شاهرا سيفه فوق في رأيه  
أنه سارق يروم أخذ ماله  
أو قتله له قتله ولو وقع في قلبه  
أنه هارب من العدو ملتجئ  
اليه لا يحل قتله لوجوب  
العمل بغالب الرأي \* باع  
رجل أمة انسان وزعم أن  
مولاها أمر بالبيع ووقع  
عنده أنه صادق له الشراء

اجتهاده عليه ثم يكتب لوال ولا لقاض الى آخر ما ذكرنا  
نوع آخر في جعل الأرض طريقا للعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى  
ما حكينا عن الحاكم أبي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير  
انه يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقا للعامة الناس لان الكافر يساوي المسلم في المرور  
في الطريق والطريق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة  
ويلحق بآخره حكم الحاكم كذا في المحيط  
نوع آخر في اتخاذ القنطرة وطريق كتابته هذا ما شهد وأن فلانا جعل قنطرته التي بناها على نهر كذا  
أو على وادي كذا ويكتب بآذن سلطان الوقت ان كان الوادي أو النهر للعامة وان كان لقوم مخصوصين يكتب  
بآذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب بآذن فلان وبين أن من خشب أو آجر وبين أنها على  
طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور للعامة الناس الى آخره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*  
نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا  
وجميع سلاحه وهو كذا وقفا مؤبدا حبسا جائزا قائمة على حاله أعدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل  
الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على أن الرأي في الدفع والاختلاف القوام عليها أبدا يدفعونها الى من  
أحبوا يأخذونها ممن أحبوا من مستعملها كيف ما شاؤا وكما شاؤا ويذكر على أن لا يقوم عليها أبدا  
الا المعروف بصلاحه وعفافه على أن تغير من شئت لمرض أو فساد أو هرم أو كسرا وغير ذلك وما رار  
بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان يستبدل  
مالم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم  
الكتاب ويلحق بآخره حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من الدواب والنعم اذا سبلها الحل أنقال  
أهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سبلهم لخدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه  
الله تعالى وطريق كتابته أن يكتب الى قولنا قائمة على حاله أعدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل الجهاد  
أهل الجهاد وفي استقاء الماء يكتب يستقي بها الماء لأهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد  
ويلحق بآخره حكم الحاكم وأما اذا سبل شيئا من الانعام ليتصدق بالبانها وأولادها وأصوافها ذكر  
الحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها قول لأهل العلم قال قالوا ويجب أن  
يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السرا الكبير اذا وصى بمافي بطون غنمه أو بأصوافها  
أو ألبانها فالوصية باطلة وليست الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغله البستان وغرة الشجر قال وهذه  
المسئلة دليل على أن وقف النعم للتصدق بالبانها وأصوافها وأولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي الليث رحمه  
الله تعالى اذا وقف بقره على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنه ما يعطى لآباء السبيل قال بعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى ان كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزا وقال بعضهم بالجواز مطلقا  
لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عدد دامن الابل  
أو كذا عدد دامن البقر أو كذا عدد دامن الغنم وقفا مؤبدا حبسا جائزا فاذا انفساد فيه ولا رجعية ولا مشنوية  
لا يباع ولا يوهب الى آخره على أن ما يحصل من ألبانها وأصوافها وأولادها يصرف الى آباء السبيل على أن

فان اشتراها أو قبضها أو وطئها وقع عنده أنه كاذب في دعوى الامر ترك وطأها حتى يعرف خبرها فاذا جاء المالك وأنكر الاذن أخذها  
وعقرها ورجع الثمن على البائع وان شهد عنده عدلان بأمر المالك ثم جاء المالك وأنكر الاذن فليشتري أن يمنعها حتى يحكم الحاكم بآراء  
ثم لا يبيعه امسا كما به شهادة الشاهدين المذكورين عند الشراء \* تزوج ربيعة فآخبر رجل أنها ارتفعت من أم الزوج أو أختها أو كانت  
الزوجة مشتهة فآخبره رجل ان أباه الزوج أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له أن يتزوج باختها أو أربع سواها بخلاف مالو

أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج ينازعه وفي القابض لا ينازعه لعدم العلم به وان وقع عنده صدقة فوجب قبوله  
 \* أخبر بارتداد امرأته أو أخبرت بارتداد زوجها أو العياذ بالله عنه ففي لزوم قبول خبره روايتان \* رأى رجلا قتل عداً ثم قال قتلته لأنه كان  
 ارتد أو لأنه كان أبي أو أخى ولم يكن له وارث غيري أو أقرب منه قتل لرتبة أو للقصاص له أن يقتل القاتل عابن القتل أو سمع  
 اقراره بذلك وانكل من عاين أو سمع (٣٧٦) اقراره اعانته في قتله ولو شهد عدلان عنده بأنه قتل أباه ليس له أن يقتله حتى يحكم بالشهود

الرأى في ذلك إلى القيم يعطى من شاء من أبناء السبيل وأي قدر شاء وسلم ذلك كله إلى فلان بعد ما جعل له  
 متولياً في ذلك ويلحق بالآخر محكم الحاكم  
 ونوع أخرى في وقت العقارات \* وانه على وجوه كثيرة فمن جله ذلك أنه إذا أراد أن يجعل داره صدقة للساكنين  
 في حياته وبه بدأ محمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت أريد أن أريد الرجل أن  
 يجعل داره في حياته صدقة للساكنين هل يجوز قال يعني بأخيه صدقة رحمه الله تعالى ان مات وهو في يده يصير  
 ميراثاً لورثته ولم يقل لا يجوز وإنما لم يقل لا يجوز لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الاصل على  
 ملك الوقف والتصدق بالغلة والثمرة ومنفعة الدار والارض فساكن كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لو مات  
 المعتبر يصير ميراثاً لورثته فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون  
 لاحد نقضها قال يقول ان نقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها  
 على المساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد باطله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الا بطلان شيا فلا يطلها ثم ان أباه  
 حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها على المساكين ولم  
 يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت جائز الا زاعمنا اذا كان  
 يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله  
 تعالى أن الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك الى قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى  
 فيبطلها فقال ما قال تحريراً عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهداً أنه  
 جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى  
 والطحاوي والخفاف رحمه الله تعالى كأن يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبوزيد الشروطي رحمه  
 الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب أن فلان تصدق بجميع داره وبعض  
 المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا  
 ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي  
 والخفاف رحمه الله تعالى كأن يكتبان وهي دار فارغة وانه حسن لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة  
 الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولي شرط فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال  
 صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى تتسار هذه الصدقة عن الصدقة المقيمة وكان الطحاوي  
 والخفاف رحمه الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محتملة بته بته لا تباع ولا  
 توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تنفق بوجه تلف فاعلة على أصولها محفوفة على شروطها مسبلة على  
 سبلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال  
 على أن تواجرا لانه أوصى بأن يتصدق بغلته والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى  
 الاجارة مطلقة وانما يستقيم هذا الاطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق أما اذا اراد أن يواجر سنة فسنه يذكر  
 في الصلح على أن يواجر سنة فسنه ولا يواجراً كثر من ذلك واذا انقضت سنة يواجر سنة أخرى ثم يكتب  
 ويتصدق بغلته على المساكين ليصير المصروف معلوماً بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغلته على  
 المساكين أبداً لان التأيد شرط صحة الوقف الاعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكتب يتصدق

حاكم لانه لا يصير حجة قبل الحكم  
 بخلاف ما لو شهد عندها  
 عدلان أن زوجها أطلقها  
 ثلاثاً بحيث ثبت الحرمة  
 في حقها بلا حكم ولو عاين  
 الابن قتل أبيه أو سمع  
 اقراره بذلك ثم رهن القاتل  
 عند الابن أن أباه كان ارتد  
 أو قتله للقصاص ان كان  
 للشاهدان من لو شهدا عند  
 الحاكم يحكم الحاكم  
 بشهادتهما ليس له قتله وان  
 كان مما لا يحكم به ماله قتله  
 \* مال في يد رجل شهد عدلان  
 أنه مال مورث هذا غصبه  
 ذوالسدد وهو يجحد  
 لا يأخذ منه قبل الحكم  
 وله كان هو عاين أخذه أو سمع  
 اقراره بذلك له الاخذ رفقا له  
 عليه ولكل من عاين أو سمع  
 اقراره بذلك اعانته كافي  
 القتل \* شهد عدلان أن  
 زوجها أطلقها ثلاثاً ثم ماتا  
 أو غابا قبل أن يشهدا عند  
 الحاكم ليس لها أن تقيم معه  
 كما اذا سمعت منه بخلاف  
 المال والقتل

**نوع**

نبت من عروق شجرة في  
 داره شجرة في دار جاره  
 فالنابت من العروق لصاحب

الشجرة \* النابتة والغنى وصاحب المزارع أخذوا ما لا بالشرط رتوه على المالك ان عرفوا والاتصدقوا  
 به فان كان الاخذ بلا شرط يكون له لان الدفع حصل من المالك برضاه \* اذا نبت الحطب في أرض رجل بلا ائبانه ليس لاحد أن يأخذه  
 والشوكة له أن يأخذ \* محرم وحلال اصطاد في الحل فالصيد كله للحلال وعلى المحرم الجزاء \* وسرة الكعبة يعطى منه انسان ان له قيمة لا يأخذه  
 وان لا قيمة له أخذ \* وسرة الكعبة من الحرير والديباغ لم يجز زه الشانعي في أصح وجهيه وجوز كون خرطة المحصف من الحرير وجهها

واحداً ونقش جلد المعصف بالفضة يجوز عنده لا بالذهب \* وضع السكربين بدي جماعة وقال من أخذه فهو له جازلن أخذه قبل هذا باحة  
وقيل انه تمليك من مجهول يصير معلوماً عند الأخذ \* والتهبة جائزة اذا أدن فيها صاحبها لمن أخذها لاروى انه عليه الصلاة والسلام غفر  
خمساً برة ثم قال عليه السلام من شاء فليقطع \* ولا بأس بالعود والنوم على جوالق أو كيس في مديراهم لان المقصود الحفظ لا الاستخفاف  
والعبارة للمقاصد للنفس الافعال ومجدرجه الله لم ير بأساً بالباس المرفوع جداً قال (٣٧٧) عليه السلام تزين لعبادة ربك

وقال عليه السلام ان الله  
جليل يحب الجمال وكنا  
لا يرى بالبدن الا جرح على  
السرج بأساً قال هشام  
رايت على الامام الثاني نعلين  
مخوفتين بمسامير الحديد  
فقلت أترى بهما بأساً فانهما  
من لباس الرهبان وكان  
الثوري ابن زيد رحمه  
الله يكرهه فقال كان  
عليه السلام يلبس النعال  
التي لها شعرا وأشار الى أن  
المشابهة بالرهبان في فعل  
فيه صلاح العباد لا يضر  
فان من الاراضي ما لا يمكن  
قطعه الا بمثل هذه النعال  
كالجبال والاراضي الصلبة  
وعن الامام ان الخضاب  
حسن لكن بالخفاء والكتم  
والوسعة أراد به اللحية وشعر  
الرأس والخضاب في غير  
حال الحرب لا بأس به في  
الاصح ولها أن تخضب  
يديها ورجليها لترين خضاباً  
بلا تميل \* وينبغي للرجل  
أن يأخذ من لحيته اذا طالت  
ومن أطراف لحيته أيضاً  
ويأخذ من شاربه حتى  
يصير كالخاجب \* وغسل  
اليد بالدقيق لا بأس به وهذا  
قولي أيضاً لتوارث الناس  
بلا تكبر \* ولا ينبغي للرجل  
أن يسأل اليهود والنصارى

بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة  
لا تدل على أنه أراد جميع المساكين فالصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه  
لا يتأبد وعامة مجيزى الوقف لفظة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحداً  
فصار كأنه صرح به ألا ترى أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة وإذا كان في  
المسئلة خلاف لا بد من التصريح بالمساكين ليخرج عن حد الاختلاف وان أراد المتصدق أن يتصدق  
بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة  
منهم أبدأ على ما يرى والى هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون  
وجه بعد أن يتوخى أي أن يتقى ويطلب أفضل ذلك موضعاً وأكبره أجراً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في  
هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بما يحصل من غلاتهم بمرمتها وعمارتهما واصلاحهما وبما فيه من المستزاد في غلاتها  
وأجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكين وعامة أهل الشروط  
يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتهم بمرمتها وعمارتهما واصلاحهما وبما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور  
القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف الى فقراء المسلمين ومساكينهم أبدأ الا الآن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر  
ذلك نصاً لانه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغلتها على المساكين أبدأ ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين  
أبدأ الا بعد عمارتها ومرارتها والاثبات اقتضاء والثابت نصاً سواء الآن عامة أهل الشروط كانوا يقولون  
الاثبات نصاً أقوى من الثابت اقتضاء والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الارض والكرم وأداء  
خراجها ومؤنتها التي لا بد منها لان الاستغلال بدونه لا يمكن وفي الدار والخوانث يكتبون وأدام مؤنتها  
والنوايب السلطانية الموظفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لاحدي يؤمن بالله واليوم  
الآخر أن يرد هذه الصدقة والطحاوي والخلاف رحمهما الله تعالى يريدان على ذلك لتأكيده ولا يحل  
لاحدي يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو أحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة  
في هذا الكتاب وأن يبذلها وأن يسطرها وأن يعين أحداً على نقضها في فعل ذلك فقديماً باعه وأجر فلان يعني  
المتصدق فيما نوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يحل لاحدي يؤمن بالله  
واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو  
نقضت عادت الى ملك المالك كما كانت ولا يكون أثماً فتكون هذه الكلمات كذباً على قوله ويطلب به الوقف  
لشرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار الى فلان وسلمها اليه بعد ما جعله فيها  
متولياً لامور هذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم الى المتولى لان التسليم الى المتولى  
شرط صحة الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولم يكتب محمد رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب  
على أن لا يولى أن يولى غيره من الوكلاء والوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب  
ذلك لان من الناس من يقول لا يملك الوصي ولا المتولى أن يوكّل غيره الا اذا فوض ذلك اليه كما في حالة الحياة  
واذا فوض اليه ذلك وكل غيره لا يملك عزله الا اذا فوض اليه العزل قال ثم يكتب فان رتب سلطان أو غيره  
أو طعن فيها طاعن فهي وصيفة ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها على المساكين وانما يكتب هذا  
بياناً لهذا الوقف عن النقض على ما مر قبل هذا فان ألحق بآخر هذا الكتاب حكم الحاكم بصفة هذا

(٤٨ - فتاوى سادس) عن التوراة والانجيل والزيور ولا يكتبه ولا يتعلمه لانهم حرفوه ولا يستدل بالاثبات المطالب  
بما ذكر في تلك الكتب لانه يحتمل أن يكون من المحرفات وأما استدلال العلماء في اثبات رسالة سيدنا عليه الصلاة والسلام بالذكور في  
اسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك لا لازم عليهم بما عندهم \* تعلم بعض القرآن ووجدوا غافلاً لفضل الاشتغال بالفقهاء لان حفظ القرآن  
فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في اخرائه وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب على محمد بن الحسن ما شاء الله مستله

في الحلال والحرام لا يدل الناس من حفظه \* الرجل اذا أمكنه أن يصلي بالليل ويتعلم بالنهار فعل وان لم يمكنه النظر في العلم بالنهار وله زيادة ذهن يعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل \* طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لأنه أعم نفعا لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد وجهه الله تعالى والآخرة لا طلب المال والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق (٣٧٨) ولحياء العلم فقيل نصحه نيته أيضا ولا بأس بالجلوس للوعظ اذا أراد به وجهه الله تعالى

قال الله تعالى وذكر فان الذكري الآية وكان ابن مسعود رضي الله عنه يذكر كل عشية خمسين فكان يدعو بدعوات ويتكلم بالخطوب والرجال وكان لا يجعل كله خوفا ولا كاه رجا قال الامام الرستغيني ينسني أن يتكلم في الرجا والرحمة لقوله عليه السلام يسروا ولا تنسروا وبشروا ولا تنفروا ولأن من رجع الى الباب يكون ثابت وفي فتاوى القاضي رفع الصوت بالدكر حرام وقد صرح عن ابن مسعود أنه سمع قوما اجتمعوا في مسجد به اللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا فراح اليهم فقال ما عهدنا ذلك على عهد عليه السلام وما أراكم الا مبتدعين فما زال يذكر ذلك حتى أخرجه عن المسجد فان قلت المذكو في الفتاوى ان الذكر بالجهر لوفى المسجد لا يمنع احترازا عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي الله عنه يخالف قولكم قلت الانحراج عن المسجد لو نسب اليه

الوقف ولزومه على نحو ما يتناقل هذا يحصل به الصيانة أيضا \* مصدر صك الوقف من انشاء نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى \* هذا ما وقف وتصديق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب التوابه وتحري المرصاته وهربا من أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة والآله لديه متظاهرة وقد اختصه بما حرمه غيره من اشكاله ونظرائه وآتاه ما لم يؤت أحد من أمثاله وقرنائه من أجناس خلقه أنشاء في عز ووجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكر وتمكين وشرف قد رواتساع عين ثم رأى نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاص قد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل كراهها وكثر شكواها وايبض منه الشعر وانحى له الظهر قد قارب الزوال وأشرف على الارتحال وأحب أن يأخذ من دنياه لا آخرته ويتزود من أولاده لعاقبته ويقدم في يومه لغده من أطيب ذات يده ذخر الوقت حاجته وعدم لفقره وفائقته قال الله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وما بلغ من الآثار ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الاول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني أمة مذبذبة ورب غفور والثالث وجدنا ما علمنا وربنا ما قدما وخسرنا ما خلقنا وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مال الا ما كاث فأقذت أو لبست فألبيت أو تصدقت فأمدت وعن عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفى غضب الرب فأنتق مما رزقه الله تعالى في رضاء عاجلا راجيا تنفقه آجلا رغبة في موعود النبي صلى الله عليه وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولا صالح يدعوله وصدقة جارية يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يتدرج في جلة من لا ينقطع عمله اذا دنا أجله فوقف وتصديق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم \* صك قديم طويل في اتحاد المدرسة والوقف عليها \* هذا ما اجتنب بانفاقه وتصديق به الخاقان الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وناج الملة طمع فاجع بغرار خان أبو اسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلى الله تعالى أمره وأعز نصره تقربا الى الرب الجليل وطلب الثواب الجزيل وهربا من العذاب والتنكيل ورغبة في وعده الجليل على ما نطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وروى في الاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله الابرار وصحبه الاخبار ان امارات ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاثة ولا صالح يدعوله بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس وأحب أن يتدرج في عداد من لا ينقطع عمله وأن يقدم لنفسه خيرا يكون له عند الله وزاد المعاد وخيرة باقية ليوم التناد يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون مجتمعا لاهل العلم والدين متصلة بالمشهد مشتملة على مسجد وموضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقري يقرئ الناس القرآن ومجلس مؤيد به علم الناس الادب ودورات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سميرقند بوضع منها يعرف بالباب الجديد وأحد حدود جوانب الزيق الشارع

بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم بالعبادة فيه ولتعلم الناس بأنه بدعة والفعل الجائز يجوز أن يكون والثنائي غير جائز لغرض بلحقه فكذلك غير الجائز يجوز أن يجوز لغرض كما ترك رسول الله عليه السلام الا أفضل تعاليم الجواز وفي الاعراف في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية أي اعبدوه وادعوا حوائجكم والضراعة الذلة والخفية أن لا يدخله الرياء انه لا يحب المعتدين أي المشركين الذين يدعون غير الله تعالى وما روي في الصحيح انه عليه السلام قال لاني اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لاتدعون



أصم ولا غابا انكم تدعون سميعا قريا انه معكم الحديث بمحمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي انه كان في غزاة ولعل رفع الصوت في نحو بلاد الحرب خدعة ولهذا انتهى عن الجرس في المغازي وأما رفع الصوت بالذكر فبما ذكرنا في الاذان والخطبة والحج والاختلاف في عدد تكبير التشرى بقهر الابدل على أن الجهر به بدعة لان الخلاف بناء على ان كونه سنة زائدة على أصل الفعل فيكم صلاة كما اختلفوا في ان سنة الاربع من الظهر بتسليمه أولى أم بتسليمتين وذلك لا يدل على أنهم لو بتسليمتين يكون بدعة (٣٧٩) أو حراما قراءة القرآن بالالحن

معصية والتأني والسامع آتيا وفي تفسيره تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء من الاعتداء فيدل على كراهته وفي أجوبة الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة ولا تجب ولا تمنع ثم قال جوزه بحب الذاكرين الله قطع شعرها الزمها الاستغفار وان باذن الزوج لانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ألا يرى انه لا يحل للرجل أن يقطع اللحية والمعنى المؤثر التشبه بالرجال قال نصير رجه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر شيئا لانه حرام ملائ الغي ولا يبيع منهم شيئا بالدرهم لانهم خلطوا الدرهم واضطرب الولد في بطن أمه وقد ماتت لا يشق بطنها وكذا الوالت تلد درة انسان وماتت وله فيها مال لا يشق بطنها لان حرمة النفس فوق المال مدبون ليس له مال يقضي به دينه لكنه محترف بكسب ما ينفعه على عياله وكان قبل الدين يتخذ ألوان الاطعمة وألوان الثياب لنفسه وعياله فبعد الدين يريد أن يتخذ كذلك ليس

والثاني لزيق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزيق (١) فارقين وقف على مشهدهم والثالث لزيق منزل وقف على طلبة العلم ولزيق منزل أحد المقصص ولزيق منزل أبي القاسم بن العطاء ويتصل بخان ينسب الى الخاتون الملكة والرابع لزيق منزل منسوب الى حاوي الخيل تاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الأمير نظام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكة تر كان خاتون ولزيق الطريق واليه مدخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الأيام وكرور الاعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وأبواب البر فيها فيبقى على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طوبته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب لأقامة أعمال البر فيها وبجميع الخان الخالص المشتغل على الدوريات والاصطبلات والمستنبت والاورار والحجرات والغرف والخوانيت الاربعة المتصلة به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان وواحد على عين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنم بلاس) بسوق سعد سمرقند في محلة (زر كوبان) في موضع منها يعرف (بكوجه مفلس) وبجميع الخان الخالص المشتغل على الدوريات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت الالهواء الخمسة والخوانيت الثلاثة المتلازمة على باب المتصل به عينا بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في زقاق يعرف بزقاق (شير وسان) وبجميع الخان الخالص المشتغل على الدوريات الثمان والدوريات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الالهواء الخمسة عشر وبيت الخلاه والخوانيت الاربعة المتلازمة المتصلة به هذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في سكة عباد وبجميع الدورية الكبيرة فقلها واعلموها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة بسوق سعد سمرقند رأس الطاق في شارع درب مناره وهذه الدورية في الراوية عن عيين الداخل في هذا الخان وبجميع الحجرات على عاها والحجرات الخمس البكرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع الحجرة الكبيرة البكرية المتصلة به في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند محلة رأس قنطرة عاها وفي سكة حجاب وبجميع بيوت الازرة وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقربة جرمعد من قرى (انباركر) من رستاق سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فأحد حدود الخان المعروف (بنم بلاس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا الى آخر هذه الحدود فتصدق الخان الى آخر ألقاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه الحدود المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وبجميع حقوقها ومرافقتها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وأراضي الخانات والخوانيت والتوايت المركبة وبيوت الالهواء وبيوت الخلاه والدوريات والحجرات والغرفات وأبنيتها وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وحجراتها وأجراتها وقدر مائه وانبيو به وملقي رماده وجميع زبله ومصب مائه وحوضه وبجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الازرة وأبنيتها والاشجار القائمة في العقارات والزراعتين والعرش وأنهارها وسواقيها وشربها بجاريه

(١) قوله فارقين في نسخة مارقين ومثلها في المحيط على النسخة الحاضرة اه

لذلك بل ينفق بقدر حاله ولا يتخذ ألوانا فان اتخذ ألوانا من الثياب باعها الحاكم في دينه الزائد على حاله واذا لم يكن له ما يقضي به دينه لكنه يعلم حرفة ان عمل يقضي الدين والدائن طال به يجب عليه أن يعمل ويقضي واذا بنى على المتروجة يتخذ ولية يدعو اليها الاقرباء والاصدقاء الى ثلاثة أيام وبعد ينقطع العرس والاجابة لازمة ومن لم يجيب يأثم ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لانها أيام غم فلا يليق فيها ما يختص باظهار السرور وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا ولو في التركة صغيرا لا يتخذ منها وذكر الامام الصفا لو كتب على جهة الميت أو على عمامته

في حقوقها ومداستها المنسوبة اليها في حقوقها وبحار مياها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بته بته مؤيدة محرمة محسبة لله عز وجل لارجعة لهذا المتصدق في شئ منها الا ببيع ولا وهب ولا وراث ولا ترهن ولا تملك ولا تلف بوجه تالف فائمه على اصولها جارية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى الاض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومقاطعة ومن اربعة ومسا فاقا بعد ان لا يواجر شئ من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد من اربعة اكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها عقد جديد الا بعد انقضاء المدة المعقود عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة ولا يواجر قط من ذي شهة يخاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوهها المشروطة في هذا الكتاب فما رزق الله تعالى من غلاتها او ادا مؤثنها يبدأ بأواع عمارتها ورم ما استرم منها والمستزاد في غلاتها وأداء مؤثها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصر في الصيف والخشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تنفع الحاجة الى ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها وببيع ما ييس من اشجارها وانترف على الفساد فيكون سبيل عن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألف درهم مؤيدة عليه رسمية نقد كورة - ثم قد يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى الفقيه الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن ينقل مذهب أبي حنيفة روجه الله تعالى ويعتقه ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتسين في هذه المدرسة من أصحاب أبي حنيفة روجه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة توزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفضيل بعضهم على بعض أو اعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال السمي لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر من السنة خسون درهما من ذلك ويصرف الى المؤتب هر ضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وما تاد درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مشرئ عالم بالقرآن آت والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد

ينقل عن الصحابة قال الصغار ولولان أهل البلدة يقولون نمتعنا من الدعاء لنعتهم والاستغفال بعد الفرض منهم  
 فإذا السنة أولى من الدعاء المذكر وإذا دعا بالدعاء المأثور جهر وأجهر معه القوم أيضاً ليتعلموا الدعاء لا بأس به. وإذا نعلوا حينئذ  
 يكون جهر القوم بدعة **كتاب الجنائيات** وفيه أربعة فصول **الاول في قتل العمد** يقتل الولد اباه والوالد  
 والوالدة ابنته ولا المولى بعد مملكه كله أو بعضه ويقتل سلم الاطراف ناقصه والبالغ العاقل بالصبي والجنون ويقتل الجماعة

بالفرد وبعبكسه فصاعدا ولا يجب مع القود شي من المال \* قتل صبي اخرج رأسه واستهل ولم يخرج منه شي غيره لا قود عليه الا أن يكون خرج مع الرأس نصفه أو أكثره \* حكم عليه بالقصاص فقبل أن يدفع الى الولي جن القاتل انقلب دية ولو جن بعد الدفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص وعن الامام انه يقتله في الحالين ومن يجن ويفيق قبل في حال الافاقة يقتل فان جن بعده ان مطبقا سقط القصاص وان غير مطبق يقتل \* عبد قتل مولا عمه الارواية فيه وقال الفقيه أبو جعفر يستل \* قتل عبد الوقت (٣٨١) عمه الاقصاص فيه \* قتل خنثى عينا ونفسه في نكاحه سقط

#### القصاص

نوع في موجه

قتله بقران أصابه الحديد  
قتل وان يظهره ولم يخرج  
عندهما يجب وكذا في ظهر  
الرواية عن الامام وعنه  
انه يعتبر بالجرح وسنجات  
الميزان من الحديد على  
الروايتين وان أصابه العود  
لاخفاء أنه لا يجب عند  
الامام وعندهما كذلك  
لانه في معنى العصا الصغيرة  
وان عصا كبيرة عند  
الامام وهو قول الشافعي  
لا يجب وعندهما يجب  
\* أحق تورأ والى فيه انسانا  
أو ألقى في النار يجب القصاص  
كالسلاح وكذا كل ما لا يلبث  
لان النار تميل في الحيوان  
عمل الذكاة حتى لو قذف  
النار في المذبح فاحترق  
العروق يؤكل ويستوفي  
القصاص بالسيف وقال  
الشافعي رحمه الله يحرق  
\* أغرق صيدا أو بالغافي البحر  
لاقصاص عنده خلاهما  
وان والى في الضربات بالصوت  
بالسوط حتى مات لا يقتص  
عندها وان ذبح ببلطة قصب  
يقتص وان غرز بآبرة حتى  
مات يقتص لان العبرة

منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخسرون درهما ويصرف الى ثمن دهن السرج لاسراج السرج والقناديل  
في هذه المدرسة والمشهد والمسجد ودورات طلبة العلم وبيت الخلافة في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم  
ويصرف الى ثمن الجمل سقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد أربع مائة درهم ويصرف الى ثمن  
الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الضيافة في هذه المدرسة في لبالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد  
ثلاثة آلاف درهم وثلاثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور ليله الختم في كل شهر رمضان  
في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاضاحي في كل سنة في أيام النحر من هذا  
النقد ألف درهم فيشتري بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي  
بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشتري  
بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاعنام التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها  
عن أبوي هذا المتصدق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد الى  
كسوة خمس نفر من الفقراء والمساكين والى أثمان هذا الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الضيافة في هذه  
المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف الى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد  
يفتحان الابواب ويغلقانها ويكسنان ويكبسان ما يحتاج الى الكبس ويقرشان الحصر والبوارى وبطونان  
وبلقان الحشيش ويرفعان عند الحاجة الى الرفع وينظفان بيت الخلافة ويوقدان السرج والقناديل  
بكرة وعشيان في المواضع التي يحتاج اليها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائة درهم لكل واحد منهما  
من ذلك ستمائة درهم ويصرف الى رجل من أهل الفقه والصلاح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة  
فيقبض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتبة في هذه المدرسة  
ويطبخ أحواله ويراعى أمورهما ويعين بأمر من يول بخدمته هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا  
النقد ألف ومائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فان رأى المدرس في هذه المدرسة صلاحا في  
أن يقوض هذا الامر الى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى أحدهما امر بيت الكتب  
فيما يتولى الآخر مصالحها فالامر في ذلك الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف  
ومائة درهم مصروفة اليهما على ما يراه المدرس فيما يوصيه وقيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت  
هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهما مثقال واحد من الذهب الابريز الخالص فان تغير النقد في زمان  
الى زيادة أو نقصان ينظر الى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف الى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا  
الكتاب من تلك الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان يسير قديم وقت هذه الصدقة  
فان فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من  
الضيايع والمستغل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المشرة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل  
هذه الصدقة في وجوه صارف ارتفاعاتها وان تقاصرت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط  
النقصان على هذه الوجوه بمحصصها فان لم يوجد بعض من هي من هؤلاء المذكورين فيه بعد  
ما استقصى في الطلب كان ماسمي له مصر وفا الى ماثر الوجوه المسماة فيه وان رأى القائم صرف ذلك  
الى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها يجري أصل هذه الصدقة فعل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة

الجديد شق بطن انسان بجديده وضرب الاخر عنقه بالسيف عدا ان كان يتوهم بقاؤه حيا بعد الشق يقتل الذي ضرب العنق وان  
لا يتوهم بقاؤه حيا وانما بقي فيه اضطراب المقتول بالقصاص على الذي نقر البطن ويعز رضارب العنق وفي المسئلة الاولى يجب على الذي شق  
البطن ثلث الدية فان نفذت الى جانب آخر يجب ثلث الدية كما هو حكم الحائفة وكذا الجرح جرحه جرحه مخنثة والاخر غير مخنثة والمخنث عما  
لا يتوهم معه البقاء فالقاتل هو المخنث هذا اذا تعاقبا ولو عافا كلاهما فان لان ولو جرحه واحد واحد والاخر عسرا فالجرح عليه ما على

السواء لان الانسان قديوت بجراحة واحدة ولا يموت بعشر جراحات ولو القاه من جبل أو سطح لا قصاص عليه عنده خلافاً لهما \* شديد رجل  
ورجله لى قطه وألقاه فقتله سبع لا قصاص ولاديه عليه ولكن يعزرو بحبس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قط مبياً وألقاه في  
الشمس والبرد حتى مات فعلى عاقلة الدية \* قتل رجلاً في التزويع يعلم أنه لا يعيش لولا القتل يجب القصاص ولا قصاص في اللطمة والوكزة  
والوجأة والدفقة \* في المنتقى ضرب (٣٨٣) رجلاً بغير سيف فانتقطع الغمد وقتله يجب الدية لا القصاص وان بارية لا قصاص فيه الا  
اذا غرز في المقتل فكذلك

لا يغير عن حاله الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه  
المدرسة يوم امن الدهر ولم تمكن اعادتها الى الحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمير قند  
من يعتقد مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف  
حينئذ الى فقراء المسلمين أبداً وقد أخرج هذا المتصدق جيع ذلك الى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن  
الغزالي وجعله قاعاً بأمور هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشارة تقوى الله تعالى وأداء الامانة واستعمال  
النصيحة وقلة تسوية أمورهما على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئاً من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا  
صحيحاً فأمرنا من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله أو وجب إقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك  
فالاختيار في ذلك الى القسمة الذي يدرس فيها بشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى  
بسمير قند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالأمر مفقوض الى  
الحاكم بسمير قند ولا يحل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره

نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده \* اذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه  
أحد هـ أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الأول  
يريد به ولده لصلبه ولا يشترك البطن الثاني البطن الأول ويريد بالبطن الثاني ولداً لابن فإدام واحد  
من البطن الأول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك  
شيء فان لم يوجد البطن الأول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشركه من  
دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الأول  
والثاني وان عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه  
من البطون وان كثرت \*

الوجه الثاني أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي \* وفي هذا الوجه اختص به  
البطن الاول والثاني ويريد بالبطن الثاني ولداً لابن ولا يشركهما البطن الثالث \*

الوجه الثالث أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي \* وفي هذا  
الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سفلوا \*

الوجه الرابع أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد لصلبه وله ولد لابن وفي هذا  
الوجه صرف الغلة الى ولداً لابن فان حدث له ولد الصلب صرف الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه \*

الخامس اذا قال جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبداً  
ماتوا سلفاً \* وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يولد له بعد هذا  
الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه  
ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على سواء الا اذا قال على أن يسد في ذلك  
بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فإدام واحد من البطن الاعلى لا يكون للبطن الاسفل  
من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبت في كتاب الوقف ثم اذا أراد أن يقف على أولاده  
وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على أولاده وأولاد أولاده أبداً متأسلاً وبعد وفاته

نوع آخر \*  
قال بسمير قند في بآئ أو  
بفلس فقتله يجب القصاص  
ولو قال اقتلني فقتله يجب  
الدية لا القصاص ويجعل  
الاباحة شبهة في درء القصاص  
لا الاستبدال بالمال وقال  
في التجريد في الاباحة لا يجب  
الدية في أسع الر واثنين عن  
أصحابنا \* وفي المنتقى قال اقطع  
يدي فقطعه لاشئ عليه لان  
البديل يجزى في الطرف لالحاقه  
بالمال حتى اقتص بالنكول  
فيه لا في النفس ولو قال  
اقطعه على أن تعطيني هذا  
الثوب أو هذه الدراهم فقطع  
يجب ارش البديل القصاص  
وبطل الصلح \* قال لا آخر  
اجن على فرما بجبر جرحه  
جرحاً لا يعيش منه يجب  
القصاص وهو قاتل ولا  
يسمى جانياً او بجراحه يش  
عن مثله فهو جاني ولا يسمى  
قاتلاً وان مات لاشئ عليه  
لانه ليس يقتل غالباً فالحق  
بالجناية على الطرف وفيه

يجزى البديل \* وفي الواقعات اقتل ابني وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعه عليه القصاص ولو  
قال اقتل أخى فقطعه له وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن  
والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الاباحه ذكر قري يامنه ولو قال اقتل أبي فقتله تجب الدية  
ولو قال اقطع يدي فقطعه فالقصاص واجب ولو قال اقتل عبيدي أو اقطع يدي لاشئ على الفاعل لانه تلف المال وفيه تجزى الاباحة ولا وارث

عن العبد فيما يتعلق بالادمية (نوع آخر) قتل الرجل عبدا وله ولي له أن يقتص بالسيف لا غير قضى به أولا وبضرب  
علاوته ولورام قتله بغير سيف منع وان فعل ذلك عزركلكن لا يضمن لاستيفائه حقه \* قتله بالجر أو عصا أو ساق عليه دابة أو ألقاه في بئر أو غير  
ذلك من أنواع القتل فله قتله بنفسه أو امره لغيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان  
قتله ثم ادعى الامر وصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالينة ويقتص القاتل ان لم يبرهن (٣٨٣) \* القصاص يستحق من يستحق ماله  
على فرايض الله تعالى وكذا

الدية ويستحقهما الزوج  
والزوجة وليس لبعضهم  
الاقتصاص بل لبعض لو  
بكار وليس له سم التوكيل  
بالاستيفاء ولو بين رجلين  
فعفا أحدهما وقتله الآخر  
يجب نصف الدية في ثلاث  
سنين ولو قتله ولم يعلم بالعفو  
أو علم لا قود عندنا والمولى  
كالوارث وأحد المولين كأحد  
الوارثين \* صالح أحد الورثة  
القاتل على مال جاز وله على  
القاتل ما شرط من المال  
ولبقية الورثة الدية أو  
القمة لحر أو عبيد والقصاص  
حق الورثة ابتداء عنده  
وعندهما حق الميت  
ثم ينتقل اليهم ويقضي  
ديون الميت من الدية وبذل  
الصلى \* الاخ العادل يقتل  
الاخ الباغي وبني الاعمال  
والمسلم يقتل أخاه المشرك  
لا أباة والخناق والسار  
يقتلان اذا أخذ السعما  
في الارض بالفساد فان تابا  
قبل الظفر قبلت التوبة  
وبعد الاخذلا ويقتلان  
وكذا الزنديق للعصوف  
والداهي الى الخلد والاباحي  
لا تقبل توبته كذا

فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز  
الا باجازة باقى الورثة فأما على ولد الولد يجوز الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حياة أبيه **والصك**  
يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة  
الى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه  
يستحق الغلة حال حياة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم  
لا يطل بموت الواقف فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الا بالضافة الى ما بعد الموت  
أو بان يكون موصى به بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بآخره  
حكم الحاكم ثم فيما ذكرنا أنه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد  
الصلى حالان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلى حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة على  
عدد رؤس ولد الصلى وعلى عدد رؤس ولد الولد فأصاب ولد الولد فهو له سهم وقف وما أصاب ولد الصلى فهو  
لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج وألزوج وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فان  
مات أو لا دال الصلى فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره لارحمه الله تعالى هذه المسئلة على  
هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال ان من  
وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الاخلاء عن الوقف  
في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة بعد موت ولد  
الصلى وقفا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلى حال حياته ليس بوقف وانما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد  
فقد خلا زمان عن الوقف وأما اذا وقف على ولده حال حياته ونقد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لان عنده لا صحة للوقف حال  
الحياة فخرج قوله حال حياته من البين وبقي قوله بعد وفاته فيكون وصية للوارث وأما على قولهما فقد  
اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان  
قوله بعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يفسد الا ما هو ثابت بطلاق الوقف بيانه ان الوقف عندهما  
وقع صحه الا زمان في حالة الحياة على وجه لا يطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله بعد وفاته  
لنا كيد مائت بطل الوقف فلا وجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم \*

**نوع آخر** اذا وقف نصف داره شائعا أو نصف أرضه شائعا **فعل** قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز  
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخر حكم الحاكم فاذا وقف أرضه وشرط الكل لنفسه أو  
شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه  
الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب ولهذا الواقف أن يصرف  
غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخر حكم الحاكم وان أراد أن يكون هو المتولى في هذا  
الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هذا الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها وما نفعها في  
سبيل الخير وجوه البر فيما أحب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكل ما شاعه صدقة موقوفة

أفتى الامام عز الدين الكندي وقبل الخاقان ابراهيم بن محمد فتواهم وقتلهم أراد أن يحلق لحيته ليس له قتله وان أراد قلع سنه القتل وان  
أراد أن يبرئ منه بالبر فقتله عليه الضمان **التاسي في الخطايا** حكمه الدية والكفارة وحرمان الارث الدراهم وزن سبعة  
وهوان يجعل الدراهم في كفة وسبعة سبعة مثاقيل في كفة فلذا استويا فهو عشرة وزن سبعة اختاره الفاروق رضي الله عنه حين قدر واختلف  
ان المعتبر وزن مكة أم وزن كل مدينة يظهر الرأيا فالاول قال الامام شبه العمد القتل بالثقل وقال لا لا يقتل مثلها غاليا بعد ضرب رجل  
بالسيف عنقه ومات فهو عمد ولو خطأ فاصاب حتى غير وقتله خطأ رمى فقتل سورة رجل فاصاب غيره فهو خطأ رمى صيدا فاصاب سائطا ثم

رجع الى انسان واصابه عطف وكذا الولوى تو بافضرب رأس رجل ومات فهو خطا \* صاح انسان فمات منه أو تلج بجلده وجهه فمات منه فدية  
 (نوع في العاقلة) المال الواجب بالعدل المحض يجب في مال القاتل فيمادون النفس وفي النفس وفي الخطا فيهم ما على العاقلة وفي شبه العمد  
 لو نفس على العاقلة وفيمادون بها وان بلغ الدية على القاتل واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى ان ينظر الى المجنى عليه  
 لو لم يولك ان نقص عشر قيمته بالجنابة (٣٨٤) يجب عشر الدية وعلى هذا القياس وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان

فعاقلة أهل ديوانه والصناع  
 بعضهم لبعض ان كانوا  
 يتناصرون بالديوان والصناعة  
 وان من أهل البادية فعشيرة  
 قبيلة أو شبه الاقرب فالاقرب  
 فان لم يكفهم ضم اليهم اقرب  
 القبائل نسباً وقولنا نسباً  
 يخرج ما لو لم يكفهم محله  
 حيث لا يضم اليهم أهل محله  
 الاخرى لان التناصر لا يقع  
 بين المختلين وان لم يكن له  
 عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت  
 المال في ظاهر الرواية وعليه  
 الفتوى وعن محمد بن  
 الثاني عن الامام أن جنياته  
 في ماله لا في بيت المال اجماعاً  
 وكذا الاقيط والحربي اذا  
 أسلم فعاقلة بيت المال في  
 ظاهر الرواية وعن الخوافي  
 اختلف المتأخرون في المجبي  
 فأفتى الفقيه والامام ظهير  
 الدين أنه لا عاقلة لهم وأفتى  
 البعض أن لهم عاقلة والحق  
 ان التناصر فيهم بالحرف فهم  
 عاقلة وان تاجر اذ كان ذلك

على حالها فاذا ماتت فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخر حكم الحاكم. وان كان من رأيه أن يبيع  
 هذا الوقف أو شيئاً منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويستري بقيمة ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن  
 يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه ان رأى بعه أصلح أو بصرف ثمنه الى شراشي آخره أو أصلح  
 للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخر حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب  
 ولهذا الواقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من  
 شاء ويدخل مكانه من أحب ويعيد من أخرجه ان أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف  
 أن يعمل من ذلك شيئاً ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الواقف شيئاً ولم يبدل ولم يزد على  
 ما فيه أحد ولم ينقص منهم أحداً ولم يدخل فيهم أحد ولم يخرج منهم أحد فهذا الوقف وقف على الحالة  
 التي جعلها عليه ليس لاحد أن يغير شيئاً من ذلك وان كان غير شيئاً ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه  
 يوم يموت الواقف هذا \*

صورة كناية جريان الحكم بعمدة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية يقول القاضي فلان  
 المتولى لعمل القضاء والاحكام والاقواق بكورة كذا او نواحيه انا اذ القضاء والمضاء والابانة فيهم اباين أهلها  
 أدام الله تعالى توفيقه حكمت بعمدة هذا الوقف المدين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذ  
 هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده وفيه من الحوائت والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع  
 ما شتمل عليه من الابنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرباط على السبيل والوجوه  
 والشرايط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة  
 بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة حرت بين  
 يدى هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه من له حق الخصامة في جواز هذا الوقف وصحته فيما  
 وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكماً برمته وقضاء نفذته وأمضيت  
 الحكم به وأحكمته على هذا الواقف بحضوره في وجهه وفي وجهه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع  
 الاختلاف ووقع اجتهادي على هذا وكلفت هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه الحدود وتسليمها الى  
 هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يتخالف مقتضى العمدة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة  
 وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا أو امرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك  
 وأشهدت عليه من حضري من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

### الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكم على سبيل الاختصار

فنقول وبالله التوفيق أول ما يبدأ به من رسوم الحكم كتابة المناشير فان اسم عباد كان اذا خطب اليه  
 انسان عملاً أنى اليه البياض وقال كتب عهد هذا العمل فان أمكنه فادعوا الانعام عن مجلسه قال الحاكم  
 السمرقندي ان أردت كتابة المنشور كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وذيانته ونزاهته  
 وصيانيته وامتنه على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجده سالك سبيل الاخيار منتهجاً طرق الابرار  
 لم تعرف له زلة ولم تزد من خلة فاعتمدته وقلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بتقوى الله عز وجل

فأهل حرقته عاقلة وكذا طلبة العلم وهو اختيار الخوافي وكثير من المشايخ وذكر في الخزائن القولين ثم قال ولكل  
 مختار ون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل (نوع آخر) امطد ما فان وقع على وجهه ما فلا شيء عليهم ما وان على قفاهما  
 فعلى عاقلة كل دبة الاخر وان أحدهما على الوجه والاخر على القفا قدم الواقع على الوجه هدر ودم الاخر على عاقلة صاحبه منسديل  
 في بدر جلين تجاذبوا سقاطا فان سقط كل على الوجه تحب دية كل على صاحبه ملوته بمنعه وان على القفا لا شيء على واحد منهما وان



وقع أحد مستقبلي التجب دية ويوجب دية الواقع على الوجه وان قطع آخر المندبل فوقع على قفاها وما ناضن القاطع دية - ما وقية المندبل كذا عن الامام الثاني وعن الفضل انه لا تجب على القاطع دية ولا قصاص \* صبي في يده جذبه انسان من يده والاب يسكه حتى مات فالدية على الجاذب ويرثه أبوه وان جذبا حتى مات عليهما الدية ولا يرثه أبوه \* أخذ يد رجل وجذبه حتى انكسر ان للصالحة لا يجيب الارش وان غير هاضن القابض \* عض ذراع رجل فانتزع العضوض ذراعه (٣٨٥) حتى سقط سن العاض وتعلق لحم

ذراع العضوض فالسن هدر ويضمن العاض ارش الذراع كذا صح به الحديث عنه عليه السلام بخلاف ما اذا تشب انسان بشوب رجل وجذبه فغذب صاحب الشوب أيضا وتخرق من جذبه ما حيث يضمن التشبث نصف قيمة الشوب

### نوع آخر

مات في بئر طريق غما أو جوعا أو عطشا الا ضمان على الخافر عند الامام خلافا لمحمد وقال الشافعي ان غما ضمن وان جوعا لا \* أدخل رجلا في بيت وطبق عليه الباب حتى مات جوعا لا يضمن عند الامام خلافا لها وان سقاه السم ومات ان دفع اليه وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قاله كله فانه طيب يضمن ويعزر وان أوجره ومات منه فالدية على عاقلته \* أدخل في بيت نائما أو مغمى عليه أو صبيا أو معتوها فسقط عليه البيت ومات يضمن في الصبي والمعتوه لا في غيرها

### نوع في الغرة

يجب في الخنزير كرا كان أو أنثى عبدا أو أمة أو فرس يساوي جسمه ثلث درهم على العاقل ان بعد ما استبان

مظهر أو مبطن وخيفته مسرا ومعلنا فانها أنفع ما قدم من زاد وأحسن ما أدخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواظب على تلاوة القرآن متديرا بحججه الظاهرة متأملا أدلته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استبهم والنور لما أظلم والله تبارك وتعالى يقول لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره وتعهدها حديثه وأخباره منتبها الى حكمه ووصاياه مؤتسما بخلائقه وسجاياه فانه الداعي الى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى في اثبات ما أمره غم ومن أنزجر عن مزاجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل العمل بقوله كالعامل بخطابه وأمره بمجالسة أهل الدين والعلم ومداينة أهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يقدره ويضيه فانه لا مبرأ من السهو والغلط ولا أمن من الزلل والسقط وان الشورى نتاج الالباب والمباحنة رائد الصواب واستظهار المرء على رأييه من عزم الامور واستنارته بعقل أخيه من حرمة التدبير وقد أمر الله عز وجل بالابتدأ أولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب والبروز للخصوم وايصالهم اليه على العموم والنظر بين المتحابين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وأن لا يفضل خصما على صاحبه في لحظة ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا تفعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان الانساق والعدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدني والشريف وأخذ به القوى للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض وأمره اذا ترفع اليه المتحا كان أن يطلب الحكم بينه - ما في نص الكتاب فان عدمه هناك طلبه من سنة رسوله القوية والآثار الصحيحة السليمة فان فقدته هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجاعا اجتهد رأييه بعد أن يبلغ غاية الوسع في التحري فانه من أخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجحوا من تسلك بالاجماع سلم من الخطا ومن اجتهد فقد أعذر والله تبارك وتعالى يقول والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وأمره بالتثبت في الحدود والاستظفار فيها بتعديل الشهود وأن يحتس من يحل يزق الحكم عن الموقع الصحيح أو يربط بجزءه عند الوضوح حتى يقف عند الاشتباه ويعضى عند الاتجاه وليكن على يقين (١) بان لا هوادة في أمر الله تعالى ولا تستخف عجلة الى برى ولا تأخذه رافقه بمسئء فان الله تبارك وتعالى يقول ومن يتعد حدود الله فلاولئك هم الظالمون وأمره بتصحيح أحوال من يشهد عنه مفسد فيقبل شهادته من كان طيبا بين الناس ذكره مشهورا فيهم سيره منسوب الى العفة (٢) والظلف معروف بالترهانة والانف سليم لمن شائن الطمع وأمره أن يحاط على أموال الا يتم بثقات الامة ويكفلها الى الحفظة الاعضاء ويرعاهم في ذلك عينا ويكافؤهم بهمة يقظي وأمره أن يولي ما يجري في عمله من الوقوف الى قوم يحسنون تدبيرها ويضبطون القيام على

- (١) قوله بان لا هوادة للين والرخصة والسكون في المنطق اللين والمهاودة المعاملة والمواودة كذا في القاموس فتأمل نقله البحر اوى  
(٢) قوله والظلف في القاموس ظلف نفسه عنه منه هامن أن تفعله وظليف النفس زنهها اه بحر اوى

(٤٩ - فتاوى سادس) خلقه بقسمين ورثته كسائر أمواله ولا يرث الضارب منه ولا كفارة عليه وفي الخنثين يجب في كل منهما حال الاجتماع ما يجب حال الانفراد فان ألفت أحدهما حيا والآخر ميتا بضرب واحد فعليه لاجل الحي اذا مات بعد الاقامات دية وفي الميت الغرة وعن الثاني انه لا يجب في جنين الامة الا نقصان كافى الدابة وضربت بطنها أو شربت لتطرح ولها فطرحت فالغرة على عاقلتها ولا كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول الامام ولولا بذن الزوج لا يجب شيء والمعالجة لاسقاط الولد كالشرب وان عالجت

أو شربت لالا سقاط لا يجب وأن أمرت امرأتك ففعلت لا ضمان على المأمورة ولو ضرب بطن امرأته عمدا بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا مجروحاً بالسيف والآخر ميتاً وبه جراحة السيف وماتت أيضاً يقتص لأجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلة مدية الولد الحى اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لم يضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ نوع آخر في الحناية على الصبي أعطى له سلاحاً لمسكه ولم يأمره بشئ (٣٨٦) فغضب به الصبي بحب ديتيه على عاقلة المعطى وكذا اذا لم يقل أمسكه في المختار امرأته أن

يسقى له دابة من البئر والنهر أو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شئ وإن غرق في النهر أو صدمته الدابة أو نهشته حية ضمن الأمر وذكر القاضي يعنه في حاجته بلا إذن وليه فانضم مع أخوانه أو ارتقى على ظهر بيت وسقط منه ومات قال الثوري يضمنه المرسل وكذا لو غصبه فقتل أو أكله سبع أو سقط من الحائط ومات يضمن الغاصب وإن مات في مرض أو حى لا وذكر القاضي رى صبي فأصاب عين إنسان إن كان للصبي مال يؤذى الدية منه وإن لم يكن له مال فنظرة إلى ميسرة قال ولا يؤاخذ بالاب قال الفقيه انما لا يوجب شيئاً على الاب لأنه كان لا يرى على العجم عاقلة وإنما تجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك بالبين أو بالمعاينة لا بالأقرار لان إقراره لا عبرة به غصبه ومات في يد غاصبه فجأة أو بحمى لا ضمان عليه وإن مات بصعقة أو نهش حية يضمن عاقلة ديتيه لانه مسبب في اتلافه بالنقل إلى مكان الصواعق

مصلحتها ويكفون مأمورين على أصولها وفروعها ويجنون ارتفاعها من حله وبصرفونه في سبيله ويتبعون ما شرط وافقوها في مزارعها وأجاراتها ويحتذون ما رسموه في استغلالها وعماراتها ولا يخلطهم في ذلك من اقتفاء الأثر والاشراف والنظر وأمره بتزويج الارامل واليتامى من أكتفائها عند فقد أوليائها وأمره أن يختار كاتباً عالماً بالحاضر والسجلات مطلعاً على علم الدعاوى والقضاة فيما على حفظ الشروط والعهود عارفاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ما تحقق أعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المحبسين وأن يوكل بهم من الخزان من يرخصه ويتفرس بالخبر فيه ثم يقول الكاتب هذا عهد فلان إليك وعليك وهاديك إلى سبيل الرشاد وحاديك إلى طريق السداد وقد أعذر فيه وأئذ وبصر وحذر فاجعل عهده اماماً تقتضيه ومثلاً تحتذيه وقدم التوكل على الله وحده والنفقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره بذلك إن شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا قبض القاضي المولى ديوان من قبله من الحكام وترتيب (١) الاضبارات والرقاع وهذا على الاستقصاء في باب قبض المحاضر والسجلات في أدب القاضي للخصاف ثم الذي يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقيعات التي تكون على صدور الحجج وأعمالها وهي على ستة أنواع أحدها توقيع على صدور السجلات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقليدات وذكر الحجج والاطلاق والعضل والتفليس والاحضار وهو على اختيار القضاة ولكل منهم توقيع نحو بالله اعتمد مما يصم بقيني بالله يقيني أمن من آمن بالله الحق مفروض والباطل مفروض المحدث الجنة والشكر قيد النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قرين الندامة (٢) الانقاس خطا الغناء الغضب يصدئ العقل

فرض القاضي النفقة للمرأة أو ولدها على زوجها وإذا أراد القاضي أن يفرض النفقة على رجل لا امرأته فإن القاضي يحضره ويأمره بالاتفاق عليها وعلى ولدها فإن عرف أنه يضربها ولا ينفع عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوادثها التي تكون لملها فيقوم ذلك بالدراهم ويفرض عليه في كل شهر فإذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب بقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بمحضرة بكذا وأمرته بإدراك ذلك عليها أو أن وجوبه وفرض ذلك عليه لها وحظرت عليه الاخلال به وأطلقت لها الاستدانة أن مطالها يكون ذلك ديناً لها عليه ترجع به عليه وأمرت بكتابة هذا الذكركية لها يوم كذا وإن كان الزوج غائباً باجفات المرأة تطلب النفقة وذكر أن زوجها غائب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وأقامت البينة أنها فلانة بنت فلان بن فلان وأن زوجها فلان بن فلان غائب فان أباحت نفقة رحمه الله تعالى قال لا أقضى على غائب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقضى لها النفقة على الغائب ولا أقضى بالنكاح عليه

(١) قوله الاضبارات كذا في جميع النسخ ورأيت هكذا في نسخة من الظهيرية والذي في القاموس الاضارة بالكسر والفتح الحزمة من الضعف والجمع أضابير ولم يوجد فيه جمع اضبارات اهـ بجرأوى لكنه يتقاس في ذى التاء اهـ (٢) قوله الانقاس خطا الغناء الخ قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فليتأمل فيها والله أعلم اهـ بجرأوى ولعل الغين محرفة عن القام وهو الظاهر اهـ

والحيات والسباع وقالوا الوجه إلى مكان يكثر فيه الحى أو الواب بان كان المكان مخصوصاً بذلك يضمن أيضاً لاسبب العدوى فإذا لان القول به باطل بل لان الهواء يمتد في بن آدم وغيره كالغذاء حله على دابة وقال أمسكها في فسقط عنها ومات ولم تسر الدابة فالدية على عاقلة الحامل سواء كان الصبي ممن يركب مثله عليها أولاً وكذا ان سقط عنها حال سيرها فديته على عاقلة الحامل يستمسك الصبي عليها أولاً وكذا لو حمله عليها مع نفسه فسقط ومات يستمسك ولا سقط حال السير أو قبله أو بعده ولو حمله عبد عليها وسقط ومات

فدينه على العبد يدفع أو يفدى لان موجب جنابة العبد في رقبته نسبياً أو مباشرة قال له اصعد الشجرة وانفض لي ثمارها فسقط ومات ضمن وصي كذا الأمر عبد غيره بكسر الحطب أو يعمل آخر ضمن ما تولد وان دفع سلاحاً به فقتل به نفسه أو غيره لا يضمن الدافع اجاباً الاصل أن عبود الأمر لا يصير ملجأ للفعل ولا ينقل فعله الى الأمر وبالا كراه يصير ملجأ وينقل الفعل والتسبب الى الاتلاف ولو تعدياً كالمباشرة صبي أمر بالغ بقتل انسان فقتل لا يضمن الأمر ويضمن المأمور لما ذكرنا (٣٨٧) اذا أمر بالغ بالغوا البالغ اذا أمر

صبياً باتلاف مال انسان أو احراره أو قتل دابته فالضمان على الصبي ثم يرجع به على الأمر وكذا اذا أمره البالغ بقتل انسان يؤخذ بالدية عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الأمر علم الصبي بفساد الأمر أولاً والمأذون اذا أمر صبياً باتلاف مال انسان أو أرسله في حاجته فهل للصبي يضمن الأمر صاحبه على صبي على حائط فوقع بضمن الصائح وفي النوادر ان قال لا تقع فوقع لا ولو قال وقع فوقع بضمن الجاني لوصياً أو مجنوناً لا يخالوا ما يكون في بني آدم في النفس أو الطرف أو في الهائم أو في المال عمداً أو خطأ في الارار أو العمد في الذكور أو الاناث لوفي بني آدم عمداً أو خطأ سواء ان في النفس في الحر يجب الدية على العاقلة لو خطأ وان في العبد تجب القيمة بالغة ما بلغت الا اذا زادت على الدية عشرة آلاف أو خمسة آلاف فينقص عشرة فيهما في ظاهراً الرواية ولو في بني آدم فملا دون النفس في الحر اذا لم يبلغ عشر الدية يجب حالا وان بلغ نصف عشر الدية

فاذا قدم فأمر أخذه بنفقة وكذا ان أنكر وأقامت البينة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رجه الله تعالى اذا فرض لها النفقة فلها أن تستدين وان أمرها بالاستدانة كان أحوط على أصله قال فاذا أراد الكتاب كتب يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه أمضيت هذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لأمر أنه فلانة وأطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشئ من ماله ترجع به عليه عنداً وبضمن غيبته أخذاً بقول من يرى ذلك جائزاً من علماء الأمة وأوصيته في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة فيه فتقادت ذلك على شرط الوفاء به وأمرت بكتب هذا المذكور حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات \*

اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى حال الاوقاف المنسوبة الى كذا في اختلالها وانتشار أمورها واضطراب أحوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها ووجوهها بجهلها عن قيم يتعهد بها أولسوسيرة فلان القيم وان الحاجة مست الى من يقوم بأمورها وحفظها وتبهرها وضبطها وامضاء شروط المتصدقين بها وكان الأمر على مافزع الى باخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسدادته فنصبته قيماً فيها على أن يحفظها ويتعهد بها ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصارفها ويحيى مامات منها وان درس ويستأدى من غلاتها ممن كان عليه شئ منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل \*

نصب المشرف على الوصى أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى أن فلان بن فلان قيم في وقف كذا أو وصى في تركه فلان وهذه التركة محتاجة الى مشرف يحفظ هذا الوصى ويتفقد عن حاله فوجدت الأمر على مافزع الى باخبار الثقات وأن هذا القيم أو الوصى محتاج الى مشرف يتعهد بأحواله ليؤمن امتداداً للطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وكأه وسدادته وأمانته فأمضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشئ من هذه التصرفات فيما دونه وأمرته أن لا يحل ولا يعقد في شئ من أمورها هذه التركة الا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رأيه فيه وأمرت أن يكتب هذا المذكور حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصغار رجه الله تعالى يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الأمانة كذا في الظهيرية \*

### الفصل الثامن والعشرون (١) في المقطعات

واعلم أنك اذا كتبت شيئاً ما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في آخرها وأما هادق الاشياء وقطع اللاتباس واعلم أن لكل ملكة وأهل مله تاريخاً كانوا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الاحداث فيها الى أن استقر تاريخهم على أن جعل (١) قوله في المقطعات أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرية التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وما في نسخة الطبع الهندي فخر ياف اه مصححه الجراوى

فعل العاقلة لو خطأ ويؤخذ في سنة واحدة وان جاوز الثلث ففي عامين وان جاوز الثلثين ففي ثلاثة أعوام وفي العبد والامة فيمادون النفس في ماله وأما في المال فالواجب عليه بالغ ما بلغت وفي مختصر عصام الواجب بالعمد في ماله نفساً ومادونهما لو خطأ فيهما واجب على العاقلة مؤجلاً وشبه العمدان بلغ الدية موجب النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ الدية وذكر شيخ الاسلام أن بدل النفس في الخطأ المحض وفي شبه العمد على العاقلة وفي العمد عليه ومادون النفس في الخطأ ان بلغ نصف عشر الدية على العاقلة والاعلى الجاني جامع صغيرة لا يجمع مثلها فانتان أجنبية على عاقلة الدية وان منكوحتة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج أزال نوع

بكاره بكر بحجر \* وحرف عليه المهر \* مغرر نان وقعت احدها على الاخرى وزالت بكاره احدها بحجر مهرها على الواقعة وأصله في الصغرى  
 ذى صبي بصغرة لاحد عليه وعليه المهر لانه مؤاخذا بفعاله وفي النواذر ان أربعة عشر عام تزوج امرأة نيبا بلاذن أبيه ووطم الامهر عليه وان  
 بكر اوهى نائمة فافتضها وهى لاتعلم يجب المهر عليه والمجنون كالصبي \* المجنون أو البعير المعتلم صال على انسان ليقتله فقتله المصول عليه بضمن  
 قيمة البعير ودية المجنون \* معه (٣٨٨) كيس فيه مال فضربه انسان فوقع ميتا وضاع ماله وثيابه بضمن الدية وقيمة ماضاع \* (نوع آخر)

الجنابة على العبد فملا دون  
 النفس لو مستهلكة ان وجب  
 فيه كمال الدية ولو على حرفه  
 مستهلكة في العبد يجب كمال  
 القيمة كقفي عيين وقطع  
 يدين وقطع يدور رجل من جانب  
 واحد وان قطع يدور رجل من  
 خلاف فذا غير مستهلك وكل  
 جنابة على الحزب توجب ارشاد  
 مقدرا كالوصفة توجب نصف  
 عشر الدية فكذلك في العبد  
 توجب نصف عشر قيمة العبد  
 الا اذا بلغت خمسمائة درهم  
 فيوجب ذلك ويقتص نصف  
 درهم \* وان بدا واحدة وعينا  
 واحدة فنصف القيمة الا اذا  
 بلغت خمسة آلاف درهم  
 فوجب الا خمسة دراهم \* وان  
 ليس لها ارش مقدري يجب  
 نقصان قيمته \* وفي قطع اذن  
 واحدة وتنف حاجب واحد  
 روايتان واختار الطحاوي  
 ضمان نقصان القيمة وقطعهما  
 غير مستهلك في رواية وفي  
 رواية قطعهما وتنفهما  
 مستهلك ويجب نصف القيمة  
 \* ثم في الجنابة المستهلكة  
 المولى بالخيار ان شاء سلم العبد  
 واخذ كل القيمة وان شاء أمسكه  
 لنفسه ولا يرجع على الخاني  
 بشئ \* وقالان شامس وأخذ  
 القيمة كلها وان شاء حبسه

منذ وفاة ذى القرنين وكذلك كانت الفرس فانه حكى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن  
 الفرس كانت تورخ بأعدل ملك كان فيهم الى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد الذي هو آخر ملوكهم  
 والعرب كانت تورخ بعام التفريق وهو ترق ولد اسمعيل عليه السلام وخرجهم عن مكة وأرخوا بعام  
 الغدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي به ذلك كله الى أن جعل من أول سني  
 الهجرة وكان المبتدئ هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لان عامه على اليمن قدم عليه فقال أما تؤرخون  
 كتبكم فاراد عمر رضي الله عنه أن يتدبى بعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل نبدأ بوقت وفاته صلى الله  
 عليه وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لانه أول وقت بدا فيه الاسلام وكانوا قد بدؤا بنهر رمضان ثم جعلوا  
 الابتداء من الحرم والتواريخ العربية انما هي على الديالى وان كان نوار يخ سائر الامم على الايام وذلك أن  
 سني أولئك تجري على أمر الشمس وهي شمالية وسنوا العرب قربة  
 \* صك الوقف على وجوه شتى \* وصورته هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان بن فلان تقربا الى ربه وخالفه  
 وبوسلا الى الله ورازقه ذخيرة قديمه اليوم حشره ونشره يوم العرض الاكبر يوم لا يرفع مال ولا ينون  
 الامن أقي الله بقلب سليم فتأهب للرحيل الى فناء الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا  
 كأنه عابسهيل فيادر واستعد واجتهد ووجد وأحب أن يخطف في عداد من لا يقطع عمله اذا انتهى  
 أجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللوائ في المحشر اذا مات ابن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في  
 الرخاء ليكون عون له على دفع الآراء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال يجي الميعوف والمنكر يوم القيامة خلاقان فنطلق المعروف بأهله الى الجنة  
 وينطلق المنكر بأهله الى النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في  
 الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فتصدق بجمع كذا عن نية خالصة وطوبى صافية الى آخر ما قلناه في  
 كتاب الوصية والوقف الا أننا ذكرهنا أشياء لم نذكرها في كتابنا ليكون الكتاب ذا مكنة ومقدرة في كتابة ما يقع  
 له فنقول (اذا أراد الوقف أن يكون هذا الوقف على أولاده) يكتب ما كتبناه الى أن يقول فما فضل  
 من غلاتها صرف الى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلان ابدا ما نوال الدوا وتساوا بطنا بعد  
 بطن وقرنا بعد قرن لانصب لاحد من أولاد البطن الاسفل منها مادام أحد من أولاد البطن الاعلى في  
 الاحياء لاذ كمثل حظ الآثين وان اشترط الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكر والاثنى  
 في استحقاق النصب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على انثاهم ولكن الأول اقرب الى الصواب  
 وأجلب للشواب ثم بعد هذا يقول وان انقرضوا وتفاوا ولم يبق منهم أحد صرف ما كان مصر وفا لهم الى  
 فقراء المسلمين ومحاويجهم وقد أخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وأبانه عن  
 سائر أملاكه وأسابيه وسلمها الى فلان المتولى تسليما يحجبها بعد ما جعله قيا فيه ومتولى الامور هذا الوقف  
 وانه قبضه منه قبضا يحجبها بعد ما قبل منه هذه التولية والقوام مقبولا صححنا الى آخر ما قلناه ولوزدت  
 في صرف الفاضل الى الأولاد على أن من استغنى منهم حرم فان افتقر عاد اليه ما كان مصر وفا اليه فهو  
 أحسن ولولم يقف على أولاده ولكن شرط الفاضل لنفسه على النحو الذي قدمناه وأراد أن يجمع عنه رجل  
 صالح بعد ما حدث به حدث الموت ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث به حدث الموت الذي لا يحصى

وأخذ النقصان \* وفي المتن قطع يده بضمن ما نقصه الا ان بلغ خمسة آلاف فينقص خمسة دراهم وكذا كل جنابة دون النفس وقال لاحد  
 الامام في حاجبه وانته الواحدة ولحيته ما نقصه وفي الاصبع لا يزاد على ألف درهم وفي سنه ما نقصه الا ان بلغ خمسمائة فينقص نصف درهم \*  
 أمر عبد غيره بأن يأتى أو يقتل نفسه فأبى أو قتل نفسه ضمن الا أمر صغيرا كان العبد أو كبيرا \* أمر عبد غيره بأن يفسد طعام مولا أو متاعه  
 ففعل لا يضمن الا أمر \* أصله ما ذكر في شرح الطحاوي أمر حر بالغ عاقل عبدا صغيرا أو كبيرا ما دون أو محجورا بقتل رجل خطأ يخطب مولا  
 بالدفن أو الفدا في كل موضع لا يجب القصاص ثم يرجع مولا على الأمر بأقل من قيمته ومن الدية في ماله حلا وهذا كالعبد المصوب اذا جنى

يخبر مولاه من الدفع والغداء ثم يرجع على الغاصب لانه اما غضب او استعمال وكذا لو الا امر صياحر امانونا ولو امر صياحر ابلك لا يضمن شيئا ولو كان الامر محجورا لا يضمن شيئا من ضمان الغصب والجنابة وان الامر عبد امانونا صغيرا او كبيرا او المأمور ما دوننا او محجورا صغيرا او كبيرا يؤمر مولى المأمور بدفع أو فداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وأرض الجنابة على الامر استعمال العبد الحلاق في الحمام لا يوجب الضمان فلو لحماى فيه عبيدا فامر واحدا منهم بالخلق تعين فلو استعمل غيره ضمن قال العبد الحجام (٣٨٩) اقلع سنى فقلع بضمن ولا يصح امره بلا اذن المولى

### نوع في العاقلة

ان من أهل الديوان فعاقلته هم ان مقاتلا في ديوان المقاتلة وان كاتبا في ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون وان لم يكن له عشرة ولا ديوان فبيت المال في ظاهر الرواية وعن الامام انه في ماله واختاره عصام والفتوى على الاول وان ضميا يجب في ماله لا في بيت المال اجاعاذ كرشح الاسلام ان أهل المصر يعقلون عن أهل القرى يريد به أن أهل المصر الذين من الديوان ولهم ديوان لكن من المقاتلة يعقلون أهل المصر وأهل القرى وان لم يكن القاتل من أهل الديوان لان العقل انحلض على من هو من أهل نصره لقاتل وقراها عن لادوان له أهل النصر فاعاقلة ان له ديوان أهل ديوانه وان من أهل الحرفة فكذلك فان لم يكن له شيء في ذلك فاهل ديوان مصر ولكن من المقاتلة لا أهل ديوان مضره طائفا كالكتاب وغيره فان لم يكن تعتبر العشرة وهذا دقيق

لا حد عنه ولا مخاص ولا مناص ومضى اسيله صرف ما كان مصر وفا اليه في حال حياته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أو لا بما يحج عنه رجل مصلح من ذرية أهله فيعطى كفايته لذهابه وايابه وما فضل من ذلك بدئ بالتفضية بكذا شيا احداهما عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم والثانية عن والدها الواقف فلان والثالثة عن والدها هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيخصي بذلك كله كل سنة في أيام الاضاحي بعد وفاته وانقراض حياته تبركا الى الله ووسيلة بها اليه ويعطى أجر السلاخ من الفاضل ويتصدق بطومها وشحومها ودسومها أو كارعها وسقطها على فقراء المسلمين ومحاوليهم وما فضل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشوراء التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شراء الرغفان واتخاذ الخبيص وشراء الكبران والمخ والكبريت بكذا موسوع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف كذا الى فوائت صلواته وكذا كذا الى فوائت زكواته وكذا الى فوائت ندوره وكفاراته ولا جناح على من ولي هذا الامر أن يأكل بنفسه منها أو أن يؤكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية التي هي عمله كذا الى شراء الجدة وأجرة السقاة ويقتضها ما الجدة في أيام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يزيد هارم ولا يام الاتسيدا ولا مضى الاعوام الا تأكيد ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاية والقضاة والحكام تبديل شرط من شروطها ولا تغيير شيء منها ولا تعطيلها فان بدله بعد ما سمعه فاعاقله على الذين يبدلونه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والاحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاض من قضاة المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جريان الحكم بجهة الوقف أن يكتب على ظهر الصك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعل القضاء والحكام والاقواق بكورة كذا ونواحيه انا هذا القضاء والامضاء والاستنابة فيما بين أهلها حكمت بجهة هذا الوقف المين الموصوف في بطن هذا الصك وجواز وزومه في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحوائت والباطات والخلات والجسامات وغير ذلك بجميع ما شتمل عليه من الابنية في سدة له ولعومه من الحجرات والمنازل والصنن والمرباط على السبل والوجوه والشروط المذكورة فيه علامتي بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشرطها وسبلها المينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة صحة مستقيمة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار لصحته وجوازه ومبيله الى جهة الفساد حكما أبرمته وقضاه نفذته على هذا الواقف بحضوره في وجهه ووجهه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على صحته ونفاذه وكافة هذا الواقف قصريده عن جميع هذه المحدثات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه فيما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمة وأمرت بتكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك جهة له في ذلك وأشهدت من حضري من الثقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرة \*

### كتاب الخليل

وفيه فصول

تأمله (١) الثالث في الاطراف (٢) نوع في مسائل اللحية (٣) حلقها أو رأسه أو نتفها ما يؤجل عا ما فان لم ينبت تجب الدية ولا قصاص في الشعر فان مات قبل الحول لاشي على الخاني عند الامام الثاني وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكنف يقوم بدونهما وبعدهما في الحرم النقضان والوجوب في اللحية اذا كانت متصلة أو خفيفة واحدة أما في الكومع فحكومة عدل وفي الشارب اذا لم ينبت فحكومة عدل قال أبو جعفر الفقيه ان كانت اللحية تعد عيبا وشينا لا يجب شيء وان حلق نصفها فنصف الدية اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم فحكومة عدل وذكر الفضلي تنف بعض لحية ينظر الى الذاهب الى الباقي فيجب بحسابه من الدية واذا نبت بعض اللحية فحكومة عدل صالح عن

حاقها ثم ثبت يرجع عما دفع ولو ثبت أبيض وهو شاب لا يجنب شي عندهما وعنده حكومة عدل وبه أفق الفقيه أبو الليث وفي العبد إذا ثبت  
بعض حكومة عدل وإذا لم تثبت بخير المالك إن شاء ترك وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته \* حلق شعر امرأته أو أمرأة غيره أو حلق شعر الجارية  
و... صت قيمتها لا يجنب شي لأنه ثبت ويطول كذب الحمار ولكن يعزر بما يليق به \* إذا قنع الحديقة قلعا أو وجه بالشفرة فدية في الصحيح  
لعدم إمكان المساواة وان ذهب ضوؤها (٣٩٠) والعين قائم يقتص بان يحمي المرأة بالنار ويدنيه من المستوفى مع ربط الأخرى فإذا

### الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها

فتقول مذهب علمائنا رحمه الله تعالى أن كل حيلة يحتمل بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه  
أو لتمويهه بباطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتمل بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها إلى حلال  
فهي حسنة والأصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخش  
وهذا تعلم المخرج لأبواب النبي عليه وعلى نبيه الصلاة والسلام عن عيمته التي حلفا بضرب بن امرأته مائة  
عود وعامة المشايخ على أن حكمه ليس بنقض وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة \*

### الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة

خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء الآن عرضه أقل من عشرة نعلي قول بعض المشايخ رحمه  
الله تعالى لا يجوز التوضوء فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر من حدة من  
الخندق إلى الحفرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفرة فيصير الماء جاريا في الخندق فان شاء توضأ من  
الخندق وإن شاء توضأ من النهرية \* إذا توضأ الرجل فرأى البلب سائلا من ذكره وكان الشيطان يري به ذلك  
كثيرا فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء الآن هذه  
الحيلة انما تنفع إذا كان العهد قريبا ولم يجف البلب فاما إذا جف البلب ثم رأى البلب على ذكره بعيد  
الوضوء لانه لا يمكن إحالته على ذلك الماء \* إذا أصابت النجاسة خفا أو نعل أو لم يكن لها جرم كالبول والنهر  
فلا بد من الغسل رطبا كان أو يابس والحيلة في ذلك إذا كان رطبا أن يمشي في التراب أو الرمل حتى يعلق  
بعضه بالتراب ويجف ثم يمسحه بالأرض فيطهر هكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يشترط الخفاف \* إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام  
المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد أن يصل مع الإمام ويكون فرضه ماضيا مع الإمام وكره أن  
يفسد ماضيا فالحيلة له في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلي الخامسة والسادسة حتى  
تصير هذه الصلاة نافعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصل الفريضة مع الإمام ذكره شمس  
الأنفة الحلواني رحمه الله تعالى \*

رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة جازله أن يدخل في صلاة الإمام  
ويترك السنة ثم يقضي عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والحيلة  
لأن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ماضيا الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يفسدها على  
نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها  
بالإفساد صارت ديناعليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الإمام الحليل أبي بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحيانا أما إذا اتخذ ذلك عادة فانه  
يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذه حيلة أخرى هي أحسن فان في هذا  
الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه مكروه قال الله تعالى ولا تظنوا أعمالكم  
والاحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعا في

سأل ناظر تم الاقتصاص  
فوزعهم الضارب بقاء  
الضوء وأتكره المضروب  
يحكم إلى الأطباء وقيل  
يختبر بحجة يلقي بين يديه  
وقيل يستغفل وينصب  
بين يديه شيء وقيل يستقبل  
العين بـ من الشمس  
مفتوحة فان سال دمع  
فالضوء باق وإن لم يسأل  
لأن الصلابة تدمع عند  
المقابلة بها وإن لم يعلم به  
أيضا فهو كسائر الدعاوى  
والقول للضارب المنكر على  
البنات لانه على فعله ولا  
يقتص العين اليمنى باليسرى  
ولا العكس بخلاف ما إذا  
كانت عين الجاني آفة نص  
أو أكبر من عين المضروب  
فانه يقتص وإن بعين  
الجاني عليه حول لا يغير بصره  
ولا ينقص يقتص من الذي  
أذهب ضوؤه وإن الحول  
شديد ينقص البصر فحكومة  
وإن الحول المنقص للبصر  
بعين الجاني خير الجاني أن  
رعى بالنقص اقتص أو  
أخذ نصف الدية في ماله  
\* أذهب عينا ويسرى الجاني  
ذاهبة لا يئامه يقتص ويترك  
أعمى وإن يئامه يضاعف عند  
الذهاب ثم زال يقتص

منه ولا عبرة لوقت الجناية \* أبيض بعض عين بضرب لاقتصاص فيه وفيه حكومة عدل \* ضرب باصبعه عين  
آخر عدا فذهب ضوؤه فاعليه القصاص وإن مات من ذلك فدينه على عاقلته وقصد ضرب يده فأصاب عينه وتلف فدية لانه شبه عدا قال  
محمد رحمه الله أن عدا شيئا من إنسان فأصاب غير ما عمد فهو عدا بان محمد ضرب بيد رجل بالسيف فأخطأ وأبان رأسه فهو عمد وإن قصد  
ضرب زيد فأصاب خالدًا فهو خطأ ومثله في المتق \* رجلان في الميدان فالتعلم والتعليم فوكر أحدهما صاحبه فذهب عينه أو أنكر سره



فهو عمد ضرب رجل امرأة أو على القلب فتلف عضو لا يجب القصاص لانه لا يجري بين الرجل والمرأة في الاطراف وفي عين الاور نصف الدية وقيل كلها لان العين الواحدة كالعينين وفي العين القاعة للذهب ضوؤها حكومة \* ضرب عين رجل فانخسفت حدقته وجرحت وسال فيج وذهب البصر ان خطأ فدية وان عمد افكذلك لعدم مكان المعائلة \* وعن الامام القصاص لو عمد او ان قوت والاصح هو الاول \* رمى الى عين انسان فنفذ من القفا يجب نصف الدية وحكومة \* أصاب الوكز (٣٩١) عينه وجرحها فداواه طبيب بشرط

الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الاطراف ضمان العين ثلاث كل الدية فيهما ونصفها في احدهما كالحر أو كل القيمة فيهما والنصف في احدهما كالعبد بقدر بدل الذات الثاني أن يكون قيمه نصف بدل الذات وفي احدهما ربع بدل الذات كالبهائم لان الانتفاع فيه باربعة أعين كالبهائم التي تستعمل ركوبا وجلا مثل الفرس والبغل والبعير وثور العمل والحمار الثالث نقصان القيمة كالكلب والسنور وشاة في السن الثنية بالثنية والنباب بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اجماعا ولو كسرت أو زعرت من أصلها فالقصاص ولو كسرت بعضها واسودت الباقية أو اجرت أو اخضرت أو دسها عيب لا قصاص والدية في ماله وان ضرب سبته وتحركت ونسقت خطأ فالدية خسمائة على عاقلته وان عمدا اقتص وفي التعبد كسر بعضها فاقسود

الفريضة ولا يصير مفسدا للعل بل يصير مجاوزا عن عمل الى عمل (١) كذا في المحيط \*

### الفصل الثالث في مسائل الزكاة

رجل له مائتا درهم أراد أن لا يلزمه الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول يوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخصاص رحمه الله تعالى ذكره بعض أصحابنا رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة ورخص فيه بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشايعنا رحمه الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفع الضر عن الفقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يجوز أن يستبدل قبل تمام الحول بيوم يجنسها أو بخلاف جنسها فيقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يشق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل هكذا فيؤدي الى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الايمان مستلثين وهدى الى الحيلة فيه جامع أن فيه اسقاط حق الشرع احدهما رجل عليه كفارة العين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم أو وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو قال البيع فانه يجوز صومه ويبيح الخادم على ملكه فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة عين وعنده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارته يمينه اذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضا أن يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أو لا الى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا من محمد رحمه الله تعالى اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له على فقير مال وأراد أن يتصدق بماله على غريمه ويحتسب به عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين أو باع زكاة ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين يجوز ذكر في النوادر أن محمد رحمه الله تعالى سئل عن هذا فاجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غيره ومشايعنا المتقدمة من رحمه الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المفا ليس وكانوا لا يرون به بأسا فان خاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لانه يمكنه أن يمديه أو يأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بجنس حقه فان كان الغريم يدفعه ويمانه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي ماليا فيكلفه

(١) قوله كذا في المحيط ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عندى لان السنة انحصارت ديننا في الذمة ههنا بقوله فهي بمنزلة الصلاة المتدبيرة اذا اداها في هذا الوقت وانه مكرهه وان صارت ديننا في ذمته بفعله كذا هنا اهـ بالقطه نقله صحيحه

الباقى أو تعيب حكومة لا قصاص وفي الجامع الصغير خمسمائة ذية السن \* كسر بعضها فاسقط الباقي لا قصاص وعن ابن جماعة رحمه الله القصاص \* ولا قصاص في السن الزائدة وتجب حكومة \* ضربه حتى سقط أسنانه كلها اثنتان وثلاثون تجب دية وثلاثة أخماسها هي ستة عشر ألف درهم في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاث وثلاثون وثلاث مائة وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أخماس وفي الاخيرة الباقي من الدية الكاملة \* لطم رجل كسر بعض أسنانه يقتض من الضارب ذلك القدر ليكون المائلة مقدرة

والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسرت من السن ان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وكذلك ان الكسر مستو ياستطاع الاقتصاد بقص بالبرد وان كسر اثنان غير مستو لا قصاص فيه وعليه الارش وفي كل سن خمس من الابل أو البقر ولا يزاد على تمام الدية في عضوم من أعضاء الانسان الا في الانسان فانه يجب الرأفة على الدية فهين والاياب والاضراس والمقدم والمؤخر سواء ولو ثبتت معيبة فحكومة (٣٩٣) وان ثبتت سوداً مما يجعل كان لم تثبت وان اصقرت بالضرب لم يوجب الامام في الحر شيئاً

وأوجب الحكومة في العبد ولو أثبت المقلوع سنة سنة مكانها فالتحمت أو الأذن المقطوعة مكانها فالتصقت يجب الارش كلها لانها لا تثبت كما كانت وذكري فان ثبتت بلاثافوت سقط الواجب عن الثاني رحمه الله أنه لا يؤجل في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادات الى أنه يؤجل وذكري الصبي حتى يسأن في حولا في الكبير الذي لا يرجى نباته في الكسر والقلع وبالأول يفتى بأنه لا يؤجل \* ضرب صبي سن مثله ينتظر الى بلوغه فان بلغ ولم يثبت وجب على عاقلته خمسمائة وان من العجم ففي ماله عند من لا يرى لهم عاقلة لا يقلع سن القالع ولكن يبرأ الى أن يصل الى اللحم وسقط ما سواه ولو نزع جاز والارباد احتياطاً لئلا يؤتى الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كمال ذهاب فيسبدها ذلك القدر وان اضطربت السن بالضرب انحر الانشئ فيه وان عدا حكومة فان

#### قضاء الدين \*

وحياله أخرى أن يقول الطالب للطلوب من الابتداء وكل أحد من خدمني ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكا لمكوله وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضى دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضى الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا يفي بما شرط عليه فان كان للمطالب شريك في هذا الدين بأن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه وأراد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغير قدر الدين ناويا عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم ان المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصع ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناويا عن زكاة ماله ثم يبرئ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الاخر عليه سبيل من عليه الزكاة اذا أراد أن يكف مينا عن زكاة ماله لا يجوز (والحيلة فيه أن يتصدق بها على فقير من أهل الميت) ثم هو يكف به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا هل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التخليك كعمارة المساجد وبناء القنابر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه \*

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للتصدق ثواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شط جيحون عمرها أقوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لان ما يجيئون عنده عشري والمؤنة تدور مع الماء ولو أباح السلطان شيئا من ذلك لرباط نمة لا يجوز ولا يعمل للمتولى أن يصرفه الى الرباط (والحيلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك الى المتولى ثم المتولى يصرف ذلك الى الرباط كذا في الذخيرة \*

#### الفصل الرابع في الصوم

إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينبو اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا أراد أن يؤتى القدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فانه يعطى متولين من الخطة فقيرا ثم يتوجه ثم يعطيه هكذا الى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية \* في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فأراد أن لا يحنث فالحيلة أن يسافر ويعطى كذا في التارخانية \*

#### الفصل

ينتظر حولا ثم اجرت أو اسودت فكمال الدية وان اصقرت اختلفوا المختار الوجوب كالاسوداد وان لم يتغير لكن تحركت وقلعها آخر يجب على كل منها حكومة عدل فلان اخضرت أو اسودت أو اجرت تجب الدية اذا فأت منفعة المضغ فان لم تمتان كان من الانسان التي ترى تجب الدية لقوات الجبال وان لم يمت المضغ أو الجبال تجب الدية في رواية ولا تجب في أخرى والصحيح عدم الوجوب وان كان من المكسور اخضر أو اسود فحكومة عدل قال القاضي الامام في كسر بعض السن انما يبرد بالبرد اذا كسرت عن عرض أطال

عن طول فقيه الحكومة وان كسر بعض سنة فاسود الباقى يجب الارش لا القصاص لان هذا شى واحد أراد ضربه بالسيف فأخذ السيف انسان وجذبه صاحب السيف فانقطع بعض أصابع الممسك ان من المفضل القصاص وان من غير المفضل عليه يد الاصابع \* قطع ظفر غيره وان نبت كالاول لاشى عليه وان لم ينبت أو معيبا فحكومة ولكن فى المغيب الواجب أقل من غير النابت \* وفى قطع يد أو شى منها ان عمدا من مفصل فالقصاص وكذا ان من موضع يمكن الاقتصاص \* وفى اليدين والرجلين لا يؤخذ (٣٩٣) باليمنى والايمنى ولا اليسرى ولا

باليسرى \* وكذلك فى الاصابع لا يؤخذ شى من الاعضاء

الاجنلة السبابة اليمنى يغسلها وكل اصبع كذلك \* قطع من نصف الذراع فى الكف والاصابع نصف اليد وفى الذراع حكومة عند الامام وان من العضد أو الرجل من الفخذ فنصف اليد \* وما فوق الكعب والقدم تبع ويد اليمنى وحده سنتين ثلثاها فى الاولى والثالث فى الثانية قال بكر الواجب لو أقل من خمسمائة خالة وان خمسمائة الى ثلثا فى سنة وان أكثر من الثلث فالثالث فى سنة والرائد فى الثانية \* كسر يد بعد رجل أو رجله لا يجب فى الحال شى وينظر المآل شلت اليد بالضرب بحيث لا ينقبض ولا ينسط فدية ولا يقطع طرف عيب بطرف حر ولا طرف عيب بعد ولا الصحيح للشلاء والرجال للنساء \* عشرة فى الانسان فى كل واحدة اليد كاملة الانف واللسان والذكر والخمستان والعقل والرأس حلق ولم ينبت واللحية اذا لم تنبت والصاب اذا كسر وانقطع الماء أو سلس بوله وفى الدبر اذا طعن ولم يستمسك الطعام \* ولو ضرب

### \*( الفصل الخامس فى الحج )\*

الحيلة لا فاقى اذا أراد دخول مكة من غير اخر من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وانما يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بنى عامر فان بستان بنى عامر موضع هو داخل الميقات الا أنه خارج الحرم أو موضعا آخر بهذه الصفة لحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرام كذا فى الذخيرة \*

### \*( الفصل السادس فى النكاح )\*

أدعت امرأه على رجل نكاحا والرجل يجحد ولا يثبت للراة الاستحلاف لا يجزى فى النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضى لا يمكننى أن أتزوج لان هذا زوى وقد أنكر النكاح فغره ليطلقنى حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقر بالنكاح فاذا يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد على البردوى رحمه الله تعالى أن القاضى يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقر بالنكاح ولا يلزمه شى ولو كانت امرأته تخلص منه ويمكنها التزوج بغيره كذا فى الذخيرة \* رجل أدعى على امرأته نكاحا أو أراد القاضى تحليفها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالحيلة لها فى دفع اليمين عن نفسها أن تزوج زوج فان بعد ما تزوجت لا تستحلف للدمى لان فائدة الاستحلاف النكول الذى هو اقرار ولو أقرت بالنكاح للدمى بعد ما تزوجت بزوجة لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة \* اذا أراد الرجل ان يجحد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأه على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان فى المسئلة خلاف وقد مرّت المسئلة فى كتاب النكاح ثم اذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف ينبغي أن يجدد النكاح ولا يذكر المهر أو يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر \* الاب اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه أن يقر بقبض شى من الصداق فالأقرار بالقبض باطل لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول أهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان أنكرت الاذن بالهبة ويرجع عليك فانما ضمن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا لكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي ان يجعل الزوج بعض الصداق على ابنة صغيرة ويقر غنمته ان كان أبو الصغيرة أملا من الزوج أو يعقدان العقد على ماوراء ما وقع الاتفاق على هبته حتى انه ان وقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربعائة \* اذا جعل بعض مهر ابنته البالغة مجعلا والبعض مؤجلا والبعض هبة كما هو المعهود وطلبوا من الاب الضمان ومرا اذا الاب أن لا يلزمه شى يقول الاب أهب كذا فان لم تجز الابنة الهبة فهي على ولا يقول أهب باذن الابنة على نحو ما ذكرنا فى المسئلة الاولى فى هذه الصورة لا يلزم الاب شى \* له محمول سأل أنه ان يزوجه أمة أو حرة فخاف المولى ان يزوجه يتكامل فى أموره أولا يرغب أحد فى شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى أن يقول له زوجتك أمتى هذه أو هذه الحرة على أن أمرها يسدى أطلقها كلما أريد فاذا قبل العبد فكما عاها يصير الامر يسدى المولى يطلقها المولى كلما أراد \* رجل أراد ان يتزوج امرأته فخافت المرأة أن يخرجها من ثلثة البلدة أو خافت أن يتزوج عليها

(٥٠ - فتاوى سادس) فرج امرأته فصارت لا تجامع فدية كلمة وعشرة أخرى فى اثنين منها الدية العينان والاذنان والحاجبان والشفتان واليدين والرجلان والاثنان \* والاليتان والليبان وفى الثديين ثلثة الدية وفى احدها نصفها وفى الحلمتين الدية وفى احدها نصفها وفى ثدي الرجل حكومة وفى احدها نصف تلك أى نصف ما وجب بالحكومة فى كلها وفى حيلة تنديه حكومة \* وان قطع الذكر من أصله ان خطأ فدية وان عمدا اختلف أصحابنا وفى المتن لا قصاص فيه قالوا وهو قول محمد وعن الثانى ان أصحابنا اجمعوا

على ان في الحشفة القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص وفي ذكر العنين وذ كرمولود لم يقر ولسان الاخرس والعين القائمة المذهب  
ضوهها واليد والرجل السلام حكومة \* أخذ خصه رجل فسدها ذهبت رجولته فدية \* ضرب امرأة فصارت مستحاضة يربص عامافان  
برأت فلا شيء والافدية وفي الضلع اذا كسرت حكومة \* وقصليه لكنه بقدر ان يجامع حكومة وان لم يقدر على الجماع اراحه ودب فدية  
وان عاد الى حاله ولم يقصمه لكن (٣٩٤) بقي أثر الضرب حكومة وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع

الماء الديمة وفي الترقوة اذا  
كسرت حكومة وكذا كسر  
كل عظم فيه الحكومة بقدر  
ما يرى الحماكم بعد نظري  
عدل عن يعالج الكسر \* قطع  
ذكره من الاسفل فسقطت  
لحنته ففيه ثلاث ديات  
للذكر والاثنين والجميع  
\* قطع ذكره ثم خصيته  
فديتان وان عكس ففي  
الخصيتين دية وفي الذكر  
حكومة لان بقيامهما تعد  
منفعة النسل قائمة بخلاف  
الذكر بعد قطعهما \* وان  
قطع احدهما فاقطع ماؤه  
ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا  
بان يقر الخافي به \* قطع لسان  
صبي اسهل حكومة وان  
تكلم فلو خطا دية ولا قصاص  
في عنبه وعن الثاني الوجوب  
في قطع الكل \* وفي عين المولود  
ان ابصر الدية في الخطا  
والقصاص في العمد وان لم  
يبصر حكومة وعن محمد  
قطع مفصلا من السبابة  
فسقط الوسطى ايضا قطع  
وسطاه والسبابة من تلك  
المفصل وان جف الباقي  
من السبابة وسقط الاصبع  
الوسطى يقتصر من الوسطى  
لا من السبابة وعن الامام  
وبه الثاني قطع اصبعان  
مفصلا او غير مفصلا فسقط

الكف معه ان الكف من مفصلا اقصر فيهما وان من غير المفصل لا فيهما وعن الثاني عن الامام في هذه الصورة ايضا ان القطع امرها  
والسقوط ايضا من المفصل القصاص وان القطع من غير المفصل والسقوط منه وعلى العكس فلا \* وفي شرح الطحاوي كسر بعض سنه فاسود  
الباقى لا قصاص وان لم يسود الباقي ففي المختصر انه يجب القصاص \* وفي المتن كسر بعض السن يستأني عامان لم يسود الباقي يدعى طيب كما  
ذكرنا وان اسود الباقي وقال استوفى المكسور وأترك المسود ليس لذلك وان كسر البعض وسقط الباقي لا قصاص في المشهور وفي المتن

فيه القصاص بغيره ما لو قطع أصبعاً فسط اليد يجب القصاص المزروع سنة لقصاص لو ثبت سن النازع كالأول يؤدي خمسمائة للزروع وان ثبت نصفها فنصف الارش وان ثبتت تامة ثم نزعها آخر ينظر عما فان ثبت والا يقتص من الباقى ولا شيء على الأول \* عض أصبعه وقطعها يقتص بعد البره فان مات منه فدية على عاقلة وفي الجراح الأصغر جذب العضوض ذراعه وسقط اسنان العاض لا يجب دية الاسنان عند الامام خلافاً لابن أبي ليلى وكذا عن محمد بن العيون اذا سقط سن العاض ولحم ذراع العضوض (٣٩٥) يضمن العاض لحم الذراع ولا يجب ضمان الاسنان بخلاف ما اذا

جذب ثوبه من يد المنشبت  
فتخرق حيث يضمن المنشبت  
نصفه لان التخرق بفعلهما  
نوع المشهور عن  
أصحابنا أن الجناية على العبد  
كالجناية على المال حتى وجب  
حالاته مال الجاني كضمان  
الغصب والاتلاف ولا يصح  
ذلك على اطلاقه فانه ذكر في  
الحامع الصغير والمبسوط أنه  
اذا شج عسداً موصحة يجب  
نصف عشر قيمته كما يجب  
في الحر نصف عشر الدية  
وفي النواذر يضمن في العبد  
في الموصحة نقصان قيمته  
كالهائم فيصح اطلاق  
القاعدة على رواية النواذر  
لا على ظاهر الرواية فيقيد  
القاعدة بما اذا لم يكن الجناية  
ارش مقدراً فخرجت مسألة  
الموصحة لكون ارشها مقدراً  
فقال عمن عبد قيمته تزيد على  
عشرة آلاف قضى الامام  
فيه بخمسة آلاف الاخسة  
باتفاق الروايات بخلاف  
الامة فانه قضى فيها بخمسة  
آلاف الا عشرة لأن دية  
المسرة تلك تنقص عشرة  
يستحق به ان يخرج كخرج  
في العبد وفي العبد خمسمائة  
نصف الدية فنقصنا خمسة  
اعتبار البعض بالكل \* عبد

أمرها الى على صداق كذا فينقد النكاح بينهما اذا كان الزوج كفواً لها هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون هذا رأى الخصاص وفي جوازه هذا النكاح كلام لانهم تصرم معرفة وفي باب النكاح يستقصى في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حتى عن مشايخ بل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به هكذا في الذخيرة \* وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا ختين فزفت الى كل واحد منهما امرأة أخيه فلم يعاوا بذلك حتى أصبحوا فاذكر ذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم تزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسئلة حكاية أنهم وقعت لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لولاية وفيهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عدد الشبان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء فقيل ماذا أصابهم فذكروا أنهم قد غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي أدخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسلوهم عن ذلك فبطلوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى فيما قضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت عدتهما دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح باصبعه على طرف المائدة كاللثة كرفي شيء فقال له من الى جنبه أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر فقضب سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقال ماذا يكون عنده بعد قضاءه على رضى الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على بالزوجين فاني بما فسأل كل واحد منهما أنه هل تعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما ما طلق امرأته تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى أهلكم على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأقرها الى الالفه وأبعدها عن العداوة أرايت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة أما كان ينبغي في قلب كل واحد منهما ما شئ يدخل أخيه بزوجه ولكني أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينهما وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم زوجت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فمحبون من فطنة أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في المبسوط \*

### الفصل السابع في الطلاق

رجل كتب الى امرأته كل امرأتى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاذ كرفلانة وبعث بالكتاب الى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة (الحيلة للطلقت الثلاث اذا خافت أن ينسكها الزوج الثاني) ان يقول الذي يريد التحليل قبل أن يتزوجها ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثاً أو قال أنت طالق واحدة بالنية واذا قال ذلك تزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص

مقطوع يده قطع انسان آخر رجله من ذلك الجانب عليه نقصان قيمته مقطوعا يده لانه اتلاف فلا يجب به ارش مقدراً وان من جانب آخر عليه نصف القيمة لعبد مقطوع يده لانه ليس باتلاف فجاز أن يجب به ارش مقدراً \* وعن محمد بن قيس قطع يد عبد غيره عليه ما تنقص ولا يبلغ به نصف دية يد حر وعن الامام والثاني فحين قطع يمين عبد رجل وآخر سارها فانت منهم على القاطع الأول نصف قيمته وعلى الثاني ما تنقصه وما بقي من النقص في نفس العبد عليهم ما نهان وقال محمد بن قيس قطع اليدين والنفس عليهم ما أنصافاً وعلى هذا البائع قطع يد العبد المبيع بسطة نصف

التمن وان مقطوع يد فقطع البائع الثانية بمنزلة نقصان ويسقط من المشتري قدره من الثمن ان ثلثا ثلث الثمن وطريق معرفته هاهنا السمع  
 ان يترك الجني عليه حتى يغفل ثم ينادي ان اجاب والتفت علم انه لم يذهب والا فقد ذهب وذكركر أشهد الجروح ان فلانا لم يجرحه ومات  
 الجروح ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفا فاصح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان  
 فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل (٣٩٦) لان القصاص حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ويقضى دينونه والمورثا كذب شهوده

ونظيره ما اذا قال المذوف لم  
 يقذفني فلان ان لم يكن قدف  
 فلان معروفا يسمع اقراره  
 والا لا وعقوا الاولياء قبل  
 موت الجروح يصح كما يصح  
 عقوا الجروح لوجود السبب  
 وحصة الابراء بعد وجود  
 السبب واجاب عطامن حجة  
 فحين ضغط خصيتي انسان  
 ومضى عليه وهو صحيح يعمل  
 ثم مات ان ثبت باقرارا وبينه  
 اثبات من تلك الضغطة  
 عليه الدية كاملة شهدا  
 على رجل انه جرحه ولم يزل  
 صاحب فراش حتى مات  
 يحكم به وان لم يشهدوا انه  
 مات من جراحته لانه لا علم لهم  
 به وكذا لا يشترط في الحائض  
 الدائيل ان يقولوا مات من  
 شقوطة ولان اضافة الاحكام  
 الى السبب القائم لازم لا الى  
 سبب يتوهم الا يرى انه  
 لا يجب القسامة في ميت في  
 محلة على رقبته حية ملتوية  
 \* حلق رأسه ولم يثبت  
 عن الامام انه يخير المولى ان  
 شامدفعه واخذ قيمته وان  
 شامترك قال محمولا احفظ  
 عنه في لحيته شيئا وفي  
 العيون عن الامام في قطع  
 اذنه او انفه او حلق لحيته

وان خافت ان يسكها زمانا طويلا ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يقع الطلاق عليها فالخيلة لها ان يقول قبل  
 التزوج ان تزوجتك وامسكتك ولم اجامعك فوق ثلاثة ايام يوما وما أشبه ذلك بقدر ما به واه فانت طالق  
 فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة بنفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص  
 وخيلة أخرى في أصل المسئلة **١** ان تقول المرأة للحلل زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق  
 نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر بدها تطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ الحلل فقال تزوجتك  
 على أن أمرى يدي تطلق نفسك كلما تريد فيقبل لا يصير الامر بدها  
 وخيلة أخرى **٢** ان يقول الزوج للحلل للمرأة تزوجتك على أن أمرى يدي بعد ما تزوجتك وطلق  
 نفسك كلما تريد فقالت المرأة قبلت بصير الامر بدها أيضا المطلقة الثلاث اذا أرادت التزوج والرجوع  
 الى الزوج الاول وهي تكرر ان تزوج نفسها رجلا فتشتر بأنهما قد استحلوا فالحيلة في ذلك ان كان لها  
 مال تب لبعض من تنق به عن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا امرأها يجامع مثله  
 النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى الغلام فاذا دخل به الغلام بهب المشتري هذا الغلام  
 للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعته بالمملوك الى  
 بلد من البلدان فيباع هناك فيبني أمرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة \* واذا  
 أراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينسحب أن يستننى وينسحب أن يكون الاستثناء موصولا لمفوضا حتى ان  
 المفوض لا يعمل وكذا المضمر في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمه الله  
 تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا  
 شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فصل الطلاق والعنق اذا  
 قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا أم لا قال بعضهم يتصف به مع انه لم يثبت الوقوع حتى من  
 حلف وقال والله لاطلق اليوم امرأتى تطلقه واحدة أو ثلاثا فقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثا شاء  
 افه أو قال لها أنت طالق ثلاثا على أنف فقالت المرأة لا قبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في عيने وهو  
 اختيار مشايخ يلجرحهم الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه أن من قال  
 والله لاطلقن امرأتى اليوم ثلاثا أو قال واحدة فالخيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول  
 لها أنت طالق ثلاثا على أنف قدرهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في عيने وكذلك اذا حلف  
 أن يبيع فباع يبيعا فاسد فقد برى في عيने فاعتبر بائعا وموجبا الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسألة  
 الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه  
 موقعا (١) وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية فقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في

(١) قوله وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية ينبغي مراجعة الخبر وتقرير الخلاف في المسئلة فانه في المحيط  
 حكاة على غير ما ذكره هنا وعبارته على النسخة التي يدي ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف  
 بكونه موقعا وجعلوا ما روى عن أبي حنيفة في المسئلة التي تقدم ذكرها ان يصير بارا في عيने جواب ظاهر  
 الرواية انتهت فتأمل والله أعلم اهـ مصححه

اذا لم يثبت قيمته تاما ان دفع اليه العبد وحكي القدوري في شعره ولحيتة الحكومة قال القاضي الفتوى في قطع اذنه وانفاه وحلق عيने  
 لحيتة اذ لم يثبت على لزوم نقصان قيمته كما قال اوردى الحسن عنه لان الاعتبار فيه المالية والحاصل أن الجنائية على العبدان مستهلكة بان  
 كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال القيمة وان غير مستهلكة باز وجب فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع اليدين وأمثاله وقطع  
 يدور على من جانب واحد الثاني كقطع يدا رجل أو قطع يد رجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذ لم يثبت في رواية من قبيل



الأول وفي أخرى من قبيل الثاني \* واستعمل العبد المشترك بلائذ شره كل يوجب على الشر بك المستعمل الضمان فيه روايتان وفي البداية  
يضمن بلا خلاف \* برأت الموصضة أو الجراحه ولم يبق الاثر لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة  
وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الا ان الادوية قال القاضي ان لا أثر له قولهما وان بقي أثر يجبر ارض ذلك  
الاثر ان منقلبه مثلاً فأرسل المنقلة \* أنفذ الطعن من اذن الى اذن في حكومة وان في فمحتى (٣٩٧) خرجت من الدماغ ونفذت فيه ففى

الفم مع الدماغ الحكومة  
لانه ليس له ارض مقدر  
ومن الدماغ الى أن نفذت  
أمة وفيها ثلث الدية وفي  
موصضة الاتف الحكومة ولا  
قصاص في دامية وباضعة  
ومتلاحة لانه لا يتخلو عن  
الزيادة

### نوع في الشجاج

الكلام فيه في مواضعها  
وأسمائها وأحكامها وانها  
تختص بالرأس والوجه فاذا  
كانت في الوجه ان في موضع  
العظم كالجبهة والجبين  
والذقن يصور فيها الموصضة  
وما قبلها وما بعدها والامة  
لا تكون الا في الرأس أو في  
الوجه من الموضع الذي  
يخلص الى الدماغ ولا تكون  
الخائفة في الحلق والرقبة وانما  
تكون فيما يصل الى الجوف  
من الصدر والظهر والبطن  
فكل ما وصل الى موضع لو وصل  
الشراب اليه كان موطرا  
فهو جائفة لانه يحكم الجوف  
وما فوقه لا جائفة وكل موضع  
يكون فيه موصضة فقيه منقلبه  
وهاشمة وسمحاق وباضعة  
ومتلاحة وأمة وانما ذلك  
يكون في الرأس والصدين  
والجبهة والجبين وموضع  
الخددين والذقن وأما اسمها

يضمنه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا  
فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعليه الفتوى لو أن رجلا طلق امرأته ثلاثا أو أكثر فالسبيل أن تدخل المرأة بينا فيه زوجها  
فيقال له أنك تزوجت امرأته وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأتى في هذه الدار فيقال له كل امرأتك في  
هذه الدار فهي طالق بائن فإذا حلف تبرز المرأة اليه فيظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات أن لا يكلم  
فلا نأف السبيل أن يطلقها واحدة بأئنة ويدعها حتى تنقضي عدتها ثم يكلم فلا نأف تزوجها كذا في  
السراجية

### (الفصل الثامن في الخلع)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا نأف الخلع ان لم اخلعك  
وحلفت المرأة بتعق مما ليكها وتصدق مالها ان لم تسأله الخلع قبل الليل فجاء الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فقالت زوجها سألت أن تخلعني فقال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم ثم طينها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
للرأة قولي لأقبله فقالت المرأة لا أقبل ما قلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد بر كل  
واحد منكما في عينه

في حيلة أخرى للمرأة إذا كانت عين المرأة بتعق مما ليكها وتصدق مالها أن تبسج جميع ذلك عن تنق  
حتى يضي اليوم وليس في ملكها شيء فتقبل اليمين لا الى جزم ثم تستقبل البسج كذا في المحيط

### (الفصل التاسع في الايمان)

رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك أن يخرج الزوج وولى المرأة من الكوفة وبعدها  
النكاح خارج الكوفة فلا يحث في عينه

في حيلة أخرى أن يوكل الحالف رجلا فخرج الوكيل والمرأة من الكوفة وبعدها النكاح ثم أو يوكل  
المرأة أيضا ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحث في عينه والعبر  
في هذا الباب حث الوكيل لاحث الموكل اذا حلف أن يطلق امرأته بخارافا فالحيلة في ذلك على قياس  
مسئلة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخارافا يطلقها أو يوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج  
بخارافا فلا يحث في عينه اذا أراد الرجل أن يسافر فحلف امرأته بتعق كل جارية يشتر بها فتقول له كل  
جارية تشتر بها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلف به أن يقول نعم ويعني بقوله نعم بلدة أو قرية بعينها فاذا  
نوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الايمان  
فيقول ذلك الغير نعم انه يكتفي ويصير حالفًا بثلث اليمين التي عرض عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون  
قال بعضهم لا يكتفي بقوله نعم ولا بد من أن يصرح باليمين وقال بعضهم يكتفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو  
الصحيح كذا في الذخيرة \* رجل قال ان فعلت كذا فعبدى حرو جميع ما ملكه صدقة فالحيلة أن يجب  
ذلك كله عن شقبه ويسلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوبه \* رجل أراد أن يكاتب جارية له ويأطافا فانه بها

فأولها الحارصة وهي التي تحصر الجلد أي تشقه والنامعة التي لا تسيل وتدعى والباضعة من البضع القطع التي خرجت من الجلد وأخذت  
في اللحم والمتلاحة التي تنشق اللحم فتكون أبلغ من الباضعة والسمحاق الواصلة الى جلدته رفيعة فوق العظم واسم الجلد سمحاق والموصضة  
التي توضع العظم والهاشمة التي تمش العظم وتكسره والمنقلة بفتح القاف وكسرها التي يخرج منها العظم والامة الواصلة الى أم الدماغ  
وهي جلدته تحت العظم فوق الدماغ ثم الدامية وهي التي تنشق هذه الجلد وتولد زحمه ثلاثا نأف الحارصة والدامية والدامعة وأما أحكامها

ففي الموضحة قودوما بعدها الاقود فيها وما قبلها قال محمد في الاصل فيه قود فقدر غورا الجراحة بمسبار ثم يعمل حديد بقدره فيغرز في اللحم الى آخره فيستوفي حقه وعن الامام أنه لا قود الا في الموضحة لا في قبلها ولا في بعدها وكل رواية وجهه واذا لم يجب القصاص أو سقط بالاعفو فيما قبل الموضحة حكومتها عدل وفي الموضحة لو خط نصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشرها وفي الآمة ثلث الدية وليس في الجراح ارض مقدر (٣٩٨) الا في الخائفة ثلث الدية وان نفذت الى الجانب الاخر فثلث الدية لانها ما جئتفتان \* شج أصلع

موضحة عمد ان فيه حكومة  
لاقصاص لان موضحة الاصلع  
أيسروا الشاج أيضا أصلع  
يجب القصاص للساواة وان  
لم يكن الشاج أصلع لكن  
رضي بالاقصاص منه لم يكن  
له ذلك وتجب الحكومة  
وموضحة الاصلع انقص من  
موضحة غيره فكان ارشيه  
انقص أيضا والهاشمية  
مستويان لانه كسر العظم  
وعظم الاصلع وغيره سواء  
فانفذت الموضحة لانها  
شقت الجلد وجلد الاصلع  
أزق من جلد غيره فتجب  
الحكومة فيها \* شج بالعصا  
موضحة لا يجب القصاص  
وان مات منها لا يجب أيضا  
وان شج بالحديد الهاشمية لا يجب  
القصاص وان مات منها يجب  
القصاص وان شج بالحديد  
موضحة يجب القصاص  
فان مات منها يقتل به \* شج  
بالحديد لا قصاص فيه وان  
جرحه ومات منه يجب  
القصاص \* ألقاه في النار أو  
في نور حمة فاحترق ومضى  
أيام ومات يقتل به وان كان  
يذهب ويحيى ثم مات منه  
تجب الدية \* قطع الاذن كلها  
يققص وان قطع نصفها  
اققص منه بقدره ان استطاع

لا بن له صغير ثم يتزوجها ان لم تكن تحت حرة ويكون أولاده أحرارا كذا في السراجية \* (١) وفي العيون  
لو أن رجلا أراد أن يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذمت وأنت في ملكي فانت حرة فانه يجوز اذا مات  
يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيعه جائز كذا في التارخانية  
(نوع في قبض الدين) اذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال الرب الدين عبدى حر ان أخذته اليوم  
متفرقا فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقا أو جلة وان قال ان أخذته اليوم الاجلة فعبدى حر  
فاخذ جميع المائة منه ثم وجد فيه ادرع ماسوفة فاراد أن يستبدله في الغد فلا يحسن في عينه فالحيلة أن  
يستبدله في الغد فلا يحسن في عينه وكذلك لو ترك الاستبدال أصلا ولو استبدله اليوم يحسن في عينه اذا حلف  
لأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بداله أن لا يأخذ نفسه فالحيلة أن يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسن  
وكذلك لو بداله أن لا يأخذ من المحلوف عليه نفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يحسن  
وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بأمره أو من رجل أحاله المحلوف عليه بأمره  
فقد بر في عينه هكذا كره القدوري وذ كره في العيون مسألة تدل على انه يحسن في عينه وصورة ما ذكر في  
العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنث وان قبضه من  
المتطوع لم يحسن وكذلك لو قبضه من كفيل له أو محتمل عليه لم يحسن وفي القدوري لو حلف المطلوب ليعطين  
فلانا حقه فأمر غيره بالاداء أو أحوال فقبض بر في عينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك  
بنفسه صدق ديانة وقضاء وفيه أيضا لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فاعطاه باحد هذه الوجوه حنث وان  
عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذ كره في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والعصم ما ذكرنا  
أولا كذا في الذخيرة \* لو أن رجلا ساءم رجلا بشوب وأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري  
عبده حر ان اشترا باني عشر درهما ثم بداله أن يشتريه ينفعي أن يشتريه بأحد عشر درهما ودينارا أو باع  
بأحد عشر درهما وثوبًا ولا يحسن في عينه وهذا الذي ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان  
يحسن فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا بكراً والابا يذيقه  
بتسعة ودينار القياس أن يحسن وفي الاستحسان لا يحسن في عينه ولم يذ كره في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة  
وثوب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يحسن في عينه قياسا واستحسانا لان الثوب مع الدراهم  
جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن البين بل  
كان داخلا تحت البين قياسا واستحسانا ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج الى  
بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحسن في عينه وكان ينبغي أن يحسن  
لانه جعل تمام عينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية بقيت البين فيجب أن يحسن كالمواضع  
بعشرة والجواب أن الحنث لا يقع بقاء البين وانما يقع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء البين  
فقيما اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما لم يوجد شرط الحنث لعدم بقاء البين وقيما اذا  
باعه بعشرة وجد شرط الحنث والبين باقية فيحسب هذه الجلة من الجامع وقد ذكرنا المسئلة الأخيرة هشام في

(١) قوله وفي العيون الخ الا صوب حذف هذه المسئلة لانها ستأتي في فصل التدبير اه معجمه

نؤاذه

وعرف القدر فالماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه روى عن الامام فيمن قطع نصف الاذن

وكان يقدر على ان يقتص منه ذلك القدر يقتص منه وفي الاجناس اذا كان أذن القاطع أصغر من أذن المقطوع فلامه مقطوع ان يقتص  
أو يأخذ نصف الدية قال الامام ان كانت الآمة ثنتين أو ثلثا فالدية ولا شيء فحين كان أربعة فالدية وثلثها وفي الظهيرية اسودت السن  
بضر به ثم زعمها آخر فعلى الاول الارش وعلى الثاني الحكومة وفي دعوى السن لا بد ان يذكر أنها يضاء أو سوداء اذا لا يجب تمام الدية

الا اذا كانت بيضاء ولا يمنع بقاء السن في خلال العمل ومقام الدية **(نوع في القسامة)** رجلان في بيت وجد أحدهما قتيلا قال الثاني عليه الدية وقال محمد لا تجب عليه الدية لحوازه قتل نفسه \* أهل بخارى افرقوا فرقتين ويقاثلون للعصية جهلا أحدهما كلابى والاخر دروازكى ووجد بينهما قتيلا يعرف فأنه تجب القسامة والدية على تلك الحيلة \* ووجد قتيلا ما في غير الملك كالمقازة أو ملكا ما خاص كالدار أو عام كالحيلة ففي الاول ان لم يكن في قرب مصر من الامصار بحيث يسمع الصوت منه فهدر (٣٩٩) وان يقرب مصر فالقسامة والدية عليهم وان في دار رجل فاقسمته والدية على عاقلته وان في الحيلة اختار خسين من الصلحاء أو من الفساق ان شاء وحلفهم كما عرف وان في نهر عظيم لا يملك لاحد يجري به الماء أو مر بوطا على شط هذا النهر ليس يقربه عمارة احد ولا يسمع منه الصوت في مصر فهدر وان كان يقربه ملكا أحد فعلى عاقلته دية وقسامة وان كان الشط ملكا خاصا فكالدار وان ملكا عاما فكالحيلة وان نهر صغيرا تجري فيه السفن لقوم معروفين يجري به الماء أو مر بوطا فعلى عاقلته أرباب النهر وان وجد ميت في حيلة فلا قسامة ولا دية وانما هما في القتل وان وجدين قريتين أرضهما وطريقهما ملك لقوم فهو على الرأس وهذا قول محمد رحمه الله وان وجد في أرض قرية لكنه أقرب الى بيوت قرية أخرى ان الأرض ملكا فعلى المالك والانف على أقربهما

نؤدعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنث به يأخذ كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان أبدا فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحنث في عينه

**(حيلة أخرى)** أن يبيع هذا الثوب منه بعرض \* (حيلة أخرى) \* أن يوكل رجلا حتى يبيع الثوب من المحلوف عليه في أي مكان الاصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فأمر انفسا بذلك لا يحنث الا اذا كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالامر والمصلحة معروفة (وحيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب فضولى من المحلوف عليه ثم ان الحالف يبيع ولا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

**(اذا قال)** ان شريت هذا العبد فهو حر ثم بدله أن يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن البائع فيه بالخيار ولا يحنث في عينه \* (حيلة أخرى) \* على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه على أن المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتحتل المين لا الى جزاء هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وفي هذه الحيلة التي ذكرها الخصاص على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال ان اشريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على أنه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشايخ رحمه الله تعالى اخر جواب المسئلة على قول أصحابنا جميعا فقالوا ما على قوله ما فظا هرا لرا خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجب شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده خيار الشرط وان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا أن الاعتاق يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلا بعد الشراء هذا العبد حر \* **(حيلة أخرى)** أن يشتري هذا العبد مع رجل آخر \* (وحيلة أخرى) ان يشتري تسعة وتسعين سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لآخر أنه بأمرها أو يشتري تسعة وتسعين سهما لنفسه ثم ان البائع يقربه بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهما لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه أو لآخر أنه ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما أشبه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعا لا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

**(نوع آخر في الاكل)** اذا قال لامرأته ان أكلت من هذا الخبز فأنت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصيده وتطبخه حتى يصيرها لسا فاذأ كات لا يحنث وفي القدوري هدى الى حيلة أخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شربه جاء لم يحنث وان أكله مبلولا حنث اذا حلف لأيا كل طعاما فلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عليه ما هيا من الطعام من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحنث وكذلك لو أهدى المحلوف عليه طعاما للحالف فأكل الحالف لا يحنث لان الطعام صار ملكا لله بالف بالبيع والاهداء فكان الحالف أكل طعام نفسه قال شمس الأئمة الخواص في حله الله تعالى الخصاص جوز بيع الطعام هنامطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشارا اليه أو بشير البائع الى موضعه بان يقول من يبيد كذا أو من حين كذا أو يعرفه بشئ

أقربهما بيوتا وانما غير اعى حال المكان الذي يوجد فيه ان عملوا على الملاة القسامة والدية على عاقلته وان مباح الا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القدسه لوال كترخي وذكر شيخ الاسلام ووجد في حيلة فالقسامة عليهم والدية عليهم وعلى عاقلته لان أهل الحيلة قتلوهم حكموا كانوا قتلوه حقيقة لكان عليهم وعلى عاقلته \* ووجد في دار صبي فالقسامة والدية على عاقلته لا عليها جماعة وان في دارها فالقسامة عليها والدية على عاقلته وان انقض أهلها يحلف خسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها **(نوع آخر في الصلح)** قتل

رجلا عمدا وله وليان فصالح مع أخ عن الدية على خمسين ألفا وخمسة وعشرون ألفا وغير المصالح خمسة آلاف نصف الدية وعن الامام أن الصلح في العمد أيضا على أكثر من الدية لومن جنس الواجب باطل كما في الخطا لكن المشهور المنصور أن ذلك في الخطا وفي العمد يصح كذا وكذا وفي الخطا لا يجوز على أكثر من جنس المقتدرات قبل الحكم ويجوز بغير جنسه وكذا بنوع آخر بعد الحكم وصالح في الخطا على مائة بعرا وألف دينار وعشرة آلاف درهم صح وفائدة تعين (٤٠٠) ذلك النوع قبل القضاء فلا يبقى للحاكم الخيار في إيجاب سائر الأنواع وإن صالح على بعض

هذه الأنواع بأقل يجوز وإن صالح بأكثر لا يجوز الزيادة وإن صالح على شيء مما لم يفرض منه الدية إن لم يدفعه لا يصح لأنه دين بدين هذا الم يقض عليه بالدية أمام القضاء به بأن قضى بمائة بعد بر فصالح على مائة بقرعة مثلاً جاز وإن على أكثر من مائة بقرعة قال الامام يجب وإن دفعها إليه لأن القضاء يعين الواجب فإذا لم يدفع يكون افتراء على دين بدين والبقرة ليست من أنواع الدية فيجوز الزيادة على الأكثر وعندهما له ما دخل في أنواعها فنها ما تاب بقرعة ومن الغنم ألف شاة ومن الحيلة مائة حائل كل حيلة ثوب فلا يجوز الزيادة على العمد المذكور فلا يصح الصلح جماعة رموا الكلب بالسهم فأصاب سهم صغيرة وماتت وشهد اثنان أن هذا السهم لفلان ولم يقولوا رماه فلان فصالح الأب مع فلان ثمان فلان امتنع من إيفاء البذل وورد الصلح إن كان يعلم أن المصالح هو الخارج والموت منه فالصلح ماض وإن لم يعلم منه غير معرفة السهم فباطل وإن علم أن الخارج فلان لكن أبوها أيضا لطمها

أما إذا أطلق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجل أخذ لقمة ووضعها في فيه ليأكلها خلف رجل وقال إن أكلتها فأمر أتي طالق وقال رجل آخر إن ألقيتها فأمر أتي طالق فالحيلة أن يلقي بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحنث واحد من الحالفين فإن لم يفعل الخوف عليه هذا ولكن جاءه إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم الخوف عليه وألقاها قال إن أخرجهما والخوف عليه جاهد على أن لا يفعل فمتنع بجهده مغلوب على ذلك لا يحنث واحد من الحالفين

نوع آخر في مسائل النفقة رجل حلف بالطلاق أن لا يتفق على امرأته فالحيلة أن يهبها ما لا حتى تنفق على نفسها أو يقرضها ما لا أو يشتري منها شيئاً عال أو يستأجر منها شيئاً عال فتتفق على نفسها من ذلك المال ولا يحنث لأنه ما تنفق عليها بل أنفقت على نفسها من مال نفسها وكذلك لو وهب لها حائضاً تستغله وتنفق من غلته أو أجرة الحائض منها بشئ يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا يحنث لما قلنا \* ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكذا على أن يتجر لها في أنواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذا الحيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن العقود عليه معلوم والبدل معلوم فإذا حلفت الأجرة صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فأحدث من الكسب يكون بدل ملكها فصارت هي منفقة على ملك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجرته على أن يخطب لها مشاهرة وتقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فإذا أنفقت على نفسها أو عليه لا يحنث (ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الاصل) رجل وهب لرجل مالا ثم قال الواهب امرأتي طالق ثلاثاً أنفقت هذا المال الذي وهبت لك الأعلى أهلاً فأراد الموهوب أن يقضى ببعض ذلك المال ديناً عليه ويتفق البعض على أهله هل يحنث الحالف قال لا حتى يتفق كل المال على غير أهله كذا في المحيط \* (سئل) شيخ الإسلام أبو الحسن عن له امرأتان طلبت أحدهما من الزوج أن يطلق صاحبته وضيق الأمر عليه وهو لا يخلص عنها وليس من رأيه أن يفارق صاحبته فالوجه في ذلك أن يتزوج امرأته أخرى باسم صاحبته ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها (وجه آخر) أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه السري وبشريده العيني إلى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان فتتوهم الطالبة أنه يطلق التي تطالب منه طلاقها كذا في الذخيرة

(وودخل) جماعة على رجل وأخذ أمواله وحلفوا أن لا يخبر باسمائهم فالسبيل أن يقال له أنا نعد عليك أسماء وألقاباً في ليس بسارق إذا ذكرناه قل لا وإذا انتهينا إلى السارق فاسكت أو قل لا أقول فيظهر الأمر ولا يحنث رجل علم أن أمير البلد أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عيذك ونسألك كذا ان كنت تخاف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده العيني إلى الملك المكتوب على الكف وكذا يديه في الكف وهو يقول لا أخاف هذا الملك فلم يحنث كذا في السراجية \* (رجلان) حلفا أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخل أحدهما وكذلك الحيلة في البين بالكلام إذا قال كل واحد منهما ما صاحبه لا يتدنى بكلام تكلمها معاً فلا يحنث واحدهما إذا (إذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان) فدخل مكرهاً لا يحنث هذا إذا حلفه إنسان وأدخله مكرهاً فإذا أكرهه حتى دخل معه بنفسه يحنث عندنا إذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة أن يدخل الحالف أولاً ثم

ولم يعلم موتهم من اللطمة أو السهم أن الصلح بائن سائر الورثة يصح والبدل لهم للآل و إن بغير انهم فالصلح يدخل باطل وللآل ولاية استيفاء القصاص في النفس وما دونها والصلح عنهم والوصى يستوفيه فيمدونها أو يصلح لافي النفس استيفاء وصلها والقاضي فملا كرم المتأخرون كالأب ببدل مسألة الأصل وهي أنه إذا قتل ولأولى له السلطان الاستيفاء والصلح وكذا القاضي لا القفو (الرابع في الجنابة على غير بن آدم) وأنه سبعة أجناس (الأول) نفس الدابة فاسقطت ركبها ومات إن النفس بائن الركب

لا ضمان والا ضمن كل المية وان ضربت برجلها أو يدها الناحس فقلت قدمه هدر لانه الجالب الخنف على نفسه وان أصابت وجلا آخر بالذنب أو الرجل أو كيف أصابته ان بلاذن الراكب فالضمان على الناحس وان باذن فعليه الا في النفعة بالرجل والذنب فانما اجبار لانه بمنزلة الراكب والسائق والنفعة جبار منهم الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فقتلها فتفتحت رجلا فالضمان عليهما وان بلا اذنه فكل الضمان على الناحس ولا كفارة عليه وفي المستقى وقف على دابته في الطريق فأمر (٤٠١) غيره بالخنس فسارت عن موضعها ثم نفخت رجلا فالضمان على الناحس لا الراكب ولو أنها مربوطة في غير ملكه

فذهبت من ذلك الموضع وفتح الرباط فقد زالت الحناية فاعطى بها من ثمن فهو هدر وان كانت في رباطها فاصاب منها فذلك كله مضمون نفعت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رانت أو بال\* وان كانت غير مربوطة فزالت عن موضعها بعد ما أوقفها ثم جنت على رجل فذلك هدر وان أوقفها ان في ملكه لا ضمان عليه خبطت أو نفعت أو رانت أو بال\* الا اذا كان راكبا لانه مباشر الا في الروث والبول سائرة كانت أو واقفة لا بايقافه أو بايقافه للبول العام فيها \* وان أوقفها في ملك غيره أو في غير ملكه لا باذن السلطان يضمن وان رانت أو بال\* لان اصل الفعل جنابة فالمتوادي يكون مضمونا وان باذن السلطان لا ضمان \* أرسلها فأصابت في فور الارسال يضمن وكذا ان لم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر وان عطفت عن الطريق ان لم يكن لها طريق آخر فكذلك وان لها طريق آخر

يدخل المحلوف عليه فلا يحنث الحالف كذا في المحيط

### الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة

رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فبكرت ذلك وقالت البيع نسمة أحب الي قال البيع نسمة البيع ممن يريد اعتاقها فاراد المولى أن يوصي بان يتباع ممن يريد شراءه نسمة ويعلم أنه لا بد من حط ثمن من مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلأوصى بان يتباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لانه هذه الوصية لانها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك أن يقول المولى بيعوها ممن أحبت وحيث أردت وحطوا عن المشتري من ثمنها كذا فإذا أحببت وعينت انسانا يتبع ذلك الرجل للوصية بالمحاباة فيقال لذلك الرجل ان فلانا أوصى بان يتباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها ويحط عنك من ثمنها كذا فان رغبت في شرائها يتباع منك وهذه الحيلة مشروعة مما ذكره محمد في المبسوط أن من أوصى الى رجل وقال ضع ثلث مالى حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله حيث أحب فهو هنا كذلك فان أراد المولى في هذه المسئلة أن يوصى له ابني من الثمن يقول بيعوها ممن أحبت وادفعوا اليها من ثمنها ألف درهم وصية لها فيكون هذان المولى وصية بشيئين بالبيع نسمة وبالمال فاذا عتقت رجلا ويبتع من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان اهما من ثمنها ألف درهم وان لم يعتقها المشتري كان الالف وصية للمشتري اذا الوصية للمملوك وصية للمالك (رجل) له مملوك أراد أن يدبره على وجه يعتق عبوه ويكون له بيعه متى شاء فالحيلة أن يدبره تدبيراً مقيداً فيعتق بعد موته ويجوز بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقييد في التدبير فقال كقول المولى ان مت وأنت في ملكي فانت حر وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يقول ليس هذا التدبير مقيداً بل هذا تفسير لقوله أنت مدبر لان تفسير المدبر أن يعتق بعد موته اذا مات المدبر وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا الا هذا اللفظ فلا يكون مدبراً مقيداً ولكن التدبير المقيد أن يقدم العتق على الموت يوم أو يومين أو يؤخره عن الموت يوم أو يومين أو يقيد العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق اذا أضيف الى ما بعد الموت بزمان لا يعتق العبد الا باعتاق الوصي أو الوارث (عبد بن رجلين) دبره أحدهما صار كاه مدبر اعند أبي يوسف وعامة فقهاء شافعية المدبر قيمة صاحبه مومراً أو معسراً فان أراد أن يكون مدبر الهمما ولا يضمن أحدهما لصاحبه فالحيلة في ذلك أن يوكل المولى بالمدبر رجلاً يدبر عنه ماني كلمة واحدة ثم المسئلة بعد ذلك على وجهين اما أن يقول الوكيل للعبد جعلت نصيب كل واحد من موليك مدبر اعنه وفي هذا الوجه يصير مدبر ايتم ما أو يقول أنت مدبر عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضاً يصير مدبر ايتم ما لانه جمع بين المولىين بحرف الجمع ولو جمع بينهما باللفظ الجمع بأن قال أنت مدبر عنهما الاشك أنه يصير مدبر اعنه ما كذا هنا فقد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يدبران ما لانه لو أمرهما بذلك ربما يسبق أحدهما صاحبه فيصير كاه مدبر الاول فلا يحصل مقصودهما ثم قال يوكلان رجلا ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لانه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنت مدبر عني وعن فلان يصير كاه مدبر اعن المدبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه دبر بحكم الوكالة والمالك جميعاً ومن مذهبهما أن تصرف المالك والوكيل اذا اجتمعا وخر جامعاً يعتبر تصرف المالك سابقاً واذا اعتبر تصرف المالك سابقاً يصير العبد كاه مدبر المدبر

(٥١ - فتاوى سادس) لا وكذا اذا مكنت ساعة ثم سارت لا يضمن لا لقطع السير والفور \* أرسل طيراً فأنلف على فود الارسال لا يضمن نصر محمد رحمه الله فيمن أرسل باريه على صيد الحرم فأنلفه لا يضمن لانه يقطع الطريق بنشاطه لا بارساله \* أغرى كلباً حتى عض انساناً قال الامام لا يضمن مطلقاً وقال الثاني رحمه الله يضمن مطلقاً سواء بسوقه أو بقوده كالبهية وقال محمدان سابقاً أو قائداً يضمن والا لا وبه أخذ الطحاوي والفقهاء أبو الليث كلن يفتي بقول الثاني وهو اختيار أبي حازم وعليه الفتوى وقيل ان الكلب معلم لا يشترط كونه سابقاً

ويضمن مطلقا وفي غير الملم يشترط السوق وفي دخوله دور قوم بانهم أو بدونه إذا جرحه كلهم لا ضمان لعدم وجود الاغرام أو الارسال منهم \*  
وفي سقوط سرج الدابة أو جملها على انسان وقتله الضمان على سائقها وقتفت الدابة السائرة ورانت وبالت وتلف به شيء لا ضمان \* وان  
أوقفها فرانت أو بالت يضمن الراكب الموقف \* سار عليها فارت غبارا أو حصاة صغيرة فاعى انسانا أو تلف شيئا لا يضمن وان الحصاة كبيرة  
يضمن ويضمن الراكب كل ما أصابت (٤٠٣) الدابة يدها أو رأسها أو كدمت أو خبطت لا مانعت برجلها أو ذنبها وان أوقفها

يؤاخذ بنفحة الذنب والرجل أيضا وكل ما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن لا يضمنين وما قبله المقياد بالوطم فعلى عاقلة القائد دية \* وربط بعرا بلا علم القائد في قطاره فأنلف المربوط فلو نفسا فالدية على عاقلة القائد ويرجعون بها على عاقلة الرابط \* فادانسانا أعمى فوطى الأعمى انسانا وقتله قال الفقيه لا يجب على القائد شي أو وقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطة على الشط قال محمد وأوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن مانعت برجلها أو ذنبها الا اذا كان أعست الموضع لا يقاف الدواب \* ساق حمارا عليه وفر حطب وهو يقول طررق طررق بالفارسية أو عبر من الطريق ورجل واقف في الطريق أو سافر ولم يسمع أو سمع ولم يتيسر له التخي عن الطريق فأصابه الحطب وخرق ثوبه يضمن السائق وان سمع وتهايا لكان لا ينتقل لان عدم الانتقال دليل على الرضا ولا فرق بين الأصم وغيره \* أقام حمارا على الطريق وعليه ثوب فأصاب

فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير ان مت ونصبي من العبد في ملكي فهو حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شي على ما ذكرنا لخصاف لانه يجعل هذا مديرا مقيدا وفي التدبير المقيد لا يجب الضمان لانه لا يمنع البيع (فان) أرادا أحدهما أن يعتق العبد المشترك على وجه لا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فيعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئا فان كان العبد قد ولى في ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه فيعتق العبد ولم يضمن لشريكه ويسعى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسرا أو معسرا عند أي حنيفة رجه الله تعالى وكذا عندهما ان كان معسرا وان كان موسرا يبي في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة أخرى) أن يول المريد للعتق شريكه بعتاق نصيب المريد للعتق فإذا قبل الوكالة وأعتق لا يضمن له الموكل شيئا (وأخرى) أن يبيع نصيبه من معسر فيعتقه المشتري فلا يضمن له عساره ولا البائع منه (رجل) له جارية طلبت من المولى أن يعتقها وبزوجهما نكره المولى ذلك وأراد أن يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يبيعها ممن يتق به سرامنها أو بماله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه أقتني البيع فيما إذا أقال البيع فيها ينسخ الشكاح وترجع الى قديم ملكه وكان له أن يطأها بملكه المين ولا تعلم الجارية بشي من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة له قال شمس الأئمة الحلواني غير أن في هذا نوع غرور فانه يعامله معاملة الاماء ولكنه يعاملها معاملة الحر ان يركب فيكون فيه نوع تلبس وتدليس وغرور ثم انه ذكر في الحيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر اذا احتاج فيه الى التسليم كذا في المحيط

عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه مال الكل مكاتب عليه عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولشريكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وأبطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكاتب عليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكل رجلا بأن يكتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولى بين جميعا على كذا وكذا فإذا قبل العبد صار مكاتب المولى بين جميعا ولا يضمن أحدهما لصاحبه عندهما ولا عند أي حنيفة رجه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئا شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولى بين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة له ما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتب له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكل رجلا يكتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلا في نصيب كل واحد منهما ويخالفه في التسمية أو يوافقها فيما يقول الوكيل للعبد كاتبك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان بال ألف ونصيب فلان الآخر بخمسمائة فيقول العبد قبلت ذلك كلها ويقول كاتبك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان بال ألف ونصيب فلان الآخر بخمسين ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فإذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئا لصاحبه وما قبضه أحدهما لا يشاركه الآخر ويصير كالوفرق عقد الكتابة في انتفاء الشراكة في المقبوض كذا في التارخانية \* رجل له عبد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن ينكر وارثه تركه فبأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاف رجه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيعه

راكب الثوب وخرق ان كان الراكب يصير الثوب والحمار يضمن وان كان لا يصير لا يضمن وكذا اذا كان الثوب على الطريق نفسه والناس يمرون عليها وهم لا يصرون الثياب لا يضمنون وكذا لو جلس على الطريق انسان فوقع عليه انسان ولم يره الجالس ومات لا يضمن الجالس وصائق حمار الحطب اذا لم يقل اليك اليك انما يضمن اذا مضى الحمار الى جاب صاحب الثوب أما اذا مضى اليه صاحب الثوب وهو يراه ولم يتباعد عنه لا يضمن تأويلها اذا وجد فرصة الفرار ما اذا لم يجد يضمن وكذا ذكره القاضي أيضا في شد الدابة على الطريق وباعها وقال



للمشتري خليفته وأباهما أخذها ورضي صار قابضاً فان جنت فالضمان على الموقف البائع وان زالت من موقعها مال يحمل الربط وتنقل من مكانها \* في دأره أبعرة أدخل عليها آخر يعبراً عن ثلث أو غير مقتل باذن صاحبها فقتل الداخل ذلك الابل لا يضمن وان - بلانته يضمن \* أدخل بقراط وحافى سرح انسان فطعم بحشاً لا يضمن \* أدخل غنماً أو ثوراً أو فرساً أو جزاراً في كرم أو زرع ان ساقطوا منه ما تلف والا لا وقبل يضمن وان لم يكن سائقاً ساعاً على المعلم \* وجد بقرة في زرعها (٤٠٣) فاقبض صاحبها بالخروجها فخرجها

فأفسدت من الزرع حال  
الاخراج ان أخبر بان بقرته  
في الزرع ولم يامر به بالاخراج  
يضمن التالف وان أمره  
بالاخراج أيضاً حال الاخبار  
لا يضمن وقال أبو نصر يضمن  
فيه أيضاً وان أخرجهما  
صاحب الزرع فأكلها ذئب  
في المشتري انه لا يضمن وفي  
الضاري المختار ان ساقها بعد  
الاخراج يضمن والا لا وقال  
أبو نصر اذا ساقها الى مكان  
بأمن على زرعها لا يضمن  
أيضاً وكذلك لو أخرج دابة  
الغريم زرع الغير وعن أبي  
سليمة أنه يضمن \* أدخل دابته  
في دار غيره فأخرجها مالك  
الدار فقتل لا يضمن كافي  
الزرع \* وضع ثوبه في بيت  
الغير فرمى به مالك البيت ضمن  
فاندفع اخراج الدابة لان  
كون الدابة في البيت يضرب  
لالتوب \* الراعي أخذ بقرة  
في سرحه فطرد بها الراعي  
قدر ما يخرج من سرحه  
لا يضمن لان الضالة لا يبرئها  
الاخال \* وجد في مربط  
دابته دابة فأخرجها فباعت  
أو أكلها الذئب يضمن  
بخلاف ما تقدم لان الربط  
محله الا دار \* أفسد دابة

نفسه بمال و يقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد بشرائه نفسه ويبرأ من المال يقبض المولى ذلك منه  
قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى بشرط الخصاف رحمه الله تعالى أن يكون قبض  
المولى البديل بعناية الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء  
ما وجب له في حالة المرض وأما اذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر باستيفاء الدين الذي وجب له على العبد في  
المرض فإنه يصح اقراره (أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه  
دين الصحة فإنه يصح اقراره ويعتبر من الثالث بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقر باستيفاء الدين فإنه يصح اقراره  
ويعتبر من جميع المال وأما اذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقر باستيفاء البديل وعليه دين الصحة ينبغي  
أن يصح اقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لان في باب الكتابة تسلم للكاتب رقبته باقرار  
المولى باستيفاء بدل الكتابة والاقرار وجد الآن فإزان يعتبر من الثالث كالأعتق في الحال فاما في العتق  
على مال فرقبة العبد انما تسلم له بقبول بدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع  
فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء فهو  
لكن الخصاف زاد في التوثيق والاحتياط فإن لم يكن للعبد مال فالحيلة أن يدفع المولى اليه مالا في السر ويكتب  
ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم  
لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئاً أو ذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد  
من يثق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود فيعتقه المشتري فيصح اعتاقه ثم المريض يجب الثمن من  
المشتري سراً فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة

### الفصل الحادى عشر في الوقف

رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على أقوام يأخذون غلتها فالحيلة له أن يقر أن رجلاً من الناس  
ولم يسمه وقف هذه الضياع على فلان وفلان وقفاً صحيحاً ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لان  
اقرار الانسان فيما في يده صحيح وان كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته بقر بالوقف على نحو ما بينا  
ويقر أيضاً أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الضيعة وجعلها وقفاً في يده على هذا السبيل  
الذى وصفنا فإذا أقر بذلك لم يكن لوارثه شيء من ذلك لانه انما يصير لوارثه ما كان ملكاً له يوم الموت وهذا قد  
أقر أنه لم يكن ذلك ملكاً له وقت الموت ومن أراد أن يجعل غلة داره صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتاباً وخاف  
أن يطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة ووقوفه على  
المساكين وعامة العلماء يجوزونها فإذا اطلب لذلك حيلة كي لا يطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة  
له في ذلك أن يجعل غلة داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فان ردت  
ذلك سلطان أو قاض تباع الدار ويصدق بثمنها على المساكين فيقع الامن بذلك لان أحد لم يقل بعدم جواز  
هذه الصدقة ومن أراد أن يجعل داره أو ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته  
وخاف أن يرفع الى قاض يرى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب  
لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافاً الى ما بعد الموت الا بطريق

الغير زرعها فأخذها وجسها حتى هلكت ضمن الحابس لانه ليس له ولاية الحبس \* ربط حماره في سارية فجاء آخر بحماره وربطه  
فعض أحدهما الآخر وهلك ان فيه وضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن بان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً لاحد لا يضمن اذا  
كان في المكان سبعة وفي الطريق يضمن لان الربط ثمة جناية \* شاة لانس دخلت دكان طباخ فتبعها المالك لاخراجها منه فكسرت  
قدراً للطباخ يضمن المالك الداخل \* شاة لقصاف فقتل عينها يضمن النقصان وفي كل ما يجعل على ظهره كالبقل والحمار وعين الحزور وبقرة

الجزء أو ما لا يحمل عليه له غرة في الواحدة ربع القيمة لان الاتباع بها أربعة أعين والواجبة كالشاه \* قطع أحد قوائم الدابة بضمن كل قيمتها هذا اذا كانت لاتؤكل فان ما كولا يحير اذا كان له قيمة بعد قطع البدن له وضمنه القيمة أو أمسكه وأخذ من الجاني النقصان \* وفي العميون استهلك جمل الغبر أو بغله يقطع يده أو يذبحه ان شاءه عليه وضمنه قيمته أو حبسه ولا يضمنه شيأ وفي الجمار اذا قتله بلا ذكاة لا يشك على قول الامام وعلى (٤٠٤) قول محمد ليس له ان يضمنه النقصان بخلاف الذبح بجلده والفرس غير ما كولا اللحم

الوصية هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وحفظنا أن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح اذا كان مضافا الى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف ما وقفه الى رجل ويجعله فيما لهذا الوقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة الى المساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من انسان ويسلمه الى المشتري ثم ان المتولى يخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله لان القضاء صاف محملا بمجتهدا فيه فنقدوا ما رجموا عليه كذا في المحيط هرجل له مال من وقف أو وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فإراد أن يוכל غريمه بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء من دينه فقال الغريم لست آمن من أن تخرجني من الوكالة فأريد أن توكلي وكالة لا تقدر على اخراجي منها حتى أستوفي مالي عليك فالحيلة أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يتفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وأن يقضى منه دينه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم باقي الغلة بعد ذلك للثمن وقف عليهم وأنه كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهم ما يتحصها وقد كنت ضمنت له جميع ذلك المال عنه ضمانا صححها جائزا ما وأن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب أيضا في قد جعلته وكسلا في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمنت له من الدين عن الواقف فاذا أقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد بذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف أن يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز عند محمد رحمه الله تعالى فينبغي أن يكتب أيضا في الكتاب أقر هذا المدين أن فاضيا قضى بجوارزه فيه بمرتفعات عليه ثم قال في هذه الحيلة وأنه وجب لقولان يسمى غريمه على هذا الواقف كذا فيصبح هذا الاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصد في ذلك كالوارث اذا أقر على مورثه دين فانه يصح هذا لانه أقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار في قد كنت ضمنت جميع ذلك ضمانا صححها وفيه نوع شبهة أيضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف مليا أما اذا مات مفلسا لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يلحق به حكم الحاكم حتى يصير مرتفعات عليه ثم قال بعد هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يده بقبض غلتها ويصح هذا الاقرار منه أيضا لانه أقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب اذا استوفى فلان الغريم هذا الدين لا يده على الضبعة حتى لا يدعى الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة

### الفصل الثاني عشر في الشركة

رجلان أراد أن يشتركا مع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وان كان أحدهما مالين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب

ولو ضرب رجله حتى عرج فهو كالقطع \* أوقف دابة في ملك غيره فتلفها انسان أو شئ بجولانها بضمن لانه ممتلك الدابة فيضمن مقدار ما يصل اليه بذلك الرسن والحبل وكذا لو أوقفها على الطريق بلاربط ان سارت عن مكان الايقاف وأتلفت لا يضمن لانه لم يسكنها في ذلك المكان فصارت كالدابة المنفصلة ذكره عظام وذكر شيخ الاسلام أوقفها مربوطة أو لأعلى الطريق ضمن المالك وان مربوطة تجوز في رباطها ان مالها الربط وزالت عن مكانها لا ضمان وان بعد الذهاب عن مكان الايقاف قبل التحلل الرابط بضمن وفي الجامع الأصغر ذهب دابة الرجل بنفسه رسالة ليل أو نهرا أو أفسد زرع غيره لا ضمان له بغيره منه ولا عدوان الأعلى الظالمين وقال الشافعي ان يسلا ضمن وان نهرا لا قال في التوارد قيل ان أخرجهما مالك الزرع حتى اقتربها سبع بضمن وقد ذكرناه

### الشركة

قرينة فاذا هم الغريم فأراد ادخالهم في مربيته فدخل أحدهما وقرأ الآخر فلم يجده اذ لم يقد على الاثبات انه أخذ له ماله على المالك لم يضمن الا اذا كان أخذ نفسه فيضمن قيل له أرايت ان كان هذان اقال انهما ان كانا الغريم أهل قرينته فكيف حكم ما حكم الملقطة ان ترك الاثبات مع القدر وان لم يجدهم يشهد بصدور وان لاهل قرينته وأخرجه من زرعه ولم يزد عليه لا ضمان ان ضاع وان ساقه بعد الاخراج

ضمن لان مالا هل قريته لا يكون له في النهار حكم الاقطة بل حكم الغصب لعدم خوف الضياع فيضمن أشهد وألا عند الغصب \* وان في الليل حكمه حكم الاقطة وفي نظم الفقه دابة الغر ذهبت ليل بالار سالة قيل يضمن ما تلف لان العادة جرت بالربط ليل فالربط فكأنه سبها وأرسلها في زرع غيره وذكر القاضي لو أفسدت الزرع في حال الرق يضمن الراد وكره رد الاسلام بينهم ما صطلب أدخل أحدهما نوره وشدة نور الاخر حتى لا ينطخ نوره فاختمت المشدود بالحبيل ومات لا يضمن الربط (٤٠٥) اذ لم ينقله عن مكانه وذكر المحبوبي

وبكر جربايتها في ملاك صاحبها هدر واقفة أو سائرة اذ لم يكن معها صاحبها وطئت بيد أو رجل أو كدمت وان هو معها فكذلك ان سائعا أو قائدا نفسا أو مالا وان الملاك له واغبره فكذلك لا لكل من الشريكين ايقافها في المشترك قل أو تركوا ولو ضا أو قعد في الملك المشترك فتلف به انسان وان هو راكبها والدابة سائرة في ملكه فان وطئته باليد أو بالرجل يضمن ما تلفت وان كدمت أو نفخت أو ضربت بالذنب لا يضمن وان في ملاك غيره ضمن واقفة أو سائرة صاحبها معها قائدا أو سائعا أو راكبا ولم يكن معها وطئت أو نفخت أو كدمت من حيث انه ليس له ايقافها أو تسيرها في ملك غيره وان في طريق المسلمين أو وقفها صاحبها يضمن ما تلفت في الوجوه كلها لان الطريق

الشركة فان ضاع أحد المالكين بعد الشركة قبل الشراء لم يملك من مال صاحبه وهذا معروف فان أراد أن يبيع صاحب الدنانير نصف دنانيره من صاحب الدراهم نصف دراهمه فيصير المالان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانها لا تجوز قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال نصف المال فيصير المال والمتاع بينهما ما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة كرها محمد في شركة الاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قول الخصاص رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما اذا كان رأس المال عروضاً لا يجوز شرطا لتفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحصل على أن الخصاص رحمه الله تعالى أراد بما قال في حصة النقد ودون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأرادا الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما اذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بأن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فان صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماس بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أخماس ويكون الربح بينهما على قدر رأس المالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فان أراد أن يشتركا على أن الربح بينهما نصفان والوضعية بينهما ما نصفان فانه لا يجوز لان الوضعية انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب ألفين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فينشد بجوز اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يملك المال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين اذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك أن يبعث الحاضر الى الغائب رسولا أو كتابا حتى يخبره بنقض الشركة أو بكل وكيفية حتى يذهب الى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به اللزوم فهو عزل الوكيل والحجر على العبد المأذون ونسخ المضاربة كذا في المحيط

### الفصل الثالث عشر في البيع والشراء

رجل له دار أو ضيعة أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها الى المشتري فأراد حيلة على أنه ان أمكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بان يسلمها اليه لا بحالة فالحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي ظالم مقر بالغصب غصبه اياها وانها ليست في يديه يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة

ارسال الدابة في طريق المسلمين بلا حافط تسبب للتلف وهو متعديه فان وقفت وسارت فيه برئ من الضمان فان ردها رادقا للضمان على الرادقيا أصابت في فورها لكونه سائعا لها في طريقه الذي ردها فيه فان تركها حتى وقفت أو وقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو ماتت أوبسرت وان كان صاحبها معها يسيرها فان قائدا أو سائعا ضمن ما تلف بالوطع باليد أو بالرجل أو الكدم سار عليها فوقفت لروث أو بول وعطب بالروث أو البول انسان أو شيء لم يضمن لعدم امكان التصرف عنه وكذا بعباب خارج من فيها وان أوقفه الغير فذلك غرانت

أوبالت فعطبه انسان وهي واقفة بضمن وفي البسوط أوقفها في الطريق أو في ملك غيره بغير إذنه فسأل من عرفها أو لعالم على الطريق فزاني به انسان فذلك على عاقلته \* له كلب عقور كلب امر عليه ما رضعه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انسانا فقلته فان كان قبل التقدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل الاشهاد وبعده وفي المسئلة نطخ الثور بضمن بعد الاشهاد النفس والمسال (الشاني في النار ٤٠٦) وما يتولد

الفتاوى \* وفي اجارات الجامع الصغير استاجر أرضا فأحرق الحصائد فأحترق كدس غيره لا بضمن قال السرخسي رحمه الله في اليوم الرابع بضمن ولو حبل نارا في ملكه فوقع من شره على ثوب انسان واحترق بضمن \* وفي الزادات لو طارت الريح بشر نادر فألقته على ثوب انسان لا بضمن وان سقطت جرة من يده في الطريق ثم من الارض ثوب انسان بضمن وفيه الوهب الريح فأحترق ثوب رجل لا بضمن \* الحد اذا أخرج الحديد في حائطه من الكبر ووضعها على المدقة فضر به بالمطرقة فتطاي به شره واحترق شيء بضمن وان قتل به رجلا أو فقا عينا فالدية على عاقلته ولو لم يضره بالمطرقة لكن الريح تطاي به بشرها فهو هدر

الثالث في المذني والوضع

دخل دار رجل بامر فغتر على جرة المالك فانكسرت لا بضمن وان غتر على صبي فقتله بضمن الدية \* محمد على ثوب غيره بلا علم فقام

ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن فان قدر على تسليم الضيعة والاردا الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرافا ماذا كان الغاصب جاحدا ذكرته أيضا أن البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاصي رحمه الله تعالى في تعليم هذه الحيلة بقر المشتري بأن الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالقاضي يحبسها وإذا عرف القاضي اقرار المشتري أنه اشتري مغصوبا لا يحبسها لانه وجد الرضا من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار ليكنه اثبات ذلك الاقرار عنه بالقاضي باليمين كذا في الذخيرة \*

رجل أراد أن يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها أحد فاقبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما لم يخله فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائة دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائة دينار ويكون ذلك حلالا (وجه آخر) أن مشتري الدار يبيع ثوبه لساوي ألف درهم من رب الدار بألف درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان مشتري الدار يشتري من صاحب الدار درهم وهي تساوي ألف درهم بألف درهم ويقبض الدار ثم يتقاصن الثمن عما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا دفعه لذلك ثم جاء مستحق يستحق الدار باليمين فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بألف درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذ كر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالا (رجل) أراد أن يبيع داره وجارية أو شيئا آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب الا عن سرقة (١) أو جزية فلم يأمن البائع أن يردها عليه المشتري ويقول لم نسم عيبا ولم نضع يدك عليه او يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا أن يضع يده عليها عند البراءة ويعيها ما لم يخله في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبدا أو شيئا آخر ويرأ عن عيبه فانه يجوز ويرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب بشرط أن يضع يده على موضع العيب ويقول أتبرأ عن العيب الذي سميت ووضع يدي عليه أما بدون ذلك لا تنصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لمائة لا يعرف أسامي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محالها وخاف أن يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححة وطلب الحيلة فالحيلة في ذلك أن يأمر صاحب (١) قوله أو جزية كذا في النسخة المجموع منها وتحرر بمراجعة الاصل المنقول عنه فانه ليس حاضرا عندى الا والله أعلم اه

العين

وتحترق الثوب ضمن القاعد النصف علم بجوابه أولا لان الشق حصل به علما وعلى هذا وضع رجله على

مكعب غيره فرفع رجله فتحترق المكعب وتثبت بثوب غيره فحذبه صاحب الثوب \* هر في السوق فتعلق ثوبه بقفل غيره فتحترق قال الصفاق فان في ملكه لا بضمن والا بضمن وان تعلق بده وتتحرق لا بضمن علمه أولا \* اذن لاداخل أن يجلس في وسادة فجلس وكان تحت الوسادة قارورة دهن لا يعلم فانكسرت بضمن القارورة والاهن وتحرق الوسادة ولو كانت القارورة تحت ملام قد غطاها فاذا نله

بالجلوس عليها الاضمان على الجالس وان أذن بالجلوس على سطح فوق السطح على غلام الآذن وتلف لايضمن قال الفقيه الموساة كالملاء  
لايضمن بخلاف السطح وضع حرجته على الطريق وأخرج حرجته على الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى وكسرت الاضمان على مالك  
الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت ضمن صاحب الاخرى وكذا لو وقف دابته على الطريق وآثر كذلك فهرت احدهما  
فاصابت الاخرى لا ضمان على صاحب الهاربة ولو تلفت الهاربة فعلى صاحب (٤٠٧) الاخرى ضمانها وفي المشتري ضمن كل

منه ماجة صاحبه سفينة  
واقفة في شطخفات سفينة  
أخرى فاصابت الواقعة ان  
انكسرت الواقعة فالضمان  
على صاحب الجارية وان  
انكسرت الجارية لا ضمان  
على صاحب الواقعة قال في  
النوادر ان لايضمن الواقعة  
لان الامام أذن لاصحاب  
السفن أن يوقفوا السفن  
على الشط وما كان باذن  
الامام كان مباحا مطلقا غير  
مقيد بالسلامة مشى ومعه  
زجاجة دهن فاستقبله آخر  
فاصطدم فاصابت كسرت  
الزجاجة وسال الدهن على  
ثوب المقابل ان مشى ذو  
الزجاجة فهو الضامن  
لثوب وان مشى صاحب  
الثوب فهو ضامن للزجاجة  
لان الماشي هو الصادم وان  
مشاوهما يريان لا ضمان  
على أحد وان رأى أحدهما  
فقط فالضمان على الرائي

\* ألقى حجرا في فناء داره للنمل  
أو غيره فاعتقل به رجل ومات  
ان باذن الامام لا ضمان  
وان بغير اذنه ضمن وفي  
المتقى لا يضمن في الجالس  
\* أحدث شيئا في سكة غنيز  
ناقذة ان كان من جملته  
السكنى كوضع المناع  
لا يضمن ولكل واحد

العين المبيعة رجل لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري  
ما أدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن حرجية ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان  
المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والحرجية لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العقد  
ترجع الى العاقد ولو لم يكن ذلك ليس يعاقد والعقد غريب لا يوقف عليه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في  
حبل الاصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال الحيلة في ذلك أن  
بأمر البائع رجلا غريبا يشتري الجارية من البائع ثم يبيعهما من المشتري على أن مولى الجارية ضامن لما  
أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو حرجية خاصة وبغير الغريب فاذا وجد المشتري عيبا آخر  
سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم  
يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله  
تعالى وثيق لمولى الجارية لان حقوق العقد وان كانت ترجع الى الوكيل عندنا الآن عند بعض العلماء  
ترجع الى الموكل وربما رفع المشتري الامر الى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى الجارية  
رجل أراد أن يبيع الجارية نسمة وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف  
الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري أشهد على نفسك بانك ان اشتريته افهى حرة فان قال المشتري ذلك  
فانها تعتق عليه بالشراء ويجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري انى أكره  
أن أعنتقها في حياتى وأحتاج الى خدمتها ولكنى لا أبيعها فاراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول  
المشتري ان اشتريته افهى حرة بعد موتى أو يقول ان اشتريته افهى مدبرة فاذا اشتراها تصير مدبرة  
فيستخدمها في حال حياته ولا يبيعهها الا ببيع المدبر لا يجوز الا بقضاء القاضى فيحصل مقصود البائع  
والمشتري (رجل) غصب من رجل ضيعة وأبى أن يرتها عليه وقال بعنيها وهو يقربه في السر ويحجده في  
العلاية فاراد حيلة يتخلص بها ضيعة فالحيلة أن يبيع المصوب منه الضيعة ممن يشترى به سراو يشهد  
عليه ثم يبيعهما من الغاصب ويجعل بين العاقدين مدة لا يشبه التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك ينجى  
المشتري الاول ويقمى بينه أن شراؤه كان أسبق فياخذ من الغاصب وفي شراؤه المصوب اذا كان الغاصب  
جاءد الاختلاف الروايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط

### مسائل الاستبراء

ولا بأس بالاحتمال في اسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ  
به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى  
فيما اذا قربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشترىها ولو كانت  
فالحيلة أن يتزوجها البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشترىها ويقبضها أو يقبضها  
ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكدا ليقبض اذا لم يكن فزوجها حل لاله  
لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر اوان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية  
(رجل) اشتري من رجل جارية فاراد أن لا يلزمه الاستبراء اما الحيلة في ذلك قال الخصاص الحيلة أن

الاستبراء بفناء داره ما ليس لغيره كالقاء الطين وكسر الحطب والقائه وربط الدابة وبناء الدكان والتنور ولكن بشرط السلامة \* أخرج ميزابا  
أو بنى دكانا لكل من عرض الناس أن يهدمه لو فعل بلاذن الامام أضرم المسلمين أم لا وعن الثاني أن له حق المنع لالرفع بعد الوضع وعن محمد  
انه ليس له حق الخصومة اذا لم يضروا ويستوى فيه الرجل والمرأة والمسلم والذمي وليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق \* حفر بالوعة في  
الطريق الا اعظم يمنع ولا ينبغى للامام أن يأذن وان أذن لا يضمن الواقع فيه \* واشراع الجناح ان أضرم بالمسلمين ليس له ذلك فان لم يضرمه ذلك

لكن يضمن ما تلحق به أضرار المسلمين أم لا وان فعل باذن الامام لا يضمن وان أضر بالعامه لا يحل للسلطان أن يأذن وليس لاحد من أهل الدرب الذى هو غير نافذة أن يشرع كنيافاً وميزاناً بالاذن جميع أهل الدرب أضر بهم أم لا بخلاف الطريق الاعظم وعن محمد الهالك بالنسج المرمى اذا زلق به انسان أو دابة اذا لم تكن السكة نافذة لاضمان على الراعى وان نافذة ضمن قال الفقهاء لاضمان مطلقاً وجواب محمد فى ديارهم لان النسج يقل هنالك أو لا يكون وضع خشبة فى (٤٠٨) سكة غير نافذة أو ورش الماء فغضب به انسان لم يضمن وفى الفتاوى انه يضمن مطلقاً وفى باب النون

انما يضمن اذا رش كل الطريق ولم يره وان رآه لا يضمن وعليه الفتوى \* أمر أجيره برش فناء دكانه فرش فناءه منه فضمانه على الأمر وان بغير أمره فالضمان على الرأس \* أمره بالوضوء فى الطريق فالضمان على المتوضئ لا على الأمر \* وقع الماشى على امرأته وهى على متاع فافسده ضمن الرجل المتاع والمرأة آله \* وضع حجر على الطريق بأمر رجل فغضب به الأمر أو غلامه أو أمره بأشراع الجناح فى الطريق أو قال له ابد كذا على طريق العامة أو استأجره لبناء دكان على طريق العامة فبنى وسقط الجناح والدكان فغضب به الأمر والاجر الباقى ضمن من له البناء والجناح

يؤتى فى مسائل الطريق والفناء وما يملك بالنصب فيه ما هو يكون الأمر والعامل فى ذلك وفيه الغرور فى اطعام المسموم قال اسلمك فانه آمن وكان القائل يعلم انه مخوف أو لا يعلم به فسلكه فاعثر على ماله لا يضمن القاتل وكذا لو قال كل

يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحت حرة ثم يبيعهام من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول به فلا يجب الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطء باستحداث ملكه اليقين بالشراء أو غير من أسباب ملك اليقين وقت الشراء كان بضعها حراً ما على المشتري فلم يجب الاستبراء فى تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون المولى الذى زوجها استبرأها أولاً بحبيضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون فى هذا اجتماع الرجين على امرأته واحدة فى طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهكذا الجواب فبين وطئ أمته ثم أراد أن يزوجهام من انسان ينبغي أن يستبرئها بحبيضة ثم يزوجهام كزمان المعنى هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وفى الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها بحبيضة ثم ان الخصاص رحمه الله تعالى قال فى تعليم هذه الحيلة بقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما يشترط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء فى أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الاحكام خصوصاً فيما بين امرءه على الاحتياط ولو اشترها المشتري فى هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذى له شبه بالعقد فبشرط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفى بيوع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرئها بحبيضة وفى حيل الاصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحيسل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هى مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هى فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبى البائع أن يزوجهام قبل البيع ما الحيلة فى ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجهام من يثق به وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لانه حينئذ كدملكه فيها كان بضعها حراً ما عليه حين صار بضعها حالاً له لم يحرم الملك فيها فلا يجب الاستبراء الآن مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يجب الاستبراء فى هذا الوجه فى إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشترها فقهه وجب الاستبراء حكماً لحديث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وجب الاستبراء الا أن تكون حاضت حبيضة بعد النكاح قبل الطلاق فى يد المشتري فينشد لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه ذاق مرارة الاستبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة فى ذلك أن يزوجهام منه على أن أمرها فى طلاقها كالمساؤولاها فى يد المولى اذا تزوجهام واذا زوجها الياء على ذلك كان طلاقها فى يد المولى وانما اشترط أن يكون الامر فى يد المولى كالمساؤولاها لم يقل كالمساؤولاها بقية تصر على المجلس على ما عرفت فى موضعه وربما لا يمكنه الايقاع فى المجلس فيخرج الامر من يده فاختار هذه اللفظة ليكنه ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوجهام الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان بالنكاح ثبت له عليها الفرائض فاعلم انما اشترها وهى فى فراشه وقيام الفراش له عليها دليل فراغ رحمها شرعاً كذا فى النخبة \*

هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم رش الماء على الطريق فغضب به دابة أو أدى قال فى الكتاب يضمن مطلقاً الفصل المختار للفتوى انه يضمن فى الدابة مطلقاً وفى الأذى ان رش كل الطريق فعثر به انسان فالباقى على عاقلة الراش اذا لم يجد موضعاً يأسر عليه بر وان بعضه يأسر من على الموضع المرشوش ولم يعلم به بان اجتاز عليه لئلا يترك الجواب وان مر عليه عالماً به لاضمان وكل جمعة من سبع أو غير مائة فى الانسان فى الطريق فتلحق منه بضمه الموقف الا اذا تغير عن سنه \* طرح بعض الهوام على آخر فلدغه ومات يضمن الملقى



\* كس الطريق فتأبجكان كنسه انسان لا يضمن \* ساق حمار الخطب وقال اليك اليك ولم يسمع أو سمع ولم يتسره النخعي لضيق المكان يضمن ولا فرق بين الاصم وغيره ذكره في فتاوى سمرقند وقد مر \* وضع قنطرة على نهر معلوك له لاضمان عليه وان خالصة الاقوام مخصوصين ان تعدل المروور عليهم افتدع لهم أو انخسف ومات لاضمان على الواضع وان لم يعلم المار به ضمن كواضع الحجر أو الخشب أو الحديد في طريق المسلمين فتر به دابة بالسوق أحد يضمن وعلى قياس مسألة الراش (٤٠٩) اذا لم يجد المار طريقاً غيره يضمن الواضع وان تعدل المروور عليه وان النهر للعامة

### الفصل الرابع عشر في الهبة

امرأة حامل تريد ان تهب المهر من زوجها على أن ماتت في نفاسها كان الزوج ير يا عن مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاдал المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئاً قليلاً القيمة بماله من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الشيء فان ماتت في نفاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن أراد أن يغيب وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم برى بأن لم يعد وان عاد أخذ المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئاً يضعه على يدي عدل ان عاد يرد به بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرى المدينون عن الدين شيئاً قليل القيمة قال شمس الأعة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا يستقيم اذا بقي الشيء على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا أن الشيء قد يتعيب عندها أو يهلك فيستعذر رده فالسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كي لا يستعذر عليها الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه (رجل) قال لامرأته ان لم تهبي صدقك مني اليوم فانت طالق ثلاثاً فانتأدت بأنها في ذلك فقال الاب ان وهبت صدقك فامك طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوباً بمفقوف في شيء بمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت البين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط البين ولا يحنث الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن الثوب المشتري فترده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق أمها أيضاً لانها ما وهبت المهر وانما اشترت به كذا في المحيط \*

### الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

الرجل اذا طلب من غيره معاملة متسلاعة دار ثمانية وأبى المطلوب منه ذلك الا بربح مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه متاعاً بألف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانمائة ويكون للطالب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا مما لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشترياً بما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصاً يسيراً ثم يبيعه من ياتعه بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلاً لان الجزء القليل لا يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاصي رحمه الله تعالى في هذه الحيلة وهذا منه نوع وسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جوازه يختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المنة ودفعه عليه عند المشتري في الحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشترى فيجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئاً لا يمكنه أن يهبه أو يحتبس به فنجوز أن كان المبيع جوهر أو دابة أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد يبيعه شيئاً آخر يسيراً المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البايع بأقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري

الحيات كذا في ظاهر الرواية \* وعن الثاني أنه لا يضمن كما اذا وضع القنطرة على نهر العلقة باذن الامام وفي المتن في قنطرة على نهر العلقة على طريق المسلمين فعطب به انسان قال الامام الباقر ضامن وقال لاضمان عليه استحسنانا لانه لفسد العامة وليس كذا كان بناء خاصة في طريق المسلمين بغير اذن الامام فهلك بالناس في يمينه يضمن عند الامام وكذا عند الثاني رحمه الله اذا كان يضر بالناس في الامصار وان كان في الصحراء بحيث لا يضر أو في أفتية المصر لا يضمن استحسنانا \* حفر بئر في المفازة بلاذن الامام وليس بمر ولا طريق فجاء انسان ووقع فيه لا يضمن وكذا لو قعد في المفازة وانصب خيمة حفر بئر ثم كبسها بالبئر أو بأجزاء الارض ثم جاء آخر وحفرها فوق فيسه انسان وتلف يضمن الثاني وان الاول كبس بالطعام والمسئلة بمجالها ضمن الاول

(٥٣ - فتاوى سادس) الثاني لان هذا الكبس لم يزل عنها اسم البئر لا يرى أنه يقال بئر معلوم من الطعام فعلي هذا لو حفر ثم غطى رأسه ثم جاء آخر وفتحها يضمن الاول وعن الامام اذا كان الطريق غير نافذة لكل وضع الخشبة وربط الدابة أماً لو حفر أو بنى فعطب به شيء يضمن كذا دار المشتري بين الشراك يضمن بحفر البئر لا يوضع الخشبة \* قال مشايخنا هذا الطريق يخالف الدار المشتركة في الحفر في خصلته في الدار المشتركة يضمن ما نقصه الحفر لان الدار معلومة كلهم على الحقيقة يبيعونها ويقسمونها والطارق في

هذا الطريق لا يضمن ما نقصه الحفر وفي الذخيرة الحافرة في المقازة انما لا يضمن لانه غير متعدي فيه لانه عاك لا ارتفاع بهذا الموضوع من نزول  
وربط اللد بتوضر بالفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له الارتفاع من حيث الحفر اما  
للطبخ أو للاستقاء ولهذا لا يكون متعديا في هذا التسيب \* وفي المحيط ضرب فسطاطي طريق عام كطريق مكة مثلا ان على الحجة  
يبحث عن الناس والدواب عليها (٤١٠) يضمن وان يئنه أو يسره من الطريق بحيث لا يمر الناس عليها الا يضمن \* وفي فتاوى

جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب من بعض من يثق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع يثن  
قليل فيجوز لان العاقدة اذا خلت والمالك ايضا قد اختلف فلا يضمن فيه ثم اما باع باقل مما باعه  
كذا في المحيط \*

### الفصل السادس عشر في المداينات

رجل له على رجل مال بغير شئ ودأبى الذي عليه المال أن يقر له به إلا أن يؤجله أو قال صالحني منه على الشطر  
و يريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدينون اذا قال رب الدين لا أقر  
لك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقر لك حتى تصالحني أو لا أقر لك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون  
اقرارا بالمال فعند بعض العلماء يكون اقرارا فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى  
هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرارا واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقررا بالاتفاق  
ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وأن  
اسمه في ذلك عارية أو بوكه بقبضه على ما ذكرنا ثم يقدم الرجل المقر له وصاحب المال الى القاضي ويقول  
المقر له ان لي باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا أقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي امنع هذا المقر  
من قبض هذا المال ومن أن يحدث فيه جديا أو اجبر عليه في ذلك لان المقر هو الذي عاك القبض على ما يأتي  
بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى جبر القاضي فاذا طلب من القاضي أن يجبر عليه فالقاضي يجبر  
عليه وينعنه من القبض ومن أن يحدث فيه جديا ثم يجي المقر الى من عليه الدين فيصالحه أو يؤجله حتى  
يقر له بالدين فاذا أقر له بالدين يجي المقر له الى القاضي ويقيم البيعة على ما جرى من الامر قبل هذا أو يطل  
الصلح من المقر وتأجيله أو يأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المبسوط وانما استفيدت من جهة الخصاص  
رحم الله تعالى وقد قال به بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظروا كان ينبغي أن لا يجبر  
القاضي على المقر لان في جبره عليه ابطال حق المطلوب لان المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بايقاف الحق الى  
المقر وبإبرائه وتأجيله في جواز هذا الجبر ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يجز في مثل هذا الموضوع  
وكان الخصاص رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الجبر أن القاضي اذا أذن  
رجلا بالتصرف فلما تصرف وداين الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى يجبر وان لم يجبر عليه  
القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجبر الا يجبر القاضي واذا جبر عليه القاضي صح جبره وان جبر  
ذلك الرجل وهناك المدينون ايضا استحق البراءة بالبقاء الى المحجور وبإبرائه في هذا الجبر ابطال حقه عليه  
ومع هذا يجوز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الجبر مثل هذه الادلة فهنا ايضا كذلك ثم قال الخصاص رحمه  
الله تعالى بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تأجيله  
وابراؤه وحبته وما صنع فيه من شئ وانما خلاص قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لانه لا يرى الجبر جائزا  
واذا لم يصح الجبر عنده صار الحال بهدا الجبر كالحال قبله وقبل الجبر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به  
فقد عرف في كتاب الاقرار أن من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض لانه  
هو الذي عمل وعاقده العاقدة التاجيل والابراء عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

أتمه بلغ ذهبت كل القنطرة  
فأصلحها انسان بلاذن  
الامام ضمن ما عطب وان  
رم شيا بجشبه أراد السقوط  
فأصلحه بلاذن الامام فهو  
من التوابع لا ضمان عليه  
\* بنى على ثمر جسر أو  
قنطرة بلاذن الامام فتر  
عليها رجل عمدا فعطب  
لا ضمان على الباني هذا اذا كان  
النهر عملا كاللبناني ولا اشكال  
\* وان كان النهر حق جماعة  
المسلمين فعمد المشي عليها  
فكذلك لان الماشي هو  
الذي خاطر بروحه وان لم  
يتعمدان كان المار اعمى أو  
مترلا يضمن لو بلاذن  
الامام \* قال السرخسي  
الجسر ما رفع وبوضعه  
والقنطرة ما يحكم بناؤه ولا  
يرفع وان بان ان الامام لا يضمن  
لانه محسن وماعلى الحسين  
من سبيل هو ذلك كرشخ  
الاسلام في النهر الخاص بين  
مخصوصين لو وضع قنطرة  
بلاذن فتر عليها رجل أو  
دابة عمدا وانقصفت  
لا يضمن لان هلاكه مضاف  
الى ضرره لا الى اتصاف  
الجسر \* ويمكن أن نقضها  
وتضع قنطرة على نهر العامة  
بلاذن المولى

بلاذن المولى نخاصمه مالك العاقبة وقت المرور فقال عليه ضمان القنطرة لاني وضعتها للمرور والناس  
لا يوجب نصير المثلتي وتزلزلهما سابراس \* دقي منزله شيا فسقط من ذلك في دار جارشى وتلف يجب ضمانه على من دق في  
داره \* ويروي أن الامام والثوري وابن أبي ليلى اجتمعوا في أن سائل عن حية وقعت على انسان فدفعها على ناس وان الى ثالث وهو الى  
طابع فطفت الرابع وملت من يضمن الذي فططهم ففقروا على جواب الامام فقال المداينة الاول ولم يضر الثاني والثاني الى الثالث ولم يضره

خرج من الضمان والثالث لما دفعه الى الرابع ان لم يمتدح كما وقعت على الرابع بدفع الثالث بلائب يضمن الثالث وان لم يمتدح بعدد  
لا يضمن الثالث فصوره جميعا \* أمسك مالك المال ظلمنا حتى سرق ماله أو احترق أو غصبه غاصب لا يضمن الممسك شيئا وكذا لو منع المالك  
من الجلوس على بساطه أو الركب على دابته أو استخدم عبده حتى تلف لا يضمن لأنه لم يفعل شيئا غير الحيلة وأنه ليس بفعل يلاقى العين  
والموجب للضمان ما يلاقى العين كالنقل والتحويل \* فمن أن انسان قد قتله فامسكه انسان حتى (٤١١) أدركه وقلته لا يضمن الممسك  
وكذا لو ألقى سمافي ماء

فاطمه انسا لا يضمن ان  
مات وقدم

الرابع في اشرار الخناج  
أشرف في داره ميزا باسقط  
على رجل ان أمابه الداخل  
لا يضمن وان أصابه الخارج  
أو وسطه يضمن وان أصابه  
الطرفان ضمن النصف  
والقياس أن لا يضمن شيئا  
\* استاجر ليبي أو ليحدث في  
الطريق أو يخرج جناحا  
فأتلف به فهو على المستاجر  
استحسانا الا ان اسقط من  
يد الاجير لبي وأنلف آدميا  
حيث تجب الدية على عاقلة  
من سقط من يده وعليه  
الكفارة وفي الصغرى  
استاجر ليخرج جناحا في  
داره أو حاقوته ان علم أجيره  
ان له حق الاشرار في القديم  
فسقط وقتل انسانا فالضمان  
على الاجير قبل الفراغ  
وبعد ويرجع الاجير على  
الاجر وان علم الاجير  
أن ليس له حق الاشرار  
بأخباره أو بغير أخباره  
فان سقط قبل الفراغ من  
البناء ضمن الاجير ولا يرجع  
على المستاجر قياسا  
واستحسانا وان بعد الفراغ  
في القياس لا يرجع وفي

كالو كيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فأراد  
الذي عليه المال أن يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد  
أن يتحول المال له ببيع عبده هذا ومتاعك هذا من فلان الطالب بالان الذي له على فأذا باع الماء ورعده من  
صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب  
العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد عينا كان  
أو دينا وانما يتعلق بمثلها دينا في الذمة فيصير كأنه قال اصحاب العبد ببيع عبده من فلان بمثل الدين الذي له  
على ثم اجعل منه قصاصا بماله على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه  
المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكر هناك حديثين اخداهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المدينون ذلك  
الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل ذلك صار المال على المطلوب  
اصحاب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا سيده لان الصلح اذا  
أضيف الى دين يتعلق بعينه لا بمثله دينا في الذمة ولهذا اذا صلحه على دين ثم تصاد فأنه لم يكن عليه دين  
يبطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المدينون مستقرضين من الأمور ورعده  
واستقرض العبد بوجوب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله دينا في الذمة ولهذا  
لو اشترى رب الدين من المدينون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصاد فاعلى أنه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا  
صار الأمور قابضين الا من عن العبد كأنه باع العبد بدراهم ثم جعل نفسه قصاصا بالدين الذي على  
الا من للشترى ولو كان هكذا يرجع الأمور على الا من بئس العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو أن المطلوب  
لم يرد ذلك وانما أراد الطالب ذلك فالحيلة أن يشتري الطالب العبد أو المتاع من مولاه بأف درهم مطلقا  
ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لأنه لو قال على هذا الوجه كان في هذا تعليق الدين من غير من عليه  
الدين وأنه لا يجوز ولكن يشتري بألف مطلقا ثم يحيل بها البائع على المدينون فيه بذلك الدين للبائع فان  
لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا يتحول المطالبة الى غيره  
الابراء فان طاب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين لبائعه  
و يوكله بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد واذا خاف المقر له أن يعزله عن الوكالة  
فالوجه ما قدم من قبل هذا أيضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا أبرأه عن ثمن العبد لا آمن أن يقول  
أنت وكيلي في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب اقرار الطالب بذلك الدين للمقر له على  
نحو ما يتاوي كتب فيه أيضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر في اذعيت على فلان المقر له عند قاض من قضاة  
المسلمين أنه وكيلي في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا يميني عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا أقر  
بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل (رجل) له على رجل مال فسأل المطلوب  
الطالب أن يؤجل له هذا المال الى وقت معلوم أو يخيمه عليه فأجابه الطالب في ذلك تخافا المطلوب أن يحتال  
عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله أو يخيمه ولا يجوز تأجيله ولا تخيمه في قول أبي يوسف رحمه الله  
نعم في طلب حيلة حتى يصح تأجيله وتخيمه عند الكل فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب أن هذا المال حين  
وجب على هذا المطلوب انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد أن يخيمه عليه يقر الطالب أن هذا

الاستحسان يرجع الاجير \* وفي الفتاوى احقر في هذه الحائط بابا فخر فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الامر \* وكذا  
اذا قال احقر في حائط وكان ساكن في تلك الدار لانهم امن علامات المالك \* وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احقر ولم يقبل لي  
ولا قال في حائط ولا كان ساكن ولم يستأجره عليه لا يرجع شيء على المستأجر وعلى هذا استأجر لي صفر في فناء داره بئر فخر فوقع فيها  
انسان وتلف ان أخبره فالضمان على الامر وان كان أخبره أنه ليس له حق الحفر القياس أن يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر

ان كان بعد الفراغ بخلاف ذبح الشاة لان عماد الم يعلم المامور بفعله الامر يضمن ثم يرجع على الامر وهنالا يضمن المامور أصلا  
لانه عمه مباشر فلا يحتاج الى التعدي وهما سبب في وجوب التعدي والتعدي للامر لا المامور • مسجد عشرة على رجل منهم فمديلا أو  
بسط حصير فاقطع به انسان لا يضمن وان من غير العشرة يضمن الا اذا كان باذن واحد من العشرة كالمؤفل باذن القاضي وان جلس واحد  
من العشرة للصلاة فقتل به (٤١٣) رجل ومات لا يضمن وان لغير الصلاة يضمن عنده وقال الامام مطلقا جاء بقوم الى طريق عام فقال

لهم احفروا لي جبا أو بنوا لي  
بنا ففعلوا فمات عليه فعلى  
الامر لا العامل وتأويله  
اذا لم يعلم المستاجر بكونه  
طريق العام وان جاء بقوم  
وقال احفروا لي جبا هذا  
الطريق ولم يقل لي أو لم يقل  
استاجر تكم على حفرة  
ففعلوا فالضامن على الحافر  
لان المستاجر هنا أعلمهم  
بالطريق وعن الثاني  
استاجر حفرة في غير فئانه  
وبين لذلك أولم بين وكان  
غير مشكل فوقع فيه الانسان  
ومات قال الامام على الحافر  
وقال الثاني على الامر

الخامس في الاشهاد على  
المائل  
ان مال الى طريق عام فالى  
كل واحد مسلما أو ذميا  
صبيما أو ذميا أو عبدا أو ذميا  
في الخصومة فاذا تقدم وقال  
ارفع حائطك فانه مائل  
كفاهه والاشهاد للتضرع  
الانكار ولو قال ينبغي لك  
أن تهدمه فانه مشورة  
لا اشهاد ولو انه دم ونفر  
منه دابة فاصابت رجلا  
ومات أو وضع على الطريق  
شيئا فنقرت الدابة منه  
وأصابت رجلا ومات  
لا يضمن الواضع ولا

المال حين وجب على المطالب انما وجب من جهة الى وقت كذا ووصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا ان  
الوكيل بالبيع هل يملك التأجيل والتجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بمن مؤجل ومنجّم فينبغي  
ان يقر الطالب على هذا الوجه فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتجيم بعد ما ثبت الدين مطلقا  
وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجّما من الاصل وهو نظير ما قالوا في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين  
فأراد أحدهما ان يؤجل في نصيبه وأبي الاثر لا يجوز هذا التأجيل أصلا فان قال أحدهما هذا الدين حين  
وجب وجب مؤجلا ونكر الآخر التأجيل في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف  
فأراد المذدوف أن يعفو لا يعمل عفوه ولو قال المذدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد فثبت من هذا أن من  
أقر بسبب الشيء فأنما ثبت على الصفة التي أقر ومن أراد باقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل اقراره فكذا في  
مسئلتنا قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا اذا كان الاجل متعارفا فاما اذا  
كان أجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة  
معروفة في كتاب الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان  
وعندهما يصح من التأجيل ما كان متعارفا وينبغي أن يضمن الطالب للمطالب أيضا ما يبدوله في ذلك من  
درل من قبله وبأسبابه من اقراره وتجنّبه وتعليك وتوكيل وحدث ان كان أحده في هذا المال يطل به  
التأجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه فاذا احتللا بهذه الحيلة ثم  
جاء رجل قد كان الطالب أقر له بالمال قبل التأجيل فأخذ المطالب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطالب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له  
ما يلحقه من درل وقد سلمه الدرل فيرجع عليه فاما أن يخلصه الطالب واما أن يدفع اليه ما ضمن فيكون  
عليه الى وقت أجله ونجيمه (رجل) له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال أن  
يضمنه هذا المال الى أجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التأجيل قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى هذا المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رحمه الله تعالى لانه لا ذكركها في المبسوط ولكن  
ذكر في المبسوط أن من عليه المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى  
عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رحمه الله تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس  
عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا لا يخلو ما أن يثبت الاجل للميت أو يثبت في المال لا وجه أن يثبت  
للميت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود الاجل يدل عليه أن الاجل الثابت لهذا الشخص  
يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته ولا جاز أن يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل  
الاجال ولذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى  
أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت الاجل وردوا هذا الى مسئلة وهي أن غريم الميت  
اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث عند محمد لا يعمل رد لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل رد لانه  
هو المطالب بالدين فلما عمل رد ومجمل كأن الدين عليه عمل أيضا الاجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن  
الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك  
قال الحيلة في ذلك أن يقر الوارث في قد كنت ضمن هذا المال عن الميت في حياته فقلنا الى وقت كذا

صاحب الحائط ويصح الطلب بالتفريغ عند الحاكم وغيره والاشهاد أن يقول اشهدوا لي في هدم حائطه هذا ويقر  
فاذا شهد ولم يتقضه يضمن وان كان في طلب العمال وانهم لا يضمن لانه لم يصر وان أمه له انكم بعد الاشهاد عدة فانه دم وأنت في مدة  
التأجيل يضمن لان ذلك الحق ليس للعاكم فلا يفيد تأجيله فان أجله من أشهاد ان كان مال الى طريق عام لا يصح تأخير وان الى دار  
انسان وأشهد المالك يصح تأخير (السادس في السعاية) السعي الى السلطان على ثلاثة • ان كان بقرى بان كان يؤذيه

ولا يمكنه الدفع بالارفع أو فاسقا لا يتبع الابالامر بالمعروف لا يضمن الساعي \* الثاني أن يقول وجهه فلان لقطعة أو كثر أو علم انه كاذب الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم فيه أو كان يغرم أولا يغرم \* الثالث وقع في ظنه أنه يجي الى امر آتة أو أمته ورفع الى الحاكم ثم علم كذبه فلا لا يضمن وقال محمد يضمن وعليه الفتوى \* نقب حائط رجل حتى سرق آخر من النقب شيئا الاصح انه لا يضمن الجاني \* أمر العوان بأخذ المال قال الصدر باعتبار الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعاية يجب عليه (٤١٣) الضمان في تأمل عند الفتوى ولولم

بأمر مولكن أراه يتسه  
فأخذ لا يضمن قال الامام  
ظهر الدين لا يضمن مطلقا  
\* والساعي يضمن لانه لا يمكن  
دفع السلطان بخلاف  
العوان \* قال عند سلطان  
لفلان فرس جيد والامام  
من يأخذ فأخذ ضمن ولو  
كان الساعي عبدا يطالب  
بعبد العتق وسواء أخبره  
عند السلطان أو عند غيره  
اذا كان يقدر على أخذ المال  
منه ولا يمكنه دفعه \* اشترى  
شاة فقتل له اشترى به بئس  
غال ففسخى البائع عند ظالم  
فأخسره ان صدقا لا يضمن  
وان كذبا يضمن \* قال الاستاذ  
سعى واشى الى خاليفة بأن  
فلان مات عن ولد صغير  
ومال كثير فقال الخليفة الولد  
انتم الله والمال كثره الله  
والساعي دمه الله فقال  
السامعون والخليفة رحمه الله  
وانفساد الملك بسبب السعاة  
أفتوا بأن قتل الاعونة  
والسعاة في زمان الفترة جائز  
والفيلد لكونهم في مثل هذا  
الزمان أشد ضررا فيله قون  
بالذين يحاربون الله ورسوله  
ويسعون في الارض فسادا

كتاب الحيطان

فيه ثلاثة فصول

في اشراع المحتاج هشام له داران يمتعه ويسرأ رادان يبنى على طريق بينهما ظله ولا يضر بالطريق العام قال محمد لا بأس به وان خاصه  
بعد البناء لأهدمه وان قبل البناء أمنعه \* وفي الفتاوى رفاق فيه دور عطي بعض أربابها بعضها بان نصب فيه أعمدة متلاصقة وبني على  
الاعمدة غرفة ثم اشترى رجل في ذلك الرقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الغرفة \* وعلى هذا استاذن رجلان وضع الخدوع  
على الحائط أو حفر بئر أو سداب تحت داره فأنفذ فعل ثم باع داره للمشتري المطالبة بالرفع والعام اذا اشترط وقت البيع اقراره \* رفاق غير

ويقهر هذا الطالب أن هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيه هذا الى هذا الوقت ويقر الطالب أيضا  
أنه لم يصل الى هذا الوارث شي من مال الميت فاذا أقر على هذا الوجه فحينئذ ينيق المال على الوارث مؤجلا وانما  
كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على  
الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر الرواية ثم قال ويقر الطالب أنه لم يصل الى هذا الوارث شي من مال الميت  
لان الدين قد حل على الاصيل فكان له أن يبيع ماله وبأخذه أينما وجد فقهر هكذا حتى يكون له أن يرجع  
على الوارث قال في الكتاب ولا يقرأ مات مفلسا وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقرأ أنه كان ضمن عنه  
لان المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن يتحزر  
عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة \*

### الفصل السابع عشر في الاجارات

قال محمد رحمه الله تعالى في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حمارا وشرط رب الحمار المرمية على  
المستأجر فالاجارة فاسدة لان قدر المرمية بصير أجر او انه مجهول وان أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر الى  
قدر ما يحتاج اليه في المرمية ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمار المستأجر بصرف ما ضم الى الاجر  
للمرمية الى المرمية حتى انه اذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج اليه للمرمية أيضا عشرة فصاحب الحمار يواجر  
الحمار منه بعشرين ويأمر بصرف العشرة الى المرمية فيصير المستأجر وكيل من جهة صاحب الحمار  
بالانفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال هذه الحيلة مستقيمة على قوله ما غير  
مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاجرة دين وقد أمر بالصرف الى المجهول وهو بائع آلات  
المرمية والاجر مجهول وانه يمنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال صاحب الدين للمدين أسلم مالي عليك في كذا  
أو قال اشترى مالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة  
بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة غير واجبة ليكون أمر بصرف الدين الى المجهول وهو المانع من الوكالة  
الآتري أنه لو أمر بهم ذاقب الاجارة جازت الوكالة وانما اجازت لما قلنا بخلاف مسئلة السلم لان الدين هنالك  
واجب وقت الوكالة فاذا واكله بذلك ولم يعين المسلم اليه فقد أمر بصرف ما عليه من الدين الى المجهول فلا  
يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من عرض الناس أما ههنا فبخلافه حتى لو كانت الاجرة  
واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز زعي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يعين الاجر وباعه الا كالت  
كافي مسئلة السلم وبعضهم قالوا ان بأحنية رحمه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين اذا كان  
المصرف اليه مجهولا أما اذا كان معلوما فلا الآتري أن من استأجر من آخر دابة أو غلاما أو أمر الآخر  
المستأجر أن ينفق بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف وهو الغلام والدابة  
معلوما وههنا محل الصرف وهو مرمية الحمار معلوم بخلاف مسئلة السلم لان هناك محل الصرف والمندفع  
اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال أسلم مالي عليك من الدين الى فلان وعينه يجوز أيضا عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى فان قال المستأجر قد رمت الحمار به لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو أشهد رب الحمار أن  
المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني أشهد وقت عقد الاجارة وقت

نافذ إذا أراد أن يتخذ فيه طيناً ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سر يعاوي بفعله أحياناً بالإنع \* وكذا لو اتخذ فيه ارباً أو دكاناً \* وجه الحائط في دار آخر أراد إصلاحه ومالك الدار يمنع من الدخول فيه أو أنهدم حائطه في دار غيره والغير يمنع من الدخول من ملكه لإصلاحه قال محمد - رحمه الله واختاره النقيب يقال للانع امان تجوز له الدخول ويصلح حائطه واما ان لا يدخله وتصلحه بمالك \* دار متركة حفر بعضهم فيها يؤمر بالتسوية (٤١٤) فان نقص الحفر ضمن النقصان \* وكذا لو كان الطريق بين قوم حفر بعضهم بطالب

بالتسوية الا انه لا يضمن النقصان \* في الطريق سكة نافذة في وسطها من به أراد واحد أن يقرعها أو يحولها الى مكان ويتأذى بذلك الجيران لكل واحد من عرض الناس منعه وان غير نافذة فالمنع لاهلها وفي النوازل أراد اتخاذ داره يستأجره ليس للغير ان الأرض صلبة لا يتعدى الى دار الجيران ضرره وان رخوة المنع \* وكذا لو جعل دكانه طاحونة أو مقصورة أو حماماً أو اصطبلًا \* وذكر الصدر أراد أن يبنى تنورا للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رحي الطحن أو مدق القصارين لم يجز \* قال الصدر وكان الذي يقف بان الضرر لو يبنيا يقف بالمنع وعليه الفتوى وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع \* أصابته ساحة في القسمة فأراد أن يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه الاخر فقال نفسد على الريح والشمس له الرفع كما شاء وله ان يتخذ حماماً أو تنوراً وان كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاني الحديث من أدى جاره ورث

اشتراط المزمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر بدعوى الاتفاق يدعي ابقاء ما عليه من الاجر ورب الحمام يتكرفيكون القول لرب الحمام الا أن يقيم المستأجر البيئة على ما ادعى كما لو ادعى الايفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير حجة أن يجعل المستأجر مزمة المزمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول قوله في اتفاق ذلك من غير بيئة لان بالتجمل يصير المجل مذكراً لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أميناً نفسه والقول قول الامين في صرف الامانة الى مصرفها (وحيلة أخرى لا سقاط البيئة عن المستأجر) أن يجعل المزمة في بدءه دل حتى يكون القول للعدل فيما يفتق لان العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر عزمة دار يريد معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار أن يبيع فيها كذا وكذا ويحسب له ما أنفق في البناء من الاجر فيه - اذا جاز لا تزي الى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى فحين استأجر حماماً وكله رب الحمام أن يرم ما استر من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز واذا جاز ذلك وأنفق في البناء استوجب على الاجر قدر ما أنفق لانه فعل بامر والاجر على المستأجر دين فالتقيا قصاصان لم يكن بينهما فضل ويتراذان الفضل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة وأما اذا لم يذكر صاحب الحمام الحاسبة من الاجر انما أمره بالبناء لا غير وان قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقر أحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجر فبين في البناء ان يكون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بمذاكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاجارات أن من أجر من آخر حماماً وقال له صاحب الحمام م ما استرتم ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بمذاكر في كتاب العارية أن من استعار من آخر داراً أو بنية فيم اباذن رب الدار ان البناء يكون للمستأجر ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حتى الرجوع على الاجر بما أنفق في البناء فان خاف المستأجر أنه لو بنى وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين رجع ما رجع الامر الى قاض لا يرى له حق الرجوع على الاجر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب نفقته فيضرر به وطالب ذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة حين يأمره بالاتفاق في البناء وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الاجر بما أنفق بالاتفاق حتى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين

وحيلة أخرى أن ينظر الى مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك الى أجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل أجر السنة الاخيرة ثم يقر رب الدار ان المستأجر أسلفه أي عمله من أجر السنة الاخيرة كذا وكذا وقض ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضى هذه المدة فالمستأجر يرجع على الاجر بما أقر أنه أسلف من أجر السنة الاخيرة وانعت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة \* فان خاف المستأجر أن يستهلكه المؤجر بالله لقد أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لا بد من حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انقضت الاجارة قبل مضى هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بمن ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤجر هذا القدر لانه جرت المبيعة بينهما بهذا القدر (واذا) أراد الرجل ان

الله تعالى داره وجرب فوجد كذلك وقال نصير والصفار له المنع \* ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه ان ياباً أو كوة لا يلبى صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يستريحه \* ولو اتخذ في ملكه بئراً أو بركة فترالى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجبر عليه ولا يضمن الحائط ان انهدم من الترو الامام ظهير الدين كان يقف بجواب الرواية \* يتان علو وسفل كل رجل أراد أحدهما أن يبنى على السطح سقفاً آخر ليسير ناسقين ومنعه الاخر لانه يسد ضوءه ان في القديم ناسقف له المنع وان في القديم ناسقين ليس له المنع \* وحده



القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك \* وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحديث فينة القدم أولى وشهد أهل السكة في هذا لا تقبل (نوع في مسيل الماء) \* له مسيل في قناة أراد صاحب القناة أن يجعله ميزاباً أو كن ميزاباً فأراد أن يجعله قناة ليس له ذلك هذا اذا تفاوت في الضرر \* وكذا اذا أراد أحدهما أن يجعل ميزابه أطول أو أعرض وأراد أن يسيل ما سطع ليس له ذلك \* وكذا اذا أراد أهل الدار أن ينو حائطاً ويسدوا الميزاب والمسيل أو أرادوا نقل الميزاب أو تسفيله عن مكانه لم يملكوا (٤١٥) \* ولو بنى أهل الدار بناء ليسيلوا على

ظهره ميزاباً لهم ذلك \* له طريق في دار آخر أراد صاحب الدار أن يبنى بناء يقطع طريقه لا يملكه فان ترك قدر عرض الباب لم يبنى وراءه ذلك \* له دار خرابين سطع أحدهما أعلى والاخر أسفل ومسيل الأول على السفلى أراد مالك السفلى إعلاه أو أن يبنى عليه ذلك ولا يملك الأعلى منعه بل يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب \* وان انهدم السفلى أو هدمه المالك لم يملك الأعلى تكليفه بالعارة واسالة الماء بسيل بغيره بما له وينعنه من الانتفاع حتى يعطيه ما أنفق

### نوع

السكة الغير النافذة لو على الطريق الأعظم ليس لأصحابه أن يبيعوه ولا أن يسموه لأن المار فيها حقاً فإذا زحم الناس في الطريق الأعظم لهم دخولها حق يمر الزحام \* وليس لهم أن ينصبوا درباولاً أن يسدوا رأس السكة \* وكذا ليس لأحد أن يحفر ليصيب الماء من أعلاه على ذلك كله \* وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وأعمالهم المرور فقط \* وفي المتقى لو حفر في السكة الغير النافذة بئر أو وقع فيه إنسان

أن يؤجر أرضه فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الا خصلة واحدة وهي أن يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض لأن شرط جواز عقد الاجارة أن يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الاجارة واذا باع الزرع ثم أجره الأرض فهو ممنوع من الانتفاع بها لأنه يزرع فيها وادام يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الآخر ولا يمكنه التسليم الا بقطع زرع وفيه ضرر بين عليه فلهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض أشجاراً أو بناءً فأراد أن يؤجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار أو البناء منه أولاً ثم يؤجر الأرض كذا في المبسوط

رجل أراد أن يستأجر أرضاً وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كالأجر أرضاً سخية أو أرضاً زرة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الأرض قائمة على الأرض حكماً كون الأرض مشغولة بالزراعة الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يقدر المؤجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤجره الأرض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالستأجر ينتفع بالأرض من حيثانه بنمو زرعها فقد أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع اذا صار معلوناً للمستأجر فقد زال بدل الأجر عن الأرض حكماً وحقه فقد أجر ما يقدر المؤجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه الحيلة اذا كان بيع الزرع بيع رغبة وجداً ما اذا كان بيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان بيع هزل فالزرع لا يزول عن ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع بيع رغبة وجداً أن يكون بيع الزرع بقيمة أو أكثر أو أقل قدر ما يتغاب الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل أن يكون باقلاً من قيمة الزرع مقدراً ما لا يتغاب الناس فيه وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على أن هذا البيع اذا كان باقلاً من قيمته مقدراً ما لا يتغاب الناس فيه فهو بيع رغبة عند أي حنية رجه الله تعالى فتجوز الاجارة وعندهما بيع هزل فلا تجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقلاً من القيمة فهو بيع جدي لا انتفاع فلا يمنع جواز الاجارة ويان كونه بيع جدياً من ماقصد اصدحة عقد الاجارة ولا حيلة الا لا بهد أن يكون بيع الزرع جدياً والظاهر أنهم ما بشرأه جدياً تحققة الغرضهما (واذا) أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجهول لان الخراج قد ينقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو أجر دار مئونة أجرة معلونة وحرمها وذلك لا يجوز لان المئونة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولان خراج الأرض على مالك الأرض فاذا شرطه مالكها على المستأجر ارفى التقدير كانه قال للمستأجر أجر ثلث أرضي هذه سنة بكذا درهم على أن تحتال على السلطان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة ولو قال هكذا لا تصح الاجارة لانه يكون عقد اجارة شرط فيه حواله دين فيفسد عقد الاجارة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الاجارة ولا تفسد أن يؤجرها اياه بأجر معلون ويؤدي الاجرة فندمر ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج ويؤجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر أنه قد أدان له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهم وهذا واضح لان الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الأجر فروض أدان الخراج لي المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكذا لا تجز باء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض وهذا كما قالوا في

ومات يضمن \* وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل داراً وفي ظهرها طريق نافذ أرادهم ما جعلها طريقاً فافذ ليس له ذلك \* وان أراد أن يجعله مسجداً له ذلك ولم يشأ أن يدخله يبيع فيه وليس لهم أن يتخذوه طريقاً يبيعون فيه \* اذا كان رجل دار ظهرها طريقاً بينه وبين غيره أراد أن يفتح باباً ليس له ذلك في المختار وان جعلها مسجداً ان كان الجدار الى الطريق الأعظم جاز والا فهو مسجد ضرار \* له دار وعليها باب أراد فتح باباً آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك وان أبي أهل السكة وذكر السرخسي أنه ليس له ذلك \* اشترى بيتاً في سكة

أخرى هي على ظهر داره فأراد أن يفتح بابا في داره فنفى كل في هذه السكة يفعل ما دام هوسا كما أما إذا صارت هذه الدار لرجل والبيت لآخر ليس لصاحب البيت أن يفتح بابا في هذه السكة. اشترى بيتا في منزل بمجوده وحقوقه ورب المنزل ينعمه من الدخول وبأمره يفتح الباب في السكة أن بين البائع له طر يقا ليس له المنع وان لم يبين اختلافوا واختاراه ليس له المنع \* أراد هدم داره وفيه ضرر لاهل السكة بجرحاب الحلة المختار أن له المنع وان هدم مع هذا وأنه يضمر (٤١٦) بالجيران ان كان قادرا على البناء قبل يجبر والاصح لا يجبر \* وفي الفضل بن الفضل بن السقف الاعلى

في منزل امرأته ثم أراد رفعه  
 ان بناء بأمره هاليس له الرفع  
 والبناء لها وكذا كل من  
 بنى في دار غيره بأمره يكون  
 البناء له ولو بغير أمره للباقي  
 أن يرفع إلا أن يضمره فيئذ  
 ينسج \* وفي الوصايا بن  
 لها يكون لها وفيه هدم  
 منزلها برضاها ثم بناء بنقصه  
 ونفقته وبجشأ آخر اشترى  
 بعله ان بنى لاهل أنه لم يكن  
 له فيه حق \* وذكر الفقيه أبو  
 اسحق أنه ان أشهد وقت  
 البناء أنه يني ليرجع عليها  
 كان البناء وان لم يشهد  
 فالبناء لها ولا يرجع بشئ  
 وعلى هذا عمارة كرمها غرس  
 شجرة الفرساد في الطريق  
 ان كان لا يضمر بالطريق  
 لا بأس به وطيب الفارس  
 فرصاده وورقه وان كان في  
 المسجد يجوز أخذ شجرة  
 ولا يجوز أخذ ورقه \* ولو  
 غرس على ضفتهم رخاء  
 رجل أراد أن يقلعه لذلك  
 وان لم يكن له شركة في النهر  
 والاولى الرفع الى الحاكم \*  
 حائط بينهما ولا أحدهما  
 بنات وعورة لا يجبر الا بى  
 على العمارة وقال الفقيه لا بد  
 من سترة بينهما في هذا  
 الزمان لان الزمان زمان فساد  
 والزمان الاول كان زمان اصلاح \* قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة غير ان الحاكم يأمره بالتخاد السترة  
 حسبية \* له نخلة في ملكه خرج سعة في ملك غيره وأراد الا خرق قلعه لذلك \* حائط عليه جذوع شاخصة في دار جاره أراد صاحب  
 الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها طولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قلعه صاحب الدار وهو بحال بأمره  
 الحاكم يقطعها فقلعه لا يضمن \* وفي الفتاوى اغصان شجرة تدل في دار انسان وأخذت هو الدار بقطعها صاحب الدار

مرمة الدار انه اذا أجر داره من رجل بأمر معلوم وأمره الا أجر ان يرم في تلك السنة ما استرم فيها من أجر الدار  
 فانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير ان هذه الحيلة ضعيفة فان الاجر والمستأجر اذا اختلفا في  
 اداء الاخر جرة فقال المستأجر أدبت أخرجهما وما هو من ريعها وكذبه الا أجر وأختلفا في مقدار المؤدى  
 فالقول للاجر ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من اداء أخرجهما لان المستأجر ضامن غير أمين فهو بهما يريد أن  
 يرى ذمته عن ضمان الاجرة والا أجر منكر للاستيفاء فكان القول للاجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا  
 فالقول للاجر كما ذكرنا والحيلة الا وثق فيها أن يدفع المستأجر الى رب الارض جميع الاجر مجعلا ثم يدفع  
 ذلك رب الارض الى المستأجر ويؤكد أنه ان يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصداقاً أنه قد  
 اداء بغير بينة يسألها اياه لان المستأجر لما عمل الاجر فقد برى من الاخر بالتجهيل فبعد ذلك لم يدفعه رب  
 الارض الى المستأجر ووكله أن يؤدى عنه الى ولاية الخراج كان المستأجر أميناً في هذا الاداء فاذا قال أدبت  
 كان مصداقاً كسائر الامانوه كذا الجواب في مرمة الدار اذا عمل المستأجر الاجرة ثم الاجر دفعها الى  
 المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعلت وأتفتت فالقول للمستأجر  
 للعنى الذى ذكرنا ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط اداء الخراج الى ولاية الخراج بعنى نائب السلطان أو  
 مأموره قال الشيخ الامام شمس الانعم الخواص رحمه الله تعالى وهذا يدل على ان المستأجر أو من عليه  
 الخراج اذا أدى الخراج الى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانياً وكذا اذا أدى الى جاني القرية وأمين  
 أهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اليه لا يبرأ الا أن يكون ذلك الجاني نائب السلطان  
 أو مأموره فيئذ يبرأ بالاداء اليه (ومن جنس مسئلة الخراج) مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حيل  
 الاصل وصورته رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر الى  
 ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يوكل  
 صاحب الدابة المستأجر أن يعلفها بتلك الزيادة الا أن المستأجر لا يصدق في دعوى الاتفاق فالا حوط أن يعمل  
 المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفعه الاجر الى المستأجر وبأمره حتى ينفق على دابته  
 وكذلك اذا استأجر الرجل أجراً وشرط طهارة الاجير على المستأجر لا يجوز والحيلة أن ينظر الى مقدار طعام  
 الاجير ويضم ذلك الى أجره (رجل) استأجر داراً مشهورة فخاف المستأجر أنه ان سكنها شهراً أو شهرين فاذا  
 دخل من الشهر الاول يوم أو يومان وهوسا كن في الدار أن يلزم أجر جميع الشهر الدخل فيه فالوجه في ذلك  
 ان يستأجر مياومة كل يوم بكذا ففى شافر غها ولا يلزمه الا كراما سكن وليس المراد من قوله اذا دخل من  
 الشهر الا آخر يوم أو يومان وهوسا كن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر بركة الاجر لان الاجر لا يجب  
 الا بعد مضي الشهر ولكن أراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر  
 أرضاً وأراد أن لا تنتقص بموت المؤاجر يقر المؤاجر أن هذه الارض لفلان عشر سنين بزرع فيها ما شاء فما  
 يخرج منها فهو له \* ووجه آخر أن يقر المستأجر أنه استأجرها لرجل من المسلمين ويقر المؤاجر أنه يؤجرها  
 لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما وان كان في أرض الاجارة عين النفط والقبير فأراد أن يكون  
 للمستأجر قرب الارض يقر أن العين للمستأجر له حق الانتفاع عشر سنين فيجوز وفي السراجية اذا أجر  
 أرضه وفيه لتخيل فأراد أن يسلم الثمر للمستأجر فانه يدفع التخيل الى المستأجر معاملة على أن لرب المال جزء من

ألف  
 حاسبة \* له نخلة في ملكه خرج سعة في ملك غيره وأراد الا خرق قلعه لذلك \* حائط عليه جذوع شاخصة في دار جاره أراد صاحب  
 الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها طولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قلعه صاحب الدار وهو بحال بأمره  
 الحاكم يقطعها فقلعه لا يضمن \* وفي الفتاوى اغصان شجرة تدل في دار انسان وأخذت هو الدار بقطعها صاحب الدار

ان أمكن لصاحب الشجرة تفريخ الدار عن أغصانها بان يشدها بحبل ويجمعها بضمين وان غلاظا لا يمكن التفريخ ان قطع من موضع لورفع الى الخاصكم بأمره بالقطع من ذلك الموضع لا يضمن وان أرفع من ذلك الموضع يضمن  
 الطريق يقسم على عدد الرؤس لاعلى مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصباء والشرب والشرب متى جهل يقسم على عدد الاملاك لاعلى عدد الرؤس \* دار بين شريكين اقتسموا فتح كل بابا على جداره له ذلك \* اقتسمادارا لطريق في نصيب أحدهما ان أمكنه أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ذلك جازت القسمة وان لم يعلم بذلك لا يجوز القسمة \* قسمت الدارين أهلها وأصاب بعضهم موضع بلا طريق ان ذكروا الطريق يمر كل واحد من الطريق وان لم يذكروا ان كان ذلك مفتوح فيما أصابه تصح سواذ ذكروا بكل حق هوله أولا \* وان لم يكن له مفتوح فيما أصابه ان ذكروا بكل حق (٤١٧) هوله فالقسمة جائزة ويعرف الطريق \* وان لم يذكروا فالقسمة باطلة \* دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها فأراد كل شريك أن يفتح بابا في حيزه ذلك وليس لأهل السكة منعه \* ولو أن دارا لرجل في سكة غير نافذة بابه فاشترى دارا يجنبها وباب هذه الدار في سكة أخرى وأدفع باب الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك \* ولو أراد أن يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لا في داره ليس له ذلك \* وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير أن لأحدهم دارا في سكة أخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحيزال دار التي في هذه غير أن حائطها في هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب في هذه السكة لأن أهل السكة شركاء فيما من أعلاها الى أسفلها بدليل الشفعة فلورفع كل الجدار له ذلك فخرقه أولى أن يجوز ولما يمنع من

ألف جزء من الثروة الباقي للمستأجر وفي العيون اذا استأجر الرجل دارا فأمره رب الدار أن يتفق فيها من أجزائها فلو اتفق فيها فإنه لا يقبل قوله فلو أراد أن يصير أمينا فالحيلة له فيه ان يجعل الاجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون أمينا في ذلك كذا في التتارخانية \*

### الفصل الثامن عشر في المدعى عن الدعوى

رجل في يده ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعاه رجل والمدعى ظالم والمدعى عليه يكره اليين فأراد حيلة حتى تندفع عنه اليين قال الحيلة في ذلك أن يقرب المدعى به لولده الصغير أو يقربه للاجنبي فتندفع عنه الخصومة والييين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم فروا بيننا اذا أقر لولده الصغير وبيننا اذا أقر للاجنبي فقالوا اذا أقر لولده الصغير تندفع عنه اليين واذا أقر للاجنبي لا تندفع اليين وقال بعضهم لا تندفع عنه اليين في صورتين جميعا قطع الباب الحيلة قال الخصاص رحمه الله تعالى فان قال المدعى ان المدعى عليه لما أقر بالضيعة المدعى به الابن أو للاجنبي صار مستهلكا للمال ووجب على عليه القيمة في أن أحلفه بالله ما لي عليك قيمة هذه الضيعة قال علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر لا يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ان المدعى عليه لما أقر بالضممان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الاول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بان هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما الجور فيوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجور روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف في الكل على السواء وينبغي أن يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا اتلاف الملك والعقار يضمن بالاتلاف ألا يرى أن الشاهد بالعقار يضمن عند الجور وبالاجماع لاتلافه الملك فان كان المدعى به عرضا أو جارية أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فتبطل دعواه لا يملك ساومه فقد زعم أنه لا ملك له في المدعى به فتبطل دعواه كذا في الذخيرة \*

### الفصل التاسع عشر في الوكالة

اذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية بعين ألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها أراد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمر به فان كان أمره بالشراء بألف

( ٥٣ - فتاوى سادس ) الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول لانه يدخل في ملكه وقال أبو القاسم رحمه الله ليس له أن يمر من هذه السكة الى تلك الدار و به أفقأ أبو جعفر و به نأخذ \* اشترى شجرة وقطعها واستأجر أرضا يجنب الشجرة ووضع فيها الاشجار لتعقب ولهذه الارض المستأجرة طريق آخر فأراد يشتري الاشجار أن يمر في طريق هذه الارض بجنس به وجولته ودوابه له أن يمر وان كان طريقها في بستانه وكرمه واحتاج الى اخراجها منه له ذلك أرايت لو أن صاحب الارض المستأجرة اتخذ أرضه من شجرة لم يكن له ان ينقل الاشجار بطريقها \* دار فيه اجرة لرجل واصطبل لاخر أراد مالك الاصطبل ان يخلق باب النار ليس لصاحب الحجر أن يمنع اذا أغلقه في الوقت الذي تخلق فيه الناس دورهم في تلك المحلة سكة غير نافذة حدث رجل في هذه السكة شيء لا يملكه الا باذن كل أهل السكة الاعلى والاسفل \* ما يصنع في السكك من الكنيف والمنازيب ان جديدة لكل أحد ان يهدمه وان قديمة تركت وقال محمد رحمه الله في حديثه ان لم يضرا أحد لم يهدمه \*

مسجد فيه شجرة تفاح لاهل المسجد ان يظفروا بذلك التفاح لانه للامة وان غرست لباع غمارها ويصرف الى مصالح المسجد لا يحل الاكل ويراعى شرائط الواقف \* قال القاضي الصحيح في الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يصرف الى العمارة لانه صار للمسجد \* ذكر العتابي بالوعة قديمة تجري منها في سكة غير نافذة يؤمر برفعها ولا فرق بين القديمة والجديدة وفي الذخيرة اخرج الى الطريق الاعظم حرصاً وأغبره أوبى دكانا السكل رفعه ان حديثة وان قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحدوث يجعل حداً ما يرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديماً اذا أسكل ولا يرفع \* وان أحدث في الطريق طله لكل أحد الرفع والمنع أضراً لا \* وقال محمد اذا لم يضر منع ولا يرفع وقال الثاني اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع \* وذكر القاضي ربط على باب داره في السكة للغير النافذة دابة وبني أرباب السكل من أهل السكة منعه ونقضه لانها كدورهم \* وفي النافذة لم يربط على باب بشرط (٤١٨) السلامة وفي العتابي الهرة والكلب اذا كان يؤذي يذبح ولا يقتل بالضرب \* وفي نظم الفقه اختلف أهل السكة

درهم فيشتريها عتاة دينار وان كان أمره بالشراء عتاة دينار فيشتريها بألف درهم أو يشتريها بجنس ما أمر به ولكن بالزيادة على ما أمر به لانه يصير بمخالفاً أمره فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما أمر به وبذلك القدر ولو كان صرح بالشراء لنفسه فان كان بمحضرة الموكل يصير مشترياً لنفسه وان كان بغيبة الموكل لا يصير مشترياً لنفسه وهذا لان الوكيل بشرأى بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير مشترياً لأمير وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يقل شيئاً فان كان الموكل حاضراً في مجلس الشهادته يصير مشترياً لنفسه وان كان غائباً باعن المجلس فان علم عقالة الوكيل وباشهادته قبل أن يشتري الوكيل ثم اشتري الوكيل يصير الوكيل مشترياً لنفسه واذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشترياً للموكل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنساً واحداً لوجعلهما جنساً واحداً صار الوكيل مشترياً لأمير فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياساً في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وفيما عدا حكم الربا جعل جنساً واحداً استحصاناً حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمتكبره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكره كالبوايع بالدراهم ومالك رحمه الله تعالى اذا باع شيئاً بالدراهم ثم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن كما لو ظفر يد راحمه الاروايه شاذة عن محمد رحمه الله تعالى واذا باع شيئاً بالدراهم ثم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الاول كان البيع فاسداً استحصاناً وتبين بما ذكر (١) ههنا أنهما اعتبر اجنسين مختلفين فيما رواه حكم الربا أيضاً وكذلك في باب الشهادة اعتبر اجنسين مختلفين حتى اذا كان أحد الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمدمعي يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر اجنسين مختلفين حتى ان من استأجر من آخر داراً بدراهم وأجرها من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فإذا كفي الجامع أنهم ما جعلوا جنساً واحداً فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح \* (وحيله أخرى) أن يشتريها بمثل ما أمر به وبشيء آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشتريها بألف درهم وثوب أو ما أشبه ذلك فان في هذه

بعيد خرابها في مساحتها يجعل سبعة أشبار وهذا في دينارهم لان العجلة لا تعزفها وفيه أراد أن يتخذ على النهر الاعظم أو الخاص مشرعة لكل منهم المنع لانه تصرف في حافتي النهر المملوءة أو العام فصار كاحداث في الطريق وتوقع فيمن يحدث عمارة بضرر لصاحبه لا يملك صاحب العداوان يبنى على علوه أو يتدفقه بلا رضا صاحب السفل عند الامام بلا أشكال اذا أضر اما اذا لم يضر أو أشكل فالرواية عنه قد اختلفت واختار أنه اذا لم يضر يملك وان أشكل لا يملك \* وفي النوازل المتخذة في غير النافذة حظير مغرم ويتأذى الجيران من نيران السرقين ولا يأمنون من الرعاة ليس لهم المنع في الحكم \* وعن الثاني اتخذه لنداره حماماً وتأذى الجيران من دخانه

(١) قوله بما ذكره: أي في كتاب الوكالة اهـ مصححه

وهذا الدخان أكثر من دخانهم يمنع وهذا على خلاف أصل الامام وفي النوازل أيضاً أراد أن يتخذ في داره حراساً ودورانه الصورة بوهن جدار الجيران يمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن تعدي الى جاره وهذا على خلاف أصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان أضر بغيره \* قال أبو القاسم يمنع به أخذ مشايخ يلعو بجاراً \* قال في الفتاوى وعن استاذنا انه يبقى على قول الامام \* وفي النوازل أراد أن يزرع أرزاً في أرضه ويتعدى ضرره قطعاً الى جاره قال أبو بكر ان علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء يمنع عن زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي به وان كان الآن في أرضه بجزء يخرج منه الماء أو يتعدى الندوة الى أرض جاره لا يمنع من الزراعة وفيه أيضاً داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبل وكان في القديم مسكاً وفيه ضرر لجاره الملازق قال أبو القاسم ان كان وجود الدواب الى جدار الجار لا يمنع وان حوافره الى جدار الجار يمنع \* وعلى قول الامام في مسئلة الدواب لا يمنع كيفما كان ثم اذا خرب جدار الجار وعلم أن خرابه بسبب الاصطبل قال الامام ظهير الدين لا يضمن لان فعل الدابة لا يضاف اليه ونما يضمن بالتسبب والمسبب انما يضمن اذا كان متعدياً وهو في ادخال الدابة في ملكه غير متعد

فان دفع ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه معتد بالسوق وروى ان الامام شكي اليه رجل من بئر احدثها جاره في داره فقال احفر في دارك في قبالة بئر بالوعة ففعل وكان بئر الماء بئر بالوعة فطم بئر الماء ونجما من ضرره وفي النوازل اراد ان يتخذ بستانا في داره فغرس اشجاره في داره وجاره يمتعه وجواب الكتاب ان له الغرس في داره مطلقا وليس لجاره المنع ولا خفاء عنده وجود الفاصل لا يمنع والفاصل لا يقدر بالذرعان وانما يقدر ما يقع به دفع الضرر بيت له حائط مشترك بينه وبين جاره اراد جاره ان يبني غرفة بجنب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبني معتمدا على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك له ساباط قديم في غير نافذة وأحد طرف جذوعه على جدار المسجد فيرفعه وأراد وضعه أرفع من ذلك من غير ان يحدث على جدار المسجد بناء ويمنعه من ذلك أهل السكة قال أبو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي هو ستر بين المسجد وبين أهل السكة وأهل السكة في ذلك شركا لانه ستر فلهم ان يمنعه عن ذلك (٤١٩) وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو ستر السكة ليس لأهل الزقاق في

الصورة يصير الوكيل مشتريا لنفسه أيضا فان وكاه بالشرع لم يسم له ثمنًا فان اشترى الوكيل بأحد النقيدين اما بالدرهم أو بالدينار يصير مشتريا للوكيل وان اشترى بما سوى الدرهم والدينار يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لان التوكيل بالشرع مطلقا ينصرف الى الشراء بأحد النقيدين بحكم العرف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهنا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلا بأن يشتري له هذه الجارية فاشترى لها حال غيبة الوكيل الاول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر بالوكيل الاول اعل فيه برأى ما صنعت من شيء فهو جائز وانه على وجهين أيضا اما ان اشترى الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترى لها بالقدرة الذي أمره الا امر من ذلك الجنس أو أقل منه ينفذ على الاخر وان اشترى ما بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل الاول بمنزلة شراء الوكيل الاول بنفسه ولو اشترى الاول بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلناه هنا كذلك وان اشترى الوكيل الثاني الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدر لوكيل الثاني ثمنًا يصير الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت أمر الا امر لان امر بالشرع بمحضرة رأى الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضره رأى الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول للوكيل الثاني ثمنًا فاشترى الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول فغيره روايتان في رواية ينفذ الشراء على الاخر وفي رواية أخرى ينفذ الشراء على الوكيل الاول (رجل) وكل رجلان يبيع جاريته وقبل الوكيل الوكيل الوكيل ثم اراد الوكيل أن يشتري نفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية وكأني ببيع هذه الجارية وأجر امرى فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لان صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكيل لـ صاحب الجارية لا عن الوكيل الاول الا ترى أنه لو مات صاحب الجارية بعزلان جميعا وكذلك لو عزلها بعزلان واذا عزل الثاني وحده بعزل وانما عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني بعزل الثاني عن عزل الثاني على رواية كتاب الحيل وأدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني ووكيل عن الاول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فلهذا عليه واذا صار ووكيل صاحب الجارية كان الوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الاول فكلوكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وان لم يجز لمولى الجارية تصنيع الوكيل الاول فالحيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل عن ينق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بالخلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد وتنفذ لا قالة على

ذلك كلام وفي الثاني جعل داره مربط والجيران يتأذون بالسرقين لا يمنع ولوجعل فيها دواب وجوارها الى جدار داره يمنع وفي المحيط حفر بئر في داره فانها تضر بجاره لا يمنع منه وذكرا النسبي في شرح رشت بخفي ملكه جاعلا لا يمنع منه بخلاف وان اراد الانتفاع به والجيران يتضررون به ضررا فاحشا الصحيح انه يمنع والا واذا انتفع وتعذى الى بناء الجيران هل ينقض البناء وفيه طاحونة على نهر اراد آخر أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة القديمة ويختل دورانها اصحابها أن يمنع الثاني عن النصب وان كان ينقص غلة الاولى نصب الثاني ليس للاولى أن يمنع الثاني كالتاجر اذا اتخذ في جانب تاجر آخر حائطا مثل تجارة الاول فكسدت تجارة الاول بالتخاذ ليس للاول المنع خشاب

يدخل الخشبة في سكة غير نافذة ويطررها طر حال ليس لهم المنع اذا لم يوهن الطرح بالبناء وفي التجنيس نهر العامة بجنب أرض رجل عم الماء حريم النهر حتى يجري في أرض الرجل فاراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي لذلك وان في نهر العامة لا وفي العنابي اراد ان نصب تنورا في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى الثاني في الحائط وعمارة اشترى حجرة وسط طح جاره وسط طح مستويان فاخذ جاره حتى يتخذ حائط يكون ستره بينهم ليس له ذلك ولو منعه من الصعود الى أن يتخذ ستره كان يقع بصرهم اذا صدعوا في دار جاره له المنع وان كان يقع اذا صدعوا ولا يقع في الدار ليس لهم المنع الدارين صغيرين لكل منهما وصى أبي أحدهما العمارة برفع الامر الى القاضي ليعبره على العمارة الحمام والطاحونة التي بين شريكين انهدم وصار صحرا لا يجبر الا على العمارة وان انهدم البعض يجبر الا على العمارة وان كان الشريك معسرا يقال للشريك أنفق حتى يكون دينه على الآخر والزرع بين شريكين اذا ابى أحدهما مقبىه قيل يجبر وقيل لا يجبر

ولكن يقال اسقوا نفق حتى ترجع في حصته نصف ما أنفق، وعن محمد رحمه الله في حمام بين اثنين انهم حائط بيت وأبى شريك المرمة لا يجبر ويقال للشريك الآخر ان شئت فأنفق في المرمة ثم أجره وخذ النفقة من الأجرة ثم يساويان \* وفي الدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته اذا خرب \* سفل رجل وعالوا آخراهما لا يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العالوا بينهما ان شئت وامنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يؤدي قيمة البناء وقال الخصاص حتى يؤدي ما أنفق وفي حائط بين اثنين لو كانا لهما عليه خشب فبنى أحدهما للباقي أن يمنع الآخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه قيمة نصف البناء مبنيا \* حائط بينهما أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك ان كان بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان بحال يخاف قال الامام ابن الفضل يجبر فان هدم وأبى الآخر ان كان شريك الحائط يمكنه أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر (٤٣٠) الشريك وان كان لا يمكنه يجبر وعليه الفتوى \* ومعنى الجبر اذا كان من الحائط لا يقبل

القسمة ولم يوافق الشريك في العماره أن يتفق هوفي العماره ويرجع على الشريك نصف ما أنفق \* وفي الفضلي لو هدموا ومنع أحدهما عن العماره يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع مالم يستوف نصف ما أنفق ان فعل بحكم الحاكم وان بلا حكم يرجع نصف قيمة البناء وان انهدم وخاف الوقوع فهدم أحدهما لا يجبر على البناء وان الحائط صحيحا فهدم أحدهما باذن الشريك لا خفاء في أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كالأول هدماء وان بلا اذنه ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالقيمة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يدفع قيمته من قسط شريكه أما اذا اختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قيمة نصيبه من

الوكيل خاصة أو يطلب من المشتري ان يولى البيع أو يشترها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل (رجل) كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامرهم أن يشتري له متاعا صنفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له أو لغيره وقد أمره صاحبه أن يبيع ذلك ما الحيلة في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يتق به بهما صححوا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لأنه لا يمكنه أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما يجري بين اثنين (رجل) وكل رجل ان يشتري له داراً أو متاعاً أو غيره فأراد الوكيل أن يكون الثمن للبائع عليه الى أجل ويكون الثمن حالا على الآخر يأخذه منه والبائع يحسبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فاذا أوجب البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الآخر يأخذه منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الآخر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع وجب الثمن حالا ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤبد والبائع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حط بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في حق الموكل أيضا بذلك القدر لان الحط يلتحق بأصل العقد ويصير كأن العقد ورد على باقي أmaal ابراء عن كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن فالشفع يأخذ بجميع الثمن ولو حط البائع عن المشتري بعض الثمن فالشفع يأخذ بما وراء المحطوط فهنا كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وأراد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فمن مذهبهما أن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب الثمن منه أو حط بعض الثمن عنه صح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح شيء من ذلك فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو ديناراً أو ما يريد الهبة أو الحط ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم أن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة الى الوكيل فضا من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الحط ويحصل مقصوده ما ثم اعلم بأن ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبه جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة

التراب وان كاتب الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب ومحمد شريكه عما بقى من بنائه وفي النوازل ان كان نصيبه قد مازا يبنى فهو متطوع وان كان لا يضمنه قدر ما يبنى يرجع على شريكه نصف ما أنفق وعن ابن سلق ان كان له ما عليه حوالة وانهدم وأبى الآخر العماره فبناها أحدهما منع الآخر من وضع الحوالة عليه حتى يؤدي نصف ما أنفق وان لم يكن عليه حوالة لا يجبر فلا يرجع بشيء لانه كالستره \* وكل هذا لو أنفق في العماره بلا اذن صاحبه ولو بانته أو بأمر الحاكم يرجع نصف ما أنفق وفي البناء المشترك لو أحدهما بناه فهدم باذن الحاكم او بدون اذنه لكن يني باذن الحاكم فهو كالبناء باذن الشريك لو حاضر ف يرجع عليه بما أنفق اذا حضر وفي النوازل جدار بينهما مالمال من ماله عليه جل فانهدم وأحدهما غائب فبناها الآخر ان ينقض الحائط فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الجمل وان بناه بطن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يعمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته \* وفي الفضلي جدار بينهما أراد أحدهما نقضه فقال للآخر ائذني وأناضامن لك بما يهدم من بيتك الضمان ليس بشيء كالأول ضمت لك ما يتألف أو هلك من مالك \* جدار



بينهما عليه حولة أراد أحدهما زيادة حل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه • جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع • وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك • ولو كان في الجدار لأحدهما عليه كوة مربعة فأراد أن يجعلها كوة مربعة يمنع لأنه أثقل • جدار بين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أثقل فالعارة بينهما منصفان • ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للأخر عليه حولة والجدار مشترك للأخر أن يضع عليه مثل حولة صاحبه إن كان الحائط يتحمل ذلك ألا يرى أن أصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما مأكروفا فلا خسر أن يزيد في جذوعه إن كان يتحمل ولم يذكر وأنه قد روي أو حديث وإن كان الحائط لا يتحمل جذوعهما وليس لأحدهما جذوع وللآخر جذوع وهما مقرران أن الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع إن شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتسوى صاحبك وإن شئت فخط عنه بقدر ما يمكن (٤٣١) لشريكك من الحل • جدار بينهما لأحدهما عليه

عشرة جذوع وللآخر جذع فلصاحب الجذوع موضع جذعه والحائط للأخر • جدار بينهما أو هي فأراد أحدهما أن يصلحه وأبي الآخر فإنه يقال أرفع حولتك فاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فإن فعل فيها وإن لم يرفع له أن يرفع الجدار وإن سقطت حولته لا يضمن • ولو كانت حولة أحدهما في وسط الجدار وحولة الآخر في أعلاه فأراد صاحب الأوسط رفع حولته ووضعها في أعلى الجدار إن الجدار من الأعلى إلى الأسفل بينهما ولا يدخل على الأعلى مضرة له أن يفعل وإن كان يدخله مضرة ليس له أن يفعل وذكر في النوازل في موضع آخر أنه ليس له أن يرفع مطلقا لأنه يضره بالحائط • ولو أراد أن ينقل الجذوع من أعلى الحائط إلى أسفله

ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حاط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل بمنزلة الهبة (رجل) أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان يخاف الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن في الحيلة في ذلك أن يجزئه الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجيزه ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة •

### الفصل العشرون في الشفعة

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى جع الخصاص رحمه الله تعالى مسائل بعضها المنع وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم يشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه مقدار الثمن فإذا فعلا ذلك لا تجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك وإذا لم تصير مبادلة بقيت هبة محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالابن والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيها اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات النوازل أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلافا لا يصلح حيلة لإبطال الشفعة ولكن يتأني في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفعين بأن يقبض المشتري الدار الأجر أمتهما أو يسلم الثمن الأجر أمته فلا يكون للشفيع حق الأخذ لأن الهبة بشرط العوض إنما تصير يباع بعد قبض كل المعقود عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير يباع حتى روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضامالم يقبض الموهوب له كل المعقود عليه (ومن جملة الحيل) أن تصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يصدق المشتري عليه بمثل الثمن كافي الهبة والصدقة إنما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء (ومن جملة ذلك) أن يقر صاحب الدار بالدار الذي يريد شراءه ثم

لا بأس به • ولو أراد أن يحولها من الأيمن إلى الأيسر أو بعكسه أسهل لذلك • جدار بين رجلين نقض أحدهما أن يبنى أطول مما كان لشريكه أن يبنيه منه والزيادة قدر ذراع أو ذراعين لا يعتبر وإن أكثر يعتبر حائط بينهما ونصب أحدهما أرفع هدهما واتفقا على البناء فلما بلغ البناء إلى موضع سقف هذا أبي أن يبنى لا يجبر • حائط بينهما ليس لأحدهما عليه حولة مال إلى الذي ليس عليه حولة ففقد هوال الذي له عليه حولة ليرفعه وأشهد عليه فلم يرفع حتى أنهدم أو قربان الحائط بينهما ما مثل مخوف وأنه تقدم إليه وأنه يرفع معه فما أفسد على شريكه يضمن نصف القيمة وما أنفق الشريك على الحائط بلا إذن شريكه ليس له مطالبته إلا إذا أراد أن يحمل عليه • (نوع في الاعيان المشتركة) وفي الفضلى عن محمد في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعا لأنه لا يتوصل إلى الاتفان نصب نفسه لا بذلك • وذكر القاضي حمام أو طاحونة بينهما أجرة كل حصته من رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمتها بآذن مؤجره عن محمد

وجه الله انه لا يرجع بذلك على المالك الذي لم يوافق نصيبه منه ويحتمل أن يقال المستأجر قائم مقام مؤاجره فيما أنفق فيرجع على مؤاجره ثم مؤاجره على شريكه بما أخذ منه المستأجر لانه قام مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤاجره لا قائم مقام نفسه واذنه له في الانفاق واذن المؤاجر المستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر متطوعا في نصيب الشريك المالك فلا يرجع فلما اشتباه عليه احتياط وقال لا يرجع على الشريك المالك \* وقال الثاني رحمه الله في حمام أو بناء أو حائط أو دار بينهما أحدهما غائب وبني الآخر فإذا جاء الهادم بخبر ان شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمة ما بنى ويكون ما بنى بينهما وان شاء ضمن نصف قيمة الأول ويقال للذي بنى اهدم بناءك حتى يقسم الارض بينكما \* وذكر الخصاص في زرع بينهما أي أحدهما الانفاق عليه لا يجبر لكن ينفق الآخر ثم يرجع على شريكه بنصف (٤٣٣) ما أنفق فان لم يخرج الزرع قدر النفقة هل يرجع عليه بتمام نصف النفقة أم بقدر الزرع وأصل هذا أن كل

من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فان فعل بنفسه وحده بلا إذن شريكه فهو متطوع ومن لا يجبر فلا يسقط كعبد بين شريكين فداء أحدهما أو يترأو سفينة أو حمام خرقت منه شيء قليل ففي كماله المنفق متطوع الجريان الجبر فإذا فعل بنفسه بلا إذن شريكه كان متطوعا \* ولوله غرفة فوق بيت رجل اهدم وسقط الغرفة لا يجبر صاحب البيت على بنائه فإذا بنى صاحب الغرفة اسفل لا يكون متطوعا نوع في الانتفاع بالمشترك \* كرم أو أرض بين حاضر وغائب أو بالغ وقيم يرفع الحاضر أو البالغ الأمر إلى الحاكم فان لم يرفع ففي الأرض لو زرع غائب له حصته وفي الكرم يقوم عليه فإذا أدركت الثمرة باعها وأخذ حصته ووقوف حصته الغائب ويسع له ذلك ان شاء الله تعالى

يقول الذي يريد شراء الدار بالثمن البائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروى عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل المالك ولا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك (ومن جملة ذلك) أن يبين موضع ما من الدار ويخط خطأ ويصدق عليه بذلك الموضوع بطريقه أو يبينه ذلك الموضوع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال يخط خطأ كي لا تكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وانما شرط أن يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جار للدار المشتراة فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة لا يبطال حق الجار لا يبطال حق الخلط (ومن جملة ذلك) ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال اذا كانت الدار مما يحتمل القسمة يهب جزأها لثامان الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يترافعان إلى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل النسبة فيجوزها ثم لا يبيط لها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج إلى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شياً لا يحتمل القسمة فهو البيت الصغير والحائوت يهب جزأها لثامان الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج إلى قضاء القاضى ثم ذكر حيلة ترغبه عن الأخذ (فقال) يشتري البناء أو لا يثنى رخص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بشفقة أخرى بثنى غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه نقل ولا يرغب في أخذ العرصه لكثرة ثمنها ولو كان اشترى البناء بأصله حتى صار ماتحت الجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فيمنع ذلك تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار (ومن جملة الحيل) اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشترى العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب البناء بأصله صار ماتحت البناء لا وهب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدما على الجار (وفي الكروم والاراضي) ان أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار بأصلها ويهب الاشجار بأصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان أراد الحيلة لترغبه عن الأخذ يبيع الاشجار ولا يثنى رخص ثم يشتري الاراضي منه بثنى غال (حيلة أخرى) أن يشتري سهماً من الدار بثنى غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثنى يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية وانما تجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيها لما أن المشتري اشترى ذلك بثنى غال فان قال المشتري أخاف أن لا يبيعه البائع الباقي لو اشترى منه هذا السهم بثنى غال فالحيلة فيه أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطي الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب

فإذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة أو أجاز له وان أدى الخراج فهو متطوع بينهما ما دار غير مقسومة غاب أحدهما للحاضر أن الشفعة يسكن قدر حصته فيسكن الدار كلها \* وكذا خادم بين اثنين غاب أحدهما للحاضر أن يستخدمه بحصته لافي الدابة لان الناس يتفاوتون في الركوب لافي السكنى والعبد واختار يدفع الخدمة الزائدة \* عبيد بينهما استخدمه أحدهما بلا إذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن وفي الدابة اذا ركب أو جل أحدهما متاعاً بلا إذن شريكه يضمن \* ويروى أن داود الطائي الزاهد كان له دار بينه وبين آخر غائب وكان فيه الخلة أو فخلات وكان يسكن في الدار ولا يأكل من الثمرة ويفتح باب الدار وكل من دخلها يأكل من الثمرة فكرموا كل الثمرة لانها مشتركة ولا كل استعمله وسكن لدار لانه عمارة \* وقال محمد رحمه الله ولو أن الشريك أخذ حصته من الثمرة وأكلها جاز ويبيع نصيب الغائب ويمنهظ ثم افان حضروا جازوا الا من قيمتها فار لم يحضره فكما للقطعة يتصدق وهذا استعمل ان يوبه ناخذ من أحدهما في أرض مشتركة بلا إذن شريكه لشريكه النقض لانه ولاية النقض في حصته وان لا يميز دار بينهما اما با على أن يسكن هذا وما وهذا وما أبو جابر

هذا ما هو هذا عامما يختلفوا الاظهر انه يجوز ان استوت الثقتان وان تفاضل في قوة أحدهما بشره كان في الفضل وبه يقضى وكذا التباين  
في الدارين على السكني والغلة جائزا اذا تراضيا لان عند الامام رحمه الله قسمة الجبر لا تجري في الدور فكذا القسمة بطريق النهاية واذ كرمش  
الاثمان القاضي يجيز الآن في الدار اذا اعلنت في يد أحدهما كتر مما اعلنت في يد الآخر لا يرجع الاخر على صاحبه بشئ \* ولو كان  
عبيد بينهما مطلب أحدهما للمهايا في الخدمة وأبى الآخر يجبر الا بى \* بقرة بين اثنين واطع على أن تكون عند كل منهما نصف شهر يطلب  
لبنها فاما يات هذه باطلة ولا يحل فضل الذين لاحدهما وان أحدهما له هبة مشاع يحقل القسمة الآن يجعله في حل بعد الاستهلاك لانه هبة  
الدين فيجوز ان مشاعا وعن محمد أرض بينهما بى فيها أحدهما وطلب الآخر الرفع يقسم الأرض فاوقع من البناء في نصيب غير الباقي يرفع  
\* سئل أبو القاسم عن امرأة لها أرض اتخذ ابنها في الأرض مجمدة في حياتها فماتت عن ابن (٤٣٣) وابنة وترك الأرض بينهما فكان الابن  
يرفع كل عام الجند ويبيع ولا يعطى أخوته منه شيئا فطلبت

حصتها قال ان كان الاخ  
تكلف اتخاذ الجند اذنها  
فكامله وهو ظالم لها ولو المنع  
عن اتخاذ الجند في الأرض  
المشتركة

نوع في عمارة الحائط  
المشترك

\* جدار بين كرمين انهم  
فاستعدى أحدهما الى  
الحاكم عند بناء صاحبه  
فامر الحاكم البناء برضا  
المستعدى على أن يبني  
جدارا وبأخذ الآخر منهما  
فبنى كان له أن يأخذ الآخر  
منهما جميعا \* وفي الامالى  
حائط بينهما لاحدهما عليه  
جندوع للآخر انهم  
فطالب واضع الجندوع  
شريك بالبناء فامتنع لا يجبر  
ويقال لهما ان شئتما اقسما  
أرض الحائط وان شاء صاحب  
الجندوع بناء ووضع عليه  
جندوع قبل القسمة وان  
أراد صاحب الجندوع البناء

الشفعة للجار لان الشركة ما ثبتت الا باقراره واقرا لانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد  
رحمه الله تعالى أن صاحب الدار اذا أقر أن الدار التي في يده لفلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار  
وطريقه ما قلنا فان قال البائع أخاف أن يصير شريكى بالاقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخل بينهما  
من يشقان به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقى الدار فتحصل النقة لهما (وحيلة  
أخرى) أنه اذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويدفع الى البائع بالالف  
ثوب قيمته مائة درهم أو عشرة دنانير قيمته مائة درهم فاذا جاء الشفيع لا يمكنه أن يأخذ الابن الظاهر وهو  
لا يرغب فيه لكن كثرته (وحيلة أخرى) أن يقول المشتري للشفيع ان أحببت أو ليكنها بما اشتريت فقلت  
ذلك فاذا قال الشفيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ  
بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشراء آخر والاعراض عن الشفعة يطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا  
قال المشتري للشفيع ان أحببت بعثنا منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته وفي العيون سواء فعل  
ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسولا الى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذى  
قلنا فاذا قال الشفيع مجيبا نعم تبطل شفيعته (وحيلة أخرى) أن يتصدق البائع والمشتري أن البيع  
كان فاسدا أو كان نجسة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما واذا قبلنا فقولهما لا يجب للشفيع  
الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحيح ولم يوجب جده مذاق هذه المسائل  
(وحيلة أخرى) أن يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع  
قبل أن يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيع صدقت بطلت شفيعته لانه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد  
شرايه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعى شراء صحيحا  
وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفيعته لانه صار  
مقرا بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة  
دينار فان أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد أحببت بطلت شفيعته وكان القاضي  
الامام أبو يعلى رحمه الله تعالى يقول انما تبطل شفيعته اذا قال أحطك من ثمنها عشرة دنانير أو سبعها منك  
بنسبة دينار فقال الشفيع نعم لانه أعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرايه بأقل من المائة أما اذا  
لم يقل وأبى بها منك بنسبة دينار الا تبطل شفيعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز  
أنه قصد حط العشرة لياخذها بالاقدر الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري حط عني عشرة ان قال بعد  
ذلك على أن تبغى الباقي بنسبة دينار تبطل شفيعته والا فلا (وجه آخر) أن يشتري ويجعل الشفيع

والآخر القسمة يقسم انصافا \* وعن ابن سلمة حائط بينهما عليه جولة انهم فبناه أحدهما للباقي منع الثاني عن وضع الجندوع حتى يأخذ  
نصف النفقة ولا يكون متطوعا وقال الامام الاسكاف ان الحائط بحال لو قسم أرضه أصاب حصته مقدار ما يبني عليه بناء محكم فهو  
متطوع في البناء وان بحال لو قسم لا يصيبه قدر ما يبني عليه محكما لا يكون متطوعا ويرجع نصف ما أنفق ان أراد وضع الجندوع وعن ابن  
سماعة انه يرجع في الحالين لانه له حق وضع الجندوع في الحالين \* وفي النوازل جدار بينهما عليه جولة فهو الجدار رفقه أحدهما وبناه  
من خالص ماله ومنع الآخر من وضع جواته عليه على ما كان في القديم قال أبو بكران الجدار عريضا بحيث لو قسمت أرضه أصاب كلا  
وضع بقدر على أن يبني عليه حائط ليس له المنع لانه يقدر أن يقول له احبه لماذا المنة في نصيبك وترك نصيبى \* وان لم يكن للحائط ذلك  
العرض فليس لصاحب الباقي الوضع قبل اعطاء نصف القيمة وفان القسمة هذا البناء باذن الحاكم ولو بلا أمر لارجوع كالعالم والسبل  
انهم ما بنى صاحب العا ولا امره وقال الهندواني في حائط عليه جولة ما سقط وبناء أحدهما بالاذن صاحبه يمنع صاحبه من وضع

المحولة حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان كان بناءه لانه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل القسمة أى اذا قسم لا يصيب كلا منهما ما يحتمل بناء موضع عليه حولته \* وان أصل الحائط يحتمل القسمة ان بنى بانه فالجواب كالاول وان بلاذنه لممنعه من البناء حتى يصطالحا على شيء \* وقال الامام الاسكاف في جدار بينهما انهدموا أحدهما غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وبني موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب وأراد البناء في موضع الحائط القديم جدارا من خشب وجاره الا تخرباى ان أراد ان يبنى على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل صاحبة أس الحائط الى ملكه ليس له ذلك وان أراد البناء على الغلط الذي كان الحائط الاول أو بني حائطا أدق من ذلك في وسط الامن ويدع الفضل من أسه نصفا مما يلي شريكه ونصفا مما يليه كنه ذلك \* وفي الفضل حائط بينهما وهو لا يؤمن ضرر سقوطه (٤٣٤) فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجزى على نقضه \* هدم جدارا بينهما ثم بناه أحدهما بما له والاخر لا يعطيه النصف

الكفيل في البيع بالنن أو بالعهد فلاشفعة كذا في التتارخانية \*

### الفصل الحادى والعشرون في الكفالة

رجل أراد ان يأخذ من رجل كفيلة لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان على أنى كلمادفعته اليك أنا كفيل بنفسه كفالة بمجدة فهذا جزاؤه مروى عن الحسن بن زباد رجه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه رواية وفيها لو كالة في نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلتك فأنت وكيل على قول عامة المشايخ رجهم الله تعالى لا تجدد الوكالة وعلى قول أبي زيد الشرط على رجه الله تعالى تجدد الكفالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا في التتارخانية \*

### الفصل الثانى والعشرون في الحوالة

رجل له على رجل مال وأراد الذى عليه المال أن يحيله على رجل به هذا المال على أنه ان مات المحتال عليه مفسدا لا يرجع الطالب على المحيل بماله عليه والوجه في ذلك أن يقر المحيل والمحتال (١) في كتاب الحوالة أن هذا المحيل أحال به هذا المال على فلان ويسميان رجلا مجعولا ولا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة (٢) ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه أحال هذا المحتال له بهذا المال على هذا المحتال عليه فإذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفسدا لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لأن المحيل الاول ما أحال المحتال له على هذا المحتال عليه إنما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا أراد الطالب أن يحيل الطالب بالمال على غيره لم فقال الطالب للطالب أنت عندى أو ثقت من المحتال عليه ولا آمن أن يتوى ما لي ان أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة أن يضمن غريم الطالب للطالب عن الطالب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب أن يأخذ ما شاء فيحصل مقصوده ما جبهما \*

(١) قوله في كتاب الحوالة يعنى أنه يكتب في ملك الحوالة أنه على مجهول ثم المجهول يحيل على معلوم الخ اه (٢) قوله ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه يعنى المجهول وحاصله أن يحيل الرجل المجهول على معلوم فيطالب به المحتال له فإذا مات هذا المجهول مفسدا لم يكن للطالب أن يطالب المحيل الاول لانه ما أحاله عليه إنما أحاله على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته مفسدا اه بحراوى

ويقول لأضع أنا على الحائط حولة له الرجوع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي عليه حولة لانه كان له حق وضع المحولة في الاصل والباقي لم يصير مطلقا في البناء وهو كالمورد وقال القاضي الامام على السعدى ليس له أن يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع حتى يوفيه حقه \* ولو نقض الشر بكان الجدار فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ليس للشرىك أن يمنعه الا أن يكون شيئا خارجا عن العادة لان أسفل الحائط والاسم مشتركه وفي التوازل قال أبو القاسم حائط بينهما لا حدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف فهدما الحائط من أسفله ورفعاه أعلاه بالاساطين فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أى صاحب السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يتفق فيما جاوز ذلك

\* قال الامام الاسكاف حائط بينهما طوله مائة ذراع خسون منها متوية أرض الدارين وخسون ذراعا سطح احدى الدارين يقبض مستويا أرض دار جارا لا آخر فانهدم الجدار كيف شأنه قال النصف الذى أرض دار بهما سواء عليهم ما عمارته والنصف الآخر على البيت الاسفل عمارته الى أن ينتهى الى أطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك عليهم ما عمارته وفي التوازل جدار بينهما ما وبيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى له احب الاسفل ابن الى حد أسى ثم نبنى جميعا ليس له ذلك بل يبنيهما جميعا من أعلاه الى أسفله \* وقال الفقيه وان كان بيت أحدهما أسفل بربعة أذرع أو نحوه قدر ما يتمكن أن يتخذ ميتا فاصلا حه على صاحب الاسفل حتى ينهى الى موضع البيت الآخر لانه كالحائطين علو وسفل وقيل يبنيان الكل وهو قول أبى القاسم ثم يرجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان من ملكه الى ملك غيره قدر ذراع فهو على مالكه وان بخلافه فعليه ما وفي التوازل حائط بينهما انهدم جانبيه وظهر انهما ذوطا فبنى متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع جداره فقط وزعم أنه يكفيه للستر وقال الآخر لو فعلت ذلك يضعف حائطى وينهدم فان كان سبق

منهما اقراران الجسد اركله بينهما قبل ان تكشف انهما جدران فهو بينهما لا يملك أحد هما احداث شئ فيه بلا اذن شريكه وان لم يسبق اقرار كذلك فكل منهما احداث ما شاء فيه بلا اذن الآخر لانهم ماجدران ظاهر افسار كالو اقرآن كل حائط لصاحبه حائط بينهما هما عليه حولة وللحائط طاق في وجهه آخر ارا من اليه الطاق ان يجعل خورستانا يضع فيه الاواني فغسه جاره الاخران الطاق من نفعهما الاساس ليس له ان يحدث فيه حدا بلا اذن شريكه وان كان فرجة في أصل الحائط بان تركت عند ما بنى ان اقر من اليه الوجهه بانها بينهما فكذلك وان ادعاها لنفسه كان له احداث ما شاء فيها لم تعرض بالبناء قال أبو بكر رحمه الله جدران بينهما هما عليه حولة لكن حولة أحد هما اسفل أراد رفعه ووضعها بازاء حولة الآخر له ذلك وليس لصاحبه المنع ولو حولة آخر في الوسط والاخر في اعلاه أراد صاحب الوسط ان يجعله في اعلاه والجدران من اسفله الى اعلاه بينهما ان كان لا يدخل على (٤٣٥) صاحب الاعلى بذلك ضرر فعمل وان

أضر لا ولوا لحدهما عليه حولة لا لا آخر أراد هو أيضا ان يضع عليه مثل حويلته ان كانت حويلته عليه محدثة له أيضا ذلك وان كانت حولة الاول قدعية ليس للثاني الوضع وقال الفقيه ان كان الحائط يحتمل الوضع للثاني أيضا الوضع مطلقا لما ذكر أصحابنا ان جذوع أحدهما ان كانت أكثر من جذوع الآخر ان يتساوى مع صاحب الاكثر ان كان الحائط يحتمل ذلك ولم يشترطوا قدسيا ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط لهما لاحدهما عليه جذوع وأراد الآخر ان ينصب عليه أيضا جذوعا والجدار لا يتحتمل ما فان كانا مقربين بان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط حائط لتستوي مع صاحبك وان شئت فخط عنه قدر ما يتمكن شريكك من الحيل لان البناء الذي

يقبض الدين فجوازها ظاهر وأما جعل المقبوض قصاصا بما له ظاهر أيضا لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطالب أخاف أن يقبض الطالب من غريمي ويقول ضاع قبيل أن أقبضه لنفسى ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة أن المطالب لما وكل الطالب يقبض الدين من غريمه ولم يقل أقبضه لنفسك يقع قبض الطالب للمطالب أولا ثم يحتاج الطالب الى تجديدا لقبض لنفسه يقع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل امانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فمحتاج الى تجديدا لقبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل أن أقبض لنفسى فقد ادعى هلاك الامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفسير المسئلة فالتقيد له أن يأمر المطالب غريمه بهذا أن يضمن عنه المال للمطالب على أن يأخذ به أيها شاءه فاذا فعل ذلك صار المال عليه ما فاذا أخذ الطالب من غريم المطالب شيئا يصير أخذ لنفسه ولو هلك به لك عليه كذا في الذخيرة

### الفصل الثالث والعشرون في الصلح

قال محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل رجل له على رجل ألف درهم ماله منه على مائة درهم يؤدونها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه ما تاددهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبو يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح انه من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها أن المظلوب اذا أدى مائة في الوقت المشروط برئ عن الباقي واذا لم يؤد فعليه ما تاددهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة فصول (أحدها) اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدبون حططت عنك خمسمائة لتؤدى خمسمائة غدا الى أو قال لتؤدى الى خمسمائة غدا وقبل الاخرود كرر أن الصلح والخط جائزان أدى المدبون اليه خمسمائة غدا أو لم يؤد (الثاني) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة فان لم تعجل فالألف عليك على حالها وقبل الاخرود كرر أن المدبون ان يعمل خمسمائة فهو برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه بحالها وهذا استحسنان والقياس أن الألف على المدبون على حالها يعمل الخمسمائة أو لم يعجل وبالقياس أخذ بعض الناس (الثالث) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة ولم يرد على هذا وكيفية خلافا فقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يعمل خمسمائة برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه على حالها وبطل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعلى المطالب خمسمائة عمل الخمسمائة أو لم يعجل فهذا جله ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (جئنا الى مسئلة كتاب الحيل) فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة كتاب الحيل ليس أن

(٥٤ - فتاوى سادس) عليه ان بناء بلا اذن صاحبه فهو ظالم وان باذنه فعارية أرايت دارا بين احدهما رجلين ساكن فاراد الاخر أيضا ان يسكن والدار لا تسعهما فانها بينهما وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم ناخذ حائط لرجل عليه جذوع شاخصة في دار جاره فاراد صاحب الدار قطعه ان يحال يمكن البناء عليها فطولها ليس له القطع وان يحال لا يقدري على البناء عليها للعال وعسى بقدر عليه في ثاني الحال بان تصير الدار لمكالا لا يقطع أيضا وصاحب الدار التي فيها رؤس الجذوع لا يعلم ان بيني عليها أيضا وان كان رؤس الجذوع صغارا له القطع لا ناعلمنا ان الاخراج لم يكن للبناء عليها فاعلمنا ان الاخراج بلا فائدة فقدر على قطعها وفي الجبوى ان كان لا يحتمل البناء لصاحب الدار ان يطالب صاحب الجذوع بتفريغ هو امداره فان لم يفعل يرفع الى الحاكم ليأمره بالتفريغ فان لم يرفع وقطع نفسه هل يضمن اختلافوا فيه وعلى هذا أغصان الشجرة تثبت في كرم غيره فقطعها قبل الرفع الى الحاكم لتضرر بها ومنهم من قال في الكرم لا يضمن وفي الجذوع

يضمن ومنهم من عكس الجواب قال الامام الحلواني الصحيح انه لا يضمن في الفصلين وقيل ان كان موضع القطع معلوما له القطع بنفسه وان مختلفا ولا وعن الثاني في جدار بينهما مالان يسميهما فاني أحدهما أجبه الآخر وعن محمد بن حاتم بن دارين سقط حتى بدأ أسفله قال أحد الشريكين اقسام وقال الآخر لا اقسام بينهما الجواران يقع نصيب كل منهما اذا قسم مما يلي الآخر الثالث في الحائطي تنازع اثنان فيه ادعى الحائط اثنان وغلق الباب الى أحدهما يقضى بالحائط والباب بينهما عند وعنده الحائط كذلك والباب للذي غلقه اليه وأجمعوا للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما ادعى حائطا وليس الحائط متصلا بينهما آخر ولا عليه لاحدهما جذوع أو غيرها يحكم به بينهما وان لاحدهما عليه هراي أو بواي فكذلك وان لاحدهما عليه جذوع لا لا آخره وللذي عليه جذوعه وان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الا آخر أوله (٤٣٦) عليه هراي قيل لا يترجح وجذع لان الحائط لا يبنى اذى جذع وعن محمد رحمه

الله انه يحكم له به وان لاحدهما عليه جذع ولا آخر عشر جذوع فالحائط لصاحب العشرة ولذي جذع موضع جذعه وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذوع ولا يترجح جذع الآخر هو الصحيح وعن الثاني ان الحائط بينهما على أحد عشر ولو لاحدهما جذعان ولا آخر عشرة قيل جذعان كجذع وقيل كالثلاثة ولو لاحدهما ثلاثة ولا آخر عشرة فينبغي ما ولولا أحدهما خمسة ولا آخر عشرة فانصافا وفي كتاب الصلح اثنا عشر وان كان الحائط متصلا بينهما أحدهما يقضى لصاحب الاتصال والاتصال نوعان اتصال تربيع واتصال ملازقة واتصال التربع ان يكون انصاف كل لبن من الحائطين داخل في انصاف لبن الآخر ولومن الخشب

هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها الا في مسألة كتاب الصلح فأما في مسألة كتاب الحيل ففيها مخالف قيل المخالف زفر وقيل ابن أبي ليلى فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا أيضا لا خلاف فالحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد رحمه الله تعالى فقال يحيط رب المال عن المديون ثمانية يبق ما تادروهم فصالحهم من هاتين المائتين على مائة رؤسهم اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نظرا لان فيه اتعاقب البراءة عازدا على المائة الى تمام المائتين أيضا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الواقيات السمري قدسية اذا كان لرجل على رجل آخر درهم صالحه منها على مائة درهم الى شهر فان لم يعطها الى شهر فماتت درهمه فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا لمحطوط مجهول وهو تسعة مائة ان أوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحطوط ثمانية وجهاته المحطوط تنقح صحة الحط فيجب أن يكون الجواب في مسألة الحيل كذلك يكون في المسئلة روايتان اذا فرق بين المستاتين (رجل) مات وترك ابنا وامراة وفي أيديهم ما دار جاره رجل وادعى أن هذا المادار درهم فصالحهم من دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كانا صالحا على غير اقرار فالمال بينهما ما أثمانا والدار بينهما ما أثمانا وان كانا صالحا على اقراره منهما فالدار بينهما نصفين والمال بينهما نصفين فان طلبا حيلة حتى يكون الصلح عن اقرار وتكون الدار بينهما أثمانا والمال بينهما أثمانا فالحيلة أن يصالح رجل أجني عنهما على اقراره على أن يسلم للمرأة الثمن وللأبن سبعة أثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما أثمانا ثم يرجع المصالح عليهم ما يبدل الصلح أثمانا ان كانا أمرا بالصالح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقه ما فكان صلحه مسقطا دعوى المدعى فاذا سقطت دعواه صارت الدار لوكلة لهما بجهة الارث فتكون على ثمانية وبذل الصلح يكون كذلك وكرشس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة أن يقر المدعى بالدار ثم يصالحهما منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللأبن سبعة أثمان الدار فاذا صرحا بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا به والثمن كذلك بمنزلة ما لو اشترى دارا على أن يكون لاحدهما ثمنها ولا آخر سبعة أثمان (رجل) مات وترك دراهم ودنانير وأعر وضارفا ودورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على دنائير اعلم بأن هذه المسئلة لا تختلف وجهين (الأول) اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وأعر وضارفا وصولت على دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بقابلة العروض غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفا فيشرط قبض البدل في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين

ان تكون ساجدة أحدهما مكية في الآخر فان كان كلا الاتصالين تربيعا أو مجاورة يحكم بينهما وان لاحدهما تربيع لتصديها ولا آخر مجاورة يقضى لصاحب التربع وان لاحدهما اتصال تربيع ولا آخر جذوع فصاحب الاتصال أولى والجذوع أولى من اتصال الملازقة واتصال التربع لا يكتفي من جانب فعلى رواية الطحاوي يكفي وهو الاظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع وان برهنوا يحكم لهم ما وان لاحدهما البينة قضى له وفي النصف الذي في يده قضاء ترك حتى لو برهن الآخر يحكم له به ولولا أحدهما عليه خص ولا آخر جذوع استويا وكذلك ان كان محصا من ناحية أحدهما وان برهن الثالث ان أحد الرجلين أقر له بالحائط يحكم له حصته وان كان لاحدهما عليه أزج من ابن فالحائط لصاحب الأزج ولو تصادقا ان الحائط لاحدهما بعينه والخشب للآخر لصاحب الحائط ان يأمره برفع الخشب وانصاف انه ليس لذلك وعن الثاني في الظلة يكون على الطريق على حائطين أحدهما في ملك صاحب الظلة والآخر



في فتاواه عليه خشب الظلة فاختصم صاحب الظلة وصاحب الدار ان تنازعا في الحائط ذكر في القضية انه لصاحب الظلة واليه اشار محمد رحمه الله وقال بعض المشايخ يحكم به لصاحب الدار وان اتفقا على ان الحائط ملك صاحب الدار لكن اختلفنا وقال صاحب الدار ارفع خشبتك ظاهر المذهب عن اصحابنا ان القول لصاحب الدار خلا لما قاله الخصاص حائط بينهما أراد أحدهم القسمة لا يقسم ويتلوا الجنائيات الحدود لان الزجر ما عن اتلاف النفس وحصوله بالقصاص ولو بلا شبهة عمد أو بالدية ولو خطأ أو عن اختلاط الانساب وانه أيضا اتلاف الولد لعدم من يرثه أو عن العرض وذلك بمقدار القذف أو عن تلف المال بالسرقة وذلك بقطع آله الاخذ واعترض بين الجنائيات والحدود باب ما يمنع وما لا يمنع لانه من مزيل الشراخ الجناح أو الجرح في الطريق كاذ كذا كتاب الحدود وفيه فصلان الأول في القذف قبل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كاه أو فعل هذا كله لا يكون (٤٣٧) قذفا لانه لم يسمه ولم يكنه ولو قال انه فعله كله فقد قذف ويروى

ان رجلا امر بامرة أقال لها ام عمران المجنونة فقالت له يا ابن الزانية فدعاها ابن أبي ليلى وضربها في الجامع حدين فأمته فسمع الامام رحمه الله به وقال أخطأ القاضي في سبعة المجنونة لا يتحد والحد لا يقام في المسجد وأقام حدين في القذف لهما باللفظ واحد ولا يجب الا واحد وان قذف بلفظ جماعة ولا يوالى بين حدين حتى يخف الأول وأقام بلا طلب الخصم ولا يقام عليها الحد وهي فائمة قال لهما أحد كاذبان فقبل أهو هذا قال لا احد عليه لان أصل الكلام ليس بقذف ولو قال لجماعة كاذم زان الا واحد لا يحسد لكل واحد ان يدعى ما لم يعين المستثنى ذكر الطحاوي تعزير أشرف الاشراف كالفقه هو العلوية ان يقول له الحاكم بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير

لنصيبهما من التركة لان نصيبهما من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم - ثم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبهما مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين لتركته أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبهما من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما أخذت مثل نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض خاليا عن العوض وكذلك اذا كان ما أخذت أقل من نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض مع بعض الدراهم خاليا عن العوض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق الابرار عن الباقي لان التركة عين والابرار عن الاعيان باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى انما يبطل الصلح على مثل نصيبهما من الدراهم أو على أقل من نصيبهما من الدراهم حالة التصديق وأما حالة المناكحة فالصلح جائز لان حالة المناكحة المعطى يعطى المال لقطع المناكحة وتقديف تيمنه فلا يمكن الربا والى هذا اشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبهما من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه فمكانت العبرة لجانب الفساد وان صولحت على عرض أو دنائير جاز وان قل لانه لا يتمكن الربا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وان كانت تركه الزوج دنائير أو عوضا فصولحت على دنائير فهو على التفاصيل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركه الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبهما ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بازاا العروض والنقد لا آخر وان صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال وبصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الا أن ما يخص الدراهم من الدناير وما يخص الدناير من الدراهم صرف في شرط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذا الحيلة مستقيمة عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما عرف في مسألة الاكرام فالنقطة على قول الكل أن يصالحوا من جميع نصيبهما جميع تركه الزوج على عرض واحد بغينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة حصصهما من جملة التركة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الآن هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائز الا يرى أن من أقر أنه غصب من فلان شيئا أو أقر أن فلانا ودعه شيئا ثم ان المقر اشتري ذلك الشيء من المقر له جائز وان كانا يعرفان مقدار كذا هنا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هو ذكر الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح

الاشراف كالداهقة الاعلام والجز الى باب الخاصكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجز الى باب الحاكم وتعزير الخسائس الاعلام والجز والجنس والضرب بعده والتعزير باخذ المال ان المصلحة فيه جائزة قال مولانا خاتمة المجتهدين مولانا ركن الدين أبو يحيى الخوارزمي رحمه الله معناه ان أخذ ما له ونودعه فانما تاب نرده عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصورة الامام ظهير الدين التمرناشي الخوارزمي قالوا ومن جلسته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال عبد أساء الادب يؤذيه المولى ويعزله ولا يجاوز فيه الحد وكذا المرأة الساعرا اذ ادعى أنه يخلق ما يفعل يقتل ان لم ينبو كذا الساعرة ان اعتقدت ذلك بالاثرون كانت المرتدة لا تقتل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرموز وجه تلك اللعبة هذا محروم يحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطلقا وهذا محمول على ما اذا اعتقد أن له أثرا علم ابن فلان يتعاطى المناكر ان وقع في قلبه ان أباه لو كتب اليه يقدر على منعه يحمل له ان يكتب اليه وان

وقع في قلبه انه لا يقدر ان يقع به انه يقدر لا يكتب وكذا بين الزوج وزوجته والسلطان والريعية  
لا يحد ويعزر \* تزوج بمهره ولورضا ودخل يحد ولا مهر وعنده المهر لا الحد والفتوى على قولهما \* زنى بامرأة في دبرها يحد اجامعا  
من الزنايات والطحاوى انه على الخلاف \* لا بائنه او امرأته او عبده لاحد \* مستلق على قفاها جاءت امرأة وقضت حاجتها منه يحد ان أقر  
ارباعهم رجوع وقال والله ما اقرت لا يحد \* شرب الخمر فضر به بعض الخدم شرب نايبا يضرب حدا بامام مستقبلا وكذا الزانى وفي القذف يكمل  
الاول ويسقط الثاني \* دخل صاحب المذهب مدينة سيدنا عليه الصلاة والسلام فرأى جمعا اجتمعوا يحدوا ويحدون لا عنده ركوة خمر فقال لم  
تحدونه قالوا لان عندنا آلة الشرب قال معه آلة الزنا ايضا فارجموه وهذا حق لان جل الخمر يجوز ان يكون للتخليل ولا راقته كما هو اللائق  
بحال المسلم \* وفي شرح الطحاوى وطى (٤٣٨) بميمية يعز فان كانت له تذييع ولا تؤكل وعن الفاروق رضى الله عنه انه محرق وفي الصغرى

كتاب الشروط انه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لما فيه من احتمال الربا بان كان في التركة مكمل أو  
موزون ونصيبهما من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه  
يحمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان يحتمل أن يكون نصيبهما من ذلك أكثر من بدل الصلح  
أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبرا وإن كانت التركة عقارا وأراضى وحيوانا  
وأمتعة وكل ذلك في أيدي المدعى عليه إلا أن المدعى لا يدرى ما هو فصولهم على مكمل أو موزون جاز وقد  
مرتجنس هذا (الوجه الثاني) إذا كان في التركة دين فإن أدخلوا الدين في الصلح بأن صلحوا به من الدين  
والعين على مال أو صلحوا على أن تأخذ من الدين من الغريم وتترك حقه في سائر الاموال وكل ذلك باطل  
لانه تملك الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد  
وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة تزيق الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا  
نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وإن أرادوا إدخال الدين  
في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم  
من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصلحونها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم أو يحجوا  
للرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فإن قضاه الدين عن غيرهم متطوعا جاز ثم  
يصلحونها عما بقى فالأقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لم يصلوا إلى حقه من الديون يرجعون بما آتوا على  
المرأة أموالا يحلوا نصيبها متطوعين لا يصلحون إلى ما آتوا الامن جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه لا رجوع  
للمتطوع على أحد وإن أبت الورثة أن يقرضوا نصيبها من الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبها من الدين من  
رجل ويحمل نصيبها من الدين ثم يصلحونها من المال العين فإن أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن  
يبيع الورثة أو واحد منهم عرضا من المرأة ما سواي عشرة بخمسين الذي هو نصيبها وقد يفعل  
الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من بين ثم تحيل المرأة بغير ذلك العرض على الغريم  
ثم يصلحونها من المال العين وإن كانت المرأة لا تحبب إلى ذلك مخافة أن يتوى المال على الغريم ويرجع  
الوارث عليه ابتمن العرض فالحيلة أن تقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على نفسها  
بالاستيفاء ثم يصلحونها من المال العين على ما وصفنا وفي المتن قال هشام رحمه الله تعالى في نوادره قلت  
لأبي يوسف رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فمات الموصي فأراد الوارث أن يشتري  
من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه إذا مات لا ورث حق وصيته كما لا ورث حق الشفع في الشفعة  
ولان حقه لا ماليه ولا عن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ماله من وله مالهية وعن هذا قلنا ان

انها تؤكل عند الامام ولا  
تتحرق وعند الثاني لا تؤكل  
وتحرق كالمالك كانت عمالا يؤكل  
والذي لا يؤكل يحرق ولا يحرق  
قبل الذبح ويضمن الفاعل  
ان لغريم قيمتها قال الصدر  
والاعتقاد على رواية شرح  
الطحاوى وذكر في العم انه  
الختار والاحراق لقطع  
التحدث \* اعنى دعا امرأته  
لغائه غير هاجما معها يحد  
ولو قالت انى امرأتك لا يحد  
وفي الروضة جرد امرأة  
وعانقها وقبلها أو جامعها  
فيملكون الفرج حتى انزل  
عليه التعزير الزانى اذا حد  
لا يحبس والسارق اذا حد  
يحبس لان الزنا جناية على  
نفسه والسرقه جناية على مال  
الغير فجاز الحبس \* ضعيف  
الخلقة اذ الزم عليه الحد  
وخيف عليه الهلاك لو أقيم  
عليه الحد يجلد خفه ما قدر  
ما يقبل لمرورى انه عليه  
الصلاة والسلام انى يحدج  
قد زنى فقال خذوا عشا كلافه

مائة شراخ فاجلدوا به \* نوع مشتركة بين الحدود والجنايات \* كسر الزانى رجل المزن بها يجب الارش في ماله \* بيع  
لانه شبه عمد \* نفيها فاضاها في الجامع جعله خطأ أو وجب الدية على العاقلة وفي البسوط شبه عمد أو وجب الدية في ماله \* وقال الامام  
وجه الله جامع امرأته وانفصاها لا يستمسك البول لاشئ عليه ولو غير ذلك بان كسر رجلها أو يدها أو سننها ضغن \* أذهب بكارتها بحجر أو غيره  
يجب المهر \* وفي الجامع الاصغر دفع امرأته بكرأ اجنية فسقطت فذهبت عذرتها عليه مهر النخل في ماله ولا تعزير ولا فرق بين الصغيرة  
والكبيرة \* دفع امرأته ولم يدخل بها ذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر وعنده محمد ورواية عن الثاني رحمه الله جميع  
المهر \* دفع امرأته ثم تزوجها بعد ذهاب عذرتها بالدفع ودخل بها عليه مهران ذكره أبو حفص الكبير \* وفي العيون جارية ذهبت جارية  
أخرى فذهبت عذرتها عليها صداق مثلها كذا حكمه الفاروق رضى الله عنه \* البائع اذا وطئ المبيعة قبل التسليم عنده لا يجب العقروثيبا

أو بكر أو عندهما يجب العقر لكن إذا كانت بكر يجب العقر ونقصان البكارة ويدخل الأقل في الأكثر فعلى هذا إذا وطئ جارية بكرا  
 لإنسان ولم يجب المهر ينظر إلى العقر ونقصان البكارة فيجب الأكثر منهم ما زنى صبي بصبيته لأحد عليه وعالمه المهر لانه مؤاخذ بأفعاله وإذا زنى  
 لم يصح وإن أقر الصبي بذلك لامهر عليه وإن بالغة مستكرهه فكذلك وإن مطاوعة لامهر له الوجهين أما إذا زنى أو اسقاط حقها أو لانه لو ضمن  
 رجع عليه عليها بكن أمر صبياني أو لحقه غرم يرجع عليه على الأمر فلا يفيد الضمان \* دعت أمة صبياني زنى به ايضمن المهر لأن أمرها لم  
 يصح في حق المولى \* وذكر الحموي ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه بعز الزوج وكذا المعلم ليس له أن يضرب الصبيان  
 فاحشا وإن فعل يعزر \* قال لغره لفظا لا يوجب الحدان عقا فحسن وإن جازاه بعتله جاز قال الله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه الآية وقال الله تعالى  
 لا يحب الله الجهر بالسوء لآية وإن الانتظام موجب للحد لا يجب بعتله تحزرا عن إيجاب الحد على (٤٣٩) نفسه \* وقع المكاتب على امرأة  
 فاقضها عليه الحد كاللوا

بيع المتافع باطل والاجارة لا تنقد بلفظ البيع والشراء لأن البيع والعقد يرد على ماله مالية والمنافع  
 لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فإن المشتري إذا اشترى من  
 الشفيع حقه بمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشفعة وإبطال الحقه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الأئمة من يفتحها وانما تشكل هذه المسئلة  
 لاشكال هذا الأصل أن البيع لا يرد الا على ماله مالية وغنية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه المسئلة  
 لطلاق فإن المرأة إذا قالت لزوجها اشتريت طلاقا في منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويصح الطلاق وكذا  
 لو باع الزوج منها طلاقا بمال أو باع بضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل والمالية في نفسها  
 ولا غنية وكذا لا مالية في طلاقها ولا غنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع تقتضي  
 جواز عقدة الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى إن مشايخنا رجعهم الله تعالى تكلفوا الفرق بينهم ما لم يكن ذلك فإن الكرخي  
 رحمه الله تعالى أعياه الفرق بينهم حتى رجع عن قول العلماء وقال بأن الاجارة تنقد بلفظ البيع وعلى  
 قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي أن يقال بجواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ولكن  
 ظاهر المبسوط بخلافه وإذا لم يجوز للوارث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحيلة والشفعة للوارث  
 فيه فالحيلة فيه أن يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسمومة يدفعها اليه فيجوز ويصلح حق  
 صاحب الخدمة وبصير العبد للوارث يصنع به ما بدله من بيع أو غيره وكان ينبغي أن لا يجوز هذا الصلح لأن  
 هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح إذا كان واقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وعليها  
 ونعذر اعتبار هذا الصلح بغيره كالان الموصى له العبد بغيره بغيره ومن ملك منفعة بغيره بغيره  
 لا يملك التملك من غيره بغيره كالسنة وير الجواب عن هذا أن يقال بأن الصلح متى تم - نذر اعتباره تملك كانه  
 تبراسقاطا من كل وجه كذا في المحيط

فعل العبد ولا يجب المهر  
 كالحرة إذا وجب عليه الحد  
 لا يجب المهر وإن ادعى شبهة  
 بأن قال تزوجتها أو قال  
 كانت أمة فاشتريتها فانكر  
 المولى والمرأة يدرك الحد كالحرة  
 ثم إن كانت المرأة مكرهة -  
 يؤاخذ بالمهر حال لانه ضمان  
 اتلاف لا ضمان عقد لان  
 العقد لم يثبت لانكارها  
 وإن مطاوعة لا يؤاخذ بالمهر  
 للعالم لانه لو أخذت منه  
 المهر للمولى إن يرجع عليها  
 لانها استعملت عبد الغير بلا  
 اذنه فالاستيفاء في الحال  
 لا يفيد كالمجنون وقع على  
 امرأة فوطئها إن مكرهة -  
 يجب حال لانه ضمان اتلاف  
 وإن مطاوعة لا لانه لو  
 وجب كان للمولى المجنون إن  
 يرجع عليها لانها صارت  
 مستعملة للمجنون وهذا إذا  
 ادعى نكاحا وانكرت ولو  
 صدقته لا يؤاخذ بالمهر حالا  
 مكرهة أو مطاوعة لان

### الفصل الرابع والعشرون في الرهن

رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شأنا لا يجوز عندنا أو المسئلة معروفة فإن طلب الحيلة فالحيلة  
 في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقرضه على أن المشتري فيه بالخيار ثلاثة أيام  
 فإذا انقضى أفسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن إن هلك هلك بالثمن وإن دخله  
 عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاص رجه الله تعالى في حيلة فهذه المسئلة تنص على أن المشتري في

العقد ثبت بتصادقهما فكان ضمانه ضمان عقد لا ضمان اتلاف \* وذكر القاضى المراهق تزوج امرأة بلان والدود دخل بها وبلغ الاب فرد  
 نكاحه لا يجب الحد ولا العقر لأن المرأة تزوجت نفسها من مع العلم بأن النكاح غير نافذ فقد رضيت بسلطان حقها \* غلام ابن أربع عشرة سنة  
 جامع امرأة ثامنة ثانيا لا عقرو ولا حد وإن بكر أو اقترضها يازنه المهر وكذا الأمة وكذا المجنون وفي النظم غصب أمة تزنى بها وهي مطاوعة يجب  
 الحد ولا مهر ولا ضمان إن لم يتقصم أو مهر ولا حد وفي النية ادعى عليه أنه وطئ جاريته وحبلت منه وادعى النقصان بهذا  
 السبب له أن يحلفه إن أنكر الدخول وإن حلفه أن يطالب من الحاكم تعزير المدعى ولو برهن المدعى له طلب النقصان وفي الحموي قبل حرة  
 أو أمة أو أجنبية أو عاتق أو مس بشهوة أو جامع لافي الفرج بعز الزنا فاعل والمفعول إن عاقلا بالغامطا وعوان صغير أو صغيرة لاشئ عليه \*  
 والتعزير حق العبد تقبل فيه شهادة امرأتين مع رجل وصح الأبرار والعفو ويحلف المنكرو عن اعجابهم الله أنه يهدم على صاحب البيت

الذي فيه الخمر يته ولم يرو عنهم في الاحراق شي \* زنى أو سرق حال سكره يحد ولو أقر بالحد وفي سكره لا وفي شرح الطحاوي السكران كالصاح في  
اقواله وافعاله الا في الردة فانه لا يحرم امرأته وفي المتن قال الامام أدرأ عنه كل حد لله تعالى كالزنا والسرقه وكل شي أقرب به فهو جائز الا في  
الحدود لله تعالى وقال الثاني رحمه الله ارتداده كفر يلزمه فيه ما يلزم العاقل في الحكم واذن قدف انسانا يجب حد القدف \* ويجوز للعالم  
التعزير بالشم لانه للزجر صالح \* وعن الثاني عزره مائة ومات لا ضمان لانه قد جاء ان أكثره مائة وان أكثر من مائة ضمن النصف ولكن في  
بيت المال لان خطأ الحاكم من بيت المال \* ذكر الصدر عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق واوضاع الفساد في داره حتى لا بأس  
بالهجوم على بيت المقدسين \* وقبل يراق العصور أيضا على من اعتاد الفسق وان قبل الاشتداد وان كسر دنا المسلم فيه خرا اتخذها خلا  
يضمن بالاتفاق الا يرى انه يكره الاراقة (٤٣٠) في هذه الحالة وهجم عمر رضي الله عنه على نائحة بالمدينة فوضربها حتى سقط خنارها فقيل

له فيه قال لا حرمه لها بعد  
اشته قالها بالبحر والحق  
بالاماء و يروى ان الفقيه  
أبا بكر البخاري رحمه الله خرج  
الى الرستاق وكانت النساء على  
شط النهر كاشفات الرؤس  
والذراع فقيل له كيف فعلت  
هذا فقال لا حرمه لهن انما  
اشك في ايمانهن كاهن  
حريات ويمنع الذي عما يمنع  
المسلم الا شرب الخمر \*  
غنا ووضربوا بالعيبدان  
منعوا كالمسلمين لانه لم  
يستثن منهم \* وذكر ظهير  
الدين قال لا جنبية ياروسي  
أو غتر أو جلب يحد وكذا  
ماشيا كلها \* ومنكر القدف  
لا يستحلف \* وذكر ظهير الدين  
لوقال اي تازيحد وفي  
هرقنا هو الا فرع فلا يحد ولو  
قال حرام زاده يعزرو لا يحد  
وكذا لوقال لا يحد ذكره  
صاحب المحيط وذكر الهندي  
وجد مع امرأته رجلا ان  
كان ينزجر بالصياح وبما  
دون السلاح لا يحل قتله

خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون الثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في يروع الجامع في  
باب القبض في البيع وغيره وأما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل  
الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة في حيل  
الاصل وقال الحيلة أن يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على أنه بالخيار الى وقت كذا شهر  
أو أكثر فان رد المال فيه فلا بيع بينهما وان لم يرد فلخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة  
في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنافي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يرى اشتراط الخيار  
أكثر من ثلاثة أيام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقص البائع البيع بعد ما قبضه فالجواب فيه واحد الا  
أن هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك أو دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصلة لو كان الدين مثل  
قيمة ويترادن الفضل ان كان هنالك فضل (رجل) أراد أن يرهن من رجل رهنا وأراد أن ينتفع بالرهن بان  
يكون الرهن أرضا أراد المرتهن أن يزرعها أو يكون دارا أراد المرتهن أن يسكنها فالحيلة في ذلك أن يرهن  
ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا أعاره إياه وأذن له بالانتفاع طاب له ذلك  
والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فاذا  
فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يطل الرهن والمسئلة معروفة ثم  
ذكر الخصاص رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها منه ودرهنا فقديين أن مع ترك الانتفاع  
التفريق شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادرهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقضي  
أنه اذا كان المرهون دارا استعارها المرتهن من الراهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناها بعد ذلك بزمان أنها  
تعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفريق فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص  
رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل  
له بذلك ويحكم بأشهر رهن في يديه فالحيلة أن يأمر المرتهن رجلا غير يباحي يدعى رقبة هذا الرهن ويقدم  
المرتحن الى القاضي فيقيم المرتحن بينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي  
بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن  
مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب  
في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن والمشايخ مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في  
كتاب الرهن وقع غلط من الكاتب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كالأوامر صاحب البينة أن هذا الشيء  
في يديه ودعيه من جهة فلان أو مضاربة أو غصبا أو اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدي

وان لا ينزجر الا بالقتل حل قتله وان طاعت حل قتلها أيضا وهذا نص على ان التعزير والقتل يليه غير المختص أيضا الروايتين  
وكذلك وجدنا رواية عن الامام الثاني في المتن في المسئلة كما ذكرنا ونص أئمة خوارزم ان اقامة التعزير رجال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل  
أحد فان كاشف العورة يأمره كل أحد بالستر ولو بالعنف ويضرب ككشف الفخذ لا ركة وبعد الفراغ لا يوفيه الا الحاكم وعلى هذا الورأى  
مسلمين يصل له قتله وانما يجتمع لانه لا يصدق في ذلك لانه زنا \* كتاب السرقه \* وفي الاصل المدعي عليه انكر السرقه قال عامة المشايخ  
يعزروا ذنابه في مكان التهمة بان رآه يمشي مع السراق أو جالس مع شرية الخمر لكنه لا يشرب \* دخل عصام بن يوسف على الوالي فاني بسارق  
فأذكر فقتل فقال المين على المنكر والبينة على المدعي فقال الامير هو بالسوط والعقابين فاضرب عشرين اقرأت بالسرقه قال عصام  
ههنا ان الله ما ريت ظلم أشبه بالعدل منه ثم لها شرائط الخفية والاسرار ابتداء وانها فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة

بان استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها ان لا يكون السارق فيه شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون مأذوناً في الدخول فان اذن بالدخول في بيت فسرق من بيت آخر من تلك الاماختلفوا فيه ومنها ان يكون المسروق منه يدعيه على المالك حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها ان لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها ان يكون المسروق متع ومأوان لا يوجد جند مباح في الاصل لا تافها ولا يتسارع اليه الفساد وقيمتة عشرة وقت السرقة وذكر الطحاوي ان المعتبر قيمته يوم الاخراج لان تمام السرقة به وفي بعض النسخ ان كمال النصاب شرط وقت القضاء فان انتقص من حيث العيب لا يسقط القطع وان انتقص من حيث السعر يسقط القطع ومنها ان يكون المالك المأخوذ محرراً اما بالمكان الحفظ كالردور والكاكين والخانات والاخبية والقساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من العجرا وله حافظ بان سرق من تحت رأسه وهو نائم في العجرا أو المسجد يقطع وان موضوعا بين يديه اختلفوا قال السرخسي (٤٣١) انه محرر وعن محمد رحمه الله فيمن سرق من رجل ثوبا عليه أو قلنسوة أو من امرأة ثائفة حلياً أو ملاءة هي لا يستها بقطع وان سرق شاة أو بقرة من المرعى لا يقطع قال بكر الا ان يكون عليها من يحفظها قال البقال وفي المتن لا يقطع وان كان معها راع وعن الامام ان كان معها اسوى الراعى من يحفظها بقطع وهو المختار لان الراعى يقصد الاعلاف والاسامة لا الحفظ ولوللغنم ماوى بالليل له باب فكسره ودخل وسرق منه يقطع وفي الباقي لا يشترط الغلق اذا كان الباب ممدودا الا اذا كان بيتا مفردا في العجرا ثم الحرز نوعان ما يمكن الدخول فيه فان نقب وادخل يده فيه واخذ لا يقطع وحرز لا يمكن كالجواري فلا يدخل يده فيه يقطع قال الطحاوي حرز كل شيء يمشله حتى لو سرق دابة من امطبل يقطع ودرة من اصطبل لا يخرج الزكاه من ماله

الروايتين تقبل هذه البيعة وهذا انه لما رهنه فقد اسحقه فله ان يقطع عليه الحفظ الا باقامة البيعة وان ثبت الملك للراهن صار خصما في ذلك كافي الوديعة واشباهها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه البيعة لان ثبت الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا لان قبول هذه البيعة لان ثبت الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد تدفع الخصومة منه كالأوام بيعة انهم اوديعه في يده وقد اجاب بثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا أسر ووقع في الغنمية فوجده المهرن قبل القصة وأقام البيعة انا رهن عنده لفلان وأخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسر كافيه فحينئذ ان قبول البيعة لان ثبت الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولو اراد ان لا يبطل الدين به لكان الرهن يشتري منه عبد بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب فالطالب أحق به من سائر الغرما فلو قضى دينه في الحياة أقاله البيع ولو اراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما فيقرضه رب المال الادرها ثم يشاركه بالادراهم الباقية على ان يعلم ثم عمل أحدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التارخية

### الفصل الخامس والعشرون في المزارعة

المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك حتى تجوز على قول الكل أن ينادى على فاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فتجوز عند الكل (وحيلة أخرى) أن يكتب كتاب الاقرار من ما يقران فيه أن رتبة هذه الضيقة لفلان الذي هو مالكها ويقران في هذا الكتاب أن هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرعها ما يبدله من غلة الشتاء والصيف يبدرو ونفقتة وأعوانه فارزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله ويقران أيضا أن ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فاذا أقرع في هذا الوجه نفذ اقرارهما عليه ما يكون كل الغلة للزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف الغلة أيضا بحيلة الهبة أو غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلي في رهنه الله تعالى ما قاله الخصاص في هذه الحيلة التي ذكرناها ولا نعلم ما يرفعان الى فاض يرى جواز المزارعة يشير الى أنه يرفع الى فاض مولى حتى يقضى بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتمعات وقالوا يحتاج الى حكم فاض مولى وكذلك في الطلاق

ليؤديه الى فقير فسرقة غني أو فقير يقطع لبقا سلكه قال الكرخي كل ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل الانواع حتى لو أخذ لؤلؤة من شريحة وعاء البطيخ يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعى من المرعى قال السرخسي وهو المذهب عندنا وقد مر خلافه وفي المتن سرق من بيت السوق ليلان عندهما من يحفظها يقطع والا لا يدخل يده على سوقها فسرق من حانوته لم يقطع وفي الحاي دخل السارق نهارا وباب الدار مفتوح لم يقطع ولولا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة أو معه سلاح وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولو دخل بين العشاء والعتمة والناس يجهون ويذهبون فهو عترة النهار ولو علم صاحب الدار بدخول اللص والاص لا يعلم ان فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص لا صاحب الدار يقطع ولو علم لا يقطع كابر انسان انسانا لا يقطع كابر انسان انسانا لا يقطع ولو نهارا بان نقب بيته سرا أو خدمتاعه معاينة القياس ان لا يقطع وفي الفتاوى جماعة تراوينا فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع ولو كان

في مسجد جماعة قطع ولوسرق من بيت المال وأخذ قبل الخروج لم يقطع **(نوع آخر)** دخل الدار وجمع المتاع ليلا وطره في نهر فيها وخرج فآخذ ان لما بقوة الاخراج لا يقطع وان خرج بغير يكة لا بقوة الماء قطع لاضافة الفعل اليه لا الى الماء \* على المتاع على حمار في المنزل وخرج ثم خرج الحمار من المنزل وأتى الى منزل السارق لا يقطع وكذا لوعلق على طائر فطاره وان ساق واخرج قطع \* دخل واطلع المال ثم خرج لا يقطع وبغير المنزل \* نقب بيت الغير وترك فدخل السارق الآخر وأخذ المختار عدم الضمان على الناقب ونصابه مايساوى عشرة دراهم مضروبة من نقرة خالصة حتى لو سرق تبرأ وزنه عشرة لا يقطع \* وعن محمد سرق ثوبا قيمته عشرة في بلد وفي بلد آخر أنقص لا قطع وعن الشافعي ان ساوى نصا يوم السرقة لكنه انتقص يوم المرافعة والمحاكمة لا يقطع \* سرق نصف دينار ساوى عشرة بقرعة قطع ولو دينار الا يساوى عشرة لا \* وعن الامام لا قطع في اناء منفضة **(٤٣٣)** الا ان يكون وزنه او قيمته عشرة دراهم مما يجز بين الناس ولو سرق ما يساوى عشرة

دراهم معشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهرها الرواية وهو الاصح \* جمع المسافر متاعه وبات عليه فسرق منه قطع من اتمها ما من قال في هذا اللفظ اشارة الى انه انما يكون محرزا حال نومه اذا كان تحت جنبه قال شمس الأئمة الصحيح انه يلزمه القطع بكل حال لان الاعتبار لحفظ المعتاد لا أقصى ما يتأتى دل عليه ان المودع والمستعير لا ضمانان بمثله \* وفي المتن قال الامام لو ان الراعي رعى غنمه فمسرقت لا يقطع وان أدارها للموضع وهو عندها قطع \* بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لان ما يلي الدار محرر لا يلي السكة \* وفيه عن محمد رحمه الله نزول في بيت أوحان فسرق بعضهم - من بعض ورب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا قطع وان كان في المسجد والمسئلة بجالها قطع والمسجد في هذا يخالف

المضاف يعني مشايخنا ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الأئمة الخ لوانى رحمه الله تعالى والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع أنه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في الحدود والقصاص والعنان ولكن لا يقتضى للعوام بهذا كي لا يتجاوزوا الحد ولا يخطبوا به الا ان حكم الحاكم المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وأبطاله صحيح ابطاله اذ شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذره ويكون الباقي بينهما فلهذا المزارعة فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك أن ينظر صاحب البذر الى مقدار بذره الى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة حتى يعلم أن بذره من الخارج كم يكون فان كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وان كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع بذرا الى رجل ليزرع في أرضه بنصف الخارج فالزراعة فاسدة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فان طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز بلا خلاف فالحيلة أن يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع أرضك بالبذر كله على أن الخارج بينهما نصفان كذا في الذخيرة

### الفصل السادس والعشرون في الوصية والوصية

رجل بخل رجلا وصية في ماله بالكوفة وجعل رجل آخر وصية في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصية في ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء المبت في جميع تركته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم يكون وصيا في المكان الذي أوصى اليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب فالحاصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تعم في الأنواع والأمكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تخصص بنوع ومكان وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخ لوانى في شرح حيل الخصاف وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد انه يصير وصيا في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صار كل واحد منهم وصيا وقبيل في جميع التركة لا ينفرد أحدهم بالتصرف وان كانت الوصاية متفرقة فان أراد أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة وينفرد بالتصرف

البيت والخان لوالقوم فيهم نزولاه وعنه عشرة رجال في دار كل في بيت على حدة فسرق رجل من كل رجل درهم ما قطع بالاتفاق لانها سرقة واحدة ولو كانت حجرا كثيرة في دار عظيمة فسرق من كل حجرة أقل من عشرة لا يقطع \* السارق لو رده الى دار المالك أو الى من هو في عياله في الجامع لا يبرأ عن الضمان ويسقط القطع استحسناته العبد ان سرق لا تقطع يده لا بحضرة المولى عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا القصاص والخلاف في ماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا يقبل عليه اجماعا وفي المتن عن الامام ادركت الاصل وهو نقب لك قتله قال محمد رحمه الله ان قتله غرم الديقة في ماله وقال الثاني رحمه الله حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل عليك بيتا تخفت أن يبدأ بك بضرب أو خفت أن يرميك فارمه ولا يحذر قال محمد ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على أخذمان ثبت انانه يخاف ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهله أو جاره فيجهر بخاف ان أخذمان يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة قتلها ما ولو استكره امرأته رجل لها قتله وكذا الغلام وهو ما أخذوا ان قتله فدمه



فدعه هدر اذا لم يستطع منعها بالقتل \* وسئل محمد عن مجنون قصدا انسانا بقتله او بعير مقل فقتلها المصول عليه قال بضمهم ما وبه أخذ الفقيه بكن أ كل مال انسان عند المحضة بضم قيمته \* قتله صاحب الدار وبرهن على أنه كاره قدمه هدر وان لم يكن له بينة ان لم يكن المقتول معروف بالشر والسرقة قتل صاحب الدار قصدا صاوان متهمه ما به في القياس يقتض وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أورثت شبهة في القصاص لافي المال \* قتل انسانا في حبس السلطان قبل أن يثبت عليه شيء ثم قامت عليه بينة بذلك على القاتل القود \* شهر في المصر ما يلبث كالعصا لا يباح قتله ولو قتله ضمن وان في المفازة في موضع لا غوث أو في المصر له لا يباح قتله ولو قتله لا يضمن ولو شهر ما لا يلبث يباح في الاحوال قتله ولو قتله دفعا لا يضمن ولتحكيم القلب أصل في مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام ضع يدك على صدرك فما حالك في صدرك نخذه وأن افتاك الناس ولا جاعهم فحين دخل عليه ليل اشهر اسيفه ما دارحه (٣٣٣ ع) يشد نحوهم يحكم في ذلك قلبه فان كفر فزعه منه وخوفه وعلم أنه يريد قتله

حل له ان يبدأ بقتله وان وقع في قلبه خلاف ذلك لا يجل له قتله والمعتبر فيه اغلب الظن

كتاب الوصايا وهي آخر أحوال الانسان فتم بها وفيه ثمانية فصول الاولى في أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه ثلاثة أنواع الاولى في أصوله

قال في شرح الطحاوي الافضل لمن له مال قليل وله ورثة ان لا يوصي ولمن له مال كثير يستحب ان يوصي بدون الثلث وورثته أغنياء أم فقراء فمما هو مائة لا معصية وفي الفضلي وكذا روى عن الثاني أن الورثة لو صفارا أو كارا لا يستغنون بثلاث التركة أو فقراء فتركها أفضل وان أغنياء أو يستغنون بثلاث التركة فالوصية أفضل وعن الامام في تقرير الاستغناء ان يترك لكل وارث أربعة آلاف سوى الوصية وعن

بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم أوصياء في جميع تركته على أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصية وتنفيذ أمره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي فان أراد الموصي أن يكون كل واحد من الأوصياء وصيا فيما أوصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقوال فالحيلة أن يقول أوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ماسواها من البلدان وأوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ماسواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه تخصص وصاية كل واحد من الأوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله أوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصيصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون أن المولى اذا أذن لعبده في التجارة اذنا عاما ثم حجر عليه في بعض التجارات فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما ومسئلة أخرى يتردد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى أن من أوصى الى رجل وجعله قويا فماله على الناس ولم يجعله قويا فماله للناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثرهم على أنه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم أن في هذه الحيلة نوع شبهة (أوصى) الى رجل على أنه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية تباية فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا أن يعزله غير أن الوكيل لا يعزل ما لم يعلم والوصي يعزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في النخبة

### الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض

قال الخصاص رحمه الله تعالى مريض عليه دين له مريض ورثته وأراد أن يقر له دينه فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أن اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تتأق في ذلك على قول الكل أن يقر المريض بالدين لاجبي يثق به وبأمر الاجبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجبي أخاف أن يحافني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرما الميت فلا يجوز لي أن أحلف عليه فالحيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الاجبي حتى يبيع عيانا من أعيان ماله يعني مال الاجبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجبي فاذا حلفه الحاكم كان حلفه على أمر صحيح ثم ذكر

( ٥٥ - فتاوى سادس )

الفضلي عشرة آلاف درهم ويبيد في الوصية بالواجبات ان كانت والافاقاربة فان أغنياء فبالخير وان يشترط فيها القبول صريحا أو دالة وذلك بان يوت الموصي له قبل القبول والرديف يكون موته قبولها فترثه وورثته وقبل الموصي له قبل موت الموصي لا يعتبر قبل الثلث يجوز للاجبي أجازت الورثة أو لا وبكل المال باجارتهم وان لم يكن له وارث تجوز أجاز السلطان ومن له بيت المال أم لا وبأكثر من الثلث أو لوارث لا الا باجازه الورثة وللجربي لا وان أجازت الورثة ويجوز للمستأمن والذي استحسننا وللقاتل ان أجازت الورثة وهم بالغون عندهما خلا فاللثاني وان أجازها من هو أهل للاجازة يكون تسليم الموصي لامن الجيز وهي ثلاثة أنواع أن يكون الموصي له كالودع والوصية في يد الموصي وورثته كالودعة بان يوصي بعين مال قائم يخرج من الثلث حتى لو هلك بلا تعدل يضمن الثاني أن يكون الموصي له كالشريك مع الورثة بان يوصي بثلث ماله ولهذا الواسه تفاد مالا بعد الوصية ثم مات يعطى ثلث

المستفاد أيضا والعبرة بثلوث الموت الثالث أن يكون الموصى له كالغريم بأن يوصى بالدرهم الرسالة وله دراهم أو ليس ثممات يأخذ الموصى له تلك الدراهم إن حاضرة أو لا يباع تركته ويعطى تلك الدراهم كالدين لكن بينهما وبين الدين فرق وهو أنه يبدأ بدين الصحة ثم بدين المرض ثم بدين الوصية والدين من الكل وهذا من الثلث وتبرعات المريض كالمهبة والصدقة والعنق والتدبير والحاجة قد رمايتعاب فيه وإبرام غريمه أو عذوه عن دم الخطأ من الثلث وعذوه عن دم المعدم كل المال لأنه ليس بحال وكفالتة على ثلاثة أوجه كدين الصحة بأن كفلت في الصحة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بأن قال ما ذاب لك على فلان وفي وجه كدين المريض بأن أخبر في المرض بأن كنت كفلت في الصحة لا يصدق في حق غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الأول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر الوصايا بأن أنشأ الكفالة في مرض الموت وهو المريض الذي يكون تصرفه من الثلث من (٤٣٤) يكون ذافراش بأن لا يطبق القيام حاجته ويجوز له الصلاة قاعدا ويخاف عليه الموت ولو طال

المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالفالج أو صار مدنفاً أو بابس الشق لا يكون حكم المريض إلا إذا تغير حاله عن ذلك ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير فمن الثلث قال الفضلي مرض الموت أن لا يخرج إلى حوائج نفسه وعليه اعتماد في التجريد فقال لو خرج المريض من البيت لا يكون مريضاً مرض الموت وحكي عن شمس الإسلام أن المعتبر في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد وفي حق السوقي أن لا يقدر على الخروج إلى الدكان وفي حق المرأة أن لا تقدر على الخروج إلى السطح ولو قام إلى حوائجها في البيت كالشيء إلى الخلاء ولا يقوم لحوائجها خارج البيت فهو في حكم مرض الموت عند عامة المشايخ من بخارا ومشايخ بلخ على أنه في حكم الصحيح وقال الفقيه كونه صاحب الفراش لا يعتبر بل

الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضى يحلف الاجنبى المقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأته منه وإن لم يكن لهذه البيعة طالب هنا وإنما كان كذلك لأن الدين هنا لما تقع البيعة والقاضى نائب الميت فيحلفه احتياطاً وإن لم يكن له طالب وكان القاضى الامام أبو على النسفي رحمه الله تعالى يقول كنا عرفنا أن الدين إذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الأسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكنا نظن أن الدين إذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب إلى الموت أنه لا يستحلف الغريم بل يعطى حقه بغير عيب لأنه ذكر في المبسوط في مواضع أن المريض إذا أقر في مرضه بالدين للغرماء فأنهم يعطون ذلك ولم يشترط العين والخصاف رحمه الله تعالى ذكر العين هنا فهذا شيء استنفذ من جهته (قال) فإن لم يكن للاجنبي شيء يبيع من الوارث فالحيلة أن يبيع الوارث للاجنبي عينا من أعيان ماله ثم يبيع الاجنبى للثلاث العين بعد ما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا وحيلة أخرى في هذه المسئلة أن يحضر الوارث متاعاً أو شيئاً تكون قيمته مثله الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بمحض جعالة من الشهود بذلك أو كذا يسلمه إليه فيصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة ثم المريض يبيع تلك العين من أنسان لا يعرف سراهم الموهوب له يبيع تلك العين من الوارث فيرجع إلى الوارث متاعاً ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة فيستوفى الوارث ذلك من المريض كالأجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة إلا أن فيها نوع شبهة لأنه يشكر ربه وجوب الدين لأن الدين كان واجبا على الميت قبل البيع والبيع يوجب ديناً آخر والوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبيعة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك وإذا بقي ذلك الدين في التركة لا يصلح لسائر الورثة إلا انتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكأن الخصاف رحمه الله تعالى بنى الأمر على الظاهر ثم أن الخصاف قال في أول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعاً من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحلف فيه خلافاً فلهذا دليل على أن شراء المريض عينا من أعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كلب المزارعة في باب مزارعة المريض مسألة المريض يشتري عينا من أعيان مال وارثه مطلقاً من غيره بخلاف وفي الفتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعاً وأحاله إلى باب اقرار العبد لولاه من كتاب المأذون الكبير لشيخ الإسلام وحيلة أخرى لهذه المسئلة لم يذكرها الخصاف رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الأمر إلى قاض يرى الاقرار والوارث بالدين صحيحاً لا بين العبد والاختلاف في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز فإذا قضى القاضى بالجواز يصير متفقاً عليه على ما عرفت في كثير من المواضع

العبرة للقبلة لو كانت من هذا الموت وإن خرج من البيت وبه أخذنا صدار الشهد رحمه الله (قال) لا يقدر على القيام بموآجهه وبوئى وأشار برأسه ويعلم أنه يعقل أن مات قبل أن يقدر على النطق جازت الوصية وفي النوازل جعل هذا قول محمد بن مقاتل وعندنا لا يجوز وفي الناطق أن تطاول الاعتقال سنة فهو كالآخر وفي النوازل قبل المريض أو صبي شيء فقال ثلث مالى ولم يزد عليه أن قال على أثر سؤالهم بصرف الثلث إلى الفقراء وقال ابن حنبل في هذه المسئلة يصرف الثلث إلى الفقراء ولم يذكر التقييد وهذا موافق لما بين بعده من أنه لو قال ثلثي لفلان أو قال سدي فهذه وصية جائزة استسماً وكذا لو قال: بدموتى بخلاف ما لو قال في وصية ثلث مالى لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا أو أضافه إلى ما بعد الموت ولو كان ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض على هذا لو قال: أخرجوا ألف درهم من مالى أو يقل من مالى إن كان في ذكر الوصية جاز ويصرف إلى الفقراء ولو قال ثلث مالى وقف ولم يزد أن ماله دراهم أو دينار فقله باطل

وان ضياعا صار وقفاً على الفقراء \* قال ثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة عندهما وعند محمد رحمه الله يصرف الى وجه البر ولو قال انظروا الى ما يجوز ان اوصى به فاعطوه فهذا على الثلث \* قال صددرم بخشيش كند فالوصية باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء ولو قال صددرم ازمال من روان كند جاز لا يرد به القريبه وقال القاضي على النسبي روان كند ليس من لسانه فلا أعرفه \* ولو اوصى وصية من تبة ثم قال اعرضوا وصيتى على فلان فجاز فهو جائز وما رد فهو مردود فلم يعرضوا فلا ناشياً أو عرض عليه ولم يقل شيئاً حتى مات فالوصية جائزة لان هذه اللفظة تراد بها التقرير \* قال ثلث مالى سبيل الله فهو للغزو فان أعطوه حاجته قطع جاز \* وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره وكل مالى حيث يرى الناس أو حيث يرى المسلمون في عرفنا ليس بوصية \* اوصى بثلث في وجه الخير يصرف الى بناء القنطرة وبناء المسجد وطلبة العلم \* اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته ثلاثاً (٤٣٥) بطلت الوصية في الاصح \* اوصى لصالح وورثة

فلان بطلت الوصية \* جعل داره خاناً ينزل فيه الناس بعد موته لا يجوز \* تسبيل الاشياء المنقولة في الحياة لا يجوز وعنده بعد الموت ان كان فيه ثمنك بان يوصى بالغلة له ويقول جعلت سكاه لفلان لا يجوز وفي الجامع الصغير اوصى بثمره بستانه ثم مات وفيه ثمره ففيه له وحدها ولو قال له ثمره بستانى ما عاش أو أبداً فله هذه الثمرة وما يحدث استحساناً \* اوصى بغيره بستانه له الغلة ما عاش \* اوصى بصوف غنمه أبداً أو بأولادها أو بالبنات ثم مات فلم يوصى له ما على ظهرها من الصوف وفي بطنها من الولد وضرعها من اللبن يوم مات الموصى استحساناً \* اوصى لرجل بأربع مائة ولا يخرج اثنين ثم قال لثالث أشركك فيما اوصيت لهما له النصف منهما \* اوصى لرجل بمائة ولا يخرج اثنين أخرى ثم قال لثالث

(قال) ان جعل لثالث له صغيرة شيئاً امام متاعاً أو حلياً أو ما أشبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض ولا يأن من الورثة أن لا يسلموا له ذلك قال اماما كان من حلى أو متاع أو ما أشبهه من المنقولات يدفعه سراً الى من يتق به ويعلمه أن ذلك لابنته فلانة ويوصى اليه بان يحفظ له ذلك فاذا اكبرت دفعه اليها أو ما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للريض لا يمكنه أن يفعل بالعقار ما فعل بالمنقول ولكن ينبغي له أن يدفع الى من يتق به مالا سراً ويقول له هذا المال مال ابنتي فلانة فاشتر هذا العقار منى لابنتي فلانة ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بمحضرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء أشتري هذه الضياع لابنة هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلقان الكلام اطلاقاً فاذا اكبرت الابنة فالمشتري يدفع الضياع اليها وقد اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى في فصله ل أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فاراد أن يدفعه الى رجل سراً يحفظ لابنته على نحو ما ينهل يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحل لان القاضي لا يصدق أباً الصغيرة أن هذا ملك الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يبعه أن يأخذ ذلك منه فسطل به حتى سائر الورثة الآن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلى والمتاع أنه يحل لذلك الرجل أن يأخذ فان خاف الاجنبى أن تلزمه عين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال ليس عليه في عينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى الرجل حتى اشترى الضياع منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في عينه شيء على ما عرف في الميسوط أن العقد لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بثمنها دينا في الذمة ولا يكون هو بالخلف بالشراء ثانياً قال الشيخ الامام شمس الآفة الحلواني رحمه الله تعالى هذه الحيلة تصح على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يبيع فلا تصح هذه الحيلة عنده اذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يبيع اقراره بالحيلة أن يقول لاجنبى هذه الدار دارك ويقول لاجنبى هذه الدار لوارثك فلان وليست لي (قال) واذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار خاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز اقراره للوارث بالحيلة أن يجيب عرب الدين بمن يتق به فيقر المريض بمحضرة الشهود وأن وارثه فلا يأكله بقض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فاذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أن تلزمه العين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بماله كما وصفتنا كذا في المحيط

#### الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض

أشركك فيما اوصيت لهما لثالث ثلث كل مائة استحساناً \* ثلث مالى لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان لفلان السدس الواحد لا غير ولو قال سدس مالى وصية لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان وصية له الثلث \* اوصى لوارثه ولا جنبى فلا جنبى نصف الوصية وبطلت للوارث \* اوصى بثلث وصية للحي \* مريض أقر لوارثه ولا جنبى بدين بطل الكل \* اوصى بالف درهم من مال رجل ثم مات الموصى فجاز رب المال الوصية بعد موته فان دفعه جاز وان منعه لذلك بخلاف ما اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله فجاز الورثة بعد موته ثم امتنع وعان التسليم ليس لهم ذلك \* اقتسما تركه أربع مائة درهم فاخذ كل منهما خمسمائة درهم ثم أقر أحدهما أنه اوصى بثلث الالف لرجل ان صدقه الابن الآخر له ثلث الالف فيه ما وان كذبه يهبطه ثلث مالى يده في الاستحسان والقياس أن يأخذ نصف مالى يده كما لو أقر بثلث وكذبه الآخر يأخذ نصف مالى يده المقر ولو أقر أحدهما بدين على والدهما فأنكر الابن الآخر يأخذ كل مالى يده المقر قال

الفتية وعندي يأخذ منه حصته \* أوصى بثلاث ثلاثه دراهم فهلك درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث له الدرهم كله وكذلك أوصى بثلاث ثلاثة أبواب من جنس واحد وكذلك الأغنام ولو أوصى بثلاث ثلاثين رقيقه فأتى ثلثان لم يكن له الا ثلث الباقي وفي الاصل قال في مرضه ثلث دارى لفلان لا يكون وصية ولو قال سدس دارى لفلان يكون اقرارا وعلى هذا ألف درهم من مالى لفلان كان وصية ان كان في ذكرا الوصية ولو قال في مالى كان اقرارا ولو قال عبدى هذا فلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرا الوصية ولا قال بعد موتى فبه قياسا واستحسانا فان قبضه في حياته صح فان مات قبل القبض بطل فان ذكره في خلال الوصية لم يكن وصية استحسانا وافرقي الاستحسان بينهما اذا ذكر كل الدار و ذكر بعض الدار بان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطله فان كان في ذكرا الوصية فان لم يكن في ذكرا هبة ويبطل فعلى هذا انصف عبدى لفلان هبة \* وأوصيت بان يوهب لفلان سدس (٤٣٦) دارى بعد موتى وصية وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا تصح ولو بثلاث ماله

تصح مطلقا ويكون وصية بالعتق وان خرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته \* أوصى لعبد بشئ من الدراهم المرسله أو الدنانير المرسله قال الامام النسفي الاصح أنه لا يصح كالوصية بالعتق \* تجوز الوصية بمال البطن وبمافي البطن الجارية ولا تجوز الهبة للبنتين والوصية لاهل الحرب باطله وفي السير ما يدل على جوازها والتوفيق أنه لا ينبغي أن يفعل فان فعل ثبت الملك \* حربي مستأن في دارنا أوصى بكل ماله لمسلم أو ذى صح \* وصية الذي فيما زاد على الثلث لا تجوز وصاياه أربعة قرب مطلقا كالصدقة والعتق والاسراج في القدس وبمجال لقوم باعيانهم ولم يسمو انه كالوفعل في صحته الثاني معصية مطلقا كالوصية للناحية والمغنى ان لم يكن يحصون لا يصح وان لقوم باعيانهم صح \* الثالث طاعة عندنا كالوصية ببناء مسجد أو باسراجه ان لقوم باعيانهم فتمليك منهم فتصح ويبطل ذكر الجهة فان شأوا فاعلوا ذلك أو تركوا اذ الملك لهم وان لا يحصون لا يصح \* الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندنا والذي لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمراث عندنا له كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بجهلهم معصية عندنا عندنا كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا \* الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولها لفلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل بها كالعتق والتدبير والذي يحتمل بالقول لا بالفضل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولها فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح بالدبر المقيد \* أوصى بشرب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه

يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للتخزين الكذب لا بأس به جاعن عرضى الله تعالى عنه أنه قال ان في معارض الكلام ما يغنى الرجل عن الكذب وعنه أيضا أنه قال ان في معارض الكلام لمن دوحه عن الكذب أى سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريدهم اغير ما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر (١) الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثاني أن يقيد الكلام بلعل وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يبع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عازتكم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سر الأنا تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معسدة لا يحمل لرجل ان يحطها صريحا ولكن لو قال انك جبهه حسنة ومثلك يصلح لثلى وسيعضى الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم أنه كان اذا دخل بيته للاستراحة يقول لخادمه اذا استأذن أحد في الدخول على فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذى أنت قائم فيه وعنه أيضا انه كان اذا استأذن منه ثقيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو سادة ويقول لخادمه قل ان الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه أيضا انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشئ الذى تستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشئ ليس بحضوره أو في داره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*

الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات

اذا أراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته الفاتات ولا يأمن من الوارث أن لا يتصدق بته لو أوصى بذلك ورعا أوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو أوصى به أيضا داخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا وراء الثلث فالخيلة في ذلك أن يبيع شيئا من أملاكه في حياته وصحته بمن يثق به ويعتد عليه ويسلم المبيع ويرثه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشئ بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى (١) قوله الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه بيانه فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنة لا يدخلها عجز فسمعت عجز ذلك فجعلت تنكى حتى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم صفته أهل الجنة حين يدخلونها فقال أهل الجنة جردم دمك كلون فقد تلفظ عليه السلام بلفظ وأراد به غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر الا أن ما أراد به عليه السلام كان محتمل لفظه والعجز زهمت ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا في المحيط نقله البحر اوى

فان شأوا فاعلوا ذلك أو تركوا اذ الملك لهم وان لا يحصون لا يصح \* الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندنا والذي لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمراث عندنا له كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بجهلهم معصية عندنا عندنا كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا \* الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولها لفلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل بها كالعتق والتدبير والذي يحتمل بالقول لا بالفضل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولها فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح بالدبر المقيد \* أوصى بشرب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه

سيفاً أو شاة فذبحها أو قص فأتخذها قباً بطلت ولو بدار فهدمها لا \* أوصى بأن يشتري له عبد وملكه الموصى تنفذ الوصية ويعطى العبد للموصى له \* أوصى بعبد له زيد ثم لم يرو وهو يخرج من الثلث فالعبد بينهما أنصافاً ولو قال الذي أوصى به لفلان فهو لفلان فرجوع ولو قال بعد الوصية لا أعرفها أو قال لم أوص به فأنزجوع عند الثاني ومحمد أنكر كونه رجوعاً وفي الجامع أشهد وأبأن لم أوص لا يكون رجوعاً ولو قال كل وصية أوصيت بها فهي باطلة أو حرام أو رد بال لا يكون رجوعاً ولو قال آخرتها لا يكون رجوعاً ولو قال تركتها فرجوع \* أوصى بما في خاتمه من الكفارة فصارت بسراً أو العصب صار خيراً أو العقب صار زيباً أو الحمل صار كيشاً أو البقل صار حباً أو الفصيل صار شعيراً أو بالبيضة فصارت باحتضان الدجاجة فرحاً أو بالخطبة فابتات وصارت نباتاً بطلت في الكل ولو رطباً فصارت ثمرًا كذلك في القياس وفي الاستحسان لا وكل هذا التغير قبل موت الموصى وبعد موته لا يبطل وينتقل التغير (٤٣٧) بعد القسمة فالوصى وبعد ذلك

انما ترك على الخيل باذن الورثة طاب له الفضل ولو بالانهم تصدق بالفضل وان التغير قبل القسمة لا يبطل ويعتبر خروج الكل من الثلث وان تغير بعض كل شيء ان غرة أو غرتين لا يعتبر وإن أكثر كان اسكلى بعض حكم نفسه فبطل الوصية فيما يغير لا فيما لم يغير \* مريض قادر على التكلم قيل له هل أوصيت بكذا الفـ لان فاشأ برأسه أى نعم أو قيل له أشهد عليك بكذا فاشأ رأى نعم لا يصح ولا يعتبر بخلاف المفتى اذا سئل عن مسئلة فاشأ به كالنطق يعمل به \* الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية في حياته وكالة علم أن كلا منهما يقع بلفظ الآخر والعبرة للصاب والمات وتعلقها بالشروط جازلها في الحقيقة أثبات الخلافه عند الموت \* الوصية للمسلم لا تجوز عند الثاني خلافاً للمحمد رحمه الله

فان خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا وعمل ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف عنه في الوجه الذي قال فالخيلة في ذلك ان يبيع تلك العين من ذلك الرجل بشئ موقوف ويكون الملقوف معيباً بقليل عيب ولا يرى البائع الملقوف ولا يرضى بالعيب ويوصى الى انسان أن يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فيريته الوصى بالعيب اذا امتنع مشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء الى ملك وراثته وانما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى (الوصى) اذا قسم التركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا تجوز قسمة لان في القسمة معنى البيع والوصى اذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذلك لا تجوز القسمة والخيلة للوصى في ذلك اذا كان الصـ غير اثنين ان يبيع الوصى حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يبايع مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز نصيب أحدهما من الآخر وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين

وحياله أخرى \* أن يبيع حصته من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مامرزة (اذا) قال المريض أجمعوا على ثلث مالى حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصى الى الرجل مالا مقدرا لينفق على نفسه في الطريق ذاهباً ورجائياً بحكمة فأنفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للأموال الاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضامناً لأنفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامناً وكان على الأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصى وان كان الميت أوصى أن يكون الباقي للأموال كان عين رجدا لا يصح عنه كانت الوصية بالباقي جائز له لحصولها للعلوم وان لم يعين من يحج عنه كانت الوصية باطلة والخيلة في ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بقي من النفقة فمن شئت فاذا أعطى الوصى المأمور ما بقي من النفقة فيجوز بمنزلة ما لو قال الموصى للوصى أعط ثلث مالى من شئت كذا في المحيط والله أعلم

### كتاب الخنثى

وفيه فصلان

### الفصل الاول في تفسيره ووقوع الاشكال في حاله

يجب ان يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال البيهقي رحمه الله تعالى أو لا يكون له واحد منهما ما يخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة \* فان كان يبول من الذكـ فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان بال منهما فالحكم للاسبق كذا في الهداية \* وان استويا في السبق فهو خنثى

ولو قال ينفق عليه جازاً جاعاً \* أوصى بماله من الدين على مديونه الآخر يصح \* أوصى بثلث ماله للكعبة جازلاً ما كين مكة قال محمد أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف الى سراجيه ونحو ذلك \* أوصى بثلث ماله في الثغور فهو باطل في القياس وفي الاستحسان أجعل في مساكن الثغور (الثاني في الوصية بالكفارة) اجتمعت الوصايا والثلث يضيق ان متساوية يبدأ بأجدأ الميت واختلعت الروايات عن الثاني ففي رواية يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بعكسه والحج والزكاة يقدمان على الكفارة وهي على صدقة الفطر وهي على الاضحية والواجبات تقدم على النافلة وفي النوازل يبدأ بتقديم الميت والوصايا بالعتق ان كفارة فحكه حكم الكفارات والا فحكه حكم النفل فان كان مع هذه الوصايا التابته حقا لله تعالى وصية لا دعى صرف بما أوصى له وجعل كل جهة من جهات القرية مفرداً بالضرب نحو أن يقول ثلث مالى في الحج والكفارات ولز يدقسم على أربعة وفي النوازل قال جامع في رمضان فسلوا العلماء فيجب على أعطوه عنى

يخرج قيمة الرقبة من الثلث مع سائر الوصايا يعتق عنه الرقبة ويطعم نصف صاع من بر وان لم يخرج قيمة الرقبة وأبى الورثة إجازة الوصية أطعم عنه اثنين مسكينين لكل مسكين نصف صاع من بر ان خرج من الثلث \* أوصى بالطعام عن فوائت صلاته يطعم لكل صلاة نصف صاع من بر في الاصح \* أوصى بان يعطى لولد ولده من كفارة يمينه يعطى كأمر ولا يجوز عن الكفارة (نوع) \* أوصى بثلاث ماله الفقراء والوصية في بلد ووطنه في بلد آخر ان معه ماله يصرف الى فقراء هذا البلد ثلث هذا المال وما كان في وطنه يصرف ثلثه الى فقراء وطنه كفاي الزكاة \* أوصى بصرف ثلث ماله الى فقراء خوارزم الا فضل صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء جاز وعلمه الفتوى وكذا لو أوصى لفقراء الخراج يصرف الى غيرهم \* أوصى بان تصدق الى عشرة أيام فتصدق به في يوم جاز \* أوصى بان يعطى كل فقير درهم فاعطى الوصي فقير نصفه ثم أعطاه النصف بعد ما تلف النصف (٤٣٨) الاول جاز \* وعن محمد رحمه الله اقوام أمر وان يكتبوا مساكين مسجدهم

فكتبوا ورفعوا أسامهم اليهم \* أخرجوا الدراهم على عددهم فأت واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات به ورفع اسمه \* أوصى لاهل السجون أو ليتامى أو الارامل أو أبناء السبيل أو الغارمين أو الزمنى يعطى فقراؤهم لا أغنياؤهم \* أوصى بثلاث ماله للرباط ان هناك دلالة على ارادته أهل الرباط المقيمين فيه فالإمام والاقل عمارته أما الوصية لم يصح كذا أو قنطرة كذا صرف الى عمارته وأصلحه عند محمد وعند الثاني باطل الا اذا قال يتنق على المساجد \* أوصى بالخراج ثلثه الى مجاورى مكة ان لا يحصون يصرف الى محتاجهم وان يحصون يقسم على رؤسهم \* أوصيت بثلاث مالى وهوائف فاذا هو كثره الثلث كله ويعتبر الثلث في تنقيدها وقت القسمة \* أوصى من عال الله ان باعطاء الفقراء

مشكل عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لان الشئ لا يخرج بالكثرة من جنسه وقالوا لا يفسد الى أكثرهما بولا وان كان يخرج منها على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في الكافي \* قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قبل البلوغ فاما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال فان بلغ وجامع بذكره فهو رجل وكذا اذا لم يجمع بذكره ولكن خرجت له حية فهو رجل كذا في الذخيرة \* وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ندى مستو ولو ظهر له ندى كندى المرأة أو نزل له لبن في ثدييه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر احدى هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية \* وأما خروج الخنثى فلا اعتبار له لانه قد يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوهرة النيرة \* قال وليس الخنثى يكون مشكلا بعد الادراك على حال من الحالات لانه ما ان يحمل أو يتعوض أو يخرج له حية أو يكون له ثديان كندى المرأة فهذا يتبين حاله وان لم يكن له شئ من ذلك فهو رجل لان عدم نبات الثديين كما يكون للنساء دليل شرعى على انه رجل كذا في المبسوط اشمس الاثمة السرخسى رحمه الله تعالى

### الفصل الثاني في أحكامه

الاصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالاحوط والاثوث في أمور الدين وأن لا يحكم بشيئ حكم وقع الشك في شيوته فان وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء فلا يقلل الرجال حتى لا تفسد صلاتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يتخلل النساء حتى لا تفسد صلاته لاحتمال أنه رجل فان قام في صف النساء بعيد صلاته احتياطاً لاحتمال أنه رجل وان قام في صف الرجال فصلاته تامة وبعد الذي عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بمحذاته صلاتهم احتياطاً لاحتمال أنه امرأة ويجلس في صلاته يحلوس المرأة كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى أحب الى أن يصلى بقناع يريده قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالاعادة الا استحبابا هذا اذا كان الخنثى مراهقا غير بالغ أما اذا كان بالغاً فان بلغ بالسن ولم يظهر فيه شئ من علامة الرجال والنساء لا يترتب له الصلاة بغير قناع اذا كان الخنثى حرا (قال) ويكره له أن يلبس الحلى وأراد به ما بعد البلوغ بالسن اذا لم تظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلا أو امرأة ويكره له لبس الحرير أيضا كذا في التتارخانية \* ويكره له أن ينكشف فدام الرجال أو فدام النساء وأن يتخلو به غير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وان أحرم وقد راهق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا علم في لباسه وقال محمد رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة كذا في الكافي ولا بأس بأن يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة

كذا بتر أو كانوا أخرجوا من الرعية بران كان خلطه بعله لا بأس به فان لم يخلط لا يحل أن علم انه مال غيره وان لم يعلم حل حتى يعلم انه أيام لغيره هذا جواب الامام الصغار رحمه الله قال الفقيه لا يجوز أخذه وان مختلطاً لانه على ملك صاحبه عند الثاني الا اذا أخذه برده على صاحبه وعند الامام بالخلط ملكه لكنه لا يجوز أخذه الا اذا كان في ملك الميت وقاه بقدر ما يرضى الخصماء \* أوصى بان يدفع الى فلان دراهم ليسترى به الاسارى ومات فلان قبل الموصى رفع الامر الى الحاكم ليولى الامر الى أحديهم \* قال ده يقيم واجامه كنه قد هذا على الخيط فلودفع الوصى الى كل يقيم كرباسا بقتله لا يجوز عن المهدد \* قال أعطوا الناس ألفه الا يصح ولو قال تصدقوا صم \* تصدقوا بهذا الثوب فالتحيا للورثة ان شأوا تصدقوا بالثوب أو بئنه بعد البيع أو بئنه وأمسكو بالثوب وبه تأخذ في الثالث في الوصية للأقرباء بالخير ان \* أوصى لا قربائه وله عان وخالان كل الثلث للعين لانهم ما أقرب عمدته وهدما أربانما ولوعم وخالان نصف لثالث للم والباقي له ما عنده ولوله عم واحد نصف الثلث له ولواوصى اقربائه بجميع الثلث للم وفي فتاوى النسبى قال أعط لا قربائي تذكرة يعطى لهم الخاطب من مال الموصى قد رما ينطلق عليه



اسم التذكرة والجيران هم المتلازقون وقال محمد رحمه الله على قول الامام ينبغي أن يدخل فيه كل من يستحق المشقة لوما كان له الوصية وان لم يكن ماله كما وعند محمد الوصية لاهل مسجد يدخل فيه المالك والسكنى والا قرب والابعد والمسلم والكافر والرجل والمرأة والبالغ والصبي والحز والمكاتب وان الساكن غير المالك يدخل الساكن لا المالك وكل من سمع صوته فهو جاره ولا يدخل المذبح وأم الولد بخلاف المكاتب \* أوصى بثلث ماله لشيعة ومحبى آل محمد صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم فهو في الحقيقة كل مسلم قاما ما وقع عليه الوهم فراه من يعرف بالميل اليهم والقياس بطلان الوصية وفي الاستحسان بصرف الی فقرائهم كاليتامى \* مات ولم يدع إلا امرأة وأوصى بكل ماله رجل أن أجازت فكل المال له والا فالسدس لها وخمسة لاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث وألأبق أربعة تأخذ الثلث ربع والثلاثة الباقية للموصى له فكل له خمسة من ستة \* مات ولم تدع إلا زوجا فواصت بكل ماله الرجل أن أجازت فكل المال للموصى له (٤٣٩) والا فالثلث للزوج والباقي للموصى له

لان له نصف الثمن الباقيين \* أوصت بنصف ماله ولم يجز الزوج فللموصى له النصف وللزوج الثالث والسدس لبيت المال لان الاجنبى يأخذ الثلث سهمين أو لاثم يأخذ الزوج سهمين من أربعة النصف ثم بكل وصيته الى تمام النصف سهم بقى لبيت المال سدس \* المرأة أوصت بنصف ماله للزوج ولم تدع وارثا لكل له النصف بالارث والنصف بالوصية

والرابع فى الدفن والكفن وما يتصل به

أوصى لقارى القرآن عتد قبره بشىء فالوصية باطلة \* أمر رجلا بان يحمله بعد موته الى موضع كذا ويدفنه ثمة فالوصية بالجل الى موضع كذا باطلة ولو جعل الوصى بلا اذن الورثة يضمن ما أنفق وان أمره ببناء الرباط صح من ثلثه \* دفع الى بنته خمسين وقال الخمسة لك

أيام وإياليها وهذا ظاهر قلت أرأيت هذا الخنثى هل يختنه رجل أو امرأة فهذا على وجهين أما أن يكون مراهاقا وغير مراهاق فان كان غير مراهاق فانه لا بأس بأن يختنه رجل أو امرأة لان الخنثى صبي أو صبية فان كان صبيا فلا بأس للرجل أن يختنه وان كان مراهاقا يشتهى فإذا كان غير مراهاق لا يشتهى أولى وان كان صبية فلا بأس للرجل أن يختنه اذا كانت غير مراهاقة لانها لا تشتهى وبسبب الشهوة يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة أن تختنه لانه صبي أو صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة أن تختنه اذا كانت مراهاقة تشتهى فإذا كانت غير مراهاقة وهي لا تشتهى أولى وان كان صبيا فكذا لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبى وان كان مراهاقا فانه لا يختنه رجل ولا امرأة أما أنه لا يختنه رجل فلجواز أن يكون صبية ولا يباح للرجل أن يختنها وينظر الى فرجها لانها مراهاقة والمرأهقة ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا يختنها الرجل فكذلك هذا ولا تختنه امرأة لجواز أن يكون صبيا مراهاقا فلا يحل للمرأة الاجنبية أن تختنه وتنتظر الى فرجه لانه كالبالغ ولكن الجميلة فى ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان الخنثى اذا كان موسرا فان الولي يشتري له جارية عالة بأمر الختان حتى تختنه فاذا ختنته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى الاب جارية من ماله حتى تختنه وان كان أبوه معسرا أيضا فان الامام يشتري له جارية من بيت المال فاذا ختنته الجارية باعها الامام وردتها الى بيت المال وتزوج المرأة للخنثى لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل أن يستبين أمره لجواز أن يكون ذكرا فيجوز النكاح ويجوز أن يكون أنثى فلا يجوز وانا كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوجه له امرأته لانه حتى تختنه هكذا ذكر شيخ الاسلام فى شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الانعم الحلوانى أن محمد رحمه الله تعالى انعم على رجل يزوجه له امرأة بماله لانا لا نتحقق بصحة نكاحه مالم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيما لان الخنثى ان كان امرأة فهذا انظر الخنثى الى الجنس والنكاح أغروا وان كان ذكرا فهذا انظر المنكوحه الى زوجها كذا فى المحيط \* وان مات قبل أن يستبين أمره لم يغسله رجل ولا امرأة بل يعمه فان يعمه أجنبى يعمه بخرقه وان كان ذارحم محرم منه يعمه بغير خرقه وقال شمس الانعم الحلوانى يجعل فى كوارده يغسل هذا كله اذا كان يشتهى أما اذا كان طفلا فلا بأس أن يغسله رجل أو امرأة كذا فى الجوهرة النيرة

واعرى قبرى وتصدق بالباقي على الفقراء فالوصية بالخمسة لاهل الجوز وعارة القبر ان لخصين يجوز ان لتزين فالوصية أيضا باطلة ويصرف الكل الى الفقراء \* أوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيه أبناء البيل فالوصية باطلة اذ الم بين فى أى المقابر يحفر \* أوصى بان يتخذ أرضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه وكذا الوصى خان يجوز لوارثه النزول فيه بخلاف ما اذا أوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها والوصية بالخنثى هل تجوز فيه روايتان \* الوصية بتطين القبر وان يتخذ عليه قبة باطلة \* أوصت بتكفينها من مهرها الذى على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فعمد أوجب الكفن فى بيت المال والثانى على الزوج كالنكسوة لقيام النكاح حتى جرى التوارث ويقول الثانى نأخذ مات بلا ايصال فباع امرأته داره وكفنته من ثمنها بلا اذن الورثة فالبيع جائز فى نصيبها اذ لم يكن على الميت دين يحيطان كفته بكفن مثله وهو ما يلبسه فى العيدين ترجع فى مال الميت وان كفنته باكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قيل ترجع بقدر كفن المثل

فهو جهة ايضا الوصى او الوارث اذا اشترى لبيت كفتا لهما الرجوع في حال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع ولو علم بالكفن عيبا بعد الدفن ان المشتري الوارث او الوصى يرجع بالنقصان وان الاجنبى لا \* اوصى بان يكفن في مسج ويقل يده ورجله يكفن كما هو الشرع ويدفن ولا يلتفت الى وصيته \* اوصى بان يكفن من ثمن كذا فكفنه الوصى من مال آخر وقد وجد من عليه الثمن أم لا لا يضمن والتمن للورثة بعد استيفاء الوصى عن الكفن ان كان كفنه من مال نفسه مات ولم يترك ما لا يستل من الناس قد رتبوا واحد يكفن فيه فان ترك ثوبا او احدا كفن فيه رجلا كان او امرأته لا يستل من الناس وان ماتت عن مال قليل بلا وصية قال ابراهيم بن يوسف يكفن في ثوب وقال ابن سلمة في ثلاثة قال الفقيه ان كفن في واحد جاز وان في ثلاثة لا يضمن الوصى فلا خلاف بين القولين \* اوصى بثلاث ماله لا كفان مولى المسلمين او لحفر القبور او لسقاية المسلمين فهو (٤٠) باطل ولو قال في أ كفن مولى فقرا المسلمين جاز \* اوصى بان يكفن بالف دينار يكفن بكفن وسطا

وامرأته قلت أرأيت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه على ان أحدهما رجلا والا خرامرأة قال اذا علم أن كل واحد منهما مشكل فان النكاح يكون وقوفاً الى ان يبين حالهما لهما وانما هذا كرا تزوج به ذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز ان يكونا اثنين فيكون النكاح باطلا لانه امرأه تزوج امرأه ويجوز ان يكون أحدهما ذكر والاخر أنثى فيكون النكاح جائزا فاذا كانا مشكلين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفا الى ان يبين حالهما وان مات أحدهما أو ماتا قبل ان يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد الارث به كذا في الذخيرة \* وان كان لم يعرف كل واحد منهما حاله مشكل أجرت النكاح اذا كان الابوان هما اللذان زوجا لان اب الزوج منهم ما أخبرناه رجل وأب المرأة منها أخبرنا امرأة وخبر كل واحد منهما مقبول شرعا لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على ذلك فان مات بعد الابوين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الآخر هي الزوجة لم أقض بشئ من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السر خنثى رحمه الله تعالى \* قلت فان جاءت إحدى البنتين قبل الأخرى فقضيت به انتم جاءت البينة الأخرى قال بطل البينة الأخرى والقاء الأول ماض على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج أمته حتى يستبين أمره كذا في الذخيرة (نوع آخر في الحدود والقصاص) ولو ان رجلا قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ أو قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف أما اذا كان القاذف هو الخنثى فلا نهى من فروع القلم لانه صبي أو صبية وأما اذا كان القاذف رجلا آخر فلا نهى من فروع القلم لان البلوغ من أحد شروط احصان القذف كالا سلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالنسب ولكن قبل أن تظهر علامة يستدل بها على كونه ذكر أو أنثى فقذف الخنثى رجلا أو قذفه رجل قال في الكتاب هذا والاول سواء قال مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به هذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محسنا بالبلوغ الا انه اذا لم تظهر عليه علامة الانوثة أو الذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأه فان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأه فهو بمنزلة المرأة لانه لا يتجمع ومن قذف رجلا محبوبا أو امرأه ارتقاء لا حد عليه أما اذا لم يرد به هذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ أو ارتقاء بالغة والمحبوب البالغ أو الرتقاء بالغة اذا قذف انسا يجب عليه الحد قلت أرأيت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يسارى عشر من حرز يقطع يد السارق كذا في المحيط \* قلت أرأيت هذا

ولو اوصى بان يكفن في ثوبين لاي راي شرائط الوصية \* اوصى بان يكفن في خمسة أو ستة أبواب راي شرائطه \* اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بشوب فلان الزاهد يراي شرائطه ان لم يكن مملوئة الحمل في التركة \* اوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لاي راي شرائطه ولو اوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين \* اوصى بان يدفن كسبه معه لا يجوز الا ان يكون فيها شئ لا يفسد أحدا وفيها فساد فينبغي ان تدفن \* اوصى بان يعلى عليه فلان فالوصية باطله في الاصح وقد ذكرناه في الخامس في الابصاء والعزل قال أبو مطيع كنت أفتى منذ ثلث وعشرين سنة فما رأيت قبيحا عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغي أن يترك الوصاية أحد وقيل اتقوا الواوآت الوكالة والوصاية والولاية قال عليه

الصلاة والسلام لا بد للناس من عريف والعرفاق النار قال تعهد ابناي الصغار بعد موتى أو قيم بامرهم أو ما يجري مجرى هذا الخنثى اللفظ يكون وصيا وكذا فهم فرزندان من بخور او استادكى يكن \* قال اقض ديوني صار وصيا عند الامام خلا فالجحد ولو قال اقض ديوني ونفذ وصاياي صار وصيا عن محمد قال أنت وصي فهو وصي بعد موته \* لك مائة درهم على أن تكون وصيا عنى فهو وصي والنشر باطل والمائة له وصية \* استأجرتك بمائة لتفني وصاياي فالمائة له لان هذا اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهو من الثلث وهو وصي \* قال استأجر فلانا حتى يفني وصيتي يصير وصيا ولا اجارة باطلة \* اجتمع عند المريض أقوام فقالوا بعد موتى كذا خاطبهم بأعمالها يصير الانسان وصيا قاهل اوصياء ولو سكتوا حتى مات ثم قبلها جماعة منهم فهم اوصياء وان قبله واحد منهم يضمن الحاكم اليه آخر وصير ان وصيا لا يملك أحدهما التصرف بدون الاشارة الى أشياء معلومة (نوع في العزل) وصى القاضى اذا عزل نفسه ينبغي أن يشترط علم القاضى بعزله كما يشترط علم الموكل

في عزل الوكيل نفسه وعزل القاضي نفسه بشرط علم السلطان به. وفي شرح الطحاوي الوصي اذا كان قوياً أميناً يمكنه القيام بحال الصغير لا يمكن الحاكم عزله وان أميناً لا يمكنه القيام بحاله والتصرف فيه ضم اليه من يتمكن فيه من ذلك ولا يزيله وان خائفاً ظاهر الحياة عزله ولو لم يعلم الحاكم له وصياً فنصب آخر لا يعزل الاول وللوصي ان يوصي لا يخرج عند الموت وذكر بكر في الصغير الوصي لو كان عدلاً كانياً لا يعزله ومع هذا الوكيل يعزل وفي الاقضية في انعزاله اختلاف المشايخ وفي الفتاوى يحجز الوصي عن القيام بأمر الميت فنصب الحاكم آخر لا يعزل الاول أما لو أقام آخر مقامه يعزل الاول. ادعى الوصي ديناً على الميت لا يخرج عن الوصاية ولو عينا يخرج به واختار أن يقول له الحاكم اماناً تبرهن على الدين أو تبرئ أو يخرجك من الوصاية ولا يقرض الوصي مال اليتيم ومع هذا الوكيل لا يكون خيانة عن محمد أو وصي لموت الفقراء بطل الحصول الايجاب للميت قصد اوان حصل معنى لله تعالى والميت يصلح مصرفاً (٤٤١) فصار نظير مال الوصي بشاة فلان أو برزونه

لا يصح الايجاب للميت انصا ولو أوصى أن تعلف شاة فلان عاماً صح لانه حصل للسلطان معنى كفاية بمؤنة شاة وبرزونه وعن محمد أوصى بثلاث ماله لسرج في المسجد جاز ولو أوصى لسراج المسجد لا. أوصى بأن يسقى غنمه في الموسم قال الامام الوصية باطله وقال الثاني يجوز ويسقى يوم التروية وعرفة والنحر وأيام التشريق وعن الامام أوصى بسكنى داره وخدمة عبده لساكنين بطلت خلافاً لمحمد. وعلى هذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ منها وكذلك أوصى بأن يجعل أرضه هذه مقبرة لساكنين أو خزانة للزكاة بطلت عند الامام. ولو أوصى ان يجعل أرضه مسجداً جاز استخداً. أوصى لبني فلان يدخل الذكور والاناث. وذكر شيخ الاسلام ان ولد البنات لا يدخل لاني الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية وروى

الخنثى ان قطع رجل أو امرأته يده قبل ان يبلغ أو يستبين أمره فإنه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل أو امرأته عمدًا كان عليه القصاص قلت أرايت ان قطع هذا الخنثى يدر رجل أو امرأته قال على عاقلة أرض ذلك ولا قصاص عليه صغيراً كان أو بالغاً بالسن ولم يستبين أمره بعد وتجب الدية على عاقلة اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل أن يستبين أمره عمدًا فإنه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة. فان أفرض هذا الخنثى في المقاتلة (١) لم يحز حتى يستبين أمره وان شهد الواقعة (٢) رضخ له بسهم كذا في المبسوط للشمس الأتمة السرخسي رحمه الله تعالى. قلت فان أخذ أسيراً في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك أو بعد ما أدرك لا يقتل عندهم جميعاً قلت فان كان من أهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خارج رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في الذخيرة (نوع آخر في الايمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق أو قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة فولدت هذا الخنثى المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول علماء نازحهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك أنه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان ظهر أنه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل كل عبد لي حر وله عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمه لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القولين وحلف باليمينين جميعاً فإنه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبداً فامرأته طالق فاشتري هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشتري مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التتارخانية (نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر أو أنثى وفي اقرار أبيه أو وصيه بذلك) فان قلت أرايت ان قال هذا الخنثى المشكل أنا ذكر أو قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقيل أن يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر أو أنثى كان القول قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلاً لم يعرف (١) قوله لم يحز حتى يستبين أمره لانه انما يفرض للمقاتلة بالغين من الرجال وهذا ليس ببالغ ولا رجل لانه لا يدرى أنه رجل أو امرأته فلا يفرض له لانه انما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي والصبية (٢) قوله رضخ له بسهم كذا في جميع ما عتدى من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب فان الذي رأيت في المحيط وان شهد معاً فإنه يرضخ له ولا يسهم له لانه انما يسهم للبالغ وهذا ليس ببالغ فلا يرضخ له اه نقله البحر اوى عن عنه

(٥٦ - فتاوى سادس) الحسن عن الامام انه يدخل في الوقف والرواية في الوقف رواية في الوصية والفتوى على ظاهر الرواية ولولد فلان يدخل الذكور والانثى ولو لبني فلان رجل معين يدخل الذكور والاناث عندهما وقول الامام أو لا وفي قوله آخر الا يدخل الاناث. أوصى لبني عمه يدخل الذكور والاناث اتفاقاً. أوصى لبني فلان وليس لبني فلان الاناث لاشئ للبنات اجاعا ولو لم يكن له ولد صلبى فلولد له من الذكور لاولد ولده من الاناث ولوله ابن وابن الابن لانه النصف والباقي يرثه وقال الثاني رجحه اقله الباقي لابن الابن ولوله بنات صلب وبنو ابن لاشئ للبنات وقال الثاني انه بينهم. أوصى بخمس ماله لفلان وبقية الثلث للفقراء وفلان أيضاً فقير هل يدخل فلان مع الفقراء اختلقوا. أوصى ليتامى بنى فلان وهم لا يحصون فالوصية لفقراهم. أوصى لمواليه وله معتق ومعتق عن الامام أنها تجوز والمال بينهم نصفان لان اسم المولى يتناولهم بسبب واحد وهو العتق وعن الثاني انه يصرف الى الاعلى شكر الانعامه وفي رواية الى الاسفل فقها لانعامه وعن

محمد أنها باطلة الآن يضطلم فيكون بينهما كما إذا قال لاحد هذين الرجلين على ألف \* أو صى بثلثة موال إليه وله عشرة موال أعنتهم فالوصية لهم لا لأبنائهم \* وإن مات الأب ولهم أولاد أو أولاد الأولاد فالوصية لهم وإن كان له موال أعنتهم الموصى وإلهم أولاد الوصية للأب والابناء جميعاً \* أو صى لزوجة بنته فهو على زوجها يوم مات الموصى ولو لا زوج بنته وإلها أزواج طلقوها وزوج حالي لم يطلقها فالوصية للكل \* وإن لامرأة بنته فعلى امرأته يوم مات الموصى وتدخل تحت هذه الوصية امرأة واحدة ولو كان له امرأة يوم الوصية ثم تزوج أخرى ثم مات الموصى فالخيار إلى الورثة يعطون أيتما شاءوا ويجوز أن يتفقوا على أحدهما \* مريض قال أو صيت إلى فلان ثلث مالي يضعه حيث شاء جازله أن يضعه في نفسه ولو قال للموصى أعط الثلث من شئت ليس له صرفه إلى نفسه لأنه صار معرفاً بالاضافة إليه فلا يدخل تحت النكرة \* وفي المنتقى أو صى بثلثة (٤٤٣) إليه يضعه أين شاء فوضعه عند نفسه جاز وإن أعطاه بعد ذلك إلى وارث الميت

جاز وكانت هبة منه له وإن لم يقل وضعته عند نفسي فأعطاه للوارث لم يجز إلا بأجازة صائر الورثة وكذلك أن أعطاهم على السهام لا يجوز إلا بأجازتهم لأنه وصية وكذا إذا أو صى إليه بثلثة يضعه أو يعطيه في المساكن فاتفق ورثة الموصى فأعطاهم على سهام الورثة لم يجز \* أو صى إليه فقال في وجهه لا أقبل كان ردًا ولا يكون وصيًا فإن قال له الموصى ما كان ظني أنك ترد يا صاني إليك فقال قبلت صار وصيًا \* أو صى إليه فقال لا أقبل فسكت الموصى ومات ثم قال قبلت لا يصير وصيًا \* ولو سكت ولم يقل لا أقبل ثم قال في حياة الموصى أو بعد موته بحضور الجماعة قبلت كان وصيًا بحضور الموصى قاله أولاً بحضوره \* ولو أن الحاكم حين قال لا أقبل أخرجه

خلاف ما قال قلت رأيت أن لو كان هذا الخنثى أبوه حياً فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الإبقاء قال القول قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل الحال قلت رأيت أن كان هذا الخنثى قد راعى وليس له أب وله وصى فأقر وصية أنه جارية أو غلام فالقول قوله إن لم يكن مشكل الحال وإذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط \* والله سبحانه أعلم

\*(مسائل شتى)\*

ولا تجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لأنه صبي أو وصية وبعد ما أدرك إذا لم يستبين أمره يتوقف أمره على حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكر قلت رأيت رجلاً أو صى لمافي بطن امرأة بألف درهم إن كان غلاماً وبمئة مائة إن كان جارية فقلت هذا الخنثى المشكل قال يعطى له خمسة مائة بوقف الجسم مائة الأخرى إلى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فإن تبين أنه ذكر دفعت الزيادة إليه وإن تبين أنه جارية دفع إلى ورثة الموصى وكذلك إن مات قبل التبين يدفع الموقوف إلى ورثة الموصى وهذا قول علماء نازحهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* إيماء الآخر من كتابه كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقودل في الحد بخلاف معتقل اللسان أعلم أنه إذا قرئ على الآخر كتاب وصية فقيل له أنشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب نعم فإذا جاز من ذلك ما يعرف أنه أقر فله جاز ولو أعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأسه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الآخر وطلاقه وعتاقه وبيعه وشراؤه ويقتض منه ويقتض له إذا كان يكتب أو يوثق إيماء يعرفه ولا يجد ولا يجد له (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار أو راق الأشجار وهو ليس بحجة إلا بالبينه والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وإن كان رجل صم يوماً أو يومين بعرض فكتب أو أشار بشي من ذلك لم يثبت ذلك منه في شيء من التصرفات (غنى مذبوحه) وفيه امية فإن كانت المذبوحه أكثر تحريراً فيها أو كل وإن كانت الميتة أكثر أو كانا صفيين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بأن يجدد كتميقين وأما في حال الضرورة تحريراً أو كل سواء كانت المذبوحه أكثر أو كانت سواء أو كانت الميتة أكثر كذا في الكافي \* (لف) ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لوعصر لا يتنجس (رأس شاة) متلطح بالدم أحرق وزال عنه الدم فالتخذ حرقه منه جازوا الحرق كالتغسل (سلطان) جعل الخراج لرب الأرض جاز وإن جعل العشر لا كذا في الكنز

عن الوصاية ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة الموصى لا أقبله وبعث إليه بذلك رسلاً أو كتاباً فبلغ الموصى ثم قبل لا يصح قبوله ولو قبلها في حياة الموصى ثم ردها بعد موته لزمته الوصية \* ولو سكت في حياة الموصى ثم ردها بعد موته له الخيار إن شاء رد أو قبل \* ولو قبلها في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى أشهدوا أني أخرجه عنها صبح الأخرج عند الامام خلافاً للثاني \* وذكر القاضي أو صى بأن يتصدق بثلثة أو امر رجلاً بالصدقة بشي فتصدق المأمور أو الوصى على نفسه أو على ابنه الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع إذا باع عن لا تقبل شهادته للتمتع في البيع لا في الصدقة وتذا إذا واكمه بإذنه كانه فأعطاه الوكيل لولده الصغير والكبير أو زوجته وهم فقراء جاز وذكر في العتاي أمره بالصدقة له الدفع إلى ولده الكبير وأمره أن يوفقه وليس له أن يسكه لنفسه إلا إذا قال له ضعه حيث شئت ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مائة كين فتصدق بها على مسكين واحد دفعة أو قال

وهذا

تصدق به على مسكين فتصدق على عشرة جاز وعن الثاني تصدق على ما كين مكة أو الرى فاعطى غيرهم ان كان الامر حياضين \*  
ولو قال لله على أن تصدق على جنس فتصدق على غيرهم لو فعل بنفسه جاز ولو أمر غيره بذلك أى بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور  
وعن الامام أوصى بما كين الكوفة فصرف الوصى الى غيرهم يضمن ولم يفصل بين حياة الوصى ومماته \* وفي النواذر عن الثاني تصدق على  
مرضى الفقراء أو على النساء أو على الشيخ فتصدق على الاعمى أو اليتام أو الشبان ضمن الوصى \* وعن الحسن دفع ألفا وقال هذه لفلان  
فان مت فادفعها اليه فأت بدفعها اليه وان لم يقل هي لفلان لكن قال ادفعها اليه فأت بالامر لا يدفعها المأمور اليه \* وعن الدوسي دفع الى  
رجل مالا وقال ادفعه الى أخى أو ابنى ولم يزيدفعه المأمور الى غير ما ملئت \* وعن أبي نصر ادفعوا هذا الثوب أو هذا المال الى فلان ولم يقل  
هي له وصية فانه باطل لانه ليس باقرار ولا وصية \* وفي فتاوى النسبى أوصى بالف لمصالح القرية (٤٤٣) لا يصح لاختلاف وجوه المصالح

\* وأوصى بإعادة داره من فلان  
لا يصح \* أوصى لمكاتبه أو أم  
ولده أو مديره جاز استعسانا  
\* قال لعبد أو وصيت لك  
يجز من مالى لا يكون  
اعتاقا ولا تدبيرا \* ولو قال  
بسمهم من مالى أو بنفسك  
أو بثلث مالى فتدبير \* أوصى  
لرجل بفلة داره بواجب  
ويعطى له الاجر وليس له  
سكاه بنفسه \* وقال أبو  
بكر الاسكاف له ذلك أيضا  
لانه علم ان الاسكان فبذلك  
السكنى \* وقال أبو بكر بن  
سعيد بن له السكنى لان الو  
أطلقناه ذلك ربما يظهر على  
الميت دين فلا يمكن صرف  
شئ الى دينه وأجاب عنه  
الاسكاف بأنه موهوم فلا  
عبارة فانه ينفذ وصاياه  
وان احتمل ظهوره بالدين  
\* أوصى لمملوكه بدرهم  
مسحاة أو بعين لم يجز كما اذا  
وهب له فى حياته \* وفى  
الوصايا الهبة لام الولد  
والاقرار بالدين باطل بخلاف

\* وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه ما ولى قول أبي  
يوسف الفتوى (أصحاب الخراج) اذا عجزوا عن زراعة الارض وأداء الخراج دفع الامام الاراضى الى غيرهم  
بالاجرة أى بواجب الاراضى للقادرين على الزراعة وبأخذ الخراج من أجرتها فان فضل شئ من أجرتها  
يدفعه الى أصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام بمن يقدر على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ  
الاجرة الماضية من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى لان عندهما القاضى عليك بيع مال المدين بالدين والنفقة وأما عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى فلا عليك ذلك فلا يبيعهما لكن بأمر ملاكها يبيعها وقيل هذا قول الكل كذا فى التبيين \* ولو نوى  
قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين كقضاء الصلاة صح وان لم ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه  
كذا فى الكتز \* وهذا قول بعض المشايخ والاصح أنه يجوز فى رمضان واحد ولا يجوز فى رمضانين مالم يعين  
أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا فى قضاء الصلاة لا يجوز مالم يعين الصلاة ويومها بأن يهين ظهر يوم كذا  
مثلا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا فى التبيين \* دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد  
ملوحته وابتلع فسد ولو قليلا كقطرتين لا (ابتلع) براق غيره ثم كثر لوصدقه والا لا (قتل) بعض الحاج  
عذر فى ترك الحج (باع) أنا لا يدخل بحشها فى البيع (العقار) المتنازع فيه لا يخرج من يذى اليد مال  
يبرهن المدعى (عقار) لافى ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه (اذا) قضى القاضى فى حادثة بينة ثم قال  
رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك أو وقعت فى تلبس الشهود وأبطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء  
ماض ان كان به مدعى صحيحة وشهادة مستقيمة (خبأ قوما) ثم سأل رجلا عن شئ فأقر به وهم يرونه  
ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا (باع) عقارا  
وبه ضأقار به حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه (وهبت) مهرها لزوجه فأت فطلب ورثتها  
مهرها منه وقالوا كانت الهبة فى مرض موته أو قال بل فى الصحة فالقول له (قال) لا خروك كنت يبيع كذا  
فسكت صاروكيلا وكما باطلها لا يملك عزلها وكنك بكذا على أى متى عزلتك فانت وكبلى يقول فى عزله  
عزالتك ثم عزالتك كذا فى الكتز ولو قال كلما عزلتك فانت وكبلى يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك  
عن الوكالة المنجزة وقيل بقول فى عزله كلما عزلتك فانت معزول والاول أوجه كذا فى التبيين \* ويطل  
الشرط الفاسد وجهالة البذل البيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يطل الشرط الفاسد  
وجهالة البذل العتق والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البذل اذا كانت  
فاحشة لا بالشرط الفاسد وان جمع بين الشئتين فقبل العقد فى أحدهما فى القسم الاول لا يصح سعى لكل

الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة فى تلك الحالة \* وفى العتاق أوصى لام ولده بما عاها فى المحقة والمقنعة والقبض \* وكذا لو أعنى  
عيده بالتدبير ونحوه له الخلفان والقلنسوة والقبض والسر اويل للسيف والمنطقة الآن يقول له متاعه \* وفى النوازل أوصى بهمذ البقرة  
لفلان لم يكن للورثة ان يتصدقوا بقيمتها \* ولو قال تصدقوا على المساكين بهم الهم التصدق بالقيمة \* قال أبو نصر وبه نأخذ لان الوصية تحتاج  
الى قبولها فيتم الملك بمجرد القبول فلا يلى الوارث تبديلها والوصية الى المساكين لا تحتاج الى القبول وقصده القرية وتحصل بالقيمة \* والوصية  
للورثة لا تصح الا باجازه الورثة وتعتبر الاجازة بعد الموت لا قبله هذا فى الوصية أما فى التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا  
صدر فى مرض الموت وأجازها الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن أصحابنا \* قال الامام علاء الدين السمرقندى أعنى المريض عبيده ورضى  
به الوارث قبل الموت لا يسهى العبد فى شئ \* وقد نصوا على أن وارث المجرع اذا عفا عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت المجرع \*

وذكر القاضي بلغ الورثة ان المريض تصرف تصرفات فقالوا آجزنا كلهم ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموا التصرفات فاجازوها اجازت الاجازة وبطل حقهم \* الوصية بالباقي من الثلث كالوصية بالثلث \* وعن الثاني فمن قال أعطوا فلانا وصية كذا أو أعطوا بعده أو أعطوا لثاني جاز لكون الثلث محل الوصية \* وان ذكر الربع أو الخمس أو شيئاً ما خلا الثلث لا يكون وصية الا أن يكون في ذك الوصية أو وصى بان يعطى الناس ألف درهم قال ابن مقائل الوصية باطلة \* قال المريض تيماردار فرزندان مراپس ازمن أو قال انت وكيلي في تركتي أو قال سلمت اليك الاولاد بعد موتى فايضاء وفي المنية الوصية بالاسراف في الكفن باطلة الوصية باتخاذ التابوت في بلادنا صحيحة \* أو وصى بتياب جسده جاز \* وللوصي له من الجلباب والقميص والاردية والسراويلات والطباسة والاكسية دون القلائس والخفاف (٤٤٤) والجواب فانه ليس من الثياب \* السادس في تصرفات الوصي

واحد منهم مبدلاً أو لم يسم وصح في القسم الثاني بكل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهما مبدلاً صح والا لا (رجل) قال لا خربعتك هذين العبدان بألف أو قال على أن كل واحد منهما بمائة مائة تقبل في أحدهما لا يصح وكذا لو أخرج شيئين فقبل في أحدهما أو قال فاستك على أن هذا وهذا في البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لان هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد وضم الجيد الى الردي معتاد فصار القبول في أحدهما مشروطاً بالصحة القبول في الآخر فاذ لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال زوجتك هاتين الامتين بألف فقبل فكاح احدهما أو قال لزوجتيه خالعتك بكذا فقبلت احدهما أو قال لعبدية أعنتك بألف فقبل أحدهما أو كان لرجلين على رجل قصاص فقالا لصاحبه على ألف فقبل من أحدهما صح لان هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد ولو قال لعبدية كانه بك بألف فقبل أحدهما لا يصح وان فصل فقبل أحدهما صح وان جمع بين النكاح والبيع أو الاجارة فقبل أحدهما ما قبل النكاح صح وان قبل البيع أو الاجارة لا وعلى هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق ان قبل الطلاق أو العتاق صح أجل أو فصل وان قبل الكتابة ان فعل صح وان أجل لا (رجل) له أرض يزعمها أو حائوت بسـ تغل وغلتها تنكي له ولعيا له لم يحل له الزكاة والاحلت (منعها) زوجها عن الدخول عليها انشوز طلقها فتمت ثم طلقها ثلاثا على ألف كان جميع الالف بازماً الواحدة قال لعبدية ياسيدي أولامته أنا عبدك لا يعنق (ان) فعلت كذا مادمت بخيارك كذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا يعنق قال المدي لا ينعق الى قبرهن أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل والاصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أقردين لانسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر له به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنده ما يؤمر به بتسليم المقر به الى المقر له والفتوى على أنه يحلف المقر له (لو) قال له على عشرة دراهم الاثلاثة الادره الزمة ثمانية وان قال الاسبعة الا خمسة الاثلاثة الادره الزمة ستة خباز اتخذ حائوتاني وسط البرازين منع وكذا كل ضرع عام جعل شيء من الطريق مسجداً أو جعل شيء من المسجد طريفاً للعامة صح (أهل) بلدت كوا الختان يحاربهم الامام (كره) مسح اليد والسكين بالخبر ووضع الخبر تحت القصعة والملمعة وانتظار الادم ان حضر الخبر وأكل طعاماً حاروشمه ونفخه كذا في النكاحي \* قبض بدل الصلح شرط ان كان دينابدين بان وقع الصلح على دراهم عن دينابدين أو عن شيء آخر في الزمة وان لم يكن دينابدين لا يشترط قبضه أدى رجل على صبي داراً فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعي دينه جاز ان كان بمنزل القيمة أو أكثر عايتعاب الناس فيه وان لم يكن

\* له أن يוכל بالوصية \* القاضي بقرض مال التيسيم لا الاب والوصى وذكر ان خصاف انما يات الاقراض اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة أو يشتري به شيئاً \* والوصى يملك البيع نسيئة اذا لم يحث الجود \* ولو استقرض لنفسه ضمن وعن محمد انه لا يضمن كالأب \* وفي رهن الاصل يضمن أيضاً المتولى اذا أقرض الفاضل من الوقف وهو أحرز ولو الامسالك صح \* ولو استقرض ان شرط الواقف لذلك والارفع الى الحاكم ان احتاج \* ولو رهن الوصى مال التيسيم بما استدان عليه وقبضه المرتب من ثمن الوصى استعاره منه لحاجة التيسيم فضاء عند الوصى فمن مال التيسيم \* غصب الوصى

عنه واستعمله في حاجة التيسيم وهلك ضمن الوصى ولا يرجع به في مال التيسيم واذا أجر الوصى التيسيم أو ماله أو عبده جاز فلو بلغ الصبي له فسخها ان عقدها على نفس الصبي وان كان على ماله ليس له الفسخ \* الوصى اذا أجر نفسه للصبي لم يجوز ولو استأجر الصبي لنفسه ينبغي أن يجوز عند الامام \* وفي النصاب الوصى اذا أراد أن يستأجر داراً للصبي ولا يكون غاصباً أجر الدار من امر أنه ثم يسكن فيها ويهب لها من ماله قدر الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة وقال القاضي الوصى يملك أن يستأجره لانه جعل ماله ليس بمالا \* ولا يأخذ اجارة طويلة \* وهل يؤجر أرض التيسيم اجارة طويلة ان أجر أرض التيسيم لا يجوز في السنين الاول وفي الذخيرة يجوز \* وان استأجر لاجله فالجواب على العكس وقيل على قياس ما تقدم ان الاجارة الطويلة عقود تجوز \* وعلى الرواية التي هي عقد واحد لا تجوز وفي فتاوى النسفي ليس للوصي أن يؤجر شيئاً من التركة اجارة طويلة لقضاء



دين الميت \* اذا هن الوصى مال اليتيم يدين نفسه يجوز استعساها خلافا للامام الثاني واجهوا انه لو اراد ايقاع دينه من مال اليتيم لا يملك وان هلك الرهن في يد المرمتهن هلك بالدين وضمن الوصى لليتيم قيمة الرهن لو قدر الدين او اقل وان أكثر يضمن قدر الدين لا الزيادة وأصله فصل البيع الاب او الوصى اذا باع مال الصبي عن له على الاب أو الوصى دين بصير قصاصا عند الامام ومحمد رحمه الله \* وللوصى أن يدفع مال اليتيم مضاربة أو بضاعه أو يشاركه مع غيره \* وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة ويودع ماله ويغيره \* وان أخذ الوصى أرضه مزارعة ان البذر على اليتيم لا يجوز \* وان جعله الوصى على نفسه على قياس قول الامام في جواز بيع الوصى مال اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز \* وفي المسئلة دليل على ان الوصى يملك الاستقراض من مال اليتيم \* وفي المتن ما يدل على أنه لا يملك والحوالي ذكر فيه اخذ خلاف المشايخ \* وذكر ايضا الوصى استعارة دابة ليعمل عليها (٤٤٥) - الامن أعمال اليتيم وجاوز الحد الذي ذكره وعطبت

الحدا الذي ذكره وعطبت فالضمن في مال اليتيم \* وفي الجامع الصغير مائة وصى الوصى الموصى له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصى الورثة على الوصى له باطله معناه اذا كان الوارث غائبا فاقسام الوصى الموصى له بالثالث نصرف الثلث الى الموصى له وأمسك الثلثين لوارث فهل شيء من الثلثين يهلك من الوارث ولو الموصى له غائبا فاقسام الوصى الوارث وصرف الثلثين الى الوارث وأمسك الثلث للموصى له فضاغ في يده لا يهلك من مال الوصى له وله المشاركة مع الورثة وبأخذ ثلث مافي يده \* وفي الاصل الوصى قسم وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة أوجه \* لو كلهم صفارا

يكن له يئنة أو كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعى للصغير ولا يئنة له يجوز كيفما كان وان كان له يئنة عادلة لا يجوز الا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغابن فيه ووصى الاب في هذا كالأب (للإمام) الذي ولاه الخليفة أن يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب بالمائة (من مصادره) السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح (خوفها) بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح ان قدر على الضرب وان كرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو احوال انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح (التخذ) بترافى ملكة أو بالوعة فتزنيها حائط جارة فطلب تحويله لم يجز عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن (٤٤) دار زوجته بماله باذنه فاعلمارة لها والنفقة دين عليها واذا عرفت حاله نفسه من غير ان المرأة كانت العمارته واذا عرفت حاله غيره اذنها كان البناء لها وهو متعلق في البناء فلا يكون له الرجوع عليه ولو أخذ ذغريه فتزعه انسانا من يده لم يضمن التازع اذا هرب الغريم (في يده) مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا قطع يدك أو أضربك خمسين فدفع لم يضمن الدافع (وضع) منجلا في الصحراء لم يصبه جوارح وحشي وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني ووجد الجوارح محروما ميتا لم يؤكل لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه وبدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة أو المتردية المذكورة في الآية وتقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا حتى لو وجد ميتا من ماعته لا يحل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين \* كرم من الشاة الحياض والخصبة والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر (١) والنضاع الصلب كذا في الكنز للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشمة ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا ولا يقطع جلد قد ذكره الابتشيد ترك كشخ أسلم فقال أهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه الذي الجامع وقيل بسنة ويجوز كي الصغير وبطرقته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضرب بالولد ولا ينبغي لها أن تخطم مالم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به مالم تقرب الولادة فاذا قربت لا تخطم وأما الفصد فلا تفعله مطلقا مادامت حبل وكذا يجوز فصد البهائم وكذا كل علاج فيه منفعة لها جاز قتل ما يضرب من البهائم كالكلب الهقور والهررة اذا كانت تأكل اللحم والدجاج ويذبحها ذبحا ولا يضربها (والسابقة) بالفرس والابل والأرجل والرمي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لامن أحد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين أن يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سبقني فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك جاز استعساها ولا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في الكتاب كالبغل وان كان الجعل

(١) قوله والنضاع الصلب لم أجد ذلك في عبارة الكنز ولا في شرحه التبيين اه معصمة

لا يجوز قسمته أصلا كالأب مال أحد اليتيمين من الآخر \* ولو قسم الاب مال أولاده الصغار جاز كالبيع \* والحيلة للوصى أن يبيع مال أحد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقام مع المشتري حصة صغير لم يبع حصته وبعد القسمة يشتري تلك الحصة فيحصل الامتياز \* والثاني لو كلهم ككبارا وبعضهم حضور فقاسم الحضور وأقرز الانصباء جاز في المنقول لافي العقار لانه بلى بيع المنقول لا العقار على الكبار الغيب \* الثالث لو صفارا وكبارا والكبار غيب لا يجوز في العقار وكذا في العروش لان الوصى ليس له ولاية القسمة في العروش على الكبار الغيب فصار كأن الكل صفار \* الرابع لو صفارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضورا فدفعه اليهم وعزل نصيب الصفار جملة ولم يعزل نصيب كل واحد من الصفار جاز \* الخامس عزل نصيب كل واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل القسمة فاسدة \* ولو دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصة الصفار جملة ثم قسم حصة

الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار جائزة لابن الصغار \* وأما وصي الأم والأخ يقاسم ولده الص - غير منقولة التي ورثها من الأم إذ لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب لقسمة عقاراته بكل حال \* ولا يملك قسمة ما ورثه الص غير من غير الأم لا الصغار ولا المنقول \* وفي الجامع الصغير احتمال بآل اليتيم أن كان أملاً من الحيل جاز \* وفي المنتقى لا يركب دابة اليتيم إذا خرج لثقة قضى دين اليتيم وفي الفضلي يستأجر دابة من مال اليتيم إذا خرج لثقة لثقة قضى دين اليتيم وينفق من ماله أيضاً ما لا بد منه \* وفي التوازل عن محمد ونصير هكذا وقيل لا يجوز وقال الفقيه إذا كان الوصي محتاجاً بآل كل من مال اليتيم ويركب في الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيراً فله كل ما يعرف \* الوصي أنفق مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشترى له شيئاً أو يده طيئنه ولو وضع ذلك من غير هذا التكلف أرجو أن يبرأ استحساناً \* الوصي إذا أنفق الوصية من مال نفسه يرجع في (٤٤٦) المختار \* الوصي يصدق في كفن المثل وكذا لو كفن عماله يرجع وكذا الوارث \* وإن اشترى اليتيم ونفق الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة أو كسوة اليتيم ونفق من مال نفسه وأشهد عليه يرجع وانما شرط الاثبات لأن قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا إظهار \* وكذا لو قضى الوصي أو الوارث ديناً على الميت من مال نفسه يرجع \* وفي التوازل أنفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والأدب يجوز أن كان الصبي رشيداً يصلح لذلك وهو ما يجوز أن لم يكن شيئاً يتكلف قدر ما يقر في صلته \* أو وصي بأن يصدق بثلاث ماله فالوصي أن يجعل ماله الغائب صدقة عليه إذا كان مقراً \* ولو صرفه الوصي إلى أولاده الكبار أو امرأته جاز وإن أولاده الصغار لا يجوز \* أو وصي بثلاثة إلى فلان يضعه حيث شاء لا يصح وضعه في نفسه وقيل يضعه في صغار ونفسه وقد

مشروط من أحد الجانبين وشرطه أن تكون الغاية مما يحتملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وأدخلنا ثانياً محلاً لاجاز إذا كان فرس المحلل كقفوا الفرس ما يجوز أن يسبق ويسبق وإن كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة إدخال المحلل أن يقولوا للثالث أن يسبقنا فالأول والثاني وإن سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما ما هو أي ما يسبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فإن غلبه ما أخذ المالكين وإن غلبه فلا شيء لهما عليه وبأخذ أي ما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرس أن أو لا اثنين فمن سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للجماعة من أصاب هذا فله كذا جاز وعلى هذا الفقهاء ذاتنا زعموا في المسائل وشرط للصبي جعل جاز ذلك إذ لم يكن من الجانبين وإراد الجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع الغلو ب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه به ولا يصلى على غير الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبع بأن يقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يقول اللهم ارحم محمدًا صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الأولى أن يدعو لأصحابه بالرضا فيقول رضي الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول رجعهم الله تعالى ولن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم والاعطاء باسم النبوة والمهرجانات لا يجوز وقال صاحب الجامع الأصغر إذا أهدى يوم النبوة إلى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له أن لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده كي لا يكون تشبهاً بأولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وإرسال ذنب العمامة بين كنفه إلى وسط الظهر ومن أراد أن يجتهد في اللبس بلبسه ينبغي له أن ينقصها كورا كورافان لك أحسن من رفعها عن الرأس والقائم في الأرض دفعه واحدة ويكره لبس المعصفر والمزعر ويستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرآن أن يحتم في كل أربعين يوماً أن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المعاني ففسد للعلم أقله بأربعين يوماً يقرأ في كل يوم جزءاً ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين

وفيه ثمانية عشر باباً

\*( كلب الفرائض ) \*

\*( الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة ) \*

ذكرناه، وقف ولم ينصب فيما وصيه وصى على أو فاته ولا يدفع الوصي المال إلى الصبي حتى يؤنس منه الرشد جاء الفرائض رجل إلى شدد وقال أنا وصي الصبي هذا وقد أدرك فأرتماله إليه قال لا حتى يؤنس منه رشده ثم عاد وقال أردت أن أتخذ له قيصافاً وقال هذه أيام العبد والحياء يطلب أجراً كثر فقال ادفع إليه ماله فانه صلح (نوع) آخر أحد الوصيين لا ينفرد إلا في ثمانية تجهيز الميت وشراء ما لا بد منه للصغير وبيع ما يخاف عليه التلق وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمغصوب وردا لوديعة وقبول الهبة وجع الأموال الضائعة وفيما عداه لا ينفرد عندهما خلا فالثاني سواء أوصى له ما ماله أو على التعاقب في الأصح \* مات وفي يده ودائع أقوم شتى وعليه دين فأوصى إلى رجلين فقبض أحدهما المال وهلك في يده لاضمان عليه وكذا أحد الورثة وكذا الودائع إذا قبض أحدهما بلا إذن صاحبه من منزل الميت أو بعض الورثة إذا قبض بغير إذن سائرهم أو الوصي لأن أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين وردا لوديعة وكذا أحد الورثة

وان لم يكن في التركة دين فقبضها أحد الوصيين وضاعت لم يضمن وان أحد الورثة بلا اذن سائرهم ضمن حصة الباقيين من الميراث وان التركة في موضع يخاف علم التلف فأخذها بعض الورثة لا يضمن استحسانا مات وله دين محيط وله ورث واحد ومال عند غائب أو مودع فدفع الغائب أو المودع المال الى هذا الوارث وضاع فالدائن بالخيار ان شاء ضمن الوارث القابض وان شاء ضمن الدافع وهذا اذا كان المال في يد محضنة وكذا إذا أحد الورثة لا يملك الاخذ من الغائب والمستودع وانما يملك اذا كان في منزل الميت وفي الجامع أحد الورثة قبض من التركة فضاع ضمن حصة غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض مطلقا وأحد الورثة لو قبض دين الميت وأودعه عند آخر فضاع يضمن **في السابغ في الدعوى والشهادة** \* أوصى وقال من ادعى على شيأ ورأى الوصي ان يعطيه شيأ فاعل كان المشايخ على انه باطل ونصير قال جاز \* قال في صحته ما ادعى على فلان بن فلان من مالي الذي في (٤٤٧) يدى فصدقه أو هو صادق ومات

قال أبو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى شي معلوم لا يلزمهم هذا القول شي وان سبق دعوى شي معلوم فهو ثابت \* وقال الفقيه قال في مرضه لفلان على حق فصدقه يصدق الى الثالث عندها وان قال هو صادق لا رواية عن أصحابنا ولا ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم \* مريض قال ان جاء رجل يدعى علي تباين درهم الى خمسةائة فصدقه أو أعطوه ان لم يقبض الا عطاء برأى الوصي أو برأى رجل معلوم فباطلة \* والزوجة تأخذ مهرها من التركة بلاذن الورثة لودرها هم أو دنابر \* فان كانت التركة شيا يحتاج الى البيع كانت وصية من زوجها أو لم تكن باعتهما كان أصلح وتستوفي صداقها \* مات بلا وصى فنصب الحاكم وصيا فادعى رجل

الفرائض جمع فريضة من الترض وهو في اللغة التقدير والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا النوع من الفقهاء فرائض لانه مهمام مقدرة مقطوعة معينة ثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على المعنى القوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار \* والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الغير الى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزائن المفتين \* التركة تتعلق بهم حقوق أربعة جهاز الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيبدأ أولا بجهاز وكفنه وما يحتاج اليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط \* ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كارهن والعبد الجاني فان المرتبة وولي الجناية أولى به من تجهيزه كذا في خزائن المفتين \* ويكفي في مثل ما كان بلبسه من الثياب الحلال حال حياته على قدر التركة من غير تقصير ولا تضييع كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم بالدين وانه لا يتخلوا ما أن يكون الكل ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كان الكل ديون الصحة أو ديون المرض سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض أو ما ثبت بالبينة أو بالمعاينة فهو دين الصحة سواء كذا في المحيط \* ثم تفقد وصاياه من ثلث ما يبق بعد الكف والدين الا أن تجوز الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث أو الربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزاد في زيادة تركة الميت وينقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التتارخانية \* ويستحق الارث باحدى خصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجة والولا وهو على ضربين ولاء عتاقة وولاة مموالات وفي كل منهم ما يرث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان ماتت فالى ميراث لثا خينثديرت الاسفل من الاعلى كذا في خزائن المفتين \* والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وذوو الارحام كذا في المبسوط \* والمستحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار \* فيبدأ ابدي الفرض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسب له باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مصر على اقراره كالأقرب بأخ وأخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم يث المال كذا في الكافي

### (الباب الثاني في ذوى الفروض)

وهم كل من كان له سهم مقدري كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالاجماع

على الميت دين أو ودعة وادعت المرأة المهر لا يؤذى الدين والودعة الابداعا فامة البينة على الوصي وفي حق المهر ان مقداره مهر مثلها يؤدى بها ولا حاجة الى البرهان وكفى النكاح شاهد الكن ان كان ينيع عنها اقدر ما ناعا رفا وتجهيله وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزائد على المتعارف قولها كذا عن الفقيه \* وفي التناوي ان القول للمرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه ألف درهم ان كان مهر مثلها ادعوا على الميت دينها ولا برهان لهم والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للغريم ثم يبيح للغريم نصير قصاصا فان كانت التركة كلها صانما أو دعههم ثم يبيحون \* في التركة دين والوصي يعلم به ولا يئنه المختار ان الوصي يودع عنده من جنس الدين أو يبيع شيأ بجنس الدين ثم يأمر الورثة ويقول لهم خاضعوه في الدين والودعة والتمن وفي الصغرى مدبون الميت دفع الدين الى وصي الميت يبرأ ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته وفيه يقاسم الوارث غير ما علمت الميت الذين لايت عليهم دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له القبض ان كان على الميت دين يقاسم

ولا يقبض ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي أم لا ولا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة من الدين الا برضا الغرماء وعن محمد رحمه الله أوصى الى رجل وله ابن صغير فأدرك وللميت دين على رجل فقبضه الوصي بعد ادراكه جاز وان نهما الابن بعد ادراكه عن القبض فقبض لم يجز وفي كتاب المكاتب قبض الوصي الدين بعد ما عزل ان كان واجبا بعهده الذي يرجع فيه اليه الحقوق يجوز وبيعاً للمدين وان موروثاً لليتيم أو بعهده لا يرجع اليه الحقوق لا يبرأ المدين الوصي أبر الغريم فهو فرع ابرام لو قيل (الناظر في دفع الظلم) طمع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان أمكن الدفع بلا اعطاء ضمن والا وفي التنازل ان خاف القتل أو قطع عضو ولا يضمن وان خاف الحبس أو القيد يضمن \* خاف ان لم يدفع يأخذ ماله ان كان يأخذ البعض ويترك ما فيه كفاية له لا يدفع البعض وان خاف أخذ كله ان يدفع البعض أصله قوله تعالى (٤٨ ٤٩) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا هذا اذا دفع الوصي أما السلطان اذا أخذ بنفسه لاضمان

على الوصي \* مات عن بنتين وعصبة وطلب السلطان من التركة ولم يقر بالعصبة فغرم للسلطان بأمر البنتين حتى ترك التعرض اذا لم يقدر الوصي على تحصيل التركة الا بما غرم فذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة \* الوصي اذا طواب بجباية دار اليتيم ولو امتنع ازادت المونة يؤذيها وفي التنازل حرب على اليتيم على ظالم وخاف ان لم يهدأ به هدية أخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول وفي فتاوى النسفي أنفق الوصي على باب القاضي يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذا لم يزد على أجرة المثل

نوع في تصرفات الاب والوصي والقاضي في مال اليتيم والتركة وصي الميت باع مال التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عنده

كذا في الاختيار شرح المختار \* وهم اثنا عشر فقرا عشرة من النسب واثنان من السبب أما العشرة بالنسب فتلاثة من الرجال وسبعة من النساء \* أما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن أو ابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك أن لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا ولاد ابن كزوج وأم وحنة فخذ الفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرض معا وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزنة المفتين \* والثاني الحد والحد المراد الحد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت أم كآبي الاب أو أبي أبي الاب فان دخل في نسبته الى الميت أم فهو فاسد كآبي أم الاب أو كآبي أبي أم الاب أو كآبي أبي أم أبي الاب ثم الحد الصحيح كالاب عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بنى وحجب أم الاب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي \* والثالث الاخ لام وله السدس وللأختين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور والاثنا استروا في الثلث \* وأما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين \* الشامية بنت الابن فلهما النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كاصليات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار \* فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكر فلا شيء لأولاد الابن ذكورا كانوا أو إناثا ولا مختلطين فان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا كان في أولاد الابن ذكورا انفردت كور من أولاد الابن فالباقى بعد نصيب البنات لهم نصف ما كان أو ثلثا فان اختلط الذكور بالاثنا من أولاد الابن فلهما النصف ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رحمه الله تعالى فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين كذا في المبسوط \* بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن للبناتين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وصورة اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولابن ابنة وابن وبنت فلهن الثلثان والباقي بين بنت الابن

وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليهما الفتوى \* ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة تنفذ عنده وان استغرق الدين التركة تنفذ في الكل عروضا وعقارا فعنده اذا ثبت للوصي ولاية بعض التركة بيع كله ولولدين والورثة كبار غيب يبيع المنقول لا العقار الا اذا كان بهال ولم يسمع به لك فحينئذ يبيع العقار كالعروض وعن محمد لا يجوز أمر والد المعتوه على المعتوه قبل مضي سنة منذ صار معتوها \* وفي المنتقى باع الوصي أو الاب على الصغير داره فاذا هي لصغير آخر هو أبوه أو وصيه جاز ولو باع القاضي دار يقيم فاذا هي ليتيم آخر لا يجوز \* والقاضي لو باع ماله من يقيم لا يجوز وليس كلاب وعن محمد انه يجوز كلاب \* واذا فرغ الى قاض آخر ان خير لليتيم اجازة والا لا \* وشراء القاضي من الوصي يجوز وان جعله وصيا \* ترك أولاد أو أبا ولم يوص الى أحد يملك الاب ما يملك الوصي فينفذ وصاياه ولا يبيع التركة لقضاء الدين فرق بين الحد ووصي الاب فان وصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفذ الوصية وليس



فيما قبض وفي العتاي اجتمع قربة المريض عنده يا كلون من ماله ان كانوا ورثة لم يجز الا ان يحتاج المريض اليهم لتعاهده فبا كل مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو باهر المريض \* مات المدون ورب الدين وارثه أو وصيه له أن يرفع من التركة قدر حقه بلا علم الورثة \* أدرك مفسدا وعلم به الوصي ومع ذلك سلم اليه المال فأنطقه بضمن الوصي لان التسليم اليهم مع علمه أنه مضيع قضيع ولو مضحا غير مفسد سلم اليه قبل أن يدرك وأذن في التجارة فضاغ لم يضمن \* وفي الواقعات أقر الاب والوصي أنه غضب مال الصبي لا يضمن لان الغضب لا يتصور في ماله منهما \* الوارث أقر بدين على مورثه اذ لم يترك وفاء لا يضمن وان تركه ما لا يضمن اذ لم يكن على الميت دين وان مشغولا بدين عليه لا يضمن \* أو وصى الى أعمى أو محدود جاز ولو الى فاسق مخوف في ماله في الاصل الوصية باطلة \* ومعنا ما أن الحالكيم يخرجوه عن الوصية وكذا روى عن الامام فان نفذ الحالك الوصية أي قره هذا الفاسق (٤٥٠) على الوصاية فاصنع من التصرفات قضاء الدين ويسع مثل يسع الاوصياء يجوز ان تاب

قبل الاخراج تركه على وصايته \* ذكر عن الوصي خيانة لا يخرجها القاضي عن الوصاية ويضمن اليه غيره وعن الثاني ان الحالك سأل سرافا كان ماذ كرهه فحابدل بغيره وفي الظهيرية اتهمه القاضي قال الامام يضمن اليه آخر وقال الثاني يخرججه وهو القياس وعنده الفتوى لان الاب لو كان حيا وخيف منه على مال الصغير ينزع من يده فالوصي أولى \* الحالك يقبض مال الصغير لكن لا يقرض صديقه لولا الصداقة ما أقرضه وانما يقرض اذ لم يجد مستغلا يشتره للصغير أما اذا وجد لا يقرضه \* ولو شهدوا أن الحالك باع مال اليتيم فبقيته أكثر يفسخ \* الوصي اذا سافر بمال اليتيم لا يضمن اجماعا \* غريب نزل في بيت رجل ومات عن مال بلا وصية لاحد قال أبو القاسم يرفع الى الحالك حتى يكفنه كفنا وسطا

في الكافي \* الرابعة الجدة العجيبة كالم الام وان علت وأم الاب وان علا وكل من يدخل في نسبتها بين أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولها السدس لاب كانت أو لام واحدة كانت أو أكثر فيشتركون في السدس اذا كن ثباتات متحاذيات في الدرجة كذا في الكافي \* ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* (مثاله) \* امرأته زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منها مولد فهذه المزوجة أم أم الولد وهي أيضا أم أب أب الولد والجدة الاخرى أم أم أب الولد فان تزوج هذا الولد بسبطا لها آخر فولد بينهما ولد صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الاخر من ثلاثة أوجه فان تزوج هذا الولد بسبطا آخر فولد بينهما ولد صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الاخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي \* انما السدس للاخوات لاب وأم للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كذا في خزنة الفتن \* ومع الاخ لاب وأم للذ كرمثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السادسة الاخوات لاب وهن كالاخوات لابو بن عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار \* فللواحدة النصف وللأكثر الثلثان عند عدم الاخوات لاب وأم ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكله للثنتين ولا يرتن مع الاختين لاب وأم الآن يكون معهن أخ لاب فيعصهن فيكون للاختين لاب وأم الثلثان والباقي بين أولاد الاب للذ كرمثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السابعة الاخوات لا للواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار شرح المختار \* ويسقط الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسقط أولاد الاب به ولا بالاخ لاب وأم ويسقط أولاد الام بالولد وان كان بنتا ولولاد الابن والاب والجد بالاتفاق كذا في الكافي \* وأما الاثنان من السبب فالزوج والزوجة فللزوج النصف عند عدم الولد ولولاد الابن والربع مع الولد ولولاد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والتمن مع أحدهما والزوجة والواحدة يشتركن في الربع والتمن وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة \* النصف والربع والتمن والثلثان والثلث والسدس \* أما النصف ففرض خمسة أصناف فرض الزوج اذا لم يكن لليت ولولاد الابن وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت لاب وأم وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وأم \* وأما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان لليت ولولاد الابن وفرض الزوجة أو الزوجات اذا لم يكن لليت ولولاد الابن \* وأما الثلث ففرض الزوجات اذا كان لليت ولولاد الابن \* وأما

وان لم يجد الحالك يكفنه وسطا ولو كان عليه دين ليس له ان يسع تركه اقضاء دينه وكذا الورثة لاجارية لا يبيعها وعن محمد رحمه الثلثان الله مات في مكان لا حاكم كقرية أو مفازة أو طريق فباع رققا أو متاعا مجاز ويجوز للشترى أن يتفجع بالمبيع وان جاء الوارث بعده فان أجاز له أخذ الثمن وان امتناع فاشاء أخذ من شاء أخذ الثمن \* وان باعه بوكس له أن يضمه \* ولو أن أهل السكة تصرفوا في مال الميت من البيع والشرا ولم يكن له وارث ولا وصي الا أن هذا الرجل يعلم أنه لو رفع الامر الى الحالك لم ينصب وصيا فأخذ هذا الرجل المال ولم يرفعه الى الحالك لم يتصرف فيه قال الدبوسي يجوز تصرف هذا الرجل \* وفي الذخيرة ابراء الوصي عن الدين ان وجب بعهده صح عندهما وضمن ولا يضمن عند الثاني وان وجب لاهقه لا يضمن عند الكل \* وفي التجنيس امر رجل الوصي بان يشتري له مال اليتيم فاشتراه له من نفسه لا يجوز لان حقوق العقدا جمعة الى الوصي من الطرفين فيؤتى الى التضاد بخلاف ما اذا اشتراه الوصي من اليتيم لنفسه حيث يصح لان حقوق العقدين



جانب اليتيم واجهة الى اليتيم فلا يورث الى التضاد \* وذكر القاضي باع الوصي عقار اليتيم لقضاء دين وفي الترك مال آخر يقضى منه الدين قال  
الفضل يجوز البيع لقيامه مقام الوصي \* وفي المحيط للاب اعارة ولله الصغير اتفاقا وهل له اعارة ماله فالعامة على أنه لا يملك ذلك \* وفي الايضاح  
قبل الوصاية أو تصرف بعد الموت ثم أراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم لانه التزم القيام فلا يملك اخراجه الا بحضرة الوصي أو من يقوم مقامه  
وهو من له ولاية التصرف في مال الميت وإذا حضر عند الحاكم نظر في حاله ان مأمونا قادرا على التصرف لا يخرج له لانه التزم القيام ولا ضرر  
لوصي في ابقائه وان عرف الحاكم بحجزه وكثرة اشتغاله أخرجه لا ضرر في ابقائه ولعدم حصول الغرض منه لقلة اهتمامه بأموره بعد طلب العزل  
\* باع مال اليتيم باكثر من قيمته ثم أقاله لانصاف اقلته \* وفي الدعوى الوصي يملك بيع عروض اليتيم لحاجة أو لالايح بيع العقار للحاجة وذكر  
القاضي وصي الاب يملك الايصاء وان لم يأمره الميت بالايصاء \* وفي العتاي أخذ السلطان (٤٥١) الجائر من التركة شيئا فذاعل جميع الورثة  
وقيل لاشئ على الصغير ولو

دفع الكبير من نصيب  
الصغير ضمن وقد مر \* باع  
مال اليتيم أو ضيعته والمشتري  
مفلس يؤجل ثلاثة  
أيام فان نقد فذاعل والافسخ  
وان أنكر المشتري الشراء  
والعين في يد المشتري يرفع  
الوصي الامر الى الحاكم

فيقول ان كان يملك ما يبيع  
فقد فسخت \* باع عقار الولد  
الصغير بمثل القيمة أو غبن  
يسير ان الاب محمودا عند  
الناس أو مستورا جازوا لا  
للولد ان يطل البيع فان  
أبطل البيع طلب الثمن  
من والده فان قال ضاع  
أو انقضت عين وفي تلك المدة  
ينفق مثله يقبل وان كان  
فاستقلا يجوز بيعه وللاب  
ان ينقض الا اذا كان البيع  
خبر للصغير \* ولو باع غير  
العقار فكذا الجواب الا اذا  
كان الاب مفسدا في جواز  
بيعه روايتان في رواية يجوز  
ويوضع الثمن على يد عدل

الثلاث وفرض أربعة أصناف فرض بقى الصلب فصاعدا وفرض بقى الابن فصاعدا عند عدم بنت  
الصلب وفرض الاختين لاب وأم فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وأم \* وأما  
الثالث وفرض مسنتين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولدان ولا اثنتان من الاخوة والاخوات وفرض  
الاثنين فصاعدا من أولاد الام ذكورا كانوا أو إناثا \* وأما السادس وفرض سبعة أصناف فرض الاب اذا  
كان للميت ولد أو ولدان وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد أو ولدان أو اثنتان  
من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة أو الجدات اذا اجتمعن حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت  
الصلب تكلة للثنتين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وأم تكلة للثنتين وفرض الواحد من أولاد الام  
ذكر أو أنثى كذا في خزائن المفتين

### باب الثالث في العصبات

وهم كل من ليس لهم سهم مقدر أو يأخذ ما بقي من سهام ذوى الفروض وإذا انفرد أخذ جميع المال كذا في  
الاختيار شرح المختار \* فالعصبة نوعان نسبية وصيبية فالنسبية ثلاثة أنواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر  
لا يدخل في نسبته الى الميت أنثى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جده كذا في التبيين  
\* فأقرب العصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ  
لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وأم ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن العم لاب ثم عم  
الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب وأم ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجد هكذا كذا في المبسوط  
\* وإذا اجتمع جماعة من العصبة في درجة واحدة ينقسم المال عليهم باعتبار أبادانهم لا باعتبار أصولهم مثله  
ابن أخ وعشرة بنى أخ آخر أو ابن عم وعشرة بنى عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهم الكل واحد سهم  
كذا في الاختيار شرح المختار \* وعصبة بغيره وهي كل أنثى تصير عصبة بذكر يوازيها وهي أربعة البنات  
بالاب وبنت الابن بابن الابن والاخت لاب وأم بأخيه والاخت لاب بأخيه كذا في الحاوي القدسي  
\* وباقي العصبات بقدر ميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم أربعة أيضا العم وابن العم وابن الاخ وابن المعق  
كذا في خزائن المفتين \* وعصبة مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالاخوات لاب وأم وأولاد  
بصرن عصبة مع البنات أو بنات الابن هكذا في محيط السرخسي \* مثله بنت وأخت لابوين وأخ وأخوة  
لاب فالتصف البنات والنصف الثاني للاخت ولاشئ للاخوة لانهم المصارت عصبة نزلت منزلة الاخ لابوين  
ومن ترك ابن عم أحدهما أخ لأم فلاخ السادس والباقي بينهما فان وكذلك ان كان أحدهما زوجا فله

وفي رواية لا الا ان يكون البيع خير للصغير بان يبيعه بضعف قيمته وعليه الفتوى (نوع آخر) ادعى انسان شيئا من التركة ينتصب  
أحد الورثة خصما بقدر ما في يده وفي الزيادات للوراث أن يخاصم غرما الميت الذين للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين أولا وهل له ان  
يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يقبض كان له وصي أم لا وان على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي \* أدى مديون الميت الى  
وصي الميت يبرأ وان لم يكن له وصي فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة \* للميت دين أو وديعة عند انسان وفي التركة دين فدفع المودع  
الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن اذا لم يكن مأمونا فان كان مأمونا له أخذ الودائع وقضاء الدين \* مديون الميت قضى دين الميت الى  
غرما الميت كان مملوكا كالدائن الميت وفي العيون عمت له على آخر ألف ولا تسرع على الميت ألف فقط الف مديون الميت الى دائن الميت  
بغير أمر القاضي قال محمد رحمه الله ان كان قال حين قضاء الف هذا الف فلان الميت على من الف التي لك عليه جاز وان لم يقل ذلك

ولكن قضى الاتفاق عن الميت فهو مشرع والاتفاق عليه \* ولو كان عند رجل ألف وديعة لا شر وعلى المودع ألفا لم يجل فقضاها المودع الى المولى الدين فان شاء المودع أجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم الدين لانه متطوع وعن محمد بن ماث عن ابنين صغير وكبير وترك ألفا فانفق الكبير على الصغير خمسمائة وهوليس بوصى قال هو متطوع في ذلك ولو كان ترك طعاما أو ثوبا فأطعمه وألبسه الكبير لا يضمن الكبير استصاناه الوارث اذا قضى دين الميت يرجع في التركة كباقي التكتفين \* استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث \* تركه فيها دين غير مستغرق قسمت ثم جاء الغريم يأخذ من كل ما يخصه من الدين حتى لو قسمت بين ابنين والتركة ألفان والدين ألف يأخذ من كل نصف ما في يده هذا اذا كان أخذهم عند الحاكم جله ولو ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده (نوع في تصرف المريض) يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث (٤٥٣) القيمة وقت القسمة \* تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل المال \* وكذا الوارث المريض داره

بالزوجة فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزانة المفتين \* وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة  
موال أمهم لانه لأب له قدرته قرابة أمه وبنهم فلورثوا بنتا أو أما والملاعن فلبنت النصف وللام السدس  
والباقي يرد عليهما كأن لم يكن له أب وكذلك لو كان معهما زوج أو زوجة أخذ فرضه والباقي بينهما فرضا  
ورداً ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعن فلامه الثلث ولأخيه لأمه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن  
الملاعن لانه لأخ له من جهة الأب ولولمات ولد ابن الملاعة ورثه قوم أبيه وهم الأخوة ولا يرثه قوم جده  
وهو الأعمام وأولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا أولاد الزنا لأنهم ما يفتقران في مسئلة واحدة وهي  
أن ولد الزنا يرث أو أمه ميراث أخ لام وولد الملاعة يرث التوأم ميراث أخ لأب وأم كذا في الاختيار شرح  
المختار \* إذا اجتمعت العصبات بعضها عصبية بنفسها وبعضها عصبية بغيرها وبهضما عصبية مع غيرها  
فالتزجيج منها بالقرب إلى الميت لا يكونها عصبية بنفسها حتى إن العصبية مع غيرها إذا كانت أقرب إلى الميت  
من العصبية بنفسها كانت العصبية مع غيرها أولى بيانه إذا هلك الرجل وترك بنتاً وأختاً لأب وأم وابن أخ  
لأب فنصف الميراث للبنت والنصف للأخت ولا شيء لابن الأخ لأن الأخت صارت عصبية مع البنت وهي  
إلى الميت أقرب من ابن الأخ وكذلك إذا كان مع ابن الأخ عم لاشئ لأم وكذلك إذا كان مكان ابن الأخ أختاً  
لأب لاشئ للأخ كذا في المحيط \* أما العصبية السيبة فالمعق ثم عصبته على الترتيب الذي مر في العصبات  
النسبة كذا في الكافي

(الباب الرابع في الحب)

وهو نوعان يجب نقصان ويجب حرمان فجب النقصان هو المحجب من سهم إلى سهم وأما محجب الحرمان فنقول ستة لا يحجبون أصلاً الأب والابن والزوج والام والبنت والزوجة ومن عدا هؤلاء فالأقرب يجب الأبعد كالابن يجب أولاد الابن والابن يجب الأخ لاوين يجب الأخوة لاب ومن يلي بشخص لا يرث معه الأولاد الام \* (أمثلة ذلك) زوج وأخت لاوين وأخت لاب للزوج النصف ولاخت لاوين النصف ولاخت لاب السدس تكملة للثنتين أصلها من ستة وتعمل إلى سبعة فان كل من مع الأخت لاب أخ عصمها فلا ترث شيئاً فهذا أخ مشوم وزوج وأبوان وبنت وبنت ابن أصلها من اثني عشر وتعمل إلى خمسة عشر للزوج الربع ثلاثة ولاوين السدسان أربعة وللبنت النصف ستة ولبنات الابن السدس سهمان ولو كان مع بنت الابن ابن عصمها سقطت وتعمل إلى ثلاثة عشر وهذا أيضاً أخ مشوم \* أختان لاوين وأخت لاب فالمال للاختين فرضاورداو لشيء لاخت لاب فان كان معها أخوها عصمها فلهما الباقي وهو الثلث للذكر مثل حظ

أولى بمن الوارث \* وفي التوازل في كفن النسل ينظر الى مثل ثيابه الذي كان يلبس حين خروجه الى السوق والجمعة الانثيين والوليمة التي كان يترين به ولا يعتبر ثياب البذلة قيل قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه الحى أحوج الى الجديده قال كان ذلك في زمانهم حين لم يكن لهم صفة \* وفي المقتط للسيد الوصي اذا تخذ الوصايان ماله يرجع في التركة بكل حال كان وارثاً ولا الوصية قربة أولاً \* وذكر القاضي مات عن ضياع ودين ووصية ووصى أراذ الورثة قضاء الذين وتنفيذ الوصية من مالههم واستخلاص التركة لانفسهم لهم ذلك ان اتفقوا عليه وإن اختلفوا فالوصى أن يبيع ما يحتاج اليه من التركة بقضى الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت الى كلام الورثة \* وفي شرح الطحاوى هلك التركة في يد أحد الورثة ينظر ان كانت التركة مستغرقة بالدين لا يضمن شيئاً لان قبضه حصل للفرع ما فصل كالدوية عنده وان لم يكن الدين مستغرقة فاقبضه لم يحصل للفرع ما فصله سائر الورثة يكون مضميناً عليه الا اذا كان قبضه لكلها ضرورة ما كان سائر الورثة صغاراً لا يمكنهم

بأقل من أجر المثل لا يعتبر  
 من الثلث لأنه لو أعارها جاز  
 ولا يعتبر من الثلث وذكر  
 صدر الإسلام بأمر أحد  
 الورثة الباقيين ثم ادعى  
 التركة ومحمد باقى الورثة  
 التركة لا يسمع أن أقروا  
 بالتركة أمر وإبالتعليق  
 وذكر ظهر الدين مات وله  
 في يد انسان عصب أودين  
 فطلب عنه الورثة تسليم  
 تلك وعلى الميت دين  
 مستغرق فصالح الورثة عما  
 عليه أو في يده على أن يدفعه  
 إليهم يغرم الغرماء الميت ولا  
 يبرأهم الصالح وفي فتاوى  
 الشمرقندية المودع دفع  
 الوديعة الى من له الدين على  
 صاحب الوديعة بضمن وان  
 كان الدين ظاهراً أو كانت  
 الوديعة من جنس الدين  
 وهذا فصل اختلف فيه  
 المسامحة وفي الخزانة دفع  
 الى آخر القافي مرض الموت  
 وقال ادفعه الى أخى أو ابنى  
 ومات وظهر الغرماء يدفعه  
 الى الغرماء لأنه مال المستو



هذه صورة أربع	مت	اب	اب	اب	اب	مت
جذات مستويات	ام	ام	اب	ام	ام	اب
	ام	ام	اب	ام	ام	اب
من الصنفين	ام	ام	ام	ام	ام	ام

والامية وان بعدت تشارك الابوية وان قربت عند الشافعي وعندنا  
الابوية القربى تحجب الامية البعدي وان كانت القربى من جانبيه  
محبوبة فكذلك عند الاكثر وعن أبي حنيفة رحمه الله بخلافه وشئ  
من جذات الاب لا ترث مع الاب قط ومع الجد ترث واحده منهن وهي  
أم أم أم أم الاب ومع أي الحدتين المذكورة أم أم أم أي الاب فقط

على هذا فانك كلما زدت بعدا في درجة الاجداد زدت توريثا في عدد الجادات والجدات ان كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السادس بينهم مانصفان وعليه الفتوى وقال محمد بن علاثة صورته امرأته أمز وجت بنت بنتهما ابن بنتهما فولد لهما ولد فهذه المزدوجة أم أم الولد (٤٥٤) وأم أم أب أبيه فهي ذات جهتين وأم أم أبيه ذات جهة واحدة ونصيب ولد الأم السادس ان كان واحدا ولا اثنين فصاعدا

الرقينع الارث ولا فرق في ذلك بين أن يكون قناوهو الذي لم ينقله سبب الحرية أصلا وبين أن ينقله سبب الحرية كالدمر والمكاتب وأم الولد ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وأما المستعنى في اعتناق الراهن المعسرفيرث ويورث عنه كذا في الكافي \* القائل بغير حق لا يرث من المقتول شيئا عندنا سواء قتلته عمدا أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطي كالنائم اذا انقلب على مورثه وكذلك ان سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بداره مورثه وهو راكبها كذا في المبسوط \* وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث لان الحرمان ينبت جزاء قتل محظور وفعل هؤلاء ليس محظور والتسبب الى القتل لا يحرم الميراث كخافرا البزرواضع الحجر وصاب الماء في الطريق ونحوه وكل قتل أو جرح القصاص أو الكفارة كان مباشرة فيحرم به الميراث ومالا يوجب ذلك فهو تسبب لا يحرم الميراث والقائد والسائق متساويان وفي قتل الباغي العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير كذا في الاختصار شرح المختار \* الاب اذا حنن ولده أو حنن له أو وطئ نرجسه فمات من ذلك لم يحرم الميراث ولو أذنب ولده بالضرب فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بضم دية ويحرم الميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا ولا يحرم الميراث ولو أن المعلم والذي ضربه بأذن الاب فمات لا يضمن شيئا بالاتفاق كذا في المبسوط \* واختلاف الدين أيضا يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبدية الوثن فلا يمنع الارث حتى يجرى التوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي واختلاف الدارين يمنع الارث كذا في التبيين \* ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اختلاف الدار على نوعين حقيقي كحربي مات في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الحربي وكذا لو مات ذمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب فانه لا يرث ذلك الحربي من هذا الذمي وحكي كالمتأسنم والذي حتى لو مات متأسنم في دار لا يرث منه وارثه الذي والدار انما يختلف باختلاف المنفعة أي الجليس والمالك لا لقطاع العصمة فيما بينهم كذا في الكافي \* واذا مات المتأسنم عندنا ورثه لا ما يجب أن يبعثه الى ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا ورث له فانه لا يرث المال كذا في الاختصار شرح المختار

(الباب السادس في ميراث أهل الكفر)

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي توارث بها أهل الاسلام فيما بينهم من النسب والسبب ويرث

واحدًا واللاتين فصاعداً  
الثالث والذكر واللاتي فيهم  
سواء ويسقطون بأربعة بالولد  
وولد الابن وان سفل وبالاب  
والجد وان علا \* وأما الاب  
فهو عصبة الامع والولأ وولد  
الابن فله السدس وقد  
يجمع الحلالان فيه مثل أب  
وبنت فالنصف لهما والباقي  
له فرضاً وعصوبة \* والجد  
كأب الاب في أربع مسائل  
الاولى زوج وأبوان والثانية  
زوجة وأبوان فاللام في  
هاتين المسألتين ثلث ما يبقى  
كما ذكرنا ومع الجد لهما الثلث  
كما لا الاتي رواية أبي يوسف  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
فان لهما ثلث ما يبقى مع الجد  
أيضاً والثالثة وهي ان أم  
الاب لا ترث مع الاب وترث  
مع الجد والرابعة أن الاخوة  
والاخوات لأب وأم وأولاد  
لا يرثون مع الاب ومع الجد  
كذلك في قول أبي بكر  
الصديق رضي الله عنه وبه

أخذ أبو حنيفة رحمه الله وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقسمون الجدوة أخذ أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي الكافر  
 رحمه الله وكيفية المقاسمة على مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه أن الجد مع الأخوة والأخوات لاب وأُم وأب إذا انفردوا عن ذوى سهام  
 فله خبر الحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال ولا ينقص حقه من الثلث وإذا اختلفوا بذوى السهام فله خبر أحوال ثلاثين من المقاسمة  
 ومن ثلث ما سبق ومن سدس جميع المال ولا ينقص حقه من السدس إلا في مسألة لا كدريته وهي زوج وأُم وجد وأخت لاب وأُم  
 وأخت لاب سميت أ كدريته لأنها كدريت على أصحاب الفرائض وقبل لانها كدريت على زيد بن ثابت مذهبها قال زيد رضي الله  
 عنه فبما رآه عنه ابنه خازن جرة النصف واللام الثلث والجد السدس والأخت النصف ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت  
 فيقسمانه اثنا ثلثا للجد وثلثه للأخت أصله من ستة وتقول إلى تسعة وتصح من سبعة وعشرين وقال قبيصة بن ذؤيب والله ما قال  
 زيد في الأ كدريته شأ ولو كان مكان الأخت أخ فلاعول ولا أ كدريته ولا ميراث لا لاخ لان الأخ عصبة والأخت صاحبة سهم\* ولو كان أخ

وأخت فلا كدريه أيضا \* وكذا إذا كان أختين لأن حق الام يرتقن الثلث إلى السدس فلا ضرر وما إلى اعتبارهما صاحبتي سهم فيكون للزوج النصف وللأم السدس وللجد سهم أي من ستة والباقي بين الأختين نصفان أو بين الأخ والأخت نلذ كرمثل حظا لاثنتين \* ثم ولدا لاب بعدل ولدا لاب والام في مقاسمة الجد ومن اجته حتى اذا خرج الجد عن الوسط عاد كل إلى أصله كأن لم يكن الجد صورته جد وأخ لاب وأم وأخ لاب فألما بينهما ثلاثا للجد سهم ولكل أخ سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب ويخرج به غير شئ \* جد وأخ لاب وأم وأخوان لاب فلا بعد الثلث خبر والباقي للأخ لاب وأم فقد انفق الجواب في المستثنين مع اختلاف التخرج \* جد وأخت لاب وأم وأخت لاب فألما بينهما ارباعا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب ويخرج به غير شئ \* جد وأخت لاب وأم وأختان لاب فألما بينهما أخماسا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب (٤٥٥) إلى تمام النصف ويبقى لهما نصف سهم أصلهما من خمسة وتصح من

عشرين \* جد وأخت لاب وأم وأخ لاب فهذه والرابعة سواء الا انها تصح من عشرة وانما سميت عشرين زيدا للأخ عنده عشر المال \* جد وجدتان أم الأم وأم الأب وأخت لاب وأم وتسع اخوات لاب فللجد ثلثين السدس والجد ثلث ما يبقى لانه خير أحواله الثلاث وللأخت لاب وأم نصف جميع المال يبقى للأبويات ثلث السدس أصلها من ستة وتنقل إلى ثمانية عشر وتصح من ثمانية وأربعة وعشرين \* أما البنات الصلبة فللواحدة منها النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان الآن يقع في درجتها ذكر فللذكر كرمثل حظ الاثنتين \* وبنات الاب كبنات الصلب عند عدمها وان اجتمعت واحدة من الصلب مع واحدة من الابن فالتى من الصلب النصف والتى من الابن السدس نكالة للثنتين

الكافر بالسببين كالسليم بأن ترك ابني عم أحدهما أخ لام أو زوج كذا في الكافي \* لو اجمعت في الكافر قرابتان لوفرتا في شخصين يجب أحدهما لا آخر بربط الحجاب وان لم يجرب بربط القربان كما اذا تزوج مجوسى أمه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنا وابن ابنته أمه اذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ولو ولدت له بنتا مكان الابن ترث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن نكالة للثنتين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من الام لأن الأخت من الام تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت بنتا ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبية لانها أختها من أبيها وهي عصبية مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبية وهو قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى ولا يرث الكافر بنكاح محرم كما اذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا في التبيين \* وعما يتصل بهذا الباب ميراث المرتدة المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط \* المرتد اذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فأما اذا انقضت عدته قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لهما منه وان كانت قد ارتدت معه لم يكن لهما منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معا ثم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لهما منه وان بقي النكاح بينهما وأما الولد فان ولدته لاقل من ستة أشهر منذ ارتد فله الميراث وأما اذا ولدته لاكثر من ستة أشهر منذ ارتد فلا يرث ثم على قول أى خنيقة رحمه الله تعالى انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فأما ما اكتسبه في حالة الردة يكون فبايوضع في بيت المال وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كسب الردة يورث عنه ككسب الاسلام كذا في الميسر \* فأما المرتدة اذا ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان ارتدت وهي صحيحة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياسا ولا يرث منها في الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة \* والمرتدة اذا ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام أو كسب الردة كلا الكسبين يصير ميراثا عنها كذا في المحيط

### باب السابع في ميراث الحمل

الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فان ولدا إلى سنتين حيا وورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فأما اذا كان من غير الميت كما اذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حتى فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الآن بقرا الورثة بحملها يوم الموت فان جاءت به

وان كان اثنتان من الصلب أو ابن واحد من الصلب فلا سهم لتي من الابن \* ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن آخر بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك بهذه الصورة

الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

فالمعلمان الفريق الاول النصف والوسطى مع من يوازيها وهي العلميان الفريق الثاني السدس نكالة للثنتين ولا شئ للباقيات الا أن يكون مع إحدى الباقيات غلام فيعصب من كانت بمحذاته ومن فوقه من لم يستوف فرضه من الثلثين ولا ترث من دونه فان كان مع السفلى من الفريق الاول أو الوسطى من الثاني أو العلميان الثالث غلام يكون الباقي بينهما وبين الغلام للذكر كرمثل حظ الاثنتين فيكون أصل المسئلة من ستة وتصح من ستين وان كان مع السفلى من الثاني أو الوسطى من الثالث يرث الا السفلى من الثالث فتصح المسئلة من أربعة وعشرين وان كان مع السفلى من

الثالث برثن كلهن فتصم من أربعة وعشرين \* وأما الاخوات لاب وأم فالواحدة منهما النصف وان كانتا اثنتين فصاعد فلهما الثلثان ومع الاخ لاب وأم للذ كرمثل حظ الاثنين \* والاخوات لاب كذلك عند عدمها ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكلة للثنتين ولا يرثن مع الاختين لاب وأم إلا أن يكون معهن أخ لاب فيعصبن ويكون الباقي من الثلثين بينهما للذ كرمثل حظ الاثنين \* والاخوات يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل والاب والجدوان علا على اختلاف قدمي ولهن الباقي مع البنات وأم مع بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة \* وأما المسئلة المشتركة تسمى حارية أيضا وهي زوج وأم وأخ وأخت لامواخ وأخت لاب وأم فجوابها عندنا وهو قول أبي بكر الصديق وعلي وأبي موسى الأشعري وأبي بن كعب رضي الله عنهم ان الزوج النصف وللأم السدس وللأخت لأم الثلث وللأخت لاب وأم وبه (٤٥٦) كان يقول عمر رضي الله عنه إلى أن قال له أولاد الاب والام هب أن أبانا كان حاراً

أما كانت أمنا واحدة ولهذا

سميت حارية فقال عمر رضي الله عنه صدقتم وشررهم في الثلث بينهم في السوية لأفضل للذ كرمثل علي الاثنين وهو قول عثمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وبه أخذ مالك والشافعي والأوزاعي رحمهم الله

الثاني في العصبات المحضة

أقربهم - ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجسد وان علا على اختلاف قدمي مضي ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب وكذا بنوهما وان سفلوا ثم العم لاب وأم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن العم لاب وكذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب وكذا بنوهما وان سفلوا وهكذا عمومة الاجداد وان علوا وأولادهم الذكرا وان سفلوا ثم مولى العتاقة

أقل من ستة أشهر فانه يرث ثم الحمل لا يحلوا ما أن يكون بمن يحجب حرمات أو حجب نقصان أو يكون مشاركالهم فان كان يحجب حرمات فان كان يحجب الجميع كالاخوة والاخوات والاعمام وبنهم يوقف جميع التركة إلى أن تلد الجواز أن يكون الحمل ابنا وان كان يحجب البعض كالاخوة والجددة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وان كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك تعطى الاب السدس لاحتمال انه ابن وان كان لا يحجبهم كالجدة والجددة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بأن ترك بنين أو بنات وجراروي الخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد عليه الفتوى وان ولد ميتا لاحكم له ولأرث وانما تعرف حياته بأن تنفس كإولاد أو استمل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك عضو منه كعينه أو شفته أو يديه فان خرج الاحكام كترحياتهم مات وورث وبالعكس لا اعتبار للاكثر فان خرج مستقيما فاذا خرج صدره وورث وان خرج منكوسا يعتبر خروج سره وان مات بعد الاستمالة وورث وورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار \* ومتى انفصل الحمل ميتا فالحال لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جله الورثة وبيانه أنه اذا ضرب انسان بطم فالتقت جبينتا ميتا فهذا الجنين من جله الورثة لان السرع أوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كإلورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط

### الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق والحرق

المفقود هو الرجل يخرج في وجه فيفقد ولا يعرف موضعه ولا تسبب حياته ولا موته أو بأسره العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى مدار مسئلة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر حيا في ماله ميتا في مال غيره حتى ينقضي من المدة ما يعلم أنه لا يعيش إلى مثل تلك المدة أو يموت أقرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة أو مات الاقربان وفي مال الغير يعتبر ميتا كأنه مات يوم فقد كذا في الذخيرة \* من مات في حال فقد من يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود إلى أن يتبين حاله لاحتمال بقاءه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت أمواله بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركه غيبه فانه يرتد على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كأن المفقود لم يكن والاصل في ذلك ان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان لا يحجب ولكن ينقص به على أقل النصيبين ويوقف الباقي مثله مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن تعطى البنات النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولما لا بن شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجددة يعطى كل نصيبه

وهو من أعتق أو مات عن مدبر وخرج من الثلث أو مات عن أم ولدا واستوفى كتابة عبد أو ملك ذارحم محرم منه يعتق نصيبه عليه فانه يكون مولى له يرثه اذا مات ولا يرث المعتق منه وان أعتقها على أن لا ولادة فالشرط باطل والولاة لا يرثن ويكون لاقرب عصبة المعتق مات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله للابن وان مات عن ابن وأب فالولاء كله للابن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله سدس الولاء للاب والباقي للابن وان مات عن جد وأخ فالولاء كله للجد عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما الولاء بينهما نصفان وعند الشافعي الولاء كله للأخ في أصح قوليه \* وكل عاقل عتق على ملك مال كذا لا يتقبل ولاؤه عنه أبدا من رجل زوج أمته من عبد غيره ثم أعتق أمته فمات بولاد أقل من ستة أشهر ثم أعتق العبد لا يجبر ولا الولد لنفسه لانه عتق على ملك معتق الأم ولوجامت بولاد لتمام ستة أشهر فصاعدا ثم أعتق العبد جرد ولا الولد إلى نفسه \* وليس للتاسم من الولاء ما لا يعتق أو أعتق من أعتق أو كاتب أو كاتب من كاتب أو دبر أو دبر



من دبرن أو جرو ولا معتقهن أو معتق معتقهن وأما مولى المولا فمجهول النسب إذا قال لا آخر أنت مولاى ثرى إذا مات وتعل على إذا  
جنبت وقال الآخر قبلت صح عندنا ويكون القابل مولى له يرثه إذا مات ويعقل عنه إذا جنى وإن شرط من الجائين فعلى ما شرطوا ويدخل في  
هذا العقد ولادة الصغار ومن يولد له بعد ذلك وكذا المرأة إذا عقدت عقد الموالاة صح عند أبي حنيفة رحمه الله وللعاقدة فسخه ما لم يعقل عنه  
هذا القابل وللقابل فسخه إلا أن يرث بولائه ومولى الموالاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم على بيت المال كما ذكرنا ويرث مع أحد الزوجين  
الثالث في ذوى الارحام وهم خمسة أصناف أولهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن والثاني الجدود الفاسدة والجدات الفاسدات  
والثالث أولاد الاخوات لاب وأم وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة والرابع الاخوال والخالوات والعمات كلهن والاعمام  
لام وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء والخامس عمات الآباء والأمهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام (٤٥٧) والآباء لام وأعمام الأمهات وكلهم وأولاد

هؤلاء. وأولاهم بالميراث أولهم  
ثم ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم  
ثم خامسهم في رواية عن الامام  
الاعظم رحمه الله وعليه الفتوى  
وروى عنه ان الجد الفاسد  
أولى من أولاد البنات وقال  
أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
أولاد الاخوات وبنات  
الاخوة أولى من الجد  
الفاسد أبي الام وكل واحد

نصيبه كافي الحمل كذا في الاختيار شرح المختار (وحكم الاسير) حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق  
دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يعلم ردة ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود كذا  
في السراجية. إذا مات جماعة من الفرق والحرق ولا يدري أيهم مات أولاً جعلوا كأنهم ماتوا جميعاً  
فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضاً إلا إذا عرف ترتيب موتهم فيرتب المتأخر من المتقدم  
وكذا الحكم إذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أولاً كذا في التبيين. مثاله  
أخوان غرقوا لكل واحد تسعون ديناراً وخلف بنتاً وأما وعاء فسد عامة العلماء رحمه الله تعالى بقسم  
تركة كل واحد بين الاحياء وورثته البنت والام والعم على ستة ولا يرث أحدهما من الآخر وإن علم  
موت أحدهما أولاً ولا يدري أيهم هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يسطحوا  
كذا في خزنة المفتين

#### باب التاسع في ميراث الخنثى

إذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكرك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان  
بالمنهما فالحكم للابن السابق وان استويا فمشكل وان كان في السابق سواء فلا يعتبر بالكثره فإذا بلغ الخنثى  
وخرجت لحيته أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا إذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ثدى مستو ولو ظهر له  
ثدى كثنى المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان  
لم تظهر إحدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزنة المفتين. والاصل  
فيه أن أباً حنيفة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين في الميراث احتياطاً فلو مات أبوه وتركه وبناتاً لابن  
سهمان وله سهم ولو تركه وبناتاً لمال بينهما نصيبين فزاورداً أخت لاب وأم وخنثى لاب وعصبة للأخت  
النصف للخنثى السدس تكلة للثنتين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج وأم وخنثى لابوين  
للزوج النصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكر الالة أقل زوج وأخت لابوين وخنثى لاب سقط  
ويجعل عصبة لانه أسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار. ولو مات وترك ولداً خنثى وعصبة ثم مات  
الولد قبل أن يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أولاً لا يعطى الاميراث جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان الميت مع ذلك ابن معروف فعلى  
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى المال بينهما لذكره مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما إذا كان الخنثى حياً  
بعد موته قبل أن يستبين أمره في الثاني انه كيف يقسم المال بينهم فممنهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى  
والنصف الى الابن ويوقف السدس كافي الحمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى أن يتبين حالهما أو أكثرهم على

أولى من ولده ولده أولى  
من أبويه عندهما وهم  
لا يرون مع ذى سهم ولا  
عصبة سوى أحد الزوجين  
أما الصنف الاول  
فأولاهم بالميراث أقربهم  
فان استوا في القرب فولد  
الوارث أولى واختلقوا في  
ولاد الوارث والصحيح أنه  
ليس أولى مثاله بنت البنت  
أولى من بنت بنت البنت  
لانها أقرب وبنت بنت الابن  
أولى من بنت بنت البنت  
لانها ولدا الوارث. بنت بنت  
البنت وبنت بنت بنت الابن  
فالمال بينهما في الصحيح

(٥٨ - فتاوى سادس) والقسم على أبنائهم ان انفقت أصولهم وان اختلفت فكن ذلك عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
رحمه الله وعند محمد وهو أشهر الرايتين عن أبي حنيفة القسم على أول خلاف مع اعتبار صفة الاصول في القروع واعتبار عدد القروع  
في الاصول ثم كل شيء جعلته للاصل تنقل ذلك الى فرعه مثاله بنت ابن بنت وبنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما نصيبان باعتبار  
الابن وعند محمد أثلاثاً سهمان لبنت ابن البنت ومهم لبنت بنت البنت كانه مات عن ابن وبنت فيقسم المال بينهما اثلاثاً ثم ما أصاب ابن  
البنت فولده وما أصاب بنت البنت فولدها بنتا ابن بنت وبنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما أثلاثاً باعتبار الابن وعند محمد خمس  
المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماس لبنت ابن البنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فيقسم المال بينهم اثلاثاً ثم ما أصاب بنت البنت  
فولدها وما أصاب ابني البنت فولديهما هذا هو اعتبار عدد القروع في الاصول والاول اعتبار صفة الاصول في القروع. بنت ابن بنت وابن بنت  
بنت فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلاثة لابن بنت البنت اعتبار الابن دون الاصول وعند محمد رحمه الله يتعكس الجواب







اعلم ان العددين اما ان يكونا  
متساويين اَمْ لا فان كانا  
متساويين فهما المتماثلان  
والا فلا يتخلوا ما ان يعـد  
أقلهما الا كما ترى يفنيه  
أو يعـد هما عدد ثالث  
أولا وهذا ولا ذاك فالاول  
المتداخلان والثاني المتوافقان  
والثالث المتباينان وطريق  
معرفة الموافقة والمباينة أن  
يطرح من الاكبر بمقدار الاقل  
من الجانبين حتى يتفق في  
درجة فان اتفقا في واحد  
فلا فرق وان اتفقا في أكثر  
فوافقان ففي الاثنين بالنصف  
وفي الثلاثة ثلث هكذا  
الى العشرة وفي العشرة  
بالعشر وفي أحد عشر بجزم  
من أحد عشر وفي اثني عشر  
بجزم من اثني عشر وهكذا الى  
حيث ينتهي الحساب فتنسبهما  
الى آخر آخرهما انفقافهما

والنوع الأول في التصحيح  
إذا انكسر السهم على  
الرؤس طلبنا الوق بين  
السهم والرؤس أن لم نجد  
الرؤس أن نجد ضربنا كل  
من الأعدادا كتفينا بأحدها  
مثلاً مثل ست بنات وثلاث  
أصلها من اثني عشر وتصح  
تو عشرين وتصح من أربعة  
من خمسة آلاف وأربعين كل  
صوب كل واحد عالم ينكسر

6.20

عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضروبا فيما مضى بنافيه أصل الفريضة وأما من انكسر عليهم فأذا أردنا فإرنا نصيب واحد منهم فحتاج فيه إلى أربع مقدمات الأولى أن يوقف رأس طائفة أو وقفها أو يأخذ سهمهم أو وقفها الثانية أن يطلب الوفاق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة من انكسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مباین والثالثة أن يطلب الوفاق بين مأخذنا من كل حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض بعد طلب الموافقة والرابعة أن ينظر إلى ما جتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضهم في بعض فيضرب به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فيبلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوفين هذا إذا كان الكسر من جوانب فإن كان من جانبين لا يحتاج إلى المقدمة الثالثة وإن كان من جانب واحد يحتاج إلى المقدمة الأولى فقط وإن شئت خرجت الانصاف بطريق (٤٦٣) النسبة وهي أن ينسب سهام كل طائفة إلى رؤسها أو يأخذ تلك النسبة من مبلغ

الرؤس فما حصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وإن شئت نسبت واحد من رؤس كل طائفة إلى جمعها وأخذت تلك النسبة من مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فبالغ فهو نصيب كل واحد من تلك وإن شئت طلبت الوفاق عن مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فبالغ فهو نصيب كل واحد منهم وان شئت قسمت ما مضى في أصل المسئلة على رؤس كل فريق وأخذت الخارج بالقسمة فضربت به في سهامهم فما حصل فهو المقصود وإن شئت قسمت سهام كل فريق من أصل المسئلة على رؤسهم وضربت ما يخص كل واحد منهم في مبلغ الرؤس فما خرج فهو نصيب كل واحد من أولئك الفريقين فهذه ستة طرق يخرج الانصاف ثم إذا أردت قسمة التركة

متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أخماس ولبنت الاخت من الأب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فمأخذها ثلاث بنات أخوة متفرقين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الاخت من الابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الاخت من الأم السدس والباقي لبنت الاخت من الابوين بنت أخت لابوين بنت أخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أرباع وللأخرى الربع فمأخذها اعتبارا بالأصول ابنا أخت لابوين وبنت أخت لام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للابنين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا أخت كاختين فيقسم المال بينهما على خمسة (وأولاد هؤلاء كأصولهم) المدلى بوارث أولى إذا استوا مثله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال للبنت لأنها تدلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار

**الصف الرابع** إذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأق في جميع الاصناف وإن اجتمعوا وكان حيز قرايتهم متعديا بأن كان الكل من جنس واحد فالأقوى أولى بالاجماع أي من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام ذكورا كانوا أو إناثا كذا في الكافي \* ثم ولد الوارث أولى فإن كان أحدهما ولد الوارث غير أنه ذوقرية واحدة والآخر ولد ذرى الرحم لكن ذاقرا بنين الصحيح أن ذاقرا بنين أولى مثله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وأم فالثاني أولى كذا في خزائن المفتين \* وإن كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرايتهم فلذ كرمثل حظ الاثنين كم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب وأولام وإن كان حيز قرايتهم مختلفا كعم لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعمة لام فالثلاث لقراءة الأب وهو نصيب الأب والثالث لقراءة الأم وهو نصيب الأم (وكذا في أولادهم) أولاهم بالمراث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان وإن استوا في القرب وكان حيز قرايتهم متعديا فولد العصبه أولى كبنت العم وابن العم كلاهما لاب وأم أو لاب فالمال كله لبنت العم وإن كان أحدهما لاب وأم والآخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بيانه ثلاث عمات عم لاب وأم وعمة لاب وعمة لام وثلاث خالات خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فثلاثا المال للعمات كله للعمة لاب وأم وقوة القرابة للخالة لاب وأم وخالة لاب وأم وعمة لاب فثلاثا المال للعمات كله للعمات فثلاثا المال للبنت العمة والثالث لبنت الخال بنت خالة لاب وأم وبنت عم لام فالثلاث لبنت العم لام والثالث لبنت الخالة بنت عم لاب وأم وبنت عم لاب فالمال كله لبنت العم لهما ولدا

فأضرب سهام كل وارث في التركة ثم أقسم ما جتمع على ما صحت منه الفريضة فما يخرج لهم فهو نصيبه هذا العصبه إذا كان بين التصحيح والتعدي كعصبة فان كانت بينهم موافقة فأضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم أقسم ما جتمع على وفق التصحيح ومن صولح على شيء يأخذ بغيره فأسقط سهامه في الفريضة ثم أقسم باقي التركة على سهام الباقيين \* مثاله زوج وبنت وأخت لاب وأم والتركة ثلاثون ديناراً ووب صولح الزوج على النوب يقسم الدينارين بين الاخت والبنت أثلاثا فالثلاثا للبنت وثلاثا للاخت من قبل أن هذه الفريضة تصح من أربعة أزواج الربع سهم وللبنات النصف سهمان وللأخت الباقي وذلك سهم سقط منه سهم الزوج بالخارج وبقي ثلاثة بين البنت والاخت أثلاثا كما كانت **النوع الثاني في الرد** إذا أعطينا ذوى السهام سهامهم وبقي سهم لاصحقي لم يرده عليهم بقدر سهامهم إلا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعلي رضي الله عنهما وبه أخذ علما وإن رجعهم الله وقال عثمان رضي



الله عنه يرد عليهم ما أبصا وقال زيد رضي الله عنه يوضع الفاضل في بيت المال وبه أخذ مالاً والشافعي رحمه الله والاصل في تصحيح مسائله أنه اذا لم يكن في المسئلة من يرد عليه فالقسمة على سهام من يرد عليهم فان كان منهم من لا يرد عليهم أعطيت نصيبه من أقل مخارجه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاضرب في مخرج نصيب من لا يرد عليهم فبالغ فيها تصحيح السهام وان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا هذا اذا كان من يرد عليهم صنفين اما ان كان من يرد صفوا واحدا فهم بمنزلة العصابات يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه والباقي لهم فمضوا وان وقع الكسر صححها كما تصححها اذا كان فيها ذرهم وعصابات \* والمسائل الرديئة طريق آخر وهو أن يصحح مسئلة من يرد عليهم كالأول ان فردوا ويعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه ويصحح عليه ثم ينظر الى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاطلبنا الوفاق بين تصحيح من يرد عليهم وبين الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه ان لم نجد ضربنا كل تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه وان وجدنا ضربنا وفق تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه فما بلغ فيها تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليهم مضروب في تصحيح من يرد عليهم أوفى وفقه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي بعد نصيب من لا يرد عليهم من تصحيحه أو وفق ذلك

العصبية بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العمه لاب وأم لقوة القرابة بنت خالة لاب وأم وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي \* قال رضي الله عنه اعلم بأن الأقرب من أولاد العمات والأخوال والأخالات مقدم على الأبعد في الاستحقاق سواء اتحدت الجهة أو اختلفت والتفاوت بالتقارب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذابطن واحد فهو أقرب من يكون ذابطين وذو البطينين أقرب من ذي ثلاثة بطون ويانه فيما اذا تركت بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة وابن ابن خالة فالإراث لبنت الخالة لانها أقرب بدرجة وكذلك ان تركت بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لانها أقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان تركت بنت الأم مع ابنة خالة واحدة فلبنت الأم الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وان كان يرض هؤلاء ذوى قرابتين وبعضهم ذوى قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب أولى من الذي لام ذكرنا كان أو أنثى يانه فيما اذا تركت ثلاث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فان تركت ابنة خالة لاب وأم وابنة عمه لاب وأم فلابنة الأم الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وكذلك ان كان أحدهما ولد لعصبية أو ولد لصاحب فرض فعند اتحاد الجهة يقدم ولد العصبية وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل تعتبر المساواة في الاتصال بالميت يانه فيما اذا تركت ابنة عمه لاب وأم وأولاد ابنة عمه فالمال كله لابنة الأم لانها ولد لعصبية ولو تركت ابنة عمه وابنة خال أو خالة فلا بنة الأم الثلثان ولا بنة الخال أو الخالة الثلث لان الجهة مختلفة هنا ولا يرجح أحدهما بكونه ولد لعصبية وهذا في رواية ابن أبي عمران عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما في ظاهر المذهب ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لان ولد العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت فكانه أقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء من قبل الأم من بنات الأخوال والأخالات وقوم من قبل الأب من بنات العمات والأعمام لام فالمال مقسوم بين الفريقين أثلاثا سواء كان من كل جانب ذوقرابتين أو من أحد الجانبين ذوقرابة واحدة ثم ما أصاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذى القرابتين على ذى قرابة واحدة وكذلك يترجح نفسه من كانت قرابته لاب على من كانت قرابته لام فان استووا في القرابة فالقسمة بينهم على الأبدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى أول من يقع الخلاف به من الأبناء في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يانه فيما اذا تركت ابنة خالة وابن خالة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر لان البنات الثلاث ولا بنة الخال الثلث وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولو تركت ابنة عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر

### النوع الثالث في المناصة

مبناها على التصحيح وهو أن يصحح فريضة الميت الأول على ورثته ويحفظ من ذلك ما أصاب الميت الثاني لطلب الوفاق ثم يصحح فريضة الميت الثاني على رؤسهم ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل التصحيح في كل التصحيح

الأول وان وجدنا ضربنا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الأول ثم نبتدى بالقسمة فنله نصيب من الفريضة الأولى مضروب في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية مضروب في نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية مضروب في نصيب الميت الثاني هذا اذا عدم الوفاق أما اذا وجد الوفاق تضرب في مواضع المضرب في وقفه او يحفظ ذلك ما أصاب الميت الثالث لطلب الوفاق ثم تصحح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل هذا التصحيح في التصحيح الأول وان وجدنا ضربنا وفقه في كل التصحيح الأولين ثم نبتدى بالقسمة ويثنى ويثاب ويربع ويخمس وعلى هذا القياس \* ثم يجب أن يعلم الموافقة انما اتفقت فلها نتائج وثمرات وأذا خربنا مسئلة من المناصة أو غيرها أو أعطينا كل ذي حق حقه وأوفينا حظه ثم ألقينا الانصبا كلها يوافق بعضها بعضا في جز من الاجزاء العصبية فنثمر هذه

الموافقان يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من وقتها وعلى هذا يدور كثير من المسائل فاحفظه مثاله زوجة وأخت  
 لاب وأم وأختان لاب وأخوان لام مانت الاخت لاب وأم قبل القسمة عن أختيهما تين وأخوين لها هذين فهذه المناسخة ابتداء من خمسة  
 عشر ثم بعد التوافق تنزل الانصاء الى خمسة لكل وارث سهم \* أخرى زوجتان وأم وأختان لاب وأم مانت الام قبل القسمة عن  
 أبيها وأخ لام وبنتها هاتين فهذه المناسخة تصح ابتداء من ثلاثين ثم تعود بالتوافق الى عشرة لكل زوجة سهم ولكل أخت ثلاثة أسهم  
 وللأخ لام سهمان \* أخرى أب وثلاث بنات وأمهن وهي بنت عمه مانت زوجته هذه عن بنتها هؤلاء وعملها هذا فهذه المناسخة تصح ابتداء  
 من اثنين وسبعين ثم تعود بالتوافق الى أربعة للع سهم ولكل بنت سهم \* أخرى زوجة وأم وأخت لاب وأم وأخ لام وأخت لام مانت الاخت  
 لاب وأم عن زوج وعن هؤلاء (٤٦٤) فهذه المناسخة تصح ابتداء من خمسة عشر ثم تعود بتوافق الانصاء الى خمسة لكل وارث

ووارثه سهم \* أخرى زوجة  
 وأم وأخت لاب وأم وأختان  
 لاب وأخ لام مانت الاخت  
 لاب وأم عن هؤلاء فهذه  
 المناسخة تصح ابتداء من  
 خمسة عشر ثم تنزل بالتوافق  
 الى ثلث هذا المبلغ وذلك  
 خمسة لكل وارث ووارثه  
 سهم \* ثم اعترف في المناسخة  
 قضية يغنيك اعتبارها  
 عن سائر الحادثة في كثير  
 من مسائلها وهي ان  
 لا يستعمل تصحيح الأولى  
 ولكن يعد الى من انكسر  
 عليهم فيعزل نصيبهم من  
 ميراث الميت الأول فعسى  
 يزول الكسر باجتماع  
 النصيبين فيكفي مئونة  
 الضرب والتصحیح رأساً أو  
 يتفق بهذا الجمع بلا ضم  
 موافقة بعد المباشرة فيقل  
 الحساب ويسهل التخرج  
 \* مثاله امرأة توفيت عن  
 أخوين وخس بنات وعن  
 زوج وعن ابن عمها وأبوهن

مثل حظ الاثنين ولوتر ابن عمه وابنة عم فان كانت ابنة عم لاب وأم أو لاب فهي أولى لانها ولد عصبة  
 وابن العم ليس بولد عصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر المال بينهما  
 أثلاثا على الأبدان لابن العم الثلثان ولبنات العم الثلث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار  
 الأبناء وهذا اذا كان ابن العم لأم فاما اذا كان ابن عم لاب وأم فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين  
 وكذلك اذا كان ابن عم لاب لان ادلاءه بقراءة الاب وفي استحقاق معنى العصبية تقدم قرابة الاب على  
 قرابة الام فان ترك الميت خالة للام وأخا للام فالمرث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمرث  
 بينهما اللذ كرمثل حظ الاثنين أثلاثا باعتبار الأبدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكرا أبو سليمان  
 من أحما بنا أن المال بينهما ما أثلاثا للعمة والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي أن يكون لهما  
 قرابتان أو يكون لاحدهما قرابتان ولا أخرى قرابة واحدة فان ترك عمة الاب وعم الاب فالمرث كله لم  
 الاب ان كان لاب وأم أو لاب لانه عصبة وان كان لام فالمرث بينهما أثلاثا على الأبدان في قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى الاخر وعلى المدعي في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان هناك عمة الاب  
 وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما اللذ كرمثل حظ الاثنين فان اجتمع الفريقان بعنى عمة الاب  
 وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق  
 في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذا قرابتين والاخر  
 ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجح ذو قرابتين على نحو ما بينا في  
 الفصل المتقدم (والكلام في أولاده هؤلاء) بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الأصول فاما عند  
 وجود واحد من الأصول فلاشئ لا لا ولد ولا كالأشئ لاحد من أولاد العات والخالات عند بقاء عمة وخالة للميت  
 ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بانه في امرأه لها أخ لام وأخت لاب فتزوج أخوها لام أختها  
 لابها فاولاد بينهما ما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي أيضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الأئمة  
 السرخسي

### الباب الحادي عشر في حساب الفرائض

السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس ولكل سهم  
 من هذه السهام يخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عدا ما يخرج كل سهم من اسمه كالمثلث من ثمانية  
 والرابع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع

مات زوجها قبل القسمة عن هؤلاء فهذه المناسخة على الجادة المعهودة تصح ابتداء من مائة وعشرين ثم تنزل بتوافق  
 الانصاء الى اثني عشر وعلى قضيتها هذه تصح من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل أخ سهم \* ثم من المناسخات ما يمكن تصحيحها بالطريقة  
 الضرورية وهي طريقة عجيبه يقبل عناؤها فاعتنمها أيديك الله تعالى فهي ان شاء الله تعالى تكفيك تطويلات الحساب وتهويلات  
 الحساب والله تعالى السهل للسهل عاب طريق الضروري شي عجيب وحساب قريب وأمر غريب الا فاشتر عن فيه ان رتبته بقلب عقول  
 وصدر رحيب \* الاصل في الطريقة الضرورية ان تتأمل في المناسخة التي ترد عليك في بعض الرتب يحصل اليهم ويحصل  
 المال لهم ففرقة فرقة وان كانوا فريقين تكلف لاستخراج نصيب أقل الفريقين عدداً وأوضع النصيبين نسبة فاذا عرفت ذلك تعين ما بقي  
 نصيباً للفرقة الثالثة وأصل آخر لا بد من معرفته في الطريقة الضرورية وهو أن سدس المال وربيع باقيه مثل المال وسدس باقيه وكذلك

بعضه فأصله من اثني عشر وان اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من أربعة وعشرين كذا في المحيط \* وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين \* وإذا صححت الفريضة فان انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر عليه في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فخرج صحت منه المسئلة مثاله امرأة وأخوان للزوجة أربع سهام يبقى ثلاثة لاتستقيم على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسئلة مثاله امرأة وستة أخوة للزوجة الأربع يبقى ثلاثة لاتستقيم على ستة وبينهم موافقة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في أصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسئلة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم (آخر) زوجة وستة أخوة وثلاث أخوات لابوين أصلها من أربعة للزوجة سهم يبقى ثلاثة لاتستقيم على خمسة عشر لكن بينهم موافقة بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متساويين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متساويين فاضرب أكثرهما وان كانا متساويين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فخرج فاضرب في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل أحدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلاث يبقى سهم للأعمام فقد انكسر على فريقين وهما متساويان فاضرب عددا أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن تسعة منها تصح (آخر) خمس جدات وخمس أخوات لابوين وعم أصلها من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن العددين متساويان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلاثين منها تصح (آخر) جدة وست أخوات لابوين وتسع أخوات لام من ستة وتقول الى سبعة للجدات سهم وللأخوات اللام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين أربعة وبينهم موافقة بالنصف فيرجع الى ثلاثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح \* (آخر) بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم اثني عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح (آخر) زوجة وست عشرة أختا لام وخمس وعشرون عمارة ربع وثلاث وما بقي أصلها من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع الى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمسة فيرجع الى خمسة وهو خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وان انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك تطالب المشاركة (١) وأولابن السهام والاعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم اعمل كما فعلت في الفريقين في المداخل والمائلة والموافقة والمباينة ولا يتصور انكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضرب في أصل المسئلة (مثاله) أربع زوجات وثلاث جدات واثناعشر عمأصلها من اثني عشر للزوجات الأربع ثلاثة وللجدات السدس سهمان وللأعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها وهو اثناعشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربعة وعشرين لكل جدة ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وعشرين لكل عم سبعة (آخر) ست جدات وتسع بنات وخمس عشرة عمأصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة للبنات أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية

(١) قوله تطالب المشاركة كذا في عبارة الاختيار والاولى أن يقول تطالب المناسبة كما لا يخفى اه بحرأوى

نعم المال وتسع باقيه مثل تسع المال ونعم باقيه وكذلك نظائرهما فإذا احتجت الى أن تأخذ من المال وتسع باقيه وأخذت تسع المال ونعم باقيه فقد أخذت ما احتجت اليه في هذا القلب والتغيير قصر المسافة وإيثار التيسير ثم اعلم أن الطريقة الضرورية تتشعب في مسائل كثيرة ذكرنا عدة منها وفي عن ابن و بنت وامرأتهى أمهما ماتت هذه قبل القسمة عن أمها وأختها هذين صار المال بين الام والأخت فما أصاب الام من المسئلة الاولى الثمن لانها كانت زوجة وصار الباقي بين الاخ والأخت أثلاثا ومن المسئلة الثانية ثلث ما بقي وهو يكون تسع ما بقي وقد علمنا أن ثمن المال وتسع باقيه مثل تسع المال ونعم باقيه فقلنا المسئلة وأعطيناها تسع المال ونعم باقيه بقى للاخ تسعة أنشاع المال صحت المسئلة ابتداء من تسعة وبالجدات المعهودة ابتداء من اثنين وسبعين ثم تنزل بتوافق الانصاف الى تسعة أخرى

فبتان وامرأة وهى أمهما  
ماتت احدى البنيتين قبل  
القسمه عن أمها وأختها  
هاتين صار مال المال الاخت  
والأم فأصاب الأم من المسئلة  
الاولى الثمن ومن الثانية  
خمس ما بقى وخمس النصف  
خمس ما بقى فاذن المال عن  
المال وخمس باقيه فقلبا  
المسئلة وأعطيناهما خمس  
المال وعن باقيه صحت المسئلة  
من عشرة وبالجملة المعهودة  
من ثمانين ثم بالتوافق الى  
عشرة \* أخرى حرمت عن  
أخ لام وهو حر وعن أخت  
لاب وأم وهى حرة وعن  
ثلاث أخوات لاب وهن  
مرفقات فعتق قبل القسمه  
ثم ماتت الاخت لاب وأم  
عن هؤلاء صار مال المال  
أخ لام وثلاث أخوات لاب  
فأصاب الاخ من المسئلة  
الاولى الربع ومن الثانية  
خمس ما بقى فاذن لربع المال  
وخمس باقيه فقلبا المسئلة  
وأعطيناهما خمس المال وربع  
باقيه صحت المسئلة بآراء  
من خمسة وبالجملة المعهودة  
نص من عشر ثم بالتوافق  
الى خمسة \* أخرى أم وبنت

عشر ثم اضرب وقفها الثلث وهو ستة فى عدد الاعام وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين فى  
أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح (آخر) زوجتان وعشر جدات وأربعون أختالام  
وعشرون عمأصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلاثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس ممان  
لا ينقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فترجع الى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم  
ويوافق بالربع فترجع الى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقى وهو ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة  
داختان فى العشرين فاضرب عشرين فى أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح  
(آخر) أربع زوجات وخمس عشرة جددة وثماني عشرة بنتا وستة أعام أصلها من أربعة وعشرين للزوجات  
الثلث ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة  
بالنصف فيرجع الى النصف وهو تسعة فى الاعام سهم معنا أربعة وخمسة عشر وستة وبين التسعة  
والسبعة موافقة بالثلث فاضرب ثلث أحدهما فى الآخر يكن ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة  
بالثلث أيضا فاضرب ثلث أحدهما فى الآخر يكن تسعين وهى توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين فى  
تسعين يكن مائة وثمانين اضربها فى أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين  
منها تصح (آخر) زوجتان وعشر بنات وست جدات وسبعة أعام من أربعة وعشرين للزوجتين الثلث  
ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة وللجدات  
السدس أربعة بينهما موافقة بالنصف أيضا فيرجع الى ثلاثة وللأعمام سهم معنا اثنتان وخمسة وثلاثة  
وسبعة كلها مقبانية فاضرب اثنين فى خمسة يكن عشرة اضربها فى ثلاثة يكن ثلاثين اضربها فى سبعة  
يكن مائتين وعشرة اضربها فى أصل المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا فى الاختيار شرح المختار  
\* خمس أخوات لاب وثلاث أخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر ونقول الى  
سبعة عشر فللاخوات لاب الثلاثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن  
ولا يوافق وللجدات السدس ممان لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن  
ولا يوافق فالتسعة لاثنتين فاضرب اثنتين فى الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا يوافق  
الأربعة فاضرب احدهما فى الأخرى تبلغ ستين والستون لا يوافق السبعة فاضرب احدهما فى الأخرى  
تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اضرب أربع مائة وعشرين فى الفريضة وهى سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة  
وأربعين فمنا تصح كذا فى التبيين

### الباب الثانى عشر فى معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين

اعلم ان كل عدد من الأعداد لا يتوافق عن هذه الأقسام الأربعة أما التماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة  
والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبديهة وأما المتداخلان فكل عدد من أحدهما جزء الآخر وهو أن لا يكون  
أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع الاثني عشر فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الاثني  
عشر والأربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكثر  
فان بقي به فهم امتدخالان كالخمسة والأربعة مع العشرين فانك اذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع  
مرات والأربعة خمس مرات فنبت العشرين فعملت أهم امتدخالان أو نقول كل عدد من ينقسم الأكثر  
على الأقل قسمة صحيحة فهم امتدخالان كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة تجبى أربعة  
أقسام قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمت على الأربعة تجبى خمسة أقسام قسمة صحيحة وأما المتوافقان فكل  
عدد من لا يقبى أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقبى ما عدا آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد  
المقبى كالثمانية مع الاثني عشر يقبىها أربعة فهم متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين  
يقبىها خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يقبى ما عدا كائى عشر وثمانية عشر فانه يقبىها الستة والثلاثة

والاثنان فيؤخذ جزء الوفاق من أكثر الأعداد فيكون أخصر في الضرب والحساب \* وطريق معرفة الموافقة  
أن تنقص أحدهما من الآخر أبداً فيبقى فخذ جزء الموافقة من ذلك كخمس عشرة مع خمسة وعشرين  
فإنك إذا نقصت منها الخمسة عشرين يبقى عشرة فإذا نقصت العشرة من خمسة عشرين يبقى خمسة فإذا نقصت  
الخمس من العشرة بقي خمسة فخذ جزء الموافقة من خمسة \* وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد  
إلى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد إليه فهو جزء التوافق (مثاله) ما ذكرنا في خمسة أنسب الواحد  
إليه أي كن خمسة فاعلم أن الموافقة بينهما بالاجناس وان كان الجزء المفقود للعديد أكثر من عشرة كالسنة  
والثلاثين والأربعة والخمسين فالذي يقسمها ثمانية عشر \* واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون يقسمها  
أحد عشر \* وثلاثون وخمسة وأربعون يقسمها خمسة عشر فانظر فإن كان المفقود فرداً أو لا وهو الذي ليس  
له جزء صحيح أي لا يتركب من ضرب عددي عدد كما أحد عشر فقل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر لانه  
لا يمكن التعبير عنه صحيحاً بشئ آخر فإن كان العدد المفقود زوجاً كالثمانية عشر فيماد كزناً أو فرداً كما هو  
الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمس عشرة فإن لها جزءاًين صحيحين وهو الخامس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى  
من كبالانه يتركب من ضرب عددي عدد وهو ثلاثة في خمسة فإن شئت أن تقول كما قلت في الفرد الأول  
هو موافق بجزء من خمسة عشر وبجزء من ثمانية عشر وان شئت أن تنسب الواحد إليه بكسرين يضاف  
أحدهما إلى الآخر فتقول في خمسة عشر بينهما موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس وقس  
عليه نظائره \* وأما المتباينان فكل عددين ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يقسمهما الواحد كالمسألة مع  
السبعة والسبعة لمع التسعة وأحد عشر مع العشرين وأمثاله كذا في خزانة المفتين \* وإذا صححت المسألة  
بحا تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من الصحيح فاضرب ما كان له من أصل المسألة  
فيما ضربته في أصلها فخرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما  
ضربته في أصل المسألة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست أخوات لابوين وعشرة أعمام أصلها  
من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق  
بالتصريف يرجع إلى ثلاثة ولا أعمام واحد فهنا أربعة وثلاثة وعشرون بين الأربعة والعشرة موافقة  
بالتصريف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها  
في أصل المسألة اثني عشر تكن سبعمائة وعشرين منها الصحيح فإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق فقل  
كان للزوجات ثلاثة مضروبة فيما ضربته في أصل المسألة وهو ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات  
ثمانية مضروبة في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان للأعمام سهم في ستين يكن ستين وإذا شئت أن  
تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة ثلاثة أرباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان  
لكل أخت سهم وثلاث في ستين يكن ثمانين ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة فهذا بيان تصحيح المسائل  
ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فقس عليه أمثاله واعلم بما أوضحه من الطرق تجده كذلك إن شاء الله  
تعالى (وطريق آخر) لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج  
في نصيب ذلك الفريق فالجواب نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسألة المضروب  
ستون تقسمه على الزوجات الأربع يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكن خمسة  
وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الأخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهامهن  
وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم  
يكن ستة هي لكل عم (وطريق آخر) طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسألة إلى  
عدد رؤسهم ثم تعطى يمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أفراد الفريق مثاله مسألتنا تقول  
سهام الزوجات ثلاثة تنسبها إلى عددهن وهو أربع يكن ثلاثة أرباع فاعط كل واحدة منهن ثلاثة أرباع  
المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تعمل في نصيب الأخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار

لا وارث للمتوفى ماتت البنت  
قبل القسمة عن ثلاث بنات  
وجدة وهي أم المتوفى الأول  
صار مال المال أم وثلاث بنات  
فاصاب الأم من المسألة الأولى  
الربع ومن الثانية خمس ما  
يبقى فاعطيناها خمس المال  
وربع باقية صححت ابتداء  
من خمسة وبالجملة المعهودة  
من عشرين ثم بالتوافق من  
خمس \* أخرى أبوان وأخوان  
لام ثم مات الأب قبل القسمة  
عن زوجة وهي أم المتوفى  
الأول وعن أخوين لأب  
وأخت لأب لاخت المتوفى  
الثاني ثلاثة أخماس السدس  
وهو عشر الكل لان سدس  
ثلاثين خمسة وثلاثة  
أخماس الخمسة ثلاثة وهي  
عشر ثلاثين فاعطيناها  
العشر من عشرة بقي تسعة  
أعشار لاخته الثلاثة  
وبالجملة من تسعين وبالموافقة  
تنزل إلى العشرة \* أخرى  
أخت لام وسبعة أخوة لأب  
وأم ماتت الأخت لام قبل  
القسمة عن زوج وعن  
أخت لأب وعن هؤلاء  
الأخوة السبعة وهم أخوة  
المتوفى الأول لأب وأم

### الباب الثالث عشر في العول

قال رضى الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالفريضة العادلة هو أن تساوى سهام أصحاب الفرائض سهام المال بأن ترك أختين لأب وأم وأختين لأم فلاختين لأم الثلث وللأختين لأب وأم الثلثان وكذلك ان كل سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصة فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة فهو أن تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصة بأن ترك أختين لأب وأم وأما للأختين لأب وأم الثلثان وللأم السدس ولا عصة في الورثة لأخذ ما بقي فالحكم فيه الرد والفريضة العائلة أن تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بأن كان هناك ثلثان ونصف كل زوج مع الأختين لأب وأم ومع الأم أو نصفان وثلث كل زوج مع الأخت الواحدة لأب وأم ومع الأم فالحكم في هذا العول في قول أكثر الصحابة عمرو بن عثمان وعلي وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط والعول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر أنصباهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار \* واعلم أن أصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون أربعة منها لا تعول الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون فالستة تعول الى عشرة واثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر وأربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير \* (أمثلة تعرف هذه الاصول بها) أما التي لا تعول فزوج وأخت لابوين للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لأب وتسمى هاتان المسئلان البيتين لانه لا يورث المال بفريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصة للبنت نصف وما بقي للعصة أصلها من ثنتين اخوان لأم وأخ لابوين ثلث وما بقي لاختان لأب وأم وأخ لأب ثلثان وما بقي أصلها من ثلاثة اخوان لابوين وأختان لأم ثلثان وثلث زوج وبنت وعصة ربع ونصف وما بقي أصلها من أربعة زوجة وبنت وعصة ثمن ونصف وما بقي أصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي أصلها من ثمانية (أمثلة أخرى) جد وأخت لأم وأخت لابوين وأخت لأب أصلها من ستة ونصف منها جد وأختان لأم وأخت لابوين وأخت لأب سدس وثلث ونصف وسدس أصلها من ستة وتنعول الى سبعة زوج وأم وأخوان لأم نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى مسئلة الارزام فانها الزام على مذهب ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما لانه ان قال كما قلنا فقد يجب الامن الثلث الى السدس بالأختين ولا يقول به وان جعل للام الثلث وللأختين السدس فقد أدخل النقص على أولاد الام وليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص أيضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وأم وأخت لابوين نصف وثلث ونصف أصلها من ستة وتنعول الى ثمانية وهي أول مسئلة عالت في الاسلام وقعت في صدر خلافة عمر رضى الله عنه فاستشار الصحابة رضى الله عنهم فاستشار العباس رضى الله عنه أن يقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا الى ذلك زوج وأم وأختان لابوين أصلها من ستة وتنعول الى ثمانية زوجة واخوات متفرقات أصلها من ستة وتنعول الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم سهم وللأخت لابوين ثلاثة وللأخت لأب سهم السدس تكملة للثنتين زوج وأم وأختان لأم وأختان لابوين نصف وسدس وثلثان أصلها من ستة وتنعول الى عشرة وتسمى أم الفروع لانها أكثر المسائل عولاً فشبهت الأربعة الزوائد بالفروع وتسمى أيضا الشريحية لان شريحاً أول من قضى فيها زوجة وأختان لابوين وأخ لأب أصلها من اثني عشر ونصف منها زوجة وجدوا أختان لابوين ربع وسدس وثلثان أصلها من اثني عشر وتنعول الى ثلاثة عشر امرأة وأختان لأم وأختان لابوين ربع وثلث وثلثان أصلها من اثني عشر وتنعول الى خمسة عشر امرأة وأم وأختان لأم

أصاب الزوج النصف  
والأخت لأب النصف  
والاخوة السبعة الثلث  
فعالت المسئلة الى سبعة  
وللزوج وأخت الأم ثمانية  
وللاخت لأب كذلك فحصل  
لهم ستة أثمان وهو ثلاثة  
أرباع السدس فثلاثة أرباع  
السدس مثل سدس ثلاثة  
الأرباع فاعطيناها سدس  
ثلاثة الأرباع وأقل عدد  
له ذلك ستة عشر

الفصل الخامس في  
موانع الارث منها الرق  
وافراقا في القن أو ناقصا كما  
في المدبر والمكاتب اذا مات  
عاجزاً فهو عبد وان مات عن  
وفاء أو عن مولود في الكتابة  
يؤدى كتابته ويحكم بحريته  
في آخر جز من أجزاء حياته  
فيتبين انه مات حراً والمستسعى  
بمنزلة حر مدون عندهما  
وعند الامام هو عبد ما بقي  
عليه درهم هذا اذا كان سعي  
لقنك رقبته كعتق  
البعض أما اذا كان يسعي  
لحق في رقبته كالعبد  
المرهون اذا أحققه الرهن  
فهو بمنزلة الأحرار يرث  
ويورث عنه \* منها القتل



وأختان لابوين ربع وسدس وثلاث وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر امرأة وأم وأختان  
 لابوين ربع وسدس وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر ثلاث نسوة وجدتان وأربع  
 أخوات لام وثماني أخوات لابوين أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر ونسبي أم الارامل لانه ليس  
 فيها ذكر بل كلها اناث وهي نمائسئل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر دينارا وسبع عشرة امرأة أصاب  
 كل امرأة دينار كيف تكون صورتها \* امرأة أو ابوان أو بن أصلهما من أربعة وعشرين وتصح  
 منها امرأة وبنات ابوان عن وثلاثين وسدسان أصلهما من أربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين  
 ونسبي المذرية لان عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المذرية فقال على الفور صار عنها تسعة وصر على  
 خطبة ولو كان مكان الابوين جد وجدته أو أب وجدته كذلك وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن  
 زوجة وأم وأختان لام وأختان لابوين وابن كافر أو قاتل أو رقيق أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة  
 عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحجب وعند ابن مسعود رضى الله عنه يحجب الابن الزوجة من  
 الربع الى الثمن أصلهما من أربعة وعشرين وتقول الى أحد وثلاثين للزوجة الثمن لثلاثة وللأم السدس  
 أربعة وللأولاد الأم الثلث ثمانية وللأختين لابوين الثلثان ستة عشر ونسبي ثلاثينية ابن مسعود رضى الله  
 عنه وعلم ان الستة متى عالت الى عشرة أو تسعة أو ثمانية فاليت امرأة قطعا وإن عالت الى سبعة احتمل  
 ان يكون ذكرا أو اثني ومتى عالت الاثنا عشر الى سبعة عشر فاليت ذكر والى ثلاثة عشر وخمسة عشر  
 احتمل الامر بين الاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين أو الى أحد وثلاثين عند ابن مسعود  
 فاليت ذكر كذا في خزانة المفتين

(\*) الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول (\*)

الفاضل عن سهام ذوى السهام بردهم عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين وبه أخذ أصحابنا رضى الله عنهم كذا  
 في محيط السرخسي \* وعلم أن جميع من يرده عليه سبعة الام والجددة والبنت وبنت الابن والاخوات من  
 الابوين والاخوات لاب وأولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر  
 من ذلك والسهام المردود عليها أربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار شرح المختار ثم  
 يتظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد مثال الاثني عشرة وأخت لام للجددة السدس  
 وللأخت لام السدس والباقي بردهم ما قدر سهامهم فاصالهما من ستة وعاد بالرد الى سهمين فيكون المال  
 بينهما نصفان \* مثال الثلاثة جددة واخات للام للجددة السدس سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فأجعل  
 المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤسهم \* مثال الاربعة بنت وأم فللبنت النصف ثلاث من ستة وللأم السدس  
 سهم فتكون المسئلة من أربعة عدد سهامهم \* مثال الخمسة أربع بنات وأم تكون المسئلة من خمسة عدد  
 سهامهم كذا في محيط السرخسي \* وان كان في المسئلة من لا يرده عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا  
 واحدا فأعط فرض من لا يرده عليه من أقل مخارجه ثم اقسم الباقي على عدد من يرده عليه ان استقام كزوج  
 وثلاث بنات أعط الزوج فرضه الربع من أربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة نصع عليهم وان لم يستقم عليهم  
 فان كان بين رؤسهم وما بقي من فرض من لا يرده عليه موافقة فاضرب فوق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده  
 عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وينهم على البنات موافقة بالثلث  
 فاضرب فوق رؤسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان  
 يبقى ستة نصع على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي خمسة في  
 مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن عشر ين منها نصع وان كان من لا يرده عليه مع جنسين أو ثلاثة  
 ممن يرده عليه فأعط فرض من لا يرده عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة من يرده عليه ان استقام والا فاضرب جميع  
 مسئلة من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه فبلغ همت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في  
 مسئلة من يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه \* مثال الأول زوجة وأربع

الذي يتعلق به وجوب  
 القصاص أو الكفارة وهو أى  
 القتل الذي يوجب القصاص  
 أن يقتله مورثة عمدا بالحد  
 أو ما يعمل عمل الحد  
 والذي يوجب الكفارة ان  
 يقتله بالمباشرة خطأ أو  
 أوطأ دأبته وهو راكبا أو  
 انقلب في النوم على مورثه  
 فقتله أو سقط عليه من  
 السطح أو سقط حجر من  
 يده عليه فقتله فهذا كله قتل  
 بطريق المباشرة فيجب فيه  
 الكفارة ويوجب حرمان  
 الميراث ان كان مورثا أو وصية  
 ان كان أجنبيا وأما القتل  
 الذي لا يتعلق به وجوب  
 القصاص ولا الكفارة فهو  
 أمران الصى أو المجنون اذا  
 قتل مورثه أو قتل بالتسبب  
 كما اذا أشرع جناحا على  
 قارعة الطريق فسقط على  
 مورثه فمات أو حفر بئرا  
 على قارعة الطريق فوقع  
 مورثه فيها فمات أو ألقي حجرا  
 على قارعة الطريق فتعقل به  
 مات أو صب الماء أو بال أو نوضا  
 فمات أو قاتل المورث أو ساق دابة  
 أو قاده فاقطعت مورثه فمات  
 أو قتله قصاصا أو رجلا أو  
 دفعا لقتاله أو كان مكرها

جدات وست اخوات لام للزوجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرده عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم  
 \* ومثال الثاني أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثلث سهم يبقى سبعة وسهام الرديسة  
 لا تستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الرديسة خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو ثمانية تكن  
 أربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرده عليه وهو واحد في مسألة من يرده عليه وهو خمسة يكن خمسة  
 وسهام من يرده عليه وهي خمسة فيماني من مخرج من لا يرده عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات  
 أربعة الخمسة ثمانية وعشرون والجدات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة وبنت وبنت ابن وجدة  
 للزوجة الثلث يبقى سبعة وسهام الرديسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرده عليه وهي خمسة في  
 مخرج مسألة من لا يرده عليه وهي ثمانية يكن أربعين منها تصح المسألة وإذا أردت التصحيح على الرأس  
 فاعمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح المختار والله أعلم

### الباب الخامس عشر في المناصفة

وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي \* وإذا مات الرجل ولم تقسم تركته  
 حتى مات بعض ورثته فالحال لا يتخلو ما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الأول فقط أو يلدون في ورثة  
 الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الأول ثم لا يتخلو ما ان تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الأولى  
 سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الأولى ثم لا يتخلو ما ان تستقيم قسمة  
 نصيب الميت الثاني من تركه الميت الأول بين ورثته من غير كسر أو ينكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم  
 ورثة الميت الأول ولا تغير في القسمة تقسم قسمة واحدة لأنه لا فائدة في تكرار القسمة بيانه إذا مات وترك  
 بنين وبنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الأخوة والأخوات قسمت التركة بين  
 الباقيين على صفة واحدة لذلك مثل حظ الأنثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم \* وأما إذا كان في ورثة الميت  
 الثاني من لم يكن وارثا للميت الأول فإنه تقسم تركه الميت الأول واليتيم نصيب الثاني ثم تقسم تركه  
 الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة إلى الضرب \* وبيانه  
 فيما إذا ترك ابنًا وابنة فلم تقسم التركة بينهم حتى مات الابن وخلف ابنة وأختا فان تركه الميت الأول تقسم  
 الثلثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فلا بد من النصف والباقي للاخت بالعصوبة مستقيم ولا  
 ينكسر وان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما أن تكون بين فرضته ونصيبه موافقة بجزء  
 أو لا يكون بينهم موافقة فان كان بينهم موافقة بجزء فإنه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فرضته (١)  
 ثم تضرب سهام الفريضة الأولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة  
 الميت الأول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة  
 الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني (٢) من تركه الميت الأول فمبلغ فهو  
 نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة نشي (٣) فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الأول في سهام فريضة  
 الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الأول ان تضرب نصيبه في  
 (١) قوله ثم تضرب سهام الفريضة الأولى في ذلك الجزء عبارة المحيط البرهاني فان كان بين نصيب الميت  
 الثاني وبين فرضته موافقة فاضرب وفق فرضته في فريضة الميت الأول فما جمعت صحته المسئلة  
 انتهت وهو المعروف في كيفية التصحيح من ضرب المنكسر عليه النصيب في أصل المسئلة وان كان المال  
 واحدا فتأمل (٢) قوله من تركه الميت الأول متعلق بمحذوف صفة نصيبه يعني تضرب نصيبه الحاصل له  
 من تركه الأول في وفق فريضة الميت الثاني (٣) قوله فالسبيل أن تضرب سهام فريضة الميت الأول الخ الذي  
 في المحيط وغيره من كتب الفرائض أن تضرب من كل فريضة الميت الثاني في كل فريضة الميت الأول اه  
 بهراوى

على قتله أو سقط حائطه  
 المائل على مورثه بعدما  
 أشهد عليه فمات أو وجد  
 مورثه قتيلا في داره فإنه يجب  
 القسمة والدية على العاقلة  
 ولا يمنع الارث وكذا العادل  
 إذا قتل الباغي وهو مورثه لم  
 يمنع الارث في هذه المواضع وان  
 باشره لأنه لا يجب القصاص  
 ولا التكفارة وأما إذا قتل  
 الباغي العادل وهو مورثه  
 فهو ذاعلى وجهين ان قال  
 قتلته وأنا على الباطل  
 والآن أيضا على الباطل  
 فإنه لا يرثه وان قال قتلته وأنا  
 على الحق والآن أنا بضاعلى  
 الحق يرثه في قول أى حنيفة  
 ومحمد رجه الله لأنه قتل  
 لا يجب القصاص ولا  
 التكفارة وعند أبى يوسف  
 لا يرثه لأنه قتل بغير حق  
 \* الابن إذا قتل أباه عمدا  
 أو خطأ لا يرثه لأنه يجب  
 القصاص في العمد والتكفارة  
 في الخطا وكذا الاب إذا  
 قتل ابنه خطأ يمنع الارث  
 وهذا لا يشك لان التكفارة  
 تجب بقتله أيا خطأ أما  
 إذا قتل عمدا فإنه يجب  
 حرمان الميراث أيضا وان

كان لا يجب به القصاص ولا  
الكفارة وهذا يشكل  
على الاصل الذي ذكرنا الا  
انا نقول وجب القصاص  
هنا لكنه سقط لحكمة  
أبوتة \* الاب اذا آذ ب ابنه  
بأن اجترع جريعة سرقة أو  
غيرها وعنف بالضرب فأت  
يوجب حرمان الميراث  
وعند أبي يوسف لا يوجب  
\* المعلم اذا آذ ب ولد انسان  
وهو وارثه فأت لا يوجب  
حرمان الميراث وكذلك الاب  
اذا نطق قرحة بانه أو ختنه  
أو حنجه من غير أن يعنف  
في ذلك فأت \* في الزوج عزز  
زوجته بان لم تطعمه في القراش  
فأت فانه يوجب حرمان  
الميراث \* ومنها اختلاف  
الدينين فلا يرث المسلم من  
الكافر وبالعكس والكفر  
كاملة واحدة عندنا يرث  
بعضهم بعضا فالنصراني  
يرث اليهودي والمسيحي  
المجوسي الا اذا كانت  
دورهم مختلفة متباينة مثل  
نصراني مات وله ابن في الروم  
وابن في الهند لا يرث واحد  
منهما ولو مات مسلم وله ابن  
في الهند فانه يرثه لانه لم يتباين

فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني  
من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وبيان عند الموافقة أن يخاف الرجل ابنا وابنة ولم تقسم تركته  
حتى مات الابن عن ابنة وامرأة وثلاثة بنين وفريضة الميت الاول من ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين  
وخلف امرأه وابنة وثلاثة بنين ففريضة من ثمانية للرأثة الثلث سهم وللابنة النصف أربعة والباقي وهو  
ثلاثة لبنى الابن الا أن قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف  
فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو أربعة ثم تضرب في فريضة الميت الاول وهي ثلاثة  
فيصير اثني عشر منه تصح المسئلة \* ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول أن تضرب نصيبه وذلك  
سهماً في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فيكون ثمانية \* ومعرفة نصيب الابنة من فريضة  
الميت الثاني أن تضرب نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول  
وهو سهمين فيكون أربعة \* ومعرفة نصيب المرأة أن تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضا وهو  
سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة لبنى الابن لكل واحد منهم سهم وبيان المسئلة \* عند عدم  
الموافقة أن تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة فريضة الميت  
الاول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضة أيضا ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا  
موافقة في شئ فتضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى وذلك ثلاثة في ثلثة فيكون تسعة \* ومعرفة  
نصيب الابن أنه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون  
سبعة \* ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تضرب نصيبه وذلك سهماً في نصيب الميت الثاني من تركه  
الميت الاول وذلك سهماً أيضا فيكون أربعة \* ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وذلك  
سهماً في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهماً فيكون لها سهمان وللان أربعة وكذلك ان  
مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة  
الميت الثالث من لم يكن وارثا للاولين فالسبيل أن تجعل فريضة الاولين كفريضة واحدة بالطريق الذي  
قلنا ثم نظرا لنصيب الميت الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته  
بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة بمجزء اقتصرت على  
الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت الفريضة الاولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \*  
ومعرفة نصيب الميت من تركه الاولين أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو  
نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت  
الثالث من تركه الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة بشئ ضربت مبلغ الفريضة في  
سهام الفريضة الثالثة فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في  
نصيب فريضته فما بلغ فهو نصيبه من التركتين \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في  
نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه \* وبيان هذا أن تقول رجل مات وترك ابنتين فلم  
تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ ثم ماتت الابنة عن زوج وام  
ومن تركه الميت الاول وهو عمها ففريضة الميت الاول من سهمين وانما مات أحد الابنتين عن سهم  
وفريضته من سهمين أيضا لابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنتين  
في اثنتين فيكون أربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فتكون فريضته من ستة للزوج النصف ثلاثة  
وللام الثالث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شئ فتضرب أربعة في ستة  
فيكون أربعة وعشرين منها تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة  
فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضته وهو ستة \* ومعرفة نصيب  
الزوج أن تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلاثة

أسهم فللام سهمان وما بق وهو سهم فهو لأم وأما عند وجود الموافقة فنصونه فيما لو ترك امرأه وأما  
وثلاث أخوات متفرقات فانت الام وتركت زوجها وأموه من تركه الميت الاول وهما الابنتان فانت الاول  
لاب وأم وأختسه لام ابنة الميت الثاني وأخته لايه أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب  
وأم وتركت زوجها وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبيل أن نصمم  
فريضة الميت الاول فيكون أصلها من اثني عشر للرأه الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللاخت لاب  
وأم النصف ستة وللاخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الام  
عن سهمين وتركت زوجها وعلا ابنتين فقر يضثمان اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان  
ثمانية والباقي لأم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثني عشر لاستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف  
فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب القرية الاولى وهي خمسة عشر في ستة فيكون تسعين  
\* ومعرفة نصيب الام أنه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر مقسوم بين ورثتها  
مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وأم وتركت زوجها وابنة وأختها لاب فقر يضثمان أربع عشرة للزوج  
الربع سهم وللأبنة النصف سهمين وللاخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم تنظر الى نصيبها  
من التركة كتن فتقول كان لها من التركة الاولى ستة عشر بنها في ستة فيكون ستة وثلاثين وكان لها من  
التركة الثانية أربعة عشر بنها في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون أربعة  
فان نصيبها من التركة أربعون وقسمه أربعة ربعين على ورثتها مستقيم ولومات وترك ابنتين وأبو بن فانت  
أحد الابنتين عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ وجدته فتقول فريضة الميت الاول من ستة للأبوين  
السدس والباقي وهو أربعة بين الابنتين ثم مات أحد الابنتين عن سهمين وخلف ابنة وجدته وأخا  
فالقرية من ستة للأبنة النصف ثلاثة وللجددة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والأخ بالمقاسمة  
نصفين في قول ز يدرى الله عنه وقسمه السهمين على ستة لاستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر  
على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب القرية الاولى وهي ست في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه نصيب المسئلة  
\* ومعرفة نصيب الميت الثاني أن تأخذ نصيبه من تركه الميت الاول وذلك سهمان تضربه في الجزء  
الموافق من فرضته وذلك ثلاثة فيكون ستة \* ومعرفة نصيب الابنة أن تضرب نصيبها وهو ثلاثة في  
الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي لها وللجددة سهم والباقي بين الأخ  
والجددة صغان بالمقاسمة (رجل) مات وترك امرأه وابنتين له منها وأبو بن فانت إحدى الابنتين عن زوج  
ومن تركه الميت الاول وهو جد لها أبو أمها وجدتها أم الأب وأمها وأختها لاب وأم فريضة الميت الاول  
أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المبرية ثم ماتت إحدى الابنتين عن ثمانية  
أسهم وانما تقسم فرضتها من ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجددة السدس سهم  
وللاخت النصف ثلاثة وتعول بثلاثة فتكون من تسعة ثم أصاب الجد والاخت يقسم بينهما الثلاثة  
فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه نصيب المسئلة والموافقة بين سبعة وعشرين وعمانية في  
شي فالسبيل أن تضرب القرية الاولى في القرية الثانية قصص المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج  
ما بينا (رجل) مات وترك امرأه وأبو بن وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركته حتى ماتت الام وخلفت  
من خلف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الاب وحلف امرأه ومن خلف الميت الاول فلم تقسم  
التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم وخلفت زوجها ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت  
لاب وخلفت زوجها وابنتين ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجها وثلاث  
بنات وأبو بن (فتقول قوله خلفت الاخت لام زوجها وثلاث بنات وأبو بن غلط وقع من الكتاب لانه  
ذكر في وضع المسئلة أن الام ماتت أولا فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلفت أبو بن) وانما الصحيح  
خلفت أبوا زوجها وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن فريضة الميت الاول من اثني عشر سهم للأمه الرابع

الدار حكا والمرد لا يرث من  
أحد وكذا المرتدة وهل  
يرث المسلم منها قال أبو حنيفة  
ان كان كسبها اكتسبه في  
حال الردة يكون فيا وان كان  
كسبها في حال الاسلام  
يكون لورثته المسلمين وقال  
أبو يوسف ومحمد الكسبان  
جعل الورثته المسلمين وقال  
الشافعي الكسبان جميعا  
في فان لحق بدار الحرب مرتدا  
يقسم القاضي ماله بين  
ورثته كانه ميت والمجوس  
يرث بالنسب والاولاد ونكاح  
يقر عليه بعد الاسلام  
والنكاح فيما بينهم ثبت  
بالنكاح الفاسدة ومن يدلى  
الى الميت بنسبين ان كان  
أحدهما لا يحجب الآخر  
ورث بهما جميعا وان كان  
يحجب ورث بالحاجب  
مثاله اذا ترك ابني عمه  
وأحدهما أخوه لأمه فله  
السدس بالفرض والباقي  
بينهما بالعصوبة لان إحدى  
جهتي قرابته لا تحجب  
بالأخرى فورث وان ترك  
بنتي خالته وأحدهما أخته  
لاسه فلها المال كله فرضا  
ورثا لان إحدى جهتي

ثلاثة وللام السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب رأماً والاخت لام ابنتاهما الثلثان والربع للزوج وأصلهما من اثني عشر الا أن بين نصيبها وهو سهمان وبين سهم فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لها سهمان ضرب بناها ما في ستة فيكون اثني عشر للزوج وثلاثة وكان له من الفريضة الاولى سبعة ضرب بناها في ستة فيكون اثنين وأربعين فحصل له من التركة ثمانية وخمسة وأربعون ثم مات الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب رأماً والاخت لاب فتكون فريضته من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون خمسة مائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين الفاو ثمانمائة واثنى عشر فن ذلك تصح المسئلة كذا في المبسوط والله أعلم

### باب السادس عشر في قسمة التركة

اذا كانت التركة دراهم أو دنانير وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسّم المبلغ على المسئلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك نعمل لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت أن نعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا أردت أن نعرف صحة العمل من خطئه فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوا فالعمل صحيح والا فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى \* مثله زوج وأخت لاب وأخت لام أصلهما من ستة وتعمل الى سبعة والتركة خمسون ديناراً فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين يكن مائة وخمسين اقسّمها على المسئلة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وكذلك الاخت من الاب وسهم الاخت من الام تضرب في خمسين يكن خمسين اقسّمها على سبعة يخرج سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة أن تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسابيع فيكون له من التركة ثلاثة أسابيع وهي أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة أن تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع تضربها في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن أحد وعشرين وثلاثة أسابيع وهكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وأبوان وبنتان أصلهما من اثني عشر وتعمل الى خمسة عشر والتركة أربعة وعشرون ديناراً وبينهما موافقة بالثلث فاضرب سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين اقسّمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعه أخماس ثم اضرب سهام الابوين وهي أربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسّمها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وعشرون اقسّمها على خمسة يكن ستة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة أن تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين أربعة وأربعين وأربعة أخماس والجموع أربعة وعشرون اقسّمها على وفق المسئلة (وطريق النسبة) أن تقول للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللأبوين أربعة من خمسة عشر سدها وعشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهوانان وعشرون وخمسان والبنيتان ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك أربعة عشر وأربعه أخماس والجموع أربعة وعشرون اقسّمها على وفق المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عدداً أصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فان بقي شيء لا يتقسم بالاحاد على المقسوم عليه فاضربه في عدد القراريط وهو

قرباتها تحجب الاخرى  
فورثت بالحاجبية \* وان اجتمع  
في الجوسى قربان لو انفردت  
في شخصين ورث أحدهما  
مع الآخر ورث بهما بالنص  
صورتها مجوسى تزوج أمه  
فولدت بنتاً ثم مات الجوسى  
وماتت أمه وتركت ابنتها  
وهي بنت ابنتها أيضاً فترث  
هذه البنت ميراثين نصفاً  
لانها بنت وسدس لانها بنت  
الابن \* ولو مات الجوسى وترك  
أمه وهي امرأته فانها ترث  
بالامية ولا ترث بالزوجية \* ثم  
المحبوب عن الميراث يحجب  
غيره كمن مات وله أبوان  
وأخوان فآخوه يرثان  
الام من الثلث الى السدس  
وان كانا لا يرثان اذهما  
بالاب محجوبان والمحروم عن  
الميراث لا يحجب المحروم  
بالقتل أو الرق أو اختلاف  
الدين لا يحجب الحرمان ولا  
حجب النقصان الا في قول  
عبد الله بن مسعود رضى  
الله عنه فانه أفتى فيما زعم  
النفى أن المحروم لا يحجب  
حجب الحرمان ولكنه يحجب  
حجب النقصان فعنده  
المسئلة الى احد وثلاثين  
بناء على هذا الاصل صورتها  
زوجة وأم وأخ ولأم

عشرون واقسمها فان بقي من القرار يطي شي لا ينقسم بالاحاد فاضربه في عدد الحيات وهو ثلاثة ثم اقسمه فان بقي شي لا ينقسم فاضربه في عدد اربعة فان بقي شي لا ينقسم فانسبه بالاجزاء الى الارزة \* مثاله زوج وجدة وجدو بنت من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر والتركة احدى ثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون اقسماً على المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنتان لا ينقسمان بالاحاد فاضربهما في عدد القرار يطي يكن اربعين اقسماً على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد ابسطه اربعة يكن اثني عشر انسبها الى المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج سبعة دنانير وثلاثة قرار يطي واثنا عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وللجد سمان اضرهم ما في احدى وثلاثين يكن اثني وستين اقسماً على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة ثم اضرهم في القرار يطي يكن مائتين اقسماً على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة ابسطها حيات يكن خمسة عشر اقسماً على المسئلة يبقى حيات ابسطها ما اربعة دنانير وخمسة عشر قهراً وحباً وثمانية اجزاء من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وللجدة مثله ولبنت ضعف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وستة قرار يطي وارزقوا احدى عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وجملة احدى ثلاثون ديناراً فصحت المسئلة (وكذلك) يقسم بين ارباب الدين فيجعل مجموع الدين كتحصيل المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث \*

(فصل) ومن صالح من الغرماء او الورثة على شي من التركة فاطرحه كأن لم يكن ثم اقسّم الباقي على سهام الباقيين \* مثاله زوج وأم وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمتهم من المهر فاطرحه كأنها ماتت عن أم وعم (١) فاقسم التركة بينهما للام الثلثان والباقي للام كذا في الاختيار شرح المختار \*

### باب السابع عشر في متشابه الفرائض عما يسأل عنه او يختص بها الفرضيون

بجل مات وترك اخاب وأم وأخا مراً أنه فورث المال أخوامر أنه دون أخيه لايه وأمه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه وأبوهم حتى فولدت له ابناً ثم مات الذي تزوج ومات أبوه بعد ذلك وترك ابن ابنة وهو أخوامر أنه وكان له أخ لاب وأم قصار ميراثه لابن ابنة دون أخيه \* وان سئل عن رجل مات وترك عملاً لاب وأم وخالا لام فورث الخال دون الم كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم أم أخيه لايه فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عملاً لاب وأم وابن أخيه لايه وهو خاله فميراثه لابن أخيه لايه دون عمه \* وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وابن أخ لاب وأم فورث المال ابن الم دون ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى باجارة ثياباً من فادعيهما جميعاً كان ابنا لهما ثم مات الأخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موته ما ولم يترك وارثاً غير ابن الذي كان بين أبيهم وعمو كان له ابن أخ لاب وأم فميراثه لأخيه لايه وهو ابن عم وسقط ابن أخيه لايه وأمهم (وان سئل) عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وأخا لام فورث المال ابن عمه دون أخيه لايه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الاصل أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى باجارة ثياباً من فادعيهما جميعاً فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابناً آخر فمات الأخوان ومات الابن الذي ولد له بعد النكاح وترك اخاب وأم وهو ابن عمه وأخاب فميراثه لابن عمه لانه أخوه لايه وأمهم (وان سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت احداها ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم ترث شيئاً كيف يكون هذا (قيل) رجل كان عبداً وله ثلاث بنات فاشترى احداهن أباهما والاخرى قتلت أباهما فلبنتين اللتين لم تقتلا الثلثان والباقي للشرعية منهن ما يحكم الولاء (وان سئل) عن رجل وأمهم ورثا المال (١) قوله فاقسم التركة بينهما للام الثلثان الخ كذا في نسخ العالم كبرى وهو الصواب لكنه مناف لما قبله من قوله كأنها ماتت عن أم وعم ومخالف لما رأيت في الاختيار من قوله للام الثلث الخ وقد ذكر في اواخر الرد المختار أن ما في الاختيار غلط مخالف للاجماع وان الصواب أن يقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الام والعم اثلاً ما بقدر سهامهما من التصحيح قبل التصحيح فيكون سهمان للام وسهم للام ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لثلاثين ففرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث اصل الباقي أي في نحو هذه الصورة فقامل اهـ

وأختان لاب وأم هو محروم بأحد أسباب الحرمان فعند عامة الصحابة رضى الله عنهم تقول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من اثني عشر لان الزوجة فرضها ربع عندهم اذا لابن المحروم لا ينقصها حقها وعن ابن مسعود رضى الله عنه أصلها من اربعة وعشرين لان الزوجة فرضها الثلث عنده اذا لابن المحروم ينقصها حقها فعالت الى احدى وثلاثين \* ومنها الجهل بترتيب المسوت فانه لا وارث بين الفرق والخرق والهدى ويجعل كأنهم ما واما \* ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل أو أكثر احدها رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صباحاً ثم رجع ليرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرث واحدهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما على بيت المال ولا يرث احدهما من صاحبه وثانيها أَرْضعت صبياً مع ولدها وماتت ولا يعلم ولدها من غيره لا يرثها واحدهما ولا من صاحبه وثالثها



وكان بينهما ماضفين كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابنا فأتا ابن  
 الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن أخ فللمت النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن ابن الاخ  
 نصف المال واللام نصف المال (وان سئل) عن رجل وأمّه وخالته وورثوا المال بينهم أثلاثا كيف يكون هذا  
 (قيل) هذا رجل له بنتان تزوج احدهما ابن أخيه فولدت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك  
 بنتين وابن ابن أخ فللبنتين الثلثان وما بقي فلان ابن الاخ فصار لابن ابن الاخ الثلث والامه الثلث ونحوه  
 الثلث (وان سئل) عن ثلاثة اخوة لاب وأم وورث أحدهم ثلثي جميع المال والاخران كل واحد منهما  
 سدسا كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة كان لها ثلاث بنى عم أحدهم زوجها فالاصل من ستة أسهم  
 للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثا لكل واحد منهم (وان سئل) عن رجل مات عن أربع  
 نسوة فورثت احدها ربع المال ونصف عن وورثت الاخرى نصف المال ونصف عن وورثت الثالثة  
 والرابعة عن المال كيف يكون هذا (قيل) هذا زوج تزوج بابنة خاله لام وابنة خاله لاب وابنة عمه لاب  
 وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الأربع الربع والربع لابنة الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي  
 فلابنة العمه لاب والاصل من ستة عشر سهما أربعة أسهم لهن ولابنة الخالة من الاب ثلث ما بقي أربعة يتي  
 ثمانية فهي لابنة العمه لاب فصار لابنة الخالة للام وابنة العمه للام من ستة عشر سهما عن جميع المال  
 لكل واحد منهم وصار لابنة الخالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثلث وصار لابنة العمه لاب تسعة  
 أسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثلث (وان سئل) عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته  
 فورثت امرأته المال واخوتها بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأمرأة أبيه فولدت له  
 سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأته وسبعة بنى ابن للمرأة الأم من سبعة أسهم وبقي سبعة أسهم لأسباعا  
 لكل واحد منهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشرين ديناراً فورثت امرأته  
 دينارا كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشرين ديناراً وترك اثنتين لابوين وأختين لام وأربع  
 نسوة الفريضة من اثني عشر وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسها فيكون لهن  
 خمس عشرين دينارا وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان سئل) عن امرأة تورث من أربعة  
 أزواج فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة اخوة واحد بعد موت واحد وكان المال ثمانية  
 عشر دينارا والاولهم ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع دينار فأتى الاول عن ثمانية دنانير عن هذه  
 المرأة وعن هؤلاء الاخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للاخ الثاني ثمانية فاذا مات  
 أخذت المرأة منه دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الاخوين الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية فاذا  
 مات أخذت المرأة منه دينارين فصار لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له ثمانية فاذا مات أخذت المرأة منه  
 ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) أن رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال  
 لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأته غائبة لو كانت حية وورثت هي دوني وان كانت ميتة وورثت أنا ودونها  
 كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فتركت اثنتين لابوين وأما وأختا لام وأختا لاب وهو تزوج  
 أختا لامها وهي غائبة فان كانت حية فالثلثان للاختين والسدس للام والسدس الباقي للاخت لام  
 ولا شيء للاخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له (قال) جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا  
 في قسمة الميراث فاني حبلتي فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية فترثت كيف يكون هذا  
 (قيل) هذا امرأته ماتت وترك زوجها وأما وأختين لام فجاءت امرأة أبيها فقالت ان ولدت غلاما كان  
 لها أخا لاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها أخا لاب فترث معها النصف والفريضة تعول  
 الى تسعة (وان) جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما  
 يرث وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك اثنتين لاب وأم فجاءت امرأة أبيه  
 وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان لي أخا لاب فكان للاختين من الاب  
 والام ثلثان وما بقي فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له أخا لاب فكان للاختين من الاب والام

وأمة ولدت كل واحدة ولدا  
 في ميت مظلم ولا يعرف ولد  
 الحرمة من ولدا لامة لا يرث  
 واحد منهم ما ويسعى كل  
 واحد منهما في نصف قيمته  
 لمولى الامة ورابعها استأجر  
 نصراني ومسلم ظنرا واحدا  
 لولديه ما فكبرا ولا يعرف ولد  
 النصراني من ولد المسلم  
 والولدان مسلمان لا يرثان  
 من أبوين ما ولا كل منهما من  
 صاحبه وخامسها رجل له  
 ابن من حره وابن من أمة  
 لانسان أرضه ثم ما ظن حتى  
 كبرا ولا يعرف ولدا الحرمة من  
 ولدا لامة فمها حران ويسعى  
 كل واحد منهما في نصف  
 قيمته لمولى الامة ولا يرثان  
 في الفصل السادس في حكم  
 المفقود والحال والخنى  
 لا يرث المفقود ولا يورث عنه  
 ما لم يثبت موته ببينة أو يعصى  
 مدة يعلم يقينا أنه لا يعيش  
 أكثر من ذلك ووقت أبو  
 حنيفة في ذلك رواية الحسن  
 عنه مائة وعشرين سنة من  
 وقت ولادته وعن أبي يوسف  
 مائة سنة وقال بعضهم  
 بتسعين وبعضهم بيسعين  
 وقال بعضهم موكول الى  
 رأى القاضي فاذا مضت  
 تلك المدة ورثه من كان حيا

ثلاثان وما بقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شئ (وان قالت) لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما أو جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما وجارية ورنا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أمًا وأختًا لاب وأمًا وجدًا فاجتاز امرأته وأمه وقالت لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان لليت أختا لاب فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجد للذ كرمثل حظ الاثنين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا شئ وان ولدت جارية كانت لليت أختا لاب فكان للام السدس وما بقي فهو بينهم على أربعة ثم ترث الاخت من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يدها بغير شئ فان ولدت غلاما وجارية كان لليت أختا وأختا لاب فكان للام السدس والجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت لاب وأم النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب للذ كرمثل حظ الاثنين (وان جاءت امرأته وقالت لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما ورثت أنا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا أنا (قال) هذا رجل زوج ابن ابنه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبلتي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فاجتاز بنت ابنه هذه وقالت لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شئ ولا لجارية وان ولدت غلاما كان للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنتها للذ كرمثل حظ الاثنين (ولو) أن رجلا مثل عن رجل مات وترك خال ابن عمته ابن خاله فالسبيل لك أن تسأله أه خال ابن عمته آخر وعمته ابن خال أخرى فان قال ليس له خال ولا عمه فقل الميراث بينهما أثلاثا فان خال ابن عمته أبوه وعمته ابن خاله هي أخت أخى أمه فهي أمه فلها كان للاب الثلثان وللأم الثلث (قالت حبلتي) لقوم يقتسمون تركته لا تنجوا في حبلتي ان ولدت ذكرا ورثت ان ولدت أنثى لم ترث وان ولدت ذكرا وأنتى ورثت الذكركون الاتي (هذه) زوجة كل عصبة سوى الاب والابن \* ولو قالت ان ولدت ذكرا وأنتى ورثا وان ولدت أنثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة أختان لاب وأم أو زوجة الابن وفي الورثة اثنتان من الصلب \* ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت أنثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت أو زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وأم وأختان لام \* ولو قالت ان ولدت ذكرا أو أنتى لم يرث وان ولدتهم ما ورثا فهي زوجة الاب وقد ملأت الاب قبله والورثة الظاهرون أم وجد وأخت من الابوين ان ولدت ذكرا أو أنتى فهو أخ وأخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسد الاخت جميع حصص المولود وان ولدت ذكرا أو أنتى أخذ الحد ثلث الباقي بعد فرض الام فما بقي تأخذ الاخت منه قدر النصف فيبقى لها شئ (ولو) قالت ان ولدت ذكرا في الثمن والباقي له وان ولدت أنثى فالمال بينهما وبين بالسوية وان أسقطت ميتا في جميع المال (فهى) امرأته أعققت عبدًا ثم تكبته فمات عنها وهي حبلتي (امرأة) وزوجها أخذ ثلاثة أرباع المال وأخرى وزوجها أخذ الربع (صورته) أخت لاب والاخرى لام وابنا عم أحدهما أخ لام والذي هو أخ لام زوج الاخت لاب والاخر زوج الاخت لام فلاخت من الاب النصف وللأخ والاخت من الام ثلث والباقي بين ابني العم بالسوية (زوجان) أخذوا ثلث المال وآخران أخذوا ثلثيه (صورته) أبوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن آخر (رجل وزوجته) ورثا المال أثلاثا (صورته) بنتا ابنتين في نكاح ابن أخ وأبوان ابن ابن (أخوان لاب وأم) ورث أحدهما من ميت ثلاثة أرباع المال والاخر ربعه (صورته) ابنا عم أحدهما زوج ابنة الميت (دخل) صحب على مريض فقال أوص لي فقال كيف وأنت وأخوك وأبوك وعمك فالصحب أخو المريض لامه وابن عمه وأخوه أخو المريض لامه وأبوا عم المريض وأمه وعمه عم المريض فالصاحب ثلاثة أخوة لام وأم وثلاثة أعمام \* ولو قال يرثي أبوك وعمك فالصحب ابن أخي المريض لامه وابن أخته لامه وله أخوان آخران لامه \* ولو قال يرثي جدتك وأختك وزوجتك وبنتك فجدتك والصحب زوجتك المريض وأختك من قبل الام أخت المريض من قبل الاب وزوجتك والصحب أحدهما أم المريض والاخرى أخته من الاب وبنتا الصحب أختا المريض من الام ولدتهم ماله أم المريض

من ورثته ولا يرث من مات قبل مضي المدة ولومات مورثه في خلال فقدده وله وارث سواء فان كان لا يحجب لكنه ينقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان يحجب به لا يعطى أصلا \* ويوقف للحم نصيب أربع بنين عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنتين وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى \* ولو كان معه وارث آخر لا يسقط به مال ولا يتغير به يعطى كل كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى أصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الاول ميراث ولد الامعان وولد الزمان جهة الام لا غير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة \* وان خنتي يرث من حيث يبول فان بال بينهما فالحكم للاسبق وان كانا معا فهو مشكل عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل عندهما أيضا \* ثم اخنتي المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم الا أن يكون أسوأ حاله



والباقي بين الجد والاخت نصفان فالواو به سميت خرقاء وتسمى مائة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة  
الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج سأله عنها وقال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا اضيف اليهم قول  
الصديق كانت مسدسة (الرواية) ست أخوات متفرقات وزوج للزوج النصف وللأختين لاوين  
الثلاثين وللأختين لا م الثلث وسقط أولاد الأب أصلها من ستة ونقول الى تسعة سميت مروانية لوقوعها  
في زمن مروان بن الحارث وتسمى القراء لاشتراكها بينهم (الحزبية) ثلاث جدات متحاذيات وجد  
وثلاث أخوات متفرقات قال أبو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما للجدات السدس والباقي للجد  
أصلها من ستة ونصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الابوين النصف ومن  
الأب السدس تكله للثلاثين والجدات السدس والجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجددة أم الام السدس والباقي للجد وقال زيد رضي الله  
تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين الجد والاخت لاوين والاخت لاب على أربعة ثم ترذا الاخت من  
الأب ما أخذت على الاخت من الابوين أصلا من ستة ونصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة  
وثلاثين للجدات ستة وللأخت من الابوين نصيبا ونصيب أخوات خمسة عشر وللجددة عشرة سميت حزبية  
لان حزمة الزينات سئل عنها فاجاب بهذه الاجوبة (الدينارية) زوجة وجد قوبنتان واثنا عشر أخا وأخت  
واحدة لاب وأم والتركة بينهم ستمائة دينار للجددة السدس مائة دينار للبنتين الثلاثين أربع مائة دينار  
وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل أخ ديناران وللأخت ديناراً وللك  
سميت الدينارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها فقسمها هكذا جفامت الاخت الى أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فقالت ان أخي مات وترك ستمائة دينار فأعطيت منها الا ديناراً واحداً فقال من  
قسم التركة فقالت تليذك داود الطائي فقال هو لا ينظم هل ترك أخوك جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين  
قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر أخاً قالت نعم قال اذا حقت دينار وهذه  
المسئلة من المعايير فيقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر واراندا كوراولنا ما فاصاب أحدهم دينار  
واحد (الامتحان) أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات لاب أصلها من أربعة  
وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس أربعة والبنات الثلاثين ستة عشر وللأخت ما بقي سهم  
ولاموافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس والرؤس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب  
أربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة وأربعين ثم اضرب مائة وأربعين في  
تسعة يكن ألفاً ومائتين وستين فاضربهم في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفاً ومائتين  
وأربعين منها نصيب المسئلة \* وجه الامتحان أن يقال رجل خلف أصنافاً عدد كل صنف أقل من عشرة  
ولا تصح مسئلته الا بما يزيد على ثلاثين ألفاً (المأمونية) أبوان وبنتان ماتت احدى البنتين وخلفت من  
خلفت سميت المأمونية لان المأمون أراد أن يولي قضاء البصرة أحداً فاضرب بين يديه يحيى بن أكرم  
فاستحققه فسأله عن هذه المسئلة فقال يا أمير المؤمنين أخبرني عن الميت الاول ذكرا أو أنثى فعلم المأمون  
أنه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاه القضاء والجواب فيها يختلف بكون الميت الاول ذكرا أو أنثى فان كان  
ذكراً فالمسئلة الاولى من ستة للبنتين الثلاثين وللأبوين السدس فاذا ماتت احدى البنتين فقد خلفت  
أختاً وجداً صحيحاً أباً أب وجدته صحيحة أم أب فالسدس للجددة والباقي للجد وسقطت الاخت على قول أبي  
بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد للجددة السدس والباقي بين الجد والاخت أثلاثاً وصح المناخنة كما مر  
من الطريق وان كان الميت الاول أنثى فقد ماتت البنت عن أخت وجدته صحيحة أم أم وجدته فاسد أبي أم  
فللجددة السدس وللأخت النصف والباقي ردة عليهم ما وسقط الجد التاسد بالاجماع كذا  
في الاختيار شرح المختار \* تم الجزء السادس وبه تمام الكتاب  
\* والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

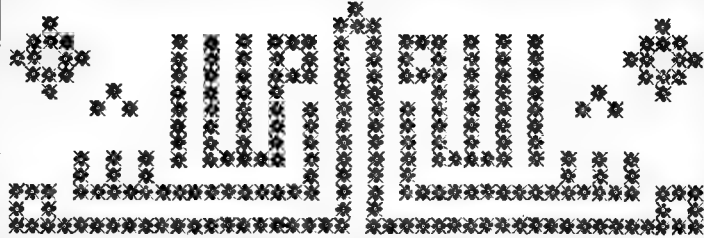
ثلاثة خمسة عشر فيعطيه  
أبو يوسف خمسة عشر من  
خمس وثلاثين ومحمد من  
سنة وثلاثين وخمس عشر  
من خمسة وثلاثين أكثر منها  
من ستة وثلاثين هكذا ذكر  
العلماء في كتبهم وفي هذا  
نوع تغير وتكسر  
والاوضح الأسلم أن يقول  
فاضرب مخرج ما يعطيه  
أبو يوسف وذلك سبعة في  
مخرج ما يعطيه منه محمد  
وذلك اثنا عشر تصير الجملة  
بعد الضرب أربعة وعشرين  
فأعظم من هذا المبلغ بعد  
الضرب بالطريق الذي  
ذكرناه في المناخنة لاقرار  
الانصاء أعنى خذ ثلاثة  
واضربها فيما ضربت  
السبعة فيه وذلك اثنا عشر  
وثلاثة في اثني عشر ستة  
وثلاثون هذا هو الذي يعطيه  
أبو يوسف من أربعة  
وثمانين ثم اضرب خمسة  
في السبعة التي ضربت  
الاثني عشر فيها تصير خمسة  
وثلاثين هذا هو الذي  
يعطيه محمد رحمه  
الله \* سبحانه بذكر  
العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب  
العالمين  
تم

يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة الفقير  
الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

يا من فضلت العلماء بحمل الشريعة الخفيفة السهلة النيرة وشرقتهم بحفظ كتابك العزيز وسنة نبيك  
الحقة المطهرة اللذين هما أساس هذا الدين وعماد هذا الحق المتين حفظوا أحكامك وبلغوها  
لعبادك وقاموا بنصرة دينك على وفق مرادك فأرضوك وأرضيتهم وقاموا بحق العبودية  
وبتاج العز والكرامة توجتهم فحمدك وشكرك ونشيتك الخير كله ولا تنكفرك ونصلي ونسلم  
على نبيك الأكرم ورسولك السيد السند الأعظم سيدنا محمد الناطق بالصدق والصواب المؤيد  
بفتح الكتاب الذي أرسلته رحمة لجميع العالمين بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله بانه في محكم الكتاب  
المبين وسراجا منيرا وعلى آله وصحبه القانتين حق القيام بشريعته الحافظين لحسب ودمه وسنته  
(أما بعد) فغير خاف على من توارثه قلبه أن هذا الدين أعظم الأديان وأشرفها وأبهج الشرائع وألطفها  
حفظه الله الى يوم الدين وحفظه العلماء العاملين فعملوا بواجباته ومنهذوباته وتزهدوا عن  
مكروهاته ومحرماته يتوالت الناس الحرام والحلال وأرشدوهم الى ما وصلهم الى حضرة نبي  
الحلال والفوا في ذلك جلائل الكتب ونفائس الاسفار وأعمال واجياد الفكر في تدوين الاحكام  
الشريعة وأطالوا في تلقيها الاسفار فكانوا جديرين بما أعد لهم من النعيم المقيم في دار الثواب  
حقيقين بان يجلسوا على منابر من نورهم وحين في ظل العرش والناس في هول القيامة والحساب أهل  
لما ورد في فضاهم من الاحاديث الحقة يشفعون لمن اتبعهم أو أحجمهم عند الصراط ويدفعون عنه  
الشقة هذا ومن انتظم في سلوكهم وأثبت في ديوانهم وصكهم الفضلاء الذين يروا على  
أقربهم وتفوقوا في علو شأنهم الثبة الملمعة والعصابة الجهبندية الذين هم في الاقاليم الهندية  
بدور التمام لاسمائهم العلامة الشيخ نظام وهم الذين اتقاهم ملك هاتيك الايالة شمس  
الفضل المضيئة ومركز مدار العدالة الملك الهمام والسيف الصمصام ذوال مقام المهيّب والقدر  
الخطير السلطان محمد أورنگ زيب عالمكبر روح الله وروحه ونور ضريحه فانه رحمه الله  
أمرهم بجمع الاحكام الشريعة التي تدور عليها أمور الرعية في كتاب واحد حيث رأى أن الكتب  
الشريعة كثيرة جدا بعيدة الغور بعيدة العسر الوقوف منها على حكم شارح فجاءهم الله بهذا الكتاب  
أحسن جمع ورتبوه أجمل ترتيب ووضعوه أبعد وضع وهو المسمى بالفتاوى العالمكبرية  
والمشهور بالفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان أفاض الله عليه صفات  
الرحمة والرضوان ولما كان وحيدا في باب اماماني محرابه سارع بعض أهل الخير سابقا في طبعه  
ليسهل على كل انسان اقتناؤه ورغبة في حسن صنعه حتى اذا اتطاول عليه الزمن ونفدت أفراد وعز  
على أهل العلم اقتناؤه وفان كلاما من احتيازه مراده انتهض الى طبعه رغبة في عموم نفعه بدار الطباعة  
الهيبة بيولا ق مصر المعزية - حضرة السيد الشريف كامل النفس مذهبها اللطيف السامي  
الى الخير بهمة والراغب في البر بسجيته السيد عمر حسين الخشاب التاجر في الكتب بجوار الجامع  
الازهر من مصر المحروسة أعانه الله على ما وجهه اليه وجعل سبيل الخير سهلا عليه فتم طبعه  
بحمد الله على هذا الوضع اللطيف والشكل الظريف مطرز الحواشي بكتابين جليدين فائقين  
في جمع الفتاوى كملتي الحسن جليدين يدور عليهما أمر الفتوى في زمانهما أقبل عليهما العلماء  
الفضلاء القبول وعزوا في الفتوى عليهما أحدهما فتاوى العلامة الهمام شيخ الاسلام نخر  
المقوالين قاضيان الاورجندى الحقن وهومن أهل الترجيع صائب النظر في دين الله صحيح وهو  
موضوع على هامش الاجزاء الثلاثة الاول من الهندية والثاني الفتاوى البرازية للسمة بالجامع

الوجيز للشيخ الامام علامة الاسلام حافظ الدين محمد بن شهاب المعروف بابن البراء الكردي  
 الحنفي روح الله روحهما بالروح والريحان في دار الكرامة والاحسان وهذا الكتاب موضوع  
 على هامش الاجزاء الثلاثة الاواخر من الفتاوى الهندية وكان هذا الطبع اللطيف بهذا الشكل  
 الحسن المنيف في ظل الحضرة الفخيمة المهيبة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية  
 حضرة من انام الانام في ظل امنه وعظمهم بنى احسانه وعينه وارث ملك الملوك السيد وفرع  
 دوحة السادة الصناديد من بلغت رعيته ببركة عدالتهم غاية الاماني خديوينا المعظم  
 (عباس باشا حلي الثاني) ادام الله ايامه ووالى على رعيته احسانه وانعامه  
 ملحوظا هذا الطبع الجميل عطر العرف الاربعة بنظر من عليه اخلاقه بجميل  
 الطبع تنفي حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسنى وكان  
 انتهاء طبعه وكال بدرة وازدهار نفعه في اوائل اول  
 الربيعين عام احدى عشر بعد ثلثمائة و الف من هجرة  
 سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله  
 وصحبه كذا ذكره اذا كرون  
 وغفل عن ذكره  
 القائلون





(وبهامشه الجزء الثاني من الفتاوى النيرانية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردري الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وورج مساعدته الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثلثي  
عشرة وثمانمائة قيل لاي السعود الملقى لم يجمع المسائل المهمة ولم يؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب النيرانية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة لاهيات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿ فهرست الجزء السادس من الفتاوى العالمية ﴾

صفحة	صفحة
٩٧	٢ ( كتاب الجنایات وفيه سبعة عشر بابا )
الباب الثالث في الوصية ثلث المال ونحوه والوصية	الباب الاول في تعريف الجنایة وأنواعها
بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو عازاد	وأحكامها
أو نقص فيجيزه الورثة أو لا يجيزونه أو يجيز	٣ الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل
بعضهم	٧ الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص
١٠٨ الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه	٩ الباب الرابع في القصاص فيمدون النفس
في مرض موته وقراره بالدين على نفسه أو على	١٥ الباب الخامس في الشهادة في القتل والافرار
أبيه وما يدا به	به وتصدق القاتل المدعى ولي الجنایة أو تكذيبه
١٠٩ فصل في اعتبار حالة الوصية	٢٠ الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه
١٠٩ الباب الخامس في العتق والمحابة والهبة	٢٣ الباب السابع في اعتبار حالة القتل
في مرض الموت	٢٣ الباب الثامن في الديان
١١٤ فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يتجاوز ما أن	٢٨ مطلب اذا جامع امرأته فانت لا يضمن
يسع كل الوصايا ولا يسع الكل	٢٨ فصل في الشجاج
١١٦ الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل	٣٠ الباب التاسع في الامر بالجنایة ومساائل الصبيان
البيت والجيران ولبنی فلان واليتامى والموالى	وما يناسبها
والشعبة وأهل العلم والحديث وغيرهم	٣٤ الباب العاشر في الجنين
١١٩ مطلب الوصية للشعبة والجيران	٣٦ الباب الحادي عشر في جنایة الخاط و الجناح
١٢٠ مطلب الوصية للأصهار	والكسيف وغيرها مما يحدثه الانسان في
١٢١ الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة	الطريق وما يناسب ذلك
والثمرة وغلة العبيد وغلة البستان وغلة الارض	٤٩ الباب الثاني عشر في جنایة البهائم والجنایة عليها
وظهر الدابة وغيرها	٥٤ الباب الثالث عشر في جنایة المماليك وفيه ثلاثة
١٣١ الباب الثامن في وصية الذمي والحربي	فصول الفصل الاول في جنایة الرقيق وما يصير به
١٣٢ مسائل شتى	المولى مختار الاقضاء
١٣٦ الباب التاسع في الوصى وما يملكه	٦٥ الفصل الثاني في جنایة المدبر وأم الولد
١٥٨ الباب العاشر في الشهادة على الوصية	٧٠ الفصل الثالث في جنایة المكاتب والافرار
( كتاب المحاضر والسجلات )	٧٥ الباب الرابع عشر في الجنایة على المماليك
١٦١ محضر في اثبات الدين المطلق	٧٧ الباب الخامس عشر في القسامة
١٦٢ سجل هذه الدعوى	٨٣ الباب السادس عشر في المعاقل
١٦٤ محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	٨٧ فصل اذا لم يكن لقاتل الخطاء قلة تجب الدية في ماله
١٦٥ سجل هذه الدعوى	٨٧ الباب السابع عشر في المتفرقات
١٦٦ محضر في دعوى دين على الميت	٩٠ ( كتاب الوصايا ) وفيه عشرة أبواب الباب الاول في
١٦٦ سجل هذه الدعوى	تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز الوصية
١٦٧ محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها وما لا يكون
١٦٧ سجل هذا الدفع	٩٤ الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي
١٦٧ محضر في دعوى النكاح	لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز
١٦٨ سجل هذه الدعوى	
١٦٨ محضر في دفع دعوى النكاح	

صفحة	صفحة
١٦٨	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
١٦٩	محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل
١٧٠	يدعى نكاحها وهي تقر به بذلك
١٧٠	محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج
١٧٠	سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع
١٧٠	محضر في اثبات مهر المثل بطريق التوكيل لايها
١٧١	أو الاجنبي
١٧١	محضر في اثبات مهر المثل بغير توكيل
١٧١	محضر في اثبات المتعة
١٧١	محضر في اثبات الخلوة
١٧١	محضر في اثبات الحرمة الغائبة
١٧١	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث
١٧٢	تطبيقات بدون دعوى المرأة
١٧٢	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب
١٧٣	سجل هذه الدعوى
١٧٣	محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة
١٧٥	محضر في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	سجل في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	محضر في اثبات العنة للتفريق
١٧٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٧٦	محضر في دعوى النسب
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى
١٧٦	على زوجها أنه ابنها منه
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى
١٧٦	على المرأة أنه ابنها منه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه
١٧٧	ابنه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه
١٧٧	محضر في دعوى ولاء العتاقة
١٧٧	محضر في دعوى الدفع
١٧٧	محضر في اثبات العصوبة
١٧٨	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى حرية الاصل
١٧٩	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتناق
١٧٩	من جهته
١٧٩	سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتناق من
١٨٠	جهة غيره
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في اثبات الرق
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٠	سجل هذا المحضر
١٨١	محضر في اثبات التدبير والاستيلاء
١٨١	محضر في دعوى التدبير
١٨١	سجل هذا المحضر
١٨١	سجل في اثبات العتق على الغائب
١٨٢	محضر في اثبات حد القذف
١٨٢	محضر في دعوى رجل على رجل أنك سرق من
١٨٢	دراهمي كذا درهمي
١٨٢	محضر فيه دعوى سرقة
١٨٣	محضر في دعوى شركة العنان
١٨٣	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٣	محضر في اثبات الوقفية
١٨٤	سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
١٨٥	محضر في اثبات ملكية لمحدود
١٨٥	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٦	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في اثبات دعوى الدار ميراثاً عن الأب
١٨٧	سجل هذه الدعوى
١٨٧	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دعوى ملكية المنقول ملكاً مطلقاً
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دفع دعوى البرذون
١٨٩	سجل هذا الدفع

صحيفة	صحيفة
١٨٩	محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد
٢٠٦	نسخة أخرى محضر في دعوى الشفعة
٢٠٨	محضر في إثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى سجل هذا المحضر
٢٠٨	محضر في دعوى المزارعة
٢٠٩	محضر في إثبات الدعوى سجل هذه الدعوى
٢٠٩	محضر في إثبات الاجارة سجل هذه الدعوى
٢١٠	محضر في إثبات القود سجل هذا المحضر
٢٠١	محضر في إثبات الدية سجل هذا المحضر
٢١٠	محضر في إثبات حد القذف سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا
٢١١	محضر في إثبات الرجوع في الهبة سجل هذا المحضر
٢١١	محضر في إثبات منع الرجوع في الهبة سجل هذا المحضر
٢١١	محضر في إثبات الرهن سجل هذا المحضر
٢١١	محضر في إثبات الاستصناع سجل هذا المحضر
٢١٢	كتاب حكمي في دعوى العقار
٢١٢	كتاب حكمي في العبد الا ببق على قول من يرى ذلك
٢١٣	رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف
٢١٣	كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للاوقاف
٢١٣	جواب المكتوب اليه
٢١٣	تقليد الوصاية
٢١٤	كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمه التركة واختيار القيم للوارث الصغير
٢١٤	كتاب في نصب الحكام في القرى
٢١٤	كتاب في التزويج
٢١٥	كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين
٢١٥	كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضيعة ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب
٢١٥	ذكر فرض نفقة المرأة
٢١٦	كتاب المستورة الى المذكر في التعريف عن أحوال الشهود
٢١٦	جواب المذكر
٢١٦	محاضر ومجلات ردت خلال فيها
٢١٦	ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي
٢١٦	محضر في دعوى الميراث على وارث الزوج
١٨٩	محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد
١٩٠	محضر في إثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى للرجوع بثمن البنون المستحق
١٩١	محضر في إثبات الدعوى سجل هذه الدعوى
١٩٢	نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الايجاز
١٩٢	محضر في إثبات القود
١٩٣	محضر في إثبات الدية
١٩٣	محضر في إثبات حد القذف
١٩٣	محضر في إثبات الوفاة والوراثة مع المناصفة
١٩٤	نسخة أخرى لهذه الدعوى
١٩٥	محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه
١٩٥	محضر في دعوى على نسق ما تقدم
١٩٦	محضر في إثبات الوصاية
١٩٦	نسخة أخرى
١٩٧	محضر في إثبات دعوى بلوغ يتيم
١٩٧	محضر في إثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك
١٩٧	محضر في إثبات هلال رمضان
١٩٧	محضر في إثبات كون المدعى عليها محدرة لدفع
١٩٨	مطالبة المدعي اياها بالحضور مجلس الحكم
١٩٨	محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي
١٩٩	كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي
٢٠٠	محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكمي
٢٠٠	محضر في إقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة
٢٠١	محضر في دعوى مال المضاربة على ميت يحضره ورثته
٢٠١	كتاب حكمي لإثبات شركة العنان في عمل الجلايين
٢٠٢	محضر في إثبات الكتاب الحكمي
٢٠٤	كتاب آخر حكمي
٢٠٦	كتاب حكمي على قضاء الكاتب بشي قد حكم به ومجمله
٢٠٦	نسخة أخرى لهذا الكتاب

صحيحة	صحيحة
٢٢٥ ورد محضر في الرجوع بثن الاتان عند ورود الاستحقاق	الميت ودعوى الوارث الصلح عليها
٢٢٧ محضر عرض على نعيم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بمقدود هذا السهم	٢١٧ محضر في دعوى تجهيل الوديعة
٢٢٧ محضر في دعوى الاجارة الطويلة	٢١٧ سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكنا في مجلس قضائي بكورة كذا تر كواذ كر الكورة فورد السجل بعلة أن المصر شرط نفاذ القضاء الخ
٢٢٧ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عنى بأمرى
٢٢٨ محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر	٢١٨ ورد محضر في دعوى الذانير الملكية رأس مال الشركة
٢٢٨ محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ محضر فيه دعوى الوصية بثلاث
٢٢٩ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر	٢١٩ محضر فيه دعوى الكفالة
٢٢٩ عرض صلح في الاجارة	٢١٩ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان
٢٢٩ محضر في تعريف المالك	٢١٩ محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة
٢٢٩ عرض سجل فيه حكم نائب قاضي مهر قند فرد بوجوه	٢٢٠ محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الارض
٢٣٠ محضر فيه دعوى اجارة العبد	٢٢٠ محضر في دعوى نصيب شائع من الارض
٢٣٠ خط الصلح والابراء	٢٢٠ محضر فيه دعوى شراء المحمد وود من والد صاحب البلد
٢٣٠ محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية
٢٣١ محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستملكة	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية أيضا
٢٣١ محضر فيه دعوى الخنطة	٢٢١ ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة
٢٣٢ محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الدفع
٢٣٢ محضر في دعوى الثمن	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الميراث
٢٣٣ محضر فيه دعوى الوكيل وديعة موكله	٢٢٣ محضر عرض على نعيم الدين النسفي
٢٣٣ محضر في دعوى امرأته من لا في يد رجل شراء من والدها	٢٢٣ محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة
٢٣٤ محضر في دعوى عن الدهن	٢٢٣ ورد محضر آخر كان فيه ادعى فلان على فلان الخ
٢٣٦ محضر في دعوى الوصية بالثلث	٢٢٣ ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق
٢٣٦ محضر في دعوى النكاح على امرأة	٢٢٤ محضر فيه دعوى الميراث
٢٣٧ ورد سجل من مروف اثبات ملكية سجل	٢٢٤ ورد محضر في دعوى دويرة وسراجه
٢٣٨ محضر في اثبات الاصل بالثلث المال	٢٢٤ محضر في دعوى بيع السكنى
٢٣٨ سجل في اثبات الوقفية	٢٢٤ عرض عليه محضر آخر ولم يذ كفيه اسم جده المدعى عليه
٢٤٠ محضر فيه دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه لبيعها	٢٢٥ ورد محضر فيه دعوى الشفعة

صحيحة	صحيحة
٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب	٢٤١ محض فيه دعوى ملكية حمار
حكمت	٢٤١ محض فيه دعوى الرجل بقبعة صداق ابنته على
٢٤٧ عرض سجل في دعوى الوقفية	زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته
٢٤٧ عرض سجل في دعوى حرية الاصل	بالخلف
(كتاب النكاح) وفيه فصول الفصل الاول في	٢٤١ محض فيه دعوى استئجار الطاحونة فرد المحضر
الحلى والشيات	٢٤١ محض فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فرد
٢٥٢ الفصل الثانى فى النكاح	المحضر أيضا
٢٥٤ الفصل الثالث فى الطلاق	٢٤١ محض فى الاجارة المضافة الى زمان بعينه
٢٦١ الفصل الرابع فى العتاق	٢٤٢ محض فيه استحقاق جارية اسمها دلبر
٢٦٥ الفصل الخامس فى التدبير	٢٤٢ محض فى اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فسد
٢٦٦ الفصل السادس فى الاستيلاء	المحضر
٢٦٦ الفصل السابع فى الكتابة	٢٤٢ محض فى دعوى عن عين مسماة فرد المحضر
٢٧١ الفصل الثامن فى المولاة	٢٤٢ ورد محض فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة جراه
٢٧٢ الفصل التاسع فى الاشربة	٢٤٢ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان انك
٣٠٣ الفصل العاشر فى السلم	اشتريت منى كذا كذا حنطة الخ
٣٠٤ الفصل الحادى عشر فى الشفعة	٣٤٣ ورد محض ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقره
٣٠٧ الفصل الثانى عشر فى الاجارات والمزارعات	حنطة الخ
٣٢٠ الفصل الثالث عشر فى الشركات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس
٣٢٢ الفصل الرابع عشر فى الوكالات	والنوع والصفة
٣٢٩ الفصل الخامس عشر فى الكفالات	٢٤٣ ورد محض فى دعوى الناقه والكتوب فى المحضر
٣٣١ الفصل السادس عشر فى الحوالة	الجل
٣٣٢ الفصل السابع عشر فى المصالحات	٢٤٣ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع
٣٤١ الفصل الثامن عشر فى القسمة	من كرمه كذا الخ
٣٤٤ الفصل التاسع عشر فى الهبات والصدقات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى امرأة على زوجها
٣٤٧ الفصل العشرون فى الوصية	٢٤٤ عرض محض على شيخ الاسلام على السعدى
٣٥٤ الفصل الحادى والعشرون فى العواري والتقاط	٢٤٤ ورد محض فيه دعوى الثمن المكسر
اللقطة	٢٤٥ ورد محض صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها
٣٥٥ الفصل الثانى والعشرون فى الودائع	بقية مهرها الذى كان لها
٣٥٥ الفصل الثالث والعشرون فى الاقارب وروءى	٢٤٥ ورد محض فيه ذكر اقرار افعال فرد الامام النسفى
الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ محض فيه دعوى رجلين صداق جارية مشتركة
٢٦٩ الفصل الرابع والعشرون فى البراآت	بينهما
٣٧١ الفصل الخامس والعشرون فى الرهن	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى صبي
٣٧٢ الفصل السادس والعشرون فى الاوقاف وهذا	٢٤٦ محض فيه دعوى رجل على رجل انه وكزم خطأ
الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى الضمان
٣٨٤ الفصل السابع والعشرون فى رسوم الحكام على	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى دفع النفع
سبيل الاختصار	٢٤٧ سجل ورد من خوازم فى اثبات الجارية



صفحة	صفحة
٤٣٥	٣٨٧ الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٤٣٦	٣٨٩ (كتاب الحيل) وفيه فصول
٤٣٧	٣٩٠ الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها
٤٣٨	٣٩٠ الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة
٤٤٢	٣٩١ الفصل الثالث في مسائل الزكاة
٤٤٦	٣٩٢ الفصل الرابع في الصوم
٤٤٧	٣٩٣ الفصل الخامس في الحج
٤٥٠	٣٩٣ الفصل السادس في النكاح
٤٥١	٣٩٥ الفصل السابع في الطلاق
٤٥٢	٣٩٧ الفصل الثامن في الخلع
٤٥٣	٣٩٧ الفصل التاسع في الايمان
٤٥٤	٤٠١ الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة
٤٥٥	٤٠٣ الفصل الحادي عشر في الوقف
٤٥٦	٤٠٤ الفصل الثاني عشر في الشركة
٤٥٧	٤٠٥ الفصل الثالث عشر في البيع والشراء
٤٥٨	٤٠٧ مسائل الاستبراء
٤٦٤	٤٠٩ الفصل الرابع عشر في الهبة
٤٦٦	٤٠٩ الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره
٤٦٨	٤١٠ الفصل السادس عشر في المداينات
٤٦٩	٤١٣ الفصل السابع عشر في الاجارات
٤٧٠	٤١٧ الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى
٤٧٣	٤١٧ الفصل التاسع عشر في الوكالة
٤٧٤	٤٢١ الفصل العشرون في الشفعة
٤٧٧	٤٢٤ الفصل الحادي والعشرون في الكفالة
	٤٢٤ الفصل الثاني والعشرون في الحوالة
	٤٢٥ الفصل الثالث والعشرون في الصلح
	٤٢٩ الفصل الرابع والعشرون في الرهن
	٤٣١ الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
	٤٣٢ الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية
	٤٣٣ الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض
٤٣٥	٤٣٥ الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعاريض
٤٣٦	٤٣٦ الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات
٤٣٧	٤٣٧ (كتاب الخنثى) وفيه فصلان الفصل الاول في
٤٣٨	٤٣٨ تفسيره ووقوع الاشكال في حاله
٤٤٢	٤٣٨ الفصل الثاني في أحكامه
٤٤٦	٤٤٢ مسائل شتى
٤٤٧	٤٤٦ (كتاب الفرائض) وفيه ثمانية عشر بابا الباب
٤٥٠	٤٤٧ الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة
٤٥١	٤٥٠ الباب الثاني في ذوى الفروض
٤٥٢	٤٥٠ الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
٤٥٣	٤٥١ الباب الثالث في العصبات
٤٥٤	٤٥٢ الباب الرابع في الحجب
٤٥٥	٤٥٣ الباب الخامس في الموانع
٤٥٦	٤٥٤ الباب السادس في ميراث أهل الكفر
٤٥٧	٤٥٥ ومما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد
٤٥٨	٤٥٥ الباب السابع في ميراث الحمل
٤٦٤	٤٥٦ الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق
٤٦٦	٤٥٧ والحرقي
٤٦٨	٤٥٧ الباب التاسع في ميراث الخنثى
٤٦٩	٤٥٨ الباب العاشر في ذوى الارحام
٤٧٠	٤٦٤ الباب الحادي عشر في حساب الفرائض
٤٧٣	٤٦٦ الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل
٤٧٤	٤٦٨ والتداخل والتباين
٤٧٧	٤٦٨ الباب الثالث عشر في العول
	٤٦٩ الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول
	٤٧٠ الباب الخامس عشر في المناصفة
	٤٧٣ الباب السادس عشر في قسمة التركة
	٤٧٤ الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل
	٤٧٧ عنها ويمتنع بها القرضيون
	٤٧٧ الباب الثامن عشر في المسائل للقبات

﴿فهرست الجزء الثالث من الفتاوى البرازية الموضوع على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية﴾

صفحة	صفحة
٢	(كتاب الكفالة) خمسة فصول الاول في المقدمة
٣	وفيها حكمه وألفاظه
١٥	نوع في ألفاظه
١٩	الثاني في المعلقة
٢١	الثالث في التسليم
٢٢	الرابع في صلح الكفيل
٢٤	الخامس في تكفيل الحاكم
٣٠	(كتاب الحوالة) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة
٣١	الثاني في الدين
٣٣	نوع في المشترك
٣٤	نوع فيما يشترط قبضه في المجلس
٣٩	الثالث في الجائز والفساد
٤٠	الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والغارية
٤٣	الخامس في العيوب
٤٥	السادس في صلح الاب والوصى ومسائل التركة
٥٣	والتخارج
٥٣	السابع في الحظر والاباحة
٥٦	(كتاب الرهن) ستة فصول الاول في المقدمة
٥٧	الثاني في العدل ونفقة الرهن وموته
٥٨	نوع في وضعه عند عدل
٥٩	نوع في نفقة الرهن
٦٧	الثالث في الضمان
٦٨	الرابع في عارته
٦٩	الخامس في الشهادة فيه
٧١	نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه
٧١	السادس في قبضه
٧٢	نوع في حق المرتهن فيه
٧٤	نوع في تصرفهما فيه
٧٥	(كتاب المضاربة) فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة
٧٧	الثاني فيما يملك المضارب وما لا يملك
٧٨	نوع فيما يجوز أن يشترط من الربح وما لا يجوز
	نوع في الألفاظ
٧٩	نوع فيما له أن يعمل
٨١	نوع في الاختلاف
٨٣	نوع في هلاك مالها
٨٧	الثالث في نفقته وموته
٨٨	(كتاب المزارعة) وفيه ستة فصول الاول في صحتها
١٠٢	وشرائطها
١٠٤	نوع في زرع أرض الغير بغير إذن
١٠٥	المزارعة نوعان
١٠٦	الثاني في إعمالها
١٠٧	الثالث في فسخها بالاعذار
١١٠	الرابع في المزارعة يدفعها إلى آخر
١١١	الخامس في المعاملة
١١٤	السادس في الضمان
١١٦	(كتاب الشرب) فيه أربعة فصول الاول في المياه
١١٧	الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح
١٢٢	الثالث في الضمان
١٢٤	نوع في كرى النهر
١٢٥	الرابع في الموات
١٢٧	(كتاب الاشربة)
١٢٧	(كتاب الاكراه)
١٣٣	(كتاب المأذون)
١٤٢	(كتاب القسمة) أربعة فصول الاول فيما يقسم وما لا يقسم
١٤٤	نوع في نقض القسمة والخيار فيها
١٤٦	الثاني في دعوى الغلط فيها
١٤٧	الثالث في الاستحقاق الخ
١٤٨	نوع في الدين
١٥١	الرابع في قسمة التركة وفيها غائب أو صغير
١٥٤	(كتاب الشفعة) ثلاثة فصول الاول في الحيل
١٥٥	الثاني في المقدمة
١٥٧	نوع ما يثبت فيها وما لا يثبت الخ
١٦٢	الثالث في الطلب
١٦٧	(كتاب الغصب) وفيه ثلاثة فصول الاول في وجوب الضمان

صحيفة	صحيفة
١٧١ نوع في رده	٢٤٠ نوع في هبة المريض وغيره
١٧٢ جنس آخر في غصب الضياع والعقار	٢٤١ الثاني في الرجوع عنها
١٧٤ جنس آخر في الدواب	٢٤٢ الثالث في الخطر والاماحة والاحلال
١٧٥ جنس آخر في العبيد والاماء	٢٤٦ (كتاب الوقف) وفيه ثمانية فصول الاول في المقدمة
١٧٧ جنس آخر في الطيور	٢٥٠ نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
١٧٧ جنس آخر في الثياب	٢٥١ الثاني في غصب المتولى وما يملكه أولا
١٧٨ جنس آخر في المتفرقات	٢٥٥ الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقلي والسائع
١٨١ الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل	٢٥٧ نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح
والحرمة	٢٥٨ نوع في المشاع
١٨٣ جنس آخر في الحل والحرمة	٢٥٩ نوع في وقف المنقول
١٨٤ الثالث في مسائل الضمان	٢٦١ نوع في الفاظ جارية في الوقف
١٩٥ (كتاب الوديعة) ستة فصول الاول في حفظها	٢٦٦ نوع في العقود
١٩٧ الثاني فيما يكون اضاعه	٢٦٨ الرابع في المسجد وما يتصل به
٢٠٢ الثالث في الدفع	٢٧٢ الخامس في الوقف على الاولاد أو نفسه وأقربائه
٢٠٥ الرابع في طلبها	٢٧٧ السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على
٢٠٦ الخامس في الاختلاف	فقراء وأولاده وجيرانه
٢٠٧ السادس في المتفرقات	٢٨١ السابع في الدعوى والشهادة
٢١٠ (كتاب العارية) أربعة فصول الاول في المقدمة	٢٨٣ نوع في الشهادة
٢١٢ الثاني في اعارة الدواب	٢٨٤ الثامن في المتفرقات
٢١٤ الثالث في طلبها وردها	٢٨٦ (كتاب الاضحية) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة
٢١٥ الرابع في الحل والحرمة	٢٨٦ الثاني في نصابها
٢١٨ (كتاب القبط)	٢٨٨ الثالث في وقتها
٢١٩ (كتاب الاقطعة)	٢٨٩ الرابع فيما يجوز من الاضحية
٢٢٢ (كتاب جعل الاتقي)	٢٩٠ نوع في الغلط
٢٢٤ نوع فيما ينصل به	٢٩٣ الخامس في عيوبها
٢٢٤ (كتاب المفقود)	٢٩٤ السادس في الانتفاع
٢٢٥ (كتاب الشراكة) ثلاثة فصول الاول في صحتها	٢٩٥ السابع في النخبة عن الغير
وفسادها	٢٩٦ (كتاب الصيد) خمسة فصول الاول في المقدمة
٢٢٨ الثاني فيما للشريك وما لاله	٢٩٦ الثاني في صيد الكلب
٢٣٠ الثالث في النسخ	٢٩٨ الثالث في الرمي
٢٣٢ (كتاب الهبة) ثلاثة فصول الاول في جوازها وفيه	٣٠٠ الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة
ثلاثة اجناس الاول في الفاظها وشرائطها	٣٠١ نوع في الجلالة
٢٣٤ الجنس الثاني في هبة الدين	٣٠٣ الخامس في تعليق الصيد
٢٣٥ نوع في هبة المهر وغيره	٣٠٤ (كتاب الذبائح) فيه فصلان الاول في مسائله
٢٣٦ الجنس الثالث في هبة الصغير	٣٠٦ الثاني في التسمية
٢٣٩ مسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره	٣٠٨ (كتاب السير) فيه أربعة فصول الاول في الأمان

صفحة	صفحة
٣٨٣ الثاني في الخطا	٣٠٩ الثاني في البيع
٣٨٤ نوع في العاقلة	٣١٠ الثالث في الخطر والاباحة
٣٨٥ نوع في الغرة	٣١٢ الباب الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً
٣٨٦ نوع آخر في الجنابة على الصبي	٣١٥ (كتاب ألقاظ تكون اسلاماً أو كفراً أو خطأ) وفيه
٣٨٩ نوع في العاقلة	ثلاثة فصول الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون
٣٨٩ الثالث في الاطراف	٣١٨ نوع فيما يتصل بها مما يجب كقاره من أهل
٣٨٩ نوع في مسائل البعثة	البدع
٣٩٧ نوع في الشجاج	٣٢٠ الثاني فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون وفيه
٣٩٩ نوع في القسامة	أحد عشر نوعاً والمتفرقات الاول في المقدمة
٣٩٩ نوع آخر في الصلح	٣٢٣ الثاني فيما يتعلق بالله تعالى
٤٠٠ الرابع في الجنابة على غير بني آدم وأنه سبعة	٣٢٧ الثالث في الانبياء
أجناس الاول نخس الدابة الخ	٣٢٨ الرابع في الايمان والاسلام
٤٠٦ الثاني في النار وما يتولد	٣٣٠ الخامس في الاقرار بالكفر
٤٠٦ الثالث في المشى والوضع	٣٣٢ السادس في التشبيه
٤٠٨ نوع في مسائل الطريق والقضاء وما لم يك بالمنصوب	٣٣٤ السابع في كلام الفسقة
فيه ما وما يكون الآمر والعامل في ذلك وفيه الغرور	٣٣٦ الثامن في الاستخفاف بالعلم
في اطعام المسعوم	٣٣٨ التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة
٤١١ الرابع في اشتراع الجناح	٣٤٢ العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت
٤١٢ الخامس في الاشهاد على المائل	٣٤٤ الحادي عشر فيما يكون خطأ
٤١٢ السادس في السعاية	٣٤٨ في المتفرقات
٤١٣ (كتاب الحيطان) فيه ثلاثة فصول الاول في	٣٥٠ (كتاب الكراهية) تسعة فصول الاول في العلم
اشتراع الجناح	٣٥٢ الثاني في العبادات
٤١٥ نوع في مسيل الماء	٣٥٤ نوع في السلام
٤١٧ نوع في الطرق والابواب والزقاق وما يسعهم احدانها	٣٥٧ نوع في المسجد
وما لا	٣٥٩ الثالث فيما يتعلق بالنهاي
٤١٨ نوع في يحدت عمارة يضر لصاحبه	٣٦٠ الرابع في الهدية والميراث
٤١٩ الثاني في الحائط وعمارة	٣٦٤ الخامس في الاكل
٤٢١ نوع في الاعيان المشتركة	٣٦٧ نوع في التداوى
٤٢٢ نوع في الانتفاع بالمشترك	٣٦٧ السادس في النكاح
٤٢٣ نوع في عمارة الحائط المشترك	٣٦٨ السابع في اللبس
٤٢٦ الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه	٣٦٩ الثامن في القتل
٤٢٧ (كتاب الحدود) وفيه فصلان الاول في القذف	٣٧٠ التاسع في المتفرقات
٤٢٨ الثاني في الزنا	٣٧٣ (كتاب الاستحسان)
٤٢٨ نوع مشتركة بين الحدود والجنايات	٣٨٠ (كتاب الجنائيات) وفيه أربعة فصول الاول في قتل
(كتاب السرقة)	العمد
٤٣٣ (كتاب الوصايا) وفيه ثمانية فصول الاول في	٣٨١ نوع في موجهه

